

كتاب الفروع

شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحدث
شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي
(ت ٧٦٣ هـ)

وَمَعْنَاهُ تَضْيِيقُ الْفُرُوعِ

للعلامة علاء الدين ابوالحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزادوي
(ت ٨٨٥ هـ)

طبعة كاملة ، ضبط نصها ، وبوبت فصولها ،
مخرجة الأهاريت ، ومزودة بفرس للمحتويات .

رائد بن صبري بن أبي علفته

مكتبة دار الأوقاف



جميع الحقوق محفوظة
All Copyrights © Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشرعية بيت الأفكار الدولية لطبع هذا الكتاب عام ٢٠٠٥ في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان ملحقه بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عجز التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية الجزائية.

(Tve)

المقدم: شمس الدين محمد بن يحيى بن محمد (٧٠٣ - ٧٨٩ هـ)
كتاب الفروع / شمس الدين محمد بن يحيى بن محمد القسسي، تحقيق واعتناء رائد صبري ملقة. - عمان: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤

(1843) صفحة

ر. ١٠: (٢٠٠٤ / ١٧ / ٢٩٧٢)

الواصفات: / الفقه الإسلامي // المذهب الحنبلي // الإسلام

ISBN 995721204-4

بيت الأفكار الدولية

الأردن

P.O.Box 227435 Amman 11190 Jordan
Tel +962 6 566 0281 Fax +962 6 566 0289

السعودية

P.O.Box 220785 Riyadh 11311 K.S.A
Tel +966 1 404 2555 Fax +966 1 403 4238

WWW

www.afkar.ws
e-mail: ideashome@afkar.ws

المؤمن للتوزيع

السعودية

P.O.Box 69786 Riyadh 11557 K.S.A

الرياض

+966 1 243 5423 Fax +966 1 243 5421

02 5742532

مكة المكرمة

02 6873547

جدة

04 8344355

المنيرة للنورة

03 8264282

الدمام

06 3260350

القصيم

07 2296615

أبها

الإمارات

P.O.Box 32920 Sharja - U.A.E

Tel +971 6 743 6936 Fax +971 6 743 6937

كتاب

الفروع

شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحدث
شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي
(ت ٧٦٣ هـ)

وتمت تصحيح النسخ

للعلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد الزرداوي

طبعة كاملة ، ضبط نصها ، ورويت فصولها ،
مخرجة الأحاديث ، ومزودة بفرس للمحتويات .

رائد بن صبري بن أبي علفته

بيت الحكمة الدار



جميع الحقوق محفوظة
All Copyrights © Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشرعية بيت الأفكار الدولية لطبع هذا الكتاب عام ٢٠٠٥ في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان ملحقه بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عتد التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية والجزائية.

(Tve)

المقدم: شمس الدين محمد بن يحيى بن محمد (٧٠٣ - ٧٨٩ هـ)
كتاب الفروع / شمس الدين محمد بن يحيى بن محمد القيسي، تحقيق واعتناء رائد صبري ملقة. - عمان: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤

(1843) صفحة

ر. ١٠: (٢٠٠٤ / ١٧ / ٢٩٧٢)

الواصفات: / الفقه الإسلامي // المذهب الحنبلي // الاسلام /

ISBN 995721204-4

بيت الأفكار الدولية

الأردن

P.O.Box 227435 Amman 11190 Jordan
Tel +962 6 566 0281 Fax +962 6 566 0289

السعودية

P.O.Box 220785 Riyadh 11311 K.S.A
Tel +966 1 404 2555 Fax +966 1 403 4238

WWW

www.afkar.ws
e-mail: ideashome@afkar.ws

المؤمن للتوزيع

السعودية

P.O.Box 69786 Riyadh 11557 K.S.A

الرياض

+966 1 243 5423 Fax +966 1 243 5421

02 5742532

مكة المكرمة

02 6873547

جدة

04 8344355

المنيرة للنورة

03 8264282

الدمام

06 3260350

القصيم

07 2296615

ابها

الإمارات

P.O.Box 32920 Sharja - U.A.E

Tel +971 6 743 6936 Fax +971 6 743 6937

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعية، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فهذا كتاب جليل القدر، كبير الشأن، عظيم المنزلة عالي الطود حوى من الفروع ما بهر العقول كثرةً وتحريراً واستدلالاً وتعليلاً واتفاقاً، وهو كتاب فقه في المذهب الحنبلي، والذي طالما عنى الحنابلة - بل وغيرهم - من كل بلد وعصر أن يسر الله الوصول إليه، بطبعه وتكثير نسخه وتوفرها، حتى صار مطلباً لكل مذهب.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «الدرر الكامنة»: صنف ابن مفلح «الفروع» في مجلدين، أجاد فيهما إلى الغاية وأورد من الفروع ما بهر به العقول.

وقال ابن كثير: وله كتاب «الفروع» قد اشتهر في الآفاق، وهو من أجل الكتب وأنفسها وأجمعها للفوائد.

وهو كتاب مجرد عن الدليل^(١) والتعليل جمع فيه المؤلف الأقوال والروايات في المذهب، وقدم الراجح منها، فإن اختلف الترجيح، أطلق الخلاف، وأورد فيه من الفروع الفقهية الغريبة ما بهر العلماء، حتى كان يُسمَّى: مكتسة المذهب. وأشار فيه إلى ذكر الوفاق والخلاف مع أئمة المذاهب الثلاثة الأخرى، ورمز لكل منهم برمزٍ مستقل، وفيه مسائل، وفرائد، وفوائد، وغرائب، ونكت كثيرة، لا تظفر بمجموعها في غيره.

وقد أجزز مؤلفه به فوز النضال، وكريم الخصال، وقد أعلى الله به أمره، ورفع ذكره وقدره.

وقد اعتنى أئمة المذهب الحنبلي بهذا الكتاب؛ فشرحه أحمد بن أبي بكر بن العماد الحموي، المعزوف بابن الرسام بشرح سماه: «المقصد المنجح لفروع ابن مفلح».

وشرحه القاضي نصر الله ابن أحمد البغدادي، ثم المصري، المعروف بالحلال.

وعلق عليه الحواشي الإمام تقي الدين أبو بكر البغدادي، صحح ما أطلقه من الخلاف والعلامة يوسف همد المرادوي الحنبلي في كتابه: «نهاية الحكم المشروع في تصحيح الفروع»، والعلامة إسماعيل بن محمد بن بردس بن رسلان - «حواش على الفروع»، والعلامة نصر الله بن أحمد التسري البغدادي «حاشية الفروع»، وشيخ الحنابلة ابن قنيس، وغيرهم كثير.

(١) قال ابن مفلح في مقدمة هذا الكتاب: «وقد جردته عن دليله وتعليله...»، والقارئ للكتاب يجدد مستفيضاً بالدليل والتعليل.

كتاب «تصحيح الفروع»

أو

«الدرا المنقي والجواهر المجموع في تصحيح الخلاف المطلق في الفروع»

وهو عبارة عن جملة تعليقات وضاعها تلميذه المرداوي على بعض مسائل «الفروع»، وإن شئت قلت: إنه تصحيح لعامة كتب المذهب، وله مقدمة مهمة حافلة، تتبع فيه ما أطلق فيه الخلاف من المسائل، ونقل هنا ينسب من كلام علماء المذهب في كل مسألة، وحرر الصحيح من المذهب من ذلك، وهي تزيد على ألفين ومئتين وعشرين مسألة. وربما نبه على بعض مسائل فيها خلل، إما في العبارة أو الحكم، أو التقديم أو الإطلاق، ولكن على سبيل التنبيه، وهي تزيد على ست مئة وثلاثين تنبيهاً، وغير ذلك، وما ذلك إلا أن ابن مفلح رحمه الله لم يبيض كتابه هذا ولم يقرأ عليه؛ فحصل بذلك بعض خلل في بعض مسائله، فإذا ما انضم هذا التصحيح إلى ما حرره ابن مفلح وقلمه وصنّحه، حصل بذلك تحرير المذهب وتصحيحه.

وقد أحرز مؤلفه به فوز النضال، وكرم الخصال، وقد أعلى الله به أمره، ورفع ذكره وقدره، فكثرت بذلك عاصته، وجلت فضائله، وعلت مبانيه، وسمت معانيه، فَعَلَتْ إليه رغبات المجتهدين، وطمحت إليه الحاظ الناظرين، وسمت إليه همم الطالبين...، والحمد لله رب العالمين.

ترجمة ابن مفلح:

محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي، ثم الصالح الرامبي، الشيخ الإمام العالم العلامة، أقضى القضاة، شمس الدين أبو عبد الله، وحيد دهره، وفريد عصره، شيخ الحنابلة في وقته، بل شيخ الإسلام وأحد الأئمة الأعلام. سمع من عيسى المطعم وغيره، تفقه حتى برع فيه، ودرّس، وأفتى، وناظر، وصنّف، وحدث، وأفاد، ونسب في الحكم عن قاضي القضاة جمال الدين المرداوي، وتزوج ابنته، وله منها سبعة أولاد ذكور وإناث.

وقال ابن كثير: وكان بارعاً فاضلاً متفتناً، ولا سيما في علم الفروع، وكان غاية في نقل مذهب الإمام أحمد.

وقال أبو البقاء السبكي: ما رأيت عينا أحداً أقيمه من والده.

وقال ابن مند في «ذيله على ذيل الحسيني»: كان ذا حظ من زهد وتعفف وصيانة وورع تحين ودين متين، وشكرت سيرته وأحكامه.

وذكره الذهبي في «المعجم»، وقال: شاب دين عالم له عمل ونظر في رجال السنن، ناظر وسمع وكتب، وتقدم ذكر قاضي القضاة جمال الدين المرداوي أنه قرأ عليه المقنع وغيره من الكتب في علوم شتى، ولم أعلم أن أحداً في زماننا في المذاهب الأربعة له محفوظات أكثر منه، فمن محفوظاته: «المتقى في الأحكام»، قرأه وعرضه قريب من أربعة أشهر.

وقد درس بالصاحبة ومدرسة الشيخ أبي عمر، والبنائية، وأعاد بالصلوة، ومدرسة دار الحديث العالمية.

قال ابن القيم لقاضي القضاة موفق الدين الحجاوي سنة إحدى وثلاثين: ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح.

ووجه عند الشيخ تقي الدين، ونقل عنه كثيراً، وكان يقول له: ما كنت ابن مفلح، أنت مفلح! وكان أخبر الناس بمسائله واختياراته، حتى إن ابن القيم كان يراجع في ذلك.

لاؤم القاضي شمس الدين ابن مسلم، وقرأ عليه الفقه والنحو والأصول على القاضي برهان الدين الزرعي، وسمع من الحجار وطبقته، وكان يتردد إلى ابن الفورية والقحفاوي النحويين، وإلى المزني والذهبي، ونقل عنهما كثيراً، وكان يعظمهم، وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي ينسب عليه كثيراً.

قال ابن كثير: وجمع مصنفات منها على «المقنع» نحو ثلاثين مجلداً، وعلى «المتقى» مجلدين، وله كتاب «الفروع» قد

اشتهر في الآفاق، وهو من أجل الكتب وأنفسها وأجمعها للفوائد، وله حاشية على «المنقح» و«النكت على المحرر»، وله كتاب في أصول الفقه، وهو كتاب جليل، هذا فيه حلو ابن الحاجب في «مختصره»، ولكن فيه من النقول والفوائد ما لا يوجد في غيره، وليس للمحايلة أحسن منه.

وأما «الأدب الشرعية»، فالكبرى مجلدان، والوسطى مجلد، والصغرى مجلد لطيف. توفي ليلة الخميس ثاني رجب سنة ثلاث وستين وسبع مئة بسكنه بالصالحية، وصلى عليه يوم الخميس بعد الظهر بالجامع المظفري، وكانت جنازته حافلة، حضرها القضاة والأعيان، ودفن بالروضة بالقرب من الشيخ موفق الدين، قال بعض الفضلاء: ولم يدفن فيها حاكم قبله.

قال الشيخ شمس الدين ابن عميد تلميذه: وله بضع وخمسون سنة، على ما ذكر هو. وقال ابن كثير: توفي على خمسين سنة. وقال ابن سند: عن إحدى وخمسين سنة. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٥١٧/٢)، معجم المحدثين (٢٦٥/١)، الوفيات للسلامي (٢٥٣/٢)، الأعلام للزركلي (٣٢٧/٧).

ترجمة المرادوي:

قال السيخاوي في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٢٣٥-٢٣٧/٥): علي بن سليمان بن أحمد، العلاء المرادوي، ثم الدمشقي، الصالح، ويعرف بالمرادوي، شيخ المذهب. ولد قريباً من سنة عشرين وثمانمائة بمرا، ونشأ بها. فحفظ القرآن، وأخذ بها في الفقه على فقيها الشهاب أحمد بن يوسف، ثم تحول منها وهو كبير إلى دمشق، فنزل مدرسة أبي عمر، وذلك - فيما أظن - سنة ثمان وثلاثين، فجود القرآن، ويقال: إنه قرأ بالروايات، فآله أهلهم. وقرأ «المنقح» تصحيحاً على أبي الفرج عبدالرحمن بن إبراهيم الطرابلسي الحنبلي، وحفظ غيره، كالألفية، وأومن الاشتغال.

وتجرع فاقة وتقللاً، ولزم ابن قندس في الفقه وأصوله، والعربية وغيرها حتى كان جل انتفاعه به. وكان مما قرأه عليه بحثاً وتحقيقاً «المنقح» في الفقه، و«مختصر الطوفي» في الأصول، والألفية ابن مالك. وكذا أخذ الفقه والنحو على الزين عبدالرحمن بن أبي شعير، بل سمع منه التفسير للبغوي مراراً، وقرأ عليه في سنة ثمان وثلاثين من شرح ألفية العراقي إلى «الشاذ». وأخذ علوم الحديث أيضاً عن ابن ناصح الدين، سمع عليه منظومته وشرحها بقراءة شيخه التقي. والأصول أيضاً عن أبي القاسم النويري، وحين لقيه بمكة في سنة سبع وخمسين، فقرأ عليه قطعة من كتاب ابن مفلح فيه، وسمع في العمد عليه.

وأخذ للفرائض، والربايات، والحساب عن الشمس السيلي الحنبلي، فحازن الفضائية، وانتفع به في ذلك جداً، ولازمه فيه أكثر من عشر سنين، بل وقرأ عليه «المنقح» في الفقه بتمامه بحثاً.

وأخذ العربية والصرف وغيرها من أبي البروج عيسى البغدادي الفلوجي، الحنفي، نزيل دمشق. والحسن بن إبراهيم الصفيدي، ثم الدمشقي، الحنبلي الخياط وغيرها. وقرأ البخاري وغيره على أبي عبدالله محمد بن أحمد الكركي الحنبلي. وسمع الزين بن الطحان، والشهاب بن عبدالمهدي وغيرها.

وحج مرتين، وجاور فيهما، وحضر دروس البرهان بن مفلح، وناب عنه. وكذا قدم بأخرة إلى القاهرة، وأذن له قاضيها العز الكتاني في سماع الدعوى، وأكرمته، وأخذ عنه فضلاء أصحابه بإشارته، بل وحضهم على تحصيل «الإنصاف» وغيره من تصانيفه، وأذن لمن شاء الله منهم.

وقرأ هو حينئذ على الشمني، والحصني «المختصر»، وقرأ في الفرائض والحساب يسيراً على الشهاب السجيني. وتصدى قبل ذلك وبعده للإقراء والافتاء، والتأليف ببلده وغيرها، فانتفع به الطلبة، وصار في جماعته بالشام فضلاء. ومن أخذ عنه في مجاورته الثانية بمكة: قاضي الحرمين المحيوي الحسيني القاسي. ومن تصانيفه: (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف). عمله تصحيحاً للمقنع، وتوسع فيه حتى صار أربعة مجلدات كبار، تعب فيه، واختصره في مجلد سماه: «التنقيح المشيع في تخريج أحكام المقنع»، و«الدرا المتقى والجواهر المجموع في معرفة الراجح من الخلاف المطلق في الفروع» لابن مفلح في مجلد ضخيم. بل اختصر «الفروع» مع زيادة عليها في مجلد كبير، و«تحرير المنقول في تهذيب - أو تمهيد - علم الأصول» أي أصول الفقه في مجلد لطيف، وشرحه وسماه: «التحجير في شرح التحرير» في مجلدين، وشرح قطعة من مختصر الطوفي فيه. وكذا له فهرست القواعد الأصولية في كراسة، و«الكنوز - أو الحصون - المعدة، الواقعة من كل شدة» في عمل اليوم والليلة، وقال: إنه جمع فيه قريباً من ستمائة حديث، منها الأحاديث الواردة في اسم الله الأعظم. والأدعية المطلقة الماثورة، قال: إنه جمع منها فوق مائة حديث.

و«المنهل العذب الغزير، في مولد الهادي البشير النذير». وأعانه على تصانيفه في المذهب: ما اجتمع عنده من الكتب بما لعله انفرد به ملكاً ووقفاً. وعلى كل حال: فقد استعمل بعد موته ممن لعله فهم عنه رغبة، حتى كتب بالثناء على النجم ولد البرهان، بحيث استقر بعد أبيه، ولعل قصده كان صالحاً.

وعلى كل حال: فقد حاز رياسة المذهب، وراج فيه أمره مديدة، وذكر بالانفراد خصوصاً بعد موت الجراعي، ثم القاضي. واستمر على ذلك حتى مات في جمادى الأولى سنة خمس وثمانين بالصالحية، ودفن بالروضة. رحمه الله وإيانا. عملي في الكتاب:

أولاً: قمت بإعادة تنضيد الكتاب، وقد جعلت هذا السفر الكبير بهذا الحجم الصغير، مزاعياً بذلك خروج الكتاب بأكبر فائدة علمية، وبأقل تكلفة مادية، ومراعياً بذلك أيضاً حمل السفر الثقيل، في السفر الطويل، ولم أجعل خطه دقيقاً، ولا غليظاً، بل كان بين ذلك.

وقد بينت أهمية هذا الأمر في مقدمتي على كتابي «نقطة الأحوذني»، و«عون المعبود»؛ فانظرها غير مأمور. ثانياً: قمت ببسط نصه شكلاً ونقطاً، يؤمن معهما؛ فإن إصحام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله. ثالثاً: قمت بمقابلة الكتاب على أكثر من طبعة؛ منها: طبعة عالم الكتب ببيروت، بإشراف عبداللطيف السبكي، ومراجعة عبد الستار أحمد فراج، وطبعة الرسالة بتحقيق الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي. رابعاً: قمت بعزو تخرجاته إلى مصادرها ومطائنها، وجعلت ذلك في صلب الكتاب وبين حاصرتين خامساً: قمت بإعداد فهرس عامة للكتاب.

وأخيراً: فإن من وراء هذا العمل أيادي بيضاء، تعمل في الخفاء، لا تستحق متاً إلا الشكر والتقدير والثناء، وأخص بالشكر منهم: الأخ محمود بن شوقي بن مفلح؛ فجزى الله الجميع عنا خير الجزاء. واللّه أسأل، وباسمائه وصفاته أتوسل، أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب

والد بن صبري ابن أبي حلفه

عمان - الأردن

ص ب: ٥٢٠٢١٧

هاتف: ٠٠٩٦٥٧٩٥٨١٦٨١٢

٠٠٩٦٢٧٧٨٨٠٩٦٧

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر واعن

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، مُغْنِي الْمُسْلِمِينَ، آخِرُ الْمُجْتَهِدِينَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحٍ الْقُدْسِيُّ، الْحَنْبَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَفَضِّلِ عَلَى خَلْقِهِ بِكَثْرَةِ الْأَفْضَالِ وَالنَّعَمِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، الْمُنْفَرِدُ بِالْبَقَاءِ وَالْقَدَمِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَاحِبُ اللَّوَاءِ وَالْعَطَاءِ الْخِصْمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أُولِي الْأَفْضَالِ وَالْحِكْمِ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا كِتَابٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجْتَهَدَتْ فِي اخْتِصَارِهِ وَتَخْرِيرِهِ؛ لِيَكُونَ نَافِعًا وَكَافِيًا لِلطَّالِبِ، وَجَرَدَتْهُ عَنْ ذَلِيلِهِ وَتَعْلِيلِهِ: غَالِيًا؛ لِيَسَهَّلَ حِفْظَهُ وَفَهْمَهُ عَلَى الرَّائِغِ، وَأَقْدَمُ غَالِيًا الرَّاجِعَ فِي الْمَذْهَبِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ أَطْلَقْتُ الْخِلَافَ، وَ: «عَلَى الْأَصَحِّ»؛ أَيْ: الْأَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ، وَ: «فِي الْأَصَحِّ»؛ أَيْ: الْأَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ، وَإِذَا قُلْتُ: وَعَنْ كَذَا، أَوْ: وَقِيلَ: كَذَا؛ فَأَلْقَدْتُ خِلَافَهُ.

وَإِذَا قُلْتُ: وَيُتَوَجَّهُ، أَوْ: يَقْوَى، أَوْ: عَنْ قَوْلِ، أَوْ: رَوَايَةٍ، وَهُوَ: أَوْ: وَهِيَ أَظْهَرُ، أَوْ: أَشْهَرُ، أَوْ: مُتَّجِعٌ، أَوْ: غَرِيبٌ، أَوْ: بَعْدَ حَكْمٍ مَسْأَلَةٍ: فَذَلِ، أَوْ: هَذَا يَذُلُّ، أَوْ: ظَاهِرَةٌ، أَوْ: يُؤَيِّدُهُ، أَوْ: الْمُرَادُ كَذَا، فَهُوَ مِنْ عِنْدِي.

وَإِذَا قُلْتُ: الْمَنْصُوصُ، أَوْ: الْأَصَحُّ، أَوْ: الْأَشْهَرُ، أَوْ: الْمَذْهَبُ كَذَا؛ فَتَمَّ قَوْلِي.

وَأُشِيرُ إِلَى ذِكْرِ الْوَفَاقِ وَالْخِلَافِ، فَعَلَّامَةٌ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ (ع)، وَمَا وافقنا عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -، أَوْ كَانَ الْأَصَحُّ فِي مَذْهَبِهِمْ (و)، وَخِلَافِهِمْ (خ)، وَعَلَّامَةٌ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ (هـ)، وَمَالِكٍ (م)، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَوَايَتَانِ فَبَعْدَ عِلَامَتِهِ (ر)، وَلِلشَّافِعِيِّ (ش)، وَلِقَوْلِي (ق)، وَعَلَّامَةٌ وَفَاقِ أَحَدِهِمْ ذَلِكَ، وَقَبْلَهُ (و) ^(١).

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، أقضى القضاة، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المقدسي، الحنبلي:

الحمد لله على ما منّ وأنعم، وجاد وتفضل وتكرم، والصلاة والسلام على أفضل الخلق على الله وأكرم، وعلى آله وأصحابه أُولِي الْعِزَمَاتِ الْعَلِيَّةِ وَالْهَمَمِ.

أما بعد:

فإن كتاب «الفروع» تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، أبي عبدالله، محمد بن مفلح، أجزل الله له الثواب، وضاعف له الأجر يوم الحساب، من أعظم ما صنّف في فقه الإمام الرباني، أبي عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - قدس الله روحه، ونور ضريحه - نفعاً، وأكثرها جملاً، وأتمها تحريراً، وأحسنها تحريراً، وأكملها تحقيقاً، وأقربها إلى الصواب طريقاً، وأعدلها تصحيحاً، وأقومها ترجيحاً، وأغزرها علماً، وأوسطها حجماً، قد اجتهد في تحريره وتصحيحه، وشمر عن ساعد جدّه في تهذيبه وتنقيحه، فحرر نقولَه، وهذّب أصوله، وصحّح فيه المذهب، ووقع فيه على الكتز والمطلب، وجعله علماً كالطراز المذهب، حتى صار للطالب عمدة، وللناظر فيه حصناً وعدة، ومرجع الأصحاب في هذه الأيام إليه، وتويعهم في التصحيح والتحرير عليه، لأنه أطلع على كتب كثيرة، ومسائل غزيرة، مع تحرير وتحقيق، وإمعان نظر وتدقيق، فجزاه الله أحسن الجزاء، وأثابه جزيل النعماء.

وقد التزم فيه أن يقدم غالباً المذهب، وإن اختلف الترجيح، أطلق الخلاف، والذي يظهر: أن غير الغالب مما لم يطلق الخلاف =

فيه، قد بين المذهب فيه أيضاً، فيقول بعد ما يقدم غيره: والمذهب، أو: والمشهور، أو: والأشهر، أو: والأصح، أو: والصحيح، كذا، وهو في كتابه كثير.

وقد تبعنا كتابه، فوجدناه ما قاله صحيحاً، وما التزمه صريحاً، إلا أنه - رحمه الله تعالى - عثر له على بعض مسائل قدم فيها حكماً نوقش على كونه المذهب، وكذلك عثر له على بعض مسائل أطلق فيها الخلاف، لا سيما في النصف الثاني، والمذهب فيها مشهور، كما ستره - إن شاء الله تعالى -، وما ذاك إلا أنه - رحمه الله تعالى - لم يبيّنه كله، ولم يقرأ عليه، فحصل بسبب ذلك بعض خلل في بعض مسائله.

وقد حرر فيه شيخنا البعلبي، والقاضي عجب الدين بن نصر الله البغدادي - تقيهما الله برحمته - جملة من مسائله في حواشيهما عليه، وحررت بعض مسائل في هذا التصحيح، كما ستره - إن شاء الله تعالى -.

ولقد أجاد الشيخ العلامة أبو الفرج، عبدالرحمن بن رجب رحمه الله تعالى في «قواعده» حيث قال: والمنصف من اغترق قليل خطأ المرء في كثير صوابه، ولو لم يكن من ترجمته إلا ما حكى عن العلامة ابن القيم أنه قال: ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من الشيخ محمد بن مفلح، لكان فيه كتاب، وناهيك بهذا الكلام من هذا الإمام في حقه.

وأنا أقول: إذا أردت أن تفهم قدر هذا الكتاب، وقدر مصنفه، فانظر إلى مسألة من المسائل التي فيه، وما فيها من التقول والتحري، وانظر فيها في غيره من الكتب، تجد ما يحصل لك به الفرق الجلي الواضح.

وقد أحبت أن أتبع ما أطلق فيه الخلاف من المسائل، وأمشي عليها، وأقبل ما يسر من كلام الأصحاب في كل مسألة منها، وأحرز الصحيح من المذهب من ذلك - إن شاء الله تعالى -، وهي تزيد على ألفين وميتين وعشرين مسألة، على ما يأتي بيانه في كل باب، وجمعها آخر الكتاب، وربما نهت على بعض مسائل فيها بعض خلل، إما في العبارة، أو الحكم، أو التقديم، أو الإطلاق، ولكن على سبيل التبعية، وهي تزيد على ست مئة وثلاثين تنبيهاً.

فإن هذا الكتاب جدير بالاعتناء به والاهتمام به، لأنه قد حوى غالب مسائل المذهب وأصوله، ونصوص الإمام أحمد - فإذا انقضى هذا التصحيح إلى ما حرره، وقدمه، وصحّحه، حصل بذلك تحرير للمذهب وتصحيحه - إن شاء الله تعالى -.

وهو مسلك وعمر، وطريق صعب عسر، لم يتقدم أحد إليه، ولا سلكه تبعه ونعمد عليه، ولكن أعاننا على ذلك توفيق الله تعالى لنا على إكمال كتابنا المسمى بـ «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»^(١) وتصحيحه، فإن غالب المسائل التي في المذهب ما أطلق الأصحاب فيها الخلاف أو بعضهم، تبعها فيه، وصححت ما يسر الله تعالى علينا تصحيحه، فجاء بمحمد الله تعالى وإفياً بالمراد في معناه، فبذلك هان علينا ما قصدنا فعله في هذا الكتاب، وما أردناه، ولكن فيه بعض مسائل لم نذكر في كتابنا، وفي كتابنا مسائل مصحّحه لم نذكر فيها.

فإذا وجدت نقلاً في مسألة من هذه المسائل التي أطلق فيها الخلاف، ذكرت من اختار كل قول، ومن قدم، وصحّح، وضعت، وأطلق، وأبين الراجح من ذلك بقولي: وهو الصحيح، وربما اخترت مع قولي ذلك غيره، فإن لم أجد في المسألة نقلاً - وما ذاك إلا لعدم الكتب التي أطلع عليها المصنف ولم تطلع عليها -، فإني أذكر المسألة بلفظ المصنف، وأدعها على حالها، لعل من رآها ووجد فيها نقلاً أو أصلاً، أضافه إليها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وربما ظهر لي ترجيح أحد القولين أو الأقوال، فأنبه على ذلك بقولي: قلت: الصحيح، أو: الصواب كذا، وربما كان في المسألة المطلقة بعض أقوال أو طرق لم يذكرها المصنف، فذكرها.

وقد أذكر مسألة من كلام المصنف مصححة أو مجزوماً بها، توطئة لما يعلها، لتعلقها بها، لتفهم المسألة الآتية بعدها، التي أطلق فيها الخلاف، وهو كثير.

واعلم: أن للمصنف في كتابه في إطلاق الخلاف مصطلحات كثيرة، أحبت أن أتبع غالبها، وأجمعها هنا، ليعرف مصطلحه، فإنه تارة يقول مثلاً: الحكم كذا في إحدى الروايتين، أو الروايات، أو الوجهين، أو الأوجه، أو الاحتمالين، أو الاختلالات، والخلاف بهذه الصيغة مطلق، وقد قيل في مثلها في كتاب «المقنع»: إنه تقديم، ونقل عن الشيخ أنه قال ذلك، وهو مصطلح جماعة من الأصحاب.

أو يقول: وهل يفعل؟ ثالثها: الفرق، كما ذكره في باب الحجة، وهذه العبارة في غاية الاختصار، أو يقول: في كذا روايات: الثالثة: كذا، كما ذكره في باب الاستطابة وغيره.

(١) وقد قمت بالاعتناء به، وعملت على إخراجها في مجلد واحد، وقد ضل عن نفس الدار، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

= وتارة يقول: هل يكون كذا أم لا؟ فيه وجهان: كذا قيل، كما ذكره في باب ما يفسد الصوم.

وتارة يطلقه بقوله: ولأصحابنا في كذا وجهان، كما ذكره في باب محظورات الإحرام.

أو يقول: وللأصحاب وجهان: هل الحكم كذا أو كذا؟ كما ذكره في باب زكاة السائمة.

أو يقول: قال الأصحاب: وكذا الوجهان في كذا، كما ذكره في باب النية.

أو يقول: وفيه وجهان للأصحاب، كما ذكره في باب الأطعمة، فتحتمل عبارته في هذه المسألة أن يكون الخلاف مطلقاً عنده، وهو الظاهر؛ لأنه في الغالب لا يحيل ذلك إلا على ما فيه خلاف مطلق.

ويحتمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل الحكاية، وعلى كلا الاحتمالين لا بُدَّ من تصحيح المسألة.

وتارة يقول: وفي كذا وجهان، لاختلاف أصحابنا في كذا، كما ذكره في باب العيوب في النكاح، أو يقول: لو فعل كذا، فوجهان،

بناء على كذا، وفيه وجهان، كما ذكره في باب زكاة الفطر.

وتارة يقول: وفي نحو كذا وجهان، كما ذكره في باب الإقرار بالجمل في موضعين، كقوله: وفي نحو كلاب وجهان، فدخلت الكلاب في الخلاف الذي أطلقه بطريق أولى.

وهذه العبارة في كلامه كثير، وفي غير الخلاف المطلق أيضاً.

وتارة يقول مثلاً: هل يكون كذا أم لا؟ فيه روايتان أو جهان، ثم يقول: وعنه: كذا، أو: وقيل: كذا، والذي يظهر أن القول الثالث

أضعف من القولين المطلقين عنده أولاً، لا أنه من جملة الخلاف المطلق، بخلاف قوله: فيه روايات، أو: أوجه، والله أعلم.

وتارة يطلق الخلاف بقوله: فعنه، كذا، وعنه: كذا، وتقع منه هذه الصيغة، ثم يقول بعدها: والمذهب: أو: والمشهور: أو: والأشهر،

أو: والأصح: كذا، ونحوه، وهو كثير في كلامه، فيكون هنا قد بين المذهب، ولكن ذكره للخلاف بهذه الصيغة يقتضي قوته من الجانبين، وإن كان المذهب أو المشهور أحدهما.

وقد تكون الروايات ثلاثاً، والثالثة المذهب، وهي الفرق، كما ذكره في باب الموصى له وغيره، فربما تعرضنا للتصحيح من الروايتين اللتين هما غير المذهب، لتماثلهما عنده.

وتارة يذكر الخلاف بهذه الصيغة، فيقول: فعنه: كذا، اختاره الأصحاب، وعنه: كذا، أو: هل يكون الحكم كذا، كما اختاره

الأصحاب أو لا؟ فيه روايتان، ونحو ذلك، على ما يأتي التنبيه عليه في السؤالات الآتية على قوله: (فإن اختلف الترجيح، أطلقت الخلاف)، آخر هذه المقدمة، وهذا أيضاً يدل على قوة القول الثاني ومساواته لما قاله الأصحاب عند المصنف.

وربما عُدَّت مسائل وأطلق فيها الخلاف، ويكون الراجح في بعضها غير المُصنِّح في البعض الآخر، كما ستره إن شاء الله تعالى.

وتارة يُطلقه بقوله: فنصّه: كذا، وعنه: كذا، أو: وقيل: كذا، فيكون مقابل المنصوص: إما رواية غير منصوصة، أو قول لبعض الأصحاب وله قوة تعادل المنصوص عند المصنف، وفي الغالب يكون المنصوص هو المذهب، كما يأتي بيانه.

وتارة يقول: وفي كذا: وجهان، ونصّه: كذا، كما ذكره في باب الهبة، وشروط من قبل شهادته وغيرهما، وهو كثير.

وتارة يُطلقه بقوله: فقيل: كذا، وقيل: كذا، أو: قيل وقيل، وهو كثير في كلامه.

وتارة يُطلقه بقوله: الحكم: كذا في رواية، وفي رواية: الحكم: كذا، أو: وعنه: الحكم: كذا، كما ذكره في باب زكاة الزرع والتمر

وغيره.

وتارة يقول: وفي رواية يفعل كذا، ونقل الأكثر كذا، كما ذكره في أول باب حد الزنا؛ وفي هذه العبارة نوع خفاء على المصطلح

المعروف، والظاهر: أن الخلاف مطلق، وأن الرواية الأولى استثنائية. ووقع له مثل ذلك في باب القرض بصيغة: وقيل، وقيل، وتكلمنا عليها هناك، ووقع له في أول باب السواك أيضاً بصيغة: وعنه، وعنه.

وتارة يطلقه بقوله: فقال فلان: كذا، وقال فلان: كذا، وهو كثير. وتارة يطلقه بقوله مثلاً: ويجوز عند فلان، ولا يجوز عند فلان،

أو: فعند فلان كذا، وعند فلان كذا، أو: الحكم كذا في اختيار فلان، وقال فلان: كذا، كما ذكره في باب الزرع والتمر وغيره.

أو يقول: هل الحكم كذا، كما اختاره فلان، أم لا، كما اختاره فلان؟ فيه وجهان. كما ذكره في الباب المذكور.

وتارة يقول: الحكم كذا، ذكره فلان وغيره، واختار فلان وغيره كذا، وفي القولين نظر، كما ذكره في نيابة الحج في آخر كتاب

المناسك، فيحتاج إلى تصحيح أيضاً.

وتارة يذكر حكماً ثم يقول: كذا في الكتاب الفلاني، ثم يقول: وقيل: كذا، وهو أظهر، كما ذكره في باب ميراث الحمل، وتارة=

=يُطلقه بقوله: فقال في الكتاب الفلاني: كذا، وقيل: كذا، كما ذكره في باب الشهادة على الشهادة.
وتارة يُطلقه بقوله: فقال في الكتاب الفلاني: كذا، وقال في الكتاب الفلاني: كذا. وهو كثير في كلامه.
وقد يذكر مسألة متفقاً على حكم أصلها، ولكن اختلف في بعض شروطها، يُطلق الخلاف في ذلك، فيقول بعد ذكرها: قيل: كذا، وقيل: كذا، أو: في كلام بعضهم: كذا، وفي كلام بعضهم: كذا، أو: قال جماعة: كذا، ولم يذكره آخرون، أو: قال جماعة: كذا، وقال آخرون: كذا، أو: قال فلان: كذا، ونحوه، كما ذكره في كتاب الطهارة والأنيبة، والجمعة، والاستثناء في الطلاق، والقسمة وشروط من تقبل شهادته وغيرها، وهو كثير في كلامه، وتارة يقول: لا يفعل كذا، لكذا، أو لكذا، فردد النظر في العلة، كما ذكره في باب أحكام الدمة.
وتارة يقدم حكماً، ثم يذكر رواية، ثم يقول: بناءً فلان على كذا، وبناءً فلان على كذا، كما ذكره في أواخر باب السلم، فأطلق الخلاف في البناء، وتارة يقول: وفي كذا منع وتسليم، كما ذكره في باب الوكالة، والظهار، وقسمة الغنيمة وغيرها، فينبغي تحريره وتصحيحه، فإنه في حكم الخلاف المطلق.
وتارة يُطلق الخلاف، ثم يقول: مأخذهما كذا، وكذا، كما ذكره في باب اللقيط، فيحرر المأخذ. أو يقول: أصلهما كذا، كما ذكره في باب القسامة، فيحرر الأصل.
وتارة يقول: فإن فعل كذا، توجه كذا في قياس قولهم، ويتوجه احتمال، ككذا، كما ذكره في باب صفة الحج والعمرة، فينبغي أن يحرر قياس قولهم.
وتارة يطلقه بقوله: هل الحكم كذا أم لا؟ فيه خلاف، كما ذكره في باب الموصى به، أو فيه خلاف في الكتاب الفلاني، كما ذكره باب نكاح الكفار وغيره، أو يقول: في الكتاب الفلاني الصحة وعدمها، كما ذكره في باب العيوب في النكاح، وتارة يطلقه بقوله: واختلف كلام الأصحاب في كذا، أو: واختلفت الرواية في كذا، كما ذكره في باب ستر العورة وغيره.
وتارة يذكر صورة مسألة، ثم يقول: فقد يقال فيها: كذا، وقد يقال فيها: كذا، كما ذكره في باب الحجر، فالخلاف فيها مطلق، والظاهر: أن ذلك من عنده. وتارة يقول في حكم مسألة: ظاهر كلامهم مختلف من كذا، وكذا، كما ذكره في باب حد الزنى، وكتاب القضاء، أو يقول: يفعل كذا، في ظاهر الكتاب الفلاني، وفي الكتاب الفلاني، وغيره: يفعل كذا، كما ذكره في باب الدعاوى.
أو يقول: وكلامهم في كذا محتمل وجهين، كما ذكره في باب ما يستحب وما يكره في الصلاة في موضعين، وغيره، ولئیس للأصحاب في هذا ترجيح.
وتارة يطلقه على بعض الأقوال الضعيفة، فيكون الخلاف مفرعاً عليه، فنصح ذلك إن تيسر. وتارة يطلقه بقوله: هل الحكم كذا؟ أو لا؟ محتمل وجهين. وهذا محتمل أن يكون من عنده، ومحتمل أن يكون تابع غيره، وهو أولى، وهو في كلام الأصحاب كثير.
وتارة يقول: فلو فعل كذا، فقد توقف أحد، فيحتمل وجهين، كما ذكره في باب صريح الطلاق وكتائته وغيره، وقد يصرح بعد ذلك بأصحاب الوجهين، كما ذكره في باب شروط من تقبل شهادته وغيره، وسيأتي في الكلام على الخلاف المطلق الذي في الخطبة، فيما إذا توقف الإمام أحد في مسألة: أنها تلحق بما يشابهها؟ هل هو بالأخف، أو الأثقل، أو التخيير؟ ويأتي تصحيح ذلك، وتوقفه الأول أعم من هذه.
وتارة يذكر مسألة فيها خلاف، ويعطف عليها أخرى فيها الخلاف مطلق، فيحتمل أن يكون الخلاف المطلق عائداً إلى المسألتين، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الأخيرة، كما ذكره في باب محظورات الإحرام، ويأتي تبين ذلك هناك.
وتارة يذكر مسائل فيها الخلاف مطلق، ويدخل بينها مسألة فيها خلاف ضعيف، فيذكر قولاً فيها، ويعطف بعده مسألة محتمل أن تكون معطوفة على المسائل الأولى التي فيها الخلاف المطلق، ومحتمل أن تكون معطوفة على القول الضعيف المتخلل بين ذلك، كما ذكره في باب الرهن وغيره، فنذكر المسألة، وتصحيح المذهب فيها.
وربما كان محل الخلاف في بعض المسائل التي أطلق فيها الخلاف مشكلاً محتملاً لأشياء، فبني على ذلك، كما ذكره في باب صلاة العيدين وزكاة الزرع والشمر، وكتاب البيع، والزمن، والكتابة، وغيرها، وربما أطلق الخلاف من عنده، كما ذكره في باب الاستطابة، والصلاة على الجنائز، والظهار وغيرها، وهو كثير. قال في الاستطابة: وفي إرخاء ذيله يتوجه وجهان.
وقد يطلق الخلاف ويختار أحدهما، فيقول: وهو أظهر، كما ذكره في باب محظورات الإحرام، وصفة الحج والعمرة، وغيرها.
وتارة يطلق الخلاف في مسألة، ثم يقول بعدهما: وهما في كذا، كما ذكره في كتاب البيع، وباب الوكالة، والإقرار بالمجمل، =

=وغيرها، أو يقول: كما في كذا، كما ذكره في باب نكاح الكفار، أو يقول: وعلى قياس قياسه كذا، كما ذكره في باب الشفعة، أو يقول: الوجهان أو الأوجه في كذا، كما ذكره في باب النية، وقتل أهل البغي، ونفقة القريب، وغيرهما.

أو: وفي كذا الوجهان، كما ذكره في باب الإقرار بالمجمل، أو: الروايتان، أو: كذا، كما ذكره في باب الإحرام وغيره.

أو يقول: كالمسألة الفلانية، كما ذكره في باب عشرة النساء، والظهار، والدعاوى، وغيرها. أو يقول: وكذا لو فعل كذا، كما ذكره في باب النذر، وذكر المشهود به، أو يقول: ومثلها كذا، أو الشيء الفلاني ككذا ما أطلق فيه الخلاف، كما ذكره في باب الوكالة.

أو يقول: ومثله كذا، كما ذكره في باب الصيد، والنذر، أو يقول: والمسألة الفلانية حكم كذا، وكذا، كما وقع له في باب الاستبطاء، والوضوء وغيرهما. أو يقول: وكذلك كذا، وكذا. أو يقول: فيها الخلاف الذي في المسألة الفلانية، كما ذكره في باب نية الصوم، أو يقول: في كذا وكذا ما تقدم، كما ذكره في باب الوكالة، ويكون قد أطلق الخلاف في المسألة المقيس عليها، ويحتمل أن يكون ذكره لذلك كذلك مجرد إخبار؛ لا أنه أطلق الخلاف، ويقوى ذلك في بعض المسائل، على ما يأتي، والله أعلم.

أو يقول: فيها الروايتان، أو: الوجهان، أو: فالروايتان، أو: فالوجهان، أو: فالخلاف، أو: فيه الخلاف، كما ذكره في باب الصداق، وغيره، وهو كثير جداً في كلامه، والذي يظهر أن حكم الثانية حكم الأولى من هذه المسائل الأخيرة في التقديم والإطلاق؛ فلهذا لم أذكر الحالة على المصححة، وربما ذكرت النقل فيها. وأما الحالة على المطلقة فلا بد من ذكرها إن شاء الله تعالى. وربما كان قوله: فالروايتان، أو: فالوجهان، أو: فالخلاف، عائداً إلى مسألة في غير ذلك الباب، كما وقع له في باب الشروط في النكاح، والصداق، وغيرهما، ويعرف ذلك من قواعد المذهب في المسألة.

وتارة يقدم حكم مسألة، ثم يحكي قولاً، ثم يقول عقبه: ككذا في أحد الوجهين، كما وقع له في باب الحجر، والوديعة، وغيرهما، فيكون قد أطلق الخلاف في الثانية. وتارة يقدم حكماً في مسألة، ثم يقول: وقيل: فيها وجهان، كمسألة كذا، وكذا، كما ذكره في باب الموصى إليه، فيكون أيضاً الخلاف مطلقاً في الثانية.

وتارة يقول: الحكم كذا في رواية، أو في وجه، ويقتصر عليه، وفي ذلك إشعار بأن المسكوت عنه هو المشهور، وقد قال في «الرياسة» في النفقات: وإن كان الخادم لها، فنفتته على الزوج، وكذا نفقة المولود والمعار في وجه. انتهى.

قال المصنف هناك: وقوله: في وجه، يدل على أن الأشهر خلافه. انتهى. فلهذا لم أذكر المسألة في الغالب، وربما ذكرتها.

وتارة يقول: فإن فعل كذا، فقل: كذا، ويقتصر عليه، كما ذكره في باب صلاة الكسوف، وباب الصلاة على الميت، وباب الهدى والأضاحي، وباب أحكام أمهات الأولاد، وما في آخر باب الإمامة، وآخر الرجعة، وباب أحكام الذمة، محتمل لهذا، على ما يأتي بيانه في أبوابه، أو يقول: فقال فلان: كذا، ويقتصر عليه، كما ذكره في آخر باب حكم الركاز، وقد أجبت عن هذا هناك. أو يقول: ففي الكتاب الفلاني كذا، ويقتصر عليه، كما ذكره في باب الطلاق في الماضي والمستقبل، ويأتي الجواب عن هذا في الأجوبة عن الإشكالات الآتية في آخر هذه المقدمة.

وتارة يذكر حكم مسألة، ثم يقول في مسألة بعدها: قيل: كذلك، وقيل: لا، يعني: هل حكمها حكم التي قبلها أم لا؟ أطلق فيه الخلاف، وهو كثير في كلامه، وتارة يطلق الخلاف في مسألة، ثم يقول بعدها: وكذا قيل في كذا، وقيل: لا، كما ذكره في باب الوضوء، وفي آخر باب حد الزنى.

وتارة يحكي الخلاف مطلقاً عن شخص أو كتاب، ويقتصر عليه، والذي يظهر أن هذا ليس من الخلاف المطلق الذي اصطلاح عليه المصنف؛ إذ لا ترجيح للأصحاب في ذلك، وإتيان المصنف بهذه الصيغة يدل على أن الخلاف قوي من الجانبين، ويحتمل أن يكون نقله على صفته، وعلى كل حال لا بد من ذكر الصحيح من القولين إن تيسر؛ إذ الخلاف فيه مطلق.

وأما إذا قدم المصنف حكماً ثم ذكر بعده قولين مطلقيين؛ إما عن شخص أو كتاب، فإننا لا نرجح على ذلك؛ إذ هو قدم المذهب، وقد تعرض لذلك؛ لإزالة وهم، والله أعلم.

وتارة يحكي الخلاف مطلقاً عن جماعة، أو عن الأصحاب، ولكن على سبيل الاستشهاد على حكم، كما ذكره في كتاب الصيام، وكتاب الإقرار في ثلاثة مواضع وغيرها، وينبغي تتبع تلك المسائل وتحريرها.

وللمصنف في كتابه مصطلحات في إطلاق الخلاف غير ما تقدم، تأتي صفتها في هذا التصحيح إن شاء الله، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها، وفيما ذكرناه كفاية.

واعلم: أن المصنف أيضاً تارة يطلق الخلاف في موضع، ويقدم حكماً في موضع آخر في تلك المسألة بعينها، كما وقع له في كتاب =

«المناسك وعظومات الإحرام، في أحكام العبد فيما إذا أقسد حجة بالوطء، فقال في كتاب المناسك: ويصح القضاء في رقه، وليس لسيده منعه منه إن كان شروعه فيما أقسده بإذنه، وإن لم يكن بإذنه، ففي منعه من القضاء وجهان.

وقال في عظومات الإحرام: «إن كان ما أقسده مأذوناً فيه، قضى متى قدر. نقله أبو طالب، ولم يملك منعه منه، وإلا ملك منعه، وقيل: لا، لوجوبه. انتهى. فأطلق الخلاف هناك، وقدم هنا.

ووقع له قريب من ذلك في هذه المسألة بعينها في المكانين، في صحة القضاء في رقه، فإنه صحح في كتاب المناسك الصحة، وأطلق الخلاف في عظومات الإحرام بقيل، وقيل، مع قوله: والصحة أشهر على ما يأتي هناك.

ووقع له أيضاً في الاعتكاف، والوقوف: في البيع والشراء في المسجد، فقال في أواخر الاعتكاف: ولا يجوز البيع والشراء في المسجد للعتكف وغيره، ونص عليه في زواية حنبل، وجزم في الفصول والمستوعب بأنه يكره.

وقال في أواخر كتاب الوقف: وفي صحة بيع فيه، وتحريمه، وعمل صنعة روايتان. فقدم هناك التحريم، وأطلق الخلاف هنا.

ووقع له أيضاً في باب الآية، وباب ستر العورة في لبس الجلد مختلف فيه، فقال في باب الآية: وفي لبس جلد ثعلب واقتراش جلد سبع روايتان، وقال في آخر باب ستر العورة: ويكره لبسه واقتراشه جلداً مختلفاً في نجاسته، وقيل: لا. وعنه: يحرم. فقدم هنا الكراهة، وأطلق الخلاف في الآية في لبس جلد الثعلب واقتراش جلد السبع، وهي فرد من أفراد المسألة التي في ستر العورة، ومن جملة صورها فيما يظهر.

ووقع له أيضاً في باب التيمم، وصلاة الخوف، وكتاب الصيام في فوت المطلوب، فقال في التيمم: وفي فوت مطلوبه روايتان، وكذا في الصيام، لكن على سبيل الاستشهاد. وقال في صلاة الخوف: ولطالب عدو يخاف فوف الصلاة كذلك، يعني: كالصلاة في شدة الخوف، وعنه: لا. وكذا التيمم له، فأطلق الخلاف هناك فيهما، وقدم هنا الجواز.

ووقع له قريب أيضاً من ذلك في باب الحيض، وما يفسد الصوم في الكفارة، فقال في باب الحيض: وفي سقوطها بالعجز وإحيان، وقال في باب ما يفسد الصوم: ولا يسقط غير كفارة الوطء في الصوم بالعجز، مثل كفارة الظهار، واليمين، وكفارات الحج. نص عليه، وعنه: يسقط، وذكر غير واحد: تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز، ونحو ذلك على الأصح. انتهى. فأطلق الخلاف هناك، وقدم هنا عدم السقوط فيما يظهر.

ووقع له أيضاً في باب التيمم، وكتاب الصيام، في جواز التيمم في الخوف على نفسه، فقال في التيمم: وهو بذل حضراً وسفراً لعدم الماء، بحس، أو غيره، وعنه: وفي غاز بقرية الماء يخاف إن ذهب على نفسه: لا يتيمم بوجوه. انتهى.

وقال في كتاب الصيام: وذكر جماعة فيمن هو في الغزو، وتحضر الصلاة والماء إلى جنبه، يخاف إن ذهب إليه على نفسه، أو فوت مطلوبه: يتيمم ويصلي، اختاره أبو بكر، وعنه: لا يتيمم، ويؤخر الصلاة، وعنه: إن لم يخف. انتهى.

فقدم هناك جواز التيمم، وأطلق هنا. وقد يقال: إنما ذكر ذلك في كتاب الصيام عن جماعة، في معرض الاستشهاد لمسألة ما إذا أحاط المحدث ببلدة والصوم يضعفهم، لا أنه ابتداء مسألة، فلذلك قال: وسبق في التيمم. لكن إتيانه بصيغة إطلاق الخلاف يقتضي القوة من الجانبين، والله أعلم.

ووقع له أيضاً في باب الظهار في مسألة عتق المصوب في موضعين، فقال موضع منهما: فإن أعتق مغبوباً، لم يجرئه، وفيه وجه، وقال بعد ذلك بقرب من عشرة أسطر: وفي مغبوب وجهان في «الترغيب». انتهى.

فقدم أولاً عدم الإجزاء، وأطلق ثانياً الخلاف في الإجزاء، وهو عجيب من وجهين:

أحدهما: كونه يقدم حكماً، ثم يطلق الخلاف مع قرب المحل.

الثاني: كونه في المحل الثاني لم ينسب الخلاف إلا إلى صاحب «الترغيب»، مع إطلاقه النقل قبل ذلك بيسير.

ووقع له أيضاً في باب الغصب، وكتاب الديات في حفر بئر في السابلة، فقال في باب الغصب: وإن حضر بئراً في سابلة لتضع المسلمين ولا ضرر، لم يضم، وعنه: بإذن حاكم، وعنه: بلى. انتهى.

وقال في كتاب الديات: وفي «الترغيب»: إن رشح الماء، ليسكن الغبار، فمصلحة عامة، كحفر بئر سابلة، وفيه روايتان.

فقدم هناك عدم الضمان، وأطلق الخلاف هناك والذي يظهر أن إطلاق الخلاف من شتمة كلام صاحب «الترغيب»، أو أنه مجرد حكاية خلاف، فلا اعتراض عليه.

ووقع له أيضاً في باب الهبة، وباب أحكام أمهات الأولاد في ثبوت الدين في ذمة الوالد لولده، فقال في الهبة: وهل يثبت لولد في=

= دمة أبيه دين، أو قيمة متلف، أو غيره؟ فيه وجهان، ونصه: لا. انتهى.

وقال في باب أحكام أمهات الأولاد: وإن وطئ حر أو والد أمة لأهل غنمة هو منهم، فعليه المهر، فإن أحبلها، فأم ولده، وولده حر، ويلزمه قيمتها، وكذا الأب يولد جارية ولده، وذكر جماعة هنا: لا يثبت له في ذمته شيء، وهو ظاهر نصه، فحصل الاختلاف من وجهين، ولكن النص اختلف فيه الأصحاب، فالشيخ الموفق ومن تابعه تأولوه، وكثير من الأصحاب لم يتأولوه، فتابع الشيخ تارقه، وغيره أخرى، أو يقال: ورد نص وظاهر، وهو بعيد، ويأتي بيان ذلك في موضعه.

ورفع له أيضاً في باب ذكر أصناف الزكاة، وكتاب البيع في قبض يميز من هبة ونحوها، فقال في آخر أصناف الزكاة: ويقبل ويقبض لصغير من زكاة هبة وكفارة وليه، ثم قال: ويميز كغيره، وجزم في «المغني» بصحة قوله بلا إذن، وكذا قبضه، وقال في كتاب البيع: وفي قبول صغير، ويميز، وسفيه، وعبد، هبة، ووصية بلا إذن، أوجه. فأطلق هنا، وقدم هناك.

ورفع له أيضاً في باب الكتابة، وكتاب الحدود في أجزاء إقامة الحد من المكاتب على رقيقه، فقال في الكتابة عن المكاتب: وفي بيعه نساء، وفرده من بعض رقيقه الجاني على بعض، وحنه، وجهان. وقل في الحدود: وليسد مكلف عالم به إقامة حد، والأصح: حر. انتهى.

فأطلق في الإجزاء هناك، وصحح هنا عدم الإجزاء منه.

ورفع له في باب النية، والإمامة، في بطلان صلاة الإمام الأمي إذا صلى خلفه قارئ، فقال في الإمامة: وإن بطلت صلاة قارئ خلف أمي، ففي إمام وجهان. وقال في النية: وإن اعتقد كل منهما أنه إمام الآخر، أو مأموم، لم يصح. نص عليه. وكذا إن نوى إمامة من لا يصح أن يؤمّه، كأمراة تؤم رجلاً، لا تصح صلاة الإمام في الأشهر، وكذا أمي قارئا، انتهى.

فقله: وكذا أمي قارئا، هي المسألة التي في الإمامة فيما يظهر، وقد أطلق الخلاف فيها هناك، وجعل هنا الأشهر البطلان، والله أعلم.

ورفع له أيضاً ما يشابه ذلك في كتاب الديات، وكتاب الحدود في ضمان السفينة إذا ألقي فيها شيء فغرقها، فقال في كتاب الحدود: وإن زاد سوطاً، فديته، كضربه بسوط لا يحتمله، وإلقاء حجر في سفينة مثله لا يفرقها اتفاقاً، ذكره ابن عقيل. وفي «واضح»: إن وضع في سفينة كراً فلم تغرق، ثم ونحس قفيزاً فغرقت، ففرقها بهما في أقوى الوجهين، والثاني: بالقفيز، وقيل: ويجسن أن يقال: أغرق السفينة هذا القفيز، وجزم أيضاً: أن القفيز المغرق لها. انتهى.

وقال في كتاب الديات: وهل يضمن من ألقي هدلاً معلوماً بسفينة ما فيها، أو نصفه، أو حصته؟ يحتمل أوجه. انتهى. فأطلق الخلاف هنا، والحكم في التي قبلها، غير مطلق الخلاف فيه، فحصل في كلامه نظر من وجهين:

أحدهما: هناك، والثاني: أنه تابع ابن خلدان في «رعايته»، فنقل كلامه بحروفه، والأوجه التي ذكرها ابن خلدان إنما هي لمن غشه، لم يسبق إليها، بل هو خرجه.

فأوهم كلام المصنف أن الأوجه للأصحاب، مع أن المصنف قد نقل كلام ابن عقيل وغيره في الحدود، إلا أن تكون للسائلان متقاربتين، وهو بعيد.

وقد التزم المصنف أنه لا يطلق إلا إذا اختلف الترجيح، فإن اختلاف الأصحاب في هذا؟ والله أعلم.

ورفع له أيضاً ما يشابه ذلك في باب القسامة، والذموى، فيما إذا ادعى عليه ما يوجب قصاصاً، فقال في باب القسامة: ومتى فقد الذم، حلف المدعى عليه عينا، وعنه: حسين، وعنه: لا يمين في عمد، وهي أشهر.

وقال في باب الذموى: ويستحلف في كل حق آدمي في رواية، واستثنى الحزقي للقول، والنكاح، واستثنى أبو بكر النكاح والطلاق، واستثنى أبو الخطاب ذلك وأشياء عندها.

وقال القاضي: في طلاق بوقود وقذف، روايتان، والبقية لا يستحلف فيها.

وقدم في «الحرر» كأي الخطأ، وزاد: الإيلاء، وفي «الجامع الصغير»: ما لا يجوز بدله، وهو ما ثبت بشهادتين لا يستحلف فيه، وعنه: يستحلف فيما يقضى فيه بالتكول فقط. انتهى.

فقدم في القسامة أن يحلف في دعوى القود أو لا يحلف، وهو أشهر، وأطلق في باب الذموى.

ورفع له أيضاً في باب زكاة السائمة، في وجوب الزكاة فيما غذي باللبن، فقال في أول الباب: تحب في الإبل، والبقر، والغنم للذكر والنسل، وأطلق بعضهم فيما إذا كان نتاج النصاب خضياً، غير سائهم، وجهين، وبعضهم احتمل، وسأني. انتهى.

= وقال في أثناء الباب: فإن تغذت باللبن، فقل: تجب؛ لوجوبها تبعاً للأُمات؛ كما تتبعها في الحول، وقيل: لا، لعدم السَّوم المعتبر. انتهى.

فقدّم أولاً، وأطلق ثانياً.

ووقع له أيضاً قريب من ذلك في باب الحجر، والخلع، في تعلق دين الرقيق غير المأذون له، فقال في الحجر: ويتعلق دين غير المأذون له برقبته. نقله الجماعة، وعنه: بذمته.

وقال في الخلع: وخلع الأمة، كاستئذنها، يصح بإذن سيده، وقيل: ودونه، فعنه: برقبته. واختار الحرقى: تتبع به عتقها.

فقدّم هناك بأنه يتعلق برقبته، وأطلق الخلاف هنا، والمسألة هنا من جملة الذين فيما يظهر.

ووقع له أيضاً قريب من ذلك في باب الرهن والضمان، فيما إذا قضى بعض دينه أو أبرأه منه، ويبيعه رهن أو كفيل، فقال في الرهن: يكون عملاً نواه، فإن أطلق، فإلى أيهما شاء، وقيل: بالخصص. انتهى.

وقال في الضمان: ومن عليهما مئة، فيضمن كل منهما الآخر، فقضاء أحدهما نصفها، أو أبرأه منه ولا تية؛ فقل: إن شاء صرفه إلى الأصل، أو الضمان، وقيل: بينهما نصفان. انتهى.

فقدّم في الأولى؛ أن له صرفه مع الإطلاق إلى أيهما شاء، وأطلق هنا الخلاف، وهي فرد من أفراد المسألة التي في الرهن فيما يظهر.

ووقع له أيضاً قريب من ذلك في باب الخيار؛ لاختلاف المتابعين، وكتاب الإقرار فيما إذا قال: لم أكن بالغاً حال التصرف، فقال في الإقرار: وإن قال: لم أكن بالغاً، فوجهاً.

وقال في الخيار: وإن اختلفا في شرط صحيح أو فاسد، فعنه: التحالف، وعنه: قول منكروه، كفسد للعقد، نصّ عليه في دعوى عبد عدم الإذن، ودعوى الصغر، وفيه وجه. انتهى.

فأطلق الخلاف في الإقرار، وقدّم في الخيار عدم قبول قوله، وقال: نصّ عليه، ولا فرق بين الإقرار وغيره في دعوى الصبي ذلك، صرح به الأئمة، منهم: الشيخ تقي الدين، وابن رجب وغيرهما.

وما في الوكالة، فيما إذا حصلت زيادة في مدة الخيار، محتجلاً لهذا، على ما يأتي بيانه هناك. وكذا ما في كتاب الطهارة وباب الوقف: فيما إذا سبّل ماءً للشرب، على ما يأتي في كتاب الطهارة.

وكذا ما في كتاب النكاح: في الخصائص، وباب القذف في تحريم نكاح من قارحها عليه أفضل الصلاة والسلام قبل الدخول على أمته، على ما يأتي في القذف.

فهذه ثمان عشرة مسألة أو أقل قد مرّ الله الفتح بالاطلاع عليها، ويأتي الاعتذار عن ذلك في التنبيه الثاني قريباً، وقد أجبت عن بعض ذلك في موضعه بما يقتضي التباير، والله أعلم.

وتارة يطلق المصنف الخلاف في مسألة في موضع، ثم يطلقه فيها بعينها في موضع آخر، فتارة يبنّيه على ذلك بقوله: قد سبق، كما ذكره في باب المسح على الخفين، والصلاة، والحج، والتميم، والصيام، وغيرها على ما يأتي التنبيه عليه، وتارة لا يبنّيه عليه، كما وقع له في باب صلاة الجماعة في مراجعة أول الوقت، أو كثرة الجمع، وكما وقع له في حكم الركاز، وآخر باب زكاة الفطر، وأواخر باب أصناف الزكاة، في مسألة جواز دفع الزكاة إلى من أخذت منه، فوقع له التكرار في هذه المسألة في ثلاثة أماكن، كما يأتي ذلك مبيناً في مواضعه.

وكما وقع له في آخر باب السلم، وباب التصرف في المبيع، وتلفه، في مسألة ما إذا قبضه جزأفاً: هل له أن يتصرف في قدر حقه منه أم لا؟ على ما يأتي.

وكما وقع له في أوائل كتاب الزكاة، وباب ميراث الحمل، في مسألة وجوب الزكاة في مال الحمل على ما يأتي ذلك في البابين.

وكما وقع له في باب الوكالة، وباب أركان النكاح، في مسألة الوكيل في قبول النكاح إذا كان فاسقاً على ما يأتي.

وكما وقع له في كتاب البيع، والصدّاق، فيما إذا أسراً الثمن، ثم عقده على أكثر منه.

وكما وقع له في باب ذكر أصناف الزكاة، وباب الولاء في عقل السيد عمّن أعته في واجب، إذا قلنا: لا ولاء له عليه.

وكما وقع له في باب الوضوء، وباب معظورات الإحرام في الصّدغ والتّحذيف؛ هل هما من الرأس أو من الوجه. وكما وقع له

في باب بيع الأصول والثمار، وباب المساقاة في بيع الثمر الذي لم يبد صلاحه لملك الأصل، من غير شرط القطع.

= ووقع له قريب من ذلك في باب جامع الإيمان، فيما إذا حلف ليقضيه غداً، فأبراه، في موضعين منه، في المسألة السابعة، والمسألة الحادية والأربعين، من هذا التصحيح، لكن ذكر الأولى على سبيل القياس.

ووقع له قريب من ذلك في باب الموصى به، فيما إذا أوصى بمجنج نقلاً؛ هل يصح صرفها في عام واحد أم لا؟ وذكر شيئاً من ذلك في باب حكم قضاء الصوم، ولم يطلع المصنف على النقل كملأ في المسألة، على ما يأتي ذلك مبيّناً في باب الموصى به.

وكما وقع له في كتاب البيع، وباب الإجارة في إجارة المصحف، وما في الوكالة، فيما إذا تعدّى الوكيل باللبس أو بالاستعمال، يحتمل لذلك على ما يأتي هناك.

وكذا ما في الضمان في المسألة الثانية والأخيرة، في ضامن الضامن محتمل، لذلك.

وكذا ما في الرهن، والوكالة في بيع العدل، أو المرتن والوكيل البدل، محتمل، لذلك على ما يأتي بيانه في أبوابه.

فهذه اثنتا عشرة مسألة أو أكثر، حصل فيها التكرار من غير تنبيه منه عليها، وللظاهر: أنه ما ذكر حال التكرار فإن من شأنه الاختصار. بل ربما يقع من المصنف لأنه يقدم حكماً في مسألة في مكان ثم يقدم غيره في موضع آخر في تلك المسألة بعينها، وهذا عجيب منه، كما ذكره في باب الوكالة، وأركان النكاح في توكيل الولي، فقال في باب الوكالة: وله التوكيل إن جعله له، وعنه: مطلقاً، ثم قال: وكذا حاكم ووصي ومضارب، وولي في نكاح من غير مجبر، وقيل: يجوز. فظاهر ما قدمه: أن الولي غير المجبر لا يوكل إلا بإذن، وقال في أركان النكاح: ووكيله كهو، وقيل: لا يوكل غير مجبر بلا إذن، إلا حاكم. انتهى. فقدم هنا أن له الوكالة إذا كان غير مجبر من غير إذن، وهذا الصحيح من المذهب على ما يأتي بيانه.

وكما وقع له في الاعتكاف والكتابة في حجّ المكاتب، فقال في الاعتكاف: وله أن يحجّ بلا إذن. نصّ عليه، واختار الشيخ: يجوز إن لم يحتاج أن ينفق عليه تماماً جمعه، ما لم يحلّ نجس، ويجوز بإذنه، أطلقه جماعة، وقالوا: نصّ عليه، ولعل المراد ما لم يحلّ نجس، وصرح به بعضهم، وعنه: المنع مطلقاً. انتهى.

وقال في الكتابة: ويكفر بإذن سيده، وعنه: المنع، وعنه: عكسه، وكذا حجّه بماله، ما لم يحلّ نجس، وعنه: مطلقاً، وأطلقه في «الترغيب» وغيره، وقالوا: نصّ عليه. انتهى. فقدم في الاعتكاف الجواز من غير إذن، وظاهر ما قدمه في المكتبة: عدم الجواز من غير إذن، وقبده في الكتابة بعدم حلول نجس إذا كان بإذن، وظاهر ما قدمه في الاعتكاف: عدم التقيد إذا كان بغير إذن، وإن كان بإذنه، فقدم عدد التقيد، قال: ولعل المراد: ما يحلّ نجس.

ووقع له ذلك في باب نفقة القريب، في نفقة ذوي الأرحام من عمودي نسبه، فناقض كلامه في مكانين، قريب بعضهما من بعض، على ما يأتي هناك، فليراجع.

وقد وقع للمصنف أنه جزم بحكم في مسألة في مكان، ثم حكى فيها خلافاً في مكان آخر وأطلقه، كما وقع له في باب الوكالة، وأركان النكاح أيضاً، في اشتراط تسمية الوكيل للموكل في عقد النكاح، فقال في باب الوكالة: ويعتبر لصحة عقد نكاح فقط تسمية موكل، ذكره في «الانتصار»، و«المنتخب»، و«المغني». انتهى.

واقصر عليه. وقال في أركان النكاح: ويقول لوكيل الزوج: زوجتك بنتي أو موليتي فلانة لفلان، أو زوجت موكلك فلانة فلانة، ولا يقول: منك، فيقول: قبلت تزويجها أو نكاحها لفلان، فلو لم يقل: لفلان، فوجهان في «الترغيب»: انتهى.

ووقع له قريب من ذلك في باب نية الصوم، وباب الظهار في تعيين نية الكفارة، فقال في باب نية الصوم: ويجب تعيين النية في كلّ صوم واجب، وهو أن يعتقد أن يصوم من رمضان، أو نذره، أو كفارته. نصّ عليه، وعنه: لا يجب تعيين النية لرمضان.

وقال في الظهار: ويبيّن النية، وفي تعيينها جهة الكفارة وجهان في «الترغيب». انتهى.

والظاهر: أن هذه المسألة من جملة المسألة التي في الصوم.

ووقع له أيضاً ما يشابه ذلك في الإجارة، وكتاب الحدود، فيما إذا زاد سوطاً في الحد، فقال في الإجارة: فيما إذا تجاوز المكان، أو زاد على ما اتفقا على جملة: ويلزمه قيمة الدابة إذا تلفت، وقيل: نصفها، كسقوط في حد، وقال في الحدود: وإن زاد سوطاً، قديته، وقيل: نصفها، فقدم وجوب الدية كاملة، وظاهر ما قطع به في الإجارة: أن عليه نصفها.

ووقع له قريب من ذلك في الإجارة والعارية في إعارة العبد المسلم للذمي، فقال في الإجارة: وتجوز إجارة مسلم للذمي في الذمة، وفي مدة روايتان، لا لخدمة على الأصح، وكذا إعارته.

وقال في العارية: وتجوز إعارة كلّ ذي نفع جائز متنع به مع بقاء عينه، إلا البضع، وما حصر استعماله لحزْم، وفي «التبصرة»: =

=وعيداً مسلماً لكافراً، ويتوجه كإجارة. انتهى.
فقطع أولاً أن إعارته كإجارته، وصحح أنه لا يجوز للخدمة وظاهر ما قدمه في العارية: الجواز، وما منع إلا صاحب «التبصرة»، ثم وجه من عنده أنه كإجارته مع قطعه أولاً أنه كإجارة، فحصل الخلط من وجهين فيما يظهر.

ووقع له قريب من ذلك في باب التصرف في المبيع، وكتاب المصالح، فيما إذا تصرف في المبيع قبل قبضه، فقال في باب التصرف في المبيع: ولا يتصرف في مكمل، وموزون، ومعدود، ومذروع، ولا بإجارة، وجوز شيخنا التصرف فيه بغير بيع...
وقال في كتاب الصداق ما معناه: ولو تزوجها على مبيع لم يقبضه، صح في الأصح. فقدم أولاً عدم صحة التصرف، وصحح هنا صحة التصرف فيه بجعله مهراً، وليس المراد في المهر غير للمكمل، والموزون، والمعدود، والمذروع؛ لأنه قرنه بما هو أكثر غشراً من ذلك، وصحح جعله مهراً.

ووقع له قريب من ذلك في باب التيمم في موضعين، فقال في الأول: وإن دل عليه، أو علمه قريباً، لزمه قصده في الوقت. وقال بعد ذلك: وإن وصل مسافر إلى ماء وقد خاف الوقت - إلى أن قال - أو دله فقه، قليل: يتيمم، ويصلي، وقيل: يحصله ولو خرج الوقت، فقطع أولاً، وأطلق ثانياً فيما إذا دل عليه، لكن الأول من المفهوم، والظاهر: أنها مسألة واحدة، وتأتي.
وربما وقع منه أن يقطع في مسألة حكم، ثم يقتصر على ضده فيها بعينها، في مكان آخر، كما وقع في باب تبرع المريض في أول الفصل الأول منه، فيما إذا ذهب المريض لغير وارث، فصار وارثاً، أو عكسه، فقال: ومن وهب، أو وصى لوارث فصار غير وارث عند الموت، صحته، وعكسه بعكسه؛ اعتباراً بالموت.

وقال في كتاب الإقرار: وإن أقر لوارث فصار عند الموت أجنبياً أو عكسه، اعتبر بحال الإقرار لا الموت على الأصح، فيصح في الثانية دون الأول.

ثم قال: وكذا الحكم إن أعطاه وهو غير وارث، ثم صار وارثاً. ذكره في «الترغيب» وغيره. انتهى.
فقطع في المسألة أنه لا يصح اعتباراً بحال الموت، وألحق العطية بالإقرار، في كتاب الإقرار، وحكاها عن صاحب «الترغيب» واقتصر عليه، والعطية هبة، فصحح عطيته هنا، وأبطلها هناك. وأعلم: أنه قد يكون الوجه المبكوت منه من الوجهين المطلقين مقيداً بقيد فاذكره، وكذا الرواية.

ومرادي «بالشارح» شيخ الإسلام: الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر، و«بالشرح» «تشرحه»، و«بالتصحيح» «تصحیح الخلاف المطلق» الذي في «المقنع» للشيخ شمس الدين النابلسي، و«بالتصحيح المحرر» تصحيح شيخنا القاضي عز الدين الكناني.
تنبيهان: الأول: أعلم: أن مرجع معرفة الصحيح والترجيح في المذهب إلى أصحابه، وقد حرر ذلك الأئمة المتأخرون، فالاعتماد في معرفة الصحيح من المذهب على ما قالوه، ومن أعظمهم الشيخ الموفق، لا سيما في «الكافي» والمجد المسدد، والشارح، والشيخ تقي الدين، والشيخ زين الدين ابن رجب، وصاحب «الزجاجين» خصوصاً في «الكبرى»، و«الخلاصة»، و«العظم»، و«الحاويين»، و«الوجيز» و«المنور» و«منتخب الأدمي»، و«تذكرة ابن عبدوس»، والزركشي وأضرابهم، فإنهم هذبوا كلام المتقدمين، ومهدوا قواعد المذهب يبين.

فإن اختلفوا، فالمرجع للمؤيد، قاله الشيخان: أي: الموفق والمجد، ثم ما وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه، فإن اختلفا من غير مشارك لهما، فالموفق، ثم المجد، وإلا ينظر فيمن شاركهما من الأصحاب، لا سيما إن كان الشيخ تقي الدين أو ابن رجب، وقد قال العلامة ابن رجب في «طبقاته» في ترجمة ابن المني: وأهل زماننا ومن قبلهم إنما يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ والكتب إلى الشيخين: الموفق والمجد. انتهى. فإن لم يكن لهما ولا لأحدهما في ذلك تصحيح، ووجد لغيرهما من ذكرته - ممن تقدم ذكره - أو غيرهم - تصحيح، أو تقديم، أو اختيار، ذكرته.

وهذا الذي قلته من حيث الجملة وفي الغالب، وإلا فهذا لا يطرد البتة، بل قد يكون المذهب ما قاله أحدهم في مسألة، ويكون الصحيح من المذهب ما قاله الآخر أو غيره في أخرى، وإن كان أدنى منه منزلة، باعتبار النصوص والأدلة والعقل والمآخذ والأطلاح عليها، والموافق من الأصحاب. وربما كان الصحيح بخلاف ما قاله الشيخان، وكل واحد يؤخذ من كلامه ويترك، إلا المصنوع صلى الله عليه وسلم. هذا ما ظهر لي من كلامهم، ويؤيد كلام المصنف في إطلاق الخلاف، ويظهر ذلك بالتأمل لمن تتبع كلامهم وعرفه.

وقد قيل: إن المذهب فيما إذا اختلف الترجيح ما قاله الشيخ الموفق، ثم المجد، ثم صاحب «الوجيز»، ثم صاحب «الزجاجين». ورأيت في «تصحيح المحرر»: لا يعدل بصاحب «الوجيز» أحد في الغالب.

= وقال بعضهم: إذا اختلفا في «المتنع» و«المحرر»، فالمذهب ما قاله في «الكافي». وكلّ هذه الأقوال ضعيفة على الإطلاق، لا يلتفت إليها.

وقد قال في «آداب المفتي»: إذا وجد من ليس أهلاً للتخريج والترجيح بالدليل، اختلافاً بين أئمة المذهب في الأصح من القولين أو الوجهين، فينبغي أن يرجع في الترجيح إلى صفاتهم الموجبة لزيادة الثقة بأرائهم، فيعمل بقول الأكثر، والأعلم، والأورع، فإن اختص أحدهما بصفة منها، والآخر بصفة أخرى، قدّم الذي هو أحقّ منهما بالصواب؛ فالأعلم الأورع مقدّم على الأورع العالم، وكذا إذا وجد قولين أو وجهين لم يبلغه عن أحد من أئمة مذهبه بيان الأصحّ منهما، اعتبر أوصاف ناقليهما وقائليهما، ويرجع إلى ما وافق منهما، أئمة أكثر المذاهب المتبوعة أو أكثر العلماء. انتهى. ونقله الشيخ تقي الدين في «المسودة»، وأقرّه. قلت: وفي بعض ما قال نظر. وقد مثل الشيخ تقي الدين عن معرفة المذهب في مسائل الخلاف فيها مطلق في «الكافي»، و«المحرر»، و«المتنع»، و«الرعاية»، و«الخلاصة»، و«الهداية»، وغيرها. قال: طالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب آخر، مثل كتاب «التعليق» للقاضي، و«الانتصار» لأبي الخطاب، و«عمد الأئمة» لابن عقيل، و«تعليل» القاضي يعقوب، وابن الزاغوني، وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف، ويذكر فيها الراجح.

وقد اختصرت هذه الكتب في كتب مختصرة: مثل «دروس المسائل» للقاضي أبو علي، و«لشريف أبي جعفر»، و«أبي الخطاب»، و«القاضي أبي الحسين». وقد نقل عن أبي البركات جتباً أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر المذهب: إنه ما رجّحه أبو الخطاب في «دروس مسأله». قال: وما يعرف منه ذلك «المفتي» لأبي محمد، و«شرح الهداية» لجذنا. ومن كان خبيراً بأصول أحمد ونصوصه، عرف الراجح من مذهبه في عامة المسائل. انتهى كلام الشيخ تقي الدين، وهو موافق لما قلناه، والله أعلم، وقد ذكرت المصنفات التي نقلت منها في كتاب «الإنصاف»، وفيها بحمد الله كفاية.

التبعية الثاني: ظاهر قوله: فإن اختلف الترجيح، أطلقت الخلاف؛ أن اختلاف الترجيح يكون بين الأصحاب، وهو المتبادر إلى الفهم، ويشكل على ذلك أشياء:

أحدها: أنه يقول في كتابه في غير ما موضع: لعنه: يكون كذا، اختاره الأصحاب، وعنه: لا. كما ذكره في باب المسح على الخفين، وباب الحجر، أو يقول: وهل يكون الحكم كذا؟ اختاره الأصحاب، أو: كذا؟ فيه روايتان.

كما ذكره في باب ما يفسد الصوم، أو يقول: يكون الحكم كذا في رواية اختارها فلان، أو: كذا في رواية اختارها الأصحاب، كما ذكره في باب ما يفسد الصوم أيضاً، وعندي أنه يتعين عمل الأصحاب في مثل ذلك على غالبهم، أو على من وقف على كلامه منهم، يدلل قوله في بعض المواضع: لكن الحكم كذا في رواية اختارها فلان، أو: كذا في رواية اختارها الأصحاب، والله أعلم، مع أن في كلام المصنف في هذه المسألة نظراً من ثلاثة أوجه: يأتي بيانها في محلها. وكذا الذي في باب الحجر.

أو يقول: يكون الحكم كذا في رواية، اختارها الأصحاب، وكذا في رواية، كما ذكره في باب محظورات الإحرام، وما أشبه ذلك. فإين الاختلاف بين الأصحاب في الترجيح، وهو قد قطع بأن الأصحاب قد اختاروا إحدى الروايتين؟ فيمكن الجواب بأن يقال: هذه الصيغ ليست من الخلاف المطلق، وهو ضعيف، وإنما يطلقه نظراً إلى اختلاف الترجيح من غالب الأصحاب، ثم يذكر ما هو مشهور بين باختيار بعض المحققين، أو بقوة دليله في نظر المؤلف، ونحو ذلك، والصواب أن يقال: بقرينة قوله: اختاره الأصحاب، انتهى إطلاق الخلاف الذي اصطلاح عليه، ويكون المذهب ما قاله الأصحاب، وإنما أتى بهذه الصيغة لتدل على قوة الرواية الأخرى عندهم، حتى تقاوم ما اختاره الأصحاب، كما تقدّم التبعية عليه، يكون كقوله: لعنه: كذا، والمذهب، أو: الأشهر: كذا، والله أعلم.

الثاني: أنه يطلق الخلاف، ثم يقول: والأشهر كذا، أو: المشهور كذا، ونحوه، فدل أن ذلك أكثر ترجيحاً وأشهر بين الأصحاب، والجواب كما تقدم، ويراد هنا بأن بعض الأصحاب، قد اختار غير الأشهر، فاختلف الترجيح، ولكن بعضه أشهر.

الثالث: أنه يقول في بعض المسائل -بعد إطلاق الخلاف-: والترجيح مختلف، كما ذكره في باب زكاة الفطر، وباب الإحرام، وليس فيه غيرهما، وهل هذا إلا تحصيل الحاصل؟ ويمكن الجواب: بأنه قال ذلك تأكيداً، وفيه نظراً لقلة ذكره لهذه الصيغة، أو يقال: ذكر ذلك لنكتة خفيت على بعض الأصحاب، فنصرح بذلك؛ ليعلموا أو ليحصل الاعتناء والتبعية على تحريرها، أو يقال: لم يستحضر المصنف حال ذكر ذلك ما اصطلاح عليه في القطبة، وهو الظاهر، أو حرّر الخطبة بعد فراغه من الكتاب، ويحتمل أن يكون الترجيح في الموضوعين باعتبار سببين، فيعمل كل واحد على عمل، وهذا بعيد، والله أعلم.

الرابع: أنه يطلق الخلاف في مسائل لم يعلم للأصحاب فيها كلام، كما ذكره في باب إزالة النجاسة، في ماهية الزباد والعنبر، من أي شيء مملاً لهما يقع له في باب صلاة التطوع، في حذف ياء التثاني: هل هو خطأ أو شاذ؟ وكما ذكره في باب صوم التطوع، في =

=تسمية يوم التروية، ويوم عرفة، وكما ذكره في قول عائشة رضي الله عنها: كان يصوم شعبان كله؛ هل المراد غالبه أو كله وقت. وكما ذكره في سورة القدر؛ هل هي مكة أو مدية؟ في الباب المذكور، وكما ذكره في باب الاعتكاف، في: «خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ» [الأنبياء: ٣٧]، وكما ذكره في باب المواقيت، في الأفتي نسبة؛ هل هو بضم الهزة والفاء أو بفتحهما؟ وكما ذكره في كتاب البيع في ضبط الحجر؛ هل هو بفتح الجيم أو كسرهما؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن يقال: لا نعلم أن الأصحاب ليس لهم في هذا كلام، لا سيما في يوم عرفة والتروية، فإن الخلاف فيهما مشهور بين العلماء، ولا يلزم من عدم اطلاعنا على ذلك عدم اطلاعهم، وهو ثقة فيما ينقل، أو يقال: سلمنا أن الأصحاب ليس لهم كلام في ذلك، ولكن لما رأى هذه الأقوال ولم يترجح عنده أحدها، أطلق الخلاف، فشابها ما اختلف ترجيح الأصحاب فيه، والله أعلم، ولكن فيه نوع اشتباه.

الخامس: أنه يقول في بعض المسائل: قيل: كذا، أو: فقال فلان: كذا، أو: ففي الكتاب الفلاني كذا، ويقتصر عليه، كما تقدم التنبيه عليه. ومسألة كراهة إمامة قوم أكثرهم له كارهون، مثل ذلك، على بعض النسخ، فما ثم هنا خلاف البتة حتى يختلف الترجيح فيه، فيجيب: بأن هذا لم يدخل فيما اشترطه المصنف ولكن إتيانه بهذه الصيغة لا يخلو من نكتة، ثم وجدته في «جمع الجوامع» في أصول الفقه للسبكي ذكر مثل هذه العبارة في مسألة الكلام في الأزل: هل يسمى خطاباً؟ فقال بعض شراحه: ذكر المصنف قولين من غير ترجيح، فحكم بأن في المسألة قولين من غير ترجيح، ولكن لا يتأتى لنا القطع بذلك في كلام المصنف وغيره، بل يتبع كلامهم: هل يوجد فيها منقول لذلك أم لا؟ وقد أجبت عن بعض ذلك في موضعه، على ما يأتي، والله أعلم.

السادس: أنه في بعض المسائل يحكي الخلاف، ويطلقه عن شخص أو كتاب، ويقتصر عليه، وليس في المسألة نقل غير ما ذكره عن ذلك المصنف أو الكتاب، فأين اختلاف الترجيح في ذلك بين الأصحاب؟ ويجاب بأنه نقل ذلك على سبيل الحكاية كما وجدته، لا أن الخلاف فيه مطلق، أو أنه لم يظهر له ترجيح أحد القولين على الآخر، فأطلق الخلاف، أو أنه بقرينة اختصاصه بهذه المصنف أو الكتاب يدل على أن مراده بذلك غير ما اصطلاح عليه من إطلاق الخلاف، وهو الصواب، والله أعلم.

السابع: أنه يخرج أو يوجه من عنده روايتين أو وجهين أو احتمالين، ويطلقهما، وهذا أيضاً مما ليس للأصحاب فيه كلام، ولا اختلف ترجيحهم فيه. ويمكن أن يجاب بأن يقال: إنما خرج المصنف الروايتين أو الوجهين أو الاحتمالين؛ لجامع بين المسألة التي خرجها وبين المسألة المخرج منها، والمسألة المخرج منها فيها خلاف مطلق أو مرجح، فأطلق الخلاف؛ إحالة على ذلك، وهو قوي، أو قال ذلك من غير نظر إلى مصطلحه، والصواب: أن الجواب هنا كالآخر في التي قبلها، والله أعلم.

الثامن: أنه يطلق الخلاف في مسائل كثيرة؛ متابعة لمن قبله حتى في نفس العبارة، كما وقع له في الخطية، وباب الصلح، والإجارة وكتاب الديات وغيرها، فإنه تابع ابن حمدان في «رعايته الكبرى»، في إطلاق الخلاف بحزفه، والخلاف الذي أطلقه ابن حمدان إنما هو من عند نفسه، وتخريجه لم يسبق إليه، وهذا مشكل جداً؛ كونه لم ينسبه إلى قائله، فأوهم أن الخلاف مطلق، وأن الأصحاب اختلفوا في الترجيح. وكذلك يقع منه مثل ذلك؛ متابعة للشيخ في «الغني»، فيتابعه حتى في الدليل والتعليل والإطلاق وغيرها، ولم يبين ذلك، بل يتابعه في إطلاق الاحتمالين اللذين له ولغيره، وهذا كثير في النصف الثاني، كما ستراه إن شاء الله تعالى، وعذره أنه لم يبيّضه، ولم يعاود النظر فيه، أو يكون المصنف أطلع على غير ذلك، والله أعلم، ويأتي التنبيه على ذلك في أماكنه، إن شاء الله تعالى.

التاسع: أنه يطلق الخلاف في موضع، ويقدم حكماً في موضع آخر في مسألة واحدة، فيشتبه الصحيح من المذهب في ذلك. فيمكن أن يقال في المسألة الأولى، حيث أطلق الخلاف؛ فلاختلاف الأصحاب في الترجيح، وحيث قدم؛ فلظهور المذهب عنده، فعلى هذا، الاعتماد على ما قاله أخيراً من إطلاق أو تقديم، لكن لا يكفي هذا في هذا المقام، بل يطلب المذهب من خارج، أو يقال: قال ذلك ذملاً، أو فعله؛ متابعة لبعض الأصحاب، ولم يعاود النقل، ولا استحضار ذلك، والله أعلم.

وأما تقديمه حكماً في موضع، وتقديم غيره في موضع آخر، فهذا -والله أعلم- سهو منه، أو يقال: ظهر له المذهب في ذلك المكان، وظهر له أن المذهب غيره في المكان الآخر، ولم يستحضر ما فعله في المكان الآخر، أو يقال: تابع بعض الأصحاب المحققين في مكان، وتابع غيره في مكان آخر، ولم يستحضر ما قاله أولاً، فحصل الخلط، والله أعلم.

وعلى كل حال لا بد من التنبيه على الصحيح من المذهب في ذلك، إن شاء الله تعالى.

العاشر: ما المراد باختلاف الترجيح؟ إن أراد تعادل الأصحاب وتقاومهما من الجانبين في ذلك، فهو يطلق الخلاف، وأكثر الأصحاب على أحد القولين، ويصرح لذلك في بعض المسائل، في حكايته القول، كما ذكره في باب محظورات الإحرام وغيره، وهو كثير في كلامه، بل هو يقدم في مسائل كثيرة حكماً، والأكثر على خلافه، ويصرح به، كما ذكره في كتاب البيع، فيما إذا تقدم القبول =

وَإِذَا أَحَلَّتْ حُكْمَ مَسْأَلَةٍ عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى فَاَلْمَرَادُ عِنْدَنَا، وَإِذَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلَانِ؛ فَإِنْ أُمِكنَ الْجَمْعُ وَفِي الْأَصَحِّ وَلَوْ بِحَمَلٍ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ، وَمُطْلَقٍ عَلَى مُقَيَّدٍ، فَهُمَا مَذْهَبُهُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ وَعَلِمَ التَّارِيخُ فَقِيلَ: الثَّانِي مَذْهَبُهُ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ (م) (١).

وقيل: وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ - وَإِنْ جُهِلَ -؛ فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُهُمَا مِنَ الْأَوَّلَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهِ.

وَيَخْصُ عَامٌّ كَلَامِهِ بِخَاصَّةٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْأَصَحِّ؛ وَالْمَقِيسُ عَلَى كَلَامِهِ مَذْهَبُهُ فِي الْأَشْهَرِ.

فَإِنْ أَفْتَى فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ - قَالَ بَعْضُهُمْ: وَتَعَدُّ الزَّمَنُ -؛ فَفِي جَوَازِ النُّقْلِ

= على الإيجاب وغيره.

وإن أراد أن الأقلّ يقاوم الأكثر في التحقيق، فهو في بعض المسائل يقدم حكماً، والحالة هذه من الجانبين، وهو كثير من تتبع كلامه، ويأتي في بعض المسائل ما يشهد ذلك.

وإن أراد مجرد اختلاف الترجيح، مع أنه ظاهر عبارته، فبدر عليه في مسائل كثيرة، يقدم فيها حكماً مع أن جماعة كثيرة، أو أكثر الأصحاب - كما تقدّم - اختاروا القول المؤخر، وربما صرح بذلك المصنّف، فيقول: وعنه: كذا، أو قيل: كذا، اختاره جماعة، أو الأكثر، أو فلان وفلان، ونحو ذلك.

والقول بأن مراده التعادل من الجانبين في التحقيق أقرب، فلا يضرنا كثرة الأصحاب في أحد الجانبين؛ لأن الأقلّ يعادل الأكثر؛ لأجل التحقيق، أو لظهور الدليل أو المدرك، أو المأخذ أو العلة، أو غير ذلك من أسباب الترجيح، لكن لا يسلم له أيضاً هذا لمن تتبع كلامه في المسائل التي قدّم فيها حكماً أو أطلق فيها الخلاف، على ما يأتي التنبيه على بعضه، إن شاء الله تعالى.

والذي يظهر أن الغالب في إطلاقه الخلاف ما قلناه، من التعادل في التحقيق، وتارة يقوى عنده الدليل في مسألة يقاوم من قال بالقول الآخر، وإن كان ما اختاره إلا القليل من الأصحاب، لكن قوّى قولهم بالدليل أو بالقياس، أو بنوع من أنواع الترجيح؛ ولذلك تجده يطلق الخلاف، مع أن أحد القولين عليه الأصحاب، أو هو المشهور، أو الصحيح في المذهب، ولكن لقوة الدليل، قاوم دليل الأصحاب، والله أعلم. ويرد بعض ذلك على قوله: وأقدم غالباً المذهب، والله أعلم.

فهذه نبذة يسيرة قد فتح الله تعالى لها على عبد ضعيف، معترف بالعجز والتقصير، ليس أهلاً لذلك. والله أسأل الإعانة والتوفيق، على ما أردت من التصحيح والتحقيق، وإليه رجعت وأنبت، وعليه توكلت واعتمدت، وهو حسبي ونعم الوكيل. فنقول وبالله التوفيق:

(١) (مسألة - ١): قول المصنّف - رحمه الله - في الخطبة: (وإذا نقل عن الإمام أحمد في مسألة قولان، فإن أمكن الجمع - وفي الأصح - ولو بحمل عامٍّ على خاصٍّ ومطلقٍ على مقيدٍ، فهما مذهب، فإن تعذّر وعلم التاريخ فقول: الثاني مذهب، وقيل: الأول). انتهى.

اعلم: أنه إذا تعذّر الجمع في كلام الإمام أحمد - رضي الله عنه - في مسألة واحدة فلا يخلو؛ إما أن يعلم التاريخ، أو لا، فإن علم التاريخ وهي مسألة المصنّف فأطلق في كون الأول مذهب أيضاً كالثاني الخلاف.

أحدهما: لا يكون مذهب، بل الثاني لا غير، وهو الصحيح.

قدّمه في الرعايتين، وآداب المفتي، ونصره في الحاروي الكبير.

قال المصنّف في أصوله: فإن علم أسبقهما فالثاني مذهب وهو ناسخ، اختاره في التمهيد، والروضة، والعدة، وذكر كلام الخلّ وصاحبه، لقوله: هذا قول قديم رجع عنه، وجزم به الأمدئي وغيره.

وقدّمه الطوّفي في مختصره، ونصره، وقدّمه ابن اللّخام في أصوله وغيره.

والقول الثاني: يكون الأول أيضاً مذهب كالثاني، وكما إذا جهل رجوعه عنه، اختاره ابن حامد، وغيره، كمن صلبى صلاتين باجتهادين إلى جهتين في وقتين ولم يتبين أنه أخطأ، وردّه الطوّفي في مختصره وشرحه، قال بعضهم: وفيه نظر.

وقال الشيخ مجد الدين في المسوّدة: قلت: وقد تدبّرت كلامهم فرأيتهم يقتضي أن يقال بكونهما مذهباً له وإن صرح بالرجوع.

انتهى.

وأما إذا جهل التاريخ فقد ذكره المصنّف، وقدم فيه حكماً.

والتخريج - ولا مانع - وجهان (م ٢) (١).
 وقوله: لا ينبغي، أو لا يصلح، أو استنبطه، أو هو قبيح، أو لا أراه للتخريج.
 وقد ذكروا أنه يستحب فراق غير العقيقة، واحتجوا بقول أحمد: لا ينبغي أن يمسكها.
 وسأله أبو طالب: يصل إلى القبر، والحمام، والحش، قال: لا ينبغي أن يكون، لا يصل إلى القبر، فإن كان؟
 قال: يجوز.
 ونقل أبو طالب فيمن قرأ في الأرتع كلها بالحمد وسورة: لا ينبغي أن يفعل.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (فإن أفضى في مسالتين متشابهتين بحكمين مختلفين في وقتين - قال بعضهم: ويعد الزمن -، ففي جواز النقل والتخريج - ولا مانع - وجهان). انتهى.

وأطلقهما في آداب المفتي:
 أحدهما: لا يجوز، وهو الصحيح، كقول الشارح ذكره أبو الخطاب في التمهيد وغيره، واقتصر عليه المجيد، وجزم به الشيخ الموفق في الروضة، وقدمه المصنف في أصوله، والطوفي في مختصره، وشرحه، وصاحب الحاشي الكبير وغيرهم.
 والوجه الثاني: يجوز ذلك، ذكره ابن حامد عن بعض الأصحاب، وجزم به في المطلع، وقدمه في الرعايتين، واختاره الطوفي في مختصره، وقال: إذا كان بعد الجدة والبعث.

قلت: وكثير من الأصحاب على ذلك، وقد عمل به الشيخ الموفق، والمجد وغيرهما، وهو الضواب.
 فعلى الأول يكون القول المخرج وجهاً لمن نرجعه، وعلى الثاني يكون رواية مخرجة، ذكره ابن حمدان وغيره.
 وقال ابن حمدان أيضاً: قلت: إن علم التاريخ ولم يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له جاز نقل حكم الثانية إلى الأولى في الأقيس، ولا عكس، إلا أن يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له مع معرفة التاريخ، وإن جهل التاريخ جاز نقل حكم أقربهما من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو أثر، أو قواعد الإمام ونحوه إلى الأخرى في الأقيس، ولا عكس، إلا أن يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له مع معرفة التاريخ، وأولى، لجواز كونها الأخيرة دون الراجعة. انتهى.

تبيهاً

الأول: قول المصنف: (قال بعضهم وبعد الزمن) من البعض صاحب الرعايتين وآداب المفتي فإنه قطع بذلك.
 التبيه الثاني: قوله: (ولا مانع): يعني: إذا أفضى النقل والتخريج إلى خرق الإجماع أو رفع ما اتفق عليه الجُم الغفير من العلماء، لو عارضه نص كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو أثر، أو قواعد الإمام ونحوه إلى الأخرى في الأقيس، قاله في آداب المفتي.
 التبيه الثالث: الخلاف في هذه المسألة مبني على القول بأن ما نقيس على كلام الإمام أحد مذهب له، وهو ظاهر كلام المصنف هنا، وقد صرح به في الرعاية وغيره.

واعلم: أن الصحيح من المذهب أن ما قيل على كلامه مذهب له.
 قال المصنف هنا: (والمقيس على كلامه مذهب في الأشهر) انتهى.
 وهو مذهب الأثر، والحرفي، وغيرهما من المتقدمين.

وقال ابن حامد وغيره، وقدمه في الرعايتين، وآداب المفتي، والحاشي، وغيرهم.
 وقيل: ليس بمذهب له.

قال ابن حامد: عامة مشايخنا مثل الخلأل، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي علي، وإبراهيم، وسائر من شاهدناهم لا يجوزون نسبة إليه، وأنكروا على الحرفي ما رسمه في كتابه من حيث إنه قاس على قوله انتهى.
 ونصره الحلواني، ذكره في المسودة، وأطلقهما في المسودة والمصنف في أصوله، وقيل: إن جاز تخصيص العلة فهو مذهب، وإلا فلا.
 وقال في الرعاية الكبرى وآداب المفتي: قلت: إن نص الإمام على علمه، أو أوما إليها، كان مذهباً، وإلا فلا، إلا أن تشهد أقواله وأفعاله أو لحوائله للعلة المستنبطة بالصحة والتبيين. انتهى.

قال الموفق في الروضة، والطوفي في مختصرها، وغيرهما: إن بين العلة ومذهب في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة، كمذهب فيها نص عليه، وإن لم يبين العلة فلا وإن أشبهتها، إذ هو إثبات مذهب بالقياس، ولجواز ظهور الفرق له لو عرضت عليه.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ فِي الْإِمَامِ يَقْصُرُ فِي الْأَوَّلِ وَيَطُولُ فِي الْآخِرَةِ: لَا يَنْبَغِي هَذَا.

قَالَ الْقَاضِي: كَرِهَ ذَلِكَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، فَذَلَّ عَلَى خِلَافِهِ.

وَفِي «أَكْرَهَ» أَوْ: «لَا يُعْجِبُنِي» أَوْ: «لَا أَحِبُّهُ» أَوْ: «لَا اسْتَحْسَنُهُ» أَوْ: «يَفْعَلُ السَّائِلُ كَذَا اخْتِطَاطًا» وَجَهَانِ (م) (٣)، وَ«أَحِبُّ كَذَا» أَوْ: «يُعْجِبُنِي»، أَوْ: «أَعْجَبَ إِلَيَّ» لِلتَّنْذِبِ.

وَقِيلَ: لِلرُّجُوبِ، وَقِيلَ: وَكَذَا: «هَذَا أَحْسَنُ أَوْ حَسَنٌ».

وَقَوْلُهُ: أَخْشَى، أَوْ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ، أَوْ الْأَى: كَيَجُوزُ، أَوْ لَا يَجُوزُ، وَقِيلَ: وَقَفَ.

وَأَنْ أَجَابَ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ قَالَ عَنْ غَيْرِهِ: هَذَا أَهْوَنُ، أَوْ أَشَدُّ، أَوْ أَشْنَعُ فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ، وَقِيلَ بِالْفَرْقِ (م ٤) (٣).

وَأَجِبْنِ عَنْهُ: مَذْهَبُهُ كَقُوَّةِ كَلَامٍ لَمْ يَمَارِضْهُ أَقْوَى، وَقِيلَ: بِكَرَّةٍ.

وَقَوْلُ أَحَدٍ صَحْبِهِ فِي تَفْسِيرِ مَذْهَبِهِ، وَإِخْبَارِهِ عَنْ رَأْيِهِ، وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ، وَيَعْلِيهِ: مَذْهَبُهُ فِي الْأَصَحِّ كَرَجَائَتِهِ فِي شَيْءٍ بِذِلِيلٍ، وَالْأَشْهَرُ: أَوْ قَوْلُ صَحَابِيٍّ.

وَفِي إِجَابَتِهِ بِقَوْلٍ: فَبَيْنَهُ وَجَهَانِ (م ٥) (٣)، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ وَقَوِيَ دَلِيلُهُ، أَوْ صَحَّحَ الْإِمَامُ خَبْرًا، أَوْ حَسَّنَهُ، أَوْ

(١) (مسألة - ٣): قَوْلُهُ: (وَفِي: أَكْرَهَ، أَوْ: لَا يُعْجِبُنِي، أَوْ: لَا أَحِبُّهُ، أَوْ: لَا اسْتَحْسَنُهُ، أَوْ: يَفْعَلُ السَّائِلُ كَذَا اخْتِطَاطًا وَجَهَانِ)

انتهى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي آدَابِ الْمَنِيِّ، فِي أَكْرَهَ أَوْ: لَا يُعْجِبُنِي. أَحَدُهُمَا: هُوَ لِلتَّنْذِبِ وَالتَّزْيِيرِ إِنْ لَمْ يَحْرَمْ قَبْلَ، ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَكْرَهَ التَّنْفِخَ فِي الطَّعَامِ، وَإِدْمَانِ اللَّحْمِ، وَالخِزْيَ الْكِبَارَ، قُدِّمَ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَالشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ، وَقُدِّمَ فِي الرُّعَايَةِ الصَّغْرَى: فِي أَكْرَهَ، أَوْ لَا يُعْجِبُنِي.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: ذَلِكَ لِلتَّحْرِيمِ، كَقَوْلِ أَحْمَدَ: أَكْرَهَ الْمَتْعَةَ، وَالصَّلَاةَ فِي الْمَقَابِرِ، وَاخْتَارَهُ الْخُلَّالُ، وَصَاحِبَهُ، وَابْنَ حَامِدٍ فِي قَوْلِهِ: أَكْرَهَ كَذَا، أَوْ لَا يُعْجِبُنِي، وَقُدِّمَ فِي الرُّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِي الْكَبِيرِ فِيمَا إِذَا قَالَ لِلسَّائِلِ: يَفْعَلُ كَذَا اخْتِطَاطًا، أَنَّهُ لِلرُّجُوبِ.

وَقَالَ فِي الرُّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِي الْكَبِيرِ وَآدَابِ الْمَنِيِّ: الْأَوَّلَى النَّظَرُ إِلَى الْقِرَائِنِ فِي الْكَلِّ، فَإِنْ دَلَّتْ عَلَى وَجُوبٍ أَوْ تَنْذِيهِ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ كَرَاهَةٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ جَمَلَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْ تَعَاجُرَتْ، أَوْ تَوَسَّطَتْ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ وَكَلَامُ أَحْمَدَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) (مسألة - ٤): قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَجَابَ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ قَالَ عَنْ غَيْرِهِ: هَذَا أَهْوَنُ، أَوْ أَشَدُّ، أَوْ أَشْنَعُ، فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ، وَقِيلَ بِالْفَرْقِ).

انتهى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى:

أَحَدُهُمَا: هُمَا عَنْهُ سَوَاءٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَالْقَاضِي.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: بِالْفَرْقِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ فِي تَهْذِيبِ الْأَجْوِيَةِ.

وَقَالَ فِي الرُّعَايَةِ: قُلْتُ إِنْ اتَّحَدَ الْمَعْنَى وَكَثُرَ التَّشَابُهُ فَالْتَّسُوتُ أَوَّلَى، وَالْأَفْلَا، وَقِيلَ: قَوْلُهُ هَذَا أَشْنَعُ عِنْدَ النَّاسِ يَقْتَضِي الْمَنْعَ، وَقِيلَ: لَا انْتَهَى.

وَقَالَ فِي آدَابِ الْمَنِيِّ: وَالْأَوَّلَى النَّظَرُ إِلَى الْقِرَائِنِ فِي الْكَلِّ، وَمَا عَرَفَ مِنْ عَادَةِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ، وَنَحْوِهِ، وَحَسَنَ الظَّنِّ بِهِ، وَحَمَلَهُ عَلَى

أَصَحِّ الْحَامِلِ وَأَرْجَحَهَا وَأَنْجَحَهَا وَأَرْجَحَهَا. انْتَهَى.

(٣) (مسألة - ٥): قَوْلُهُ: (وَفِي إِجَابَتِهِ بِقَوْلٍ فَبَيْنَهُ وَجَهَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الرُّعَايَتَيْنِ وَآدَابِ الْمَنِيِّ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَكُونُ مَذْهَبُهُ، اخْتَارَهُ فِي آدَابِ الْمَنِيِّ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَكُونُ مَذْهَبُهُ اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصُّوَابِ، وَيُعْضِدهُ مَنَعَ الْإِمَامِ مِنْ اتِّبَاعِ آرَاءِ الرُّجَالِ.

دُونَهُ وَلَمْ يَرِدْهُ: فَبَيَّ كَوْنَهُ مَذْهَبَهُ وَجَهَانٍ، فَلِهَذَا أَذْكَرُ رِوَايَتَهُ لِلخَبَرِ وَإِنْ كَانَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م ٦، ٧) (١).
وَإِنْ ذَكَرَ قَوْلَيْنِ وَفَرَّعَ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُهُ، كَتَحْسِينِهِ إِثَابًا، أَوْ تَعْلِيلُهُ، وَقِيلَ: لَا (م ٨) (٢)، وَإِلَّا فَمَذْهَبُهُ
أَقْرَبُهُمَا مِنَ الدَّلِيلِ، وَقِيلَ: لَا، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ جَوَابِهِ: وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ، أَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ يُرِيدُ خِلَافَهُ؛ فَلَيْسَ مَذْهَبًا، وَفِيهِ
اِحْتِمَالٌ كَقَوْلِهِ: يَحْتَمِلُ قَوْلَيْنِ.

وَقَدْ أَجَابَ أَحْمَدُ فِيمَا إِذَا سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ: هَلْ يَقْصُرُ؟ وَفِي غَيْرِ مَوْضِعٍ بِمِثْلِ هَذَا، وَابْتَنَى الْقَاضِي،
وغيره رِوَايَتَيْنِ.

وَفِي كَوْنِ سَكُونِهِ رُجُوعًا وَجَهَانٍ (م ٩) (٣)، وَمَا عَلَّلَهُ بِعِلَّةٍ تَوْجَدُ فِي مَسَائِلٍ فَمَذْهَبُهُ فِيهَا كَالْمَعْلَلَةِ، وَقِيلَ: لَا.
وَيُلْحَقُ مَا تَوَقَّفَ فِيهِ بِمَا يُشَبِّهُهُ، هَلْ هُوَ بِالْأَخْفِ، أَوْ الْأَثْقَلِ، أَوْ التَّخْيِيرِ؟

(١) (مسألة - ٦-٧): قوله: (وما انفرد به واحدٌ وقوي دليله، أو صحَّح الإمام خبراً أو حسَّنه، أو دونه، ولم يردهُ ففي كونه مذهبه
وجهان، فلهذا أذكر روايته للخبر، وإن كان في «الصَّحِيحَيْنِ»). انتهى.
ذكر المصنَّف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): ما انفرد به واحدٌ من الرواة عنه وقوي دليله: فهل يكون مذهبه، أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:
أحدهما: يكون مذهبه، وهو الصحيح.

قدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، وآداب المفتي والشيخ تقي الدين في المسوِّدة، واختاره ابن حامد، وقال: يجب تقديمها على سائر الروايات؛ لأنَّ
الزيادة من الثقة مقبولة في الحديث عند الإمام أحمد، فكيف والراوي عنه ثقةٌ خيرٌ بما رواه.
قلت: وهو الصَّواب.

والوجه الثاني: لا يكون مذهبه، بل ما رواه الجماعة بخلافه أولى، اختاره الخلال، وصاحبه، لأنَّ نسبة الخطأ إلى الواحد أولى من
نسبته إلى جماعة، والأصل اتحاد المجلس.

قلت: وهذا ضعيفٌ، ولا يلزم من تقديم ذلك خطأ الجماعة، وانفراد ذلك بذلك يدلُّ على تعدُّد المجلس، وكونهما في مجلسين أولى،
لِلْجَمْع، وعدم الخطأ، ويحتمل أن يتحدَّ المجلس، ويحصل ذهنٌ، أو غفلةٌ، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ٧): إذا صحَّح الإمام أحمد خبراً أو حسَّنه أو دونه ولم يردهُ فهل يكون ذلك مذهبه أو لا؟ أطلق الخلاف
وأطلقهما في آداب المفتي.

أحدهما: يكون مذهبه، اختاره ولده: عبد الله، وصالح، والمروذي، والأثرم، قاله في آداب المفتي، وغيره، جزم به في الحاوي
الكبير، وقدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، وتهذيب الأُجوبة ونصره.

والوجه الثاني: لا يكون مذهبه، كما لو أفتى بخلافه قبل، أو بعد.

قلت: وهو قويٌّ، لا سيما فيما إذا دونه من غير تصحيح، ولا تحسين، ولا ردٍّ، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن ذكر قولين وفرَّع على أحدهما فقليل: هو مذهبه، كتَحْسِينِهِ إِثَابًا، أَوْ تَعْلِيلُهُ، وَقِيلَ: لَا). انتهى.
أحدهما: لا يكون مذهبه: إلَّا أن يرجِّحه أو يفتي به.

قلت: وهو الصَّواب، واختاره ابن حمدان في آداب المفتي.

والوجه الثاني: يكون مذهبه، قدَّمه في آداب المفتي، والرعاية الكبرى، وتبعه الشيخ تقي الدين في المسوِّدة.

قلت: وهو ضعيفٌ، والمذهب لا يكون بالاحتمال.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (وفي كون سكوته رجوعاً وجهان). انتهى.

وأطلقهما في آداب المفتي، يعني: إذا أفتى بحكم، فاعترض عليه فسكت ونحوه فهل يكون سكوته رجوعاً أم لا؟

أحدهما: لا يكون رجوعاً، قدَّمه في تهذيب الأُجوبة، والرُّعَايَتَيْنِ، وتابعه الشيخ تقي الدين في المسوِّدة.

قال في آداب المفتي: اختاره بعض الأصحاب.

قلت: وهو أولى، أو يرجع إلى حال السَّكَاتِ، والوجه الثاني يكون رجوعاً، اختاره ابن حامد.

يَحْتَمِلُ أَوْجُهًا (م ١٠) (١).

وَاللَّهُ أَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ، وَإِصْلَاحَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَإِلَّا جَاءَ جَدِيرٌ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (ويلحق ما توقّف فيه بما يشبهه هل هو بالأخف، أو الأثقل، أو التّخيير؟ يحتّم أوجهًا). انتهى.
تابع المصنّف في ذلك ابن حمدان في رعايته الكبرى، وآداب المفتي، فقال فيهما: وإذا توقّف أحمد في مسألة تشبه مسألتين، أو أكثر أحكامها مختلفة، فهل تلحق بالأخف، أو الأثقل، أو يخيّر المقلّد بينهما؟ قلت: يحتّم أوجهًا. انتهى.

قال الشيخ تقي الدّين في المسوّدة: قال ابن حمدان من عنده: يحتّم ذلك أوجهًا ثلاثة، ولم يتعبّه، بل أقرّه على ذلك. واعلم أنّ الإمام أحمد إذا توقّف في مسألة: فإن أشبهت مسألة حكمها أرجح من غيره فهنا يجوز إلحاقها بما يشبهها، وإن أشبهت مسألتين أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل فهذه محلّ الخلاف، فقال في الرّعاية الكبرى، وتبعه في الحاوي الكبير: والأولى العمل بكلّ منهما لمن هو أصلح له، والأظهر عنه هنا التّخيير، ومع تعادل الأمارات فلا وقف، ولا تخيير، ولا تساقط انتهى.
وقال في آداب المفتي بعد أن حكى الخلاف وأطلقه: أظهرها عنه التّخيير.
وقال أبو الخطّاب: لا تتعادل الأمارات، قلت: فلا وقف، ولا تخيير، ولا تساقط، والأولى العمل بكلّ منهما لمن هو أصلح له انتهى.

قلت: الأولى: إلحاقها بالأخف، إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ بالنسبة إلى مصطلحه على ما تقدّم، والله أعلم.
فهذه عشر مسائل قد منّ الله الكريم بتصحيحها.

1. The first group of authors (e.g., [1, 2]) has shown that the use of a single factor model is not sufficient to explain the observed data. They have proposed a two-factor model, in which the first factor represents the general factor and the second factor represents the specific factor. This model has been shown to be a better fit to the data than the single factor model.

1. 2. 3. 4.

[illegible]

كتاب الطهارة

انقسام الماء ثلاثة:

طهور: يرفع وحده الحدث، نص عليه.
وهو الباقي على خلقته مطلقاً، ولا يكره متغير بنجس مجاوراً. (ش) ومُسَخَّنٌ بطاهرٍ لذلك، بل لِشِدَّةِ حَرِّهِ (و) فِي الْكُلِّ

وَيَأْتِي فِي نَجَاسَةِ الرِّيحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. وَعَنْ (هـ) رَوَايَةٍ فِي تَبْيِيلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ فِي سَفَرٍ لَعْدَمٍ، فَتُعْتَبَرُ التُّبَةُ عِنْدَهُ. وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ يَتِمُّ مَعَهُ.

وَنَصُّ أَحْمَدَ: لَا يُسَوِّغُ الاجْتِهَادُ فِي حِلِّ الْمُسْكِرِ، فَكَيْفَ الطَّهَارَةُ بِهِ؟ قَالَه شَيْخُنَا، وَسَلَّمُ الْقَاضِي أَنَّهُ يُسَوِّغُ. قَالَ ثَعْلَبٌ: طَهُورٌ يَفْتَحُ الطَّاهِرَ فِي ذَاتِهِ، الْمَطْهَرُ لِبُغْيَرِهِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَعَدِّيَةِ بِمَعْنَى الْمَطْهَرِ، وَفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ فِي الثُّنُونِ: الطَّهَارَةُ النَّزَاهَةُ، فَطَاهَرُ: نَزَهَ، وَطَهُورٌ: غَايَةُ فِي النَّزَاهَةِ، لَا لِلتَّعَدِّيِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَلَقَ الْمَاءَ طَهُورًا، لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»، فَفَسَّرَ كَوْنَهُ طَهُورًا بِالنَّزَاهَةِ، لَا يَنْجَسُ بِغَيْرِهِ لَا بِأَنَّهُ يَطْهَرُ غَيْرَهُ.

فَمَنْ تَعَاطَى فِي طَهُورٍ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِعُ فَقَدْ أَبْغَضَ.

فَحَصَلَ عَلَى كَلَامِهِ الْفَرْقُ بَيْنَهَا بِغَيْرِ التَّعَدِّيِ.

وَقَالَ الْحَقِيقِيُّ: إِنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ بِمَعْنَى الطَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْمَقُولَ عَنِ الْخَلِيلِ وَسَيِّوِيٍّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ، كَالطَّهْلَوَةِ، وَإِنَّمَا الشَّرْعُ جَعَلَ الْمَاءَ مَطْهَرًا.

وَرَدَّ الْمَطْرُزِيُّ قَوْلَ ثَعْلَبٍ، وَقَالَ: لَيْسَ فَعُولٌ مِنَ التَّفْعِيلِ فِي شَيْءٍ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ كَالْقَطْرِ غَيْرِ سَدِيدٍ.

وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: الطُّهُورُ بِالضَّمِّ الْمَصْدَرُ، وَحُكِيَ فِيهِمَا الضَّمُّ وَالْفَتْحُ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الطُّهُورُ اسْمٌ لِمَا تَطْهَرَتْ بِهِ.

وَكَذًا قَالَ شَيْخُنَا: التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ مُعَدَّوْلًا عَنْ طَاهِرٍ حَتَّى يُشَارِكَهُ فِي السُّلُومِ وَالتَّعَدِّيِ بِحَسَبِ اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ، كَضَارِبِ وَضُرُوبِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَلَاتِ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا كَوَجَرٌ، وَفَطُورٌ، وَسَحُورٌ، وَنَحُورٌ، وَيَقُولُونَ ذَلِكَ بِالضَّمِّ لِلْمَصْدَرِ نَفْسِ الْفِعْلِ، فَأَمَّا طَاهِرٌ فَصِفَةٌ مُخَصَّصَةٌ لِزِمَةٍ، لَا تَذُلُّ عَلَى مَا يَطْهَرُ بِهِ، وَقَائِدَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمَالِغَاتِ لَا تَزِيلُ النِّجَاسَةَ. قَالَه الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَقَائِدَةُ ثَانِيَةٌ، وَلَا تَذْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهَا، وَالْمَاءُ يَذْفَعُ بِكَوْنِهِ مَطْهَرًا كَمَا ذُلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَلَقَ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»، وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِطَهُورٍ، فَلَا يَذْفَعُ.

وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الْمَالِكِيَّةَ عَنْ قَوْلِهِمْ فِي طَهَارَةِ الْمُسْتَعْمَلِ: الطُّهُورُ مَا تَكَرَّرَ مِنْهُ التَّطْهِيرُ أَنْ الْمُرَادَ جِنْسُ الْمَاءِ. وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ إِذَا ضُمَّ إِلَى غَيْرِهِ وَبَلَغَ قَلَّتَيْنِ، أَوْ أَنْ مَعْنَاهُ يُفْعَلُ التَّطْهِيرُ، وَلَوْ أُرِيدَ مَا ذَكَرُوهُ لَمْ يَصِحَّ. وَصَفَتْهُ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْفِعْلِ.

وَلَا يَكْرَهُ مُشْمَسٌ قَصْدًا (ش) وَمُتَغَيِّرٌ بِمَكْنَاهُ (و)، وَقِيلَ: يَكْرَهُانَ، وَقِيلَ: أَوْ غَيْرُ قَصْدٍ مِنْ مَاءٍ آتِيَةٍ فِي جَسَدِهِ، وَلَوْ فِي طَعَامٍ يَأْكُلُهُ، فَإِنْ بَرَدَ مُشْمَسٌ فَاحْتِمَالَانِ (م ١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا يكره مشمس قصدا)، وقيل: يكره، (وقيل: أو غير قصدٍ من ماء آتية... ولو في طعام يأكله، فإن برد... فاحتمالان) انتهى.

أحدهما: لا تزول الكراهة بذلك، وهو الصحيح جزم به في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: تزول، قلت: يحتمل أن يرجع في ذلك إلى أرباب الحيرة، فإن قالوا حكمه إذا برد: حكمه حال التشميس كان كذلك، وإلا فلا.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (ج): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَفِي النَّصِيحَةِ لِلْأَجْرِيِّ: يَكْرَهُ الْمُسْتَسْنُ، يُقَالُ: يُورِثُ الْبَرَصَ.
وَأِنْ غَيْرَهُ غَيْرُ مُمَازَجٍ، كَذَهْنٍ وَقَطْعٍ كَافُورٍ، فَطَهُورٌ، فِي الْأَصَحِّ (م) وَكَذَا يُلْعَقُ مَائِي (و).
وَهَلْ يَكْرَهُ الْمُسْتَحْنُ بِنَجَسٍ أَمْ لَا (و م)؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ وَكَذَا مُسْتَحْنٌ بِمَغْصُوبٍ، وَكَذَا رَفَعَ حَدَثٌ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، وَقِيلَ يَحْزَمُ
كَإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ٢، ٥) (١).

(١) (مسألة - ٢ - ٥): قوله: (وهل يكره المستحْن بنجس أم لا؟). فيه روايتان، وكذا مستحْن بمغصوب، وكذا رفع حدث بماء زمزم، وقيل: يجرم، كإزالة نجاسة به في أحد الوجهين). انتهى.

ذكر مسائل وأطلق فيها الخلاف:

(المسألة الأولى - ٢): (الماء المستحْن بنجس هل يكره أم لا؟).

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحور، والنظم، والحاوي الصغير، والزركشي، وغيرهم.

إحدهما: يكره، وهو الصحيح، جزم به في المجرد للقاضي، وصاحب الوجيز، والمنثور، ومتخب الأدمي وغيرهم، وقدمه في ردوس المسائل لأبي الخطاب، والرعاية الصنري، صححه في التصحيح، والرعاية الكبرى.

وقال المجد في شرحه: وهو الأظهر، قال في الخلاصة: ويكره المستحْن بالنجاسات على الأصح.

قال في مجمع البحرين: وإن سحْن بنجاسة كره في أظهر الروايتين.

قال الزركشي: اختاره الأكثر، قال ناظم المقدرات: هذا الأشهر.

والرواية الثانية: لا يكره، قال في الفائق: ولو سحْن بنجاسة لا تصل إليه لم يكره في أصح الروايتين، قال في تجريد العناية: وفي كراهة مستحْن بنجاسة رواية، فدل أن المقدم عنده لا يكره، وقدمه في إدراك الغاية، واختاره إسن حامد، قاله أبو الخطاب في ردوس المسائل.

تنبيه: ذكر المصنف في محل الخلاف طريقتين، وقد ذكرت في الإنصاف في محل الخلاف أربع عشرة طريقة، وذكرت من اختار كل طريقة.

(المسألة الثانية - ٣): حكى في كراهة المستحْن بالمغصوب روايتين، وأطلقهما، وهما وجهان مطلقان في الحاوين:

أحدهما: يكره، وهو الصحيح صححه الناظم.

قال في الرعاية الكبرى كره على الأصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الوجيز، والأمدى في متخبه، وقدمه في الرعاية الصنري.

والرواية الثانية: لا يكره.

قلت: ويحتمل التحريم، ولم أره.

(المسألة الثالثة - ٤): رفع الحدث بماء زمزم: هل يكره، أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الفصول، والمذهب، والمستوعب وغيرهم:

إحدهما: لا يكره، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في التلخيص، وختصر ابن تميم، والرعايتين، وشرح ابن عبيدان، وتجريد العناية، وغيرهم، وقدمه في المغني والشرح، وقالوا: هذا أول.

وكذا قال ابن عبيدان: قال في مجمع البحرين: هذا أقوى الروايتين، وصححه في نظمه وابن رزين في شرحه، وإليه ميل المجد المتقى.

والرواية الثانية: يكره، جزم به ناظم المقدرات.

وقد قال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وقدمه المجد في شرحه، وقال: نص عليه، وابن رزين.

وقوله: وقيل: يكره الغسل، لا الوضوء، هو رواية في التلخيص.

(المسألة الرابعة - ٥): لو أزال به نجاسة: هل يجرم أو يكره؟ أطلق الخلاف فيه:

وَحَرْمُهُ ابْنُ الرَّاعُونِي حَيْثُ تَنَجَّسَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ جِلَّةَ النَّهْيِ تَعْظِيمُهُ، وَقَدْ زَالَ بِنَجَاسَتِهِ.
 وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ سَبَبَ النَّهْيِ اخْتِيَارَ الْوَاقِفِ وَشَرْطُهُ، فَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ: لَوْ سَبَّلَ مَاءٌ لِلشُّرْبِ، هَلْ يَجُوزُ
 الْوُضُوءُ مِنْهُ مَعَ الْكِرَاهَةِ، أَمْ يَحْرُمُ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ٦) (١).
 وَقِيلَ: يَكْرَهُ الْغُسْلُ (خ) لَا الْوُضُوءَ (و) وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
 وَفِي مَنْسُكِ ابْنِ الرَّاعُونِي: يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ وَقِيلَ: إِنْ ظَنُّ وَصُولَ النَّجَاسَةِ كَرِهَ وَإِنْ ظَنُّ غَدَمَهُ فَلَا، وَإِنْ تَرَدَّدَ
 فِرَوَائِثَانِ، وَإِنْ وَصَلَ دُخَانُهَا فَهَلْ هُوَ كَوْصُولِ نَجَسٍ أَوْ طَاهِرٍ؟ فَيَنْبِئُ عَلَى الْإِسْتِحَالَةِ.
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ مَاءَ الْحَمَامِ لِعَدَمِ تَحَرُّي مَنْ يَدْخُلُهُ.
 وَنَقَلَ الْأَثَرُ: أَحِبُّ أَنْ يُجَدَّدَ مَاءٌ غَيْرُهُ.
 وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَكْرَهُ مَاءٌ جَرَى عَلَى الْكُتْبَةِ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ غَيَّرَ مَا شَقَّ صَوْنُهُ عَنْهُ لَمْ يَكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ،
 فَإِنْ وَضِعَ قَصْدًا أَوْ خَالَطَهُ مَا لَمْ يَشُقَّ.
 وَقِيلَ: حَتَّى التُّرَابُ وَغَيْرُ كَثِيرٍ، وَقِيلَ: لَوْ قَلِيلًا صِفَةً، وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرَ فَطَاهِرٌ.

= أحدهما: يكره فقط، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في الملعب، والمغني والمجد في شرحه، والشرح والرعايتين، ومختصر ابن
 قيم، وشرح ابن رزين، وابن عبيدان، والمنور، وتجريد العناية، ونظم المفردات، وغيرهم.
 وقدمه في التلخيص، وغيره، وصححه في النظم، وغيره.
 والوجه الثاني: يحرم، ولم أر من اختاره.

وإطلاق الخلاف من المصنف هنا فيه نظر، بل في كلامه إيماء إلى أن المقدم التحريم، فيحتمل أن يريد بقوله: فإن اختلف الترجيح
 من جهة الدليل، وهو خلاف الظاهر، أو يكون أطلع على كلام الأصحاب في هذه المسألة مما لم نطلع عليه، والمصنف له من الإطلاع
 ما ليس لغيره، وهذا أولى.

تنبيه: قال في التلخيص وغيره: وماء زمزم كغيره، وعنه يكره الغسل منها، فظاهره أن إزالة النجاسة كالطهارة به، فيحتمل أن
 يكون فيه قولٌ بعدم الكراهة في إزالة النجاسة به، بل هو ظاهر كلامه، ويحتمله القول المسكوت عنه في النظم.
 قال ابن أبي المجد في مصنفه: ويكره ماء زمزم في الأصح، فظاهراً ضد الأصح دخول إزالة النجاسة فيه.
 قلت: وهو ظاهر كلام من لم يذكر المسألة، ولم أر من صرح به.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وقد قيل إن سبب النهي اختيار الواقف وشروطه، فعلى هذا اختلف الأصحاب: لو سبَّل ماء للشرب:
 هل يجوز الوضوء مع الكراهة أم يحرم؟ على وجهين). انتهى.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب في الوقف التحريم لأن أكثرهم قطع بأنه يتعين مصرف الوقف إلى الجهة المعنية.
 ونقله الجماعة عن الإمام أحمد، وقدمه المصنف في كتاب الوقف.

وهذه المسألة تشبه تلك، بل لو قيل: إنها فردٌ من أفرادها في بعض صورها لكان قولاً، وقدمه المصنف في هذه المسألة بخصوصيتها
 هناك، فقال: (ويتعين مصرف الوقف إلى الجهة المعنية لها، وقيل: إن سبَّل ماء للشرب جاز الوضوء منه)، فظاهر ما قدم عدم الجواز.

وقال بعد ذلك: (وتقدم وجهٌ بتحريم الوضوء من ماء زمزم، فعلى القول بنجاسة المنفصل واضح).
 وقيل: لمخالفة شرط الواقف، وأنه لو سبَّل ماء للشرب ففي كراهة الوضوء منه وتحريمه وجهان في فتاوى ابن الرَّاغُونِي وغيرهما).
 انتهى.

فحكى ذلك وأن المقدم تعيين مصرفه.

فإن قيل: ليس هذا بوقف، وإنما هو إباحة الماء للشرب، قلت يشمل كلام المصنف صوراً:

منها: أن يوقف شيئاً لظهور الماء، فإذا ظهر جعله للشرب، فهذا مثل غناء الوقف، فيتعين مصرفه.

ومنها: أن يكون الماء يحتاج إلى مؤنة فيوقف عليه.

ومنها: أن يكون الماء لا يحتاج إلى مؤنة، ويجعله للشرب، فهذا شبيهة بالوقف، بل قد قال في الفائق: ويجوز وقف الماء، نص عليه.

وقال المصنف في باب الوقف: (وفي الجامع: يصح وقف الماء)، وقد استوفينا القول في ذلك في الإنصاف.

اختاره الأكثر (وم ش)؛ لأنه ليس بماء مطهر، لأنه لو خلف لا يشرب ماء قسرة لم يثبت.
ولو وكلة في شراء ماء فاشتراه لم يلزم الموكل، وأجاب شيخنا وغيره: بأن تناول الاسم لمسماه لا فرق بين تغيير أصلي وطاري يمكن الاختراز منه، أو لا، وإنما الفرق من جهة القياس، لحاجة الاستعمال، ولهذا لو خلف لا يشرب ماء، أو وكلة في شراء ماء، أو غير ذلك لم يفرق بين هذا وهذا.
وقال أيضاً: لا يتناول ماء البحر، فكذلك ما كان مثله في الصلوة.
وعنه: طهرو، نقله الأكثر، قاله في الكافي (و هـ)، وهو كما قال، فإن الأول ظاهر بما نقله أبو بكر الصائغاني، والثاني نقله جماعة كما لو زال تغييره، واختاره الأجرى وغيره وشيخنا.
وعنه: مع عدم غيره.

وخص الحرفي العقوف بقليل الرخصة، وفي قوله عليه السلام عن ماء الحوض: «أشدُّ بياضاً من اللبن» دليل على خلاف ما يقوله قوم: إن الماء لا لون له، ذكره ابن مغيرة.
ولا تزول طهورية ماء يكفي طهراً بمائع طاهر لم يغيره في الأصح (و) فإن لم يكف فروايتان (م ٧).
وتأتي في الألفية حكم آبار الحجر.

فصل

الثاني: طاهر، كماء وزد ونحوه، وطهرو طيح فيه، أو غلب مخاطه.
وإن استعمل قليل في رفع حدث فطاهر (وم ر ق) نقله واختاره الأكثر.
وعنه: طهرو (و هـ ر) و (م ر ق) واختاره ابن عقيل، وأبو البقاء وشيخنا.
وعنه: نجس (و هـ ر) ونص عليه في قوب المتطهر.
وقطع عليها جماعة بالعفو في بدية وثوبه، ويستحب غسل ذلك في رواية.
وفي رواية: لا (م ٨) صححه الأرجى وشيخنا.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ولا تزول طهورية ماء يكفي طهراً بمائع طاهر لم يغيره في الأصح، فإن لم يكف فروايتان). انتهى وأطلقهما في الرعايتين وخص ابن نجيم.
إحداهما: لا تزول طهوريته، وتصح الطهارة به، وهو الصحيح فذهب في الكافي وشرح ابن رزين.
قال في المفتي والشرح: هذا أولى، وصححه في الحارثي الكبير، وشرح ابن عيدين، وجمع البحرين، والظاهر أنهم تابعوا الجمد، واختاره القاضي في الجرد.
والرواية الثانية: لا تصح الطهارة به اختاره القاضي في الجامع، وقال: هو قياس المذهب، وحمل ابن عقيل كلام القاضي على أن المانع لم يستهلك.

تنبيه: تابع المصنف في عباراته ابن حمدان في رعايته، فرفض الخلاف في المسألة في زوال طهورية الماء وعدمه، وفرضه أكثر الأصحاب في منع الطهارة منه وعدمه، منهم الشيخ الموفق، والشارح، وابن رزين، وابن نجيم، وابن عبد القوي، وابن عيدين وغيرهم. ونصره شيخنا في حواشيه، ورد الأول بأدلة جيدة ووجوه كثيرة، وملخصه أن كلام الأكثر يدل على أن الطاهر هل يصير طهوراً تبعاً أم هو باق على ما كان عليه؟ وأما الطهور فلم يقل أحد بزوال طهوريته، والمصنف حكى الخلاف في زوال طهوريته فخالف الأكثر، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن استعمل قليل في رفع حدث فطاهر، وعنه طهرو، وعنه نجس، وقطع عليها جماعة بالعفو في ثوبه وبدنه، ويستحب غسل ذلك في رواية، وفي رواية لا) انتهى.
قلت: الصحيح عدم الاستحباب الأرجى، والشيخ تقي الدين، وابن عيدين في شرحه وغيرهم، والرواية الثانية يستحب.
تنبيه: قوله وقطع عليها جماعة بالعفو.
قلت: منهم الجمد، وابن حمدان، وابن عيدين.

وَلَوْ اشْتَرَى مَاءً لِيَشْرِبَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِهِ فَعَيْبٌ، لِاسْتِقْدَارِهِ غُرْفًا، وَذِكْرُهُ فِي التَّوَابِرِ. وَإِنْ غَسَسَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ يَدَهُ، وَقِيلَ: أَوْ يَغْتَسِلُهَا قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ.

وَعَنْهُ: وَالتَّهَارُ، وَقِيلَ: غَسَلَهَا ثَلَاثًا، وَقِيلَ بَعْدَ الثَّيْبَةِ، وَقِيلَ ثِيْبَةُ الْوُضُوءِ. لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَارَادَ الطَّهُورَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٩٥) وَغَيْرُهُ، فَطَاهِرٌ.

وَأِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ اسْتَعْمَلَهُ، وَيَعْتَمِدُ مَعَهُ، وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَرْبٍ وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ يَكْرَهُ، وَقِيلَ يَحْرُمُ، صَحِّحُهُ «الْأَزْجِيُّ لِلنَّامِرِ بِإِرَاقَتِهِ مِنْ رِوَايَةِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ وَفِيهِ ضَعْفٌ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ الْعَسْكَرِيُّ، لَكِنَّهُ صَحَّ عَنْ الْحَسَنِ.

وَعَنْهُ: طَهُورٌ (و).

وَعَنْهُ: نَجَسٌ.

وَإِنْ حَصَلَ فِي يَدِهِ بَغِيرُ غَسَسٍ فَعَنْهُ كَعَسِهِ.

وَعَنْهُ: طَهُورٌ (م ٩) ^(١)، وَفِي تَأْثِيرِ غَسَسٍ كَافِرٍ وَمَجْتُونَ وَطَقِلَ وَجْهَانِ (م ١٠) ^(٢)، وَإِنْ اسْتَعْمِلَ فِي طَهْرِ مُسْتَحَبٍّ قَبْلِي بَقَاءَ طَهُورِيَّتِهِ رَوَايَتَانِ (م ١١) ^(٣)، وَلَا أَثَرُ لِنَفْسِهَا فِي مَنَافِعِ طَاهِرٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ نَوَى جُنُبًا بِأَنْفِيسِهِ أَوْ بَعْضِهِ فِي قَلِيلٍ زَكَاةٍ رَفَعَ حَدِّهُ لَمْ يَرْفَعْ (ش هـ ر) وَصَارَ مُسْتَعْمَلًا، نَصُّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: بِأَوَّلِ جُزْءٍ لَا قَى، كَمَحَلِّ نَجَسٍ لَا قَاءَ (و) قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَذَلِكَ الْجُزْءُ لَا يُعْلَمُ، لِإِخْلَاطِ أَجْزَاءِ الْعُضْوِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي الرَّأْسِ.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن حصل في يده بغير غسس فعه كعسه، وعنه طهور). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم في مختصره، وصاحب مجمع البحرين، والحاوي الكبير، وابن عبيدان:

إحداهما: هو كعس يده، وهو الصحيح، اختاره القاضي، وحزم به في الفصول والإفادات، والرعاية الصغرى، وقدمه في الكبرى، والحاوي الصغير.

والرواية الثانية: لا يؤثر ذلك بل هو طهور.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب قال في الرعاية الكبرى الأولى أنه طهور.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي تأثير غسس كافر ومجتون وطقل وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمغني والشرح، وشرح ابن عبيدان، والحاوي الكبير:

إحداهما: لا تأثير لغسسه، وهو الصحيح، وأليه ميل الشيخ في المغني، والشارح، واختاره المجد في شرحه، وصححه ابن تميم.

قال في مجمع البحرين: لا يؤثر غسسه في أصح الوجهين، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يؤثر، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وصححه الناظم، وقدمه ابن رزين في شرحه.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن استعمل في طهر مستحب ففي بقاء طهوريته روايتان).

يعني: إذا قلنا بزوال طهوريته إذا رفع به حدث، وأطلقهما في الهداية، وتذكرة ابن عقيل وفصوله، والمهجع، وخصال ابن البناء، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمذهب الأحمد، والتلخيص، والبلغة، والشرح، وشرح ابن منجد، والفائق، والزركشي وغيرهم:

إحداهما: هو باق على طهوريته، وهو الصحيح وعليه أكثر الأصحاب وصححه في التصحيح، والنظم والحاوي الكبير، وشرح

ابن عبيدان واختاره المجد، وابن عبدوس في تذكرته.

قال الشارح: أظهرهما طهوريته، قال في مجمع البحرين: طهور في أصح الروايتين، وهو ظاهر ما حزم به في الإرشاد، والعملية،

والوجيز، والنور، ومستحب الآدمي وغيرهم.

وحزم به في الإفادات، وقدمه في الكافي، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وابن رزين في شرحه وغيرهم.

والرواية الثانية: يسلبه الطهوريته، وهو ظاهر كلام الخرق، وحزم به القاضي في المجرّد، وصاحب التسهيل واختاره ابن عبدوس

صاحب القاضي وقدمه ابن رزين في مختصره وصاحب الحاوي الكبير وإدراك الغاية، وابن تميم.

وَقِيلَ: بِأَوَّلِ جُزْءِ انفَصَلْ، كَالْتَرَدُّ عَلَى الْمَحَلِّ (م ١٢)^(١)، وَقِيلَ: لَيْسَ مُسْتَعْمَلًا، وَقِيلَ يَرْتَفِعُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْمُفْصَلُ عَنِ الْعُضْوِ لَوْ غَسِلَ بِمَائِهِ ثُمَّ صَبَّ فِيهِ أَثَرٌ: أَثَرُ هُنَا، وَكَذَا يَثْبُتُ بَعْدَ غَسْمِهِ، وَقِيلَ يَرْتَفِعُ، وَلَا أَثَرَ لَهُ بِلَا يَثْبُتُ لِطَهَارَةِ بَدَنِهِ (و).

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا كَرِهَ أَنْ يَغْتَسِلَ فِيهِ (و ش) قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْجِبُنِي وَعَنْهُ لَا يَنْبَغِي، وَهَلْ يَرْتَفِعُ بِاتِّصَالِهِ أَوْ انفِصَالِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٣)^(٢).

وَإِنْ اغْتَرَفَ بِيَدِهِ مِنَ الْقَلِيلِ بَعْدَ ثَبُتِ غَسْلِهِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ لِصَرْفِ الثَّبُتِ بِقَصْدِ اسْتِعْمَالِهِ خَارِجَةً، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَهَلْ رَجُلٌ أَوْ فَمٌ وَنَحْوُهُ كَيْدٌ، أَمْ يُؤْثَرُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٤)^(٣).

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن نوى جنبًا بانغماسه أو بعضه في قليلٍ راكِدٍ رفع حدثه لم يرتفع وصار مستعملًا، نصُّ عليه قيل بأوَّلِ جزءٍ لا قى كَمَحَلٍّ نجسٍ لاقاه... وقيل: بأوَّلِ جزءٍ انفصل كالتردد على المحلِّ). انتهى.
القول الثاني هو الصحيح، وهو كونه يصير مستعملًا بأوَّلِ جزءٍ انفصل. جزم به في المغني، والكا في والشرح.
قال في الرعاية الكبرى وهو أظهر، وأشهر قال في الصغير: وهو أظهر.
قال الزركشي وهو أشهر وقدمه ابن عبيدان في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وقال: هذا أشهر الوجهين، ونصراه، والظاهر أنهما تابعا للمجد.
والقول الأول وهو كونه يصير مستعملًا بأوَّلِ جزءٍ لا قى قدمه في الرعايتين، والحاويين، والتلخيص، وقال: على المنصوص، وحكى الأول احتمالاً.

قلت: فيتقوى بالنص، وأطلقهما ابن تميم في مختصره.
تنبيه: قوله: (وكذا يثبت بعد غسمه). انتهى.
ظاهره أن في محلِّ كونه يصير مستعملًا الخلاف المطلق الذي في المسألة قبلها، وهو ظاهر الرعاية الصغيرى، فإنه قال: وإن انغمس في قليلٍ راكِدٍ بِنِيَّةٍ رفع حدثه، أو نواه بعد انغماسه فمستعملٌ عند لقيه ونِيَّتِهِ.
وظاهر كلامه في الرعاية الكبرى أن هذه المسألة مثل التي قبلها في كون الماء يكون مستعملًا، لا في وقت ما يصير مستعملًا، وهو الصواب.
قال في الحاوي الكبير: ولو لم ينو الطهارة حتى انغمس فيه فقال أصحابنا يرتفع الحدث عن أوَّلِ جزءٍ يرتفع منه، فيحصل غسل ما سواه بماء مستعمل. انتهى.

فقطع أنه يصير مستعملًا بأوَّلِ جزءٍ انفصل، وعزاه إلى الأصحاب، والظاهر أنه تابع المجد ويعمل كلام المصنّف على هذا، فقوله: (وكذا يثبت بعد غسمه): يعني: يكون مستعملًا، وعلى كلا التقديرين الصواب ما نقله في الحاوي عن الأصحاب.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن كان كثيرًا كره أن يغتسل فيه، قال أحمد: لا يعجبني، وعنه لا ينبغي، وهل يرتفع باتِّصاله أو انفصاله، فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم في مختصره:
أحدهما: يرتفع بعد انفصاله، وهو الصحيح.
قال في الرعاية الكبرى: وهو أقيس، وقدمه في الحاوي الصغير والفاقي.
قال في المغني والشرح وشرح ابن عبيدان وغيرهم: فإن كان قلّتين فصاعدًا ارتفع الحدث، والماء باقٍ على إطلاقه.
والثاني: يرتفع قبل انفصاله، قدمه في الرعايتين.

(٣) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن اغترف بيده من القليل بعد نية غسله صار مستعملًا وعنه لا، وهو أظهر، وهل رجلٌ وفَمٌ ونحوه كيدٌ، أم يؤثَرُ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يؤثَرُ مِنَّمَا، وهو الصحيح.
قال ابن تميم: ولو وضع رجله في الماء لا لغسلها، وقد نوى أثر، على الأصح.
قال في الرعاية الكبرى: وإن نواه ثم وضع رجله فيه لا لغسلها بِنِيَّةٍ تحبُّبها فظاهر في الأصح، وإن غمس فيه فمه احتمل وجهين انتهى.
والوجه الثاني: أن حكم ذلك حكم اليد.

وَقِيلَ: اغْتَرَفَ مَوَضِعَ يَدَيْهِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ لَمْ يَتَوَّعْشَلَهَا فِيهِ كَجَنِّبِ، وَالْمَذْهَبُ طَهُورٌ لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِهِ، وَيَصِيرُ الْمَاءُ بِانْتِقَالِهِ إِلَى عَضْوٍ آخَرَ مُسْتَعْمَلًا (و ر ش).

وَعَنْهُ: لَا (و. ه).

وَعَنْهُ: لَا فِي الْجَنِّبِ، وَعَنْهُ: يَكْفِيهِمَا مَسْحُ اللَّيْمَةِ بِمَا غَسَلَ لِلْخَبَرِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.
وَأَنْ خَلِطَ طَهُورٌ بِمُسْتَعْمَلٍ: فَإِنْ كَانَ لَوْ خَالَفَهُ فِي الصِّفَةِ غَيْرُهُ أَثَرٌ، وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمَحْزَرِ الْحَكِيمِ لِلْمَاكْتَرِ قَدْزَاءٌ وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: إِنْ غَيْرُهُ لَوْ كَانَ خَلًّا أَثَرٌ، وَنَصَهُ فِيمَنْ اتَّضَحَّ مِنْ وَضُوئِهِ فِي إِنْتَائِهِ لَا بَأْسَ، وَإِنْ بَلَغَ بَعْدَ خَلْطِهِ قَلْتَيْنِ، أَوْ كَانَا مُسْتَعْمَلَيْنِ فَطَاهَرُ، وَقِيلَ: طَهُورٌ.

وَأَنْ خَلَّتْ بِهِ وَقِيلَ: وَيَكْثُرُ امْرَأَةٌ، وَقِيلَ: أَوْ مَمِيْزَةٌ فِي غَسْلِ أَعْضَائِهَا، وَقِيلَ: أَوْ بَعْضُهَا عَنْ حَدَثٍ، وَقِيلَ: أَوْ جَبَّتْ وَطَهَرَ مُسْتَحَبٌّ فَطَهُورٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يَرْفَعُ حَدَثَ رَجُلٍ، وَقِيلَ: وَلَا صَبِيٍّ.

وَعَنْهُ: يَرْفَعُ (و) بَلَا كَرَامَةٍ كَأَسْتَعْمَالِهَا مَعًا، وَكَأَزَالَتِهِ بِهِ نَجَاسَةً، وَكَامْرَأَةٍ أُخْرَى، وَكَتَطْهِيرِهَا بِمَاءٍ خَلَا بِهِ فِي الْأَصَحِّ فِيهِنَّ، وَتَقْلَةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْأَخْيَرَةِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ (ع) وَرَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: يَكْفُرُهُ، وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ الْأَجْرِيِّ، كَرَوَايَةٍ فِي خَلْوَةٍ لِشَرِّبٍ، وَالْحَقُّ كَرَجُلٍ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ كَامْرَأَةٍ، وَتَزُولُ الْخَلْوَةُ بِمُشَارَكَةِ لَهَا فِي الْأَسْتِعْمَالِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: وَبِالْمُشَاهَدَةِ قَعِيلٌ: مُشَاهَدَةٌ مُسْلِمٍ مَكْلُوفٍ، وَقِيلَ: كَخَلْوَةِ النُّكَاحِ (م ١٥) (١).

فصل

الثَّالِثُ: نَجَسٌ، وَهُوَ: مَا تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ (و) وَكَذَا قَلِيلٌ لَا قَى نَجَاسَةٍ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ يُذَرِّكُهَا طَرَفٌ (و ر ش)، وَقِيلَ: إِنْ مَضَى ذَمَّنْ تَسْرِي فِيهِ.
وَعَنْهُ: لَا يَنْجُسُ (و م)، وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ جَارِيًا (و ه) اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ، وَحَكَى عَنْهُ أَبُو الْوَقْتِ الدِّينَوْرِيُّ طَهَارَةَ مَا لَمْ يُذَرِّكُهُ الطَّرَفُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّيْرِفِيِّ.

وَعَنْهُ تُعْتَبَرُ كُلُّ جَرِيَةٍ بِنَفْسِهَا، وَهِيَ أَشْهَرُ، فَيَنْضِي إِلَى تَنْجُسٍ نَهْرٍ كَبِيرٍ بِنَجَاسَةٍ قَلِيلَةٍ لَا كَثِيرَةٍ، لِقَلَّةِ مَا يَحَاطِي الْقَلِيلَةَ، وَالْجَرِيَةُ مَا أَحَاطَ بِالنَّجَاسَةِ، فَوْقَهَا وَتَحْتَهَا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: وَمَا انْتَشَرَتْ إِلَيْهِ عَادَةٌ أَمَامَهَا وَوَرَاءَهَا، وَإِنْ امْتَدَّتْ النَّجَاسَةُ قَعِيلٌ: وَاحِدَةٌ، وَقِيلَ: كُلُّ جَرِيَةٍ نَجَاسَةٌ مُنْفَرَدَةٌ (م ١٦) (٢).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وعلى الأصح) وبالمشاهدة، قعيل: مشاهدة مسلم مكلف، وقيل: كخلوة النكاح). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والحاوي الكبير، وابن تيميم، وابن عبيدان، والزركشي، والفاقي وغيرهم.

أحدهما: هي كخلوة النكاح وهو الصحيح، فتزول الخلوة بمشاهدة بميز، وكافر، وامرأة، اختاره الشريف أبو جعفر والشيرازي، وجزم به في المستوعب، وقدمه في الكافي، ونظمه، والشرح، والنظم وغيرهم.

والوجه الثاني: لا تزول إلا بمشاهدة مسلم مكلف، اختاره القاضي في المجرد، وقدمه في الفصول، والرعاية الصغير، والحاوي الصغير.

وقيل: لا تزول إلا بمشاهدة رجل مسلم حر، قدمه في الرعاية الكبرى، فقال: ولم يرها ذكر مسلم مكلف.

وقيل: أو عبد، وقيل أو ميمز، وقيل: أو مجنون، وهو خطأ، وقيل: إن شاهد طهارتها أنش أو كافر فوجهان. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (والجريئة ما أحاط بالنجاسة فوقها، وتحتها، وبينها، ويسرة وقال الشيخ: وما انتشرت إليه عادة أمامها ووراءها، وإن امتدت النجاسة قعيل واحدة، وقيل: كل جريئة نجاسة منفردة). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، ومختصر ابن تيميم وتبعه ابن عبيدان:

أحدهما: كل جريئة نجاسة منفردة، وهو الصحيح اختاره الشيخ الموفق والشارح وجزما به، وكذلك ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: الكل نجاسة واحدة، فعلى هذا ينجس نهر كبير بنجاسة قليلة لا كثيرة لقلة ما يحاذي القليلة، إذ لو فرضنا كلبا في جانب نهر وشجرة منه في جانبه الآخر لكان ما يحاذيها لا يبلغ قلتين لقلته، والمحاذي للكلب يبلغ قللا، وهذا الوجه ظاهر كلام القاضي وأصحابه وغيرهم، حيث اختاروا اعتبار كل جريئة بنفسها.

وَلَا يُؤْتَرُ تَغْيِيرُهُ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ، وَفِيهِ قَوْلٌ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِوَضْعٍ، غَيْرِ مُؤْتَرٍ لَفْعًا وَمُشْرَعًا. وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْكَثِيرُ لَمْ يَنْجُسْ، إِلَّا بِبَوْلٍ أَوْ عَذِيرَةٍ وَطَبَّةٍ أَوْ يَابَسَةٍ ذَابَتْ نَصٌّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: أَوْ لَا مِنْ أَدَمِيٍّ، فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١٧).^(١)

وَقِيلَ: بَلْ عَذِيرَةٌ مَائِعَةٌ، وَلَمْ يَسْتَنْ فِي التَّلْخِيصِ إِلَّا بِبَوْلٍ أَدَمِيٍّ، وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ صَالِحَةٍ. وَنَقَلَ مِنْهَا فِي بَرٍّ وَقَعَ فِيهِ قُوبٌ تَنْجُسُ بِبَوْلِ أَدَمِيٍّ: فَنَزَحَ، وَيُتَوَجَّهُ مِنْ تَقْيِيدِ الْعَذِيرَةِ بِالْمَائِعَةِ لَا يُنَزَّحُ، اخْتَلَفَ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَنْجُسُ (و. م.).

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ وَاخْتَارَهُ شَيْوخُ أَصْحَابِنَا: يَنْجُسُ، إِلَّا أَنْ تَغْطَمَ شَقَّةٌ نَزَحَ كَمَصَانِعَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ. وَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْضُ الْكَثِيرِ فَقِي نَجَاسَةً مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ مَعَ عَظْمِيَّةٍ وَجْهًا (م ١٨).^(٢)

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن لم يمتثر الكثير لم ينجس إلا ببول آدمي أو عذيرة أو طلبة أو يابسة ذابت نص عليه من آدمي ففيه روايتان). وأطلقهما في الإرشاد والمغني والمذهب الأحمدي والتلخيص والبلغة والشرح، ومختصر ابن تيميم، وشرح ابن زوين، والشافعي وغيرهم:

إحدهما: لا ينجس، وهو الصحيح من المذهب عند المتأخرين، وهو ظاهر الإيضاح والعينية، وبالحلاصة، وإدراك الغاية، وتذكرة ابن عبدوس، والمنور، ومختار آدمي، والتسهيل وغيرهم، لعدم ذكرهم لها، وقدمه في المستوعب والمحرر والرعائتين والحاويين. وقال الشيخ تقي الدين وتبعه المصنف، اختاره أكثر المتأخرين.

قال ناظم المفردات: هذا قول الجمهور.

قال في المستوعب: والتفريع عليه.

قال في المذهب: لم ينجس في أصح الروايتين.

قال ابن منجد في شرحه: عدم النجاسة أصح. انتهى.

واختاره أبو الخطاب، وابن عقيل، والشيخ الموفق، والمجد، والناظم في شرحه ونظمه وغيرهم.

قلت: وهو المذهب على ما اصطلاحنا.

والرواية الثانية: ينجس إلا أن يكون مما لا يمكن نزحه لكثرة فلا ينجس، وهذا المذهب عند أكثر المتقدمين.

قال في الكافي: أكثر الروايات أن البول والغائط ينجس الماء الكثير.

قال في المغني وتبعه ناظم المفردات: الأشهر أنه ينجس، وكذا قال ابن عيدين، وقال: اختارها الشريهان والقاضي، وقال اختارها

الحرقي، وشيوخ أصحابنا، قال في تجريد العناية: هذا أظهر عنه.

قال الزركشي: هي أشهر الروايتين عن أحمد نقلاً، واختارها الأكثرون، قال الشيخ تقي الدين: اختارها أكثر المتقدمين.

قال الزركشي: وأكثر المتوسطين كالقاضي، والشريف، وابن البناء، وابن عبدوس، وغيرهم، وقدمه في الفتنون.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن تغير بعض الكثير ففي نجاسة ما لم يتغير مع كثرته وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم:

أحدهما: يكون طهوراً، وهو الصحيح، وجزم به في المستوعب، والكافي، ولقبه في الرعائتين، وجمع البحرين والحاوي الصغير،

أو المغني والشرح، ونصراه وصححه في الحاربي الكبير، وابن عيدين، وابن نصر الله في حواشيه.

والوجه الثاني: يكون نجساً اختاره ابن عقيل، وقدمه ابن زوين في شرحه، وقيل: الباقي طهور وإن قل؛ ذكره في الرعاية، واختاره

القاضي، وذكره في المستوعب.

تنبيهات: أحدها: قوله: (وظاهر كلامهم أن نجاسة الماء النجس هيئة، وذكر شيخنا في شرح العمدة لا، لأنه يظهر غيره نفسه

أولاً، وأنه كنوبه نجس). انتهى.

ما قاله الشيخ تقي الدين هو الصواب، وفي قول المصنف إنها هيئة فظهر لأن الأصحاب قالوا النجاسة العينية لا يمكن تطهيرها،

وهذا يمكن تطهيره، فظاهر كلامهم أنها حكمية، وهو الصواب، وهو ظاهر ما نقله المصنف عن بعض الأصحاب في كتب الخلاف.

الثاني: ظاهر كلام المصنف أنه أطلق الخلاف في جواز استعمال الماء النجس، وقد قال في الرعاية الكبرى: لا يجوز استعماله =

وظاهر كلامهم: أن نجاسة الماء النجس عينية، وذكر شيخنا في شرح العدة لا، لأنه يطهر غيره، فنفسه أولى، وأنه كالنوب النجس وذكر بعض أصحابنا في كتب الخلاف: أن نجاسته مجاورة سريعة الإزالة، لا عينية، فلهذا يجوز بيعه، وحرّم الحلواني وغيره استعماله إلا لضرورة.

وذكر جماعة أن سقيي للبهائم كالطعام النجس. وفي نهاية الأرجح: لا يجوز قربانه بحال، بل يراق، وقاله في التعليق في المتغير، وأنه في حكم عين نجسة، بخلاف قليل نجس لم يتغير، فيجوز بل الطين به، وسقي الدواب، ويأتي كلام الأرجح في الاستحالة.

والكثير قلّتان، والقليل دونهما (هـ) وهما خمسمائة رطل عراقية، والرطل مائة وثمانية وعشرون درهمًا وأربعة أسباع درهم، فهو سبع الدمشقي ونصف سبعة، فالقلّتان بالدمشقي مائة رطل، وسبعة أرطال وسبع (و ش). وعنه: أربعمئة عراقية، والتقدير تقريب على الأصح (و ش) ويطهر الكثير النجس بزوال تغيره بنفسه على الأصح، أو إضافة قلّتين بحسب المكان للمشقة، واعتبر الأرجح والمستوعب الاتصال في صب الماء، أو بنزع يبقى بعده قلّتان. وهو طهور، وقيل: طاهر لزوال النجاسة به، ولا يطهر القليل النجس إلا بقلّتين، فإن أضيف إلى ذلك قليل طهور، أو ما يعي القليل قلّتين أو تراب ونحوه غير مسك ونحوه لم يطهر، لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه، فغيره أولى، وقيل: بلى لخبر القلّتين، ولزوال التغير، وقيل: بالماء، لأن غيره يستر النجاسة، وقيل به في النجس الكثير فقط، حرّم به في المستوعب وغيره، وأطلق في الإيضاح روايتين في التراب، وللشافعي قولان.

وإن أضيف إلى القليل قليل ولم يبلغا قلّتين، أو تراب ونحوه، لم يطهر، لبقاء علة التنجيس، وهي الملاقة ويطهر ما لا يشقّ، نزحه بما يشقّ، وقيل: أو هما يشقان، وقيل: وبقلّتين، ويتغير زوال التغير في الكل. وإن اجتمع من نجس وطهور وطاهر قلّتان بلا تغير فكله نجس، وقيل: طاهر، وقيل: طهور، وإن أضيفت قلّة نجسة إلى مثلها ولا تغير لم تطهر في المخصوص (ش) ككاملها ببول أو نجاسة أخرى، (و) وفي غسل جوانب بئر نزعنا أرضها روايتان (م ١٩) (١).

وله استيعمال كثير لم يتغير، ولو مع قيام النجاسة فيه وبينه وبينها قليل، وما أتضح من قليل لسقوطها فيه نجس. وإن شك في كثرة الماء، أو نجاسة عظم، أو روثه أو جفاف نجاسة على ذباب وغيره، أو ولو غلب كلب أدخل رأسه في إناء ثم وجد فيه رطوبة فوجّهان (م ٢٠، ٢٤) (٢).

بحال: إلا لضرورة، وكذا قال ابن عديم، وزاد جواز سقيه للبهائم، قياساً على قوله في الطعام النجس وهو الصواب.

الثالث: قوله في تطهير ما لا يشقّ نزحه: (وقيل: وبقلّتين).

قال شيخنا في حواشيه: الذي يظهر أن هذا القول سهو، إذ لا وجه له، والمسألة في بول الأدمي، ولا يدفع المجموع النجاسة عن نفسه، فمن أين يحصل التطهير؟ انتهى.

(١) (مسألة - ١٩): (وفي غسل جوانب بئر نزعنا وأرضها روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول والمستوعب ومختصر ابن عديم وشرح ابن عبيدان والفاق وغيرهم:

إحدهما: لا يجب غسل ذلك وهو الصحيح، قال المجد في شرحه: هذا الصحيح، دفعا للحرص والمشقة، وصححه في مجمع البحرين.

والرواية الثانية: يجب غسله، ويأتي كلام ابن رزين وقال في الرعيتين والحاويتين: يجب غسل البئر الضيقة وجوانبها وحيطانها، وعنه والواسعة أيضاً. انتهى.

قال القاضي في الجامع الكبير: الروايتان في الواسعة، والضيقة يجب غسلها رواية واحدة.

قال ابن رزين في شرحه: وإن تنجست جوانب بئر وجب غسلها، كراس البئر، وعنه لا يجب، لما فيه من المشقة. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢٠ - ٢٤): قوله: (وإن شك في كثرة الماء أو نجاسة عظم، أو روثه، أو جفاف نجاسة على ذباب وغيره، أو ولو غلب كلب أدخل رأسه في إناء ثم وجد فيه رطوبة فوجّهان). انتهى.

ذكر المصنف في هذه الجملة مسائل:

وَنَقَلَ حَرْبَ وَغَيْرَهُ فِيمَنْ وَطِئَ رَوْتَهُ فَرُخْصَ فِيهِ: إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَا هِيَ؟ وَإِنْ احْتَمَلَ تَغْيِيرَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ نَجَسٍ أَوْ غَيْرِهِ عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ احْتَمَلَهُمَا فَوَجَّهَانِ (م ٢٥) (١).

= (المسألة الأولى - ٢٠): إذا شك في كثرة الماء، يعني: إذا وقعت فيه نجاسة وشك هل هو قلتان أو دونهما؟ ففسي نجاسته وجهان، وأطلقهما في المعنى، والشرح، والرعايتين، والحاويين، وابن تميم، وغيرهم: أحدهما: هو نجس، وهو الصحيح، اختاره المجد في شرحه، فقال: هذا الصحيح، لأنه قد تعارض الأصلان، فيتعين الأحوط نقله ابن عبيدان.

قال في القواعد الفقهية: هذا المرجح عند صاحب المعنى والمحرر. انتهى.

قال في مجمع البحرين هو نجس في أصح الوجهين، وهو ظاهر ما جزم به الشارح في موضع آخر. والوجه الثاني: هو طاهر، قال في القواعد: وهو اظهر.

(المسألة الثانية - ٢١): لو شك في نجاسة عظم وقع في ماء، فهل يحكم بنجاسة الماء أم لا؟ أطلق فيه الخلاف: أحدهما: لا يحكم بنجاسته، بل هو طاهر.

قلت: وهو الصواب، لأن الأصل طهارة الماء، فلا تزول بالشك في تنجيسه، وأيضاً قد يقال: إنه كالرؤوس المشكوك في طهارتها ونجاستها الآتية، وهو ظاهر كلام المصنف، ومال إليه صاحب تصحيح الحرر، قال ابن تميم: لم يحكم بنجاسة الماء في أحد الوجهين. والوجه الثاني: هو نجس، وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

(المسألة الثالثة - ٢٢): لو شك في روية وقعت في ماء: هل هي طاهرة أو نجسة؟ فاطلق فيها الخلاف. أحدهما: هو طاهر، وهو الصحيح، اختاره الشيخ تقي الدين.

قال في القاعدة الثامنة والخمسين بعد المائة: هذا المرجح عند الأكثر، وجزم به في المعنى والشرح، وصححه المجد في شرحه، وصاحب مجمع البحرين، وابن عبيدان، وقد نقل حرب وغيره فممن وطئ روية فرخص فيه إذا لم يعرف ما هي. والوجه الثاني: هو نجس، قال الشيخ تقي الدين: الوجهان مبنيان على أن الأصل في الأرواث الطهارة إلا ما استثنى، وهو الصواب، أو النجاسة إلا ما استثنى انتهى.

(المسألة الرابعة - ٢٣): لو شك في جفاف نجاسة على ذباب وغيره وعدمه، فأطلق فيه الخلاف، وأطلقه في القاعدة الثامنة والخمسين بعد المائة، وتخصر ابن تميم، والرعاية الكبرى: أحدهما: الحكم بعدم الجفاف.

قلت: وهو الصواب، لأنه الأصل، والفرض مع الشك. والوجه الثاني: الحكم بأنها جفت.

(المسألة الخامسة - ٢٤): إذا شك في ولوغ كلب أدخل رأسه في إناء ثم وجد بفيه رطوبة. فأطلق الخلاف في طهارة الماء وعدمها، وأطلقهما في القاعدة الثامنة والخمسين بعد المائة، ونقلهما عن الأزجي. أحدهما: هو طاهر، لأن الأصل عدم الولوج. والوجه الثاني: هو نجس.

قلت: وهو الصواب، لأن القرائن المحتمة بذلك تقتضي ما قلنا، وتوجب ضعف الأصل، وهو ظاهر كلام جماعة. (١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وإن احتمل تغيره من نجس أو غيره عمل به، وإن احتملها فوجهان).

وهما احتمالان مطلقان في فصول ابن عقيل، وشرح ابن عبيدان وأطلقهما ابن تميم، فقال: ومتى وجد ماء متغيراً وشك فيما تغير به فهو طاهر، وإن كان فيه ما يصلح أن يتغيره من نجاسة أو غيرها أضيف التغير إليه، وإن لم يصلح لم يضاف، وإن احتملها فوجهان. انتهى. وقال في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة: إذا وقع في ماء يسير ما لا نفس له سائلة، وشك: هل هو متولد من النجاسة أم لا؟ كان هناك بثر، وحشر: فإن كان إلى البثر أقرب، أو هو بينهما بالسوية فهو طاهر وإن كان إلى الحشر أقرب فوجهان. أحدهما: نجس، والآخر طاهر، ما لم يعين خروجه من الحشر، ونقله صاحب المهم عن شيخه ابن تميم. انتهى.

قلت: الصواب أنه طاهر لأنه الأصل، وهو ظاهر كلام جماعة، ثم وجدت شيخنا في حواشي الفروع نقبل أن الشيخ تقي الدين قطع في الفتاوى المصرية بعدم نجاسته.

وإن شك في طهارة شيء، أو نجاسته بنى على أصله (و) وإن أخبره عدل بنجاسته، قيل: إن عيّن السبب، وقيل: مطلقاً، وفي المستور، والمميز، ولزوم السؤال عن السبب وجهان (م ٢٦، ٢٨) (١).
 وإن أصابه ماء ميزاب ولا أمانة كره سؤاله عنه، نقله صالح، لقول عمر: يا صاحب الخوض لا تخبرنا، فلا يلزم الجواب، وقيل: بلى، كما لو سئل عن القبلة.
 وقيل: الأولى السؤال والجواب، وقيل يلزومهما، وأوجب الأرجح إجابته إن علم نجاسته، وإلا فلا. وينجس كل ما ينعى كزيت وسمين بنجاسته، نقله الجماعة (و م ش) وذكره ابن حزم (ع) في سمن، كذا قال. وعنه: حكمه كالماء (و هـ).
 وعنه: إن كان الماء أصلاً له. وقال شيخنا: ولبن كزيت.
 وإن اشتبّه طهور بنجس لم يتحر (ش) كمنية بمذكاة.
 وهل يشترط لتيممه إراقتها، أو خلطهما؟ فيه روايتان (م ٢٩) (٢).

(١) (مسألة - ٢٦ - ٢٨): قوله: وإن أخبره عدل بنجاسته قيل: إن عيّن السبب، وقيل مطلقاً وفي المستور والمميز. ولزوم السؤال عن السبب وجهان انتهى.

ذكر المصنف في هذه الجملة مسائل.

(المسألة الأولى - ٢٦): لو أخبره مستور الحال بنجاسة ماء، فهل يقبل كالعدل أم لا؟ أطلق فيه الخلاف، وأطلقه ابن تيمم أحدهما: يقبل، وهو الصحيح، جزم به في المغني والشرح، وشرح ابن رزين، وابن عبيدان والحاوي الكبير، وجمع البحرين، وغيرهم.

قال في الرعاية الكبرى: ويكفي خبر مستور الحال في الأصح.

والوجه الثاني: لا يقبل.

قلت: وهو ضعيف.

(المسألة الثانية - ٢٧): لو أخبره بميز فهل يقبل خبره أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقهما في الرعاية الكبرى:

أحدهما: لا يقبل، وهو الصحيح، وجزم به في الكافي، والمغني والشرح، وشرح ابن رزين، وختصر ابن تيمم، وغيرهم، وقدمه في الفصول، وشرح ابن عبيدان.

قال في جمع البحرين والحاوي الكبير: يقبل، وهو تخريج في الفصول، قال ابن عبيدان وغيره: ويتخرج وجبة بالقبول بناءً على قبول شهادته في الجراح. انتهى.

قلت: القول بالقبول مطلقاً قوي، لأنه خبر لا شهادة، وقد قبل الشيخ الموفق وغيره قول مستور الحال في النبي قبلها، مع أنه لا تقبل شهادته، على الصحيح من المذهب.

(المسألة الثالثة - ٢٨): هل يلزم السؤال عن السبب أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه ابن تيمم وابن حمدان:

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصحيح، قدمه في الفائق، واختاره الشيخ تقي الدين.

والوجه الثاني: يلزمه، وضعفه الشيخ تقي الدين.

(٢) (مسألة - ٢٩): قوله: (وهل يشترط لتيممه إراقتها أو خلطهما؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمستوعب، والكافي، والمقتنع، والتلخيص، والبلغة والمذهب الأحمد، والمحرز، وشرح ابن منجث، وابن عبيدان، والزركشي، والفائق وغيرهم.

إحدهما: لا يشترط، بل يصح تيممه مع بقائهما، وهو الصحيح.

قال في المذهب: هذا أقوى الروايتين، قال الناطم: هذا أولى، وصححه في التصحيح، وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته، وصاحب التسهيل، وجزم به في العمدة والإفادات والوجيز والنور، ومتخب الأدمي وغيرهم، وقدمه ابن تيمم، وصاحب إدراك الغاية، واختاره أبو بكر، وابن عقيل والشيخ والشارح وغيرهم.

وإن علم النجس وقد تيمم وصلى فلا إعادة في الأصح.
وعنه: أنه التحري إذا زاد عدد الطهور (و هـ)، وقيل: عرفاً.
وهل يلزم من علم النجس إعلام من أراد أن يستعمله؟ فيه احتمالات.
الثالث: يلزم إن شرطت إزالتها لصلاة (م ٣٠) (١).
وهل يلزم التحري لأكل أو شرب؟ فيه روايتان (م ٣١) (٢).
ثم في غسل؟ فيه وجهان (م ٣٢) (٣).
ولا يتحرى أحد مع وجود غير مستحب (ش) ومحرّم كنجس فيما تقدّم.
وقيل: يتحرى مطلقاً.
وإن فرضاً بماء ثم علم نجاسته أعاد، نقله الجماعة (و) خلافاً للرعاية، وإن لم نقل: إزالة النجاسة شرط، كذا قال، ونصه: حتى يتيقن براءته.

= والرواية الثانية: يشترط الإعدام بخلط أو إراقه، اختاره الحرقي.
قال المجد في شرحه وبقعه في مجمع البحرين: هذا هو الصحيح، وقدمه في الهداية والخلاصة وشرح ابن رزين والرعايتين والحاويين وغيرهم.

وقال في الرعاية الكبرى: ويحتمل أن يبعد عنهما بحيث لا يمكنه الطلب.
وقال في الصغرى أراقهما، وعنه أو خلطهما.
وقال في الكبرى: خلطهما، أو أراقهما، وعنه تميّن الإراقة. انتهى.
وقطع الزركشي وغيره أن حكم الخلط حكم الإراقة، وهو كذلك.
تنبيه: في كلام المصنف حذف، وتقديره وهل يشترط تيممه إراقتهما أو خلطهما أم لا؟ وهو واضح، وكذلك من عبارته كذلك.
(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (وهل يلزم من علم النجس إعلام من أراد أن يستعمله؟) فيه احتمالات.

والثالث: يلزم إن شرطت إزالتها للصلاة. انتهى.
أحدها: يلزم إعلامه.
قلت: وهو الصواب، وقدمه في الرعاية الكبرى في هذا الباب.
وفي باب إزالة النجاسة، وفرضه في إرادة التطهر به.
والاحتمال الثاني: لا يلزمه.

قلت: وهو ضعيف.
والثالث: يلزمه إن قيل: إن إزالتها شرط في صحة الصلاة، وهو احتمال لصاحب الرعاية الكبرى، وفيه ضعف.
(٢) (مسألة - ٣١): قوله: (هل يلزم التحري لأكل أو شرب؟ فيه روايتان): انتهى.
وأطلقهما في الفائق:

إحدهما: يلزم التحري، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وصححه في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان.

والرواية الثانية: لا يلزم:

(٣) (مسألة - ٣٢): قوله: (ثم في غسل، فيه وجهان):
وأطلقهما في المغني، والشرح، ومختصر ابن تيمم وغيرهم.
أحدهما: لا يجب، وهو الصحيح، صححه المجد في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وابن عبيدان وغيرهم، وجزم به في الفائق وغيره، وقدمه في الحاوي الكبير وشرح ابن رزين.
والوجه الثاني: يجب، قدمه في الرعايتين والحاوي الصغير.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ بَعْدَ ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ، وَذَكَرَ فِي الْفُصُولِ وَالْأَرْجَى: إِنْ شَكَ، هَلْ كَانَ وَضُوؤُهُ قَبْلَ نَجَاسَةِ الْمَاءِ، أَوْ بَعْدَهُ، لَمْ يُعَدَّ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةَ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ غَيْرِهِمَا، لِيَعْلَمَ أَنَّهُ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ، لَكِنْ يُقَالُ: شَكُّهُ فِي الْقَدْرِ الزَّائِدِ كَشَكِّهِ مُطْلَقًا، فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يُعِيدَ إِلَّا مَا تَيَقَّنَهُ بِمَاءٍ نَجِسٍ، وَهُوَ مُتَجَنِّهٌ، وَفَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّ، لِشَكِّهِ فِي شَرْطِ الْعِبَادَةِ بَعْدَ قَرَأَتِهَا، فَهُوَ كَشَكِّهِ فِي النَّبِيِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَغْتَسِلُ ثِيَابَهُ، وَأَيُّتُهُ، وَنَصُّ أَحْمَدَ يُلْزَمُهُ (و).

وَيَأْتِي أَنْ مَنْ صَلَّى وَوَجَدَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَا يَعْلَمُ: هَلْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ؟ أَلَمْ تَصِحْ فِي الْأَشْهُرِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، قَالَ فِيهِ مُنْتَهَى الْغَايَةِ: وَلِهَذَا لَوْ رَأَى نَجَاسَةً فِي مَاءٍ يَسِيرٍ، أَوْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ زَمَنَ إِثْبَاتِهَا لَكَانَا فِي وَقْتِ الشَّكِّ كَالْمُتَدَوِّمِينَ يَقِينَا، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، كَذَا قَالَ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ شَكَ: هَلْ صَلَّى مَعَ الْمَانِعِ أَصْلًا، أَمْ لَا؟ وَقَدْ يُفْرَقُ بِشَاكْدٍ رَفَعَ الْحَدَثَ، بِخِلَافِ النَّجَاسَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ اشْتَبَهَ طَهْوَرُ بَطَاهِرٍ تَوَضَّأَ مِنْهُمَا وَضُوءًا وَاحِدًا، وَقِيلَ: مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَلَا يَتَحَرَّى فِي مُطْلَقٍ وَمُسْتَعْمَلٍ (ش) وَيُصَلِّي صَلَاةً وَاحِدَةً، وَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهُمَا مَعَ طَهْوَرٍ يَقِينُ وَضُوءًا وَاحِدًا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا.

وَأِنْ اشْتَبَهَتْ ثِيَابُ طَاهِرَةٍ بِنَجَسَةٍ صَلَّى بَعْدَهُ النَّجَسِ، وَزَادَ صَلَاةً، وَتَوَى بِكُلِّ صَلَاةٍ الْفَرَضِ، اخْتِطَاطًا كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ، وَقَدْ فَرَّقَ أَحْمَدُ بَيْنَ الثِّيَابِ وَالْأَوَانِي بِأَنْ الْمَاءَ يَلْمَسُ بِالْبَدَنِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَائِذَا لَيْسَ عَلَيْهَا أَمَارَةٌ، وَلَا لَهَا بِذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهَ اخْتِمَالًا سَوَاءً، وَقِيلَ: يَتَحَرَّى مَعَ كَثْرَةِ الثِّيَابِ الشَّكَّ لِلْمُشَقَّةِ (و. هـ. ش م ر) لَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْفُقُتُونَ.

وَقَالَهُ أَيْضًا فِي مَنَظَرَاتِهِ، وَقِيلَ: يُصَلِّي فِي وَاحِدٍ بَلَا تَحَرٍّ، وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ هَذَا فِيمَا إِذَا بَانَ طَاهِرًا كَتَنَظِيرِهِ فِي مَاءٍ مُشْتَبِهٍ فِي وَجْهِهِ، وَلَا تَصِحُّ فِي الثِّيَابِ الْمَشْتَبِهَةِ مَعَ طَاهِرٍ يَقِينًا (ش) وَكَذَا الْأَمْكَةُ. وَيُصَلِّي فِي فُضَاءٍ وَاسِعَةٍ حَيْثُ شَاءَ بَلَا تَحَرٍّ. وَإِنْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ لَمْ يَتَحَرَّ، وَقِيلَ: بَلَى فِي عَشْرِ، وَفِي قَبِيلَةٍ كَبِيرَةٍ لَهُ النِّكَاحُ، وَفِي لَزُومِ التَّحَرِّيِ وَجْهَانِ (م ٣٣)، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي الْمَيْتَةِ بِالْمَذَكَاةِ (م ٣٤).

قَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا شَاتَانِ: فَلَا يَجُوزُ التَّحَرِّيُّ، فَأَمَّا إِذَا كَثُرَتْ فَهَذَا غَيْرُ هَذَا. وَنَقَلَ الْأَثَرُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ قِتْلَانَةٌ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

(١) (مسألة - ٣٣): (وإن اشتبهت أخته بأجنبيّة لم يتحرّ، وقيل: بلى في عشر، وفي قبيلة كبيرة له النكاح، وفي لزوم التحري وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، ومختصر ابن تيميم، والحاوي الصغير، والقواعد الأصولية، وغيرهم:

أحدهما: لا يلزم التحري، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين وغيرهم.

قال في القاعدة السادسة بعد المئة: لو اشتبهت أخته بنساء أهل مصر جاز له الإقدام على النكاح، ولا يحتاج إلى تحري على أصح الوجهين، وقدمه ابن عبيدان، وهو احتمال للقاضي.

قال في الفائق: لو اشتبهت أخته بنساء أهل بلد لم يمنع من نكاحهن، ومنع في عشر، وفي مائة وجهان.

وقال في الرعايتين: وقيل يتحرى في مائة، وهو بعيد. انتهى.

وقال في القاعدة التاسعة بعد المئة: لو اشتبهت أخته بعدد عصور من الأجنبية منع من التزوج بكل واحدة منهن حتى يعلم

أخته من غيرها، وقال ابن تيميم: فإن كن الأجنبية عشرة لم يكن له أن يتحرى في أصح الوجهين. انتهى.

والوجه الثاني: يلزمه التحري، قدمه في المستوعب، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣٤): قوله: (ويتوجه مثله الميتة بالمذكاة). انتهى.

قد علمت الصحيح في المسألة التي قبلها، وقد قال في القاعدة السادسة بعد المائة: لو اشتبهت أخته بنساء أهل مصر جاز له الإقدام

على النكاح، ولا يحتاج إلى التحري على أصح الوجهين، وكذلك لو اشتبهت ميتة بلحم أهل مصر أو قرية. انتهى.

فقل: أنها مثلها، والله أعلم.

فهذه أربع وثلاثون مسألة في هذا الباب قد يسر الله بتصحيحها.

باب الآنية

يَبَاحُ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ مَبَاحٌ حَتَّى الثَّمِينِ (و) وَيَحْرُمُ فِي الْمَنَصُوصِ اسْتِعْمَالُ آيَةِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ عَلَى الذُّكْرِ وَالْأُنثَى (و) حَتَّى الْمِيلِ وَتَحْوَهُ - وَيَأْتِي كَلَامُ شَيْخِنَا فِي اللَّبَاسِ -.

وَكَذَا اتَّخَذَهَا عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ التَّمِيمِيَّ قَالَ: إِذَا اتَّخَذَ مُسْعَطًا، أَوْ قَنْدِيلًا، أَوْ نَعْلَيْنِ، أَوْ مِجْمَرَةً، أَوْ مِدْحَنَةً، ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً كَرِهَ وَلَمْ يَحْرَمْ، وَيَحْرُمُ سِرِيرٌ وَكُرْسِيٌّ، وَيَكْرَهُ عَمَلُ خَفَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ، وَلَا يَحْرُمُ كَالنَّعْلَيْنِ.

قَالَ: وَمُنِعَ مِنَ الشَّرَابَةِ وَالْمَلْعَقَةِ، كَذَا حَكَاهُ وَهُوَ غَرِيبٌ.

وَتَصِحُّ الطَّهَارَةُ مِنْهَا، وَفِيهَا (و) لِأَنَّ الْإِنَاءَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَلَا رُكْنٌ فِي الْعِبَادَةِ، بَلْ أَجْنَبِيٌّ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهَا. وَعَنْهُ: لَا اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي، وَابْنُهُ أَبُو الْحَسَنِ كَتَبَا مَقْصُوبٍ عَلَى الْأَصَحِّ (خ) وَلَوْ جَعَلَهَا مَصْبًا صَحَّتْ فِي الْأَصَحِّ، وَكَذَا إِنَاءٌ مَغْصُوبٌ، وَقِيلَ: يَكْرَهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، وَتَعِينُ، كِبَلُورٌ، وَيَأْفُوتُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْوَفَاءِ الدِّينَوْرِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّبْرِ فِيهِ.

وَيَحْرُمُ الْمَصْنُوبُ بِذَهَبٍ (و ش)، وَقِيلَ: كَثِيرٌ، وَقِيلَ: لِحَاجَةٍ^(١).

وَيَحْرُمُ بِفِضَّةٍ (و ش) وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ أَهْوَابُ ذَهَبٍ، وَفِضَّةٌ، وَرُقُوفٌ، وَإِنْ كَانَ تَابِعًا بِهَا يَقْضِي أَنَّهُ مَحَلٌّ وَفَاقٍ، فَإِنْ كَثُرَتِ الضُّبَّةُ لِحَاجَةٍ، أَوْ قُلْتُ لَغَيْرِهَا فَوَجَّهَانِ (م ١، ٢)^(٢).

(١) تنبيه: قوله في ضبة الذهب: (وقيل: لحاجة).

قال ابن نصر الله: كذا في النسخ، ولعله لا حاجة.

وقال شيخنا: فهم من قوله وقيل: كثير أن القليل لا يجرم على هذا القول مع الحاجة وعدمها، فذكر قولاً لا يجرم حاجة، فكأنه قال: ويجرم القليل، وقيل: لا يجرم، وقيل: لا يجرم حاجة، فهو عائد إلى القليل المفهوم من الكبير. انتهى. وهو الصواب، وهذا القول اختاره في الرعاية.

(٢) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (فإن كثرت الضبة لحاجة أو قلت لغيرها فوجهان). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى): إذا كثرت الضبة لحاجة فهل تحرم أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم:

أحدهما: تحرم، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزركشي: هذا المذهب. انتهى.

وهو ظاهر ما قطع به في الحرر، والوجيز، والمنور ومتنخب الأدمي، وغيرهم؛ لاقتصارهم على إباحة اليسرة، وجرم به في الهداية، وفروع القاضي أبي الحسين، وخصال ابن البناء، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، وشرح ابن منبج، وابن رزين، والنظم، وغيرهم.

وقدّمه في الرعايتين والحاويين، ومجمع البحرين، والفائق وشرح العمدة للشيخ تقي الدين، وشرح ابن عيّدان وغيرهم.

وصحّحه في تجريد العناية، وغيره.

والوجه الثاني: لا يجرم، اختاره ابن عقيل وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين بطريق أولى.

(المسألة الثانية - ٢): إذا كانت الضبة يسيرة لغير حاجة: فهل يباح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والحرر، والشرح، ومختصر ابن تميم، وشرح الزركشي وغيرهم:

أحدهما: لا تباح، وهو الصحيح، نص عليه، وقطع به في الهداية، وفروع القاضي أبي الحسين، وخصال ابن البناء، والخلاصة، وغيرهم.

وقدّمه في الحاوي الكبير، وشرح ابن رزين، وابن عيّدان، ومجمع البحرين، وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في المذهب والتلخيص، والبلغة، وإدراك الغاية، والوجيز والمنور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

=

فَإِنْ قُلْتَ لِحَاجَةٍ أَيْبَحَ (و)، وَقِيلَ: يُكْرَهُ وَتَبَاحُ مَبَاشَرَتِهَا لِحَاجَةٍ، وَيُدُونَهَا قِيلَ: تَحْرُمُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ، وَقِيلَ تَكْرَهُ، وَقِيلَ تَبَاحُ (م ٣) (١).
وَالكَثِيرُ مَا كَثُرَ عَرَفًا، وَقِيلَ: مَا أَسْتَوْعِبَ أَحَدُ جَوَانِبِهِ، وَقِيلَ: مَا لَاحَ عَلَى بُعْدٍ، وَالْحَاجَةُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ غَيْرُ الزَّيْنَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِهِمْ قَالَ شَيْخُنَا: مُرَادُهُمْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى تِلْكَ الصُّورَةِ، لَا إِلَى كَوْنِهَا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، فَإِنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ، وَهِيَ تَبِيحُ الْمُرَدِّ وَقِيلَ: عَجَزَهُ عَنْ إِنَاءٍ آخَرَ، وَاضْطَرَّارُهُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: عَجَزَهُ عَنْ ضَبِّهِ غَيْرَهَا (م ٤) (٢).
وَالْمَمُونَةُ، وَالْمَطْلِيُّ، وَالْمَطْطَمُ، وَالْمَكْفُتُ وَنَحْوُهُ بِأَحَدِهِمَا كَالْمَصْنَتِ (ه)، وَقِيلَ: لَا.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا تُعْجِبُنِي الْحَلْفَةُ.

= قال النّاطم: وهو الأقوى.
قال في تجريد العناية: لا تباح السيرة لزينة في الأظهر، قال في التلخيص والبلغة: وإذا كان التضييب بالفضة وكان يسيرًا على قدر حاجة الكسر فمباح. انتهى.
والوجه الثاني: لا يحرم، اختاره جماعة، قاله الزركشي.
قلت: منهم القاضي، وابن عقيل، والشيخ تقي الدين.
قال في الفائق: وتباح السيرة كغيرها في المنصوص، وقدمه في المستوعب، والرعايتين، والحاوي الصغير وشرح ابن منجاء، ويحتمله كلام الشيخ في المقنع.
تبييه: على القول بعدم التحريم تباح على الصحيح من المذهب، وعليه الأكثر، منهم القاضي، وابن عقيل وجزم به الشيرازي، وصاحب المستوعب، والشيخ في الكافي، والرعاية الصغرى، والحاويين وغيرهم، وقدمه في الرعاية الكبرى.
قلت: ويؤخذ ذلك من كلام المصنف فيما إذا كانت يسيرة لحاجة، فإنه قدّم الإباحة وإذا انتفى التحريم هنا كان حكمها حكم ما إذا كان لحاجة.

وقيل: يكره، اختاره القاضي في تعليقه، وأطلقهما ابن عديم.
(١) (مسألة - ٣): قوله: (وتباح مباشرتها لحاجة، ويدونها) قيل: تحرم، وهو ظاهر كلامه، وقيل: تكره، وقيل: تباح. انتهى.
وأطلقهن ابن عديم، وابن عبيدان:
أحدهما: تحرم، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.
قال في المقنع: فلا بأس بها إذا لم يباشرها بالاستعمال.
وقال في الخلاصة، والرعاية الصغرى، والحاويين: ولا تباشر بالاستعمال.
قال في مجمع البحرين: حرام في أصح الوجهين واختاره ابن عقيل، والمصنف. انتهى.
ولعله أراد في المقنع.
قال الزركشي اختاره ابن عبدوس صاحب القاضي.
والوجه الثاني: يكره، وهو الصحيح جزم به في الهداية، وخصال ابن البناء، والمذهب والمستوعب والمغني، والكافي، والتلخيص، والشرح، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
وحمل ابن منجاء كلامه في المقنع على ذلك، وقدمه في الرعاية الكبرى.
والوجه الثالث: يباح.
(٢) (مسألة - ٤): قوله: (والحاجة أن يتعلّق به غرض غير الزينة في ظاهر كلام بعضهم، وقيل: عجزه عن إناء آخر، واضطراره إليه، وقيل عجزه عن ضبّ غيرها). انتهى.
القول الأول: هو الصحيح، قطع به في المغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزين، والزركشي وغيرهم، وقدمه ابن عبيدان وغيره، واختاره الشيخ تقي الدين وغيره.
والقول الثالث: احتمال لصاحب النهاية.
والقول الثاني: ظاهر كلام جماعة.

وَعَنْ: هِيَ مِنَ الْآيَةِ.
وَعَنْ: أَكْرَهَهَا، وَعِنْدَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ كَضْبَةٌ.
وَيَتَابُ الْكُفَّارَ وَأَوَانِيَهُمْ مَبَاحَةٌ إِنْ جُهِلَ خَالُهَا (و هـ).
وَعَنْ: الْكَرَاهَةُ (و م ش).
وَعَنْ: الْمَنْعُ.
وَعَنْ: فِيمَا وَلِيَّ عَوْرَاتِهِمْ.
وَعَنْ: الْمَنْعُ فِي الْكُلِّ يَمْنُ تَحْرُمُ ذَيْبُحَتُهُ؟ وَكَذَا حُكْمُ مَا صَبَّغُوهُ، وَآيَةٌ مِنْ لَا يَسُ النِّجَاسَةُ كَثِيرًا.
وَقِيلَ لِأَحْمَدَ عَنْ صَنِيْعِ الْيَهُودِ بِالْبَوْلِ فَقَالَ: الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، وَلَا تَسْأَلُ عَنْ هَذَا، وَلَا تَبْحَثُ عَنْهُ، فَإِنْ عَلِمْتَ فَلَا تُصَلِّ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ.
وَاحْتِجَّ غَيْرُ وَاحِدٍ بِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ: «تَهَانَا اللَّهُ عَنِ التَّعَمُّقِ وَالتَّكْلُفِ»، وَيَقُولُ ابْنُ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ: «لَهِنَا عَنِ التَّكْلُفِ وَالتَّعَمُّقِ»، وَسَأَلَهُ أَبُو الْحَارِثِ: اللَّحْمُ يُشْتَرَى مِنَ الْقَضَابِ؟ قَالَ: يُغْسَلُ، وَقَالَ شَيْخُنَا: بِدَعَةٍ.
وَيَذَنُ الْكَافِرُ طَاهِرًا، وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ كِتَابُهُ، وَقِيلَ وَكَذَا طَعَامُهُ وَمَاؤُهُ.
وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ نَجَسٍ بِمَوْتِهِ بِذَنْبِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي يَابِسٍ عَلَى الْأَصَحِّ، قِيلَ بَعْدَ ذَنْبِهِ (و م)، وَقِيلَ:
وَقَبْلَهُ (م ٥) (و ش) فَإِنْ جَازَ أَبِيحُ الدُّبَيْغِ، وَالْأَحْتَمَلُ التَّحْرِيمُ، وَاحْتَمَلُ الْإِبَاحَةِ، كَغَسَلِ نَجَاسَةٍ بِمَائِهِ، وَمَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ
وَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ، كَذَا قَالَ الْقَاضِي، وَكَلَامٌ غَيْرُهُ خِلَافُهُ وَهُوَ أَظْهَرُ (م ٦) (و)، وَيَأْتِي آخِرُ بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويجوز استعماله: يعني: الجلد النجس إذا قلنا: لا يطهر بالدُّبَيْغِ في يَابِسٍ عَلَى الْأَصَحِّ، قِيلَ بَعْدَ دَبْغِهِ وَقِيلَ وَقَبْلَهُ). انتهى.
أحدهما: لا يباح إلا بعد الدُّبَيْغِ لا غير، جزم به في الفصول، والمجد في شرحه، والشرح، وغنصر ابن عثيمين، والرعاية الصغرى والحاويين وغيرهم.
وقدّمه الزُّرْكَشِيُّ، وعليه شرح ابن منجاء، وابن عبد القوي في مجمع البحرين وابن عبيدان والمقنع.
قال الشيخ تقي الدِّين في شرح العمدة: لا يباح استعماله في اليابسات، مع القول بنجاسته في إحدى الروايتين، وهو أظهر للنهي عن ذلك.
والوجه الثاني: يباح بعده وقبله، وهو ظاهر كلامه في المغني، والنظم، ومجمع البحرين، لكنّ تدليله يدلُّ على الأول، واختاره أبو الخطّاب وغيره، قال في الفائق: ويباح الانتفاع بها في اليابسات، اختاره الشيخ تقي الدِّين. انتهى.
فخالف هنا ظاهر ما قاله في شرح العمدة وقدّمه في الرعاية الكبرى، وقال: على الأظهر.
(٢) (مسألة - ٦): قوله: (فإن جاز: يعني: الاستعمال أبيح الدُّبَيْغِ، والأحتمل التحريم، واحتمل الإباحة، كغسل نجاسة بماء مستعمل، وإن لم يطهر، كذا قال القاضي وكلام غيره خلافه، وهو أظهر). انتهى.
قال ابن عثيمين: ويباح فعل الدُّبَاغِ وإن لم نقل أنّه مطهر، إذا قلنا: يباح الانتفاع به في اليابس، وإلا فقيه وجهان.
وقال في الرعاية الكبرى: فإن جاز استعماله في يَابِسٍ جاز دَبْغُهُ، وإن حرّم فوجهان. انتهى.
قلت: الصواب أنّه أقرب إلى التحريم إذ لا فائدة في ذلك، وهو عبث، والظاهر أنّه مراد المصنّف بقوله: (وكلام غيره خلافه، وهو أظهر).

تنبيه: قوله: بعد أن قدّم أن جلد الميت لا يطهر بالدُّبَيْغِ: (ونقل جماعة آخرًا طهارته وعنه مأكول اللحم، اختارهما جماعة). انتهى.
قد يقال: لم يقدّم المصنّف حكمًا في هاتين الروايتين، وهو ما إذا قلنا يطهر بالدُّبَيْغِ: هل يشمل كلّ ما كان طاهرًا في حالة الحياة، أو لا يطهر إلا ما كان مأكول اللحم؟ فالمصنّف حكى روايتين، وأكثر الأصحاب حكى وجهين.
وأطلقهما في الفائق، وشرح ابن عبيدان، والزُّرْكَشِيُّ، وغيرهم.
إحدهما: يطهر كلّ ما كان طاهرًا في حال الحياة، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، وصاحب التلخيص، والشارح، وابن حبان في رعايته، والشيخ تقي الدِّين، وغيرهم.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ آخِرًا طَهَارَتَهُ (و هـ ش م ر).

وَعَنْهُ: مَأْكُولُ اللَّحْمِ، اخْتَارَهُمَا جَمَاعَةٌ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ، لِعَدَمِ رَفْعِ التَّوَاتُرِ بِالْأَحَادِ، وَخِلَافَ شَيْخِنَا وَغَيْرِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ نَقْلُ الْجَمَاعَةِ لَا يَقْتَضِي فِي الْوَثَرِ إِلَّا فِي التَّصَنُّفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَنَقَلَ خَطَّابُ بْنُ بَشِيرٍ كُنْتُ أَذْهَبُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ السُّنَّةَ كُلَّهَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: وَعِنْدِي أَنْ أَحْمَدَ رَجَعَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ خَطَّابِ بْنِ بَشِيرٍ، وَفِي اعْتِبَارِ غَسْلِهِ وَجَعَلَ تَشْمِيسَهُ دِبَاغًا وَجَهَانًا، وَيَتَوَجَّهَانِ فِي تَتْرِيهِ، أَوْ رِيحٍ (م ٧ - ٩) ^(١)، وَلَا يَحْصُلُ بِنَجَسٍ.

وَفِي الرِّوَايَةِ: بَلَى وَيُغْسَلُ بَعْدَهُ (و هـ ش) وَيَنْتَفِعُ بِمَا طَهَّرَ (و)، وَقِيلَ: وَيَأْكُلُ الْمَأْكُولَ (و ق) وَيَجُوزُ بِنِعْمَةٍ.

وَعَنْهُ: لَا (و م) كَمَا لَوْ لَمْ يَظْهَرْ (و) أَوْ بَاعَ قَبْلَ الدَّبْغِ (و) نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَأَطْلَقَ فِيهِ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَجُوزُ بِنِعْمَةٍ مَعَ نَجَاسَتِهِ، كَتَوْبِ نَجَسٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ بَيْنَ نَجَاسَةِ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا، وَلَا فَرْقَ وَلَا إِجْمَاعَ كَمَا قِيلَ.

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالِكِيُّ: لَا بَأْسَ بَيْنَ الرُّبْلِ، قَالَ اللَّخْمِيُّ: هَذَا مِنْ قَوْلِهِ بِذَلِكَ عَلَى بَيْعِ الْعِلْزَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ: لَا بَأْسَ بَيْنَ الْعِلْزَةِ، لِأَنَّهُ مِنْ مَنَافِعِ النَّاسِ، وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ أَوَّلَ التَّبَيُّعِ، فَعَلَى الْمَنَعِ يَتَوَجَّهُ أَنَّهُمَا فِي الْإِثْمِ سَوَاءٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرُّبَا: «الْأَخِيذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ»، وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُشْتَرِي أَسْهَلَ، لِلدَّخَاجَةِ، كَرِوَايَةٍ فِي أَرْضِ الشَّامِ وَنَحْوِهَا، قَالَ أَشْهَبُ الْمَالِكِيُّ فِي شِرَاءِ الرُّبْلِ: الْمُشْتَرِي أَعْزَلُ فِيهِ مِنَ الْبَايِعِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: هُمَا مِثْلَانِ فِي الْإِثْمِ لَمْ يَغْدُرَ اللَّهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ جِلْدِ آدَمِيٍّ (ع) قَالَ فِي التَّغْلِيْقِ وَغَيْرِهِ: وَلَا يَظْهَرُ بِدَبْغِهِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَجَعَلَ الْمَصْرَانِ

وَقَدَّمَهُ فِي الْحَاوِيَيْنِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ، لِإِقْتِصَارِهِمْ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأَوَّلَى.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ لِابْتِدَائِهِ بِهَا.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَطْهَرُ إِلَّا مَا كَانَ مَأْكُولًا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

قُلْتُ: مِنْهُمْ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، وَابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الْفَتَاوَى الْمَصْرِيَّةِ،

وَجُزْمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ.

(١) (مسألة - ٧ - ٩): قَوْلُهُ: (وَفِي اعْتِبَارِ غَسْلِهِ وَجَعَلَ تَشْمِيسَهُ دِبَاغًا وَجَهَانًا، وَيَتَوَجَّهَانِ فِي تَتْرِيهِ، أَوْ رِيحٍ). انْتَهَى.

شَمِلَ كَلَامَهُ مَسَائِلُ:

(المسألة الأولى - ٧): هَلْ يَعتَبَرُ غَسْلُ الْمَدْبُوعِ بَعْدَ الدَّبْغِ أَمْ لَا؟ أَطْلَقَ الْخِلَافَ فِيهِ وَأَطْلَقَهُ فِي الْفُصُولِ، وَالْمَذْهَبُ وَالْكَافِي،

وَالْتَلْخِصُ، وَالشَّرْحُ، وَغُنْتَصَرُ ابْنِ تَمِيمٍ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرُ، وَالْفَاتِقُ وَغَيْرُهُمْ.

أَحَدُهُمَا: يَشْتَرُطُ غَسْلَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمُؤَقِّقُ، وَالْمَجْدُ، قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ: يَشْتَرُطُ غَسْلَهُ فِي أَظْهَرِ الْوُجْهَيْنِ.

قَالَ ابْنُ عِيْدَانَ: اشْتَرَاطُ الْغَسْلِ أَظْهَرُ، وَصَحَّحَهُ فِي الرِّعَايَتَيْنِ، وَحَوَاشِي الْمُصَنِّفِ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَشْتَرُطُ.

قُلْتُ: وَهُوَ أَوَّلُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا وَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى اخْتِلَافِ الْوُجْهَيْنِ

فِي الْأَثَرِ بَعْدَ الْأَسْتِجْمَارِ بِالْأَحْجَارِ، هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ غَيْرُ طَاهِرٍ، وَقَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَغَيْرِهِ.

(المسألة الثانية - ٨): هَلْ يَحْصُلُ الدَّبْغُ بِتَشْمِيسِهِ أَمْ لَا؟ أَطْلَقَ فِيهِ الْخِلَافَ، وَأَطْلَقَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَصَاحِبُ الْفَاتِقِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَحْصُلُ الدَّبْغُ بِذَلِكَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَدَّمَهُ فِي التَّلْخِصِ، وَالرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرُ، وَحَوَاشِي الْحَرَّزِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، لِاشْتِرَاطِهِمُ الدَّبْغَ، وَأَنْ يَكُونَ يَابَسًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا مِنْهَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَحْصُلُ الدَّبْغُ بِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(المسألة الثالثة - ٩): قَوْلُهُ: (وَيَتَوَجَّهَانِ فِي تَتْرِيهِ أَوْ رِيحٍ).

قُلْتُ: قَدْ صَرَّحَ ابْنُ تَمِيمٍ وَابْنُ حُدَانَ بِإِجْرَاءِ الْخِلَافِ فِي التَّتْرِيْبِ، وَكَذَا صَاحِبُ التَّلْخِصِ، وَقَدَّمُ أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ، وَهُوَ الصَّوَابُ

فِيهِمَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَرَا دِبَاغَ، وَكَذَا الْكَرْشُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيُتَوَجَّهُ لَا.
وَفِي الْحَرْزِ بِشَعْرِ خَنْزِيرِ رَوَايَاتُ الْجَوَاذِ (و ه م) وَالْكَرَاهَةُ، وَالتَّحْرِيمُ (م ١٠) (و ش) وَيَجِبُ غَسْلُ مَا خَرَزَ بِهِ
رَطْبًا لِيَتَجَسَّسَهُ.

وَعَنْهُ: لَا، لِإِفْسَادِ الْمَغْسُولِ.

وَفِي لُبْسِ جِلْدِ ثَعْلَبٍ وَافْتِرَاشِ جِلْدِ سَبْعِ رَوَايَتَانِ (م ١١ - ١٢) (٣).
وَيَجُوزُ الْإِتِّفَاعُ بِالنَّجَاسَاتِ فِي رَوَايَةٍ (و ه م ر) لَكِنْ كَرِهَهُ أَحْمَدُ، وَجَمَاعَةٌ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي الحرز بشعر خنزير روايات، الجواز، والكراهة، والتحريم). انتهى.

وأطلقهن ابن عبيدان في شرحه:

إحداها: يحرم، وصححه في مجمع البحرين وقدمه ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: يجوز من غير كراهة وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب ومختصر ابن تميم.

والرواية الثالثة: يكره جزم به في النور وصححه في الحاويين وقدمه في الرعايتين.

قلت: وهو أقرب إلى الضواب، وأطلق الجواز والكراهة في المغني والشرح وآداب المستوعب.

(٢) (مسألة - ١١ - ١٢) قوله: (وفي لبس جلد ثعلب وافتراش جلد سبع روايتان). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى - ١١): أطلق في لبس جلد الثعلب روايتين.

واعلم أن فيه روايات:

إحداها: الإباحة مطلقاً، اختارها أبو بكر، وقدمها في الرعاية.

وقال الشيخ تقي الدين: وأما الثعلب ففيه نزاع، والأظهر جواز الصلاة فيه.

والرواية الثانية: الإباحة في غير الصلاة نص عليها، وقدمها في الفائق.

والرواية الثالثة: الكراهة في الصلاة دون غيرها.

والرواية الرابعة: التحريم مطلقاً، اختارها الخللا نقله عنه في التلخيص.

وأطلق الخلاف في التلخيص وابن تميم، والآداب الكبرى.

وقال في الرعاية: وقيل يباح لبسه، قولاً واحداً، وفي كراهة الصلاة فيه وجهان انتهى.

وقال الشيخ الموفق والشارح وابن رزين وابن عبيدان وغيرهم: الخلاف هنا مبني على الخلاف في حلها. انتهى.

والصحيح من المذهب عدم الحل فيكون المذهب عند هؤلاء تحريم لبسه على القول بأن الدبغ لا يطهر.

(المسألة الثانية - ١٢): أطلق في افتراش جلد سبع روايتين.

وأطلقهما في الفائق والرعاية الكبرى وحكاها وجهين:

إحداها: عدم الجواز، وهو الصحيح، اختاره القاضي والشيخ الموفق وابن رزين وابن عبيدان وغيرهم.

والرواية الثانية: الجواز اختاره أبو الخطاب، وبالع حتى قال بجواز الانتفاع بجلود الكلاب في اليابس وشد البنوق ونحوه، ولم

يشترط دباغاً.

تنبيه: قد قدم المصنف وغيره من الأصحاب كابن حمدان صاحب الحاوي الكبير كراهة لبس وافتراش جلد مختلف في نجاسته،

فقال المصنف في باب ستر العورة وأحكام اللباس: ويكره لبسه وافتراشه جلدًا مختلفًا في نجاسته، وقيل لا، وعنه يحرم.

وفي الرعاية وغيرها: إن طهر بدبغه لبسه بعده وإلا لم يميز. انتهى.

فمسألة المصنف في هذا الباب فرد من أفراد المسألة التي في ستر العورة فيما يظهر، والله أعلم.

قلت: ويحتمل أن يكون مراد المصنف هنا بالروايتين على القول بالنجاسة وبالخلاف في ستر العورة بالنظر إلى كونه مختلفًا فيه، لا

إلى كونه نجسًا، فعلى هذا ينتفي التكرار والاعتراض، ولكن يحتاج إلى تصريح بالخلاف في المسألتين من خارج، ويشكل عليه حكاية

الخلاف في الصلاة، والله أعلم.

وَعَنْهُ: وَشَعْنُ الْمَيْتَةِ (و ش) أَوْثَمُ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا.
وَعَنْهُ: الْمَنْعُ (م ١٣) (و م ر) وَيُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَنْجَسَ، وَقِيلَ مَا يَبَغَى.
وَصَرَّحَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ بِالرُّوَايَتَيْنِ فِي تَوْبِ نَجَسٍ، وَحَمَلَهُ صَاحِبُ النِّظْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِكَوْنِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ قَرَنَهُ بِنَجَسِ الْعَيْنِ.

وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ بِتَجَوِيزِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ الْإِنْتِفَاعَ بِالنَّجَاسَةِ لِعِمَارَةِ الْأَرْضِ لِلزُّرْعِ مَعَ الْمَلَابَسَةِ لِذَلِكَ عَادَةً.
قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثٍ حَدِيثُهُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سَبَاطَةَ قَوْمٍ قَالُوا قَاتِمًا، قَالَ فِيهِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ أَوْ بَالَ فِي سَبَاطَةٍ غَيْرِهِ يَجُوزُ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: أَتَى سَبَاطَةَ قَوْمٍ، وَمَا يَذْكُرُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهُمْ.
كَذَا قَالَ، وَفِيهِ مَا يَذَلُّ عَلَى أَنَّ التُّرَابَ الْمُلَقَّى إِذَا خَالَطَهُ زَبَلٌ أَوْ نَجَاسَةٌ لَمْ يَحْرُمِ اسْتِعْمَالُهُ تَحْتَ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ وَالْمَزَارِعِ.

وَسَأَلَهُ الْفَضْلُ عَنْ غَسْلِ الصَّائِفِ الْفَضَّةِ بِالْحَمْرِ، هَلْ يَجُوزُ؟ قَالَ: هَذَا غَشٌّ، لِأَنَّهَا تَبْيَضُ بِهِ، وَلَا يَطْهَرُ جِلْدٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ وَلَوْ أَدَمِيًّا، قُلْنَا: يَنْجَسُ بِمَوْتِهِ (و ر) قَالَهُ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ بِذَبْحِهِ (هـ) كَلَحْمِهِ (و) فَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ لِذَلِكَ (هـ).
قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ فِي النَّزْعِ.

وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ وَإِنْفِخَتِهَا وَجِلْدَتُهَا نَجَسٌ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِي الْجِلْدَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ اتِّفَاقًا.
وَعَنْهُ: طَاهِرٌ مَبَاحٌ (و هـ) وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا وَرِيشُهَا طَاهِرٌ مَبَاحٌ، نَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ صُوفَ الْمَيْتَةِ: مَا أَعْلَمَ أَحَدًا كَرِهَهُ.
وَعَنْهُ: نَجَسٌ (و ش) اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ.
قَالَ: لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ، وَكَذَا مِنْ حَيَوَانٍ حَيٍّ لَا يُؤْكَلُ.
وَعَنْهُ: مِنْ طَاهِرٍ طَاهِرٌ (١).

وَأَفَقَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ، كَجَزْءٍ مِنْ مَأْكُولٍ (ع) وَكَشَعْرٍ أَدَمِيٍّ (ق) وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا لِحُرْمَتِهِ، وَقِيلَ: يَنْجَسُ شَعْرُ هِرٍّ وَمَا دُونَهَا بِمَوْتِهِ لِزَوَالِ عِلَّةِ الطُّوْفِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْجَسْ شَعْرٌ غَيْرُ أَدَمِيٍّ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ، وَإِلَّا فَيُحْرِمُ اسْتِعْمَالُهُ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (ويجوز الانتفاع بالنجاسات في رواية، لكن كرهه أحمد وجماعة وعنه المنع). انتهى:

إحداهما: الجواز قدمه ابن تيميم، فقال: ويجوز إيقاد السرجين النجس. انتهى.

قال ابن حمدان في باب إزالة النجاسة، ويجوز ذلك في الأقيس، وإليه ميل ابن عبيدان وابن عبد القوي في جمع البحرين، واختاره الشيخ تقي الدين.

قلت: وهو الصواب، وتقدم كلام أبي الخطاب في الانتصار.

والرواية الثانية: المنع من ذلك، قال القاضي: لا يجوز إيقاد النجس أشبه دهن الميتة انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام جماعة.

(٢) تنبيه: قوله: (وصوفها وشعرها وريشها طاهر مباح، وعنه نجس...) وكذا من حيوان حي لا يؤكل، وعنه من طاهر طاهر).

انتهى.

في كلامه نظر من أوجه:

أحدها: أن كلامه شمل الطاهر والنجس ويستثنى من ذلك شعر الكلب والخنزير قطعاً.

الثاني: أن ظاهر ما قدمه أن هذه الأجزاء المنفصلة من الحيوان النجس طاهرة، وأنه المذهب، وليس الأمر كذلك، بل الصحيح من المذهب أنها من الحيوان الطاهر طاهرة ومن النجس نجسة على ما بيته في الإنصاف، وهو الرواية الأخيرة.

والثالث: أن ظاهر قوله بعد ذلك: (كجزء إجماعاً): أن الإجماع عائد إلى شعر الحيوان الطاهر الذي لا يؤكل، وليس الأمر كذلك، وإنما الإجماع عائد إلى شعر الحيوان المأكول.

الرابع: قوله بعد ذلك: (وكشعر آدمي) فيه عموم ويستثنى من محل الخلاف شعر النبي ﷺ.

قلت: وكذا شعر سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولم أره والله أعلم.

في يابس ولبسـه في غير صلاة روايان (م ١٤)^(١).

وأستثنى جماعة شعر كلب وخنزير وجلدهما.

وفي طهارة رطوبة أصله بغسله، وذكر شيخنا: وهو وجهان (م ١٥)^(٢) ونقل عبد الله: لا بأس به إذا غسل. وكذا رواه الدارقطني عن أم سلمة مرفوعاً وهو ضعيف، ونقل أبو طالب يتفق بصرفها إذا غسل، قيل: فريش الطير؟ قال: هذا أبعد، وحرم في المستوعب تنف ذلك من حي لإيلايه، وكرهه في النهاية^(٣). وعظمها وقرنها وظفرها وعصبها نجس، وعنه: طاهر (وه).

قال بعضهم: فعلى هذا يجوز بيعه، اختاره ابن وهب المالكي، فقيل: لأنه لا حياة فيه (وه)، وقيل: وهو أصح، لأنقاء سبب التجنيس، وهي الرطوبة، وعلى نجاسة ذلك لا يتأخ كذا سبق (وم) وجوز مطرف وابن الماجشون المالكيان بيع أنياب الفيل، وأجازاه ابن وهب وأصبح إذا ذبحت بأن يغلى ويسلق، وإن صلب قشر بيضة دجاجة ميتة فباطنها طاهر (م) وإلا فوجهان (م ١٦)^(٤)، ولا يحرم بسلقه في نجاسة نص عليه.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن لم ينجس شعر غير الأدمي جاز استعماله وإلا ففي استعماله في يابس ولبسه في غير الصلاة روايان). انتهى.

وأطلقهما في الآداب الكبرى، قال في الرعاية الكبرى: وهل يباح ثوب من شعر ما لا يؤكل مع نجاسته غير جلد كلب وخنزير؟ على روايتين، وقيل: هما بناء على طهارته ونجاسته، وفي جواز استعماله في يابس أو لبسه في غير الصلاة روايان. وعنه: هو مباح من حيوان طاهر نجس بموته، لا من حيوان نجس حياً. انتهى.

وقال ابن تيميم: اختلف قوله في الثوب من شعر حيوان لا يؤكل لحمه فتنه هو طاهر مباح، وعنه هو نجس، وفي استعماله في اليابس، ولبسه في غير الصلاة روايان، وعنه ما كان من حيوان طاهر فمباح، وما كان من نجس فلا. انتهى. فأطلق الخلاف أيضاً كالصنف، وظاهر كلامه في الفصول وغيره النع.

قلت: الصواب جواز استعماله في يابس ولبسه في غير الصلاة قياساً على استعمال جلد الميتة بعد الذبغ في اليابسات إذا قلنا لا يطهر على ما تقدم، وكذا قبل الذبغ على قول.

وقد نص الإمام أحمد على جواز اتخاذ استعمال المتخل من شعر نجس وقطع به ابن تيميم وصاحب الفائق وابن حبان - ولكن اختار الكراهة - وغيرهم.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي طهارة رطوبة أصله بغسله وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الفصول.

وأطلق الوجهين في المستوعب، والمغني والشرح وجمع البحرين وابن تيميم وابن عبيدان وغيرهم. وأحدهما: يطهر، نقل عبد الله لا بأس به إذا غسل، ونقل أبو طالب يتفق بصرفها إذا غسل، قيل: فريش الطير؟ قال: هذا أبعد، فظاهرة: أنه يطهر وجزم به في الرعاية الصغرى، وقدمه في الكبرى وشرح ابن رزين وصححه في النظم. والوجه الثاني: لا يطهر.

قلت: وهو الصواب.

(٣) تنبيه: قوله: (وحرم في المستوعب تنف صوف وشعر وريش من حي لإيلايه وكرهه في النهاية). انتهى.

ظاهرة إطلاق الخلاف، والصواب ما قاله في المستوعب إن حصل إيلايه، قطع به في الرعاية الكبرى.

(٤) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن صلب قشر بيضة دجاجة ميتة فباطنها طاهر وإلا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب والمستوعب والمغني والشرح والنظم والرعايتين ويختصر ابن تيميم والحاوي الصغرى وغيرهم: أحدهما: هي نجسة، وهو الصحيح، عليه أكثر الأصحاب وقطع به القاضي أبو الحسين في فروعه وغيره.

قال في الفصول: قاله أصحابنا وقدمه في الكافي والحاوي الكبير وجمع البحرين وشرح ابن عبيدان وابن رزين والفائق وغيره.

والوجه الثاني: هي طاهرة اختاره ابن عقيل.

قلت: وهو قوي وإليه ميله في المغني.

فهذه ست عشرة مسألة قد فتح الله علينا بتصحيحها.

باب الاستطابة

قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ يُقَالُ: اسْتَطَابَ، وَأَطَابَ إِذَا اسْتَجَّيَ.

اسْتِيقَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا حَالُ التَّخَلِّي فِيهِ رَوَايَاتٌ:

الثَّالِثَةُ: جَوَازُهُمَا فِي بِنَاءٍ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، (وَم ش).

الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الاسْتِدْبَارِ فِيهِمَا.

الخَامِسَةُ: جَوَازُهُ فِي بِنَاءٍ (م ١) ^(١).

وَيَكْفِي أَنْجِرَافُهُ عَنِ الْجِهَةِ، نَقْلَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمَعْنَاهُ فِي الْخِلَافِ وَفِي جَمَاعِهِ الْكَبِيرِ، اخْتِجَ لَوْجُوبِ تَوَجُّهِ الْمُصَلِّي إِلَى الْعَيْنِ بِأَنَّ التَّوَجُّهَ ثَبَتَ لِلْكَعْبَةِ لِلتَّعْظِيمِ، فَيُسْتَوَى فِيهِ الْمَوَاجَهَةُ، وَالْغَيْبَةُ، كَالْتَمَعِ مِنَ الْاسْتِيقَالِ بِالْبَوْلِ. قَالَ: وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَوَجُّهِ الْمُصَلِّي إِلَى الْجِهَةِ يَقُولُ: الْاسْتِيقَالُ وَالْاسْتِدْبَارُ بِالْبَوْلِ يَخْصُلُ إِلَى الْجِهَةِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ الْمَحَرَّرِ وَحَفِيدِهِ لَا يَكْفِي.

(١). (مسألة - ١): قوله: (استقبال القبلة واستدبارها حال التخلّي فيه روايات: الثالثة جوازهما في بناء، اختاره الأكثر، الرابعة جواز الاستدبار فيهما، الخامسة جوازه في بناء). انتهى.

إحداهن: جواز الاستقبال والاستدبار في البنيان دون الفضاء وهو الصحيح من المذهب.

قال المصنف هنا: (اختاره الأكثر).

قال الشيخ تقي الدين: هذا المنصور عند الأصحاب. انتهى.

وجزم به في الإيضاح وتذكرة ابن عقيل والعمدة والطريق الأقرب والنور والتسهيل وغيرهم.

وقدّمه في الخلاصة والمحرر والنظم وجمع البحرين والحاويين والفائق.

قال في جمع البحرين: هذا تفصيل المذهب، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره، وصحّحه الشيخ في المغني والشارح وابن عيبدان وغيرهم.

الرواية الثانية: يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء والبنيان جزم في الوجيز ومتخب آدمي وقدّمه في الرعايتين، واختاره أبو بكر عبد العزيز، والشيخ تقي الدين وصاحب الهدى والفائق وابن رزين وغيرهم.

والرواية الثالثة: يجوز الاستقبال والاستدبار فيهما.

قلت: وهي بعيدة جداً وإدخال المصنف هذه الرواية في الخلاف المطلق فيه نظر ظاهر، وإن كان ورد في ذلك حديث لكنه ضعيف، أو يحمل على أنه كان في البنيان أو مستتراً بشيء فلا يقاوم الأحاديث الصحيحة.

والرواية الرابعة: يجوز الاستدبار في الفضاء والبنيان، ولا يجوز الاستقبال فيهما.

والرواية الخامسة: يجوز الاستدبار في البنيان فقط، وحكاها ابن البنا في كامله وجهاً وهو ظاهر ما قطع به الشيخ في المقنع.

وقال في المبهج: يجوز استقبال القبلة إذا كان ربيع في غير جهتها. انتهى.

قلت: متى حصل ضرر بعدم استقبالها ساغ استقبالها، ولعله مراد من أطلق وقال الشريف أبو جعفر في رؤوس المسائل: يكره استقبال القبلة في الصحارى ولا يمنع في البنيان.

وقال في الهداية والمذهب الأحاد: لا يجوز لمن أراد قضاء الحاجة استقبال القبلة ولا استدبارها في الفضاء، وإن كان في البنيان جاز في إحدى الروايتين، والآخرى لا يجوز في الموضحين.

وقال في المذهب: يحرم استقبال القبلة إذا كان في الفضاء رواية واحدة، وفي الاستدبار روايتان، فإن كان في البنيان ففي جواز

الاستقبال والاستدبار روايتان.

وقال في التلخيص: لا يستقبل القبلة، وفي الاستدبار روايتان، ويجوز ذلك في البنيان في أصح الروايتين.

وقال في المقنع: ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء وفي استدبارها فيه واستقبالها في البنيان روايتان. انتهى.

فتلخص في المسألة طرق.

وَيَكْفِي الْإِسْتِثَارَ - فِي الْأَشْهَرِ - بِدَائِبِهِ وَجِدَارٍ وَجَبَلٍ وَنَحْوِهِ، وَفِي إِرْخَاءِ ذَيْلِهِ وَيَتَوَجَّهَ وَجْهَانِ (م ٢) ^(١).
وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَغْتَبِرُ قُرْبَهُ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ فِي بَيْتٍ، وَيَتَوَجَّهَ كَسْتِرَةِ صَلَاةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَغْتَبِرُ نَحْوَ آخِرَةِ الرَّجُلِ،
لِئَسْتَرِ أَسَافِلِهِ، وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا فِي قَضَاءِ بَاسْتِنَجَاهِ.
وَاسْتِقْبَالُ الشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، كَالرَّيْحِ، وَقِيلَ: لَا كَيْتَبِ الْمَقْدِسِ فِي ظَاهِرِ نَقْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي
الْخِلَافِ، وَحُمِلَ النَّهْيُ حِينَ كَانَ قِبْلَةً، وَلَا يُسَمَّى بَعْدَ النَّسْخِ قِبْلَةً.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّسْخِ بَقَاءَ حُرْمَتِهِ، وَظَاهِرُ نَقْلِ حَنْبَلٍ فِيهِ يَكْرَهُ ^(٢) (و ش).
وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ: حُكْمُ شَمْسٍ وَقَمَرٍ كَالْقِبْلَةِ، وَهُوَ سَهْوٌ.
وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ رَجُلِهِ الْيُسْرَى دَاخِلًا، وَقَوْلُ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».
رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٤٢) إِذَا أَرَادَ دُخُولَهُ.
وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٣٧٥): «أَعُوذُ بِاللَّهِ».
وَفِي كَلَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ»، وَالْأَمْرُ بِهِ، وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِلا حَاجَةٍ.
وَعَنْهُ: لَا.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: تَرَكُهُ أَوَّلَى وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِهِ، كَمُصْحَفٍ، وَيَجْعَلُ فَصُّ خَاتَمٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي بَاطِنٍ
كَفِّهِ وَلَا بِأَسِ بَدْرَاهِمَ وَنَحْوَهَا، نَصٌّ عَلَيْهِمَا ^(٣).
وَيَتَوَجَّهُ فِي حِرْزٍ مِثْلَهَا.
وَقَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: وَأَوَّلَى، وَيَتَّعِلُّ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى رَجُلِهِ الْيُسْرَى، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَلَوْ رُدُّ سَلَامٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقَالَ:
لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَكَرَهُهُ الْأَصْحَابُ، وَإِنْ عَطَسَ حَمِيدٌ بَقَلْبِهِ.
وَعَنْهُ: وَلِفُظِهِ، وَكَذَا إِبْجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ، وَذِكْرُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ صَاحِبُ النُّظْمِ بِتَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ فِي الْحَشِّ وَسَطْحِهِ
وَهُوَ مُتَوَجَّهٌ عَلَى حَاجَتِهِ.
وُظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرِهِ تَكْرَهُهُ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الْحَمَامِ لِمَقْلَبَةِ نَجَاسَتِهِ، وَكَرَاهَةِ ذِكْرِ اللَّهِ فِيهِ خَارِجِ
الصَّلَاةِ، وَفِي الْغَنِيِّ لَا يَتَكَلَّمَ، وَلَا يَذْكُرُ اللَّهَ، وَلَا يُؤَيِّدُ عَلَى التَّسْمِيَةِ وَالتَّعْوِذِ.
وَلَبَّيْهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ مُضِرٌّ عِنْدَ الْأَطْيَاءِ، وَهُوَ كَشَفٌ لِعَوْرَتِهِ خَلْوَةٌ بِلا حَاجَةٍ، وَفِي تَحْرِيمِهِ وَكَرَاهَتِهِ رَوَايَتَانِ (م ٣) ^(٤).

- (١) (مسألة - ٢): قوله: (ويكفي الاستثار - في الأشهر - بدائبه وجدار وجبل ونحوه وفي إرخاء ذيله يتوجه وجهان). انتهى.
قلت: الصواب الاكتفاء بذلك حيث أمن التنجيس وهو موجود في تعليلهم.
(٢) تنبيهان: أحدهما: قوله: (ويكره... استقبال الشمس والقمر كالرياح، وقيل: لا كبيت المقدس في ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث وهو ظاهر ما في الخلاف وحمل النهي حين كان قبله، ولا يسمى بعد النسخ قبله، وذكر ابن عقيل في النسخ بقاء حرمة، وظاهر نقل حنبل فيه يكره). انتهى.
وظاهر كلام المصنف في التوجه إلى بيت المقدس إطلاق الخلاف.
قلت: ظاهر كلام الأصحاب عدم الكراهة، كما قال القاضي وغيره.
(٣) الثاني: قوله: (ولا بأس بدراهم ونحوها نص عليهما). انتهى.
فجزم بأنه لا بأس بذلك في الخلاه وهو مستثنى من كراهة دخول الخلاه بما فيه ذكر الله تعالى بلا حاجة، وقد جزم بذلك جماعة.
قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب أن حمل الدراهم ونحوها في الخلاه كغيرها في الكراهة، ثم رأيت ابن رجب ذكر في كتاب الخواتم أن أحمد نص على كراهة ذلك في رواية إسحاق بن هانئ، فقال في الدرهم: إذا كان فيه اسم الله أو مكتوباً عليه: «قل هو الله أحد» [الإخلاص: ١] يكره أن يدخل اسم الله الخلاه. انتهى.
(٤) (مسألة - ٣): قوله: (ولبيته فوق حاجته مضر عند الأطباء وهو كشف لعورته خلوة بلا حاجة، وفي تحريمه وكراهته روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم:

وَاخْتَارَ الْقَاضِي وَغَيْرَهُ الْكَرَاهَةَ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ التَّحْرِيمَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ سَتَرَهَا عَنْ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

وَيَأْتِي فِي أَحْكَامِ الْجِنِّ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَمَعْنَاهُ فِي الرُّعَايَةِ، وَيُزَافُ كَلَامُ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ فِي ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ، فَإِنَّهُ احْتَجَّ لِلتَّحْرِيمِ بِمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَ، فَإِنْ مَعَكُمْ مَنْ لَا يَسَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيَوْهُمْ، وَأَكْرَمُوهُمْ».

وَكَذَا رَفَعَ ثَوْبَهُ قَبْلَ دُنُوهِ مِنَ الْأَرْضِ (م ٤) ^(١) بِلَا حَاجَةٍ.

وَحَيْثُ لَمْ يَحْرُمْ (ش) كَرِهَ، وَفِي كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيٍّ جَازَ.

وَعَنَهُ: يَكْرَهُ، كَذَا قَالَ.

وَيَكْرَهُ بَوْلُهُ فِي شِقِّ وَبِرْبِ وَمَاءِ رَاكِبٍ وَقَلِيلِ جَارٍ فِي الْمَنُصُوصِ، وَفِي إِنْاءٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَمُسْتَحَمٌ غَيْرُ مُبْلَطٍ.

وَعَنَهُ: وَمُبْلَطٌ، وَفِي مَقْبَرٍ رَوَاتَانِ (م ٥) ^(٢)، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَنَارَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ وَقَزَعٌ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الْمُتَجَرِّدُ مِنَ النَّبْتِ بَيْنَ بَقَايَا مِنْهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَرَمَادٍ، وَفِي تَحْرِيمِهِ فِي طَرِيقِ مَائِيٍّ، وَمَوْرِدٍ مَاءٍ، وَظِلِّ نَافِعٍ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ، وَتَفْوُطِهِ فِي جَارٍ

= إحداهما: يحرم وهو الصحيح، جزم به في التلخيص والمستوعب، فقال: وستر العورة واجب في الصلاة وغيرها، وصححه المجد في شرحه، وابن عبيدان وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وصاحب الحاوي الكبير وغيرهم وقدمه في الرعيتين.

والرواية الثانية: يكره اختاره القاضي وغيره، وقدمه في الفائق، وقدم في النظم أنه غير محرم، وعنه: يجوز من غير كراهة، ذكرها المصنف في التكت وهو وجه ذكره أبو المعالي وصاحب الرعاية.

تنبيهان: الأول: على القول بالتحريم أو الكراهة لا فرق بين أن يكون في ظل أو حمام، أو بحضرة ملك، أو جني، أو حيوان بهيم أو لا، ذكره في الرعاية وغيره.

وقال المصنف عن هذه المسألة: (هي مسألة سترها عن الملائكة والجن، ذكره أبو المعالي).

الثاني: في لبثه فوق حاجته روايتان إحداهما الكراهة لا غير جزم به في الفصول، والكافي ومختصر ابن تيميم وشرح ابن عبيدان وحواشي المصنف على المقنع والمنور ومختب الأدمي، واختاره القاضي وغيره.

والرواية الثانية: التحريم، اختاره المجد وغيره.

إذا علم ذلك فظاهر كلام المصنف أن هذه المسألة فرد من أفراد المسألة الأولى وهو ظاهر كلام جماعة، وظاهر كلام ابن تيميم، وابن عبيدان وغيرهما أن هذه المسألة غير تلك، لقطعهم هنا بالكراهة، وذكرهم الخلاف هناك في التحريم والكراهة، فالمسألة الأولى عند هؤلاء هي كشف العورة في خلوة بلا حاجة.

والمسألة الثانية: هي زيادة لبثه فوق حاجته، والفرق قد يتجه بأن يقال زيادة لبثه في الخلاء تبع لمباح، بخلاف فعل ذلك ابتداء من غير حاجة، لأنه قد يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالًا، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا رفع ثوبه قبل دنوه من الأرض).

يعني: هل يحرم أم يكره؟ أطلق الخلاف:

إحداهما: يكره، وهو الصحيح، جزم به في الفصول، والمغني وشرح ابن منجاء، وشرح العمدة للشیخ تقي الدين، والمنور ومختب الأدمي، وغيرهم؛ لأنه يسير.

والرواية الثانية: يحرم.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ويكره بوله في شق) وكذا وكذا، ثم قال: (في مقبر رواتان). انتهى.

وهو عمل المقبر مكان البلاط في المستحم، وأطلقهما ابن تيميم وابن حمدان:

إحداهما: لا يكره وهو الصحيح جزم به في المجد في شرحه وابن عبد القوي في مجمع البحرين وابن عبيدان وغيرهم.

والرواية الثانية: يكره وهو ظاهر كلام جماعة.

قال في المغني والشرح وغيرها ولا يبول في مغتسله وأطلقوا.

وَجِهَان (م ٦، ١٠) (١).

وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ النَّهْيَ عَنْ بَوْلِهِ فِي رَأْسِهِ، وَأُطْلِقَ الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ تَحْرِيمَهُ فِيهِ.
وَفِي النَّهْيَةِ: يُكْرَهُ تَغَوُّطُهُ فِيهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَا نَهَى عَنِ الْاسْتِجْمَارِ بِهِ لِحَرَمَتِهِ.
وَفِي النَّهْيَةِ يُكْرَهُ عَلَى الطَّعَامِ كَعَلْفَ دَابَّةٍ، وَهُوَ مَتَهُوَ، وَيَقْدَمُ الْيَمْنَى خَارِجًا، وَيَقُولُ: غُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ
عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي.
وَلَا يُكْرَهُ الْبَوْلُ قَائِمًا (و م) بِلَا حَاجَةٍ إِنْ أَمِنَ تَلَوُّنًا وَنَاطِرًا.
وَعَنْهُ: يُكْرَهُ.

وَفِي النَّصِيحَةِ لِلْأَجْرِيِّ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَقَدْ عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الْأَدَبِ فِي ذَلِكَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ،
(١) (مسألة - ٦ - ١٠): قوله: (وفي تحريمه في طريق مائي ومورد ماء وظل نافع وتحت شجرة مثمرة وتغوطه في جبار وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): هل يجرم البول في طريق مائي أم يكره؟ أطلق الخلاف:
أحدهما: يكره وهو الصحيح، جزم به في الفصول ومسبوك الذهب، والكافي والشرح وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره.
والوجه الثاني: يجرم، جزم به في المغني ومختصر ابن عديم وتذكرة ابن عبدوس، والمنور ومتخب الأدمي، وشرح ابن رزين
وغيرهم.

قلت: وهو ظاهر الأحاديث وقواعد المذهب تقتضيه.

(المسألة الثانية - ٧): هل يجرم البول في مورد الماء أم يكره؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يكره، وهو الصحيح، جزم به في الكافي والشرح وتذكرة ابن عبدوس والمنور ومتخب الأدمي وغيرهم.
والوجه الثاني: يجرم، جزم به في المغني ومختصر ابن عديم وشرح ابن رزين وغيرهم.
قلت: هي كالتالي قبلها.

(المسألة الثالثة - ٨): هل يجرم البول في الظل النافع، أم يكره؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يكره، وهو الصحيح، جزم به في مسبوك الذهب والكافي والشرح وغيرهم.
وفي ظاهر كلامه في المقنع وغيره.

والوجه الثاني: يجرم جزم به في المغني ومختصر ابن عديم وتذكرة ابن عبدوس والمنور ومتخب الأدمي وغيرهم.

(المسألة الرابعة - ٩): هل يجرم البول تحت الشجرة المثمرة أم يكره؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يكره، وهو الصحيح، جزم به في مسبوك الذهب، والكافي والشرح وتذكرة ابن عبدوس، والمنور، ومتخب الأدمي
وغيرهم.

والوجه الثاني: يجرم، جزم به في المغني ومختصر ابن عديم وشرح ابن رزين وغيرهم.

قلت: التحريم في هذه المسائل الأربع قوي.

وقال في مجمع البحرين: إن كانت الثمرة له كره، وإن كانت لغيره حرم. انتهى.

(المسألة الخامسة - ١٠): هل يجرم تغوطه في الماء الجاري أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يجرم وهو الصحيح، جزم به في المغني والشرح، وشرح ابن رزين.

والوجه الثاني: لا يجرم بل يكره، جزم به في المجد في شرحه وابن عديم في مختصره وصاحب مجمع البحرين والحاوي الكبير
وغيرهم، ونصره ابن عبيدان.

وقال في الرعاية الكبرى ولا يتغوط في ماء جار.

قلت: إن نجس به. انتهى.

وقال ابن عقيل: إن كان الماء يسيرًا وعليه متوضئ حرم، وإن كان كثيرًا، وكل جربة منه لا تتغير ببوله لم يجرم. انتهى.

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَبُولُ وَلَا يَقُولَ: أَرِيقُ الْمَاءَ.
 وَفِي الْفُضُولِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا يَكْرَهُ. وَفِي النَّهْيِ خَيْرٌ ضَعِيفٌ.
 وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٦٤٨، م: ٢٤٧٣) مِنْ خَلِيدِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي إِسْلَامِ أَبِي ذَرٍّ: «أَنْ عَلِيًّا قَالَ
 لَهُ: إِنْ رَأَيْتَ شَيْئًا أَخَافُ عَلَيْكَ، قُمْتُ كَأَنِّي أَرِيقُ الْمَاءَ».
 قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ، وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ نَهَى عَنْهُ قَالَ: وَكِلَاهُمَا لَهُ مَعْنَى. وَيَتَّبِعُهُ فِي
 الْفَضَاءِ؛ وَيَسْتَبْرَأُ، وَيَقْصِدُ مَكَانًا رَخْوًا، وَفِي التَّبَصُّرَةِ عُلُوًّا.

فصل

فَإِذَا فَرَّغَ مَسَحَ بِسَارِهِ ذَكَرَهُ مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ الدَّرَزُ، أَيْ مِنْ خَلْفَةِ الدُّبُرِ إِلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَنْتَرَهُ ثَلَاثًا، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ،
 وَظَاهِرُهُ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ كُلَّهُ، ثَلَاثًا، وَقَالَ الْأَصْحَابُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَيَتَخَنَّجُ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَيَمِشِي خُطَوَاتٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُ ذَلِكَ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: ذَلِكَ كُلُّهُ بِذَعَةٍ، وَلَا يَجِبُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ قَوْلًا يَكْرَهُ نَحْنُحَهُ وَمَشْيِهِ وَلَوْ احْتِجَّاجُ
 إِلَيْهِ لِأَنَّهُ وَسْوَاسٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: يَسْتَحِبُّ أَنْ يَمْكُثَ بَعْدَ بَوْلِهِ قَلِيلًا، وَيَكْرَهُ بَصْفَةً عَلَى بَوْلِهِ لِلْوَسْوَاسِ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ لِلِاسْتِنْجَاءِ مَعَ خَوْفِ
 التَّلَوُّثِ وَهُوَ وَاجِبٌ (م ر) وَلَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَرِّعٍ (هـ) لِكُلِّ خَارِجٍ، وَقِيلَ نَجَسٌ مَلُوثٌ وَهُوَ أَظْهَرُ (و ش) لَا مِنْ رِيحٍ
 (و) قَالَ فِي الْمُبْهَجِ لَأَنَّهَا عَرَضٌ بِاجْتِمَاعِ الْأَصُولِيِّينَ، كَذَا قَالَ.
 وَفِي الْإِتِّصَارِ مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ.

وَفِي النَّهْيَةِ نَجَسَةً، فَتَنْجَسُ مَاءٌ يَسِيرًا، وَالْمَرَادُ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ إِنْ تَغَيَّرَ بِهَا.
 وَفِي الْإِتِّصَارِ: طَاهِرَةٌ لَا يَنْقُصُ الْوُضُوءُ بِنَفْسِهَا، بَلْ بِمَا يُتَعَمَّادُ مِنَ النَّجَاسَةِ فَتَنْجَسُ مَاءٌ يَسِيرًا.
 وَيُعْفَى عَنْ خُلْعِ السَّرَاوِيلِ لِلْمَشَقَّةِ، كَذَا قَالَ، وَقِيلَ: لَا اسْتِنْجَاءَ مِنْ نَوْمٍ وَرِيحٍ^(١)، وَأَنْ أَصْحَابَنَا بِالشَّامِ قَالَتْ: الْفَرْجُ
 تَرْمَضُ كَمَا تَرْمَضُ الْعَيْنُ، وَأَوْجِبَتْ غَسْلَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْوَكْتِ الدِّينُورِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّبْرِ فِي
 وَيَبْدَأُ رَجُلٌ وَبَكْرٌ بِقَبْلِ: وَقِيلَ: بِالنَّخِيرِ كَثِيبٍ، وَقِيلَ فِيهَا يَبْدَأُ بِالدُّبُرِ، وَيَبْدَأُ بِالحَجَرِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالمَاءِ فَقَالَ أَحْمَدُ يَكْرَهُ.
 وَيُجْزئُهُ أَحَدُهُمَا وَجَمْعُهُمَا أَوَّلَى (و) وَالمَاءُ أَفْضَلُ.

وَعَنْ: الْحَجَرِ، فَإِنْ تَعَدَّى الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ وَجَبَ الْمَاءُ كَتَنجِيسِهِ بِغَيْرِ الْخَارِجِ.
 وَقِيلَ: عَلَى الرَّجُلِ، وَنَصُّ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَسْتَنْجِرُ فِي غَيْرِ الْمَخْرَجِ.
 وَقِيلَ: يَسْتَنْجِرُ فِي الصَّمْنَتَيْنِ وَالْحَشْفَةِ (و ش) وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ ذَلِكَ، لِلْعُمُومِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَمْنَعُ الْقِيَامُ
 الْاسْتِنْجَاءَ مَا لَمْ يَتَعَدَّ الْخَارِجَ (ش) وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ لِغَيْرِ الْمُتَعَدِّي نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: بَلَى، وَيَتَوَجَّهُ مَعَ اتِّصَالِهِ، وَلَا لِلنَّائِرِ (م) وَيَجِبُ ثَلَاثُ مَسَحَاتٍ (هـ م) مَعَ الْإِنْقَاءِ (و) فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا اسْتَحَبَّ
 الْقَطْعُ عَلَى وَرٍ.

وَالْإِنْقَاءُ بِالحَجَرِ بَقَاءُ أَثَرٍ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ: خُرُوجُ الْحَجَرِ الْأَخِيرِ لَا أَثَرُ بِهِ إِلَّا يَسِيرًا، وَلَوْ بَقِيَ مَا يَزُولُ بِالْخَرَقِ أَوْ الْحَرَفِ لَا بِالحَجَرِ؛ أُرِيدَ عَلَى
 ظَاهِرِ الْأَوَّلِ، لَا الثَّانِي، وَالْإِنْقَاءُ بِالمَاءِ خُشُونَةُ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ، وَانْتَهَى فِي الْمَذْهَبِ بِالظَّنِّ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.
 وَفِي النَّهْيَةِ بِالْعِلْمِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ طَهَارَةُ الْحَدَثِ.

(١) تنبيه: قوله: (وقيل: لا استنجاء من نوم وريح). انتهى.
 قال شيخنا في حواشيه: كذا في النسخ، ولعله: (وقيل: بالاستنجاء من نوم وريح، أو: وقيل: يجب الاستنجاء من نوم وريح، وهو
 كما قال).

وقد قال في الفائق: ولا يجب من نوم، نص عليه، وأوجبه حنابلة الشام، ذكره ابن الصبّري. انتهى.

وَذَكَرَ أَبُو الْبَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ يَكْفِي، لِيَحْبَرَ عَائِشَةُ: «حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ»، وَيَأْتِي فِي الشُّكِّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ. وَفِي تَعْمِيمِ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ رَوَيْتَانِ (م ١١) ^(١).
وَفِي وَجُوبِ غَسَلٍ مَا أَمَكَّنَ مِنْ دَاخِلِ فَرْجٍ تَيَبٍ فِي نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ وَجَهَانٍ، وَالنَّصُّ عَدَمُهُ (م ١٢ - ١٣) ^(٢)، فَلَا تَدْخِلُ يَدَهَا وَإِصْبَعَهَا بَلْ مَا ظَهَرَ (و ش) نَقَلَ جَعْفَرٌ إِذَا اغْتَسَلْتَ فَلَا تَدْخِلُ يَدَهَا فِي فَرْجِهَا، قَالَ فِي الْخِلَافِ: أَرَادَ مَا غَمَضَ فِي الْفَرْجِ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَلْحَقُ فِيهِ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: هُوَ بَاطِنٌ.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَالرَّعَايَةُ وَغَيْرُهُمَا: هُوَ فِي حَكْمِ الظَّاهِرِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَطْلَعِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الْقَاضِي ^(٣).
وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرَجُ إِذَا خَرَجَ مَا اخْتَشَتَهُ بِئَلَى: هَلْ يُنْقَضُ؟ قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: لَا، لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الظَّاهِرِ.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ ابْتَلَّ وَلَمْ يُخْرَجْ مِنْ مَكَانِهِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الشُّفْرَيْنِ نَقِضُ، وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا لَمْ يُنْقَضِ، وَقَالَ الْحَنْفِيُّ، قَالُوا: وَإِنْ أَدْخَلْتَ إِصْبَعَهَا فِيهِ انْتَقَضَ، لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو مِنْ بَلَّةٍ، وَيَتَوَجَّهُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ، وَيُخْرَجُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا فُسَادُ الصُّومِ بِوُصُولِ إِصْبَعِهَا أَوْ حَيْضِ إِلَيْهِ، وَالْوَجْهَانِ فِي حَقِّهِ الْأَقْلَفُ.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي تعميم المحل بكل مسح رويتان). انتهى.

وحكماهما الزركشي وجهين، وأطلقهما هو وابن تيميم:

إحدهما: يجب تعميم المحل بكل مسح، وهو الصحيح اختاره الشريف أبو جعفر وابن عقيل وجزم به في المذهب، ومسبوك الذهب، والحاوي الكبير وقدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن عبيدان وغيرهم.
قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

والرواية الثانية: لا يجب تعميم المحل بكل مسح، ذكرها ابن الزاغوني.

قال الشيخ الموفق: ويحتمل أن يجرته لكل جهة مسح، لظاهر الخبر.

قال في الرعاية الكبرى: يسُنُّ أن يعمَّ المحلَّ بكلِّ مسحٍ بمجرِّ مرَّةٍ، وعنه: بل كلُّ جانبٍ منه بمجرِّ مرَّةٍ، والوسط بمجرِّ مرَّةٍ.

وقيل: يكفي كلُّ جهةٍ مسحها ثلاثاً بمجرِّ، والوسط مسح ثلاثاً بمجرِّ انتهى.

(٢) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (وفي وجوب غسل ما أمكن من داخل فرج تيب في نجاسة وجنابة وجهان، والنص عدمه).

انتهى.

أحدهما: لا يجب، وهو الصحيح، نصُّ عليه، واختاره المجد وحفيده وغيرهما، وقدمه في مجمع البحرين وشرح ابن عبيدان

والفائق، ومختصر ابن تيميم وغيرهم.

والوجه الثاني: يجب إختاره القاضي، وقدمه في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير.

قال في الرعاية الكبرى: وتغسل المرأة الثيب نجاسة باطن فرجها إن قلنا بنجاسة رطوبته؛ لأنه في حكم الظاهر، فإن نجس أو غسج

الحيض ببول أو غيره وجب غسله في رواية.

وقيل: يسُنُّ غسله؛ ثم قال بعد ذلك والنصُّ أنه لا يجب غسل باطن فرج المرأة من جنابة ولا نجاسة. انتهى.

وقد نقل المصنَّف عن أبي المعالي والرعاية وغيرهما أنه في حكم الظاهر، وأن صاحب المطلع ذكره عن أصحابنا.

وقال في الحاوي الكبير: ويحتمل أن يجب إصصال الماء إلى باطن الفرج، إلى حيث يصل الذكر إن كانت تيباً. انتهى.

وقيل: إن كان في غسل الحوض وجب إصصال الماء إلى باطن الفرج، ولا يجب من غسل الجنابة.

(٣) تنبيه: ظاهر قوله: (قال ابن عقيل وغيره هو باطن، وقال أبو المعالي والرعاية وغيرهما: هو في حكم الظاهر، وذكره في المطلع

عن أصحابنا، واختلف كلام القاضي):

أن الخلاف مطلق في ذلك، أعني هل ما أمكن غسله من الفرج في حكم الظاهر أو الباطن، ويكون كالمسألة التي قبلها فعلى هذا

يكون الصحيح أنه في حكم الباطن موافقة للنص.

وهذه (مسألة - ١٣) أخرى ويحتمل أن يكون الخلاف هناك على القول بأنه في حكم الظاهر وإنما لم يجب غسله للمشقة، والله

أعلم.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ حُكْمَ طَرَفِ الْقَلْفَةِ كَرَأْسِ الذِّكْرِ (م ١٤) (١).
 وَأَوْجِبَ الْحَنَفِيُّ مَا لَا مَشَقَّةَ فِيهِ مِنَ الْفَرْجِ، دُونَ الْأَقْلَفِ، وَالذُّبُرِ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ لِإِفْسَادِ الصُّومِ بِتَخَوُّ الْحَقْنَةِ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَتِهِ.
 وَأَثَرُ الْاسْتِجْمَارِ نَجَسٌ (و) وَيُعْفَى عَنْ تَسِيرِهِ (و).
 وَعَنْهُ: طَاهِرٌ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَمَنْ اسْتَنْجَى نَضَحَ فَرْجَهُ وَسَرَّاءِيلَهُ.
 وَعَنْهُ: لَا، كَمَنْ اسْتَجَمَرَ.
 وَمَنْ ظَنَّ خُرُوجَ شَيْءٍ فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ زَوَالَهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَرِ أَحْمَدُ حَشْوُ الذِّكْرِ فِي ظَاهِرٍ مَا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ فَصَلَّى ثُمَّ أَخْرَجَهُ فَوَجَدَ بَلَلًا فَلَا بَأْسَ، مَا لَمْ يَظْهَرْ خَارِجًا، وَكَرِهَ الصَّلَاةَ فِيمَا أَصَابَهُ الْاسْتِجْمَارُ حَتَّى يَغْسِلَهُ، وَنَقَلَ صَالِحٌ أَوْ يَمْسُحُهُ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ.
 وَيَجُوزُ بِكُلِّ ظَاهِرٍ مُتَّقٍ مُبَاحٍ، وَيُؤَيِّدُ رَوَايَةَ مُخْرَجَةٍ، وَيَحْزُمُ فِي الْأَصَحِّ بِجَلْدِ سَمَكٍ أَوْ حَيَّوَانٍ مُذَكَّى، وَقِيلَ: مُذْبَوْرٌ، وَحَشِيشٌ رَطْبٌ، وَلَا يَجُوزُ بِمَطْعُومٍ وَلَوْ بِطَعَامٍ بَيْمَتَةٍ، صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ أَبُو الْفَرْجِ وَرَوَّثَ (هـ م) وَعَظَّمَ (هـ م) وَمُخْتَرَمٌ كَمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ وَكُتِبَ حَدِيثٌ وَفَقَهُ.
 وَفِي الرُّعَايَةِ: وَكِتَابَةُ مَبَاحَةٍ وَمُتَّصِلٍ بِحَيَّوَانٍ (و ش) خِلَافًا لِلْأَرْجِي.
 وَفِي النِّهَائَةِ وَذَهَبَ وَفِضَّةٌ (و ش) وَلَعَلَّهُ مُرَادٌ غَيْرُهُ لِتَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِهِ.
 وَفِيهَا أَيْضًا وَحِجَارَةُ الْحَرَمِ (و ش) وَهُوَ سَهْوٌ، وَأَنْفَرَدَ شَيْخُنَا بِإِجْزَائِهِ بِرَوَّثَ وَعَظَّمَ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِ وَبِمَا نَهَى عَنْهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَلٌّ لِإِفْسَادِهِ، فَإِذَا قِيلَ: يَزُولُ بِطَعَامَيْنَا مَعَ التَّحْرِيمِ، فَهَذَا أَوَّلِي، وَإِنْ اسْتَجَمَرَ بَعْدَهُ فَقِيلَ: لَا يَجُزُّ، وَقِيلَ: بَلَى، وَقِيلَ: إِنْ أَزَالَ شَيْئًا (م ١٥) (٢).
 وَعَنْهُ: يَخْتَصُّ الْاسْتِجْمَارُ بِالْحَجَرِ (خ) فَيَكْفِي وَاحِدًا.
 وَعَنْهُ: ثَلَاثَةٌ.
 وَيُكْرَهُ بِبَيْمَتِهِ (و ش) وَقِيلَ بِتَحْرِيمِهِ، وَإِجْزَائِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَنَقَلَ صَالِحٌ أَكْرَهُ أَنْ يَمَسَّ فَرْجَهُ بِبَيْمَتِهِ، فَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ.

- (١) (مسألة - ١٤): قوله: (والوجهان في حشفة الأقفاف وذكر بعضهم أن حكم طرف القلفة كراس الذكور). انتهى.
 وقد علمت الصحيح من الوجهين في ذلك.
 وقال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى - بعد أن جعل حكمهما واحدًا -: وقيل: وجوب غسل حشفة الأقفاف المفتوق أظهر. انتهى.
 وحزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين والنظم والحاوي الصغير والرُّعَايَةِ الصُّغْرَى ومختصر ابن تيميم وغيره، وقدمه في الْكُبْرَى.
 قلت: وهذا الصواب.
 والظاهر أن محل الخلاف فيما إذا كانت الحشفة مستترًا بالقلفة، وعلى الحشفة نجاسة وأمكن كشفها.
 (٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن استجمر بعده يعني لو استجمر أولًا بمنهي عنه ثم استجمر بعده بمباح، فقيل: لا يجوز، وقيل: بلى، وقيل: إن أزال شيئًا). انتهى.
 وأطلق الإجزاء وعنده ابن تيميم وابن عبيدان وابن عبد القوي في مجمع البحرين والزركشي وغيرهم: أحدهما: لا يجوز مطلقًا.
 قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر ما قدمه في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى وإطلاقه الوجهين إنما حكاه طريقة.
 والقول الثاني: يجوز مطلقًا.
 والقول الثالث: إن أزال شيئًا أجزاء، وإلا فلا، وهو لابن حمدان في الرعاية الكبرى واختاره إذا علم ذلك ففي إدخاله القول الثالث في إطلاق الخلاف شيء.

وَحَمَلَهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنَ مُنْجَا عَلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ لِسَيَاقِهِ فِيهَا، وَتَرْجَمَ الْحَلَالُ رِوَايَةَ صَالِحٍ كَذَلِكَ
وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ عَلَيْهِ اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ (و) وَكَذَا التَّيْمُمُ، وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ (و ش) فَلَوْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ الْمَحَلِّ فَوَجْهَانِ (م) (١٦).
قَالَ شَيْخُنَا: وَيَحْرُمُ مَنَعُ الْمَحْتَاجِ إِلَى الطَّهَارَةِ وَلَوْ وَقَفَتْ عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَذْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ، وَلَوْ فِي بَلَدٍ، لِأَنَّهُا
بِمَوْجِبِ الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ مَبْدُولَةٌ لِلْمَحْتَاجِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْوَاقِفَ صَرَحَ بِالْمَنَعِ فَإِنَّمَا يَسْرُوعُ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ، وَإِلَّا فَيَجِبُ بِذَلِكَ
الْمَنَافِعِ الْمُخْتَصَّةُ لِلْمَحْتَاجِ كَسَكْنَى^(١) دَارِهِ، وَالْإِنْتِفَاعَ بِمَاعُونِهِ، وَلَا أَجْرَةَ فِي الْأَصَحِّ.
قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِي دُخُولِ أَهْلِ الدِّمَةِ مَطْهَرَةٌ الْمُسْلِمِينَ تَضَيِّقُ أَوْ تَنْجِسُ، أَوْ إِفْسَادُ مَاءٍ وَتَحْوُهُ وَجِبَ مَنَعُهُمْ.
قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرَرٌ وَلَهُمْ مَا يَسْتَفْتُونَ بِهِ عَنْ مَطْهَرَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ لَهُمْ مَزَاحِمَتُهُمْ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (ولا يصحُّ تقديم الوضوء عليه، اختاره الأكثر، وعنه يصحُّ وكذا التيمُّم، وقيل لا يصحُّ، فلو كانت على غير المحلِّ فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي وابن تيمم والحاوي الكبير وجميع البحرين وابن عبيدان وخواشي المصنّف على المقتع والزركشي وغيرهم:
أحدهما: يصحُّ تقديم التيمُّم على غسلها، وهو الصحيح على هذا البناء.
قال الشيخ في المغني وابن منجّا في شرحه والأشبه الجواز، وصحّحه في الرّعاية الكبرى.
قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام جماعة.
والوجه الثاني: لا يصحُّ اختاره القاضي وقدمه في الشرح وشرح ابن منجّا.
قال في المذهب لم يصحَّ على قول أصحابنا. انتهى.
وقد نقل الشيخ في المغني والشارح وتبعهما الزركشي عن ابن عقيل أنّه قال: حكم النجاسة على غير الفرج حكمها على الفرج.
والذي رأيته في الفصول القطع بعدم الصّحّة في هذه المسألة مع حكايته الخلاف في صحّة التيمُّم قبل الاستنجاء وإطلاقه، ولم يذكر
المسألة في التذكرة.

(٢) تنبيه: قوله في كلام الشيخ تقي الدين: (ولأ فوجب بذل المنافع المختصّة للمحتاج كسكنى).
قال ابن نصر الله وشيخنا لعله كسكين، فإن السكنى لا تبدل بلا عوض، وهذا محتمل، وليس بيعه بذل السكنى للمحتاج.
فهذه ست عشرة مسألة قد بشر الله الكريم بتصحيحها.

باب السواك وغيره

يُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ (و)، وَيَكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ (و ش).
 وَعَنْهُ: يَبَاحُ.
 وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهِيَ أَظْهَرُ.
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ قَبْلَهُ بَعْدَ رَطْبِ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ الْحُلَوَانِيُّ وَغَيْرُهُ (و م).
 وَعَنْهُ فِيهِ لَا، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ^(١)؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَالْمُضْمَنَةِ الْمُسْتَوْنَةِ، وَنَقَلَ الْأَثَرُ: لَا يَعْجَبِي.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَاكَ بِالْعَشِيِّ وَيَتَأَكَّدَ عِنْدَ صَلَاةِ الْإِنْبَاءِ وَتَغْيِيرِ قَمٍ وَوَضُوءٍ وَقِرَاءَةٍ، وَيَسْتَاكَ عَرْضًا. وَقِيلَ: طَوْلًا، بَعْدَ لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُ، وَظَاهِرُهُ التَّسَاوِي، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالُ أَنَّ الْأَرَاكَ أَوَّلِي، لِفَعْلِهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَبْغُضُ الْأَطْيَاءَ، وَإِنَّهُ قِيَاسٌ قَوْلُهُمْ فِي اسْتِحْبَابِ الْفِطْرِ عَلَى الثَّمَرِ، وَأَنَّهُ أَوَّلِي فِي الْفِطْرَةِ، لِفَعْلِهِ ﷺ.

وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ أَنَّهُ لَا يَغْدِلُ عَنْهُ، وَعَنِ الزُّيْتُونِ وَالْعَرَجُونِ إِلَّا لِيَتَعَدَّرُو.
 وَقَالَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ مِنَ الْأَطْيَاءِ: زَعَمُوا أَنَّ التَّسْوُكَ مِنْ أَصُولِ الْجَوْزِ فِي كُلِّ خَامِسٍ مِنَ الْأَيَّامِ يُنْقِي الرَّأْسَ، وَيُصَفِّي الْحَوَاسَّ، وَيَحْدُ الدُّعْنَ.
 وَالسَّوَاكُ بَاعْتِدَالِ طَيْبِ الْقَمِّ، وَالنَّكْهَةِ، وَيَجْلُو الْأَسْنَانَ، وَيَقْوِيهَا، وَيَشُدُّ اللَّحْنَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُسَمُّهَا، وَيَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيَمْنَعُ الْحَقَرَ وَيَذْهَبُ بِهِ، وَيَصِيحُ الْمَعْدَةَ، وَيُعِينُ عَلَى الْهَضْمِ، وَيُسَهِّلُ الطَّعَامَ، وَيُصَفِّي الصَّوْتِ، وَيُسَهِّلُ مَجَارِيَ الْكَلَامِ، وَيَنْشِطُ، وَيَطْرُدُ النَّوْمَ، وَيُخَفِّفُ عَنِ الرَّأْسِ، وَقَمِ الْمَعْدَةِ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وعنه يكره قبله بعود رطبه اختاره القاضي وغيره وجزم به الحلواني وغيره، وعنه فيه لا، اختاره صاحب المحرر وغيره). انتهى.

في هذه العبارة نوع خفاء لأنها لم يفهم منها إطلاق الخلاف ولا تقديم إحدى الروايتين على الأخرى. ووجد في بعض النسخ: وعنه يكره قبله بعود بزيادة واو أو لا وليس فيه ما يزيل الإشكال بل يبقى ظاهر العبارة أن لنا رواية بكرامة السواك قبل الزوال مطلقاً للصائم ولم تطلع عليها في كتب الأصحاب، وإن جعلنا الباء متعلقةً بـ: يستحب أول الباب فلم نعلم به قائلًا.

قال شيخنا في حواشيه: والذي يظهر أن لفظة عنه الأولى زائدة، فعلى قوله يكون قد قدم الكراهة، وعلى كل تقدير في كراهة السواك بعود رطبه قبل الزوال للصائم روايتان، أو ثلاث.

وأطلق الروايتين في الفصول والهداية والمذهب والخلاصة والمغني والشرح وغيرهم في الصوم والتلخيص ومختصر ابن تيميم والحاوي الكبير والفاائق والزركشي وغيرهم:

إحدهما: لا يكره، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، واختاره المجد في شرحه في باب ما يكره في الصوم وابن أبي المجد في مصنفه.

قال أبو المعالي في الهداية -وتبعه ابن عبيدان-: في الصحيح: أنه لا يكره. انتهى.
 وهو الصواب، ولم يطلع ابن نصر الله في حواشيه على محل اختيار المجد، فلهذا قال: لم نجد ذلك في شرحه ولا هو في المحرر. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وعنه يباح.
 والرواية الثانية: يكره، اختاره القاضي وغيره، وقطع به الحلواني وصاحب المنور وغيرهما، وقدمه في المستوعب والنظم والرعيتين وشرح ابن رزبن وغيرهم وصححه في الحاوي الصغير.
 وعنه رواية ثالثة: لا يجوز، نقلها سليم الرازي قاله ابن أبي المجد ونقل المصنف رواية الأثرم وحنبلي، وقيل: يباح في صوم النفل.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

قَالَ الْأَطْيَاءُ: وَأَكَلَ السُّعْدُ، وَالْأَشْنَانُ يَنْقِي رَأْسَ الْمَعِدَةِ، وَيَشُدُّ اللَّتَةَ وَيَطْيِبُ النُّكْهَةَ، وَمَضَعُ السُّعْدِ دَائِمًا لَهُ تَأْثِيرٌ عَظِيمٌ فِي تَطْيِيبِ النُّكْهَةِ.

وَمَنْ اسْتَفَّ مِنَ الرُّنَجِيلِ الْيَاسِ وَاللِّبَانِ الْخَالِصِ أَذْهَبَا عَنْهُ رَائِحَةَ خُلُوفِ الْقَمِّ وَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْخُلُوفِ. وَاللُّوزُ أَكْلُهُ قَوِيٌّ فِي مَنَعَ ارْتِفَاعِ الْبَخَارِ إِلَى فَوْقِ، وَيَرْطَبُ الْبَدَنَ، وَلَا يَكْثُرُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَرْخِي الْمَعِدَةَ. وَالرُّمَّانُ الْحَامِضُ يَمْنَعُ الْبَخَارَ، وَلَكِنَّهُ يَضُرُّ بِالْحَسَا، وَالْمَعِدَةَ، وَتَصْلِحُهُ الْحُلُوى السُّكَّرِيَّةُ وَالْكَسْفَرَةُ تَمْنَعُهُ، لَكِنَّهَا تَظْلِمُ الْبَصَرَ، وَتَجْفُفُ الْمَنِيَّ، وَالْكُمَثْرَى تَمْنَعُهُ لِخَاصِيَّةِ فِيهِ، وَالسُّفْرَجَلُ يَمْنَعُهُ لَشِدَّةِ قَبْضِهِ وَكَثْرَةِ أَرْضِيَّتِهِ، وَلَا يَكْثُرُ لَأَنَّهُمَا يُخْلِدَانِ الْقَوْلَجَ، وَإِنْ أَكْثَرَ أَكَلَ مَعْجُونًا حَارًّا أَوْ عَسَلًا.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أَوَّلِ الْجَنَائِزِ يَكُونُ الْخِلَالُ مِنْ شَجَرِ لَيْنٍ، وَلِهَذَا مَنَعْنَا مِنَ السُّوَالِكِ بِالْعُودِ الَّذِي يَجْرَحُ الْحَيَّ، وَالْمَيِّتَ مِنْهُي عَنْ أَذِيَّةِ جَسَدِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا».

قَالَ: وَالْمَيِّتُ كَالْحَيِّ فِي الْحَرَمَةِ، بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَصَدَ جَنَّةً مَيِّتٌ لِيَأْخُذَهَا مِنْ أَوْلِيَائِهِ فَيُنَالَهَا بِسَوْءٍ مِنْ حَرَقٍ وَإِتْلَافٍ جَزَاءً أَنْ يُحَامُوا عَنْهَا بِالسَّلَاحِ وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ الطَّالِبِ لَهَا كَمَا يُحَامُونَ عَنْ وَلِيِّهِمُ الْحَيِّ. وَيُكْرَهُ بِقَصَصِ كَرْنَجَانَ وَرُمَانَ وَأَسِرِ وَنَحْوِهَا، وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَكَذَا تَحَلُّلُهُ بِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَسُوكُ بِمَا يَجْهَلُهُ لِشَأْ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ.

وَيَسُوكُ بِسَارِهِ نَقْلُهُ خَرِبٌ. قَالَ شَيْخُنَا: مَا عَلِمْتُ إِمَامًا خَالَفَ فِيهِ كَانْتِبَارُهُ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي الْاسْتِجَابَةِ بِمِثْلِهِ: يَسُوكُ بِمِثْلِهِ، وَيَتَبَدَأُ بِجَانِبِهِ الْاَيْمَنِ، وَيَتِمَّامُنَ فِي انْتِعَالِهِ وَتَرْجُلِهِ، وَلَا يُصِيبُ السُّنَّةَ بِأَصْبُوعِهِ، أَوْ خِرْقَةً، وَقِيلَ بَلَى (وَه) وَقِيلَ يَقْدَرُ إِذَا لَبَسَ.

وَيُبَدِّلُهُنَّ غِيًّا، وَاحْتَجَبُوا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غِيًّا، وَنَهَى أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُهُمْ كُلَّ يَوْمٍ، فَقَدْ أَنَّهُ يُكْرَهُ غَيْرُ الْغِيِّ.

وَالْتَرْجُلُ: تَسْرِيعُ الشَّعْرِ وَدَهْنُهُ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّحْيَةَ كَالرَّأْسِ، وَفِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ وَدَهْنُ الْبَدَنِ. وَالْغِيُّ يَوْمًا وَيَوْمًا، نَقْلُهُ يَعْقُوبُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ مَا لَمْ يَجِبْ الْأَوَّلُ، لَا مُطْلَقًا لِلنِّسَاءِ (ش) وَيَفْعَلُهُ لِحَاجَةِ الْخَبَرِ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِعْلَ الْأَصْلَحِ بِالْبَلَدِ كَالْفَسْلِ بِمَا خَارَ بِلَدٍ رَطْبٍ، لِأَنَّ الْقَصْدَ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ، وَلِأَنَّهُ فِعْلُ الصَّحَابَةِ وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنْ مِثْلَهُ نَوْعُ اللَّبْسِ وَالْمَأْكَلِ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا فَتَحُوا الْأَمْصَارَ كَانَ كُلُّ مِنْهُمْ يَأْكُلُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ، وَيَلْبَسُ مِنْ لِبَاسِ بَلَدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدُوا قُوْتِ الْمَدِينَةِ وَلِبَاسَهَا.

قَالَ: وَمِنْ هَذَا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ، فَهَلْ هُمَا أَفْضَلُ لِكُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ مَعَ الْقَمِيصِ، أَوْ الْأَفْضَلُ مَعَ الْقَمِيصِ السَّرَاوِيلُ فَقَطْ؟ هَذَا مِمَّا تَنَازَعَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، وَالثَّانِي أَظْهَرُ، فَالْإِفْتِدَاءُ بِهِ: تَارَةً يَكُونُ فِي نَوْعِ الْفِعْلِ وَتَارَةً فِي جَنْبِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ لِمَعْنَى يَعْمُ ذَلِكَ النَّوعُ وَغَيْرُهُ، لَا لِمَعْنَى يَخْصُهُ، فَيَكُونُ الْمَشْرُوعُ هُوَ الْأَمْرُ الْعَامُّ قَالَ: وَهَذَا لَيْسَ مَخْصُوصًا بِفِعْلِهِ وَيُفْعَلُ أَصْحَابِهِ، بَلْ وَيَكْثُرُ مِمَّا أَمَرَهُمْ بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ، وَعَنْ أَبِي أَمَانَةَ إِبْنِ نَعْلَبَةَ مَرْفُوعًا أَنَّ «الْبَدَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ»؛ يَعْنِي: التَّجَلُّلَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٦٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٦١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤١١٨).

وَفِي لَفْظٍ: يَعْنِي: التَّقَشُّفَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: الْبَدَاةُ: التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ.

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيَّادٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْقَاءِ، وَيَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٦٠).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ صَحَابِيٍّ هَامِلٍ بِمِصْرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا عَنِ الْإِرْقَاءِ وَالتَّرْجِيلِ كُلِّ يَوْمٍ». وَذَكَرَ صَاحِبُ النُّظْمِ هَذَا الْمَعْنَى وَيَأْتِي فِي آخِرِ سِتْرِ الْعَوَازَةِ.

وَيَكْتَجِلُ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ، وَقِيلَ اثْنَتَيْنِ فِي يُسْرَاهُ.
وَيَتَّخِذُ الشَّعْرَ وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا: لَا إِنْ شَقَّ إِكْرَامُهُ (و ش) وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ سُنَّةٌ لَوْ قَدَرْنَا عَلَيْهِ اتَّخَذْنَاهُ، وَلَكِنْ لَهُ كَلْفَةٌ وَمُؤَنَةٌ.

وَيُسْرَحُهُ، وَيُفَرِّقُهُ، وَيَكُونُ إِلَى أَذْنَيْهِ، وَيَتَّهِي إِلَى مَنْكِبَيْهِ، كَشَعْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَتِهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ وَجَعْلِهِ ذَوَابَّةً.
قَالَ أَحْمَدُ: أَبُو عُبَيْدَةَ كَانَتْ لَهُ عَقِيبَتَانِ، وَكَذَا عُثْمَانُ.
وَيُعْنِي لِحْيَتَهُ، وَفِي الْمَذْهَبِ مَا لَمْ يَسْتَهْجَنْ طَوْلَهَا (و م) وَيَحْرُمُ خَلْقُهَا ذِكْرَهُ شَيْخُنَا.
وَلَا يَكْرَهُ اخْتِدَامُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ، وَنَصُّهُ لَا بَأْسَ بِأَخْلِيهِ وَمَا تَحْتَ خَلْقِهِ لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ إِنَّمَا فَعَلَهُ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٩٢).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَتَرَكُهُ أَوَّلَى.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ.

وَأَخَذَ أَحْمَدُ مِنْ حَاجِبِيهِ وَعَارِضِيهِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ وَيَخْفُ شَارِبُهُ (م) أَوْ يَقْصُرُ طَرَفَهُ، وَحَقُّهُ أَوَّلَى فِي الْمَنْصُوصِ (و هـ ش) وَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ (م) وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعُ أَنَّ قَصْرَ الشَّارِبِ وَإِغْصَاءَ اللَّحْيَةِ فَرَضٌ، وَأُطْلِقَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمُ الْاسْتِحْبَابَ، وَأَمَرَ ﷺ بِذَلِكَ، وَقَالَ: «خَالِفُوا الْمَشْرِكِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٨٩٢، م: ٢٥٩).
وَلِیْمُسْلِمٍ (٢٦٠): «خَالِفُوا الْمُجُوسَ».

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ؛ فَلَيْسَ مِنَّا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٦/٤)، وَالتَّسَائِيُّ (١٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٦٠) وَصَحَّحَهُ.

وَهَذِهِ الصِّغَةُ تَقْتَضِي عِنْدَ أَصْحَابِنَا التَّحْرِيمَ، وَيَأْتِي فِي الْعَدَالَةِ هَلْ هُوَ كَبِيرَةٌ؟ وَيَأْتِي فِي آخِرِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَالْوَلِيمَةِ حُكْمُ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ.

وَلَمْ يَذْكُرُوا شَعْرَ الْأَنْفِ وَظَاهِرُ هَذَا إِبْقَاؤُهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَخْذُهُ إِذَا فُحْشَ، وَأَنَّهُ كَالْحَاجِبِينَ وَأَوَّلَى مِنَ الْعَارِضِينَ، قَالَ مُجَاهِدٌ: الشَّعْرُ فِي الْأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجَذَامِ، وَرَوَى مَرْفُوعًا، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَيَقْلَمُ طَفْرَهُ مُخَالِفًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَقِيلَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقِيلَ يُخَيَّرُ، وَيُسْنُ أَنْ لَا يَحِيفَ عَلَيْهَا فِي الْغَزْوِ لِأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى حَلٍّ حَتَّى أَوْ شَيْءٍ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيَنْتِفِ بِطَطِّهِ، وَيَخْلُقُ عَانَتَهُ، وَلَهُ قَصَّةٌ وَإِزَالَتُهُ بِمَا شَاءَ، وَالتَّنْوِيرُ فِي الْعَوْرَةِ وَغَيْرِهَا، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَكَذَا النَّبِيُّ ﷺ.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٥١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَإِسْنَادُهُ إِفْقَاتٌ، وَقَدْ أُعْلِلَ بِالْإِرْسَالِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ قِتَادَةَ قَالَ: «مَا أَطْلَى النَّبِيُّ ﷺ»، كَذَا قَالَ أَحْمَدُ.

وَفِي الْعُنَّةِ وَتَجَوُّزُ خَلْفِهِ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِزَالَتُهُ كَالنُّوْرَةِ وَإِنْ ذُكِرَ خَيْرٌ بِالْمَنْعِ حُجِّلَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ، وَكَرِهَ الْأَمِيدِيُّ كَثْرَةَ التَّنْوِيرِ وَيَذْفَنُ ذَلِكَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَيَقْلَعُهُ كُلُّ اسْتَبْوَعٍ، وَلَا يَتْرَكُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عِنْدَ أَحْمَدَ.

وَفِي الْعُنَّةِ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ احْتَجَّ بِالْخَبَرِ فِيهِ.

وَصَحَّحَهُ، وَرَوَى عَنْهُ إِنْكَارُهُ، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ سِنْدِي: خَلَقَ الْعَانَةَ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ كَمْ يَتْرَكَ؟ قَالَ أَرْبَعِينَ لِلْحَدِيثِ.

فَأَمَّا الشَّارِبُ فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَحِشًا، وَقِيلَ عَشْرِينَ، وَقِيلَ لِلْمَقِيمِ.

وَيَكْرَهُ تَنْفِ الثَّيِّبِ (و) وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ يَحْرُمُ، لِلنِّهْيِ، لَكِنَّهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا.

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (ح: ١٧٩/٢، د: ٤٢٠٢، ن: ٥٠٦٨، هـ: ٣٨٢١)، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَيَخْتَضِبُ وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ عَنْهُ كَأَنَّهُ فَرَضٌ، وَقَالَ: اخْتَضِبَ وَلَوْ مَرَّةً.

وَقَالَ: مَا أَحَبُّ لَأَخِي إِلَّا أَنْ يُغَيِّرَ الثَّيِّبَ، وَلَا يَتَشَبَّهَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَيُسْتَحَبُّ بِجِنَاءٍ وَكُتْمٍ، قَالَ صَاحِبُ الْمَجْرِدِ وَالْمَغْنِي

والتلخيص وغيره: ولا بأس بوزن، وزعفران.
وقال صاحب المحرر وغيره: خصايبه بغير سواد من حمرة وصفرة سنة، نص عليه (و ش) ويكره بسواد (و) نص عليه
وفي المستوعب والتلخيص والغنية في غير حزب، ولا يحرّم، وظاهر كلام أبي المعالي في مسألة لبس الحرير في الحرب
يحرّم، وهو متعج، وللشافعية خلاف، واستعجبه في القنن به فيه بالسواد في الحرب وأما ما ورد في ذمّه والنهي عنه فإنه
في بيع أو نكاح كسائر التذليل من التصرية.
وينظر في المرأة، ويقول: «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي» رواه البيهقي من حديث عائشة وأبو بكر بن
مردويه من حديث أبي هريرة وعائشة وذا: «وحرّم وجهي على النار»، وتطهّب الرجل بما ظهر ريحه وخفي لونه، والمرأة
عكسه.

وقال ابن الجوزي: لأنها ممنوعة مما ينم عليها لقوله تعالى: «ولا يضرين بأرجلهن» الآية [النور: ٣١]، وإن ابن
عقيل قال: يقاس عليه تحريم الصرير في النعل، وكرهه أحمد للزينة للذكر والأنثى.
وإذا أمسى خمر الإماء، وأغلق الباب وأطفأ المصباح، قال ابن الجوزي: يستحب ذلك.
ولا يكره خلق رأميه كقصه.

وعنه: يكره لغير نسله وحاجة (و م) كالفرع وحلق القفا إذا فيه جماعة لمن لم يخلق رأسه ولم يخنج إليه لحيامة
أو غيرها، نص عليه.

وقال أيضاً: هو من فعل المجوس ومن تشبه بقوم فهو منهم، وذكر ابن عبد البر عن ابن عباس قال: خلق القفا يزيد
في الحفظ، وعن أحمد أنه امتنع من الحيامة في نقرة القفا، وكرهه بعض الأطباء للستيان، وخالفه غيره منهم، وكحلقه
قصه لامرأة، وقيل: يحرمان عليها، نقل الأثر، أرجو أن لا بأس بضرورة، قال أبو سلمة: دخلت على عائشة وأنا أخوها
من الرضاعة، فسألها عن غسل النبي ﷺ من الجنابة إلى أن قالت: «وكان أزواج النبي ﷺ يأخذن من رءوسيهن حتى
يكون مثل الوفرة»، ففيه جواز تخفيف الشعور للنساء، لا مع إسقاط حق الزوج، وكلامهم في تفسيرهن في الحج
يخالفه، وظاهر كلامهم لا يحرّم خلق رأس رجل، وحرّم بعضهم خلقه على مريد لشيخه، لأنه ذل وتخضوع لغير الله
تعالى.

ويجب الجنان (هـ).

وعنه: على غير امرأة.

وعنه: يستحب، قال شيخنا: يجب إذا وجبت الطهارة والصلاة.

ويعتبر أخذ جلد أو حشفة، ذكره جماعة (و ش) ونقل الميموني أو أكثرها، وجزم به صاحب المحرر، ويؤخذ في جنان
الأنثى جلد فوق محل الإيلاج تشبه عرف الذئب، ويستحب أن لا تؤخذ كلها نص عليه للخبر.
وإن خاف على نفسه فقال أحمد، لا بأس أن لا يخنن، كذا قال أحمد وغيره^(١).

مع أن الأصحاب اعتبروه بفرع طهارة وصلاة وصوم من طريق الأولى.
وفي الفصول يجب إذا لم يخف عليه التلف، فإن خيف فنقل خنبل يخنن فظاهره يجب، لأنه قل من يتلف منه.
قال أبو بكر: والنعل على ما نقله الجماعة، وأنه متى خشي عليه لم يخنن ومنعه صاحب المحرر (و ش).
وإن أمره به ولي الأمر في حر أو برد فتلف ففيه ضمانه وجهان (م ١)^(٢).

(١) الثاني: قوله: (وإن خاف على نفسه فقال أحمد لا بأس أن لا يخنن كذا قال أحمد وغيره). انتهى.

قال شيخنا في حواشي الفروع: وجد في بعض النسخ: لا بأس أن يخنن بإسقاط لا، قال: ولعله أقرب لقوله: كذا قال أحمد،
وغيره، وهو كما قال.

(٢) (مسألة - ١): قوله في الجنان: (وإن أمره به ولي الأمر في حر أو برد فتلف ففي ضمانه وجهان). انتهى.

أحدهما: يضمن.

وإن أمره به وزعم الأطباء أنه يُلَفُّ أو طُنَّ ثَلَفَهُ ضَمَنٌ، لأنه ليس له.
وفي الفصول إن فعل به في شدة حرٍّ أو يزد أو في مرض يخاف من مثله الموت من الختان فحكمه كالحل في ذلك
يضمن، وهو من خطأ الإمام فيه الروايتان.
وفعله زمن الصغر أفضل (هـ) وقيل التأخير وزاد بعضهم على الأول إلى التمييز، قال شيخنا: هذا المشهور.
وفي التلخيص قبل مجاوزة عشر وفي الرعاية بين منيع وعشر وعن أحمد لم أسمع في ذلك شيئاً.
ويكره يوم السابع للتشبه باليهود (ش) وعنه: لا.
قال الحلان: العمل عليه وكذا من الولادة إليه (ش) ولم يذكر كراهته الأكثر.
ولا تقطع أصبع زائدة، نقله عبد الله.
ويكره نقب أذن صبي لا جارية نص عليه، وقيل يحرم، واختاره ابن الجوزي، وقيل على الذكر.
وفي الفصول يُسَقُّ به في الذكر، وفي النساء يَحْتَمِلُ المنع ولم يذكره غيره.
ويحرم نمص... ووشر، ونمص في الأصح (و) وكذا وصل شعر بشعر (و هـ) وقيل يجوز بإذن زوج (و ش) وفي
تحريمه بشعر بهيمة وتحريم نظر لشعر أجنبية وزاد في التلخيص ولو كان بائناً وجهان (م ٢، ٣)^(١)

= قلت: وهو الصواب.

قال في الفصول: إن فعل به في شدة حرٍّ أو برد، أو مرض يخاف من مثله الموت من الختان فحكمه كالحل في ذلك يضمن، وهو من
خطأ الإمام فيه الروايتان انتهى.
قلت: قد أطلق المصنف الوجهين في كتاب الحدود فيها إذا أمره ولي الأمر بزيادة في الحل فزاد علماً بذلك هل يضمن الأمر أو
الفاعل؟ وقدم في الرعاية: أن الأمر يضمن.
وقال: الأولى: أن الضارب هو الذي يضمن. انتهى.
وهذا الصواب.

وقال أيضاً في الرعاية في كتاب الحدود: وإن جلده الإمام في حرٍّ أو برد أو مرض وتلف فهدر في الأصح. انتهى.

لكن قدّم أن الجلد لا يؤخر لذلك، فحصل الفرق بينهما وبين المسألة الأولى.

والوجه الثاني: لا يضمن.

قلت: وهو بعيد.

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (ويحرم وصل شعر بشعر، وقيل: يجوز بإذن زوج وفي تحريمه بشعر بهيمة وتحريم نظر شعر أجنبية -
زاد في التلخيص ولو كان بائناً وجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): هل يحرم وصل شعرها بشعر بهيمة أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يحرم.

قلت: وهو الصواب، ثم وجدت الجدل في شرحه قال: لا يجوز للمرأة أن تصل شعرها بشعر آخر من آدمي أو غيره مطلقاً، خلافاً
للحنفية في قولهم يجوز بشعر البهيمة لا الأدمي لحرمته، ثم استدلك للأول ونصره.

والوجه الثاني: لا يحرم، وقد قال في المستوعب والتلخيص والرعايتين والحاويين وغيرهم ويكره وصل شعرها بشعر آخر، وقيل:
يحرم، فظاهره إدخال شعر البهيمة.

تنبيه: أخل المصنف -رحمه الله- بالقول بالكراهة في أصل المسألة فيما إذا وصلت شعرها بشعر من جنسه، وهو قول قوي جزم به
في المستوعب والتلخيص والرعاية الصغرى والحاويين وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى والآداب الكبرى والوسطى وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٣): هل يحرم النظر إلى شعر الأجنبية أم لا، أطلق الخلاف، وأطلقه في التلخيص والرعاية الكبرى وابن تيميم

وابن عبيدان وغيرهم:

وَمَتَى حَرَمَ وَقِيلَ أَوْ كَانَ نَجَسًا فَنَفِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَجَهَان (م ٤) (١).
وَعَنْهُ وَيُغَيِّرُ شَعْرَ بِلَا حَاجَةٍ (و م) إِنْ أَشْبَهَهُ كَصُوفٍ وَأَبَاحَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ التَّمَصُّ وَحَدَّهُ، وَحَمَلَ النُّهْيَ عَلَى التَّنْذِيرِ،
أَوْ أَنَّهُ كَانَ شِعَارَ الْفَاجِرَاتِ، وَفِي الْغَنِيِّ رَجَّةٌ: يَجُوزُ بِطَلَبِ زَوْجٍ. وَلَهَا حَلْفَةٌ وَحَقَّةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا وَتَحْسِينُهُ بِتَخْصِيرٍ وَنَحْوِهِ.
وَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ حَقَّهُ كَالرُّجُلِ، كَرَهُهُ أَحْمَدُ لَهُ، وَالتَّنْفُّ وَلَوْ بِمُقَاشَ لَهَا (٢).
وَيُكْرَهُ لَهُ التَّحْلِيْفُ وَهُوَ إِزْسَالُ الشَّعْرِ الَّذِي بَيْنَ الْعِذَارِ وَالتَّرْزَعَةِ، لَا لَهَا، لِأَنَّ عَلِيًّا كَرَهُهُ رَوَاهُ الْحَلَالُ.
وَيُكْرَهُ لَهُ النَّقْشُ وَالتَّطْرِيفُ ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عُمَرَ وَبِمَعْنَاهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَنْسَ وَغَيْرِهِمَا.
قَالَ فِي الْإِفْصَاحِ: كَرَهُ الْعُلَمَاءُ أَنْ تُسَوَّدَ شَيْبَا بَلٍ تَخْضِبُ بِأَحْمَرٍ، وَكَرِهُوا النَّقْشَ فَقَالَ أَحْمَدُ: لِيَتَغَيَّرَ يَدَاهَا غَمَسًا،
وَيَتَوَجَّهَ وَجْهُهُ إِلَى حَاجَةِ تَخْمِيرٍ وَنَقْشٍ وَتَطْرِيفٍ بِإِذْنِ زَوْجٍ فَقَطَّ.
وَيُكْرَهُ كَسْبُ الْمَاشِيطَةِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَحْمَدَ وَالْمَقُولُ عَنْهُ أَنَّ مَاشِيطَةً قَالَتْ لَهُ: إِنِّي أَجِلُّ رَأْسَ الْمَرْأَةِ
بِقَرَامِيلَ وَأَمْسُطُهَا أَفَاحُجُ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا وَكَرَهُ كَسْبُهُ، لِتَهْيِئَةِ عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَقَالَ: يَكُونُ مِنْ أَطْيَبِ مِنْهُ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَيُحْرَمُ التَّنْذِيرُ، وَالتَّشْبَهُ بِالْمُرْدَانِ، وَكَذَا عِنْدَهُ تَخْمِيرُ الْوَجْهِ وَنَحْوِهِ. وَفِي الْفَنُونِ يُكْرَهُ كَسْبُهَا.
وَكَرَهُ أَحْمَدُ - رَجَمَهُ اللَّهُ - الْحِجَامَةَ يَوْمَ سَبْتٍ، وَأَرْبِعَاءَ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَأَبُو طَالِبٍ.
وَعَنْهُ: الْوُقُوفُ فِي الْجُمُعَةِ، وَفِيهِ خَبَرٌ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يُكْرَهُ فِيهِ: الْمَرَادُ بِلَا حَاجَةٍ، قَالَ حَنْبَلٌ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَخْتَجِمُ أَيَّ وَقْتُ هَاجَ بِهِ الدَّمُ، وَأَيَّ سَاعَةٍ كَانَتْ
ذَكَرَهُ الْحَلَالُ، وَالْفَصْدُ فِي مَعْنَاهَا، وَهِيَ أَنْفَعُ مِنْهُ فِي بَلَدٍ حَارٍّ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ، وَهُوَ بِالْعَكْسِ.
وَيَتَوَجَّهَ اخْتِيَارًا يُكْرَهُ كُلُّ يَوْمٍ الثَّلَاثَاءُ لِخَبَرِ أَبِي بَكْرَةَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.
وَلَعَلَّهُ اخْتِيَارُ أَبِي دَاوُدَ لَا قِصَارَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَيَتَوَجَّهُ تَرْكُهَا فِيهِ أَوَّلَى، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مِثْلَهُ فِي يَوْمِ الْآخِلِ، لِخَبَرِ ابْنِ
عُمَرَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَفِيهِ: الْأَمْرُ بِالْحِجَامَةِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= أحدهما: يحرم.

قلت: وهو الصواب في غير البائن، بل هو أولى بالتحریم من غيره، فإنه كما قيل أحد الوجهين وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
والوجه الثاني: لا يحرم.

قال ابن رجب: ظاهر كلام أبي الخطاب في الانتصار الجواز.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ومتى حرم وقيل أو كان نجسًا ففي صحة الصلاة وجهان). انتهى.

قال ابن تيميم إن كان الشعر نجسًا لم تصح الصلاة معه، وإن كان طاهرًا وقلنا بالتحریم ففي صحة الصلاة فيه وجهان. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن كان الشعر نجسًا أو طاهرًا، وقلنا: يحرم، ففي صحة الصلاة معه وجهان:

الأولى: البطلان مع نجاسته وإن قلَّ. انتهى.

فاطلاق الخلاف أيضًا.

قلت: الذي يقطع به بطلان الصلاة إذا كان الشعر نجسًا وهو الذي قدمه المصنف وقطع به ابن تيميم، وأما إذا كان محرّمًا مع طهارته
فهو محل الخلاف المطلق.

أحدهما: تصح.

قلت: وهو الصواب، لأنه لا يعود إلى شرط العبادة، فهو كالوضوء من آتية الذهب والفضة، وكلبس عمامة حرير في الصلاة
وجزم في الفصول بالصحة فيما إذا وصلته بشعر ذميّة.

والوجه الثاني: لا يصح.

قلت: وهو ضعيف.

(٢) تنبيه: قوله: (والتنف أو بمقاش لها).

يعني: كره ذلك أحمد لها والصواب ولو بمقاش؛ لأنه من جملة ما ينتف به، والله أعلم.

فهذه أربع مسائل قد يسر الله تصحيحها.

باب الوُضوء

سَمِعِي وَضُوءًا؛ لِتَنْظِيفِهِ الْمُتَوَصَّى وَتَحْسِينِهِ النَّيَّةَ شَرْطُ لُطْهَارَةِ الْحَدَثِ (هـ) لِأَنَّ الْإِخْلَاصَ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ وَهُوَ النَّيَّةُ، مَأْمُورٌ بِهِ وَلِخَيْرٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» أَيُّ لَا عَمَلَ جَائِزٌ وَلَا فَاضِلٌ، وَلِأَنَّ النَّصَّ ذَلَّ عَلَى الثَّوَابِ فِي كُلِّ وَضُوءٍ، وَلَا ثَوَابَ فِي غَيْرِ مَنَوِيٍّ (ع)، وَلِأَنَّ النَّيَّةَ لِلتَّمْيِيزِ، وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مِنْ شَرْطِهَا النَّيَّةُ، لِأَنَّ مَا لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا مِنَ الشَّارِعِ فَهُوَ عِبَادَةٌ كَصَلَاةٍ وَغَيْرِهَا.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُخَرِّ إِسْمَاعِيلَ، وَأَبِي الْبَقَاءِ، وَغَيْرِهِمَا، الْعِبَادَةُ مَا أُمِرَ بِهِ شَرْعًا مِنْ غَيْرِ أَطْرَادٍ غَرْفِيٍّ وَلَا اقْتِضَاءٍ عَقْلِيٍّ.

قِيلَ لِأَبِي الْبَقَاءِ: الْإِسْلَامُ وَالنِّيَّةُ عِبَادَتَانِ وَلَا يَتَخَيَّرَانِ إِلَى النَّيَّةِ؟ فَقَالَ: الْإِسْلَامُ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ لِصُدُورِهِ مِنَ الْكَافِرِ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، سَلَمْنَا، لَكِنْ لِلضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ، وَأَمَّا النَّيَّةُ فَلِقَطْعِ التَّنَسُّلِ، وَفِي الْخِلَافِ لِأَنَّ مَا كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ فِعَالَةً، قِيلَ لَهُ: فَقَضَاءُ الذِّينِ وَرَدُّ الْوَدِيعَةِ عِبَادَةٌ؟ فَقَالَ: كَذَا نَقُولُ.

فَقِيلَ لَهُ الْعِبَادَةُ مَا كَانَ مِنْ شَرْطِهِ النَّيَّةُ؟ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ فِي الطَّاعَةِ لِلَّهِ وَالْمَأْمُورِ بِهِ هُوَ الَّذِي مِنْ شَرْطِهِ النَّيَّةُ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْعِبَادَةِ، وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَصْحَابِنَا وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْعِبَادَةِ النَّيَّةُ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ تَضَمَّنَتْ السُّتْرَةَ وَاسْتِيقْبَالَ الْقِبْلَةِ لِوُجُودِهِمَا فِيهَا حَقِيقَةٌ، وَلِهَذَا يَحْتَضِرُ بِالْإِسْتِدَامَةِ، وَيَأْتِي غُسْلُ كَافِرَةٍ فِي الْخِيصِ.

وَالنِّيَّةُ: قَصْدُ رَفْعِ الْحَدَثِ أَوْ اسْتِيبَاحَةِ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ، وَقِيلَ: إِنْ نَوَى مَعَ الْحَدَثِ النِّجَاسَةَ وَيَحْتَمِلُ أَوْ التَّنْظِيفَ أَوْ التَّبَرُّدَ لَمْ يَجُزْهُ.

وَنَوَى مِنْ حَدَثِهِ دَائِمَ الْإِسْتِيبَاحَةِ، وَقِيلَ: أَوْ رَفَعَهُ وَقِيلَ: هُمَا.

وَمَجْلَهَا الْقَلْبَ (و) وَيُسْنَى نَطْقُهُ بِهَا سِرًّا وَقِيلَ لَا (وَم) قَالَ أَبُو دَاوُدَ لِأَحْمَدَ: اتَّقُوا قَبْلَ التَّكْبِيرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ مَنْصُوصٌ أَحْمَدُ، قَالَ: وَاتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهَا وَلَا تَكْرِيرُهَا، بَلْ مِنْ اعْتَادَهُ يُنْبِئُ بِتَأْدِيبِهِ وَكَذَا بَقِيَّةَ الْعِبَادَاتِ، وَقَالَ: الْجَاهِرُ بِهَا مُسْتَحَقٌّ لِلتَّعْزِيرِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَدَّى بِهِ أَوْ كَرَّرَهُ.

وَقَالَ: الْجَهْرُ بِلَفْظِ النَّيَّةِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَنَابِرُ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ وَقَاعِلُهُ مَسِيءٌ، وَإِنْ اعْتَقَدَهُ دِينًا خَرَجَ عَنْ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَتَجَبَّرُ نَهْيُهُ، وَيُعْزَلُ عَنِ الْإِمَامَةِ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ، فَإِنْ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤٨١): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِعَزْلِ إِمَامٍ لَا جُلَّ بِصَاقِهِ فِي الْقِبْلَةِ»؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي.

وَلَا يَضُرُّ سَبْقُ لِسَانِهِ بِخِلَافِ قَصْدِهِ وَالْأَصَحُّ وَلَا يُنْطَلِّهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ، أَوْ شَكَّهُ فِيهَا بَعْدَ كَوْنِهَا سَوَاسًا. وَإِنْ نَوَى صَلَاةً مُعَيَّنَةً لَا غَيْرَهَا، ارْتَفَعَ مُطْلَقًا، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهَيْنِ كَمُتَّيْمٍ نَوَى إِقَامَةَ فَرْضَيْنِ فِي وَاقْتِنِينَ، وَإِنْ نَوَى طَهَارَةً مُطْلَقَةً أَوْ وَضُوءًا مُطْلَقًا فَقِي رَفَعَهُ وَجْهَانِ (م) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (إن نوى طهارة أو وضوءًا مطلقًا ففي رفعه وجهان). انتهى.

وأطلقها في الشرح ومختصر ابن عديم وشرح ابن عبيدان والجاويين وغيرهم: أحدهما: لا يرتفع وهو الصحيح، جزم به في المستوعب والكافي وغيرهما، وهو ظاهر ما جزم به في النظم، وقدمه في التلخيص والرعابيين ورجحه ابن عقيل في الفصول.

وقال أيضًا: إن قال: هذا الغسل؛ لطهارتي انصرف إلى ما عليه من الحدث وكذا يخرج وجهان في رفع الحدث. وقال أبو المعالي في النهاية: لا خلاف أن الجنب إذا نوى الغسل وحده لم يجزئه لأنه تارة يكون عبادة، وتارة يكون غير عبادة فلا يرتفع حكم الجنابة انتهى.

والوجه الثاني: يرتفع جزم به في الوجيز وغيره وصححه في المغني وجميع البحرين. قلت: وهو قوي، ويحتمل الصحة فيما إذا نوى وضوءًا مطلقًا، دون ما إذا نوى طهارة مطلقًا ولم أره، والله أعلم.

وإن نوى جُنبُ الغُسلِ وَحْدَهُ أَوْ لِمُرُورِهِ لَمْ يَرْتَفِعْ، وَقِيلَ: بَلَى، وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ.
وإن نوى مَا تَسْنُ الطَّهَارَةُ لَهُ كَقَضْبٍ وَرَفَعَ شَكَّ، وَتَوَمَّ، وَذَكَرَ، وَجَلَسَ بِهِ بِمَسْجِدٍ، وَقِيلَ: وَذُخُولِهِ، وَقِيلَ وَحْدَيْهِ
وَتَدْرِيسِ عِلْمٍ، وَقِيلَ: وَكِتَابَتِهِ.
وَفِي الثَّانِيَةِ: وَزَيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي الْمَغْنِيِّ وَأَكْلٍ فَعَنَّهُ يَرْتَفِعُ.
وَعَنَّهُ: لَا (م ٢) (١٧) (وم ش).
وَكَذَا قِيلَ فِي التَّجْدِيدِ إِنْ سَنَّ، وَقِيلَ لَا، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَرْتَفِعْ فَقِي حُصُولُ التَّجْدِيدِ اخْتِمَالَانِ (م ٣) (١٧).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن نوى ما تسن له الطهارة - وعدد ذلك - فعنه يرتفع وعنه لا). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والخلاصة، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، ومختصر ابن تميم،
والرعايتين، والحاويين، وشرح ابن منجاء، وابن عبيدان، والفاائق، وغيرهم.
إحدهما: يرتفع، وهو الصحيح.
اختاره أبو حفص العكبري وابن عبدوس في تذكرته وصححه في التصحيح والمغني والشرح قال المجد في شرحه وتبعه في مجمع
البحرين هذا أقوى وجزم به في الوجيز والمنور وقدمه ابن رزين في شرحه.
والرواية الثانية: لا يرتفع اختاره ابن حامد والقاضي والشرازي وأبو الخطاب قال ابن عقيل والسامري في البوضوء هذا أصح
الوجهين، وصححه الناظم وقدمه في المحرر.
تنبيه: حكى المصنف الخلاف روايتين وكذا صاحب المذهب والكافي والمقنع والمحرر والشرح وشرح ابن منجاء والفاائق والحاويين
وغيرهم.

وحكاه وجهين القاضي في الجامع، وصاحب المستوعب والمغني والتلخيص والبلغة والرعايتين وابن تميم وابن عبيدان قال في
مجمع البحرين في الكل روايتان، وقيل: وجهان.
(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا قيل في التجديد إن سَنَّ، وقيل: لا).
يعني: أنه لا يرتفع في التجديد، وإن ارتفع فيما قبله.
(وقيل: إن لم يرتفع ففي حصول التجديد احتمالان). انتهى.
ذكر المصنف فيما إذا نوى التجديد ثم تبين أنه كان محدثاً قبله ثلاث طرق:
أحدها: أن حكمه حكم ما إذا نوى ما تسن له الطهارة على ما تقدم وهو الصحيح.
جزم به في الهداية والفصول والمستوعب في الغسل والخلاصة والمغني والكافي والمقنع والشرح وشرح ابن منجاء وابن عبيدان، وابن
عبد القوي في مجمع البحرين والوجيز وغيرهم ففيه الخلاف المتقدم.
وقد تقدم أن الصحيح من الروايتين أنه يرتفع في تلك فكلنا في هذه على هذه الطريقة.
وقدمه في الرعاية الصغرى هنا وشرح ابن رزين.
والرواية الثانية: لا يرتفع.

اختاره القاضي وأبو الخطاب وجزم به في الإفادات وقدمه في الرعاية الكبرى وقلنا على الأقيس والأشهر.
وقال في الصغرى: هذا أصح، وكذا قال أبو المعالي في النهاية.
وصححه الناظم وأطلق الروايتين في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والكافي والمقنع والتلخيص وابن منجاء وابن
عبيدان في شرحهما وابن تميم والحاويين وغيرهم.
وعمل الخلاف على القول باستحباب التجديد وهو المذهب.
الطريق الثاني: لا يرتفع هنا وإن ارتفع فيما تسن له الطهارة وقد أطلق ابن حمدان في رعايته الخلاف فيما تسن له الطهارة،
وصحح هنا أنه لا يرتفع، وقال: إنه الأقيس والأشهر والأصح.
الطريق الثالث: إذا قلنا لا يرتفع ففي حصول التجديد احتمالان وهما لابن حمدان في الرعاية الكبرى، فقال: وإن جدد محدث
وضوءه ناسياً حدثه لم يرتفع حدثه وفي حصول التجديد إذن احتمالان. انتهى.
قلت: حصول التجديد مع قيام الحدث بعيد جداً لا تعلم له نظيراً، وظاهر ما قدمه المصنف أن التجديد لا يحصل له والذي =

وَكَذَا يَنْتُهُ غُسْلًا مَسْنُونًا وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ (م ٤) ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَرْتَفِعْ حَصَلَ الْمَسْنُونُ، وَقِيلَ لَا.

وَكَذَا وَاجِبٌ عَنْ مَسْنُونٍ (م ٥) ^(٢).

وَقِيلَ: يُجْزئُهُ، لِأَنَّهُ أَعْلَى، وَإِنْ نَوَاهُمَا حَصَلَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

وَأِنْ اجْتَمَعَتِ مُوجِبَاتُ لِلْوَضوءِ أَوْ الْغُسْلِ مَتَّوَعَةً قِيلَ مَعًا وَقِيلَ أَوْ مُتَّفَقَةً (م ٦) ^(٣)، فَتَوَى أَحَدَهُمَا.

وَقِيلَ: وَعَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ أَرْتَفَعَ غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ (و م ش) وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَفْرُوضِ، وَيُسْتَحَبُّ عَلَى

الْمُسْتَحَبِّ، وَاسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا، وَيُجْزئُ اسْتِصْحَابُ حَكْمِهَا، وَهُوَ أَنْ لَا يَنْوِي قَطْعَهَا، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ كَالصَّلَاةِ، ثُمَّ يُسَمَّى وَهَلْ هِيَ فَرْضٌ أَوْ وَاجِبَةٌ تَسْقُطُ سَهْوًا؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٧) ^(٤).

=يظهر: أنَّ القول الثالث ليس من الأقوال المطلقة في المسألة.

قلت: ويؤخذ من كلام صاحب المستوعب طريقة أخرى وهو أنه لا يرتفع فيما إذا نوى ما تسنُّ له الطهارة على الصحيح وفي التجديد روايتان مطلقتان فقال: وإن نوى تجديد الوضوء فهل يرتفع حديثه؟ على روايتين، فإن نوى فعل ما لا يشترط له الوضوء لكن يستحب كقراءة القرآن ونحوه لم يرتفع حديثه في أصح الوجهين وفي الآخر يرتفع انتهى وأطلقهما فيما إذا نوى غسل الجمعة هل يجزئ عن غسل الجنابة أم لا؟ ذكره في باب الغسل.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا ينته غسلاً مسنوناً وعليه واجب). انتهى.

واعلم: أنَّ الحكم هنا كالحكم فيما إذا نوى ما تسنُّ له الطهارة الصغرى خلافاً ومذهباً صريحاً به أكثر الأصحاب وظاهر كلام صاحب المستوعب مخالفٌ لهذا كما تقدّم لفظه قريباً، وعند المجد في شرحه أنه لا يرتفع بالغسل المسنون ويرتفع بالوضوء المسنون وتبعه في مجمع البحرين واختاره أبو حفص وسوى بينهما في الحرر كآثر الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وكذا واجب عن مسنون). يعني: هل يحصل بغسله الواجب غسله المسنون؟ الحكم كما تقدّم خلافاً ومذهباً عند أكثر الأصحاب، وقد علمت الصحيح من ذلك فيما تقدّم.

وقيل: يجزئه هنا، وإن قلنا: لا يجزئه هناك؛ لأنه أعلى، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وإن اجتمعت موجبات للوضوء أو الغسل متتوعة قيل معاً وقيل أو متفرقة). انتهى.

قلت: ظاهر كلامه في المنع والتلخيص وشرح المجد وابن عبيدان وابن منجا، والفاق والحاوين وغيرهم يشمل المتفرقة والمجموعة. قال ابن تيميم: وإن اجتمع سببان يقتضيان الغسل أو الوضوء فظهر لهما صح. انتهى.

قلت: وعلى هذا أكثر الأصحاب.

والقول الثاني: يشترط أن توجد معاً قال في الرعايتين وإن نوى رفع بعض أحدهما التي تقضت وضوءه معاً. انتهى.

قلت: هذا في الحقيقة هو الصواب لأن وجود الثاني لا يسمى -والحالة هذه- حدثاً لأن الحدث هو الناقض للطهارة وليس هنا طهارة يقتضها لكن على هذا يضعف المذهب وهو كون أكثر الأصحاب لم يقدروا بذلك وقد قالوا يرتفع فكان على هذا التعليل ينبغي أن لا يرتفع الحدث إلا إذا نوى الأول لا غير وقد زاد في الرعاية على ما تقدّم فقال: إن أمكن اجتماعها ارتفعت كلها، وقيل: ما تنواه وحده، وقيل: وغيره إن سبق أحدها ونواه. انتهى.

(٤) (مسألة - ٧): قوله: (ثم يسمى وهل هي فرض أو واجبة تسقط سهواً؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما الزركشي.

إحدهما: هي واجبة تسقط سهواً؟ وهو الصحيح، نص عليه في رواية أبي داود واختاره القاضي في التعليق وابن عتيق والشيخ الموفق والشارح وغيرهم.

وجزم به في المذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والإفادات وغيرهم وقدمه في التلخيص ومختصر ابن تيميم والحاوین وشرح ابن رزين وغيرهم.

والرواية الثانية: هي فرض لا تسقط سهواً اختاره أبو الخطاب وابن عبدوس المتقدم والمجد وابن عبد القوي في مجمع البحرين وابن عبيدان وغيرهم.

وجزم به في المنور وغيره وقدمه في الحرر وغيره.

وإن ذكرَ في بخره إندأ وقيل بئى وعنه ششحب (و) اختاره الحرقي وابن أبي موسى والشئخ وذكره المذهب، وسنَّ غسلَ كفيه ثلاثاً والمنصووص ولو يتقن طهارةهما.

وتجب على الأصح (خ) من نؤم ليل ناقض للوضوء وقيل زائد على النصف وقيل: ونهار، وغسلهما تعبد كغسل الميت فتعتبر النيّة والتسمية في الأصح.

والأصح لا يجزئ عن نيّة غسلهما نيّة الوضوء وأنهما طهارة مفردة لا من الوضوء.

وقيل: مغلل بوقم الشجاسة كجغل العلة في النوم استطلاق الوكاء بالحدث وهو مشكوك فيه، وقيل: بميت يديه ملابساً للشيطان وهو لمعنى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء لم يصح وضوءه وفسد الماء، وقيل: بلى.

وذكره أبو الحسين رواية لإدخالهما الإناء فيصيح.

ثم يغسل وجهه وهو فرض إجماعاً من منابت شعر الرأس إلى النازل من اللحنين والذقن طولاً وما بين الأذنين فيجب غسل ما بين العذار والأذن (م) في حق الملتحي.

والفم والأنف منه، فتجب المضمضة والاستنشاق وعنه في الكبرى (وه).

وعنه: عكسها نقلها الميموني وعنه يجب الاستنشاق وحده وعنه يجب في الوضوء ذكرها صاحب الهداية والمحرر وعنه عكسها ذكرها ابن الجوزي وفي تسميتهما فرضاً وسقوطهما سهواً روايتان (م ٨، ٩) (١).

وعنه: هما سنة (و م ش) كإتياروه وعنه تجب في الصغرى ذكره ابن حزم.

قال عبد الله: قال أبي: روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «استنثروا مرتين بالفتين أو ثلاثاً»، قال أبي: وأنا أذهب إلى هذا لأمر النبي ﷺ، وهو مأخوذ من الثروة وهي طرف الأنف أو هو، وهما في ترتيب وموالاة كغيرهما وعنه لا وعنه: لا في ترتيب.

وسنّ تقديم المضمضة عليه والأصح للشافعية تجب وتوجه لنا مثله على قولنا لم يذل القرآن عليه وكذا تقديمهما على بقية الوجه، وقيل: يجب (و م ش) وسنّ المبالغة فيهما إلى أقاصيهما.

وفي الرعاية: أو أكثره لا في استنشاق فقط، خلافاً لابن الزاغوني وعنه تجب، وقيل: في استنشاق، وتكررة للصائم، وخزمة أبو الفرج.

(١) (مسألة ٨ - ٩): قوله: (ثم يغسل وجهه... والفم والأنف منه... وفي تسميتهما فرضاً وسقوطهما سهواً روايتان. انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٨): إذا قلنا: بوجوبهما هل يسميان فرضاً أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تيميم، وصاحب الفائق، والقواعد

الأصولية.

(المسألة الثانية - ٩): هل يسقطان سهواً، يعني: على القول بالوجوب فيما يظهر أم لا أطلق الخلاف فيه وأطلقه في الحاوين، وإذا

علمت ذلك فقد قال الشيخ الموفق وتبعه الشارح: هذا الخلاف مبني على اختلاف الروايتين في الواجب هل يسمى فرضاً أم لا، والصحيح أنه يسمى فرضاً فيسميان فرضاً. انتهى.

وقال ابن عقيل: هما واجبان لا فرضان.

وقال الزركشي: حيث قيل بالوجوب فتركهما أو أحدهما ولو سهواً لم يصح وضوءه قاله الجمهور.

وقال في الرعاية الكبرى: لا يسقطان سهواً على الأشهر.

وقدّمه في الرعاية الصغرى، وهذا هو الصحيح والمعتمد.

وقال ابن الزاغوني: إن قيل وجوبهما بالسنة صح مع السهو وحكي عن الإمام أحد في ذلك روايتان:

إحداهما: وجوبهما بالكتاب.

والثانية: بالسنة. انتهى.

قلت: نص الإمام أحد في رواية أبي داود وابن إبراهيم أنهما لا يسميان فرضاً وإنما يسميان سنة مؤكدة أو واجباً ونقل بكر بن

عمرو: إن تركهما يعيد كما أمر الله تعالى، وهذا يدل على تسميتهما فرضاً.

وَهَلْ يَكْفِي وَضْعُ الْمَاءِ فِيهِ بَدُونِ إِدَارَتِهِ، فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٠)^(١).
ثُمَّ لَهُ بَلْعُهُ، وَلَفْظُهُ، وَلَا يَجْعَلُ الْمَضْمُضَةَ أَوَّلًا وَجَوْرًا، وَلَا الاسْتِنْشَاقَ سَعُوطًا.
وَيَجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) غَسْلُ اللَّحْيَةِ وَمُسْتَرْسِلُهَا وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُ السَّائِرِ لِلْيَشْرَةِ، وَقِيلَ: لَا (و م) كَتَيْمٌ وَقِيلَ:
يَجِبُ كَمَا لَوْ وَصَفَهَا (هـ) وَشَعَرٌ غَيْرُ اللَّحْيَةِ مِثْلُهَا وَقِيلَ: يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ (و ش).
وَفِي اسْتِحْبَابِ غَسْلِ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ مَعَ أَمْنِ الضَّرَرِ وَجْهَانِ (م ١١)^(٢).
وَعَنْهُ: يَجِبُ (خ).

وَعَنْهُ: فِي الْكُبْرَى: وَلَا يَجِبُ لِنَجَاسَةٍ فِي الْأَصَحِّ (هـ ش).
فَصْلٌ

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَهُوَ فَرَضٌ (ع)، وَيَجِبُ إِدْخَالُهَا عَلَى الْأَصَحِّ (و) وَغَسْلُ أَظْفَارِهِ، ذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ (ع)
وَقَاسَهُ فِي الْفُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالنَّهَائِيَةِ عَلَى الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ نَادِرٌ^(٣) لَا مَشَقَّةَ فِيهِ مَقْصَرٌ بِتَرْكِهِ.
وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ - وَمَعْنَاهُ فِي الْفُصُولِ - أَنَّهُ خَذَّ الْيَدَيْنِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ.
ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ، وَهُوَ فَرَضٌ (ع)، وَيَجِبُ مَسْحُ ظَاهِرِهِ (ش) كُلِّهِ (و م) وَعُفْيَ فِي الْمُتَرَجِّمِ وَالْمُبْهَجِ عَنْ يَسِيرِ لِمَشَقَّةِ.
وَعَنْهُ: يُجْزئُ أَكْثَرُهُ.
وَعَنْهُ: قَدَّرَ النَّاصِيَةَ (و هـ م) فَقِي تَعْيِينُهَا وَجْهَانِ (م ١٢)^(٤)، وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ وَقِيلَ: قُصَّاصُ الشَّعْرِ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وهل يكفي وضع الماء... بدون إدارته؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يكفي من غير إدارته، وهو الصحيح جزم به في المبهج واقتصر عليه ابن تميم وصاحب الفائق وجزم به أيضًا في
الرُّعَايَةِ وشرح ابن عبيدان وغيرهم.

وقدّمه الزُّركَشِيُّ.

والوجه الثاني: يكفي.

قال الشيخ الموفق: ومن تابعه لا تجب الإدارة في جميع الفم ولا الإيصال إلى جميع باطن الأنف وهذا أيضًا موافقٌ للوجه
الأول.

وقال في مجمع البحرين وغيره وقدّر الجزئ وصول الماء إلى داخل.

قال في المطلع: المضمضة في الشرع وضع الماء في فيه وإن لم يجرّكه.

قال الزُّركَشِيُّ وليس بشيء.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وفي استحباب غسل داخل العينين مع أمن الضرر وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يستحب، وهو الصحيح، بل يكره.

قال الشيخ في المغني، وابن عبيدان: والصحيح: أنه ليس بمسنون، وصحّحه في مجمع البحرين، والظاهر أنه تابع المجد في شرحه،
وجزم به في الوجيز، وغيره، وقدّمه في المحرر، والشرح وابن تميم وجوابي المقتع للمصنف، والفائق وغيرهم.

قال الزُّركَشِيُّ: اختاره القاضي في تعليقه والشيخان.

والوجه الثاني: يستحب، قطع به في الهداية، والفصول، وتذكرة ابن عقيل، وخصال ابن البناء، والمذهب، ومسبوك المذهب،
والتلخيص، والبلغة، والنظم، وغيرهم وقدّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والحاوَيْنِ وغيرهم.

وقيل: يستحب في الجنباة دون الوضوء.

(٣) تنبيه: قوله في غسل اليدين كالمرقطين في غسل الأظفار: (والفرق أنه نادر) قال شيخنا ابن نصر الله: ولعله بالباء الموحدة.

(٤) (مسألة - ١٢): قوله في مسح الرأس: (وعنه: يجزئ قدر الناصية، ففي تعيينها وجهان).

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا تتعين الناصية للمسح، بل لو مسح قدرها من وسطه أو من أي جانب منه أجزاء، وهو الصحيح.

وذكره القاضي، وابن عقيل عن الإمام أحمد، وجزم به ابن رزّين في شرحه، وقدّمه في المغني، والشرح، وشرح ابن عبيدان=

وَعَنْهُ: وَبَعْضُهُ (و هـ ش) وَفِي الْإِتِّصَارِ اخْتِمَالٌ فِي التَّجْلِيدِ.
وَفِي التَّحْلِيلِ لِلْعَذْرِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَأَنَّهُ يَمْسَحُ مَعَ الْعِمَامَةِ، وَيَكُونُ كَالْجَبْرِ فَلَا تَوَقِيتَ، وَلَا يَكْفِي أَذْنُهُ فِي الْأَشْهُرِ.

وَعَنْهُ: بَعْضُهُ لِلْمَرْأَةِ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ عَنْهُ عِنْدَ الْحَلَالِ، وَالشَّيْخُ: يَدْنُو، وَيَجْزِي بَعْضُ يَدِهِ.
وَعَنْهُ: أَكْثَرُهَا، وَيَجْزِي بِحَائِلٍ فِي الْأَصَحِّ (و هـ ش) وَيَسْتَعْبَ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَمْرُهُمَا إِلَى قَفَاءٍ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا.
وَعَنْهُ: بِمَاءٍ جَدِيدٍ إِلَى مُقَدِّمِهِ.

وَعَنْهُ: لَا يَرُدُّهُمَا مِنْ انْتَشَرِ شَعْرُهُ، وَيَرُدُّهُمَا مِنْ لَا شَعْرَةَ أَوْ كَانَ مَضْطَوْرًا (ش).
وَعَنْهُ: تَبْدَأُ الْمَرْأَةُ بِمَوْخَرِهِ، وَتَحْتِمُ بِهِ.

وَعَنْهُ: فِيهَا كُلُّ نَاحِيَةٍ لِمَنْصَبِ الشَّعْرِ، وَقِيلَ يَجْزِي بِلِ الرُّأْسِ بِلَا مَسَحٍ (و هـ ش) وَإِنْ غَسَلَهُ أَجْزَاءً فِي الْأَصَحِّ إِنْ أَمَرُ يَدَهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا (و هـ ش) وَإِنْ أَصَابَهُ مَاءُ أَجْزَاءً إِنْ أَمَرُ يَدَهُ.

وَعَنْهُ: وَقَصْدُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْرُهَا وَلَمْ يَقْصِدْهُ فَكَفَسَلَهُ.

وَالْتَزَعْتَانِ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي صَدُغٍ وَتَحْلِيلٍ وَجْهَانِ (م ١٣ - ١٤) ^(١).

وَالْأَذْنَانِ مِنْهُ (و هـ م) فَفِي وَجُوبٍ مَسْحُهُمَا (خ)، وَاسْتِحْبَابِ اخْتِلَافِ مَاءِ جَدِيدٍ لِهَهُمَا (و هـ ش) كَمَا لَوْ لَمْ يَبْقَ يَدُهُ
بَلَلٌ رَوَايَتَانِ (م ١٥، ١٦) ^(٢).

= وَالرُّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِيَيْنِ وَغَيْرِهِم.

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: لَا تَعَيَّنِ النَّاصِيَةُ عَلَى الْمَعْرُوفِ، قَالَ فِي جَمْعِ الْبَحْرَيْنِ: وَإِيَّاجُ ابْنِ حَمْدَانَ هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ أَنْتَهَى.
وَالْوَجْهَ الثَّانِي: تَعَيَّنَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَعَيَّنِ النَّاصِيَةُ لِلْمَسْحِ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَفِي إِطْلَاقِ الْمَصْنُفِ الْخِلَافَ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرْ شَيْءً.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ١٣ - ١٤): قَوْلُهُ فِي مَسْحِ الرُّأْسِ: (وَالْتَزَعْتَانِ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي صَدُغٍ وَتَحْلِيلٍ وَجْهَانِ). أَنْتَهَى.
وَيَعْنِي: هَلْ هُمَا مِنَ الرُّأْسِ أَوْ مِنَ الْوَجْهِ.

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

وَأُطْلِقُهُمَا فِي الْهَدَايَةِ، وَالْفُصُولِ، وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ وَالتَّخْلِيفِ، وَالبَلْغَةِ، وَالرُّعَايَةِ الصُّغْرَى،
وَالْحَاوِيَيْنِ وَشَرَحَ ابْنُ عِيْدَانَ وَالْمَصْنُفُ فِي مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ أَيْضًا وَغَيْرِهِم.

أَحَدُهُمَا: هُمَا مِنَ الرُّأْسِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِي الْكَافِي، الْحَمْدُ، وَقَالَ: هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.
قَالَ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: الْأَظْهَرُ أَنَّهَا مِنَ الرُّأْسِ.

وَقَالَ فِي جَمْعِ الْبَحْرَيْنِ: هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي الصَّدُغِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: هُمَا مِنَ الْوَجْهِ اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، قَالَ الْقَاضِي، وَحَكَى الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ فِي الصَّدُغِ رَوَايَتَيْنِ، وَقِيلَ التَّحْلِيلُ
مِنْ الْوَجْهِ، وَالصَّدُغُ مِنَ الرُّأْسِ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، قَالَ جَمَاعَةٌ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الصَّدُغُ مِنَ الْوَجْهِ قَالَ الشَّارِحُ وَأُطْلِقُهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ وَالزُّرْكَشِيُّ وَأُطْلِقُهُمَا ابْنُ رَزِينٍ فِي التَّحْلِيلِ.

تَبَيَّنَ: يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ فِي بَابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِطْلَاقُ الْخِلَافِ فِي عَمَلِ الصَّدُغِ، وَتَفْسِيرُ التَّحْلِيلِ، وَهَلْ هُمَا مِنَ الرُّأْسِ
أَوْ مِنَ الْوَجْهِ أَيْضًا، فَحَصَلَ التَّكَرُّارُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١٥ - ١٦): قَوْلُهُ: (وَالْأَذْنَانِ مِنْهُ، فَفِي وَجُوبٍ مَسْحُهُمَا وَاسْتِحْبَابِ اخْتِلَافِ مَاءِ جَدِيدٍ لَهَا كَمَا لَوْ لَمْ يَبْقَ يَدُهُ بَلَلٌ

رَوَايَتَانِ). أَنْتَهَى.

ذَكَرَ الْمَصْنُفُ مَسْأَلَتَيْنِ:

(المَسْأَلَةُ الْأُولَى - ١٥): هَلْ يَجِبُ مَسْحُهُمَا إِذَا قُلْنَا: هُمَا مِنَ الرُّأْسِ، قُلْنَا بِوَجُوبِ مَسْحِ جَمِيعِهِ أَمْ لَا يَجِبُ؟ أُطْلِقَ الْخِلَافَ، =

(ر): زَوَايَاتَانِ

(ق): قَوْلِي الشَّافِعِي

(ش): الْإِمَامُ الشَّافِعِي

(م): الْإِمَامُ مَالِك

وَيُسْتَحَبُّ مَسْحُهُمَا بَعْدَ ذِكْرِهِ الْقَاضِي.
وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجَ وَاحْتِمَالٍ، وَذَكَرَ الْأَرْجِي يُمَسَّحُ الْأُذُنَيْنِ مِمَّا (و ش) وَلَمْ يَصْرَحُوا بِخِلَافِهِ وَعَنْهُ هُمَا عُضْوَانِ مُسْتَقِلَانِ
(و ش) فَيَجِبُ مَاءٌ جَدِيدٌ فِي وَجْهِهِ (خ) وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ.
وَلَا يَأْخُذُ لِمِصْمَاخِيهِ مَاءٌ غَيْرَ ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ (ش) وَالْبَيَاضُ قَوْفُهُمَا دُونَ الشَّعْرِ مِنَ الرَّأْسِ كَبَقِيَّتِهِ، بِذَلِيلِ الْمَوْضِيحَةِ، وَلَمْ
يُجَوِّزْ شَيْخُنَا الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ الْمَسْحِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، بِمَاءٍ جَدِيدٍ.
نَصَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ (و ش) وَكَذَا أُذُنَيْهِ (و) ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ، وَلَا مَسْحَ الْعُنُقِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي الثَّنِيَّةِ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي أَسْبَابِ الْهِدَايَةِ.
وَأَبُو الْبَقَاءِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ رَزِينٍ (و هـ) وَالرَّجُلَانِ كَالْيَدَيْنِ فِيمَا تَقَدَّمَ (و)، وَالْكُفَّانِ: الْعُظْمَاتُ النَّائِشَانِ (و)
وَيُسْتَحَبُّ تَحْلُلُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ عَلَى الْأَصْحَى (ش) كَرَجْلَيْهِ (و) زَادَ جَمَاعَةٌ، فَيَحْلُلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِصْرِهِ؛ لِخَبَرِ الْمُتَوَرِّدِ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٩/٤) وَغَيْرُهُ (د: ١٤٨، ت: ٤٠)، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ.

وأطلقه في الرعايتين، ومختصر ابن تميم والحاويين وشرح ابن عبيدان وغيرهم.
إحداهما: لا يجب مسحهما بل يستحب وهو الصحيح قال الزركشي وهي الأشهر نقلاً.
قال الشارح: هذا ظاهر المذهب.

قال في الفائق هذا أصح الروايتين: قال في جميع البحرين، هذا أظهر الروايتين، واختاره الخلأل والشيخ وحزم به في العمدة.
وقال في المغني: والظاهر عن أبي عبد الله أنه لا يجب مسحهما وإن وجب الاستيعاب.
قال الشارح، والناظم: والأولى مسحهما، يعنيان لأجل الخروج من الخلاف.
والرواية الثانية: يجب مسحهما، نص عليه.
قال الزركشي: اختاره الأكثر. انتهى.

وحزم به في الهداية، والمذهب والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص والمحرر وغيرهم.
وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره، وقدمه في الشرح وشرح ابن رزین وهو من مفردات المذهب.
قلت: وهو المذهب على المصطلح؛ لاتفاق الشيوخ عليه.

ثنيته: حكى الخلاف روايتين كما حكاه المصنف ابن عبد القوي في جميع البحرين، وابن تميم، وصاحب الفائق، والزركشي،
وغيرهم.

وحكماهما وجهين في الرعاية الصغرى والحاويين وقدمه في الرعاية الكبرى.

(المسألة الثانية - ١٦): هل يستحب أخذ ماء لهما أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في الهداية والمستوعب والتلخيص، والبلغة في صفة الوضوء والمحرر، والرعايتين والحاويين وجميع البحرين وغيرهم.
إحداهما: يستحب مسحهما بماء جديد، وهو الصحيح، اختاره الخرقفي، وابن أبي موسى والقاضي، في الجامع الصغير والشرافي
وابن البناء والشيخ والشارح وابن عديم في تذكرته، قال في الخلاصة: يستحب على الأصح وحزم به ابن عقيل في التذكرة،
والفصول، والمذهب، ومسبوك الذهب، والكافي والمقنع والمذهب الأحمد، والتلخيص، والبلغة في سنن الوضوء وشرح ابن منجاء،
والإفادات والوجيز ومختبب الأدمي وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يستحب بل بمسحان بماء الرأس اختاره القاضي في تعليقه، وأبو الخطاب في خلافة الصغير والمجد في شرح
الهداية والشيخ تقي الدين وابن عبيدان وصاحب الفائق وغيرهم.

قلت: وهو أولى وقال ابن رجب في الطبقات ذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أن أبا الفتح بن جلبة قاضي حران كان يختار
مسح الأذنين بماء جديد بعد مسحهما بماء الرأس قال ابن رجب وهو غريب بعيد. انتهى.

والذي رأيناه في شرح العمدة للشيخ تقي الدين أنه قال: ذكر القاضي عبد الوهاب وابن حامد أنهما مسحان بماء جديد بعد أن
مسحا بماء الرأس، قال: وليس بشيء. انتهى.

فزاد ابن حامد: فالظاهر أن عبد الوهاب هذا هو ابن جلبة قاضي حران.

وَيَبْدَأُ مِنَ الْيُمْنَى بِخَنْصَرِهَا، وَالْيُسْرَى بِالْعَكْسِ، لِلتَّيَامُنِ، زَادَ فِي التَّلْخِصِ: يُحْلَلُ بِالْيُسْرَى مِنْ اسْتِغْلَالِ الرَّجُلِ.
 وَفِي نِهَآيَةِ الْأَرْجَى بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَتُسْتَحَبُّ التَّيَامُنُ (و)، وَقِيلَ: يَكْرَهُ تَرْكُهُ (و ش) وَالْغَسْلُ ثَلَاثًا (و) حَتَّى طَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ، وَيَعْمَلُ فِي عَدِيدِهَا بِالْأَقْلَ (و هـ ش)، وَفِي النَّهَآيَةِ بِالْأَكْثَرِ، وَتَكْرَهُ الزِّيَادَةُ (و)، وَقِيلَ: تَحَرُّمٌ، قَالَ جَمَاعَةٌ يَكْرَهُ الْكَلَامَ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْعُلَمَاءِ.
 وَالْمَرَادُ: يَغْيِرُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَالْمَرَادُ بِالْكَرَاهَةِ تَرْكُ الْأَوَّلَى (و) لِلْحَفْتِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، مَعَ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرَهُ لَمْ يَذْكُرُوهُ فِيمَا يَكْرَهُ وَيُسْنُ.
 وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يَقُولُ عِنْدَ كُلِّ غُضُو مَا وَرَدَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، لِضَعْفِهِ جِدًّا، مَعَ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَلَوْ شَرَعَ لَتَكَرَّرَ مِنْهُ، وَلَنُقِلَ عَنْهُ.
 قَالَ أَبُو الْفَرَجِ: وَتَكْرَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَفِي الرَّعَايَةِ: وَرَدُّهُ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ لَا يَكْرَهُ رَدُّ مَنْخَلٍ، وَهُوَ سَهْوٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ لَا يَكْرَهُ السَّلَامَ، وَلَا الرَّدَّ، وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ عَلَى طَهَرٍ أَكْمَلَ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ.
 وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٥٧، م: ٣٣٦): أَنَّ أُمَّ هَانِي سَلَّمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، قُلْتُ: أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِي»، فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا تُسْتَحَبُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ كُلِّ غُضُو (هـ).
 وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا تُصْرِيحُ بِخِلَافِهِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ فِي كُلِّ طَاعَةِ إِلَّا لِلذَّلِيلِ.
 وَالْأَطْعَمُ يَغْتَسِلُ الْبَاقِيَ أَصْلًا، وَكَذَا تَبَعًا فِي الْمُنْصَوِّصِ (م) وَمَنْ تَبَرَّعَ بِطَهَائِرِهِ لِرَمَّةٍ، وَيَتَوَجَّهُ لَا، وَيَتِيمُ (و هـ م) وَيَأْتِي فِي اسْتِطَاعَةِ الْحَجِّ وَيَلْزَمُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ، وَقِيلَ لَا (و هـ) لِتَكَرُّارِ الضَّرَرِ دَوَامًا، وَإِنْ عَجَزَ صَلَّى وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ كَعَادِمٍ مَاءٍ وَتَرَابٍ (م ١٧) (١).
 وَيَتَوَجَّهُ فِي اسْتِجْنَاءِ مِثْلِهِ وَفِي الْمَذْهَبِ يَلْزَمُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ وَزِيَادَةُ لَا تُخَفِّفُ بِسَالٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَإِنْ مَنَعَ يَسِيرُ وَسَخَّ ظَفَرٍ وَنَحْوَهُ وَصُورُ الْمَاءِ فِيهِ صِحَّةُ طَهَارَتِهِ وَجْهَانِ (م ١٨) (٢) (و ش).

- (١) (مسألة - ١٧): قوله: (ويلزمه العاجز بأجرة مثله، وقيل: لا يلزمه؛ لتكرُّر الضرر دوامًا، وإن عجز صلى، وفي الإعادة وجهان كعادِمِ ماءٍ وترابٍ). انتهى.
- وكذا قال في المغني، والشرح، وابن عبيدان، وأطلقهما في التلخيص والرعايتين.
- أحدهما: لا يعيد، وهو الصحيح، قال في مجمع البحرين: صلى ولم يعد في أقوى الوجهين، قال ابن تيميم وابن رزين وغيرهما: صلى على حسب حاله ولم يذكروا إعادة ولا عدما.
- قلت: هذا الصحيح من المذهب، وقد صححه الشيخ الموفق والمجد والشارح وصاحب مجمع البحرين والتصحيح وتصحيح المحرر والفائق وغيرهم.
- وقال الناظم: إنه المشهور واختاره ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين، ونصره ابن عبيدان وغيره.
- وجزم به ناظم المفردات وغيره، وقدمه المصنف، وغيره: أنه لا يلزمه الإعادة فيما إذا عدم الماء والتراب، وقد قاسه المصنف والشيخ والشارح ابن عبيدان وغيرهم هنا على من عدم الماء والتراب، وكان الأليق بالمصنف تقديمه هنا، ولكنه تابع الشيخ في المغني.
- والوجه الثاني: يلزمه الإعادة.
- (٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن منع يسير وسخ ظفرٍ ونحوه وصول الماء ففي صحة طهارته وجهان). انتهى.
- وأطلقهما في الحاويين.
- أحدهما: لا تصح طهارته، واختاره ابن عقيل وجزم به في الفصول، وقدمه في التلخيص، وشرح ابن رزين وابن عبيدان والقواعد الأصولية وغيرهم.
- والوجه الثاني: تصح، وهو الصحيح، صححه في الرعاية الكبرى والمصنف في حواشي المقنع، وجزم به في الإفادات، وقدمه في الرعاية الصغرى، وإليه ميل الشيخ الموفق.

قال في مجمع البحرين: اختاره شيخ الإسلام - يعني به: الشيخ الموفق -، ومال إليه هو، واختاره الشيخ تقي الدين.

قال المصنف: وقبل تصحُّ ثَمَّنْ يَشُقُّ حَرْزُهُ مِنْ كَارِبَابِ الصَّنَائِعِ، وَالْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ مِنَ الزَّرَاعَةِ وَغَيْرِهَا وَاخْتَارَهُ فِي التَّلْخِصِ.

وقيل: يصحُ مِنْ يَشُقُّ تَحْرُؤَهُ مِنْهُ.

وَجَعَلَ شَيْخَنَا مِثْلَهُ كُلِّ سِيرٍ مَنَعَ حَيْثُ كَانَ كَدَمٌ، وَعَجِينٌ، وَاخْتَارَ الْعَفْوُ، وَإِذَا فَرَّغَ اسْتَحْبَبَ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَوْلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا وَرَدَ، وَيَتَوَجَّهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْغُسْلِ وَلَمْ يَذْكُرُوهُ وَالتَّرْتِيبَ (هـ م) كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمَوَالَاةُ (هـ ش) فَرَضَانِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: يَنْسَقُطُ تَرْتِيبُ، وَقِيلَ: وَمَوَالَاةٌ سَهْوًا (و م ر) وَاخْتَارَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَا تَرْتِيبَ فِي نَقْلِ وَضُوءٍ، وَإِنَّهُ يَصِحُّ بِالْمُسْتَعْمَلِ مَعَ كَوْنِهِ طَاهِرًا، وَمَعْنَاهُ فِي الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَتَوَضُّأٌ عَلَيَّ فَمَسَحَ وَجْهَهُ، وَيَدَيْهِ، وَرَأْسَهُ، وَرِجْلَيْهِ وَقَالَ: هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَخْدِثْ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِذَا كَانَ مُسْتَحْبِبًا لَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْبَعْضِ، كَوَضُوءِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ نُؤَيْمٍ جُنُبًا، إِلَّا رِجْلَيْهِ. وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٣١٦، م: ٧٦٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَأَتَى خَاجَتَهُ يَغْنِيهِ الْحَدَّثُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ»، وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذَا الْغُسْلَ لِلتَّنْظِيفِ، وَالتَّنْظِيفُ لِلذِّكْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ انْغَمَسَ فِي رَاكِبٍ كَثِيرٍ ثُمَّ أَخْرَجَهَا مُرْتَبًا نَصَّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: أَوْ مَكَثَ بِقَدْرِهِ أَجْزَاءً كَجَارٍ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ لَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَحَرَّكَ فِي رَاكِبٍ يَصِيرُ كَجَارٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ وَالْمَوَالَاةِ: أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غُسْلُ عَضْوٍ حَتَّى يَجِبَ الْغُسْلُ قَبْلَهُ، وَقِيلَ أَيْ عَضْوٍ كَانَ، وَقِيلَ: بَلِ الْكُلُّ، وَيُعْتَبَرُ زَمَنُ مُغْتَسِلِكَ، وَقَدْرُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ جَفَّ لَا شَيْئًا فِيهِ فِي الْآخِرِ بَسْتَوْ كَتَخْلِيلٍ، أَوْ اسْتِبَاحٍ، أَوْ إِزَالَةِ شَيْءٍ لَمْ يَضُرَّ، وَلَوْ سَوَسَتْ وَإِزَالَةُ نَجَاسَةٍ وَجْهَانِ، وَلِتَحْصِيلِ الْمَاءِ رَوَايَتَانِ (م ١٩، ٢١) (١).

وَيَضُرُّ اسِرَافٌ؛ وَإِزَالَةُ وَسَخٍ، وَنَحْوِهِ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ طَوْلُ الْفَصْلِ عَرْفًا، قَالَ الْخَلَّالُ: هُوَ أَشْبَهَ بِقَوْلِهِ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ.

وَيُسَنُّ تَجْدِيدُ الْوَضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ لِلْأَخْبَارِ.

وَعَنْهُ: لَا، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ، كَمَا لَوْ لَمْ يَفْعَلْ بَيْنَهُمَا مَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوَضُوءُ، وَكَتَيْمٌ، وَكَغُسْلٍ، خِلَافًا لِشَرْحِ الْعُمْدَةِ فِيهِ، وَحُكْمِي عَنْهُ يَكْرَهُ الْوَضُوءَ، وَقِيلَ: لَا يُدَاوِمُ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي فِعْلُ الْوَارِثِ لَهَا وَنَذْرُهَا، وَهَلْ هِيَ مَقْصُودَةٌ فِي نَفْسِهَا، فَلِئَلَّا مِنْهُ اسْتِحْبَابُهُ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ شَيْئًا، كَقَوْلِ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ اسْتِحْبَابَهُ بِأَنَّهُ عِبَادَةٌ يُشْتَرَطُ لَهَا النَّيَّةُ، فَكَانَ لَهُ نَقْلٌ مَشْرُوعٌ كَالصَّلَاةِ.

وَتُبَاحُ مَعُونَتِهِ (و) وَتَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ (و).

(١) (مسألة - ١٩ - ٢١): قوله: (ولو سوسه وإزالة نجاسة وجهان).

ولتحصيل الماء روايتان: يعني: إذا أخل بالموالة بسبب ذلك، هل يضر أم لا؟ إذا قلنا هي فرض فذكر المصنف ثلاث مسائل: (المسألة الأولى - ١٩): هل تضر وتقطع الموالة الإطالة بسبب الوسوسة في أثناء الوضوء أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه ابن تميم والزركشي.

أحدهما: لا يضر، وهو الصحيح، صححه في الرعاية الكبرى، وقدمه في المغني، والشرح وشرح ابن عبيدان وابن رزبن وغيرهم. والوجه الثاني: يضر، جزم به في الحاوي الكبير وجمع البحرين والظاهر أنهما تابعا للمجد في شرحه، وقدمه في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير.

(المسألة الثانية - ٢٠): هل تضر الإطالة بسبب إزالة نجاسة في أثناء الوضوء أم لا تضر؟ أطلق فيه الخلاف، وأطلقه ابن تميم والزركشي.

أحدهما: يضر، وهو الصحيح قدمه في الرعاية الكبرى والوجه الثاني لا يضر.

(المسألة الثالثة - ٢١): هل تضر الإطالة لأجل تحصيل الماء أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه ابن تميم.

أحدهما: يضر، وهو الصحيح، قدمه في الرعاية والزركشي وهو ظاهر كلام ابن رزبن في شرحه.

والرواية الثانية: لا يضر، ولا يقطع الموالة.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ أَنْ تَنْفُسَ يَدُ، لِحَبْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَلَا تَنْفُسُوا أَيْدِيَكُمْ، فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» رَوَاهُ الْمُعْمَرِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ وَالْمَحْرُورُ وَغَيْرُهُمَا لَا يَكْرَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ (و) وَقِيلَ لِأَحْمَدَ عَنْ مَسْنَعٍ بَلَّلِ الْكَفَّ فَكْرَهُ، وَقَالَ: لَا أَذْرِي، لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ، وَإِنْ وَضَّأَهُ غَيْرُهُ وَتَوَّأَ، وَقِيلَ: وَمَوْضِعُهُ الْمُسْلِمُ صَحَّ (و). وَعَنْهُ: لَا، وَإِنْ أَكْرَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَيَقِفُ عَنْ يَسَارِهِ، وَقِيلَ عَنْ يَمِينِهِ، وَتَسَنُّ الزِّيَادَةُ عَلَى مَوْضِعِ الْفَرْصِ.

وَعَنْهُ: لَا (و م) وَيَتَبَّحُ هُوَ وَغُسِّلَ فِي مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يُوْذِ بِهِ أَحَدًا، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا. وَعَنْهُ: يُكْرَهُ (و هـ م) وَإِنْ نَجَسَ حَرَمَ، كَأَسْتِنْجَاءٍ، وَرِيحٍ، وَهَلْ يَكْرَهُ إِزَاقَتُهُ فِيمَا يُدَاسُ فِيهِ؟ رَوَيْتَانِ (م ٢٢) (١).

وَيُكْرَهُ فِي مَسْجِدٍ. قَالَ: وَلَا يُغْسَلُ فِيهِ مَيِّتٌ، قَالَ: وَيَجُوزُ عَمَلُ مَكَانٍ فِيهِ لِلْوُضُوءِ لِلْمَصْلَحَةِ بِلا مَحْظُورٍ، وَيَحِلُّ الْحَدَثُ جَمِيعُ الْبَدَنِ.

ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ كَالْجَنَابَةِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ: أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ، وَيَجِبُ الْوُضُوءُ بِالْحَدَثِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ بِإِرَادَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَهُ، قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: لَا تَجِبُ الطَّهَارَةُ عَنْ حَدَثٍ وَنَجَسٍ قَبْلَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ، بَلْ تُسْتَحَبُّ، وَيَتَوَجَّهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ لِوُجُوبِ الصَّلَاةِ إِذْ، وَوُجُوبُ الشَّرْطِ بِوُجُوبِ الْمَشْرُوطِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي غُسْلٍ، قَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ لَفْظِي، وَلَا يَكْرَهُ طَهْرُهُ مِنْ إِنْاءٍ نَحَاسٍ وَنَحْوِهِ فِي الْمَنْصُوصِ، وَلَا مِنْ إِنْاءٍ بَعْضُهُ نَجَسٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ.

وَفِي الْفُصُولِ وَالْمُسْتَوْعِبِ يَكْرَهُ، وَلَا مِمَّا بَاتَ مَكْشُوفًا، قَالَ فِي الْفُصُولِ: وَمِنْ مُغْطًى أَفْضَلُ، وَاحْتَجَّ بِسُزُولِ الْوَبَاءِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ يَخْتَصُّ الشَّرْبُ، أَوْ يَنْعَمُ؟ وَيَأْتِي فَرَضُ الْوُضُوءِ، وَمَتَى فَرَضُ؟ وَهَلْ يَخْتَصُّ هَذِهِ الْأُمَّةُ أَوَّلَ اجْتِنَابِ النِّجَاسَةِ

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وهل يكره إزاقته - يعني: الماء المتوضأ به - فيما يداس فيه؟ رويتان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمذهب، وشرح ابن عبيدان وغيرهم.

إحداهما: يكره فيما يداس فيه كالطريق ونحوه، وهو الصحيح، اختاره ابن حمدان في الإيجاز، وقدمه في الرعاية الكبرى، وختصر ابن تيميم، ولم يذكر في الجامع خلافا.

والرواية الثانية: لا يكره.

تنبيه: على القول بالكراهة تكون تنزيها للماء، جزم به في الرعاية.

قلت: وهو الصواب.

وقيل: للطريق؛ لأنه مختلف في نجاسته.

قال ابن تيميم وابن عبيدان: وهل ذلك تنزيه للماء أو للطريق على وجهين وأطلقهما أيضا في الفصول.

فهذه اثنتان وعشرون مسألة قد فتح الله علينا بتصحيحها.

باب مسح الحائل

وَمَوْ أَفْضَلَ.

وَعَنْهُ: الْفُسْلُ (و) وَعَنْهُ: هُمَا سَوَاءٌ، وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلْبَسَ لِيَمْسَحَ، كَالسُّفْرِ لِيَتَرَخَّصَ، وَيَأْتِي فِي الْقَصْرِ، وَالْمَسْحِ رُخْصَةً.

وَعَنْهُ: عَزِيمَةٌ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مِنْ فَوَائِدِهَا الْمَسْحُ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَسْحُ عَلَى لَابِسِهِ، وَيُكْرَهُ - فِي الْمَنْصُوصِ - لِبَسُهُ مَعَ مُدَافَعَةٍ أَحَدِ الْأَخْبِيثَيْنِ (و م).

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ حَتَّى لِيَزِمِينَ، وَأَمْرًا، وَفِي رَجُلٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَتَّقِ مِنْ قَرْضِ الْأُخْرَى شَيْءٌ: فِي حَدِيثِ أَصْغَرَ عَلَى سَابِرٍ مَحَلِّ الْقَرْضِ، ثَابِتٌ بِنَفْسِهِ لَا بِشِدْوٍ فِي الْمَنْصُوصِ.

وَقِيلَ: وَلَا يَنْدُو بَعْضُهُ لَوْلَا شِدْوُهُ (هـ ش) مَبَاحٌ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ ش).

وَفِي الْقُصُولِ، وَالنَّهَائَةِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ: إِلَّا لِيَضْرُورَةٍ بَرَدٍ: لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَخْتَصُّ اللَّبْسَ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ لَمْ يَزَلْ إِنْشَاءُ الْغَضَبِ، بِخِلَافِ سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ فَإِنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ خَرَجَ مِنْهَا ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

لَا يَصِفُ الْقَدَمَ لِمَصْفَايِهِ فِي الْأَصَحِّ (هـ) يُمْكِنُ الْمَشْيُ فِيهِ، وَقِيلَ: مُتَعَادٌ (و هـ)، وَقِيلَ: وَيَمْنَعُ نَفْوَذَ الْمَاءِ (و ش) وَفِي اعْتِبَارِ طَهَارَةِ عَيْنَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ وَجِهَانِ (م ١) ^(١) مِنْ خُفٍّ (و) وَمَوْقٍ، وَهُوَ الْجَرْمُوقُ: خُفٌّ قَصِيرٌ، وَلَوْ فَوْقَ خُفٍّ (ش م ر) لِلحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ، وَلَا يَضُرُّ عَدَمُهَا كَخُفِّ الْحَنْشَبِ، وَجُوزِبَ صَفِيْقٍ (م) كَمُجَلْدٍ، وَمُنْعَلٍ، وَنَحْوِهِ (و) فَإِنْ ثَبَّتَ بِنَخْلِهِ فَقِيلَ: يَجِبُ مَسْحُهُمَا.

وَعَنْهُ: أَوْ أَحَدَهُمَا (م ٢) ^(٢)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ يَنْضُمُ بِلَبْسِهِ جَاذٌ، وَإِلَّا فَلَا (و ش) فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي اعتبار طهارة عينه في الضرورة وجهان).

وأطلقهما في الفصول والمستوعب، ونهاية أبي المعالي، ومختصر ابن تميم وجميع البحرين والرعايتين والحاوين، قال في الرعاية الكبرى: وفي النجس العين، وقيل: لضرورة برد أو غيره وجهان. انتهى.

أحدهما: يشترط طهارة عينه، فلا يصح المسح على جلد الكلب، والخنزير، والميتة قبل الدُبغ في بلاد التلّوج إذا خشي سقوط أصابعه بجلعه ونحوه، بل يتيّم للرّجلين، وهذا الصحيح.

قال المجد في شرحه وتبعه ابن عبيدان: هذا الأظهر، واختاره ابن عقيل وابن عبدوس المتقدم.

قال المصنّف في حواشي المقنع: لا يجوز المسح على الأصح.

والوجه الثاني: لا يشترط طهارة عينه، فيصح المسح على ذلك.

قال الزركشي: وهو ظاهر كلام أبي عمير، لأن فيه إذناً، ونجاسة الماء حال المسح لا يضر. انتهى.

قال في مجمع البحرين: ومفهوم كلام الشيخ اختيار عدم اشتراط إباحته.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (فإن ثبت بنعله فقيل يجب مسحهما، وعنه: أحدهما). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن عبيدان، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: يجب أن يمسح على الجوربين وسيور التعلين قدر الواجب، قاله القاضي، وهو ظاهر كلامه في التلخيص، وقدمه في الرعاية الكبرى.

قال في الرعاية الصغرى والحاوين: مسحهما، فجزما بمسحهما.

قال في الكبرى: وقيل يجوز مسح الجورب وحده، وقيل: أو التعل وحده. انتهى.

وعنه: يجب مسح أحدهما.

قال المجد - وتبعه في مجمع البحرين وشرح ابن عبيدان -: ظاهر كلام الإمام أحمد أجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب وقدموه.

قلت: وهو الصحيح من المذهب وظاهر كلام كثير من الأصحاب، لكن يبعد أن تكون السيور قدر الواجب.

تَحْتَ مُخْرَقٍ جَوْرَبٍ أَوْ خَفٍ جَارٍ الْمَسْحُ، لَا لِقَافَةٍ فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِمَا.
وَعَنْهُ: فِي الْأَوَّلَى هُمَا كَتَّعِلَ مَعَ جَوْرَبٍ.

وَفِي مُخْرَقٍ عَلَى مُخْرَقٍ يَسْتَرِ الْقَدَمُ بِهِمَا وَجْهَانِ (م ٣) ^(١) وَيَمْسَحُ صَحِيحًا عَلَى مُخْرَقٍ، أَوْ لِقَافَةٍ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا مَسْحَ الْقَدَمِ وَتَعْلِيلَهَا الَّتِي يَشُقُّ نَزْعُهَا إِلَّا بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَثَارُ.
قَالَ: وَالْاِكْتِفَاءُ هَاهُنَا بِأَكْثَرِ الْقَدَمِ نَفْسِهَا أَوْ الظَّاهِرِ مِنْهَا غَسْلًا أَوْ مَسْحًا أَوَّلَى مِنْ مَسْحِ بَعْضِ الْخَفِّ، وَلِهَذَا لَا يَنْوَقْتُ، وَكَمَسَحَ عِمَامَةً، وَأَنَّهُ يَمْسَحُ خَفًا مُخْرَقًا إِلَّا إِنْ يَتَخَرَّقُ أَكْثَرُهُ فَكَالْتَعْلِيلِ، وَكَذَا مَلْبُوسٌ دُونَ كَعِيبٍ، وَلَا يَمْسَحُ لِقَافَتِ فِي الْمَنْصُوصِ (و) وَتَحْتَهَا نَعْلٌ، أَوْ لَا، وَلَوْ مَعَ مَشَقَّةٍ فِي الْأَصْحِ، وَلَا حَقِيقَتَيْنِ لَبَسًا عَلَى مَنْسُوحَتَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ بَعْدَ مُضِيِّ بَعْضِ الْمُدَّةِ يَمْنَعُ الْبِنَاءَ، وَيَسْتَأْنِفُهَا بِذَلِكَ مَا لَوْ مَسَحَ ثُمَّ خَلَعَهُمَا ثُمَّ لَبَسَ اسْتَأْنَفَ الْمُدَّةَ، وَيَتَوَجَّهُ الْجَوَازُ (و م) وَلَوْ تَيَمَّمُ ثُمَّ لَبَسَهُ ثُمَّ وَجَدَ مَاءً لَمْ يَمْسَحْ (و) لِيُطْلَانَ طَهَارَتُهُ، وَتَقْلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَقَلَ مَنْ قَالَ لَا يَنْقُضُهَا إِلَّا وَجُودُ الْمَاءِ: مَسَحَ، وَهُوَ قَوْلُ فِي الرِّعَايَةِ.

وَقَالَ أَشْهَبُ الْمَالِكِيِّ وَابْنُ سُرَيْجٍ الشَّافِعِيِّ وَابْنُ حَزْمٍ: وَإِنْ لَبَسَ خَفًا عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا عِمَامَةً أَوْ عَكْسَهُ فَوَجْهَانِ. وَكَذَا إِنْ شَدَّ جَبِيرَةً مَسَحَ فِيهَا عَلَيْهِمَا، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا.
وَقِيلَ: يَجُوزُ، لِأَنَّ مَسْحَهُمَا عَزِيمَةٌ (م ٤، ٦) ^(٢).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي غرقٍ على غرقٍ يستر القدم بهما وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في المعنى، والكافي، والشرح.

وأطلق الوجهين ابن تميم وابن عبيدان وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وبناهما على القول بجواز مسح المخرق فوق الصحيح. أحدهما: لا يميز المسح عليهما، وهو الصحيح.
قال في الحاويين: فلا مسح في أصح الوجهين وجزم به في المستوعب وغيره، وقدمه في الرعائيتين وغيره. والوجه الثاني: يميز قدمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة - ٤ - ٦): قوله: (وإن لبس خفًا على طهارة مسح فيها عمامة أو عكسه فوجهان وكذا، وإن شد جبيرة مسح عليهما، أو على أحدهما، وقيل: يجوز، لأن مسحها عزيمة). انتهى.
ذكر المصنف مسائل:

(المسألة الأولى - ٤): لو لبس خفًا على طهارة مسح فيها عمامة.

(المسألة الثانية - ٥): عكسها لبس عمامة على طهارة مسح فيها خفًا، وأطلق الخلاف في جواز المسح وعدمه فيهما، وأطلقه فيهما في الرعائيتين والحاويين، ومختصر ابن تميم والزركشي وغيرهم.

وقال ابن عبيدان في شرحه: قال أصحابنا: ظاهر كلام الإمام أحمد لا يجوز المسح. انتهى.
قال في الفصول والمعني والشرح.

قال بعض أصحابنا ظاهر كلام الإمام أحمد لا يجوز المسح.

والظاهر: أن ابن عبيدان تابعهم، وسقطت لفظة بعض في الكتابة وقال القاضي: يحتمل جواز المسح.

قال الزركشي: أصحهما عند أبي البركات الجواز جريًا على قاعدته، من أن المسح يرفع الحدث. انتهى.
وصححه ابن عبيدان أيضًا في مكان آخر.

قلت: الصحيح في المذهب: أن المسح يرفع الحدث وهو المنصوص، وعليه الأكثر وقدمه المصنف وغيره، إذا علم ذلك فالصحيح من المذهب جواز المسح في هاتين المسألتين.

والوجه الثاني: لا يجوز المسح ولا يميز، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد كما تقدم.

(المسألة الثالثة - ٦): لو شد جبيرة على طهارة مسح فيها على خفٍ وعمامة أو على أحدهما، فالصحيح من المذهب: أن حكمها حكم المسألة التي قبلها خلافًا ومذهبًا، وقدمه المصنف.

وقد جزم في الرعاية الصغرى والحاويين هنا بالجواز واختاره المجد وغيره، فتأكد القول بالصحة هنا، وهو الصواب.

وإن لبس خُفًا على طهارة مسح فيها جيرة مسح، وقيل إن كانت في رجله ومسح عليها ثم لبس الخف لم يمسح عليه، ويمسح عمامة مُحَنَكَة (خ) سائرة ما جرت به العادة.

وفي ذات ذؤابة وجهان (م ٧)^(١)، وذكرهما ابن شهاب، وجماعة في صماء وقالوا: لم يفرق أحمد.

وفي مفرذات ابن عقيل: هو مذهبه، والظاهر إن لم يكن يقينا قد اطلعوا على كراهة أحمد للبسها، وإنما رأوا أن الكراهة لا تمنع الرخصة، ويأتي قريبا النهي عن الكي، واختار شيخنا وغيره المسح، وقال: هي كالقلانس.

وكره أحمد لبس غير المحنكة، ونقل الحسن أبو ثواب كراهية شديدة، ولم يصرح الأصحاب بإباحة لبسها، بل ذكر بعضهم كراهة أحمد.

وقال بعضهم: لا تباع مع النهي، فلا يتعلق بها رخصة، وعلمه بعضهم بعدم المشقة، كالكلية، وبأنها تشبه عمامة أهل الذمة، وقد نهى عن التشبه بهم، ويأتي في ستر العورة.

وقال شيخنا: المحكي عن أحمد الكراهة، والأقرب أنها كراهة لا ترتقي إلى التحريم، وبمثل هذا لا يمنع الترخص كسفر التزهة، كذا قال، ويأتي في القصر، ولعل ظاهر من جواز المسح بإباحة لبسها، وهو منجى، لأنه فعل أبناء المهاجرين والأنصار، وتحمل كراهة السلف على الحاجة إلى ذلك، لإجهاد أو غيره، واختاره شيخنا، أو على تركه الأولى، وحمله صاحب المحرر وغيره على غير ذات ذؤابة، مع أن الكراهة إنما هي عن عمر، وإبيه، والحسن، وطاوس، والثوري، وفي الصحة نظر، ولا يمسح معها ما العادة كشفه.

وعنه: يجب.

وعنه: حتى الأذنين، ولا يمسح قلنسوة.

وعنه: بلى، وقيل المحبوسة تحت خلفه، ولا سائرا كخضاب نص عليه.

= وضعف الرعاية الكبرى هذا، وصحح المنع وأطلق الوجهين هنا في المغني والشرح وشرح ابن عبيدان وغيرهم.

وقيل: يجوز المسح هنا، وإن منعناه في الأولى؛ لأن مسحها عزيمة، وجزم بهذا القول في الرعاية الصغرى والحاوين كما تقدم.

وصحح في الرعاية الكبرى المنع هنا وأطلق الخلاف هناك فتلخص ثلاث طرق:

أحدها: هي مثل التي قبلها وهو الصحيح.

والثاني: جواز المسح هنا وإن منعناه هناك.

والثالث: منعه هنا وإطلاق الخلاف هناك وهي طريقته في الرعاية الكبرى، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي ذات ذؤابة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، وشرح أبي البقاء، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، وشرح الهداية للمجد، والنظم، وجمع البحرين، وشرح الخرقى للطوفي، وشرح ابن منجاء، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين، وشرح ابن عبيدان، ومختصر ابن تيمم، والرعايتين، والحاوين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يجوز المسح عليها، وهو الصحيح جزم به في العمدة والمنور والمتخب الآدمي والتسهيل، وقدمه ابن رزين في شرحه واختاره ابن عقيل وابن الزاغوني والشيخ الموفق وإليه ميل ابن عبد القوي في جمع البحرين وابن عبيدان وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين بطريق أولى، فإنه اختار جواز المسح على العمامة الصماء.

وفي الفائق ما يدل على أنه اختاره صريحا.

والوجه الثاني: لا يجوز المسح عليها، اختاره ابن حامد قاله في الفصول، وجزم به في الإيضاح والوجيز وهو ظاهر كلامه في المبهج ومسبوك الذهب، وتذكرة ابن عبدوس وتجريد العناية؛ فإنهم قالوا: محنكة، واقتصروا عليه، وصححه في تصحيح الحرر.

قال الشارح: وهو أظهر، وقدمه في إدراك الغاية.

قال في الفائق: وفي اشتراط التحنك وجهان، اشترطه ابن حامد وألغاه ابن عقيل وابن الزاغوني وشيخنا، وخرج من القلانيس، وقيل: الذؤابة كافية، وقيل بعدمه، واختاره الشيخ. انتهى.

وما نقله عن الشيخ خالف لما قاله في العمدة، ولم أر في كتبه ما يخالفه، بل صرح الشارح أن الجواز اختيار الشيخ، والله أعلم.

وَلَا تَمْسَحُ امْرَأَةٌ عِمَامَةً، وَلِحَاجَةٍ بَرْدٍ وَغَيْرِهِ وَجَهَانِ (م ٨) ^(١)، وَإِنْ قِيلَ: يَكْرَهُ التَّشَبُّهُ، تَوَجَّهَ الْخِلَافُ، كَصَمَاءَ. وَمِثْلُ الْحَاجَةِ لَوْ لَبَسَ مُحَرَّمٌ خَفَيْنَ لِحَاجَةٍ هَلْ يَمْسَحُ (م ٩) ^(٢)؟ وَتَمَسَّحَ قِنَاعَهَا وَهُوَ الْحِمَارُ الْمَذَارُ تَحْتَ الْحُلِيِّ. وَعَنْهُ: الْمَنْعُ وَيَجِبُ مَسْحُ الْجَبِيرَةِ كُلِّهَا فِي الطَّهَارَتَيْنِ إِلَى حِلِّهَا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِشَدَّهَا مَحَلَّ الْحَاجَةِ. وَعَنْهُ: الْإِعَادَةُ.

وَعَنْهُ: يَتَيَمَّمُ (و ش) مَعَ الْمَسْحِ فَلَا يَمْسَحُهَا بِتُرَابٍ، وَإِنْ عَمَّتْ مَحَلَّ التَّيَمُّمِ سَقَطَ، وَقِيلَ يُعِيدُ إِذَنْ، وَقِيلَ: هَلْ يَقَعُ التَّيَمُّمُ عَلَى حَائِلٍ فِي مَحَلِّهِ كَمَسْحِهِ بِالْمَاءِ أَمْ لَا لِيَضَعَفَ التُّرَابُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تَقَعُ الْجَبِيرَةُ بِالْوَقْتِ. وَعَنْهُ: بَلَى كَالَتَّيَمُّمِ.

فصل

يُشْتَرَطُ لِلْمَسْحِ اللَّبْسُ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيُعْتَبَرُ كَمَالُهَا.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (و هـ) فَلَوْ غَسَلَ رَجُلًا ثُمَّ ادْخَلَهَا الْخُفَّ خَلَعَ، ثُمَّ لَبَسَ، بَعْدَ غَسْلِ الْآخَرَى، وَإِنْ لَبَسَ الْأَوَّلَى طَاهِرَةً ثُمَّ الثَّانِيَةَ خَلَعَ الْأَوَّلَى، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ وَالثَّانِيَةِ، أَوْ لَبَسَهُ مُخَدَّنًا وَغَسَلَهُمَا فِيهِ خَلَعَ عَلَى الْأَوَّلَى، ثُمَّ لَبَسَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ وَإِلَّا لَمْ يَمْسَحْ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ: لَا يَخْلَعُهُ، وَيَمْسَحُ.

وَجُزْمَ الْأَكْثَرِ بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ الطَّهَارَةُ لِلِابْتِدَاءِ اللَّبْسِ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، وَهِيَ كَمَالُ الطَّهَارَةِ، فَذَكَرُوا فِيهَا الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ، وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَوْ نَوَى جُنُبٌ رَفَعَ حَدَثَيْهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَأَدْخَلَهُمَا فِي خُفِّهِ، ثُمَّ تَمَسَّحَ طَهَارَتَهُ، أَوْ فَعَلَهُ كَمُخَدَّنٍ وَلَمْ يُعْتَبَرِ التَّرْتِيبُ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ، وَعَلَى الْأَوَّلَى لَا.

وَكَذَلِكَ لَبَسَ عِمَامَةً قَبْلَ طَهْرِ كَابِلٍ، فَلَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ لَبَسَهَا ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَسَحَ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلَى يَخْلَعُ ثُمَّ يَلْبَسُ.

وَإِنْ لَبَسَهَا مُخَدَّنًا ثُمَّ نَوَّضًا وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَفَعَهَا رَفْعًا فَاجِشًا فَكَذَلِكَ، قَالَ شَيْخُنَا: كَمَا لَوْ لَبَسَ الْخُفَّ مُخَدَّنًا، فَلَوْ غَسَلَ رِجْلَهُ رَفَعَهَا إِلَى السَّاقِ، ثُمَّ أَعَادَهَا، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعَهَا فَاجِشًا احْتَمَلَ أَنَّهُ كَمَا لَوْ غَسَلَ رِجْلَهُ فِي الْخُفِّ، لِأَنَّ الرُّفْعَ الْبَسِيرَ لَا يُغْرِجُهُ عَنْ حُكْمِ اللَّبْسِ، وَلِهَذَا لَا تَبْطُلُ الطَّهَارَةُ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَابِتْدَاءِ اللَّبْسِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا غَفِيَ عَنْهُ هُنَاكَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْعِمَامَةَ لَا يَشْتَرَطُ فِيهَا ابْتِدَاءُ اللَّبْسِ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيَكْفِي فِيهَا الطَّهَارَةُ الْمُسْتَدَامَةُ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ نَوَّضًا رَفَعَ الْعِمَامَةَ وَمَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا.

فَلَا يَبْقَى مَكْشُوفَ الرَّأْسِ إِلَى آخِرِ الْوُضُوءِ، وَلَا أَنَّهُ يَخْلَعُهَا بَعْدَ وُضُوءِهِ ثُمَّ يَلْبَسُهَا بِخِلَافِ الْخُفِّ، وَهَذَا مُرَادُ ابْنِ هُبَيْرَةَ فِي الْإِنْصَاحِ فِي الْعِمَامَةِ هَلْ يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لَبَسُهَا عَلَى طَهَارَةٍ؟ عَنْهُ رَوَاتَانِ، أَمَّا مَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ فَيَتَعَدَّى إِزَادَتُهُ جَدًّا، فَلَا يَنْبَغِي حَمْلُ الْكَلَامِ الْمُحْتَمَلِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ.

وَحُكَاةُ الْقُرْطُبِيِّ عَنْ دَاوُدَ فِي الْخُفِّ أَيْضًا وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتٌ خِلَافَ بِالْإِحْتِمَالِ فِي مَوْضِعٍ لَا يُعْرَفُ لِغَيْرِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ولا تمسح امرأة عمامة ولحاجة برد وغيره وجهان):

أحدهما: لا يجوز، وهو الصحيح، وجزم به في المغني والشرح، وشرح ابن رزين، وجمع البحرين، وغيرهم. وهو ظاهر العمدة، وقدمه ابن عديم وابن حمدان وابن عبيدان، وصححه، وغيرهم. والوجه الثاني: يجوز ويصح.

قلت: والنفس تميل إلى ذلك، وهي شبيهة بما إذا لبس نجس العين في الضرورة، على ما تقدم.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (ومثل الحاجة لو لبس عرم خفين لحاجة هل يمسح). انتهى.

وقد علمت الصحيح من الوجهين في التي قبلها.

قلت: الصواب جواز المسح هنا وإن منعنا في التي قبلها، وهو ظاهر كلام الأصحاب، بل تنبعت كلام أكثرهم فلم أرهم ذكروا

المسألة، ولم أر أحدا ذكرها غير المصنف - وهو عمدة -، ويمتثل أن يكون خروج ذلك من عنده، والله أعلم.

وَيُشْتَرَطُ لِلْجَبِيرَةِ الطَّهَارَةُ (و ش) وَعَنْ: لَا، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَمَصَاحِيهُ، وَالشَّيْخُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ شُدَّ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ نَزَعَ، فَإِنْ خَافَ يَتِمُّ، وَقِيلَ: يَمْسَحُ (و ش)، وَقِيلَ: هُنَا. وَكَذَا لَوْ تَعَدَّى بِالشُّدِّ مَحَلَّ الْحَاجَةِ وَخَافَ، وَإِنْ كَانَ شُدَّ عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا حَاصِلًا، فَإِنْ كَانَ جَبِيرَةً جَزَأَ، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ، وَكَذَا لَبَسَهُ خُفًا عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا عِمَامَةً أَوْ عَكْسَهُ، وَقِيلَ: أَوْ مَسَحَ فِيهَا جَبِيرَةً فِي رِجْلِهِ (م ١٠) ^(١)، وَسَبَقَ ذَلِكَ.

وَالدُّوَاءُ كَجَبِيرَةٍ، وَلَوْ جَعَلَ فِي شَيْءٍ قَارًا وَتَضَرَّرَ بَقْلُهُ فَعَنَّهُ يَتِمُّ، لِلنَّهْيِ عَنِ الْكَيِّ مَعَ ذِكْرِهِمْ كَرَاهَةَ الْكَيِّ.

وَعَنْ: لَهُ الْمَسْحُ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ يَغْسِلُهُ، وَعِنْدَ الْقَاضِي إِنْ خَافَ تَلَفًا صَلَّى وَأَعَادَ (م ١١) ^(٢).

وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمَسَافِرُ سَفَرُ الْقَصْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، ثُمَّ يَخْلَعُ (م) [وَقِيلَ: فِي الْمَسَافِرِ] لَا تَوَقُّفَاتٍ فَإِنْ خَافَ أَوْ تَضَرَّرَ رَفِيقَهُ بِانْتِظَارِهِ وَنَحْوَهُ يَتِمُّ، فَلَوْ مَسَحَ وَصَلَّى أَعَادَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَمْسَحُ كَالْجَبِيرَةِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْسَحَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ كَثِيرٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ.

وَقِيلَ: لَا يَمْسَحُ وَمَنْ أَقَامَ عَاصِيًا كَمَنْ أَمَرَهُ سَيِّدُهُ بِسَفَرٍ فَأَقَامَ مَسَحَ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي: هَلْ هُوَ كَعَاصٍ بِسَفَرِهِ فِي مَسْحِ التَّرْخُصِ؟ فِيهِ وَجَّهَانِ.

وَالْإِنْدَاءُ الْمُدَّةُ مِنْ حَدَثِهِ بَعْدَ لَبْسِهِ (و) أَيْ: مِنْ وَقْتِ جَوَازِ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ، فَلَوْ مَضَى مِنَ الْحَدَثِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، أَوْ ثَلَاثَةٌ. وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَلَمْ يَمْسَحْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، وَمَا لَمْ يُحْدِثْ لَا تُحْتَسَبُ الْمُدَّةُ، فَلَوْ بَقِيَ بَعْدَ لَبْسِهِ يَوْمًا عَلَى طَهَارَةِ اللَّبَسِ

ثُمَّ أَخَذَتْ اسْتِنَاحَ بَعْدَ الْحَدَثِ الْمُدَّةُ، وَانْتَهَاءُ الْمُدَّةِ وَقْتُ جَوَازِ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ.

وَعَنْ: ابْتِدَآؤُهَا مِنْ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ، وَانْتِهَآؤُهَا وَقْتُ الْمَسْحِ، وَإِنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ أَتَمَّ عَلَى بَقِيَّةِ مَسْحِ مُقِيمٍ (و) وَفِي الْمُبْهَجِ مَسَحَ مُسَافِرٍ إِنْ كَانَ مَسَحَ مُسَافِرًا فَوْقَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَإِنْ مَسَحَ أَقَلَّ مِنْ مَسْحِ مُقِيمٍ ثُمَّ مَسَافَرَ فَكَذَلِكَ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (هـ).

وَعَنْ: عَلَى الْبَاقِي مِنْ مَسْحِ مُسَافِرٍ، قَالَ الْخَلَّالُ: نَقَلَهُ أَحَدُ عَشَرَ نَفْسًا، وَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَتَوَجَّهُ إِنْ صَلَّى بِطَهَارَةِ الْمَسْحِ فِي الْحَضَرِ غَلَبَ جَانِبُهُ، قَالَ فِي الْخِلَافِ مُلْزَمًا لِمَنْ قَالَ: يَمْسَحُ مَسَحَ مُسَافِرٍ: لَوْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ أَحَدَ خَفَيْهِ وَمَسَافَرَ ثُمَّ مَسَحَ الْأُخْرَى فِي السَّفَرِ، فَعِنْدَهُمْ يَمْسَحُ مَسَافِرٍ، وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَآؤِهِ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا، وَإِنْ أَخَذَتْ مُقِيمًا وَمَسَحَ مُسَافِرًا أَتَمَّ مَسَحَ مُسَافِرٍ (و).

وَعَنْ: مَسَحَ مُقِيمٍ ذَكَرَهَا فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ، وَجَعَلَهَا كَمَنْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَمْ يُحِرْمَ بِالصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: إِنْ مَضَى وَقْتُ صَلَاةٍ ثُمَّ سَافَرَ أَتَمَّ مَسَحَ مُقِيمٍ، وَمَنْ شَكَّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ لَمْ يَمْسَحْ (و) لِأَنَّ الْأَصْلَ الْغُسْلُ، فَإِنْ

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كان شُدَّ): يعني: الجبيرة على طهارة مسح فيها حائلًا، فإن كان جبيرةً جاز وإلا فوجهان، وكذا

لو لبس خفًا على طهارة مسح فيها عمامة أو عكسه، وقيل: أو مسح فيها جبيرة في رجله) انتهى.

قلت: تقدّم حكم هذه المسائل في كلام المصنّف وقد صحّحتنا ذلك، فإن المصنّف أطلق الخلاف أيضًا قبل ذلك، فلا حاجة إلى إعادتها ولكن المصنّف ذكرها هنا استطرادًا، ولذلك قال: (وسبق ذلك)، وقد ذكر هناك قولاً لم يذكره هنا وذكر هنا قولاً، والمسألة الأولى لم يذكرها هناك، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ولو جعل في شقّ قارًا وتضرّر بقلعه فعنه: يتيّم للنهي عن الكي مع ذكرهم كراهة الكي، وعنه له

المسح، وعن ابن عقيل يغسله، وعند القاضي إن خاف تلفًا صلى وأعاد). انتهى.

وأطلق الراييتين في المستوعب، وشرح ابن عبيدان، والزركشي، وغيرهم.

إحداهما: يجرى المسح عليها وهو الصحيح، جزم به في الكافي وصحّحه في الراييتين والحاويين والنظم، واختاره المجد وغيره، وقدمه في الفصول وابن تيميم والمصنّف في حواشي المقتنع.

والرواية الثانية: لا يجرئه فيتيمم اختاره أبو بكر، وذكر المصنّف كلام ابن عقيل والقاضي، وكلام ابن عقيل مذكور في الفصول.

مَسَحَ قَبْلَ بَقَاؤِهَا صَحَّ وَضُوءُهُ، وَقِيلَ: لَا، كَمَا يُعِيدُ مَا صَلَّى بِهِ مَعَ شَكِّهِ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.
وَتَمَسَحُ الْمُسْتَحَاضَةُ وَتَحْوِهَا فِي الْمَنْصُوصِ كَغَيْرِهَا (و م)، وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: لَوْ قُتِلَ كُلُّ صَلَاةٍ (و هـ)، وَقِيلَ: لَا أَنَّهُ لَا
تَمَسُّحَ إِلَّا بِقَدَرِ مَا تُصَلِّي بِطَهَارَتِهَا ذَاتَ الْغَسَلِ ثُمَّ تَخْلَعُ. (و ش) وَمَتَى انْقَطَعَ الدَّمُ اسْتَأْنَفَتِ الْوُضُوءَ، وَجْهًا وَاحِدًا
كَالتَّيْمِمْ يَجِدُ الْمَاءَ بِخِلَافِ ذِي الطَّهْرِ الْكَامِلِ يَخْلَعُ الْخُفَّ، أَوْ تَقْضِي الْمُدَّةَ، وَمَنْ غَسَلَ صَحِيحًا وَتَيَمَّمَ لِيُجْرِحَ، فَهَلْ يَمَسَحُ
الْخُفَّ؟

قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: هُوَ كَالْمُسْتَحَاضَةِ، وَيَجِبُ مَسْحُ أَكْثَرِ أَعْلَى الْخُفِّ، وَقِيلَ: قَدَرِ النَّاصِيَةِ مِنَ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَذْهَبُ،
وَقِيلَ: جَمِيعُهُ (و م) لَا قَدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ (هـ) أَوْ مَا سُمِّيَ مَسْحًا (ش) وَيُجْزَى مَسْحُ أَكْثَرِ الْعِمَامَةِ عَلَى الْأَصَحِّ،
وَيُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ مَرَّةً مِنْ أَصَابِعِهِ إِلَى سَائِرِهِ، وَلَا يُجْزَى أَسْفَلُهُ وَعَقِيْبُهُ (و)، وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ (هـ) وَمَسْحُهُ بِأَصْبَعٍ
أَوْ خَاتِلٍ أَوْ غَسْلُهُ كَالرَّأْسِ، وَيَكْرَهُ تَكَرُّارُ مَسْحِهِ وَغَسْلِهِ
وَأِنْ ظَهَرَ بَعْضُ قَدَمٍ مَاسِحٍ، أَوْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ ابْتَدَأَ الطَّهَارَةَ.

وَعَنَى: يُجْزَى مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ (و هـ م ق) وَهَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَوَالَاةِ؟ (و م) جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، أَوْ رَفَعَ
الْحَدَّثَ؟ جَزَمَ بِهِ أَبُو الْحُسَيْنِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي أَنَّهُ الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَيَرْفَعُهُ فِي الْمَنْصُوصِ (و) أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى غَسَلِ كُلِّ غُضُوٍّ بِنِيَّةٍ،
أَوْ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَتَّبَعُ فِي النِّقْصِ، وَإِنْ تَبَعُضَتْ فِي الثَّبُوتِ كَالصَّلَاةِ وَالصُّومِ؛ وَاخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَقَالَ فِي
الْخِلَافِ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ١٢) ^(١)، وَهُوَ كَقَدَرِ التَّيْمِمْ عَلَى الْمَاءِ وَقِيلَ كَسَبَقَ الْحَدَّثَ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن ظهر بعض قدم ماسح أو انقضت المدة ابتداء الطهارة وعنه يجوز مسح رأسه وغسل رجليه، وهل هو مبني على الموالاة، جزم به الشيخ، أو رفع الحديث؟ جزم به أبو الحسين، واختاره أبو البركات، وذكر أبو المعالي أنه الصحيح من المذهب عند المحققين، ويرفعه في المنصوص، أو مبني على غسل كل عضو بنية أو على أن الطهارة لا تتبع في النقص وإن تبعث في الثبوت كالصلاة والصوم؟ اختاره في الانتصار، وقاله في الخلاف فيه أوجه). انتهى.

اعلم أن الأصحاب اختلفوا في بناء هذه المسألة على طرق أطلقها المصنف.
ف قيل: هي مبنيّة على الموالاة، قطع به الشيخ في المغني والشارح وابن رزين في شرحه واختاره ابن الزاغوني قاله الزركشي، وقدمه في الرعاية الكبرى.

فعلى هذا لو حصل ذلك قبل فوات الموالاة أجزاء مسح رأسه وغسل قدميه قولاً واحداً، لعدم الإخلال بالموالاة، وإن فاتت الموالاة ابتداء الطهارة على المذهب.

وعلى القول بعدم وجوب الموالاة يغسل قدميه، والصحيح من المذهب أن الموالاة فرض، وضعت المجد في شرحه ومن تابعه هذه الطريقة.

قال الزركشي وغيره: وهو مفرغ على أن طهارة المسح لا ترفع الحدث، وإنما تبيح الصلاة كالتيمم، فإذا ظهرت الرجلان ظهر حكم الحدث السابق.

قال الزركشي: وقع ذلك للقاضي في التعليق أيضاً في توقيت المسح مصرحاً بأن طهارة المسح ترفع الحدث: إلا عن الرجلين. انتهى.

وقد رأيت في التعليق كما قال.

وقيل: مبنيّة على أن المسح يرفع الحدث، وقطع بهذه الطريقة، القاضي أبو الحسين، وصححه المجد في شرحه، وابن عبد القوي في جمع البحرين، وابن عبيدان، وصاحب الحاوي الكبير وغيرهم.

وقدمه الشيخ تقي الدين في شرح العمد.

وقال هو وأبو المعالي بن منجا وحفيده أبو البركات ابن منجا في شروحه: هو الصحيح من المذهب عند المحققين. انتهى.

قلت: وهذا هو الصحيح من الطرق والصحيح من المذهب أنه يرفع الحدث نص عليه، كما قال المصنف، فبنوا ذلك على أن المسح يرفع الحدث عن الرجلين، وعلى أن الحدث لا يتبع، فإذا خلع عاد الحدث إلى الرجلين فيسري إلى بقية الأعضاء، فيستأنف =

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: إِنْ رَفَعَهُ، وَإِنْ رَفَعَ الْعِمَامَةَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ لِلْمَشَقَّةِ، قَالَ أَحْمَدُ إِذَا ذَالَتْ عَنْ رَأْسِهِ فَلَا بَأْسَ مَا لَمْ يَفْحَشْ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: مَا لَمْ يَرْفَعْهَا بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ، وَظَاهِرُ الْمُسْتَوْجِبِ: تَبْطُلُ بِظُهُورِ شَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ، وَخُرُوجِ الْقَدَمِ أَوْ بَعْضِهِ إِلَى سَاقِ الْحَفِّ كَحَلْيِهِ (و) مَعَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُحْرِمُ قِدْيَةٌ ثَانِيَةٌ، لِأَنَّهُ ظَهَرَ بَعْضُ الْقَدَمِ كَظُهُورِهِ هُنَا. وَعَنْهُ: لَا. وَعَنْهُ: لَا يَبْغِضُهُ.

=الوضوء، وإن قرب الزُمن وهو ظاهر كلامه لإطلاقه القول بالاستئناف. بل قيل: إنه منصوصه، قال في الكافي: أشهر الروايتين تبطل الطهارة لأن المسح أقيم مقام الغسل، فإذا زال بطلت الطهارة في القدمين، فتبطل في جميعها لكونها لا تتبعض. انتهى.

وأطلق الطريقتين ابن تميم. وقيل: مبنية على صحة غسل كل عضو بنية، فإن قلنا: يصح تفريق النية على أعضاء الوضوء أجزاً غسل قدميه، وإلا ابتداء الطهارة.

واعلم: أن في صحة طهارة من فرق النية على أعضاء الوضوء وجهين، وأن الصحيح: الصحة، جزم به في التلخيص وغيره، وقدمه ابن تميم وغيره، فعلى هذا يكون الصحيح إجزاء مسح رأسه وغسل قدميه.

وقيل: مبنية على أن الطهارة لا تتبعض في النقض وإن تبعضت في التبوؤ كالصلاة والصوم قاله القاضي في الخلاف، وأبو الخطاب في الانتصار.

قلت: قال القاضي في الخلاف: فإن قيل: لما تبعض في الصحة، جاز أن يتبعض في البطلان، قيل له: يبطل بالصلاة والصوم، فإنهما يتبعضان في الصحة، فيصحان جزءاً فجزءاً، ولا يتبعضان في الانتقاض. انتهى.

تنبيهان: الأول: ظاهر كلام المصنف وغيره أن الروايتين في أصل المسألة مبيتان على الخلاف الذي في هذه المسائل اللاتسي ذكرها المصنف أصولاً.

قال الشارح بعد أن حكى الروايتين وهذا الاختلاف مبني على وجوب الموالاة، فمن لم يوجها في الوضوء جوز غسل القدمين، ومن أوجها أبطل الوضوء إذا فاتت وإلا أجزأه غسلهما، وظاهر كلامه في الرعاية والزركشي خلاف ذلك.

قال الزركشي: والرواية الثانية: يجزئه غسل قدميه وبنوها على أن الطهارة تتبعض، وأنه يجوز تفريقها كالغسل وإذنا أن نقول الحدث لم يرتفع عن الرجلين فيغسلان بحكم الحدث السابق، أو نقول ارتفع وعاد إليهما فقط.

وأما المذهب؛ فهو مبني عند ابن الراغوني وأبي محمد على المذهب في اشتراط الموالاة وبناءه أبو البركات على شيئين: أحدهما: أن المسح يرفع حدث الرجلين رفعاً مؤقتاً.

والثاني: أن الحدث لا يتبعض. انتهى.

فظاهر هذا بل صريحه أن كل رواية مبنية على أصل.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن خلع ما مسحه أو ظهر بعض محل فرضه في رأسه أو قدمه أو نمت مذته توضحاً ثانياً إن فاتت الموالاة، وقيل: أو لم تفت، وقلنا: المسح يرفع الحدث، وعنه يجزئ مسح رأسه وغسل قدميه، ومحل الجبيرة وما بعده على المذهب في اعتبار الموالاة والترتيب.

وقيل: بل هذا إن قلنا المسح لا يرفع الحدث مع الموالاة وعدمها، وإن قلنا يرفعه توضحاً.

وقيل: بل هذا إن قلنا يجزئ كل عضو بنية، وإلا توضحاً انتهى.

الثاني: قوله: (وعنه يجزئه مسح رأسه وغسل رجله) لعله: (وعنه: يجزئه غسل رجله)؛ لأن الرأس لم يتقدم له ذكر في كلامه ويمتثل أن يكون في أول المسألة سقط.

وتقديره: وإن ظهر قدم الماسح أو رأسه وهو أولى، ويمتثل أن يكون الرواية وردت كذلك أو أن الحكم لما كان واحداً ذكره، والله أعلم.

وإن انتقض بعض العِمَامَةِ، فَرَوَاتَانِ (م ١٣) ^(١).

وإن نَزَعَ خُفًا فُوقَايَا مَسَحَهُ، فَعَنَهُ يَلْزُمُهُ نَزْعُ التُّخْتَانِي، اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ فَيَتَوَضَّأُ، أَوْ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ عَلَى الْخِلَافِ.

وَعَنَهُ: لَا يَلْزُمُهُ (و هـ م) فَيَتَوَضَّأُ أَوْ يَمْسَحُ التُّخْتَانِي مَفْرَدًا عَلَى الْخِلَافِ (م ١٤) ^(٢).

وَكُلُّ مِنَ الْفُوقَايِي وَالتُّخْتَانِي بَدَلٌ مُسْتَقْبَلٌ عَنِ الْغَسْلِ، وَقِيلَ: الْفُوقَايِي بَدَلٌ عَنِ الْغَسْلِ، وَالتُّخْتَانِي كِلِفَافَةٌ، وَقِيلَ: الْفُوقَايِي بَدَلٌ عَنِ التُّخْتَانِي، وَالتُّخْتَانِي بَدَلٌ عَنِ الْقَدَمِ، وَقِيلَ: هُمَا كَظَاهِرَا وَبَطَانَةٍ.

وإن أُحْدِثَ قَبْلَ وَصُولِ الْقَدَمِ مَحَلُّهَا لَمْ يَمْسَحْ عَلَى الْأَصَحِّ، لِهَذَا لَوْ غَسَلَهَا فِيهِ ثُمَّ أَدْخَلَهَا مَجْلَهَا مَسَحَ، وَإِنْ زَالَتْ الْجَبِيرَةُ فَكَالْحَفِّ (و م ش) وَقِيلَ طَهَارَتُهُ بَاقِيَةٌ قَبْلَ الْبَرِّ (و هـ).

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا مُطْلَقًا كِرَازًا لَمْ يَنْتَقِضْ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن انتقض بعض العمامة فرواتان). انتهى.

ذكرها ابن عقيل في الفصول، وأطلقهما، وصاحب المستوعب والمغني والشرح وشرح ابن عبيدان وابن تيمم والفاوق وغيرهم: إحداهما: يطل، وهو الصحيح اختارها المجد وابن عبد القوي في شرحيهما وقدمه في الرعائيتين والحاويين وغيرها، وهو الصواب. قال في الرعاية الكبرى: ولو انتقض بعض عمامته وفحش، وقيل: ولو دورة بطل.

والرواية الثانية: لا تبطل، قدمه ابن رزين في شرحه.

وقال القاضي: لو انتقض منها كور واحد بطل، وهو القول الذي ذكر في الرعاية فتلخص أن في محل الخلاف طريقين ما قطع به المصنف وما ذكره في الرعاية وغيره.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن نزع خفا فوقايا مسح، فعنه يلزمه نزع التختاني فيتوضأ أو يغسل قدمه على الخلاف، وعنه لا يلزمه، فيتوضأ أو يمسح التختاني مفردا على الخلاف). انتهى.

اعلم: أن قرينة قوله: (اختاره الأصحاب) يدل على أنه المذهب وهو كذلك.

ولكن الإتيان بهذه الصيغة يقتضي قوة الخلاف من الجانبين وإن كان الأصحاب اختاروا إحداهما، والمصنف تابع المجد في هذه العبارة، وكذا ابن عبد القوي وابن عبيدان في شرحيهما.

واختار المجد وابن عبيدان عدم اللزوم وقدمه في الرعاية الصغرى لكن قال: الأول أظهر.

وأطلق الخلاف في الحاويين ومختصر ابن تيمم.

تنبيه: قوله في الموضعين: (على الخلاف): يعني به فيهما الذي فيما إذا ظهر قدم الماسح، أو انقضت المدة الذي ذكره قبل ذلك.

فهذه أربع عشرة مسألة قد فتح الله بتصحيحها، والله أعلم.

باب نَوَاقِضِ الطُّهَارَةِ الصُّغْرَى

وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ:

الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، وَالْمَرَادُ: إِلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ وَيَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطَهِيرِ وَلَوْ نَادِرًا كَاسْتِحْضَاةٍ (م)، وَقِيلَ: لَا يَنْقُضُ رِيحٌ قَبْلَ (و هـ) وَقِيلَ مِنْ ذَكَرَ.

وَفِي خُرُوجِ مَا تَحْمِلُهُ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ بِلَا بَلَاءٍ كَقَطْنَةٍ أَوْ مِيلٍ فِيهَا وَقِيلَ: وَمَعَ بَلَاءٍ، وَظَاهِرُ نَقْلِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا خُرُوجُ بَوْلٍ، قَالَهُ الْقَاضِي وَمَجْرَدُ الْحَقْنَةِ أَوْجَةٌ: الثَّالِثُ يَنْقُضُ مِنْ دُبُرِهِ، وَكَذَا لَوْ دَبَّ مَآوُهُ، أَوْ اسْتَدْخَلَتْهُ، أَوْ مَنِيَّ امْرَأَةً وَلَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ (م ١، ٣) (١).

وَأِنْ خَرَجَ تَوَضُّآتٌ وَقِيلَ تَغْتَسِلُ لِمَنِيٍّ، وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُ مَنِيُّهَا فَكَبْفِيَّةُ الْمَنِيِّ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِيمَا يَحْبِلُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ طَرَفِهِ خَارِجًا، أَوْ لَا.

وَعِنْدَ الْحَقَنِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَرَفُهُ خَارِجًا ثُمَّ أَخْرَجَتْهُ، أَوْ خَرَجَ نَقْضٌ، وَأَفْسَدَ الصُّومَ، وَإِنْ كَانَ طَرَفُهُ خَارِجًا فَلَا، إِلَّا مَعَ بَلَاءٍ وَرَاحِيَةٍ، فَيَنْقُضُ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيِّ إِنْ بَقِيَ بَعْضُهُ خَارِجًا، أَوْ بَلَغَ بَعْضُ خَيْطٍ قَوْصَلِ الْمِعْدَةِ ثَبَتَ حُكْمُ النُّجَاسَةِ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاةٌ، وَلَا طَرَأَتْ.

وَإِنْ ظَهَرَتْ مَقْعَدَتُهُ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهَا بَلَاءً، وَقِيلَ أَوْ يَجْهَلُهُ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ انْتَقَضَ فِي الْمَنْصُوصِ، وَكَذَا طَرَفُ مُصْرَانٍ، أَوْ رَأْسِ دَوْدَةٍ.

وَلَوْ صَبَّ دُهْنًا فِي أُذُنِهِ قَوْصَلٌ إِلَى دِمَاقِهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا لَمْ يَنْقُضْ، وَكَذَا لَوْ خَرَجَ مِنْ فِيهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ (و هـ) خِلَافًا لِأَبِي الْمَعَالِي.

وَفِي نُّجَاسَةِ دُهْنٍ قَطْرَةٌ فِي إِحْلِيلِهِ وَجَهَانٍ، لِنُّجَاسَةِ بَاطِنِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ فَلَمْ يَتَنَجَّسْ بِهِ، كَنُجَاسَةِ الْحَلْقِيِّ، وَهُوَ مَخْرُجٌ

(١) (مسألة - ١ - ٣): قوله: (وفي خروج ما يحمله في قبل أو دبر بلا بلاء كقطنة أو ميل... ومجرد الحقنة أوجة: الثالث ينقض من دبره وكذا لو دب مآؤه أو استدخلته أو مني امرأة ولم يخرج ذلك). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ١): لو احتشى في قبله أو دبره قطناً أو ميلاً ثم خرج بلا بلاء، فقيل: لا ينقض وهو ظاهر نقل عبد الله عن الإمام أحمد ذكره القاضي في المجرد.

وصححه ابن حمدان وقدمه ابن رزين في شرحه وقيل ينقض صححه ابن عقيل في مجمع البحرين.

قلت: وهو الصواب.

وخروجه بلا بلاء نادر جداً، بل تعلق الحكم على الظن وأطلقهما الشيخ الموفق والمجد في شرحه والشارح وابن عبيدان والرعاية الصغرى والزركشي وغيرهم.

وقيل: ينقض إذا خرج من الدبر خاصة ذكره القاضي، واختاره في المجرد.

ونقله ابن عبيدان وغيره، وأطلقه ابن تميم قال المجد في شرحه، والصحيح التسوية بين قبل والدبر.

(المسائل الثانية والثالثة - ٢ - ٣): لو احتقن ولم يخرج من الحقنة شيء أو دب مآؤه أو استدخلته أو مني امرأة ولم يخرج من ذلك شيء، فقيل: لا ينقض، لكن إن كان المحتقن أدخل رأس الزرافة نقض، قدمه ابن رزين في المني، والحقنة مثله.

قلت: وهو ظاهر كلام الحرقفي والشيخ في المقتنع وغيرهما وقيل: ينقض.

قلت: وهو قوي وأطلقهما في المني، والشرح والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن عبيدان والزركشي وغيرهم.

وقيل: ينقض إذا كانت الحقنة في الدبر دون قبل، وهو موافق لقول القاضي المتقدم وتعليقه.

وأطلقه ابن تميم وابن حمدان في الرعاية الكبرى، والمصنف في حواشي المقتنع.

وأطلق الوجهين في الفصول في الحقنة.

(م ٤) (١).

وفي الخلاف في مسألة النبي طهارة حصاة خرجت من دبر، وهو غريب بعيد.
الثاني: خروج بول أو غائط من بقيه البدن (ش) وخروج نجاسة فاحشة في أنف أو أوساط الناس، في رواية اختارها القاضي وجماعة كثيرة، وجزم به في التلخيص وغيره، نقل الجماعة وذكر الشيخ المذهب كل أحد بحسبه (م ٥) (٢).
وعنه: ينقض اليسير (و هـ) وقال شيخنا: لا ينقض مطلقاً (و م ش) واختاره الأجرى في غير القيء، وإن شرب ماء وقد فقه في الحال فنجس كالقيء، وذكره الأصحاب، منهم القاضي، ويتوجه تخريج واحتمال إن تغير، كذهن قطر في إخليله.

وقال أبو الحسين: لا نقض يبلغ كثير في إحدى الروايتين (و هـ).
وعنه: بلى، وبه قال أبو يوسف.

وأصلهما: هل يقطر الصائم؟ لنا: إنها تخلق من البدن كبلغم الرأس، فإن قيل: البلغم يختلط بنجاسة المعدة فينجس كماء شربه ثم قاءه، قيل: البلغم يتميز من نجاسة تجاوره، والنجاسة التي معه لو انفردت لم تكن كثيرة، وفارق ماء شربه ثم قاءه، لأنه إذا حصل في الجوف خالطه أجزاء نجسة لا يتميز عنه، فيصير عين النجاسة، كذا قال، لكن فيه إن ما قاءه لا ينجس إلا بوضوئه إلى الجوف، وكذا هو ظاهر كلام القاضي وغيره.
قالوا: لأن نجاسته بوضوئه إلى الجوف لا باستحالة، ويؤيده ما سبق في ذهن قطر في إخليله، ولم أجد نصرياً بخلافه.

وينقض دم كثير مصه علق أو قزاة، لا ذباب وبغوض، لإقليته وشقة الاختراز منه، ذكره أبو المعالي.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي نجاسة دهن قطره في إخليله وجهان لنجاسة باطنه، أو لأنه باطن فلم يتنجس به، كنخاسة الخلق

وهو خرج القيء). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى، وابن عبيدان.

أحدهما: لا ينجس.

وصححه في مجمع البحرين، وقطع به في بحثه.

قلت: هي قريبة الشبه من خروج المني، ويحتل الفرق.

والوجه الثاني: ينجس.

قلت: وهو الصواب، إن خرج؛ لأنه يخالطه، ويكتسب منه.

وقال في الرعاية الكبرى: قلت: إن خرج الدهن ببلل نجس، وإلا فلا. انتهى.

وخروجه بلا بلل بعيد جداً، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وخروج نجاسة فاحشة في أنف أو أوساط الناس في رواية اختارها القاضي وجماعة وجزم به في التلخيص

وغيره. ونقل الجماعة وذكره الشيخ المذهب كل أحد بحسبه). انتهى.

الرواية الأولى: اختارها القاضي وابن عقيل في الفصول وصححه الناظم.

قال في تجريد العناية: هذا الأظهر، وجزم به في مسبوک الذهب والتلخيص والبلغة والحرر والإفادات، وغيرهم.

وقدّمه في الرعايتين والحاويين والفاقق، وغيرهم.

والرواية الثانية: هي الصحيحة من المذهب نص عليها في رواية الجماعة.

قال الشيخ الموفق والشارح والشيخ تقي الدين: هذا ظاهر المذهب.

وقال الخلائ: الذي استقرت عليه الروايات عن أحمد: أن حد الفاحش ما استفحش كل إنسان في نفسه، وتبعه ابن رزين في

شرحه وغيره.

واختاره الشيخ والشارح وغيرهما، وقدّمه ابن تميم والزركشي.

قال المجد في شرحه: ظاهر المذهب أنه ما يفحش في القلب.

وَقَالَ الْحَنَفِيُّ: إِنْ كَانَ صَغِيرًا كَذَبَابٍ وَبَوْضٍ لَمْ يَنْقُضْ، وَلَا نَقَضَ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ بِنَفْسِهِ بَلْ بِقُطْنَةٍ وَنَحْوِهَا نَقَضَ (و هـ) وَلَا يَنْقُضُ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ حَصَاةً، وَلَا قِطْعَةً لَحْمٍ، وَلَا دَوْدَ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ، وَلَا يَنْقُضُ عِنْدَهُمُ الْقَيْءُ إِلَّا مِلءَ الْفَمِ، وَإِنْ غَلَبَ الرَّيْقُ الدَّمَ لَمْ يَنْقُضْ عِنْدَهُمْ، وَإِنْ انسَدَ الْمَخْرَجُ وَفُتِحَ غَيْرُهُ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: أَسْفَلُ الْمَعْدَةِ لَمْ يَنْتِثْ لَهُ أَحْكَامُ الْمَعْتَادِ، وَقِيلَ إِلَّا فِي النَقْضِ بِرِيحٍ مِنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ، وَفِي إِجْزَاءِ الْأَسْتِجْمَارِ، وَقِيلَ حَتَّى مَعَ بَقَاءِ الْمَخْرَجِ وَجْهَانِ (م ٦) ^(١)، وَأَحْكَامُ الْمَخْرَجِ بَاقِيَةٌ، قَالَ فِي النَّهَايَةِ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَدَّ خَلْقَةٍ، فَسَبِيلُ الْحَدَثِ الْمُنْفَتِحِ وَالْمَسْدُودِ كَعَضُو رَاثِدٍ مِنَ الْحَتَّى.

الثالث: زَوَالُ الْعَقْلِ أَوْ تَغْطِيَتُهُ (و) عَلَى الْأَصَحِّ.
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَلَوْ تَلَجَّمَ فَلَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ، لِنَحَاقًا بِالْغَالِبِ عَلَى الْأَصَحِّ، إِلَّا النَّوْمُ الْيَسِيرُ (و م) غَرْفًا. وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ هَيْئَتِهِ كَسُقُوطِهِ، وَقِيلَ: مَعَ بَقَاءِ نَوْبِهِ.
وَعَنْهُ: وَالْكَثِيرُ مِنْ جَالِسٍ (و ش) إِنْ اعْتَمَدَ بِمَقْعَدَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَهَلْ يَنْقُضُ مِنْ قَائِمٍ وَرَاكِعٍ وَسَاجِدٍ (هـ) فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٧ - ٨) ^(٢).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي أجزاء الاستجمار وقيل: حتى مع بقاء المخرج وجهان).

يعني: إذا انسَدَ المخرج وفتح غيره، وأطلقهما ابن تيمم وابن عبد القوي في جمع البحرين والزركشي، وغيرهم. أحدهما: لا يميز الاستجمار فيه، وهو الصحيح، اختاره ابن حامد والشيخ والشارح وابن عبيدان وغيرهم. وقدمه النّظام وابن رزين في شرحه ونصره.

والوجه الثاني: يميز، اختاره القاضي، والشيْرَازي، وقدمه في الرّعايتين والحاوي الكبير.

(٢) (مسألة - ٧ - ٨) قوله: (وهل ينقض النوم من قائم وراكع وساجد فيه روايتان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٧): هل ينقض النوم من القائم أو يلحق بالجالس، أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذهب:

إحداهما: هو كالجالس فلا ينقض وهو الصحيح، نص عليه.

وعليه أكثر الأصحاب، منهم: الخلّال، والخرقى، والقاضي، والشرّيف، وأبو الخطّاب في خلافيهما، والشيْرَازي، وابن عقيل، وابن عبدوس في تذكرته.

قال الشيخ تقي الدّين: اختاره القاضي وأصحابه، وكثير من أصحابنا.

قال في الكافي: الأولى إلحاق القائم بالجالس، وقطع به في المذهب الأحمد، والمقنع والبلغة والوجيز والإفادات والمنور ومتخب آدمي وغيرهم، وقدمه في الهداية والخلاصة والتلخيص والمحرر، ومختصر ابن تيمم والرّعايتين، والنّظم، والحاوين وغيرهم.

الرّواية الثانية: ينقض منه، وإن لم ينقض من الجالس، قدّمه في المستوعب، وشرح ابن رزين والفاقق وغيرهم.

وهذه الرّواية لا تقاوم الأولى في الترجيح، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ٨): نوم الرّاكع والسّاجد هل يلحق بالجالس أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذهب والمغني والشرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم:

إحداهما: ينقض وهو المرجّح على ما اصطّلحناه، اختاره الخلّال والشيخ الموفق.

قال في الكافي: الأولى إلحاق الرّاكع والسّاجد بالمضطجع، وهو ظاهر الخرقى والعمدة ومتخب آدمي، والتّسهيل وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المستوعب والمقنع وشرح ابن رزين، والفاقق، وغيرهم.

والرّواية الثانية: لا ينقض، وعليها أكثر الأصحاب، منهم: القاضي، والشرّيف أبو جعفر، وأبو الخطّاب في خلافيهما، وابن عقيل والشيْرَازي وابن البناء وابن عبدوس في تذكرته وغيرهم.

قال الشيخ تقي الدّين: اختاره القاضي وأصحابه، وكثير من أصحابنا.

وقدمه في الهداية والخلاصة والتلخيص والبلغة، والمحرر وجمع البحرين والنّظم والمذهب الأحمد، ومختصر ابن تيمم والرّعايتين، والحاوين، وإدراك الغاية وغيرهم.

وَعَنْهُ: الْقَائِمُ كَجَالِسٍ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ رَأَى رُؤْيَا فَهُوَ كَثِيرٌ (هـ ش).
 وَعَنْهُ: لَا، وَهِيَ أَظْهَرُ، وَمُسْتَنْبَدٌ وَمُتَكَبِّرٌ وَمُخْتَبَرٌ كَمُضْطَجِعٍ.
 وَعَنْهُ: لَا (و هـ ر ش) وَعَنْ أَحْمَدَ لَا يَنْقُضُ نَوْمٌ مُطْلَقًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا إِنْ ظَنَّ بَقَاءَ طَهْرِهِ.
 الرَّابِعُ: مَنْ فَرَجَ آدَمِيٌّ يَدَيْهِ عَلَى الْأَصْحِ (و ش).
 وَعَنْهُ: عَمْدًا، وَعَنْهُ: مَعَ شَهْوَةٍ، وَعَنْهُ: مَعَهَا وَلَوْ بِحَالٍ (و م)، وَعَنْهُ: لَا يَنْقُضُ طَهْرُ امْرَأَةٍ بِمَسِّ فَرْجِ أَنْثَى (م ر)
 كَأَسْكِنَتِهَا، وَعَنْهُ: لَا يَنْقُضُ بِمَسِّ ذُبُرِ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَهِيَ أَظْهَرُ (و م).
 وَعَنْهُ: يَنْقُضُ مَنْ الْحَشَقَةَ، وَعَنْهُ: الثَّقْبُ.
 وَعَنْهُ: وَلَا مَنْ ذَكَرَ مَيْتَ وَمَيْتَةَ وَصَغِيرَ، وَقِيلَ: دُونَ سَبْعٍ، وَيَنْقُضُ مَنْهُ يَدِي.
 وَعَنْهُ: وَيَذْرَأُ بِهِ وَعَنْهُ بِكَفِّهِ فَقَطْ (و م ش) فَبَيَّ حَرْفِ كَفِّهِ وَجْهَانِ (م ٩)^(١).
 وَاخْتَارَ الْأَكْثَرُ يَنْقُضُ مَنْهُ بِفَرْجِ (ج) وَالْمُرَادُ: لَا ذِكْرَهُ بِذِكْرِ غَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي، وَلَبَّى مَنْ ذَكَرَ بَائِنٍ أَوْ مَجْلِبٍ
 رَوَاتَانِ (١٠، ١١)^(٢).

(١) (مسألة - ٩): قوله في نقض الوضوء بمسِّ الفرج بيده: (وعنه: ينقض منه بكفه، ففي حرف كفه وجهان). انتهى.
 وأطلقهما ابن تميم، والزركشي.
 أحدهما: لا ينقض.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه الأصل.
 والوجه الثاني: ينقض وهو الاحتياط.
 (٢) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وفي من ذكر بائن أو محله روايتان). انتهى.
 ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٠): من الذكر البائن هل ينقض أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي والمفنع، والمغني، والكافي،
 والتلخيص والمحرر والنظم، ويختصر ابن تميم، وابن منجاء، وابن عبيدان، والزركشي في شروحهم، والرعايتين والحاويين، والفاائق
 وتجريد العناية، وغيرهم.
 أحدهما: لا ينقض، وهو الصحيح.

قال في مجمع البحرين: عدم النقض أقوى، لعدم الحرمة، والمظنة، وصححه في التصحيح، وتصحيح المحرر، وجزم به في الوجيز
 والمنور، ومختار آدمي، ونهاية ابن رزين، فقالوا: ينقض من الذكر المتصل، وقدمه ابن رزين في شرحه.
 قال في إدراك الغاية: ينقض منه ولو منفصلاً في وجوه. انتهى.
 والوجه الثاني: ينقض، جزم به الشيرازي.

تنبيه: حكى المصنف الخلاف روايتين، وكذلك حكاه صاحب التلخيص، والرعايتين، والحاويين، والفاائق وغيرهم.
 وحكاها وجهين صاحب الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة والمغني، والكافي، والمفنع، والهادي والمحرر
 والشرح، ويختصر ابن تميم، وشرح ابن عبيدان ومجمع البحرين والزركشي وغيرهم.
 (المسألة الثانية - ١١): حكم من محله حكم منه وهو بائن، على الصحيح.
 قدمه المصنف هنا، وجزم به في الرعاية الكبرى، وقد علمت المذهب في التي قبلها، فكذا في هذه.
 وذكر الأزجي وأبو المعالي ينقض محله.
 قلت: وهو الصواب.

قال ابن عبيدان: لو جبَّ الذكر فمسَّ محلَّ الجبِّ انتقض وضوءه، وإن لم يبق منه شيء شاخص، واكتفى بالجلد؛ لأنه قام مقام
 الذكر، ذكره صاحب النهاية. انتهى.
 فقدم ابن عبيدان هذا.

وَذَكَرَ الْأَرْجِيَّ وَأَبُو الْمَعَالِي: يَنْقُضُ مَجْلُهُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّكْرِ الْبَاقِي شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الْحَيَائِنِ لِأَنَّهُ كَيْدٌ بِائِنَةٌ، بِخِلَافِ فَرْجِ بَائِنٍ، وَالْقُلْفَةُ كَالْحَشْفَةِ، وَلَا يَنْقُضُ مَسْهَاً بَعْدَ قَطْعِهَا لِزَوَالِ الْأَسْمِ وَالْحَرَمَةِ، وَالْمَسُّ بِزَائِدٍ يَنْقُضُ.
وَعَنْهُ: لَا، كَمَسُّ زَائِدٍ فِي الْأَصَحِّ فَلَا يَنْقُضُ مَسُّ أَحَدٍ فَرْجِيَّ حَتَّى مُشْكِلٍ إِلَّا مَسُّ رَجُلٍ ذَكَرَهُ لِشَهْوَةٍ، أَوْ مَسُّ امْرَأَةٍ قُبْلَهُ لَهَا، وَلَا يَسْتَجِيرُ فِيهِ، ذَكَرَهُ فِي النَّهَائِيَةِ.
وَيَتَوَجَّهُ وَجَةً، وَلَا يَنْقُضُ يَسِيرَ نَجَاسَةِ مَبْوًى بَوْلٍ وَغَائِطٍ، وَقِيلَ: يَنْقُضُ بِانْتِشَارِهِ بِنَظَرٍ، أَوْ فِكْرٍ، وَفِي فَرْجٍ بَهِيمَةٍ اخْتِمَالٌ، وَحِكْمِيٌّ عَنِ اللَّيْثِ، وَأَثَلُ كَصَحِيحٍ، وَقِيلَ: كَزَائِدٍ.
الخامس: لَمَسُهُ أَنْتَى لِشَهْوَةٍ (و م) نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: مُطْلَقًا (و ش).

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، اخْتَارَهُ الْأَرْجِيُّ، وَشَيْخُنَا، وَلَوْ بَاشَرَ مَبَاشَرَةً فَاجِسَةً (هـ)، وَقِيلَ: إِنْ انْتَشَرَ نَقَضَ، وَإِذَا لَمْ يَنْقُضْ مَسُّ فَرْجٍ أَنْتَى أَسْتَجِبَ الْوُضُوءُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا لِشَهْوَةٍ، وَكَذَا لَمَسُهَا لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) وَفِي الْمَيْتَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْعَجُوزِ وَالْمَحْرَمِ وَجْهَانِ (م ١٢، ١٥) (١).

(١) (مسألة - ١٢ - ١٥): قوله: (وفي مس الميئة والصغيرة والعجوز والمحرم وجهان). انتهى.

يعني: إذا قلنا ينقض مس المرأة، ذكر المصنف مسائل:

(المسألة الأولى - ١٢): مس الميئة هل ينقض كالحيّة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والمغني، والشرح، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن عبيدان، والحاويين، والفاقي، وغيرهم. إحداهما: هي كالحيّة، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، منهم الحرقفي، والكافي، والمحرر، والوجيز، وغيرهم. وجزم به في المستوعب، والتلخيص، والإفادات، وشرح ابن رزين، وغيرهم. واختار القاضي، وابن عبدوس المتقدم، وابن البناء، وغيرهم. وقدمه في الرعاية الكبرى وغيره.

والوجه الثاني: لا ينقض، اختاره الشريف أبو جعفر، وابن عقيل، والمجد في شرحه، وقدمه في الرعاية الصغرى. قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ١٣): الصغيرة هل هي كالكبيرة، أم لا ينقض مسها؟
أطلق الخلاف:

أحداهما: هي كالكبيرة، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وجزم به في المستوعب والمغني، والكافي والتلخيص، والإفادات، وشرح ابن رزين، ومختصر ابن تميم والحاويين، والفاقي وغيرهم. وقدمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن عبيدان ونصره.

والوجه الثاني: لا ينقض، وهو ظاهر كلام جماعة منهم صاحب الوجيز، وقدمه في الرعاية الصغرى.

تنبيه: صرح المجد أنه لا ينقض لمس الطفلة، وإنما ينقض لمس التي تشبه.

قلت: الذي يظهر أنه مراد من أطلق، والواقع كذلك، والله أعلم.

(المسألة الثالثة - ١٤): مس العجوز هل ينقض كغيره أم لا؟

أطلق فيها الخلاف:

أحداهما: هي كغيرها فينقض الوضوء مسها، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وجزم به في المستوعب والمغني، والكافي، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن رزين، ومختصر ابن تميم، والإفادات والزركشي، وصححه الناطم، وقدمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن عبيدان.

والوجه الثاني: لا ينقض.

قلت: وهو ضعيف، وإطلاق المصنف الخلاف فيه نظر، إذا الحكم منوط بحصول الشهوة، وهي أهل لذلك.

(المسألة الرابعة - ١٥): هل مس المحرم كالأجنبية أم لا ينقض مسها؟

وَلَا نَقْضَ مَعَ حَائِلٍ، وَلَا أَمْرَدَ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَعَنْهُ: بَلَى فِيهِمَا لِشَهْوَةٍ (و م)، وَلَا لَمَسٍ سِنَّ وَشَعْرٍ وَظْفَرٍ فِي الْأَصْح (م).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَذَا اللَّمَسُ بِهِ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ، وَكَذَا مَسُّ ذَكَرٍ يَظْفُرُ، وَلَا مَلَمَسٌ (ش) وَمَمْسُوسٌ فَرْجُهُ (و) عَلَى الْأَصْح، وَلَمَسٌ زَائِدٌ، وَبِهِ، كَأَصْلِي فِي الْأَصْح، وَكَذَا أَشْتَلُ، وَقِيلَ: يَنْقُضُ مَسُّ رَجُلٍ رَجُلًا، أَوْ امْرَأَةً امْرَأَةً لِشَهْوَةٍ، فَيَنْقُضُ مَسُّ أَحَدِهِمَا الْخَنَثَى، وَمَسَّهُ لُهُمَا.

السَّادِسُ: أَكُلْ لَحْمَ الْجَزُورِ عَلَى الْأَصْح (ح).

وَعَنْهُ: إِنْ عَلِمَ النَّهْيُ اخْتَارَهُ الْخَلَالُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: وَعَلَيْهِ اسْتَقَرَّ قَوْلُهُ، لِيَخْفَأَ الدَّلِيلُ.

وَعَنْهُ: لَا يُعِيدُ مَعَ الْكَثْرَةِ.

وَعَنْهُ: مُتَأَوَّلٌ، وَقِيلَ فِيهِ مُطْلَقًا رِوَايَتَانِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْأَثَرُ، بِخِلَافِ تَرْكِهِ الطَّمَانِينَةَ، وَتَوَقُّيْتِ مَسْحِ نَصٍّ عَلَيْهِ.

وَمَعْنَاهُ كَلَامُ شَيْخِنَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ لَا يُعِيدُ مُتَأَوَّلٌ مُطْلَقًا، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَجْهًا فِي: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وَأَنْ نَصُّ أَحْمَدَ خِلَافُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْتَفُ مَنْ قَالَ شَيْئًا لَهُ وَجْهٌ وَإِنْ خَالَفَنَاهُ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ النُّوَادِرِ وَجْهَيْنِ فِي تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ مُتَأَوَّلًا.

وَفِي بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ أَوْ الْمَرْقِ وَاللَّبَنِ رِوَايَتَانِ (م ١٦، ١٧)^(١)، وَلَا يَنْقُضُ طَعَامٌ مُحَرَّمٌ.

= أطلق الخلاف:

أحدهما: هي كالأجنبيَّة، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وجزم به في المستوعب والمغني، والكافي والتلخيص، ومختصر ابن تيميم، وشرح ابن رزين، ومجمع البحرين، والحاويين والفاائق والزركشي، وصححه النّاطم، وغيره، وقدمه في الرّعاية الكبرى، وشرح ابن عبيدان.

الوجه الثاني: لا ينقض، قدمه في الرّعاية الصغرى.

قلت: وهو ضعيف.

تنبيه: حكى الخلاف في المعجوز والمحرم روايتين: ابن عبيدان وغيره.

(١) (مسألة ١٦ - ١٧): قوله: (في النّقص بأكل لحم الجزور وفي بقية الأجزاء والمرق واللّبن روايتان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١٦): في اللّبن هل هو في النّقص كاللّحم أم لا ينقض؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الإرشاد، والمجرد، والهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة والكافي والمغني، والمقنع والهادي، والتلخيص، والبلغة والمحرر والشرح وشرح ابن منجاء، وابن عبيدان ومختصر ابن تيميم، والرّعاية الكبرى، والفاائق، وغيرهم.

إحداهما: لا ينقض، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الشيخ تقي الدّين: اختارها كثير من أصحابنا.

قال الزركشي: اختارها الأكثر، وهو مفهوم كلام الحارثي، والعمدة والمنور ومختب الأديمي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وصحّحه ابن عقيل في فصوله، وصاحب التّصحیح.

قال النّاطم: هذا المنصور.

قال في مجمع البحرين: هذا أقوى الروايتين، وجزم به في الوجيز وغيره.

والرواية الثانية: هو كاللّحم، قدّمه في الرّعاية الصغرى والحاويين.

تنبيه: حكى الأصحاب الخلاف روايتين، وحكاها في الإرشاد وجهين.

(المسألة الثانية - ١٧): في الكبد والطحال هل هما في النّقص كاللّحم، أم لا ينقضان؟

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

وَعَنْهُ: بَلَى، وَعَنْهُ: اللَّحْمُ، وَعَنْهُ: لَحْمُ الْخِزِيرِ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَبَقِيَّةُ النِّجَاسَاتِ، يُخْرَجُ عَلَيْهِ، حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: الْحَبِيثُ الْمُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ كُلُّهُمُ السَّبَاعُ أَتْلَغُ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْوُضُوءُ مِنْهُ أَوْلَى.
قَالَ: وَالْخِلَافُ فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ تَعْبُدِي، أَوْ عَقِلٌ مَعْنَاهُ.
السَّبَاعُ: غُسْلُ الْمَيِّتِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و) كَمَا لَوْ بَمَمَّة، وَفِيهِ قَوْلٌ، وَفِي غُسْلِ بَعْضِهِ اخْتِمَالٌ: لَا يَنْقُضُ، نَقْلَهُ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ حَمَلِ الْجَنَازَةِ، لَيْسَ يَنْتَبِثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَغْتَسِلُ مِنَ الْحِجَامَةِ، لَيْسَ يَنْتَبِثُ، وَالْغُسْلُ مِنَ غُسْلِ الْمَيِّتِ لَيْسَ يَنْتَبِثُ، وَفِي هَذَيْنِ رَوَايَةٌ أُخْرَى، فَيَتَوَضَّعُ فِي الْحَمَلِ، لِتَسْوِيَةِ أَحْمَدَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ.
الثَّامِنُ: الرَّدُّ (و ش) فِي التَّيْمُمِ، وَيَتَوَضَّعُ تَخْرِيجٌ، كَقَوْلِهِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْاسْتِنْجَاءِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُبِيحٌ، وَلَا إِبَاحَةَ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ، وَالْوُضُوءُ رَافِعٌ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: لَا نَقْضٌ مُطْلَقًا، وَلَا نَصٌّ فِيهَا، وَذَكَرَ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ رَوَايَتَيْنِ، وَالطَّهَارَةُ الْكُبْرَى زَالٌ حُكْمُهَا، فَزَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ طَائِرٌ بِخِلَافِ الْحَدَثِ، وَلَأنَّهَا كَالْحَدَثِ فَلَا يَنْطَلُ بِه، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ تَنْطَلُ.
وَلَا تَنْقُضُ غَيْبَةً وَنَحْوَهَا، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ (و)، وَحَكَى رَوَايَةً وَاقْتَصَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ يُونُسُ بْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ: الطَّرِيقُ الْأَقْرَبُ عَلَى النُّقْضِ بِالْحُمْسَةِ السَّابِقَةِ.

وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ غُسْلًا كِلَاسْلَامٍ وَإِبِلَاجٍ بِحَائِلٍ أَوْجَبَ وَضُوءًا، وَقِيلَ: لَا لَوْ مَيِّتًا (و)

= أطلق الخلاف فيهما، وأطلقه في المجرد، والهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب والخلاصة، والكافي والمغني، والمقنع والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحرر والشرح وشرح ابن منجاء، وابن عبيدان ومختصر ابن تميم، والرعايتين والحاويين، والفائق وغيرهم.

إحدهما: لا ينقض، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.
قال الزركشي: وهو اختيار الأكثر، وهو ظاهر كلام الخرقى والعمدة والإفادات، وتذكرة ابن عبدوس والمنور ومتنخب الأدمي وغيرهم؛ لاقتصارهم على النقض باللحم.
وصححه في التصحيح، والنظم ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، فقال: والصحيح لا ينقض، وإن قلنا: ينقض اللحم واللبن وجزم به في الوجيز وغيره.

والرأية الثانية: ينقض، إذا علم ذلك فظهر ثما تقدم أن في الكبد والطحال طريقتين، هل يلحق باللبن أم باللحم، فأكثر الأصحاب جعلوا حكم اللبن والكبد والطحال واحدًا، وابن عبيدان حكى الخلاف في إلحاقها باللبن، وفيه نظر، ولم أر ذلك لغيره.
تنبيهان:

الأوّل: حكى المصنف الخلاف روايتين، وكذا القاضي في المجرد وصاحب المذهب ومسبوك الذهب، والفائق، وغيرهم، وقدمه في المستوعب.

وحكى أكثر الأصحاب الخلاف وجهين، وقدمه في الرعاية الكبرى.
الثاني: قول المصنف: (وفي بقية الأجزاء المرقق روايتان).
فجعل الخلاف في بقية الأجزاء المرقق.
وكثير من الأصحاب يقتصر في حكاية الخلاف على اللبن والكبد والطحال.
والصحيح ما قاله المصنف.

قال في المغني والشرح: وحكم سائر أجزائه غير اللحم، كالسنام والكرش، والدهن والمرق والمصران والجلد حكم الطحال والكبد.

وقال في الرعاية الكبرى: وفي سنامه، ودنه، ومرقه، وكرشه، ومصرانه، وقيل: وجلده، وعظمه وجهان، وقيل: روايتان.
وقال في المستوعب: وفي شحومها وجهان، وحكى الخلاف في ذلك كله ابن تميم، وصاحب الرعاية الصغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وَلَا نَقْضُ بِفَهْقَةٍ فِي صَلَاةٍ فِيهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ (هـ) وَفِي اسْتِحْبَابِهِ وَلَمَّا مَسَّهُ النَّارُ وَجْهَانِ (م ١٨، ١٩) ^(١).
وَسَبَقَ فِي مَسْأَلَةِ التَّجْدِيدِ مَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لَهُ، وَالْمَنْصُوصُ.
وَلَا نَقْضُ بِإِزَالَةِ شَعْرٍ وَظَفَرٍ وَتَحْوٍ.

وَمَنْ شَكَّ فِي طَهَارَةِ أَوْ حَدَثِ بَنَى عَلَى أَصْلِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ (م) كَمَنْ بِهِ وَسْوَاسٌ (و) وَإِنْ تَقَنَّنَهُمَا وَجْهَلْ
أَسْبَقَهُمَا فَهُوَ عَلَى ضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا، وَقِيلَ: يَتَطَهَّرُ، كَمَا لَوْ جَهِلَهُ وَإِنْ تَقَنَّنَ فَعَلَهُمَا رَفْعًا لِحَدَثٍ وَنَقْضًا لَطَهَارَةٍ، فَعَلَى مِثْلِ
حَالِهِ قَبْلَهُمَا، فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُ أَوْ أَسْبَقَهُمَا أَوْ عَيْنَ وَقْتَ لَا يَسْمَعُهُمَا، فَهَلْ هُوَ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا أَوْ ضِدُّهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَقِيلَ:
رَوَايَتَانِ (م ٢٠، ٢١) ^(٢).

(١) (مسألة - ١٨ - ١٩): وقوله: (وفي استحباب الوضوء للفقهاء ولما مسه النار وجهان)، وأطلقهما ابن عبيدان فيهما.
ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٨): هل يستحب الوضوء للفقهاء أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، والزركشي وغيرهم.
أحدهما: لا يستحب، وهو الصحيح، اختاره أبو المعالي في النهاية.
والوجه الثاني: يستحب، وهو ظاهر كلام ما جزم به في الحاشية الكبرى.
قلت: وهو قوي للخروج من الخلاف.

(المسألة الثانية - ١٩): هل يستحب الوضوء لما مسه النار أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان، والزركشي أحدهما لا يستحب أيضًا، وهو الصحيح، اختاره المجد في شرحه، وابن
عبد القوي في مجمع البحرين، وهو ظاهر بحثه في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: يستحب، وفيه قوة للخروج من الخلاف، لكن صحة الأحاديث تبطل هذه الشبهة.

(٢) (مسألة - ٢٠ - ٢١): قوله: (وإن تيقن فعلهما، رفعًا لحديث ونقضًا لطهارة، فعلى مثل حاله قبلهما، فإن جهل حالهما

وأسبقهما أو عَيْنَ وَقْتًا، لا يسمعهما، فهل هو كحالهما قبلهما أو ضده؟ فيه وجهان، وقيل روايتان). انتهى.

وكذا قال المصنف في حواشي المقنع، وتبع في ذلك ابن حمدان في الرعاية الكبرى، فإنه قال وإن جهل فاعلها حالهما وأسبقهما،

وعَيْنَ لَهَا وَقْتًا لا يسمعهما فهل هو بعدهما كحالهما قبلهما أو بضده؟ فيه وجهان، وقيل: روايتان. انتهى.

إذا علم ذلك. فالمصنف ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٠): إذا جهل حالهما وأسبقهما، فأطلق الخلاف فيهما.

أحدهما: يكون على ضِدِّ حاله قبلهما، وهو الصحيح، اختاره المجد في شرحه، والمصنف في نكت المحرر.

وجزم به في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، وهو ظاهر ما جزم به ابن تميم.

الوجه الثاني: يكون كحالهما قبلهما، وهو ظاهر كلامه في المحرر، وجماعة.

وأطلقهما في الرعايتين والحاوئين، وحواشي المصنف على المقنع.

تنبيه: معنى: (جهل حالهما وأسبقهما): إذا جهل حال الطهارة التي أوقعها بعد زوال مثلاً، وحال الحدث هل كانت الطهارة عن

حدث أو عن تجديد؟ وهل كان الحدث عن طهارة أو عن حدث آخر وجهل أيضًا الأسبق منهما؟

قال المجد ومن تابعه: فإن وجد الفعلان وقد ابتدأه، لم يخل: إما أن يفقد فيهما أو في أحدهما.

مثال فقدانه فيهما: أن يقول: إني أتحقق أنني بعد الزوال توضأت وضوءًا لا أدري عن حدث كان أو تجديدًا، وإني بليت ولا أدري

كنت حين البول عمدًا أو متطهرًا، ولا أعلم السابق من الفعلين، فهذا يكون على عكس حاله قبل الزوال. انتهى.

وعلله بتعليل جيد، فهذه صورة مسألة المصنف.

(المسألة الثانية - ٢١): إذا عَيْنَ وَقْتًا لا يسمعهما فهل يكون كحالهما قبلهما أو ضده.

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعايتين، والحاوئين وحواشي المصنف على المقنع.

أحدهما: يكون كحالهما قبلهما، اختاره أبو المعالي في شرح الهداية.

وقد قال في المستوعب في مسألة الحالين: أنه لو عَيْنَ فعلهما في وقت لا يتسع لهما تعارض هذا اليقين وسقط، وكان على مثل =

وَأَنْ تَيْقَنَ طَهَارَةً وَفَعَلَ حَدَثَ فَبُيْضَ خَالِهِ قَبْلَهُمَا، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ مِنْ حَدَثٍ وَلَا يَذْهَبُ الْحَدَثُ عَلَى طَهْرِ أَمْ لَا فَمَنْطَهَرٌ مُطْلَقًا، وَعَكْسُ هَذِهِ الصُّورَةِ بِعَكْسِهَا.
وَيَجُزُّ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّلَاةُ (ع) فَلَوْ صَلَّى مَعَهُ لَمْ يَكْتَفَرْ (هـ) وَمَسَّ الْمُصْنَحَفَ وَجِلْدَهُ وَخَوَاشِيَهُ؛ لَشُمُولِ اسْمِ الْمُصْنَحَفِ لَهُ، بِذَلِيلِ الْبَيْعِ، وَلَوْ بَصَدْرَهُ (و)، وَقِيلَ: كِتَابَتُهُ.
وَاخْتَارَهُ فِي الْفُتُونِ؛ لَشُمُولِ اسْمِ الْمُصْنَحَفِ لَهُ فَقَطْ، لِحُجُوزِ جُلُوسِهِ عَلَى بَسَاطٍ: عَلَى خَوَاشِيِهِ كِتَابَةً، كَذَا قَالَ.
وَالْأَصَحُّ وَلَوْ بَعْضُهُ رَفَعَ حَدَثَهُ، وَقُلْنَا: يَرْتَفِعُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ٢٢) ^(١).
وَيَجُزُّ حَمْلُهُ بِعَلَاقَتِهِ، أَوْ فِي غِلَافِهِ، أَوْ كُفِّهِ وَتَصَفُّجِهِ بِهِ، وَيَعُودُ وَمَسَّهُ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ (و هـ) كَحَمَلِ رَقِيٍّ وَتَعَاوِيدٍ فِيهَا قُرْآنٍ (و) وَلَا أَوْلَافَهُ لَيْسَ بِمُصْنَحَفٍ بِذَلِيلِ الْبَيْعِ، قَالَهُ الْقَاضِي.
وَعَنْهُ: لَا، وَقِيلَ: إِلَّا لِرَوَاقٍ، لِلْحَاجَةِ وَيَجُزُّ فِي رَوَايَةٍ مَسَّ صَبِيٍّ لَوْحًا كُتِبَ فِيهِ ^(٢) (و).
وَعَنْهُ: وَمَسَّهُ الْمَكْتُوبَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِ رَوَايَةٍ، وَمَسَّهُ الْمُصْنَحَفَ.

= حاله قبل ذلك من حدث أو طهارة.

قال في التُّكْتُ وَأُظْهِرُ أَنَّ أَبَا الْمَعَالِي وَجِهَ الدُّيْنِ أَخَذَ اخْتِيَارَهُ مِنْ هَذَا، وَنَزَلَ كَلَامٌ مِنْ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ. انْتَهَى.
وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَكُونُ عَلَى ضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا.

قُلْتُ: الصُّوَابُ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ تَعَيُّنَ الطَّهَارَةِ قَدْ عَارَضَهُ يَقِينُ الْحَدَثِ، وَعَكْسُهُ فَيَسْقُطَانِ، فَيَتَوَضَّأُ احْتِيَاظًا، لِيَكُونَ مُؤَدِّيًّا لِلصَّلَاةِ يَبْقِيَانِ مِنَ الطَّهَارَةِ إِذَا مَا قَبْلَ ذَلِكَ مُشْكُوكٌ بِمَا حَصَلَ بَعْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٢٢): قَوْلُهُ فِي حَمْلِ الْمُصْنَحَفِ: (وَالْأَصَحُّ لَا يَجُزُّ مَعَهُ بَعْضُهُ رَفَعَ حَدَثَهُ وَقُلْنَا: يَرْفَعُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ). انْتَهَى.
أَحَدُهُمَا: لَا يَرْتَفِعُ.

قال في المغني والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم: لَا يَكُونُ مُطَهَّرًا إِلَّا بِغَسْلِ الْجَمِيعِ.
قال الزُّرْكَشِيُّ: وَلَوْ طَهَرَ بَعْضُ عَضْوٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُزُّ الْمَسُّ بِهِ لِأَنَّ الْمَاسَّ غَيْرَ طَاهِرٍ عَلَى الْمَذْهَبِ. انْتَهَى.
فَظَاهِرُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ: أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَرْتَفِعُ عَنْ ذَلِكَ الْعَضْوِ.
وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَرْتَفِعُ.

قال في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: لَوْ رَفَعَ الْحَدَثَ عَنْ عَضْوٍ لَمْ يَمَسَّهُ بِهِ قَبْلَ إِكْمَالِ الطَّهَارَةِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ لِتَكْمِيلِهِ تَيَمَّمَ لِلْبَاقِي وَلَمَسَهُ بِهِ، وَقِيلَ: لَهُ لَمَسُهُ قَبْلَ إِكْمَالِهِ بِالتَّيَمُّمِ، بِخِلَافِ الْمَاءِ، وَهُوَ سَهْوٌ، وَقِيلَ: يَكْرَهُ. انْتَهَى.
وَكَذَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: هُوَ سَهْوٌ، وَنَسَبَ الْقَوْلَ إِلَى ابْنِ عَقِيلٍ، فَقَالَ: وَلَوْ رَفَعَ الْحَدَثَ عَنْ عَضْوٍ لَمْ يَمَسَّ بِهِ الْمُصْنَحَفَ حَتَّى تَكْمَلَ طَهَارَتُهُ، فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ لِتَكْمِيلِهَا تَيَمَّمَ لِمَا بَقِيَ، ثُمَّ لَمَسَهُ.

وقال ابن عَقِيلٍ: لَهُ قَبْلَ أَنْ يَكْمُلَهَا بِالتَّيَمُّمِ بِخِلَافِ الْمَاءِ، وَهُوَ سَهْوٌ انْتَهَى.
(٢) تَنْبِيْهَانِ: الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: (وَيَجُزُّ فِي رَوَايَةٍ مَسَّ صَبِيٍّ لَوْحًا كُتِبَ فِيهِ). انْتَهَى.
ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا يَجُزُّ لِلصَّبِيِّ مَسُّ اللَّوْحِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ.
وَاعْلَمْ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: يَجُزُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ، صَحَّحَهُ النَّاطِمُ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جُزِمَ بِهِ فِي التَّلْخِيصِ، فَإِنَّهُ قَالَ: وَفِي مَسِّ الصَّبِيَّانِ كِتَابَةَ الْقُرْآنِ رَوَاتَانِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، فَظَاهِرُهُ جَوَازُ مَسِّ اللَّوْحِ وَجُزْمُ بِهِ فِي الْمَنُورِ.
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَجُزُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ وَجْهٌ ذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ وَالْحَاوِي وَغَيْرِهِمَا.
قال ابن رزين في شرحه: وهو أظهر.

وأطلقهما في الفصول والمستوعب والمغني والكافي والشرح ومختصر ابن تيميم والرَّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِيَيْنِ وَمَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ، وَشَرَحَ ابْنُ عِبِيدَانَ وَالْفَائِقُ، وَالزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

وقال القاضي في شرحه الصَّغِيرَ: لَا بَأْسَ بِمَسِّهِ لِبَعْضِ الْقُرْآنِ، وَيَمْنَعُ مِنْ حَمَلِهِ.
وقال في مجمع البحرين: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ لَهُ عَشْرَ سَنِينَ فَصَاعِدًا بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ فِي الْأَشْهَرِ حَمْلُ خُرُجٍ فِيهِ مَتَاعٌ قَوْتُهُ أَوْ تَحْتَهُ، وَيَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ مَسْ تُؤَبِّ رُقْمَ بِهِ (هـ)، وَفَضَّةٌ نَقِشَتْ بِهِ^(١) (هـ).

وظَاهِرُهُ فِيهَا: وَلَوْ لِكَافِرٍ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ (و م) وَظَاهِرُهُ أَيْضًا وَلَوْ خَاتَمٌ فَضَّةٌ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ بِالْجَوَازِ وَيَأْتِي حُكْمُ الْكِتَابَةِ عَلَى الْخَاتَمِ، وَالْفَضَّةُ الْمَضْرُوبَةُ فِي زَكَاةِ الْأَثْمَانِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ، وَكِتَابَةٌ تَفْسِيرٌ وَنَحْوُهُ (و)، وَقِيلَ: وَهَمَّا فِي حَمْلِهِ، وَقِيلَ: وَفِي مَسِّ الْقُرْآنِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ، وَذَكَرَ فِي الْخِلَافِ مِنْ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي الرَّجُلِ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ أَوْ الْكِتَابَةَ لِلْحَاجَةِ فَيَكْتُبُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْرَهُهُ، وَكَأَنَّهُ كَرَمُهُ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ الْمَنْعُ مِنْ حَمْلِ ذَلِكَ، وَمَسَّهُ، وَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ مَسُّ الْمُنْسُوخِ، بِلَاوَتِهِ، وَالْمَأْنُورِ عَنِ اللَّهِ، وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ (و) وَيَحْرُمُ مَسُّهُ بَعْضُ نَجَسٍ لَا يَغْيِرُهُ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَذَا مَسُّ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَجَسٍ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ تَوَسُّدَهُ، وَفِي تَحْرِيمِهِ وَجْهَانِ (م ٢٣)^(٢). وَكَذَا كَتَبَ الْعِلْمُ (م ٢٤)^(٣) الَّتِي فِيهَا قُرْآنٌ، وَإِلَّا كَرِهَ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ مَسُّ ثَوْبٍ رَقْمَ بِهِ، وَفَضَّةٌ نَقِشَتْ بِهِ). انْتَهَى.

ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَيْضًا: أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمَ الْجَوَازِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا رَوَايَتَانِ، أَوْ وَجْهَانِ.

قَالَ ابْنُ عِبِيدَانَ: فِي الثَّوْبِ الْمَطْرُزِ بِالْقُرْآنِ رَوَايَتَانِ، وَقِيلَ: وَجْهَانِ. انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْكَافِي وَالْمَغْنِي وَالشَّرْحِ وَمُخْتَصَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَالرَّعَائِيَيْنِ وَالْحَاوِينَ وَمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ وَشَرْحِ ابْنِ عِبِيدَانَ وَالزُّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْفُصُولِ وَالْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّلْخِصِ وَالْمَحْرَرِ فِي الْفَضَّةِ الْمَنْقُوشَةِ.

إِحْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ، نَصٌّ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْجَنْبِ مَسُّ الدُّرَاهِمِ بِيَدِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي صِرَّةٍ فَلَا بَأْسَ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي الْمَغْنِي وَغَيْرِهِ.

وَقَدَّمَ ابْنُ زَيْنٍ فِي شَرْحِهِ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْكَاغِدِ وَاخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي ابْنُ مَنجَبَا عَلَى مَا يَأْتِي.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ نَصٌّ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ مَنصُورٍ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ مَسُّ الدُّرَاهِمِ.

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ الْجَوَازُ.

قَالَ النَّاطِلُ عَنْ الدُّرْهَمِ الْمَنْقُوشِ: هَذَا الْمَنْصُورُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَنْوَرِ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي تَحْرِيجٍ مَا لَا يَتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ غَالِبًا مِنَ الذَّهَبِ وَالدُّرَاهِمِ الْمَنْقُوشِ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ: لَا يَجُوزُ مَسُّهُ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ أَبُو الْمَعَالِي ابْنُ مَنجَبَا فِي النِّهَايَةِ.

وَاخْتَارَ أَيْضًا فِيهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْدَثِ مَسُّ ثَوْبٍ كَتَبَ فِيهِ قُرْآنٌ، وَقَالَ: وَجْهًا وَاحِدًا.

وَقَطَعَ الْمَجْدُ بِالْجَوَازِ فِي مَسِّ الْخَاتَمِ الْمَرْقُومِ فِيهِ. انْتَهَى.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٢٣): قَوْلُهُ: (وَكَرِهَ أَحْمَدُ تَوَسُّدَهُ - يَعْنِي: الْمَصْحَفَ - وَفِي تَحْرِيمِهِ وَجْهَانِ):

أَحَدُهُمَا: يَحْرُمُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِي وَالشَّرْحِ، وَقَلَّ عَنْهُمَا فِي الْأَدَابِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِيهِمَا فِي أَوَاخِرِ الْإِعْتِكَافِ، وَاخْتَارَهُ فِي الرَّعَايَةِ.

قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ: يَحْرُمُ الْأَتِّكَاءُ عَلَى الْمَصْحَفِ، وَعَلَى كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ اتِّفَاقًا. انْتَهَى.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَحْرُمُ، بَلْ يَكْرَهُ، وَقَدَّمَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى وَالْأَدَابِ الْكُبْرَى وَالْوَسْطَى، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ.

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: كَرِهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَضَعَ الْمَصْحَفَ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَيَتِمُّ عَلَيْهِ، قَالَ الْقَاضِي إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ فِيهِ ابْتِدَالٌ لَهُ وَنَقْصَانًا مِنْ حَرَمَتِهِ.

(٣) (مَسْأَلَةٌ - ٢٤): قَوْلُهُ: (وَكَذَا كَتَبَ الْعِلْمُ).

يَعْنِي: الَّتِي فِيهَا قُرْآنٌ، يَعْنِي: أَنَّ فِي جَوَازِ تَوَسُّدِهَا وَعَدَمِ الْوُجْهِينِ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الْأَدَابِ.

أَحَدُهُمَا: يَحْرُمُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ ابْنُ حُدَانَ أَيْضًا، وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ فِي الَّتِي قَبْلُهَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَكْرَهُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَأَنَّيَ قَبْلُهَا.

قَالَ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ: إِنْ خَافَ سَرَقَةً فَلَا بَأْسَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابَنَا مَدَّ الرَّجُلَيْنِ إِلَى جِهَةِ ذَلِكَ، وَتَرَكَهُ أَوَّلَى وَيُكْرَهُ، وَكَرِهَهُ الْحَنْفِيُّ، وَكَذَا فِي مَعْنَاهُ اسْتِدْبَارُهُ، وَتَذَكُّرُهُ أَحْمَدُ إِسْنَادَ الظُّهْرِ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَهَذَا أَوَّلَى، لَكِنْ اقْتَصَرَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِقْبَالِهَا، فَتَرَكَهُ أَوَّلَى وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٢٠٧، م: ١٦٢) فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ: «فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ».

وَلَا أَحْمَدُ (٥/٤) بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ مُسْنِدٌ إِلَى الْكَعْبَةِ: «وَرَبُّ هَذِهِ الْكَعْبَةِ لَقَدْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَانًا، وَمَا وَلَدَ مِنْ صُلْبِهِ».

وَلَا أَحْمَدُ (٤/٢٤٤) عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْنِدِي ظُهُورِنَا إِلَى قِبْلَتِهِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ التَّخَطُّي وَرَمِيَهُ إِلَى الْأَرْضِ بِلَا وَضْعٍ، وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، بَلْ هُوَ بِمَسْأَلَةِ التَّوَسُّلِ أَشْبَهُ، وَقَدْ رَمَى رَجُلٌ بَكِتَابٍ عِنْدَ أَحْمَدَ فَعُصِبَ.

وَقَالَ: هَكَذَا يُفْعَلُ بِكَلَامِ الْأَبْرَارِ.

وَيُكْرَهُ تَحْلِيَّتُهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (وَم ش) نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ لَا (و هـ) كَتِّطْيَبِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ كَكَيْسِهِ الْحَرِيرِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الْمَسْأَلَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْرٌ يَسِيرٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ، كَالطَّرَازِ وَالذَّيْلِ، وَالْجَنَيبِ، كَذَا قَالُوا.

وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ تَحْلِيَّتُهُ لِلنِّسَاءِ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، كَكُتْبِ الْعِلْمِ فِي الْأَصْحِ، وَاسْتِحْبَابِ الْأَمِيدِي تَطْيِيبَهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَيَّبَ الْكَعْبَةَ، وَهِيَ دُونُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ، وَالْمُصَنِّفِ أَوَّلَى. وَقَالَ ابْنُ الزَّعَاوَنِيِّ: يَحْرُمُ كُتْبُهُ بِذَهَبٍ، لِأَنَّهُ مِنْ زُخْرَفَةِ الْمَصَاحِفِ، وَيُؤْمَرُ بِحُكِّهِ، فَإِنْ كَانَ يَجْتَمِعُ مِنْهُ مَا يَتِمُّوْلُ زَكَاهُ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ يُزَكِّيهِ إِنْ كَانَ يَصَابًا، وَلَهُ حُكْمُهُ، وَأَخَذَهُ.

وَاسْتِفْتَاخُ الْفَالِ فِيهِ، فَعَلَهُ ابْنُ بَطَّةٍ، وَلَمْ يَرَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَاخْتَارَهُ، وَيَحْرُمُ كُتْبُهُ حَيْثُ يَهَانُ بِبَوْلِ حَيَّوَانٍ، أَوْ جُلُوسٍ، وَنَحْوِهِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع)، فَتَجِبَ إِزَالَتُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغِي تَعْلِيْقُ شَيْءٍ فِيهِ قُرْآنٌ يُسْتَهْنَأُ بِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيُكْرَهُ كِتَابَتُهُ، زَادَ بَعْضُهُمْ فِيمَا هُوَ مَطْبُوعٌ بِذَلِكِ، وَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ كِتَابَتُهُ غَيْرِهِ مِنَ الذِّكْرِ فِيمَا لَمْ يَذْنُسْ، وَإِلَّا كُرِهَ شَدِيدًا، وَيَحْرُمُ دُونُهُ، وَالْمُرَادُ غَيْرُ حَائِطِ الْمَسْجِدِ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: يُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى حَيْطَانِ الْمَسْجِدِ ذِكْرٌ وَغَيْرُهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُلْهِمِي الْمَصَلِّيَّ.

وَكُرِهَ أَحْمَدُ شِرَاءَ ثَوْبٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ يُجْلَسُ عَلَيْهِ وَيُدَاسُ، وَمَا تَنَجَّسَ أَوْ كُتِبَ عَلَيْهِ بِنَجَسٍ غُسِلَ.

قَالَ فِي الْفُنُونِ: يَلْزَمُ غَسْلُهُ.

وَقَالَ: فَقَدْ جَارَ غَسْلُهُ وَتَحْرِيقُهُ لِتَنْوِيعِ صَيَانَةِ وَقَالَ إِنْ قَصَدَ بَكْتَبِهِ بِنَجَسٍ إِهَانَتَهُ فَالْوَاجِبُ قَتْلُهُ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٤٩٨٧): أَنَّ الصَّحَابَةَ حَرَّقَتْهُ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، لَمَّا جَمَعُوهُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: ذَلِكَ لِتَعْظِيمِهِ وَصِيَانَتِهِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَبَا بَكْرَ بْنَ أَبِي دَاوُدَ رَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ.

قَالَ: دَفَنَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ.

وَبِإِسْنَادٍ عَنْ طَاوُسٍ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا أَنْ يَحْرِقَ الْكُتُبَ.

وَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ وَالنَّارَ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ.

وَذَكَرَ أَحْمَدُ: أَنَّ أَبَا الْجَوْزَاءِ بَلَّيَ مُصَنِّفَ لَهُ فَحَقَّرَ لَهُ فِي مَسْجِدِهِ فَذَفَنَهُ.

وَقِيلَ: يَذْفَنُ كَمَا لَوْ بَلَّيَ الْمُصَنِّفُ أَوْ انْدَرَسَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وفي كراهة نقطه وشكله وكتابة الأعراس فيه وأسماء السور وعدد الآيات روايتان (م ٢٥)^(١).
وعنه: يستحب نقطه، وعلمه أحمد بأن فيه منفعة للناس.

واختاره أبو الحسين بن المنادي، ومعنى كلامه وكلام القاضي أن شكله كتقطيعه، وعليه تغليل أحمد، قال ابن منصور لأحمد: تكره أن يقال سورة كذا وكذا؟ قال: لا أدري ما هو؟ قال الحلال: يعني لا أدري كراهتهم لذلك ما هو؟ إلا أن أبا عبد الله كره أن يقال ذلك، واحتج الحلال على جواز ذلك بالأخبار الصحيحة المشهورة.

وقال القاضي: ظاهره التوقف عن جوازه، وكراهيته، وقد روى خلف بن هشام البزار وهو إمام مشهور بإسناده في فضائل القرآن عن أنس مرفوعاً: «لا تقولوا: سورة البقرة، ولا سورة آل عمران، ولا سورة النساء، وكذلك القرآن كله، ولكن قولوا: السورة التي يذكر فيها البقرة، والتي يذكر فيها آل عمران، وكذلك القرآن كله».

قال القاضي: وظاهره كراهته، وهو أشبه، لأن القرآن يفضله، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةً مُحْكَمَةً وَذَكَّرَ فِيهَا الْقُرْآنَ﴾ [محمد: ٢٠].

قال في شرح مسلم: جواز ذلك قول عامة العلماء سلفاً وخلفاً، وكراهته بغض المتقدمين. ويجوز تفضيله.

وعنه: يستحب، ليعمل بحكمة بن أبي جهل، رواه أحمد. ونقل جماعة الوقف فيه، وفي جعله على ضيقه، لعدم التوقيف، وإن كان فيه رفعة وإكرام، لأن ما طريقه القرب إذا لم يكن للقياس فيه مدخل، لا يستحب فعله وإن كان فيه تعظيم إلا بتوقيف، ولهذا قال عمر بن الخطاب: لو لا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقول ما قبلتك، ولما قبل معاوية الأركان كلها أنكسر عليه ابن عباس، فقال: ليس شيء من البيت منهجوراً، فقال: إنما هي السنة، فأنكر عليه الزيادة على فعل النبي ﷺ وإن كان فيه تعظيم، ذكر ذلك القاضي، ولهذا ذكره الألبدي رواية يكرهه، وظاهر ذلك أنه لا يقام له، لعدم التوقيف.

وقد ذكر الحافظ بن أبي الأخطر من أصحابنا يمين روي عن أحمد في ترجمة أبي زرعة الرازي: سمعت أحمد بن حنبل وذكر عنده إبراهيم بن طهمان وكان متكئاً، من جلة فاستوى جالساً، وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيكراً، وذكر ابن عقيل في الفنون أنه كان مستنيداً فأزال ظهره.

وقال: لا ينبغي أن يجري ذكر الصالحين ونحن مستنيدون. قال ابن عقيل: فأخذت من هذا حسن الأدب فيما يفعله الناس عند ذكر إمام العصر من النهوض لسماع توقيعاته، ومعلوم أن مسألتنا أولى.

وقال شيخنا: إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فهو أحق. ويجوز كتابة آيتين فأقل إلى الكفار، ونقل الأثرم يجوز أن يكتب إلى أهل الأمة كتاب فيه ذكر الله، فذكر كتب النبي ﷺ إلى المشركين، وفي النهاية لإحاجة التبليغ، وهو ظاهر الخلاف.

(١) (مسألة - ٢٥) قوله: (وفي كراهة نقطه وشكله وكتابة الأعراس فيه وأسماء السور وعدد الآيات روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى والآداب الكبرى والوسطى وأطلقهما في المستوعب في النقط، وقال: ويكره أن يكتب في المصحف ما ليس من القرآن كالأخماس، والأعراس، وعدد آي السور. انتهى. لإحداهما: لا يكره.

قلت: وهو الصواب الآن، وعليه عمل الناس في هذه الأزمنة وقبلها بكثير، وإنما ترك ذلك في الصدر الأول، وقد استحب أبو الحسين بن المنادي نقطه، وعلمه الإمام أحمد بأن فيه منفعة للناس، ومعنى كلام القاضي وابن المنادي وشكله أيضاً. قلت: وهو قوي.

والرواية الثانية: يكره لعدم فعله في الصدر الأول، ومنعهم من ذلك.

فهذه خمس وعشرون مسألة، بل أكثر باعتبار تعدد المسائل قد فتح الله بتصحيحها، فله الحمد والمنة.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا بَأْسَ بِتَضْمِينِهِ لِمَقَاصِدَ تَضَاهِي مَقْصُودَهُ تَحْسِينًا لِلْكَلَامِ، كَأَيَّاتٍ فِي الرُّسَائِلِ لِلْكَفَّارِ تَقْتَضِيهِ الدَّعَايَ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ كُتُبِ الْمُبْتَدِعَةِ، بَلْ فِي الشَّعْرِ لِصِحَّةِ الْقَصْدِ، وَسَلَامَةِ الْوَضْعِ، وَيَحْرُمُ السَّفَرُ بِهِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ (و م ش).

نَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ: لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَغْزُوَ وَمَعَهُ مُصْحَفٌ، وَقِيلَ: إِلَّا مَعَ غَلْبَةِ السَّلَامَةِ. وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ يَكْرَهُ بِذَوْنِهَا (و هـ).

باب الغسل

وَمُوجِبُهُ سِتَّةٌ: خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ مَخْرَجِهِ بِلَذَّةٍ، وَلَوْ دَمًا.

وَعَنْهُ: وَبَغْيَرَهَا (و ش) وَيُخْلَقُ مِنْهُ الْحَيَوَانُ، لِيُخْرَجَ مِنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَيَنْقُصُ بِهِ جُزْءٌ مِنْهُ، وَبِهَذَا يَضْنَفُ بِكَثْرَتِهِ، فَجَبْرٌ بِالْغُسْلِ، وَإِنْ أَحْسَنُ بِخُرُوجِهِ فَمَحْسَنٌ وَجِبَ.

وَعَنْهُ: لَا، حَتَّى يَخْرُجَ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و) فَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلْ يَثْبُتُ حُكْمُ الْبُلُوغِ وَالْفِطْرِ وَغَيْرِهِمَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ١) ^(١)، وَعَلَيْهِمَا أَيْضًا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ غُسْلِهِ أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ مَنِيِّ أَغْتَسَلَ لَهُ: لَمْ يَجِبْ (و م) وَعَنْهُ: يَجِبُ (و ش) وَعَنْهُ: إِنْ خَرَجَ قَبْلَ بَوْلِهِ (و هـ).

وَعَنْهُ: بَعْدَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ جَامَعَ فَلَمْ يُنْزِلْ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ يَغْتَسِلُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قِيَاسُ الْمَنِيِّ انْتِقَالُ حَيْضِهِ، وَإِنْ انْتَبَهَ بِالْبَلْغِ، أَوْ مَنْ يُحْتَمَلُ بُلُوغُهُ، فَوَجَدَ بَلَاءَ جَهْلٍ أَنَّهُ مَنِيٌّ وَجِبَ (م ش) كَتَبْتُهُ (و).

وَعَنْهُ: مَعَ الْحَلَمِ.

وَعَنْهُ: لَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَعَلَى الْأَوَّلَى: يَغْسِلُ بَدَنَهُ وَتَوْبَهُ اخْتِطَاطًا، وَلَعَلَّ ظَاهِرَهُ لَا يَجِبُ، وَلِهَذَا قَالُوا: وَإِنْ وَجَدَهُ يَقَطَّةً، وَشَكَ فِيهِ تَوَضُّأً، وَلَا يَلْزَمُهُ غَسْلُ تَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ حُكْمُ غَيْرِ الْمَنِيِّ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ حُكْمِهِمَا، وَخَيْرُهُ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ بَيْنَ حُكْمِ الْمَنِيِّ أَوِ الْمَذْيِ، وَإِنْ سَبَقَ نَوْمُهُ بَرْدٌ أَوْ نَظَرٌ وَتَحَوُّهُ لَمْ يَجِبْ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ.

وَعَنْهُ: مَعَ الْحَلَمِ (و)، وَإِنْ تَيَقَّنَهُ مَذْنِبًا فَلَا (هـ) وَإِنْ رَأَى مَنِيًّا بِتَوْبٍ يَنَامُ فِيهِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَالْأَرَجِيُّ: لَا يَظَاهِرُو لِجَوَازِهِ مِنْ غَيْرِهِ اغْتَسَلَ وَيَعْمَلُ فِي الْإِعَادَةِ بِالْيَقِينِ، وَقِيلَ بَطْنِهِ.

وَلَا يَجِبُ بِحُلْمٍ بَلَا بَلَلٍ، وَلَا بَعْنِيٍّ فِي تَوْبٍ يَنَامُ فِيهِ اثْنَانِ عَنِ الْأَصَحِّ فِيهِمَا (و)، وَفِي الْأَوَّلَى رَوَايَةٌ يَجِبُ إِنْ وَجَدَ لَذَّةَ الْإِنْزَالِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ إِنْ انْتَبَهَ ثُمَّ خَرَجَ إِذْنُ لَرَمَةٍ، وَإِنْ وَجِبَ بِالْإِخْلَامِ تَبَيُّنًا وَجُوبَهُ مِنَ الْإِخْلَامِ، فَيُعِيدُ مَا صُلِيَ بَعْدَ الْإِنْتِبَاحِ قَبْلَ خُرُوجِهِ.

وَتَغْيِيبُ حَشْفَتَيْهِ الْأَصْلِيَّةِ (و) أَوْ قَذَرِهَا لِعَدَمِ بِلَا خَائِلٍ، وَقِيلَ وَمَعَهُ (و ش) وَإِنْ لَمْ يَجِدْ خَرَاةً (هـ) وَالْمَذْهَبُ: وَلَوْ نَائِمًا وَمَجْتَرِنًا.

وَقِيلَ: وَلَوْ مَنِيًّا فَيَعَادُ غُسْلُهُ، كَمَنْ اسْتَدْخَلَتْهُ فِي قُبُلٍ، وَالْأَصَحُّ أَصْلِيٍّ مِنْ آدَمِيٍّ، (و) أَوْ غَيْرِهِ (هـ) نَصٌّ عَلَيْهِ حَتَّى سَمَكَةٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن أحسن بخروجه فحبسه وجب، وعنه لا، حتى يخرج واختاره جماعة، فعلى الأول هل يثبت حكم البلوغ والفطر وغيرهما؟ على وجهين). انتهى.

وذكرهما القاضي فمن بعده.

وأطلقهما ابن تميم وابن عبيدان وصاحب الفائق وغيرهم.

أحدهما: لا يثبت حكم البلوغ وغيره بذلك قبل الخروج، وهو ظاهر ما اختاره في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو بعيد.

والوجه الثاني: يثبت ذلك، قاله القاضي في التعليق الترامًا، وقدمه الزركشي.

قلت: وهو الصواب.

قال في الرعاية: وهو بعيد.

وَقِيلَ: حَيٍّ (و هـ)، وَكَذَا ذُبِرَ فِي الْمَنْصُوصِ (و).
وَقِيلَ: عَلَى الْوَاطِئِ، وَالْمَنْصُوصُ وَلَوْ غَيْرُ بَالِغٍ (هـ) وَالْأَصَحُّ يُلْزِمُهُ إِنْ أَرَادَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْغُسْلِ، أَوْ الْوُضُوءِ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ شَهِيدًا، وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا قَوْلًا.
وَالْأَوَّلَى: أَنَّهُ مُرَادُ الْمَنْصُوصِ، أَوْ يَغُسَّلُ لَهُ لَوْ مَاتَ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْإِمَامِ، وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ لَوْجُوبَهُ مُجَامَعَةً بِفُلِهِ، وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ لِلذِّكْرِ ابْنِ عَشْرٍ، وَالْأَثْنَى بِنْتُ تِسْعٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، لَيْسَ عَنْهُ خِلَافُهُ وَيَجِبُ الْوُضُوءُ بِمُوجِبَاتِهِ (و).

وَجَعَلَ شَيْخُنَا مِثْلَ مَسْأَلَةِ الْغُسْلِ لِلزَّامَةِ بِاسْتِحْجَارِ، وَتَحْوِهِ فِي قِتَارَى ابْنِ الزَّاعُونِيِّ لَا تُسَمِّيهِ جُنْبًا؛ لِأَنَّهُ لَا مَاءَ لَهُ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ شَهْوَةً لَزَمَهُ، وَإِلَّا أَمِرَ بِهِ لِيَعْتَادَهُ، وَأَنَّ الْمَيِّتَ يَعَادُ غُسْلَهَا لِلصَّلَاةِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ.
وَأَجَابَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْأَوَّلَى مِثْلَهُ، وَلَوْ اسْتَدْخَلْتَ ذَكَرَ بَيْهَمَةٍ فَكَوْطَهُ بَيْهَمَةٍ، وَيَأْتِي كَلَامُ ابْنِ شِهَابٍ فِي الْحَدِّ بِوُطْءِ بَيْهَمَةٍ.

وَلَوْ قَالَتْ امْرَأَةٌ: بِي جَنِّي يُجَامِعُنِي كَالرُّجُلِ فَلَا غُسْلَ، لِعَدَمِ الْإِبْلَاجِ وَالْإِخْتِلَامِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْحَزَرِيِّ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٥٦] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنِّي يَغْشَى الْمَرْأَةَ كَالْإِنْسِيِّ وَإِسْلَامُ الْكَافِرِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: جُنْبٌ، وَقِيلَ: يَجِبُ بِالْكَفْرِ، وَالْإِسْلَامُ شَرْطٌ، فَعَلَى الْأَشْهَرِ لَوْ وَجَدَ سَبِيَّهُ فِي كُفْرِهِ، لَمْ يُلْزَمْ لَهُ غُسْلٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: أَسْبَابُهُ الْمَوْجِبَةُ لَهُ فِي الْكُفْرِ كَثِيرَةٌ، وَبَنَاهُ أَبُو الْمَعَالِيِّ عَلَى مُحَاظَتِهِمْ، بِالْفُرُوعِ، وَيُلْزِمُهُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ كَالْوُضُوءِ، فَلَوْ اغْتَسَلَ فِي كُفْرِهِ أَعَادَ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا، لَا إِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَهُ، وَقَالَ بَنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُنَابِ عَلَى طَاعَتِهِ فِي الْكُفْرِ إِذَا اسْلَمَ، وَأَنَّهُ كَمَنْ تَزَوَّجَ مُطْلَقَتَهُ ثَلَاثًا مُعْتَقِدًا حِلَّهَا، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ، وَقِيلَ: لَا غُسْلَ عَلَى كَافِرٍ مُطْلَقًا (و م) كَغُسْلِ حَائِضٍ بِوُطْئِهِ فِي الْأَصَحِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَيَغُسَّلُ نِيَابَهُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ قُلْنَا بِنَجَاسَتِهَا وَجِبَ، وَإِلَّا اسْتَحْبَبَ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ إِسْلَامِ لَغُسْلِ أَوْ لَغَيْرِهِ.
وَلَوْ اسْتَشَارَ مُسْلِمًا فَأَشَارَ بِعَدَمِ إِسْلَامِهِ، أَوْ آخَرَ عَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَيْهِ بِلَا عَذَرٍ لَمْ يَجْزِ.
وَذَكَرَ صَاحِبُ التَّيْمَةِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ يَصِيرُ مُرْتَدًّا، وَرَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَالْمَوْتُ، وَهُوَ تَعَبُّدٌ لَا عَنْ حَدَثٍ (ش)
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ، وَقِيلَ: بِانْقِطَاعِهِ (و هـ ر) وَعَلَيْهِمَا يُخْرَجُ غُسْلُ شَهِيدَةٍ^(١)، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِيِّ اخْتِمَالَيْنِ عَلَى الْأَوَّلِ، لِيَتَحَقَّقَ الشَّرْطُ بِالْمَوْتِ، وَهُوَ غَيْرُ مُوجِبٍ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ.
وَعَنْهُ: وَالْوِلَادَةُ (و)، وَالْوِلْدُ ظَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي غُسْلِهِ مَعَ دَمٍ وَجْهَانِ (م ٢)^(٢).
وَفِي اسْتِحْبَابِ غُسْلِ حَائِضٍ لِجَنَابَةِ قَبْلِ انْقِطَاعِهِ رِوَايَتَانِ (م ٣)^(٣)، وَيَصِحُّ.

(١) تنبيه: قوله: (والحيض والنَّفَاسُ، وقيل بانقطاعه، وعليهما يخرج غسل شهيدة). انتهى.
وقال في باب غسل الميت في غسل الشهيد: ويغسل لجنازة، أو طهر من حيض ونفاس على الأصح، وسبقت مسألة التنهي، فذكر أولاً: أنها تغسل إذا كانت شهيدة، لأنه قدّم وجوب الغسل بخروجهما، ومفهوم كلامه ثانياً أنها لا تغسل إذا لم تطهر وهو مناقضٌ للآول فيما يظهر.

والظاهر: أنه تابع أولاً المجد وابن حمدان والنظام وغيرهم.
وتابع ثانياً الشيخ الموفق ومن تبعه، فحصل ما حصل، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (والولد ظاهراً على الأصح، وفي غسله مع دم وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الكبرى والحاوي الكبير.
أحدهما: يغسل وهو الصحيح للامسته الدّم ومخالطته له، ولا يسلم منه غالباً بعد خروجه، فعلقنا الحكم على المظنة.
والوجه الثاني: لا يغسل.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وفي استحباب غسل حائضٍ لجنازة قبل انقطاعه روايتان). انتهى.

=

وَعَنَهُ: لَا (و ش).

وَعَنَهُ: يَجِبُ.

وَيَمْنَعُ جَنْبَ مِنْ قِرَاءَةِ آيَةِ عَلَى الْأَصْح، زَادَ الْخَطَّابِيُّ: وَعَنْ أَحْمَدَ يَجُوزُ آيَةٌ وَنَحْوَهَا وَلَا يَجُوزُ آيَاتٌ يَسِيرَةً لِلتَّعَوُّذِ. وَفِي وَاصِحِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي مَسْأَلَةِ الْجَوَازِ لَا يَحْصُلُ التَّحْدِي بِآيَةٍ، أَوْ آيَتَيْنِ. وَلِهَذَا جَوَزَ الشَّرْعُ لِلْجَنْبِ الْخَائِضِ تِلَاوَتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا إَعْجَازَ فِيهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَالَ، وَيَجُوزُ بَعْضُ آيَةِ عَلَى الْأَصْح (هـ) ش)، وَلَوْ كُرِّرَ، مَا لَمْ يَحْتَلِ عَلَى قِرَاءَةِ تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَهُ تَهْجِيهِ فِي الْأَصْح، فَيَتَوَجَّهُ بِطِلَانِ صَلَاةٍ بِتَهْجِيهِ، هَذَا الْخِلَافُ فِي الْفُصُولِ: تَطْلُبُ لِخُرُوجِهِ عَنْ نَظْمِهِ وَإِعْجَازِهِ، وَلَهُ قِرَاءَةٌ لَا تُجْزَى فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرَارِهَا فِي ظَاهِرِ نَهَايَةِ الْأَرْجِي. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهُ تَحْرِيكٌ شَفَقِيهِ بِهِ إِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْحُرُوفَ، وَلَهُ قَوْلٌ مَا وَافَقَ قِرَاءَتَهُ وَلَمْ يَقْصِدْهُ، نَصٌ عَلَيْهِ، وَالذِّكْرُ. وَعَنَهُ: مَا أَحْبَبَ أَنْ يُؤَدَّنَ، لِأَنَّهُ فِي الْقُرْآنِ.

وَفِي التَّحْلِيلِ نَظَرٌ، قَالَهُ الْقَاضِي، وَعَلَّلَهُ فِي رِوَايَةِ الْمُتَوَنِّي بِأَنَّهُ كَلَامٌ مَجْنُوعٌ، وَكَرِهَ شَيْخُنَا الذِّكْرَ لَهُ، لَا لِخَائِضٍ، وَقِيلَ: مَتَى قَصَدَ بِقِرَاءَتِهِ مَعْنَى غَيْرِ التَّلَاوَةِ جَازَ (و هـ) وَلَهُ دُخُولُ مَسْجِدِ (و ش)، وَقِيلَ: لِحَاجَةٍ، وَيَمْنَعُ سَكْرَانٌ. وَفِي الْخِلَافِ جَوَابٌ: لَا وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، وَالْمَرَادُ تَتَدَي (و) كَظَاهِرِ كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ وَلَكِنْ قَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ يَتِيمٌ لَهَا لِلْعُدْرِ وَهَذَا ضَعِيفٌ وَمَجْنُونٌ، وَقِيلَ فِيهِ: يُكْرَهُ كَصَغِيرٍ، وَفِيهِ فِي النَّصِيحَةِ يَمْنَعُ لِلْعَبِ، لَا لِصَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ بَطَّةَ وَغَيْرِهِ، وَأُطْلِقَ فِي الْخِلَافِ مَنَعَ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ. وَنَقَلَ مُهْنًا يَنْبَغِي أَنْ يُجَنَّبَ الصَّبِيَّانِ الْمَسَاجِدَ، وَلِلْجَنْبِ اللَّبَثُ فِيهِ بِوُضُوهِ. وَعَنَهُ: لَا (و).

وَفِي الرِّعَايَةِ رِوَايَةٌ يَجُوزُ لِجَنْبٍ مُطْلَقًا. وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَإِنْ تَعَذَّرَ وَاحْتَجَّ فَبَدْوِيهِ، نَصٌ عَلَيْهِ. وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ وَقَدْ عَنِدَ الْقَيْسَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ، كَمُسْتَحَاضَةٍ وَنَحْوَهَا وَيَأْمَنُونَ تَلْوِيهِهِ. وَعِنْدَ أَبِي الْمَعَالِي وَالشَّيْخِ يَتِيمٌ (و ش) كُلُّيْهِ لِنَسْلِهِ فِيهِ وَفِيهِ قَوْلٌ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّ مُصَلَّى الْعِيدِ مَسْجِدٌ (و ش) لِأَنَّهُ أَعِدَّ لِلصَّلَاةِ حَقِيقَةً؛ لَا مُصَلَّى الْجَنَازِ ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَلَمْ يَمْنَعْ فِي النَّصِيحَةِ خَائِضًا مِنْ مُصَلَّى الْعِيدِ، وَمَتَّعَهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَجْمِ مَا عَزَّ فِي الْمَصَلَّى، قَالَ جَابِرٌ: رَجَمْنَاهُ فِي الْمَصَلَّى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٨٢٦، م: ١٦٩١).

وَنَهَى عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ يُسْتَفَادُ فِيهِ أَوْ لِلْمَشِيدِ فِيهِ الْأَشْعَارَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٣٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠)، وَالذَّارِقُطْنِي (٣/ ٨٥) مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَإِسْنَادُهُ يَثْقَاتُ، وَضَعَفَهُ عَبْدُ الْحَقِّ وَغَيْرُهُ.

وَيَمْنَعُ فِي الْمَنْصُوصِ كَافِرُ الْقِرَاءَةِ (هـ) وَلَوْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ (ش). وَنَقَلَ مُهْنًا: أَكْرَهُ أَنْ يَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، قَالَ الْقَاضِي: جَعَلَهُ فِي حُكْمِ الْجَنْبِ.

فَصْلٌ

يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ (و) فِي يَوْمِهَا لِحَاضِرِهَا إِنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ لَا لِأَمْرَائِهِ، وَقِيلَ: وَلَهَا (و ش) وَعَنَهُ: يَجِبُ عَلَى

= إحداهما: يستحبُّ لذلك.

قَدَّمَ ابْنَ قَيْمٍ، قَالَ فِي جَمْعِ الْبَحْرَيْنِ: وَيَسْتَحَبُّ غُسْلُهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ. انْتَهَى.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَسْتَحَبُّ، قَدَّمَ فِي الْمَسْتَوْعَبِ.

قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ غُسْلُهَا لِجَنَابَةِ حَالِ الْخَيْضِ، وَعَنهُ يَصِحُّ، وَعَنَهُ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ، وَعَنَهُ لَا يَسْتَحَبُّ.

انْتَهَى.

مَنْ تَلَزَّمَهُ، وَلَا يَشْتَرِطْ، وَكَذَا الْعَيْدُ (و) لِحَاضِرِهَا إِنْ صَلَّى، وَقِيلَ إِنْ صَلَّى جَمَاعَةً.

وَفِي التَّلْخِصِ: لِمَنْ حَضَرَهُ وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ (و م ش) وَإِنْ مِثْلُهُ الرُّيْنَةُ، وَالطَّبِيُّ، لِأَنَّهُ يَوْمُ الرُّيْنَةِ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ. وَعَنْهُ: لَهُ الْغُسْلُ بَعْدَ نَضْفِ لَيْلِيهِ (و م ش) وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي جَبِيحِهَا أَوْ بَعْدَ نَضْفِهَا، كَالْأَذَانِ، فَإِنَّهُ أَقْرَبُ، فَيَجِيءُ مِنْ قَوْلِهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ يَخْتَصُّ بِالسَّحَرِ كَأَذَانِ، وَيُسْتَحَبُّ لِكُتُوفِهِ، وَاسْتِسْقَاءِ فِيهِ الْأَصْحَ (و ش) وَمِنْ غُسْلِ مَيْتٍ عَلَى الْأَصْحَ (و).

وَعَنْهُ: يَجِبُ مِنْ كَافِرٍ، وَقِيلَ: وَمُسْلِمٍ، وَلِجُنُونٍ، وَإِعْمَاءٍ، وَاسْتِحَاضَةٍ (و).

وَعَنْهُ: يَجِبُ لَهُنَّ، وَلِلْأَحْرَامِ حَتَّى حَائِضٍ وَنَفْسَاءَ (و).

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ: لَا يُسْتَحَبُّ لَهُمَا، وَجَعَلَهُ دَاوُدُ فَرَضًا لِلنَّفْسَاءِ، وَاسْتَحَبَّ لِغَيْرِهَا وَأَوْجَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الدَّمَ بِتَرْكِهِ، وَيُسْتَحَبُّ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ، قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ حَتَّى لِحَائِضٍ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا لَا، وَمِثْلُهُ اغْتِسَالُ الْحَجِّ، وَالْوُقُوفُ بِغَرْفَةٍ، وَطَوَافُ زِيَارَةِ وَدَّاعٍ (و) فِي الْكُلِّ، وَتَبَيَّنَ بِمُرَدِّفَةٍ، وَرَمَى جَمَارَ.

وُخَالَفَ شَيْخِنَا فِي الثَّلَاثَةِ، وَتَقَلَّ صَالِحٌ، وَلِلدُّخُولِ الْحَرَمِ.

وَفِي مُتَسَلِّكِ ابْنِ الرَّافِعِيِّ: وَلِسْتَعْنِي، وَفِيهِ الْإِشَارَةُ وَالْمَذْهَبُ: وَلَيَالِي يَمْنَى، وَعَنْهُ، وَلِلْحِجَامَةِ (و هـ) وَقِيلَ وَلِلدُّخُولِ الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ شَيْخِنَا: نَصُّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: وَلِكُلِّ اجْتِمَاعٍ مُسْتَحَبٌّ، وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ أَكْثَرُ، وَقِيلَ: وَغُسْلُ الْمَيْتِ (و ق) وَيَتَيَّمُّ فِيهِ الْأَصْحَ لِحَاجَةٍ (و ش) تَقَلَّ صَالِحٌ فِي الْإِحْرَامِ، وَقِيلَ: بَلْ لِيُغَيِّرَهُ، وَلَمْ يَسْتَحِبَّهُ (م هـ) وَيَتَيَّمُّ لِمَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لَهُ لِعُدْرٍ (و) وَظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي الرُّعَايَةِ لَا لِغَيْرِ الْعُدْرِ، وَيَتَيَّمُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَدِّ السَّلَامِ يُحْتَمَلُ عَدَمُ الْمَاءِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ فِي رَدِّ السَّلَامِ، لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْلِهِ يَفُوتُ الْقُصُودُ وَهُوَ رَدُّهُ عَلَى الْقُورِ، وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِمْ شَرْطًا فِيهِ، فَقِيلَ لَهُ فَالطَّهَارَةُ شَرْطٌ فِي كَمَالِ الرُّدِّ فَلَمَّا خَافَ قُوَّةَ كَمَلٍ بِالتَّيَّمُّ مَعَ الْقُدْرَةِ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا كَمَلُ بِالتَّيَّمُّ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، لِيَجْوَازَهُ بِلَا طَهَارَةٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِا؟ وَجَوَزَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ مُسْتَحَبَّةٌ فَخَفَّ أَمْرُهَا، وَسَبَقَ فِي بَيِّنَةِ التَّجْدِيدِ لِمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ.

فصل

في صفة الغسل

وَهُوَ كَامِلٌ بِنِيَّةٍ وَتَسْمِيَةٍ وَغَسْلٍ بِدَنِيهِ ثَلَاثًا وَمَا لَوْنُهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ (و) كَامِلًا (و م ش) وَعَنْهُ: يُؤْخَرُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ (و هـ) إِنْ كَانَتْ فِي مُسْتَنْقَعِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ.

وَعَنْهُ: سَوَاءٌ وَيَرَوَى رَأْسَهُ، وَالْأَصْحَ ثَلَاثًا (و) ثُمَّ بَقِيَّةُ بَدَنِهِ، قِيلَ: مَرَّةً (و م)، وَقِيلَ: ثَلَاثًا (م ٤) ^(١)، وَيَذْلِكُهُ، وَيَتَيَّمَنُ، وَيُعِيدُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ بِمَكَانٍ آخَرَ، وَقِيلَ: لَا يُعِيدُ (و هـ) لَا يُطِينُ وَتَحْوِيهِ (و ش) كَالْوُضُوءِ (و) وَيُجْزِئُ بِنِيَّةٍ (هـ) وَتَعْمِيمٍ بِدَنِيهِ حَتَّى شَعْرٍ وَفِيهِ وَجْهٌ وَالْأَصْحَ وَبَاطِنُهُ (م ر).

وَالْأَصْحَ لِلْحَنْفِيَّةِ: لَا يَلْزَمُهَا غَسْلُ الشَّعْرِ الثَّالِثُ مِنْ رَأْسِهَا لِلْمَخْرَجِ، وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الْإِسْتِغَاةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُحْرَكُ خَاتَمَةُ لِيَتَيَقَّنَ وَصُولُ الْمَاءِ وَسَبَقَ فِي الْاسْتِنْجَاءِ، وَيَأْتِي فِي الشُّكِّ فِي عَدَدِ الرُّكُوعَاتِ وَالتَّسْمِيَةِ كَالْوُضُوءِ.

(١) (مسألة - ٤): قوله في صفة الغسل: (ثم بقية بدنه، قبل: مرةً وقيل: ثلاثاً). انتهى.

أحدهما: يغسله مرةً وهو ظاهر كلام الحرقى والعمدة والتلخيص والخلاصة وجماعة، واختاره الشيخ تقي الدين. قال الزركشي وهو ظاهر الأحاديث.

والقول الثاني: يغسل ثلاثاً، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به في الهداية والإيضاح والفصول والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والكافي والمقنع والمحرر والنظم ومختصر ابن عثيم والرعائيتين والحاوئين والوجيز والفائق وإدراك الغاية والمنور وغيرهم.

قال الزركشي: عليه عامة الأصحاب.

وَلَا تَجِبُ مُوَالَاةٌ عَلَى الْأَصَحِّ (و هـ) كَالْتَرْتِيبِ (و) وَلِلْحَاجَةِ إِلَى تَقْرِيقِهِ كَثِيرًا، وَكَثْرَةُ الْمَشَقَّةِ بِإِعَادَتِهِ وَلِخَبَرِ اللَّمَعَةِ وَظَاهِرِ النَّصِّ، وَلَا مُعَارَضٍ، وَحَيْثُ فَاتَتْ الْمُوَالَاةُ فِيهِ أَوْ فِي وَضْوءِهِ وَقُلْنَا: يَجُوزُ فَلَا بُدَّ لِلْإِتِمَامِ مِنْ نِيَّةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ (ش) بِنَاءً عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ النِّيَّةِ الْحُكْمِيَّةِ قُرْبَ الْفِعْلِ مِنْهَا، كَحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ، فُذِّلَ عَلَى الْخِلَافِ كَمَا يَأْتِي فِي نِيَّةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةِ الْحُجِّ فِي دُخُولِ مَكَّةَ.

وَيَجِبُ نَقْضُ الشُّعْرِ لِخَيْصِ (خ) لَا لِحَنَابَةِ (و) فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِمَا.

وَيُسْتَحَبُّ السُّدْرُ فِي غَسْلِ الْخَيْصِ، وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمُتِمُونِي وَكَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ يَجِبُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَأَنْ تَأْخُذَ مِسْكَاً فَتَجْعَلَهُ فِي قُطْعَةٍ أَوْ شَيْءٍ وَتَجْعَلَهُ فِي فَرْجِهَا بَعْدَ غَسْلِهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ قُطْيِيًّا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ قُطْيِيًّا لِيَقْطَعْ الرُّايِحَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ الطَّيْنَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي غَسْلِ خَائِضٍ وَنَفْسَاءَ كَمَيْتٍ، قَالَ الْقَاضِي فِي جَامِعِهِ: مَعْنَاهُ يَجِبُ مَرَّةً، وَيُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا وَيَكُونُ السُّدْرُ وَالطَّيْبُ كَغَسْلِ الْمَيْتِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ لَا يَجِبُ طَيْبٌ (ع). وَيُسْتَحَبُّ فِي غَسْلِ الْكَافِرِ السُّدْرُ كِلَازَالَةِ شَعْرِهِ وَأَوْجِبَهُ فِي التَّيْبَةِ وَالْإِرْشَادِ، وَيَرْتَفِعُ حَدَثٌ قَبْلَ زَوَالِ نَجَاسَةٍ (و) كَالطَّهَارَةِ.

وَعَنْهُ: بَلْ مَعَهَا.

وَيُقْتَسَلُ بِصَاعٍ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَزْطَالٍ وَثَلَاثُ عِرَاقِيَّةٍ نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و م ش). وَأَوْنًا فِي رِوَايَةِ ابْنِ شَيْثَانَ أَنَّهُ ثَمَانِيَّةٌ فِي الْمَاءِ، اخْتَارَهُ فِي الْخِلَافِ، وَتَمْتَهَى الْغَايَةِ، لَا مُطْلَقًا (هـ) وَيَتَوَضَّأُ بِمَدٍّ وَهُوَ رُبْعُهُ، وَيُجْزَى فِي الْمَنْصُوصِ ذُونُهُمَا (و) وَفِي كَرَاهِيَةِ وَجْهَانِ (م هـ) ^(١).

وَأَنَّ نَوَى الْحَدَثَيْنِ، وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ الْأَكْبَرِ، وَقَالَ الْأَرْجِيُّ ارْتَفَعَا.

وَعَنْهُ: يَجِبُ الْوَضُوءُ (خ)، وَقِيلَ: يَكْفِي وَجُودُ تَرْتِيبِهِ وَمُوَالَاةٍ، وَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا لَمْ يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ (م ش)، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ وَأُطْلِقَ ارْتَفَعَا، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ عَكْسُهُ كَالرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ. وَقِيلَ: يَجِبُ الْوَضُوءُ، وَلَوْ نَوَتْ مَنْ انْقَطَعَ خَيْصُهَا بِغَسْلِهَا حُلَّ الْوُطءِ صَحَّ، وَقِيلَ لَا، لِأَنَّهَا نَوَتْ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَهُوَ الْوُطءُ.

وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنُبِ.

وَعَنْهُ: لِلرُّجُلِ غَسْلُ فَرْجِهِ وَوَضُوءٌ لِأَكْلِ أَوْ شُرْبٍ.

وَعَنْهُ: يَغْسِلُ يَدَهُ، وَيَتَمَضَّمُص (ر هـ) وَلِلْمَعَاوَذَةِ وَطء (و) وَلَا يُكْرَهُ فِي الْمَنْصُوصِ تَرْكُهُ فِي ذَلِكَ (و) وَلِلنَّوْمِ، وَفِي كَلَامِهِ مَا ظَاهِرُهُ وَجُوبُهُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ فِي الْأَصَحِّ (هـ)

وَلَا يُسَنُّ لِخَائِضٍ قَبْلَ انْقِطَاعِهِ لِعَدَمِ صِحِّهِ بَلْ يَعْدُهُ، وَمَنْ أَحْدَثَ بَعْدَهُ، لَمْ يُعَدَّهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ لِتَغْلِيلِهِمْ بِخِفَةِ الْحَدَثِ، أَوْ بِاللِّسَانِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا يَتَوَضَّأُ لِمَبِيتِهِ عَلَى إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ، وَغُسْلُهُ عِنْدَ كُلِّ أَمْرٍ أَوْ أَفْضَلُ وَكَرَهُ أَحْمَدُ بِنَاءَ الْحَمَامِ وَتَبِعَهُ وَإِجَارَتُهُ، وَحَرَمَةُ الْقَاضِي، وَحَمَلَةُ شَيْخِنَا عَلَى غَيْرِ الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ، قَالَ جَمَاعَةٌ يُكْرَهُ كَسْبُ الْحَمَامِيِّ.

وَفِي نَهَايَةِ الْأَرْجِيِّ الصَّحِيحُ لَا، وَلَهُ دُخُولُهُ نَصِّ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ الْبَنَّا، يُكْرَهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْغَنِيَّةِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَدْخُلْ لِخَوْفِهِ وَقُوْعِهِ فِي مُحَرَّمٍ، وَإِنْ عَلِمَهُ حَرَمٌ.

وَفِي التَّلْخِيصِ وَالرَّعَايَةِ لَهُ دُخُولُهُ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ غَالِيًا، وَلِلْمَرَاةِ دُخُولُهُ لِعَذْرِ، وَإِلَّا حَرَمٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَكَرِهَهُ بِذَوْنِهِ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويتوضأ بالمد وهو ربيعه ويمزى في المنصوص دونهما وفي كراهته وجهان). انتهى.

أحدهما: يكرهه جزم به في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يكرهه.

قلت: وهو الصواب؛ لفعل السلف، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

ابن عقيل وابن الجوزي.

وفي عيون المسائل لا يجوز للنساء دخولهن إلا من علة يصلحها الحمام، واحتج بخبر عائشة المشهور. واعتبر القاضي والشيخ مع العذر: تعدد غسلها في بيتها لتعذرهم، أو خوف ضرره ونحوه، وظاهر كلام أحمد: لا يعتبر، وهو ظاهر كلام المستوعب والرعاية لظاهر الخبر، وقيل اعتياد دخولها عذرًا للمشفقة (خ)، وقيل: ولا تتجرد، فتدخله بقميص خفيف، وأومأ إليه أحمد، فإن المروزي ذكر له قول ابن أسلم: لا تخلع قميصًا، لقوله عليه السلام: «المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها تكتت الستر بيننا وبين الله تعالى».

قلت: فأي شيء تقول أنت؟ قال: ما أحسن ما احتج به. وهذا الخبر رواه أحمد، وأبو داود وغيرهما، وله طرق، وفيه ضعف، ولعله حسن. ويتوجه في المرأة نيت عند أهلها: الخلاف، وظاهر رواية المروزي المذكورة المنع. ونقل حرب عن إسحاق: يكره، ولا يكره قرب الغروب وبين العشاءين، خلافًا للمنهاج لانتشار الشياطين. ويكره فيه القراءة في المنصوص، ونقل صالح: لا تعجبي القراءة، وظاهره ولو خفف صوته (هـ). وذكر ابن عبد البر: سئل مالك عن القراءة فيه فقال: القراءة بكل مكان حسن، وليس الحمام بموضع قراءة فمن قرأ الآيات، فلا بأس.

والأشهر: يكره السلام (هـ) وقيل والذكر (خ) وسطحه، ونحوه بكيفية، ذكره بغضهم، ويتوجه فيه كصلاة. وهل ثمن الماء على الزوج أو عليها، أو ماء غسل الجنابة فقط، أو عكسه؟ فيه أوجه (م ٦) (١). وماء الوضوء كالجنابة (م ٧) (٢). وذكر أبو المعالي ويتوجه يلزم السيد شراء ذلك لريقه، ولا يقيم في الأصح. ويكره الاغتسال في مستحم وماء غرتنا قال شيخنا: عليه أكثر نصوصه. وعنه: لا، اختاره جماعة (و) وعن أحمد: لا يعجبي، إن للماء سكانًا. واحتج أبو المعالي للتحريم خلوة بهذا الخبر، ونقل حرب أن أحمد كرهه شديدًا، وسبق في الاستطابة كشفها بلا حاجة خلوة، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وهل ثمن الماء على الزوج، أو عليها، أو ماء الجنابة فقط عليه، أو عكسه؟ فيه أوجه). انتهى.

قال ابن تيميم في آخر الحيض: وثمن ماء الحيض على الزوج في وجبه، وعلى الزوجة في آخر. انتهى. وأطلقهما في الفصول.

أحدها: هو على الزوج وهو الصحيح، وقد صار عادة وعرفًا في هذه الأزمنة وقبلها بكثير.

قال في المغني والشرح في باب عشرة النساء: إن احتاجت إلى شراء الماء فتمنه عليه.

قال في الرعاية الكبرى في هذا الباب: وثمن ماء الغسل من الحيض والثفاس والجنابة على الزوج، وقيل: على الزوجة. انتهى.

والوجه الثاني: على الزوجة.

قال في الواضح: لا يجب على الزوج، وهو ظاهر ما اختاره في عيون المسائل.

والوجه الثالث: عليه ماء الجنابة فقط، لأنه في الغالب سببه.

الوجه الرابع: ماء الحيض والثفاس ونحوهما عليه دون ماء الجنابة.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وماء الوضوء كالجنابة ذكره أبو المعالي). انتهى.

وقد علمت الصحيح من ذلك في الجنابة، فكذا هنا، بل أولى، والله أعلم.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب قد صححت.

باب التيمُّم

وَهُوَ بِذَلِكَ مَشْرُوعٌ (ع) لِكُلِّ مَا يَفْعَلُ بِالْمَاءِ، كَمَسَّ الْمَصْنُوعَ (و) وَقَالَ الشَّيْخُ فِيهِ: إِنْ اخْتَجَّاجَ وَكَوْطَهُ حَائِضٌ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْوَاطِي جِرَاحٌ (م) أَوْ لَمْ تُصَلِّ بِهِ ابْتِدَاءً (هـ) وَقِيلَ يَحْرُمُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً، وَصَحَّحَهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّبْرِ فِيهِ.
وَهَلْ يَكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَخْفَ الْعَتَّةَ (و م)؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ١) ^(١)، حَضَرًا وَسَفَرًا (و) وَقِيلَ مُبَاحًا طَوِيلًا لِعَادِمِ الْمَاءِ بِحَبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ (و).

وَعَنَهُ: سَفَرًا، فَعَلَى الْأُولَى: لَا يُعِيدُ عَلَى الْأَصَحِّ (و م).

أَوْ لِحَاظِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ ضَرَرًا فِي بَدَنِهِ، أَوْ بَقَاءَ شَيْئٍ، أَوْ بَطْءَ بَرٍّ (و).

وَعَنَهُ: بَلَّ خَوْفَ التَّلَفِّ (خ) وَيَأْتِي بَيَانُ الْخَوْفِ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ، وَإِنْ عَجَزَ مَرِيضٌ عَنْ حَرَكَةٍ وَعَمَّنْ يَوْضَعُهُ فَكَمَامٍ. وَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ إِنْ انْتَهَرَ مَنْ يَوْضَعُهُ فَلَا صَحَّحَ يَتَيَمَّمُ، وَيُصَلِّي وَلَا إِعَادَةَ أَوْ ضَرَرَ آدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ أَوْ حَيَّوَانٍ (و) وَقِيلَ لَهُ، أَوْ قَوْتَ رُفْقَتِهِ أَوْ مَالِهِ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا يَفُوتُ الرُّفْقَةَ يَفُوتُ الْأَلْفَةَ وَالْأَنْسَ، وَيَتَوَجَّهَ احْتِمَالًا أَوْ خَافَتْ امْرَأَةٌ عَلَى نَفْسِهَا فَسَاقًا نَصًّا عَلَيْهِ.
قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: بَلَّ يَحْرُمُ خُرُوجُهَا إِلَيْهِ.

وَعَنَهُ: لَا أَدْرِي، وَقِيلَ يُعِيدُ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَوْ اخْتِجَاجَهُ لِعَجَمٍ أَوْ طَبَخٍ، وَقِيلَ يَتَيَمَّمُ مَنْ اشْتَدَّ خَوْفُهُ جُبْنًا وَيُعِيدُ. وَفِي وَجُوبِ حَبْسِ الْمَاءِ لَتَوَقُّعِ عَطَشٍ غَيْرِهِ كَخَوْفِ عَطَشِ نَفْسِهِ وَجَهَانٍ، وَهَذَا فِي خَوْفِهِ عَطَشُ نَفْسِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ (م ٢، ٣) ^(٢)، وَيَشْرَبُهُ مَعَ عَطَشِهِ إِذْنًا، وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ بِشَرْبِ مَاءِ نَجَسًا، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ بِذَلِكَ لِعَطَشَانٍ، وَإِنْ أَمَكَّنَتْهُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل يكره لمن لم يخف العتة؟ فيه روايتان، هل يكره الوطء لعادم الماء أم لا؟).

أطلق الخلاف، وأطلقهما في الفصول، والمذهب، والمغني، والشرح، وشرح ابن عبيدان، وجميع البحرين، وغيرهم.

إحدهما: لا يكره، وهو الصحيح، اختاره الشيخ تقي الدين، وقدمه ابن عجم.

قال في المغني وتبعه في الشرح: والأولى إصابتها من غير كراهة، قال ابن رزين: وهو الأظهر.

قال في الفائق: يفعل به كل ما يفعل بالماء من صلاة وقراءة وطواف ووطء ونحوها.

والرواية الثانية: يكره إن لم يخف العتة، قدمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، واختاره المجد، وصححه أبو المعالي.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وفي وجوب حبس الماء لتوقع عطش غيره كخوف عطش نفسه وجهان، وهما في خوفه عطش

نفسه بعد دخول الوقت). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): هل يجب حبس الماء لتوقع عطش غيره أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه المجد في شرحه، وابن عجم وابن عبيدان والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: لا يجب بل يستحب قال المجد: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقدمه في الرعاية الكبرى وجميع البحرين.

والوجه الثاني: يجب، وهو ظاهر كلام جماعة.

قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ٣): لو خاف على نفسه العطش بعد دخول الوقت، فقال المصنف: الوجهان فيها أيضًا، ظاهر كلامه في الرعاية

الكبرى: أنه لا يجب.

وقال أيضًا: ولو خاف أن يعطش بعد ذلك هو أو أهله أو عبده أو أمته لم يجب دفعه إليه، وقيل: بلى بضمنه إن وجب الدفع عن

نفس العطشان، وإلا فلا. انتهى.

قلت: الصواب الوجوب أيضًا، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، منهم الشيخ الموق، والقول بعدم الوجوب ضعيف جدًا

فيما يظهر.

أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ يَجْمَعُهُ وَيَشْرِبُهُ فإِطْلَاقُ كَلَامِهِمْ لَا يَلْزِمُهُ لَأَنَّ النَّفْسَ تَعَالَى، وَيَتَوَجَّهَ اخْتِمَالًا، وَلَوْ مَاتَ رَبُّ الْمَاءِ يَجْمَعُهُ رَقِيقَةُ الْعَطَشَانِ، وَغَرَمَ ثَمَنُهُ مَكَانَهُ وَقَتَ إِتْلَافِهِ لَوَرَّثِيهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي النَّهَايَةِ أَنَّ غَرَمَهُ مَكَانَهُ فَعَيْلُهُ، وَقِيلَ الْمَيِّتُ أَوَّلَى بِهِ، وَقِيلَ رَقِيقُهُ إِنْ خَافَ الْمَوْتَ.

وَهَلْ يُؤْثِرُ أَبُوهُ لِيُغْسَلَ وَوَضُوءٌ وَيَتَيْمَّمُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٤) (١).
وَعَنْهُ: فِي غَايِ بَقَرِيهِ الْمَاءُ يَخَافُ إِنْ ذَهَبَ عَلَى نَفْسِهِ لَا يَتَيْمَّمُ وَيُؤَخَّرُ
وَفِي قَوْتِ مَطْلُوبِهِ رَوَايَتَانِ (م ٥) (٢)، وَيَأْتِي فِي صَوْمِ الْمَرِيضِ
وَخَوْفِ نَزْلَةٍ أَوْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ لِيَزِدَ مَبِيعٌ، وَلَا إِعَادَةَ (و هـ م) وَعَنْهُ: بَلَى (و ش).
وَعَنْهُ: حَضَرًا، وَفِي آيِهِمَا فَرَضُهُ؟ وَجْهَانِ (م ٦) (٣)، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَبِيعْ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يَخَفْ خُرُوجَ الْوَقْتِ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يؤثر أبوه لغسل ووضوء ويتيمم فيه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في النصول، وأطلق الوجهين في التلخيص، ويختصر ابن تيمم، والرعاية الكبرى، والفاثق.
وقال في الرعاية الكبرى أيضًا: كان للحی فأتى به غيره لم يتيمم مع وجوده، فإن تعذر أخذه أو عدم الماء جاز التيمم على الأصح.
انتهى.

أحدهما: لا يجوز، وهو الصحيح، وقد قدم ابن عبيدان عدم جواز بذله لغيره.

وقال في الكافي: فإن أثر به غيره وتيمم لم يصح.

قال في مجمع البحرين: وإن كان الماء ملكاً لأحدهم تعين.

وقال الشيخ الموفق والشارح: إن كان الماء ملكاً لأحدهم فهو أحق به؛ لأنه محتاج إليه لنفسه، ولا يجوز بذله لغيره. انتهى.

وقال ابن رزین في شرحه: فإن وهبه بعد دخول الوقت لم يصح، فإن تيمم مع بقاءه لم يصح؛ لأنه باقٍ على ملكه، فإن تصرف فيه من وهب له؛ فهو كإراقته. انتهى.

وكلامهم عام في الأب وغيره، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يجوز.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وفي قوت مطلوبه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيمم، وذلك كالحائض فوت عدوّه إذا ترضأ.

إحدهما: يجوز له التيمم وهو الصحيح، قدّمه المصنف في باب صلاة الخوف، فقال: (ولطالب عدو يخاف فوت الصلاة كذلك)، يعني: كصلاة الخوف إذا اشتد، وعنه: لا، وكذلك التيمم له. انتهى.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، فقال: وللغازي التيمم بحضرة الماء إذا خاف فوت مطلوبه بطلب الماء. انتهى.

وقال في موضع آخر: ومن خاف فوت غرضه المباح بطلب الماء تيمم، وصلى وأعاد، وقيل: إن كان الماء في عمله أعاد، وإلا فلا.

انتهى.

واختار جواز التيمم أيضًا أبو بكر، قاله ابن تيمم.

والرواية الثانية: لا يجوز.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

تنبيه: يحتمل أن يحمل ما قدّمه المصنف في باب صلاة الخوف على ما إذا خاف فوت عدوّه، ويحمل ما أطلقه هنا على ما إذا خاف فوت غرضه غير العدو ليحصل عدم التناقض في كلامه، ولكنّ كلامه عام، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وخوف نزلة أو مرض ونحوه ليزد مبيع ولا إعادة، وعنه: بلَى، وعنه: حضرًا، وفي آيِهِمَا فرضه،

وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

أحدهما: الثانية فرضه.

قلت: وهو الصواب، وإلا لما كان في إعادتها كبير فائدة.

وقد قال ابن عقيل في الفصول: لو حبس في الحضر تيمم، ولا يعيد، نص عليه، ويتخرج في الإعادة رواية أخرى بناء على =

(ج): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَيَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ بِمَنْ يَمْلِكُهُ (و) عَادَةً مَكَانِهِ، وَكَذَا بِزِيَادَةِ يَسِيرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ ش) كَضَرَرٍ يَسِيرٍ فِي بَدَنِهِ مِنْ صَدَاعٍ أَوْ بَرْدٍ فَهَاهُنَا أَوَّلِي.

وَعَنْهُ: وَلَوْ كَثُرَتْ وَلَمْ يُجَحِّفْ بِهِ (ح)

وَأِنْ احْتَمَلَ وَجُودَهُ لَزِمَهُ طَلَبُهُ كَطَلَبِهِ (و) عَنْهُ: لَا (و هـ) كَعَدَمِهِ (و).

وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُ إِنْ ظَنَّ عَدَمَهُ، ذِكْرُهُ فِي التَّيَصُّرَةِ وَلَا أَنْزَلَ لَطَلَبِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ، فَعَلَى الْأَوَّلَى إِنْ رَأَى مَا يَشْكُ مَعَهُ فِي الْمَاءِ بَطْلَ تَيْمُمِهِ، وَقِيلَ لَا، كَمَا لَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ، جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ خِلَافًا لِظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِهِمْ لِتَوَجُّهِ الطَّلَبِ، وَإِنْ ذَلَّ عَلَيْهِ أَوْ عَلِمَهُ قَرِيبًا عُرْفًا وَعَنْهُ أَوْ بَعِيدًا (و م) لَزِمَهُ قَصْدُهُ فِي الْوَقْتِ.

وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ الْمَاءِ فَرَضًا وَكَذَا تَمَنُّهُ، وَالْمَرَادُ وَلَهُ مَا يُوقِيهِ. وَقَالَ شَيْخُنَا.

وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ الْمَاءِ هَيْئَةً فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: إِنْ لَهُ يَمْرٌ، وَعَكْسُهُ تَمَنُّهُ، وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ اقْتِرَاضُ تَمَنُّهِ.

وَعَنْهُ: وَأَنْتَاهُ وَحَلُّ وَدَلُّو كَالْمَاءِ، وَيَلْزَمُ قَبُولُهُمَا عَارِئَةً، وَفِي طَلَبِهِمَا وَأَنْتَاهِ الْمَاءِ وَجَهَانِ (م ٧، ٨) ^(١).

وَيَلْزَمُهُ طَلَبُهُ مِنْ رَيْفِهِ فِي الْأَشْهُرِ (و هـ ش)، وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ ذَلَّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَرْضِهِ لِحَرْثٍ وَصَيْدٍ وَنَحْوِهِ حَمَلَةً عَلَى الْمَنْصُوصِ إِنْ امْتَكَنَهُ، وَتَيَمَّمُ إِنْ قَاتَتْ حَاجَتُهُ بِرُجُوعِهِ، وَلَا يُعِيدُ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا.

وَمَنْ أَرَاكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ شَرِبَهُ فِيهِ، أَوْ مَرَّ بِهِ فِيهِ، وَامْتَكَنَهُ الْوُضُوءُ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ أَوْ بَاعَهُ فِيهِ، أَوْ وَهَبَهُ حَرَمٌ، وَفِي الصَّحِيحَةِ وَجَهَانِ (م ٩) ^(٢)، لَوْ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَتَيَمَّمُ، وَصَلَّى، أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ هَيْئَةً

= التَّيَمُّمُ؛ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ أَنَّهُ يَعِيدُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، ثُمَّ قَالَ: فَإِذَا قُلْنَا: تَجِبُ الْإِعَادَةُ كَانَتِ الثَّانِيَةُ فَرْضًا؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْكَامِلَةُ، وَلَأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا الْأَوَّلَى فَرْضًا لَسَقَطَ بِهَا فَرْضُهُ، وَلَمْ تَجِبْ بِهَا الْإِعَادَةُ. انْتَهَى.

فَهَذَا كَالصَّرِيحِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِيمَنْ صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ النَّجَسَةِ.

وَقُلْنَا: يَعِيدُ فَالْيَوْمِ فَرْضُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو يَعْلَى: الثَّانِيَةُ فَرْضُهُ، قِيَاسًا عَلَى مَا قُلْنَا فِيمَنْ تَيَمَّمُ حَضْرًا لِعَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ تَيَمَّمُ لِسَبَرٍ شَدِيدٍ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِعَادَةِ، وَالْوَجْهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَرْضُ سَقَطَ بِالْأَوَّلَى لَمَا كَانَ لِإِجْبَابِ الثَّانِيَةِ مَعْنَى، فَلَمَّا وَجِبَتْ الثَّانِيَةُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى وَجِبَتْ لِشُغْلِ الْوَقْتِ، لَا لِاسْقَاطِ الْفَرْضِ، كَالْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ. انْتَهَى.

فَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَدْ قَطَعَ هُوَ وَشَيْخُهُ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ فَرْضُهُ، فَوَافَقَ مَا قُلْنَا، وَلَهُ الْحَمْدُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: الْأَوَّلَى فَرْضُهُ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٧ - ٨): قَوْلُهُ: (وَحَلُّ وَدَلُّو كَالْمَاءِ، وَيَلْزَمُ قَبُولُهُمَا عَارِئَةً، وَفِي طَلَبِهِمَا وَأَنْتَاهِ الْمَاءِ وَجَهَانِ). انْتَهَى.

يَعْنِي: فِي لَزُومِ طَلَبِ الْحِلِّ وَالذُّلُو وَأَنْتَاهِ الْمَاءِ، وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ:

(الْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلَى - ٧): هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ الذُّلُو وَالْحِلِّ، أَمْ لَا؟

أَطْلُقُ الْخِلَافَ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ذَلِكَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ذَلِكَ.

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ - ٨): هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ أَنْتَاهِ الْمَاءِ أَمْ لَا، أَطْلُقُ الْخِلَافَ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى؛ فَإِنَّهُ قَالَ: وَقِيلَ: يَجِبُ اقْتِرَاضُ التَّمَنُّ، وَعَنْهُ: أَوْ أَنْتَاهُ. انْتَهَى.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَمْ أَرِ هَذَيْنِ الْفَرْعَيْنِ فِي غَيْرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَكَلَامِهِ فِي الرَّعَايَةِ يَشْعُرُ بِالْفَرْعِ الثَّانِي.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٩): قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَرَاكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ أَوْ مَرَّ بِهِ فِيهِ وَامْتَكَنَهُ الْوُضُوءُ:

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ، أَوْ بَاعَهُ فِيهِ أَوْ فِي الْوَقْتِ أَوْ وَهَبَهُ حَرَمٌ وَفِي الصَّحِيحَةِ وَجَهَانِ). انْتَهَى.

(م): الْإِمَامُ مَالِكٌ (ش): الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (ق): قَوْلِي الشَّافِعِيُّ (ر): رَوَاتَانِ

فَتَيْمٌ، وَقَدْ تَلَفَ وَصَلَّى فِيهِ الْإِعَادَةَ وَجَهَان (م ١٠، ١١)^(١).
 وَقَوْلُنَا: وَفِي الصَّحَّةِ وَجَهَان، أَشْهَرُهُمَا: لَا يَصِحُّ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ وَأَبُو الْمَعَالِيِّ وَأَبُو الْبَرَكَاتِ وَغَيْرُهُمْ،
 لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، فَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ تَسْلِيمِهِ شَرْعًا.
 وَالثَّانِي: يَصِحُّ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ الْفَرَضُ وَتَعَلَّقَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّصَرُّفِ، كَتَصَرُّفِهِ فِيمَا وَجَبَتْ فِيهِ الزُّكَاةُ، وَتَصَرُّفِ الْمَدِينِ،
 وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ.
 وَإِنْ نَسِيَهُ بِمَحَلٍّ يُمْكِنُهُ اسْتِعْمَالُهُ إِعَادَ عَلَى الْأَصَحِّ (و ش) كَمَا لَوْ نَسِيَ الرُّقْبَةَ وَكَفَّرَ بِالصُّومِ (و) وَيَتَوَجَّهَ فِيهَا
 تَخْرِيجٌ، وَلِهَذَا سَوَّى الْأَصْحَابُ بَيْنَهُمَا.
 وَنِسْيَانُ السُّتْرَةِ كَمَسَالَتِنَا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ، بِخِلَافِ نِسْيَانِ الْقِيَامِ، وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ
 النَّاسِيَّ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، يُدَلُّ عَلَيْهِ لَوْ نَسِيَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالطَّهَارَةَ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ، كَذَا هُنَا قِيلَ: إِنَّمَا وَجِبَ الْقَضَاءُ بَدَلًا لَهُ،
 فَاجَابَ يَجِبُ مِثْلُهُ هُنَا لِمَسَاوَاتِهِ لَهَا، وَمِثْلُهُ الْجَاهِلُ بِهِ.

= أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح.

قال المصنف هنا: وقولنا: وفي الصَّحَّةِ وجهان، أشهرهما لا يصح، جزم به القاضي، وابن الجوزي، وأبو المعالي، وأبو البركات،
 وغيرهم.
 قال ابن تيميم: لم يصح في أظهر الوجهين، لتعلق حق الله به فهو عاجز عن تسليمه شرعًا وجزم به في مجمع البحرين، وشرح ابن
 عبيدان.

واختاره الشيخ الموفق والشارح وغيرهما.
 والوجه الثاني: يصح؛ لأن توجَّه الفرض وتعلُّقه لا يمنع التصرف، كتصرفه فيما وجبت فيه الزُّكَاةُ، وتصرفه في المدين، والفرق
 ظاهر، قاله المصنف، وهذا احتمال لابن عقيل وأطلقهما في الفائق.
 (١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (بعد ذلك لو فعل ما تقدَّم ذكره من الإراقة والمروء والبيع والهبة وتيمم وصلى أو لم يقبله هبةً
 فتيمم وقد تلف وصلى ففي الإعادة وجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٠): إذا تصرف بما تقدَّم ذكره ثم تيمم وصلى فهل تلزم الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقهما في الإراقة والهبة في التلخيص والرعاية الصغرى والحاوي الصغير، وأطلقهما في الإراقة والمروء في المغني
 والشرح وشرح ابن رزين والفائق، وأطلقهما في الإراقة والمروء والهبة في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان.
 أحدهما: لا يعيد في الجميع وهو الصحيح، نصره في مجمع البحرين.
 قال في الفصول في الإراقة: والأشبه أن لا إعادة عليه.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: يعيد جزم به في الإنادات في الإراقة والهبة، وضححه في المستوعب.

وقدَّمه في الرعاية الكبرى في المروء به والإراقة، وقدَّمه في الصغرى في المروء به.

وقيل: يعيد إن أراقه، ولا يعيد إن مرَّ به.

وأطلقهن ابن تيميم.

(المسألة الثانية - ١١): إذا قلنا بوجوب قبول الاتهاب ولم يقبل وصلى بالتيمم بعد أن تلف فهل تلزم الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يعيد.

قال في الرعاية الكبرى: ومن ترك ما لزمه قبوله وتحصيله من ماءٍ وغيره وتيمم وصلى أعاد. انتهى.

والوجه الثاني: لا يعيد.

قلت: وهو قوي.

وَيَتَوَجَّهُ: أَوْ ثَمَنَهُ، وَقِيلَ يُعِيدُ مَنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ وَبِهِ الْمَاءُ وَقَدْ طَلَبَهُ، وَمَنْ بَانَ بِقُرْبِهِ بَثْرٌ خَفِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا.
وَإِنْ ضَلَّ عَنِ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ، أَوْ أَدْرَجَهُ أَحَدٌ فِيهِ وَلَمْ يَقْلَمْ، أَوْ ضَلَّ عَنْ مَوْضِعِ بَثْرِ كَانَ عَرَفَهَا فَوَجَّهَانَ (م ١٢)،
(١٤) (١)، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ سَيِّدٌ مَعَ عَبْدِهِ فَتَسْمَى الْعَبْدُ حَتَّى صُلِيَ سَيِّدُهُ بِالتَّيْمُمِ، فَقِيلَ: لَا يُعِيدُ، لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ
كَالنَّاسِي: كَنَسِيَانِهِ رَقَبَةً مَعَ عَبْدِهِ لَا يَجُزِّئُهُ الصُّومُ (م ١٥) (٣).
وَيَتَوَجَّهُ فِيهَا تَخْرِيجٌ.

وَالْجَرِيحُ، وَنَحْوَهُ يَتَيَمَّمُ لِلْمَحْتَاجِ وَيَغْسِلُ غَيْرَهُ وَلَا يُعْتَبَرُ الْأَكْثَرُ (هـ م)، وَقِيلَ: وَيُنْسَخُ الْجَرْحُ بِالتُّرَابِ وَيُلْزَمُهُ أَنْ
يَسْتَنْبِطَ مَنْ يَضْبُطُهُ إِنْ قَدَّرَ، وَهَلْ يُلْزَمُهُ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ مَرَاعَاةَ تَرْتِيبٍ وَمَوَالَاةٍ، أَمْ لَا، فَلَا يُعِيدُ غَسْلُ الصَّحِيحِ مَا لَمْ
يُحْلُوثْ؟ فِيهِ وَجَّهَانِ (م ١٦) (٣).

(١) (مسألة - ١٢ - ١٤): قوله: (وإن ضلَّ عن الماء في رحله أو أدرجه أحد فيه ولم يعلم أو ضلَّ عن موضع بثر كان عرفها فوجهان). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ١٢): إذا ضلَّ عن الماء الذي في رحله وتيمم وصلى فهل يعيد أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يعيد، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى: وإن أضلَّ في رحله أعاد الصلاة على الأصح. انتهى.

وهو ظاهر بحث المجد، بل الإعادة عنده في هذه المسألة أولى، فإنه اختار هو وغيره الإعادة في المسألة الآتية بعد هذه، مع أنه لا يعدُّ فيها مفترطاً، وهذا هو الصواب.
والوجه الثاني: لا يعيد.

(المسألة الثانية - ١٣): إذا أدرج الماء في رحله ولم يعلم به فهل تلزمه الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن عديدان، وابن عبيدان.

أحدهما: يعيد وهو الصحيح، اختاره المجد في شرحه وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وصاحب الحاوي الكبير، وغيرهم، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

والوجه الثاني: لا يعيد، اختاره أبو المعالي في النهاية، فقال: والذي نقطع به: أنه لا إعادة عليه؛ لأنه لا يعدُّ في هذه الحالة مفترطاً.
قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثالثة - ١٤): لو ضلَّ عنه موضع البثر التي كان يعرفها وصلى بالتيمم؛ فهل تلزم الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم وابن عبيدان، وابن عبد القوي في مجمع البحرين.

أحدهما: لا يعيد وهو الصحيح، صححه في المغني والشرح والرعاية الكبرى وغيرهم.

والوجه الثاني: يعيد، وقدم ابن رزين أنه كالناسي، وذكر في الفصول احتمالاً: أنه كالناسي يعيد واقتصر عليه.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن لم يعلم به سيد مع عبده فسمي العبد حتى صلى سيده بالتيمم، فقيل: لا يعيد، لأن التفريط من غيره، وقيل: كالناسي، كنسيانه رقة مع عبده لا يجزئه الصوم). انتهى.

وأطلقهما في المغني والشرح، وشرح ابن رزين وابن عبيدان، وتخصر ابن تميم.

أحدهما: لا يعيد؛ لأن التفريط من غيره.

والوجه الثاني: يعيد وهو الصحيح.

قال في الفائق: يعيد إذا جهل الماء في أصح الوجهين، وهو الصواب، ويقضيه ما اختاره المجد وغيره فيما إذا أدرج في رحله ولم يعلم به؛ لأن العبد من جملة رحله، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٦): قوله: (وهل يلزمه عن حدث أصغر مراعاة ترتيب وموالات، أم لا فلا يعيد غسل الصحيح ما لم يحدث فيه وجهان). انتهى.

يعني: إذا توضأ وبه جرح في بعض أعضاء الوضوء، وأراد التيمم له هل يلزمه التيمم له حين وصوله في الوضوء إلى ذلك =

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُرْتَّبَ، وَلَيْسَ خُفًا وَمَسْحُهُ إِذَا أَخْدَتَ كَمُسْتَحَاضَةٍ ذَكَرَهُ الْأَرْجِي، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ مِنْ مَسْحِهِ فَهَلْ هُوَ فَرَضُهُ (و م) أَوْ التَّيْمُ؟ (و ش) فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١٧) (١).

=العضو المجروح، فترتب ويوالي كالوضوء الكامل، أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تيميم، وصاحب الفائق.

أحدهما: يلزمه مراعاة الترتيب والموالة، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في مجمع البحرين والحاوي الكبير وابن عبيدان: يلزمه مراعاة الترتيب والموالة عند أصحابنا، والظاهر أنهم تابعوا المجد في ذلك.

قال الزركشي: أما الجريح المتوضئ، فعند عامة الأصحاب يلزمه أن لا يتقل إلى ما بعده حتى يتيمم للجرح نظراً للترتيب، وأن يغسل الصحيح مع التيمم لكل صلاة إن اعتبرت الموالة.

قال في التلخيص: هذا هو المشهور.

قال في الرعاية الكبرى: ويرتبه غير الجنب ونحوه، ويواليه على المذهب فيهما إن جرح في أعضاء الوضوء.

وقدّمه ابن رزّين في شرحه، واختاره القاضي وغيره، وجزم به في الفصول والمستوعب وغيرهما.

والوجه الثاني: لا يجب ترتيب ولا موالة في ذلك اختاره المجد في شرحه وصاحب الحاوي الكبير.

قال ابن رزّين في شرحه: وهو أصح.

قال الشيخ الموفق: ويحتمل أن لا يجب الترتيب وكذا الموالة وجهًا واحدًا، وعلمه بعلم جيدة ومال إليه.

قال الشيخ تقي الدين: ينبغي له أن لا يرتب.

وقال أيضًا: لا يلزمه مراعاة الترتيب، وهو الصحيح من مذهب أحمد وغيره.

وقال: الفصل بين أبعاض الوضوء بتيمم بدعة. انتهى.

فتلخص أن أكثر الأصحاب أوجبوهما، وأن الشيخ الموفق والمجد والشيخ تقي الدين وجماعة لم يوجبوهما.

وهذا المذهب على ما اصططحناه والصواب، والله أعلم.

تنبيه: على المتقدم يكون محل التيمم في مكان العضو الذي يتيمم بدلاً عنه، فلو كان الجرح في وجهه؛ لزمه التيمم أولاً ثم يكمل

الوضوء، وإن كان في بعض وجهه خير بين غسل صحيح وجهه، ثم يتيمم للباقي، وبين أن يتيمم ثم يغسل صحيح وجهه، ثم يكمل

وضوءه، وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله، ثم كان الحكم فيه ما ذكرنا في الوجه وإن كان في وجهه ويديه ورجليه

احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله، ليحصل الترتيب.

وعلى هذا المذهب أيضاً يلزمه أن يغسل الصحيح مع التيمم لكل صلاة، ويبطل تيممه مع وضوءه إذا خرج الوقت إن اعتبرت

الموالة صرح به الأصحاب.

(١) (مسألة - ١٧) قوله: (وإن لم يخف من مسحه فهل هو فرضه أو التيمم فيه روايتان). انتهى.

يعني: إذا كان به جرح ولم يخف من مسحه بالماء ومسحه فهل المسح فرضه، أو التيمم؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحاوي الكبير، وشرح ابن عبيدان والزركشي.

إحداهما: يجزئه مسحه بالماء من غير تيمم، فيكون الفرض المسح وهو الصحيح، نص عليه.

قال الشيخ تقي الدين: لو كان به جرح ويخاف من غسله فمسحه بالماء أولى من مسح الجيرة وهو خير من التيمم.

ونقله الميموني، واختاره ابن عقيل، وقدّمه في التلخيص والفائق.

والرواية الثانية: فرضه التيمم، اختاره القاضي، وقدّمه في المذهب والمستوعب، والرعايتين والشرح.

وقال: هذا اختيار الخرق. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال المصنف: وعنه ههنا، يعني: أن فرضه المسح والتيمم.

وقدّمه ابن تيميم وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وأطلق الأولى، وهذه في التلخيص ومحل الخلاف عنده: إذا كان الجرح طاهراً،

فإن كان نجساً؛ فلا مسح عليه، قولاً واحداً وقاله غيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَعَنْهُ: هَمَّا.

وَوَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِئٍ مَسْنَعُ الْبَشَرَةِ لِعَذْرِ كَجَرِيحٍ، وَاسْتِخَارَةُ شَيْخِنَا، وَأَنَّهُ أَوَّلَى.
وَإِنْ وَجَدَ الْجَنْبَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ أَغْضَائِهِ لَزِمَهُ عَلَى الْأَصَحِّ (و ش) ثُمَّ يَتِيمٌ لِلْبَاقِي، وَكَذَا الْمُخْدِتُ فِي الْأَصَحِّ (و ش) وَفِي التَّوَارِدِ رِوَايَتَانِ وَقَالَ ابْنُ الْجَوَزِيِّ: لِلْجَنْبِ التَّيْمُ، أَوَّلًا، وَلَا تَلْزَمُ إِزَاقَتُهُ، وَفِي الرَّوَاضِحِ الرَّوَايَتَانِ.

فَصْلٌ

وَلَا يَتِيمُ لِمَخَافَةِ قُوَّةِ قَرْضِ (م) نَقْلُ الْجَمَاعَةِ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا، إِنْ انْتَبَهَ أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَقَالَ يَمْنُ يُمَكِّنُهُ الدَّهَابُ إِلَى الْحَمَامِ لَكِنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ حَتَّى يَفُوتَ الْوَقْتُ كَالْغُلَامِ، وَالْمَرْأَةُ الَّتِي مَعَهَا أَوْلَادُهَا وَلَا يُمَكِّنُهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تَغْسِلَهُمْ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَلَا يَظْهَرُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي خَارِجَ الْحَمَامِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْحَمَامِ، وَيَعْدُ الْوَقْتُ مِنْهَا عَنْهَا.
قَالَ الْأَصْحَابُ: وَكَذَا جَنَازَةٌ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ) وَتُرِيدُ بِهِ قُوَّتَهَا مَعَ الْإِمَامِ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ امْتَكَنَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ، فَتَغْظُمُ الْمَشَقَّةُ.

وَعَنْهُ: وَعِيدٌ، (و هـ) وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ فِي صَلَاتَيْهِمَا لَمْ تَبْطُلْ، بِنَاءً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.
وَسُجُودٌ بِتِلَاوَةِ (و هـ) اخْتَارَ شَيْخِنَا وَجَمْعَةً، وَأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الْجَنَازَةِ لِأَنَّهَا لَا تُعَادُ، وَجَعَلَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَصْلًا لِلْمَنْعِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهَا.

وَإِنْ وَصَلَ مُسَافِرٌ إِلَى مَاءٍ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ التُّوبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَهُ، أَوْ عَلِمَهُ قَرِيبًا وَخَافَ قُوَّةَ الْوَقْتِ، أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِنْ حَرَّمَ التَّأْخِيرَ إِلَيْهِ أَوْ دَلَّهُ ثَقَّةٌ فَقِيلَ: يَتِيمٌ وَيُصَلِّي (و ق).
وَقِيلَ: لَا، كَقَدَرْتَهُ عَلَى مَاءٍ يَبْرُ بِشَوْبٍ يَبْلُهُ ثُمَّ يَعْصِرُهُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ، إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمَاءِ (م ١٨، ٢١)^(١)، وَلَوْ خَافَ قُوَّةَ الْوَقْتِ.

(١) (مسألة - ١٨ - ٢١): قوله: (وإن وصل مسافر إلى ماء وقد ضاق الوقت، أو علم أن التوبة لا تصل إليه إلا بعده، أو علمه قريباً، وخاف فوت الوقت أو دخول وقت الضرورة إن حرم التأخير إليه، أو دله ثقة، فقيل: يتيم ويصلي، وقيل: لا، كقدرته على ماء بثر بشوب يبله، ثم يعصره، فإنه يلزمه إن لم تنقص قيمته أكثر من ثمن الماء) انتهى.
اشتملت هذه الجملة على مسائل:

(المسألة الأولى - ١٨): إذا وصل مسافر إلى ماء وقد ضاق الوقت، فهل يلزمه الوضوء ولو خرج الوقت، أو يتيم مراعاة للوقت؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يلزمه الوضوء، ولا يصح التيمم.

جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين وغيرهم، وقدمه في النظم وغيره، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
والوجه الثاني: يتيم ويجزئه.

قال ابن رجب في قواعد: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية صالح، وجزم به في المحرر، والحاويين وقدمه في الرعايتين والفاائق، واختاره أيضاً المجد في شرحه، وابن عيدين، وقال: ما أدق هذا النظر، ولو طرده في الحضر لكان قد أجاد وأصاب.
قلت: وهو الصواب.

وكذا حكم المسألة الثانية والثالثة والرابعة، كما قال المصنف.

وذكر ابن تيمم المسألة الثانية، وجزم بالتيمم، وذكر في الرعاية المسألة الأولى، وقدم جواز التيمم، وأطلق في الثانية الوجهين، قال: وإن قدر على نزوله البثر، وما ينزل به إليه ونحوه وأمن على نفسه لزمه ذلك، وإن فاتته الوقت وإلا تيمم وصلى ولم يعد وكذلك راكب السفينة. انتهى.

تنبيه: أطلق المصنف هذا فيما إذا علم الماء قريباً، وخاف فوت الوقت أو دله ثقة هل يتيمم مراعاة للوقت أو يلزمه الطلب، ويترويضاً ولو خرج الوقت؟

وقطع قبل ذلك بأنه إن دل عليه أو علمه قريباً عرفاً يلزمه قصده في الوقت.

وإن تَعَذَّرَ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ وَتَرَابٍ - وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَابًا وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي التَّيْمُمِ فِي خَضَرٍ عَذْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَصِلٍ فَأَعَادَ كَمَا لَوْ مَنَعَ مِنَ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ وَالتَّرَابِ؟ فَاجَابَ بِالرَّوَايَتَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَدَمِ - صَلَّى فَرَضًا فَقَطْ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزَى، وَعِنْدَ شَيْخِنَا يَتَوَجَّهُ فِعْلٌ مَا شَاءَ، لِأَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ مَعَ الْعِزِّ، وَلَأنَّ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا يُجْزَى فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ، كَذَا قَالَ وَجَزَمَ جَدُّهُ وَجَمَاعَةُ بِخِلَافِهِ، وَلَا إِعَادَةَ وَعَنْهُ بَلَى.

نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ش م ر)، وَلَوْ يَتَيَّمُ فِي الْمُتَّصِصِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ، فَعَلَيْهِ: إِنْ قَدَّرَ فِيهَا خَرَجَ، وَإِلَّا فَكَتَمَتِمْ يَجِدُ الْمَاءَ وَكَذَا مَتَيَّمٌ زَالَ عَذْرُهُ فِيهَا، فِي إِعَادَتِهِ خِلَافًا، وَقَرَضَهُ الثَّانِيَّةُ.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي وَقِيلَ الْأَوَّلَى وَقِيلَ هُمَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ، وَقِيلَ: لَا يُعَيَّنُهَا. وَعَنْهُ: تُسْتَحَبُّ صَلَاتُهُ.

وَعَنْهُ: تَحْرُمُ، وَيُفْضِي (و هـ) وَتَبْطُلُ بِحَدَثٍ وَنَحْوِهِ (و).

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَخْرُجُ الْوَقْتُ رَوَايَتَانِ (م ٢٢) ^(١).

وَيُغْسَلُ مَيِّتٌ مُطْلَقًا وَتُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِهِ، وَالْأَصَحُّ وَبِالتَّيْمُمِ، وَيَجُوزُ نَبْشُهُ لِأَحَدِهِمَا مَعَ أَمْنِ نَفْسِهِ.

وَيَتَيَّمُ لِنَجَاسَةٍ بَدَنٍ عَلَى الْأَصَحِّ (ح) لِعَدَمِ مَاءٍ، أَوْ ضَرْبٍ، وَلَا إِعَادَةَ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: لِعَدَمِ، وَفِي النَّبَةِ لِيَتَيَّمُوا لَهَا وَجْهَانِ وَالْمَنَعُ اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ (م ٢٣) ^(٢).

قَالَ: لِأَنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ يَسْرِي مَنَعُهَا كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ الْجَنْبُ إِلَّا ظَفَرًا، لَمْ يَجْزِ دُخُولُ مَسْجِدٍ، وَرَفْعُهَا كَمَنَعَ مُحَدَّثٍ مَسْ مُصْحَفٍ بِغَيْرِ أَغْضَاءِ الطَّهَارَةِ كِبْطِهِ وَصَدْرِهِ وَلَا يَتَيَّمُ لِنَجَاسَةٍ مَثْرَةٍ كَالْمَكَانِ وَحَكِي قَوْلَ.

وَيَتَيَّمُ بِتَرَابٍ طَهُورٍ لَهُ غُبَارٌ وَالْأَصَحُّ غَيْرُ مُخْرَقٍ (و ش).

وَعَنْهُ: وَيَسْبِخُهُ (و ش).

- فظاهره هنا: أنه إذا خاف فوت الوقت أنه لا يطلبه ويتيمم.

والظاهر: أنهما مسألة واحدة، فيكون من جملة المسائل التي قطع فيها بحكم في موضع.

وأطلق الخلاف فيها في موضع آخر إلا أن يظهر بينهما فرق.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله فيمن لا يجد ماء ولا تراباً: (وتبطل الصلاة بحدث ونحوه وفقاً).

قال بعضهم: وبخروج الوقت روايتان. انتهى.

البعض الذي عناه المصنف هو -والله أعلم-: ابن حمدان في الرعاية، فإنه قال: وهل تبطل صلاته بخروج الوقت وهو فيها؟ فيه روايتان. انتهى.

إحداهما: لا تبطل.

قلت: وهو الصواب، وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف بحدث ونحوه، وهو ظاهر كلام غيره.

والرواية الثانية: تبطل.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (ويتيمم لنجاسة بدن على الأصح؛ لعدم ماء أو ضرر ولا إعادة، اختاره الأكثر، وعنه: بلى، وعنه: لعدم، وفي النية ليتيممها لها وجهان، والمنع اختاره ابن حامد وابن عقيل). انتهى.

أحدهما: نجب النية لها، وهو الصحيح.

صححه المجد في شرحه، وابن عبد القوي في شرحه، وقدمه ابن عبيدان وصاحب المغني والشرح في موضع، وهو ظاهر كلامه في المتن، واحتمال لابن عقيل في الفصول.

والوجه الثاني: لا يجب لها كمبذله، وهو الغسل، بخلاف تيمم الحدث، وهو احتمال للقاضي.

وأطلقهما ابن تيمم وابن حمدان وصاحب الفائق، وفي المغني والشرح في موضع آخر.

تنبيه: الذي يظهر: أن قوله: (والمنع اختاره ابن حامد وابن عقيل)؛ أي: منع الصلحة؛ فلا يصح التيمم إلا بالنية، وكلامه في الفصول يدل عليه، لا أن المراد منع الوجوب.

وَعَنْهُ: وَرَمَلَ.
 قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنْ كَانَ لَهْمَا غُبَارًا.
 وَعَنْهُ فِيهِمَا لِعَدَمِ تَرَابٍ، وَقِيلَ: وَبِمَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ لِعَدَمِ لَا مُطْلَقًا (هـ) وَلَا يَتَصَلُّ بِهَا كَتَبَاتٍ (م). وَمَا تَيْمَمَ بِهِ
 كَمَا مُسْتَعْمَلٌ، وَقِيلَ: يَجُوزُ كَمَا تَيْمَمَ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ وَتَرَابٍ مَقْصُوبٍ كَالْمَاءِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ تَرَابٌ مُسْجِدٍ (و ش) وَغَيْرُهُ،
 وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ، فَلَهُ لَا يَكْرَهُ بِتَرَابٍ رَمَزَمَ، مَعَ أَنَّهُ مُسْجِدٌ.
 وَقَالُوا: يَكْرَهُ إِخْرَاجُ حَصَى الْمَسْجِدِ وَتَرَابِهِ لِلتَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ وَالْكَرَامَةُ لَا تَنْتَعِ الصَّحَّةُ، وَلَآئِهْ لَوْ تَيْمَمَ بِتَرَابٍ الْغَيْرِ جَازٌ
 فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ لِلإِذْنِ فِيهِ عَادَةً وَعُرْفًا، كَالصَّلَاةِ فِي أَرْضِيهِ.
 وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ لِمَنْ اسْتَأْذَنَهُ فِي الْكِتَابَةِ مِنْ ذَوَاتِهِ: هَذَا مِنَ الْوَرَعِ الْمَظْلُمِ.
 وَاسْتَأْذَنَ هُوَ فِي مَكَانٍ آخَرَ فَحَمَلَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْكِتَابَةِ الْكَثِيرَةِ.
 وَقَدْ تَيْمَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْجِدَارِ، حَمَلَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَلَى أَنَّهُ لِلْإِنْسَانِ يَعْرِفُهُ وَيَأْذَنُ فِيهِ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ أَنْ تَرَابُ الْغَيْرِ
 يَأْذَنُ فِيهِ مَا لَكُهُ عَادَةً وَعُرْفًا بِخِلَافِ تَرَابِ الْمَسْجِدِ.
 وَقَدْ قَالَ الْخَلَّالُ فِي الْأَدَبِ: التَّوَقُّيُّ أَنْ لَا يَتَرَبَّ الْكِتَابُ إِلَّا مِنَ الْمُبَاحَاتِ، ثُمَّ رَوَى عَنِ الْمُرُودِيِّ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَانَ
 يَجِيءُ مَعَهُ بَشِيءٌ، وَلَا يَأْخُذُ مِنْ تَرَابِ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ خَالَطَ التَّرَابَ رَمَلَ وَنَحْوَهُ فَكَالْمَاءِ، وَقِيلَ: يُنْتَعِ (و ش)، وَلَوْ تَيْمَمَ
 عَلَى شَيْءٍ طَاهِرٍ لَهُ غُبَارٌ جَازٌ، وَلَوْ رَجَدَ تَرَابًا (م).
 وَلَا يَتَيْمَمُ بَطِينٍ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: بِلَا خِلَافٍ، بَلْ يُجَفَّقُهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ، وَالْأَصَحُّ فِي الْوَقْتِ
 وَإِنْ رَجَدَ ثُلُجًا وَتَعَذَّرَ تَذْوِيهِ لَزِمَهُ مَسْحُ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ بِهِ فِي الْمَنْصُوصِ، وَفِي الْإِعَادَةِ رَوَايَتَانِ (م ٢٤) (١).
 وَأَعْجَبَ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَمَلَ تَرَابٍ لِلتَّيْمَمِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا وَغَيْرِهِ لَا وَهُوَ أَظْهَرُ.
 وَصَفَّقَهُ أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ مَا يَتَيْمَمُ لَهُ، وَيُعْتَبَرُ مَعَهُ تَعْيِينُ الْحَدِّثِ كَمَا بَأْنِي، وَقِيلَ: إِنْ ظَنُّ فَابْتِنَةٌ فَلَمْ تَكُنْ، أَوْ بَانَ غَيْرُهَا،
 لَمْ يَصِحَّ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجُوزِيِّ: إِنْ نَوَى التَّيْمَمَ فَقَطُّ صَلَّى تَفْلًا.
 وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ نَوَى فَرَضَ التَّيْمَمِ، أَوْ فَرَضَ الطَّهَارَةَ فَوَجَّهَانِ، وَقِيلَ: يَصِحُّ بَيِّنَةٌ رَفَعَ الْحَدِّثِ (و هـ) ثُمَّ يُسَمِّي،
 وَيَقْرُبُ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيْنِ الْأَصَابِعِ، وَاحِدَةً يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِ أَصَابِعِهِ، وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَاسْتَحَبَّ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ضَرْبَتَيْنِ: وَاحِدَةً لَوَجْهِهِ، وَآخَرَى لِيَدَيْهِ إِلَى مِرْفَقَيْهِ، وَحُكِيَ رَوَايَةٌ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ (هـ ش م
 ر)، وَمَسَحَ جَمِيعَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، وَفِيمَا تَحْتَ شَعْرِ خَفِيفٍ وَجَّهَانِ (م ٢٥) (٢)، وَلَا يُسْتَحَبُّ مَضْمُضَةٌ، وَاسْتِشْقَاقٌ، ذِكْرُهُ

(١) (مسألة - ٢٤) قوله: (وإن وجد ثلجًا وتعذر تذويبه لزمه مسح أعضاء وضوئه به في المنصوص، وفي الإعادة روايتان).

انتهى.

إحدهما: يلزمه الإعادة، قدّمه ابن تميم وابن حنبلان في الرعاية الكبرى، وابن عبيدان، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يلزمه.

قلت: وهو قوي.

(٢) (مسألة - ٢٥): قوله: (ومسح جميع وجهه ويديه، والنية فرضٌ وفيما تحت شعر خفيف وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا يجب مسح ذلك، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح: وشرح ابن رزين، وجمع البحرين، وقدّمه ابن عبيدان،

وهو الضواب.

وقال في الرعاية الكبرى: ويمسح ما أمكن مسحه من ظاهر وجهه ولحيته، وقيل ما نزل من ذقنه.

والوجه الثاني: يجب.

قال في المذهب: عمل التيمم جميع ما يجب غسله من الوجه، ما خلا القم والأنف، وهو ظاهر كلامه في الرعاية على ما تقدّم.

وقال في الفصول: ويجب مسح جميع الوجه، فلا يسقط سوى المضمضة والاستنشاق.

القاضي، وغيره، والمراد: يكره، والتبعية كالوضوء (و).
وعنه: سنة، وكذا الترتيب والموااة (و) وقيل سنة، وقيل: الترتيب، قال صاحب المحرر وهو قياس المذهب، ولهذا
يجزئه مسح باطن أصابعه مع مسح وجهه، ولا يجبان في تيمم حدث أكبر، وقيل بلى (و ش)، وقيل: الموااة، وإن تيمم
ببعض يده، أو بإحدى فكالوضوء، وكذا لو تيمم غيره، واختار الأزجي وغيره لا يصح، لعدم قصده.
وإن سقط الريح غباراً فمسح وجهه بما عليه لم يصح، وإن فصله ثم رده إليه، أو مسح بغير ما عليه صح، وذكر
الأزجي إن نقله من اليد إلى الوجه أو عكسه ففيه تردد.
ولو نوى وصمد للريح فعم التراب، فقيل: يصح، وقيل: إن مسح يديه، وقيل: لا (م ٢٦، ٢٧)، وقيل إن تيمم
بيده، أو أمر الوجه على التراب لم يصح.

فصل

وإن تيمم لحدث أصغر أو أكبر ناوياً أحدهما اختص به (هـ ش م ر) نص عليه فيمن تيمم لحدث ونسي الجنابة ثم
طاف لم يجزه، وإن نواهها أجزاء.
وإن تنوعت أسباب أحدهما فتوى.
أحدها: فقيل: كالوضوء، وقيل ما نواه، لأنه مبيح (م ٢٨)، ومن نوى شيئاً استباحه، وبطله ودونه (و م ش) فالنذر

(١) (مسألة - ٢٦ - ٢٧): قوله: (ولو نوى وصمد للريح فعم التراب، فقيل: يصح، وقيل: إن مسح يديه، وقيل: لا). انتهى.
وأطلقهما ابن تيمم، وابن عيدين.
أحدهما: يصح، اختاره القاضي والشراف أبو جعفر، وصاحب المستوعب والتلخيص، والمجد، وابن عبد القوي في مجمع
البحرين، وصاحب الحاوي الكبير، وقدمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين.
والوجه الثاني: لا يصح.
قال الشارح: قال شيخنا: والصحيح أنه لا يجزئه، وهو اختيار ابن عقيل، لأنه لم مسح. انتهى.
قدمه في الكافي، وهو ظاهر كلام الحرق وغيره، أطلقهما الشارح والزرکشي.
والوجه الثالث: إن مسح أجزاء، وإلا فلا، جزم به في الفائق.
قال ابن عقيل في الفصول بعد أن قدم ما اختاره القاضي والشراف: وعندي أنه لا يجزئه إلا أن يمر يده، لأن مرور التراب على
الوجه لا يسمى مسحاً، حتى يمر منه اليد أو شيئاً يتبعه التراب. انتهى.
قال الشارح بعد أن ذكر اختيار الشيخ ابن عقيل: فعلى هذا: إن مسح وجهه بما عليه أجزاء المسح لحصول مسح، ويحتمل أن لا
يجزئه. انتهى.

وصح في المغني عدم الإجزاء إذا لم مسح، ومع المسح أطلق احتمالين، والله أعلم.
تنبيه: اشتملت هذه المسألة على مسألتين: مسألة ٢٦ ما إذا نوى وصمد للريح فعم التراب ولم بمسحه بيديه، ومسألة ٢٧ ما إذا
فعل ذلك ومسحه بيديه.

(٢) (مسألة - ٢٨): قوله: (وإن تنوعت أسباب أحدهما - يعني: الحدث الأكبر والأصغر - فتوى أحدها فقيل كالوضوء، وقيل:
ما نواه؛ لأنه مبيح). انتهى.

وأطلقهما ابن تيمم وابن عيدين.
اعلم أنه إذا تنوعت أسباب أحد الحدثين ونوى أحدهما فإن قلنا: في الوضوء لا يجزئه عما لم يتو، فهنا لا يجزئه بطريق أولى.
وإن قلنا: يجزئ هناك فهل يجزئ هنا أم لا؟ أطلق الخلاف.
أحدهما: يجزئ وهو الصحيح كالوضوء، صححه المجد في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وقدمه في الفائق، والرعاية
الكبرى في الحدث الأكبر.

والوجه الثاني: لا يجزئ هنا، وإن أجزأ في الوضوء، فلا يحصل له إلا ما نواه؛ لأن التيمم مبيح، والوضوء رافع، وجزم به في
الرعاية الصغرى في الحدث الأكبر.

دُونَ مَا وَجِبَ شَرْعًا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا فَرْقَ.

وَفَرَضَ كِفَايَةً دُونَ فَرَضِ عَيْنٍ، وَفَرَضَ جَنَازَةً أَعْلَى مِنْ نَافِلَةٍ، وَقِيلَ يُصَلِّيَهَا بِتَيْمُمٍ نَافِلَةً.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَنْخَرُجُ لَا يُصَلِّي نَافِلَةً بِتَيْمُمٍ جَنَازَةً، لِأَنَّ أَحْمَدَ جَعَلَ الطَّهَارَةَ لَهَا أَوْكَدَ.

وَيَبَاحُ الطَّوَافُ بَيْنَهُ النَّافِلَةُ فِي الْأَشْهُرِ، كَمَسَّ الْمُصْحَفَ قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ كَانَ الطَّوَافُ فَرَضًا.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لَا، وَلَا تَبَاحُ نَافِلَةُ بَيْنَهُ مَسَّ مُصْحَفٍ وَطَوَافٍ وَتَحْوِيهِمَا فِي الْأَشْهُرِ.

وَإِنْ تَيْمَّمَ جُنُبٌ لِقِرَاءَةٍ أَوْ مَسَّ مُصْحَفٍ فَلَهُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: وَجَمِيعُ النَّوَافِلِ؛ لِأَنَّهَا فِي دَرَجَةِ وَاحِدَةٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ تَيْمَّمَ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ فَلَهُ الْقِرَاءَةُ لَا الْعَكْسُ،

وَلَا يَسْتَبِيحُهُمَا بَيْنَهُ اللَّبْثُ، وَقِيلَ: فِي الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ، وَتَبَاحُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَهُ الطَّوَافُ لَا الْعَكْسُ، وَقِيلَ: بَلَى.

وَإِنْ تَيْمَّمَ لِمَسِّ مُصْحَفٍ، فَفِي نَفْلِ طَوَافٍ وَجْهَانِ (م ٢٩) ^(١).

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ تَيْمَّمَ جُنُبٌ لِقِرَاءَةٍ، أَوْ لَبِثَ أَوْ مَسَّ مُصْحَفٍ لَمْ يَسْتَبِيحْ غَيْرَهُ، كَذَا قَالَ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ فِي الرُّعَايَةِ فِيهِ بَعْدُ، وَقِيلَ: مَنْ نَوَى الصَّلَاةَ فَعَلَهَا فَقَطَّ.

وَعَنْهُ: وَأَعْلَى مِنْهُ (وَه) إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فَرَضًا بِتَيْمُمِهِ لِحَنَازَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيلَ: إِنْ أَطْلَقَ لِيُتَى الصَّلَاةُ صَلَّيْ

فَرَضًا، وَإِنْ نَوَى فَرِيضَةً، وَقِيلَ: وَعَيْنُهَا فَلَهُ فَعَلَ سُنَّةً رَأَيْتَهُ قَبْلَهَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَالتَّنْفُلُ قَبْلَهَا (م)، ثُمَّ يُصَلِّيَهَا بِسُ (م)، وَمَا

شَاءَ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَيْمَّمَ.

وَقِيلَ: لَا يَنْبُطُ تَيْمُمٌ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ وَتَجَاسَةً بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، لِتَجَدُّدِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ

عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَقِيلَ: يُصَلِّي بِالتَّيْمُمِ إِلَى دُخُولِ آخِرِ.

وَقِيلَ: لَا يَجْمَعُ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى، وَيَبْطُلُ تَيْمُمُهُ مُطْلَقًا، لَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا فِي الْمَنْصُوصِ، وَكَذَا إِنْ تَيْمَّمَ

جُنُبٌ لِقِرَاءَةٍ، وَحَاضٍ لَوَطْءٍ، وَتَحْوَهُمَا، فِي بَطْلَانِهِ لِذَلِكَ بِخُرُوجِهِ الْخِلَافَ.

وَكَذَا إِنْ اسْتَبَاحُوا ذَلِكَ بِالتَّيْمُمِ لِلصَّلَاةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَبْطُلَ مِنْهَا.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَكَذَا إِنْ تَيْمَّمَ عَنْ نَجَاسَةٍ بَذِيهَ.

وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِيهَا فَقِيلَ تَبْطُلُ، وَقِيلَ: لَا؛ كَخُرُوجِهِ فِي الْجُمُعَةِ، وَقِيلَ: كَوُجُودِ الْمَاءِ فِيهَا (م ٣٠) ^(٢)، وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ

(١) (مسألة - ٢٩): قوله: (فإن تيمم لمس مصحف ففي نفل طواف وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم، وابن حمدان، وابن عبيدان:

أحدهما: لا يجوز، وهو الصواب؛ لأن جنس الطواف أعلى من مس المصحف.

وقد قال في المغني: ومن تبعه ليس له ذلك.

وقال المصنف قبل ذلك: (ولا تباح نافلة بئس مس المصحف)، والطواف بالبيت صلاة، فرضه كفرضها، ونفله كنفلها.

والوجه الثاني: يجوز.

(٢) (مسألة - ٣٠): قوله: (وإن خرج الوقت فيها، فقل: تبطل، وقيل: لا، كخروجه في الجمعة، وقيل: كوجود الماء فيها).

انتهى.

أحدهما: تبطل، وهو الصحيح.

قال الزركشي: ظاهر كلام الأصحاب: بطلانها بخروج الوقت، ولو كان في الصلاة. انتهى.

وهو كما قال، وصرح به في المغني، والكافي، والشرح، وقدمه ابن تيميم، وابن حمدان، وابن عبيدان، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا تبطل، وإن كان الوقت شرطًا.

وقال ابن عقيل في التذكرة.

والوجه الثالث: حكمه حكم من وجد الماء وهو في الصلاة، وقد خرجه في المستوعب وغيره على رواية وجود الماء في الصلاة.

لَطَوَافٍ وَجَنَازَةٍ وَنَافِلَةٍ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ كَالْفَرِيضَةِ.
وَعَنْهُ: إِنْ تَيَمَّمَ لَجَنَازَةٍ ثُمَّ جَاءَ بِأُخْرَى فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَقْتُ يُمْكِنُهُ التَّيْمُّ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا حَتَّى يَتَيَمَّمَ لَهَا، وَإِلَّا صَلَّى.
قَالَ الْقَاضِي: هَذَا لِلْإِسْتِحْبَابِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ لِلْإِجْبَابِ: لِأَنَّ التَّيْمُّ إِذَا تَعَدَّدَ بِالْوَقْتِ فَوَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ قَدْزَرُ فَعَلَيْهَا، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا، لِأَنَّ
الْفِعْلَ الْمُتَوَاصِلَ هُنَا كَتَوَاصَلَ الْوَقْتُ لِلْمَكْتُوبَةِ.
قَالَ: وَعَلَى قِيَاسِهِ مَا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٍ، كَمَسِّ الْمُنْحَضِ، وَطَوَافٍ فَعَلَى هَذَا: التَّوَافِلُ الْمُؤَقَّتَةُ كَالْوَتْرِ وَالسُّنَنِ الرَّائِبَةِ
وَالْكُوفِ يُبْطِلُ التَّيْمُّ لَهَا بِخُرُوجِ وَقْتِ تِلْكَ النَّافِلَةِ، وَالتَّوَافِلُ الْمَطْلُوقَةُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا تَوَاصُلُ الْفِعْلِ كَالْجَنَازَةِ،
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَمْتَدَّ وَقْتُهَا إِلَى وَقْتِ النُّهْيِ عَنْ تِلْكَ النَّافِلَةِ (م ٣١) (١).
وَعَنْهُ: لَا يَجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ (و م ش) اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ فَعَلَيْهَا لَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ، مِمَّا شَاءَ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ.
وَقِيلَ: لَا يَطَأُ بِتَيَمُّمِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَطَأَ بِتَيَمُّمٍ قَبْلَهَا، ثُمَّ لَا يُصَلِّي بِهِ.
وَيَتَيَمَّمُ لِكُلِّ وَقْتٍ، وَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَبُو بَكْرٍ: تَنْفَتَّرُ كُلُّ نَافِلَةٍ إِلَى تَيَمُّمٍ، قَالَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.
وَإِنْ تَيَمَّمَ لَجَنَازَةٍ فِي صَلَاتِهِ بِهِ عَلَى أُخْرَى وَجْهَانٍ فِي الْمَذْهَبِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ إِنْ تَعَيَّنَا لَمْ يُصَلِّ، وَإِلَّا
صَلَّى (م ٣٢) (٢).
وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ خَمْسٍ فِي إِجْزَاءِ تَيَمُّمٍ وَجْهَانٍ (م ٣٣) (٣).

(١) (مسألة - ٣١): قوله: (فعلى هذا التوافل المؤقتة كالوتر والسُّنَنِ الرَّائِبَةِ والكُوفِ يبطل التَّيْمُّ لها بخروج وقت تلك النافلة،
والتوافل المطلقة يحتمل أن يعتبر فيها تواصل الفعل كالجنازة، ويحتمل أن يمتد وقتها إلى وقت النُّهْيِ عن تلك النافلة). انتهى.
هذا مبني على رواية: أن تيممه لجنازة يجوز له الصلاة به على أخرى، إذا كان بينهما وقت لا يمكنه التَّيْمُّ فيه.
أحدهما: يمتد وقتها إلى وقت النُّهْيِ عن تلك النافلة، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الكبرى.
والاحتمال الثاني: حكمها حكم صلاة الجنازة، فيعتبر تواصل الفعل.
قلت: وهو أقرب.

تنبيه: قوله: (وعنه لا يجمع بين فرضين، اختاره الأجرى، فعلها: له فعل غيره مما شاء، ولو خرج الوقت). انتهى.
فقوله: ولو خرج الوقت؛ فيه نظر، بل المصرح به في مختصر ابن تميم وغيره: حتى يخرج الوقت، وهو ظاهر ما قطع به في المنفى
والشرح وغيرهما، وهو الصواب.
(٢) (مسألة - ٣٢): قوله: (وإن تيمم لجنازة ففي صحة صلاته على أخرى وجهان في المذهب، وظاهر كلام غير واحد إن تعيَّنَا
لم يصل، وإلا صلى). انتهى.

يعني: أن هذين الوجهين مبنيان على رواية أن التَّيْمُّ يجب لكل صلاة فرض، فبني المصنف على هذه الرواية مسائل من جعلتها
هذه المسألة عند ابن الجوزي في المذهب، فقال في المذهب: والرواية الثالثة: لا يصلي إلا فرضاً واحداً، وينتقل، فإن تيمم لجنازة، فهل
يصلي على أخرى؟ فيه وجهان. انتهى.
والظاهر أن المصنف ما وجد نصاً صريحاً بهذه المسألة في كلام أحد إلا في كلام ابن الجوزي في المذهب، والصواب ما قاله
المصنف، وإن لم يصرحوا به، فهو داخل في كلامهم، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٣٣): قوله: (وإن نسي صلاة من خمس ففي إجزاء تيمم وجهان). انتهى.
وهذا أيضاً مبني على الرواية التي تقول: إنه لا يجوز أن يصلي به إلا فريضة واحدة.

أحدهما: لا بد لكل صلاة من تيمم، وهو الصحيح على هذه الرواية، جزم به في الفصول والشيخ الموفق، وابن تميم، وابن
حُدان، والشارح وغيرهم.

والوجه الثاني: يميزه تيمم واحد.

قلت: النفس تميل إلى ذلك.

قال في الرعاية الكبرى بعد أن حكى الرواية: قلت: فعلها من نسي صلاة فرض من يوم كفاء لصلاة الخمس تيمم واحد، وإن =

وَعَنْهُ: يُصَلِّي بِهِ إِلَى حَدِّهِ (و هـ) اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوزِيُّ وَتَبَيَّنَا فَيَرْفَعُ الْحَدَّثَ فِي الْأَصَحِّ لَنَا وَلِلْحَنَفِيَّةِ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ، وَيَتَيَمَّمُ لِفَرَضٍ وَتَقِلُّ مُعَيَّنٌ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَلِتَقِلُّ غَيْرُ مُعَيَّنٍ لَا سَبَبَ لَهُ وَقْتُ النَّهْيِ، وَعَلَى مَا قَبْلَهَا لَا، فَيَتَيَمَّمُ لِلْفَائِتَةِ إِذَا أَرَادَ فَعَلَهَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَالْأَرَجِيُّ.

وظاهر كلام جماعة، إذا ذكرها وهو أولي، وللكسوف عند وجوده، وللإستسقاء إذا اجتمعوا، وللجنازة إذا غسل الميت أو يئتم بعدهم، فيقال شخص لا يصح تيممه حتى يئتم غيره.

وفي الانتصار: يرفعه مؤقتاً على رواية بالوقت، ويتطلل التيمم عن حدث أصغر بما ينطلل الوضوء، وعن أكبر بما يوجب الغسل، وعن الحيض والنفاس بخديهما، فلو تيممت بعد طهرها من الحيض له ثم اجتبت فله الوطء لبقاء حكم تيمم الحيض، والوطء إنما يوجب حدث الجنابة، وإن وطئ تيمم أيضاً عن نجاسة الذكر، إن نجسته رطوبة فرجها وله التيمم أول الوقت (و).

وَعَنْهُ: حَتَّى يَضِيقَ، وَتَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ (و).

وَعَنْهُ: وَلَوْ ظُنَّ عَدَمُ (خ) الْمَاءِ.

وَعَنْهُ: أَوْ عَلِمَهُ، وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ وَجُودَهُ أَخَّرَ قَطْعَ (و ش) وَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا (و) وَعَنْهُ: تَسْنُ، وَلَا يُلْزَمُ إِعَادَةُ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ.

وَعَنْهُ: الْوُقُوفُ، وَإِنْ لَزِمَ إِعَادَةُ غُسْلِهِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ٣٤) (١).

وإن قدر في تيممه بطل، وكذا بعده قبل الصلاة، ذكره بعضهم (ع) خلافاً لأبي سليمة والشعبي، ورواية عن مالك، ذكره أحمد في رواية ابن إبراهيم عن أبي مرة موسى بن طارق عن مالك وتعبأ أحمد منه.

= نسي صلاة من صلاتين وجهل عينهما أعادهما بتيمم واحد، وإن كانتا متفتتين من يومين، وجهل جنسهما، صلى الخمس مرتين بتيممين.

وكذا إن كانتا مختلفتين في يومين وجهلهما، وقيل يكفي صلاة بتيممين، وإن كانتا مختلفتي يوم، فلكل صلاة تيمم.

وقيل في المختلفتين من يوم أو يومين: يصلي الفجر والظهر والعصر بتيمم، والظهر والعصر والمغرب والعشاء بتيمم آخر. انتهى.

(١) (مسألة - ٣٤): قوله: (وإن قدر عليه في الوقت بعد الصلاة لم تجب إعادتها، وعنه: تسن، ولا يلزم إعادة صلاة جنازة، وعنه:

الوقف، وإن لزم إعادة غسله في أحد الوجهين). انتهى.

قال ابن تيمم: ولو يئم الميت لعدم الماء ثم وجد في الصلاة عليه، لزم الخروج منها، وفيه وجه هو كالتيمم بحمد الماء في الصلاة، وعلى الوجهين: يلزم تفصيل الميت.

وإن وجد الماء بعد الصلاة عليه لزم تفصيله. انتهى.

وظاهر كلامه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم: عدم لزوم غسله، فإنهم قالوا: ولو يئم ميتاً ثم قدر على الماء في أثناء الصلاة عليه لزمه الخروج؛ لأن غسل الميت ممكن غير متوقف على إبطال المصلي صلاته، ويحتمل أن تكون هذه كوجدان الماء في الصلاة. انتهى.

وقال في الفصول: فإن صلى على ميت قد يئم لعدم الماء، ثم وجد الماء في أثناء الصلاة احتتمل أن تقول: يخرج قولاً واحداً، ويغسل الميت وتعاد الصلاة، ويحتمل أن يمضي في الصلاة كما تقول في صلاة الوقت، وإن وجد الماء بعد الصلاة، فقد توقف.

وقال الخلائ: الحكم فيه كآلي قبلها، وأنه لا تجب الإعادة. انتهى.

وقدم ابن عيبدان طريقته في المغني.

وقال: قال في النهاية: فيه وجهان خرّجان على بطلان الصلاة المكتوبة برؤية الماء.

أحدهما: يخرج من الصلاة، ويغسل الميت، وتعاد الصلاة.

والوجه الثاني: يمضي في الصلاة بناءً على الرواية الأخرى. انتهى.

وقال المجدد في شرحه وابن عبد القوي في جمع البحرين وغيرهما: وصلاة الجنازة والعيد كغيرهما.

فهذه أربع وثلاثون مسألة قد من الله الكريم بتصحيحها.

وإن قدر عليه فيها بطلت (و هـ)، وقيل: يتطهر، ويتينى.
وعنه: يمضي اختاره الأجرى (و م ش)، فيجيب، وقيل هو أفضل، وقيل: خروجه أفضل (و ش) وإن عين نفلأ أتمه،
ولأ لم يزد على أقل الصلاة.
ومتى فرغ من الصلاة بطل تيممه، ذكره ابن عقيل وغيره، ولو انقلب الماء فيها قاله القاضي وغيره.
وقال أبو المعالي: إن علم بتلفه فيها بقي تيممه.
وقاله الشيخ، وإن لم يعلم فلما فرغ شرع في طلبه بطل تيممه، وعليها: لو وجد في صلاة على ميت يمم بطلت،
وغسل في الأصح، فيهما يلزم من تيمم لقراءة ووطء ونحوه الترك (و). وحكي وجه، والطواف كالصلاة إن وجبت
الموالة.
ومن تيمم وعليه ما يجوز مسح بطل تيممه بخلعه في المنصوص (ح)، وإن بذل ماء للأولى من حي وميت فالجاء
أحق (و ش).
وعنه: الحي، فتقدم الحائض، وقيل: الجنب (و هـ)، وقيل: الرجل، وقيل: يقسم بينهما، وقيل: يفرغ، ومن عليه نجاسة
أحق، وقيل الميت، واختاره صاحب المحرر وحفيده (و ش) ويقدم جنب على محدث، وقيل سواء، وقيل المحدث، إلا أن
يكفي من تطهر به منهما، وإن كفاه فقط قدم، وقيل: الجنب، وإن تطهر به غير الأولى أساء وأجزأه.
وعند شيخنا أن هذه المسائل في الماء المشترك أيضا، وأنه ظاهر ما نقل عن أحمد، لأنه أولى من التقييص.
وذكر صاحب المذبي في غزوة الطائف أنه لا يمتنع أن يؤزر مالك الماء من يتوضأ به، ويتيمم هو.

باب ذكر النجاسة وإزالتها

المذهب: نجاسة كلبٍ وخنزيرٍ وما تولدَ مِنْ أَحَدِهِمَا (م) وَعَنْ: غَيْرِ شُعْرٍ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَشَيْخُنَا (و هـ) وَتُغْسَلُ
نَجَاسَةُ كَلْبٍ (و ش) نَصُّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: وَلَوْغُهُ (و م) تَعْبُدًا سَبْعًا (و ش).

وَعَنْ: ثُمَانِيَا، بَرَابٍ فِي أَيِّ غَسَلَةٍ شَاءَ، وَهَلِ الْأُولَى أَوَّلَى، أَوِ الْآخِرَةُ، أَوْ سَوَاءٌ؟ فِيهِ رَوَايَاتٌ (م ١) ^(١).
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِنْ غَسَلَهُ ثُمَانِيَا، فَقِي الثَّامِيَةُ أَوَّلَى، وَلَا يَكْفِي ذَرُّهُ عَلَى الْمَحَلِّ، فَيُعْتَبَرُ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي
وَالْتَلَخِيصُ (و ش) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكْفِي ذَرُّهُ وَيُغْبِغُ الْمَاءَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَهُوَ أَظْهَرُ.
وَهَلِ يُعْتَبَرُ اسْتِيعَابُ مَحَلِّ الْوَلُوغِ بِهِ، أَمْ مَسَمَى التُّرَابِ، أَمْ مَسَمَاءُ فِيمَا يَضُرُّهُ، أَمْ مَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ؟ فِيهِ أَوَجُّهُ (م ٢) ^(٢).
وَالنَّجَاسَةُ مِنْ كَلْبٍ وَكِلَابٍ وَاحِدَةٌ، وَيُخَسَّبُ الْعَدَدُ بِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ قَبْلَ زَوَالِهَا فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ بَلْ بَعْدَهُ.

وَعَنْ: اسْتِجَابِ التُّرَابِ (و هـ م)، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَتَضَرَّوْا الْمَحَلَّ، وَقِيلَ: يَجِبُ فِي إِنْشَاءِ، وَحَكَى رَوَايَةً، وَكَذَا نَجَاسَةُ
خِنْزِيرٍ فِي الْأَصَحِّ (و ش م ر) وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَمَدُ فِيهِ عَدَدًا، وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ شَرُّ مِنَ الْكَلْبِ، وَقِيلَ: لَا يُعْتَبَرُ فِيهِمَا
عَدَدٌ، حَكَاهُ ابْنُ شَيْهَابٍ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ رَوَايَةً (و هـ).
وَهَلِ يَقُومُ أَشْنَانٌ وَنَحْوُهُ - وَقِيلَ: لِعَذْرِ ^(٣) - مَقَامُ تُرَابٍ؟ (و ق).

(١) (مسألة - ١): قوله في غسل نجاسة الكلب والخنزير: (سبعًا أو ثمانيا بترابٍ في أي غسلة شاء، وهل الأولى أولى أو الأخيرة أو سواءٍ فيه روايات). انتهى.

إحداهن: الأولى أن يكون في الغسلة الأولى، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والكافي والشرح والنظم والحاوي الصغير، وقدمه في الرعاية الكبرى، والفاوق والزركشي.

قال ابن تميم: الأولى جعله في الأولى إن غسل سبعًا، قال في الإفادات: لا يكون إلا في الأخيرة.

والرواية الثانية: جعله في الأخيرة أولى.

والرواية الثالثة: الكل سواء، وهو ظاهر كلام الحرقى، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقتنع والتلخيص، والمحزر والرعاية الصغرى، والحاوي الكبير، وجمع البحرين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال في القواعد الأصولية: وهو الصواب، وبناءً على قاعدة أصولية.

قال المصنف: وذكر جماعة إن غسله ثمانيا، ففي الثامنة، وهو رواية عن الإمام أحمد، وجزم به ابن تميم وغيره، وقال: نص عليه.

(٢) (مسألة - ٢): وقوله: (وهل يعتبر استيعاب محلّ الولوغ به أم مسمى التراب، أم مسماه فيما يضره، أم ما يغير الماء؟ فيه أوجه). انتهى.

هذه الأوجه فتاوى للأصحاب افتوا بها.

أحدها: يعتبر استيعاب محلّ الولوغ بالتراب، وبه أفتى أبو الخطاب.

والوجه الثاني: يكفي مسمى التراب مطلقًا، وبه أفتى ابن الزاغوني.

والوجه الثالث: يكفي مسماه فيما يضره دون غيره.

قلت: وهو الصواب، ولا ينافيه قول أبي الخطاب.

والوجه الرابع: يكفي ما يغير الماء، قاله ابن عقيل.

(٣) تنبيه: قوله: (وقيل: لعذر). انتهى.

المذهب ما قدمه المصنف، وهو: أن الخلاف مطلق، وهذا القول هو اختيار ابن حامد، فإنه قال: إنما يجوز العدول عن التراب عند عدمه أو فساد المغسول به في الإفادات.

وقد اختار المجد وتبعه في جميع البحرين، وابن عبيدان، وغيرهم: أن المحل إذا تضرر بالتراب يسقط التراب.

فيه وَجْهَان (م ٣) ^(١)، لَا غَسْلَةَ ثَامِنَةً.
وَعَنْهُ: بَلَى (و ق)، وَقِيلَ: فِيمَا يَخَافُ تَلَفَهُ، وَيَغْسِلُ مَا نَجَسَ بِبَعْضِ الْغَسَلَاتِ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ الْغَسْلَةِ (و ش)،
وَقِيلَ: مَعَهَا، وَعَلَيْهِمَا بَرَابٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ غُسْلٌ بِهِ، وَقِيلَ: سَبْعًا بَرَابٌ.
وَبَاقِي النِّجَاسَاتِ سَبْعًا، نَقْلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: ثَلَاثًا، اخْتَارَهُ فِي الْعُمْدَةِ.
وَعَنْهُ: الْمُعْتَبَرُ زَوَالُ الْعَيْنِ بِمُكَائِلَتِهَا.
اخْتَارَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالطَّرِيقُ الْأَقْرَبُ (و).
وَعَنْهُ: لَا عَدَدَ فِي بَدَنٍ.
وَعَنْهُ: يَجِبُ إِلَّا فِي خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلِ.
وَفِي اعْتِبَارِ التُّرَابِ عَلَى الْأَوَّلَى، وَقِيلَ: وَالثَّانِيَةَ رَوَيْتَانِ (م ٤) ^(٢)، وَنَصَّهُ: لَا فِي سَبِيلٍ.
وَتَطْهَرُ نَجَاسَةُ أَرْضٍ وَالْمَنْصُوصُ: وَتَخُوضُ صَخْرًا، وَأَجْرَتُهُ وَحَمَامٌ بِالْمُكَائِلَةِ.
وَعَنْهُ: إِنْ انْقَضَلَ الْمَاءُ (و هـ) وَقِيلَ بِالْعَدَدِ مِنْ كَلْبٍ وَخَنَازِيرٍ (و ش).
وَعَنْهُ: وَمِنْ غَيْرِ الْبَوْلِ.
وَالْمُنْفَصِلُ عَنْ مَحَلٍّ طَاهِرٍ طَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ)، وَقِيلَ: طَهُورٌ، وَقِيلَ: بِطَهَارَتِهِ عَنْ مَحَلٍّ نَجَسٍ مَعَ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ، لِأَنَّهُ
وَارِدٌ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ يَحْتَمِلُ رَوَايَتَيْنِ فِيمَا أُرِيدَتْ بِهِ النِّجَاسَةُ، يُحْتَمَلُ أَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا غَسَلَ ثَوْبَهُ فِي

(١) (مسألة - ٣): وهل يقوم اثنتان ونحوه - وقيل: لعذر - مقام تراب، فيه وجهان. انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والمحزر، والشرح، ومختصر
ابن تميم وجميع البحرين، والحاويين وشرح ابن عبيدان والفاقي والزركشي، ونهاية ابن رزين، وتجريد العناية، وغيرهم.
أحدهما: يميز ذلك، ويقوم مقام التراب، وهو الصحيح.
قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة: هذا أقوى الوجوه.
وصححه المجد في شرحه، وصاحب التصحيح، وتصحيح المحرر، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الوجيز وغيره،
وقدّمه في النظم وإدراك الغاية.
والوجه الثاني: لا يقوم غير التراب مقامه، وهو ظاهر كلام الخرقى، والفصول والعمدة والمنور والتسهيل وغيرهم؛ لاقتصارهم
على التراب.

قال في المذهب: هذا أصح الوجهين، وقدّمه في الرعايتين، وشرح ابن رزين.
(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وباقى النجاسات سبعاً...)، وعنه: ثلاثاً... وفي اعتبار التراب على الأولى، وقيل: والثانية، روايتان).
انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والهادي، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والمحزر، ومختصر
ابن تميم، والرعايتين، والحاويين، والنظم، وشرح ابن عبيدان، وابن منجاء، والفاقي، والزركشي، وغيرهم.
إحدهما: يشترط التراب، واختاره الخرقى، وجزم به في الإرشاد، وابن البناء في عقود، والشيرازي في إيضاحه، وهو ظاهر ما جزم
به ابن رزين في نهايته، وصحّحه في التصحيح.

قال الشارح: وفي تعليلهم؛ لعدم الاشتراط نظر، وقدّمه ابن رزين في شرحه.
والرواية الثانية: لا يشترط، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام جماعة، واختاره المجد في شرحه.
قال في جمع البحرين: لا يشترط التراب في أصح الوجهين.
قال الشيخ تقي الدين: هذا المشهور، وصحّحه في تصحيح المحرر.
قال في إدراك الغاية: يشترط في وجوه فظاهرة: أن المشهور عدم الاشتراط.

إِجَانَةُ طَهْرٍ، وَقَالَ: الْمُنْفَصِلُ عَنْ مَحَلِّ نَجَسٍ مِنَ الْأَرْضِ طَاهِرٌ، وَقَالَ: يَغْسِلُ مَا يُصِيبُهُ مِنْ مَاءِ الْأَسْتِنْجَاءِ، فَعَلَى هَذَا إِنَّمَا حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ قَلِيلٌ حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ لَمْ يَحِلُّهُ غَيْرُ الْعَصْرِ الَّذِي لَفَاءَهُ فَلَمْ يُحَكِّمْ بِنَجَاسَتِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا مِنَ الْقَاضِي يَتَّقِي أَنْ الْخِلَافَ فِي نَجَاسَةِ الْمَزَالِ بِهِ النَجَاسَةُ مُطْلَقًا: خَالَ اتِّصَالُهُ، وَأَنْفِصَالُهُ قَبْلَ طَهَارَةِ الْمَحَلِّ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: طَهَارَةُ مُنْفَصِلٍ عَنْ أَرْضٍ أَعْيَانِ النَجَاسَةِ فِيهِ مُشَاهِدَةٌ.

وَفِي طَهَارَةِ الْمَحَلِّ مَعَ نَجَاسَةِ الْمُنْفَصِلِ وَجْهَانِ، جَزَمَ فِي الْإِنْتِصَارِ بِنَجَاسَتِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحُلُوبَانِيِّ وَصَرَّحَ الْأَمْدِيُّ بِطَهَارَتِهِ، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ الْقَاضِي (م ٥) ^(١)، وَيُتَعَبَّرُ فِي الْأَصَحِّ - وَقِيلَ: فِي غَيْرِ الْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ - الْعَصْرُ، مَعَ إِمْتِكَانِهِ فِيمَا تَشْرَبُ نَجَاسَةً، أَوْ ذَقَهُ أَوْ تَنَقَّيْتَهُ (و هـ ش) وَفِي تَجْفِيفِهِ وَجْهَانِ (م ٦) ^(٢).

وَإِنْ طَهَّرَ مَاءٌ نَجَسَ فِي إِنْاءٍ لَمْ يَطْهَرْ مَعَهُ، فَإِذَا انْفَصَلَ فَعَسَلَةً، وَقِيلَ يَطْهَرُ تَبَعًا كَالْمُخْتَفِرِ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ إِنْ مَكَثَ بِقَدْرِ الْعَدْدِ، وَكَذَا الثُّوبُ إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ عَصْرُهُ، أَوْ إِنْاءٌ غُمِسَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، وَاعْتِبَارُ تَكَرُّارِ غَمْسِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَدْدِ، وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ وَخَضْخَضَتُهُ فِيهِ، وَقِيلَ: بَلَى.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ لَمْ تَلَاوِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ مَا فِيهِ بِمَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ يَطْهَرْ الْإِنْاءُ فِي الْمَنْصُوصِ بِذُنُونِ إِرَاقَتِهِ. وَإِنْ وَضَعَ ثَوْبًا فِي إِنْاءٍ ثُمَّ غَمَرَهُ بِمَاءٍ وَعَصَرَهُ فَعَسَلَةً يَبْنِي عَلَيْهَا وَيَطْهَرُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) لِأَنَّهُ وَارِدٌ كَصَبِّهِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ إِنْاءٍ.

وَعَنْهُ: لَا يَطْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مَا يَنْفَصِلُ بِعَصْرِهِ لَا يُفَارِقُهُ عَقِيَّتُهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ تَعَدَّرَ بِذُنُونِهِ.

وَإِنْ عَصَرَ الثُّوبَ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ فَوَجْهَانِ (م ٧) ^(٣)، وَيَطْهَرُ مَا غَسَلَهُ مِنْهُ (و) فَإِنْ أَرَادَ غَسْلَ بَقِيَّتِهِ غَسَلَ مَا

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي طهارة المحل مع نجاسة المنفصل وجهان).

قال المصنف: جزم في الانتصار بنجاسته، وهو ظاهر كلام الحلواني، وصرح الأمدي بطهارته، ومعناه كلام القاضي. انتهى.

قال ابن تميم: وما انفصل عن محل النجاسة متغيرًا بها، فهو والمحل نجسان، وإن استوفى العدد.

وقال الأمدي: يحكم بطهارة المحل. انتهى.

فقدم ما جزم به في الانتصار.

وقال ابن عبيدان: لما نصر أن الماء المنفصل بعد طهارة المحل طاهر؛ ولنا أن المنفصل ببعض المتصل فيجب أن يعطى حكمه في الطهارة، والنجاسة، كما لو أراق ماءً من إِنْاءٍ، ولا يلزم الغسالة المتغيرة بعد طهارة المحل، لأننا لا نسلم تصور ذلك، بل نقول: ما دامت الغسالة متغيرة، فالمحل لم يطهر. انتهى.

وقاله في مجمع البحرين: والظاهر: أنهما تابعا المجد في شرحه.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ويعتبر في الأصح العصر... وفي تجفيفه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، ومختصر ابن تميم، وابن عبيدان، والفاثق، وغيرهم.

أحدهما: لا يميز تجفيفه، وهو الصحيح، وصححه المجد في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وهو الصواب. والوجه الثاني: يميز.

قال في الرعايتين والحاويين: وجفاهه كعصره في أصح الوجهين.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن عصر الثوب في الماء ولم يرفعه منه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا يطهر حتى يخرج ثم يعيده، قدمه ابن عبيدان في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين.

والظاهر: أنهما تابعا المجد في شرحه، وجزم به في الفصول.

والوجه الثاني: يطهر، قدمه في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب.

لأفاه، ولا يضمر بقاء لون، أو ريح، أو هما عجزاً (و) قال جماعة: أو يثقب، وذكر الشيخ وغيره: أو يتضرر المحل، وقيل: يكتفى بالعدو، وقيل: بلى، كقطع في الأصح (و)، فعلى الأول يطهر، وذكر جماعة يعفى عنه، وقيل: في زوال لونها فقط وجهان.

وقال في الفصول: إن ثبت أن أصباغ الديباغ الرومي من دماء الأدميين بطلت الصلاة في ذلك في حق من يباح له لبسه، ومراذه ما لم يغسل، لأنه قال إن صبغ فيما وقع فيه نجاسة لم يجز الصلاة فيه حتى يغسل، وأنه لا يضمر بقاء اللون؛ لأنه عرض كالرابعة.

وإن لم تزل النجاسة إلا ببلع أو غيره مع الماء لم يجب في ظاهر كلامهم، وتتوجه احتمال، ويحتمله كلام أحمد، وذكره ابن الزاغوني في التراب تقوية للماء، فعلى هذا أثر الماء يُلطخ يغسل قصب، ثم يحط في الشمس، ثم يغسل بماء صابون، ويلطخ أثر الحبر بخرذل مصحون مجبول بماء، ثم يغسل بماء صابون، وأثر الحنوخ بلبن حامض وكشك حامض، أو ينقع المكان بماء بصل، ثم يحط في الشمس، ثم يغسل بماء صابون، وأثر الزعفران يلقى في قوطم مدقوق، قد غلي على النار، أو في لبن مغلي، وأثر القطران يلقى في لبن حليب مغلي.

وأثر الزيت يفرغ على النار، ثم يسقى به المكان، ثم يُلطخ المكان بالصابون، ثم يجفف في الشمس، ثم يغسل.

وأثر التوت الشامي ينحر بالكبريت. وأثر الزيت يفرغ على النار، ثم يسقى به المكان، ثم يُلطخ المكان بالصابون، ثم يجفف في الشمس، ثم يغسل.

وأثر الرمان يفرغ بليمون أخضر مشوي ومائه.

وأثر الدم يذبح عليه قرع حمام ويحرك بدمه، ثم يغسل ذلك.

وأثر الجوز ينقع في بول حمار ثم يغسل بماء صابون.

ويجب الحث والقرص، قال في التلخيص وغيره: إن لم يتضرر المحل بهما، وإن شك هل النجاسة مما يختبر له العدد؟ توجه وجهان (م ٨).

ولا تطهر أرض بشمس، أو ريح، أو جفاف، واختار صاحب المحرر وغيره بلى (و هـ)، وقيل: وغيرها، ونص عليه في حبل غسيل.

واختاره شيخنا، وقال: وإحالة التراب لها ونحوه كشمس، وقال: إذا أزالها التراب عن الثعل: فعن نفسه إذا خالطها أولى، كذا قال، ولا باستحالة أو نار.

وعنه: بلى (و هـ) فحيوان متولد من نجاسة كدود الجروح والفروخ، وصراصير الكثيف طاهر، لا مطلقاً نص عليه (و ش) وأطلق جماعة روايتين في نجاسة وجه تنور سجر بنجاسة، ونقل الأكثر يغسل، ونقل ابن أبي حرب لا بأس، وعليهما يخرج عمل زيت نجس صابوناً ونحوه، وتراب جبل يروث حمار، فإن لم يستحل عني عن يسيره في رواية، ذكره شيخنا.

وذكر الأرجي: إن تنجس التنور بذلك طهر بمسحه بيابس، فإن مسح برطب تعين الغسل.

وكذا قال الشافعية، وحمل القاضي قول أحمد يسجر التنور مرة أخرى على ذلك.

وذكر شيخنا: أن الرواية صريحة في التطهير بالاستحالة، وأن هذا من القاضي يقتضي أن يكتفى بالمسح إذا لم يبق للنجاسة أثر، فقول الحنفية في الجسم الصقيل.

وذكر الأرجي: أن نجاسة الجلالة والماء المتغير بالنجاسة نجاسة مجاورة، وقال: فليأمل ذلك، فإنه من دقيق النظر كذا قال.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن شك هل النجاسة مما يعتبر له العدد؟ توجه وجهان). انتهى.

قلت: الصواب عدم الوجوب، وهو الأصل، والاحتياط: الفعل.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأئمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

وَالْبَخَارُ الْخَارِجُ مِنَ الْجَوْفِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَظْهَرُ لَهُ صِفَةُ بِالْمَحَلِّ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مَا اسْتَتَرَ فِي الْبَاطِنِ اسْتِتَارٌ خِلَافُهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ، بِذِلِيلٍ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ بِحَمَلِهِ، كَذَا قَالَ، وَيَأْتِي فِي اجْتِنَابِ النِّجَاسَةِ، وَالْقَصْرِ مَلٍّ وَذَخَانِ النِّجَاسَةِ وَنَحْوَهُمَا نَجَسٌ، وَعَلَى الثَّانِي طَاهِرٌ، وَكَذَا مَا تَصَاعَدَ مِنْ بُخَارِ الْمَاءِ النِّجَسِ إِلَى الْجِسْمِ الصَّقِيلِ ثُمَّ عَادَ فَقَطَرٌ؛ فَإِنَّهُ نَجَسٌ عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ نَفْسُ الرُّطُوبَةِ الْمُتَصَاعِدَةِ، وَإِنَّمَا يَتَصَاعَدُ فِي الْهَوَاءِ كَمَا يَتَصَاعَدُ بُخَارُ الْحَمَامَاتِ فَذَلِكَ أَنَّ مَا يَتَصَاعَدُ فِي الْحَمَامَاتِ وَنَحْوِهَا طَهُورٌ، أَوْ يُخْرَجُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ.

فَصْلٌ

وَالْحَمَرُ نَجَسَةٌ (و) فَإِنْ انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا طَهُرَتْ فِي الْمَنْصُوصِ (و) وَفِي التَّعْلِيلِ: لَا يَبِيدُ تَمَرٌ، لِأَنَّهُ فِيهِ مَاءٌ، وَذَنُهَا مِثْلُهَا. وَيَتَوَجَّهُ فِيمَا لَمْ يَلَاقِ الْحُلَّ مِمَّا فَوْقَهُ مِمَّا أَصَابَهُ الْحَمَرُ فِي غَلِيَانِهِ وَجْهَانِ (م ٩) ^(١).
وَفِي الْقُنُونِ شَذَرَةٌ غَرِيبَةٌ فِي اسْتِحَالَةِ الْحَمَرِ فِي الثُّوبِ خَلًّا: بِأَنَّهُ تَشْرَبُ حَمَرًا ثُمَّ تَرُكُ مَطْوِيًّا فَيَتَخَلَّلُ فِيهِ، بِأَنَّهُ حَمَضٌ، بَحِثْ لَوْ عَصِرَ نَزَلَ خَلًّا.

وَيَحْرُمُ تَخْلِيلُهَا فَلَا تَجِلُ (و ش) فَبِى النُّقْلِ، أَوْ التَّفْرِغِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرٍ أَوْ إِقْلَاءِ جَامِدٍ فِيهَا وَجْهَانِ (م ١٠) ^(٢) فِي الرُّسَيْلَةِ فِي آخِرِ الرُّهْنِ رَوَايَةٌ تَجِلُ (و م ر) وَعَنْهُ: يَكْرَهُ (و م ر).
وَعَنْهُ: يَجُوزُ (و هـ)، وَعَلَيْهِمَا تَطْهَرُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ يَكْرَهُ، وَأَنْ عَلَيْهِمَا لَا تَطْهَرُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي إِسْمَاكِ حَمَرٍ لِيَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ أَوْجَةٌ. ثَالِثُهَا: يَجُوزُ فِي حَمْرَةٍ خَلًّا، وَهُوَ أَشْهَرُ ^(٣)، وَعَلَى الْمَنْعِ: تَطْهَرُ عَلَى الْأَصَحِّ.
وَإِنْ اتَّخَذَ عَصِيرًا لِلْحَمَرِ فَلَمْ يَتَحَمَّرْ وَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ فِي جِلْدِ الرُّوَائِيَانِ، وَالْحُلِّ الْمَبَاحُ أَنْ يَصُبَّ عَلَى الْعَنْبِ أَوْ الْعَصِيرِ خَلًّا قَبْلَ غَلِيَانِهِ، حَتَّى لَا يَغْلِي، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
قِيلَ لَهُ: فَإِنْ صُبَّ عَلَيْهِ خَلٌّ فَعَلَى؟
قَالَ: يُهْرَاقُ، وَالْحَشِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ قِيلَ: طَاهِرَةٌ (و هـ ش)، وَقِيلَ: نَجَسَةٌ، وَقِيلَ: إِنْ أَمِيعَتْ (م ١١) ^(٤).

- (١) (مسألة - ٩): قوله: (ويتوجه فيما لم يلاق الحُلَّ ثَمَّا فَوْقَهُ ثَمَّا أَصَابَهُ الْحَمَرُ فِي غَلِيَانِهِ وَجْهَانِ). انتهى.
اعلم أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ: أَنَّ دُنَّ الْحَمَرِ مِثْلُهَا فِي الطَّهَارَةِ، فَتَطْهَرُ بِطَهَارَتِهَا مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ، فَيَطْهَرُ مَا أَصَابَهُ الْحَمَرُ فِي غَلِيَانِهِ، وَهُوَ الصُّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (ويحرم تَخْلِيلُهَا فَلَا تَجِلُ، فَبِى النُّقْلِ أَوْ التَّفْرِغِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرٍ أَوْ إِقْلَاءِ جَامِدٍ فِيهَا وَجْهَانِ). انتهى.
وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ حُدَّانٍ فِي الرُّعَايَةِ الصَّغْرَى، وَأُطْلِقَهُمَا فِي النُّقْلِ وَالتَّفْرِغِ فِي الْفَاتِقِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي الشَّرْحِ فِي النُّقْلِ، وَهُمَا رَوَايَتَانِ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ طَرِيقَةٌ مُؤَخَّرَةٌ فِي الرُّعَايَةِ الصَّغْرَى.
أَحَدُهُمَا: لَا يَطْهَرُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْمَنْعِ، وَالْوَجِيزُ، وَتَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ، وَغَيْرِهِمْ.
وَقَدَّمَهُ فِي الْحَرِّ، وَجَمَعَ الْبَحْرَيْنِ، وَشَرَحَ ابْنُ عَيْدَانَ وَالزُّرْكَشِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَطْهَرُ كَمَا لَوْ نَقَلْنَا لَغَيْرِ قَصْدِ التَّخْلِيلِ وَتَخَلَّلَتْ.
وَقَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَقِيلَ: تَطْهَرُ بِالنُّقْلِ قَطُّ، وَهُوَ أَصَحُّ، ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: وَكَذَا إِنْ كُشِفَ الرُّزْقُ فَتَخَلَّلَ بِشَمْسٍ، أَوْ ظِلٍّ.
(٣) تنبيه: قوله: (وَفِي إِسْمَاكِ حَمَرٍ لِيَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ أَوْجَةٌ، ثَالِثُهَا: يَجُوزُ فِي خَرِّ الْخَلِّاءِ وَهُوَ أَشْهَرُ). انتهى.
الْأَشْهَرُ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَهُوَ أَظْهَرُ.
وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا أَطْلَقَ الْخِلَافَ أَوَّلًا، لِقَوْتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ مَشْهُورًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ.
(٤) (مسألة - ١١): (وَالْحَشِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ قِيلَ: طَاهِرَةٌ، وَقِيلَ: نَجَسَةٌ، وَقِيلَ: إِنْ أَمِيعَتْ). انتهى.
أَحَدُهَا: هِيَ نَجَسَةٌ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.
وَالْقَوْلُ الثَّانِي: طَاهِرَةٌ.
وَقَدَّمَهُ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى وَحَوَاشِي الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَنْعِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ الصُّوَابُ.
وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: نَجَسَةٌ إِنْ أَمِيعَتْ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَا يَطْهَرُ بَاطِنُ حَبٍّ نَفَعَ فِي نَجَاسَةٍ بِتَكَرُّارِ غَسْلِهِ، وَتَجْفِيفِهِ كُلَّ مَرَّةٍ (و) كَعَجِينٍ.
وَعَنْهُ: بَلَى، وَمِثْلُهُ إِنَاءٌ تَشْرَبُ نَجَاسَةً، وَسِكِّينٌ سَقَيْتَ مَاءَ نَجَسَا، وَمِثْلُهُ لَحْمٌ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الْجَلَّالَةِ طَهَارَتَهُ،
وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَاعْتَبَرَهُ أَنَّهُ يُغْلَى كَالْعَصْرِ لِلثَّرْوَبِ، وَقِيلَ: لَا يُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ عَدَدٌ.
وَلَا يَطْهَرُ جِسْمٌ صَغِيلٌ بِمَسْحِهِ (و ش).
وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ (و م هـ) وَأَطْلَقَ الْحُلَوَانِيُّ وَجْهَيْنِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا هَلْ يَطْهَرُ أَوْ يُغْفَى عَمَّا بَقِيَ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ.

وَعَنْهُ: تَطْهَرُ سِكِّينٌ مِنْ دَمِ الذَّبِيحَةِ فَقَطْ، وَيَطْهَرُ لَبَنٌ وَتُرَابٌ نَجَسَ بِبَوْلٍ وَنَحْوِهِ، وَقِيلَ لَا، وَقِيلَ: يَطْهَرُ ظَاهِرُهُ، كَمَا لَوْ
كَانَتْ النِّجَاسَةُ أَغْيَانًا، وَطُبِخَ ثُمَّ غُسِلَ ظَاهِرُهُ، وَالْأَصَحُّ وَبَاطِنُهُ إِنْ سَجِقَ لَوْضُولُ الْمَاءِ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: يَطْهَرُ بِالنَّارِ، وَلَا يَطْهَرُ
دُهْنٌ نَجَسَ بِغُسْلِهِ فِي الْأَصَحِّ (و)، وَقِيلَ: يَطْهَرُ زُبُقٌ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا يَجُوزُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.
وَإِنْ خَفِيَ نَجَاسَةٌ غُسِلَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ غُسْلُهَا نَصٌّ عَلَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: يَكْفِي الظَّنُّ فِي مَذْيٍ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: وَفِي غَيْرِهِ، وَلَا يَلْزَمُ تَطْهِيرُ مَا شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ بِالنَّضْحِ (م).
وَمَنْ غَسَلَ فَمَهُ مِنْ قِيٍّ بَالِغٍ فَيَغْسِلُ كُلَّ مَا هُوَ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا، فَهَلْ يَبَالِغُ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ دُخُولَ الْمَاءِ؟
أَوْ مَا لَمْ يَظُنْ؟ أَوْ مَا لَمْ يُحْتَمَلْ؟ يَتَوَجَّهُ أَحْثَمَالَاتُ (م ١٢) ^(١)، وَلَا يَتَّبِعُ شَرَابًا قَبْلَ غَسْلِهِ، لِأَكْلِهِ النِّجَاسَةَ.
وَإِنْ تَنَجَّسَ أَسْفَلُ خُفٍّ أَوْ حِذَاءٍ بِالمُشِيِّ - وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ، أَوْ طَرَفُهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ - لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ، أَوْ حَكَّهُ
بِشَيْءٍ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ش م ر و هـ) فِي الْبَوْلِ وَالْخَمْرِ.

وَعَنْهُ: يُجْزَى مِنْ غَيْرِ بَوْلٍ وَغَائِطٍ (و م ر) وَزَادَ وَدَمٌ.
وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُمَا ^(٢)، وَهِيَ أَظْهَرُ.
وَعَنْهُ: وَتَطْهَرُ بِهِ (خ) اخْتَارَهُمَا جَمَاعَةٌ، وَقِيلَ: يُجْزَى مِنَ الْيَابِسَةِ لَا الرُّطْبَةِ، وَقِيلَ: كَذَا الرَّجُلُ.
ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَهُ، وَذَبِيلُ الْمَرَأَةِ قِيلَ كَذَلِكَ، وَقِيلَ يُغْسَلُ (و) وَنَقَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ: يَطْهَرُ بِمُرُورِهِ عَلَى طَاهِرٍ
يُزِيلُهَا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (م ١٣) ^(٣).

وَإِنْ نَضَحَ بَوْلٌ غُلَامٌ لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا بِشَهْوَةٍ بَانَ يَغْمَرُهُ بِمَاءٍ، وَإِنْ لَمْ يَقْطُرْ أَجْزَاؤه وَطَهَرُ (هـ م) لَا بَوْلٌ جَارِيَةٌ (و) نَصٌّ
عَلَيْهِ.
وَجَزَمَ ابْنُ رَزِينٍ بِطَهَارَةِ بَوْلِهِ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا: لَكِنْ قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا، كَمَا رَوَى عَنْ أَبِي

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (ومن غسل فمه من قيٍّ بالغ، ليغسل كل ما هو في حد الظاهر فإن كان صائماً، فهل يبالغ ما لم يتيقن دخول الماء، أو ما لم يظن، أو ما لم يحتمل؟ يتوجه احتمالات). انتهى.
قلت: الظاهر الثاني؛ لأن غالب الأحكام منوطة بالظنون.
(٢) تنبيه: قوله: (وإن تنجس أسفل خف أو حذاء بالمشي لم يجز ذلك، أو حكه بشيء... عنه: يجزى، من غير بول وغائط... عنه: وغيرهما). انتهى.

وصوابه: وعنه: ومنهما، وجعل (في) مكان: (من) في الروايتين أوضح.
(٣) (مسألة - ١٣): قوله بعد ذكره حكم تنجس أسفل خف أو حذاء بالمشي: (وذيل المرأة، قيل: كذلك، وقيل: يغسل. ونقل إسماعيل بن سعيد: يطهر بمروره على طاهر يزِيلها اختاره شيخنا). انتهى.
أحدهما: حكمه حكم الخف والحذاء، وهو الصحيح.
اختاره الشيخ تقي الدين، وصاحب الفائق، وجزم به في التسهيل، وقدمه في الرعاية الكبرى، فقال: ذيل ثوب آدمي أو إزاره.
والقول الثاني: يغسل، وإن قلنا: يطهر الخف والحذاء بالذئك والمروور، قدمه ابن تيميم، وصاحب الفائق.
قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، حيث اقتصرُوا على الخف والحذاء.
قال القاضي: لا يطهر بغير الغسل رواية واحدة.

عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا صَلَّى فِي تَوْبَةٍ فِيهِ مَنِيٌّ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَلَمْ يَتَرَكَّهُ يُعِيدُهُ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا، كَذَا قَالَ.
وَمَا لَمْ يُؤْكَلْ مِنَ الطَّيْرِ وَالْبَهَائِمِ نَجَسٌ (هـ) فِي الطَّيْرِ، قَالَ لِحَمْدُ: يَجْتَنِبُ مَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ.
وَعَنْهُ: غَيْرُ بَغْلٍ وَجَمَارٍ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.
وَعَنْهُ: فِي الطَّيْرِ: لَا يُعْجَبِي عَرَقُهُ إِنْ أَكَلَ الْجَيْفَ.
فَذَلَّ أَنَّهُ كَرِهَهُ لِأَكْلِهِ النَّجَاسَةَ فَقَطُّ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ إِلَيْهِ.
وَفِي الْخِلَافِ: هَذِهِ الرَّوَايَةُ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا كَالسَّبَاعِ، وَذَكَرَ الرَّوَايَةَ بِمَعْنَى هَذَا، وَقَالَ: فَحَكَمَ بِنَجَاسَةِ الْعَرَقِ.
وَعَنْهُ: طَاهِرٌ، اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ (و م ش).
وَالْهَرَّةُ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْفَةِ طَاهِرٌ (و) وَقِيلَ فِيمَا دُونَهَا مِنْ طَيْرٍ وَقِيلَ وَغَيْرُهُ وَجَهَانٌ، وَلَا يَكْرَهُ سُورُ ذَلِكَ، نَصُّ عَلَيْهِ
فِي الْهَرَّةِ خِلَافًا (هـ) لِتَشْبِيهِ الشَّارِعِ لَهَا بِالطَّوَائِفِ وَالطَّوَائِفِ، وَهُمْ الْحَدَمُ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «طَوَائِفُكُمْ» [النور: ٥٨]، وَلِيَعْدَمَ امْتِكَانُ التَّحَرُّزِ كَحَشَرَاتِ الْأَرْضِ كَالْحَيَّةِ، قَالَهُ الْقَاضِي، فَذَلَّ أَنْ يَمِثَلَ الْهَرَّةُ كَهَيِّ.
وَلَبَّنَ حَيَوَانَ طَاهِرٌ، قِيلَ: نَجَسٌ (و م ش)، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي لَبْنِ جَمَارٍ.
قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ فِي لَبْنِ سِنُورٍ؛ لِأَنَّهُ كَلَّحَسَمٌ مُذَكَّى لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ، وَقِيلَ: طَاهِرٌ (و م) كَلَبْنِ آدَمِيٍّ،
وَمَا يُؤْكَلُ.
وَكَذَا مَنِيٌّ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ نَجَسَ الْبُولُ، غَيْرُ آدَمِيٍّ، وَقِيلَ طَاهِرٌ مِنْ مَأْكُولٍ (م ١٤ - ١٦) ^(١).
وَمَنِيٌّ الْآدَمِيُّ طَاهِرٌ (و م ش) كَالْبُصَاقِ.
وَعَنْهُ: نَجَسٌ، (و هـ).
وَعَنْهُ: كَالْبُولِ (و م).

(١) (مسألة - ١٤ - ١٦): قوله: (ولين حيوان طاهر قيل: نجس، نقله أبو طالب في لبن جمار). قال القاضي: وهو قياس قوله في لبن سنور... وقيل: طاهر... وكذا مني حيوان طاهر نجس البول، غير آدمي، وقيل: طاهر من مأكول). انتهى.
فيه مسائل:
(المسألة الأولى - ١٤): لبن الحيوان الطاهر غير المأكول: هل هو طاهر أو نجس؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، ومختصر ابن تيميم، والحاويين والفاقي، وغيرهم.
أحدهما: هو نجس، وهو الصحيح من المذهب.
قطع به في مجمع البحرين، وغيره، ونصره المجد في شرحه، وابن عبيدان، وقدمه في الرعايتين.
والقول الثاني: طاهر.
تنبيه: حكم بيضه حكم لبنه، قاله ابن تيميم، وابن حمدان وصاحب الحاويين وغيرهم، ولم يذكره المصنف.
(المسألة الثانية - ١٥): مني الحيوان الطاهر غير المأكول النجس البول غير آدمي: هل هو طاهر، أو نجس؟
أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تيميم، وابن حمدان في الرعايتين، وصاحب الحاويين، والفاقي.
أحدهما: هو نجس، وهو الصحيح، قطع به في الشرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهما.
والقول الثاني: طاهر، وهو ظاهر كلامه في المغني.
(المسألة الثالثة - ١٦): مني الحيوان المأكول إذا قلنا بنجاسة بوله، هل هو نجس أو طاهر؟
أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تيميم، وابن حمدان في الرعية الكبرى.
أحدهما: هو نجس، وهو الصحيح.
قطع به في المغني، والشرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم.
قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، حيث حكموا بنجاسة المنى حين حكموا بنجاسة البول.
والقول الثاني: هو طاهر، وفيه بعد، وحكى المصنف قولاً بطهارة مني مأكول دون غيره، وهو ظاهر كلام جماعة.

وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَنِيِّ خَصِيٍّ، لِاخْتِلَاطِهِ بِمَجْرَى بَوْلِهِ، وَقِيلَ: جَمَاعٌ، وَقِيلَ مِنَ الْمَرْأَةِ.
وَالَّذِي نَجَسَ، (و) وَلَا يُطَهَّرُ بِتَضَجِهِ (و) وَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ (هـ).

وَعَنْهُ: بَلَى فِيهِمَا وَهَلْ يُغْسَلُ مَا أَصَابَهُ (و هـ ش) أَوْ ذَكَرَهُ (و م) أَوْ أَتَيْتُهُ؟ فِيهِ رَوَايَاتُ (م ١٧) ^(١).
وَأَجِيبَ عَنْ أَمْرِهِ بِغُسْلِهِمَا بِمَنْعِ صَحْبِهِ، ثُمَّ لِتَبَرِيدِهِمَا وَتَلْوِيهِمَا غَالِيًا، لِزَوْلِهِ مُتَسَبِّبًا، وَالْوَدْيُ نَجَسٌ (و).
وَعَنْهُ: كَمَذْي.

وَبَلَّغَمُ الْمَعِدَةِ (ش) وَرَطْبَةُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ (ق) وَيَبُولُ مَا يُوَكَّلُ لَحْمُهُ وَرَوْتُهُ وَمَيْتَةُ طَاهِرٍ (ش و هـ) فِي غَيْرِ الطَّيْرِ إِلَّا
الدُّجَاجَ، وَالْبَطَّ.

وَعَنْهُ: نَجَاسَةٌ، ذَلِكَ، وَقِيلَ: هُمَا فِي بَلَّغَمِ الرَّأْسِ إِنْ انْعَقَدَ وَازْدَوَقَ، وَبَلَّغَمُ صَدْرِهِ، وَقِيلَ: فِيهِ نَجَسٌ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ
الْجَوَازِيِّ، وَالْأَشْهُرُ طَهَارَتُهُمَا (و) وَيَبُولُ سَمَكٌ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَنْجَسُ بِمَوْتِهِ طَاهِرٌ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْبَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ (و هـ م).
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ رَوَايَةٌ: نَجَسٌ (و ش) وَمَاءٌ قُرُوجٍ نَجَسٌ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِنْ تَغَيَّرَ، وَمَا سَالَ مِنْ
الْقَمِّ وَقَتَ التَّوَمِ طَاهِرٌ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ.

فصل

وَدُودُ الْقَرِّ وَالْمَسْكُ وَقَارَتُهُ طَاهِرٌ (و).
وَقَالَ الْأَرَجِيُّ: قَارَتُهُ طَاهِرَةٌ، وَخُصِّلَ نَجَاسَتُهَا، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ حَيَوَانٍ حَيٍّ، لَكِنَّهُ يَنْفَصِلُ بِطَبْعِهِ كَالْجَنِينِ، وَهُوَ صُورَةُ
الْغَزَالِ، وَقِيلَ مِنْ ذَائِبَةٍ فِي الْبَحْرِ لَهَا أَثْيَابٌ.
وَفِي التَّلْخِصِ فَيَكُونُ مِمَّا لَا يُوَكَّلُ.

وَفِي الْقَتُونِ مَا يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَسْتَحِيلُ عَرَقًا، كَمَا أَحَالَ فِي النُّحْلِ الشَّهْدُ، وَمِنْ دَمِ الْغَزَالِ الْمَسْكُ، وَيَأْتِي فِي زَكَاةِ مَا
يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ، وَهَلِ الزُّيَادُ لَبَنٌ سَنُورٌ بَحْرِيٌّ، أَوْ عَرَقٌ سَنُورٌ بَرِّيٌّ؟ فِيهِ خِلَافٌ (م ١٨) ^(٢).
وَالْعَنْبَرُ، قِيلَ: هُوَ نَبَاتٌ يَنْبُتُ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ فَيَنْتَلِعُهُ بَعْضُ ذَوَابِّهِ، فَإِذَا تَمَلَّتْ مِنْهُ قَذَفَتْهُ رَجِيعًا فَيَقْلُدُهُ الْبَحْرُ إِلَى سَاحِلِهِ.
وَقِيلَ: طَلٌّ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي جَزَائِرِ الْبَحْرِ فَيَلْقِيهِ الْأَمْوَاجُ إِلَى السَّاحِلِ، وَقِيلَ: رَوْتُ ذَائِبَةٍ بَحْرِيَّةٍ تُشَبِّهُ الْبَقْرَةَ، وَقِيلَ:

(١) (مسألة - ١٧): قوله في الذي إذا قلنا: يغسل فهل (يغسل ما أصابه، أو ذكره) فقط، أو ذكره وأتتبه؟ فيه روايات:
إحداهن: يغسل ما أصابه فقط، اختاره الخلال.

قال في جميع البحرين، وابن عبيدان: وهو أظهر، والظاهر: أنهما تابعا للمجد في شرحه.

والرواية الثانية: يجب غسل ذكره ما أصابه المذي، وما لم يصبه.

والرواية الثالثة: يغسل الذكر والأنثيين، وهو الصحيح، نص عليه، واختاره أبو بكر، والقاضي.

وجزم به صاحب الإرشاد، وناظم المفردات، وقال: يثبتها على الصحيح الأشهر.

وقدّمه ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى، في القسم الثاني طاهر من باب المياه، وصاحب الفائق والمصنف في حواشي القنع.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وهل الزيادة لبن سنور بحري، أو عرق سنور بري؟ فيه خلاف). انتهى.

الذي يظهر: أن هذا الخلاف ليس غما نحن بصدده، ولا يدخل في قول المصنف: (فإن اختلف الترجيح أطلقت الخلاف)، ولكن
المصنف - رحمه الله تعالى - لما لم يترجح عنده قول من هذين القولين عبر بهذه الصيغة، وهما قولان للعلماء.

لكن قال في القاموس: الزيادة على وزن سحاب معروف، وغلط الفقهاء واللغويون في قولهم: الزيادة ذائبة يُحَلَّبُ منها الطيب،
وإنما الذائبة السُّور، والزيادة الطيب، وهو وسخٌ يجتمع تحت ذئبها على المخرج فتمسك الذائبة، وتمنع الاضطراب، ويسلت ذلك الوسخ
المجتمع هناك بليطة، أو خرقة. انتهى.

ولم يفصح بكون الذائبة بريّة أو بحريّة، ولكن بقوله وسخٌ دلّ أنه غير لبن، وأنه من سنور بري، وقد شوهد ذلك كثيرا.

وقال ابن البيطار في مفرداته.

قال الشريف الإدريسي: الزيادة: نوعٌ من الطيب يجمع من بين أفضاخ حيوان معروف يكون بالصحراء، يصاد ويطعم اللحم، ثم
يعرق فيكون من عرق بين فخذيه حيثنّ، وهو أكبر من الهرّ الأهلي. انتهى. واقتصر عليه.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

هُوَ جُثَا مِنْ جُثَا الْبَحْرِ أَيْ زَيْدٌ، وَقِيلَ هُوَ فِيمَا يَظُنُّ يَنْبَغُ مِنْ عَيْنٍ فِي الْبَحْرِ (م ١٩) ^(١).
وَدَمُ السَّمَكِ طَاهِرٌ فِي الْأَصَحِّ (و هـ) وَيُؤْكَلُ (و) وَدَمُ الْقَمَلِ وَالْبَقِ وَالنَّحْوِ طَاهِرٌ (و هـ) وَعَنْهُ: نَجَسٌ، يُعْفَى
عَنْ سِيرِهِ، وَهَلْ الْعَلَقَةُ يُخْلَقُ مِنْهَا الْآدَمِيُّ أَوْ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ أَوْ الْبَيْضَةُ تُصِيرُ دَمًا نَجَسًا؟ (هـ م) وَجَهَانِ (م ٢٠، ٢١) ^(٢).

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (والعنبر قبل هو نبات ينبت في قعر البحر، فيبتلع بعض دوابه، فإذا ثملت منه قذفته رجيمًا، فيقذفه البحر إلى ساحله، وقيل: طل ينزل من السماء في جزائر البحر، فتلقيه الأمواج إلى الساحل، وقيل: روث دابة بحرية تشبه البقرة. وقيل: هو جثا من جثا البحر، أي زبد، وقيل هو فيما يظن ينبع من عين في البحر). انتهى.
الظاهر: أن الشيخ لما لم يجد إلى تصحيح ذلك طريقًا أتى بصيغة التمريص.
وهذه الأقوال - والله أعلم - ليست في المذهب، وإنما هي أقوال للعلماء في الجملة، وهي كالمسألة التي قبلها.
وقد قال ابن عباس: العنبر شيء دسره البحر، ذكره البخاري في صحيحه عنه، ومعنى: دسره: دفعه ورمى به إلى الساحل.
وقال الإمام الشافعي في الأم في كتاب السلم: أخبرني عدد من أتق بخبره: أنه نبات يخلقه الله تعالى في جنبات البحر.
قال: وقيل: إنه يأكله حوت فيموت، فيلقيه البحر، فيشق بطنه، فيخرج منه.
وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن: أنه ينبت في البحر بمنزلة الخشيش في البر، وقيل: هو شجر ينبت في البحر فينكسر، فيلقيه الموج إلى الساحل، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في شرح البخاري.
وقال ابن الحب في شرح البخاري: والصواب: أنه يخرج من دابة بحرية، وقال: وفي كتاب الحيوان لأرسطو: إن الدابة التي تلقى العنبر من بطنها تشبه البقرة. انتهى.
وقيل: هو رجيع سمكة.

وذكر ابن المحب حديثًا: أن النبي ﷺ قال: «العنبر من دابة كانت بأرض الهند ترمى في البر، ثم إنها صارت إلى البحر». رواه الشيرازي وغيره، والسيرافي في الغاية من حديث حذيفة.
وقال في القاموس: العنبر روث دابة بحرية، أو نبع عين فيه.
وقال ابن البيطار في مفرداته: قال ابن حسان: العنبر روث دابة بحرية، وقيل: هو شيء ينبت في قعر البحر، فيأكله بعض دواب البحر، فإذا امتلأت منه؛ قذفته رجيمًا.

وقال ابن سينا: العنبر فيما نظن ينبع عين في البحر، ولذلك يقال: إنه زيد البحر، أو روث دابة بعيد. انتهى.
وقال ابن جميع والشريف: من قال: إنه رجيع دابة؛ فقد أخطأ.
وقال الشريف أيضًا في مفرداته: ما أعلم أحدًا فحص عنه كفحصي، والذي أجمع عليه من يعتد به من جميع الطوائف، ومن المسافرين في جميع الأقطار: أنه يخرج من عيون تنبع من أسفل البحر مثل ما ينبع القار، فتلقيه الأمواج إلى الشط. انتهى.
قال بعضهم: في أيام معلومات.

(٢) (مسألة - ٢٠ - ٢١): قوله: (وهل العلقه يخلق منها آدمي، أو حيوان طاهر، والبيضة تصير دمًا نجسة وجهان). انتهى.
ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى): العلقه التي يخلق منها آدمي أو حيوان طاهر هل هي طاهرة أو نجسة؟
أطلق الخلاف فيها، وأطلقه في المذهب والرعايتين والحاوين، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم، وحكماهما ابن عقيل روايتين:
إحدهما: هي نجسة، وهو الصحيح.

قال في المغني: والصحيح نجاستها، قال في مجمع البحرين: نجسة في أظهر الوجهين، وقدمه في الكافي والشرح.
والوجه الثاني: طاهرة، صححه صاحب التلخيص وابن تيميم، وقدمه ابن رزين في شرحه.

(المسألة الثانية - ٢١): البيضة تصير دمًا هل هي طاهرة أو نجسة؟
أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: هي نجسة، قال المجد: حكمها حكم العلقه.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: طاهرة صححه ابن تيميم.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْعَلَقَةِ رَوَاتَيْنِ، وَالْوَجْهَانِ فِي دَمٍ شَهِيدٍ، وَعَلَيْهِمَا يُسْتَحَبُّ بَقَاؤُهُ، فَيَعَايَا بِهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ: طَاهِرٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ (م ٢٢) (١) (و هـ) وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَالتَّلْخِصُ نَجَاسَةً يَبِضُ مَذِيرٌ. وَلَا يَنْجُسُ عَلَى الْأَصْحَ أَذْيِي (هـ) وَقِيلَ مُسْلِمٌ بِمَوْتِهِ، فَلَا يَنْجُسُ مَا غَيْرُهُ، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِلْمُسْتَوْعِبِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قَالَ أَصْحَابُنَا رَوَايَةُ التَّنْجِيسِ حَيْثُ اعْتَبِرَ كَثَرَةُ الْمَاءِ لِخَارِجٍ يَخْرُجُ مِنْهُ، لَا لِنَجَاسَةٍ فِي نَفْسِهِ، قَالَ: وَلَا يَصِحُّ، كَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْحَيَوَانِ. وَعَنْهُ: يَنْجُسُ طَرَفُهُ، صَحَّحَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَبْطَلَ قِيَاسَ الْجُمْلَةِ عَلَى الطَّرَفِ فِي النِّجَاسَةِ بِالشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يَنْجُسُ طَرَفُهُ بِقَطْعِهِ، وَلَوْ قُتِلَ كَانَ طَاهِرًا، وَلَآنَ لِلْجُمْلَةِ مِنَ الْحَرَمَةِ مَا لَيْسَ لِلطَّرَفِ، بِذَلِيلِ الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا -عَلَى الْأَصَحِّ- مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً (و هـ م)، وَقِيلَ: يَنْجُسُ، وَلَا يَنْجُسُ مَا مَاتَ فِيهِ (و ش) وَقِيلَ إِنْ شَقَّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَلَا يَكْرَهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا، وَلَا يَنْجُسُ دُودٌ مَأْكُولٌ تَوَلَّدَ مِنْهُ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ نَجَسَهُ عِنْدَ الْحَضَمِ، وَبَوَلُهُ وَرَوْتُهُ طَاهِرٌ (و هـ م). وَعَنْهُ: نَجَسٌ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ.

وَعَنْهُ وَغَيْرُهُ (و ش)، وَهُوَ نَجَسٌ مِمَّا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ لَا يُؤْكَلُ. وَقِيلَ: طَاهِرٌ مِنْ خَفَاشٍ، وَيَتَوَجَّهُ طَرْدُهُ فِي الطَّيْرِ لِلْمَشَقَّةِ (و هـ)، وَلِلْوَزِّ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي الْمَنْصُوصِ (ش) كَالْحَيَّةِ (و) لَا لِلْعُقْرَبِ (و).

وَفِي الرِّعَايَةِ: فِي دُودِ الْقَزِّ، وَبِزَرِهِ وَجْهَانٍ، وَأَنْ سَمَّ الْحَيَّةَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ طَهَارَتُهُ كَسَمِّ مَأْكُولٍ، وَتَبَاتَ طَاهِرٌ، وَيَنْجُسُ ضَفْدَعٌ وَنَحْوُهُ مِنْ بَحْرِيٍّ مُحَرَّمٌ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ (هـ) نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ وَجْهَانِ هَلْ يَنْجُسُ غَيْرُ الْمَائِيَّ؟

وَيَعْنَى عَلَى الْأَصَحِّ عَنْ يَسِيرِ دَمٍ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ (و) وَقِيلَ مِنْ بَدَنِهِ، وَفِي يَسِيرِ دَمٍ حَيْضٍ أَوْ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلِ وَحَيَوَانٍ طَاهِرٍ لَا يُؤْكَلُ وَجْهَانِ (م ٢٣، ٢٥) (٢).

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (والوجهان في دم شهيد وعليهما يستحب بقاؤه... وقيل: طاهر ما دام عليه). انتهى.

أحدهما: هو طاهر، صححه ابن تيميم، وقدمه في الرعاية.

والوجه الثاني: هو نجس.

قلت: وهو ظاهر كلام جماعة، وهو أولى من الأول.

والوجه الثالث: هو طاهر ما دام عليه.

جزم به في مجمع البحرين، وقدمه المجد في شرحه وابن عبيدان.

قلت: وهو أولى منهما.

(٢) (مسألة - ٢٣ - ٢٥): قوله: (ويعنى على الأصح عن يسير دم وما تولد منه، وقيل: من بدنه وفي يسير دم حيض أو خارج من السبيل وحيوان طاهر لا يؤكل وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ٢٣): يسير دم النفاس هل يعنى عنه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه ابن تيميم، وابن عبيدان، ومجمع البحرين، والحاوي، والفاوق، والزركشي.

أحدهما: يعنى عنه، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب؛ لإطلاقهم العفو عن يسير الدم.

وجزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والمتنور، وغيرهم، واختاره القاضي وغيره.

وقدمه في الرعائتين، وهو الصواب.

بل لو قيل: إنه أولى بالعفو من غيره؛ لكان متجهًا لمشقّة التحرز منه، وكثرة وجوده.

والوجه الثاني: لا يعنى عن يسيره، اختاره المجد، وابن عبيدان، وابن عبد القوي، في مجمع البحرين، وقدمه في التلخيص وغيره.

(المسألة الثانية - ٢٤): الدم الخارج من السبيلين هل يعنى عن يسيره أم لا؟

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وفي دم حيوان نجس احتمال (هـ).
وعنه: طهارة قيح ومذة، وصديد، ودم.
وعبرق المأكول طاهر (خ) ولو ظهرت حمرة نص عليه، ويؤكل (و) لأن العروق لا تنفك منه، فيسقط حكمه، لأنه ضرورة، وظاهر كلامه في الخلاف فيما إذا جبر ساقه: نجاسته.
قال ابن الجوزي: المحرم من الدم: المستفوح، ثم قال: قال القاضي: فأما الدم الذي يبقى في خلل اللحم بعد الذبح، وما يبقى في العروق فمباح، ولم يذكر جماعة إلا دم العروق، قال شيخنا: لا أعلم خلافا في العفو عنه، وأنه لا ينجس المرقعة، بل يؤكل معها.

وما ظننت نجاسته من طين شارع طاهر (ق).
وعنه: نجس، وفي العفو عن يسيره ويسير دخان نجاسة ونحوها وجهان (م ٢٦، ٢٧)، ولو هبت ريح فأصاب

= أطلق الخلاف فيه، وأطلقه الزركشي:
أحدهما: لا يعنى عن يسيره، وهو الصحيح، على ما اصططناه، اختاره صاحب التلخيص، والمجد في شرحه، وابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنور.
قلت: وهو مقتضى قول من اختار عدم العفو في التي قبلها بطريق أولى.
والوجه الثاني: يعنى عن يسيره، وهو ظاهر كلام كثير الأصحاب.
(المسألة الثالثة - ٢٥): يسير دم الحيوان الطاهر الذي لا يؤكل لحمه غير آدمي هل يعنى عنه أم لا؟
أطلق الخلاف فيه، وأطلقه ابن تميم:
أحدهما: يعنى عن يسيره، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما قطع به في المستوعب، والكافي، والمحرر، والإفادات، والفاثق، وغيرهم.
وقطع به في المذهب، والمغني، والشرح، والنظم، والوجيز، والحاوي الكبير، وتذكرة ابن عبدوس، وشرح ابن رزين، وابن منجاء، والتسهيل، وغيرهم، وقدمه في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: لا يعنى عنه، جزم به في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، فإنهما قالا: وما لا يؤكل لحمه وله نفس سائلة لا يعنى عن يسيره.

وتابعا المجد في شرحه، فإنه جزم به.
وهو ظاهر ما قدمه في التلخيص، والبلغة، فإنه قال في العفو: من حيوان مأكول.
(١) (مسألة - ٢٦ - ٢٧): قوله: (وما ظننت نجاسته من طين شارع طاهر، وعنه نجس، وفي العفو عن يسيره ويسير دخان نجاسة ونحوها وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:
(المسألة الأولى - ٢٦): إذا ظننت نجاسة طين شارع، وقلنا بنجاسته، فهل يعنى عن يسيره أم لا؟
أطلق الخلاف:
أحدهما: يعنى عن يسيره، وهو الصحيح.
صححه في النظم ومجمع البحرين.
قال في الرعايتين والحاوئين: يعنى عن يسيره في الأصح.
وجزم به في الإفادات، وإليه ميل صاحب التلخيص، وهو احتمال من عنده، وهو الصواب، واختاره الشيخ تقي الدين.
والوجه الثاني: لا يعنى عنه.

قال في التلخيص: ولم أعرف لأصحابنا فيه قولاً صريحاً، وظاهر كلامهم: أنه لا يعنى عنه.
وقال ابن تميم: اختار بعض أصحابنا نجاسة طين الشوارع، وجعل في العفو عن يسيرها وجهين.
(المسألة الثانية - ٢٧): هل يعنى عن يسير دخان نجاسة ونحوها أم لا؟
أطلق فيها الخلاف:

شَيْئًا رَطْبًا غَبَارَ نَجَسٍ مِنْ طَرِيقٍ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَذَكَرَ الْأَرْجِي النَّجَاسَةَ بِهِ.
وَأُطْلِقَ أَبُو الْمَعَالِي الْعَفْوُ عَنْهُ، وَلَمْ يَتَّخِذْهُ بِالسَّيْرِ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَهَذَا مُتَوَجِّعٌ، وَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ.

وَلَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ بَوْلِ خُفَّاشٍ، وَنَبِيذٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ (هـ) وَوُذْيٍ، وَفَيْءٍ، وَبَوْلِ بَغْلٍ، وَجِمَارٍ، وَعَرَقِهِ وَسُورِهِ وَجَلَّالَةٍ قَبْلَ حَبْسِهَا.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ)، وَكَذَا فِي رِوَايَةٍ: إِنْ نَجَسَ بَوْلُ مَأْكُولٍ وَرَوْتُهُ، ذَكَرَهَا شَيْخُنَا فِي بَوْلِ فَأَرْ (١).
وَعَنْهُ: سُورٌ بَغْلٍ وَجِمَارٌ مُشْكُوكٌ فِيهِ، فَيَتَيَمَّمُ مَعَهُ، فَلَوْ تَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ لَبَسَ خُفًا ثُمَّ أَخَذَتْ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ وَيَتَيَمَّمُ وَصَلَّى بِهِ فَهُوَ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةٍ لَا يَصَلِّيُ بِهَا.
وَإِنْ أَكَلَتْ هِرَّةٌ نَجَاسَةً ثُمَّ وَلَعَتْ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ فَقِيلَ: نَجَسَ، وَقِيلَ: طَاهَرَ، وَقِيلَ: إِنْ غَابَتْ، وَقِيلَ: وَاحْتِمَلِ تَطْهِيرُهَا، وَكَذَا أَفْوَاهُ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ (م ٢٨، ٣٠) (٢).

= أحدهما: يعنى عن يسير دخان النجاسة وغبارها، وجارها، ما لم يظهر له صفة، وهذا الصحيح.

جزم به في الكافي، وابن تيميم.

قال في الرعايتين، والحاويين، ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم: يعنى عن ذلك، ما لم يتكاثف.

زاد في الرعاية الكبرى: وقيل: ما لم يجمع منه شيء، أو لم يظهر له صفة، أو تعذر أو تعسر التحرز منه. انتهى.

والوجه الثاني: لا يعنى عنه، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ولا يعنى عن يسير بول خفّاش ونبيذ مختلف فيه وودي، وفَيْءٍ، وبول بغل، وجمار، وعرقه، وسوره، وجلالة قبل حبسها، وعنه بلى، وكذا في رواية: إن نجس بول مأكول وروته، وذكرها شيخنا في بول فأر). انتهى.

ظاهر قوله: (وكذا في رواية): أن المشهور العفو عن يسير بول المأكول وروته إذا قلنا: ينجس، وهو كذلك.

والصحيح من المذهب، جزم به المجد في شرحه، وابن عبد القوي، وابن عبيدان، وغيرهم.

وقدّمه في المغني، والشرح، واختاره ابن تيميم، وغيره.

والرّواية الثانية: لا يعنى عن ذلك، وهو ظاهر كلامه في المقتع، وغيره.

وأطلقهما في الحاويين، والرعايتين، وزاد ومنه وقته.

(٢) (مسألة - ٢٨ - ٣٠): قوله: (وإن أكلت هِرَّةً نجاسةً، ثم ولغت في ماء يسير، فقيل: نجس، وقيل: طاهر، وقيل: إن غابت، وقيل: واحتمل تطهير فمها، وكذا أفواه الأطفال والبهائم). انتهى.

ذكر المصنّف ثلاث مسائل:

(مسألة - ٢٨): الهرّة. (مسألة - ٢٩): أفواه الأطفال. (مسألة - ٣٠): أفواه البهائم.

واعلم: أن الهرّة إذا أكلت نجاسةً، ثم ولغت في ماء يسير، فلا يخلو: إمّا أن يكون ذلك بعد غيبتها أو قبلها؟ فإن كان بعد غيبتها، فالصحيح من المذهب: أن الماء طاهر.

جزم به في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقدّمه ابن تيميم، واختاره في مجمع البحرين، وقيل: نجس.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، والفاق، والزركشي، وغيرهم.

قال المجد في شرحه: والأقوى عندي: أنها إن ولغت عقيب الأكل نجس، وإن كان بعده بزمان يزول فيه أثر النجاسة بالرّيق لم ينجس، قال: وكذلك جعل الرّيق مطهراً أفواه الأطفال، وبهيمة الأنعام، وكلّ بهيمة طاهرة كذلك. انتهى.

واختاره في الحاوي الكبير، وجزم في الفائق: أن أفواه الأطفال والبهائم طاهرة، واختاره في مجمع البحرين، ونقل فيه عن بنت الشيخ الموقن: أن أباهما سئل عن أفواه الأطفال؟ فقال الشيخ: النبي ﷺ قال في الهرّة: «لَهَا مِنَ الطَّوْافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوْافَاتِ».

قال الشيخ: هم البنون والبنات، فشبه الهرّ بهم في المشقة. انتهى.

وقيل: طاهر، إن غابت غيبة يمكن ورودها على ماء يطهر فمها، وإلا فنجس، وقيل: طاهر، إن كانت الغيبة قدر ما يظهر فمها، =

وَلَا يُغْنَى عَنْ يَسِيرِ نَجَاسَةٍ فِي الْأَطْعِمَةِ، وَلَا غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ (و م ش) وَخَالَفَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ فِيهَا، وَذَكَرَهُ قَوْلًا فِي الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا حَرَّمَ الدَّمَ الْمُسْفُوحَ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي مَرَقَةٍ الْقِدْرِ أَوْ مَائِعٍ آخَرَ، أَوْ فِي السَّكِينِ، أَوْ غَيْرِهِ؟ وَكَانَتْ أَيْدِي الصُّحَابَةِ تَلَوْتُ بِالْجُرْحِ، وَالذَّمْلِ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُمْ التَّحَرُّزُ مِنَ الْمَائِعِ حَتَّى يَغْسِلُوهَا، وَلِغُمُومِ الْبَلَوَى يَبْعُرُ الْفَارَ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الدَّمِ، وَهُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ، وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ صَاحِبِ النُّظْمِ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ شَدِيدًا وَيَاسَ الزَّرْعَ بِالْحَمِيرِ لِنَجَاسَةِ بَوْلِهَا وَزَوْنِهَا، وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي.

وَالْيَسِيرُ قَدْرٌ مَا نَقَضَ^(١) (هـ) فِي تَقْدِيرِ الْمُغْلَطَةِ يَعْزُضُ الْكَفَّ.

وَالْمُخَفَّفَةُ - وَهِيَ مَا تَعَارَضَ فِيهَا نَصَانٌ - بِدُونِ رُبْعِ الْمَحَلِّ، وَيُضْمُّ فِي الْأَصَحِّ مُتَّفَرِّقًا بِقُوبٍ، وَقِيلَ: أَوْ شَيْئَيْنِ.

وَلَا يُكْرَهُ سُورُ الْفَارِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُكْرَهُ، لِأَنَّهُ يُنْسَى، وَحُكِّي رَوَايَةٌ: وَإِنْ وَقَعَتْ فَارَةٌ أَوْ سِنُورٌ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يَنْضَمُّ دُبُرُهُ إِذَا وَقَعَ فِي مَائِعٍ فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ فَطَاهِرٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَا.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي قُنُونِهِ: هُوَ أَشْبَهُ، وَالْأَوَّلُ أَصْلَحُ لِلنَّاسِ، وَكَذَا فِي جَامِدٍ، وَهُوَ مَا يَمْنَعُ انْتِقَالَهَا فِيهِ، وَقِيلَ: إِذَا فُتِحَ وَعَاوَهُ لَمْ يَسْلُ، وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ وَقَعَتْ وَمَعَهَا رَطُوبَةٌ فِي دَقِيقٍ وَنَحْوِهِ أَلْفَيْتَ وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَنْضَبِطْ حَرَمٌ، نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

وَلَا يَجُوزُ إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ إِلَّا بِمَاءٍ طَهُورٍ (و م ش) وَقِيلَ مَبَاحٍ (خ) وَقِيلَ أَوْ طَاهِرٍ.

وَعَنْهُ: بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ كَمَحَلٍّ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا (و هـ).

قَالَ: وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ طَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ فِي إِزَالَتِهَا، لِلْإِسْفَادِ الْمَالِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ مَعْنَاهُ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ وَغَيْرُهُ، وَسَبَقَ كَلَامُ الْقَاضِي فِي الدِّبَاغِ، وَلَا تُغْتَبَرُ النِّتَّةُ (و)؛ لِأَنَّ الْمَغْلَبَ فِيهَا التَّرَاكُ، وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُهَا لَمْ يَتِمَّ لَهَا، فَلَمْ تُغْتَبَرِ النِّتَّةُ كَسَائِرِ التَّرَوُكِ، وَلِهَذَا غَسَّالَةُ النِّجَاسَةِ مَعَ النِّتَّةِ وَعَدَمُهَا سَوَاءٌ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ الْوَضُوءَ لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلًا، وَلَآئِذَا نَقَلَ خَبْنٌ مَعْنِيَةً، فَهِيَ كَرْدَةٌ وَدِيمَةٌ، وَمَغْضُوبٌ، وَإِطْلَاقٌ مُحْرَمٌ صَيِّدًا، وَقِيلَ: بَلَى، وَقِيلَ فِي بَدَنِ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: فِي طَهَارَتِهِ بِصَوْبِ الْغَمَامِ، وَفِعْلٌ مَجْتُونٌ، وَطِفْلٌ، أَحْمِلَانِ، وَلَا يُغْفَلُ لِلنِّجَاسَةِ مَعْنَى، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

والألفنجس.

ذكره في الرعاية الكبرى، وهو بعض قول المجد المتقدم فيما يظهر.

وإن كان الولوغ قبل غيبته فقل طاهر، قدّمه ابن تميم، واختاره في مجمع البحرين.

قال الأمدي: وهو ظاهر مذهب أصحابنا.

قلت: وهو الصواب.

وقيل: نجس، اختاره القاضي، وابن عقال، وجزم به في المذهب وقدّمه ابن رزين في شرحه.

وتقدّم كلام المجد بما يحتمل دخول هذه المسألة فيه، وأطلقهما في المستوعب، والكافي، والمغني والشرح والرعايتين، والحاوئين، وشرح ابن عبيدان، والفائق، والزركشي وغيرهم.

فهذه ثلاثون مسألة قد فتح الله تعالى بتصحيحها، والله أعلم.

(١) الثاني: قوله: (واليسير قدر ما نقض). انتهى.

الظاهر: أنه سهو، والصواب أن يقال: واليسير قدر ما لم ينقض، أو: والكثير قدر ما نقض.

وقال شيخنا في حواشيه: يحتمل أن يكون (قدر) منونًا، و(ما) نافية.

قلت: وفيه تعسف، والله أعلم.

باب الحيض

وَهُوَ دَمٌ طَبِيعَةٌ، يُمْنَعُ الطَّهَارَةُ لَهُ (و) وَالْوُضُوءُ، وَالصَّلَاةُ (ع)، وَلَا تَقْضِيهَا (ع).
قِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الْأَنْزَمِ: فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَقْضِيَهَا؟ قَالَ: لَا، هَذَا خِلَافٌ، فَظَاهِرُ النَّهْيِ التَّخْرِيمُ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ
يُكْرَهُ، لَكِنَّهُ بَدْعَةٌ كَمَا رَوَاهُ الْأَنْزَمُ عَنْ عِكْرَمَةَ.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: إِلَّا رَكَعَتِي الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهَا نُسَكَ لَا آخِرَ لَوْفَتِهِ، فَيُعَايَا بِهَا^(١).
وَيَتَوَجَّهُ: أَنْ وَصَفَهُ لَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقُضَانِ الدِّينِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ زَمَنَ الْحَيْضِ يَقْتَضِي أَنْ لَا تُثَابَ عَلَيْهَا، وَلَآنُ يَنْتَهَا
تَرْكُهَا زَمَنَ الْحَيْضِ، وَفَضَّلَ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ بِخِلَافِ الْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ، وَيُمْنَعُ الْحَيْضُ أَيْضًا الصُّومَ (ع)، وَتَقْضِيهِ (ع)
هِيَ، وَكُلُّ مَعْدُورٍ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ لَا بِأَمْرِ جَدِيدٍ فِي الْأَشْهُرِ.
وَفِي الرِّعَايَةِ: يَقْضِيهِ مُسَافِرٌ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ، وَخَائِضٌ وَنَفْسَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ عَلَى الْأَصَحِّ، كَذَا قَالَ.
وَيُمْنَعُ الْحَيْضُ الطَّوَافَ (و) وَعِنْدَ شَيْخِنَا بِلَا عُدَرٍ.

وَعِنْدَهُ: يَصِحُّ، وَتَجْبَرُهُ بِدَمٍ (و هـ) وَلَا يَلْزَمُهَا بَدَنٌ (هـ) وَسُنَّةُ الطَّلَاقِ، وَقِيلَ: لَا يَسْأَلُهَا كَالْخُلْعِ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَفِيهِ فِي
الْوَاضِحِ رَوَاتَانِ، وَمِفْلُهُ طَلَاقٌ بِعَوِضٍ وَمَسَّ الْمَصْحَفِ (و) وَالْقِرَاءَةُ، وَقِيلَ: لَا، وَحُكِّي رِوَايَةٌ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: إِنْ
ظَلَمْتُ نِسْيَانَهُ وَجَبَتْ، وَنَقَلَ الثَّالِثُ لِحُكْمِ كَرَاهَتِهَا لَهَا، وَلِجُنُبِ.
وَعِنْدَهُ: لَا يَقْرَأُ وَهِيَ أَشَدُّ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ فِيهَا أَحَادِيثُ كَرَاهِيَةٍ لَيْسَتْ قَوِيَّةً، وَكَرَهَهَا لَهَا وَيُمْنَعُ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ (و)، وَقِيلَ: لَا
بُوضُوءَ، وَقِيلَ: وَيُمْنَعُ دُخُولُهُ، وَحُكِّي رِوَايَةٌ كَخَوَافُهَا تَلَوِيثُهُ فِي الْأَشْهُرِ، وَنَصُّهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ: ثَمَرٌ وَلَا تَقْعُدُ
وَالْوِطْءَ (ع) وَلَيْسَ بِكَبِيرَةٍ فِي ظَاهِرِ مَا يَأْتِي (ش).
وَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ أَيْبَحَ فِعْلُ الصُّومِ (و م ش) وَطَلَّاقٌ (و ش هـ) فِيهِمَا إِنْ انْقَطَعَ لَأَقَلُّهُ وَلَمْ يَمُضْ وَقْتُ صَلَاةٍ، وَكَذَا
الْوِطْءُ عِنْدَهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَعِنْدَهُ: وَقِرَاءَةُ اخْتَارَهُ الْقَاضِي (خ) وَلَمْ يُبَحِّ الْبَاقِي قَبْلَ غُسْلِهَا.
وَلَوْ أَرَادَ طَاهَا فَأَدْعَتْ حَيْضًا وَأَمَكْنَ قَبْلَ، نَصٌّ عَلَيْهِ (ش) فِيمَا خَرَجَهُ فِي مَحْتَبِهِ، لِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ مِنْ
الطَّلَاقِ، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَغْمَلَ بِقَرِينَةٍ وَأَمَارَةٍ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ قَوْلِ الْمَرَأَةِ: تَزَوَّجْتُ الْعَرُوسَ إِلَى زَوْجِهَا
تَقُولُ: هَذِهِ زَوْجَتُكَ وَعَلَى اسْتِثْنَاءِ طَهْرُهَا بِذَلِكَ وَعَلَى تَصْدِيقِهَا فِي قَوْلِهَا: أَنَا خَائِضٌ، وَفِي قَوْلِهَا: قَدْ طَهَّرْتُ.
وَنَقَلَ الْأَنْزَمُ وَأَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ اشْتَرَى أَمَةً فَأَرَادَ اسْتِيزَاءَهَا فَأَدْعَتْ حَيْضًا أَيْضًا، قَالَ: يُعْجِبُنِي أَنْ يَخْطَأَ، وَيَسْتَظْهَرُ جَنَى
يَرَى دَلِيلَهُ، رَبَّمَا كَذَبَتْ، وَتُغَسَّلُ الْمُسْلِمَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ قَهْرًا، وَلَا يَتَّةٌ هُنَا لِلْعُدَرِ، كَالْمُتَمَتِّعِ مِنْ زَكَاةٍ، وَالصَّحِيحُ لَا تُصَلِّي بِهِ،
ذَكَرَهُ فِي النَّهَائَةِ وَتُغَسَّلُ الْمَجْنُونَةُ، وَيَتَوَجَّهُ وَيَتَوَيَّرُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُغَسَّلَهَا لِيَطَاهَا، وَيَتَوَيَّرُ غُسْلُهَا تَخْرِيجًا عَلَى الْكَافِرَةِ، وَيَأْتِي غُسْلُ الْكَافِرَةِ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِيهِمَا: لَا يَتَّةٌ، لِعَدَمِ تَعَدُّهَا مَالًا، بِخِلَافِ الْمَيْتِ، وَأَنَّهَا تُعِيدُهُ إِذَا فَاقَتْ، وَأَسْلَمَتْ.
وَكَذَا قَالَ الْقَاضِي فِي الْكَافِرَةِ: إِنَّمَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْأَدَمِيِّ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ النِّتَاءُ، فَيَجِبُ عَوْدُهُ إِذَا أَسْلَمَتْ، وَلَمْ
يَجْزِ أَنْ يُصَلِّي بِهِ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَقِيقَيْنِ، فِي حَقِّ الْمُسْلِمَةِ.

(١) تنبيه: قوله عن الحائض: (ولا تقضي الصلاة، ولعل المراد إلا ركعتي الطواف، لأنها نسك لا آخر لوقتة فيعابا بها). انتهى.
رد شيخنا وابن نصر الله على المصنف في كونها تقضي، والذي يظهر لي أن عمل ذلك إذا قلنا: تطوف الحائض، فإذا طافت؛ فإنها
لا تصلّي حتى تطهر، وقد أومى إليه شيخنا أيضا.

قلت: وللشافعية فيما إذا طافت ثم حاضت قبل صلاة الركعتين وجهان في قضائهما، اختار الشيخ أبو علي عدم القضاء، واختاره
الثوري في شرح المهذب، واختاره ابن القاص، والجرجاني، والثوري في شرح مسلم، وحكي عن الأصحاب القضاء.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنَ الْخَائِضِ بِغَيْرِ الْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ.
وَعَنْهُ لَا بِمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي النَّهَائَةِ، لِحُوفِهِ مَوَاقِعُ الْمَحْظُورِ، وَقِيلَ: يَلْزَمُ سِتْرُ الْفَرْجِ.
وَأَنْ وَطِئَ فِيهِ بِخَائِلٍ أَوْ لَا لَزِمَهُ وَيُنَارُ أَوْ يَصْفَهُ، ثَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَعَنْهُ: يَصْفَهُ فِي إِدْبَارِهِ.
وَعَنْهُ: بَلَّ فِي أَصْفَرٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرْجِ بَلَّ لِغُلْدَرٍ، وَاعْتَبَرَ شَيْخُنَا كَوْنَهُ مَضْرُوبًا، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَفِي الْقِيَمَةِ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ
وَجَهَانَ (م ١، ٢) (١).

وَذَكَرَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ: هَلْ الدُّنْيَا هُنَا عَشْرَةُ ذَرَاهِمٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَمُرَادُهُ إِذَا أَخْرَجَ ذَرَاهِمَ كَمْ
يُخْرِجُ؟ وَإِلَّا فَلَوْ أَخْرَجَ دَهَبًا لَمْ يَغْتَبِرَ قِيَمَتُهُ بِلَا شَكٍّ، وَهُوَ كَفَّارَةٌ.
قَالَ الْأَكْثَرُ: يَجُوزُ إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ، كَنْدَرُ مُطْلَقٌ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: وَمَنْ لَهُ أَخَذَ زَكَاةً لِحَاجَتِهِ، قَالَ فِي شَرْحِ
الْعُمْدَةِ وَكَذَا صَدَقَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَيَأْتِي أَوَّلُ بَابٍ ذَكَرَ أَهْلُ الزَّكَاةِ، وَذَكَرُوا فِي صَرْفِ الْوَقْفِ الْمُتَقَطِّعِ رَوَايَةً إِلَى الْمَسَاكِينِ، قَالُوا:
لَأَنَّهُمْ مَصْرُوفُ الصَّدَقَاتِ، وَحَقُّوقُ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ وَنَحْوِهَا.
فَإِذَا وَجَدَ صَدَقَةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ الْمَصْرُوفِ انْصَرَفَتْ إِلَيْهِمْ، كَمَا لَوْ نَدَرَ صَدَقَةً مُطْلَقَةً، وَعَلَّلُوا رَوَايَةَ صَرْفِهِ إِلَى فَقَرَاءِ قُرَابَتِهِ

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله في أحكام كفارة الوطء في الحيض إذا قلنا: بوجوبها قال: (ففي أجزاء القيمة ووجوبها على غير
مكلف وجهان. انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا قلنا بوجوب الكفارة فهل تجزئ القيمة أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: لا تجزئ، وهو الصحيح.

قال ابن تيميم وصاحب مجمع البحرين: هو في إخراج القيمة كالزكاة.

والصحيح من المذهب: لا يجزئ إخراجها في الزكاة، وقدم عدم الأجزاء هنا في الرعاية الكبرى.

قال ابن نصر الله في حواشي الفروع: الأظهر أنها لا تجزئ كالزكاة. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تجزئ كالحراج والجزية، صححه في الفائق، وقدمه ابن رزين في شرحه، وأطلقهما في المغني، والشرح، وشرح ابن
عبيدان.

فعلى الأول: يجزئ إخراج الفضة عن الذهب، على الصحيح، صححه في المغني، والشرح، والفائق، وقدمه ابن رزين في شرحه،
ويقطع به القاضي عبد الدين بن نصر الله في حواشيه، وقال: محل الخلاف في غير هذا. انتهى.
وليس الأمر كما قال.

وقيل: لا يجزئ، حكاه في المغني وغيره.

قال في مجمع البحرين: وحكمه في إخراج قيمة فضة أو غيرها حكم الزكاة.

(المسألة الثانية - ٢): هل تجب الكفارة على غير المكلف، أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تيميم، وابن حنبل في الكبرى، وصاحب الفائق والقواعد الأصولية وغيرهم.
وحكاه في الفائق روايتين:

إحداهما: يلزمه، وهو الصحيح.

قال في مجمع البحرين: انبنى على وطء الجاهل، والمذهب الوجوب على الجاهل. انتهى.

وقدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن عبيدان.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لا يلزم، وهو احتمال في المغني، وقدمه ابن رزين في شرحه.

قلت: وهو الصحيح.

وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

بأنهم أهل الصدقات دون الأغنياء، وكذا قالوا فيما إذا أوصى في أبواب البر أن المساكين مصارف الصدقات والزكوات. وعنه: لا كفارة (و) وكالوطء بعد انقطاعه قبل غسلها في المنصوص، وناس، وجاهل، ومكروه، وامرأة كذلك. قال القاضي وابن عقيل: بناء على الصوم، والإحرام، وبأن بهذا أن من كثر الوطء في حنضة أو حنطتين أنه في تكرار الكفارة كالصوم.

وفي سقوطها بالعجز روايتان (م ٣) (١). وعنه: يلزم بوطء ذبر، ذكرها ابن الجوزي. وبدن الحائض وعرقها، وسورها طاهر، وكذا لا يكره طبعها وعجنها، وغير ذلك، ولا وضع يديها على شئ من المائعات، ذكر ذلك ابن جرير وغيره (ع) سأله حרב: تدخل يدها في طعام وشراب، وحل، وتغصن وغير ذلك؟ قال: نعم، ولعل المراد ما لا يفسد من المائعات بملاقاة يديها، ولا توجه المنع فيها، وفي المرأة الجنب. فصل

ولا حنض قبل تمام تسع سنين (و)، وقيل: عشر. وعنه: اثنتي عشرة قبل تقريب، وقيل: تحذيد (م ٤) (٢). ولا انقطاعه غاية، نص عليه (هـ) هل هي ميتون سنة، أو خمسون؟ فيه روايتان. وعنه: خمسون للمعجم (و م). وعنه: بعد الخمسين حنض إن تكرر.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي سقوطها بالعجز روايتان). وأطلقهما ابن عقيل في الفصول، وابن عبيدان، وصاحب الفائق. إحداهما: لا تسقط، قدمه في الرعايتين والحاويين، وهو ظاهر ما قدمه المصنف في باب ما يفسد الصوم، فإنه قال: تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز، ولا يسقط غيرها بالعجز مثل كفارة الطهارة، واليمين، وكفارات الحج ونحو ذلك، نص عليه. قال المجذ وغيره: وعليه أصحابنا انتهى. فظاهر هذه العبارة دخول هذه المسألة.

والرواية الثانية: تسقط، اختاره ابن حامد، وصححه صاحب التلخيص، والمجد في شرحه، وابن عبد القوي في جمع البحرين. قال المصنف هناك: وذكر غير واحد تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز على الأصح انتهى. وقدمه ابن تميم وعنه تسقط بالعجز عنها كلها، لا عن بعضها، لأنه لا بدل فيها، وما هو ببيع، وهي شبيهة بالقدرة على بعض صاع في الفطرة.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ولا حيض قبل تمام تسع سنين، وقيل: عشر، وقيل: اثنتي عشرة، قيل: تقريب، وقيل: تحذيد). انتهى. القول بالتحديد ظاهر ما قطع به في الفصول، والمستوعب، والتلخيص، والبلغة، والرعايتين، والحاويين، وابن تميم، والإفادات، والفائق، والزركشي، ونجريد العناية، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم. قال في الهداية، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم: لا حيض قبل تمام تسع سنين. قال في جمع البحرين: وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين كاملة. انتهى. قال ابن عبيدان: والمراد كمال التسع، كما صرح به غير واحد. والقول الثاني: ذلك تقريب. قلت: وهو الصواب.

تنبيه: قول المصنف: (لا حيض قبل تمام تسع سنين، وقيل: عشر، وقيل: اثنتي عشرة) كالصريح أو صريح في أنه لا بد من تمام ذلك، وقوله بعد ذلك: (قيل: تقريب، وقيل: تحذيد) كالناقص له، لكن بقرينة ذكر الخلاف انتهى التصريح، والله أعلم. وقال شيخنا في حواشيه: ظاهر عبارة إعادة الخلاف إلى القول الأخير كما تقدم، ويرشحه عدم الاطلاع على الخلاف لكن الخلاف على هذا القول لم نره أيضاً.

وَعَنْهُ: مَشْكُوكٌ فِيهِ (م ٥) ^(١).
 وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (و ش).
 وَعَنْهُ: يَوْمٌ، لَا ثَلَاثَةٌ (هـ) وَلَا حَدٌّ لَأَقْلَهُ (م) ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ عَكْسَهُ (ع).
 وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا (و م ش).
 وَعَنْهُ: سَبْعَةُ عَشَرَ، وَقِيلَ عَلَيْهِمَا: وَلَيْلَةٌ لَا عَشْرَةٌ بِلَيْالِيهَا (هـ).
 وَغَالِيَةُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ (و).
 وَأَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا.
 وَعَنْهُ: خَمْسَةُ عَشَرَ (و)، وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا: وَلَيْلَةٌ.
 وَعَنْهُ لَا تَوْقِيتَ فِيهِ، كَأَكْثَرِهِ.
 وَعَنْهُ: إِلَّا فِي الْعِدْوَةِ، وَأَقْلَهُ زَمَنُ الْحَيْضِ: أَنْ يَكُونَ النِّقَاءُ خَالِصًا لَا تَتَغَيَّرُ مَعَهُ الْقَطَنَةُ إِذَا اخْتَشَتَ بِهَا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ،

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولا تقطاعه حدٌّ، هل هو ستون سنة أو خمسون؟

فيه روايتان: وعنه: خمسون للعجم، وعنه: بعد الخمسين حيضٌ إن تكرر، وعنه: مشكوكٌ فيه). انتهى.
 أطلق الخلاف في كون أكثر سنِّ الحيض خمسين أم ستين، وأطلقه في المغني، والمحزر، والشرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم.
 إحداهما: أكثره خمسون مطلقًا، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمذهب الأحمد، والطريق الأقرب، والخلاصة، والهادي، والتَّرفيع، ونظم نهاية ابن رزين، والإفادات، ونظم المفردات وهو منها، وغيرهم.
 قال ابن الزَّاغوني: هو اختيار عامة المشايخ.
 قال في البلغة: هذا أصحُّ الروايتين.
 قال ابن منجَّأ في شرحه: هذا المذهب.
 قال في مجمع البحرين: هذا أشهر الروايات.
 قال في نهاية ابن رزين: أكثره خمسون على الأظهر، وقدمه في المبهج، والمستوعب، والمقنع، والتلخيص، وشرح المجد، والرعايتين، والنظم، والحاوين، وتحريد العناية، وإدراك الغاية.
 قال الزركشي: اختارها الشيرازي.
 والرواية الثانية: أكثره ستون سنة، جزم به في الإرشاد، والإيضاح، وتذكرة ابن عقيل، والمعمدة، والوجيز، والمنور، وممتخب الأدمي، والتسهيل، وغيره.

وقدمه أبو الخطاب في رؤوس المسائل، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في النهاية: هي اختيار الخلَّال، والقاضي.

(وعنه خمسون للعجم).

قال في الرِّعاية: وعنه الخمسون للعجم، والنبط والمحوم، والستون للعرب والمحوم. انتهى.

وأطلقه الزركشي، وأطلق الأولى.

وهذه في الفصول في العدد.

(وعنه بعد الخمسين حيضٌ إن تكرر)، ذكرها القاضي، وغيره، وصحَّحها في الكافي.

قلت: وهو قويٌّ جدًا.

قال في المغني في العدد: والصحيح أنها متى بلغت خمسين سنةً فأنقطع حيضها عن عاداتها مرَّاتٍ لغير سببٍ؛ فقد صارت آيسةً،

وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها؛ فهو حيضٌ على الصحيح. انتهى.

فللشيخ في هذه المسألة ثلاث اختيارات، وعنه بعد الخمسين مشكوكٌ فيه، اختاره الجرجي، وناظمه.

قال القاضي في الجامع الصغير: هذا أصحُّ الروايات، واختارها أبو بكر الخلَّال، وجزم به في الإفادات، فعليها تصوم وجوبًا على الصحيح، قدمه ابن حمدان، وعنه استحبابًا، ذكرها ابن الجوزي، واختار الشيخ تقي الدين: أنه لا حدٌّ لأكثر سنِّ الحيض.

ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ.

نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ هِيَ طَاهِرَةٌ إِذَا رَأَتْ الْبَيَاضَ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا إِنْ كَانَ الطُّهْرُ سَاعَةً. وَعَنْهُ: أَقَلُّهُ سَاعَةً.

وَعَنْهُ: يَوْمَ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَقَالَ: إِلَّا أَنْ تَرَى مَا يَذُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَا خِيَضَ مَعَ الْحَمَلِ نَصٌّ عَلَيْهِ (و هـ).

وَعَنْهُ: بَلَى، ذَكَرَهَا أَبُو الْقَاسِمِ التَّمِيمِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَشَيْخُنَا، وَاخْتَارَهَا وَهِيَ أَطْهَرُ، ذَكَرَ عَيْنُودُ بْنُ الطَّيِّبِ أَنَّهُ سَمِعَ إِسْحَاقَ نَاطِرَ أَحْمَدَ، وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ هَذَا، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ لَا تَلْتَفِتُ إِلَى الدَّمِ الْأَسْوَدِ، وَتُصَلِّي، قِيلَ لَهُ: فَتَغْتَسِلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، لَا لِلْوُجُوبِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا مَا أَطْلَقَهُ الشَّارِعُ عُيْلَ بِمُطْلَقِ مُسْمَاةٍ وَوُجُودِهِ، وَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُهُ، وَتَحْدِيدُهُ بَعْدَهُ فَلِهَذَا عِنْدَهُ الْمَاءُ قِسْمَانِ: طَاهِرٌ طَهُورٌ، وَتَجَسَّنَ وَلَا حُدَّ لِأَقَلِّ الْخِيَضِ، وَأَكْثَرِهِ، مَا لَمْ تَصِرْ مُسْتَحَاضَةً، وَلَا لِأَقَلِّ سِنِّهِ وَأَكْثَرِهِ، وَلَا لِأَقَلِّ السَّفَرِ، لَكِنْ خُرُوجُهُ إِلَى بَعْضِ عَمَلِ أَرْضِهِ، وَخُرُوجُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى قَبَاءَ لَا يُسَمَّى سَفَرًا، وَلَوْ كَانَ بَرِيدًا، وَلِهَذَا لَا يَتَزَوَّدُ، وَلَا يَسْأَلُ لَهُ أَهْبَتُهُ، هَذَا مَعَ قِصْرِ الْمَدَّةِ، فَالْمَسَافَةُ الْقَرِيبَةُ فِي الْمَدَّةِ الطَّوِيلَةِ سَفَرٌ، لَا الْبَعِيدَةُ فِي الْمَدَّةِ الْقَلِيلَةِ.

وَلَا حُدَّ لِلدَّرْهِمِ وَالْدِّينَارِ، فَلَوْ كَانَ أَرْبَعَةَ دَوَانِقٍ، أَوْ ثَمَانِيَةَ خَالِصًا أَوْ مَغْشُوشًا، لَا دِرْهَمًا أَسْوَدَ عُيْلَ بِهِ فِي الزُّكَاةِ وَالسَّرْفَةِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا تَأْجِيلَ فِي الدِّيَةِ، وَأَنَّهُ نَصُّ أَحْمَدَ فِيهَا، وَالْخَلْعُ فَسَخٌ مُطْلَقًا، وَالْكَفَّارَةُ فِي كُلِّ إِيْمَانٍ أَلْسَلِيَيْنِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ قَاعِدَةٌ مَعْرُوفَةٌ.

وَقَالَ فِي قَاعِدَةٍ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَعَيَّنَتْ بِالنَّصِّ مُطْلَقًا، وَالَّتِي تَعَيَّنَتْ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: تَأْجِيلُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ هَذَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُؤْجَلْهَا، وَعُمَرُ أَجَلَهَا فَأَيُّهُمَا رَأَى الْإِمَامُ فَعَلَ، وَإِلَّا فَيُجِبَابُ أَحَدَهُمَا لَا يُسَوِّغُ، وَلَهُ فِي تَقْدِيرِ الدِّيَاتِ وَأَنْوَاعِهَا كَلَامٌ يَنْبَغِي هَذَا، فَإِنَّ حُكْمَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ تَارَةً يَكُونُ عَامًّا فِي أَمْثَالِهَا، وَتَارَةً يَكُونُ مَقِيدًا يَقِيدُ بِتَعَلُّقِ بِالْأَيِّمَةِ وَالْإِجْهَادِ، كَحُكْمِهِ فِي السَّلْبِ: هَلْ هُوَ مُطْلَقٌ، أَمْ مُعَيَّنٌ فِي تِلْكَ الْغَزَاةِ أَسْتَحِقُّ بِشَرْطِهِ؟

فصل

وَالْمُبْتَدَأُ بِدَمِ أَسْوَدَ وَالْأَصْحُ وَأَحْمَرُ (و) وَفِي صَفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ وَجِهَانِ (م ٦) ^(١) تَجْلِسُ بِرُؤْيَيْهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَتَوَجُّعُ اخْتِمَالٍ بِمَضْيِ أَقْلِهِ، فَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ أَقَلَّ الْخِيَضِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقْلِهِ فَلَا خِيَضَ وَلَا أَقْلَهُ خِيَضٌ، وَإِنْ جَاوَزَ أَقْلَهُ اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ فِي مَدَّةِ الْخِيَضِ، وَلَمْ تَجْلِسْ مَا جَاوَزَهُ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا، فَتَجْلِسُ فِي الرَّابِعِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَقِيلَ فِي الثَّلَاثِ.

وَعَنْهُ: يَتَكَرَّرُ مَرَّتَيْنِ فَتَجْلِسُ فِي الثَّلَاثِ، وَقِيلَ فِي الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَإِنْ كَلَامُ أَحْمَدَ يَقْتَضِيهِ، وَيَصِيرُ عَادَةً، وَتُعِيدُ وَاجِبَ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: قَبْلَ تَكَرُّرِهِ اخْتِيَاظًا، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لَا يَجِبُ إِعَادَةُ.

وَيَحْرُمُ وَطُوعًا قَبْلَ تَكَرُّرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ اخْتِيَاظًا.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (والمبتدأ بدم أسود، والأصح: وأحمر، وفي صفرة أو كدرة، وجهان). انتهى. وأطلقهما الزركشي:

أحدهما: حكمه حكم الدم الأسود، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين عند الكلام على الصفرة والكدر.

وجزم به في الفصول أيضًا، واختاره القاضي.

والوجه الثاني: لا تجلسه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وصححه المجيد في شرحه، وقدمه ابن عميس، وابن حمدان، وابن عبيدان،

وابن عبد القوي في شرحيهما، وصاحب الفائق وغيرهم.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، ذَكَرَهَا فِي الرَّعَايَةِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي إِبَاحَتِهِ وَرَوَاتَيْنِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، هِيَ كَمُسْتَحَاضَةٍ. وَإِنْ انْقَطَعَ فِيهِ كِرَاهِيَتُهُ إِلَى تَمَامِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَرَوَاتَانِ (م ٧) ^(١)، فَإِنْ عَادَ فَكَمَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ. وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ.

وَلَا عَادَةُ بِمَرَّةٍ (خ).

وَعَنْهُ: تَجْلِسُ غَالِبُ الْحَيْضِ.

وَعَنْهُ: عَادَةُ نِسَائِهَا.

وَعَنْهُ: أَكْثَرُهُ، اخْتَارَهُ فِي الْمَغْنِيِّ (و).

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الرُّوَائِيَاتُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَمُسْتَحَاضَةٌ.

وَتَثَبَّتِ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ، كَثُوبَتُهَا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ.

وَيُعْتَبَرُ التَّكَرُّارُ فِي الْعَادَةِ كَمَا سَبَقَ وَفِي اخْتِيَارِهِ فِي التَّمْيِيزِ خِلَافَ بَآئِي، فَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ فَهَلْ يُقَدَّمُ وَقْتُ هَذِهِ الْعَادَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَعْدَهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

وَهَلْ يُعْتَبَرُ فِي الْعَادَةِ التَّوَالِي؟ فِيهِ وَجْهَانِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَعَدَمُهُ أَشْهُرُ (م ٨، ٩) ^(٢)، وَلَوْ لَمْ تَعْرِفِ الْمُبْتَدَأُ وَقْتُ ابْتِدَاءِ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (في المبتدأ ويجرم وطؤها قبل تكراره ونص عليه فإن انقطع ففي كراهته إلى تمام أكثر الحيض روايتان).

انتهى.

وأطلقهما في المغني، وجميع البحرين، ومختصر ابن تميم بالوضع، وشرح ابن عبيدان، والحاويين.

إحدهما: يكره إن أمن العنت، جزم به في الإنادات، وقدمه في الرعاية للصغرى، وابن تميم في باب النفاس.

والرواية الثانية: يباح وطؤها في طهرها يوماً فأكثر قبل تكراره، وهو الصحيح.

قدمه في الشرح، وشرح ابن رزين، والرعاية الكبرى، واختاره المجدي في شرحه، ذكره عنه ابن عبيدان في أحكام النفاس، وهو

الصواب.

(٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله في المبتدأ المستحاضة: (وتثبت العادة بالتَّمْيِيزِ، كثُوبَتُهَا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، ويعتبر التَّكَرُّارُ في العادة كما

سبق، وفي اعتباره في التَّمْيِيزِ خِلَافَ بَآئِي فإن لم يعتبر فهل يقدم وقت هذه العادة على التَّمْيِيزِ بعدها، فيه وجهان، وهل يعتبر في العادة التَّوَالِي فيه وجهان، قال بعضهم: وعدمه أشهر. انتهى).

ذكر المصنّف مسألتين:

أطلق فيهما الخلاف:

(المسألة الأولى - ٨): إذا لم يعتبر التَّكَرُّارُ في التَّمْيِيزِ، فهل يقدم وقت هذه العادة على التَّمْيِيزِ بعدها أو لا؟

أطلق الخلاف فيه.

(المسألة الثانية - ٩): هل يعتبر في العادة التَّوَالِي أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأما قوله: (وفي اعتباره في التَّمْيِيزِ خِلَافَ بَآئِي)، فقد صحّح المصنّف هناك عدم اعتبار التَّكَرُّارِ، فقال: (ولا يعتبر تكراره في

الأصح)، انتهى.

إذا علم ذلك، فقال في المغني وغيره: وإذا كانت ألتي استمر بها الدَّمُ متغيِّراً جلست التَّمْيِيزِ فيما بعد الأشهر الثلاثة.

وقال ابن عقيل: وعن أحد أنها تردُّ إلى التَّمْيِيزِ في الشهر الثاني، ولا يعتبر تكرار التَّمْيِيزِ.

وقال القاضي: لا تجلس منه إلا ما تكرَّرَ، فعلى هذا لو رأت من كلِّ شهر خمسة أحر، ثم خمسة أسود ثم أحر وأتصل جلست

الأسود، والباقي استحاضة، ولو رأت عشرة أحر، ثم خمسة أسود، ثم أحر، وأتصل، فالحكم كاللتي قبلها.

فإن أتصل الأسود وعبر أكثر الحيض فليس لها تمْيِيزٌ، وحيضها من الأسود، ولو رأت الأول أحر كله وفي الثاني والثالث والرابع

خمس أسود ثم أحر وأتصل، وفي الخامس كله أحر فإنها تجلس في الأشهر الثلاثة اليقين وفي الرابع الأسود، وفي الخامس تجلس خمسة

أيضاً، لأنها قد صارت معتادة، قال القاضي لا تجلس في الرابع إلا اليقين، إلا أن نقول بثبوت العادة بمرتين، وهذا فيه نظر فإن أكثر =

دُمِهَا فَكُمُحَيَّرَةٌ نَاسِيَةٌ كَمَا يَأْتِي.
وَأِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَادَةُ بِزِيَادَةٍ، أَوْ تَقَدَّمَ، أَوْ تَأَخَّرَ، فَكَذَمَ زَائِلٌ عَلَى أَقَلِّ حَيْضِ الْمُبْتَدَأِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ تَيْمِيمٍ فِي وَجُوبِ إِعَادَةِ
وَاجِبِ صِيَامٍ وَنَحْوِهِ قَبْلَ التَّكْرَارِ رَوَاتَيْنِ.
وَإِنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ يَعُدَّ أَوْ يَتَسَّتْ قَبْلَ التَّكْرَارِ لَمْ تَقْضِ، وَيَحْتَمِلُ لُزُومُهُ، كَصَوْمِ النَّفَاسِ الْمَشْكُوكِ، لِقَوْلِهِ مَشَقِّهِ،
بِخِلَافِ صَوْمِ مُسْتَحَاضَةٍ فِي طَهْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ.
وَلَا عَادَةُ بِمَرَّةٍ (و هـ) وَلَوْ اتَّصَلَ بِهَا بَعْدَهَا تَبَعًا لَهَا (هـ).
وَعَنْهُ: لَا يَحْرُمُ الْوُطْءُ، وَأَنَّهَا لَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ.
وَعَنْهُ: تَكُونُ حَيْضًا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش)
وَأِنْ انْقَطَعَ دُمُّهَا فِي عَادَتِهَا طَهَّرَتْ.
وَعَنْهُ: يُكْرَهُ الْوُطْءُ، وَخَرَجَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى رَوَاتَيْنِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، فِي الْإِنْتِصَارِ هُوَ كَنْقَاءِ مَدَّةِ النَّفَاسِ فِي
رَوَايَةٍ.
وَلِي رَوَايَةِ النَّفَاسُ أَكْثَرُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَكَرَّرُ، فَلَا مَشَقَّةَ.
وَعَنْهُ: يَجِبُ قَصَاءُ وَاجِبِ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ إِنْ عَادَ فِي الْعَادَةِ، وَإِنْ عَادَ فِيهَا جَلَسَتْهُ.
وَعَنْهُ: إِنْ تَكَرَّرَ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهُوَ الْغَالِبُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرُّوَايَةِ، لِأَنَّ التَّكْرَارَ لَا يَتَصَوَّرُ فِي دَمِ النَّفَاسِ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ
بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْعَادَةَ تَثْبُتُ بِالْمَعَادَةِ فِيهِ أَكْثَرُ، فَلَمْ تَنْتَقِلْ عَنْهَا، وَدَمِ النَّفَاسِ لَمْ يَثْبُتْ بِالْمَعَادَةِ، فَهُوَ أَضْعَفُ،
فَانْتَقَلَتْ عَنْهُ بِالطَّهْرِ الْمُتَحَلِّلِ.
وَعَنْهُ: مَشْكُوكٌ فِيهِ كَذَمَ نَفْسَاءَ عَادَ.
وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ زَمَنُ الْعَادَةِ حَيْضٌ.
وَعَنْهُ: وَيَعْدُهَا (و) إِنْ تَكَرَّرَ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَشَرَطَ جَمَاعَةٌ اتِّصَالَهَا بِالْعَادَةِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا لَيْسَتْ
حَيْضًا مُطْلَقًا، وَعَكْسُهُ.
وَمَنْ رَأَتْ دَمًا مُتَفَرِّقًا يَبْلُغُ مَجْمُوعُهُ أَقَلَّ الْحَيْضِ وَنَقَاءً فَلِالنَّقَاءِ طَهَّرَ.
وَعَنْهُ: أَيَّامُ الدَّمِ وَالنَّقَاءِ حَيْضٌ (و هـ ش).

كما يقدَّرُ فيها أنها لا عادة لها ولا تمييز، ولو كانت كذلك جلست سنا أو سبعا في أصح الروايات، فكذا هنا، زاد الشارح قلت فينبغي
على هذا أن لا تجلس بالتمييز وإنما تجلس غالب الحيض لما ذكر. انتهى.
ومن لم يعتبر التكرار في التمييز فهذه مميزة، ومن قال: إن الميزة تجلس بالتمييز في الشهر الثاني قال: إنها تجلس الدَّمُ الأسود في
الشهر الثالث، لأنها لا تعلم أنها مميزة قبله، ولو رأت في الشهر خمسة أسود ثم صار أحمر ثم صار أسود واتصل جلست اليقين من
الأشهر الثلاثة، والرابع: لا تمييز لها فيه، فتصير فيه إلى ستة أيام، أو سبعة، في أشهر الروايات إلا أن نقول: العادة تثبت بمرة فتجلس
في الثالث والرابع خمسة خمسة.
وقال القاضي: ولا تجلس في الأشهر الأربعة إلا اليقين وهذا بعيد، لما ذكرنا. انتهى كلامه في المغني، ومن تبعه.
والخلاف بين صاحب المغني والقاضي هو الخلاف الذي أطلقه المصنف، وأطلقه ابن رزين في شرحه، والصواب ما اختاره
صاحب المغني، وتبعه الشارح.
وقال ابن تيميم ولا يعتبر في العادة التوالي في أحد الوجهين.
وقال أيضا: ومتى بطلت دلالة التمييز فهل تجلس ما تجلسه منه، أو من أول الدَّمِ على وجهين. انتهى.
وقال في الرعاية الكبرى: ولا يعتبر في العادة التوالي في الأشهر، وهو الذي عناه المصنف بقوله: (قال بعضهم):
والصواب اشتراط التوالي، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقيل: إن تقدم ما نقص على الأقل دم يبلغ الأقل فهو حيضٌ تبعاً له، وإلا فلا. ومتى انقطع قبل بلوغ الأقل ففي وجوب الغسل إذن وجهان (م ١٠).^(١)

وإن جاوز أكثر الحيض فمستحاضة، كمن ترى يوماً دمًا، ويوماً نقاءً، إلى ثمانية عشر، وعند القاضي كل ملققة غير معتادة لم يتصل دمها المجاوز الأكثر بدم الأكثر فالتقاء بينهما فاحصل بين الحيض والاستحاضة، وأطلق بعضهم أن الزائد استحاضة.

فصل

المستحاضة: من جاوز دمها أكثر الحيض، فتعمل بعاديتها، فإن علمت فتميزها، فتجلس زمن دم أسود، أو نجس، أو متين، إن بلغ أقل الحيض ولم يجاوز أكثره، وذكر أبو المعالي يعتبر اللون فقط. وعنه: لا تبطل دلالة التمييز بمجاوزة الأكثر، فتجلس الأكثر، فعلى الأول رأت أحمر ثم أسود وجاوز الأكثر جلست من الأحمر، وقيل من الأسود، لأنه أشبه بدم الحيض، ففي التكرار وجهان.^(٢) ولو رأت أحمر ستة عشر، ثم أسود بقية الشهر جلست الأسود، وقيل: ومن الأحمر أقل الحيض، لا مكان حيضة أخرى، ولا تبطل دلالة التمييز بزيادة الدمين على شهر، ولا يعتبر تكراره في الأصح فيهما. وعنه: يقدم التمييز على العادة، اختاره الخرقي (و ش)، وعند (هـ): لا عبرة بالتمييز، وعند (م): لا عبرة بالعادة. واختار صاحب المذهب: إن اجتمع عمل بهما، إن أمكن وإن لم يمكن سقط، وإن عديم التمييز وهي مبتدأة جلست غالب الحيض في ظاهر المذهب، وتجهت في الست، والسبع، وقيل تخير. وعنه: أقله، اختاره جماعة (و ش). وعنه: أكثره (و هـ م).

قال مالك: ثم هي مستحاضة إلى انقضاء مدة الطهر، فإن انقطع قبلها ثم رأت بعد مضيها فحيضٌ مستأنف، لأن مضي المدة الفاصلة بين الدمين يوجب أن الدم الثاني حيض. وإن اتصل الدم بها بعد مضي مدة أقل الطهر: فإن كان متغيراً إلى صفة دم الحيض فحيضٌ من تغيره، سواء تغير عند مضي أقل الطهر بلا فصل، أو بعده.

وإن لم يتغير فاستحاضة حتى يوجد التغير، فلا يعتبر التمييز إلا بعد المدة كما ذكر. وعن أحمد رواية رابعة تجلس عادة يساها كأم وأخت، وعمه، وخالة. قال بعضهم: القرى، فالقرى، فإن اختلفت عاداتهن فذكر القاضي تجلس الأقل، وذكر أبو المعالي تتحرى، وقيل:

(١) (مسألة - ١٠): قوله في الملققة: (ومتى انقطع قبل بلوغ الأقل، ففي وجوب الغسل إذا وجهان). انتهى.

وكذا قال المجد في شرحه، وشرح ابن عيدين، وجمع البحرين، والحاوئين.

أحدهما: يجب كما في اليوم الثاني، والثالث، وكما لو كانت أيام الدم، وأيام النقاء صحاحاً.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وقدمه في المغني والشرح، وختصر ابن تميم، والرعايتين، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قال الشارح: فإن كان الدم أقل من يوم مثل أن ترى نصف يوم دمًا، ونصفاً طهرًا، أو ساعة، وساعة، فقال أصحابنا: هو كالأيام،

يضم الدم إلى الدم، فيكون حيضاً وما بينهما طهرًا، إذا بلغ المجموع أقل الحيض.

وفيه وجه آخر: لا يكون الدم حيضاً إلا أن يتقدمه دم صحيح متصل. انتهى.

والوجه الثاني: لا يجب حتى يمضي من الدم ما يكون مجموعه حيضاً، إذ بذلك يقن وجوبه، وقبله يحتمل دوام الانقطاع.

قال في الرعاية الكبرى: وهو أولى.

(٢) تنبيه: قوله في المستحاضة: (وقيل من الأسود، لأنه أشبه بدم الحيض، ففي التكرار الوجهان)، يعني: المذكورين في التمييز، هل

يشترط التكرار أم لا؟ وهو قد صحح عدم الاشتراط.

الْأَكْثَرُ (م ١١) (١)، فَإِنْ عُدِمَ الْأَقَارِبُ أُعْثِرَ الْغَالِبُ، زَادَ بَعْضُهُمْ مِنْ نِسَاءِ بَلَدِهَا وَيُعْتَبَرُ تَكَرُّرُ الْاسْتِحَاضَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ لَا: اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، فَتَجْلِسُ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً لِقَدَرِ الْعَادَةِ، أَوْ الْوَقْتِ، أَوْ لَهَا، فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ اسْتِحَاضَتَهَا لَا تَنْتَقِرُ إِلَى تَكَرُّرِ فِي الْأَصَحِّ، وَالْمَشْهُورُ فِيهَا: انْتِفَاءُ رَوَايَةِ الْأَكْثَرِ، وَعَادَةُ نِسَائِهَا. وَمَذْهَبُ (هـ): تَجْلِسُ أَقْلُ الْحَيْضِ بِالْتَحْرِي، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلُ تَجْلِسُهُ، لَكِنْ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ هِلَالِيٍّ، وَلَنَا الْوَجْهَانِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ (م) لَا تَحِيضُ أَصْلًا، بَلْ تَحْطَأُ فَتَصَلِّي أَبَدًا، يَغْسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ مَعَ النَّاسِ، فَيَصِحُّ لَهَا بِتَقْيِينٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ثَلَاثَةَ عَشَرَ، إِنْ كَانَ نَاقِصًا، وَإِلَّا أَرْبَعَةَ عَشَرَ... وَلَهُمْ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ وَجْهَانِ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّرْجِيحِ. فَتَغْتَسِلُ لِلظُّهْرِ أَوَّلَ وَفَتَيَا وَتُصَلِّيُهَا فِيهِ، ثُمَّ الْعَصْرُ كَذَلِكَ، ثُمَّ الْمَغْرِبُ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَتُعِيدُهُمَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ لِلْعِشَاءِ أَوَّلَ وَفَتَيَا وَتُصَلِّيُهَا فِيهِ، ثُمَّ الْفَجْرُ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ غَسْلَيْنِ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَفَتَيَا وَتُعِيدُهُمَا، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ اغْتَسَلَتْ وَقَضَتِ الْفَجْرَ، وَلَا تَقْرَأُ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَلَا تُدْخِلُ الْمَسْجِدَ، وَلَا تَمَسُّ الْمُصْحَفَ، وَلَهُمْ فِي نَفْلِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَطَوَافٍ وَجْهَانِ. وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا، وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا لِلْمَشَقَّةِ.

وَأِنْ نَسِيتَ وَفَتَيَا خَاصَّةً جَلَسْتَ أَوَّلَ كُلِّ شَهْرٍ هِلَالِيٍّ، لِيُخْبَرَ حَمْنَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وَلَأَنَّهُ الْغَالِبُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَلَمْ يَقْرُفُوا، وَقِيلَ: تَجْلِسُ مِنْ تَمْيِيزٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ إِنْ كَانَ، لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِدَمٍ حَيْضٍ، وَقِيلَ تَحْرَى، لِأَنَّهُ لَا أَتْرَ لِلْهَلَالِ فِي أَمْرِ الْحَيْضِ بَوَاحٍ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ إِنْ ذَكَرَتْ أَوَّلَ الدَّمِ كَمُعْتَادَةٍ انْقَطَعَ حَيْضُهَا أَشْهُرًا ثُمَّ جَاءَ الدَّمُ خَامِسَ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ مَثَلًا وَاسْتَمَرَّ وَقَدْ أُنْسِيَتْ الْعَادَةُ، فَالْوَجْهَانِ الْآخِرَانِ.

وَالثَّلَاثُ: تَجْلِسُ مَجِيءَ الدَّمِ مِنْ خَامِسِ كُلِّ شَهْرٍ، قَالَ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ: «أَمَرَهُ حَمْنَةُ ابْنُ دَاوُدَ بِجُلُوسِ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ، ثُمَّ تَصُومُ، وَتُصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ، أَوْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ، وَقَالَ: فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ، وَلَيْسَ حَيْضُ النِّسَاءِ عِنْدَ زَوْسِ الْأَهْلِ غَالِيًا، فَعَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ الشَّهْرَ الْعَدُوِّيَّ، وَأَنَّهُ أَمَرَهَا بِالْحَيْضِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ إِذَا رَأَيْتِ أَنْ قَدْ طَهَرْتَ رَاجِعًا إِلَى السَّتِّ أَوْ السَّبْعِ، وَلَئِنْ دَمَ الْحَيْضِ هُوَ الْأَصْلُ، وَرَبَّنَا انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَهُ يُفْضِي التَّأْخِيرَ إِلَى تَرْكِ إِجْلَاسِهَا أَصْلًا، وَلِهَذَا ذَهَبَ (هـ وَ ش) إِلَى أَنْ هَلِدُوهُ لَيْسَتْ بِمُتَحَيِّرَةٍ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَحَيْضُهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا سَلُوكِ الْيَقِينِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَا فِي غَيْرِهَا.

وَمَنْ تَعَلَّرَ التَّحْرِيَّ بِأَنْ يَتَسَاوَى عِنْدَهَا الْحَالُ وَلَمْ تَنْظُرْ شَيْئًا، أَوْ تَعَلَّرَ الْأَوَّلِيَّةَ عَمِلَتْ بِالْآخِرِ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ تَعَلَّرَ التَّحْرِيَّ عَمِلَتْ بِالْيَقِينِ كَالشَّافِعِيِّ وَلَمَّا ذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي الْوَجْهَيْنِ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، أَوْ التَّحْرِيَّ قَالَ: وَهَذَا إِذَا لَمْ تَعْرِفْ

(١) (مسألة - ١١): قوله في المبتدأة المستحاضة على الرواية التي تجلس عادة نساها: (فإن اختلفت عادتاه فذكر القاضي تجلس الأقل، وذكر أبو المعالي تحرى، وقيل: الأكثر). انتهى.

قال ابن تيميم وتبعه ابن عبيدان: فإن اختلفت عادة الأقارب فوجهان:

أحدهما: تجلس الأقل.

والثاني: الأقل والأكثر سواء في الرجوع إليه، حكاهما القاضي انتهى.

وحكى ابن حبان الخلاف كالمصنف:

أحدهما: تجلس الأقل، قاله القاضي، وقدمه في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب، احتياطاً.

والوجه الثاني: تجلس الأكثر، وفيه ضعف.

والوجه الثالث: التحري، اختاره أبو المعالي.

قلت: وهو قوي.

إبتداء الدم، فإن عرفتَ فهو أولُ دورها وجعلناه ثلاثين يوماً، لأنه الغالب قال: وإن لم تذكر ابتداء الدم لكن تذكرت أنها كانت ظاهرة في وقت جعلنا ابتداء حيضها عقب ذلك الطهر.

ومتى ضاعت أيامها في مدة معينة فما عدا المدة طهر، ثم إن كانت أيامها نصف المدة فأقل فحيضها بالتحري أو من أولها، وإن زادت ضم الزائد إلى مثله، مما قلته فهو حيض ييقن، وإن نسيت أسقط الزائد على أيامها من آخر المدة، ومثله من أولها، فما بقي حيض ييقن، والشك فيما بقي.

وقال ابن حبان والقاضي في شرحهما فيمن علمت قدر العادة فقط: لم تجلس وتغتسل كلما مضى قدرها، وتغضي من رمضان بقدرها والطوافي، ولا فوطاً، وذكر أبو بكر رواية لا تجلس شيئاً.

وقال صاحب المحرر إن تذكر التحري والأولى بأن قالت حيضتي خمسة أيام في كل عشرين يوماً، ولم تذكر أول الدم، ولم تظن شيئاً علمت باليقين في مذهبه (هـ و ش) كما سبق قال: ولا أعرف لأصحابنا فيها كلاماً، وقياس المذهب لا يلزمها طريق اليقين، وتصوم رمضان، وتقضي منه قدر حيضها خمسة أيام، وتصلّي أبداً، فتغتسل في الحال غسلًا، ثم عقب انقضاء قدر حيضها غسلًا ثانيًا، وتوضأ لكل صلاة فيما بينهما، وفيما بعدهما بقدر مدة طهرها إن ذكرته، وإلا جعل قدر طهرها تمام شهر، لأنه الغالب، وإذا انقضت لزمها غسلان بينهما قدر الحيضة هكذا أبداً، كلما مضى قدر الطهر اغتسلت غسلين بينهما قدر الحيضة؛ كذا قال: والمعروف خلافه.

وما جلسته النامية في الحيض المشكوك فيه كالحيض يقيئ، وما زاد على ما تجلسه إلى الأكثر قيل: كمستحاضة، وقيل: طهر مشكوك فيه (م ١٢)^(١)، وهو كيقين الطهر.

وجزم الأرحي بمنعها مما لا يتعلق بتركه إنم كمن مصحف، ودخول مسجد، وقراءة خارج الصلاة، وتفل صلاة وصوم ونحوه.

قال: ويحتمل وسنة صلاة راتبة، وقيل: تقضي ما صامته فيه، وقيل: ويحرم وطء فيه، وقيل به في مبتدأ استحاضت، قلنا: لا تجلس الأكثر، ووجه الأول خبر (حمئة) وكالمبتدأ والمبتدأ، فإن الشك قائم في حقها، ولأن الاستحاضة تطول مدتها غالباً ولا غاية لانقطاعها تنظر فتعظم مشقة القضاء بخلاف النفاس المشكوك فيه، على رواية، لأنه يتكرر غالباً، بخلاف ما زاد على الأقل في المبتدأ، ولم يجاوز الأكثر، وعلى عادة المعتاد لانكشاف أمره قريباً بالتكرار.

فصل

وتغسل المستحاضة فرجها وتغصيه، ولا يلزمها إعادة شئ، وغسل الدم لكل صلاة (و هـ) وقيل بلى (و ش)، وقيل: إن خرج شيء، وتوضأ لوقت كل صلاة، إلا أن لا يخرج شيء، نص عليه فيمن به سلس البول وقيل: يجب ولو لم يخرج، وهو ظاهر كلام جماعة (و ش) وتصلّي ما شئت.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وما جلسته النامية من الحيض المشكوك فيه كالحيض يقيئ، وما زاد على ما تجلسه إلى الأكثر قيل: كمستحاضة، وقيل: طهر مشكوك فيه). انتهى.

أحدهما: هو كالطهر المشكوك فيه، وهو الصحيح.

اختاره القاضي، واقتصر عليه ابن عديم، وجزم به في الرعاية الكبرى.

قال في المستوعب: هو طهر مشكوك فيه، وحكمه حكم الطهر ييقن في جميع الأحكام، إلا في جواز وطئها، فإنها مستحاضة.

قال في الرعاية الصغرى والحواي الصغير: الحيض والطهر مع الشك، كالتيقن فيما محل ويجرم، ويجب ويسقط.

وقال في الحواي الكبير: وإن قلنا: تجلس الأقل والغالب، فبقية زمن الشك طهر مشكوك فيه.

وقال في المغني والشرح وغيرهما: حكم الحيض المشكوك فيه حكم التيقن في ترك العبادات، وحكم الطهر المشكوك فيه حكم الطهر في وجوب العبادات. انتهى.

قلت: وهذا القول ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والقول الثاني: حكمهما حكم المستحاضة.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ.

وَعَنْهُ: بِخُرُوجِهِ.

وَعَنْهُ: لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ (و ش) أَطْلَقَهَا غَيْرَ وَاحِدٍ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُسْتَوْعِبِ، وَغَيْرُهُ وَقِيدُهَا بِنَعْضِهِمْ بِوَضُوءٍ لِلْأَمْرِ بِوَضُوءِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلِحَقِيقَةِ عَذْرَاهَا، فَإِنَّهَا لَا تُفْطِرُ، وَتُصَلِّي قَائِمَةً بِخِلَافِ الْمَرِيضِ.

قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: تَجْمَعُ بِالْفَسْلِ لَا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ فِيهِ، وَفِي جَامِعِهِ الْكَبِيرِ تَجْمَعُ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، وَتُصَلِّي عَقِبَ طَهْرُهَا، وَلَهَا التَّأْخِيرُ، وَقِيلَ لِمَصْلَحَةِ (و ش) وَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ زَمَنًا يَتَسَعُّ لِلْفِعْلِ فِيهِ تَعَيْنٌ، وَإِنْ عَرَضَ هَذَا الْانْقِطَاعُ لِمَنْ عَادَتْهَا الْإِتِّصَالُ فَمَيَّ بَقَاءَ طَهَارَتِهَا وَجْهَانِ (م ١٣) ^(١).

وَعَنْهُ: لَا عِزَّةَ بِانْقِطَاعِهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَمِثْلُهَا مَنْ بِهِ حَدَثٌ دَائِمٌ كَرَعَاةٍ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْتَشِي، نَقَلَهُ الْمِثْمُونِيُّ وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ لَا (و ش) وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى حَبْسِهِ حَالَ الْقِيَامِ لَا حَالَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ رَكَعٌ وَسَجْدَةٌ نَصُّ عَلَيْهِ، كَأَمَّا كَانَ النَّجَسُ.

وَيُخْرَجُ: أَنْ يُؤْمَرُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي لِأَنَّ فُرُوقَ الشَّرْطِ لَا يَدُلُّ لَهٗ، قَالَ: وَلَوْ اشْتَعَلَتِ الْقِرَاءَةُ أَوْ لَحِقَتْهُ السُّلْسُ إِنْ صَلَّى قَائِمًا صَلَّى قَاعِدًا، قَالَ: وَلَوْ كَانَ لَوْ قَامَ أَوْ قَعَدَ لَمْ يَحْسِبْهُ، وَلَوْ اسْتَلْقَى حَبْسَهُ صَلَّى قَائِمًا، أَوْ قَاعِدًا، لِأَنَّ الْمُسْتَلْقِيَّ لَا نَظِيرَ لَهُ اخْتِيَارًا.

وَلَهُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ خَوْفَ الْعَنْتِ مِنْهَا، أَوْ مِنْهُ، وَقِيلَ: وَعَدَمُ الطَّوْلِ، وَيَحْرُمُ مَعَ عَدَمِ الْعَنْتِ، اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، وَقِيلَ: وَيَكْفُرُ وَعَنْهُ يَكْفُرُ (و ش).

وَعَنْهُ: يَبَاحُ (و هـ م)

وَلَهَا شَرْبُ دَوَاءٍ مُبَاحٌ لِقَطْعِ الْحَيْضِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: بِإِذْنِ زَوْجٍ كَالْعَزْلِ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي بَعْضِ جَوَابِهِ. وَالزَّوْجَةُ تَسْتَأْذِنُ زَوْجَهَا، وَيَتَوَجَّهُ بِكَرَّةٍ، وَيَعْلَهُ ذَلِكَ بِهَا بِلَا عِلْمٍ يَتَوَجَّهُ تَحْرِيمُهُ، لِإِسْقَاطِ حَقِّهَا مُطْلَقًا، مِنْ النَّسْلِ الْمَقْصُودِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْكَافُورِ وَتَحْوِهِ كَقَطْعِ الْحَيْضِ، وَيَجُوزُ شَرْبُهُ لِإِلْقَاءِ نَظْفَقِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْوَجِيزِ. وَفِي أَحْكَامِ النِّسَاءِ لِابْنِ الْجَوَازِيِّ مُحَرَّمٌ.

وَفِي فِتْنِ ابْنِ عَقِيلٍ اخْتَلَفَ السُّلْفُ فِي الْعَزْلِ، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ الْمَوْدُودَةُ، لِأَنَّهُ يَقْطَعُ النَّسْلَ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّمَا الْمَوْدُودَةُ بَعْدَ الثَّارَاتِ السَّيِّئَةِ وَتَلَا «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ» إِلَى «ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ» [المؤمنون: ١٤]. قَالَ: وَهَذَا مِنْهُ فِقْهٌ عَظِيمٌ، وَتَذْيِيقٌ حَسَنٌ حَيْثُ سَمِعَ «وَإِذَا الْمَوْدُودَةُ سِيلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ» [التكوير: ٩]، وَكَانَ يَقْرَأُ: «سَأَلْتُ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ».

وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالْحَالِ، وَأُبْلِغَ فِي التَّوْبِيخِ، وَهَذَا لِمَا حَلَّتْهُ الرُّوحُ، لِأَنَّ مَا لَمْ تَحُلْهُ الرُّوحُ لَا يَبْعَثُ، فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ لَا يَحْرُمُ إِسْقَاطُهُ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَيَجُوزُ لِحَصُولِ الْحَيْضِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا إِلَّا قُرْبَ رَمَضَانَ لِتَفْطِيرِهِ، ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله في طهارة المستحاضة: (وإن كان لها عادة بانقطاعه زمنًا يتسع للفعل فيه تعين، وإن عرض هذا الانقطاع لمن عادتها الاتصال، ففي بقاء طهارتها وجهان). انتهى.

قال في المغني والشرح: طهارتها صحيحة وفي صحة الصلاة؟ وقال ابن رزين: لم تبطل الطهارة والصلاة، وقيل تبطلان.

وقال المجد في شرحه وطهارتها صحيحة، وفي الصلاة وجهان: أحدهما لا يصح وهو الصحيح عندي. انتهى.

وقال ابن تيميم: طهارتها صحيحة وتجب إعادة الصلاة في أصح الوجهين، وكذا قال في مجمع البحرين، والزركشي وغيرهم فهؤلاء الأصحاب يقولون: طهارتها صحيحة، وإنما الخلاف في إعادة الصلاة، والمصنف جعل محل الخلاف في بقاء الطهارة، ومن لازمه الخلاف في الصلاة فيما يظهر، ولذلك قال في الرعاية: وإن دام الانقطاع على خلاف عادتها ففي إعادة الوضوء والصلاة وجهان، وكلام ابن رزين المتقدم يدل على ذلك.

إذا علم ذلك فالصحيح إعادة الوضوء والصلاة، والله أعلم.

وَمَنْ اسْتَمَرَّ دُمُهَا يَخْرُجُ مِنْ فَمِهَا بِقَدْرِ الْعَادَةِ فِي وَقْتِهَا وَلَدَتْ فَخَرَجَتْ الْمَشِيمَةُ وَدَمُ النَّفَاسِ مِنْ فَمِهَا فَعَايَنَتْهُ نَقَضَ الْوُضُوءَ، لِأَنَّا لَا نَتَحَقَّقُهُ حَيْضًا كَرَائِدٍ عَلَى الْعَادَةِ، وَكَمَنِي خَرَجَ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ ذَكَرَهُ فِي الْفَتَوَى.

فَصْلٌ

لَا خَذَ لِأَقَلِّ النَّفَاسِ (و).

وَعَنْهُ: يَوْمٌ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا (و ه).

وَعَنْهُ: سِتُونَ (و م ش) وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ وَصَادَفَ عَادَةَ حَيْضِهَا وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَهُ فَحَيْضٌ، وَإِلَّا فَاسْتِحَاظَةٌ إِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ، وَلَا تَدْخُلُ الِاسْتِحَاظَةُ فِي مَدَّةِ النَّفَاسِ (ه ش) وَأَوَّلُ مَدَّتِهِ مِنَ الْوَضْعِ (و) إِلَّا أَنْ تَرَاهُ قَبْلَهُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقْلُ بِأَمَارَةٍ.

وَعَنْهُ: بَيَوْمَيْنِ فَيَنَاسِ، وَلَا تُحْسَبُ مِنَ الْمَدَّةِ نَصٌّ عَلَيْهِ (و ه).

وَيُثَبِّتُ حُكْمَهُ بِوَضْعِ شَيْءٍ فِيهِ خَلَقَ إِنْسَانٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ه).

وَعَنْهُ: وَمُضَنَّةٌ (و ش).

وَعَنْهُ: وَعَلَقَةٌ، وَقِيلَ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَيُتَوَجَّهُ أَنَّهَا رَوَايَةٌ مُخْرَجَةٌ مِنَ الْعِدَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَالنَّقَاءُ مِنَ النَّفَاسِ طَهَرٌ، وَيُكَرَّرُ وَطَوَّاهَا.

وَعَنْهُ: لَا.

وَعَنْهُ: يَخْرُمُ (خ)، وَقِيلَ: مَعَ عَدَمِ الْعَنْتِ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَمِ الْمَبْدَأِ إِذَا انْقَطَعَ بِأَنْ تُحْرِمَ النَّفَاسُ أَكْثَرُ، لِأَنَّ أَكْثَرَهُ أَكْثَرُ مِنَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَجَازَ أَنْ يُلْحَقَهُ التَّغْلِيظُ فِي الِاسْتِحَاظِ مِنَ الْوَطْءِ فِي الطَّهْرِ.

وَإِنْ عَادَ الدَّمُ فِي الْأَرْبَعِينَ فَالنَّقَاءُ طَهَرٌ عَلَى الْأَصَحِّ (ه ش).

وَالْعَائِدُ مُشْكُوكٌ فِيهِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، كَمَا لَوْ لَمْ تَرَهُ ثُمَّ رَأَتْهُ فِي الْمَدَّةِ فِي الْأَصَحِّ، تَتَعَبَّدُ وَتَقْضِي وَاجِبَ صَوْمٍ وَتُحْوِ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَفِي غُسْلِهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ رَوَايَتَانِ (م ١٤).^(١)

وَعَنْهُ: هُوَ نَفَاسٌ (و ه و ش) إِنْ نَقَصَ النَّقَاءُ عَنْ طَهَرٍ كَامِلٍ (و م) إِنْ عَادَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقْلُ.

وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ (و) وَفِي وَطْئِهَا مَا فِي وَطْءِ حَائِضٍ نَقَلَهُ، وَقَالَ غَيْرُ وَاجِدٍ.

وَقِيلَ: تَقْرَأُ، وَتَقْلُ ابْنُ تَوَابٍ تَقْرَأُ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ اخْتَارَهُ الْخَلَاءُ، وَالْمَذْهَبُ إِنْ صَارَتْ نَفْسَاءُ بَتَعْدِهَا لَمْ تَقْضِ، لِأَنَّ

(١) (مسألة - ١٤): قوله في النفاس: (وإن عاد الدم في الأربعين فالعائد مشكوك في نفيه واختاره الأكثر، تتعبد وتقضي واجب

صوم، ونحوه، ولا يأتيها زوجها وفي غسلها لكل صلاة روايتان). انتهى.

لم أر هذه المسألة بعينها في كلام من أطلعت على كلامه، وقد تشبه مسألة الاستحاضة، فإن دم هذه مشكوك فيه، وكذلك تلك، والذي يظهر: أن هذا الدم أقرب إلى كونه دم نفاس من دم المستحاضة، فإن الدم الذي لم يجلسها فيه، وإن كان يحتمل أنه حيض، لكن احتمال عدمه أقوى، لأننا قد جعلنا لوقت جلوسها علامة في غالب أحوالها، وأيضا الدم العائد من النفساء عائد في وقته قطعاً، إذا علم ذلك فقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في وجوب غسل المستحاضة لكل صلاة.

والذي عليها الأصحاب: أنه لا يجب بل يستحب ولنا رواية بالوجوب فمسألتنا إن جعلناها كهذه، فيكون الخلاف في الوجوب وعدمه.

قلت: وهو بعيد جداً! لكون المصنف أطلق الخلاف هنا.

وقدّم في المستحاضة الاستحباب، وعليه الأصحاب أو نقول الخلاف في الوجوب وعدمه مع قوة الخلاف من الجانبين، وليست كالمستحاضة، وهو أولى لما تقدّم، فعلى هذا: الصواب عدم الوجوب.

ويحتمل أن يكون الخلاف الذي ذكره المصنف في الاستحباب وعدمه، والله أعلم.

فعلى هذا يقوى الاستحباب.

فهذه أربع عشرة مسألة قد يشر الله الكريم بتصحيحها، فله الحمد والمنة على ذلك.

وَجُودَ الدَّمِ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ مِنْ جِهَتَيْهَا، فَقِيلَ لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ: وَخَوْفُ التَّلَفِ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ مِنْ جِهَتَيْهِ؟ فَقَالَ: إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ قِطْعُهُ، وَالنَّفَاسُ لَا يُمَكِّنُهُ كَالسُّكْرِ يُعَلِّقُ عَلَيْهِ حُكْمَ سَبَبِهِ، وَهُوَ الشُّرْبُ، وَإِنْ كَانَ حَدَثَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، إِلَّا أَنَّ سَبَبَهُ مِنْ جِهَتَيْهِ، فَهُمَا سَوَاءٌ كَذَا قَالَ.

وَقَالَ أَيْضًا: السُّكْرُ جُعِلَ شَرْعًا كَمَعْصِيَةٍ مُسْتَدَامَةٍ يَفْعَلُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا بِذَلِيلِ جَرَيَانِ الْإِثْمِ وَالتَّكْلِيفِ وَلِأَنَّ الشُّرْبَ يُسَكِّرُ غَالِبًا، فَأُضِيفَ إِلَيْهِ، كَالْقَتْلِ يَحْصُلُ مَعَهُ خُرُوجُ الرُّوحِ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ، وَأَجَابَ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ فِي تَخْلِيلِ الْحَمْرِ بِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَيُدْخِلُ عَلَيْهَا الْإِثْمَ لِيَسْقُطَ عَنْهُ الصَّلَاةُ وَالْقِيَامُ.

وَإِنْ وَضَعْتَ تَوَاضُعًا فَأَوَّلُ النَّفَاسِ وَآخِرُهُ مِنَ الْأَوَّلِ (و هـ م) فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ فَلَا يَفَاسُ لِلثَّانِي فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: تَبَدُّؤُهُ بِنَفَاسٍ.

اخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَالْأَزْجِيُّ، وَقَالَ لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ.

وَعَنْهُ: أَوَّلُهُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَآخِرُهُ مِنَ الثَّانِي.

وَعَنْهُ: هُمَا مِنَ الثَّانِي، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالرُّوَايَاتِ.

كتاب الصلاة

وَهِيَ لُغَةً: الدُّعَاءُ، وَشَرَحًا أَعْمَالٌ وَأَقْوَالٌ مَخْصُوصَةٌ: سُمِّيَتْ صَلَاةً لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَاءِ، هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهَا ثَانِيَّةٌ لِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ، كَالْمُصَلِّي مِنَ السَّابِقِ فِي الْخَبْلِ، وَقِيلَ: لِرَفْعِ الصَّلَاةِ؛ وَهُوَ مَفْرُزُ الذَّنْبِ مِنَ الْفَرَسِ، وَقِيلَ: أَصْلُهَا الْإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ، وَقِيلَ مِنْ صَلَّيْتُ الْعُودَ إِذَا لَيْتُهُ: وَالْمُصَلِّي يَلِينُ وَيَخْشَعُ.

وَفَرَضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَهُوَ قَبْلُ الْهِجْرَةِ بَنَحُو خُمْسَ مِائِينَ، وَقِيلَ بَسِيتُ، وَقِيلَ: بَعْدَ الْبَغْيَةِ بَنَحُو سَنَةً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي آلِ حِمٍ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥]، وَالْمُرَادُ بِهِ: الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ. رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: صَلَاتَا الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ، وَعَنِ الْحَسَنِ رَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرْضِ الصَّلَوَاتِ رَكْعَتَانِ بُكْرَةً، وَرَكْعَتَانِ عَشِيَّةً.

وَكَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَمِيُّ: كَانَ قَبْلَ الْإِسْرَاءِ صَلَاةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٌ قَبْلَ غُرُوبِهَا.

وَهِيَ فَرَضٌ عَيْنٌ، يَلْزَمُ كُلُّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ غَيْرِ خَالِصٍ وَتَقْسَاءِ (ع) فِي الْكُلِّ، وَيَقْضِي الْمُرْتَدُّ (و ش).

وَعَنْهُ: لَا (و هـ م) كَأَصْلِي (ع) وَالْمَذْهَبُ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ قَبْلَ رُدِّهِ، لَا زَمَنًا، وَفِي خُطَابِهِ بِالْفُرُوعِ رَوَيْتَنَا أَصْلِي، وَإِنْ طَرَأَ جُنُونٌ قَضَى، لِأَنَّ عَدَمَهُ رُخْصَةٌ تَخْفِيفٌ، وَقِيلَ: لَا، كَحَيْضٍ، وَالْخِلَافُ فِي زَكَاةِ (ق) إِنْ بَقِيَ مِلْكُهُ، وَصَوْمٍ وَحَجٍّ، فَإِنْ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ أَخَذَهَا الْإِمَامُ وَتَنَوَّيْهَا لِلتَّعَذُّرِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُرْبَةً كَسَائِرِ الْحُقُوقِ الْمُنْتَبِعِ مِنْهَا، كَمُنْتَبِعِ مِنْهَا ذِكْرَةُ الْأَصْحَابِ.

وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ أَخْذِ الْإِمَامِ أَجْزَاءَهُ ظَاهِرًا، وَفِيهِ بَاطِنًا وَجْهَانِ (م ١) ^(١).

وَقِيلَ: إِنْ أَسْلَمَ قَضَاءًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُهُ زَمَنَ كَفَرِهِ (ش) زَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَقِيلَ وَلَا قَبْلَهُ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُ بِرُدِّهِ فِيهِ، وَلَا أُنْقَطِعَ.

وَفِي بَطْلَانِ اسْتِطَاعَةِ قَادِرٍ عَلَى الْحَجِّ بِرُدِّهِ وَوُجُوبِهِ بِاسْتِطَاعَتِهِ فِي رُدِّهِ فَقَطُّ، الرَّوَائِثَانِ، وَمَذَاهِبُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَصْلِهِمُ السَّابِقَ، وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ حَجٍّ فَعَلَهُ قَبْلَ رُدِّهِ فِي رَوَايَةٍ (و ش).

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ (م ٢) ^(٢) (و هـ م) قِيلَ لِحَبُوطِ الْعَمَلِ، وَقِيلَ: لَا، كَلِمَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْطَلُ، وَيَلْزَمُهُ ثَانِيًا، وَالْوَجْهَانِ فِي كَلَامِ

(١) (مسألة - ١): قوله في المرتد: (إذا أخذ الإمام الزكاة منه وإن أسلم بعد أخذ الإمام أجزأته ظاهراً وفيه باطناً وجهان). انتهى.

لم أر هذه المسألة صريحاً، ولكن لها نظائر.

قال ابن تيميم في باب إخراج الزكاة: ولا تجزئ ثبته الإمام عن ثبته رب المال إلا أن يكون ممتنعاً، فيجزي في الظاهر، وفي الباطن وجهان.

وقال في الرعاية الكبرى: ويجزي المالك أخذ الإمام المسلم لها في الأظهر مطلقاً.

وقيل: بل مع ثبته ربها وكما لو بذلها طوعاً، وقيل: يجزي الممتنع ثبته الإمام وحده في الظاهر، وقيل: والباطن. انتهى.

تقدم الإجزاء مطلقاً وهو الصواب، وقدم على الطريقة الثانية عدمه.

(٢) (مسألة - ٢): قوله في المرتد: (ولا يلزم إعادة حج فعله قبل رده في رواية، وعنه يلزمه). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والرعاية الكبرى، والفاقق، وغيرهم.

إحداهما: لا يلزمه إعادته بعد إسلامه، وهو الصحيح، نص عليه.

قال المجد في شرحه: هذا الصحيح، وصححه القاضي موفق الدين في شرح مناسك المقنع.

قال في تجريد العناية: ولا تبطل عباداته في إسلامه إذا عاد ولو الحج على الأظهر.

وجزم به في المقنع وغيره في باب حكم المرتد، وقدمه ابن تيميم، وابن عبيدان والحاوي الكبير وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته في باب الحج.

والرواية الثانية: يلزمه إعادته، جزم به في الفصول في كتاب الحج، وجزم به في الجامع الصغير والإفادات وصححه في الرعايتين، والحاويين في كتاب الحج، واختاره القاضي وغيره.

قال أبو الحسن الحرزى وجماعة: يبطل الحج بالردة.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

القاضي وغيره (م ٣) (١).

وذكر أبو الحسن الجوزي وجماعة بطلانه بها، وجعلته حجة في بطلان الطهارة التي هي شرطه؛ قال شيخنا: اختار الأكثر أنها لا تحبط إلا بالموت عليها.

قال جماعة والإحباط إنما ينصرف إلى الثواب دون حقيقة العمل، لبقاء صحة صلاة من صلى خلفه، وحل ما كان ذبحه، وعدم نقض تصرفه.

قال الأصحاب: ولا تبطل عبادة فعلها في إسلامه إذا عاد.

وفي الرعاية إن صام قبلها ففي القضاء وجهان، وإن أسلم بعد الصلاة لوقتها فكالحج (م ٤) (٢).

وقال القاضي: لا يبعد، ليعملها في إسلامه الثاني، ويقضيها مسلم قبل بلوغ الشرع (و م ش)، وقيل: لا، ذكره القاضي، واختاره شيخنا بناء على أن الشرائع لا تلزم إلا بعد العلم، وقيل حربي (و هـ).

وقال شيخنا: والوجهان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع، كمن لم يتيمم لعدم الماء لظنه عدم الصحة به، أو لم يرك، أو أكل حتى يتبين له الحيط الأبيض من الحيط الأسود، لظنه ذلك، أو لم تصل مستحاضة ونحوه، والأصح لا قضاء قال: ولا إثم اتفاقا، للعفو عن الخطأ والنسيان، ومراذه: ولم يقصر وإلا إثم وكذا لو عامل برأ، أو أنكح قاسدا ثم تبين له التحريم ونحوه.

وإن صلى كافر حكيم بإسلامه، نص عليه وذكر أبو محمد التميمي في شرح الإرشاد إن صلى جماعة (و هـ)، وزاد أو بمسجد (و م) إن صلى غير خائف (و ش) في المرتد إن صلى بدار الحرب، ولا يقبل منه دعوى تخالف الإسلام، ذكره في عيون المسائل، ومنتهى الغاية، وغيرهما كالشهادتين، ويتوجه احتمال إلا مع قرينة، ولعله مرادهن، وفي صحة صلاته في الظاهر وجهان.

وذكر ابن الزاغوني: روايتين (م ٥) (٣)، فإن صححت لم تصح إمامته في المنصوص وكذا إن أذن.

(١) (مسألة - ٣) قوله: (على القول بلزوم إعادة الحج قيل لحبوط العمل وقيل: لا كما يمانه فإنه لا يبطل، ويلزمه ثانيا، والوجهان في كلام القاضي وغيره). انتهى.

أحدهما: يلزمه إعادة لحبوط العمل، وهو ظاهر ما جزم به في المعنى والشرح وغيرهما.

والقول الثاني: يلزمه الإعادة لا لحبوط العمل، وهو ظاهر بحث المجد في شرحه ومن تابعه، وهو الصواب.

قال الشيخ تقي الدين: الأكثر أن الردة لا تحبط العمل إلا بالموت عليها.

قال جماعة: الإحباط إنما ينصرف إلى الثواب دون حقيقة العمل لبقاء صحة صلاة من صلى خلفه وحل ما كان ذبحه، وعدم نقض تصرفه، قاله المصنف، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أسلم بعد الصلاة لوقتها فكالحج). انتهى.

يعني: هل يلزمه إعادتها أم لا كالحج، وقد علمت الصحيح من المذهب في الحج، فكذا هنا.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن صلى كافر حكيم بإسلامه.. وفي صحة صلاته في الظاهر وجهان، وذكر ابن الزاغوني روايتين). انتهى.

أحدهما: لا تصح، وهو الصحيح، وقد قطع صاحب المستوعب والرعايتين، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم بإعادة الصلاة.

قال القاضي: صلاته باطلة، نقله المصنف في النكت.

قال الشيخ تقي الدين: شرط الصلاة تقدم الشهادة المسبوبة بالإسلام، فإذا تقرب بالصلاة يكون بها مسلما، وإن كان محدثا، ولا يصح الاحتمام به لفقد شرطه، لا لفقد الإسلام، وعلى هذا عليه أن يعيد. انتهى.

والوجه الثاني: تصح في الظاهر، اختاره أبو الخطاب، فعليه لا تصح إمامته على الصحيح، نص عليه، وقيل: تصح.

قال أبو الخطاب: الأصوب أنه إن قال بعد الفراغ: إنما فعلتها، وقد اعتقدت الإسلام، قلنا: صلاته صحيحة، وصلاة من خلفه، وإن قال: فعلتها تهزيا قلنا منه فيما عليه من إلزام الفرائض، ولم نقبل منه فيما يؤثر من دينه. انتهى.

قال في المعنى: ومن تبعه إن علم أنه قد أسلم ثم توشأ، وصلى بنيتو صحيحة؛ فصلاته صحيحة، وإلا فعليه الإعادة. انتهى.

قلت: الذي يظهر: أن هذا عين الصواب، وأن محل الخلاف في غير الشئ الأول من كلامه.

وَقِيلَ: فِي وَقْتِهِ وَمَحَلِّهِ وَلَا يُعْتَدُ بِهِ وَفِي حُجَّتِهِ وَصَوْمِهِ قَاصِدًا رَمَضَانَ وَزَكَاةَ مَالِهِ.
وَقِيلَ: وَبَقِيَّةُ الشَّرَائِعِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِنَا كَجَنَازَةٍ (هـ) وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَجَهَانٍ (م ٦) ^(١)، وَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا يَكْفُرُ
الْمُسْلِمَ بِإِنْكَارِهِ إِذَا أَقْرَبَ بِهِ الْكَافِرُ، وَهَذَا مُتَّجِعٌ.

وَتَلَزَمُ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِمَحْرَمٍ (ر) خِلَافًا لِشَيْخِنَا فَلَوْ جُنَّ مُتَّصِلًا فَقِي زَمَنُ جُنُونِهِ اِحْتِمَالَانِ (م ٧) ^(٢)، وَكَذَا بِمُبَاحٍ (و
هـ)، وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ (و م ش) وَذِكْرُهُ فِي الْخِلَافِ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ فِي السُّكْرِ كَرَهًا، كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ فِي الْحَضَرِ يُصَلِّي وَلَا
يَقْضِي، وَإِنْ كَانَ نَادِرًا، وَقِيلَ: إِنْ طَالَ زَمَنُهُ، وَتَلَزَمَ مُغْنَى عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ) فِي خَمْسِ صَلَوَاتٍ كَنَسَائِمِ (ع)، وَقِيلَ:
لَا، كَمَجْنُونٍ عَلَى الْأَصَحِّ (و)، وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ لَا تَجِبُ عَلَى الْإِبْلَةِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ.

وَقَالَ فِي الصَّوْمِ: لَا تَجِبُ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَلَا عَلَى الْإِبْلَةِ اللَّذِينَ لَا يُفِيْقَانِ، وَفِي الرُّعَايَةِ: يَقْضِي، مَعَ قَوْلِهِ فِي الصَّوْمِ:
الْإِبْلَةُ كَالْمَجْنُونِ، كَذَا ذَكَرَ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ وَقَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ إِنْ زَالَ عَقْلُهُ بِغَيْرِ جُنُونٍ لَمْ يَسْقُطَ.
قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: يُقَالُ رَجُلٌ إِبْلَةٌ بَيْنَ الْبَلَّةِ وَالْبَلَاهَةِ، وَهُوَ الَّذِي غَلَبَتْ عَلَيْهِ سَلَامَةُ الصَّدْرِ، وَقَدْ بَلَّهَ بِكُسْرِ السَّلَامِ وَتَبَلَّهَ،
وَالْمَرْأَةُ بَلْهَاءٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبَلَّةُ» يَعْنِي: الْبَلَّةُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا لِقَلَّةِ اِهْتِمَامِهِمْ بِهَا وَهُمْ أَكْيَاسٌ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ، وَتَبَالَهَ:
أَرَى مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي لُزُومِ إِعْلَامِ النَّائِمِ بِدُخُولِ وَقْتِهَا اِحْتِمَالَاتٌ.

الثَّالِثُ: يَلْزَمُ مَعَ ضَبِّهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّمْهِيدِ، وَجَعَلَهُ دَلِيلًا لِعَدَمِ وَجُوبِ الْعَزْمِ أَوَّلَ الْوَقْتِ (م ٨) ^(٣).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي حُجَّتِهِ وَصَوْمِهِ قَاصِدًا رَمَضَانَ وَزَكَاةَ مَالِهِ، وَقِيلَ: وَبَقِيَّةُ الشَّرَائِعِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِنَا كَجَنَازَةٍ
وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَجَهَانٍ). انتهى.

يعني: إذا فعل ذلك هل يحكم بإسلامه أم لا؟ أمَّا الثلاثة الأول؛ فأطلق الخلاف فيها، وأطلقه ابن تيميم وابن حمدان:

أحدهما: لا يحكم بإسلامه بفعل شيء من ذلك، وهو الصحيح.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وجزم به في المعنى في باب المرتد، وصرح به ابن الجوزي في تبصرة الوعظ، والتزمه المجد
في شرحه ومن تابعه في غير الحج.

والوجه الثاني: يحكم بإسلامه، اختاره أبو الخطاب، واختار القاضي الحكم بإسلامه بالحج فقط، نقله عنه ابن تيميم والتزمه المجد
ومن تابعه فيه أيضًا.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وتلزم من زال عقله بمحرم... فلو جن متصلاً، ففي زمن جنونه احتمالان). انتهى.

يعني: في لزوم قضاء ما فاتته حال جنونه احتمالان.

قال أبو المعالي ابن منجأ في النهاية: لو شرب محرماً فسكّر به ثم جن متصلاً بالسُّكْرِ؛ لزمه قضاء ما فاتته في وقت السُّكْرِ، وجهها
واحدًا، وهل يلزمه قضاء ما فاتته في حال الجنون؟ فيه احتمالان:

أحدهما: يلزمه القضاء لاتصاله بالسُّكْرِ؛ لأنه هو الذي تعاطى سبباً أثر في وجود الجنون.

والثاني: لا يلزم؛ لأن طريقتي الجنون ليس من فعله كما لو وجد ذلك ابتداءً. انتهى.

قلت: الاحتمال الأول هو الصواب، وبعضه ما قطع به المجد وغيره: لو جن المرتد أن الصلاة لا تسقط عنه زمن جنونه؛ لأن
سقوطها بالجنون رخصة وتخفيف وليس من أهله، فكذا يقال في هذا، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وفي لزوم إعلام النائم بدخول وقتها احتمالات، الثالث: يلزم مع ضيقه، وجزم به في التمهيد، وجعله
دليلاً لعدم وجوب العزم أول الوقت). انتهى.

قلت: وهو الصواب، ويلي في القوة القول بعدم لزوم الإعلام.

قال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: وهل يجب إعلام النائم بدخول الوقت ليصلي.

قلت: يحتمل أوجهًا.

الثالث: يجب إن ضاق الوقت وخاف الفوت. انتهى.

والظاهر: أن المصنف تابعه، فيكون في إطلاقه الخلاف نظرًا، والله أعلم.

وَتَصِحُّ مِنْ مُمَيِّزٍ (و) - وَهُوَ مَنْ لَهُ سَبْعُ مِئِينَ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: وَسَمِتَ - نَفَلًا، وَيُقَالُ لِمَا فَعَلَهُ: صَلَاةٌ كَذَا. وَفِي التَّعْلِيلِ مَجَازٌ، وَثَوَابٌ فَعْلُهُ لَهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي حَجِّهِ أَنَّهُ صَحِيحٌ يَقَعُ تَطَوُّعًا يَثَابُ عَلَيْهِ عِنْدَ (م)، وَ(ش) وَأَحْمَدُ. وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفَتَوَى فِي أَوَّلِ الْمَجْلَدِ الثَّاسِعِ عَشَرَ: وَعِنْدِي أَنَّهُ يَثَابُ عَلَى طَاعَاتٍ بَدَنِيَّةٍ، وَمَا يَخْرُجُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةِ مِنْ مَالِهِ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي الْحَجِّ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ يَصِحُّ مِنْهُ أَيْ يَكْتَسِبُ لَهُ، وَكَذَا أَغْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا فَهُوَ يَكْتَسِبُ لَهُ وَلَا يَكْتَسِبُ عَلَيْهِ.

وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْجَنَائِزِ تَقْدِيمَ النِّسَاءِ عَلَى الصِّبْيَانِ بِالتَّكْلِيفِ فَفَضَّلَهُنَّ بِالثَّوَابِ وَالتَّغْوِيضِ، وَالصِّبْيُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ كَذَا قَالَ، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي مَسْأَلَةِ تَصَرُّفِهِ: ثَوَابُهُ لِبَوَالِدَيْهِ. وَلَا حَمْدَ وَغَيْرَهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «أَنَّ حَسَنَاتِ الصِّبْيِ لِبَوَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا». وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ: وَالتَّسَبُّبُ يَثَابُ بَيْنَهُ الْقُرْبَةُ، لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى هُدًى، وَلِأَنَّهُ امْرَأَةٌ رَفَعَتْ صَبِيًّا فِي خِرْقَةٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٤٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٦)، وَغَيْرُهُمَا (ت: ٩٢٤، هـ: ٢٩١٠). وَلَا تَلْزَمُهُ (و) كَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ وَعَنْهُ بَلَى، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَأَنَّهُ مَكْلُوفٌ، وَذَكَرَهَا فِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ فِي الْجُمُعَةِ، وَعَنْهُ ابْنُ عَشَرَ؛ لِيَضْرِبَهُ عَلَيْهَا وَجُوبًا.

وَعَنْهُ: مُرَاهِقًا، اخْتَارَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ التَّمِيمِيُّ. فَعَلَى الْأَوَّلَى يَلْزَمُ الْوَلِيُّ أَمْرَهُ بِهَا وَتَعْلِيمُهُ إِيَّاهَا وَالطَّهَارَةَ، نَصُّ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُنَاطَرَاتِهِ وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ؛ لِظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَكَإِصْلَاحِ مَالِهِ، وَكَفِّهِ عَنِ الْمَفَاسِدِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: لَا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ أَنْ يُزَيِّنَهُمَا عَنِ النُّجَاسَةِ، وَلَا أَنْ يُزِيلَهُمَا عَنْهَا، بَلْ يُسْتَحَبُّ. وَذَكَرَ أَيْضًا وَجْهًا فِي أَنَّ الطَّهَارَةَ تَلْزَمُ الْمُمَيِّزَ. وَيَأْتِي فِي الظَّهَارِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: يَصِحُّ لِدُونِ سَبْعٍ، وَهُوَ الشَّيْخُ أَوْ غَيْرُهُ^(١).

وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ ظَاهِرَ الْحَرْفِيِّ تَصِحُّ صَلَاةُ الْعَاقِلِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ بَسْنٍ (و ش). وَذَكَرَ أَيْضًا: أَنَّ ابْنَ ثَلَاثٍ وَنَحْوَهُ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ إِذَا عَقَلَهُ، وَكَذَا مَذْهَبُ (ش) أَنَّ تَعْلِيمَ الْآبِ وَسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ مَا يَحْتَاجُهُ الْإِبْنُ لِدِينِهِ يَجِبُ.

قَالَ (ش) وَأَصْحَابُهُ: وَكَذَا الْأُمُّ لِعَدَمِ الْآبِ، وَيَتَوَجَّهُ لَنَا مِثْلُهُ؛ لِخَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «وَإِنْ لَوُلِدَكَ عَلَيْكَ حَقًّا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٩٨)، وَمُسْلِمٌ (١١٥٩).

قَالُوا: وَالْأَجْرَةُ عَلَى الصِّبْيِ، ثُمَّ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ مِثْلُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَحَيْثُ وَجَبَتْ لَزَمَتْ إِنْشَاءً وَلَا فَالْخِلَافُ فِي النُّفْلِ، وَيَلْزَمُهُ عَلَى الْأَوَّلَى إِعَادَتُهَا بِبُلُوغِهِ فِيهَا، أَوْ فِي وَقْتِهَا بَعْدَ فِعْلِهَا فِي الْمَنْصُوصِ فِيهَا (ش) لَا إِعَادَةَ طَهَارَةٍ، لِأَنَّ الْقَصْدَ غَيْرُهَا، وَكَذَا إِسْلَامُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الدِّينِ لَا يَصِحُّ نَفْلًا، فَإِذَا وَجِدَ فَعَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ بِفِعْلِ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْآبِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي خِلَافًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: الْإِسْلَامُ أَصْلُ الْعِبَادَاتِ وَأَعْلَاهَا، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، وَسَمِعَ التَّسْلِيمَ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ.

وَلَوْ تَأَخَّرَ مَا لَمْ يَظُنْ مَنَاعَ كَمَوْتٍ، وَتَقَلُّ، وَحَيْضٍ، وَكَمَنْ أَعِيرَ شُرَّةً أَوَّلَ الْوَقْتِ فَقَطَّ، أَوْ مُتَوَضَّعٍ عَدِمَ الْمَاءَ سَفَرًا

(١) تنبيه: قوله: (ويأتي في الظَّهَارِ قول بعضهم يصح لدون سبع وهو الشيخ أو غيره). انتهى.

لم يذكر ذلك في الظَّهَارِ.

وقوله: (وهو الشيخ) قد نقل وهو عن الشيخ ضد ذلك، فقال: لا يصح من الصبي المميز ظهارة ولا إيلاء، والله أعلم.

فهذه ثمان مسائل قد فتح الله بتصحيحها.

لا تَبْقَى طَهَارَتُهُ إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يَرْجُو وَجُودَهُ مَعَ غَزْوِهِ، وَيَقِيلُ وَيُدُونِهِ، وَعَلَيْهِمَا هَلْ يَأْتُمُ الْمُرْتَدُّ حَتَّى يَضِيقَ وَقْتَهَا عَنْ بَعْضِهَا، فَيَحْزُمُ لِيُغَيِّرَ جَمْعُ، أَوْ شَرْطُ قَرِيبٍ، وَيَأْتُمُ مِنْ عَزَمَ عَلَى التَّرْكِ (ع)، وَمَتَى فَعِلْتَ فِي وَقْتِهَا فَهِيَ آدَاءٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ شَرْطُ قَرِيبٍ لَيْسَ مَذْمُومًا لِأَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ، وَأَنْ الْوَقْتُ يُقَدَّمُ، وَاخْتَارَ تَقْدِيمَ الشَّرْطِ إِنْ انْتَبَهَ قُرْبَ طُلُوعِهَا، وَمَنْ صَحَّتْ مِنْهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَالْحَاقِنِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَغِلَ بِالطَّهَارَةِ إِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ (و) وَيَحْزُمُ التَّأْخِيرَ بِمَا عُلِزَ إِلَى وَقْتِ ضَرُورَةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ فِي الْعَصْرِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ لَا يَكْرَهُ إِذَا هِيَ، وَكَرَهُ الْحَنْفِيَّةُ التَّأْخِيرَ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْآدَاءِ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ فَلَا يَكْرَهُ، وَمَنْ لَهُ التَّأْخِيرُ فَمَاتَ قَبْلَ الْفِعْلِ لَمْ يَأْتُمُ فِي الْأَصَحِّ (و) وَتَسْقُطُ إِذَنْ بِمَوْتِهِ (و) قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ، فَلَا قَائِدَةٌ فِي بَقَايِهَا فِي الدُّمَةِ بِخِلَافِ الزُّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَأْتُمُ وَالْحَقُّ فِي الدُّمَةِ كَذَيْنٍ مُعْسِرٍ لَا يَسْقُطُ بِمَوْتِهِ، وَلَا يَأْتُمُ بِالتَّأْخِيرِ لِذُخُولِ النَّيَابَةِ لِجَوَازِ الْإِبْرَاءِ، أَوْ قَضَاءِ الْغَيْرِ عَنْهُ، وَقِيلَ لَهُ لَوْ وَجِبَتْ الزُّكَاةُ لَطُلِبَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَلِحَقِّهِ الْمَأْتَمُ كَمَا لَوْ أَمَكْنَتْهُ، فَقَالَ: هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ ثُبُوتِ الْحَقِّ فِي الدُّمَةِ بِذِلِيلِ الدِّينِ الْمُرْجُلِ وَالْمُعْسِرِ بِالذِّهْنِ، وَلِبَاقِ عَقِيلٍ مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْقُنُونِ.

وَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهَا كَفَرَ (ع)، وَمَنْ جَهَلَهُ عُرْفُهُ، فَإِنْ أَصَرَ كَفَرَ.

وَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَكَسَلًا دَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ مَنْ فِي حُكْمِهِ، فَإِنْ أَبَى حَتَّى ضَاقَ وَقْتُ النَّيَابَةِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: الْأَوَّلَى، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَهِيَ أَظْهَرُ (و م ش) وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: إِنْ لَمْ يَجْمَعْ وَحُسْنَةُ الشَّيْخِ. وَعَنْهُ: إِنْ تَرَكَ ثَلَاثًا.

وَعَنْهُ: وَيَضِيقُ وَقْتُ الرَّابِعَةِ قَدَمُهُ فِي التَّلْخِصِ.

وَفِي الْمَبْهَجِ وَالْوَاضِحِ وَتَبْصِيرَةِ الْحُلُولَانِي رِوَايَةٌ ثَلَاثَةٌ: أَيَّامُ قِتْلٍ (هـ) وَجُوبًا بِضَرْبِ عُنُقِهِ نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) كُفْرًا بِاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ فَحُكْمُهُ كَالْكُفْرِ وَذَكَرَ الْقَاضِي يَذْفُقُ مُنْفَرِدًا، وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ: مَنْ قَبِلَ مُرْتَدًّا تَرَكَ بِمَكَائِهِ، وَلَا يَذْفُقُنْ، وَلَا كِرَامَةً.

وَعَنْهُ: حَدُّ (و م ش) فَحُكْمُهُ كَأَمَلِ الْكِبَائِرِ قَالَ شَيْخُنَا كَذَا فَرَضَ الْفُقَهَاءُ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَهَا وَلَا يَفْعَلُهَا وَيَصْبِرُ عَلَى الْقِتْلِ، هَذَا لَا يَفْعَلُهُ أَحَدٌ قَطُّ، وَاسْتِثْنَاهُ كَمُرْتَدٍّ نَصُّ (م ر) وَذَكَرَ الْقَاضِي بِضَرْبٍ، ثُمَّ يَقْتُلُ، وَيَتَّبِعِي الْإِشَاعَةَ عَنْهُ بِتَرْكِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ، قَالَ شَيْخُنَا قَالَ: وَلَا يَتَّبِعِي السَّلَامَ عَلَيْهِ، وَلَا إِجَابَةَ دَعْوَتِهِ، وَمَتَى رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَضَى صَلَاةَ مَدَّةِ امْتِنَاعِهِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا لَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ، لِمُعْصُومِ الْأَوَّلَةِ، وَلَا يَلْزَمُ إِبْطَالُ كُفْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ أَيْضًا بِقَضَائِهِ مَا كَفَّرَ بِهِ، لَا مَا تَرَكَهُ مَدَّةَ الْاسْتِثْنَاءِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ، وَاحْتِجَّ الشَّيْخُ بِأَنْ تَكْلِيفُهُ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ يَذَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ، وَاحْتِجَّ بِهِ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ عَلَى قَضَائِهَا، وَقَاسَهَا عَلَى الْإِسْلَامِ فِي حَقِّ الْمُرْتَدِّ، وَيَصِيرُ مُسْلِمًا بِالصَّلَاةِ، فَقُلْ صَالِحٌ: قَوِيَّتُهُ أَنْ يُصَلِّيَ.

وَفِي الْقُنُونِ: الشَّهَادَتَانِ يَحْكِي مَا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَهَا حِينَ تَرَكَ الصَّلَاةَ، وَلَا يَمْتَلِ بِهَا إِذَا تَابَ وَتَدِيمَ، وَالزَّنْدِيْقُ يَنْظَاهِرُ بِالْإِسْلَامِ حَتَّى يَكُونَ مُؤَدِّيًا، ثُمَّ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ وَأَعْدَنَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ بِنَفْسِ الْكَلِمَتَيْنِ لَا غَيْرَ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ، قَالَ شَيْخُنَا: الْأَصَوَّبُ أَنَّهُ يَصْبِرُ مُسْلِمًا بِالصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ كَفَرَهُ بِالْإِشْتِنَاعِ كِبَالِيسٍ وَتَارِكِ الزُّكَاةِ، وَصَحَّتْهَا قَبْلَ الشَّهَادَتَيْنِ كَمُرْتَدٍّ.

قَالَ: وَالْأَشْبَهُ أَيْضًا أَنَّ الزَّنْدِيْقَ لَا بُدَّ أَنْ يَذْكَرَ أَنَّهُ تَائِبٌ بَاطِنًا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَلَعَلَّ بَاطِنُهُ تَعَيَّرَ.

وَالْمُحَافِظُ عَلَيْهَا أَقْرَبُ إِلَى الرَّحْمَةِ مِنْ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَمَنْ تَرَكَ شَرْطًا، أَوْ رَكْعَتًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ كَالطَّهَارَةِ فَتَكَرَّرَ، وَكَذَا مُحْتَمِلًا فِيهِ يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ.

ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَجَنَدَ الشَّيْخَ لَا، وَزَادَ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا فِي الْفُصُولِ لَا بِأَسْ بِوُجُوبِ قِتْلِهِ، كَمَا نَحْنُهُ بِفِعْلِ مَا يُوْجِبُ الْحَدَّ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَفِي الْأَصْلِ نَظَرٌ، مَعَ أَنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ.

وَقَالَ ابْنُ هَبِيرَةَ فِي قَوْلِ حَدِيثِهِ: وَقَدْ رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، مَا صَلَّيْتُ، وَلَوْ مِتُّ مِتُّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا مُحَمَّدًا ﷺ فِيهِ أَنْ يُنْكَارَ الْمُنْكَرُ فِي بَيْتِهِ هَذَا يَغْلُظُ لَهُ لَفْظُ الْإِنْكَارِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ،

وَأَلَى تَغْلِيظِ الْأَمْرِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى إِنْ مِنْ أَمَاءٍ فِي صَلَاتِهِ وَلَا يَتِمُّ رُكُوعُهَا وَلَا سُجُودُهَا فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ تَارِكِهَا.
وَلَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ زَكَاةٍ، وَصَوْمٍ، وَحَجٍّ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ تَهَاوُنًا، وَيُخْلَا بِزَكَاةٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و) وَذَكَرَ
ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَيُقْتَلُ عَلَى الْأَصَحِّ (و م) فِي الصَّوْمِ.

وَعَنْهُ: يَكْفُرُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: بِزَكَاةٍ.

وَعَنْهُ: وَلَوْ لَمْ يَقَاتِلْ عَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: يُقْتَلُ بِهَا فَقَطْ، وَقَوْلُنَا فِي الْحَجِّ يَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ لِعَزِيمِهِ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ ظَنُّهُ الْمَوْتَ مِنْ غَايِهِ، وَبِاعْتِقَادِهِ الْفَوْرِيَّةَ يُخْرِجُ
عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَدِّ بَوَاطِءٌ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ، قَالَهُ فِي مُتَنَاهَى الْغَايَةِ، وَحَمَلَ كَلَامَ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ،
وَذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ قَوْلًا، كَذَا قَالَ، وَلَا وَجْهَ لَهُ.

ثُمَّ اخْتَارَ: إِنْ قُلْنَا بِالْفَوْرِيَّةِ قُتِلَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْخِلَافِ، فَإِنَّهُ قَالَ قِيَاسُ قَوْلِهِ يُقْتَلُ كَالزَّكَاةِ، قَالَ وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي
الْخِلَافِ.

وَقَالَ: الْحَجُّ وَالزَّكَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ مَوَاءٌ، يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ فِيمَنْ لَا اعْتِقَادَ لَهُ، وَإِلَّا فَالْعَمَلُ
بِاعْتِقَادِهِ أَوَّلَى، وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ، وَيَأْتِي فِيمَنْ أَتَى فَرْعًا مُخْتَلِفًا فِيهِ هَلْ يَفْسُقُ؟

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَا قَتْلَ بِفَاتِحَةِ الْخِلَافِ فِي الْفَوْرِيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مَا سَبَقَ، وَقِيلَ يُقْتَلُ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْفَوْرِ فَعَلَى
هَذَا لَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَضِيقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، وَحَيْثُ كَفَرَ فَلَا يُرَقُّ وَلَا يُسَبِّى وَلَدٌ وَلَا أَهْلٌ نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا قَتْلٌ، وَلَا تَكْفِيرٌ قَبْلَ
الدَّعَايَةِ، وَلَا بِتَرْكِ كُفَّارَةٍ وَتَذَرٍ، وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ: يَكْفُرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَذَكَرَ أَبُو إِسْنَخَاقَ أَنَّ إِبْلِيسَ
كَفَرَ بِتَرْكِ السُّجُودِ لَا بِجُحُودِهِ وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي صَوْمٍ جُنِبَ لَمْ يَغْتَسِلْ يَوْمًا.

وَسَبَقَ قَرِيبًا كَلَامَ ابْنِ هُبَيْرَةَ، وَيُؤَافِقُهُ مَا احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَفَرَ ثَبَّتَتْ أَحْكَامُهُ، وَلَمْ تَثْبِتْ مَعَ كُفْرِهِ تَارِكِي
الصَّلَاةِ، وَاحْتَجَّ فِي رِوَايَةِ الْمُروِذِيِّ عَلَى مَنْ قَالَ يُقْتَلُ، أَوْ يَكْفُرُ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا بِإِخْبَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَأْخِيرِ الْأَمْرَاءِ
الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا.

وَكَذَا نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، وَنَقَلَ أَيْضًا إِذَا تَرَكَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ صَلَاةً أُخْرَى فَقَدْ تَرَكَهَا، قُلْتُ فَقَدْ كَفَرَ، قَالَ: الْكُفْرُ لَا يُوقَفُ
عَلَى حَدِّهِ، وَلَكِنْ يُسْتَتَابُ، وَسَأَلَهُ الْمُروِذِيُّ عَنْ تَرْكِهَا اسْتِخْفَافًا وَمُجُونًا أَيْسْتَتَابُ؟ قَالَ: أَيْ شَيْءٍ بَقِيَ؟

وَمَنْ فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي تَرْكِ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ فَمُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الطَّهَارَةَ، لِأَنَّهَا كَالصَّلَاةِ، وَلَا يُلْزَمُ بَقِيَّةُ الشَّرَاطِطِ لِعَدَمِ
اعْتِبَارِ النَّبَةِ لَهَا، وَلِهَذَا صَنَّفَ أَبُو الْخَطَّابِ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسَ.

وَقَالَ الْفَقْهَاءُ: رُبْعُ الْعِبَادَاتِ، وَحَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى الصَّحَّةِ أَوَّلَى وَمُتَعَيِّنٍ.

باب المواقيت

سَبَبُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ الْوَقْتُ، لِأَنَّهَا تَضَافُ إِلَيْهِ، وَهِيَ تَذُلُّ عَلَى السَّيِّئَةِ، وَتَكْرُرُ بِتَكَرُّرِهِ، وَهُوَ سَبَبُ نَفْسِ الْوُجُوبِ إِذْ سَبَبُ وَجُوبِ الْإِذَاءِ الْخَطَابُ.

وَوَقْتُ الظُّهْرِ: وَهِيَ الْأَوَّلَى لِإِذَاءِ جَبْرِيلَ بِهَا لَمَّا صَلَّى بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَإِنَّمَا بَدَأَ أَبُو الْخَطَّابِ بِالْفَجْرِ لِإِذَاءِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالسَّائِلِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ (ع) حَتَّى يَسَاوِيَ مُتَّصِبٌ وَفَيْهِ سَبَوَى ظِلِّ الزَّوَالِ (و ش) وَهُوَ زِيَادَةُ الظِّلِّ بَعْدَ تَنَاهِي قَصْرِهِ، لِأَنَّ الظِّلَّ يَكُونُ أَوَّلًا طَوِيلًا لِمُقَابَلَةِ قُرْصِهَا، وَكَذَا كُلُّ مُتَّصِبٍ فِي مُسَامَتَةِ نَبْرٍ، وَكُلَّمَا صَبَدَتْ قَصَرَ الظِّلُّ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ، فَإِذَا أَخَذَتْ فِي النُّزُولِ مَعْرَبَةً طَالَ، لَا يَبْدَأُ الْمَسَامِتِ وَمُحَادَاةَ الْمُتَّصِبِ قُرْصَهَا.

وَيَقْصُرُ الظِّلُّ فِي الصَّبْرِ، لِارْتِفَاعِهِ إِلَى الْجَوِّ، وَفِي الشَّيْءِ يَطُولُ، لِأَنَّهَا مُسَامَتَةٌ لِلْمُتَّصِبِ وَيَقْصُرُ الظِّلُّ جَدًّا فِي كُلِّ بَلَدٍ تَحْتَ وَسَطِ الْفَلَكَ وَالْأَبْعَدُ عَنْهُ طَوِيلٌ، لِأَنَّ الشَّمْسَ نَاحِيَةً عَنْهُ، فَصَيْفُهَا كَشِيَاءٌ غَيْرُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَفَبَّأُ ظِلَالُهُ﴾ [النحل: ٤٨]؛ أَيُّ: تَدُورُ وَتَرْجِعُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ الْمَفْسُورُونَ: إِذَا طَلَعَتْ وَأَنْتَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْقِبْلَةِ فَالظِّلُّ قُدَّامُكَ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَعَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ خَلْفُكَ، ثُمَّ عَنْ يَسَارِكَ لِخَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوِيلِهِ، مَا لَمْ تَخْضُرِ الْعَصْرَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٤).

وَلَيْلًا يَصِيرُ آخِرُ وَقْتِهَا مَجْهُولًا.

وَفِي الْخِلَافِ: لَا وَقْتُ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَكُونَ أَوَّلُ الزَّوَالِ، يَغْنِي فِي حَقِّ غَيْرِ الْمَعْدُورِ. وَعَنْهُ: آخِرُهُ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ (و م)، فَبَيْنَهُمَا وَقْتُ مُشْتَرَكٌ قَدَرُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَحِينَ (هـ): مَثَلًا الْمُتَّصِبُ، وَعَنْ (هـ) أَيْضًا كَقَوْلِنَا، وَقَالَ صَاحِبَاهُ.

وَالزَّوَالُ فِي جَمِيعِ الدُّنْيَا وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ، قَالَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا، وَأَنْكَرَ عَلَى الْمُتَجَمِّعِينَ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ فِي الْبُلْدَانِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ مَا تَأْوِيلُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِاخْتِلَافِهِ بِالْأَقَالِيمِ؟ وَكَذَا فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: اخْتِلَافُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ تَعَجُّيلُهَا^(١) بِأَنْ يَتَأَهَّبَ لَهَا بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ قَوْلًا لَا يَنْطَهَرُ قَبْلَهُ إِلَّا مَعَ حَرٍّ (و هـ م) وَيَقِيلُ لِقَاصِدِ جَمَاعَةٍ، قَالَ جَمَاعَةٌ لِيُغْنِي فِي الْغَيِّ، وَقِيلَ فِي بَلَدٍ حَارٍّ (و ش) وَفِي الْوَاضِحِ لَا بِمَسْجِدٍ سَوِيٍّ. وَلَا تُؤَخَّرُ هِيَ وَالْمَغْرِبُ لِيُغْنِيَ فِي رَوَايَةٍ (و م ش).

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ) فَلَوْ صَلَّى وَخَذَهُ فَوْجُهُانِ (م ١، ٢)^(٢).

(١) تَنْبِيْهُ: لَمْ يَفْصَحِ الْمَصْنُفُ بِأَنْ تَأْخِرَ الظُّهْرَ لِلْحَرِّ مُسْتَحَبٌّ.

وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: اسْتِحْبَابُهُ؛ لِذَلِكَ قَطَعَ بِهِ الْمَغْنِي وَالْكَافِي وَالشَّرْحُ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ وَالزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ ابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ: الْأَرْجَحُ أَنَّهُ سَنَةٌ، وَقِيلَ: إِنَّ التَّأْخِيرَ رَخْصَةٌ، وَيُفْهَمُ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَنْجَا.

(٢) (مسألة ١ - ٢): قَوْلُهُ: (وَلَا تُؤَخَّرُ - يَعْنِي: الظُّهْرُ - وَالْمَغْرِبُ لِيُغْنِيَ فِي رَوَايَةٍ، وَعَنْهُ: بَلَى وَفِي الْوَاضِحِ لَا بِمَسْجِدٍ سَوِيٍّ). انْتَهَى.

ذَكَرَ الْمَصْنُفُ مَسْأَلَتَيْنِ:

(المسألة الأولى - ١): هَلْ يَسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ مَعَ غَيْمٍ أَمْ لَا؟

أَطْلَقَ الْخِلَافَ، أَمَّا تَأْخِيرُ الظُّهْرِ؛ فَالصَّحِيحُ اسْتِحْبَابُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ وَالْمُسْتَوْعَبِ وَالْخِلَاصَةِ وَالْمَقْنَعِ وَالْحَرَّرِ، وَالنَّظْمِ، وَالْوَجِيزِ، وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ، وَتَجْرِيدِ الْعَنَاءِ، وَالْإِفَادَاتِ، وَمُتَخَبِّ الْأَدْمِيِّ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَصَحَّحَهُ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ وَالشَّارِحُ، وَابْنُ عَيْيِدَانَ، وَابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ، وَنَصَرُوهُ وَابْنُ حَمْدَانَ فِي الرَّعَايَتَيْنِ.

وقيل: يُؤخَّرُ الظُّهْرُ لا المغرب، وتُعَجَّلُ الجمعةُ مُطلقاً (و).
ثم يليه وقيل بعد زيادة شيء وقت العصر، وآخره المختار حتى يصير في شيء مثله سوى ظل الزوال.
وعنه: حتى تصغر الشمس، اختاره جماعة وهي أظهر (ش) وفي التلخيص ما بينهما وقت جواز، ثم هو وقت
ضرورة إلى غروبها (و) وهي الوسطى لا الفجر (و ش) وتعجيلها أفضل (و م ش).
وعنه: مع غيم (و هـ) نقله صالح قاله القاضي، ولفظه: روايته: يؤخَّرُ العصرُ أحبُّ إليّ؛ آخر وقت العصر عندي ما لم
تصغر الشمس، فظاهره مطلقاً، والعبارة عند الحنفية بتغير القرص بحيث لا تحار فيه العين.
قال القاضي: وقت الظهر على مذهب أحمد مثل وقت العصر، لأنه لا خلاف بين العلماء أن من الزوال إلى أن
يصير ظل كل شيء مثله ربع النهار، ويتبقى الربع إلى الغروب، وقال له الخصم: طرف الشيء ما يقرب من نهايته، فقال
الطرف ما زاد عن النصف، وهذا مشهور في اللغة، ثم بين صحته بتفسير الآيتين.
ثم يليه وقت المغرب حتى يغيب الشفق الأحمر.
وعنه: الأبيض (و هـ).

وعنه: حضراً، وعن (هـ): أيضاً الأحمر، وقاله أصحابه، لا يقدر ظهر وسر عوزة وأذان وإقامة (م ش).
وفي النصيحة للأجري: لها وقت واحد يخبر جبريل عليه السلام، وأن من أخر حتى يندو النجم أخطأ، ويستحب
تعجيلها، إلا ليلة المزدلفة لمحرّم قصدها (ع).
وقال في التعليل وغيره: ويكره تأخيرها، يعني لغير محرم، واقتصر في الفصول على قوله: الأفضل تعجيلها إلا بمتى
يؤخرها لأجل الجمع بالمشاء^(١)، وذلك نسك ونصيحة، كذا قال، ونظيره في حمل النهي عن علو الإمام على الكراهة،

= والرواية الثانية: لا يستحب تأخيرها، وهو ظاهر كلام الحرقى والكافي والتلخيص والبلغة وجماعة؛ لعدم ذكرهم ذلك، وإليه ميل
الشيخ الموفق، والشارح.

وأما تأخير المغرب، فالصحيح من المذهب: أن حكمها حكم الظهر، كما قال المصنف، ونص عليه.
وحكى المصنف قولاً: أن الظهر يؤخر دون المغرب، وهو ظاهر كلام أحمد في رواية الميموني والأثرم.
وهو ظاهر كلام جماعة منهم صاحب الهداية، والمذهب والمستوعب والخلاصة، والمقنع، والوجيز، وغيرهم؛ لاقتصارهم على
الظهر في الغيم، واستحبابهم تعجيل المغرب إلا ليلة مزدلفة.

قلت: وهو الصواب؛ ليخرج من خلاف العلماء.
(المسألة الثانية - ٢): على القول بالتأخير: هل يستحب إذا كان وحده أم لا يستحب إلا إذا كان في جماعة؟
أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تيميم، وابن حمدان في الكبرى:

أحدهما: لا يستحب التأخير إذا كان وحده، وهو الصحيح.
جزم به في الهداية والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والمحور، والرعاية الصغرى، والوجيز، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وقاله القاضي وغيره.
والوجه الثاني: يستحب التأخير.
قال المجد: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، وهو ظاهر كلامه في الخلاصة، ونهاية ابن رزين وغيرهما.

قلت: وهو ضعيف، لا سيما في المغرب.
تنبيهات: الأول: علل أصحاب الوجه الأول: بأن الغيم مظنة العواض والموانع من البرد والمطر والريح، فتلحق المشقة
بالخروج لكل صلاة، وفي تأخير الصلاة الأولى من صلاة الجمع وتعجيل الثانية دفع هذه المشقة بالخروج إليهما خروجاً واحداً قاله
القاضي وغيره، هذا يوافق ما صححناه.

وقال المجد: في العلة لمن يصلي وحده؛ لأن الحكمة إذا وجدت في الأغلب سحب حكمه على النادر، وهو موافق للقول الثاني.

(١) الثاني: قوله: (والأفضل تعجيلها إلا بمتى، يؤخرها لأجل الجمع بالمشاء). انتهى.
صوابه: إلا بمزدلفة، والمصنف قد نقل ذلك عن صاحب الفصول، والذي في الفصول: إلا بمزدلفة، وهذا ثمة لا شك فيه.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

لِفَعْلِهِ فِي خَيْرِ سَهْلٍ، وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِي لَوْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَحَصَلَ بِالْمُؤَدِّلَةِ وَقْتُ الْغُرُوبِ لَمْ يُؤَخِّرْهَا، وَيُصَلِّيَهَا فِي وَقْتِهَا وَذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي قَرَضِ الْوَقْتِ: هَلْ هُوَ الْجُمُعَةُ أَوِ الظُّهْرُ؟ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي الْمَوَاقِفَةَ، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَلَا يَكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا بِالْعِشَاءِ، وَبِالْمَغْرِبِ أَوَّلَى، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغْفَلِ يَكْرَهُ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْمُخْتَارُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، نَقْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: يَنْصِفُهُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَهِيَ أَظْهَرُ (و هـ ق) وَفِي التَّلْخِصِ مَا بَيْنَهُمَا وَقْتُ جَوَازٍ^(١).

وَتَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِهِ أَفْضَلُ (ق) مَا لَمْ يُؤَخَّرِ الْمَغْرِبَ، وَيَكْرَهُ أَنْ شَقَّ عَلَى بَعْضِهِمْ عَلَى الْأَصَحِّ (و هـ) ثُمَّ هُوَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي الْمُسْتَطِيرِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْمَشْرِقِ لَا ظِلْمَةٌ بَعْدَهُ (و) وَالْفَجْرُ الَّذِي قَبْلَهُ الْكَسَادِبُ الْمُسْتَطِيلُ بِلَا اغْتِرَاضٍ، أَرْزَقَ، لَهُ شِعَاعٌ، ثُمَّ يَظْلُمُ، وَلِدَوَقِهِ يُسَمَّى ذَنْبُ السَّرْحَانِ وَهُوَ الذُّبُّ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنَوَيْهٍ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: الْفَجْرُ يَطْلُعُ لَيْلًا، وَلَكِنَّهُ يَسْتُرُهُ اشْجَارُ جَنَانِ عَدَنَ، وَهَذَا مِنْ جَنْسِ قَوْلِ أَبِي الْمَعَالِي وَغَيْرِهِ فِي زَوَالِ الشَّمْسِ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِهِ لَنَا، وَلَا يَكْفِي مُعْجَرَةٌ مِثْلُهَا عَنْ كِبَادِ السَّمَاءِ، وَقِيلَ: يَخْرُجُ الْوَقْتُ مُطْلَقًا بِخُرُوجِ وَقْتِ الْاخْتِيَارِ فِي الصَّلَاتَيْنِ.

وَفِي الْكَافِي: بَعْدَهُ فِي الْعَصْرِ وَقْتُ جَوَازٍ.

وَفِي التَّلْخِصِ مِثْلُهُ فِي الْعِشَاءِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمَا أَنَّ الْإِدَاءَ بَاقٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْوَجِيزَ لِلْعِشَاءِ وَقْتُ ضَرُورَةٍ، وَلَعَلَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي الْعَصْرِ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ، وَيَكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا (و م ش).

وَعَنْهُ: بِلَا مَوْظِعٍ (و هـ) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَخَّصَ لِعَلِيٍّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاحْتَجَّ بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، جَزَمَ بِهَا فِي جَامِعِ الْقَاضِي، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا فِي الْجُمْلَةِ (و) إِلَّا لِشُغْلٍ، وَشَيْءٍ يَسِيرٍ، وَالْأَصَحُّ وَأَهْلُ وَلَا تَكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَتَمَةً، وَالْفَجْرُ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا (ش) وَقِيلَ يَكْرَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَقِيلَ فِي الْأَوَّلَةِ، وَفِيهَا فِي (اقتضاء الصراط المستقيم) أَنَّ الْأَشْهُرَ عِنْدَنَا إِنَّمَا يَكْرَهُ الْإِكْتَارَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الْأَسْمِ الْآخَرِ، وَأَنْ يَمْلَأَهَا فِي الْخِلَافِ الْمَغْرِبُ بِالْعِشَاءِ.

وَفِي حَوَاشِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْمَصْرِيِّ رِوَايَةً أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ بَشْرَانَ عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ سَمَى الْعِشَاءَ عَتَمَةً فَلَيْسَتْ غَفْرُ اللَّهِ».

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْفَجْرِ (ع) حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَقِيلَ: إِنْ اسْتَفْرَضَ ضَرُورَةً (و ش) وَهِيَ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ، وَهَلْ تُعْجِلُهَا أَفْضَلُ؟ وَهِيَ أَظْهَرُ (و م ش) أَوْ مُرَاعَاةُ أَكْثَرِ الْمَأْمُومِينَ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٣)^(٢).

(١) الثَّالِثُ: قَوْلُهُ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ: (وَفِي التَّلْخِصِ مَا بَيْنَهُمَا وَقْتُ جَوَازٍ). يَعْنِي: مَا بَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ.

وَلَيْسَ فِي التَّلْخِصِ ذَلِكَ، بَلِ الَّذِي فِيهِ وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَقَدْ نَقَلَهُ عَنْهُ الْمَصْنُفُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ذَهَبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٣): قَوْلُهُ فِي الْفَجْرِ: (وَهَلْ تُعْجِلُهَا أَفْضَلُ - وَهِيَ أَظْهَرُ - أَوْ مُرَاعَاةُ أَكْثَرِ الْمَأْمُومِينَ فِيهِ رِوَايَتَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَ فِي الْمَذْهَبِ وَالتَّلْخِصِ، وَالْمَحْرَرِ، وَشَرَحَ ابْنُ عِيدَانَ وَغَيْرُهُمْ:

إِحْدَاهُمَا: تُعْجِلُهَا أَفْضَلُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ.

قَالَ ابْنُ مَنبَجٍ فِي شَرْحِهِ: هَذَا الْمَذْهَبُ، وَصَحِّحَهُ فِي جَمْعِ الْبَحْرَيْنِ، وَإِدْرَاكَ الْغَايَةِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَهُوَ أَظْهَرُ، وَجَزَمَ بِهِ الْحَرَقِيُّ، وَصَاحِبُ الْوَجِيزِ وَالْمُنَوَّرِ، وَمُتَخَبِ الْأَدَمِيِّ، وَتَجْرِيدِ الْعَنَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمُنْتَعِ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَخَتَصَرَ ابْنَ تَمِيمٍ، وَالنَّظْمَ، وَالْفَاتِقَ، وَغَيْرَهُمْ، وَنَصَرَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالْمَجْدِ فِي شَرْحِهِ، وَالشَّارِحَ وَغَيْرَهُمْ، فَعَلِيهَا يَكْرَهُ التَّأْخِيرَ إِلَى الْإِسْفَارِ، بِلَا عَذْرِ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَفْضَلُ مُرَاعَاةُ أَكْثَرِ الْمَأْمُومِينَ، اخْتَارَهُ الشَّيْزَاوِيُّ فِي الْمُبْهَجِ، وَنَصَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْإِتِّصَارِ، نَقَلَهُ ابْنُ عِيدَانَ، وَمَالَ إِلَيْهِ.

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَإِطْلَاقُ الْمَصْنُفِ فِيهِ نَظَرٌ، لَا سَيِّمًا مَعَ قَوْلِهِ وَهِيَ أَظْهَرُ.

وَعَنَهُ: الإِسْفَارُ أَفْضَلُ، أَطْلَقَهَا بَعْضُهُمْ (و هـ) لِغَيْرِ الْحَاجِّ بِمُزْدِلَفَةٍ، وَكَلَامُ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ وَفَاقٌ، زَادَ الْحَنَفِيُّ بِحَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى قِرَاءَةِ مَسْنُونَةٍ، وَإِعَادَتِهَا وَإِعَادَةِ الْوُضُوءِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَوْ ظَهَرَ سَهْوُهُ، وَلَهُمْ فِي الإِسْفَارِ بِسُنَّةِ الْفَجْرِ خِلَافٌ.

وَوَقْتُ الْعِشَاءِ فِي الطُّولِ وَالْقِصَرِ يَتَّبِعُ النَّهَارَ، فَيَكُونُ فِي الصَّيْفِ أَطْوَلَ، كَمَا أَنَّ وَقْتَ الْفَجْرِ يَتَّبِعُ اللَّيْلَ فَيَكُونُ فِي الشِّتَاءِ أَطْوَلَ، قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ بِقَدْرِ حِصَّةِ الْفَجْرِ فِي الشِّتَاءِ وَفِي الصَّيْفِ، فَقَدْ غَلَطَ غَلَطًا بَيِّنًا بِاتِّفَاقِ النَّاسِ، وَسَبَبُ غَلَطِهِ أَنَّ الْأَنْوَارَ تَتَّبِعُ الْأَبْجُورَ، فَفِي الشِّتَاءِ يَكْثُرُ الْبُخَارُ فِي اللَّيْلِ فَيُظْهِرُ النُّورَ فِيهِ، وَفِي الصَّيْفِ تَقِلُّ الْأَبْجُورُ بِاللَّيْلِ وَفِي الصَّيْفِ يَنْكَثُرُ الْجَوُّ بِالنَّهَارِ بِالْأَبْجُورِ، وَيَصْفَوُ فِي الشِّتَاءِ، وَلِأَنَّ التَّوَرِينَ تَابِعَانِ لِلشَّمْسِ، هَذَا يَتَقَدَّمُهَا، وَهَذَا يَأْخُرُ عَنْهَا، فَإِذَا كَانَ فِي الشِّتَاءِ طَالَ زَمَنُ مَغِيبِهَا فَيَطُولُ زَمَنُ الضُّوءِ التَّابِعِ لَهَا، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ طَالَ زَمَنُ ظُهُورِهَا فَيَطُولُ زَمَنُ الضُّوءِ التَّابِعِ لَهَا، وَأَمَّا جَعْلُ هَذِهِ الْحِصَّةِ بِقَدْرِ هَذِهِ وَأَنَّ الْفَجْرَيْنِ أَطْوَلَ، وَالْعِشَاءُ فِي الشِّتَاءِ أَطْوَلَ، وَجَعْلُ الْفَجْرِ تَابِعًا لِلنَّهَارِ يَطُولُ فِي الصَّيْفِ، وَيَقْصُرُ فِي الشِّتَاءِ، وَجَعْلُ الشَّفَقِ تَابِعًا لِلَّيْلِ: يَطُولُ فِي الشِّتَاءِ وَيَقْصُرُ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ قَلْبٌ لِلْحِسِّ، وَالْعَقْلِ، وَالشَّرْعِ.

فَصْلٌ

لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِخُرُوجِ وَفَيْهَا وَهُوَ فِيهَا (هـ) فِي الْفَجْرِ، لَوْ جُوبِهَا كَامِلَةً، فَلَا تُؤْذَى نَاقِصَةً، وَمِثْلُهُ عَصْرُ أَمْسِهِ تَغْرُبُ وَهُوَ فِيهَا.

وَهِيَ آدَاءٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ (و ش) وَلَوْ كَانَ صَلًى دُونَ رُكْعَةٍ (ش) وَلِهَذَا يُنَوِّيه، وَقَطَعَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي فِي الْمَغْذُورِ، وَقِيلَ قَضَاءُ (و هـ) وَقِيلَ الْخَارِجُ عَنِ الْوَقْتِ.

وَتَذَرُكَ بِإِذْنِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِي وَفَيْهَا، قَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُ، وَعَنَهُ: بِرُكْعَةٍ، وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ صَاحِبِ الْمَحْرَرِ بِنَاءُ مَا خَرَجَ عَنْ وَفَيْهَا عَلَى التَّحْرِيمَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَبْطُلُ، وَظَاهِرُ الْمَعْنَى أَنَّهَا مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ وَالْآدَاءِ.

وَيَرْجِعُ إِلَى مَنْ يَتَّقَى بِهِ فِي دُخُولِهِ عَنْ عِلْمِهِ. أَوْ أَذَانٌ يُغْفَرُ عَارِفٌ، قَالَ فِي الْفُصُولِ، وَيَنْهَايَةُ أَبِي الْمَعَالِي. وَابْنُ تَيْمِيٍّ وَالرَّعَايَةُ: إِنْ عِلِمَ إِسْلَامُهُ بِدَارِ حَرْبٍ، لَا عَنْ اجْتِهَادِهِ، إِلَّا لِعُذْرِهِ. وَفِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَكْبَرِيِّ وَأَبِي الْمَعَالِي وَالرَّعَايَةُ وَغَيْرُهَا: لَا أَذَانَ فِي غَيْمٍ، لِأَنَّهُ عَنْ اجْتِهَادِهِ، وَيَجْتَهِدُ هُوَ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ عُرِفَ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْوَقْتَ بِالسَّاعَاتِ أَوْ تَقْلِيدِ عَارِفٍ عَمِلَ بِهِ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ، فَإِنْ ظَنَّ دُخُولَهُ فَلَهُ الصَّلَاةُ، فَإِنْ بَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ تَقَفَّلَ، وَيُعِيدُ (و) لِأَنَّهَا لَمْ تَجِبْ، وَالْيَقِينُ مُمَكِّنٌ، وَعَنْ (م ش) قَوْلَ لَا يُعِيدُ. وَعَنَهُ: لَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَيَقَّنَ.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ (و م) كَمَا لَوْ وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِينٍ، أَوْ امْتَكَنَهُ مُشَاهَدَةُ الْوَقْتِ. وَقَالَ شَيْخُنَا، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَعْمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَدِّنِ مَعَ امْتِكَانِ الْعِلْمِ بِالْوَقْتِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ.

وَخِلَافٌ مَا شَهِدَتْ بِهِ النُّصُوصُ، كَذَا قَالَ، وَالْأَعْمَى الْعَاجِزُ يَقْلُدُ، فَإِنْ عَدِمَ أَغَادَ، وَقِيلَ إِنْ أَخْطَأَ. وَإِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ بِقَدْرِ تَكْبِيرَةٍ، وَأَطْلَقَهُ أَحْمَدُ، فَلِهَذَا قِيلَ بِجُزْءٍ. وَعَنَهُ: وَامْتَكَنَهُ الْآدَاءُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش).

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَنْ يُضَيَّقَ (و م) ثُمَّ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ حَيْضٌ وَجَبَ الْقَضَاءُ (هـ). وَعَنَهُ: وَالْمَجْمُوعَةُ إِلَيْهَا بَعْدَهَا (خ) وَإِنْ طَرَأَ تَكْلِيفٌ وَقَتَّ صَلَاةً وَلَوْ بِقَدْرِ تَكْبِيرَةٍ (و هـ ق)، وَقِيلَ: بِجُزْءٍ. وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي حِكَايَةَ الْقَوْلِ بِإِمْكَانِ الْآدَاءِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ حِكَايَةُ الْقَوْلِ بِرُكْعَةٍ، فَيَكُونُ فَائِدَةُ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا الْخِلَافَ عِنْدَنَا إِذَا طَرَأَ مَانِعٌ أَوْ تَكْلِيفٌ، هَلْ يُعْتَبَرُ بِتَكْبِيرَةٍ أَوْ رَكْعَةٍ، وَاخْتَارَ بِرَكْعَةٍ فِي التَّكْلِيفِ (و م) وَلَا يُعْتَبَرُ زَمَنٌ يَتَسَبَّحُ لِلطَّهَارَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ (هـ و م ق) قَضَاهَا (و ش) وَقَضَى الْمَجْمُوعَةَ إِلَيْهَا قَبْلَهَا (هـ) وَلَوْ لَمْ يَتَسَبَّحْ لِفِعْلِهَا وَقَدَّرَ مَا تَجِبُ بِهِ الثَّانِيَّةُ (م).

وَيَجِبُ قَضَاءُ الْفَوَائِدِ (و) عَلَى الْفَوْرِ فِي الْمَنْصُوصِ: إِنْ لَمْ يَضُرَّ فِي بَلَدِهِ أَوْ مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَحَوَّلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَصْحَابِهِ لَمَّا نَامُوا وَقَالَ: إِنَّ هَذَا مَنَزَلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ: لِأَنَّهُ سُنَّةٌ، كَفَعَلَ سُنَّةَ قَبْلَ الْفَرَضِ.

وَيَجُوزُ التَّأخِيرُ لِفَرْضٍ صَحِيحٍ كَانْتَظَارَ رُقْفَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ كَثُرَتِ الْفَوَائِدُ فَلَا زِلَى تَرَكَ سُنَّتِهَا، لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَاسْتَشْنَى أَحْمَدُ سُنَّةَ الْفَجْرِ، وَقَالَ: لَا يُهْمِلُهَا، وَقَالَ فِي الْوُتْرِ: إِنْ شَاءَ قَضَاهُ، وَإِنْ شَاءَ فَلَا، وَنَقَلَ مِنْهَا يَقْضِي سُنَّةَ الْفَجْرِ: لَا الْوُتْرَ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لِأَنَّهُ عِنْدَهُ دُونَهَا، وَأَطْلَقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَقْضِي السُّنَنَ، وَقَالَ بَعْدَ رَوَايَةٍ مِنْهَا الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا: وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَقْضِي الْوُتْرَ كَمَا يَقْضِي غَيْرَهُ مِنَ الرُّوَائِبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَظَاهِرٌ هَذَا مِنَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَقْضِي الْوُتْرَ فِي رَوَايَةٍ خَاصَّةٍ: وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ لَا يَتَطَوَّعُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ مُتَقَدِّمَةٌ إِلَّا الْوُتْرَ، فَإِنَّهُ يُؤْتَرُ.

وَفِي الْقُصُولِ يَقْضِي سُنَّةَ الْفَجْرِ رَوَايَةً وَاحِدَةً، وَفِي بَقِيَّةِ الرُّوَائِبِ مِنَ التَّوَائِلِ وَرَوَاتِبَانِ، نَصٌّ عَلَى الْوُتْرِ لَا يَقْضِي. وَعَنْهُ: يَقْضِي: وَلَا يَصِحُّ نَقْلُ مُطْلَقٍ عَلَى الْأَصَحِّ لِتَخْرِيجِهِ كَارَوَاتِ النَّهْيِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ الْخِلَافَ فِي الْجَوَازِ، وَأَنَّ عَلَى الْمَنَعِ لَا يَصِحُّ، قَالَ: وَكَذَا يَخْرُجُ فِي النَّقْلِ الْمُتَّبَعِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ أَوْ عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِ الْمَوْذَاةِ مَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَتَخْرِيجِهِ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا (ش).

وَعَنْهُ: لَا، وَقِيلَ يَجِبَانِ فِي خَمْسٍ (و هـ م) فِي التَّرْتِيبِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَتَّبَ، وَفَعَلَهُ بَيَانٌ لِمُجْمَلِ الْأَوَامِرِ الْمُطْلَقَةِ، وَهِيَ تَشْمَلُ الْأَدَاءَ وَالْقَضَاءَ مَعَ غُيُوبِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى»، وَالصُّومُ وَكَذَا الرُّكَاةُ لَا يُعْتَبَرُ التَّرْتِيبُ فِي جَنْبِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، بِذَلِكَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَالْمَرَادُ: لَا يَجِبُ فِي الصُّومِ تَرْتِيبٌ فِي الْجُمْلَةِ.

وَيَأْتِي فِيهَا إِذَا اشْتَبَهَتْ الْأَشْهُرُ عَلَى الْأَمِيرِ، وَسَقُوطُهُ سَهْوًا لَا يَنْتَعِ كَرَاهَةً شَرْطًا، كَالْإِمْسَاكِ فِي الصُّومِ، وَتَرْكِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ مُخَالَفَتِنَا، وَيُتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ يَجِبُ التَّرْتِيبُ، وَلَا يُعْتَبَرُ لِلصَّحَّةِ، وَلَهُ نَظَائِرُ، قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ عَجَزَ فَمَاتَ بَعْدَ التَّوْبَةِ غَيْرَ لَهُ.

قَالَ: وَلَا تَسْقُطُ بِخَجٍّ، وَلَا تَضْعِيفٍ صَلَاةٍ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ (ع) وَتَسْقُطُ التَّرْتِيبُ لِبُخْشِيَةِ فَوَائِدِ الْحَاضِرَةِ لِئَلَّا يَصِيرَ فَائِتِيْنِ، وَلَئِنْ تَرَكَ التَّرْتِيبَ أَسْرُءُ مِنْ تَرْكِ الْوَقْتِ.

وَعَنْهُ: مَعَ الْكَثْرَةِ (و م) وَيَسْتَبَيْنُ التَّرْتِيبُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا (م). وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي وَغَيْرُهُ: تَبَيَّنَ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ الْمَاضِيَةِ كَالسَّيَّانِ، قَالَ: وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ هَلْ صَلَّى مَا قَبْلَهَا؟ وَدَامَ حَتَّى فَرَغَ فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ أَحَدَهُمَا كَمُتَّيْمٍ شَكَّ: هَلْ رَأَى مَاءً أَوْ سَرَابًا فَكَانَ مَاءً، وَيُتَوَجَّهُ فِيهَا أَحْتِمَالٌ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِجَهْلٍ وَجُوبٍ (هـ) وَالْمَذْهَبُ لَا لِأَنَّهُ نَادِرٌ، وَلِأَنَّهُ اخْتَفَذَ بِجَهْلِهِ خِلَافَ الْأَصْلِ، وَهُوَ التَّرْتِيبُ فَلَمْ يُعَدَّرْ، فَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ الْفَجْرَ جَاهِلًا، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ فِي وَقْتِهَا.

صَحَّتْ عَصْرُهُ لَا عَقْدَاوَهُ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ كَمَنْ صَلَّاهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بِلا وَضُوءٍ أَعَادَ الظُّهْرَ. وَعَنْهُ: وَيُخْشِيَةُ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ.

وَتَصِحُّ الْبَدَاءُ بِغَيْرِ الْحَاضِرَةِ فِي الْمَنْصُوصِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ (و) وَلَا نَافِلَةٌ إِذَا فِي الْأَصَحِّ عَالِمًا عَمْدًا كَمَا سَبَقَ، وَإِنْ ذَكَرَ فَائِتَةً فِي حَاضِرَةٍ أَتَمَّهَا غَيْرُ الْإِمَامِ (و هـ م) -وَعَنْهُ: وَهُوَ- نَفْلًا، وَقِيلَ: فَرَضًا.

وَعَنْهُ: تَبَطَّلَ.

وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ يَجْهَلُ عَيْنَهَا صَلَّى خَمْسًا نَصٌّ عَلَيْهِ (و) بَيِّنَةُ الْفَرَضِ، زَادَ الْقَاضِي فَقَالَ فِيهَا إِذَا اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ: وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ فَعَلَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ بَيِّنَةُ الْوَاجِبِ مُحَرَّمٌ كَمَا تَخْرُمُ الصَّلَاةُ عَلَى الْكَافِرِ.

وَعَنْهُ: فَجَرًا، ثُمَّ مَغْرِبًا، ثُمَّ رَبَاعِيَةً.
وَأِنْ تَرَكَ عَشْرَ سَجَدَاتٍ مِنْ صَلَاةٍ شَهْرَ قَضَى صَلَاةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، لِعَجَازِ تَرْكِهِ كُلِّ يَوْمٍ سَجْدَةً، ذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي، قَالَ:
وَيُعْتَبَرُ فِيهَا فَاتُهُ فِي مَرَضِهِ وَصِحَّتِهِ وَقْتُ الْأَذَاءِ، قَالَ: هُوَ وَغَيْرُهُ وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَأِنْ نَسِيَ ظَهْرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْنِ وَجَهِلَ السَّابِقَةَ فَعَنَّهُ يَبْدَأُ بِالظَّهْرِ.
وَعَنْهُ: يَتَحَرَّى (م) فَإِنْ اسْتَوَيَا فَعَنَّهُ بِمَا شَاءَ.
وَعَنْهُ: يُصَلِّي ظَهْرَيْنِ بَيْنَهُمَا عَصْرٌ، أَوْ عَكْسُهُ (م ٤، ٥) (١).
وَمَنْ شَكَّ فِيهِمَا عَلَيْهِ وَيَقْنُ سَبَقَ الْوُجُوبِ أَتَرَأَى ذِمَّتَهُ يَقِينًا نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا مَا يَقْنُ وَجُوبُهُ، وَعِنْدَ (هـ): إِنْ شَكَّ هَلْ
صَلَّى وَقَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ لَمْ يَلْزَمُهُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي لَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِبَيِّنٍ أَوْ ظَنٍّ.
وَفِي «الْعُنْيَةِ»: إِنْ شَكَّ فِي تَرْكِ الصُّومِ أَوْ النَّيِّ فَلْيَتَحَرَّ، فَلْيَقْضِ مَا ظَنُّهُ أَنَّهُ تَرَكَهُ فَقَطْ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فَقَضَى الْجَمِيعَ كَانَ
حَسَنًا، وَكَذَا قَالَ فِي الْكُفَّارَةِ وَالنَّذْرِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّلَاةِ مَا يَقْنُهُ لَا يَقْضِيهِ وَيَقْضِي غَيْرَهُ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَأْمُومُ: هَلْ
صَلَّى الْإِمَامُ الظَّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ؟ اعْتَبِرْ بِالْوَقْتِ، فَإِنْ أَشْكَلَ فَلَا صَلَّ عَدَمَ الْإِعَادَةِ.

(١) (مسألة - ٤ - ٥) قوله: (وإن نسي ظهرًا وعصرًا من يومين وجهل السابقة، فعنه: يبدأ بالظهر، وعنه يتحرى، فإن استويا فعنه بما شاء، وعنه: يصلي ظهرين بينهما عصر، وعكسه). انتهى.
ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا نسي ظهرًا وعصرًا من يومين وجهل السابقة، فهل يبدأ بالظهر، أو يتحرى؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، وشرح المجد، والشرح، وجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، والقواعد الأصولية وغيرهم.
إحداهما: يتحرى، وهو الصحيح، جزم به في الكافي، وقدمه ابن تيميم، وهو الصواب.
والرواية الثانية: يبدأ بالظهر، ثم العصر من غير تحرر، نقلها مهنا.
قلت: ويتوجه أن يبدأ بالعصر ولم أره؛ لأنه يحتمل أن يكون نسي العصر من اليوم الأول، كما أنه يحتمل أن يكون نسي الظهر من
اليوم الأول، فليست للظهر منزلة في الابتداء بها بالنسبة إلى نسيانه، فتكون كالظهر، فيأتي فيها قول كالظهر، ولا تأثير؛ لكون الظهر
قبلها، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.
وقال في المغني - بعد أن أطلق الروایتين -: ويحتمل أن يلزمه ثلاث صلوات، عصر بين ظهرين أو عكسه.
قال: وهذا أقبح؛ لأنه أمكنه أداء فرضه بيقين، فلزمه، كما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها، وقد نقل أبو داود ما يدل على
هذا. انتهى.

قال في القواعد الأصولية عن هذا القول: اختاره أبو محمد المقدسي، وأبو المعالي، وابن منجنا.
وقدم في الرعاية: أنه يصلي ظهرًا، ثم عصرًا، ثم ظهرًا، قال: وقيل: أو عصرًا، ثم ظهرًا، ثم عصرًا. انتهى.
وفي هذا القول الثاني نوع الثقات إلى ما وجهته.
(المسألة الثانية - ٢): على القول بالتحرر: لو تحرى: فلم يترجح عنده شيء فعنه يبدأ بأيهما شاء، وهو الصحيح.
جزم به في الرعاية الكبرى، وقدمه ابن تيميم، وابن عبيدان، وجزم به المجد في شرحه ونصره.
والرواية الثانية: يصلي ظهرين بينهما عصر، أو عكسه، وهي رواية أبي داود، وهو الذي مال إليه الشيخ في المغني، لكنه لم يفرق
بين أن يستوي عنده الأمران أم لا، والمصنف فرق، والله أعلم.
فهذه خمس مسائل قد صححت بمحمد الله تعالى.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

باب الأذان والإقامة

وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْأَصَحِّ، وَمِنْ الْإِمَامَةِ عَلَى الْأَصَحِّ (و ش) وَلَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا (و).
وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ أَفْضَلُ (و ش)، وَأَنْ مَا صَلَّحَ لَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَهَذَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْجُمُعَةِ.
وَقِيلَ: وَقَائِبَةٌ وَمَنْدُورَةٌ عَلَى الرُّجَالِ.
وَعَنْهُ: وَالرُّجُلُ حَضَرًا.

وَعَنْهُ: فِي الْمَصْرِ.

وَعَنْهُ: وَسَفَرًا.

وَعَنْهُ: هُمَا سُنَّةٌ (و).

وَفِي الرُّوضَةِ هُوَ فَرَضٌ وَهِيَ سُنَّةٌ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ.

وَقِيلَ: وَعَلَى أَنَّهُمَا سُنَّةٌ يُقَاتِلُونَ عَلَى تَرْكِهِمَا (ه).

وَعَنْهُ: يَجِبُ لِلْجُمُعَةِ فَقَطْ، وَيَكْفِي مُؤَذِّنٌ فِي الْمَصْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَاطْلُقَ جَمَاعَةً.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بِحَيْثُ يَسْمِعُهُمْ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ مَتَى أَذَّنَ وَاحِدٌ سَقَطَ عَنْهُ صَلَاتُهُ مَطْلَقًا خَاصَّةً.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ اثْنَانِ، وَيَتَوَجَّهُ أَحَدُهُمَا فِي الْفَجْرِ فَقَطْ، كِبَالًا وَابْنٌ أَمْ مَكْتُومٌ، وَلَا يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا.

وَقَالَ الْقَاضِي عَلَى أَرْبَعَةٍ، لِفِعْلِ عَثْمَانَ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤَذِّنَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، وَيُقِيمُ مَنْ أَذَّنَ أَوَّلًا، وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ الْإِعْلَامُ بِوَاحِدٍ زَيْدٌ يَقْدِرُ الْحَاجَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَانِبٍ، أَوْ: دَفْعَةً وَاحِدَةً بِمَكَانٍ وَاحِدٍ وَيُقِيمُ أَحَدُهُمْ، وَالْمُرَادُ بِهَا حَاجَةٌ، فَإِنْ تَشَاحَوْا أَقْرَعُ.

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ بِذَوْنِهِمَا، فَعَلَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَآئِذَا لَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى فِي الصَّلَاةِ، بَلْ إِلَى الدُّعَاءِ إِلَيْهَا، وَعَلَى أَنْ كَوْنَ الْبُقْعَةِ خَلَالًا يَجِبُ فِيهَا.

وَلَا تَبْطُلُ بِعَدَمِهَا هُمَا لَكِنْ يَكْرَهُ، ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِلَّا بِمَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ، وَنَصَّهُ أَوْ اقْتَصَرَ مُسَافِرٌ وَمُنْفَرِدٌ عَلَى الْإِقَامَةِ.

وَهُمَا أَفْضَلُ لِكُلِّ مَصَلٍّ، إِلَّا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يُشْرَعُ، بَلْ حَصَلَ لَهُمُ الْفَضِيلَةُ كَقِرَاءَةِ الْإِمَامِ لِلْمَأْمُومِ.

وَهَلْ صَلَاةٌ مَنْ أَذَّنَ لِمَصَلَّاتِهِ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ فَضْلٌ يَخْتَصُّ الصَّلَاةَ، أَمْ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا صَلَاةٌ مَنْ أَذَّنَ لَهُ سَوَاءٌ بِحُصُولِ سُنَّةِ الْأَذَانِ؟ ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَحْمَدَ تَوَقَّفَ، نَقَلَهُ الْأَنْزَمِيُّ (م) (١).

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ يَكْرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي بَيْتِهِ مِنْ بَعْدِ عَنِ الْمَسْجِدِ، لِئَلَّا يَضَعُ مَنْ يَقْصِدُهُ.

وَفِي التَّلْخِصِ: يُشْرَعَانِ لِلْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ غَيْرِ مَسْجِدِي مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي غَيْرُ الْجَوَامِعِ الْكِبَارِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ يُؤَذِّنُ مَنْ صَلَّى وَحْدَهُ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانَ الْجَمَاعَةِ، وَإِلَّا لَمْ يُشْرَعُ.

وَفِي كَرَاهِيَّتِهِمَا لِلنِّسَاءِ بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ وَقِيلَ مُطْلَقًا رَوَاتَانِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل صلاة من أذن لصلاته بنفسه أفضل لأنه وجد منه فضل يختص الصلاة أم يحتمل أنها وصلاة من

أذن له سواء لحصول سنة الأذان؟

ذكر القاضي: أن الإمام أحمد توقف نقله الأنزمي. انتهى.

قلت: الصواب أنهما سواء ويدل عليه فعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ومن بعدهم، والله أعلم.

وَعَنْهُ: تَسْنُ لَهُنَّ الْإِقَامَةُ (و ش) لَا الْأَذَانَ (م ٢) (١).
وَيَتَوَجَّهُ فِي التَّحْرِيمِ جَهْرًا خِلَافًا فِي قِرَاءَةٍ وَتَلْوِيَةٍ (٢).
وَقَدْ قَالَ فِي الْفُصُولِ: تَجْمَعُ نَفْسُهَا فِي السُّجُودِ لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ، وَلِهَذَا مَتَعْنَاهَا مِنَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ وَبِالْأَذَانِ وَمِنْ الرُّمْلِ فِي الطَّرَافِ، وَمِنْ التَّجَرُّدِ فِي الْإِحْرَامِ، كَذَا قَالَ، فَأَخَذَ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَإِنْ اختلفَ الْمَنَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَلِلْأَذَانِ الْمُخْتَارِ خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً (و هـ)، وَبِلا تَرْجِيحِ الشَّهَادَتَيْنِ خَفِيَّةٌ (م ش) بِتَرْجِيحِ التَّكْبِيرِ أَوَّلَهُ، لَا مَرْتَيْنِ (م) وَيَجُوزُ تَرْجِيْعُهُ.

وَعَنْهُ: لَا يُعْجَبُنِي (و هـ).

وَعَنْهُ: هُمَا سَوَاءٌ.

وَفِي التَّعْلِيْقِ: أَنَّ حَبْلًا نَقَلَ فِي مَوْضِعٍ: أَذَانَ أَبِي مَحْدُورَةَ أَعْجَبَ إِلَيَّ وَعَلَيْهِ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى الْيَوْمِ.
وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ حَيْعَلَةِ أَذَانِ الْفَجْرِ (و هـ م).
وَقَدِيمٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَالْفَتْوَى عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ (خ).

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ.

وَيَكْرَهُ التَّثْوِيبُ فِي غَيْرِهَا (و) خِلَافًا لِمَا اسْتَحَبَّهُ مُتَأَخَّرُو الْحَنَفِيَّةِ، وَبَعْدَ الْأَذَانِ.

وَالنِّدَاءُ إِذْنٌ بِالصَّلَاةِ خِلَافًا لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ فِيهِمَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ.

وَالْأَشْهُرُ: كَرَامَةُ نِدَاءِ الْأَمْرَاءِ الْكُفَّاءِ بِالنِّدَاءِ الْأَوَّلِ رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَصَنَّفَ ابْنُ بَطَّةَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَرَوَى يَاسَنَادُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: كُنَّا مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي سَفَرٍ فَتَرَلْنَا بِذِي الْمَجَازِ عَلَى مَاءٍ لِيَغْضُ الْعَرَبُ فَأَذَنَ مُؤَذِّنُ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَعَلَا رَحْلًا مِنْ رَحَالَاتِ الْقَوْمِ، ثُمَّ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا أَهْلَ الْمَاءِ! الصَّلَاةُ.
فَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ يُسَبِّحُ فِي صَلَاتِهِ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتِ الصَّلَاةَ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ الصَّائِحُ بِالصَّلَاةِ؟ قَالُوا أَبُو غَابِرٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: لَا صَلَّيْتُ وَلَا تَلَّيْتُ، أَيُّ شَيْطَانِكَ أَمَرَكَ بِهَذَا؟
أَمَا كَانَ فِي اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ مَا أَغْنَى عَنْ بِذَعِكَ هَذِهِ؟

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي كراهتهما للنساء بلا رفع صوتٍ وقيل مطلقاً روايتان، وعنه تسنُّ لهنَّ الإقامة لا الأذان). انتهى.

إحداهما: يكره، وهو الصحيح.

قال في المجد: لا يستحبُّ لهنَّ في أظهر الروايتين.

قال الزركشي: الكراهة أشهر الروايات.

وقدم الكراهة ابن عجم، وصاحب الرعايتين، والحاوئين، وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

وقدم ابن عبيدان أنه لا يسُنُّ.

والرواية الثمانية: يباح، ذكرها في الرعية.

والرواية الثالثة: يستحبُّ أن ذكرها في الفائق وغيره، ورواية عدم الكراهة التي ذكرها المصنف تحتل الإباحة، والاستحباب.

وكلام المجد يحتمل الكراهة، والإباحة، وكذا ابن عبيدان، وعنه تسنُّ لهنَّ الإقامة لا الأذان ذكرها القاضي فمن بعده.

(٢) تنبيه: قوله: (ويتوجه في التحريم جهراً: الخلاف في قراءة وتليوة).

نأتي القراءة في صفة الصلاة في قوله: (إذا لم يسمعها أجنبيٌ قبل: كرجل، وقيل: يجرم، ويأتي تصحيح ذلك).

ونأتي التلبية في محلها في قوله: (وجزم جماعة لا ترفع صوتها فيها إلا بمقدار ما تسمع رفيقتها، وظاهره التحريم فيما زاد على ذلك).

وقوله: (ويكره التثويب في غيرها) لعلَّه: في غيره.

وَهَذَا إِنْ صَحَّ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْآذَانَ أَوْ الْإِقَامَةَ، وَالْأَلَمَ يَكْرَهُ.
وَرَوَى أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ إِذَا أَيْمَتِ الصَّلَاةُ: الصَّلَاةُ الْإِقَامَةُ، بِدْعَةٍ، يَنْهَوْنَ عَنْهُ إِنَّمَا
جَعَلَ الْآذَانَ لِيَسْمَعَ النَّاسُ، فَمَنْ سَمِعَ جَاءَ.
وَقَالَ رَجُلٌ لِإِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ: خَاصَمَنِي رَجُلٌ، فَقَالَ لِي يَا سَفَلَةٌ، فَقُلْتُ، وَاللَّهِ مَا أَنَا بِسَفَلَةٍ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ هَلْ تَمْشِي
خَلْفَ النَّاقَةِ وَتَصْبِيحُ يَا مَعْلُوفٌ عَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ هَلْ تَصِيحُ: «الصَّلَاةُ الْإِقَامَةُ» قَالَ لَا، قَالَ: لَسْتُ بِسَفَلَةٍ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ.

وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ: الصَّلَاةُ قَالَ لَا يَقُولُ الصَّلَاةَ، كَرِهَهُ سَعِيدُ
بْنُ جُبَيْرٍ، إِنَّمَا كَرِهَهُ لِأَنَّهُ مُحَدِّثٌ، وَتَبِعَ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ لِابْنِ بَطَّةٍ عَلَى ذَلِكَ.
وَفِي الْفُصُولِ: يَكْرَهُ بَعْدَ الْآذَانِ نِدَاءُ الْأَمْرَاءِ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَجْزِ الزِّيَادَةُ فِي الْآذَانِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَصِلَهُ بِمَا لَيْسَ
مِنْهُ كَالْخَطْبَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنِ الْبِدْعَةِ لِغِلْظِهِ زَمَنَ مُعَاوِيَةَ، وَلَعَلَّهُ اقْتَدَى بِغِلْظِ بِلَالٍ، حَيْثُ أَذَّنَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّلَاةِ وَكَانَ نَائِمًا،
وَجَعَلَ يُثَوِّبُ لِدَلِّكَ، وَأَقْرَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً (و ش).
وَعَنْهُ: أَوْ يُقْنِيهَا إِلَّا قَدْ قَامَتْ مَرَّةً (م): لَا مَرَّتَيْنِ وَأَنَّهَا كَالْآذَانِ (هـ) وَلَا يَكْرَهُ الثَّانِيَةَ (م ش) وَيُسْتَحَبُّ التَّرْسُلُ فِيهَا
وَلِإِحْدَارِهَا، وَأَذَانُهُ أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَيَتَوَلَّاهُمَا وَاحِدًا.

وَعَنْهُ: سَوَاءٌ ذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ (و هـ م).
وَقِيلَ: بَلَى يَكْرَهُ، وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ الْمَغْرِبَ بِمَنَادَةٍ.
وَأَنْ أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا فَعَنْهُ يَكْرَهُ.
وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: حَضَرًا.
وَعَنْهُ: فِي الْإِقَامَةِ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ إِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا أَوْ مَشَى فِيهِ كَثِيرًا بَطُلٌ^(١) (خ) وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الثَّانِيَةِ.
وَعَنْهُ: فِي الْأَوَّلَى لَا يُعْجِبُنِي (م ٣)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وقال ابن حامد إذا أذن قاعدًا أو مشى فيه كثيرًا بطل).

ظاهر هذا: أن المقدم أنه لا يبطل من القاعد، والمشي كثيرًا، وهو صحيح، وهو المذهب.

قال الشيخ الموفق، والشارح، وغيرهما: فإن أذن قاعدًا لغير عذر فقد كرهه أهل العلم، ويصح قطعًا بالصحة.

وقال الشيخ تقي الدين: لما عدم الإجزاء من القاعد.

وحكى أبو البقاء في شرحه رواية أنه إذا أذن قاعدًا.

قال القاضي: هذا محمولٌ على نفي الاستحباب وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أذن أو أقام راكبًا أو ماشيًا [فعنه]: لا يكره، وعنه بلى، وعنه حضرًا وعنه في في الإقامة).

وقال ابن حامد: إن أذن قاعدًا أو مشى فيه كثيرًا، وهو رواية في الثانية، وعنه في الأولى، لا يعجبي. انتهى.

إذا أذن أو أقام راكبًا أو ماشيًا لغير عذر فقدّم ابن تيمم الكرامة، وقطع بها في التلخيص للماشي، وبعدمها للراكب المسافر.

قال في الرعاية الصغرى: يباح للمسافر ماشيًا، وراكبًا في السفينة، وقاله في الحاويين.

وقال في الكبرى: ويكرهان للماشي حضرًا، ويباحان للمسافر، حال مشيه، وركوبه، في رواية.

وقال في مكان آخر: ولا يمشي فيهما، ولا يركب نص عليه، فإن فعل كره.

وقال في الفائق: ويباحان للمسافر ماشيًا، وراكبًا. انتهى.

وقال المجد في شرحه وتبعه ابن عبيدان: ولا بأس أن يؤذن المسافر راكبًا وتكره له الإقامة بالأرض، نص عليه. انتهى.

وَذَكَرَ عِيَاضُ أَنَّ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً لَا يَجُوزُ قَاعِدًا، إِلَّا أَبَا نُزْرٍ، وَوَافَقَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَالِكِيُّ.
وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ مُنْطَهَرًا، عَلَى عُلُوٍّ، وَيُقِيمُ مَكَانَهُ كَالْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ بِلَالَ لَوْ أَقَامَ أَسْفَلَ لَمَا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَا تَسْبِقْنِي
بِأَمِينٍ، احْتِجَّ بِهِ أَحْمَدُ: إِلَّا أَنَّ يَشُقُّ لَا مَكَانَ صَلَاتِهِ (م ش).
وَفِي النَّصِيحَةِ: السُّنَّةُ أَنْ يُؤْذَنَ بِالنَّارَةِ، وَيُقِيمُ أَسْفَلَ.
وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: مِنْ السُّنَّةِ ذَلِكَ.
وَنَقَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِيَلْحَقَ آمِينَ مَعَ الْإِمَامِ.
وَيَجْعَلُ سَبَابَتَهُ فِي أَدْنِيهِ (و).
وَعَنْهُ: يَجْعَلُ يَدَيْهِ عَلَى أَدْنِيهِ مَضْمُومَةً سِوَى الْإِنْهَامِ.
وَعَنْهُ: مَعَ قَبْضِهِمَا عَلَى كَفَيْهِ، وَيَرْفَعُ وَجْهَهُ إِلَى السَّمَاءِ، نَقْلَهُ حَنْبَلٌ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ عِنْدَ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ: وَقِيلَ: وَالشَّهَادَتَيْنِ، وَيَجْزِيهِمَا فَلَا يُغْرِيهِمَا.
وَيَلْتَفِتُ يَمْنَةً وَيَسْرَةً (ر) فِي الْخِيعَلَةِ (هـ) وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مَذْهَبَهُ، كَقَوْلِنَا.
وَقِيلَ: يَمِينًا: حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يُعِيدُهُ يَسَارًا، ثُمَّ كَذَلِكَ حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ.
وَقِيلَ: يَقُولُ يَمِينًا: حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَسَارًا حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ، ثُمَّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً، وَهُوَ سَهْوٌ.
وَفِي التَّفَاوِيهِ فِيهَا فِي الْإِقَامَةِ وَجْهَانِ، قَالَهُ أَبُو الْمُعَالِيِّ.
وَجَزَمَ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ بِعَدْوِيهِ فِيهَا (م ٤) (١).
وَلَا يُزِيلُ قَدَمَيْهِ لِيَفْعَلَ بِلَالَ، وَكَالْخُطْبَةِ، لَا يَتَقَبَّلُ فِيهَا، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ وَظَاهِرُهُ يُزِيلُ صَدْرَهُ (ش).
نَقَلَ خَرَّبٌ يَلْتَفِتُ يَمْنَةً وَيَسْرَةً، وَكَأَنَّهُ لَمْ يُعْجِبْهُ الدُّورَانِ فِي النَّارَةِ.
وَعَنْهُ: يُزِيلُ قَدَمَيْهِ فِي مَنَارَةٍ، وَتُخَوِّهَا، نَصْرَةً فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (و هـ م).
وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَأَبُو الْفَرَجِ حَفِيدُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمَذْهَبُ الْأَحْمَدِيُّ (٢).
زَادَ أَبُو الْمُعَالِيِّ: مَعَ كَبْرِ الْبَلَدِ لِلْحَاجَةِ.
وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ قَدْرَ طَاقَتِهِ، مَا لَمْ يُؤْذَنَ لِنَفْسِهِ، وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ.
وَعَنْهُ: يَتَوَسَّطُ.
وَلَا يَصِيحُ إِلَّا مُرْتَبًا (و) مُتَوَالِيًا (و) عُرْفًا مُتَوَالِيًا مِنْ وَاحِدٍ.

= وقال الشيخ الموفق والشارح: ولا يجوز الأذان على الراحلة.
والظاهر: أنهما أرادوا في السفر.
ويأتي كلامهما في التنبيه الآتي.
وقال القاضي: إذا أذن راكبًا أو ماشيًا حضرًا كره، نقله ابن عيدين.
قلت: الصواب عدم الكراهة في الأذان للمسافر راكبًا وماشيًا، والكراهة في ذلك، والله أعلم.
(١) (مسألة - ٤): قوله: وفي التفاته يعني عن يمنة ويسرة عند قوله حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ فِي الْإِقَامَةِ وَجْهَانِ، قَالَ أَبُو
الْمُعَالِيِّ، وَجَزَمَ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ بِعَدْمِهِ فِيهَا. انتهى.
قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب؛ لذكرهم ذلك في الأذان وتركهم له في الإقامة، وصححه ابن نصر الله في
حواشيه.

(٢) تنبيه: قوله: (وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَأَبُو الْفَرَجِ حَفِيدُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمَذْهَبُ الْأَحْمَدِيُّ). انتهى.
فيه نظر؛ لأن المذهب الأحمد لأبي المحاسن وأبي عمير يوسف بن الشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، فقوله أبو الفرج غير
مسلم، وكذا قوله حفيد الجوزي، وإنما هو ولد الشيخ أبي الفرج شيخ الإسلام، ويعرف والده بابن الجوزي، فلعل هنا نقصًا، والله
أعلم.

فَظَاهِرُهُ: لَا يُعْتَبَرُ مَوَالَاةُ بَيْنِ الْإِقَامَةِ، وَالصَّلَاةِ (ش) إِذَا أَقَامَ عِنْدَ إِزَادَةِ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، لِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ لَا يَبِي بِكُزٍ أَنْصَلِي فَأَقِيمَ؟

وَلَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ جُنِبَ ذَهَبٌ فَأَغْتَسَلَ، وَظَاهِرُهُ طَوْلُ الْفَصْلِ وَلَمْ يُعِدْهَا.

وَيَأْتِي كَلَامُ الْقَاضِي فِي أَذَانِ الْفَجْرِ.

وَفِي تَقْدِيمِ النِّيَّةِ وَرَفْعِ صَوْتِهِ بِهِ رُكْنٌ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي بِحَيْثُ يَسْمَعُ مَنْ تَقُومُ بِهِ الْجَمَاعَةُ رُكْنٌ،

وَيُكْرَهُ فِيهِ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ يَسِيرٌ بِلا حَاجَةٍ كِلَا قَامَةٍ.

وَعَنْهُ: لَا، وَيُرَدُّ السَّلَامُ (هـ م)

وَعَنْهُ: وَيَنْطَلُ بِالرُّدَّةِ فِيهِ (و).

وَقِيلَ: لَا إِنْ عَادَ فِي الْحَالِ كَجُنُوبِهِ وَإِقَاتِهِ.

وَإِنْ أَتَى بِسِيرِ كَلَامٍ مُحَرَّمٍ فَقِيلَ: لَا يَنْطَلُ، (و) وَقِيلَ بَلَى (م ٥) ^(١).

فَعَلَّلَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِأَنَّهُ قَدْ يَنْظَنُ سَامِعُهُ مُتَلَاعِبًا فَأَتَتْهُ الْمُسْتَهْزِئَةُ، وَعَلَّلَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِيهِ، زَادَ بَعْضُهُمْ كَالرُّدَّةِ، فَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مُحَرَّمٍ سَوَاءٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ ارْتَدَّ بَعْدَهُ بَطَلَ (خ) قِيَامًا عَلَى قَوْلِهِ فِي الظَّهَارَةِ، فَذَلِكَ أَنَّهَا مِثْلُهُ لَوْ ارْتَدَّ فِيهَا.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ يَنْطَلُ كَرْدَتِهِ فِي صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَحُجٍّ، فَحَكَمَهُ فِيهِ كَمَنْ وَطِئَ فِيهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ.

وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِطُلَاغِهِ بِطُلَانِ حَمَلِهِ، وَكَالْصَّوْمِ، وَلَأَنَّهُ قَدْ يُعْتَدُ بِمَا فَعَلَّهُ الْوَاطِئُ، وَيَنْعَقِدُ إِخْرَامُهُ ابْتِدَاءً،

بِخِلَافِ الْمُرْتَدِّ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ بَيْنِي كَالْأَذَانِ وَأَوَّلَى.

قَالَ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: وَيَنْطَلُ بِنَوْمٍ كَثِيرٍ لَا يَسِيرُ.

وَيَصِحُّ جُنُبًا (و) عَلَى الْأَصَحِّ.

ثُمَّ يَتَوَجَّهُ فِي إِعَادَتِهِ احْتِمَالَانِ (م ٦) ^(٢).

وَلَا يَصِحُّ مِنْ مُتَمِّزٍ لِبَالِغٍ فِي رَوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ (و م)؛ لِأَنَّهُ قَرَضُ كِفَايَةٍ، وَفَعَلُهُ نَقْلٌ.

وَعَلَّلَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمُحَرَّرُ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خَيْرُهُ، كَذَا قَالَا، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَتَخَرَّجُ فِيهِ رَوَايَتَانِ كَتَشَاهُدِهِ وَوَلَايَتِهِ، كَذَا قَالَ وَوَلَايَتِهِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن أتى يسير كلام محرم فقل: لا يبطل، وقيل: بلى). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، والفاثق.

أحدهما: تبطل، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمقنع، وغيرهم.

فإنهم أبطلوه بالكلام المحرم، وأطلقوا.

وجزم به في الفصول، والتلخيص، والبلغة، والمحزر، والإفادات، والوجيز، والتسهيل، وتجريد العناية، والمنور، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

وصححه ابن تيميم، واختاره في الفاثق.

وقدّمه المجد في شرحه، وابن حبان في الرعاية الصغرى.

قال في الحاويين: ولا يقطعهما بفصل كثير، ولا كلام محرم، وإن كان يسيراً.

والقول الثاني: لا يبطل بذلك.

قال في الخلاصة: ولا يقطع الأذان بقول ولا فعل، فإن قطعه وكان كثيراً لم يعتدّ بأذانه.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ويصح جنباً على الأصح ثم يتوجه في إعادته، احتمالان). انتهى.

قلت: الصواب عدم الإعادة؛ لأن المقصود قد حصل.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ أَذَانُهُ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ (و هـ ش).
 وَنَقَلَ حَنْبَلٌ إِذَا رَاهَقَ (م ٧) (١).
 وَلَا يُعْتَدُ بِأَذَانِ امْرَأَةٍ (هـ) وَحَتَّى.
 قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ مِنْهُي عَنْ كَالِحِيكَايَةٍ.
 وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ صِحَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَمْنَعُ الصَّحَّةَ.
 فَتَوَجَّهَ عَلَى هَذَا بَقَاءُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ مَنْ هُوَ فَرَضٌ عَلَيْهِ، وَفِي كَلَامِ الْحَنَفِيَّةِ لِأَنَّهُ صَوَّغَهَا عَوِزَةً
 وَلَا يَكْرَهُ مُحَدِّثًا نَصُّ عَلَيْهِ (هـ) وَقِيلَ بَلَى (و ش) كَالْجَنِّبِ (و) كَالْإِقَامَةِ (و) لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ.
 وَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ الْمَلْحَنُ، وَالْمَلْحُونُ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى: مَعَ الْكَرَاهَةِ.
 قَالَ الْقَاضِي: كَقِرَاءَةِ الْأَلْحَانِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْءٍ مُحَدَّثٌ أَكْرَهُهُ مِثْلَ التَّطْرِيبِ.
 وَعَنْهُ: وَيَصِحُّ مِنْ فَاسِقٍ (و) وَتَكْرَهُ لُفْعَةً فَاحِشَةً.

فَصْلٌ

وَيَصِحُّ لِلْفَجْرِ بَعْدَ يَصْنَفِ اللَّيْلِ.
 وَقِيلَ: بَلْ قَبْلَ الْوَقْتِ بِسَبْعٍ.
 وَنَقَلَ صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِقَبْلِ الْفَجْرِ إِذَا كَانَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، يَعْنِي الْكَاذِبِ.
 وَقِيلَ: سُنَّةٌ.
 وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ (و هـ) كَغَيْرِهَا (ع) وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ إِلَّا لِلْجُمُعَةِ، وَكَالْإِقَامَةِ. نَصُّ أَحْمَدُ عَلَى التَّفْرِقَةِ.
 قَالَ الْقَاضِي: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْخَطْبَتَيْنِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْأَذَانِ عَلَيْهِمَا.
 قَالَ: وَلِأَنَّ الْإِقَامَةَ لَا يَتَّبَعُ الصَّلَاةَ، وَلِهَذَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرَمَ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنْهَا، وَالْأَذَانُ لِلْغَائِبِينَ، وَيَكْرَهُ قَبْلَ
 الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ فِي الْمَنْصُوصِ.
 وَقِيلَ: مِمَّنْ لَا عَادَةَ لَهُ.
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ مُطْلَقًا.
 وَعَنْهُ: مَا لَمْ يُعَدَّ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ولا يصح من مميز لبالغ في رواية اختارها جماعة، وعنه يصح أذانه، نصره القاضي وغيره، ونقل حنبلي إذا راهق). انتهى.
 وأطلق الخلاف في الهداية، والخلاصة، والكافي، والمقنع، وشرح ابن عبيدان، والقواعد الأصولية.
 إحداهما: يميز وهو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.
 قال الشيخ تقي الدين: اختاره أكثر الأصحاب، وصححه في الفصول، والمذهب ومسبوك الذهب، والتلخيص، والبلغة، والنظم،
 والفاثق، والحاوي للمصنف، وغيرهم.
 واختاره القاضي، والشيخ الموفق، والشارح وابن عبيدان في تذكروته، وغيرهم.
 وجزم به في الإيضاح، والوجيز وقدمه، في المحرر ومختصر ابن تميم، وإدراك الغاية، وغيرهم.
 والرواية الثانية: لا يميز، جزم به في الإفادات.
 وقدمه في الرعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزين.
 قال في مجمع البحرين: لا يميز أذان المميز للبالغين في أقوى الروايتين.
 ونصره ومال إليه المجد في شرحه واختاره الشيخ تقي الدين، ونقل حنبلي يميز أذان المراهق.
 قال القاضي: يصح أذان المراهق، رواية واحدة وقدمه في الرعاية الكبرى.

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ أَمِينًا صَبِيحًا عَالِمًا بِالْوَقْتِ.
 وَفِي الْإِفْصَاحِ حُرٌّ، وَحَكَاهُ (و)، وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ لَا فَرْقَ.
 وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي، قَالَ: وَيَسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ.
 قَالَ هُوَ وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَالتَّبَصُّيرُ أَوَّلَى، وَلَا يَكْرَهُ مِنْ أَعْمَى يَعْرِفُ بِالْوَقْتِ (هـ).
 وَيُسْتَرْطُ ذُكُورِيَّتُهُ وَعَقْلُهُ (و).
 وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَعِلْمُهُ بِالْوَقْتِ.
 وَنَحْوُ التَّشَاحُنِ يُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ الْأَدْنَى.
 وَقِيلَ: يُقَدَّمُ هَرٌّ، ثُمَّ اخْتِيَارُ الْجَبْرِانِ، ثُمَّ الْفَرْعَةُ.
 وَعَنْهُ: هِيَ قَبْلَهُمْ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
 وَقَالَ الْقَاضِي: وَعَنْهُ يُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا بِمَزِيَّةٍ عِمَارَةٍ.
 وَقِيلَ: أَوْ سَبْقُهُ بِأَذَانٍ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي تَقْدِيمِ رِضَا الْجَبْرِانِ أَنَّهُمْ أَحْصَوْا، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَوْ تَشَاحُّوا فِي الْعِمَارَةِ كَانَ أَهْلُ
 الْمَسْجِدِ أَحَقَّ، وَكَذَا تَمَرَّتُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ التَّقْدِيمِ فِيهِمَا، بَلْ ظَاهِرُهُ التَّقْدِيمُ هُنَا فَقَطْ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ بِالتَّسْوِيَةِ، فَيَكُونُ
 فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ الْخِلَافُ.
 وَيُسْتَحَبُّ الْفَصْلُ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَإِقَامَتَيْهَا (ش) قِيلَ: بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.
 وَقِيلَ: بِجَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ (م ٨)، وَفَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.
 قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالْوُضُوءُ، وَالسَّعْيُ وَنَحْوُهُ، لَا يَسْكُنُهُ نَحْوُ قَدْرِ ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارَ (هـ).
 وَفِي التَّغْلِيْقِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِنْ كَانَتْ الْمَغْرِبُ أَوَّلَ الْفَوَائِتِ أَنْ يَفْصَلَ بِجَلْسَةٍ، وَكَذَا صَلَاةُ يُسَنُّ تَعْجِيلُهَا.
 وَذَكَرَ الْحَلَوَائِيُّ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوُضُوءِهِ، وَصَلَاةً وَرَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِجَلْسَةٍ.
 وَفِي التَّبَصُّورَةِ: فِي الْكُلِّ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوُضُوءِهِ، وَلَا يَكْرَهُ الرُّكُوعَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فِي الْمَنْصُوصِ (خ).
 وَعَنْهُ: تُسَنُّ (غ).
 وَعَنْهُ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»، وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي غَيْرِ الْمَغْرِبِ.
 وَإِنْ جَمَعَ أَوْ صَلَّى فَوَائِتَ أَذْنٍ لِلأَوَّلَى وَأَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ.
 وَعَنْهُ: أَوْ يُقِيمُ فَقَطْ.
 وَعَنْهُ: وَلَوْ وَاحِدَةً وَفِي النَّصِيحَةِ يُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ: إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ فِي وَقْتِ الأَوَّلَى فَيُؤَدِّنُ لَهَا أَيْضًا.
 وَعِنْدَ (هـ) يَجْمَعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَيَكْرَهُهُمَا لِلْفَوَائِتِ؛ وَعِنْدَ مَالِكٍ يَكْرَهُهُمَا لِلْجَمْعِ؛ وَلَا يُؤَدِّنُ عِنْدَهُ.
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِفَاتِيَةٍ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويستحبُّ الفصل بين أذان المغرب وإقامتها).

قيل: بقدر ركعتين خفيفتين، وقيل: بجلسة خفيفة، انتهى.

أحدهما: يكون الفصل بقدر جلسة خفيفة، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمنتهى، والتلخيص، والبلغة، والشرح ومختصر ابن تيم، والنظم ومجمع البحرين وشرح ابن منجاء، والوجيز، والحاويز، وغيرهم.
 وقدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: يكون بقدر ركعتين خفيفتين جزم به في المستوعب، والمحرر، والفايق وتركه ابن عبدوس.

قال الإمام أحمد: يقعد الرجل مقدار ركعتين.

وقال في الإفادات: يفصل بين الأذان، والإقامة بقدر وضوء وركعتين، فزاد الوضوء.

وفي صحبة نافلة بعد إقامة الوجهان كما سبق في نفل قبل قضاء فرض (م) (٩) (١).

ولا يشرع فيها (هـ) في سنة الفجر يركعها بياب المسجد إن أدرك ركعة (م) إن لم تقته ركعة ركعها خارجة. وقيد ابن بطال عن أصحابه المالكية بالركعة الثانية، ولا يأتي غيرها (هـ) إن لم تقته ركعة أتى بها خارج المسجد ويتيم النافلة من هو فيها ولو فاتته ركعة (م). وإن خشي قوات الجماعة قطعها (و ش). وعنه: ييمها (و هـ) خفيفة ركعتين إلا أن يشرع في الثالثة فيتم الأربع، نص عليه لكرهه الإفصار على ثلاث، أو لا يجوز.

وللحنفية خلاف في الاكتفاء بآية وضم السورة، ولا فرق على ما ذكره في الشروع في نافلة بالمسجد أو خارجه، ولو بينه.

وقد نقل أبو طالب إذا سمع الإقامة وهو بينه فلا يصلي ركعتي الفجر بينه، والمسجد سواء، والزمن بغض الحنفية بما إذا علم الإقامة بينه ولم يسمعها، وهذا سهو، وإن جهل الإقامة فكجهل وقت نهي في ظاهر كلامهم؛ لأنه أصل المسألة. وظاهر كلامهم: ولو أراد الصلاة مع غير ذلك الإمام، وتوجه احتمال كما لو سمعها في غير المسجد الذي يصلي فيه؛ فإنه يبعد القول به، لأن إطلاق الخبر ينصرف إلى المفهوم المعتاد. ويخرج أخذ أجره عليهما على الأصح (و هـ).

ونقل حنبل يكره، فإذا لم يوجد منطوق بهما رزق الإمام من بيت المال، وإلا لم يجز، كالفضاء، وتوجه احتمال إلا مع امتياز بحسن صوت (و ش) وغيره.

ويستحب (و) للمؤذن وسامعه نص عليهما ولو كان في طواف أو امرأة.

قال أبو المعالي وغيره متابعة قوله بمثله خفية.

وفي الحيلة (م) فيهما فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، نص عليه للخبر؛ ولأنه خطاب بإعادته عبث، بل سبيله الطاعة وسؤال الحول، والقوة.

وقيل: يجمع بينهما (و ش).

وقال الخريزي وغيره: يقول كما يقول، وتوجه احتمال تجب إجابته، فظاهر كلامهم يجيب مؤذنا ثانيا فأكثر، ومراذهم حيث يستحب، واختاره شيخنا.

وظاهر كلام جماعة لا يجيب نفسه.

وحكي رواية: «ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يقول: اللهم رب هذو الدعوة الثامة، والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة، والفضيلة وأبعثه مقاما محمودا الذي وعده».

وقال جماعة: «المقام المحمود» ثم يدعوه.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي صحبة نافلة بعد إقامة الوجهان كما سبق في نفل قبل قضاء فرض). انتهى.

قال المصنف في باب المواقيت: (ولا يصح نفل مطلق على الأصح، لتحريمه كأوقات النهي).

قال صاحب المحرر: يعني: لا يصح نقل المطلق إذا كان عليه قضاء فوات، وذكر غير صاحب المحرر الخلاف في الجواز، وإن على المنع: لا يصح.

قال المجد: (وكذا يتخرج في النفل المبتدئ بعد الإقامة، أو عند ضيق وقت المؤداة مع علمه بذلك وتحريمه). انتهى نقل المصنف.

فالحاق المصنف هذه المسألة بتلك يدل على أن الصحيح عدم الصحة، وخروج هذه على تلك، وهو الصواب؛ أعني: عدم الصحة فيها.

وأطلق الخلاف هنا ابن تيميم، وصاحب الفائق.

فهذه تسع مسائل قد صححت بعون الله تعالى.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ حَاجَةً فَقُولُوا: فِي عَاقِبَةٍ.

وَفِي جَامِعِ الْقَاضِي ظَاهِرُ نَقْلِ الْمُرُوفِيِّ يَذْعُو الْمُؤَذِّنُ فِي خِلَالِ أَذَانِهِ، وَسَبَقَ يُكْرَهُ الْكَلَامُ، وَإِذَا لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ فَهَذَا أَوْلَى وَنَجِيبٌ فِي التَّوْبِ: صَدَقَتْ وَتَرَزَّتْ.

وَقِيلَ: يَجْمَعُ.

وَفِي الْإِقَامَةِ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا.

وَقِيلَ: يَجْمَعُ، وَيَذْعُو عِنْدَ إِقَامَتِهِ فَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَذَكَرَهُ الْأَجَرِيُّ وَغَيْرُهُ لَا يَنْدَعُو.

وَعَنْهُ: أَنَّهُ فَعَلَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ ظَاهِرَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ فِيهَا، قَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ: «لَا يَرُدُّ الدُّعَاءَ، أَوْ قَلَمًا يَرُدُّ الدُّعَاءَ عِنْدَ النَّدَاءِ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

رَوَاهُ مَالِكٌ (٨٣/١) عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ الْمُعَمَّرِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (١٧٢٠) مَرْفُوعًا.

وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ (٢٥٤٠)، وَالْحَاكِمُ (٧١٢)، وَلَهُمَا (الْحَاكِمُ: ٧١٢، د: ٢٥٤٠) فِي رِوَايَةٍ: «وَقَتَ الْمَطَرِ».

وَاسْتَحَبَّهُ فِيهِ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي خَبَرِ أَنَسٍ، وَفِيهِ: «وَعِنْدَ الْقِرَاءَةِ».

وَلِلْمُعَمَّرِيِّ، وَالْحَاكِمِ (٢٠٠٤) عَنْ أَبِي أَمَانَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا نَادَى الْمُتَنَادِي فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَاسْتَجِيبَ الدُّعَاءُ».

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَلِلْقَاءِ الرَّحْمَنِ، وَلِسُكُوتِ الْقَطْرِ، وَلِلدُّعَاةِ الْمُظْلُومِ، وَلِلْأَذَانِ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

وَيُجِيبُهُ الْقَارِئُ، لَا الْمُصَلِّي وَلَوْ نَفَلًا (م) وَتَبْتَطِلُ بِالْحَيْعَلَةِ (هـ).

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا دُعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ فَرَوَاتِنَا سَاءَ.

وَقَالَ: وَتَبْتَطِلُ بِغَيْرِهَا إِنْ نَوَى الْأَذَانُ لَا الذِّكْرَ، وَيُجِيبُهُ إِذَا فَرَّغَ، وَكَذَا الْمُتَخَلِّي، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا يُجِيبُهُ فِيهَا، وَكَذَا عِنْدَ ذِكْرِ دُعَاءٍ وَنَحْوِهِ وَجَدَ سَبَبَهُ فِيهَا، وَسَيَأْتِي.

وَلَا يُحْرَمُ إِمَامٌ وَهُوَ فِيهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ (هـ) عِنْدَ الْإِقَامَةِ، وَيَقُومُ عِنْدَ كَلِمَةِ الْإِقَامَةِ.

وَنَقَلَ حَبِشٌ: يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الْقِيَامُ عِنْدَهَا، وَمُرَاةٌ يُسْتَحَبُّ لَا عِنْدَ حَيْعَلَةِ الْفَلَاحِ (هـ) وَلَا إِذَا فَرَّغَ (م ش).

وَذَكَرَ حَيَّاضٌ عَنْ مَالِكٍ وَعَامَّةِ الْعُلَمَاءِ يَقُومُونَ بِشُرُوعِهِ فِي الْإِقَامَةِ، وَيَقُومُ مَأْمُومٌ عِنْدَهَا بِرُؤْيَةِ الْإِمَامِ (و هـ).

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ (و ش).

وَذَكَرَهُ الْأَجَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: أَوْ قَرِيبًا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْ مَسْجِدٍ بَعْدَ أَذَانٍ بِلَا عَذْرِ، أَوْ نِيَّةِ الرُّجُوعِ، وَكَرِهَهُ أَبُو الْوَلَاءِ وَأَبُو الْمَعَالِي (و هـ ش).

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَخْرُجَ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لَا يَخْرُجُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ لَا يَنْتَبِيهِ.

وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ حَصَى أَبَا الْقَاسِمِ، وَتَوَجَّهَ يَخْرُجُ لِيَدْعُو، فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ خَرَجَ لِلتَّوْبِ فِي الظُّهْرِ، أَوْ الْعَصْرِ.

وَقَالَ: فَإِنْ هَلَوُ بِدَعَةٍ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٣٨).

وَأَنْ لَمْ تَخْرُجْ الْبِدْعَةُ، فَيَتَوَجَّهَ كَالْخُرُوجِ مِنْ وَلِيْمَةٍ.
وَلَمَنْ كَانَ صَلَاتِي الْخُرُوجِ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا بَعْدَ الْإِقَامَةِ لِيُظْهِرَ وَعِشَاءً لِأَنَّهُ يُتَمُّمُ
وَقْتُ إِقَامَةِ إِلَى الْإِمَامِ، وَأَذَانٌ إِلَى الْمُؤَذِّنِ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م: ٢٢٧): أَنَّ الْمُؤَذِّنَ كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ، فَيُخَبِّرُهُ بِالصَّلَاةِ وَإِقَامَتِهَا.
وَفِيهَا (خ: ٦٨١٢) قَوْلُ عُمَرَ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَدْ نَسِيتُهَا، وَالصَّيِّتَانِ.
وَفِي مُسْلِمٍ قَوْلُ عَائِشَةَ: «لَمَّا لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ فِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ، فَطَلَّقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ:
الصَّلَاةُ».

وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ تَأَخَّرَ الْإِمَامُ، أَوْ أَمَّا نَظِيرُ الْجِيرَانِ فَلَا بَأْسَ بِإِعْلَامِهِ.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ جَاءَ الْغَائِبُ لِلصَّلَاةِ أَتَانِ حِينَ يَرَاهُ، لِلْخَبَرِ، وَلَا يُؤَذِّنُ قَبْلَهُ، مَا لَمْ يُخَفِّ فَوْتُ وَفْتِهِ، كَالْإِمَامِ.
وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي بِتَحْرِيمِهِ، وَمَتَّى جَاءَ وَقَدْ أَذَّنَ قَبْلَهُ أَغَادَ نَصُّ عَلَيْهِ، وَكَذَا ذَكَرَ الْقَاضِي يُمْنَعُ غَيْرُ إِمَامٍ الْحَسِيَّ أَنْ يُؤَذِّنَ،
وَيُتِمُّ وَيُؤْمُّ بِالْمَسْجِدِ.
وَلَا بَأْسَ بِالنَّخْنَحَةِ قَبْلَهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَأَذَانٌ وَاحِدٌ بِمَسْجِدَيْنِ لِمَجْمَاعَتَيْنِ، وَلَا يَرُكَّعُ ذَاخِلِ الْمَسْجِدِ النَّخْنَحَةَ قَبْلَ فَرَاعِهِ.
وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ غَيْرَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّ سَمَاعَ الْخُطْبَةِ أَهَمُّ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النُّظْمِ، وَلَا يَقُومُ الْقَاعِدُ حَتَّى
يَقْرُبَ فَرَاعَهُ، وَيُنَادِي لِكُشُوفِ؛ لِأَنَّهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٩٩٨، م: ٩١٠) وَامْتِسْقَاءِ وَعِيدٍ: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» أَوْ الصَّلَاةُ
بِنَصْبِ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَوِ الثَّانِي عَلَى الْحَالِ.
وَفِي الرُّعَايَةِ: بِرَفْعِهِمَا وَنَصْبِهِمَا.
وَقِيلَ: لَا يُنَادَى.

وَقِيلَ: لَا فِي عِيدِ كَحِجَازَةٍ وَتَرَاوِيحٍ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ: «لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ خُرُوجِ
الْإِمَامِ، وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ، وَلَا إِقَامَةً، وَلَا نِدَاءً وَلَا شَيْءًا».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٩٦٠، م: ٨٨٦).
وَيُذَكِّرُهُ النَّدَاءُ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

باب ستر العورة وإحكام اللباس

يُسْتَرْطُ لِلصَّلَاةِ سِتْرُهَا: عَنْ نَفْسِهِ (و ش)، وَلِهَذَا لَا تَصِحُّ صَلَاةُ قَادِرٍ خَالِيًا، وَغَيْرِهِ (م ر).
قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَهُوَ مُرَادُ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ مُطْلَقٌ: لَا مِنْ اسْتِغْلَالٍ، وَاسْتَرْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَيَسَّرَ النَّظَرُ (و ش) بَلْ مِنْ فَوْقِ (هـ) بِمَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ (و) السَّوَادَ، وَالْبَيَاضَ، لَا الْخِلْقَةَ أَيْ حَجَمَ الْعَضْوِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ نَصْرَ عَلَيْهِ لِمَشَقَّةِ الْاِخْتِرَازِ.

وَنَقَلَ مِنْهَا تَغَطِّيَ خَفْهَا لِأَنَّهُ يَصِفُ قَدَمَيْهَا، وَاحْتِجَّ بِهِ الْمَازِنِيُّ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ. وَيَكْفِي نَبَاتٌ وَنَحْوُهُ.

وَقِيلَ: لَا حَشِيشَ وَتَمَّ ثَوْبٌ وَفِي لُزُومِ طِينٍ وَمَاءٍ كَدِرٍ، لَعَلَّيْهِ (م ١) (١) لَا بَارِيَّةٍ وَحَصِيرٍ وَنَحْوَهُمَا بِمَا يَضُرُّ، وَلَا خَفِيرَةٍ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ يَجِبُ الطَّيْنُ لَا الْمَاءُ.

وَيَكْفِي مُتَّصِلٌ بِهِ: كَيَدِيهِ، وَلَحْيَتَيْهِ، عَلَى الْأَصَحِّ (و)
وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ رَأَى عَوْرَتَهُ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ رَأَاهَا فِي كُلِّ خَالَاتِهِ أَعَادَ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْخِلَافِ لُزُومِ سِتْرِ عَادِمٍ: بِيَدَيْهِ، وَمَعْنَاهُ فِي كَلَامِ الْقَاضِي.

وَلِهَذَا قَالَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَهَلْ يَجِبُ سِتْرُهَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ؟ تَقَدَّمَ فِي الاسْتِطَابَةِ.
وَيَأْتِي فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، وَقَوْلُهُ فِي الرِّعَايَةِ يَجِبُ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى خَلَوْهُ عَنْ نَظَرِ نَفْسِهِ أَيْ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ كَشْفُهَا خَلْوَةً بَلَا حَاجَةٍ، فَيَحْرُمُ نَظَرُهَا، لِأَنَّهُ اسْتِدَامَةٌ لِكَشْفِهَا الْحَرَمِ، وَلَمْ أَجِدْ تَصْرِيحًا بِخِلَافِ هَذَا لَا أَنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ حَيْثُ جَازَ كَشْفُهَا، فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ هُوَ وَلَا لَمَسُهَا اتِّفَاقًا.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: إِذَا وَجِبَ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَعَنِ الْآجَنَابِ: فَهَلْ يَجِبُ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا خَلَا فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ السُّتْرُ عَنِ الْجَنْ، وَالْمَلَايِكَةِ.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ.

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ، وَالرُّكْبَةِ نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ (و ش).

وَعَنْهُ: وَالرُّكْبَةُ، لِيَخْبِرَ ضَعِيفٌ.

وَعَنْهُ: وَهَمًا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويكفي نبات ونحوه، وفي لزوم طين وماء كدر لعدم وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعية الكبرى.

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصحيح.

جزم به في الكافي، والإفادات، والرعية الصغرى، والحاوي الصغير، والفاقي، وغيرهم.

وجزم به ابن الجوزي، والشارح، وابن عبيدان، وابن رزين في شرحه في الماء، قدمه في الطين.

قال المجد في شرحه وابن عبيدان، وصاحب الحاوي الكبير: أظهر الوجهين لا يلزمه أن يطين به عورته.

وجزم في التلخيص: أنه لا يلزمه الستر بالماء، وأطلق الوجهين في الطين.

قال الشيخ تقي الدين: لا يلزمه الاستار بالطين عند الأمدي وغيره، وهو الصواب المقطوع به.

وقيل: إنه المنصوص عن أحمد.

والوجه الثاني: يلزمه، واختار ابن عقيل يجب بالطين لا بالماء الكدر.

فتلخص ثلاثة أوجه:

ثالثها: الفرق، وهو قول ابن عقيل وغيره.

قِيلَ لِلْقَاضِي: لَا يُمْكِنُهُ عَادَةً سِتْرُ الْفَخِذِ إِلَّا بَسْتَرُ بَعْضِ الرُّكْبَةِ، وَمَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى أَدَاءِ الصَّلَاةِ إِلَّا بِهِ يَكُونُ فَرَضًا مِثْلَهَا، وَلِهَذَا دَخَلَتْ الْمِرْقُوقُ فِي الْوُضُوءِ، فَأُلْزِمَ بِالسُّرَّةِ.
وَعَنْهُ: الْفَرْجَانِ (و م)، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.
قَالَ: وَسَمَى الشَّارِعُ الْفَخِذَ عَوْرَةً لِتَأَكُّدِ الْاسْتِحْبَابِ، وَتَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَبْرِ، وَلِلْمَالِكِيَّةِ كَالْأَوَّلِ، وَأَنَّ السُّرَّةَ عَوْرَةٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ سِتْرُ جَمِيعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَكَذَا خُتِيَ مُشْكِلٌ.
وَعَنْهُ: كَأَمْرًا.
وَالْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ حَتَّى طَفَرَهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، إِلَّا الْوَجْهَ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: وَالْكُفَيْنِ^(١) (و م ش).
وَقَالَ شَيْخُنَا: وَالْقَدَمَيْنِ (و هـ).
وَفِي الْوَجْهِ رَوَايَةٌ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عَكْسَهَا إجماعًا.
قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمَرَاهِقَةٌ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَمُمَيِّزَةٌ كَامَةً^(٢).
نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي شَعْرِ وَسَاقٍ وَسَاعِدٍ لَا يَجِبُ سِتْرُهُ حَتَّى تَحِيضَ.
وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: هِيَ بَعْدَ تِسْعٍ، وَالصَّبِيُّ بَعْدَ عَشْرِ كِبَالِغٍ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَصْحَابِنَا إِلَّا فِي كَشْفِ الرَّأْسِ، وَقَبْلَهُمَا يَبْدُو السَّبْعِ، الْفَرْجَانِ، وَأَنَّ يَجُوزَ نَظَرُ مَا سِوَاهُ، وَالْأَمَّةُ كَالرُّجُلِ (و ش).
وَعَنْهُ: مَا لَا يَظْهَرُ غَالِيًا (و هـ م) وَكَذَا أُمُّ وَلَدٍ، وَمُعْتَقٌ بَعْضُهَا، وَمُدْبِرَةٌ وَمَكَاتِبَةٌ.

(١) تنبيهات: الأول: قوله: (والحرّة كلّها عورة (الحرّة) إلا الوجه، اختاره الأكثر، وعنه، والكفّين). انتهى.
قدّم أن الكفّين عورة، وقال اختاره الأكثر، قلت هو ظاهر كلام الحرقي واختاره القاضي في التعليق.
وقطع به الأمامي في منتخبه ومنوره، وصاحب الطريق الأقرب، وصحّحه، في التصحيح.
وقدّمه في الإيضاح وخصال ابن البناء، والنظم، والرّعايتين وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.
والرّواية الثّانية: ليسا بعورة، قطع به في العمدة، والإفادات، والوجيز، والنّهاية، ونظمها، والتسهيل، وغيرهم.
واختاره المجد وأبو البركات ابن منجى، وابن عبد القويّ صاحب النّظم، وابن عبيدان في شروحه، وابن عبدوس في تذكّره، والشيخ تقي الدّين، وغيرهم.
وقدّمه في الحاوي الكبير، وشرح ابن رزّين وصحّحه في تصحيح الحرّز وهو الصّواب.
وكان ينبغي للمصنّف أن يطلق الخلاف أو يقدّم هذا.
وقد أطلق الخلاف في الجامع الصّغير، والبداية، والمبهيغ، والفصول، والتذكّرة له، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والحرّز، والشرح، والمذهب الأحمد، ومختصر ابن تيميم، والحاوي الصّغير، والفاقق، والزركشي، وغيرهم.
(٢) الثّاني: قوله: (قال بعضهم: ومرَاهِقَةٌ، وقال بعضهم: ومُمَيِّزَةٌ كَامَةً). انتهى.
ظاهر كلامه إطلاق الخلاف.
قال في النّكت: وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنّه كالبالغة في عورة الصّلاة، وجزم في المغني في كتاب النّكاح، والمجد في شرحه وابن تيميم، والنّاظم وصاحب الحاوي الكبير وابن عبد القويّ، في مجمع البحرين وابن عبيدان، وغيرهم: أنّ المراهقة كالأمّة وقدّمه الزركشي وغيره، ونقل أبي طالب يوافق ذلك.
وقال في الرّعايتين، والحاوي الصّغير: وقيل المُمَيِّزَةُ كالأمّة، وذكر المصنّف كلام أبي المعالي.
والصّحيح على ما اصطلاحناه: ما قاله في المغني، والمجد، وغيرهما ويؤيّد رواية أبي طالب، والله أعلم.

وَعَنْهُ: كَحَرَّةٍ^(١) (خ).
 وَيُقِيل: أَمْ وَلَدٌ كَحَرَّةٍ.
 وَيُقِيل: الْمُعْتَقُ بَعْضُهَا.
 وَيُقِيل: هُمَا.
 وَسَتَرُ الْمُنْكِبِينَ شَرْطٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.
 قَالَ الْقَاضِي: وَعَلَيْهِ أَصْحَابُنَا.
 وَعَنْهُ: وَاجِبٌ.
 وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و).
 وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَةٌ يَكْفِي خَيْطٌ وَنَحْوُهُ.
 وَيُقِيل: أَقْلٌ لِيَأْسَ.
 وَفِي النَّفْلِ، وَالْاِكْتِفَاءِ بِسِتْرِ أَحَدِهِمَا رَوَايَتَانِ (م ٢، ٣)^(٢).

(١) الثالث: قوله: (وكذا معتق بعضها) يعني: كالأمة، (وعنه: كحرة). انتهى.
 فقدم أنها كالأمة.

وقدّمه في المقنع، والفاثق، وصحّحه ابن تميم.
 وجزم به في العمدة؛ ورواية أنها كحرة جزم بها في الإفادات، والوجيز، والمنور، والمتخب وقدمه في الهداية، والمذهب، والرعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
 قال في مسبوكة المذهب والمحرر وجمع البحرين: والمعتق بعضها كالحرة على الأصح.
 قال المجد في شرحه: هذا الصحيح.
 قال الناظم: هذا أولى.
 قال الزركشي: هذا الصحيح من المذهب.
 قال في تجريد العناية هذا الأظهر، وهو الصواب وأطلقهما في المستوعب، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والطريق الأحمد، وشرح ابن عبيدان.

(٢) (مسألة ٢ - ٣): قوله: (في ستر المنكبين وفي النفل، والاكْتِفَاءِ بِسِتْرِ أَحَدِهِمَا رَوَايَتَانِ). انتهى.
 ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): هل النفل كالفرض في ستر المنكبين أم لا، أطلق الخلاف.
 وأطلقه في المحرر، وشرح ابن عبيدان، والحاوي الكبير، والفاثق، والزركشي، وغيرهم.
 أحدهما: ليس النفل كالفرض، بل يميز ستر العورة فيه من غير ستر المنكبين، وهو الصحيح نص عليه في رواية حنبل.
 واختاره القاضي وابن عقيل وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.
 قال المجد في شرحه وابن عبد القوي في مجمع البحرين وابن عبيدان في شرحه، وصاحب الحاوي الكبير، والزركشي، وغيرهم:
 هذه الرواية هي المشهورة.

وجزم به في الهداية، والمستوعب، والوجيز، وغيرهم.
 وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص، والبلغة، وإدراك الغاية، والمنور ومتخب الأدمي، وغيرهم؛ لاقتصاره على وجوبه في الفرض، وصحّحه في الحاوي الصغير، وتصحيح المحرر، وقدمه في المغني، والنظم ومختصر ابن تميم، والرعايتين، والشرح، وغيرهم.
 والرواية الثانية: النفل كالفرض في ذلك، جزم به الحرق.
 قال في الإفادات: وعلى الرجل القادر ستر عورته ومنكبيه، وأطلق، وكذا قال في المذهب الأحمد.
 وقدمه في المقنع، وظاهر كلام ابن منجأ في شرحه أن هذه الرواية اختيار غير القاضي وليس كذلك.
 (المسألة الثانية - ٣): هل يكفي بستر أحد المنكبين أم لا بد من سترهما؟

وَتُسَنُّ صَلَاتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع).
 قَالَ جَمَاعَةٌ: مَعَ سِتْرٍ رَأْسِهِ، وَالْإِمَامُ أَيْلُغُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لِلْإِمَامِ ثَوْبَانِ.
 وَصَلَاتُهَا فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَمِلْحَقَةٍ (و).
 رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ فِي جُزْئِهِ عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَتَكَرَّرَ فِي نِقَابٍ وَيُرْفَعُ نَصُّ عَلَى ذَلِكَ
 وَلَا تَبْطُلُ بِكَشْفِ سِيرٍ لَا يَفْحَشُ فِي النَّظَرِ عَرَفًا.
 وَقِيلَ: وَلَوْ عَمْدًا كَالْمَشْيِ فِي الصَّلَاةِ وَعَنْهُ بَلَى (و ش).
 اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ، وَقِيلَ: فِي الْمَغْلُظَةِ، وَكَذَا كَثِيرٌ قَصَرَ زَمَنُهُ (ش).
 وَقِيلَ: إِنْ اخْتَجَّ عَمَلًا كَثِيرًا فِي أَحَدِهَا فَوَجَّهَانِ.
 وَمَذْهَبُ (هـ) يَمْنَعُ الصَّحَّةَ كَشْفُ رِجِّ السَّاقِ، أَوْ رِجِّ الذِّكْرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَمْلَأَ الشَّعْرُ، وَلَا تَصِحُّ.
 وَعَنْهُ: مِنْ عَالِمٍ بِالنَّهْيِ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ أَوْ غَصْبٍ أَوْ بَقْعَةٍ غَصْبٍ أَرْضٍ، أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِهِ لِلْمَلِكِ أَوْ الْمُنْفَعَةِ أَوْ جُزْءًا
 مُشَاعًا فِيهِمَا.
 وَعَنْهُ: بَلَى مَعَ التَّحْرِيمِ، اخْتَارَهُ الْحَلَالُ، وَالْفَنُونُ (و) كَعِمَامَةٍ، وَخَاتَمٍ ذَهَبٍ، وَخَفٍّ، وَبِكَفٍّ فِي الْأَصْحِ.
 وَقِيلَ: بَلَى مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِيهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَفِيهِ نَظَرٌ.
 وَعَنْهُ: الْوَقْفُ فِي التَّكْوَةِ.
 وَعَنْهُ: يَقِفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمَالِكِ.
 وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ شِعَارًا لَمْ يَصِحَّ.
 وَقِيلَ: خَاتَمٌ حَدِيدٌ وَصُفْرٌ كَذَّهَبٍ.
 قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: لِأَنَّ النُّهْيَ لَمْ يَمُدَّ إِلَى شَرْطِهَا، وَلِهَذَا صَحَّ النَّفْلُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَا يَخْتَصُّ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ لَا
 يَخْتَصُّ الصَّلَاةَ وَيُفْسِدَهَا كَذَّا قَالَ هُنَا، وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي مَوَاضِعِ النَّهْيِ.
 وَعِنْدَ الْحَنَفِيِّ الصَّلَاةُ فِي مَكَانٍ أَوْ ثَوْبٍ مَقْصُوبٍ أَوْ حَرِيرٍ مَكْرُوهَةٍ كَقِيَّةِ الْمَكْرُوهَاتِ فِي الصَّلَاةِ.
 قَالُوا: وَلَيْسَتْ بِنَاقِضَةٍ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِسَبَبٍ لِلْغَضَبِ، لِأَنَّهُ غَاصِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ، وَنَفْسُ الْغَضَبِ لَيْسَ فِعْلُ الصَّلَاةِ،
 لِأَنَّ فِعْلَهَا قَائِمٌ بِالْمَصْلِيِّ، وَفِعْلُ الْغَضَبِ شُغْلُ الْأَرْضِ وَهُوَ قَائِمٌ بِالْأَرْضِ، وَلِهَذَا صَحَّ نَفْلُهُ، وَلَزِمَهُ بِالشَّرْعِ فِيهَا.
 وَيَصْلُحُ لِإِسْقَاطِ صَلَاةٍ وَاجِبَةٍ فِي ذِمَّتِهِ، وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ وَهُوَ الْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ وَهُوَ سَبَبُهَا فَنَقْصَانُ السَّبَبِ يُوجِبُ
 نَقْصَانَ الْمَسَبِّبِ، فَالنَّفْلُ الْكَامِلُ وَهُوَ مَا وَجِبَ كَامِلًا فِي وَقْتٍ صَحِيحٍ لَا يَتَأَدَّى بِهِذَا النَّاقِصِ، لِأَنَّ كَمَالَهَا دَاخِلٌ تَحْتَ
 الْأَمْرِ، فَقَوَاتُهُ أَوْجِبَ نَقْصَانًا بِالْمَأْمُورِ بِهِ.
 قَالُوا: وَالْمَكَانُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْأَمْرِ، فَلَا يُوجِبُ نَقْصَانًا، وَكَذَا مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا كَالْفَاتِحَةِ فِي الْإِدَاءِ وَالْفَضَاءِ، سَوَاءً كَانَ
 سَاهِيًا يَنْجَبِرُ بِسُجُودِ السُّهُوِّ، أَوْ عَامِدًا فَلَا يَنْجَبِرُ لِثُبُوتِهِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ بِطَرِيقِ الزِّيَادَةِ، وَيَضْمَنُ النَّفْلُ النَّاقِصَ بِالشَّرْعِ فِيهِ
 عِنْدَهُمْ، خِلَافًا لِزُفَرٍ.
 قَالُوا فِي صَوْمِ الْعِيدِ: الصَّوْمُ يَقُومُ بِالْوَقْتِ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَدَاخِلٌ فِي حَدِّهِ وَيُعْرَفُ بِهِ، وَالْمَعْيَارُ سَبَبٌ وَوصَفٌ.

= أطلق فيه الخلاف.

أحدهما: يجزئ ستر أحدهما، وهو الصحيح، نص عليه في رواية مثني بن جامع.

واختاره الشيخ الموفق، والمجد في شرحه وابن عبيدان، وغيرهم.

وجزم به في الحرر، والوجيز، والمنثور ومنتخب الأدمي، وغيرهم، وهو ظاهر كلام الخرقي.

وقدّمه في الإقناع ومختصر ابن تميم، والراعيين، والحاويين وجميع البحرين، والفاقي، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا بد من ستر المتكئين، وهما عاتقاه، اختاره القاضي وجماعة، وصححه الطوفي في شرح الخرقي.

وجزم به في التلخيص، والبلغة، والإفادات، وغيرهم.

فَيَكُونُ فَاسِدًا وَإِذَا شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ لَا قَضَاءَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ يَفْضِي، لِأَنَّ الشُّرُوعَ مُلْزَمٌ كَالنَّذْرِ، وَيَصِحُّ، وَيُلْزَمُ الْقَضَاءُ، لِأَنَّ صَوْمَهُ طَاعَةٌ فِي نَفْسِهِ، فَيُحِبُّ بِوَصْفِهِ.
وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ لَوْ لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِ مَكَانٍ غَضِبَ فَأَذَاهَا فِيهِ لَا يُعْزِرُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
وَأَنْ جَهْلٌ أَوْ نَسِيٌّ كَوْنُهُ غَضَبًا أَوْ حَرِيرًا أَوْ خُبْسٍ بِغَضَبٍ صَحَّتْ.
وَعَنْهُ لَا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ الصَّحَّةَ (ع) لِرُؤَالِ عِلَّةِ الْفَسَادِ وَهِيَ اللَّبْسُ الْمُحَرَّمُ، وَأُطْلِقَ الْقَاضِي فِي حَتْبِهِ بِغَضَبٍ رَوَاتَيْنِ، ثُمَّ جَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي ثَوْبٍ يَجْهَلُ غَضَبَهُ لَعَدَمِ إِثْبَاهِهِ، كَذَا قَالَ.
وَلَا يَصِحُّ نَفْلُ ابْنِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، لِأَنَّ زَمَنَ فَرْضِهِ مُسْتَتْنِي شَرْعًا، فَلَمْ يَغْضِبْهُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا وَيُطْلَأُ فَرْضُهُ قَوِيٌّ.
وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثٍ جَرِيرٍ: «إِذَا ابْنُ الْعَبْدِ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ،
وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا ابْنٌ مِنْ مَوَالِيهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ» رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (٧٠، ٦٨).
قَالَ: أَرَاهُ عَلَى مَعْنَى إِذَا اسْتَحَلَّ الْإِنْتِاقَ، وَبِذَلِكَ يَكْفُرُ، كَذَا قَالَ، وَظَاهِرُهُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ عِنْدَهُ.
وَقَدْ رَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٤٠) عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تَصْعَدُ لَهُمْ حَسَنَةٌ: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوْلَاهُ فَيَضَعُ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمَرْأَةُ السَّخِيطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى، وَالسُّكْرَانُ حَتَّى يَصْحَوْا».

وَأَنْ غَيْرَ هَيْئَةٍ مَسْجِدٍ فَكُفِّرُوا^(١)، وَلَنْ مَنَعَهُ غَيْرُهُ.
وَقِيلَ: أَوْ رَحِمَهُ وَصَلَّى مَكَانَهُ فَوَجَّهَانَ (م ٤) (٢).
وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ الصَّحَّةَ يَمَّا إِذَا مَنَعَهُ كَغَضَبِهِ مِثَارَةَ الْكَتَبَةِ وَصَلَاتِهِ فِيهَا، كَذَا قَالَ، وَغَدَمَ الصَّحَّةَ فِيهَا أَوَّلَى، لِتَحْرِيمِ صَلَاتِهِ فِيهَا؛ وَلَا يَضُمُّنَهُ بِمَنْعِهِ كَجُزْءٍ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَضُمُّنُهُ، وَتَصِحُّ مِنْ طَوْلِبٍ بِوَدِيعَةٍ أَوْ غَضَبٍ.
وَذَكَرَ ابْنُ الرَّائِغُونِيِّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا تَصِحُّ.
وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ: مَعَ تَضَرُّرِ الطَّالِبِ، رَأَى بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَقْلُتِ الْوَقْتُ.
وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَمْرَةٍ سَيِّدَةٍ يَذْهَبُ إِلَى مَكَانٍ فَخَالَفَهُ وَأَقَامَ.

(١) تنبيه: قوله: (ولأن غير هيئة مسجد فكفروا)، (ولأن منعه غيره).

لعله: فكغضبه كما في الرعاية.

(٢) (مسألة - ٤): قوله في أحكام المغضوب: (وإن منعه غيره) أي: منع المسجد غيره من الصلاة فيه، وصلى هو فيه، (وقيل: أو زجه وصلى مكانه فوجهان).

يعني: في صحة صلاته.

وأطلقهما ابن عقيل وابن عثيمين.

أحدهما: تصحُّ، وهو الصحيح.

قال المجد في شرحه وصاحب الحاوي الكبير.

والصحيح: الصحة.

قال في الفائق: صحَّتْ فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ.

وقدَّمه فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى.

والوجه الثاني: لَا يَصِحُّ.

قال الشيخ تقي الدين، والأقوى البطلان.

قلت: وهو قويٌّ.

وَيَصِحُّ وَضُوءٌ وَأَذَانٌ وَزَكَاةٌ وَصَوْمٌ وَعَقْدٌ فِي بُغْيَةٍ غَضَبٍ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي صِحَّتِهِ، بِذَلِيلٍ إِتْيَانِهِمَا بِهِ وَهَمَّا يُسَبَّحَانِ أَوْ يَهُوَّيَانِ مِنْ عُلُوٍّ، وَلِهَذَا يَصِحُّ تَجَدُّدُ الطَّهَارَةِ فِيهَا، بِخِلَافِ نَقْلِ الصَّلَاةِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ كَجَنَّتَانِ، وَعَتَقٍ، وَطَلَقٍ، لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهُ.

وَقِيلَ: هُوَ كَصَلَاةٍ، وَنَقْلُهُ الْمُرَادِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الشَّرَاءِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ فِي بَابِ الْغَضَبِ.

وَقَالَ الْقَاضِي بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذَا: يُخْرَجُ عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ فِي الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ.

وَحَمَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَالتَّغْلِيظِ أَوْ الْوَرَعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ أَنْ يَبِيعَ طَعَامًا مَغْصُوبًا، وَالْبُقْعَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي الْبَيْعِ، وَلَا عِلْقَةٌ لَهَا بِالْبَيْعِ، وَلَا تَأْثِيرٌ لِقَضْبِ الْبِقَاعِ فِي الْعُقُودِ فِيهَا، وَسَلَّمْ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ صِحَّةَ إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ بِهِ فِيهَا.

وَحُجَّتُهُ بِغَضَبٍ كَصَلَاةٍ، وَلَا يُقَالُ: الزَّادُ، وَالرَّاحِلَةُ يَتَقَدَّمَانِ الْعِبَادَةَ، وَلَا يُصَاحِبَانِيهَا، لِأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ رَةِ أَهْلِهِ أَوْ مِنْ الْمَيْقَاتِ وَسَارَ عَلَى رَاحِلَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَالتَّحْرِيمُ مُصَاحِبٌ لِلْعِبَادَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ.

وَلِأَنَّ الْحَجَّ مِنْ نَتِيجَةِ الْمَالِ الْمَغْصُوبِ وَقَائِدِيهِ، وَمِنْ أَصْلِنَا أَنْ قَائِدَةَ الْمَالِ الْمَغْصُوبِ لَا تَكُونُ لِلْغَاصِبِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْحَجَّ لِلْمَالِكِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ وَلَا نَوَاهُ، ذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَكَلَامُ غَيْرِهِ يُخَالِفُهُ، وَأَنَّ الْمُؤَثَّرَ حُجَّةٌ لَا قَبْلَ إِخْرَاجِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَقَرَّقَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الزَّادَ، وَالرَّاحِلَةَ لَيْسَا شَرْطًا لِلصَّحَةِ بَلْ لِلوُجُوبِ، فَقَالُوا: نَفَلَهُ كَفَرَضِهِ كَثُوبٍ نَجَسٍ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ، لِأَنَّهُ أَخَفُّ وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ لَا، وَجَعَلُوهُ حُجَّةً عَلَى الْمَخَالِفِ، فَلِهَذَا قَالُوا: لَا يُنَابُ عَلَى فُرْضِهِ إِنْ صَحَّ.

وَقِيلَ: لَهُ فِي التَّنْهِيدِ فِي مَسْأَلَةِ النَّهْيِ: خِلَافُنَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى صِفَةٍ مَكْرُوهَةٍ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ، وَالصَّلَاةُ فِي الثُّوبِ الْغَضَبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الدِّينِ؟

فَقَالَ: فِعْلُ الْعِبَادَاتِ عَلَى وَجْهِ النَّهْيِ لَيْسَ فِي الدِّينِ، وَلِهَذَا لَا يُنَابُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، وَمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ وَلَمْ يَنْهَ لَهُ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الدِّينِ مَرْدُودٌ، كَذَا قَالَ.

وَقَدْ يَتَوَجَّهُ مِنْ صِحَّتِهِ نَفْلُهُ لِإِتَابَتِهِ عَلَيْهِ، فَيُنَابُ عَلَى فُرْضِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي صَحَّ، وَالْأَفْلَ قَائِدَةٌ فِي صِحَّتِهِ نَفْلُهُ، وَلَا ثَوَابَ لِبِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ يُنَابُ عَلَى كُلِّ عِبَادَةٍ كَرِهَتْ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ فِي الْأَصُولِ: الْمَكْرُوهُ لَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ.

مَا كَرِهَ بِالذَّاتِ لَا بِالْعَرَضِ.

وَيَأْتِي صِحَّةُ حَجِّ التَّاجِرِ وَإِتَابَتُهُ، وَهَلْ يُنَابُ عَلَى عَمَلٍ مَشُوبٍ؟

وَقَدْ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ فِي الْأَصُولِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلِهَذَا لَمَّا اخْتِجَ مِنْ كَرِهَةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٤/٢) وَغَيْرُهُ (د: ٣١٩١، هـ: ١٥١٧): «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ شَيْءٌ».

لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالْأَجْرِ مَعَ الْكَرَاهَةِ، لَا اخْتِقَادًا وَلَا بَحْثًا، وَاخْتِجَ فِي الْخِلَافِ لِمَنْ لَمْ يُنْتَهَ قِرَاءَةُ الْجَنَازَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

وَأَجَابَ بِأَنَّ الْمَرَادَ الْمُتَطَهَّرَ، لِأَنَّ الْجَنَبَ تُكْرَهُ لَهُ الْقِرَاءَةُ عِنْدَهُمْ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الظَّاهِرِ.

وَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ: إِنْ صَلَاةٌ مِنْ شَرْبٍ خَمَرًا تَصِحُّ وَلَا ثَوَابَ فِيهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَا أَجْرَ لِمَنْ غَرَا عَلَى فَرَسٍ غَضَبٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ فِي حَجٍّ، وَكَذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ صِحَّةَ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ وَلَا ثَوَابَ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ ابْنُ أَخِي أَبِي نَصْرِ بْنِ الصَّبَّاحِ مِنْهُمْ ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي الْكَامِلِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَصِحَّ وَيَخْصُلَ الثَّوَابُ، فَيَكُونُ مَثَابًا عَلَى فِعْلِهِ، عَاصِيًا بِمَقَامِهِ، فَإِذَا لَمْ يُنْتَهَ مِنْ صِحَّتِهَا لَمْ يُنْتَهَ مِنْ حُصُولِ الثَّوَابِ، قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: وَهَذَا هُوَ

الْقِيَاسُ، وَلَوْ تَقَوَّى عَلَى عِبَادَةٍ بِأَكْلِ مُحَرَّمٍ صَحَّتْ لِزَوَالِ عَيْبِهِ، وَلَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ زَوَالِهَا.

قَالَ أَحْمَدُ فِي بَيْتِ خِفَرْتِ بِمَالٍ غَضَبٍ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا: لَا أَذْرِي وَلَوْ صَلَّيْتُ عَلَى أَرْضِهِ أَوْ مُصَلَّاةً بِلَا غَضَبٍ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: حَمَلَهَا عَلَى الْكَرَاهَةِ أَوَّلَى، وَظَاهِرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ هُنَا أَوَّلَى مِنَ الطَّرِيقِ، خِلَافًا لِلْحَنِيفِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.
وَأَنَّ الْأَرْضَ الْمَرْزُوعَةَ كَثِيرُهَا، وَالْمَرَادُ وَلَا ضَرَرَ، وَلَوْ كَانَتْ لِكَافِرٍ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ لِعَدَمِ رِضَاهُ بِصَلَاةٍ مُسْلِمٍ بِأَرْضِهِ (و هـ).

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ صَلَّيْتُ فِي بَرَّاحٍ لِرَجُلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ سِتْرٌ، فَقَالَ: لَا رِوَايَةَ فِيهِ.
وَيَحْتَمِلُ أَنْ نُسَلِّمَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَالِكَهُ لَا يَمْنَعُ.
وَلَا تَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ بَسَطَ طَاهِرًا عَلَى غَضَبٍ، أَوْ غَضَبًا عَلَى طَاهِرٍ^(١)، وَإِنْ غَضَبَ الْإِنِّيَّةَ فَقَطْ، فَرِوَايَتَانِ إِنْ اسْتَنْدَ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا (م هـ)^(٢).
وَيُصَلِّي فِي حَرِيرٍ لِعَدَمِ (و).
وَعَنْهُ: وَيُعِيدُ (و م) وَكَذَا فِي قُوبٍ نَجِسٍ وَيُعِيدُ.
وَعَنْهُ: لَا، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ كَمَا كَانَ نَجِسٍ (هـ).
وَخَرَجَ جَمَاعَةٌ فِيهِ رَايَةٌ مِنَ الْإِعَادَةِ فِي الثُّوبِ وَخَرَجُوا فِي الثُّوبِ مِنَ الْمَكَانِ، وَلَمْ يُخْرِجْ آخَرُونَ، وَهُوَ أَظْهَرُ لظُهُورِ
الْفَرْقِ، وَخَرَجَ فِي التَّغْلِيْقِ رَايَةٌ عَدَمُ الْإِعَادَةِ فِي الثُّوبِ مِنْ عَدَمِ الْمَاءِ، وَالتُّرَابِ.
وَعَنْهُ: إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّيْتُ فِي الثُّوبِ.
وَقِيلَ: يُصَلِّي غُرْبَانًا (و ش) كَغَضَبٍ (و).
وَقِيلَ: وَيُعِيدُ.
وَمَذْهَبُ (هـ) تَجِبُ الصَّلَاةُ فِي قُوبٍ زَبَعُ طَاهِرٍ، وَالْأَفْهَى فِيهِ أَفْضَلُ.
وَهَلْ يُصَلِّي بِمَكَانٍ نَجِسٍ إِيمَاءً أَمْ يَسْجُدُ؟
فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ن)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (وإن بسط طاهرًا على غضب، أو غضبًا على طاهر). انتهى.
الظاهر: أنَّ هُنَا نَقَصًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ ذَلِكَ، وَتَقْدِيرُهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ فِي الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ كَذَلِكَ.
وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ.
وَنَبَّهَ عَلَيْهِ أَيْضًا شَيْخُنَا فِي حَوَاشِيهِ، وَالصَّحَّةُ إِذَا بَسَطَ غَضَبًا عَلَى طَاهِرٍ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن غضب الأبنية فقط فروايتان إن استند، وقيل: أو لا). انتهى.
قال ابن تميم: وإن صَلَّيْتُ فِي بَقْعَةٍ حَلَالٍ، وَالْأَبْنِيَّةُ غَضَبٌ فَرَوَايَتَانِ، فَظَاهِرُهُ مُوَافِقٌ لِلْقَوْلِ الثَّانِي.
وَقَالَ فِي الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ وَإِنْ صَلَّيْتُ فِي أَرْضٍ لَهُ، وَالْأَبْنِيَّةُ مَغْصُوبَةٌ فَرَوَايَتَانِ.
قُلْتُ: هَذَا إِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا أَوْ اسْتَنْدَ إِلَيْهَا، وَإِلَّا كَرِهَتْ الصَّلَاةُ، وَصَحَّتْ. انتهى.
فَظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ عَمَلُ الرُّوَايَتَيْنِ يَشْمَلُ الْاسْتِنَادَ وَعَدَمَهُ، وَ يَقْوِيهِ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ حَمْدَانَ.
وَقَدْ جَعَلَ الْمُصَنِّفُ عَمَلَهُمَا مَعَ الْاسْتِنَادِ عَلَى الْمَقْدَمِ، وَهُوَ الصُّوَابُ.
وَالصُّوَابُ أَيْضًا الصَّحَّةُ مُطْلَقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وهل يصلي بمكان نجس إيماءً، أم يسجد؟ فيه روايتان). انتهى.
وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ، وَيَخْتَصِرُ ابْنُ تَمِيمٍ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا صَلَّيْتُ فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ فَلَا يَجِلُّ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ النُّجَاسَةُ رَطْبَةً أَوْ يَابِسَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ يَابِسَةً فَفِيهَا الرُّوَايَتَانِ.

أَحَدُهُمَا: يَسْجُدُ بِالْأَرْضِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
قَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ وَتَابِعَهُ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ: وَهِيَ الصَّحِيحَةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ تَقْدِيمًا لِرُكْنِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ، وَجُمِعَ عَلَى افْتِرَاضِهِ، وَعَلَى عَدَمِ سَقُوطِهِ بِالنَّسِيَانِ.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

فصل

وَمَنْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ مَنَكِبَيْهِ وَعَجَزَهُ فَقَطَّ سِتْرَهُ وَصَلَّى جَالِسًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَتَزَرُّ وَيُصَلِّي قَائِمًا، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُفِّ.

وَقَالَ الْقَاضِي: يُصَلِّي فِيهِ جَالِسًا، وَيَسْتُرُ مَنَكِبَيْهِ (خ) وَسِتْرَ الْفَرْجَيْنِ مُقَدِّمًا، فَإِنْ عَجَزَ فَعَنَهُ الدُّبُرُ أَوَّلَى.

وَقِيلَ: الْقَبْلُ.

وَقِيلَ: بِالتَّسَاوِي.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا سِتْرًا (٧) (١).

وَيَجِبُ سِتْرُ دُونَ الرُّبُعِ (هـ) بِنَاءٍ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنْ لَهُ حُكْمُ الْكُلِّ لَا لِمَا دُونَهُ وَإِنْ أُعِيرَ سِتْرُهُ لِرُزْمَةِ قَبُولِهَا (و).

وَقِيلَ: لَا، كَالْهَيْبَةِ فِي الْأَصْحَحِ، وَيَلْزَمُهُ تَحْصِيلُهَا بِقِيَمَةِ الْإِثْلِ (هـ) فِي الزِّيَادَةِ كَمَاءِ الْوَضُوءِ، وَإِنْ عَدِمَ صَلَّى جَالِسًا نَذَبًا (و هـ).

وَقِيلَ: وَجُوبًا يَوْمِيًّا.

وَعَنَهُ: يَسْجُدُ وَلَا يَتَرْتَعُ هُنَا، بَلْ يَنْضَامُ، نَقْلُهُ الْأَثَرُ، وَالْمُيَمُونِيُّ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ: يَتَرْتَعُ.

= وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَوْمِي غَايَةً مَا يُمْكِنُهُ، وَلَا يَسْجُدُ.

قَالَ فِي الْوَجِيزِ: وَمَنْ مَحَلُّهُ نَجَسٌ ضَرُورَةٌ أَوْ مَا وَلَمْ يَمُدَّ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعَبِ: يَوْمِي بِالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، نَصُّ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ أَصْحَحُ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ كَمَنْ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطِينٍ.

وَقَدَّمَهُ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.

قَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ: يَقْرُبُ أَعْضَاءَهُ مِنَ السُّجُودِ بَحِثَ لَوْ زَادَ شَيْئًا لَمُسَّتْهُ النُّجَاسَةُ، وَيَجْلِسُ عَلَى رِجْلَيْهِ، وَلَا يَضَعُ عَلَى الْأَرْضِ غَيْرَهُمَا. انْتَهَى.

وَأِنْ كَانَتْ رَطْبَةً أَوْ مَا غَايَةً مَا يُمْكِنُهُ، وَجَلَسَ عَلَى قَدَمَيْهِ قَوْلًا وَاحِدًا، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ.

وَجُزِمَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَظَاهَرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٧): قَوْلُهُ: (وستر الفرجين مقدّم، فإن عجز فعنه الدُّبُرُ أَوَّلَى، وعنه القبل، وقيل: بالتساوي، وقيل: أكثرهما سترًا). انْتَهَى.

إحدهما: ستر الدُّبُرِ أَوَّلَى، وهو الصحيح، صححه المجد في شرحه، وصاحب الحاوي الكبير.

قال المجد: هذا الصحيح عندنا.

قال في تجريد العناية: ستره على الأظهر.

وجزم به في الهادي، والإفادات، والوجيز، والمنور، ومشخب الأدمي، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدّمه في المقنع، والمحزر، ومختصر ابن تيمية، والرعايتين، والشرح وشرح ابن عبيدان، والحاوي الصغير، والفائق وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: ستر القبل أَوَّلَى، حكاهما غير واحد، وهو قول في المقنع وغيره.

قلت: والنفس تميل إليه.

وأطلقهما في الفصول، والمستوعب، والكافي، وقيل بالتساوي.

قال في العمدة، والمذهب الأحمد: فإن لم يكفهما ستر أحدهما، واقتصر عليه ابن رزين في شرحه.

وأطلقهن في التلخيص، والبلغة، وقيل: ستر أكثرهما أَوَّلَى، واختاره في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.

قلت: لو قيل بالوجوب على هذا الوجه لكان متجهًا وإنْ مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

وَعَنْهُ: تَلَزَمَهُ قَائِمًا وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ (و م ش) اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدَّمَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ.
وَقِيلَ: يَوْمِي.

وَقِيلَ: يُعِيدُ عَارٍ.
وَنَقَلَ الْأَنْزَمِيُّ أَنَّ تَوَارَى بَعْضُ الْعُرَاةِ عَنْ بَعْضٍ فَصَلُّوا قِيَامًا فَلَا بَأْسَ.
قَالَ الْقَاضِي ظَاهِرُهُ لَا يَكْرَهُ الْقِيَامَ خَلْوَةً.
وَنَقَلَ بِكَرْبَنٍ مُحَمَّدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصَلُّوا قُعُودًا، فَظَاهِرُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَلْوَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: وَهُوَ الْمَذْهَبُ.
وَأَنْ وَجَدَهَا فِي الصَّلَاةِ قَرِيبَةً عُرْفًا بَنَى (ه م و)، وَالْأُ بِنْدًا.
وَقِيلَ: بِالْبَنَاءِ وَعَدَمِهِ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ أُنْتَظِرَ مَنْ يَتَأَوَّلُهَا لَهُ لَمْ تَبْطُلْ، لِأَنَّهُ أُنْتَظَرُ وَاحِدٌ، كَانْتَظَرِ الْمُسْتَبِقَ، وَكَذَا الْمُعْتَقَةُ فِيهَا، وَإِنْ جَهَلْتَ الْعِنَقَ، أَوْ
وُجُوبَ السُّتْرِ، أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ أَعَادَتْ، كَخِيَارِ مُعْتَقَةٍ تَحْتَ عَيْدٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَتُصَلِّيُ الْعُرَاةُ جَمَاعَةً وَجُوبًا لَا
فُرَادَى، (ه م) فِي غَيْرِ ظُلْمَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: جَلُوسًا وَجُوبًا لَا فُرَادَى (ه م) إِنْ فِي مُتَفَرِّدٍ رَوَائِتَيْنِ، وَإِمَامُهُمْ وَسَطًا، لَا مُتَقَدِّمًا (ه م).
وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَيُصَلِّي كُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهُ، لِأَنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ خَلْفَهُ شَاهَدَتْ الْعُورَةَ وَمَعَهُ خِلَافُ سُنَّةِ الْمُوقِفِ، وَرَبَّمَا أَفْضَى
إِلَى الْفِتْنَةِ، وَيَأْتِي كَلَامُ الْقَاضِي فِي الْعُرْيَانِ يَوْمَ امْرَأَةٍ، فَإِنْ شَقَّ صَلَّي نَوْعٍ، وَاسْتَنْدَبَتْهُ الْآخَرُ، ثُمَّ الْعَكْسُ.
وَمَنْ صَلَّي عُرْيَانًا وَأَعَارَ سُرَّتَهُ لَمْ تَصِحَّ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيرَ إِذَا صَلَّي، وَيُصَلِّي بِهَا وَاحِدٌ وَاحِدٌ، وَهَلْ يَلْزَمُ أَنْتَظَرُهَا
وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ (و ش) أَمْ لَا، كَالْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ بَعْدَهُ؟ وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٨) ^(١).

وَجَعَلَ الشَّيْخُ وَاحِدَ الْمَاءِ أَصْلًا لِلزُّومِ، كَذَا قَالَ، وَلَا فَرْقَ.
وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ بَعْدَهُ الْأَنْتَظَارَ، وَحَمَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى اتِّسَاعِ الْوَقْتِ، وَالْأَصَحُّ يُقَدَّمُ إِمَامٌ
مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ، وَالْمَرْأَةُ أَوْلَى، وَيُصَلِّي بِهَا عَارٍ، ثُمَّ يَكْفَنُ مَيِّتٌ.
وَقِيلَ: يُقَدَّمُ هُوَ.

وَيَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ (م).

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ ثَوْبٌ.

وَعَنْهُ: أَوْ إِزَارٌ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويستحب لمن كان له ستره أن يعير غيره إذا صلى بها، ويصلي بها واحد بعد واحد، وهل يلزم
انتظارها ولو خرج الوقت أم لا، كالقدرة على القيام بعده؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يلزم انتظارها، بل يصلي عريانا في الوقت، وهو الصحيح، جزم به في الكافي.

وقدّمه في المغني، والشرح ويختصر ابن تميم وشرح ابن عيبدان، وغيرهم.

وقال في الرعايتين، والحاويين: وإن بذلت للمرأة ستره صلى بها واحد بعد واحد، زاد في الكبرى وإن خرج الوقت، ثم قال:
ويقدم الإمام مع ضيق الوقت في أصبح الوجهين. انتهى.

ولعل هذا مفيد للوجهين اللذين أطلقهما، فيكون قد صحح المذهب كما قلناه أولا وكذا.

قال المصنف بعد ذلك، والأصح يقدم إمام مع ضيق الوقت. انتهى.

وقال في الكبرى أيضا: فإن أعارها لم صلى بها واحد بعد واحد وإن ضاق الوقت صلى بها واحد.

قلت: إن عينه، (ربها)، وإلا اقترعوا إن تشاحوا. انتهى.

وقال في المغني والشرح أيضا: وإن صلى صاحب الثوب وقد بقي وقت صلاة واحدة استحجب أن يعيره لمن يصلح لإمامتهم، وإن

أعاره لغيره جاز، وصار حكمه حكم صاحب الثوب. انتهى.

والوجه الثاني: يلزم انتظارها وإن خرج الوقت، وذكره في المغني احتمالا، وقال: هذا ليس عندي.

وَعَنْهُ: يُعِيدُ (خ).
وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ (٣٧٨) عَنْ أَحْمَدَ لَا يَكْرَهُ، وَهُوَ: طَرَحَ ثَوْبَ عَلَى كَيْفِيهِ لَا يَرُدُّ طَرَفَهُ عَلَى كَيْفِيهِ الْآخَرِ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ طَرَحَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَرُدِّ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الْآخَرِ.
وَعَنْهُ: وَلَا يَضُمُّ طَرَفَيْهِ بِيَدِهِ.
وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ يَرْخِي ثَوْبَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، ثُمَّ لَا يَمْسُهُ.
وَقِيلَ: هُوَ إِسْبَالُ الثَّوْبِ عَلَى الْأَرْضِ.
وَقِيلَ: وَضَعُ وَسَطِ الرِّدَاءِ عَلَى رَأْسِهِ وَإِسَالِهِ مِنْ وَرَائِهِ عَلَى ظَهْرِهِ، وَهِيَ لِبَسَةُ الْيَهُودِ.
وَقِيلَ: وَضَعُهُ عَلَى عُنُقِهِ وَلَمْ يَرُدَّهُ عَلَى كَيْفِيهِ، وَاخْتَلَفَ الْحَقِيقَةُ فِي كَرَاهَةِ السُّدُلِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَظَاهِرُ قَوْلِنَا لَا يَكْرَهُ لظَاهِرِ الْخَبَرِ، وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ لِبَسَةُ الْيَهُودِ، أَوْ أَنَّهُ إِسْبَالُ الثَّوْبِ عَلَى الْأَرْضِ فَالْخِلَافُ^(١).
وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: أَنَا أَكْرَهُ السُّدْلَ، وَالنَّهْيُ فِيهِ صَحِيحٌ عَنْ عَلِيٍّ.
وَخَبَّرَ أَبِي هُرَيْرَةَ نَقَلَ مَهْنًا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.
لَكِنْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٤٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ لَمْ يَضَعْفُهُ أَحَدٌ (٢/٢٩٥).
وَرَوَى سَعِيدٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ كَانُوا يَكْرَهُونَ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ كَرَاهَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَلَاقَ مَا نُهِيَ عَنْهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَقَبِيَ الصَّلَاةَ أَشَدَّ، وَاشْتِمَالَ الصَّمَاءَ، وَهُوَ اضْطِجَاعُهُ بِثَوْبٍ.
وَعَنْهُ: وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.
وَعَنْهُ: يُعِيدُ (خ).
وَقِيلَ: يَلْتَجِفُ بِثَوْبٍ يَرُدُّ طَرَفَيْهِ إِلَى أَحَدٍ جَانِبَيْهِ وَلَا يَبْقَى لِيَدَيْهِ مَا تَخْرُجُ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعَرَبِ.
وَالْأَوَّلُ: قَوْلُ الْفُقَهَاءِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: وَهُمْ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ.
وَيَكْرَهُ تَغْطِيَةَ الْوَجْهِ، وَالتَّلْثُمَ عَلَى الْفَمِ، وَلَفَّ الْكُمَّ بِلَا سَبَبٍ وَعَنْهُ لَا.
وَفِي التَّلْثُمِ عَلَى الْأَنْفِ رَوَايَتَانِ (م ٩)^(٢).
وَشَدُّ وَسَطِهِ بِمَا يُشَبِّهُ شَدَّ الزُّنَارِ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَعَنْهُ لَا، زَادَ بَعْضُهُمْ: إِلَّا أَنْ يَشُدَّهُ لِعَمَلِ الدُّنْيَا فَيَكْرَهُ، نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ.
وَعَنْهُ: تُكْرَهُ الْمِنْطَقَةُ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَفِي غَيْرِ صَلَاةٍ.
وَنَقَلَ حَرْبٌ يَكْرَهُ شَدَّ وَسَطِهِ عَلَى الْقَمِيصِ، لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْيَهُودِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْقَبَاءِ.
قَالَ الْقَاضِي: لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَرَاهَةُ شَدِّ وَسَطِهِ بِمَا يُشَبِّهُ الزُّنَارَ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ كَالَّذِي قَبْلَهُ، ذَكَرَهُ غَيْرُ

(١) تنبيه: قوله في السُّدْل: (وإن ثبت أنه لبسة اليهود وأنه إسبال الثوب على الأرض فالخلاف).

يعني: الخلاف الذي في التشبه باليهود، والخلاف الذي في إسبال الثوب على الأرض، وقد ذكر حكمهما المصنف.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (ويكره تغطية الوجه، والتلثم على الفم ولَفَّ الْكُمَّ بِلَا سَبَبٍ وعنه لا وفي التلثم على الأنف روايتان).

انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة ومختصر ابن تيميم، والرعايتين وابن عبيدان، والحاوئين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يكره، وهو الصحيح.

قال في الفصول: يكره التلثم على الأنف على أصح الروايتين.

وجزم به في المغني، والمقتضب، والهاضي، والنظم وشرح ابن رزين، والوجيز، وغيرهم.

واختاره المجد في شرحه وقدمه في الشرح.

والرواية الثانية: لا يكره، ولم يذكر المسألة في الكافي.

واجب، لأنه يكره التشبه بالنصارى في كل وقت، وسبق في المنع، ويأتي في آخر الباب تحريمه وفي الوليمة.
فالأقوال ثلاثة في كل تشبه، لأنه لا فرق إلا بما يتميزون به من اللباس ولا يكره بما لا يشبهه.
زاد صاحب المحرر: بل يستحب، نص عليه للخبر، لأنه استر لعورته، ولما نهى النبي ﷺ عن الصماء لم يقيد
بالصلاة، وقدره بالاحتياط، فظاهر ذلك لا يختص بالصلاة، ويجوز الاحتياط.
وعنه: يكره.

وعنه: المنع، ويحرم مع كشف عورة، ويحرم في الأصح وهو ظاهر كلام أحمد، بل كبيرة على ما يأتي من نصه
إسبال ثيابه خيلاء في غير حرب بلا حاجة، نحو كونه حش الساقين^(١).
والمراد: ولم يرذ التذليس على النساء، ويتوجه هذا في قصيرة اتخذت رجلين من خشب فلم تعرف، ويكره فوق
يصف ساقيه، نص عليه.

وقال أيضاً: يشهر نفسه، ويكره على الأصح تحت كتيبه بلا حاجة.
وعنه: ما تحتها في النار وذكر صاحب النظم من لم يخف خيلاء لم يكره، والأولى تركه، ويجوز للمرأة إلى ذراع.
وقال جماعة ذيل نساء المدن في البيت كرجل.
قال جماعة: ويسن تطويل كم الرجل إلى رؤوس أصابعه، أو أكثر يسيراً وتوسيعها قصداً.
وقصر كمها، واختلف كلامهم في سعيه قصداً (م ١٠)^(٢).
وكره أحمد الزيق العريض للرجل، واختلفت الرواية فيه للمرأة (م ١١)^(٣).
قال القاضي: إنما كرهه لإفضائه إلى الشهوة.
وقال بعضهم: إنما كره الإفراط جمعاً بين قوليه.
قال أحمد في الفرج للذراعة من بين يديها: قد سمعت، ولم أسمع من خلفها إلا أن فيه سعة عند الركوب، ومفنة.
ويكره إن وصف البثرة لرجل وامرأة حي وميت نص عليه.
وقال أبو المعالي وغيره: لا يجوز لبسه.

(١) تنبيه: قوله: (ويحرم في الأصح إسبال ثيابه خيلاء في غير حرب بلا حاجة نحو كونه حش الساقين)، انتهى.
الذي يظهر: أنه يحرم فعله خيلاء، ولو كان به حاجة إلى الإسبال، فقوله: (بلا حاجة نحو كونه حش الساقين) يعطي أنه لا يحرم.
وليس الأمر كذلك، وإنما المباح في هذه الصورة الإسبال فقط، لا الإسبال مع الخيلاء، ولعل التمثيل عائد إلى الإسبال فقط،
فيزول الإشكال، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (ويسن تطويل كم الرجل إلى رؤوس أصابعه أو أكثر يسيراً، وتوسيعها قصداً، وقصر كمها، واختلف
كلامهم في سعيه قصداً)، انتهى.

يعني: للمرأة.

قال في التلخيص: وتوسيع الكم من غير إفراط حسن في حق النساء، وبخلاف الرجال.

وقال في الآداب الكبرى والوسطى: ويسن سعة كم قميص المرأة يسيراً، وقصره.

وقال ابن حبان: إن قلت دون رؤوس أصابعها، انتهى.

وقال ابن نمير: وتوسيع كم المرأة قصداً حسن.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وكره أحمد الزيق العريض للرجل، واختلفت الرواية فيه للمرأة)، انتهى.

إحداهما: لا يكره.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام الناظم في آدابه؛ فإنه لم يكره ذلك إلا للرجل.

وقال في الآداب الكبرى: قال المروذي: سألت أبا عبد الله يخاط للنساء هذه الزيقات العراض؟ فقال: إن كان شيء عريض

أكرهه، هو محدث، وإن كان شيء وسط لم نر به بأساً. انتهى. واقتصر عليه.

والرواية الثانية: يكره كالرجل.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَا يُكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَرَهَا إِلَّا زَوْجٌ وَسَيِّدٌ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَبُو الْمَعَالِي وَإِنْ وَصَفَ اللَّيْنُ، وَالْحَشُونَةُ، وَالْحَجْمُ كُرْهُ
لِلنِّسَاءِ فَقَطَّ.

وَكُرْهُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ زِيَّ الْأَعَاجِمِ كَيْمَامَةَ صَمَاءَ، وَكَتَلُ صِرَارَةَ لِلزَّيْنَةِ لَا لِلْوُسُوءِ وَنَحْوَهُ، وَيُكْرَهُ شَهْرَةٌ وَخِلَافُ
زِيٍّ بَلَدِيٌّ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ وَنَصُّهُ لَا.

قَالَ شَيْخُنَا: تَحْرُمُ شَهْرَةٌ وَهِيَ مَا يَقْصِدُ بِهِ الْارْتِفَاعَ، وَإِظْهَارَ التَّوَاضُعِ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يَكْرَهُونَ الشَّهْرَتَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ
الْمُرْتَفِعِ، وَالْمُنْخَفِصِ.

وَلِهَذَا فِي الْحَبَرِ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ»، فَعَاقِبَةُ بَيْقِضٍ قَصْدِيٍّ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ يَكْرَهُ، وَلَيْسَ
بِمُرَادٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الرِّيَاءِ.

وَقَدْ كُرْهُ أَحْمَدُ الْكِلَّةَ: وَهِيَ قُبَّةٌ لَهَا بَكْرٌ تَجْرُ بِهَا.

وَقَالَ: هِيَ مِنَ الرِّيَاءِ لَا تَرُدُّ حَرًّا، وَلَا بَرْدًا.

وَكُرْهُ أَبُو الْمَعَالِي الْجُلُوسَ مُتَرَبِّعًا عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ، وَتَسْنُ غَسْلُهُ مِنْ عَرَقٍ وَوَسَخٍ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَغَيْرِهِ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ».

وَرَأَى رَجُلًا شَيْئًا، فَقَالَ: «أَمَّا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكِنُ بِهِ رَأْسَهُ».

وَهَذَا الْحَبَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٣١٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَاحْتِجَّ الْقَاضِي بِمَا رَوَاهُ وَكَيْعٌ عَنْ عُمَرَ: «مِنْ مُرُوءَةِ الرَّجُلِ نَقَاءُ ثَوْبِهِ»، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ، وَقَالَ: يَنْبَغِي غَسْلُهُ،
فَيَتَرَجَّهُ مِنْ تَغْلِيلِهِ الرَّجُوبَ، وَفِي يَنْبَغِي الْخِلَافَ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَا يَرَوِي عَنْ عُمَرَ: «أَلَا يَتَجَمَّلُ أَحَدُكُمْ لِأَمْرَائِهِ كَمَا

يَتَجَمَّلُ لَهُ».

قِيلَ لِأَحْمَدَ: يُؤْخَرُ فِي تَرْكِ الشَّهَوَاتِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمُرَادُهُ لَا أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهَا مُطْلَقًا.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ فَعَلَ هَذَا فَجَاهِلٌ ضَالٌّ.

وَفِي «الصَّوْصِيحِينَ» (خ: ٤٧٧٦، م: ١٤٠١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ هَذَا عَنْ أَنَاسٍ فَخَطَبَ.

وَقَالَ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وَلِأَحْمَدَ (١/٣٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ
ثَوْبُهُ حَسَنًا وَتَعْلُهُ حَسَنًا، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ».

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «كُلُوا، وَاشْرَبُوا، وَابْسُوا، وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٤٦)، وَأَحْمَدُ (٢/١٨١)، وَزَادَ: «فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (٢٨١٩) هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَحَسَنَهَا، وَقَالَ: «أَثَرُ نِعَمَتِهِ».

وَلِأَحْمَدَ (٤/٤٣٨)، ثَنَا زَوْجٌ، ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْقُضَيْلِ بْنِ فَصَّالَةَ، ثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عُمَرَانُ بْنُ
حُصَيْنٍ وَعَلَيْهِ بِطَرَفٌ مِنْ خَزٍّ لَمْ نَرَهَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً
فَلْيُظْهِرْهَا فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعَمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ قَالَ زَوْجٌ مَرَّةً عَلَى عَبْدِهِ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ مَعَ تَقَرُّرِ شُعْبَةَ عَنِ الْقُضَيْلِ.

وَعَنْ سَهْلٍ بْنِ مَعَاذٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضَعًا لِلَّهِ دَعَاءُ اللَّهِ
عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيَّرَ فِي حُلِّ الْإِيمَانِ أَيْتَهُنَّ شَاءَ».

فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨١) وَحَسَنَهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ النِّظَمِ:

وَيُكْرَهُ مَعَ طُولِ الْغَنَاءِ لُبْسُكَ الرُّودِيَّ

فَأُطْلِقَ وَأَقْتَصَرَ عَلَى الْكَرَاهَةِ.
وَقَالَ:

وَمَنْ يَرْتَضِي دُونَ اللَّبَاسِ تَوَاضَعًا
مَيَّكُسى الثَّيَابِ الْعَبَقْرِيَّاتِ فِي غَدٍ
وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، لَا لِعُجْبٍ، وَلَا شُهْرَةٍ، وَلَا غَيْرِهِ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالتَّوَسُّطُ فِي الْأُمُورِ أَوَّلَى، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِحَسَبِ الْحَالِ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ مَوْجُودٍ، وَلَا يَتَكَلَّفُونَ
مُتَّفَقُونَ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَنَا طَرِيقَهُمْ.
فَأَمَّا الْإِسْرَافُ فِي الْمُبَاحِ فَلَا مُشْهَرُ لَا يَحْرُمُ، عَلَى مَا يَأْتِي، فِي الْحَجَرِ، وَتَبْرِجِ الْمَرِيضِ، وَحَرَمُهُ شَيْخُنَا.
وَقَدْ سَبَقَ خَبَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَأَمَّا شُكْرُ اللَّهِ فَمُسْتَحَبٌّ، وَيَأْتِي فِي الْوَلِيْمَةِ خِلَافَ فِي الْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى الطَّعَامِ
فَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ فِي اللَّبَاسِ، ثُمَّ إِنْ وَجِبَ قُدَّمُهُ لَا يَمْنَعُ الْجِلُّ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ فِعْلِ الْمُبَاحَاتِ كَأَكْلِ وَلَيْسَ وَيَنْظُرُ أَنْ هَذَا مُسْتَحَبٌّ جَاهِلٌ، ضَالٌّ، قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ
بِالْأَكْلِ مِنَ الطَّيِّبِ، وَالشُّكْرِ لَهُ، وَهُوَ الْعَمَلُ بِطَاعَتِهِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ، وَتَرْكُ الْمَحْظُورِ.
وَمَنْ أَكَلَ وَلَمْ يَشْكُرْ كَانَ مُعَاقِبًا عَلَى مَا تَرَكَهُ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ الطَّيِّبَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَحَلَّهَا لِمَنْ
يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى طَاعَتِهِ كَمَا قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا» [الْمائدة: ٩٣].
وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَانِ الْإِنْسَانُ بِالْمُبَاحَاتِ عَلَى الْمَعَاصِي وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ» [التكاثر: ٨].
أَيُّ: عَنِ الشُّكْرِ، فَطَالِبُ الْعِبَادَةِ بِأَدَاءِ شُكْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُعَاقِبُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ مَا مُمَرَّ وَفِعْلٍ مَحْظُورٍ.

فَصْلٌ

يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ أَنْتَى لَيْسَ حَرِيرٌ (و) حَتَّى يَكُونَ وَهَرَابَةً، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَالْمُرَادُ: شَرَابَةً مُفْرَدَةً، كَشَرَابَةِ الْبَرِيدِ لَا تَبْعًا، فَإِنَّهَا كَزُرٍّ، وَعَلَّلَ الْقَاضِي، وَالْأَمْدِيُّ فَقَطْ إِبَاحَةَ كَيْسِ الْمُنْخَفِ بِأَنَّهُ
يَسِيرُ، وَيَحْرُمُ أَفْرَاشُهُ (هـ) وَاسْتِنَادُهُ إِلَيْهِ (هـ) وَمَا غَالِيَهُ حَرِيرٌ قِيلَ ظُهُورًا.
وَقِيلَ: وَزَنَا، بِلَا ضَرُورَةٍ، وَإِنْ اسْتَوَيْنَا فَوْجَهَانِ (م) (١٢، ١٣) (١).

(١) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (ويحرم ما غلبه الحرير، قيل: وزنا وقيل ظهورًا بلا ضرورة فإن استويا فوجهان). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): هل الاعتبار بما غلبه الحرير ظهورًا أو وزنا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه ابن تيميم، وصاحب الفائق، والمصنف في حواشي المقنع، والحاويين، وغيرهم.
أحدهما: بما غلبه ظهورًا، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.
وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في التلخيص وغيره، وهو الصواب.
والوجه الثاني: الاعتبار بذلك وزنا قدمه في الرعاية الكبرى.
(المسألة الثانية - ١٣): لو استويا ظهورًا أو وزنا، فهل يحرم أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والمحرر،
والشرح، وشرح ابن منجنا، وابن رزين ومختصر ابن تيميم، والنظم، والفائق، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.
لكن إنما أطلق في الكبرى فيما إذا استويا وزنا بناءً على ما قدمه.
أحدهما: يحرم.
قلت: وهو الصواب.

قال ابن عقيل في الفصول، والشيخ تقي الدين في شرح العمدة: الأشبه أنه يحرم، لعموم الخبر.

وَكَذَا الْخِزُّ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ، وَأَبَاحَهُ أَحْمَدُ^(١) (م ر).
وَفَرَّقَ بَأَنَّهُ لِبَسَةِ الصَّحَابَةِ، وَبَأَنَّهُ لَا سَرَافَ فِيهِ وَلَا خِيَلَاءَ، وَيَحْرُمُ سِتْرُ الْجَدْرِ بِهِ.
وَنَقَلَ الْكُرُوذِيُّ: يَكْرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ مَنْ ذَكَرَ تَحْرِيمَ لِبْسِهِ فَقَطَّ، وَمِثْلُهُ تَغْلِيْقُهُ.
وَذَكَرَ الْأَزْجَرِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَجُوزُ الِاسْتِغْنَاءُ بِمَا لَا يَنْقِي كَالْحَرِيرِ النَّاعِمِ، وَحَرَّمَ الْأَكْثَرُ اسْتِغْنَاءَهُ مُطْلَقًا، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ
فِي بُشَخَانَتِهِ، وَالْحَيْمَةِ، وَالْبُقْجَةِ، وَكِمَرَانِهِ، وَنَحْوَةِ الْخِلَافِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: يَكْرَهُ مَنْسُوجٌ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ.
وَفِي الرِّعَايَةِ: وَقِيلَ: أَوْ فِضَّةٍ، وَالْمَوَدَّةُ بِهِ: بِلَا حَاجَةٍ قَلْبِيئَةٍ، وَالْحَرِيرُ لِحَاجَةٍ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ، وَحِكْمِي الْمَنَعِ
رَوَايَةً.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ يَلْبَسُهُ فِي الْحَرْبِ لِحَاجَةٍ.
وَقَالَ: وَلَآئِنَّهُ مُوَضِّعٌ ضَرُورَةً.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَأَرَادَ بِالْحَاجَةِ مَا احتَاجَهُ، وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ كَذَا قَالَ.
فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْنُهُ، وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَقِيلَ: مُطْلَقًا أَيْحَ فِي الْأَصَحِّ (و).
وَقِيلَ: الْمَنْسُوجُ بِذَهَبٍ كَحَرِيرٍ كَمَا سَبَقَ، وَلَهُ لِبْسٌ حَرِيرٍ عَلَى الْأَصَحِّ لِمَرَضٍ وَحُكْمٍ (م ر).
وَقِيلَ: يُؤْتَرُ فِي رَوَالِهَا.
وَفِي حَرْبٍ مُبَاحٌ بِلَا حَاجَةٍ فِي رَوَايَةٍ (و ش).
وَعَنَهُ: لَا.
وَقِيلَ: الرُّوَايَتَانِ، وَلَوْ احتَاجَهُ فِي نَفْسِهِ وَوَجَدَ غَيْرَهُ.
وَقِيلَ: يَبَاحُ عِنْدَ الْقِتَالِ (م ١٤)^(٢).

= قال في الفصول: لَأَنَّ النَّصْفَ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ تَغْلِيْبُ التَّحْلِيلِ بِأَوَّلِي مِنَ التَّحْرِيمِ، وَلَمْ يَحْكُ خِلَافَهُ.
قال في المستوعب، وإليه أشار أبو بكرٍ في التَّنْبِيْهِ أَنَّهُ لَا يَبَاحُ لِبْسُ الْقِسِيِّ، وَالْمَلْحَمِ.
وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَجُزُّ، وَهُوَ الصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ صَحْحُهُ فِي التَّصْحِيْحِ وَتَصْحِيْحِ الْحَرَرِ، وَقَالَ: صَحْحُهُ الْمَجْدُ.
وَجُزْمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جُزْمَ بِهِ فِي الْبَلُغَةِ، وَالْإِفَادَاتِ وَتَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ، وَالْمَنْوَرِ وَمَتَخَبِ الْأَدْمِيِّ، وَالتَّسْهِيْلِ،
وغيرهم؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْحَرَمِ: أَوْ مَا غَالِبَهُ الْحَرِيرُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ ابْنُ الْبَنَاءِ بِقَوْلِهِ لَا بَأْسَ بِلِبْسِ الْخِزِّ نَقْلَهُ عَنْهُ فِي الْمُسْتَوْعَبِ.
(١) تَنْبِيْهَاتُ: الْأَوَّلُ: قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَبَاحُ، قَالَ شَيْخُنَا مَعَ الْكِرَاهَةِ.
الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْخِزُّ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ وَأَبَاحَهُ أَحْمَدُ). انْتَهَى.
يعني: أَنَّ الْخِزَّ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ كَالْحَرِيرِ فِي الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ يَكُونُ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَطْلُوقُ إِذَا اسْتَوِيَ.
وقد علمت الصَّحِيْحُ مِنْهُ، وَالصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: إِبَاحَتُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَطْعُ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالشَّرْحُ، وَالرِّعَايَةُ الْكُبْرَى،
وغيرهم.

وقدَّمَهُ فِي الْأَدَابِ وَغَيْرِهِ، وَتَابَعَ ابْنُ عَقِيلٍ ابْنَ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالسَّامِرِيُّ، وَابْنُ حُدَانَ أَيْضًا.
الثَّالِثُ: الْخِزُّ مَا عَمِلَ مِنْ صُوفٍ وَإِبْرِيسَمٍ.
قال في المَطْلَعِ فِي التَّنْفِيقَاتِ وَقَالَ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبُ مَا عَمِلَ مِنْ إِبْرِيسَمٍ وَوَبَرٍ طَاهِرٍ، كَالْأَرْنَبِ، وَغَيْرِهِمَا، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي
الرِّعَايَةِ، وَالْأَدَابِ.

قال المَجْدُ فِي شَرْحِهِ وَغَيْرِهِ: الْخِزُّ مَا سَدَى بِالْإِبْرِيسَمِ، وَالْحَمَّ بَوْبَرٍ، أَوْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ، لَغْلَبَةِ اللَّحْمَةِ عَلَى الْحَرِيرِ. انْتَهَى.
(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١٤): قَوْلُهُ: (وَلِبْسُ حَرِيرٍ فِي حَرْبٍ مُبَاحٌ بِلَا حَاجَةٍ فِي رَوَايَةٍ، وَعَنَهُ: لَا، وَقِيلَ: الرُّوَايَتَانِ، وَلَوْ احتَاجَهُ فِي نَفْسِهِ
وَوَجَدَ غَيْرَهُ، وَقِيلَ: يَبَاحُ عِنْدَ الْقِتَالِ). انْتَهَى.

وَأَطْلَقَ الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْفُصُولِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَحَكَاهُمَا وَجْهَيْنِ، وَالْكَافِي، وَالْمَقْنَعِ، وَالْهَادِي،
وَالْتَّلْخِيصَ، وَالْبَلُغَةَ، وَالشَّرْحَ، وَخَتَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالنَّظْمَ، وَالْفَاتِقَ، وَغَيْرَهُمْ.

= (ع): مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ (و): مُوَافَقَةُ الْأُتَمَّةِ الثَّلَاثَةِ (خ): مُخَالَفَةُ الْأُتَمَّةِ (هـ): الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

وَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّ صَبِيٍّ الْبَاسُ خَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ (هـ) فَقُلِيَ هَذَا لَوْ صَلَّى فِيهِ لَمْ تَصِحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ.
وَعَنْهُ لَا يَحْرُمُ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: ثَنَا هُشَيْنٌ عَنِ الْعَوَامِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ قَالَ: كَانُوا يُرَخَّصُونَ لِلصَّبِيِّ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ، فَلِذَا بَلَغَ الْفَاءَ هُشَيْنٌ مُدَلَّسٌ.

وَذَكَرَ الْأَمِيدِيُّ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ الْبَاسَ الصَّبِيَّانَ الْقَرَامِزَ السُّودَ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْرِيصِ لِلْفِتْنَةِ، وَقَالَ: جَزَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَعْرَ نَصْرِ بْنِ حِجَّاجٍ، وَجَنَّبَهُ الزَّيْنَةَ وَلَهُ حَشَوُ جَبَابِ وَفُرْشِ بَحْرِيرٍ (و ش).

وَقِيلَ: لَا، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةَ كِبْطَانَةَ (و).

وَفِي تَحْرِيمِ كِتَابَةِ الْمَهْرِ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٥) (١).

وَيَبَاحُ مِنْهُ الْعِلْمُ إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ فَأَقْلُ (و) نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْوَجِيزِ دُونَهَا وَفِي الْمَحْرُورِ (م ١٦) (٢).

وَعُذْرُهُ قَدْزَكَفٌ، وَإِنْ كَثُرَ فِي أَثْوَابٍ فَقِيلَ: لَا بِأَسْنٍ بِهِ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ، وَلَبَنَةُ جَبِينٍ، وَسَجَفٌ فِرَاءٌ وَخِيَاطَةٌ بِهِ، وَالْأَزْرَارُ، وَيَحْرُمُ يَسِيرُ ذَهَبٍ تَبَعًا نَصُّ عَلَيْهِ، كَالْفَرْدِ (و).

= إحداهما: يباح، وهو الصحيح.

قال الشيخ الموفق، والشارح هذا ظاهر كلام الإمام أحمد.

قال في الخلاصة يباح على الأصح.

قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة هذه الرواية أقوى.

قال في الآداب الكبرى، والوسطى يباح في الحرب من غير حاجة في أرجح الروايتين في المذهب.

قال في تجريد العناية يباح على الأظهر، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الإفادات، والوجيز، ومتتخب الأدمي وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يباح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدمه في المستوعب، والمحزر، وهو ظاهر كلامه في المنور، فإنه لم يستثن إلا الإباحة إلى المرض، والحكمة، وعنه يباح مع نكابة العدو به، وقيل: يباح عند مفاجأة العدو وضرورة.

وجزم به في التلخيص، وغيره، وقيل يباح عند القتال فقط من غير حاجة، قال ابن عقيل في الفصول: إن لم يكن له به حاجة في الحرب حرم، قولاً واحداً، وإن كان به حاجة إليه كالجئ للقتال فلا بأس. انتهى.

وقيل: يباح في دار الحرب، وقيل: يجوز حال شدة الحرب ضرورة، وفي لبسه في أيام الحرب بلا ضرورة روايتان، وهذه طريقته في التلخيص، وجعل الشارح وغيره علل الخلاف في غير الحاجة كما.

قال المصنف: وقدمه ابن منبج في شرحه، وقال: وقيل: الروايتان في الحاجة وعدمها، وهو ظاهر كلام الشيخ في المنع، قال ومعنى الحاجة ما هو محتاج إليه، وإن قام غيره مقامه، وقاله الشيخ الموفق، والشارح، والمصنف، وغيرهم.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي تحريم كتابة المهر فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجرم، بل يكره وهو الصحيح قدمه في الرعاية الكبرى، وتبعه في الآداب الكبرى والوسطى.

والوجه الثاني: يجرم في الأتيس، قاله في الرعاية الكبرى، واختاره ابن عقيل، والشيخ تقي الدين قلت: لو قيل بالإباحة لكان له وجه، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (ويباح منه العلم إذا كان أربع أصابع مضمومة فأقل، نص عليه وأكثر في أثواب، فقيل: لا بأس،

وقيل: يكره). انتهى.

وأطلقهما في الآداب الكبرى والوسطى.

أحدهما: لا بأس، فيباح وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وجزم به في المستوعب، ومختصر ابن تيميم، والفاقق.

والوجه الثاني: يكره جزم به في الرعاية الكبرى.

وَعَنْهُ: لَا (و هـ) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَخَفِيدُهُ.
وَقَالَ: يَجُوزُ بَيْعُ حَرِيرٍ لِكَافٍ، وَلُبْسُهُ لَهُ، لِأَنَّ عَمَرَ بَعَثَ بِمَا أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَخٍ لَهُ مُشْرِكٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَالْأَصْحَابِ التَّحْرِيمَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ عَنْ خِلَافِهِ: قَدْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ وَهُوَ وَهْمٌ بَاطِلٌ.
وَلَيْسَ فِي الْحَبْرِ أَنَّهُ إِذْنٌ لَهُ فِي لُبْسِهَا: وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَمْ يَلْزَمْ
مِنْهُ إِبَاحَةُ لُبْسِهِ كَذَا قَالَ، ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْ مُحَاطَةِ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا فَايِدَةُ الْمَسْأَلَةِ زِيَادَةُ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَعَلَى قِيَاسِهِ بَيْعُ آيَةِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ لِلْكَفَّارِ، وَإِذَا جَازَ بَيْعُهَا لَهُمْ جَازَ صُنْعُهَا لِيَتَّبِعَهَا مِنْهُمْ، وَعَمَلُهَا لَهُمْ
بِالْآخِرَةِ، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي قَوْلِ حُذَيْفَةَ لَمَّا اسْتَسْقَى فَسَقَاهُ مَجُوسِيٌّ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَرَمَى بِهِ.
وَقَالَ: إِنِّي قَدْ أَمَرْتُهُ أَنْ لَا يَسْقِيَنِي فِيهِ: يَذُلُّ عَلَى جَوَازِ اقْتِنَاءِ آيَةِ الْفِضَّةِ مَعَ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِلْمَجُوسِيِّ
فَيَذُلُّ عَلَى جَوَازِ إِفْرَاقِ آيَةِ الْفِضَّةِ فِي أَيْدِي الْمَجُوسِيِّ، وَلَمْ يَنْكَلَمْ عَلَى هَذَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَذَكَرَ عُمُومَ التَّحْرِيمِ.
وَيَحْرُمُ عَلَى الْكُلِّ لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانَ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغِي، كَتَعْلِيْقِهِ (و) وَسَيَرِ الْجَدْرُ بِهِ (و) وَتَصْوِيرِهِ (و).
وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا رِوَايَةً، كَافْتِرَاشِيهِ، وَجَعَلِهِ مِخْدًا فَلَا يَكْرَهُ فِيهِمَا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «اتَّكَأَ عَلَى
مِخْدَةٍ فِيهَا صُورَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٠٢)، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٣٣٦، م: ٢٠٨٢) بِذَوْنِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.
وَفِي الْبُخَارِيِّ (١٩٩٩) عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا اشْتَرَتْ ثَمَرَةً فِيهَا تَصَاوِيرٌ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ
يَدْخُلْ»، قَالَتْ: فَعُرِفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةُ.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ مَاذَا أَفْتَبْتُ؟ قَالَ: مَا بَالُ هَذِهِ الثَّمَرَةِ قُلْتَ اشْتَرَيْتُهَا لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا
وَتَتَوَسَّدَها فَقَالَ إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورَةِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيَاوْا مَا خَلَقْتُمْ وَقَالَ: إِنَّ الْبَيْتَ الْاَلِدِي فِيهِ
الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَيُؤَافِقُهُ ظَاهِرُ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٤٩)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

عَنْ جَابِرٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ، وَنَهَى أَنْ يُصْنَعَ ذَلِكَ»، وَإِنْ أُرِيدَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا يَبْقَى مَعَهُ
حَيَاةٌ لَمْ يَكْرَهُ فِي الْمُنْصُوصِ، وَمِثْلُهُ صُورَةُ شَجَرَةٍ وَنَحْوُهُ، وَمِثَالُ، وَكَذَا تَصْوِيرُهُ.
وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ تَحْرِيمَ التَّصْوِيرِ.

وَفِي الْوَجِيزِ: يَحْرُمُ التَّصْوِيرُ (خ) وَاسْتِعْمَالُهُ، وَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ الصَّلَاةَ عَلَى مَا فِيهِ صُورَةٌ.
وَفِي الْفُصُولِ: يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ صُورَةٌ، وَلَوْ عَلَى مَا يُدَاسُّ، يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ».

وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ هُنَا ظَاهِرٌ، وَبَعْضُهُ صَرِيحٌ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَمْتَنِعُ مِنْ دُخُولِهِ، تَخْصِيصًا لِلنَّهْيِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّنْهِيدِ فِي
تَخْصِيصِ الْأَخْبَارِ.

وَفِي تَيْمَةِ الْحَبْرِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ «وَلَا كَلْبٌ، وَلَا جُنُبٌ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.
وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَوْ صَرِيحُ بَعْضِهِمُ الْمَرَادُ كَلْبٌ مِنْهُمْ عَنْ اقْتِنَائِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ نَهْيًا، كَرِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
بَابِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ»، وَلَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رَفَقَةً فِيهَا جَرَسٌ.
سُلَيْمَانُ تَفَرَّدَ عِنْدَ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَتَوَقَّعَ ابْنُ حَيَّانٍ، وَتَوَجَّهَ أَحْمَدُ، وَكَذَا الْجُنُبُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِ إِلَّا
إِذَا تَوَضَّأَ.

وَفِي الْإِرْشَادِ: الصُّورُ وَالتَّمَاثِيلُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَهُ فِي الْأَمِيرَةِ، وَالْجَدْرَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الرَّقْمِ أَيْسَرُ.
وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ يَكْرَهُ صُورَةُ بَسْتَرٍ، أَوْ حَائِطٍ؛ لَا صُورَةَ شَجَرٍ، وَيَكْرَهُ الصَّلِيبُ فِي الشُّوْبِ وَنَحْوِهِ، وَيَحْتَمِلُ
تَحْرِيمَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

نَقَلَ صَالِحٌ: وَيَكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُرْغَفَرِ، وَالْمُعْصَفَرِ، وَالْأَحْمَرِ الْمُنَمَّتِ.

وَقِيلَ: لَا، وَنَقَلَهُ الْأَكْثَرُ فِي الْمَزْعُفَرِ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ (م) وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ، وَالْقَاضِي، وَغَيْرُهُمَا تَحْرِيمَ الْمَزْعُفَرِ لَهُ (و هـ ش).

وَقِيلَ: يُعِيدُ مَنْ صَلَّى بِهِ، أَوْ بِمَعْصُفَرٍ أَوْ مُسْبِلًا وَنَحْوَهُ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْمَعْنَى، وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْمَعْصُفَرُ لِلرُّجُلِ كِرَاهِيَةً شَدِيدَةً، قَالَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَيَّ تَوْبَتَيْنِ مَعْصُفَرَيْنِ فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ بِهَذَا؟ قُلْتُ أَهْبِلُهُمَا؟ قَالَ: بَلْ أَحْرِقْهُمَا» وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٧).

وَلَهُ (٢٠٧٧) أَيْضًا: «إِنْ هَدَّوْهُ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا».

وَمَذْهَبُ (هـ م ش) لَا يُكْرَهُ الْمَعْصُفَرُ، وَكَذَا الْأَحْمَرُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَالْمَذْهَبُ يُكْرَهُ.

وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ كِرَاهِيَةً شَدِيدَةً لِغَيْرِ زِينَةٍ.

وَعَنْهُ يُكْرَهُ لِلرُّجُلِ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، قَالَ: وَيُقَالُ أَوَّلُ مَنْ لَبَسَهُ آلُ قَارُونَ، أَوْ آلُ فِرْعَوْنَ، وَحَمَلَ الْخَلَالُ النَّهْيَ عَنِ التَّزَعُّفِ عَلَى بَذْنِهِ فِي صَلَاتِهِ، وَحَمَلَهُ صَاحِبُ الْمَحَرِّ عَلَى التَّطْيِيبِ بِهِ، وَالتَّخْلُقِ بِهِ، لِأَنَّهُ خَيْرُ طَيِّبِ الرُّجَالِ مَا خَفِيَ لَوْنُهُ وَظَهَرَ رِيحُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ، أَوْ عَدَمُ الثَّوَابِ فَقَطُّ؟ وَالصَّوْفُ مَبَاحٌ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَكَرِهَ التَّخْصِيسَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ النَّوْرِيُّ.

وَالْبَيَاضُ أَفْضَلُ اتِّفَاقًا وَيُتَّحَدَّثُ الْكَثَّانُ إِجْمَاعًا، وَالنَّهْيُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بَاطِلٌ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَهُ لِلرُّجَالِ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ لِنِسْ مَوَادِّ الْجُنْدِ.

وَقِيلَ: فِي غَيْرِ حَرْبٍ.

وَقِيلَ: إِلَّا لِمَصَابٍ.

وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ يَحْرِقُهُ الْوَصِيُّ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ لِيَأْسِ الْجُنْدِ أَصْحَابِ السُّلْطَانِ، وَالظُّلْمَةِ، وَلَمْ يَرُدْ أَحْمَدُ سَلَامَ لَا بِسَبَبٍ.

وَفِي كِرَاهِيَةِ الطَّلِيسَانِ وَجْهَانِ (م ١٧) ^(١).

وَيُسْنُ الرَّدَاءُ.

وَقِيلَ: يُبَاحُ، كَقَتْلِ طَرَفِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمُتِمُونِيِّ فِيهِ يُكْرَهُ، قَالَهُ الْقَاضِي وَيُسْنُ إِزْحَاءُ ذَوَابَّةِ خَلْفِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِطَالَتُهَا كَثِيرًا مِنَ الْإِسْبَالِ.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: وَإِنْ أَرَخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَيْفَيْهِ فَمَحْسَنٌ، ثُمَّ ذَكَرَ خَبَرَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، وَعَلِيٍّ، وَيُسْنُ السَّرَاوِيلَ.

وَفِي التَّلْخِيسِ: لَا بَأْسَ.

قَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ: وَفِي مَعْنَاهُ الثَّبَانُ.

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِإِبَاحَتِهِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ خِلَافًا لِلرَّعَايَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: السَّرَاوِيلُ أَسْتَرٌ مِنَ الْإِزَارِ، وَلِيَأْسَ الْقَوْمِ كَانَ الْإِزَارُ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ أَظْهَرُ، خِلَافًا

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي كراهية الطليسان وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره وهو الصحيح.

قال في التلخيص وابن تيميم وكره السلف الطليسان، واقتصر عليه، زاد في التلخيص، وهو المقور.

قال الشيخ تقي الدين لبس الطليسان ليس له أصل في السنة، ولم يكن من فعله ﷺ، ولا من فعل أصحابه، بل قد ثبت أنه يخرج مع الدجال سبعون ألفاً مطليسين من يهود أصبيان، وأطال في ذلك.

والوجه الثاني: لا يكره، فذمه في الرعاية الكبرى، والآداب الكبرى، والوسطى.

وقال في الرعاية الكبرى: وقيل: يكره المقور، والمدور، وقيل: وغيرهما غير المربع.

لِلرَّعَايَةِ، وَسَبَقَ حُكْمُ الرُّدَاءِ.

وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: الْأَفْضَلُ مَعَ الْقَمِيصِ السَّرَاوِيلُ مِنْ غَيْرِ حَاجَتِهِ إِلَى الْإِزَارِ، وَالرُّدَاءِ.
وَسَبَقَ كَلَامُهُ فِي بَابِ السُّوَالِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٢٦٤/٥): ثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ:
«خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَشِيخَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَلَذَكَرَ الْحَبَرَ، وَفِيهِ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرَّوْنَ
وَلَا يَتَزَوُّونَ، فَقَالَ: تَسَرَّوْا وَاتَزَوُّوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ».

حَدِيثٌ جَيِّدٌ.

وَالْقَاسِمُ وَثَّقَهُ الْأَكْثَرُ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ.

وَقَوْلُ ابْنِ خَزَمٍ، وَابْنِ الْجَوْزِيِّ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ: فِيهِ نَظَرٌ.

وَفِي كِتَابِ اللَّبَاسِ لِلْقَاضِي: يُسْتَحَبُّ لِبْسُ الْقَمِيصِ.

وَأَخْبَجَ بِقَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ: «كَانَ أَحَبُّ الْقِيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦١) وَحَسَنُهُ.

قَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: وَلَآئِنَّ أُسْتُرَ مِنَ الرُّدَاءِ، مَعَ الْإِزَارِ وَقَدْ عُرِفَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَدِيدِ، وَالْعَتِيقِ، وَلَآئِنَّ لَا
يُسْتَحَبُّ الْحَافِظَةُ عَلَى شَيْءٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ.
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَلْقَبُ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبَدًا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ
جَدِيدَةٍ: سَرَاوِيلُهُ، وَمَدَاسُهُ، وَخِرْقَةُ يُصَلِّي عَلَيْهَا، كَذَا قَالَ.

وَيُبَاحُ الْقُبَاءُ.

قَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: وَلَوْ لِلنِّسَاءِ، وَالْمَرَاةِ وَلَا تَشْبُهُ، وَتَعْلُ خَشَبٍ.

وَتَقَلَّ فِيهِ خَرَبٌ لَا بَأْسَ لِضَرُورَتِهِ، وَمَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ بَيْعُهُ، وَخِيَاطَتُهُ، وَأَجْرَتُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَالْأَمْرُ بِهِ كَيْفَ عَصِيرٍ
لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا عَلَى مَا يَأْتِي، وَيَكْرَهُ لِبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ جِلْدًا مُخْتَلَفًا فِي نَجَاسَتِهِ.

وَقِيلَ: لَا.

وَعَنهُ: يَحْرُمُ لِعُمُومِ النَّهْيِ، لَا لِبَسِهِ فَقَطْ (و.م).

وَفِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: إِنْ طَهَّرَ بِدَبْنِهِ لِبْسَهُ بَعْدَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ، وَلَهُ الْبَاسَةُ ذَائِبَةٌ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، كِتَابٌ نَجَسَةٍ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ جِلْدُ كَلْبٍ لِإِبَاحَتِهِ فِي الْحَيَاةِ فِي الْجُمْلَةِ، لَا جِلْدُ خَنْزِيرٍ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمُغَالِي عَنْ أَبِي الْوَفَاءِ أَنَّهُ خَرَجَ لِلبَاسَتِهَا (أَي: الدَّائِبَةِ) جِلْدُ الْبَيْتَةِ، قَبْلَ دَبْنِهِ، وَبَعْدَهُ، إِذَا لَمْ يَطْهَرْ عَلَى
اسْتِعْمَالِهِ فِي الْبَاسَاتِ، وَإِنْ لِبْسَهُ لِنَفْسِهِ يَكْرَهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَثُوبٌ نَجَسٌ، وَحَرَمُهُ الْقَاضِي كَجِلْدِ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ.

وَيَحْرُمُ لِلبَاسَتِهَا (أَي: الدَّائِبَةِ) ذَهَبًا وَفِضَّةً، وَقَالَ شَيْخُنَا وَحَرِيرًا.

وَيَكْرَهُ الْمُنَى فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَنَصُّهُ وَلَوْ سِيرًا لِإِصْلَاحِ الْأُخْرَى، خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَالْفُصُولِ، وَالْغُنْيَةِ قَالَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَمْنِي أَخَذَكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٥١٨، م: ٢٠٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٩٨) فِي رِوَايَةٍ: «إِذَا انْقَطَعَ شَيْءٌ نَعْلٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْسُ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا».

وَرَوَاهُ أَيْضًا (٢٠٩٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَفِيهِ: «وَلَا خُفٌ وَاحِدٌ، وَمَشَى عَلَيَّ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ، وَعَاشَتْهُ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ.
رَوَاهُمَا سَعِيدٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: وَأَصْلُهُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي.

وَدَلِيلُ الرُّخْصَةِ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْقَطَعَ شَيْعُ نَعْلِهِ مَشَى فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَالْأُخْرَى فِي يَدِهِ حَتَّى يَجِدَ شَيْعَهَا»، وَأَخْصَبَ هَذَا لَا يَصِحُّ.
 قَالَ جَمَاعَةٌ: وَاخْتِلَافُهُمَا، وَالْمَرَادُ: لِأَنَّهُ مِنَ الشُّهُورِ، وَيُسْنُ كَوْنُ النُّعْلِ أَصْفَرَ، وَالْحُفَّ أَحْمَرَ.
 وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي عَنْ أَصْحَابِنَا أَوْ أَسْوَدَ: وَأَنْ يُقَابَلَ بَيْنَ نَعْلَيْهِ، «وَكَانَ لِنَعْلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبَالَانِ بِكَسْرِ الْقَافِ، وَهُوَ السَّبْرُ بَيْنَ الْوَسْطَى، وَالتِّي تَلِيهَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشُّمَائِلِ (٧٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦١٤).
 وَفِي الْمُخْتَارِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
 وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٤٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٣٦٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٧٣)، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.
 وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٩٦) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ».
 قَالَ الْقَاضِي: يَذَلُّ عَلَى تَرْغِيبِ اللَّبْسِ لِلنَّعَالِ، وَلِأَنَّهُمَا قَدْ تَقَبَّيَا الْحَرَّ، وَالبَرْدَ، وَالنَّجَاسَةَ، وَعَنْ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَمِيرًا بِمِصْرَ قَالَ لَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: لَا أَرَى عَلَيْكَ جِدَاءً، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٦٠).
 وَيُرْوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عُمَرَ، وَاسْتَحَبَّ شَيْعَنَا وَغَيْرَهُ الصَّلَاةَ فِي النُّعْلِ.
 قَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: الْأَوَّلَى حَافِيًا، وَذَكَرَ الْقَاضِي الْاسْتِحْبَابَ، وَعَدَمَهُ، لِلْمُخْتَرَيْنِ.
 وَفِي كِرَاهَةِ الْإِنْتِعَالِ قَائِمًا رَوَاتَانِ (م ١٨) ^(١) لِاخْتِلَافِ قَوْلِهِ فِي صِحَّةِ الْأَخْبَارِ.
 وَصَحَّحَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الْكِرَاهَةَ، وَخَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَظَاهَرُ مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ يَلْبَسُ ذَلِكَ وَيُجَدِّدُ الْعِمَامَةَ كَيْفَ شَاءَ، وَذَكَرَ صَاحِبُ النُّظْمِ يُكْرَهُ لِبَسُ الْحُفِّ، وَالْإِزَارِ، وَالسَّرَاوِيلِ قَائِمًا، لِأَنَّهُ مَطْنَةٌ كَتَفِ الْعَوَزِ، وَلَعَلَّهُ أَوْلَى.
 وَفِي كَلَامِ الْحَنْفِيَّةِ: يَنْقُضُ الْعِمَامَةَ كَمَا لَفَّهَا.
 وَيَحْرُمُ تَشَبُّهُ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ، وَعَكْسُهُ فِي لِبَاسٍ، وَغَيْرِهِ، وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ بِلَعْنِ فَاعِلِ ذَلِكَ.
 وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: يُكْرَهُ.
 وَقَدْ كَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يُصَيِّرَ لِلْمَرْأَةِ مِثْلَ ثَوْبِ الرِّجَالِ، وَيَأْتِي فِي زَكَاةِ الْأَثْمَانِ، وَيُكْرَهُ نَظَرُ مَلَابِسِ الْحَرِيرِ، وَأَيُّةٍ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، إِنْ رَغِبَ فِي التَّزَيُّنِ بِهَا، وَالْمُفَاخَرَةِ، وَحَرَمَةُ ابْنِ عَقِيلٍ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (وفي كراهة الانتعال قائمًا روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب وبعبه في الآداب الكبرى، والوسطى.

إحداهما: يكره وهو الصحيح.

قال في الآداب: قال الإمام أحمد في رواية الجماعة: لا يتعل قائمًا، زاد في رواية إبراهيم بن الحارث، والأثر، الأحاديث فيه على الكراهة، واختاره القاضي، وغيره.

وقدّمه ابن عجم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى في آخر باب مواضع الصلاة.

والرواية الثانية: لا يكره.

قال في الرعايتين في آدابهما: ولا يكره على الأصح الانتعال قائمًا، مع التحرز منه.

قال الناظم في آدابه:

ولا تكرهن الشرب من قائم ولا انتعال الفتى في الأظهر المتأكد

قال أبو بكر الخلّال: سأل الحسين بن الحسن الإمام أحمد عن الانتعال قائمًا، قال: لا يثبت فيه شيء.

قال القاضي: فظاهر هذا أنه ضعف الأحاديث في النهي، والصحيح عنه ما ذكرناه؛ يعني: من الكراهة.

فهذه ثماني عشرة مسألة قد صحّح معظمها بعون الله تعالى.

وَقَالَ: وَالتَّفَكُّرُ الدَّاعِي إِلَى صَوْرِ الْمَحْظُورِ مَحْظُورٌ، ثُمَّ ذَكَرَ تَفَكُّرَ الصَّائِمِ وَأَنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِزَامَةُ رِيحِ الْحَنْمِرِ كَاسْتِمَاعِ الْمَلَاهِي، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ التَّشْبِيهُ بِالشَّرَابِ فِي مَجْلِسِهِ، وَأَنِّيَتِهِ، لِيَنْهِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِالْأَعَاجِمِ.
وَقَالَ فِي مَنَاطِرَاتِهِ: مَعْلُومٌ أَنَّ التَّشْبِيهُ بِالْحَجَمِ لَا تَظْهَرُ مُنَاسِبَتُهُ لِلتَّحْرِيمِ، ثُمَّ إِنَّهُ رَضِيَ بِهِنَّ الشَّرْعُ عِلَّةً لِلتَّحْرِيمِ.
وَاحْتِجٌّ فِي الْخِلَافِ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» عَلَى تَحْرِيمِ إِنْاءٍ مُفَضَّضٍ.
وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: يَكْرَهُ لِبْسُ مَا يُشَبِّهُ زِيَّ الْكُفَّارِ دُونَ الْعَرَبِ، وَقَالَهُ أَيْضًا غَيْرُهُ.
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.
قَالَ شَيْخُنَا: أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَقْتَضِيَ تَحْرِيمَ التَّشْبِيهِ.

وَأِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي كُفْرَ الْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ» [المائدة: ٥١].
قِيلَ: «مَنْ يَتَوَلَّهُمْ» فِي الدِّينِ «فَاِنَّهُ مِنْهُمْ» فِي الْكُفْرِ، وَقِيلَ: مَنْ يَتَوَلَّهُمْ فِي الْعَهْدِ؛ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ فِي مُخَالَفَةِ الْأَمْرِ، وَذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ «لَا تَجِدُ قَوْمًا» الْآيَةَ [المجادلة: ٢٢]: أَنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِيمَانَ يَفْسُدُ بِمُؤَدَّةِ الْكُفَّارِ، وَإِنْ كَانَ قَوْمًا مُؤْمِنًا لَمْ يَوَالِ كَافِرًا وَلَوْ كَانَ قَرِيبًا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يَبْتَنِي هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ ذَلِكَ يَفْدَحُ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا بِذَلِكَ، وَكَانَ الْمُرُودِي مَعَ أَحْمَدَ بِالْعَسْكَرِ فِي قَصْرِ فَاثْنَارَ إِلَى شَيْءٍ عَلَى الْجِدَارِ قَدْ نُصِبَ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: لَا تَنْظُرْ إِلَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: «فَقَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، لَا تَنْظُرْ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: تَفَكَّرْتُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «وَلَا تَمُدُّنَّ عُيُنَكُمْ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زُخْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِيَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى» [طه: ١٣١].

ثُمَّ قَالَ: رَزَقَ يَوْمَ بَيَومٍ خَيْرٌ، قَالَ وَلَا تَهْتَمُّ لِرِزْقِ عَبْدِي.
قَالَ الْمُرُودِي: وَذَكَرْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فَقَالَ: أَنَا أَشْرْتُ بِهِ أَنْ يَكْتَبَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا أَتُكْرِتُ عَلَيْهِ حَبَّةً لِلدُّنْيَا، وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرَهُ.

وَقَالَ: كَمْ تَتَمَتَّعُوا مِنَ الدُّنْيَا إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ حِرْصَتَهُمْ عَلَى الدُّنْيَا، قَالَ وَذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَجُلًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَتُكْرِتُ عَلَيْهِ أَنْ لَيْسَ زِيَّ النَّسَاكِ.

قَالَ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ: مَنْ لَمْ يَتَعَزَّ بِعِزَاءِ اللَّهِ تَقَطَّعَتْ نَفْسُهُ حَسَرَاتٍ عَلَى الدُّنْيَا.
وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٦٩) عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ يَا عُبَيْدُ بْنُ قُرَيْدٍ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَذَلِكَ، وَلَا مِنْ كَذِّ أَيْبِكَ، وَلَا مِنْ كَذِّ أَمَلِكَ، فَاشْنِيعِ الْمُسْلِمِينَ فِي رِجَالِهِمْ مِمَّا تَشْتَبِعُ مِنْهُ فِي رَحْلِكَ، وَإِيَّاكَ، وَالتَّعْنَمَ، وَزِيَّ أَهْلِ الشَّرْكِ، وَلِبُوسَ الْحَرِيرِ».

وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَبِي عَوَّانَةَ الْإِسْقَرَاءِيِّ (٥/ ٤٥٦)، وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ:
أَمَّا بَعْدُ: «فَاتَزَرُّوا وَارْتَدُّوا، وَالْقَوَا الْخِفَافَ، وَالسَّرَاوِيلَ، وَعَلَيْكُمْ بِلِيَّاسِ أَبِيكُمْ إِسْمَاعِيلَ، وَإِيَّاكُمْ، وَالتَّعْنَمَ وَزِيَّ الْأَعَاجِمِ، وَعَلَيْكُمْ بِالشَّمْسِ، فَإِنَّهَا حَمَامُ الْعَرَبِ، وَتَمَعَّدُوا وَاخْشَوْفِينُوا، وَاقْطَعُوا الرُّكْبَ، وَاتَزَرُّوا، وَارْمُوا الْأَعْرَاضَ» زِيَّ بِكُسْرِ الرَّاي وَلِبُوسٍ يَفْتَحُ اللَّامَ وَضَمَّ الْبَاءَ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/ ١): ثَنَا زَيْدٌ وَهُوَ ابْنُ هَارُونَ: ثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ الْأَحْوَلُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «اتَزَرُّوا وَارْتَدُّوا وَاتَّعَلُّوا، وَالْقَوَا الْخِفَافَ، وَالسَّرَاوِيلَ، وَالْقَوَا الرُّكْبَ، وَانْزُوا نَزْوًا، وَعَلَيْكُمْ بِالْعِيدِيَّةِ وَارْمُوا الْأَعْرَاضَ، وَذَرُّوا التَّعْنَمَ وَزِيَّ الْحَجَمِ، وَإِيَّاكُمْ، وَالْحَرِيرَ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَانْزُوا، أَيِ ثَبُورًا وَثَبًا، وَالْمُعِيدِيَّةُ اللَّبْسَةُ الْخَشِينَةُ، إِشَارَةٌ إِلَى مَعْدِنِ عَدْنَانَ».
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (الْأوسط: ٦٠٦١) عَنْ أَبِي حَذْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ مَرْفُوعًا: «تَمَعَّدُوا وَاخْشَوْفِينُوا».

وَعَنْ حَدِيثَةِ مَرْفُوعًا: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَغْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، اهْتَدُوا بِهَذِي عَمَارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِتَهْدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُسْنُودُ قُلْتُ: مَا هَذِي عَمَارٌ؟ قَالَ: التَّقَشُّفُ، وَالتَّشْمِيرُ.

رَوَى أَوْلَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٩٩)، وَحَسَنُهُ، وَابْنُ جِبَانَ (٦٩٠٢)، وَالحَاكِمُ.

وَقَالَ: تَقَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النَّسَائِبُورِيُّ، قَالَ غَيْرُهُ: وَهُوَ ثِقَةٌ، وَعَنْ مُعَاذٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِيَّاكَ، وَالتَّنْعَمُ، فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيَسُوا بِمُتَنَعِّمِينَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٣/٥).

قَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلِ: الْآفَةُ فِي التَّنْعَمِ مِنْ أَوْجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمُشْتَغَلَ لَا يَكَادُ يُوفِّي التَّكْلِيفَ حَقَّهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْأَكْلُ يُورِثُ الْكَسَلَ، وَالْغَفْلَةَ، وَالبَطَرَ، وَالمَرَحَ، وَمِنْ اللَّبَاسِ مَا يُوجِبُ لَيْنَ الْبَدَنِ، فَيُضْعَفُ عَنْ عَمَلِ شَائِقٍ، وَيَضْمُ حِمْنُهُ الْحَيْلَاءَ، وَمِنْ (حَيْثُ) النِّكَاحُ يَضْعِفُ عَنْ آدَاءِ اللُّوَاظِمِ.

الثَّلَاثُ: أَنَّ مَنْ أَلْفَهُ صَعْبٌ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ، فَيَفْتَنَى زَمَانُهُ فِي اكْتِسَابِهِ، خُصُوصًا فِي النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْمُتَنَعِّمَةَ تَحْتَاجُ إِلَى اضْغَافٍ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهَا.

قَالَ: وَالْإِشَارَةُ بِزِيِّ أَهْلِ الشَّرِّ إِلَى مَا يَتَفَرَّدُونَ بِهِ، فَتَنْهَى عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ.

بَلْ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يَنْبَغِي غَضُّ الْبَصَرِ عَنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي، وَالظُّلْمِ، وَزَخَارِفِ الدُّنْيَا، وَمَا يُحِبِّبُهَا إِلَى الْقَلْبِ، وَيَأْتِي فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ، وَدَفْنِهِ، وَزَكَاةِ الْأَثْمَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِاللِّبَاسِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِذَا لَبِسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِأَيْمَانِكُمْ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٤/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٤١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٠١٤) عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ: عِمَامَةً، أَوْ قَمِيصًا، أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صَنَعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَمِنْ شَرِّ مَا صَنَعَ لَهُ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٠/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦٧)، وَحَسَنُهُ.

وَعَنْ أَبِي مَرْحُومِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا، وَزَوَّجَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٣)، وَالبَيْهَقِيُّ، وَالحَاكِمُ (١٨٧٠)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

وَعِنْدَهُمْ أَيْضًا: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا هَذَا» وَذَكَرُوهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٠/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَلَمْ أَجِدْ عِنْدَهُمْ: «وَمَا تَأَخَّرَ» وَإِسْنَادُ هَذَا الْخَبَرِ لَيِّنٌ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ حَسَنٌ وَهُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ.

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

طَهَارَةُ بَدَنِ الْمُصَلِّي وَسُرَّتَيْهِ وَبَقَعَيْهِ مَحَلٌّ بِدَنِيهِ، وَالْمَذْهَبُ وَتَيَابِهُ مِمَّا لَا يَغْفَى عَنْهُ شَرْطٌ (و) كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ (ع). وَغَنَةُ وَاجِبٌ.

وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ فُرِضَتْ قَبْلَ التَّيْمُمِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ، وَأَصْحَابُ الْأُصُولِ فِي قِيَاسِ الْوُضُوءِ عَلَى التَّيْمُمِ فِي النَّيَّةِ مَعَ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ.

وَأَنَّ الْحَقِيقَةَ اعْتَرَضُوا بِهَذَا، وَكَذَا ذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مَسْأَلَةَ النَّيَّةِ لِلْوُضُوءِ.

وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (١٧٩/٦)، وَ«الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥٥٤٣، م: ٣٦٧): أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَنْزِلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ» ذَكَرَ الْقَشِيرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ أَنَّهَا آيَةُ الْمَائِدَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ، وَهِيَ آيَةُ الْوُضُوءِ الْمَذْكُورَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، أَوِ الْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ النَّسَاءِ، لَيْسَ التَّيْمُمُ مَذْكُورًا فِي غَيْرِهِمَا، وَهُمَا مَذْنِبَانِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: لَا يُعْلَمُ آيَةُ آيَةٍ عَنَّتْ عَائِشَةُ بِقَوْلِهَا فَأَنْزِلَتْ آيَةَ التَّيْمُمِ، قَالَ: وَحَدِيثُهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا وَلَا مَقْعُولًا لَهُمْ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَعْلُومٌ أَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ لَمْ يَفْرَضْ قَبْلَ الْوُضُوءِ، كَمَا أَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ السِّيَرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مِنْذُ اقْتَرَضَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِمَكَّةَ لَمْ يَصَلِّ إِلَّا بِوُضُوءٍ مِثْلَ وَضُوءِنَا الْيَوْمِ، قَالَ: فَذَلَّ أَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ إِنَّمَا نَزَلَتْ لِيَكُونَ فَرْضُهَا الْمُتَقَدِّمُ مُتَلَوًّا فِي التَّنْزِيلِ، وَفِي قَوْلِهَا فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيْمُمِ، وَلَمْ تَقُلْ آيَةُ الْوُضُوءِ مَا يَبَيِّنُ أَنَّ الَّذِي طَرَأَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حُكْمُ التَّيْمُمِ، لَا حُكْمُ الْوُضُوءِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الشُّفَاهِ: ذَهَبَ ابْنُ الْجَهْمِ إِلَى أَنَّ الْوُضُوءَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَ سُنَّةً، ثُمَّ نَزَلَ فَرْضُهُ فِي آيَةِ التَّيْمُمِ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ: بَلْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَرْضًا، وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَالْجُمْهُورُ وَكَلَامُ الْقُرْطُبِيِّ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ عَنْ الَّذِينَ ذَهَبُوا فِي طَلَبِ الْقِلَادَةِ، فَادْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وَضُوءٍ: «فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيْمُمِ»، وَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ التَّيْمُمِ بَدَلًا وَاجِبًا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَجُوبُ الْمُبْدَلِ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا، وَتَوَافَقَ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالدَّارَقُطِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ كَهَيَمَةَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ خَارِثَةَ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَاهُ فِي أَوَّلِ مَا أَوْجِي إِلَيْهِ فَعَلَّمَهُ الْوُضُوءَ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنَ الْوُضُوءِ، أَخَذَ غُرْفَةً مِنَ الْمَاءِ فَتَضَعُ بِهَا فَرْجَهُ، وَرَوَّاهُ أَيْضًا عَنْ أَسَامَةَ مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمَيْدٍ بْنِ سَعْدٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْخَبَرِ أَصْلًا، وَنِسْبَةً هَذَا إِلَى أَحْمَدَ يُخْرِجُ عَلَى أَنَّ مَا رَوَاهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ: هَلْ يَكُونُ مَذْهَبًا لَهُ؟

وَسَبَقَ فِيهِ فِي الْخُطْبَةِ وَجْهَانِ.

وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ فِي فَصْلِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَشُرُوطِهَا مِنْ صِفَةِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ إِنَّمَا هُوَ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا فَذَلِكَ وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٨/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٠)، وَغَيْرُهُمَا.

وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمُؤَصِّلِيُّ (٤٦) وَغَيْرُهُ فِي آخِرِهِ: «وَوُضُوءُ خَلِيلِي إِبْرَاهِيمَ».

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ وَأَنْسَ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَلَفْظُهُ فِي آخِرِهِ: «وَوُضُوءُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ» إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠ / ١): غَيْرُ نَائِبٍ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٨/٢)، وَالدَّارَقُطِيُّ (٨١/١).

وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْوُضُوءُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الثَّنُ حَسَنًا لِكَثْرَةِ طَرِيقِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا التَّيَمُّنَ مِنْ خَصَالِصِ هَذِهِ الْأَمَّةِ، لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ، فَذَلَّ أَنْ الْوُضُوءَ لَيْسَ كَذَلِكَ.
وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْمَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِخَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنْ أُمِّي يَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»؛ أَنَّهُمْ امْتَأَزُوا بِالْفَرْوَةِ، وَالتَّحْجِيلِ، لَا بِالْوُضُوءِ، وَيُخْتَجُّ بِهِيَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَهُ بِاتِّبَاعِهِمْ بِمَكَّةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدُوا﴾ [الأنعام: ٩٠].

وَفِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَرْحَمْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» [النحل: ١٢٣].
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَدْ يَجُوزُ أَنْ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَتَوَضَّؤْنَ فَيَكْتَسِبُونَ بِذَلِكَ الْغُرَّةَ، وَالتَّحْجِيلَ، وَلَا يَتَوَضَّأُ اتِّبَاعُهُمْ، كَمَا جَاءَ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «اجِدْ أُمَّةً كُلُّهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ، فَاجْعَلْهُمْ أُمِّي»، قَالَ: «بَلْكَ أُمَّةٌ أَحْسَدُ» فِي حَدِيثٍ فِيهِ طَوْلٌ.

قَالَ: وَقَدْ قِيلَ إِنَّ سَائِرَ الْأُمَمِ كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ، وَلَا أَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَلَوْ جَهِلَ الْحَدَّثُ أَوْ سَيِّئُهُ وَصَلَّى لَمْ يَصِحَّ، ذَكَرُوهُ فِي اجْتِنَابِ النِّجَاسَةِ (و)؛ لِأَنَّهَا أَكْذُ، لِأَنَّهَا يَفْعَلُ، وَلَا يُغْفَى عَنْ تَسِيرِهَا.

وَفِي إِحْكَامِ الْأَيْدِي الشَّافِعِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْأَجْزَاءِ بِالْأَمْتَالِ أَوْ سُقُوطِ الْقَضَاءِ: لَا يُعِيدُ عَلَى قَوْلِ لَنَا، وَتَبَعُهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي أَصُولِهِ، فَقَالَ: وَأَجِيبَ بِالسُّقُوطِ لِلْخِلَافِ، وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَوَّلَ الْفَصْلِ الْآخِيرِ مِنْ صِفَةِ الصَّلَاةِ.
وَأَمَّا اجْتِنَابُ النِّجَاسَةِ فَاحْتِجُّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسَابِكُ فُطْهُرًا﴾ [المائدة: ٤].

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَابْنُ زَيْدٍ: اغْسِلْهَا بِالمَاءِ، وَتَقَهَّأْ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَقْوَالِ السَّتَّةِ فِيهَا، فَيَكُونُ شَرْطًا بِمَكَّةَ، «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي سَاجِدًا فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ قَبْلَ الْمَجْرَةِ، فَأَتْبَعَتْ أَشَقَى الْقَوْمِ، فَجَاءَ بِسَلَا جُزُورِ بَنِي فُلَانٍ وَذَوِيهَا وَفَرَزِيهَا فَطَرَحَهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ، حَتَّى أَرَا لَّهُ فَاطِمَةً».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَتَى بِذِمَّتِهَا، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُنْسَوخٌ، لِأَنَّهُ بِمَكَّةَ قَبْلَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ، وَلَعَلَّ الْخَمْسَ لَمْ تَكُنْ فُرِضَتْ، وَالْأَمْرُ بِتَجَنُّبِ النِّجَاسَةِ مَذْنَبِيٌّ مُتَأَخِّرٌ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْحَنَفِيَّةَ اخْتَجَّتْ عَلَى إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسَابِكُ فُطْهُرًا﴾ [المائدة: ٤].

وَلَمْ يَفَرِّقْ، فَهُوَ عَلَى عُمُومِهِ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ قِيلَ: مَعْنَاهُ قَلْبُكَ.
وَقِيلَ: مَعْنَاهُ قَصْرٌ، قَالَ: مَعَ أَنَّ الْآيَةَ غَامِظَةٌ، وَخَبَرْنَا خَاصُّ، وَالْخَاصُّ يَقْضِي عَلَى الْعَامِّ.
فَصَلِّ

فَعَلَى رِوَايَةٍ: وَجُوبِ اجْتِنَابِ النِّجَاسَةِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورِ، وَغَيْرُهُمَا، وَعَلَى الْأَوَّلَى تَصِحُّ صَلَاةُ جَاهِلٍ بِهَا، أَوْ نَاسٍ حَمَلَهَا، أَوْ لَا هَا هُنَا (هـ ش)، وَالْأَشْهُرُ: الْإِعَادَةُ.
وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي نَاسٍ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَكَذَا إِنْ عَجَزَ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: أَوْ رَاذَ مَرَضُهُ بِتَحْرِيكِهِ، أَوْ نَقَلَهُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: أَوْ اخْتِجَاهُ لِحَرْبٍ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: أَوْ جَهْلَ حُكْمِهَا، وَكَذَا إِنْ عَلِمَهَا فِي صَلَاتِهِ.
وَقِيلَ: تَبْطُلُ، وَإِنْ لَمْ تَزَلْ إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ أَوْ فِي زَمَنٍ طَوِيلٍ بَطَلَتْ.
وَقِيلَ: يَنْبِي.

وَإِنْ حَمَلَ بَيْضَةً مَذْرُوءَةً، أَوْ عُقُودًا حَبَاتُهُ مُسْتَحِيلَةٌ خَمْرًا قَلِيلًا: يَصِحُّ لِلْعَفْوِ عَنْ نِجَاسَةِ الْبَاطِنِ (و) كَالْحَبِوَانِ الطَّاهِرِ (و) وَجَوْفِ الْمُصَلِّي، وَسَبَقَ فِي الاسْتِحَالَةِ لَهُ.

وقيل: لا، كَقَارُورَةٍ، أَوْ آجِرَةٍ بِاطْنِهَا نَجَسٌ (م ١) ^(١).
وَأَنْ مَسَّ قُوَّةٌ قُوَّتًا أَوْ حَاطَا نَجَسًا لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ أَوْ قَابَلَهَا رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا وَلَمْ يَلَاقِهَا (و) أَوْ حَمَلَ مُسْتَجْمِرًا (و) أَوْ جَهَلَ كَوْنَهَا فِي الصَّلَاةِ (و) أَوْ سَقَطَتْ عَلَيْهِ قَارَأَلَهَا، أَوْ زَالَتْ سَرِيعًا (و) صَحَّتْ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ طَيَّنَ نَجَسًا، أَوْ بَسَطَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ آخَرَ نَجَسٍ صَحَّتْ عَلَى الْأَصَحِّ (و) كَسَرِيرٍ تَحْتَهُ نَجَسٌ، أَوْ غُلُو سُقْلُهُ غَضَبٌ، وَيَكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَحَيَوَانٌ نَجَسٌ كَارِضٌ.
وقيل: تصيح، وكذا مَا وَضِعَ عَلَى خَرِيرٍ يَحْرُمُ جُلُوسُهُ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، فَيَتَوَجَّهُ إِنْ صَحَّ جَازَ جُلُوسُهُ، وَإِلَّا فَلَا «وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى جِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجَّهُ إِلَى خَيْرٍ».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٠).

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ غَلَطٌ مِنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، وَالْمَعْرُوفُ صَلَاتُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَالْبَعِيرِ، لَكِنَّهُ مِنْ فِعْلِ أَنْسٍ.
وَتَصِحُّ عَلَى ظَاهِرٍ مِنْ بَسَاطِ طَرَفِهِ نَجَسٌ (و) أَوْ عَلَى حَبْلِ بِطَرَفِهِ نَجَاسَةٌ، وَالْمَذْهَبُ وَلَوْ تَحَرَّكَ النَجَسُ بِحَرَكَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهِ يَنْجَرُ مَعَهُ (و ش)، وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ أَوْ وَسَطِهِ شَيْءٌ مُشْدُودٌ فِي نَجَسٍ، أَوْ سَفِينَةٌ صَغِيرَةٌ فِيهَا نَجَاسَةٌ تَنْجَرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى لَمْ تَصِحَّ، كَحَمَلِهِ مَا يَلَاقِيهَا، وَإِلَّا صَحَّتْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَتَبِعٍ لَهَا، جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ: كَمَا لَوْ أُنْسَكَ غُصْنَا مِنْ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا نَجَاسَةٌ، أَوْ سَفِينَةٌ عَظِيمَةٌ فِيهَا نَجَاسَةٌ، كَذَا قَالَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ: إِنْ كَانَ الشُّدُّ فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ جُرْهُ مَعَهُ كَفِيلٌ لَمْ تَصِحَّ، كَحَمَلِهِ مَا يَلَاقِيهَا، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهَا حَبْلٌ بِيَدِهِ طَرَفُهُ عَلَى نَجَاسَةٍ يَابِسَةٍ، وَأَنْ مَقْتَضَى كَلَامُ الشَّيْخِ الصَّحَّةَ، وَلِهَذَا أَحَالَ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي الَّتِي قَبَلَهَا عَلَيْهَا، تَسْوِيَةً بَيْنَهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلِهَذَا جَزَمَ فِي الْفُصُولِ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ لِحَمَلِهِ لِلنَّجَاسَةِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَنْجَرُ يَصِحُّ لَوْ أَنْجَرُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَوَّلِي.
وَلَوْ جَبَرُ كَسَرًا لَهُ بِعَظْمٍ نَجَسٍ فَجَبَرُ قُلِعَ، فَإِنْ خَافَ ضَرَرًا فَلَا، عَلَى الْأَصَحِّ (ق) لِيَخُوفِ التَّلَفِ (و) وَإِنْ لَمْ يُغَطَّ لَحْمٌ تَيَمَّمَ لَهُ.

وقيل: لا، وَلَوْ مَاتَ مَنْ يَلْزُمُهُ قَلْعُهُ قُلِعَ (ش) وَأَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ، مَا لَمْ يُغَطَّ لَحْمٌ، لِمُثْلِهِ، وَإِنْ أَعَادَ مِنْهُ بِحَرَائِبِهَا فَعَادَتْ قَطَاهِرَةٌ.
وَعَنْهُ: نَجَسَةٌ، كَعَظْمٍ نَجَسٍ، وَلَا يَلْزُمُ شَارِبُ خَمَرٍ قِيَّةً، نَصَّ عَلَيْهِ (و ه م) وَيَتَوَجَّهُ يَلْزُمُهُ (و ش) إِمَّا كَانَ إِذَا لَيْسَ، وَادَّعَى فِي الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

وَأَمَّا عَدَمُ قَبُولِهَا فِي خَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ قُرُوءَ الْبُخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ فِي تَرْجَمَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.
وَأَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ بِنَفْيِ قُرُوءِهَا، لَا صِحَّتِهَا، لِقَوْلِهِ فِي خَيْرٍ آخَرَ: «لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا».

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن حمل بيضة مذرة، أو عنقودًا حياته مستحيلة خمرًا، فقبل: تصحُّ صلاته، للعفو عن نجاسة الباطن، كالحيوان الطاهر، وجوف المصلِّي، وقيل: لا تصحُّ، كقارورة، أو آجرة باطنها نجس). انتهى.
قال ابن عديم، وابن حمدان في رعايته، وصاحب الحواوين: لو حمل بيضة فيها فرخ ميت وجهان، ولم أر مسألة العنقود إلا في كلام المصنّف، وقد حكم بأنها كالبيضة.

إذا علم ذلك؛ فاحد الوجهين لا تصحُّ صلاته، وهو الصحيح، جزم به الناظم، ومال إليه المجدد في شرحه، فإنه قاس البيضة المذرة على القارورة، وقال: بل أولى بالمنع، قلت وهو الصواب.
والوجه الثاني: تصحُّ صلاته، جزم به في المتنور.

تنبيه: قوله: وسبق في الباب: (هل يلزم من عدم القبول عدم الصَّحَّةِ)، إنما سبق هذا في الباب الذي قبله.
والظاهر: أنَّ لفظة: (قبله) سقطت من الكاتب، أو حصل ذهول، والله أعلم.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٧/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٦٦٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٦٢)، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (هـ: ٣٣٧٧) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَرَوَاهُ سَعِيدُ مَرْقُوفًا عَلَيْهِ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي لَفْظِهِ: «تَجَسَّتُ صَلَاتَهُ» وَذَكَرَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٧/٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَأَبُو الْحَطَّابِ، وَغَيْرُهُمَا فِي مَسَائِلِ الْإِمْتِحَانِ: إِذَا قِيلَ مَا شَيْءٌ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ، وَتَرَكُهُ مُحَرَّمٌ، فَالْجَوَابُ إِنَّهَا صَلَاةُ السَّكَرَانِ: فِعْلُهَا مُحَرَّمٌ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَتَرَكُهَا مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ كَمَا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَالَ (ش) وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ.

فَصْلٌ

وَلَا تَصِحُّ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَالْحَمَامِ، وَالْحَشِّ، وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ: وَأَحَدُهَا، عَطَنَ (بِفَتْحِ الطَّاءِ) وَهِيَ الْمَعَاطِنُ وَأَحَدُهَا مَعْطِنٌ (بِكَسْرِهَا) وَهِيَ مَا تُقِيمُ فِيهِ، وَتَأْوِي إِلَيْهِ، قَالَ أَحْمَدُ.

وَقِيلَ: مَكَانٌ اجْتِمَاعِيهَا إِذَا صَدَرَتْ عَنِ الْمَنَهْلِ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَمَا تَقِفُ فِيهِ لِتَرَدِّ الْمَاءِ.

وَزَادَ الشَّيْخُ بَعْدَ كَلَامِ أَحْمَدَ: وَقِيلَ مَا تَقِفُ لِتَرَدِّ فِيهِ الْمَاءِ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ فِي مُقَابِلَةِ مَرَاكِ الْغَنَمِ، وَذَكَرَ

صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الثَّانِي، وَأَبْطَلَهُ بِمَا أَبْطَلَهُ بِهِ الشَّيْخُ لَا بُرُوكَهَا فِي سَبِيلِهَا.

قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ لِعَلَّوْهَا لِلنَّهْيِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهَا نَظْفًا كَالْبَقْعَةِ النَّجِسَةِ، بِخِلَافِ صَلَاةٍ مِنْ لَزِمَتْهُ الْمِجْرَةُ بِدَارِ الْحَرْبِ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا اسْتِدْلَالٌ، لَا نَظْفًا كَذَا قَالُوا.

وَقَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ لِنَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَفُوتُ مِنْ فُرُوضِ الدِّينِ مِنْ تَرْكِ الْمِجْرَةِ، لَا نَفْسِ الْمَقَامِ، وَمُطْلَقُ التَّصَرُّفِ فِيهِ، فَهُوَ كَمَنْ صَلَّى فِي مَلِكِهِ وَعَلَيْهِ فُرُوضٌ لَا يُمَكِّنُ إِذَا ذَاهَا إِلَّا بِخُرُوجِهِ مِنْهُ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٣٦) عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ يَهُزَّ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْقُوعًا: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ

مِنْ مُشْرِكٍ أَشْرَكَ بَعْدَ مَا اسْلَمَ عَمَلًا، حَتَّى يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ» حَدِيثٌ جَيِّدٌ.

وَحَدِيثُ يَهُزَّ حُجَّةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَيَأْتِي فِي مَانِعِ الزُّكَاةِ.

وَسَبَقَ فِي الْبَابِ: «هَلْ يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ».

وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ إِنْ عَلِمَ النَّهْيُ، لِخِفَاءِ دَلِيلِهِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ، وَأَصَحُّ فِي الْمَذْهَبِ، اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ.

قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: لِلْعُمُومِ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ وَيَصِحُّ.

وَعَنْهُ: تَكْرَهُ (ر) وَلَمْ يَكْرَهُ (م) الصَّلَاةُ فِي مَقْبَرَةٍ، وَاحْتِجَّ بِمَسْجِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، «وَهَلْ الْمَنَعُ تَعَبُدًا، أَوْ مُعَلَّلٌ بِمُظَنَّةِ

النَّجَاسَةِ» فِيهِ وَجْهَانِ (م) (٢) «^(١)».

وَنَصَّهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْمَذْهَبُ: لَا يُصَلِّي فِي مَسَلَخٍ حَمَامٍ، وَمِثْلَهُ أَتُونَهُ، وَمَا تَبِعَهُ فِي بَيْعٍ.

(١) (مسألة - ٢): قوله في مواضع النهي عن المقبرة وغيرها: (وهل المنع تعبدًا أو معلل بمظنة النجاسة، فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم.

أحدهما: هو تعبدٌ، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزركشي: تعبدٌ عند الأكثرين، واختاره القاضي وغيره.

وقدّمه في الشرح، والرعاية الكبرى وهو ظاهر ما قطع به المجد في شرحه.

قال ابن رزين في شرحه: هذا أظهر.

وجزم به في المستوعب وغيره، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: يعلل، وإليه يميل الشيخ الموفق، والثّأرح، وصاحب الحاوي الكبير.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا: الْحَسُّ مَمْنُوعٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، زَادَ الشَّيْخُ: وَمِنْ الْكَلَامِ، فَهُوَ أَوْلَى.
وَيُصَلِّي فِيهَا لِلْعُذْرِ، وَفِي الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ (م ٣) ^(١).
وَفِيمَا حَكَاهُ فِي الرُّعَايَةِ نَظَرٌ، وَلَا يُصَلِّي فِيهَا مَنْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ وَلَوْ فَاتَ الْوَقْتُ.
وَمَزْبَلَةٌ وَمَجْزُزَةٌ، وَقَارِعَةٌ طَرِيقٌ كَمَقْبِرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَقِيلَ: وَمَذْبَعَةٌ.

وَتَصِحُّ الْجُمُعَةُ وَنَحْوُهَا فِي طَرِيقِ ضَرُورَةٍ، وَحَافَتَيْهَا نَصْرٌ عَلَيْهَا، وَعَلَى رَاحِلَةٍ فِيهَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَطَرِيقُ أَبْيَاتٍ
سِيرَةٍ، وَالْأَشْهُرُ لِلْحَنْفِيَّةِ لَا تُكْرَهُ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ، وَأَسْطَحَّةُ الْكُلِّ كَهَيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: تَصِحُّ، قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ لَا سَطْحٌ نَهْرٌ، لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي فِيهِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ كَالطَّرِيقِ.
وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ، وَكَرَّهَهَا فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَعْفَرٍ عَلَى نَهْرٍ وَسَابَاطٍ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيمَا تَجْرِي فِيهِ سَفِينَةٌ كَطَرِيقٍ،
وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْمَوِيَّ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، وَاخْتَارَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ الصَّحَّةَ كَالسَّفِينَةِ، قَالَ: وَلَوْ جَمَدَ الْمَاءُ فَكَالطَّرِيقِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ
الصَّحَّةَ، وَإِنْ حَدَّثَ الطَّرِيقُ بَعْدَهُ فَوَجْهَانِ (م ٤) ^(٢).
وَيَأْتِي الْبِنَاءُ فِي الطَّرِيقِ آخِرَ الْغَضَبِ فِي حَفْرِ الْبُيْرِ فِيهَا، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويصلِّي فيها، يعني الأمكنة المنهي عن الصلاة فيها التي عددها للعذر، وفي الإعادة روايتان). انتهى.
وأطلقهما ابن تميم.

إحدهما: لا يعيد، وهو الصحيح.

قال في الحاوي الصغير: وإن تعدد تحوله عنها صحَّت.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: يعيد، وقواعد المذهب تقتضي ذلك؛ لأن المنع من الصلاة فيها تعبدية على الصحيح.

وقال في الرُّعَايَةِ: وقيل: إن أمكنه الخروج من الموضع المفصوب.

وقيل: وغيره لم يصلَّ فيه بحال، وإن فات الوقت، وفي الإعادة روايتان. انتهى.

قال المصنَّف: (وفيمَا حَكَاهُ فِي الرُّعَايَةِ نَظَرٌ). انتهى.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن حدث الطَّرِيقُ بعده فوجهان). انتهى.

يعني: إذا حدث الطَّرِيقُ بعد بناء سَابَاطٍ، وصَلَّى عَلَى السَّابَاطِ سِوَا بَنَى عَلَى السَّابَاطِ مَسْجِدًا وَصَلَّى فِيهِ، أَوْ صَلَّى عَلَى السَّابَاطِ
من غير بناء.

وأطلقهما في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصحيح، قدَّمه ابن تميم.

قال في المغني، والشرح، وغيرهما: فإن كان المسجد سابقًا فحدث تحت طَرِيقٍ أَوْ عَطْنٍ، أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ مَوَاضِعِ النَّهْيِ لَمْ تَمْنَعِ الصَّلَاةُ
فِيهِ بَغَيْرِ خِلَافٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيمَا إِذَا حَدَّثَ تَحْتَ الْمَسْجِدِ طَرِيقٌ وَجْهًا فِي كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ. انتهى.

وقال المجد في شرحه ومن تبعه: إذا كان إحداث السَّابَاطِ جَائِزًا صَحَّتْ الصَّلَاةُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى
طَرِيقًا، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا أَحْدَثَ تَحْتَ طَرِيقٍ أَوْ نَهْرٍ. انتهى.

وقد قدَّم الأصحاب صَحَّةَ الصَّلَاةِ فِيمَا إِذَا حَدَّثَ قَدَّامَهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَهَذَا مِثْلُهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ، وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ الْمَصْنُفِ يَشْمَلُ مَا إِذَا حَدَّثَ الطَّرِيقُ بَعْدَ بِنَاءِ السَّابَاطِ سِوَا بَنَى عَلَيْهِ مَسْجِدًا، أَوْ لَا، كَمَا
تَقَدَّمَ، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حُدَانَ إِنَّمَا ذَكَرَا الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا حَدَّثَ الطَّرِيقُ بَعْدَ الْمَسْجِدِ عَلَى السَّابَاطِ، وَكَذَا.

قال الشَّيْخُ، وَالشَّارِحُ: فَكَلَامُ الْمَصْنُفِ أَعْمٌ، وَكَلَامُهُمْ لَا يَنَاقِي كَلَامَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وظاهر كلام الشَّيْخِ، وَالشَّارِحِ، وَغَيْرِهِمَا أَنَّ مَعْلَى الْخِلَافِ فِي الْكَرَاهَةِ وَعَدَمِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ، وَابْنُ حُدَانَ أَنَّ
مَعْلَى الْخِلَافِ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَخْلُو إِطْلَاقُ الْمَصْنُفِ مِنْ نَوْعِ نَظَرٍ لَّا تَقَدَّمُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ.

وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ.
وَقِيلَ: إِلَى مَقْبَرَةٍ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.
وَعَنْهُ: وَحَشُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ.
وَقِيلَ: وَحَمَامٌ، وَلَا حَائِلَ، وَلَوْ كَمْؤَخَرَةُ الرَّحْلِ، وَظَاهِرُهُ لَيْسَ كَثْرَتُهُ صَلَاةً، فَيَكْفِي الْخَطُ، بَلْ كَثْرَتُهُ الْمُتَخَلِّي، كَمَا سَبَقَ.

وَيَتَوَجَّهُ: أَنْ مَرَادَهُمْ لَا يَضُرُّ بَعْدَ كَثِيرٍ عَرَفَا، كَمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَرٍّ مُبْطِلٍ.
وَعَنْهُ: لَا يَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ، لِكِرَاهَةِ السَّلَفِ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ فِي قِبْلَتِهِ حَشُّ، وَتَأَوَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ النَّصَّ عَلَى سِرَايَةِ النَّجَاسَةِ تَحْتَ مَقَامِ الْمُصَلِّي، وَاسْتَحْسَنَهُ صَاحِبُ التَّلْخِصِ، وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُبَيِّنُ صِحَّةَ تَأْوِيلِي لَوْ كَانَ الْحَائِلُ كَأَخِيرَةِ الرَّحْلِ لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ بِمُرُورِ الْكَلْبِ، وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ فِي الْقِبْلَةِ كَهَيِّ تَحْتَ الْقَدَمِ لَبْطَلَتْ؛ لِأَنَّ نَجَاسَةَ الْكَلْبِ أَكْثَرُ مِنْ نَجَاسَةِ الْخِلَاءِ، لِفُسْلِيهَا بِالتَّرَابِ، فَيُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ بِالْخَطِّ هُنَا، وَلَا وَجْهَ لَهُ، وَعَدَمُهُ يَذُلُّ عَلَى الْفَرْقِ وَلَا يَضُرُّ قَبْرٌ وَقَبْرَانِ، وَقِيلَ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ أَظْهَرُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يُسَمَّى مَقْبَرَةً أَمْ لَا؟

وَيَتَوَجَّهُ: أَنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ الْخَشْخَاشَةَ فِيهَا جَمَاعَةٌ قَبْرٌ وَاحِدٌ وَأَنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُفْرَدُ كُلُّ مَيِّتٍ بِقَبْرٍ: نَذْبًا، أَوْ وَجُوبًا، وَأَنْ مَعَ الْحَاجَةِ يُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تَرَابٍ، وَهَذَا مَعْنَى الْخَشْخَاشَةِ.

قَالَ فِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ: وَمَنْ ذُوْنُ بَدَارٍ مَوْتَى لَمْ تَصِرْ مَقْبَرَةً، وَإِنْ غَيَّرَ مَوَاضِعَ النَّهْيِ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا كَجَعَلِ حَمَامٌ دَارًا، وَنَبَشَ مَقْبَرَةً صَحَّتْ الصَّلَاةُ، وَحُكِيَ لَا: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَا بَنِي النَّجَارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا» وَنَبَشَ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُ، وَبَنَى مَسْجِدَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤١٨، م: ٥٢٤).

وَالْمَسْجِدُ إِنْ حَدَثَ بِمَقْبَرَةٍ كَهَيِّ وَإِنْ حَدَثَ حَوْلَهُ أَوْ فِي قِبْلَتِهِ فَكَالصَّلَاةُ إِلَيْهَا، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ يَصِحُّ حَوْلَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ.

وَقَالَ الْأَمِيدِيُّ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ، وَالْحَدِيثِ.

وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: إِنْ بُنِيَ فِيهَا مَسْجِدًا بَعْدَ أَنْ انْقَلَبَتْ أَرْضُهَا بِالذَّفَنِ لَمْ تَحْزَرْ الصَّلَاةُ، لِأَنَّهُ بُنِيَ فِي أَرْضِ الظَّاهِرِ نَجَاسَتُهَا، كَالْبُقْعَةِ النَّجَسَةِ، وَإِنْ بُنِيَ فِي سَاحَةِ ظَاهِرَةٍ وَجُعِلَتْ فِي السَّاحَةِ مَقْبَرَةٌ جَازَتْ، لِأَنَّهُ فِي جِوَارِ مَقْبَرَةٍ، وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ.

وَفِي صِحَّةِ صَلَاةِ جِنَازَةٍ فِي مَقْبَرَةٍ وَكَرَاهَتِهَا (و ش) وَعَدَمُهَا رَوَايَاتُ (م ٥، ٦) ^(١).

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وفي صحة صلاة جنازة في مقبرة وكراهتها وعدمها روايات). انتهى.

إحداها: يصح من غير كراهة، وهو الصحيح.

قال ابن عبدوس في تذكرته: تباح في مسجد ومقبرة.

قال في المحرر: لا تكره في المقبرة.

قال في الكافي: وتجوز في المقبرة.

قال في الهداية، والتلخيص، والبلغة، والحاوي الكبير، وغيرهم: لا بأس بصلاة الجنازة في المقبرة.

قال في الخلاصة، والإفادات وإدراك الغاية: لا تصح صلاة في مقبرة لغير جنازة، وقدم عدم الكراهة المجد في شرحه.

والرواية الثانية: تصح، وتكره، اختاره ابن عقيل.

والرواية الثالثة: لا تصح الصلاة.

وهو ظاهر كلامه في المستوعب، والمنع، والوجيز، والمنور، وغيرهم؛ لعموم قوله لا تصح في المقبرة، وصححه النأظم، وقدم في

الرعايتين، والحاوي الصغير، وأطلق الثانية، والثالثة في المذهب، والمغني، ومختصر ابن تيميم، والفاقي، وغيرهم.

وَيَصِيحُ النُّفْلُ عَلَى الْأَصْحَ فِي الْكَعْبَةِ، وَعَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: إِنْ جَهَلَ النَّهْيَ.

وَعَنْهُ: وَالْفَرَضُ، وَاخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ، كَمَنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْكَعْبَةِ وَكَمَنْ وَقَفَ عَلَى مُتْنَاهُ فِي الْمُنْصُوصِ.

وَإِنْ سَجَدَ عَلَى غَيْرِ مُتْنَاهُ وَلَا شَاخِصٍ مُتَّصِلٍ بِهَا فَعَنْهُ لَا يَصِيحُ (و ش) كَسُجُودِهِ عَلَى مُتْنَاهُ (و).

وَعَنْهُ: يَصِيحُ، كَصَلَاتِهِ عَلَى مَكَانٍ أَعْلَى مِنْهُ (م ٧) (١).

وَقِيلَ: لَا يَصِيحُ عَلَى ظَهْرِهَا.

وَقِيلَ: لَا يَصِيحُ فِيهَا إِنْ نَقَضَ الْبِنَاءَ وَصَلَّى إِلَى الْمَوْضِعِ، وَيُسْتَحَبُّ نَفْلُهُ فِيهَا.

وَعَنْهُ: لَا.

وَنَقَلَ الْأَنْزَمُ، يَصَلِّي فِيهِ إِذَا دَخَلَهُ وَجَاهَهُ، كَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَقُومُ كَمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْأَسْطُورَتَيْنِ.

وَيَجُوزُ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَأَقْفَى (و ه م) وَسَائِرَةِ (ه) وَعَلَيْهِ الْاسْتِيقْبَالُ وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِأَذَى مَطَرٍ، أَوْ وَخَلٍ عَلَى الْأَصْحَ (ش) لَا لِمَرْضٍ نَفْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و ه) وَقِيلَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ النَّزُولَ، وَلَمْ يُصْرَحْ أَحَدٌ بِخِلَافِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ أَرَادَ تَضَرُّعَهُ، وَأَجْرَهُ مَنْ يَنْزِلُهُ كَمَا الْوُضُوءُ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَإِنْ خَافَ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ أَوْ عَجَزَ عَنْ

رُكُوبِهِ صَلَّيَ عَلَيْهَا كَخَائِفٍ، وَكَذَا غَيْرَ الْمَرِيضِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَمَعْنَاهُ نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ (و) وَلَا

إِعَادَةً (ش) وَلَوْ كَانَ غَدْرًا نَادِرًا، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى إِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ لَمْ يَصِيحْ إِلَّا فِي الْمَسَافِقَةِ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخِ

جَوَازُهُ لِمَخَائِفٍ وَمَرِيضٍ، وَمَنْ كَانَ فِي مَاءٍ أَوْ طِينٍ أَوْ مَا كَمَصْلُوبٍ وَمَرْبُوطٍ.

وَعَنْهُ: يَسْجُدُ عَلَى مَتْنِ الْمَاءِ كَغَرِيقٍ.

وَقِيلَ: فِيهِ يَوْمِيٌّ.

وَعَنْهُ: وَيُعِيدُ الْكُلُّ.

وَلَا يَصِيحُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ فِي سَفِينَةٍ وَلَوْ سَائِرَةً (ه) وَثَقَامَ الْجَمَاعَةُ.

= تنبيه: اشتمل كلام المصنف على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): هل تصح الصلاة أم لا؟

(المسألة الثانية - ٦): إذا قلنا بالصحة، فهل تكره أم لا؟

والصحيح: أنها تصح من غير كراهة.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن سجد على غير متناه ولا شاخص متصل بها فعنه لا تصح كسجوده على متناه، وعنه تصح كصلاته على مكان أعلى منه). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، والمحذور، ويختصر ابن تيميم، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

وكثير من الأصحاب يحكي الخلاف وجهين.

أحدهما: تصح، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه في الخطبة.

اختاره الشيخ في المغني، والجد في شرحه، وابن تيميم وصاحب الحاوي الكبير، والفاق، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا تصح إذا لم يكن بين يديه شاخص، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في المغني والشرح: فإن لم يكن بين يديه شاخص، أو كان بين يديه آجر معبأ غير مبني، أو خشب غير مسمور فيها، فقال أصحابه: لا تصح صلاته.

قال الجد في شرحه وغيره: اختاره القاضي، وهو ظاهر كلامه في المنور، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (ه): الإمام أبو حنيفة

وَعَنْهُ: إِنْ صَلُّوا جُلُوسًا فَلَا، وَمَنْ أَتَى بِالْأُمُورِ وَصَلَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلَا عَذْرِ قَائِمًا، أَوْ عَلَى السَّيْفِيَّةِ مَنْ أَمَكَّتَهُ الْخُرُوجُ وَاقِفَةً أَوْ سَائِرَةً صَحَّ.

وَعَنْهُ: لَا، وَقُطِعَ بِهِ فِي الرَّاحِلَةِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمَغْضِيِّ، وَغَيْرِهِمَا (و هـ) و (م ش) فِي السَّائِرَةِ وَقَدَّمَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ. وَفِي الْفُصُولِ: فِي السَّيْفِيَّةِ: هَلْ تَصِيحُ كَمَا لَوْ كَانَتْ وَاقِفَةً أَمْ لَا كَالرَّاحِلَةِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَكَذَا الْعَجَلَةُ، وَالْمِحْفَةُ وَنَحْوُهُمَا، وَقُطِعَ جَمَاعَةً لَا تَصِيحُ، كَمُعْلَقٍ فِي الْهَوَاءِ وَلَا ضَرُورَةَ، وَظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ تَصِيحُ فِي وَاقِفَةٍ، وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ لَا تَصِيحُ فِي أَرْجُوحةٍ، لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ عُرْفًا. وَعَلَّلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ بِالْأَرْضِ، كَسُجُودِهِ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ شِهَابٍ: وَمِثْلُهَا زَوْرُقٌ صَغِيرٌ، وَكَذَا جَزَمَ فِي مُتَمَتِّهِ الْعَابِيَةِ عِنْدَ مَقَارَنَةِ النَّبَةِ لِلتَّكْبِيرِ لَا تَصِيحُ فِي أَرْجُوحةٍ أَوْ مُعْلَقٍ فِي الْهَوَاءِ أَوْ سَاجِدٍ عَلَى هَوَاءٍ مَا قَدَّامَهُ، أَوْ عَلَى حَشِيشٍ، أَوْ قُطْنٍ أَوْ فُلُجٍ فَلَمْ يَجِدْ حُجْمَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، لِعَدَمِ الْمَكَانِ الْمُسْتَقَرِّ عَلَيْهِ، وَمَتَى لَمْ يَصِيحُ فِي سَفِينَةٍ عَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لَوْمَةُ الْخُرُوجِ.

زَادَ بَعْضُهُمْ: إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَنَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا يُغْتَبَرُ كَرْنُ مَا يُحَازِي الصَّدْرَ مَقَرًّا، فَلَوْ خَاذَاهُ زَوْرَقَةً وَنَحْوَهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، بِخِلَافِ مَا تَحْتَ الْأَعْضَاءِ، فَلَوْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى قُطْنٍ مُتَفَرِّشٍ وَنَحْوِهِ لَمْ تَصِيحُ، وَتَصِيحُ فِي أَرْضِ السَّبَاحِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: يَكْرَهُ، كَأَرْضِ الْحَنْفِ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠) عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «إِنْ حَبِيسِي ﷺ نَهَانِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ لَا يُحْتَجُّ بِعَمَلِهِ فِي التَّحْرِيمِ». قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ مَقَالٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا حَرَّمَهَا. وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: لَا يَصِيحُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: فَلَيْسَ النَّهْيُ لِمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْأَيْدِيِّ وَأَبِي الْوَفَاءِ فِيهَا لَا يَصِيحُ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَقَوَاهُ، السَّبْخَةُ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَاحِدَةُ السَّبَاحِ، وَأَرْضُ سَبْخَةٍ بِكَسْرِ الْبَاءِ ذَاتُ مِيتَابٍ وَيَأْتِي حُكْمُ خَالِلٍ بَيْنَهُ وَيَبِينُ الْأَرْضُ فِيمَا يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَحُكْمُ بَيْعَةٍ وَكَيْسَةٍ تَأْتِي فِي الْوَلِيمَةِ، وَيَكْرَهُ فِي مَقْصُورَةٍ تُحْمَى. وَقِيلَ: أَوْ لَا إِنْ قُطِعَتِ الصُّلُوفُ، كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الْمَقْصُورَةِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنَّمَا كَرِهَهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ تَخْتَصُّ بِالظُّلْمَةِ، وَإِبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَكُرِهَ الْاجْتِمَاعُ بِهِمْ. قَالَ: وَقِيلَ كَرِهَهَا لِقُصْرِهَا عَلَى أَتْبَاعِ السُّلْطَانِ وَمَنْعِ غَيْرِهِمْ، فَيُصِيرُ كَالْمَوْضِعِ الْمَغْضُوبِ. وَمَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ أَوْ بَيْتٍ سَقْفُهُ قَصِيرٌ وَتَعَلَّزَ الْقِيَامُ وَالْخُرُوجُ، أَوْ خَافَ عَدُوًّا إِنْ انْتَصَبَ صَلَّى جَالِسًا، نَصُّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: قَائِمًا مَا أَمَكَّتَهُ كَحَدَبٍ، وَكَبِيرٍ وَمَرَضٍ، لِأَنَّهُ إِنْ جَلَسَ انْحَنَى، ثُمَّ إِذَا رَكَعَ، فَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ قَلِيلًا، فَإِنْ عَجَزَ حَتَّى رَقَبَتَهُ، فَظَاهِرُهُ يَجِبُ (م ٨) ^(١).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ومن كان في سفينة أو بيت سقفه قصير وتعلَّز القِيَامُ أو الخروج أو خاف عدوًّا إن انتصب صلَّى جالسًا نصُّ عليه، وقيل قائمًا ما أمكته، كحدبٍ وكبيرٍ ومرضٍ، ثم إذا ركع، فقيل: يستحبُّ أن يزيد قليلًا، وقيل يزيد، فإن عجز حتى رقبته فظاهره: يجب). انتهى.

أحدهما: يستحبُّ ذلك.

قلت: وهو ضعيف.

والقول الثاني: يجب.

قلت: وهو الظاهر؛ لأنه عوض عن الركوع الذي هو واجب، وقد قال ابن تيميم وابن حبان: فإن ركع زاد في المنة قليلًا.

زاد في الرعاية فإن تعلَّز المناوَه حتى رقبته نحو قبلته. انتهى.

فالوجوب في كلامه ظاهر وهو الصواب.

فهذه ثمان مسائل قد صحَّحت من فضل الله تعالى.

باب استقبال القبلة

يُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَيَسْقُطُ بِالْعُذْرِ فَلَا يُعِيدُ وَلَوْ نَادِرًا، نَحْوُ مَرِيضٍ عَاجِزٍ وَمَرْبُوطٍ (هـ ش).
 قَالَ الْأَصْحَابُ: كَمَنْعُ الْمُشْرِكِينَ حَالَ الْمَسَافَةِ وَيَتَوَجَّهُ رَوَايَةً مِنْ غَرِيقٍ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ.
 وَجَزَمَ ابْنُ شِهَابٍ بِأَنَّ التَّوَجُّهَ لَا يَسْقُطُ حَالَ سِتْرِ السَّفِينَةِ مَعَ أَنَّهَا خَالَةٌ عُدْرٍ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّهَ إِنَّمَا سَقَطَ حَالَ الْمَسَافَةِ لِمَعْنَى مُتَعَدٍّ إِلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي وَهُوَ الْخِذْلَانُ عِنْدَ ظُهُورِ الْكُفَّارِ، كَذَا قَالَ.
 وَيَدُورُ فِي سَفِينَةٍ فِي فَرَضٍ وَقِيلَ لَا يَجِبُ كَتْفُلُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ١) (١) (م ش).
 وَأُطْلِقَ فِي رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَدُورُ، وَالْمَرَادُ غَيْرُ الْمَلَاخِ لِحَاجَتِهِ (و) وَيَسْقُطُ فِي الثُّغْلِ فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ قَصِيرٍ (م) نَصٌّ عَلَيْهِ فِيمَا دُونَ فَرَسَخٍ كَطَوِيلِ (و) رَاكِبًا.
 وَعَنْهُ: وَخَصَرٌ، فَعَلَهُ أَنْسَ (و هـ) خَارِجَ الْمِصْرِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا وَفِي الْمِصْرِ.
 وَقَالَهُ أَبُو يُونُسَ، وَقَالَهُ مُحَمَّدٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ، لِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهِ، قَرَّبْنَا غَلَطَ، وَعَلَى الْأَصَحِّ
 وَمَاشِيًا سَفَرًا (و ش)، لَا رَاكِبَ التَّعَاسِيفِ، وَيُعْتَبَرُ فِي رَاكِبٍ طَهَارَةُ مَجْلِهِ، نَحْوُ سَرَجٍ وَرِكَابٍ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْحَنَفِيَّةِ لَا يُعْتَبَرُ.
 قَالُوا: لِأَنَّ بَاطِنَ الدَّابَّةِ لَا يَخْلُو عَنْ نَجَاسَةٍ.
 قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا اخْتِيَارَ بِنَجَاسَتِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ حَمَلَ حَيَوَانًا ظَاهِرًا فَصَلَّى بِهِ صَحَّتْ، بَلْ الْعِلَّةُ أَنَّهُ تَرَكَ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ مَعَ امْتِنَاعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ، وَالرُّكْنَ أَقْوَى مِنَ الشَّرْطِ، وَيَلْزَمُ الرَّاكِبُ الْإِحْرَامُ إِلَى الْقِبْلَةِ بِلَا مُشَقَّةٍ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ الْمَذْهَبِ.
 وَعَنْهُ: لَا (و هـ م).
 نَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو دَاوُدَ يُعْجِبُنِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ فَعَلَهَا رَاكِبًا وَسَاجِدًا بِلَا مُشَقَّةٍ لَزِمَهُ نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش) لِأَنَّهُ كَسَفِينَةٍ، قَالَه جَمَاعَةٌ، فَذَلِكَ أَنَّهَا وَفَاقَتْ.
 وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ، ذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ رَوَايَةً، لِلتَّسَاوِي فِي الرُّخْصِ الْعَامَّةِ، فَذَلِكَ أَنَّ السَّفِينَةَ كَذَلِكَ كَالْعِمَارَةِ.
 وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: نَقَلَ أَفْسَدُهُ وَتَذَرُ، وَسَجْدَةٌ ثَلَاثٌ عَلَى الْأَرْضِ كَتْفُلُ.
 وَيَتَوَجَّهُ لَنَا مِثْلُهُ فِي النَّذْرِ، وَلَهُ نَظَائِرُ وَإِنْ تَذَرُ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا جَازَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي قَوْلًا: لَا.
 فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ لِيَمُنَّ نَذَرُ الصَّلَاةِ فِي الْكُتُبِ، وَإِنْ عَلِرَ مِنْ عَدَلَتْ بِهِ ذَابَتْهُ عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ، أَوْ هَوَى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَطَالَ بَطَلَتْ.
 وَقِيلَ: لَا، فَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ، كَسَاوِ.
 وَقِيلَ: يَسْجُدُ بَعْدُولِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْذَرْ بِأَن عَدَلَتْ ذَابَتْهُ وَأَمَكَّنَتْ رُدُّهَا أَوْ عَدَلَ إِلَى غَيْرِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِطَلَّتْ، وَإِنْ انْخَرَفَتْ

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويدور في سفينة في فرض، وقيل لا يجب، كتفل في أحد الوجهين). انتهى.

أحدهما: لا يجب، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى: وإن انحرفوا عن القبلة انحرفوا إليها في الفرض، وقيل لا يجب كالنفل، في الأصح.

وقدّمه ابن تيميم، فقال: من كان في سفينة لا يقدر أن يخرج منها صلى على حسب حاله فيها، وكلّما دارت المحرف إلى القبلة في الفرض، ولا يجب ذلك في النفل. انتهى.

والوجه الثاني: يجب، وهو احتمالان في مختصر ابن تيميم، ومحل الخلاف عند ابن تيميم: إذا كان لا يقدر على الخروج من السفينة. وقال في الرعاية الكبرى بعد ذكر هذه المسألة وغيرها: والمسافر كالقيم، ثم قال بعد ذلك وقيل: للمسافر التنفل فيها وإن أمكنه الخروج منها كالراحلة، ولا يجب أن يدور كلّما دارت إلى القبلة. انتهى.

فجعل هذا طريقة أخرى بعدما صحّح عدم الوجوب.

عن جهة سبوه فصار فقاء إلى القبلة عندما بطلت، إلا أن يكون ما انحرف إليه جهة القبلة، ذكره القاضي، وهي مسألة الالتفات المبطل.

وقد سبق، ومتى لم يذم سبوه فوقفت لتعبد دائبه، أو متظراً للرفقة، أو لم يبر كسبرهم أو نوى النزول ببلد دخله استقبل القبلة، وإن نزل في أثناها نزل مستقبلاً وأتمها نص عليه. وإن ركب في نفل بطل.

وقيل: يمه كركوب ماش فيه، والمشي يحرّم إلى القبلة، ويترك ويسجد إليها (و ش).

وقيل: يومي بهما إلى جهة سبوه.

وقيل: ما سوى القيام بقوله إلى القبلة غير ماش، وتلزم قاوراً أو ما جعل سجود أخفض (و)، والطمانينة وقرض المشاهدة لمكة، أو يسجد النبي ﷺ (و) أو القريب منها.

وقال صاحب النظم: ومسجد الكوفة، لاتفاق الصحابة عليه إصابة العين بذي، نص عليه.

وقيل: أو بغيره وإن تعدد اجتهد إلى عنيها.

وعنه: أو إلى جهتها، وذكر جماعة إن تعدد فكبيد.

وهي الواضح إن قدر على الرؤية إلا أنه مستبر بمنزل وغيره كشاهد، وفي رواية كبيد، ولا يضر العلو، والنزول، وعند ابن حامد لا يصح إلى الحجر.

وجزم به ابن عقيل في النسخ.

وجزم به أبو المعالي في المكي، ونص أحمد: الحجر من البيت، وقرض من بعد عنها الاجتهاد إلى جهتها، وهو الأصح للحنفية، فيعفى عن الانحراف قليلاً، ولعل المراد ما جزم به بعضهم التيامن، والتياسر في الجهة.

وعنه: إلى عنيها، فيمنع اختاره أبو الخطاب وغيره، وذكر أبو المعالي أنه المشهور (و م ر ق).

وهي الرعاية عليها: إن رفع وجهه نحو السماء فخرج به عن القبلة منع.

ونقل منها وغيره إذا تجشأ وهو في الصلاة يتبعي أن يرفع وجهه إلى فوق، لئلا يؤذي من حوله بالرابعة، وما سبق أولاً عليه كلام أحمد، والأصحاب.

قال أحمد في رواية الجماعة: في الرواية الأولى ما بين المشرق، والمغرب قبلة، فإن انحرف عن القبلة قليلاً لم يعد، ولا يتألى مغرب الصيف، والشتاء، ومشرق الصيف، والشتاء إذا صلى بينهما، وبين القاضي أن ما وقع عليه اسم مشرق ومغرب فالقبلة ما بينهما، قال: ويستحب أن يتحرى الوسط، ولم أجد الثانية صريحة.

وهي ظهورها نظر، فإنه قال: مشارق الصيف، والشتاء سواء، إنما يتبعي له أن يتحرى أوسط ذلك، لا يتيامن، ولا يتياسر.

وقال ابن الجوزي: ويستدير الصف الطويل.

وفيه في فتاوى ابن الرافعي روايتان، إحداهما لا، لإخفايه وحسب احتيازه، والثانية ينحرف طرف الصف يسيراً، يجمع به توجه الكل إلى العين.

وأجاب أبو الخطاب كل واحد من الصف يجتهد أن يتوجه إلى عنيها من أية النواحي كان، واحتج جماعة بصحة صلاة صف طويل على خط مستوي، مع أنه لا يصيب عنيها إلا من كان بقدرها، وإنما يتسع المحاذي مع البعد مع القوس، لا مع عذبه، وكز وجب التوجه إلى العين لم يصح صلاة من خرج عنها كالمكي، ولم أجدهم ذكروا هنا أن البعد مسافة قصر، بل قال غير واحد بحيث لا يقدر على المتابعة، ولا على من يخبره عن علم.

فصل

وإن أخبره عدل.

وقيل: أو مستور.

وَقِيلَ: أَوْ مُتَيَّرٌ، عَنْ عِلْمِ لَزْمِهِ تَقْلِيدُهُ فِي الْأَصَحِّ (ش).
 وَفِي التَّلْخِصِ: لَيْسَ لِلْعَالِمِ تَقْلِيدُهُ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَنْ اجْتِهَادِهِ لَمْ يَجُزْ تَقْلِيدُهُ فِي الْأَصَحِّ (و).
 وَقِيلَ: إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.
 وَقِيلَ: أَوْ كَانَ أَغْلَمَ قُلْدُهُ، وَفِي آخِرِ التَّمْهِيدِ يُصَلِّيُهَا عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ثُمَّ يُعِيدُ إِذَا قَدَرَ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى التَّقْلِيدِ كَمَنْ
 عَدِمَ الْمَاءَ، وَالتَّرَابَ يُصَلِّي وَيُعِيدُ، وَيَلْزِمُهُ السُّؤَالُ، فَظَاهِرُهُ يَقْصِدُ الْمَنْزِلَ فِي اللَّيْلِ لِيَسْتَخْبِرَ، خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.
 وَيَتَوَجَّهُ اجْتِمَاعًا مِثْلِهِ، وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ، كَمَا لَا يَخْرُجُ مَنْ خَلَفَ لَا يُسَاجِدُ فَلَانًا لَيْلًا، وَلَا يُسَلِّمُ الْوُدِيعَةَ لَيْلًا،
 وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِمَحَارِبٍ يَعْلَمُهَا لِلْمُسْلِمِينَ عُدُولًا أَوْ فُسَاقًا.
 وَعَنْهُ: يَجْتَنُّهُ.

وَعَنْهُ: وَلَوْ بِالْمَدِينَةِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ أَوْ يَعْلَمُهَا لِلنَّصَارَى.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: لَا يَجْتَنُّهُ فِي مِحْرَابٍ لَمْ يُعْرِفْ بِمُطْعِنٍ بِقَرْنِيَّةٍ مَطْرُوقَةٍ.

قَالَ: وَأَصَحُّ الْوُجْهَيْنِ لَا يَنْحَرَفُ، لِأَنَّ دَوَامَ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ كَالْقَطْعِ، كَالْحَرَمَيْنِ وَبِالنُّجُومِ، وَأَصَحُّهَا الْقُطْبُ، ثُمَّ الْجَنَدِيُّ،
 وَهُمَا مِنَ الشَّمَالِ، وَحَوْلَ الْقُطْبِ أَنْجُمٌ دَائِرَةٌ وَعَلَيْهِ تَدُورُ بَنَاتُ نَعَشٍ، وَلَا يَقْرَبُ مِنْهُ غَيْرُ الْفَرَقْدَيْنِ وَبِالشَّمْسِ، وَهِيَ
 تَقَارِبُ الْجَنُوبَ شِتَاءً، وَالشَّمَالِ صَيْفًا وَبِالْقَمَرِ، وَمَنَازِلُهُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ، كُلُّ لَيْلَةٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا أَوْ قُرْبِهِ، وَكُلُّهَا تَطْلُعُ مِنَ
 الْمَشْرِقِ، وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ، فَظَلُّكَ يَسَارُكَ وَبِالرِّيَّاحِ.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: الْأَسْتِدْلَالُ بِهَا ضَعِيفٌ، فَالْجَنُوبُ تَهْبُ بَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَالْمَشْرِقُ، وَالشَّمَالُ تَقَابِلُهَا، وَالذُّبُورُ تَهْبُ بَيْنَ
 الْقِبْلَةِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالصُّبْحُ تَقَابِلُهَا، وَتُسَمَّى الْقُبُولُ، لِأَنَّ بَابَ الْكَعْبَةِ وَعَادَةُ أَبْوَابِ الْعَرَبِ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ، فَتَقَابِلُهَا، وَمِنْهُ
 سُمِّيَتِ الْقِبْلَةُ، وَبَقِيَّةُ الرِّيَّاحِ عَنْ جَنُوبِهِمْ، وَشَمَالِهِمْ، وَمِنْ وَرَائِهِمْ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَبِالْأَنْهَارِ الْكِبَارِ غَيْرِ الْمَحْدُودَةِ، فَكُلُّهَا بِخِلْفَةِ الْأَصْلِ تَجْرِي مِنْ مَهَبِّ الشَّمَالِ مِنْ يَمْنَةِ الْمُصَلِّي إِلَى
 يَسْرِيَّتِهِ، عَلَى انْجِرَافٍ قَلِيلٍ، لِأَنَّ نَهْرًا بِخُرَاسَانَ، وَنَهْرًا بِالشَّامِ، عَكْسُ ذَلِكَ، فَلِهَذَا سُمِّيَ الْأَوَّلُ: الْمُقْلُوبُ، وَالثَّانِي: الْعَاصِي.
 قَالُوا: وَبِالْجِبَالِ، فَكُلُّ جَبَلٍ لَهُ وَجَةٌ مُتَوَجَّهَةٌ إِلَى الْقِبْلَةِ يَعْرِفُهَا أَهْلُهُ وَمَنْ مَرَّ بِهِ، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ جَمَاعَةٌ.
 وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْمَجْرَةَ فِي السَّمَاءِ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي بَعْضِ الصِّيْفِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَ أَوَّلَةَ الْقِبْلَةِ، وَالْوَقْتَ.
 وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: يَتَوَجَّهُ وَجُوبُهُ، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ عَكْسَهُ لِنُدْرَتِهِ.

قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ: فَإِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَخَفِيَ الْقِبْلَةُ عَلَيْهِ لَزِمَهُ قَوْلًا وَاحِدًا، أَيْ: تَعْلَمُ الْقِبْلَةَ أَوْ الْاجْتِهَادَ لِقِصَرِ زَمَانِهِ،
 وَيَقْلُدُ لِصِيقِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ يَجُوزُ تَرْكُهَا لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ شِدَّةُ الْخَوْفِ، وَلَا يُعِيدُ، بِخِلَافِ الظَّاهِرَةِ، وَلِأَنَّهُ يَجْتَنُّ فِيهَا
 مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ هُنَاكَ نَصًّا خَفِيَ عَلَيْهِ؛ هُوَ عَيْنُ الْقِبْلَةِ، بِخِلَافِ الْحَاجِمِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ لَا يَلْزَمُ الْجَاهِلُ التَّعْلُّمَ.

فصل

وَإِنْ اخْتَلَفَ مُجْتَهَدَانِ فِي جِهَتَيْنِ وَقِيلَ أَوْ جِهَةً لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) لِظَنِّهِ
 خَطَأَهُ بِاجْتِمَاعِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ يَصِحُّ.

وَقِيلَ: صَلَاةُ الْإِمَامِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَصِحُّ اتِّبَاعُهُ بِهِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ خَالَه.

وَيَتَوَجَّهُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الْقُدْوَةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ صِحَّتُهُ فِي الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، لَاغِيْقَادُوهُ فَسَادَهَا، لِأَنَّهُ لَمْ
 يَخْطُبْ.

وَمَنْ اتَّفَقَ اجْتِهَادُهُمَا فَاتَّقَمَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فَمَنْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ انْحَرَفَ وَأَتَمَّ، وَيَتَوَيَّ الْمَأْمُومُ الْمَفَارِقَةَ لِلْعَذْرِ، وَيَتَّبِعُهُ
 مَنْ قُلْدُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَيَجِبُ عَلَى جَاهِلٍ وَأَعْمَى تَقْلِيدُ الْأَوْتَرِ، وَيُخْرَجُ لَا قُدْمَةَ فِي التَّبْصِيرَةِ (و) لِإِعَامِي فِي الْفَتْيَا عَلَى
 الْأَصَحِّ (و) وَلَوْ تَسَاوَيَا فَمَنْ شَاءَ.

وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ اخْتَلَفَا فَلِإِلَى الْجِهَتَيْنِ.

وَلَوْ سَأَلَ مُفْتَيْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا فَهَلْ يَأْخُذُ الرَّجْحُ، أَوْ بِالْأَخْفِ، أَوْ بِالْأَشَدِّ، أَوْ يُخَيَّرُ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (٢، ٣)^(١).
 وَإِنْ سَأَلَ فَلَمْ تَسْكُنْ نَفْسُهُ فَفِي تَكَرَّارِهِ وَجْهَانِ (م ٤)^(٢).
 وَمَنْ صَلَّى بِلا اجْتِهَادٍ وَلَا تَقْلِيدٍ أَوْ ظَنَّ جِهَةً بِاجْتِهَادِهِ فَخَالَفَهَا أَحَادَ (و م ش)، وَإِنْ تَعَدَّرَ الْأَمْرَانِ تَحَرَّى.
 وَقِيلَ: وَيُعِيدُ (و ش) وَإِنْ صَلَّى بِلا تَحَرٍّ أَحَادَ.
 وَعَنْهُ: وَيُعِيدُ إِنْ تَعَدَّرَ التَّحَرِّيَ (ش).
 وَقِيلَ: وَيُعِيدُ فِي الْكُلِّ إِنْ أَخْطَأَ، وَإِلَّا فَلَا.
 وَلَا إِعَادَةَ عَلَى مُخْطِئٍ مَعَ اجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ سَفَرًا (ش) وَخَرَجَ فِي الرَّاغِبِ رِوَايَةٌ مَا لَوْ بَانَ الْفَقِيرُ غَيًّا يُعِيدُ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْيَقِينِ بِأَخْذِ إِمَامٍ.
 وَعَنْهُ: لَا يُعِيدُ خَضْرَاءً، وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ بِقَضِيَّةِ أَهْلِ قُبَاءَ.

- (١) (مسألة - ٢ - ٣): (ولو سأل مفتين فاختلغا فهل يأخذ بال أرجح، أو الأخف، أو الأشد، أو يختيره فيه أوجه). انتهى.
 أطلق الخلاف في عدة أقوال.
 أحدها: أنه يختاره القاضي وأبو الخطاب، والشيخ الموفق في الروضة، نقله عنه المصنف في أصوله، ولم أره فيها.
 وقطع به المجد في موضع من المسودة، قال أبو الخطاب: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وقدمه المصنف في أصوله.
 والوجه الثاني: يأخذ بال أرجح، ذكره ابن البناء وغيره، وهو الصحيح.
 واختاره بعض الأصحاب، قاله المصنف في أصوله.
 وقال في إعلام الموقعين: يجب عليه أن يتحرى، ويبحث عن الرأجح بحسبه وهو أرجح المذاهب السبعة. انتهى.
 قال الشيخ في الروضة: إذا سألها فاختلغا عليه لزمه الأخذ بقول الأفضل في علمه ودينه، فقدّم هذا.
 وقال الطوفي في مختصرها: فيه خلاف، والظاهر الأخذ بقول الأفضل في علمه ودينه، وقدّم الشيخ في الروضة، والطوفي في مختصره، والشيخ علاء الدين بن اللحام في أصوله، وغيرهم: أنهما إذا استويا عنده له اتباع أيهما شاء.
 وجزم به الشيخ تقي الدين في المسودة.
 وقال ذكره القاضي في أصوله المختلفة بما يقتضي أنه محلّ وفاق ولم يمنعه، وهو الصحيح، والصواب.
 والوجه الثالث: يأخذ بالأخف.
 والوجه الرابع: يأخذ بالأشد، ذكره ابن البناء أيضاً، وقيل يأخذ بأرجحها دليلاً، وقيل سأل مفتيًا آخر.
 قال الطوفي وغيره: ويحتمل أن يسقط، ويرجع إلى غيرهما إن وجد، وإلا فإلى ما قبل السمع.
 تنبيه: ذكر ذلك مسألة واحدة، والذي ينبغي أن يكون مسألتان:
 (المسألة الأولى - ٢): إذا سألها فاختلغا عليه ولم يتساويا فهنا الصحيح الأخذ بقول الأفضل في علمه ودينه.
 (المسألة الثانية - ٣): إذا تساويا عنده فهنا الصحيح الخيرة كما فعل الشيخ وغيره من الأصحاب.
 (٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن سأل فلم تسكن نفسه ففي تكراره وجهان). انتهى.
 أحدهما: لا يلزمه.
 قال ابن نصر الله في حواشي الفروع: أظهر الوجهين لا يلزمه.
 والوجه الثاني: يلزمه.
 وهو ظاهر ما قدمه المصنف في أصوله، فإنه قال: يلزم المفتي تكرير النظر عند تكرير الواقعة، جزم به القاضي، وابن عقيل.
 وذكر بعض أصحابنا: لا يلزم، ثم قال: ولزوم السؤال ثانيًا فيه الخلاف. انتهى.
 وهو ظاهر كلامه في إعلام الموقعين.
 قلت: الصواب في ذلك الاحتياط.
 قال في الرعاية: ولا يكفي من لم تسكن نفسه إليه، نقله المصنف عنه في أصوله.
 فهذه أربع مسائل في هذا الباب قد صححت بحمد الله تعالى.

وَعَنْهُ: مَا لَمْ يَخْطِئْ حَرَمًا وَفِي التَّعْلِيلِ: وَمَكِّي كَثِيرٌ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي رَوَايَةٍ صَالِحٍ يَجْزِيهِ، قَدْ تَحَرَّى، فَجَعَلَ الْعِلَّةَ فِي الْإِجْزَاءِ وَجُودَ التَّحَرِّيِّ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْمَكِّيِّ، وَعَلَى أَنَّ الْمَكِّيَّ إِذَا عَلِمَ الْخَطَأَ فَهُوَ رَاجِعٌ مِنْ اجْتِهَادٍ إِلَى يَقِينٍ، فَيَنْتَقِضُ اجْتِهَادُهُ كَحَاكِمِ اجْتِهَادِهِ ثُمَّ وَجَدَ النَّصَّ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: لَا نُسَلِّمُهُ، وَالْأَصَحُّ تَسْلِيمُهُ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَجْتَهِدَ لِكُلِّ صَلَاةٍ (و)، كَالْحَادِثَةِ فِي الْأَصَحِّ، فِيهَا لَمْ تَفْتَرِ وَمُسْتَفْتٍ.

وَالزَّمَةُ فِيهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ طَرِيقَ الْاجْتِهَادِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ الْمُصَلِّي عَمِلَ بِالْآخِرِ، وَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ بَنَى، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و هـ).

وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِقِصَّةِ أَهْلِ قُبَاءَ، وَالصَّلَاةُ تَسْبِيحٌ لَا اجْتِهَادَيْنِ لَطَوِيلُهَا، بِخِلَافِ حُكْمِ الْحَاكِمِ، فَتَنْظِيرُهُ يَبَيِّنُ الْخَطَأَ بَعْدَ تَلَبُّسِهِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْمُلُهَا بِاجْتِهَادَيْنِ كَالْحُكْمِ سَوَاءً، ذَكَرَهُ فِي الْجَامِعِ، وَكَشَّكَهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ (و م ش).

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ جُمُعَتُهُ الْأَوَّلَةُ، وَإِنْ ظَنَّ الْخَطَأَ فَقَطْ بَطَلَتْ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ بَانَ لَهُ صِحَّةٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطْلُ زَمَنُهُ اسْتَمَرَّ، وَصَحَّتْ، وَإِنْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ فِيهَا بَنَى.

وَقِيلَ: إِنْ أَبْصَرَ فِيهَا وَقَرَضَهُ الْاجْتِهَادَ وَلَمْ يَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى صَوَابِهِ بَطَلَتْ، وَمَنْ أَخْبَرَ وَهُوَ فِيهَا بِالْخَطَأِ يَقِينًا لَزَمَهُ قَبُولُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي يَلْزَمُهُ تَقْلِيدُهُ، فَكَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ عَلَى مَنْصُوبِهِ فِي الثِّيَابِ الْمَشْتَبِهَةِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، وَهُوَ فِي التَّبَصُّرَةِ رَوَايَةٌ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الْأَمْرُ بِذَلِكَ أَمْرٌ بِالْخَطَأِ، فَلِهَذَا أَمَرَ بِالْاجْتِهَادِ، فَعَلَى الْأَوَّلَى لَوْ فَعَلَهُ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَتَحَرَّى فَيَجْزِيَهُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبْ (و) وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَيْضًا.

وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الشُّكِّ فِي الصَّلَاةِ لِحُضْمِهِ الْحَنَفِيُّ، يُمَكِّنُهُ إِذَا فَرَضَهُ يَبَيِّنُ بِأَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، وَصَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِالْمَدِينَةِ، قِيلَ: سَبْعَةٌ عَشَرَ شَهْرًا.

وَقِيلَ: ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ شَهْرًا.

وَقِيلَ: سِتَّةٌ عَشَرَ شَهْرًا.

وَقِيلَ: بَسَنَةٌ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ: بِقُرْآنٍ، وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِصَلَاتِهِ قَبْلَ الْمِجْرَةِ، وَسُئِلَ عَنْهَا ابْنُ عَقِيلٍ فَقَالَ: الْجَوَابُ: ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخِهِ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى الْكَعْبَةِ قَبْلَ الْمِجْرَةِ، وَصَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِالْمَدِينَةِ.

باب النية

تُعْتَبَرُ لِلصَّلَاةِ (ع)، وَلَا تَسْقُطُ بِوَجْهِ، وَلَا يَضُرُّ مَعَهَا قَصْدُ تَعْلِيمِهَا لِإِعْلَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَلَاتِهِ عَلَى الْمُنْبَرِ وَغَيْرِهِ، أَوْ خَلَاصًا مِنْ خَصْمٍ، أَوْ إِذْمَانٍ سَهَرٍ، كَذَا وَجَدَتْ ابْنُ الصَّيْرِيِّ نَقْلَهُ.
وَالْمَرَادُ: لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِالنِّيَّةِ الْمَعْتَبَرَةِ، لَا أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ ثَوَابَهُ.
وَلِهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِيمَا يَنْقُصُ الْأَجْرَ، وَمِثْلُهُ قَصْدُهُ مَعَ نِيَّةِ الصَّوْمِ هَضْمُ الطَّعَامِ، أَوْ قَصْدُهُ مَعَ نِيَّةِ الْحَجِّ رُؤْيَا الْبِلَادِ النَّائِيَةِ وَتَحْوِ ذَلِكُ.

وَيَأْتِي فِيمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ قَوْلُهُ فِي الْعَمَلِ الْمُنْتَزِعِ بِثَوْبٍ مِنَ الرِّبَاءِ وَحَظِّ النَّفْسِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ يَقْتَضِي صِحَّةَ الْعَمَلِ مَعَ ثَوْبٍ مِنَ الرِّبَاءِ وَحَظِّ النَّفْسِ.
وَلَعَلَّ مَرَادَهُ: أَنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَلِهَذَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَأْتُمُّ، وَإِلَّا فَكَلَامُ غَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ثَوْبَ الرِّبَاءِ مُبْطِلٌ، وَأَنَّ حَظَّ النَّفْسِ كَقَصْدِهِ مَعَ نِيَّةِ الْعِبَادَةِ الْخَلَاصَ مِنْ خَصْمٍ، أَوْ هَضْمِ الطَّعَامِ أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ؛ لِأَنَّهُ قَصْدٌ مَا يَلْزَمُ ضَرُورَةَ كَيْفِيَّةِ التَّبَرُّدِ، أَوْ النِّظَافَةِ مَعَ نِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثُ.

وَسَقَى فِيهِ احْتِمَالًا، وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَابْنُ حَزْمٍ، فَيَتَوَجَّهُ هُنَا مِثْلُهُ، وَيَأْتِي فِيمَا إِذَا قَصَدَ فِي طَوَافِهِ غَرِيمًا أَوْ صَبَدًا، وَهِيَ الشَّرْطُ السَّادِسُ.
وَقِيلَ: قَرَضَ.

وَقَالَ الشُّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ: هِيَ قَبْلُ الصَّلَاةِ شَرْطٌ، وَفِيهَا رَكْنٌ.
وَقَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ: قِيلَ لَهُمْ مِثْلُهُ فِي بَيِّنَةِ الشَّرُوطِ، وَيَجِبُ تَعْيِينُهَا لِفَرَضٍ وَنَقْلُ مُعَيَّنٍ عَلَى الْأَصَحِّ (و م ش).
وَفِي التَّرْغِيبِ فِي نَفْلِ مُعَيَّنٍ، لَا، كَمَا طَلَّقَ (و) وَأَبْطَلَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ عَدَمَ التَّعْيِينِ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ فَصَّلَى أَرْبَعًا يَنْوِيهَا مِمَّا عَلَيْهِ لَمْ يَجْزِ (ع)، فَلَوْلَا اشْتِرَاطُ التَّعْيِينِ أَجْزَاءً، كَالزَّكَاةِ لَوْ أَخْرَجَ شَاةً أَوْ صَاعًا مِنْ عَلَيْهِ شِيَاءً: عَنْ إِبْلِ، أَوْ غَنَمٍ، وَعَشْرٍ، وَفَطْرَةٍ يَنْوِيهَا مِمَّا عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ: وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ لَا فَرْقَ، وَهُوَ مُتَوَجَّهٌ إِنْ لَمْ يَصِحَّ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَتَجِبُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لِلْفَرَضِ، وَالْأَدَاءِ لِلْحَاضِرَةِ، وَالْقَضَاءِ لِلْفَاتِيَةِ عَلَى الْأَصَحِّ^(١)، لَا إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ

(١) تنبيه: قوله: (وتجب نية الفرضية للفرض، والأداء للحاضرة، والقضاء للفاضة، على الأصح). انتهى.

قال ابن نصر الله: المذهب عدم الوجوب في الثلاثة. انتهى.

قلت: وهو الظاهر، ونحن نذكر ما يسر الله به.

أما اشتراط نية الفرضية في الفرض، فاختره ابن حامد، وصححه المصنف.

قال في الخلاصة: وينوي الصلاة الحاضرة فرضاً. انتهى.

والرواية الثانية: لا يشترط، وعليه الأكثر.

قال في الكافي قاله غير ابن حامد.

قال المجد وابن عبد القوي في مجمع البحرين وصاحب الحاوي الكبير: لا يشترط نية الفرض للمكتوبة إذا أتى بنية التعيين عند أكثر أصحابنا، قالوا: وهو أولى.

وصححه في التصحيح، والرعاية الكبرى، ومختصر ابن تميم، والفاق، وغيرهم.

واختره ابن عبدوس في تذكرته، وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والمحرّر، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وصححه في الإنصاف.

وأطلق الخلاف في المذهب، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والشرح، والنظم، والزركشي، وغيرهم.

وأما اشتراط نية القضاء في الفاتية فاختره ابن حامد.

العبادات في النية في الأصح.
ويصح القضاء بنية الأداء وعكسه إذا بان خلاف ظنه، ذكره الأصحاب، قالوا: ولا يصح القضاء بنية الأداء وعكسه أي مع العلم.
قال الأصحاب في الصلاة في المصنوب: إن نية التقرب بالصلاة شرط، فعلى هذا لو ألجى إلى النية كما سبق يمين أو غيرها ولم ينو القرينة لم يصح.
وقد ذكر الشيخ في الروضة وغيره أن المكروه إذا كان إقدامه على العبادة للخلاص من الإكراه لم يكن طاعة، ولا منجياً داعي الشرع، وظاهر ما سبق لا يصح ظاهراً، ولعل المراد باطناً.
وقد ذكروا لو أخذ الإمام الزكاة كرهاً أجزأت المكروه ظاهراً لا باطناً كالصلي كرهاً.
وقيل: من ظن فائتة فتوآها وقت حاضرة مثلها فبان لا شيء عليه أجزأه عن الحاضرة، وأن من نوى حاضرة وعليه مثلها فائتة أجزأه عنها، ونظيره تعيينه زكاة مال حاضر، فتبين تألفاً أو عكسه.
ولو نوى من عليه ظهران فائتاً ظهراً منهُما لم يُجزه عن أحدهما حتى يُعَيَّن السابقة لأجل الترتيب.
وقيل: بلى، كصلاتي نذر، لأنه مخير هنا في الترتيب كإخراج نصف دينار عن أحد نصائين، أو كفارة عن إحدى إيمان حيث فيها، وتوجه تخريج، واحتياطاً يُعَيَّن السابقة.
ويجوز تقديمها على التكبير بزمن يسير (م ش) خلافاً للأجري كالصوم.
وقيل: للقاضي فيجوز بزمن كثير كصوم؟ فقال: الإقامة تتقدم الدخول في الصلاة كتقديم نية الصوم له، ولا يجوز تقديمها بزمن كثير، قال: ورأيت من قال يجوز تقديم الإقامة بزمن كثير ولا يعيدها، واحتج القاضي بمن سلم عن نقص، أو نسي سجود السهو وطال عرفاً أعاد، وكذا هنا.
وفي الحزقي وغيره بعد دخول الوقت، وتعتبر ما لم يفسخها.
وفي التعليق، والوسيلة، وغيرهما: أو يشتغل بعمل ونحوه، كعمل من سلم عن نقص، أو نسي سجود السهو، كذا ذكره القاضي، وقطع جماعة أو يتعمد حدثاً.
وقيل: أو يتكلم.
وفي التلخيص: لا نية فرض من قاعده، وأنها لا تنعقد نقلاً.
وقيل: وبزمن كثير.
نقل أبو طالب وغيره إذا خرج من بيته يريد الصلاة فهو نية، أثره كبر وهو لا ينوي الصلاة؟ واحتج به شيخنا وغيره على أن النية تتبع العلم، فمن علم ما يريد فعله قصده ضرورة، وعند الحنفية له تقديمها، ما

= وجزم به في مسبوكة الذهب، والإفادات، وصححه المصنف.
والرواية الثانية: لا يشترط، صححه في التصحيح، والرعاية الكبرى، ومختصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم واختاره الشيخ في الكافي، والشارح وابن عبدوس في تذكرته.
وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدمه في الحرر، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير وإدراك الغاية، وتحريد العناية، وغيرهم.
وأطلق الخلاف في الهداية، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة وشرح المجد، والشرح، وشرح ابن منجش، والنظم والزركشي، والحاوي الكبير، وغيرهم.
وأما نية الأداء للحاضرة فحكمها حكم نية الفرضية للفرض.
قلت: يحتمل أن يكون في كلام المصنف نقص، وتقديره ولا يجب بزيادة (لا)، فيكون موافقاً لما قلناه، والله أعلم، وحكى المصنف الخلاف روايتين، وحكا أكثرهم وجهين.
وقال ابن تميم: وجهان، وقيل: روايتان.

لَمْ يُوجَدَ مَا يَقْطَعُهَا، وَهُوَ عَمَلٌ لَا يَلِيقُ بِالصَّلَاةِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِهِ، فَكَذَا النِّيَّةُ، وَإِنْ فَسَخَهَا بَطَلَتْ (هـ).
 وَقِيلَ: وَلَمْ يَنْوَ قَرِيبًا، فَعِنْدَ الْحَقِيقَةِ لَوْ افْتَتَحَ الظُّهْرَ ثُمَّ افْتَحَهَا لَعَثَّ نِيَّتُهُ وَبَنَى، إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَبَقَ إِنْ كَبَّرَ نَاوِيًا الِاسْتِثْنَاءَ
 خَرَجَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا، لِأَنَّهُ بَانَ فِي حَقِّ التَّخْرِيمَةِ فَأَقَادَ الْإِنْفِرَادَ فِي حَقِّ التَّخْرِيمَةِ.
 وَإِنْ عَزَمَ عَلَى الْفَسْخِ أَوْ تَرَدَّدَ فَوُجْهَانِ (م ١، ٢) ^(١) لَا يَعْزِمُهُ عَلَى مَخْطُورٍ (و).
 وَالْوُجْهَانِ إِنْ شَكَّ: هَلْ نَوَى فَعَمِلَ مَعَهُ عَمَلًا ثُمَّ ذَكَرَ (م ٣) ^(٢).

(١) (مسألة ١ - ٢): قوله: (وإن عزم على الفسخ، أو تردّد فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا تردّد في قطع النية فهل تبطل أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة،
 والحري، ومختصر ابن تميم، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والشرح، وشرح ابن منجب، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين، وإدراك
 الغاية، والفائق، وتجريد العناية، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: تبطل، وهو الصحيح، اختاره القاضي.

ونصره الشريف أبو جعفر، والمجد في شرحه، وصححه في التصحيح، وابن نصر الله في حواشيه.

وجزم به في الإفادات، والوجيز، ومختب الأدمي، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا تبطل، وهو ظاهر كلام الحرقمي، واختاره ابن حامد.

وجزم به في المنور، وقدمه ابن رزين في شرحه.

(المسألة الثانية - ٢): إذا عزم على فسحها فهل تبطل أم لا؟

أطلق الخلاف.

وقد حكم المصنف بأن حكمها حكم التردّد في القطع، وهو الصحيح، فيعطى حكمه خلافاً ومذهباً، وقيل: تبطل بالعزم على
 فسحها، وإن لم تبطل بالتردّد.

وجزم به في الخلاصة، والرعاية الصغرى، والحاويين.

وقال في الرعاية الكبرى وابن تميم: إن عزم على قطعها فواجبة:

الثالث: تبطل مع العزم دون التردّد.

وقال ابن حمدان في صفة الصلاة: وإن قطعها أو عزم على قطعها عاجلاً بطلت، وإن تردّد فيه، أو توقّف، أو نوى أنه سيقطعها،
 أو علّق قطعها، على شرط فوجهان. انتهى.

وقال أيضاً: وإن علّقه على شرط، أو نوى أنه سيقطعها لم تبطل في الأصح. انتهى.

وقال القاضي أبو الحسين في فروعه: إذا اعتقد أنه سيقطعها، أو توقّف يرتاب في قطعها، فقال ابن حامد: يحتمل وجهين، البطلان
 واختاره الوالد، وعدمه.

وقال الشريف أبو جعفر في رؤوس المسائل: اختلف الأصحاب يعني: في المسألتين، فقال شيخنا: تبطل.

وقال ابن حامد: لا تبطل، واستدلّ بقول شيخه فقط.

(٢) (مسألة ٣ - ٣): قوله: (والوجهان إن شك هل نوى فعل مع أي مع الشك عملاً ثم ذكر). انتهى.

قد علمت الصحيح من الوجهين فيما تقدّم، فكذا هنا، قال ابن حامد: يعني: لأن الشك لا يزيل حكم النية، وهو ظاهر ما قدّمه
 ابن تميم.

وقال القاضي: تبطل لخلوه عن نية معتبرة، وهو ظاهر ما قدّمه الشارح وغيره، وقدّم في الرعاية أنه حيث طال يستأنفها، وذكر
 الأوجه الثلاثة طريقة.

وقال المجد في شرحه، والأقوى أنه إن كان العمل قولاً لم تبطل، كتعمّد زيادته، ولا يعتدّ به، وإن كان فعلاً بطلت، لعدم جوازه
 كتعمّده في غير موضعه. انتهى.

قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يَنْبِي، لِأَنَّ الشُّكَّ لَا يُزِيلُ حُكْمَ النِّيَّةِ.
وَقَالَ الْقَاضِي: تَبْطُلُ لِخُلُوهُ عَنِ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ.
وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: إِنْ كَانَ الْعَمَلُ قَوْلًا لَمْ تَبْطُلْ كَتَمَعْدٍ زِيَادَتِهِ، وَلَا يُعْتَدُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا بَطَلَتْ، لِعَدَمِ جَوَازِهِ، كَتَمَعْدِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، قَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ: إِنَّمَا.
قَالَ الْأَصْحَابُ: عَمَلًا، وَالْقِرَاءَةُ لَيْسَتْ عَمَلًا عَلَى أَصْلِنَا.
وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نَرْجُو الثَّوَابَ لِمَنْ تَلَا مُطْلَقًا، وَلِهَذَا لَوْ نَوَى قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَلَمْ يَقْطَعْهَا لَمْ تَبْطُلْ، قَوْلًا وَاحِدًا.
قَالَ الْأَمْدِيُّ: وَإِنْ قَطَعَهَا بَطَلَتْ بِقَطْعِهِ، لَا بِنِيَّتِهِ، قَالَ: لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ.
قَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ: وَلَوْ كَانَتْ عَمَلًا، لَحْتَاجَتْ إِلَى نِيَّةٍ كَسَائِرِ أَعْمَالِ الْعِبَادَاتِ.
قَالَ الْأَمْدِيُّ: كَانَ فِي دِيَارِ بَكْرٍ رَجُلٌ مُتْبَلِّغٌ يَقُولُ: يَحْتَاجُ أَنْ يَنْوِيَ حَالَ ابْتِدَاءِ الْقِرَاءَةِ مَنْ يُرِيدُ يَقْرَأُ: مِنْ أَجْلِهِ، يُمَسِّوهُ عَلَى الْعَوَامِ، وَيَجْعَلُ الْقِرَاءَةَ فِعْلًا لِلْقَارِئِ فَيَقْرَأُ بِهَا النِّيَّةَ.
قَالَ: وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ، كَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ النِّظْمِ، وَهُوَ خِلَافُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ.
وَالْقِرَاءَةُ عِبَادَةٌ تُعْتَبَرُ لَهَا النِّيَّةُ، وَيَأْتِي فِي الْإِيمَانِ: مَنْ خَلَفَ لَا يَعْمَلُ عَمَلًا فَقَالَ قَوْلًا هَلْ يَحْتَسِبُ؟ وَيَأْتِي الْمَسْأَلَةُ الْآخِرَةُ فِي إِهْدَاءِ الْقُرْبِ.
قَالَ الْأَصْحَابُ: وَكَذَا شَكُّهُ، هَلْ أَحْرَمَ بَظَهَرٍ أَوْ عَصَرَ وَذَكَرَ فِيهَا؟ (م ٤) (١).
وَقِيلَ: يَتِمُّهَا نَفْلًا، كَشَكِّهِ: هَلْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ، أَوْ نَفْلٍ؟ فَإِنْ أَحْمَدُ سَيَّلَ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى بِقَوْمِ الْعَصْرِ، فَظَنُّهَا الظُّهْرُ، فَطَوَّلَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ ذَكَرَ.
فَقَالَ: يُعِيدُ.
وَإِعَادَتُهُمْ عَلَى اقْتِدَاءِ مُفْتَرَضٍ بِمُتَتَّبِعٍ.
وَأَمَّا إِنْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ رِبَاعِيَّةٍ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَظُنُّهَا جُمُعَةً أَوْ فَجْرًا، أَوْ تَرَاوِيحَ، ثُمَّ ذَكَرَ يَطْلُ فَرَضُهُ، وَلَمْ يَنْسَ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ لَمَّا نَافَى الْأَوَّلَى قَطَعَ يَتِمُّهَا، كَمَا لَوْ كَانَ عَالِمًا، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا، وَتَخْرِيجُ يَنْبِي (و هـ) وَظَنُّهُ تَمَامَ مَا أَحْرَمَ بِهِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: يَحْرُمُ خُرُوجُهُ لِشَكِّهِ فِي النِّيَّةِ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَا دَخَلَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَكَشَكُّهُ هَلْ أَحْدَثَ؟

= قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَهَذَا أَحْسَنُ.

قَالَ فِي جَمْعِ الْبَحْرَيْنِ: إِنَّمَا قَالَ الْأَصْحَابُ عَمَلًا، وَالْقِرَاءَةُ لَيْسَتْ عَمَلًا عَلَى أَصْلِنَا، وَلِهَذَا لَوْ نَوَى قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَلَمْ يَقْطَعْهَا لَمْ تَبْطُلْ، قَوْلًا وَاحِدًا.

قَالَ الْأَمْدِيُّ: وَإِنْ قَطَعَهَا بَطَلَتْ بِقَطْعِهِ لَا بِنِيَّتِهِ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٤): قَوْلُهُ: (وَكَذَا قَالَ الْأَصْحَابُ، وَكَذَا شَكُّهُ: هَلْ أَحْرَمَ بَظَهَرٍ أَوْ عَصَرَ وَذَكَرَ فِيهَا؟). انْتَهَى.

وَقَدْ عَلِمْتَ الصَّحِيحَ مِنَ الرَّوَجَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَهَلَهُ كَذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ حُدَّانٍ: فَهُوَ كَشَكُّهُ فِي النِّيَّةِ، وَقِيلَ: يَتِمُّهَا نَفْلًا، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَهُوَ أَحْتِمَالٌ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحُ كَشَكُّهُ هَلْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ سَلَّ عَلَى إِمَامٍ صَلَّى بِقَوْمِ الْعَصْرِ، فَظَنُّهَا الظُّهْرُ فَطَوَّلَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ ذَكَرَ، فَقَالَ: يُعِيدُ، وَإِعَادَتُهُمْ عَلَى اقْتِدَاءِ مُفْتَرَضٍ بِمُتَتَّبِعٍ.

قَالَ الشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ، وَالْمَجْدُ، وَالشَّارِحُ، وَغَيْرُهُمْ.

لَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى فَرْضًا أَوْ نَفْلًا أَتَمَّهَا نَفْلًا، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ نَوَى الْفَرْضَ قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ عَمَلًا فَيَتِمُّهَا فَرْضًا، وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ أَحْدَثَ عَمَلًا خَرَجَ فِيهَا الرَّجْهَانُ.

قَالَ الْمَجْدُ، وَالصَّحِيحُ بَطْلَانِ فَرْضِهِ. انْتَهَى.

وَكَلَامُهُمْ هَذَا يَصْلَحُ أَنْ يَسْتَلْزَمَ بِهِ لِمَسْأَلَتَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِفَرَضٍ فَإِنْ عَدِمَهُ كَمَنْ أَحْرَمَ بِقَائِمَةٍ فَلَمْ تَكُنْ، أَوْ بَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ انْقَلَبَتْ نَفْلًا (و هـ ق) لِبَقَاءِ أَصْلِ النَّيَّةِ.
وَعَنْهُ: لَا يَتَعَقَّدُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّهْ كَعَالِمٍ فِي الْأَصَحِّ.
وَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ ثُمَّ قَلْبُهُ نَفْلًا لِفَرَضٍ صَحِيحٍ صَحَّ، عَلَى الْأَصَحِّ (و)؛ لِأَنَّهُ إِكْمَالٌ فِي الْمَعْنَى كَتَقْصِ الْمَسْجِدِ
لِلْإِصْلَاحِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا.
قَالَ الْحَنَفِيُّ: إِكْمَالٌ مَعْنَى كَهَدْمِ الْمَسْجِدِ لِلْبِنَاءِ، وَالْعِمَارَةِ، وَالتَّوْصِيعَةِ، وَلَوْ صَلَّى ثَلَاثَةً مِنْ أَرْبَعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
(هـ م).
قَالُوا: لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ، قَالَ أَصْحَابُنَا: لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِيَّةٌ، وَفِي أَفْضَلِيَّتِهِ وَتَحْرِيمِهِ لِيُغَيَّرَ غَرَضُ فَلَا يَصِحُّ، أَمْ
يُكْرَهُ فَيَصِحُّ فِيهِ رَوَاتَانِ (م ٥، ٦) ^(١) وَلَا يَقْطَعُهُ، وَلَوْ لَمْ يَأْتِ بِسَجْدَتَيْ الْأُولَى (هـ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الصَّلَاةِ عِنْدَهُ.
وَعِنْدَ أَحْمَدَ فَيَمْنُ صَلَّى مِنْ فَرَضٍ رَكْعَةً مُتَفَرِّدًا ثُمَّ أَيْمَنَ الصَّلَاةَ، أَغْجَبَ إِلَيَّ يَقْطَعُهُ، وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ (و ش)، فَقَطَّعَ
نَفْلَ أُولَى، وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُمْ قَبْلَ قَطْعِهِ فَسَيَأْتِي.
وَإِنْ انْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ، وَالْمُرَادُ لَمْ يَتَوَّهْ الثَّانِي مِنْ أَوَّلِهِ بِتَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ، وَإِلَّا صَحَّ الثَّانِي (و) بَطَلَ فَرَضُهُ (و)
وَفِي نَفْلِهِ الْخِلَافُ ^(٢).

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن أحرم به في وقته ثم قلبه نفلا لغرض صحيح صح في الأصح، وفي أفضليته وتحريمه لغرض
غرض فلا يصح أم يكره؟ فيه روايتان). انتهى.
وأطلقهما ابن تيميم فيهما ذكر المصنف مسألتين:
(المسألة الأولى - ٥): إذا أحرم بفرض في وقته ثم قلبه نفلا لغرض صحيح وقلنا: يصح، فهل الأفضل فعله أم لا؟
أطلق الخلاف.
إحداهما: لا فضيلة في فعله، قدمه في الرعاية الكبرى.
والرواية الثانية: الأفضل فعله.
قلت: وهو الصواب إن كان الغرض صلاة الجماعة، بل لو قيل بوجوب ذلك لكان حسنا، وإلا فلا.
(المسألة الثانية - ٦): إذا قلبه لغرض غرض فهل يحرم فلا يصح، أو يكره فيصح؟
أطلق الخلاف.
إحداهما: يكره ويصح، وهو الصحيح.
جزم به في الوجيز وغيره.
وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمنقح، والشرح، والرعايتين، والنظم، والخواص، وإدراك الغاية، وغيرهم.
قال: ابن منجأ في شرحه، هذا المذهب.
والرواية الثانية: يحرم فعل ذلك، ولا تصح الصلاة، وهو احتمال في المنقح.
قال القاضي في موضع من كلامه: لا تصح رواية واحدة.
وقال في الجامع: يخرج على روايتين.
(٢) تبيينه: الأول: قوله: (وإن انتقل من فرض إلى فرض بطل فرضه، وفي نفله الخلاف يعني به الذي أحرم بفرض ثم قلبه نفلا
على ما تقدم في كلام المصنف).
وكذا قوله: وكذا حكم ما يفسد الفرض فقط، إذا وجد فيه ترك قيام، والصلاة في الكعبة، والالتزام بمتنفل، ويصبي إن اعتقد
جوازه صح نفلا في المذهب، وإلا فالخلاف، وهي فائدة حسنة.
الثاني: قوله: (قال بعضهم: وإن عيّن جنازة فأخطأ فوجها). انتهى.
مراده بذلك -والله أعلم-: صاحب الرعاية؛ فإنه قال في الجنازة: فإن عيّن ميتا فإن غيره احتمل وجهين. انتهى.
وذكر المصنف في الجنازة عن أبي المعالي أنه قال: لا تصح، وذكر المصنف كلام الشيخ بقي الدين فلا تعيده، والمصنف إنما ذكر
كلام صاحب الرعاية ضمنا، لأنه ذكره في مسألة ما إذا عيّن إماما أو مأموما فأخطأ.

وَكَذَا حُكْمُ مَا يَفْسِدُ الْفَرَضَ قَطْعًا إِذَا وَجِدَ فِيهِ كَثْرَتُ قِيَامٍ، وَالصَّلَاةُ فِي الْكُتْبَةِ، وَالْإِيمَانُ بِمُتَنَفِّلٍ، وَيَصْبِي إِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَهُ صَحَّ نَفْلًا فِي الْمَذْهَبِ، وَإِلَّا فَالْخِلَافُ.

فصل

وَيَشْتَرِطُ بَيَّةُ الْمَأْمُومِ لِخَالِهِ (و) وَكَذَا بَيَّةُ الْإِمَامِ عَلَى الْأَصَحِّ (خ) كَالْجُمُعَةِ (و).

وَعَنْهُ: فِي الْفَرَضِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ امْرَأَةً لَمْ يَصِحَّ إِيْمَانُهَا بِهِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ (و هـ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ تَفْسُدُ إِذَا وَقَفَتْ بِجَنْبِهِ، وَنَحْنُ نَمْنَعُهُ، وَلَوْ سَلِمَ فَلَا مَأْمُومَ مِثْلَهُ.

وَلَا يَنْوِي كَوْنَهَا مَعَهُ فِي الْجَمَاعَةِ، فَلَا عِزَّةَ بِالْفِرْقِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى الْإِمَامَةُ بِرَجُلٍ صَحَّ إِيْمَانُ الْمَرَأَةِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا (هـ) كَالْعَكْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَلَى الرُّوَايَةِ الَّتِي تُصَحِّحُ عَدَمَ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ لِلْإِمَامَةِ يَصِحُّ الْإِيْمَانُ بِمَنْفَرِدٍ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَتَابَعُهُ، فَلَا يَلْزَمُهُ بَيَّةُ صَلَاتِهِ، كَالْمَأْمُومِ مَعَ الْمَأْمُومِ، تَحْصُلُ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ وَخَذَةُ قِيَامًا بِهَا.

وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ يَنْوِي الْمَنْفَرِدُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامٌ الْآخَرُ أَوْ مَأْمُومُهُ لَمْ يَصِحَّ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: يُصَحِّحُ فَرَادَى (خ) جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ، فِي الثَّانِيَةِ: وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ بَيَّةُ الْإِمَامَةِ صَحَّتْ فِي الْأُولَى فَرَادَى، (و).

وَكَذَا إِنْ نَوَى إِمَامَةً مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَوْمَهُ كَامَرًا تَوْمٌ وَجَلًّا لَا يَصِحُّ صَلَاةُ الْإِمَامِ فِي الْأَشْهُرِ (خ) وَكَذَا أُمِّي قَارِئًا، وَإِنْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا لَمْ يَصِحَّ، لِعَدَمِ الْجَزَمِ بِالنِّيَّةِ.

وَفِي الْمَجْرُودِ: وَلَوْ بَعْدَ الْفَرَاقِ، وَإِنْ انْتَقَلَ مَأْمُومٌ أَوْ إِمَامٌ مَنفَرِدًا جَانًّا، لِعُدَّ (هـ م) يُبَحِّثُ تَرَكَ الْجَمَاعَةِ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُ عُدْرٍ، كَزَوَالِهِ فِيهَا لَا يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ مَعَهُ، وَكَمُسْتَبَقٍ مُسْتَخْلِفٍ أَوْ مَنْ خَلَفَهُ صَلَاتُهُمْ.

وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ زَالَ عُدْرُهُ فِيهَا لَزِمَهُ الْإِتْبَاعُ، لِزَوَالِ الرُّخْصَةِ، كَقَادِرٍ عَلَى قِيَامٍ بَعْدَ الْعَجْزِ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ تَعَجَّلَ وَلَا يَتَعَيَّرُ انْفِرَادَهُ عَنْهُ بِنَوْعٍ تَعَجَّلَ لَمْ يَجْزِ انْفِرَادُهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ الْانْفِرَادَ إِذَا اسْتَفَادَ بِهِ تَعَجُّلَ لَخَوْفِهِ لِإِجَابَتِهِ، وَلَمْ أَجِدْ خِلَافَهُ، وَيُعَايَا بِهَا، وَإِنْ فَارَقَهُ بِقِيَامٍ أَوْ بِبَقِيَّةِ الْقِرَاءَةِ، وَإِنْ ظَنَّ فِي صَلَاةٍ سِوَا الْإِمَامِ قَرَأَ لَمْ يَقْرَأْ.

وَعَنْهُ: يَقْرَأُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِكْ مَعَهُ الرُّكُوعَ، وَلَوْ سَلِمَ مَنْ لَهُ عُدْرَتُهُ صَلَّى وَخَذَهُ فَلَعَلَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لَا يَجُوزُ، فَيَحْتَمِلُ فِعْلًا مَنْ فَارَقَ مُعَاذَ عَلَى ظَنِّ الْجَوَازِ، لَكِنْ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ عَلَى جَوَازِهِ، وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

وَلَعَلَّهُ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْخِلَافِ، وَالْمَحْزُورِ، وَإِنْ فَارَقَهُ فِي ثَانِيَةِ الْجُمُعَةِ لِعُدْرِ أَوْ جُمُعَةٍ كَمُسْتَبَقٍ، وَإِنْ فَارَقَهُ فِي الْأُولَى لَكُنْزُ حُومٍ فِيهَا حَتَّى تَقُوتَ الرُّكْعَتَانِ.

وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَصِحُّ الظُّهْرُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَوْ نَفْلًا قَطْعًا، وَلَا يَتَقَبَّلُ مَنفَرِدًا مَأْمُومًا عَلَى الْأَصَحِّ (هـ م ق) وَلَا إِمَامًا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا (و) وَعَنْهُ: نَفْلًا قَطْعًا، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ، وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ ظَانًّا حُضُورَ مَأْمُومٍ صَحَّ، لَا مَعَ الشُّكِّ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ، أَوْ أَحْرَمَ بِحَاضِرٍ فَأَنْصَرَفَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، أَوْ عَيْنَ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا.

وَقِيلَ: أَوْ ظَنَّهُمَا، وَقُلْنَا: لَا يَجِبُ تَعْيِينُهُمَا فِي الْأَصَحِّ فَأَخْطَأَ، لَمْ يَصِحَّ.

وَقِيلَ: بَلَى، مَنفَرِدًا، كَانْصِرَافِ الْحَاضِرِ بَعْدَ دُخُولِهِ مَعَهُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنْ عَيْنَ جَنَازَةً فَأَخْطَأَ قَوْجُهُانَ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ عَيْنَ وَقَصَدَهُ خَلْفَ مَنْ حَضَرَ، وَعَلَى مَنْ حَضَرَ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا.

وَإِذَا بَطُلَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ أَوْ إِمَامُهُ مَنفَرِدًا، قَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ، لِأَنَّهُ لَا حِثْمَتَهَا وَلَا مُتَعَلِّقَةَ بِهَا، بِدَلِيلِ سَهْوِهِ وَعِلْمِهِ بِخَدَثِ نَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: تَبَطَّلَ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُغْنِيِّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ، وَتَبَطَّلَ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ يُبْطَلَانِ صَلَاةُ إِمَامِهِ لِعُدْرِ أَوْ غَيْرِهِ اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و هـ).

وَعَنْهُ: لَا (و ش) وَيُتِمُّونَهَا فَرَادَى، وَالْأَشْهُرُ أَوْ جَمَاعَةً، وَكَذَا جَمَاعَتَيْنِ.
وَقِيلَ: هَلْ تَبْطُلُ بِتَرْكِ فَرْصٍ، وَيَمْتَنِي عَنْهُ كَحَدَّثٍ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي.
وَقِيلَ: تَبْطُلُ بِتَرْكِ شَرْطٍ، أَوْ رُكْنٍ، أَوْ تَعَمُّدِ الْمَفْسِدِ، وَالْأَفْلَا، عَلَى الْأَصَحِّ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ.
وَإِنْ سَبَقَ الْإِمَامُ الْحَدَّثُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (و ق) كَتَعَمُّدِهِ.
وَعَنْهُ: مِنَ السَّبِيلَيْنِ.
وَعَنْهُ: يَنْبِي وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَوَايَةً يُخَيِّرُ، وَهُوَ فِي كَلَامِ الْحَنَفِيَّةِ.
قَالُوا: وَالْإِسْتِنَافُ أَفْضَلُ لِيُعَدُّوا عَنْ شُبُهَةِ الْخِلَافِ، وَعِنْدَنَا فِي الْبِنَاءِ مَعَ حَاجَتِهِ عَمَلًا كَثِيرًا وَجْهَانِ (م ٧) ^(١)، وَعَلَى صِحِّهَا.
وَالْأَشْهُرُ: بَطْلَانُهَا نَقْلَهُ صَالِحٌ وَابْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ هَانِيٍّ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ فِي الْكَافِي، وَالْمُذْهَبِ.
وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَبَقَاءُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ.
لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى الْأَصَحِّ (و هـ م) لِفِعْلِ عَمَرَ وَعَلِيٍّ.
وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ أَوْ لِلْجَوَازِ، وَاحْتَجَّ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنْ حُكِمَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ لَا يَنْغَيِّرُ بِنَغْيِ الْمَأْمُومِ بَأَن يُحْدِثَ وَجَبِيٍّ مَأْمُومٌ آخَرُ، فَكَذَا هُنَا، وَالْمَنْصُوصُ وَلَوْ مُسْتَبَقًا، وَأَنَّهُ يَسْتَخْلِفُ الْمُسْتَبَقُ مَنْ يُسَلِّمُ بِهِمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ يَسْتَخْلِفُونَ هُمْ.
وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ سَلَامُهُمْ قَبْلَهُ، وَكَذَا فِي الْمَنْصُوصِ يَسْتَخْلِفُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ (هـ م) فَيَقْرَأُ «الْحَمْدُ» ^(٢)، لَا مَنْ ذَكَرَ الْحَدَّثَ (م).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن سبق الإمام الحدث بطلت صلاته وعنه من السبيلين وعنه يني، وعنه: يني، وعندنا في البناء مع حاجته عملاً كثيراً وجهان). انتهى.
أحدهما: له البناء، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب، منهم صاحب المغني، والشرح.
قال ابن تيميم: وإن تطهر قريباً ثم عاد وأتم الصلاة بهم جاز.
وقال في مكان آخر: وإن احتاج إلى عمل كثير فوجهان، أصحهما: لا يمنع البناء.
وقال في الرعاية: لو تطهر الإمام وأتم بهم قريباً وبني صح.
وقال في مكان آخر وعنه بل يتوضأ ويبي إن قرب زمنه لقرب الماء منه ونحوه ولم يتكلم ولم يحدث عملاً ولا فعل شيئاً آخر منها
عنه، وقيل كثيراً. انتهى.
(٢) تنبيه: قوله: (وكذا في المنصوص يستخلف من لم يدخل معه فيقرأ: «الحمد»). انتهى.
قطع المصنف بأنه يقرأ: «الحمد».
والمنصوص عن الإمام أحمد أن يأخذ في القراءة من حيث بلغ الأول، قدّمه المجد في شرحه، وابن تيميم، وابن حمدان.
وقال بعض الأصحاب: لا بد من قراءة ما فات من الفاتحة سرّاً، وهو الذي قطع به المصنف هنا.
قال المجد في شرحه: والصحيح عندي أنه يقرأ ما فات من فرض القراءة ثلاثاً تفوته الركعة، ثم يبي على قراءة الأول جهراً إن كانت صلاة جهراً.
وقال عن المنصوص: لا وجه له عندي إلا أن نقول بأن هذه الركعة لا يعتدّ له بها، لأنه لم يأت بها بفرض القراءة، ولم يوجد ما يسقطه عنه، لأنه لم يصير مأموماً بحال.
أو نقول: إن الفاتحة لا تتعين فيسقط فرض القراءة بما يقرأه. انتهى.
وما قاله هو الصواب، ولعل المصنف لما قوي عنده ما قاله المجد قطع به، وقد.
قال الشارح: وينبغي أن نجيب عليه قراءة الفاتحة، ولا يبي على قراءة الإمام، لأن الإمام يتحمل القراءة هنا. انتهى.
ولكن كان ينبغي للمصنف أن يحكي الخلاف ولو كان ضعيفاً، أو يذكر تأويل المنصوص، فإنه يذكر ما هو أضعف من هذا، والله أعلم.

وَمَنْ اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يُعْتَدُ لَهُ بِهِ الْمَأْمُومُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: وَلَوْ اسْتَخْلَفَ مَسْبُوقًا فِي الرُّكُوعِ لَعَتَ تِلْكَ الرُّكْعَةُ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ اسْتَخْلَفَهُ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ قَرَأَ لِنَفْسِهِ وَانْتَظَرَهُ الْمَأْمُومُ ثُمَّ رَكَعَ وَلَحِقَ الْمَأْمُومُ، وَلَوْ أَدَّى إِمَامًا جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ حَدِيثِهِ بِأَنْ أَخَذَتْ رَاكِعًا فَرَفَعَ، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ جَعِدَهُ، أَوْ سَاجِدًا فَرَفَعَ وَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ إِنْ قُلْنَا يَبْنِي، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَبْطُلُ، وَلَوْ لَمْ يَرِدْ أَدَاءُ رُكْنٍ (هـ ر) وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ وَصَلُّوا وَخَدَانَا صَحَّ (م).
وَاجْتَنِبَ أَحْمَدُ بِأَنْ مُعَاوِيَةَ لَمَّا طَعَنَ صَلَّى النَّاسُ وَخَدَانَا، وَإِنْ اسْتَخْلَفُوا لَأَنْفُسِهِمْ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) إِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، لِأَنْ خَلَوْا مَكَانَ الْإِمَامِ عَنِ الْإِمَامِ يُفْسِدُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي، وَلِهَذَا مَذْهَبُهُ لَوْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا لَصَارَ إِمَامًا لِنَفْسِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، وَلَا اسْتِخْلَافٍ، لِئَلَّا تَبْطُلَ صَلَاتُهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ الْإِمَامُ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ لِيَحْتَوَلَ الْإِمَامَةَ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ الْوَاحِدُ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً فَلَا صَحَّ فِي مَذْهَبِهِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ قَطْعًا، لِيَقَابِلَهُ بِلَا إِمَامٍ، وَيَبْنِي الْخَلِيفَةُ عَلَى فِعْلِ الْأَوَّلِ.
وَعَنْهُ: يُصَلِّي لِنَفْسِهِ إِنْ شَاءَ، وَلَوْ قَامَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِمْ فَظَاهِرُ الْاِئْتِنَاءِ وَغَيْرُهُ يَسْتَخْلَفُ أَمِيًّا فِي تَشْهِيدٍ آخِرٍ، وَكَذَا الْاسْتِخْلَافُ لِمَرْضٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حَصَرٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ، أَوْ قَصْرِ وَنَحْوِهِ، وَظَاهِرُهُ وَجُنُونٍ وَإِعْمَاءٍ وَاحْتِلَامٍ، وَوَأَفْقْنَا (هـ) عَلَى الْحَصَرِ، وَخَالَفَ صَاحِبَاهُ.

وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي إِعْمَاءٍ وَمَوْتٍ، وَتَيَمُّمٍ رَأَى مَاءً.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ أَوْ بِلَا عَذْرِ وَيُقَالُ: حَصِرَ يَحْصِرُ حَصْرًا، يَثْلُ تَعِبٌ يَتَعَبُ تَعَبًا، وَهُوَ الْعَبِي، وَالْحَصَرُ بِفَتْحَيْنِ أَيْضًا ضَيْقُ الصُّدْرِ، وَحَصَرَ أَيْضًا بِمَعْنَى بَجَلَ، وَكُلُّ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَقَدْ حَصَرَ عَنْهُ، وَلِهَذَا قِيلَ حَصِرَ فِي الْقِرَاءَةِ وَحَصِرَ عَنْ أَهْلِهِ وَيَأْتِي الْاسْتِخْلَافُ فِي جُمُعَةٍ.
وَلَوْ خَرَجَ يَظُنُّ مَا خَرَجَ مِنْهُ حَدَثًا فَلَمْ يَكُنْ فَلَعَلَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لَا يَبْنِي، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ، وَآخِرُجَ لِيُخْرِجَهُ لِإِصْلَاحِ صَلَاتِهِ، لَا لِإِفْضَائِهَا، كَمَا تَمَيَّزَ رَأَى سَرَابًا ظَنَّهُ مَاءً، وَهَلْ خَوْفٌ حَدَثَ كَسَبَقَهُ فِي الْبِنَاءِ؟ يَتَوَجَّهُ خِلَافٌ (م ٨) (١١).
وَفِي صِحَّةِ إِمَامَةٍ مَسْبُوقٍ آخَرَ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُمَا، وَمَقِيمٍ بِمِثْلِهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَامٌ مُسَافِرٌ وَجَهَانٍ (م ٩، ١٠) (١٢) بِنَاءً عَلَى

(١) (مسألة ٨ -): قوله: (وهل خوف سبق حدث كسبه في البناء، يتوجه خلافه).

يعني: إذا لم يحدث ولكن خاف سبقه هل يكون في البناء كمن سبقه الحدث أم لا؟
وجه المصنف خلافاً؟

قلت: جواز البناء هنا أقرب ممن سبقه الحدث، والله أعلم.

(٢) (مسألة ٩ - ١٠): قوله: (وفي صحة إمامة مسبوقٍ لآخر في قضاء ما فاتهما، ومقيمٍ بمثله إذا سلم إمامٌ مسافرٌ وجهان، بناءً على الاستخلاف)، انتهى.

وكذا قال الشيخ في المغني، والشارح وابن حمدان، وغيرهم.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٩): إمامة مسبوقٍ بمثله في قضاء ما فاتهما هل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والمحرر، وشرح ابن منجاء، والرعاية الصغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وأكثرهم حكى الخلاف وجهين، وحكاها بعضهم روايتين، منهم ابن تيميم.

أحدهما: يجوز وهو الصحيح من المذهب.

وقد علم هذا من كلام المصنف، والشيخ، والشارح، وابن حمدان، وغيرهم لبنائهم ذلك على الاستخلاف.

والصحيح من المذهب: جواز الاستخلاف، فكلنا هنا، وجزم هنا بالجواز صاحب الوجيز، والإفادات، والمنور، وغيرهم.

وصححه في التصحيح، وتصحيح المحرر، والنظم، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والتلخيص، ومختصر ابن تيميم، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

قال المجدد في شرحه، هذا ظاهر رواية مهنا.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

الاستخلاف.

وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ هُنَا، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (و هـ ق) وَيَلَا عُذْرَ السَّبْقِ كَاسْتِخْلَافِ إِمَامٍ بِإِلَا عُذْرٍ، وَلَيْسَ لِأَخِيذِ مَسْبُوقِينَ بِرُكْعَةٍ فِي جُمُعَةٍ صَلَاةِ الْآخَرَى جَمَاعَةً، ذِكْرُ الْقَاضِي، لِأَنَّهَا إِذَا أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ مَرَّةً لَمْ تُقَمْ فِيهِ ثَانِيَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= والوجه الثاني: لا يجوز، ولا يصح.

قال المجد: هذا منصوص أحمد في رواية صالح، وعنه لا يجوز هنا، وإن جوزنا الاستخلاف، اختاره المجد في شرحه.

وفرق بينها وبين مسألة الاستخلاف من وجهين، قلت وهو ظاهر كلام جماعة.

(المسألة الثانية - ١٠): لو أمّ مقيم مثله إذا سلم الإمام المسافر فهل يصح أم لا؟

جعلها المصنف كالتي قبلها حكماً، وقد علمت الصحيح في ألتي قبلها فكذا في هذه، والله أعلم.

فهذه عشر مسائل قد صححت ولله الحمد.

باب صفة الصلاة

يُسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ، وَزَقَارٍ، لِيُخْبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٨٦٥، م: ٦٠٢).
زَادَ مُسْلِمٌ (٦٥٤): «فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا كَانَ يَغْتَمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ».

وَيُقَارِبُ خَطَا، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَلَا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ، وَإِنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ لَمْ يَسْعَ إِلَيْهَا، ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَنَصَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ يَسِيرًا إِنْ رَجَا التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى.

وَأَحْتَجَّ بِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ.

قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَاقْتَحِبْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ».

وَيَقُولُهُ إِذَا خَرَجَ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: «أَبْوَابَ فَضْلِكَ»، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجَّهُ: يَتَوَجَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَجُنُودِهِ لِلْخَيْرِ، ثُمَّ يَسُودِي الْإِمَامَ الصُّفُوفَ بِالْمَنَاجِبِ، وَالْأَكْثَعِبِ، وَيُكْمِلُ الْأَوَّلَ فَلِالْأَوَّلِ، وَيَتَرَاوَعُونَ، وَيَمِينُهُ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلُ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَلَهُ ثَوَابُهُ وَتَوَابُ مَنْ وَرَاءَهُ مَا اتَّصَلَتْ الصُّفُوفُ لَاقْتِدَائِهِمْ بِهِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَكُلَّمَا قَرَّبَ مِنْهُ أَفْضَلُ، وَقَرَّبَ الْأَفْضَلُ، وَالصَّفَّ مِنْهُ.

وَلِلْأَفْضَلِ تَأْخِيرُ الْمُفْضُولِ، وَالصَّلَاةُ مَكَانُهُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، لِأَنَّهُ أَيْضًا نَحَى قَيْسَ بْنَ عُبَادَةَ، وَقَامَ مَكَانَهُ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: يَا بَنِي لَا يَسُوكَ اللَّهُ، فَإِنِّي لَمْ أَتِكَ الَّذِي أَتَيْتَ بِجَهَالَةٍ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: «كُونُوا فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِينِي»، وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي وَجُوهِ الْقَوْمِ فَعَرَفْتُهُمْ غَيْرَكَ.

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٠٨)، وَهَذَا لَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُنَحِّيه مِنْ مَكَانِهِ فَهُوَ رَأْيُ صَحَابِيٍّ، مَعَ أَنَّهُ فِي الصَّحَابَةِ مَعَ التَّابِعِينَ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: فِي الْإِثَارِ بِمَكَانِهِ، وَيَمْنَنُ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ (م ١)، وَيَأْتِي فِي الْجَنَازَةِ.

وُخِيرَ صُفُوفُ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَالنِّسَاءُ بِالْعَكْسِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَأْخِيرِهِنَّ، فَلِهَذَا تُكَرَّرُ صَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَةٌ تُصَلِّي، وَإِلَّا فَلَا، نَصُّ عَلَيْهِ وَكَرَهُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمًا لَهُ، وَيَأْتِي كَلَامُ الْقَاضِي فِي صَلَاةٍ مِنْ يَلِيهَا، وَظَاهِرُ مَا حَكَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّ نَفَرَتَهُ أَفْضَلُ.

وَفِي وَصِيَّةِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ لِيُؤَكِّدُوا أَفْضَلَ وَرَاءَ الْإِمَامِ.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالًا أَنْ يَغْدَى يَمِينَهُ لَيْسَ أَفْضَلُ مِنْ قُرْبٍ يَسَارِهِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ.

وَفِي كِرَاهَةِ تَرْكِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِقَادِرٍ وَجْهَانِ (م ٢)، وَهُوَ مَا يَقْطَعُهُ الْمُنْذِرُ (و).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وللأفضل تأخير المفضول، والصلاة مكانه، ذكره بعضهم، فظاهر كلامهم: في الإشارة بمكانه، وفيمن سبق إلى مكان ليس له ذلك، وصرح به غير واحد). انتهى.

ظاهر كلامه: تقوية الثاني، وهو: عدم الجواز واختاره المجد في شرحه، وقطع به، والقول الأول قطع به في المغني، والشرح، قال ابن رزين في شرحه: يؤخر الصبيان، نص عليه.

وقطع به ابن رجب في القاعدة الخامسة والثمانين.

وقال صرح به القاضي، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وعليه حمل فعل أبي بن كعب مع قيس بن عباد. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

وقال في التكت بعد أن ذكر النقل في المسألة في صلاة الجنائز فظهر من ذلك: أنه هل يؤخر المفضول بحضور الفاضل، أو لا يؤخر، أو يفرق بين الجنس، والأجناس، أو يفرق بين مسألة الجنائز، ومسألة الصلاة، فيه أقوال. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي كراهة ترك الصف الأول لقادر وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره، وهو الصحيح.

وَعَنْهُ: مَا يَلِيهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَحَافِظُ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَإِنْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْ نَصَبِهِ يُسْرِعُ إِلَى الْأَوَّلَى لِلْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا.

وَالْمُرَادُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ: إِذَا لَمْ تَفْتَحِ الْجَمَاعَةُ مُطْلَقًا، وَإِلَّا حَافِظَ عَلَيْهَا فَيُسْرِعُ لَهَا. وَيَتَوَجَّهُ: يَجِبُ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ فَقَالَ: «تَسَوُّوْا صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ».

فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، وَيُحْتَمَلُ لَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٦٨٥، م: ٤٣٦).

وَتَمَامُ الشَّيْءِ يَكُونُ وَاجِبًا، وَمُسْتَحَبًّا (م ٣) ^(١). لَكِنْ قَدْ يَذَلُّ عَلَى حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ بِذَوْنِهِ، وَكَالْجَمَاعَةِ.

لَكِنْ رَوَى الْبُخَارِيُّ (٦٩١): أَنَّ أُنْسًا قَدِيمَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْكُمْ لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ، وَتَرْجِمُ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٩١): إِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقُمْ الصُّفُوفَ، وَمَنْ ذَكَرَ الْإِجْمَاعَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فَمَرَادُهُ ثُبُوتُ اسْتِحْبَابِهِ، لَا نَفْيُ وَجُوبِهِ.

وَلَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِقَوْلِهِ قَائِمًا فِي فَرْضٍ: اللَّهُ أَكْبَرُ. مُرْتَبًا (و م) لَا اللَّهُ الْأَكْبَرُ (ش) أَوْ اللَّهُ جَلِيلٌ، وَنَحْوُهُ (هـ) وَلَوْ زَادَ أَكْبَرُ (ش)، وَلَا وَاللَّهِ أَكْبَرُ بِالْقَافِ (هـ).

قَالُوا: لِأَنَّ الْعَرَبَ يُبْدِلُ الْكَافَ بَهَاءً، وَلَا اللَّهُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٍ، وَسَلَّمِ الْحَقِيقَةِ الْأَذَانَ لِيُخْصَلَ الْإِعْلَامُ، وَقَوْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، لِأَنَّهُ سُؤَالٌ، وَكَذَا اللَّهُمَّ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ يَا اللَّهُ أَمْنًا بِخَيْرٍ، وَتَصِيحُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يَا اللَّهُ! وَالْيَمِّ الْمَشْدُودَةُ بَدَلٌ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَجَعٌ فِي اللَّهِ أَكْبَرُ، أَوْ الْكَبِيرُ، أَوْ التَّنْكِيسُ. وَفِي التَّغْلِيْقِ أَكْبَرُ كَالْكَبِيرِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ ابْتِغَاءً إِذَا قِيلَ: أَكْبَرُ مِنْ كَذَا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ كَذَا قَالِ، وَإِنْ تَمَنَّهُ رَاكِعًا أَوْ أَتَى بِهِ فِيهِ، أَوْ كَبَّرَ قَاعِدًا، أَوْ أَمَنَّهُ قَائِمًا انْتَقَدَتْ فِي الْأَصَحِّ نَفْلًا، وَيَذَرُكَ الرُّكْعَةُ إِنْ كَانَ الْإِسَامُ فِي نَفْلِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَلَا تَتَعَقَّدُ إِنْ مَدَّ هَمْزَةَ اللَّهِ، أَوْ أَكْبَرُ، أَوْ قَالَ: «أَكْبَارُ» (و)، وَلَا يَضُرُّ لَوْ خَلَّلَ الْأَلِفَ بَيْنَ السَّلَامِ، وَالْهَاءِ، لِأَنَّهُ

إِسْتِبَاحٌ، وَخَذْفُهَا أَوَّلَى، لِأَنَّهُ يَكْرَهُ تَمْطِيطُهُ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى التَّكْبِيرِ.

قِيلَ: تَجُوزُ. وَقِيلَ: تُكْرَهُ (م ٤) ^(٢).

= قَالَ الْمَصْنُفُ فِي نَكْتِهِ: هَذَا الْمَشْهُورُ، وَهُوَ أَوَّلَى. انْتَهَى.

وَإِخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَكْرَهُ إِخْتَارُهُ ابْنُ عَقِيلٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَكْرَهُ تَطَوُّعُ الْإِمَامِ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ، وَقَاسَهُ عَلَى تَرْكِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِلْمَامُومِينَ.

قُلْتُ: وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا.

(١) (مسألة - ٣): قَوْلُهُ: ثُمَّ يَسُوءِي الْإِمَامُ الصُّفُوفَ، وَيَتَوَجَّهُ يَجِبُ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَمْنَعَ الصَّحَّةَ، وَيَحْتَمَلُ لَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ»، وَتَمَامُ الشَّيْءِ يَكُونُ وَاجِبًا وَمُسْتَحَبًّا. انْتَهَى.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي النُّكْتِ: وَعَلَى هَذَا فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِهِ عَمَلٌ نَظَرٌ. انْتَهَى.

قُلْتُ: الصَّوَابُ صَحَّةُ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا التَّفْرِيعَ غَيْرَ الْمَصْنُفِ.

(٢) (مسألة - ٤): قَوْلُهُ: (وَالزِّيَادَةُ عَلَى التَّكْبِيرِ قَبْلَ تَجُوزِ، وَقِيلَ تَكْرَهُ). انْتَهَى.

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، أَوْ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاجِلًا، أَوْ وَأَعْظَمُ وَغَوَاهُ.

وَيَتَعَلَّمُ مَنْ جَهْلُهُ، فَقِيلَ فِيمَا قُرْبَ.
 وَقِيلَ: يَلْزَمُ الْبَادِي قَصْدُ الْبَلَدِ (م ٥)، وَإِنْ عَلِمَ بَعْضُهُ أَنَّ بِهِ وَإِنْ عَجَزَ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ كَبُرَ بَلْعَتُهُ.
 وَعَنْ: لَا (و م) كَقَادِرٍ (هـ) فَيُخْرِجُ بِقَلْبِهِ.
 وَقِيلَ: يَجِبُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ (و ش) وَمِثْلُهُ أَحْرَسَ وَنَحَوَهُ، وَاسْتَحَبَّ جَهْرُ إِمَامٍ بِهِ، بِحَيْثُ يُسْمِعُ مَنْ خَلْفَهُ، وَأَذْنَاهُ
 سَمَاعُ غَيْرِهِ، وَيُكْرَهُ جَهْرُ غَيْرِهِ بِهِ، وَلَا يُكْرَهُ لِحَاجَةٍ، وَلَوْ بَلَا إِذْنَ إِمَامٍ (و)، بَلَّ يُسْتَحَبُّ بِهِ وَبِالتَّحْيِيدِ، لَا بِالسَّمِيعِ، وَجَعَلَهُ
 الْقَاضِي دَلِيلًا لِعُلُوِّ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ لِلتَّعْلِيمِ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَحَلٌّ وَفَاقٌ، كَمَا سَمِعَ أَبِي بَكْرٍ تَكْبِيرَ النَّبِيِّ ﷺ لِلنَّاسِ،
 وَتَوَجَّهَ فِي ذَلِكَ الرَّوَايَةِ فِي خِطَابِ آدَمِيِّ بِهِ، لِأَنَّ أَحْمَدَ عَلَّلَ الْفَسَادَ بِأَنَّهُ خَاطَبٌ آدَمِيًّا.
 وَفِي التَّعْلِيلِ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ مَصْلَحَةٍ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ الْإِسْرَارِ، وَقَالَهُمَا بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ رُكْنٌ بِقَدْرِ
 مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ، وَمَعَ عَذْرِ بَحْثٍ يَحْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ عَدَمِهِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الْاِكْتِفَاءَ بِالْحُرُوفِ وَإِنْ لَمْ يُسْمِعْهَا، وَذَكَرَهُ
 وَجْهًا (و م).
 وَكَذَا ذَكَرَ وَاجِبٌ، وَالْمَرَادُ: إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ يُسِرُّ التَّحْيِيدَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي.
 وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ كَقَوْلِ شَيْخِنَا، وَاعْتَبَرُ بَعْضُهُمْ أَيْضًا سَمَاعَ مَنْ يَفْرِيهِ، وَتَوَجَّهَ مِثْلُهُ، كُلَّمَا تَعَلَّقَ بِالنُّطْقِ، كَطَّلَاقٍ
 وَغَيْرِهِ، وَفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ وَسَبَقَ فِي قِرَاءَةِ الْجَنْبِ، وَمَنْ تَرَجَّمَ عَنْ مُسْتَحَبٍّ بَطَلَتْ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م).
 وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُحْسِنُهُ أَتَى بِهِ، (و ش).
 وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (و) نَدْبًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا عَجْزًا مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ، (و ش) وَثَبَتَ مَعَهُ نَصٌّ عَلَيْهِ وَعَنْهُ يَرْفَعُهُمَا
 قَبْلَهُ، ثُمَّ يَحْطُمُهُمَا بَعْدَهُ، وَفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا حُطُّهُمَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ يَنْفِي الْكِبْرِيَاءَ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَبِالتَّكْبِيرِ يُبَيِّنُهَا لِلَّهِ،
 وَالتَّنْفِي مَقْدَمٌ، كَكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ.
 وَقِيلَ: يُخَيَّرُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا مَعَهُ، ثُمَّ يَحْطُمُهُمَا بَعْدَهُ (ش) وَيَجْعَلُ أَصَابِعَهُمَا مَضْمُومَةً.
 وَعَنْهُ: مُفْرَقَةٌ (و ش) مُسْتَقْبَلًا يُطَوِّبُهُمَا الْقَبِيلَةَ (و ش).
 وَقِيلَ: قَائِمَةً حَالَ الرَّفْعِ، وَالْحُطُّ (و م ر) وَيَجْعَلُ رُؤُوسَهُمَا إِلَى مَنْكِبَيْهِ (و م ش).
 وَعَنْهُ: إِلَى فُرُوعِ أَذُنَيْهِ، اخْتَارَهُ الْخَلَالُ (و هـ).
 وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ، وَهِيَ أَشْهَرُ.
 وَعَنْهُ: إِلَى صَدْرِهِ.
 وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ يُجَاوِزُ بِهَا أَذُنَيْهِ، وَلَئِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ.
 وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: يَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، وَإِنْهَا مَيَّهِ عِنْدَ شَحْمَةِ أَذُنَيْهِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَقَالَهُ فِي التَّعْلِيلِ، وَأَنَّ الْيَسَدَ
 إِذَا أُطْلِقَتْ اقْتَضَتْ الْكَفَّ، وَأَنَّ أَحْمَدَ أَوَّامًا إِلَى هَذَا الْجَمْعِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ مَذْهَبِ (ش).

= أحدهما: يكره، قطع به في الرعيتين، والحاوي الكبير.

والقول الثاني: يجوز.

قال في المذهب ومسبوك الذهب جاز، ولم يستحب، قال ابن تيميم: لم يستحب.

قال في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم: لو قال ذلك لم يستحب، نص عليه، وصحَّت الصلاة فكلامهم محتملٌ للقولين.

وقال المجد في شرحه: لو قال ذلك صحَّت صلاته، ولم يذكر كراهة ولا غيرها.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويتعلم من جهله قيل فيما قرب، وقيل: يلزم البادي قصد البلد). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: ومن جهله تعلمه في مكانه، أو فيما قرب منه. انتهى.

وقال في التلخيص: وإن كان في البادية لزمه قصد البلد لتعلمه. انتهى.

فظاهر هذا لزوم التعلم مطلقاً.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب إذا لم يجد من يعلمه قصد البلد، والله أعلم.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَكْشُوفَتَانِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ هُنَا وَفِي الدُّعَاءِ، وَزَوَّعَهُمَا إِشَارَةً إِلَى رَفْعِ الْحِجَابِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ، كَمَا أَنَّ السَّبَابَةَ إِشَارَةً إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ.

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ لِعِذْرٍ أَقْلٍ، أَوْ أَكْثَرٍ، وَتَسْقُطُ بِفَرَاغِ التَّكْبِيرِ كُلِّهِ، ثُمَّ يَجْمَعُ الْيُمْنَى عَلَى كَوْعِ الْيُسْرَى (م ر) نَصُّ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: بَعْضُهَا عَلَى الْكَفِّ، وَبَعْضُهَا عَلَى الذَّرَاعِ، لَا يَطْنُهَا عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى (هـ) وَجَزَمَ بِمِثْلِهِ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ، وَزَادَ الرُّسْغَ، وَالسَّاعِدَ.
وَقَالَ: وَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى الرُّسْغِ، وَقَعْلَهُ أَحْمَدُ، وَمَعْنَاهُ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ، نَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الرُّقْيُ تَحْتَ سُرِّيهِ (و هـ).

قِيلَ لِلْقَاضِي: هُوَ عَوْرَةٌ فَلَا يَضَعُهَا عَلَيْهِ كَالْعَانَةِ، وَالْفَعْدِ، فَأَجَابَ بِأَنَّ الْعَوْرَةَ أَوَّلَى وَأَبْلَغُ بِالْوَضْعِ عَلَيْهِ، لِحِفْظِهِ، ثُمَّ نَقَابِلُهُ بِمِثَالِ سَبَقِ.

وَعَنْهُ: تَحْتَ صَدْرِهِ (و م ش).
وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ، وَالْمَحْرُورُ، وَعَنْ أَحْمَدَ أَوْ يُرْسِلُهَا.
وَعَنْهُ: نَقْلًا وَيُكْرَهُ وَضَعُهَا عَلَى صَدْرِهِ نَصُّ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ.
وَيَنْظُرُ مَحَلَّ سُجُودِهِ لَا أَمَامَهُ (م) أَطْلَقَ ذَلِكَ جَمَاعَةً.
قَالَ الْقَاضِي وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ: إِلَّا حَالَ إِشَارَتِهِ بِالتَّشَهُدِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى سَبَابَتِهِ، لِيُخَبِّرَ ابْنَ الزُّبَيْرِ.
وَفِي الْعُنْيَةِ: أَنَّهُ يَكْرَهُ الصَّاقَ الْخَلْتَلُو بِالصَّدْرِ، وَعَلَى الثَّوْبِ، وَأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ كَرِهَتْهُ.
ثُمَّ يَسْتَفْتِحُ (م) سِرًّا (و): «يَسْتَحْيَاكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتُبَارِكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (و هـ) نَصُّ عَلَيْهِ.

وَصَحَّحَ قَوْلَ عُمَرَ بِمَخْضَرِ الصَّحَابَةِ، وَبِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِهِ لَيْسَتْ بِذَلِكَ.
وَقَالَ: عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا هِيَ عِنْدِي فِي التَّطَوُّعِ.
وَاحْتَجَّ الْقَاضِي بِقَوْلِهِ: «وَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ» [الطور: ٤٨] يَعْني: إِلَى الصَّلَاةِ، فَمَنْعَ غَيْرِهِ مِنَ الْإِذْكَارِ وَمَعْنَى الْوَاوِ وَيَحْمَدُكَ سُبْحُوكَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: تَنْوِينُ إِلَهٍ أَفْضَلُ لِرِزَادَةِ حَرْفِ وَلَيْسَ (وَجْهَتُ وَجْهِي، وَالْآيَةُ بَعْدَهَا أَفْضَلُ) (ش) لِيُخَبِّرَ عَلِيًّا.
وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ قَوْلَ مَا فِي خَبَرِ عَلِيٍّ كُلِّهِ.
وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَشَيْخُنَا جَمْعَهُمَا.
وَيَجُودُ بِمَا وَرَدَ نَصُّ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهَ احْتِمَالًا يَقُولُ (وَجْهَتُ وَجْهِي) إِلَى آخِرِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لِيُخَبِّرَ عَلِيًّا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي غَيْرِهِ.

وَقَدْ قِيلَ لِأَحْمَدَ: تَقُولُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ شَيْئًا؟ قَالَ لَا.
وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: الْأَفْضَلُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ نَوْعٍ أَحْيَانًا، وَكَذَا قَالَهُ فِي أَنْوَاعِ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَفْضُولَ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلُ لِمَنْ انْتِفَاعُهُ بِهِ أَتَمُّ، ثُمَّ يَتَعَوَّدُ (م) سِرًّا (و) أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (و) وَكَيْفَ تَعَوَّدُ فَحَسَنٌ، وَلَيْسَا وَاجِبَيْنِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةَ.
وَعَنْهُ: التَّعَوُّدُ، وَيَسْتَفْطِنُ بِفَوَاتٍ مَجْلِسَهُمَا، وَاسْتَحَبَّ شَيْخُنَا التَّعَوُّدَ أَوَّلَ كُلِّ قُرْبَةٍ.
ثُمَّ يَقْرَأُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (م) سِرًّا (و هـ).
وَعَنْهُ: جَهْرًا (و ش).

وَعَنْهُ: بِالْمَدِينَةِ.
وَعَنْهُ: يَجْهَرُ فِي نَفْلِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا يَجْهَرُ بِهَا وَبِالتَّعَوُّدِ وَبِالْفَاتِحَةِ فِي الْجِنَازَةِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ أَحْيَانًا، فَإِنَّهُ الْمَنْصُوصُ عَنْ

أَحْمَدُ تَعْلِيمًا لِلسُّنَّةِ.

وَأَنَّهُ يَسْتَحَبُّ أَيْضًا لِلتَّالِيفِ، كَمَا اسْتَحَبَّ أَحْمَدُ تَرَكَ الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ تَأْلِيفًا لِلْمَأْمُومِ، وَيُخَيَّرُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فِي الْجَهْرِ بِهَا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

قَالَ الْقَاضِي: كَالْقِرَاءَةِ، وَالتَّعْوِذِ.

وَعَنْهُ: يَجْهَرُ.

وَعَنْهُ: لَا.

وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْأَصَحِّ (و هـ م) كَغَيْرِهَا (ق) وَذَكَرَهُ الْقَاضِي (ع) سَابِقًا وَهِيَ قُرْآنٌ عَلَى الْأَصَحِّ (م) آيَةٌ مِنْهُ.

وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا فِي الْمُنْحَقِبِ.

وَهِيَ بَعْضُ آيَةٍ فِي (النَّمْلِ) (ع) فَلِهَذَا نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ لَا تَكْتُبُ أَمَامَ الشَّعْرِ، وَلَا مَعَهُ، وَذَكَرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَهُ.

قَالَ الْقَاضِي وَلَئِنَّ يَشُوْبُهُ الْكَذِبُ، وَالْمَجْزُ غَالِيًا.

وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّعَّاسُ: أَنَّهُ كَرِهَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَأَجَاذَةُ النَّخَعِيُّ.

وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَكْتُبُ أَوَّلَ الْكُتُبِ كَمَا كَتَبَهَا سُلَيْمَانُ، وَكَتَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاحِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَغَيْرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

فَتَذَكَّرُ فِي ابْتِدَاءِ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ، وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَنْزِلِ، وَالخُرُوجِ، لِلْبَرَكَةِ، وَهِيَ تَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ إِذَا ابْتَدَأَ فِعْلًا تَبَعًا لِغَيْرِهَا لَا مُسْتَقْلِلَةً، فَلَمْ تُجْعَلْ كَالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَالْمِثْلَةِ وَنَحْوِهَا.

فَصَلِّ

ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَهِيَ رَكْعَنٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (و م ش).

وَعَنْهُ: فِي الْأَوَّلَيْنِ.

وَعَنْهُ: تَكْفِي آيَةٌ مِنْ غَيْرِهَا (و هـ) وَظَاهِرَةٌ وَلَوْ قَصُرَتْ (و هـ).

وَظَاهِرَةٌ وَلَوْ كَانَتْ كَلِمَةً، وَلِلْحَقِيقَةِ خِلَافٌ، لَا بَعْضُ آيَةٍ طَوِيلَةٍ (هـ) وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ يَكْفِي آيَةٌ طَوِيلَةٌ، أَوْ ثَلَاثُ قِصَارٍ.

وَذَكَرَ الْحُلُولَانِيُّ رَوَايَةَ سَبْعٍ.

وَعَنْهُ: مَا تَيْسَّرَ.

وَعَنْهُ: لَا تَجِبُ قِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ، وَالْفَجْرِ (و هـ) فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ شَاءَ سَجَّ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ مَعَ أَنْ مَذْهَبُ

(هـ) لَوْ اسْتَخْلَفَ أَمِيًّا فِي الْآخِرَتَيْنِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمَا.

قَالَ أَصْحَابُهُ: لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْأَوَّلَيْنِ مَوْجُودَةٌ فِي الْآخِرَتَيْنِ تَقْدِيرًا، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يَثْبُتُ تَقْدِيرًا لَوْ أُمِكنَ تَحْقِيقًا، وَالْأَمِيُّ لِعَجْزِهِ لَا تَقْدِيرَ فِي حَقِّهِ، وَكَذَا لَوْ قُدِّمَ عِنْدَهُ بَعْدَمَا قَعَدَ قَدَّرَ الشَّهَادَةَ.

وَعَنْهُ: إِنْ نَسِيَهَا فِيهِمَا قَرَأَهَا فِي الثَّالِثَةِ، وَالرَّابِعَةِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَسَجَدَ لِلسُّهُوِّ، رَوَاهُ النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ،

زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَإِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي الثَّلَاثِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَاسْتَأْنَفَهَا.

وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْحَقِيقَةِ لَا يَقْضِي الْفَاتِحَةَ فِي الْآخِرَتَيْنِ، وَعِنْدَ أَكْثَرِهِمْ يَقْضِي السُّورَةَ فِيهِمَا، قِيلَ نَدْبًا.

وَقِيلَ: وَجُوبًا، ثُمَّ هَلْ يَجْهَرُ بِهَا أَمْ بِالسُّورَةِ أَمْ لَا؟ فِيهِ رَوَايَاتٌ عَنْ (هـ) وَهِيَ أَفْضَلُ سُورَةٍ قَالَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ مَعْنَاهُ

ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ.

قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا: «أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ السَّبْحُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمَعْلَى.

وَأَيَّةُ الْكُرْسِيِّ أَعْظَمُ آيَةٍ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٠٩) عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (١٧٨/٥) ذَلِكَ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِهِ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ (٢٨٧٨) وَغَيْرِهِ: أَنَّهَا سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَغَيْرُهُ وَقَالَ شَيْخُنَا، قَالَ: كَمَا نَطَقْتُ بِهِ النَّصُوصُ.

لَكِنْ: عَنْ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثْرَةِ الثُّوَابِ وَقِلَّتِهِ، وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْعِدَّةِ فِي النَّسْخِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهَا مِنَ الْإِعْجَازِ أَكْثَرُ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٧٢٦، م: ٨١٢): «فِي «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثَلَاثُ الْقُرْآنِ، وَتَعْدِلُ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/٣).

قَالَ شَيْخُنَا: مَعَانِي الْقُرْآنِ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ.

تَوْحِيدٌ، وَقَصَصٌ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ.

وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مُضْمَةٌ ثَلَاثُ التَّوْحِيدِ، وَإِذَا قِيلَ ثَوَابُهَا يَعْدِلُ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ، فَمَعَادِلُهُ الشَّيْءُ لِلشَّيْءِ تَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمَا فِي الْقَدْرِ، لَا تَمَثُّلُهُمَا فِي الْوَصْفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صَيَانًا» [المائدة: ٩٥].

وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَفْتَى بِقِرَاءَتِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَنْ قِرَاءَةِ سَائِرِ الْقُرْآنِ، لِحَاجَتِهِ إِلَى الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالْقَصَصِ، كَمَا لَا يُسْتَفْتَى مَنْ مَلَكَ نَوْعًا مِنَ الْمَالِ شَرِيفًا عَنْ غَيْرِهِ.

وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ قَرَأَ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ»، فَلَمْ يَقُمْ عَلَى أَمْرِ يَبِينُ.

قَالَ الْقَاضِي: وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَأْخُذْ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّ ثَوَابَ قَارِئِهَا ثَوَابُ مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَفَاضَلَ، وَالْجَمِيعُ صِفَةٌ لِلَّهِ.

وَيَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى تَعْلِيمِهِ، وَالتَّرْغِيبِ فِي قِرَاءَتِهِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ إِسْحَاقُ.

كَذَا قَالَ: وَلَا تَحْتَمِلُ الرُّوَايَةُ مَا قَالَهُ، فَأَيُّنَ ظَاهِرُهَا؟

وَلَا يُعْرَفُ فِي الْمَذْهَبِ قَبْلَ الْقَاضِي كَمَا لَا يُعْرَفُ قَبْلَ الْأَشْعَرِيِّ.

وَفِي الْفَاتِحَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً فَلَوْ تَرَكَ وَاحِدَةً ابْتَدَأَ (و ش).

وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْكَلِمَةِ يَبْقَى مَعْنَاهَا بِذَوْنِهِ، وَبِهِ كَالْحَرَكَةِ، وَيُقَالُ: قَرَأَ الْفَاتِحَةَ.

وَقِيلَ: بِتَلْسِينِهِ، وَإِنْ قَطَعَهَا بِذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ أَوْ دُعَاءٍ أَوْ سَكُوتٍ وَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ طَوِيلًا.

وَقِيلَ: أَوْ قَصِيرًا عَمْدًا.

وَقِيلَ: أَوْ لَا أَوْ تَرَكَ تَرْيِيئَهَا.

وَقِيلَ: عَمْدًا ابْتَدَأَ، لَا بَيِّنَةً قَطَعَهَا.

وَقِيلَ: وَلَمْ يَسْكُنْ، وَ(مَالِكٌ) أَحَبُّ إِلَيَّ أَحْمَدَ مِنْ (مَالِكٍ).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الرَّاوِضِ: قَالَ ثُمَّلْبُ: «مَالِكٌ» أَمْدَحُ مِنْ (مَالِكٍ)، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْأَسْمِ، وَالصِّفَةِ.

وَإِذَا فَرَّغَ قَالَ: آمِينَ (و) يَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ، وَالْمَأْمُومُ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ (و ش) قِيلَ بَعْدَهُ.

وَقِيلَ: مَعَهُ (٦ م) (١) (و ش).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فإذا فرغ قال: آمين يجهر بها الإمام، والمأموم فيها يجهر به قيل: بعده، وقيل: معه). انتهى.

أحدهما: يقوله مع الإمام، وهو الصحيح.

قطع به في المعنى، والكافي، والتلخيص، وشرح المجد، والشرح، ومختصر ابن تيميم، والزركشي، وغيرهم.

والقول الثاني: يقوله بعد الإمام، قدمه في الرعايتين، والحاويين، وحواشي المصنف على المقنع، وتجريد العناية، وغيرهم.

وَعَنْهُ: تَرَكَ الْجَهْرَ (و هـ م)، وَالْأَوَّلَى الْمَدَّةُ، وَيَحْرُمُ تَشْدِيدُ الْمِيمِ، وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ أَتَى بِهِ الْمَأْمُومُ كَالْتَعَوُّدِ، وَيَجْهَرُ
بِالتَّامِينَ لِيَذْكُرَهُ، وَلَوْ أَسْرَهُ الْإِمَامُ جَهَرَ بِهِ الْمَأْمُومُ، وَمَنْ قَرَأَ غَيْرَهُ لَمْ يُعِدَّهُ، وَإِنْ قَالَ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ فَقِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ لَا
يُسْتَحَبُّ، (ش)؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رَوَايَةٍ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا قَالَ: مَا سَمِعْتُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَيُسْتَحَبُّ سُكُوتُهُ بَعْدَهَا قَدَرُ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ (و ش).
وَعَنْهُ: يَسْكُتُ قَبْلَهَا.

وَعَنْهُ: لَا يَسْكُتُ لِقِرَاءَةِ مَأْمُومٍ مُطْلَقًا (و هـ م) حَتَّى فِي كَلَامِ الْحَنَفِيَّةِ يَحْرُمُ سُكُوتُهُ، لِأَنَّ السُّكُوتَ بِلا قِرَاءَةٍ حَرَامٌ،
حَتَّى لَوْ سَكَتَ طَوِيلًا سَاهِيًا لَزِمَهُ سُجُودُ السُّهُوِ.
وَيَلْزَمُ الْجَاهِلُ تَعَلُّمَهَا، وَيَسْقُطُ بِضِيْقِ الْوَقْتِ.
وَقِيلَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَطُولَ.

قَالَ فِي الْفَتَوَى: وَيَحْرُمُ بِذَلِكَ الْأَجْرَةَ وَأَخَذَهَا بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا فِي الْأَجْرَةِ عَلَى الْقُرْبِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنْ
الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَاكَ مِنَ الْآيَةِ﴾ [البقرة: ١٥٩] يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ إِظْهَارِ عُلُومِ الدِّينِ مَنْصُوصَةً أَوْ مُسْتَنْبَطَةً، وَعَلَى أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ اخْتِذُ الْأَجْرَةَ لَوْ جُوبِ فِعْلُهُ.

وَيَقْرَأُ قَدَرَهَا فِي الْحُرُوفِ، وَالْآيَاتِ.

وَقِيلَ: أَوْ أَحَدَهُمَا.

وَقِيلَ: الْآيَاتِ.

وَعَنْهُ: تُجْزِئُ آيَةٌ، وَيَكْرَرُ مَنْ عَرَفَ آيَةً بِقَدَرِهَا.

وَعَنْهُ: لَا يَجِبُ.

وَقِيلَ: يَقْرَأُ الْآيَةَ وَشَيْئًا مِنْ غَيْرِهَا، وَمَنْ جَهَلَهُ حَرَّمَ تَرْجُمَتُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْمَنْصُوصِ (و م ش) كَعَالِمِ (هـ)
وَحَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، مَعَ أَنَّ عِنْدَهُمْ يُنْتَعَمُ مِنْ اخْتِيَادِ الْقِرَاءَةِ، وَكِتَابَةِ الْمُصْحَفِ بِغَيْرِهَا، لَا مَنْ فَعَلَهُ فِي آيَتَيْنِ.

قَالَ: أَصْحَابُنَا: تَرْجُمَتُهُ بِالْفَارْسِيَّةِ لَا تُسَمَّى قِرَاءَةً، فَلَا تُحْرَمُ عَلَى الْجَنْبِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَقْرَأُ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْقِرَاءَانُ مُعْجَزٌ بِنَفْسِهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِعْجَازَ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى، وَفِي بَعْضِ آيِهِ إِعْجَازٌ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي
وغيره، وَفِي كَلَامِهِ فِي التَّمْهِيدِ فِي النَّسَخِ وَكَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي لَا.

وَهُوَ فِي كَلَامِ الْحَنَفِيَّةِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ، وَالْآيَةَ، قَالَ ابْنُ خَالِدٍ فِي أَصُولِهِ: الْأَظْهَرُ فِي جَوَابِ أَحْمَدَ بَقَاءُ الْإِعْجَازِ فِي
الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِعْجَازَ فِي اللَّفْظِ بَلْ فِي الْمَعْنَى، فَقَالَ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْإِعْجَازَ فِي اللَّفْظِ، وَالنَّظْمِ دُونَ
الْمَعْنَى أَشْيَاءٌ: مِنْهَا أَنَّ الْمَعْنَى يَقْدَرُ عَلَى مِثْلِهِ كُلِّ أَحَدٍ، يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا قَوْلِهِ «قُلْ فَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ» [هود: ١٣].
وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّ التَّحْدِيثَ بِالْفَاعِلِ، وَلَئِنْ قَالَ: مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ، وَالْكَذِبُ لَا يَكُونُ مِثْلَ الصِّدْقِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ
مِثْلُهُ فِي اللَّفْظِ، وَالنَّظْمِ.

قَالَ شَيْخُنَا: يَحْسُنُ لِلْحَاجَةِ تَرْجُمَتُهُ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْهِيمِهِ إِيَّاهُ بِالتَّرْجُمَةِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ هَذَا الْمَعْنَى، وَحَصَلَ الْإِنْذَارُ
بِالْقُرْآنِ دُونَ تِلْكَ اللَّغَةِ كَتَرْجُمَةِ الشَّهَادَةِ.

وَيَلْزِمُهُ الصَّلَاةُ خَلْفَ قَارِئٍ فِي وَجْهِ^(١) (و م) وَقَالَ (هـ) إِنْ صَادَقَهُ حَاضِرًا مُطَاوَعًا.

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَشْهُرِ يَلْزِمُ غَيْرَ حَافِظٍ يَقْرَأُ مِنْ مُصْحَفٍ (و ش)، وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ، وَيَلْزِمُهُ (و ش) قَوْلُ: «سُبْحَانَ
اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لِيُخْبِرَ ابْنُ أَبِي أُوْفَى وَلَمْ يَأْمُرْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ قَارِئٍ.

(١) تنبيه: قوله: (ويلزمه - يعني: من لا يحسن الفاتحة - الصلاة خلف قارئ في وجهه). انتهى.

ظاهر هذا: أن المشهور عدم اللزوم، وهو كذلك، وعليه الأكثر، وقد ذكره الأصحاب في الإمامة، والقول باللزوم جزم به الناظم.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ.
وَقَالَ الْقَاضِي يَأْتِي بِالذِّكْرِ الْمَذْكُورِ، وَيَزِيدُ كَلِمَتَيْنِ مِنْ أَيِّ ذِكْرٍ شَاءَ، وَذَكَرَ الْحَلَوَائِي يَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ، وَذَكَرَ ابْنُهُ فِي التَّبَصُّرَةِ يُسَبِّحُ، وَتَقْلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.
وَتَقْلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَيَعْقُوبُ: وَيُكَبِّرُ.
وَتَقْلَ الْمُيْمُونِيُّ: وَيُهْلِلُ.
وَتَقْلَ عَبْدُ اللَّهِ يَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ وَيُهْلِلُ، وَاحْتِجُّ بِخَيْرِ رِفَاعَةٍ، فَذَلَّ أَنَّهُ لَا يَغْتَبِرُ الْكُلَّ رَوَايَةً وَاحِدَةً، وَلَا شَيْءَ مُعَيَّنٍ وَإِنْ عَرَفَ بَعْضُهُ كَرَرَهُ بِقَدْرِهِ، وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي الْقِرَاءَةَ (و) وَمَنْ صَلَّى وَتَلَقَّفَ الْقِرَاءَةَ مِنْ غَيْرِهِ صَحَّتْ، ذَكَرَهُ فِي النُّوَادِرِ.

فصل

ثُمَّ يَقْرَأُ الْبَسْمَلَةَ (هـ و م) فِي غَيْرِ رَمَضَانَ نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَا يَدْعُهَا، قِيلَ لَهُ: يَفْرُغُهَا فِي بَعْضِ سُورَةٍ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ، وَسُورَةٌ مِنْ طُولِ الْمَفْصَلِ فِي الْفَجْرِ، وَهُوَ مِنْ قَافٍ.
وَفِي الْفُتُونِ مِنَ الْحُجَرَاتِ.
وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ.
وَفِي الْبَاقِي مِنَ الْوَسْطِ.
وَعَنْهُ: يَجِبُ بَعْدَهَا قِرَاءَةُ (خ)، فَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ، لِظَاهِرِ الْحَبْرِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ تَكْرَرُ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ، وَيُسْتَحَبُّ سُورَةٌ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَجُوزُ آيَةٌ، إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ اسْتَحَبَّ كَوْنَهَا طَوِيلَةً.
فَإِنَّهُ قَالَ: تُجْزِئُ مَعَ الْحَمْدِ آيَةٌ، مِثْلُ آيَةِ الدِّينِ، وَالْكَرْسِيِّ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ وَسُورَةٌ بَعْدَهَا، أَوْ ثَلَاثُ آيَاتٍ، عَمَلًا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، حَتَّى تَكْرَهُ الصَّلَاةَ بِذَوَيْهِمَا وَلَا تَفْسُدُ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَفِي الظُّهْرِ أَزِيدُ مِنَ الْعَصْرِ.
وَتَقْلَ خَرَّبَ فِي الْعَصْرِ يَنْصَفُ الظُّهْرَ، لِيُخْبِرَ أَبِي سَعِيدٍ، وَإِنْ عَكَسَ بِلَا عَذْرِ فَقِيلَ يَكْرَهُ.
وَقِيلَ: لَا، كَرْمِضٍ وَمُسَائِرٍ وَنَحْوِهِمَا، وَاسْتَحَبَّهُ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ لِذَلِكَ، وَنَصَّهُ تَكْرَهُ الْقِصَارِ فِي الْفَجْرِ، لَا الطُّوَالَ فِي الْمَغْرِبِ (م ٧) (١).

وَبِظَاهِرِ مَا سَبَقَ: أَنَّ الْمَرِيضَ، وَالْمَسَافِرَ كَمَصِيبٍ وَخَاصِرٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْكَرَاهَةِ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ فِي اسْتِحْبَابِ الْقِصَارِ لِضُرُورَةٍ، وَإِلَّا تَوَسَّطَ، وَالْأَشْهُرُ لِلْحَنَفِيَّةِ الظُّهْرِ كَالْفَجْرِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَا يُعْتَدُ بِالسُّورَةِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ، وَلَهُ قِرَاءَةُ أَوَّلِ السُّورِ (م) وَأَوْسَاطِهَا.
وَجَمَعَ سُورَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي الْقِرَاطِ (و م ش) كَتَكَرَّرَ سُورَةٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَتَفَرَّقَ سُورَةٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، نَصُّ عَلَيْهِمَا لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَعَ أَنَّهُ لَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَذَلَّ أَنْ فِي سُورَةٍ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن عكس بلا عذر - يعني: أو قرأ في الفجر بقصر المفضل وفي المغرب بطواله - فقيل: يكره، وقيل لا، ونصه تكره القصر في الفجر، لا الطوال في المغرب). انتهى.

المقصود وهو الصحيح من المذهب، وقدمه ابن تيميم.
وقدمه في الرعاية الكبرى، والفاوق، والحادوي الكبير في الفجر وجزموا به في المغرب، وصرح في الواضح بالكرامة في المغرب.
وقال المصنف في حواشي المتن: الكرامة ظاهر كلام غير واحد، والقول بعدم الكرامة قال به جماعة، من أعيان الأصحاب.
قال المجد في شرحه، والشارح وابن رزين، والزرکشي: فإن فعل ذلك فلا بأس.

قال الشيخ في المغني، والأمر في هذا واسع. انتهى.
قلت: الصواب في ذلك أنه إذا فعل أحياناً لم يكره.
وهو ظاهر بحث هؤلاء الجماعة، وغيرهم.

وَبَعْضُ أُخْرَى كَسُورَتَيْنِ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ (و هـ).

وَعَنْهُ: الْمَدَاوِمَةُ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ جَمْعُ سُورَتَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي فَرْضٍ.

قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ فِي جَمْعِ سُورٍ فِي فَرْضٍ: الْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ: لَا بَأْسَ.

وَكَذَا صَحِيحَةُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَنَّهُ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَأَنَّ عَكْسَهُ نَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ وَتَجَوُّزُ قِرَاءَةِ أَوَائِلِهَا (م) وَقِيلَ أَوَاخِرُهَا أَوَّلَى، وَتَكَرَّرُ قِرَاءَةُ كُلِّ الْقُرْآنِ فِي فَرْضٍ لِعَدَمِ نَقْلِهِ وَلِلإِمْلَاءَةِ.

وَعَنْهُ: لَا.

وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا تَكْرَهُ مِلَازِمَةَ سُورَةٍ مَعَ اعْتِقَادِ جَوَازِ غَيْرِهَا، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ وَفَاقًا لَأَكْثَرِ الْحَنَفِيَّةِ لِعَدَمِ نَقْلِهِ، وَتَكَرُّهُ الْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ بَدْيِهِ، وَالْفَصْلُ بَهَا بَيْنَ أَبْعَاضِ السُّورِ، وَيَحْرُمُ إِنْ اعْتَقَدَهُ قُرْبَةً.

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ يَمِينٌ يَقْرَأُ الْعَشْرَ أَوْ السُّعْيَ يَسْئَلُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ كَمَا فِي الْمُنْخَفِ.

وَيَكْرَهُ تَنْكِيسَ السُّورِ (و ش) فِي رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ كَالآيَاتِ (و).

وَعَنْهُ: لَا.

اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ لِلْأَخْبَارِ، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ، فَذَلَّ عَلَى التَّسْوِيَةِ (و م) فِي رَكْعَتَيْنِ، وَكَرِهَهُ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

وَصَدَّدَ شَيْخُنَا تَرْتِيبَ الْآيَاتِ وَاجِبٌ، لِأَن تَرْتِيبَهَا بِالنَّصِّ (ع)، وَتَرْتِيبُ السُّورِ بِالاجْتِهَادِ، لَا بِالنَّصِّ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ الْمَالِكِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَيَجُوزُ قِرَاءَةُ هَذَا قَبْلَ هَذَا.

وَكَذَا فِي الْكِتَابَةِ، وَلِهَذَا تَرَوُعُ مَصَاحِفِ الصُّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي كِتَابَتِهَا، لَكِنْ لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى الْمُنْخَفِ فِي زَمَنٍ عَثْمَانُ صَارَ هَذَا مِمَّا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ.

وَقَدْ ذَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ لَهُمْ سُنَّةَ يَجِبُ اتِّبَاعُهَا، وَمَسْأَلُهُ خَرَبَ عَمَّنْ يَقْرَأُ أَوْ يَكْتُبُ مِنْ آخِرِ السُّورَةِ إِلَى أَوَّلِهَا فَكْرَهُهُ شَدِيدًا.

وَفِي التَّعْلِيلِ فِي أَنَّ الْبَسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ: مَوَاضِعُ الْآيِ كَالآيِ أَنْفُسِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ رَامَ إِزَالَةَ تَرْتِيبِهَا كَمَنْ رَامَ اسْتِقْطَاطَهَا، وَإِثْبَاتِ الْآيِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ، كَذَلِكَ مَوَاضِعُهَا.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَنَّ تَنْكِيسَ الْآيَاتِ يَكْرَهُ (ع) لِأَنَّهُ مَظْنَةُ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى، بِخِلَافِ السُّورَتَيْنِ، كَذَا قَالَ، فَيُقَالُ: فَيَحْرُمُ لِلْمَظْنَةِ، وَالْأَوَّلَى التَّعْلِيلُ بِخَوْفِ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى.

قَالَ: إِلَّا مَا أُرْتَبِطَتْ وَتَعَلَّقَتْ الْأَوَّلَى بِالثَّانِيَةِ كَسُورَةِ الْفِيلِ مَعَ سُورَةِ قُرَيْشٍ عَلَى رَأْيٍ.

فَحَيْثُ يَكْرَهُ، وَلَا يَتَعَدُّ تَحْرِيمُهُ عَمْدًا، لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ لِمَوَاضِعِ السُّورَةِ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ: «أَنَّ رَجُلًا عَرَابِيًّا جَاءَ عَائِشَةَ فَقَالَ: أَيُّ الْكُفَرِ خَيْرٌ؟ فَقَالَتْ: وَنَحْنُ، وَمَا يَضُرُّكَ؟ قَالَ: أَرَبْنِي مُصْحَفُكَ؟ قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أَوْلَفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ، قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ إِذَا قَرَأْتَ قَبْلُ، إِلَى أَنْ قَالَتْ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُنْخَفَ فَأَمْلَيْتُ عَلَيْهِ آيَ السُّورِ.

وَتَنْكِيسُ الْكَلِمَاتِ مُحْرَمٌ مُبْطِلٌ (و) وَتَصِحُّ بِمَا وَافَقَ مُصْحَفَ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (و) زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَشْرَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: إِلَّا بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ.

وَعَنْهُ: وَالْجَسَائِي، وَلَمْ يَكْرَهُ أَحْمَدُ غَيْرَهُمَا.

وَعَنْهُ: وَإِذْعَامُ أَبِي عَمْرٍو الْكَبِيرِ، وَحَكِي عَنْهُ يَحْرُمُ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ قِرَاءَةَ حَمْزَةِ الْإِدْغَامِ الشَّدِيدِ، فَيَتَضَمَّنُ اسْتِقَاطَ حَرْفٍ بَعَثَرَ حَسَنَاتٍ، وَالْإِمَالَةَ الشَّدِيدَةَ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُنَادِي عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَرْفُوعًا «أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالتَّفْخِيمِ» وَلِكِرَاهَةِ السَّلَفِ، وَالْقِرَاءَةَ سُنَّةً، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ، فَعَلَى هَذَا إِنْ أَظْهَرَ وَلَمْ يُدْغِمِ وَقَّتِحَ وَلَمْ يُعِلْ فَلَا كِرَاهَةَ، نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ. وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَذَلُّ عَلَى أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْكِرَاهَةِ. وَاخْتَارَ قِرَاءَةَ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْهُ، لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ قَرَأَ عَلَى شَيْبَةَ شَيْخٍ نَافِعٍ. وَعَنْهُ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سِوَاهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَدٌّ وَلَا هَمْزٌ كَأَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَشَيْبَةَ، وَمُسْلِمٍ، وَقَرَأَ نَافِعٌ عَلَيْهِمْ، وَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِ السَّابِقُ إِلَّا قِرَاءَةَ مُسْلِمٍ بِنِ جُنْدُبِ الْمَدَنِيِّ لِأَنَّهُ يَهْمِزُ ذِكْرَهُ الْقَاضِي ثُمَّ قِرَاءَةَ عَاصِمٍ. نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَزَيْدٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ اخْتَارَهَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ اضْطَبَّطَ مَنْ أَخَذَهَا عَنْهُ مَعَ عِلْمٍ وَعَمَلٍ وَزُهْدٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ اخْتَارَ قِرَاءَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ. قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا يَحْمِلُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، وَقَالَ لَهُ الْمِمْوْنِيُّ: أَيُّ الْقِرَاءَاتِ تَخْتَارُ لِي فَأَقْرَأْ بِهَا؟ قَالَ: قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ لُغَةُ قُرَيْشٍ، وَالْفَصَحَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَفِي الْمَذْهَبِ: تُكْرَهُ قِرَاءَةُ مَا خَالَفَ عُرْفَ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ فِي قِرَاءَةِ زِيَادَةِ حَرْفٍ بِشَلٍّ (فَأَزَلُّهُمَا وَأَزَلُّهُمَا، وَوَصَّى وَأَوْصَى)، فَبِهِ أَوَّلَى لِأَجْلِ الْعَشْرِ حَسَنَاتٍ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّ الْحَرْفَ الْكَلِمَةَ. وَتُكْرَهُ بِمَا خَالَفَ الْمُصَنَّفَ وَصَحَّ سَنَدُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَتَصَحَّ فِي رِوَايَةٍ، لِصَلَاةِ الصَّحَابَةِ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ. وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهَا أَنْصَحُهُمَا، وَأَنَّ قَوْلَ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ مُصَنَّفَ عُثْمَانَ أَحَدَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ. وَعَنْهُ: أَنَّهَا لَا تَصِحُّ (و) وَأَنَّهُ يَحْرُمُ لِعَدَمِ تَوَاتُرِهِ (م ٨) (١). وَفِي تَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ بِهِ الرَّوَايَتَانِ (٢). وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَا تَبْطُلُ وَلَا تُجْزَى عَنْ رُكْنِ الْقِرَاءَةِ. وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ فِي الْفَجْرِ، وَالْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْعِشَاءَيْنِ (ع) وَيُخَيَّرُ الْمُتَفَرِّدُ (و هـ). وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ وَتَرَكَهُ أَفْضَلُ (هـ). وَعَنْهُ: يُسَنُّ (و م ش). وَقِيلَ: يُكْرَهُ كَالْمَأْمُومِ (و) وَحُكِيَ فِيهِ قَوْلُ:

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويكره بما خالف المصنف، وصحَّ سنده نصُّ عليه، ويصحُّ في رواية لصلاة الصحابة بعضهم خلف بعض، وذكر شيخنا أنها أنصَحُهُمَا، وَأَنَّ قَوْلَ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ مُصَنَّفَ عُثْمَانَ أَحَدَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ، وَعَنْهُ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ لِعَدَمِ تَوَاتُرِهِ). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمعني، والشرح، والنظم، وظاهر شرح المجد إطلاق الخلاف أيضًا. أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب. وجزم به في الإفادات، والرجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم. وقدمه في الهداية، والخلاصة، والمقنع، والرعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزين، وغيرهم. والرواية الثانية: يكره، ويصحُّ إذا صحَّ سنده، اختاره ابن الجوزي، والشيخ تقي الدين، وغيرهما، وقدمه ابن تيميم وصاحب الفائق.

قلت: وهو الصواب وذكر المصنف كلام المجد.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي تعليل الأحكام به الروايتان).

يعني: بهما هاتين، وقد علمت المذهب منهما.

وَالْمَرْأَةُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا أَجْنَبِيٌّ قِيلَ: تَجَهَّرُ كَرَجُلٍ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ (م ٩) ^(١).

قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا.

قَالَ الْقَاضِي: أَطْلَقَ الْمَنْعَ، وَإِنْ أَسْرَ بَنِي جَهْرًا.

وَعَنَهُ: يَنْدَأُ، فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَمْ لَا (و م ش)، وَعَكْسُهُ يَنْبِي سِرًّا (و).

وَإِنْ قَضَى صَلَاةَ جَهْرٍ نَهَارًا فَقِيلَ يُسِرُّ (و ش) كَصَلَاةِ سِرٍّ وَقِيلَ يَجَهَّرُ (و هـ م) كَاللَّيْلِ (م ١٠) ^(٢) (و) فِي جَمَاعَةٍ وَفِي الْمُنْفَرِدِ الْخِلَافُ (م ١١) ^(٣).

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ قَالَ مَعَ إِمَامِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وَنَحْوَهُ كَرَّةً، وَإِنْ قَالَهُ وَهُوَ يَسْمَعُ بَطَلَتْ فِيهِ وَجْهٌ.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (والمراة إذا لم يسمعها أجنبى قيل تجهر كرجل، وقيل يحرم). انتهى.

وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: يحرم.

قال الإمام أحمد: لا ترفع صوتها.

قال القاضي أطلق الإمام أحمد المنع.

والقول الثاني: تجهر كالرجل إذا لم يسمع صوتها أجنبى، قلت وهو الصواب، وقدمه ابن تميم، فقال: وتجهر المرأة إذا لم يسمع

صوتها رجل أجنبى، كالرجل.

وقطع به في الرعاية الكبرى في أواخر صلاة الجماعة، فقال وتجهر المرأة في الجهر مع المحارم، والنساء. انتهى.

وهو ظاهر ما قطع به في التلخيص، فقال: ويكره للمرأة إذا كان هناك رجال أجانب يسمعون صوتها. انتهى.

وقطع به في الحواوي الكبير، فقال عن جهر المنفرد، وقيل يكره كالمرأة إذا سمعها أجنبى. انتهى.

وقال في الرعاية الصغرى، والحواوي الصغير: وتجهر في الصبح، وأولى العشاءين، وعنه، والمنفرد في غير الجمعة، وقيل الذكر.

قلت: القول بالتحريم إذا لم يسمع صوتها أجنبى بعيد جدًا، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغرى، والحواوي الصغير على ما تقدم.

وقال الشيخ تقي الدين تجهر إن صلت بنساء، ولا تجهر إن صلت وحدها. انتهى.

قلت: يحتمل أن يكون الخلاف هنا مبنيًا على الخلاف في كون صوتها عورة أم لا، والمذهب أنه ليس بعورة.

إذا علم ذلك؛ ففي إطلاق المصنف شيء، إذ الأولى أنه كان يقدم عدم التحريم.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن قضى صلاة جهر نهارًا فقل يسر كصلاة سر، وقيل: يجهر كالليل). انتهى.

القول الأول: وهو الإسرار، هو الصحيح، جزم به في الكافي، والمجد في شرحه، وصححه في النظم إذا صلاها جماعة.

والقول الثاني: يجهر، وقيل: ينجبر.

قال في المغني، والشرح: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقدمه ابن رزين في شرحه، وقال: نص عليه.

وأطلقهما في المغني، والشرح، ومختصر ابن تميم، والرعايتين، والحواوين، وغيرهم.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وفي المنفرد الخلاف). انتهى.

يعني به: الذي في آئي قبلها.

وقد علمت الصحيح من الأقوال وصحح الناظم الإسرار هنا أيضًا، وقطع هنا بالخبرة في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين.

وقال: نص عليه، وقال في الكافي: وإن جهر فلا بأس.

وقال في التلخيص ويستحب الجهر للإمام فقط، دون المنفرد، وقدم في المستوعب أنه لا يجهر.

وقدمه في الرعايتين، والحواوين.

وقال ابن تميم ويجوز الجهر للمنفرد، وعنه يسر له أيضًا.

وقال القاضي في موضع: يكره له ذلك. انتهى.

وَنَقَلَ الْفَضْلُ وَأَبُو الْحَارِثِ إِذَا قَرَأَ آيَةً فِيهَا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَهَا مَنْ خَلْفَهُ، وَيُسِرُّونَ، وَكَذَا نَقَلَ الْكَحَّالُ، وَلَمْ يَذْكُرِ السَّرَّ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ، قِيلَ لِلْقَاضِي: كَانَ يَجِبُ أَنْ تَكْرَهُوا ذَلِكَ كَالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: هَذَا قَدْزٍ يَسِيرٌ لَا يَمْنَعُ الْإِنْصَاتَ.

وَقَدْ وَجِدَ مَا يَقْتَضِي الْحُثَّ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالثَّامِينَ، ثُمَّ اخْتَجَّ الْقَاضِي بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ: ﴿الَّذِينَ لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ﴾ عَلَى أَنْ يُخْبِيَ الْمُؤْتَى [القيامة: ٤٠]، قَالَ: سَبَّحَانَكَ قَبْلَى.

وَبِأَنَّ عَلِيًّا قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، فَقَالَ: سَبَّحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى.

وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ مَنصُورٍ وَخَبَلٌ إِذَا قَرَأَ: ﴿الَّذِينَ لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ﴾ [القيامة: ٤٠] هَلْ يَقُولُ: سَبَّحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى.

كَذَا وَجَدْتُهُ فِي الْجَامِعِ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ فِي نَفْسِهِ وَلَا يَجْهَرُ بِهَا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، وَتَفَارِقُ الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْإِنْصَاتُ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُنِيَ بِقِرَاءَةٍ يَسِيرَةٍ لَا تَمْنَعُ الْإِنْصَاتَ جَازٍ.

قَالَ الْقَاضِي: إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقَلَّ بَكَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَكْثَرَهُ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّهْلِيلِ، قِيلَ لَهُ فَيَنْهَاهُمُ الْإِمَامُ؟ قَالَ: لَا يَنْهَاهُمْ.

قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا قَالَ لَا يَنْهَاهُمْ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْجَهْرُ بِجِثْلِ ذَلِكَ، فَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُسْمِعُهُمُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَةِ أَحْيَانًا فِي الظُّهْرِ، وَالْجَهْرُ هُنَاكَ كَالْجَهْرِ هُنَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ الْجَهْرِ وَقَدْ جَهَرَ بِالْيَسِيرِ، فَلِهَذَا لَمْ يُكْرَ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ.

وَجَهْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجُوزُ أَنَّهُ لَيْسَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَسْرَارُ، وَأَنَّهُ سَنَةٌ مَعَ أَنَّهُ لَا تَشْوِيشَ فِيهِ، وَلَا مَحْذُورَ، بِخِلَافِ جَهْرِ الْمُأْمُومِينَ، وَلِهَذَا كَرِهَ أَحْمَدُ جَهْرَهُمْ، وَجَهْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكْرَهُ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ يَجِبُ أَنْ يَسْتَمِعَ، وَيَنْصِتَ، حَتَّى لَا يَسْتَنْقِلَ عِنْدَ التَّرْغِيبِ، وَالتَّرْهيبِ بِسُؤَالِ الْحَيَّةِ، وَالتَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ، وَكَذَا عِنْدَهُمُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ الْخَطِيبُ الْآيَةَ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَيُسَلِّمَ سِرًّا لِلْأَمْرِ وَالْجَهْرِ، وَالْإِخْفَاتِ سَنَةً.

وَقِيلَ: وَاجِبٌ.

وَقِيلَ: الْإِخْفَاتُ.

وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ إِذَا خَافَتْ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ ذَكَرَ يَنْتَدِي الْفَاتِحَةَ فَيَجْهَرُ، وَيَسْجُدُ لِلْسُجُودِ.

وَلَا قِرَاءَةَ عَلَى مُأْمُومٍ (و هـ م)؛ أَي: يَحْمِلُهَا الْإِمَامُ عَنْهُ، وَلَا فَبِهِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ.

هَذَا الْمَعْنَى فِي كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ، ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالتَّبَهُّقِيُّ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ نَقَلَ الْأَثَرُ لَا بُدَّ لِلْمَأْمُومِ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ فِي شَرْحِ الْحَرْقِيِّ، وَإِنْ كَثُرَ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ، حَكَاهُ فِي النُّوَادِرِ، وَهُوَ أَظْهَرُ (و ش) وَقِيلَ فِي صَلَاةِ السَّرِّ، وَذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ يَقْرَأُ خَلْفَهُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ إِذَا جَهَرَ.

قَالَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى تُجْزَى، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ (بِالْحَمْدِ) وَغَيْرِهَا فِي صَلَاةِ السَّرِّ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي السُّكُوتَاتِ: لَا تَكْرَهُ (هـ) وَلَوْ لِنَفْسٍ، نَقَلَ ابْنُ هَالِيٍّ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا (ع) كَذَا قَالَ، وَقَالَ هَلْ الْأَفْضَلُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لِلْإِخْلَافِ فِي وَجُوبِهَا أَمْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ اسْتَمَعَهَا؟

وَمُقْتَضَى نَصُوصِ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِهَا أَفْضَلُ.

نَقَلَ الْأَثَرُ فِيمَنْ قَرَأَ خَلْفَ إِمَامِهِ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ يُؤْمَنُ.

قَالَ: لَا أَذْرِي، مَا سَمِعْتُ، وَلَا أَرَى بَأْسًا.

وظَاهِرُهُ: التَّوَقُّفُ، ثُمَّ يَبِينُ أَنَّهُ سَنَةٌ، وَلَعَلَّ تَوَقُّفَهُ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ فِي تَعْلِيلِ الثَّامِينَ بِثَامِينَ الْإِمَامِ وَقِرَاءَتِهِ ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَتَكْرَهُ قِرَاءَتَهُ فِي جَهْرِهِ (و م).

وَأَسْتَحَبُّهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِالْحَمْدِ، وَسَأَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ قَالَ: يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ.
وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ عُمَرَانَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٩٨).

وَقَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَتْهَا أَيْ نَازَعَتْهَا، قَالَ: وَهَذَا أَرَاهُ فِيمَا عَدَا الْفَاتِحَةَ.
وَقِيلَ: تَحْرُمُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَقْرَأُ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَا يُعْجَبُنِي.

وَقِيلَ: وَتَبَطَّلُ.

وَإِنْ سَمِعَ هَمَمَةً وَلَمْ يَفْهَمْ لَمْ يَقْرَأْ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَهِيَ أَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ لِيُعَذِّرْ قَرَأَ فِي الْمُنْصَوِّصِ (م).

وَلَطَرُشٍ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢) ^(١).

وَهَلْ يَسْتَحَبُّ لَهُ الْاسْتِفْتَاخُ، وَالتَّعَوُّدُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ كَالسَّرِّ أَمْ يَكْرَهُانِ؟

أَوْ إِنْ سَمِعَهُ كَرِهًا، أَمْ يَكْرَهُ التَّعَوُّدُ (و هـ) فِيهِ رَوَايَاتُ (م ١٣) ^(٢).

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (ولطرش فيه وجهان). انتهى.

يعني: هل يقرأ المأموم خلف الإمام في الصلاة الجهرية إذا كان لا يسمعه لطرش أم لا.

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الصغرى، والحاويين.

وأطلقه في الرعاية الكبرى في صلاة الجماعة، وشرح المحرر وابن منجاء، والنظم، ومختصر ابن تميم، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يقرأ إذا كان قريباً بحيث لا يشغل من إلى جنبه، وهو الصحيح.

اختاره الشيخ في المغني، وهو ظاهر ما قدمه الشارح.

قال في الرعاية الكبرى في صفة الصلاة قرأ في الأقبس.

وجزم به في الإفادات.

والوجه الثاني: لا يقرأ فيكره جزم به في الوجيز، وصححه في التصحيح.

قال في مجمع البحرين: وهو أولى.

تنبيه: منشأ الخلاف كون الإمام أحمد سئل عن ذلك فقال لا أدري، فقال بعض الأصحاب بيمثل وجهين، فبعض الأصحاب

حكى الخلاف في الكراهة، والاستحباب مطلقاً، منهم: أبو الخطاب في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

وبعضهم خصّ الخلاف بما إذا شوش على غيره، منهم الشيخ في المغني، وابن حمدان في رعايته، وغيرهما.

قلت: وهو الصواب.

وقال الجدل في شرحه، وتبعه في مجمع البحرين: الوجهان إذا كان قريباً لا يئمه إلا الطرش، فإن اجتمع مع الطرش البعد قرأ بطريق

أولى.

أما إن قلنا: لا يقرأ البعيد الذي لا يسمع فهذا لا يقرأ، قولاً واحداً. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وهل يستحب له الاستفتاح، والتعوذ في صلاة الجهر كالسّر أم يكرهان، أو إن سمعه كرها، أم يكره

التعوذ؟) فيه روايات. انتهى.

إحداهن: يستحب الاستفتاح، والاستعاذة مطلقاً، جزم به في الرعايتين في صلاة الجماعة، والحاويين.

والرواية الثانية: يكرهان مطلقاً، صححه في التصحيح، واختاره الشيخ تقي الدين.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وغيرهم.

والرواية الثالثة: إن سمع الإمام كرها، والأفلا، جزم به في المنور.

وقدمه في المحرر، قال ابن منجاء في شرح المقنع هذا أصح.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ قِرَاءَتَهُ وَقَتَ مُحَافَاتِهِ أَفْضَلُ مِنْ اسْتِفْتَا حِو، وَعَلَطَهُ شَيْخُنَا.
وَقَالَ: قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ: الِاسْتِفْتَا حُ أَوَّلِي، لِأَنَّ اسْتِمَاعَهُ بِذَلِكَ عَنْ قِرَاءَتِهِ.
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: اخْتَارَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَمْدِ أَوَّلَهَا: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وَتَرَكَ الِافْتِتَا حُ، لِأَنَّهَا فَرِيضَةٌ.
وَكَذَلِكَ فِي الْخِلَافِ فِيمَنْ أَذْرَكَهُ فِي رُكُوعِ صَلَاةِ الْعِيدِ: لَوْ أَذْرَكَ الْقِيَامَ رَبَّ الْأَذْكَارِ، فَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ جَمِيعِهَا بَدَأَ
بِالْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا فَرَضٌ.
وَمَنْ جَهَلَ مَا قَرَأَ بِهِ إِمَامُهُ لَمْ يَضُرْ.
وَقِيلَ: يُتِمُّهَا وَحْدَهُ.
وَقِيلَ: تَبْطُلُ، نَقَلَ ابْنُ أَصْرَمَ يُعِيدُ، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ هَلْ قَرَأَ: «الْحَمْدُ» أَمْ لَا؟ وَلَا مَانِعٌ مِنَ السَّمْعِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: بَلْ لِيُتْرِكَ الِإِنْصَاتِ الْوَاجِبِ.

فَصْلٌ

ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ (و ش) مَعَ ابْتِدَاءِ الرُّكُوعِ مُكَبِّرًا (و).
وَعَنْهُ: يَرْفَعُ مُكَبِّرًا بَعْدَ سَكْتَةٍ يَسِيرَةٍ، وَيَرْكَعُ فَيَجْعَلُ يَدَيْهِ مُرْجَّةً أَصَابِعُهُمَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ (و) وَرَأْسَهُ بِإِزَاءِ ظَهْرِهِ (و)
وَيُجَالِي مِرْقَتَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ (و).
وَيُجَزِّئُهُ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ يَدَيْهِ (و م) مِنَ الْوَسْطِ أَوْ قَدْرِهِ، وَقِيلَ: فِي أَوَّلِ مَنْهُ اخْتِمَالَانِ، وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ
بِكُفْيِهِ.
وَفِي الْوَسِيلَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش) وَيَتَعَيَّنُ (سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ) (م) مَرَّةً.
وَعَنْهُ: الْأَفْضَلُ وَبِحَمْدِهِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ، وَالْكَمَالُ لِلْمُنْفَرِدِ قِيلَ: الْعَرَفُ.
وَقِيلَ: مَا لَمْ يَخْفَ سَهْوًا.

قال في الرعاية الكبرى في باب صفة الصلاة، ولا يستفتح ولا يستعيد مع جهر إمامه على الأصح.
قال في النكت: هذا المشهور، وهو الصواب.
والرواية الرابعة: يستحب الاستفتاح ويكره التعوذ اختاره القاضي في الجامع.
قال المجد في شرحه وتبعه في جميع البحرين، وهو الأقوى.
تنبيه: في محل الخلاف ثلاث طرق:
الطريقة الأولى: الخلاف جارٍ في حال جهر الإمام وسكوته.
وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وغيرهم.
وهو كالصريح في كلام المصنف وصاحب الرعايتين، والحاوئين، وغيرهم لكونهم حكوا الروايتين، وأطلقوا ثم حكوا رواية
بالتفرقة.

قلت: وهذه الطريقة هي الصحيحة.
الطريقة الثانية: محل الخلاف في سكوت الإمام، فأما في حالة قراءته فلا يستفتح ولا يستعيد، رواية واحدة.
وهي طريقته في المغني، والشرح، والفتاوى، والرعاية الكبرى، في باب صفة الصلاة.
قال الشيخ تقي الدين: من الأصحاب من قال ذلك.
الطريقة الثالثة: محل الخلاف يختص حال جهر الإمام، وسماع المأموم، دون حالة سكاته.
وهي طريقة القاضي في المجرد، والخلاف.
قال المجد: ذكر القاضي في المجرد، والخلاف ما يدل على ذلك.
قال الشيخ تقي الدين المعروف عند الأصحاب أن النزاع في حالة الجهر لأنه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح،
والتعوذ.
وقطع به في المحرر وغيره كما تقدم.

وَقِيلَ: بِقَدْرِ قِيَامِهِ (م ١٤)^(١)، وَلِلْإِمَامِ إِلَى عَشْرِ.
وَقِيلَ: ثَلَاثٌ، مَا لَمْ يُؤْثَرِ مَأْمُومٌ.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يَشُقْ، وَظَاهِرُ الْوَاضِحِ قَدْرُ قِرَاءَتِهِ.
وَقَالَ الْأَجَرِيُّ حَمْسٌ، لِيُذَكِّرَ الْمَأْمُومَ ثَلَاثًا.

وَلَوْ انْحَنَى لِتَنَاوُلِ شَيْءٍ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ الرُّكُوعُ لَمْ يُجْزِئْهُ، جَعَلَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ كَعَدَمِ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا قَصَدَ بَغْسَلٍ غَضْبُو غَيْرِ الطَّهَارَةِ مَعَ بَقَاءِ نِيَّتِهِ حُكْمًا (و م)، وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيِّينَ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: إِنْ نَوَى التَّبَرُّدَ وَلَمْ يَقْطَعْ نِيَّةَ الْوُضُوءِ صَحَّ، وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِيمَا إِذَا طَافَ يَقْصِدُ غَرِيمًا.
ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَائِلًا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مُرْتَبًا وَجُوبًا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (و ش) فَعَنَّهُ مَعَ رَأْسِهِ (و ش).
وَعَنَّهُ: بَعْدَ اعْتِدَالِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ مَنْ لَمْ يَقُلْ بَعْدَ رَفْعِهِ شَيْئًا (م ١٥)^(٢).
وَمَعْنَى سَمِعَ هُنَا أَجَابٌ، فَإِذَا قَامَ قَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَاءِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَهُ» (و ش)، أَيْ: حَمْدًا لَوْ كَانَ أَجْسَامًا لَمَلَأَ ذَلِكَ.

وَلِلْمُسْلِمِ (٧٧٢) وَغَيْرِهِ: «وَمِلَّةَ مَا يَنْهَنُهَا».

وَالْأَوَّلُ: أَشْهُرُ فِي الْأَخْبَارِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ، وَالْأَصْحَابُ، وَالْمَعْرُوفُ فِي الْأَخْبَارِ «السَّمَوَاتِ».

هُوَ فِي كَلَامِ أَحْمَدَ، وَيُعْفَى الْأَصْحَابُ: «السَّمَاءُ»، وَقَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٩٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَاجَةَ (٧٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَحْفَةَ، وَبِهِ ضَعْفٌ لَا أَنَّهُ يُسَمَّعُ فَقَطْ (ه م) وَكَذَا الْمُنْفَرِدُ (و ش).

وَعَنَّهُ: يُسَمَّعُ وَيَحْمَدُ (و ه م).

وَعَنَّهُ: يُسَمَّعُ فَقَطْ.

وَعَنَّهُ: عَكْسُهُ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ مَذْهَبِ (ه)، وَالْمَأْمُومُ يَحْمَدُ فَقَطْ (و ه م).

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (والكمال في المنفرد يعني في قوله: سبحان ربِّي العظيم، قيل: العرف، وقيل: ما لم يخف سهوًا، وقيل: بقدر قيامه)، انتهى.

أحدهما: الكمال في حقه يرجع فيه إلى العرف، ولعله أولى.

قلت: الصواب: أن ذلك بحسب الصلاة، فإن أطال في القيام أطال في الركوع بحسبه، وإن قصر قصر فيه بحسبه.

والقول الثاني: أنه لا حد لغايته ما لم يخف سهوًا، اختاره القاضي.

وجزم به في المستوعب، وقدمه الزركشي.

والقول الثالث: أنه يكون بقدر قيامه.

ونسبه المجد إلى غير القاضي من الأصحاب، وقيل الكمال في حقه سبع، قدمه في الحاويين وحواشي المصنف على المتن.

وقيل: عشر، وهو احتمال في المغني، والشرح.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (ثم يرفع قائلاً سمع الله لمن حمده، مرتبًا وجوبًا ويرفع يديه فعنه مع رأسه، وعنه بعد اعتداله).

وقال القاضي: مع رفع رأسه من لم يقل بعد رفعه شيئًا. انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، ومختصر ابن عثيم، وحواشي المصنف على المتن.

إحدهما: يرفعهما مع رفع رأسه، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال المجد وهي أصح، وصححه في مجمع البحرين.

وقدمه في الرعايتين، والحاويين، والفاقق، وإليه ميل الشيخ الموفق، والشارح.

والرواية الثانية: يرفعهما بعد اعتداله، قدمه ابن رزين في شرحه.

وَعَنْهُ: وَيَزِيدُ مِلَّةَ السَّمَاءِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّصِيحَةِ، وَالْمَحْرُورُ، وَشَيْخُنَا.
 وَعَنْهُ: وَيَسْمَعُ (و ش) وَلَهُ قَوْلٌ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» بِلَا وَاوٍ، وَبِهَا أَفْضَلُ عَلَى الْأَصَحِّ (و م).
 وَعَنْهُ: لَا يَتَخَيَّرُ فِي تَرْكِهَا، وَلَهُ قَوْلٌ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَيَا وَاوٍ أَفْضَلُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (م ر).
 وَعَنْ أَحْمَدَ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَلَا يَخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَهُوَ مُرَادُ الرَّعَايَةِ، وَإِنْ
 قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ جَازَ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْجَمِيعِ فِي الْأَخْبَارِ، وَكَثُرَ فِعْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ».
 وَأَمْرٌ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٠٥٦، م: ٤٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.
 وَفِي الْبُخَارِيِّ (٦٨٩) مِنْ حَدِيثِهِ زِيَادَةُ الْوَاوِ، وَفِيهِ مِنْ حَدِيثِهِ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ».
 وَفِيهِ (٦٥٧) مِنْ حَدِيثِهِ زِيَادَةُ الْوَاوِ وَهُوَ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ فِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَمَتَّى ثَبَتَ الْوَاوُ كَانَ
 قَوْلُهُ: (رَبَّنَا) مُتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَهُ أَيْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِيدَهُ يَا رَبَّنَا فَاسْتَجِبْ، وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ.
 فَقُلَّ صَالِحٌ فِيمَنْ صَلَّى وَخَذَهُ فَعَطَسَ فِي رُكُوعِهِ فَلَمَّا رَفَعَ مِنْهُ قَالَ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَنْوِي بِذَلِكَ لِمَا عَطَسَ وَلِلرُّكُوعِ لَا
 يُجْزِئُهُ.
 وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِيمَا إِذَا طَافَ يَقْصِدُ غَرِبًا.
 قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ شَاءَ أُرْسِلَ يَدَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، وَذَكَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ كَمَا سَبَقَ.
 وَفِي الْمَذْهَبِ، وَالتَّلْخِيسُ يُرْسِلُهُمَا (و هـ) وَقَالَ فِي التَّعْلِيلِ فِي أَثَرِائِهِ فِي الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ يُسْنُ هُنَا
 ذِكْرَ (هـ) كَتَبِيرَاتِ الْعِيدِ (هـ) ثُمَّ يَكْبِرُ (و) وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ (و).
 وَعَنْهُ: بَلَى.
 وَعَنْهُ: فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَحَيْثُ اسْتَجِبَ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، مَنْ رَفَعَ أَمَّ صَلَاتَهُ.
 وَعَنْهُ: لَا أَذِي.
 قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا تَوَقَّفَ عَلَى نَحْوِ مَا يَقُولُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَّ الرُّفْعَ مِنْ تَمَامِ صِحَّتِهَا، لِأَنَّهُ قَدْ حَكِيَ عَنْهُ أَنَّ مَنْ
 تَرَكَهُ يُعِيدُ.
 وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَحْمَدُ عَنِ التَّمَامِ الَّذِي هُوَ تَمَامٌ فَضِيلَةٌ وَمَنْعَةٌ.
 قَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ تَرَكَ السَّنَةَ.
 وَقَالَ لَهُ الْمُرُوضِيُّ: مَنْ تَرَكَ الرُّفْعَ يَكُونُ تَارِكًا لِلْسَّنَةِ؟
 قَالَ: لَا نَقُولُ هَكَذَا، وَلَكِنْ نَقُولُ رَاغِبٌ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.
 قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْإِخْبَارِ فِي الْعِبَارَةِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمَّى تَارِكَ السَّنَةِ رَاغِبًا عَنْهَا، فَاحْبَبَ اتِّبَاعَ
 لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْأَوَّلُ رَاغِبٌ فِي التَّحْقِيقِ هُوَ التَّارِكُ.
 قَالَ أَحْمَدُ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى: لَا يَنْهَكَ عَنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِلَّا مُبْتَدِعٌ، فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.
 قَالَ الْقَاضِي: لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَأَى مُصَلِّيًا لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَصَبُهُ.
 قَالَ: وَهَذَا مَبَالِغَةٌ، وَلِأَنَّهُ يَرْفَعُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ (ع) فَمُتَكَبِّرُهُ مُبْتَدِعٌ لِمَخَالِفَةٍ، (ع) وَيَرْفَعُ مَنْ صَلَّى قَائِمًا وَجَالِسًا،
 فَرَضًا وَتَقْلًا.
 وَيَخِرُّ سَاجِدًا، قِيضَ رُكُوعُهُ، ثُمَّ يَدْبُو (و هـ ش).
 وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و م) ثُمَّ جَبْهَتُهُ، وَأَنْفُهُ، وَسُجُودُهُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى قَدَمَيْهِ، رُكْنٌ مَعَ الْقُدْرَةِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَعَنْهُ إِلَّا الْأَنْفَ،
 اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.
 وَعَنْهُ: رُكْنٌ بِجَبْهَتِهِ، وَالْبَاقِي سُنَّةٌ (و هـ م ق) وَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ: أَنَّ وَضْعَ الْقَدَمَيْنِ فَرَضٌ فِي السُّجُودِ، لِيَتَحَقَّقَ
 السُّجُودُ، وَإِنْ عَجَزَ بِالْجَبْهَةِ أَوْ مَا أَمَكَنَهُ (و م).
 وَقِيلَ: يَلْزَمُ السُّجُودُ بِالْأَنْفِ (و هـ ش) وَلَا يُجْزِئُ بَدَلُ الْجَبْهَةِ مُطْلَقًا (هـ) وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، وَإِنْ قَدَّرَ بِالْوَجْهِ تَبَعَهُ بَقِيَّةُ

الأعضاء، وإن عجز به لم يلزم بغيره، خلافاً لـتعليل القاضي، لأنه لا يمكن وضعه بدون بعضها، ويمكن رفعه بدون شيء منها، ويجزئ بعض العضو.

وقيل: وبعضها فوق بعض.

ونقل الشافعي إذا وضع من يديه بقدر الجبهة أجزاء، ومباشرة المصلّي بشيء منها ليس ركناً في ظاهر المذهب (وهـ م) ففي كراهة حائل متصل حتى طين كثير وحكي حتى لركبته روايتان (م ١٦) (١).

وعنه: بلى بجنبته (و ش).

وعنه: ويديه، ولا يكره لعدو.

نقله صالح وغيره.

وفي المستوعب ظاهر ما نقله أكثر أصحابنا لا فرق.

وكذا قال، وليس بمزاد.

وقد قال جماعة: تكره الصلاة بمكان شديد الحر، والبرد، قال ابن شهاب: لترك الخشوع كمداً فمعة الأخبتين.

ومن سقط من قيام أو ركوع ولم يطمئن عاد وإن اطمأن انتصب قائماً وسجد فإن اعتل حتى سجد، سقط.

وذكر صاحب المحرر: إن سقط من قيامه ساجداً على جنبته أجزاء باستصحاب النية الأولى، لأنه لم يخرج عن هيئة الصلاة.

قال أبو المعالي: إن سقط من قيام لما أراد الانحناء قام راجعاً، فلو أكمل قيامه ثم ركع لم يجزه ركوعين.

ويستحب على أطراف أصابعه مفرقة موجهة إلى القبلة.

وقيل: يجعل بطونها على الأرض.

وقيل: يخير في ذلك.

وفي التلخيص يجب جعل باطن أطرافها إلى القبلة، إلا مع نعل أو خف.

وفي الرعاية قول يجب فتحها إن أمكن، ويستحب ضم أصابع يديه.

قال أحمد: ويوجهها نحو القبلة، ومجااة عضديه عن جنبته، ويطيه عن فخذه، وفخذه عن ساقه، والمراد ما لم يؤذ جازة.

وعند صاحب النظم السجود على الأعضاء ومباشرتها بالمصلّي مع الواجبات تجبر بسجود السهو، ولعله أخذ من إطلاق بعضهم الوجوب عليه، وليس بمشج.

وفي المستوعب يكره أن يلمس كتفيه، وهل يصح يديه حذو منكبيه، أو أذنيه؟ (وهـ) على ما سبق.

نقل أبو طالب: قريباً من أذنيه نحو ما يرفع يديه، وله أن يعتمد بمرقبه على فخذه إن طال، ولم يقيد جماعة.

وقيل: في نقل.

وعنه: يكره، وظاهر المسألة لو وضع جنبته بالأرض ولم يعتمد عليها يجزئه.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (ومباشرة المصلّي بشيء منها ليس ركناً في ظاهر المذهب ففي كراهة حائل متصل حتى طين كثير وحكي حتى لركبته روايتان). انتهى.

وذكرهما القاضي ومن بعده وحكماهما وجهين في الرعاية الكبرى، وأطلقهما في الشرح، ومختصر ابن عجم، والرعاية الكبرى.

إحداهما: يكره، وهو الصواب.

قال الشارح بعد أن حكى الروايتين عن القاضي: والأولى مباشرة المصلّي بالجبهة، واليدين، ليخرج من الخلاف، ويأتي بالعزيمة.

وقال في المغني وشرح ابن رزين: والمستحب مباشرة المصلّي بالجبهة واليدين، ليخرج من الخلاف ويأخذ بالعزيمة.

قال أحمد: لا يعجبني إلا في الحر، والبرد. انتهى.

والرواية الثانية: لا يكره.

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّهُ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرُوهُ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ.

وَقَدْ اِخْتَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَمَكِينِ الْجِبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ، وَيَفْعَلِيهِ، وَوُجُوبِ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ.

وَقَدْ ذَكَرُوا لَوْ سَجَدَ عَلَى حَشِيصٍ، أَوْ قُطْنٍ، أَوْ ثَلَجٍ، أَوْ بَرَدٍ وَلَمْ يَجِدْ حَجْمَةً وَنَحَرَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحْ لِعَدَمِ الْمَكَانِ الْمُسْتَقَرِّ عَلَيْهِ، وَسُجُودُهُ بِبَعْضِ بَاطِنِ كَفِّهِ سَنَةً.

وَقِيلَ: رُكْنٌ.

وَإِنْ عَلَا مَوْضِعُ رَأْسِهِ عَلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ فَلَمْ تَسْتَعِلِ الْأَسَافِلُ بِلا حَاجَةٍ فَقِيلَ يَجُوزُ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَثُرَ، قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: إِنْ خَرَجَ بِهِ عَنْ صِفَةِ السُّجُودِ لَمْ يُجْزِئَهُ (م) (١٧) ^(١).

وَلَوْ سَقَطَ لِجَنْبِهِ ثُمَّ انْقَلَبَ سَاجِدًا وَتَوَّاهُ أَجْزَاءَهُ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى (م) وَحُكْمُهُ كَتَسْبِيحِ الرُّكُوعِ.

فَصْلٌ

ثُمَّ يَرْفَعُ مُكَبِّرًا (و) وَيَجْلِسُ مُقْتَرِئًا، يَفْرُسُ يُسْرَاءَ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا، وَيَنْصِبُ يَمَانَهُ وَفِي الْوَاضِحِ أَوْ يَضْجِعُهَا بِجَنْبِ يُسْرَاءَ، وَلَا يَفْتَرِشُ فِي كُلِّ جُلُوسٍ (هـ)، وَلَا يَتَوَرَّكُ فِي الْكُلِّ (م) وَلَوْ تَعَقَّبَهُ السَّلَامُ (ش).

وَيَفْتَحُ أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَيَسْطُرُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ.

وَيَذْكُرُ (هـ) فَيَقُولُ رَبِّ اغْفِرْ لِي (م) ثَلَاثًا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى مَرَّتَيْنِ.

وَفِي الْوَاضِحِ كَالْتَسْبِيحِ، وَلَا يَكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ مَا وَرَدَ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ فِي ثَقُلٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَقَرَضَ (و ش) ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى.

ثُمَّ يَرْفَعُ مُكَبِّرًا (و) قَائِمًا عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ (و هـ) نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، لَا عَلَى يَدَيْهِ (م ش) وَإِنْ شَقَّ اعْتَمَدَ بِالْأَرْضِ.

وَفِي (الْغَنِيِّ): يَكْرَهُ أَنْ يُقَدَّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ، وَأَنَّهُ قِيلَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَكَذَا فِي رِسَالَةِ أَحْمَدَ يَكْرَهُ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ: تَقْدِيمُ إِحْدَاهُمَا إِذَا نَهَضَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن علا موضع رأسه على موضع قدميه، فلم تستعل الأسافل بلا حاجة فقيس يجوز، وقيل يكره، وقيل تبطل، وقيل إن كثر، قال أبو الخطاب: إن خرج به عن صفة السجود لم يجزه). انتهى.

أحدهما: يجوز من غير كراهة، قدمه ابن عثيم، وقال: قاله بعض أصحابنا.

وقال بعد أن حكى الخلاف: والصحيح: أن السير من ذلك لا بأس به دون الكثير، قاله شيخنا أبو الفرج بن أبي الفهم. انتهى.

وقدم هذا في الرعايتين.

قال في الحاوين لم يكره السير في أحد الوجهين. انتهى.

والوجه الثاني: يكره.

قال ابن عقيل: يكره أن يكون موضع سجوده أعلى من موضع قدميه.

وجزم به في المستوعب.

والوجه الثالث: تبطل.

قال في التلخيص استعلاء الأسافل واجب.

والوجه الرابع: تبطل إن كثر.

قال أبو الخطاب: إن خرج به عن صفة السجود لم يجزه كما تقدم.

وَعَنْهُ يَجْلِسُ لِلْإِسْتِرَاحَةِ (و ش) كَجُلُوسِهِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ (و ش).
وَعَنْهُ: عَلَى قَدَمَيْهِ.
وَعَنْهُ: وَالْيَتِيَّةُ، ثُمَّ يَنْهَضُ كَمَا سَبَقَ.
وَقِيلَ: مُكَبِّرًا (خ) وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ جُلُوسَهُ عَلَى قَدَمَيْهِ، ثُمَّ اعْتَمَدَ بِالْأَرْضِ، وَقَامَ.
وَقِيلَ: يَجْلِسُ لِلْإِسْتِرَاحَةِ مَنْ كَانَ ضَعِيفًا، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.
وَقَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَجَابَ عَنْ خَبَرِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي التَّوَكُّلِ فِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ يُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَنْ
بَذَنَ، وَضَعَفَ، وَيُصَلِّيُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى، إِلَّا فِي تَجْدِيدِ النِّيَّةِ، وَالتَّخَرُّجِ، وَالِاسْتِفْخَاحِ، (و) وَلَا يَتَعَوَّذُ مِنْ تَعَوُّذٍ فِي الْأُولَى
(و هـ).

وَعَنْهُ: بَلَى (و ش)، ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِّشًا، وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، لِأَنَّهُ أَشْهَرُ فِي الْأَخْبَارِ، وَلَا يُلْقِمُهُمَا رُكْبَتَيْهِ (هـ)
وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ كَمَذْهَبِنَا.
وَفِي الْكَافِي، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النِّظَمِ: التَّخْيِيرَ، كَذَا فِي الْأَخْبَارِ يَدْيُهُ، وَفِيهَا كُتِبَ.
وَفِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ ذِرَاعِيهِ.
وَفِي حَدِيثِ نَعْمَانَ الْحِزَامِيِّ: وَضَعَ ذِرَاعَهُ الْيُمْنَى رَافِعًا أَصْبَعَهُ السَّبَابَةَ قَدْ حَنَاهَا وَهُوَ يَدْعُو.
وَرَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١١٩٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٩٧)، وَلَمْ يَقُولَا وَهُوَ يَدْعُو، وَيَنْسُطُ أَصَابِعَ يَسْرَاهُ
مُضْمُومَةً، لِلْإِخْبَارِ، مُسْتَقْبِلًا بِهَا الْقِبْلَةَ لَا مُفَرَّجَةً (خ).
وَمَذْهَبُ (هـ) مَا سَوَى خَالَةِ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْعَادَةُ.
وَيَقْبُضُ مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصَرَ، وَالْبَنْصَرَ، وَيَخْلُقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوَسْطَى.
وَعَنْهُ: يَقْبُضُ الثَّلَاثَ وَيَعْقِدُ إِبْهَامَهُ كَخَمْسِينَ (و م ق).
وَعَنْهُ: هِيَ كَيْسَرَاهُ (و هـ).

وَيَتَشَهَّدُ سِرًّا (و) بِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».
قِيلَ: لَا يُجْزَى غَيْرُهُ.
وَقِيلَ: مَتَى أَخْلَى بِلَفْظِهِ سَاقِطَةً فِي غَيْرِهِ أَجْزَأُ (م ١٨) ^(١).

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (ويتشهد سراً بخبر ابن مسعود وذكر تشهده، ثم قال قيل لا يجزئ غيره، وقيل متى أخل بلفظه ساقطة
في غيره أجزاء). انتهى.

اعلم: أن الصحيح من المذهب أن الواجب الجزئ من التشهد الأول من: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ سَلَامٌ
عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» جزم به في الوجيز وغيره، وقدمه ابن تيميم وغيره.
قال الزُّرْكَشِيُّ: اختاره القاضي، والشيخان. انتهى.

قلت: اختاره الشيخ في المغني، والمجد في شرحه، وابن رزين في شرحه، وغيرهم.
زاد بعضهم: (والصلوات).

زاد ابن تيميم، وتبعه المصنف في حواشي المقنع وبركاته ورأيها في المغني في نسخة جيدة، وزاد بعضهم، والطيبات وذكر الشيخ في
المغني، والشارح وابن رزين في شرحه، وغيرهم السلام معرفاً، وهو قول في الرعاية وذكره ابن منبج في شرحه في السلام الأول.

وقال في الرعاية الكبرى: لو أسقط: (أشهد) الثانية ففي الأجزاء وجهان، والمنصوص الإجزاء.

وقال أيضاً: لو ترك من تشهد ابن مسعود ما لا يسقط المعنى بتركه صح، نص عليه، وقيل لا يصح.

وقال أيضاً: وما سقط في بعض الروايات من لفظ أجزاء غيره، وقيل: إن ترك حرفاً من تشهد ابن مسعود إلى عبده ورسوله عمداً
حتى سلم لم تصح صلاته، وإن تركه سهواً وأتى به صححت انتهى.

وظاهر كلامهم: أنه إذا قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين: ينوي النساء في زميننا ومن لا شركة له في صلاته، خلافاً لأكثر الحنفية، لقوله عليه السلام: «أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض».

والأولى تخفيفه، وكذا عدم الزيادة عليه (وم هـ) ونصه فيها: أساء ذكره في الجامع وكرة القاضي التسمية أولاً واختار ابن هبيرة تسن الصلاة على النبي ﷺ (و ش) واختاره الأجرى، وزاد وعلى إليه.

وذكر جماعة لا بأس بزيادة وحده لا شريك له.

وقيل: قولها أولى.

وفي الوسيعة: رواية تشهد ابن مسعود، وخبر ابن عباس سواء وليس خبر ابن عباس بأفضل (ش)، وتشهد ابن عباس «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله» إلى آخره.

ولفظ مسلم (٤٠٣): «وأشهد أن محمداً رسول الله» ولا تشهد عمر (م) وهو «التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله، سلام عليك» إلى آخره ويكرره مستبوق، فإن سلم إمامة قام ولم يثمه.

ويشير بالسبابة في تشهدوه (هـ) مراراً لتكرار التوحيد عند ذكر الله (وم ش).

وعنه: كل تشهدوه، ولا يحركها في الأصح، لأنه عليه السلام كان لا يحركها.

وقيل: هل يشير بها عند ذكر الله ورسوله فقط أم كل تشهدوه؟

فيه روايتان، وذكر جماعة أنه يشير بها، ولم يقولوا مراراً، وظاهره مرة، وكذا هو ظاهر ما في كلام أحمد، والأخبار، ولعله أظهر، وفقاً للشافعية، والمراد سبابة اليمنى، يفعل عليه السلام، وظاهره لا غيرها ولو علمت (و ش).

وتوجه احتياله، لأن علمه التنبيه على التوحيد، ويشير بها إذا دعا في صلاة أو في غيرها، نص عليه.

قال الأجرى: لا، بسببتيه؛ لأنه عليه السلام في خبر أبي هريرة.

ولأحمد (١٨٣/٣) عن أنس: «أنه عليه السلام مر بسعد وهو يذغو بأصبعين، فقال: أحذ يا سعد».

رواه أبو داود (١٤٩٩)، والنسائي (٣٨/٣) من حديث سعد.

وللمزيلي (٣٥٥٧) وحسنه.

معناه من حديث أبي هريرة، وهو معنى كلام صاحب المحرر وغيره.

وقال القاضي أبو الحسين في التمام: إذا خالف الترتيب في الفاظ التشهد الأول، فهل يجزئه؟ على وجهين. انتهى.

وقيل: الواجب جميع ما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وهو الذي في التلخيص وغيره، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لاقتصارهم على ذكره كاملاً.

وقولهم: إنه واجب هو أحد القولين اللذين أطلقهما المصنف.

قال ابن حامد: رأيت جماعة من أصحابنا يقولون: لو ترك أو أضاف أو أعاد الصلاة.

قال الزركشي: هذا قول جماعة منهم ابن حامد وغيره. انتهى.

وقال الشارح لما نقل كلام القاضي من أنه إن أسقط لفظاً ساقطة في بعض الشهادات المروية صح: في هذا القول نظر في أنه يجوز أن يجزئ بعضه عن بعض على سبيل البديل كقولنا في القرآن: ولا يجوز أن يسقط ما في بعض الأحاديث إلا أن يأتي بما في غيره من الأحاديث. انتهى.

قلت: وهو قوي جداً، إذا علمت ذلك فقول المصنف: (قيل: لا يجزئ غيره) هو قول ابن حامد ومن تابعه، لكن الذي يظهر: أن عبارة المصنف نظراً، إذ ظاهرها أنه لو أتى بتشهد ابن عباس، أو أبي موسى أو غيرهما من الشهادات المروية كاملاً: أنه لا يجزئ على هذا القول، وهو بعيد جداً.

بل هذا القول هو قول ابن حامد وأنه إذا أتى بتشهد ابن مسعود لا بد من الإتيان به كله، والله أعلم، لا أنه لا يجزئ غيره.

وأما القول الثاني: فهو ما إذا أتى بالألفاظ المتفق عليها فيجزي وإن كان الساقط ثابتاً في حديث ابن مسعود أو غيره، وهذا هو الصحيح من المذهب، لكن ما ذكره الشارح من النظر فيه قوة جداً، والله أعلم.

وفي الغنية: يُدِيمُ نَظَرَهُ إِلَيْهَا كُلَّ تَشَهُدٍ، لِيُخْبِرَ لَا يَصِيحُ، لَكِنْ فِيهِ خَيْرٌ ابْنُ الزُّبَيْرِ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٩١)، وَالتَّسَائِي (١١٩٧) إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.
وَعَزَاهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ إِلَى مُسْلِمٍ، كَذًا قَالَ.
ثُمَّ يَنْهَضُ فِي ثَلَاثَةٍ أَوْ رِبَاعِيَةٍ مُكَبِّرًا (و) لَا بَعْدَ قِيَامِهِ (م) وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ (و).
وَعَنْهُ: بَلَى.

اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَحَفِيدُهُ، وَهِيَ أَظْهَرُ، فَيُصَلِّي الْبَاقِيَ كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ يُسِرُّ (و) وَلَا يَزِيدُ عَلَى الْفَاتِحَةِ (و).
وَعَنْهُ: بَلَى، وَعَنْهُ: يَجُوزُ، وَالْقِرْضُ، وَالتَّنْفُلُ سَوَاءٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ كُلُّ شَفْعٍ صَلَاةٌ عَلَى جِدَّةٍ، وَالْقِيَامُ إِلَى الثَّالِثَةِ كَتَحْرِيمَةٍ مُبْتَدَأَةٍ فَيَسْتَفْتِحُ، وَيَقْرَأُ فِي الرَّابِعِ قَصَاعِدًا، وَلَا يُؤْتِرُ فَسَادَ الشَّفْعِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى، وَالْقِيَامُ تَقْصُدُ الصَّلَاةَ بَرَكَةَ الْقَعْدَةِ الْأُولَى، وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ، وَقَالَ (هـ) وَأَبُو يُوسُفَ لَا تَقْصُدُ؛ لِأَنَّهَا قِرْضٌ كَغَيْرِهَا وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّالِثِ لَمْ يَكُنْ أَوْانَ الْخُرُوجِ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ إِمَامَيْنَا، وَالشَّافِعِيِّ، وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَرَأَ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَقَعَدَ ثُمَّ أَفْسَدَ الْآخِرَتَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ إِلَى الثَّالِثَةِ قَضَى رَكَعَتَيْنِ، بِخِلَافِ سُنَّةِ الظَّاهِرِ، عَلَى وَجْهِ لَهْمٍ لِأَنَّهَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ كَالظَّاهِرِ.
وَلِهَذَا لَا يُصَلِّي فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى، وَلَا يَسْتَفْتِحُ فِي الثَّالِثَةِ، وَلَا تَبْطُلُ الشَّفْعَةُ، وَالْخِيَارُ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى الشَّفْعِ الثَّانِي.
وَلَا يَصِيرُ خَالِيًا بِالزَّوْجَةِ بِخِلَافِ التَّنْفُلِ الْمَطْلُوقِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ فِي الْأَوَّلَيْنِ قَضَى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ لِيُطْلَانَ التَّحْرِيمَةُ عِنْدَهُمَا، فَلَمْ يَصِحَّ شُرُوعُهُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.
وَكَذًا الْحَكَمُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي إِحْدَاهُمَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا؛ لِأَنَّهُ مُجْتَنِبٌ فِي تَرْكِهِ الْقِرَاءَةَ فِي رَكَعَةٍ وَيَأْتِي (إِذَا أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ هَلْ يَجْلِسُ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ).

فَصْلٌ

ثُمَّ يَجْلِسُ مُتَوَرِّكًا، يَفْرُشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى، وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَجْتَغِلُّ أَلْيَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ بِالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ»، وَلَا يَجِبُ هَذَا، بَلْ تُجْزَى الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَصَحِّ (ر ش).
وَعَنْهُ: الْأَفْضَلُ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ.
وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ، وَعَنْهُ، وَالْإِبْرَاهِيمَ، وَكَذَا بَارَكْتَ.
وَفِي جَوَازٍ إِذْدَالِ آلِ بَاهِلٍ وَجَهَانٍ (م ١٩) (١).

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (وفي جواز إبدال آل بَاهِلٍ وَجَهَانٍ). انتهى.
وأطلقها المجد في شرحه، وابن عديم في مختصره، وابن أبي الفتح في مطلعته، وابن عبيدان في شرحه، وصاحب الرعاية ومجمع البحرين، والفائق، والزركشي، وغيرهم.
أحدهما: يجوز، ويجزيه اختاره القاضي.
وقال: معناهما واحد، ولذلك لو صغر قبل أهيل، وقدمه ابن رزين، وهو ظاهر ما قدمه المصنف في حواشيه.
والوجه الثاني: لا يجزيه، اختاره ابن حامد، وأبو حفص؛ لأنَّ الأهل القرابة، والآل الأتباع في الدين.
وهو ظاهر ما قدمه في المغني، والشرح، فإنَّهما قالَا آله أتباعه على دينه، وقيل آله الهاء منقولة عن الهمزة، فلو قال: وعلى أهل عمِّو مكان آل محمِّو أجزاء عند القاضي، وقال: معناهما واحد، ولذلك لو صغرها قال: أهيل.
قال: ومعناهما جميعًا أهل دينه.
وقال ابن حامد وأبو حفص لا يجزي كما فيه من مخالفة لفظ الأثر، وتغيير المعنى، فإنَّ الأهل القرابة، والآل الأتباع في الدين. انتهى.
قلت: الصواب عدم جواز إبدال آل بَاهِلٍ، والله أعلم.

وَأَلَّهُ، قِيلَ: أَتَبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ.

وَقِيلَ: أَزْوَاجُهُ وَعَشِيرَتُهُ.

وَقِيلَ: بَنُو هَاشِمٍ (م ٢٠) (١).

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَهْلُ بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارُ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَغَيْرِهِ فَمِنْهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَفِي بَنِي الْمُطَّلِبِ رَوَايَتَانِ زَكَةٌ.

قَالَ: وَأَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيَّ، وَقَاطِمَةُ، وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ، الَّذِينَ أَذَارَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ الْكِسَاءَ، وَخَصَّصَهُمُ بِالدُّعَاءِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ حَمْرَةَ أَفْضَلُ مِنْ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، وَاخْتَارَهُ بِمَقْصُودِهِمْ.

وَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِهِ، مُتَّفَرِّدًا نَصُّ عَلَيْهِ، وَكَرَاهَتُهَا جَمَاعَةً (و م ش) وَحَرَمُهَا أَبُو الْمُعَالِي وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا مَعَ الشُّعَارِ. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ، وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»، وَالتَّعَوُّدُ نَذْبُ (و). وَعَنْهُ: وَاجِبٌ.

وَعَنْهُ يُعِيدُ تَارِكُ الدُّعَاءِ عَمْدًا، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبُّ مِمَّا وَرَدَ مَا لَمْ يَشُقْ عَلَى مَأْمُومٍ أَوْ يَخْفَ سَهْوًا، وَكَذَا فِي رُكُوعِ وَسُجُودِ، وَالْمَرَادُ، وَغَيْرَهُمَا.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ وَعَنْهُ فِي فَرْصٍ، وَيَجُوزُ بَغْيُهُ مِنْ أَمْرِ آخِرَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يُشْبِهْ مَا وَرَدَ (و هـ) فَسَرُهُ أَصْحَابُهُ بِمَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ، نَحْوُ: أَغْنِيَنِي كَذَا وَزَوَّجْنِي أَمْرًا، وَارْزُقْنِي فَلَانَةً، فَيُطِيلُ عِنْدَهُمْ بِهِ. وَعَنْهُ: حَوَائِجُ دُنْيَا.

وَعَنْهُ: وَمَلَأَ الدُّنْيَا، (و م ش).

وَعَنْهُ: الْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَيَجُوزُ لِمُعَيَّنٍ عَلَى الْأَصَحِّ (و م ش) وَقِيلَ فِي نَقْلِ وَعَنْهُ يَكْرَهُ، وَالْمَرَادُ بَغْيُ كَافٍ الْخَطَابِ، كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَالْأَبْطَلُ (م) لِيَخْبَرَ تَشْيِيعَ الْعَاطِسِ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِإِبْلِيسَ: «الْعَنُكَ بِلَغْنَةِ اللَّهِ» قَبْلَ التَّحْرِيمِ، أَوْ مُؤَوَّلُ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ لَا يَبْطُلُ بِقَوْلٍ: لَعَنَهُ اللَّهُ عِنْدَ اسْمِهِ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ ر).

وَلَا صَلَاةَ مَنْ عَوَّذَ نَفْسَهُ بِقُرْآنٍ لِحُجْمٍ، وَنَحْوَهَا، وَلَا مَنْ لَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَلَا بِالْحَوْقَلَةِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا، وَوَأَفْقَى أَكْثَرُهُمْ عَلَى قَوْلِ بِسْمِ اللَّهِ لَوْجَعٍ مَرِيضٍ عِنْدَ قِيَامٍ وَانْجِطَاطٍ. ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ جَهْرًا السَّلَامَ عَلَيْهِمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَكَذَا عَنْ يَسَارِهِ سِرًّا. وَقِيلَ: فِيهِمَا الْعَكْسُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ يَجْهَرُ، وَالْأَوَّلَى أَكْثَرُ. وَقِيلَ: يُسِيرُهُمَا كَمَا مَوْم.

قَالَ فِي الْمَذْهَبِ: لَا تَسْلِيمَةً يَتَيَّمَنُ فِيهَا قَلِيلًا (م) وَلَا الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ يَسَارِهِ (م) وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَخَذَفَ السَّلَامَ سَنَةً، فَقَعْنُ: الْجَهْرُ بِالْأَوَّلَى.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وآله قيل أتباعه على دينه، وقيل: أزواجه وعشيرته، وقيل: بنو هاشم). انتهى.

أحدها: أن آله أتباعه على دينه، وهو الصحيح، اختاره القاضي، وغيره من الأصحاب، قاله المجد في شرحه.

وقدّمه الشيخ المغني، والشارح، والمجد وابن منجاء، وابن عبد القوي، وابن عبيدان، وابن رزين في شروحهم، وابن تيميم، وابن حبان في الرعاية الكبرى، وصاحب المطلع، وغيرهم.

والقول الثاني: هم أزواجه وعشيرته ممن آمن به.

فتد به ابن تيميم وغيره، وهو مراد غيرهم.

والقول الثالث: هم بنو هاشم المؤمنون، وقيل بنو هاشم وبنو المطلب، ذكره في المطلع، وقيل: هم آله.

وقال في الفائق: آله أهل بيته في المذهب، اختاره أبو حفص، وهل أزواجه من آله؟ على روايتين. انتهى.

وقد ذكر المصنف كلام الشيخ تقي الدين.

وَعَنْهُ: أَلَا يُطَوِّلُهُ، وَيَمُدُّهُ فِي الصَّلَاةِ، وَعَلَى النَّاسِ (م ٢١)^(١).
 وَيَتَوَجَّهُ: إِذَا دَثَبَهُمَا، وَيَجْزِمُهُ، وَلَا يُعْرِنُهُ، وَيَسْتَحِبُّ التَّفَانَةَ عَنْ يَسَارِهِ أَكْثَرَ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
 وَرَحْمَةُ اللَّهِ رُكْنٌ فِي رَوَايَةٍ وَعَنْهُ سَنَةٌ (م ٢٢)^(٢) (و)، وَنَصُّهُ فِي الْجَنَازَةِ.
 وَفِي التَّلْخِصِ فِي وَجُوبِهَا رَوَايَتَانِ، وَعَدُّهَا الْأَمْدِيُّ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَإِنْ نَكَّسَهُ، أَوْ السَّلَامُ فِي التَّشَهُّدِ لَمْ يُجْزَءَ فِي الْأَصَحِّ (و م)، وَكَذَا إِنْ نَكَرَهُ، (م).
 وَقِيلَ: تَنْكِيرُهُ أَوَّلَى، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَزِيدَ وَبَرَكَاتُهُ.
 وَيُسْتَحَبُّ نِيَّتُهُ بِسَلَامِهِ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ وَعَنْهُ رُكْنٌ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِلٍ (ش م ر).
 وَقِيلَ: إِنْ سَهَا عَنْهَا سَجَدَ لِلْسُّهُوِّ، وَإِنْ نَوَاهُ مَعَ الْحَفْظَةِ، وَالْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ فَتَنَصُّهُ يَجُوزُ.
 وَقِيلَ: تَبْطُلُ لِلتَّشْرِيكِ.
 وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (و هـ ش) وَقِيلَ: بِالثَّانِيَةِ (م ٢٣)^(٣).

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وحذف السلام سنة فعنه الجهر بالأولى وعنه أنه لا يطوِّله ويمدُّه في الصلاة وعلى الناس). انتهى.
 هذا الخلاف في معنى حذف السلام.
 وأطلقهما ابن تميم أيضاً.
 إحداهما: حذف السلام هو ألا يطوِّله، ويمدُّه في الصلاة وعلى الناس وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
 والرواية الثانية: حذف السلام هو الجهر بالتسليم الأولى، وإخفاء الثانية.
 قال في التلخيص: والسنة أن تكون التسليم الثانية أخفى، وهو حذف السلام في أظهر الروايتين. انتهى.
 (٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (ورحمة الله ركنٌ في رواية، وعنه سنة). انتهى.
 وأطلقهما في المغني، والكافي، والتلخيص، والبلغة، والحرر، والشرح، ومختصر ابن تميم، والزركشي، وغيرهم.
 إحداهما: هي ركن، وهو الصحيح، صحَّحه في المذهب.
 قال الناظم: وهو الأقوى، قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب. انتهى.
 واختاره أبو الخطاب، وابن عقيل، وابن البناء في عقوده، وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.
 وقدمه في الهداية، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمهادي، والرعايتين، والحاوئين، وغيرهم.
 والرواية الثانية: قولها: سنة، اختاره القاضي، والمجد في شرحه وقدمه في الفائق.
 (٣) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن نواه مع الحفظة، والإمام، والمأموم فنصه يجوز، وقيل: تبطل للتشريك، وقيل: يستحب، وقيل: بالثانية). انتهى.

المنصوص عن الإمام أحمد هو الصحيح وهو الجواز.
 قال في التلخيص لم تبطل على الأظهر، واختاره الأمدي، وغيره.
 وقدمه في الرعايتين، ومختصر ابن تميم، والحاوئين، والفائق، والزركشي، والمغني، والشرح، وشرح ابن رزين، ونصره.
 قال المجد في شرحه هذا الصحيح، واستدل له بأدلة كثيرة وظاهر كلامه في الرعاية الصغرى، والحاوئين أن محل الخلاف إذا لم ينو الخروج، أمّا إذا نوى الخروج مع الحفظة، والمأموم فإنها تصح، قولاً واحداً عند هؤلاء، والله أعلم.
 وقال في المستوعب: نص أحمد على صحة صلاته، واختلف أصحابنا على وجهين إذا لم ينو الخروج.
 وقال الأمدي: إن نوى الخروج مع السلام على الحفظة، والإمام، والمأموم جاز، ولم يستحب، نص عليه، وفيه وجه يستحب.
 وقال أيضاً: لا يختلف أصحابنا أنه ينوي بالأولى الخروج فقط، وفي الثانية وجهان.
 أحدهما: كذلك.

والثاني: يستحب أن يضيف إلى ذلك نيّة الحفظة، ومن معه. انتهى.
 وقال أبو حفص العكبري: السنة أن ينوي بالأولى: الخروج، وبالثانية: الحفظة ومن معه، إن كان في جماعة. انتهى.

وَيُنْتَه دُونَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ قِيلَ تَبْطُلُ، لِمَحْضِهِ خِطَابِ آدَمِيٍّ (م ٢٤) (١).

وَالْأَشْهُرُ: يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: لَا يَتْرُكُ السَّلَامَ عَلَى إِمَامِهِ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ.

وَقِيلَ: يَنْوِي الْخُرُوجَ بِالْأَوَّلَةِ، وَبِالثَّانِيَةِ الْحَقِيقَةِ، وَمَنْ صَلَّى مَعَهُ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَإِنْ وَجِبَتِ الثَّانِيَةُ اعْتَبِرَ نِيَّةُ الْخُرُوجِ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ رَكَعَتَيْنِ جَلَسَ مُفْتَرِشًا بَعْدَهُمَا وَأَتَى بِمَا سَبَقَ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي، وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِيمَا سَبَقَ، لَكِنْ تَجَمُّعَ نَفْسِهَا، وَتَجْلِسُ مَرْبُوعَةً، أَوْ تَسُدُّ رِجْلَيْهَا عَنْ يَمِينِهَا، وَتَضَعُ سِدْلَهَا أَفْضَلَ، وَلَا تَجْلِسُ كَالرَّجُلِ (م ش).

وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ يَدَيْهَا (م ش).

وَعَنْهُ: قَلِيلًا وَعَنْهُ يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ.

فَصْلٌ

وَيَنْخَرِفُ الْإِمَامُ إِلَى الْمَأْمُومِ جِهَةً قَصْدِيًّا، وَالْأَفْعَنُ يَمِينِهِ، فَإِنْ مَكَتَ كَثِيرًا وَعَنْهُ قَلِيلًا وَلَيْسَ ثَمَّ نِسَاءً وَلَا حَاجَةَ كُرَّةً، فَيَنْصَرِفُ الْمَأْمُومُ إِذْنًا، وَالْأَسْتَجِبُ لَا يَنْصَرِفُ قَبْلَهُ، وَيَسْتَغْفِرُ ثَلَاثًا، وَيَذْكُرُ بَعْدَهُمَا كَمَا وَدَّ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مَقْدَارَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ، وَالْإِكْرَامِ».

وَعَنْ قُوتَانَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ، وَالْإِكْرَامِ».

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النُّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الشَّاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ».

قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْلُلُ بِهِمْ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩١، ٥٩٣).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ».

وَعَنْ الْأَعْبَرِيِّ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، ثُمَّ وَقَدَّتْ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَوَجَدْتَهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ٨٠٨، م: ٥٩٢).

وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَحِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ فَاعِلُهُنَّ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً».

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٨٠٧، م: ٥٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «تَسْبِيحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (ويُنْتَه دُونَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ قِيلَ تَبْطُلُ، لِمَحْضِهِ خِطَابِ آدَمِيٍّ، وَالْأَشْهُرُ: يَجُوزُ). انتهى.

الأشهر: هو الصحيح من المذهب.

قال المجد في شرحه: والصحيح أنها لا تبطل، كمنصوص أحد في التي قبلها.

وقدّمه في المذهب، والمستوعب، والمحزور، والرعايتين، والحاويين، والفاق، وغيرهم.

وقيل تبطل، اختاره ابن حامد.

قال المجد في شرحه: وكان ابن حامد يقول تبطل صلاته هنا، وجهاً واحداً، لأنه تمحّض خطاب آدميٍّ، بخلاف ما إذا نوى الخروج

مع الحفظة على أحد الوجهين، لأنه لم يتمحّض خطاب آدميٍّ، وردّه المجد.

وثلاثين».

وللبخاري (٥٩٧٠) في رواية «تسبحون في دبر كل صلاة عشرا، وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا».

وللمسلم (٥٩٥) أيضا: «أخذت عشرة إحدى عشرة».

وله (٥٩٧) أيضا «من سبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وحمد الله ثلاثا وثلاثين، وكبر الله ثلاثا وثلاثين فبذلك تسعة وتسعون، ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر».

وللمسلم (٥٩٧) عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال له «تسبح خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وتكبر ثلاثا وثلاثين، وتحمد ثلاثا وثلاثين».

وللترمذي (٤١٠)، والنسائي (٤٨٨) عن ابن عباس، قال: «جاء الفقراء فقالوا: يا رسول الله إن الأغنياء يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم أموال يعيقون ويتصدقون؟ قال: فإذا صليتم فقولوا: سبحان الله ثلاثا وثلاثين مرة، والحمد لله ثلاثا وثلاثين مرة، والله أكبر أربعين وثلاثين مرة، ولا إله إلا الله عشر مرات فإنكم تذكرون من سبقكم، ولا يسبقكم من بعدكم».

وفي البخاري (٤٥٧١) عن ابن عباس في قوله: ﴿وَأَذْبَارِ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠].

قال: أمره أن يسبح في أذبار الصلاة كلها.

وعن زيد بن ثابت قال: «أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وتحمد ثلاثا وثلاثين، وتكبر أربعين وثلاثين، فأبى رجل من الأنصار في المنام فقيل له: أمركم رسول الله ﷺ أن تسبحوا في دبر كل صلاة كذا وكذا؟

قال الأنصاري: نعم، قال فاجعلوها خمسا وعشرين، خمسا وعشرين، واجعلوا فيها للتهليل، فلما أصبح غدا على رسول الله ﷺ فأخبره، فقال رسول الله ﷺ: فافعلوا».

إسناده جيد، رواه أحمد (١٨٤/٥)، والنسائي (١٣٥٠)، وعنده أمروا بذلك أمرنا.

ولأحمد (٦٤٩٨)، وأبي داود (٥٠٦٥)، والترمذي (٣٤١٠)، والنسائي (١٢٧١)، وابن ماجه (٩٢٦) عن عبد الله بن عمر مرفوعا: «خلتان - وفي رواية: خصلتان - من حافظ عليهما أدخلته الجنة وهما يسير، ومن يعمل بهما قليل: قالوا: وما هما يا رسول الله؟ قال: «أن تحمد الله وتكبره وتسبحه في دبر كل صلاة مكتوبة عشرا جهرًا، وإذا أويت إلى مضجعك تسبح الله وتكبره وتحمده مائة، فبذلك خمسون ومائتان باللسان، والفان وخمسون مرة في الميزان؛ فبذلك يعمل في اليوم، واللييلة الفين وخمسين مرة سيئة؟» قالوا: كيف من يعمل بهما قليل؟ قال: «يجيء أحدكم الشيطان في صلاته؛ فيذكره حاجة كذا وكذا، فلا يقولها، ويأتيه عند منامه فينومه؛ فلا يقولها، قال: قرأت رسول الله ﷺ يعقدهن بيده.

وذكر في المذهب، والمستوعب، وغيرهما أنه يسبح ثلاثا وثلاثين، ويحمد كذلك، وتكبر أربعين وثلاثين قال: ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير.

وفي المستوعب وغيره: وهو حي لا يموت، يبدو الخبر كذا قالوا، وأتباع السنة أولى وعن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم، وعن أبي ذر مرفوعا: «من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثاني رجله قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكان يومه ذلك في حوز من كل مكروه، وحرس من الشيطان، ولم ينسج. لئلا يذكر في ذلك اليوم إلا الشرك بالله» رواه الترمذي (٣٤٧٤)، وقال: حسن صحيح.

وقال في المذهب وغيره: يستحب هذا في الفجر فقط، بناء على ما رواه من الخبر (وشهر) متكلم فيه جلدًا واختلاف عنه، فروي كما سبق.

ورواه النسائي (١٢٧) في اليوم، واللييلة كذلك ورواه أيضا عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ مرفوعا.

ورواه أحمد (٢٢٧/٤) عنه عن عبد الرحمن بن غنم مرفوعا، وقال فيه «صلاة المغرب، والصبح»، ولهذا مناسبة.

وَيَكُونُ الشَّارِعُ شَرَعَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَأَوَّلَ اللَّيْلِ، لِتَحْرَسَ بِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ فِيهِمَا، وَلَهُ شَاهِدٌ بَأْيِي، وَعَنْدَ الرُّحْمَنِ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبِيهِ وَيَتَوَجَّهُ أَنْ قَوْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَيْ بِالْكَلَامِ الَّذِي كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ يَكُونُ الْمَرَادُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ غَيْرِهِ كَمَا بَأْيِي فِي التَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَقْرَأُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةً وَظَاهِرُ الْأَوَّلِ وَلَوْ جَهْرًا، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِعَدَمِ نَقْلِهِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا سِرًّا، لِخَبَرِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أَمَانَةَ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ذَبَرَ كُلَّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٧٥٣٢)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٢٣).

وَكَذَا صَحْحُهُ صَاحِبُ الْمُخْتَارَةِ مِنْ أَصْحَابِنَا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَقْرَأُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْآكْثَرُ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ، قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوِّذَاتِ ذَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ.

لَهُ طَرِيقٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَصَحِيحٌ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠١/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٢٣)، وَالتَّيَمِيُّ (١٢٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٠٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَفِي هَذَا سِرٌّ عَظِيمٌ فِي دَفْعِ الشَّرِّ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الصَّلَاةِ.

وَلِلنَّسَائِيِّ (٧٨٣٨) عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَا سَأَلَ سَائِلٌ بِمِثْلِهِمَا وَلَا اسْتَعَاذَ مُسْتَعِذٌ بِمِثْلِهِمَا» حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَعَنْهُ مَرْفُوعًا: «يَا عَقْبَةُ تَعَوَّذْ بِهِمَا، فَمَا تَعَوَّذَ مُتَعَوِّذٌ بِمِثْلِهِمَا» حَدِيثٌ حَسَنٌ مُخْتَصَرٌ لِأَبِي دَاوُدَ (١٤٦٣) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجَانِّ وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا أَخَذَ بِهِمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٤٩٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

وَقِيلَ: الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاةٍ الْمَغْرِبِ فَقُلْ: اللَّهُمَّ

اجْعَلْنِي مِنَ النَّارِ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «قَبْلَ أَنْ تَكَلَّمَ أَحَدًا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ ثُمَّ مِتَ فِي لَيْلِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا، وَإِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ،

فَقُلْ: بِفَلِّ ذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا مِتَ مِنْ يَوْمِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا.

قَالَ الْحَارِثُ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَخْصُ بِهَا إِخْوَانَنَا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٧٩) وَعَنْدَ الرَّحْمَنِ تَقَرَّرَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَلَيْهَذَا.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ لَا يَعْرِفُ، وَكَذَا رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَفِي لَفْظٍ: «قَبْلَ أَنْ تَكَلَّمَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ» وَعَنْ عُمَارَةَ بْنِ شَيْبَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيَّرُ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ عَلَى إِثْرِ الْمَغْرِبِ بَعَثَ اللَّهُ لَهُ مَسْلَحَةً يَحْفَظُونَهَا

حَتَّى يُصْبِحَ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ مُوجِبَاتٍ، وَمَعَهَا عَشْرُ سَيِّئَاتٍ مُوبِقَاتٍ، وَكَانَتْ لَهُ بِعَدَلٍ عَشْرُ رِقَابٍ مُؤَيَّنَاتٍ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٣٤)، وَقَالَ: غَرِيبٌ.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٧٧) فِي الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا فَقَالَ عُمَارَةُ بْنُ شَيْبَةَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ حَدَّثَهُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ،

وَإِسْنَادُهُمَا جَيِّدٌ.

وَقِيلَ: ابْنُ شَيْبَةَ لَا صَحْبَةَ لَهُ، وَتَقَرَّرَ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَلِيلِيُّ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِدُونِ خَبَرِ أَبِي ذَرٍّ، وَيَتَوَجَّهُ

لَهُ، حَيْثُ ذَكَرَ الْعَدَّةَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّمَا قَصِدَ أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْهُ، أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا تَقْصُرُ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ غَيْرِ قَصْدٍ، لِأَنَّ الذِّكْرَ مَشْرُوعٌ

فِي الْجُمْلَةِ، فَهُوَ بِشِبْهِ الْمُقَدَّرِ فِي الرِّكَائِ إِذْ زَادَا عَلَيْهِ.

وَيَفْرُغُ مِنْ عَدَدِ التَّسْبِيحِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّكْبِيرِ مَعًا، لِقَوْلِ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ رَأْيِ الْحَبَرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ (خ: ٨٠٧، م: ٥٩٥).

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُ، وَيَبْنِي إِفْرَادَ كُلِّ جُمْلَةٍ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي الْإِفْرَادَ لِمَا سَبَقَ، وَيَعْقِدُهُ، وَالاسْتِغْفَارَ بِيَدِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَهَلْ يَسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِذَلِكَ كَقَوْلِ بَعْضِ السُّلَفِ، وَالْخَلْفِ، وَقَالَ شَيْخُنَا أَمْ لَا، كَمَا ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَطَّالٍ وَجَمَاعَةٌ أَنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا مُخْتَلِفٌ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ وَاحْتِمَالُ يَجْهَرُ لِقَصْدِ التَّعْلِيمِ فَقَطْ (م ٢٥) ^(١)، ثُمَّ يَتْرُكُهُ (و ش). وَحَمَلَ الشَّافِعِيُّ خَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى هَذَا، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَسْتَجِبُ بَعْدَهَا ذِكْرًا، وَلَا دُعَاءً، وَيَذْعَرُ الْإِمَامَ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَالْعَصْرِ لِحُضُورِ الْمَلَائِكَةِ فِيهِمَا فَيُؤْمِنُونَ عَلَى الدُّعَاءِ، وَالْأَصَحُّ، وَغَيْرُهُمَا. جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَسْتَحِبَّ شَيْخُنَا بَعْدَ الْكُلِّ، لِغَيْرِ أَمْرِ عَارِضٍ كَاسْتِغْفَامٍ، وَاسْتِنْصَافٍ، قَالَ: وَلَا الْإِيمَةَ الْآرِثَةَ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومَ، وَفِي كَرَاهَةِ جَهْرِهِ بِهِ رَوَاتَانِ. وَقِيلَ: إِنَّ قَصْدَ التَّعْلِيمِ، وَلَا خَفْضَ، كَمَا مَوْمٌ وَمُنْفَرِدٌ (م ٢٦) ^(٢).

وَلَا يَجِبُ الْإِنْصَافُ لَهُ، خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ.

وَلَا يَكْرَهُ أَنْ يَخْصُ نَفْسَهُ بِالْدُّعَاءِ فِي الْمَنْصُوصِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ بِالْمَنْعِ.

وَفِي الْغَنِيِّ خَانَهُمْ، لِخَيْرِ ثَوْبَانِ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ: لَا يُؤْمَرُ رَجُلٌ قَوْمًا فَيُخْصُّ نَفْسَهُ بِالْدُّعَاءِ دُونَهُمْ، فَإِنْ

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وهل يستحب الجهر بذلك - يعني: بالتسبيح، والتحميد، والتكبير ونحوه في دبر الصلوات - كقول بعض السلف، والخلف: قاله شيخنا أم لا، كما ذكره ابن بطال وجماعة أنه قول أهل المذاهب المتبوعة، وغيرهم. ظاهر كلام أصحابنا مختلف ويتوجه تخريج، واحتمال يجهر لقصد التعليم فقط). انتهى. هذه المسألة ليس للأصحاب فيها كلام، كما.

قال المصنف، قلت الصواب الإخفات في ذلك، وكذا كل ذكر.

والقول الأول: ظاهر حديث عبد الله بن عباس: «إِنْ رَفَعَ الصَّوْتُ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ».

قال ابن عباس: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته.

(٢) (مسألة - ٢٦): قوله: (ويدعو الإمام، بعد الذكر المتقدم ذكره، وفي كراهة جهره به رواتان، وقيل: إن قصد التعليم، ولأ خفض، كما موم ومنفرد). انتهى.

إحداهما: لا يكره قدمه ابن عجم، فقال: ويرفع صوته بحيث يسمع المأموم.

وفيه وجه لا يجهر به إلا أن يقصد تعليم المأموم، وفيه آخر يكره الجهر به مطلقاً، ذكره القاضي وغيره. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: ويدعو كل مصل عقيب كل صلاة سراً، وقال بعد ذلك بأسطر: ويدعو ويسمعه المأموم، وقيل إن أراد أن يعلمه، ولأ خفض صوته كالمأموم، والمنفرد.

وقيل: يكره الجهر به مطلقاً.

وقال في أواخر ما يطل الصلاة: ويكره رفع الصوت بالدعاء في الصلاة وغيرها، كما سبق دون الإلحاح فيه. انتهى.

قلت: وهذا هو الصواب.

وقال في الفصول آخر الجمعة الإسرار بالدعاء عقيب الصلاة أفضل. انتهى.

وقال المجد في شرحه: ويستحب للإمام أن يخفي الدعاء عقيب الصلاة لظاهر هذا الخبر، وذكره، ولقوله تعالى: «أَذْعُوا رَبِّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً» [الأعراف: ٥٥].

ولقوله تعالى: «وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً» [الأعراف: ٢٠٥].

وان جهر به أو ببعضه أحياناً ليعلمه من يسمعه، أو لقصو صحيح سوى ذلك فحسن. انتهى.

فَعَلَّ فَقَدْ خَانَهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ فِي قَعْرِ بَيْتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ دَخَلَ. وَلَا يُصَلِّي وَهُوَ خَافِقٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٢٣)، وَحَسَنُهُ، مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحِ الْحِمَاصِيِّ. وَزَوَى ابْنُ مَاجَةَ (٩٢٣) فَضَّلَ الدُّعَاءَ مِنْ رِوَايَةِ بَقِيعَةَ عَنْ حَبِيبٍ. وَلِأَبِي دَاوُدَ (٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَفِيهِ «وَلَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَوْمَ قَوْمًا إِلَّا بِأَذْنِهِمْ».

وَالْمُرَادُ: وَقْتُ الدُّعَاءِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ بِهِمْ، ذِكْرُهُ فِي الْغَنِيِّ. قَالَ شَيْخُنَا: الْمُرَادُ الدُّعَاءُ الَّذِي يُؤْمَنُ عَلَيْهِ، كَذَعْلَةِ الْقُنُوتِ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا أَمِنَ كَانَ دَاعِيًا. قَالَ تَعَالَى لِمُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «قَدْ أَجَبْتُمْ دَعْوَتَكُمْ» [يونس: ٨٩]. وَكَانَ أَخَذَهُمَا يَدْعُو، وَالْآخَرُ يُؤْمِنُ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ إِنَّمَا أَمِنَ لَا عَيْتَادُ أَنْ الْإِمَامَ يَدْعُو لَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ خَانَ الْإِمَامَ الْمَأْمُومَ.

وَمِنْ أَدَبِ الدُّعَاءِ بَسْطُ يَدَيْهِ، وَرَفْعُهُمَا إِلَى صَدْرِهِ، وَمُرَادُهُمْ وَكَشْفُهُمَا أَوَّلَى، وَمِثْلُهُ رَفْعُهُمَا فِي التَّكْبِيرِ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٦) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ بِطُوبَى أَكْفَكُمُ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهِمَا». وَزَوَاهُ (١٤٨٥) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَفِيهِ الْأَمْرُ بِمَسْحِ الْوُجُوهِ. وَفِيهِ الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ، وَالِانْتِهَالُ أَنْ تَمُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ. وَقَدْ رَوَاهُ الْحَافِي.

وَلَا حَمْدَ (١٢٣/٣) عَنْ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَانَ إِذَا دَعَا جَعَلَ ظَاهِرَ كَفِّهِ مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ، وَبَاطِنُهُمَا مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَمُرَادُهُ أَحْيَانًا، لِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (١٤٨٧). وَعَنْهُ: «رَأَيْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدْعُو هَكَذَا بِبَاطِنِ كَفِّهِ وَظَاهِرُهُمَا». أَوْ فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا، أَوْ مُرَادُهُ دُعَاءُ الرَّهْبَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ أَنَّ دُعَاءَ الرَّهْبَةِ يَظْهَرُ الْكَفَّ، كَذَعْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

مَعَ أَنْ يَغْفِصَهُمْ ذِكْرُ فِيهِ وَجْهًا، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةُ الرُّفْعِ فِيهِ، فظَاهِرُهُ كَثِيرٌ. وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: صَارَ كَفُّهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ لِجِدَّتِ الرُّفْعِ لَا قَصْدًا لَهُ وَإِنَّمَا كَانَ بِوَجْهِ بَاطِنُهُمَا مَعَ الْقَصْدِ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَصْدُهُ فَغَيْرُهُ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِمَّنْ يَرَى رَفْعَهُمَا فِي الْقُنُوتِ أَنْ يَرْفَعَ ظُهُورَهُمَا، بَلْ يَطُونَهُمَا. وَلَا حَمْدَ بَسْطِهِ ضَعِيفٌ عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا سَأَلَ اللَّهَ جَعَلَ بَاطِنَ كَفِّهِ إِلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَعَاذَ جَعَلَ ظَاهِرَهُمَا إِلَيْهِ»، وَالبَدْءُ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَالتَّنَاءُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَخَتَمَهُ بِهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ. قَالَ الْأَجَرِيُّ وَوَسْطَةُ لِيَخْبِرَ جَابِرٌ وَسَوَّالُهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَائِهِ بِدُعَاءِ جَامِعِ مَسْأُورٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَجِيبُ الْجَوَابَ مِنَ الدُّعَاءِ وَيَدْعُ مَا سَوَى ذَلِكَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٢) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ بِأَدَبٍ وَخُشُوعٍ وَخُضُوعٍ بِعِزِّهِ وَرَغْبَةٍ وَحُضُورِ قَلْبِهِ وَرَجَاءٍ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لَا يَسْتَجَابُ مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٧/٢) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَزَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِمَا: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ».

وَيَكُونُ مَطْهُرًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيُحِلُّ، وَيُكْرَهُ ثَلَاثًا.

وفي «الصحيحين» (خ: ٢٩١١، م: ٢٤٧٦): «أنه عليه السلام برك على خيل أحسن ورجالها خسنًا ولا ينأى من تكرارها في أوقات، ولا يعجل».

وفي «الصحيحين» (خ: ٥٩٨١، م: ٢٧٣٥): «أوفي الصحيح عنه عليه السلام «يُشْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ قَالُوا: وَكَيْفَ يَعْجَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ، وَقَدْ دَعَوْتُ، فَلَمْ أَرِ يَسْتَجِيبُ لِي، فَيَسْتَحْشِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدْعُ الدُّعَاءَ بَلَّ يَنْتَظِرُ الْفَرْجَ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَهُوَ عِبَادَةٌ أَيْضًا».

روى الترمذي (٣٥٧١): «عن ابن مسعود مرفوعًا «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ أَنْ يُسْأَلَ، وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ أَنْتَظَارُ الْفَرْجِ» قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَأْمُرْ بِالسَّأَلِ إِلَّا لِيُعْطِيَ».

وقد روى الترمذي (٣٥٧٣) وصححه من حديث عبادة: «مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا، أَوْ صَرَفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِأَتَمِّ، أَوْ قَطِيعَةٍ رَجِمَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِذَا تَكْثُرَ؟ قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ».

والأخمة (١٨/٣) من حديث أبي سعيد مثله، وفيه «إِنَّمَا أَنْ يَعْجَلَهَا، أَوْ يَذْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا» وَيَجْتَنِبُ السَّجْعَ، أَيُّ قَصْدَهُ، وَسَيَلُ بْنُ عَقِيلٍ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الْقُرْآنِ سَجْعٌ؟

فَأَجَابَ بِالْجَوَازِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ» [ق: ٢١] «ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ» [ق: ١٩] «ذَلِكَ يَوْمَ الْوَعْدِ» [ق: ٢٠].

وَكَمَا فِي الشَّمْسِ، وَالذَّارِيَاتِ، وَ«ص»، قَالَ ابْنُ الصَّبْرِ: لَوْ سَكَتَ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ هَذَا كَانَ أَحْسَنَ.

وَأَجَابَ قَبْلَهُ بِمِثْلِهِ الْغَزَالِيُّ، وَسَأَلَهُ صَالِحٌ عَنِ الْإِعْتِدَاءِ؟ قَالَ: يَدْعُو بِدُعَاءٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ^(١).

وظاهر كلام بعضهم: يَكْرَهُ الْإِعْتِدَاءَ فِي الدُّعَاءِ.

وَحَرَمُهُ شَيْخُنَا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُتَكِبِينَ»، وَبِالْإِخْبَارِ فِيهِ، قَالَ: وَيَكُونُ فِي نَفْسِ الْمَطْلُوبِ.

وفي نفس المطلوب وفي الفصول في آخر الجملة الإسرار بالدعاء عقب الصلاة أفضل، لأن النبي ﷺ نهى عن الإفراط في الدعاء، وهو يرجع إلى ارتفاع الصوت، وكثرة الدعاء، كذا قال، ويندأ بنفسه، قاله بعضهم.

وقال بعضهم: يعم (م ٢٧)^(٢).

وفي «الصحيحين» (خ: ١٢٢، م: ٢٣٨١) من حديث أبي بن كعب في قصة موسى، والحفير عليهما السلام: أن النبي ﷺ قال: «رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى، لَوْ صَبَرَ لَرَأَى الْعَجَبَ»، قَالَ: «وَكَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى أَخِي».

وفي الترمذي (٣٣٨٥): بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا فَلَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ».

وعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: «دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبُ مُسْتَجَابَةً، عِنْدَ رَأْيِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: وَلَكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ».

رواه مسلم (٢٧٣٣).

ولأبي داود (١٥٣٤): «قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ».

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «اسْتُرِعَ الدُّعَاءُ إِبْطَالُهُ دَعْوَةً غَائِبٍ لِغَائِبٍ».

(١) تنبيه: قوله: (وسأله صالح عن الاعتداء؟ قال: يدعو بدعاء معروف) كذا في أكثر النسخ.

ووجد في بعضها: يدعو بدعاء غير معروف، وهو أولى؛ لأنه طبق السؤال.

وعلى الأول يكون ابتداء كلام ومراده يدعو بدعاء معروف لا غير معروف.

(٢) (مسألة - ٢٧) قوله: (ويبدأ بنفسه قاله بعضهم، وقال بعضهم: يعم). انتهى.

قلت: الثاني: أولى، ولو قيل: هو مخير كان متجهًا.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٣٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٨٠)، وَسَبَقَ حَدِيثُ عَائِشَةَ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٣٥).
وَفِي «السُّنَنِ»: «أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ! هَمْ، فَإِنَّ فَضْلَ الْعُمُومِ عَلَى الْخُصُوصِ كَفَضْلِ
السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْضِ».

وَيُؤَمِّنُ الْمُسْتَمِيعُ، وَتَأْمِينُهُ فِي أَثْنَاءِ دُعَائِهِ وَخَتْمِهِ بِمُتَجَعٍّ، لِلْأَخْبَارِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَيْضًا خَتْمَهُ بِهِ وَيَكْرَهُ رَفْعَ بَصَرِهِ.
ذَكَرَهُ فِي الْغَنِيِّ مِنَ الْأَدَبِ، وَهُوَ قَوْلُ شَرِيحٍ وَآخَرِينَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ.
وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الْأَجَوِبَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْأَصُولِيَّةِ لِغَيْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (و م ش).
قَالَ: وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا خِلَافًا بَيْنَنَا فِي كَرَاهِيَتِهِ.
قَالَ شَيْخُنَا وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا اسْتَحْبَهُ، كَذَا قَالَ، وَصَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى
السَّمَاءِ وَدَعَا بِالتَّعَوُّذِ الْمَشْهُورِ».

وَفِي جَامِعِ الْقَاضِي رَوَايَةٌ خَبَلٌ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ رَفْعُ وَجْهِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَذَا الْإِشَارَةُ بِأَصْبَعِهِ فِي الشَّهَادِ.
قَالَ: وَكَذَا يُسْتَحَبُّ الْإِشَارَةُ إِلَى نَحْوِ السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ.
وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٥٥) مِنْ حَدِيثِ الْمُقَدَّادِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ سَقَانِي».
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَهَمَّهُ الْأَمْرُ رَفَعَ طَرَفَهُ إِلَى السَّمَاءِ».
وَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَإِذَا اجْتَهَدَ فِي الدُّعَاءِ قَالَ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ».
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٣٦) مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ.
وَيَأْتِي فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ.
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ فِيهِ: وَفِي الْأَعْيَادِ فِي الْجَهْرِ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ مُنْكَرًا، لَا يَجُوزُ، وَشَرْطُهُ الْإِخْلَاصُ.
قَالَ الْأَجْرِيُّ: وَاجْتِنَابُ الْحَرَامِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ مِنَ الْأَدَبِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا تَبَعْدُ إِبْجَابَتُهُ، إِلَّا مُضْطَرًا أَوْ مَظْلُومًا، قَالَ وَذَكَرَ الْقَلْبَ وَحْدَهُ أَفْضَلَ مِنْ ذِكْرِ اللِّسَانِ وَحْدَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
بَعْضِهِمْ عَكْسُهُ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ يَأْتِي فِي آخِرِ الْجُمُعَةِ، وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ أَهْلِ الزَّكَاةِ سُؤَالَ الْغَيْرِ الدُّعَاءِ.

فصل

وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ: الْوَقْتُ، ثُمَّ سِتْرُ الْعَوْرَةِ، ثُمَّ طَهَارَةُ الْحَدَثِ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى أَصْلِهِمْ هِيَ أَهَمُّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِغُذْرِ
مَا، ثُمَّ طَهَارَةُ الْحَبَسِ، ثُمَّ اسْتِغْبَالُ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ النِّيَّةُ، وَسَبَقَ ذَلِكَ.
وَالشَّرْطُ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ، وَالْمَرَادُ وَلَا عَذْرُ.
وَمَعَ الْعَذْرِ تَصِحُّ الصَّلَاةُ وَهَلْ تَقْضِي؟ وَسَبَقَ مَفْرُقًا، وَتُسَمَّى صَلَاةً، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ فِيمَنْ عَدِمَ الطَّهْرَ،
وَاجْتَنَحَ بَعْدَ بَقْيَةِ الشَّرَائِطِ، وَيَأْتِي اللَّهُ سَمَاعًا صَلَاةً، ثُمَّ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لَهَا فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ.
وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي قَوْلًا: يَقِيمُهَا تَشْبِيهًا بِالْمَصَلِيِّ، كَأَمْسَاكِ فِي رَمَضَانَ، وَسَبَقَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوَّلُ اجْتِنَابِ النُّجَاسَةِ، فَأَمَّا إِنْ
اعْتَقَدَ حُصُولَ الشَّرْطِ كَمَنْ بَنَى عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ وَكَمْ بَيْنَ خِلَافَةِ ظَاهِرٍ، وَكَانَ فِي الْبَاطِنِ مُخْدِعًا، أَوْ مَا تَطَهَّرَ بِهِ نَجَسًا؛
فَهَلْ يُقَالُ: تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَيُنَابَ عَلَيْهِمَا لَيْتَلَا يَقْضِي إِلَى قَوَاتِ الثَّوَابِ كَثِيرًا، لَا مَبِيعًا فِيمَنْ اخْتِجَ إِلَى كَثْرَةِ الْبِنَاءِ عَلَى
الْأَصْلِ، أَمْ لَا إِعَادَةَ فَقَطْ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِمُ الْمَشْرُوطُ عَدَمُهُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ؟
يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالَانِ (م ٢٨) ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَرْجَحَ.

(١) (مسألة - ٢٨): قوله: (فأما أن اعتقد حصول الشرط كمن بنى على أصل الطهارة ولم بين خلافه ظاهراً وإن كان في الباطن
مخدعاً أو ما تطهر منه نجساً فهل يقال تصحُّ صلاته ويناب عليها أم لا إعادة عليه فقط؟ يتوجه احتمالان). انتهى.
قلت: الذي يقطع به أنه يناب عليه، والعبادة صحيحة في الظاهر لا الباطن، وكلام ابن عقيل يدل على ذلك.
والظاهر: أنه أراد بقوله وإن كان أحدهما أرجح: ما قلناه، والقول بأنه لا يناب قولنا ساقط، ثم وجدت ابن نصر الله قال:
أرجحهما الصحة.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَسْأَلَةٍ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ: الْجَهْلَاءُ بِكَذِبِ الشُّهُودِ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنْ إِفْرَارِ الْخَصْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّهْزِي ذَلِكَ مِمَّا لَا يُضَافُ إِلَى الْحَاكِمِ بِهِ خَطَأً.

وَلِهَذَا مَنْ جَهِلَ نَجَاسَةَ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ بِنَاءً عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ، وَأَخْطَأَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ^(١) مَعَ اجْتِنَاهِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ، لَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ وَلَا أُجْرُ عَمَلِهِ لِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمِيزَابِ، كَذَا قَالَ.

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ السُّؤَالُ وَلَا الْإِجَابَةُ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، وَالْمَشَقَّةِ الْمُتَكَرِّرَةِ، وَأَيُّنَ صِحَّةُ الْعِبَادَةِ وَكَمَالُ أَجْرِهَا مَعَ عَدَمِ شَرْطِهَا؟ ثُمَّ ابْنُ عَقِيلٍ بَنَاهُ عَلَى اخْتِيَارِهِ هُنَاكَ وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافَ سَبَقٍ فِي الطَّهَارَةِ.

وَأَرْكَانُ الصَّلَاةِ مَا كَانَ فِيهَا، وَلَا يَسْقُطُ عَمْدًا وَلَا سَهْوًا وَهِيَ:

الْقِيَامُ: (و)، وَفِي الْخِلَافِ، وَالْإِنْتِصَارُ قَدْرُ التَّحْرِيمَةِ.

وَقَدْ أَدْرَكَ الْمُسْتَبْقُ فَرَضُ الْقِيَامِ وَلَا يَضُرُّهُ مِثْلُ رَأْسِهِ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: حَدَّ الْقِيَامِ مَا لَمْ يَصِرْ رَاكِعًا، وَلَوْ قَامَ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يُجْزَءْ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَوْزِيِّ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ يُجْزِئُهُ.

وَنَقَلَ خُطَابُ بْنُ بَشِيرٍ لَا أَذْرِي.

وَالْإِحْرَامُ بِلَفْظِهِ، وَسَبَقَ تَعْيِينُهُ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ مِنَ الصَّلَاةِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ شَرْطٌ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُهَا، فَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ بِنَاءُ النُّفْلِ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْفَرْضِ، حَتَّى لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ صَحَّ صَرَفُهُ إِلَى النُّفْلِ^(٢) بِلَا إِحْرَامٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ قَهَقَهُ فِيهَا أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِيهَا لَمْ تَبْطُلْ طَهَارَتُهُ، وَلَا صَلَاتُهُ، وَلَا يَحْنُثُ مَنْ خَلَفَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَاخْتَجَرُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥].

وَيَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ».

وَلَا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ.

وَالْفَاتِحَةُ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ).

وَرُكُوعُهُ (ج).

وَرَفَعُهُ مِنْهُ (هـ).

وَاعْتِدَالُهُ (و ش) فَلَوْ طَوَّلَهُ لَمْ تَبْطُلْ (ش).

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِنْمَاطِيُّ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُطِيلُهُ، وَيُطِيلُ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ، لِأَنَّ الْبِرَاءَ أَخْبَرَ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَوَّلَهُ قَرِيبَ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٠٠٠، م: ٧٧٢).

وَفِي مُسْلِمٍ (٧٧٢) عَنْ حُذَيْفَةَ فِي صَلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي اللَّيْلِ قَالَ: «ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيبًا مِمَّا رَكَعَ ثَمَّ سَجَدًا».

وَالسُّجْدَتَانِ:

وَجَلَسَتُهُ بَيْنَهُمَا كَرَفَعِهِ وَاعْتِدَالِهِ (و) إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ رَفْعُ الرَّأْسِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لِتَحَقُّقِ الْإِنْتِقَالِ، حَتَّى لَوْ تَحَقَّقَ الْإِنْتِقَالُ بِدُونِهِ بَأَن سَجَدَ عَلَى وَسَادَةٍ فَتَرَعَتْ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ وَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ جَازًا.

وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّهُ لَوْ وَضَعَ جَنْبَهُ عَلَى مَكَانٍ ثُمَّ أَرَاَهَا إِلَى مَكَانٍ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفِعْلَانِ لِاخْتِلَافِ الْمَكَانَيْنِ، وَمَعَ هَذَا لَا يُجْزِئُهُ.

وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ (هـ م ر) وَهِيَ السُّكُونُ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله بعد ذلك: (ولهذا من جهل نجاسة ماء فتوضأ به بناءً على حكم الأصل، وأخطأ جهة القبلة).

صوابه: أو أخطأ جهة القبلة بزيادة ألف قبل الواو.

(٢) الثاني: قوله: (عند الحنفية... حتى لو صلى الظهر... إلى النفل).

كذا وجد، وصوابه -والله أعلم-: صح صرفه أو انتقاله إلى النفل.

وَقِيلَ: بِقَدْرِ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ وَقِيلَ: بِقَدْرِ ظَنِّهِ أَنْ مَأْمُومَهُ أَتَى بِمَا يَلْزَمُهُ.
وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ الطُّمَأْنِينَةُ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ وَلِيَهُمَا قِيلَ: سُنَّةٌ.
وَقِيلَ: وَاجِبَةٌ، يَجِبُ بِتَرْكِهَا سَاهِيًا سَجُودَ السُّهُوِّ، وَالتَّشَهُدَ الْآخِرَ (هـ م).
وَجَلَسَتُهُ (و هـ ش) لَا بِقَدْرِ التَّسْلِيمِ (م).
وَعَنْهُ: وَاجِبَانِ.
وَعَنْهُ: سُنَّةٌ.

وَعَنْهُ: التَّشَهُدُ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ التَّشَهُدَ الْآخِرَ، فَيَسِيءُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا، وَإِلَّا سَجَدَ لِلسُّهُوِّ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِمْ فِي الْوَاجِبِ.

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْأَشْهَرِ عَنْهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ش).
وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ هِيَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.
وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و هـ م) كَخَارِجِ الصَّلَاةِ (و) إِلَّا أَنْ (م) أَوْجَبَهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَأَوْجَبَهَا (هـ) خَارِجَهَا، فَقِيلَ
مَرَّةً فِي الْعُمُرِ.
وَقِيلَ: كُلَّمَا ذَكَرَ.

وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى (هـ) فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَخْرُجُ بِمَا يُنَافِيهَا، فَيُعْتَبَرُ قَصْدُهُ وَفِعْلُهُ لَهُ، وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ لَا يُعْتَبَرُ وَيُعْتَبَرُ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، لِأَنَّهُ الْمُعْهُودُ الْمَذْكُورُ، فَلَوْ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ لَمْ يَصِحَّ (و ش) وَغَيْرُهُ.
وَالسَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ، وَقَالَ الْأَصْحَابُ.
وَوَظَاهِرُهُ، وَالثَّانِيَةُ، وَفِيهَا فِي التَّعْلِيلِ رَوَايَتَانِ:
إِحْدَاهُمَا: مِنْهَا، وَالثَّانِيَةُ: لَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُصَادَفُ جُزْأً مِنْهَا إِذَا قَالَهَا، وَهَلِ الثَّانِيَةُ رَكْنٌ أَوْ وَاجِبَةٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.
وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَعَنْهُ فِي النُّفْلِ (م ٢٩) (١).

(١) (مسألة - ٢٩): قوله: (وهل الثانية - يعني التسليم الثانية ركن أو واجبة - فيه روايتان وعنه سنة، اختاره الشيخ، وعنه في النفل). انتهى.

إِحْدَاهُمَا: هِيَ رَكْنٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ جُزْمَ بِهِ فِي الْمُدَايَةِ فِي عَدِّ الْأَرْكَانِ، وَالْمَنْوَرِ.
قَالَ فِي الْمَذْهَبِ: رَكْنٌ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ، وَصَحَّحَهَا الْمُصَنِّفُ فِي حَوَاشِي الْمَنْعِ.
وَقَدَّمَهُ فِي التَّلْخِيصِ، وَالبُلْغَةُ وَغَتَصِرَ ابْنُ تَمِيمٍ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالنَّظْمَ، وَإِدْرَاكَ الْغَايَةِ، وَالزُّرْكَشِيَّ، وَقَالَ: اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ،
وَالْقَاضِي، وَالْأَكْثَرُونَ.
وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: هِيَ وَاجِبَةٌ.

قَالَ الْقَاضِي وَهِيَ أَصَحُّ، وَصَحَّحَهَا نَازِمُ الْمَفْرَدَاتِ.
وَجُزْمَ بِهِ فِي الْإِفَادَاتِ، وَالتَّسْهِيلِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفَاتِحِ.
قَالَ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ وَهُمَا وَاجِبَانِ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّلَاةِ بغيرهما، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْوُجُوبِ ضِدُّ الرُّكْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَعَنْهُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ، جُزْمَ بِهِ فِي الْعَمْدَةِ، وَالْوَجِيزِ.
وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفِقُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَقَالَ إِنَّهُ اخْتَارَ الْحَرَقِيُّ، لِكَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْوَاجِبَاتِ.
وَاخْتَارَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا، وَابْنُ عَبْدِوَيْسٍ فِي تَذَكُّرِهِ.
وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَقَالَ إجماعًا، وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذَرِ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ
مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزَةٌ.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ: وَهَذِهِ عَادَةُ ابْنِ الْمُنْذَرِ أَنَّهُ إِذَا رَأَى قَوْلَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ حَكَاهُ إِجْمَاعًا.
قُلْتُ: وَحِكَايَةُ ابْنِ رَزِينِ الْإِجْمَاعَ فِيهِ نَظَرٌ، مَعَ حِكَايَتِهِ الْخِلَافَ عَنْ أَحْمَدَ بَلْ هُوَ مُتَنَاقِضٌ.

والترتيب: (و).
 وَاجِبَاتُهَا الَّتِي تَبْطُلُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا وَتَسْقُطُ سَهْوًا.
 وَفِي الرِّعَايَةِ أَوْ جَهْلًا نَصٌّ عَلَيْهِ، وَتَجْزِيءٌ بِالسُّجُودِ (هـ ش) فِي غَيْرِ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ (م) فِيهِ وَفِي الْآخِرِ.
 التَّكْبِيرُ لِغَيْرِ الْإِحْرَامِ، فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ انْتِقَالِهِ، أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَ انْتِهَائِهِ، فَقِيلَ يُجْزِئُهُ لِلْمَشَقَّةِ لِتَكَرُّرِهِ.
 وَقِيلَ: لَا، كَمَنْ كَمَلَ قِرَاءَتَهُ رَاكِعًا، أَوْ أَتَى بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ قُعُودِهِ (م ٣٠) ^(١).
 وَكَمَا لَا يَأْتِي بِتَكْبِيرٍ رُكُوعٌ أَوْ سُجُودٌ فِيهِ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَفَاقًا (و) وَيُجْزِئُهُ فِيمَا بَيْنَ الْانْتِقَالِ، وَالْانْتِهَاءِ، لِأَنَّهُ فِي مَخْلَعٍ.

والتَّسْمِيْعُ، وَالتَّخْمِيْدُ، وَفِيهِمَا مَا فِي التَّكْبِيرِ.
 وَالتَّسْمِيْعُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا وَعَنْهُ: الْكُلُّ رُكْنٌ.
 وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و).
 وَكَذَا قَوْلُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي مَرَّةً.
 وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و ش).
 وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يُجْزِئُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي.
 وَالشَّهَادَةُ الْأَوَّلُ.
 وَجَلَسَتُهُ كَالْتَّكْبِيرِ (و).
 وَأَوْجَبَ الْحَنِيفِيُّ جَلَسَتُهُ، وَبَعْضُهُمْ هُوَ أَيْضًا عَلَى أَصْلِهِمْ فِي الْوَاجِبِ، وَكَذَا عِنْدَهُمْ فِي تَعْيِينِ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ.
 وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فِي فِعْلٍ مُتَكَرِّرٍ فِي رُكْعَةٍ، كَالسُّجْدَةِ، حَتَّى لَوْ تَرَكَ السُّجْدَةَ الثَّانِيَةَ، وَقَامَ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ.
 وَتُعْلِيلُ الْأَرْكَانَ.
 وَإِصَابَةُ لَفْظِ السَّلَامِ.
 وَقُتُوتُ الْوُتْرِ.
 وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ.

(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (فلو شرع فيه - يعني: التكبير غير تكبيرة الإحرام - قبل انتقاله، أو كمله بعد انتهائه، قيل: يجزيه، للمشقة لتكرره، وقيل: كمن كمل قراءته راکعًا، أو أتى بالشَّهَادَةِ قبل قعوده). انتهى.
 أحدهما: هو كمن كمل قراءته راکعًا، أو أتى بالشَّهَادَةِ قبل قعوده فلا يصح.
 قدّمه المجد في شرحه، وقال هذا قياس المذهب، وتبعه في جمع البحرين، والحاوي الكبير.
 وجزم به في المذهب.
 قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
 والقول الثاني: يجوز له للمشقة لتكرره.
 قال المجد في شرحه ومن تبعه، ويحتمل أن يعنى عن ذلك، لأن التحرُّز منه يعسر، والسَّهْوُ به يكثر، ففي الإبطال به، أو السُّجُودُ له مشقة، ومال إليه.
 قال في القواعد فيما إذا أدرك الإمام في الرُّكُوعِ، وهذه المسألة تدلُّ على أنَّ تكبيرة الرُّكُوعِ تحزى في حال القيام، خلاف ما يقوله المتأخرون. انتهى.
 قال ابن تيميم: فيه وجهان، أظهرهما: الصَّحَّةُ.
 وصحَّحه المصنِّف في حواشي المقنع.
 قلت: وهو الصَّواب.

والجَهْرُ، والإِسْرَارُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.
وَالْحَشْوُ سُنَّةُ ذِكْرَةِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، وَمَعْنَاهُ فِي التَّغْلِيقِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ وَجُوبَهُ، وَمُرَادُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي بَعْضِهَا.

وإنَّ أَرَادَ فِي كُلِّهَا فَإِنَّ لَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ كَمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِ هُنَيْنَا فَخِلَافُ قَاعِدَةِ تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ أَبْطُلَ بِهِ فَخِلَافُ (ع)، وَكِلَاهُمَا خِلَافُ الْأَخْبَارِ، وَمَا سَوَى ذَلِكَ سُنَّةٌ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ، وَفِي بَعْضِهِ خِلَافُ سَبَقٍ. وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ لَا يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَنْهَا.

وإنَّ قُلْنَا: لَا يَسْجُدُ فَسَجَدَ فَلَا بَأْسَ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ لِسَهْوِهِ رَوَايَاتٌ:
الثَّالِثَةُ: يَسُنُّ لِسُنَنِ الْأَقْوَالِ، لَا لِسُنَنِ الْأَفْعَالِ (م ٣١، ٣٢) (و م) فِيمَا هُوَ سُنَّةٌ عِنْدَهُ، وَهُوَ التَّسْمِيْعُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَالتَّشَهُّدَانِ، وَجُلُوسُهُمَا، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْجَهْرُ، وَالْإِخْفَاتُ، وَالسُّورَةُ (و هـ) فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ، وَتَكْبِيرُ الْعِيدِ،

(١) (مسألة - ٣١ - ٣٢): قوله: (وفي استحباب السُّجُود لسهوه - يعني: لسهو سنن الأفعال، والأقوال - روايات: الثالثة: يسُنُّ لِسُنَنِ الْأَقْوَالِ لَا لِسُنَنِ الْأَفْعَالِ). انتهى.

ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣١): سنن الأفعال.

وقد حكى الأصحاب أنَّ فيها عن الإمام أحمد روايتين هل يسجد لسهوها أم لا؟
وأطلقهما المصنّف، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحرّر، وشرح المجد، والشرح، وشرح ابن منجّ، والمذهب لأحمد، والفائق، والحاوئين في سجد السُّجُود.

إحداهما: يشرع السُّجُود لها، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح.

وجزم به في المنور، ومتنخب الأدمي، وقُدِّمه ابن تميم، وابن حمدان في رعايته، ومال إليه في مجمع البحرين.

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَشْرَعُ.

قال في الإفادات: لَا يسجد لسهوه، وهو ظاهر ما قدَّمه النُّظْمُ، وإدراك الغاية، وتجريد العناية فإِنَّهُمْ قالوا: يَسُنُّ فِي رَوَايَةٍ.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وصاحب الحاوي الكبير، في آخر صفة الصلاة.

قال الزُّرْكَشِيُّ: الْأَوَّلَى تَرْكُهُ.

وجزم به ابن عقيل في التذكرة.

(المسألة الثانية - ٣٢): سنن الأفعال وقد أجرى المصنّف الخلاف فيها كسنن الأفعال، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وصرّح به أبو الخطاب، وغيره.

وطريقة الشَّيْخِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِيِّ، وَالْمَقْنَعِ أَنَّهُ لَا يسجد هنا قولاً واحداً.

إذا علم ذلك؛ فالصَّوَابُ أَنَّ فِيهَا ابْنًا رَوَايَتَيْنِ.

وقد ذكرها المجد في شرحه، وغيره.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحرّر، وشرح المجد، وغيرهم.

إحداهما: لَا يشرع السُّجُود لذلك، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والكافي، والمقنع.

قال الشَّارِحُ، وَالنَّاظِمُ تَرْكُهُ أَوَّلَى.

وقال القاضي في شرح المذهب.

وجزم به ابن عقيل في التذكرة.

وقدَّمه في الفائق وغيره.

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يشرع السُّجُود لها، قدَّمه في الرَّعَايَتَيْنِ، ومختصر ابن تميم، وغيرهما.

فهذه اثنتان وثلاثون مسألة قد فتح الله الكريم بتصحيحها.

والقنوت، (و ش) في القنوت، والتشهد الأول، والصلاة على النبي ﷺ فيه عنده. وسمى أبو الفرج الواجب سنة اصطلاحاً، وكذا قال ابن شهاب، كما سمي الميت، وزمى الجمار، وطواف الصدر سنة وهو واجب.

ومن أتى بالصلاة على وجه مكروه استحب أن يأتي بها على وجه غير مكروه (و). وإن ترك واجباً فسبى الكلام فيه، وعند الحنفية يجب أن يأتي بها كاملة. وقال في الانتصار وغيره يجب الشيء بما ليس بواجب كالكفارة، وكالطهارة للنفل، فلا يمتنع مثله هنا، ولزمه أن يعلم أن ذلك من الصلاة، ويأتي به، ويتكفيه.

وإن ترك شيئاً، ولم يدر أقرض أم سنة؟ لم يسقط فرضه للشك في صحته، وإن اعتقد الفرض سنة أو عكسه فإذاها على ذلك لم يصح؛ لأنه بناها على اعتقاد فاسد، ذكره ابن الزاغوني، فظاهر كلامهم خلافه.

وقال أبو الخطاب لا يفرضه، إن كان لا يعرف الركن من الشرط، والفرض من السنة، ورد صاحب المحرر على من لم يصح الائتمام بمن يعتقد أن الفاتحة نفل بفعل الصحابة، فمن بعدهم، مع شدة اختلافهم، فيما هو الفرض، والسنة، ولأن اعتقاد الفريضة، والنفلية يؤثر في جملة الصلاة، لا تفاصيلها، لأن من صلى يعتقد الصلاة فريضة.

فأتى بأفعال يصح معها الصلاة بعضها فرض وبعضها نفل وهو يجهل الفرض من السنة أو يعتقد الجميع فرضاً صحت صلاته (ع) وكذا.

قال الحنفية في حنفية اقتدى بمن يرى الوتر سنة: يجوز لصغف دليل وجوبه، ذكره في مختصر البحر المحيط، وكذا عند المالكية متى أتى بالشرائط جاز الائتمام به، وإن لم يعتقد وجوبها، وألا لم يجز فالشافعي يمسح جميع رأسه سنة لا يضر اعتقاده، بخلاف ما لو أم في الفريضة بينة النافلة أو يمسح رجله.

قال بعض المالكية: إنما يمتنع فيما علم خطؤه، كتفص القضاء. وفي النصيحة للأجري يجب أن يتعلم حتى يعلم فرض الطهارة من السنة؛ وأن الواجبات المذكورات سنن، من ترك شيئاً منها أو غيرها من السنن؛ كالآذان، والإقامة، والافتتاح، ورفع اليدين مع التكبير، والتورك عمداً أو جهلاً أعاد، لأن من خالف السنة عصى، وهذا الذي ذكره يشبه كلام المالكية، وعند المالكية أنه يجب التعلم، وأن صلاة الجاهل وإمامته لا تصح، واحتج صاحب الإكمال منهم بقوله عليه السلام للمسي في صلاته: «ارجع فصل فإنك لم تصل»

باب ما يُسْتَحَبُّ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُكْرَهُ، أَوْ يُبْطَلُهَا

تُسْتَحَبُّ إِلَى سِتْرَةٍ (و) وَلَوْ لَمْ يَخْشَ مَارًا (م ر).

وَعِنْدَ الْحَتَفِيَّةِ: لَا بَأْسَ إِذَا، وَأُطْلِقَ فِي الْوَاضِحِ يَجِبُ مِنْ جِدَارٍ، أَوْ شَيْءٍ شَائِصٍ.

وَعَرْضُهُ أَعْجَبَ إِلَى أَحْمَدَ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ بَسْتَهُمْ» يُقَارِبُ طَوْلَ ذِرَاعٍ (و) نَصٌّ عَلَيْهِ يَقْرُبُ مِنْهَا، وَيَبْتَنُّ وَيَبْتَنُّهَا ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ قَائِلٌ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، يَنْحَرِفُ عَنْهَا، وَإِنْ تَعَدَّرَ غَرَزَ عَصَاً وَوَضَعَهَا، خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْحَتَفِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ خَطَّ خَطًّا كَالْإِهْلَالِ، لَا طَوْلًا (ش) قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَيَكْفِي.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ الْخَطُّ (و هـ م) وَيَحْرُمُ (و م ش)، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَتَفِيَّةِ.

وَفِي الْفُصُولِ وَالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا: يَكْرَهُ (و هـ) الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ مُصَلٍّ وَسِتْرَتِهِ وَلَوْ بَعُدَ مِنْهَا (و ش) وَكَذَا بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيبًا فِي الْأَصَحِّ (ش) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ.

وَقِيلَ: الْعَرْفُ، لَا مَوْضِعَ سُجُودِهِ وَمَسْجِدٍ صَغِيرٍ مُطْلَقًا (هـ).

وَيَتَوَجَّهُ مِنْ قَوْلِنَا: لَوْ صَلَّى عَلَى ذَكَانَ يَقْدَرُ قَامَةِ الْمَارِ لَا بَأْسَ، وَقَالَ الْحَتَفِيَّةُ.

وَيُسْتَحَبُّ رَدُّ الْمَارِ، وَتَقْصُصُ صَلَاتِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَحَمَلَةُ الْقَاضِي إِنْ تَرَكَهُ قَائِدًا.

وَعَنْهُ: يَجِبُ رَدُّهُ، وَإِنْ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدَّهُ (و)، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمُرُورِ لَمْ يَرُدَّهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَتَكْرَهُ الصَّلَاةَ هُنَاكَ وَلَا تَحْرُمُ (هـ) وَهَلْ مَكَّةُ كَثِيرًا مَا هُنَا؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١) (١).

وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالْحَرَمِ كَمَكَّةَ.

وَنَقَلَ يَكْرَهُ يَكْرَهُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا بِمَكَّةَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ أَبَى دَفَعَهُ (هـ) فَإِنْ أَصْرَ فَلَهُ قِتَالُهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ مُشَى (م) فَإِنْ خَافَ فَسَادَ صَلَاتِهِ لَمْ يَكْرَزْ دَفَعَهُ.

وَيُضْمِنُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا.

وَإِنْ مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِتْرَتِهِ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيبًا، وَعَنْهُ: فِي غَيْرِ نَفْلِ.

وَعَنْهُ: وَجَنَازَةٌ كَلْبٌ أَسْوَدٌ بِهِمْ.

وَعَنْهُ: أَوْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ بَطَلَتْ (خ)

وَفِي امْرَأَةٍ وَحِمَارٍ أَهْلِيٍّ وَشَيْطَانٍ رَوَايَتَانِ، وَكَلَامُهُمْ فِي الصَّغِيرَةِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ٢، ٤) (٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل مكة كثيرها - يعني: في المرور بين يدي المصلي والسُّرَّة - فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: ليست كثيرها، بل يجوز المرور بين يدي المصلي فيها من غير ستر، ولا كراهة، وهو الصحيح، نص عليه.

وجزم به في المغني، والكافي، والمذهب، والمجد في شرحه، والشارح، وصاحب التلخيص، والبلغة، والإفادات، والرعاية الصغرى، والحاوئين، ومجمع البحرين، والنظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

واختاره الشيخ وغيره، وصححه ابن نصر الله في حواشيه، وقدمه ابن عديم، وصاحب الفائق.

والرواية الثانية: هي كثيرها.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

قال المصنف في النكت: قدمه غير واحد، وقدمه هو في حواشي المقنع.

وقال في الرعاية الكبرى: لو مر دون سترته في غير المسجد الحرام، ومكة، وقيل: والحرم كلب أسود بهيم بطلت صلاته.

وقال بعد ذلك بفصلين: وله رد المار أمامه دون سترته، وعنه في الفرض فقط.

وقيل: يرده في غير المسجد الحرام ومكة، وقيل، والحرم، وعنه وفيهما. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي امرأة وحمار أهلي وحيوان رواتان، وكلامهم في الصغيرة يحتمل وجهين). انتهى.

شمل كلامه مسائل:

= (المسألة الأولى - ٢): إذا مر بين يدي المصلي امرأة أو حمار أهلي فهل تبطل الصلاة بذلك أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، وخصال ابن البناء، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوئين، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.

إحدهما: لا تبطل، وهو الصحيح، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد.

وجزم به الحرقى، وصاحب المبهج، والوجيز، والإقادات، والمنثور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

قال في المغني والكافي: في هذه الرواية هي المشهورة.

قال الزركشي: هي أشهرها.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح، ونظم نهاية ابن رزين، وحواشي ابن نصر الله.

قال في الفصول لا تبطل في أصح الروايتين.

وقدّمه في المغني، والكافي، وإدراك الغاية وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرواية الثانية: تبطل، اختاره الجذ، ورجّحه الشارح، ومال إليه في المغني.

وقدّمه في المستوعب، ومختصر ابن تميم، وحواشي المقنع للمصنف.

وجزم به ناظم المفردات، واختاره الشيخ تقي الدين، وقال هو مذهب أحمد.

قلت: وهو الصواب.

تنبيه: قوله وحمار أهلي هو في نسخ صحيحة.

وفي بعض النسخ لم يذكر أهلي، والصواب ذكرها، وهو الصحيح، وذكر أبو البقاء في شرح الهداية وجهها بأن حمار الوحش كالأهلي.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

وقال في التكت: اسم الحمار إذا أطلق ينصرف إلى المعهود المألوف في الاستعمال، وهو الأهلي، وهو الظاهر، ومن صرح به فالظاهر أنه صرح بمراد غيره، فليس في المسألة قولان، كما يوهمه كلامه في الرعاية. انتهى.

قلت: ليس الأمر كما قال، فقد ذكره أبو البقاء وجهاً كما تقدّم.

وذكره ابن رجب في قاعدة تخصيص المصنوع بالعرف.

قال: وللمسألة نظائر كثيرة، مثل ما لو حلف لا يأكل لحم بقر فهل، يحث بأكل لحم بقر الوحش؟ على وجهين في الترغيب.

وكذا لو حلف لا يركب حماراً فركب حماراً وحشياً هل يحث أم لا؟ على وجهين.

وكذا وجوب الزكاة في بقر الوحش وما أشبهه. انتهى.

كلامه في القواعد، ورأيت بخطه على شرح الهداية للمجد يقول: ولا فرق بين الحمار الوحشي، والأهلي في ظاهر كلام أصحابنا.

وحكى أبو البقاء في شرح الهداية عن الشريف أن في بعض نسخ المجرد ويقطع الحمار الأهلي، وذلك لأنّ الوحشي يخالفه من

طهارته وإباحة أكله، فافترقا. انتهى.

فظاهر كلامه هنا تقوية دخوله، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ٣): مرور الشيطان هل يقطع الصلاة أم لا؟

أطلق المصنف الخلاف، وجعله كمرور المرأة، والحمار، وهو صحيح، ذكره كثير من الأصحاب، منهم ابن تميم وغيره.

وقدّم في الرعاية الكبرى: أن مرور الشيطان لا يقطع الصلاة.

وأطلق في المرأة، والحمار الروايتين، وقدّم في الشرح أيضاً أنه لا يقطع، وإن قلنا: يقطعها مرور المرأة، والحمار، ثم قال: قال ابن

حامد: وهل يقطع الصلاة مرور الشيطان؟ على وجهين:

أحدهما: يقطع، وهو قول بعض أصحابنا.

والثاني: لا يقطع، اختاره القاضي. انتهى.

قلت: عدم القطع ظاهر كلام أكثر الأصحاب، لاقتصارهم على الثلاثة.

وَلَيْسَ وَقُوفُهُ كَمُرُورِهِ عَلَى الْأَصْحَحِ، كَمَا لَا يُكْرَهُ بَعِيرٌ، وَظَهَرَ رَجُلٌ، وَنَحْوُهُ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُخَرَّرِ.
وَفِي سِتْرَةٍ مَغْصُوبَةٍ وَنَجَسَةٍ وَجْهَانِ (م ٥، ٦)،^(١)، فَالصَّلَاةُ إِلَيْهَا كَالْقَبْرِ.
قَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: وَعَلَى قِيَامِهِ سِتْرَةُ الذَّهَبِ.
وَيَتَوَجَّهُ مِنْهَا: لَوْ وَضَعَ الْمَارُ سِتْرَةً وَمَرَّ، أَوْ تَسْتَرُ بِذَابِئَةٍ جَازٍ.
وَسِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ (و) وَلَا عَكْسَ (و)، فَلَا يُسْتَعَبُ لِلْمَأْمُومِ سِتْرَةٌ، وَلَيْسَتْ سِتْرَةٌ لَهُ، وَذَكَرُوا أَنْ مَعْنَى ذَلِكَ إِذَا مَرَّ مَا يَبْطُلُهَا فَظَاهِرُهُ أَنْ هَذَا فِيمَا يَبْطُلُهَا خَاصَّةً، وَأَنْ كَلَامَهُمْ فِي نَهْيِ الْأَدْمِيِّ عَنِ الْمُرُورِ عَلَى ظَاهِرِهِ.
وَكَذَلِكَ الْمُصَلِّي لَا يَدْعُ شَيْئًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي إِلَى سِتْرَةٍ دُونَ أَصْحَابِهِ، لَكِنْ قَدْ اخْتَجُّوا بِمُرُورِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْأَتَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُ الصَّنَفِ وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ أَحَدٌ.

= (المسألة الثالثة - ٤): مرور الصغيرة هل هو كمروء المرأة أم لا؟

قال المصنف: كلام الأصحاب يحتمل وجهين.
قال في النكت: ظاهر كلام الأصحاب أن الصغيرة لا يصدق عليها أنها امرأة، فلا تبطل الصلاة بمروءها، وهو ظاهر الأخبار.
قال: وقد يقال يشبه خلوة الصغيرة بالماء، هل يلحق بخلوة المرأة؟ على وجهين.
قلت: الصواب أن مروءها لا يقطع الصلاة.
وإن قلنا: تقطعها المرأة، وكلامه في النكت يدل على ذلك، فإن الصحيح من المذهب أن خلوتها لا تؤثر في الماء منعاً، والذي يظهر أن قطع الصلاة بالمرأة، والحمار لا يعقل معناه، بل هو تبديي، فيقوى عدم قطعها للصلاة.
وصححه ابن نصر الله أيضاً في حواشيه.
(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وفي ستر مَغْصُوبَةٍ وَنَجَسَةٍ وَجْهَانِ). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): لو صلى إلى ستر مَغْصُوبَةٍ فمر من ورائها ما يقطع الصلاة، فهل يقطعها أم لا؟
أو مر من ورائها من يكره مروءه، فهل يكره أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والمجد في شرحه، والشرح، وغتصر ابن تميم، والرعاية الصغرى، والحاويين، وغيرهم.
إحداهما: كغيرها، قدّمه في الرعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لإطلاقهم.
والوجه الثاني: لا يعتد بها، فوجودها كعدمها، جزم بها ابن رزين في شرحه.
قلت: وهذا الصواب.

قال المجد في شرحه بعد أن أطلق الوجهين وعللهما، وأصل الوجهين الصلاة في البقعة، والثوب المغصوب. انتهى.
والمذهب عدم صحة الصلاة في ذلك، فكذا يكون هنا، وهو الذي اخترناه، والله أعلم.
(المسألة الثانية - ٦) إذا صلى إلى ستر نجس فهل هي كالطاهرة أم لا يعتد بها؟
أطلق الخلاف.

إحداهما: هي كالطاهرة قدّمه في الرعاية الكبرى.
قلت: وهو الصواب الذي لا يعدل عنه، وهو ظاهر كلام الأصحاب.
والوجه الثاني: وتجوّدها كعدمها.
قلت: وهو ضعيف، وإطلاق المصنف فيه نظير، والصحيح الفرق بين المغصوبة، والنجسة.
تنبيه: قوله في ستر الإمام: ستر لمن خلفه بعد ذكره حديث ابن عباس، والذي بعده وما فيهما من الاحتمالات قال فاختلف كلامهم على وجهين:

والأول: أظهر وفقاً للشافعية، وغيرهم. انتهى.
قال ابن نصر الله في حواشيه، صوابه.
والثاني: أظهر؛ لأنه محلّ وفاق الشافعية أعني عموم ستره لما يبطلها ولغيره، كمروء الأدمي، ومنع المصلي المار. انتهى.

وَهَذَا قَصِيئَةٌ عَيْنٌ يَحْتَمِلُ الْبَغْدُ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْحَرَمِ، وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْإِمْكَانِ، وَحُضُورُ شَاغِلٍ عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَقُلْ وَلَمْ يُنَكِّرْ ذَلِكَ أَحَدًا، بَلْ كَانَ يُضَيِّفُ عَدَمَ الْإِنْكَارِ إِلَيْهِ. وَغَايَتُهُ: إِفْرَاقُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَاحْتِجَاجُ «بِأَنَّ الْبَهِيمَةَ لَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَرَأَهَا حَتَّى التَّصَنَّقَ بِالْجِدَارِ فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٠٨)، وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَلَمْ يَقُولُوا كَقَوْلِهِ، وَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا إِنْ صَحَّ فَقَصِيئَةٌ عَيْنٌ تَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَمُرَّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، مَعَ اخْتِمَالِ الْبَغْدِ، أَوْ تَرَكُوهَا لِيُظْهِرَ عَدَمُ الْإِمْكَانِ، مَعَ أَنَّهُ مَقَامُ كَرَاهَةٍ.

وَهَذَا مِنْهُمْ يَذُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، فَاخْتَلَفَ كَلَامُهُمْ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَفَاقًا لِلشَّائِعِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصَّنْفِ قَامَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ بِجَدَائِهِ، فَإِنْ مَشَى إِلَيْهَا عَرْضًا كَرِهَ. وَغَنَهُ: لَا، وَقَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: لَمْ أَرْ أَحَدًا تَعَرَّضَ لِحُجُوزِ الْمُرُورِ الْإِنْسَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَحْتَمِلُ جَوَازَهُ اغْتِيَابًا بِسُتْرَةِ الْإِيمَانِ لَهُمْ حُكْمًا، وَيَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِعَدَمِ الْإِنْبِتَالِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَمُرَادُهُ عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِهِ. وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ الْمَالِكِيِّ: اخْتَلَفُوا هَلْ سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ أَمْ هِيَ سُتْرَةٌ لَهُ خَاصَّةٌ وَهُوَ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ مَعَ الْإِتِّفَاقِ أَنَّهُمْ مُصَلُّونَ إِلَى سُتْرَةٍ.

وَلِمُسْلِمٍ (٤١٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جَنَّةٌ»، أَيْ التَّرْسُ، يَمْنَعُ مِنْ نَقْصِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، لَا أَنَّهُ يُجَوِّزُ الْمُرُورَ قُدَّامَ الْمَأْمُومِ كَمَا سَبَقَ.

وَرَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ (٨٢٧): حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ خُرَيْتٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَمَرَّتْ شَاةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَسَاعَاَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، حَتَّى أَلْصَقَ بَطْنَهُ بِالْقِبْلَةِ».

رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٧١)، عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٨٢٧).

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٧٧٤)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحٍ الشَّيْزَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَكَّامٍ، عَنْ جَرِيرٍ.

وَرَوَى ذَلِكَ فِي الْمُخْتَارَةِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَلَا يُجِيبُ الْوَالِدُ فِي نَقْلِ أَنْ لَزِمَ بِالشَّرْعِ.

وَسَأَلَهُ الْمُرُودِيُّ عَنْهَا، فَقَالَ: يُرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُكَدِّرِ إِذَا دَعَنَكَ أَمُّكَ فِيهَا فَاجْنِبْهَا، وَأَبُوكَ لَا تُجْنِبْ، وَكَذَا الصُّومُ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ يَرْوِي عَنْ الْحَسَنِ لَهُ أَجْرُ الْبَرِّ، وَأَجَزُ الصُّومِ إِذَا أَفْطَرَ.

وَيَجِبُ أَنْ يُجِيبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَقْلِ وَفَرْضِ (و) وَإِنْ قَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ فِي نَقْلِ نَصٍّ عَلَيْهِ.

وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَمَذْهَبُ (هـ) تَبْطُلُ مُطْلَقًا، إِنْ سَمِعَ اسْمَهُ، أَوْ كَانَ عَادَةً لَهُ، وَيَجِبُ رَدُّ كَافِرٍ مَعْصُومٍ دَمَهُ عَنْ يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ، كَمُسْلِمٍ، فَيَقْطَعُ.

وَقِيلَ: يَمُتُ، وَكَذَا إِنْ قَرَأَ مِنْهُ غَرْمُهُ، نَقَلَ حَبِيشٌ يَخْرُجُ فِي طَلَبِهِ، وَكَذَا إِنْ قَادَ غَرِيقٌ وَنَحْوَهُ.

وَقِيلَ: نَقَلَ، وَإِنْ أَبَى صَحَّتْ، ذَكَرُوهُ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ.

فصل

لَا بَأْسَ بِعَمَلٍ يَسِيرٍ لِلْحَاجَةِ (و) وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهَا (و) وَقِيلَ: يُسْنُ لِسَهْوِهِ سُجُودَهُ، وَلَهُ قَتْلُ الْحَيَّةِ (م ر)، وَالْعَقْرَبِ (م ر)، وَالْقَمَلَةِ.

وَعَنْهُ فِيهَا: يُكْرَهُ (و م).

وَعِنْدَ الْقَاضِي: التَّغَافُلُ عَنْهَا أَوَّلَى، وَفِي جَوَازِ دَفْنِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَجْهَانِ، وَنَصُّهُ يَبَاحُ قَتْلُهَا فِيهِ (م ر) (١).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وله قتل الحية، والعقرب، والقملة، وعنه فيها يكره، وفي جواز دفنها في المسجد وجهان، ونصه يباح قتلها فيه). انتهى.

والمراء: وَيُخْرِجُهَا أَوْ يَذْفِيهَا.
 وَقِيلَ: لِلْقَاضِي: يَكْرَهُ قَتْلَهَا وَذَفْنَهَا فِيهِ كَالنَّخَامَةِ؟ فَقَالَ: ذَفَنَ النَّخَامَةَ كَفَّارَةً لَهَا، فَإِذَا ذَفَنَهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَتَنَحَّمْ، كَذَا إِذَا ذَفَنَ الْقَمَلَةَ كَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا.
 وَقَدْ رَوَى إِسْحَاقُ قَالَ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ فِي الْجَامِعِ يَنْزِقُ فِي التُّرَابِ وَيَذْفِيهِ.
 قَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: وَكَيْفَ يَجُوزُ فِعْلُ الْخَطِيئَةِ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُهَا؟ ثُمَّ احْتِجَّ بِمَا يُوجِبُ الْحَذَرَ.
 وَقِيلَ: يُمَاجِلُ أَوْ يَنْسَى، كَذَا قَالَ، وَمَنْ يَجُوزُ هَذَا يَقُولُ: إِنَّمَا يَكُونُ خَطِيئَةً إِذَا لَمْ يَقْصِدْ تَكْفِيرَهَا، فَلَا تَعَارُضَ.
 وَلَا أَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ: «قَتَلَ الْقَمَلَةَ وَذَفَنَهَا فِي الْمَسْجِدِ».
 رَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.
 وَنَقَلَ الْمُرُوزِيُّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَتْلِ الْقَمَلَةِ، وَابْتِغَاثِهَا فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِهَ بَأْسٌ.
 قَالَ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: أَعْمَاقُ الْمَسْجِدِ كَطَاهِرِهِ فِي وَجوبِ صِيَانَتِهِ عَنِ النَّجَاسَةِ.
 وَلَيْسَ التُّرَابُ وَتَحْوِيهِ وَعَدُّ الْآيِ بِأَصْنَافِهِ (هـ ش) كَتَبِيرَاتِ الْعِيدِ وَفِي كَرَاهَةِ عَدِّ التَّسْبِيحِ رِوَايَتَانِ (م ٨) (١).
 وَالْقِرَاءَةُ فِي الْمَصْنُفِ (و ش).
 وَعَنْهُ: نَقْلًا (و م).
 وَعَنْهُ: لِغَيْرِ حَافِظٍ.

= وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ حُدَّانٍ فِي رِعَايَةِ الْكِبَرَى.
 أَحَدَاهُمَا: يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةِ كَالْبِصَاقِ اخْتَارَهُ الْقَاضِي.
 وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَجُوزُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: أَعْمَاقُ الْمَسْجِدِ كَطَاهِرِهِ فِي وَجوبِ صِيَانَتِهِ عَنِ النَّجَاسَةِ. انْتَهَى.
 فَعَلَى هَذَا: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ قُلْنَا بِنَجَاسَةِ دُمَا مَنَعَ، وَالْأَفْلَاحُ، وَقِيلَ: يَكْرَهُ.
 وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي جَوَازِ ذَفْنِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَجْهَيْنِ.
 وَلَعَلَّهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى الْخِلَافِ فِي طَهَارَةِ دُمَا وَنَجَاسَتِهِ. انْتَهَى.
 قُلْتُ: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ طَهَارَةُ دَمِ الْقَمَلِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَدْ مَنَعَ الْمَصْنُفَ وَغَيْرَهُ.
 (١) (مَسْأَلَةٌ ٨): قَوْلُهُ: (وَفِي كَرَاهَةِ عَدِّ التَّسْبِيحِ رِوَايَتَانِ). انْتَهَى.
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ.
 قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّارِحُ، تَوَقَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي كَرَاهَةِ عَدِّ التَّسْبِيحِ وَجْهَانِ. انْتَهَى.
 أَحَدُهُمَا: لَا يَكْرَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ.
 قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ فِي مَعْنَى عَدِّ الْآيِ، قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى لَا يَكْرَهُ فِي أَصْحَابِ الرَّجْهَيْنِ.
 قَالَ فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى: وَلَهُ عَدُّ التَّسْبِيحِ فِي الْأَصَحِّ.
 قَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ وَتَبِعَهُ فِي جَمْعِ الْبَحْرَيْنِ: لَا يَكْرَهُ عَدُّ أَصْحَابِنَا. انْتَهَى.
 وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ.
 وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْكَافِي، وَالْمَحْرُورِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالبَلْغَةِ، وَالْإِفَادَاتِ، وَالتَّنْوِيرِ، وَمَتَّخِبِ الْأَدْمِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.
 وَقَدْ مَنَعَ فِي الْمُسْتَوْعَبِ، وَالْمَقْنَعِ، وَالرَّعَايَةِ الْكِبَرَى، وَالنُّظْمِ، وَغَيْرِهِمْ.
 وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَكْرَهُ.
 قَالَ النَّاطِلُ وَهُوَ الْأَجُودُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْوَجِيزِ لَعْدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْمَبَاحِ، وَقَدْ مَنَعَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَصَاحِبُ الْفَائِقِ وَقَالَا نَصُّ عَلَيْهِ.
 صَحَّحَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ.
 قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.
 وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ؛ فَزَيَّنَهُمَا قَالَا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَا أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ تَوَقَّفَ؛ وَإِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ عَدُّ التَّسْبِيحِ دُونَ الْآيِ لِأَنَّ الْمَقُولَ عَنِ السَّلَفِ إِنَّمَا هُوَ عَدُّ الْآيِ. انْتَهَى.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ قَرْضًا.
 وَقِيلَ: وَتَفْلًا (و هـ)؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي قَرْضِ الْقِرَاءَةِ عَلَى غَيْرِهِ، كَأَعْتَمَادِهِ بِحَيْثُ فِي قِيَامِهِ وَحَمَلِ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى غَيْرِ الْحَافِظِ.
 وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ هَلْ أَرَادَ آيَةً أَمْ قَدَرَ الْفَاتِحَةَ؟ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ يَكْرَهُ فَقَطُّ.
 قَالَ فِي الْخِلَافِ لِمَنْ قَاسَهُ عَلَى الْمُتَلَقِّنِ: لَا نُسَلِّمُ هَذَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُصْنَعِي إِلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهِ وَيَحْفَظُهُ وَيَقْرُؤُهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَنْ أَصْحَابِنَا مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ (هـ).
 وَرَدَّ السَّلَامُ إِشَارَةً (و م ش).
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ (و هـ).
 وَعَنْهُ: فِي قَرْضِ.
 وَعَنْهُ: يَجِبُ، وَلَا يَرُدُّهُ فِي نَفْسِهِ (هـ) بَلْ يُسْتَحَبُّ بَعْدَهَا، وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ وَلَوْ صَافَحَ إِنْسَانًا يُرِيدُ السَّلَامَ عَلَيْهِ لَمْ تَبْطُلْ خِلَافًا لِلْحَنِيفِيَّةِ.
 وَلَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي (و م).
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ (و ش) وَقَاسَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْمُشْغُولِ بِمَعَاشٍ أَوْ حِسَابٍ، كَذَا قَالَ.
 وَيُتَوَجَّهُ إِنْ نَأَذَى بِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَكْرَهُ.
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ فِي قَرْضِ.
 وَقِيلَ: لَا يَكْرَهُ إِنْ عَرَفَ كَيْفِيَّةَ الرُّدِّ، وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ عَرَفًا بِلا ضَرُورَةٍ.
 وَيُتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ عِنْدَ الْفَاعِلِ.
 وَقِيلَ: ثَلَاثًا (و ش) وَقِيلَ مَا ظَنُّ فَاعِلُهُ لَا فِي صَلَاةٍ (و هـ م) مُتَوَالِيًا (و هـ)، وَالشَّافِعِيُّ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَمَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَ إِذَا قَامَ حَمَلَ أَمَامَةً بَنَتْ رُتْبًا، وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٤٣).
 وَلِلْبُخَارِيِّ (٤٩٤) نَحْوُهُ، وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «صَلَّى عَلَى الْمُنْبَرِ، وَتَكَرَّرَ صُغُودُهُ وَتَزَوَّلُهُ عَنْهُ».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (م: ٥٤٤).
 وَكَجَاهِلٍ تَخْرِيمِهِ فِي وَجْهِهِ؛ لِإِصْطِحَ ذِي الْيَدَيْنِ، لِأَنَّهُ مَشَى، وَتَكَلَّمَ، وَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «الْحُجْرَةَ»، وَبَنَى.
 وَقِيلَ: أَوْ مُتَقَرِّفًا (و م) أَبْطُلَ.
 وَعَنْهُ: عَمْدًا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (و ق).
 وَإِشَارَةٌ أُخْرَى مِنْ مَفْهُومَةٍ أَوْ لَا كَالْعَمَلِ ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ وَمَعْنَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ.
 وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ الْمَفْهُومَةُ كَالْكَلَامِ تَبْطُلُ، إِلَّا بَرْدَ سَلَامٍ، وَلَا أَثَرَ لِعَمَلٍ غَيْرِهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، كَمَنْ مَصَّ لُذْيَ أُمِّهِ ثَلَاثًا فَتَرَكَ لَبَنَهَا لَمْ تَبْطُلْ (هـ).
 وَلَهُ الْفَتْحُ عَلَى إِمَامِهِ، (و).
 وَعَنْهُ: إِنْ طَالَ.
 وَعَنْهُ: يَجُوزُ فِي نَفْلِ، وَظَاهِرُ الْمَسْأَلَةِ لَا تَبْطُلُ وَلَوْ فَتَحَ بَعْدَ اخْتِلَافِهِ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهَا (هـ) وَلِغَيْرِ مُصَلِّ الْفَتْحِ وَلَا تَبْطُلُ (هـ) وَتَجِبُ الْفَتْحُ فِي الْأَصَحِّ فِي الْفَاتِحَةِ كَيْسِيَانِ سَجْدَةٍ، وَلَا يَفْتَحُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ.
 وَعَنْهُ: تَبْطُلُ بِهِ، (و هـ) وَقِيلَ بِتَجَرُّوهِ لِلتَّفْهِيمِ (و م ر).
 وَكَذَا إِنْ عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ عِنْدَنَا، وَلَا تَبْطُلُ عِنْدَ (هـ م ش)، وَكَذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُمُ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا إِنْ خَاطَبَ آدَمِيًّا بِقُرْآنٍ أَوْ تَسْبِيحٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِتَسْبِيهِ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ، (و هـ).
 وَفِي التَّعْلِيلِ وَغَيْرِهِ: الْخِلَافُ فِي تَحْلِيلِ ضَرْبٍ، وَيَكْرَهُ لِبَاطِسِ الْحَمْدِ.

وَقِيلَ: تَرَكُهُ أَوَّلَى، وَكَذَا نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ وَيَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يَحْرُكُ لِسَانَهُ وَمَذْهَبُ (هـ) كَهَذَا، وَالْقَوْلُ قَبْلَهُ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ لَا يُعْجِبُنِي رَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا وَاسْتَحَبَّهُ (م ش) سِرًّا.
وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ وَجَهْرًا.
وَقِيلَ: عَنْ (م) تَرَكُهُ أَوَّلَى.
وَإِذَا نَابَهُ أَمْرٌ سَبَّحَ (و) وَلَوْ كَثُرَ، وَصَفَحَتْ بَطْنُ كَفٍّ عَلَى ظَهْرٍ آخَرَ (و هـ ش) مَا لَمْ يَطْلُ، وَلَا تُسَبِّحَ (م) وَنَصْنَعُهُ
يُكْرَهُ كَتَصْفِيْقِهِ لِتَنْبِيهِ أَوْ لَا، وَصَفِيْرُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ الْآيَةُ [الأنفال: ٣٥].
وَقِيلَ: يَجُوزُ كَتَنْبِيْهِهِ بِقِرَاءَةٍ، وَتَكْبِيرٍ، وَتَهْلِيلٍ (و)
وَفِي كَرَاهَةِ التَّنْبِيْهِ بِنَحْنَحَةٍ رَوَاتَانِ (م ٩) ^(١).
وظَاهِرُ ذَلِكَ لَا تَبْطُلُ بِتَصْفِيْقِهَا عَلَى جِهَةِ اللَّعِبِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ، وَتَبْطُلُ بِهِ لِمَنَافَاتِهِ الصَّلَاةُ (و ش)
وَلَهُ السُّؤَالُ عِنْدَ آيَةِ رَحْمَةٍ، وَالتَّعَوُّدُ عِنْدَ آيَةِ عَذَابٍ.
وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ (و ش) وَظَاهِرُهُ لِكُلِّ مُصَلٍّ.
وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِي فَرَضٍ (و هـ م) وَذَكَرَ أَبُو الْوَفَاءِ فِي جَوَازِهِ فِيهِ رَوَاتَيْنِ.
وَعَنْهُ: يَفْعَلُهُ وَحْدَهُ.
وَنَقَلَ الْفَضْلُ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَهُ مَأْمُومٌ، وَيَخْفِضُ صَوْتَهُ.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الدِّينَوْرِيُّ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ: مَعْنَى ذَلِكَ تَكَرَّرُ الْآيَةُ، قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قُرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠] فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا، قَالَ: «سُبْحَانَكَ
يَبْلَى» فِي فَرَضٍ وَنَقَلَ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَقُولُهُ فِيهِمَا.
وَقَالَ أَيْضًا: مَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُجِبُّ الْمُؤَدَّنَ فِي نَقْلِ.
قَالَ وَكَذَا إِنْ قُرَأَ فِي نَقْلِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، قَالَ: بَلَى لَا يَفْعَلُ، وَفِي هَذَا خَيْرٌ فِيهِ نَقْلٌ،
بِخِلَافِ الْآيَةِ الْأُولَى.
وَقَدْ قِيلَ لِأَحْمَدَ: إِذَا قُرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠] هَلْ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى؟
قَالَ: إِنْ شَاءَ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَجْهَرُ بِهِ.
وَسُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْقِرَاءَةِ بِمَا فِيهِ دُعَاءٌ هَلْ يَحْصِلَانِ لَهُ؟ فَتَوَقَّفَ.
وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (٢٠٦٦)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ.
عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَتَمَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ بِآيَتَيْنِ أَعْطَانِيَهُمَا مِنْ كُنْزِهِ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ،
فَتَعَلَّمُوهُنَّ، وَعَلِّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ، فَإِنَّهَا صَلَاةٌ، وَقُرْآنٌ، وَدُعَاءٌ». ^(٢)
فَيَتَوَجَّهُ الْحُصُولُ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَلِتَضْمَنِ مَا أَتَى بِهِ ذَلِكَ.
وَإِنْ بَدَّرَهُ بُصَاقٌ وَهُوَ الْبِرَاقُ، وَالبَسَاقُ مِنَ الْقَمِّ، أَوْ مُحَاطٌ مِنَ الْأَنْفِ، أَوْ نُخَامَةٌ وَهِيَ النُّخَاعَةُ مِنَ الصَّدْرِ، أَوْ أَلَهُ فِي

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي كراهة التنبيه بنحنة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والشرح.

إحداهما: يكره.

قلت: وهو الصواب.

ثم وجدت ابن نصر الله قال في حواشيه: أظهرهما: يكره.

والرواية الثانية: لا يكره، قدمه ابن رزين في شرحه، وقال: هذا أظهر.

قلت: وهو ضعيف.

ثَوْبِهِ، وَخُطِفَ أَحْمَدُ بِوَجْهِهِ فَبَزَقَ خَارِجَهُ، وَفِي غَيْرِ مَسْجِدٍ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ، زَادَ جَمَاعَةُ الْيُسْرَى، لِلْخَبَرِ، وَيُكْرَهُ أَمَامَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ، لِيُخْبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَلْيَبْصُرْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ فَيَذْفِنَهَا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٦).

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٣٨٢٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ حَذِيفَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ تَقَلَّ ثُجَاءَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَقَلَّهَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ» وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ يَجُوزُ فِيهِ فِي بُقْعَةٍ يَنْذِفُن فِيهَا، وَعِنْدَ (م) إِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ مُحَصَّنًا جَازَ فِيهِ وَلَوْ أَمَامَهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ، وَيَذْفِنُهُ فِيهِ فِي بُقْعَةٍ يَنْذِفُن فِيهَا لَا تَحْتَ حَصِيرٍ (و م).

قَالَ أَحْمَدُ: الْبَرَاءُ فِي خَطِيئَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ ذَفْنُهُ، لِلْخَبَرِ (و هـ ش).

قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: لِأَنَّ بَدَنِيهِ تَزُولُ الْقَذَارَةُ، وَسَبَقَ كَلَامُ الْقَاضِي أَوَّلَ الْفَصْلِ، وَإِنْ لَمْ يُزَلِّهَا لَزِمَ غَيْرُهُ إِذَا لَتَّهَا لِيُخْبِرَ أَبِي ذَرٍّ «وَوَجَدْتُ فِي مَسَائِرِ أَعْمَالِهَا الشَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُذْفَنُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٥٣).

وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيقُ مُوَضِعِهَا، لِيُغْلِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَصْلٌ

يُكْرَهُ الْتِفَاتُهُ بِلا حَاجَةٍ (و) وَتَبْطُلُ إِنْ اسْتَدْبَرَهَا (ع) أَوْ اسْتَدَارَ بِجُمْلَتَيْهِ (م) فَقَطَّ، لَا بِصَدْرِهِ مَعَ وَجْهِهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَوْ بِصَدْرِهِ (و هـ ش) قَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ مَا لَمْ يُحَوَّلْ رِجْلَيْهِ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَزَفَعَ بَصَرَهُ (و) وَتَغْمِيزُهُ (م) نَصُّ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْيَهُودُ، وَمَطْنَةُ النَّوْمِ.

وَتَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ إِنْ نَظَرَ أَمَتَهُ عُرْيَانَةً غَمَضَةً.

وَفَرَّقَهُ أَصَابِعُهُ (و) وَتَشَبَّهَهَا (و) وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ (و) وَتَرَوُّحُهُ (و) إِلَّا لِحَاجَةٍ كَغَمٍّ شَدِيدٍ (خ) نَصُّ عَلَيْهِ، وَمَرَاوَحَتُهُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَيُكْرَهُ كَثْرَتُهُ، لِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْيَهُودُ.

وَمَسَّ لِحْيَتَيْهِ، وَخَفَضَ شَعْرَهُ، أَوْ كَتَفَ ثَوْبَهُ وَنَحْوَهُ (و) وَلَوْ فَعَلَهُمَا لِعَمَلٍ قَبْلَ صَلَاتِهِ (م) وَأَوْمَسَ إِلَى مِثْلِ قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْحَكَمِ، وَنَهَى أَحْمَدُ رَجُلًا كَانَ إِذَا سَجَدَ جَمَعَ ثَوْبَهُ بِيَدِيهِ الْيُسْرَى.

وَتَقَلَّ عَبْدُ اللَّهِ لَا يُتَّبَعِي أَنْ يَجْمَعَ ثِيَابَهُ، وَاحْتَجَّ بِالْخَبَرِ.

وَتَقَلَّ ابْنُ الْقَاسِمِ يُكْرَهُ أَنْ يُشَمَّرَ ثِيَابَهُ، لِقَوْلِهِ: «تَرَبُّبٌ قَرِيبٌ».

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ حِكْمَةَ النَّهْيِ أَنَّ الشَّعْرَ يَسْجُدُ مَعَهُ.

وَلِهَذَا رَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَغْفُوصٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَامَ فَجَعَلَ يَجْلِسُهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ مَا لَكَ وَلِرَأْسِي؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٢).

وَيُكْرَهُ أَفْرِاشُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا (و) وَإِفْعَاؤُهُ (و) وَهُوَ فَرَشُ قَدَمَيْهِ وَجُلُوسُهُ عَلَى عَقْبَيْهِ، وَهُوَ جَائِزٌ.

وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَاسْتِنَادُهُ بِلا حَاجَةٍ (و) فَإِنْ سَقَطَ لَوْ أُرِيلَ لَمْ يَصِحَّ (و).

وَتَقَلَّ الْيَمُونِيُّ لَا بَأْسَ بِالِاسْتِنَادِ إِلَيْهِ، وَحُمِلَ عَلَى الْحَاجَةِ، وَيُكْرَهُ عُبْنُهُ (و) وَزَادَ فِي الْهِدَايَةِ لِلْحَنَفِيَّةِ، وَلِأَنَّ الْعَبَثَ حَرَامٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِهِ فِيهَا؟ وَخَالَفَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَخْصُصَ جَنَّتَهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ شِعَارُ الرَّافِضَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَالتَّمْطِيُّ، وَفَتْحُ قَعْبِهِ، وَوَضْعُهُ شَيْئًا، لَا بِيَدَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ غَلَبَهُ تَنَازُّبٌ كَظَمِ نَذْبًا، فَإِنْ أَبَى اسْتَجَبَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فِيهِ عَلَى الْأَصَحِّ، لِلْخَبَرِ، وَلَا يُقَالُ تَنَازُّبٌ بَلْ تَنَازُّبٌ، وَمَسَحَ أَثَرُ سَجُودِهِ (و).

وَفِي الْمَغْنِيِّ إِكْتَارُهُ مِنْهُ، وَلَوْ بَعْدَ التَّشَهُُّدِ (هـ).

وَعَنْهُ: وَبَعْدَ الصَّلَاةِ (خ) وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا يُلْهِمُهُ (و) أَوْ نَارَ (و هـ ش) حَتَّى سِرَاجٍ (هـ) وَقِنْدِيلٍ (هـ) وَشَمْعَةٍ (هـ) وَحَمْلَةٍ مَا يَشْعَلُهُ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَمْلَأَ فِي قِبْلَتِهِ شَيْئًا، لَا وَضْعُهُ بِالْأَرْضِ، قَالَ أَحْمَدُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَجْعَلُوا فِي الْقِبْلَةِ شَيْئًا حَتَّى الْمُصْحَفَ، وَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْحَقِيقَةَ، قَالَ بَعْضُهُمْ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَيَكْرَهُ تَكَرُّارَ الْفَاتِحَةِ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ (خ) وَمَا يَمْنَعُ كَمَالَهَا كَحَرٍّ وَتَبَرٍّ، وَتَحْوٍ وَصَلَاتُهُ إِلَى مُتَحَدِّثٍ، (هـ).

وَعَنْهُ: يُعِيدُ (خ).

وَعَنْهُ: الْفَرُصُ، وَكَذَا نَائِمٌ.

وَعَنْهُ: لَا يَكْرَهُ (و هـ).

وَعَنْهُ: النُّقْلُ، وَإِلَى كَافِرٍ (و م) وَصُورَةٌ مَنْصُوبَةٌ نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ صُورَةٌ مُثَلَّةٌ، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ سُجُودَ الْكُفَّارِ لَهَا، فَذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ صُورَةَ حَيَوَانَ مُحَرَّمَةٍ، لِأَنَّهَا الَّتِي تُعْبَدُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَفِي الْفُضُولِ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى جِدَارٍ فِيهِ صُورَةٌ وَتَمَاثِيلٌ، لِمَا فِيهِ مِنَ الشُّبُهَةِ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَالْأَوْتَانِ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُبْذَرُ لِلنَّظَرِ إِلَيْهَا (هـ) وَأَنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِلَى غَيْرِ مَنْصُوبَةٍ (هـ) وَلَا سُجُودَهُ عَلَى صُورَةٍ (هـ) وَلَا صُورَةَ خَلْفَهُ فِي الْبَيْتِ (هـ ر) وَلَا فَوْقَ رَأْسِهِ فِي سَقْفٍ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ جَانِبَيْهِ (هـ).

وَيَأْتِي فِي الْوَلِيَمَةِ إِبَاحَةُ دُخُولِ ذَلِكَ الْبَيْتِ وَكَرَاهَتُهُ وَتَحْرِيمُهُ وَكَرَهُ شَيْخُنَا السُّجُودَ عَلَيْهَا، وَسَبَقَ فِي اللَّبَاسِ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ.

وَيَكْرَهُ حَمْلُ فَصٍّ أَوْ ثَوْبٍ فِيهِ صُورَةٌ (و) وَمَسُّ الْحَصَى، وَتَسْوِيَةُ التُّرَابِ (و) بِلَا عُدْرٍ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَكْرَهُهُ، وَإِلَى وَجْهِ أَدَمِيٍّ (و) نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الرُّعَالَةِ: أَوْ حَيَوَانَ غَيْرِهِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ:

وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ وَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَإِلَى جَالِسٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَاحْتِجُّ بِتَغْزِيرِ عُمَرَ فَاعِلُهُ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَجْلِسَ قُدَامَهُ، فَإِنْ انْتَهَى، وَالْأَوَّلُ أَذْبَ، كَذَا قَالَ، وَتَغْزِيرُ عُمَرَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ صَلَّى إِلَى وَجْهِ أَدَمِيٍّ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّيُ إِلَى الْقَاعِ، وَكَالْصَّفِّ الثَّانِي.

رَوَى الْبُخَارِيُّ (٤٨٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ وَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا» فَقُلْتُ أَفَرَأَيْتَ إِذْ ذَهَبْتَ الرُّكْبَانَ^(١).

قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ الرَّحْلَ فَيَعْدِلُهُ، فَيُصَلِّيُ إِلَى آخِرِهِ، أَوْ قَالَ: مُؤَخَّرِهِ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْعَلُهُ، وَكَرِهَهَا (م) إِلَى مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ، وَسَبَقَ فِي أَوَّلِ صِفَةِ الصَّلَاةِ: إِلَى امْرَأَةٍ^(٢).

وَابْتَدَأُهَا تَأْفِيقًا إِلَى طَعَامٍ (و) وَلَوْ كَثُرَ (م ر) كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهِ.

وَاحْتِجُّ صَاحِبَ الْمُحَرَّرِ فِي الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «مِنْ فَقِهِ الرَّجُلِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجِبِهِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِعٌ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ، وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةُ الْمَسْأَلَةِ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: بِحَضْرَةِ فَلَانٍ أَيْ بِمَشْهَدٍ مِنْهُ، وَهُوَ مَثَلُ الْحَاءِ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله في البخاري: (إنه كان عليه السلام يعرض راحلته ويصلي إليها فقال نافع لابن عمر عمر أفرأيت إذ ذهبت الركبان).

كذا في النسخ، وصوابه: إذا هبت، بإسقاط الدال المعجمة وهو كذلك في البخاري (٤٨٥).

(٢) الثاني: قوله بعد ذلك: (وسبق في أول صفة الصلاة إلى امرأة).

كذا في النسخ، صوابه: تكرار الصلاة؛ يعني: سبق في أول صفة الصلاة إلى امرأة وبهذا ينتظم الكلام.

وَيُكْرَهُ ابْتِدَآؤُهَا مَعَ مَدَافَعَةِ الْآخِثَيْنِ (و).
وَعَنْهُ: يُعِيدُ مَعَ الْمَدَافَعَةِ وَعَنْهُ إِنْ أُرْجِعَتْ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ الْأَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ، وَعَنْ (م) كَالرُّوَايَاتِ، وَمَنْعَ رِيحٍ مُخْتَبِئَةٍ.
وَفِي الْمَطْلِعِ: هِيَ فِي مَعْنَى الْمَدَافَعَةِ أَيْ فَتْحِيهِ الرُّوَايَاتِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي كَلَامَ ابْنِ أَبِي مُوسَى فِي الْمَدَافَعَةِ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ.

قَالَ: وَكَذَا حَكَمَ الْجُوعُ الْمَفْرُطُ، وَالْعَطَشُ الْمَفْرُطُ.
وَاجْتَنِبَ بِالْأَخْبَارِ، فَتَحِيهِ الرُّوَايَاتِ، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ قَوْلُ الظَّاهِرِيِّ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الصَّحَّةَ (ع).
وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنَّمَا جَمَعَ الشَّارِعُ بَيْنَهُمَا لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَعْنَى.
وَكَذَا قَالَ: يَكْرَهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ بِخُشُوعِهَا كَحَرٍّ، وَبَرْدٍ، لِأَنَّهُ يُثْقِلُهُ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ نَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَدَافَعَةِ الْآخِثَيْنِ.

وَفِي الرُّوضَةِ بَعْدَ ذِكْرِهِ أَهْذَارُ الْجُمُعَةِ، وَالْجَمَاعَةِ، قَالَ: لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ يَجِيءَ أَفْعَالُهَا وَيَعْقِلَهَا.
وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَمْنَعُ ذَلِكَ، فَإِذَا زَالَتْ فَعَلَهَا عَلَى كَمَالِ خُشُوعِهَا، وَهُوَ بَعْدَ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى.
وَيُكْرَهُ أَنْ يَخْصُصَ مَوْضِعٌ سَجُودٍ بِشَيْءٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ، لَا الصَّلَاةَ عَلَى خَائِلٍ صَوْفٍ وَشَعْرِ، وَتُخَوِّفُهَا مِنْ حَيَوَانٍ (م) كَمَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ (و) وَتَصْبِحُ عَلَى مَا مَنَعَ صَلَاتَهُ الْأَرْضُ (هـ).
وَفِي الْمَذْهَبِ: تَكْرَهُ الْقِرَاءَةُ الْمُخَالَفَةُ عُرْفِ الْبَلَدِ وَقَدْ سَبَقَ.

فصل

تَبْطُلُ بِكَلَامٍ عَمْدًا وَلَوْ بِالسَّلَامِ، أَوْ بِتَلْبِيَةِ مُحَرَّمٍ، لَا بِتَكْبِيرٍ عَيْدٍ، وَإِنْ وَجِبَ لِخَافٍ تَلْفٌ شَيْءٍ وَتَعَيَّنَ الْكَلَامُ بَطُلَتْ.
وَقِيلَ: لَا، كَلِجَانِيَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
قَالَ الشَّيْخُ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، لِأَنَّهُ أَحْمَدُ عَلَّلَ صِحَّةَ صَلَاةٍ مِنْ أَجَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِوُجُوبِ الْكَلَامِ، وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا لَمْ يَجِبْ عَيْنًا.
وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: لَزُومُ الْإِجَابَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَا تَمْنَعُ الْفَسَادَ، لِأَنَّهُ لَوْ رَأَى مَنْ يَقْتُلُ رَجُلًا مَنَعَهُ، وَإِذَا فَعَلَ قَسَدَتْ.
وَكَذَا نَاسٌ غَيْرُ سَلَامٍ مِنْهَا، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ نَاسٍ لَا مِنْ عَامِدٍ، لِأَنَّهُ فِيهِ كَافُ الْخَطَابِ وَجَاهِلٌ وَمُكْرَهُ فِي رِوَايَةٍ (و هـ).
وَعَنْهُ: لَا (م ١٠، ١١) (١) (و م ش) فِي غَيْرِ الْمُكْرَهُ وَعَنْهُ لَا تَبْطُلُ بِكَلَامٍ لِمَصْلَحَتِهَا (و م ر).

(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وتبطل بكلام عمدًا وكذا ناس غير سلام منها وجاهل ومكره في رواية، وعنه لا). انتهى.
اعلم: أن كلام الناس يبطل الصلاة على الصحيح من المذهب، كما قدمه المصنف، فيما يظهر.
وقدمه في المقنع، والمحزر، والحاويين، والفاقق، والقاضي أبو الحسين.
قال الزركشي: هذه أشهرها، واختيار ابن أبي موسى، والقاضي، وغيرهما، ونصره ابن الجوزي في التحقيق. انتهى.
وعنه: لا يبطل.
اختارها ابن الجوزي وصاحب النظم، وبجمع البحرين، والشَّيْخُ تَقِي الدِّين، والفاقق، وغيرهم.
وقدمه ابن قيم، ويحتمل كلام المصنف أن الخلاف في هذه المسألة مطلق، وإليه ذهب ابن نصر الله في حواشيه وعلى كل تقدير، قد بينا الصحيح منهما، والله أعلم.
وأطلق الخلاف فيها في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والكاظمي، والتلخيص، وشرح المجد، والشرح، وشرح ابن منبج، والرعايتين، وغيرهم.

وعنه رواية ثالثة: لا تبطل إذا تكلم لمصلحتها ناسيًا، اختارها المجد، وصاحب الفائق، وابن الجوزي، وغيرهم.
وأما كلام الجاهل، والمكره فأطلق فيه الخلاف.
وهما مسالتان:

(المسألة الأولى - ١٠): إذا تكلم جاهلًا بالتحريم، أو الإبطال به فهل هو كالتناسي أو لا تبطل صلاته، وإن بطلت صلاة الناسي =
(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

اختاره الشيخ، لقصة ذي الدين، وأجاب القاضي وغيره بأنها كانت حال إباحة الكلام. وضعفه صاحب المحرر وغيره، لأنه حرم قبل الهجرة عن ابن حبان وغيره، أو بعدها يسير عند الخطابي وغيره. وعنه صلاة الإمام، اختاره الحرقي.

وعنه: لا تبطل لمصلحتها سهواً (و ش) اختاره صاحب المحرر.

وجزم ابن شهاب لا تبطل من جاهل لجهله بالنسخ.

وقيل: تبطل من مكروه، واختاره الشيخ فيه كالإكراه على فعل، ولندرتيه، ويأتي في شدة الخوف، والأول جزم به في التلخيص وغيره.

وقال القاضي: بل أولى من الناسي، لأن الفعل لا ينسب إليه بدليل الإلتلاف.

وقال في الجاهل نقول ابن شهاب، واحتج بقصة أهل قباء.

وقيل: له في الخلاف التمس في الحضر بعيد كما لو أكره على الكلام، أو الحدث في صلاته؟ فأجاب بفساد صلاته فسوى بينهما في الإنطال، وظاهر تعليقه الأول عكسه، فدل على التسوية عنده، وقاس الأصحاب الرواية فيمن عديم الماء، والتراب أنه يصلّي ويعيد على ما لو أكره على الحدث في الصلاة، وأجاب بعضهم بأنه هذا لا يغذر به بدليل من سبقه الحدث، فدل على الخلاف.

= أطلق فيه الروايتين.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تيم، وحكماهما وجهين، أحدهما هو كالتاسي، وهو الصحيح.

قال في الكافي، والرعايتين وفي كلام الجاهل، والتاسي روايتان.

وقال في المتن: وعنه لا تبطل صلاة الجاهل، والتاسي، فقطعوا بأنه كالتاسي.

وقطع به ابن منجا في شرحه.

وقال في المغني بعد قول القاضي في الجامع لا أعرف فيها نصاً.

والأولى: أن يخرج فيه روايتا التاسي، وقدمه المصنف في حواشي المتن.

والرواية الثانية: لا تبطل صلاة الجاهل وإن بطلت صلاة التاسي، اختاره القاضي.

وجزم به ابن شهاب.

قال المجد في شرحه، والصحيح ما قاله القاضي.

قال في مجمع البحرين ولا يبطلها كلام الجاهل في أقوى الوجهين، وإن قلنا يبطلها كلام التاسي. انتهى.

(المسألة الثانية - ١١): إذا أكره على الكلام في الصلاة فتكلم فهل تبطل صلاته أم لا وإن بطلت صلاة التاسي؟

أطلق الخلاف.

إحداهما: لا تبطل صلاته وإن بطلت صلاة التاسي، اختاره القاضي، فقال: المكروه أولى بالعفو من التاسي.

ونصره ابن الجوزي في التحقيق، واختاره ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: هو كالتاسي بل أولى بالبطان منه، فتبطل صلاته بكلامه، وهو الصحيح.

اختاره ابن شهاب العكبري في عيون المسائل، والشيخ في المغني.

قال المجد في شرحه وتبعه في مجمع البحرين وإذا قلنا تبطل بكلام التاسي فكذا كلام المكروه أولى، لأن عذره اندر، وفرق في المغني بين التاسي، والمكروه من وجهين، وأنه أولى بالبطان من التاسي.

وقال في التلخيص: ولا تبطل بكلام التاسي، ولا بكلام الجاهل بتحريم الكلام إذا كان قريب العهد بالإسلام في إحدى الروايتين.

وعليها يخرج سبق اللسان وكلام المكروه انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى وإن قلنا: لا يعذر التاسي ففي المكروه ونحوه وقيل: مطلقاً وجهان. انتهى.

وهو على ما قدمه، ككلام المصنف فتلخص في المكروه ثلاثة أقوال، هل هو كالتاسي، أو أولى منه بالبطان، أو التاسي أولى منه

بالبطان، فتبطل صلاة التاسي، ولا تبطل صلاة المكروه، والله أعلم.

وقيل: الخلاف يختص بمن ظن تمام صلاته فسلم ثم تكلم، وإلا بطلت، واختاره الشيخ قال في المذهب وغيره إن أمكنه استصلاحها بإشارة ونحوه فتكلم بطلت، وإن كثّر أبطل (و ش).

وعنه: لا، اختاره القاضي وغيره

والتبسم ليس كلاماً (و) بل القهقهة قيل: إن بان حرفين.

وقيل: أو لا (م ١٢) (١) (و) وزاد (م) ولو سهواً، والتفخ كالكلام إن بان حرفان (و).
وعنه: مطلقاً.

وعنه: عكسه، ومثله النخحة بلا حاجة (و ه).

وقيل: ولها (و ش).

وعنه: لا تبطل، اختاره الشيخ (و م ر)، وإن نام فتكلم أو سبق على لسانه حال قراءته أو غلبه سعال أو عطاس أو تناوب ونحوه فبان حرفان لم تبطل (و).

وقيل: هو كالتأسي، وإن لم يغلبه بطلت.

قال شيخنا: هي كالنسخ بل أولى، بأن لا تبطل، وإن أظهر تبطل بالقهقهة فقط، وإن لم يبن حرفان، وإن بان حرفان من بكاء أو تأوه خشية لم تبطل (و ه م)، لأنه يجري مجرى الذكّر.

وقيل: إن غلبه (و ش)، وإلا بطلت كما لو لم يكن خشية، لأنه يقع على الميم، ويدل بنفسه على المعنى، كالكلام. قال أحمد في الآيتين: إذا كان غالياً أكرهه، أي من وجع، حملة القاضي وإن استدعى البكاء فيها كره كالضحك، وإلا فلا.

واللحن إن لم يحل المعنى لم تبطل بعمده، خلافاً لأبي البركات بن منجي.

وظاهر الفصول (٢)، وتغص الشافعية، وسبق خلاف فيه في الأذان، وكلامهم في تحريره يحتمل وجهين (٣): أولاهما: يحرم (و ش).

وفي القنون: في التلحين المغير للنظم كرهه إن لم يحرم، لأنه أكثر من اللحن.

قال شيخنا: ولا بأس بقراءته عجزاً، ومراعاة غير المصلي.

وإن قرأ: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» بظاء فأوجه:

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (والتبسم ليس بكلام، بل القهقهة، قيل إن أبان حرفين وقيل: أو لا). انتهى.

وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: تبطل ولو لم يبن حرفان فهي كالكلام.

وهذا الصحيح جزم به في الكافي، والمغني.

وقال: لا نعلم فيه خلافاً، وحكى ابن هبيرة إجماعاً.

وقدمه في الشرح، واختاره الشيخ تقي الدين.

وقال إنه أظهر. انتهى.

والوجه الثاني: لا تبطل إلا أن يبن حرفان فكثر، وهو ظاهر كلام الشيخ في المقنع، وكثير من الأصحاب.

وجزم به القاضي في الجرّد، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، وشرح المجد، والحاوي الكبير، وقدمه ابن تيميم، وابن حمدان في رعايته الكبرى.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله: (واللحن إن لم يحل المعنى لم تبطل بعمده، خلافاً لابن منجي، وظاهر الفصول).

قال ابن نصر الله: قد صرح في الفصول بخلاف هذا الظاهر.

(٣) الثاني: قوله: (وكلامهم في تحريره)؛ أي: تحريم اللحن الذي لم يحل المعنى يحتمل وجهين، أولاهما: يحرم. انتهى.

قلت: ما قال: إنه أولى؛ هو الصواب.

الثالث: تصح مع الجهل (م ١٣) ^(١).

وإن أحاله؛ فله قراءة ما عجز عن إصلاحه في قرأه القراءة (و) وما زاد يُبطل لعَمْدِهِ (و) وَيُكْفَرُ إن اعتقد إباحته، ولا يُبطل بجهل أو نسيان، أو آفة، جعلاً له كالمندوم (و هـ ش) فلا يمنع إمامته، وعند أبي إسحاق بن شاقلا هو كلام الناس، فلا يقرأوه عجزاً، ويُبطل به.

وعمل القلب لا يبطل به نص عليه (و م ش) وعند ابن حابل بلى إن طال، وذكره ابن الجوزي، قاله شيخنا. قال: وعلى الأول لا يثاب إلا على ما عملة بقلبه، فلا يكفر من سنيته إلا بقدره، والباقي يحتاج إلى تكفير، فإنه إذ ترك واجباً استحق العقوبة، فإذا كان له تطوع منذ مسدده فكمّل ثوابه.

وتأتي تيمم كلامه في صوم النفل، واحتج بقوله عليه السلام: «إلا ما عملة بقلبه».

وقوله: «رُب قائم ليس له من قيامه إلا الشهر، ورُب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع».

يقول: لم يحصل إلا براءة ذميه، والصوم شرع لتخصيل التقوى، كذا قال.

والمذهب: أنه لم يترك واجباً، وإلا بطل ^(٢)، ولهذا احتجوا بخبر: «إن الشيطان يخطر بينه وبين نفسه».

ويصلايه عليه السلام في خيمته لها أعلام، وقال: «إنها ألهمني أنفاً عن صلاتي».

في رواية للبخاري (٣٦٦): «أخاف أن تفيتني».

وبأن عمل القلب ولو طال أشق احترازاً من عمل الجوارح.

لكن مراد شيخنا بالنسبة إلى الآخرة، وأنه يثاب على ما أتى به من الباطل ^(٣)، وتأتي في صوم النفل.

وأما قوله: «رُب صائم».

هذا الخبر رواه الشافعي (٣٢٤٩)، وابن ماجه (١٦٩٠)، من حديث أبي هريرة، وفيه أسامة بن زيد الليثي مختلف فيه، وزوى له مسلم.

وزوى هذا الخبر أيضاً من غير حديثه، رواه أحمد (٣٧٣/٢) وغيره، فدل على صريحه.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: «إن قرأ: «المغضوب»، و«الفالين» بظاء فاجرة: الثالث: تصح مع الجهل. انتهى.

أحدها: لا تبطل الصلاة، اختاره القاضي، والشيخ تقي الدين.

وقدّمه في المغني، والشرح.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: تبطل.

قال في الكافي هذا قياس المذهب، واقتصر عليه.

وجزم به ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر كلامه في المقتنع وغيره.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين.

والوجه الثالث: تصح مع الجهل.

قال في الرعاية الكبرى: قلت: إن علم الفرق بينهما لفظاً ومعنى بطلت صلاته، وإلا فلا. انتهى.

(٢) تنبيهات: الأول: قوله: (والمذهب إن لم يترك واجباً، وإلا بطل).

كذا في النسخ، وصوابه: إن لم يترك بإسقاط الماء، وهو في بعض النسخ.

(٣) الثاني: قوله بعد ذلك: (وأنه يثاب على ما أتى به من الباطل).

كذا في النسخ، وصوابه: وأنه لا يثاب بزيادة لا أي لا يثاب مثل المراتي كذا قال شيخنا.

وأجراه ابن نصر الله على ظاهره، وقال: لأن الباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح.

والصحيح: ما أبرأ الذمة، فقولهم بطل صومه وحجّه بمعنى لم تبرأ ذمته منه، لا بمعنى: أنه لا يثاب عليها في الآخرة، بل جاءت الستة بثوابه على فعله، وبمقابله على ما تركه، ولو كان باطلا. انتهى.

وهو أولى من الأول.

وَوَافِقُ هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَى أَحْمَدُ (٣١٩/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٨٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٦١١)، وَغَيْرُهُمْ، وَإِسْنَادُ جَيِّدٌ: «أَنَّ عَمَّارًا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَخَفَّفَهُمَا»، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: هَلْ نَقَصْتُ مِنْ خُدُودِهِمَا شَيْئًا؟ فَقِيلَ: لَا، وَلَكِنْ خَفَّفْتَهُمَا، فَقَالَ: إِنِّي بَادَرْتُ بِهِمَا إِلَى السُّهُورِ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا عَشْرَتَا أَوْ تِسْعَتَا أَوْ ثَمْنَتَا أَوْ سَبْعَتَا» حَتَّى انْتَهَى إِلَى آخِرِ الْعَدَدِ. وَعَنْ أَبِي الْيَسْرِ مَرْفُوعًا: «مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلَاةَ كَامِلَةً، وَمِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي النِّصْفَ، وَالثَّلْثَ، وَالرُّبْعَ، وَالْخُمْسَ، حَتَّى يَبْلُغَ الْعَشْرَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٣/٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٦١١).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦١١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِسْنَادُهُمَا جَيِّدٌ. وَقَدْ سَبَقَ: أَنَّ ذِكْرَ الْقَلْبِ أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ اللِّسَانِ وَيَأْتِي قَوْلُ شَيْخِنَا أَوَّلَ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ: أَنَّ الذِّكْرَ بِقَلْبٍ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِلَا قَلْبٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنَابُ، وَقَلْبُهُ غَافِلٌ. وَهَذَا أَظْهَرُ، لِأَنَّ فِي حَدِيثِ عَثْمَانَ «فَيَمَنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى وَرَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٥٨، م: ٢٢٦).

وَفِي حَدِيثِ عَقْبَةَ: «فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُقْبِلَ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ بَعْدَ ذِكْرِ الْوُضُوءِ: «فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَزَاهَمَا مُسْلِمٌ».

فَذَكَرَ قَوَاتِ الثَّوَابِ الْخَاصِّ بِغَفْلَةِ الْقَلْبِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ قَوَابِ، وَلِلْعُمُومَاتِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَالذِّكْرِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمِّي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلِّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٣٩١، م: ١٢٧). وَقَوْلُهُ: «رَبِّ صَائِمٍ» إِنْ صَبَحَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَرَامِيُّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْجُوعُ، أَوِ السَّهَرُ، لِعَدَمِ بَرَاءَةِ ذَمِّيهِ، أَمَّا مَنْ بَرِقَتْ ذِمَّتُهُ فَلَهُ غَيْرُ الْجُوعِ، وَالسَّهَرِ وَحَدِيثُ عَمَّارٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْغَفْلَةَ سَبَبُ لِنَقْصِ الثَّوَابِ، لَا قَوَابِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَبْرِ السَّابِقِ إِنْ صَبَحَ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ قَلْبُهُ غَافِلٌ» يَدُلُّ عَلَى قَوَاتِ الثَّوَابِ الْخَاصِّ، لَا أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ لَا أَجْرَ فِيهِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِلَّا كَانَ كَالْمَرَامِيِّ، وَلَمْ أَجِدْ إِلَى الْآنَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَذْبِ الدُّعَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَبَقَ فِي الْفَصْلِ، وَالْبَابِ قَبْلَهُ ذِكْرُ الْحَشْوَعِ.

وَقِيلَ: إِنْ طَالَ نَظَرُهُ فِي كِتَابٍ أَبْطَلَ، كَعَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَعِنْدَ (هـ) إِنْ نَظَرَ فِيهِ فَفَهَمَ بَطَلَتْ كَالْمُتَلَقِّنِ مِنْ غَيْرِهِ. وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ: إِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَفْهِمٍ فَفَهَمَ لَمْ يَبْطُلْ، وَإِلَّا لَمْ يَبْطُلْ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَاخْتَلَفَ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَيَبْطُلُ فَرَضُهُ بِسِيرِ أَكْلٍ أَوْ شَرْبٍ عَرَفًا عَمْدًا^(١) (و). وَعَنْهُ: أَوْ سَهْوًا وَجَهْلًا (و هـ) لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَيَنْدُرُ ذَلِكَ فِيهَا، وَهِيَ إِذْ خُلَّ فِي الْفَسَادِ بِذَلِيلِ الْحَدَثِ، وَالنُّوْمِ،

(١) الثالث: وقوله: (ويبطل فرضه بسير أكل أو شرب عرفاً عمداً عنه ونفله، والأشهر عنه بالأكل). انتهى.

قدّم أن الأكل، والشرب اليسير لا يبطل في النقل.

وقدّمه في جمع البحرين، ونصره ورواية البطلان قال في المغني، والشرح هي الصحيحة من المذهب.

قال في الكافي هذا أولى، قال ابن رزين في شرحه يبطل في الأظهر.

وجزم به في المقتنع، ونهاية ابن رزين، ومنور الأدمي وقدّمه في الكافي، ومختصر ابن تميم، والرعايتين، والحاويين، والنظم، وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال في الحواشي: قدّمه جماعة.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمهادي، والتلخيص، والمحزر، وشرح المجد، والفاقي، وغيرهم.

وكان حق المصنف إما تقديم البطلان، أو إطلاق الخلاف.

فهذه ثلاث عشرة مسألة قد فتح الله بتصحيحها فله الحمد والمنة.

بِخِلَافِ الصَّوْمِ وَلَآئِهٖ مُقْتَطَعٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ أَوْ جَهْلًا وَعَنْهُ: وَنَفْلُهُ (و)، وَالْأَشْهُرُ عَنْهُ بِالْأَكْثَرِ، وَإِنْ طَالَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا بَطَلَتْ وَظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّلْخِصُ لَا. وَقِيلَ: يَنْبُطُ الْفَرَضُ، وَيَلْعَهُ مَا ذَابَ بَيْنَهُ مِنْ سَكَرٍ وَنَحْوِهِ كَأَكْلِهِ (و). وَفِي التَّلْخِصِ: وَجْهَانِ، وَلَا تَنْبُطُ فِي الْمَنْصُوصِ بِمَا بَيَّنَّ أَصْنَافُهُ، بَلَا مَضْنَعٍ مِمَّا لَمْ يَجْرِ بِهِ رِيقُهُ (ش). وَإِنْ طَرَأَ رِيَاءٌ بَعَثَهُ عَلَى الْعَمَلِ كَطَالِيهِ لِيَرَى مَكَانَةً حَبِطَ أَجْرُهُ، وَإِنْ ابْتَدَأَهَا رِيَاءٌ وَدَامَ ابْتِدَاءُ، وَكَذَا يَنْبَغِي إِنْ لَمْ يَذْمُ فِيهَا، وَإِنْ طَرَأَ فَرَحٌ وَسُرُورٌ لَمْ يُؤْثَرُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ، قَالَ: وَإِنْ فَرِحَ، لِيَمْدَحَ وَيُكْرِمَ عَلَيْهِ فَهُوَ رِيَاءٌ، لَكِنْ لَا يُؤْثَرُ بَعْدَ فَرَاغِهِ، فَإِنْ تَحَدَّثَ بِهِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ كَانَ فِي قَلْبِهِ نَوْعٌ رِيَاءٌ، فَإِنْ سَلِمَ مِنْهُ نَقَصَ أَجْرُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَتْرُكُ الْعِبَادَةَ خَوْفَ الرِّيَاءِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْفَرَحَ لَا يَقْدَحُ، وَإِنَّمَا الْإِعْجَابُ اسْتِكْثَارُ طَاعَتِهِ وَرُؤْيَا نَفْسِهِ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ إِفْضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا أَكْرَمَ بِهِ الْأَوْلِيَاءَ، وَانْتِظَارُ الْكَرَامَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي خَبَرٍ عَائِشَةَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتَ، وَشَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ» قَالَ: لَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرْضَى بِشَرِّ، أَوْ يَتَمَنَّى أَنْ يَعْمَلَ مِثْلَهُ. الثَّانِي: أَلَّا يَشْرَبَ الْخَمْرَ مِثْلًا فَيَعَجَبَ بِنَفْسِهِ كَيْفَ لَا يَشْرَبُ؟ فَيَكُونُ الْعَجَبُ بِتَرْكِ الذَّنْبِ شَرًّا مِمَّا لَا يَعْمَلُ. وَقَالَ الْمُرُودِيُّ لِأَحْمَدَ: الرَّجُلُ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَرَى قَوْمًا فَيَحْسِبُ صَلَاتَهُ؟ يَغْنِي الرِّيَاءُ، قَالَ: لَا، بَلْكَ بَرَكَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَجَهَةُ الْقَاضِي بِانْتِظَارِهِ، وَالْإِعَادَةُ مَعَهُ، وَإِنْ قَصَدَهُ، وَاخْتَارَ فِي التَّوَادُّعِ إِنْ قَصَدَ لِيُقْتَدَى بِهِ أَوْ لِيَسَاءَ بِهِ الظَّنُّ جَارَ، وَذَكَرَ قَوْلَ أَحْمَدَ، قَالَ، وَقَالَ الشَّيْخُ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَا يُثَابُ عَلَى عَمَلٍ مَشُوبٍ (ع). وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ صَلَّى لِلَّهِ ثُمَّ حَسَنَهَا وَأَكْمَلَهَا لِلنَّاسِ أُثِيبَ عَلَى مَا أَخْلَصَنَاهُ لِلَّهِ، لَا عَلَى عَمَلِهِ لِلنَّاسِ: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩].

وَقَالَ أَيْضًا: لَا يُكُونُ أَنْ يَقَالَ لِمَ لَا يَأْخُذُ نَصِيْبُهُ مِنْهُ؟ لَأَنَّهُ مَعَ الْإِشْرَاقِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَيْءٌ، كَمَا أَنَّهُ بِتَقْدِيرِ الْإِشْرَاقِ فِي الرَّبُوبِيَّةِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُ شَيْءٌ، فَإِنَّ الْغَيْرَ لَا وَجُودَ لَهُ، وَهُوَ لَمْ يُسْتَقْلَلْ بِالْفِعْلِ، وَكَذَا هُنَا هُوَ لَمْ يُسْتَقْلَلْ بِالْقَصْدِ، وَالْغَيْرُ لَا يَنْفَعُ قَصْدَهُ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الشَّرْهِيَّاتِ، وَالْحِسِّيَّاتِ، إِذَا خَلِطَ بِالنَّافِعِ الضَّارُّ أَفْسَدَهُ، كَخَلِطَ الْمَاءُ بِالْخَمْرِ، يَبَيِّنُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ سَأَلَ اللَّهُ شَيْئًا فَقَالَ: اللَّهُمَّ افْعَلْ كَذَا أَنْتَ وَغَيْرُكَ، أَوْ دَعَا اللَّهَ وَغَيْرَهُ، فَقَالَ: افْعَلْ كَذَا، لَكَانَ هَذَا طَلَبًا مُمْتَنِعًا، فَإِنْ غَيْرُهُ لَا يُشَارِكُهُ، وَهُوَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا لَهُ، لِأَنَّهُ تَقْدِيرُ وَجُودِ الشَّرِيكِ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَيْضًا فَاعِلًا، فَإِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ هَذَا فِي الدُّعَاءِ، وَالسُّؤَالِ.

فَكَذَلِكَ يَمْتَنِعُ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْعَمَلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِيمَنْ حَجَّ بِأَجْرَةٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِشْرَاقُ فِي الْعِبَادَةِ. فَمَتَى فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ أَخْلٍ الْأَجْرَةَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً فَلَمْ يَصِحَّ. وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا عَلَى هَذَا فِي الْقِرَاءَةِ لِلْمَمْنِ بِأَجْرَةٍ كَمَا بَأْتِي. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوَزَاعِيُّ فِي إِمَامِ الصَّلَاةِ: لَا صَلَاةَ لَهُ وَلَا لَهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ: وَرَوَاهُ وَغَيْرُهُ عَنِ الْحَسَنِ مِنْ رِوَايَةِ تَمَامِ بْنِ نَجِيحٍ عَنْهُ، وَتَمَامٌ ضَعُفُوهُ إِلَّا ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّةٍ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي إِمَامَةِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الرِّزْقِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي الْمُتَقَى: مَا جَاءَ فِي إِخْلَاصِ النَّيَّةِ فِي الْجِهَادِ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى: «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ، وَالذِّكْرَ، مَا لَهُ؟ قَالَ: لَا شَيْءَ لَهُ، فَاعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا شَيْءَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا وَابْتِغَاءً بِهِ وَجْهَهُ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالسَّائِقِيُّ (٦).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: الرَّجُلُ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَّبِعِي عَرَضَ الدُّنْيَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا شَيْءَ لَهُ فَاعْظَمُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: أَعِدْ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَفْهَمْ فَعَادَ فَقَالَ: لَا أَجْرَ لَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٩٠).

ثُمَّ يَزِيدُ أَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجَعِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ مَكْرَزٍ عَنْهُ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥١٦) مِنْ حَدِيثِ بَكْرِ.

وَتَفَرَّدَ عَنْ ابْنِ مَكْرَزٍ، فَلِهَذَا قِيلَ: لَا يُعْرَفُ، وَيُقَالُ هُوَ أَيُّوبُ وَيَأْتِي حِجُّ التَّاجِرِ.

وَعَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «قَالَ اللَّهُ: أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ».

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهَ بِهِ».

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (٢٩٨٩، ٢٩٨٦) فِي أَوَاخِرِ الْكِتَابِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ: مَعْنَاهُ مَنْ عَمِلَ شَيْئًا لِي وَلِغَيْرِي تَرَكْتُهُ لِذَلِكَ الْغَيْرِ، قَالَ: وَالْمُرَادُ أَنْ عَمَلَ الْمُرَائِي بَاطِلٌ لَا ثَوَابَ فِيهِ، وَيَأْتِي بِهِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ النَّبِيِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ؟ قَالَ: قُلْنَا بَلَى، قَالَ: الشُّرْكَ الْخَفِيُّ، أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ فَيُصَلِّيَ فَيَزِينُ صَلَاتَهُ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٠٤).

وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ» فَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ: إِذَا لِمَ لَا يُعِيدُ إِلَى مَا أَتَيْتَنِي بِهِ وَجْهَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ كُلِّهِ فَيَقْبَلُ مَا خَلَصَ لَهُ، وَيَدَعُ مَا أَشْرَكَ بِهِ؟ فَقَالَ شَدَّادُ عِنْدَ ذَلِكَ.

فَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا فَإِنْ خَشِدَهُ عَمَلُهُ كُلُّهُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لِشِرْكِي الَّذِي أَشْرَكَ بِهِ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٢٥) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامٍ.

عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ ابْنُ غَنَمٍ عَنْهُ فَذَكَرَهُ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِقَوِيٍّ وَيُجَابُ عَنْ صِحَّةِ حِجِّ التَّاجِرِ وَإِنَائِيهِ بِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِهِ تَجَرُّدٌ لِلَّهِ كَمْ يَقَارَنُهُ مُفْسِدٌ.

وَمِنْ الْعَجَبِ قَوْلُ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نَوَفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ» [هود: ١٥] إِنَّهَا فِي أَهْلِ الرِّيَاءِ، وَأَنَّ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا مِنْ صَلَةٍ رَجِمَ أَوْ صَدَقَةً لَا يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا ثَوَابَ ذَلِكَ، وَيَدْرَأُ بِهَا عَنْهُ فِي الدُّنْيَا.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمُمْتَزَجِ بِشَوَابٍ مِنْ رِيَاءِ الدُّنْيَا وَحَظَّ النَّفْسَ إِنْ تَسَاوَى الْبَاعِثَانِ عَلَى الْعَمَلِ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ، وَلَا أَلِيْبٌ وَأَيْمٌ يَقْدَرُو، وَاحْتِجَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ حِجِّ التَّاجِرِ وَإِنَائِيهِ، لِأَنَّهُ الْمَحْرُكُ الْأَصْلِيُّ، وَكَذَا مَنْ قَصَدَ الْغُرُ، وَقَصَدَ الْغَنِيمَةَ تَبَعًا، وَثَوَابُهُ دُونَ مَنْ لَا يَقْصِدُ الْغَنِيمَةَ أَصْلًا.

وَمَا لَا يُرِيدُ بِهِ إِلَّا الرِّيَاءَ فَهُوَ عَلَيْهِ، وَنَعَاقِبُ بِهِ، وَصَحَّحَ فِي تَفْسِيرِهِ فِي قَوْلِهِ: «لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ» [الحج: ٢٨] مَنَافِعَ الدَّارَيْنِ، لَا إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ قَصْدُ الْحَجِّ، وَالتَّجَارَةُ تَبَعٌ، كَذَا قَالَ، فَلْيُزَمَّ أَنْ لَا إِيْمَ فِي الْمَشُوبِ بِالرِّيَاءِ إِذَا غَلَبَ قَصْدُ الطَّاعَةِ، كَمَا ظَهَرَ قَوْلُهُ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ، جَعَلْنَا لِلْحَكْمِ الْقَصُودَ كَالْأَصَحِّ عِنْدَنَا فِيمَا إِذَا غَلَبَ قَصْدُ الْإِبَاحَةِ بِالسُّفَرِ يَتَرَخَّصُ.

وَتَحْمَلُ الْأَخْبَارُ السَّابِقَةَ عَلَى مَا إِذَا تَسَاوَى الْبَاعِثَانِ، أَوْ تَقَارَبَا، وَهُوَ خِلَافُ مَا قَالَهُ فِي الْمَشُوبِ، وَمَعَ الْفَرْقِ يَمْتَنِعُ الْحَافَةُ بِهِ، وَلْيُزَمَّ أَيْضًا فِي الْحَجِّ أَنْ يَأْتِيَ مَعَ تَسَاوَى الْبَاعِثِ وَتَقَارُبِهِ، وَالْإِغْتِدَارُ عَنِ الْأَخْبَارِ فِي الْجِهَادِ، وَهُوَ نَظِيرُهُ، وَإِنْ صَحَّ الْفَرْقُ السَّابِقُ فَلَا كَلَامَ، وَلِأَنَّ التَّجَارَةَ جَنْسُهَا مَبَاحٌ.

وَقَدْ تَنْقَسِمُ إِلَى أَحْكَامِ التَّكَالِيفِ الْخَمْسَةِ بِخِلَافِ الرِّيَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بَطُلَ إِيمَانُهُ، لِأَنَّ فِي إِطْلَاقِهِ إِيهَامَ الْكُفْرِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

باب سجدة التلاوة

وَهِيَ سُنَّةٌ (و م ش) فَيَقِيهِ فِي طَوَافِ رَوَاتِبَانِ (م ١) ^(١).
 وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ (و هـ).
 وَعَنْهُ: فِي الصَّلَاةِ مَعَ قَصْرِ الْفَصْلِ، فَيَتِمُّ مُحْدِثٌ وَيَسْجُدُ مَعَ قَصْرِهِ.
 قَالَ فِي الْفَتْوَى سَهْوُهُ عَنْهُ كَسُجُودِ سَهْوٍ، وَيَسْجُدُ مَعَ قَصْرِ الْفَصْلِ.
 وَعَنْهُ: وَيَتَطَهَّرُ مُحْدِثٌ وَيَسْجُدُ (و هـ) وَيَسُنُّ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ (و)؛ لِأَنَّهُ كَتَالٌ مِثْلُهُ، وَلِذَا يُشَارِكُهُ فِي الْأَجْرِ، فَذَلَّ عَلَى الْمَسَاوَاةِ وَفِيهِ نَظَرٌ.
 وَلَا خَمْدَ (٢/ ٣٤١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ اسْتَمَعَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كُتِبَ لَهُ حَسَنَةٌ مُضَاعَفَةٌ، وَمَنْ تَلَاهَا كَانَتْ لَهُ ثَوْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
 عُبَادَةُ ضَعْفُهُ أَحَدٌ، وَقَوَاهُ غَيْرُهُ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَاخْتَلَفَ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
 الْجَائِزُ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ (الْجَائِزُ صِفَةٌ لِمُسْتَمِعِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ) (هـ ش) وَقِيلَ وَيَسْجُدُ قُدَامَهُ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَسُجُودِهِ لِتِلَاوَةِ أُمِّهِ وَذَمِّنَ (و)، وَلَا يَسْجُدُ فِي صَلَاةٍ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ (و ش) كَقِرَاءَةِ مَأْمُومٍ (و)، فَإِنْ قَعَلَ فَقِي بَطْلَانِهَا وَجَهَانِ (م ٢) ^(٢).
 وَعَنْهُ: يَسْجُدُ فِي نَقْلِ.
 وَقِيلَ: يَسْجُدُ إِذَا قَرَعَ (و هـ) وَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ التَّالِي لَمْ يَسْجُدِ الْمُسْتَمِعُ.
 وَقِيلَ: يَسْجُدُ غَيْرُ مُصَلٍّ، قُدَّمَهُ فِي الْوَسِيلَةِ (و ش م ر)، وَلَا يَسُنُّ لِلْسَّامِعِ فِي الْمُنْصُوصِ (و م)، وَلَا يَقُومُ رُكُوعٌ أَوْ سُجُودٌ عَنْهُ فِي صَلَاةٍ (و م ش).
 وَعَنْهُ: بَلَى.
 وَقِيلَ: يُجْزِئُ الرُّكُوعُ مُطْلَقًا (و هـ)، وَإِنْ سَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ فَقِي إِعَادَتِهِ وَجَهَانِ.
 وَكَذَا يُتَوَجَّهُ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ (م ٣، ٤) ^(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهي سنة؛ فقيه في طواف رواتبان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، وغتصر ابن نمير، وابن حمدان، وصاحب الفائق، وابن نصر الله في حواشيه، وغيرهم. أحدهما: يسجد فيه.

قلت: وهو الصواب.

وهو ظاهر كلام جماعة الأصحاب، والطواف صلاة.

والرواية الثانية: لا يسجد.

قال ابن نصر الله: الروايتان مبنيان على قطع الموالاة وعدمه.

قلت: قد قطع الأصحاب بأن الطواف لا يضره الفصل اليسير، وهذا فصل يسير.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ولا يسجد في صلاة لقراءة غير إمامه مأموم، فإن قعل فقي بطلانها وجهان). انتهى.

هذان الوجهان حكاهما القاضي في التخريج.

وأطلقهما ابن حمدان، وابن نمير.

أحدهما: تبطل، قدّمه في الفائق.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا تبطل.

(٣) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وإن سجد ثم قرأ فقي إعادته وجهان وكله: يتوجه في تحية المسجد إن تكرّر دخوله). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا سجد ثم قرأ فهل يعيد السجود أم لا؟

وَيَأْتِي: فَيَمَنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ مَكَّةَ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ.
 وَفِي طَوَافِ الْوَدَّاعِ كَلَامُهُ فِي الْمُسْتَوْجِبِ فَهَمَّا وَجْهَانِ.
 وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَتَكَرَّرُ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ رَكْعَتَانِ.
 وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً، فِي الْحَجِّ ثِنْتَانِ (وَش).
 وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ عُقَيْبَةَ بْنِ رَوَائِةِ ابْنِ لَهِيعةَ.
 رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٥١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٠٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٧٨): «مَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا».
 مَنَعَ الْقَاضِي أَنْ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ أَنْ مَنْ تَرَكَّهَا مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ بِرَقْبَةٍ فَلْيَتْرَكَ قِرَاءَتَهُمَا مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ بِرَقْبَةٍ.
 وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَأَنَّ مُصَلَّاتًا» ثُمَّ قَالَ تَرَكَّهَا ظَاهِرُهُ، وَأَثْبَتْنَا السَّجْدَةَ بِقَوْلِ عُقَيْبَةَ لَهُ: فِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟
 قَالَ: «نَعَمْ».
 وَأَجَابَ غَيْرُهُ عَنْ خَبَرِ: «مَنْ لَمْ يُضَحَّ بِضَعْفِهِ».
 قَالَ أَحْمَدُ: مُنْكَرٌ، ثُمَّ تَأَكَّدَ الْاسْتِحْبَابَ.
 وَعَنْهُ: السَّجْدَةُ الْأُولَى فَقَطْ.

= أطلق الخلاف.
 وأطلقه في التلخيص، والفائق.
 قال ابن تيمية: وإن قرأ سجدة ثم قرأها في الحال مرة أخرى لا لأجل السجود فهل يعيد السجود؟ على وجهين.
 وقال القاضي في تحريمه: إن سجد في غير الصلاة ثم صلى، فقرأ بها أعاد السجود، وإن سجد في صلاة ثم قرأها في غير صلاة لم يسجد.
 وقال: إذا قرأ سجدة في ركعة فسجد، ثم قرأها في الثانية، فقبل يعيد السجود، وقيل: لا، وإن كرر سجدة وهو راكب في صلاة لم يكرر السجود، وإن كان في غير صلاة كرره. انتهى.
 قال في الرعاية الكبرى: وكلما قرأ آية سجد سجدة، وقلت: إن كررها في ركعة سجد مرة، وقيل إن كانت السجدة آخر سورة فله السجود وتركه.
 وقيل: إن قرأ سجدة في مجلس مرتين، أو في ركعتين، أو سجد قبلها فهل يسجد للثانية أو للأولى، فيه وجهان، وقيل إن قرأها فسجد، ثم قرأها.
 وقيل: في الحال فوجهان، وإن سجد في غير صلاة ثم قرأها في صلاة سجد، وإن سجد في غير صلاة ثم قرأها في غير صلاة فلا يسجد، وإن كررها الركاب في صلاة سجد مرة، وغير المصلي يسجد كل مرة. انتهى.
 فذكر في هذه الجملة طرقاً للأصحاب، في تكرار السجود، ولكن قدّم أنه يسجد ثانية وثالثة: مطلقاً.
 وقال ابن نصر الله في الحواشي الكبرى على الفروع: ويحتمل أن يقال: إن أعادها حاجة لتكرير الحفظ، أو الاعتبار، أو لاستنباط حكم منها، أو لتفهّم معناها، ونحو ذلك لم يسجد، ولأ سجد لزوال المانع، ووجود المقتضي. انتهى.
 (المسألة الثانية - ٤): إذا تكرر منه دخول المسجد، فهل يعيد التحية أم لا؟
 وجه المصنف أنها كالسجود.
 قلت: وتشبه أيضاً إجابة مؤذن ثانياً، وثالثاً إذا سمعه مرة بعد أخرى، وكان مشروعاً، فإن صاحب القواعد الأصولية قال: تبعاً للمصنف ظاهر كلام أصحابنا يستحب ذلك.
 واختاره الشيخ تقي الدين، فعلى هذا يعيد التحية إذا دخله مراراً من غير قصد الصلاة.
 وقال ابن عقيل: لا يصلي القيم التحية، لتكرار دخوله للمسجدة، ذكره المصنف في الإحرام.
 وقال في باب الجمعة وظاهر ما ذكره تستحب التحية لكل داخل قصد الجلوس أو لا.
 قلت: واختار شيخنا رحمه الله استحباب إعادة التحية.

وَعَنْهُ: الثَّانِيَّةُ وَ (ص) مِنْهُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ لَا إِسْقَاطَ ثَانِيَةِ الْحَجِّ قَطُّ (هـ) وَلَا هِيَ، وَالْمَفْصَلُ (م) فَعَلَى الْأَوَّلِ (ص) شُكْرُ.
 وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ بِهَا صَلَاةٌ (و ش) وَهُوَ أَظْهَرُ، لِأَنَّ سَبِيحًا مِنَ الصَّلَاةِ وَ (ص) عِنْدَ وَ (أَنَابَ) (و) وَ حَمَّ عِنْدَ (يَسْأَلُونَ) (و هـ ش) وَقِيلَ (تَعْبُدُونَ) (و م).
 وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ.
 وَيُكَبِّرُ لَهُ (و) وَقِيلَ وَيُشْتَرَطُ الْإِحْرَامُ (و ش)
 وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فِي الْأَصَحِّ (و ش) وَفِيهِ فِي صَلَاةٍ رَوَاتَانِ (م هـ) (١).
 وَيُكَبِّرُ رَافِعًا فِي الْأَصَحِّ (و).
 قَالَ جَمَاعَةٌ: وَتَجْلِسُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: التُّدْبُ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرُوا جُلُوسَهُ فِي الصَّلَاةِ لِذَلِكَ
 وَالتَّسْلِيمُ رُكْنٌ (و ق) وَيَجْزِي وَاحِدَةً عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا.
 وَقِيلَ: وَيَتَشَهَّدُ (خ) وَنَصُّهُ لَا يَسُنُّ، وَالْأَفْضَلُ سُجُودُهُ عَنْ قِيَامٍ.
 وَقِيلَ: لِأَحْمَدَ يَقُومُ ثُمَّ يَسْجُدُ، قَالَ يَسْجُدُ وَهُوَ قَاعِدٌ
 وَيُكْرَهُ قِرَاءَةُ إِمَامٍ لِسُجُودَةٍ فِي صَلَاةٍ سِرٍّ (ش) وَسُجُودُهُ لَهَا (م ر).
 وَقِيلَ: لَا.
 قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ اخْتَارَهُ الشُّنُفِيُّ وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَإِنْ فَعَلَ خَيْرٌ لِلْمَأْمُومِ.
 وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ مُتَابَعَتُهُ (و هـ م ر) كَصَلَاةٍ جَهْرٍ فِي الْأَصَحِّ (و) وَلَا يَكْرَهُ قِرَاءَتَهَا فِيهَا (م) وَيُكْرَهُ اخْتِصَارُ آيَاتِ السُّجُودِ
 (و) مُطْلَقًا (م) وَجَمْعُهُمَا فِي وَقْتٍ (و ش).
 وَتُسْتَحَبُّ سُجُودَةُ الشُّكْرِ (هـ م) فِي كَرَاهِيَةٍ.
 وَفِي كِتَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ لِأَمِيرِ النَّاسِ وَهُوَ غَرِيبٌ بَعِيدٌ (٢) عِنْدَ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ.
 قَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: ظَاهِرَةٌ لِأَنَّ الْعُقَلَاءَ يَهْتَوُونَ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْعَارِضِ وَلَا يَفْعَلُونَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ
 يَصْرِفُ عَنْهُمْ الْبَلَاءَ، وَالْآفَاتِ وَيُتَمَتِّعُهُم بِالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَالْعَقْلِ، وَالدِّينِ، وَيُفَرِّقُونَ فِي التَّهْنِئَةِ بَيْنَ النَّعْمِ الظَّاهِرَةِ،
 وَالبَاطِنَةِ كَذَلِكَ السُّجُودُ لِلشُّكْرِ.

(١) (مسألة ٥ -): قوله: (ويسنُّ رفع يديه في غير صلاة في الأصح، وفيه في صلاة رواتان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، والمذهب وحكماهما وجهين، وهما رواتان منصوصتان وعن الإمام أحمد.

إحداهما: يرفع يديه، وهو الصحيح، نصُّ عليه في رواية أبي طالبٍ وعليه الأكثر.

وجزم به في الوجيز، والمنثور، وغيرهما.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، ومختصر ابن تيمية، والرعايتين، والنظم، وجمع البحرين، والفائق
 وشرح ابن منجّ، والشرح، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يرفعهما، نصُّ عليه في رواية الأثرم واختاره القاضي في الجامع الكبير.

قال المغني، والشرح هذا قياس المذهب وما لا إليه.

قال المصنّف في النكت: ذكر عن واحدٍ أنّه قياس المذهب، قال ابن نصر الله في حواشيه هذا أصحُّ.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي كتاب ابن تيمية لأمر الناس وهو غريب بعيد). انتهى.

قال بعض الأصحاب: إنّما فيه لأمر الناس وبه يستقيم الكلام.

قال ابن نصر الله في حواشيه: قيل إنّ كشف عن ابن تيمية فوجد فيه بدل الأمير لأمرٍ بغير ياءٍ وبينه وبين الناس كلمة مطموسة
 فلعله لأمرٍ يعمُّ الناس. انتهى.

والصواب: أنّه لأمرٍ من غير ياءٍ ليوافق ما قاله الأصحاب.

وَفِيهِ لِأَمْرِ يَخْصُهُ وَجْهَانِ وَنَصُّهُ يَسْجُدُ (م ٦) ^(١).
 وَإِنْ فَعَلَهُ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ جَاهِلٍ وَنَاسٍ بَطَلَتْ (و) وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ مِنْ حَمِيدٍ لِنِعْمَةٍ أَوْ اسْتَرْجَعَ لِمُصِيبَةٍ.
 وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ فِيهَا، كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنْ سَبَبَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَارِضٌ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ.
 وَهُمَا كِتَافِلَةٌ فِيمَا يُعْتَبَرُ، وَاحْتِجَّ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ صَلَاةٌ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْعُمُومُ، وَخَالَفَ شَيْخُنَا، وَوَافَقَ عَلَى سُجُودِ السُّهُورِ.
 وَقِيلَ: يُجْزِئُ قَوْلُ مَا وَرَدَ، وَخِيَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ بَيْنَهُمَا.
 وَمَنْ رَأَى مُبْتَلًى فِي دِينِهِ سَجَدَ، وَإِنْ كَانَ فِي بَدَنِهِ كَتَمَةٌ، وَالْمَرَادُ: إِنْ سَجَدَ لِأَمْرِ يَخْصُهُ.
 قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَيَسْأَلُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «رَأَى رَجُلًا بِوَرْمَانَةٍ فَسَجَدَ»، رَوَاهُ الشَّالَنْجِيُّ.
 وَأَمَرَ فِي خَبَرٍ آخَرَ بِسُؤَالِ الْعَافِيَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ لَا يَسْجُدُ.
 وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ الْخَبَرِ «مَنْ رَأَى صَاحِبَ بَلَاءٍ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا خَلَقَ تَفْضِيلًا لَمْ يُصِيبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ».
 رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٩٢) وَحَسَنُهُ.
 قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ بِحَضْرَةِ الْمُبْتَلَى، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ أَرَادَ الدُّعَاءُ فَعَقَرُ وَجْهَهُ لِلَّهِ فِي التُّرَابِ وَسَجَدَ لَهُ لِيَدْعُوهُ فِيهِ، فَهَذَا سُجُودٌ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ، وَلَا شَيْءَ يَنْتَعُهُ وَابْنُ عَبَّاسٍ سَجَدَ سُجُودًا مُجَرَّدًا لَمَّا جَاءَ نَعْيُ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.
 وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا»، قَالَ: وَمَهَذَا يَذَلُّ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ يُشْرَعُ عِنْدَ الْآيَاتِ، فَالْمَكْرُوهُ هُوَ السُّجُودُ بِلا سَبَبٍ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (في سجود الشكر وفيه لأمر يخصه وجهان ونصه يسجد). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم، وصاحب الفائق.

أحدهما: يسجد وهو الصحيح، نص عليه كما قال المصنف، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا يسجد قدمه في الرعاية الكبرى، فقال: يسر سجود الشكر لتجدد نعمة ودفع نقمة عامتين للناس وقيل: أو خاصتين به. انتهى.

فهذه ست مسائل قد صححت بحمد الله تعالى.

باب سجود السهو

لا يُشْرَعُ لِعَمْدٍ (ش) فِي الْقُنُوتِ، وَالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَنَى الْحُلُوتَانِي سُجُودَهُ لِسُنَّةٍ عَلَى كُفَّارَةٍ قَتَلَ عَمْدًا^(١)، وَجَبَ لِكُلِّ مَا صَحَّتْ الصَّلَاةُ مَعَ سَهْوِهِ وَعَنْهُ يُشْتَرَطُ. وَعَنْهُ يُسَنُّ (و ش).

وَأَوْجِبَهُ (م) لِنَقْصٍ، وَأَوْجِبَهُ (هـ) لِبَهْرِ، وَإِخْفَاتٍ، وَسُورَةٍ، وَقُنُوتٍ، وَتَكْبِيرِ عِيدٍ، وَتَشَهُدَيْنِ كَزِيَادَةِ رُكْنٍ، كَرُكُوعٍ فَأَكْثَرَ (م)، وَأَبْطَلَهَا بِمَا فَوْقَ يُصَنَّفُهَا، وَتَبْطُلُ بِعَمْدِهِ (هـ) فِي دُونَ رَكْعَةٍ بِسُجُودَةٍ، وَكَسَلَامٍ مِنْ نَقْصٍ وَفِي جُلُوسِهِ بِقَدْرِ الْاسْتِرَاحَةِ وَجِهَانِ (م ١)^(٢). وَفِي شُرُوعِهِ^(٣) لِيَتْرَكَ سُنَّةً خِلَافَ سَبَقٍ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: سُجُودُ السَّهْوِ بَذَلٌ عَمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ أَكِيدُ، فَقَالَ قَدْ يَكُونُ بَدَلًا عَنْ وَاجِبٍ، وَلَأنَّهُ يَجِبُ قَضَاءُ حُجَّةِ التَّطَوُّعِ، وَحُجَّةِ التَّطَوُّعِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَإِنْ أَتَى بِذِكْرِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ غَيْرِ سَلَامٍ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلْ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَقِيلَ بَلَى.

وَقِيلَ: بِقِرَاءَتِهِ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا. وَيُسْتَحَبُّ لِسَهْوِهِ عَلَى الْأَصَحِّ (م) وَخِلَافًا (هـ ش) فِي غَيْرِ الْقِرَاءَةِ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، أَوْ تَشَهُدِهِ رَاكِعًا، وَلَا أَثَرُ لِمَا أَتَى بِهِ سَهْوًا، فَيَقْتَضِي مَنْ قَتَلَ فِي غَيْرِ الْآخِرَةِ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: إِنْ أَتَى بِذِكْرِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، أَوْ بِذِكْرِ لَمْ يُشْرَعْ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ فِي أَحَدٍ الْوَجْهَيْنِ، وَإِنْ زَادَ رَكْعَةً قَطَعَ مَتَى ذَكَرَ، وَبَنَى، وَلَا بِتَشَهُدٍ مَنْ تَشَهُدَ (م) وَعِنْدَ (هـ) إِنْ سَجَدَ فِي خَامِسَةٍ ضَمَّ سَادِسَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَعْدَ قَدَّرَ التَّشَهُدَ صَارَتْ نَفْلًا، وَإِلَّا فَالزِّيَادَتَانِ نَفْلٌ، وَإِنْ نَبَّهَ يَتَّقَانِ إِمَامًا رَجَعَ (و م).

(١) تنبيه: قوله: (لا يشرع لعمدٍ... وبني الحلواني سجوده سنة على كفارة قتل عمدًا). انتهى.
أي: لترك سنة عمدًا إذ الصلاة تبطل بترك ركن أو واجب عمدًا قال في الرعاية وقيل يسجد لعمدٍ مع صحة صلاته، والمذهب لا تجب الكفارة بقتل العمد فلا يسجد لسنة على الصحيح عند الحلواني.
(٢) (مسألة ١ -): قوله: (وفي جلوسه بقدر الاستراحة وجهان). انتهى.
يعني هل يسجد للسهو لذلك، أم لا، وأطلقهما ابن تيميم، والشارح في مواضع أحدهما: لا يسجد.

قال في الحاوين: وهو أصح عندي.
قال الزركشي: إن كان جلوسه سببًا فلا سجود عليه.
قال في التلخيص: هذا قياس المذهب، ولا وجه لما قاله القاضي، إلا إذا قلنا نجبر الهيئات بالسجود. انتهى.
وهو احتمال في المغني، ومال إليه.
قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: يسجد، صححه النأظم، والمجد في شرحه.
وقال هو ظاهر كلام أبي الخطاب. انتهى.
قلت: وهو ظاهر كلام الخرقى، والشيخ في المقتع، وغيرهما.
وجزم به في المغني، والشرح في مكان وقدمه في الرعايتين، وشرح ابن رزين.
قلت: فيكون هذا المذهب على ما اصطلاحنا، والله أعلم.
(٣) تنبيهات: الأول: قوله في شروعه: صوابه وفي مشروعيته.

يعني: هل يشرع لترك سنة؟ خلاف سبق، يعني: في آخر صفة الصلاة، وهو قوله، وهل يشرع السجود لترك سنة أو لا أو يشرع للأقوال فقط؟ روايات، وتقديم تصحيح ذلك.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، فَيَعْمَلُ يَتَّقِيهِ، أَوْ التَّخَرِّي، لَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ وَيَعْمَلُ يَتَّقِيهِ (ش) كَتَبْتُهُ صَوَابَ نَفْسِهِ (و)، وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو الْخَطَّابِ.

وَذَكَرَهُ الْحَلَوَانِيُّ رَوَايَةً، كَحَكْمِهِ بِشَاهِدَيْنِ، وَتَرْكِهِ يَتَّقِيهِ نَفْسِهِ، وَهَذَا سَهْوٌ بِخِلَافِ مَا جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ^(١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي يَتْرُكُ الْإِمَامُ الْيَقِينَ، وَمُرَادُهُ الْأَصْلُ.

قَالَ: الْحَاكِمُ يَرْجِعُ إِلَى الشُّهُودِ، وَيَتْرُكُ الْأَصْلَ، وَالْيَقِينَ، وَهُوَ بَرَاءَةُ الدَّمِّ، وَكَذَا شَهَادَتُهُمَا بِرَوَايَةِ الْحِلَالِ، يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا وَيَتْرُكُ الْيَقِينَ، وَالْأَصْلُ هُوَ بَقَاءُ الشُّهُورِ.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى تَقَعُّ فِي زِيَادَةٍ، لَا مُطْلَقًا (هـ) وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِي يُجُوزُ رُجُوعُهُ إِلَى وَاحِدٍ يُظَنُّ صِدْقَهُ.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ إِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ عَجَلَ بِظَنِّهِ، لَا بِتَسْنِيحِهِ.

وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ لَا يَرْجِعُ، بِقَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَرْجِعُ إِلَى يَتَّقِيهِ، وَلَوْ ظَنَّ خَطَأَهُمَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ نَصًّا أَحْمَدُ.

وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَيَتَوَجَّهَ تَخْرِيجُ، وَاحْتِمَالُ مِنَ الْحَكْمِ مَعَ الرِّبَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمَرَأَةَ كَالرَّجُلِ فِي هَذَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِيَتَّبِعُهَا فَالِدَةً، وَلَمَّا كَرِهَ تَتَّبِعُهَا بِالتَّسْنِيحِ وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ النِّظْمِ وَذَكَرَ احْتِمَالًا فِي الْفَاسِقِ كَذَاذِيهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْمُبْتَزِّ خِلَافَ، وَكَلَامُهُمْ ظَاهِرٌ فِيهِ.

وَأَنْ قُلْنَا: يَرْجِعُ قَائِي، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وَصَلَاةٌ مُتَّبِعَةٌ عَالِمًا، لَا جَاهِلًا وَسَاهِيًا، عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْكُلِّ، وَلَا يَغْتَدُّ بِهَا مَسْبُوقٌ نَصًّا عَلَيْهِ، خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَالشَّيْخِ، وَتَوَقَّفَ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ، وَفَقَارَةُ الْمَأْمُومِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ش هـ) إِنْ سَجَدَ وَعَنْهُ يُتَنَظَّرُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ وَجُوبًا.

وَعَنْهُ: نَدَبًا، وَهُمَا فِي مَتَابِعِهِ لِاحْتِمَالِ تَرْكِهِ وَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَا يَتْرُكُ يَتَّقِيهِ الْمَتَابِعَةُ بِالشُّكِّ وَعَنْهُ يُخَيَّرُ فِي انْتِظَارِهِ وَمَتَابِعَتِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ سَقَطَ قَوْلُهُمْ.

وَقِيلَ: يَعْمَلُ بِمَوَاقِفِهِ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ وَيَرْجِعُ مُنْفَرِدًا إِلَى يَتَّقِيهِ.

وَقِيلَ: لَا، لِأَنَّ مَنْ فِي الصَّلَاةِ أَشَدُّ تَحَفُّظًا.

قَالَ الْقَاضِي، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهَ بِكَلَامِ أَحْمَدَ، لِقَوْلِهِ فِي رَجُلٍ قَالَ قُلْنَا سُبْحًا، وَقَالَ الْآخَرُ سُبْحًا فَقَالَ: لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَقَالَ اثْنَانِ سُبْحًا.

وَقَالَ الْآخَرُ: سُبْحًا قَبْلَ قَوْلِهِمَا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ الْقَوْمِ، فَقَدْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الْاِثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا وَاحِدًا غَيْرَ مُشَارِكٍ لَهُ فِي طَوَافِهِ، فَذَلِكَ لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِي الشُّكِّ فِيهِ.

وَعَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الشُّكِّ، وَذَكَرَ فِي الْفُصُولِ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ إِنْ قَامَ إِلَى خَامِسَةٍ عَمَدًا أَبْطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُمْ.

وَمَعْنَى: قُلْنَا: تَبْطُلُ: يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، بَلْ يُسَلِّمُ عَقِبَ الرَّابِعَةِ، وَيَكُونُ لَهُمْ ثَقْلًا وَسَبَقَ فِي النَّبَةِ.

وَمَنْ تَوَرَّى وَكَعْتَيْنِ وَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ نَهَارًا فَلَا فَضْلَ أَنْ يُنِمَّ، خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَهُ (م) مَا لَمْ يَرْكَعْ فِي الثَّالِثَةِ، وَكَلَامُهُمْ يَذْكُرُ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَنْ كُرِهَتْ الْأَرْبَعُ نَهَارًا، وَلَا يَسْجُدُ لِسَهْوٍ (م ش) لِإِبَاحَةِ ذَلِكَ.

وَفِي اللَّيْلِ لَيْسَ بِأَفْضَلَ^(٢) (م ش).

وَفِي صِحَّتِهِ الْخِلَافُ.

(١) الثَّانِي: أَخْلَى الْمَصْنُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِلُزُومِ الْمَأْمُومِ تَتْبِيعَ الْإِمَامِ، وَقَدْ قَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ الْمَوْفُقُ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ.

(٢) الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: (وَفِي اللَّيْلِ لَيْسَ بِأَفْضَلَ).

يَعْنِي: الزِّيَادَةُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَفِي صِحَّتِهِ الْخِلَافُ، يَعْنِي الْآتِي فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

فصل

وَمَنْ نَسِيَ رُكْعًا فَذَكَرَهُ فِي قِرَاءَةِ الَّتِي بَعْدَهَا لَعَنَ الرُّكْعَةَ النَّسِيَّ رُكْعَتَهَا فَقَطْ (و) نَصَّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: وَمَا قَبْلَهَا، وَإِنْ رَجَعَ عَالِمًا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ عَادَ فَأَتَى بِهِ وَمِمَّا بَعْدَهُ نَصَّ عَلَيْهِ، لِكُنُوفِ الْقِيَامِ غَيْرِ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ قَدْرُ الْقِرَاءَةِ الرَّاجِيَةِ وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ، لَا فِي رُكُوعِهِ أَوْ قِبْلَتِهِ فَقَطْ (م) وَلَا مُطْلَقًا، أَوْ يُلْفَقُ (ش).

وَقَالَ (هـ) مِثْلُهُ، وَيَأْتِي عَنْهُ بِالسُّجْدَةِ مَتَى ذَكَرَ، وَلَوْ قَامَ مِنَ السُّجْدَةِ الْأُولَى وَكَانَ جَلَسَ لِلْفَصْلِ لَمْ يَجْلِسْ لَهُ فِي الْأَصْحَ، وَلَا جَلَسَ.

وَفِي الْفَنُونِ: مُحْتَمَلٌ جُلُوسُهُ وَسُجُودُهُ بِلَا جَلْسَةٍ.

وَفِي الْمَنْهَجِ: مَنْ تَرَكَ رُكْعًا نَاسِيًا فَذَكَرَ حِينَ شَرَعَ فِي آخِرِ بَطَلَتِ الرُّكْعَةُ.

وَحَكَى رَوَايَةً، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُعِدَّهُ عَمْدًا بَطَلَتْ وَسَهَوَا بَطَلَتِ الرُّكْعَةُ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُعِدَّهُ لَمْ يُعْتَدَ بِمَا يَفْعَلُ بَعْدَ مَا تَرَكَهُ.

وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: إِنْ تَرَكَ رُكُوعًا أَوْ سُجْدَةً فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ جَعَلَهَا أَوَّلَتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا عَادَ فَأَتَمَّ الرُّكْعَةَ، كَمَا لَوْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ يَأْتِي بِهَا، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ بَعْدَ الانْحِطَاطِ مِنْ قِيَامِ تِلْكَ الرُّكْعَةِ، فَإِنَّهَا تَلْعَوُ، وَتُجَعَلُ الثَّانِيَةُ أُولَى، كَذَا قَالَ.

وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ السَّلَامِ أَتَى بِرُكْعَةٍ مَعَ قُرْبِ الْفَصْلِ (و) عَرَفْنَا، وَلَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: مَا دَامَ بِالْمَسْجِدِ، وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: يَأْتِي بِالرُّكْنِ وَمِمَّا بَعْدَهُ.

وَقِيلَ: يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرِ، وَالتَّلْخِصِ: تَبْطُلُ.

وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ، وَغَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُتْرُوكُ رُكْعَةً لَمْ تَبْطُلْ، وَمَتَى شَرَعَ فِي صَلَاةٍ مَعَ قُرْبِ الْفَصْلِ عَادَ فَأَتَمَّ الْأَوَّلَةَ (و ش).

وَعَنْهُ: يَسْتَأْنِفُهَا (و م) لِيَتَضَمَّنَ عَمَلِهِ قَطْعًا بَيْنَهَا وَقَالَ (هـ) إِنْ سَجَدَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْآخَرَى، وَلَا عَادَ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يَسْتَأْنِفُهَا إِنْ كَانَ مَا شَرَعَ فِيهِ نَفْلًا.

وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ يَتِمُّ الْأَوَّلَةُ مِنَ الثَّانِيَةِ وَفِي الْفُصُولِ وَمِمَّا إِذَا كَانَتْ صَلَاتِي جَمَعَ أَتَمَّهَا ثُمَّ سَجَدَ عَقِبَهَا لِلْسُّهُوَ عَنِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَمِمَّا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ يَسْجُدُ عِنْدَنَا لِلْسُّهُوَ.

وَمَنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ وَذَكَرَ فِي الشَّهَادَةِ أَتَمَّ الرَّابِعَةَ وَأَتَى بِثَلَاثٍ بَعْدَهَا، وَسَجَدَ لِلْسُّهُوَ، وَسَلَّمْ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ وَعَنْهُ يَنْبِي عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

وَعَنْهُ: تَصِيحُ رُكْعَتَانِ (و ش).

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ وَلَا يَسْجُدُ فِي الْحَالِ أَرْبَعًا (هـ) وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ سَلَامِهِ فَقِيلَ كَذَلِكَ وَنَصَّهُ بِطَلَانِهَا (م ٢) (١).

(١) (مسألة - ٢): قوله بعد حكم من نسي أربع سجديات من أربع ركعات: (وإن ذكر بعد سلامه فليل كذلك ونصه بطلانتها). انتهى.

المقصود هو الصحيح من المذهب، جزم به الشيخ في المغني، والشارح، وابن حمدان في رعايته الصغير، وابن رزين في شرحه، والحاوي الصغير، والتلخيص، وقال: ابتداء الصلاة رواية واحدة.

وقدّمه ابن تيميم، وابن حمدان في رعايته الكبرى، وصاحب الفائق، واختاره ابن عقيل.

قال الزركشي: قلت: قياس المذهب قول ابن عقيل.

وقيل: حكم ذلك حكم من ذكر قبل السلام.

قال المجد في شرحه: إنما يستقيم قول ابن عقيل على قول أبي الخطاب فيمن ترك ركعًا فلم يذكره حتى سلم إن صلاته تبطل، فأما على منصوص أحمد في البناء إذا ذكر قبل طول الفصل؛ فإنه يصنع كما يصنع إذا ذكر في الشَّهَادَةِ. انتهى.

وَأِنْ ذَكَرَ وَقَدْ قَرَأَ فِي الْخَامِسَةِ فَهِيَ أَوَّلَاهُ، وَتَشْهَدُهُ قَبْلَ سَجْدَتَيْهِ الْآخِرَةِ زِيَادَةً فَعَلِيَّةً، وَقَبْلَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ زِيَادَةً قَوْلِيَّةً. وَإِنْ نَسِيَ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ حَتَّى انْتَصَبَ فَعَنْهُ يَمْضِي (و ش) وَجُوبًا كَمَا لَوْ قَرَأَ (و). وَعَنْهُ: يَجِبُ الرُّجُوعُ، وَالْأَشْهُرُ يُكْرَهُ.

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ (م ٣) ^(١).

وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ، وَيَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ.

وَقِيلَ: يَتَشْهَدُ وَجُوبًا، وَإِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ رَجَعَ، وَلَوْ فَارَقَ الْأَرْضَ (م) أَوْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقِيَامِ (هـ)، وَعَلَى مَأْمُومٍ اعْتَدَلَ أَنْ يَتَّبِعَهُ وَيَسْجُدَ لِلسُّهُوِّ فِي الْأَصَحِّ. وَعَنْهُ: إِنْ كَثُرَ نُهُوضُهُ.

وَفِي التَّلْخِيسِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ رُكُوعٍ

وَكَذَا تَسْبِيحُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَكُلٌّ وَاجِبٌ، فَيَرْجِعُ إِلَى تَسْبِيحِ رُكُوعٍ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ وَيَبِيدُ بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْرَأْ وَجْهَانِ (م ٤) ^(٢). وَقِيلَ: لَا يَرْجِعُ، وَيَبْتَطِلُ بِعَمْدِهِ، وَإِنْ جَازَ أَذْرَكَ مُسَبِّقَ الرُّكُوعَةِ بِهِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن نسي التشهد الأول حتى انتصب فعنه يمضي وجوبًا، كما لو قرأ وعنه يجب الرجوع، والأشهر

يكروه، وعنه يخير). انتهى.

الأشهر الذي قاله المصنف هو الصحيح، وهو كراهة رجوعه، صححه الناظم.

وقدّمه في مجمع البحرين، والمجد في شرحه، ونصره.

قال في المحرر: والمضي أولى.

قال في الحاوي الكبير، والأولى له أن لا يرجع وهو أصح.

وجزم به في الهداية، والتلخيص، وناظم المقررات، وغيرهم.

قال الشارح: الأولى له أن لا يرجع، وإن رجع جاز.

قال في المقنع وشرح ابن رزين: لم يرجع، وإن رجع جاز. انتهى.

ورواية عدم رجوعه ومضيه في صلاته وجوبًا اختارها الشيخ في المغني، وصاحب الفائق.

وأما رواية الخيرة في الرجوع وعدمه فلم أر أحدًا اختارها من الأصحاب.

وكذا رواية وجوب رجوعه، مع أن ظاهر كلامه أنه أطلق الخلاف في وجوب المضي، والرجوع، والخيرة.

على أن القول بأن الأشهر الكراهة هو المذهب.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا تسبيح ركوع وسجود وكل واجب، فيرجع إلى تسبيح ركوع قبل اعتداله، وفي رجوعه بعد

الاعتدال ولم يقرأ وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يرجع وجوبًا، وهو الصحيح.

وجزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والمنور، وغيرهم.

وقدّمه في الحاوي الكبير، والفائق.

والوجه الثاني: يجوز له الركوع، كما في التشهد، اختاره القاضي.

وقطع به في الرعايتين، واقتصر عليه في المحرر.

وقدّمه في شرح الهداية، فقال وإن انتصب فالأولى: أن لا يرجع، فإن رجع جاز، ذكره القاضي كالتشهد الأول، وقيل لا يجوز له

أن يرجع. انتهى.

وظاهر كلامه في الحاوي الصغير: إطلاق الخلاف فإنه قال كره عوده، وصح عند القاضي.

وقال صاحب المغني: لا يرجع إلى واجب سوى التشهد الأول. انتهى.

وقوله: وفيه بعده أي: الركوع ولم يقرأ وجهان، ليس بعد الاعتدال قراءة، ولعله أراد ما يقال بعد الاعتدال من الذكر.

والله أعلم.

وَقِيلَ: لَا، لِأَنَّهُ نَفَلَ، وَكَرَّجُوهُ إِلَى رُكُوعِ سَهْوًا.
وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ مَسْبُوقٌ لِيَسْجُدَ مَعَ إِمَامِهِ لِلْسَهْوِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِرُكْعَةٍ يَسْجُدُ فِيهَا بَطْلًا، وَيَعْتَزُّ السُّجُودُ بِبَطْلِ
بِرْجُوعِهِ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ قَامَ مَسْبُوقٌ لِيَقْصِيَ فَعَلَّ يَمُودُ إِلَى سُجُودِ سَهْوٍ مَعَ إِمَامِهِ؟ فَقَعْنَهُ يَمُودُ كَالْتَشَهُدِ، وَسُجُودُ الصُّلْبِ
وَعَنْهُ لَا كَالْتَشَهُدِ الْأَوَّلِ وَعَنْهُ يُخَيَّرُ لِشَبْهِهِ بِهِمَا.

فَصْلٌ

مَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ أَخَذَ بِالْيَقِينِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ (و م ش).
وَزَادَ يَتَنَبَّي الْمُسْنَسُ عَلَى أَوَّلِ خَاطِرٍ، كَطَهَارَةٍ، وَطَوَافٍ ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ.
وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي ظَنَّهُ فِي وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى مَا يَجِبُ غُسْلُهُ وَيَأْتِي فِي الطَّوَافِ
قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ، فَالطَّهَارَةُ بِمِثْلِهِ.
وَعَنْهُ: بَطْنُهُ (و هـ)، وَزَادَ لِيَسْتَأْنِفَهَا مَنْ يَغْرُضُ لَهُ أَوَّلًا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
قَالَ: وَعَلَى هَذَا عَامَّةُ أُمُورِ الشَّرْعِ، وَأَنْ يَمِثْلَهُ يُقَالُ فِي طَوَافٍ وَسَنِي وَزَمَنٍ جَمَارٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَعَنْهُ: الْإِيمَانُ بِبَطْنِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّيْخِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَاخْتَلَفَ فِي اخْتِيَارِ الْحِزْبِ، وَمُرَادُهُمْ مَا لَمْ
يَكُنِ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا، فَإِنْ كَانَ فَالْيَقِينُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَيَدْلِيلُ الْمَأْمُومُ الْوَاحِدُ لَا يَرْجِعُ إِلَى فَعَلِ إِمَامِهِ، وَيَتَنَبَّي عَلَى الْيَقِينِ
لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَيَعْنِي بِهِمَا، فَإِنْ اسْتَوَى فَبِالْأَقْلَ (و) وَلَا أَثَرُ لِيَشْكُ مَنْ سَلَّمَ نَصْرًا عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: بَلَى مَعَ قِصْرِ الزَّمَنِ، وَيَأْخُذُ مَأْمُومٌ بِفَعَلِ إِمَامِهِ، وَعِنْدَ (م) بِالْيَقِينِ كَمَا مَوْمٌ وَاحِدٌ وَكَفَعَلُ نَفْسِهِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ
فِيهِ، وَكَالْإِيمَانِ، فَالْإِيمَانُ لَا يَرْجِعُ إِلَى فَعَلِ الْمَأْمُومِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ بِالْأَمْرِ بِالتَّيْبَةِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَتَوَجَّهَ تَخْرِيجُ
وَاحْتِمَالًا، وَيَبْقَى نَظَرُ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا صَلَّى بِقَوْمٍ تَحَرَّى وَنَظَرَ إِلَى مَنْ خَلْفَهُ، فَإِنْ قَامُوا تَحَرَّى وَقَامَ، وَإِنْ سَبَّحُوا بِهِ تَحَرَّى وَقَعَلَ مَا
يَفْعَلُونَ.
قَالَ فِي الْخِلَافِ: وَيَجِبُ حَمْلُ هَذَا عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ رَأْيًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَمَنْ شَكَّ فِي تَرْكِ رُكْنٍ
فَبِالْيَقِينِ.

وَقِيلَ: هُوَ كَرُكْعَةٍ قِيَامًا، وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ لِي قَوْلُ وَفَعَلَ.
وَإِنْ شَكَّ فِي تَرْكِ مَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهُ فَوُجْهَانِ (م هـ) (١).
وَعَنْهُ: يَسْجُدُ لِشَكِّهِ فِي زِيَادَةِ اخْتَارَةِ الْقَاضِي، كَشَكِّهِ فِيهَا وَقْتُ فَعْلِهَا

(١) (مسألة - هـ): قوله: (ومن شك في ترك ركن فباليقين وإن شك في ترك ما يسجد لتركه فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في الكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الصغرى، والحاويين، والقواعد الأصولية، وغيرهم.
أحدهما: لا يلزمه، وهو الصحيح وعليه أكثر الأصحاب.
قال في المذهب: هو قول أكثر أصحابنا.
قال في جمع البحرين: لم يسجد في أصح الوجهين، واختاره ابن حامد، والشيخ الموفق، والمجد في شرحه، فقال: والأصح أنه لا يسجد.
وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
والوجه الثاني: يلزمه السجود وصححه في التصحيح، والشرح، والنظم، واختاره القاضي، وابن عديس في تذكرته، وغيرهما.
وجزم به في الإفادات، والمنثور، وغيرهما.
وقدّمه في الحرز، والفاقي، وغيرهما، وحكى المجد في شرحه أن للقاضي إيا الحسين قال رجوع، والذي عن هذا أخيراً، وقال ظاهر
كلام الإمام أحمد يقتضي السجود لذلك. انتهى.

فَلَوْ بَانَ صَوَابُهُ أَوْ سَجَدَ ثُمَّ بَانَ لَمْ يَسْأَلْهُ أَوْ سَهَا بَعْدَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ فِي سَجْدَتِهِ قَبْلَ السَّلَامِ فَوَجَّهَانِ، (م ٦، ٨).^(١)
وَلَا يَسْجُدُ مَأْمُومٌ لِيَسْهَوْهُ (و) بَلَّ لِيَسْهَوْهُ إِمَامِيهِ مَعَهُ (و) وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ الشَّهَادَةُ (خ) ثُمَّ يَتِمُّهُ.
وَقِيلَ: ثُمَّ يُعِيدُ السَّجْدَةَ، وَإِنْ نَسِيَ إِمَامُهُ سَجْدَةً هُوَ عَلَى الْأَصَحِّ، وَتَسْجُدُ مُسْتَبِقٌ مَعَ إِمَامِهِ إِنْ سَهَا إِمَامُهُ فِيمَا أَدْرَكَهُ.
وَكَذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَذْكُرْهُ (م) إِنْ لَحِقَ ذَوْنُ وَكَعَمَةٍ وَغَنَةٍ إِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ (و م ش)، وَلَا قَضَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ثُمَّ سَجَدَ.

وَعَنَهُ: يَقْضِي ثُمَّ يَسْجُدُ، وَلَوْ سَجَدَ إِمَامُهُ قَبْلَهُ وَعَنَهُ يُخَيَّرُ فِي مَتَابَعَتِهِ.
وَعَنَهُ: يَسْجُدُ مَعَهُ وَيُعِيدُهُ (خ) وَإِنْ نَسِيَ إِمَامُهُ سَجْدَةً هُوَ (هـ).
وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي إِحْدَى سَجْدَتَيْ السَّهْوِ سَجَدَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ أَتَى بِالثَّانِيَةِ ثُمَّ قَضَى صَلَاتَهُ نَصْرًا عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: لَا يَأْتِي بِهَا، بَلَّ يَقْضِي صَلَاتَهُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ وَقَبْلَ السَّلَامِ لَمْ يَسْجُدْ،
ذَكَرَهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَإِنْ سَهَا فَسَلَّمَ مَعَهُ أَوْ سَهَا مَعَهُ أَوْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ سَجَدَ.

(١) (مسألة ٦ - ٨): قوله: (فلو بان صوابه).

يعني: إذا شك في عدد الركعات فبنى على اليقين أو على غالب ظنه ثم زال شكه وتيقن أنه مصيب، أو (سجد ثم بان لم يسه أو سها بعده قبل سلامه في سجوده قبل السلام فوجهان). انتهى.
ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): وهي ما إذا شك في عدد الركعات، أو ترك واجباً، وبنى على اليقين، أو على غالب ظنه، ثم زال شكه في الصلاة وتيقن أنه مصيب فهل يجب عليه السجود أم لا أطلق الوجهين.
أحدهما: لا سجود عليه، وهو الصحيح، جزم به المجد في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وقدمه ابن تيم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يسجد.

قال ابن تيم: وفيه وجه يسجد قاله صاحب التلخيص ولم أره فيه.

وقدمه في القواعد الأصولية.

(المسألة الثانية - ٧): إذا سجد لسهو ظنه، ثم ذكر أنه لم يسه، فهل يجب عليه السجود ثانياً أم لا؟
أطلق الخلاف فيه.

وأطلقه المجد في شرحه، وابن تيم في آخر الباب، وابن حمدان في رعايته، وصاحب الحاوين.

أحدهما: يسجد، وهو الصحيح، جزم به في التلخيص.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا يسجد، وهو ظاهر ما اختاره في مجمع البحرين.

وهذه مسألة الكسائي مع أبي يوسف ذكره في مجمع البحرين وتبعه في النكت، فإن الكسائي قال: يتقوى بالعريّة على كل علم، فسأله أبو يوسف عند ذلك في حضرة الرشيد عن هذه المسألة، فقال: المصغر لا يصغر.

(المسألة الثالثة - ٨): إذا سها بعد سجود السهو قبل سلامه فهل يسجد له أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه المجد في شرحه وابن تيم، وابن حمدان في رعايته.

أحدهما: لا يسجد، هو الصحيح.

قال في مجمع البحرين، والمصنف في النكت: لا يسجد له أقوى الوجهين.

وجزم به في المغني، والشرح، فقالوا: لو سها بعد سجود السهو لم يسجد لذلك انتهى.

والوجه الثاني: يسجد له.

فصل

وَمَجْلُ سُجُودِ السُّهُوِ نَدْبًا (و) ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ.
وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ (ع) وَكَذَا.
قَالَ الْقَاضِي: لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْأَوَّلَى، وَالْأَفْضَلُ، فَلَا مَعْنَى لِإِدْعَاءِ النَّسْخِ.
وَقِيلَ: وَجُوبًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَإِنَّا عَلَيْهِ بِذَلِكَ كَلَامُ أَحْمَدَ.
وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَالشَّتِيعِ، وَغَيْرِهِمْ.
وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ: إِلَّا إِذَا سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ أَوْ أَخَذَ بِظَنِّهِ، هَذَا الْمَذْهَبُ.
وَأُطْلِقَ أَكْثَرُهُمُ النِّقْصَ.
وَقَالَ صَاحِبُ الْخِلَافِ، وَالْمَحْرَرُ، وَغَيْرُهُمَا: نَقْصُ رَكْعَةٍ، وَإِلَّا قَبْلَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَدْ سَبَقَ، وَعَنْهُ: كُلُّهُ قَبْلَهُ (و ش) اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ وَابْنُهُ وَأَبُو الْفَرَجِ.
قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ.
وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و م).
وَعَنْهُ: مِنْ نَقْصِ بَعْدِهِ، وَمِنْ زِيَادَةِ قَبْلَهُ.
وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، (و م)، فَيَسْجُدُ مَنْ أَخَذَ بِالْيَقِينِ قَبْلَهُ (م) «لَا مَرَّةً عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّاكُّ أَنْ يَدْعَ الرَّابِعَةَ وَيَسْجُدَ».
قِيلَ: اخْتِجَ بِهِ أَحْمَدُ، وَمَنْ أَخَذَ بِظَنِّهِ بَعْدَهُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَيَكْفِيهِ لِجَمِيعِ السُّهُوِ سُجُودٌ، وَلَوْ اخْتَلَفَ مَجْلَهُمَا أَوْ شَكَّ هَلْ سَجَدَ لِلْسُّهُوِ فِي الْمَنْصُوصِ (و).
قِيلَ: يُغْلَبُ مَا قَبْلَ السَّلَامِ (و م) وَحُكِيَ بَعْدَهُ.
وَقِيلَ: الْأَسْبَقُ وَأُطْلِقَ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُ سُهُوٍ بِسُجُودٍ، بَلْ يَتَدَاخَلُ (م ٩) (١).
وَيَكْفِيهِ سُجُودٌ فِي الْأَصَحِّ لِسُهُوَيْنِ: أَحَدُهُمَا جَمَاعَةً، وَالْأُخَرُ مُنْفَرِدًا.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ويكفيه لجميع السهو سجود ولو اختلف علمهما أو شك هل سجد للسهو في المنصوص قيل يغلب ما قبل السلام وحكى بعده، وقيل الأسبق وأطلق القاضي وغيره لا يجوز إفراد سهو بسجود، بل يتداخل). انتهى.
إذا قلنا: يكفيه لجميع السهو سجود واحد وهو الصحيح من المذهب المنصوص عن الإمام أحمد فهل يغلب ما قبل السلام، أو الأسبق؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه المجد في شرحه ومحرره، والحاوي الكبير، وابن تيميم.
أحدهما: يغلب ما قبل السلام وهو الصحيح.
قال في مجمع البحرين يغلب ما قبل السلام في أقوى الوجهين.
وجزم به في المغني، والكافي، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفاوق وشرح ابن منجاء، وغيرهم.
والوجه الثاني: يغلب أسبقهما وقوعاً.
قلت: وهو قوي.

تنبيهان: الأول: إذا قلنا: لا يغلب الأسبق وقوعاً فهل يغلب ما قبل السلام على ما بعده، أو عكسه؟ حكى المصنف قولين، وقدّم، أنه يغلب ما قبل السلام على ما بعده، وهو الصحيح من المذهب، والله أعلم.
وأطلقهما ابن تيميم.

الثاني: قوله: (وأطلق القاضي وغيره لا يجوز إفراد سهو بسجود بل يتداخل).
لعله: لا يجوز إفراد كل سهو بزيادة (كل)، ويدل عليه قوله: (بل يتداخل).

وَأِنْ نَسِيَ سُجُودَ السُّهُورِ فَعَنَّهُ يَقْضِيهِ مَعَ قَصْرِ الْفَصْلِ (و ش).
وَعَنَّهُ: وَيَقَاتِبُهُ بِالْمَسْجِدِ، وَلَعَلَّهُ أَشْهَرُ وَعَنَّهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ (و هـ).
وَعَنَّهُ: لَا يَسْجُدُ مُطْلَقًا (و م) فِيمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ بَعْدَ فِيمَا قَبْلَهُ أَعَادَ.
وَعَنَّهُ: عَكْسُهُ اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَقِيلَ: يَسْجُدُ بِالْمَسْجِدِ (١٠، ١١) (١).
وَأِنْ أَخَذْتَ بَعْدَ صَلَاتِهِ فَفِي السُّجُودِ لَوْ تَوَضَّأَ وَجْهَانِ (١٢) (٢).

- (١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وإن نسي سجود السُّهُورِ فعنه يقضيه مع قصر الفصل وعنه ويقاته بالمسجد، ولعله أشهر، وعنه ولم يتكلم، وعنه لا يسجد مطلقاً، وعنه عكسه، اختاره شيخنا، وقيل يسجد بالمسجد). انتهى.
ذكر المصنف في هذه المسألة عدة أقوال:
أحدها: أنه يقضيه مع قصر الفصل، ويقاته في المسجد، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه.
قال المصنف هنا: (ولعله أشهر).
قال ابن منجأ في شرحه، والزركشي: هذا المذهب.
قال في تجريد العناية: سجد ولو تكلم، ما لم يطل فصل، أو يخرج من المسجد على الأظهر، وجزم به في الإفادات، والمنور.
وقدّمه في الهداية، والخلاصة، والمقنع، والمغني، والشرح ونصراه، والتلخيص، والمحرّر، ومختصر ابن تميم، والرعاية الصغرى، والحاويين وجميع البحرين، وإدراك الغاية، وغيرهم.
قال في الرعاية الكبرى: فإن نسيه قبله سجد بعده إن قرب الزمن، وقيل أو طال، وهو في المسجد. انتهى.
وعنه يسجد مع قصر الفصل ولو خرج من المسجد، اختاره القاضي، والمجد في شرحه، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، فإنه قال: فإن نسيه، وسلم سجد إن قرب منه. انتهى.
وقال ابن تميم بعد أن قدّم الأول: وإن خرج من المسجد ولم يطل سجد في أصحّ الوجهين، وقدّمه الزركشي.
وقال نص عليه في رواية ابن منصور، وهو ظاهر ما قدّمه في الكافي، فإنه قال: فإن نسي السُّجُودَ فذكره قبل طول الفصل سجد. انتهى.
وعنه: لا يسجد مطلقاً، يعني سواء قصر الفصل أو طال، خرج من المسجد أو لا، وعنه أنه يسجد مطلقاً.
يعني: سواء قصر الفصل أو طال، خرج من المسجد أو لا، عكس التي قبلها، اختاره الشيخ تقي الدين.
وجزم به ابن رزين في نهايته، وقيل يسجد مع طول الفصل ما دام في المسجد، وهو ظاهر كلام الحرقى.
وقال ابن عقيل في تذكرته: وإذا سها أنه سها فإنه يسجد ما دام في المسجد.
تنبيه: الذي يظهر أن محل الخلاف المطلق في مكانين.
أحدهما: القضاء مع قصر الفصل، والقضاء مطلقاً وعدمه مطلقاً.
والثاني: إذا قلنا بالقضاء مع قصر الفصل، فهل يشترط أن يكون باقياً في المسجد، أم لا؟
أما إذا قلنا باشتراط البقاء في المسجد، فهل يشترط عدم التكلّم أم لا؟ فليس من الخلاف المطلق.
إذا علم هذا، فرواية القضاء مطلقاً وعدمه مطلقاً لا يقاومان رواية التفصيل في الترجيح، ولكن رواية السُّجُودَ مطلقاً لها قوة.
وأما الخلاف في اشتراط بقائه في المسجد وعدمه مع قصر الفصل فقوي من الجانبين، فهذا الذي ينبغي أن يكون الخلاف فيه مطلقاً، والله أعلم، ولعله أراد ذلك لا غير.
- (٢) (مسألة - ١٢): قوله: (فإن أحدث بعد صلاته ففي السُّجُودِ لو توضّأ وجهان). انتهى.
وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان، والمصنف في حواشيه.
أحدهما: حكمه حكم عدم الحدث كما تقدّم فيرجع فيه قصر الفصل وطوله.
وخروجه على ما تقدّم وهو الصواب، وهو ظاهر ما قدّمه في الرعاية الكبرى.
قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب لإطلاقهم السُّجُودَ.
والوجه الثاني: لا يسجد هنا إذا توضّأ سواء قصر الفصل أو لا، خرج من المسجد أم لا، والله أعلم.

وإن ذكرته في صلاة سجدة إذا سلم، أطلقه بغضهم.
وقيل: مع قصر فصل، ويخففها مع قصره ليسجد.
ومتى سجد بعد السلام تشهد (و هـ م) التشهد الأخير، ثم في توركه إذا في أثناء وجهان (م ١٣).
وقيل: لا تشهد، واختاره شيخنا كسجود قبل السلام، ذكره في الخلاف (ع) ولا يحرم له، وسجود السهو وما يقول
فيه وبعد الرفع منه كسجود الصلب؛ لأنه أطلقه في قصة ذي اليدين، فلز خالف عاد بينة
ومن ترك سجود السهو الواجب عمدًا بطلت بما قبل السلام (و ش) لا بما بعده (و) على الأصح فيهما، وفي صلاة
المأموم الروايتان^(١).
قال في الفصول: ولأنهم بترك ما بعد السلام، ولأنما لم تبطل لأنه منقرو عنها، واجب لها كالأذان.
ولا سجود لسهو في جنازة، وسجود بلاوة وسهو (و)، والنفل كالقرض (و) وسبق سجود السهو لنفل على راحلة،
ويأتي في صلاة الخوف.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (ومتى سجد بعد السلام تشهد التشهد الأخير، ثم في توركه إذن في أثناء وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الروايتين، ويختصر ابن تميم، والحاويين.

أحدهما: لا يتورك بل يفترش، وهو الصحيح، صححه في مجمع البحرين، والمجد في شرحه.

وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد.

وقدمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.

ذكره في صفة الصلاة.

والوجه الثاني: يتورك اختاره القاضي ويحتمله كلام الإمام أحمد.

(٢) تنبيه: قوله: (ومن ترك سجود السهو الواجب عمدًا بطلت بما قبل السلام، لا بما بعده على الأصح فيهما، وفي صلاة المأموم

الروايتان). انتهى.

ظاهر هذه العبارة: أن بطلان صلاة المأموم مبني على بطلان صلاة الإمام، وأن فيه الروايتين اللتين في صلاة الإمام تصحيحًا
ومذهبًا.

وقد قال المجد في شرحه ومن تبعه إذا بطلت صلاة الإمام ففي بطلان صلاة المأموم روايتان. انتهى.

فهذا خالف لما قاله المصنف.

وقال في الرعاية الكبرى: ومن عمد ترك السجود الواجب قبل السلام بطلت صلاته وعنه لا تبطل، كالذي بعده في الأصح فيه،

وتبطل صلاة المنفرد، والإمام دون المأموم.

وقيل: إن بطلت صلاة الإمام بتركه ففي صلاة المأموم روايتان، وقيل: وجهان. انتهى.

فظاهر ما قدمه أنه موافق لما.

قال المصنف: فهذه ثلاث عشرة مسألة قد فتح الله بتصحيحها.

باب صلاة التطوع

التطوع في الأصل: فعل الطاعة، وشرعاً طاعة غير واجبة، والنفل، والثابثة الزيادة، والتنفل التطوع أفضل تطوعات البدن الجهاد، أطلقه الإمام، والأصحاب رحمهم الله قال نفقة فيه أفضل. وتفضل جماعة الصدقة على قريبه المحتاج أفضل مع عدم حاجته إليه، ذكره الحلال وغيره، وعن خرسم بن فاتك مرفوعاً: «من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت بسبع مئة ضعف». رواه أحمد (٣٤٥/٤)، والنسائي (٣١٨٦)، والترمذي (١٦٢٥) وحسنه، وابن حبان في «صحيحه» (٧٦٤٧)، وترجم عليه: ذكر تضعيف النفقة في سبيل الله على غيره من الطاعات.

ولأحمد (١٥٣/٥) وغيره ممن عمل حسنة كانت له بعشر مثاليها، ومن أنفق نفقة في سبيل الله كانت له بسبع مئة ضعف، وعن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً: «أفضل الصدقات ظل فسطاط في سبيل الله، ومنيعة خادم في سبيل الله، أو طروقة فحل في سبيل الله» القاسم تكلم فيه. رواه الترمذي (١٦٢٧)، وقال: حسن صحيح غريب. وقيل: يربط أفضل من جهاد، وحكي رواية.

وتفضل ابن هانئ أن أحمد قال لرجل أراد الفجر أتم أتم على أخيك أحب إلي، أرأيت إن حدث بها حدث من يليها؟ وتفضل حزب أنه قال لرجل له مال كثير: أتم على ولدك وتعامدكم أحب إلي، ولم يرخص له، يعني في غزو غير محتاج إليه.

وقال شيخنا: واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة قليلاً ونهاراً أفضل من جهاد لم يلعب فيه نفسه وماله، وهي في غيره تغلب، للأختار الصحيحة المشهورة. وقد رواه أحمد (٢٦٩/٥)، ولعل هذا مراد غيره. وقال: العمل بالقوم، والرمح أفضل في الفجر. وفي غيره نظيرها.

وفي المتن عليه (ج: ٥٠٣٨، م: ٢٩٨٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: «السامي على الأرملة، والمساكين كالمجاهد في سبيل الله، وأحسبه قال: وكالقاتم لا يقتل ولا يفتقر كالصائم لا يقطر». وفي لفظ للبخاري (٥٦٦٠): «أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل»، قال ابن هبيرة: المجاهد في سبيل الله له مع أجر الجهاد كأجر الصائم القاتم، مضافاً إلى فضيلة الجهاد كذا قال.

وقد روى أحمد (١٩٥/٥) عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن سعيد، عن أبي هبيرة، عن زياد بن أبي زياد - مؤلى ابن عباس -، عن أبي بصير عن عبد الله بن قيس، عن أبي الدرداء مرفوعاً: «ألا أتبعكم بخير أعمالكم ولا زكاتها عند عليكم، وأزفها في درجاتكم، وخير لكم من إعطاء الذهب، والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟ قالوا: وما هو يا رسول الله؟ قال: ذكر الله».

إسناد جيد، رواه الترمذي (٣٣٧٧)، وابن ماجه (٣٧٩٠).

ولأحمد (١٩٥/٥) معناه من حديث معاذ، وفيه انقطاع.

ورواه مالك (٢١١/١) مرفوعين.

وسأله أبو داود: يوم العيد بالفرق قرم تحفظ الذروب، وقوم يصلونها أيما أحب إليك، قال كل.

وعنه: العلم، تعلمه وتعليمه أفضل من الجهاد وغيره (و هـ م).

نقل منها: «طلب العلم أفضل الأعمال لمن صحت نيته»، قيل لأي شيء تصحيح النية؟ قال: يتوب بوجاهة، وينفي عنه الجهل.

وَقَالَ لَاقِي دَاوُدَ: شَرِطُ النَّبِيِّ شَدِيدٌ، حُبُّ إِلَهِي فَجَمَعْتُهُ، وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ: يَطْلُبُ الْحَدِيثَ بِقَدْرِ مَا يَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ انْتَفَعَ بِهِ، قَالَ: الْعِلْمُ لَا يَغْدِلُهُ شَيْءٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ إِنْ تَذَكَّرَ بَعْضُ لَيْلَةٍ أَحَبَّ إِلَى أَحْمَدَ مِنْ إِحْيَائِهَا وَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ.

قلت: الصلاة، والصوم، والحج، والطلاق وتحو هذا؟ قال نعم.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ فَعَلَ هَذَا أَوْ غَيْرَهُ وَمِمَّا هُوَ خَيْرٌ فِي نَفْسِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، لَا إِلَهَ وَلَا لَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرَكَاءِ، فَلَيْسَ مَذْمُومًا، بَلْ قَدْ نَابَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الثَّوَابِ: إِمَّا بِزِيَادَةِ فِيهَا وَفِي أَثَائِلِهَا، فَيَتَنَعَّمُ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَلَوْ كَانَ كُلُّ فِعْلٍ حَسَنٍ لَمْ يَفْعَلْ لَهُ مَذْمُومًا لِمَا أَطْعِمَ الْكَافِرُ بِحَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّهَا تَكُونُ سَيِّئَاتٍ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ وَثَوَابِهِ فِي الدُّنْيَا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ إِلَى أَنْ يَتَقَرَّبَ بِهَا إِلَيْهِ.

وهذا معنى قول بعضهم: طلبنا العلم لغير الله فإني أن يكون إلا لله، وقول الآخر: طلبهم له يئس، نفس طلبه حسنة تنفعهم، وهذا قيل في العلم لأنه الدليل المرشد، فإذا طلبه بالمحبة وحصله وعرفه، بالإخلاص فالإخلاص لا يقع إلا بالعلم، فلو كان طلبه لا يكون إلا بالإخلاص لزم الدور.

وعلى هذا ما حكاه أحمد، وهو حال النفوس المضمودة، ومن هذا قول خديجة للنبي ﷺ: كَلَّا، وَاللَّهُ لَا يَخْزِيكَ اللَّهُ، فَعَلِمْتُ: أَنَّ النَّفْسَ الْمَطْبُوعَةَ عَلَى مَحَبَّةِ الْأَمْرِ الْمُحْمَدِيِّ وَقِيلَ لَا يُوقِعُهُ اللَّهُ فِيمَا يَضَادُّ ذَلِكَ.

وفي الثنون: إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ أَثَرُهَا، وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ حُبُّ إِلَهِي الْعِلْمُ، فَهُوَ أَسْنَى الْأَحْمَالِ، وَأَشْرَفُهَا، وَاخْتَارَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا.

وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ يَمُنُّ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَتَأَذَّنَ لَهُ، وَالدُّنْيَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَقَامَ أَحَبَّ إِلَيْهَا.

قَالَ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَذَرِي كَيْفَ يَطْلُقُ، وَلَا يُصَلِّي فَيَطْلُبُ الْعِلْمَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عَرَفَ فَاَلْمَقَامَ عَلَيْهَا أَحَبَّ إِلَيَّ، وَهَذَا لَعَلَّهُ يُؤَافِقُ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الْجِهَادِ مَا سَبَقَ مِنْ رِوَايَةِ حَرْبٍ وَابْنِ هَانِيٍّ، وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ هُنَا يَذَلُّ عَلَى أَنْ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَقَعُ نَفْلًا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ فِي الْجِهَادِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ بِلَا إِذْنٍ، وَصَرَّحَ بِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ إِسْحَاقُ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، لِأَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ نَفْلٍ وَوَاجِبٍ، فَيَجِبُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يُجْزِئُ الصَّلَاةَ، وَهُوَ الْفَائِضَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ: أَقُلُّ مَا يَجِبُ الْفَائِضَةُ وَسُورَتَانِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، لَمْ أَجِدْ لَهُ وَجْهًا، وَلَعَلَّهُ غَلَطَ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنْ حِفْظَ شَيْءٍ مِنْهُ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ حِفْظُ أَكْثَرِ مِنَ السَّنَةِ، وَالْفَائِضَةُ وَسُورَةٌ مَعَهَا، وَعَلَى اسْتِحْسَانِ حِفْظِ جَمِيعِهِ، وَأَنْ ضَبْطَ جَمِيعِهِ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْبَابِ، قَالَ أَحْمَدُ: وَيَجِبُ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَقُومُ بِهِ دِينُهُ، قِيلَ لَهُ: فَكُلُّ الْعِلْمِ يَقُومُ بِهِ دِينُهُ، قَالَ: الْفَرَضُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ طَلَبِهِ، قِيلَ مِثْلُ أَيِّ شَيْءٍ؟

قَالَ الَّذِي لَا يَسَعُهُ جَهْلُهُ: صَلَاتُهُ، وَصِيَامُهُ، وَتَحَوُّ ذَلِكَ، وَمُرَادُ أَحْمَدَ مَا يَتَعَيَّنُ وَجُوبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فَفَرَضُ كِفَايَةٍ، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ وَمَنْعَ الْأَيْدِي فِي خُلُوفِ الزَّمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ كَوْنُ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ؛ أَكْثَفَاءَ بِرُجُوعِ الْعَوَامِّ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْعَصْرِ السَّابِقِ، وَهَذَا غَرِيبٌ.

فَمَنْ قَامَتْ طَائِفَةٌ بِمَا لَا يَتَعَيَّنُ وَجُوبُهُ قَامَتْ بِفَرَضٍ كِفَايَةٍ ثُمَّ مَنْ قَلْبَسَ بِهِ قَنَظًا فِي حَقِّهِ، وَوَجُوبُهُ مَعَ قِيَامِ غَيْرِهِ بِهِ دَعَاؤُ تَفْتِيحٍ إِلَى دَلِيلٍ.

وَصَرَّحَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّ، وَالشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ نَفْلًا، وَأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ أَفْضَلَ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ النَّفْلِ.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا لَمْ يَكُنِ النَّفْلُ سَبَبًا فِيهِ، فَإِنْ ابْتَدَأَ السَّلَامَ أَفْضَلَ مِنْ رَدِّهِ لِلْخَبَرِ، وَجَعَلَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ذَلِكَ حُجَّةً فِي أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ فَارَضٌ كِفَايَةً كَمَا يَأْتِي عَنْهُمْ.

وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ فِي رَدِّ السَّلَامِ الْمُتَكَرِّرِ، وَلَمْ أَجِدْ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا الْحَنَفِيَّةُ إِلَّا فِي الْعِلْمِ.

وَيَأْتِي كَلَامُ شَيْخِنَا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ إِذَا فَعِلَ ثَانِيًا أَنَّهُ فَرَضٌ كِفَايَةٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَعَلَى هَذَا لَا

مَدْخَلَ لَهُ هُنَا، وَكَذَا الْجِهَادَ، وَسَيَاتِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ تَعْلَمَ الْعِلْمَ وَتَعْلِيمَهُ يَدْخُلُ بَعْضُهُ فِي الْجِهَادِ وَأَنَّهُ مِنْ نَوْعِ الْجِهَادِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ.
قَالَ: وَالْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَطْلَقُوا الْقَوْلَ: أَفْضَلُ مَا تَطَوُّعُ بِهِ الْجِهَادَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ارَادَ أَنْ يَنْشِئَهُ تَطَوُّعًا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ عَيْنٍ عَلَيْهِ.
بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْفَرَضَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ، فَإِذَا بَاشَرَهُ، وَقَدْ سَقَطَ الْفَرَضُ فَهَلْ يَقَعُ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا؟
عَلَى وَجْهَيْنِ كَالْوَجْهَيْنِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِذَا أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ صَلَّاهَا غَيْرُهُ.
وَأَبْنَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَوَازُ فِعْلِهَا بَعْدَ الْعَصْرِ، وَالْفَجْرِ مَرَّةً ثَانِيَةً.
وَالصَّحِيحُ: أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فَرَضًا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِعْلُهَا بَعْدَ الْعَصْرِ، وَالْفَجْرِ، وَإِنْ كَانَ ابْتِدَاءُ الدُّخُولِ فِيهَا تَطَوُّعًا كَمَا فِي التَّطَوُّعِ الَّذِي لَزِمَ بِالشَّرُوعِ فَإِنَّهُ كَانَ نَفْلًا، ثُمَّ يَصِيرُ إِتِمَامَهُ وَاجِبًا، وَلِيَحْذَرَ الْعَالِمُ وَيَجْتَهِدَ فَإِنَّ ذَنْبَهُ أَشَدُّ.
نَقَلَ الْمُرُودِيُّ: الْعَالِمُ يُقْتَدَى بِهِ، لَيْسَ الْعَالِمُ مِثْلَ الْجَاهِلِ، وَمَعْنَاهُ لَا بَيْنَ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ.
وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: يُغْفَرُ لِسِتَيْنِ جَاهِلًا قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِعَالِمٍ وَاحِدٍ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يُفَعِّهِ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، فَذَنْبُهُ مِنْ جِنْسِ ذَنْبِ الْيَهُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَفِي آدَابِ غَيْرِ الْمَسَائِلِ: الْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ وَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةً.
وَذَكَرَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ بَعْدَ الْجِهَادِ، وَالْعِلْمَ الصَّلَاةَ (ش) فِي تَقْدِيمِهَا، لِلْإِخْتِيَارِ فِي أَنَّهَا أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ وَخَيْرُهَا، وَلِأَنَّ مَدَاوِنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَفْلِهَا أَشَدُّ، وَلَقَتْلَ مَنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا، وَلِتَقْدِيمِ فَرَضِهَا.
وَأَيْضًا أَضَافَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ الصَّوْمَ فِي قَوْلِهِ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»، فَإِنَّهُ لَمْ يُعَبِّدْ بِهِ غَيْرَهُ فِي جَمِيعِ الْمَلَلِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ.
وَإِضَافَةُ عِبَادَةٍ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ لَا تُوجِبُ عَدَمَ أَفْضَلِيَّتِهَا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي الصُّفَا، وَالْمَسْرُوءَ أَعْظَمُ مِنْهَا فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ قُرَى الشَّامِ (ع)، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَسْجِدُ مَا عُبِدَ بِهِ غَيْرُ اللَّهِ قَطُّ.
وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ» [الجن: ١٥]، فَكَذَا الصَّلَاةُ مَعَ الصَّوْمِ.
وَقِيلَ: أَضَافَ الصَّوْمَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ أَفْضَلِيَّتَهُ فَإِنَّ مَنْ نَوَى صَلَاةَ رَجِيمٍ وَأَنْ يُصَلِّيَ وَيَتَصَدَّقَ وَيَتَّخِجَ كَانَتْ رِيَّتُهُ عِبَادَةً يُثَابَ عَلَيْهَا، وَتُطْفَأُ بِمَا يَسْمَعُهُ النَّاسُ مِنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ أَفْضَلُ (ع).
«وَسَأَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ عَلَيْكَ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ».
إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٤/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، فَإِنْ صَحَّ فَمَا سَبَقَ أَصَحُّ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ بِحَسَبِ السَّائِلِ.
وَقِيلَ: الصَّوْمُ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَدْخُلُهُ رِيَاءٌ.
قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى غَيْرِهِ.
وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى فِي رَجُلٍ ارَادَ أَنْ يَصُومَ تَطَوُّعًا فَافْطَرَ لَطَلَبِ الْعِلْمِ، فَقَالَ: إِذَا اخْتِاجَ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ.
وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَفْضَلُ مَا تَعَبَّدُ بِهِ الْمُتَعَبِّدُ الصَّوْمُ.
وَقِيلَ: مَا تَعَدَّى نَفْعَهُ، وَحَمَلَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ أَفْضَلِيَّةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْعِ الْقَاصِرِ كَالْحَجِّ، وَإِلَّا فَلَمْتَعَدِّي أَفْضَلُ.
نَقَلَ الْمُرُودِيُّ: إِذَا صَلَّى وَاعْتَزَلَ فَلْيَنْفِسِهِ، وَإِذَا قَرَأَ فَلْيُغَيِّرْهُ يَقْرَأُ أَعْجَبَ إِلَيَّ، وَعَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ مَرْفُوعًا «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّدَقَةِ؟ قَالُوا: بَلَى.
قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَإِنَّ سَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: «اتَّبَاعُ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ».

وفي بعض كلام القاضي أن التكسب للإنسان أفضل من التعلم، لتعديبه، وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره أن الطواف أفضل من الصلاة فيه.

وقال شيخنا، وذكره عن جمهور العلماء للخبر.

وقد نقل خنبل: نرى لمن قديم مكة أن يطوف، لأنه صلاة، والطواف أفضل من الصلاة، والصلاة بعد ذلك.

وعن ابن عباس: الطواف لأهل العراق، والصلاة لأهل مكة.

وكذا عطاء، هذا كلام أحمد وذكر أحمد في رواية أبي داود عن عطاء، والحسن وسجادة الصلاة لأهل مكة أفضل، والطواف أفضل للفرقاء.

فذل ما سبق: أن الطواف أفضل من الوقوف برفة لا سيما وهو عيادة بمفرده، يُعتبر له ما يُعتبر للصلاة غالباً؛ وقيل الحج أفضل، لأنه جهاد.

وقالت عائشة: يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ قال: عليهن جهاد لا قتال فيه الحج، والعمرة.

إسناده صحيح، رواه أحمد (١٦٥/٦)، وابن ماجه (٢٩٠١).

ولأحمد (٢/٢٦٤)، والبخاري (١٤٤٧) عنها: «يا رسول الله نرى الجهاد أفضل الأعمال أثلاً نجاهاً؟ قال لكن أفضل الجهاد حج مبرور».

وروى أبو يعلى الموصلي (٦٩١٦) عن ستاد بن فروخ وجماعة قالوا: ثنا القاسم بن الفضل، عن محمد بن علي، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال «الحج جهاد كل ضعيف».

ورواه ابن ماجه (٢٩٠٢)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن القاسم كلهم يقات.

ورواه أحمد (٣٠٣/٦)، عن محمد بن علي هو الباقر، ولد سنة ست وخمسين، ومات أم سلمة في ولاية يزيد، فبقي سماعه منها نظراً.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «جهاد الكبير، والصغير، والضعيف، والمرأة: الحج، والعمرة».

ورواه النسائي (٢٦٢٦)، وعن بريرة مرفوعاً «النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله».

رواه أحمد (٣٥٤/٥).

ولأحمد وأبي داود (١٩٨٨) من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبرني رسول موزان إلى أم معقل عنها مرفوعاً: «الحج، والعمرة في سبيل الله».

وعن أم معقل أيضاً مرفوعاً: «الحج في سبيل الله».

رواه أبو داود (١٩٨٩) من حديث محمد بن إسحاق بصيغة (عن) فظهر من ذلك أن نقل الحج أفضل من صدقة التطوع، ومن العتق، ومن الأضيحة ويأتي ذلك في صدقة التطوع، والأضيحة، والعتق، وعلى ذلك إن مات في الحج فكما لو مات في الجهاد، ويكون شهيداً.

روى أبو داود (٢٤٩٩): حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا يحيى عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه يروى إلى مكحول، إلى عبد الرحمن بن غنم الأشعري: أن أبا مالك الأشعري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فصل في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد، أو قصه فرسه أو بعيه، أو لدغته هامة، أو مات على فراشه بأي حنف شاء الله فإنه شهيد، وإن له الجنة».

(يحيى) مختلف فيه، وفيه تدليس وهو إن شاء الله حديث حسن، وقوله: «فصل» خرج، وعلى هذا فالوفاة في طلب العلم أولى بالشهادة على ما سبق.

وللترمذي (٢٦٤٧)، وقال: حسن غريب.

عن أس مرفوعاً: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع» وظاهر كلام أحمد، والأصحاب ويحيى العلماء أن المرأة كالرجل في استحباب التطوع بالحج لما سبق.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحُجُّ فَقَامَ الْآفَرُخُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: فِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قُلْتُمْهَا لَوَجِبَتْ، وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا، وَلَمْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَعْمَلُوا بِهَا، الْحُجُّ مَرَّةً فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

رواه أحمد (١/٣٧٠)، وأبو داود (١٧٢١)، والنسائي (٢٦٢٠)، وابن ماجه (٢٨٨٦).

وَأَبِي دَاوُدَ (١٧٢٢)، عَنْ الثَّغَلِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِلزَّوْجِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ «عَلَوْهُ ثُمَّ ظَهَرَ الْحَصِرُ».

رواه أحمد (٥/٢١٨)، عَنْ سَمِيعِ بْنِ مَتَّصِرٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ وَاقِدِ بْنِ أَبِي وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ فَلَزَكَهُ وَقَدْ تَفَرَّدَ عَنْهُ زَيْدٌ.

وَقَالَ بِتَقْصُصِهِمُ: الْحَبَرُ مُنْكَرٌ، فَمَا زِلْنَا يَحْجُجْنَ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِقَوْلِهِ: قَالَ: فَكَانَ كُلُّهُمْ يَحْجُجْنَ إِلَّا زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ وَسَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ، وَكَانَتْ تَقُولُ: وَاللَّهِ لَا تَحْرُكُنَا قَائِلَةٌ بَعْدَ أَنْ سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ عَنْ يَزِيدٍ، أَظَنُّهُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ عَنْهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ (٢/٤٤٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَجَّ بِسَيَّابِهِ، قَالَ إِنَّمَا هِيَ عَلَيَّ، ثُمَّ الزَّمَنَ ظَهْرُ الْحَصِرِ» صَالِحُ مَوْلَى الْحَبِيبِ، قَالَ أَحْمَدُ، وَثَقَّةُ ابْنِ مَجِينٍ وَغَيْرُهُ، وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَا بَأْسَ إِذَا سَمِعُوا مِنْهُ قِيَمًا، مِثْلَ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ وَظَهْرُ بَضْمِ الطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: أَيُّ تَكْنُ لَا تَعْدُنْ تَحْرُجْنَ، وَتَلْزَمْنَ الْحَصِرَ، هِيَ جَمْعُ الْحَصِيرِ الَّتِي تَبْسُطُ فِي الْبَيْتِ بِضْمِ الصَّادِ، وَتُسَكَّنُ تَخْفِيفًا.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (١٧٦١): عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ عُمَرَ أذنَ لِلزَّوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حُجَّةِ حُجَّاهَا، يَخْبِي فِي الْحُجَّةِ، وَيَعْتَمِدُ مَعَهُنَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، يَخْبِي ابْنُ عَوْفٍ وَخُثَيْمَانُ بْنُ عَفَّانَ».

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ لَيْسَ أَشْبَهَ الْحُجَّ شَيْئًا لِلْعَمْبِ الَّذِي فِيهِ، وَلِتِلْكَ الْمَشَاهِيرِ، وَفِيهِ مَشْهَدٌ لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلُهُ، غَشِيَتْهُ عَرَقَةٌ، وَفِيهِ إِنْهَاءُ الْمَالِ، وَالْبِدَنِ، وَإِنْ مَاتَ بِعَرَقَةٍ فَقَدْ طَهَّرَ مِنْ ذُنُوبِهِ.

وَاحْتَارَ شَيْخُنَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِحَسَبِهِ، وَأَنَّ الذَّكَرَ بِالْقَلْبِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِلا قَلْبٍ، وَهُوَ يَعْني كَلَامَ ابْنِ الْجَوَازِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَحْسَنُ الْأُمُورِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَظْهَرُ الْقَلْبَ وَيُصَغِّبُهُ لِلذَّكَرِ، وَالْأَنَسُ قِلَازِمَةٌ.

وَفِي رَدِّ شَيْخُنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَفْضِيلَ أَحْمَدَ لِلْجِهَادِ، وَالشَّافِعِيَّ لِلصَّلَاةِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكَ لِلْعِلْمِ، وَالتَّحْقِيقَ: لَا بُدَّ لِكُلِّ مِنَ الْآخَرَيْنِ.

وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ أَفْضَلَ فِي حَالِهِ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلْقَانِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، وَالْمَصْلَحَةِ، وَيَتَوَافَقُ مَا سَبَقَ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرٍ لِأَحْمَدَ: الرَّجُلُ يَبْلُغُنِي عَنْهُ صَلَاحٌ، أَنَا ذَهَبُ أَصْلِي خَلْفَهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ أَنْظِرْ مَا هُوَ أَصْلَحُ لِقَلْبِكَ فَافْعَلْهُ.

وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ سَمْعُونٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: وَسَأَلَهُ الْبَرْقَانِيُّ أَيُّهَا الشَّيْخُ، تَدْعُو النَّاسَ إِلَى الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَتَكْتَسِبُ أَحْسَنَ الثِّيَابِ، تَأْكُلُ أَطْيَبَ الطَّعَامِ، فَكَيْفَ هَذَا؟

قَالَ: كُلُّ مَا يُصْلِحُكَ مَعَ اللَّهِ فَافْعَلْهُ.

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ ثَنَى: أَفْضَلِيَّةُ الْفِكْرَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَالصُّومِ، فَقَدْ يَتَوَجَّهُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَيَكُونُ مُرَادُ الْأَصْحَابِ عَمَلُ الْجَوَارِحِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٥/٩٤٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٩) مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زَيْادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «أَتَدْرُونَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ قَائِلٌ: الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَقَائِلٌ: الْجِهَادُ، قَالَ: أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبَغْضُ فِي اللَّهِ» وَسَأَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيُّ هَرَى الْإِسْلَامِ أَوْثَقُ؟ قَالُوا: الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، قَالَ: لَا،

أَوْثَقَ عَزَى الْإِسْلَامِ أَنْ تُحِبَّ فِي اللَّهِ وَتُبْغِضَ فِي اللَّهِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٦/٤) وَغَيْرُهُ، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الْقُنُونِ رَوَايَةً مِثْلَى، فَقَالَ: يَعْني الْفِكْرَةُ فِي آيَةِ اللَّهِ، وَدَلَالِ صُنْعِهِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعْدِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ الَّذِي يَفْتَحُ أَبْوَابَ الْخَيْرِ، وَمَا أَمَرَ الشَّيْءُ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ مُعْرَبِهِ.

وَقَالَ فِي الْقُنُونِ أَيْضًا: لَوْ لَمْ يَكُنْ مَقَاسَةُ الْمُكَلَّفِ إِلَّا لِنَفْسِهِ لَكَفَاءً، إِلَى أَنْ قَالَ: فَكَفَى بِكَ شُغْلًا أَنْ تُصَبِّحَ وَتُسَلِّمَ، وَتَدَاوِيَ بِغَضَبِكَ بِنَفْسِكَ، فَذَلِكَ هُوَ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ، لِأَنَّهُ مُعَالِيَةُ الْمُحْتَبَاتِ.

لَأَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا يَكْبُدُ الْمَعَانِي، لِهَذَا الطَّبَاعِ الْمُتَغَالِيَةِ وَجَدْتَهُ الْقَتْلَ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ إِنْ تَارَ غَضَبُهُ كَلَّفَ بِتَبْرِيدِ تِلْكَ النَّارِ الْمُضْطَرَمَّةِ بِالْحِلْمِ، وَإِنْ تَكَلَّبْتَ الطَّبَاعَ لِاسْتِغْنَاءِ لَذَّةٍ مَعَ تَمَكُّنٍ قُدْرَةٍ وَخَلْوَةٍ كَلَّفَ بِتَقْلِيلِ أَدْوَاتِ الْإِمْتِدَادِ بِاسْتِحْضَارِ زُجْرِ الْحِكْمَةِ، وَالْعِلْمِ وَرَهْبَةِ وَعِيدِ الْحَقِّ، وَإِنْ تَارَ الْحَسْبُ كَلَّفَ الْقُنُوعَ بِالْحَالِ وَتَرَكَ مُطَالَعَةَ أَحْوَالِ الْأَغْيَارِ، وَإِنْ غَلَبَ الْحَقْدُ وَطَلَبَ التَّشْفِي مِنَ الْبَادِي بِالسُّوءِ كَلَّفَ تَقْيِيرَ الْحَقْدِ بِاسْتِحْضَارِ الْعَفْوِ، وَإِنْ تَارَ الْإِعْجَابُ، وَالْمُبَاهَاةَ لِرُؤْيَةِ الْخَصَائِصِ الَّتِي فِي النَّفْسِ كَلَّفَ اسْتِحْضَارَ لَطِيفَةٍ مِنَ التَّوَاضُّعِ، وَالْوُطْءِ لِلْجَنَسِ.

وَإِنْ اسْتَحَلَّتْ النَّفْسُ الْاسْتِمَاعَ إِلَى اللَّغْوِ كَلَّفَ اسْتِحْضَارَ الصَّبَاطَةِ عَنِ الْإِسْغَاءِ إِلَى ذَاعِيَةِ السُّهْرِ وَاللَّهْوِ.

هَذَا وَأَمثالُهُ هُوَ الْعَمَلُ، وَالنَّاسُ عَنْهُ بِمَعْزُولٍ، لَا يَبْقَى لَهُمْ أَنْ الْعَمَلُ مَبْرُورٌ رَكَمَاتٍ يَنْتَقِلُ بِهَا الْإِنْسَانُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، تِلْكَ عِبَادَةُ الْكَسَالَى الْعَجْزَةِ، إِنَّمَا تَمَيَّزَ الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ الْمَقَامَاتِ الَّتِي تَتَكَثَّفُ فِيهَا الْأَحْوَالُ.

مَنْ وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْمَقَامَاتِ فَقَدْ رَفَعَ إِلَى دَرَجَةِ الصُّدِّيقِينَ، وَالْأَفْكَلُ أَحَدٌ إِذَا خَلَا بِنَفْسِهِ، وَسَكَنَتْ طَبَاعُهُ لَمْ يَصْغُبْ عَلَيْهِ رَطْلٌ مِنَ الْمَاءِ، وَاسْتَيْقَالَ الْمِحْرَابَ.

لَكِنْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ هُوَ الْعَمَلُ: «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ، وَالْمُنْكَرِ» [العنكبوت: ٤٥]، فَمَا تَنْفَعُ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَعَ النَّبِيلِ: لِلْقُبْحِ بِالنَّهَارِ، وَمَا تَنْفَعُ إِدَارَةَ السُّبْحَةِ بِالْعَذَوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَالْمُسْلِمُونَ قَتَلُوا أَفْعَالِكَ طُولَ النَّهَارِ: أَمْرًا فِي الْأَسْوَاقِ، وَأَعْرَاضًا فِي الْمَسَاطِيبِ؟ مَنْ يَحْتَبِطُ شَيْطَانُهُ بِأَنْوَاعِ التَّخْطِيطِ، وَيَتَلَاعَبُ بِهِ فِي اللَّيْلِ، وَالنَّهَارِ كُلُّ التَّلَاعِبِ لَا يُسْتَحْسَنُ مِنْهُ رَكِيعَاتُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قَدْ قُبِعَ مِنْكَ بِالْفُرُوضِ الْمُوْطُوقَةِ مَعَ سَلَامَةِ النَّاسِ مِنْ يَدِكَ وَلِسَانِكَ وَيَأْبَى كَلَامُهُ فِي عَدَدِ الشُّهُدَاءِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْمُنْهَاجِ، فَإِنْ فِيهِ مَنْ انْفَتَحَ لَهُ طَرِيقُ عَمَلٍ بِقَلْبِهِ بِدَوَامِ ذِكْرٍ أَوْ فِكْرٍ، فَذَلِكَ الْوَلِيُّ لَا يُعَدَّلُ بِهِ أَلْبَنَةُ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْعَالِمَ بِاللَّهِ وَيَصِفَاتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَالِمِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ يُشْرَفُ بِشَرَفِ مَعْلُومِهِ، وَيَقْتَرِبُ إِلَى فَكْلٍ صِفَةٍ تُوجِبُ خَالًا: يَنْشَأُ عَنْهَا أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، فَمَعْرِفَةُ سَعَةِ الرَّحْمَةِ تُثْمِرُ الرُّجَاءَ، وَشِدَّةُ النِّعْمَةِ تُثْمِرُ الْخَوْفَ الْكَافَ عَنِ الْمَعَاصِي، وَتُقَرِّدُهُ بِالنِّعَمِ، وَالضَّرَرُ يُثْمِرُ التَّوَكُّلَ عَلَيْهِ وَخَدَهُ، وَالْمَحَبَّةُ لَهُ، وَالْهَيْسَةُ وَمَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ لَا تُثْمِرُ ذَلِكَ، وَالْمُتَكَلِّمُ الْأَصُولِي لَا تَدُومُ لَهُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ غَالِيًا، وَالْأَلْكَانُ عَارِفًا.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا: قَوْلُ أَحْمَدَ عَنْ مَعْرُوفٍ: وَهَلْ يُرَادُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ؟

وَقَالَ أَيْضًا عَنْهُ: كَانَ مَعَهُ رَأْسُ الْعِلْمِ: خَشْيَةُ اللَّهِ.

وَفِي خُطْبَةِ كِفَايَةِ ابْنِ عَقِيلٍ، إِنَّمَا تُشْرَفُ الْعُلُومُ بِحَسَبِ مُؤَدِّيَاتِهَا، وَلَا أَعْظَمَ مِنَ الْمَبَادِي، فَيَكُونُ الْعِلْمُ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَجُوزُ أَجْلُ الْعُلُومِ.

وَالْأَشْهُرُ عَنْ أَحْمَدَ الْأَعْيَنَاءِ بِالْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَالتَّخْرِيسُ عَلَى ذَلِكَ وَعَجِبَ مِنْ يَحْتَجُّ بِالْفَضِيلِ.

وَقَالَ: لَعَلَّ الْفَضِيلَ قَدْ اكْتَفَى وَقَالَ: لَا يَتَّبِعُ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا جَاهِلٌ.

وَقَالَ: لَيْسَ قَوْمٌ خَيْرًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعَابَ عَلَى مُحَدِّثٍ لَا يَتَّقُهُ.

وَقَالَ: يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فَهِيمًا فِي الْفِقْهِ، قَالَ شَيْخُنَا.

قَالَ أَحْمَدُ مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ، وَالْفِقْهُ فِيهِ أَغْنَى إِلَى مِنْ حِفْظِهِ، وَفِي خُطْبَةِ مَذْهَبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ بِضَاعَةِ الْفِقْهِ أَرْبَعُ الْبِضَائِعِ، وَفِي كِتَابِ الْعِلْمِ لَهُ الْفِقْهُ عَمْدَةُ الْعُلُومِ وَفِي صَيِّدِ الْخَاطِرِ لَهُ الْفِقْهُ عَلَيْهِ مَذَارُ الْعُلُومِ، فَإِنْ أَسْعَى الزَّمَانُ لِلتَّزْيِيدِ مِنَ الْعِلْمِ فَلْيَكُنْ مِنَ الْفِقْهِ، فَإِنَّهُ الْإِنْفَعُ، وَفِيهِ الْمُهْمُ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ، هُوَ الْمُهْمُ.

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ السِّرِّ الْمَصُونِ: تَأَمَّلْتُ سَبَبَ الْفَضَائِلِ فَإِذَا هُوَ غُلُوُّ الْهِمَّةِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَرْكُوزٌ فِي الْجَبِيلَةِ لَا يَخْصُلُ بِالْكَسْبِ، وَكَذَلِكَ خِصَّةُ الْهِمَّةِ، وَقَدْ.

قَالَ الْحُكَمَاءُ: تُعْرِفُ هِمَّةُ الصَّبِيِّ مِنْ صِغَرِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لِلصَّبِيَّانِ مَنْ يَكُونُ مَعِيَ؟ ذَلَّ عَلَى غُلُوِّ هِمَّتِهِ. وَإِذَا قَالَ: مَعَ مَنْ أَكُونُ؟ ذَلَّ عَلَى خِسَّتِهَا، فَأَمَّا الْخِصَّةُ فَالْهِمَّةُ فِيهَا دَرَجَاتٌ مِنْهُمْ مَنْ يُنْفِقُ عُمْرَهُ فِي جَمْعِ الْمَالِ وَلَا يَحْصُلُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ إِلَى ذَلِكَ الْبُخْلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَضِيَ بِالدُّونِ فِي الْمَعَاشِ، وَأَحْسَنُهُمُ الْكُسَاحُ. فَأَمَّا غُلُوُّ الْهِمَّةِ فِي الْفَضَائِلِ فَقَوْمٌ يَطْلُبُونَ الرِّئَاسَةَ، وَكَانَ أَبُو مُسْلِمٍ الْخِرَاسَانِيُّ عَالِي الْهِمَّةِ فِي طَلِبِهَا، وَكَانَتْ هِمَّةُ الرُّضَى فِي طَلَبِ الْخِلَافَةِ، وَكَانَ الْمُتَنَبِّيُّ يَصِفُ غُلُوَّ هِمَّتِهِ، وَمَا كَانَتْ إِلَّا التَّكْبَرُ بِمَا يُحْسِنُهُ مِنَ الشُّعْرِ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ غَايَةَ الْمَرَاتِبِ الزُّهْدُ قَيْطَلُهُ، وَيَقْوَةُ الْعِلْمِ، فَهَذَا مَغْبُورٌ، لِأَنَّ الْعِلْمَ أَفْضَلَ مِنَ الزُّهْدِ، فَقَدْ رَضِيَ بِنَقْصِ وَهُوَ لَا يَذَرِي، وَسَبَبُ رِضَاهُ بِالنَّقْصِ قِلَّةُ فَهْمِهِ، إِذْ لَوْ فَهِمَ لَعَرَفَ شَرَفَ الْعِلْمِ عَلَى الزُّهْدِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَقْصُودُ مِنَ الْعِلْمِ الْعَمَلُ، وَمَا يَعْلَمُ هَذَا أَنَّ الْعِلْمَ عَمَلُ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ أَشْرَفُ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ. وَمِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ مَنْ تَعَلَّوْا هِمَّتَهُ إِلَى فَنٍّ مِنَ الْعُلُومِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ وَهَذَا نَقْصٌ، فَأَمَّا أَرْبَابُ النِّهَايَةِ فِي غُلُوِّ الْهِمَّةِ فَلَانَّهُمْ لَا يَرْضَوْنَ إِلَّا بِالْغَايَةِ، فَهُمْ يَأْخُذُونَ مِنْ كُلِّ فَنٍّ مِنَ الْعِلْمِ مِهْمَةً، ثُمَّ يَجْعَلُونَ جُلَّ اشْتِغَالِهِمْ بِالْفِقْهِ، لِأَنَّهُ سَيِّدُ الْعُلُومِ، ثُمَّ تُرْقِيهِمْ الْهِمَّةُ الْعَالِيَّةُ إِلَى مَعَامَلَةِ الْحَقِّ وَمَحَبَّتِهِ، وَالْأَنْسِ بِهِ.

وَقِيلَ: مَا هُمْ هَذَا كَلَامُهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: عَلَيْكَ بِالْفِقْهِ، فَإِنَّهُ كَالْفُتُوحِ الشَّامِيِّ يُحْمَلُ مِنْ عَامِيهِ، وَأَمْلَى الشَّافِعِيُّ عَلَى مُصَنَّبِ الزُّبَيْرِيِّ أَشْعَارَ هَذِلٍ وَوَقَائِعَهَا، وَأَيَّامَهَا حِفْظًا، فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ أَنْتَ بِهَذَا الذُّهْنِ عَنِ الْفِقْهِ؟ فَقَالَ: إِيَّاهُ أَرَدْتُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الشَّافِعِيِّ: إِنَّمَا كَانَتْ هِمَّتُهُ الْفِقْهَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ شَيْءٌ أَنْفَعُ مِنَ الْفِقْهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يُحْتَسِبُ عَلَى الْفِقْهِ، وَيُنَهَانَا عَنْ الْكَلَامِ، وَفِي خُطْبَةِ الْمِحْيطِ لِلْحَنْفِيَّةِ: أَفْضَلُ الْعُلُومِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَصْلِ الدِّينِ وَعِلْمِ الْيَقِينِ مَعْرِفَةُ الْفِقْهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: قَالَ الْعُقَلَاءُ: إِذْوَخَامُ الْعُلُومِ، مُضَلَّةٌ لِلْفُهُومِ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْوَلِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ جَاءَ إِلَيْهِ لِاجْتِلَاءِ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ: يَا بَنِي لَا تَدْخُلْ فِي أَمْرِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ خَدُودِهِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى مَقَادِيرِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: عَرَفْتَنِي، فَقَالَ: اعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ مُحَدِّثًا كَامِلًا فِي حَدِيثِهِ إِلَّا بَعْدَ كَذَا وَكَذَا وَذَكَرَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً يَطُولُ ذِكْرُهَا، قَالَ فَهَاتِنِي قَوْلَهُ، وَسَكَتَ مُتَفَكِّرًا وَأَطْرَفَتْ نَادِمًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ وَنَسِيَ قَالَ لِي: فَإِنْ كُنْتُ لَا تُطِيقُ احْتِمَالَ هَذِهِ الْمَشَاقِّ كُلِّهَا فَعَلَيْكَ بِالْفِقْهِ الَّذِي يُمْكِنُكَ تَعَلُّمُهُ، وَأَنْتَ لِي بَيْنَكَ قَارِ سَاكِنٌ، كَسِيَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى بَعْدِ الْأَسْفَارِ، وَطَيِّ الدِّيَارِ، وَرُكُوبِ الْبَحَارِ، وَهُوَ مَعَ ذَا قَمَرَةِ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ ثَوَابُ الْفَقِيهِ بِذُنُوبِ ثَوَابِ الْمُحَدِّثِ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا عِزُّهُ لَهُ بِأَقْلٍ مِنْ عِزِّ الْمُحَدِّثِ، فَلَمَّا سَمِعْتَ ذَلِكَ نَقِضْ عَزَمِي فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَأَقْبَلْتُ عَلَى عِلْمِ مَا أُمْكِنَنِي مِنْ عَمَلِهِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنِّهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا نَظَرْتُ ذَا فَنٍّ إِلَّا وَقَطَعْتَنِي، وَمَا نَظَرْتُ ذَا فَنٍّ إِلَّا قَطَعْتَهُ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: مَا أَعْيَانِي إِلَّا الْمُتَفَرِّدُ. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: يَنْبَغِي لِمَنْ يُحِبُّ الْعِلْمَ أَنْ يَفْتَنَ فِي كُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُلُومِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُفْرِدًا غَالِبًا، عَلَيْهِ عِلْمٌ مِنْهَا، يَقْصِدُهُ بَعِيثُهُ وَيَبَالِغُ فِيهِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّخَّاسُ: هَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٣٠٥، م: ٢٥٥٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادُونَ، فَخِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُقِهُوا، وَالنَّاسُ تَبِعَ لِقَرْنِهِ فِي هَذَا الشَّانِ: مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافَرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ».

فَصَلِّ

وَأَفْضَلُ تَطَوُّعِ الصَّلَاةِ الْمُسْتَوْنُ جَمَاعَةً.

وَقِيلَ: الْوُتْرُ، وَغَنَهُ: أَفْضَلُ مِنْ سُنَّةِ الْفَجْرِ (م ق).

وَقِيلَ: التَّرَاوِيعُ بَعْدَ الْكُلِّ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ لَيْسَ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ أَفْضَلَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَالْوُتْرُ مُسْتَحَبٌّ (و م ش) وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ.
وَعَنْهُ: يَجِبُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و هـ) وَيَجُوزُ رَأْيًا.
وَعَنْهُ: لَا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحِيطِ الْحَنْفِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.
وَعَنْهُ: إِنْ شَقَّ جَازَ.

وَيَقْضِيهِ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: لَا، وَفِي شَفْعِهِ قَبْلَهُ رَوَاتَانِ (م ١) (١).

وَعَنْهُ: لَا يَقْضِيهِ الْوُتْرُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ (و م هـ).

وَقِيلَ: بَلَى مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ.

وَأَقْلَهُ رُكْعَةً، وَأَكْثَرَهُ إِحْدَى عَشْرَةَ (و ش) يُسَلِّمُ سِتًّا.

وَقِيلَ: كَالسَّعِ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِهِ أَوْ سَلَمَةَ.

وَقِيلَ: الْوُتْرُ رُكْعَةً، وَمَا قَبْلَهُ لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ بِوَاحِدَةٍ (و ش م ر).

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقِيلَ: بَلَا غَدَرٍ.

وَإِنْ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ تَشْهَدُ بَعْدَ الثَّامِنَةِ، وَسَلَّمَ بَعْدَ التَّاسِعَةِ.

وَقِيلَ: كِلَاهِنِ عَشْرَةٍ (و ش) قَالَ فِي الْخِلَافِ عَنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَصَدَ بَيَانَ الْجَوَازِ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ غَيْرَهُ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ هَذَا، فَجَعَلَ نَصُوصَ أَحْمَدَ عَلَى الْجَوَازِ.

وَإِنْ كَانَ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ سَرَعَنَ، وَكَذَا السَّبْعُ نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: كَيْسَعٍ.

وَقِيلَ فِيهِمَا: كَيْسَعٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ (و ش).

وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: إِنْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ فَهَلْ يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ، أَوْ يَجْلِسُ عَقِيبَ الشَّعْغِ وَتَشْهَدُ، ثُمَّ يَجْلِسُ عَقِيبَ الْوُتْرِ وَيُسَلِّمُ فِيهِ وَجْهَانِ، وَأَدْنَى كَمَالِهِ ثَلَاثَ بَسْلِمَتَيْنِ.
قِيلَ لِأَحْمَدَ: فَإِنْ كَرِهَهُ الْمَأْمُومُ قَالَ: لَوْ صَارَ إِلَى مَا يُرِيدُونَ، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ مَعَ عِلْمِ الْمَأْمُومِ، وَإِلَّا مَعَ جَهْلِهِ يُغْمَلُ السُّنَّةُ وَيُتَدَارَى.

وَسَأَلَهُ صَالِحٌ عَنْ بَلَى بَارِضٍ يُنْكِرُونَ فِيهِ رَفْعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَتَسْبِيحَهُ إِلَى الرَّفْعِ، هَلْ يَجُوزُ تَرْكُ الرُّفْعِ؟ قَالَ: لَا يَتْرُكُ، وَلَكِنْ يُدَارِيهِمْ، وَأَنَّ هَذَا يَمْنَعُ خِلَافَ السُّنَّةِ، وَأَنْوَاعِ الْوُتْرِ سُنَّةٌ، أَوْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَوَاتَيْنِ، وَبَسْلِمَةٍ يَجُوزُ.
وَقِيلَ: مَا لَمْ يَجْلِسْ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: بَلَى كَالْمُغْرِبِ، وَخَيْرٌ مَتَبَعًا بَيْنَ الْفَصْلِ، وَالْوَصْلِ، وَلَيْسَ الْوُتْرُ كَالْمُغْرِبِ حَتْمًا (هـ) وَلَا أَنَّهُ رُكْعَةٌ وَقَبْلَهُ شَفْعٌ، لَا خَدَّ لَهُ (م).

وَذَكَرَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ قَالُوا: أَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّ الرُّكْعَةَ الْوَاحِدَةَ لَا يَصِحُّ الْإِثْنَانُ بِهَا إِلَّا لِبَرِّ حَقِيقَةٍ، وَالثُّورِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُمَا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويقضي الوتر، وعنه: لا يقضيه، وفي شفعه قبله روايتان). انتهى.

وأطلقهما في جميع البحرين.

إحدهما: يقضي شفعه مع وتره، وهو الصحيح، نص عليه، صححه المجد في شرحه، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الآتي.

والرواية الثانية: لا يقضيه إلا وحده، قلته ابن تميم.

وقال في الرعاية الكبرى قبل باب الأذان: والأولى قضاء الوتر إن قلنا إنه سنة، كشفه المنفصل.

وَعَجِبَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ مِنْ هَذَا الشَّافِعِيِّ كَيْفَ يَنْقُلُ هَذَا النُّقْلَ الْخَطَأَ، وَلَا يَرُدُّهُ مَعَ عِلْمِهِ بِخَطِئِهِ.

قال: وذكرنا عن جماعة من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم أنه يوتر بثلاث ولا تجزئ الركعة الواحدة، كذا قال، ولم أجذ في كلامه عن أحد أن الركعة لا تصح ولا تجزئ، بل ولا يصح هذا عن صحابي ولا تابعي، وغايته كراهة الاختصار على الركعة إن صح، والعجب ممن حكى أن الحسن البصري حكى إجماع المسلمين على الثلاث.

وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ لِلْحَنْفِيَّةِ: لَوْ تَرَكَ الْقَعْدَةُ الْأُولَى فِي الْوُفْرِ جَاءَ قَالُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ: وَلَمْ يَخُكْ خِلَافَ مُحَمَّدٍ، وَمَنْ
أَذْرَكَ مَعَ إِمَامٍ رَكْعَةً فَإِنْ كَانَ سَلَّمَ مِنَ الثَّانِيَةِ أَجْزَأَ، وَالْأَقْصَى، كَصَلَاةِ الْإِمَامِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَقَالَ الْقَاضِي يُضَيِّفُ إِلَى الرُّكْعَةِ رُكْعَةً ثُمَّ يُسَلِّمُ.

وَوَقْتُهُ بَعْدَ صَلَاةِ عِشَاءٍ لِأَخِيرَةِ (يَوْمِ ش) إِلَى وَقْتِ الْفَجْرِ.

وَعَنَهُ إِلَى صَلَاتِهِ (وَمَ) وَمَذْهَبُ (هـ) إِذَا غَابَ الشُّفُقُ، لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَهُ، فَتَقَدَّمَ الْعِشَاءُ عَلَيْهِ لِلسَّرْتِيبِ، كَصَلَاةِ الْوَقْتِ، وَالْمَأْتِيَةِ، وَقَالَ صَاحِبُنَا كَقَوْلِنَا، قِيلَ لِأَحْمَدَ يَمِينَ بِنَجَاءِ الصُّبْحِ وَلَمْ يَكُنْ صَلًى بَعْدَ الْعَمَةِ شَيْئًا وَلَا أُوتِرَ؟

قَالَ: يُؤْتِرُ بِوَاحِدَةٍ، قِيلَ لَهُ: وَلَا يُصَلِّي قَبْلَهَا شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

قَالَ الْقَاضِي فَيَنْبَغِي جَوَازُ الرُّكُوعِ بِرُكُوعَةِ نَيْسَ قُبْلَتِهَا صَلَاةً، وَالْأَفْضَلُ آخِرُهُ لِمَنْ وَثِقَ، لَا مُطْلَقًا (و.ش).

وَقِيلَ: وَقْتُهِ الْمُخْتَارُ كَهَيِّ.

وَقِيلَ: الْكُلُّ سَوَاءٌ، يَتَرَأَى فِي الْأَوَّلَى بـ ﴿سَبَّحْ﴾ (م. ر.).

وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿الْكَافِرُونَ﴾ (م.ر).

وَفِي الثَّالِثَةِ: بِالْإِخْلَاصِ.

وَعَنْهُ وَالْمَعْدُودَتَيْنِ (وَمِنْ شَيْءٍ) وَمَذْهَبُ (هـ) لَا يَتَعَيَّنُ فِي الرُّكْعَاتِ الثَّلَاثِ مَوْزُونَةٍ.

وَيَقْنُتُ (م) رَ جَمِيعَ السَّنَةِ (و هـ) وَأَكْثَرَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَعَنْهُ: يَصِفُ وَمُضَانِ الْأَعْيَرِ، (و ش) وَخَيْرٌ شَيْخُنَا فِي دُعَاءِ الْقَنُوتِ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَأَنَّهُ إِنْ صَلَّى بِهِمْ قِيَامَ رَمَضَانَ، فَلَا قَنْتَ جَمِيعَ الشَّهْرِ، أَوْ بَعْضَهُ الْأَعْيَرِ، أَوْ لَمْ يَنْتَ بِحَالٍ فَقَدْ أَحْسَنَ بَعْدَ الرُّكُوعِ (و ش)، وَإِنْ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَنْتَ جَانَ.

وَعَنْهُ يُسْنُ (وهـ) وَزَادَ بِلَا تَكْبِيرٍ، فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (م ر ق) إِلَى صَدْرِهِ، وَيَسْطُطُهُمَا؛ بَطْنَاهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَا مَا مَأْمُومٌ، وَلِلْمُخْتَفِيَةِ خِلَافٌ فِي بَقَائِيهَا وَإِرْسَالِيهَا، وَيَقُولُ الْإِمَامُ جَهْرًا (م).

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: بِجَهَنَّمَ، فَلَوْ تَرَكَهُ سَهْوًا سَجَدَ، وَعَمْدًا فِي بَطْلَانٍ وَفَرَقُوا قَوْلَانِ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ فِي الْجَهَنَّمَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَكَانَ أَحْمَدُ يُسَرِّهُ، فَقُلَّةُ الْمُرُودِيِّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَيَجْهَنُّ مُنْفَرِدًا نَصًّا عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَمَأْمُومٌ، وَظَاهِرٌ كَلَامُ جَمَاعَةٍ: الْإِمَامُ فَقَطْ، وَقَالَ فِي الْخِلَافِ وَهُوَ أَظْهَرُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ، وَنَسْتَغِيثُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثَوِّبُ إِلَيْكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ، وَنُثَبِّتُ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ، وَنَشْكُرُكَ، وَلَا نَكْفُرُكَ، اللَّهُمَّ إِلَاكَ نَعْبُدُ،

وَلَكَ نُصَلِّيْ وَنُسَجِّدُ، وَالِيكَ نَسْعَى وَنَخْفِذُ. نَرْجُو رَحْمَتَكَ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ. إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ، اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا يَمِينًا أَعْطَيْتَ، وَقَبَا شَرًّا مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا

يُغْفِرُ عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَبْدُلُ مِنْ، وَالْبَتِّ، وَلَا يَجُزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا نُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، الثَّنَاءُ فِي الْخَيْرِ، وَالثَّنَاءُ بِتَقْدِيمِ الثَّنِ

في الخير، والشرَّ وَحَدَّ بِمَعْنَى أَسْرَعَ، وَأَحْفَدَ لَفْظٌ فِيهِ، أَيُّ يُسْرِعُ فِي الْخِدْمَةِ، وَالْجَدُّ يَكْشُرُ الْجِيمَ: الْحَقُّ، لَا اللَّعِبَ وَمُلْحَقٌ
أَيُّ لَاحِقٌ بِهِمْ، مِنْ الْحَقِّ بِمَعْنَى لَاحِقٍ، وَيَجُوزُ لَفْظُ فَتَحِ الْحَاءِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ يُلْحِقُهُ إِثَابَهُ قَالَ أَحْمَدُ: يَدْعُو بِغَيْرِي بِدَعَاءِ

ر: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ»، ثُمَّ بِدُعَاءِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: يَذْهَبُ مَعَهُ بِمَا فِي الْقُرْآنِ.

وَنَقُلْ أَبُو الْحَارِثِ بِمَا شَاءَ، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَانْتَصَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى دُعَاؤِ، اَللّٰهُمَّ اٰمِنُنَا، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ يُسْتَحَبُّ هَذَا، وَإِنْ لَمْ

يَتَعَيَّنُ (و ش).

وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: اخْتَارَهُ أَحْمَدُ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ يُسْتَحَبُّ بِالسُّورَتَيْنِ (و م) وَأَنَّهُ لَا تَوْقِيتَ فِيهِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: وَيُسْتَحَبُّ الْجَمِيعُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ، وَأَوَّلُ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ عَدَمُ التَّوْقِيتِ عَلَى مَا ذُكِرَ.

وَالْقُنُوتُ سُنَّةٌ، زَادَ ابْنُ شِهَابٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ

وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ (و هـ) فَعَلَهُ أَحْمَدُ.

اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحَرَّرُ، وَغَيْرُهُمَا، كَخَارِجِ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَحْمَدَ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ، ذَكَرَهُ الْأَجَرِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ فِيهِ ابْنُ هَالِيٍّ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ وَلَمْ يَمْسَحْ، وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ أَنَّهُ رَخَّصَ فِيهِ.

وَعَنَّهُ: لَا يَمْسَحُ الْقَائِتُ.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ (و ش) لِصُغْتِ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ فِي الدُّعَاءِ، بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَعَنْ

عُمَرَ «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٨٦) مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ: «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إِذَا دَعَا فَرَفَعَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٢) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، فَعَنَهُ لَا بَأْسَ وَعَنَهُ يَكْرَهُ، صَحَّحَهُ فِي الْوَسِيلَةِ (م ٢) ^(١).

وَفِي الْغَنِيِّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى يَمْرُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، كَذَا قَالَ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

نَصُّ عَلَيْهِ (هـ).

وَفِي التَّبَصُّرَةِ وَعَلَى آلِهِ، وَزَادَ: «وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا» [الْإِسْرَاءُ: ١١١]، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ قَوْلُهَا قُبِيلَ

الْأَذَانِ.

وَفِي نَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي: يَكْرَهُ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: لَا يُوصَلُ الْأَذَانُ بِذِكْرِ قَبْلَهُ: خِلَافَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعَوَامِ الْيَوْمَ، وَلَيْسَ مَوْطِنُ قُرْآنٍ، وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْ

السَّلَفِ، فَهُوَ مُخَذَّبٌ، وَيُفْرَدُ الْمُنْفَرِدُ الضَّعِيفُ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا، لَا، لِأَنَّهُ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ (و هـ م).

وَعَنَّهُ: يَقْنُتُ مَعَهُ، وَذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ مَذْهَبُهُمْ، وَأَنَّ مَسْأَلَةَ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ لِلنَّوَازِلِ تَذُلُّ عَلَيْهِ.

وَعَنَّهُ: فِي الثَّنَاءِ (و ش).

وَعَنَّهُ: يُخَيَّرُ.

وَعَنَّهُ: إِنْ لَمْ يَسْمَعْ دُعَاءَ، وَإِذَا سَجَدَ رَفَعَ يَدَيْهِ نَصُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ فِي الْقِيَامِ، فَهُوَ كَالْقِرَاءَةِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِي الثَّلَاثَةِ.

(١) (مسألة ٢ -): قوله في دعاء الوتر: (ويمسح وجهه بيديه، وعنه لا يمسخ القانت، فعنه لا بأس، وعنه يكره، صححها في

الوسيلة). انتهى.

إذا قلنا: إن القانت لا يمسخ وجهه بيديه، وفعل فهل فعله لا بأس به أو يكره؟

أطلق الخلاف فيه.

إحداهما: يكره، صححها في الوسيلة كما.

قال المصنف: وجزم به في الرعايتين، والحاويين.

قال الشيخ في المغني، والشارح، والمجد في شرحه: لا يسن فعل ذلك.

والرواية الثانية: لا بأس بفعل ذلك، ويحتمله كلام الشيخ وغيره.

وَيُكْرَهُ قَنُوتُهُ فِي غَيْرِ الْفَجْرِ، (و) وَفِيهَا (و هـ) فِي سَكُوتٍ مُؤْتَمٍّ اَتَمَّ بِمَنْ يَقْنَتُ فِيهَا (و هـ) وَمَتَابَعَتُهُ كَالْوَتْرِ رَوَاتَانِ (م ٣) ^(١).

وَفِي الْمَوْجِزِ: لَا يَجُوزُ فِي الْفَجْرِ، وَنَصُّهُ لَا يَقْنَتُ فِيهَا.

وَقَالَ: لَا يُعْجَبُنِي.

وَقَالَ: لَا أَعْنَفُ مَنْ يَقْنَتُ.

وَفِي قَتَاوَى ابْنِ الرَّاعُونِيِّ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ أَحْمَدَ مَتَابَعَتُهُ فِي الدُّعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَإِنْ زَادَ كُرَةً مَتَابَعَتُهُ، وَأَنَّهُ إِنْ فَارَقَهُ إِلَى تِمَامِ الصَّلَاةِ كَانَ أَوْلَى، وَإِنْ صَبَرَ وَتَابَعَهُ جَازَ.

وَإِنْ نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ أَسْتَحَبُّ لِلإِمَامِ الْوَقْتُ.

وَعَنْهُ وَتَابِعِهِ وَعَنْهُ بِإِذْنِهِ وَعَنْهُ وَإِمَامُ جَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ، وَكُلُّ مُصَلٍّ (و ش) الْقَنُوتُ فِي كُلِّ مَكْتُوبَةٍ (و ش).

وَعَنْهُ: فِي الْفَجْرِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (و هـ).

وَعَنْهُ: وَالْمَغْرِبِ.

وَقِيلَ: وَالْعِشَاءِ لَا فِي جُمُعَةٍ فِي الْمَنْصُوصِ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، وَمُرَادُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مُطْلَقًا.

وَيُؤَيِّجُهُ: لَا يَقْنَتُ لِدَلْعِ الْوَبَاءِ فِي الْأَظْهَرِ (ش)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتِ الْقَنُوتُ فِي طَاعُونِ عَمَّوَسَ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ شَهَادَةٌ لِلْإِخْبَارِ، فَلَا يَسْأَلُ رَفْعَهُ.

فَصْلٌ

وَالسُّنَنُ الرُّوَاتِبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ (و) يُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهُمَا (و) وَقِرَاءَةُ مَا وَرَدَ، لَا الْفَاتِحَةَ فَقَطْ (م) وَيَجُوزُ رَاكِبًا، خِلَافًا لِلْخَنْفِيَّةِ، لَهُمْ خِلَافٌ فِي غَيْرِهَا.

وَأَكْثَرُهُمْ يَجُوزُ فِي التَّرَاوِيحِ، وَلَيْسَتْ سُنَّةُ الْفَجْرِ وَاجِبَةً (هـ ر).

وَفِي جَمَاعِيقِ الْقَاضِي الْكَبِيرِ: تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ فِي سُنَّةِ الْفَجْرِ رَاكِبًا، فَتَقَلَّ أَبُو الْحَارِثِ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا، مَا أَجْتَرَى عَلَيْهِ، وَسَأَلَهُ صَالِحٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «قَدْ أَوْتَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ».

وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مَا سَمِعْتُ بِشَيْءٍ، وَلَا أَجْتَرَى عَلَيْهِ، وَعَلَّلَهُ الْقَاضِي بِأَنَّ الْقِيَاسَ مَنَعَ فِعْلَ السُّنَنِ رَاكِبًا، تَبَعًا لِلْفَرَائِضِ، خَوْلَفَ فِي الْوَتْرِ لِلْخَبَرِ، بَقِيَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصْلِ، كَذَا قَالَ: فَقَدْ مَنَعَ غَيْرُ الْوَتْرِ مِنَ السُّنَنِ.

مَعَ أَنَّ فِي مُسْلِمٍ (٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ»، وَلِلْكَبْخَارِيِّ (١٠٤٧) إِلَّا الْفَرَائِضَ.

وَيُسْتَحَبُّ الْأَضْطِجَاعُ بَعْدَهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ (م) عَلَى الْإِيمَنِ

قِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ وَابْنِ مَنْصُورٍ يُكْرَهُ الْكَلَامُ بَعْدَهُمَا؟ قَالَ: يُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ.

وَتَقَلَّ أَبُو طَالِبٍ يُكْرَهُ الْكَلَامُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، إِنَّمَا هِيَ سَاعَةٌ تُسَبِّحُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويكره قنوته في غير الفجر وفيها، ففي سكون مؤتمٍّ اتمَّ بمن يقنت فيها ومتابعته كالوتر روايتان).

انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن عبد القوي في مجمع البحرين.

إحداهما: يتابعه، فيؤمن ويدعو وهو الصحيح.

قال في الحرز، والرعاية الصغرى، والحاويين: تابعه، فأثنى أو دعا، وجزم في الفصول بالمتابعة.

وقال الشريف أبو جعفر في رؤوس المسائل: تابعه ودعا.

وقال ابن تيميم: أثنى على دعائه.

وقال في الرواية الكبرى: تابعه، فأثنى ودعا، وقيل إذا قنت. انتهى.

والرواية الثانية: يسكت، وصحح القاضي أبو الحسين أنه لا يتابعه.

وَنَقَلَ مِنْهَا أَنَّهُ كَرِهَهُ، وَقَالَ عُمَرُ: يَنْهَى، وَفَاقًا لِلْكَوْفِيِّينَ.

وَقَالَ الْمِمْوَنِيُّ: كُنَّا نَتَنَاطَرُ فِي الْمَسَائِلِ إِنَّا وَابَوُ عَبْدِ اللَّهِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ أَنَّهُ أَجَلَ الْكَلَامَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ، لَا الْكَلَامَ الْكَثِيرَ، وَتَوَجَّهَ اخْتِمَالًا لَا يَكُونُ (و م ش) لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «إِن كُنْتُ مُسْتَبْطِئَةً حَدَّثْتِي، وَالْأَصْطَلَحُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١١٥، م: ٧٤٣).

وَمِمَّا أَفْضَلُهَا (و).

وَحَكَمِي سُنَّةُ الْمَغْرِبِ وَتَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا أَرْبَعٌ (هـ ش).

وَقِيلَ: هُمَا وَسُنَّةُ الْفَجْرِ بَعْدَ قِرْأَتِهِ فِي وَجْهِهَا أَثَاءَ (و ش) وَحَتَّى لَا سُنَّةَ قَبْلُهَا، وَحَكَمِي سِتٌّ، وَتَتَانِ بَعْدَهَا وَتَتَانِ بَعْدَ

الْمَغْرِبِ، وَتَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (و ش) فِي الْكُلِّ.

وَقِيلَ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ، اخْتِلَافُ الْأَجْرِيِّ.

وَقَالَ اخْتِارَهُ أَحْمَدُ (و ش) وَلَمْ يَوْقِفْ (م) لِأَنَّهُ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَفِي كَلَامِ الْحَقْفِيِّ أَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَإِنْ شَاءَ

رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ.

وَقِيلَ: الْأَرْبَعُ قَوْلٌ (هـ)، وَالرَّكَعَتَانِ قَوْلٌ صَاحِبِيهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِنْ تَطَوَّعَ بِأَرْبَعٍ قَبْلَ الْعِشَاءِ فَحَسَنٌ، وَذَكَرَ

جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِنْ فَعَلَ فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي التَّطَوُّعِ بَعْدَهَا حَسَنٌ.

وَفِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ حَسَنٌ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَفَعَلَهَا فِي التَّيْتِ أَفْضَلُ (م) فِي النَّهَارِيَّاتِ.

وَعَنَ: الْفَجْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَآدَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ وَعَنَ التَّسْوِئَةَ.

وَفِي آدَابِ غَيْرِ الْمَسَائِلِ صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي التَّيْتِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْمَسَاجِدِ إِلَّا الرُّوَايَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَبِيُّ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ فِي سُنَّةِ الْمَغْرِبِ لَا تَجْزِيهِ إِلَّا بَيْتُهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «هِيَ مِنْ

صَلَاةِ التَّيْتِ» قَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ.

وَيُسْتَحَبُّ قَضَاؤُهَا عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) فِي غَيْرِ سُنَّةِ الْفَجْرِ بَعْدَ، فَيَقْضِيهَا إِنَّمَا مُطْلَقًا أَوْ إِلَى الزُّوَالِ عَلَى خِلَافٍ فِي

مَذْهَبِهِ، وَالْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ، ثُمَّ الْأَرْبَعُ نَفْلٌ مُبْتَدَأٌ، فَلَا يَنْوِي الْقَضَاءَ بِهَا، وَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ السُّنَّةِ بَعْدَهَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

«عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ عَكْسُ ذَلِكَ» (م) فِي غَيْرِ سُنَّةِ الْفَجْرِ، وَهَنَ أَحْمَدُ يَقْضِي سُنَّةَ الْفَجْرِ إِلَى الضُّحَى.

وَقِيلَ: لَا يَقْضِي إِلَّا هِيَ إِلَى وَقْتِ الضُّحَى، وَرَكَعَتَا الظُّهْرِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْفَصْلُ بَيْنَ الْقِرْأَتَيْنِ بِقِيَامٍ، أَوْ كَلَامٍ، لِقَوْلِ مُعَاوِيَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ «لَا تُوصِلُ صَلَاةَ حَتَّى

تَكَلِّمَ أَوْ تَخْرُجَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَتَجْزِي سُنَّةً عَنْ تَحِيَّةٍ مُسْجِدٍ، وَلَا عَكْسَ، وَيُسْتَحَبُّ أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَ

الْمَغْرِبِ، وَقَالَ: الشَّيْخُ سِتٌّ.

وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرُ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ غَيْرُ السُّنَنِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: يُحَافِظُ عَلَيْهِنَ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٥/ ٤٣١): حَدَّثَنَا عُمَرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِيْبَادٍ -مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ-، قَالَ: سَمِعْتُ: «إِن كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يَأْمُرُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ أَوْ مِوَى الْمَكْتُوبَةِ، فَقَالَ: نَعَمْ بَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ» فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهَا أَكْثَرُ ذَلِكَ، وَإِلَّا أَيْمَ بِتَرْكِ سُنَنِ

عَلَى مَا سَمِعْتِي فِي الْمَعَادِلَةِ.

وَفِي الْمَحِيطِ، وَالرَّوَايَاتُ لِلْحَقْفِيِّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَأْتِمُ.

فصل

وَتُسَنُّ الرُّوَايَةُ فِي رَمَضَانَ (و) جِئْتَرُونَ رَكَعَةً (و هـ ش) لَا سِتٌّ وَتَلَاوُونَ (و) فِي جَمَاعَةٍ (م) مَعَ الرُّؤَسَا نَصُّ عَلَى

ذَلِكَ.

وقيل: بوجوبها وأنه يكفيها نية واحدة، وعند (هـ) التراويح سنة، لا تجوز تركها، وصححه بعض الحنفية. وفي جوامع الفقهاء للحنفية.

الجماعة فيها واجبة، وأن يظنّها المكتوبة، والأشهر عندنا سنة كقول الجماعة، واختار غير أبي علي السني من الحنفية أنه لا يؤثر بالجماعة في رمضان، بل في منزله، ويقرا جهرا في ذلك، ولا بأس بالزيادة نص عليه.

وقال: روي في هذا الزمان، ولم يقض فيه بشيء. وقال شيخنا إن ذلك كله، أو إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة حسن، كما نص عليه أحمد لإعذار التوقيت، فيكون تكثير الركعات، وتقليلها بحسب طول القيام وقصره.

ووقعها بعد سنة العشاء وعنه أو بعد العشاء جزم به في العمدة لا قبلها، (و) إلى الفجر الثاني (و).

قال ابن الجوزي: وممنه كلام غيره، ووقعها قبل الوتر، خلافا للحنفية في جوازها بعد العشاء وبعد الوتر، وجوزها إسماعيل الزاهد وجماعة منهم، قبل العشاء، وأتى به بعض أصحابنا في زمننا، لأنها صلاة الليل.

وقال شيخنا من صلاتها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة المخالفة للسنة.

وهل فعلها في مسجد أفضل كما جزم به في المستوعب وغيره (و هـ ش) أم يبيت (و م) فيه روايتان (م ٤) (١) ذكرهما شيخنا

ويعلمها أول الليل أحب إلى أحمد (و).

وذكر الحنفية: أن الأفضل فعلها إلى ثلث الليل أو نصيبه، مع وكسر بعضهم أن استيعاب أكثره بالصلاة، والانتظار أفضل، لأنها قيام الليل، وللاكثر حكم الكل.

كذلك قال، واستحب أحمد أن يبتدئ التراويح بسورة القلم، لأنها أول ما نزل، وآخر ما نزل المائدة، فإذا سجد قام فقرأ من البقرة، والذي نقله إبراهيم بن محمد بن الحارث يقرأ بها في عشاء الآخرة.

قال شيخنا: وهو أحسن، ويذوقو ليعتبه قبل ركوعي آخر ركعة ويرفع يديه ويطلق الأوتى، ويمشط بعدها نص على الكل، وقراءة الأتعام في ركعة كما يفعلها بعض الناس بدعة (ع) قاله شيخنا.

ويستريح بين كل أربع (و) ويذوقو، فعلة السلف، ولا بأس بتركه.

(١) (مسألة - ٤): قوله في التراويح: (وهل فعلها في مسجد أفضل كما جزم به في المستوعب وغيره أو يبيت؟ فيه روايتان،

ذكرهما شيخنا). انتهى.

الصحيح من المذهب: أن فعلها في المسجد أفضل، كما جزم به في المستوعب وغيره، وعليه العمل في كل عصر ومصر، والعمدة في ذلك فعل عمر رضي الله عنه وقد صرح الأصحاب أن فعلها جماعة أفضل، ونص عليه في رواية يوسف بن موسى، ولا يمكن من فعلها جماعة في الغالب إلا في المساجد.

وقد كان الإمام أحمد يصلي في شهر رمضان التراويح في المسجد ويواظب عليها فيه، ثم رأيت المجد في شرحه وابن عبد القوي في مجمع البحرين نصرا أنها تفعل جماعة في المسجد، وردا على من قال تفعل في البيت، وهو مالك، والشافعي في أظهر قوليه، وأبو يوسف، ولكنه موافق لفعله عليه الصلاة والسلام، ولقوله في ذلك بخصوصه: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة».

تنبيه: في إطلاق المصنف الخلاف هنا نظر من وجوه.

أحدها: أنه قال في الخطبة: (فإن اختلف الترجيح أطلقت الخلاف)، ولم نعلم أحدا من الأصحاب قال باستحبابها في البيت، بل ولا نعلم لهم قولاً بذلك، فما حصل اختلاف في الترجيح بينهم.

الثاني: أن المصنف لم يعز ذكر الخلاف إلى أحد من الأصحاب إلا إلى الشيخ تقي الدين، ومع هذا أطلق المصنف الخلاف.

الثالث: سلمنا أن الأصحاب ذكروا الروايتين، لإحدى الروايتين لا تقاوم الأخرى في الترجيح بالنسبة إلى عمل العلماء، والله أعلم.

وتقدم الجواب عن ذلك في المقدمة.

وَقِيلَ: يَدْعُو كِبْعِدَهَا، وَكَرِهَهُ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا، وَلَا يَزِيدُ عَلَى خْتَمِهِ إِلَّا أَنْ يُؤَيَّرَ (ع) وَلَا يَنْقُصُ نَصُّ عَلَيْهِ وَقِيلَ يُغْتَبَرُ حَالُهُمْ.

وَفِي الْغَنِيِّ: لَا يَزِيدُ عَلَى خْتَمِهِ، لِئَلَّا يَشُقَّ فَيَتَوَكَّأَ بِسَبَبِهِ فَيَغْطِمَ إِنْهُ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَعَاذٍ: «أَفْتَانُ أَنْتَ؟». وَتَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ زَادَ فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا كَثِيرُهَا، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ قَعَدَ عَلَى رَأْسِ الشُّعْ أَجْزَأَ عَنْ تَسْلِيمَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ فَالْقِيَّاسُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ، وَرَوَايَةٌ عَنْ (هـ).

وَفِي الْأَسْتِخْصَانِ يَجُوزُ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْ (هـ) وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ هُوَ عَنْ تَسْلِيمَتَيْنِ (هـ). وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ تَسْلِيمَةٍ.

وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، وَلَوْ صَلَّى ثَلَاثًا بِقَعْدَةٍ لَمْ يُجْزَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْهِمَا: قِيلَ لَا يُجْزِئُهُ. وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ عَنْ تَسْلِيمَةٍ، فَعَلَى هَذَا يُلْزَمُ قَضَاءُ الشُّعْ الثَّانِي، إِنْ كَانَ عَامِدًا، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُلْزَمُهُ عِنْدَ (هـ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لَمْ تَصِحْ.

وَمَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ فَلَا فَضْلَ وَتَرَهُ بَعْدَهُ، وَالْأَقْدَمُ بَعْدَ السُّنَّةِ، وَإِنْ أَحَبَّ الْمَأْمُومُ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ شَفَعَهَا بِأُخْرَى نَصُّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: يُعْجِزُنِي أَنْ يُؤَيَّرَ مَعَهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْزَرِيُّ.

وَقَالَ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يُؤَيَّرَ مَعَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَتَرَهُ لِيَأْخُذَ بِمَا اقْتَضَتْ تَحْرِيمَةُ الْإِمَامِ. وَحَمَلَ الْقَاضِي نَصَّ أَحْمَدَ عَلَى رَوَايَةِ إِعَادَةِ الْمَغْرِبِ وَشَفْعِهَا، وَمَنْ أَوْتَرَ ثُمَّ صَلَّى لَمْ يَنْقُصْ وَتَرَهُ (و) ثُمَّ لَا يُؤَيَّرُ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ يُؤَيَّرُ (و م). وَعَنْهُ: يَنْقُضُهُ.

وَعَنْهُ: وَجُوبًا بِرَكْعَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي مَتْنِي، ثُمَّ يُؤَيَّرُ وَعَنْهُ يُخَيَّرُ فِي نَقْضِهِ وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَا سَبَقَ لَا بِأَسْ بِالتَّرَاوِيعِ مَرَّتَيْنِ بِمَسْجِدٍ، أَوْ بِمَسْجِدَيْنِ، جَمَاعَةٌ أَوْ فَرَادَى، وَيَتَوَجَّهُ مَا يَأْتِي فِي إِعَادَةِ فَرَضٍ. وَقَالَ فِي الْفُصُولِ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ التَّرَاوِيعَ فِي مَسْجِدَيْنِ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ التَّوَابِلِ فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَهَا فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وَهُوَ التَّعْقِيبُ كَذَا قَالَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ فِي التَّعْقِيبِ.

وَفِي الْمِحْيطِ، وَالْوَأَقِيعَاتِ لِلْحَنَفِيَّةِ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي مَسْجِدَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ السُّنَنَ لَا تُكْرَرُ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ صَلَّوْهَا مَرَّةً ثَانِيَةً يُصَلُّوْنَهَا فَرَادَى، وَلَا يَكْرَهُ بَعْدَ الْوُتْرِ رَكْعَتَيْنِ جَالِسًا (م) وَقِيلَ سُنَّةٌ (خ) وَيَكْرَهُ التَّطَوُّعُ بَيْنَ التَّرَاوِيعِ إِلَّا الطَّوَافُ.

وَقِيلَ: مَعَ إِمَامِهِ قِيلَ لِأَحْمَدَ: أَذْكَرُ مِنْ تَرْوِيعِهِ رَكْعَتَيْنِ، يُصَلِّي إِلَيْهَا رَكْعَتَيْنِ؟ فَلَمْ يَرَهُ، وَقَالَ هِيَ تَطَوُّعٌ وَفِي التَّعْقِيبِ: رَوَايَتَانِ (م ٥) ^(١) وَهِيَ صَلَاتُهُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ وَفْرِ جَمَاعَةٍ نَصُّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَالْمَحَرَّرُ: مَا لَمْ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي التعقيب روايتان، وهو صلاته بعدها وبعد وتر جماعة نص عليه). انتهى.

يعني: هل يكره فعل التعقيب أو لا يكره؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، ومختصر ابن تيميم، والفاثق، وغيرهم.

إحداهما: لا يكره، وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة نقله الجماعة عن الإمام أحمد وصححه في المغني، والشرح، وشرح ابن منبج، وصاحب التصحيح، في كتابيه الكبير، والمختصر، وغيرهم.

وقدّمه في الكافي وشرح ابن رزين، وغيرهما، وجزم به في الوجيز ومتنخب الأدمي، وغيرهما.

والرواية الثانية: يكره نقلها محمد بن الحكم، وعليهما أكثر الأصحاب.

قال الناظم: يكره في الأظهر.

قال في مجمع البحرين: يكره التعقيب في أصح الروايتين.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والمحرّر، وشرح الهداية، والإفادات، والنور وإدراك الغاية، والحاوي الكبير، وغيرهم وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَلَمْ يُقَلَّ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ جَمَاعَةً، وَاخْتَارَهُ فِي النَّهَائِيَّةِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ لَا يَكْرَهُ بَعْدَ رُقْدَةٍ. وَقِيلَ: أَوْ أَكَلٍ، وَنَحْوِهِ، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى لِمَنْ نَقَضَ وَثَرَهُ.

وَفِي «الصُّحُوحَيْنِ» (خ: ٧٠١٤، م: ٢٥٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ اسْتَيْقَظَ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، وَقَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [آل عمران: ١٩٠] حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْتَتِحَ قِيَامَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ لِيُعْلِمَ، وَأَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَتَوَيَّ الْقِيَامَ عِنْدَ النَّوْمِ، لِيَتَفَوَّزَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ نَامَ وَبَيَّتَهُ أَنْ يَقُومَ كَتَبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣١٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٧٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

فصل

تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ قَائِمًا، وَقَاعِدًا، وَمُضْطَجِعًا، وَرَاكِبًا، وَمَأْشِيًا، وَلَا يَكْرَهُ فِي الطَّرِيقِ نَقْلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ، خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَمَعَ حَدَثٍ أَصْغَرَ، وَتَجَاسَدٍ بَدَنٍ، وَتَوْبٍ، وَلَا تَمْنَعُ تَجَاسُدُ الْقِرَاءَةِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: الْأَوَّلَى الْمَنْعُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي الْمَصْحَفِ ذِكْرُ الْأَمْيَدِيِّ وَغَيْرُهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَقْرَأُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سُبْعًا لَا يَكَادُ يَتْرَكُهُ نَظَرًا.

قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا اخْتَارَ أَحْمَدُ الْقِرَاءَةَ فِي الْمَصْحَفِ لِلْأَخْبَارِ، ثُمَّ ذَكَرَهَا، وَيُسْتَحَبُّ حِفْظُ الْقُرْآنِ (ع). وَيَجِبُ مِنْهُ مَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ فَقَطُّ (و).

وَنَقَلَ الشَّالَنْجِي: الْفَاتِحَةَ وَسُورَتَانِ، وَلَعَلَّهُ غَلَطَ، وَأَنَّهُ: وَسُورَةٌ، وَحِفْظُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ (ع).

وَنَقَلَ الْمُيَمُونِيُّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ: أَبْدَأُ ابْنِي بِالْقُرْآنِ أَوْ بِالْحَدِيثِ؟ قَالَ: بِالْقُرْآنِ قُلْتُ: أَعْلَمُهُ كَلُّهُ؟

قَالَ: إِلَّا أَنْ يَغْسَرَ فَعَلَّمَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ لِي: إِذَا قَرَأَ أَوَّلًا تَعَوَّدَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ لَوَمَهَا، وَظَاهِرُ مِيقَاتِ هَذَا النَّصِّ فِي غَيْرِ الْمُكَلَّفِ، وَإِلَّا فَالْمُكَلَّفُ يَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَدِّمَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ الْعِلْمَ، لِأَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْفَرَضِ، وَالنَّفْلِ.

وَقَدْ يَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ يُقَدِّمُ الصَّغِيرُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ الْعِلْمَ كَمَا يُقَدِّمُ الْكَبِيرُ نَفْلَ الْعِلْمِ عَلَى نَفْلِ الْقِرَاءَةِ فِي ظَاهِرِ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ، وَالْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ

وَيُسْتَحَبُّ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِي سَبْعٍ، وَهَلْ يَكْرَهُ فِي أَقَلِّ أَمْ لَا؟ أَمْ يَكْرَهُ دُونَ ثَلَاثٍ؟ فِيهِ رَوَايَاتٌ. وَعَنْهُ: هُوَ عَلَى قَدَرِ نَشَاطِهِ (م ٦) (١).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ويستحب ختم القرآن في سبع، وهل يكره في أقل، أم لا يكره، أم يكره دون ثلاث؟ فيه روايات، وعنه هو على قدر نشاطه). انتهى.

قال المجدي في شرحه: ولا بأس بقراءته في ثلاث، وفيما دونها لا بأس به في الأحيان، فإما فعل ذلك وظيفة مستدامة فيكره. انتهى.

وتبعه في الحاروي الكبير، وجمع البحرين.

وقال ابن تيمية: ولا بأس بقراءة القرآن كله في ليلة، وعنه يكره فيما دون السبع وقراءته فيما دون الثلاث مكروه، وعنه لا يكره، وعنه لا بأس بذلك أحيانًا، وتكره المداومة عليه، وهو أصح. انتهى.

وقال في الرعية الكبرى: وتجوز قراءة القرآن كله في ليلة واحدة، وعنه تكره المداومة على ذلك وعنه يكره ختم القرآن في دون ثلاثة أيام دائمًا.

وعنه: لا يكره وعنه أحيانًا، وعنه يكره ختمه دون سبعة أيام، ويسن في سبع، ولو كان نظرًا في المصحف، وعنه أن ذلك غير مقدر، بل هو على حسب حاله من النشاط والقوة. انتهى.

وقال في المغني، والشرح: ويستحب في كل سبعة أيام ختم، وإن قدر في ثلاث فحسن، وإن قرأ في أقل منها فعنه يكره، وعنه أن ذلك غير مقدر، بل هو على حسب ما يجد من النشاط والقوة. انتهى.

وقال في الآداب: وإن قرأ في كل ثلاث فحسن، وعنه: يكره فيما دون السبع.

وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى إِبَاحَةِ قِرَاءَتِهِ كُلِّهِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَقْلٍ، وَتَكَرَّرَ فَوْقَ أَرْبَعِينَ عِنْدَ أَحْمَدَ.
وَقِيلَ: يَحْزَمُ لِيُخَوِّفَ نِسْيَانَهُ، وَقَدْ تَمَّ بَعْضُهُمْ فِيهِ بِكَرَرِهِ، وَهَذَا مُرَادُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِقَوْلِهِ بِحَثِّ نِسَاءِ.
قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَشَدُّ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَفِظَهُ ثُمَّ نَسِيَ، وَيَجْمَعُ أَهْلَهُ.

وَيُعْجَبُ أَحْمَدُ فِي الشَّتَاءِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ.
وَفِي الصَّيْفِ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ السَّرْعَةَ، قَالَ: أَمَّا الْإِنَّمُ فَلَا اجْتِرَاءَ عَلَيْهِ، وَتَأَوَّلَ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يُمْسِنِ الْحُرُوفَ،
وَالْأَوَّلُ لَمْ يَكْرَهُ، وَتَرْسِيلُهُ أَكْمَلُ.
وَعَنْهُ: إِنْ بَاتَتْهَا فَالسَّرْعَةُ أَحَبُّ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ بِكُلِّ حَرْفٍ كَلَّةٌ، وَكَلَّةٌ حَسَنَةٌ، قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعِيدَ، قَالَ: وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ
رِيحٌ أَمْسَكَتْ، أَيْ، وَالْأَوَّلُ كَرِهَ.
وَهَلْ يَكْبَرُ لِحُتْمِهِ مِنَ الضُّحَى أَوْ لَمْ تَنْشَرْحْ آخِرَ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٧) ^(١).

= قال القاضي نص في رواية الجماعة، ويكره فيما دون الثلاث، وعنه لا يكره، وعنه لا بأس به أحياناً، وتكره المداومة عليه،
وتجوز قراءته كل ليلة، وعنه تكره المداومة على ذلك.

وعنه: أنه غير مقلد، بل على حسب حاله من النشاط، والقوة انتهى.
وقال ابن رزين في شرحه: ويسن أن يقرأه في كل أسبوع، فإن قرأه في ثلاث فحسن، ويكره في أقل منها، وعنه أنه على حسب ما
يجد من النشاط، انتهى.

فتلخص: أن الحمد ومن تابعه لم يكره قراءته في ثلاث، وفيما دونها لا بأس به في الأحيان، وصححه ابن تيمية أعني: فعله في ثلاث
أحياناً وقدم في الرعاية عدم الكراهة.

وقدم في الآداب الكراهة فيما دون ثلاث، وكذا ابن رزين في شرحه.
وأطلق الخلاف في المغني، والشرح فيما إذا قرأه في أقل من ثلاث.
قلت: المصواب: أن المرجع في ذلك إلى النشاط، فلا يحدُّ بحدٍّ، إلا أنه لا ينقص عن سبع في كل يوم، وكذا في الأوقات، والأماكن
الفضيلة كرمضان، ونحوه، ومكة ونحوها.

وقد قال ابن رجب في اللطائف: وأما ورد النهي عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث، على المداومة على ذلك فأما في الأوقات
الفضيلة كشهر رمضان خصوصاً الليالي التي تطلب فيها ليلة القدر وفي الأماكن المفضلة كمكة لمن دخلها من غير أهلها فيستحب
الإكثار فيها من تلاوة القرآن اغتناماً للزمان، والمكان.

وهو قول أحد، وإسحاق، وغيرهما من الأئمة وعليه يدل عمل غيرهم. انتهى.
وذكر من فعل ذلك، ولعلَّ عمل الخلاف في غير ذلك، والله أعلم.

وقال في المستوعب: ومن قرأ القرآن في سبع فحسن، وأقل ما ينبغي أن يعمل في ثلاثة أيام.
(١) (مسألة ٧ -): قوله: (وهل يكبر لحتمه من الضُّحَى أو لم تشرح آخر كل سورة؟ فيه روايتان). انتهى.

إحدهما: يكبر آخر كل سورة من الضُّحَى وهو الصحيح.
قال في المغني، والشرح: واستحسن أبو عبد الله التكبير عند آخر كل سورة من الضُّحَى إلى أن يتختم.

جزم به ابن رزين في شرحه، وابن حمدان في رعايته الكبرى، وقدمه ابن تيمية، والمصنف في آدابه.
والرواية الثانية: يكبر من أول: «أَلَمْ تَنْشَرْحْ» اختاره الحمد.

قلت: قد صرح هذا وهذا عن رأي التكبير، فالكل حسن، وتحرير النقل عن القراء أنه وقع بينهم اختلاف، فرواه الجمهور من
أول لم تشرح أو من آخر الضُّحَى على خلافه: مبناه هل التكبير لأول السورة، أو لآخرها؟ على قولين كبيرين عندهم، تظهر فائدتها
عند فراغه من قراءة: «قُلْ أَهْوَذُ بِرَبِّ النَّاسِ».

فمن قال: من آخر الضُّحَى كبر عند فراغها، ومن قال من أول الضُّحَى أو أول لم تشرح لم يكبر، وروى الآخرون أن التكبير من
أول الضُّحَى وهو الذي جزم به في جمع البحرين، لكن جمهور القراء على الأول.

ذكر ذلك العلامة ابن الجوزي في كتاب التوقيف مختصر النشر، وذكر أسماء كل من أخذ بكل قول من ذلك.

وَلَمْ يَسْتَحِبَّ شَيْخُنَا كَقِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ.
وَقِيلَ: وَتَهْلُلُ، وَلَا يَكْرُرُ سُورَةُ الصُّمِّ وَغَنَ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَقْرَأُ الْفَاحِشَةَ وَخَمَسًا مِنَ الْبَقَرَةِ نَحْصَ عَلَيْهِ.
قَالَ الْأَمِيدِيُّ: يَنْبَغِي قَبْلَ الدُّعَاءِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، وَكَرِهَ أَصْحَابُنَا قِرَاءَةَ الْإِدَاوَةِ.
وَقَالَ خَرَبُ: حَسَنَةً، وَكَرِهَ شَيْخُنَا عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ لِلْمَالِكِيِّ وَجْهَيْنِ كَالْقِرَاءَةِ مُجْتَمِعِينَ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ، وَجَعَلَهَا
أَيْضًا شَيْخُنَا كَقِرَاءَةِ الْإِدَاوَةِ وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَرِهِيهَا، قَالَ: وَكَرِهَهَا (م).
وَلَوْ اجْتَمَعَ الْقَوْمُ لِقِرَاءَةِ وَدَعَاءٍ وَذَكَرَ فَعْنَهُ أَيْ شَيْءٍ أَحْسَنَ مِنْهُ؟ كَمَا قَالَتْ الْأَنْصَارُ (و ش).
وَغَنَ: لَا بَأْسَ.
وَغَنَ: مُحَدَّثٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: مَا أَكْرَهُهُ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى عَمَلٍ، إِلَّا أَنْ يَكْثُرُوا، قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ يَنْبَغِي يَتَخَذُوهُ عَادَةً (م ٨) ^(١)،
وَكَرِهَهُ (م).

قَالَ فِي الْفَتَوَى: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ جُمُوعٍ أَهْلٍ وَقَبْلًا فِي الْمَسَاجِدِ، لِتَالِي يَسْمُونَهَا إِحْيَاءً، وَأَطَالَ الْكَلَامَ، ذَكَرْتُهُ
فِي آدَابِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ.
وَقَالَ أَيْضًا: قَالَ حَنْبَلٌ: كَثِيرٌ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الطَّاعَاتِ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَهِيَ مَا تَمُّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، يَتْلُو الْقِرَاءَةَ
فِي الْأَسْوَاقِ، وَيَصْبِيحُ فِيهَا أَهْلُ الْأَسْوَاقِ بِالدُّعَاءِ، وَالتَّبِيحِ، وَلَا أَهْلُ السُّوقِ يُمْكِنُهُمُ الْاسْتِمَاعُ، وَذَلِكَ أَمْتِيَانِ، كَذَا قَالَ.
وَيَتَوَجَّهُ أَحْيَاءُ يَكْرَهُ، وَإِنْ غَلَطَ الْقِرَاءَةُ الْمُسْلِمِينَ فَلَذَكَرَ صَاحِبُ التَّرْغِيبِ وَغَيْرُهُ يَكْرَهُ، وَقَالَ شَيْخُنَا لَيْسَ لَهُمْ الْقِرَاءَةُ
إِذَنْ، وَعَنْ التَّبَايُحِيِّ وَاسْتَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَابِرٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ.
وَقَدْ غَلَّتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ يَنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يَنَاجِيهِ، وَلَا يَجْهَرُ بَغَضْكُمْ عَلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ».

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَكَشَفَ

= تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن الخلاف الذي ذكره: هل هو من آخر الضحى أو آخر الم نشرح لقوله: (من الضحى أو الم نشرح
آخر كل سورة)، ولم نعلم أحدًا من القراء قال بأن التكرير من آخر الم نشرح.
وإنما الخلاف كما وصفنا أولاً فيقدر في كلام المصنف فيقال من آخر الضحى أو أول الضحى أو أول الم نشرح، ليوافق أقوال
العلماء، والله أعلم.

وقوله: (آخر كل سورة): إنما يتأتى على القول بأنه من آخر الضحى.
أما على القول بأنه من أول الضحى، أو من أول الم نشرح، فلا يتأتى، فكلام المصنف هنا غير محوّر فيما يظهر، فعلى هذا يكون
ما اختاره المجتهد موافقاً لأكثر أهل الأداء، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ولو اجتمع القوم لقراءة ودعاء وذكر فَعْنَهُ أَيْ شَيْءٍ أَحْسَنَ مِنْهُ وَغَنَ لَا بَأْسَ، وَغَنَ مُحَدَّثٌ، وَنَقَلَ ابْنُ
مَنْصُورٍ مَا أَكْرَهُهُ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى عَمَلٍ، إِلَّا أَنْ يَكْثُرُوا، قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ يَنْبَغِي يَتَخَذُوهُ عَادَةً). انتهى.
ذكر المصنف في آدابه الكبرى نصوصاً كثيرة عن الإمام أحمد تدل على استحباب الاجتماع للقصص، وقراءة القرآن، والذكر.
وقدّمه في أثناء فصول العلم في فصل أوله.

قال المروزي: سمعت أبا عبد الله يقول يعجبني القصص؛ لأنهم يذكرون الميزان، وعذاب القبر، وذكر الفاظاً كثيرة من ذلك،
فليراجع.

وذكر في الآداب أيضاً في أواخر أحكام القرآن: أن ابن عقيل اختار في الفنون عدم الاجتماع. انتهى.
قلت: الصواب: أن يرجع في ذلك إلى حال الإنسان، فإن كان يحصل له بسبب ذلك ما لا يحصل له بالانفراد من الانتعاش
والخشوع ونحوه كان أولى، وإلا فلا.

ولم أر هذه المسألة مسطورة في كتابي غير كتب المصنف.
ومرّ بي أنّي رأيت للشيخ تقي الدين وابن القيم في ذلك كلاماً لم يحضرني الآن مظته، والله أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

السُّورَ، وَقَالَ: كُلُّكُمْ مُنَاجٍ رَبِّهِ، فَلَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ أَوْ قَالَ فِي الصَّلَاةِ.
وَعَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَيَغْذَهَا، يُغْلِطُ أَصْحَابَهُ وَهُمْ
يُصَلُّونَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٤٤)، وَلِمَالِكٍ (١/ ٨٠)، وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٣٣٢) الْآخِيرُ.
وَيَجُوزُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْحَطَّابِ، وَغَيْرُهُمَا، لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ وَقَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿لَيَبْتَغِينَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَقَوْلُهُ: «وَأَجْدَرُ الْأَيْعُلُمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧].
المراد: الأحكام، وَذَكَرُوا رَوَايَةَ بِالْمَنْعِ، وَأُطْلِقَ غَيْرُ وَاحِدٍ رَوَايَتَيْنِ وَتَعْلِيمُ التَّأْوِيلِ مُسْتَحَبٌّ، وَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ بَرَاءِيهِ مِنْ
غَيْرِ لَفَةٍ، وَلَا نَقْلٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣١].
وَقَوْلُهُ: «لَيَبْتَغِينَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَعَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرٍ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَاءِيهِ أَوْ بِمَا لَا
يَعْلَمُ فَلْيَبْتَغُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٠٨٥)، وَحَسَنُهُ.
وَعَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى ضَعُفَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ، وَغَيْرُهُمَا.

وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَمِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ مَرْفُوعًا.
وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حَزَمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَاءِيهِ فَقَدْ أَخْطَأَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٠٨٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (١١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٢)، وَقَالَ: غَرِيبٌ.
وَسَهْلٌ، ضَعُفَهُ الْإِمَامَةُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ.
وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَالِحٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ عُمَرُ: نَهَيْتُنَا عَنْ
التَّكْلُفِ، وَقَرَأَ: «وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١].

وَقَالَ: فَمَا الْآبُ؟ ثُمَّ قَالَ: مَا كُلُّفْنَا أَوْ قَالَ مَا أَمَرْنَا بِهِذَا رَوَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ.
قَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكِلِ: يَحْتَمِلُ أَنْ عَمَرَ عَلَيْهِمُ الْآبُ، وَأَنَّهُ اللَّبِّي تَرْغَاةُ الْبَهَائِمِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ تَخْوِيفَ غَيْرِهِ مِنَ التَّعَرُّضِ

لِلتَّفْسِيرِ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ.
وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ كَمَا خَفِيَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَعْنَى «فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤].

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ هَلَاكَ الْكَلِمَةِ تَقَعُ عَلَى مُسَمِّينَ قَتَوْرَعٍ عَنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ، وَأَصْلُ التَّكْلُفِ تَتَّبِعُ مَا لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ، أَوْ
مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ، وَأَمَّا مَا أَمَرَ بِهِ أَوْ فِيهِ مَنَفْعَةٌ فَلَا وَجْهَ لِلدَّمِّ.

وَقَدْ فَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آيَاتٍ، وَفَسَّرَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ.
وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا

يَتَمَارَوْنَ فِي الْقُرْآنِ فَقَالَ: إِنَّمَا هَلَكُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا، ضَرَبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ الْقُرْآنُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ
بَعْضًا، وَلَا يَكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكَلِمَةٌ إِلَى عَالِيهِ، إِسْنَادٌ جَيِّدٌ وَحَدِيثٌ عَمْرُو حَسَنٌ،

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الصَّدِيقَ قَالَ: أَيُّ سَمَاءٍ تَظْلِمُنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ
تَقْلِمُنِي، وَإِنْ أَذْهَبَ، أَوْ كَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا أَنَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ مَا أَرَادَ اللَّهُ؟

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَ رَجُلًا بِحَدِيثٍ، فَاسْتَفْهَمَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ الصَّدِيقُ: هُوَ كَمَا

حَدَّثَكَ، أَيِ أَرْضِ تُقْلِي إِذَا قُلْتَ مَا لَا أَعْلَمُ؟ وَرَوَى نَحْوَهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي التَّمْهِيدِ وَغَيْرِهِ يُكْرَهُ، وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْسِرُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا إِلَّا آيَاتِ عَلِمَهُنَّ إِيَّاهَا جَبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ». إسناده ضعيف، رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ لَا تَعْلَمُ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ عَنِ اللَّهِ، فَأَوْقَفَهُ عَلَيْهَا جَبْرِيْلُ.

وَيَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُمْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَحَضَرُوا التَّأْوِيلَ، فَهُوَ أَمَارَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ مَنَعَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَأَطْلَقَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ رَوَايَتَيْنِ إِذَا لَمْ يُنْقَلْ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ إِنْ قُلْنَا: قَوْلُهُ حُجَّةٌ لَزِمَ قَبُولُهُ، وَالْأَوَّلُ فَإِنْ نُقِلَ كَلَامُ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ صِيرَ إِلَيْهِ، وَإِنْ فَسَّرَهُ اجْتِهَادًا أَوْ قِيَاسًا عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَلْزَمْ، وَلَا يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِ التَّابِعِيِّ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَعَلَّ مُرَادَهُ غَيْرُهُ، إِلَّا أَنْ يُنْقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَأَطْلَقَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْوَاضِحِ رَوَايَتَيْنِ: الرُّجُوعُ، وَعَدَمُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُ أَحْمَدَ فِي الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيِّ عَامٌّ فِي التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ، نُقِلَ أَبُو دَاوُدَ إِذَا جَاءَ التَّفْسِيرُ عَنِ الرَّجُلِ مِنَ التَّابِعِينَ لَا يُوْجَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَلْزَمُ الْآخِذُ بِهِ.

وَنُقِلَ الْمُرُوذِيُّ يُنْظَرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ التَّابِعِينَ.

قَالَ الْقَاضِي وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى إجماعهم، وَإِذَا.

قَالَ الصَّحَابِيُّ مَا يَخَالِفُ الْقِيَاسَ فَهُوَ تَوْقِيفٌ، وَفَقَا لِلْحَنَفِيَّةِ.

وَقِيلَ: لَا، وَفَقَا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَإِنْ قَالَهُ التَّابِعِيُّ فَلَيْسَ بِتَوْقِيفٍ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ بَلَى، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَى رِوَايَةٍ مَنْ جَعَلَ تَفْسِيرَهُ كَتَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ (و) وَأَفْضَلُهُ نِصْفُهُ الْآخِرُ، وَأَفْضَلُهُ ثُلُثُ الْأَوَّلِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: آخِرُهُ.

وَقِيلَ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الْوَسَطِ^(١)، وَبَيَّنَّ الْعِشَاءَيْنِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، قَالَ أَحْمَدُ: قِيَامُ اللَّيْلِ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالنَّاشِئَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ رَقْدَةٍ، قَالَ: وَالتَّهَجُّدُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ النَّوْمِ، وَلَا يَقُومُ اللَّيْلُ كُلُّهُ (م ر) ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَقِيلَ مَنْ وَجَدَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا نَامَ بَعْدَ تَهَجُّدِهِ لَمْ يَبَيِّنْ عَلَيْهِ السَّهَرُ. وَفِي الْعُنَيْنَةِ يُسْتَحَبُّ ثُلَاثُهُ، وَالْأَقْلُ سُدُسُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ كُلُّهُ عَمَلُ الْأَقْوِيَاءِ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمُ الْعِنَايَةُ، فَجُعِلَ لَهُمْ مَوْهِبَةً.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَانَ قِيَامَهُ بِرُكْعَةٍ، يَخْتِمُ فِيهَا، قَالَ وَصَحَّ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمُرَادُهُ: وَتَابِعِيهِمْ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَلَا تِلَالِي الْعَشْرِ، فَيَكُونُ قَوْلُ عَائِشَةَ: «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْيَا اللَّيْلِ»، أَيُّ: كَثِيرًا مِنْهُ، أَوْ أَكْثَرُهُ.

(١) تنبيهات: الأول: قوله: (وصلاة الليل أفضل، وأفضله نصفه الأخير، وأفضله ثلث الأول نص عليه، وقيل: آخره، وقيل: ثلث الليل الوسط). انتهى.

فقوله: (وأفضله ثلث الأول) فيه نظر، فإن أراد بذلك الثلث الأول من الليل، فلا أعلم به قائلًا.

والمصنف قد قدمه، وقال: نص عليه، وإن أراد الثلث الأول من النصف الأخير وهو السُّدُس وهو ظاهر كلامه فالأصحاب على خلافه، إلا أن القاضي أبا الحسين ذكر في فروعه أن المراد نقل عن أحمد: أفضل القيام قيام داود، كان ينام نصف الليل، ثم يقوم سدسه، موافق لظاهر كلام المصنف لكن أهل المذهب على خلافه.

والظاهر: أنه أراد ثلث الليل من أول النصف الثاني، لكونه المذهب، ولكن يبقى في العبارة تعقيد من جهة عود الضمائر والتركيب.

وفيه قوة من جهة الدليل، فإن هذه صلاة داود عليه السلام، على الصحيح من المذهب، وصحت الأحاديث بذلك.

وَيَتَوَجَّهَ بِظَاهِرِهِ اخْتِمَالًا، وَتَخْرِيجَ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ، وَيَكُونُ قَوْلُهَا مَا عَلِمْتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ أَيِ غَيْرِ الْعَشْرِ» أَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَاسْتِحْبَابُ شَيْخِنَا، وَقَالَ: قِيَامُ بَعْضِ اللَّيَالِي كُلِّهَا بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَيَكْرَهُ مُدَاوَمَةُ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَإِقَامًا لِلشَّافِعِيَّةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَلِهَذَا اتَّفَقَتِ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ لَيْلَتَيِ الصَّيْتَيْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ذَكَرَهُ فِي فَرْحِ مُسْلِمٍ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْغَنِيِّ هُوَ ظَاهِرُ سُورَةِ الْمُزْمَلِ، وَتَسْحُحُ وَجُوبُهُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَسْخُ اسْتِحْبَابِهِ وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا، وَكَذَا جَمَاعَةٌ كَانُوا يُصَلُّونَ الْفَجْرَ بِوُضُوءِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [اللَّهَارِيَات: ١٧].

قِيلَ: ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾ غَيْرُ كَانَ وَقِيلَ (مَا) زَائِدَةٌ أَيْ كَانُوا يَهْجَعُونَ قَلِيلًا.

و﴿قَلِيلًا﴾ حِفْظٌ لِمَصْنَعٍ أَوْ طَرَفٍ، أَيْ هَجُوعًا وَزَمَنًا قَلِيلًا.

وَقِيلَ: نَاقِيَةٌ، فَقِيلَ الْمَعْنَى كَانُوا يَسْهَرُونَ قَلِيلًا مِنْهُ.

وَقِيلَ: مَا كَانُوا يَنَامُونَ قَلِيلًا مِنْهُ وَرَدَّ بَعْضُهُمْ قَوْلَ النَّفِيِّ بِأَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا فِي خَبَرِهِ، وَقَلِيلًا مِنْ خَبَرِهِ وَقِيلَ قَلِيلًا خَبَرٌ كَانَ، وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ، أَيْ كَانُوا قَلِيلًا هَجُوعَهُمْ، كَقَوْلِكَ كَانُوا يَقُولُ هَجُوعَهُمْ (فَيَهْجَعُونَ) بِذَلِكَ اسْتِحْمَالٍ مِنْ اسْمِ كَانَ، وَمِنْ اللَّيْلِ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مُفْرَسٍ بِهِ: ﴿يَهْجَعُونَ﴾ لِتَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمَصْنَعِ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: الرُّقُوعُ عَلَى ﴿قَلِيلًا﴾، فَإِنْ قِيلَ فَمَا نَاقِيَةٌ فَيَبْقَى نَظَرُ سَيِّئٍ، وَإِنْ قِيلَ مَصْدَرِيَّةٌ فَلَا مَدْحَ لِهَجُوعِ النَّاسِ كُلِّهِمْ لَيْلًا، وَصَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ يَحْمِلُ مَا خَالَفَ هَذَا عَلَى مَنْ تَضَرَّرَ بِهِ، أَوْ تَوَلَّى حَقًّا أَمَّهُ مِنْهُ، أَوْ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَلِيلٍ مِنَ اللَّيْلِ، لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْحَقُّوقِ، وَلَعَلَّ هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ لِاسْتِحْبَابِهِ صَوْمَ أَهَامِ غَيْرِ النَّهْيِ، أَوْ مَعَ إِفْطَارٍ يَسِيرٍ مَعَهَا، فَإِنْ هَلَاكَ الْمَسْأَلَةُ تَشَبُّهُ بِذَلِكَ، وَهَذَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ وَيَأْتِي ذَلِكَ.

وَمَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَصْحَابِنَا، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ يَقُولُ لَا بُدَّ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ كُلِّهِ مِنْ خُسْرٍ، أَوْ تَقْوِيَةٍ حَقٍّ، وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا «لِيَصِلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطَةً، فَإِذَا كَسِلَ أَوْ قَرَّ فَلْيَقْعُدْ» كَسِلَ بِكَسْرِ السَّيْنِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا نَسَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَعْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسُهُ نَعَسٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ.

وَعَنْهَا مَرْفُوعًا: «أَحِبَّ الْعَمَلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَذْوَمَهُ وَإِنْ قُلَّ».

وَعَنْهَا مَرْفُوعًا: «خَلُّوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَلَّكِلَهُ لَا يَسَامُ اللَّهُ حَتَّى تَسَامُوا».

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَمَلُ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا» مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٩٧٠، م: ٧٨٢)، وَاللَّفْظَانِ بِمَعْنَى.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يُعَامِلُكُمْ اللَّهُ مُعَامَلَةَ الْمَالِ فَيَقْطَعُ ثَوَابَهُ وَدَخَمَتَهُ عَنْكُمْ حَتَّى تَقْطَعُوا عَمَلَكُمْ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَمَلُ إِذَا مَلَيْتُمْ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْبَلِيغِ فَلَا يَنْقَطِعُ حَتَّى يَنْقَطِعَ خُصُومُهُ، مَعْنَاهُ لَا يَنْقَطِعُ إِذَا انْقَطَعَ خُصُومُهُ، وَإِلَّا فَلَا فَضْلَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَغَنَى اسْتِغْفَارُهُ فِي السَّحَرِ أَفْضَلُ.

وَسَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي» الْخَبَرُ.

فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَقُولُهُ: كُلُّ أَحَدٍ، وَكَذَا مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَقَالَ شَيْخِنَا: تَقُولُ الْمَرْأَةُ أَمْتُكَ بَنْتُ عَبْدِكَ أَوْ بَنْتُ أَمَّتِكَ.

وَإِنْ كَانَ قَوْلُهَا: «عَبْدُكَ» لَهُ مَخْرَجٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِتَأْوِيلِ شَخْصٍ، وَصَلَاتُهُ لَيْلًا وَنَهَارًا مَتْنِي، وَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ اثْنَيْنِ.

وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْمَكْرَرِ، فَلَا يَجُوزُ تَكْرِيرُهُ، وَإِنَّمَا كَرَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّفْظَ لَا الْمَعْنَى.

وَذَكَرَ الزُّمَخْشَرِيُّ: مُبْتَعَتُ الصَّرْفِ لِلْعَدْلَيْنِ: عَدْلُهَا عَنْ صِفَتِهَا، وَعَدْلُهَا عَنْ تَكَرُّرِهَا (هـ).

فِي أَفْضَلِيَّةِ الْآرْبَعِ بِسَلَامٍ، وَإِنْ زَادَ صَحَّ (و).

فَظَاهِرُهُ عِلْمُ الْعَدَّةِ أَوْ نَسْبَةِ.

وَلَوْ جَاوَزَ أَرْبَعًا نَهَارًا أَوْ ثَمَانِيًا لَيْلًا صَحَّ (هـ) وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ سِوَى الْكَرَاهَةِ، وَفِيهَا خِلَافٌ^(١).
وَالثَّمَانِي تَأْتِي الثَّمَانِيَّةُ، وَالْيَاءُ لِلنَّسْبَةِ، كَالثَّمَانِي عَلَى تَعْوِضِ الْأَلْفِ عَنْ إِحْدَى يَمَافِي النَّسْبِ، وَلَا تَشْدِيدَ، لِثَلَاثٍ يُجْمَعُ
بَيْنَ الْعَوَاضِ، وَالْمَعْوَضِ، وَالْإِكْتِفَاءِ بِالتَّوْنِ، وَحُذِفَ الْيَاءُ خَطَأً عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ.
وَقِيلَ: شَاذٌ^(٢).

وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ إِلَّا مَثْنً، ذَكَرَهُ فِي الْمَتَخَبِ.
وَقِيلَ: لَيْلًا، اخْتَارَهُ ابْنُ شِهَابٍ، وَالشَّيْخُ، وَفَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ.
وَقَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ قَامَ فِي التَّرَاوِيحِ إِلَى ثَالِثَةٍ يَرْجِعُ، وَإِنْ قَرَأَ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا وَلَا بُدَّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ
مَثْنً» فَعَلَى الصَّحَّةِ يَكْرَهُ، وَعَنْهُ لَا.

جَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ (و ش) كَارْتِعَ نَهَارًا عَلَى الْآصَحِّ، وَإِنْ زَادَ نَهَارًا صَحَّ.
وَعَنْهُ لَا، جَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ (و ش) وَمَنْ زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ فَقَدْ تَرَكَ الْأَوَّلَى، وَيَجُوزُ بِذَلِيلِ
الْبُورِ، كَالْمَكْتُوبَةِ، فِي رِوَايَةٍ.

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ لَا وَفَافًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَزَفَرٍ لِلْجَعْفَرِ الْمَذْكُورِ.
وَقَدْ قَالَ فِي الْفُصُولِ: إِنْ تَطَوَّعَ بَيْتُ سَلَامٍ فَيَبْقَى بَطْلَانِي وَجَهَانٌ، أَخَذَهُمَا تَبَطَّلَ، لِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ مِنَ الْفَرَضِ.
وَمَنْ أَحْرَمَ بِعَدَدٍ فَهَلْ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ؟ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِيمَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي التَّرَاوِيحِ لَا يَجُوزُ، وَفِيهِ فِي الْإِتِّصَارِ
خِلَافٌ فِي الْحُقُوقِ زِيَادَةُ بَعْقِدٍ، وَسَبَقَ أَوَّلُ سُجُودِ السُّهُوِ^(٣).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ لِمَا إِذَا زَادَ فِي التَّطَوُّعِ عَلَى مَثْنٍ: (وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ سِوَى الْكَرَاهَةِ وَفِيهَا خِلَافٌ). انْتَهَى.

يَعْنِي: فِيهَا الْخِلَافُ الَّذِي فِيمَا إِذَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ، كَذَا، هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لَا؟

وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ، فِي الْخُطْبَةِ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ؛ فليَعَاوِدْ.

(٢) الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: (وَالثَّمَانِي تَأْتِي الثَّمَانِيَّةُ، وَالْإِكْتِفَاءُ بِالتَّوْنِ وَحُذِفَ الْيَاءُ خَطَأً عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ، وَقِيلَ: شَاذٌ). انْتَهَى.

ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ إِطْلَاقُ الْخِلَافِ فِي حَذْفِ الْيَاءِ، هَلْ هُوَ خَطَأً أَوْ شَاذٌ؟

وَلَيْسَ لِلْأَصْحَابِ فِي هَذَا كَلَامٌ، وَإِنَّمَا مَرَجَعُهُ إِلَى اللَّغَةِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَتَبِعَهُ فِي الْقَامُوسِ: ثَبَتَ يَأْوَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، كَمَا ثَبَتَ بِالْقَاضِي فَتَقُولُ ثَمَانِي نِسْوَةً وَثَمَانِي مَائَةً، كَمَا تَقُولُ قَاضِي
عَبْدَ اللَّهِ، وَتَسْقُطُ مَعَ التَّوْنِ فِي الرَّقْعِ، وَالْجُرْ، وَتَثْبِتُ فِي النَّصَبِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ:

شَرِيتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وِثْمَانُ عَشْرَةٍ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: ثَمَانِي عَشْرَةً، وَإِنَّمَا حَذَفَهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ طَوَالَ الْأَيْدِ، بِحَذْفِ الْيَاءِ كَمَا.

قَالَ الشَّاعِرُ:

فَطَرْتُ بِمَنْصَلِي فِي يَمَلَاتٍ

دَوَامِي الْأَيْدِ يَجْطِطُنَ السَّرِيحَا

انْتَهَى.

فَقَدْ مَّا قَالَه الْأَصْمَعِيُّ.

وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ خَطِيبٍ الثَّعَثَةَ فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِينَ مُصَنِّفًا، وَحَكَى لُغَةً بِحَذْفِ الْيَاءِ فِي الْمَرْكَبِ،
بِشَرْطِ فَتْحِ التَّوْنِ، يَقُولُ عِنْدِي مِنَ النِّسَاءِ ثَمَانُ عَشْرَةِ أَمْرًا.

وَفِي الْبِخَارِيِّ (٣٥٠) وَغَيْرِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ فِي فَتْحِ مَكَّةَ: «فَصَلَّى ثَمَانِيًا وَرَكَعَاتٍ»، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَفِي نَسَخَةٍ بِحَذْفِهَا.

(٣) الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: (مَنْ أَحْرَمَ بِعَدَدٍ فَهَلْ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ؟ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِيمَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي التَّرَاوِيحِ لَا يَجُوزُ).

وَفِيهِ فِي الْإِتِّصَارِ خِلَافٌ فِي الْحُقُوقِ زِيَادَةُ بَعْقِدٍ، وَسَبَقَ أَوَّلُ سُجُودِ السُّهُوِ). انْتَهَى.

قُلْتُ: قَالَ فِي سُجُودِ السُّهُوِ: (وَمَنْ نَوَى رَكَعَتَيْنِ وَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ نَهَارًا فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتِمَّ وَكَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ إِنْ كَرِهَتْ=

(ع): مَا أَجْعَلُ عَلَيْهِ (و): مُوَافَقَةُ الْأَمَةِ الثَّلَاثَةِ (خ): مُخَالَفَةُ الْأَمَةِ (هـ): الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

وَصَلَاةُ الْقَاعِدِ يَنْصَفُ أَجْرُ صَلَاةِ الْقَائِمِ.
 رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤٤٢)، وَابْنُ خَالٍ (١٠٦٤)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِلَّا الْمُرْتَبِعَ.
 وَلَا حَمْدَ عَنْ شاذَانَ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ شَرِيكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مَوْلَاهُ السَّائِبِ عَنْ عَائِشَةَ،
 رَفَعَتْهُ بِهِذِهِ الزِّيَادَةِ.
 وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْزَقِيِّ وَحَجَّاجٍ عَنْ شَرِيكِ بِذَوْنِهَا، وَرَوَاهُ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ وَزُهَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِذَوْنِهَا.
 وَيُسْتَحَبُّ تَرْبُيعُ الْجَالِسِ فِي قِيَامٍ (و م).
 وَعَنْهُ: يَفْتَرِشُ (و ق) وَقَالَ زُفَرٌ، وَالْفَتْوَى عَلَيْهِ قَالَهُ أَبُو اللَّيْثِ الْحَنْفِيُّ، وَمَذْهَبُ (هـ) يُخَيِّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْبِيعِ،
 وَالْأَخْيَاءَ، ذَكَرَهُ أَبُو الْحَالِي.
 وَفِي الْوَسِيلَةِ رِوَايَةٌ إِنْ كَثُرَ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ لَمْ يَتَرَبَّعْ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَنْتَهِى رِجْلَيْهِ فِي سُجُودِهِ، وَفِي رُكُوعِهِ رِوَايَتَانِ (م)
 (٩) (١)
 وَالْمَرَادُ بِنِصْفِ الْأَجْرِ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ فَرْصًا وَتَفْلًا مَا يَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَفَاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ
 فِي تَكْمِيلِ أَجْرِهِ.
 وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ الْكَاهِلِيُّ النَّابِغِيُّ.
 وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٢) عَنْ الثَّوْرِيِّ.
 وَاخْتَلَفَ الْمَالِكِيَّةُ، لَكِنْ كَلَامُهُمْ كُلُّهُمْ: إِذَا عَجَزَ مُطْلَقًا، وَأَمَّا إِنْ شَقِيَ مَشَقَّةً تُبَيِّحُ الصَّلَاةَ قَاعِدًا فَكَلَامُهُمْ مُحْتَمَلٌ،
 وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ بِالْفَرْقِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 وَلَا يَصِحُّ مُضْطَجِعًا (و هـ م).
 وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي صِحَّةَ، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ (و ش).
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٢) عَنْ الْحَسَنِ ثُمَّ هَلْ يُؤْمَى أَمْ يَسْجُدُ؟

=الأربع نهارًا). انتهى.

فظاهر هذا الصَّحَّةُ مع الكراهة إِنْ كَرِهَتْ الْأَرْبَعُ نَهَارًا، وَلَمْ يَمَكْ فِيهِ خِلَافًا وَهُوَ الصَّحِيحُ.
 وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ كَلَامَهُ هُنَا لَيْسَ مِنَ الْخِلَافِ الْمَطْلُوقِ، وَلَكِنْ الْمَصْنُفُ لَمْ يَطَّلِعْ فِيهَا عَلَى أَقْلٍ نَقَلَ صَرِيحَ فَاسْتَنْبَطَ ذَلِكَ.
 وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي سَجُودِ الشُّهُورِ: أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا بِذَلِكَ، وَقَالُوا: الْأَفْضَلُ أَنْ يَتِمَّ، وَإِنَّمَا اسْتَنْبَطَ هُوَ مِنْ كَلَامِهِمُ الْكَرَاهَةَ.
 فَقَوْلُهُ: (وَسَبَقَ أَوَّلُ سَجُودِ الشُّهُورِ) ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاحِدَةً، وَنَقَلَهُ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.
 (١) (مَسْأَلَةٌ - ٩): قَوْلُهُ فِي الصَّلَاةِ قَاعِدًا: (يَسْتَحَبُّ تَرْبُيعُ الْجَالِسِ فِي قِيَامِهِ، فَعَلَى هَذَا يَنْتَهِى رِجْلَيْهِ فِي سَجُودِهِ، وَفِي رُكُوعِهِ
 رِوَايَتَانِ). انتهى.

وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ عَقِيمٍ، وَصَاحِبُ الْفَاتِقِ.
 أَحَدَاهُمَا: يَنْتَهِى فِي رُكُوعِهِ، أَيْضًا وَهُوَ الصَّحِيحُ.
 قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَقَطَعَ بِهِ الْخَرْقِيُّ، وَصَاحِبُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمَحْزَرِيُّ، وَالْحَارَوِيُّ الصَّغِيرُ، وَغَيْرُهُمْ.
 وَقَدَّمَهُ فِي الشَّرْحِ، وَالرُّعَايَةَ الْكُبْرَى، وَالزُّرْكَشِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.
 وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَنْتَهِى.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: هَذَا أَقْبَسُ وَأَصَحُّ فِي النَّظَرِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدًا ذَهَبَ إِلَى فَعْلِ أَنْسٍ، وَآخِذَ بِهِ.
 قَالَ الْمَصْنُفُ فِي حَوَاشِي الْمَقْنَعِ: هَذَا أَقْبَسُ.
 وَقَدَّمَهُ فِي الْكَافِي، وَجَمَعَ الْبَحْرَيْنِ.
 وَقَالَ فِي الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى: وَمَتَرَبِّعًا أَفْضَلُ، وَقِيلَ حَالُ قِيَامِهِ وَيَنْتَهِى رِجْلَيْهِ، إِنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ. انتهى.

يُخْتَلِ وَجْهَيْنِ (م ١٠) (١).

وَلَهُ الْقِيَامُ عَنْ جُلُوسٍ (و) وَكَذَا عَكْسُهُ (و).

وَحَالَفَ فِي الثَّانِيَةِ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَأَشْهَبُ الْمَالِكِيُّ، لِأَنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ كَالنَّذْرِ.

وَيَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِفَرْدٍ كَرَكْعَةٍ وَعَنْهُ لَا (و هـ).

وَيَجُوزُ جَمَاعَةٌ (و ش) أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يُتَّخَذْ عَادَةً (م ١١) (٢) (و ش).

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا سَمِعْتُهُ (و هـ) وَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودُ أَفْضَلُ.

وَقَالَ فِي الْغَنِيِّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ نَهَارًا وَعَنْهُ طُولُ الْقِيَامِ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: التَّسَاوِي، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَحَقِيدَةُ، وَيُسْنُ بِسِتِّهِ (و).

وَعَنْهُ: هُوَ، وَالْمَسْجِدُ سَوَاءٌ.

وَيَكْرَهُ الْجَهْرُ نَهَارًا فِي الْأَصَحِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَرْفَعُ، قِيلَ قَدْزَرَكُمْ يَرْفَعُ؟ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَنْ أَسْمَعَ أذْنَيْهِ فَلَمْ يُخَافِتْ، وَلَيْسَ بِرَاعِي الْمَصْلَحَةِ، وَيُعْجِبُ أَحْمَدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَكَعَاتٌ مَعْلُومَةٌ.

فَصْلٌ

أَقْلُ سُنَّةِ الضُّحَى رَكَعَتَانِ (و) وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهْيِ إِلَى الزُّوَالِ، وَالْمَرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قُبَيْلَ الزُّوَالِ لِلْنَّهْيِ.

وَالْأَفْضَلُ: إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٌ، لِأَنَّ أُمَّ هَانِيَةَ رَوَتْ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ يَوْمَ الْفَتْحِ ضُحًى».

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهَا صَلَاةٌ بِسَبَبِ الْفَتْحِ، شُكْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْأَمْرَاءَ كَانُوا يُصَلُّونَهَا إِذَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَفِيهِ إِثْبَاتُ صَلَاةٍ بِسَبَبِ مُحْتَمَلٍ.

وَعَنْهُ أَكْثَرُ الضُّحَى اثْنَتَا عَشْرَةَ لِلْخَبَرِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْغَنِيِّ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (ولا يصح مضطجعا ونقل ابن هانئ صحته، اختاره بعضهم ثم هل يومئ أو يسجد؟ يمتثل وجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى، والمصنف في النكت، وحواشي المقنع، وصاحب الفائق، وغيرهم.

إحداهما: يسجد.

قلت: وهو ظاهر كلام المجد في شرحه، وغيره، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يسجد.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ويجوز - أي: التطوع - جماعة أطلقه بعضهم، وقيل ما لم يتخذ عادة). انتهى.

قلت: ثم أطلق الشيخ في المغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

والقول الثاني: قطع به المجد في شرحه وابن عبد القوي في مجمع البحرين.

وظاهر كلام المصنف: أنه لا يجوز إذا اتخذ عادة، وليس كذلك، فإن هذا قول المجد ومن تبعه، والمجد، وابن عبد القوي إنما قالوا:

ولا يكره التطوع جماعة ما لم يتخذ ذلك سنة وعادة.

ففي كلام المصنف شيء، وكان الأولى أن يقول وقيل: ويكره ما لم يتخذ عادة، كما قال المجد: والمحل لفظه يكره، سقطت من

الكاتب.

إذا علم ذلك؛ فالصواب ما اختار المجد ومن تابعه.

وَقَالَ: لَهُ فَعَلَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ.
وَقَالَ: وَإِنْ أَخْرَجَهَا حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ قَضَاهَا نَدْبًا وَنَصًّا أَحْمَدُ تَفَعَّلُ غَيًّا.
وَاسْتَحَبَّ الْأَجْرِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَصَاحِبُ الْمَحَرِّ، وَغَيْرُهُمُ الْمَدَاوِمَةُ، وَنَقَلَهُ مُوسَى بْنُ هَارُونَ (و ش).
وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا لِمَنْ لَمْ يَقُمْ فِي لَيْلِهِ، وَاسْتَحَبَّ صَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ.
وَاطْلُقَهُ الْإِمَامُ، وَالْأَصْحَابُ وَلَوْ فِي حَجٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ كَمَا يَأْتِي، وَالْمَرَادُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَكُونُ قَوْلُ أَحْمَدَ: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ يَبَادُرُ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ فِعْلٍ مَا يَنْبَغِي فَعَلُهُ.
وَقَدْ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ بظَاهِرِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.
وَتُسْتَحَبُّ صَلَاةُ الْحَاجَّةِ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى آدَمِيٍّ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ، لِخَيْرِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَفِيهِ ضَعْفٌ وَصَلَاةُ التَّوْبَةِ، لِخَيْرِ عَلِيِّ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (١/ ٢٥٥ «التاريخ»): لَا يَتَأَيَّجُ اسْمًا ثَبِتَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ.
وَقَدْ حَدَّثَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَلَمْ يَخْلِفْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَعَقِيبُ الْوُضُوءِ، لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَصْرِ اخْتِسَابٍ بِاتِّظَارِهِ بِالْوُضُوءِ الصَّلَاةِ، فَيَكْتَبُ لَهُ ثَوَابٌ مُصَلٍّ.
وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ: وَصَلَاةُ النَّسِيحِ^(١)، وَنَصُّهُ: لَا، لِخَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا لِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، يَفْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِالْقَابِضَةِ وَسُورَةٍ، ثُمَّ يَسْتَبِحُ، وَيَتَعَمَّدُ، وَيَهْزُلُ، وَيَكْبِرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ يَقُولُهَا فِي رُكُوعِهِ ثُمَّ فِي رَفْعِهِ مِنْهُ، ثُمَّ فِي سُجُودِهِ، ثُمَّ فِي رَفْعِهِ، ثُمَّ فِي سُجُودِهِ، ثُمَّ فِي رَفْعِهِ عَشْرًا عَشْرًا، ثُمَّ كَذَلِكَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، ثُمَّ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ فِي الشَّهْرِ، ثُمَّ فِي الْعُمْرِ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: لَا يَصِحُّ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٩٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢١٦)، وَالْأَجْرِيُّ وَصَحَّحُوهُ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٨٢)، وَغَيْرُهُمْ.

وَأَدْعَى شَيْخُنَا أَنَّهُ كَذِبٌ، كَذَا قَالَ، وَنَصَّ أَحْمَدُ وَأَيْمَةُ أَصْحَابِهِ عَلَى كَرَاهَتِهَا، وَلَمْ يَسْتَحِبَّهَا إِمَامٌ، وَاسْتَحَبَّهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَلَى صِفَةٍ لَمْ يَرِدْ بِهَا الْخَيْرُ، لِئَلَّا تُثَبِّتَ سُنَّةٌ بِخَيْرٍ لَا أَصْلَ لَهُ، قَالَ: وَأَمَّا أَبُو خَيْفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ فَلَمْ يَسْمَعُوهَا بِالْكَلْبَةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: لَا بَأْسَ بِهَا، فَإِنَّ الْفَضَائِلَ لَا تَشْتَرِطُ لَهَا صِحَّةُ الْخَبَرِ، كَذَا قَالَ.
وَعَدَمُ قَوْلِ أَحْمَدَ بِهَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِالْخَيْرِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ، وَاسْتِحْبَابُهُ الْاجْتِمَاعَ لَيْلَةَ الْعِيدِ فِي رَوَايَةٍ يَذُلُّ عَلَى الْعَمَلِ بِالْخَيْرِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ، وَلَوْ كَانَ شِعَارًا.
وَاخْتَارَ الْقَاضِي هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَاحْتَجَّ لَهَا بِمَشْرُوعِيَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.
وَاقْتَصَرَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ عَلَى تَضْعِيفِ أَحْمَدَ لِصَلَاةِ النَّسِيحِ، وَعَكَسَ جَمَاعَةٌ؛ فَاسْتَحَبُّوا صَلَاةَ النَّسِيحِ دُونَ الْاجْتِمَاعِ لَيْلَةَ الْعِيدِ، وَهُوَ يَذُلُّ عَلَى التَّفَرُّقِ بَيْنَ الشُّعَارِ وَغَيْرِهِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: الْعَمَلُ بِالْخَيْرِ الضَّعِيفِ: بِمَعْنَى أَنَّ النَّفْسَ تَرْجُو ذَلِكَ الثَّوَابَ أَوْ تَخَافُ ذَلِكَ الْعِقَابَ، وَيُثْبَلُ فِي

(١) تنبيه: قوله: (ويستحب صلاة الاستخارة...) وعند جماعة وصلاة النسيح، ونصه: لا، انتهى.

المقصود هو الصحيح وعليه الأكثر.

قال الشيخ تقي الدين: نص أحمد وأئمة أصحابه على كراهتها.

وقدّمه في الرعايتين وقاله القاضي وغيره، وقطع في الحاوي الكبير بالجواز، واستحب جماعة فعلها، واختاره في الرعاية الكبرى.

واطلقهما في الحاوي الصغير، وقال الموفق ومن تابعه لا بأس بفعلها.

فهذه إحدى عشرة مسألة قد من الله الكريم علينا بتصحيحها، فله الحمد والمنة.

التَّزْهِيْبِ، وَالتَّزْهِيْبُ بِالْإِسْرَاقِيَّاتِ، وَالنَّمَامَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ بِمَجْرَدِهِ إِثْبَاتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، لَا اسْتِحْبَابَ وَلَا غَيْرَهُ، لَكِنْ يَجُوزُ.

ذَكَرَهُ فِي التَّزْهِيْبِ وَالتَّزْهِيْبُ فِيمَا عَلِمَ حُسْنُهُ أَوْ قُبْحُهُ بِأَدْلَةِ الشَّرْعِ؛ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ. وَاعْتِقَادُ مُوجِبِهِ مِنْ قَدَرِ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ. وَقَالَ فِي التَّيْمُمِ بِضَرَرَتَيْنِ: الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ إِنَّمَا شَرَعَ فِي عَمَلٍ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي الْجُمْلَةِ، فَإِذَا رَجِبَ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ بِخَيْرٍ ضَعِيفٍ غَمِلَ بِهِ، أَمَا إِثْبَاتُ سُنَّةٍ فَلَا. وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ لَيْلَةُ عَاشُورَاءَ، وَيَصِفُ شَعْبَانَ، وَأَوَّلَ رَجَبٍ. وَقِيلَ: يَصْنَعُهُ.

وَقِيلَ: وَالرَّغَائِبُ، وَاخْتَلَفَ الْخَبَرُ فِي صِفَتِهَا. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (٢/٤٨ «الموضوعات») هِيَ مَوْضُوعَةٌ، كَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الطَّرطُوشِيُّ، وَجَمَاعَةٌ وَاسْتَحَبَّهَا بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَكَرِهَهَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ، وَذَكَرَ أَبُو الظَّاهِرِ الْمَالِكِيُّ كَرَاهَتَهَا مِنْ وَجُوهٍ كَثِيرَةٍ. قَالَ شَيْخُنَا: كُلُّ مَنْ عَبَدَ عِبَادَةً نَهَى عَنْهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِالنَّهْيِ، لَكِنْ هِيَ مِنْ جِنْسِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِثْلُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ، وَصَوْمِ الْعِيدِ، أُثِيبَ عَلَى ذَلِكَ، كَذَا قَالَ. وَيَأْتِي فِي صِحَّتِهِ خِلَافٌ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَا يَثَابُ عَلَى صَلَاةٍ، وَصَوْمٍ، وَيَأْتِي فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ. قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَهْيٌ مِنْ وَجْهِ لَمْ يَعْلَمْهُ، كَكُونِهَا بِدْعَةً تَتَّخَذُ شِعَارًا، وَيَجْتَمِعُ عَلَيْهَا كُلُّ يَوْمٍ، فَهُوَ مِثْلُ أَنْ يُخْدِثَ صَلَاةً سَادِسَةً.

وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ مِثْلُ هَذِهِ الصَّلَاةِ بِمَا حَدِيثٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يُنْشَرْ جِنْسُهُ، مِثْلُ الشُّرُوكِ، فَإِنَّ هَذَا لَا ثَوَابَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ لَا يَعَاقِبُ صَاحِبَهُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الرُّسَالَةِ.

لَكِنْ قَدْ يَحْسَبُ بَعْضُ النَّاسِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ مَجْتَنِبًا لِأَنَّ الْمَجْتَنِبَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَ دَلِيلًا شَرْعِيًّا، لَكِنْ قَدْ يَفْعَلُهُ بِاجْتِهَادٍ مِثْلِهِ، فَيَقْلُدُ مَنْ فَعَلَهُ مِنَ الشُّيُوخِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَفَعَلُوهُ هُمْ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ يَنْفَعُ، أَوْ لِحَدِيثِ كَلْبٍ سَمِعُوهُ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالنَّهْيِ لَا يُعَذِّبُونَ.

وَقَدْ يَكُونُ ثَوَابُهُمْ أَرْجَحُ مِنْهُنَّ مِنْ أَهْلِ جَنبِهِمْ، أَمَا الثَّوَابُ بِالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ فَلَا يَكُونُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ. قَالَ ابْنُ وَحْيَةٍ: وَأَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ لَيْلَةَ الْوُقُودِ الَّتِي تُسَمَّى الْعَامَّةُ لَيْلَةُ الْوَقِيدِ الْبَرَامِكَةُ، لِأَنَّ أَصْلَهُمْ مَجُوسُ عِبَادَةِ النَّارِ.

قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: هُمْ حَنَفِيَّةٌ، سِيرَتُهُمْ جَمِيلَةٌ، وَدِينُهُمْ صَحِيحٌ، أَمَرُوا بِذَلِكَ إِظْهَارًا لِشِعَارِ الْإِسْلَامِ، كَذَا قَالَ، وَأَتَتْ جَمَاعَاتٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِم بِالنَّهْيِ عَنْهُ، وَتَخَرَّجَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ، وَتَضَمَّنَ فَاعِلُهُ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَقِيلَ: عَنْهُ: يُسْتَحَبُّ الْاجْتِمَاعُ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ لِلصَّلَاةِ جَمَاعَةً إِلَى الْفَجْرِ: وَيُسْتَحَبُّ إِحْيَاءُ بَيْنَ الْعِشَاءِ بَيْنَ الْخَبَرِ. قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ وَفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

رَوَى ابْنُ مَاجَةَ (١٧٨٢) عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الْمَزَارِ بْنِ حُمَيْوَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْطَفَى، عَنْ بَقِيَّةَ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أَنَاثَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَامَ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ مُحْسِبًا لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتَ الْقُلُوبُ» رِوَايَةُ بَقِيَّةَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ جَيِّدَةٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، فَلَا أَوَّلَ أَوَّلَى.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَيْلَةُ عَاشُورَاءَ، وَلَيْلَةُ أَوَّلِ رَجَبٍ، وَلَيْلَةُ يَصْفَرِ شَعْبَانَ.

وَفِي الرُّغَايَةِ وَلَيْلَةُ يَصْفَرِ رَجَبٍ.

وَفِي الْغَنِيَّةِ وَبَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ وَهُوَ أَظْهَرُ لِضَعْفِ الْأَخْبَارِ، وَهُوَ قِيَاسُ نَصِّهِ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ، وَأَوَّلَى.

وَفِي آذَانِ الْفَاضِي صَلَاةِ الْقَادِمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرَهُمْ صَلَاةً مَنْ أَرَادَ سَفَرًا وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ الْحَجِّ.

وَعَنْ مُطْعِمِ بْنِ الْقِدَامِ: «مَا خَلَّفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يَرِيدُ سَفَرًا» مُنْقَطِعٌ، وَعَنْ

عليّ وابن عمر: «إِذَا خَرَجْتَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» رَوَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢ / ٨١).
وَيُتَوَجَّهُ فَضْلُ الْعِبَادَةِ فِي وَقْتِ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ وَيَسْتَعِيلُونَ، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥ / ٢٥) عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مَرْفُوعًا:
«الْعَمَلُ فِي الْمَرْجِ - وَفِي رِوَايَةٍ: فِي الْفِتْنَةِ - كَالْهِجْرَةِ إِلَيَّ».
وَلِمُسْلِمٍ (٢٩٤٨): «الْعِبَادَةُ فِي الْمَرْجِ كَالْهِجْرَةِ إِلَيَّ».
قِيلَ: لِلِاسْتِغَالِ عَنْهَا، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّ الْمُرَادَ عِبَادَةَ يَظُنُّ مَعَهَا الْقَتْلَ عِنْدَ أَوَّلَيْكَ وَيَأْتِي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ آخِرَ الْجُمُعَةِ.

باب أوقات النهي

وَهِيَ خَمْسَةٌ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي (و هـ م).
وَعَنْهُ: مِنْ صَلَاتِهِ (و ش) اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ رِزْقُ اللَّهِ التَّيْمِيُّ، إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ طُلُوعِهَا إِلَى ارْتِفَاعِهَا قَبْلَ
رُفْعِ وَعِنْدَ قِيَامِهَا إِلَى زَوَالِهَا، وَفِيهِ وَجْهٌ (و م) اخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ (و ش).
قَالَ أَحْمَدُ فِي الْجُمُعَةِ: إِذَنْ لَا يُعْجِبُنِي، وَظَاهِرُ الْجَوَازِ وَلَوْ لَمْ يَخْضُرِ الْجَامِعُ (ش) إِظَاهِرُ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ الْمُنْتَجِ بِه فِي
ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْإِبَاحَةِ إِلَى أَنْ يُعْلَمَ.

وَفِي الْخِلَافِ يَسْتَظْهَرُ بَرَكَةُ الصَّلَاةِ سَاعَةً يَقْدَرُ مَا يُعْلَمُ زَوَالُهَا كَسَائِرِ الْأَيَّامِ.
قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيَعْدُ صَلَاةُ الْعَصْرِ (ع) حَتَّى جَمْعًا إِلَى غُرُوبِهَا لَا اصْتِفَارَ لَهَا (م ش) وَعِنْدَ غُرُوبِهَا حَتَّى تَبْمَ وَعَنْهُ لَا
نَهْيَ بِمَكَّةَ (و ش).

وَيَتَوَجَّهُ إِنْ قُلْنَا: الْحَرَمُ مَكَّةَ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي أَنْ هُنَا مِثْلُهُ.

وَكَلَامُهُ فِي الْخِلَافِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي اتِّفَاقًا فِيهِ.

وَعَنْهُ: وَلَا نَهْيَ بَعْدَ عَصْرِ.

وَعَنْهُ مَا لَمْ تَصْنَفْ.

وَيَحْرَمُ فِيهِمْ فِي الْأَشْهُرِ تَطَوُّعٌ مُطْلَقٌ.

وَقِيلَ: لَا إِتِمَامُهُ^(١)، وَإِنْ ابْتَدَأَهُ لَمْ يَنْعَقِدْ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ م)، وَفِي جَاهِلِ رَوَاتَيْنِ (م ١)^(٢).

وَمَا لَهُ سَبَبٌ كَتَحِيَّةِ مُسْجِدٍ، وَسَجْدَةٍ بِلَاوَةٍ، وَقَضَاءِ سُنَنِ، وَصَلَاةِ كُسُوفٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَاسْتِخَارَةٌ فِيمَا يَقُوتُ، وَعَقِيبُ الْوُضُوءِ، فَتَنَةٌ يَجُوزُ (و ش).

اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْفُصُولِ، وَالْمَذْهَبُ، وَالْمُسْتَوْجِبُ، وَشَيْخُنَا، وَغَيْرُهُمْ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ حَالَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ عَنْهَا

جَوَابٌ صَحِيحٌ.

وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْمَنْعَ هُنَاكَ لَمْ يَخْصُصْ الصَّلَاةَ، وَلِهَذَا يُنْتَعَمُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَالْكَلَامِ، فَهُوَ أَخَفُّ.

وَالنَّهْيُ هُنَا اخْتَصَّ الصَّلَاةَ، فَهُوَ أَكْثَرُ: وَهَذَا عَلَى الْعَكْسِ أَظْهَرُ، قَالَ: مَعَ أَنَّ الْقِيَامَ الْمَنْعَ تَرْكَنَاهُ لِخَبَرِ سَلْيُكٍ.

وَعَنْهُ: الْمَنْعُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، قَالَهُ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ وَغَيْرُهُ.

(١) تنبيه: ظاهر قوله: (وقيل: لا إتمامه): أن المقدم تحريم الفعل قبل دخول وقت النهي إذا أتمه فيه، وهو كذلك، وظاهر كلام

جماعة.

والقول الذي ذكره المصنف ظاهر ما قطع به الحرقى، فإنه قال: ولا يبتدئ في هذه الأوقات صلاة يتطوع بها.

ولذا قال في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، والأصفهاني، والمنور، والمتخب، وغيرهم.

وصرح به الزركشي قطعاً به، لكن قال: يُخَفَّفُهَا.

قال ابن تيميم: وظاهر كلام الحرقى لا بأس به واقتصر عليه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (ويحرم فيهن على الأشهر تطوع مطلق، وقيل لا إتمامه، وإن ابتدأه لم ينعقد، وعنه بلى، وفي جاهل

روايان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الصغير، والحاوي الصغير، والزركشي.

إحداهما: لا ينعقد، قدمه في مجمع البحرين، والفائق، وهو ظاهر كلام ابن تيميم وغيره.

والرواية الثانية: ينعقد، قدمه في الرعاية الكبرى، والحاوي الكبير، وحواشي المقنع للمصنف.

قلت: وهو الصواب.

وَهُوَ أَشْهُرُ (م ٢) (و هـ م)، فَلَا يَسْجُدُ لِتِلَاوَةِ فِي وَقْتِ قَصِيرٍ (هـ م).
 وَعَنْهُ: يَقْضِي رُزْدَهُ وَوَقْتَهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ (و م ر).
 وَعَنْهُ: فِيهِ السَّنَةُ مُطْلَقًا إِنْ خَافَ إِمْنَالَهُ.
 وَاخْتَارَ الشَّيْخُ يَقْضِي سَنَةَ الْفَجْرِ بَعْدَهَا، وَغَيْرَهَا بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَا تَجُوزُ صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ وَقْتُ النَّهْيِ.
 قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورُ، وَغَيْرُهُمَا بِإِلَّاخِلَافٍ.
 وَأَطْلَقَ جَمَاعَةُ الرُّوَائِثَيْنِ، وَتَجُوزُ رَكْعَتَا الطُّوَافِ (و ش) وَإِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ (و ش) لِتَأْكِيدِ ذَلِكَ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ،
 وَلَآنْ رَكْعَتَيِ الطُّوَافِ تَابِعَةٌ لِلطُّوَافِ.
 وَتَجُوزُ فَرْضُهُ وَتَقْلَةُ وَقْتُ النَّهْيِ، وَلَآئِنَّهُ مَتَى لَمْ يُعِدَّ الْجَمَاعَةُ لِحَقِّهِ تَهْمَةً فِي حَقِّهِ، وَتَهْمَةً فِي حَقِّ الْإِمَامِ.
 وَقَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: الْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، تَرْكُهُ لِحَبْرِ يَزِيدُ بِنِ الْأَسْوَدِ، وَخَبَرِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَاخْتَارَهُ
 الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مَعَ إِمَامِ الْحَنَبِيِّ.
 وَعَنْهُ: فِيهِمَا بَعْدَ فَجْرِ وَعَصْرِ.
 وَعَنْهُ الْمَنْعُ (و هـ م) وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ بَعْدَ فَجْرِ وَعَصْرِ.
 وَتَقُلُّ ابْنُ هَنَابِي الْمَنْعُ (و ر م).
 وَعَنْهُ: بَعْدَ فَجْرِ، وَعَنْ (م) لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْإِسْفَارِ، وَالْأَصْفَرَارِ، وَعَنْ أَحْمَدَ تَجُوزُ فِي غَيْرِهِمَا (و ش) كَمَا لَوْ خِيفَ
 عَلَيْهِ (و) وَتَحْرُمُ عَلَى قَبْرِ، وَغَائِيبٍ، وَقْتُ نَهْيِ.
 وَقِيلَ: نَفْلًا، وَصَحَّحَ فِي الْمَذْهَبِ تَجُوزُ عَلَى قَبْرِ فِي الْوَقْتَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ، وَحَكَمِي مُطْلَقًا.
 وَفِي الْفُصُولِ لَا تَجُوزُ بَعْدَ الْعَصْرِ، لَأَنَّ الْعِلَّةَ فِي جَوَازِهِ عَلَى الْجِنَازَةِ خَوْفُ الْانْفِجَارِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وما له سبب كتحية مسجد وسجدة تلاوة وقضاء سنن وصلاته كسوف).
 قال شيخنا: واستخاره فيما يفوت وعقب وضوءه فنه يجوز، اختاره صاحب الفصول، والمذهب، والمستوعب، وشيخنا، وغيرهم.
 وعنه المنع، اختاره الأكثر، قاله ابن الزاغوني وغيره، وهو أشهر. انتهى.
 وأطلقهما في الكافي، والمنع، والهادي، والحلاصة، والتلخيص، والبلغة، ومختصر ابن تيميم، والنظم وإدراك الغاية، والزركشي،
 وغيرهم.
 إحداهما: يجوز فعلها فيها، اختارها أبو الخطاب في الهداية، وابن عقيل في الفصول، وابن الجوزي في المذهب، ومسبوك الذهب،
 والسامري في المستوعب، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، والشيخ تقي الدين، وصاحب الفائق، وغيرهم.
 قال في مجمع البحرين: وهو ظاهر كلام الشيخ في الكافي.
 وقدمه في المحرم.
 والرواية الثانية: لا يجوز، وهي الصحيحة في المذهب.
 قال المصنف هنا: (وهي أشهر).
 قال في الواضح: هي اختيار عامة المشايخ.
 قال الشريف أبو جعفر: هو قول أكثرهم.
 قال الشيخ الموفق، والشارح: هذا المشهور في المذهب.
 قال في تجميد العناية هذا الأشهر قال ابن هبيرة هذا المشهور عن أحمد في الكسوف، قال ابن منبج في شرحه: هذا الصحيح.
 قال ابن رزين في شرحه: هذا الأظهر، لأن النصوص فيها أصح، وأصرح. انتهى.
 ونصره أبو الخطاب، وغيره.
 وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره الحرقي، والقاضي، والمجد، وغيرهم.
 وقدمه القاضي أبو الحسين في فروعه، وصاحب الرعايتين، والحاويين، وغيرهم.
 فهاتان مسألتان في هذا الباب قد صححتا.

وَقَدْ أَمِنَ فِي الْقَبْرِ.
وَصَلَّى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بَعْدَ الْعَصْرِ بِقَتْوِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ، وَلَعَلَّهُ قَامَ عَلَى الْجِنَازَةِ، وَحَكِيَ لِي عَنْهُ أَنَّهُ عَلَّلَ بِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ، وَهَذَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ فِعْلُهَا فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ، هَذَا كَلَامُهُ.
وَيَقْضِي الْفَرَضَ (هـ) فِي وَقْتٍ قَصِيرٍ.
وَعَنْهُ: لَا، كَمَنْذُورَةٍ فِي رَوَايَةٍ (و هـ) وَكَذَا نَذَرُهَا فِيهَا، لِأَنَّهُ وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي الْجُمُعَةِ، وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يَنْتَقِذَ مُوجِبًا لَهَا (و ش).
وَفِي الْفُصُولِ يَفْعَلُهَا غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ، وَيُكْفَرُ، كَنَذَرِ صَوْمٍ عَيْدٍ.
قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: فَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً مُطْلَقَةً أَوْ فِي وَقْتٍ وَقَاتٍ فَقِيَّاسُ الْمَذْهَبِ يَجُوزُ فِعْلُهَا وَقْتُ النَّهْيِ، لِأَنَّهُ أَخْمَدُ أَجَازَ صَوْمِ النَّذْرِ فِي أَيَّامِ الشَّرِيقِ فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ، مَعَ تَأْكِيدِ الصَّبِيَّامِ، فَتَقَلَّ صَالِحٌ فِي رَجُلٍ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ فَصَامَ أَيَّامَ الشَّرِيقِ أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ.
وَلَوْ أَفْطَرَهَا وَكَفَّرَ رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَذْهَبًا، فَقَدْ أَجَازَ صَوْمُهَا عَنِ النَّذْرِ، فَكَذَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ نَذَرَهَا بِمَكَانٍ غَضَبٍ فَيَتَوَجَّهُ كَصَوْمٍ عَيْدٍ.
وَفِي مَفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى: يَنْتَقِذُ، فَقِيلَ لَهُ يُصَلِّي فِي غَيْرِهِ؟ فَقَالَ: فَلَمْ يَقَمْ بِنَذَرِهِ.
وَيَفْعَلُ سَنَةَ الظَّهْرِ الثَّانِيَةَ بَعْدَ عَصْرِ جَمْعًا.
وَقِيلَ: وَقْتُ ظَهْرِ.
وَقِيلَ: بِالْمَنْعِ وَفِي الْفُصُولِ يُصَلِّي سَنَةَ الْأُولَى إِذَا فَرَغَ مِنَ الثَّانِيَةِ، إِذَا لَمْ تَكُنِ الثَّانِيَةُ عَصْرًا، وَهَذَا فِي الْعِشَاءَيْنِ خَاصَّةً، وَيُقَدَّمُ سَنَةُ الْأُولَى مِنْهُمَا عَلَى الثَّانِيَةِ كَمَا قَدَّمَ فَرَضَ الْأُولَى عَلَى فَرَضِ الثَّانِيَةِ، كَذَا قَالَ، وَلَا نَهْيَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، حَتَّى يَنْصَرِفَ الْمُصَلِّي (م).

باب صلاة الجماعة

أَقْلَهُمَا اثْنَانِ (و) وَهِيَ وَاجِبَةٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَلَوْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا لَمْ يَنْقُصْ أَجْرُهُ مَعَ الْعُذْرِ، وَيُدُونُهُ فِي صَلَاتِهِ فَضْلٌ، خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَوَّلَى، وَلِنَقْلِهِ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الثَّانِيَةِ.
وَكَذَا قِيلَ لِلْقَاضِي: عِنْدَكُمْ لَا فَضْلٌ فِي صَلَاةِ الْفَذِّ؟ فَقَالَ: قَدْ تَحْصُلُ الْمَفَاضَلَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَلَا خَيْرٌ فِي أَحَدِهِمَا، وَاحْتِجْ لِلذِّكْرِ بِالْآيَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ هُنَا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ النَّسَبَةِ بَيْنَهُمَا بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ ثُبُوتُ الْأَجْرِ فِيهَا، وَإِلَّا فَلَا نِسَبَةٌ وَلَا تَقْدِيرٌ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا كَأَبِي الْخَطَّابِ فِيمَنْ عَادَتُهُ الْإِنْفِرَادُ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ، وَإِلَّا تَمَّ أَجْرُهُ.
وَقَالَ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ»: خَبِرْتُ التَّفْضِيلَ فِي الْمَعْدُورِ الَّذِي تَبَاحَ لَهُ الصَّلَاةُ وَخَذَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى النَّصَبِ، وَمُضْطَظًّا عَلَى النَّصَبِ».

فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَعْدُورُ كَمَا فِي الْخَبَرِ: «إِنَّهُ خَرَجَ وَقَدْ أَصَابَهُمْ وَعَكَ وَهُمْ يُصَلُّونَ فَمُودًا فَقَالَ ذَلِكَ».
وَهَذَا الْخَبَرُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢١٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٦٤)، وَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ.
وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي مَوَاضِعَ أَنْ مَنْ صَلَّى قَاعِدًا لِعُذْرٍ لَهُ أَجَرَ الْقَائِمِ، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ صَاحِبِ الْمَحْرَرِ وَغَيْرِهِ.
وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٤/ ٤١٠)، وَابْنُ خَالٍ (٢٨٣٤)، وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مُقِيمًا» وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالُ تَسَاوِيهِمَا فِي أَصْلِ الْأَجْرِ وَهُوَ الْجَزَاءُ وَالْفَضْلُ بِالْمُضَاعَفَةِ.
وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٥٦٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَيِّدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً، فَإِذَا صَلَّاهَا فِي فَلَاةٍ قَاتَمٌ رَكَوعَهَا وَسُجُودَهَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْفَلَاةِ تُضَاعَفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٦٠)، وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ، هِلَالٌ وَثَقَّةُ ابْنِ مَعِينٍ وَابْنُ حَبَّانٍ (١٧٤٩)، وَرَوَاهُ فِي «صَحِيحِهِ».
وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يَكْتَبُ حَدِيثُهُ.
فَإِنَّ صَحَّ فَيَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِظَاهِرِهِ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ اخْتِيَارِ أَبِي دَاوُدَ، وَلَا تَعَارُضَ.
وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ أَنَّهُ يُصَلِّي خَلْفَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَلَا بُدَّ أَنَّهُ فِي الْفَلَاةِ لِعُذْرٍ، وَقَصْدُهُ صَحِيحٌ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْإِعْتَزَالُ فِي الْفِتْنَةِ، أَوْ الصَّلَاةُ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ.
وَعَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَعَنْهُ: الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ (و ه م ق) وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا فَرَضَ كِفَايَةً (و ق) وَمَقَاتِلَةً تَارِكَهَا كَالْأَذَانِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ (و).

وَفِي الْوَاضِحِ وَالْإِقْتِنَاعِ رِوَايَةٌ شَرْطٌ، وَذَكَرَ الْقَاضِي كَذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَشَيْخُنَا لِلْمَكْتُوبَةِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَقَالَ: بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا فِي الصَّلَاةِ فِي قُوبٍ غَضَبٍ، وَالنَّهْيِ يَخْتَصُّ الصَّلَاةَ.
وَعَنْهُ: وَلِقَائِيَّةٌ، وَمَنْذُورَةٌ.

وَبِظَاهِرِ كَلَامِ جَمَاعَةٍ هُنَا وَفِي وَجُوبِ الْأَذَانِ لِقَائِيَّةٌ فَقَطْ، خَضِرًا وَسَقَرًا عَلَى الرُّجَالِ.
وَنَقَلَ ابْنُ هَامَانَ، وَالْعَبِيدُ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةً رِوَايَتَيْنِ.
وَقِيلَ: وَالْمُعَيَّنِينَ.

وَقِيلَ فِي الْمَسْجِدِ سُنَّةٌ (و ه م).

وَعَنْهُ: فَرَضَ كِفَايَةً (و ق) قَدُمْتُ فِي الْمَحَرِّ لِاسْتِنَاعِهِ أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ.
وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ مَعَ قُرْبِهِ.

وَقِيلَ: شَرَطُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بِمَشْيِهِ فِي مَلَكٍ غَيْرِهِ فَعَلَّ، وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِهِ مُتَكَرِّرًا كَفَيَاءً لَمْ يَدْخِ الْمَسْجِدَ، وَيُنْكِرُهُ، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ.

وَسُتَنْحَبُ لِلنِّسَاءِ (و ش).

وَعَنْهُ: لَا.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ (و هـ م) وَمَا أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ إِلَى وَجُوبِهَا إِذَا اجْتَمَعْنَ.

وَفِي الْفُصُولِ: يُسْتَحَبُّ لَهُنَّ إِذَا اجْتَمَعْنَ أَنْ يَصْلَيْنَ قَرَأَتُهُنَّ جَمَاعَةً فِي أَصْحَ الرَّاوَاتَيْنِ، وَالثَّانِيَةِ يُكْرَهُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَتَجُوزُ فِي النَّافِلَةِ، وَلَهُنَّ حُضُورُ جَمَاعَةِ الرِّجَالِ.

وَعَنْهُ: الْفَرَضُ، وَكَرِهَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمَا لِلشَّابَةِ وَهُوَ أَشْهَرُ (و م) وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ.

وَالْمَرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: لِلْمُسْتَحْسَنَةِ (و ش).

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْقَاضِي اخْتِجَ بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: وَسُئِلَ عَنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْعِيدِ، فَقَالَ: يَفْتِنُ النَّاسَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً قَدْ طَعَنْتَ فِي السَّنِّ.

وَقَالَ الْقَاضِي: الْعِلَّةُ فِي مَنَعِ الشَّابَةِ خَوْفُ الْفِتْنَةِ بِهَا، وَاخْتِجَ بِالنَّهْيِ عَنِ الطَّيِّبِ لِلَا فِتْنَانِ بِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَعْدُومٍ فِي عَجُوزٍ مُسْتَحْسَنَةٍ، وَكَرِهَهُ (هـ) لِشَابَةِ، وَكَذَا الْعَجُوزُ فِي ظَهْرِ وَعَصْرِ لَا يَنْشَارُ الْفَسَقَةُ فِيهِمَا.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: وَالْفَتْوَى الْيَوْمَ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ، لظُهُورِ الْفَسَادِ، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ فِي الْجُمُعَةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهَا بِمِثْلِهَا، وَأَنَّ مَجَالِسَ الْوَعظِ كَذَلِكَ وَأَوَّلَى، وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ، وَغَيْرُهُمْ.

وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ رِوَايَةِ كَرَاهَةِ إِمَامَةِ الرِّجَالِ لَهُنَّ فِي الْجَهْرِ مُطْلَقًا، تُكْرَهُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ فَقَطْ.

وَجَزَمَ فِي الْخِلَافِ بِالنَّهْيِ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ فِي مَسْأَلَةِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ يَلِيهَا؟

قَالَ: وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ، وَسَأَلَهُ يَخْرُجْنَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؟ فَقَالَ: لَا يُعْجِبُنِي فِي ذَمِّنَا، لِأَنَّهُنَّ فِتْنَةٌ.

وَقَدْ وَرَدَتْ السُّنَّةُ بِذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا حَدَّثَ بِهِ أَبُو بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرِ الْحَنْبَلِيِّ الْمُؤَدَّبُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: إِنْ نِسَاءً نَا تَسْتَأْذِنُنَا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: احْبِسُوهُنَّ، فَإِنْ أُرْسِلْتُمُوهُنَّ

فَارْسِلُوهُنَّ ثَلَاثًا» وَإِسْنَادُهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَيْسِيِّ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحِبُّ الصَّلَاةَ مَعَكَ فَيَمْنَعُنَا

أَوْاجِنًا فَقَالَ: صَلَاتُكُمْ فِي بَيُوتِكُمْ أَفْضَلُ مِنْ حِجْرِكُمْ» الْحَدِيثُ.

وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْقَصْرِ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ، وَالْعَبْدُ، وَالْمَسَافِرُ الْجُمُعَةَ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ».

وَاجْتِمَاعُ أَهْلِ الثَّغْرِ بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ، وَالْأَفْضَلُ لِغَيْرِهِمُ الْعَيْتِ، ثُمَّ الْأَكْثَرُ جَمْعًا.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ، ثُمَّ الْأَبْعَدُ.

وَعَنْهُ: الْأَقْرَبُ (و هـ ش) كَمَا لَوْ تَعَلَّقَتِ الْجَمَاعَةُ (و) بِحُضُورِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمَانِ عَلَى الْأَكْثَرِ جَمْعًا، وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ مَذْهَبَهُمْ تَقْدِيمَ الْأَقْرَبِ عَلَى الْعَيْتِ، قَالُوا وَمَعَ التَّسَاوِي يَذْهَبُ

الْفَقِيهَ إِلَى أَقْلِهِمَا جَمَاعَةً لِيَكْتَرُوا بِهِ، وَهَلْ فَضِيلَةٌ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ أَمْ انْتِظَارُهُ كَثْرَةُ الْجَمْعِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل فضيلة أول الوقت أفضل أم انتظار كثرة الجمع؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، فقال: وهل الأفضل الصلاة في أول الوقت مع قلة الجمع أو انتظار كثرته؟ فيه وجهان.

وكذا ابن تيمية، فقال: وإذا لم يكثر الجمع فهل الأفضل انتظار كثرته أو تحصيل فضيلة أول الوقت؟ على وجهين وكذا صاحب

الحاوي الكبير، فقال: (وهل الأفضل الصلاة في أول الوقت مع قلة الجماعة أو انتظار كثرتها) على وجهين، وكذا صاحب الفائق، =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَتَقْدُمُ الْجَمَاعَةُ مُطْلَقًا عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، ذَكَرُوهُ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ، وَصَاحِبِ الْمَغْنِيِّ، وَالنَّهَائَةِ، وَغَيْرِهِمْ.
وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ وَاحْتِمَالِ مِنَ التَّيْمُمِ أَوَّلَ الْوَقْتِ مَعَ ظَنِّ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ (و ق).
وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، وَيَأْنِ ذَلِكَ لَوْ عَلِمَ الْجَمَاعَةُ آخِرَ الْوَقْتِ لَمْ يَلْزِمَهُ التَّأخِيرُ فِي الْأَشْهُرِ، وَلِهَذَا لَمَّا قَاسُوا
مَسْأَلَةَ التَّيْمُمِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْجَمَاعَةِ.
قَالَ الْقَاضِي عَنِ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّهُمْ مَنَعُوهُ، وَقَالُوا: إِنْ تَحَقَّقَ الْجَمَاعَةُ فَلَا فَضْلَ التَّأخِيرِ، وَإِنْ رَجَى فَالتَّعْجِيلُ وَصَلَاتُهُ
مُنْفَرِدًا أَوَّلَ الْوَقْتِ ثُمَّ يُصَلِّي جَمَاعَةً أَفْضَلَ لِلْخَيْرِ.

فصل

تَحْرُمُ الْإِمَامَةُ بِمَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ.
وَقَالَ فِي الْخِلَافِ: فَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ.
قَالَ فِي الْكَافِي: إِلَّا مَعَ غَيْبِهِ، وَالْأَشْهُرُ لَا، إِلَّا مَعَ تَأَخُّرِهِ وَخِصِّقِ الْوَقْتِ.
وَيُرَاسَلُ إِنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ الْمُتَأَدِّ مَعَ قُرْبِهِ وَعَدَمِ الْمَشَقَّةِ.
أَوْ لَمْ يَظُنْ حُضُورَهُ، أَوْ ظَنُّ -وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ- صَلَّوْا وَخَيْتُ حَرَمَ قَطَاةٍ لَا تَصِحُّ.
وَفِي الرَّعَايَةِ: لَا يُؤْمَرُ فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَيَكْرَهُ، وَيَحْتَمِلُ الْبَطْلَانُ لِلنَّهْيِ.
وَإِنْ جَاءَ الْإِمَامُ بَعْدَ شُرُوعِهِمْ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَيَصِيرُ الْإِمَامُ مَأْمُومًا (و ش) لِأَنَّهُ حُضُورَ إِمَامٍ الْحَيِّ يَمْنَعُ الشَّرُوعَ
فَكَانَ عَذْرًا بَعْدَهُ أَمْ لَا؟ (و هـ م)؛ لِأَنَّهُ خُرُوجُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَذْرٌ فِي تَأَخُّرِ أَبِي بَكْرٍ.
وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِأَبْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقْرَبَ عَلَيْهِ، أَمْ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمُ؟ فِيهِ رَوَايَاتُ
مَنْصُوصَةٌ.
وَقِيلَ: أَوْجُهُ (م ٢) (١).

= فقال: (وهل الأولى مراعاة أول الوقت أو انتظار كثرة الجمع) على وجهين. انتهى.

أحدهما: فضيلة أول الوقت أفضل.

قال القاضي: يحتمل أن يصلي ولا ينتظر ليدرك فضيلة أول الوقت.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

ومما يؤيد ذلك: قول أكثر الأصحاب فإن صلاة الفجر في أول الوقت أفضل، ولو قل الجمع، وهو المذهب.

والوجه الثاني: كثرة الجمع أفضل من فضيلة أول الوقت، اختاره ابن حامد وأولاً إليه.

قلت: ومما يقويه ما ثبت في الصحيح من حديث جابر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلٌ، وَإِذَا قَلُّوا أَخَّرَ»،
لَكِنْ هَذَا لِمَعْنَى خُصُوصِ بَهْذِهِ الصَّلَاةِ.

قال المصنف هنا: (ويقدم الجماعة مطلقاً، على أول الوقت، ذكره في كتب الخلاف، والمغني، والنهائية، وغيرهم).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (إن جاء الإمام بعد شروعاتهم فهل يجوز تقديمه ويصير الإمام مأموماً، لأن حضور الإمام يمنع الشروع،
فكان عذراً بعده، أم لا؟ أم يجوز للإمام الأعظم؟ فيه روايات منصوصة، وقيل: أوجه). انتهى.

وأطلقهن في المغني، والشرح في موضع، ويختصر ابن تيمية والرعايتين، والحاوين، والنظم، وغيرهم.

إحدهما: يجوز تقديمه ويصير الإمام مأموماً، وهو الصحيح، نص عليه في رواية أبي الحارث.

وجزم به في الإقادات، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وصححه في التصحيح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، قال ابن رزين في شرحه: وهو أظهر.

والرواية الثانية: لا يجوز، ولا يصح.

قال في الفصول: وهو الأصح عند شيخنا أبي يعلى.

قال المجيد: وهو مذهب أكثر العلماء.

وَأَن اسْتَخْلَفَ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ ثُمَّ صَارَ إِمَامًا وَيَنَى عَلَى صَلَاتِهِ تَصَحُّ.
وَعَنْهُ: لَا.

وَعَنْهُ: يَسْتَأْنِفُ (م ٣) (١).

وَأَن حَضَرَ الْإِمَامُ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَلَمْ يَتَوَقَّرْ الْجَمْعُ فَقِيلَ يَنْتَظِرُ، أَوْ مَا إِلَيْهِ.
وَقِيلَ: لَا (م ٤) (٢).

وَلَا تَكْرَهُ إِعَادَةَ الْجَمَاعَةِ فِيمَا لَهُ إِمَامٌ رَأَيْبٌ إِمَّا كَثِيرًا (و) وَقِيلَ: يَكْرَهُ (و ه م).

= وأطلقهما في الكافي، والمقنع، شرح المجد، والشرح في موضع آخر، وشرح ابن منجاء، والفاقي، وغيرهم.

والرواية الثالثة: يصح من الإمام الأعظم دون غيره.

قال ابن رجب: في شرح البخاري: اختار أبو بكر وغيره من أصحابنا رواية اختصاص النبي ﷺ بذلك، واختاره في مجمع البحرين.

تنبيه: قوله: (فيه روايات منصوطة وقيل: أوجه).

قلت: ممن ذكر الروايات صاحب المغني، والشرح، ذكره في هذا الباب، وصاحب مجمع البحرين، والحاوي الكبير، وابن عثيم،

وغيرهم.

وقدّمه المصنف، وممن ذكر الأوجه صاحب الكافي، والمقنع، والشرح الكبير في باب النية، والمجد وابن منجاء في شرحيهما، وابن

حدان في الرعاية الصغير، وصاحب الحاوي الصغير.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن استخلف من سبقه الحدث ثم صار إمامًا وينى على صلاته فعنه يصح، وعنه لا، وعنه: يستأنف).

انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: ومن سبقه الحدث واستخلف غيره ثم تطهر وجاء قبل سلام نائبه وينى على ما مضى من صلاة نفسه

ففيه ثلاث روايات: الصحة، والبطالان.

والثالثة: الاستئناف لا البناء. انتهى.

إحدهما: يصح.

قلت: وهو الصواب قياسًا على ما إذا أحرم لغية إمام الحي ثم حضر وصار إمامًا.

وقد قال ابن عثيم: وإن تطهر - يعني: الإمام - قريبًا ثم عاد فأتى بهم جاز، واقتصر عليه من غير حكاية خلاف.

وقال في الرعاية الكبرى أيضًا: وإن تطهر الإمام واتم بهم قريبًا صح في المذهب. انتهى.

وهذا، والذي قبله فيمن لم يستخلف، فليس من المسألة في شيء فيما يظهر.

والرواية الثانية: لا يصح.

والرواية الثالثة: يستأنف.

تنبيه: الظاهر أن هذه المسألة مبنية على جواز بناء من سبقه الحدث إذا تطهر، وصحته، وهو واضح جدًا، لكن يشكل كونه حكى

رواية بالاستئناف، وهو لا يكون إلا مع البطلان، ولم أر المسألة إلا هنا.

وفي الرعاية: ومسألة بطلان صلاة من سبقه الحدث وعدمه واستخلافه وعدمه وفروع ذلك ذكره المصنف في النية محررًا.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن حضر الإمام أول الوقت ولم يتوَقَّرَ الجمع فقيل ينتظر أومى إليه، وقيل: لا). انتهى.

قد تقدم أن ابن عثيم، وابن حدان وصاحب الحاوي الكبير، والفاقي قالوا: وهل الأفضل الصلاة في أول الوقت، مع قلة الجماعة،

أو انتظار كثرتها؟

على وجهين، وكلام المصنف في المسألة الأولى أعم من هذه المسألة، إلا أن المصنف ذكرهما مسألتين.

والذي يظهر: أن المسألة الأولى تشمل هذه، فهذه فرد من أفراد المسألة الأولى، وإن جعلناهما مسألتين كما فعل المصنف فتكون المسألة

الأولى مخصوصة بغير الإمام، وهذه بالإمام، وعلى كل تقدير فالخلاف في المسألتين على حد سواء في الصحة، والضعف، والمذهب.

ولم أر أحدًا من الأصحاب ذكرهما مسألتين سوى المصنف، وإنما ذكروا المسألة الأولى.

فدلى أن هذه داخلة في كلامهم، والله أعلم.

وَيَتَوَجَّهُ: احْتِمَالٌ فِي غَيْرِ مَسَاجِدِ الْأَسْوَاقِ (و ش).

وَقِيلَ: بِالْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ.

وَقِيلَ: لَا تَجُوزُ، وَيُكْرَهُ قَصْدُهَا لِلْعَادَةِ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ كَانَ صَلَاتِي فَرْضَةً وَحْدَةً، وَلَا جُلَّ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِفَوْتِهَا لَهُ، لَا لِقَصْدِ الْجَمَاعَةِ نَصٌّ عَلَى الثَّلَاثِ، وَيَتَوَجَّهُ صَلَاتُهُ فَذَا فِي مَسْجِدٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْجَمَاعَةَ، وَقَالَ مَالِكٌ، وَصَاحِبُ مُخْتَصَرِ الْبَحْرِ الْحَنْفِيُّ فِي الْمَسْجِدَيْنِ.

وَكَلَامُ الطَّحَاوِيِّ يَقْتَضِي: أَنَّ مَذْهَبَهُمْ يُخَالِفُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيِّ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ مَحَلَّتُو أَفْضَلُ مِنَ الْجَامِعِ الْأَعْظَمِ قَضَاءً لِحَقِّهِ، وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَخْضُرْ جَمَاعَتُهُ يُصَلِّي الْمَوْذُنَ وَحْدَهُ فِيهِ، وَلَا يَذْهَبُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ فِيهِ جَمَاعَةٌ، كَالْجَمَاعَةِ لَوْ غَابَ الْمَوْذُنُ لَا يَذْهَبُونَ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ يَقْدُمُ أَحَدُهُمْ عِوَضَهُ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنْفِيِّ خِلَافًا: هَلْ جَمَاعَةٌ حَيَّةٌ أَفْضَلُ، أَمْ جَمَاعَةٌ جَامِعٌ يَصْرُو؟

قَالَ: وَجَمَاعَةٌ مَسْجِدٌ أَسْتَاذُهُ لِدَرْسِهِ، أَوْ لِسَمَاعِ الْأَخْبَارِ أَفْضَلُ اتِّفَاقًا.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَفَضِيلَةُ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِشُهُودِ تَحْرِيمِ الْإِمَامِ، وَيُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ بِمَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ، عَلَّاهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ أَرْغَبُ فِي تَوَقُّرِ الْجَمَاعَةِ وَعَنَهُ، وَالْأَفْصَى.

وَعَنَهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ فِي الْمَغْنِيِّ.

وَعَنَهُ: مَعَ ثَلَاثَةِ فَأَقْلُ.

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ وَجَعَلَ الثَّانِيَةَ عَنْ فَائِتَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَالْأَيْمَةُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ بِذَعَةِ مَكْرُوهُةً، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَإِنْ صَلَّى ثُمَّ خَضِرَتْ جَمَاعَةٌ أَوْ جَاءَ مَسْجِدًا غَيْرَ وَقْتُ نَهْيِ مَنْ إِعَادَتُهَا مَعَهُمْ (و ه م) وَلَوْ كَانَ صَلَاتِي جَمَاعَةً (خ).

وَعَنَهُ: حَتَّى الْمَغْرِبِ، صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و ش) وَيَشْفَقُهَا فِي الْمَنْصُوصِ بِرَأْيِهِ (ش) يَقْرَأُ فِيهَا بِالْحَمْدِ، وَسُورَةَ كَالطَّلُوعِ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَإِنْ لَمْ يَشْفَقْهَا انْتَبَى عَلَى صِيحَةِ التَّلُوعِ بَوْتَرٍ، وَلِلْحَنْفِيِّ خِلَافٌ فِي تَحْرِيمِهِ، وَتَحْرِيمِ نَفْسِ بَعْدِ الْغُرُوبِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَعِنْدَهُمْ إِنْ سَلَّمَ عَلَى الثَّلَاثِ فَسَدَتْ، وَلَزِمَهُ قَضَاءُ أَرْبَعٍ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ بِالْإِقْدَاءِ ثَلَاثًا، فَلَزِمَهُ أَرْبَعٌ، كَتَذَرٍ، وَكَذَا قَالُوا.

وَقَالُوا: مُخَالَفَةُ الْإِمَامِ حَرَامٌ، لَكِنَّهُ أَخَفُّ مِنْ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُعِيدُ الْمَغْرِبَ وَلَوْ كَانَ صَلَاتِي وَحْدَةً، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ لَا إِعَادَةَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَلَا الْعِشَاءَ بَعْدَ الْوُتْرِ، وَالْأُولَى فَرِيضَةٌ نَصٌّ عَلَيْهِ (و ه م ر ق) كإِعَادَتِهَا مُتَّفِرِدًا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَلِهَذَا يَنْبُو إِعَادَةُ نَفْلًا (و ه).

وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ أَقْوَالٌ: هَلْ يَنْبُو فَرْضًا، أَوْ نَفْلًا، أَوْ إِكْمَالُ الْفَضِيلَةِ، أَوْ يَقُوضُ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ؟

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: يَنْبُو الْفَرَضُ، وَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى فَرْضَةً.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَنْبُو ظَهْرًا أَوْ عَصْرًا، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَرَضِ.

وَعِنْدَ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ كِلَاهُمَا فَرَضٌ كَفَرَضِ الْكِفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ طَائِفَةٌ ثُمَّ فَعَلَهُ طَائِفَةٌ.

وَعَنَهُ: تَجِبُ الْإِعَادَةُ مَعَ إِمَامٍ حَيٍّ، وَدُخُولُهُ الْمَسْجِدَ وَقْتُ نَهْيِ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ ثَبَتْنِي عَلَى فِعْلِ مَا لَهُ سَبَبٌ وَفِي التَّلْخِصِ لَا يُسْتَحَبُّ مَعَ إِمَامٍ حَيٍّ، وَيَحْرُمُ مَعَ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ فِي غَيْرِ وَقْتُ نَهْيِ يُخَيَّرُ مَعَ إِمَامٍ حَيٍّ، وَلَا يُسْتَحَبُّ مَعَ غَيْرِهِ.

وَأَسْتَحَبُّهَا الْقَاضِي مَعَ إِمَامٍ حَيٍّ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ مَعَ غَيْرِهِ سِوَى الْفَجْرِ، وَالْعَصْرِ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بَعْدَهُمَا، وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ وَخَضِرَ فِي الْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلُّوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٦٠).

فَأَمَرَ الْحَاضِرَ، وَالْأُحْضَرَ إِنْ لَمْ يُصَلِّ مُسْتَخْفٍ لِحُرْمَتِهَا، وَالْأُحْضَرَ تَلَحُّقَهُ تَهْمَةً فِي أَنَّهُ لَا يَرَى فَضْلَ الْجَمَاعَةِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لَا يُعِيدُهَا مَنْ بِالْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ بِلَا سَبَبٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ أَيْضًا يَمَنْ نَذَرَ: مَتَى حَفِظَ الْقُرْآنَ صَلَّى مَعَ كُلِّ فَرِيضَةٍ أُخْرَى وَحَفِظَهُ لَا يَلْزَمُهُ الْوُقُوفُ، فَإِنَّهُ مِنْهِي عَنْهُ، وَيُكَفِّرُ كُفَّارَةً يَمِينٍ، وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ حَيْثُ تُشْرَعُ الْإِعَادَةُ، كَمَا نَلِ فِي تَقَامِ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَيُصَلِّيْهَا مَعَهُمْ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى وَيَنْطَرِقُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ.

وَفِي وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الْأَمْرِ الْمُتَعَلِّقِ بِالشَّرْطِ: مِنَ الْأَوَامِرِ مَا يَقْبَحُ تَكَرُّرُهُ، فَلَا يَجُوزُ فِعْلُ ظَهْرَيْنِ فِي يَوْمٍ، وَلَا اسْتِدَامَةُ الصَّوْمِ جَمِيعِ الدَّهْرِ، وَالْمُسَبُّوقِ فِي ذَلِكَ يَتِمُّهُ بِرُكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ نَصٌّ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مَعَهُ.

فَصْلٌ

مَنْ أَدْرَكَ إِمَامًا رَاكِعًا فَرَكَعَ مَعَهُ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ (و هـ ش).

وَقِيلَ: إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ الطَّمَأِينَةَ (و م).

وَفِي التَّلْخِصِ وَجْهٌ: يُدْرِكُهَا وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا (خ) وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ رُكُوعِهِ.

وَلِإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ لَمْ يُدْرِكْهُ.

وَلَوْ أَحْزَمَ قَبْلَ رَفْعِهِ (و) وَلَوْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الْمَأْمُومِينَ (و) كَذَا ذَكَرُوهُ، وَيَأْتِي حُكْمُ التَّخْلُفِ عَنْهُ، وَيَكْفِيهِ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ (و) لَا الْمَكْسُ (و).

قِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ كَانَتْ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ وَاجِبَةً لَمْ تَسْقُطْ، فَأَجَابَ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ أَوْجَبَ الْقِرَاءَةَ، وَأَسْقَطَهَا إِذَا أَدْرَكَهُ رَاكِعًا.

مَعَ أَنَّ الْقَاضِيَّ قَالَ: لَوْ وَجِبَتْ الْقِرَاءَةُ لَمَا سَقَطَتْ إِذَا أَدْرَكَهُ رَاكِعًا كَسَائِرِ فُرُوضِ الرُّكْعَةِ، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا سَقَطَتْ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَغَلَ بِهَا فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ.

وَالْفُرُوضُ قَدْ تَسْقُطُ لِلضَّرُورَةِ، فَقَالَ: لَا ضَرُورَةَ؛ لِأَنَّهُ يَقْضِيهَا كَمَا يَقْضِي سَائِرَ الرُّكْعَاتِ الْمُسَبُّوقِ بِهَا.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ هَذَا لِلضَّرُورَةِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ الْقِيَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَيُكْسَرُ رَاكِعًا، وَلَجَازَ أَنْ يُقَالَ:

يَسْقُطُ الرُّكُوعُ إِذَا أَدْرَكَهُ سَاجِدًا لِلضَّرُورَةِ، فَقِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَسْقُطْ فَرَضُ الرُّكُوعِ لِقَوَائِمِهِ مُعْظَمِ الرُّكْعَةِ.

فَقَالَ: لَوْ كَبَّرَ وَرَكَعَ لَمْ يَجُزْوَ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَتَى بِمُعْظَمِ الرُّكْعَةِ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ مَعَهَا تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ نَوَاهَا بِتَكْبِيرَةٍ لَمْ يَنْعَهَ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورُ (و هـ م) وَإِنْ أَدْرَكَهُ غَيْرُ رَاكِعٍ دَخَلَ مَعَهُ نَدْبًا لِلْخَبَرِ، فَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا.

وَفِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ الْإِفْتِرَاشُ فِي التَّشَهُُّدِ الْأَوَّلِ.

وَالْتَوَرُّكُ فِي الثَّانِي لَهُ قَائِدَةٌ وَهِيَ نَفْيُ السُّهُوِّ، وَحُصُولُ الْفَرْقِ لِلدَّخِيلِ: هَلِ الْإِمَامُ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ فَيَدْخُلُ مَعَهُ، أَمْ فِي آخِرِهَا فَيَقْصِدُ جَمَاعَةً أُخْرَى؟

وَالْمَنْصُوصُ: يَنْحَطُّ مَعَهُ بِلا تَكْبِيرٍ (هـ).

وَلَوْ أَدْرَكَهُ سَاجِدًا (م)

وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ (و ش)، وَزَادَ بَعْضُهُمْ إِنْ جَلَسَ.

وَقِيلَ: أَوْ قَبْلَ التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ.

وَعَنْهُ: أَوْ سُجُودِ سَهْوٍ بَعْدَ السَّلَامِ (و هـ).

قَالَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ لِلْحَنَفِيَّةِ: يَتْرُكُ سُنَّةَ الْفَجْرِ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُُّدِ.

وَفِي الْمَرْغِينَانِيِّ: يَشْتَغِلُ بِالسُّنَنِ عِنْدَ (هـ) وَأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّهُ كَادِرَاكَ أَوَّلَ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمَا.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى يُذَكِّرُهُ بِرُكْعَةٍ (و م).

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رِوَايَةً، وَاخْتَارَهَا، وَقَالَ: اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ: وَعَلَيْهَا إِنْ تَسَاوَتِ الْجَمَاعَتَانِ فَالثَّانِيَةُ مِنْ أُولَاهَا أَفْضَلُ.

وَلَعَلَّ مَرَادَ شَيْخِنَا مَا تَقْلَهُ صَالِحٌ وَأَبُو طَالِبٍ وَابْنُ هَانِئٍ فِي قَوْلِهِ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»، أَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنْ الصَّلَاةِ؛ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ».

إِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ فَضْلَ الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ يُذَكِّرُ فَضْلَ الْحَجِّ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَمَعْنَاهُ أَصْلُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ لَا حُصُولُهَا فِيهَا سَبَقٌ، فَإِنَّهُ فِيهِ مُتَفَرِّدٌ بِهِ حِسًّا وَحُكْمًا (ع) وَيَقُومُ الْمُسَبُّوقُ بِتَكْبِيرَةٍ (و هـ) وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَةً (م)، وَلَوْ أَذْرَكَ رُكْعَةً (ش) أَوْ ثَلَاثًا (س).

وَالْمَنْصُوصُ: أَوْ التَّشْهُدُ الْآخِرُ (ش) كَقِيَامِهِ إِلَى مَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ بِخِلَافِ دُخُولِهِ مَعَهُ

وَإِنْ قَامَ قَبْلَ سَلَامِ الثَّانِيَةِ، وَقُلْنَا: تَجِبُ، وَأَنْ لَا تَجُوزَ مُفَارَقَتُهُ بِلَا عَذْرِ وَلَمْ يَرْجِعْ: فَهَلْ تُصِيرُ نَفْلًا؟

زَادَ بَعْضُهُمْ: بِلَا إِمَامٍ، أَمْ يَبْطُلُ اِتِّمَامُهُ، أَمْ صَلَاتُهُ؟ فِيهِ أَوْجُهٌ (م هـ) ^(١).

وَمَا يُذَكِّرُهُ آخِرُ صَلَاتِهِ، وَمَا يَقْضِيهِ أُولَاهَا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ (و هـ م)، يَسْتَفْتِيهِ فِيهِ، وَيَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ سُورَةً.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و ش) فَيَقُولُهُ لِيَمَّا يُذَكِّرُهُ فَقَطُّ فَيَسْتَفْتِيهِ، وَإِنْ قَعَدَ (ش) وَسَلَّمَ الشَّافِعِيَّةُ مَا لَوْ أَحْرَمَ فَسَلَّمَ إِمَامُهُ قَبْلَ

قُعُودِهِ، أَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ فِي آخِرِ الْفَاتِحَةِ فَأَمَّنَ مَعَهُ، أَوْ سَهَا بَيْنَ التَّحْرِيمَةِ وَالِاسْتِفْتَاكِ بِذِكْرِ مَحَلٍّ آخَرَ، أَوْ بِكَلَامٍ، وَقُلْنَا: لَا تَبْطُلُ: سَلَّمُوا أَنَّهُ يَسْتَفْتِيهِ.

وَيَقِيلُ: يَقْرَأُ السُّورَةَ مُطْلَقًا، ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِيهَا خِلَافًا بَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ، وَبَنَى قِرَاءَتَهَا عَلَى الْخِلَافِ، ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ (و).

وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَصُولَ الْأَئِمَّةِ تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ رِوَايَةِ الْأَنْزَمِ.

وَيُخْرِجُ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ الْجَهْرُ، وَالْقَنُوتُ، وَتَكْبِيرُ الْعِيدِ، وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلَى إِنْ أَذْرَكَ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ مَغْرِبٍ رُكْعَةً تَشْهُدُ عَقِيبَ قَضَائِهَا أُخْرَى (و هـ م ر) كَالرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ.

وَعَنْهُ: فِي الْمَغْرِبِ.

وَعَنْهُ: اثْنَتَيْنِ فِي الْكَلِّ، وَعَلَى الْأَوَّلَى أَيْضًا يَتَوَرَّكُ مَعَ إِمَامِهِ، كَمَا يَقْضِيهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَعَنْهُ: يَقْتَرِشُ.

(١) (مسألة - هـ): قوله: (وإن قام - يعني: المسبوق - قبل سلام الثانية وقلنا تجب وأنه لا تجوز مفارقتة بلا عذر ولم يرجع فهل

تصير نفلا زاد بعضهم بلا إمام، أم يبطل اتتمامه، أم صلاته؟ فيه أوجه). انتهى.

وأطلقها في الرعاية الكبرى، ثم قال بعد حكاية الأقوال الثلاثة.

قلت: إن تركه عمداً بطلت صلاته، وإلا بطل اتتمامه فقط. انتهى.

أحدها: يخرج من الاتتمام، ويبطل فرضه.

والوجه الثاني: تبطل صلاته، وتصير نفلاً، قدّمه ابن تيميم، والمصنف في حواشي المقنع وهو الصحيح.

والوجه الثالث: يبطل اتتمامه فقط.

قلت: قواعد المذهب تقضي أنها لا تبطل، وذلك لأنهم قالوا: لو أحرم بصلاة في وقتها، ثم قلبها نفلاً لغير غرض صحيح إنها لا

تبطل على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وإن كان المصنف قد أطلق الخلاف على ما تقدّم.

وقال المصنف بعد ذلك: (وإن انتقل من فرض إلى فرض يبطل فرضه، وفي نقله الخلاف، وكذا حكم ما يفسد الفرض فقط، إذا

وجد فيه ترك قيام، والصلاة في الكعبة، والاتتمام بمتنفل، أو بصبي إن اعتقد جوازه صح نفلاً في المذهب، وإلا فالخلاف). انتهى.

وَعَنْهُ يُخَيَّرُ، وَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ أَنَّهُ هَلْ يَتَرَوَّكُ مَعَ إِمَامِهِ أَمْ يَتَرَشُّ إِنْ هَذَا التَّعَوُّذُ هَلْ هُوَ رُكْنٌ فِي حَقِّهِ؟ عَلَى الْخِلَافِ.
وَفِي التَّغْلِيْقِ: الْقَعُودُ الْقَرَضُ مَا يَفْعَلُهُ آخِرُ صَلَاتِهِ، وَيَتَعَقَّبُهُ السَّلَامُ.
وَهَذَا مَعْدُومٌ هُنَا، فَجَرَى مَجْرَى التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، عَلَى أَنَّ الْقَعُودَ بَعْدَ سَجْدَتَيْ السُّهُورِ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ بِفَرَضٍ، كَذَا هُنَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَلَا يَحْتَسِبُ لَهُ بِتَشْهَدِ الْإِمَامِ الْآخِرِ إِجْمَاعًا، لَا مِنْ أَوَّلِ صَلَاتِهِ، وَلَا مِنْ آخِرِهَا وَيَأْتِي فِيهِ بِالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ فَقَطْ لِوُقُوعِهِ وَسَطًا، وَيَكْرَرُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ إِمَامُهُ.
وَيَتَرَوَّجُهُ فَيَمْنُ قَتَتْ مَعَ إِمَامِهِ لَا يَقْتَتُ ثَانِيًا، وَكَمَنْ سَجَدَ مَعَ السُّهُورِ لَا يُعِيدُهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَيَلْزُمُهُ الْقِرَاءَةُ فِيمَا يَقْضِيهِ مُطْلَقًا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَلَوْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنْ رِبَاعِيَّةٍ، فَهَلْ يَلْزُمُهُ الْقِرَاءَةُ فِي الثَّلَاثِ الَّتِي يَقْضِيهَا، أَوْ فِي يَتْنَيْنِ مِنْهُمَا؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ.

فصل

وَيَصِحُّ ائْتِمَامُ مُؤَدِّ صَلَاةٍ بِقَاضِيهَا، وَعَكْسُهُ، وَقَاضٍ ظَهَرَ يَوْمٌ بِقَاضٍ ظَهَرَ آخَرَ، وَمُتَّقِلٌ بِمُقْتَرَضٍ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمْ (و)، وَقِيلَ: تَصِحُّ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهًا وَاحِدًا.
وَفِي الْمَذْهَبِ يَصِحُّ الْقَضَاءُ خَلْفَ الْأَدَاءِ.
وَفِي الْعَكْسِ رَوَاتَانِ وَكَذَا فِي الْفُصُولِ.
وَقَالَ: أَصَحُّهُمَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي الْوَقْتِ فَقَطْ، عُلِّلَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى بِأَنَّ نِيَّةَ الْإِمَامِ أَكْمَلَ كِتَابَةً فَرَضًا، وَمَنْ خَلَفَهُ إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ.

وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا تَصِحُّ التَّرَاوِيحُ خَلْفَ مُصَلٍّ نَافِلَةٍ غَيْرِهَا، أَوْ مَكْتُوبَةٍ، أَوْ وَثَرًا، وَلَا يَصِحُّ ائْتِمَامُ مُقْتَرَضٍ بِمُتَّقِلٍ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ه م).

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي النَّصِيحَةِ، وَالتَّصْبِيرَةِ، وَالتَّشْيِخِ وَشَيْخُنَا (و ش) وَذَكَرَ وَجْهًا لِحَاجَةٍ، نَحْوُ كَوْنِهِ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ.
وَإِنْ صَلَّى إِمَامٌ بِطَائِفَتَيْنِ صَلَاتَيْنِ: وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ، وَشَكَ هَلْ صَلَّى الْأُولَى فِي الْوَقْتِ أَمْ قَبْلَهُ؟ فَبَيَّ إِعَادَتُهَا الْخِلَافُ (١).

وَالرَّوَاتِبَانِ فِي ظَهْرِ خَلْفِ عَصْرِ، وَنَحْوِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ.
وَلِهَذَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَا تَصِحُّ جُمُعَةٌ أَوْ فَجْرٌ خَلْفَ رِبَاعِيَّةٍ تَامَةٍ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ مَعْنَى الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ.
وَقِيلَ: أَوْ اخْتِلَافًا وَصَلَاةَ الْمَأْمُومِ أَكْثَرُ، كَظَهَرِ وَمَغْرِبِ خَلْفَ فَجْرِ، وَعِشَاءِ خَلْفَ التَّرَاوِيحِ وَنَصٍّ عَلَيْهِ، وَيَتِمُّ إِذَا مَسَّلَمَ إِمَامُهُ كَمَسْبُوقٍ، وَمُقِيمٍ خَلْفَ قَاصِرٍ.

اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ فِي مُقِيمَيْنِ خَلْفَ قَاصِرٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَأْتِمُ بِالسُّبُوقِ، فَكَذَا ثَانِيَهُ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُ اقْتَضَتْ انْفِرَادَهُ فِيمَا يَقْضِيهِ، فَإِذَا اتَّمَّ بغيرِهِ بَطَلَتْ، كَمُنْفَرِدٍ مَأْمُومًا، وَلَكِنْ كَمَالِ هَذِهِ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً بِخِلَافِهِ فِي سَبَقِ الْحَدِيثِ.

وَقِيلَ: أَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ أَقَلَّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله فيما إذا صلى: (بطائفتين صلاتين، واحدة بعد واحدة، وشك هل صلى الأولى في الوقت أم قبله؟ فبى إعادتهما الخلاف)؛ أى: الخلاف في اقتداء المقرض بالمتنقل.

والخلاف إنما هو في إعادة الطائفة الثانية، وأما الأولى فلا بد من إعادتها، ثبت عليه شيخنا.

وكذا قوله: (والروايتان في عصر خلف ظهره، ونحوها ظهر خلف عصر أو عشاء).

قال الشارح وغيره بعد ذكر الروايتين: وهذه فرع على صحة إمامة المتنقل بالمقرض وقد مضى ذكرها. انتهى.

وقد ذكر المصنف الصحيح في الأصل، فكذا ما قيس عليه.

وَقَالَ: عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ (و ش) وَقِيلَ لِأَلِ الْمَغْرِبِ خَلْفَ الْعِشَاءِ، وَيَتِمُّ، وَيُسَلِّمُ، وَلَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ يُتِمُّ.

وَقِيلَ: أَوْ يَنْتَظِرُهُ

وَكَذَا عَلَى الصَّحَّةِ إِنْ اسْتَخْلَفَ فِي الْجُمُعَةِ صَبِيًّا، أَوْ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ خَيْرُوَا بَيْنَهُمَا، أَوْ قَدَّمُوا مَنْ يُسَلِّمُ بِهِمْ حَتَّى يُصَلِّيَ أَرْبَعًا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

وَفِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ إِنْ اسْتَخْلَفَ فِي الْجُمُعَةِ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ إِنْ دَخَلَ مَعَهُمْ بَيْنِي الْجُمُعَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ صَحَّ، وَإِنْ دَخَلَ بَيْنِي الظُّهْرِ لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا، وَلَا أَصْلًا فِيهَا، وَخَرَجَهُ صَاحِبُ الْمَحَرِّ وَغَيْرُهُ عَلَى ظَهْرِ مَعَ غَضَبٍ وَأَوَّلَى، لِاتِّحَادِ وَقْتِهِمَا.

وَعِنْدَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ لَا جُمُعَةُ خَلْفَ الظُّهْرِ، لِكَوْنِ الْإِمَامِ شَرْطًا فِيهَا مَعَ قَوْلِهِمْ لَوْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ رَكْعَةٍ فَأَتَمُّوا مُتَفَرِّدِينَ صَحَّحَتْ جُمُعَتُهُمْ.

فَصْلٌ

وَيَنْبَغُ الْمَأْمُومُ إِمَامَهُ، فَلَوْ سَبَقَهُ بِالْقِرَاءَةِ وَرَكَعَ تَبِعَهُ، بِخِلَافِ التَّشَهُّدِ فَيَتِمُّهُ إِذَا سَلَّمَ (و)، وَمُرَادُهُمْ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ، وَفَاقًا، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ إِنْ سَلَّمَ إِمَامٌ وَبَقِيَ عَلَى مَأْمُومٍ شَيْءٌ مِنَ الدُّعَاءِ يُسَلِّمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا، وَاحْتِجَّ بِهِ فِي الْخِلَافِ فِي سَجُودِهِ لِسَهْرِ إِمَامٍ لَمْ يَسْجُدْ، قَالَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَّبِعُهُ فِي تَرْكِ الْمُسْتَوْنِ، مَا دَامَ مُؤْتَمًّا بِهِ وَمُتَّبِعًا لَهُ.

وَإِنْ كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ مَعَهُ (و م ش).

وَعَنْهُ: عَمْدًا لَمْ يَتَعَمَّدْ (هـ)، وَإِنْ سَلَّمَ مَعَهُ كُرَّةً، وَيَصِحُّ.

وَقِيلَ: لَا (و م) كَسَلَامِهِ قَبْلَهُ بَلَا عُدْرَ عَمْدًا (هـ) أَوْ سَهْوًا يُعِيدُهُ بَعْدَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ (و ش).

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ إِنْ سَلَّمَ قَبْلَهُ أَخَافَ أَنْ لَا تَجِبَ الْإِعَادَةُ وَإِنْ سَلَّمَ نَاوِيًا مَفَارِقَتَهُ فَالرَّوَايَتَانِ^(١)، وَلَا يَكْرَهُ سَبَقَهُ بِقَوْلٍ غَيْرِهِمَا (و).

وَمَذْهَبُ (هـ) الْأَفْضَلُ تَكْبِيرُهُ مَعَهُ، لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الصَّلَاةِ، وَحَقِيقَةُ الْمَشَارَكَةِ فِي الْمَقَارَنَةِ، وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ بَعْدَهُ.

وَفِي التَّسْلِيمِ عِنْدَ (هـ) رَوَايَتَانِ، وَإِنْ سَاوَقَهُ فِي الْفِعْلِ كُرَّةً وَلَمْ تَبْطُلْ (و).

وَقِيلَ: بَلَى وَقِيلَ بِالرُّكُوعِ، وَإِنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ حَرَمٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي رِسَالَتِهِ فِي الصَّلَاةِ رَوَايَةٌ مَهْنًا تَبْطُلُ.

وَفِي الْفُصُولِ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِيهَا رَوَايَتَيْنِ، وَالصَّحِيحُ لَا تَبْطُلُ.

وَالْأَشْهُرُ: لَا إِنْ عَادَ إِلَى مُتَابِعَتِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ فِيهِ، فَإِنْ أَبَى بَطَلَتْ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَقِيلَ: بِالرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ لَا تَبْطُلُ، وَعَلَّلَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْمَأْمُومَ يَسْبِقُ الْإِمَامَ فِي الْقَدْرِ

الْيَسِيرِ، فَعُفِيَ عَنْهُ، كَقِيْلِهِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فِي الْأَصَحِّ، فَلَوْ عَادَ بَطَلَتْ فِي وَجْهِ (خ) وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ، وَأَنَّهُ

إِنْ تَعَمَّدَهُ فِيهِ بَطَلَتْ بِهَا رَوَايَتَانِ، وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ عَمْدًا: يُمْلُ أَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَتَصُحُّ تَبْطُلُ.

وَعَنْهُ: لَا، ذَكَرَ فِي التَّلْخِصِ أَنَّهُ أَشْهُرُ، كَسَاوٍ وَجَاهِلٍ، فَعَنَّهُ تَلْعَوُ الرُّكْعَةِ، لَا الْكُلِّ (و هـ) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَدِرْ بِهِ فِيهَا.

وَعَنْهُ: لَا (و ش) كَرُكْنٍ غَيْرِ الرُّكُوعِ (م ٦، ٧)^(٢).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَلَّمَ نَاوِيًا مَفَارِقَتَهُ فَالرَّوَايَتَانِ)؛ أَيِ: الرَّوَايَتَانِ فِي جَوَازِ الْمَفَارِقَةِ لِغَيْرِ عُدْرٍ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ ٦ - ٧): قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ عَمْدًا مِثْلَ إِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَتَصُحُّ تَبْطُلُ، وَعَنْهُ لَا، ذَكَرَ التَّلْخِصُ أَنَّهُ

أَشْهُرُ كَسَاوٍ وَجَاهِلٍ، فَعَنَّهُ تَلْعَوُ الرُّكْعَةِ، لَا الْكُلِّ، وَعَنْهُ لَا، كَرُكْنٍ غَيْرِ الرُّكُوعِ). انْتَهَى.

ذَكَرَ الْمَصْنُفُ مَسْأَلَتَيْنِ:

(المسألة الأولى - ٦): إِذَا سَبَقَهُ بِرُكْنٍ عَمْدًا فَهَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا؟

أَطْلَقَ الْخِلَافَ فِيهِ.

وَأَنَّ سَبْقَهُ بِرُكْعَتَيْنِ عَمْدًا فَرَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَهُوَ إِلَى السُّجُودِ قَبْلَ رَفْعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ بَطَلَتْ، وَنَاسِيًا وَجَاهِلًا تَبْطُلُ الرُّكْعَةُ مَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ مَعَ إِمَامِهِ.
وَالرُّكُوعُ كَرَكْنٍ (و هـ ش).
وَعَنْهُ: كَأَتْنَيْنِ.

فَصْلٌ

وَأَنْ تَخْلَفَ عَنْهُ بِرُكْنٍ بِلَا عُذْرٍ فَكَالسَّبْقِ بِهِ، وَلِعُذْرٍ يَفْعَلُهُ وَيَلْحَقُهُ.
وَفِي اعْتِدَادِهِ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ الرَّوَاتِبَانِ^(١)، وَأَنْ تَخْلَفَ بِرُكْنَيْنِ بَطَلَتْ، وَلِعُذْرٍ كَتُمَ وَسَهَوُ زِحَامٍ إِنْ أَمِنَ فَوَتْ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ أَمَّا بِمَا تَرَكَهُ وَتَبِعَهُ وَصَحَّتْ رُكْعَتُهُ، وَلَا تَبِعَهُ وَلَعَتْ رُكْعَتُهُ.
وَأَلْتَمِي تَلِيهَا عَوْضٌ (و م ش) لِتَكْمِيلِ رُكْعَةٍ مَعَ إِمَامِهِ عَلَى صِفَةٍ مَا صَلَّاهَا.
وَعَنْهُ: يَحْتَسِبُ بِالْأُولَى.
قَالَ فِي مَرْحُومٍ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ إِمَامِهِ حَتَّى فَرَغَ قَالَ: يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ لِلرُّكْعَةِ الْأُولَى وَيَقْضِي رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، لِصِحَّةِ الْأُولَى ابْتِدَاءً، فَلَمَّا الثَّانِي كَرُكُوعَيْنِ.
وَعَنْهُ: يَتَّبِعُهُ مُطْلَقًا، وَجُوبًا، وَتَلْفُزُ أَوْلَاهُ.
وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و هـ) فَيَكْمِلُ الْأُولَى وَجُوبًا (هـ)، وَيَقْضِي الثَّانِيَةَ بَعْدَ السَّلَامِ كَمَسْتُوقٍ، لَا قَبْلَهُ (هـ).
وَعَنْهُ: يَسْتَنْفِلُ بِمَا فَاتَهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَوِيَ الْإِمَامُ قَائِمًا فِي الثَّانِيَةِ فَتَلْفُزُ الْأُولَى عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ زَالَ عُذْرُ مَنْ أَذْرَكَ رُكُوعَ الْأُولَى.

= وأطلقه في البداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والشرح، ومختصر ابن عديم، وشرح ابن منجاء.
إحداهما: تبطل، وهو الصحيح، نص عليه، وصححه في التصحيح، والنظم.
وجزم به في المحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.
وقدّمه في الرعايتين، والحاويين، والفاائق، وغيرهم.
واختاره القاضي، وغيره.
والرواية الثانية: لا تبطل، وذكر في التخليص أنه أشهر.
تنبيه: حكى المصنف الخلاف روايتين، وكذا الأمدئي وابن الجوزي في المذهب، والسامري في المستوعب، والمجد في شرحه، وغيرهم.

وحكى الخلاف وجهين صاحب الهداية، والخلاصة، والمقنع وابن عديم، وغيرهم.
(المسألة الثانية - ٧): إذا قلنا: لا تبطل الصلاة فهل تلفو تلك الرُّكْعَةُ أم لا؟ وكذا حكم الجاهل، والناسي.
وأطلق الخلاف فيه، وأطلق في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وغيرهم.
فذكر ثلاث مسائل: العائد إذا قلنا: لا تبطل صلاته، والجاهل والناسي.
إحداهما: تبطل تلك الرُّكْعَةُ وهو الصحيح.
قال في المذهب: لا يعتد بتلك الرُّكْعَةُ في أصح الروايتين.
قال في الرعايتين، والحاويين ويعبد الرُّكْعَةُ على الأصح، وصححه في التصحيح، والنظم.
وقدّمه في المغني، والمجتهد، والشرح، والفاائق، وغيرهم.
قال في الوجيز ومن سبق إمامه بركن عمداً أو سهواً ثم ذكر ولم يرجع بطلت. انتهى.
والرواية الثانية: لا تبطل، قدّمه ابن عديم.
(١) تنبيهات: الأول: قوله: (ولعذر يفعله ويلحقه، وفي اعتداده بتلك الرُّكْعَةُ الرَّوَاتِبَانِ).
يعني: اللتين في الجاهل، والناسي.
والصحيح: البطلان كما تقدّم قريباً.

وَقَدْ رَفَعَ إِمَامُهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ نَابِعَهُ فِي السُّجُودِ، فَيَتِمُّ لَهُ رَكْعَةٌ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رَكْعَتَيْ إِمَامِهِ، يُدْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ، وَلَمْ يَقُلْ بِالتَّلْفِيقِ يَمِينَ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ لِتَحْصُلِ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ مُعْتَبِرٍ. وَقِيلَ: لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهَذَا السُّجُودُ، فَيَأْتِي بِسَجْدَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ، وَالْإِمَامُ فِي تَشَهُدِهِ، وَالْأَعْيُنُ سَلَامِيَّةٌ. ثُمَّ فِي إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ الْخِلَافُ^(١).

وَإِنْ ظَنَّ تَحْرِيمَ مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فَسَجَدَ جَهْلًا اعْتَدَّ بِهِ كَسُجُودِهِ بِظَنِّ إِدْرَاكِ الْمَتَابَعَةِ فَفَاتَتْ. وَقِيلَ: لَا يُعْتَدُّ بِهِ، لِأَنَّهُ فَرَضَهُ الرُّكُوعُ وَلَمْ تَبْطُلْ، لِجَهْلِهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُدِ فَفِي إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ الْخِلَافُ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ تَبِعَهُ فِيهِ وَتَمَّتْ جُمُعَةٌ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ تَبِعَهُ وَقَضَى، كَمَسْبُوقٍ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ فَيَتِمُّ جُمُعَةٌ، أَوْ بِثَلَاثٍ يَتِمُّ بِهَا رَبَاعِيَّةٌ، أَوْ بِسِتٍّ عَلَى الرُّوَابِاتِ^(٢).

وَعَلَى الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِسُجُودِهِ إِنْ أَتَى بِهِ، ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ تَبِعَهُ وَصَارَتْ الثَّانِيَةُ أَوَّلًا أَدْرَكَ بِهَا جُمُعَةٌ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رَفْعِهِ تَبِعَهُ فِي السُّجُودِ، فَيَحْصُلُ الْقَضَاءُ، وَالْمَتَابَعَةُ مَعًا، وَيَتِمُّ لَهُ رَكْعَةٌ يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ بِهَا. وَقِيلَ: لَا يُعْتَدُّ بِهِ، لِأَنَّهُ مُعْتَدُّ بِالْإِمَامِ مِنْ رَكْعَةٍ، فَلَوْ اعْتَدَّ بِهِ لِلْمَأْمُومِ مِنْ غَيْرِهَا اخْتَلَفَ مَعْنَى الْمَتَابَعَةِ، فَيَأْتِي بِسُجُودٍ آخَرَ وَإِمَامُهُ فِي التَّشَهُدِ، وَالْأَعْيُنُ سَلَامِيَّةٌ.

وَمَنْ تَرَكَ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ مَعَ جُلُوبِهِ بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَتْ، وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرَكْعَةٍ فَاتَّكَرَّ لِعَذْرِ نَابِعَةٍ وَقَضَى كَمَسْبُوقٍ (هـ) وَكَمَا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ إِذَا صَلَّيْتَ كَمَا اخْتَارَهُ (هـ) فَإِنَّهُ سَوَّى فِيهَا بَيْنَ الْمَسْبُوقِ، وَاللَّاحِقِ وَعَنْهُ تَبْطُلُ.

فصل

وَإِنْ عَلِمَ بِدَاخِلٍ فِي الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ وَفِي الْخِلَافِ لَا فِي السُّجُودِ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ. وَقِيلَ: ذَا حُرْمَةٍ^(٣).

وَقِيلَ: مِنْ عَادَتِهِ يُصَلِّي مَعَهُ سُنَّ انْتِظَارُهُ مَا لَمْ يَشُقْ نَصْرُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَوْ يَكْثُرُ الْجَمْعُ. وَقِيلَ: أَوْ يُطَوَّلُ وَعَنْهُ يَجُوزُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَعَنْهُ يَكْرَهُ (و هـ م ق).

وَيَتَوَجَّهُ بِطَلَانِهَا تَخْرِيجٌ مِنْ تَشْرِيكِهِ فِي يَتِي خُرُوجِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَتَخْرِيجٌ مِنَ الْكَرَاهَةِ هُنَا فِي تِلْكَ، وَيُسْنُ تَخْفِيفُ الصَّلَاةِ مَعَ إِمَامِهَا، مَا لَمْ يُوَيِّزِ الْمَأْمُومَ.

وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى نَصْرٌ عَلَيْهِ (ش) لَا مِنْ الْفَجْرِ فَقَطْ (ش هـ) لِعَذْرِهِمْ بِالنُّومِ فِيهَا، وَمِثْلُهُ فِي التَّلْفِيقِ فِي التَّوْبِ لِلْفَجْرِ، وَيَتَوَجَّهُ هَلْ يُعْتَبَرُ التَّفَاوُتُ بِالْأَيَّاتِ أَمْ بِالْكَلِمَاتِ، وَالْحُرُوفِ كَمَا جَزَّ عَنْ الْفَاتِحَةِ؟ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: لَا أَثَرَ لِتَفَاوُتِ سَبِيحٍ، وَلَوْ فِي تَطْوِيلِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى، لِأَنَّ (الْفَاشِيَةَ) أَطْوَلَ مِنْ (سَبِيحٍ) وَسُورَةِ (النَّاسِ) أَطْوَلَ مِنْ (الْفَلَقِ) وَصَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ، وَالْأَكْرَى، وَإِنْ طَوَّلَ قِرَاءَةَ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى فَقَالَ أَحْمَدُ يَجْزِيهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْعَلَ، وَتَكَرَّرَ سُرْعَةُ تَمَنُّعِ الْمَأْمُومِ مِمَّا يُسْنُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يُلْزَمُ مُرَاعَاةُ الْمَأْمُومِ، إِنْ تَضَرَّرَ بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَوْ آخِرَهُ وَنَحْوَهُ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: لَا يُعْتَدُّ بِهَذَا السُّجُودِ فَيَأْتِي بِسَجْدَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ، ثُمَّ فِي إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ الْخِلَافُ.

مراده بالخلاف: الَّذِي ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ، وَصَحَّحَ أَنَّهُ يَدْرِكُهَا فَقَالَ هُنَاكَ: (كَمَنْ أَتَى بِالسُّجُودِ قَبْلَ إِمَامِهِ عَلَى الْأَصَحِّ). وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُدِ فَفِي إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ الْخِلَافُ، هُوَ الْخِلَافُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ لِأَنَّهُ سَجَدَ سَجْدًا مُعْتَدًّا بِهِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ.

(٢) الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ تَبِعَهُ وَمَضَى كَمَسْبُوقٍ، وَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ فَيَتِمُّ لَهُ جُمُعَةٌ، أَوْ بِثَلَاثٍ يَتِمُّ لَهُ رَبَاعِيَّةٌ، أَوْ بِسِتٍّ أَتَى بِهَا رَبَاعِيَّةٌ، عَلَى الرُّوَابِاتِ). انْتَهَى.

الرُّوَابِاتُ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتِمُّ لَهُ جُمُعَةٌ، وَرَبَاعِيَّةٌ، وَلَنَا رَوَايَةٌ لَا تَصُحُّ لَهُ جُمُعَةٌ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ رَبَاعِيَّةٌ وَرَوَايَةٌ بِالْبَطْلَانِ فَيَسْتَأْنِفُهَا.

(٣) الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: ذَا حُرْمَةٍ): صَوَابُهُ ذِي حُرْمَةٍ.

وَقَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْقَدْرِ الْمَشْرُوعِ، وَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ غَالِيًا مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَفْعَلُهُ غَالِيًا، وَيَزِيدُ وَيُنْقِصُ لِلْمَصْلَحَةِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَزِيدُ وَيُنْقِصُ أَحْيَانًا
وَبَيَّنَتِ الْمَرْأَةُ خَيْرَ لَهَا (ق) أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَهُوَ مُرَادُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ لِلْأَخْبَارِ الْخَاصَّةِ فِي النِّسَاءِ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَسْجِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأُطْلِقَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الصَّلَاةَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِخَمْسِينَ
أَلْفًا وَبِالْأَقْصَى بِصَفِيهِ، لِخَيْرِ أُنْسٍ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ بِصَلَاةٍ، وَصَلَاتُهُ فِي مَسْجِدِ الْقِبَالِ بِخَمْسٍ
وَعِشْرِينَ صَلَاةً، وَصَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ بِخَمْسٍ مِثْلَ صَلَاةٍ».

وَلَا يَصِحُّ، مَعَ أَنَّ فِيهِ أَنَّ الْأَقْصَى بِخَمْسِينَ أَلْفًا.
وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ مُرَادَهُمْ غَيْرَ صَلَاةِ النِّسَاءِ فِي الْبُيُوتِ، فَلَا تَعَارُضَ، وَكَذَا مُضَاعَفَةُ النُّفْلِ فِيهَا عَلَى غَيْرِهَا، كَذَا قَالُوا.
وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُهُمْ، وَكَلَامُ غَيْرِهِمْ أَنَّ النُّفْلَ بِالنِّسْبَةِ أَفْضَلُ، لِلْأَخْبَارِ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ مُرَادًا، لِأَنَّهُ السَّبَبُ، وَهَذَا أَظْهَرُ.
وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ التَّفْضِيلَ الْمَذْكُورَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، أَنْ إِلَى غَيْرِ الْبُيُوتِ فَلَمْ تَدْخُلِ الْبُيُوتُ فَلَا
تَعَارُضَ، وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ أَنَّ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنْ مَسْجِدِ غَيْرِهَا.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٦/ ٣٧١): حَدَّثَنَا هَارُونُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ
الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمِّيهِ أُمِّ حُمَيْدٍ امْرَأَةٍ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحِبُّ
الصَّلَاةَ مَعَكَ، قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبُّينَ الصَّلَاةَ مَعِي، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي
حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي»، قَالَ: فَأَمَرْتُ قَبِيصِي لَهَا
مَسْجِدًا فِي أَقْصَى بَيْتٍ مِنْ بَيْتِهَا -وَاللَّهِ- وَأَظْلَمِيهِ، فَكَانَتْ تُصَلِّي فِيهِ، حَتَّى لَقِيَتْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، لَمْ أَجِدْ فِي رِجَالِهِ طَعْنًا،
وَأَكْثَرَ مَا فِيهِ تَفَرُّدٌ بِدَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ خَالَهُمْ حَسَنًا.

وَأُطْلِقَ الْحَنْبَلِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ أَنَّ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ، وَأُطْلِقُوا التَّفْضِيلَ فِي الْمَسَاجِدِ.
وَقَالَ بِهِ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الْفَرَضِ، وَالنُّفْلِ، وَحَصَمَهُ الْحَنْبَلِيَّةُ بِالْفَرَضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَكَذَا نُقِلَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفٍ، وَيَتَوَجَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ أَنَّهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ
أَلْفٍ، إِلَّا مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْهُ، بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ وَبِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفٍ فِي غَيْرِهِ،
وَأَنَّهَا مُضَاعَفَةٌ فِي الْأَقْصَى بِلَا حَدٍّ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٦/ ٣٣٣) خَيْرَ مِثْمُونَةٍ أَنَّهَا فِيهِ كَأَلْفِ صَلَاةٍ.
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.
وَقَالَهُ الصَّرْصَرِيُّ فِي نَظْمِهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩٤).
وَزَادَ أَحْمَدُ (٥/ ٤)، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٠٦)، وَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ».

وَالْأَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: حَدَّثَنَا حَمَادُ يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرَ مِثْلَ
خَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَادَ: «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِثْلِ صَلَاةٍ فِي هَذَا» حَدِيثٌ صَحِيحٌ.
وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
أَفْضَلُ مِنْ مِثْلِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٠٦).
وَقَالَ شَيْخُنَا: فَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَبِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفٍ، وَأَنَّ الصُّوَابَ فِي الْأَقْصَى بِخَمْسٍ مِثْلَ صَلَاةٍ، كَذَا
قَالَ.

وَقَالَ ابْنُ بَنَاءٍ: فِي أَنَّ مَكَّةَ أَفْضَلُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنَّهُ نَفْسُ الْمَسْجِدِ، وَمَعَ هَذَا فَالْحَرَمُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِلِّ، فَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الْمُتَقَى قِصَّةَ الْحَذَنِيَّةِ مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ (٤/ ٣٢٥)، وَالْبَخَارِيُّ (٢٥٨٠)، ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ أَنْفَرَدَ بِهَا أَحْمَدُ (٤/ ٣٢٥)، قَالَ: وَفِيهِ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْحَرَمِ، وَهُوَ مُضْطَرَبٌ فِي الْجِلِّ» وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ إِسْحَاقَ مُدْلَسٌ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ الْإِسْرَاءَ كَانَ مِنْ بَيْتِ أُمِّ هَانِي عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ، قَالَ فَعَلَى هَذَا: الْمَعْنَى بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْحَرَمُ كُلُّهُ مَسْجِدٌ، ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ: مُرَادُهُمْ فِي التَّسْمِيَةِ لَا فِي الْأَحْكَامِ وَقَدْ يَتَوَجَّهُ مِنْ هَذَا حُصُولُ الْمُضَاقَةِ بِالْحَرَمِ، كَنَفْسِ الْمَسْجِدِ.

وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنْ أَصْحَابِنَا، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ كَالْمَسْجِدِ فِي الْمُرُورِ قَدَامَ الْمُصَلِّي وَغَيْرِهِ.

أَمَّا فَضِيلَةُ الْحَرَمِ فَلَا شَكَّ فِيهَا رُويَ فِي الْمُخْتَارَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ مَرْثُومٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِيَبْنِي: يَا بَنِي أَخْرَجُوا مِنْ مَكَّةَ مِثْلَ مَا تَرَجَعُوا إِلَى مَكَّةَ مِثْلَ مَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ لِلْحَاجِّ الرَّائِبِ بِكُلِّ خَطْوَةٍ تَخْطُوهَا رَاجِلَتُهُ سَبْعِينَ حَسَنَةً، وَلِلْمَاشِي سَبْعُونَ حَسَنَةً مِنْ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَسَنَاتُ الْحَرَمِ؟ قَالَ: الْحَسَنَةُ مِنْهَا بِعِثَةِ أَلْفٍ حَسَنَةً».

ثُمَّ رُويَ فِي الْمُخْتَارَةِ (١٠/ ٥١) مِنْ طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِي الدُّمَيْكِيِّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ سَبْلَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ لِيَبْنِي: يَا بَنِي أَخْرَجُوا مِنْ مَكَّةَ حَاجِّينَ مِثْلَ مَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِلْحَاجِّ الرَّائِبِ بِكُلِّ خَطْوَةٍ تَخْطُوهَا رَاجِلَتُهُ سَبْعُونَ حَسَنَةً وَلِلْمَاشِي بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا سَبْعُمِائَةِ حَسَنَةٍ» ثُمَّ قَالَ فِي الْمُخْتَارَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ.

وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا يُخْتَجُّ بِهِ، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْجَرَحَ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَرَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَنْتَهَى كَلَامُهُ، فَهَذَانِ طَرِيقَانِ صَحِيحَانِ.

وَيُكْرَهُ لِلزُّوْجِ مَنَعُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ لَيْلًا وَنَهَارًا.

وَفِي الْمَعْنَى ظَاهِرُ الْخَبَرِ مَنَعُهَا مِنْ مَنَعِهَا، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فَإِنَّ خِيفَ فِتْنَةٍ نَهَيْتَ عَنِ الْخُرُوجِ وَاخْتِجَّ بِخَبَرِ عَائِشَةَ الْمَشْهُورِ.

قَالَ الْقَاضِي: مِمَّا يُنْكَرُ خُرُوجُهُنَّ عَلَى وَجْهِ خِيفٍ مِنْهُ الْفِتْنَةُ، وَذَكَرَ فِي خُرُوجِهِنَّ الْأَخْبَارَ بِالْوَعِيدِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: مَتَى خَشِنِي فِتْنَةً أَوْ ضَرَّرَا مِنْهَا لِيُخْبَرَ عَائِشَةُ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: يُنْعَنُ مِنَ الْعِيدِ أَشَدُّ الْمَنَعِ مَعَ زِينَةٍ وَطِيبٍ وَمَقْتَنَاتٍ.

وَقَالَ: مَنَعُهُنَّ فِي هَذَا الْوَقْتِ عَنِ الْخُرُوجِ أَنْفَعُ لَهُنَّ وَلِلرِّجَالِ مِنْ جِهَاتٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يُكْرَهُ تَطْيِيبَهَا لِحُضُورِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، وَتَحْرِيمُهُ أَظْهَرُ، لِمَا قَدَّمَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا تُبَدِّي زِينَتَهَا إِلَّا لِمَنْ فِي الْآيَةِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: ظَفَرُهَا عَوْرَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ فَلَا تُبَيِّنُ شَيْئًا، وَلَا خَفَهَا فَإِنَّهُ يَصِفُ الْقَدَمَ، وَاحِبٌ إِلَيَّ أَنْ تَجْعَلَ لِكُمَّاهَا زُرًّا عِنْدَ يَدَيَا اخْتَارَ الْقَاضِي، قَوْلَ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِمَا ظَهَرَ مِنَ الزَّيْنَةِ الثِّيَابُ، لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، لَا قَوْلَ مَنْ فَسَّرَهَا بِبَعْضِ الْحُلِيِّ، أَوْ بَعْضِهَا، فَإِنَّهَا الْخَفِيَّةُ.

قَالَ: وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ قَالَ: الزَّيْنَةُ الظَّاهِرَةُ الثِّيَابُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا عَوْرَةٌ حَتَّى الظَّفَرُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي تَحْرِيمِ الْبَاسِ الصَّبِيِّ الْحَرِيرِ أَنَّ كَوْنَهُمْ مَجْلٍ الزَّيْنَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الْاسْتِمْتَاعِ أُنْبِغُ فِي التَّحْرِيمِ.

وَلِلَّذَلِكَ حَرَمٌ عَلَى النِّسَاءِ التَّبَرُّجُ بِالزَّيْنَةِ لِلْأَجَانِبِ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» [النور: ٣١] الْوَجْهَ

وَبَاطِنُ الْكَفِّ».

وَالسَّيِّدُ كَالزَّوْجِ وَأَوَّلَى، فَأَمَّا غَيْرُهُمَا: فَإِنْ قُلْنَا بِمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنْ مَنْ بَلَغَ رُشْدًا لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِنَفْسِهِ: ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، لِأَنَّهُ قِيمٌ بِأَمْرِهِ، فَلَا وَجْهَ لِحَضَانَتِهِ قَوَاضِي، لَكِنْ إِنْ وَجِدَ مَا يَمْنَعُ الْخُرُوجَ شَرْعًا فَظَاهِرٌ أَيْضًا. وَعَلَى الْمَذْهَبِ لَيْسَ لِلْأُنْثَى أَنْ تَنْفَرِدَ، وَلِلْأَبِ مَنَعُهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ دُخُولِ مَنْ يَفْسِدُهَا وَيُلْحِقُ الْعَارَ بِهَا وَبِأَهْلِهَا، فَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَهُ مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ. وَقَوْلُ أَحْمَدَ: الزَّوْجُ أَمْلَكُ مِنَ الْآبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآبَ لَيْسَ كَغَيْرِهِ فِي هَذَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ قَامَ أَوْلِيَاؤُهَا مَقَامَهُ، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ، وَالْمَرَادُ الْمَحَارِمُ اسْتِصْحَابًا لِلْحَضَانَةِ، وَعَلَى هَذَا فِي رِجَالِ ذَوِي الْأَرْحَامِ كَالْخَالِ، وَالْحَاكِمِ الْخِلَافِ فِي الْحَضَانَةِ.

فَصْلٌ

الجنُّ مُكَلَّفُونَ فِي الْجُمْلَةِ (ع) يَدْخُلُ كَافِرُهُمُ النَّارَ (ع)، وَيَدْخُلُ مُؤْمِنُهُمُ الْجَنَّةَ (و م ش)، لَا أَنَّهُ يَصِيرُ تَرَابًا كَالْبَهَائِمِ، وَتَوَابَةِ النَّجَاةِ مِنَ النَّارِ (هـ). وَظَاهِرُ الْأَوَّلِ: أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ كَغَيْرِهِمْ بِقَدَرِ ثَوَابِهِمْ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ فِيهَا، أَوْ لَأَنَّهُمْ فِي رِيشِ الْجَنَّةِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُنْعَثُ إِلَى قُوْبِهِ خَاصَّةً» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُنْعَثْ إِلَيْهِمْ نَبِيٌّ قَبْلَ نَبِيِّنَا ﷺ. وَلَيْسَ مِنْهُمْ رَسُولٌ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَأَجَابُوا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ» [الأنعام: ١٣٠] أَنَّهَا كَقَوْلِهِ: «يَخْرُجُ مِنْهُمَا لِلْوَلْوُ وَالْمَرْجَانُ» [الرحمن: ٢٢]، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا. وَكَقَوْلِهِ «وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا» [نوح: ١٦]، وَإِنَّمَا هُوَ فِي سَمَاءٍ وَاحِدَةٍ، وَلِلْمُفَسِّرِينَ قَوْلَانِ. وَالْقَوْلُ بَأَنَّ مِنْهُمْ رَسُولًا قَوْلُ الضَّحَّاكِ وَغَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَهُوَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ، قَالَ ابْنُ حَامِدٍ فِي كِتَابِهِ: الْجِنُّ كَالْإِنْسِ فِي الْعِبَادَاتِ، وَالتَّكْلِيفِ، قَالَ: وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ إِخْرَاجُ الْمَلَائِكَةِ عَنِ التَّكْلِيفِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ وَقَالَ: فِي التَّوَادُرِ: وَتَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ، وَالْجَمَاعَةُ بِالْمَلَائِكَةِ وَبِمُسْلِمِي الْجِنِّ، وَهُوَ مَوْجُودٌ زَمَنُ النَّبِيِّ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الْبَقَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا، كَذَا قَالَ، وَالْمَرَادُ فِي الْجُمُعَةِ مَنْ لَزِمَتْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَامِدٍ الْمَذْكُورِ، لِأَنَّ الْمَذْهَبَ لَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَدَمِيٍّ لَا تَلْزِمُهُ كَسَافِرٍ وَصَيٍّ، فَهَاهُنَا أَوَّلَى.

وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ يَرْفَعُهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَارِضُ فِي فَحَانَتِ الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَيْمَّمْ، فَإِنْ أَقَامَ صَلَّى مَعَهُ مَلَكًا، وَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ جَنُودُ اللَّهِ مَا لَا يَرَى طَرَفَاهُ». وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١/ ٥١٠) شَيْخُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ لَهُ. وَرَوَاهُ سَعِيدٌ وَفِيهِ: «فَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا لَا يَرَى طَرَفَاهُ، يَرْكَعُونَ بِرُكُوعِهِ، وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ، وَيُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ».

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ الْجِنُّ كَالْإِنْسِ فِي الْحَدِّ، وَالْحَقِيقَةِ، فَلَا يَكُونُ مَا أَمَرُوا بِهِ وَمَا نَهَوْا عَنْهُ مُسَاوِيًا لِمَا عَلَى الْإِنْسِ فِي الْحَدِّ، وَالْحَقِيقَةِ، لَكِنَّهُمْ مُشَارِكُوهُمْ فِي جِنْسِ التَّكْلِيفِ بِالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالتَّحْلِيلِ، وَالتَّحْرِيمِ، بَلَا يَزَاعُ أَعْلَمُهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَقَدْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى مُنَاصَحَتِهِمْ وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ يَفْتَضِيهِ إِطْلَاقُ أَصْحَابِنَا.

وَفِي الْمُنْعَى وَغَيْرِهِ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَصِحُّ لِجَنِّيٍّ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِكِ كَالْهَبَةِ فَيَتَوَجَّهُ مِنْ انْتِفَاءِ التَّمْلِكِ مِمَّا مَنَعَ الْوَطْءَ، لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا» [النحل: ٧٢].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا» [الروم: ٢١].

وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي شُرُوطِ الْكِفَاةِ، فَهَاهُنَا أَوَّلَى، وَمَنْعَ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْحَنَفِيَّةِ، وَبَعْضِ

الشافعية، وجَوَّزَهُ مِنْهُمْ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ.

وَفِي مَسَائِلِ حَرْبٍ بَابُ مُنَاقَحَةِ الْجَنِّ ثُمَّ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ، وَالْحَكَمَ وَإِسْحَاقَ كَرَاهَتَهَا، وَرَوَى مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهْبَعَةَ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْجَنِّ».

وَعَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ: اللَّهُمَّ أَرِزْ قَبِيَّ جَنِّيَّةً أَتَزَوَّجُ بِهَا تُصَاحِبُنِي حَيْثُمَا كُنْتُ. وَلَمْ يَذْكُرْ حَرْبٌ عَنْ أَحْمَدَ شَيْئًا.

وَفِي كِتَابِ الْإِنْفَاهِ وَالْوَسْوَاسَةِ لِأَبِي عُمَرَ سَعِيدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الرَّازِيِّ عَنْ مَالِكٍ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي الدِّينِ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ إِذَا وَجَدَتْ امْرَأَةً خَامِلًا فَقِيلَ مَنْ زَوْجِكَ قَالَتْ: فَلَانَ مِنَ الْجَنِّ فَيَكْثُرُ الْفَسَادُ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «أَوَّلُ ذُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةُ الْبَدْرِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى أَهْلِ كَوْكَبٍ ذُرِّيٌّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ اثْنَتَانِ، يَرَى مِنْهُنَّ سَوَقَهُمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٣٤)، وَزَادَ: «وَمَا فِي الْجَنَّةِ أَغْرَبُ».

وَلَا أَحْمَدَ (٣٤٥/٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ زَوْجَتَانِ مِنْ حُورِ الْعِينِ».

وَهُوَ لِأَحْمَدَ (١٦/٣) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا «لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ زَوْجَتَانِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ».

قَالَ الْحَافِظُ الضَّيَّاءُ: هَذَا عِنْدِي عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا فِي حَدِيثِ الصُّورِ، وَفِيهِ «يَدْخُلُ رَجُلٌ مِنْهُمْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِمَّا يَنْشِئُ اللَّهُ، وَثْنَتَيْنِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ» وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فِيهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ وَفِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ الْمَدَنِيُّ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى وَجَمَاعَةٌ، وَتَرَكَ الدَّارَقُطَنِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا مِمَّا فِيهِ نَظَرٌ.

وَلِلنَّزَمِيِّ (٢٥٦٢) مِنْ رِوَايَةِ ذَرَّاجٍ أَبِي السَّمْعِ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مَنْ لَهُ ثَمَانُونَ أَلْفَ خَادِمٍ، وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ زَوْجَةً» وَلَمْ أَجِدْ فِي الْأَخْبَارِ ذِكْرَ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْجَنِّ الذَّكَرِ، وَالْأُنْثَى.

وَقَدْ اخْتَجَّ عَلَى دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَمْ يَطْعَمُوهُمْ إِنْ سَبَقَتْ لَهُمْ وَلَا جَانٌّ» [الآية: (الرحمن: ٥٦)].

فَإِنْ دَخَلُوهَا فَظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّ الرِّجُلَ مِنْهُمْ يَتَزَوَّجُ كَمَا يَتَزَوَّجُ الْآدَمِيُّ، لَكِنْ الْآدَمِيُّ كَمَا يَتَزَوَّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ يَتَزَوَّجُ مِنْ جَنْسِهِ، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ مِنَ الْجَنِّ فَيَتَزَوَّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ وَيَتَزَوَّجُ مِنْ جَنْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ أَغْرَبُ لَكِنْ تَزْوِيجُهُ بِآدَمِيَّةٍ وَتَزْوِيجُ الْآدَمِيِّ بِجَنِّيَّةٍ، فِيهِ نَظَرٌ^(١).

وَرَأَيْتُ مَنْ يَقُولُ ظَاهِرُ الْخَبَرِ النَّفْيُ، وَرَأَيْتُ مَنْ يَعْكُسُ ذَلِكَ، فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا فِي الْجَنَّةِ فَهَلْ يُلْزَمُ جَوَازُهُ فِي الدُّنْيَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْمَحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ، وَفِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ صَحَّ نِكَاحُ جَنِّيَّةٍ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّهَا فِي حَقِّهِ الزَّوْجِيَّةِ كَالْآدَمِيَّةِ لِظَاهِرِ الشَّرْعِ، إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ.

وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ نِكَاحَ الْجَنِّيِّ لِلْآدَمِيَّةِ كَنِكَاحِ الْآدَمِيِّ لِلْجَنِّيَّةِ.

وَقَدْ يَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِالنَّكَاحِ هُنَا، وَإِنْ جَازَ عَكْسُهُ لِشَرَفِ جَنْسِ الْآدَمِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِمَنْعِ كَوْنِ هَذَا الشَّرَفِ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي مَنْعِ النِّكَاحِ.

وَقَدْ يَحْتَمَلُ عَكْسُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ، لِأَنَّ الْجَنِّيَّ يَتَمَلَّكُ فَيَصِحُّ تَمْلِيكُهُ لِلْآدَمِيَّةِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ ظَاهِرُ كَلَامٍ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ عَدَمَ صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ لِجَنِّيٍّ صِحَّةً ذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ نَصُّهُ فِي الْهَبِيَّةِ لِتَعَبُّرِ الْوَصِيَّةِ بِهَا.

(١) الخامس: قوله في أحكام الجن: لكن تزويج الجن (بآدمية، وتزويج آدمي بجنيّة - يعني: في الجنة - فيه نظر، ورأيت من يقول ظاهر الخبر النفي، ورأيت من يعكس ذلك، فإن ثبت هذا في الجنة فهل يلزم جوازه في الدنيا؟ فيه نظر). انتهى. فيحرج ذلك.

وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى، لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ تَمْلِيكُ الْمُسْلِمِ الْحَرْبِيِّ فَمُؤْمِنُ الْجِنِّ أَوَّلَى، وَكَافِرُهُمْ كَالْحَرْبِيِّ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى النُّسْخِ، وَبِتَابَعٍ وَيُشَارَى، إِنْ مَلَكَ بِالتَّمْلِيكِ، وَإِلَّا فَلَا.

فَأَمَّا تَمْلِيكُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فَمَتَّوَجَّهٌ، وَمَعْلُومٌ إِنْ صَحَّ مُعَامَلَتُهُمْ وَمَنَاقَحَتُهُمْ فَلَا بُدَّ مِنْ شُرُوطٍ صَحِيحَةٍ ذَلِكَ بِطَرِيقِ قَاطِعٍ شَرْعِيٍّ، وَيَقْطَعُهُ قَاطِعٌ شَرْعِيٍّ، وَيَقْبَلُ قَوْلُهُمْ أَنْ مَا يَبْدِيهِمْ يَلِكُهُمْ مَعَ إِسْلَامِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ كَالْحَرْبِيِّ وَيَجْرِي [بَيْنَهُمْ] التَّوَارُثُ الشَّرْعِيُّ.

وَقَدْ عُرِفَ مِمَّا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَامِدٍ وَأَبِي الْبَقَاءِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ مَا يُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ صَلَاةِ الْآدَمِيِّ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَامِدٍ أَنَّهُ فِي الزُّكَاةِ كَالْآدَمِيِّ، وَإِذَا ثَبَتَ دُخُولُهُمْ فِي بَعْضِ الْعُمُومَاتِ إِنْجَامًا كَأَيَّةِ الْوُضُوءِ وَأَيَّةِ الصَّلَاةِ فَمَا الْفَرْقُ؟ وَمَا وَجْهُ عَدَمِ التَّخْصِصِ؟^(١)

وَلِهَذَا رَوَى أَحْمَدُ (١/٤٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٥٠) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ الْجِنَّ لَمَّا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ الرَّادَّ قَالَ لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذِكْرٌ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَغْرَةٍ عُلْفٌ لِذَوَائِكُمْ فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ إِخْوَانِكُمْ».

وَأَنَّهُ فِي الصَّوْمِ كَالْآدَمِيِّ، وَأَنَّهُ فِي الْحَجِّ كَذَلِكَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ ظُلْمُ الْآدَمِيِّينَ، وَظُلْمُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآدِلَةِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي خَوَّمتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ ظَلَمَ وَتَعَدَّى بِمُخَالَفَةِ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَجِبُ رَدُّهُ وَرَجْرُهُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ، إِذَا أَمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مُتَعَيْنٌ، وَكَانَ شَيْخُنَا إِذَا أَبَى بِالْمُضْرُوعِ وَعَقَطَ مِنْ صَرَغَةٍ، وَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَإِنْ انْتَهَى وَفَارَقَ الْمُضْرُوعُ أَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ أَنْ لَا يَعُودَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِمْزِ وَلَمْ يَنْتَهَ وَلَمْ يَفَارَقْهُ، ضَرَبَتْهُ حَتَّى يَفَارِقَ، وَالضَّرْبُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْرُوعِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَنْ صَرَغَهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْتَلَمْ مَنْ صَرَغَهُ بِهِ وَيَصْبِيحُ وَيُخْبِرُ الْمُضْرُوعُ إِذَا أَفَاقَ أَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَأُظْهِرَ أَنِّي زَأَيْتُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ نَحْوَ فِعْلِ شَيْخِنَا، وَالْأَثْبَتُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مُضْرُوعٍ فَفَارَقَهُ، وَأَنَّهُ عَاوَدَ بَعْدَ مَوْتِ أَحْمَدَ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُودِيُّ بِعَلِّ أَحْمَدَ وَقَالَ لَهُ: فَلَمْ يَفَارِقَهُ.

لَمْ يُنْقَلْ أَنَّ الْمُرُودِيَّ ضَرَبَتْهُ لِيَذْهَبَ، فَأَمْتَنَاعُهُ لَا يَذُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَرَى الْمَحْلَ قَابِلًا، أَوْ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ الْوَقْتُ ضَيِّقٌ، أَوْ لَمْ يَعْرِفْ فِيهِ سَلَفًا، فَتَوَرَّعَ عَنْهُ وَهَابَهُ، أَوْ لَمْ يَسْتَحْضِرْ بِشَلِّ هَذَا الْفِعْلِ، وَلَا تَنْبِيْهُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِذَا شَرَعَ رَدُّعُ الظَّالِمِ، وَالتَّعَدِّيُّ مِنْهُمْ عَمِلَ بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيِّ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا» وَلَمَّا عَرَضَ ذَلِكَ الشَّيْطَانُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالنَّارِ فِي صَلَاتِهِ، قَالَ: الْعَنَّا بِلَعْنَةِ اللَّهِ، وَخَتَقَهُ.

وَالْحَزَنُ مُشْهُورٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٥٤٢).

وَمِنْ الْمَعْلُومِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ دَخَلَ فِي عُمُومَاتِ الشَّرْعِ عَمَهُ كَلَامُ الْمَكْلُوفِ الْعَامِّ، إِلَّا أَنْ يَنْتَعِ مِنْهُ مَا نَبَعَ، لَكِنْ الْأَصْلُ عَدَمُهُ، فَعَلَّ مُدْعِيهِ الدَّلِيلَ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَقَدْ احْتِجَّ الْقَاضِي فِي الْعُدَّةِ عَلَى الْعُمُومِ بِأَنَّ لَفْظَةَ (مَنْ) إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ: مَنْ عِنْدَكَ، وَمَنْ كَلَّمْتُ؟ صَحَّ أَنْ يُجِيبَ بِذِكْرِ كُلِّ عَاقِلٍ.

(١) السَّادِسُ: قَوْلُهُ: (وَإِذَا ثَبَتَ دُخُولُهُمْ فِي بَعْضِ الْعُمُومَاتِ فَمَا الْفَرْقُ؟ وَمَا وَجْهُ عَدَمِ التَّخْصِصِ؟).

كَذَا فِي النُّسْخِ، وَصَوَابِهِ: وَمَا وَجْهُ التَّخْصِصِ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ عَدَمٍ، أَوْ مَا وَجْهُ عَدَمِ التَّعْمِيمِ.

فَقَبْتُ أَنَّ اللَّفْظَ تَنَاولَ الْجَمِيعِ، وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَعْمِلْتَ (مَنْ) فِي الْمَجَازَةِ كَقَوْلِهِ مَنْ دَخَلَ دَارِي أَكْرَمْتُهُ صَلَحَ أَنْ يُسْتَنْتَى أَيُّ عَاقِلٍ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاولُ الْجَمِيعَ لَمَّا صَلَحَ اسْتِثْنَاؤُهُمْ، لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ يُخْرِجُ مِنَ اللَّفْظِ مَا لَوْلَاهُ لَكَانَ دَاخِلًا فِيهِ، أَلَا تَرَاهُ لَمَّا لَمْ يَتَنَاولْ غَيْرَ الْعُقَلَاءِ لَمْ يَصِحَّ اسْتِثْنَاؤُهُمْ، فَإِنْ قِيلَ: لَا تَسْلَمُ أَنْ صِغَةً (مَنْ) لِكُلِّ مَنْ يَعْقِلُ، لِأَنَّ مَنْ يَعْقِلُ مِنَ الْجِنِّ، وَالْمَلَائِكَةِ لَا يَدْخُلُونَ فِيهِ قِيلَ: الصِّغَةُ تَنَاولَتْ كُلَّ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ ذَلِكَ بِذَلِيلٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ، وَعَمَّنْ يَجُوزُ دُخُولُهُ، كَذَا قَالَ، وَتَحْرِيرُ الْجَوَابِ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَخْطِرُ بِسَالِ السَّائِلِ، وَالْمُتَكَلِّمِ، وَلَا يَتَوَهَّمُهُ، فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ مَنْ يَخْطِرُ بِتَالِهِ لَمْ يَخَالِطَهُمْ، أَوْ كَانَ الْقَائِلُ أَحَدَهُمْ جَارًا، وَصَحَّحَ لِعَدَمِ الْمَانِعِ، وَمُرَادُ الْقَاضِي لَا يُخَالِفُ هَذَا، وَكَذَا أَبُو الْخَطَّابِ لَمَّا قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا مَا لَوْلَاهُ لَوَجِبَ دُخُولُهُ فِيهِ لِحَسَنِ أَنْ يَقُولَ: مَنْ دَخَلَ دَارِي ضَرَبْتَهُ إِلَّا الْمَلَائِكَةَ، وَالْجِنِّ، لِأَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ لَفْظَةِ: (مَنْ) ^(١).

قِيلَ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَصِحُّ، وَإِذَا قُلْنَا، لَا يَصِحُّ: فَالْمَنْعُ مِنْ دُخُولِهِمْ تَحْتَ اللَّفْظِ هُوَ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَبْلَ الْاسْتِثْنَاءِ لَمْ يُرْذَهُمْ وَلَا عَنَاهُمْ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْاسْتِثْنَاءِ فَايِدَةٌ، كَذَا قَالَ.

وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عَنَاهُمْ وَأَرَادَهُمْ، لِئَلَّا يَقَعَ الْكَلَامُ غَيْرَ مُفِيدٍ، وَحَمَلُهُ عَلَى الصَّحَّةِ مُنْعَيْنٌ، قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: جَوَابُ آخَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِثْلُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ لَوْ أَخْرَجَ مَا لَوْلَاهُ لَصَحَّ دُخُولُهُ لَوْجِبَ إِذَا اسْتِثْنَاءَ الْمَلَائِكَةِ، وَالْجِنِّ أَنْ يَصِحَّ لِأَنَّ دُخُولَهُمْ فِي قَوْلِهِ مَنْ دَخَلَ دَارِي ضَرَبْتَهُ يَصِحُّ وَيَصْلُحُ، فَكُلُّ مَا يَلْزَمُنَا يَلْزَمُهُمْ مِثْلُهُ. وَتَقَدَّمَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ كَلَامُ أَبِي الْمَعَالِي أَنَّ كُتُفَ الْعَوْرَةِ خَالِيَا هِيَ مَسْأَلَةٌ سَتَرَهَا عَنِ الْمَلَائِكَةِ، وَالْجِنِّ. وَكَلَامُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَجِبُ عَنِ الْجِنِّ، لِأَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ أَجَابِبَ، وَكَذَا عَنِ الْمَلَائِكَةِ مَعَ عَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ، لِأَنَّ الْأَذْيَ مَكَلَّفٌ.

وَقَدْ أَمَرَ الشَّارِعُ فِي خَبَرِ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ «يَحْفَظُهَا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِهِ وَأُمِّهِ».

وَهَذَا مَعَ الْعِلْمِ بِخُضُوعِهِمْ، فَلَا يَرُدُّ الْخَبَرَ الْمَشْهُورَ: «إِنَّ لِلْمَاءِ سَكَنًا».

وَتَقَدَّمَ هَلْ يَلْزَمُ الْغُسْلُ بِجَمَاعٍ جَنِّيْ أَمْرًا؟ وَيَأْتِي: هَلْ يَسْقُطُ فَرَضُ غُسْلِ مَيِّتٍ بِغُسْلِهِمْ، وَيَتَوَجَّهُ بِثَلَاثِ فُرُصٍ كُلُّ كِفَايَةٍ، إِلَّا الْأَذَانَ فَيَتَوَجَّهُ سُقُوطُهُ، لِقَبُولِ خَبَرِ صَادِقٍ فِيهِ، وَلَا مَانِعَ، لَا سِيَّمَا إِذَا سَقَطَ بِصَبِيٍّ، وَيَتَوَجَّهُ فِي حِلِّ ذَيْحِيهِ كَذَلِكَ، بَلْ تَجَلَّ لَوْجُودُ الْمُقْتَضِي وَعَدَمُ الْمَانِعِ، وَلِعَدَمِ اخْتِيَارِ التَّكْلِيفِ فِيهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٢/٢٠٤) الْخَبَرَ: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ ذُبَايِحِ الْجِنِّ» فَقَالَ: وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ إِذَا اسْتَرَوْا دَارًا، أَوْ اسْتَخْرَجُوا عَيْنًا ذَبَحُوا لَهَا ذَبِيحَةً لِّئَلَّا يُصِيبَهُمْ أَدَى مِنَ الْجِنِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْنُودٍ: «ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَ ذَلِكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أَذُنِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٠٩٣، م: ٧٧٤).

خَصَّ الْأَذْنَ؛ لِأَنَّهَا حَاسَةُ الْأَنْبِيَاءِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: ظَهَرَ عَلَيْهِ وَسْخَرٌ مِنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَلِهَذَا لَمَّا سُمِّيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِي أَثْنَاءِ طَعَامِهِ قَاءَ الشَّيْطَانِ كُلُّ شَيْءٍ أَكَلَهُ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٧/٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٧٠٨٩).

فَيَكُونُ بَوْلُهُ وَتَقِيُّوهُ ظَاهِرًا، وَهَذَا غَرِيبٌ، قَدْ يُعَايَا بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) السَّامِعُ: قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ لَفْظَةِ: «مَنْ»).

كَذَا فِي النُّسخِ، وَصَوَابِهِ: لِأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَهَذِهِ سَبْعُ مَسْأَلَاتٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

باب الإمامة

يَقْدُمُ عَلَى الْأَفْقَةِ الْأَقْرَأَ جَوْدَةً.
 وَقِيلَ: كَثْرَةُ، الْعَارِفُ وَاجِبُ الصَّلَاةِ.
 وَقِيلَ: وَسُجُودُ السُّهُوِ.
 وَقِيلَ: وَجَاهِلٌ يَأْتِي بِهَا عَادَةً لِصِحَّةِ إِمَامَتِهِ (م).
 وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ عِلْمَ الطُّهَارَةِ وَعِلْمَ الصَّلَاةِ وَلَا فَقْدَ تَعَرُّضٍ لِعَظِيمٍ.
 وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ الْأَفْقَةُ (و) وَلَيْسَ الْأَوْزَعُ بَعْدَهُمَا (خ) وَلَا بَعْدُ الْأَفْقَةُ (م) بَلْ بَعْدَهُمَا الْأَسَنُّ، ثُمَّ الْأَشْرَفُ وَهُوَ الْقُرْشِيُّ،
 ثُمَّ الْأَقْدَمُ هِجْرَةً، قِيلَ: بِنَفْسِهِ.
 وَقِيلَ: بِآبَائِهِ.
 وَقِيلَ: بِكُلِّ مِنْهُمَا (م ١) (١) (و ش).
 وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: الْأَقْدَمُ، ثُمَّ الْأَسَنُّ، ثُمَّ الْأَشْرَفُ.
 وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: الْأَشْرَفُ ثُمَّ الْأَقْدَمُ، ثُمَّ الْأَسَنُّ.
 وَفِي الْمَقْنَعِ عَكْسُهُ، وَسَبَقَ الْإِسْلَامُ كَالْهَجْرَةِ، ثُمَّ الْأَتَقَى، ثُمَّ الْأَوْزَعُ.
 وَقِيلَ: يُقَدَّمَانِ عَلَى الْأَشْرَفِ، ثُمَّ اخْتِيَارُ الْجَمَاعَةِ فِي رِوَايَةٍ.
 وَعَنْهُ: الْقُرْعَةُ (م ٢) (٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: ثُمَّ الْأَقْدَمُ هِجْرَةً، قيل: بنفسه، وقيل: بآبائه، وقيل: بكل منهما. انتهى.

القول الأول: هو الصحيح جزم به في الكافي والمغني والشرح وشرح ابن رزين.
 والقول الثاني: اختاره الأمدِيُّ، فقال: الهجرة منقطعة في وقتنا، وإنما يقدم بها من كان لأبائه سبق. والقول الثالث: قطع به في مجمع البحرين والزركشي، وقدمه ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى، والمصنف في حواشي المقنع، وصاحب الحواوي الكبير، وأطن المجد في شرحه.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ثُمَّ الْأَتَقَى، ثُمَّ الْأَوْزَعُ، وقيل: يقدمان على الأشرف، ثُمَّ اخْتِيَارُ الْجَمَاعَةِ فِي رِوَايَةٍ، وعنه: القرعة). انتهى.

يعني: هل يقدم اختيار الجماعة على القرعة، أو تقدم القرعة بعد الاتقى على اختيار الجماعة؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، والحواوي الصغير:

إحداهما: تقدم القرعة بعد الاتقى على اختيار الجماعة.

وهو الصحيح، نص عليه، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمذهب الأحمد، والتلخيص، والبلغة، والإفادات، والوجيز، والحواوي الكبير، ومتخب الأدمي وتجريد العناية، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدمه في الرعايتين، والقواعد الفقهية.

والرواية الثانية: يقدم من اختاره الجماعة على القرعة، جزم به المبهج، والإيضاح، والنظم، وقدمه ابن تميم وصاحب الفائق.
 وقال في المغني والشرح وشرح ابن رزين: فإن استوتوا في التقوى أقرع بينهم، نص عليه، فإن كان أحدهما يقوم بعمارة المسجد وتعماده فهو أحق بذلك، وكذلك إن رضي الجيران أحدهما دون الآخر. انتهى.

وهذا مما يقوي الرواية الثانية، وهو الصواب.

وقال الزركشي: فإن استوتوا في التقوى والورع قدم أعمرهم للمسجد، وما رضي به الجيران، أو أكثرهم، فإن استوتوا فالقرعة. انتهى.

وقال في مجمع البحرين: ثُمَّ بَعْدُ الْأَتَقَى مِنْ يَخْتَارُهُ الْجِيرَانُ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ، لَعْنَى مَقْصُودٍ شَرْعًا، ككَوْنِهِ أَعْمَرُ لِلْمَسْجِدِ، أَوْ أَنْفَعُ لْجِيرَانِهِ وَغَوِ هَذَا يَعُودُ بِصِلَاحِ الْمَسْجِدِ وَأَهْلِهِ، ثُمَّ الْقُرْعَةُ. انتهى.

والظاهر أنه تابع المجد في شرحه.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا الْقَائِمُ بِعِمَارَةِ الْمَسْجِدِ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ، وَزَادَ: أَوْ يُقْضَلُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْمُتَعَقِدَةِ فِيهِ، وَلَمْ يُقَدَّمْ شَيْخُنَا بِالنَّسَبِ، وَذَكَرَهُ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَبِي خَنِيْفَةَ وَمَالِكٍ (هـ م).

وَأِنْ اِخْتَلَفَ الْجَمَاعَةُ عَمِلَ بِالْأَكْثَرِ، فَإِنْ اسْتَوَوْا قِيلَ: يُقَرَّعُ.
وَقِيلَ: يَخْتَارُ السُّلْطَانُ الْأَوَّلَى (م ٣) ^(١).

ثُمَّ هَلْ اخْتِيَارُهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِمْ؟ [فِيهِ] اخْتِمَالَانِ (م ٤) ^(٢).

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ: بِحُسْنِ الْخُلُقِ (و هـ م) وَقِيلَ وَالْخِلَافَةُ (و م) وَزَادَ: وَيَحْسُنُ اللَّبَاسُ.
وَمُعِيرٌ وَمُسْتَأْجَرٌ أَوَّلَى - فِي الْأَصَحِّ - مِنْ مُسْتَعِيرٍ وَمُؤْجَرٍ، وَصَاحِبُ الْبَيْتِ وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ أَوَّلَى مِنَ الْكُفْلِ (و) وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَعَ التَّسَاوِي، وَيَتَوَجَّهُ: يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهُمَا لِأَفْضَلِ مِنْهُمَا، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا ذُو سُلْطَانٍ فِي الْمَنْصُوصِ (و).
فَصَّلْ

لَا تُكْرَهُ إِمَامَةُ عَبْدٍ (هـ م) وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ (و).
وَعَنْهُ: مَعَ التَّسَاوِي، وَلَا إِمَامَةُ مُقِيمٍ بِمُسَافِرٍ (م)، وَتَجُوزُ خَارِجُ الْوَقْتِ (هـ).
وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ نَوَى الْمَسَافِرُ الْقَصْرَ اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَجْزِيَهُ، وَهُوَ أَصَحُّ، يُوقِعُ الْأَخْرَجَيْنِ مِنْهُ بِلَا نِيَّةٍ؛ وَلِأَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا لَزِمَهُ حُكْمُ الْمَتَابِعَةِ لِرِمَّةِ نِيَّةِ الْمَتَابِعَةِ، كَثِيرَةُ الْجُمُعَةِ مَنْ لَا تَلْزِمُهُ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّيْهَا، وَاخْتَمَلَ أَنْ تَجْزِيَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِمَاءَ لِرِمَّةِ حُكْمًا.

وَلَا تُكْرَهُ إِمَامَةُ مُسَافِرٍ يَقْصُرُ بِمُقِيمٍ، وَيُقَدَّمُ الْمُقِيمُ.
وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَ إِمَامًا.

وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: إِنْ أَنْتُمْ فَرَوَيْنَا مُتَنَفِّلًا بِمُقْتَرَضٍ، وَذَكَرَهُمَا الْقَاضِي.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَلَيْسَ بِمُتَنَفِّلٍ.

وَفِي الْأَنْتِبَاحِ: يَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ، لِصِحَّةِ بِنَاءِ مُقِيمٍ عَلَى نِيَّةِ مُسَافِرٍ، وَهُوَ الْإِمَامُ.

وَلَا إِمَامَةُ بَذَوِيٍّ بِخَضِرِيٍّ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ م) وَيُقَدَّمُ الْخَضِرِيُّ، وَلَا إِمَامَةُ أَعْمَى (هـ) وَيُقَدَّمُ الْبَصِيرُ.
وَعَنْهُ: الْأَعْمَى وَعَنْهُ: التَّسَاوِي (و ش) وَإِنْ كَانَ الْأَعْمَى أَصَمَّ فَقِي صِحَّةُ إِمَامَتِهِ وَجِهَانٍ (م ٥) ^(٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (فإن استورا - يعني الجيران في الاختيار - قيل: يقرع، وقيل: يختار السلطان الأولى). انتهى.
أحدهما: يقرع.

قلت: وهو الصواب.

والقول الثاني: يختار السلطان الأولى.

قلت: وهو ضعيف.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ثم هل اختياره مقصور على المختلف فيهم، فيه احتمالان). انتهى.

يعني: إذا قلنا: يختار السلطان الأولى، فهل اختياره مقصور على المختلف فيهم، أم له أن يختار منهم ومن غيرهم؟ أطلق احتمالين:
أحدهما: اختياره مقصور على المختلف فيهم، قدمه في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: له أن يختار منهم ومن غيرهم.

(٣) (مسألة - ٥) قوله: (وإن كان الأعْمَى أَصَمَّ فَقِي صِحَّةُ إِمَامَتِهِ وَجِهَانٍ). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، ويختصر ابن تيميم، وجمع البحرين، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم:

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، قدمه في الكافي والمغني، وصححه في الكتابين، وقدمه الشرح وشرح ابن رزين.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: لا يصح، جزم به في الإيضاح.

وَلَا إِمَامَةً وَلَدَ زَنَا (هـ ش).
 وَقِيلَ: غَيْرَ رَاتِبٍ (و م)، وَمَا فِي السُّنَنِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام «أَنَّهُ شَرُّ الثَّلَاثَةِ».
 إِنَّ صَحَّ فَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: أَيُّ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ آبُوئِهِ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْإِجْمَاعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَقِيًّا فَلَيْسَ بِشَرِّ الثَّلَاثَةِ، قَالَ: وَقِيلَ: وَرَدَّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ، لِلْخَبَرِ.
 وَفِي الْخِلَافِ فِي سُجُودِ الثَّلَاوَةِ: لَا نَقُولُ وَرَدَّ عَلَى سَبَبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَامٌّ، وَالْمُرَادُ بِهِ: شَرُّ الثَّلَاثَةِ نَسَبًا فَإِنَّهُ لَا نَسَبَ لَهُ، وَالْخَبَرُ الْمَذْكُورُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١١/٢): حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
 خَالِدٌ هُوَ الطَّحَّانُ مِنْ رِجَالِ الصُّحُوحِ.
 وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: لَا يَصَحُّ، وَخَالِدٌ لَا يَعْرِفُ، كَذَا قَالَ.
 وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩١٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٩٣٠)، وَالرِّوَاةُ الْمَذْكُورَةُ رَوَاهَا أَحْمَدُ (٣١١/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ.
 وَلَا إِمَامَةَ الْجَنْدِيِّ.

وَعَنْهُ: أَحَبُّ إِلَيَّ يُصَلِّي خَلْفَ غَيْرِهِ، وَلَا - عَلَى الْأَصَحِّ - إِمَامَةً ابْنُ أَبِيهِ (هـ).
 وَفِي الْخِلَافِ ظَاهِرُ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: لَا يَتَقَدَّمُ فِي غَيْرِ الْقَرْضِ.
 وَإِنْ أَدْنِ الْأَفْضَلُ لِلْمَقْضُولِ لَمْ يُكْرَهُ فِي الْمُنْتَصِفِ (و)، وَفِي رِسَالَةِ أَحْمَدَ فِي الصَّلَاةِ، رِوَايَةٌ مَهْمَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمُوا إِلَّا أَعْلَمَهُمْ، وَأَخَوَلَهُمْ، وَإِلَّا لَمْ يَزَالُوا فِي سَفَالٍ، وَكَذَا فِي الْغَنِيَّةِ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: يَجِبُ تَقْدِيمُ مَنْ يَتَقَدَّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَوْ مَعَ شَرْطٍ وَاقْفَرٍ بِخِلَافِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى شَرْطٍ يَخَالِفُ [شَرْطُ] اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَذَوْنُ إِذْنِهِ يُكْرَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: الْأَخْوَفُ إِذَا، أَطْلُقَ بَعْضُهُمُ النَّصَّ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: سِوَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ وَصَاحِبِ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَمَا سَبَقَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ.

وَقَدْ احْتَجَّ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الْقَاضِي وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَلَى مَنْعِ إِمَامَةِ الْأُمِّيِّ بِالْأَقْرَبِ بِأَمْرِ الشَّارِعِ بِتَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ، فَلِذَا قُدِّمَ الْأُمِّيُّ خُولِفَ الْأَمْرُ وَدَخَلَ تَحْتَ النَّهْيِ، وَكَذَا احْتَجَّ فِي الْفُصُولِ مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا اسْتَخْلَفَ أَنْ يُرْتَّبَ كَمَا يُرْتَّبُ الْإِمَامُ فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ نَوْعٌ إِمَامَةٌ كَالْإِمَامِ الْأَوَّلِ.
 وَيَأْتِي أَنَّ الْإِمَامَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤَلِّيَ الْقَضَاءَ أَصْلَحَ مَنْ يَجِدُ.

فَصْلٌ

تُكْرَهُ إِمَامَةُ مَنْ يُصْرَعُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَمَنْ تَضَحَّكَ صَوْرَتُهُ^(١)، أَوْ رُؤْيَتُهُ وَقِيلَ: وَالْأَمْرُ.
 وَفِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ: وَإِمَامَةٌ مَنْ اخْتَلَفَ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ: تُكْرَهُ إِمَامَةُ الْمُؤَسَّوسِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ، لِئَلَّا يَتَّقِدِي بِهِ عَامِّي، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا يُكْرَهُ، وَلَمَّا قَالَ الشَّيْخُ ۞ لِعُمَاطَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: أَمْ قَوْمُكَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا، فَوَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ فِي ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ.
 قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ خَوْفَ الْكِبَرِ وَالْعَجَبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْوَسْوَسةَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ الْمُؤَسَّوسُ، وَلِهَذَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ خَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقِرْآءَتِي يَلْبِسُهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: ذَلِكَ شَيْطَانٌ يَقَالُ لَكَ خُزْبٌ، فَلِذَا أَحْسَسْتَهُ فَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ وَاتَّقِلْ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا، فَعَمَلْتَ ذَلِكَ فَأَذْهَبَ اللَّهُ عَنِّي.
 رَوَى ذَلِكَ مُسْلِمٌ (٢٢٠٣) (٦٨).

وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ رَجُلٍ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَأَجْنَبِيَّاتٍ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ.

(١) تبيينان: الأول: قوله: ومن تضحك صورته.

كما في النسخ، ولعله: ومن يضحك صوته، كما هو في الرعاية ومختصر ابن عجم.

وقيل: نسيباً لإحذاهن، جَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَقِيلَ مُحَرَّمًا.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِي الْجَهْرِ مُطْلَقًا، كَذَا ذَكَرُوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَظَاهِرُهُ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ، فَيَكُونُ هَذَا فِي مَوْضِعٍ لَا خَلْوَةَ فِيهِ، فَلَا وَجْهَ إِذْنٍ لِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ نَسِيبًا؛ وَمُحَرَّمًا، مَعَ أَنَّهُمْ احْتَجُّوا أَوْ بَعْضُهُمْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنَبِيِّ، فَيُلْزَمُ مِنْهُ التَّخْرِيمُ، وَالرَّجُلُ الْأَجْنَبِيُّ لَا يَمْنَعُ تَحْرِيمَهَا عَلَى خِلَافِ يَأْتِي آخِرُ الْعَدْوِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، لِلْعَرَفِ وَالْعَادَةِ فِي إِطْلَاقِهِمُ الْكَرَاهَةَ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ الْجَنَسَ، فَلَا تُلْزَمُ الْأَحْوَالُ، وَيُعْلَلُ بِخَوْفِ الْفِتْنَةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَا وَجْهَ لِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ نَسِيبًا.

وَفِي الْفُصُولِ آخِرُ الْكُسُوفِ: يُكْرَهُ لِلشَّوَابِ وَذَوَاتِ الْهِئَةِ الْخُرُوجُ، وَيُصَلِّينَ فِي بُيُوتِهِنَّ، فَإِنْ صَلَّى بِهِنَّ رَجُلٌ مُحَرَّمٌ جَارٌ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ، وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَوْمَ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ لَهُ كَارِهُونَ.

وقيل: دِيَانَةٌ.

وقيل: أَوْ اسْتَوِيًّا^(١).

وَأَطْلَقَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَجْهَيْنِ إِذَا اسْتَوِيًّا، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ: الْأَوَّلَى تُكْرَهُ قَالَ الْأَصْحَابُ: يُكْرَهُ لِيَخْلُلَ فِي دِينِهِ أَوْ فَضْلِهِ، اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُصُولِ وَالْعَنِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ مُعَادَاةٌ مِنْ جِنْسٍ مُعَادَاةٌ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْمَذَاهِبِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً إِنَّمَا يَتِمُّ بِالْإِتِّلَافِ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ».

وَقَالَ: «افْرُقُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّفَقْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ، فَقُومُوا».

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّمِ: أَوْ لِدُنْيَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ.

وقيل: تَفْسُدُ صَلَاتُهُ (خ) لِيَخْبِرَ أَبِي غَالِبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا «ثَلَاثَةٌ لَا تَجَاوِزُ صَلَاتَهُمْ أَذَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَرُؤُوسُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَبُو غَالِبٍ ضَعُفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَوَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ».

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَنْ يَوْمَ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ لَهُ كَارِهُونَ) قِيلَ: دِيَانَةٌ، وَقِيلَ: أَوْ اسْتَوِيًّا. انْتَهَى.

قال في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والكافي والمقنع والمحرر وغيرهم: يكره أن يؤم قوماً أكثرهم له كارهون، قال في الخلاصة: يكرهونه لمعنى في دينه.

وقال في الكافي: فإن كانوا يكرهونه ليسوا أو دينه، فلا يكره.

وقال في الرعاية الصغرى والحاويين: يكرهه أكثرهم ديانة.

قال ابن نعيم: فإن كرهوه لسنة دينية، فلا كراهة. وقاله في المغني والشرح.

وقال في الرعاية الكبرى: ويكره أن يؤم أحد قوماً يكرهه أكثرهم ديانة، فإن اختلفوا عليه اعتبر قول أكثرهم، وقيل: ديانة، نص عليه.

وقال الشارح بعدما استدلك لكلامه في المقنع: فإن استوى الفريقان فالأولى أن لا يؤمهم، إزالة لذلك الاختلاف. انتهى.

وقال في مجمع البحرين: ويكره أن يؤم قوماً أكثرهم يكرهه لخلل في دينه أو فضله، أو لشحناء بينهم في أمر ديني ونحوه، فأما إن كرهوه لسنة أو دينه لميلهم إلى ضده فالأولى أن يصبر ولا يلتفت إلى كراهتهم ولو جبهة. انتهى، فهذا كلام الأصحاب في هذه المسألة.

إذا علم ذلك ففي أكثر نسخ الكتاب: وقيل ديانة بالواو فيكون المقدم على هذه النسخة: حيث وجدت الكراهة من الأكثر، أو استوا على القول الآخر كرهت إمامته، سواء كرهوه ديانة أو لا، وهو موافق لكلامه في الرعاية الكبرى فيما إذا اختلفوا عليه، وكجماعة تقدم لفظهم، وتقدم نقل الأصحاب أن الصحيح من المذهب لا بد أن يكرهوه بحق، نص عليه، وعليه الأكثر.

ويؤيد هذا قول المصنف: قال الأصحاب: يكرهه لخلل في دينه، أو فضله، ووجد في بعض النسخ: قيل ديانة بغير واو فيكون هذا القول ليس في مقابلة قول آخر؛ لأن قوله: وقيل أو استويا، عائذ إلى قوله: أكثرهم، وعلى كلا التقديرين ليس في هذه المسألة خلاف مطلق عند المصنف، لكن في عبارته نوع خفاء، وبعض نقص، وهو قوله: له كارهون أو يكرهونه.

ويحتمل على التقدير الثاني أن يكون لنا قول مقابل لما ذكره، وهو القول بالكراهة مطلقاً وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى، كما تقدم، وظاهر كلام جماعة، وسقط من الكاتب، فيكون قد أطلق الخلاف، والله أعلم.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَا بَأْسَ بِهِ.
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَسَبَقَ قَبْلَ آخِرِ فَصْلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ خَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ.
 وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ (٩٧٠)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَيَّاجٍ.
 عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْحَبِيِّ عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلَاةً، إِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَرُؤُوسُهَا عَلَيْهَا غَضَبَانٌ، وَأَخْوَانٌ مُتَصَارِمَانِ».
 وَرَوَاهُ ابْنُ جِبَّانٍ (١٧٥٧)، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ يَحْيَى.
 وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (١٢٢٧٥) مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى.
 وَرَوَاهُ أَيْضًا وَجَعَلَ الثَّلَاثَ: «وَعَبْدٌ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ».
 وَرَوَاهُ الْحَافِظُ الضَّيَاءُ فِي الْمُخْتَارَةِ (٤٠١) مِنْ طَرِيقِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَسَبَقَ فِي سِخْرِ الْعَوْرَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي دَارِ غَضَبٍ، صَلَاةُ الْأَبَقِ.
 وَفِي اللَّبَاسِ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ؟ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَهُمْ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: أَتَى بِوَاجِبٍ، وَمَحْرُومٌ يَقَاوِمُ صَلَاتَهُ، فَلَمْ يَقْبَلْ، إِذْ الصَّلَاةُ الْمَقْبُولَةُ مَا يُنَابُ عَلَيْهَا، قَالَ فِي الْفُصُولِ: تُكْرَهُ لَهُ الْإِمَامَةُ، وَتُكْرَهُ الْإِيْتِمَامُ بِهِ، وَاسْتَحَبَّ الْقَاضِي حَيْثُ لَمْ يُكْرَهُ أَنْ لَا يُؤْمَهُمْ صِيَانَةً لِنَفْسِهِ.
 وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ لَحْنٍ.
 وَنَقَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ: لَا يَصْلَى خَلْفَهُ، وَكَذَا الْفَأَاءُ وَالْتِمَامُ مَنْ يُكْرَرُ الْفَاءُ وَالْتَاءُ، وَمَنْ يَأْتِي بِخَرْفٍ وَلَا يُفْصِحُ بِهِ، وَحَكَى قَوْلَهُ: لَا يَصِحُّ.
 وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ أَقْلَفٍ.
 وَعَنْهُ: لَا تَصِحُّ (خ) بِهِ، كَيْفَ لِي فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م) (٦).
 وَكَذَا أَقْطَعَ يَدَ أَوْ رَجُلٍ أَوْ هُمَا (و).
 قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَكَذَا تُكْرَهُ مَنْ قُطِعَ أَنْفُهُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وتكره إمامة أقلف، وعنه: لا تصح، كيمثله في أحد الوجهين). انتهى.
 يعني: إذا قلنا: إن إمامة الأقلف لا تصح بالمختون، فهل تصح كيمثله أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:
 أحدهما: تصح، قدمه في الرعاية الكبرى وحواشي المقتنع للمصنف.
 قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا تصح مطلقاً.
 وقال ابن تيميم: تصح إمامته بيمثله إن لم يجب الختان، وقيل: تصح في التراويح إذا لم يكن قارئ غيره.
 وقال أيضاً: وتصح إمامة الأقلف، وعنه: لا تصح، ثم اختلف الأصحاب في مأخذ المنع، فقال بعضهم: تركه الختان الواجب، فعلى هذا إن قلنا بعدم الوجوب أو يسقط القول به لضرر صحت إمامته.
 وقال جماعة آخرون: هو عجزه عن شرط الصلاة وهو التطهر من النجاسة، فعلى هذا لا تصح صلاته إلا بيمثله إن لم يجب الختان.
 انتهى.

قال الشارح: وأما الأقلف ففيه روايتان: إحداها لا تصح؛ لأن النجاسة في ذلك المحل لا يعفى عنها عندنا، والثانية تصح؛ لأنه إن أمكنه كشف القلفة وغسل النجاسة غسلها وإن كان مرتقلاً لا يقدر على كشفها عفى عن إزالتها لعدم الإمكان، وكل نجاسة معفو عنها لا تؤثر في بطلان الصلاة. انتهى.

فظهر من هذا أن الأقوى صحة إمامته إذا فعل ذلك، وعلل ابن منجاً رواية عدم الصحة لكونه حامل نجاسة ظاهرة، يمكنه إزالتها بإزالة المانع بالختان، ورواية الصحة بتعذر زوال النجاسة في الحال، والختان مختلف في وجوبه، فلم تكن إزالتها واجبة لا محالة. انتهى.

فصل

لا تصح إمامة فاسق مطلقاً (و م).
وعنه: تكره وتصح (و هـ ش) كما تصح مع فسق المأموم.
وعنه: في نفل، جزم به غير واحد.
وعنه: ولا خلف نايبه؛ لأنه لا يستنيب من لا يباهر.
وقيل: إن كان المستنيب وحده عدلاً، فوجهان، صححه أحمد، وخالفه القاضي وغيره، وهل يجوز تولية فاسق؟ يأتي في الوقت.

وظاهر كلامهم: لا يؤم فاسق فاسقاً.
وقال القاضي وغيره: لأنه يمكنه رفع ما عليه من النقص، وإذا لم تصح صلي معه خوف أذى وتعييد، وإن نوى الانفراد ووافقه في أفعالها لم يبعد.
وعنه: بلى، وتعييد في المنصوص إذا علم فسقه.
وقيل: مع ظهوره، ويصلي خلفه الجمعة على الأصح.

وعنه: وتعييد، واحتج في رواية الروذي بقوله عليه السلام (يكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها) ونقل ابن الحكم أنه كان يصلي الجمعة ثم يصلي الظهر أربعاً، قال: فإن كانت الصلاة فرضاً فلا تضر صلاتي، وإن لم تكن كانت تلك الصلاة ظهراً أربعاً.

ونقل أبو طالب: أيما أحب إليك: أصلي قبل الصلاة أو بعد الصلاة؟ قال: بعد الصلاة، ولا أصلي قبل، قال في الخلاف: يصلي الظهر بعد الجمعة، ليخرج من الخلاف، وذكر غير واحد: الإعادة ظاهر المذهب كغيرها، وصححه ابن عقيل وغيره.

وعنه: من أعادها فمبتدع مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلفه، واحتج القاضي وغيره بهلبو الرواية على أنه تتعبد إمامته في الجمعة، واحتجوا بغيرها من الروايات على أنها لا تتعبد، بل يتبع فيها، وقرأ الروذي على أحمد أن أنسا كان يصلي المكتوبة في منزله ثم يصلي الجمعة خلف الحاج.
وكذا الجمعة ونحوها ببقعة غصب ضرورة، وذكرها ابن عقيل وصاحب المحرر فيمن كفر بإعتقاده، وتعييد.
ويصلي خلف من لا يعرفه.
وعنه: لا.

قال بغضهم: وتصح خلف من خالف في فرع (و) ليعمل الصحابة والتابعين مع شدة الخلاف، ما لم يعلم أنهم تركوا ركناً أو شرطاً على ما يأتي، ولو لم ير مسح الخف أو الحرام شيئاً، نقله الأثرم، وسيتأتي في الشهادات كلام في فسقه، ومراذ الأصحاب: ما لم يفسق، قال جماعة من الحقيقة: إنما يصح الاقتداء بالشفعية إذا أخطأ الإمام في موضع الخلاف: أي ما لم يترك ركناً أو شرطاً عند المأموم.
قال جماعة: الشفعية غلط؛ لأنه نسبة إلى شافعي بخلاف ياء النسب جد الإمام كما نسب هو إليه، إذ لا يجمع بين منسوين.

قال ابن الجوزي في كتابه (السر المصون): رأيت جماعة من المتسبين إلى العلم يعملون عمل العوام، فإذا صلى الحنبل في مسجد شافعي ولم يجهر فغصت الشافعية، وإذا صلى شافعي في مسجد حنبل وجهر غصت الحنابلة، وهذه مسألة اجتهدية، والعصية فيها مجرد هوى يمنع منه العلم.
قال ابن عقيل: رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز.

ولا أقول العوام، بل للعلماء، كانت أيدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يوسف، فكانوا يستطيعون بالبغى على أصحاب الشافعي في الفروع، حتى لا يمكنهم من الجهر والقوت، وهي مسألة اجتهدية، فلما جاءت أيام النظام ومات

ابن يوسف وزالت شوكة الحنابلة استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة، فاستعدوا بالسجن، وأدوا العوام بالسعيات، والفقهاء بالنثر بالتجسيم، قال: فتدبرت أمر الفريقين، فإذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم، وهل هذو إلا أفعال الأجناد يصولون في دولتهم، وتلزمون المساجد في بطالتهم. انتهى ما ذكره ابن الجوزي.

فقد بينا الأمر على أن مسائل الاجتهاد لا إنكار فيها، وذكر القاضي فيه روايتين، ويتوجه قول ثالث وفي كلام أحمد أو بعض الأصحاب ما يدل عليه إن ضعف الخلاف أنكر فيها، وإلا فلا، وللشافعية أيضا خلاف، فلهم وجهان في الإنكار على من كشف فخذيه، فحبل حال من أنكر على أنه رأى هذا أولى ولم يعتقد المنكر أنه يفضي ذلك إلى مفسدة فوق مفسدة ما أنكره، وإلا لسقط الإنكار أو لم يجز (وإنما لامرئ ما نوى) وسبق كلام ابن هبيرة آخر كتاب الصلاة، والله أعلم.

ونقل محمد بن سليمان أبو جعفر المغربي: كان المسلمون يصلون خلف من يقتل ومن لا يقتل، فإن زاد فيه حرفا فلا تصلح خلفه، أو جهز بئيل (إننا نستعينك) أو (عذابك الجذ) فإن كنت في صلاة فاقطعها، كذا قال. ومن زور ولاية لنفسه بإمامة وباشر فيتوجه: إن كانت ولايته شرطا لاستحقاقه لم يستحق، وإلا خرج على صحة إمامته.

وقال شيخنا: له أجر بثله، وأطلق، كمن ولايته فاسدة بغير كذبه، لا ما يستحقه عدل بولاية شرعية وتصيح إمامة صبي ليبلغ في نقل على الأصح، اختاره الأكثر (هـ م). وعنه: وفرض، اختاره الأجرى (و ش) وظاهر المسألة: ولو قلنا: تلزمه الصلاة، وصرح به ابن البناء في العقود، وينالهم المسألة على أن صلاته نافذة يقتضي صحة إمامته إن لم يمت، قاله صاحب النظم، وهو متجه، وصرح به غير واحد وجهها، وتصيح بئيله (و) وفي المنتخب: لا.

ولا تصيح إمامة امرأة بغير نساء (و) وبني عليه في المنتخب: لا يجوز أذانها لهم.

وعنه: تصيح في نقل.

وعنه: في الترابيع.

وقيل: إن كانت أقرأ.

وقيل: قارئة دونهم.

وقيل: ذا رجم.

وقيل: أو عجوزا، وتقف خلفهم لأنه أشتر.

وعنه: تقتدي بهم في غير القراءة، فينوي الإمامة أحدهم، واختار الأكثر الصحة في الجملة، لخبري أم ورقة العام والخاص، والجواب عن الخاص رواه أبو بكر المروذي بإسناد يمتنع الصحة، وإن صح فيتوجه حملته على النقل، جمعا بينه وبين النهي، ويتوجه أختمال في الفرض، والنهي لا يصح، مع أنه للكرامة، وكذا الحنفى.

وقيل: تصيح بختى، وإن قلنا: لا يؤم ختى نساء.

وتبطل صلاة امرأة يجنب رجل لم يصلوا جماعة.

فصل

ولا تصيح إمامة محدث أو نجس، ولو جهله المأموم فقط، نص عليه خلافا لـ «الإشارة»، (و ش)، ونساء في الخلاف أيضا على إمامة الفاسق لفسقه بذلك، وقيل للقاضي: هو أمين على طهارته لا تعرف إلا من جهته، فإذا عملنا بقوله لم يقبل رجوعه، كما لو أقرت بانتفاء العدة وزوجت ثم رجعت، فقال: فيجب لهذا المعنى أن لا يقبل قوله قبل الدخول في الصلاة، وعلى أن دخولها في عقد النكاح اعتراف بصحبه، فلم تصدق، وهذا من أمر الدين، فقيل: كقيل الصلاة، وعلمه في الفصول بأنه فاسق وإمامته عندنا لا تصح؛ ولأنه متلاعب، والمتلاعب ليس في صلاة، وإن علم هو أو المأموم فيها. قال في الخلاف وغيره: أو يستيق حديثه، استأنف المأموم.

وَعَنْهُ: يَنْبَى (و م ش) نَقَلَ بَكَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى، فَيَمْنُ صَلَّى بَعْضَ الصَّلَاةِ وَشَكَ فِي وَضُوئِهِ لَمْ يُجْزِئَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّقِنَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى وَضُوءٍ، وَلَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُمْ، إِنْ شَاءُوا قَدَّمُوا وَإِنْ شَاءُوا صَلُّوا فَرَادَى.
قَالَ الْقَاضِي: فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنْ عِلْمَهُمْ بِفَسَادِ صَلَاتِهِ لَا يُوجِبُ عَلَيْهِمْ إِعَادَةً، وَإِنْ عِلِمَ بَعْدَ السَّلَامِ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ أَوْ فِيهَا (ق) أَعَادَ الْإِمَامُ.

وَعَنْهُ: وَالْمَأْمُومُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْحَفَّابِ وَهُوَ الْقِيَاسُ لَوْلَا الْأَثَرُ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ كَثِيرُ الْحَدِيثِ وَالنَّجَاسَةِ نَصَّ عَلَيْهِ، حَتَّى فِي إِمَامٍ نَسِيَ الْفَاتِحَةَ فِي الْأَخْرَجَيْنِ، وَإِنْ عِلِمَهُ مَعَهُ وَاحِدٌ أَعَادَ الْكُلَّ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي وَالشَّيْخُ: يُعِيدُ الْعَالِمُ، وَكَذَا نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ عِلِمَهُ اثْنَانِ وَأَنْكَرَ هُوَ أَعَادَ الْكُلَّ، وَاحْتَجَّ بِخَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ.

وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ كَافِرٍ (و).
وَقِيلَ: بَلَى إِنْ أَسْرَهُ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ سَلَامِهِ: هُوَ كَافِرٌ وَإِنَّمَا صَلَّى تَهْزُؤًا فَتَنَصُّهُ: يُعِيدُ الْمَأْمُومُ، كَمَنْ ظَنَّ كُفْرَهُ أَوْ حَدَّثَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُفَهُ.

وَقِيلَ: لَا^(١)، كَمَنْ جَهَلَ خَالَهُ.
وَإِنْ عِلِمَ لَهُ خَالَانِ، أَوْ إِفَاقَةٌ وَجُنُودٌ، لَمْ يَدْرِ فِي أَيِّهِمَا اتَّمَّ وَأَمَّ فِيهِمَا فَيُفِي الْإِعَادَةَ أَوْجَةً، ثَالِثُهَا إِنْ عِلِمَ قَبْلَ الصَّلَاةِ إِسْلَامَهُ وَشَكَ فِي رُدُّهِ لَمْ يُعِيدْ (م ٧)^(٢).
وَلَا إِمَامَةٌ أُخْرَى بِنَاطِقٍ (و) وَلَا بِفِيلٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ر) خِلَافًا لِلْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْكَافِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْأَصْلِ وَالْبَدَلِ، وَالْأُمِّي يَأْتِي بِالْبَدَلِ وَهُوَ الذَّكْرُ، وَلَا إِمَامَةٌ مَنْ بِهِ حَدَّثَ مُسْتَمِرٌّ (و) وَفِيهِ بِفِيلٍ وَجَهَانٍ (م ٨)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (وإن قال بعد سلامه: هو كافر وإنما صلى تهزؤًا فتَنَصُّهُ يعيد المأموم.. وقيل: لا). انتهى.

المنصوص هو الصحيح من المذهب.

(٢) (مسألة - ٧) قوله: (وإن علم له خالان يعني الإمام، والخالان إسلام وكفر أو إفاقة وجنود لم يدر في أيهما أي الحالين اتَّمَّ وأمَّ فيهما ففي الإعادة أوجه، ثالثها: إن علم قبل الصلاة إسلامه وشك في رُدُّه لم يعيد). انتهى.

وأطلقه ابن تيميم:

أحدها: يعيد مطلقاً، قدَّمه في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى، وصحَّحه في مجمع البحرين.

والوجه الثاني: لا يعيد.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثالث: الفرق وهو الصحيح من المذهب على ما اصطَلَحْنَاهُ، جزم به في المغني والشرح، وشرح ابن رزِّين وغيرهم.
قال في المغني ومن تبعه: فإن كان الإمام ممن يسلم تارة ويرتد أخرى لم يصل خلفه حتى يعلم على أي دين هو، فإن صلى خلفه، ولم يعلم ما هو، نظرنا: فإن كان قد علم قبل الصلاة إسلامه وشك في رُدُّه فهو مسلم، وإن علم رُدُّه وشك في إسلامه لم تصحَّ صلاته. انتهى.

ذكره في أوائل باب الإمامة.

(٣) (مسألة - ٨) قوله: (ولا إمامة من به حدث مستمر، وفيه مثله وجهان). انتهى.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الهداية والمغيب، والكافي، والمعدة والشرح والحاوي الكبير والوجيز، وغيرهم، وقدَّمه ابن تيميم وغيره.

قال في المستوعب: ولا تصحُّ إمامة من به سلس البول بمن لا سلس به. انتهى.

وهو ظاهر كلام ابن عِدُوسٍ في تذكرته، فإنه قال: ولا يومٌ أُخْرَسَ ولا دائمٌ حدثه وعاجزٌ عن ركنٍ وأثنى، بعكسهم.

وقال في المحرر: ومن عجز: عن ركنٍ أو شرطٍ لم تصحَّ إمامته بقادرٍ عليه. انتهى.

والوجه الثاني: لا تصحُّ. جزم به في الخلاصة والوجيز.

وصحَّحه في النظم، وقدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص.

وَلَا عَلَى الْأَصَحِّ (ش) إِمَامَةً عَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الصَّحَّةَ، قَالَهُ فِي إِمَامٍ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَعْجِزُ عَنْهَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ خَلْفَ الْمُضْطَجِعِ لَا يَضْطَجِعُ، وَتَصِحُّ بِمِثْلِهِ، وَإِمَامَةٌ مُتِمِّمٌ بِمُتَوَضِّعٍ (و) وَلَا تُكْرَهُ (م) لِأَنَّ «عَمَرُو بْنِ الْعَاصِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ لَيْتِمَ وَهُوَ جُنُبٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَعَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٠٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٤)، وَغَيْرُهُمَا، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ عَمَرُو، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ بِلَا خِلَافٍ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيْضًا عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ عَمَرُو، وَفِيهِ «أَنَّهُ غَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»، وَلَيْسَ فِيهِ التَّيْمُمُ، وَأَعْلَى غَيْرِ وَاحِدٍ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي، وَتَوَجُّهُ أَحْتِمَالٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ عَلَى أَصْلَانَا، لِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ، وَلِهَذَا يُقْبَلُ بِالْوَقْتِ.

وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ أُمِّيٍّ (و) نِسْبَةً إِلَى الْأُمِّ، وَقِيلَ إِلَى أُمِّهِ الْعَرَبِ وَهُوَ مَنْ يَدْعُمُ فِي الْفَاتِحَةِ حَرْفًا لَا يَدْعُمُ، أَوْ يُحِيلُ الْمَعْنَى بِلَحْنِهِ.

وَعَنْهُ: لَا تَصِحُّ كِبْمَثْلُهُ فِي الْأَصَحِّ (م ر).

وَفِي إِعَادَةِ مَنْ عَلِمَ بَعْدَ سَلَامِهِ أَوْ شُكٍّ فِيهِ وَأَسْرُ فِي صَلَاةٍ جَهْرٍ وَجَهَانٍ (م ٩) (١).

وَأِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ قَارِئٍ خَلْفَ أُمِّيٍّ، فَقِيَّ إِمَامٌ وَجَهَانٍ (م ١٠) (١).

وَأِنْ اقْتَدَى قَارِئٌ وَأُمِّيٌّ بِأُمِّيٍّ فَإِنْ بَطَلَ فَرَضُ الْقَارِئِ فَهَلْ يَتَّقَى نَفْلًا فَتَصِحُّ صَلَاتُهُمْ، أَمْ لَا يَتَّقَى فَتَبْطُلُ، أَمْ إِلَّا الْإِمَامُ؟

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ولا تصحُّ إمامة أُمِّيٍّ، وعنه: لا تصحُّ كِبْمَثْلُهُ فِي الْأَصَحِّ، وفي إعادة من علم بعد سلامه أو شكٍّ فيه وأسرُّ في صلاة جهر وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على ثلاث مسائل يشبه بعضهن بعضًا، قال ابن تيميم: وإن شكَّ القارئ هل إمامه أُمِّيٌّ أم لا في صلاة سرٍّ صحَّت، فإن بان أمِّيًّا فوجهان، وإن كان في صلاة جهر ولم يجهر فهل يعيد؟ على وجهين. انتهى.

وقال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: وإن صَلَّى قارئٌ خلف من جهل كونه قارئًا أو شكَّ فيه في صلاة سرٍّ صحَّت، وإن بان أمِّيًّا أو أسرُّ في صلاة جهر وما ادَّعى أنه قرأ فوجهان.

وقال في الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى وَالْحَاوِيَيْنِ: وإن علم أنه أُمِّيٌّ لَمَّا سَلَّمَ فوجهان.

وقال في المغني والشرح: فإن صَلَّى القارئ خلف من لا يعلم حاله في صلاة الإسرار صحَّت، وإن كان أسرُّ في صلاة الجهر ففيه وجهان: عدم الصَّحَّةِ، ذكره القاضي، زاد الشارح: وذكره ابن عقيل أيضًا؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لو أحسن القراءة لجهر. والوجه الثاني: تصحُّ. انتهى.

وقال ابن رزين: فإن أسرُّ في الجهر لم تصحُّ، إذ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لو أحسن الجهر، وقيل: تصحُّ. انتهى.

وقال في مجمع البحرين فإن شكَّ القارئ في أُمِّيَّةِ إمامه في صلاة سرٍّ صحَّت صَلَاتُهُ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُ مَنْ يَقْدُمُ إِمَامًا قارئًا، وإن كان في صلاة جهر فأسرُّ، لم تصحُّ في أصحِّ الوجهين. انتهى.

قلت: الصَّوَابُ أَنَّهُ إذا علم بعد سلامه أنَّ إمامه أُمِّيٌّ أَنَّهُ يعيد، وأَنَّهُ إذا أسرُّ في صلاة جهر لم يعلم هل هو أُمِّيٌّ أم لا أَنَّهُ لا يعيد، وكذا لو شكَّ فيه هل هو أُمِّيٌّ أم لا.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن بطلت صلاة قارئ خلف أُمِّيٍّ ففي إمام وجهان). انتهى.

قال ابن تيميم: فلو أمَّ أُمِّيٌّ قارئًا فقط بطلت صلاة القارئ وفي الإمام وجهان. انتهى.

وقال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: وإن أمَّ أُمِّيٌّ قارئًا وحده بطلت صلاة القارئ، وقيل: فرضًا، وفي الإمام وجهان. انتهى.

قلت: حيث حكما بطلان صلاة القارئ بطلت صلاة الإمام، وحيث قلنا تقلب نفلا صحَّت صَلَاتُهُ، والله أعلم.

وكلام الزُّرْكَشِيِّ ونقله في المسألة الآتية يوافق ما قلنا، وكذا كلام ابن تيميم، وابن حمدان الآتي يوافق ما قلنا في الفرع الثاني.

قلت: وهو ظاهر ما قدَّمه المصنِّفُ في باب النِّيَّةِ في هذه المسألة بعينها، فإنه قال: وإن اعتقد كلُّ منهما أَنَّهُ إمام الآخر أو مأمومه لم يصحَّ، نصٌّ عليهما، وكذا إن نوى إمامة من لا يصحُّ أن يؤمَّهُ: كأمراءٍ تؤمُّ رجالًا لا تصحُّ صلاة الإمام، في الأشهر، وكذا أُمِّيٌّ قارئٌ. انتهى.

فهذه المسألة الأخيرة هي مسألة المصنِّفِ الَّتِي أطلق الخلاف فيها هنا فيما يظهر، والله أعلم.

فيه أوجه (م ١١) (١).

وَجَوَزَ الشَّيْخُ اقْتِدَاءَ مَنْ يُحْسِنُ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ بِمَنْ لَا يُحْسِنُ قُرْآنًا وَقَتَحَ هَمْزَةً «أَمَلُونَا» مُحِيلًا فِي الْأَصَحِّ كَضَمِّ تَاءِ «أَنْعَمْتَ»، وَكَسْرُ كَافٍ «إِيَّاكَ».

وَتَصَحُّهُ إِمَامَةً إِمَامَ الْحَيِّ وَهُوَ إِمَامٌ مُسْتَجِدٌّ رَاطِبٌ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ (م ر) لِمَرْضٍ يُرْجَى زَوَالُهُ (م ر) وَتُصَلُّونَ جُلُوسًا. وَقَالَ فِي الْخِلَافِ: هَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَاسُ: لَا تَصُحُّ.

وَفِي الْإِضْطِحَاحِ رَوَايَةٌ: قِيَامًا، وَاخْتَارَهُ فِي النَّصِيحَةِ وَالتَّحْقِيقِ (و).

وَعَنْهُ: تَصُحُّ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ الْحَيِّ، وَإِنْ لَمْ يُرْجَ زَوَالُهُ (و).

وَفِي الْإِضْطِحَاحِ وَالْمُنْتَخَبِ إِنْ لَمْ يُرْجَ صَحَّتْ مَعَ إِمَامٍ الْحَيِّ قِيَامًا، فَعَلَى الْمَذْهَبِ فِي الْأَوَّلَى إِنْ صَلُّوا قِيَامًا صَحَّتْ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: الْجَاهِلُ وَجُوبُ الْجُلُوسِ وَإِنْ ابْتَدَأَ قَائِمًا ثُمَّ اعْتَلَّ فَجَلَسَ انْتَمَوْا قِيَامًا وَلَمْ يَجْزِ الْجُلُوسُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الْحَلُولَانِيُّ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِمَامَ الْحَيِّ.

وَإِنْ أُرْتِجَ عَلَى الْمُصَلِّي فِي الْفَاتِحَةِ وَعَجَزَ عَنِ الْإِنْتِمَاءِ فَهُوَ كَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، يَأْتِي بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَا يُعِيدُهَا.

ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا وَسَبَقَ فِي آخِرِ النِّتْيَةِ: يَسْتَخْلِفُ.

فصل

وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامَ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا عِنْدَهُ وَخَذَهُ عَالِمًا أَعَادَ الْمُأْمُومُ (ش) لِأَنَّ الْقِيَاسَ لَمَّا مَنَعَ انْتِقَادَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَإِمَامَتِهِ كَالْكُفْرِ وَاسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ مَنَعٌ، وَلِتَعْلُلُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ مِنْ عَالِمٍ بِفَسَادِ صَلَاتِهِ.

وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمُسْتَوْعِبِ: يُعِيدُ إِنْ عَلِمَ فِي الصَّلَاةِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ فِي إِمَامٍ يَعْلَمُ حَدَثَ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا عِنْدَ الْمُأْمُومِ فَعَنْهُ: يُعِيدُ الْمُأْمُومُ.

(١) (مسألة - ١١) قوله: (وإن اقتدى قارئ وأمِّي بأمِّي فإن بطل فرض القارئ فهل يبقى نفلًا فتصحُّ صلاتهم، أم لا يبقى فتبطل، أم لا الإمام؟ فيه أوجه). انتهى.

قال الزركشي: فإن كان خلفه فإن صلاتهما تفسد، وهل تبطل صلاة الإمام؟ فيه احتمالان، أشهرهما البطلان. انتهى وقال في الرعايتين: فإن كانا خلفه بطل فرض القارئ في الأصح وبقي نفلًا، وقيل: لا يبقى فتبطل صلاتهم، وقيل: لا الإمام. انتهى. زاد في الكبرى: وقيل: في صلاة القارئ والأمِّي خلف الأمِّي ثلاثة أوجه: البطلان والصحة، وقيل في رواية: والثالث تصحُّ في النفل دون الفرض. انتهى.

وفي الرعاية طرق غير ما تقدّم، وحكى ابن الزاغوني وجهًا: أن الفساد يختصُّ بالقارئ، ولا تبطل صلاة الأمِّي، قال: واختلف القائلون بهذا الوجه في تعليله، فقال بعضهم: لأن القارئ تكون صلاته نافلةً فما خرج من الصلاة، فلم يصر الأمِّي بذلك فذًا، وقال بعضهم: صلاة القارئ باطلة على الإطلاق، لكن اعتبار معرفة هذا على الناس أمرٌ يشق، ولا يمكن الوقوف عليه، فعفي عنه للشبهة، قال الزركشي: ويحتمل أن الحرفي اختار هذا الوجه، فيكون كلامه على إطلاقه. انتهى.

وقال ابن نعيم: إن كانا خلفه بطل فرض القارئ وفي بقائه نفلًا وجهان، فإن قلنا بصحته فصلاة الجميع صحيحة، وإن قلنا: لا تصح، بطلت صلاة المأموم، وفي صلاة الإمام وجهان. انتهى.

وقال قبل ذلك: وفي صحة صلاة القارئ خلف الأمِّي نافلةً وجهان، أصحُّهما لا تصح. انتهى.

فلخصَّ أن الزركشي جزم بفساد صلاة المأموم القارئ والأمِّي، وأن أشهر الاحتمالين بطلان صلاة الإمام، وأن ابن حمدان قدّم أن صلاة القارئ تبقى نفلًا.

قلت: ظاهر كلام المصنف في باب النية في مسائل كثيرة أنها تنقلب نفلًا على المقدم عنده، كما إذا أحرم بفرض فيان قبل وقته، أو بطل الفرض الذي انتقل منه، وكذا لو فعل ما يفسد الفرض فقط، بترك القيام والصلاة في الكعبة، والالتزام بمنقول، إذا قلنا لا يصحُّ الفرض، والالتزام بصحي إن لم يعتد جوازه، فإن المقدم عنده وهو المذهب انقلابه نفلًا، فلتكن هذه المسألة كذلك، والله أعلم.

اختارَهُ جَمَاعَةٌ (و هـ ش) لاعتقادِ المأموم فسَادَ صَلَاةِ إِمَامِهِ، كَمَا لَوْ اِغْتَقَدَهُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ قَبْلَ انْجِلَافِهِ.
وَعَنَهُ: لَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَشَيْخُنَا (و م) كَالْإِمَامِ، لِحُصُولِ الْفَرْضِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَهُوَ الْاجْتِهَادُ أَوْ التَّقْلِيدُ (١٢م) ^(١)، وَكَعَلِمِ الْمَأْمُومَ لَمَّا سَلَّمَ فِي الْأَصَحِّ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ كَانَ فِي وَجُوبِهِ عِنْدَ الْمَأْمُومِ رَوَاتَانِ فَقِي صَلَاتِهِ خَلْفَهُ رَوَاتَانِ، كَذَا قَالَ، وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا مُخْتَلَفًا فِيهِ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَقْلِيدٍ أَعَادَهُ، ذَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ (ع)، لِتَرْكِهِ فَرْضَهُ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي تَرَكَ الطَّمَانِينَةَ وَصَلَّى فَذَا بِالْإِعَادَةِ.

وَعَنَهُ: لَا، لِيَخْفَأَ طَرُقُ عِلْمِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.
وَعَنَهُ: إِنْ طَالَ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى فِعْلِ لَا يُعْلَمُ جَوَازُهُ وَيَفْسُقُ، أَيْ إِنْ كَانَ مِنْهَا يَفْسُقُ بِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ فِي عَامِي شَرِبَ نَبِيذًا بِلَا تَقْلِيدٍ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يُصْرَحْ الْقَاضِي بِالْفُسُقِ فِي مَوْضِعٍ، وَصْرَحَ بِهِ فِي آخَرٍ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا عَنْهُ وَلَمْ يَخَالَفْهُ، وَوَجَدْتُ بَعْضَ الْمَالِكِيَّةِ ذَكَرَ عَدَمَ الْجَوَازِ (ع) وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْأَجْرِيِّ السَّابِقِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ الْعَامِّيَّ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ حَادِثَةٌ يَلْزُمُهُ حُكْمٌ، وَذَكَرَهُ فِي التَّنْهِيدِ (ع) وَأَنَّهُ التَّقْلِيدُ. وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: أَنَّ الْمُؤَثَّرَ [إِنَّمَا] هُوَ اعْتِقَادُ التَّخْرِيمِ، وَإِذَا لَمْ يَفْسُقْ مَنْ أَتَى مُخْتَلَفًا فِيهِ مُعْتَقِدًا تَخْرِيمَهُ وَلَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لِفِعْلِهِ مَسَاعًا فِي الْجُمْلَةِ، فَهَذَا أَوَّلِي.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ لَزِمَتْ الْجُمُعَةُ أَهْلَ السَّوَادِ لَفَسَقُوا بِتَرْكِهَا، فَقَالَ: لَمْ يَفْسُقُوا، لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي وَجُوبِهَا عَلَيْهِمْ بِهِمْ، كَمَا يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَوْ كَانَ فِي الْمِصْرِ أَرْبَعَةُ أَنْفُسٍ لَزِمَتْهُمْ الْجُمُعَةُ، وَلَمْ يَفْسُقُوا بِتَرْكِهَا لِاخْتِلَافٍ فِي وَجُوبِهَا، وَيَأْتِي كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي أَمَهَاتِ الْأَوَّلَادِ: هَلْ يَأْتِمُ مَنْ وَطِئَ أَمَتَهُ الْمَرْجُوعَةَ؟ وَكَلَامُهُ فِي الْكَافِي أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْجَاهِلِ بِالتَّخْرِيمِ وَالنَّاسِي بِعَدَمِ التَّائِيهِ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن ترك الإمام ركنًا أو شرطًا عنده وحده علمًا أعاد المأموم، وإن كان ركنًا أو [شرطًا] عند المأموم فعنه يعيد المأموم، اختاره جماعة، وعنه: لا، اختاره الشيخ وشيخنا كالإمام لحصول الغرض في مسائل الخلاف، وهو الاجتهاد أو التقليد). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين:
أحدهما: لا يعيد، وهو الصحيح، قدمه ابن تيميم والشارح ومال إليه، واختاره الشيخ الموفق والشيخ تقي الدين، وصاحب الفائق وغيرهم.
قال الشيخ تقي الدين: لو فعل الإمام ما هو عزم عند المأموم دونه، مما يسوغ فيه الاجتهاد صححت صلاته خلفه، وهو المشهور عن أحمد.

وقال في موضع آخر: الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافًا، وإنما ظاهرهما أن كل موضع يقطع فيه بخطإ المخالف تجب الإعادة، وما لا يقطع فيه بخطإ المخالف لا يوجب الإعادة، وهو الذي تدلُّ عليه السنة والآثار وقياس الأصول. انتهى.
والرواية الثانية: يعيد، اختاره ابن عقييل، وجزم به في الإفادات، وقدمه في الحرر، وصححه في النظم.
فهذه اثنتا عشرة مسألة قد صححت والله أعلم.

باب موقف الجماعة

يُسْتَحَبُّ وَقُوفُ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (و) وَلَا يَصِحُّ قُدَامُهُ بِإِحْرَامٍ فَكَثُرَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْقِفًا بِحَالٍ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: تَكَرُّرُهُ، وَتَصِحُّ (و م) وَالْمُرَادُ: وَأَمْتَكَنَ الْإِفْتِدَاءَ، وَهُوَ مُتَجِّهٌ. وَقِيلَ: تَصِحُّ جُمُعَةٌ وَتَحْوُمَا لِعُذْرٍ. اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: مَنْ تَأَخَّرَ بِلَا عُذْرٍ فَلَمَّا أُذِنَ جَاءَ فَصَلَّى قُدَامَهُ عِزُّرٌ، وَالْإِغْتِيَابُ بِمَوْخِرِ الْقَدَمِ، وَإِلَّا لَمْ يَضُرَّ، كَطُولِ الْمَأْمُومِ، وَيَتَوَجَّهُ الْعُرْفُ، وَإِنْ تَقَابَلَا دَاخِلَ الْكَعْبَةِ صَحَّتْ فِي الْأَصَحِّ (و). وَإِنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ فِيهَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَقَدُ خَطْوُهُ، وَإِنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِهِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَقَابَلَا حَوْلَهَا صَحَّتْ (ع). وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ الْمَأْمُومِ فِي جِهَتَيْنِ (و). قَالَ فِي الْخِلَافِ: وَأَوَّلُهَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ. وَقِيلَ: وَجْهَةٌ (خ).

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ مَسَافَةٌ فَوْقَ بَقِيَّةِ جِهَاتِ الْمَأْمُومِينَ فَهَلْ يُنْعَى الصَّحَّةُ كَالْجِهَةِ الْوَاحِدَةِ أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَقِفُ الرَّاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ [وَأَنْ يَنْ بَانَ عَدَمُ صِحَّةِ مُصَافِيهِ لَمْ يَصِحَّ]. وَالْمُرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ أَحَدٌ، فَيَجِيءُ الْوَجْهَ: تَصِحُّ مُنْفَرِدًا، وَكَصَلَاتِهِمْ قُدَامَهُ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَجْهَانِ (م ١) ^(١).

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي رَجُلٍ أَمْ رَجُلًا قَامَ عَنْ يَسَارِهِ: يُعِيدُ، وَإِنَّمَا صَلَّى الْإِمَامُ وَخَدَّهُ، وَظَاهِرُهُ: تَصِحُّ مُنْفَرِدًا، دُونَ الْمَأْمُومِ، وَإِنَّمَا يُسْتَقِيمُ عَلَى الْإِغَاءِ بَيْنَ الْإِمَامَةِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ. وَنَقَلَ جَعْفَرُ فِي مَسْجِدٍ مِخْرَابُهُ غَضِبَ قَدْرَ مَا يَقُومُ الْإِمَامُ فِيهِ: صَلَاةُ الْإِمَامِ فَاسِيدَةٌ، وَإِذَا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ، وَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ أَحْرَمَ أَمْ لَا أَذَارَهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ وَقَفَا خَلْفَهُ، وَإِلَّا أَذَارَهُمَا، فَإِنْ شَقَّ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ، وَلَوْ تَأَخَّرَ الْأَيْمَنُ قَبْلَ إِحْرَامِ الدَّخِيلِ لِيُصَلِّيَا خَلْفَهُ جَازَ. وَفِي نَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي وَالرَّعَايَةِ: بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ، وَكَتَفَاوَتْ إِحْرَامُ اثْنَيْنِ خَلْفَهُ، ثُمَّ إِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ أَحَدِهِمَا تَقَدَّمَ الْآخَرُ إِلَى الصَّفِّ، أَوْ إِلَى يَمِينِ الْإِمَامِ، أَوْ جَاءَ آخَرُ، وَإِلَّا نَوَى الْفَارِقَةَ، وَلَوْ أَذَرَ كُهُمَا جَالِسَيْنِ أَحْرَمَ، وَلَا تُؤَخَّرُ إِذَا لَمْ تُشَقَّ. وَقِيلَ: إِنْ وَقَفَ إِمَامٌ بَيْنَهُمَا فَقَبِي الْكَرَاهَةِ (و هـ) اخْتِمَالَانِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: ويقف الواحد عن يمينه.

فإن بان عدم صحة مصافته لم يصح، والمراد كمن لم يحضره أحد، فيجيء الوجه: تصح منفردًا، وكصلاتهم قدامه في [صحة] صلاته وجهان.

يعني إذا صلوا قدام الإمام، وقتلنا لا تصح صلاتهم، فهل تصح صلاة الإمام أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلق ابن تيميم، وصاحب الحاويين.

أحدهما: تصح صلاته، قدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: لا تصح.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقال المصنف في نكت المحرر: الأول أن يقال: إن نوى الإمامة بمن يصلي قدامه مع علمه لم تتعقد صلاته، كما لو نوت المرأة الإمامة بالرجال؛ لأنه يشترط أن تنوي الإمامة بمن يصح اقتداؤه به، وإن نوى الإمامة ظناً واعتقاداً أنهم يصلون خلفه فصلوا قدامه انعقدت صلاته، عملاً بظاهر الحال، كما لو نوى الإمامة من عادته حضور جماعة عنده. انتهى.

وفي الخلاف وغيره في القَدْ: قَامَ مَقَامًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَهُ مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِالنَّهْيِ، لِأَجْلِ صَلَاتِهِ، فَفَسَدَتْ، كَقَدَامِ
الإِمَامِ، وَوُقُوفُهُ إِلَى جَنْبِ امْرَأَةٍ مُشْتَرِكَاَنِ فِي النَّهْيِ، وَوُقُوفُ الإِمَامِ وَسَطَ الصَّفِّ مُشْتَرِكُونَ فِي النَّهْيِ، وَوُقُوفُ الإِمَامِ
خَلْفَ الْمَأْمُومِ نَهَى عَنْهُ لِأَجْلِ فَسَادِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، بِذَلِيلِ جَوَازِ وَقُوفِ الْمُنْفَرِدِ حَيْثُ شَاءَ، وَلَا بَأْسَ بِقَطْعِ الصَّفِّ عَنْ يَمِينِهِ
أَوْ خَلْفِهِ، وَكَذَا إِنْ بَعْدَ الصَّفِّ مِنْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ تَوَسُّطُهُ الصَّفِّ لِلْخَبَرِ.

فَصْلٌ

وَمَنْ صَلَّى عَنْ يَسَارِهِ رُكْعَةً فَأَكْثَرَ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ لَمْ تَصِحَّ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ أَظْهَرُ (و).
وَقِيلَ: إِنْ كَانَ خَلْفَهُ صَفٌّ، وَمَنْ صَلَّى قَدْ خَلْفَهُ رُكْعَةً وَقِيلَ: أَوْ أَحْرَمَ، وَاخْتَارَهُ فِي الرُّوضَةِ، وَذَكَرَهُ رَوَايَةً.
وَقِيلَ: لِيُغَيِّرَ غَرَضَ لَمْ يَصِحَّ.
وَعَنْهُ: إِنْ عَلِمَ النَّهْيَ.
وَفِي النُّوَادِرِ رَوَايَةٌ تَصِحُّ لِحُوفِهِ تَضَعِيْقًا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلًا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لِيُعْذِرَ.
وَعَنْهُ: مُطْلَقًا (و).

وَعَنْهُ: فِي الْفُتْلِ، وَبَنَاهُ فِي الْفُصُولِ عَلَى مَنْ صَلَّى بَغْضَ الصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الْإِيْتِمَامَ، وَحَيْثُ صَحَّتْ فَالْمَرَادُ مَعَ
الْكِرَاهَةِ، وَيَتَوَجَّهُ، إِلَّا لِيُعْذِرَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ شَيْخِنَا وَقَالَ الْحَنْفِيُّ.
وَقَالَ فِي التَّلْخِيقِ: يَقِفُ قَدْ فِي الْجَنَازَةِ، رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ عَنْ عَطَاءٍ مَرْسَلًا.
وَلَا خُذَ (٢١٧/٣) مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو الْمَعَالِي،
وَأَنَّهُ أَفْضَلُ إِنْ تَمَيَّنَ صَفًّا ثَالِثًا، قَالَ فِي الْفُصُولِ: فَتَكُونُ مَسْأَلَةً مَعَايَاةَ.
وَإِنْ خَافَ قُوَّةَ رُكْعَةٍ فَرُكِعَ وَخَذَهُ ثُمَّ دَخَلَ الصَّفَّ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ، صَحَّتْ.
وَعَنْهُ: لَا، وَعَنْهُ: إِنْ عَلِمَ النَّهْيَ.
وَإِنْ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَلَمْ يَسْجُدْ وَفِي الْمُسْتَحَبِّ وَالْمَوْجَزِ: أَوْ سَجَدَ فَقِي الصَّحَّةُ رَوَاتَانِ.
وَعَنْهُ: إِنْ جَهِلَ النَّهْيَ صَحَّتْ (م ٢) ^(١)، وَإِنْ فَعَلَهُ لِيُغَيِّرَ غَرَضَ لَمْ تَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَأُطْلِقَ فِي الْفُصُولِ فِيمَا إِذَا كَانَ

(١) (مسألة - ٢) قوله: (وإن خاف فوت ركعة فركع وحده ثم دخل الصف، أو وقف معه غيره والإمام راكع، صحت).
[وعنه: لا. وعنه إن علم النهي] وإن اعتدل قائمًا ولم يسجد وفي المنتخب والموجز: أو سجد ففي الصححة روايتان، وعنه: إن جهل
النهي صحت. انتهى.

وأطلق الروايات الثلاث في الكافي، والشرح، والزركشي، وغيرهم.
إحداهم: تصح مطلقًا، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز وشرح ابن رزين.
قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في الهداية والمستوعب والخلاصة والمقنع والمحزر، والنظم، وحواشي المصنف على
المقنع وغيرهم، واختاره الشيخ تقي الدين وغيره.
والرواية الثانية: لا تصح مطلقًا، اختاره المجد في شرحه، وقدمه في الرعايتين، ومختصر ابن تيميم وإدراك الغاية وغيرهم، قال في
المذهب: بطلت في أصح الروايتين، وهو ظاهر ما جزم به في تجريد العناية.
والرواية الثالثة: إن علم النهي لم تصح، ولا صحت، ونص عليها، وجزم به في الإفادات، وشرح الطوفي على الخرقي، وقدمه في
المنهي، ونصره، وحمل هو والشارح كلام الخرقي عليه.

قال الزركشي: صرف أبو محمد كلام الخرقي عن ظاهره، وحمله على ما بعد الركوع ليوافق النصوص وجمهور الأصحاب. انتهى.
وأطلق الأولى والثالثة في التلخيص، والبلغة، وجمع البحرين، والفتاوى، وغيرهم.
تنبيه: الذي يظهر أن الخلاف المطلق إنما هو في الروايتين الأوليين.
والرواية الثالثة: أضعف منهما عند المصنف، لكونه لم يدخلها في إطلاق الخلاف، والذي يظهر أنها أقوى بالنسبة إلى المصنف،
وكثرة الأصحاب، وللدليل يساعدها، والله أعلم.

لِعَرَضٍ فِي إِذْكَ الرُّكْعَةِ لِيُخْبِرَ أَبِي بَكْرَةَ وَجَنَّتَيْنِ، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ، وَلَهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ بِتَخْنِخَةٍ أَوْ كَلَامٍ، وَيَتَّبِعُهُ (م) وَيُكْرَهُ بِجَذْبِهِ فِي الْمَنْصُوصِ (و م).

وَقِيلَ: يَحْرُمُ (خ) اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ أَوْ ابْنُهُ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ حَالَ الْعِبَادَةِ كَالْأَجْنَبِيِّ.

وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى ظَهْرِ غَيْرِهِ فِي زَحَامٍ (و هـ ش) نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَمَرَ قَالَهُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ، وَعَمَلًا بِالْعَرَفِ، وَلَا عِزَّةً بِمَنْ كَرَّمَهُ، كَمَنْ يَكْرَهُ التَّرَاصُّ فِي الصَّنْفِ، وَمَنْعَةً ابْنُ عَقِيلٍ، فَيُؤْمَرُ مَا أَمَكْنَهُ (و م) كَالْبَهِيمَةِ، وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَسْجُدُ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً.

وَكَثِيرٌ حَاجَةٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ.

وَعَنْهُ: لَهُ أَنْ يَتَنَظَّرَ زَوَالَهُ، وَلَوْ احتَاجَ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فَوْجَهُنَّ (م ٣) ^(١).

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ سُجُودٌ إِلَّا عَلَى مَتَاعٍ غَيْرِهِ صَحَّتْ، كَهَلْيِهِ الْمَسَالَةِ، وَجَعَلَ طَرَفَ الْمُصَلِّي وَذَيْلَ الشُّوْبِ أَصْلًا لِلْجَوَازِ، فَقَالَ ابْنُ هَاشِمٍ: يَقُومُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَشُقُّ.

وَلَا يَصِحُّ وَتَوَفُّ امْرَأَةٍ فَذَا، وَصَحَّحَهُ فِي الْكَافِي، وَإِنْ وَقَفَتْ مَعَ رَجُلٍ فَقَالَ جَمَاعَةٌ: فَذَ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْوَفَاءِ (م ٤) ^(٢).

وَإِنْ وَقَفَتْ مَعَ رَجُلٍ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةٌ مَنْ يَلِيهَا (هـ) وَخَلَفَهَا (هـ) فِيهِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، كَوُفُوفِهَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيْمَنْ يَلِيهَا رَوَايَةً تُبْطِلُ.

وَفِي الْفُصُولِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ وَأَنْ أَحْمَدَ تَوَقَّفَ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا الْمَنْصُوصِ.

وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَقِيلَ: وَمَنْ خَلَفَهَا.

وَقِيلَ: وَأَمَامَهَا، وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهَا (و) خِلَافًا لِلشَّرِيفِ وَأَبِي الْوَفَاءِ، لِتَنْهِي عَنْ وَفُوفِهَا، وَالْوُفُوفُ مَعَهَا، فَهِيَ سَوَاءٌ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لَمَّا أَمَرَ الرَّجُلُ قَصْدًا بِتَأْخِيرِهَا فَتَرَكَ الْفَرَضَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَمَّا أَمَرَتْ هِيَ ضِمْنًا أَيْمَنَ فَقَطَّ، فَزَادُوا عَلَى الْكِتَابِ فَرَضًا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ: وَاعْتَذَرُوا بِأَنَّهُ مَشْهُورٌ، فَيُلْزَمُهُمْ فَرَضِيَّةُ الْفَاقِيَةِ وَالطُّمَائِنَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَشَرَطَ الْحَنَفِيَّةُ لِلْمُحَاذَاةِ شُرُوطًا يَطُولُ ذِكْرُهَا.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويلزمه أن يسجد على ظهر غيره في زحام نص عليه، ولو احتاج أن يضع يديه أو رجليه فوجهان).

انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم، وابن حمدان في رعايته الكبرى:

أحدهما: لا يجوز، قال المجد في شرحه: هذا الأقوى عندي، وهو قول إسحاق بن راهويه.

والوجه الثاني: يجوز، ويلزمه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقدمه في مجمع البحرين.

قال ابن تيميم: والتفريع على الجواز.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن وقفت امرأة مع رجل فقال جماعة: فذ - يعني: الرجل -، وذكره صاحب المحرر عن أكثر

الأصحاب، وعنه: لا، اختاره القاضي وأبو الوفاء). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمحرر، والشرح، ومختصر ابن تيميم، والحاوئين، والفاقق وغيرهم:

إحدهما: يكون فذاً، وهو الصحيح، ذكره المجد عن أكثر الأصحاب، كما قال المصنف، وتبعه في مجمع البحرين.

قلت: منهم ابن حامد، وأبو الخطاب، وابن البناء، واختاره الشيخ في المعنى، وجزم به في الهداية والمقتع والتلخيص والخلاصة ونهاية ابن رزين ونجريد العناية وغيرهم، وقدمه في الرعايتين والنظم.

والرواية الثانية: لا يكون فذاً، اختاره القاضي وابن عقال كما قال المصنف.

والتزم الحنفية صيغة صلاة الجنابة، واعتدروا بالنهي عن حضورها، فلم يؤخذ علينا ترتيب في المقام فيها، والتزم القاضي أنها منهية عن حضور سائر الصلوات، فلا فرق، والآولى ما سبق من عدم النهي في الكل، واخرج القاضي عليهم بأنه يجب عليها التأخير؛ لأنه مأثور فتكون مأثورة ولم تبطل صلاتها.

وصف تأم من النساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من الرجال، خلافاً للحنفية، فتبطل صلاتهن ولو كانوا مئة صف، لتأكد إساءتهم في الموقف، بخلاف امرأة في صف رجال، فإن أبا يوسف ومحمداً أبطلا صلاة اثنين عن جنبتيها، وثالث خلفها يحاذيها، وإن أمها رجل وقفت خلفه، وإن وقفت يساره.

فظاهر كلامهم: إن لم تبطل صلاتها ولا من يليها فكل رجل، وكذا ظاهر كلامهم: تصح إن وقفت يمينه، وتتوجه الوجه في تقديمها أمام النساء؛ لأنه خلاف السنة.

وفي التعليق في الصلاة قدام الإمام قال: إذا كان الإمام رجلاً وهو عريان، والمأموم امرأة، فإنها تقف إلى جنبه، وإن وقفت الخائى صفًا، ولم تبطل صلاة رجل بجنب امرأة، ولا صلاتها، ويخرج عن كونه قداماً بوقوفه معها، صح، وإلا فلا.

وقال صاحب المحرر: والأبعد القول بصحيتهم صفًا، ويمكن أن يؤجه قولهم بأن الفساد يقع في غير معين كالمنهي والريح من غير معين، فإن سلمنا بناء على أصل الطهارة، وإلا متعنا الحكم فيهما وإن أم رجل حتى صح في الأصح، قيل: يقف عن يمينه.

وقيل: خلفه (م ٥).^(١)

والعقاد الجماعة بالصبي ومصافيه كإماميه؛ لأنه ليس من أهل الشهادة، وفرضه نقل بخلاف المرأة. وقيل: يصح، فيقف رجل وصبي خلفه، وهو أظهر (و).

وعلى الأول: عن يمينه أو جانيبه، نص عليه.

وفي الخلاف هذا ورواية أبي طالب: عن جانيبه، ومن صحت صلاته صحت مصافته، وإلا فلا، إلا من جهل حدث نفسه وجعل مصافته (و).

قال القاضي وغيره: كجهل مأثور حدث إمام، على ما سبق.

وفي الفصول: إن بان متبديعاً أعاد؛ لأن المتبديع لا يؤم، بخلاف المحدث، فإن التيمم يؤم.

وإمامة النساء تقف في صفهن وسطاً، والأشهر يصح تقديمها، وقد روى أبو بكر النجاد بإسناده عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً تصلي معهن في الصف ولا تقدمهن.

فصل

ومن لم ير الإمام ولا من وراءه صح أن يأت به إذا سمع التكبير وهو الإمام في المسجد (و م ش). وعنه: لا.

وعنه: يصح في النفل: وعنه: والفرهي مطلقاً، (هـ) كظلمة وضرب وعنه: لا يضر المنبر.

وعنه: لجمعة ونحوها، وإن رآه أو من وراءه في بعضها في المسجد صح، وكذا خارجته مع إمكان الاقتداء، جزم به.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن أم رجل حتى صح في الأصح، قيل: يقف عن يمينه، وقيل: خلفه). انتهى. أحدهما: يقف عن يمينه، وهو الصحيح.

قال الجدل في شرحه: والصحيح عندي على أصلنا أنه يقف عن يمينه، لأن وقوف المرأة جنب الرجل غير مبطل، ووقوفه خلفه احتمال كونه رجلاً فذاً، ولا يختلف المذهب في البطلان به.

قال: ومن تدبر هذا بفهم علم أن قول القاضي وابن عقيل سهو على المذهب. انتهى.

قال الشيخ في المغني والشرح: الصحيح أنه يقف عن يمينه، وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى.

والوجه الثاني: يقف خلفه، اختاره القاضي وابن عقيل، وقدمه ابن تيمم وابن حمدان في الرعاية الكبرى، وجزم به في المستوعب.

أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ الصَّحِيحِ فِي الْمَذْهَبِ (و هـ) وَلَوْ جَاوَزَ ثَلَاثُمِائَةٍ ذِرَاعَ (ش) أَوْ كَانَتْ جُمُوعَةٌ فِي ذَارٍ وَذُكَّانَ (م) وَجَزَمَ فِي الْحَرَقِيِّ وَالْكَافِيِّ وَنَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِيِّ وَغَيْرَهَا بِاعْتِبَارِ اتِّصَالِ الصُّفُوفِ (خ) غُرْفًا، وَزَادَ فِي التَّلْخِصِ وَالرُّعَايَةِ: أَوْ ثَلَاثَةَ أَذْرُعَ يُظَاهِرُ الْأَمْرَ بِالذُّنُوبِ مِنَ الْإِمَامِ، إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَاعْتَبَرَ فِي الْمَغْنِيِّ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ، وَفُسِّرَ ذَلِكَ بِبَعْدِ غَيْرِ مُعْتَادٍ، وَلَا يُمْنَعُ الْاِقْتِدَاءُ، وَاعْتَبَرَهُ فِي الشَّرْحِ، وَفُسِّرَهُ بِبَعْدِ غَيْرِ مُعْتَادٍ بِحَيْثُ يُمْنَعُ إِمْكَانُ الْاِقْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا إِجْمَاعَ، فَرُجِعَ إِلَى الْغُرْفِ.

وَقِيلَ: يُمْنَعُ شَبَاكُ وَنَحْوُهُ، وَحُكِيَ رَوَايَةٌ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قَالَ جَمَاعَةٌ مَعَ الْقُرْبِ الْمَصْحُوحِ نَهَرَ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ، أَوْ طَرِيقٌ وَلَمْ تَتَّصِلْ فِيهِ الصُّفُوفُ، إِنْ صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ، زَادَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: بَانَ يَكُونُ بَيْنَ صَفَتَيْنِ مَا يَقُومُ فِيهِ صَفٌّ آخَرٌ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، لِلْحَاجَةِ إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَصِحَّ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ لِلنَّارِ (و هـ). وَعَنْهُ: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (و م ش).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَهُوَ الْقِيَاسُ تَرَكَ لِلنَّارِ وَمِثْلُهُ إِذَا كَانَ بِسَفِينَةٍ وَإِمَامُهُ بِأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْمَاءَ طَرِيقٌ وَلَيْسَتْ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً، وَالْمَرَادُ: فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَالْحَقُّ الْأَمِيدِيُّ بِالنَّهْرِ النَّارِ وَالْبَرِّ. وَقِيلَ: وَالسَّيْحُ، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِيِّ فِي الشُّوْلُوكِ وَالنَّارِ.

فصل

وَيُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ عُلُوُّ الْإِمَامِ كَثِيرًا (و هـ م) لِأَنَّهُ فَعْلَةٌ فِي خَبَرٍ سَهْلٍ يَذَلُّ [عَلَى] أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّخْرِيمِ. وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَرُدَّ التَّعْلِيمُ (و م ش).

وَقِيلَ: إِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ صَلَاتُهُ (و م) وَإِنْ سَاوَاهُ بَعْضُهُمْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُمْ فِي الْأَصَحِّ (و م) زَادَ بَعْضُهُمْ: بِلَا كِرَاهَةٍ (و هـ) وَفِي النَّازِلِينَ إِذَا خِلَافَ، وَالْكَثِيرُ ذِرَاعَ جُنْدٍ الْقَاضِي، وَقُدِّرَ أَبُو الْمَعَالِيِّ بِقَامَةِ الْمَأْمُومِ، لِحَاجَتِهِ إِلَى رَفْعِ رَأْسِهِ.

وَفِي الْخِلَافِ: وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنْهِي عَنْهُ، وَكَذَا عُلَّلهُ فِي الْفُصُولِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَهُوَ مَكْرُوهٌ.

وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ كَالْقَوْلَيْنِ، وَلَا بَأْسَ بِعُلُوِّ الْمَأْمُومِ، نَصَّ عَلَيْهِ (ش) وَلَا يُعِيدُ الْجُمُعَةَ مُصَلِّيَهَا فَوْقَ الْمَسْجِدِ (م). وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْإِمَامِ فِي الْمِحْرَابِ بِلَا حَاجَةٍ (و هـ) كَضَمِّ الْمَسْجِدِ. وَعَنْهُ: لَا، كَسُجُودِهِ فِيهِ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ.

وَاتَّخَذَ الْمِحْرَابَ مَبَاحَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا أَحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الطَّاقِ، وَقَدْ كَرِهَهُ عَلِيُّ بْنُ وَائِلٍ مُسْغُودٌ وَابْنُ عُمرَ وَأَبُو ذَرٍّ، وَقَالَ الْحَسَنُ: الطَّاقُ فِي الْمَسْجِدِ أَخَذَتْهُ النَّاسُ، وَكَانَ يَكْرَهُ كُلَّ مُحَدَّثٍ، وَعَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ: لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَتَّخِذُوا فِي مَسَاجِدِهِمْ مَذَابِحَ كَمَذَابِحِ النَّصَارَى، وَكَانَ ابْنُ عُمرَ أَيْضًا يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدٍ يُشْرَفُ، وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَرَّ بِمَسْجِدٍ يُشْرَفُ قَالَ: هَذِهِ بَيْعَةٌ، فَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ يَتَوَجَّهُ مِنْهُ كِرَاهَةُ الْمِحْرَابِ، وَأَقْصَرَ ابْنُ الْبَنَاءِ عَلَيْهِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بِهِ، وَفِيهِ أَيْضًا كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الْمَشْرِقَةِ، وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ.

وَلَا فِي كَلَامِ أَحْمَدَ إِلَّا هَذَا.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ، لَيْسَتْدِلُّ بِهِ الْجَاهِلُ، وَكَالْمَسْجِدِ وَالْجَامِعِ، وَفِيهِمَا فِي آخِرِ الرُّعَايَةِ: أَنَّهُمَا فَرَضَ كِفَايَةً، وَالْمَرَادُ: وَلَا يَتَنَبَّأُ مَسْجِدٌ صِرَارًا، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: يَتَنَبَّأُ مَسْجِدًا إِلَى جَنْبِ مَسْجِدٍ؟ قَالَ: لَا تَتَنَبَّأُ الْمَسَاجِدُ لِعَدَدِي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَقَالَ صَالِحٌ: قُلْتُ لِأَبِي: كَمْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ إِذَا ارْأَوْا أَنْ يَتَنَبَّأَ إِلَى جَانِبِهِ مَسْجِدًا؟ قَالَ: لَا يَتَنَبَّأُ مَسْجِدٌ يُرَادُ بِهِ الصَّرَارُ لِمَسْجِدٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ كَثُرَ النَّاسُ حَتَّى يَضِيقَ عَلَيْهِمْ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَبَّأَ وَإِنْ قُرْبَ مِنْ ذَلِكَ.

فَاتَّفَقَتِ الرَّوَايَةُ أَنَّهُ لَا يَبْنِي لِقَصْدِ الضَّرَارِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَلَا حَاجَةً فِرَوَايَتَانِ، رَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى: لَا يَبْنِي، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ يَجِبُ هَدْمُهَا، وَقَالَ هَذَا بَنَى جَوَارِ جَامِعِ بَنِي أُمِيَّةٍ.

وظَاهِرُ رَوَايَةِ صَالِحٍ: يَبْنِي (م ٦) ^(١).

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي مَخْرَابٍ يُرِيدُ أَنْ يَنْحَرَفَ عَنْهُ الْإِمَامُ، قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يُحَوَّلَ وَيُحَرَّفَ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ أَسْفَلَ غَلَّةِ الْمَسْجِدِ، وَفَوْقَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْجِدِ بَيْتٌ غَلَّةً.

وَلَوْ جُعِلَ فَوْقَ الْحَوَائِثِ مَسْجِدًا وَغَلَّتْهَا لِرُجُلٍ، قَالَ: هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، قِيلَ لَهُ: فَتَخْتَارُ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِهِ؟ قَالَ: لَا، وَيُكْرَهُ تَطَوُّعُهُ مَوْضِعَ الْمَكْتُوبَةِ بِلا حَاجَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ه م).

وَقِيلَ: تَرَكُّهُ أَوْلَى كَالْمَأْمُومِ.

وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الْوُقُوفُ بَيْنَ السُّوَارِي، قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّفَّ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: فَتَكُونُ سَارِيَّةً عَرْضُهَا مَقَامُ ثَلَاثَةِ بِلَا حَاجَةٍ وَيَتَوَجَّهَ أَكْثَرُ، أَوْ الْعُرْفُ، وَبِثَلَّةِ نَظَائِرِهِ وَلِهَذَا لَمَّا جَزَمَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ يَرْجِعُ فِي الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْعُرْفِ، وَبَحَثَ مَعَ الشَّافِعِيِّ فِي تَقْدِيرِهِمْ ثَلَاثَ خُطَوَاتٍ.

قَالَ: الْقَدْرُ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ مِنْ حَدِّ الْقِبْلَةِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ، وَلِهَذَا جَعَلُوا خِيَارَ الشَّرْطِ ثَلَاثًا، وَقَالُوا: الثَّلَاثُ آخِرُ حَدِّ الْقِبْلَةِ، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ جَعَلُوا الثَّلَاثَ فِي حَدِّ الْكَثْرَةِ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثِ فِي حَدِّ الْقِبْلَةِ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَصُولِ وَعَنْهُ: [و] لَا يُكْرَهُ (و) كَالْإِمَامِ.

وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ غَيْرِ إِمَامٍ مَكَانًا بِالْمَسْجِدِ لَا يُصَلِّي فَرَضَهُ إِلَّا بِهِ.

وَيَبَاحُ ذَلِكَ فِي النُّفْلِ، جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: يُكْرَهُ دَوَامُهُ بِمَوْضِعٍ مِنْهُ، وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ لَا يُوطِّنُ الْأَمَاكِينَ وَيُكْرَهُ إِبْطَانُهَا.

وظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتْ فَاضِلَةً (ش) وَيَتَوَجَّهَ أَحْتِمَالًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا سَبَقَ مِنْ تَحَرُّي نَقَرِ الْإِمَامِ، لِأَنَّهُ عِشَانٌ لَمَّا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَسْجِدَ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ فِي بَيْتِهِ لِيُصَلِّيَ فِيهِ.

وَالْبُخَارِيُّ (٨٤٠): اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا.

وَلِأَنَّ سَلَمَةَ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمَصْنُفِ، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٠٢، م: ٥٠٩).

وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِبْطَانِ الْمَكَانِ كإِبْطَانِ الْبَعِيرِ، فِيهِ تَعِيمٌ بَيْنَ مَحْمُودٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ نَظَرٌ.

ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى مَكَانٍ مَفْضُولٍ، أَوْ لِيُخَوِّفَ رِيَاءً وَتَخَوُّهُ، وَظَاهِرُهُ أَيْضًا: وَلَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ، كَاسْتِمَاعِ حَدِيثِهِ، وَتَذَرِيسٍ، وَإِفْتَاءٍ، وَتَخَوُّهُ، وَيَتَوَجَّهَ: لَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ يَقْصِدُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ولا يبني مسجدًا ضرارًا يعني لمسجد آخر لقربه وإن لم يقصد الضرر ولا حاجة إليه فروايتان، رواية محمد بن موسى: لا يبني، واختاره شيخنا وأنه يجب هدمها، وقال فيما بنى جوار جامع بني أمية، وظاهر رواية صالح: يبني). انتهى.

الصحيح ما اختاره الشيخ تقي الدين، والله أعلم.

تنبيه: ليس في باب العذر في ترك الجمعة والجماعة، وباب صلاة المريض شيء من المسائل التي فيها الخلاف المطلق.

فهذه ست مسائل قد صححت، ولله الحمد.

باب العذر في ترك الجمعة والجماعة

يُعَذَّرُ فِيهِمَا بِمَرَضٍ، وَبِخَوْفٍ حُدُوثِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِإِيَّائِهَا رَأْيًا، أَوْ مَحْمُولًا، أَوْ تَبَرُّعًا أَخَذَ بِهِ، أَوْ بِأَنْ يَقْضِيَ أَغْنَى لِرِمَّتِهِ الْجُمُعَةُ.

وَقِيلَ: لَا، كَالْجَمَاعَةِ، نَقَلَ الرُّوْدِيُّ فِي الْجُمُعَةِ: يَكْتَرِي وَيَرْكَبُ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى ضَعْفِ عَقِبِ الْمَرَضِ، فَأَمَّا مَعَ الْمَرَضِ فَلَا يَلْزُمُهُ لِقَاءُ الْعُذْرِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ فَيَعْجُزُ عَنِ الْجَمَاعَةِ يَوْمَئِذٍ مِنَ التَّعَبِ، قَالَ: لَا أَذَرِي، وَيَمْدَأَفَعَةُ أَحَدِ الْأَخْبَثَيْنِ وَبِخَضْرَاءِ طَعَامٍ هُوَ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ، وَيَشْتَبِعُ، لِيُخْبِرَ أَنَسَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٧٢، م: ٥٥٧)، وَلَا يَجْعَلُنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ. وَعَنْهُ: مَا يُسْكِنُ نَفْسَهُ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِي الْجُمُعَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ، إِنْ بَدَأَ بِالطَّعَامِ ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ ابْتَدَرَ إِلَى الصَّلَاةِ، لِيُخْبِرَ عَمْرُو ابْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَحْتَزُّ مِنْ كَيْفِ شَأْنِ أَكَلِهَا مِنْهَا، فَقَامَ وَصَلَّى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٠٨، م: ٣٥٥).

كَذَا قَالَ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ، وَبِخَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، وَلَوْ تَعَمَّدَ سَبَبَ الْمَالِ، خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ فِي الْجُمُعَةِ، قَالَ: كَسَائِرِ الْحَيْلِ لِإِسْقَاطِ الْعِبَادَاتِ، كَذَا أَطْلَقَ، وَاسْتَدَلَّ. وَعَنْهُ: إِنْ خَافَ ظُلْمًا فِي مَالِهِ فَلْيَجْعَلْهُ وَقَاةً لِيَدِيهِ، وَذَكَرَ الْحَلَالُ. أَوْ ضَائِعَ يَرْجُوهُ، أَوْ مَعِيْشَةً يَحْتَاجُهَا، أَوْ مَالَ اسْتَوْجَرَ عَلَى حِفْظِهِ، وَبِخَوْفٍ مُعْصِرِ حَبْسِهِ، أَوْ لَزَّةٍ، أَوْ تَطْوِيلِ إِسَامٍ، أَوْ مَوْتٍ قَرِيبٍ، نَصَّ عَلَيْهِ. أَوْ تَمَرِيضُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيهِ: وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَخْدُمُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَتْرُكُ الْجُمُعَةَ. وَفِي الصَّحِيحَةِ: وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَخْدُمُهُ إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ وَلَمْ يَجِدْ بَدَأَ مِنْ حَضُورِهِ، أَوْ رَقِيقِهِ أَوْ قَوْتِ رُقَّتِيهِ، وَيَغْلِبُهُ نِعَاسٌ يَخَافُ قَوْتَهَا فِي الْوَقْتِ، وَكَذَا مَعَ الْإِسَامِ. وَقِيلَ: فِي الْجَمَاعَةِ لَا الْجُمُعَةِ.

وَقِيلَ: لَا، فِيهِمَا، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: يُعَذَّرُ فِيهِمَا: بِخَوْفِهِ نَقْضَ وُضُوئِهِ بِانْتِظَارِهِ، وَبِالْتَّسَادِي بِمَطَرٍ، أَوْ وَحْلِ (م) فِي الْجُمُعَةِ.

وَعَنْهُ: سَفَرًا، وَبِرِيحٍ بَارِدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ: مُظْلِمَةٍ.

وَقِيلَ: رِيحٌ شَدِيدَةٌ.

وَعَنْهُ: سَفَرًا.

وَعَنْهُ: كُلُّهَا عُدْرٌ فِي سَفَرٍ لَا حَضَرَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَدِّهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ زَادَ مُسْلِمٌ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ، فَكَانَ النَّاسُ اسْتَشْكَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ مَرْفُوعًا أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ فِي السَّفَرِ أَنْ يَقُولَ: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ مَاجَةَ (٩٣٧): فِي السَّفَرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٩٠١، م: ٦٦٩).

فَذَلَّ عَلَى الْعَمَلِ بِأَيِّمَا شَاءَ، وَيَأْتِي كَلَامُ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ.

وَفِي الْفُصُولِ: يُعَذَّرُ فِي الْجُمُعَةِ بِمَطَرٍ وَبَرْدٍ وَخَوْفٍ وَفِتْنَةٍ، كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: مَنْ قَدَّرَ يَذْهَبُ فِي الْمَطَرِ فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي، ثُمَّ قَالَ: لَوْ قُلْنَا: يَسْتَعْنَى مَعَ هَذِهِ الْأَعْذَارِ لِأَذْعَبَتِ الْخُشُوعُ، وَجَلَبَتِ السُّهُو، فَتَرَكَهُ أَفْضَلُ، وَقَالَ: وَالرَّازِلَةُ عَذْرٌ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ خَوْفٌ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ أَنَّ التَّجَلُّدَ عَلَى دَفْعِ النَّعَاسِ وَيُصَلِّي مَعَهُمْ أَفْضَلُ، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ تَرْكُ مَا يَرْجُوهُ لَا مَا يَخَافُ تَلَفَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الرُّخْصَ غَيْرَ الْجَمْعِ أَفْضَلُ، وَيَأْتِي كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الْجَمْعَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْمُعَالِي أَنَّ كُلَّ مَا أَذْعَبَ الْخُشُوعَ كَالْحَرِّ الْمُرْجِعِ عَذْرٌ، وَلِهَذَا جَعَلَهُ أَصْحَابُنَا كَالْبِرِّ الْمَوْلِمِ فِي مَنَعَ الْحَكْمِ وَالْإِفْتَاءِ. تَنْبِيْهُ: وَيُكْرَهُ حُضُورُ الْمَسْجِدِ مَنْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ فُجَلًا وَنَحْوَهُ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ. وَعَنْهُ: يَحْرُمُ.

وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهَانِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ خَلَا الْمَسْجِدُ مِنْ آدَمِيِّ، لِنَادِي الْمَلَائِكَةِ، وَالْمَرَادُ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ بِمَسْجِدٍ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَعَلَّهُ مَرَادُ قَوْلِهِ فِي الرَّعَايَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْفُصُولِ: تُكْرَهُ صَلَاةٌ مَنْ أَكَلَ ذَا رَائِحَةٍ كَرِهِيَةٍ مَعَ بَقَائِهَا، أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَا.

وَفِي الْمُغْنِيِّ فِي الْأَطْعِمَةِ: [يُكْرَهُ] أَكْلُ [كُلِّ] ذِي رَائِحَةٍ كَرِهِيَةٍ لِاجْتِنَابِ رَائِحَتِهِ أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَا، وَقَالَ ابْنُ الْبَنَّا فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ: (بَابُ مَا تُجَنَّبُ الْمَسَاجِدُ وَيُمْنَعُ مِنْهَا فِيهَا لِحَرَمَاتِهَا). وَمِمَّا ذَكَرَ خَيْرٌ جَابِرِ الْمَذْكُورِ لِيُخْبِرَ نَاسٍ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَفْرُبُنَا وَلَا يُصَلِّي مَعَنَا وَلِيُخْبِرَ ابْنَ عُمَرَ: فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٨٥٣، م: ٥٦١).

وَلِيُسَلِّمَ (٥٦٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: فَلَا يَفْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ عُمَرَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ عَنِ الْبَصَلِ وَالثُّومِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَيْتِ.

وَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَغِيرَةَ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ أَكَلَ ثُومًا، وَقَالَ: إِنَّ لَكَ عَذْرًا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨١٧٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٢٦).

وَأَحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا يُخْرَجُ. وَأُطْلِقَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ إِنْ حَرَّمَ دُخُولُهُ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ، وَإِلَّا اسْتَجِيبَ.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا شَمَّ الْإِمَامُ رِيحَ الثُّومِ يَنْهَاهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَقُولُ: لَا تُؤْذُوا أَهْلَ الْمَسْجِدِ بِرِيحِ الثُّومِ. وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ رَجُلٍ مِنَ الْمَسْجِدِ شَمَّ مِنْهُ رِيحَ الثُّومِ.

قَالَ بَعْضُ الْأَطْيَاءِ: يَفْطَحُ الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ مِنَ الْمَأْكُولِ مُضْغَ السَّدَابِ أَوْ السُّعْدِ.

وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُهُ مِنْ بَعْضِ رَائِحَةِ كَرِهِيَةٍ، وَلِهَذَا سَأَلَهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ النُّفْطِ يُسْرَجُ بِهِ، قَالَ لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ يَتَأَذَّى بِرَائِحَتِهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْبَنَّا فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ.

وَيُعَذَّرُ مَنْ عَلَيْهِ قُوَّةٌ إِنْ رَجَا الْعَفْوَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ جَمَاعَةٌ.

وَقِيلَ: وَلَوْ رَجَاهُ عَلَى مَالٍ، لَا مِنْ عَلَيْهِ حَدٌّ، أَوْ [حَدٌّ] قَذْفٌ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهٌ إِنْ رَجَا الْعَفْوَ.

وَلَا يُعَذَّرُ بِمَنْكُرٍ فِي طَرِيقِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لِنَفْسِهِ لَا قِضَاءَ حَقٍّ لْغَيْرِهِ، قَالَ فِي الْفُصُولِ: كَمَا لَا يَتْرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ لِأَجْلِ مَا يَتَّبِعُهَا مِنْ نَوْحٍ وَتُعَذَادٍ فِي أَصْحَابِ الرَّوَاتِبِينَ، كَذَا هُنَا، كَذَا قَالَ، وَلَا بِالْجَهْلِ بِالطَّرِيقِ إِذَا وَجَدَ مَنْ يَهْدِيهِ، وَكَذَا بِالْعَمَى.

وَقَالَ فِي الْفُتُونِ: الْإِسْقَاطُ بِهِ هُوَ مُقْتَضَى النَّصِّ.

وَفِي الْفُصُولِ: الْمَرَضُ وَالْعَمَى مَعَ عَدَمِ الْقَائِدِ لَا يَكُونُ عَذْرًا فِي حَقِّ الْمَجَاوِرِ فِي الْجَامِعِ [وَالْمَجَاوِر] لَهُ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ، قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: وَيَلْزَمُهُ إِنْ وَجَدَ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْقَائِدِ، كَمَدِّ الْحَبْلِ إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ، قَالَ فِي الْفُتُونِ أَيْضًا: وَمَعْنَاهُ لِيُغَيِّرُوهُ، وَيُصَلِّي جُمُعَةً فِيهَا دَعَاءُ لِيُعَاوِ، وَيُكْرَهُ بِحَسْبِهِ، وَاللَّهُ سَيِّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

باب صلاة المريض

يُصَلِّي قَائِمًا (ع) وَلَوْ مُعْتَمِدًا بِشَيْءٍ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: لَا يَلْزِمُهُ أَكْثَرُاءُ مَنْ يَقِيمُهُ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَقُّ لِيَضْرُرَّ أَوْ تَأَخَّرَ بَرَهُ فَقَاعِدًا (و) وَيَتَرْتَع (و م) نَدَبًا (و) وَقِيلَ، وَجُوبًا وَيُشْيِي رِجْلَيْهِ كَمَتَنَقَلٍ، قَالَ فِي نَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي وَالرَّعَايَةِ: وَإِنْ قَدَّرَ أَنْ يَرْتَفِعَ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ لَزِمَهُ، وَإِلَّا رَكَعَ قَاعِدًا.
وَعَنْهُ: إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ تَرْتَعُ، وَإِلَّا اقْتَرَشَ، وَلَا يَقْتَرِشُ مُطْلَقًا (ه ر ق).
وَعَنْهُ: لَا يَقْعُدُ إِلَّا إِنْ عَجَزَ عَنْ قِيَامِهِ لِدُنْيَاهُ.

وَأَسْقَطَهُ الْقَاضِي فِي كِتَابِهِ (الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ) بِضَرَرِ مَوْتِهِمْ، وَأَنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَ الصَّيَّامُ وَالْقِيَامُ حَتَّى إِذَا دَا مَرَضُهُ أَيْسَمَ، وَإِنْ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ لَا يُسْقِطُ فَرَضَهُ بِالتَّوَهُُّمِ، فَلَوْ قِيلَ لَهُ: لَا تَأْمُرْ عَلَى فُلَانٍ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنَّهُ يَقْتُلُكَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ لَذَلِكَ، يُؤَيَّدُ مَا قَالَهُ: إِنْ الْأَصْحَابُ بَلَّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ إِنَّمَا اعْتَبَرُوا الْخَوْفَ وَهُوَ خِذُّ الْأَمْنِ، وَقَدْ قَالُوا: يُصَلِّي صَلَاةَ الْخَوْفِ إِذَا لَمْ يُؤْمِنْ هُجُومَ الْعَدُوِّ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْإِرْشَادِ: إِنْ مِنْ شَرْطِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَوْفُ التَّلَفِ، وَكَذَا أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ اعْتَبَرُوا الْخَوْفَ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا كَانَ قِيَامُهُ يُوْهِدُهُ وَيُضْعِفُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَيُصَلِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَاعِدًا إِنْ أَمَكَنَ مَعَ الصَّوْمِ وَإِنْ شَقُّ قَاعِدًا وَالْمَذْهَبُ: وَلَوْ يَتَعَذَّبُ بِضَرْبٍ سَاوِيَةٍ كَتَمَدَّ بِهَا بِضَرْبٍ بَطْنِيهَا فَتَنَفَّسَتْ كَمَا سَبَقَ فَعَلَى جَنْبِهِ، وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ.

وَقِيلَ: يَلْزِمُهُ وَإِنْ تَرَكَهَ قَادِرًا وَصَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ كَرِهَ وَتَصَحَّحُ.
وَعَنْهُ: لَا، (و ش).

وَنَقَلَ صَالِحُ وَابْنُ مَنصُورٍ: يُصَلِّي عَلَى مَا قَدَّرَ وَيَسَّرَ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ الْأَثَرُومَ وَغَيْرُهُ: كَيْفَ شَاءَ، كِلَاهُمَا جَائِزٌ، وَلَا يَلْزِمُهُ الْاسْتِقْلَاءُ أَوَّلًا (هـ) وَيَلْزِمُهُ الْإِمَاءُ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ مَا أَمَكَنَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَأَقْلَرُ رُكُوعِهِ مُقَابَلَةً وَجْهِهِ مَا وَرَاءَ رُكْبَتَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ أَدْنَى مُقَابَلَةٍ، وَتَيَمَّمُهَا الْكَمَالُ.

وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ، وَإِنْ سَجَدَ مَا أَمَكَنَهُ عَلَى شَيْءٍ رَفَعَهُ كَرِهَ وَصَحَّ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.
وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: لَا يُجْزِئُهُ، كَيْدُهُ.
وَلَا بِأَمْسٍ بِسُجُودِهِ عَلَى وَسَادَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَعَنْهُ: هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْإِمَاءِ، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِفِعْلِ أُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا، قَالَ: وَنَهَى عَنْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ.
وَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَأْ بِطَرَفِهِ، نَاوِيًا، مُسْتَحْضِرًا الْفِعْلَ وَالْقَوْلَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِقَلْبِهِ، كَأَسِيرٍ عَاجِزٍ عَنْهُ لِيُخَوِّفَهُ قَالَ أَحْمَدُ: لَا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ مَعَ عَقْلِهِ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: صَلَّى بِقَلْبِهِ أَوْ طَرَفِهِ.

وَفِي الْخِلَافِ: أَوْ مَأْ بِعَيْنَيْهِ، وَجَانِبَيْهِ، أَوْ قَلْبِهِ، وَقَاسَ عَلَى الْإِمَاءِ بِرَأْسِهِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِمَاءُ بِيَدَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَلْزِمَهُ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: يُصَلِّي مُضْطَجِعًا وَيَوْمِي، قَالَ: فَاطَّلَقَ وَجُوبُ الْإِمَاءِ وَلَمْ يَخْصُصْ بَعْضُ الْأَعْضَاءِ، وَعَلَى أَنَّ الطَّرْفَ مِنْ مَوْضِعِ الْإِمَاءِ، وَالْبَدَانَ لَا مَدْخَلَ لَهُمَا فِي الْإِمَاءِ بِحَالٍ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا يَلْزِمُهُ الْإِمَاءُ بِطَرَفِهِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي قَدْ احْتَجَّ بِمَا رَوَاهُ زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَجَالِسًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِهِ الْإَيْمَنُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمُسْتَقْبِلًا وَأَوْ مَأْ بِطَرَفِهِ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢/٢) وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ فِيهِ: وَأَوْمًا بِطَرَفِهِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَكُنْتَحْرِيكَ لِسَانَ عَاجِزٍ وَأَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَ لِلْمَأْمُورِ بِهِ.
قَالَ فِي الْفُنُونِ: الْأَحَدُ بِيَجْدُ لِلْمَرْكُوعِ نِيَّةً، لِكُونِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَمَرِيضٍ لَا يُطِيقُ الْحَرَكَةَ بِجَدِّهِ لِكُلِّ فِعْلٍ وَرَكْنٍ قَصْدًا كَقُلُوبِكُمْ فِي الْعَرَبِيَّةِ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ بِالنِّيَّةِ.
وَعَنْهُ: تَسْقُطُ الصَّلَاةُ.

اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (و هـ) لِظَاهِرِ قَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حِصَيْنٍ صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٨١٩) وَالْبُخَارِيُّ (١١١٧) وَغَيْرُهُمَا، وَفِي لَفْظِهِ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦٢٠)، كَذَا قَالَ.

وَرَوَى الدَّارِمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ التَّجَادُ وَأَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ رَوَايَةِ يَحْيَى الْجَمَّالِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَالَهُ أَوَّلَى بِالْعَذْرِ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَمَنْ صَلَّى قَدًّا أَوْ غَيْرَ قَائِمٍ لِعَذْرِ فَهَلْ يَكْمُلُ ثَوَابُهُ؟ سَبَقَتْ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَأَوَّلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ تَرَكَ الْعِبَادَةَ عَجْزًا فَهَلْ يَكْمُلُ ثَوَابُهُ؟ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي أَخْبَارِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْفَدْلِ: لَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الْمُنْفَرِدِ لِعَذْرِ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ ذُكِرَتْ عَلَى أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ لَهُ لَوْلَا الْعَذْرُ.

ثُمَّ ذَكَرَ خَيْرُ أَبِي مُوسَى: إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِمِثْلِ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَخَضَعَهَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٠/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٨٣).

وَالْمَرَأَةُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: بِمِثْلِ أَجْرِ وَاحِدٍ مِنْ صَلَّاهَا؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ كَأَحَدِهِمْ.

وَكَذَا اخْتَارَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي كَشْفِ الْمُسْجَلِ فِي حَدِيثٍ مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ أَلَّ لَهُ أَجْرَ الشَّهِيدِ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ (٢٦٧٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ.

وَمِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ: مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشَّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ.

وَلَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ إِثْمِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَثَامِهِمْ شَيْئًا.

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ: مَنْ ذَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ مَرْفُوعًا: مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٣٣٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٠٧)، وَصَحَّحَهُ.

وَعَنْ أَبِي كَثِيرَةَ الْأَنْمَارِيِّ مَرْفُوعًا: مِثْلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِثْلُ أَرْبَعَةٍ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا وَعِلْمًا فَهُوَ يَعْمَلُ فِي مَالِهِ بِعِلْمِهِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ عِلْمًا فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ مَالِ فَلَانٍ لَعَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَهُمَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا وَلَمْ يُؤَيِّهِ عِلْمًا، فَهُوَ يَتَخَيَّرُ فِيهِ لَا يَذَرِي مَا لَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ؛ وَرَجُلٌ لَمْ يُؤَيِّهِ اللَّهُ مَالًا وَلَا عِلْمًا فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مَالٌ، لَعَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ عَمَلِ فَلَانٍ، فَهُمَا فِي الْإِثْمِ سَوَاءٌ.

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٢٢٨)، وَالتَّبَهِيُّ (١٨٩/٤).

وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين ١ - ٦].

وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ عَنْهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَابْنِ قُتَيْبَةَ: «أَنَّ الْمُؤْمِنَ تَكْتَبُ لَهُ طَاعَاتُهُ الَّتِي كَانَ يَعْمَلُهَا».

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، إِنَّمَا ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْمَرَادِ بِالْآيَةِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.
 وَاخْتَارَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.
 وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥] فِي الْمَعْلُورِ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَجْزُهُ مُسَاوِيًا.
 وَقِيلَ: يُعْطَى أَجْزُهُ بِلا تَضْعِيفٍ، فَيُفَضِّلُهُ الْعَازِي بِالتَّضْعِيفِ، لِلْمُبَاشَرَةِ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ أَكْتُبُوا لَهُ مَا
 كَانَ يَعْمَلُ فِي الصَّحَّةِ وَيَحْدِثُ أَبِي كَبْشَةَ.
 وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرَجُلًا مَا مِثْرُكُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطْعُكُمْ وَاِدِيًا، إِلَّا كَأَنْتُمْ مَعَكُمْ، حَسْبُهُمُ الْمَرَضُ».
 وَفِي رَوَايَةٍ: «إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩١١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.
 وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (٢٨٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «إِلَّا كَأَنْتُمْ مَعَكُمْ».
 قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حَسْبُهُمُ الْمَعْلُورُ، وَلَمْ يُجِبِ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ.
 وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهَا: إِنَّهُ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنْ أَوْلِي الضَّرَرِ بِدَرَجَةٍ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ بِدَرَجَاتٍ.
 وَقَالَ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا: هَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّكْيِيدِ وَالتَّكْرَارِ.
 وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُقَاتِلٍ، وَالسُّدِّيِّ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَغَيْرِهِمْ.
 وَقَالَ قَوْمٌ: التَّفْضِيلُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، مَبَالِغَةٌ، وَتَيَانًا، وَتَأْكِيدًا.
 وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ الدُّشَقِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، كَصَاحِبِ الْمُحْصُولِ فِي تَفْسِيرِهِ فِي الْآيَةِ، وَاخْتَارَهُ الْمُهَنْدِيُّ
 الْمَالِكِيُّ، وَذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي الْمُتَخَلَّفِ عَنِ الْجِهَادِ لِعُذْرٍ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرِ لَا كُلَّهُ.
 مَعَ قَوْلِهِ: مَنْ لَمْ يَصِلْ قَائِمًا لِعَجْزِهِ نَوَائِبَهُ كَتَّابِهِ قَائِمًا، لَا يَنْقُصُ بِاتِّفَاقٍ أَصْحَابِنَا.
 فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ فَعَلَ الْعِبَادَةَ عَلَى قُصُورٍ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا.
 وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: إِنَّ التَّفْضِيلَ فِي هَذَا وَفِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْفَذِّ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥]
 إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَعْدُورِ.
 قَالَ: وَحَدِيثُ: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنُورِ بِالْأَجُورِ» يَبِينُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْحَيْرَ لَيْسَ كَمَنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَلَيْسَ مَنْ حَجَّ كَمَنْ عَجَزَ
 عَنْ الْحَجِّ، فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ: «مَنْ كَانَ لَهُ حِزْبٌ مِنَ اللَّيْلِ فَنَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ، كُتِبَ لَهُ»، قُلْنَا: لَا نُنَكِّرُ تَخْصِيصَ مَا شَاءَ
 اللَّهُ تَخْصِيصَهُ بِالنَّصِّ، وَإِنَّمَا نُنَكِّرُهُ بِالظَّنِّ وَالرَّأْيِ، كَذَا قَالَ.
 فَفَرَّقَ بَيْنَ الْعِبَادَاتِ، وَمَضَى مَعَ الظَّاهِرِ.
 وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ (١٤٥٩) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَامَ وَنِيشَهُ أَنْ يَقُومَ فَنَامَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى»، وَلِمَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ
 الْمَسَاوَةِ أَنْ يَقُولَ: الْمَرَادُ نِيَّةُ مَا نَوَى، لَا عَمَلُهُ مِنَ اللَّيْلِ، عَلَى ظَاهِرِهِ.
 يَذَلُّ عَلَيْهِ: مَا رَوَى أَحْمَدُ (٢٢٠)، وَمُسْلِمٌ (٧٤٧)، وَأَهْلُ السُّنَنِ عَنْ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] مَرْفُوعًا مِنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ
 مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ نَوَى
 الْحَيْرَ وَفَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْهُ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْفَاعِلِ.
 ثُمَّ احْتِجَّ بِحَدِيثِ أَبِي كَبْشَةَ، وَحَدِيثِ ابْنِ الْمَدِينَةِ لَرَجُلًا وَحَدِيثِ إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ وَحَدِيثِ مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى [قَالَ:]
 وَلَهُ نَظَائِرُ، وَاحْتِجَّ بِهَا فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥].
 وَقَالَ أَيْضًا عَنْ حَدِيثِ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ»: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ لِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ وَكَانَ يَتَعَاهَدُهَا كُتِبَ لَهُ
 أَجْرُ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَعَاهَدُهَا لَمْ يَكْتَبَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَالِّينَ إِنَّمَا لَهُ بِنَفْسِ الْفِعْلِ صَلَاةٌ مُتَّفَرِّدٌ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ
 إِذَا صَلَّى قَاعِدًا أَوْ مُضْطَجِعًا، قَالَ: وَمَنْ قَصَدَ الْجَمَاعَةَ فَلَمْ يَذْكُرْهَا كَانَ لَهُ أَجْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ فِي جَمَاعَةٍ، وَقَالَ ابْنُ هَبِيرَةَ فِي
 قَوْلِ مُنَازِلِ أَبِي مُوسَى: «أَنَا أَنَا فَانَامَ ثُمَّ أَقُومُ، فَأَقْرَأُ، فَأَحْتَسِبُ فِي نَوْمِي، مَا أَحْتَسِبُ فِي قَوْمِي».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ج: ٤٣٤١، م: ١٧٣٣).

قال: هذا يدل على أن العبد إذا نوى بالنوم القوة على القيام وإراحة بدنه للخدمة فإنه يكتب له من الثواب ما يكتب له في حالة قيامه؛ لأنه يستريح لبدن، وينام ليقوم، فكان حكمه كحكمه.

وقال في حديث: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلاء: كان من حسن فقه الفقهاء أن يعلموا أن الله يكتب لهم مثل تسبيح الأغنياء؛ لأنهم أخذوه منهم فلم يثواب من عول به من الأغنياء وغيرهم، فلما لم يفقهوا، حتى جاءوا إلى النبي ﷺ وقالوا له فأجابهم: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء يشر إلى الفقيه، فالفضل الذي ذكره هو فضل الأدي في علمه وفقهه.

فصل

وإن عجز عن ركوع وسجود وأمكنه قيام قام وأومأ بركوعه قائماً، وسجوده جالساً، لا جالساً يوماً بهما (هـ) ويناء على أصله في أن القيام غير مقصود في نفسه، وإن قدر فيها على قيام أو تعود لزومه وأنمها (و)، فإن كان لم يقرأ قام فقرأ، وإلا قام وركع بلا قراءة، وإن أبطل متناً من أطاق القيام فعاد العجز، فإن كان في قعود من صلاته كشهد صحت، وإلا بطلت صلاته وصلاة من خلفه ولو جهلوا، ذكره أبو المعالي وغيره، وظاهر [كلام] جماعة: في المأموم الخلاف، وهو أولى.

ويبنى على إتمام (هـ) ويبنى عاجز فيها (و) ولو طراً عجز قائم الفاتحة في انحطاطه أجزاء؛ لأنه أكمل من القعود، لا من صح قائمها في ارتفاعه، ويتوجه من عدم الإجزاء بالتحريم منخط لا يجزئه، وقال صاحب المحرر: لا تجزئه التحريم منخطاً كقراءة المتن في انحطاطه.

ومن قدر قائماً منفرداً وجالساً جماعة خير (و هـ ش).

وقيل: جماعة أولى.

وقيل: يلزمه قائماً، وللمريض الصلاة مستلقياً (و هـ) بقول مسلم ثقة طيب وسُمي به لجذبه وإطنته وقيل يفتن إنه ينفعه.

وقيل: عن يمين، وقاس القاضي وغيره على الفطر إرجاء الصحة، ونص أحمد أنه يفطر بقول واحد: إن الصوم مما يمكن العلة.

ومن أخره على الصلاة قاعداً فقد سبق أن الأسير الخائف يومئ، وسبق آخر اجتناب النجاسة من خاف إن انتصب قائماً.

باب صلاة المسافر

مَنْ ابْتَدَأَ سَفَرًا مَبَاحًا (و م ش) وَالْأَصَحُّ: أَوْ هُوَ أَكْثَرُ قَصْدِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ نَقَلَ سَفَرَهُ الْمَبَاحَ إِلَى مُحَرَّمٍ كَالْعَكْسِ، كَتَوَيَّهِ، وَقَدْ بَقِيَ مَسَافَةٌ قَصْرٍ فِي الْأَصَحِّ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَوْ لَا. وَعَنْهُ: مَبَاحًا غَيْرُ نَزْهَةٍ وَلَا فُرْجَةٍ، اخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي لِأَنَّهُ لَهُوَ بِلا مَصْلَحَةٍ، وَلَا حَاجَةٍ، مَعَ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِإِبَاحَتِهِ، وَسَبَقَ فِي الْمَسْحِ كَلَامٌ شَيْخِنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ: سَفَرُ طَاعَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ خَالِدٍ [نَاوِيًا] (و) وَمَنْ لَمْ يَصِدْ صَحِيحًا، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ صَلَاةٌ، كَحَاقِضٍ وَكَافِرٍ ثُمَّ تَطَهَّرَ وَيُسَلِّمُ وَقَدْ بَقِيَ دُونَ الْمَسَافَةِ قَصْرًا، وَكَذَا مَنْ بَلَغَ [هـ] خِلَافًا لِأَبِي الْمَعَالِي، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا يَمُنُّ كَلَفَ نَاوِيًا مَسَافَةً يَوْمَيْنِ أَرْبَعَةً بَرْدٌ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: تَحْلِيدًا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: تَقْرِيبًا، وَهُوَ أَوَّلَى سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسًا (و م ش) وَالْفَرَسُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ هَاشِمِيَّةٍ، وَبِأَمْيَالِ بَنِي أُمَيَّةٍ مِيلَانٌ وَنِصْفٌ، وَالْمِيلُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ قَدَمٍ، سِتَّةُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ، أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ أَصْبُعًا^(١) مُعْتَرِضَةً مُعْتَدِلَةً بَرًّا أَوْ بَحْرًا (هـ) إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا بِسَيْرِ الْإِبِلِ (هـ) فَلَمْ يَقْصُرِ الرَّبَاعِيَّةُ خَاصَّةً (ع) رَكْعَتَيْنِ (ع) لَا ثَلَاثًا، فَلَوْ قَامَ إِلَيْهَا عَمْدًا أُنْثَى أَرْبَعًا، إِذَا فَارَقَ حَيَاتِمَ قَوْمِهِ (و) أَوْ يُبَيِّتُ بَلَدِهِ (و) الْعَامِرَةِ.

وَقِيلَ: وَالْحَرَابُ، كَمَا لَوْ وَلِيَهُ عَامِرٌ وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: أَوْ جَعَلَ مَزَارِعَ وَتَسَاتِينَ يَسْكُنُهُ أَهْلُهُ وَلَوْ فِي فَصْلِ لِلنَّزْهَةِ. وَقِيلَ: إِذَا فَارَقَ سُورَ بَلَدِهِ، وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ: وَلَوْ اتَّصَلَ بِهِ بَلَدٌ، وَاعْتَبَرَ أَبُو الْمَعَالِي انفصالَهُ وَلَوْ بِذِرَاعٍ، وَكَذَا فِي كَلَامِ صَاحِبِ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرِهِ: لَا يَتَصَلُّ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَإِنْ بَرَزُوا بِمَكَانٍ لِقَصْدِ الْاجْتِمَاعِ، ثُمَّ يَنْشَوُونَ السَّفَرَ مِنْهُ فَلَا قَصْرَ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: يَقْصُرُ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَيُتَعَبَّرُ فِي سَكَّانِ الْقُصُورِ وَالتَّسَاتِينِ مُفَارَقَةً مَا نُسِيُوا إِلَيْهِ عُرْفًا. وَاعْتَبَرَ أَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو الْمَعَالِي مُفَارَقَةً مَنْ صَعِدَ جَبَلًا أَوْ كَانَ الْمَكَانَ الْمَحَاضِي لِرُؤُوسِ الْحِيطَانِ، وَمُفَارَقَةً مَنْ هَبَطَ لَأَسَاسِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَبَرَ مُفَارَقَةَ النَّبُوتِ إِذَا كَانَتْ مُحَاضِدَةً اعْتَبَرَ هُنَا مُفَارَقَةً سَمِيَّتِهَا. وَعَنْهُ: يُعِيدُ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَسَافَةَ (خ).

وَاخْتَارَ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ عَقِيلٍ الْقَصْرَ بِبُلُوغِ الْمَسَافَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا (خ)، كَثِيرٌ بَلَدٌ بَعَيْنِهِ يَجْهَلُ مَسَافَتَهُ ثُمَّ عَلِمَهَا يَقْصُرُ بَعْدَ عِلْمِهِ، كَجَاهِلٍ بِجَوَازِ الْقَصْرِ ابْتِدَاءً، أَوْ عَلِمَهَا ثُمَّ نَوَى إِنْ وَجَدَ غَرْمَهُ رَجَعَ، أَوْ نَوَى إِقَامَةً بِبَلَدٍ دُونَ مَقْصِدِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدٍ بَيْنَهُ الْأَوَّلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرُّخْصَةِ انْعَقَدَ، فَلَا يَتَغَيَّرُ بِالنِّيَّةِ الْمُعْلَقَةِ حَتَّى يُوجَدَ الشَّرْطُ الْمَغْيَرُ. وَقِيلَ: لَا يَقْصُرُ، وَلَا يَتَرَخَّصُ فِي نَفْيٍ وَتَغْرِيْبٍ، إِلَّا مُحَرَّمُ الْمَرَأَةِ يَتَرَخَّصُ.

فَصْلٌ

وَيَقْصُرُ وَيَتَرَخَّصُ مُسَافِرٌ مُكْرَهًا، كَأَسِيرٍ عَلَى الْأَصَحِّ (ش) كَأَمْرَأَةٍ (و) وَعَبْدٍ (و) تَبَعًا لِزَوْجٍ وَسَيِّدٍ فِي نِيَّتِهِ وَسَفَرِهِ. وَفِيهِمَا وَجْهٌ فِي النُّوَادِرِ: لَا قَصْرَ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: تُعْتَبَرُ نِيَّةٌ مَنْ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ.

وَقَالَ: وَالْجَيْشُ مَعَ الْأَمِيرِ، وَالْجُنْدِيُّ مَعَ أَمِيرِهِ إِنْ كَانَ رِزْقُهُمْ فِي مَالِ أَنْفُسِهِمْ فَقِي إِيَّاهُمَا تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَإِلَّا فَكَالْأَجِيرِ، وَالْعَبْدُ لِلشَّرِيكَيْنِ تَرَجُّعُ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا.

وَمَتَى صَارَ الْأَسِيرُ بِبَلَدِهِمْ أُنْثَى فِي الْمَنْصُورِ تَبَعًا لِإِقَامَتِهِمْ كَسَفَرِهِمْ، وَيَقْصُرُ مَنْ حُسِنَ ظُلْمًا، أَوْ حَسَسَ مَرَضًا أَوْ مَطَرَ وَنَحْوَهُ (و)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْطَلِ حُكْمُ سَفَرِهِ لَوْجُودَ صُورَةِ الْإِقَامَةِ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: كَقَصْرِهِ، لَوْجُودَ صُورَةِ السَّفَرِ فِي أَلْتِي قُبِلَهَا وَيَقْصُرُ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا أَبْعَدَ لِيَقْصُرَ؛ لِأَنَّهُ مَطْنَةٌ قَصْدٍ صَحِيحٍ كَخَوْفٍ وَشَقَقَةٍ، فَقَدَّمَ الْحِكْمَةَ فِي بَعْضِ صُورِهِ لَا يَضُرُّ.

(١) تنبيه: قوله: (والميل ستة آلاف ذراع، أربع وعشرون أصبعا).

لعله: وهو أربع وعشرون، أو: والذراع أربع وعشرون.

وقيل: لا، بل لقصد صحيح، خرج ابن عقيل وغيره على سفر التزعة، مع أنه فرض المسألة في بلد له طريقان كما قال غيره.

وتخريجه المسألة على سفر التزعة يقتضي أنه لو أنشأ السفر لقصد الترخص فقط أنه يكون كما لو أنشأه للتزعة على ما سبق، وهذا بين ضغف التخريج، ولم أجده لأحد قبله، ولا تكلموا عليه، وظاهر كلامهم منع من قصد قرية بعيدة لخاصة هي في قريته، وجعلها صاحب المحرر أصلاً للجواز في التي قبلها، ولعل التسوية أولى، ولو سافر ليترخص فقد ذكروا لو سافر ليفطر حرم، وذكر صاحب المحرر: يكره قصد المساجد للعادة، كالسفر للتخص، كذلك [قال] وقال في مسألة: هل المسح أفضل أم الغسل أفضل؟ أما من لا خف عليه، وأراد اللبس لغرض المسح خاصة فلا يستحب له، كما لا يستحب إنشاء السفر لغرض الترخص، كذا قال.

وتأتي في الإيمان: من سافر بقصد حل يمينه وقال في الغني: الحجة من أباح القصر في كل سفر، لم يخالف إجماعاً، واختاره شيخنا.

وقال أيضاً: إن حد فتحديده يريد أجود، وقاله أيضاً في سفر المعصية، وأن ابن عقيل رجحه فيه في بعض المواضع (م ش) كأكل الميتة فيه، في رواية اختارها في التلخيص، وهي أظهر (و) وكعاص في سفره (و) وظاهر كلامهم أن السفر المكروه يمنع الترخص.

وصرح به أبو البركات ابن المنجي؛ لأنه منهي عنه، وكذا [قال] ابن عقيل في السفر إلى المشاهد لا يترخص به؛ لأنه منهي عنه أشبه سفر المعصية، وتأتي المسألة في الاعتكاف، وقد بان بما سبق في المسح على العمامة الصماء أن الكراهة هل تمنع الترخص؟ على وجهين (م ١) (١).

وأطلق أصحابنا إباحة السفر للتجارة، ولعل المراد: غير مكابر في الدنيا، وأنه يكره، وحرمه في المنهج، قال ابن تيميم: وفيه نظر، وللطبراني بإسناد حسن عن مكحول، عن أبي هريرة، مرفوعاً ومن طلب الدنيا خلافاً لمكائراً لقي الله وهو عليه غضبان مكحول لم يمنع من أبي هريرة، وأما سورة «ألهاكم التكاثر» [التكوير: ١].

فتدل على التحريم لمن شغله عن عبادة واجبة، والتكاثر مظنة لذلك، أو محتمل، فيكره، وقد قال ابن حزم: اتفقوا على أن الاتساع في الكسب واللباس من حل إذا أدى جميع حقوق الله قبله مباح، ثم اختلفوا فمن كاره ومن غير كاره، والقصر أفضل (و) والإتمام جائز (هـ) في المنصوص بهما.

وعنه: لا ينعجن الإتمام، وكرهه شيخنا، وهو أظهر.

ويؤيد ويركع سنة الفجر، ويخير في غيرهما (ش) في فعله، وعن الحنفية كقولنا وقوله، وعند شيخنا: يسن تركه غيرهما، قيل لأحمد: التطوع في السفر؟ قال: أرجو أن لا بأس، وأطلق أبو المعالي التخير في النوافل والسنة.

ونقل ابن هانئ: يتطوع أفضل، وجزم به في الفصول، والمستوعب، وغيرهما، واختاره شيخنا في غير الرواتب، ونقله بعضهم (ع).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وقد بان بما سبق في المسح على العمامة الصماء أن الكراهة هل تمنع الترخص؟ على وجهين. انتهى، منع جواز الترخص في السفر المكروه، صرح به ابن منجا في شرح المقنع، وقاله ابن عقيل في السفر إلى المشاهد. قال المصنف هنا: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

قلت: الصواب الجواز، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال في الهداية والخلاصة وغيرهما: إذا سافر سافراً في غير معصية فله أن يقصر، فظاهر كلامهم جواز القصر في السفر المكروه.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ويسن لمسافر لغير معصية. انتهى، وصححه ابن نصر الله في حواشيه، وكلام المصنف في قباب

المسح على الحفنين يقوي هذا، ولكن أكثر الأصحاب منعوا من المسح على العمامة الصماء.

والذي يظهر أن منعهم من جواز المسح عليها لعدم حصول المشقة بنزعها، لا كونها مكروهة، ولو عللنا بالكراهة فقط لكان

الصحيح جواز المسح عليها، وقد قال بالجواز الشيخ تقي الدين وغيره على ما تقدم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

فَصْلٌ

تَشْتَرِطُ نِيَّةُ الْقَصْرِ (و ش) وَالْعِلْمُ بِهَا جِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَإِنْ إِمَامَةٌ إِذَا مُسَافِرٌ [وَلَوْ] بِأَمَارَةٍ وَعَلَامَةٍ كَهَيْئَةِ لِبَاسٍ، لَا أَنْ إِمَامَةً نَوَى الْقَصْرَ، عَمَلًا بِالظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ الْعِلْمُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ، وَإِنْ أَتَمَّ أَتَمْتُ، لَمْ يَضُرَّ، ثُمَّ فِي قَصْرِهِ إِنْ سَبَقَ إِمَامُهُ الْحَدِيثَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِخَالِهِ وَجِهَانٍ، لِنَعَارِضِ أَصْلٍ وَظَاهِرٍ (م ٢) ^(١).

وَإِنْ اسْتَخْلَفَ مُقِيمًا أَتَمَّوْا (هـ م) لِأَنَّهُمْ بِإِقْبَالِهِمْ [بِهِ] التَّزَمُوا حُكْمَ تَحْرِيمِيٍّ؛ وَلَأنَّ قُدُومَ السَّفِينَةِ بِلَدَّةٍ يُوجِبُ الْإِتِمَامَ وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمُهُ، وَإِنْ اسْتَخْلَفَ مُقِيمٌ مُسَافِرًا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَصْرٌ وَحَدٌّ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِيمَنْ شَكَّ فِي نِيَّةِ الْقَصْرِ ثُمَّ عَلِمَ بِهَا أَنَّهُ كَمَنْ شَكَّ هَلْ أَحْرَمَ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: يَصِيحُ الْقَصْرُ بِلا نِيَّةٍ (و هـ م) وَالْأَشْهَرُ: وَلَوْ نَوَى الْإِتِمَامَ ابْتِدَاءً (م) لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ، فَيُخَيَّرُ مُطْلَقًا كَالْمَسْرُومِ.

وَلَوْ نَوَى الْقَصْرَ ثُمَّ رَفَضَهُ وَنَوَى الْإِتِمَامَ جَازَ (م) وَأَتَمَّ، لِعَدَمِ اقْتِفَارِهِ إِلَى التَّعْيِينِ، فَتَبَيَّنَتِ النِّيَّةُ مُطْلَقَةً، وَلَوْ فَعَلَهُ عَمْدًا مَعَ بَقَاءِ نِيَّةِ قَصْرِهِ فِي الصَّحَّةِ وَجِهَانٍ (م ٣) ^(٢).

وَمَنْ عَزَمَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ أَوْ تَابَ مِنْهُ فِي صَلَاةٍ أَتَمَّ، وَلَوْ ذَكَرَ مَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةِ سَهْوًا قَطَعَ، فَلَوْ نَوَى الْإِتِمَامَ أَتَمَّ، وَأَتَى لَهُ بَرَكَتَيْنِ سِوَى مَا سَهَّأَ بِهِ فَإِنَّهُ يَلْفُو (هـ) وَلَوْ كَانَ مَنْ سَهَّأَ إِمَامًا بِمُسَافِرٍ تَابَعَهُ (هـ م) إِلَّا أَنْ يَخْلَمَ بِسَهْوِهِ فَتَبَطَّلَ صَلَاتُهُ بِمُتَابَعَتِهِ، كَقِيَامٍ مُقِيمٍ إِلَى خَامِسَةٍ. وَيُخْرَجُ مِنْهُ: لَا تَبْطُلُ

وَمَنْ نَوَى الْقَصْرَ قَامَ سَهْوًا فَرَضُهُ الرُّكْعَتَانِ (و) وَالزَّيَادَةُ سَهْوٌ يَسْجُدُ لَهَا.

وَقِيلَ: لَا.

وَمَنْ أَوْفَعَ بَعْضَ صَلَاتِهِ مُقِيمًا كَرَأَيْبٍ سَفِينَةٍ أَتَمَّ (و) وَجَعَلَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَصْلًا لَمَّا ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي حَضَرٍ. وَقِيلَ: إِنْ نَوَى الْقَصْرَ مَعَ عِلْمِهِ بِإِقَامَتِهِ فِي أَثْنَائِهَا صَحَّ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ كَانَ مَسَّحَ فَوْقَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَطَلَتْ فِي الْأَشْهَرِ، يُبْطَلَانِ الطَّهَارَةُ بِبُطْلَانِ الْمَسَّحِ، وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ (و) أَوْ عَكْسَهُ (و ق) أَتَمَّ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ، وَحَكَى فِي الْأَوَّلَى اعْتِيَارًا بِخَالَةِ أَذَانِهَا كَصَلَاةٍ صَحِيحَةٍ فِي مَرَضٍ.

وَمَنْ أَتَمَّ بِمُقِيمٍ اخْتَفَذَهُ مُسَافِرًا أَوْ لَا وَغَنَهُ فِي رَكْعَةٍ فَكَثَّرَ (و م) أَتَمَّ، فَيُتِمُّ مَنْ أَذْرَكَ تَشَهُدَ الْجُمُعَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعَلَى

(١) (مسألة - ٢): قوله: ولو قال: (إن قصر إمامي قصرت، وإن أتم أتممت لم يضُرَّ، ثم في قصره إن سبق إمامه الحدث قبل علمه بحاله وجهان، لنعارض أصل وظاهر). انتهى..

وأطلقهما ابن عديم: أحدهما له القصر، وهو الصحيح، قدّمه في المغني والشرح. قال في الرعاية الكبرى: ومن نوى القصر فأحدث إمامه المقيم قبل علمه بحاله، أو بان الإمام المقيم قبل السلام عمدًا، فله القصر في الأصح. انتهى.

وليست عين المسألة، ولكنها تشبهها، وقيل قبل ذلك: وفي وجوب إتمام من علم حدث إمامه المقيم قبل سلامه وجهان. انتهى. وقال ابن عديم: فإن غلب على ظنه أن إمامه مسافرًا بأمارَةٍ، أو علمه مسافرًا، فله أن ينوي القصر، ثم يلزمه متابعة إمامه في القصر والإتمام، فإن سبق إمامه الحدث في هذه الحال، فخرج ولم يعلم المأموم، فله القصر في وجوه، ويلزمه الإتمام في آخر. انتهى، وقال في الرعاية الصغرى: فإن جهل المؤتمّ حال إمامه تبعه، وإن علم أنه لم يرد الإتمام فتبعه ففي الصحّة وجهان. انتهى.

(٢) (مسألة - ٣) قوله: (ولو نوى القصر ثم رفضه ونوى الإتمام جاز.

ولو فعله عمدًا مع بقاء نية قصره ففي الصحّة وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن عديم وابن حداث.

قلت الصواب جوازه، وفعله عمدًا دليلٌ على بطلان نية القصر، ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه قال: وجه الصحّة إلغاء نية القصر بفعل الإتمام، لأصالته، ووجه البطلان كون الثالثة والرابعة زيادة فعل عمدًا، ومقتضى ذلك البطلان. انتهى. والأول أقوى، والله أعلم.

الثانية: يقصر، وتزوجه تخريج من صلاة الخوف: يقصر مطلقاً، كما خرج بعضهم إيقاعها مرتين على صحة مفترض بمقتل، وإن نوى مسافر القصر حيث يحرم عالماً كمن نواه خلف مقيم عالماً تتعقد، لينتبه ترك المتابعة ابتداءً، كنية مقيم القصر، ونية مسافر وعبد الظهر، خلف إمام جمعة، نص عليه.

وقيل: تتعقد؛ لأنه لا يعتبر للإتمام تعيينه بنية، فيتم تبعاً كغير العالم، وإن صح القصر بلا نية قصر، وتخرج الصحة في عبد إن لم تجب عليه.

وإن نواها المسافر قصرًا أتم.

وقال أبو المعالي: يتجه أن تجزئه إن قلنا الجمعة ظهر مقصورة.

قال أبو المعالي وغيره: وإن أتم من يقصر الظهر بمسافر، أو مقيم يصلي الصبح أتم.

فصل

وإن فسدت صلاة من لزمه الإتمام ولو خلف مقيم (هـ) ولو فسدت قبل ركعة (و) فأعادها أتم، ولو بان الإمام مخدراً أتم، ولو بان قبل السلام فوجهان (م ٤) (١).

قال أبو المعالي: إن بان مخدراً مقيماً معاً قصر، وكذا إن بان حدثه أولاً لا عكسه.

ولو أتم من جهل حدث نفسه بمقيم ثم علم قصر؛ لأنه باطل لا حكم له، ويتم من سافر بعد وجوبها عليه.

وعنه: يقصر (و هـ ش) كما يقضي المريض ما تركه في الصحة ناقصاً، احتج به ابن عقيل، وكما تجب الجمعة على عبد عتق بعد الزوال، وكالمسح، والفرق أن مدته غير مرتبطة، فلا يفسد المسح في أولها بفسادها في آخرها، فاعتبر بحالها، بخلاف الصلاة.

وقيل: إن ضاق الوقت لم يقصر.

وعنه: إن فعلها في وقتها قصر، اختاره ابن أبي موسى.

وإن نسي صلاة سفر فذكرها فيه قصر (و).

وقيل: لا؛ لأنه مختص بالأداء كالجمعة، ونقل المروزي ما يدل عليه، قال صاحب المحرر: وكذا في سفر آخر (و).

وقيل: يتم ذكره في إقامة متخللة، وقيل فيه: يقصر؛ لأنه لم يوجد ابتداءً وجوبها فيه.

وأخذ صاحب المحرر من تفهيد هذه المسألة بناس، ومما ذكره ابن أبي موسى في التي قبلها: يتم من تعمد تأخيرها بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها، وقاسه على السفر المحرم، وقاله الحلواني، فإنه اعتبر أن تفعل في وقتها.

وقيل: يقصر (و) لعدم تحريم السبب، وذكر في المغني الأول عن بعض أصحابنا كالجمعة.

قال: وهو فاسد لم يرد به شيء.

وفي التعليق في وجوب الصلاة بأول الوقت: إن سافر بعد خروج وقتها لم يقصرها؛ لأنه مفطر، ولا تثبت الرخصة مع التفريط في المرحض فيه.

فصل

وإن نوى مسافر إقامة مطلقاً وقيل: بموضع يقام فيه، ذكره أبو المعالي (و هـ) أتم، وكذا إن نوى مدة فوق أربعة أيام، أو شك في نية المدة ذكره ابن عقيل المذهب، وصححه القاضي وغيره.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن فسدت صلاة من لزمه الإتمام أتم ولو بان الإمام مخدراً أتم، ولو بان قبل السلام فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص والرعايتين، ومختصر ابن تيميم، والحاويين، وغيرهم:

أحدهما: يتم.

قلت: وهو الصواب، أشبه ما لو بان بعد السلام.

والوجه الثاني: يقصر.

قال في الرعاية في موضع آخر: فله القصر في الأصح.

وَعَنْهُ: أَوْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ (و م ش).
وَعَنْهُ: اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ صَلَاةً، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَجَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ فِي الْكَافِي الْمَذْهَبُ.
وَفِي النَّصِيحَةِ: فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (هـ) بَلْ فِي رُسْنَانٍ يَتَقَلُّ فِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ كَقَصْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَكَّةَ وَمِنَى وَعَرَفَةَ عَشْرًا وَقِيلَ: لَا، وَقَابِلُ هَذَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ بِوُصُولِهِ مُنْتَهَى قَصْدِهِ (خ)، وَيَوْمَ الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ.
وَعَنْهُ: لَا (و م ش).

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: الْقَصْرَ وَالْفِطْرَ وَأَنَّهُ مُسَافِرٌ مَا لَمْ يُجْمِعْ عَلَى إِقَامَةٍ وَيَسْتَوْطِنُ، كإِقَامَتِهِ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِلَا بَيَّةٍ إِقَامَةٍ (و) لَا يَعْلَمُ فَرَاغَ الْحَاجَةِ قَبْلَ الْمَدِينَةِ.
وَقِيلَ: وَلَا يَطْنُ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لِلْمُسَافِرِ الْقَصْرُ مَا لَمْ يُجْمِعْ إِقَامَةً، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سِتُونَ (ع) وَفِي التَّلْخِيصِ: إِقَامَةُ الْجَيْشِ الطَّوِيلَةِ لِلْعُزْرِ لَا تَمْنَعُ التَّرْخُصَ، لِغِلَاظِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (و هـ م ق) وَلَوْ نَوَى إِقَامَةً بِشَرْطٍ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ وَجَدَ فَتَسْخَعُ بَعْدَهُ بَيَّةُ السَّفَرِ، فَعَنْهُ: كَفَسَخِهِ مَعَهُ، إِنْطِلَالًا لِلْبَيَّةِ بِالْبَيَّةِ، فَيَقْصُرُ مِنْ بَيَّتِهِ، وَاخْتَارَ الْأَكْثَرُ: يَقْصُرُ إِذَا سَافَرَ، كَمَا لَوْ تَمَّتْ مَدَّةُ الْإِقَامَةِ (م هـ) (١) (م هـ).

وَلَوْ مَرَّ بِوَطْنِهِ أَمَّمْ (و هـ م ق).
وَعَنْهُ: لَا وَلَا حَاجَةَ فِيهِ وَلَا قَصْرَ، وَكَذَا إِنْ مَرَّ بِبَلَدٍ لَهُ فِيهِ امْرَأَةٌ أَوْ تَزَوَّجَ.
وَعَنْهُ: أَوْ أَهْلٍ (خ) أَوْ مَاشِيَةٍ (خ) لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ هُمَا (و م).
وَقِيلَ: أَوْ مَالٍ، وَفِي (عَمِدِ الْأَدَلَةِ) لَا مَنَقُولَ وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بِهِ وَلَدٌ أَوْ وَالِدٌ أَوْ دَارٌ قَصْرَ، وَفِي أَهْلٍ غَيْرِهِمَا وَمَالٍ وَجْهَانِ (٢).

وَمَنْ فَارَقَ وَطَنَهُ بَيَّةً رُجُوعِهِ بِقُرْبٍ لِحَاجَةٍ لَمْ يَتَرَخَّصْ حَتَّى يَرْجِعَ وَيُقَارِفَهُ (و) وَكَذَا إِنْ رَجَعَ كَمُرُورِهِ بِهِ فِي طَرِيقِ مَقْصِدِهِ (ق) وَعَلَى الرُّوَايَةِ السَّابِقَةِ: هُوَ كَغَيْرِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَرُكْ الرُّجُوعَ بَلْ بَدَأَ لَهُ لِحَاجَةٍ لَمْ يَتَرَخَّصْ بَعْدَ بَيَّةٍ عَوْدِهِ حَتَّى يُقَارِفَهُ ثَانِيَةً (و) وَعَنْهُ.

يَتَرَخَّصُ فِي عَوْدِهِ إِلَيْهِ لَا فِيهِ، كَبَيَّةِ طَارِدَةٍ لِلْإِقَامَةِ بِقَرْبَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ.
وَمَنْ رَجَعَ إِلَى بَلَدٍ أَقَامَ بِهِ إِقَامَةً مَابَعَةَ تَرَخُّصٍ مُطْلَقًا حَتَّى فِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) لِزَوَالِ بَيَّةٍ إِقَامَتِهِ، كَعَوْدِهِ مُخْتَارًا.
وَقِيلَ: كَوَطْنِهِ، وَيُتَعَبَّرُ بِالسَّفَرِ الْمُبِيعِ كَوْنُهُ مُنْقَطِعًا، فَإِنْ كَانَ دَالِمًا كَمَلَّاحٍ بِأَهْلِهِ ذَهْرَهُ لَمْ يَتَرَخَّصْ (خ)، لِتَفْوِيتِ رَمَضَانَ بِلَا فَائِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْضِيهِ فِي السَّفَرِ، وَكَمَا تَعْتَدُ امْرَأَتُهُ مَكَانَهَا (و) كَمَقِيمٍ، وَمِثْلُهُ مَكَارٍ، وَرَاعٍ، وَسَاعٍ، وَبَرِيدٍ، وَنَحْوِهِمْ، نَصٌّ عَلَيْهِ (خ) وَقِيلَ عَنْهُ: يَتَرَخَّصُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، قَالَ: سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ لَا، لِأَنَّهُ أَشْنَى، وَلَمْ يَغْتَبِرِ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ فِي مَلَّاحٍ وَغَيْرِهِ أَهْلُهُ مَعَهُ، فَلَا يَتَرَخَّصُ وَحْدَهُ، وَهُوَ خِلَافُ نَصُوصِهِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولو نوى إقامة بشرط، فإن لم يوجد فلا كلام، وإن وجد ففسخ بعده بئمة السفر فعنه كفسخه معه إبطالا للبيئة بالبيئة، فيقصر من بيته، واختار الأكثر: يقصر إذا سافر، كما لو تمت مدة الإقامة). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حذان في رعايته الكبرى:

إحداهما: يكون كفسخه معه إبطالا للبيئة بالبيئة، كما قال المصنف وغيره، فيقصر من بيته.

قلت: وهو قوي.

والقول الثاني: يقصر إذا سافر، وهو الصحيح، وعليه جمهور الأصحاب.

قال المجد في شرحه ونبهه في جمع البحرين والمصنف هنا: عليه أكثر الأصحاب.

(٢) تنبيه: قوله: (ولو مر بوطنه أمم وكذا إن مر ببلاطه فيه امرأة أو تزوج، وعنه: أو أهل أو ماشية وقيل: أو مال، وفي عمد الأدلة

لا منقول، وقيل: إن كان به ولد أو والد أو دار قصر، وفي أهل غيرهما ومال وجهان). انتهى.

الظاهر: أن هذين الوجهين المطلقين من تنمئة الطريقة، وهي القول الأخير، لا أنهما وجهان مستانفان مطلقان، فهذه خمس مسائل في هذا الباب، والله أعلم.

وَمَنْ لَهُ الْقَصْرُ فَلَهُ الْفِطْرُ وَلَا عَكْسُ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ وَنَحْوَهُ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ.
وَقَدْ يَنْوِي الْمَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ وَيَقْطَعُهُمَا مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الزَّوَالِ مَثَلًا فَيَفْطِرُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ، أَشَارَ ابْنُ عَقِيلٍ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ
لَمْ يَذْكُرِ الْفِطْرَ، فَقَدْ يُعَابَى بِهَا، وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَا سَبَقَ أَنَّ مَنْ قَصَرَ جَمَعَ لِكَوْنِهِ فِي حُكْمِ الْمَسَافِرِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ فِي بَابِ
الْجَمْعِ: لَا.

وَفِي الْخِلَافِ فِي بَحْثِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لَهُ الْجَمْعُ لَا مَا زَادَ، وَقِيلَ لَهُ: فِيمَا إِذَا لَمْ يُجْمِعْ إِقَامَةً لَا يَقْصُرُ؛
لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ، فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ هَذَا، بَلْ لَهُ الْجَمْعُ، وَهَلْ يَمْسُحُ مَسْحَ مُسَافِرٍ مَنْ قَصَرَ؟ قَالَ الْأَصْحَابُ كَالْقَاضِي وَغَيْرِهِ: هُوَ
مُسَافِرٌ مَا لَمْ يَفْسَحْ أَوْ يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ أَوْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَقْدَمَ عَلَى أَهْلٍ.

وَاحْتِجَّ الْقَاضِي عَلَى أَنَّ الْجَيْشَ إِذَا أَقَامَ بِدَارِ الْحَرْبِ مَدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ بِصَوْنِ أَحْمَدَ [رَحِمَهُ اللَّهُ] عَلَى ذَلِكَ،
وَبَقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: الْمَسْحُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ وَاحِدٌ، لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِالْيَاهِبِينَ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَقَالَ
الْأَصْحَابُ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ أَرْبَعَةٌ: الْقَصْرُ وَالْجَمْعُ وَالْمَسْحُ ثَلَاثًا وَالْفِطْرُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ:
وَإِنْ نَوَى إِقَامَةَ تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَارَ مُقِيمًا، وَخَرَجَ عَنْ رُخْصَةِ السَّفَرِ.

وَيَسْتَنْبِيحُ الرُّخْصَ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ السَّفَرِ إِذَا نَوَى مَا دُونَهَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَتَى يَخْرُجُ قَصَرَ وَلَوْ كَانَ شَهْرًا؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِمُسْتَوْطِنٍ بَلْ مُتَزَعِّجٌ انْزِعَاجَ السَّائِرِينَ فَصَارَ بِمَنْابَةِ السَّائِرِ، وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ السَّفَرَ الطَّوِيلَ يَسْتَنْبِيحُ
[بِهِ] جَمِيعَ الرُّخْصِ، إِلَى أَنْ قَالَ فِي الْمَلَأَحِ وَنَحْوِهِ: لَا يَسْتَنْبِيحُ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ إِلَّا التَّيْمُمُ وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ، كَذَا قَالَ.

قَالَ: وَإِنْ نَوَى إِقَامَةَ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً [لَمْ يَتْرَخَّصْ، وَإِنْ نَوَى إِقَامَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً] فَعَلَى
رِوَايَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِقَامَةَ مَدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بَلْ أَقَامَ لِحَاجَتِهِ تَرَخَّصَ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ، وَسَأَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِأَحْمَدَ: رَجُلٌ
سَافَرٌ فِي رَمَضَانَ إِذَا دَخَلَ مِصْرًا يَأْكُلُ؟ قَالَ: يَجْتَنِبُ الْأَكْلَ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فِيهِ إِقَامَةً، فَإِذَا زَادَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ
وَزِيَادَةَ صَامٍ وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ، فَذَلَّ عَلَى تَسَاوِيهِمَا.

وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِاجْتِنَابِ الْأَكْلِ ظَاهِرًا، وَاحْتِجَّ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِيمَنْ نَوَى إِقَامَةَ طَوِيلَةً فِي رُسْتَاقٍ بِمَا رَوَاهُ الْأَثَرَمُ أَنَّ
مُورِقًا سَأَلَ ابْنَ عَمَرَ فَقَالَ: إِنِّي تَاجِرٌ أَتَقَلُّ فِي قَرْىِ الْأَهْوَازِ فَأَقِيمُ فِي الْقَرْيَةِ الشَّهْرَ وَأَكْثَرَ، قَالَ: تَنْوِي الْإِقَامَةَ؟ قُلْتَ: لَا،
قَالَ: لَا أَرَاكَ إِلَّا مُسَافِرًا، صَلَّ صَلَاةَ مُسَافِرٍ.

وَكَذَا احْتِجَّ فِي الْمَغْنِيِّ وَقَالَ: لَا يَبْطُلُ حُكْمُ سَفَرِهِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَاضِحَةٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِأَمْرِ اقْتَضَى ذَلِكَ، وَأَلَّلُهُ
أَعْلَمُ.

باب الجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

تَرْكُهُ أَفْضَلُ.

وَعَنْهُ: فَعَلَهُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ، كَجَمْعِي عَرَقَةٍ وَمُرْدَلَفَةٍ.

وَعَنْهُ: التَّوَقُّفُ، وَيَجُوزُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، فِي سَفَرِ الْقَصْرِ (هـ).
وَقِيلَ: وَالْقَصِيرِ (و م).

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ إِلَّا لِسَائِرِ.

وَعَنْهُ: لِسَائِرِ وَقْتُ الْأَوَّلَى، فَيُؤَخَّرُ إِلَى الثَّانِيَةِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ (و م).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: الْأَظْهَرُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ صِفَةَ الْجَمْعِ فِعْلُ الْأَوَّلَى آخَرُ وَفِيهَا وَالثَّانِيَةِ أَوَّلُ وَفِيهَا.
وَيَجُوزُ لِمُرْضِعٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِلْمَشَقَّةِ بِكَثْرَةِ النَّجَاسَةِ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ رَوَايَةٌ: لَا (و).

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: هِيَ كَمَرِيضٍ وَلِعَاجِزٍ عَنِ الطَّهَارَةِ وَالتَّيْمُمِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ.

وَيَجُوزُ لِمَرِيضٍ عَلَى الْأَصَحِّ لِلْمَشَقَّةِ (و م) وَزَادَ: يُقَدَّمُ خَوْفُ الْإِغْمَاءِ، وَاحْتِجَ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ أَشَدُّ مِنَ السَّفَرِ، وَشَرَطَ
بَعْضُهُمْ: إِنْ جَازَ لَهُ تَرْكُ الْقِيَامِ، وَاحْتَجَمَ أَحْمَدُ بَعْدَ الْغُرُوبِ ثُمَّ تَعَشَّى ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا، قَالَ فِي
الْخِلَافِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ مُسَافِرًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَافَ إِنْ آخَرَ الْعِشَاءَ يَمُرُّصُ، لِأَجْلِ الْحِجَامَةِ السَّابِقَةِ، وَيَجُوزُ لِمَطْرٍ وَتَلَجٍ، فِي
الْمَنْصُوصِ.

وَحَكَى الْمَنْعَ رَوَايَةً (و هـ) يَشُقُّ (و م ش).

وَقِيلَ: وَلَطَّلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَلَوْ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ (ش).

وَعَنْهُ: بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش) وَالْأَوَّلُ أَشْنَهُ، وَيَجُوزُ لِلْوَحْلِ فِي الْأَصَحِّ (هـ ش).

وَقِيلَ: عَلَى الْأَصَحِّ لَيْلًا، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ، وَقَاسَمَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى الْجَمْعِ لِهَمَّا لِلْوَحْلِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ هَذَا: الْوَحْلُ
عُدْرٌ فِي الْجَمْعِ، وَذَكَرَ رَوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ الْمَذْكُورَةَ، قَالَ: فَقَدْ جَعَلَهُ عُدْرًا فِي إِسْقَاطِ الْجَمْعَةِ، وَاحْتِجَ بِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ
مُتَاوِيَةً فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَادَى: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ.وَذَكَرَ الْحَبَرُ، قَالَ: فَإِذَا جَازَ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ لِأَجْلِ الْبَرْدِ كَانَ فِيهِ تَنْبِيهُا عَلَى الْوَحْلِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَشَقَّةُ الْبَرْدِ بِأَعْظَمَ مِنَ
الْوَحْلِ، وَيَذَلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ، وَلَا وَجَهَ لَهُ يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا
الْوَحْلُ».

قَالَ: وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ الْعُدْرِ وَالنَّسَخِ، لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى قَائِدَةٍ.

وَقِيلَ: لَيْلًا مَعَ ظُلْمَةٍ (و م ر) وَيَمْلَأُ رِيحٌ شَدِيدَةٌ بَارِدَةٌ (خ) وَذَكَرَ أَحْمَدُ لِلْمَيْمُونِيِّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجْمَعُ فِي اللَّيْلَةِ
الْبَارِدَةِ، وَسَبَقَ كَلَامُ الْقَاضِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، وَكَلَامُهُمْ لَا يَخَالِفُ فِيمَا إِذَا ظَهَرَ أَنَّ مَشَقَّةَ بَعْضِ سَبَبِينَ فَكَثُرَ مِنْ ذَلِكَ
كَمَشَقَّةِ سَبَبٍ مِنْهَا، أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ لِعَدَمِ الْفَرْقِ، وَإِنْ لَمْ يَتْلَهُ مَطَرٌ أَوْ وَحْلٌ أَوْ رِيحٌ، أَوْ نَالَهُ يَسِيرٌ، جَمَعَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ
كَانَ غَيْرَ مُعْتَكِفٍ (م).

وَقِيلَ: مَنْ خَافَ قُوَّةَ مَسْجِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ جَمَعَ.

وَقَدَّمَ أَبُو الْمَعَالِي: يَجْمَعُ الْإِمَامُ، وَاحْتِجَ بِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ أَفْضَلُ.

وَقِيلَ: فِي جَمْعِ السَّفَرِ (و ش).

وَقِيلَ: التَّقْدِيمُ.

وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي جَمْعِ الْمَطَرِ (و م) وَتَقَلَّ الْأَثَرُ، وَإِنْ جَمَعَ فِي السَّفَرِ يُؤَخَّرُ.

وقيل: الأرفق به، واختاره شيخنا، وذكره ظاهر مذهب أحمد المنصوص عنه (م ١) (١).

وإن في جوازِهِ للمطر في وقت الثانية وجهين؛ لأننا لا نثق بدوامه.

ونقل ابن مثنيش: يجمع في حضر لضرورة يبل مرض أو شغل (خ).

قال القاضي: أراد ما يبيح ترك الجمعة والجماعة.

قال صاحب المحرر: هذا من القاضي يدل على أن أعذارهما كلها تبيح الجمع، واحتج في الخلاف بأن الجماعة تسقط بالمطر، للخبر، وإذا سقطت الجماعة للمسقة جاز الجمع بينهما لهذا المعنى.

ونقل أبو طالب في المطر يكون يوم الجمعة بالعادة قصير طينا ثم ينقطع وقت الذهاب فقال: من قدر أن يذهب فهو

أفضل، وإن لم يقدر لم يذهب، قال: فقد جعل ذلك عذرا في إسقاط الجمعة، فعلى قياسه يكون عذرا في الجمع، ويتوجه

مراؤه غير غلبة ناس.

وقال صاحب المحرر وصاحب النظم: الحرف يبيح الجمع في ظاهر كلام أحمد، كالمريض ونحوه، وأولى، لمفهوم

قول ابن عباس: «من غير خوف ولا مطر» وبه تمسك إمامنا في الجمع للمطر، واختار شيخنا الجمع لتخصيص الجماعة،

وللصلاة في حمام مع جوازها فيه خوف فوت الوقت، ولخوف تخرج في تركه، أي مسقة.

وفي «الصحيحين» (م: ٧٠٥) في خبر ابن عباس أنه سئل: لم فعل ذلك؟ قال: «أراد أن لا يخرج أحدا من أمته».

(١) (مسألة - ١): قوله بعدما ذكر ما يجوز الجمع لأجله: (قال بعضهم: والجمع في وقت الثانية أفضل، وقيل: في جمع السفر،

وقيل: التقديم، وجزم به غير واحد في جمع المطر ونقله الأثرم، وإن جمع في السفر يؤخر، وقيل: الأرفق به، واختاره شيخنا، وذكره

ظاهر مذهب أحمد المنصوص عنه). انتهى.

ذكر المصنف عدة أقوال في محل الأفضلية، حيث قلنا يجوز الجمع فنقول: روي عن الإمام أحمد أن جمع التأخير أفضل مطلقا،

وجزم به في المحرر والإفادات، وجمع البحرين، والمتور، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقدّمه في المستوعب والنظم، وحواشي المصنف على المقنع، وقال: ذكره جماعة.

قال الشارح: لأنه أحوط، وفيه خروج من الخلاف وعمل بالأحاديث كلها.

قال الزركشي: وعليه الأصحاب، يعني أن جمع التأخير أفضل، لكن ذكره في جمع السفر.

وقال في روضة الفقه: الأفضل التأخير في جمع المطر، وقيل: جمع التأخير أفضل في السفر دون الحضر.

وجزم به في الهداية، والخلاصة، وتقدم كلام الزركشي، وقدم ابن تميم: أن جمع التأخير في حق المسافر أفضل، وقال: نص عليه،

وجزم بأن الأفضل في حق المريض فعل الأصلح له، وقدّم أن التقديم في جمع المطر ونحوه أفضل. انتهى.

وقال الأمدي: إن كان سافرا، فالأفضل التأخير وإن كان في المنزل فالأفضل التقديم، وقال في المذهب: الأفضل في حق من يريد

الارتحال في وقت الأولى ولا يغلب على ظنه الزوال في وقت الثانية أن يقدم الثانية، وفي غير هذه الحال الأفضل تأخير الأولى إلى وقت

الثانية. انتهى.

وقيل: جمع التقديم أفضل مطلقا، وقيل: جمع التقديم أفضل في جمع المطر، نقله الأثرم، وجمع التأخير في غيره وجزم به في الكافي،

والحاويين، وقدّمه في الرعايتين، وتقدم كلام ابن تميم.

وقيل: يفعل الأرفق به مطلقا، اختاره الشيخ تقي الدين، وقال: هو ظاهر المذهب المنصوص عن أحمد، وجزم به الشيخ في المقنع،

وصاحب الوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وشرح ابن منجي، وغيرهم.

قلت: وهو الصواب، وقيل: يفعل المريض الأرفق به من التقديم والتأخير، وجزم به ابن تميم كما تقدم، وقاله صاحب الفائق،

والشيخ الموفق، وزاد: فإن استويا عنده فالأفضل التأخير.

وقال ابن رزين: ويفعل الأرفق إلا في جمع المطر فإن التقديم أفضل. انتهى.

تنبيه: إذا قلنا بأن يفعل الأرفق واستويا عنده، قال في الكافي وابن منجي في شرحه: الأفضل التأخير في المرض، وفي المطر التقديم،

وتقدم كلام الشيخ أيضا في المريض، والله أعلم.

فهذه مسألة واحدة في هذا الباب.

فَلَمْ يُعَلِّهِ بِمَرَضٍ وَلَا غَيْرِهِ وَحُمِلَ عَلَى آخِرِ الْوَقْتِ وَأَوَّلِهِ، وَعَلَى الْمَشَقَّةِ، وَمَثَلُ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ بِالضَّعِيفِ لِلْكَبِيرِ.
وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسِيَخَ.
قَالَ: وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ عَنْهُ فَقَالَ: قَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ بِتَحْدِيدِ الْمَوَاقِيتِ، وَسَبَقَ كَلَامُهُ فِي الْجَمْعِ، لِلْوَحْلِ.

فَصْلٌ

تَشْتَرِطُ النِّيَّةُ لِلْجَمْعِ فِي الْأَشْهَرِ (و م ش) قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: هُوَ الْمَذْهَبُ، فَإِنْ جَمَعَ وَقْتُ الْأَوَّلَى أَشْتَرِطْتَ عِنْدَ إِحْرَامِهَا.

وَقِيلَ: أَوْ قَبْلَ فَرَاغِهَا.

وَقِيلَ: أَوْ إِحْرَامِ الثَّانِيَةِ (و م ر).

وَجَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ: وَإِحْرَامِ الثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: هُوَ فَقَطْ، وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الثَّانِيَةِ مُطْلَقًا (و) وَالْمَوَالَاةُ إِلَّا بِقَدْرِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ (و م ش).

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَذَكَرَ يَسِيرَ كِتَابِيَرِ عِيدِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ سُنَّةٍ.

وَفِي الْإِئْتِصَارِ: يَجُوزُ تَنَقُّلُهُ بَيْنَهُمَا، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَنْطَوِّعَ بَيْنَهُمَا.

وَإِخْتَارَ فِي الْمَعْنَى وَغَيْرِهِ الْعَرَفَ.

وَفِي الْخِلَافِ رِوَايَةُ أَبِي طَالِبٍ تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْجَمْعِ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ الْمَوَالَاةُ، وَاعْتَبَرَ فِي الْفُصُولِ الْمَوَالَاةُ، قَالَ: وَمَعْنَاهَا أَنْ لَا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِصَلَاةٍ، وَلَا كَلَامٍ، لِئَلَّا يَزُولَ مَعْنَى الْأَسْمِ وَهُوَ الْجَمْعُ، وَقَالَ: إِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِي الثَّانِيَةِ وَقُلْنَا: تَبْطُلُ [بِهِ] فَتَرَضًا أَوْ اغْتَسَلْ وَلَمْ يَطْلُ فَبَيَّ بَطْلَانِ جَمْعِهِ إِحْتِمَالَانِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لَا مَوَالَاةَ، وَأَخَذَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَالْمُرُودِيِّ: لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَصَلِّيَ الْعِشَاءَ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ، وَبِمَنْ نَصَّهُ فِي جَمْعِ الْمَطَرِ: إِذَا صَلَّى إِحْدَاهُمَا فِي بَيْتِهِ وَالْأُخْرَى فِي الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ، وَشَتَرُ وَجُودِ الْعَذْرِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا.

وَالْأَشْهَرُ: وَسَلَامُ الْأَوَّلَى.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ دَوَامُهُ فِيهَا وَإِنْ انْقَطَعَ السُّقْرُ فِي الْأَوَّلَى فَلَا جَمْعَ، وَتَصْبِيحُ وَيَتْمُهَا، وَكَذَا بَعْدَهَا، وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ كَالْقَصْرِ فَيَتِمُّهَا نَفْلًا.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: لَا يَبْطُلُ الْجَمْعُ، كَانْقِطَاعِ مَطَرٍ فِي الْأَشْهَرِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ أَنْ يَتَّيَحَّذَهُ وَحَلَّ فَيَتِمُّهُ، وَهُمَا سَوَاءٌ فِي الْمَعْنَى بِخِلَافِ مَنْ جَمَعَ لِسَفَرٍ فَرَأَى وَثَمَ مَطَرٍ أَوْ مَرَضٍ يَبْطُلُ جَمْعُهُ، وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي إِحْتِمَالًا يَبْطُلُ الْجَمْعُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَمَرِيضٌ كَمُسَافِرٍ.

فَصْلٌ

وَإِنْ جَمَعَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ أَشْتَرِطْتَ نِيَّةَ الْجَمْعِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَى مِنْ وَقْتِ الْأَوَّلَى بِقَدَرِهَا، لِقَوْلِ قَائِدَةِ الْجَمْعِ، وَهِيَ التَّخْفِيفُ بِالْمَقَارَنَةِ بَيْنَهُمَا، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ الْأَكْثَرُ: مَا لَمْ يَضِقْ عَنْ فِعْلِهَا، لِتَحْرِيمِ التَّأْخِيرِ إِذَنْ (و ش).

وَقِيلَ: أَوْ قَدَرُ تَكْبِيرَةٍ أَوْ رُكْعَةٍ، وَوُجُودِ الْعَذْرِ إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ، وَالتَّرْتِيبِ (ش) لِأَنَّهُ عَلَيْهِمَا أَمَارَةٌ، وَهِيَ اجْتِمَاعُ الْجَمَاعَةِ؛ وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَبِعَ لِلأَوَّلَةِ فَمَا لَمْ يَوْجَدْ التَّبَوُّعَ لَا يَنْبَغُ حُكْمُ التَّبَعِ؛ وَلِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَجُوزُ فِعْلُهُمَا بِصَلَاةٍ الْأَوَّلَةِ، فَقَدْ صَلَّاهَا قَبْلَ وَفِيهَا فَلَا يَصِحُّ، بِخِلَافِ الْقَوَائِمِ فِي ذَلِكَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ بِالنِّسْبَانِ (و هـ) لِأَنَّهُ إِحْدَاهُمَا هُنَا تَبِعَ لِاسْتِقْرَارِهِمَا، كَالْقَوَائِمِ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْهَا تَخْرِيجُ يَسْقُطُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: [وَضِيقٌ] وَقْتُ الثَّانِيَةِ كَقَائِمَةٍ مَعَ مُوَدَّةٍ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ لَهَا أَدَاءً.

وَقِيلَ: وَالْمَوَالَاةُ، فَيَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ، وَقَدَّمَ أَبُو الْمُعَالِي: لَا.

وَلَا يَقْصُرُهَا لِأَنَّهُمَا قَضَاءٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ، أَوْ نَوَاهِ الْمَعْدُورُ مِنْهُمَا، أَوْ صَلَّى الْأَوَّلَى وَخَذَهُ ثُمَّ الثَّانِيَةَ إِمَامًا أَوْ

مأموماً، صَحُّ فِي الْأَشْهَرِ، وَلَهُ الْوُثْرُ قَبْلَ مَغِيْبِ الشَّفَقِ (م) وَصَلَاةُ عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ كَغَيْرِهِمَا، نَصُّ عَلَيْهِ: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ش) وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي عِبَادَاتِهِ وَشَيْخُنَا: الْجَمْعَ وَالْقَصْرَ مُطْلَقًا (و م) وَالْأَشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ: الْجَمْعُ فَقَطْ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ (و هـ) وَلَا مِتْنَاعَ الْقَصْرِ لِلْمَكِّيِّ، قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْلَى أَحَدٌ مِنْهُمْ الْمَوْسِمَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْدُمُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مِنَ الْمَدِينَةِ وَقَالَ عَطَاءٌ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُؤْلَى أَحَدٌ مِنْهُمْ.

باب صلاة الخوف

تَجُوزُ (و) فِي قِتَالِ مُبَاحٍ (و) وَلَوْ حَضَرَا (و) مَعَ خَوْفٍ مَجْمَعِ الْعَدُوِّ، فَإِنْ كَانَ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَمْ يَخَفْ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَخَافُوا كَمَيْنًا صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ عُسْفَانٍ، فَيَصْنَعُهُمْ خَلْفَهُ صَفَتَيْنِ فَاكْثَرُ، فَيُصَلِّي بِهِمْ جَمِيعًا حَتَّى يَسْجُدَ، فَيَسْجُدُ مَعَهُ [الصَّفَّ] الْأَوَّلَ، وَيَحْرُسُ الثَّانِي حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ إِلَى الثَّانِيَةِ فَيَسْجُدُ وَيَلْحَقَهُ. وَفِي الْخَيْرِ: «تَأَخَّرَ الْمُتَقَدِّمُ وَتَقَدَّمَ الْمُتَأَخَّرُ»، فَقِيلَ: هُوَ أَوَّلَى لِلتَّسْوِيَةِ فِي فَضِيلَةِ الْمَوْقِفِ، وَلِقُرْبِ مُوَاجِهَةِ الْعَدُوِّ. وَقِيلَ: يَجُوزُ (م) (١) (١).

وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ يَحْرُسُ السَّاجِدَ مَعَهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَلْحَقُهُ فِي التَّشَهُّدِ، فَيَسَلِّمُ بِجَمِيعِهِمْ. وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: يَحْرُسُ الصَّفَّ الْأَوَّلَ أَوَّلًا، لِأَنَّهُ أَحْوْطُ، وَإِنْ حَرَسَ بَعْضُ الصَّفِّ أَوْ جَعَلَهُمْ صَفًّا وَاحِدًا جَانَ، لَا جِرَاسَةَ صَفٍّ وَاحِدٍ فِي الرُّكْعَتَيْنِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ ذَاتِ الرَّقَاعِ، فَيَقْسِمُهُمْ طَائِفَتَيْنِ تَكْفِي كُلُّ طَائِفَةٍ الْعَدُوَّ، زَادَ أَبُو الْمُتَالِي: بِحَيْثُ يَحْرُسُ فِرَارًا، فَإِنْ فَرَطَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ أَوْ فِيمَا فِيهِ حَظٌّ لَنَا أَثِمَ، وَيَكُونُ صَغِيرَةً، وَهَلْ يَقْدَحُ فِي الصَّلَاةِ إِنْ قَارَنَ الصَّلَاةَ؟ الْأَثِمَةُ لَا يَقْدَحُ؛ لِأَنَّ النُّهْيَ لَا يَخْتَصُّ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ. وَقِيلَ: يَفْسُقُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ، كَالْمُودِعِ وَالْأَمِينِ وَالْوَصِيِّ إِذَا فَرَطَ فِي الْأَمَانَةِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِمْ هَذَا الْخِلَافُ.

قَالَ: وَتَكُونُ الصَّلَاةُ مَعَهُ مَبْنِيَّةً عَلَى إِمَامَةِ الْفَاسِقِ (م) (٢) (٣).

وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ كَوْنُ كُلِّ طَائِفَةٍ ثَلَاثَةً فَاكْثَرُ، قِيلَ: يُكْرَهُ أَقَلُّ، طَائِفَةٌ تَحْرُسُ وَطَائِفَةٌ يُصَلِّي بِهَا رُكْعَةً ثُمَّ تَفَارِقُهُ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ إِذَا اسْتَمَّ قَائِمًا، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ، لِأَنَّهَُا مُفَارِقَةٌ بِلَا عَذْرِ، وَتُتِمُّهَا لِنَفْسِهَا، وَتُسَلِّمُ وَتَتَوَيَّ الْمَفَارِقَةَ؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْمَتَابِعَةَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن كان في جهة القبلة فيصنعهم [خلفه] صفتين، فأكثَر، ويصلي بهم جميعًا حتى يسجد، فيسجد معه الصَّفَّ الأول، ويحرس الثاني حتى يقوم الإمام إلى الثانية فيسجد ويلحقه، وفي الخبر: «تَأَخَّرَ الْمُتَقَدِّمُ وَتَقَدَّمَ الْمُتَأَخَّرُ»، فقيل: هو أولى للتسوية في فضيلة الموقف، ولقرب مواجهة العدو، وقيل: يجوز). انتهى.

القول الأول: هو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح، ومختصر ابن تيميم، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم، وهو ظاهر ما جزم به في الكافي، والهادي، وشرح ابن رزين، فإنهم ذكروا الصفة التي في الحديث، واقتصروا عليها.

والقول الثاني: جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن كان العدو في غير جهة القبلة قسمهم طائفتين تكفي كل طائفة العدو فإن فرط الإمام في ذلك أو فيما فيه حظ لنا أثم، ويكون صغيرة، وهل يقدح في الصلاة إن قارن الصلاة؟ الأشبه لا يقدح؛ لأن النهي لا يختص بشرط الصلاة، وقيل: يفسق، وإن لم يتكرر، كالمودع والأمين والوصي إذا فرط في الأمانة، ذكر ذلك ابن عقيل، وتكون الصلاة معه مبنية على إمامة الفاسق). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم، فقال: فإن ترك الأمير ما فيه حظ المسلمين أثم، وهل يفسق بذلك قبل تكراره؟ على وجهين. انتهى.

قال ابن عقيل في الفصول: وهذا لفظه: إن فعل ذلك عمدًا كان عاصيًا، ويحتمل أن يصير بذلك فاسقًا، كالمودع والأمين والوصي إذا فرط، فتخرج صحة إمامته على الخلاف في صلاة الفاسق.

ويحتمل أن يكون ذلك صغيرة لا توجب بمجردها الفسق حتى يشفعها بأثمائها، هل يقدح ذلك في الصلاة لكونها معصية قارنت الصلاة؟ الأشبه أنها لا تقدح، وعلمه. انتهى.

واقصّر المصنف على كلام ابن عقيل يقرى ما قال إنه الأشبه، والله أعلم.

قلت: الصواب أن يفسق، وارتكاب ما فعله يدل على أمر عظيم، والذي يظهر أن هذا ليس من الخلاف المطلق الذي اصطلح عليه المصنف، والله أعلم.

وَلَمْ يَنْتِزِعْ الْمَفَارِقَةَ بَطَلَتْ.

وَتَسْجُدُ لِسَهْوِ إِمَامِهَا قَبْلَ الْمَفَارِقَةِ عِنْدَ فَرَاغِهَا، وَهِيَ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ مُتَفَرِّدَةٌ.

وَقِيلَ: مُتَوَيْتٌ، وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ مُتَوَيْتَةٌ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ، يَسْجُدُونَ لِسَهْوِهِ لَا لِسَهْوِهِمْ.

وَمَنْعَ أَبُو الْمَعَالِي انْفِرَادَهُ، فَإِنَّ مَنْ فَارَقَ إِمَامَهُ فَأَذْرَكَ مَأْمُومًا بَقِيَ حُكْمُ إِمَامِيَّتِهِ، وَإِذَا أَتَمَّتْ وَسَلَّمَتْ مَضَتْ تَحْرُسُ، وَيُطِيلُ قِرَاءَتَهُ حَتَّى تَحْضُرَ الْآخَرَى فَتُصَلِّيَ مَعَهُ الثَّانِيَةَ، يَفْرَأُ إِذَا جَاءُوا بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ، وَإِنْ كَانَ [قَرَأَ] بَقَدَّرَ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ، وَلَا يُؤَخِّرُ الْقِرَاءَةَ إِلَى مَجِيئِهَا (ق).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ وَلَا التَّسْبِيحُ وَلَا الدُّعَاءُ وَلَا الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْبَدْءُ بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةَ طَوِيلَةً، كَذَا قَالَ: لَا يَجُوزُ، أَيْ يَكْرَهُ، وَيَكْفِي إِذْرَاكُهَا لِرُكُوعِهَا، وَيَكُونُ تَرْكُ الْإِمَامِ الْمُسْتَحَبُّ.

وَفِي الْفُصُولِ: فَعَلَّ مَكْرُوهًا، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ كَرَّرَهُ، وَصَلَّتِ الثَّانِيَةَ وَسَلَّمَهَا.

وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَهَا.

وَقِيلَ: يُقْضَى بَعْدَ سَلَامِهِ (و م ر)، وَتَسْجُدُ مَعَهُ لِسَهْوِهِ وَلَا تَعِيدُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَتَفَرَّدْ عَنْهُ، وَجَعَلَهَا الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ

كَمَسْبُوقٍ.

وَقِيلَ: إِنْ سَهَا فِي خَالَ انْتِظَارِهَا، أَوْ سَهَتْ بَعْدَ مَفَارِقَتِهِ، فَهَلْ يَثْبُتُ حُكْمُ الْقُدْوَةِ^(١)؟

وَإِذَا لَحِقُوهُ فِي التَّشَهُدِ هَلْ يُعْتَبَرُ تَجْدِيدُ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ؟ فِيهِ خِلَافٌ مَأْخُودٌ مِنْ رُحْمٍ عَنْ سُجُودٍ إِذَا سَهَا فِيمَا يَأْتِي بِهِ، أَوْ سَهَا إِمَامُهُ قَبْلَ لِحْوَقِهِ، أَوْ سَهَا الْمُنْفَرِدُ ثُمَّ دَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي:

وَأَوْجِبَ أَبُو الْخَطَّابِ سُجُودَ السَّهْوِ عَلَى الْمَرْحُومِ لِانْفِرَادِهِ بِفَعْلِهِ.

وَقِيَاسُ قَوْلِهِ فِي الْبَاقِي كَذَلِكَ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَانْفَرَدَ بِهِ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَعَامَّةِ الْعُلَمَاءِ: إِنْ انْفَرَادَ الْمَأْمُومُ بِمَا لَا يَقْطَعُ قُدْوَتَهُ مَتَى سَهَا فِيهِ [أَوْ بِهِ] حَمَلَ عَنْهُ الْإِمَامُ.

وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ، لِبَقَاءِ حُكْمِ الْقُدْوَةِ وَإِنْ انْتَبَهَرَ مَا جَالَسًا بِلَا عَذْرِ وَاتَّخَذَتْ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بَطَلَتْ.

وَهَلْ يَجُوزُ تَرْكُ الطَّائِفَةِ الَّتِي تَحْرُسُ الْحِرَاسَةَ لِمَدَدِ أَغْنَاهَا عَنْهَا بِلَا إِذْنٍ وَتُصَلِّيَ، لِحُصُولِ الْغَرَضِ، أَمْ [لَا] لِأَنَّ رَأْيَ

الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ بِرَأْيِ آخَادِ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِالنَّظَرِ فِيهِ، بِدَلِيلِ الرُّمَاءِ يَوْمَ أُحُدٍ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [آل عمران: ١٥٥] فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وتسجد معه لسهو ولا تعيد؛ لأنها لم تنفرد عنه، وجعلها القاضي وابن عقيل كمسبوق).

وقيل: إن سها في حال انتظارها، أو سهت بعد مفارقتها، فهل يثبت حكم القدوة؟ وإذا لحقوه في التشهد هل يعتبر تجديد نية الاقتداء؟ فيه خلاف مأخوذ من رجم عن سجود إذا سها فيما يأتي به، أو سها إمامه قبل لحوقه، أو سها المنفرد ثم دخل في جماعة، وفيه وجهان، قاله أبو المعالي.

وأوجب أبو الخطاب سجود السهو على المرحوم، لانفراده بفعله، وقياس قوله في الباقي كذلك.

قال صاحب المحرر: وانفرد به عن أكثر أصحابنا وعامة العلماء انفرد المأموم بما لا يقطع قدوته متى سها فيه أو به حمل عنه الإمام، ونص عليه في مواضع، لبقاء حكم القدوة). انتهى كلام المصنف ونقله.

وملخص ذلك: أن الصحيح من المذهب: تحمل الإمام عن المأموم ما ذكره المصنف من الصور التي انفرد بها المأموم، وإن الخلاف المطلق الذي ذكره إنما هو طريقة لبعض الأصحاب، وإن المقدم خلافه، وهو المنصوص، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣) قوله: (وهل يجوز ترك الطائفة التي تحرس الحراسة لمدد أغناها [عنه] بلا إذن وتصلّي، لحصول الغرض، أم لا لأن رأي الإمام لا يجوز نقضه برأي آحاد المسلمين بما ينفرد بالنظر فيه، بدليل الرمّة يوم أُحُد).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [آل عمران: ١٥٥] فيه وجهان. انتهى).

وأطلقهما ابن عديم.

قلت: إن تحققت الغناء بالمدد الذي جاء جاز لها ترك الحراسة والصلاة، وإن غلب على ظنها الغناء أو شكّت فيه لم يجز، والله أعلم.

ولم أر هذه المسألة في غير كلام المصنف.

وَعَلَيْهِمَا: تَصِحُّ^(١)، لَأَنَّ النَّهْيَ لَا يَخْتَصُّ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قِيلَ: لَوْ خَاطَرَ أَقْلٌ مِمَّا شَرَطْنَا، وَتَعَمَّدُوا الصَّلَاةَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَقِيلَ: تَصِحُّ؛ لَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَمْ يَمُدَّ إِلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ، بَلْ إِلَى الْمَخَاطَرَةِ بِهِمْ كَتَرَكُ حَمْلَ سِلَاحٍ مَعَ حَاجَتِهِ. وَقِيلَ: لَا، وَهَذِهِ الصِّفَةُ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ وَأَصْحَابِهِ (و م ر ش) وَنَصُّهُ: تَفْعَلُ وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَخَالَفَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكَعَةً (و) وَلَا تَفْسُدُ، بِعَكْسِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى انْتِظَارَيْنِ، وَالْانْصِرَافِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَضِيلَةِ لَا الْجَوَازِ. وَيَخْرُجُ: تَفْسُدُ مِنْ فَسَادِهَا بِتَفْرِيقِهِمْ أَرْبَعِ طَوَائِفَ (و هـ).

وَإِنْ كَانَتْ رُبَاعِيَّةً غَيْرَ مَقْصُورَةٍ صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَتَصِحُّ بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً وَبِأُخْرَى ثَلَاثًا، وَتَفَارِقُهُ الْأُولَى فِي الْمَغْرِبِ وَالرُّبَاعِيَّةِ عِنْدَ فَرَاغِ الشَّهَادَةِ، وَيَنْتَظِرُ الثَّانِيَةَ جَالِسًا يَكْرَرُهَا، فَإِذَا أَتَتْ الثَّانِيَةَ قَامَ، زَادَ أَبُو الْمَعَالِي: نُحْرِمُ مَعَهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ بِهِمْ.

وَقِيلَ: الْمَفَارِقَةُ وَالْانْتِظَارُ فِي الثَّانِيَةِ (و م ر ق) قِيَرَأُ سُورَةً وَيَحْتَمِلُ تَكَرُّارَ الْفَاتِحَةِ، وَلَا تَشْهَدُ الثَّانِيَةُ بَعْدَ ثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلٌّ تَشْهَدُهَا.

وَقِيلَ: تَشْهَدُ مَعَهُ إِنْ قُلْنَا يَقْضِي رَكَعَتَيْنِ مَوَالِيَيْنِ، لِئَلَّا تُصَلِّيَ الْمَغْرِبُ بِشَّهَادَةٍ، وَإِنْ فُرِقَهُمْ أَرْبَعًا فَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً صَحَّتْ صَلَاةُ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ (و ق) لِمُفَارَقَتِهِمَا قَبْلَ الْانْتِظَارِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ، وَاحْتِجَ بِأَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا صَارَ إِلَى فِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَسَوَاءٌ احْتِجَ إِلَى هَذَا التَّفْرِيقِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُمْ صَلَاةُ شَيْءٍ الْخَوْفِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: الصَّحِيحُ عِنْدِي عَلَى أَصْلِنَا إِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ صَحَّتْ صَلَاةُ الْكُلِّ لِحَاجَتِهِمْ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ إِلَى ثَلَاثِ يَأْتِ وَالْجَيْشُ أَرْبَعُ يَأْتِ لِجَوَازِ الْإِنْفِرَادِ لِعَدْلٍ، وَالْانْتِظَارُ إِنَّمَا هُوَ تَطْوِيلُ قِيَامٍ وَقِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ، وَإِلَّا صَحَّتْ صَلَاةُ الْأُولَى لِجَوَازِ مُفَارَقَتِهَا، بِذَلِكَ جَوَازِ صَلَاتِهِ بِالثَّانِيَةِ الرُّكْعَاتِ الثَّلَاثِ عَلَى مَا سَبَقَ، وَتَبَطَّلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَالثَّانِيَةِ، لِانْفِرَادِهِمَا بِلَا عَدَرٍ، وَهُوَ مُبْطِلٌ عَلَى الْأَشْهُرِ، وَالثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةَ لِذُخُولِهِمَا فِي صَلَاةٍ بَاطِلَةٍ. وَقِيلَ: تَبْطُلُ صَلَاةُ الْكُلِّ لِيَتَّبِعَهُمَا صَلَاةُ مُحَرَّمَةٍ ابْتِدَاءً.

وَقِيلَ: تَصِحُّ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَقَطْ، وَحَزَمَ بِهِ فِي الْخِلَافِ، قَالَ: لَأَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِينَ إِنَّمَا فَسَدَتْ لِانْصِرَافِهِمْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ الْانْصِرَافِ بِلَا حَاجَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ: تَبْطُلُ صَلَاةُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ (و هـ م) لِانْصِرَافِهِمَا فِي غَيْرِ مَجْلِسٍ، وَمَنْ جَهِلَ مِنْهُنَّ الْمَفْسِدَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ إِنْ جَهِلَ الْإِمَامَ، كَحَدِيثِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلِهَذَا قِيلَ: لَا تَصِحُّ كَحَدِيثِهِ.

وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ مُطْلَقًا، لِإِلْعَامِ بِالْمَفْسِدِ، وَالْجَهْلُ بِالْحُكْمِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ كَالْحَدِيثِ

فَصْلٌ

وَلَوْ صَلَّى كَخَبِيرِ ابْنِ عُمَرَ بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً وَمَضَتْ^(٢)، ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ رَكَعَةً وَمَضَتْ، وَسَلَّمْ ثُمَّ أَتَتْ الْأُولَى فَاتَمَّتْ الصَّلَاةُ بِقِرَاءَةٍ وَقِيلَ: أَوْ لَا؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَةٌ بِهِ حُكْمًا فَلَا يَقْرَأُ فِيهَا يَقْضِيهِ مِنْ رُحْمٍ أَوْ نَامَ حَتَّى سَلَّمَ إِمَامُهُ، وَنَصُّهُ خِلَافُهُ. ثُمَّ أَتَتْ الثَّانِيَةَ فَاتَمَّتْ بِقِرَاءَةٍ أَجْزَأَ (ق)، وَلَيْسَتْ الْمُخْتَارَةُ (هـ) وَعِنْدَهُ: تَفْعَلُ وَلَوْ كَانَ الْعَدُوُّ بِجِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَلَوْ فَضَّتْ الثَّانِيَةَ رَكَعَتَهَا وَقَتَ فَارَقَتْ إِمَامَهَا وَسَلَّمَتْ، ثُمَّ مَضَتْ وَأَتَتْ الْأُولَى فَاتَمَّتْ كَخَبِيرِ ابْنِ مَسْعُودٍ صَحَّ، وَهُوَ أَوَّلَى، قَالَهُ

(١) تَنْبِيْهَانِ: الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ بَعْدَ إِطْلَاقِ الْوُجْهِينِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ: (وَعَلَيْهِمَا تَصِحُّ - يَعْنِي: الصَّلَاةُ -؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَخْتَصُّ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قِيلَ: لَوْ خَاطَرَ أَقْلٌ مِمَّا شَرَطْنَا وَتَعَمَّدُوا الصَّلَاةَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَقِيلَ: تَصِحُّ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَمْ يَمُدَّ إِلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ بَلْ إِلَى الْمَخَاطَرَةِ بِهِمْ، كَتَرَكُ حَمْلَ سِلَاحٍ مَعَ حَاجَةٍ، وَقِيلَ: لَا). انْتَهَى.

فَإِطْلَاقُ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنْ تَمَتُّهِ الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ.

(٢) الثَّانِي: قَوْلُهُ فِي فَصْلِ: (وَلَوْ صَلَّى كَخَبِيرِ ابْنِ عُمَرَ، فَلَا يَقْرَأُ فِيهَا يَقْضِيهِ مِنْ رُحْمٍ).

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: لَعَلَّهُ: كَمَنْ رُحِمَ، وَأَجْرَاهُ شَيْخُنَا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى.

بَغْضِهِمْ، وَلَوْ صَلَّى كَخَيْرِ أَبِي بَكْرَةَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ صَلَاةً وَسَلَّمَ بِهَا صَحَّ.

وَبَنَاءُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَفِّلِ، وَتَصَدُّقُ التَّفَرُّقَةِ، وَلَمَّا مَنَعَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مُفْتَرَضًا خَلْفَ مُتَنَفِّلٍ قَالَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يُعَادُ فِيهِ الْفَرَضُ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَاتُهُ فِي حَالِ اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرَضِ بِهِ مُؤَادَّةٌ بَيْنَهُ الْفَرَضُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَصْيِيرٌ تَفْلًا بَعْدَ إِعَادَتِهَا، وَذَلِكَ لَا يَغْيِرُ حُكْمَ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ.

كَمَعُذُورٍ لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ أَمْ مِثْلُهُ فِي الظُّهْرِ ثُمَّ شَهِدَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ، وَلَوْ صَلَّى بِهِمُ الرَّبَاعِيَّةَ الْجَائِزَ قَصْرَهَا تَامَةً، بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ بِلَا قَضَاءٍ، فَتَكُونُ لَهُ تَامَةً، وَلَهُمْ مَقْصُورَةٌ، فَتَصِحُّ، لِحَبْرِ جَابِرٍ، وَمَنْعُهُ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ، لَا خِشَالٍ سَلَامِهِ فَتَكُونُ الصَّغَةُ قَبْلَهَا وَلَوْ قَصَرَهَا وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً بِلَا قَضَاءٍ كَصَلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخُذِيفَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِمْ صَحَّ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: مَا يُرَوَى فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهَا صِحَاحٌ.

ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ رَكَعَةً رَكَعَةً إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَانِ، وَلِلْقَوْمِ [رَكَعَةً] رَكَعَةً، وَلَمْ يَنْصُ عَلَى خِلَافِهِ، وَلِلْخَوْفِ وَالسَّفَرِ، وَمَنْعَةُ الْأَكْثَرِ (و).

فَصْلٌ

وَإِنْ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ وَلَا خَوْفَ بَطَلَتْ وَقِيلَ: لَا صَلَاةَ لِإِمَامٍ، وَالْمَرَادُ عَلَى خَيْرِ أَبِي بَكْرَةَ، وَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي الْخَوْفِ حَضَرًا بِشَرْطِ كَوْنِ الطَّائِفَةِ أَرْبَعِينَ، فَيُصَلِّي بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً بَعْدَ حُضُورِهَا الْخَطِيئَةِ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَلْتِي لَمْ تَحْضُرْهَا لَمْ تَصِحَّ، وَتَقْضِي كُلَّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً بِلَا جَهْرِ، وَيَتَوَجَّهُ بِبَطُلٍ إِنْ بَقِيَ مُنْفَرِدًا بَعْدَ ذَهَابِ الطَّائِفَةِ، وَكَمَا لَوْ نَقَصَ الْعَدَدُ وَقِيلَ: يَجُوزُ هُنَا لِلْعُدْرِ، وَلَآئِهْ مُرْتَقِبُ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَإِنْ صَلَّاهَا كَخَيْرِ ابْنِ عُمَرَ جَارٍ، قَالَ: وَيُصَلُّ الْاسْتِسْقَاءَ ضَرُورَةً، كَالْمَكْتُوبَةِ، وَالْكُسُوفِ، وَالْعِيدِ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَيُسْتَحَبُّ حَمْلُ سِلَاحٍ خَفِيفٍ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ يَجِبُ (و م ش) وَلَا يُشْتَرَطُ (و) وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ. وَفِي الْمُتَخَبِّرِ: هَلْ يُسْتَحَبُّ؟

فِيهِ رَوَاتَانِ: نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: لَا بَأْسَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنَ عَقِيلٍ: أَنَّ حَمْلَهُ فِي غَيْرِ الْخَوْفِ مَحْظُورٌ، فَهُوَ أَمْرٌ بَعْدَ حَظَرٍ، وَهُوَ لِلِإِبَاحَةِ، كَذَا قَالُوا مَعَ قَوْلِهِمْ: يُسْتَحَبُّ، وَقَالَ الْقَاضِي [أَيْضًا] وَقَالَ أَيْضًا عَنْ رَفْعِ الْجَنَاحِ عَنْهُمْ: رَفْعُ الْكَرَاهَةِ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي غَيْرِ الْعُدْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: لَا يَكْرَهُ فِي غَيْرِ الْعُدْرِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَيَكْرَهُ مَا يُثْقِلُهُ أَوْ يَمْنَعُ اكْتِمَالَهَا أَوْ يَضُرُّ غَيْرَهُ، وَذَكَرَ فِي الْقُصُولِ: يَكْرَهُ مَا يَمْنَعُهُ اسْتِيفَاءُ الْأَرْكَانِ، وَمَرَادُهُ عَلَى الْكَمَالِ، قَالَ: إِلَّا فِي حَرْبٍ مُبَاحٍ، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَسْتَنْ فِي مَكَانٍ آخَرَ وَيَحْتَمِلُ نَجَسًا لِحَاجَةٍ. وَفِي الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ (م ٤) (١).

فَصْلٌ

يَجُوزُ فِعْلُ الصَّلَاةِ خَالَ الْمُسَافِقَةِ أَوْ الْحَرْبِ الْمُبَاحِ كَطَنْ سَبْعٍ وَتَحْوِهُ أَوْ غَرِيمٍ ظَلِيمٍ، أَوْ خَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ ذَبِّ عَنْهُ، وَعَلَى الْأَصَحِّ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ رَاجِلًا وَرَازِكًا، إِيمَاءً إِلَى الْقِيَلَةِ وَغَيْرِهَا، وَجَدَّ ذَلِكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا. وَلَوْ اخْتِاجَ عَمَلًا كَثِيرًا، وَعَنْهُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِذْنٌ وَلَا يَجِبُ (هـ) بِخِلَافِهِ، مَنْ هَذَا بِالْقَتْلِ وَمُنِعَ مِنْهَا فَيَجُوزُ تَأْخِيرُهَا، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ وَهَذَا قَادِرٌ، وَتَتَعَقَّدُ الْجَمَاعَةُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِلنُّصُوصِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ تَجِبُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا احْتَجُّوا بِهِ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويمحى نجسًا لحاجة، وفي الإعادة روايتان). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: قلت: يحتمل الإعادة وعدمها وجهين. انتهى.

قلت: الصواب عدم الإعادة وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغرى، فإنه قال: لا يضر تلويث سلاحه بدم، وهي قريبة مما إذا تيمم في الحضر خوفًا من البرد وصلى، فإن الصحيح: لا يعيد كما تقدم، ولها نظائر كثيرة.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب، فيها الخلاف مطلق.

وَقِيلَ: لَا تَجِبُ، وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ وَالشَّيْخِ: لَا تَتَعَيَّدُ (و هـ) وَيُعْفَى عَنْ تَقَدُّمِ الْإِمَامِ، كَعَمَلٍ كَثِيرٍ.
وَفِي الْفُصُولِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُعْفَى، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ، لَكِنْ يُعْتَبَرُ إِمَّاكَانُ الْمَتَابَعَةِ، وَيَوْمِيٌّ بِالسُّجُودِ اخْفَاضٌ، وَلَا يَجِبُ
سُجُودُهُ، عَلَى ذَاتَيْهِ وَلَهُ الْكَرُّ وَالْفَرُّ وَنَحْوُهُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَا يَزُولُ الْخَوْفُ إِلَّا بِإِنْهَازِ الْكُلِّ وَلَا تَبْطُلُ بِطَوِيلِهِ (ش) وَيَتَوَجَّهُ مِنْ
هَذَا: لَوْ أَكْرَهَ عَلَى زِيَادَةِ فِعْلٍ لَمْ تَبْطُلْ بِهِ، وَلِهَذَا جَزَمَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَخَّرْ لِدَفْعِ الْإِكْرَاهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ، بِخِلَافِ شِدَّةِ
الْخَوْفِ، وَسَبَقَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ فِي سُجُودِ الشَّهْرِ خِلَافُهُ.
وَقِيلَ: إِنْ كَثُرَ دَفْعُ عَدُوٍّ مِنْ سَبِيلٍ وَسَبَّحَ وَسَقَطَ جِدَارٌ وَنَحْوُهُ أَبْطُلَ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُلْزَمَهُ
الْفِعْلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَدِ بِهِ، كَالْمُضِيِّ فِي الْحَجِّ الْقَاسِدِ، وَالْدُّخُولِ مَعَ الْإِمَامِ فِي حَالِ السُّجُودِ، كَذَا قَالَ: وَلَا يُلْزَمُ الْإِكْرَاهُ إِلَى
الْقَبِيلَةِ.

وَعَنْهُ: يُلْزَمُ قَادِرًا، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: وَعَاجِزًا، وَلِطَالِبٍ عَدُوٌّ يَخَافُ قُوَّتَهُ الصَّلَاةُ كَذَلِكَ.

وَعَنْهُ: لَا، صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و) وَكَذَا التَّيْمِيُّ لَهُ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْقَوْمِ يَخَافُونَ قُوَّتَ الْغَارَةِ فَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ يُصَلُّونَ عَلَى ذَوَابِهِمْ قَالَ:
[كُلُّ] أَرْجُو، وَمَنْ أَمِنَ أَوْ خَافَ فِي الصَّلَاةِ انْتَقَلَ وَيَنَى (ش) فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا تَبْطُلُ (هـ) وَمَنْ صَلَّاهَا لَظَنَ عَدُوًّا، فَلَمْ يَكُنْ،
أَعَادَ (و هـ م ق) لِعَدَمِ الْمُبِيحِ، كَمَا لَوْ كَانَ مُحْدِثًا.

وَقِيلَ: لَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ رَوَايَةً، وَكَذَا إِنْ كَانَ وَثَمَ مَانِعٍ.

وَقِيلَ: إِنْ خَفِيَ الْمَانِعُ وَإِلَّا أَعَادَ، وَإِنْ بَانَ بِقَصْدِ غَيْرِهِ لَمْ يُعَدَّ فِي الْأَصَحِّ، لِوُجُودِ سَبَبِ الْخَوْفِ بِوُجُودِ عَدُوٍّ يَخَافُ
هَجْمَهُ، كَمَا لَا يُعِيدُ مَنْ خَافَ عَدُوًّا فِي تَخَلُّفِهِ عَنْ رُفْقَتِهِ فَصَلَّاهَا ثُمَّ بَانَ أَمْنُ الطَّرِيقِ.

وَعَنْهُ: مَنْ خَافَ كَيْفِيًّا أَوْ مَكِيدَةً إِنْ تَرَكَهَا صَلَّاهَا وَأَعَادَ، وَإِنْ خَافَ هَذَمَ سُورَ أَوْ طَمَّ خَشَدَقَ إِنْ صَلَّاهَا آيِنًا فَصَلَاةُ
خَائِفٍ، مَا لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُصَلِّي آيِنًا مَا لَمْ يَظُنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب صلاة الجمعة

قَالَ فِي الْفُصُولِ: سُمِّيَتْ جُمُعَةً لِجَمْعِهَا الْجَمَاعَاتِ.

وَقِيلَ: لِجَمْعِ طِينِ آدَمَ فِيهَا.

وَقِيلَ: لِأَنَّ آدَمَ جَمِعَ فِيهَا خَلْقَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/٥) وَغَيْرُهُ (ن: ١٦٦٥) مَرْفُوعًا.

وَقَدَّمَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ: لِجَمْعِهَا الْخَلْقَ الْكَثِيرَ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الظُّهْرِ، وَهِيَ صَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، لِعَدَمِ انْقِطَاعِهَا بِشِئِ الظُّهْرِ يَمُنُّ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَلِجَوَازِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ لَا أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ: وَلَا تُجْمَعُ فِي مَحَلٍّ يُبِيحُ الْجَمْعَ.

وَعَنْهُ: ظَهَرَ مَقْصُورَةٌ.

وَفِي الْإِتِّصَارِ وَالْوَاضِحِ وَغَيْرِهِمَا: هِيَ الْأَصْلُ وَالظُّهْرُ بِذَلِكَ، زَادَ بَعْضُهُمْ: رُخْصَةً فِي حَقِّ مَنْ فَاتَتْهُ، وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ وَجْهَيْنِ: هَلْ هِيَ فَرَضٌ الْوَقْتُ أَوْ الظُّهْرُ (و هـ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى الظُّهْرِ بِنَفْسِهِ بِلَا شَرْطٍ، وَلِهَذَا يَقْضَى مِنْ فَاتَتْهُ ظَهْرًا، وَجَزَمَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّهَا فَرَضُ الْوَقْتِ عِنْدَ أَحْمَدَ، لِأَنَّهَا الْمَخَاطَبُ بِهَا، وَالظُّهْرُ بِذَلِكَ، وَذَكَرَ كَلَامَ أَبِي إِسْحَاقَ وَيَتَبَدَأُ بِالْجُمُعَةِ خَوْفَ فَوَيْتِهَا، وَيَتَرَكُّ فَجْرًا فَاتِيَةً نَصَّ عَلَيْهِ (هـ) وَقَالَ فِي الْقَصْرِ: قَدْ قِيلَ: إِنَّ الْجُمُعَةَ تُقْضَى ظَهْرًا، وَيَتَدَلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَبْلَ فَوَايِهَا لَا تَجُوزُ الظُّهْرُ، وَإِذَا فَاتَتْ الْجُمُعَةَ لَزِمَتْ الظُّهْرُ، قَالَ: فَذَلِكَ أَنَّهَا قَضَاءٌ لِلْجُمُعَةِ.

وَهِيَ فَرَضٌ عَيْنٍ (و) عَلَى الْمُسْلِمِينَ الرِّجَالِ (و) الْمَكْلُوفِينَ (و) لَا الْخَتَانِي، وَلَا تَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَذَائِلٍ الْعَقْلِ، وَفِي نَهَائِهِ الْأَرْجِي رِوَايَةً: تَلْزَمُ النِّسَاءَ، وَإِنْ لَزِمَتْ الْمَكْتُوبَةُ صَبِيًّا لَزِمَتْهُ.

وَقِيلَ: لَا، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ وَقَالَ: وَهُوَ كَالْاجْتِمَاعِ، لِلْخَبَرِ، وَإِنَّمَا تَلْزَمُ الْأَحْرَارَ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: فَمَا لَا يَجِبُ شَرْعًا لَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ اجْتِبَارَهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْبِيدِ كَالنَّوَافِلِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْعَالِي: الْحَقُوقُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِخِطَابِ الشَّارِعِ لَا بِإِذْنِ السَّيِّدِ وَلَا بِاجْتِبَارِهِ كَالنَّوَافِلِ، فَإِنْ خَالَفَ وَخَضَعَهَا سَقَطَ فَرَضُ الظُّهْرِ وَأَمَّ كَالْآيِقِ.

وَقِيلَ: تَلْزَمُ الْمُعْتَقَ بَعْضُهُ فِي نَوَاتِيهِ.

وَعَنْهُ: تَلْزَمُ الْعَبْدَ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (خ)، فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَاذِنَ سَيِّدَهُ، وَيَحْرُمُ مَنَعُهُ وَيُخَالِفُهُ.

وَعَنْهُ: بِإِذْنِ سَيِّدِ (خ).

وَأِنَّمَا تَلْزَمُ الْمُسْتَوْطِينَ بَنِيَانًا مُعْتَادًا وَلَوْ كَانَ قَرَارِيخَ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ بِخَبَرٍ أَوْ قَصَبٍ وَنَحْوِهِ، مُتَّصِلًا أَوْ مُتَفَرِّقًا، يَسْمَلُهُ اسْمٌ وَاحِدٌ، وَاعْتَبَرَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ اجْتِمَاعَ الْمَنَازِلِ فِي الْقَرْيَةِ، قَالَهُ الْقَاضِي، وَقَالَ أَيْضًا: مَعْنَاهُ مُتَقَارِبَةٌ الْاجْتِمَاعِ، وَقِيلَ لَهُ أَيْضًا: لَوْ كَانَتِ الْقَرْيَةُ مُتَفَرِّقَةً الْآبِيَّةِ وَالْمَنَازِلُ لَمْ تَقُمْ بِهَا الْجُمُعَةُ؟ فَاجَابَ بِأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْهُمْ وَطَنٌ، عَلَى أَنَّا لَا نَعْرِفُ عَنْ أَصْحَابِنَا رِوَايَةً فِي التَّفْرِيقِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّفْرِيقُ مُتَقَارِبًا جَازَ إِقَامَتُهَا فِيهَا، قَالَ الْأَصْحَابُ: لَا يَتَقَبَّلُونَ عَنْهُ، أَوْ قَرْيَةً خَرَابًا عَزَمُوا عَلَى إِصْلَاحِهَا وَالْإِقَامَةَ بِهَا، فَتَصِحُّ فِي غَيْرِ الْمَصْرِ (هـ) وَرَبَّضَهُ كَهْوً، وَلَوْ مَعَ فُرْجَةٍ بَيْنَهُمَا (هـ)، وَلَا تَصِحُّ فِي غَيْرِ الْمُسْتَوْطِينَ بِنَاءَ كِبَيَّاتِ الشَّجَرِ وَالْحَرَاكِي، وَتَجُوزُ إِقَامَتُهَا بِقُرْبٍ بِنَاءٍ فِي صَحْرَاءَ بِلَا عِلْبَرٍ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي هَذَا كَالْمَصْرِ، وَتَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ الْقَصْرُ وَالْقِطْرُ فِيهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: بَلْ فِي جَامِعِ (و م ش).

وَفِي الْخِلَافِ: إِنْ كَلَّمَ أَحْمَدُ يَحْتَمِلُ الْجَوَازَ وَلَوْ بَعْدَ، وَإِنَّ الْأَمْتَةَ بِتَأْوِيلِهِ الْمَنَعُ، كَالْعَبْدِ يَجُوزُ فِيهَا قُرْبٌ لَا فِيمَا بَعْدَ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِذَا أَقِيمَتْ فِي صَحْرَاءَ اسْتَخْلَفَ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ، وَقَدَّمَ الْأَرْجِي صِبْغَتَهَا وَوُجُوبَهَا عَلَى الْمُسْتَوْطِينَ بِعَمُودِ (خ) أَوْ خِيَامِ (خ) وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

نَقَلَ أَبُو نَصْرِ الْعِجْلِيُّ: لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ جُمُعَةٌ لِأَنَّهُمْ يَتَقَبَّلُونَ قَالَهُ بَعْضُهُمْ: فَاسْقَطَهَا عَنْهُمْ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُمْ غَيْرُ

مُسْتَوِطِينَ، وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ، وَلَا يَتِمُّ عِدَّةُ مِنْ مَكَائِنِ مُتَقَارِبِينَ، لِعَدَمِ اسْتِطْلَاقِ الْمُتَمِّمْ وَلَا يَجُوزُ تَجْمِيعُ أَهْلِ كَامِلٍ فِي نَاقِصٍ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْحَرْزِ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا كَيْفَ الْبَيْنَانِ وَمُصَلَّى الْعِيدِ، لِعَدَمِ خُرُوجِهِمْ عَنْ حُكْمِ بَعْضِهِمْ، وَالْأَوَّلَى مَعَ تَيَمُّمِ الْعِدَّةِ تَجْمِيعُ كُلِّ قَوْمٍ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُ الْقَرْيَةُ قَصْدُ مَضَرٍ بَيْنَهُمَا فَرَسَخٌ فَأَقْلُ، وَحَكَى رَوَايَةً، وَلَا جُمُعَةٌ بِبَنِي (هـ) كَعَرَفَةَ، نَقَلَ يَغْفُوبُ: لَيْسَ بِهِمَا جُمُعَةٌ، إِنَّمَا يُصَلِّي الظُّهْرَ وَلَا يَجْهَرُ، وَقِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ وَالِي مَكَّةَ يَرْكَبُ مِنْ مِثْنَى فَيَجْمَعُ بِهِمْ، قَالَ: لَا إِلَّا إِذَا كَانَ [هُوَ] بِمَكَّةَ.

وَالْمَقِيمُ فِي قَرْيَةٍ لَا تَبْلُغُ عِدَّةَ الْجُمُعَةِ، أَوْ فِي الْخِيَامِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَسَافِرُ غَيْرُ سَفَرٍ قَصِيرٍ، لَا تَلْزَمُهُمْ إِلَّا إِذَا كَانَ فَرَسَخًا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م) قَالَ جَمَاعَةٌ: تَقْرِبًا عَنْ مَكَانِ الْجُمُعَةِ.

وَعَنْهُ: عَنْ أَطْرَافِ الْبَلَدِ (و م) فَتَلْزَمُهُمْ.

وَعَنْهُ: الْمُعْتَبَرُ إِمَّاكَانَ سَمَاعِ النَّدَاءِ (و ش) زَادَ بَعْضُهُمْ: غَالِبًا مِنْ مَكَائِنِهَا أَوْ أَطْرَافِ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ: أَيُّهُمَا وَجَدَ.

وَعَنْهُ: بَلْ إِنْ سَمِعُوهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلُوهَا ثُمَّ رَجَعُوا لِيَوْمِهِمْ لَزِمَهُمْ، وَلَوْ سَمِعَتْهُ قَرْيَةٌ مِنْ فَوْقِ فَرَسَخٍ لَعُلُّوا مَكَائِنَهَا، أَوْ لَمْ تُسَمِعْ مَنْ دُونَهُ لَجَبَلٍ حَائِلٍ أَوْ أَنْخِضَاضِهَا، فَعَلَى الْخِلَافِ، وَحَيْثُ لَزِمَهُمْ لَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِمْ إِلَّا بِصِيرِ التَّابِعِ أَصْلًا، وَفِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِمْ فِيهِ وَجْهَانِ، لَوْجُوبُهَا عَلَيْهِمْ، وَعَدَمُ انْعِقَادِهَا بِهِمْ (م ١) (١).

وَكَذَا إِنْ لَزِمَتْ مُسَافِرًا أَقَامَ مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ وَلَمْ يَتَوَّأَسِطَانَا (م ٢) (٢)، وَالْأَشْهُرُ تَلْزَمُهُ.

وَعَنْهُ: لَا جَزْمٌ بِهِ فِي التَّخْلِيصِ وَغَيْرِهِ (خ).

وَتُجْزَى امْرَأَةٌ حَضَرَتْهَا تَبَعًا (و) وَلَا تَتَعَقَّدُ بِهَا وَلَا تَوْؤُمُ (و)، وَكَذَا مُسَافِرٌ لَهُ الْقَصْرُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ تَبَعًا لِلْمُقِيمِينَ (خ)، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَجْهًا، وَحَكَى رَوَايَةً تَلْزَمُهُ بِحُضُورِهَا (خ) فِي وَفَيْهَا مَا لَمْ يَنْصَرَّ بِالْإِنْتِظَارِ، وَتَتَعَقَّدُ، (و هـ م ر) وَيَوْؤُمُ فِيهَا (م ر) كَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ تَخْفِيفًا لِعَذْرِ مَرَضٍ وَخَوْفٍ وَنَحْوِهِمَا (و) لِزَوَالِ ضَرَرِهِ، فَهُوَ كَمُسَافِرٍ يَقْدَمُ فَلَوْ دَامَ ضَرَرُهُ، كَخَافِئٍ عَلَى مَالِهِ وَخَاقٍ، جَازَ انْصِرَافُهُ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ خَاصَّةً، فَلَوْ صَلَّى بَقِيَ الْوُجُوبُ لِعَدَمِ الْمُسْقِطِ، وَهُوَ اشْتِغَالُهُ بِدَفْعِ ضَرَرِهِ، بِخِلَافِ الْمَسَافِرِ، لِيَقَاءِ سَفَرِهِ، وَهُوَ الْمُسْقِطُ وَإِنْ لَزِمَتْ عَبْدًا انْعَقَدَتْ بِهِ وَأُمٌّ وَإِلَّا فَلَا عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَلَيْسَ كَمُسَافِرٍ (خ) وَمُمَيِّزٌ كَعَبْدٍ (خ) وَمَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ لِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ اخْتِلَافٍ فِي وَجُوبِهَا كَعَبْدٍ، فَهِيَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

قَالَ: وَكَرِهَ قَوْمُ التَّجْمِيعِ لِلظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعُدْرِ إِلَّا بِضَاهِي بِهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى، اخْتِزَامًا لِلْجُمُعَةِ الْمَشْرُوعَةِ فِي يَوْمِهَا لَا كَامْرَأَةٍ (و).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي صحة إمامتهم فيها وجهان، لوجوبها عليهم، وعدم انعقادها بهم). انتهى.

يعني: من وجبت عليه الجمعة بقرية، كمن هو مقيم بقرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة، أو كان مقيماً في الخيام ونحوها، أو كان مسافراً دون مسافة قصر، ونحوهم وبقرتهم، في مسافة فرسخ فما دون من تجب عليه الجمعة، فصلّى معهم. وأطلق الخلاف أيضاً في الحرز، والرعايتين، والحاويين، وحواشي المصنف على المتن، والفائق، وغيرهم، وأطلقه في مجمع البحرين في المقيم غير المستوطن، أحدهما لا تصح إمامتهم، وهو الصحيح.

وهو ظاهر كلام القاضي والشيخ في الكافي، وفي المتن في المسافر، وجزم به في الإفادات، وصححه في النظم، والوجه الثاني تصح إمامتهم فيها، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وأبي بكر، لأنهما عللاً منع إمامة المسافر بأنها لا تجب عليه قاله في مجمع البحرين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا إن لزمَتْ مسافراً أقام ما يمنع القصر ولم يتوأسطاً). انتهى.

وذلك كمن أقام بمصر لعلم أو شغل ونحوه، وقد علمت الصحيح في المسألة التي قبلها، فكذا في هذه، وأطلق الخلاف في الحرز ومختصر ابن تيميم والرعاية والفائق وغيرهم.

فصل

مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ شَاكًا هَلْ صَلَّى الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ؟ لَمْ يَصِيحْ (و ش) كَشَكُّهُ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ، لِأَنَّهُا فَرَضُ الْوَقْتِ لِلْأَخْبَارِ، وَالْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ؛ وَلِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَتَعَذَّرُ فِي حَقِّهِ إِلَّا بِسَلَامِ الْإِمَامِ، لَا خِشَالٍ بِطَلَانِهَا فَيَسْتَأْنِفُهَا، فَتَقَعُ ظَهْرًا هَذَا قَبْلَهُ.

وَقِيلَ: إِنْ امْتَنَعَتْ إِذْرَاكُهَا وَإِلَّا صَحَّتْ (و م) وَسَبَقَ وَجَهٌ أَنْ فَرَضَ الْوَقْتِ الظُّهْرَ، فَتَصِيحُ مُطْلَقًا (و هـ) وَقَدِيمٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَلِهَذَا يُصَلِّي الْفَجْرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَنْ خَافَ قُوتَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْوَقْتِ الظُّهْرَ وَلَمْ تَقْتِ، لَكِنْ لَا تَبْطُلُ ظَهْرُهُ بِالسَّغِيِّ إِلَى الْجُمُعَةِ (هـ) وَكَذَا لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ أَهْلٌ بَلَدٍ مَعَ بَقَاءِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ لَمْ يَصِيحْ فِي الْأَشْهُرِ (هـ).

وَقِيلَ: إِنْ أَخَّرَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ تَأْخِيرًا مُتَكَرِّرًا، فَلْيُغَيِّرْ أَنْ يُصَلِّيَ ظَهْرًا وَيُحْزَنَ عَنْ فَرَضِهِ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ (و م) لِيُخْبَرَ تَأْخِيرَ الْأَمْرَاءِ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، وَسَبَقَ أَنْ أَحْمَدُ احْتَجَّ بِهِ عَلَى أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ لَا يَكْفُرُ، وَاحْتَجَّ فِي الْخِلَافِ بِهَذَا الْخَبَرِ عَلَى صَحِيحِهَا بِغَيْرِ سُلْطَانٍ قَالَ: وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: وَأَخَذَ أَحْمَدُ بِظَاهِرِهِ فِي الْجُمُعَةِ، فَسَأَلَ فِي رِوَايَةٍ صَالِحٍ وَابْنِ مَنْصُورٍ إِذَا أَخْرَوْا الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: يُصَلِّيَهَا لَوْ قِيَّتْهَا وَيُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرْنَا لَا يُصَلِّيَهَا غَيْرُ وَلِيِّ الْأَمْرِ إِذَا تَأَخَّرَ.

وَبِظَاهِرِ مَا سَبَقَ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ يُصَلِّي غَيْرَهُ، وَيُؤَافِقُهُ مَا احْتَجَّ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي صَحِيحِهَا بِمَا سُلْطَانٍ بِمَا رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ لَمَّا أَبْطَأَ الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ بِالْمَحْرُورِ، وَصَلَّى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ بِالنَّاسِ حِينَ أَخْرَجُوا سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ.

وَمَنْ لَمْ تَلْزِمْهُ الْجُمُعَةُ صَحَّتْ ظَهْرُهُ قَبْلَهُ عَلَى الْأَصَحِّ (و) وَلَوْ زَالَ عَذْرُهُ. وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ (و م) كَصَبِيٍّ بَلَغَ فِي الْأَشْهُرِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَنْ لَزِمَتْهُ بِحُضُورِهِ لَمْ يَصِيحْ وَإِلَّا صَحَّ فِيمَنْ دَامَ عَذْرُهُ، كَأَمْرَأَةٍ تَصِيحُ قَوْلًا وَاحِدًا.

وَقِيلَ: الْأَفْضَلُ لَهُ الْقَدِيمُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ، وَلَا تَبْطُلُ بِالسَّغِيِّ فِي الْأَشْهُرِ (هـ) بِدَلِيلِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ، مَعَ مَنْعِ اقْتِدَاءِ مُفْتَرَضٍ بِمَنْفَعَةٍ، اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْاِقْتِدَاءِ.

وَلَا تُكْرَهُ لِمَنْ فَاتَتْهُ (م) أَوْ لِمَعْدُورِ الصَّلَاةِ جَمَاعَةٌ فِي الْمَصْرِ (هـ) وَفِي مَكَانِهَا وَجْهَانِ (م ٣) (١). وَلَمْ يَكْرَهُهُ أَحْمَدُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي قَالَ: وَمَا كَانَ يَكْرَهُ إِظْهَارَهَا، قَالَ: وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ كَرِهَ إِظْهَارَهَا وَكَثُرَتْ الْجَمْعُ فِيهَا لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّهُمْ رَبَّمَا أَتَوْهُمُ بِالرَّغْبَةِ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَيَعَايِنُهُمُ الْإِمَامُ إِذَا لَمْ تَكُنْ أَعْدَادُهُمْ ظَاهِرَةً، فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً لَمْ تَكْرَهُ، وَعَلَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ اسْتَحَبَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ لِلظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا يَسْتَحَبُّ إِظْهَارَهَا. وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ: لَا يُصَلِّي فَوْقَ ثَلَاثَةِ جَمَاعَةٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا، وَيَأْتِي قَبْلَ آخِرِ فُصْلٍ فِي الْبَابِ: هَلْ يُؤْذَنُ لَهَا.

وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ فَتَرَكَهَا بِلا عَذْرِ تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ، لِلْخَبَرِ، وَلَا يَجِبُ (ع) وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَمَتْهُ السَّفَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ اللَّزُومِ حَتَّى يُصَلِّيَ، بِنَاءً عَلَى اسْتِفْرَافِهَا بِأَوَّلِهِ.

فَلِهَذَا خَرَجَ الْجَوَازُ مَعَ الْكِرَاهَةِ مَا لَمْ يَحْرَمْ بِهَا لَعَدَمُ اسْتِفْرَافِ (و هـ)، وَفِيهِ قَبْلَ اللَّزُومِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ رِوَايَتَانِ (م ر ق) وَثَلَاثَةٌ يَجُوزُ لِلْجِهَادِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ، نَقَلَهَا أَبُو طَالِبٍ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولا تكره لمن فاتته أو لمعدور الصلاة جماعة في مصر، وفي مكانها وجهان). انتهى.

قال ابن عديم وابن حمدان في الرعاية الكبرى: ولمن فاتته أو لم تلزمه أن يصلي الظهر جماعة بأذان وإقامة ما لم يخف فتنة، وهل يكره في موضع صليت فيه الجمعة؟ فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: يكره، وهو الصحيح، قال في المغني والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم: لا يستحب إعادتها في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة، وعللوه بما يقتضي الكراهة.

والوجه الثاني: لا يكره، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغرى والحاوي وجماعة، وجزم به في مجمع البحرين.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: الرُّوَايَاتُ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهَا وَلَا جَازَ (م ٤) ^(١).

وَلَهُ السُّفَرُ إِنْ أَتَى بِهَا فِي قَرِيَّةٍ بِطَرِيقِهِ، وَلَا كُرَّةً.

قَالَ بَعْضُهُمْ: رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (و م) وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا يَكُرَّةً.

قَالَ أَحْمَدُ فَيَمَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: قُلْ مَنْ يَفْعَلُهُ إِلَّا رَأَى مَا يَكُرَّةً.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي بَابِ الصَّيِّدِ: اتَّفَقُوا أَنْ سَفَرَ الرَّجُلُ مَبَاحٌ لَهُ مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الْحَمِيسِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ السُّفَرَ حَرَامٌ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ إِذَا نُودِيَ لَهَا، كَذَا قَالَ.

فَصْلٌ

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ الْإِسْطِطَانُ، وَقَدْ سَبَقَ، وَالْوَقْتُ، وَتَجِبُ بِالزُّوَالِ.

وَعَنْهُ: وَقْتُ الْعِيدِ [وَتَجُوزُ وَقْتُ الْعِيدِ] نَقْلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ وَعَنْهُ: فِي السَّاعَةِ

السَّادِسَةِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ وَابْنُ شَاقِلَا وَالشَّيْخُ، وَاخْتَارَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي الْخَامِسَةِ.

وَعَنْهُ: بَعْدَ الزُّوَالِ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ (ر) وَهُوَ الْأَفْضَلُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عَمْدِ الْأَدِلَّةِ وَمُفْرَدَاتِهِ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ وَقْتُ الظُّهْرِ لَا الْغُرُوبِ (م ر).

فَإِنْ خَرَجَ صَلَّوْا ظَهْرًا، فَإِنْ كَانُوا فِيهَا أَمْتُوا جُمُعَةً، قَالَ بَعْضُهُمْ: نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ (و م) قَالَ الْقَاضِي

وغيره: هُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ إِذَا قَاتَ لَمْ يُمَكِّنْ اسْتِزَادَاكُهُ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ فِي الْاسْتِزَادَةِ لِلْعَذْرِ، وَمِثْلُهُ الْعَدَدُ وَهُوَ

الْمُسَبُّوقُ، وَلِأَنَّ الْوَقْتَ حَصَلَ عَنْهُ بَدَلٌ وَهُوَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، وَلِأَنَّ بَعْضَهُ كَجَمِيعِهِ فَيَمَنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ فِي آخِرِهِ، بِخِلَافِ الْعَدُوِّ

فِيهِمَا.

وَعَنْهُ: قَبْلَ رَكْعَةٍ لَا، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَالشَّيْخُ.

ثُمَّ هَلْ يَتِمُّونَهَا ظَهْرًا (و ش) أَوْ يَسْتَأْنِفُونَهَا؟ (و هـ) فِيهِ وَجْهَانِ (م ٥) ^(٢).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ولا يجوز لمن تلتزمه السفر في يومها بعد الزُّوم حتى يصلي وفيه قيل: الزُّوم بعد طلوع الفجر روايتان:

وثالثه يجوز للجهاد، وأنه أفضل نقلها أبو طالب، وقيل: الروايات إن دخل وقتها ولأجاز). انتهى.

وأطلقهم في الهداية والفصول والمذهب ومسبوك الذهب والختلاص والتلخيص والبلغة ومختصر ابن تيميم والحاوين وشرح الحرقي

للطوفي، وأطلق الروايتين في غير الجهاد في الكافي:

إحداهن: يجوز مطلقاً، وهو الصحيح.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب، قال في مجمع البحرين: هذا أصحُّ الروايات، واختاره الشيخ الموفق وابن عبدوس في

تذكرته، وقدمه في المستوعب والمقنع والنظم والفاقر.

والرواية الثانية: لا يجوز، جزم به في الوجيز والمنسور، وقدمه في المحرر، والرعايتين، وشرح ابن رزين وإدراك الغاية وغيرهم

وصححه ابن عقيل وغيره.

والرواية الثالثة: يجوز للجهاد خاصة جزم به في الكافي والإفادات وقدمه في الشرح.

قال هو والشيخ في المغني: وهو الذي ذكره القاضي وقال الطوفي في شرح الحرقي: قلت: وينبغي أن يقال لا يجوز له السفر بعد

الزوال أو حين يشرع في الأذان لها، لجواز أن يشرع في ذلك في وقت صلاة العيد على الصحيح من المذهب.

ولا نزاع في تحريم السفر حيثنزه، لتعلق حق الله بالإقامة، وليس ذلك بعد الزوال. انتهى.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (فإن خرج الوقت صلوا ظهراً، فإن كانوا فيها أمتموا جمعة وعنه: قبل ركعة لا، اختاره الحرقي والشيخ،

ثم هل يتمونها ظهراً أو يستأنفون؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي والمقنع والمحرر، وشرح المجد، ومختصر ابن تيميم وشرح ابن منبج، ومجمع البحرين وحواشي المصنف والفاقر

والحاوين والزركشي وغيرهم:

أحدهما: يتمونها ظهراً، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وجزم به في المذهب والوجيز، وقدمه في الرعايتين والنظم.

والوجه الثاني: يستأنفونها ظهراً.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ الْوَقْتُ فِيهَا إِلَّا السَّلَامُ.
وَأَنْ غَرَبَتْ وَهُمْ فِيهَا، فَقِيلَ: كَذَلِكَ، وَقِيلَ تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْغُرُوبِ لَيْسَ وَقْتُاً لِلْجُمُعَةِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ وَقْتُ الظُّهْرِ
الَّتِي الْجُمُعَةُ بِذَلِكَ (م ٦) (١).
فَعَلَى الْمَذْهَبِ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ الْخُطْبَةِ وَالتَّحْرِيمَةِ لَزِمَهُمْ فَعْلُهَا، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ.
وَكَذَا يُلْزِمُهُمْ إِنْ شَكُوا فِي خُرُوجِهِ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ
الشَّرْطِ الثَّلَاثِ: تَتَعَقَّدُ بِأَرْبَعِينَ فَأَكْثَرَ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ (و ش) لَا يَمُنُّ تَقَرُّى بِهِمْ قَرِيَّةً عَادَةً (م).
وَعَنْهُ: بِخُمْسِينَ.
وَعَنْهُ: بِسَبْعَةٍ.
وَعَنْهُ: بِخُمْسَةٍ.

= قلت: وهو الصواب.

وقال الشيخ في المغني وتبعه الشارح: فعلى هذا إن دخل وقت العصر قبل ركعة فعلى قياس الخرقى تفسد ويستأنفها ظهراً، وعلى قول أبي إسحاق ابن شاقلا يتبطلها ظهراً، وهو ظاهر كلام ابن رزين في شرحه والزركشي.
قال الطوفي في شرح الخرقى: والوجهان مبنيان على قول أبي إسحاق ابن شاقلا والخرقي الأتيان. انتهى.
فعلى هذا يكون الصحيح من المذهب أنه يتبطلها ظهراً إن كان قد نوى الظهر، وإلا استأنفها، وظاهر كلام المصنف أنهما ليسا مبنيين على قول الخرقى وابن شاقلا، لأنه هناك قدم قول الخرقى، وهنا أطلق الخلاف.
(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن غربت وهم فيها فقبل كذلك يعني يكون الحكم كما لو خرج وقت الظهر وهم فيها وقيل: تبطل؛ لأن وقت المغرب ليس وقتاً للجمعة، ووقت العصر وقت الظهر التي الجمعة بدلها). انتهى.
وأطلقهما ابن تميم.
أحدهما: هو كدخول وقت العصر.
قدمه في الرعاية الكبرى، فقال: وإن دخل وقت المغرب وهم في الجمعة؛ فهو كدخول وقت العصر.
وقيل: بل تبطل. انتهى.
والوجه الثاني: تبطل.

قلت: وهو الصواب الذي لا يعدل عنه، وإطلاق المصنف فيه نظر ظاهر.
تنبيه: هذه المسألة ذكرها ابن تميم في مختصره، وابن حمدان في رعايته الكبرى والمصنف، ولم أرها لغيرهم، وظاهرها مشكل، فإن الإمام أحمد والأصحاب قالوا: يخرج وقت الجمعة بدخول وقت العصر، وإنما اختلفوا إذا دخل وقت العصر وهم فيها، فكيف تصح الجمعة بعد غروب الشمس، على قول.
فيحتمل أن يكون مرادهم إذا جاوزنا الجمع بين الجمعة والعصر، وجمع جمع تأخير، وتأخروا إلى آخر الوقت، لكن لم نطلع على كلام أحد من الأصحاب أنه قال ذلك، أو حصل لهم إفاقة من جنون أو إسلام أو بلوغ أو عذر من الأعذار إلى آخر وقت العصر، وجوزنا الصلاة لهم، ولم أرهم ذكروا ذلك.
والقول بأنهم دخلوا في الصلاة من قبل دخول وقت العصر استمرؤا إلى الغروب بعيداً جداً، ثم وجدت القاضي في التعليقة الكبيرة وهو الخلاف الكبير قال فيما إذا دخل وقت العصر وهم في الجمعة: قال أبو حنيفة والثافعي، واحتجاً بأن وقت الظهر غير وقت العصر، فلم يجز فعلها في وقت العصر، كما لا يجوز فعلها في وقت المغرب.
والجواب: أنه يجوز فعلها في وقت المغرب كما يجوز في وقت العصر، ولا فرق. انتهى، فقطع بهذا، وقال بعد ذلك بأسطر: لما قال المخالف الوقت شرط، كما أن العدد شرط، ثم ثبت أنه لو تفرق العدد قبل الفراغ منها استقبل الصلاة كذلك الوقت. انتهى.
فقال القاضي في الجواب الثالث: فأمّا إذا خرج وقت العصر ودخل وقت المغرب، فيحتمل أن نقول: تبني، ويحتمل أن نقول: تبطل؛ لأن وقت المغرب لم يجعل وقتاً للجمعة، ووقت العصر قد جعل وقتاً للظهر التي الجمعة بدل عنها. انتهى.
فالذي يظهر أنه جعل وقت العصر مع وقت الجمعة وقتاً واحداً للعذر على أحد الاحتمالين، كغيرها من الصلوات، والله أعلم.

وَعَنْهُ: بِأَرْبَعَةٍ (و هـ).

وَعَنْهُ: بِثَلَاثَةٍ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: بِثَلَاثَةٍ فِي الْفَرَى.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْإِمَامِ زَائِدًا (خ) فَعَلَيْهَا لَوْ بَانَ مُحَدِّثًا نَاسِيًا لَمْ تُجْزَئَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا بِدُونِهِ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، وَيَخْرُجُ: لَا مُطْلَقًا، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ بِنَاءً عَلَى رِوَايَةِ أَنَّ صَلَاةَ الْمُؤْتَمِّ بِنَاسٍ حَدَثَةٌ تَفْسُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرَأَ خَلْفَهُ، تَقْدِيرًا لِصَلَاتِهِ صَلَاةَ انْفِرَادٍ.

وَلَا رَأَى الْإِمَامَ وَحْدَهُ الْعَدَدُ فَتَقْصُ لَمْ يُجْزَ أَنْ يُؤْمَهُمْ، وَلَزِمَهُ اسْتِخْلَافُ أَحَدِهِمْ، وَبِالْعَكْسِ لَا يَلْزَمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَلَوْ أَمَرَهُ السُّلْطَانُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا بِأَرْبَعِينَ لَمْ يُجْزَ بِأَقْلٍ، وَلَا أَنْ يَسْتَخْلِفَ، لِقِصْرِ وَلَايَتِهِ، بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ الزَّائِدِ، وَبِالْعَكْسِ الْوَلَايَةُ بَاطِلَةٌ، لِتَعَدُّهَا مِنْ جِهَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ أَحَدَهُمْ.

وَلَوْ لَمْ يَرَهَا قَوْمٌ بِوَطْنٍ مَسْكُونٍ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِ لِلْمُحْتَسِبِ أَمْرُهُمْ بِرَأْيِهِ بِهَا، لِئَلَّا يَظُنَّ الصَّغِيرُ أَنَّهَا تَسْقُطُ مَعَ زِيَادَةِ الْعَدَدِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ أَحْمَدُ: يُصَلِّيَهَا مَعَ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، مَعَ اخْتِيَارِ عَدَالَةِ الْإِمَامِ، وَيَحْتَمِلُ: لَا، قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَحْمِلُ النَّاسُ عَلَى مَذْهَبِكَ، وَلَيْسَ لِمَنْ قُلَّدَهَا أَنْ يُؤْمَ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَفِيسِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا صَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، ذَكَرَهُ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَلَيْسَ لِمَنْ قُلَّدَ أَحَدَهُمَا أَنْ يُؤْمَ فِي عِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ.

وَلَا نَقْصَ الْعَدَدُ ابْتِدَاءً وَظَهْرًا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش).

وَقِيلَ: يَتِمُّونَ ظَهْرًا (و م ر).

وَقِيلَ: جُمُعَةٌ (و هـ) وَلَوْ لَمْ يَسْجُدْ فِي الْأُولَى (هـ).

وَقِيلَ: جُمُعَةٌ إِنْ بَقِيَ مَعَهُ اثْنَا عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ الْعَدَدُ الْبَاقِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانُوا فِي الصَّلَاةِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٣٦).

وَالْمَرَادُ: فِي انْتِظَارِهَا.

كَمَا رَوَى مُسْلِمٌ (٨٦٣) فِي الْخُطْبَةِ، وَالذَّارِقُطِيُّ (٤١٢): بَقِيَ مَعَهُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، تَفَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَإِنَّمَا انْفَضُّوا لِظَنِّهِمْ جَوَازَ الْانْقِرَافِ.

وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي «مَرَايِيلِهِ» (٦٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ أَنَّ خُطْبَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلَوُ كَانَتْ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَظَنُّوا لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الْانْقِصَاصِ مِنَ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ إِنَّمَا كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُمْ انْفَضُّوا لِقُدُومِ التَّجَارَةِ لِشِدَّةِ الْمَجَاعَةِ، أَوْ ظَنُّ وَجُوبِ خُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَدْ فَرَعَتْ.

وَفِي الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ نَقْضِ الْوُضُوءِ بِالْقَهْقَرَةِ، كَانَ لِعَلَّزٍ، وَهُوَ الْحَاجَةُ إِلَى شِرَاءِ الطَّعَامِ؛ وَلَئِنْ سَمِعَ الْخُطْبَةَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ هُوَ الصَّلَاةُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا رَجَعُوا لِلصَّلَاةِ، كَذَا قَالَ.

وَقِيلَ: يَتِمُّونَ جُمُعَةٌ إِنْ كَانَ بَعْدَ رَكْعَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَذَكَرَهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ (و م ر) كَمَا سَبَقَ.

وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بِأَنَّهَا صَحَّتْ مِنَ الْمُسْتَوْقِ نَبْعًا كَصِحِّهَا مَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ تَبَعًا، وَإِنْ بَقِيَ الْعَدَدُ أَنْتُمْ جُمُعَةٌ.

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: سَوَاءٌ كَانُوا سَمِعُوا الْخُطْبَةَ أَوْ لَحِقُوهُمْ قَبْلَ تَقْصِيمِ بِلَا خِلَافٍ كَقَوْلِهِ مِنَ السَّامِعِينَ، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ خِلَافُهُ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: الْخُطْبَةُ، وَيَأْتِي.

فصل

وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحِّهَا إِذْنُ الْإِمَامِ (و م ش).

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ).

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ.

وَعَنْهُ: يَشْتَرِطُ لِوُجُوبِهَا لَا لِجَوَازِهَا.
وَتَقُلُّ أَبُو الْحَارِثِ وَالثَّالِثِيُّ: إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْرِ قُدْرٌ مَا يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ جَمَعُوا وَلَوْ بِلا إِذْنٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِمَوْتِهِ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَاشْتَرِطَ إِذْنَهُ، فَعَنْهُ: لَا إِعَادَةَ، لِلْمَشَقَّةِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، لِبَيَانِ عَدَمِ الشَّرْطِ (م ٧).
وَإِنْ غَلَبَ الْخَوَارِجُ عَلَى بَلَدٍ فَأَقَامُوا فِيهِ الْجُمُعَةَ، فَنَصُّ أَحْمَدُ: يَجُوزُ اتِّبَاعُهُمْ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ قُلْنَا مِنْ شَرْطِهَا إِمَامٌ إِذَا كَانَ خُرُوجُهُمْ بِتَأْوِيلٍ سَائِغٍ.
وَيَجِبُ السَّغْيُ بِالنَّدَاءِ الثَّانِي (و).
وَعَنْهُ: بِالْأَوَّلِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لِسُقُوطِ الْقَرْضِ بِهِ.
وَقِيلَ: لِأَنَّ عَثْمَانَ سَنَّه، وَعَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ.
وَتَنْخَرُجُ رَوَايَةُ بِالرُّوَالِ وَالْأَشْهُرِ أَنَّ النَّدَاءَ الْأَوَّلَ مُسْتَحَبٌّ، وَعِنْدَ ابْنِ النَّبَاءِ: لَا يُسْتَحَبُّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَجِبُ النَّدَاءُ الَّذِي يَحْرُمُ التَّبَيُّعُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ رَوَايَةً.
وَمَنْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ سَعَى فِي وَقْتٍ يَذْكُرُهَا كُلُّهَا إِذَا عَلِمَ حُضُورَ الْعَدُوِّ، وَأَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَالْمَرَادُ: بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَا قَبْلَهُ، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ لِلْسَّغْيِ أَيْضًا

فصل

وَتَجُوزُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوَاضِعٍ لِحَاجَةٍ، كَخَوْفِ فِتْنَةٍ أَوْ بَعْدِ أَوْ ضَيْقٍ (ش هـ ر م ر) إِسْلًا تَقُوتُ حِكْمَةُ تَجْمِيعِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ دَائِمًا، وَلِجَوَازِهَا فِي الْخَوْفِ لِلْعَذْرِ، وَإِنَّمَا افْتَتَحَتْهَا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ بَعْدَ صَلَاةِ الْأَوَّلَى، لِعَدَمِ بَطْلَانِهَا بِبَطْلَانِ الثَّانِيَّةِ.
وَقِيلَ: فِي مَوْضِعَيْنِ، وَذَكَرَ مِثْلَهُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ التَّخْرِيجِ وَالْخِلَافِ فِي الْعِيدِ، وَقَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ: وَذَكَرَ فِي الْجُمُعَةِ وَجْهَيْنِ.
وَعَنْهُ: لَا، مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَعَلَهُ وَفَعَلَ عَلَيَّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعِيدِ.
وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (خ) لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي رَوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَغَيْرِهِ، وَسُئِلَ عَنِ الْجُمُعَةِ فِي مُسْجِدَيْنِ فَقَالَ: صَلِّ، فَقِيلَ لَهُ: إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تَذْهَبُ؟ قَالَ: إِلَى قَوْلِ عَلَيٍّ فِي الْعِيدِ، إِنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ بِضَمِّهِ النَّاسِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَحَمَلَهُ عَلَى الْحَاجَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ احْتِجَّ بِعَلَيٍّ فِي الْعِيدِ، وَلَا حَاجَةَ فِيهِ، لِإِمْكَانِ صَلَاتِهِ بِالنَّاسِ فِي الْجَامِعِ بِلا مَشَقَّةٍ، وَغَايَةُ مَا تَرَكَ فَمِثْلَةُ الصُّخْرَاءِ، إِنْ كَانَ يَرَى أَفْضَلِيَّتَهَا فِيهَا، وَإِنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فِي الصُّخْرَاءِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الِاسْتِخْلَافِ، لِجَوَازِ التَّرُكِ، وَلَيْسَ فِي الْحُضُورِ كَبِيرُ مَشَقَّةٍ، لِقُرْبِ الْمَسَافَةِ جِدًّا، وَعَدَمُ تَكَرُّرِهِ، لِأَنَّهُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ.
وَيَأْتِي كَلَامُ الْقَاضِي فِي اسْتِخْلَافِ عَلَيٍّ فِي الْعِيدِ.
وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ كَانَ الْبَلَدُ قِسْمَيْنِ بَيْنَهُمَا نَائِرَةٌ كَانَ عُدْرًا أَبْلَغَ مِنْ مَشَقَّةِ الْإِزْدِحَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ظَهْرِ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (إذا قلنا: يشترط إذن الإمام، وإن لم يعلم بموته إلا بعد الصلاة، فعنه: لا إعادة للمسقة، وعنه: بلى لبيان عدم الشرط). انتهى.
الرواية الأولى: هي الصحيحة.
قال ابن تيميم في مختصره: هذا أصح الروايتين، وصححها الشيخ الموفق والشارح والمصنف في حواشي المنقح.
والرواية الثانية: اختارها أبو بكر.
قال في التلخيص: ومع اعتباره فلا تقام إذا مات حتى يبايع عوضه.
وقال في الرعاية الكبرى: وإن علم موته بعد الصلاة ففي الإعادة روايتان، وقيل: مع اعتبار الإذن، وقيل: إن اعتبرنا الإذن أعادوا، وإلا فلا.
وقيل: إن اعتبرنا إذنه فيها فمات فلا تقام الجمع حتى يبايع عوضه. انتهى.
وقال أبو بكر: الروايتان بناءً على اعتبار إذنه وعدمه، فإن قلنا باعتباره وجبت الإعادة، نقله ابن تيميم.

لا جُمعة، كالأعذار سواء، والله أعلم.
 وَلَوْ أذن الإمامُ ولا حاجةَ لَمْ يَجَزْ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، وظاهرُ كلامِ غَيْرِهِ مُخْتَلِفٌ؛ لِأَنَّهُ سَقُوطُ فَرَضٍ عَلَى وَجْهِ لَمْ يَرُدْ
 لا يَجُوزُ؛ وَلِأَنَّهُ ما خلا عَصْرَ عَنْ نَفَرٍ تَقَوُّهُ الجُمعةُ، وَلَمْ يَنْقَلِ تَجَمُّعٌ، بَلْ صَلَّوا ظَهْرًا، وَلَمْ يَنْكُرْ، وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ المُنْذِرِ أَنَّهُ
 لا تُجْمَعُ (ع) وَحَيْثُ مُنِعَتْ فالمُسَبَّوْقَةُ بالإِحْرامِ (و ش).
 وَقِيلَ: بِشُرُوعِ الحُطْبَةِ باطِلَةٌ، وَلَوْ صَحَّ بِنَاءُ الظُّهْرِ عَلَى تَحْرِيمَةِ الجُمعةِ لَعَدِمَ انْعِقَادُهَا لِقَوِيَّتِهَا.
 وَقِيلَ يَتِمُّونَ ظَهْرًا، كَمُسَافِرٍ نَوَى القَصْرَ فَإِنَّ إِمَامَهُ مُقِيمًا، وَإِنْ ائْتَارَتْ المُسَبَّوْقَةُ بِأذنِ الإمامِ وَقِيلَ: أَوِ المَسْجِدِ الأعْظَمِ
 (و هـ م) وَزَادَ: أَوِ العَتِيقِ صَحَّتْ.
 وَقِيلَ: السَّابِقَةُ، وَإِنْ وَقَعَتْ مَعًا صَلَّوا جُمعةً (و) وَإِنْ جَهِلَ الحَالُ أَوْ جَهِلَتْ السَّابِقَةُ صَلَّوا ظَهْرًا.
 وَقِيلَ: جُمعةً.
 وَقِيلَ: فِي الصُّورَةِ الأولى (و ش).

فصل

يُسْنُ الغُسْلُ لَهَا أَخذَتْ بَعْدَهُ أَوْ لا، وَلَوْ لَمْ يَتَّصِلْ غُسْلُهُ بِالرُّوْحِ (م) وَأَفْضَلُهُ عِنْدَ مُضِيهِ، وَسَبْقُهُ بِجَمَاعٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَالتَّطَيُّبُ (و) وَفِي خَبَرٍ أَبِي سَعِيدٍ: «لَوْ مِنْ طَيِّبِ المَرَأَةِ».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٤٦).
 يَنْبَغِي: مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ لِتَأْكُثُ الطَّيِّبُ، وظاهرُ كلامِ الإمامِ أَحْمَدُ والأَصْحَابُ خِلَافُهُ.
 وَلَبَسَ أَفْضَلَ ثِيَابِهِ (و) وَالبَيَاضُ، وَالتَّكْبِيرُ وَلَوْ كَانَ مُتَتَفِعًا بِالصَّلَاةِ فِي مَنْزِلِهِ عِنْدَ أَحْمَدَ مَا شِئْنَا (و) بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ
 (و ش).
 وَقِيلَ: بَعْدَ صَلَاتِهِ، لا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (هـ) وَلا بَعْدَ الزُّوالِ (م) نَقَلَ حَنْبَلٌ: الجُمعةُ واجِبَةٌ فَرَضٌ، والأَذْهَابُ إِلَى
 الجُمعةِ تَطَوُّعٌ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، قَالَ القَاضِي: لَمْ يَرُدْ بالأَذْهَابِ إِلَيْهَا القَصْدُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ [بِهِ] البُكُورُ أَوْ السَّعْيُ، وَهُوَ مُرَعَّةُ
 المَشْيِ، قَالَ: وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللّٰهِ» [الجمعة: ٩] فَسَرَوْهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ قَالُوا [وَقَدْ] قَالَ ابْنُ
 مَسْعُودٍ: لَوْ قَرَأَتْهَا لَسَعَيْتَ حَتَّى يَسْقُطَ رِدَائِي، وَلا بَأْسَ بِرُكُوبِهِ لِعَذْرِ أَوْ لِلْعَوْدِ، وَسُنُّ الدُّنُو مِنَ الإمامِ، وَاسْتِيفَالُ القَبِيلَةِ،
 وَالاِسْتِيفَالُ بِالصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ، وَكَذَا بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِهَا، لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِهِ فِي أَحْيَانٍ، وَفِي بَعْضِهَا: وَلَيْلَتِهَا،
 وَذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَكِنَّ الخَبَرَ فِي اللَّيْلَةِ مُرْسَلٌ ضَعِيفٌ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا أَوَّلَى النَّاسِ بِبِ يَوْمِ القِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ
 عَلَى صَلَاةٍ.
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨٤) وَحَسَنُهُ.
 قَالَ الأَصْحَابُ: وَلَيْلَتِهَا.

وَيَقْرَأُ سُورَةَ الكَهْفِ فِي يَوْمِهَا، زَادَ أَبُو المَعَالِي: وَلَيْلَتِهَا، لِلْخَبَرِ، وَيَكْثُرُ الدُّعَاءُ، وَأَفْضَلُهُ بَعْدَ العَصْرِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الحَدِيثِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا الإِجَابَةُ أَنَّهَا بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ، وَتُرْجَى بَعْدَ زُوالِ الشَّمْسِ،
 وَيَكْرَهُ تَحْطِي أَحَدٍ، وَحَرَمُهُ فِي النِّصْحَةِ وَالمُتَخَبِّ وَأَبُو المَعَالِي وَشَيْخُنَا.
 وَإِنْ رَأَى فُرْجَةً، فَإِنْ صَلَّاهَا بِدُونِهِ كَرِهَ، وَإِلَّا فَلَا.
 وَعَنْهُ: لا مُطْلَقًا.
 وَعَنْهُ: عَكْسُهُ.
 وَعَنْهُ: ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ.
 وَعَنْهُ: بَلْ أَكْثَرُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ أَمَامَهُ لَمْ يَكْرَهُ، وَجَزَمَ أَبُو الحُطَّابِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لا يَكْرَهُ لِلْإِمَامِ، وَكَذَا أَبُو المَعَالِي، وَزَادَ: وَأَنْ تَكْبِيرَهُ لا
 يَسْتَحَبُّ.

وَجَزَمَ فِي الْغَنِيِّ: يَتَخَطَّى إِمَامًا وَمُؤَدِّيًا.
 وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَا يَكْرَهُ لِإِمَامٍ وَغَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ.
 وَتَخَطَّى أَحْمَدُ زَوَارِقَ عِدَّةٍ بِدِجَلَةٍ بِلَا إِذْنٍ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ حَرِيمٌ وَجَلَّةٌ، وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا ضَيَّقُوا الطَّرِيقَ جَاازَ مَشْيَهُ عَلَيْهَا، قَالَ الْخَلَّالُ
 وَجَزَمَ (و) فِي الرُّعَايَةِ: يَكْرَهُ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ وَلَدَهُ أَوْ عَبْدَهُ أَوْ عَادَتُهُ يُصَلِّي فِيهِ، حَتَّى الْمُتَلَمُّ وَتَحْوَهُ (ش) لِأَنَّهُ عِنْدَهُ إِذَا حَضَرَ لَمْ يَكُنْ لِيُغَيِّرْ جُلُوسَهُ فِيهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِلَّا مَنْ جَلَسَ بِمَكَانٍ يَحْفَظُهُ لِيُغَيِّرَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ دُونَهُ، قِيلَ: لِأَنَّهُ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ.
 وَقِيلَ: لِأَنَّهُ جَلَسَ لِيَحْفَظَهُ لَهُ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِقَامَتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةً: أَوْ دُونَهُ، فَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ فِي اخْتِصَاصٍ بِمَبَاحٍ، كَتَوَكِيلِهِ فِي تَمَلُّكِ الْمَبَاحِ وَمَقَاعِدِ السُّوقِ (م ٨) (١).
 قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: فَإِنْ جَلَسَ فِي مُصَلًى الْإِمَامِ، أَوْ طَرِيقِ الْمَأْزُورِ، أَوْ اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّينَ فِي مَكَانٍ ضَيِّقٍ، أُقِيمَ.
 وَإِنْ أَثَرُ بِمَكَانِهِ الْأَفْضَلُ، أَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ آخَرٌ، فَقِيلَ: يَكْرَهُ.
 وَقِيلَ: يَبَاحُ.
 وَفِي الْفُصُولِ: لَا يَجُوزُ الْإِيثَارُ.
 وَقِيلَ: يَجُوزُ إِنْ أَثَرُ أَفْضَلَ مِنْهُ.
 وَفِي الْفُنُونِ: إِنْ أَثَرُ ذَا هَيْئَةٍ يَعْلَمُ وَدِينٍ جَازٍ، وَلَيْسَ بِإِيثَارٍ حَقِيقَةٍ، بَلْ اتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ (م ٩، ١٠) (٢).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويعزم) وفي الرُّعَايَةِ يَكْرَهُ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ.
 قَالَ الْأَصْحَابُ: إِلَّا مَنْ جَلَسَ بِمَكَانٍ يَحْفَظُهُ لِيُغَيِّرَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ دُونَهُ، قِيلَ: لِأَنَّهُ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ.
 وَقِيلَ: لِأَنَّهُ جَلَسَ لِيَحْفَظَهُ لَهُ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِقَامَتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةً: أَوْ دُونَهُ، فَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ فِي اخْتِصَاصٍ بِمَبَاحٍ كَتَوَكِيلِهِ فِي تَمَلُّكِ الْمَبَاحِ وَمَقَاعِدِ السُّوقِ). انتهى.
 الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْقِيَامُ بِاخْتِيَارِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِصِ وَغَيْرِهِ، وَبِهِ عُلِّلَ الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّارِحُ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: ظَاهِرٌ مَا قَالَهُ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ.
 (٢) (مسألة - ٩ - ١٠): (وإن أثار مكانه الأفضل أو سبق إليه آخر، فقول: يكره، وقيل: يباح، وفي الفصول: لا يجوز الإيثار، وقيل: يجوز إن أثار أفضل منه، وفي الفنون: إن أثار ذا هيئته يعلم ودين جاز، وليس إيثاراً حقيقَةً، بل اتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ). انتهى.
 ذَكَرَ الْمَصْنُفُ مَسْأَلَتَيْنِ:

(المسألة الأولى): لو أثار مكانه الأفضل، فهل يكره أو يباح أو يحرم أو يجوز إن كان أفضل منه؟
 أَطْلَقَ الْخَلَّالُ، أَحَدَهُمَا يَكْرَهُ الْإِيثَارَ مُطْلَقًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
 جَزَمَ بِهِ فِي الْمَذْهَبِ وَالْمُسْتَوْعَبِ وَالْكَافِي وَالتَّلْخِصِ وَالرُّعَايَةِ وَالنَّظْمِ وَالْحَاوِيْنَ وَغَيْرِهِمْ.
 وَقَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّرْحِ وَخَصَّصَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَجَمَعَ الْبَحْرَيْنِ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ وَخَوَاسِي الْمَصْنُفِ عَلَى الْمُقْنَعِ وَالرُّعَايَةِ الْكُبْرَى وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التُّكْتُ: هَذَا الْمَشْهُورُ. انتهى.
 وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يَبَاحُ، وَهُوَ احْتِمَالٌ لِلْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ.
 وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: لَا يَجُوزُ الْإِيثَارُ، قَالَهُ فِي الْفُصُولِ.
 وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: يَجُوزُ إِنْ أَثَرُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ كَلَامَهُ فِي الْفُنُونِ.
 (المسألة الثانية): لو أثار شخصاً سبق إليه غيره فهل يكره أو يباح؟ أَطْلَقَ الْخَلَّالُ، أَوْ يَحْرُمُ؟ فِيهِ أَقْوَالٌ:
 أَحَدُهَا: يَحْرُمُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
 قَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّرْحِ وَصَحَّحَاهُ، وَصَحَّحَهُ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِيَلْبِي مِنْكُمْ أَوَّلُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى»، فَإِذَا قَامَ مَقَامَ ذَلِكَ فَقَدْ غَصَبَهُ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ تَخْرِيجُ سُؤَالِ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَصَرَّحَ فِي الْمَذْهَبِ فِيهِمَا بِالْإِبَاحَةِ، وَلَا يُكْرَهُ الْقَبُولُ. وَقِيلَ: بَلَى، وَالطَّرِيقُ لِلْمُرُورِ فَلَمْ يَكْرَهُ السَّبْقُ. وَمَنْ فَرَسَ مُصَلًى فَقِي جَوَّازَ رَفْعِهِ لِغَيْرِهِ وَجِهَانٍ، وَقِيلَ: إِنْ تَخَطَّى رَفْعَهُ (م ١١) ^(١)، وَلَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَقَدْ لَمْ فِي الرَّعَايَةِ: يُكْرَهُ جُلُوسُهُ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمَحَرِّ وَغَيْرُهُ بِتَخْرِيمِهِ، وَيَتَوَجَّهُ إِنْ حَرَّمَ رَفْعَهُ فَلَهُ فَرَسُهُ وَالْأَكْرَهُ، وَأُطْلِقَ شَيْخُنَا: لَيْسَ لَهُ فَرَسُهُ. وَمَنْ قَامَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ عَادَ قَالَ بَعْضُهُمْ قَرِيبًا، وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ فَهُوَ أَحَقُّ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ وَصَلَ بِالتَّخَطِّي فَكُنَّا سَبَقَ، وَجَوَّزَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

فصل

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَانِ (و م ش) وَهُمَا بِذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَنُصُّوفِ، وَمِنْهُ: خُطْبَةٌ (و هـ) وَمَنْ شَرَطِيهَمَا تَقْدِيمَهُمَا (و) وَقَتَّ الْجُمُعَةَ (و) وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ، وَقَوْلُ الْحَمْدِ لِلَّهِ (و م ر ش) وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ (و م ر ش). وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرِّ: أَوْ يَشْهَدُ أَنَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَأَوْجِبَهُ شَيْخُنَا فَقَطْ، لِإِدْلَالِهِ عَلَيْهِ؛ وَلَأنَّهُ إِيَّانَ بِهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ دُعَاءٌ لَهُ، وَأَيُّنَ هَذَا مِنْ هَذَا، فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَشْرُوعَةٌ مَعَ الدُّعَاءِ أَمَامَهُ، كَمَا قَدَّمَ السَّلَامُ عَلَيْهِ فِي التَّشْهِيدِ عَلَى غَيْرِهِ، وَالتَّشْهِيدُ مَشْرُوعٌ فِي الْخُطَابِ وَالنَّوَاءِ، وَأَوْجِبَ فِي مَكَانِ آخَرِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَأَوْجِبَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَعَ الدُّعَاءِ الْوَاجِبِ، وَتَقْدِيمُهُمَا عَلَيْهِ لَوْجُوبِ تَقْدِيمِهِ عَلَى النَّفْسِ، وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ فِي التَّشْهِيدِ، وَتَأْتِي رِوَايَةُ أَبِي طَالِبٍ، وَظَاهِرُهَا وَجُوبُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

وقيل: لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ.

وَيُشْتَرَطُ الْمَوْضِعَةُ (و م ر ش).

وقيل: فِي الثَّانِيَةِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَشَيْخُنَا: لَا يَكْفِي ذِمُّ الدُّنْيَا وَذِكْرُ الْمَوْتِ، زَادَ أَبُو الْمَعَالِي: وَكَذَا الْحِكْمُ الْمَعْقُولَةُ الَّتِي لَا تَتَحَرَّكُ لَهَا الْقُلُوبُ وَلَا تَتَّبِعُتْ بِهَا إِلَى الْخَيْرِ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا مَعْصِيَتَهُ» فَلَا ظَهَرَ: لَا يَكْفِي، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَوْصِيَةٌ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْمِ الْخُطْبَةِ عُرْفًا، وَلَا يَحْصُلُ بِاخْتِصَارٍ يَفُوتُ بِهِ الْمَقْصُودُ.

= وقدمه ابن رزبن في شرحه وغيره، ولم يذكره المصنف، وهو عجيب منه.

والقول الثاني: بياح، اختاره ابن عقيل، وصححه الناظم، وجزم به في الفصول والمستوعب.

وقدمه في مختصر ابن تميم وجميع البحرين وحواشي المصنف وغيرهم.

والقول الثالث: يكره، وقيل: بالمتنع هنا إن قيل الإينار غير مكروه، وهو موافق لما قاله الشيخ وغيره.

تنبيه: لم يذكر المصنف القول بالتحريم، مع أنه هو الصحيح، وإنما ذكر الكراهة والإباحة وأطلق الخلاف فيهما، والصحيح منهما الإباحة.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ومن فرس مصلًى فقي جواز رفعه لغيره وجهان، وقيل: إن تخطى رفعه). انتهى.

وأطلقهما في الفصول والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب، والمعني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والشرح، وشرح ابن منجنا، ومختصر ابن تميم، والرعايتين والحاوئين وجميع البحرين، والناظم، وشرح الخرقى للطوفي، وتجريد العناية، وغيرهم. أحدهما: ليس له رفعه وهو الصحيح.

صححه في التصحيح، وجزم به في المنور ومختب الأدمي وقدمه في الهداية والخلاصة والمحرر والفاائق وإدراك الغاية وغيرهم.

والوجه الثاني: له رفعه، اختاره القاضي، وذكره في الفصول، وجزم به في الوجيز، وقدمه ابن رزبن في شرحه.

قال الشيخ تقي الدين: لغيره رفعه في أظهر قولي العلماء.

وقال في الفائق: قلت: فلو حضرت الصلاة ولم يحضر رفع. انتهى.

قلت: وهو الصواب، والظاهر: أنه مراد من أطلق، وإن محل الخلاف في غير هذه الصورة، والله أعلم.

وقيل: إن وصل إليه صاحبه من غير تخطى أحد فهر أحق، وإلا جاز رفعه.

وَقَرَأَةُ آيَةٍ (وم ر ش).

وَعَنْهُ: بَعْضُهَا، وَقِيلَ فِي الْأَوَّلَةِ، وَقِيلَ [فِي] الثَّانِيَةِ.

وَعَنْهُ: لَا تَجِبُ قِرَاءَةُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لَوْ قَرَأَ آيَةً لَا تَسْتَقِيلُ بِمَعْنَى أَوْ حُكْمَ كَقَوْلِهِ: «ثُمَّ نَظَرَ» [المدثر: ٢١] أَوْ «مُذْهَمَّتَانِ» [الرحمن: ٦٤] لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى الْجَنْبِ.

وَهَذَا اخْتِمَالٌ لِصَاحِبِ الْمَحْرُورِ فِي غَيْرِ الْجَنْبِ، وَأَنَّهُ يَكْفِي بَعْضُ آيَةٍ تَقِيدُ مَقْصُودَ الْخُطْبَةِ، وَإِنْ قَرَأَ مَا يَتَضَمَّنُ الْحَمْدَ وَالْمَوْعِظَةَ ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَفَى.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِقَوْلِ أَحْمَدَ: لَا بُدَّ مِنْ خُطْبَةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا تَكُونُ خُطْبَةٌ إِلَّا كَمَا خُطِبَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ خُطْبَةٌ تَامَّةٌ، وَسُئِلَ فِي رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: تُجْزِئُهُ سُورَةٌ؟ فَقَالَ: عُمَرُ قَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ عَلَى الْمِنْبَرِ، قِيلَ: فَتُجْزِئُهُ قَالَ: لَا، لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَخْطُبُونَ بِالنَّشَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ قَرَأَ سُورَةَ فَاطِمَةَ أَوْ الْأَنْعَامَ وَنَحْوَهُمَا فَهَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْأَذْكَارِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ رَوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ وَلَمْ يَزِدْ. وَقِيلَ: يَجِبُ تَرْتِيبُ الْحَمْدِ وَمَا بَعْدَهُ، وَأَوْجِبَ الْحَرْقِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ النَّشَاءَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يَكْفِي مَا يُسَمَّى خُطْبَةً (م ر) وَلَا تَحْمِيدَةً أَوْ تَسْبِيحَةً (ه م ر).

وَيُشْتَرَطُ حُضُورُ الْعَدَدِ (م ر) وَسَائِرُ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا لِيُخَفِّضِ صَوْتَهُ أَوْ يُعَدِّ، لَمْ تَصِحَّ، وَإِلَّا صَحَّتْ، وَإِنْ كَانُوا صَمًّا، فَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: تَصِحُّ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: لَا (م ١٢) ^(١).

وَإِنْ قُرِبَ الْأَصَمُّ وَبَعْدَ مَنْ يَسْمَعُ فَقِيلَ: لَا تَصِحُّ، لِقَوَاتِ الْمَقْصُودِ. وَقِيلَ: تَصِحُّ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَمَا لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ طَرِشًا، أَوْ كَانُوا عَجَمًا وَكَانَ عَرَبِيًّا (م ١٣) ^(٢).

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَهَذَا كَمَا نَقَلَهُ فِي شَاهِدِ النِّكَاحِ إِذَا كَانَ أَصَمُّ لَمْ يَصِحَّ، وَكَذَا مَنْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَانًا فَكَلَّمَهُ فَلَمْ يَسْمَعْ لِصَمَمِهِ، وَفِيهِمَا الْخِلَافُ فَيُتَجَنَّبُ هُنَا مِثْلُهُ، كَذَا قَالَ.

وَإِنْ انْفَضُّوا وَعَادُوا وَكَثُرَ التَّفْرِيقُ عُرْفًا أَوْ فَاتَ رُكْنٌ مِنْهَا فِيهِ الْبِنَاءُ وَجِهَانِ (م ١٤) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن كانوا صمًّا فذكر صاحب المحرر: تصحُّ، وذكر غيره: لا). انتهى.

ما قاله المجد جزم به ابن تميم أيضًا، وما قاله غير المجد جزم به في الرُعَايَةِ، وهو الصَّوَابُ.

(٢) (مسألة - ١٣): (وإن قرب الأصمُّ وبعد من يسمع فقيل: لا تصحُّ، لقوات المقصود، وقيل: تصحُّ، قال ابن عقييل: كما لو

كان جميع أهل القرية طرشًا، أو كانوا عجمًا وكان عربيًّا). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: وإن تعذر السماع لخفض صوته أو لبعد الكل، فلا.

وقيل: إن كان في حد السماع طرشًا، وليس ثمَّ من يسمع، صحت، فإن كان البُعداء منه سامعين، ولم يسمعوها، فوجهان. انتهى.

وهذه مسألة المصنِّف، وأطلق الخلاف أيضًا في التلخيص ومختصر ابن تميم والتكت للمصنِّف والزركشي، وحكماهما ابن عقييل في فصوله احتماليين، وأطلقهما.

أحدهما: لا تصحُّ.

قلت: وهو الصَّوَابُ، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغرى، والحاويين وغيرهما.

والقول الثاني: تصحُّ، وفيه قوة.

(٣) (مسألة - ١٤): (وإن انفضوا: وعادوا وكثر التفريق عُرْفًا، أو فات ركن منها، ففي البناء وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين والحاويين.

أحدهما: يستأنفهما، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب؛ لا اشتراطهم سماع العدد المعتبر للخطبة، وقد انتفى.

قال في المذهب: فإن انفضوا ثمَّ عادوا قبل أن يتناول الفصل صلًّا جماعة. انتهى.

فمفهومه أنه إذا تناول الفصل لا يصلِّي جماعة ما لم يستأنف الخطبة، وجزم به في النظم، وكذا جزم به في المغني وشرح ابن رزين، =

(ع): ما أجمع عليه

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(خ): مخالفة الأئمة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وفي الفصول: إن انفصوا لِقِنْتَهُ أَوْ عَدُوًّا، أَبْثِيءَ كَالصَّلَاةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَبْطُلَ، كَالْوَقْتِ يَخْرُجُ فِيهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْوَقْتَ يَتَقَدَّمُ وَيَتَأَخَّرُ لِلْعَدُوِّ وَهُوَ الْجَمْعُ؛ وَلَأنَّ الْجُمُعَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَمْعِ، وَقَدْ ذَالَ، وَسَبَقَ فِي الْإِنْفِصَافِ فِي الصَّلَاةِ.

وَيُشْتَرَطُ الْمَوَالاةُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ (و ش) كَبَيِّنِ أَجْزَاءِ الْخُطْبَةِ، وَحَكَى فِيهِ الْخِلَافَ، وَإِنْ قَرَأَ آيَةً سَجْدَةً فَتَزَلَّ فَسَجَدَ لَمْ يَكْرَهُ (م).

وَقِيلَ: يَنْبَغِي وَلَوْ طَالَ كَسَائِرُ سُنَّتَيْهَا، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُسْتَحَبُّ قُرْبُ الْمُنْبَرِ مِنَ الْمِحْرَابِ لِأَنَّ طُولَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ جَارَ كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَتَشْتَرَطُ الثَّبَتُ، ذَكَرَهُ فِي الْفُتُونِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامَ غَيْرِهِ، وَفِي بَطْلَانِهَا بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ وَجْهَانِ، كَأَذَانٍ، وَأَوَّلَى (م ١٥) ^(١).

وَإِنْ حُرِّمَ الْكَلَامُ فِي الْخُطْبَةِ لَمْ تَبْطُلْ بِهِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا جُمُعَةَ لَهُ فِيهِ نَظَرٌ، وَضَعْفٌ، وَلَا يَصِحُّ، وَإِنْ صَحَّ فَمَعْنَاهُ لَا جُمُعَةَ لَهُ كَامِلَةً، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ كَقَوْلِهِ لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ بِالْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْخُطْبَةُ بِغَيْرِ عَرَبِيَّةٍ كَقِرَاءَةٍ، وَقَالَ الْقَاضِي: وَعَلَى أَنْ لَفْظَ الْقُرْآنِ دَلِيلُ الثَّبُوتِ وَعَلَامَةُ الرِّسَالَةِ وَلَا يَحْصُلُ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَالْخُطْبَةُ الْمَقْصُودُ بِهَا الْوَعظُ وَالتَّذْكِيرُ وَحَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ؛ وَلَأنَّ الْقُرْآنَ الْأَعْيَانُ فِيهِ بِاللَّفْظِ وَالنَّظْمِ دُونَ الْمَعْنَى، وَالْخُطْبَةُ يُجْزَى فِيهَا الْمَعْنَى، وَهَلْ يَجِبُ إِيْدَالُ عَاجِزٍ عَنْ قِرَاءَةِ بِذِكْرِ أَمْ لَا لِحُصُولِ مَعْنَاهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَذْكَارِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٦) ^(٢).

فصل

وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطَّهَارَتَانِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ه م ر).
وَعَنْهُ: بَلَى (و ش).
وَعَنْهُ: الْكِبْرَى اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَنَصَّهُ: تُجْزَى خُطْبَةُ الْجَنُوبِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ لَيْتِهِ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِوَأَجِبِ الْعِبَادَةِ، كَصَلَاةٍ مِنْ مَعَهُ وَرَهْمُ غَضَبٍ.

«فقالوا: فإن طال الفصل لزمه إعادة الخطبة إن كان الوقت مُتَمَّعًا، وإن ضاق الوقت صلُّوا ظهرًا، والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة. انتهى».

قال في التلخيص: ومع طول الفصل فقد فاتت الموالاة، وهي مشترطة على الأصح، فيستأنف. انتهى.

والوجه الثاني: يصح البناء على ما تقدم من الخطبة.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي بطلانها بكلام محرم وجهان، كأذان وأولى). انتهى.

قلت: قد تقدم أن الصحيح من المذهب بطلان الأذان بالكلام المحرم مطلقًا، فكذا هنا يبطل وأولى، والمصنف قد أطلق الخلاف في بطلان الأذان بالكلام المحرم إذا كان يسيرًا على ما تقدم، فليراجع.

وقد قال هنا: إنه أولى بالبطلان، والله أعلم، الوجه الثاني: لا تبطل.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لأنهم لم يذكروه من شروط صحة الخطبة، وأطلق الوجهين في الرعاية الكبرى ويختصر ابن تيميم.

ومراد المصنف بالكلام المحرم: الكلام اليسير، فهو محل خلاف.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (والخطبة بغير العربية كقراءة وهل يجب إيدال عاجز عن قراءة بذكر أم لا، لحصول معناها من بقية

الأذكار؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم فقال: وهل يحتاج إلى إيدالها عند العجز عنها؟ فيه وجهان.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، وهما احتمالان مطلقًا في شرح الزركشي:

أحدهما: يجب.

قلت: وهو الصواب، كالقراءة في الصلاة فإنها أيضًا مشتملة على ذكر.

والوجه الثاني: لا يجب.

وَقِيلَ: لَا لِتَحْرِيمِ لَبِيٍّ، وَإِنْ عَصَى بِتَحْرِيمِ قِرَاءَةٍ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفَرْضِ لَهَا، فَهُوَ كَصَلَاةٍ بِمَكَانٍ غَضِبَ.
وَفِي الْفُصُولِ: نَصُّ أَحْمَدَ يُعْطَى أَنْ الْآيَةَ لَا تَشْتَرِطُ، وَهُوَ أَصْبَهُ، أَوْ جَوَازُ قِرَاءَةِ الْآيَةِ لِلْجَنْبِ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَهُ، وَفِي
فَتْوَاهُ أَوْ عُمَدِ الْأَوَّلَةِ: يَحْتَمِلُ عَلَى النَّاسِي إِذَا ذَكَرَ أَعْتَدَ بِخُطْبَتِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، وَسَتَرَ الْعَوْرَةَ، وَإِذَا أَلَسَ النَّجَاسَةَ، كَطَهَارَةِ
صَغْرَى.

وَلَا يُشْتَرِطُ أَنْ يَلِيَّ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةَ وَاحِدَةً (و هـ) وَفِي خُطْبَةٍ مُمَيِّزٍ وَنَحْوِهِ وَجْهَانِ (م ١٧) ^(١).
وَعَنْهُ: يُشْتَرِطُ (و ق).

وَعَنْهُ: لِغَيْرِ عَذَرٍ (و م) ذَكَرَ فِي الْفُصُولِ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ أَحْمَدَ فَيَمَنْ أَخَذَتْ بَعْدَ الْخُطْبَةِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ، وَالْخِلَافُ إِنَّ وَلِيَّ الْخُطْبَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا اثْنَانِ.

وَقِيلَ: إِنْ جَازَ فِي الْأَوَّلَى فَهَذَا وَجْهَانِ.
وَلَا يُشْتَرِطُ حُضُورُ النَّائِبِ الْخُطْبَةَ (و م) كَالْمَأْمُومِ، لِتَعْيِينِهَا عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ ش) لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ جُمُعَةٌ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْخُطْبَةَ إِلَّا تَبَعًا، كَمَسَافِرٍ، وَإِنْ أَخَذَتْ وَاسْتَخْلَفَتْ مَنْ لَمْ
يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ صَحَّ فِي الْأَشْهَرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى مَعَهُ عَلَى الْأَصَحِّ (خ) إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ مَا تَيَسَّرَ بِهِ جُمُعَةٌ، وَتَعْلِيلُهُمَا مَا
سَبَقَ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي الشَّهَادَةِ فَسَبَقَ فِي ظَهْرِ مَعَ عَصْرِ، وَإِنْ مَنَعْنَا الِاسْتِخْلَافَ أَتَمُّوا فَرَادَى، قِيلَ: ظَهَرَا؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرَطُ
كَمَا لَوْ اخْتَلَّ الْعَدَدُ.

وَقِيلَ: جُمُعَةٌ بِرَكْعَةٍ مَعَهُ، كَمَسْبُوقٍ.
وَقِيلَ: جُمُعَةٌ مُطْلَقًا، لِبَقَاءِ حُكْمِ الْجَمَاعَةِ لِمَنْعِ الِاسْتِخْلَافِ (م ١٨) ^(٢).

وَإِنْ جَازَ الِاسْتِخْلَافَ فَأَتَمُّوا فَرَادَى لَمْ تَصِحَّ جُمُعَتُهُمْ (و) وَلَوْ كَانَ فِي الثَّانِيَةِ (ش) كَمَا لَوْ نَقَصَ الْعَدَدُ، وَأَوَّلَى، وَقَدْ
يَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيجٌ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَتَوَلَّى الْخُطْبَةَ غَيْرُ الْإِمَامِ أُعْتَبِرَتْ عِدَالَتُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَخَرَّجَ رَوَاتَانِ.
قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: وَمَنْ قَدَّمَهُ إِمَامٌ أَوَّلَى إِنْ لَمْ يَبْطُلْ بِخَدْيِهِ حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ وَعَادَا عَادُوا لِإِمَامَتَيْهِ، وَإِلَّا مِنْ قَدَّمَهُ

الْمَأْمُومُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ وَاحِدٌ بِلَا اسْتِخْلَافٍ فَفِيهِ اخْتِمَالٌ، وَالْأَظْهَرُ الْجَوَازُ.

وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ حَتَّى اسْتَخْلَفَ، فَإِنْ أَتَوْا فِيهِ بِرُكْنٍ وَانْقَضَى فَلَا اسْتِخْلَافَ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ فَفِيهِ اخْتِمَالٌ، وَلَا حَاجَةَ
إِلَى نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِالثَّانِي، فَإِنْ قَطَعُوا نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِالْأَوَّلِ فَالْقِيَاسُ بِطُلَانِ الْجُمُعَةِ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (ولا يشترط أن يلي الخطبتين [والصلاة] واحدًا، وفي خطبة مميزٍ ونحوه وجهان). انتهى.

قال ابن تيميم: وإن قلنا يعتد بأذان الصبي المميز ففي خطبته وجهان. انتهى.

وقال ابن حمدان في الرعاية الكبرى: وإن قلنا يعتد بأذان مميزٍ ففي صحته خطبته وجهان، إن صح أن يؤم غير من خطب. انتهى.
أحدهما: لا تصح.

قلت: وهو الصواب؛ لأن الصحيح من المذهب المنصوص عن الإمام أحمد أنها بدل من ركعتين، لما تقدم، وهو لا تصح إمامته في
الفرض على الصحيح؛ لأنه الصحيح من المذهب أيضًا.

والوجه الثاني: تصح.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن منعنا الاستخلاف أتوا فرادى، قيل: ظهر؛ لأن الجماعة شرط كما لو اختل العدد، وقيل: جمعة
بركعة معه، كمسبوق، وقيل: جمعة مطلقًا، لبقاء حكم الجماعة لمنع الاستخلاف). انتهى.

وأطلقه ابن تيميم:

أحدها: يتنمها جمعة بركعة معه كمسبوق، وهو الصحيح، قدمه في الرعاية الكبرى.

وهو ظاهر ما قطع به في التلخيص، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يتنمها جمعة مطلقًا، لما علل المصنف.

والوجه الثالث: يتنمها ظهرًا لما قاله المصنف.

وَقَالَ: وَإِنْ أَخَذْتَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَجِبِ اسْتِخْلَافٌ وَلَا مَتَابَعَةٌ، وَأَتَمُّوا جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى، أَوْ بَعْضُهُمْ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ: إِذْ قَدَّمَ رَجُلًا قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ أَوْ يَتَعَدَّى أَخَذْتَ أَوْ لَمْ يَقْدَمْ فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ، فَصَلَاتُهُمْ ثَامَّةٌ. وَيُصَلِّي الْخُرُسُ ظَهْرًا لِقَوَاتِ الْخُطْبَةِ صُورَةً وَمَعْنَى.

وَقِيلَ: جُمُعَةٌ يَخْطُبُ أَحَدُهُمْ إشارَةً، كَمَا تَصِيحُ جَمِيعُ عِبَادَاتِهِ: صَلَاتُهُ وَإِمَامَتُهُ وَظَهَارُهُ وَلِعَانَتُهُ وَبَيْعَتُهُ وَتَلْبِيسَتُهُ وَشَهَادَتُهُ وَإِسْلَامُهُ وَرَدُّهُ، وَالْقَصْدُ التَّفْهِيمُ، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ، فَإِنَّ الْقَصْدَ النُّطْقَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلِهَذَا لَوْ كَانُوا عَجْمًا فَخُطِبَ بِهِمْ بِالْعَجَمِيَّةِ صَحَّ، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَلَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْخُطْبَةَ قِرَاءَتُهَا مِنْ صَحِيفَةٍ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ: كَالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ لِمَنْ لَا يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ فِي الْمُنْحَضِ، كَذَا قَالَ، وَسَبَقَ أَنَّ الْمَذْهَبَ لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْمُنْحَضِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: كَالْقِرَاءَةِ مِنَ الْحِفْظِ، فَيَتَوَجَّهُ هُنَا بِمِثْلِهِ، لِأَنَّ الْخُطْبَةَ شَرْطٌ كَالْقِرَاءَةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ عُثْمَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ وَمَعْنُ بْنُ زَائِدَةَ وَخَالِدُ الْقَسْرِيُّ أَنَّهُمْ خَطَبُوا فَارْتَجَعَ عَلَيْهِمْ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ قَالَ: مِثْلُ الزَّلْزَلِ ثَوْرَتْ حَضَرًا، وَهِيَئَةُ الْعَاقِبَةِ ثَوْرَتْ جَبْنًا. وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ أَنَّهُ ارْتَجَعَ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ فَعَادَ إِلَى الْحَمْدِ ثَلَاثًا، فَارْتَجَعَ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَهْلَ الشَّامِ، عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَعْدَ عَمْرٍ سِيسْرًا، وَبَعْدَ عَمْرٍ بَيَّانًا، وَأَنْتُمْ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ أَخُوجُ بِكُمْ إِلَى إِمَامٍ قَائِلٍ. ثُمَّ نَزَلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَاسْتَحْسَنَهُ.

وَقِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ: عَجَلْ عَلَيْكَ الشَّيْبُ، فَقَالَ: كَيْفَ لَا يَعْجَلُ، وَأَنَا أَعْرَضُ عَقْلِي عَلَى النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؟ وَخُطِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ فِي يَوْمٍ أَضْحَى فَارْتَجَعَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكُمْ لَوْمًا وَعَيْيًا، مَنْ أَخَذَ شَاءَ مِنْ السُّوقِ فَهِيَ لَهُ وَتَمَنَّا عَلَيَّ.

وَارْتَجَعَ عَلَى مَعْنِ بْنِ زَائِدَةَ فَقَالَ وَضَرَبَ بِرِجْلِهِ الْمِنْبَرَ: فَتَى حُرُوبٍ لَا فَتَى مَنَابِرٍ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: رَجُلٌ لَوْمَةٌ: يَلُومُهُ النَّاسُ، وَلَوْمَةٌ: يَلُومُ النَّاسَ، مِثْلُ هَوَاةٍ وَهَزَاةٍ.

فَصْلٌ

تُسَنُّ خُطْبَتُهُ عَلَى مَنْبَرٍ أَوْ مَحَلٍّ عَالٍ (ر) يَكُونُ عَنْ يَمِينِ مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ، كَذَا كَانَ مِنْبَرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسُمِّيَ مِنْبَرًا لَارْتِفَاعِهِ، مِنَ النَّبَرِ، وَهُوَ الارتفاعُ.

وَذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: أَنَّ اتِّخَاذَ الْمِنْبَرِ سُنَّةٌ مُجْمَعَةٌ عَلَيْهَا، وَكَانَ مِنْبَرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثَ دَرَجٍ يَقِفُ عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَلِي مَكَانَ الْإِسْتِزَاخَةِ، ثُمَّ وَقَفَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الثَّانِيَةِ، ثُمَّ عُمَرُ عَلَى الْأُولَى، تَأْدِيبًا، ثُمَّ وَقَفَ عُثْمَانُ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ عَلِيٌّ مَوْقِفَ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ زَمَنَ مُعَاوِيَةُ قُلْعَهُ مَرْوَانَ وَزَادَ فِيهِ سِتًّا دَرَجٍ، فَكَانَ الْخُلَفَاءُ يَرْتَقُونَ سِتًّا يَقِفُونَ مَكَانَ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَإِنْ وَقَفَ بِالْأَرْضِ وَقَفَ عَلَى يَسَارِ مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ، بِخِلَافِ الْمِنْبَرِ.

وَيُسَنُّ سَلَامُهُ إِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ (هـ م) كَسَلَامِهِ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ فِي خُرُوجِهِ (و).

قَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: وَلِأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْبَاتِهِ، فَاشْتَبَهَ مَنْ فَارَّقَ قَوْمًا ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ، زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَعَكْسُهُ الْمَوْذُنُ إِذَا صَعِدَ، وَزَادَ هَذَا السَّلَامُ وَكُلُّ سَلَامٍ مَشْرُوعٌ قَرْضٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ لَا قَرْضُ عَيْنٍ (هـ).

وَقِيلَ: سُنَّةٌ (خ) كَاتِبَاتُهَا (و) وَفِيهِ وَجْهٌ غَرِيبٌ: يَجِبُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا

وَيُسَنُّ جُلُوسُهُ وَقَتِ التَّأْدِينِ (و) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: (هـ) [وَمَالِكٍ] فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يُسْتَحَبُّ، وَكَذَا بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَةٌ قَالَ جَمَاعَةٌ: بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِنْخِلَاصِ، وَإِنْ أَبَى فَصَلَّ بِسُكُوتِهِ، وَخُطْبَتُهُ قَائِمًا.

وَعَنْهُ: هُمَا شَرْطَانِ، جَزَمَ فِي النَّصِيحَةِ (و ش م ر).

وقال أبو بكر النجاد في جلسته بينهما، وعن (م) يجب، وتصح بدونه، قال الطحاوي عن قول (ش): لم يقله غيره. واعتماداً على سيب أو قوس أو عصا (و) بإحدى يديه، ويتوجه بالسرى والأخرى بحرف البئر أو يرسلها، وإن لم يعتمد أمسك يمينه بيمينه أو أرسلهما، وقصده تلقاء (و) ويقصر الخطبة (و) وفي التعليق: والثانية أقصر، جعله أصلاً لإفراد الإمامة، ورفع صوته حسب طاقته والدعاء للمسلمين، ولا يجب في الثانية (ش).

وقيل: ويرفع يديه (خ) وجزم به في الفصول، واحتج بالمعوم. وقيل: لا يستحب، قال صاحب المحرر: بدعة، وفقاً للمالكية والشافعية وغيرهم، ورأى عسار بن ربيعة بشر بن مروان رفع يديه في الخطبة: فقال: قبح الله هاتين اليدين، لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يزيد على أن يقول بيديه هكذا، وأشار بأصبعه المستحبة.

رواه مسلم (٨٧٤)، وأحمد (١٣٦/٤).

وفي لفظ: لعن الله هاتين اليدين.

ويجوز الدعاء لمعنيين.

وقيل: يستحب لسلطان، ويستحب الدعاء له في الجملة، حتى قال أحمد وغيره: لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها لإمام عادل، لأن في صلاحه صلاح المسلمين.

وفي «الصحاحين» (خ: ٦٦٠، م: ١٠٣١) من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، الإمام العادل وذكر الحديث، قال في شرح مسلم عن القاضي عياض: هو كل من نظر في شيء من أمور المسلمين من الولاء والحكام، وبدأ به لمعوم نفه.

وقال ابن حامد في أصوله: فأما محبته إذا كان عدلاً فلا أعلم خلافاً في وجوبها، لقوله عليه السلام النظر إلى الإمام العادل عبادة وقوله عليه السلام أكرموا الشهود فإن الله يستخرج بهم الحقوق، وقال أحمد: إني لأدعو له بالتسديد والتوفيق، وأرى ذلك واجباً، كذا ذكر ذلك ابن حامد، وهو غريب، والخبران لا يعرفان، ثم ذكر خلافاً للناس في وجوب محبة الفاسق، ووجوب البراءة منه، بناء على زوال إمامته بذلك، كرواية لنا، المذهب خلافها، قال: والمأخوذ به ما بين أحمد من الصبر عليه واعتقاد طاعته وإمامته، فأما الدعاء عليهم فلا يجوز، ثم ذكر ابن حامد أن الإمام إذا قال بخلق القرآن أو الرفض أو غير ذلك يخرج عن الإمامة، ويجب الإنكار حسب الطاقة.

وما قاله من القول بخلق القرآن وتخويفه على التكفير به، وما قاله من القول بالرفض وتخويفه فظاهر كلام أحمد رحمه الله. والأصحاب في عدم جواز الخروج، وإن فسق وجار لكن ابن حامد يشير إلى الخروج عليه بالبدع، فهو قول ثالث.

وإن استدبرهم في الخطبة صح في الأصح (و) ويحرفون إليه فيها (و) وفي التنبيه: إذا خرج، ويترعون فيها، ولا تكره الحبة، نص عليه، (و) وكرهها صاحب المغني والمحرر، إنه عليه السلام في السنن، وفيه ضعف، وتكره أن يسند الإنسان ظهره إلى القبلة، وتكرهه أحمد، وقد يتوجه احتيالاً، لا لإخباره عليه السلام أنه رأى إبراهيم عليه السلام مسنداً ظهره إلى البيت المعمور.

وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: ما رأيت أحمد جالساً [لأ] القرفصاء إلا أن يكون في الصلاة، وقال ابن الجوزي: هذه الجلسة التي تحكيها قيلة: إني رأيت رسول الله ﷺ جالساً جلسة المتخضع القرفصاء، وكان أحمد يقصد في جلوسه هذه الجلسة وهي أن يجلس على اليدين رافعاً ركبتيه إلى صدره، مفضياً بأخص قدميه إلى الأرض، وربما احتبى يديه، ولا جلسة أخشع منها.

وقال أيضاً في أدب القراءة: ينبغي أن لا يترجع ولا يتكبر.

وخبر قيلة رواه أبو داود (٤٨٤٧)، والترمذي (٢٨١٤)، وليس بالقوي.

وللبخاري (٢٦٧٢) عن ابن عمر: أنه رأى رسول الله ﷺ مخبياً يديه، وهو القرفصاء.

والمُسْلِم (٦٧٠) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ تَرَبَّعَ فِي مَجْلِسِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفَتْوَى: مِنْ أَكْثَرِ مَنَافِعِ الْإِسْلَامِ وَأَكْبَرِ قَوَاعِدِ الْأَدْيَانِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالتَّوَصُّعِ.

فَهَذَا أَشَقُّ مَا تَحْمِلُهُ الْمُكَلَّفُ؛ لِأَنَّهُ مَقَامُ الرُّسُلِ، حَيْثُ يَقِفُ صَاحِبُهُ عَلَى الطَّبَاعِ وَتَنْفِرُ مِنْهُ نَفُوسُ أَهْلِ اللُّذَاتِ، وَيَمْتَقِنُهُ أَهْلُ الْخَلَاعَةِ، وَهُوَ أَحْيَاءُ لِلسُّنَنِ، وَإِمَانَةٌ لِلْبَيْعِ، إِلَى أَنْ قَالَ: لَوْ سَكَتَ الْمُجَقُّونَ وَتَطَّقَ الْمُبْطِلُونَ لَتَعَوَّدَ النَّشْءُ مَا شَاهَدُوا. وَأَنْكَرُوا مَا لَمْ يُشَاهِدُوا، فَمَتَّى رَامَ الْمُتَدَبِّرُ إِحْيَاءَ سُنَّةِ أَنْكَرَهَا النَّاسُ وَظَنُّوْهَا بَدْعَةً، وَلَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ، فَالْقَائِمُ بِهَا يُعَدُّ مُبْتَدِعًا، كَمَنْ بَنَى مَسْجِدًا سَادَجًا، أَوْ كَتَبَ مُصْحَفًا بِلَا زُخْرَفٍ، أَوْ صَبَعَ مِثْرًا قَلَمٌ يَسْوَدُ، وَلَمْ يَذُقْ بِسَيْفٍ مَرَاتِقِي الْمُنْبَرِ، وَلَمْ يَصْعَدْ عَلَى عِلَمٍ وَلَا مَنَارَةٍ، وَلَا نَشَرَ عِلْمًا، فَالْوَيْلُ لَهُ مِنْ مُبْتَدِعٍ عِنْدَهُمْ، أَوْ أَخْرَجَ مِثْلًا لَهُ بِغَيْرِ صَرَاحٍ وَلَا تَخْرِيقٍ وَلَا قُرَاءٍ وَلَا ذِكْرِ صَحَابَةٍ عَلَى التَّغْيِشِ وَلَا قَرَابَةِ.

فَصْلٌ

مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي الْخُطْبَةِ لَمْ يُنْعَمْ مِنَ التَّحِيَّةِ (هـ م) وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا (و) بَلْ يَرْكَعُهُمَا وَيُوجِزُ، أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ وَالْأَكْثَرُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالتَّلْخِصِ، وَالْمَحَرَّرِ: إِنْ لَمْ تَقْعُدْ مَعَهُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَإِنْ جَلَسَ قَامَ فَأَتَى بِهَا، أَطْلَقَهُ أَصْحَابُنَا^(١).

وَيَتَوَجَّهُ أَحْيَمَالٌ: تَسْقُطُ مِنْ عَالِمٍ وَمِنْ جَاهِلٍ لَمْ يَعْلَمْ عَنْ قُرْبٍ، وَأَطْلَقَ الشَّافِعِيَّةُ سَقُوطَهَا بِهِ، وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعَالِمِ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ لَا تَسْقُطُ بِالْجُلُوسِ، وَأَنَّ الْعَالِمَ يُخَيَّرُ بَيْنَ صَلَاتِهِ أَوَّلًا، وَعِنْدَ أَنْصَرِفِهِ، وَلَا تُسْتَحَبُّ التَّحِيَّةُ لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ.

ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ، وَمَنْ ذَكَرَ قَائِمَةً أَوْ قَلْنَا لَهَا سُنَّةً صَلَاحًا وَكَفَتْ، وَالْمُرَادُ إِنْ كَانَتْ الْفَائِضَةُ رَكَعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ؛ لِأَنَّ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ لَا تُحْصَلُ بِغَيْرِهَا، وَلَا بِصَلَاةٍ جَنَازَةٍ (و) وَلَوْ نَوَى التَّحِيَّةَ وَالْفَرَضَ، فَظَاهِرٌ [كَلَامُهُمْ] حُصُولُهُمَا لَهُ (و ش) وَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَوْ نَوَى غُسْلَ الْجَنَابَةِ وَغُسَلَ الْجُمُعَةُ أَجْزَأُ عَنْهُمَا (و م ش)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنَّمَا لَامِرِي مَا نَوَى وَلَئِنَّهُ لَا تَنَافِي، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَنْوِي بِهَا الْفَرَضَ وَتَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَحْيَمَالٌ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا هَذَا، وَلَمْ يَبَيِّنِ الثَّانِي، فَيَحْتَمِلُ أَنْ مُرَادَهُ لَا تُحْصَلُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا، كَمَا لَوْ نَوَى بِصَلَاتِهِ الْفَرَضَ وَالسُّنَّةَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ مُرَادَهُ لَا يَحْصُلُ غُسْلُ الْجُمُعَةِ، لِعَدَمِ صِحَّتِهِ قَبْلَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فِي وَجْهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ خُضُورُ الْجُمُعَةِ، وَالْجَنَابَةِ تَمَنُّعُهُ، وَالْأَشْهُرُ تُجْزئُ يَتَّى غُسْلَ الْجَنَابَةِ عَنِ الْجُمُعَةِ، كَالْفَرَضِ عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، فَظَاهِرُهُ حُصُولُ ثَوَابِهَا. وَقِيلَ: لَا تُجْزئُ، لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَكَالْفَرَضِ عَنِ السُّنَّةِ.

وَلَا تُجِبُ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ (و) خِلَافًا لِذَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ، وَظَاهِرٌ مَا ذَكَرُوهُ تُسْتَحَبُّ التَّحِيَّةُ لِكُلِّ دَاخِلٍ قَصَدَ الْجُلُوسَ [أَوْ لَا] يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْبِدَاءَةِ بِالطُّوَافِ.

وَيَجُوزُ الْكَلَامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ (هـ) كَبَعْدِهَا (هـ) نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ.

وَبَيَّنَ الْخُطْبَتَيْنِ فِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ (و هـ م) أَوْجَهُ، وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَحَرَّرُ أَصْلَ التَّحْرِيمِ سَكُوتُهُ لِنَفْسِهِ، وَتَوَجَّهَ فِيهِ أَحْيَمَالٌ (م ١٩)^(٢).

(١) تنبيه: قوله في تحية المجلس: (وإن جلس قام فأتى بها، أطلقه أصحابنا). انتهى.

قلت: ذكر المجد في شرحه في سجود التلاوة في فصل إذا قرأ السجدة عددًا أن التحية تسقط بطول الفصل.

(٢) (مسألة - ١٩): قوله: (ويجوز الكلام قبل الخطبة كبعدها، نص عليه، وقيل: يكره).

وبين الخطبتين في الجواز والكره والتحریم أوجه، وجعل صاحب المغني والمحرو أصل التحريم سكوتة لتنفس، ويتوجه فيه =

وَيَحْرَمُ فِيهِمَا وَهْمٌ).

وَقِيلَ: وَحَالَةُ الدُّعَاءِ.

وَقِيلَ: الْمَشْرُوعُ.

وَعَنْهُ: يَحْرَمُ عَلَى السَّامِعِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ مُطْلَقًا (و ش).

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، وَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (هـ م ر ق) وَفِي التَّخْرِيجِ لِلْقَاضِي: فِي نَفْسِهِ وَالسُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ سِرًّا، كَالدُّعَاءِ اتِّفَاقًا قَالَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَرَفَعَ الصَّوْتُ قَدَامَ بَعْضِ الْخُطَبَاءِ مَكْرُوهٌ أَوْ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا، وَدُعَاءُ الْإِمَامِ بَعْدَ صُغُودِهِ لَا أَصْلَ لَهُ، وَيَجُوزُ تَأْمِينُهُ عَلَى الدُّعَاءِ، وَحَمْدُهُ خَفِيَّةٌ إِذَا عَطَسَ، وَيَجُوزُ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَزَدَ السَّلَامَ نَطْقًا كَمَا نَارَتَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لِحَقِّ آدَمِيٍّ، كَتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ، وَأَنَّهُمْ عَبَرُوا بِالْجَوَازِ لِاسْتِثْنَائِهِ مِنْ مَنَعَ الْكَلَامِ، فَذَلِكَ أَنَّ ابْتِدَاءَ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَنَعَ الْكَلَامِ، وَأَنَّ الْابْتِدَاءَ كَالرُّدِّ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَيَتَوَجَّهَ: يَجُوزُ إِنْ سَمِعَ وَلَمْ يَفْهَمْ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مُطْلَقًا (و هـ م) كَالْأَمْرِ بِالْإِنْصَاتِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَكَذَا التَّعْلِيمُ وَالْمَذَكَّرَةُ، وَالْأَشْهُرُ الْمَنَعُ، لِتَنْهِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْحَلْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهُ، وَلَا يَمُوتُ، وَيُقْضَى إِلَى رَفْعِ الصَّوْتِ، وَاخْتِجَ الشَّيْخُ بِالْخَبَرِ عَلَى كَرَاهَةِ الْحَلْقِ قَبْلَهَا.

وَيَحْرَمُ ابْتِدَاءُ نَافِلَةٍ (و) فِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ: بِجُلُوسِهِ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَفِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ: بِخُرُوجِهِ (و هـ) وَهُوَ أَشْهُرُ فِي الْأَخْبَارِ (م ٢٠) ^(١).

وَلَوْ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْخُطْبَةِ (م) وَظَاهِرُ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ: لَا، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَابْنِ الْجَوَازِيِّ: لَا يَحْرَمُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا (خ).

وَقِيلَ: يَكْرَهُ.

وَفِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: يَكْرَهُ ابْتِدَاءُ التَّطَوُّعِ بِخُرُوجِهِ، لِاتِّصَالِهِ بِحَالِ الْخُطْبَةِ.

وَالْكَلَامُ يُكُونُ قِطْعَةً فَلَا يُتَّصَلُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا تَحْرِيمَ إِنْ لَمْ يَحْرَمْ الْكَلَامُ فِيهَا، وَهُوَ مُتَّجِعٌ (ش) وَيُخَفَّفُ مَنْ هُوَ فِيهِ وَمَنْ نَوَى ارْتِبَاعًا صَلَاتِي رَكَعَتَيْنِ.

=احتمالاً). انتهى.

وأطلقهنَّ المصنّف أيضًا في حواشي المقنع.

وقال في الرَّعَاتَيْنِ: وفي كراهته بين الخطبتين وجهان.

وقال في الحاوئين، وفي الكلام بين الخطبتين وجهان.

وقال ابن تميم: وفي إباحته في الجلوس بين الخطبتين وجهان.

وأطلق في الفائق الوجهين في الكراهة والتحریم، وأطلق في النظم وجهين، وأطلق في المغني والشرح احتمالين في المنع والجواز،

أحدهما يباح وهو الصحيح.

قال المجد في شرحه: هذا عندي أصح وأقوى، قال ابن رزين في شرحه: ويجوز الكلام في الجلسة؛ لأنه غير خاطب.

وقيل: لا يجوز. انتهى.

والوجه الثاني: يكره، ويحمله كلام ابن رزين.

والوجه الثالث: يجرم وهو ظاهر كلام القاضي، قاله في مجمع البحرين.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (ويجرم ابتداء نافلة، في كلام بعضهم: يجلسه على المنبر، وفي كلام بعضهم: بخروجه، وهو أشهر في

الأخبار). انتهى.

الأول: جزم به في الكافي والمغني والشرح والنظم ومجمع البحرين ومختصر ابن تميم والرعاية الكبرى والزركشي وغيرهم.

والثاني: قطع به أبو المعالي ابن منبج، وذكر المصنف في أصله كلام القاضي في الخلاف وفي غيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ السُّنَّةِ.

وَعَنْ أَبِي خَنِيْفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: فِي السُّنَّةِ يَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ، فَلَوْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ وَلَمْ يَقْدَمْهَا بِسَجْدَةٍ، فَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: يَعُودُ إِلَى الْقَعْدَةِ وَيُسَلِّمُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتِمُّهَا أَرْتِمًا وَيُخَفَّفُ، كَمَا لَوْ قَدَّمَهَا بِالسَّجْدَةِ، وَلَا يُنْتَعَمُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ خَفِيَّةً (هـ م) بَلْ هُوَ أَفْضَلُ فِي الْمَنْصُوصِ فَيَسْجُدُ لِيْلَاوَةٍ.

وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ بَعُدُوا فَلَمْ يَسْمَعُوا هَمَمَتَهُ جَازَ أَنْ يَتَشَاغَلُوا بِالْقِرَاءَةِ وَالْمَذَاكِرَةِ فِي الْفِقْهِ، وَيَبْتَاحُ كَلَامُ الْحَاطِبِ وَلَهُ لِمَنْصَلَحَةٍ، وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُانَ وَلَا مَنَعَ (هـ م ر) كَأَمْرِ إِمَامٍ بِمَعْرُوفٍ (و) وَإِشَارَةِ الْآخَرِ إِلَى الْمَفْهُومَةِ كَلَامًا، وَلِبَغْيِهِ وَفِي كَلَامِ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ وَلَهُ تَسْكِيَتْ مُتَكَلِّمٌ بِإِشَارَةٍ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: يُسْتَحَبُّ، وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَى سَائِلٍ وَقْتُ الْخُطْبَةِ، وَلَا يَبَاوِلُهُ إِذْنٌ لِلْإِعَانَةِ عَلَى مُحْرَمٍ، وَإِلَّا جَازَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، كَسُؤَالِ الْخُطِّيبِ الصَّدَقَةَ عَلَى إِنْسَانٍ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: الْكَرَاهَةُ وَقْتُ الْخُطْبَةِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ السُّؤَالُ وَالتَّصَدُّقُ فِي مَسْجِدٍ.

جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الصَّدَقَةَ عَلَى مَنْ سَأَلَ، وَإِلَّا لَمْ يَكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ بَطَّةَ: يَحْرُمُ السُّؤَالُ، وَقَالَ فِي إِنْشَادِ الضَّالَّةِ، فَهَذَا بِفُلَةٍ وَأَوَّلَى.

قَالَ فِي رَوَايَةِ خُتْلٍ: لَا تُنْشَدُ الضَّالَّةُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَأْتِي كَلَامُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ آخِرَ الْإِعْتِكَافِ فِي الْبَيْعِ فِيهِ، فَيَجِبُ الْإِنْكَارُ إِنْ وَجِبَ الْإِنْكَارُ فِي الْمَخْتَلَفِ فِيهِ، وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّ عَقُوبَتَهُ لِمُخَالَفَتِهِ وَعَصْيَانِهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُسْتَحَبُّ، وَيَقُولُ لِمَنْ تَشَدُّ الضَّالَّةُ أَيْ طَلَبَهَا: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تَبْنِ لِهَذَا، فَتُظَاهَرُ الدُّعَاءُ عَلَى السَّائِلِ، كَقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ لِرَجُلٍ قَالَ فِي جَنَازَةٍ: اسْتَغْفِرُوا لَهُ: لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، وَسَيَّئِي، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٠/٢): أَنَّهُ رَأَى مُصَلِّيًا لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ، فَحَصَبَهُ وَأَمَرَهُ بِرَفْعِهِمَا.

وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٢١) عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِسِمَالِهِ، فَقَالَ: كُلْ بِيَمِينِكَ فَقَالَ: لَا اسْتَطِيعَ فَقَالَ: لَا اسْتَطَعْتُ مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى مَنْ خَالَفَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ بِلَا عَذَرٍ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا فِيمَنْ قُتِلَ مُحْرَّمًا، كَمُرُورِ رَجُلٍ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى جِمَارٍ أَوْ آثَانٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَ: قَطَعَ عَلَيْنَا صَلَاتَنَا قَطَعَ اللَّهُ أَثَرَهُ فَأَقْعَدَ لَهُ طَرِيقَ حَسَنَةٍ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٤/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٠٥) وَغَيْرُهُمَا.

وَسَبَقَ دُعَاءُ عِمَارَةَ عَلَى الَّذِي رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الْخُطْبَةِ، فَأَمَّا إِنْ حَصَلَ مِنْهُ كَذِبٌ أَوْ شَوْشٌ عَلَى مُصَلٍّ فَوَاضِحٌ.

وَعَنْهُ: إِنْ حَصَبَ سَائِلًا وَقْتُ الْخُطْبَةِ فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيَّ، فَعَلَهُ ابْنُ عَمَرَ.

وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ (و) وَكَذَا شُرْبُ مَاءٍ إِنْ سَمِعَهَا، وَإِلَّا فَلَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: مَا لَمْ يَشْتَدَّ عَطَشُهُ.

وَجَزَمَ أَبُو الْعَالِي بِأَنَّهُ إِذْنٌ أَوَّلَى.

وَفِي النَّصِيحَةِ: إِنْ عَطِشَ فَشَرِبْ فَلَا بَأْسَ (و ش) قَالَ فِي الْفُصُولِ: وَكَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ شُرْبَهُ بِقِطْعَةٍ بَعْدَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ يَبْعَثُ مِنْهُ عَنَهُ، وَأَكْلُ مَا لَا يَبَاطِلُ، قَالَ: وَكَذَا شُرْبُهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهِ الثَّمَنُ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يَبْعَثُ، فَأُطْلِقَ، وَيَتَوَجَّهُ: يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ، دَفْعًا لِلضَّرَرِّ، وَتَخْصِيصًا لِاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ.

وَهَلْ يَنْزِلُ عِنْدَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ أَوْ إِذَا فَرَّغَ لِيَقِفَ بِمَحْرَابِهِ عِنْدَهَا؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ٢١) (١).

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وهل ينزل يعني الخطيب عند لفظة الإقامة أو إذا فرغ ليقف بمحرابه عندها؟ يحتمل وجهين). انتهى.

تابع المصنف صاحب التلخيص في العبارة، وتابعه أيضًا ابن تيميم، ذكره في أول صفة الصلاة.

أحدهما: ينزل عند لفظة الإقامة وهو الصحيح، قدّمه في الرعايتين، والحاويين.

والوجه الثاني: ينزل عند فراغه من الخطبة، وعليه عمل كثير من الخطباء، وهو الصواب.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ حَالَ صُغُودِهِ عَلَى تَوَدُّةٍ لِأَنَّهُ سَعَى إِلَى ذِكْرِ كَالسَّعْيِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِذَا نَزَلَ نَزَلَ مُسْرِعًا لَا يَتَوَقَّفُ، كَذَا قَالُوا، وَلَا فَرْقَ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ نَعَسَ أَنْ يَتَحَوَّلَ، مَا لَمْ يَتَخَطَّ، وَسَبَقَ فِي الْأَعْذَارِ، وَسَبَقَ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْصُورَةِ، آخِرُ بَابِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ.

فَصْلٌ

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ (ع) يُسْنُ أَنْ يَفْرَأَ جَهْرًا (و) فِي الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ، وَالثَّانِيَةَ بِالْمُتَأَفِّقِينَ بَعْدَ الْفَائِضَةِ (و ش). وَعَنْهُ: الثَّانِيَةُ بِ: «سَبَّحَ» لَا: «الْعَاشِيَةِ»، (م).

وَقِيلَ: الْأُولَى بِ: «سَبَّحَ»، وَالثَّانِيَةَ بِالْعَاشِيَةِ.

وَقَالَ الْحِرَقِيُّ: سُورَةُ (و هـ)، وَفِي فَجْرَهَا، أَلَمْ السُّجْدَةِ (م) وَفِي الثَّانِيَةِ: «هَلْ أَتَى» (م).

قَالَ شَيْخُنَا لِتَضَمُّنِهِمَا لِابْتِدَاءِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَخَلْقِ الْإِنْسَانِ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَوْ النَّارَ. وَتُكْرَهُ مَدَاوِمَتُهُ عَلَيْهِمَا، فِي الْمَنْصُوصِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّهَا مُفَضَّلَةٌ بِسُجْدَتِهِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لِئَلَّا يُظَنَّ الْوُجُوبُ، وَقَرَأَهَا أَحْمَدُ فَسَهَا أَنْ يَسْجُدَ فَسَجَدَ لِلسُّهُو.

قَالَ الْقَاسِي: كَذَعَاءُ الْقُنُوتِ، قَالَ: وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا بَقِيَّةُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ مِثْلُهُ هُنَا، وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ لِلتَّرْغِيبِ فِي هَذِهِ السُّجْدَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَتُكْرَهُ تَحْرِيزُ قِرَاءَةِ سُجْدَةٍ غَيْرِهَا، وَالسُّنَّةُ إِكْمَالُهَا، وَتُكْرَهُ بِالْجُمُعَةِ.

زَادَ فِي الرَّعَايَةِ: وَالْمُتَأَفِّقِينَ فِي عِشَاءِ لَيْلَتِهَا.

وَعَنْهُ: لَا، وَلَا سُنَّةَ لَهَا قَبْلُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م).

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَيْمَةِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ ظَهَرًا، فَتَفَارَقُهَا فِي أَحْكَامٍ. وَكَمَا أَنَّ تَرَكَ الْمَسَافِرِ السُّنَّةَ أَفْضَلُ، لِكُونِ ظَهَرِهِ مَقْصُورَةً، وَإِلَّا لَكَانَ التَّرْبِيعُ أَفْضَلَ، لَكِنْ لَا يُكْرَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُدَاوِمُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِ يَذَلُّ كَلَامُ أَحْمَدَ.

وَعَنْهُ: بَلَى رَكْعَتَانِ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَعَنْهُ: أَرْبَعٌ (و هـ ش).

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْتُ أَبِي يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَاتٍ، وَقَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي رَكْعَاتٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَإِذَا قُرِبَ الْأَذَانُ أَوْ الْخُطْبَةُ تَرَبَّعَ وَتَكَبَّرَ رَأْسَهُ، وَقَالَ ابْنُ هَاشِمٍ: رَأَيْتُهُ إِذَا

أَخَذَ فِي الْأَذَانِ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، قَالَ: وَقَالَ: اخْتَارَ قَبْلُهَا رَكْعَتَيْنِ وَيَبْدَأُهَا سِتًّا، وَصَلَاةُ أَحْمَدَ قَبْلَ الْأَذَانِ تَذَلُّ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ (و ش) وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ الْحَدِيثُ، وَسَبَقَ قَوْلُهُمْ:

يَسْتَبْغِلُ بِالصَّلَاةِ، وَأَكْثَرُهَا بَعْدَهَا سِتًّا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَرْبَعًا (و هـ ش).

وَفِي الْبُصَيْرَةِ: قَالَ شَيْخُنَا: أَذْنَى الْكَمَالِ سِتًّا، وَحُكِيَ عَنْهُ: لَا سُنَّةَ لَهَا، وَإِنَّمَا قَالَ: لَا بِأَسْ بِرُكُوبِهَا، فَعَلَهُ عِمْرَانُ، وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَنْ يَذَعَ الْإِمَامُ الْأَفْضَلَ عِنْدَهُ تَأْلِيْفًا لِلْمَأْمُومِ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَلَوْ كَانَ مُطَاعًا يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ، فَالْسُّنَّةُ

أَوَّلَى، قَالَ: وَقَدْ يُرْجَعُ الْمَفْضُولُ، كَجَهْرِ عُمَرَ بِالْاسْتِفْتَاكِ لِتَعْلِيمِ السُّنَّةِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

وَلِلْبَخَارِيِّ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ صَلَّى فِي إِزَارٍ وَتَبَّاهُ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: تَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلَكَ، وَأَلْبَسْنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

وَلِمُسْلِمٍ (٢٥٠): أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قِيلَ لَهُ: مَا هَذَا الْوَضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي قُرُوحٍ أَنْتُمْ هَاهُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُمْ أَنَّكُمْ هَاهُنَا مَا تَوَضَّأْتُمْ هَذَا الْوَضُوءَ، سَمِعْتُ خَلِيلِي يَقُولُ: تَبْلُغُ الْحِلْيَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوَضُوءُ أَرَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْمَوَالِي، وَكَانَ

خِطَابُهُ لِأَبِي حَازِمٍ.

وَقَرُوحُ يَفْتَحُ الْفَاءَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ لَا يَنْصَرِفُ، قَالَ صَاحِبُ كِتَابِ الْعَيْنِ: بَلَّغْنَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام مِنْ وَلَدِ كَانَ بَعْدَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ كَثُرَ نَسْلُهُ، وَنَمَا عَدَدُهُ، فَوَلَدَ الْعَجَمَ الَّذِينَ هُمْ فِي وَسْطِ الْبِلَادِ، وَكَذَا نَقَلَ صَاحِبُ الْمَطَالِيعِ وَغَيْرُهُ أَنَّ قَرُوحَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَأَنَّهُ أَبُو الْعَجَمِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَنْبَغِي الْخُرُوجُ عَنْ عَادَاتِ النَّاسِ إِلَّا فِي الْحَرَامِ؛ لِتَرْكِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِنَاءَ الْكَعْبَةِ، وَتَرْكِ أَحْمَدَ الرُّكْمَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ لَا يَعْرِفُونَهُ.

فصل

وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً أَوْ جُمُعَةً (و) وَكَذَا دُونَهَا فِي رَوَايَةٍ (و هـ) وَالْمَذْهَبُ: لَا، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ الْأَصْحَابَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ؛ لِأَنَّ إِذْرَاكَ الْمَسَافِرِ إِذْرَاكَ إِيْجَابٍ وَهَذَا إِذْرَاكَ إِسْقَاطٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا صَلَّى أَرْتَبَعًا، فَاعْتَبِرَ إِذْرَاكَ تَامًا؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ أَذْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ دُونَ رَكْعَةٍ ثُمَّ تَفَرَّقَتِ الْجَمَاعَةُ أَذْرَكَ فَضَّلَ الْجَمَاعَةَ، وَلَوْ أَذْرَكَ ذَلِكَ مِنَ الْجُمُعَةِ لَمْ يُذَرِّكُنَّهَا، قَالَ أَحْمَدُ: لَوْ لَا الْحَدِيثُ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَقَعَلَهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ عليه السلام فَعَلَى هَذَا إِنَّمَا تَصِحُّ ظَهْرُهُ مَعَهُمُ بَيْنَهُ الظُّهْرُ، وَتَحْرُمُ بَعْدَ الزُّوَالِ (و م ش).

وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ، لِاخْتِلَافِ النَّيَّةِ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَذَكَرَهُ الْقَاضِي: الْمَذْهَبُ يَنْبَغِي الْجُمُعَةُ (خ) تَبَعًا لِإِمَامِهِ ثُمَّ يُسَمَّى ظَهْرًا، قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَإِنَّهُ فَرَّغَ مِنْ اخْتِلَافِ النَّيَّةِ ثُمَّ التَزَمَ فِي الْبِنَاءِ، وَالْوَاجِبُ الْعَكْسُ أَوْ التَّسْوِيطُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْبِنَاءِ مَعَ اخْتِلَافِ يَنْبَغِ الْإِقْدَاءِ. وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ قَوْلَهُ وَالْقَوْلَ الْأَوَّلَ رَوَاتَيْنِ.

وَقَالَ فِي فَتَوَاهِ أَوْ فِي عَمْدِ الْأَوَّلِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَلَا يَنْوِيَهَا ظَهْرًا؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ لَا يَصْلُحُ، فَإِنْ دَخَلَ نَوَى جُمُعَةً وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَلَا يَعْتَدُ بِهَا، وَمَنْ أَذْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مَا يَعْتَدُ بِهِ فَأَحْرَمَ، ثُمَّ رُجِمَ عَنِ السُّجُودِ أَوْ نَسِيَهُ، أَوْ أَذْرَكَ الْقِيَامَ وَرُجِمَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى سَلَّمَ، أَوْ تَوَضَّأَ لِيَحْدِثَ وَقَلْنَا يَنْبَغِي وَتَحْوُ ذَلِكَ، اسْتَأْنَفَ ظَهْرًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م) لِاخْتِلَافِهِمَا فِي فَرْضٍ وَشَرْطٍ، كَظَهْرِ وَعَصْرِ، وَلِإِفْتِقَارِ كُلِّ مَنِهْمَا إِلَى النَّيَّةِ، بِخِلَافِ بِنَاءِ الثَّامَةِ عَلَى الْمُفْضُوزَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِمَاءَ لَا يَفْتَقِرُ.

وَعَنْهُ: يَتِمُّهَا ظَهْرًا (و ش).

وَعَنْهُ: جُمُعَةً (و هـ) كَمَذْرُكِ رَكْعَةٍ.

وَعَنْهُ: يَتِمُّ جُمُعَةً مَنْ رُجِمَ عَنْ سَجُودٍ أَوْ نَسِيَهُ لِإِذْرَاكِ الرُّكُوعِ، كَمَنْ أَتَى بِالسُّجُودِ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ عَلَى الْأَصَحِّ (و م) لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي جَمَاعَةٍ، وَالْإِذْرَاكَ الْحَكْمِيُّ كَالْحَقِيقِيِّ لِحُمُلِ الْإِمَامِ السُّهُوَ عَنْهُ، وَإِنْ أَحْرَمَ فَرُجِمَ وَصَلَّى فَذَا لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ أَخْرَجَ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ نَوَى مَفَارَقَتَهُ أَوْ جُمُعَةً، وَإِلَّا فَعَنْهُ: يَتِمُّ جُمُعَةً، كَمَسْبُوقٍ. وَعَنْهُ: يُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ فَذَا فِي رَكْعَةٍ (م ٢٢) ^(١).

وَلَا أَذَانَ فِي الْأَمْصَارِ لِمَنْ فَاتَتْهُ، قَالَ أَحْمَدُ وَنَقَلَ حَبْلٌ فِي الْمَسَافِرِينَ إِذَا أَذْرَكُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَخَضَعَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ صَلًّا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ إِظْهَارَهُ كَالْجَمَاعَةِ كَمَا سَبَقَ، وَيَتَوَجَّهُ إِخْفَاؤُهُ.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن أحرم فزحم وصلى فذا لم يصح، وإن أخرج في الثانية فإن نوى مفارقتها أتم جمعة، وإلا فعنه: يتسم جمعة، كمسبوق، وعنه: يعيد؛ لأنه فذا في ركعة). انتهى.

وأطلقهما في الفصول والمغني والشرح والرعاية الكبرى، إحداهما: لا تصح، ويعيدها ظهراً، وهو الصحيح.

قدمه ابن تيميم، ذكره في باب موقف الإمام والمأموم.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والرواية الثانية: يتمها جمعة، وتصح.

فهذه اثنتان وعشرون مسألة قد من الله بتصحيحها.

فَصْلٌ

تَسْقُطُ الْجُمُعَةُ إِسْقَاطَ حُضُورٍ لَا وَجُوبٍ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ كَمَرِيضٍ وَنَحْوِهِ، لَا كَمُسَافِرٍ وَنَحْوِهِ عَمَّنْ حَضَرَ الْعِيدَ مَعَ الْإِمَامِ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، وَذَكَرَ فِي الْحِلَافِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ يَمُنْ كَانَ خَارِجَ الْبَلَدِ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ تَصَلَاةَ أَهْلِ الْأَعْدَارِ.

وَعَنْهُ: لَا تَسْقُطُ (و) كَالْإِمَامِ.

وَعَنْهُ: تَسْقُطُ عَنْهُ أَيْضًا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، لِعِظَمِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ، فَهِيَ أَوَّلَى بِالرُّخْصَةِ.

وَجَزَمَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا اسْتِنَابَةَ، وَقَالَ: الْجُمُعَةُ تَسْقُطُ بِإِسْرَ عَذْرِ كَمَنْ لَهُ عَرُوسٌ تُجَلَّى عَلَيْهِ، فَكَذَا الْمَسْرُةُ بِالْعِيدِ، كَذَا قَالَ فِي مُفْرَدَاتِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَا وَجْهَ لِعَدَمِ سَقُوطِهَا مَعَ امْتِنَانِ الْاسْتِنَابَةِ.

وَعَنْهُ: لَا تَسْقُطُ عَنِ الْعَدْوِ الْمُعْتَبَرِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّلْخِصِ، وَيَسْقُطُ فِي الْأَصَحِّ الْعِيدُ بِالْجُمُعَةِ (خ) كَالْعَكْسِ وَأَوَّلَى، فَيُعْتَبَرُ الْعَزْمُ عَلَى الْجُمُعَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَالشَّيْخُ: يَسْقُطُ بِفِعْلِهَا وَقَتَ الْعِيدِ، وَفِي مُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ اخْتِمَالُ تَسْقُطِ الْجَمْعِ وَتُصَلَّى فَرَادَى.

وَفِي الْفُصُولِ وَالْمُسْتَوْجِبِ وَالتَّلْخِصِ وَنَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي: وَيَجْلِسُ مَكَانَهُ لِيُصَلِّيَ الْعَصْرَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُ، لِضَعْفِ الْخَبَرِ الْخَاصِّ فِيهِ.

وَأَحْتَجَّ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُوهَا وَتُسْتَحَبُّ أَنْتَظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَحَرَّرِ، وَجُلُوسُهُ بَعْدَ فَجْرِ وَعَصْرِ إِلَى طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا، لَا فِي بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَأَقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَحَرَّرُ عَلَى الْفَجْرِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَاةٍ الَّتِي صَلَّى فِيهِ الصُّبْحَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٧٢) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَبِي: مُرْتَفَعَةً، وَإِنْ قَامَ وَجَلَسَ بِمَكَانٍ فِيهِ فَلَا بَأْسَ، لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ: لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْ مُنْعَكِفِهِ، وَصَرَّحُوا بِالسُّجُودِ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ وَأَوَّلَى.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٢٠، م: ٦٤٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرُ الصَّلَاةَ وَفِي الصَّحِيحِ فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ وَزَادَ فِي دُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يُوْذِ فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ.

وَفِي الصَّحِيحِ: الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ وَفِي الصَّحِيحِ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مُصَلَاةٍ أَوْ يُحْدِثْ.

وَفِي الصَّحِيحِ: لَا يَزَالُ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ كَمَا لَمْ يُحْدِثْ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: أَنْتَظَارُ الْعِبَادَةِ عِبَادَةً، وَإِذَا لَمْ يُحْدِثْ فَهُوَ عَلَى هَيْئَةِ الْأَنْتَظَارِ، فَتَأْفَى بِحَدِيثِهِ خَالَ الْمُتَأَهِّبِينَ لَهَا، فَلِلذَلِكَ كَانَ الدُّعَاءُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَهُ، وَتَوَجُّهُ اخْتِمَالًا لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَزُولَ النُّهْيُ.

وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، لِلْخَبَرِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْتَحْلِلَ بِالذِّكْرِ، وَأَفْضَلُهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَعَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْ دُعَائِي وَمَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ ثَوَابِ الشَّاكِرِينَ، وَإِنْ فَضَلَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ فَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٢٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ رَوَاهُ أَبُو حَنْظَلَةَ بْنُ شَاهِينَ، وَذَكَرَ أَنَّ خَيْرَ أَبِي سَعِيدٍ يَفْسَرُهُ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، قَالَ ابْنُ حَيَّانَ: هَذَا مَوْضُوعٌ مَا رَوَاهُ إِلَّا صَفْوَانُ بْنُ أَبِي الصَّهْبَاءِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ الْخَبَرَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، كَذَا قَالَ، وَلَيْسَ خَيْرُ أَبِي سَعِيدٍ بِمَوْضُوعٍ، وَفِي حُسْنِهِ نَظَرٌ، وَقَالَ

تعالى: ﴿أَذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ».
 وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ».
 رَوَاهُمَا التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٢٩).
 وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا: «أَعْجَزُ النَّاسِ: مَنْ عَجَزَ بالدُّعَاءِ، وَأَبْخَلُ النَّاسِ: مَنْ بَخِلَ بِالسَّلَامِ».
 حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ وَغَيْرُهُ.
 وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ، وَلَمْ يَرَهُ مَنِخْنًا، وَيَأْتِي آخِرَ الْإِعْتِكَافِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

باب صلاة العيدين

وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، فَيَقَاتِلُ الْإِمَامُ أَهْلَ بَلَدٍ تَرَكُوهَا.

وَعَنْهُ: فَرَضٌ عَيْنٌ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (و هـ).

وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبْيِيرَةِ (و م ش) فَلَا يَقَاتِلُ تَارِكُهَا، كَالْتَرَاوِيحِ وَالْأَذَانِ، خِلَافًا لِنَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي.

وَيَكْرَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَنْ حَضَرَ وَيَتْرَكَهَا.

وَيُسْتَحَرُّ لِرُجُوبِهَا شُرُوطُ الْجُمُعَةِ (و) وَأَوْجِبَتْهَا فِي الْمُنْتَخَبِ بِدُونِ الْعَدُو.

وَقِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ هَانِيٍّ: عَلَى الْمَرْأَةِ صَلَاةُ عِيدٍ؟ قَالَ: مَا بَلَّغْنَا فِي هَذَا شَيْءًا، وَلَكِنْ أَرَى أَنْ تُصَلِّيَ، وَعَلَيْهَا مَا عَلَى الرِّجَالِ، يُصَلِّينَ فِي بُيُوتِهِنَّ.

وَيُسْتَحَرُّ لِصِحَّتِهَا إِذَاءِ الْأَسْطِطَانِ، وَعَدَدُ الْجُمُعَةِ، فَلَا تَقَامُ إِلَّا حَيْثُ تَقَامُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و هـ): وَعَنْهُ لَا، اخْتَارَهُ

جَمَاعَةٌ (و م ش) فَيَعْمَلُهَا الْمَسَافِرُ وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمُنْفَرِدُ، وَعَلَى الْأَوَّلَى يَفْعَلُونَهَا نَبْعًا، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضِيَهَا مَنْ فَاتَتْهُ

كَمَا يَأْتِي، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لَا (و هـ)، وَأَنَّهُ: هَذِهِ الرِّوَايَةُ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَخَلْفَاؤُهُ لَمْ يُصَلُّوها فِي سَفَرٍ، قَالَ صَاحِبُ

الْمَحْرُورِ: لَيْسَتْ بِدُونِ اسْطِطَانٍ وَعَدَدُ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٌ (ع) وَأَوْجِبَ ابْنُ عَقِيلٍ السَّعْيَ مِنْ بَعْدِ، لِعَدَمِ تَكَرُّرِهِ وَإِنَّا إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ

الْعَدَدَ كَفَى اسْطِطَانُ أَهْلِ الْبَاوِيَةِ، وَاعْتَبِرَ اسْطِطَانُ رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَكَرَ فِي الْعَدُوِّ الرِّوَايَتَيْنِ.

وَلِلْمَرْأَةِ حُضُورُهَا (و م ر).

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ (ش) فِي غَيْرِ الْمُسْتَحْسَنَةِ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ.

وَعَنْهُ: لِلشَّابَّةِ (و هـ).

وَعَنْهُ: لَا يَجْعَلِي (و م ر)

وَوَقَّتْهَا كَصَلَاةِ الضُّحَى لَا يَطْلُوعُ الشَّمْسُ (و ش م ر) وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الْأَضْحَى (م) بِحَيْثُ يُوَافِقُ مَنْ يَبْنِي فِي

ذُبُجِهِمْ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَالْإِمْسَاكُ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ (و) وَتَأْخِيرُ الْفِطْرِ (م) وَالْأَكْلُ فِيهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ (و) وَالْأَفْضَلُ

تَمَرَاتٍ وَتَرًا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ إِمْسَاكِهِ فِي الْأَضْحَى، وَالتَّوَسُّعُ عَلَى الْأَهْلِ، وَالصَّدَقَةُ، وَتَبْكِيَرُ الْمَأْمُومِ مَا شِئَا، قَالَ

جَمَاعَةٌ: بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ (و ش) لَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (م ر)، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ كَانَ الْبَلَدُ تَغْرًا أُسْتُحِبَّ الرُّكُوبُ

وَإِظْهَارُ السَّلَاحِ، وَيَكُونُ مَظْهَرًا لِلتَّكْبِيرِ (و م ش).

وَعَنْهُ: يَظْهَرُ فِي الْفِطْرِ فَقَطْ، لَا عَكْسِهِ (هـ) وَيُسَنُّ لُبْسُ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ (و) إِلَّا الْمُعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ أَوْ عَشْرِ ذِي

الْحِجَّةِ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَى الْمَصَلَّى فِي ثِيَابِ اغْتِكَافِهِ (و ش) نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِلَّا الْإِمَامَ (و).

وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِ مُعْتَكِفٍ كَثِيرٍ فِي زِينَةٍ وَطَيِّبٍ وَنَحْوِهِمَا.

وَعَنْهُ: ثِيَابٌ جَيِّدَةٌ وَرَنَّةُ الْكُلِّ سَوَاءً، وَيُسَنُّ تَأَخُّرُ الْإِمَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالصُّحُورَاءُ أَفْضَلُ (و هـ م) نَقَلَ خُتْبَلُ: الْخُرُوجُ

إِلَى الْمَصَلَّى فِي الْعِيدِ أَفْضَلُ لِأَضْعَافِهِ أَوْ مَرِيضًا، وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَأْتِي الْمَصَلَّى حَتَّى ضَعُفَ، وَكَرَهُ الْأَكْثَرُ الْجَامِعَ بِلَا

عَذْرِ، وَلَيْسَ بِأَفْضَلَ إِنْ وَسِعَهُمْ (ش) بَلْ لِأَهْلِ مَكَّةَ (و) لِمُعَايِنَةِ الْكَعْبَةِ، وَذَهَابَهُ فِي طَرِيقِ رُجُوعِهِ فِي آخِرِ (و) قِيلَ:

يَرْجِعُ فِي الْأَقْرَبِ، وَالْجُمُعَةُ فِي هَذِهِ كَالْعِيدِ فِي الْمَنْصُوصِ.

فصل

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ (ع) فَيَكْبِرُ لِلْإِحْرَامِ (و) ثُمَّ يَسْتَنْتِجُ (م) ثُمَّ يَكْبِرُ مِثْلًا (و م).

وَعَنْهُ: سَبْعًا (و ش) زَوَائِدُ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ (م).

وَعَنْهُ: يَسْتَفْتِحُ بَعْدَ الزَّوَايِدِ، اخْتَارَهُ الْحَلَالُ وَصَاحِبُهُ.
وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ، وَيُكَبَّرُ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ قِرَاءَتِهَا.
وَعَنْهُ: بَعْدَهَا (و هـ) خَمْسًا زَوَايِدَ (و م ش) لَا ثَلَاثًا زَوَايِدَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (هـ).
وَعَنْهُ: خَمْسًا فِي الْأَوَّلَى وَأَرْبَعًا فِي الثَّانِيَةِ، وَاحْتِجَ بِإِنْسِي، قَالَ أَحْمَدُ: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّكْبِيرِ وَكُلُّهُ جَائِزٌ.
وَعَنْهُ: يُصَلِّي أَهْلُ الْفَرَى بِلا تَكْبِيرٍ.
وَنَقَلَ جَعْفَرُ: يُصَلِّي أَهْلُ الْفَرَى أَرْبَعًا، إِلَّا أَنْ يَخْطُبَ فَرَكْعَتَيْنِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، لَا إِخْرَاجَ فَقَطْ (م) وَلَا لَهُ وَلِلزَّوَايِدِ (هـ).
وَبَيَّنَ كُلَّ تَكْبِيرَتَيْنِ ذَكَرَ (هـ م) غَيْرَ مُؤَقَّتٍ، نَقَلَهُ حَرْبٌ (و ش) يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ: يَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْهُ: وَيَدْعُو.
وَعَنْهُ: وَيُسَبِّحُ وَيُهَلِّلُ.
وَعَنْهُ: يَذْكُرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.
وَعَنْهُ: يَدْعُو وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.
وَاحْتِجَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ.
وَفِي الذِّكْرِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْآخِرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَجْهَانِ (م ١) (١).
وَالتَّكْبِيرَاتِ الزَّوَايِدِ وَالذِّكْرُ بَيْنَهُمَا سُنَّةٌ (و).
وَعَنْهُ: شَرَطٌ لِلصَّلَاةِ.
وَفِي الرُّوَضَةِ: إِنْ تَرَكَ التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَايِدَ أَيْمَ وَلَمْ تَبْطُلْ، وَسَاهِيًا لَا يَلْزَمُهُ سُجُودٌ لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ كَذَا قَالَ وَيَقْرَأُ، فِيهِمَا جَهْرًا (و).
وَعَنْهُ: أَذْنَاهُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْأَوَّلَى بِسَبِّحِ وَالثَّانِيَةِ بِالْعَاشِيَةِ، وَعَنْهُ الْأَوَّلَى ق، وَالثَّانِيَةُ: «اقْرَأْتَ» اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ.
وَعَنْهُ: لَا تَوْقِيتَ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ (و هـ م)، وَمِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَائِمًا بَعْدَ التَّكْبِيرِ الزَّايِدِ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَمْ يَأْتِ بِهِ فِي الْأَصَحِّ (و ق) نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَبَقِ، كَمَا لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا (هـ) نَصُّ عَلَيْهِ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: كَالْقِرَاءَةِ، وَأَوَّلَى: لِأَنَّهَا رَكْعَتَانِ، قَالَ الْأَصْحَابُ: أَوْ ذَكَرَهُ فِيهِ (و) وَفِي كَلَامِ الْحَقَنِيِّ: يَقُومُ قِيَامِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ فِيهِ، كَتَّكْبِيرِ الرُّكُوعِ عِنْدَ الانْحِطَاطِ لِلرُّكُوعِ؛ وَلِأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ الْمُسْتَبَقَ بِهَا يَأْتِي بِهَا إِذَا خَافَ رَفَعَ الْإِمَامُ مِنَ الرُّكُوعِ.
وَعَنْ (هـ) فِي عَوْدِ رَاكِعٍ إِلَى الْقِيَامِ لِلْقُنُوتِ رَوَاتَانِ، وَإِنْ أَتَى بِهِ الدَّاكِرُ لَمْ يُعَدَّ الْقِرَاءَةُ (م) وَإِنْ كَانَ فِيهَا أُنْثَى بِهِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُهَا.
وَقِيلَ: لَا يَسْتَأْنِفُ إِنْ كَانَ يَسِيرًا، وَأَطْلَقَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
فَصَلِّ

ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ، فَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَمْ يَعْتَدَ بِالْخُطْبَةِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ (هـ ش) وَذَكَرَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي الذكر بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم وابن حداث في الرعاية الكبرى، وبجمع البحرين، وغيرهم.

أحدهما: يأتي به أيضاً، وهو الصحيح، قال المجد في شرحه: هذا أصح.

قال الزركشي: وهو ظاهر كلام أبي الخطاب.

والوجه الثاني: لا يأتي به، قاله القاضي وابنه أبو الحسين، وجزم به في المحرر، والوجيز، وقدمه في الفائق.

قال في الرعاية الصغرى والحاويين: ويقولوه في وجوه، فظاهره أن المشهور لا يقوله.

قلت: وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين؛ لأنهم قالوا: يأتي بهذا الذكر بين كل تكبيرتين.

أَبُو الْمُعَالِي وَجْهَيْنِ، وَهُمَا كَالْجُمُعَةِ فِي أَحْكَامِهَا عَلَى الْأَصَحِّ (و م) إِلَّا التَّكْبِيرَ مَعَ الْخَاطِبِ (م ر) وَاسْتَنْتَى جَمَاعَةُ الطَّهَارَةِ وَاتِّحَادُ الْإِمَامِ وَالْقِيَامُ وَالْجُلُوسَةُ وَالْعَدَّةُ لِكُونِهَا سُنَّةً (و) لَا شَرْطَ لِلصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ، فَاسْتَبْهَأَ الْأَذَانَ وَالذِّكْرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَفِي تَحْرِيمِ الْكَلَامِ رَوَايَتَانِ إِمَّا كَالْجُمُعَةِ أَوْ لِأَنَّ خُطْبَتَهَا مَقَامُ رَكَعَتَيْنِ، بِخِلَافِ الْعِيدِ (م ٢) ^(١).

وَفِي النَّصِيحَةِ: إِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ سَلَّمَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ.

وَيُسْنَى أَنْ يَسْتَفْتِحَ الْأَوَّلَى بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ (و ش) نَسَقًا (و) وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: جَالِسًا.

وَقِيلَ: قَائِمًا (و م ق) فَلَا جُلُوسَةَ لِيَسْتَرِيحَ إِذَا صَعِدَ، لِعَدَمِ الْأَذَانِ هُنَا، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ.

وَالثَّانِيَّةُ: بِسَبْعِ (و ش).

وَعَنْهُ: بَعْدَ فَرَاحِهَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي، قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ وَقِيلَ: التَّكْبِيرَاتُ شَرْطٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: يَفْتَتِحُهَا بِالْحَمْدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ افْتَتَحَ خُطْبَةً بِغَيْرِهِ، وَقَالَ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ؛ فَهُوَ أَجْزَمُ وَيَذْكُرُ فِي خُطْبَةِ [الْفِطْرِ] حُكْمَ الْفِطْرَةِ وَفِي الْأَضْحَى الْأَضْحِيَّةُ.

وَفِي نَهَايَةِ أَبِي الْمُعَالِي: إِذَا فَرَّغَ فَرَأَى قَوْمًا لَمْ يَسْمَعُوهَا أَسْتَجِيبَ إِعَادَةً مَقَاصِدِهَا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ رَأَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النِّسَاءُ أَنَّهُمْ قَوَّعَ وَحَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَذَلَّ عَلَى اسْتِجَابِهِ فِي حَقِّ النِّسَاءِ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ.

وَالْمَرَادُ مَعَ عَدَمِ خَوْفِ فِتْنَةٍ وَتَرْكِ نَفْلِ الصَّلَاةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا فِي مَكَانِهَا قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٩٨٩، م: ٨٨٤) وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَفْعَلْهُ.

وَأَمَّا نَهْيُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - [عَنْهُ] مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ، رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ النَّجَّادُ، وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةٍ، فَلَا تَظْهَرُ صِحَّتُهُمَا.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرَى الصَّلَاةَ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: لَا يُسْنَى ذَلِكَ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا يُصَلِّي، وَهُوَ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَكْرَهُ (و م و هـ) قَبْلَهَا وَ[وَأَقْفَهُ] (ش) فِي الْإِمَامِ.

وَفِي الْمَوْجُزِ: لَا يَجُوزُ.

وَفِي الْمُحَرَّرِ: لَا سُنَّةَ لَهَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، كَذَا قَالَ، وَكَذَا حَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، لَا فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي طَرِيقِهِ، اتِّبَاعًا لِلْسُّنَّةِ وَلِجَمَاعَةِ صَحَابَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، كَذَا قَالَ.

وَقِيلَ: يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْفَرَجِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْغَنِيَّةِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَنَصَّهُ: لَا، وَكَرِهَ أَحْمَدُ قَضَاءَ قَائِمَةٍ لِنَلَا يُقْتَدَى بِهِ، وَمِنْ كِبَرِ قَبْلِ سَلَامِ الْإِمَامِ صَلَّى مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ، لَا أَرْتَبِعَا، نَصَّ عَلَيْهِ (و) كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ كَرِيمٌ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ، لَا فَرَقَ فِي التَّحْقِيقِ.

(١) (مسألة ٢ -): قوله: (وفي تحريم الكلام يعني حال الخطبة روايتان، إمّا كالجمعة، أو لأن خطبتها مكان ركعتين، بخلاف

العيد). انتهى.

وأطلقهما في الفصول والشرح والحاويين:

إحدهما: لا يجوز الكلام، وهو الصحيح.

قال في الرعايتين: خطبتا العيدين في أحكامهما كخطبة الجمعة حتى في أحكام الكلام على الأصح، وقدمه في الفائق.

قال ابن تيميم: وهي في الإنصات والمنع من الكلام كخطبة الجمعة، نص عليه.

وعنه: لا بأس بالكلام فيها، بخلاف الجمعة. انتهى.

قال الإمام أحمد: إذا لم يسمع الخطيب في العيد إن شاء رد السلام وشمت العاطس، وإن شاء لم يفعل. انتهى.

والرواية الثانية: يجوز الكلام حالة الخطبة؛ لأن الخطبة غير واجبة، فلم يجب الإنصات كسائر الأذكار.

وَيَكْبَرُ مَسْبُوقٌ فِي الْقَضَاءِ بِمَذْهَبِهِ، كَبَعْدِ الْفَرَاغِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو الْمَعَالِي.
وَعَنْهُ: بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ (ر م) كَمَا تَوَمَّ (م ٣) ^(١) (و).

وَكَذَلِكَ إِنْ فَاتَهُ رَكْعَةٌ أَوْ اثْنَتَانِ بَتَوَمٍّ أَوْ غَفْلَةٍ وَعِنْدَ (هـ) بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ، وَفِي نَهْيَةِ أَبِي الْمَعَالِي خِلَافٌ فِي الْمَأْمُومِ.
وَمَنْ فَاتَتْهُ حَضْرَةُ الْخُطْبَةِ ثُمَّ صَلَّاهَا (هـ) نَدْبًا (و) عَلَى صِفَتَيْهَا (م ش) مَتَى شَاءَ وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: قَبْلَ الزَّوَالِ، وَإِلَّا مِنْ الْغَدِ.

وَعَنْهُ: لَا يَكْبَرُ الْمُنْفَرِدُ.

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُصَلِّيَهَا أَرْبَعًا بِلَا تَكْبِيرٍ بِسَلَامٍ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: كَالظَّهْرِ.

وَعَنْهُ: أَوْ بِسَلَامَيْنِ.

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ بَيْنَ رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ.

وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا فَكَالسُّنَنِ فِي الْقَضَاءِ (و).

قَالَ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: فَيَمَنْ قَضَاهَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ أَهْلَهُ وَيُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً، فَعَلَهُ أَنَسٌ.

وَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ لِلْمُضْعَفَةِ (م).

وَفِي صِفَةِ صَلَاةِ الْخَلِيفَةِ الْخِلَافَ لِاخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ فِي صِفَةِ صَلَاةِ خَلِيفَةِ عَلِيِّ أَبِي مُسْعُودٍ الْبَذَرِيِّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
وَعَنْهُ]: يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ إِنْ خُطِبَ فَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ، وَلَهُ تَرْكُهَا، وَإِلَّا أَرْبَعًا.

وَقِيلَ: إِنْ صَلَّى أَرْبَعًا لَمْ يُصَلِّهَا قَبْلَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّدُ بِظَهْرِ شِعَارِ الْيَوْمِ، وَأَيُّهُمَا سَبَقَ سَقَطَ بِهِ الْفَرَضُ وَضُحِيَ،
وَيَتَوَبُّ الْمَسْبُوقُ نَفْلًا.

قَالَ فِي الرَّحَايَةِ: فَإِنْ نَوَّهَ فَرَضٌ كِفَايَةً أَوْ عَيْنٍ، أَوْ جَهْلُوا السُّبْقَ فَنَوَّهَ فَرَضًا أَوْ سُنَّةً، فَرَجَّهَانِ، وَيَأْتِي فِي صَلَاةِ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويكبر مسبوق في القضاء بمذهبه، كبعد الفراغ في أحد الوجهين، ذكرهما أبو المعالي، وعنه: بمذهب إمامه، كما توم). انتهى.

أطلق المصنف الوجهين في صفة تكبير المأموم إذا صلى بعد فراغ الإمام.

أحدهما: يكبر بمذهبه.

قلت: وهذا الصواب الذي لا شك فيه.

والوجه الثاني: يكبر بمذهب الإمام، وقد قال الأصحاب: إذا أدرك الإمام في التشهد قام إذا سلم فصلّى كصلاته على الصحيح.

وإن أدرك معه ركعة قضى أخرى وكبر فيها سناً بناءً على الصحيح من المذهب أن ما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته، وما يقضيه أولها، وعلى الرواية الأخرى يكبر حساً.

تنبيه: صرح المصنف أن المسبوق يكبر في القضاء بمذهبه على المقدم من الروايتين، والرواية الثانية يكبر بمذهب إمامه، إذا علم ذلك، فظاهر كلامه أن المصلي إذا لم يدرك شيئاً من الصلاة بل صلى بعد الفراغ منها أن في صفة صلاته وجهين، ذكرهما أبو المعالي.

أحدهما: يكبر بمذهبه، والثاني بمذهب الإمام الذي صلى، وهو مشكك جداً، بل الصواب الذي يقطع به أنه يكبر بمذهب نفسه، إذ لا تعلق له بالإمام بعد الفراغ، وكيف يتأتى أن يقدم المصنف أن المسبوق يكبر في القضاء بمذهبه لا بمذهب إمامه ويطلق الخلاف فيما إذا صلى بعد فراغ الإمام؟ هذا لا يقال ولا يصح.

ولعله أراد بالفراغ الفراغ من التكبير لا الفراغ من الصلاة، وأراد بالمسبوق الأول المسبوق ببعض التكبير، وهو بعيد، والله أعلم.

فإن كان أراد هذا فالصحيح أن حكمه حكم المسبوق ببعض التكبير من أنه يكبر بمذهبه. انتهى.

والوجه الثاني: الذي ذكره أبو المعالي مسكوت عنه، فيحتمل أن يكون كما قلنا، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأنه لم يدرك مع الإمام شيئاً من الصلاة، وهو أولى، ولغرابته عزاه المصنف إليه إذ لم يذكره غيره، وقصد حكاية الخلاف في إطلاقه.

ولعل وجهه أن صلاة هذا تبع لصلاة الإمام فيصلّى كصلاته، وهو بعيد جداً.

الجنّازة مرة ثانية، واحتج في الخلاف بصلاة خليفة عليّ أربعا على قضاء من فاتته أربعا. قال: ومعلوم أنه لم يستخلف من يصلي بهم صلاة العيد أداء؛ لأن الأداء لا يكون أربعا، وإنما يكون ركعتين، عليم أنه استخلف عليهم من يصلي بهم بعد فوات الصلاة معه، كذا قال: وإذا أحرزوا العيد لعذر أو غيره (هـ) إلى الزوال صلّوا (م) [من] الغد، ولو أمكن في يومها (ش) وكذا لو مضى أيام صلّوا، خلافا للقاضي (هـ) في الفطر و [في] الأضحية وثاني التشريق وفي تعليق القاضي: إن علموا بعد الزوال فلم يصلّوا من الغد لم يصلّوا، وهي قضاء، وفي نهاية أبي المعالي: أداء مع عدم العلم أو العذر.

فصل

يسنّ التكبير ليلة الفطر (هـ م) وإظهاره، نص عليه. ومن الخروج (و) إلى فراغ الخطبة وعنه: إلى خروج الإمام (و ق). وعنه: إلى وصوله المصلى. والتكبير فيه أوكد من الأضحية، نص عليه، ولا يكبر عقب المكتوبة في الأشهر (و) ويسنّ المطلق في عشر ذي الحجة (هـ م) ولو لم ير بهيمة الأنعام (ش) ويرفع صوته به، قاله أحمد. وفي الغنية والكافي وغيرهما: يسنّ إلى آخر التشريق أيضا وأيام العشر الأيام المعلومات (و هـ ش) وأيام التشريق المقدّوات (و). وعنه: عكسه. وعنه: المعلومات يوم النحر ويومان بعده (و م). وعنه: يوم النحر وأيام التشريق، ويكبر في خروجه إلى المصلى (و) ويسنّ فيه المقيّد وهو المنحل. وعنه: حتى المنفرد (و م ش) من صلاة فجر يوم عرفة (و هـ). وعنه: هو كالمحرم من صلاة الظهر يوم النحر (و م ش) لا من فجر عرفة (هـ) وينتهي تكبيرهما عقب عصر آخر أيام التشريق لا عصر يوم النحر (هـ) ولا صلاة فجر آخر أيام التشريق (م ش) ونقل جماعة: مثله لمحرم، اختاره الأجرى. ويكبر إمام [إلى] القبلة في ظاهر نقل ابن القاسم، اختاره الشيخ كغيره. والأشهر يستقبل الناس وقيل يحير وإن قضى فيها مكتوبة من غير أيامها كبر في رواية (و هـ ش) كأيامها (و) في عامها قيل في حكم المقتضي كالصلاة. وقيل: أداء؛ لأنه تعظيم للزمان. وعنه: لا يكبر (م ٤ و ٥) (١) (و ق).

(١) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (وإن قضى فيها مكتوبة من غير أيامها كبر في رواية كأيامها، في عامها، قيل: في حكم المقتضي، كالصلاة، وقيل: أداء؛ لأنه تعظيم للزمان، وعنه: لا يكبر. انتهى). ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى - ٤ -): إذا قضى في أيام التكبير صلاة مكتوبة من غير أيامها، فذكر فيها روايتين: إحداهما: يكبر، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين. والرواية الثانية: لا يكبر، قال المجد في شرحه، الأقوى عندي أنه لا يكبر، وقدمه في الرعاية الكبرى، وجزم به في الرعاية الصغرى، والحاوين.

قلت: والنفس تميل إليه.

(المسألة الثانية - ٥ -): (إذا قضى صلاة من أيام التكبير في أيام التكبير في عامها فإنه يكبر لها، إذا علمت ذلك فقال المصنف: قيل: في حكم المقتضي، كالصلاة، وقيل: أداء؛ لأنه تعظيم للزمان، يعني: هل يوصف التكبير بالقضاء كالصلاة أو لا يوصف، وإن وصفت الصلاة به لأنها تعظيم للزمان؟

وَلَا يَكْبَرُ بَعْدَ أَيَّامِهَا، لِأَنَّهُ سَنَةٌ فَاتَتْ وَقْتُهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: بَاطِلٌ بِالسَّنَنِ الرَّائِيَةِ، فَإِنَّهَا تُقْضَى مَعَ الْفَرَائِضِ، أَشْبَهَ الثَّلَاثِيَّةَ، وَلَا يَكْبَرُ عَقِبَ نَافِلَةٍ خِلَافًا لِلْأَجْرِيِّ (ق) وَلَا عَقِبَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ إِنْ قِيلَ فِيهِ مُقَيَّدٌ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (ق). وَعَنْهُ: يَكْبَرُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْوَفَاءِ، وَقَالَ: هُوَ الْأَشْبَهُ بِالْمَذْهَبِ وَأَحَقُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ لَا يَتَعَقَّبُهَا ذِكْرٌ.

وَلَا تَجْهَرُ بِهِ امْرَأَةٌ، وَتَأْتِي بِهِ كَالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ.

وَعَنْهُ: تَكْبَرُ تَبَعًا لِلرِّجَالِ فَقَطْ (و هـ).

وَعَنْهُ: لَا تَكْبَرُ كَالْأَذَانِ، وَقَالَ الْقَاضِي: هَذَا النَّهْيُ يَرْجِعُ إِلَى الْجَهْرِ، كَمَا حَمَلْنَا حَذْفَ السَّلَامِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْجَهْرِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ يَسْنُ لَهُنَّ التَّكْبِيرُ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ.

وَمُسَافِرٌ كَمَقِيمٍ وَلَوْ لَمْ يَأْتُمْ بِمَقِيمٍ (هـ) وَمُمَيِّزٌ كَبَالِغٍ، فَيَتَوَجَّهُ بِفَلَةٍ صَلَاةً مُعَادَةً، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا، قَالَ فِي الْفُصُولِ فِي

صَلَاةِ الصَّبِيِّ يُضْرَبُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ نَقْلِ الْبَالِغِ.

وَمَنْ نَسِيَ [قَضَاءَ مَكَانَةٍ وَيَعُودُ فَيَجْلِسُ مَنْ قَامَ أَوْ ذَهَبَ.

وَقِيلَ: أَوْ مَا شِئًا (و ش) كَالذِّكْرِ] بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ لَمْ يَأْتِ بِهِ (و م ش) وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا وَتَخْرِيجًا، وَهُوَ

ظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَإِنْ أَحْدَثَ وَلَوْ سَهْوًا (هـ) أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَقِيلَ: أَوْ تَكَلَّمَ، فَوَجْهَانِ (م ٦) ^(١).

وَيَكْبَرُ مَا مَوْمٌ نَسِيَ إِمَامُهُ (و) وَمَسْتُوقٌ إِذَا قُضِيَ (و) وَمَنْ لَمْ يَزِمْ جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ كَبَرُ ثُمَّ لَبَّى، نَصٌّ عَلَى الْكُلِّ.

وَصِفَتُهُ شَفَعًا: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» (و هـ).

= قال في المغني وتبعه في الشرح: وإذا فاتته صلاة من أيام التشريق فقضاها فيها فحكمها حكم المؤداة في التكبير؛ لأنها صلاة في أيام التشريق. انتهى.

قلت: الصواب أنه تبع للصلاة فهو في حكم المقضي، والله أعلم.

وقال في الرعاية الكبرى: ومن قضى زمن التكبير صلاة فاتته فيه كبر، وإلا فلا، وقيل: بلى، وقيل: هل يسن التكبير للقضاء في

أيام التشريق مما تركه من غيرها؟ فيه وجهان.

وقيل: من فاتته صلاة من أيام التشريق فقضاها فيها، فهي كالمؤداة في أيام التشريق في التكبير وعدمه. انتهى.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أحدث ولو سهواً، أو خرج من المسجد، وقيل: أو تكلم فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن نمير وصاحب تجريد العناية، أحدهما: لا يكبر، وهو الصحيح.

قال الشيخ في المقنع: قضاء ما لم يحدث أو يخرج من المسجد، وهو ظاهر ما جزم به التلخيص والمحزر والرعاية الصغرى والحاوين

والفاتق وإدراك الغاية وغيرهم.

وقدّمه في المغني والشرح والرعاية الكبرى وغيرهم.

قال في الكافي: وإن أحدث قبل التكبير لم يكبر، وإن نسي التكبير استقبل القبلة وكبر ما لم يخرج من المسجد. انتهى.

وقال في المغني والشرح أيضاً: قال أصحابنا: لا يكبر إذا أحدث.

والوجه الثاني: يكبر.

قال المجد في شرحه: وهو الصحيح.

قال الشيخ في المغني: والأولى إن شاء الله أنه يكبر ولو أحدث؛ لأن ذلك ذكر مفرد بعد سلام الإمام، فلا تشترط له الطهارة،

كسائر الذكّر. انتهى. وهو الصواب.

وهذا الوجه اختاره الشيخان، ولكن يقرى المذهب ما قطع به في الكافي وغيره.

تنبيه: قوله: (وقيل: أو تكلم، هذا القول اختاره ابن عقيل، قال الشيخ في المغني وتبعه الشارح: وبالع ابن عقيل فقال: إن تركه

حتى يتكلم لم يكبر). انتهى.

فهذه ست مسائل قد صحت والله الحمد.

وَاسْتَحَبَّ ابْنُ هُبَيْرَةَ تَثْلِيثَ التَّكْبِيرِ أَوَّلًا (و م ر) وَآخِرًا (و ش) وَلَا بَأْسَ قَوْلُهُ لِغَيْرِهِ: «تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ» نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، كَالْجَوَابِ، وَقَالَ: «لَا ابْتَدِئُ بِهِ».

وَعَنْهُ: «الْكُلُّ حَسَنٌ».

وَعَنْهُ: «يُكْرَهُ»، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: تَرَى لَهُ أَنْ يَتَبَدَّى؟ قَالَ: لَا.

وَنَقَلَ عَلَيْهِ بْنُ سَعِيدٍ: مَا أَحْسَنَهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الشُّهْرَةَ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: أَنَّهُ فَعَلَ الصُّحَابَةَ وَأَنَّهُ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ.

وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيفِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْأَمْصَارِ، نَصَّ عَلَيْهِ (هـ م) وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ وَذِكْرٌ، قِيلَ لَهُ: تَفْعَلُهُ أَنْتَ؟ قَالَ: لَا، وَأَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (خ) نَقَلَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْمَيْتَمِ أَنَّ أَحْمَدَ قِيلَ لَهُ: يَكْثُرُ النَّاسُ، قَالَ: وَإِنْ كَثُرُوا.

قُلْتُ: تَرَى أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى فَعْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ.

وَرَخِصَ فِي الدَّهَابِ، وَلَمْ يَرِ شَيْخُنَا زِيَارَةَ الْقُدْسِ لِيَقِفَ بِهِ، أَوْ جَنْدَ النُّحْرِ، وَلَا لِلتَّعْرِيفِ بِغَيْرِ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ لَا إِزَاجَ فِيهِ

بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَالٌّ، وَمَنْ تَوَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ أَقَامَهَا كُلَّ عَامٍ، لِأَنَّهُمَا رَأْيَانِ، مَا لَمْ يُنْعَمَ مِنْهَا، بِخِلَافِ

كُتُوبِهِ وَاسْتِسْقَاءِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب صلاة الكُسُوف

يَقَالُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ بِفَتْحِ الْكَافِ وَضَمِّهَا وَيُطْلَقُ خَسَفَتْ.

وَقِيلَ: الْكُسُوفُ لِلشَّمْسِ، وَالْخُسُوفُ لِلْقَمَرِ تُسَنُّ (و) حَضَرًا (و) وَسَفَرًا (و) وَالْأَفْضَلُ جَمَاعَةً (و) فِي جَمَاعٍ (و).
وَعَنْهُ: فِي الْمَصَلَّى، لَا أَنْ خُسُوفَ الْقَمَرِ فِي الْبَيْتِ مُنْفِرِدًا (هـ م) وَلِلصَّيَّانِ حُضُورُهَا، وَاسْتَحْبَهُ ابْنُ حَامِدٍ لَهُمْ
وَاللَّعَاجِيزُ كَجُمُعَةٍ وَعِيدٍ.

وَسَبَقُ حُضُورِ النِّسَاءِ جَمَاعَةَ الرِّجَالِ، وَلَا يَشْتَرِطُ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ وَلَا الْاسْتِسْقَاءُ (و) كَصَلَاتِهِمَا مُنْفِرِدًا.
وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: لَا اسْتِسْقَاءَ.

وَعَنْهُ: لَهَا لَصَلَاةٌ وَخُطْبَةٌ، لَا لِلْخُرُوجِ وَالِدُعَاءِ، وَلَا تُشْرَعُ خُطْبَةٌ (و هـ م).

وَعَنْهُ: بَلَى بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ، تَجْلَى الْكُسُوفُ أَوْ لَا، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ (و ش) وَأُطْلِقَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي اسْتِحْبَابِ الْخُطْبَةِ
رَوَاتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ نَصًّا أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ، إِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ نَصِّ: لَا خُطْبَةَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.
وَقَالَ أَيْضًا: لَمْ يَذْكُرْ لَهَا أَحْمَدُ خُطْبَةً.

وَفِي النَّصِيحَةِ: أَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ بَعْدَهَا، وَإِنْ تَجْلَى لَمْ يُصَلِّ (و) وَفِيهَا يُخَفَّفُ.

وَقِيلَ: كَنَافِلَةٌ إِنْ تَجْلَى قَبْلَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ أَوْ يَبَى، وَإِلَّا ائْتَمَّهَا صَلَاةُ كُسُوفٍ، لِتَأْكِيدِهَا بِخَصَائِصِهَا، وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: مَنْ
جَوَزَ الزِّيَادَةَ بَعْدَ خُدُوثِ الْإِمْدَادِ عَلَى الْقَدْرِ الْمَنْقُولِ جَوَزَ النِّقْصَانَ عِنْدَ التَّجَلِّيِ، وَمَنْ مَنَعَ مَنَعَ النِّقْصَانَ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ رُكْنًا
بِالشُّرُوعِ، فَتَبْطُلُ بِتَرْكِهِ.

وَقِيلَ: لَا تُشْرَعُ الزِّيَادَةُ لِحَاجَةِ زَالَتِ، كَذَا قَالَ، وَكَذَا إِنْ غَرَبَ، وَالْأَشْهُرُ يُصَلِّي إِذَا غَابَ الْقَمَرُ خَاسِفًا لَيْلًا، وَفِي مَنَعَ
الصَّلَاةِ لَهُ بَطْلُوعُ الْفَجْرِ كَطْلُوعِ الشَّمْسِ وَجِهَانِ، إِنْ فَعَلْتَ وَقْتَ نَهْيِ (م ١) ^(١).
وَلَيْسَ وَقْتُهَا كَالْعِيدِ (م) وَلَا تُقْضَى، كَاسْتِسْقَاءٍ وَتَحِيَّةٍ مُسْجِدٍ وَسُجُودٍ شُكْرِ، وَلَا تُعَادُ (و).

وَقِيلَ: بَلَى رَكَعَتَيْنِ.

وَأُطْلِقَ أَبُو الْمُعَالِي فِي جَوَازِهِ وَجْهَيْنِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: يَذْكُرُ وَيَدْعُو حَتَّى تَتَجَلَّى، وَيَعْمَلُ بِالْأَصْلِ فِي بَقَائِهِ وَوُجُودِهِ وَلَا
عِزَّةَ بِقَوْلِ الْمُنْجِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ.

فَصْلٌ

وَهِيَ رَكَعَتَانِ، يَفْرَأُ فِي الْأُولَى جَهْرًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ (خ) بِالْفَائِحَةِ، ثُمَّ يَنْحَوِي الْبَقَرَةَ، ثُمَّ يَرْكَعُ
فَيُطِيلُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (والأشهر يصلي إذا غاب القمر خاسفًا ليلًا، وفي منع الصلاة له بطلوع الفجر كطلوع الشمس وجهان،
إن فعلت وقت نهْي). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى ومختصر ابن تيميم ونجريد العناية.

قال الشارح: فيه احتمالان، ذكرهما القاضي:

أحدهما: لا يمنع من الصلاة إذا قلنا إنها تفعل في وقت نهْي، اختاره المجد في شرحه.

قال في مجمع البحرين: لم يمنع في أظهر الوجهين، وهو ظاهر كلام أبي الخطاب.

والوجه الثاني: اختاره الشيخ الموفق.

قال في مجمع البحرين: قال الشارح عن احتمالي القاضي:

أحدهما: لا يصلي، لأن القمر آية الليل، وقد ذهب الليل، أشبه ما إذا طلعت الشمس.

والثاني: يصلي، لأن الانتفاع بنوره باقٍ، فاشبه ما قبل الفجر. انتهى.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: نَحْوَ مِئَةِ آيَةٍ (و ش).

وَقِيلَ: مُعْظَمُ الْقِرَاءَةِ.

وَقِيلَ: يَصْنَعُهَا، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَدُونَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، قِيلَ: كَمُعْظَمِهَا، ثُمَّ يَرْكَعُ دُونَ الْأَوَّلِ، يَنْسَبُ إِلَى الْقِرَاءَةِ كَيْسِيَّةِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَيُطِيلُهُمَا فِي الْأَصَحِّ (ش).

وَقِيلَ: كَالرُّكُوعِ (و م).

وَقِيلَ: كَذَلِكَ الْجُلُوسَةُ بَيْنَهُمَا (خ) وَلَا يُطِيلُ اعْتِدَالَ الرُّكُوعِ، (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع).

وَأَنفَرَدَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا بِإِطْلَاقِهِ، فَيَكُونُ فَعْلَةً مَرَّةً لِيَنَالِ الْجَوَازَ، أَوْ أَطَالَه قَلِيلًا لِيَأْتِيَ بِالذِّكْرِ الْوَارِدِ فِيهِ، قَالَ جَابِرٌ: فَأَنْصَرَفَ حِينَ أَنْصَرَفَ وَقَدْ أَضَتْ الشَّمْسُ، أَيْ رَجَعَتْ إِلَى حَالِهَا الْأَوَّلِ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ مِنْ أَضْ يُبْيَضُ إِذَا رَجَعَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ (أَيْضًا).

وَهُوَ مُصَدَّرٌ مِنْهُ وَوَصَفَتْ عَائِشَةُ بِأَنَّهُ أَطَالَهَا جَدًّا وَهُوَ بِكَسْرِ الْجِيمِ نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ جَدًّا جَدًّا وَفِي الْإِشَارَةِ: بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ يُسَبِّحُ قَدْرَ مَا قَرَأَ وَرَوَى: يَقْرَأُ فِي النَّصِيحَةِ: إِذَا رَفَعَ مِنْ رُكُوعِهِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلَى سَمِعَ وَحَمْدًا، وَإِنْ ذَكَرَ فَحَسَنَ، ثُمَّ يَصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ دُونَ الْأَوَّلَى، (و) قَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: الْقِرَاءَةُ فِي كُلِّ قِيَامٍ أَقْصَرُ مِمَّا قَبْلَهُ، وَكَذَا التَّسْبِيحُ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ قِرَاءَةَ الْقِيَامِ الثَّالِثِ أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِي، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، وَلَيْسَتْ كَهَيْئَةِ نَافِلَةٍ (هـ) وَوَافَقَهُ (م) فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ، وَتَجَوُّزِ كُلِّ صِفَةٍ رُؤِيتَ فَقَطْ، فَمِنْهُ ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وَأَرْبَعٌ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١١٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: حَسَنَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ.

وَفِي السُّنَنِ: كَصَلَاةِ النَّافِلَةِ.

وَعَنْهُ: أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ أَفْضَلُ وَالرُّكُوعُ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَتَذَكُّرٌ بِهِ الرُّكْعَةُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ٢) ^(١) (و م). واختار أبو الوفاء إن صلاها الإمام بثلاث رُكُوعَاتٍ لِإِذْرَاقِهِ مُعْظَمَ الرُّكْعَةِ، وَلَوْ زَادَ فِي السُّجُودِ كَمَا زَادَ فِي الرُّكُوعِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ، وَالرُّكُوعُ مُتَّحِدٌ.

فَصْلٌ

تَقْدِمُ الْجَنَازَةَ عَلَى الْكُسُوفِ، وَيُقَدَّمُ هُوَ عَلَى الْجُمُعَةِ إِنْ أَمِنَ قُوَّتُهَا، (و) أَوْ لَمْ يُشْرَعْ فِي خَطْبَتَيْهَا، وَكَذَا عَلَى الْعِيدِ وَالْمَكْتُوبَةِ فِي الْأَصَحِّ (و)، وَفِي تَقْدِيمِ الْوُتْرِ إِنْ خِيفَ قُوَّتُهُ وَالتَّرَاوِيحُ عَلَيْهِ وَجْهَانِ (م ٣، ٤) ^(٢).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (والرُّكُوعُ الثَّانِي سُنَّةٌ، وتذكر به الرُّكْعَةُ في أحد الوجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن عديم وصاحب مجمع البحرين والمصنف في حواشيه، وهما احتمالان مطلقان في المعنى والشرح: أحدهما: يدرك به الرُّكُوعُ، قدمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والحاوَيْنِ.

والوجه الثاني: لا يدرك به الرُّكُوعُ، اختاره القاضي وجزم به في الإفادات وذكر المصنف اختيار ابن عقيل.

(٢) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وفي تقديم الوتر إن خيف قوته والتراويح عليه وجهان). انتهى.

يعني: إذا اجتمع وتر وكسوف أو تراويح وكسوف، وخيف من قوت الوتر أو التراويح، فهل يقدمان على الكسوف؟

أطلق الخلاف، فذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا اجتمع الوتر والكسوف وخيف من قوت الوتر فالصحيح من المذهب تقديم الكسوف.

قال المجد في شرحه: هذا أصح.

قال في المذهب: بدأ بالكسوف في أصح الوجهين، وصححه الناظم.

وجزم به في المعنى، والشرح، والمنور، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

وقدمه في الهداية والمستوعب والخلاصة والمحرر ومختصر ابن عديم، والرعائتين، والحاوَيْنِ وشرح ابن رزين وغيرهم.

والوجه الثاني: يقدم الوتر، واختار في المعنى أنه إذا خيف قوت الوتر أنه يقدم، فإن لم يبق إلا قدر الوتر فلا حاجة إلى التلبس بصلاة الكسوف؛ لأنه إنما يقع في وقت النهي.

وحكي الأول عن الأصحاب، وأطلقهما في مجمع البحرين والفاائق.

وقيل: إن صَلَّيْتَ التَّارَويحَ جَمَاعَةً قُدِّمَتْ لِمَشَقَّةِ الْإِنْتِظَارِ.

وإن كَسَفَتْ بَعْرَفَةٌ صَلَّيْ ثُمَّ دَفَعَ، وَإِنْ مُعِنَتْ وَقْتُ نَهْيٍ دَعَا وَذَكَرَ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْكُسُوفِ لِغَيْرِهِ (و م ش) إِلَّا لِرُزُلَتِهِ فِي الْمَتَّصِصِ.

وَعَنَهُ: وَلِكُلِّ آيَةٍ (و هـ) وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ هَذَا قَوْلُ مُحَقِّقِي أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ: كَمَا ذُلَّ عَلَى ذَلِكَ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ، وَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِشَرِّ وَعَذَابٍ لَمْ يَصِحَّ التَّخْوِيفُ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ صَلَاةٌ وَهَبَتْ وَخَرُفَتْ، كَمَا أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ صَلَاةٌ رَغَبَتْ وَرَجَاءَ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ [تَعَالَى] عِبَادَهُ أَنْ يَذْهَبُوا خَوْفًا وَطَمَعًا.

وَفِي الصَّحِيحَةِ: يُصَلُّونَ لِكُلِّ آيَةٍ مَا أَحْبَبُوا، رَكْعَتَيْنِ أَمْ أَكْثَرَ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَأَنَّهُ يُخْطَبُ.

وَقِيلَ: لَا يُتَصَوَّرُ كُسُوفٌ إِلَّا فِي ثَابِتَيْنِ وَعِشْرِينَ، أَوْ تَاسِعٍ وَعِشْرِينَ، وَلَا خُسُوفٌ إِلَّا فِي إِثْنِ عَشَرَ الْقَمَرِ.

وَإِخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَرَدَّ بِوُقُوعِهِ فِي غَيْرِهِ، فَذَكَرَ أَبُو شَامَةَ الشَّافِعِيُّ فِي تَارِيخِهِ: أَنَّ الْقَمَرَ خَسَفَ لَيْلَةَ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَكَسَفَتْ الشَّمْسُ فِي غَدَايِهِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، قَالَ: وَأَنْفَضَحَ بِذَلِكَ مَا صَوَّرَهُ الشَّافِعِيُّ مِنَ اجْتِمَاعِ الْكُسُوفِ وَالْعِيدِ، وَاسْتَبْعَدَهُ أَهْلُ النَّجَامَةِ، هَذَا كَلَامُهُ، وَكَسَفَتْ الشَّمْسُ يَوْمَ مَوْتِ إِبْرَاهِيمَ عَاشِرَ شَهْرِ رَجَبٍ، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا اتِّفَاقًا.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: لَا يَخْتَلِفُ النُّقْلُ فِي ذَلِكَ، نَقْلَهُ الْوَالِدِيُّ وَالزُّبَيْرِيُّ، وَأَنَّ الْفُقَهَاءَ فَرَعُوا وَتَوَّأَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ عِيدٌ وَكُسُوفٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا مِثْلًا إِذَا اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: مَا يَدْعِيهِ الْمُتَجَمُّعُونَ مِنْ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ قَبْلَ كَوْنِهِ مِنْ طَرِيقٍ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَعْرِفُ الْحِسَابَ، بَلْ هُوَ مِمَّا إِذَا حَسَبَهُ الْحَاسِبُ عَرَفَهُ، وَلَيْسَ بِمَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَتَخَصَّصُونَ فِيهِ، مِمَّا يَجْعَلُونَهُ حُجَّةً فِي دَعْوَاهُمْ عِلْمَ الْغَيْبِ مِمَّا تَقَرَّدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِعِلْمِهِ، فَإِنَّهُ لَا دَلَالَهَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنْ هَذَا الْإِخْتِجَاجِ عَلَى مَا أَرَاهُمْ بِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْبَيْتُ فِي كُسُوفِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِأَمْرِ عَلَيْهِ السَّلَامِ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥١٩، م: ١٥٠٨).

قَالَ فِي الْمُنْتَوَعِبِ وَغَيْرِهِ: لِقَادِرٍ.

- (المسألة الثانية - ٤): إِذَا اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَتَرَاوِيحٌ، وَغُيِبَ مِنْ فَوْتِ التَّارَويحِ، وَتَعَدَّرَ فَعَلَهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، فَاطْلُقِ الْخِلَافَ فِي تَقْدِيمِ التَّارَويحِ أَوْ الْكُسُوفِ.

وَأُطْلِفَ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّرْحِ وَجَمَعَ الْبَحْرَيْنِ وَالرَّعَايَةَ الْكُبْرَى وَالْفَاتِقَ وَغَيْرِهِمْ.

أَحْلَاهُمَا: تَقْدَمُ التَّارَويحُ، إِخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَقْدَمُ الْكُسُوفُ، قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْكُسُوفَ أَكَدَ.

فَهَذِهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ قَدْ صَحَّحَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

باب صلاة الاستسقاء

تُسَنُّ (هـ) حَضَرًا وَسَقَرًا عِنْدَ جَذْبِ الْأَرْضِ.
 وَقِيلَ: وَخَوْفِهِ وَاجْتِنَاسِ الْقَطْرِ لِمُجْدِبٍ، وَفِي مُخْصِبٍ لِمُجْدِبٍ وَجَهَانٍ (م ١)^(١).
 وَلَا اسْتِسْقَاءَ لَا يَقْطَعُ مَطَرٌ عَنْ أَرْضٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ وَلَا مَسْلُوكَةٍ لِعَدَمِ الضَّرَرِ.
 وَإِنْ غَارَ مَاءٌ عَيْنٍ أَوْ نَهَرٌ أَوْ نَقَصَ وَضُرُّ فِرَوَاتَيْنِ (م ٢)^(٢)، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُسْتَسْقَى، وَأَنْ الْأَصْحَابَ قَالُوا: لَا.
 وَالْأَفْضَلُ جَمَاعَةً (و م ش) وَقَتَ الْعِيدِ (و م ش).
 وَقِيلَ: بَعْدَ الزَّوَالِ، وَيَعْطِفُهُمُ الْإِمَامُ وَيَأْمُرُهُمُ بِالتَّوْبَةِ وَأَذَاءَ الْحَقُوقِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالصَّدَقَةُ وَالصَّيَّامُ، زَادَ جَمَاعَةٌ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَنَّهُ يَخْرُجُ صَائِمًا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا يَلْزَمُ الصُّومُ بِأَمْرِهِ، مَعَ أَنَّ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ الْمُعْصِيَةِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع).
 وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: فِي السِّيَاسَةِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْأُمُورِ الْمُجْتَنَدِ فِيهَا لَا مُطْلَقًا، وَلِهَذَا جَزَمَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ فِي الطَّاعَةِ، وَتُسَنُّ فِي الْمُسْتَوْنِ، وَتُكْرَهُ فِي الْمَكْرُوهِ.
 وَذَكَرَ أَبُو الْوَقَاءِ وَأَبُو الْمَعَالِي: لَوْ نَذَرَ الْإِمَامُ الْاسْتِسْقَاءَ زَمَنَ الْجَذْبِ وَخَذَهُ أَوْ هُوَ وَالنَّاسُ لَزَمَهُ فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْزَمَ غَيْرَهُ بِالْخُرُوجِ مَعَهُ، وَإِنْ نَذَرَ غَيْرُ الْإِمَامِ انْعَقَدَ أَيْضًا، كَالصَّلَوَاتِ الْمَشْرُوعَةِ لِلْأَسْبَابِ، كَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَرْكَبَ لِلطَّوَافِ أَوْ أَنْ أَحْتَمِيَ الْمَسْجِدَ صَحَّ. وَيَعْبُدُهُمْ يَوْمَ خُرُوجِهِمْ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْمَصَلَّى (و) مَتَوَاضِعًا مُضْطَرَعًا مُتَدَلِّلًا، مُنْتَظَفًا، وَقِيلَ فِيهِ: لَا، كَالطَّيِّبِ (و)، وَمَعَهُ الشُّيُوخُ وَأَهْلُ الدِّينِ.
 وَيُسْتَحَبُّ خُرُوجُ الْمُعْتَمِرِ (و م ش).
 وَقِيلَ: يَجُوزُ كَالطُّفْلِ، وَالبَّهِيمَةِ وَقِيلَ فِيهَا: يَكْرَهُ.
 وَفِي الْفُصُولِ: نَحْنُ لِيَخْرُجَ الشُّيُوخُ وَالصَّيِّانُ أَشَدَّ اسْتِحْبَابًا، قَالَ: وَيُؤْمَرُ سَادَةُ الْعِيدِ بِإِخْرَاجِ عِبِيدِهِمْ وَإِمَائِهِمْ وَلَا يَجِبُ، وَالْمُرَادُ مَعَ عَدَمِ الْفِتْنَةِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي مخصب لمجدب وجهان).

يعني: هل يصلي المخصب للمجدب أم يختص الصلاة بالمجدب؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يصلون لهم، وهو الصحيح.

قطع به ابن عقيل وصاحب التلخيص، والنظم، وجميع البحرين، والإفادات، والفاثق، وغيرهم.

قال ابن تيميم: لا يختص بأهل الجذب.

قال في الرعاية: وإن استسقى مخصب لمجدب جاز، وقيل: يستحب. انتهى.

قال المجدد في شرحه: يستحب ذلك. انتهى.

والوجه الثاني: لا يصلي بهم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن غار ماء عين أو نهر أو نقص وضر، فرواتين). انتهى.

وأطلقهما في المذهب والتلخيص ومختصر ابن تيميم وجميع البحرين، وهما وجهان في شرح المجدد:

أحدهما: يصلون، وهو الصحيح.

جزم به في الفصول والمستوعب والإفادات والنظم والحاوين.

قال في الرعايتين: استسقوا على الأقيس، واختاره القاضي وابن عقيل وغيرهما.

والرواية الثانية: لا يصلون.

قال ابن عقيل وتبعه الشارح: قال أصحابنا: لا يصلون.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وقدمه في الفائق.

وَيَجُوزُ خُرُوجُ الْعَجَائِزِ (و م).
 وَقِيلَ: لَا وَجَعْلُهُ أَبُو الْوَفَاءِ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ.
 وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (و هـ ش) وَلَا تَخْرُجُ ذَاتُ هَيْئَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِبْجَابَةَ الدُّعَاءِ، وَصَرَرَهَا أَكْثَرُ، قَالَ صَاحِبُ الْمُخَرَّرِ: يَكْرَهُ
 (و) وَيَكْرَهُ إِخْرَاجَنَا لِأَهْلِ الذِّمَّةِ (و).
 وَقِيلَ: لَا.
 وَنَقَلَ الْمُؤَمَّرِيُّ: يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَا يَكْرَهُ خُرُوجَهُمْ (هـ) وَإِنْ خَرَجُوا لَمْ يَمْنَعُوا وَلَمْ يَخْتَلِطُوا بِالمُسْلِمِينَ،
 وَهَلِ الْأَوَّلَى إِفْرَادُهُمْ يَوْمَ أَمْ لَا؟ (و) فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣) (١).
 وَفِي خُرُوجِ عَجَائِزِهِمُ الْخِلَافُ (٢)، وَلَا تَخْرُجُ شَائِبَةٌ مِنْهُمْ بِلا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ.
 وَجَعَلَ كَأَهْلِ الذِّمَّةِ مَنْ خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ فِي الْجُمْلَةِ.
 وَيَجُوزُ التَّوَسُّلُ بِصَالِحٍ.
 وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، قَالَ أَحْمَدُ فِي مَنْسَكِهِ الَّذِي كَتَبَهُ لِلْمَرْوُذِيِّ: إِنَّهُ يَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي دُعَائِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ
 وَغَيْرِهِ، وَجَعَلَهَا شَيْخُنَا كَسْمَالَةَ الْيَمِينِ بِهِ، قَالَ: وَالتَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ ﷺ وَبِدُعَائِهِ
 وَشَفَاعَتِهِ، وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ مِنْ فِعْلِهِ وَأَفْعَالِ الْعِبَادِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي حَقِّهِ مَشْرُوعٌ (ع) وَهُوَ مِنَ الْوَسِيلَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى: «اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ» [المائدة: ٣٥].
 وَقَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»: الْاسْتِعَاذَةُ لَا تَكُونُ بِمَخْلُوقٍ،
 قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: الدُّعَاءُ عِنْدَ قَبْرِ مَعْرُوفٍ التَّزْيِيقُ الْمَجْرُبُ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: قَصْدُهُ لِلدُّعَاءِ عِنْدَهُ رَجَاءُ الْإِبْجَابَةِ بِدَعَاةٍ لَا قُرْبَةَ بِاتِّفَاقِ الْأَيْمَةِ، وَقَالَ أَيْضًا: يَحْرُمُ بِلا يُزَاعَ بَيْنَ الْأَيْمَةِ.
 وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ النَّاسِ لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْحَدِيثِ تَعْظِيمُ السُّلْطَانِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُبُكْتِكِينَ.
 قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ نَاصِرِ الدِّينِ أَبِي مَنْصُورٍ، وَلَيْهِ خُرَاسَانُ أَرْبَعِينَ سَنَةً
 ثُمَّ عَظُمَتْ إِلَى غَايَةِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ زُرْتُ مَشْهَدَهُ بِظَاهِرِ غَزَنَةِ وَهُوَ الَّذِي يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ النَّاسُ وَيَرْجُونَ اسْتِجَابَةَ الدُّعَوَاتِ
 عِنْدَهُ، تُوُفِّيَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي الْفُنُونِ آخِرَ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ بَابِ
 الدُّفَنِ (٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وهل الأولى إفرادهم يوم أم لا؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

أحدهما: لا يفردون بيوم، وهو الصحيح، نصره المجد في شرحه وابن عبد القوي في مجمع البحرين.

قال في تجريد العناية: لا يفرد أهل الذمة بيوم في الأظهر.

وجزم به في المغني والشرح والإفادات والنظم وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الصغرى ومختصر ابن تيمم والحاوئين والفتاوى، وحواشي المصنّف والزركشي، وغيرهم.

وقال في مجمع البحرين: لو قال قائل: إنه لا يجوز خروجهم في وقت مفرد، لم يبعد؛ لأنهم قد يسقون فيخشى الفتنة على ضعفة المسلمين. انتهى.

والوجه الثاني: الأولى خروجهم منفردين بيوم، اختاره ابن أبي موسى، وجزم به في التلخيص.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله: (وفي خروج عجايزهم الخلاف).

الظاهر: أنه الخلاف الذي في عجايز المسلمين، والمذهب الجواز.

(٣) الثاني: قوله: (ويأتي كلامه في الفنون آخر الفصل الثاني من باب الدفن).

صوابه: آخر الفصل الأول.

فصل

وَيُصَلِّي بِهِمْ كَالْعِيدِ (و ش).
وَعَنْهُ: بَلَا تَكْبِيرَ زَائِدٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ (و م) وَفِي التَّصْيِيحَةِ: يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١].
وَفِي الثَّانِيَةِ: مَا أَحَبُّ، ثُمَّ يَخْطُبُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و م ش).
وَعَنْهُ: قَبْلَ الصَّلَاةِ.
وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.
وَيَخْطُبُ عَلَى الْمُتَبَّرِ (م) كَالْعِيدِ فِي الْأَحْكَامِ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ (و) خُطْبَةٌ مُفْتَتِحَةٌ بِتَسْبِيحِ تَكْبِيرَاتٍ وَعَنْهُ: بِالْحَمْدِ (و م ر).
وَقِيلَ: بِالِاسْتِغْفَارِ (و ش م ر) وَيُكَبِّرُ فِيهَا، وَيُكَبِّرُ الدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُكَبِّرُ فِيهَا كَالْعِيدِ (م ش).
وَعَنْهُ: خُطْبَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: اخْتَارَهَا الْحَرْقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَابْنُ حَامِدٍ (و م ش).
وَعَنْهُ: يَذْعُو فَقَطْ (و هـ) نَصَرَهُ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ، قَالَ فِي الْفُصُولِ: وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَقَتَ الدُّعَاءِ فَقَطْ وَظَهَرُوهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ ذِكْرَهُ جَمَاعَةٌ وَسَبَقَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ وَيَرْفَعُونَ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَمِنْهُ «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيضًا مَرِيضًا طَبَقًا غَدَقًا نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍ، عَاجِلًا غَيْرَ أَجَلٍ، اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَخِي بِذَلِكَ الْيَتِ» وَيُؤْمِنُونَ، قَالَ الْحَلْوَانِيُّ وَقَالَ الْحَرْقِيُّ: يَذْعُونَ، وَيَقْرَأُ: «اسْتَغْفِرُوا وَيَكُفُّمُ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا» [نوح: ١٠] الْآيَاتِ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٠١٣، م: ٨٩٧): إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «اسْتَسْقَى فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ» وَهُوَ نَوْعٌ مُسْتَحَبٌّ (و) فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا» ثَلَاثًا، فَبَيَّنَ تَكَرُّارَ الدُّعَاءِ ثَلَاثًا، وَالْأَشْهَرُ فِي اللَّغَةِ: غِنَانًا بَلَا أَلْفٍ مِنْ غَاثٍ يُغِيثُ أَيُّ أَنْزَلَ الْمَطَرَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا فِي الْخَبَرِ مِنَ الْإِغَاثَةِ بِمَعْنَى الْمَعُونَةِ لَا مِنْ طَلَبِ الْغَيْثِ، وَلَا بِكَرَةِ قَوْلِ اللَّهُمَّ أَمْطِرْنَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي يُقَالُ: مَطَرْتُ، وَأَمْطَرْتُ؛ وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَمْطَرْتُ فِي الْعَذَابِ.
وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ، قِيلَ: بَعْدَ خُطْبَتِهِ.
وَقِيلَ: فِيهَا (م ٤)، فَيَذْعُو سِرًّا.
وَيُحَوَّلُ رِدَاءَهُ (هـ) بَعْدَ اسْتِقْبَالِهِ الْيَمِينِ يَسَارًا وَالْيَسَارَ يَمِينًا، نَصُّ عَلَيْهِ، لَا جَعْلَ أَعْلَى الْمُرْتَبِعِ أَسْفَلَهُ (ش) وَالنَّاسُ كَذَلِكَ.
نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَغْلِبُ الْإِزَارَ تَنْقَلِبُ السُّنَّةِ.
وَالِدَادُ رُقْطِيٌّ (٦٦/٢) وَغَيْرُهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَخْطُ»، وَلَا تَحْوِيلَ فِي كُسُوفٍ وَخَالَ الْإِمطارَ وَالزَّلْزَلَةَ، وَيَتَرَكُونَهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ.
وَوُقُوفُهُ أَوَّلَ الْمَطَرِ وَإِخْرَاجُ أَثَائِهِ وَثِيَابِهِ لِيُصْبِيَهَا، وَتَطْهِيرُهُ مِنْهُ.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَقَرَأَتْهُ عِنْدَ فَرَاغِهِ: «قَدْ أَجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ فَاسْتَقِيمَا» [يونس: ٨٩] وَثِيَابُهَا، تَسَاوُلًا بِالْإِجَابَةِ، وَإِنْ سَقُوا وَإِلَّا عَادُوا ثَانِيًا وَقَالُوا، وَإِنْ سَقُوا بَعْدَ خُرُوجِهِمْ صَلُّوا، لَا قِيلَ التَّأَهُبُ لَهُ، وَبَعْدَ التَّأَهُبِ يَخْرُجُونَ وَيُصَلُّونَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَسْأَلُونَ الْمَزِيدَ.
وَقِيلَ: يَخْرُجُونَ وَلَا يُصَلُّونَ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَقِيلَ بِتَفْهِيمِهِمَا.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويستحب استقبال القبلة في أثناء كلامه، قيل: بعد خطبته وقيل: فيها). انتهى.

أحدهما: يستحب ذلك في أثناء الخطبة، وهو الصحيح، وعليه الأكثر.

وجزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والكافي والمقنع والرايعتين والحاويين ومجمع البحرين والوجيز ومختصر ابن تيمم والشرح وغيرهم.

والوجه الثاني: يسن بعدهما.

قال في المحرر والفائق وغيرهما: ويستقبل القبلة في أثناء دعائه.

فَصْلٌ

وَأِنْ خِيفَ مِنْ زِيَادَةِ الْمَاءِ اسْتَجِبَ قَوْلُ «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الطَّارِبِ وَالْآتَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ».

وَقِيلَ: وَيُسْتَحَبُّ صَلَاةُ كُسُوفِ أَنْفُسًا، وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ «مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ».

وَيَحْرُمُ: بَنُوهُ كَذَا (ش) لِيَخْبَرَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٨٤٦، م: ٧١).

وَلِمُسْلِمٍ (١٢٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [مَرْفُوعًا] «لَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالَ: مَا أَنْعَمْتَ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: الْكُوكِبُ وَالْكَوَاكِبُ».

وَلَهُ أَيْضًا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يَنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ فَيَقُولُونَ: الْكُوكِبُ كَذَا وَكَذَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «بِكُوكِبٍ كَذَا كَذَا»، فَهَذَا يَذَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُفْرَ النِّعْمَةِ، وَإِضَافَةُ الْمَطَرِ إِلَى النُّومِ دُونَ اللَّهِ كُفْرٌ (ع) وَلَا يَكْرَهُ: فِي نَوْمٍ كَذَا، خِلَافًا لِلْأَمِيدِي.

وَأِنْ نَذَرَ الْمَطَاعَ فِي قَوْمِهِ زَمَنَ الْجَذْبِ أَنْ يَسْتَسْقِيَ لَزِمَهُ وَحْدَهُ، وَهَلْ تَلْزِمُهُ الصَّلَاةُ بِلَا تَعْيِينِهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٥) ^(١).

وَلَوْ نَذَرَهَا زَمَنَ الْخِصْبِ، فَقِيلَ: لَا يَنْعَقِدُ.

وَقِيلَ: بَلَى؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، فَيُصَلِّيُهَا، وَيَسْأَلُ دَوَامَ الْخِصْبِ وَشُمُولَهُ (م ٦) ^(٢).

وَمَنْ رَأَى سَحَابًا أَوْ هَبَّتِ الرِّيحُ سَأَلَ اللَّهَ خَيْرَهُ، وَتَعَوَّذَ بِهِ مِنْ شَرِّهِ، وَمَا سَأَلَ سَائِلٌ وَلَا تَعَوَّذَ مُتَعَوِّذٌ بِمِفْطَلِ الْمَعُودَتَيْنِ، وَوَرَدَ فِي الْأَثَرِ: «إِنْ قُوسٌ فَرَحَ أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْغُرَقِ» قَالَ ابْنُ خَالِدٍ فِي أَصُولِهِ: هُوَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، قَالَ: وَذَعْوَى الْعَامَّةِ: إِنْ غَلَبَتْ حُمْرَتُهُ كَانَتْ الْفَيْقَنُ وَالْذَّمَاءُ، وَإِنْ غَلَبَتْ خَضِرَتُهُ كَانَ رِخَاءً وَسُرُورًا، هَذَبَانِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولو نذر المطاع في قومه زمن الجذب أن يستسقي لزمه وحده، وهل تلزمه الصلاة [بلا] تعيینها؟ فيه

وجهان). انتهى.

أحدهما: تلزمه.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا تلزمه.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ولو نذرهما زمن الخصب فليل: لا ينعقد، وقيل: بلى، لأنه قرينة في الجملة، فيصلّيها، ويسأل دوام

الخصب وشموله). انتهى.

أحدهما: ينعقد لما علله المصنف.

والقول الثاني: لا ينعقد.

قلت: وهو الصواب، وليست هذه الصلاة استسقاء.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

كتاب الجنائز

وَهُوَ يَفْتَحُ الْجَنِينَ جَمْعُ جَنَازَةٍ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحُ لُغَةٌ، وَيُقَالُ بِالْفَتْحِ لِلْمَيِّتِ، وَبِالْكَسْرِ لِلنَّعْشِ عَلَيْهِ مَيِّتٌ، وَيُقَالُ: عَكَسَهُ، وَهِيَ مُسْتَنَقَّةٌ مِنْ جَنْزٍ إِذَا سَتَرَ، يَجْنِزُ بِكَسْرِ النُّونِ.

باب ما يتعلق بالمريض وما يفعل عند الموت

تَرَكَ الدَّوَاءَ أَفْضَلَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَبُو الْوَفَاءِ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ وَغَيْرُهُمْ فَعَلَهُ. وَيُقَالُ: يَجِبُ، زَادَ بَعْضُهُمْ: إِنْ ظَنَّ نَفْعَهُ، وَلَيْسَا سِوَاهُ (م) وَيَحْرُمُ بِمَحْرَمٍ (و ه م و ش) فِي الْمُسْكِرِ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ مِنْ صَوْتٍ مَلْهَأَةٍ وَغَيْرِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ فِي الْبَابِ الْأَتْنِ وَاحْتَجَّ بِتَحْرِيمِهَا. وَفِي التَّرْيَاقِ وَالْحَمْرِ، وَنَقَلَهُ الْمُرُودِيُّ فِي مَدَاوِئِ الدُّبُرِ بِالْحَمْرِ وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيهِ وَفِي سَقِيهِ الدُّوَابِّ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يُدَاوَى بِهَا جُرْحٌ وَلَا غَيْرُهُ، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ.

وَلَوْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِشُرْبِ دَوَاءٍ يَحْرُمُ وَقَالَ: أَمُكُ طَالِبٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تَشْرِبْهُ حَرَّمَ شُرْبَهُ، نَقَلَهُ هَارُونُ الْحَمَالُ، وَيَتَوَجَّهُ فِي هَذَا تَخْرِيجٌ مِنْ رِوَايَةِ جَوَازِ التَّحَلُّلِ لِمَنْ أَخْرَمَتْ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَحَلَفَ زَوْجُهَا بِطَلَاكِ ثَلَاثٍ لَا تَحُجُّ الْعَامَ، لِيُعْظِمَ الضَّرَرَ، مَعَ أَنَّ فِي الْجَوَازِ خِلَافًا مُطْلَقًا، وَالْحُجُّ كَمَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِلْعَدْرِ كَذَا شَرِبَ الْمُسْكِرَ لِعَدْرِ غُصْبَةٍ أَوْ إِكْرَاهٍ. وَعَلَى هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِمَسْأَلَةِ التَّدَاوِي، وَمَسَّالَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ قَانَ: إِذَا دَخَلَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَأَمْرَأَتُهُ طَالِبٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يُحْرِمَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: يُحْرِمُ وَلَا تُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَكَّةَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ رَمَضَانًا.

فَجُوزَ أَحْمَدُ اسْتِقْطَ حَقَّ السَّيِّدِ لِضَرَرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، مَعَ تَأْكِيدِ حَقِّ الْأَدْمِيِّ، فَمَسَّالَتْنَا أَوَّلَى، وَيَتَوَجَّهُ مِنْهَا تَخْرِيجٌ بِمَنْعِ الْإِحْرَامِ وَهُوَ أَظْهَرُ وَأَقْيَسُ، وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَمْنَعَهُ، قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: فَاسْتَحِبَّ أَنْ لَا يَمْنَعَهُ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: سِئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا لَا بُدَّ أَنْ يَطَّأَ امْرَأَتَهُ اللَّيْلَةَ فَوَجَدَهَا حَائِضًا، قَالَ: تُطَلِّقُ مِنْهُ امْرَأَتَهُ وَلَا يَطَّوُّهَا، قَدْ أَبَاحَ اللَّهُ الطَّلَاقَ وَحَرَّمَ وَطْءَ الْحَائِضِ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيمَا إِذَا حَلَفَ لَا يُفَارِقُهَا حَتَّى يَسْتَوِفِيَ حَقَّهُ، فَنَلَّسَهُ الْحَاكِمُ، فَعَارَفَهُ، لِيَعْلِمُوهُ بِوُجُوبِ مُفَارَقَتِهِ شَرْعًا، أَنَّهُ لَا يَخْنُثُ عَلَى رِوَايَةٍ أَنَّ الْإِكْرَاهَ التَّهْلِيذَ وَالْوَعِيدَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ رِوَايَةً فِيمَا إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَانٌ، فَقَدِمَ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى يَقْضِي وَلَا يَكْفُرُ، قَالَ الشَّيْخُ: لَأَنَّ الشَّرْعَ مَنَعَهُ مِنْ صَوْمِهِ فَهُوَ كَالْمَكْرُوهِ، فَيَتَوَجَّهُ فِي مَسْأَلَةِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ كَذَلِكَ، وَهُوَ جَارٍ فِيهَا.

وَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِبَوْلِ إِبِلٍ فَقَطْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ (هـ) وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ كَقَوْلِنَا، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى التَّدَاوِي بِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي مَوَاضِعٍ: لَا يَجُوزُ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّبْصِيرَةِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ حَرَّمَ التَّدَاوِي بِالْحَمْرِ وَاسْتِعْمَالَهُ إِلَّا ضَرُورَةً كَعَطَشٍ وَطَفْيِ خَرِيقٍ، قَالَ: وَكَذَا كُلُّ مَأْكُولٍ مُسْتَحَبٍّ كَبَوْلِ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ نَجَسٍ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَالْمُرُودِيُّ وَابْنُ هَانِيٍّ وَغَيْرُهُمْ. وَيَجُوزُ بِبَوْلِ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ.

وَفِي الْمُسْتَوْحَبِّ وَالتَّرْغِيبِ: يَجُوزُ بِدُقْلَى وَنَحْوِهَا لَا تَقْصُرُهُ. نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ وَالْفَضْلُ فِي حَبِيشَةِ تُسْكِرُ تُسْحَقُ وَتُطْرَحُ مَعَ دَوَاءٍ لَا بَأْسَ، أَمَّا مَعَ الْمَاءِ فَلَا، وَشَدَّدَ فِيهِ. وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ الدَّوَاءَ الْمُسْمُومَ إِنْ غَلَبَ مِنْهُ السَّلَامَةُ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ غَيْرِهِ: وَرَجِي نَفْعُهُ أَيْسَحُ شَرَّتُهُ لِدَفْعِ مَا هُوَ أَخْطَرُ مِنْهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ، وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَغْرِيبٌ لِلتَّلَفِّ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرُدَّ التَّدَاوِي. وَفِي الْبُلْغَةِ: لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِحَمْرِ فِي مَرَضٍ، وَكَذَا بِنَجَاسَةٍ أَكَلًا وَمَثَرَةً.

وظَاهِرُهُ: يَجُوزُ بِغَيْرِ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بِظَاهِرٍ وَفِي الْغَيْبِ: يَحْرُمُ بِمُحَرَّمٍ كَخَمْرِ وَشَيْءٍ نَجَسٍ.
وَقَدْ نَقَلَ الشَّانِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِجَعْلِ الْمُسْكِرِ فِي الدَّوَاءِ وَيُشْرَبُ.
وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: يَجُوزُ اكْتِحَالُهُ بِمِثْلِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ.
وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: لَأَنَّهُا حَاجَةٌ وَيَسَّاحَانُ لَهَا.

وَفِي الْإِيضَاحِ: يَجُوزُ بِزَيَّاقٍ، وَسَبَقَ فِي الْآيَةِ اسْتِعْمَالُ نَجَسٍ، وَلَا بَأْسَ بِالْحِمِيَةِ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهَا مَسْأَلَةُ التَّدَاوِي، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ، لِلْخَبَرِ: «يَا عَلِيُّ لَا تَأْكُلْ مِنْ هَذَا، كُلْ مِنْ هَذَا، فَإِنَّهُ أَوْفَقُ لَكَ»، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ تَنَاوُلُ مَا يُظَنُّ ضَرَرُهُ وَلَا يَجِبُ التَّدَاوِي إِذَا ظَنَّ نَفْعَهُ.

يُكْرَهُ الْإِيْنُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَذَا تَمَنَّى الْمَوْتَ عِنْدَ الضَّرَرِ، كَذَا قَيَّدُوهُ، وَكَذَا فِي الْخَبَرِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ مُطْلَقًا، وَلِهَذَا قَالَ: «إِنَّمَا مُحِبُّنَا فَيَزَادُ وَإِنَّمَا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يُسْتَعْتَبُ».
قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِن كَانَ لَا بُدَّ مِمَّنِّيَا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٦٣)، وَالبُخَارِيُّ (٦٣٥١)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.
وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ هَذَا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ، جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَيْرِ عَمَارٍ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً فَأَوْجَزَ فِيهَا، فَأَتَكَّرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَلَمْ أَتِمَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَمَّا إِنِّي قَدْ دَعَوْتُ فِيهَا بِدُعَاءٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقَدْ زِدْتَكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَحْيِنِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتِكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا، وَالْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَلَدَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ ضَرَاءٍ مُضِرٍّ، وَمِنْ فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِرِيسَةِ الْإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هَذَاهُ مُهْتَدِينَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢٢٩) عَنْ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ عَرَبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زُنْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَمَارًا، فَذَكَرَهُ.

سَمِعَ حَمَادٌ مِنْ عَطَاءٍ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ، فَهُوَ حَدِيثٌ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرقُ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي بَجَلَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَمَارًا، فَذَكَرَهُ.

وَلَا يُكْرَهُ لِضَرَرٍ بَدِينِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: يُسْتَحَبُّ، لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ «وَإِذَا أَرَدْتَ بِعِيَادِكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٣١)، وَصَحَّحَهُ.
قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُروُذِيِّ: أَنَا أَتَمَنَّى الْمَوْتَ صَبَاحًا وَمَسَاءً أَخَافُ أَنْ أَفْتَنَ فِي الدُّنْيَا.
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْفٍ: الْفِتْنَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامًا يَقُومُ بِأَمْرِ النَّاسِ.
وَمُرَادُ الْأَصْحَابِ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ]: غَيْرَ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحِ: «مَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ».

وَفِي الْبُخَارِيِّ (١٨٩٠): أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ، وَوَوِيَّ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي قِصَّةِ أُخْبَرٍ وَغَيْرِهَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي كِتَابِهِ الْهَدْيِ.

وَفِي فُتُونِ ابْنِ عَقِيلٍ: قَالَ عَلِيمٌ يَوْمًا لِكَرْبٍ دَخَلَ عَلَيْهِ: لَيْتَنِي لَمْ أَعِشْ لِهَذَا الزَّمَانِ، فَقَالَ مُتَحَذِّقٌ يَدْعِي الزُّهْدَ يُرِيدُ أَنْ يَظْهَرَ اعْتِرَاضَهُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا تَقُلْ هَذَا وَأَنْتَ إِمَامٌ تَمَنَّى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، مَا أَرَادَهُ اللَّهُ بِكَ خَيْرٌ مِمَّا تَتَمَنَّى لِنَفْسِكَ، وَهَذَا أَتَاهُمْ لِلَّهِ، فَأَجَابَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ لِسَانٌ يَنْطِقُ بِمَا لَا نَكِيرَ فِيهِ عَلَى الْعُلَمَاءِ؟ كَأَنَّكَ تَعْلَمُهُمْ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَتَوَهُمُ أَنَّكَ تُنْذِرُكَ [عَلَيْهِمْ] مَا يَجْهَلُونَ.

أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ حَكَى عَنْ مَرْيَمَ: «يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا» [مريم: ٢٣] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مِثْلَكَ يَا طَائِرًا.

وَفِي كَرَاهَةِ مَوْتِ الْفَجَاءِ وَرَوَاتَانِ (م ١) ^(١).
وَالْأَخْبَارُ مُخْتَلِفَةٌ، وَكَذَا الرُّوَايَتَانِ فِي حَقْنَةِ لِحَاجَةٍ، وَقَطْعِ الْعُرُوقِ وَقَصْدِيهَا (م ٢، ٤) ^(٢)، وَوُصِفَتْ الْحَقْنَةُ لِرَجُلٍ كَانَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي كراهة موت الفجاء وروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى والفاق:

أحدهما: يكره، صححه القاضي أبو الحسين، وقدمه ابن عديم.

والرواية الثانية: لا يكره.

قلت: الصواب أنه إن كان مقطوع العلائق من الناس مستعداً للقاء ربه لم يكره، بل ربما ارتقى إلى الاستحباب، والأكره.
لوالذي يظهر أن معناه أن صفة هذه الموتة هل مكروهة عند الله أم لا؟ لأن الميت لا صنع له في ذلك، فيقال هذه الموتة مكروهة
عند الله تعالى أو غير مكروهة، كما أن الموت في سبيل الله محبوب عند الله، وموت السكران مثلاً مكروه عند الله، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وكذا الروايتان في حقن لِحَاجَةٍ وقطع العروق وفصدها). انتهى.

ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): هل تكره الحقنة لحاجة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه القاضي، فقال: هل تكره الحقنة؟ على روايتين:

إحداهما: تكره للحاجة وغيرها، نقلها حرب وغيره.

والثانية: لا تكره للحاجة والضرورة، نقلها محمد بن الحسن بن هارون والأثرم وإبراهيم بن الحارث وأبو طالب وصالح وإسحاق

بن إبراهيم وأحمد بن بشير الكندي. انتهى.

إحداهما: لا تكره بل تباح للحاجة، وتكره مع عدمها وهو الصحيح.

جزم به في الرعاية الكبرى، وجزم به في الصغرى في آدابها.

قال في المستوعب: لا تكره عند الاضطرار إليها. انتهى.

وقدمه في الآداب، وقال الخلال: كان أبا عبد الله كرهها في أول مرّة ثم أباحها على معنى العلاج.

وقال المروذي: وصف لأبي عبد الله فعله، يعني الحقنة.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: يكره مطلقاً.

قلت: وهو ضعيف.

(المسألة الثانية - ٣): (هل يكره قطع العروق على وجه التداوي أم لا؟).

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب فقال: يكره قطع العروق على وجه التداوي على إحدى الروايتين، والأخرى لا يكره. انتهى.

وفيه إيماء إلى تقديم الكراهة، واقتصر على ما في المستوعب في الآداب:

إحداهما: تكره، وهو أقوى من الرواية الأخرى.

والرواية الثانية: لا تكره.

قلت: الصواب في ذلك أن يرجع إلى حدّاق الأطباء، إن قالوا في قطعها نفع وإزالة ضرر لم يكره، وإلا كرهت.

(المسألة الثالثة - ٤): هل يكره فصد العروق أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه القاضي فقال: هل يكره فصد العروق أم لا؟ على روايتين:

إحداهما: لا يكره، نص عليه، في رواية الجماعة، منهم صالح وجعفر.

والثانية: يكره. انتهى.

إحداهما: لا يكره، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه الإمام أحمد في رواية الجماعة، كما قال القاضي، وكذا الجماعة، وجزم

به في المستوعب والرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب، وعليه العمل في كل عصر ومصر.

والرواية الثانية: يكره.

قال في رواية المروذي: لا يتعمده، وقال: ما فصدت عرقاً قط.

إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ أَنْزَلَ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: اخْتَقِنِ.
وَكَذَا الْخِلَافُ فِي كَيْ وَرُقِيَّةٍ وَتَعْوِذَةٍ وَتَمِيمَةٍ.
وَعَنْهُ: يَكْرَهُ قَبْلَ الْأَلَمِ (م ٥، ٦) ^(١) فَقَطَّ.
وَفِي كَرَاهَةِ التُّغْلِ وَالنَّفْخِ فِي الرُّقِيَّةِ رَوَايَاتٌ، الثَّالِثَةُ يَكْرَهُ التُّغْلَ (م ٧) ^(٢).

(١) (مسألة ٥ - ٦): قوله: (وكذا الخلاف في كَيْ ورُقِيَّةٍ وتعْوِذَةٍ وتَمِيمَةٍ، وعنه: يكره قبل الألم). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): الكي هل يكره أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب فقال: يكره الكي على إحدى الروايتين، والأخرى لا يكره. انتهى.
إذا علمت ذلك فالصحيح من المذهب إباحته للضرورة، والكراهة مع عدمها، قدمه في الرعاية الكبرى والآداب الكبرى، والمستوعب في آدابه، وعنه: يكره مطلقاً.

قال الإمام أحمد في رواية حرب: ما يعجبني الكي، وعنه: يباح بعد الألم لا قبله.
قال في الرعاية الكبرى: وهي أصح.

قال في آداب الرعاية الصغرى: ويباح بعد الألم ويكره قبله، وعنه: ويعد. انتهى.
(المسألة الثانية - ٦): الرُقْيُ والتَّعَاوِذُ والتَّامُّمُ، فقال في الرعاية الكبرى بعد أن قال: ويباح الكي للضرورة، ويكره مع عدمها، وعنه: يكره مطلقاً، وعنه يباح بعد الألم لا قبله وهو أصح.

قال وكذا الخلاف والتفصيل في الرُقْيُ والتَّعَاوِذُ والتَّامُّمُ ونحوها قبل الألم ويعد. انتهى.
وقال في آداب الرعاية: ويكره تعليق التَّامُّمِ ونحوها، ويباح تعليق قلادة فيها قرآن أو ذكر غيره، نص عليه.
وكذا التَّعَاوِذُ، ويجوز أن يكتب القرآن أو ذكر غيره بالعربية، ويعلق على مريض، ومطلقه، وفي إناء ثم يسقيان منه ويرقى من ذلك وغيره بما ورد من قرآن وذكر ودعاء. انتهى.
وقال في آداب المستوعب: ولا بأس بالقلادة يعلقها فيها القرآن، وكذا التَّعَاوِذُ، ولا بأس بالكتاب للحمي، ولا بأس بالرُقْيُ من النملة. انتهى.

وقال المصنف في الآداب الكبرى: يكره التَّامُّمُ ونحوها، كذا قيل يكره.
والصواب: ما يأتي من تحرمة لمن لم يرق عليها قرآن أو ذكر ودعاء، وإلا احتمل وجهين.
ويأتي أن الجواز قول القاضي، وأن المنع ظاهر الخبر والأثر.
وتباح قلادة فيها قرآن أو ذكر غيره، وتعلق ما هما فيه، نص عليه، وكذا التَّعَاوِذُ، ويجوز أن يكتب للحمي والنملة والعقرب والحية والصُّدَاعُ والعين ما يجوز، ويرقى من ذلك بقرآن.

وما ورد فيه من دعاء وذكر، ويكره بغير العربية، ويحرم الرُقْيُ والتَّعْوِذُ بطلسم وعزيمة.
قال في نهاية المبتدئين: ويكره بغير اللسان العربي، وقيل يحرم، وكذا الطلسم، وقطع في موضع آخر بالتحريم، وقطع به غيره.
وقال ابن منصور لأبي عبد الله: هل يعلق شيئاً من القرآن؟
قال: التعليق كله مكروه، وكذا قال في رواية صالح.

وقال الميموني: سمعت من سأل أبا عبد الله عن التَّامُّمِ تعلق بعد نزول البلاء فقال: أرجو أن لا يكون به بأس.
قال أبو داود: وقد رأيت على ابن أبي عبد الله وهو صغير تميمة في رقبته في آدم، قال الحلال: قد كتب هو من الحمي بعد نزول البلاء، والكراهة من تعليق ذلك قبل نزول البلاء هو الذي عليه العمل. انتهى.
وظاهر كلام المصنف بعد ذلك في التَّامِّمَةِ التحريم.

وقال أيضاً: لا بأس بكتب قرآن أو ذكر ويسقى منه مريض أو حامل لعسر الولد، نص عليه فلم يحك فيه خلافاً.
(٢) (مسألة ٧): قوله: (وفي كراهة التُّغْلِ والنَّفْخِ في الرُّقِيَّةِ رَوَايَاتٌ، الثَّالِثَةُ يَكْرَهُ التُّغْلَ). انتهى.

قال في الرعاية وتبعه المصنف في الآداب: ويكره التُّغْلُ بالرُّقْيِ والنَّفْخُ بلا رُقْيٍ، وفي كراهة التُّغْلِ في الرُّقِيَّةِ وإباحته مع الرُّقْيِ وعدمه روايتان. انتهى.

وَيَحْرُمُ ذَلِكَ بِغَيْرِ لِسَانٍ عَرَبِيٍّ.
 وَقِيلَ: يَكْرَهُ، وَكَذَا الطَّلَسْمُ، وَأَمَّا التَّيْمَةُ وَهِيَ عَوْدَةُ أَوْ خُرُوزَةُ أَوْ خَيْطٌ وَنَحْوُهُ فَتَنْهَى الشَّارِعُ عَنْهُ، وَدَعَا عَلَى قَاعِلِيهِ،
 وَقَالَ: «لَا تُزِيدُكَ إِلَّا وَهَذَا أَنْبَذَهَا عَنْكَ، لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا».
 رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ (٤/ ٤٤٥) وَغَيْرُهُ (هـ: ٣٥٣١)، وَالْإِسْنَادُ حَسَنٌ.
 قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَحْرُمُ ذَلِكَ.
 وَقَالَ: شُبْهَةُ النَّبِيِّ ﷺ تَعْلِيْقُ التَّيْمَةِ بِمِثَابَةِ أَكْلِ التَّرْتِاقِ وَقَوْلِ الشُّعْر، وَهُمَا مُحْرَمَانِ.
 وَقَالَ أَيْضًا: يَجُوزُ حَمْلُ الْأَخْبَارِ عَلَى اخْتِلَافِ خَالَتَيْنِ، فَتَنْهَى إِذَا كَانَ يُعْتَقَدُ أَنَّهَا هِيَ النَّافِعَةُ لَهُ وَالِدَانِمَةُ عَنْهُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّافِعَ هُوَ اللَّهُ.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي أَجَازَهُ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ، وَلَعَلَّ هَذَا خَرَجَ عَلَى عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا يُعْتَقَدُونَ: أَنَّ الدَّهْرَ يَضُرُّهُمْ فَكَانُوا يَسُبُّونَهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَنْزَلْ بِهِ الْبَلَاءُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَخَّصَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ قَطْعَ الْبَاسُورِ، زَادَ ابْنُ هَانِيٍّ: كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً، وَإِنْ خِيفَ مِنْهُ التَّلَفُ حَرَمَ، وَإِنْ خِيفَ مِنْ تَرْكِهِ جَازَ.
 وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمُ الْجَوَازَ كَأَكْلَةِ وَبَطْ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، زَادَ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا: مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى مَغْنَاهُ، وَلَا بَأْسَ بِكُتُبِهِ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرِ وَيُسْقَى مِنْهُ مَرِيضٌ وَحَامِلٌ لِعُسْرِ الْوَلَدِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
 فَصَّلَ

يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْمَوْتِ وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ، وَكَذَا عِيَادَةُ الْمَرِيضِ (و).
 وَقِيلَ: بَعْدَ أَيَّامٍ، لِيَخْبَرَ ضَعِيفٌ، وَأَوْجِبَ أَبُو الْفَرَجِ وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ عِيَادَتَهُ، وَالْمَرَادُ مَرَّةً، وَاخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ، وَفِي أَوَاخِرِ
 الرُّعَايَةِ: قَرَضُ كَيْفَايَةٍ، كَوَجْهِ فِي ابْتِدَاءِ السَّلَامِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
 وَقَالَ أَبُو خَفْصٍ الْمَكْبَرِيُّ: السُّنَّةُ مَرَّةً، وَمَا زَادَ نَاقِلُهُ.
 وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: فَلَا تَعَادُ، وَلَا يُسَمَّى صَاحِبِهَا مَرِيضًا: الضَّرْسُ وَالرُّمْدُ وَالْدُّمْلُ، وَاخْتَصَّ بِخَبَرِ ضَعِيفٍ رَوَاهُ
 النَّجَّادُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَفِي نَوَادِرِ ابْنِ الصَّبْرِ فِي نَقْلِ عَنْ أَمَامِنَا [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أَنَّهُ قَالَ لَهُ وَلَدُهُ: يَا أَبَتِ، إِنْ جَارَتْنَا
 فَلَانَا مَرِيضٌ، فَمَا نَعُوذُ؟ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ مَا عَادَتْنَا فَنَعُوذُ.
 وَشُبْهَةُ هَذَا مَا نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي السَّلَامِ عَلَى الْحُجَّاجِ، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي كِتَابِ الْعَزَلَةِ لِلْخَطَّابِيِّ عَنْ مَالِكٍ
 أَنَّهُ كَانَ يَشْهَدُ الْجَنَائِزَ وَيَعُوذُ بِالْمَرْحُومِ، وَيُعْطِي الْإِخْوَانَ حَقُوقَهُمْ، فَتَرَكَ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَرَكَهَا كُلُّهَا، وَكَانَ يَقُولُ: لَا يَنْهَيْسَا
 لِلْمَرُءِ أَنْ يَخْبِرَ بِكُلِّ عَدُوٍّ.

وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: لَا تَعُدُّ مَنْ لَا يَعُوذُكَ، وَلَا تَشْهَدُ جَنَازَتَهُ مَنْ لَا يَشْهَدُ جَنَازَتَكَ، وَلَا تُؤَدِّ حَقٌّ مَنْ لَا يُؤَدِّي حَقَّكَ،
 فَإِنْ عَدَلْتَ عَنْ ذَلِكَ فَأَتْبِرْ بِالْجَوْرِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُرَادُ بِهِ التَّأْدِيبُ وَالتَّقْوِيمُ دُونَ الْمَكَافَاةِ وَالْمَجَازَاةِ.
 وَبَعْضُ هَذَا يَمَّا يُرَاضُ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ،
 وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَاجَابَةُ الدُّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ» وَفِي لَفْظٍ «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ» وَفِي لَفْظٍ
 «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ» «قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ

= وقال في آداب الرعاية الكبرى: ويكره الثفل بالرقيق في الرقية والتفخ بلا ريق، وقيل في كراهية الثفت فيها مع الرقيق وعدمه روايتان. انتهى.

فقدّم الكراهة مطلقاً.

وقال في المستوعب: وكره الثفت في الرقيق، ولا بأس بالتفخ.

وقال في الآداب الكبرى: وجزم بعض متأخري الأصحاب باستحباب التفخ والثفل؛ لأنه إذا قويت كيفية نفس الراقي كانت الرقية أثرًا تأثيرًا وأقوى فعلاً، وهذا تشعين به الروح الطيبة والحيثية فيعمله المؤمن والساحر. انتهى.
 والظاهر: أنه أراد ابن القيم في الهدى وغيره.

فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَتُهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدُّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ.
مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٢٤٠، م: ٢١٦٢)، إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ حَدِيثِ السُّتِّ، وَلَا ذَكَرَ فِيهِ النَّصِيحَةَ.
وَلَا يُطِيلُ عَنْدَهُ.

وَعَنْهُ: كَبِنَ خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، وَيَتَوَجَّهَ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، وَالْعَمَلُ بِالْقَرَأَيْنِ وَظَاهِرِ الْحَالِ، وَمُرَادُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ.
وَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: لَا بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ أَحْمَدُ: يَعُودُهُ بِكَرَّةٍ وَعَشِيًّا، وَقَالَ عَنْ قُرْبِ
وَسَطِ النَّهَارِ: لَيْسَ هَذَا وَقْتُ عِيَادَةٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْرَهُ إِذَا، نَصَّ عَلَيْهِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَا بَأْسَ فِي آخِرِ النَّهَارِ، لِلخَبَرِ.

وَنَصَّ أَحْمَدُ: الْعِيَادَةُ فِي رَمَضَانَ لَيْلًا، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيَغِيبُ بِهَا، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْجَمَاعَةِ خِلَافُهُ، وَيَتَوَجَّهَ اخْتِلَافُهُ
بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، وَالْعَمَلُ بِالْقَرَأَيْنِ، وَظَاهِرِ الْحَالِ، وَمُرَادُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ تَشْبَهُ الزِّيَارَةِ، وَقَدْ كَتَبْتُ مَا تَسِيرُ فِيهَا فِي
أَوَاخِرِ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الصَّبْرِ فِي الْحَرَانِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي نَوَادِرِ الشَّعَرِ الْمَشْهُورِ:

لَا تُضْجِرُنَّ عَلِيًّا فِي مَسَاءَلَةٍ إِنْ الْعِيَادَةُ يَوْمٌ بَيْنَ يَوْمَيْنِ
بَلْ سَلُهُ عَنْ حَالِهِ وَادْعُ الْإِلَهَ لَهُ وَاجْلِسْ بِقَدْرِ فُرَاقٍ بَيْنَ خَلَّتَيْنِ
مَنْ زَارَ غَيْبًا دَامَتْ مَوَدَّتُهُ وَكَانَ ذَلِكَ صَلَاحًا لِلْخَلِيلَيْنِ

وَيُخْبِرُ بِمَا يَجِدُهُ بِلَا شُكْوَى، وَكَانَ أَحْمَدُ يَحْمَدُ اللَّهَ أَوَّلًا، لِيُخْبِرَ ابْنَ مَسْعُودٍ إِذَا كَانَ الشُّكْرُ قَبْلَ الشُّكْوَى فَلَيْسَ
بِشَاكٍ.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: يُخْبِرُ بِمَا يَجِدُهُ لِيُغْرِضَ صَاحِبَهُ، لَا لِيَقْصِدَ شُكْوَى، وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَائِشَةَ لَمَّا
قَالَتْ: وَارَأَسَاهُ، قَالَ: «بَلْ أَنَا وَارَأَسَاهُ».
وَاحْتِجَّ ابْنُ الْمُبَارَكِ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ لَتَوْعَكُ وَعَكَا شَدِيدًا قَالَ أَجَلٌ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٣٣٦، م: ٢٥٧١).

وَفِي الْفُتُونِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا» [الكهف: ٦٢] يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَسْتِزَاحَةِ إِلَى نَوْعٍ مِنَ
الشُّكْوَى عِنْدَ إِنْقِاسِ الْبَلْوَى، قَالَ: وَتَفْصِيلُهُ: «هِيَ أَسْتَقَى عَلَى يَوْسُفَ» [يوسف: ٨٤]، وَ«مَسَمِيَّ الضُّرِّ» [الأنبياء: ٨٣]،
وَمَا زَالَتْ أَكْثَلُهُ خَيْرٌ تَعَاوَدَنِي، وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: هَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ إِظْهَارِ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ
عِنْدَمَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَذَى وَالنَّعْبِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ شُكْوَى.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: شُكْوَى الْمَرِيضِ مُخْرَجَةٌ مِنَ التَّوَكُّلِ، وَقَدْ كَانُوا يَكْرَهُونَ ابْنِ الْمَرِيضِ لِأَنَّهُ يُتَرَجِّمُ عَنْ الشُّكْوَى، ثُمَّ
احْتِجَّ بِقَوْلِ رَجُلٍ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ [رحمه الله]: كَيْفَ تَجِدُكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: بِخَيْرٍ فِي عَاقِبَةٍ، فَقَالَ لَهُ: حُمِيتِ الْبَارِحَةُ؟
فَقَالَ: إِذَا قُلْتَ لَكَ: أَنَا فِي عَاقِبَةٍ فَحَسْبُكَ لَا تُخْرِجْنِي إِلَى مَا أَكْرَهُ.

وَوَصَفَ الْمَرِيضُ مَا يَجِدُهُ لِلطَّيِّبِ لَا يَضُرُّهُ، وَالنَّصُّ الْمَذْكُورُ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ: إِذَا
كَانَتْ الْمَصِيبَةُ مِمَّا يُمْكِنُ كَيْمَانُهَا فَكَيْمَانُهَا مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ الْخَفِيَّةِ، وَلِهَذَا ذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ مِنَ التَّوَكُّلِ وَغَيْرِهِ
وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، وَأَنَّ الصَّبْرَ وَاجِبٌ بِالْإِتِّفَاقِ.

قَالَ: وَالصَّبْرُ لَا تَنَافِيهِ الشُّكْوَى، قَالَ: وَالصَّبْرُ الْجَمِيلُ صَبْرٌ بِغَيْرِ شُكْوَى إِلَى الْمَخْلُوقِ، وَالشُّكْوَى إِلَى الْخَالِقِ لَا تَنَافِيهِ،
وَمُرَادُهُ: بَلْ شُكْوَاهُ إِلَى الْخَالِقِ مَطْلُوبَةٌ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي ابْنِ الْمَرِيضِ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونُ
شُكْوَى، وَلَكِنَّهُ اشْتَكَى إِلَى اللَّهِ.

وَأَقْتَصَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَى قَوْلِ الرَّجُلِ: إِنَّ الصَّبْرَ الْجَمِيلَ لَا جَزَعَ فِيهِ وَلَا شُكْوَى إِلَى النَّاسِ.
وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِ: «هِيَ أَسْتَقَى عَلَى يَوْسُفَ» [يوسف: ٨٤] بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى اللَّهِ بِهِ مِنْهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ

الأنباري، وهو من أصحابنا، والثاني أنه أراد الدعاء، فالتعنى: يا رب ارحم أسفي على يوسف.
وقال ابن الجوزي في قوله تعالى: «أَنِّي مَسِّيَ الضَّرُّ» وأنت ارحم الراحمين ﴿[الأنبياء: ٨٣]، إن قيل: أين الصبر وهذا لفظ الشكوى؟ فالجواب أن الشكوى إلى الله لا تنافي الصبر وإنما المذموم الشكوى إلى الخلق، ألم تسمع قول يعقوب: ﴿إنما أشكو بني وحزني إلى الله﴾ [يوسف: ٨٦].

قال سفيان بن عيينة: وكذلك من شكك إلى الناس وهو في شكواه راض بقضاء الله لم يكن ذلك جزعاً، ألم تسمع قول النبي ﷺ لجبريل في مرضه أجديني مغموماً وأجديني مكروباً وقوله: «بل أنا وأرأساء» هذا سياق ما ذكره ابن الجوزي.

وقد روى ابن ماجه (٤١٦٣)، والترمذي (٢٤٨٣) وصححه، عن حباب أنه قال: وقد اكتوى في بطيخ سنج كيات ما أعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ لقي من البلاء ما لقيت، وهذا والله أعلم قاله حباب تسليّة للمؤمن المصاب لا على وجه الشكايّة، كما قاله ابن هبيرة عن قول أبي هريرة عن جوعه وربطه الحجر، تسليّة للفقير، ويحسّن ظنه بربه.
قال القاضي: يجب.

وقال صاحب المحرر: ينبغي.

وفي «الصحيحين» (خ: ٧٤٠٥، م: ٢٦٧٥): عن أبي هريرة مرفوعاً: «أنا عند ظن عبدي بي»، وزاد أحمد: «إن ظن بي خيراً فله، وإن ظن بي شراً فله».
وقال ابن هبيرة في حديث أبي موسى «من أحب لقاء الله أحب لقاءه، ومن كره لقاء الله كره لقاءه».
متفق عليه (خ: ٦١٤٢، م: ٢٦٨٢).

قال: يدل على استحباب تحسين العبد ظنه عند إحسانه بقاء الله، لئلا يكره أحد لقاء الله يود أن لو كان الأمر على خلاف ما يكرهه، والراجح المسرور يود زيادة ثبوت ما يرجو حصوله ويغلب رجاءه.
وفي النصيحة: يغلب الخوف لحمله على العمل وفقاً للشافعية.
وقال الفضيل بن عياض وغيره، ونصه: ينبغي للمؤمن أن يكون رجاءه وخوفه واحداً.
زاد في رواية: فأيهما غلب صاحبه هلك.

قال شيخنا: وهذا هو العدل، ولهذا من غلب عليه حال الخوف أوقعه في نوع من اليأس والفئوط، إما في نفسه وإما في أمور الناس، ومن غلب عليه حال الرجاء بلا خوف أوقعه في نوع من الأمن لمكر الله، إما في نفسه وإما في أمور الناس، والرجاء بحسب رحمة الله التي سبقت غضبه يجب ترجيحه، كما قال تعالى: «أنا عند حسن ظن عبدي بي، فليظن بي خيراً» وأما الخوف فيكون بالنظر إلى تفریط العبد وتعدّيه، فإن الله عدل لا يأخذ إلا بالذنب، وعند الحنفية: يغلب الشاب الرجاء، والشيوخ الخوف ويذكره (و) زاد أبو الخطاب وغيره: المحوف عليه التوبة والوصية، ويدعو بالصلاح والعافية.

ولا بأس بوضع يده عليه، قالت عائشة: «كان عليه السلام إذا عاد مريضاً مسح بيمينه وقال أذهب البأس رب الناس واشف وأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً».
متفق عليه (خ: ٥٣٥١، م: ٢١٩١).

ولأحمد (٢٣٩/١) وأبي داود (٣١٠٦) وغيرهما عن ابن عباس مرفوع «ما من مسلم يعود مريضاً لم يخصر أجله فيقول سنع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك، إلا عوفي» وفي القنن: إن سألك وضع يدك على رأسه ليشفي فجدد توبة لعله يتحقق ظنه فيك، وقبيح تعاطيك ما ليس لك، وإهمال هذا وأمثاله يعمي القلوب، ويضمّر العيوب، ويعود بالرياء.

قال: حكى أن مسخرة من مساحير الملوك ربي راكبا بزي حسن، فلقبه أبو بكر الشبلي فخدمه خدمة من ظن أنه من أجلاء الدولة، فترجل وقال: أيها الشيخ إنما أنا مسخرة للملك، فقال: أنت خير مني، أنت تأكل الدنيا بما تساوي، وأنا

أَكَلَ الدُّنْيَا بِالَّذِينَ فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْمَاجِنِ كَيْفَ لَمْ يَرْضَ لِنَفْسِهِ أَنْ يَكْرُمَ إِكْرَامًا يَخْرُجُ عَنْ رُتْبَتِهِ حَتَّى كَتَفَ عَنْ خَالِهِ وَصِنَاعَتِهِ، فَلَيْسَ الدُّعَاءُ بَسْطَ الْكَفَّيْنِ بَلْ تَقْدِيمُ التَّوْبَةِ قَبْلَ السَّوَالِ.

سَأَلَ مَرِيضٌ بَعْضَ الصَّالِحَاءِ مَسْحَ يَدَيْهِ مُوضِعَ الْيَدِ، فَوَقَفَ، فَعَاوَدَهُ.

فَقَالَ: أَصْبِرْ حَتَّى أَحَقِّقَ تَوْبَةَ لَعَلَّكَ تَنْتَفِعَ بِإِمْرَارِهَا.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي قَوْلِ أَبِي جَحِيفَةَ: وَقَامَ النَّاسُ فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَ يَدَهُ وَيَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ ﷺ، قَالَ: يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَنْ يَمْسَحَ الْإِنْسَانُ وَجْهَهُ بِيَدِ الْعَالِمِ وَمَنْ تَرَجَّى بَرَكَتَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ، وَرَوَى الْحَلَالُ فِي أَخْلَاقِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَنَّهُ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى أَحْمَدَ ثُمَّ مَسَحَهَا عَلَى بَدَنِهِ، فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَجَعَلَ يَنْفَضُّ يَدَهُ، وَيَقُولُ: عَمَّنْ أَخَذْتُمْ هَذَا؟ وَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا.

وَيَأْتِي قَبْلَ بَابِ الدُّفَنِ، مَعَ أَنَّ أَحْمَدَ كَانَ كَثِيرًا يَقْبَلُ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَيَدَهُ وَلَا يَنْتَعِبُ مِنْ ذَلِكَ، نَقَلَ مِنْهَا: وَلَا يَكْرَهُهُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَمْ أَرَهُ يَنْتَهِي أَنْ يَفْعَلَ بِهِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ مَبْسُوطٌ فِي الْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَفِي مُسْلِمٍ (٢٣٢٩): عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْأُولَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلِهِ، وَخَرَجَتْ مَعَهُ، فَاسْتَقْبَلَتْهُ وَلَدَانِ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ خَدَّيْ أَحَدِهِمَا وَاحِدًا وَاحِدًا وَمَسَحَ خَدَّيْ».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، تَأْنِيسًا، وَلِيَذْكُرَهُ الطِّفْلُ بِذَلِكَ مَا عَاشَ فَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ، وَخَصَّ الْحَدَّ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الطَّهَارَةِ فِي حَقِّ الطِّفْلِ.

وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ: «إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَتَقَسَّوْا لَهُ فِي أَجَلِهِ».

وَفِي آخَرٍ مِنْ رِوَايَةِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عُمَرَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ مَرْفُوعًا: «سَلُّوهُ الدُّعَاءَ فَإِنَّ دُعَاءَهُ كَدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٤١) وَغَيْرُهُ.

وَمِنْ الْعَجَبِ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ سُنْدَهُ صَحِيحٌ، وَتَقْلِيدُ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ لَهُ، وَاسْتَحَبَّه الْأَجَرِيُّ وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْأَمْرُاضُ تُنْحِيصُ الدُّنُوبُ، وَقَالَ لِمَرِيضٍ تَمَاتِلُ: يَهْنِكَ الطَّهَوْرُ، وَرَوَى جَمَاعَةٌ فِي تَرْجَمَةِ مُوسَى بْنِ عُمَرَ وَهُوَ كَذَّابٌ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَرْفُوعًا «ذَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَخَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزُّكَاةِ، وَأَعِدُّوا لِلْبَلَاءِ الدُّعَاءَ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ يَفْعَلُونَ هَذَا، وَهُوَ حَسَنٌ، وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ».

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: يَكْرَهُ أَنْ يَفْعُوَ أَجَنِبِيَّ امْرَأَةً غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ أَوْ تَعُوذَةً، وَتَعُوذُ امْرَأَةٌ امْرَأَةً مِنْ أَقَارِبِهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَجَنِبِيَّةً فَهَلْ يَكْرَهُ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ عِيَادَتَهَا، وَيَأْتِي قَوْلٌ فِي إِذْنِ زَوْجٍ لِعِيَادَةِ نَسِيبٍ، وَرَوَى أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الرُّمْلَةِ عَادَتْ بِشَرٍّ بِبَغْدَادَ، وَأَنَّ أَحْمَدَ رَأَاهَا عِنْدَهُ وَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ وَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهَا تَذَعُرُ لَنَا، وَدَعَتْ.

وَلِمُسْلِمٍ (٢٤٥٤) وَغَيْرِهِ: عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ نَزُورُهَا كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزُورُهَا، وَدَعَا إِلَيْهَا.

فَفِيهِ زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ وَسَمَاعُ كَلَامِهَا.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: عَنْ عَلِيَّةَ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيَّةَ: كَانَتْ امْرَأَةً نَبِيلَةً عَاقِلَةً.

وَكَانَ صَالِحَ الْمَرْءِ وَغَيْرُهُ مِنْ وَجْهِ الْبَصَرَةِ وَفَقَهَايَا يَدْخُلُونَ عَلَيْهَا، فَتَبَرَّرَ وَتَحَادَّثُوا وَتَسَاءَلُوا.

وَالْأُولَى حَمَلٌ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا يَخَافُ مِنْهَا فَتَنَةً كَالْعَجُوزِ، وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ عَلَى خَوْفِهَا جَمْعًا.

وَيَأْتِي حَكْمُ الْخُلُوفَةِ فِي آخِرِ الْعَدَدِ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: عِيَادَةُ الْمَرِيضِ سُنَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ، كَذَا قَالَ، وَسَوَاءٌ فِيهِ مَنْ يَعْرِفُهُ وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ وَالْقَرِيبُ وَالْأَجَنِبِيُّ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَوْكَدِ وَالْأَفْضَلِ مِنْهُمَا.

كَذَا قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْقَرِيبَ أَوْلَى.

فصل

مَنْ جَهَرَ بِمَعْصِيَةٍ مُطْلَقًا مَعَ بَقَاءِ إِسْلَامِهِ فَهَلْ يُسَنُّ هِجْرَةُ أَمْ يَجِبُ إِنْ ارْتَدَّ عَنْ أَمٍّ مُطْلَقًا إِلَّا مِنْ السَّلَامِ، أَمْ تَرَكَ السَّلَامَ

فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَتَكْرَهُ لِبَقِيَّةِ النَّاسِ؟ فِيهِ أَرْجُةٌ (م ٨) (١).

وَفِي تَحْرِيمِ السَّلَامِ عَلَى مُبْتَدِعٍ غَيْرِ مُخَاصِمٍ رَوَّايَتَانِ (م ٩) (٢).
وَتَرَكَّ الْعِيَادَةَ مِنَ الْمَجْرَى، وَتَصَدَّقَ: لَا يُعَادُ الْمُبْتَدِعَ، وَحَرَّمَهَا فِي النَّوَائِدِ وَعَنْهُ: لَا يُعَادُ الدَّاعِيَةَ، وَاعْتَبَرَ شَيْخُنَا الْمُصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، وَظَاهِرُ نَصُوصِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ جَهَرَ بِالْبِدْعَةِ دَعَا إِلَيْهَا أَمْ لَا أَوْ أَسْرَهَا، وَظَاهِرُ بَعْضِهَا: وَالْمَعْصِيَةَ، تَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ فِي الرَّجُلِ يَمْشِي مَعَ الْمُبْتَدِعِ: لَا يَكَلِّمُهُ.
وَتَقَلَّ غَيْرُهُ: إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُبْتَدِعِ فَهُوَ يُجِئُهُ.
وَتَقَلَّ الْفَضْلُ: إِذَا عَرَفْتَ مِنْ أَحَدٍ نِفَاقًا فَلَا تَكَلِّمُهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَافَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ لَا يَكَلِّمُوهُمْ.

وَتَقَلَّ الْيَمُونِيُّ: نَهَى النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، فَكَذًا كُلُّ مَنْ خِفْنَا عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: إِنَّهُمْ هُمْ بِالْإِنْفَاقِ، فَكَذًا مَنْ أَتَاهُمْ بِالْكَفْرِ لَا بِأَسْ بِتَرْكِ كَلَامِهِ.
وَعَنْهُ: إِنَّهُ أَخَذَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْإِفْكَ، «وَأَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ تَرَكَ كَلَامَهَا وَالسَّلَامَ عَلَيْهَا حِينَ ذُكِرَ مَا ذُكِرَ».

(١) (مسألة - ٨): قوله: (من جهر بمعصية مطلقاً مع بقاء إسلامه فهل يسنُّ هجره أم يجب إن ارتدع، أم مطلقاً إلا من السلام، أم ترك السلام فرض كفاية ويكره من بقية الناس؟ فيه أوجه). انتهى.
أحدها: يسنُّ هجره، أو ما إليه في رواية حنبل، وقال: لا يائس إن جفاه حتى يرجع، وقدمه المصنف في الآداب الكبرى والوسطى.
وفي آداب ابن عبد القوي فقال: وهجران من أبدى المعاصي سنة.
وقال في الآداب: وظاهر ما نقل عن أحمد ترك الكلام والسلام مطلقاً، وظاهره الوجوب، فإنه قال: إذا عرفت من أحدٍ نفاقاً فلا تكلمه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَافَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا، فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ لَا يَكَلِّمُوهُمْ.
وظاهر رواية مثني وغيره إباحة الهجر وترك الكلام والسلام لخوف المعصية، ورواية الميموني تدلُّ على وجوبه، وكلام الأصحاب أو صريحه في التشوُّب على تحريره.
وأطال في الآداب الكلام في هذا وغيره، وذكر دليل كلِّ قول من الأقوال التي ذكرها المصنف.
وقال في مكان آخر: قال أحد في مكان آخر: يجب هجر من كفر أو فسق ببدعة أو دعا إلى بدعة مضلَّة أو مفسدة، وقيل: يجب هجره مطلقاً.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقطع به ابن عقيل في معتقده قال: ليكون ذلك كسراً أو استصلاحاً.
وقال ابن حامد: يجب على العالم، ومن لا يحتاج إلى خلطتهم لنفع المسلمين.
وقال ابن تميم: وهجران أهل البدع كافرهم وفاسقهم والمظاهرين بالمعاصي وترك السلام عليهم فرض كفاية، مكروه لسائر الناس.

وقال القاضي أبو الحسين في التمام: لا تختلف الرواية في وجوب هجران أهل البدع وفساق الملَّة.
وقال في الآداب: أطلق كما ترى، وظاهره أنه لا فرق بين المجاهر وغيره في المبتدع والفاسق.
وقال القاضي في الأمر بالمعروف: لا فرق بين ذي الرِّحْم والأجنبي إذا كان الحق لله، وإن كان لأدعي كالقذف والسب والغيبة، فإن كان فاعل ذلك من أقاربه وأرحامه لم يميز هجره وإن كان غيره فهل يجوز؟ على روايتين، وقال ولده أبو الحسين أيضاً.
قال في الآداب: وكلام أكثر الأصحاب يقتضي أنه لا فرق، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في مواضع، وهو أولى. انتهى.
قلت: وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وفي تحريم السلام على مبتدع غير مخاصم رويتان). انتهى.
قال ابن تميم: ترك السلام على أهل البدع فرض كفاية، ومكروه لسائر الناس، وقيل: لا يسلم أحدٌ على فاسقٍ معلنٍ، ولا مبتدعٍ معلنٍ داعية، ولا يهجر مسلماً مستوراً غيرهما من السلام، فوق ثلاثة أيام، ذكره في الآداب.
قلت: وظاهر ما قدمه في الآداب عدم التحريم، وهذه المسألة شبيهة بالتي قبلها.
وذكر المصنف في كتابه كلام ابن حامد وغيره.

وظاهر كلامهم أو صريحه في الشُّور تحريم الهجر بخلاف المعصية، وتحريمه على رواية الميموني ضعيف. وتَقَلَّ حَنْبَلٌ إِذَا عَلِمَ مِنَ الرَّجُلِ أَنَّهُ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ لَمْ يَأْتُمْ إِنْ هُوَ جَفَاءٌ حَتَّى يَرْجِعَ، وَإِلَّا كَيْفَ يَبِينُ لِلرَّجُلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرُ مُتَكَرِّرًا عَلَيْهِ، وَلَا جَفْوَةً مِنْ صَدِيقٍ.

وتَقَلَّ المُرُوذِي: يَكُونُ فِي سَقْفِ الْبَيْتِ الذَّهَبُ يُجَانِبُ صَاحِبَهُ يُجَفِّي صَاحِبَهُ. وَلَعَلَّهُ أَرَادَ تَرَكَ اللَّطْفَ لَا تَرَكَ الْكَلَامَ؛ لِأَنَّ حَنْبَلًا نَقَلَ: لَيْسَ لِمَنْ قَارَفَ شَيْئًا مِنَ الْفَوَاحِشِ حُرْمَةٌ وَلَا صِلَةٌ إِذَا كَانَ مُعْلِنًا، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْخَلَّالِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنْ مِنْ أَسِيرٍ بِمَعْصِيَةٍ لَا يُهْجَرُ مَعَ إِطْلَاقِهِمْ وَإِطْلَاقِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ هَجَرَ أَهْلَ الْبِدْعِ وَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ، مَعَ أَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ مَا رَوَاهُ الْخَلَّالُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا ضَجَكَ فِي جَنَازَةٍ فَقَالَ: لَا أَكَلِمَكَ أَبَدًا، وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فِي خَلْقِهَا سُوءٌ، فَكَانَ يَهْجُرُهَا السُّنَّةَ وَالْأَشْهُرَ، فَمَا يَكَلِّمُهَا، وَعَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ رَأَى فِي عَصَدِهِ خِيَطًا مِنَ الْحُمَى: لَوْ مِتَّ وَهَذَا عَلَيْكَ لَمْ أَصِلْ عَلَيْكَ. وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: أَكَلَّ ابْنُكَ طَعَامًا كَادَ يَقْتُلُهُ، قَالَ: لَوْ مَاتَ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ فِي الْبِدْعَةِ: سُوءٌ كَفَّرَ بِهَا أَمْ لَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لِأَنَّ الدِّمَى تَجُوزُ إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ وَتُرْدُ التَّحِيَّةُ عَلَيْهِ إِذَا سَلَّمَ وَتَجُوزُ قَصْدُهُ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَجَازَتْ عِبَادَتُهُ وَتَعَزُّبَتُهُ كَالْمُسْلِمِ.

وَعَكْسُهُ مِنْ حُكْمِ يَكْفُرُونَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، لَوْ جُوبَ هَجْرُهُ، قَالَ الْقَاضِي: وَلَمْ يَهْجُرْ أَهْلَ الدِّمَةِ لِأَنَّا عَقَدْنَاهَا مَعَهُمْ لِمَصْلَحَتِنَا بِأَخِذِ الْحَرْبَةِ: وَلَا أَهْلَ الْحَرْبِ، لِلضَّرَرِ بِتَرْكِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّونَ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ بَايَعُوهُمْ بِالْقِتَالِ، وَأَيُّ هَجْرٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا؟ وَقَالَ ابْنُ خَالِدٍ فِي أَصُولِهِ: الْمُبْتَدِعُ الْمُدَّعِي لِلْسُّنَّةِ هَلْ يَجِبُ هَجْرُهُ وَمُبَاعَدَتُهُ؟ نَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ فِي الْمَرْجِيِّ يَدْعُو إِلَى طَعَامِهِ أَوْ أَدْعُوهُ؟ قَالَ: تَدْعُوهُ وَتُجِيبُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَاعِيَةً أَوْ رَأْسًا فِيهِمْ. وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: أَهْلُ الْبِدْعِ لَا يُعَادُونَ (وَم) وَلَا تُشْهَدُ لَهُمْ جَنَازَةٌ (وَم) وَنَقَلَ حَرْبٌ: لَا يُغَيَّبُنِي أَنْ يُخَالِطَ أَهْلُ الْبِدْعِ، وَرَدَّ الْخَطَّابُ أَبُو ثَابِتٍ سَلَامَ جِهْمِي، فَقَالَ أَحْمَدُ: تَرُدُّ عَلَى كَافِرٍ؟ فَقُلْتُ: أَلَيْسَ تَرُدُّ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ؟ فَقَالَ: الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ قَدْ تَبَيَّنَ أَمْرُهُمَا.

قَالَ ابْنُ خَالِدٍ: فَمَذْهَبُهُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ إِنْ كَانَ دَاعِيَةً مُشْتَهَرًا بِهِ فَلَا يُعَادُ، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَلَا يُجَابُ إِلَى طَعَامٍ وَلَا دَعْوَةٍ، وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ التَّحِيَّةَ بِلَا إِظْهَارٍ فَعَلَى وَجْهَيْنِ: الْجَوَازِ، وَالْمَنْعِ أَيْضًا، بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِمَامَتِهِ، كَذَا قَالَ [بِنَاءً عَلَى إِمَامَتِهِ].

قَالَ: فَأَمَّا مَبَايَعَتُهُمْ وَمُشَارَاتُهُمْ فَسَأَلَهُ المُرُوذِي: أَمْرٌ بِقَرْبَةٍ فِيهَا الْجَهْمِيَّةُ لَا زَادَ مَعِيَ تَرَى أَنْ أَطْوِي؟ قَالَ: نَعَمْ، لَا تَشْتَرِ مِنْهَا شَيْئًا وَتَتَوَقَّ أَنْ تَبِيعَهُ، قُلْتُ: بَابِعْتُهُ وَلَا أَعْلَمُ، قَالَ: إِنْ قَضَرْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ الْبَيْعَ فَافْعَلْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ أَتَصَدَّقُ بِالشَّمَنِ؟ قَالَ: أَكْرَهُ أَنْ أَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى هَذَا فَتَذْهَبَ أَمْوَالُ النَّاسِ، قُلْتُ: وَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي، أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِيهَا بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ أَقُلُّ مَا هُنَا أَنْ تَتَصَدَّقَ بِالرَّبِيعِ وَتَتَوَقَّى مَبَايَعَتَهُمْ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ وَإِبْطَالُهُ مُطْلَقًا، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ دَاعِيَةً فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ لَا يَمْلِكُ بِهِ شَيْئًا كَالْمُرْتَدِّينَ سُوءًا، وَإِلَّا خَرَجَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ فِي إِمَامَتِهِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ وَرَدَّ سَلَامِهِ، كَذَا قَالَ، فَذَلِكَ كَلَامُهُ أَنَّ مُرَادَهُ الْبِدْعَةُ الْمَكْفُورَةُ فَالِدَاعِيَةُ إِلَيْهَا كَمُرْتَدِّهِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَ غَيْرِ الْمَكْفُورِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ إِطْلَاقِ وَجْهَيْنِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَشْهُرُ الرَّوَاتِبَيْنِ: يَكْفُرُ، وَالثَّانِيَةُ: يُسَقُّ. وَعَنْهُ لَا، وَيَأْتِي ذَلِكَ.

قَالَ: وَأَيْنَ مَنَعًا: فَبَابِعُهُ وَلَا يَعْلَمُ؟ فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ بِالرَّبِيعِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ عَلَى مَحْظُورٍ يَعْلَمُهُ فَقَعِيَ عَنْهُ، كَذَا قَالَ، وَتَوَجَّهَ أَنْ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ إِنْ لَمْ يَصِبْ رَدُّ الرَّبِيعِ إِلَى الْمَالِكِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ بِهِ: وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ: وَجُوبًا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ فَيَتَوَجَّهَ فِيهِ، كَمَنْ يَبِيدُ وَهَنْ أَيْسَ مِنْ رَبِّهِ.

وَقَالَ الْخَطَّابُ أَبُو ثَابِتٍ لِأَحْمَدَ: أَشْتَرِي دَقِيقًا لِأَبِي سَلِيمَانَ الْجَوْزَجَانِيِّ؟ قَالَ: مَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَشْتَرِيَ دَقِيقًا لِرَجُلٍ يَرُدُّ أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ الْخَلَّالُ فِي الْعِلْمِ.

قَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَأَمَّا مَا كَتَبْتُمْ فَتَحَرَّمُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَيَسْتَوِي أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْمَجَادِلَةُ وَعِلْمُهُ بِهِ وَعَدَمُهُ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى، كَذَا قَالَ، وَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مَعَ تَحْرِيمِهِ عَلَى إِمَامِيهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي بَيْعٍ وَنِكَاحٍ مَنْ كَفَرْتَاهُ كَمُرْتَدٍّ إِنْ دَعَا إِلَيْهَا أَوْ مُطْلَقًا، وَإِلَّا جَازَ وَسَيَاتِي فِي إِرْثِ أَهْلِ الْمِلَّةِ.

قِيلَ لِأَحْمَدَ: أَخَذَ عَلَى ابْنِ الْجَهْمِيِّ؟ قَالَ: كَمْ لَهُ؟ قُلْتُ: ابْنُ سَبْعٍ أَوْ ابْنُ ثَمَانٍ، قَالَ: لَا تَأْخُذْ عَلَيْهِ وَلَا تُلْقِنَهُ لِسِدْلِ الْأَبِّ بِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: يَأْخُذُ عَلَيْهِ وَيُلْقِنَهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَهْدِيهِ عَلَى يَدِهِ وَيُثَبِّتَهُ عَلَى طَرِيقِهِ، ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْبَهَارِيُّ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ شَرْحُ السُّنَّةِ: وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ رَدِيءَ الطَّرِيقِ وَالْمَذْهَبِ، فَاسِيَفًا فَاجِرًا صَاحِبَ مَعَاصٍ، ظَالِمًا، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَاصْنَحْهُ وَاجْلِسْ مَعَهُ، فَإِنَّكَ لَيْسَ تَضُرُّكَ مَعْصِيَتُهُ وَإِذَا رَأَيْتَ عَابِدًا مُخْبِئًا مُتَّقِيًا، صَاحِبَ هَوًى، فَلَا تَجْلِسْ مَعَهُ، وَلَا تَسْمَعْ كَلَامَهُ، وَلَا تَمْسُحْ مَعَهُ فِي طَرِيقٍ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ تَسْتَحِلِّي طَرِيقَتَهُ فَتَهْلِكَ مَعَهُ.

وَقَالَ [الإمام] أَحْمَدُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى مُسَدَّدٍ: وَلَا تَشَاوِرْ أَهْلَ الْبِدْعِ فِي دِينِكَ، وَلَا تُرَافِقُهُ فِي سَفَرِكَ. وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيُّ فِي كِتَابِ التَّصْوِةِ لَهُ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا رَأَيْتَ الشَّابَّ أَوَّلَ مَا يَنْشَأُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَارْجُهُ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ مَعَ أَصْحَابِ الْبِدْعِ فَأَيَّامُنْ مِنْهُ، فَإِنَّ الشَّابَّ عَلَى أَوَّلِ نُشُوبِهِ. وَرَوَى أَبُو الْحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَاتِ مِنْ حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: قُبُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ رَوْضَةٌ، وَقُبُورُ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الزُّنَادِقَةِ حُفْرَةٌ، فَسَاقِ أَهْلَ السُّنَّةِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْبِدْعِ أَعْدَاءُ اللَّهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ عَنْ الْحَارِثِ الْحَاسِبِيِّ: ذَلِكَ جَالِسَةُ الْمَغَازِلِيِّ وَيَعْقُوبُ وَفُلَانٌ، فَأَخْرَجَهُمْ إِلَى ذِي جَهَنَّمَ فَهَلَكُوا بِسَبَبِهِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَرَوِي الْحَدِيثَ وَهُوَ سَاكِنٌ خَاشِعٌ مِنْ قَبْصَتِهِ، فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَجَعَلَ يَحْكِي: وَلَا يَغْدِلُ خُشُوعُهُ وَلِينُهُ، وَيَقُولُ: لَا تَغْتَرُّوا بِنَكْسِ رَأْسِهِ فَإِنَّهُ رَجُلٌ سُوءٌ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ قَدْ خَبِرَهُ، لَا تَكَلِّمُهُ، وَلَا كَرَامَةَ لَهُ.

فصل

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُوجَّهَ الْمُخْتَصَرُّ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، نَقْلُهُ الْأَكْثَرُ (و). وَعَنْهُ: مُسْتَقْلَفًا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: سَوَاءٌ، وَزَادَ جَمَاعَةٌ عَلَى الثَّانِيَةِ: يُرْفَعُ رَأْسُهُ قَلِيلًا لِيَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ دُونَ السَّمَاءِ، وَاسْتَحَبُّ الشُّيْخُ تَطْهِيرَ يَتَابِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ أَبَا سَيِيدٍ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ دَعَا بِثِيَابٍ جَدِيدَةٍ فَلَبِسَهَا ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «الْمَيِّتُ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١١٤).

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: الْمَرَادُ بِثِيَابِهِ عَمَلُهُ، قَالَ: وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَابِعُكَ فُطْرَتُكَ﴾ [المائدة: ٤]، يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا أَكْثَرُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَحِلَّ بِنَفْسِهِ، وَيَعْتَمِدَ عَلَى اللَّهِ فِي مَنْ يُحِبُّهُ مِنْ وَلَدٍ وَغَيْرِهِ، وَيُوصِي الْأَرْجَحَ فِي نَظَرِهِ بِهِمْ، وَقَدْ قَالَ فِي الْقَتُونِ: إِنْ حَدَّثْتُكَ نَفْسُكَ بِوَفَاءِ ابْنَاءِ الزَّمَانِ فَقَدْ كَذَبْتُكَ الْحَدِيثَ، هَذَا سَيِّدُ الْبَشَرِ مَاتَ وَحَقُوقُهُ عَلَى الْخَلْقِ بِحُكْمِ الْبَلَاغِ وَالشَّفَاعَةِ فِي الْآخَرَى، وَقَدْ قَالَ: ﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، وَقَدْ شَبَّحَ بِهِ الْجَائِعَ وَعَزَّ بِهِ الْذَلِيلَ، فَقَطَعُوا رَحِمَهُ، وَظَلَّ أَوْلَادُهُ يَتِيمُهُمْ بَيْنَ أَسِيرٍ وَقَيْلٍ، وَأَصْحَابُهُ قَتْلَى، عَمَرَ فِي الْمَسْجِدِ، وَغُثِّمَانٌ فِي دَارِهِ، وَهَذَا مَعَ إِسْنَادِ الْفَضَائِلِ وَإِقَامَةِ الْعَدْلِ وَالزُّهْدِ، أَطْلَبَ لِخَلْقِكَ مَنْ كَانَ لِسَلَفِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُنْدَى حَلَقُهُ، وَأَنْ يُلْقَنَ: وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّ إِفْرَارَهُ بِهَا إِفْرَارًا بِالْآخَرَى، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَانًا كَمَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ: يُلْقَنُ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَبِعَ، فَلِهَذَا اقْتَصَرَ فِي الْحَبْرِ عَلَى الْأُولَى، وَيُلْقَنُ مَرَّةً، نَقْلُهُ مِنْهُنَا وَأَبُو طَالِبٍ (و) وَاخْتَارَ الْأَكْثَرُ ثَلَاثًا، وَلَا يُزَادُ، فَإِنْ تَكَلَّمَ أَعْيِدَ بِرَفْقٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِيِّ: يُكْرَهُ التَّلْقِينُ مِنَ الْوَرْتَةِ بِلَا عَذْرِ، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ الْفَاتِحَةَ، وَيَسُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: وَتَبَارَكَ، وَكَرِهَ مَالِكٌ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ، وَكَرِهَهَا الْحَنَفِيَّةُ بَعْدَ مَوْتِهِ حَتَّى يُغَسَّلَ.

وَإِذَا مَاتَ اسْتَحَبُّ أَنْ يُغْمِضَهُ (و) لِلْخَبْرِ، لِأَنَّهُ يُفْتَحُ مَنْظَرُهُ، وَقَوْلُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» نَصٌّ عَلَيْهِ، وَغُمْضُ الرَّجُلِ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَغُمْضُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: يَكْرَهُ أَنْ يُغْمِضَهُ جُنُبٌ أَوْ حَائِضٌ أَوْ يَقْرَبَاهُ وَيَشُدُّ لَحْيَيْهِ، وَيَلْبَسُ مَفَاصِلَهُ، وَيَنْزِعُ ثِيَابَهُ، وَيَسْجِيهِ بِثَوْبٍ (و) وَيَجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ حَديدَةً أَوْ طِينًا وَنَحْوَهُ. قَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ: وَقَدْ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا وَهُوَ عَلَى ظَهْرِهِ، قَالَ: فَيَجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ شَيْءًا عَالٍ لِيَخْصُلَ مُسْتَقْبَلًا بِوَجْهِهِ الْقَبِيلَةَ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْرَعَ فِي تَجْهِيزِهِ، مَعَ أَنَّهُمْ اخْتَجَوْا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٥٩).

وَسَبَقَ أَنْ لَا يَنْبَغِي، لِلتَّخْرِيمِ، وَاخْتِجَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِعْمَالِ الشَّارِعِ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَرِيرِ «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ» وَيُسْرَعُ فِي قَضَاءِ ذَنْبِهِ وَالْمُرَادُ وَاللَّهُ أَكْثَمُ حُجُبٍ وَوَصِيئَتُهُ، وَيَنْتَظِرُ مَا لَمْ يُخَفَ عَلَيْهِ أَوْ يَشُقَّ جَمْعُ يَقْرُبُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (هـ) وَأُطْلِقَ تَعْجِيلُهُ فِي رَوَايَةٍ.

وَفِي الْإِنْتِظَارِ لَوْلِي وَجْهَانِ (م) (١٠).

وَيَنْتَظِرُ فِي مَوْتِ الْفَجَاءَةِ حَتَّى يُعْلَمَ مَوْتُهُ، بِانْخِسَافِ صَدْعَيْهِ، وَمِثْلِ أَنفِهِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَأَنْفِصَالُ كَفْيِهِ، وَارْتِخَاءُ رِجْلَيْهِ.

وَعَنْهُ يَوْمٌ.

وَقِيلَ: يَوْمَانِ، مَا لَمْ يُخَفَ عَلَيْهِ، قَالَ الْأَجْرِيُّ فِيمَنْ مَاتَ عَشِيَّةً: وَيَكْرَهُ تَرْكُهُ فِي بَيْتٍ وَخَدَهُ.

قَالَ النُّخَعِيُّ: كَانُوا لَا يَدْعُوْنَهُ فِي بَيْتٍ وَخَدَهُ، يَقُولُونَ: يَتَلَاعَبُ بِهِ الشَّيْطَانُ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَيْنِ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٩٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٨٢) وَحَسَنُهُ، مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ النَّعْيُ وَهُوَ النَّدَاءُ بِمَوْتِهِ (م) بَلْ يَكْرَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (هـ): لَا يُعْجَبِي.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ إِغْلَامَ غَيْرِ قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: أَوْ جَارٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَهْلَ دِينٍ، وَيَتَوَجَّهَ اسْتِحْبَابُهُ، وَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ، لِإِعْلَامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَصْحَابَهُ بِالنَّجَاشِيِّ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَنِ الَّذِي يَقُمُ الْمَسْجِدَ أَيُّ يَكْتَسُهُ أَقْلًا كُتْمًا أَذْنَتُمُونِي؟» أَيُّ: أَعْلَمْتُمُونِي، وَلَا يَلْزَمُ

إِغْلَامُ قَرِيبٍ.

وَلَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَوْ بَعْدَ تَكْفِيئِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَا حَمْدَ (٨/١) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ قَالَ: فَلِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِي فَلَا تَنْتَظِرُوا بِي الْعَدُوَّ، فَإِنَّ أَحَبَّ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي إِلَيَّ أَقْرَبُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَاتَ مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله في سرعة تجهيزه: (ويستظر ما لم يخف عليه جمع بقرب، نص عليه، وفي الانتظار لولي وجهان). انتهى.

أحدها: لا بأس أن ينتظر وليه، وهو الصحيح.

جزم به ابن عديم وابن عبد القوي في مجمع البحرين، والظاهر أنهما تابعا المجد في شرحه على ذلك.

قال في الرعاية الكبرى: ويجوز الثاني قدر ما يجتمع له الناس من أقاربه وأصحابه وغيرهم، ما لم يشق عليهم أو يخف عليه الفساد.

انتهى.

والوجه الثاني: لا ينتظر.

فهذه عشر مسائل.

باب غُسل الميت

غُسْلُهُ فَرَضٌ كِفَايَةً (و) بِمَاءٍ طَهُورٍ (م ر) مَرَّةً وَاحِدَةً (و) وَيُتَعَبَّرُ كَوْنُ الْغَاسِلِ مُسْلِمًا، فَلَا يَصِحُّ غُسْلُ كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ (هـ م ق) إِنْ أُعْتَبِرَتْ لَهُ النِّيَّةُ وَالْأَصَحُّ^(١).
وَعَنْهُ: وَلَا نَأْيًا لِمُسْلِمٍ قَرَأَ الْمُسْتَنْبِثَ، وَالْمَرَادُ: وَإِنْ صَحَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُمْكِنُ، لِأَنَّ ابْنَ الْيَهُودِيِّ لَمَّا أَسْلَمَ عِنْدَ مَوْتِهِ.
قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ أُنْخِطِمُ وَيُتَعَبَّرُ الْعَقْلُ» (و) وَلَا يَكْرَهُ كَوْنُهُ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا (و هـ ش).
وَعَنْهُ: بَلَى، وَعَنْهُ فِي الْحَائِضِ: لَا يُجْزِي، وَالْجُنُبُ أَيْسَرُ، لَا الْعَكْسُ (م).
وَقِيلَ: مِثْلُهُمَا الْمَحْدُوثُ (ح) وَيُقَسَّلُ خَلَالَ مُخَرَّمًا وَعَكْسُهُ (و) قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: الْأَفْضَلُ بَقَّةٌ غَارِفٌ بِأَحْكَامِ الْغُسْلِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يَجِبُ، نَقْلُ حَبْلٍ: لَا يَنْبَغِي إِلَّا ذَلِكَ.
وَقِيلَ: تُعْتَبَرُ الْمَعْرِفَةُ.
وَقِيلَ: الْعَدَالَةُ.

وَفِي مُمَيِّزٍ وَرَايَتَانِ كَأَذَانِهِ (م ١)^(٢).

فَدَلُّهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَكْثَرِ وَفِي الْإِنْتِصَارِ: يَكْفِي إِنْ عَلِمَ، وَكَذَا فِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي، وَاحْتِجُّ بِغُسْلِهِمْ بِخِطْلَةٍ، وَبِغُسْلِهِمْ لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ تَأْمُرِ الْمَلَائِكَةُ وَلَدَهُ بِإِعَادَةِ غُسْلِهِ وَبِأَنَّ «سَعْدًا» لَمَّا مَاتَ أُسْرِخَ عَلَيْهِ

(١) تنبيه: قوله: (ويعتبر كون الغاسل مسلمًا فلا يصح غسل كافر لمسلم إن اعتبرت له النية والأصح). انتهى.
الظاهر: أن هنا نقصًا فإن الكلام الثاني، وهو قوله: (فلا يصح غسل كافر لمسلم إن اعتبرت له النية والأصح) تخريجٌ للمجد في شرحه و المنصوص عن الإمام أحمد أنه لا يغسله مطلقًا كما قال المجد في شرحه وابن تيميم وابن حداث وابن عبد القوي وغيرهم.
وبعضهم حكى وجهًا بالصحة إذا لم تعتبر النية والمجد ذكر تخريجه، والله أعلم.
لكن قال في المغني والشرح: فإن كانت الزوجة ذميمة فليس لها غسل زوجها؛ لأن الكافر لا يغسل المسلم لأن النية واجبة في الغسل.

والكافر ليس من أهلها، وقالوا بعد ذلك: ولا يصح غسل الكافر المسلم؛ لأنه عبادة وليس من أهلها؛ ولأن الكافر نجس، فلا يطهر غسله المسلم. انتهى: فأزالا الإيهام الذي في الكلام الأول.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي مُمَيِّزٍ وَرَايَتَانِ كَأَذَانِهِ).

يعني هل يجوز غسل الميت أم لا:

أحدهما: يصح ويجزئ، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، فقال: إذا غسل الصبي العاقل الميت صح غسله، صغيرًا كان أو كبيرًا؛ لأن طهارته تصح، فصح أن يطهر غيره كالكبير. انتهى.

قال ابن تيميم وصاحب الفائق: ويجوز من مُمَيِّزٍ فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ، وَصَحُّهُ النَّاطِمُ.

قال في القواعد الأصولية: والصحيح السقوط.

وقدّمه في الرعاية الكبرى وجميع البحرين والزركشي وغيرهم.

قال في الرعاية الصغرى: ويكره أن يكون الغاسل مُمَيِّزًا، واقتصر عليه، وقد ذكرنا في الأذان أجزاء أذانه على الصحيح فكذا هنا كما قال المصنف.

والرواية الثانية: لا يصح، ولا يجزئ.

وقال في جمع البحرين بعد أن قدّم الصحة.

قال المجد: ويتخرج لنا أنه إذا استقل بغسله لم يعتد به، كما لا يعتد بأذانه، لأنه ليس أهلاً لأداء الفرض، بل يقع فعله نفلًا. انتهى.

وقال في القواعد الأصولية: حكى بعضهم في جواز كونه غاسلاً للميت ويسقط به الفرض روايتين، وطائفة وجهين.

الصلاة والسلام في المشي إليه، فُقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: خَشِيتُ أَنْ تَسْبِقَنِي الْمَلَائِكَةُ إِلَى غُسْلِهِ كَمَا سَبَقْتُنِي إِلَى غُسْلِ حَنْظَلَةَ.
قَالَ: قَدْ لَمْ يَدْرُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَمْكِنُهُ غُسْلُهُ بَعْدَ غُسْلِهِمْ لَهُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، مَعَ أَنَّهُ وَجْهٌ
عَدَمٌ صَحِيحٌ مِنَ الْمُتَمَيِّزِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ، مَعَ أَنَّهُ يَصِحُّ تَطْهِيرُهُ لِنَفْسِهِ فَكَذَا لِغَيْرِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ مَعْنَى كَلَامِ
الْقَاضِي وَقَالَ: قَالُوا هَذَا غُسْلُ الْمَلَائِكَةِ، وَكَلَامُنَا فِي غُسْلِ الْأَدَمِيِّينَ.
قِيلَ: الْوَاجِبُ الْغُسْلُ، فَأَمَّا الْغَاسِلُ فَلَا يُعْتَبَرُ عَلَى رَوَايَةٍ، وَلِهَذَا نَقُولُ: يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ النَّبَةِ كَالصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ،
فَكَيْفَ بِغُسْلِ الْمَلَائِكَةِ، وَكَذَا قَالَ الْحَنْفِيَّةُ: الْوَاجِبُ الْغُسْلُ، فَأَمَّا الْغَاسِلُ فَيَجُوزُ مَنْ كَانَ.
قَالُوا: وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْنَا لِمُخَاطَبَتِنَا بِحَقِّ الْأَدَمِيِّ دُونَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنَّمَا أَمَرُوا فِي الْبَعْضِ إِظْهَارًا لِلْفَضِيلَةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي
مُسْلِمِي الْجَنِّ كَذَلِكَ، وَأَوَّلَى، لِتَكْلِيفِهِمْ، وَسَبَقَ ذَلِكَ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
فَصَلِّ

يُقَدِّمُ بِهِ وَصِيَّةَ الْعَدْلِ.
وَقِيلَ: أَوْ فَاسِقٍ، ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلَا.
وَعَنْهُ: يُقَدِّمُ الْإِبْنَ عَلَى الْجَدِّ (و ش) لَا عَلَى الْآبِ (م) وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ [مِنْ] نِكَاحٍ، وَلِهَذَا قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مُحْتَجًّا
لِلْمَذْهَبِ: وَلَا مِنْ أَصْلَانَا أَنَّ الْآبَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْإِبْنِ فِي وَلايَةِ النِّكَاحِ، كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ؛ ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، ثُمَّ أَقْرَبُ
عَصَبَتِهِ نَسَبًا وَتَعْنَةً.
وَعَنْهُ: يُقَدِّمُ ابْنَهُ عَلَى جَدِّ (م).
وَعَنْهُ: سَوَاءٌ، ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ، كَالْمِيرَاثِ.
وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَصَاحِبُ النُّظْمِ: ثُمَّ صَدِيقُهُ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْجَارِ عَلَى أَجْنَبِيٍّ وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا
فَرْقَ، وَفِي تَقْدِيمِهِ عَلَى صَدِيقٍ نَظَرَ.
وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ (و).
وَقِيلَ: وَلَوْ صَحَّتْ بِصَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِجَوْدَةِ الصَّنْعَةِ، كَحَفْرِ الْقَبْرِ وَالْحَمَلِ وَطَرْحِ التُّرَابِ.
وَقِيلَ: لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْوَلِيِّ.
وَالْأَوَّلَى تُغْسَلُ الْمَرَأَةُ وَصِيَّتُهَا عَلَى مَا سَبَقَ، ثُمَّ أُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ، ثُمَّ بَنَاتُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ، ثُمَّ الْقُرَتَى كَالْمِيرَاثِ، وَعَمَّتُهَا
وَحَالَاتُهَا سَوَاءً، لَا سَبَوَاتُهَا فِي الْقُرْبِ وَالْمَحْرَبَةِ، وَكَذَا بَنَتْ أَيْحِيَهَا وَبَنَتْ أَخِيَهَا.
وَفِي الْهِدَايَةِ: بَنَتْ الْأَخَ، فَذَلِكَ أَنَّ مَنْ كَانَتْ عَصْبَةٌ لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا فَهِيَ أَوَّلَى، لَكِنَّهُ سَوَى بَيْنَ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ، وَيُقَدِّمُ
بَيْنَهُنَّ مَنْ يُقَدِّمُ مِنَ الرِّجَالِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ: حَتَّى وَآلِيهِ وَقَاضِيهِ.
وَيُغْسَلُ أُمُّ وَلَدِهِ فِي الْأَصَحِّ (هـ) وَأَمْتُهُ الْقَرْنُ عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) لِقَاءَ الْمَلِكِ مِنْ وَجْهِهِ، لِلزُّومِ تَجْهِيزَهَا (و) (١).
وَإِنْ الشَّيْءُ إِذَا انْتَهَى تَقَرَّرَ حُكْمُهُ، وَكَذَا تَغْسِيلُهُمَا لَهُ، وَقِيلَ بِالْمَنْعِ هُنَا، وَقِيلَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ، لِقَاءَ الْمَلِكِ فِي الْأَمَةِ مِنْ
وَجْهِهِ لِقَاءَ ذَيْنِ وَوَصِيَّةٍ.
وَتُغْسَلُ زَوْجَتُهَا (و) ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ (ع) وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ (هـ) أَوْ وَلَدَتْ عَقِبَ مَوْتِهِ (هـ) وَفِيهِمَا وَجْهٌ، أَوْ بَعْدَ
طَلَاقِ رَجْعِيٍّ (ش م ر) إِنْ أَيْبَحَتِ الرُّجْعِيَّةُ، وَحَكْمِي عَنْهُ: تُغْسَلُ لِعَدَمِ، فَيَحْرُمُ نَظَرُ عَوْدَةٍ، وَحَكْمِي عَنْهُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا،
كَالْمَذْهَبِ فِيمَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ (و).
وَيُغْسَلُ امْرَأَتُهُ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ (و م ش).

(١) تبيينان: الأول: قوله: (ويغسل أم ولده وأمته القرن لبقاء الملك من وجهه، للزومه تجهيزها).

كذا في النسخ، ولعله تجهيزهما، بضمير المتني، وقد صرح في المنعي وغيره بلزوم تجهيز أم الولد.

(ر): روايتان

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَعَنْهُ: لِعَدَمِ.
وَعَنْهُ: الْمَنَعُ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ (و هـ) ^(١).
وَمَتَى جَازَ نَظَرُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا غَيْرَ الْعَوْرَةِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَفَاقًا لِجَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَجُوزَهُ فِي الْاِئْتِصَارِ وَغَيْرِهِ بِلَا لَذَّةٍ، وَاللَّمْسِ وَالخَلْوَةِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ شِهَابٍ، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الْقَاضِي فِي نَظَرِ الْفَرْجِ، فَتَارَةً أَجَازَهُ بِلَا لَذَّةٍ وَتَارَةً مَنَعَ، وَقَالَ: الْمُعِينُ فِي الْغُسْلِ وَالْقَائِمُ عَلَيْهِ كَالْعَاسِلِ فِي الْخَلْوَةِ بِهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا.
قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَلَوْ وَطِئَتْ بِشَبَّهَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ قَبِلَتْ ابْنَةَ لِشَهْرَةٍ لَمْ تُغَسَّلْهُ، لِرَفْعِ ذَلِكَ حِلِّ النَّظَرِ وَاللَّمْسِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَوْ وَطِئَ اخْتَبَأَ بِشَبَّهَةٍ ثُمَّ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ لَمْ تُغَسَّلْهُ إِلَّا أَنْ تَضَعَ عَقِبَ مَوْتِهِ، لِزَوَالِ الْحُرْمَةِ، وَلَا يُغَسَّلُ أُمَّتُهُ الْمَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَةُ مِنْ زَوْجٍ، فَإِنْ كَانَتْ فِي اسْتِبْرَاءٍ فَوَجْهَانِ ^(٢).
وَلَا الْمُعْتَقُ بِضُفْعِهَا، وَلَا تُغَسَّلُ مَكَاتِبُهُ سَيِّدًا لَمْ يَشْتَرِطْ وَطَافًا، وَيُغَسَّلُهَا.
وَتَرَكَ التَّغْيِيلَ مِنْ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَسَيِّدٍ أَوَّلَى، وَالْأَشْهُرُ يَقْدَمُ أَجْنَبِيٌّ عَلَيْهَا وَأَجْنَبِيَّةٌ عَلَيْهَا.
وَفِي تَقْدِيمِ زَوْجٍ عَلَى سَيِّدٍ وَعَكْسِهِ وَتَسَاوِيهِمَا أَوْجَةً (م ٢) ^(٣).
وَفِي أُمِّ وَلَدٍ عَلَى زَوْجَةٍ وَعَكْسِهِ وَجْهَانِ (م ٣) ^(٤).

- (١) الثاني: قوله: (ويغسل امرأته، وعنه: لعدم، وعنه: المنع، اختاره الحرقي). انتهى.
إنما اختار الحرقي الرواية الثانية لا الثالثة، فإنه قال: وإن دعت الضرورة إلى أن يغسل الرجل زوجته فلا بأس، والمصنف قد أثبت ثلاث روايات والشيخ الموفق لما نفى رواية الجواز مع الضرورة جعل اختيار الحرقي الجواز مطلقاً لا المنع مطلقاً، فعلى كلا التقديرين لم يخر الحرقي المنع مطلقاً، كما قال المصنف.
(٢) الثالث: قوله: (ولا يغسل أمته المَرْجُوعَةُ والمُعْتَدَةُ من زوج، فإن كانت في استبراء فوجهان). انتهى.
الذي يظهر أن هذه المسألة من تنمئة كلام أبي المعالي الذي حكاه المصنف عنه قبل ذلك، وإلا فكيف يقال: لا يغسل السيد أمته المَرْجُوعَةُ والمُعْتَدَةُ من زوج.
ثم يحكى خلافاً في الأولوية فيما إذا اجتمع زوجٌ وسَيِّدٌ كما ذكره المصنف بعد ذلك؟
فإذا جعلنا هذه المسألة من تنمئة كلام أبي المعالي زال الإشكال، وكان هذا قولاً مؤخراً، وطريقةً ضعيفةً، فيقال:
الصحيح من المذهب: صحة غسل السيد لأمته المَرْجُوعَةُ والمُعْتَدَةُ، وهو الذي قدّمه المصنف.
وأبو المعالي يقول: لا يغسلهما، وحكى في المستبرأة وجهين، هذا ما ظهر لي وإن لم نحمله على هذا يحصل التناقض، والله أعلم.
(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وفي تقديم زوج على سيد وعكسه وتساويهما أوجة). انتهى.
وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان والمصنف في حواشي المقنع:
أحدهما: الزوج أولى من السيد وهو الصحيح، قال في مجمع البحرين: الزوج أولى في أصح الاحتمالين.
قلت: وهو الصواب.
والوجه الثاني: السيد أولى.
والوجه الثالث: التساوي.
قال في مجمع البحرين: وهو ظاهر كلام أبي الخطّاب.
(٤) (مسألة - ٣): قوله: (وفي أم ولد زوجة وعكسه وجهان). انتهى.
يعني: إذا كان للرجل الميت زوجة وأمٌ ولِدٌ، فهل الزوجة أولى بالغسل من أم الولد، أم أم الولد أولى من الزوجة؟
هذا ظاهر عبارته، وفيه نظرٌ، والذي رأيناه في كلام الأصحاب: أن الخلاف إنما هو: هل الزوجة أولى أم هما سواء؟
كما قال المجدي في شرحه، وابن تميم، وابن حمدان، وابن عبد القوي في مجمع البحرين، وغيرهم.
فعل المصنف أطلع في ذلك على نقلٍ خاصٍّ، وهو الظنُّ به، لكن كونه لم يحك ما قاله هؤلاء الجماعة دلٌّ على أنه أراد قولهم، ولكن حصل ذهنٌ، والله أعلم.
إذا علم ذلك فالصحيح من المذهب: أن الزوجة أولى من أم الولد في غسله.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَالْقَائِلُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَقْتُولِ إِنْ لَمْ يَرَهُ، لِمَبَالِغِهِ فِي قَطِيعَةِ الرَّجْمِ، وَلَمْ أَجِدْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَتَّجِعُ فِي قَتْلِ لَا يَأْتُم بِهِ

فَصْلٌ

لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ غُسْلُ مَنْ لَهُ دُونَ سِتِّينَ سِنِينَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَلَوْ بِلِخْطَةٍ (هـ).
وَعَنْهُ: وَسَنِعَ إِلَى عَشْرِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و م) أَمَكْنَ الْوَطْءَ أَوْ لَا (م) فَلَا عَوْرَةَ إِذَنْ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ».

وَلِلدَّارِ قُطْبِي (١/٢٢٩)، وَابْنُ مَنْدَةَ: الْأَمْرُ بِالتَّفْرِيقِ لِيَسْنَعَ.

وَقِيلَ: تُحْدَثُ الْجَارِيَةُ بِسَنَعٍ، لِقَوْلِ عَائِشَةَ: إِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ سِتْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٦٣).

وَرَوَاهُ الْقَاضِي بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا، وَحَكَى فِيهِمَا: إِلَى الْبُلُوغِ، لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ، كَقَبْلِ السَّنَعِ.
وَعَنْهُ: الْوَقْفُ فِي الرَّجُلِ لِلْجَارِيَةِ.

وَقِيلَ: بِمَنْعِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: لَهُ غُسْلُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ دُونَ سِتِّينَ إِلَى ثَلَاثٍ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يُغْسَلَانِ مَنْ لَا يُسْتَهَي.

وَيُمْنَعُ الْمُسْلِمُ مِنْ غُسْلِ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ وَتَكْفِينِهِ وَاتِّبَاعِ جَنَازَتِهِ وَذَنْبُهُ (و م).

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَأَبُو حَفْصٍ (و هـ ش).

قَالَ أَبُو حَفْصٍ: رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَعَلَّ مَا رَوَاهُ ابْنُ مُثَنِّشٍ قَوْلَ قَدِيمٍ، أَوْ تَكُونُ قَرَابَةُ بَعِيدَةً، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً، مِثْلَ مَا رَوَى حَنْبَلٌ، كَذَا قَالَ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الْمَذْهَبُ لَا يَجُوزُ عَلَى مَا رَوَيْنَا عَنْهُ، وَمَا رَوَاهُ حَنْبَلٌ لَا يَذُلُّ عَلَى الْجَسَازِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: يُحْضَرُ وَلَا يُغْسَلُ، وَاخْتَجَرُوا بِالنَّهْيِ عَنِ الْمَوَالَةِ، وَهُوَ عَامٌّ؛ وَلِأَنَّهُ تَعْظِيمٌ وَتَطْهِيرٌ لَهُ، فَاشْتَبَهَ الصَّلَاةَ، وَفَارَقَ غُسْلَهُ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ دُونَ غُسْلِهِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ.

وَعَنْهُ: دَقَّتْهُ خَاصَّةً، كَالْعَدَمِ (و) وَلَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا غُسِّلَ فَكُتِبَ نَجَسٌ، فَلَا وَضُوءَ وَلَا نِيَّةَ لِلْغُسْلِ، وَيُلْقَى فِي حُفْرَةٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ: وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْعَةَ رَجَبٌ وَسَارَ أَمَامَهُ.

وَذَكَرُوا قَوْلَ ابْنِ عَمَرَ: إِنَّهُ إِذَا سَارَ أَمَامَهُ لَا يَكُونُ مَعَهُ، وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ لَزِمْنَا دَقَّتْهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَصْحَابِنَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: لَا، وَقَالَ مَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ كَمُرْتَدٍّ تَرَكَهُ طَعْمَةَ الْكَلْبِ، وَإِنْ غَيَّبْنَا فَكَجِيفَةٍ وَالزُّوجَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَقِيلَ: وَالْأَجْنَبِيُّ كَقَرِيبٍ

فَصْلٌ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِمَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ، ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ، ثُمَّ قِيلَ: الْأَسْنُ.

وَقِيلَ: الْأَفْضَلُ، وَأُطْلِقَ الْأَجْرِيُّ: تَقْدِيمَ الْأَخَوَفِ ثُمَّ الْفَقِيرِ ثُمَّ مَنْ سَبَقَ (م ٤) ^(١).

= اختاره المجد في شرحه وقدمه ابن عميم، وابن حمدان.

ويؤيد ذلك ما اختاره ابن عقييل أن أم الولد ليس لها غسل سيدها وإن جوزناه للزوجة، والله أعلم.

والوجه الثاني: هما سواء، فيقرع بينهما، مع المشاحة، قاله ابن عميم، وابن حمدان، وابن عبد القوي وغيرهم، وقول المصنف: إن أم الولد أولى من الزوجة وجه ثالث، إن وجد به نقل، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويستحب أن يبدأ بمن يخاف عليه، ثم الأقرب، ثم الأسن). وقيل: الأفضل، وأطلق الأجرى =

(ر): رواه ابن

(ق): قول الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَيُسْتَحَبُّ تَوَجُّهُهُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، وَكَذَا عَلَى مَغْتَسِلِهِ (و) مُسْتَلْقِيَا، وَتُصَوِّصُهُ: كَوَقَّتِ الْاِخْتِصَارُ، مُنْخَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ، تَحْتَ سِتْرٍ مُجَرَّدًا، مَسْتَوِرَ الْعَوْرَةِ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِي: فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ.

وَأَمَّا غُسْلُ عَلَيْهِ السَّلَامِ فِي قَمِيصٍ عَلَى مَا رَوَاهُ مَالِكٌ (١/٢٢٢)، وَاحْمَدُ (٢٦٣٠٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٤١)، وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّهُ طَلِبٌ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَعَنْهُ غُسْلُهُ فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ أَفْضَلُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ (و ش).

وَيُكْرَهُ أَنْ يَخْضُرَهُ إِلَّا مَنْ يُعَيِّنُ غَاسِلُهُ وَذَكَرَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ لَوْلِيهِ الدُّخُولُ عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ.

وَلَا يُغَطِّي وَجْهَهُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و) وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ: يُسَنُّ، وَأَمَّا إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ رَبَّمَا تَغَيَّرَ لَذَمٌ أَوْ غَيْرُهُ فَيُظَنُّ السُّوءُ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَمَرُوا وَجْهَهُ مَوْتَاكُمْ وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»، فَلَمْ يَصِحَّ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَنْ فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ لَا بَأْسَ.

وَيُرْفَعُ رَأْسُهُ إِلَى قَرِيبٍ جُلُوسِهِ، وَلَا يُشَقُّ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَيُغْصَرُ بَطْنُهُ بِرَفْقٍ، وَيَكُونُ ثُمَّ يَخُورُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُرْفَعُ رَأْسُهُ هُنَا بَعْدَ غُسْلِهِ، وَيَحْرُمُ مَسُّ عَوْرَتِهِ (و) وَنَظَرُهَا (و).

وَظَاهِرُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْتَرُ [الْعَوْرَةَ] الْغَلِيظَةَ: الْفَرْجَانِ، لِئَلَّا يُشَقَّ الْغُسْلُ، وَيُنَجِّيه بِخُرْقَةٍ (و) وَيُسْتَحَبُّ فِي بَقِيَّةِ

بَدَنِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: بِذَنِّهِ عَوْرَةً، إِكْرَامًا لَهُ مِنْ حَيْثُ وَجِبَ سِتْرُ جَمِيعِهِ، فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَخْضُرَهُ إِلَّا مَنْ يُعَيِّنُ

فِي أَمْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ.

فِي الْغَنِيِّ: كَالْأَصْحَابِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ عَوْرَةٌ، لِوُجُوبِ سِتْرِ جَمِيعِهِ، ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ، وَهِيَ فَرْضٌ عَلَى الْأَصْحَ (هـ م

ر ق) وَلَيْ وَجُوبِ الْفِعْلِ وَجْهَانِ (م ٥) ^(١)، فَأَيَّدَتْهُمَا فِي ثَبَتِ غُسْلِ غَرِيقٍ وَنَحْوِهِ.

=تقديم الأخوف، ثم الفقير، ثم من سبق) انتهى.

أحدهما: يقدم الأفضل على الأسن.

قلت: وهو الصواب.

وقد قدم الأصحاب في الإمامة الأفضل على الأسن.

والوجه الثاني: يقدم الأسن عليه.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ثم ينوي غسله، وهي فرض على الأصح وفي وجوب الفعل وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجب نفس الفعل، وهو الصحيح.

اختاره المجد في شرحه وغيره، وهو ظاهر ما قدمه في مجمع البحرين.

قال المصنف في حواشي المقنع: وهو ظاهر ما ذكره الشيخ وغيره.

والوجه الثاني: يجب الفعل.

قال في التلخيص: لا بد من إعادة غسل الغريق على الأظهر، فظاهره اعتبار الفعل، قاله المصنف في حواشيه.

قلت: كلامه في التلخيص محتمل، فإن من يقول لا يجب نفس الفعل يقول: لا بد أن يكون عنده من ينوي الغسل، لأنهم قالوا: لو

ترك الميت تحت ميزاب أو أنبوبة أو مطر، أو كان غريقاً، فحضر من يصلح لغسله، ونوى غسله إذا اشترطناها فيه، ومضى زمنٌ يمكن

غسله فيه، أجزأ ذلك على القول الأول.

وعلى الثاني: لا يجزئه.

وإذا كان الميت مات بغرق أو بضر، فقال في مجمع البحرين: يجب تغسيله، ولا يجزئ ما أصابه من الماء، نص عليه.

قال المجد: هذا إن اعتبرنا الفعل، أو لم يكن ثم من نوى غسله، في ظاهر المذهب.

قال: ويتخرج أن لا حاجة إلى غسله إذا لم نعتبر الفعل ولا التَّيَّةَ.

وقال في الفائق: ويجب غسل الغريق على أصح الوجهين، وماخذهما وجوب الفعل.

وفي التسمية الروايات السابقة (م ٦) ^(١)، ولا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ، وَلَا يَكْفِي مَسْحُهَا، وَلَا وُضُوءُ الْمَاءِ إِلَيْهِ بَلْ يَجِبُ أَنْ تُتَجَنَّبَ (هـ).

وعند أبي يوسف ومحمد: لا يَنْجِي إِلَّا سَتْرُخِي فَتَخْرُجُ نَجَاسَةً أُخْرَى، وَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ وَمَنْخَرِيهِ بِمَاءٍ (هـ) نَذْبًا. وقيل: وجوبًا، ثُمَّ يَتِمُّهُ كَوَضُوءِ الصَّلَاةِ (و) وظاهرة يَمْسَحُ رَأْسَهُ (هـ) والأصح لا يَجِبُ تَوَضُّعُهُ (و) لِقِيَامِ مُوجِبِهِ وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ يَصُبُّ مَاءً عَلَى فِيهِ وَأَنْفِهِ لِمَضْمَضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ، وَلَا يَدْخِلُهُ فِيهِمَا (ش).

فَصْلٌ

ثُمَّ يَغْسِلُ بَرَقُوعَ السُّدْرِ رَأْسَهُ بِثَلَاثِ رَأْيِ رَغْوَةٍ وَلِحْيَتَهُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَبَقِيَّةُ بَدَنِهِ، وَنَحْصُهُ لَا يَسْرُحُ، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَكْرَهُ.

وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ: يَسْرُحُ خَفِيفًا (و ش)، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ، وَيَقْلِبُهُ عَلَى جَنْبِهِ، مَعَ غَسْلِ شِقَيْهِ (و هـ). وقيل: بَعْدَهُمَا (و ش) يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وقيل: حَتَّى الْوُضُوءِ، وَحَكَى رَوَايَةً، ثَلَاثًا، وَلِلْمَالِكِيَّةِ خِلَافٌ فِي تَكْرِيرِ وَضُوءِهِ، وَيَكْرَهُ مَرَّةً، نَصُّ عَلَيْهِ (و). وعنه: لَا يَنْجِبُنِي، وَيُمِرُّ كُلُّ مَرَّةٍ يَدُهُ عَلَى بَطْنِهِ (و ش).

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: عَقِبَ الثَّانِيَةِ (و هـ) لِأَنَّهُ يَلْكِنُ، فَهُوَ أَمْكَنُ.

وعنه: وَعَقِبَ الثَّالِثَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُ بِثَلَاثِ زَادَ حَتَّى يَنْقِيَ (و) وَيَقْطَعُ عَلَى وَتَرٍ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا يُزَادُ عَلَى سِتْرٍ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا تَجُوزُ الرِّيَازَةُ.

وَنَقَلَ ابْنُ وَاصِلٍ: يُزَادُ إِلَى خَمْسٍ، وَيُتَزَوَّجُ بِسِدْرٍ مُضْرُوبٍ أَوَّلًا، وَيَجُوزُ مَعْنَاهُ، كَخَطْمِيٍّ.

وقيل لأحمد: إِنْ لَمْ يُوْجَدْ يَسْتَعْمَلُ الْغُبَيْرَاءَ؟ قَالَ: لَا أَعْرِفُهُ.

ثُمَّ يَغْسِلُ فَيَكُونُ غُسْلُهُ، قَالَ جَمَاعَةٌ: بَعْدَ تَقْيِيَةِ بَدَنِهِ مِنَ السُّدْرِ بِخُرْقَةٍ.

وقيل: يَذُرُّ فِي مَاءٍ (و هـ).

وقيل: لَا يَغْيَرُهُ، وَلَا لَمْ يُعِدَّ غُسْلُهُ فِي وَجْهِهِ (و ش) وَيَجْعَلُ كُلُّ مَرَّةٍ (و م).

قِيلَ لِأَحْمَدَ: يَنْقِي السُّدْرَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: وَإِنْ بَقِيَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَجْعَلُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش).

وعنه: وَالثَّانِيَةَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَيْضًا: ثَلَاثًا بِسِدْرٍ وَآخِرُهَا بِمَاءٍ وَاخْتَلَفَ الْحَنَفِيَّةُ هَلْ السُّدْرُ فِي الثَّانِيَةِ أَمْ [فِي] الثَّالِثَةِ؟ وَيَجْعَلُ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا (هـ) وَفِي مَذْهَبِهِ خِلَافٌ.

وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ خَطَأً مَنْ نَقَلَ عَنْهُ لَا يُسْتَحَبُّ، قِيلَ: مَعَ السُّدْرِ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَذَكَرَهُ الْخَلَالُ، وَقِيلَ: الْخَلَالُ، وَقِيلَ: وَحْدَهُ (م ٧) ^(٢).

(١) (مسألة - ٦) - قوله: (وفي التسمية الروايات السابقة): يعني: التي في الوضوء والغسل والمصنف قد أطلق الخلاف هناك، وصححنا المذهب من ذلك، فليعاود فإن الحكم واحد في المواضع الثلاث عند الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٧) - قوله: (ويجعل في الأخيرة كافورًا): قيل: مع السدر، ونقله الجماعة، وعليه العمل، وذكره الخلال، وقيل: وحده. انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم.

القول الأول: هو الصحيح، وقد نقله الجماعة عن الإمام أحمد.

وقال الخلال: عليه العمل، واختاره المجد وغيره، وهو ظاهر كلام الشارح.

والقول الثاني: يجعل وحده في ماء قراح، اختاره القاضي وغيره.

وَقِيلَ: يُجْعَلُ فِي الْكُلِّ (خ) وَيُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ مَاءٌ حَارٌّ (م) بِلا حَاجَةٍ كَخِلَالٍ وَأَشْنَانٍ، وَاسْتَحَبَّ ابْنُ حَامِدٍ (و هـ) وَلَا بَأْسَ بِغُسْلِهِ فِي حِمَامٍ، نَقْلَهُ مِنْهَا، وَلَا يَغْتَسِلُ غَاسِلُهُ بِفَضْلِ مَاءٍ سَخِنَ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ تَرَكَهُ حَتَّى يَبْرُدَ، قَالَهُ أَحْمَدُ، ذَكَرَهُ الْخَلَالُ.

وَيَجُزُّ شَارِبُهُ (و ق) وَعَلَى الْأَصَحِّ: وَيُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ (و ق)، وَيَأْخُذُ شَعْرَ إِبْطِهِ فِي الْمَنْصُوصِ (و ق).
وَعَنْهُ: وَعَانَتِهِ، قِيلَ فِيهَا: بِنُورَةٍ، لِتَحْرِيمِ النَّظَرِ.
وَفِي الْفُصُولِ: لِأَنَّهَا أَسْهَلُ مِنَ الْخَلْقِ بِالْحَدِيدِ.
وَقِيلَ: بِخَلْقٍ أَوْ قَصٍّ (م ٨) ^(١).

وَعَنْهُ: فِي الْكُلِّ إِنْ فَحَشَ.
وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَيَأْخُذُ مَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَعَهُ، كَعَضُو سَاقَيْهِ، وَيُعَادُ غُسْلُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ، كَعَضُو، وَالْمَرَادُ يُسْتَحَبُّ.

وَيَبْقَى عَظْمٌ نَجِسٌ جَبْرٌ بِهِ مَعَ الْمَثَلَةِ وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ عَكْسُهُ.
وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ اتَّخَذَ أَذُنًا بَدَلَ أُذُنِهِ وَسَقَطَتْ حِينَ غُسْلِهِ دُونَتْ مُنْفَرَدَةً، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ الصَّقَتْ ثُمَّ بَانَتْ أَعِيدَتْ إِلَيْهِ، وَتَزَالُ الْمُصَوِّقُ لِلْفُغْلِ الرَّاجِبِ، وَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيََتْ وَمُسِحٌ عَلَيْهَا، وَلَا يَبْقَى خَاتَمٌ وَنَحْوُهُ وَلَوْ سَبَرَدُو؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ إِتْلَافٌ لِغَيْرِ غَرَضٍ صَحِيحٍ، قَالَ أَحْمَدُ تَرْتَبُطُ أَسْنَانُهُ بِذَهَبٍ إِنْ خِيفَ سَقُوطُهَا.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ، كَمَا لَوْ سَقَطَتْ لَمْ تَرْتَبُطْ فِيهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَيُؤْخَذُ إِنْ لَمْ تَسْقُطْ، وَيَحْرُمُ خَتْنُهُ (و) وَكَذَا خَلْقُ رَأْسِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: يُكْرَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.
نَقْلُ الْمَرْوُذِيِّ: لَا يَقْصُ.

وَقِيلَ: يَخْلُقُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ.
وَيُسْتَحَبُّ خِضَابُ الشَّعْرِ بِحِنَاءٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: الشَّائِبُ.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: يُخَضَّبُ مَنْ عَادَتُهُ الْخِضَابُ، وَيُضَفَّرُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَيُسَدَّلُ خَلْفَهَا.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَامَهَا، لَا أَنَّهُ يُضَفَّرُ ضَفَرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا (هـ) وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَنَفِيِّينَ: لَا يُضَفَّرُ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: الْعَرُوسُ تَمُوتُ فَتُجَلَّى، فَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويأخذ شعر إبطه في المنصوص، وعنه: وعانته، قيل فيها: بنورة، لتحريم النظر. وفي الفصول: لأنها أسهل من الخلق بالحديد، وقيل: بخلقٍ أو قصٍّ). انتهى.
وظاهر المغني والشرح والزركشي إطلاق الخلاف:
أحدهما: يكون أخذها بنورة، اختاره القاضي.
قلت: وهو أولى إن تيسر.

والقول الثاني: يكون بخلقٍ أو قصٍّ، قدّمه ابن رزين والمصنف في حواشيه.
وقال: نصٌّ عليه.

قلت: نصٌّ عليه في رواية حنبل، وقيل: يزال بأحدهما، جزم به في الهداية والمذهب والمستوعب وغيرهم.
قال في الخلاصة والتلخيص: ويزال شعر عانته، وأطلق.
وقال ابن تيميم، ويزال شعر عانته بالنورة أو بالخلق.

قال في الرعاية الصغرى والحاويين: ويتورّ أو يخلق إبطاه وعانته، فظاهر كلام هؤلاء أنه لا مزية لأحدهما على الآخر، فهو قول ثالث.

وقال في الرعاية الكبرى: وفي جواز أخذ شعر عانته بالخلق أو بالنورة وجهان، وقيل: بل بالنورة فقط.

وَيَنْشُفُ الْمَيِّتَ بِتُوبٍ (و) لَيْلًا يَنْتَلُ كَفَنَهُ.

وفي الواضح: لَأَنَّهُ سَنَةُ لِلْحَيِّ فِي رَوَايَةٍ، كَذَا قَالَ.

وفي الواضح: لَأَنَّهُ مِنْ كَمَالِ غَسْلِ الْحَيِّ، وَلَا يَتَجَسَّسُ مَا نَشَفَ بِهِ، فِي الْمَنْصُوصِ (و).

وَأِنْ خَرَجَ شَيْءٌ بَعْدَ غَسْلِهِ غَسِلَتْ النِّجَاسَةُ (و) وَوَضِعُ (هـ) فَقَطُّ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَنَصَّهُ: وَاخْتَارَهُ

الْأَكْثَرُ، وَأَعِيدَ غَسْلُهُ (هـ م ق) وَفِي الْفُصُولِ: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْغَسْلَ وَجِبَ لِرِوَالِ الْعَقْلِ، فَقَدْ وَجِبَ بِمَا لَا يُوجِبُ الْغَسْلَ، فَجَازَ أَنْ يَنْطَلَّ بِمَا يَنْطَلُّ بِهِ الطَّهَارَةُ الصُّغْرَى، بِخِلَافِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ؛ وَلَأَنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْطَلَّ الْغَسْلُ

بِمَا لَمْ يُوجِبِ الْغَسْلَ، كَخَلْعِ الْحُفِّ لَا يُوجِبُ غَسْلَ الرَّجُلِ، وَيَنْقُصُ الطَّهَارَةَ فِيهَا.

وَأِنْ لَمْ يَسْتَهْزِمْ امْرَأَةً بِشَهْوَةٍ وَانْتَقَضَ طَهَرُ الْمَلْمُوسِ غَسْلًا، وَعَلَى الْأَوَّلَى يَوْضًا فَقَطُّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

وَأِنْ جَاوَزَ سَبْعًا لَمْ يُعَدَّ غَسْلُهُ، وَيَوْضًا.

وَعَنْهُ: لَا، لِلْمَشَقَّةِ وَالْخَوْفِ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْرَهُ حَتُّوُ الْمَحَلِّ إِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِقُطْنٍ أَوْ طِينٍ حُرٍّ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، وَفَاقًا لِمَشَايِخِ الْحَنَفِيَّةِ، وَعِنْدَ (ش) لَا بَأْسَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَيَجِبُ التَّلَجُّمُ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِيئِهِ حَمِلَ (و).

وَعَنْهُ: يُعَادُ غَسْلُهُ وَيَطْهَرُ كَفَنُهُ.

وَعَنْهُ: قَبْلَ سَبْعٍ.

وَعَنْهُ: يُعَادُ مِنَ الْكَثِيرِ قَبْلَ تَكْفِيئِهِ وَتَعْدَهُ.

وَعَنْهُ: خُرُوجُ دَمٍ أَيْسَرَ، وَإِنْ خَاطَبَهُ الْغَامِلُ خَالَ غُسْلِهِ نَحْوُ: انْقَلِبْ وَحِمَكَ اللَّهُ، فَلَا بَأْسَ، لِقَوْلِ [عَلِيٍّ] لِلنَّبِيِّ ﷺ:

«طَيِّبَتْ حَيَا وَمَيِّتًا».

فَصْلٌ

وَأِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ حَتَّى مُشْكِلٍ، يُمَمُ (و) بِحَائِلٍ.

وَقِيلَ: أَوْ بِدُونِهِ، كَمُحْرَمٍ (و هـ).

وَعَنْهُ: يُغَسَّلُ فِي قِمِيصٍ بِلَا مَسٍّ.

وَقِيلَ: بِلَا بِحَائِلٍ.

وَعَنْهُ: التَّيْمُّ وَالْغُسْلُ سَوَاءٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَلْبِيَ الْخَتْمَى النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ وَهَمَّ أَوَّلَى.

وَقِيلَ: النِّسَاءُ، وَيَخْرُجُ فِي الْكُلِّ كَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَتَيَمَّمُ وَعَنْهُ: لَا (خ) لِيَتَعَذَّرُوا؛ وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّنْظِيفَ،

وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ (هـ) وَيُدْفَنُ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي الْمُحْتَرَقِ وَتَنَحُّو: يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، كَمَنْ خِيفَ عَلَيْهِ بِعَرَكِهِ،

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً فِيمَنْ خِيفَ تَلَاثِيهِ بِهِ: يُغَسَّلُ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي فِيمَنْ تَعَذَّرَ خُرُوجُهُ مِنْ هَذَا: لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، لِيَتَعَذَّرَ

الْغَسْلُ كَمُحْتَرَقٍ، وَالْمُحْرَمُ كَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَهُ نَظَرٌ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، فَيَجُوزُ التَّغْسِيلُ (و ش).

وَعَنْهُ: مَعَ عَدَمِ غَامِلٍ (و م) وَإِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ يُطِيقُ الْغَسْلَ عَلَمُوهُ وَنَاشِرُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ (و).

وَيُصَلَّى عَلَى طِفْلِ (و) وَرَوَى عَنْ غَيْرِ وَجْهِ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى ابْنَيْ إِيزَاهِيمَ»، وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ لَمْ يُصَلَّ

عَلَيْهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٨٧)، وَأَخَذَ (٢٠١/١)، وَقَالَ: مُتَّكَرٌ جَدًّا قَالَ: وَهُوَ مِنْ ابْنِ إِسْحَاقَ.

وَإِذَا كَمَلَ السَّقَطُ بِتَلْيِثِ السِّنِّ أَرْبَعَةً أَشْهُرَ نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَقَدَّمَهُ جَمَاعَةٌ، أَوْ بَانَ فِيهِ خَلْقُ

إِنْسَانٍ غُسْلًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَهْزِمْ، (و ق) وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيئُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لَأَنَّهُ لَا يَبْعَثُ قَبْلَهَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَ فِي الْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ يَبْعَثُ، وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ

كَلَامُ أَحْمَدَ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وَفِي نَهَايَةِ الْمُتَبَدَّى: لَا يُقَطَّعُ بِإِعَادَتِهِ وَعَدَمِهَا، كَالْجَمَادِ.

وَفِي الْفُصُولِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، كَالْمَلَقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمَادُ وَلَا يَحَاسِبُ، وَذَكَرَ الْبَرْبَهَارِيُّ أَنَّهُ يَقْتَضِ مِنْ الْحَجَرِ لَمْ نَكْبُ أَصْبَحَ الرَّجُلُ؟ وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ فِي أَصُولِهِ أَنَّ الْقِصَاصَ بَيْنَ الشَّجَرِ وَالْعِيدَانِ جَائِزٌ شَرْعًا بِإِيقَاعِ مِثْلِ مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٦٠٩) وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِبُّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَلَا دَلِيلٌ عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وَأَمَّا الْبَهَائِمُ فَالْقِصَاصُ بَيْنَهَا فَهُوَ قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُعْتَزَلَةِ، لِيُخْرِجَهَا عَنْ التَّكْلِيفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ مَنْ لَمْ يَسْتَهْلُ (هـ) وَإِنْ جَهِلَ أَذْكَرُ أَمْ أَثْنَى سَمَى بِصَالِحٍ لَهُمَا، كَطَلْحَةَ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ كَافِرِينَ فَإِنْ حَكِمَ بِإِسْلَامِهِ فَكُمِّلِمُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَتْلُ حَبْلٍ: يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَيَأْتِي فِي مَجْهُولِ الْحَالِ.

وَيُغْسَلُ الْمُحْرَمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، كَمَا سَبَقَ.

وَقَتْلُ حَبْلٍ: الْمَنْعُ مِنْ تَغْطِيَةِ رَجُلَيْهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْحَرْقِيِّ وَالتَّلْخِصِ، وَهُوَ وَهْمٌ، قَالَهُ الْحَلَالُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ

وَالْأَصْحَابِ أَنَّ بَقِيَّةَ كَفَيْهِ كَحَلَالٍ، وَذَكَرَ الْحَلَالُ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ يَكْفَى فِي ثَوْبَيْهِ لَا يُزَادُ، وَاخْتَارَهُ الْحَلَالُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ:

يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ، فَيَكُونُ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ الْجَوَازَ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: وَيَسْتُرُ عَلَى نَعْيِهِ بَشِيءٌ، وَيُجَنَّبُ مَا يُجَنَّبُ حَيًّا (هـ م) لِبَقَاءِ إِخْرَامِهِ.

وَقِيلَ: وَيَقْدِي الْفَاعِلُ، وَلَا يُوقَفُ بِعَرَفَةَ، وَلَا يُطَافُ [بِهِ] بِدَلِيلِ الْمُحْرَمِ الَّذِي مَاتَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُ بِذَلِكَ

كَمَا لَوْ جُنَّ، وَيَنْقَطِعُ قَوَابِلُهُ وَلَا يُنْتَعَمُ مِنَ السِّدْرِ (هـ م) وَلَا تُنْتَعَمُ الْمُعْتَدَةُ مِنَ الطَّيِّبِ فِي الْأَصْحَ.

فصل

شَهِيدُ الْمَرْكَهَةِ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ (هـ) لَا يُغْسَلُ، وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي بِتَخْرِيجِهِ، وَحَكَى رِوَايَةً (و هـ ش) لِأَنَّهُ أَثَرُ الشَّهَادَةِ وَالْعِبَادَةِ وَهُوَ حَيٌّ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: لَا يَجُوزُ غُسْلُهُ.

وَفِي الصَّلَاةِ رَوَايَتَانِ، وَيُغْسَلُ لِبَنَاتِهِ أَوْ طَهْرٍ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ عَلَى الْأَصْحَ (م ش)، فَعِنِّي تَوْضِيحُهُ مُخْلِصٌ وَجْهَانِ

(٩ م) ^(١)، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ.

وَكَذَا كُلُّ غُسْلٍ وَجَبَ قَبْلَ الْمَوْتِ، كَالْكَافِرِ يُسَلِّمُ ثُمَّ يُقْتَلُ، وَقِيلَ فِيهِ: لَا غُسْلَ، وَلَا فَرْقَ.

وَيُغْسَلُ نَجَاسَةً (و) وَيُحْتَمَلُ بَقَاؤُهَا، كَالْدَمِ (و) وَلَوْ لَمْ تَزَلْ إِلَّا بِالْدَمِ لَمْ يَجُزْ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَجَزَمَ غَيْرُهُ بِغُسْلِهَا،

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَصَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي تَكْفِينِهِ فِي تَوْبِهِ يَجِبُ بَقَاءُ الدَّمِ، وَذَكَرُوا رِوَايَةَ كَرَاهَةِ تَنْشِيفِ الْأَعْضَاءِ كَدَمِ

الشَّهِيدِ.

(١) (مسألة - ٩): قوله في الشهيد: (وفي توضئة محدث وجهان).

يعني: إذا قلنا يغسل لجنابة أو طهر من حيض أو نفاس فهل يوضأ إذا كان محدثاً حدثاً أصغر فقط؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن عثيمين، وابن حمدان في الرعاية الكبرى، والمصنف في حواشيه على المقتنع:

أحدهما: لا يوضأ؛ لأنه تبع للغسل، وهو ظاهر الأحاديث، ولكن قول أكثر الأصحاب: والشهيد لا يغسل، يدل على أنه يوضأ،

وفيه ما فيه.

والوجه الثاني: يوضأ، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأئمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

وَمَنْ سَقَطَ فِي الْمَرْكَبَةِ مِنْ شَاهِقٍ أَوْ دَابَّةٍ لَا يَفْعَلُ الْعَدُوَّ أَوْ رَفَسَتْهُ فَمَاتَ، أَوْ وَجَدَ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ، زَادَ أَبُو الْمَعَالِي: لَا دَمَ مِنْ أَنْفِهِ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ اعْتَبَرْنَا الْأَثَرَ هُنَا اخْتِطَاطًا لِلْغُسْلِ، وَلَمْ نَعْتَبِرْهُ فِي الْقِسَامَةِ اخْتِطَاطًا لَوْجُوبِ الدَّمِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ (خ) غُسْلَ (ش) كَبَقِيَّةِ الشُّهَدَاءِ.

وَقِيلَ: لَا، وَحَكَى رِوَايَةً، وَكَذَا مَنْ عَادَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ فِيهَا، فِي الْمَنْصُوصِ (ش) وَإِنْ جَرِحَ فَكُلَّ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَوْ بَالَ أَوْ تَكَلَّمَ زَادَ الْجَمَاعَةُ: أَوْ عَطَسَ غُسْلَ، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ). وَمَعْنَاهُ قَوْلُ (م).

وَعَنْهُ: إِلَّا مَعَ جِرَاحَةٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ (و) وَالْمَرَادُ غُرْفًا، لَا وَقْتُ صَلَاةٍ أَوْ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً، وَهُوَ يَغْفَلُ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَوْ أَكَلَ غُسْلَ.

وَقِيلَ: لَا يَغُسَّلُ وَإِنْ مَاتَ خَالَ الْحَرْبِ (و ش) نَقَلَ جَمَاعَةُ: إِنَّمَا يَتْرَكُ غُسْلُ مَنْ قُتِلَ فِي الْمَرْكَبَةِ، وَإِنْ مِنْ حِمِلٍ وَفِيهِ رُوحٌ غُسْلَ، وَلَا يَغُسَّلُ الْمَقْتُولُ ظُلُمًا عَلَى الْأَصَحِّ.

وَعَنْهُ: فِي مَرْكَبَةٍ (و هـ ق) أَوْ قَتَلَهُ الْكُفَرُ صَبْرًا (و) وَكُلُّ شَهِيدٍ غُسْلَ صَلَى عَلَيْهِ وَجُوبًا^(١).

وَمَنْ لَا يَغُسَّلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ (و م).

وَعَنْهُ: تَجِبُ الصَّلَاةُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةُ (و هـ).

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ فِيهِ أَفْضَلُ.

وَعَنْهُ: تَرَكُّهَا، وَظَاهِرُ الْخِلَافِ أَنَّهَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: وَجَهَ الرِّوَايَةُ الثَّالِفَةُ تَعَارُضُ الْأَخْبَارِ فَيُخَيَّرُ، كَمَا قُلْنَا فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِنْ شَاءَ إِلَى الْأَذْنَيْنِ أَوْ إِلَى الْمَتَكَيْنِ.

وَحُكِيَ عَنْهُ التَّخْرِيمُ (و ش) وَتَنَزَّ عَنْهُ لَامَةُ الْحَرْبِ (م ر) وَتَحَوُّ قَرْنِ (م) وَخَفَ (م)، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيَجِبُ دَفْنُهُ فِي بَقِيَّةِ ثِيَابِهِ، فِي الْمَنْصُوصِ (ش) فَلَا يَزَادُ (هـ م) وَلَا يُنْقَصُ (هـ) بِحَسَبِ الْمُسْتَوْنِ.

وَقِيلَ: لَا بَأْسَ، وَالْغَالُ الْمَقْتُولُ فِي الْمَرْكَبَةِ شَهِيدٌ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَأَمَّا فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ فَبَيْنَا «الصُّحُوحَيْنِ» (خ: ٤٢٣٤، م: ١١٥)، وَغَيْرِهِمَا: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ شَهِيدٌ.

وَقِيلَ لَهُ هُنَيْئًا لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَالَ: كَلَّا، وَأَخْبَرَ عَنْ عَذَابِهِ بِمَا عَلَّمَهُ.

وَالْمَرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّ ثَوَابَهُ نَقَصَ لِقَوْلِهِ، وَلَهُ ثَوَابٌ.

وَالشَّهِيدُ غَيْرُ شَهِيدِ الْمَرْكَبَةِ بِضَعَةِ عَشْرٍ، مُفَرَّقَةٌ فِي الْأَخْبَارِ.

وَمِنْ أَغْرَبِهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦١٣)، وَالْحَلَالُ مِنْ رِوَايَةِ الْمَذَلِيلِ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ».

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَغْرَبُ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي بْنُ الْمُنْجَى وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الْعَاشِقَ مِنْهُمْ.

وَأَشَارُوا إِلَى الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ: «مَنْ عَشِقَ وَعَفَّ وَكَتَمَ فَمَاتَ شَهِيدًا».

وَهَذَا الْخَبَرُ مَذْكُورٌ فِي تَرْجُمَةِ سُؤْدَتِ بْنِ سَعِيدٍ فِيمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ، قَالَهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَالتَّبَهُّتِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ: أَنَا أُنْعَجِبُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْدَثْ بِهِ غَيْرُ سُؤْدَتٍ، وَهُوَ بَقَّةٌ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ كَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيهِ نَظَرٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: صَدُوقٌ، زَادَ أَبُو حَاتِمٍ: كَثِيرُ التَّدْلِيلِ، وَزَادَ غَيْرُهُ:

(١) تنبيه: قوله: (وكلُّ شهيدٍ غُسْلَ وصَلَّى عليه).

وجد في كثيرٍ من النسخ: (وصَلَّى عليه بالواو)، وهو خطأ، والصواب حذفها، وهو في بعض النسخ كذلك. فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

عَمِي فَكَانَ يُلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ هَذَا الْحَبْرَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، وَرَوَاهُ سُؤَيْدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مَوْفُوفًا، وَرَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَشِيقٌ فَعَفَّ فَمَاتَ فَهُوَ شَهِيدٌ»، قَالَ أَحْمَدُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ: هُوَ كَذَا وَكَذَا، وَمَنْ يَأْخُذُ عَنْهُ؟ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ لَا يَغْفُلُ الْحَدِيثُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَشْرِقِيِّ: لَا يَذَرِي الْحَدِيثَ، وَضَعَفَهُ السَّاجِي وَالْأَزْدِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: دَارَتْ الْفِتْيَا عَلَيْهِ فِي زَمَانِهِ إِلَى مَوْتِهِ، وَكَانَ مُوَلِّعًا بِسَمَاعِ الْغِنَاءِ، وَاحْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي الْأَصْحَابِ: كُنْ الْعَشِيقُ شَهَادَةً مُحَالَ، وَأَتَى بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَمَا الْمَانِعُ مِنْهُ؟ وَهُوَ يَلْوِي مِنَ اللَّهِ، وَبِخَنَةٍ وَفِتْنَةٍ، صَبَرَ فِيهَا وَعَفَّ وَاحْتَسَبَ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْقَتُونِ: سِئِلَ حَنْبَلِيُّ: لِمَ كَانَ جِهَادُ النَّفْسِ أَكْثَرَ الْجِهَادَيْنِ؟ قَالَ: لِأَنَّهَا مُحَبُّوَةٌ، وَمُجَاهِدَةٌ الْمُحَبُّوبِ شَدِيدَةٌ، بَلْ نَفْسٌ مُخَالَفَتُهَا جِهَادٌ وَسَبَقَ كَلَامُهُ وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي أَوَّلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُنْهَاجِ قُبِيلَ كِتَابِ آدَابِ السَّفَرِ: وَكُلُّ مُتَجَرِّدٍ لِلَّهِ فِي جِهَادِ نَفْسِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، كَمَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ: رَجَعْنَا مِنَ الْجِهَادِ الْأَصْغَرِ إِلَى الْجِهَادِ الْأَكْبَرِ، وَسِئِلَ شَيْخُنَا عَنْ هَذَا الْحَبْرِ مَرْفُوعًا، قَالَ: لَا يَصِحُّ: وَإِنَّمَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي الرُّقَائِقِ، وَذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ: «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ» [الحج: ٧٨].

وَلَا بَيْنَ مَا جَاءَ (١٦١٥) مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا».

فَصْلٌ

يُغَسَّلُ مَجْهُولُ الْإِسْلَامِ بِعَلَامَتِهِ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ (و) وَلَوْ كَانَ أَقْلَفٌ أَوْ كَانَ بِدَارِنَا لَا بِدَارِ الْحَرْبِ وَلَا عَلَامَةً، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَنَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ: يُسْتَدَلُّ بِخَبَرَيْنِ وَثِيَّابٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَذَرِ صَلَّيْ عَلَيْهِ، لَا يَصْرُهُ.

وَذَوَيْنِ مَعْنًا، وَحُزْمٌ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ فِيمَنْ مَاتَ بَيْنَ دَارِنَا وَدَارِ الْحَرْبِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ إِذَا وَجَدَ الطِّفْلَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مَيِّتًا يَجِبُ غُسْلُهُ وَدَفْنُهُ فِي مَقَابِرِنَا، قَالَ: وَقَدْ مَنَعُوا أَنْ يُدْفَنَ أَطْفَالُ الْمَشْرِكِينَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَمَنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ تَكْفِينِهِ وَالْفَيِّ فِي الْبَحْرِ سَلًا كِإِذَا خَالِهِ فِي الْقَبْرِ، مَعَ خَوْفٍ فَسَادِهِ أَوْ حَاجَةٍ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: يُنْقَلُ بِشَيْءٍ، وَذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ عَنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ: وَلَا مَوْضِعَ لَنَا الْمَاءَ فِيهِ بَذَلُ مِنَ التُّرَابِ إِلَّا هُنَا، وَمَنْ مَاتَ يَبْنَى أُخْرِجَ بِأَخْرَجٍ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِلَّا طُمْتُ وَجُعِلَتْ قَبْرُهُ، وَمَعَ حَاجَةِ الْأَحْيَاءِ إِلَيْهَا يُخْرَجُ.

وَقِيلَ: لَا مَعَ مِثْلِهِ وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ امْتَنَعَ إِخْرَاجُهُ وَأَمِنَا عَلَى النَّازِلِ فِيهَا لَرَمَ ذَلِكَ، وَإِلَّا طُمْتُ، وَمَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا تَبْقَى بِحَالِهَا.

وَتَلَزَمُ الْغَاسِلُ سِتْرَ الشَّرِّ لَا إِظْهَارَ الْحَبْرِ، فِي الْأَشْهُرِ فِيهِمَا، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا يُحَدَّثُ بِهِ أَحَدًا، وَكَمَا يَحْرُمُ تَحْدِثُهُ وَتَحْدِثُ الطَّبِيبَ وَغَيْرَهُمَا بِعَيْبٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِلَّا عَلَى مُشْتَهَرٍ بِفُجُورٍ أَوْ بِذَعَةٍ فَيَسْتَحَبُّ ظُهُورُ شَرِّهِ وَسِتْرُ خَيْرِهِ.

وَنَرْتَجُو لِلْمُحْسِنِ وَتَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ وَلَا تَشْهَدُ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى النَّعَاءِ أَوْ الْإِسَاءَةِ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّ مَرَادَةَ الْأَكْثَرِ، وَأَنَّهُ الْأَكْثَرُ دِيَانَةً، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: وَلَوْ لَمْ

تَكُنْ أَفْعَالُ الْمَيِّتِ مُوَافِقَةً لِقَوْلِهِمْ، وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ عَلَامَةً مُسْتَقِلَّةً، وَكَذَا مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ هُبَيْرَةَ: الْإِغْتِيَارُ بِأَهْلِ الْحَيَرِ، وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِئٍ عَنِ الشَّهَادَةِ لِلْعَشْرَةِ بِالْجَنَّةِ فَقَالَ: أَلَيْسَ أَبُو بَكْرٍ قَاتِلُ أَهْلِ الرُّدَّةِ وَقَالَ: لَا، حَتَّى تَشْهَدُوا أَنْ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتَلَاكُمْ فِي النَّارِ؟ فَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ أَبِي بَكْرٍ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ قُلْتُمْ: فَحَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: لَوْ شَهِدْتَ عَلَى أَحَدٍ حَيًّا أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ لَشَهِدْتَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَمَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ أَحَدٌ حَيًّا، إِلَّا وَيَعْلَمُكَ أَنْ مَنْ مَاتَ قَدْ شَهِدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ. وَعَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِنَّمَا مُسَلِّمٌ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، قَالَ: فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: وَثَلَاثَةٌ. وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢١)، وَابْنُ خَبَرٍ (١٣٠٢).

وَفِي مَثُورِ ابْنِ عَقِيلٍ عَنْ أَحْمَدَ: «مَنْ مَاتَ بِبَغْدَادَ عَلَى السُّنَّةِ نَقِلَ مِنْ جَنَّةٍ إِلَى جَنَّةٍ» وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: جَنَّاتُ الدُّنْيَا [فِي] ثَلَاثِ مَوَاضِعَ: نَهْرٌ مَعْقِلٌ بِالْبَصْرَةِ، وَدِمَشْقُ بِالشَّامِ، وَسَمَرْقَنْدُ بِخُرَاسَانَ. وَكَثُرَ تَفْصِيلُ بَغْدَادَ وَمَذْهَبُهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ، قَالَ شُعْبَةُ لِأَبِي الْوَلِيدِ: أَدْخَلْتَ بَغْدَادَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَكَأَنَّهُ لَمْ تَرَ الدُّنْيَا. وَقَالَ ابْنُ عَلِيَّةٍ: مَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَهَقَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: دَخَلْتُ بَغْدَادَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مَا رَأَيْتَ النَّاسَ وَلَا رَأَيْتَ الدُّنْيَا وَقَالَ: مَا دَخَلْتَ بَلَدًا قَطُّ إِلَّا عَدَدْتُهِ سَفَرًا إِلَّا بَغْدَادَ، فَإِنِّي حِينَ دَخَلْتُهَا عَدَدْتُهَا وَطَنًا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: الْإِسْلَامُ بِبَغْدَادَ، وَإِنَّهَا لَصَيَادَةُ تَصِيدُ الرِّجَالَ، وَمَنْ لَمْ يَرَهَا لَمْ يَرِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: رَأَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ فِي النَّوْمِ فَقُلْتُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ قَالَ: دَعْنِي مِمَّا فَعَلَ اللَّهُ بِي، مَنْ أَقَامَ بِبَغْدَادَ عَلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَاتَ نَقِلَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَذَكَرَ بَغْدَادَ فَقَالَ هِيَ دَارُ دُنْيَا وَآخِرَةٍ. وَقَالَ ذُو الثَّنُونِ الْمِصْرِيُّ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْمَرْوَةَ وَالظَّرْفَ فَعَلَيْهِ سِقَاؤُ الْمَاءِ بِبَغْدَادَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا حُمِلَ إِلَيْهَا رَأَى سِقَاءً فَقَالَ: هَذَا سِقَاءُ السُّلْطَانِ؟ فَقِيلَ: سِقَاءُ الْعَامَّةِ، فَشَرِبَ مِنْهُ، فَضَمَّ مِنَ الْكُوزِ رَابِعَةَ الْمِسْكِ، فَقُلْتُ لِمَنْ مَجِي: أَعْطِيهِ دِينَارًا، فَأَيُّ أَخَذَهُ فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: أَنْتَ أَسِيرٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَرْوَةِ أَخَذَ مِنْكَ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى: إِذَا كَانَ عِلْمُ الرَّجُلِ حِجَازِيًّا، وَخُلُقُهُ عِرَاقِيًّا، وَطَاعَتُهُ شَامِيَّةً، فَقَدْ كَمُلَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي أَهْلِ بَغْدَادَ: هُمْ جَهَادَةُ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الدُّبْلَمِيُّ وَهُوَ شَيْخٌ يَنْطِقُ بِمَعْلُومٍ: دَخَلْتُ الْبُلْدَانَ مِنْ سَمَرْقَنْدَ إِلَى الْقَيْرَوَانِ وَمِنْ سَمَرْقَنْدَ إِلَى بَلَدِ الرُّومِ، فَمَا وَجَدْتُ بَلَدًا أَفْضَلَ وَلَا أَطْيَبَ مِنْ بَغْدَادَ. وَقَالَ: إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْعِرَاقِ، فَالِدُّنْيَا كُلُّهَا رُسْتَاق.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: اعْتِدَالُ هَوَائِهَا وَطَيِّبُ مَا فِيهَا لَا يُشْكُ فِيهِ، وَلَا يُخْتَلَفُ فِي أَنْ قُطِنَ أَهْلُهَا وَعُلُومُهُمْ وَذَكَاءُهُمْ يَزِيدُ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى هَذَا جَمِيعُ قُطَنَاءِ الْغُرَبَاءِ، وَإِنَّمَا يَبْيِهَا الْجَامِدُ الذَّهْنُ، وَمَا زَالَتْ الشُّعْرَاءُ تَمْدَحُهَا، كَذَا قَالَ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ فِي فَضْلِ الشَّامِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَيْسَ فِي الْعِرَاقِ، وَأَفْضَلُ الشَّامِ دِمَشْقُ بِلَا شَكٍّ، فَهُوَ فَاضِلٌ فِي نَفْسِهِ، وَأَقَامَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالزُّهَادِ وَالْعَبَادِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ تَعْلِيمِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَا يَتَّفِقُ فِيهِ قُلٌّ أَنْ يَتَّفِقَ فِي غَيْرِهِ، بَلْ لَا يَرُودُ، فَمَنْ تَأَمَّلَ ذَلِكَ وَأَنْصَفَ عِلْمَهُ وَمَعْلُومَ مَا فِي ذِمِّ الْمَشْرِقِ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ وَالْفَيْتَنِ.

وَبَغْدَادُ مِنْهَا، وَفِيهَا مِنَ الْحَرْبِ الشَّدِيدِ وَكَثْرَةِ اسْتِيلَاءِ الْغُرَقِ عَلَيْهَا مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالشَّاهِدَةِ وَالْأَخْبَارِ وَفَضْلُ بَغْدَادَ عَارِضٌ بِسَبَبِ الْخُلَفَاءِ بِهَا، وَفِي ذِمَّتِهَا خَبَرٌ خَاصٌّ عَنْ جَرِيرٍ مَرْفُوعًا أَتَيْنِي مَدِينَةُ بَيْنَ قَطْرِئِلَ وَالصَّرَاةِ وَوَجَلَّةَ وَدُجَيْلَ، يَخْرُجُ مِنْهَا جَبَّارُ أَهْلِ الْأَرْضِ، يُجْبَى إِلَيْهَا الْخَرَاجُ، يَخْشِفُ اللَّهُ بِهَا، أَسْرَعَ فِي الْأَرْضِ مِنَ الْغُولِ فِي الْأَرْضِ الرَّخْوَةِ، فَهَذَا خَبَرٌ مَعْرُوفٌ بِعَمَّارِ بْنِ سَيْفٍ، ضَعَفَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ.

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ أَيْضًا: ثَقَّةٌ.
 وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: ثَقَّةٌ ثَبَتَ مُتَعَبَّدٌ صَاحِبُ سَنَةٍ، وَتَرَكَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.
 وَقَالَ الْخَطِيبُ: لَا أَصْلَ لَهُ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، رَوَى مِنْ سِنَةِ عَشْرٍ طَرِيقًا كُلُّهَا وَاهِيَةٌ، وَرَوَى نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثٍ عَلِيٍّ
 مِنْ ثَلَاثَةِ طَرِيقٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَمِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ وَلَا يَثْبُتُ، وَذَكَرَهَا فِي الْمَوْضُوعَاتِ.
 قَالَ [الْإِمَامُ] أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَسَمِعَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ «ثَبَّتِي مَدِينَةً» فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَمَا حَدَّثَ بِهِ إِنْسَانٌ ثَقَّةٌ، قَالَ
 الْخَطِيبُ: كُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَاهِيَةٌ الْأَسَانِيدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ احْتَجَّ فِي فَضْلِ الْعِرَاقِ بِأَشْيَاءَ مِنْ
 جَنْسِهَا، وَتَابَعَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ جَمَاعَةٍ ذَمُّ بَغْدَادَ، فَعَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ عِيَّاضٍ: هِيَ مَغْضُوبَةٌ وَقِيلَ: مِنْ
 السُّوَادِ وَهُوَ وَقَفَ لَا يَصِحُّ بِتَعْمَلِهَا وَلَا شِرَاؤُهَا.
 وَقِيلَ: لِمَجَاوِزَةِ السُّلَاطِينَ وَالْمُتَرَفِّقِينَ.
 وَقَالَ سُفْيَانُ: الْمُتَعَبَّدُ بِبَغْدَادَ كَالْمُتَعَبَّدِ فِي الْكَيْفِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَبِيُّ: كَانَ سُفْيَانُ يَكْرَهُ جِوَارَ الْقَوْمِ وَقُرْبَهُمْ.
 وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَيْسَ بِبَغْدَادَ مَسْكَنُ الرُّهَادِ.
 ثُمَّ أَجَابَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَقَدْ كَانَ أَحْمَدُ يَزْنَعُ دَارِهِ وَيَخْرُجُ عَنْهَا، قَالَ أَصْحَابُهُ: لَأَنْ بَغْدَادَ كَانَتْ مَسَاكِينَ
 وَقَتًا فُيْحَتْ.
 قَالَ شَيْخُنَا: وَتَوَاطَوْا الرُّوِّيَا كَتَوَاطَوْ الشَّهَادَاتِ.
 قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَيَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِمُسْلِمٍ ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ، وَيُسْتَحَبُّ ظَنُّ الْخَيْرِ بِالْأَخِ الْمُسْلِمِ، قَالَ: وَلَا يُتَّبَعِي
 تَحْقِيقُ ظَنِّهِ فِي رِبَّةٍ.
 وَفِي نَهَايَةِ الْمُتَبَدَّى: حَسَنُ الظَّنِّ بِأَهْلِ الدِّينِ حَسَنٌ.
 وَذَكَرَ الْمُهَذَّبِيُّ وَالْقُرْطُبِيُّ الْمَالِكِيَّانِ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَحْرُمُ ظَنُّ الشَّرِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الْخَيْرُ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ بِظَنِّهِ بِمَنْ
 ظَاهِرُهُ الشَّرُّ.
 وَفِي الْبُخَارِيِّ (٦٨ ٦٠): «مَا يَكُونُ مِنَ الظَّنِّ» ثُمَّ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ
 مِنْ دِينِنَا شَيْئًا» وَفِي لَفْظٍ: «دِينِنَا الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ».
 وَفِي «الصُّحُوحَيْنِ» (خ: ٤٨٤٩، م: ٢٥٦٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».
 «وَيَبْتَغِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمْرًا الْخَزَاعِيَّ إِلَى مَكَّةَ، فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ يَصْحَبُهُ فَقَالَ لَهُ: إِذَا هَبَطْتَ بِلَادَ قَوْيِهِ فَاحْذَرُهُ فَإِنَّهُ
 قَدْ قَالَ الْقَائِلُ أَخُوكَ الْبَكْرِيُّ لَا تَأْمَنَّهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ (٢٨٩/٥).

باب الكفن

وَهُوَ وَمَوْتُهُ تَجْهِيْزُهُ (و).

وَقِيلَ: وَخَوْنُطُهُ وَطَبِيْهِ (و م ق)، وَلَا بَأْسَ بِالْمَسْكُ فِيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَاجِبٌ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ، لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِتَحْصِيْنِهِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤١٤٥)، وَمُسْلِمٌ (٩٤٣).

فَيَجِبُ مَلْبُوسٌ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (و هـ) مَا لَمْ يُوصَى بِذَوْنِهِ. وَفِي الْفُصُولِ: إِنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ حَالِهِ، كَتَفَقُّهُ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ أَوْ فَلَسَ أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حَالِهِ، كَذَا بَعْدَ الْمَوْتِ.

قَالَ: وَمَنْ أَخْرَجَ فَوْقَ الْعَادَةِ فَكَثَّرَ الطَّيْبَ وَالْحَوَائِجَ، وَأَعْطَى الْمُفْرَيْنَ بَيْنَ يَدَيِ الْجَنَازَةِ، وَأَعْطَى الْحَمَالَيْنِ وَالْحَفَارَ زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ عَلَى طَرِيقِ الْمَرْوَةِ لَا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ فَمَتَّبِعْ، فَإِنْ كَانَ مِنَ التَّرَكَّةِ فَمِنْ نَصِيْبِهِ.

وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ (٣١٥٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «لَا تَغَالُوا فِي الْكَفَنِ فَإِنَّهُ يُسَلِّبُهُ سَلْبًا سَرِيعًا» وَلَيْسَ الْكَفَنُ سُنَّةً، خِلَافًا لِلتَّحْقِيقِ وَالْمَحِيطِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْجَدِيدِ أَفْضَلُ، فِي الْمَنْصُوصِ (ش) وَلَيْسَا سَوَاءً (هـ) وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: يُصَلِّي أَوْ يُحْرِمُ فِيهِ ثُمَّ يَغْسِلُهُ وَيَضَعُهُ لِكَفْنِهِ، فَرَأَاهُ حَسَنًا.

وَعَنْهُ: يُعْجِبُنِي جَدِيدُ أَوْ غَسِيلٌ، وَكَرَّرَهُ لَيْسَهُ حَتَّى يَدْنُسَهُ، قِيلَ: لَهُ نِيْعُهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَنْتَنِي الْمَوْتُ؟ فَلَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا. وَفِي الْمَغْنِيِّ: جَزَتْ الْعَادَةُ بِتَحْصِيْنِهِ، وَلَا تَجِبُ، وَكَذَا فِي الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: يُسْتَحَبُّ بِمَا جَزَتْ بِهِ عَادَةُ الْحَيِّ، وَيُقَدَّمُ عَلَى ذَيْنِ الرُّهْنِ وَأَرْضِ الْجَنَائِزِ وَتَحْوِيْمَا فِي الْأَصَحِّ (هـ ش) وَلَا يُسْتَرُّ بِحَشِيْشٍ، وَيُقَضَّى ذِيْنُهُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْفُتُوْنِ، وَيَذْفَنُ فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ بِقَوْلِ بَعْضِ الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَةَ، وَعَكْسُهُ الْكَفَنُ وَالْمَوْتَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُهُ: لَهُمْ أَخْذُهُ مِنَ السَّبِيلِ، وَالْمَذْهَبُ: بَلْ مِنْ تَرْكِهِ، وَلَوْ بِذَلِكَ يَعْضُهُمْ مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمْ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ قَبُولُهُ، لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَقِيَّةِ نَقْلُهُ وَسَلْبُهُ مِنْ كَفْنِهِ بَعْدَ ذَفْنِهِ، بِخِلَافِ مَبَادِرَتِهِ إِلَى ذَفْنِهِ فِي مِلْكِ الْمَيِّتِ، لِأَنِّي قَالَهُ إِلَيْهِمْ، لَكِنْ يَكْرَهُ لَهُمْ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ تَرْكََةٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ (م ر) ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ (و) ثُمَّ عَلَى مُسْلِمٍ عَالِمٍ بِهِ، أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ، قَالَ فِي الْفُتُوْنِ: قَالَ خَنْزَلٌ: بِشَمِيَةِ كَالْمُضْطَرِّ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا غَيْرُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ بِهِ تَعِيْنٌ عَلَيْهِ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي: إِذَا ذَهَبَتْ رَفَقَتُهُ وَتَرَكَهُ بِطَرِيقِ سَابِلَةٍ أَوْ قُرْبِ الْعَامِرِ أَسَاءُوا وَإِلَّا أَتَمَّوْا، وَإِنْ وَجَدُوهُ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخَوْنُطِ وَالْكَفَنِ لَمْ تَلْزَمْهُمْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ تَلْزَمُهُمْ.

وَلَا يَلْزَمُهُ كَفَنُ امْرَأَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ر).

وَقِيلَ: بَلَى، وَحَكَى رِوَايَةً (و هـ ش م ر).

وَقِيلَ: مَعَ عَدَمِ تَرْكَةٍ، وَلَا يَكْفَنُ ذِمِّيٌّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِعَدَمِ كَمَرْتَدِّ.

وَقِيلَ: يَجِبُ كَالْمُخَصَّصَةِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ، لَا يَتَّفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ، لَكِنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُ، وَجَزَمَ بِذَلِكَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، زَادَ بَعْضُهُمْ: لِمَصْلَحَتِنَا.

فَصْلٌ

يَجِبُ لِحَقِّ اللّهِ تَوْبٌ، لَا سَتْرَ الْعَوْرَةِ (ق) وَكَذَا لِحَقِّ الْمَيِّتِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و م ق).

وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ، وَحَكَى رِوَايَةً وَاحْتِجَّ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَبَعْضُهُمْ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِبْ لَمْ تَجْزَ مَعَ وَارِثٍ صَغِيرٍ وَأَبْطَلَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِالْكَفَنِ الْحَسَنِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْإِزْثِ وَالْوَصِيَّةِ لَا عَلَى الذِّينِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي، وَقَالَ: فَإِنْ كَفَّنَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَتَوْبٌ.

وفي الزائد للكمال وجهان، وليس الواجب ثوبين (هـ) ويقدم على تكفين جماعة في ثوبٍ يقدم، ذكره صاحب المحرر، والأشهر يجمعون في الثوب، ليخبر أنس في قتلى أحد، وهل يقدم ستر رأسه لأنه أفضل من باقيه وباقيه بحشيش أو كحال الحياة؟ فيه وجهان (م ١) (١).

وإن وصى بتكفينه في ثوب أو دون ملبوس مثله جاز، ذكره صاحب المحرر (ع). قال أبو المعالي: أو في كسوة لا تليق به، وذكر جماعة: إن وجب أكثر من ثوب ففي صحيحه وجهان. قال في الرعاية: وإن وصى في أثواب ثمانية لا تليق به لم يصح، وسبقت الكراهة، ولا تمنع الصحة، فإن صح فبين ثلثه (و هـ) ويعتبر أن لا يصف الكفن البشرية (و) وتكره رقة تحكي هيئة البدن، نص عليه، وبشعر وصوف، ويخرم بجلود، وكذلك تكفين المرأة بحريز، نص عليه (و م ر) كصبي، ولم يذكره صاحب المحرر إلا احتمالاً لابن عقيل وعنه: يكره (و م ش).

وقيل: لا (و هـ) ومثله المذهب ويكره، تكفينها بمزغفر (هـ) ومعتصر؛ لأنهم عليه السلام بالبياض، وكالرجل، ويتوجه كما سبق في ستر العورة، فيجوز الخلاف، فلا يكره لها، لكن البياض أولى، وزاد في المستوعب: يكره بما فيه من النقوش، وهو معنى الفصول، ويجوز لعدم تكفينه في ثوب واحد خريز للضرورة، لا مطلقاً (م ر). ولا يكره في خمسة أثواب (و) ولا تعميمه (و) في أحد الوجهين فيهما (م ٢، ٣) (١)، بل في سبعة أثواب (م).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل يقدم ستر رأسه لأنه أفضل من باقيه، وباقيه بحشيش أو كحال الحياة؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يقدم رأسه على سائر جسده.

جزم به في الفصول فقال: فإن كان الكفن يعوز فلا يعم جميع البدن ستر منه ما استتر، لكن يقدم جانب الرأس، ويستر ما بقي بالحشيش والورق. انتهى.

وجزم به في المستوعب أيضاً فقال: فإن لم يكف لستر جميع الميت ستر به ما يلي رأسه، وباقي جسده بالحشيش والورق. انتهى.

وجزم به في الرعاية الكبرى أيضاً فقال: فإن لم يكفه ستر من قبل رأسه ووجهه، وستر بقية بدنه بورق أو حشيش. انتهى.

والوجه الثاني: يستر عورته، وما فضل يستر به رأسه وما يليه، وهو الصحيح.

جزم به في مجمع البحرين والنظم، والظاهر أنه تابع المجد، وقدمه ابن تميم، والمصنف في حواشي المقنع.

وقال في المغني والشرح وشرح ابن رزين: فإن لم يجد للرجل ثوباً يستر جميعه ستر رأسه، وجعل على رجله حشيشاً أو ورقاً، كما فعل بجباب، فإن لم يجد إلا ما يستر العورة سترها. انتهى.

فجزموا بتقديم ستر العورة على ستر الرأس، وهو الذي جزم به في مجمع البحرين والنظم، وقدمه ابن تميم، والمصنف في حواشيه، وقالوا: لو فضل عن ستر العورة شيء ستر به الرأس، وهذا صحيح بلا نزاع على هذا القول وغيره.

قلت: القول بأنه يستر الرأس وما يليه ولا يستر العورة ضعيف جداً وما استدلوأ به إنما يدل على تقديم الرأس، وما يليه على الرجلين وما يليهما، لا على العورة، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (ولا يكره في خمسة أثواب، ولا تعميمه في أحد الوجهين فيهما). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٢): إذا كفّن الرجل في خمسة أثواب هل يكره أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يكره، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يكره.

قدمه في الرعاية الكبرى وابن تميم وصححه أيضاً.

(المسألة الثانية - ٣): هل يكره تعميمه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى:

أحدهما: لا يكره، قدمه ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الصغرى، وصاحب الحاوين.

وَيَحْرَمُ ذَنْنُ ثَوْبٍ وَخَلْيٍ غَيْرِ الْكَفَنِ، وَكَرِهَهُ أَبُو حَفْصٍ، وَقَدْ ذَكَرُوا تَحْرِيمَهُ أَصْلًا لِإِرْوَايَةِ تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ بِلا حَاجَةٍ، وَيَأْتِي فِي الْغَضَبِ ثَلَاثُ مَثَلِيهِ، وَلَوْ أَذِنَ مَا لَكَ.

فصل

يُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْأَثْوَابِ ثَلَاثَ أَقَائِفَ بَيْضٍ، لَا وَاحِدَ مِنْهَا [حَبِيرَةً] يُخْمَرُ وَحْدَهُ (هـ) وَيُسْتَحَبُّ تَبْخِيرُهَا، زَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ: ثَلَاثًا، لِلْحَبِيرِ، وَالْمَرَادُ: وَثَرًا، بَعْدَ رَفْعِهَا بِمَاءٍ وَرَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ، لِيُغْلَقَ، وَيَسْتَسْقِطَ بَعْضُهَا، فَوْقَ بَعْضٍ، وَأَحْسَنُهَا أَغْلَاهَا، لِيُظْهَرَ لِلنَّاسِ كَعَادَةِ الْحَيِّ، وَيُذَرُّ بَيْنَهَا خُطُوطٌ وَهِيَ اخْلَاطٌ طَيِّبٌ لَا ظَاهِرَ الْعَلْيَا (و) وَلَا عَلَى الثَّوْبِ الَّذِي عَلَى النُّعْشِ (و) نَقَلَهُ [الْجَمَاعَةُ] لِكِرَاهَةِ السَّلَفِ.

وَعَنْهُ: وَلَا كُلَّ الْعَلْيَا (خ) ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلَقِيًا، وَيُحْتَضُّ قَطْنٌ يُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ الْيَتِيَّةِ، وَيُسَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ تَجْمَعُ الْيَتِيَّةِ وَمِثْلَانَتَهُ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يُجَنَّبُ الْقَطْنُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، كَمَنَافِذِهِ.

وَفِي الْعُنْيَةِ: إِنْ خَافَ خَشَاءَهُ بِقَطْنٍ وَكَافُورٍ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ خَافَ، لَا بَأْسَ بِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيُطَيَّبُ مَوَاضِعُ سُجُودِهِ وَمَغَابَتُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَتَطْيِيبُ كُلِّ حَسَنٍ.

وَعَنْهُ: الْكُلُّ سَوَاءٌ، وَالْمَنْصُوصُ: يُكْرَهُ دَاخِلُ عَيْنِيهِ (و) وَيُكْرَهُ وَرْسٌ وَذَعْفَرَانٌ فِي خُطُوطٍ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا جُلَّ لَوْنِهِ، قَرِيبًا ظَهَرَ عَلَى الْكَفَنِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لَا سِتْمَعَالِيَهُ هَذِهِ وَزِينَةٌ، وَلَا يُعْتَادُ التَّطْيِيبُ بِهِ، قَالَ: وَيُكْرَهُ طَلْيُهُ بِصَبْرٍ لِيَسْمِكَهُ وَيُغَيِّرَهُ، مَا لَمْ يُنْقَلْ، ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الْعَلْيَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عَلَى شِقِيقِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ طَرَفُهَا الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ، ثُمَّ الثَّانِيَّةُ، وَالثَّلَاثَةُ كَذَلِكَ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ صَاحِبُ الْفُصُولِ الْمُسْتَوْعِبِ وَالْمَحْرُورُ وَقَالَ: لِأَنَّهُ عَادَةُ لِبَسِ الْحَيِّ فِي قَبَاءِ وَرْدَاءِ وَنَحْوِهِمَا.

وَجَزَمَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِالْعَكْسِ، لِأَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّرَفُ الْأَيْمَنِ إِذَا وَضِعَ عَلَى يَمِينِهِ فِي الْقَبْرِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرُ مِنْ رِجْلَيْهِ لِشَرْفِهِ، وَالْفَاضِلُ عَنْ وَجْهِهِ وَرِجْلَيْهِ عَلَيْهِمَا، وَيَعْقِدُهَا إِنْ خَافَ انْتِشَارَهَا، فَلَمَّا تَحَلَّى فِي الْقَبْرِ، زَادَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: وَلَوْ نَسِيَ بَعْدَ تَسْوِيَةِ التُّرَابِ عَلَيْهِ قَرِيبًا؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ، وَيُكْرَهُ تَخْرِيفُهُ، وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِيهَا.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِلَّا لِيُخَوِّلَ نَيْشِيهِ.

قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: وَلَوْ خِيفَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ، وَلَا يُحَلُّ الْإِزَارُ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ، وَظَاهِرُ الْهِدَايَةِ يُكْرَهُ فِي يَنْزَرُ ثُمَّ قَمِيصٌ، وَالْمَنْصُوصُ: بِكَمْتَيْنِ وَذَخَارِيصَ لَا يَزُرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْنُ لِلْحَيِّ رُؤُهُ فَوْقَ إِزَارٍ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قَمِيصَهُ مُطْلَقَ الْإِزَارِ، كَذَا قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ لِلْحَيِّ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ وَالْعُرْفُ، وَالْأَصْلُ التَّقْرِيرُ وَعَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَيَأْتِي كَلَامُ أَحْمَدَ يَمِينُ يَدْخُلُ الْقَبْرَ: تَحَلَّى إِزْرَارَةً؟ قَالَ: لَا.

وَظَاهِرُهُ الْأَسْبَحَابُ، وَأَنَّهُ لَا تَحَلَّى لِلذَّكَاءِ.

وَفِي اللَّبَاسِ لِلْقَاضِي وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ النِّظْمِ: لَا يُكْرَهُ حُلُّ الْإِزَارِ، وَاحْتِجَّ بِخَبَرِ قُرَّةِ الْمَذْكُورِ، وَقَوْلِ ثَابِتِ بْنِ عَسِيدٍ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ زَارَيْنِ قَمِيصًا قَطُّ، وَإِنَّمَا أَشَارَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ إِلَى خَبَرِ قُرَّةَ، وَلَيْسَ فِي الْحَبَرِ إِلَّا دَأْبُ قُرَّةَ الْمَزْنِيِّ رَأَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ.

لَكِنْ كَانَ قُرَّةَ لَا يَزُرُ قَمِيصَهُ، وَكَذَلِكَ ابْنَةُ مُعَاوِيَةَ وَابْنُ مُعَاوِيَةَ إِيَّاسَ، لَا فِي شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

= وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَكْرَهُ اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: لَا يَكُونُ فِي الْكَفَنِ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، وَاسْتَدْلَّ بِمَدْيِتِ عَائِشَةَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ: الْأَفْضَلُ عِنْدَ إِمَامِنَا أَنْ يَكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَ لِفَافٍ بَيْضٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، فَظَاهِرُهُ الْكِرَاهَةُ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ قَدْ قُتِحَ اللَّهُ بِتَصْحِيحِهَا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٨٢).

وَقِيلَ: يُرْزَى، وَهُوَ فِي رَوَايَةٍ فِي الرِّوَايَةِ: ثُمَّ لِفَافَةٍ فَوْقَهُمَا.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْمُسْتَحَبُّ قَمِيصًا ثُمَّ إِذَا رَاسَهُ كَلَّهُ ثُمَّ لِفَافَةً كَذَلِكَ.

فصل

وَالْمُسْتَحَبُّ لِلْمَرَأَةِ مِزْرٌ ثُمَّ قَمِيصٌ وَهُوَ الدَّرْعُ، وَهُوَ مَذْكُورٌ، وَدِرْعُ الْحَدِيدِ مُؤَنَّثَةٌ، وَحِكْيٌ تَذْكِيرُهُ ثُمَّ خِمَارٌ ثُمَّ لِفَافَتَانِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَنَصَّهُ. وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ خِرْقَةً تُشَدُّ بِهَا فُخْدَاهَا ثُمَّ مِزْرٌ، ثُمَّ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ، ثُمَّ لِفَافَةٌ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: تُشَدُّ فُخْدَاهَا بِمِزْرٍ تَحْتَ دِرْعٍ، وَيُلَفُّ فَوْقَ الدَّرْعِ الْخِمَارُ بِاللِفَافَتَيْنِ، جَمْعًا بَيْنَ الْإِخْبَارِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ أَنْ تُنْقَبَ وَلَيْسَتْ كَرَجَلٍ مَعَ خِمَارٍ، وَخِرْقَةً خَامِيسَةً تُشَدُّ بِهَا بَقِيَّةُ الْأَكْفَانِ فَوْقَ ثَلَاثِيهَا (هـ) لِيَجْمَعَهَا، وَقَالَ (ش) وَزَادَ: ثَوْبَيْنِ، وَأَسْقَطَ الْقَمِيصَ.

وَيَكْفَنُ الصَّغِيرُ فِي ثَوْبٍ (و) وَيَجُوزُ فِي ثَلَاثَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَإِنْ وَرَثَةُ غَيْرِ مُكْلَفٍ لَمْ تُجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَوْبٍ، لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، وَالصَّغِيرَةُ فِي قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ وَكَذَا بَنَتْ تَسْمَعُ إِلَى الْبُلُوغِ، كَمَا لَا يَجِبُ خِمَارٌ لِصَلَاتِهَا.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: كَالْبَالِغَةِ (و هـ) وَكَذَا الْمَرَاهِقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَيُقَدَّمُ فِي الْأَصَحِّ مَنْ أَحْتَاجَ كَفَنَ مَيْتٍ لِيَرِدَ وَنَحْوَهُ، زَادَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: إِنْ خَشِيَ التَّلَفَّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ: يُصَلِّي عَلَيْهِ عَادِمٌ فِي إِحْدَى لِفَافَتَيْهِ، وَالْأَشْهُرُ عَرَبِيًّا، كِلِفَافَةٌ وَاحِدَةٌ يُقَدَّمُ الْمَيْتُ بِهَا.

وَإِنْ نُبِشَ وَسُرِقَ كَفَنُهُ كَفَنٌ فِي الْمَنْصُوصِ ثَانِيًا وَثَالِثًا، وَلَوْ قُسِّمَتْ، مَا لَمْ يُصْرَفَ فِي ذَيْنِ أَوْ وَصِيَّةٍ، وَمَنْ جَبِيَ كَفَنُهُ فَمَا فَضَلَ فَلْيُرْبِهِ، فَإِنْ جَهِلَ فَيُفِي كَفَنٍ آخَرَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُصْرَفُ فِي التَّكْفِينِ مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُسْتَحَبِّ: كَرَكَاةٌ فِي رِقَابٍ أَوْ غَرَمٍ، وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ اخْتِلَاطَهُ كَجَهْلِ رَبِّهِ، وَكَلَامٌ غَيْرُهُ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَلَا يَأْخُذُهُ وَرَثَتُهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ وَرَثَةُ رَبِّهِ، فَهُوَ إِذَنْ وَاضِحٌ مُتَعَيِّنٌ، وَإِلَّا فَضَعِيفٌ، وَلَا يُجْبَى كَفَنٌ لِعَدَمِ إِنْ سَبَّرَ بِخَشْيَةٍ، ذَكَرَهُ

فِي الْفُتُونِ (هـ).

باب الصلاة على الميت

وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ (و) تُسَنُّ لَهَا الْجَمَاعَةُ، وَلَمْ يُصَلُّوْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِيَّامَ (ع) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ، اخْتِرَامًا لَهُ وَتَعْظِيمًا.

وَرَوَى الْبَزَّازُ (٨٤٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٤٠٨): أَنَّهُ أَوْصَى بِذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالْإِمَامَةِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَتَسْقُطُ بِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ (و هـ م ق) كَفَسَلِهِ.

وَقِيلَ: بِثَلَاثَةٍ (و ق).

وَقِيلَ: بِجَمَاعَةٍ.

وَقِيلَ: بِنِسَاءٍ وَخَنَائِي عِنْدَ عَدَمِ الرُّجَالِ، وَتُسَنُّ لَهُنَّ جَمَاعَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ (م ش) كَالْمَكْتُوبَةِ.

وَقِيلَ: لَا، كَصَلَاتِهِنَّ بَعْدَ رَجَالٍ، فِي وَجْهِهِ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِنَّ مَنْ قَدَّمَ عَلَى الرُّجَالِ.

وَفِي الْفُصُولِ: حَتَّى قَاضِيهِ وَوَالِيهِ لَسَوْغَانِ الْاجْتِهَادِ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِالْأُولَى، وَالثَّانِيَةُ تَطْرُحُ، فَلَا يَجُوزُ؟ فَقَالَ: سَقُوطُ الْفَرَضِ فِي حَقِّهِ لَا يَمْنَعُ صِحَّتَهَا ثَانِيًا، بِذَلِكَ أَنَّ النِّسَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِنَّ فَرَضُ الصَّلَاةِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ تَصِحُّ صَلَاتُهُنَّ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِهِنَّ، لِهَذَا اخْتِجَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْغُسْلُ بِفِعْلِ الصَّبِيِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ، وَقَدَّمَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِفِعْلِ الْمُتَمَيِّزِ، كَفَسَلِهِ.

وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ نَفْلٌ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي، وَالْأُولَى بِهَا الْوَصِيُّ إِنْ صَحَّتْ (و م) إِنْ قَصَدَ خَيْرًا، وَصَحَّتْهَا عِنْدَنَا كَوَلَايَةِ نِكَاحٍ.

وَالْبَخَّاسُ الْأَبْي لا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ، ثُمَّ وَلَايَةُ النِّكَاحِ حَتَّى لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ لَا لَه.

ثُمَّ السُّلْطَانُ يُقَدِّمُ هُنَا عَلَى الْعَصْبَةِ، وَوَصِيَّتُهُ إِلَى اثْنَيْنِ قِيلَ: يُصَلِّيَانِ مَعًا، وَقِيلَ مُتَفَرِّدَيْنِ (م ١) ^(١).

وَقِيلَ: تَبْطُلُ وَوَصِيَّتُهُ إِلَى فَاسِقٍ مُبْنِيٍّ عَلَى صِحَّةِ إِمَامِيَّةٍ، وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، قَالَ فِي الْفُصُولِ: لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا جَهَلَ أَمْرَ الشَّرْعِ لَمْ تُنْفَذْ وَصِيَّتُهُ، وَلَا يَصِحُّ بِتَغْيِيرِ مَأْمُومٍ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، ثُمَّ السُّلْطَانُ (و هـ م) وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ.

وَأَنْ لَمْ يَحْضُرْ فَأَمِيرُ الْبَلَدِ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ فَالْحَاكِمُ، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَمِيرُ فَالنَّائِبُ مِنْ قَبْلِهِ فِي الْإِمَامَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ اسْتِئْذَانَ الْوَالِي، وَلَا فِي تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ رَفْعًا لِحُرْمَتِهِ، بِخِلَافِ غُسْلِهِ وَدَفْنِهِ، وَبِخِلَافِ نِكَاحٍ، وَكِتَابَةِ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ تَقْدِيمُ الْخَلِيفَةِ وَالسُّلْطَانِ وَجُوبًا (هـ)، وَوَأَقْفُوا عَلَى إِمَامِ الْحَيِّ.

ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ، ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي غُسْلِهِ، وَالْمَرَاةُ ثُمَّ الزَّوْجُ إِنْ لَمْ يُقَدِّمَ عَلَى عَصْبَةٍ (و هـ) وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَتَقِلُّ عَنْهُ: إِذَا حَضَرَ الْأَبُ وَالْأَخُ وَالزَّوْجُ فَالْأَبُ وَالْأَخُ أَوَّلَى، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الزَّوْجُ فَهُوَ أَوَّلَى.

وَأُطْلِقَ فِي الْمَحْرُورِ: ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ أَخٌ وَعَمٌّ وَابْنُهُمَا لِابْنَيْنِ لِأَنَّ لِلنِّسَاءِ مَدْخَلَ مَأْمُومَةً وَمُتَفَرِّدَةً، وَجَعَلَهُمَا الْقَاضِي فِي التَّسْوِيَةِ كَنِكَاحٍ.

وَفِي الْفُصُولِ فِي تَقْدِيمِ أَخٍ لِابْنَيْنِ عَلَى أَخٍ لِابْنَيْنِ، إِخْدَاهُمَا سَوَاءً قَالَ: وَهِيَ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ وَلَايَةُ، بِخِلَافِ الْإِرْثِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ قِيلَ فِي التَّرْجِيحِ بِالْأُمُومَةِ وَجِهَانِ، كَنِكَاحٍ، وَتَحْمِلُ عَقْلٍ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي وَلَايَةِ الصَّلَاةِ.

(١) (مسألة ١ -): قوله: (ووصيته إلى اثنين، قيل: يصليان معًا، وقيل: منفردين). انتهى.

أحدهما: يصليان معًا صلاةً واحدةً.

قدّمه في الرعاية، قال: وفيه نظر.

والقول الثاني: يصليان منفردين.

قلت: ويحتمل أن يقرع بينهما إن أوصى إليهما معًا، وإن الوصية إلى الثاني عزلًا للأول.

ويحتمل أيضًا بطلان الوصية إذا أوصى إليهما معًا، والله أعلم.

وقيل: يُقدّم سلطان على وصي، وعنه: يُقدّم ولي على سلطان.

ونقل ابن الحكم: يُقدّم زوج على عصبية، اختاره جماعة (خ) كغسلها (و م ش) وذكر الشريف: يُقدّم زوج على ابنة. وأبطله أبو المعالي بتقديم أب على جد، ويتوجه مما ذكره الشريف التعميم (و هـ) على ما سبق في كراهة إماميه بآبن (و هـ)، وفي بعض نسخ الخلاف: الزوج أولى من ابن الميت [عنه] لأنه يلزمه طاعة أبيه، فيلزمه تقديمه، كما قلنا: يلزمه تقديمه في صدور المجالس وسرورات الطرق، فقيل له: يلزمه عليه الصلوات الفرضية يُقدّم الابن إذا كان أفرأ، وإن كان يلزمه طاعته، فقال: إنما قدم [عليه] هناك لأنه لا ولاية له في ذلك، وله ولاية في هذه الصلاة.

وفي بعض النسخ: الزوج أولى من سائر العصبات، في إحدى الروايتين، وقاس عليه ابنة منها، فقيل له: إنما لم يُقدّم عليه لأنه يلزمه طاعة أبيه، فقال: فيجب أن يُقدّم عليه في سائر الصلوات المفروضات، ويجب أن يُقدّم عليه في الغسل والدفن، ثم ذكر رواية أبي داود السابقة في الإمامة، وقال: فقد أجاز تقدمه عليه، ويخرج من تقديم الزوج تقديم المرأة على ذوات قرابته.

وعند الأجرى: يُقدّم السلطان ثم وصي ثم زوج ثم عصبية.

والسيد أولى برقيقه من سلطان على الأصح (و) كغسله.

وإن قدم الوصي غيره فوجهان (م ٢) (١)، ومن قدمه ولي بمنزله.

قال أبو المعالي: فإن غاب الأقرب بمكان نفوت الصلاة بحضوره تحولت للابعد، فله منع من قدم بوكالة ورسالة، كذا قال، وقاله الحنفية، ويتوجه: لا، كنيكاح، ويتوجه فيه تخريج من هنا.

ويقدم مع التساوي الأولى بالإمامة؛ وقيل: الأسن (و هـ ش) لأن دعاء أقرب إجابة، وهو أكبر المقصود، فلو قدم غيره فقيل: لا يملك ذلك (م ٣) (٢) (و هـ)، وخر بعيد مقدم على عبد قريب، لأنه لا ولاية له، ويتوجه احتمال، والرجال

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قدم الوصي غيره فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى:

أحدهما: ليس له ذلك.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: له ذلك.

قلت: وهو ضعيف جداً؛ لأن الوصي له غرض صحيح في تخصيص الموصى إليه بالصلاة، بخاصية فيه لا توجد في غيره عنده، ولها نظائر، بل يقال: إن لم يصل بطلت الوصية، ورجعت الأحقية إلى أربابها، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ويقدم مع التساوي الأولى بالإمامة، وقيل: الأسن؛ لأن دعاء أقرب [إجابة] وهو أكبر المقصود، فلو قدم غيره [فقيل] لا يملك ذلك). انتهى.

قلت: هذا القول هو الصواب، كالوصي، على ما تقدم، والحق ليس مخصوصاً به، بل هم متساوون فيه، وله نوع مزينة، فقدم بها، ويحتمل قول آخر: بأنه يملك ذلك، كسائر الأولياء، كالوصي، لكنه ضعيف، ومع ضعفه يحتمله كلامه في المغني والشرح وغيرهما، فإنهم قالوا: ومن قدم الولي فهو بمنزلة؛ لأنها ولاية تثبت له، فكانت له الاستنابة فيها، كولاية النكاح. انتهى.

وقاله المصنف قبل ذلك أيضاً، فقال: ومن قدمه ولي بمنزلة. انتهى.

لكن مراد هؤلاء والله أعلم: إذا اختص الولي بذلك، لكونه أولى؛ لأنه ليس في درجته من يساويه لقربه، وفي هذه المسألة حصل التساوي، لكن له نوع مزينة وهو الكبير، إذا علم ذلك فيحتمل أن يقال في كلام المصنف نقص، وهو القول بأنه يملك تقديم غيره، وأطلق الخلاف.

والعلة المرجحة في عدم تقديم غيره هنا غير موجودة في جميع الأولياء، فلذلك قدم هناك جواز تقديم الولي غيره. وفي هذه المسألة إما أنه اقتصر على هذا القول، ويكون طريقة لبعض الأصحاب، وهو الظاهر، أو حصل في الكلام سقط، والله أعلم.

وتقدم الكلام على هذا وشبهه في المقدمة.

الْأَجَانِبُ أَوَّلَى بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ نِسَاءِ أَقَارِبِهَا، وَإِنْ بَدَرَ أَجْنَبِيٌّ وَصَلَّى، فَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ خَلْفَهُ صَارَ إِذْنًا، وَيُشْبِهُ تَصَرُّفَ الْفُضُولِيِّ إِذَا أُجِيزَ، وَإِلَّا قُلَّةُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهَا حَقَّةٌ.

ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي [وَوَظَاهِرُهُ] لَا يُعِيدُ غَيْرُ الْوَلِيِّ، وَقَالَهُ الْحَنَفِيُّ عَلَى أَصْلِهِمْ، وَلَا يَجِيءُ هَذَا عَلَى أَصْلِنَا، وَتَنْشِيبُ الْمَسْأَلَةِ بِتَصَرُّفِ الْفُضُولِيِّ يَقْتَضِي مَنَعَ التَّقْدِيمِ بِلَا إِذْنٍ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَتَقْدِيمٍ غَيْرِ صَاحِبِ النَّيْتِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ بِلَا إِذْنٍ، وَيَحْتَمِلُ الْمَنَعَ هُنَا لِمَنَعَ الصَّلَاةَ ثَانِيًا وَكَرَّهَهَا ثَلَاثًا، عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ: الْوَلِيُّ لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يُبْطِلَ حَقَّهُ إِلَّا أَنْ يُسْقِطَهُ الْوَلِيُّ، فَإِذَا لَمْ يُسْقِطْ حَقَّهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ جَارٌ وَانْتَقَضَتِ الصَّلَاةُ الْأَوَّلَى، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ ثُمَّ حَضَرَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ انْتَقَضَ ظَهْرُهُ، فَقَالَ: حَقُّ التَّقْدِيمِ الَّذِي لِلْوَلِيِّ يُسْقِطُ بِسُقُوطِ فَرَضِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ سَقَطَ فَرَضُ الصَّلَاةِ بِفِعْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَوْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ لَكَانَ فَرَضُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ سَاقِطًا، وَصَلَاتُهُمْ مُحْتَسِبًا بِهَا، وَإِذَا سَقَطَ فَرَضُهَا سَقَطَ التَّقْدِيمُ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا.

وَمَنْ مَاتَ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ فِيهِ الْفُضُولُ يُقَدِّمُ أَقْرَبَ أَهْلِ الْقَابِلَةِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالْأَشْفَقِ، وَالْمَرَادُ كَالْإِمَامَةِ.

فَصْلٌ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَفْضَلُ (و).

وَقِيلَ: الْأَكْبَرُ.

وَقِيلَ: الْأَدْنَى.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ السَّابِقُ (و ش) إِلَّا الْمَرْأَةُ (و) جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي، كَمَا لَا يُؤْخَرُ الْمَفْضُولُ فِي صَفِّ الْمَكْتُوبَةِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَقُرْبُ الْإِمَامِ، وَقَالَ: لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ، ثُمَّ الْقُرْعَةُ، وَمَعَ التَّسَاوِي يُقَدَّمُ مَنْ اتَّفَقَ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْحُرُّ ثُمَّ الْعَبْدُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الْحَتَّى ثُمَّ الْمَرْأَةُ، نَقْلًا الْجَمَاعَةَ، كَالْمَكْتُوبَةِ.

وَعَنْهُ: الصَّبِيُّ عَلَى الْعَبْدِ (و م ش).

وَعَنْهُ: عَبْدٌ عَلَى حُرٍّ دُونَهُ (و هـ).

وَعَنْهُ: الْمَرْأَةُ عَلَى الصَّبِيِّ (خ) كَمَا قَدَّمَهَا الصَّحَابَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْفَرَقُ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا، اخْتَارَهَا الْحِزْبِيُّ وَأَبُو الْوَفَاءِ، وَتَصَرَّهَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي مَكْتُوبَةٍ ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَقِيلَ: وَعَلَى عَبْدٍ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ (ع) وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ أَمَامَهَا فِي الْمَسِيرِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَجُمِعَ الْمَوْتَى فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م) كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ أَوْ شَتَّى، وَقِيلَ عَكْسُهُ (و ش)، وَيَتَوَجَّهُ أَحْثَمَالُ بِالتَّسْوِيَةِ (و هـ).

وَيُسْتَحَبُّ وَقُوفُ الْإِمَامِ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَسَطِ الْمَرْأَةِ، نَقْلًا وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و ش) وَالْحَتَّى بَيْنَهُمَا.

وَعَنْهُ: يَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ.

وَعَنْهُ: عِنْدَ صَدْرَيْهِمَا (و هـ) لَا عِنْدَ وَسْطِهِ وَمَنْكِهَيَا (م).

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ يُسَوِّي بَيْنَ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الرِّجَالِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَنَقَلَ الْمِثْمُونِيُّ فِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ وَلَعَلَّهُ أَوْ نِسَاءً يُجْعَلُونَ دَرَجًا، رَأْسُ هَذَا عِنْدَ رِجْلِ هَذَا، وَأَنَّ هَذَا وَالتَّسْوِيَةَ سَوَاءً، قَالَ الْخَلَّالُ: عَلَى هَذَا ثَبَتَ قَوْلُهُ، وَكَذَا قَالَهُ (هـ م) فِي رِجَالٍ أَوْ نِسَاءً، وَأَنَّهُ إِنْ شَاءَ جَعَلَ رَأْسَ كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ مَنْكِبِ الْآخَرِ، وَمَعْدَمُهَا يُسَوِّي بَيْنَ رُءُوسِهِمْ، وَكَذَا جَمَاعَةٌ خَتَانِي، لَا أَنَّ رَأْسَ كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ رِجْلِ الْآخَرِ (ش) وَيُقَدَّمُ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَوْتَى الْأَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ وَقِيلَ: وَلِيٌّ أَسْبَقَهُمَا حُضُورًا.

وَقِيلَ: مَوْتًا.

وَقِيلَ: تَطْهِيرًا، ثُمَّ الْقُرْعَةُ وَلِلْوَلِيِّ كُلِّ مَيِّتٍ أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَلَاتِهِ عَلَى وَلِيِّهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصِفَهُمْ وَأَنْ لَا يَنْقِصَهُمْ عَنْ ثَلَاثَةِ صُفُوفٍ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، لِلْأَخْبَارِ، وَسَبَقَ حُكْمُ الْفَدَى فِي بَابِ مَوْقِفِ الْجَمَاعَةِ.

فصل

ثُمَّ يَحْرُمُ كَمَا سَبَقَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ.
وَعَنْ: (و) وَعَنْهُ يَسْتَفْتِحُ (و هـ) قَبْلَهُ، اخْتَارَهُ الْخَلَاءُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، نَقَلَ ابْنُ
مَنْصُورٍ أَنَّ أَحْمَدَ كَانَ يَفْعَلُهُ.
وَنَقَلَ الْفَضْلُ أَنَّهُ أَرْسَلَهُمَا (و هـ ر) قَالَ أَحْمَدُ: وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ سِرًّا وَلَوْ لَيْلًا (و) فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ: وَسُورَةُ.

وَفِي الْفُصُولِ: لَا يَقْرَأُهَا، بَلَا خِلَافٍ عَلَى مَذْهَبِنَا، ثُمَّ يَكْبِّرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ،
وَأَسْتَحَبَّ الْقَاضِي بَعْدَهَا: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ الْمُرْسَلِينَ وَأَنْبِيَائِكَ الْمُرْسَلِينَ، وَأَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ) لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
نَقَلَ: يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُرْسَلِينَ، ثُمَّ يَكْبِّرُ فَيَدْعُو سِرًّا (و) قَالَ أَحْمَدُ: لَا تُؤَقِّتُ، أَدْعُ لَهُ بِأَحْسَنِ مَا يَخْضُرُكَ،
أَنْتَ شَفِيعٌ، يُصَلِّي عَلَى الْمَرْءِ عَمَلُهُ، وَيُسْتَحَبُّ مَا رَوَى (م) وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا
وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأَنْتَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا
أَجْرَهُ، وَلَا تُفْضِلْنَا بَعْدَهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَأَعْفُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاعْغِشْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ
وَالْبَرَدِ، وَتَقَوِّ مِنْ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ ذَارًا خَيْرًا مِنْ ذَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا
خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، اللَّهُمَّ إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٌ فِي ذِمَّتِكَ وَحَتْلٍ جَوَارِكَ، فَقِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ
النَّارِ، وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَمْدِ، اللَّهُمَّ فَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا زَادَ الدُّعَاءَ لِوَالِدَيْهِ
بِالْمَغْفُورَةِ وَالرَّحْمَةِ، لِلْخَبَرِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَاقْتَصَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ، لِلْخَبَرِ، لَكِنْ زَادُوا:
وَالدُّعَاءَ لَهُ، وَزَادَ جَمَاعَةٌ: سُؤَالَ الْمَغْفُورَةِ لَهُ.

وَفِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: فِي الصَّبِيِّ الشَّهِيدِ أَنَّهُ يُخَالِفُ الْكَبِيرَ فِي الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفُورَةِ، لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي
الْفُصُولِ: أَنَّهُ يَدْعُو لِوَالِدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لَهُ، فَالْعُدُولُ إِلَى الدُّعَاءِ لِوَالِدَيْهِ هُوَ السُّنَّةُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ الدُّعَاءَ لِوَالِدَيْهِ،
بَلْ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا دُخْرًا وَفَرْطًا، وَشَفِيعَةً فِينَا، وَنَحْوَهُ.

وَعِنْدَنَا: إِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ دَعَا لِمَوَالِيهِ، وَمُرَادُهُمْ فِيمَنْ بَلَغَ مَجْتُونًا وَمَاتَ، كَصَغِيرٍ.

نَقَلَ حَنْبَلٌ وَغَيْرُهُ: وَيُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ فِي الدُّعَاءِ.

وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ: لَا بِأَس.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، اخْتَارَهُ الْخَلَاءُ، وَاحْتَجَّ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ
لَا يَتَعَيَّنُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ فِي الثَّالِثَةِ، بَلْ يَجُوزُ فِي الرَّابِعَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا، ثُمَّ يَكْبِّرُ الرَّابِعَةَ وَيَقِفُ قَلِيلًا (و هـ م ق) نَقَلَهُ
الْجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهُ الْحَرْثِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُمْ لِيَكْبُرَ آخِرُ الصُّلُوفِ وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمُ الْوُقُوفَ، وَصَرَّحَ بَعْدِيهِ
بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: وَيَدْعُو (و ق) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالْأَجْرِيُّ وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي
أَوْفَى فَعَلَهُ، وَخَبَّرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ الْمَجْرِيُّ ضَعِيفٌ قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مَنْ أَصْلَحَ مَا رَوَى، وَقَالَ: لَا
أَعْلَمُ شَيْئًا يُخَالِفُهُ، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».
وَقِيلَ: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ - وَفَتَحَ النَّاءُ أَفْصَحَ -، وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُ، وَاعْفُ لَنَا وَلَهُ».

وَفِي الرَّسِيلَةِ رَوَايَةٌ: «أَيُّهَا شَاءَ، وَلَا يَتَشَهَّدُ وَلَا يُسَبِّحُ مُطْلَقًا»، نَصَّ عَلَيْهِ (و).

وَاخْتَارَ حَرْبٌ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، لِأَنَّهُ قَوْلُ عَطَاءٍ، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَاحِدَةً (و م) عَنْ يَمِينِهِ، وَيَجُوزُ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ،
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَجُوزُ ثَانِيَةٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَزَادَ الْحَاكِمُ فِي رَوَايَةٍ فِي خَبَرِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى
الْمَذْكُورِ: تُسَلِّمَتَيْنِ، وَصَحَّحَهُ، وَأَسْتَحَبَّ الْقَاضِي ثَانِيَةً، وَذَكَرَهُ الْخُلَوَائِيُّ رَوَايَةً (و هـ ش).

وظاهر كلامهم يجهز إمام بها، وقالة بغض الحنفية، وظاهر كلام ابن الجزري يسير (و هـ ش م) قيل له في رواية ابن القاسم: تعرف عن أحد من الصحابة أنه كان يسلم عليها تسليمتين؟ قال: لا، ولكن يروى عن ستة من الصحابة أنهم كانوا يسلمون واحدة خفية عن يمينه: ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وإبله، وزيد بن ثابت.

وهل يتابع الإمام في التسليمة الثانية؟ يتوجه، كالفقوت في الفجر. وفي الفصول: يتبعه في الفوت، قال: وكذا [في] كل شيء، لا يخرج به عن أقاويل السلف (م ٤).^(١) ويرفع يديه مع كل تكبير، نص عليه (م ر) واختاره جماعة من الحنفية، فعلة أنس وابن عمر، وزوي عنه مرفوعا، لا الأولى فقط (هـ) وهو أشهر عن (م) وصيغة الرفع وانتهائه كما سبق في صفة الصلاة، واستحب أحمد وقوفه مكانه حتى ترتفع.

وعنه: إن لم يقف.

قيل له: يستأذن من انصرف من المقبرة؟ قال: لا، قيل: فيقول: انصرفوا رحمكم الله؟ قال: بدعة، وكرهه أبو حفص، وأن ينصرفوا قبل أن يؤذوا، وهو رواية عن (م) وقالة جماعة من الصحابة، والأول قول عامة العلماء (و).

فصل

يشترط لها كمكتوبة (و).

قال صاحب الخلاصة، والتلخيص، وجماعة: وحضور الميت بين يديه، فلا تصح على جنازة محمولة. صرح به جماعة في المسبوق (و) لأنها كلام، ولهذا لا صلاة بدون الميت، قال صاحب المحرر وغيره: وقربها من الإمام مقصود، كقرب المأموم؛ لأنه يسن الدنو منها.

ولو صلى وهي من وراء جدار لم يصح. وفي الخلاف: صلاة الصف الأخير جائزة ولو حصل بين الجنازة وبينه مسافة بعيدة، ولو وقف في موضع الصف الأخير بلا حاجة لم يجز، وإسلام الميت، ولا يشترط معرفة عين الميت، فينوي الصلاة على الحاضر.

وقيل: إن جهله نوى من يصلي عليه الإمام.

وقيل: لا.

والأولى معرفة ذكوريته وأنثويته واسمه، وتسويته في دعايته، وإن نوى أحد الموتى أعتبر تعيينه، كتزويجه أحد مولتيه، فإن بان غيره فسبقت في باب التية، وجزم أبو المعالي: لا يصح، قال: وسبق نظيره في تية التيمم، قال: فإن نوى على هذا الرجل فإن امرأة أو عكسه فالتيمم تجزئه، لقوة التعيين على الصفة في الإيمان وغيرها، وهو معنى كلام غيره، والقرض القيام في فرضها (و) وظاهره ولو تكررت إن قيل الثانية فرض (و ش) والتكبير (و) فلو نقص تكبيرة عمدا بطلت، وسهوا يكبرها، ما لم يطل الفصل.

وقيل: يعيدها، والفتاحة على الأصح فيها (و ش).

وعنه: لا يقرأها في مقبرة، ولم يوجب شيخنا قراءة، بل استحبابها (هـ م) وهو ظاهر نقل أبي طالب. ونقل ابن وأصيل وغيره: لا بأس، والصلاة على النبي ﷺ (و ش) قال صاحب المحرر وغيره: إن وجبت في الصلاة وأذن دعاء للميت (و) وتسليمة (هـ).

وعنه: بثان (خ) خرجهما أبو الحسين وغيره، ولعل ظاهر ذلك لا تتعين القراءة في الأولى، والصلاة في الثانية، والدعاء في الثالثة، خلافا للمستوعب والكافي ولم يستدل له، وقالة في الواضح في القراءة في الأولى، وهو ظاهر كلام أبي المعالي وغيره، وسبق كلام صاحب المحرر.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يتابع الإمام في التسليمة الثانية؟ يتوجه، كالفقوت في الفجر، وفي الفصول: يتبعه في الفوت، قال:

وكذا في كل شيء لا يخرج به عن أقاويل السلف). انتهى.

قلت: الصواب هنا تقديم المتابعة، وإن قلنا: يتابعه في الفوت؛ لأن صلاته هنا قد فرغت بالتسليمة الأولى.

(ر): روايتان

(ق): قول الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَيَشْتَرِطُ لَهَا تَطْهِيرُ الْمَيِّتِ بِمَاءٍ، أَوْ تَيْمُمٌ لِعَذْرِ (و) فَإِنْ تَعَذَّرَ صَلَّيْ عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَ.

فصل

وَأِنْ كَبَّرَ الْإِمَامُ سَبْعًا تَابِعَهُ الْمَأْمُومُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، اخْتَارَهُ الْخَلَالُ وَصَاحِبُهُ وَابْنُ بَطَّةَ وَأَبُو حَفْصٍ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمْ، وَاجْتَنَبَ بِالْأَخْيَارِ، قَالَ: وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الْمَأْمُومَ يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ، كَذَلِكَ تَكْبِيرَاتُ الْجَنَازَةِ. وَعَنْهُ: يُتَابِعُهُ إِلَى خَمْسٍ، وَاخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُتَابِعُهُ إِلَى أَرْبَعٍ فَقَطْ (و) وَهُوَ الْمَذْهَبُ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، قَالَ: كَمَا لَوْ عَلِمَ. وَقَالَ أَيْضًا: أَوْ ظَنَّ بِدَعْوَتِهِ أَوْ رَفَضَهُ، لِإِظْهَارِ شِعَارِهِمْ، وَهَلْ يَدْعُو بَعْدَ الزِّيَارَةِ؟ يَخْرُجُ عَلَى الدُّعَاءِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ. وَقِيلَ: لَا يَدْعُو هُنَا^(١)؛ لِأَنَّهُ تَكْبِيرٌ لَا يُسْتَحَبُّ.

وَقِيلَ: يَدْعُو هُنَا.

وَلَوْ كَبَّرَ فَجِيءَ بِثَانِيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَكَبَّرَ وَنَوَاهَا لَهُمَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ تَكْبِيرِهِ أَرْبَعٌ جَازَ عَلَى غَيْرِ الرَّوَايَةِ الثَّالِثَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، ثُمَّ هَلْ يَكْبُرُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ مُتَابِعًا كَمَسْبُوقٍ أَمْ يَقْرَأُ فِي الْخَامِسَةِ وَيُصَلِّي فِي السَّادِسَةِ وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ فِي السَّابِعَةِ، أَمْ يَدْعُو فَقَطْ؟ فِيهِ أَوْجُهَةٌ.

وَفِي إِعَادَةِ الْقِرَاءَةِ أَوْ الصَّلَاةِ لِلَّتِي حَضَرَتْ بَعْدَهُمَا الْوَجْهَانِ (م ٥، ٦) (١).

(١) تنبيه: قوله: (وهل يدعو بعد الزيادة؟ يخرج على الدعاء بعد الرابعة، وقيل: لا يدعو هنا؛ لأنه تكبير لا يستحب، وقيل: يدعو هنا). انتهى.

فذكر المصنف فيما مضى: أن الصحيح من المذهب أنه لا يدعو بعد الرابعة، وقدمه.

وقال هنا: يخرج على الدعاء بعد الرابعة، فيكون المقدم أيضًا في هذه المسألة أنه لا يدعو بعد الزيادة؛ لأنه خرجها على تلك، وقدمه في الرعاية الكبرى أيضًا.

قلت: الصواب أيضًا أنه يدعو هنا فيما قبل الأخير، وإن قلنا لا يدعو بعد الرابعة، وهو احتمال للمجد، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (ولو كَبَّرَ فَجِيءَ بِثَانِيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَكَبَّرَ وَنَوَاهَا لَهُمَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ تَكْبِيرِهِ أَرْبَعٌ جَازَ عَلَى غَيْرِ الرَّوَايَةِ الثَّالِثَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، ثُمَّ هَلْ يَكْبُرُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ مُتَابِعًا كَمَسْبُوقٍ، أَمْ يَقْرَأُ فِي الْخَامِسَةِ، وَيُصَلِّي فِي السَّادِسَةِ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ فِي السَّابِعَةِ، أَوْ يَدْعُو فَقَطْ؟

فيه أوجه، وفي إعادة القراءة أو الصلاة التي حضرت بعدهما الوجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا كَبَّرَ وَجِيءَ بِثَانِيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَكَبَّرَ وَنَوَاهَا لَهُمَا، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ تَكْبِيرِهِ أَرْبَعٌ، فَإِنَّهُ يُجِزُ عَلَى غَيْرِ الرَّوَايَةِ الثَّالِثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا قَبْلَ ذَلِكَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَعَلَى الْمَنْصُوصِ، هَلْ يَكْبُرُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ مُتَابِعًا، أَمْ يَقْرَأُ وَيُصَلِّي وَيَدْعُو، أَمْ يَدْعُو فَقَطْ؟ أَطْلَقَ الْخِلَافَ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الْخَامِسَةِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّادِسَةِ، وَيَدْعُو فِي السَّابِعَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ.

وقدمه في المغني والشرح وصحاحه، وشرح ابن رزين والرعايتين والحاوئين وغيرهم.

والوجه الثاني: يدعو عقيب كل تكبيرة، اختاره القاضي في الخلاف.

قال في مجمع البحرين: وهو أصح، وأطلقهما في المذهب والتلخيص ومختصر ابن تيميم.

والوجه الثالث: يكبر متتابعًا، وهو احتمال لابن عقيل.

وقال في الرعاية الكبرى: وقيل: بل يقرأ الحمد في الرابعة، ويصلي على النبي ﷺ في الخامسة، ويدعو في السادسة، ليحصل للرابع

أربع تكبيرات. انتهى.

(المسألة الثانية - ٦): قول المصنف: (وفي إعادة القراءة أو الصلاة التي حضرت بعدهما الوجهان).

قال ابن حمدان في الرعاية الكبرى وهل يعيد القراءة والصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية للتي حضرت؟ فيه وجهان.

انتهى.

وقال ابن تيميم: وهل يعيد القراءة والصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية للتي حضرت؟ على وجهين. انتهى.

وقيل للقاضي: إن لم يزد في التكبير أدى إلى النقصان في حق الجنائز الثانية والثالثة، فأجاب بأنه غير مُنتبِع، كما قلنا في القارن تسقط أفعال العمرة، وإذا أدركه رايكنا ولا تبطل في المنصوص بمجاورة سبغ عمداً (و).
قال أحمد: وينبغي أن يسبح به، وقبلها لا يسبح به، وذكر ابن حامد وغيره وجهاً: تبطل بمجاورة أربع عمداً، وبكل تكبيرة لا يتابع فيها.

وفي الخلاف قول أحمد في رسالة مسند: خالفني الشافعي في هذا فقال: إذا زاد على أربع نفاذ الصلاة، واخرج بحديث النجاشي، قال أحمد: والحجة له.

ولا يجوز أن يسلم المأموم قبله، نص عليه (هـ م ر ق) لأنها زيادة مختلف فيها، وذكر أبو المعالي وجهاً، ينوي مفارقتها ويسلم، والمفرد كالإمام في الزيادة، وإن شاء مستبوق قضائها، وإن شاء سلم معه، قال بعضهم، هو أولى.

وفي الفصول: إن دخل معه في الرابعة ثم كبر الإمام على الجنائز الرابعة ثلاثاً تمت للمسبوق صلاة جنازة، وهي الرابعة، فإن أحب سلم معه.

وإن أحب قضى ثلاث تكبيرات، ليتم صلاته على الجميع، ويتوجه احتمالان: يتم صلاته على الجميع وإن سلم معه، يتم أربع تكبيرات للجميع، والمحدور النقص من ثلاث ومجاورة سبغ، ولهذا لو جيء بجنازة خائسة لم يكبر عليها الخائسة، ويجوز بل يستحب للمسبوق أن يدخل بين التكبيرتين كالحاضر (ع) وكغيرها.

وعنه: ينتظر تكبيرة (و هـ م ر ق) لأن كل تكبيرة كركعة، فلا يشتغل بقضائها بخلاف الحاضر فإنه مذكرك للتكبيرة، فيأتي بها وقت حضوره.

وفي الفصول رواية: إن شاء كبر وإن شاء انتظر، وليس أحدهما أولى من الآخر، كتاب الصلوات، كذا قال، ويقطع قراءته للتكبيرة الثانية؛ لأنها سنة، ويتبعه كمستبوق يركع إمامه.

واختار صاحب المحرر: يتمها ما لم يخف فوت الثانية؛ لأنه لم يترك متابعة واجبة، فيتوجه مثله من ركع إمامه، ولا فرق، وذلك كلامهم أن القراءة لو وجبت أتمها، وهو واضح، وإذا كبر الإمام قبل فراغه أدرك التكبيرة كالحاضر، وكذا إذا كبر رايكنا.

وذكر أبو المعالي وجهاً لا، ويدخل مستبوق في الأصح بعد الرابعة.
وقيل: إن قلنا بعدها ذكر، ونفسي ثلاثاً، وقيل أربعاً، ونفسي ما فاته على صفي، فإن خشى رفعها تابع، رفعت أم لا، نص عليه (و م ق).

وعنه: متتابعاً، فإن رفعت قطعه (و هـ).

وقيل: يتمه، وقاله بغض الحنفية: ما لم توضع على الأكتاف، وقاله بعضهم، ما لم تتابعه.

= فإن كان ما ذكره ابن تميم وابن حمدان مراد المصنف، وهو الصواب، فالألف في قوله: (أو الصلاة)، وقعت زائدة سهواً، ويكون مراده بالقراءة قراءة الفاتحة، وبالصلاة الصلاة على النبي ﷺ ويكون الضمير في قوله بعدهما، عائداً إلى التكبيرتين الأولتين المشتملتين على القراءة والصلاة، ولكن لم يتقدم لهما ذكر في كلامه، إلا أن في قوله وفي إعادة القراءة والصلاة إشعاراً بأنهما قد فعلا في عملهما، وهما التكبيرة الأولى والثانية.

فعلى هذا يكون الصحيح من الوجهين أنه يعيد القراءة والصلاة على النبي ﷺ وهو الصواب، والله أعلم.

تنبيهان: الأول: قوله في الصلاة على الجنائز: (وفي فعل البعض بعد البعض وجهان). انتهى.

يعني: هل تكون الصلاة الثانية فرض كفاية أم لا؟ وهذا من تنمة كلام الشيخ تقي الدين.

والمذهب: أنها لا تكون فرض كفاية، بل سنة، وقد قطع المصنف بأن فرض الكفاية، إذا فعل مرة يكون الفعل الثاني سنة.

وأنكر على من قال: هو فرض كفاية، ذكره في صلاة التطوع عند القول بأن العلم أفضل التطوعات

الثاني: قوله: (والمحدور النقص من ثلاث).

كذا في النسخ، وصوابه: والمحدور النقص من أربع لأن الواجب أربع لا ثلاث، والله أعلم.

وقيل: على صفة (و) والأصح إلا أن ترفع فتابع، وإن سلم ولم يقضيه صح، اختاره الأكثر.
وعنه: لا (و) اختاره أبو بكر والأجري والحلواني وابن عقيل وقال: اختاره شيخنا، وقال: ويقضيه بعد سلامه، لا يأتي به ثم يتبع الإمام، في أصح الروايتين.

فصل

ومن صلى لم يصل ثانيًا (و) كما لا يستحب رده سلامًا ثانيًا، ذكره صاحب المحرر، وكذا في المغني: لا يستحب هنا، ونص أحمد هنا: يكره، على ما ذكره جماعة، وإنما احتجوا بقول أحمد في رواية أحمد بن نصر إذا صلى مرة يكفيه، ولكن من لم يصل فإذا وضعت فإن شاء صلى على القبر.
وقيل: يحرم، وذكره في المتعجب نصًا، كالغسل والتكفين والدفن، وفي كلام القاضي: الكراهة وعدم الجواز، واحتج بمسألة السلام السابقة أن من رده بعد الأول صح الرّد، ولو رده الأول مرة ثانية لم يعتد بالثاني.
وقال أيضًا: معلوم إن تكرّر الصلاة من شخص واحد لا يصح.
وفي الفصول: لا يصلّيها مرتين، كالعيد.

وقيل: يصلّي، اختاره في القنن وشيخنا، وأطلق في الوسيلة والفروع عن ابن حامد أنه يصلّي، لأنه دعاء، واختار ابن حامد وصاحب المحرر: يصلّي تبعًا، وإلا فلا، إجماعًا، قال: كفيّة الصلوات تستحب إعادتها تبعًا مع الغير، ولا تستحب ابتداء.

ومن لم يصل جاز أن يصلّي (هـ م) بل يستحب (و ش) لصلاتهم على النبي ﷺ، كما لو صلى عليه بلا إذن وال حاضر، أو ولي بعده حاضر، فإنها تعاد تبعًا (و) لا إلى ثلاثة أيام (هـ م).

وقيل: يصلّي من لم يصل إلى شهر، وقيل: ابن شهاب به، والأول جزم به صاحب المغني والتلخيص وغيرهما.
وقيل: لا تجزئه بيعة السنة، جزم به أبو المعالي، لأنها لا يتغل بها، لتغيّبها بدخولها فيها، كذا قال، وذكر شيخنا أن بغض أصحابنا ذكر وجهها: أنها فرض كفاية (و ش) مع سقوط الإثم بالأولى (ع) ولعل وجهها بأنها شرعت لمصلحة، وهي الشفاعة، ولم تعلم، وتجاب بأنه يكفي الظن.

وقال أيضًا: فروض الكفايات إذا قام بها رجل سقط، ثم إذا فعل الكل ذلك كان كله فرضًا، ذكره ابن عقيل محل وفاق، لكن لعله إذا فعلوه جميعًا فإنه لا خلاف فيه، وفي فعل البعض بعد البعض وجهان سبق في صلاة التطوع، ومتى رقيت لم توضع لاحد، فظاهرة بكره.
وقيل: لا.

وقال أحمد: إن شاء قال لهم: فمعوها حتى يصلوا عليها، فيضموها فيصلّي، وإن دفن صلى عليه إلى شهر، قيل: من دفيه، وقيل من مؤبده (م ٧)، وتحرّم بعده، نص عليه.

وقال في الخلاف: أجاب أبو بكر فيما سأله أبو إسحاق عن قول الراوي بعد شهر: يريد شهرًا، كقول تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨] يريد الحين، وذكر جماعة: وزيادة سيرة، ولعله مراد أحمد، فإنه أخذ بفعله عليه السلام، وكان بعد شهر، قال القاضي: كاليومين، وقيل إلى سنة.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن دفن صلى عليه إلى شهر، قيل: من دفته، وقيل: من موته). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: أول المدة من حين دفته، وهو الصحيح.

جزم به في التلخيص والبلغة والوجيز وغيرهم، وصححه الشافعي وغيره، وقدمه في المستوعب والراعيين والحاويين، وجمع البحرين والفاق والزركشي، وقال: هذا المشهور.

واختاره ابن أبي موسى وغيره، فعلى هذا لو لم يدفن مدة تزيد على شهر جاز أن يصلّي عليه إلى تمام الشهر منذ دفن.

والوجه الثاني: أول المدة من حين الموت، اختاره ابن عقيل.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: مَا لَمْ يَبْلُ. فَإِنْ شَكَّ فِي بَقَايِهِ فَوَجَّهَانِ (م ٨) (١).
 وَقِيلَ: أَبَدًا (و ش) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا يَوْمَ مَوْتِهِ، (ش) وَعِنْدَ (هـ م) هُوَ كَمَا قَبْلَ الدُّفْنِ.
 وَرَوَى أَحْمَدُ (٤/ ١٥٤)، وَالْبُخَارِيُّ (٣٨١٦): «أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ كَالْمَوْدِعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى عَلَيْهِمْ»، فَلِذَلِكَ كَانَ خَاصًّا.
 وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى قَبْرِهِ ﷺ (ع) لِئَلَّا يَتَّخِذَ مَسْجِدًا، وَالْمَسْجِدَ مَا اتَّخَذَ لِلصَّلَاةِ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ.
 وَقَالَ صَاحِبُ الْخِلَافِ وَالْمَحْرُورِ: إِنَّمَا لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهِ إِلَّا لئَلَّا يَتَّخِذَ قَبْرَهُ مَسْجِدًا، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ، أَوْ لِيُتَمَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ شَهْرٍ، وَمَنْ شَكَّ فِي الْمَدَّةِ صَلَّى حَتَّى يَعْلَمَ فَرَاعَهَا، وَيَتَّجِجَ الْوَجْهَ فِي الشُّكِّ فِي بَقَايِهِ (و هـ) هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِي مَذْهَبِهِ: إِذَا شَكَّ فِي تَفْسِيخِهِ وَتَفَرُّقِهِ لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَكَذَا حُكْمُ غَرِيبٍ وَنَحْوِهِ.
 وَقِيلَ: إِذَا تَفَسَّخَ الْمَيِّتُ فَلَا صَلَاةَ.
 وَلَا تَصِحُّ مِنْ وَرَاءِ جَائِلٍ قَبْلَ الدُّفْنِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) لِيَسَدَّ الْحَاجَةَ، وَسَبَقَ أَنَّهُ كَلِمَامٌ، فَيَجِيءُ الْخِلَافُ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ، كَالْكَلْبَةِ.
 وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ وَالْأَخَاذُ نَصُّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ مَسَافَةً قَصِيرَ وَدُونَهَا، فِي قِبْلَتِهِ أَوْ وَرَاءَهُ بِالنِّيَّةِ وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ (و هـ م).
 وَقِيلَ: إِنْ كَانَ صَلَّى عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَا يُصَلِّيُ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ. يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ: إِنْ مَاتَ رَجُلٌ صَالِحٌ صَلَّى عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّ بِقِصَّةِ النَّجَاشِيِّ وَإِطْلَاقِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا يُخَالِفُهُ.
 قَالَ: وَمُقْتَضَى اللَّفْظِ أَنَّ مَنْ كَانَ خَارِجَ السُّورِ أَوْ مَا يُقَدَّرُ سَوْرًا يُصَلِّيُ عَلَيْهِ، لَكِنْ هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ انفِصَالِهِ عَنِ الْبَلَدِ بِمَا يُعَدُّ الدُّعَابُ إِلَيْهِ نَوْعٌ مَتَّفَعٌ.
 وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي: يَكْفِي خَمْسُونَ خُطْوَةً.
 قَالَ شَيْخُنَا: وَأَقْرَبُ الْحُدُودِ مَا تَجِبُ فِيهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ مِنَ أَهْلِ الصَّلَاةِ فِي الْبَلَدِ، فَلَا يُعَدُّ غَائِبًا عَنْهَا، وَمُدَّتُهُ كَمُدَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ.
 وَفِي الْخِلَافِ: يُصَلِّيُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ الْكَبِيرِ وَلَمْ يَقْدِرْ بِغَضِّهِمْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: بَلَى، لِلْمَشَقَّةِ، وَأَبْطَلَهَا صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِمَشَقَّةِ مَرَضٍ وَمَطَرٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا تَخْرِيجٌ.
 وَإِنْ خَضَرَ الْغَائِبُ اسْتَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ ثَانِيًا، جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ، فَيُعَايَا بِهَا.
 وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى مُسْتَحِيلٍ بِإِحْرَاقٍ وَأَكِيلٍ سَبْعَ وَنَحْوِهِ وَجَّهَانِ (م ٩) (٢).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وتحرم الصلاة بعد شهر، نص عليه، وقيل: تجوز ما لم يبل، فإن شك في بقائه فوجهان). انتهى.

أحدهما: الجواز.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه الأصل، ما لم يغلب على ظنه أنه بلي، ولم أر هذه المسألة في غير هذا المكان.

والوجه الثاني: عدم الجواز.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وفي الصلاة على مستحيل بإحراقٍ وأكل سبع ونحوه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيمية وابن حبان في الرعاية الصغرى والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: لا يصلى عليه، وهو الصحيح.

قال في التلخيص: لا يصلى عليه على الأظهر، وجزم به في المذهب وغيره، وقدمه في الرعاية الكبرى.

قال في الفصول بعد أن ذكر أحكام الصلاة على الغائب فإن أكله السبع أو أحرق بالنار احتمل أن لا يصلى عليه، بخلاف =

قَالَ فِي الْفُصُولِ: فَأَمَّا إِنْ حَصَلَ فِي بَطْنِ سَبْعٍ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ مَعَ مُشَاهِدَةِ السَّبْعِ.
فَصَلِّ

وَلَا يُصَلِّي إِمَامٌ قَرْنِيَهُ وَهُوَ وَالْيَهَاءُ فِي الْقَضَاءِ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، نَقَلَ حَرْبٌ: إِمَامٌ كُلُّ قَرْنِيَةٍ وَالْيَهَاءُ وَخَطَاةُ الْخَلَالِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَالصُّوَابُ تَصْوِيبُهُ، فَإِنْ أَعْظَمَ مَتَوَلٍّ لِلْإِمَامِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ يَحْصُلُ بِامْتِنَاعِهِ الرَّدْعُ وَالزُّجْرُ. وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، اخْتَارَهُ الْخَلَالُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ. وَقِيلَ: أَوْ نَائِبُهُ عَلَى غَالٍ مِنْ غَنِيمَةٍ، وَقَاتِلَ نَفْسِهِ عَمْدًا.

وَقِيلَ: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَحَكَى رَوَايَةً، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ مَنْ هَجَرَ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْفُسَاقِ، فَيَجِيءُ الْخِلَافَ، فَلَا يُصَلِّي أَهْلُ الْفَضْلِ عَلَى الْفُسَاقِ (و م ر) وَلِهَذَا فِي الْخِلَافِ: لِأَنَّ فِي امْتِنَاعِ الْإِمَامِ رَدْعًا وَزَجْرًا؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ شَرَفٌ لِلْمَنِيِّ وَرَغْبَةٌ فِي دُعَائِهِ لَهُ.

وَعَنْهُ: وَلَا يُصَلِّي عَلَى أَهْلِ الْكِبَايِرِ (خ) جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي كُلِّ مَنْ مَاتَ عَلَى مَعْصِيَةٍ ظَاهِرَةٍ بِلَا تَوْتَةٍ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

وَعَنْهُ: وَلَا عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدِّ (و م).

وَعَنْهُ: وَلَا عَلَى مَدِينٍ (خ).

وَعَنْهُ: يُصَلِّي عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و) كَمَا يُصَلِّي غَيْرُهُ حَتَّى عَلَى بَاغٍ (هـ) وَمُخَارِبٍ (هـ)، وَهَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ قَبْلَ صَلَاتِهِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٠) ^(١).

وَمَقْتُولٍ بِالْعَصِيَّةِ (هـ) وَمَنْ قَتَلَ أَبُوَيْهِ (هـ) وَلَا صَحَابَهُ خِلَافَ فِيمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، ظَلَمًا، وَعَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فِي رَوَايَةٍ (و هـ ش م ر)، وَيَأْتِي فِي إِرْثِ أَهْلِ الْمِلَلِ.

وَأِنْ وَجَدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ تَحْقِيقًا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، غَيْرُ شَعْرٍ وَظَفَرٍ، وَالْمَرَادُ: وَسِينٌ.

وَقِيلَ: وَغَيْرُ غَضُو قَاتِلٍ، كَيِّدٍ وَرَجُلٍ صَلَّى عَلَيْهِ (و ش) وَجُوبًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، كَفَسْلِهِ وَتَكْفِيهِ وَدَفْنِهِ فِي الْأَصْحِ (و) وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ.

وَقِيلَ: يَنْوِي الْجُمْلَةَ، وَإِذَا صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْأَكْثَرَ احْتِمَالًا أَنْ لَا تَجِبَ، وَاحْتِمَالًا أَنْ تَجِبَ، وَإِنْ تَكَرَّرَ الْوُجُوبُ، جَعَلًا لِلْأَكْثَرِ كَالْكُلِّ (م ١١) ^(٢).

=الغريق والضائع؛ لأنه قد بقي منه ما يصلّى عليه. انتهى.

فاقصر على هذا الاحتمال، وتابعه الشارح.

والوجه الثاني: يصلّى عليه.

قلت: وليس ببعيد، بل هو الصواب؛ لأن الصلاة لأجل الخير الذي يحصل بسببها من الثواب والشفاعة، وهم أهل لذلك، وعتاجون إليها، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٠): قوله في المخارب: وهل يغسل ويصلّى عليه قبل صلبه أو بعده؟ فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: يغسل ويصلّى عليه قبل صلبه، قدّمه في التلخيص، وختصر ابن تيم.

والوجه الثاني: يفعل ذلك به بعد صلبه، جزم به في الرعاية الكبرى في باب المخاربين.

وقال في هذا الباب: وإن غسل قاطع طريق قبل صلبه وبعده على الخلاف فيه صلى عليه. انتهى.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وإن وجد بعض الميت تحقيقاً صلى عليه، وإذا صلى ثم وجد الأكثر احتمال أن لا تجب واحتمل أن

تجب، وإن تكرّر الوجوب، جعلاً للأكثر كالكل). انتهى.

تبع المصنف في هذه العبارة المجد في شرحه، وتبعه أيضاً في جمع البحرين والرعاية الكبرى:

أحدهما: تجب الصلاة أيضاً على الأكثر، وهو الصحيح، جزم به في المعنى والشرح وشرح ابن رزين.

والاحتمال الثاني: لا تجب الصلاة ثانياً، بل يكفى بالصلاة التي فعلت على البعض الأول.

وَعَنْهُ: لَا يُصَلِّي عَلَى الْأَقْلُ (و هـ م) لِئَلَّا تَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: نَحْنُ نُجِيزُهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَيِّتُ حَاضِرًا
إِبْدَاءً كَمْ هُنَّ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ ثُمَّ حَضَرَ، فَقَدَرْنَا غِيَةَ الْكُلِّ اخْتِطَاً لِلصَّلَاةِ، وَذَكَرَ هَذَا فِي الرَّعَايَةِ قَوْلًا، وَبَعْدَهُ، وَهَلْ يُنْبَشُ
لِيُذْفَنَ مَعَهُ أَمْ بِجَنْبِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢) ^(١).

وَمَا بَانَ مِنْ حَيِّ كَيْدِ سَارِقٍ أَنْفَصَلَ فِي وَقْتِهِ لَوْ وَجِدَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ لَمْ تُغْسَلْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهَا.
وَقِيلَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمَا إِنْ أُحْتِمِلَ مَوْتُهُ.

وَإِنْ اشْتَبَهَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ كَمُسْلِمٍ وَكَافِرٍ نَوَى بِالصَّلَاةِ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُسْلِمُ، وَلَا يُغْتَبَرُ الْآخَرُ (هـ)
وَعُسِّلُوا وَكَفَّنُوا، لِيُعْلَمَ شَرْطُ الصَّلَاةِ، وَإِنْ أَمَكُنْ عَزْلَهُمْ وَإِلَّا دُونُوا مِمَّنَا نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ اخْتَلَطُوا بِنَا بِنَارِ الْحَرْبِ فَلَا صَلَاةَ، وَعِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ: يُغْسَلُونَ إِنْ تَسَاوَوْا، وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّلَاةِ إِذَنْ.
وَسَبَقَ أَنْ الْجَنَازَةَ تُقَدَّمُ عَلَى صَلَاةِ الْكُوفِ، فَذَكَرَ أَنَّهَا تُقَدَّمُ عَلَى مَا قَدَّمَ الْكُوفُ عَلَيْهِ، وَصَرَّحُوا مِنْهُ بِالْعِيدِ
وَالْجُمُعَةِ.

وَصَرَّحَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ أَيْضًا بِالْمَكْتُوباتِ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: تُقَدَّمُ الْجَنَازَةُ عَلَى فَجْرِ وَعَصْرِ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُقَدَّمُ الْمَرْغَبُ عَلَيْهَا لَا الْعَجَزُ، وَذَكَرَ الْحَنْبَلِيُّ تَقْدِيمَ الْمَرْغَبِ وَالْعِيدِ عَلَيْهَا، وَيُقَدَّمُ الْوَلِيْمَةُ مَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا
لِنَعْيِهَا بِالرَّعَايَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ.

وَلَا تُكْرَهُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ (هـ م ر).

وَقِيلَ: هُوَ أَفْضَلُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَخَيْرُهُ أَحْمَدُ ^(٢).

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: السُّنَّةُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهَا فِيهِ، وَإِنَّهُ قَوْلُ (ش) وَأَحْمَدُ.

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَلْوِيْنُهُ لَمْ يَجَزْ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ وَأَجَابَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ عَنْ قَوْلِ الْمُخَالِفِ يُحْتَمَلُ انْفِجَارُهُ بِأَنَّهُ
نَادِرٌ، ثُمَّ هُوَ عَادَةٌ بِعِلَالَةٍ، فَمَتَى ظَهَرَتْ كَرِهَ إِدْخَالَهُ الْمَسْجِدَ، وَإِلَّا فَلَا، كَمَا تَدْخُلُ الْمَرْأَةُ الْمَسْجِدَ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَطْرُقَهَا
الْحَيْضُ، زَادَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: ثُمَّ لَوْ صَلَّى الْإِمَامُ فِيهِ وَالْجَنَازَةُ خَارِجُهُ كُرِهَتْ عِنْدَ الْمُخَالِفِ.

وَاللِّحْفِيَّةُ خِلَافٌ فِيمَا ذَكَرَهُ عَنْهُمْ، حَتَّى كَرِهَهُ بَعْضُهُمْ لِكُلِّ مُصَلٍّ فِي الْمَسْجِدِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَسْجِدَ لِلْمَكْتُوباتِ، إِلَّا
لِعُدْرِ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ، وَاللِّحْفِيَّةُ خِلَافٌ: هَلْ الْكَرَامَةُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ؟

وَلَا تُحْمَلُ الْجَنَازَةُ إِلَى مَكَانٍ وَمَحَلَّةٍ لِيُصَلَّى عَلَيْهَا، فَهِيَ كَالْإِمَامِ يَقْصِدُ وَلَا يَقْصِدُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَلَهُ بِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ قِيْرَاطٌ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ قِيْرَاطٌ يَنْبَغِي مِنْ أَجْرِ صَاحِبِ الْمُصِيبَةِ وَلَهُ

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وهل ينش ليذفن معه أم يجنبه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن عقيل في الفصول وحكماهما احتمالين، وابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى:

أحدهما: يذفن بجنبه، وهو الصحيح.

قال ابن رزين في شرحه: ذفن بجنبه ولم ينش؛ لأنه مثله.

قال الشيخ في المغني والشرح: وإن وجد الجزء بعد دفن الميت غسل وصلي عليه ودفن إلى جانب القبر، أو نبش بعض القبر ودفن

فيه، ولا حاجة إلى كشف الميت لأن ضرر نبش الميت وكشفه أعظم من الضرر بتفريق أجزائه. انتهى.

والوجه الثاني: ينش ويدفن معه.

(٢) تنبيه: قوله: (ولا تكره صلاة الجنائز في المسجد، وقيل: هو أفضل، وقيل عكسه، وخيره أحمد). انتهى.

ظاهر كلام المصنف: أن الذي قدمه أن صلاة الجنائز في المسجد مباحة، وهو كذلك، فقد قال أكثر الأصحاب: لا بأس بها فيه،

فيكون المصنف قد قدم حكماً وهو الإباحة، فليس الخلاف بمطلق، لكن على غير المقدم: هل فعلها فيه أفضل أم فعلها خارجه أفضل؟

حكي قولين.

قلت: الصواب عدم الأفضلية في المسجد، والله أعلم.

بِتِمَامِ دَفْنِهَا آخَرَ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهًا: أَنَّ الثَّانِيَّ بَوَضْعِهِ فِي قَبْرِهِ.

وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا: إِذَا سَيَّرَ بِاللَّيْلِ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ لِلثَّانِي أَنْ لَا يَفَارِقَهَا مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى تُدْفَنَ أَمْ يَكْفِي حُضُورَ دَفْنِهَا؟ يَتَوَجَّهُ وَجْهَانِ (م ١٣) (١).

قَالَ الْأَجْرِيُّ: وَأَسْمَعَ النَّاسَ إِذَا سَلَّمُوا مِنَ الْجَنَازَةِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَجْرَكَ اللَّهُ، وَلَا نَعْرِفُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ سِوَالِ عَنْهُ بَشَرُ بْنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ: مَنْ قَالَ هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ قَوْلِ النَّاسِ إِذَا تَنَاولَهُ مِنْ صَاحِبِهِ: سَلَّمَ رَجُلَكَ اللَّهُ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ.

قِيلَ لَهُ: مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَسْجِدِ الْجَنَازَةِ فَيَجْلِسُ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا جَاءَتْ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ، وَكَأَنَّهُ رَأَى إِذَا تَبِعَهَا مِنْ أَهْلِهَا هُوَ أَفْضَلُ، قَالَ فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ جَعْفَةَ: «وَتَبِعَهَا مِنْ أَهْلِهَا» يَعْنِي مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَتَبِعَهَا مِنْ أَهْلِهَا فَلَهُ قِبْرَاطٌ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وله بصلاة الجنائز قيراطٌ وله بتمام دفنها آخر وهل يعتبر أن لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن أم يكفي حضور دفنها؟ يتوجه وجهان). انتهى.

أحدهما: يعتبر أن لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن، فلا بد من اتباعها وحضور دفنها.

قلت: وهو الصواب، فإن في اتباعها أجرًا كثيرًا له وللميت.

وفي صحيح مسلم ما يدل على أنه يتبعها من بيتها.

والقول الثاني: يكفي حضور دفنها، وهو ظاهر الحديث أيضًا.

فهذه ثلاث عشرة مسألة في هذا الباب.

باب حمل الجنائز

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ (ع) لَا يَخْتَصُّ كَوْنُ قَاعِلِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْبَةِ، فَلِهَذَا يَسْقُطُ بِكَافِرٍ وَغَيْرِهِ (و) وَلَا تَكْرَهُ الْأَجْرَةَ، فِي رَوَايَةٍ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: بَلَا حَاجَةَ.

وَقِيلَ: تَهْرُمُ، وَقَالَ الْأَمْدِيُّ (خ) وَكَذَا تَكْفِيئُهُ (و) وَدَقَّتْهُ (و) لِعَدَمِ اعْتِبَارِ النَّيَّةِ (م) (١) (١).

وَيَأْتِي اخْتِصَاصُ الرِّزْقِ وَمَا اخْتَصَّ بِهِ أَهْلُ الْقَرْبَةِ فِي الْإِجَارَةِ يُسْنُ أَنْ يَحْمِلَهُ أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّهُ يُسْنُ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ (و هـ ش) وَقَالَ الْمَالِكِيُّ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةُ النُّعْشِ الْيُسْرَى الْمَقْدَمَةَ عَلَى كَيْفِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ، ثُمَّ يُمْنَى النُّعْشِ عَلَى كَيْفِهِ الْيُسْرَى يَبْدَأُ بِمَقْدَمَتَيْهَا، نَقْلَةَ الْجَمَاعَةَ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: بِالْمُوَخَّرَةِ، وَلَا يَكْرَهُ حَمْلَهُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ، كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عَاتِقِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، (هـ) وَلَيْسَ بِأَفْضَلَ مِنَ التَّرْبِيعِ (ش).

وَعَنْهُ: هُمَا سَوَاءٌ (و م) وَالْأَوَّلَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَزَادَ فِي الرُّعَايَةِ: إِنْ حُمِلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ فَمِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ، ثُمَّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ.

وَفِي الْمَذْهَبِ: مِنْ نَاحِيَةِ رِجْلَيْهِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا التَّرْبِيعُ.

قَالَ أَبُو حَفْصٍ وَغَيْرُهُ: يَكْرَهُ الْأَزْوَاجُ عَلَيْهِ أَهْلُهُمْ يَحْمِلُهُ وَأَنَّهُ يَكْرَهُ التَّرْبِيعُ إِذَنْ، وَكَذَا كَرَهُ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ التَّرْبِيعَ إِنْ اِزْدَحَمُوا وَإِنْ قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: «رَأَيْتُ أَحْمَدًا مَا لَا أَحْصِي يَتَّبِعُهَا وَلَا يَحْمِلُهَا»، يَحْتَمِلُ الرِّحَامَ، وَإِلَّا فَالتَّرْبِيعُ أَفْضَلُ عِنْدَهُ، وَيُسْتَحَبُّ سَتْرُ نَعْشِ الْمَرَأَةِ ذِكْرَةَ جَمَاعَةٍ، قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُسْتَرُّ بِالْكِبَّةِ، وَمَعْنَاهُ فِي الْفُصُولِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ ذَلِكَ لَهُ زَيْنَبُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، مَاتَتْ سَنَةَ عِشْرِينَ.

وَفِي التَّلْخِصِ: لَا بَأْسَ بِجَمَلِ الْكِبَّةِ عَلَيْهَا، وَفَوْقَهَا قَوْبٌ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمَا: لَا بَأْسَ بِحَمْلِهَا فِي ثَابُوتٍ، وَكَذَا مَنْ لَا يُمْكِنُ تَرْكُهُ عَلَى نَعْشٍ إِلَّا بِعِلَّةٍ، كَحَدَبٍ وَنَحْوِهِ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: الْمَقْطَعُ تَلَقَّقَ أَعْضَاؤُهُ بِطِينٍ خَرَّ وَتَفَطَّرَ حَتَّى لَا يَبْقَى تَشْوِيهِهُ، فَإِنْ ضَاعَتْ لَمْ يَعْمَلْ شَكْلَهَا مِنْ طِينٍ. وَقَالَ أَيْضًا: الْوَاجِبُ جَمْعُ أَعْضَائِهِ فِي كَفْنٍ وَاحِدٍ وَقَبْرٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ وَغَيْرُهُ: يُسْتَحَبُّ شَدُّ النُّعْشِ بِعِمَامَةٍ. وَلَا بَأْسَ بِحَمْلِ طِفْلِ عَلَى يَدَيْهِ، وَلَا بَأْسَ بِحَمْلِ الْمَيِّتِ بِأَعْمِدَةٍ لِلْحَاجَةِ، كَجَنَازَةِ ابْنِ عَمَرَ، وَعَلَى ذَاتِهِ، لِفَرَضٍ صَحِيحٍ، وَيَجُوزُ لِعَبْدٍ قَبْرَهُ، وَعَنْهُ يَكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ يُخَافُ مَعَهَا سُقُوطُهَا، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا (و ش).

وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْرَاعُ بِهَا دُونَ الْحَبْسِ (و) نَصُّ عَلَيْهِ، زَادَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَفَوْقَ السَّعْيِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَشْيِ

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا تكره الأجرة في رواية، وعنه: بلى، وعنه: بلا حاجة وقيل: تحرم، وقاله الأمدي، وكذا تكفينه ودقته، لعدم اعتبار النيّة). انتهى.

في كلام المصنف ثلاث مسائل حكمهنّ واحد، أجرة حمله وتكفينه، ودقته، واطلاق الخلاف في ذلك: إحداهنّ: يكره مطلقاً، وهو الصحيح، صححه في الحاوي الصغير، وقدمه في الرعايتين، وجمع البحرين. والرواية الثانية: لا يكره مطلقاً.

والرواية الثالثة: يكره لغير حاجة، ولا يكره للحاجة.

قدمه في المستوعب ومختصر ابن تيميم، وهو قوي، بل هو الصواب.

واطلق الثانية والثالثة في الحاوي الكبير.

وذكر المصنف قولاً بالتحريم، وقاله الأمدي.

المُعْتَاد، وَتُرَاعَى الْحَاجَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ (و).

وَاتَّبَاعُهَا سُنَّةٌ (و) وَسَأَلَهُ مَتْنِي: الْجَنَازَةُ تَكُونُ فِي جَوَارِ رَجُلٍ وَقَتَ صَلَاةٍ أَتَبَّعُهَا وَيَعْتَطِلُ الْمَسْجِدَ؟ فَلَمْ أَرَهُ يُعْجِبُهُ تَرْكُهَا وَلَوْ تَعَطَّلَ، وَسَبَقَتْ رَوَايَةُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ.

وَفِي آخِرِ الرُّعَايَةِ: اتَّبَاعُهَا فَرَضٌ كِفَايَةً، لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١١٨٢، م: ٢٠٦٦) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ وَلَيْسَتْ النَّوَافِلُ أَفْضَلُ، إِلَّا لِحُجَارٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ صَلَاحٍ، خِلَافًا لِلْحَقَنِيَّةِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ صَاحِبِ الطَّرَازِ الْمَالِكِيِّ: إِنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَهُمْ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ سُنَّةٌ، قَالَ: بَلْ قَالَ مَالِكٌ: هِيَ أَحَقُّ مِنَ السُّنَّةِ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّافِلَةُ أَفْضَلُ مِنْهَا، إِلَّا جَنَازَةً مَنْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ، أَوْ لَهُ حَقٌّ قِرَاءَةٍ أَوْ غَيْرَهَا، وَهُوَ حَقٌّ لَهُ وَلَاخِلِيهِ، قَالَ شَيْخُنَا: لَوْ قَدَّرَ لَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَسْتَحِقْ هَذَا الْحَقَّ لِمُزَاجِمٍ أَوْ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ تَبَعَةً لِأَجْلِ أَهْلِهِ إِحْسَانًا إِلَيْهِمْ لِتَأْلُفٍ أَوْ مَكَافَأَةٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَذَكَرَ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ أَنَّ مِنْ الْخَيْرِ أَنْ يَتَّبَعَهَا لِقَضَاءِ حَقِّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ اتِّبَاعُهَا (و هـ ش و م) فِي الْعَجُوزِ، وَحَرْمُهُ الْأَجْرِيُّ (و م ر) فِي الشَّابَّةِ، وَقَالَ: جَمِيعٌ مَا تَفَعَّلَهُ النِّسَاءُ مَعَ الْجَنَائِزِ مُحْظُورٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يُمْتَنِعُ مِنْ اتِّبَاعِهَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَأَبَاحَهُ بَعْضُهُمْ لِقِرَاءَةِ. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: هُوَ بِدْعَةٌ، وَيَجِبُ طَرْدُهُنَّ، فَإِنْ رَجَعْنَ وَإِلَّا رَجَعَ الرِّجَالُ بَعْدَ أَنْ يَخْتَوُوا فِي وَجُوهِنَّ التُّرَابَ، قَالَ: وَرَخَّصَ أَحْمَدُ فِي اتِّبَاعِ جَنَازَةِ تَبِعَهَا النِّسَاءُ.

قَالَ أَبُو حَفْصٍ: وَيَحْرَمُ بَلُوغُهَا الْمَقْبَرَةَ، لِلْخَبَرِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ يَحْمَلُ عَلَى وَقْتِ تَحْرِيمِ زِيَارَتِهَا. وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْمَاشِي أَمَامَهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) لَا خَلْفَهَا (هـ) وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ حَيْثُ شَاءَ.

وَفِي الْكَافِي: حَيْثُ مَشَى فَحَسَنَ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ هَذَا بِالشَّفِيعِ، لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ الشَّفِيعَ وَتَأَخَّرَهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ لَيْسَ بَعْضُهُ بِأَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَخَلْفَهَا؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ. فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ هَذَا، بَلْ التَّقَدُّمُ بِالْخِطَابِ فِي الشُّفَاعَةِ وَإِظْهَارِ نَفْسِهِ وَالْمُبَالَغَةُ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنَ التَّأَخُّرِ فِيهَا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: وَالْجَنَازَةُ مَتَّبِعَةٌ مَعْنَاءَ مَقْصُودَةٍ، فَإِنَّ النَّاسَ يَمَشُّونَ لِأَجْلِهَا، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مَتَّبِعًا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ عَنْ تَابِعِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ إِذَا شَفَعُوا لِرَجُلٍ تَقَدَّمُوا عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ جُنْدُ السُّلْطَانِ يَتَقَدَّمُونَ وَهُمْ تَبِعٌ؟ وَكَذَلِكَ فَاسِ بْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ عَلَى الشَّفِيعِ يَتَقَدَّمُ الْمَشْفُوعُ فِيهِ.

وَالرَّاكِبُ خَلْفَهَا (و) قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَيُكْرَهُ أَمَامَهَا.

قَالَ النُّعْمِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَهُ، رَوَاهُ سَنَعِيدٌ.

وَفِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَجْهًا (م ٢) ^(١).

قَالَ بَعْضُهُمْ: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ حَكْمَهُ كَرَاكِبٍ أَوْ مَاشٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِمَا يَنْبَغِي دَوْرَانَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَيُكْرَهُ لِمَنْ تَبِعَهَا الرُّكُوبُ (و م ش).

وَقِيلَ: لَا (و هـ) كَرُكُوبِهِ فِي عَوْدِهِ (و) وَالْقُرْبُ مِنْهَا أَفْضَلُ، وَيُكْرَهُ تَقَدُّمُهَا إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ لَا إِلَى الْمَقْبَرَةِ، وَيُكْرَهُ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي راكب سفينة وجهان). انتهى.

يعني: إذا تبعها وهو راكب سفينة هل يكون أمامها كالماشي، أو خلفها كراكب الدابة؟

قال بعضهم: بناءً على أن حكمه كراكب، أو كماشٍ، وأن عليهما ينبغي دورانها في الصلاة. انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، ومختصر ابن تيميم، والفاقي، وحواشي المصنف على المتن:

أحدهما: يكون خلفها.

قلت: قد ذكر المصنف وغيره في باب جامع الأيمان: لو حلف لا يركب، حثت بركوب سفينة، في المنصوص، تقديمًا للشرع واللغة،

فعلى هذا يكون راكبها خلفها، وهو الصواب؛ لأنه ليس بماشٍ، وهو إلى ركوب الدابة أقرب، والله أعلم.

والوجه الثاني: يكون أمامها كالماشي.

قلت: وفيه ضعف.

جُلُوسُ مَنْ تَبِعَهَا قَبْلَ وَضْعِهَا بِالْأَرْضِ لِلدَّفْنِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و هـ).
وَعَنْهُ: لِلصَّلَاةِ.

وَعَنْهُ: فِي اللَّحْدِ.

وَعَنْهُ: لَا يَكْرَهُ (و م ش) كَمَنْ بَعْدَ، وَتَكْرَهُ قِيَامَهُ وَقِيَامُ مَنْ مَرَّتْ بِهِ لَهَا (و).

وَعَنْهُ: الْقِيَامُ وَتَرْكُهُ سَوَاءً.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: حَتَّى تَغِيْبَ أَوْ تَوْضَعَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عَلَى هَذَا: يَقُومُ حِينَ يَرَاهَا قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ، لِلْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِهِ حِينَ يَرَاهَا، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتْ جَنَازَةً كَافِرٍ، لِقِيَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٣١١، م: ٩٦٠).

قَالَ الْمُرُودِيُّ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ هُوَ وَلَيْهَا لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى تُدْفَنَ، وَوَقَّفَ عَلَيْهِ عَلَى قَبْرِ قَعِيلٍ: أَلَا تَجْلِسُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: قَلِيلٌ لَأَخِيْنَا قِيَامُنَا عَلَى قَبْرِهِ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ مُحْتَجًّا بِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا بَأْسَ بِقِيَامِهِ عَلَى الْقَبْرِ حَتَّى يُدْفَنَ، جَنَازًا وَإِكْرَامًا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: ذَلِكَ حَسَنٌ لَا بَأْسَ بِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَتَكْرَهُ قَطِيعَةُ النَّعْشِ بَغْيُ الْبَيَاضِ، وَيُسَنُّ بِهِ، وَتَكْرَهُ مَرْفَعُهُ، قَالَ الْأَجْرِيُّ: كَرِهَهَا الْعُلَمَاءُ، وَاتَّبَاعُهَا بِنَاءً وَرَدًّا وَنَحْوَهُ وَنَارٍ (و) إِلَّا لِحَاجَةٍ نَصَّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ التَّجْخِيرُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ يَكْرَهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَقَالَ (م) وَغَيْرُهُ.

وَيُسَنُّ الذِّكْرُ وَالْقِرَاءَةُ سِرًّا، وَإِلَّا الصَّمْتُ، وَتَكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ وَلَوْ بِالْقِرَاءَةِ، اتَّفَقَا، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَحَرَمَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَمِمَّا يُعْطَوْنَ مِنَ الْأَجْرَةِ سَبَقَ أَوَّلُ بَابِ الْكَفَنِ، وَتَوَجَّهَ مِنْهُ إِبَاحَةُ الْقِرَاءَةِ، وَأَنَّهُ يُخْرِجُ تَحْرِيمُهُ وَكَرَاهَتُهُ عَلَى الْخِلَافِ، وَتَكْرَهُ الْمَحَادَثَةُ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّبَسُّمُ وَالضَّحِكُ أَشَدُّ، وَكَذَا مَسْحُهُ بِيَدٍ أَوْ شَيْءٍ عَلَيْهَا تَبَرُّكًا، وَقِيلَ بِمَنْعِهِ كَالْقَبْرِ، وَأَوَّلَى: قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: هُوَ بَذْعُهُ يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الْمَيِّتِ، قَالَ: وَهُوَ قَبِيحٌ فِي الْحَيَاةِ، فَكَذَا بَعْدَ الْمَوْتِ.

وَفِي الْفُصُولِ: يَكْرَهُ، قَالَ: وَلِهَذَا مَنَعَ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ مِنْ مَسِّ الْقَبْرِ، فَكَيْفَ بِالْجَسَدِ؛ وَلَأنَّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَالْحَيَاةِ، ثُمَّ خَالَ الْحَيَاةَ يَكْرَهُ أَنْ يَمَسَّ بَدَنَ الْإِنْسَانِ، لِلْأَخْوَاطِ وَغَيْرِهِمْ سِوَى الْمَصَافَحَةِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا فَسَوْءٌ أَذْبَ، كَذَا بَعْدَ الْمَوْتِ، بَلْ بَعْدَ الْمَوْتِ انْقَطَعَتِ الْمُرَاصَلَةُ بِالْبَدَنِ سِوَى الْقَبْلَةِ، لِلْسُنَّةِ؛ وَلَأنَّ ضَرْبَهُ بِمَنْبِلٍ وَكَمْ حَدٌّ لِلْمَرِيضِ، فَلَا يَفْعَلُ بِالْمَيِّتِ، وَرَوَى الْخَلَّالُ فِي اخْتِلَافِ أَحْمَدَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَّيَالِسِيَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى أَحْمَدَ، ثُمَّ مَسَحَهَا عَلَى بَدَنِهِ، وَهُوَ يَنْظُرُ، فَغَضِبَ أَحْمَدُ شَدِيدًا، وَجَعَلَ يَنْفُضُ يَدَهُ وَيَقُولُ: عَمَّنْ أَخَذْتُمْ هَذَا؟ وَأَتَكْرَهُ شَدِيدًا وَسَبَقَ فِي فُصُولٍ: «يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْمَوْتِ».

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ فِي الْوَرَعِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى النِّسَابُورِيَّ أَوْصَى لِأَحْمَدَ بِجَبَّتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ صَالِحٌ قَدْ أَطَاعَ اللَّهَ فِيهَا، أَتَبْرُكُ بِهَا، فَجَاءَهُ ابْنُ يَحْيَى بِمَنْبِلٍ ثِيَابٍ، فَرَدَّهَا مَعَهَا.

وَقَوْلُ الْقَائِلِ مَعَ الْجَنَازَةِ: اسْتَغْفِرُوا لَهُ وَنَحْوَهُ بَذْعُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَكَرَهُهُ، وَحَرَمَهُ أَبُو حَفْصٍ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: مَا يُعْجِبُنِي، وَرَوَى سَعِيدُ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ قَالَا لِقَائِلِ ذَلِكَ: لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، كَمَا سَبَقَ فِي آخِرِ الْجُمُعَةِ الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ نَشَدَ ضَالَّةً، لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَلَمْ يَقُلْ عَنْ صَحَابِيٍّ وَلَا تَابِعِيٍّ خِلَافَهُ، إِلَّا مَا رَوَى أَحْمَدُ: عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ شَهِدَ جَنَازَةَ أَنْصَارِيٍّ، فَظَاهَرُوا لَهُ الْاسْتِغْفَارَ فَلَمْ يَكْرَهُ، وَلَا يُعَارِضُ صَرِيحَ الْقَوْلِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَقُولُ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ: سَلِّمْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ بَذْعٌ، وَلَكِنْ يَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَيَذْكُرُ اللَّهَ إِذَا تَنَاولَ السَّرِيرَ.

وَيَحْرَمُ أَنْ يَتَّبِعَهَا مَعَ مُتَكْرٍ هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِلنَّهْيِ، نَحْوُ طَبُولٍ أَوْ نِيَّاحَةٍ أَوْ لَطَمٍ يَسُوءُ وَتَصْنِيفِيٍّ وَرَفْعِ أَصْوَاتِهِمْ وَعَنْهُ: يَتَّبِعُهَا وَتَكْرَهُ بِحَسَبِهِ (و هـ) وَيَلْزَمُ الْقَادِرَ، فَلَوْ ظَنُّوا أَنَّ اتِّبَاعَهَا أَرَبِلُ الْمُنْكَرِ لَرِمَتْ، عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ، لِحُصُولِ الْمُقْصُودَيْنِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، فَيَعَابَا بِهَا.

وَقِيلَ: الْعَاجِزُ كَمَنْ دُعِيَ لِفَسْلِ مَيْتٍ فَسَمِعَ طَبْلًا أَوْ نَوْحًا، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ، نَقَلَ الْمُرُودِيُّ فِي طَبْلٍ: لَا.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي نَوْحٍ: يُغَسِّلُهُ وَيَنْهَاهُم (م ٣) (١).
وَضَرَبَ النِّسَاءَ بِالْذُّفِّ مُنْكَرٌ مِنْهُمْ عَنْهُ اتِّفَاقًا، قَالَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويحرم أن يتبعها مع منكر هو عاجز عنه، نصُّ عليه.

وعنه: يتبعها ويتكره بحسبه، ويلزم القادر، فلو ظنَّ [أنه] إن أتبعها يزيل المنكر لزمه على الروايتين.

وقيل: العاجز كمن دعي لغسل ميتٍ، فسمع طيلاً أو نوحاً، وفيه روايتان، نقل المروزيُّ في طيل: لا، ونقل أبو الحارث وأبو داود في نوح: يغسله وينهاهم). انتهى.

قلت: الصواب إن غلب على ظنه زوال الطيل والنوح بلعابه ذهب وغسله، وإلا فلا، والله أعلم.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب الدفن

الْأَوَّلَى بِهِ وَبِالتَّكْفِينِ الْأَوَّلَى بِالغُسْلِ، ثُمَّ بِالدَّفْنِ الرَّجَالُ الْأَجَانِبُ، ثُمَّ مَحَارِمُهُ مِنَ النِّسَاءِ ثُمَّ الْأَجَنِيَّاتِ، وَمَحَارِمُهَا الرَّجَالُ أَوَّلَى مِنَ الْأَجَانِبِ وَمِنْ مَحَارِمِهَا النِّسَاءُ بِدَفْنِهَا.

وَهَلْ يُقَدَّمُ الزَّوْجُ عَلَى مَحَارِمِهَا الرَّجَالِ (وَمَ ش) أَمْ لَا (و هـ) فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١)^(١)، فَإِنْ عَلِمَا فَهَلْ الْأَجَانِبُ أَوَّلَى (و هـ ش) أَمْ نِسَاءُ مَحَارِمِهَا مَعَ عَدَمِ مَحْذُورٍ مِنْ تَكْشُفِهِنَّ بِحَضْرَةِ الرَّجَالِ أَوْ غَيْرِهِ؟ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَوْ اتَّبَاعِهِنَّ الْجَنَازَةَ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٢)^(٢)، وَيُقَدَّمُ مِنَ الرَّجَالِ خَصِيٌّ ثُمَّ شَيْخٌ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ دِينًا وَمَعْرِفَةً. وَمَنْ بَعْدَ عَهْدِهِ بِجَمَاعٍ أَوَّلَى مِنْ قَرَبٍ.

وَلَا يُكْرَهُ لِلرَّجَالِ دَفْنُ امْرَأَةٍ وَتَمَّ مَحْرَمٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ: يَحْمِلُهَا مِنَ الْمُغْتَسِلِ إِلَى النَّعْشِ وَيُسَلِّمُهَا إِلَى مَنْ فِي الْقَبْرِ، وَيُحَلُّ عَقْدُ الْكَفِّنِ، وَقَالَ (ش) فِي الْأُمِّ وَيَبْعُثُ الصَّحَابَةَ. وَمَتَى كَانَ الْأَوَّلَى يَغْسِلُهُ الْأَوَّلَى بِدَفْنِهِ تَوَلَّاهُمَا بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِنَائِبِهِ إِنْ شَاءَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ نَائِبَهُ أَوَّلَى، حَضَرَ أَمْ غَابَ، خِلَافَ كَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي فِي الصَّلَاةِ.

وَيُسْتَحَبُّ تَعْمِيقُ الْقَبْرِ وَتَوْمِيمُهُ بِلَا خَدٍّ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَيْضًا: إِلَى الصَّدْرِ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ: قَامَةً وَتَسْطَةً (و ش) وَذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ نَصًّا وَبِالسَّطَةِ الْبَاعِ وَيَكْفِي مَا يَمْنَعُ الرَّايحةَ وَالسَّبَاحَ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلَا يَجُوزُ بَدَلُ الْقَبْرِ وَضَعُهُ بِالْأَرْضِ وَيَضَعُ أَجْبَالًا مِنْ تُرَابٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، كَمَا لَا

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل يقدم الزوج على محارمها الرجال أم لا؟) فيه روايتان. انتهى.

وأطلقهما ابن غنيم والمصنف في نكت المحرر.

إحداهما: يقدم الزوج، اختاره القاضي وأبو المعالي.

والرواية الثانية: المحارم أولى من الزوج، وهو الصحيح.

قال الخلائ: استقامت الرواية عن الإمام أحمد: أن الأولياء يقدمون على الزوج. انتهى.

وهو ظاهر كلام الحرقى.

وظاهر ما قدمه في المغني، والرعاية الصغرى، والحاويين، فإنهم قالوا: يدخلها محرمها وإلا امرأة، والأصح وإلا شاب ثقة، وقدمه في النظم.

وظاهر كلام الزركشي: أن حكم هذه المسألة حكم الصلاة عليها، فعلى هذا أيضًا المحارم أولى على الصحيح.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (فإن عدا ما يعني الزوج ومحارمها فهل الأجانب أولى أم نساء محارمها مع عدم محذور من تكشفهن بحضرة الرجال أو غيره؟) قال صاحب المحرر: أو اتباعهن الجنائز؟ فيه روايتان. انتهى.

وأطلقهما ابن غنيم، والمصنف في نكت المحرر:

إحداهما: الأجانب أولى.

قال الشيخ الموفق: هذا أحسن وأصح، واختاره المجد وقدمه النظم.

وقال: هذا أشهر القولين.

قلت: وهذا الصحيح، والله أعلم.

والرواية الثانية: نساء محارمها أولى، جزم به الحرقى، واختاره ابن عقيل وأبو المعالي.

وقدمه الزركشي، وابن رزق في شرحه.

وقال: نص عليه.

قال المجد في شرحه: هذه الرواية محمولة عندي على ما إذا لم يكن في دفنهن محذور من اتباع الجنائز أو التكتف بحضرة الأجانب

أو غيره كما تقدم.

قلت: لا يسلمن من ذلك في الغالب، والله أعلم.

يَجُوزُ سِتْرُهُ إِلَّا بِالنَّيَابِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْجَى قَبْرُ امْرَأَةٍ لَا قَبْرَ رَجُلٍ (ش) بَلْ يَكْرَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، إِلَّا لِعَذْرٍ مَطَرٍ وَغَيْرِهِ.
وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشُّقِّ عَلَى الْأَصَحِّ (و) بَلْ يَكْرَهُ الشُّقُّ بِلَا عَذْرٍ، وَهُوَ حَفْرَةٌ فِي أَرْضِ الْقَبْرِ بِقَدَرِهِ، وَيُسْقَفُ عَلَيْهِ،
حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ اللَّحْدُ لَكُنَّ التُّرَابُ يَنْهَارُ يَنْتَبِهُ بِلَيْنٍ وَجِبَارَةٍ إِنْ أَمَكَنَّ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَلَا يَشُقُّ إِذَا (ش) وَقَالَ الْحَنْفِيُّ فِي أَرْضِ رَحْوَةٍ أَوْ نَدِيَةٍ، وَيُلْحَدُ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ، وَلَا يَغْمَقُ اللَّحْدُ تَعْمِيقًا يَنْزِلُ فِيهِ
جَسَدُ الْمَيِّتِ كَثِيرًا، بَلْ يَقْدَرُ مَا يَكُونُ الْجَسَدُ غَيْرَ مُلَاصِقٍ لِلْبَيْنِ.

وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدٍ وَجِلَّ الْقَبْرِ (و ش)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعُ تَوَجُّعِهِ، بَلْ دُخُولُ، فَدُخُولُ الرَّأْسِ أَوَّلَى كَعَادَةِ الْحَيِّ،
يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ: إِنَّهُ يَبْدَأُ فِي حَمْلِ الْمَيِّتِ مِنَ الرَّأْسِ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَعْضَاءِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الْأَعْضَاءَ الشَّرِيفَةَ،
وَلِهَذَا قُلْنَا: يَتَقَفُّ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ رَأْسِ الْمَيِّتِ، وَهَذَا مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالرَّأْسِ فِي اللَّبَاسِ.
وَلَا يَدْخُلُ الْمَيِّتُ مَعْتَرِضًا (هـ) مِنْ قَبْلَيْهِ (هـ) وَتَقُلُّ جَمَاعَةٌ: الْأَسْهَلُ، ثُمَّ سَوَاءٌ (و م).

وَقِيلَ: يَبْدَأُ بِادْخَالِ رَجُلَيْهِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ (و ش)، ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ.
قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ دَخَلَ الْقَبْرَ وَعَلَيْهِ خُفٌّ: لَا يُعْجِبُنِي، قِيلَ: يَجِلُّ إِزَارُهُ؟ قَالَ: لَا.
وَلَا تَوَقَّيْتُ فِيمَنْ يَدْخُلُهُ، بَلْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ م) كَسَائِرِ أُمُورِهِ (و).
وَقِيلَ: الْوُثْرُ أَفْضَلُ (و ش) وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ وَاضِعِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» لِلْخَيْرِ.
وَعَنْهُ: يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الْقَبْرِ وَصَاحِبِهِ»، وَإِنْ قُرَأَ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ» [طه: ٥٥]، أَوْ أَتَى بِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ يَلِيْقُ عِنْدَ
وَضْعِهِ وَالْحَادِثِ فَلَا بَأْسَ، لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفَعَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَصْلٌ

يَجِبُ دَفْنُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ، عِنْدَ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ وَالشَّيْخِ، وَعِنْدَ صَاحِبِ الْخِلَاصَةِ وَالْمَحْرُورِ: يُسْتَحَبُّ، كَجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ،
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُضَعَّ تَحْتَ رَأْسِهِ لَبَنَةٌ، كَالْمِلْحَدَةِ لِلْحَيِّ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَنْفِيُّ، وَتَكَرَّرَ قُطَيْفَةٌ تَحْتَهُ (و)، لِكِرَاهَةِ
الصَّحَابَةِ، وَنَصُّهُ: لَا بَأْسَ بِهَا مِنْ عِلَّةٍ.
وَعَنْهُ: مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ شُقْرَانٌ وَضَعَهَا تَحْتَ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ اتِّفَاقٍ مِنْهُمْ، وَيَكْرَهُ مِلْحَدَةً (و) وَالْمَنْصُوصُ: مُضْرِبَةٌ
(و) قَالَ أَحْمَدُ: مَا أُجِهُمَا، وَيَذْنِبُهُ مِنْ قِبَلَةِ اللَّحْدِ، وَيُسْنَدُ خَلْفَهُ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ لَبَنٌ (و).
وَعَنْهُ: قَصَبٌ، اخْتَارَهُ الْخَلَالُ وَصَاحِبُهُ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَيُسْنَدُ الْفُرْجَةَ بِحَجَرٍ، قَالَ أَحْمَدُ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَلَكِنَّهُ يُطَيِّبُ
نَفْسَ الْحَيِّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، «ثُمَّ يُطَيَّنُ فَوْقَهُ».
وَدَلَّ سَدُّ الْفُرْجَةِ بِحَجَرٍ عَلَى أَنَّ الْبَلَاطَ كَاللَّبَنِ، وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ أَفْضَلَ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: إِنْ اللَّبَنُ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ
وَابْعُدْ مِنْ أَيْبِنَةِ الدُّنْيَا، بِخِلَافِ الْقَصَبِ.

وَالْأَحْمَدُ (١٧٧٨٠) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «لَا تَجْعَلُوا فِي قَبْرِ خَشَبًا وَلَا حَجَرًا»، وَلِلْحَنْفِيِّ خِلَافٌ فِي الْحَجَرِ، نَظَرًا
إِلَى أَنَّ كِرَاهَةَ الْأَجْرِ لِأَثَرِ النَّارِ أَمْ لِإِحْكَامِ الْبِنَاءِ وَالزَّيْنَةِ، وَالْمَعْنَيَانِ لَنَا، فَيَتَوَجَّهُ لَنَا كَذَلِكَ، وَيَكْرَهُ فِيهِ خَشَبٌ بِلَا ضَرُورَةٍ،
وَمَا مَسْنَةُ النَّارِ، وَدَفَنُهُ فِي تَابُوتٍ (و) وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً، خِلَافًا لِمَشَائِخِ الْحَنْفِيِّ، نَصُّ عَلَى الْكُلِّ، زَادَ بَعْضُهُمْ: أَوْ فِي
حَجَرٍ مَنْقُوشٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ يُجْعَلُ فِيهِ حَدِيدٌ وَلَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ رَحْوَةً أَوْ نَدِيَةً، وَجَوِزَةُ الْحَنْفِيِّ، وَأَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَيُسْتَحَبُّ
حَتَّى التُّرَابُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا (و ش) بِالْيَدِ.

وَقِيلَ: مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ.
وَقِيلَ: مَنْ دَنَا مِنْهُ.

وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، ثُمَّ يَهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ، وَيَكْرَهُ زِيَادَةَ تُرَابِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِلنَّهْيِ (و هـ ش) قَالَ فِي الْفُصُولِ: إِلَّا أَنْ
يَحْتَاجَ إِلَيْهِ، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ [إِلَّا أَنْ يَسْتَوِيَ بِالْأَرْضِ] وَلَا يُعْرَفُ، وَالْمُرَادُ مَعَ أَنَّ تُرَابَ قَبْرِ لَا يُنْقَلُ إِلَى آخَرٍ، وَقَالَ الْحَنْفِيُّ.

وَلَا بَأْسَ بِتَغْلِيهِ بِحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ وَتَحْوِيْمًا، نَصُّ عَلَيْهِ (هـ) وَنَصُّ أَيْضًا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ (و ش) وَاحْتِجُّ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّمَ قَبْرَ عُمَانَ بْنِ مَطْمُونٍ بِصَخْرَةٍ عِنْدَ رَأْسِهِ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٦).

وَلَا بَأْسَ بِلَوْحٍ، نَقَلَهُ الْمُحْمَدِيُّ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: يَكْرَهُ.

وَنَقَلَ الْأَثَرُ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ بَشِيءًا، وَحَمَلَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ عَلَى اللُّوحِ الْمُعْتَادِ، وَهُوَ مَا فِيهِ كِتَابَةٌ أَوْ نُقُوشٌ، أَوْ عَلَى اللُّوحِ فِي جُوفِ الْقَبْرِ، لِتَرْكِ سُنَّةِ اللَّيْنِ وَالْقَصَبِ، قَالَ لَهُ مَهْنًا: يَكْرَهُ فِي الْقَبْرِ خَشَبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَالْأَلْوَابُ فِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُهُ شَيْئًا (و) وَتَسْنِيْمُهُ أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ (ش) وَخَالَفَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، زَادَ الشُّنَيْخُ: التَّنْطِيحُ شِعَارُ أَهْلِ الْبَدْعِ فَيَكْرَهُ، وَحُمِلَ فِي الْخِلَافِ بَعْضُ مَا رَوِيَ فِي التَّنْطِيحِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَطَحَ جَوَانِبُهَا وَسَمَّ وَسَطُهَا، وَيَكْرَهُ فَوْقَ شَيْءٍ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيُّ: «أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَدْعُ تَمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/١)، وَمُسْلِمٌ (٣٢١٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٦٩)، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْقُبُورِ الَّتِي عَلَيْهَا الْبِنَاءُ وَالْجَصُّ وَتَحْوُهُ.

وَأَمَرَ فَضَالَةَ بِقَبْرِ قُسْوَيٍّْ وَقَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَّتِهَا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: يُحْمَلُ عَلَى تَغْيِيهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْمَنْعُ عَلَى عُلُوقِهَا الْفَاجِسِ.

وَتَرُشُ بِمَاءٍ (و).

وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ، وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَى صِغَارٍ لِيَحْفَظَ ثَرَابَهُ.

وَفِي التَّلْخِصِ: لَا بَأْسَ: وَلَا بَأْسَ بِتَطْيِينِهِ، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَكَرَهُهُ أَبُو حَفْصٍ (و هـ).

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (خ) وَحُمِلَ فِي الْخِلَافِ النَّهْيُ الَّذِي رَوَاهُ النَّجَادُ عَلَى طِينٍ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَهُوَ الطِّينُ الَّذِي فِيهِ تَحْسِينُ لِلْقَبْرِ وَزِينَةٌ، فَيَجْزِي مَجْزَى التَّجْصِصِ.

وَيَكْرَهُ الْكِتَابَةَ عَلَيْهِ (و ش) وَتَجْصِصُهُ (و) وَتَزْوِيقَهُ وَتَخْلِيقَهُ وَتَحْوَهُ، وَهُوَ بَذْعَةٌ، وَيَكْرَهُ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ (و) أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ، لَا صِفَةَ أَوْ لَا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُتَوَعُّبِ وَالْمَحْرُورِ: لَا بَأْسَ بِقَبْرَةٍ وَبَيْتٍ وَحَضِيرَةٍ فِي مَلِكِهِ؛ لِأَنَّ الدَّفْنَ فِيهِ مَعَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ مَا دُونَ فِيهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَيَكْرَهُ فِي صَخْرَةٍ لِلتَّنْطِيحِ، وَالتَّشْيِيبِ بِأَيَّةِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ فِي الْمُتَوَعُّبِ: وَيَكْرَهُ إِنْ كَانَتْ مُسْتَلَّةً، وَمُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: الصَّخْرَةُ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ: يَكْرَهُ الْبِنَاءُ الْفَاحِشُ كَالْقَبْرِ، فَظَاهِرُهُ: لَا بَأْسَ بِنَاءٍ مُلَاصِقٍ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِتَغْلِيهِ وَحِفْظِهِ دَائِمًا، فَهُوَ كَالْحَصْبَاءِ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي النَّهْيِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْمُعْتَادِ، أَوْ يَخْصُ بِنْتَهُ، وَهَذَا مُتَّجِعٌ، لَكِنْ إِنْ فَحَشَ فَعَبِي نَظَرُ. وَحَرَّمَ أَبُو حَفْصٍ الْحَجَرَةَ، قَالَ: بَلْ تُهْدَمُ، وَحَرَّمَ الْفُسْطَاطَ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْفُسْطَاطَ وَالْحَيْمَةَ، وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ بِإِزَالَةِ الْفُسْطَاطِ وَقَالَ: إِنَّمَا يُظَلُّ عَمَلُهُ.

وَمُظَاهَرُ كَلَامِهِمْ لَا يَحْرُمُ الْبِنَاءَ مُبَاهَاةً وَلَا لِقَصْدِ التَّمْيِيزِ، (م ر)، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ فِي الْمُبَاهَاةِ، فَإِنَّهُ تَحْرُمُ الْمَفَاخِرَةُ وَالرِّيَاءُ، وَقَالَ هُنَا الْمَالِكِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ مَنَعَ الْبِنَاءَ فِي وَقْفٍ عَامٍ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الْأَيْمَةَ بِمَكَّةَ يَأْمُرُونَ بِهَدْمِ مَا بَنَيْنَا، فَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ الْأَشْهَرَ لَا يُنْعَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ التَّنْقُولَ فِي هَذَا مَا سَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَمَّنْ أَخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَقْبَرَةِ لِغَيْرِهِ، قَالَ: لَا يَدْخُلُ فِيهَا، وَالْمُرَادُ لَا يَخْتَصُّ بِهَا، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَجَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ حَقْرُ قَبْرِ فِي مُسْبَلَةٍ قَبْلَ الْحَاجَةِ، فَهَاهُنَا أَوَّلِي.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ بَنَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ فِيهَا فَهُوَ غَاصِبٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.
وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَفِيهِ فِي مِلْكِهِ إِسْرَافٌ وَإِضَاعَةٌ مَالٍ، وَكُلُّ مَنْهِيٍّ عَنْهُ.
وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: الْقَبْرُ وَالْحَظِيرَةُ وَالتَّرْتِيبُ إِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ فَعَلَّ مَا شَاءَ، وَإِنْ كَانَ فِي مَسْئَلَةٍ كَرِهَ، لِلتَضْيِيقِ بِمَا فَائِدَةٌ، وَيَكُونُ اسْتِغْنَاءً لِلْمَسْئَلَةِ فِيمَا لَمْ تَوْضَحْ لَهُ، وَيَحْرُمُ إِسْرَاجُهَا وَاتِّخَاذُ الْمَسْجِدِ عَلَيْهَا وَبَنِيهَا، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (و) قَالَ شَيْخُنَا: يَنْعَيْنُ إِزَالَتَهَا، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ، قَالَ وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، لِلنَّهْيِ وَاللَّعْنِ، وَلَيْسَ فِيهَا خِلَافٌ، لِكُونَ الْمَدْفُونِ فِيهَا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْقَبْرِ الْمَجْرُودِ عَنْ مَسْجِدٍ، هَلْ حَدُّهَا ثَلَاثَةُ أَقْسِرٍ أَوْ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ الْفَدَى عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَفِي كِتَابِ الْهَذِي: لَوْ وَضِعَ الْمَسْجِدُ وَالْقَبْرُ مَعًا لَمْ يَجُزْ وَلَمْ يَصِحَّ الْوُقُوفُ وَلَا الصَّلَاةُ، وَسَبَقَ كَلَامُهُ فِي الْفُصُولِ فِي الصَّلَاةِ فِيهَا، وَظَاهِرُهُ خِلَافُهُ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ جُنْدَبٍ: «إِلَّا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ» قَالَ: نَهَيْتُهُ عَنْ ذَلِكَ لَوْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا إِلَى جَانِبِ قَبْرِ كَرِهَ ذَلِكَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَالَ هُوَ حَرَامٌ، كَذَا قَالَ.
وَفِي الْوَسِيلَةِ: يَكْرَهُ اتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ عِنْدَهَا (و) فِي الْقُبُورِ: لَا تَخْلُقُ الْقُبُورَ بِالْخُلُقِ، وَالتَّزْوِيقِ وَالتَّقْيِيلِ لَهَا وَالطُّوَارِفِ بِهَا، وَالتَّوَسُّلِ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، قَالَ: وَلَا يَكْفِيهِمْ ذَلِكَ حَتَّى يَقُولُوا: بِالسُّرِّ الَّذِي يَبْنِيكَ وَيَبْنِي اللَّهَ.
وَإِي شَيْءٍ مِنَ اللَّهِ يُسَمَّى سِرًّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؟ قَالَ: وَيَكْرَهُ اسْتِغْنَاءُ التَّبَرُّانِ وَالتَّبَخِيرِ بِالْمُغُودِ، وَالْأَبْنِيَّةِ الشَّاهِقَةِ الْبَابِ، سَمَوًا ذَلِكَ مُشْهَدًا.

وَاسْتَشْفَعُوا بِالتَّرْتِيبِ مِنَ الْإِسْقَامِ، وَكَتَبُوا إِلَى التَّرْتِيبِ الرُّوَاقِ، وَدَسُّوهُمَا فِي الْأَتَقَابِ، فَهَذَا يَقُولُ: جِمَالِي قَدْ جَرَبْتِ، وَهَذَا يَقُولُ: أَرْضِي قَدْ أَجْدَبْتِ، كَأَنَّهُمْ يُخَاطَبُونَ حَيًّا وَيَدْعُونَ إِلَهًا.

فَصْلٌ

يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لَهُ عِنْدَ الْقَبْرِ بَعْدَ الدُّفْنِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، جَالِسًا، قَالَ [أَصْحَابُنَا] وَشَيْخُنَا: يُسْتَحَبُّ وَقُوفُهُ، وَنَصٌّ أَحْمَدُ أَيْضًا: لَا بِأَسْ بِهٖ، قَدْ فَعَلَهُ عَلِيٌّ وَالْأَحْنَفُ.

وَالْأَبِي دَاوُدَ (٣٢٢١) عَنْ عُثْمَانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ وَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمُ وَسَلُّوا لَهُ الشَّيْءَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسَالُ».

وَرَوَى سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقِفُ فَيَدْعُو».

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ، الْوُقُوفُ بِدَعَةٍ، كَذَا قَالَ؛ وَلَأنَّهُ مُعْتَادٌ، بِذِلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: [مُعْتَادٌ] وَلَا تَتَوَلَّ دَفْنَهُ، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ، وَالْأَكْثَرُ قِرَاءَةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقْرَأُ أَوْ يَدْعُو، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا تَلْقِيئُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ فَاسْتَحَبَّهُ الْأَكْثَرُ (وَم) ش) لِقَوْلِ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ وَصَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ وَحَكِيمِ بْنِ عُمَيْرٍ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ! قُلْ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (يَا فُلَانُ قُلْ رَبِّي اللَّهُ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ) رَوَاهُ عَنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا لِيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ وَلِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُ لَا يَجِيبُ، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَسْتَوِي قَاعِدًا، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرْهِدْنَا بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ وَلَكِنْ لَا تَسْمَعُونَ فَيَقُولُ: أَذْكَرُ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْتَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا، فَإِنْ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَقُولَانِ: مَا يَفْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وَقَدْ لَقْنَا حُجَّتَهُ؟ وَيَكُونُ اللَّهُ حَاجِجَهُ دُونَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَ أُمِّي؟ قَالَ فَلْيَنْسِبْهُ إِلَى حَوَاءَ.

رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الشَّافِيِّ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٧٩٧٩)، وَابْنُ شَاهِينَ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ أَوْ لغيرِهِ فِيهِ «وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْنِي مَنْ فِي الْقُبُورِ وَفِيهِ وَأَنْتَ رَضِيتَ

بالإسلام ديناً، وبالكعبة قبلةً، وبالمؤمنين إخواناً.

فَظَاهَرُ اسْتِدْلَالِ الْأَصْحَابِ بِهَذَا الْحَبْرِ يَقْتَضِي الْقَوْلَ بِهِ، فَيَجْلِسُ الْمَلْفُنْ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَيَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى حَوَاءٍ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ اسْمُ أُمِّهِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمُتَنَادِ قَالَ أَحْمَدُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هَذَا إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ، وَفِيهِ تَثْبِيْتُ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وَلَأَحْمَدُ (٣/٢)، وَمُسْلِمٌ (٩١٦)، وَأَبِي دَاوُدَ (٣١١٧)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

أَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ هُنَا، وَهَذَا وَإِنْ شَبَّهَ اللَّفْظُ لِكُنْهِ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِلَّا لَتَقَلَّ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ وَشَاعَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: تَلْقِيْنُهُ بَعْدَ ذَنْبِهِ مُبَاحٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَيَمْنَعُ أَصْحَابُنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَلَا يَكْرَهُ (هـ) قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لَوْ أَنْصَرَفُوا قَبْلَهُ لَمْ يَكُونُوا؛ لِأَنَّ الْحَبْرَ: يَلْقُونَهُ قَبْلَ أَنْصِرَافِهِمْ لِيَتَذَكَّرَ حُجَّتُهُ.

وَفِي تَلْقِيْنِ غَيْرِ الْمَكْلَفِ وَجْهَانِ، بِنَاءٌ عَلَى نَزُولِ الْمَلَكَيْنِ وَسُؤَالِهِ وَامْتِحَانِهِ، النَّفْسِي قَوْلُ الْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ (و ش) وَالْإِنْبَاتِ قَوْلُ أَبِي حَكِيمٍ وَغَيْرِهِ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ عَنِ الْأَصْحَابِ (م ٣) (١).

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ أَصَحُّ، وَأَحْتَجُّ بِمَا.

رَوَاهُ مَالِكٌ (١/٢٢٨) وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرُوِيَ مَرْفُوعًا: «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى طِفْلِ لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ، فَقَالَ اللَّهُمَّ قِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ وَتَفْتَةِ الْقَبْرِ».

وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، لِلْجَزْمِ بِنَفْيِ التَّعْذِيبِ، فَقَدْ يَكُونُ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرَى الْوَقْفَ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: ذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، مِنْهُمْ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ: وَهُوَ يُشَبِّهُ مَا رَسَمَ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ، وَمَا أَوْرَدَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

فَصْلٌ

يَحْرُمُ ذَنْبُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي قَبْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ أَظْهَرُ (و هـ ش) وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِي تَبْشِيرِهِ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ، وَلَمْ يَصْرَحْ بِخِلَافِهِ فَقَدْ أُنْ عِنْدَهُ الْمَذْهَبُ رِوَايَةً وَاحِدَةً لَا يَحْرُمُ وَعَنْهُ: يَجُوزُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ: لَا بَأْسَ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي الْمَحَارِمِ.

وَقِيلَ: فَيَمْنُ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ، وَيَجُوزُ لِحَاجَتِهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ إِلَى الْقَبِيلَةِ مِنْ يُقَدَّمُ إِلَى الْإِسَامِ، وَأَنْ يُخَجَرَ بَيْنَهُمَا بِتُرَابٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: إِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ كَذَا قَالَ.

وَكَرِهَ أَحْمَدُ الدَّفْنَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (و م) وَغُرُوبِهَا (و م) وَقِيَامِهَا (خ) قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ، لَا يَجُوزُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ

(١) (مسألة - ٣): وَفِي تَلْقِيْنِ غَيْرِ مَكْلَفٍ وَجْهَانِ، بِنَاءٌ عَلَى نَزُولِ الْمَلَكَيْنِ وَسُؤَالِهِ وَامْتِحَانِهِ، النَّفْسِي قَوْلُ الْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي الْأَمْصَارِ، وَالْإِنْبَاتِ قَوْلُ أَبِي حَكِيمٍ وَغَيْرِهِ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ عَنِ الْأَصْحَابِ.

وَقَدَّمَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ كِتِيلَةً فِي كِتَابِهِ الْعُدَّة.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهُوَ أَصَحُّ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: قَالَ شَيْخُنَا: يَلْقُنْ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَيْنِ.

قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ.

وَقَالَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي نَهَايَةِ الْمُبْتَدِئِينَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَبْدِوَسٍّ: يَسْأَلُ الْأَطْفَالُ عَنِ الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ حِينَ الذَّرِيَّةِ، وَالْكِبَارُ يَسْأَلُونَ عَنْ مَعْقَدِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَإِقْرَارِهِمُ الْأَوَّلَ. انْتَهَى.

وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ، وَصَاحِبُ الْحَاوِينِ، وَجَمْعُ الْبَحْرَيْنِ.

المحرر: يكره، ونهاراً أولى^(١)، ويجوز لئلا (و) وذكره في شرح مسلم قول جماهير العلماء.
وعنه: يكره، ذكره ابن هبيرة اتفاق الأئمة الأربعة.

وعنه: لا يفعل إلا ضرورة، والدفن في الصخراء أفضل، وكرهه أبو المعالي وغيره في النيان، وتأتي خصائص النبي ﷺ في النكاح، وإنما اختار صاحبه الدفن عنده تشرقاً وتبركاً به، ولم يرد عليهما لأن الحرق يتسع، والمكان ضيق.
وجاءت أخبار تذل على دفنهم كما وقع، ذكره صاحب المحرر وغيره.
ولو وصى بدفنه في ملكه دفن مع المسلمين؛ لأنه يضر الزرعة، قاله أحمد وقال: لا بأس بشراء موضع قبره، ويوصي بدفنه فيه، فعلة عثمان وعائشة، فلهذا حمل صاحب المحرر الأول على أنه لم يخرج من ثلثه، وما قاله متجه، ويَعُدُّه بعضهم.

وفي الوسيلة: فإن اذنوا كره دفنه، نص عليه، ويصح بيع ما دفن فيه من ملكه ما لم يجعل أو يصير مقبرة، نص عليه، ومنع ابن عقيل بيع موضع القبر مع بقاء رميته.

قال ابن عقيل في الفنون: لأنها ما لم تستحل تراباً فهي محترمة.

قال: وإن نُقِلَت العظام وجب الرُّدُّ لِتَغْيِيهِ لَهَا، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَمْ حَرِّفْهَا إِذَا بَلِيَ الْعَظْمُ، وَنَسْتَحِبُّ جَمْعُ الْأَقَارِبِ، وَالْبَقَاغِ الشَّرِيفَةِ، وَمَا كَثُرَ فِيهِ الصَّالِحُونَ، وَقَدْ سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، وَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ، وَهُمَا فِي «الصحيح» (خ: ١٧٩١، م: ٢٣٧٢).

ومن سبق إلى مقبرة مسئلة قدم، ثم يفرغ، وذكره صاحب المحرر، إن استويا قدم بمنزلة، نحو كونه عند أهله.
ومنى علم أنه صار تراباً ومراذهم ظن، ولهذا ذكر غير واحد: يُعْمَلُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَيْرَةِ جَزَا دَفْنٍ غَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ نَصُّ عَلَيْهِ.

ونقل أبو طالب تبقى عظامه مكانه ويدفن، اختاره الحلال، وذكر أبو المعالي في مقبرة مسئلة: إذا صار تراباً جاز الدفن والزراعة وغير ذلك (و) كذا أطلق، والمراد ما لم يخالف شرط واقفه، لتغييه الجهة (و).

قال بعضهم: وإن غلب المسلمون على أرض الحرب لم تنبش قبورهم، نص عليه، ولا تنبش مقبرة عتيقة إلا لضرورة، والمراد مع بقاء رميته، وقد كان موضع مسجد النبي ﷺ قبور المشركين، فأمر بنبشها.

ونقل المروذي فيمن أوصى ببناء داره مسجداً فخرجت مقبرة، فإن كانوا مسلمين لم يخرجوا وإلا أخرجت عظامه، ويتوجه: يجوز نبش قبر الحربي لِمَالٍ فِيهِ، وَلَا تُضْرِبُ بِخِلَافِهِ بَلْ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ مَنْ جَوَّزَ لِمَصْلَحَةٍ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَاحْتِجَّتْ بِأَنَّ الصَّخَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَبَشَّتْ قَبْرَ أَبِي رِغَالٍ، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ.

ويحرم حفرة في مسئلة قبل الحاجة، ذكره ابن الجوزي، وإن ثبت قول بجواز بناء بيت ونحوه فها هنا كذلك، وأولى، وتتوجه هنا ما سبق في المصلى المفروش.

ويحرم الدفن في مسجد ونحوه وينبش، نص عليه، وفي ملك غيره، وللمالك نقله، والأولى تركه، وكرهه أبو المعالي، لِهَتْكَ حُرْمَتِهِ.

فصل

من أمكن غسله فدفن قبله لزم نبشه، نص عليه (و م ش) أطلق جماعة، وجزم آخرون: إن خشي تفسخه ترك (و م ش) زاد بعضهم: أو تعبره.

وقيل: يحرم نبشه مطلقاً (و هـ) إن أهمل التراب، فيصلى عليه، كعدم ماء وتراب (هـ) وكذا من دفن غير موجه (و).

وقيل: يحرم، وقدم ابن تيميم.

يستحب نبشه: وإن دفن قبل تكفينه فقيل: كقبل غسله، قال في الوسيلة: نص عليه.

(١) تنبيه: قوله: (نهاراً أولى).

وكذا في النسخ، وصوابه: (ونهاراً) بزيادة: (واو)، تقديره: والدفن نهاراً أولى، والله أعلم.

وقيل: لا، لستره بالتراب (م ٤).^(١)

وفي المتخبر روايتان.

وفي الرعاية: وقيل: ولو يلي، كذا قال، فمع تفسخه في الكل أذلي، وإن دُفن قبل الصلاة فكالغسل، نص عليه، ليجد شرط الصلاة، وهو عدم الحائل.

وقال ابن شهاب والقاضي: لا يُنْشَأُ، ويُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ (و)، لإمكانها عليه.

وعنه: يُخَيَّرُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: فَكَذَا غَيْرُهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَقَرَاتِهِ: الْأَمْرُ أَكْثَرُ مِنَ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ مَا يَكْفُرُ بِهِ، وَلَا يَسْقُطُ بِالنَّدَمِ، وَنَصُّ أَحْمَدَ عَكْسَهُ، وَقَالَ فِي قَوَائِدِهِ: رَجُلٌ دَفِنَ بِتَالَةٍ، ثُمَّ رَأَى فِي مَنَامِهِ وَهِيَ تَقُولُ: دُفِنْتَ حَيَّةً، هَلْ تُنْشَأُ لِذَلِكَ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ، فَإِنْ نُبِشَتْ وَوُجِدَتْ جَالِسَةً قَدْ مَرَقَتْ كَفَنَهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ الْغُسْلُ ثَانِيًا، وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ دَفَنَهَا الدِّيَةَ؟ يَحْتَمِلُ يَلْزَمُ مَنْ طَرَحَ عَلَيْهَا التُّرَابَ، وَيَحْتَمِلُ لَا.

وَيَجُوزُ فِي الْمَنْصُوصِ نَبْشُهُ لِعَرَضِ صَحِيحٍ (خ) كَتَحْسِينَ كَفَنِهِ، وَخَيْرٌ مِنْ بَغْيِهِ، وَدَفْنِهِ لِعِذْرِ بِلَا غُسْلٍ وَلَا خُطُوطٍ، وَكَافِرَادِهِ، لِإِفْرَادِ جَابِرٍ لِأَبِيهِ؛ [لَا أَنْ النَّبِيَّ ﷺ] أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَةَ دُفِنَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَةً، وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا، وَذَلِكَ مَكَافَاةً بِسَبِّ عَمِّهِ، وَإِنَّمَا لِإِكْرَامِ وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَشِيرَتِهِ قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ حُولَ طَلْحَةُ، وَحُولَتْ عَائِشَةُ، وَنَبَشَ مُعَاذُ امْرَأَتِهِ وَكَانَتْ كَفَنَتْ فِي خِلْقَانٍ فَكَفَنَاهَا.

وَدَفَنَ الشَّهِيدَ بِمَصْرَعِهِ سَنَةً، نَصَّ عَلَيْهِ، حَتَّى لَوْ نَقَلَ رُذُيْلٌ، وَيَجُوزُ نَقْلُ غَيْرِهِ (و م) أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ، وَالْمَرَادُ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ [إِنْ أَمِنَ تَغْيِيرُهُ] وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: إِنْ لَمْ يَطْلُبْ تَغْيِيرَهُ، وَلَا يُنْقَلُ إِلَّا لِعَرَضِ صَحِيحٍ (و ش) كَبَقْعَةٍ شَرِيفَةٍ وَمُجَاوِرَةٍ صَالِحٍ، كَمَا نَقَلَ سَعْدٌ وَسَعِيدٌ وَأَسَامَةُ إِلَى الْمَدِينَةِ، لِئَلَّا تَقُوتَ سَنَةٌ تَعْجِيلِهِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ: وَلَوْ وَصَّى بِهِ، وَصَّرَحَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي.

وَكَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ نَقْلَ الْمَيِّتِ مُطْلَقًا، وَحَرَمَهُ آخَرُونَ مِنْهُمْ، وَجُوزَ الْحَنْفِيَّةُ نَقْلَهُ بِيَلَيْنِ.

وقيل: ودون السفر، وقيل عندهم: لا يُكْرَهُ السَّفَرُ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَيَجِبُ لِضَرُورَةٍ، نَحْوُ كَوْنِهِ بِدَارِ حَرْبٍ، أَوْ مَكَانٍ يُخَافُ نَبْشُهُ، وَتَحْرِيقُهُ، أَوْ الثَّلَّةُ بِهِ، قَالَ: وَإِنْ تَعَذَّرَ نَقْلُهُ بِدَارِ حَرْبٍ فَلَا أَوْلَى تَسْوِيَّتُهُ بِالْأَرْضِ، وَإِخْفَاؤُهُ، مَخَافَةَ الْعَدُوِّ، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ، فَيَعَايَا بِهَا.

فصل

وَأِنْ وَقَعَ فِي الْقَبْرِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ عَادَةٌ وَعَرَفْنَا وَإِنْ قُلَّ خَطَرُهُ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ مَا يَجِبُ تَغْيِيرُهُ، أَوْ رَمَاهُ رَبُّهُ نُبِشَ وَأُخِذَ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي مَسْحَاةِ الْحَقَارِ، لِيَتَلَقَّى حَقَّهُ بِعَيْنِهِ (و).

وعنه: الْمَنْعُ إِنْ بَدَّلَ لَهُ حَوْضُهُ، فَقَدْ عَلِيَ رَوَايَةٌ: يُمْنَعُ نَبْشُهُ بِلَا ضَرُورَةٍ.

وَأِنْ كَفَنَ بِغَضَبٍ لَمْ يُنْشَأُ، لِهُتْلُوكِ حُرْمَتِهِ، وَضَرَرِ الْأَرْضِ بِتَابِدٍ، فَيَغْرَمُ مِنْ تَرْكِتِهِ، وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمَحَرَّرِ: يُضْمَنُهُ مَنْ كَفَنَهُ بِهِ، لِمُبَاشَرَتِهِ الْإِتْلَافَ عَالِيًا، فَإِنْ جَهَلَهُ فَالْقَرَارُ عَلَى الْعَاصِمِ، وَلَوْ أَنَّهُ الْيَتِّ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الْغُرْمُ نُبِشَ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن دفن قبل تكفينه، فقل: كقبل غسله؛ قال في الوسيلة: نص عليه، وقيل: لا، لستره بالتراب).

انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الفصول.

وأطلقهما في المعنى والشرح ويختصر ابن تيميم:

أحدهما: حكمه حكم دفنه قبل: غسله.

ثانيه: في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب.

والقول الثاني: لا ينشئ لستره بالتراب، صححه في الحاوي الكبير، والنظم.

وَقِيلَ: يُنْبَشُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كُنَّ بِحَرِيرٍ فَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَبْشِيرِهِ وَجْهَيْنِ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَقِيَ مَالِيَّةُ كَخَاتَمٍ، وَطَلَبَهُ رُبُّهُ، لَمْ يُنْبَشْ، وَغَرَمَ مِنْ تَرْكِهِ، كَمَنْ غَضِبَ عَبْدًا فَأَبَى، تَجِبَ قِيَمَتُهُ، لِأَجْلِ الْخِيْلُولَةِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَمْ يُبْذَلْ قِيَمَتُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يُبْذَلْهَا وَارِثُ شَيْءٍ جَوْفُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: يُشَقُّ مُطْلَقًا، وَيُؤْخَذُ، فَلَوْ كَانَ ظَنُّهُ مِلْكَهُ فَوَجَّهَانِ (م ٥) (١). وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يَغْرَمُ الْيَسِيرُ مِنْ تَرْكِهِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ وَإِنْ بَلَغَهُ يَأْذَنُ رَبِّهِ أَحَدًا إِذَا بَلِيَ، وَلَا يَغْرَضُ لَهُ قَبْلَهُ، وَلَا يَضْمَنُهُ.

وَقِيلَ: هُوَ كَمَالِهِ.

وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ بَلَغَهُ بِإِذْنِهِ فَهُوَ الْمُتْلِفُ لِمَالِهِ، كَقَوْلِهِ: أَلْتَى مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ قَالِقَاءَ، قَالَ: وَكَذَا لَوْ رَأَى مُحْتَاجًا إِلَى رِبْطِ أَسْتَانِيهِ بِذَهَبٍ، فَأَعْطَاهُ خَيْطًا مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ فَأَعْطَاهُ فَرَبَطَ بِهِ، وَمَاتَ، لَمْ يَجِبْ قَلْعُهُ وَرَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِثْلَةٌ، كَذَا قَالَ، قَالَ: وَلَا إِذْنُ يَغْرَمُ مِنْ تَرْكِهِ، وَإِنْ بَلِيَ وَأَرَادَ الْوَرِثَةُ إِخْرَاجَهُ مِنَ الْقَبْرِ جَازَ إِذَا ظَنَّ انْفِصَالَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَنْشَعُثْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ بَلَغَ مَالُ نَفْسِهِ لَمْ يُنْبَشْ، إِلَّا إِذَا بَلِيَ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مِلْكَهُ حَيًّا، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ فَوَجَّهَانِ (م ٦) (٢). وَقِيلَ: يُشَقُّ وَيُؤْخَذُ.

وَفِي الْمُبْهَجِ: يَحْسِبُ مِنْ ثُلَاثِهِ، وَلَا يَقْلَعُ أَنْفَ ذَهَبٍ، وَيَأْخُذُ بِأَيِّمَةٍ كَسَنَتْهُ مِنْ تَرْكِهِ، وَمَعَ عَدِيمِهَا يَأْخُذُهُ إِذَا بَلِيَ.

وَقِيلَ: يُؤْخَذُ فِي الْحَالِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لِلرُّجُوعِ حَيَاةُ الْمُفْلِسِ، فِي قَوْلٍ، مَعَ أَنَّهُ فِيهِ هُنَا مِثْلَةٌ.

وَإِنْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ حَامِلٌ حَرَمَ شَقُّ جَوْفِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَحْتَمَلَتْ حَيَاتَهُ أَذْخَلَ النِّسَاءُ أَيْدِيَهُنَّ فِي فَرْجِهَا فَأَخْرَجَتْهُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ يُشَقُّ وَيُخْرَجُ، وَالْمَذْهَبُ: لَا، فَعَنْهُ: يَفْعَلُ ذَلِكَ الرِّجَالُ، وَالْمَحَارِمُ أَوَّلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ، كَمَا دَاوَاةُ الْحَيِّ، وَالْأَشْهَرُ: لَا (م ٧) (٣).

وَلَا تُذْفَنُ حَتَّى يَمُوتَ، وَلَا يُوضَعُ عَلَيْهِ مَا يُمُوتُهُ، خِلَافًا لِمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن بلغ ما تبقى ماله كخاتم، وطلبه ربه، لم ينش، وغرم من تركته، فإن تعدر شق جوفه في الأصح، وقيل: يشق مطلقًا، ويؤخذ، فلو ظنه ملكه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حذان في الرعاية الكبرى.

أحدهما: ينش.

قلت: وهو الصواب، ولا عبرة بظنه، وهو ظاهر كلام الجماعة من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا ينش.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن بلغ مال نفسه لم ينش، إلا إذا بلي، لأنه أتلف ملكه حيًا فلو كان عليه دين فوجهان). انتهى.

أحدهما: ينش، وهو الصحيح.

جزم به في مجمع البحرين.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا ينش، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح، وغيرهما.

قلت: وهو ضعيف.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن ماتت امرأة حامل حرم شق جوفها، نص عليه، فإن احتملت حياته أدخل النساء أيديهن في فرجها، فأخرجته، فإن تعدر فاختار ابن هبيرة يشق، والمذهب: لا، فعنه يفعل ذلك الرجال، والمحارم أولى، اختاره أبو بكر وصاحب المحرور، كمداداة الحي، والأشهر: لا). انتهى.

أشهر هو الصحيح من المذهب؛ أعني: وإنما يفعل ذلك النساء لا غير.

اختاره القاضي، وصاحب المغني، والتلخيص، والشرح، وغيرهم، وقدمه في الرعايتين والحاويين، وغيرهم.

والرواية الثانية: اختارها أبو بكر، وصاحب المحرور وغيرهما، وأطلقهما ابن تميم.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

وفي الخلاف: إن لم تُوجَد أَمَارَاتُ الظُّهُورِ بِانْتِفَاحِ المَخَارِجِ وَقُوَّةِ الحَرَكَةِ فَلَا تَسْطُو القَوَابِلُ.
وَقِيلَ: يُشْتَقُّ مُطْلَقًا إِنْ ظُنَّ خُرُوجُهُ حَيًّا (و هـ م ش ر) كَمَنْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا، فَلَوْ مَاتَ إِذَا أُخْرِجَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ غُسْلُ مَا خَرَجَ.

وَقِيلَ: يَيِّمُ لِمَا بَقِيَ، وَإِنْ مَاتَتْ ذِمَّةُ حَامِلٍ بِمُسْلِمٍ دُفِنَتْ مُفْرَدَةً، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش) لِأَنَّهُ جَائِزٌ.
وَدُفِنَ الْمَيِّتُ عِنْدَ مَنْ يَبَايَنُهُ [فِي دِينِهِ] مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ، وَالْمُرَادُ إِنْ أَمَكْنَ، وَإِلَّا مَعَنَا كَمَا سَبَقَ فِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

وَيُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهَا الْاَيْسَرِ، لِيَكُونَ وَجْهُ الْجَنَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِ الْاَيْمَنِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَنَفِيَّةُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ (و) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلَا سَقِطٍ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: يُصَلَّى عَلَيْهِ إِنْ مَضَى زَمَنُ تَصْوِيرِهِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ إِذَا انْفَصَلَ، لَكِنْ غَلَّلَ فِي الْفُصُولِ عَدَمَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بَأَنَّا لَا نَتَحَقَّقُ حَمَلًا فِي بَطْنِهَا، وَالصَّلَاةُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا مَعَ الشُّكِّ فِي سَبِيحِهَا: وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ: تَدْفَنُ بِجَنْبِ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ الْمَرْوِذِيَّ قَالَ: كَلَامُ أَحْمَدَ يَذُلُّ: لَا بَأْسَ بِهِ مَعَنَا، لِمَا فِي بَطْنِهَا، وَيُصَلَّى عَلَى مُسْلِمَةٍ حَامِلٍ وَحَمَلُهَا بَعْدَ مَضِيِّ زَمَنِ تَصْوِيرِهِ، وَإِلَّا عَلَيْهَا دُونُهُ.

بَاب مَا يَفْعَلُهُ الْمُصَابُ وَمَا يَفْعَلُ مَعَهُ لِأَجْلِ الْمَصِيبَةِ

يُسْتَحَبُّ لِلْمُصَابِ أَنْ يَسْتَرْجِعَ (و) يَقُولَ: (إِنَّا لِلَّهِ) أَي نَحْنُ عِبِيدُهُ يَفْعَلُ بِنَا مَا يَشَاءُ، «وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» [البقرة: ١٥٦]، أَي: نَحْنُ مُقْرُونَ بِالْبُعْثِ وَالْجَزَاءِ عَلَى أَعْمَالِنَا: «اللَّهُمَّ أَجْرَنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا».
أَجْرَنِي مَقْصُورٌ وَقِيلَ أَمْدُودٌ وَأَخْلِفَ يَقْطَعُ الْمَمْزَةَ وَكَسَرَ اللَّامَ، يُقَالُ لِمَنْ ذَهَبَ مِنْهُ مَا يَتَوَقَّعُ مِثْلَهُ: أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، أَي رَدَّ عَلَيْكَ مِثْلَهُ، وَمَنْ ذَهَبَ مِنْهُ مَا لَا يَتَوَقَّعُ مِثْلَهُ: خَلَّفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، أَي كَانَ اللَّهُ خَلِيفَةً مِنْهُ عَلَيْكَ.
قَالَ الْأَجْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ: وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَهُوَ مُتَجِدٌّ، فَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ: «وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ» [البقرة: ٤٥]، وَلَمْ يَذْكُرْهَا جَمَاعَةٌ.

وَلَا حَمْدَ (٢٦٨/١)، وَأَبِي دَاوُدَ (١٣١٩) عَنْ خَدِيجَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى».
وَلِلْمُسْلِمِ (٩١٩) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: قُولِي: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ وَاعْفُ عَنِّي مِنْهُ عَفْوَ حَسَنَةً» وَيَصْبِرُ وَالصَّبْرُ الْحَبْسُ وَيَجِبُ مِنْهُ مَا يَمْنَعُهُ عَنْ مُحَرَّمٍ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، قَالَ شَيْخُنَا: عَمَلُ الْقَلْبِ كَالصَّبْرِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ.
قَالَ: وَلَمْ يَأْمُرِ الشَّرْعُ بِالْحُزْنِ، بَلْ نَهَى عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِأَمْرِ الدِّينِ، لَكِنْ لَا يُدَمُّ وَلَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ لِمُجَرَّدِهِ.
وَلَا يُلْزَمُ الرُّضَا بِمَرَضٍ وَفَقْرٍ وَغَاهِيَةٍ، خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ، وَيَحْرُمُ الرُّضَا بِمَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ مِنْ كُفْرٍ وَمَعْصِيَةٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (ع).

وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: يَرْضَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُقْضِي، قَالَ: وَقِيلَ: يَرْضَى بِهَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا خَلْقًا لِلَّهِ، لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا فِعْلًا لِلْعَبْدِ، قَالَ: وَكَثِيرٌ مِنَ السَّائِكِ وَالصَّوْفِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ حَيْثُ رَأَوْا أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ اعْتَقَدُوا أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الرُّضَا وَالْمَحَبَّةَ لِكُلِّ ذَلِكَ، حَتَّى وَقَعُوا فِي قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا» [الأنعام: ١٤٨]، وَغَفَلُوا عَنْ كَوْنِ الْخَالِقِ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَانْبِغْضَهُ، وَسَبَّبَ ذَلِكَ اثْنَيْنِ: مَسْأَلَةَ الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ، وَيَتَمَسَّكُونَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الرُّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَهَذَا كَلَامٌ مُجْمَلٌ يَتَمَسَّكُ بِهِ الْقَدَرِيَّةُ الْمُشْرِكِيَّةُ، وَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ الْمُجُوسِيَّةُ فَتَقُولُ أَنَّ اللَّهَ قَدَرَهُ وَقَضَاهُ وَإِلَّا لُلْزِمَ الرُّضَا [بِهِ]، وَالرُّضَا بِالْكَفْرِ كَفْرٌ بِالْإِجْمَاعِ.

قَالَ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ نَصٌّ بِأَمْرٍ فِيهِ بِالرُّضَا بِكُلِّ مُقْضِيٍّ، وَلَا قَالَهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، وَأَمَّا مَا فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَثَارِ مِنَ الرُّضَا بِالْقَضَاءِ فَإِنَّمَا أَرَادُوا مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبِ الصَّبْرُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، فَالرُّضَا أَوَّلَى، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِذَا نَظَرَ إِلَى إِحْدَاثِ الرَّبِّ لِذَلِكَ، لِلْحِكْمَةِ الَّتِي يُجِئُهَا وَيَرْضَاهَا، رَضِيَ لِلَّهِ بِمَا رَضِيَهُ لِنَفْسِهِ، فَبِرْضَاهُ وَتَجِبَهُ مَفْعُولًا مَخْلُوقًا لِلَّهِ.

وَيَنْبِغِضُهُ وَيَكْرَهُهُ فِعْلًا لِلْمُذَنْبِ الْمُخَالِفِ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَهَذَا كَمَا نَقُولُ فِيمَا خَلَقَهُ مِنَ الْأَجْسَامِ الْحَبِيبَةِ، قَالَ: فَمَنْ فَهِمَ هَذَا الْمَوْضِعَ انْكَشَفَ لَهُ حَقِيقَةُ هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي حَارَتْ فِيهِ الْعُقُولُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: وَالصَّبْرُ عَلَى الْعَاقِبَةِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقِيَامِ بِحَقِّ الشُّكْرِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَتَهَوُّنِ الْمَصِيبَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى جَلَالِ مَنْ صَدَرَتْ عَنْهُ وَحِكْمَتِهِ وَمُلْكِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ» [الحديد: ٢٢]: اعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ عَلِمَ أَنَّ مَا قُضِيَ لَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَهُ قُلُّ حَزْنَةٍ وَقَرْحَةٍ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ أَنَّ مَنْ لَمْ يَمَسَّ مَعَ الْقَدَرِ لَمْ يَتَّخِذْ بَعْثًا. وَلَيَعْلَمَنَّ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ» وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الدُّنْيَا دَارُ بَلَاءٍ، فَمَنْ أَتْبَلَسَ فَلْيَصْبِرْ، وَمَنْ عَوْفِيَ فَلْيَشْكُرْ».

وَقَوْلُهُ «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الصَّالِحُونَ الْأَمْثَلُ فَلَا مِثْلَ» وَمَنْ نَظَرَ فِي سَبِيلِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَادَاتِ أَتْبَاعِهِمْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَنْ كَابَدَ النَّارَ وَذَبَحَ الْوَلَدَ كِإِبْرَاهِيمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَبَرَ عَلَى الْفَقْرِ وَقَاسَى مِنْ قَوْمِهِ الْمِحْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ بَلَسِيَ الزَّمْنَ الطَّوِيلَ،

مَنْ نَظَرَ فِي ذَلِكَ وَفِي كَوْنِ مُصِيبَتِهِ لَمْ تَكُنْ فِي دِينِهِ هَانَتْ عَلَيْهِ مُصِيبَتُهُ بِلَا شَكٍّ، وَتَسَلَّى بِهِمْ وَتَأَسَّى، وَلَيَعْلَمُ الْإِنْسَانُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَحْفَظُ اللَّهُ يَحْفَظُكَ، أَحْفَظُ اللَّهُ تَجِدَهُ أَمَامَكَ، تَعْرِفُ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَةِ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ يُونُسَ: ﴿قُلُوبًا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفوات: ١٤٣]، وَعَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، وَمِنْ قَصِيدَةِ ابْنِ هَانِيٍّ الَّتِي يَرْتِي فِيهَا وَلَدَهُ:

طَبَعَتْ عَلَى كَدْرِ وَأَنْتَ تُرِيدُهَا صَفَرًا مِنَ الْأَقْدَامِ وَالْأَكْدَارِ
وَمُتَكَلَّفَ الْإِيمَانُ غِدًّا طِبَاعَهَا مُتَطَلَّبٌ فِي الْمَاءِ جَذْوَةٌ نَارِ

وَكَانَ شَيْخُنَا يَمَثُلُ بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَثِيرًا، فَالْعَجَبُ مِنْ يَدِهِ فِي سَلَةِ الْأَقَاخِي كَيْفَ يُنْكَرُ السُّعَى، وَأَعْجَبَ مِنْهُ مَنْ يَطْلُبُ مِنَ الْمَطْبُوعِ عَلَى الضَّرِّ النِّفْعَ.
وَقَدْ قِيلَ:

وَمَا اسْتَفْرَيْتَ عَيْنِي فِرَاقًا رَأَيْتَهُ وَلَا عَلَّمْتَنِي غَيْرَ مَا الْقَلْبُ عَالِمُهُ

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَمَنْ تَأَمَّلَ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ رَأَى الْإِتِلَاءَ عَامًّا وَالْأَعْرَاضَ مُتَعَكِّسَةً وَعَلَى هَذَا وَضَعَ هَلِوُ الدَّارِ، فَمَنْ طَلَبَ نَيْلَ غَرَضِهِ مِنْ هَلِوِ الدَّارِ فَقَدْ رَامَ مَا لَمْ تَوْضِعْ لَهُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُوطِنَ نَفْسَهُ عَلَى الْمَكْرُوهِ، فَإِنْ جَاءَتْ رَاحَةٌ عَذَّهَا عَجَبًا.

وَلَا يَكْرَهُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ (م ش) لِكَثْرَةِ الْأَخْبَارِ، وَأَخْبَارُ النَّهْيِ مَحْمُولَةٌ عَلَى بُكَاءٍ مَعَهُ نَذْبٌ أَوْ نِيَاةٌ. قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: أَوْ إِنَّهُ كَرِهَ كَثْرَةَ الْبُكَاءِ وَالذُّوَامَ عَلَيْهِ أَيَّامًا، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا: بِحَمْلِ النَّهْيِ بَعْدَ الْمَوْتِ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى.
وَقَدْ قِيلَ:

عَجِبْتُ لِمَنْ يَبْكِي عَلَى فَقْدِ غَيْرِهِ دُمُوعًا وَلَا يَبْكِي عَلَى فَقْدِهِ دَمًا
وَأَعْجَبَ مِنْ ذَا أَنْ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ عَظِيمًا وَفِي عَيْنَيْهِ عَنْ عَيْبِهِ عَمًى

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالصَّبْرُ عَنْهُ أَجْمَلُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ، رَحْمَةً لِلْمَيِّتِ، وَأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْفَرَحِ، كَفَرَحِ الْفَضِيلِ لِمَا مَاتَ ابْنُهُ عَلَيْهِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٩٤٢، م: ٩٢٣): «لَمَّا قَاضَتْ عَيْنَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَفَعَ ابْنُ بَيْتِهِ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَيْءٍ، أَمَى لَهَا صَوْتٌ وَخَشَرَجَةٌ كَصَوْتِ مَاءٍ أَلْفِي فِي قَرْيَةٍ بَالِيَةٍ، قَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَلِوُ رَحْمَةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ حِبَائِدِهِ، وَإِنَّمَا يَرَحِمُ اللَّهُ مِنْ حِبَائِدِهِ الرَّحَمَاءَ».

وَيَحْرُمُ النَّذْبُ وَالنِّيَاةُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَالصُّرَاحُ، وَخَمْسُ الْوَجْهِ، وَتَنَفُّ الشُّعْرِ وَشُرُّهُ، وَشَقُّ الثُّوبِ، وَلَطْمُ الْحُدُودِ، وَنَحْوُهُ (و).

زَادَ جَمَاعَةٌ: وَالتَّحَفِّي، قَالَ فِي الْفُصُولِ: يَحْرُمُ التَّحَيُّبُ وَالتَّعْذَادُ وَالنِّيَاةُ وَإِظْهَارُ الْجَسَرِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي النِّيَاةِ (ع)، أَطْلُقَ بَعْضُهُمُ الْكَرَاهَةَ، لِأَنَّهُ «نَهَى عَنِ النِّيَاةِ»، فَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ: إِلَّا آلَ فُلَانٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَسْعَدُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا بُدَّ لِي مِنْ أَنْ أَسْعِدَهُمْ، فَقَالَ آلُ فُلَانٍ:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٠٦، م: ٩٣٦).

وَهُوَ خَاصٌّ بِهَا، لِيَخْبِرَ أَنْسَ: «لَا اسْعَادَ فِي الْإِسْلَامِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٩٧).

وَلِأَنَّهُ مُعْتَادٌ فِيهِ مَا يَحْرُمُ، وَلَمْ يَنْهَها مَعَ حَدَائِثِهَا بِالْإِسْلَامِ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ وَعَنْهُ: يَكْرَهُ النَّذْبُ وَالنُّزْحُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَعْذَادُ الْمَحَامِينِ بِصِدْقٍ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: أَنَّ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَذَلُّ عَلَى إِبَاحَتِهِمَا، وَأَنَّهُ اخْتِيَارُ الْخَلَالِ وَصَاحِبِهِ.

وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِسِيرِ النَّذْبِ إِذَا كَانَ صِدْقًا، وَلَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ النُّزْحِ، وَلَا قَصِيدَ نَظْمِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ،

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ وَفَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
وَجَاءَتْ الْأَخْبَارُ الْمُتَّفِقَةُ عَلَى صِحِّهَا بِتَغْلِيْبِ الْمَيِّتِ بِالنَّيَاحَةِ وَالْبَكَاءِ عَلَيْهِ، فَحَمَلَهُ ابْنُ حَامِدٍ عَلَى مَنْ أَوْصَى بِهِ؛ لِأَنَّ
عَادَةَ الْعَرَبِ الْوَصِيَّةُ بِفَعْلِهِ، فَخَرَجَ عَلَى عَادَتِهِمْ.
وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ مِيقَاتِ الْحَبْرِ يُخَالِفُهُ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ، وَحَمَلَهُ الْأَثَرُ عَلَى
مَنْ كَذَّبَ بِهِ حِينَ يَمُوتُ وَقِيلَ: يَتَأَدَّى بِذَلِكَ مُطْلَقًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَقِيلَ: يُعْلَبُ.

وَقَالَ فِي التَّلْخِيسِ: يَتَأَدَّى بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يُوصَ بِتَرْكِهِ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يُوصُونَ، وَلَمْ يُغْتَبَرْ كَوْنُ النَّيَاحَةِ عَادَةً أَهْلِهِ؛
وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنْ مَنْ هُوَ عَادَةُ أَهْلِهِ وَلَمْ يُوصَ بِتَرْكِهِ عَذَبٌ، لِأَنَّهُ مَتَى ظَنُّ وَتَوَعُّهُ وَلَمْ يُوصَ فَقَدْ رَضِيَ وَلَمْ يَنْهَ
مَنْ قُدِّرَتْهُ.

وَمَا هِيَ الْمَصِيبَةُ مِنْ وَغْظٍ وَإِنْشَادِ شِعْرِ فَمِنْ النَّيَاحَةِ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَمَعْنَاهُ لَا بِنِ عَقِيلٍ فِي الْقُنُونِ، فَإِنَّهُ لَمَّا تَوَقَّيْ إِبْنَهُ
عَقِيلٌ قَرَأَ قَارِئٌ: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يُوسُفُ: ٤٧]، فَتَكَى ابْنُ
عَقِيلٍ وَتَكَى النَّاسُ فَقَالَ لِلْقَارِئِ: يَا هَذَا إِنْ كَانَ يُهَيِّجُ الْحُزْنَ فَهُوَ نَيَاحَةٌ بِالْقُرْآنِ، وَلَمْ يُنْزَلِ لِلنُّوحِ بَلْ لَهُ لِتَسْكِينِ الْأَحْزَانِ.
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ الْمَصَابَ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا، وَالْمَرَادُ عَلَامَةً لِيُعْرِفَ بِهَا فَيَعْرِى.
وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يُكْرَهُ لِبَسُهُ خِلَافَ زِيَةِ الْمُعْتَادِ، قِيلَ: يُكْرَهُ لَهُ تَغْيِيرُ خَالِهِ: مِنْ خَلْعِ رِدَائِهِ وَتَغْلِيْبِ حَانُوتِهِ،
وَتَغْلِيْبِ مَعَاشِهِ.

وَقِيلَ: لَا، وَمُسْتَلٌ أَحْمَدُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] يَوْمَ مَاتَ بَشَرٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا يَوْمَ جَوَابٍ، هَذَا يَوْمَ حُزْنٍ، قَالَ صَاحِبُ
الْمُحَرَّرِ: وَلَا بَأْسَ بِهَجْرِ الْمَصَابِ لِلزَّيْنَةِ وَحُسْنِ الثَّيَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.
فَصَلَّ

يُسْتَحَبُّ تَغْزِيَةُ أَهْلِ الْمَصِيبَةِ حَتَّى الصَّغِيرِ وَلَوْ بَعْدَ الدُّفْنِ (هـ) كَذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَالشَّافِعِيَّةُ مَذْهَبُ (هـ)،
وَمَذْهَبُهُ كَمَا يَأْتِي.

وَفِي الْخِلَافِ: بَعْدَهُ أَوَّلَى، لِلْإِيَّاسِ الثَّامِ مِنْهُ، وَيُكْرَهُ لَامْرَأَةٍ شَابَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ لِلْفِتْنَةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مَا فِي تَشْمِيَّتِهَا إِذَا عَطَسَتْ
وَيُعْزَى مِنْ شِقِّ ثَوْبَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِزَوَالِ الْمُحَرَّمِ وَهُوَ الشَّقُّ، وَيُكْرَهُ اسْتِزَامَةُ لَبْسِهِ، وَلَمْ يَحُدِّ جَمَاعَةٌ آخِرٌ وَقْتُ التَّغْزِيَةِ، مِنْهُمْ
الشَّيْخُ، فَظَاهِرُهُ يُسْتَحَبُّ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَبْرِ.

وَلِأَحْمَدَ (١٥٥٩٥) عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فِيهِمْ رَجُلٌ لَهُ
ابْنٌ صَغِيرٌ يَأْتِيهِ مِنْ خَلْفِهِ ظَهَرُهُ فَيَقْعِدُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَهَلْكَ، فَاْمْتَنِعَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْضُرَ الْحَلْفَةَ، لِذِكْرِ ابْنِهِ، فَقَعْدَهُ النَّبِيُّ ﷺ،
وَقَالَ: مَا لِي لَا أَرَى فَلَانًا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَنِيهِ الَّذِي رَأَيْتَهُ هَلْكَ، فَلَقِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخْبَرَهُ
أَنَّهُ هَلْكَ، فَعَزَّاهُ عَلَيْهِ». وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: يُسْتَحَبُّ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ وَالْأَمِيدِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ وَغَيْرُهُمْ، يُكْرَهُ بَعْدَهَا (و هـ)
ش) لِتَهْيِيجِ الْحُزْنِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، لِإِذْنِ الشَّارِعِ فِي الْإِحْدَادِ فِيهَا.
وَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِي آخِرِهَا كَلَامًا لِأَصْحَابِنَا.

وَقَالَ أَبُو الْعَالِي: اتَّفَقُوا عَلَى كَرَاهِيَةِ بَعْدَهَا، وَلَا يَنْبَغُ تَشْبِيْهَهَا بِالْإِحْدَادِ عَلَى الْمَيِّتِ.
وَقَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا فَلَا بَأْسَ بِتَغْزِيَتِهِ إِذَا حَضَرَ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النِّظْمِ، وَزَادَ: مَا لَمْ تَنْسَ الْمَصِيبَةَ.
وَقِيلَ: آخِرُهَا يَوْمَ الدُّفْنِ (م ١) (١)، وَهِيَ التَّسْلِيَةُ، وَالْحَثُّ عَلَى الصَّبْرِ بِوَعْدِ الْأَجْرِ وَالْإِعْهَادِ لِلْمَيِّتِ وَالْمَصَابِ، وَلَا تَغْيِينَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولم يجد جماعة آخر وقت التغزية، منهم الشيخ، فظاهره: يستحب مطلقاً، وهو ظاهر الخبر).

وفي المستوعب وغيره: يستحب إلى ثلاثة أيام، وذكر ابن شهاب والأُميدِيُّ وأبو الفرج يكره بعدها، واختاره صاحب المحرر، وقال:

لم أجِدْ في آخِرِهَا كَلَامًا لِأَصْحَابِنَا.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

في ذلك، وإن شاء قال: أعظم الله أجرك، وأحسن عزاءك، وعقر لميتك، وعزى أحمد رجلاً فقال: أجرنا الله وإياك في هذا الرجل وعزى أبا طالب فقال: أعظم الله أجركم، وأحسن عزاءكم وفي تغزية أهل الذمة خلاف يأتي في أحكامهم، ويدعو له بما يرجع إلى طول الحياة وكثرة المال والولد.

وفي التبصرة: ويقول: وأحسن عزاءك.

وقيل: لا يعزى مسلم عن كافر، وهو رواية في الرعاية، ولا يدعو لكافر حي بالاجر، ولا لكافر ميت بمغفرة، وروي أنه مات لعمر بن عبد العزيز أخت، فأتوه للتغزية فلم يقبلها منهم: وقال: كانوا لا يعزون لامراً إلا أن تكون أمًا، وبئله عن مالك، ولم يذكر الأصحاب هل يرذ المعزى شيئاً؟

ورذ أحمد: استجاب الله دعاك، ورجعنا وإياك.

ومن قال لآخر: عز عني فلان، توجه أن يقول له: فلان يعزبك، كما يقول: يسلم عليك، أو فلان يقول لك كذا، ويدعو.

وقال أحمد للمروذي: عز عني فلان، قال: فعزيتك فقلت له: أعظم الله أجرك، ولا يكره أخذه بيد من عزاه، نص عليه.

وعنه: الوقف، وكرهه عبد الوهاب الوراق.

وقال الخلال: أحب أن لا يفعل، وكرهه أبو حفص عند القبر، ولم ير أحمد لمن جاءته التغزية في كتاب ردها [كتابة] بل يردها على الرسول لفظاً، ويكره تكرار التغزية، نص عليه، فلا يعزى عند القبر من عزى.

ويكره الجلوس لها، نص عليه، واختاره الأكثر (وم ش).

وعنه: ما ينبغي.

وعنه: ما يعجبي.

وعنه: الرخصة؛ لأنه عزى وجلس، قال الخلال: سهل أحمد في الجلوس إليهم في غير موضع، ونقل عنه: المنع.

وعنه: الرخصة لأهل الميت، نقله خنبل، اختاره صاحب المحرر، ومعناه اختيار أبي حفص.

وعنه: ولغيرهم خوف شدة الجزع، وقال: أما الميت عندهم فأكروه.

وقال: الأجرى: يأثم إن لم يمنع أهله.

وفي الفصول: يكره الاجتماع بعد خروج الروح؛ لأن فيه تهيباً للحزن، ولا بأس بالجلوس بقرب دار الميت ليتبع الجنازة أو يخرج وليه فيغزيه، فعلة السلف.

وفي «الصحيحين» (خ: ١٢٨٦، م: ٩٢٨): أن ابن عمر جاء ينتظر جنازة أم أبان ابن عثمان وابن أبي مليكة إلى جانيه، فجاء ابن عباس وقائد يقدوه، فجلس إلى جانب ابن أبي مليكة.

قال ابن أبي مليكة: فكنت بينهما فجلوس مفضول بين فاضلين، لكن قضية في عين يحتمل العذر وغيره قال ابن أبي مليكة: فإذا صوت من الدار، فقال ابن عمر: كأنه يعرض على عمرو بن عثمان أن يقوم فينهاهم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الميت ليغضب بكاء أهله»، فقال ابن عباس: كنا مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وذكر الحديث، إلى أن قال عمر: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليغضب بغض بكاء أهله».

= وقال أبو المعالي: اتفقوا على كراهته بعدها إلا أن يكون غائباً فلا بأس بتعزيتة إذا حضر، واختاره صاحب النظم، وزاد: ما لم تنس المصيبة، وقيل: آخرها يوم الذفن. انتهى.

قلت: الصواب ما قاله في المستوعب، فإنه قطع به هو وابن عيم، وصاحب الفائق، والحاوئين، وغيرهم.

وقدمه في الرعايتين، وكلام ابن شهاب والآمدني، وأبي الفرج والمجد، وأبي المعالي لا نفيه، وتقيد أبي المعالي، ومتابعة الناطم له حسن صحيح، وكذلك الخبر الذي ذكره المصنف محتمل لهذا أيضاً.

وكلام الشيخ وجماعة ليس بنص في ذلك.

قَالَ مُتَجَبِّحًا عَلَى صُهْبَتِهِ: فَإِنْ عُمِّرَ لَمَّا أَصِيبَ جَاءَ صُهْبَتِ فَقَالَ: وَآ أَخَاهُ، وَآ صَاحِبِيَّاهُ، وَفِي تَبْيِيهِ أَنْ غَائِثَةً قَالَتْ: «لَا وَاللَّهِ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِكَأَمِّ أَحَدٍ وَلَكِنْ قَالَ: إِنَّ الْكَافِرَ يَزِيدُهُ اللَّهُ بِكَأَمِّ أَهْلِهِ عَذَابًا» وَقَالَتْ عَنْ عُمَرَ وَإِنِّي: إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبِينَ وَلَا مُكَذِّبِينَ، وَلَكِنْ السَّمْعُ يُخْطِئُ.

وَذَكَرَ الْحَنْفِيَّةُ: لَا بَأْسَ بِجُلُوسِهِمْ فِي الْبَيْتِ أَوْ الْمَسْجِدِ وَالنَّاسِ يَأْتُونَهُمْ لِلتَّزْيِيهِ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ الْجُلُوسُ عَلَى بَابِ الدَّارِ، وَأَنْ مَا يُصْنَعُ فِي بِلَادِ الْعَجَمِ مِنْ قَرَشِ الْبُسْطِ وَالْقِيَامِ عَلَى الطَّرِيقِ مِنْ أَتْبَحِ الْقَبَائِحِ، وَكَرَاهِيهَا بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ تَرْكَهُ أَحْسَنُ، وَأَنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ الْقُرْآنَ وَلَا يُغَطُّونَهُمْ شَيْئًا، وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ لَا يُكْرَهُ جُلُوسُهُمْ لَهَا، وَيُسْتَحَبُّ صَنْعُ طَعَامٍ يَتَعَتَّ بِهِ إِلَيْهِمْ.

زَادَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: مُدَّةُ الثَّلَاثِ، لِلنَّهْيِ عَنِ الْإِحْدَادِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ إِذَا قُصِدَ بِهِ أَهْلُهُ، فَأَمَّا لِمَا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ فَيُكْرَهُ، لِلْمُسَاعَدَةِ عَلَى الْمَكْرُوهِ.

وَيُكْرَهُ صَنْعُ أَهْلِ الْمَيِّتِ الطَّعَامِ (و ش) زَادَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِلَّا لِحَاجَةٍ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ (و هـ)، كَرِهَهُ أَحْمَدُ.

وَقَالَ: مَا يُعْجِبُنِي.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ: لَمْ يُرَخَّصْ لَهُ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: هُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا، وَلَا أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ عَنْ جَرِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ ذَفْنِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ.

وَكَرِهَ أَحْمَدُ الذَّبْحَ عِنْدَ الْقَبْرِ وَأَكْلَ ذَلِكَ، لِيَخْبِرَ أَنَسٍ «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٩٠٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٢).

قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانُوا يَغْفِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقَرَةً أَوْ شَاةً.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ: كَانُوا إِذَا مَاتَ لَهُمْ الْمَيِّتُ نَحَرُوا جُزُورًا، فَتَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ.

وَفُسِّرَ غَيْرُ وَاحِدٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُعَافَاةِ الْأَعْرَابِ يَتَبَارَى، رَجُلَانِ فِي الْكُرْمِ، فَيَعْقِرُ هَذَا، وَيَعْقِرُ هَذَا، حَتَّى يَغْلِبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَيَكُونُ مِمَّا أَهْلُ لُغَيْبِ اللَّهِ بِهِ كَذَا قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ، ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهَذَا غَيْرُ هَذَا، جَزَمَ الْأَيْمَةُ بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا، وَتَبَعَهُمْ أَهْلُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

وَحَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ مُعَافَاةِ الْأَعْرَابِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٢٠).

ثُمَّ هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: ثَمَّا حَمَادُ بْنُ مُسْعَدَةَ، عَنْ [عَوْفٍ، عَنْ] أَبِي رَيْحَانَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُعَافَاةِ الْأَعْرَابِ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُخْتَارَةِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَفَقَّهُ غُنْدَرُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَأَبِي دَاوُدَ عَنْ هَارُونَ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزُّرْقَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْحَرِثِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ»، إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَكْثَرُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ جَرِيرٍ لَا يَذْكُرُ فِيهِ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (١١٩٤٢): ثَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: أَنَّنَا ابْنُ أَبِي، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى، عَنْ الزُّبَيْرِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ.

وَرَوَاهُ فِي «الْمُخْتَارَةِ»، وَهُوَ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَيَأْتِي الذَّبْحُ لُغَيْبِ اللَّهِ فِي آخِرِ الذِّكَاةِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَفِي مَعْنَى الذَّبْحِ عِنْدَ الْقَبْرِ الصَّدَقَةُ عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ مُحَدَّثٌ، وَفِيهِ رِبَاءٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيهَا: لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَأَكْرَهُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الصَّدَقَةِ.

وَحَرَّمَ شَيْخُنَا الذَّبْحَ وَالتَّضَحِّيَةَ عِنْدَهُ، قِيلَ لِأَحْمَدَ عَمَّا تَفَرَّقَهُ الْمَجُوسُ عَلَى الْجِيرَانِ مِمَّا يَصْنَعُونَهُ لِأَهْلِ مِيثِهِمْ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

باب زيارة القبور وإهداء القرب وما يتعلق بذلك

يُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ح) لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ خَطَرٍ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّمَهُ بِذِكْرِ الْمَوْتِ وَالْآخِرَةِ.

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ أَنْ رَجُلًا سَأَلَ أَحْمَدَ: كَيْفَ يَرِيقُ قَلْبِي؟ قَالَ: ادْخُلِ الْقَبْرَةَ، وَامْسَحْ رَأْسَ نَيْمٍ. وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ، وَيَمْلَأُ كَلَامَ الْحَزَنِيِّ وَغَيْرَ وَاحِدٍ وَأَخَذَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ كَلَامِ الْحَزَنِيِّ الْإِنْبَاحَةَ، وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ زِيَارَتِهَا لِلنِّسَاءِ، قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالرَّجُلُ أَيْسَرُ؟ قَالَ نَعَمْ. وَفِي الرُّعَايَةِ: يَكْرَهُ الْإِكْتَارُ، وَيَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ.

وَعَنْهُ: لَا؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ زَارَتْ، وَقَالَتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَتِهَا ثُمَّ أَمَرَ»، وَرَأَى الْأَنْزَمِيُّ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ. وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، كَمَا لَوْ عَلِمْتَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهَا مُحَرَّمٌ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُومِ مَعَ تَأْيِيدِهِ بِظَنِّهِ وَقَوْلِ الشَّوْحِ، وَلَا فَرْقَ، وَلَمْ يَحْرَمْ هُوَ وَغَيْرُهُ دُخُولَ الْحِمَامِ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَحْرَمِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ لِلزِّيَارَةِ كَمَا هُوَ مُتَعَادٍ قَبْدَةً.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ، وَكَلَامُهُ فِي آذَابِ الْقِرَاءَةِ: مِنَ الْآذَابِ الشَّرْعِيَّةِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُومِ وَغَيْرُهُ: تَجُوزُ زِيَارَةُ قَبْرِ الْمُشْرِكِ وَالْوُفُوفُ، لِزِيَارَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْرَ أُمِّهِ، وَكَانَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» [التوبة: ٨٤] بِسَبَبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فِي آخِرِ التَّامِيَّةِ، لَكِنْ الْمُرَادُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَفْسِّرِينَ الْقِيَامُ لِلدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: تَجُوزُ زِيَارَتُهُ لِلْإِعْتِبَارِ، وَقَالَ: وَلَا يُمْنَعُ الْكَافِرُ زِيَارَةَ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ، وَيَقِفُ الزَّائِرُ أَمَامَ الْقَبْرِ. وَعَنْهُ: حَيْثُ شَاءَ.

وَعَنْهُ: قُودُهُ كَفَيَايِهِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْرَبَ مِنْهُ، كَزِيَارَتِهِ حَيْثُ، ذَكَرَهُ فِيهِ الْوَسِيلَةُ وَالتَّلْخِيسُ، وَتَجُوزُ لِمَنْ الْقَبْرَ بِالْيَدِ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَ تَتَلَفَى مِنَ التَّوْقِيفِ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ سُنَّةٌ، وَلِأَنَّهُ عَادَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَهَذَا. وَعَنِ الْحَفْصِيِّ يَمْلَأُ وَاللَّيْ قَبْلَهُ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، صَحَّحَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ فِي التَّحْقِيقِ، لِأَنَّهُ يُخْبِتُهُ مُصَافَحَةُ الْحَيِّ، لَا سِيَّمَا مِمَّنْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ. وَفِي الْوَسِيلَةِ: هَلْ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ فِرَاقِ ذَوِيهِ وَضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ وَجُلُوسُهُ عَلَى جَانِبَيْهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَيُسْتَحَبُّ إِذَا زَارَهَا أَوْ مَرَّ بِهَا أَنْ يَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ أَوْ أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآخِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تُخْرِصْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُ رَنَا وَلَهُمْ»، وَفِي ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الدَّارِ يَقَعُ عَلَى الْمَقَابِرِ، وَإِطْلَاقُ الْأَهْلِ عَلَى سَاكِنِ الْمَكَانِ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ.

وَدَعَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ الْبَقِيْعِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ الْبَقِيْعِ الْغَرَقْدِ» سُمِّيَ بِهِ الْغَرَقْدُ كَانَ فِيهِ وَهُوَ مَا عَظُمَ مِنَ الْعُوسَجِ.

وَقِيلَ: كُلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكٌ، قَالَ جَمَاعَةٌ: السَّلَامُ هُنَا مُعْرِفٌ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٩٢/٦)، لِأَنَّهُ أَشْهَرُ فِي الْإِخْبَارِ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٤) مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَبُرَيْدَةَ، وَالتَّكْثِيرُ فِي طَرِيقِ لَأَحْمَدَ (٢٦٦/٥) مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ. وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ تَكْثِيرَهُ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ، وَخَيْرُهُ صَاحِبُ الْمَحْرُومِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ نَصًّا، وَكَذَا السَّلَامُ عَلَى الْأَحْيَاءِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَعَنْهُ: تَعْرِيفُهُ أَفْضَلُ، قَالَ صَاحِبُ النُّظْمِ: كَالرُّدِّ.

وَقِيلَ: تَنْكِيرُهُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، لِأَنَّهُ رُويَ عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَالَ ابْنُ النَّبَاءِ: سَلَامُ الْحَيَّةِ مُنْكَرٌ وَسَلَامُ الْوَقَاعِ مُعْرِفٌ، وَإِنَّمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَلَيْكَ السَّلَامُ تَحِيَّةُ الْمَوْتَى» عَلَى عَادَتِهِمْ فِي تَحِيَّةِ الْأَمْوَاتِ يُقَدِّمُونَ اسْمَ الْحَيِّ عَلَى الدُّعَاءِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُومِ، وَقَعَلُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ عَلَى قَوْمٍ يَتَوَقَّعُ جَوَابًا وَالْمَيِّتَ لَا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ، فَجَعَلُوا السَّلَامَ عَلَيْهِ كَأَجْوَابٍ، وَهَذَا فِي الدُّعَاءِ بِالْحَيِّ وَالْمَدْحِ، وَيَقْدَمُ الضَّعِيفُ فِي الشَّرِّ وَالذَّمِّ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِمْ ذَاكِرَةُ السَّوَاءِ﴾ [الفتح: ٦] ﴿وَإِنْ عَلَيْكَ لَعْنَتِي﴾ [ص: ٧٨].

وفي «الصحيح» (م: ١٣٣٣): أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَرَّ بِابْنِ الزُّبَيْرِ وَهُوَ مَقْتُولٌ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا خُنَيْبٍ، وَكَرَّرَهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ أَنَّهُ كَسَلَامٍ عَلَى الْحَيِّ وَأَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ، وَفِيهِ السَّلَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يُذْفَنْ، وَوَرَدَ تَكَرُّرُهُ فِي الْحَيِّ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَفِي سَلَامٍ جَابِرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي.

وَيَسْمَعُ الْمَيِّتَ الْكَلَامَ، وَالْأَخْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ عَنْ مَسْعُودٍ أَنَّهُ مَرَّفُوْعًا «إِنْ أَعْمَلَكُمْ تُعْرَضُ عَلَى أَقْبَارِكُمْ وَعَشَائِرِكُمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا اسْتَبْشَرُوا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ قَالُوا: اللَّهُمَّ لَا تُمَيِّتْهُمْ حَتَّى تَهْدِيَهُمْ كَمَا هَدَيْتَنَا» وَرَوَاهُ أَبُو ذَاوَدَ الطَّبَائِسيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٢٦٨٣) عَنْ جَابِرٍ مَرَّفُوْعًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَعْرِفُ زَاوِرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَفِي الْعُنَيْنِ: يَعْرِفُهُ كُلُّ وَقْتٍ، وَهَذَا الْوَقْتُ أَكْثَرُ، وَأُطْلِقَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْيَهَارِيُّ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَعْرِفُهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السِّرِّ الْمَصُونِ: الَّذِي يُوجِبُهُ الْقُرْآنُ وَالنَّظَرُ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُحَسُّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ آيَاتِ الْحِسِّ قَدْ قُضِدَتْ، وَأَجَابَ عَنْ خِلَافِ هَذَا بِرَدِّ الْأَرْوَاحِ وَالتَّعْلِيلِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الرُّوحِ فَقَطَّ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: يُعَذِّبُ الْبَدَنُ أَيْضًا وَأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ فِيهِ إِذْرَاكَ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَيْضًا: وَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يُجْعَلَ الْبَدَنُ مُعَلَّقًا بِالرُّوحِ فَيُعَذِّبُ فِي الْقَبْرِ.

وَفِي الْإِفْصَاحِ فِي حَدِيثِ بَرِيْدَةَ فِي السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ قَالَ: فِيهِ وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْمَوْتَى يَسْمَعُونَ سَلَامَ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَأْمُرَ بِالسَّلَامِ عَلَى قَوْمٍ لَا يَسْمَعُونَ، قَالَ شَيْخُنَا: اسْتَفْصَاةُ الْأَشَارِ بِمَعْرِفَتِهِ بِأَحْوَالِ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَلَيْهِ، وَجَاءَتْ الْأَثَارُ بِأَنَّهُ يَرَى أَيْضًا وَبِأَنَّهُ يَذَرِي بِمَا يَفْعَلُ عِنْدَهُ، وَيَسْرُ بِمَا كَانَ حَسَنًا، وَيَتَأَلَّمُ بِمَا كَانَ قَبِيْحًا، وَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ أَنْ أَعْمَلَ عَمَلًا أُخْزَى بِهِ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّهِ، وَلَمَّا ذُفِنَ عُمَرُ عِنْدَ عَائِشَةَ كَانَتْ تَسْتَبْرِئُ مِنْهُ وَتَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ أَبِي وَزَوْجِي، وَأَمَّا عُمَرُ فَأَجَنَّبِي، نَعْنِي أَنَّهُ يَرَاهَا.

وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ عِنْدَ الْقُبُورِ وَالْمَشْنِي بِالنَّعْلِ، وَيُسْتَحَبُّ خَلْعُهُ إِلَّا خَوْفَ نَجَاسَةٍ أَوْ شَوْكٍ وَنَحْوِهِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَاجْتِنَاجُ بَخْبَرِ بَشِيرِ بْنِ الْحَصَّاصِيَّةِ.

وَفِي التَّمَشُّكِ^(١) وَنَحْوِهِ وَجِهَانٍ، نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى، وَالْقَصْرُ عَلَى النَّصِّ (م ١)^(٢).

وَعَنَّةٌ لَا يُسْتَحَبُّ خَلْعُ النَّعْلِ، كَالْحُفِّ، وَيُكْرَهُ الْإِتِّكَاءُ إِلَيْهِ وَالْجُلُوسُ وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ، لِلْأَخْبَارِ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي بَكْرَةَ.

(١) تنبيه: التَّمَشُّكُ بضمّ التاء المثناة من فوقٍ وضمّ الميم أيضًا وسكون الكاف نوعٌ من التَّعَالِ مشهور الاسم عند أهل بغداد، قاله ابن نصر الله في حواشيه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي التَّمَشُّكِ ونحوه وجهان، نظرًا إلى المعنى، والقصر على النص). انتهى. وأطلقهما في المعنى، والشرح، والرُّعَايَتَيْنِ، والحَاوِيَيْنِ، والنُّكْتِ، والفَاتِقِ، وغيرهم: أحدهما: لا يكره، وهو الصحيح. اختاره القاضي وغيره.

وجزم به في المستوعب وشرح الحرقى للأصفهاني وغيرهما، وقدمه الزُّركشي وغيره. وهو ظاهر كلام الحرقى وغيره. والوجه الثاني: يكره.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، كغيره من التَّعَالِ، وهو الصَّوَابُ. وقدمه ابن رزّين في شرحه، وقال عن القول بعدم الكراهة: ليس بشيء.

وفي تعليق القاضي: لا يجوز، كالتخلي عليه، وفيه وفي نهاية الأرجح: يكره، ويكره التخلي بينهما، وكرهه أحمد، زاد حرب: كراهية شديدة.

وفي الفصول: حرمته باقية، ولهذا يمنع من جميع ما يؤدي الحي أن يقال به، كتقريب النجاسة منه. وفي الكافي وغيره: له المشي عليه ليصل إلى من يزوره، للحاجة، وفعله أحمد، وسأله عبد الله: يكره دونه ونخطيه؟ فقال: نعم يكره دونه، ولم يكره الأجرى توسده، يفعل علي.

رواه مالك (٢٣٣/١) بلاغا.

وفيه: أنه كان يضطجع عليها، فيتوجه مثله الجلوس.

وللبخاري (١٣٦١): أن ابن عمر كان يجلس عليها، وأن يزيد بن ثابت قال: إنما كره ذلك لمن أخذت عليه، وهو محمول على التحريم جمعا.

فصل

لا تكره القراءة على القبر وفي المقبرة، نص عليه، اختاره أبو بكر والقاضي وجماعة، وهو المذهب (و ش) وعليه العمل عند مشايخ الحنفية، فقيل: تباح.

وقيل: تستحب، قال ابن تيميم: نص عليه (م ٢) (١) كالسلام والذكر والدعاء والاستغفار. وعنه: لا تكره وقت دفنه.

وعنه: تكره، اختاره عبد الوهاب الزرقا وأبو حفص (و ه م) قال شيخنا: نقلها الجماعة، وهو قول جمهور السلف، وعليها قدماء أصحابه، وسعى المروذي.

وعله أبو الوفاء وأبو المعالي بأنها مذبذب النجاسة، كالحسن، قال ابن عقيل: أبو حفص يغلب الحظر، كذا قال. وصح عن ابن عمر أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها فهذا رجح أحمد عن الكراهة. وقال الحلال وصاحبه: المذهب رواية واحدة لا يكره.

وقال صاحب المحرر على رواية الكراهة: شدد أحمد حتى قال: لا يقرأ فيها في صلاة جنازة.

ونقل المروذي فيمن نذر أن يقرأ عند قبر أبيه: يكفر بعينه ولا يقرأ.

ويتوجه: يقرأ إلا عند القبر، وله نظائر في المذهب، كتذير الطواف على أربع، وذكر غير واحد فيمن نذر طاعة على صيغة لا تتعين، يأتي بالطاعة.

وفي الكفارة لترك الصفة وجهان، فتشمل هذه المسألة، وذلك رواية المروذي على إلغاء الموصوف لإلغاء صفتيه في النذر، وهو غريب.

وعنه: بدعة؛ لأنه ليس من فعله عليه السلام وقتل أصحابه، فعلم أنه محدث، وسأله عبد الله: يحيل مصحفا إلى القبر يقرأ عليه؟ قال: بدعة.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (لا تكره القراءة على القبر وفي المقبرة، نص عليه، وهو المذهب، فقيل: تباح، وقيل: تستحب، قال ابن

تيميم: نص عليه). انتهى.

أحدهما: يستحب.

قال في الفائق: تستحب القراءة على القبر، نص عليه أخيرا. انتهى.

وتقدم كلام ابن تيميم ونقل المصنف.

والقول الثاني: يباح.

قال في الرعاية الكبرى: وتباح القراءة على القبر، نص عليه.

قال في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين: لا بأس بالقراءة عند القبر، وقدم الإباحة في الرعاية الصغرى والحاويين.

قلت: وهو الصواب.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَعَبِّرِينَ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ أَفْضَلُ، وَلَا رَخْصَ فِي اتِّخَاذِهِ عِيدًا كَاعْتِيَادِ الْقِرَاءَةِ عِنْدَهُ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، أَوِ الذَّكْرَ أَوِ الصَّيَامَ.
قَالَ: وَاتِّخَاذُ الْمُصَاحِفِ عِنْدَهَا وَلَوْ لِلْقِرَاءَةِ بَذْعًا، وَلَوْ نَفَعَ الْمَيِّتَ لَفَعَلَهُ السَّلَفُ، بَلْ هُوَ كَالْقِرَاءَةِ فِي الْمَسَاجِدِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَلَا أَجْرَ لِلْمَيِّتِ بِالْقِرَاءَةِ عِنْدَهُ، كَمَا سَمِعْتُ.
وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِسَمَاعِهَا دُونَ مَا إِذَا بَعْدَ الْقَارِئِ فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ، مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَأَذَى الْمَيِّتُ بِالْمُنْكَرِ عِنْدَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي.

وَأَحْتَجَّ أَبُو الْمُعَالِي بِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ «جَبَّوهُ جَارَ السُّوءِ» وَبِخَبَرِ عَائِشَةَ «الْمَيِّتُ يُؤْذِيهِ فِي قَبْرِهِ مَا يُؤْذِيهِ فِي بَيْتِهِ» وَلَا يَصِحُّانِ، لَكِنْ قَدْ سَبَقَ يُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ عِنْدَ صَالِحٍ لِنَتَالَةِ بَرَكَتِهِ، وَيُسْنَى مَا يُخَفِّفُ عَنْهُ^(١).
وَإِذَا تَأَذَى بِالْمُنْكَرِ انْتَفَعَ بِالْخَيْرِ، وَصَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ.
وظَاهِرُهُ: وَلَوْ يَجْعَلُ جَرِيدَةً رَطْبَةً فِي الْقَبْرِ، لِلْخَيْرِ، وَأَوْصَى بِهِ بُرَيْدَةُ.
ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٦١)، وَفِي مَعْنَاهُ غَرَسَ غَيْرَهَا.
وَأَنْكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَرِهَ الْحَنَفِيَّةُ قُلْعَ الْحَشِيشِ الرُّطْبِ مِنْهَا، قَالُوا: لِأَنَّهُ يُسَبِّحُ قُرْبًا يَأْتِسُ الْمَيِّتُ بِتَسْبِيحِهِ.
وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَحَبُّوا الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ لِخَيْرِ الْجَرِيدَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا رَجَا التَّخْفِيفَ لِتَسْبِيحِهَا فَالْقِرَاءَةُ أَوْلَى.
وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا قُضِيَ أَحَدُكُمْ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِهِ، فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَصِييًّا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا».

وَعَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: «مَثَلُ النَّبِيِّ الَّذِي يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ وَالنَّبِيِّ الَّذِي لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ».
رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (٧٧٨، ٧٧٩).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ، وَعِنْدَهُ فَرَسٌ مَرْبُوطٌ، فَغَشِيَتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَدُورُ وَتَذُنُّ، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ مِنْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ بَلَكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ لِلْقُرْآنِ أَوْ تَنَزَّلَتْ عِنْدَ الْقُرْآنِ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٦١٤، م: ٧٩٥).

فصل

كُلُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا الْمُسْلِمُ وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمُسْلِمِ نَفَعَهُ ذَلِكَ، وَحَصَلَ لَهُ الثَّوَابُ، كَالدُّعَاءِ (ع) وَالِاسْتِغْفَارِ (ع) وَوَأَجِبَ تَدْخُلُهُ النَّيَّابَةُ (ع) وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ (ع) وَكَذَا الْعَتَقُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ أَصْلًا، وَذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي وَشَيْخُنَا (ع) وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ (و)، وَكَذَا حَجُّ التَّطَوُّعِ (م ر) وَفِي الْمَجْرَدِ: مَنْ حَجَّ نَفْلًا عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَمَّنْ حَجٌّ، لِعَدَمِ إِذْنِهِ، وَكَذَا الْقِرَاءَةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ، نَقَلَ الْكَحْهَالُ فِي الرَّجُلِ يَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَيَجْعَلُ بِنِصْفِهِ لِأَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ جَدِّهِ، وَقَالَ: الْمَيِّتُ يَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهِ (م ش هـ ر)، وَفَرَّقُوا بِأَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ تُصَبِّحُ النَّيَّابَةَ فِيهَا، فَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ ثَوَابُهُ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ تَصَدَّقَ عَنْ نَفْسِهِ تَطَوُّعًا ثُمَّ أَهْدَى ثَوَابَهُ لَمْ يَصِحَّ.
وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّ عَقْدَهُ عَنِ الْمَيِّتِ بِلَا وَصِيَّةٍ يَقَعُ عَنِ الْمَعْتِقِ، بِذِلِيلِ الْوَلَاءِ لَهُ وَلِعَصِيَّتِهِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ صُرِفَ الثَّوَابُ إِلَى الْمَيِّتِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِي الْعَتَقِ: قَدْ صَحَّ إِهْدَاؤُهُ وَإِنْ وَقَعَ عَنْ فَاعِلِهِ، فَإِنْ أَرَادَ الْقَاضِي مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ مِنْ نَقْلِ ثَوَابٍ وَقَعَ لِفَاعِلِهِ لَمْ يُسَلِّمَهُ الْمُخَالِفُ، وَهُوَ مَحَلُّ التَّرَاجُعِ.
وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْوَلَاءَ لِلْمَعْتِقِ وَالثَّوَابَ لِلْمَعْتِقِ عَنْهُ بِمَجْرَدِ الْعَتَقِ فَلَيْسَ بِجَوَابٍ.
وَالثَّانِي: ظَاهِرٌ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَثَرِ، فَكَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يُعْتِقَانِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِ، رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ

(١) تنبيه: قوله: (ويسنُّ يُخَفِّفُ عنه): كذا في النسخ.

قال شيخنا: لعله يسنُّ ما يخفف عنه.

فهاتان مسالتان في هذا الباب.

وَأَعْتَقَتْ عَائِشَةُ عَنْ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَوْتِهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَلَمْ يُنْقَلْ غَيْرُ الْعِتْقِ.

وَيُصَوِّصُ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا، كَمَا يَأْتِي فِي الْفَرَائِضِ، مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الْمَحْرُورِ وَغَيْرَهُ جَزَمُوا هُنَاكَ بِأَنَّ الثَّوَابَ لِلْمُعْتِقِ، وَكَانَ وَجْهَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الْوَلَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي التَّبَصُّرَةِ خِلَافَهُ إِلَّا أَحْيَا، قَالَ: لِأَنَّ الْقُرْبَ يَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالْأَذَانُ، لَا يَصِحُّ إِهْدَاؤُهُ، مَعَ دُخُولِ النَّيَابَةِ فِي بَعْضِهَا: قَالَ الْقَاضِي: وَلِأَنَّ الثَّوَابَ تَبِعَ لِلْفِعْلِ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يَقَعَ الْمَتَّبِعُ لِغَيْرِهِ جَازَ أَنْ يَقَعَ التَّبِعُ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَهْدَى مَا لَا يَتَحَقَّقُ حَصُولُهُ، لِأَنَّهُ يَظُنُّهُ، ثِقَةً بِالْوَعْدِ وَحُسْنًا لِلظَّنِّ، فَلَا يَسْتَعْمِلُ الشُّكَّ، نَقَلَ الْمُرُودِي: إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ فَاسْفَرُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَثَلَاثَ مَرَّاتٍ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [السمد: ٢٢]، ثُمَّ قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنْ فَضَّلْتَ لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ، يَغْنِي ثَوَابَهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا بُدَّ مِنْ قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ أَثَبْتَنِي عَلَى هَذَا فَقَدْ جَعَلْتَ ثَوَابَهُ أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ لِفُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَخَلَّفُ، فَلَا يَتَحَكَّمُ عَلَى اللَّهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: مَنْ سَأَلَ الثَّوَابَ ثُمَّ أَهْدَاهُ كَقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَلَى عَمَلِي هَذَا أَحْسَنَ الثَّوَابِ وَاجْعَلْهُ لِفُلَانٍ كَانَ أَحْسَنَ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ مَجْهُولًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ، كَمَنْ وَكَلَ رَجُلًا فِي أَنْ يَهْدِيَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ يَغْرِهُ الْوَكِيلُ فَقَطَّ صَحَّ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ أَنْ يَنْوِيَهُ بِذَلِكَ وَفَتْ فِعْلَ الْقَرْبَةِ، وَفِي تَبَصُّرَةِ الْحُلُولَانِي: قَبْلَهُ.

وَفِي مَفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ: يُشْتَرَطُ أَنْ تَتَقَدَّمَ نِيَّةُ ذَلِكَ أَوْ تَقَارَنَهُ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْإِهْدَاءِ وَنَقَلَ الثَّوَابَ أَنْ يَنْوِيَ الْمَيِّتُ بِهِ إِهْدَاءَهُ كَمَا قَهَمَهُ بَعْضُ الْمَأْخَرِينَ وَتَعَدَّهُ فَهُوَ مَعَ مُحَالَفَتِهِ لِعُمُومِ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْأَصْحَابِ لَا وَجْهَ لَهُ فِي أَثَرٍ وَلَا نَظَرٍ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَصِيحَّ أَنْ تَقَعَ الْقَرْبَةُ عَنِ الْمَيِّتِ إِهْدَاءَهُ بِالنِّيَّةِ لَهُ فَهَذَا مُشْتَجٌّ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: ثَوَابُ الْقُرْآنِ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ إِذَا نَوَاهُ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ الْإِهْدَاءُ، فَظَاهِرُهُ عِنْدَهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا سَبَقَ فِي التَّبَصُّرَةِ.

وَفِي الْفُتُونِ عَنْ حَنْبَلِي: يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ مَا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ مِنَ الْأَعْمَالِ لَا يَحْصُلُ لِلْمُسْتَنْتَبِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ مِنَ النَّائِبِ قَبْلَ الْفَرَاعِ.

وَفِي الْفُتُونِ كَمَا سَبَقَ فِي الْمَجْرُودِ: أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لَمْ يَنْتَعِذْ عَنِ الْغَيْرِ، فَلَوْ نَابَ عَنْ حَيٍّ فِي حَجٍّ فَاعْتَمَرَ وَقَعَ عَنِ الْحَاجِّ، وَلَا نَفَقَةَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ مَيِّتًا وَقَعَتْ عَنِ الْمَيِّتِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ، لِقُدْرَةِ الْحَيِّ عَلَى التَّكْسِبِ، وَالْمَيِّتِ بِخِلَافِهِ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مُهْدٍ لِلْمَيِّتِ ثَوَابَهَا، فَقَدْ جَعَلَ نِيَّةُ الْمَيِّتِ بِالْقَرْبَةِ إِهْدَاءَهُ يَقَعُ عَنْهُ كَمُهْدٍ إِلَيْهِ ثَوَابَهَا، وَلَعَلَّ هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ لِقِيَّاسِهِمْ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَاحْتِجُّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَقْرَأُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ» وَبِأَنَّ الْمَيِّتَ أَوَّلَى مِنَ الْمُحْتَضَرِّ، وَبِأَنَّهُ أُذِنَ فِي الْحَجِّ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ، «وَيَقُولُهُ لِعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَلَوْ أَقْرَأَ أَبُوكَ بِالتَّوْحِيدِ فَصُنْتُ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتُ عَنْهُ نَفَعَهُ ذَلِكَ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ١٨١).

وَيَأْتِي كَلَامُ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ بَعْدَهُ.

وَسَبَقَ قَوْلُ الْقَاضِي: الثَّوَابُ تَبِعَ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ ثَوَابُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، ثُمَّ ذَكَرَ رَوَايَةَ الْمُرُودِيِّ السَّابِقَةَ وَلَمْ يَسْتَدْلِكْ لَهُ، كَذَا قَالَ، قَالَ: وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: لَوْ صَلَّيْتُ فَرَضًا وَأَهْدَيْتُ ثَوَابَهُ صَحَّتِ الْهَدِيَّةُ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَغْرَى عَمَلَهُ عَنْ ثَوَابٍ، كَالصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ غَضَبٍ، ثُمَّ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ لِخَيْرِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا، رَوَاهُ حَرْبٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ أَكْثَرُ، وَالْأَشْهَرُ خِلَافُ قَوْلِ الْقَاضِي فِي ثَوَابِ الْفَرَضِ، وَتَعَدُّهُ بَعْضُهُمْ، وَيُسْتَحَبُّ إِهْدَاءُ الْقُرْبِ، قِيلَ لِلْقَاضِي: فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: مَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَيَقْدَمَ أَبَاهُ هُوَ يَقْبِذُ أَنْ يَبْرَهُ بِغَيْرِ هَذَا، فَقَالَ: وَقَدْ نُقِلَ مَا يَذْكُرُ عَلَى نَهْيِ الْكِرَاةَةِ، فَقَتَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حَمَادٍ يَمِينُ يَأْمُرُهُ أَبُوهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِصَلَاتِي بِهِ، قَالَ: يُوْخَرُهَا.

وَالْوَجْهُ فِيهِ قَدْ تَدَبَّرَ إِلَى طَاعَةِ أَبِيهِ فِي تَرْكِ صَوْمِ النَّفْلِ وَصَلَاةِ النَّفْلِ، وَقَدْ نُقِلَ هَارُونَ: لَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَصُومَ إِذَا نَهَاهُ،

كَذَا قَالَ: نَذَبُ.

وَقَالَ أَبُو الْعَالِي: فَإِنْ قِيلَ: الْإِنْبَارُ بِالْفَضَائِلِ وَالَّذِينَ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَكُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ كَلَامِ الْقَاضِي، وَهَذَا مِنْهُمَا تَسْوِيةٌ بَيْنَ نَقْلِ الثَّوَابِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَهُ وَبَيْنَ نَقْلِ سَبَبِ الثَّوَابِ قَبْلَ فِعْلِهِ، وَسَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي آخِرِ الْجُمُعَةِ.

وَقَالَ فِي كِتَابِ الْهَدْيِ، فِي غُرُورِ الطَّائِفِ أَيْ فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يُؤْزِرَهُ بِفِعْلِهِا لِيُخْرِجَ ثَوَابَهَا وَبَيْنَ أَنْ يَعْمَلَ ثُمَّ يُؤْزِرَهُ بِثَوَابِهَا؟ قَالَ فِي الْفَنُونِ: يُسْتَحَبُّ إِهْدَاؤُهَا حَتَّى لِلنَّبِيِّ ﷺ وَكَذَا قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ إِهْدَاءُ ذَلِكَ إِلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ، بَلْ كَسَانُوا يَدْعُونَ لَهُمْ، فَلَا يُنْبِغِي الْخُرُوجُ عَنْهُمْ، وَلِهَذَا لَمْ يَرَهُ شَيْخُنَا لِمَنْ لَهُ كَاجِرُ الْعَامِلِ، كَالنَّبِيِّ ﷺ وَمُعَلِّمِ الْحَيِّ، بِخِلَافِ الْوَالِدِ لِأَنَّ لَهُ أَجْرًا لَا كَاجِرَ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يُثَابُ عَلَى إِهْدَائِهِ، فَيَكُونُ لَهُ أَيْضًا مِثْلُهُ، فَإِنْ جَازَ إِهْدَاؤُهُ فَهَلُمَّ جَرًّا، وَتَسْلَسَلُ ثَوَابُ الْعَمَلِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ عَمَلٍ وَعَمَلٍ؟

وَلَا يَنْبَغِي ثَوَابُهُ مَرَّتَيْنِ لِلْمُهْدِي إِلَيْهِ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْعَامِلِ ثَوَابٌ، فَلَمْ يَشْرَحِ اللَّهُ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْفَعُ غَيْرُهُ فِي الْآخِرَةِ، بَلَا مُنْفَعَةٍ لَهُ فِي الدَّارَيْنِ، فَيَتَضَرَّرُ، وَلَا يَلْزَمُ دَعَاؤُهُ لَهُ وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّهُ مَكَاافَةٌ لَهُ كَمَكَاافَاتِهِ لِغَيْرِهِ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَدْعُوُّ لَهُ، وَلِلْعَامِلِ أَجْرُ الْمَكَاافَةِ، وَلِلْمَدْعُوِّ لَهُ مِثْلُهُ، فَلَمْ يَتَضَرَّرْ وَلَمْ يَتَسْلَسَلْ، وَلَا يَقْصِدُ أَجْرَهُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ أَقْدَمَ مَنْ بَلَغَهُ أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلِيُّ بْنُ الْمُوَفَّقِ، أَحَدَ الشُّيُوخِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ طَبَقَةِ أَحْمَدَ وَشُيُوخِ الْجَنِيدِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَّاجُ مُحَدِّثٌ عَصَرَهُ، وَهُوَ إِمَامُ الْحَدِيثِ بَعْدَ الْبُخَارِيِّ يُبْخَارَى: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، سَمِعْتُ السَّرَّاجَ يَقُولُ: خَرَّجْتُ الْقُرْآنَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ اثْنَتَيْ عَشَرَ أَلْفَ حِكْمَةٍ، وَضَعْتُ عَنْهُ اثْنَتَيْ عَشَرَ أَلْفَ أَضْحِيَّةٍ.

فصل

وَالْحَيُّ كَالْمَيِّتِ فِي نَفْعِهِ بِالْإِهْدَاءِ وَنَحْوِهِ، فَكَذَا الْقِرَاءَةُ وَنَحْوُهَا وَفَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

قَالَ الْقَاضِي: لَا نَعْرِفُ رَوَايَةً بِالْفَرْقِ، بَلْ ظَاهِرُ رَوَايَةِ الْكُفَّالِ يُعْنِي: السَّابِقَةَ: يَوْمٌ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ مُضْحَجٌ فِي الْحَيِّ وَالصُّرْمِ، وَانْتِفَاعُهُ بِالْإِهْدَاءِ بِإِجَابَتِهِ وَقَبُولِ الشَّفَاعَةِ فِي الْمَدْعُوِّ، وَهُوَ أَمْرٌ آخَرُ غَيْرُ الثَّوَابِ عَلَى نَفْسِ الدَّعَاءِ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي حَجِّ النَّفْلِ عَنْ الْحَيِّ، وَلَمْ يَسْتَدِلُّ لَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ نَفْعَ الْإِجَابَةِ وَقَبُولِ الشَّفَاعَةِ إِنَّمَا حَصَلَ حَيْثُ قُصِدَ الدَّاعِي لِلْمَدْعُوِّ لَهُ، وَإِرَادَةُ لَهُ مُتَّفِقًا بِسُؤَالِهِ وَخُضُوعِهِ وَتَضَرُّعِهِ، فَكَذَلِكَ سَائِرُ ثَوَابِ الْقُرْبِ الَّذِي قُصِدَ بِفِعْلِهِا، وَصَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَشْبَيْنِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَهُوَ يَذُلُّ عَلَى أَنْ أُمَّتُهُ أَمْرَاتُهُمْ وَأَحْيَاءُهُمْ فَذَنَالَهُمُ النَّفْعُ وَالْأَجْرُ بِتَضَعِيَّتِهِ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ عَبَثًا، فَظَاهِرُ قَوْلِهِ هَذَا تَجَوُّزُ الصَّدَقَةِ وَإِهْدَاءُ الثَّوَابِ عَنْ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَلِهَذَا احْتِجَّ بِهِ مَنْ احْتِجَّ عَلَى أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَا تَجِبُ، وَاقْتَصَرَ فِي هَذَايَا الْحَنَفِيَّةِ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَسَمِعَ الْجُلُوسَ لِلتَّعْزِيَةِ وَصَنَعَةَ الطَّعَامِ، وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا: جَمَعَ أَهْلُ الْمَصِيبَةِ النَّاسَ عَلَى طَعَامٍ لِيَقْرَءُوا وَيُهْدُوا لَهُ لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي السَّلَفِ، وَالصَّدَقَةُ أَوَّلَى مِنْهُ، لَا سِيَّمَا عَلَى مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ عَلَى مَصْلَحَةٍ عَاشَةِ، كَالْقُرَّاءِ وَنَحْوِهِمْ، فَإِنَّهُ قَدْ كَرِهَهُ طَوَائِفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَقُرْبَ دَفْنِهِ مِنْهُ عَنَّا، وَعَدَّةُ السَّلَفِ مِنَ النَّيَاحَةِ، وَذَكَرَ خَبَرَ جَرِيرِ السَّابِقِ، وَهَذَا فِي الْمُحْتَسِبِ، فَكَيْفَ مَنْ يَقْرَأُ بِالْكَرَاءِ.

وَاجْتِرَاءُ مَنْ يَقْرَأُ وَيُهْدِيهِ لِلْمَيِّتِ بَدْعَةٌ، لَمْ يَفْعَلْهَا السَّلَفُ، وَلَا اسْتَحَبَّهَا الْأَيُّمَةُ، وَالْفُقَهَاءُ تَنَازَعُوا فِي جَوَازِ الْاجْتِرَاءِ عَلَى تَعْلِيلِهِ، فَأَمَّا اجْتِرَاءُ مَنْ يَقْرَأُ وَيُهْدِيهِ فَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا ذَكَرَهُ، وَلَا ثَوَابَ لَهُ، فَلَا شَيْءَ لِلْمَيِّتِ، قَالَهُ الْعُلَمَاءُ، قَالَ: وَلَا تَنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِذَلِكَ، وَالْوَقْفُ عَلَى الْقِرَاءِ وَالْعُلَمَاءُ أَفْضَلُ مِنَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَلِلْوَقْفِ كَاجِرُ الْعَامِلِ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ أَحْيَا سَنَةً مِنْ سَنَتِي قَدْ أَمِيتَتْ بَعْدِي كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مَنْ غَيْرُ أَنْ

يُنْقَصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَعَى فِي سُنَّتِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: الْوَقْفُ عَلَى التَّرَبِّ بِذَعَةٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيهَا مَصْلَحَةُ الْحَضِّ عَلَى بَقَاءِ حِفْظِهِ وَتِلَاوَتِهِ، وَفِيهَا مَقَاسِدُ: مِنَ الْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَاشْتِغَالِهِ بِهِ عَنْ الْقِرَاءَةِ الْمَشْرُوعَةِ، وَالتَّأْكُلِ بِهِ، فَمَتَى أَمَكَنْ تَخْصِيلَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ بِدُونِهِ فَالْوَجِبُ الْمَنْعُ مِنْهُ وَإِبْطَالُهُ.

وَشَرَطُ إِهْدَاءِ الْقِرَاءَةِ يَنْبَغِي عَلَى إِهْدَاءِ ثَوَابِ الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ، فَمَنْ كَمْ يُجَوِّزُهُ أَبْطَلَهُ، وَمَنْ جَوِّزُهُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ عِبَادَةً، وَهِيَ مَا قَصِدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، فَأَمَّا بِإِجَارَةٍ وَجَعَالَةٍ فَلَا تَكُونُ قَرْبَةً، وَإِنْ جَازَ أَخَذَ الْأَجْرَ وَالْجَعْلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي أَجْرَةِ تَعْلِيمٍ وَتَحْوِيهِ، فَقَدْ حَكِمَ بَعْدَ الصَّحَّةِ لِمَا قَالَ: لَا تَنْفَعُ وَصِيَّتُهُ فِيهِ، وَإِنْ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِذَعَةٍ، وَفِي كَلَامِهِ الْأَخِيرِ إِنْ أَمَكَنْ تَخْصِيلَ الْمَصْلَحَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا صَحْحٌ، وَلَا إِهْدَاءٌ، لِغَدَمِ الثَّوَابِ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ لِتَخْصِيلِ الْمَصْلَحَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَهْدِي شَيْئًا، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجِّ بِأَجْرَةٍ أَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْعِبَادَةِ، فَمَنْ فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ أَخَذِ الْأَجْرَةِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً، فَلَمْ يَصِحَّ، مَعَ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، كَأَخْذِ النِّقْفَةِ لِأَجْلِهِ، وَكَذَا الْوَصِيَّةُ بِزَائِدٍ عَلَيْهَا، خِلَافًا لِلْفُصُولِ.

قَالَ: لِأَنَّهُ بِمَثَابَةِ إِجَارَةٍ وَجَعَالَةٍ، فَلَا يُجَوِّزُ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ: وَالْجَعَالَةُ أَوْسَعُ، لِجَوَازِهَا مَعَ جَعَالَةِ الْعَمَلِ وَالْمُدَّةِ، وَذَلِكَ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ لِأَجْلِ الْعِيُوضِ لَا يُخْرِجُهُ، عَنْ كَوْنِهِ قَرْبَةً فِي الْجَعْلَةِ، وَهَذَا أَوَّلِي بِقَوْلِ شَيْخِنَا؛ لِأَنَّ مَالَ الْوَقْفِ رِزْقٌ وَمَعُونَةٌ لَا إِجَارَةٌ وَلَا جَعَالَةٌ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَخْذِ الرِّزْقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى النَّفْعِ الْمُتَعَدِّيِّ، وَأَنَّهُ يُجْرِي مَجْرَى الْوَقْفِ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ بِهِ الْمَصَالِحَ، وَيَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، مَعَ أَنَّهُ بِذَعَةٍ لَمْ يُعْرِفْ فِي السَّلَفِ، لَكِنْ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ، كَالْمَدَارِسِ وَالصَّوْفِيَّةِ، فَكَذَا مَنْ يَقْرَأُ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَسَائِلِ الْحَجِّ.

وَقَدْ وَجَّهَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمَفْرَدَاتِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ وَتَحْوِيَهَا لَا تَصِلُ إِلَى الْحَيِّ: بِأَنَّهُ يَفْتَحُ مَفْسَدَةً عَظِيمَةً، فَإِنَّ الْأَغْنِيَاءَ يَنْكَلُونَ عَنْ الْأَعْمَالِ بِذِلِّ الْأَمْوَالِ الَّتِي تُسَهِّلُ لِمَنْ يُنُوبُ عَنْهُمْ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ، فَيَفُوتُهُمْ أَسْبَابُ الثَّوَابِ بِالتَّكَالِ عَلَى الثَّوَابِ، وَتَخْرُجُ أَعْمَالُ الطَّاعَاتِ عَنْ بَابِهَا إِلَى الْمَعَاضَاتِ، وَيَصِيرُ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ مُعَامَلَاتٍ لِلنَّاسِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ، وَيَخْرُجُ عَنِ الْإِخْلَاصِ، وَتَحْنُ عَلَى أَصْلٍ يُخَالِفُ هَذَا، وَهُوَ مَنَعُ الْأَسْتِجَارِ وَأَخْذِ الْأَعْوَاضِ وَالْهَدَايَا عَلَى الطَّاعَاتِ، كَأَقْرَاءِ الْقُرْآنِ وَالْحَجِّ، وَفَارَقَ قَضَاءَ الذِّينِ وَضَمَانَهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ، وَحَقُّ اللَّهِ فِيهِ تَابِعٌ، فَذَلِكَ كَلَامُهُ عَلَى التَّسْوِيَةِ، وَأَنَّهُ لَوْ جَازَ هُنَاكَ جَازَ هُنَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَمَتَى لَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ وَالْوَصِيَّةُ بَعِيٍّ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالْمَوْصِي.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَوْ وَصَّى أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ نَافِلَةٌ بِأَجْرَةٍ لَمْ يُجْزَ أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ، بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، كَذَا قَالَ، وَهِيَ كَالْقِرَاءَةِ، كَمَا سَبَقَ، قَالَ: وَتَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى أَهْلِ الصَّلَاةِ، فَيَكُونُ لَهُ أَجْرُ كُلِّ صَلَاةٍ اسْتَعَانُوا عَلَيْهَا بِهَا، مِنْ غَيْرِ نَقْصِ أَجْرِ الْمُصَلِّي، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ: إِذَا أَرَادَ الْوَرِثَةُ [ذَلِكَ] وَقَالَ يَمْنَعُ وَصِيَّ بِشِرَاءِ وَقَفٍ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ: يُصْرَفُ فِي جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ، كَأَعْطَاءِ الْفُقَرَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ، فَبِئْسَ قَبْلُهَا اعْتَبَرَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ، وَهَذَا جَوِّزُهُ فِي الْمَصَالِحِ، فَهُوَ كَأَخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِي الصَّدَقَةِ بِغَاضِلِ رِيعِ الْوَقْفِ، هَلْ يُعْتَبَرُ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ أَمْ يُجَوِّزُ فِي الْمَصَالِحِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الزكاة

وبيان مَنْ تجب عليه، وسببها، وشرطها ومُسْقَطُها وما تجب فيه من الأموال

وهي لغة: التَّاء.

وقيل: والتطهير؛ لأنها تنمي الأموال، وتظهر مؤديها.

وقيل: تنمي أجرها.

وقال الأزهري: تنمي الفقراء، وسُميت شرعاً زكاةً للمعنى اللغوي، وهي شرعاً حتى يجب في مالٍ خاص، وسُميت صدقةً لأنها دليلٌ لصحة إيمان مؤديها وتصديقه.

واختلف العلماء رحمهم الله تعالى: هل فرضت بمكة أو بالمدينة؟ وفي ذلك آيات، واختلفوا في آية الداريات: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ﴾ [الداريات: ١٩] هل المراد به الزكاة؟

وتوجه: أنه الزكاة، لقوله في آية سأل: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤].

والمعلوم: إنما هو الزكاة لا التطوع، وذكر صاحب المغني والمحرر وشيخنا أنها مدنية، ولعل المراد طلبها وتبث السعاة لقبضها، فهذا بالمدينة، ولهذا قال صاحب المحرر: إن الظواهر في إسقاط زكاة التجارة مخرصةً بظواهر تقتضي وجوب الزكاة في كل مال، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤]، واحتج في أن الصلاة لا يجب على كافر فعلها، وتعاقب بها بقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]، والسورة مكية، مع أن أكثر المفسرين فسروا الزكاة فيها بالتوحيد، واحتج في خلاف القاضي بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤]، والحق هو الزكاة، وقد أضافه إلى صنفين، فدل على أنه يجوز دفع جيبه إليهما.

وكذا يخل ما رواه أحمد (٦/٦)، والنسائي (٢٥٠٧)، وابن ماجه (١٧٨٧) وغيرهم، عن أبي عمار واسمه غريب، بفتح العين المهملة عن قيس بن سعد قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا، ونحن نفعلها»، إسناده جيد.

لكن الظاهر: أن صدقة الفطر مع رمضان، وهو في السنة الثانية، وفي هذا الخبر أن الزكاة بعدها.

واختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٥].

وقول ابن عباس: أن المراد: تطهر من الشرك، والصلوات: الخمس، واختاره ابن الجوزي وقال: لأن السورة مكية بلا خلاف ولم يكن بمكة زكاة ولا عيد، يؤيده رواية الوايلي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْبُكِينَةَ﴾ [الفتح: ٤]، قال: الرحمة.

إن الله تبث نبيه ﷺ بشهادة أن لا إله إلا الله، فلما صدقوا بها زادهم الصلاة، فلما صدقوا بها زادهم الصيام، فلما صدقوا به زادهم الزكاة، فلما صدقوا به زادهم الحج، فلما صدقوا به زادهم الجهاد، ثم أكمل لهم دينهم فقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قال ابن عباس فأوتى إيمان أهل السموات والأرض وأصدقته وأكملته شهادة أن لا إله إلا الله.

وكذا ذكر ابن عقيل في الواضح في مسألة النسخ أن الزكاة بعد الصوم، والله أعلم، وهي فرض على كل مسلم حر (ع) أو معتق بغضه (هـ م) بقدره، أو صبي (هـ) أو مجنون (هـ) للعموم وأقوال الصحابة؛ ولأنها مؤسسة، ومما من أهلها، كالمرأة، بخلاف الجزية فإنها لحق الدم، ودفعها محقق، والعقل للنصرة، وليس من أهلها.

وسبق حكم الكافر أول الصلاة، ولا يلزم لنا ومثدراً وأم ولد (و) فإن ملكة السيد مالا وقلنا لا يملكه (و هـ ش) زكاة السيد (و هـ ش) وإن قلنا يملكه (و م) فلا زكاة فيه (و م)، فلا فطرة إذا في الأصح.

وعنه: يؤكده العبد.

وعنه: بإذن السيد، ويحتمل أن يؤكده السيد.

وَعَنْهُ: التَّوَقُّفُ، وَلَا يَلْزَمُ مَكَاتِبًا (و) لِنَقْصِ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ وَلَا يُورِثُ، وَعَنْهُ هُوَ كَالْقَيْنِ.
وَعَنْهُ: يُرْكِي بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا عَشْرَ فِي زَرْعِهِ، (هـ) وَإِنْ هَتَّقَ أَوْ عَجَزَ أَوْ قَبَضَ قِسْطًا مِنْ تَجُومِ كِتَابِيهِ وَفِي يَدِهِ نَصَابٌ
اسْتَقْبَلَ الْمَالِكُ بِهِ حَوْلًا، وَمَا دُونَ نَصَابٍ فَكُمُتَقَادٍ.
وَهَلْ تَجِبُ فِي الْمَالِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْجَنِينِ إِذَا انفصلَ حَيًّا، كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ؛ لِحُكْمِنَا لَهُ بِالْمَلِكِ ظَاهِرًا، حَتَّى
مَنْعَنَا بَاقِيَ الْوَرْتَةِ، أَمْ لَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ.
وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي مَسْأَلَةِ زَكَاةِ [مَالِ] الصَّبِيِّ، مُعْلَلًا بِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، بِدَلِيلِ سَقُوطِهِ مِثْلًا، لَا حَيْثَمَالِ أَنَّهُ لَيْسَ
حَمَلًا، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ حَيًّا؟ فِيهِ وَجْهَانِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو الْمُعَالِي (م ١) (١).
وَقَالَ الشَّيْخُ فِي فِطْرَةِ الْجَنِينِ: لَمْ تَبْتَثْ لَهُ أَحْكَامُ الدُّنْيَا إِلَّا فِي الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ، بِشَرْطِ خُرُوجِهِ حَيًّا، مَعَ أَنَّهُ اخْتَجَّ هُوَ
وغيرُهُ لِلْوُجُوبِ هُنَاكَ بِالْعُمُومِ، وَيَأْتِي قَوْلُ أَحْمَدَ: صَارَ وَلَدًا، وَعَدَمُ الْوُجُوبِ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ.
فَصَلِّ

وَأَمَّا تَلْزَمُ مِنْ مَلِكٍ نَصَابًا (و) فَإِنَّ نَقْصَ عَنْهُ فَعْنَةُ لَا زَكَاةَ (و هـ ش) وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ: لَا تَضُرُّ حَبَّةٌ وَحَبَّتَانِ (م ٢) (٢).
وَعَنْهُ: وَلَا أَكْثَرُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل تجب في المال المنسوب إلى الجنين إذا انفصل حياً، كما اختاره صاحب الرعاية، لحكمنا له بالملك ظاهراً، حتى منعنا باقي الورثة، أم لا، كما هو ظاهر كلام الأكثر، وجزم به صاحب المحرر في مسألة زكاة مال الصبي، معللاً بأنه لا مال له، بدليل سقوطه ميثاً، لاحتمال أنه ليس حملاً أو ليس حياً؟ فيه وجهان، ذكرهما أبو المعالي). انتهى.
قلت: الصواب ما قاله المجتهد، وهو عدم الوجوب، كما هو ظاهر كلام الأصحاب.
وقال في القاعدة الرابعة والثمانين: والذي يقتضيه نص أحمد في الإنفاق على أمه من نصيبه أنه يثبت له الملك بالإرث من حين موت أبيه.

وصرح بذلك ابن عقيل وغيره من الأصحاب، ونقل عن أحمد ما يدل على خلافه، وذكر نصين صريحين في ذلك.
وتأتي هذه المسألة بعينها في باب ميراث الحمل وزيادة.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وأما تلزم من ملك نصاباً، فإن نقص عنه فعنة: لا زكاة، وذهب الأكثر: لا تضر حبة وحبتان). انتهى.
وأطلقهما في الكافي وحواشي المقنع للمصنف والزركشي:
إحدهما: لا تضر حبة ولا حبتان.
وهو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.
قال في المغني والكافي وتبعه ابن عبد القوي في مجمع البحرين: قاله غير الحرقى.
قال الشارح: وتبعه المصنف في حواشيه، قاله الأصحاب.
قال الزركشي: هذا الأشهر عند الأصحاب.
قال المجتهد في شرحه: هذا الصحيح.
قال في الفائق: وجبت في أصح الوجهين.
وقدّمه في الرعايتين ومختصر ابن تيمم والحاوئين وغيرهم.
وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والنظم، وغيرهم.
والرواية الثانية: النصاب تحديداً، فلا زكاة فيه إذا نقص عن النصاب ولو كان نقصاً يسيراً.
قال في المبهج: هذا أظهر وأصح.
قال الشارح: وهو ظاهر الأخبار، فينبغي أن لا يعدل عنه، وهو ظاهر كلام الحرقى، وهو قول القاضي، إلا أنه قال: إلا أن يكون نقصاً يدخل في الكايل، كالأوقية ونحوها، فلا يؤثر.
وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في المغني وشرح ابن رزين وغيرهما.

وَعَنْهُ: حَتَّى ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ وَتِلْكَ مِثْقَالٌ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَاوَزَتْ جَوَازَ الْوَاثِنَةِ، وَجِبَتْ (و م).

وَلَعَلَّ الْمِرَادَ الْمَضْرُوبَةَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ (م) قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ لَمْ تَجُزْ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مَضْرُوبَةً إِثْرَ دِرْهَمٍ. وَفِي الذَّهَبِ: ثَلْثٌ مِثْقَالٌ.

وَقِيلَ: تَسْقُطُ بِتَقْصِيرِهِ يَسِيرًا أَوَّلَ الْحَوْلِ وَوَسْطَهُ فَقَطْ، وَهَلْ يَصَابُ الزُّرْعُ وَالشَّعْرُ تَحْلِيدَ جِزْمٍ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَجْرُودِ وَالْمَغْنِيِّ وَالْمَحْرُورِ، لِتَحْدِيدِ الشَّارِعِ بِالْأَوْسَقِ كَمَا يَأْتِي أَوْ تَقْرِيبِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٣) ^(١).

وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ، فَيُؤْتَرُ نَحْوُ رَطْلَيْنِ وَمُدَيْنِ عَلَى التَّحْلِيدِ لَا عَلَى التَّقْرِيبِ، وَجَعَلَهُ فِي الرِّعَايَةِ فَأَيَّدَهُ الْخِلاَفُ، وَقَدَّمَ الْقَوْلَ بِالتَّقْرِيبِ، وَلَا أُعْيِنَارُ بِتَقْصِيرِ دَاخِلٍ فِي الْكَيْلِ فِي الْأَصَحِّ، جِزْمٌ بِهِ الْأَكْمَةُ (ر).

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْخِصِ: إِذَا تَقَصَّ مَا لَوْ زُرْعَ عَلَى الْخُمْسَةِ أَوْسُقٍ ظَهَرَ فِيهَا سَقَطَتِ الزُّكَاةُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَتَجِبُ الزُّكَاةُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِالْحِسَابِ (و)، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ نَقْدًا أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دَنَائِيرَ (هـ) إِلَّا السَّائِمَةُ فَلَا زَكَاةَ فِي وَاقِعِهَا.

وَقِيلَ: بَلَى، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ رَازِي (و) (و م ر ق)، وَمُحَمَّدٌ، وَزُفَرٌ.

فَعَلَى هَذَا لَوْ تَلَفَ بَعِيرٌ مِنْ تِسْعٍ، أَوْ مَلَكَةٌ قَبْلَ التَّمَكُّنِ إِنْ اخْتَرْنَا التَّمَكُّنَ يُسْقِطُ تِسْعَ شَأْءٍ، وَلَوْ تَلَفَ مِنْهَا سِتَّةٌ زَكَى الْبَاقِي ثَلْثُ شَأْءٍ، وَلَوْ كَانَتْ مَغْصُوبَةً فَأَخَذَ مِنْهَا بَعِيرًا بَعْدَ الْحَوْلِ زَكَى زَكَاةً بِتِسْعِ شَأْءٍ، وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُهَا رَدِيثًا أَوْ صِغَارًا كَانَ الْوَاجِبُ وَسْطًا، وَيُخْرَجُ مِنَ الْأَعْلَى بِالْقِيَمَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى شَأْءٌ.

وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِهَا.

وَفِي الثَّالِثَةِ خُمْسُهَا.

وَفِي الرَّابِعِ يَتَعَلَّقُ الْوَاجِبُ بِالْخِيَارِ، وَالرَّادِيءُ بِالْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ أَحْطَى، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْفَرَجِ أَيْضًا، وَلَوْ تَلَفَ عِشْرُونَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَعِيرًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيُصَنَّفُ بِثَمَّتِ لَبُونِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ خُمْسَةُ أَتْسَاعِهَا.

وَلَيْسَ الْوَاجِبُ أَرْبَعَ شَيْءٍ جَعْلًا لِلتَّالِيفِ مَعْدُومًا (هـ) لِأَنَّهُ لَوْ تَقَصَّ بِالتَّلَفِ عَنْ نِصَابِ زَكَى الْبَاقِي بِقِسْطِهِ (و) وَعَلَى الْأَوَّلِ ذَيْنَ بِقَدَرِ وَقْصٍ لَا يُؤْتَرُ بِالشَّاءِ الْمُتَعَلِّقُ بِالنِّصَابِ، ذِكْرُهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَفِي تَعَلُّقِ الْوُجُوبِ بِالزَّائِدِ عَلَى نِصَابِ السَّرْقَةِ احْتِمَالَانِ (م ٤) ^(٢).

وَلَا عِشْرَ فِي أَرْضٍ لَا مَالِكَ لَهَا كَالْأَرْضِ الْوَقْفِ عَلَى الْمَسْجِدِ، خِلَافًا لِلْحَنِيفِيَّةِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وهل نصاب الزرع والشعر تحديد جزم به جماعة، منهم صاحب المجرد والمغني والمحضر، لتحديد الشارع

بالأوسق أو تقريب؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن نجيم وصاحب الفائق.

إحداهما: تحديد، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه.

وجزم به القاضي في المجرد، والشيخ في المغني، والمجد والشارح وصاحب المستوعب وغيرهم، وهو ظاهر كلام الحارثي.

والرواية الثانية: هو تقريب.

قلت: وهو الصواب، وجزم به في الوجيز، والنظم، وغيرهما.

وقدّمه في الرعايتين والحاويين وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٤): وقوله: (وفي تعلق الوجوب بالزائد على نصاب السرقة احتمالان). انتهى.

يعني: أن القطع هل يتعلق بجميع السرقات النصاب والزائد عليه أو بالنصاب منه فقط؟

أطلق احتمالين، وظاهر ما قطع به المجد في شرحه أنه يتعلق بالجميع، فإنه علّل عدم الوجوب في الوقص من السائمة بأنه مأل ناقص

عن نصابه يتعلق به فرض مبتدأ، فلم يتعلق به وجوب أصله ما نقص عن النصاب الأول، وعكسه زيادة نصاب السرقة. انتهى.

وهذه المسألة نظيرة المسألة التي ذكرها المصنف قبلها في تعلق الوجوب بالوقص وعدمه.

فلذلك ذكرها المصنف هنا تبعاً للمجد في شرحه، ولم نرها في غيره، ففي إطلاق المصنف شيء، والله أعلم.

(ع): ما أجمع عليه

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(خ): مخالفة الأئمة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

فَصْلٌ

وَيُعْتَبَرُ تَمَامُ مِلْكِ النَّصَابِ فِي الْجُمْلَةِ (و) فَلَا زَكَاةَ فِي ذَيْنِ الْكِتَابَةِ (و) لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا، وَفِيهِ رَوَايَةٌ، فَذَلِكَ عَلَى الْخِلَافِ هُنَا، وَلَا فِي ذَيْنِ مُؤَجَّلٍ، أَوْ عَلَى مُعْسِرٍ، أَوْ مَاطِلٍ، أَوْ جَاهِدٍ قَبْضِهِ، وَمَغْصُوبٍ، وَمَسْرُوقٍ، وَمَعْرُوفٍ، وَضَالٍّ رَجَعَ، وَمَا دَفَنَهُ وَنَسِيَهُ، وَمَمْرُوثٍ، أَوْ غَيْرِهِ جَهْلُهُ، أَوْ جَهْلٍ عِنْدَ مَنْ هُوَ، فِي رَوَايَةٍ صَحَّحَهَا صَاحِبُ التَّلْخِيسِ وَغَيْرُهُ، وَرَجَّحَهَا بَعْضُهُمْ، وَاخْتَارَهَا ابْنُ شِهَابٍ وَشَيْخُنَا (و هـ)، وَفِي رَوَايَةٍ: تَجِبُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَالْمَحَرَّرُ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ (و م ش) وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِي الْمَوْجَلِ (و) (م ٥)؛ لَصِحَّةِ الْحَوَالَةِ بِهِ وَالْإِبْرَاءِ، فَيُزَكِّي ذَلِكَ إِذَا قَبِضَهُ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ (م ر).

وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: إِذَا قُلْنَا تَجِبُ فِي الذَّيْنِ وَقَبْضِهِ، فَهَلْ يُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ، وَقَدْ فِي الْمُسْتَوْعِبِ الْمَجْهُودِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: ظَاهِرًا، وَقَالَ غَيْرُهُمَا: ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا أَوْ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ بِهِ بَيِّنَةٌ فَوَجْهَانِ (م ٦) (٢). وَقِيلَ: تَجِبُ فِي مَدْفُونٍ بِذَارِهِ، وَذَيْنِ عَلَى مُعْسِرٍ وَمَاطِلٍ، وَالرَّوَاتِبَانِ فِي وَدِيعَةٍ جَحَدَهَا الْمَوَدَعُ، وَجَزَمَ فِي الْكَافِي بَوُجُوبِهَا فِي وَدِيعَةٍ جَهْلٍ عِنْدَ مَنْ هِيَ (م ٧) (٣)، وَلَا يُخْرِجُ الْمَوَدَعُ بِلَا إِذْنِ رَبِّهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَتَيَدُّ الْحَقِيقَةُ الْمَدْفُونُ بِمَقَارَةِ، وَعَكْسُهُ الْمَدْفُونُ فِي الْبَيْتِ.

وَفِي الْمَدْفُونِ فِي كَرَمٍ أَوْ أَرْضٍ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ، وَتَجِبُ عِنْدَهُمْ فِي ذَيْنِ عَلَى مُعْسِرٍ، أَوْ جَاهِدٍ عَلَيْهِ يَبْنِي، أَوْ عَلِيمٍ بِهِ الْقَاضِي، وَعَلَى مَقْرِ مَغْلَسٍ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيسَ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ، لَا تَجِبُ، لِتَحَقُّقِ الْإِفْلَاسِ بِالتَّغْلِيسِ عِنْدَهُ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَقَالَ فِي حُكْمِ الزَّكَاةِ كَأَبِي خَيْفَةَ: رِعَايَةُ الْفُقَرَاءِ.

وَلَوْ وَجَبَتْ فِي نَصَابٍ، بَغْضُهُ ذَيْنِ عَلَى مُعْسِرٍ أَوْ ضَالٍّ أَوْ غَضَبٍ أَوْ ضَالٍّ، فَفِي وَجُوبِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَا بِيَدِهِ قَبْلَ قَبْضِ الذَّيْنِ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولا في مؤجلٍ أو على معسرٍ أو ماطلٍ أو جاهد قبضه ومغصوبٍ ومسروقٍ ومعروفٍ وضالٍّ رجع، وما دفنه ونسيه، وممروثٍ أو غيره جهله، أو جهل عند من هو، في رواية صحَّحها صاحب التلخيص وغيره، ورجَّحها بعضهم، واختارها ابن شهاب وشيخنا).

وفي رواية: تجب، اختاره الأكثر وذكره صاحب الهداية والمحرر ظاهر المذهب، وجزم به جماعة في المؤجل). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمذهب الأحمَد، والمحرر، والشرح، والرَّعَاتَيْنِ، والحاوَيْنِ، وغيرهم.

والرواية الثانية: هي الصحيحة في المذهب، اختارها الأكثر، كما قاله المصنف.

وصحَّحها ابن عقيل وأبو الخطاب وابن الجوزي وأبو المعالي في الخلاصة، ونصرها في شرحه، وقال: اختارها الخرقى وأبو بكر.

وجزم به في الإيضاح والوجيز وغيرهما، وصحَّحها في تصحيح المحرر.

وجزم به جماعة في المؤجل، منهم صاحب المغني والكافي والتلخيص، وشمله كلام الخرقى.

والرواية الأولى: جزم بها في العمدة في غير المؤجل، وقدمها ابن تميم وصاحب الفائق وغيرهما، واختارها من قاله المصنف.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن كان به بينة فوجهان).

يعني: إذا قلنا: لا تجب في المجهود الذي لا بينة به، فهل تجب فيما به بينة أم لا؟

أطلق الخلاف.

قال ابن تميم: فإن كان بالمجهود بينة فوجهان ذكرهما القاضي. انتهى.

أحدهما: تجب، وهو الصحيح.

جزم به المجد في شرحه، وقدمه في الرَّعَاتَيْنِ، والحاوَيْنِ، والفائق، وغيرهم.

قال الشارح: وفي المجهود الذي لا بينة به روايتان، فظاهر وجوبها إذا كان به بينة.

والوجه الثاني: لا تجب، وهو ظاهر كلام جماعة لإطلاقهم، فعلى هذا الوجه هو كما لا بينة به.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (والرَّوَاتِبَانِ في ودِيعَةٍ جَحَدَهَا الْمَوَدَعُ، وجزم في الكافي بوجوبها في ودِيعَةٍ جهل عند من هي). انتهى.

الصحيح عدم الوجوب، كالمسائل التي قبلها، والله أعلم.

وَالْغَضَبُ وَالضَّالُّ وَجَهَان (م ٨ ، ٩) ^(١)، فَإِنْ قُلْنَا: لَا، وَكَانَ الذِّينُ عَلَى مَلِيٍّ، فَوَجَهَان، وَمَتَى قَبِضَ شَيْئًا مِنَ الذِّينِ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش) خِلَافًا لِلْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ وَمَالِكٍ، وَخِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ الذِّينُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ غَيْرِ زَكَاةٍ أَوْ كَانَ عَنْ زَكَاةٍ، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ أَرْبَعِينَ ذَرًّا أَوْ أَرْبَعَةَ دَنَابِيرٍ، وَيَرْجِعُ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالزَّكَاةِ، لِنَقْضِهِ بِيَدِهِ كَتْلَفِهِ، وَإِنْ غَضِبَ رَبُّ الْمَالِ بِأَسْرِ أَوْ خَبَسَ وَمُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ لَمْ تَسْقُطْ زَكَاتُهُ فِي الْأَصَحِّ، لِنُفُوذِ نَصْرِفِهِ وَلَوْ حُجِلَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّهُ عَصَمَتْهُ بِالْإِسْلَامِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ».

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ تَسْقُطُ؛ لِأَنَّ الْغَاصِمَ دَارُ الْإِسْلَامِ فَلَا يَضْمَنُ بِإِتْلَافٍ، وَيَمْلِكُ بِاسْتِيْلَاءٍ، وَمَنْ ذُنِبَهُ حَالٌ عَلَى مَلِيٍّ بِأَذَلِّ زَكَاتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ (و)، إِذَا قَبِضَهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ قَبْلَهُ (و م ش) وَيُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى، قَصْدٌ بِبَقَايِهِ عَلَيْهِ الْفِرَازَ مِنَ الزَّكَاةِ (و) أَمْ لَا (م).
وَعَنْهُ: لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ، بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَوْجُوبُهَا إِمَّاكَانَ الْأَدَاءِ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيمَا مَضَى، وَيُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ قَبْلَ قَبْضِهِ (م) لِزَكَاتِهِ مَبِينٍ، وَلَوْ مُنِعَ التَّنْجِيلُ لِأَكْثَرٍ مِنْ سَنَةٍ، لِقِيَامِ الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْأَدَاءُ رُخْصَةً، وَلَوْ مَلَكَ مِئَةَ نَفْسًا وَمِئَةَ مُؤْجَلَةٍ زَكَى النَّقْدُ لِشِمَامِ حَوْلِهِ وَالْمُؤْجَلُ إِذَا قَبِضَهُ، وَإِذَا مَلَكَ الْمَلْتَقِطُ اللَّفْظَةَ اسْتَقْبَلَ بِهَا [حَوْلًا] وَزَكَى، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي ذِمَّتِهِ.

وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَدِينٌ بِهَا، فَإِنْ مَلَكَ مَا يُقَابِلُ قَدْرَ عَوَضِهَا زَكَى.
وَقِيلَ: لَا (و م) لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ لَهَا، وَإِذَا مَلَكَهَا الْمَلْتَقِطُ وَزَكَى فَلَا زَكَاتَ إِذَا عَلَى رَبِّهَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَهَلْ يُزَكِّيها رَبُّهَا حَوْلَ التَّغْرِيفِ أَوْ بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا الْمَلْتَقِطُ؟ الرَّوَايَتَانِ فِي الْمَالِ الضَّالِّ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكِ اللَّفْظَةَ وَقُلْنَا يَتَصَدَّقُ بِهَا، لَمْ يَضْمَنْ حَتَّى يَخْتَارَ رَبُّهَا الضَّمَانَ، فَيُثْبِتَ حَبِيبًا فِي ذِمَّتِهِ، كَذَيْنٍ تَجَدَّدَ، وَإِنْ أَخْرَجَ الْمَلْتَقِطُ زَكَاتَهَا عَلَيْهِ مِنْهَا ثُمَّ أَخَذَهَا رَبُّهَا رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَخْرَجَ.

وَقِيلَ: لَا إِنْ قُلْنَا: لَا تَلْزَمُ زَكَاتُهَا.
قَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْجُوبُهَا عَلَى الْمَلْتَقِطِ إِذَا.
وَيَسْتَقْبَلُ بِالصَّدَاقِ وَعَوَضِ الْخُلْعِ وَالْأَجْزَةِ بِالْعَقْدِ حَوْلًا، عَيْنًا كَانَ ذَلِكَ أَوْ دَيْنًا مُسْتَقِيرًا أَوْ لَا، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش و م) فِي غَيْرِ نَقْدٍ لِلْعُمُومِ؛ وَلِأَنَّهُ ظَاهِرُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ.
وَعَنْهُ: حَتَّى يَقْبِضَ ذَلِكَ (و هـ).

(١) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ولو وجبت في نصاب، بعضه دين على معسر أو غصب أو ضال، ففي وجوب إخراج زكاة ما بيده قبل قبض الدين والغصب والضال وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم:

أحدهما: يجب إخراج زكاة ما بيده، هو الصحيح.

جزم به في المعنى والشرح، وقدمه في الرعايتين والحاويين، وهو ظاهر ما قدمه المجد في شرحه، فلو كانت إبله خمسًا وعشرين، منها خمس مغصوبة أو ضالة، أخرج أربعة أخماس بنت غاض.

والوجه الثاني: لا يجب عليه شيء حتى يقبض ذلك.

فعلى هذا الوجه قال المصنف: (وكان الدين على مليء فوجهان).

وهذه مسألة أخرى، أطلق فيها الخلاف.

وأطلقه ابن تيميم وابن حمدان في رعايته، وصاحب الحاويين فيها.

أحدهما: يجب.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر ما اختاره صاحب الفائق.

والوجه الثاني: لا تجب حتى يقبض، كغير المليء.

وَعَنْهُ: لَا زَكَاةَ فِي صَدَاقِ قَبْلِ الدُّخُولِ حَتَّى يَقْبِضَ فَيُثْبِتَ الْاِنْعِقَادَ وَالْوُجُوبَ قَبْلَ الدُّخُولِ، قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: بِالْإِجْمَاعِ، مَعَ احْتِمَالِ الْاِنْفِصَاحِ.

وَعَنْهُ: تَمْلِكُ قَبْلَ الدُّخُولِ يَصْنَفُ الصَّدَاقَ، وَكَذَا الْخِلَافُ: فِي اعْتِبَارِ الْقَبْضِ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَا فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ، أَوْ مَالٍ غَيْرِ زَكَوِيٍّ، عِنْدَ الْكُلِّ، كَمَا صَوَّى بِهِ وَتَوَزَّوْتُ وَتَمَنَّيَ مَسْكَنٌ.

وَعَنْهُ: لَا حَوْلَ لِلْجَزَاءِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (خ) وَقَيَّدَهَا بَعْضُهُمْ بِأَجَرَةِ الْعَقَارِ (خ) نَظَرًا إِلَى كَوْنِهَا غَلَّةَ أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ. وَعَنْهُ: وَمُسْتَفَادٌ، وَذَكَرَهَا أَبُو الْمُعَالِي فِيمَنْ بَاعَ مَسْكًا صَادَةً بِبَيْضَابٍ زَكَاةً، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَلَا زَكَاةَ (و) لِاشْتِرَاطِ السَّلَمِ فِيهَا، بِخِلَافِ سَائِرِ الدُّيُونِ، فَإِنْ عَيَّنَتْ زَكَاةً كَغَيْرِهَا، وَكَذَا الدَّيْنَةُ الْوَاجِبَةُ لَا تُزَكَّى (و)، لِأَنَّهَا لَمْ تَعَيَّنْ مَالًا زَكَوِيًّا، لِأَنَّ الْإِبْلَ فِي الدَّيْنَةِ فِيهَا أَصْلٌ أَوْ أَحَدُهَا.

وَتَجِبُ فِي فَرْضٍ وَدَيْنٍ غَرَضٌ بِتِجَارَةٍ (و)، وَكَذَا فِي مَبِيعِ قَبْلِ الْقَبْضِ (هـ ر)، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، فَيُزَكِّيهِ الْمُشْتَرِي وَلَوْ أَرَادَ يَلْكُهُ عَنْهُ أَوْ زَالَ أَوْ اِنْفَسَخَ الْعَقْدُ بِتَلَفٍ مَطْعُومٍ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَيُزَكِّيهِ الْمَبِيعُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ مَنْ حَكِمَ لَهُ بِمِلْكِهِ وَلَوْ تَمَيَّعَ الْعَقْدُ، وَدَيْنَ السَّلَمِ إِنْ كَانَ لِلتِّجَارَةِ وَلَمْ يَكُنْ اِثْمَانًا، وَتَمَنَّيَ الْمَبِيعُ وَرَأْسَ مَالِ السَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِ عَوْضِهِمَا وَلَوْ اِنْفَسَخَ الْعَقْدُ، جَزَمَ بِذَلِكَ كُلُّ جَمَاعَةٍ، لِأَنَّ الطَّارِئَ لَا يُضَيِّفُ يَلْكًا تَامًا، كَمَالِ الْاِبْنِ مُعْرَضًا لِرُجُوعِ أَبِيهِ وَتَمْلِكِهِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي يَلْكٍ تَامٍ مَقْبُوضٍ.

وَعَنْهُ: أَنْ مُمَيِّزٌ لَمْ يَقْبِضْ، قَالَ: وَيَمَّا [صَحَّ] تَصَرَّفَ رَبُّهُ [فِيهِ] قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ ضَمِنَهُ بِتَلَفِهِ، وَفِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِ عَوْضِهِمَا، وَدَيْنَ السَّلَمِ إِنْ كَانَ لِلتِّجَارَةِ وَلَمْ يَكُنْ اِثْمَانًا، وَالْمَبِيعُ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ^(١)، رَوَاتَانِ.

وَالْبَائِعُ إِخْرَاجَ زَكَاةٍ مَبِيعٍ فِيهِ خِيَارٌ مِنْهُ، فَيُنْطَلُ الْبَيْعُ فِي قَدَرِهِ، وَفِي بَقِيَّتِهِ رَوَاتَانِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، وَفِي أُيْهِمَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي قِيَمَةِ الْمَخْرَجِ؟ وَجَهَانِ (م ١٠)^(٢).

وَقَالَ ابْنُ حَابِدٍ: إِذَا دَلَّسَ الْبَائِعُ الْعَيْبَ فَرُدَّ عَلَيْهِ فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ، فَأَمَّا مَبِيعٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَلَا مُمَيِّزٌ فَيُزَكِّيهِ الْبَائِعُ، وَكُلُّ دَيْنٍ سَقَطَ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَتَعَوَّضْ عَنْهُ سَقَطَتْ زَكَاتُهُ (و).

وَقِيلَ: هَلْ يُزَكِّيهِ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ؟ يُخْرِجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ، وَإِنْ اسْقَطَهُ رَبُّهُ زَكَاةً، نَصُّ عَلَيْهِ (م)، لِأَنَّهُ اِثْلَفَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ، فَقِيرًا كَانَ الْمَدِينُ (هـ) أَوْ غِيًّا.

وَعَنْهُ: يُزَكِّيهِ الْمُبْرَأُ الْمَدِينُ؛ لِأَنَّهُ [مَلِكٌ] مَا عَلَيْهِ.

وَحَمَلَهَا صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْمَدِينِ يَصَابًا مَنَعَ الدَّيْنَ زَكَاتُهُ (و م) وَلَا فَلَ شَيْءٍ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمَا (خ) وَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ [أَبُو] عَوْضًا أَوْ أَحَالَ أَوْ اِخْتَالَ زَادَ بَعْضُهُمْ: وَقُلْنَا الْحَوَالَةَ وَفَاءَ زَكَاةً كَتَمَيْنِ وَهَبَهَا.

(١) تنبيه: قوله: (وفي ثمن المبيع ورأس مال السلم قبل قبض عَوْضِهِمَا، ودَيْنَ السَّلَمِ إِنْ كَانَ لِلتِّجَارَةِ ولم يكن اِثْمَانًا، والمبيع في مدَّة الخیار قبل القبض، روايتان). انتهى.

ليس هذا من الخلاف المطلق، إنما هو من تشبه كلام صاحب الرُّعَايَةِ، فليعلم ذلك.

والمصنف قد قدم في هذا حكمًا، وإنما حكى كلام صاحب الرُّعَايَةِ طريقة.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وللبائع إخراج زكاة مبيع فيه خيارٌ منه، فينطَلُ البيع في قدره، وفي بقيتِهِ روايتان تفريق الصَّفَقَةِ، وفي أُيْهِمَا يقبل قوله في قيمة المخرج؟ وجهان). انتهى.

أيهما يقبل قوله في قيمة المخرج؟ وجهان. انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم.

أحدهما: القول قول المخرج.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: القول قول المشتري.

وَعَنْهُ: زَكَاةُ التَّوْبِضِ عَلَى الْمَدِينِ، وَقِيلَ فِي ذَلِكَ وَفِي الْإِبْرَامِ: يُزَكِّيهِ رَبُّهُ إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا الْمَدِينُ، وَالصُّدَّاقُ كَالَّذِينَ (و).
 وَقِيلَ: سَقُوطُهُ كُلُّهُ، لِأَنفِسَاخِ النِّكَاحِ مِنْ جِهَتَيْهَا، كِاسْقَاطِهَا وَإِنْ زَكَّتْ صَدَاقَهَا كُلُّهُ ثُمَّ تَنَصَّفَ بِطَلَاقِهَا رَجَعَ فِيمَا بَقِيَ
 بِكُلِّ حَقِّهِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مِثْلًا وَإِلَّا فَبِقِيَمَةِ حَقِّهِ.

وَقِيلَ: يُرْجَعُ بِنِصْفِ مَا بَقِيَ وَنِصْفِ بَذَلٍ مَا أُخْرِجَتْ.

وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَنِصْفِ قِيَمَةِ مَا أَصْدَقَهَا يَوْمَ الْعَقْدِ أَوْ مِثْلَهُ، وَلَا تُجْزِئُهَا زَكَاتُهَا مِنْهُ بَعْدَ طَلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ.

وَقِيلَ: بَلَى، عَنْ حَقِّهَا وَتَغَرُّمٍ لَهُ يَنْصَفُ مَا أُخْرِجَتْ، وَمَتَى لَمْ تُزَكَّ رَجَعَ بِنِصْفِهِ كَامِلًا، وَتُزَكِّيهِ هِيَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فِتْوَاهُ:

لَا يُلْزَمُ الزُّوْجُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ بَلَى، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ.

وَقِيلَ: أَوْ بِالذَّمِّ.

وَيُزَكَّى الْمَرْهُونُ عَلَى الْأَصْحِ (و) وَيُخْرِجُهَا الرَّاهِنُ مِنْهُ بِلَا إِذْنٍ إِنْ عَدِمَ، كَجَنَابَةِ رَهْنٍ عَلَى ذَنبِهِ.

وَقِيلَ: مِنْهُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ غَلَقَتْ بِالْعَيْنِ.

وَقِيلَ: يُزَكَّى رَاهِنٌ مُوسِرٌ، وَإِنْ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ جَعَلَ بَذْلَهُ رَهْنًا.

وَقِيلَ: لَا.

وَفِي مَالِ مَفْلِسٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ رَوَايَتَا مُدَيْنٍ، عِنْدَ أَبِي الْمَعَالِي وَالْأَزْجِيِّ، وَعِنْدَ الْقَاضِي وَالشَّيْخِ كَمَفْصُوبٍ (م ١١) ^(١).

وَقِيلَ: يُزَكَّى سَائِمَةً، لِإِمْلَاقِهَا بِمَا تَصَرَّفُ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ عَيْنٌ حَاكِمٌ لِكُلِّ غَرِيمٍ شَيْئًا فَلَا زَكَاةَ، لِصُغْفَرِ مِلْكِهِ إِذَا، وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ وَجُوبِهَا لَمْ تَسْقُطْ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ كَانَ قَبْلَ تَمَكُّبِهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ، وَهَلْ لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢) ^(٢).

وَلَا يَقْبَلُ إِفْرَازَهُ بِهَا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: يَقْبَلُ، كَمَا لَوْ صَدَّقَهُ الْغَرِيمُ فَأَمَّا قَبْلَ الْحَجْرِ فَإِنَّ الدَّيْنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ يَمْنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي قَدَرِهِ

فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ (و م).

قَالَ أَبُو الْفَرَجِ: وَهِيَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: وَقِيَمَةُ غُرُوضِ التِّجَارَةِ.

وَفِي الْمَعْدِنِ وَجْهَانِ (م ١٣) ^(٣).

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي مال مفلس محجور عليه رويته مدني، عند أبي المعالي والأزجي، وعند القاضي والشيخ كمفصوب) انتهى.

القول الثاني: هو الصحيح.

اختاره القاضي والشيخ الموفق والشارح، وقدمه في الرعايتين.

والقول الأول: اختاره أبو المعالي والأزجي في نهايته، وقال عن القول الذي قبله: هذا بعيد، بل إلحاقه بمال الدين أقرب.

(٢) (مسألة - ١٢): (وهل له إخراجها منه؟ فيه وجهان):

أحدهما: لا يملك، إخراجها من المال، لانقطاع تصرفه، وهو الصحيح.

اختاره الشيخ الموفق، والشارح، وجزم به في الرعاية الصغرى، وقدمه في الكبرى.

والوجه الثاني: يملك ذلك.

قال ابن تيميم: والأولى: أنه يملك كالراهن.

(٣) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي المعدن وجهان). انتهى.

يعني: هل هو من الأموال الظاهرة أو الباطنة؟

وَعَنْهُ: لَا يَمْنَعُ الدِّينُ الزَّكَاةَ (و ش).
 وَعَنْهُ: يَمْنَعُهَا الدِّينُ الْحَالُ خَاصَّةً، جَزَمَ بِهِ فِي الْإِرْتَادِ وَغَيْرِهِ، وَيَمْنَعُهَا فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، كَمَا شِئِيَ وَحَبٌّ وَتَمَرٌ
 أَيْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالْحَلْوَانِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمْ.
 قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ.
 وَعَنْهُ: لَا يَمْنَعُ (و م ش).
 وَعَنْهُ: يَمْنَعُ مَا اسْتَدَانَهُ لِلتَّفَقُّعِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ كَانَ مِنْ قَمِيٍّ.
 وَعَنْهُ: خَلَا الْمَاشِيَّةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ وَمَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِتَأْثِيرِ ثِقَلِ الْمُوْنَةِ فِي الْمَعْشَرَاتِ.
 وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: كُلُّ دِينَ مُطَالَبٌ بِهِ يَمْنَعُ إِلَّا فِي الْمَعْشَرَاتِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا لَيْسَ بِزَكَاةٍ عِنْدَهُ، وَمَتَى أَنْبَرَا الْمَدِينُ أَوْ
 قَضَى مِنْ مَالٍ مُسْتَحْدَثٍ ابْتَدَأَ حَوْلًا؛ لِأَنَّ مَا مَنَعَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ مَنَعَ انْتِقَادَ الْحَوْلِ، وَقَطَعَهُ.
 وَعَنْهُ: يُزَكِّيهِ (و م) فَيُنْبِي إِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، وَيَعْدَهُ يُزَكِّيهِ فِي الْحَالِ، وَلَا يَمْنَعُ الدِّينُ خُمُسَ الرُّكَاذِ، وَيَمْنَعُ أَرْضُ
 جَنَائِيَةِ عَبْدٍ التَّجَارَةَ زَكَاةَ قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ جَبْرًا لَا مَوَاسَاةَ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ كَالدِّينِ.
 وَمَنْ لَهُ عَرْضٌ قَنِيَّةٌ يَبَاعُ لَوْ أَفْلَسَ يَفِي بِدِينِهِ، فَعَنَهُ: يُجْعَلُ فِي مَقَابِلَتِهِ، وَيُزَكِّي مَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ الزُّكْرِيِّ (و م) جَمْعًا
 بَيْنَ الْحَقِّينِ، وَهُوَ أَحْظُ.
 وَعَنْهُ: يُجْعَلُ فِي مَقَابِلَةٍ مَا مَعَهُ وَلَا يُزَكِّيهِ (و هـ)؛ لِثَلَا تَخْتَلُ الْمَوَاسَاةُ (م ١٤)^(١).
 وَلِأَنَّ عَرْضَ الْقَنِيَّةِ كَمَلْبُوسِهِ فِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِمَا، فَكَذَا فِيمَا يَمْنَعُهَا، وَكَذَا الْخِلَافُ فِيمَنْ يَبِيدُهُ أَلْفٌ، وَلَهُ أَلْفٌ دِينَارًا
 وَالْمَرَادُ عَلَى مِلْيَةٍ.
 وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا، يُزَكِّي مَا مَعَهُ عَلَى الْأَوَّلَى (و م) لَا الثَّانِيَةَ (م ١٥)^(٢) (و هـ)، وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ

= وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان في رعايته، وصاحب الحاوين فيهما، وغيرهم:

أحدهما: هو من الأموال الظاهرة.

قال الشيرازي: الأموال الباطنة الذهب والفضة فقط.

فظاهره: أن المعدن من الظاهرة، وقطع به في الرعاية الكبرى أيضًا في بابه.

والوجه الثاني: هو من الأموال الباطنة.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه أشبه بالأثمان وعروض التجارة من غيرها.

قال في الفائق: ويمنع في المعدن، وقيل: لا. انتهى.

وكلامه في التعليق، والمغني، والشرح، وشرح ابن رزين محتمل للقولين، فإنهم قالوا: الأموال الباطنة الأثمان وعروض التجارة،

وقالوا: الأموال الظاهرة المواشي والحبوب والأثمار، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (ومن له عرض قنية يباع لو أفلس يفي بدينه، فعنه يجعل في مقابلته، ويؤكفي ما معه من المال الزكوي

جمعًا بين الحقين، وهو أحظ، وعنه: يجعل في مقابلة ما معه ولا يؤكفي، لثلاث تخطل المواساة). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه وصاحب الفائق.

الرواية الأولى: اختارها أبو المعالي اعتبارًا بما فيه الأحظ للمساكين.

قال القاضي: هي قياس المذهب.

والرواية الثانية: صححها ابن عقيل.

وقدمه في الرعايتين والحاوئين، ومختصر ابن تميم، وحواشي المصنف على المتن، وغيرهم.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وكذا الخلاف فيمن بيده ألف، وله ألف دينارًا والمراد على ملي، وجزم به بعضهم وعليه مثلها، يؤكفي

ما معه على الأولى لا الثانية). انتهى.

قلت: قدم هنا في الرعايتين، والحاوئين، والفائق جعل الدين مقابلًا لما في يده، وقالوا: نص عليه.

لِلتَّجَارَةِ، فَنَصَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ الْمُرُوذِيِّ: يَزَكِّي مَا مَعَهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ لِلْفَقِينِيَّةِ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى أَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ لِلْفَقِينِيَّةِ وَلَقَدْ حَاجَّتِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ فِيهَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ الزُّكُوعِيٍّ مِنْ جَنْسِ الدِّينِ جَعَلَ فِي مَقَابِلَتِهِ.

وَحَكَى رِوَايَةً: وَلَا أُعْتَبَرُ الْأَخْطُ [وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ] الْأَخْطُ لِلْفُقَرَاءِ مُطْلَقًا، فَمَنْ لَهُ مِثْنَا دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرٍ قِيمَتُهَا مِثْنَا دِرْهَمٍ، جَعَلَ الدَّنَانِيرَ قِبَالَ دَيْنِهِ وَزَكَّى مَا مَعَهُ، وَمَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شاةً وَعَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ، وَدَيْنُهُ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا جَعَلَهُ قِبَالَ الْغَنَمِ وَزَكَّى بِشَاتَيْنِ، وَنَقَذَ الْبَلَدَ أَخْطُ لِلْفُقَرَاءِ، وَفَوْقَ نَفْعِهِ زِيَادَةُ الْمَالِيَّةِ، وَدَيْنُ الْمُضْمُونِ عَنْهُ يَمْنَعُ الزُّكَاةَ بِقَدْرِهِ فِي مَالِهِ، دُونَ الضَّامِينَ (هـ)، خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، كِنَصَابِ غُصْبٍ مِنْ غَاصِبِهِ وَأَتْلَفَ فَإِنَّ الْمَنْعَ يَخْتَصُّ بِالثَّانِي، مَعَ أَنَّ لِلْمَالِكِ طَلَبَ كُلِّ مِنْهُمَا (و).

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ لِرِغْوِي غَنِيمَةً بِشَاءَ مَوْصُوفَةٍ صَحَّ، وَهِيَ كَالَّذِينَ فِي مَنَعِهَا لِلزُّكَاةِ، وَحَيْثُ مَنَعَ دَيْنُ الْآدَمِيِّ، فَعَنْهُ: دَيْنُ اللَّهِ مِنْ كَفَّارَةٍ وَنَذْرٍ مُطْلَقٍ وَدَيْنِ الْحَجِّ وَنَحْوِهِ كَذَلِكَ، صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَالرَّعَايَةِ (و م) وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي خِلَافِهِ فِي الْكُفَّارَةِ وَالْخِرَاجِ وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي احْتَجَّ لَهُ الْقَاضِي فِي الْكُفَّارَةِ. وَعَنْهُ: لَا يَمْنَعُ (م ١٦) ^(١).

وَفِي الْمَحْرُورِ: الْخِرَاجُ مِنْ دَيْنِ اللَّهِ، وَقَدْ أَمَحَّدَ الْخِرَاجَ عَلَى الزُّكَاةِ، وَيَأْتِي فِي اجْتِمَاعِ الْعَشْرِ وَالْخِرَاجِ فِي أَرْضِ الْعَنْوَةِ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَمْنَعُ إِلَّا دَيْنُ زَكَاةٍ وَخِرَاجٍ؛ لِأَنَّ لِهَئِمَّا مُطَالِبًا بِهِمَا، وَأَجَابَ الْقَاضِي عَنْهُ: بِأَنَّ الْكُفَّارَةَ عِنْدَنَا عَلَى الْقَوْرِ، فَإِنْ مَنَعَهَا وَعَلِمَ الْإِمَامُ بِذَلِكَ طَالِبُهُ بِإِخْرَاجِهَا كَالزُّكَاةِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ: يُجْزَى الْمَظَاهِيرُ عَلَى الْكُفَّارَةِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يُؤْثَرُ فِي الْحَجِّ، كَذَا الْكُفَّارَةِ؛ وَلَئِنْ الْإِمَامُ لَا يُطَالِبُ بِزَكَاةٍ مَالٍ بَاطِنٍ، وَالَّذِينَ يَمْنَعُ مِنْهُ، وَيَأْتِي فِي مَنْ مَنَعَ الزُّكَاةَ، وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَعْنَى قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا، أَوْ هُوَ صَدَقَةٌ، فَحَالَ الْحَوْلُ، فَلَا زَكَاةَ (هـ) لِزَوَالِ وَلَكِهِ أَوْ نَقْصِهِ، وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ: تَجِبُ، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي تَصَدَّقْتُ مِنْ هَاتَيْنِ الْمِثَّتَيْنِ بِمِثَّةٍ فَشَفِي ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ قَبْلَ الصَّدَقَةِ وَجَبَتْ الزُّكَاةُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: إِنْ نَذَرَ التَّضْحِيَةَ بِنَصَابٍ مُعَيَّنٍ وَقِيلَ: أَوْ قَالَ: جَعَلْتُهُ ضَحَايَا فَلَا زَكَاةَ، وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ قَبْلُهَا.

وَإِنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ الصَّدَقَةُ بِهَذَا النَّصَابِ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ، فَقِيلَ: لَا زَكَاةَ.

= ثُمَّ قَالُوا: وَقِيلَ مُقَابِلًا لِلدِّينِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: الصُّوَابُ هُنَا إِخْرَاجُ زَكَاةٍ مَا فِي يَدِهِ.

(١) (مسألة - ١٦): قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ مَنَعَ دَيْنُ الْآدَمِيِّ، فَعَنْهُ: دَيْنُ اللَّهِ مِنْ كَفَّارَةٍ وَنَذْرٍ مُطْلَقٍ وَدَيْنِ الْحَجِّ وَنَحْوِهِ كَذَلِكَ، صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَالرَّعَايَةِ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي خِلَافِهِ فِي الْكُفَّارَةِ وَالْخِرَاجِ، وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهِ وَعَنْهُ: لَا يَمْنَعُ). انْتَهَى. وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَالْمَحْرُورِ وَالشَّرْحِ وَخَمْتَصِرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَالْحَاوِيَيْنِ وَحَوَاشِي الْمَصْنُفِ وَالْفَاتِقِ وَغَيْرِهِمْ: إِحْدَاهُمَا: هُوَ كَدِينِ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، صَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي رِعَايَتِهِ، كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي وَاتِّبَاعُهُ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الزُّكَاةِ؛ لِأَنَّ الزُّكَاةَ أَكَّدَ مِنْهُ، وَقَدْ مَنَعَ فِي إِدْرَاكِ الْغَايَةِ.

وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعَبِ: وَهَلْ تَمَنَعَ الْكُفَّارَةَ وَجُوبُ الزُّكَاةِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ مُسْتَبْطَيْنِ مِنْ مَنَعَ الدِّينَ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ.

وَفِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ، فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَمْنَعُ الدِّينَ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ وَمَنَعَ الزُّكَاةَ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ الدِّينِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الدِّينَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الْكُفَّارَةِ، لَمْ تَمْنَعْ الْكُفَّارَةَ وَجُوبَ الزُّكَاةِ؛ لِضَعْفِهَا عَنِ الدِّينِ. انْتَهَى.

وَكَذَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهِ.

وقيل: بلى (م ١٧) ^(١) فتجزئه الزكاة منه في الأصح، ويبرأ بقدرها من الزكاة والنذر إن نَوَاهُمَا مَعًا، لِكُونِ الزكاة صدقة، وكذا لو نذر الصدقة ببغض النصاب، هل يخرجها أو يدخل النذر في الزكاة ويتوبهما؟ وذكر ابن تميم: إذا نذر الصدقة بنصاب إذا حال الحول، فقل لا زكاة. وقيل: بلى، فتجزئه إخراجها منه، ويبرأ بقدرها من الزكاة والنذر، ويتحمل أن لا يجزئ إخراجها منه، وإن نذر الصدقة ببغض النصاب وجبت الزكاة وجب إخراجها مَعًا. وقيل: يدخل النذر في الزكاة ويتوبهما مَعًا ولا زكاة في الفقه (و) والخمس (و).

وكذا الغنيمة المملوكة إذا كانت أجنبية (و) لأن للإمام أن يقيم بينهم قسمة تحكم، فيعطي كل واحد منهم من أي الأصناف شاء، فما تم ملكه على معين، بخلاف الميراث، وإن كانت صنفًا فكذلك عند أبي بكر والقاضي، والأشهر يتعقد الحول عليها إن بلغت حصّة كل واحد نصابًا، ولأنا أثبتنا على الخلطة، ولا يخرج قبل القبض، كالدّين، ولا زكاة في وقف على غير معين أو على المساجد والمدارس والربط ونحوها (م).

قال أحمد في أرض موقوفة على المساكين: لا عشر؛ لأنها كلها نصير إليهم، وسبق في الفصل الثاني خلاف الحنفية في العشر، ولم يصرحوا بالوقف على فقهاء مدّرسه أو نحوها، ويتوجه الخلاف، وإن وقف سائمة أو أسامها الموقوف عليه على معين كأقاربه ففيها الزكاة، نص عليه.

وقيل: لا، لنقص ملكه، وكما لو قلنا: الملك لله، ولا يخرج منها، لمنع نقل الملك في الوقف، وإن وقف أرضًا أو شجرة عليه وجبت الغلة، نص عليه، يجوز بيعها.

وقيل: تجب مع غنى الموقوف عليه، جزم به أبو الفرج والخلواني وابنه صاحب التبصرة، ولعله ظاهر ما نقله علي بن سعيد وغيره.

ومن وصى بذراهم في وجوه البر، أو يشتري بها ما يوقف، فاتجر بها الوصي، فربحه مع المال فيما وصى، ولا زكاة فيهما، ويضمن إن خسر، نقل ذلك الجماعة.

وقيل: ربعة إرث، وتأتي كلام صاحب الموجز وشيخنا في آخر الشركة.

والمال الموصى به يركب من حال الحول على ملكه، وإن وصى بنفع نصاب سائمة زكاتها مالك الأصل، ويتحمل: لا زكاة إن وصى به أبدًا، ولا زكاة في حصّة المضارب، ولا يتعقد الحول قبل استقراره، نص عليه، واختاره أبو بكر والقاضي والشيخ وغيره.

وذكره في الوسيلة ظاهر المذهب، لعدم الملك أو لصنعه؛ لأنه وقاية لرأس المال.

واختار أبو الخطاب وغيره، وقدمه في المستوعب وغيره: تجب الزكاة، ويتعقد حوله بملكه بظهور الربح (وهو ش) أو بعيره، على خلاف يأتي، كمغصوب وذئب على مفلس، وأولى ليده وتتميمه، فعلى هذا يعتبر بلوغ حصته نصابًا، ودونه يثبت على الخلطة، ومذهب (م) يركبها.

وإن قلت: بحول المالك، ولا يلزمه عندنا إخراجها قبل القبض، كالدّين، ولا يجوز له إخراجها من مال المضاربة بلا إذن، نص عليه؛ لأنه وقاية.

وقيل: يجوز، لدخولهما على حكم الإسلام، صححه صاحب المستوعب والمحرر.

وقيل: يركبها رب المال (خ) بحول أصليه؛ لأنه نماء، والتامل لا يملكه على هذا، وأوجب أبو حنيفة فيمن اشترى بألف المضاربة عشرين فصار يساري كل منهما ألفًا زكاة قيمتهما على المالك، لشغل رأس ماله كلاً منهما، كشغل الدّين

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن قال: لله علي الصدقة بهذا النصاب إذا حال الحول، فقل لا زكاة، وقيل: بلى). انتهى.

القول الثاني: هو الصحيح، اختاره المجد، وهو الصواب.

والقول الأول: اختاره ابن عقيل.

ذمة الضامن والمضمنون، فلم يفضل ما يملكه المضارب، ولهذا لو اشترى المالك أحدهما عتق كله، واستوفى رأس ماله، وعندنا أن ذلك ممنوع، والحكم كعبد واحد مطلقاً (و ش) ويؤثر رب المال حصته نص عليه (و) كالأصل؛ لأنه يملكه بظهوره.

وإذا بغضهم: في أظهر الروايتين، وهو سهو قبل قبضها، وفيه احتمالان، ويحتمل سقوطها قبله، ليزلزلها، وإذا أداها من غيره فزاد رأس المال باق، وإن أداها منه حُصبت من المال والربح، ذكره القاضي وتبعه صاحب المستوعب والمحرر وغيرهما. وفي المغني: تُحسب من الربح، ورأس المال باق، لأنه وقاية، ولا يقال مؤنة كسائر المؤن، لأنه يلزم أن تحسب عليهما.

وفي الكافي: هي من رأس المال، ونص عليه أحمد، لأنه واجب عليه كذنيه، وليس لعامل إخراج زكاة تلزم رب المال إلا بإذنه، نص عليه، ومن شرط منهما زكاة حصته من الربح على الآخر جاز؛ لأنه شرط لنفسه نصف الربح وتضمن غشوه، ولا يصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بغضه من الربح؛ لأنه قد يحيط بالربح، فهو كشرط فضل ذراهم، سألته المروزي: يشترط المضارب على رب المال أن الزكاة من الربح، قال: لا، الزكاة على رب المال، وصححه شيخنا، كما يخص بنفعه في المساقاة إذا لم يثمر الشجر، وبركوب الفرس في الجهاد إذا لم يغنموا، كذا قال. قال الشيخ في فتاويه: ويصح شرطها في المساقاة على العامل؛ لأنه جزء من النماء المشترك، فمغناه القدر المسمى [لك] ما يفضل عنها، ويحتمل أن لا يصح؛ لأننا لا نعلم هل يوجد من الثمرة ما فيه العشر أو لا؟ فيصير نصيبه مجهولاً؛ ولأنه يفضي إلى أن يصح له القليل إذا كثرت الثمرة، والكثير إذا قلت، ولا نظير له. فصل

ويشترط الحول للأثمان والمأشية وعروض التجارة خاصة (و) ومضيه على نصاب تام (و) رفقا بالمالك، وليتكامل النماء قياساً به، ويعفى عن ساعتين في الأشهر، وفي نصف يوم وجهان (م ١٨) (١). وقدم في منتهى الغاية: يؤثر معظم اليوم. وقال أبو بكر: وعن يوم، وجزم به في المحرر وغيره، وقاله القاضي أيضاً (٢)، وصححه ابن تيميم. وقيل: ويؤمن.

وقيل: الخمسة والسبعة يحتمل وجهين. وفي الروضة: وأيام، فلما أن مرادة ثلاثة أيام، ليلتها واختيارها في مواضع، أو ما لم يعد كثيراً عرفاً، ولا يعتبر طرفاً الحول خاصة (هـ) ولنا وجه قَوْلِهِ في العروض، ولا يعتبر آخره في العروض خاصة، فلا يؤثر نقص النصاب في غيره خاصة (ش م ر).

ونص أحمد في مواضع على العروض كالأول، وهو المذهب. ويتبع إنتاج نصاب السائمة وربح التجارة للأصل في حوله، إن كان نصاباً؛ لاتباعها في الملك حتى يملك الأصل، وإلا فحول الجميع من حين كمل نصاباً. ولو نص الربح قبل الحول لم يستأنف له حولاً (ش) في أصح قَوْلِهِ، وهل يتبدل من النضوض أو الظهور؟

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (ويعفى عن ساعتين في الأشهر، وفي نصف يوم وجهان). انتهى.

أحدهما: يعفى عنه، وهو الصحيح.

اختاره الجد في شرحه ومحرره، وأبو بكر والقاضي.

وصححه ابن تيميم وغيره، وجزم به في المحرر والبرعائين والحاويين والفاائق.

والوجه الثاني: لا يعفى عنه.

(٢) تنبيه: قول المصنف: (وقال أبو بكر: وعن يوم، وجزم به في المحرر وغيره، وقاله القاضي أيضاً). انتهى.

ليس كما قال عن المحرر، فإنه قال: ولا يؤثر نقصه دون يوم، وليس هو المجرد للقاضي، لقوله بعده: وقاله القاضي أيضاً.

لأصحابه وجنّاه، وتأتي في السائمة رواية حول الجميع من حين ملك الأمّات، كذا يقال: أمّات، وإنّما يقال أمّهات في بنات آدم فقط.

واستعمل الفقهاء الأمّهات في المواشي أيضاً، وهو غلط، والله أعلم.

كذا ذكره بعضهم، وقول الفقهاء لغة أيضاً، ويقال في بني آدم: أمّهات، وقية لغة: أمّات.

ولا يتبع المستفاد في أثناء الحول لجنسيه (هـ)، ولو كان سائمة (م) أفصى إلى التشقيص أم لا، ولا عسر في ذلك.

وحكى في الأجرة [رواية] كقول أبي حنيفة، ولا يثني الوارث على حول الموزوث.

ذكره أحمد في رواية الميموني، وابن عبد البر (ع).

وللشافعي قول: يثني.

وتأتي قول ابن عقيل في الفصل الثالث من الحلق، ويضم المستفاد إلى نصاب يده من جنسيه أو في حكمه، ويذكر كل واحد إذا تمّ حوله.

وقيل: يعتبر النصاب في مستفاد، وينقطع الحول بنقص النصاب في أثنائه أو يتبعه بغير جنسيه (م ر).

وإن اختلف ما لا زكاة فيه بما فيه زكاة، ثم تلف البعض قبل الحول، ولم يعلم، لم يجب شيء، ولا ينقطع بموت الأمّات والنصاب تامّ بالتناج (و).

ولا يتبع فامد بخلاف المصوب، في رواية، ولا بإبدال نصاب ذهب بفضة أو بالعكس (ش).

وقية رواية مخرجة من عدم ضم أحدهما إلى الآخر وإخراجه عنه، فإن لم ينقطع الحول أخرج مما معه عند وجوب الزكاة، وذكر القاضي في شرح المذهب: يخرج بما ملكه أكثر الحول.

قال ابن تيميم: ونص أحمد على بطله، ولا ينقطع في أموال الصيارفة (و) لئلا يفضي إلى سقوطها فيما ينمو أو وجوبها في غيره، والأصول تقتضي العكس، ولا في نصاب تجب في غيره أبذله بجنسيه نص عليه (و م) ولأنه بسبب الأول من جنسيه، كتناج، وذكر أبو الخطاب وغيره تخريجا: ينقطع (و ش) كالجنتين، وكرجوعه إليه بغير أو فسخ.

وقال (هـ) في الماشية لنموها من عنيها، وقد زالت، بخلاف النقد، وقاس جماعة منهم القاضي وأصحابه وصاحب المغني والمحرر على عرض تجارة يبيعه بغيره أو يشتريه به يثني (و) وحكى الخلاف، ثم بعض الأصحاب عرّ بالإنبدال، وبعضهم بالبيع، ودليلهم يقتضي التسوية، وعبر القاضي بالإنبدال ثم قال: نص عليه في رواية أحمد بن سعيد: في الرجل يكون عنده سائمة، فيبيعها بضعفها من الغنم، هل يزكيها أم يزكي الأصل؟ فقال: بل يعطي زكاتها، على حديث عمر في السخلة يروح بها الراعي لأن نماءها منها.

وقال أبو المعالي: المبادلة هل هي بيع؟ فيه روايتان، ثم ذكر نصه بجواز إنبدال المصحف لا بيعه.

وقال أحمد: المعاطاة بيع، والمبادلة معاطاة، وإن هذا أشبه، قال: فإن قلنا هي بيع انقطع كلفظ البيع، لأنه ابتداء ملك، نعم المبادلة تذل على وضع شيء مكان شيء مماثل له، كالتيتم عن الوضوء، فكل بيع مبادلة لا العكس، وإن زاد بالاستبدال تبع الأصل في الحول أيضاً، نص عليه (و م) كتناج، فلو أبذل مئة شاء بعثتين لزمه شتان إذا حال حول المئة.

وقال أبو المعالي: يستأنف لزايد حولا.

وفي الانحصار: إن أبذله بغير جنسيه بنى، أو أوما إليه ثم سلمه، وقرق.

وفيها وفي كتاب ابن تيميم والرعاية: لا يثني في الأصح، وذكر أبو بكر فيما إذا أبذل نصابا بغير جنسيه ثم رد عليه بغيره ونحوه يثني على الحول الأول إذا لم يحصل.

وفي نسخة: نقل المبادلة بيع.

ومن قصد بيع أو هبة أو إتلاف ونحوه الفزاز من الزكاة حرم، ولم تسقط، (و م) أطلقه أحمد، فلهذا قال ابن عقيل: هو ظاهر كلامه، وقدمه في المحرر، وذكره بعضهم قولا، وفي منتهى الغاية وغيرها: لا أول الحول، لندرتيه، وجزم جماعة: يعتبر قرب وجوبها.

وفي الرُعَايَةِ: قَبْلَ الْحَوْلِ بَيَّوْمَيْنِ.

وَقِيلَ: بِشَهْرَيْنِ، لَا أَزِيدُ، وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي: قَبْلَ الْحَوْلِ بَيَّوْمَيْنِ، وَفِي أَوَّلِ الْحَوْلِ نَظَرٌ.
وَقَالَ أَيْضًا: فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ لَمْ يَوْجَدْ لِرَبِّ الْمَالِ الْغَرَضُ وَهُوَ التَّرَفُّهُ بِأَكْثَرِ الْحَوْلِ وَالنَّصَابُ وَخُصُوصُ النَّمَاءِ فِيهِ،
وَيُزَكِّي مِنْ جِنْسِ الْمَبِيعِ لِذَلِكَ الْحَوْلِ فَقَطَّ (و م).

وَقِيلَ: إِنْ أَبْدَلَهُ بِعَقَارٍ وَنَحْوِهِ وَجَبَتْ زَكَاةُ حَوْلٍ.

وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ: مَلَكٌ نَصَابَ غَنَمٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ بَاعَهَا فَمَكَثَتْ ثَمَنَهَا عِنْدَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: إِذَا قَرَّ بِهَا مِنَ الزُّكَاةِ زَكَى ثَمَنُهَا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ الْأَخْطُ لِلْفُقَرَاءِ، وَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدْ بِذَلِكَ الْفِرَارَ فَقَبُولُهُ فِي الْحُكْمِ وَجَهَانٌ (م ١٩) (١).

وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ: تَسْقُطُ بِالتَّحْيِيلِ (و هـ ش) كَمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ (و) لِعَدَمِ
تَحَقُّقِ التَّحْيِيلِ فِيهِ، وَيَأْتِي آخِرُ زَكَاةِ الْغُرُوضِ: مَنْ أَكْثَرَ شِرَاءَ عَقَارٍ قَارًا مِنَ الزُّكَاةِ.
فَصْلٌ

تَجِبُ الزُّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ، نَقْلَهُ وَاخْتَارَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَ الْجُمْهُورُ: هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، حَكَاهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ (و هـ م) (ق).

وَعَنْهُ: تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَصَاحِبُ التَّلْخِيصِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ الْأَشْيَبُ بِمَذْهَبِنَا (و ق)،
فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ لَمْ يَزَلْ نَصَابًا حَوْلَيْنِ فَكَثُرَ لَزِمَهُ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ (و هـ ق) وَلَوْ تَعَدَّى بِالتَّأخيرِ (م)، وَعَلَى الثَّانِيَةِ: يُزَكَّى لِكُلِّ
حَوْلٍ (و ق)، أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ وَبَعْضُ الْأَصْحَابِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَلَوْ قُلْنَا إِنْ الدِّينُ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزُّكَاةِ لَمْ تَسْقُطْ هُنَا، لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُسْقِطُ نَفْسَهُ، وَقَدْ يُسْقِطُ
غَيْرُهُ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبَ الْمُحَرَّرِ وَالْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ سَقَطَتِ الزُّكَاةُ بِدَيْنٍ اللَّهُ تَعَالَى وَلَيْسَ لَهُ سِوَى النَّصَابِ فَلَا زَكَاةَ
لِلْحَوْلِ الثَّانِي، لِأَجْلِ الدِّينِ، لَا لِتَعَلُّقِ بِالْعَيْنِ.

رَأَى صَاحِبَ الْمُسْتَوْعِبِ: مَتَى قُلْنَا يَمْنَعُ الدِّينُ فَلَا زَكَاةَ لِلْعَامِ الثَّانِي، تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالذَّمَّةِ، وَإِنْ أَحْمَدُ حَيْثُ لَمْ
يُوجِبْ زَكَاةَ الْعَامِ الثَّانِي فَإِنَّهُ بَنَى عَلَى رِوَايَةِ مَنْعِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْعَامِ الْأَوَّلِ صَارَتْ دَيْنًا عَلَى رَبِّ الْمَالِ، وَالْعَكْسُ
بِالْعَكْسِ، وَجَعَلَ قَوَائِدَ الرُّوَايَتَيْنِ إِخْرَاجَ الرَّاهِنِ الْمُسِيرِ مِنَ الرُّهْنِ بِلَا إِذْنٍ إِنْ عُلِّقَتْ بِالْعَيْنِ، وَاخْتَارَهُ فِي سَقُوطِهَا بِالتَّلْفِ
وَتَقْدِيمِهَا عَلَى الدِّينِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ خِلَافَهُ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فَوْقَ نَصَابٍ، فَإِنْ وَجَبَتْ فِي الْعَيْنِ نَقَصَ مِنْ زَكَاةِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بِقَدَرِ نَقْصِهِ بِهَا، فَإِذَا
نَقَصَ بِذَلِكَ عَنْ نَصَابٍ فَلَا زَكَاةَ لِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ وَجَبَتْ فِي الذَّمَّةِ زَكَاةُ جَمِيعَةِ لِكُلِّ حَوْلٍ، مَا لَمْ تُفْنِ الزُّكَاةُ الْمَالَ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنْ قُلْنَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ فَهَلْ تَتَكَرَّرُ الزُّكَاةُ بِتَكَرُّرِ الْأَحْوَالِ؟ فِيهِ وَجَهَانٌ.

وَالشَّأْنُ فِي الْإِبِلِ تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَحْوَالِ إِنْ قُلْنَا: دَيْنُ الزُّكَاةِ لَا يَمْنَعُ، كَذَا قَالَ.

وَكَذَا عِنْدَ زُفَرٍ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ وَتَتَكَرَّرُ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الزُّكَاةُ دَيْنًا، فَأَتْلَفَ نَصَابًا وَجَبَتْ فِيهِ، ثُمَّ حَالَ عِنْدَهُ حَوْلٌ عَلَى

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (ومن قصد بيع أو هبة أو إتلاف ونحوه الفرار من الزكاة حرم ولم تسقط، وإن قال: لم أقصد بذلك

الفرار ففي قبوله في الحكم وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيمية:

أحدهما: يقبل.

قلت: وهو أولى من الوجه الثاني.

والوجه الثاني: لا يقبل.

قلت: الصواب في ذلك أن يرجع إلى القرائن، فإن دلَّت على الفرار لم يقبل، وإلا قبل، والله أعلم.

نصاب آخر وَرَدَ بِالْمَنْعِ عَلَى رَوَايَةٍ ثُمَّ التَّعْلُقُ بِالْعَيْنِ أَقْوَى.
وَلِهَذَا يُمْنَعُ النَّذْرُ الْمُتَعْلَقُ بِالْعَيْنِ، وَلَا يُمْنَعُ إِذَا كَانَ فِي الدِّمَّةِ، عَلَى رَوَايَةٍ.
فَعَلَى الْمَذْهَبِ فِي مِثَّتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ مِنَ الْغَنَمِ خَمْسٌ، ثَلَاثٌ لِلْأُولَى، وَاثْنَتَانِ لِلثَّانِي (و ق).
وَعَلَى الثَّانِي سِتٌّ لِخَوَلَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يَزَلْ خَمْسَتَيْنِ مِنَ الْغَنَمِ اثْنَتَيْ عَشَرَ حَوْلًا زَكَى أَحَدُ عَشَرَ شَاةً.
وَفِي الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ الْخِلَافُ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ كَالْإِبِلِ الْمَرْكُوبَةِ بِالْغَنَمِ، فَقَصَّ أَحْمَدُ: أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ فِي الدِّمَّةِ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَكَرَّرُ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ مِنَ الْجَنْسِ (و م ق)؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا لَيْسَ بِجُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ.
وظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُسْتَوْعِبِ وَالْمَحْرُورِ: أَنَّهُ كَالْوَاجِبِ مِنَ الْجَنْسِ عَلَى مَا سَبَقَ (و هـ ق) مِنْ الْعَيْنِ وَالْدِّمَّةِ؛ لِأَنَّ تَعْلُقَ الزَّكَاةِ كَتَعْلُقِ الْأَرْضِ بِالْجَانِي، وَالدَّيْنِ بِالرُّهْنِ، فَلَا فَرْقَ إِذَا، فَعَلَى النَّصِّ: لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَقِي امْتِنَاعُ زَكَاةِ الْحَوْلِ الثَّانِي؛ لِكَوْنِهَا دَيْنًا الْخِلَافُ.
قَالَ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا تَلَزُمُهُ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ عَلَّلَ فِي الْمَالِ بَأَنَّهُ إِذَا أَدَّى مِنْهُ نَقَصَ، فَاسْتَضَى ذَلِكَ إِذَا أَدَّى مِنَ الْغَنَمِ مَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ بِدَيْنٍ لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، وَحِيلَ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنَ الْغَنَمِ مَا يُقَابَلُ الْحَوْلَيْنِ.
فَعَلَى النَّصِّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَعِيرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، لِأَوَّلِ حَوْلٍ بَنَتْ مَخَاضٍ، ثُمَّ ثَمَانِ شِئَاءٍ لِكُلِّ حَوْلٍ (١).
وَعَلَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ مُطْلَقًا كَذَلِكَ لِأَوَّلِ حَوْلٍ ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ إِنْ نَقَصَ النَّصَابُ بِذَلِكَ عَنْ عِشْرِينَ بَعِيرًا إِذَا قُومَتْهَا فَلِلثَّلَاثِ ثَلَاثُ شِئَاءٍ، وَإِلَّا أَرْبَعٌ، وَهَلْ يُمْنَعُ التَّعْلُقُ بِالْعَيْنِ انْقِصَادَ الْحَوْلِ الثَّانِي قَبْلَ الْإِخْرَاجِ؟ يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ مِنَ الْخُطْطَةِ.

فَصْلٌ

يَجُوزُ لِمَالِكٍ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ بِإِذْنِ السَّامِعِ (و)، وَثَمَانِ النَّصَابِ بَعْدَ وَجُوبِهَا كُلُّهُ لَهُ (و) وَلَوْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ وَجُوبِهَا لَزِمَهُ مَا وَجِبَ فِيهِ مِنَ الْحَيَوَانِ لَا قِيَمَةَ الْحَيَوَانِ (و) وَإِتْلَافَهُ (و)، وَوَطِئَ أَمَةً لِلتَّجَارَةِ، وَكَذَا لَهُ بَيْعُهُ وَغَيْرُهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ، وَلَوْ تَعْلَقَتْ بِالْعَيْنِ، لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلِمَقْهُومِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، وَكَأَرْضِ الْجَنَابَةِ.
وَفِي هَذَا الْأَصْلِ خِلَافٌ، وَمَسْأَلَتَانِ مِثْلُهُ، فَقَدْ عَلِيَ الْخِلَافُ فِيهَا (و ش) وَلَا يَرْجِعُ الْبَائِعُ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ فِي قَدْرِهَا، وَيَكْلَفُ إِخْرَاجُهَا، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَسَخَّاهُ فِي قَدْرِهَا، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ.
وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: لِلْسَّامِعِ فُسْخُ الْبَيْعِ فِي قَدْرِهَا، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، أَصْلُهُمَا مَحْصُلُ الزَّكَاةِ، وَفِي غَيْرِهِ رَوَايَتَانِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، ذَكَرَهُ فِي الشَّافِيِّ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: زَهْنٌ مَا وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ غَيْرُهُ لَا يَجُوزُ، وَقَالَ فِي الْفَنُونِ: يَجُوزُ بَيْعُ مَالِ الزَّكَاةِ كُلِّهِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْبَيْعَ كَالرُّهْنِ فِي الْمَنْعِ.
وَفِي الرُّعَايَةِ: لِلْبَائِعِ الْفُسْخُ فِي قَدْرِهَا.
وَقِيلَ: يَبْطُلُ فِي الْكُلِّ، كَذَا قَالَ.
وَقِيلَ: يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ، وَقَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ.

(١) تنبيه: قوله في فوائد وجوب الزكاة في العين أو في الدِّمَّة إذا كان الواجب من غير الجنس كالإبل المرزوقة بالغنم، فنصه: أن الواجب فيه في الدِّمَّة.

وظاهر كلام أبي الخطَّاب وغيره أنه كالواجب من جنس: (فعلى النص في خمس وعشرين بعيرًا في ثلاثة أحوال، لأول حول بنت مخاض، ثم ثمان شِئَاءٍ لكلِّ حول). انتهى.

في كلام المصنف سقط، وصوابه أن يقال بعد ثمان شِئَاءٍ: لكلِّ حولٍ أربع، فسقط لفظ أربع بعد قوله: لكلِّ حولٍ، وهو واضح، والله أعلم.

فصل

المذهب: تجب الزكاة إذا حال الحول، فلا يُعتبر في وجوبها إمكان الأداء (وهـ ق) ليخبر اشتراط الحول، لانعقاد الحول الثاني عقب الحول الأول (ع).

واحتج القاضي وغيره بأن لساعي المطالبة، ولا تكون إلا بحق سبق وجوبه، وكالصوم فإنه يفضيه المريض بخلاف الإطعام عنه، على الأصح؛ لأن في الكفارة والفيديّة معنى العقوبة. وعنه: لا تجب، فيعتبر التمكن من الأداء (وم ق).

فعلّى الأولى: لو تلبّص النصاب بعد الحول قبل التمكن من الأداء ضمنها. وعلى الثانية: لا، وجزم في الكافي وبهاية أبي المعالي بالضمّان، واحتجاً به للمذهب؛ لأنها لو لم تجب لم يضمنها، وقاسه أبو المعالي على تفويته العبد الجاني.

قال: وهذا باتفاق من أبي حنيفة والشافعي وكذا لو تلبّص ضمنها على الأولى، لأنها حين تلزمه مؤنة تسليمها إلى مستحقّها تلبّص في يده، كفاربه وغصب ومقبوض بسوم، وعكسه زكاة الذين لخدم تلقى بيده، وسقوط العشر بأقّة قبل الإخراج؛ لأنها من ضمان البايع، بدليل الجابحة، كذا ذكر الشيخ وغيره.

وذكر صاحب المحرر وغيره بذكر: «قيل الإخراج: قيل أخذه، واحتج بالجابحة.

وفي الرعاية: قيل قطع، وعلى الثانية: لا يضمنها بتلقه، وظاهر الحرقي: مطلقاً، (و) واختاره في النصيحة والمغني والمستوعب وشيخنا، وذكره جماعة روائية، مع إقصاءهم على وجوبها بالحول، لوجوبها مؤاساة، فلا تجب مع فقره وعدم ماله، وكوديعه ولقطه، وجزم بعضهم إن علقت بالذمة لم تسقط، وإلا فالخلاف.

وقال صاحب المحرر على [الرواية] الثانية: تسقط في الأموال الظاهرة دون الباطنة، نصّ عليه (وم) في رواية أبي عبد الله النيسابوري وغيره كذا.

قال: وقال أبو حفص العكبري: روى أبو عبد الله النيسابوري الفرق بين الماشية والمال، والعمل على ما روى الجماعة أنها كالمال، ذكره القاضي وغيره.

وذكر القاضي وابن عقيل رواية: يُعتبر إمكان الأداء في غير المال الظاهر، وذكر أبو الحسين رواية: لا تسقط بتلقه النصاب غير الماشية، كما لا تضمّ ماشيته في بلدن متباعدتين، وتضمّ بقيّة الأموال، كذا قال، أما لو أمكنه الأداء فلم يزك لم تسقط، كزكاة الفطر والحج؛ ولأن المستحق غير معين.

وفي العبد الجاني معين رضي بالترك، أو المستحق هنا هو الله وقد أمر بالدفع، قال الحنفية: ويعدّ طلب الساعي قيل: يضمن، وقيل لا، لانعدام التفويت.

وفي الاستهلاك وجد التعدي، وعندهم في هلاك البعض يسقط بقدره، ولم يعتبر في المستوعب السقوط بالتلف إلا بالعبد الجاني، فليزّمه ولو تمكّن، وصرح بخلافه، ومن أمكنه لكن خاف رجوع الساعي فكمن لم يمكنه (ش) ولو نتجت السائمة لم يضم في حكم الحول الأول على المذهب، ويضم على الثاني، كقيل الحول.

وذكر صاحب المحرر: لو تلبّص بغضه زكى الباقي على المذهب الأول، ولو أسقطنا زكاة الثالث، لا على الثاني، كذا قال، مع أنه احتج للرواية الثانية بنص أحمد في هذو المسألة: لا زكاة لما تلبّص، وظاهره يزكي بقيته على هذو الرواية، وذكر أيضاً الروایتين في الزرع والتمر، ثم قال: إن تلبّص البعض وبقي دون نصاب فيه يسقطه، على الرواية المنصوصة، كبقية الزكوات.

وذكر في الكافي الرواية الأولى ثم الثانية، ثم قال: وإن تلبّص بغض النصاب قبل التمكن سقط من الزكاة بقدره. ومن نذر أضحية أو صدقة بذراهم ميّنة، قتلّت، فروايتان.

وقال جماعة منهم القاضي وأبو الخطاب: ولو تمكّن، نظراً إلى عدم تعيين مستحق، كزكاة، وإلى تعلق الحق بعين معينة، كعبد جان.

وَأَمَّا أَبُو الْمَعَالِي فَقَالَ: إِنْ تَلَفْتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ضَمَانَ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ إِنْ قُلْنَا يَسْلُكُ بِالنَّذْرِ مَسْلَكَ الْوَاجِبِ شَرْعًا ضَمِنَ، وَمَسْلَكَ التَّبَرُّعِ لَمْ يَضْمَنْ (م ٢٠).^(١)

فَصْلٌ

وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ بِالْمَوْتِ عَنْ مَقْضُودٍ وَغَيْرِهِ، وَتُؤْخَذُ مِنَ الثَّرَكَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) وَلَوْ لَمْ يُوصِ (هـ م) بِهَا كَالْعَشْرِ (و) فَإِنْ أَوْصَى بِهَا فَعِنَ ثَلَاثَةِ عَشْرٍ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَكَذَا قَالَ فِي الْحَجِّ. وَقَدْ مَهَا مَالِكٌ عَلَى بَقِيَّةِ الرِّصَايَا إِنْ قَرُطَ، وَيَذْوِيهِ تَكُونُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ. وَتَقُلُّ لِمَسْحَاقِ بْنِ هَانِيٍّ فِي حَجٍّ لَمْ يُوصِ بِهِ وَزَكَاةً وَكَفَّارَةً مِنَ الثَّلَاثِ، وَتَقُلُّ عَنْهُ أَيْضًا: [مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مَعَ عِلْمِ وَرَثَتِهِ، وَتَقُلُّ عَنْهُ أَيْضًا:] فِي زَكَاةٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مَعَ صِدْقَةٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَفْظُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ الْوَصِيَّةِ، كَمَا قَيَّدَ الْحَجَّ، يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الزَّكَاةَ مِثْلُهُ، أَوْ أَكْثَرُ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ سِوَى النَّصِّ السَّابِقِ، وَيَتَخَصَّصُ ذَيْنَ اللَّهِ وَذَيْنَ الْأَدْمِيِّ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ق). وَتَقُلُّ عَنْهُ اللَّهُ.

وَتَقُلُّ أَيْضًا: يَبْدَأُ بِالذَّيْنِ (و ق).

وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلًا وَاحِدًا لِتَقْيِيدِهِ بِالرَّهْنِيَّةِ.

وَقِيلَ: تَقْدُمُ الزَّكَاةُ إِنْ خَلَقَتْ [و ق] بِالْعَيْنِ، اخْتَارَهُ فِي الْمَجْرُودِ وَالْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: كَيْفَاءَ الْمَالِ الزُّكُورِيُّ، فَجَعَلَهُ أَصْلًا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ تَيْمَةِ الْقَوْلِ، وَزَادَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَتَقْدُمُ وَلَوْ خَلَقَتْ بِالذِّمَّةِ، قَالَ: لِأَنَّ تَعَلُّقَهَا بِالْعَيْنِ قَهْرِيٌّ، فَتَقْدُمُ عَلَى مُرْتَهَنٍ وَغَرِيمٍ وَمُقْلِسٍ، كَأَرْضٍ جَنَائِيَّةٍ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالذِّمَّةِ فَهَذَا التَّعَلُّقُ بِسَبَبِ الْمَالِ فَيَزَادُ وَتَنْقُصُ وَيَخْتَلِفُ بِحَسَبِهِ، وَهُوَ مِنْ حَقُوقِ الْمَالِ وَتَوَاتِيهِ، فَالْحَقُّ بِهَا فِي التَّقْدِيمِ عَلَى سَائِرِ الدُّيُونِ، وَمَا زَادَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَجْهًا، وَأَنَّهُ أَوَّلَى، وَقَالَ: مَعْنَى التَّعَلُّقِ بِالْعَيْنِ كَتَعَلُّقِ أَرْضٍ الْجَنَائِيَّةِ، وَفِيهِ وَجْهٌ كَتَعَلُّقِ الرَّهْنِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ كَانَ لَهُ ذَبُونٌ لَمْ تَقُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ عَقُوبَتَهَا أَكْثَرُ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ، فَإِنْ أَتَمَّهَا وَلَا يُقِيلُ: أَنْظَرُوا هَلْ مِنْ تَطَوُّعٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أَحْمَلْتِ الْفَرِيضَةَ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلُ ذَلِكَ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤١٣) وَحَسَنُهُ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٢/٥).

وَلَهُ أَيْضًا مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ تَيْمِيَّةِ الدَّارِيِّ.

وَذَبُّونَ اللَّهِ سِوَاهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَذَلَّ أَنَّ الرِّوَايَاتِ السَّابِقَةَ فِي كُلِّ ذَيْنَ لِلَّهِ.

وَعَنْهُ: تَقْدُمُ الزَّكَاةُ عَلَى الْحَجِّ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ قَدْرَ الْوَاجِبِ [مِنْهَا] مُسْتَقَرٌّ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلًا، وَتَقْدُمُ النَّذْرُ بِمَعْنَى عَلَيْهَا، وَعَلَى الذَّيْنِ، كَمَا يَأْتِي فِي الْأَصْحِيَّةِ، وَتَوَجُّهُ تَخْرِيجِ وَاحْتِمَالِ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ وَجَوَازِ بَيْعِهِ وَإِبْدَالِهِ.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (ومن نذر اضحية أو الصدقة بديها معينة فتلفت فروايتان).

وقال جماعة منهم القاضي وأبو الخطاب: ولو تمكَّن، نظرًا إلى عدم تعيين مستحقِّ زكاة وأما أبو المعالي فقال: إن تلفت قبل التَّمَكُّنِ فلا ضمان، وإلا فوجهان، إن قلنا: يسلك بالنذر مسلك الواجب شرعًا ضمن، ومسلك التَّبَرُّعِ لم يضمن. انتهى.

ذكر المصنِّف في هذه المسألة ثلاث طرق، وقدم أنَّ فيها روايتين إذا لم يتمكَّن من الإخراج، وأطلقهما:

إحداهما: لا يضمن.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: يضمن.

فهذه عشرون مسألة في هذا الباب، أطلق الخلاف فيها، وصحَّح أكثرها، والحمد لله.

فَصْلٌ

النَّصَابُ الزُّكُوِيُّ سَبَبُ لُوجُوبِ الزَّكَاةِ وَكَمَا يَدْخُلُ فِيهِ تَمَامُ الْمَلِكِ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ.
أَوْ يُقَالُ: الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ شَرْطَانِ لِلْسَّبَبِ، فَعَدَمُهُمَا مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ السَّبَبِ وَأَنْعِقَادِهِ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ
شُرُوطًا لِلُوجُوبِ، كَالْحَوْلِ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِلُوجُوبِ بِلَا خِلَافٍ لَا أَثَرَ لَهُ فِي السَّبَبِ، وَأَمَّا إِمْكَانُ الْإِدَاءِ فَشَرْطٌ لِلزُّومِ الْإِدَاءِ.
وَعَنْهُ: لِلُوجُوبِ، كَمَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

الْمَالُ الزُّكُوِيُّ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالزُّرْعُ وَالشُّمَرُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَفِي حُكْمِهِ الْعَسَلُ وَنَحْوُهُ.
وَالْأَنْثَمَانُ وَقِيمُ غُرُوضِ التَّجَارَةِ، وَيَأْتِي مَبْنًى فِي أَبْوَابِهِ، وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.
وَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابٍ بَعْدَهُ حُكْمُ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَيَقَرُّ الْوَحْشُ وَالطَّبَاءُ وَالْحَيْلُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

باب زكاة السائمة

تَجِبُ الزُّكَاةُ فِي الْإِبِلِ (ع)، وَالْبَقَرِ (ع)، وَالغَنَمِ (ع) السَّائِمَةِ (و هـ ش) لِلدَّرَّةِ وَالنَّسْلِ زَادَ بَعْضُهُمْ: وَالتَّسْمِينِ.

وَقِيلَ: وَالْعَمَلُ، كَالْإِبِلِ الَّتِي تُكْرَى، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَنَصُّ أَحْمَدَ: لَا (و هـ ش).

وَقِيلَ: تَجِبُ فِي الْمَعْلُوفَةِ (و م) كَمَتَوَلَّدِ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ (و).

وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ: فِيمَا إِذَا كَانَ نَتَاجُ النَّصَابِ رَضِيحًا سَائِمًا وَجْهَيْنِ^(١)، وَبَعْضُهُمْ: اخْتِمَالَيْنِ، وَسَيَأْتِي.

وَيُعْتَبَرُ السُّومُ بِأَنْ تُرْعَى الْمَبَاحُ، فَلَوْ اشْتَرَى لَهَا مَا تُرْعَاهُ أَوْ جَمَعَ لَهَا مَا تَأْكُلُ فَلَا زَكَاةَ، وَلَا زَكَاةَ فِي مَا شَبَّهَ فِي الذُّمَّةِ كَمَا سَبَقَ.

وِلِلْأَصْحَابِ وَجْهَانِ: هَلِ السُّومُ شَرْطٌ، أَوْ عَدَمُهُ مَانِعٌ؟ فَلَا يَصِحُّ التَّعْجِيلُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَيَصِحُّ عَلَى الثَّانِي (م ١)^(٢).

(١) تَنْبِيهُ: قَوْلُهُ: (وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ فِيمَا إِذَا كَانَ نَتَاجُ السَّائِمَةِ رَضِيحًا سَائِمًا وَجْهَيْنِ). انْتَهَى.

لَعَلَّهُ: رَضِيحًا غَيْرَ سَائِمٍ، كَمَا فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١): قَوْلُهُ: (وِلِلْأَصْحَابِ وَجْهَانِ، هَلِ السُّومُ شَرْطٌ، أَوْ عَدَمُهُ مَانِعٌ؟ فَلَا يَصِحُّ التَّعْجِيلُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ عَلَى

الْأَوَّلِ، وَيَصِحُّ عَلَى الثَّانِي). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَصَاحِبُ الْفَاتِقِ، وَبَنُوا هَذَا الْفَرْعَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ.

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ السُّومِ مَانِعٌ.

قُلْتُ: فِي كَلَامِ الشَّيْخِ، وَالشَّارِحِ، وَغَيْرِهِمَا الْقَطْعُ بِأَنْ عَدَمُ السُّومِ مَانِعٌ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: السُّومُ شَرْطٌ.

تَنْبِيهِ: قَالَ الْقَاضِي عَجَبُ الدِّينِ بِنُصْرَةِ اللَّهِ فِي حَوَاشِي هَذَا الْكِتَابِ: فِي تَحَقُّقِ هَذَا الْخِلَافِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ وَجُودُهُ شَرْطًا كَانَ عَدَمُهُ مَانِعًا، كَمَا أَنَّ كُلَّ مَانِعٍ فَعَدَمُهُ شَرْطٌ، وَلَمْ يَفْرُقْ أَحَدٌ بَيْنَهُمَا.

بَلْ نَصُّوا: عَلَى أَنَّ الْمَانِعَ عَكْسُ الشَّرْطِ، فَوُجُودُ الْمَانِعِ كَعَدَمِ الشَّرْطِ، فَلَزِمَ مِنْ كُلِّ مَنَاهِمَا انْتِفَاءُ الْحَكْمِ، وَوُجُودُ الشَّرْطِ كَعَدَمِ الْمَانِعِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كُلِّ مَنَاهِمَا وَجُودُ الْحَكْمِ، وَحَيْثُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ، فَإِنْ مَعْنَى كَوْنِ عَدَمِ السُّومِ مَانِعًا أَنَّهُ يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْحَوْلِ، وَمَعْنَى كَوْنِ وَجُودِهِ شَرْطًا أَنَّهُ شَرْطٌ لَانْعِقَادِهِ، فَإِنْ كَانَ انْعِقَادُ الْحَوْلِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّعْجِيلِ لَمْ يَصِحَّ مَعَ عَدَمِ السُّومِ، لَعَدَمِ انْعِقَادِهِ، وَصَحَّ مَعَ وَجُودِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ انْعِقَادُ الْحَوْلِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّعْجِيلِ صَحَّ مَعَ عَدَمِ السُّومِ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَعْرِفُ، أَعْنَى كَوْنِ انْعِقَادِ الْحَوْلِ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّعْجِيلِ، وَعَلَى مَقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، مِنْ أَنَّ وَجُودَ مَانِعِ انْعِقَادِ الْحَوْلِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ تَعْجِيلِ الزُّكَاةِ لَوْ كَانَ مَعَهُ نَصَابٌ، وَعَلَيْهِ دِينَ مِثْلُهُ، صَحَّ تَعْجِيلُهُ؛ لِأَنَّ الدِّينَ مَانِعٌ، فَلْيَنْظُرْ فِي ذَلِكَ.

قَالَ: وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذِهِ الْوَرَقَةِ بِخَمْسِ وَرَقَاتٍ فِي أَوَّلِ الصَّفْحَةِ الْيَمْنِيِّ: مَتَى أَبْرَأَ الْمَدِينِ أَوْ قَضَى مِنْ مَالٍ مُسْتَحْدَثٍ ابْتَدَأَ حَوْلًا؛ لِأَنَّ مَا مَانَعَ وَجُوبَ الزُّكَاةِ مَنَعَ انْعِقَادَ الْحَوْلِ وَقَطَعَهُ، وَهَذَا يَحَقُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَجُودِ الْمَانِعِ وَعَدَمِ الشَّرْطِ فِي الْحُكْمِ. انْتَهَى.

وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهِ، بَلْ نَقَلَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ ثَقَّةٌ فِيمَا يَنْقُلُ، وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ وَصَاحِبُ الْفَاتِقِ، وَغَيْرِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْفَرْعُ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ الْمُصَنِّفُ، بَلْ قَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ ابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ، وَغَيْرُهُمَا، وَهَمَّ مِنْ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ.

وَقَدْ تَابِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُمْ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ، وَمُلَخَّصُ الْجَوَابِ أَنَّ التَّعْجِيلَ يَصِحُّ إِذَا وَجَدَ السَّبَبَ وَهُوَ النَّصَابُ، مَعَ وَجُودِ الْمَانِعِ وَهُوَ عَدَمُ حَوْلَانِ الْحَوْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا: يَجُوزُ التَّعْجِيلُ قَبْلَ الْحَوْلِ وَنَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ جَمَاعَةً، وَهُوَ مَانِعٌ مِنْ وَجُوبِهَا، بَلِ التَّعْجِيلُ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ وَجُودِ الشَّرْطِ كَامِلًا، كَمَقْضِي الْحَوْلِ فَإِنَّهُ شَرْطٌ بِلَا تَزَاجٍ، وَلَا يَصِحُّ التَّعْجِيلُ بَعْدَ وَجُودِهِ، لَوْ جُوبِهَا إِذَنْ، فَهَذَا شَرْطٌ لَا يَصِحُّ التَّعْجِيلُ بَعْدَ وَجُودِهِ، وَمَا قُلْنَا أَوَّلًا مَانِعٌ يَصِحُّ التَّعْجِيلُ مَعَ وَجُودِهِ، وَهَذِهِ شَبِيهَةٌ =

وَيُعْتَبَرُ السُّؤْمُ أَكْثَرُ الْحَوْلِ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ.
وَفِي الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ نَقْصِ النَّصَابِ: فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ، وَذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ فَمَنْ بَعْدَهُ (و هـ).
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ كُلُّهُ، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَلَا أَثَرُ لِعَلْفٍ يَوْمَ وَيَوْمَيْنِ (و ش) وَلَا يُعْتَبَرُ لِلْسُّؤْمِ.
وَالْعَلْفُ نَيْةٌ، فِي وَجْهِ، فَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ أَسَامَهَا غَاصِبٌ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، كَغَضَبِهِ حَبَا وَزَرْعِهِ فِي أَرْضِ رَبِّهِ فِيهِ
الْعُشْرُ عَلَى مَا لِكَيْهِ، كِتَابَتِهِ بِلَا زَرْعٍ، وَإِنْ اِعْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ عَلَفَهَا غَاصِبٌ فَلَا زَكَاةَ، لِقَدْ السُّؤْمُ الْمُشْتَرِطُ، وَالْمَحْرَمُ الْغَضَبُ
لَا الْعَلْفُ، وَيُعْتَبَرُ لَهُمَا النِّيَّةُ فِي وَجْهِ آخَرَ، فَلَا زَكَاةَ إِذَا سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ أَسَامَهَا غَاصِبٌ (م ٢)؛^(١) لَأَنَّ رَبَّهَا لَمْ يَرْضَ

= بمسألة المحشي يصح التعجيل مع وجود المانع، وهو عدم حولان الحول، ولا يصح مع حصول الشرط، وهو مضي الحول، فإن عجل الحول مستقبل فالشرط لم يوجد، والمانع موجود، والله أعلم.
وقول المحشي: (لأن كل ما كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً، كما أن كل مانع فعدمه شرط، ولم يفرق أحد بينهما بل نصوا على أن المانع عكس الشرط). انتهى.

هذا صحيح، قد نص عليه الأصوليون لكن لم يمنعوا من ترتيب حكم على وجود المانع وانتفائه قبل وجود الشرط أو بعضه.
وقوله: (فإن معنى كون عدم السؤم مانعاً أنه يمنع انعقاد الحول) غير مسلم، بل ينعقد الحول ويكون مراعى، ألا ترى أن الإبل مثلاً إذا لم ترع في أول الحول، كالشهر الأول، والثاني، والثالث، والرابع مثلاً، ثم رعت بعد ذلك أكثر من نصف الحول، تنبئ أن الحول انعقد عن أوله وإن لم تكن رعت فيه، فليس عدم السؤم مانعاً من انعقاد الحول مطلقاً، بل من الوجوب.
وقوله أيضاً: (معنى كون وجوده شرطاً أنه شرط لانعقاده) غير مسلم أيضاً، بل قد ينعقد الحول قبل وجود الشرط، كما مثلنا به قبل، وقد لا ينعقد إلا بعد وجوده، كالإسلام، والحرية.

وقوله: (فإن كان انعقاد الحول شرطاً في صحة التعجيل لم يصح مع عدم السؤم، لعدم انعقاده، وصح مع وجوده)، فنقول: ليس بين انعقاد الحول وعدم السؤم ملازمة، لصحة التعجيل، بل قد يتفكك عنه وهو وجود انعقاد الحول مع عدم السؤم، كما مثلنا به قبل.
وقوله: (وإن لم يكن انعقاد الحول شرطاً في صحة التعجيل صح مع عدم السؤم)، فنقول: هذا صحيح فإن عدم انعقاد الحول ليس بشرط في صحة التعجيل، بل يصح التعجيل قبل انعقاد الحول إذا وجد السبب، ألا ترى أن الأصحاب جوزوا التعجيل عن الحول الثاني قبل دخوله، على الصحيح من المذهب، وقدمه المصنف، وكذلك عن الحول الثالث على رأي، وقد صح انعقاد الحول مع عدم السؤم.
وقوله: (ولكن هذا لا يعرف أعني كون انعقاد الحول ليس شرطاً في صحة التعجيل) غير مسلم، بل هو معروف، وقد قاله الأصحاب، كما قلنا إذا عجله لأكثر من حول إذا وجد السبب وهو النصاب، وعلى كل تقدير يجوز التعجيل إذا وجد السبب وهو النصاب، مع وجود المانع وهو عدم حولان الحول، وأما وجود بعض الشروط كاملاً فلا يتصور معه تعجيل الزكاة، كحولان الحول مثلاً، وقد يتصور إذا وجد بعض الشرط، كالسؤم إذا قلنا إنه شرط وشرع فيه، وكذا الشروع في الحول في زكاة التقديدين ونحوهما، وقوله: (وعلى مقتضى ما ذكره المصنف من أن وجود مانع انعقاد الحول لا يمنع صحة تعجيل الزكاة لو كان معه نصاب، وعليه مثله، صح تعجيله؛ لأن الذين مانع فليظروا) غير مسلم؛ لأن المصنف لم يلتزم أن كل مانع يجوز التعجيل معه، بل قال ذلك إذا وجد السبب. وهنا لم يوجد السبب لوجود الدين، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ولا يعتبر للسؤم، والعلف نية في وجوه، فلو سامت بنفسها أو أسامها غاصب وجبت الزكاة، وإن اعتلفت بنفسها أو علفها غاصب فلا زكاة، لفقد السؤم المشترط، والمحرم الغصب لا العلف، ويعتبر لها النية في وجوه آخر، فلا زكاة إذا سامت بنفسها أو أسامها غاصب). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوين، والزركشي، وأطلقهما في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين فيما إذا كانت معلوفة عند المالك سائمة عند الغاصب، وقدموا في عكسها عدم الزكاة، ونصره في المغني، والشرح.

أحدهما: لا يعتبر لهما النية، وحججه أبو المعالي، قال ابن تميم وصاحب الفتاوى، والمصنف في حواشي المنع: لا يعتبر في السؤم، والعلف نية في أصح الوجهين. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: يعتبر لها النية.

قال المجد في شرحه: وهو أصح، وصححه في مجمع البحرين، هو ظاهر كلام الحرقي.

بإسمائها فقد قُصدَ الإسماءُ المُشترطُ، زادَ صاحبُ المغني، والمحررُ: كما لو سامتَ بنفسها من غير أن يُسميها، فجعلناه أصلاً، [وكذا] قطعَ به أبو المعالي، وتجب إذا عُلِفَتْ بنفسها أو عُلِفَتْها غاصبٌ، لأنَّ فعله مُحَرَّمٌ، كما لو غَصَبَ أَمَانًا فصاعها خليًا، ولعدمُ المؤنة، كما لو ضلَّتَ فأكلتَ من المباح.

قال صاحبُ المحرر: وطردَه: ما لو سلَّمَهَا إلى راعٍ يُسميها فَعُلِفَتْها، وعكسه: ما لو تَبَرَّعَ حاكمٌ ووَصَّى بِعَلَفِ ماشيةٍ يبيِّمُ وصديقٌ بِذلك، بإذنِ صديقه، لِقَصدِ قَصدِ الإسماءِ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ وجودُه مِنه. وقيل: تَجِبُ إذا عُلِفَتْها غاصبٌ، اختاره غير واحدٍ، فقيل: لِتَحْرِيمِ فعله، وقيل لِانْتِفَاءِ المؤنة عَنْ رَبِّهَا (م ٣) ^(١). وقيل: تَجِبُ إن أسامَها، لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ، كما لو كَمَلَ النَّصَابُ بِيَدِ الْغَاصِبِ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَوْجِبُ فِي مَسَائِلِ السُّومِ الْخَمْسَةُ.

وإن لم يُعْتَدِ بِسُومِ الْغَاصِبِ ففِي اعْتِبَارِ كَوْنِ سُومِ الْمَالِكِ أَكْثَرَ السَّنَةِ وَجِهَانِ (م ٤) ^(٢).

قال الأصحاب: يَسْتَوِي غَصَبُ النَّصَابِ وَضَيَاعُهُ كُلُّ الْحَوْلِ أَوْ بَعْضُهُ.

وقيل: إن كان السُّومُ عِنْدَ الْغَاصِبِ أَكْثَرَ فَالْوَائِثَانِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ رَبِّهَا أَكْثَرَ وَجِبَتْ، وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةٌ عِنْدَهُمَا وَجِبَتْ الزُّكَاةُ عَلَى رَوَايَةٍ وَجُوبِ الزُّكَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ، وَإِلَّا فَلَا.

وإن غَصَبَ رَبُّ السَّائِمَةِ عُلْفًا، فَعُلِفَتْها وَقَطَعَ السُّومُ، ففِي اعْتِبَارِ انْقِطَاعِهِ شَرْعًا وَجِهَانِ (م ٥) ^(٣).

وكذا لو قَطَعَ مَاشِيَتَهُ عَنِ السُّومِ لِقَصدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا وَتَحْوِ، أَوْ نَوَى قِنِيَةَ عَيْدِ التَّجَارَةِ لِذَلِكَ، أَوْ نَوَى بِشِيبَابِ الْحَرِيرِ لِلتَّجَارَةِ لِبَسِّهَا (م ٦) ^(٤).

وفي الرُّوضَةِ: إن أسامَها بَعَضُ الْحَوْلِ ثُمَّ نَوَاهَا لِعَمَلٍ أَوْ حَمَلٍ فَلَا زُكَاةَ، لِسُقُوطِ زُكَاةِ التَّجَارَةِ بَيْنَهُ الْقِنِيَةِ، كَذَا قَالَ، وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِأَنْ مَنْ نَوَى بِسَائِمَةٍ عَمَلًا لَمْ تَصِرْ لَهُ بِهِ قِبْلَةً، وَإِنْ غَصَبَ خَلِيًّا فَكُسِرَتْ أَوْ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وقيل: تجب إذا علفها غاصبٌ، اختاره غير واحدٍ، فقيل: لتحريم فعله، وقيل: لانتفاء المؤنة عن ربها).

انتهى.

وأطلقهما في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى، ومختصر ابن تميم.

أحدهما: إنما تجب لتحريم فعله، واختاره القاضي، وجزم به ابن رزين في شرحه.

والقول الثاني: لانتفاء المؤنة، اختاره الأمدئي.

قلت: وهو الصواب.

وأبطل الشيخ، والشارح التعليلين بناءً منهما على عدم وجوب الزُّكَاةِ إذا علفها الغاصب، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (فإن لم يُعْتَدِ بِسُومِ الْغَاصِبِ، ففِي اعْتِبَارِ كَوْنِ سُومِ الْمَالِكِ أَكْثَرَ السَّنَةِ وَجِهَانِ). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى.

أحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، فإنهم قالوا: لو كانت سائمةً عند المالك،

والغاصب وجبت الزُّكَاةُ وأطلقوا.

والوجه الثاني: يعتبر.

وهو ظاهر كلام جماعة، وهو قوي.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن غصب ربُّ السَّائِمَةِ عُلْفًا، فعلفها وقطع السُّومُ، ففِي انْقِطَاعِهِ شَرْعًا وَجِهَانِ). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان.

أحدهما: ينقطع، وتسقط الزُّكَاةُ، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والشرح في مبحثهما، وهذا ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا ينقطع السُّومُ، ولا تسقط الزُّكَاةُ.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وكذا لو قطع ماشيته عن السُّومِ لِقَصدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا وَتَحْوِ، أَوْ نَوَى قِنِيَةَ عَيْدِ التَّجَارَةِ لِذَلِكَ، أَوْ

نَوَى بِشِيبَابِ الْحَرِيرِ لِلتَّجَارَةِ لِبَسِّهَا). انتهى.

وقد تقدَّم حكم المقيس عليه، فكذا المقيس، وهذا هو الصحيح؛ أعني: أنَّ الصَّحِيحَ سُقُوطُ الزُّكَاةِ بِذَلِكَ.

ضَرْبَهُ نَقْدًا وَجَبَتْ، فِي الْأَصَحِّ، لِرُؤَالِ الْمُسْقِطِ لَهَا، وَإِنْ غَضِبَ عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ فَاتَّجَرَ فِيهِ لَمْ تَجِبْ، لِأَنَّهُ بَقَاءُ نَيْتِ التَّجَارَةِ شَرْطٌ، فَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ بِهَا عِنْدَ الْغَاصِبِ فَوَجَّهَانِ (م ٧) (١).

فَصْلٌ

أَقْلُ نَصَابِ الْإِبِلِ خَمْسُ (ع) فَتَجِبُ فِيهَا شَاةُ (ع) وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ تُجْزَى عَنْهُ عَشْرَةُ ذَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ شَاةِ الْجُبْرَانِ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: لَا تُجْزَى مَعَ وَجُودِ الشَّاةِ فِي مِلْكِهِ، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ.
وَلَا تُعْتَبَرُ الشَّاةُ بِغَالِبِ غَنَمِ الْبَلَدِ (م) وَتُعْتَبَرُ الشَّاةُ بِصِفَةِ الْإِبِلِ، فِي كِرَامِ سِمَانِ كَرِيمَةٍ سَمِينَةٍ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ مَعِينَةً فَقِيلَ الشَّاةُ كَشَاةُ الصُّحَّاحِ؛ لِأَنَّ الرَّاجِبَ مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ كَشَاةُ الْفِدْيَةِ، وَالْأَضْحِيَّةِ.
وَقِيلَ: بَلْ صَحَّتْهَا بِقَدْرِ الْمَالِ، تَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ نَقْصِ الْإِبِلِ كَشَاةُ الْغَنَمِ.
وَقِيلَ: شَاةُ تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ (م ٨) (٢).
وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ، وَلَا يُجْزَى بِعَيْرٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م) كَبَقْرَةٍ، وَكَنِصْفِي شَاتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: بَلَى إِنْ كَانَتْ، قِيَمَتُهُ قِيَمَةً شَاةٍ وَسَطَ فَاكْثَرُ، بِنَاءٍ عَلَى إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ (و هـ).
وَقِيلَ: تُجْزَى إِنْ أَجْزَأَ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ (و ش).

وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ (ع) وَفِي خَمْسِ عَشْرَةٍ ثَلَاثَ شِيَاءٍ (ع) وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاءٍ (ع) وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ (ع) وَلَهَا سَنَةٌ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ حَمَلَتْ غَالِيًا، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْمَخِضُ الْحَامِلُ فَإِنْ عَدِمَهَا فِي مَالِهِ أَوْ كَانَتْ مَعِينَةً فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرُ.
وَالْأَشْهُرُ: أَوْ خَتْنِي، وَلَهُ سَنَتَانِ، وَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنْهَا (هـ)، أَوْ حَقٌّ، أَوْ جَذَعٌ، أَوْ ثَنِيٌّ وَأَوَّلَى، لِزِيَادَةِ السَّنِ، وَفِي بِنْتِ لَبُونٍ وَلَهُ جُبْرَانٌ وَجَّهَانِ، لَاسْتِغْنَائِهِ بَابِنِ اللَّبُونِ عَنِ الْجُبْرَانِ.
وَجُزْمٌ صَاحِبِ الْحَرَرِ بِالْجَوَازِ (م ٩) (٣)؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَشْتَرِطْ لِأَحَدِهِمَا عَدَمَ الْآخَرِ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن غصب عرضًا للتجارة فاتجر فيه لم تجب؛ لأن بقاء نية التجارة شرط، فإن نوى التجارة بها عند الغاصب فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن عثيمين.

أحدهما: لا تجب الزكاة.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: تجب الزكاة، وتؤثر النية.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن كانت الإبل معينة، قيل: الشاة كشاة الصُّحَّاحِ؛ لأنَّ الرَّاجِبَ مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ كَشَاةُ الْفِدْيَةِ، وَالْأَضْحِيَّةِ، وَقِيلَ: بَلْ صَحَّتْهَا بِقَدْرِ الْمَالِ، تَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ نَقْصِ الْإِبِلِ، كَشَاةُ الْغَنَمِ، وَقِيلَ: شَاةُ تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه.

أحدهما: يلزمه شاة كشاة الصُّحَّاحِ، لما علَّله المصنِّف.

قلت: وهو أضعفها، وما قيس عليه غير مسلم.

والقول الثاني: وهو لزوم شاة صحتُها بقدر المال وهو العدل، والصواب، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَقَدَّمَهُ فِي الْمَغْنَى، وَالشَّرْحِ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ.

والقول الثالث: اختياره القاضي، وفيه ما فيه.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (فإن عديمها يعني بنت المخاض فابن لبون ذكر، أو حق، أو جذع، أو ثنيٌّ وأولى، لزيادة السن، وفي بنت لبون وله جبران وجهان، لاستغنائه بابن لبون عن الجبران، وجزم صاحب الحرر بالجواز). انتهى.

أحدهما: يجوز، وهو الصحيح.

جزم به المجد في شرحه، وابن عثيمين، وابن حمدان، وغيرهم؛ لأنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَشْتَرِطْ لِأَحَدِهِمَا عَدَمَ الْآخَرِ.

والوجه الثاني: لا يجوز ولا يجوز.

وفي جبران الأثوة بزيادة سن في غيرها وجهان (م ١٠) (١).

وإن كان في ماله بنت مخاض أعلى من الواجب لم يجزوا ابن لبون (ش).

والأشهر: لا يلزمه إخراجها، بل يحيز بينها وبين شراء بنت مخاض بصيغة الواجب، وإن عديم ابن لبون لزمه شراء بنت مخاض، ولا يجزؤه هو (ش)؛ لقوله في خبر أبي بكر الصريح (خ: ١٣٨٠): قلم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون، فإنه يقبل منه، كذا ذكره ابن حامد وتبعه الأصحاب، وبأي قول أبي المعالي فيمن عديم الواجب.

وفي سب ثلاثين بنت لبون (ع) سميت به؛ لأن أمها وضعت فهي ذات لبن.

وقيل: ويجزى ابن لبون بجبران لعدم، وفي سب وأربعين حقة (ع) ولها ثلاث سنين سميت بذلك؛ لأنها استحققت أن تركب ويحمل عليها ويطرفها الفحل وفي إحدى وستين جدعة (ع) ولها أربع سنين؛ لأنها تجذع إذا سقطت سبتها وتجزى ثنية بلا جبران سميت بذلك؛ لأنها ألقت ثنيتهما، وللشافعية في الجبران وجهان.

قال أبو المعالي: ولا يجزى فوقها، وأطلق الشيخ وغيره في مسألة الجبران الأجزاء وهو أظهر.

وقيل: تجزى حقتان أو اثنتا لبون (و ش) وإثنا لبون عن الحقيقة، جزم به الشيخ، قال بعضهم ويتنقص بينت مخاض عن عشرين، وثلاث بنات مخاض عن الجدعة.

والأشهر المذكورة للبل قول أهل اللغة (و) وذكر ابن أبي موسى لينت مخاض ستان، ولينت لبون ثلاث، ولحقة أربع، ولجدعة خمس كاملة، فكيف يحملة صاحب المحرر على بعض السنة مع قوله: كاملة.

وقيل: لينت مخاض: نصف سنة، ولينت لبون: سنة، ولحقة: ستان، ولجدعة: ثلاث.

وقيل: بل سب.

وفي سب وستين اثنتا لبون (ع) وفي إحدى وتسعين حقتان (ع) وفي إحدى وعشرين وثية ثلاث بنات لبون، وهل الواحدة عفو وإن تغير بها الفرض أو يتعلق بها الوجوب؟ فيه وجهان (م ١١) (٢).

ثم تستقر الفريضة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، هذا المذهب، للأخبار، منها خبر أنس في

(١) (مسألة - ١٠): قوله: وفي جبران الأثوة بزيادة سن في غيرها وجهان. انتهى.

يعني: هل يجبر فقد الأثوة بزيادة سن في غير بنت المخاض، وتجزى، أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى.

أحدهما: لا يجبر، ولا يجزى، وهو الصحيح.

قدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم، ونصروه، واختاره القاضي، وابن عقيل، والمجد في شرحه.

وقال: ذكر ابن عقيل في موضع من الفصول جواز الجدع عن الحق وعن بنت لبون، لجواز الحق عن بنت المخاض، وعلمه.

قال المجد: وهذا مناقض لما ذكره من أنه لا يجوز إخراج الحق عن بنت لبون، وهو مع ذلك سهو، وبين وجه السهو.

وقال في الفائق: ولا يجبر نقص الذكورية بزيادة سن، في أصح الوجهين. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: يجبر، وقد تقدم ما قاله ابن عقيل في موضع من الفصول، وما رده به المجد.

قال الشيخ في المغني، والشارح عن هذا الوجه: اختاره القاضي، وابن عقيل.

والظاهر: أن لما اختيارين، فإن الأول ذكره المجد عنهما، والثاني ذكره الشيخ عنهما أيضاً، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون، وهل الواحدة عفو وإن تغير بها الفرض أم يتعلق بها

الوجوب؟ فيه وجهان). انتهى.

وهما لابن عقيل في عمد الأدلة، وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: يتعلق بها الوجوب، وكذا غيرها، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: هي عفو وإن تغير بها الفرض.

البخاري (١٣٨٦) وخديث أبي بكر (و ش م ر).

وعنه: الحقتان إلى مئة وثلاثين، فتستقر الفريضة كما سبق، ففي مائة وثلاثين حقة وبتنا لبون، اختاره أبو بكر في كتاب الخلاف وأبو بكر الأجري (و م ر) ليخبر عمرو بن حزم، وفيه ضعف، فإن صحَّ غرض بروايته الأخرى، وبما هو أكثر منه وأصح، ولا أثر لزيادة بعض بغير [ولا] بقرة أو شاة.

ومذهب (هـ) تستأنف الفريضة بعد العشرين ومئة، ففي كل خمس شاة مع الحقتين، إلى خمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض، ثم في مائة وخمسين ثلاث حقا، ثم تستأنف الفريضة، فإذا زادت ففي كل خمس من الزيادة شاة، إلى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض مع ثلاث الحقا، وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلاث الحقا، وفي ست وأربعين حقة مع ثلاث الحقا، فيصير أربعاً، إلى مائتين، فإذا زادت استأنفت الفريضة كما بعد المائة، والخمسين إلى المائتين هكذا أبداً، لرواية مرسلة من حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه.

فصل

فإذا بلغت مئتين اتفق الفرسان، فيخير المالك، للأخبار، اختاره أبو بكر، وابن حامد وجماعة، قال ابن تيميم: والأكثر. قال صاحب المحرر: وقد نص أحمد على نظيره في زكاة البقر، ونص أحمد: تجب الحقا. وقالة القاضي في الشرح، وهو قول (هـ) على أصليه، كما سبق، وأوله الشيخ وغيره على صفة التخيير، وقدم القاضي في الأحكام السلطانية أن الساعي يأخذ أفضلهما (و م ش) وعين القاضي، وابن عقيل، وغيرهما ما وجد عنده منهما.

ومرادهم - والله أعلم - أن الساعي ليس له تكليف المالك سواء (و) وفي كلام غير واحد ما يدل على هذا، ولم أجد نصرياً بخلافه، وإلا فالقول به مطلقاً بعيد عند غير واحد، ولا وجه له. ولو أخرج من التويعين كارتع حقا وخمس بنات لبون عن أربعين جاز.

هذا هو المعروف، وجزم به الأئمة، فإطلاق وجهين سهو، أما مع الكسر فلا، كحقتين وبتني لبون ونصفا عن مائتين، وفيه تخيير من اعتق يصفي عديدين في الكفارة، وهو ضعيف، وإن وجد أحد الفرصتين كاملاً، والآخر ناقصاً لا بد له من جبران، تعين الكامل؛ لأن الجبران بذلك، فعلى هذا مع نقصها أقل عدد من الجبران لا تجوز مجاوزته.

وقيل: تجوز، لكونه لا بد من الجبران، ومع عدم الفرصتين أو عتيبهما له العدول عنهما مع الجبران، فيخرج خمس بنات مخاض وخمس جبرانات عشر شيئاً أو مائة درهم، أو يخرج أربع جذعات ويتأخذ أربع جبرانات ثمان شيئاً أو ثمانين درهماً، ولا يجوز أن يخرج بنات المخاض عن الحقا ويضعف الجبران، ولا الجذعات عن بنات لبون ويتأخذ الجبران مضاعفاً، لما سبق (و ش) فيتوجه الوجه الضعيف، واحتج بالمنع هنا على المنع في من لا تلي الواجب، ولا يخرج أربع بنات لبون مع جبران، ولا خمس حقا ويتأخذ الجبران.

فصل

من عدم سناً واجباً لم يكلف تحصيله (م) ويخرج دونه سناً يليه ومعه شاتين أو عشرين درهماً، أو يخرج فوقه سناً تليه، ويتأخذ مثل ذلك من الساعي (و ش) وتعتبر كون ما عدل إليه في ملكه، فإن عدمها حصل الأصل، كما سبق فيمن عدم ابن لبون يحصل بنت مخاض لا هو، وذكر أبو المعالي: لا يعتبر، ومذهب (هـ) له دفع سن فوق الواجب أو دونه، فيأخذ ويدفع قيمة الفضل بينهما عند الموقرين، كان السن الواجب عنده أو لا، بناء على القيمة. وفي الحديث للحنفية: من لزمه سن فلم يجد أخذ المصدق الأعلى منها ورد الفضل، أو أخذ دونه وأخذ الفضل بناء على أخذ القيمة.

إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ ويطلب بعين الواجب أو بقيته؛ لأنه شاة، وفي الوجه الثاني بخير؛ لأنه لا بيع فيه، بل هو إعطاء بالقيمة.

ومن جبر بشاة وعشرة دراهم، أو أخرج سناً لا تلي الواجب لعدم، على ما سبق وأخذ الجبران أو أعطاه، ففي الجواز

وَجَبَّانَ (م ١٢، ١٣) (١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ لَا عَكْسَهُ (ش) وَحَيْثُ تَعَدَّدَ الْجَبَّانُ جَاَزَ جَبَّانٌ غَنَمًا وَجَبَّانٌ دَرَاهِمَ.
وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ، وَالْمَسْأَلَةُ كَالْكَفَّارَاتِ، وَفِي الْجَبَّانِ الْوَاحِدِ الْخِلَافُ، وَيُخَيَّرُ الْمَالِكُ فِي الصُّعُودِ، وَالنُّزُولِ، وَكَذَا فِي
الشِّيَاءِ، وَالذَّرَاهِمِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَجْرَدِ، وَالْمَحَرَّرُ: يُخَيَّرُ مُعْطِي الْجَبَّانِ (و ش).
وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ فِي الَّتِي قَبْلَهَا: يُخَيَّرُ السَّاعِي (و ش).

وَأِنْ عَلِمْتَ الْفَرِيضَةَ وَالنَّصَابَ مَعِيْبٌ فَلَهُ دَفْعُ السَّنِّ السُّفْلَى مَعَ الْجَبَّانِ، وَلَيْسَ لَهُ دَفْعُ مَا فَوْقَهَا مَعَ أَخَذِ الْجَبَّانِ؛ لِأَنَّ
الْجَبَّانَ قَدْرَهُ الشَّارِعُ وَفَقَ مَا بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، وَمَا بَيْنَ الْمَيْبُتَيْنِ أَقْلٌ مِنْهُ، فَإِذَا دَفَعَهُ الْمَالِكُ جَسَارًا، لِنَطْوَعِهِ بِالزَّائِدِ، بِخِلَافِ
السَّاعِي وَبِخِلَافِ وَلِيِّ الْيَتِيمِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا إِخْرَاجُ الْأَذْنِ، وَهُوَ أَقْلُ الْوَاجِبِ، كَمَا لَا يَتَّبِعُ.
وَلَا جَبَّانٌ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ (و) وَلَا النَّصُّ فِيهَا لَا يُغْفَلُ مَعْنَاهُ.

وَأِنْ جَبَّرَ صِفَةَ الْوَاجِبِ بَشْيَءٍ مِنْ جَنْبِهِ فَأَخْرَجَ الرَّدِيءَ عَنِ الْجَبِّ وَزَادَ قَدْرَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ لَمْ يَجْزَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ
مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانِ النَّفْعَ بَعِيْنَهَا، فَيَقُوتُ بَعْضُ الْمَقْصُودِ، وَمِنْ الْأَثْمَانِ الْقِيَمَةُ.
وَقَالَ فِي الْاِنْتِصَارِ: يُحْتَمَلُ فِي الْمَاشِيَةِ كَمَسْأَلَةِ الْأَثْمَانِ، عَلَى مَا يَأْتِي.
وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُهُ فِي الْمَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمَكْسُورَةِ عَنِ الصَّحَاحِ، وَفِي مَسْأَلَةِ
الْمَكْسُورَةِ عَنِ الصَّحَاحِ.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ نَصَابُ الرُّزْعِ، وَالْثَمَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَجِبْ بِغَيْرِ هَذَا.

(١) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (ومن جبر بشاة وعشرة دراهم، أو أخرج سنًا لا تلي الواجب لعدم، على ما سبق وأخذ
الجبران أو أعطاه، ففي الجواز وجهان). انتهى.
ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): هل يصح الجبران بشاة وعشرة دراهم أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المذهب، والتلخيص، والمحرر وشرح الهداية، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفاائق، والقواعد
الفقهية، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: يصح، ويميزته، وهو الصحيح، اختاره القاضي.

قال المجد في شرحه: وهو أقيس بالمذهب، قال ابن أبي المجد في مصنفه: أجزاء في الأظهر، وجزم به في الإفسادات وقدمه في الكافي
وشرح ابن رزين، وصححه، في تصحيح الحرر.

والوجه الثاني: لا يميزته، وهو احتمال في الكافي، والمغني، والشرح، ومالا إليه، وقدمه ابن تميم قلت: وهو ظاهر كلام كثير من
الأصحاب.

(المسألة الثانية - ١٣): هل يجوز الانتقال إلى سن لا تلي الواجب من فوق أو أسفل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والكافي، والتلخيص، ومختصر ابن تميم، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

أحدهما: الجواز، والإجزاء، وهو الصحيح.

اختاره القاضي في المجرد، وأوما إليه الإمام أحمد.

قال النأظم: هذا الأقوى، وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنور ومختب الأدمي وشرح ابن رزين وغيرهم، وقدمه

في المقنع، والمحزر، والشرح، والفاائق، ومالا إليه في المغني.

والوجه الثاني: لا يجوز ولا يميزته، اختاره أبو الخطاب، وابن عقيل.

قال في النهاية: هذا ظاهر المذهب، وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة، وقدمه في المستوعب، والرعاية الصغرى، والحاويين ونصره

المجد في شرحه.

فصل

أَقْلُ يَصَابِ الْبَقَرُ ثَلَاثُونَ (و) فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ، حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ وَهُوَ جَذَعُ الْبَقَرَةِ الَّذِي اسْتَوَى قَرْنَاهُ وَخَاذَى قَرْنَهُ أَذْنُهُ غَالِيًا أَوْ تَبِيعَةً (و) لِكُلِّ مِنْهُمَا سَنَةٌ، ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ (و هـ ش) وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَنْصَفُ سَنَةً.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى سَتَانِ (و م) وَيُجْزَى مُسِنَّةٌ.
وَفِي صِحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ الْجَذَعَ لَوْلَا الْبَقَرَةُ فِي السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ.
وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً (و) أَلْفَتْ سِنًا غَالِيًا، وَهِيَ الثَّيْنَةُ، وَلَهَا سَتَانِ (و هـ ش) وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: سَنَةٌ.
وَقِيلَ: ثَلَاثَ (و م).

وَقِيلَ: أَرْبَعَ، وَتُجْزَى أَعْلَى مِنْهَا سِنًا، وَلَا يُجْزَى مُسِنَّةٌ (هـ).
وَقِيلَ: يُجْزَى عَنْهَا تَبِيعَانِ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، فَيُجْزَى ثَلَاثَةٌ عَنْ مُسِنَّتَيْنِ (و ش) وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ (و) ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً (و).
وَإِنْ اجْتَمَعَ الْفَرُضَانِ، كِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ، فَكَالْإِبِلِ (و) وَنَصُّ أَحْمَدُ هُنَا: التَّخِيرُ، وَمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيَّةِ كَقَوْلِنَا، وَعَنْ (هـ) أَيْضًا فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحِسَابِهَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعٌ عَشْرَ مُسِنَّةٍ، وَعَنْ (هـ) أَيْضًا: لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسِينَ، فَتَجِبُ فِيهَا مُسِنَّةٌ وَرُبْعٌ مُسِنَّةٍ.

فصل

أَقْلُ يَصَابِ الْغَنَمُ أَرْبَعُونَ (ع) فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ (ع) وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ (ع) وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاءٍ (و) إِلَى أَرْبَعِمِائَةٍ فَتَجِبُ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاءٍ (و) ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ (و).
وَعَنْهُ: فِي ثَلَاثِ مِئَةٍ وَوَاحِدَةٍ أَرْبَعُ شِيَاءٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ شَاةٌ، فَعَلَيْهِمَا فِي خَمْسِمِائَةٍ خَمْسُ شِيَاءٍ، وَعَنْهُ أَنَّ الْمِائَةَ زَائِدَةٌ، فَبِأَرْبَعِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ خَمْسُ شِيَاءٍ، وَفِي خَمْسِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ سِتُّ شِيَاءٍ، وَعَلَى هَذَا أَبَدًا، فَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الرُّوَايَةَ وَقَالَ: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا سَهْوٌ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الثَّانِيَةَ.
وَقَالَ: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّالِثَةَ، وَذَكَرَهُمَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْمَذْهَبُ الرُّوَايَةُ الْأُولَى، نَصُّ عَلَيْهَا أَحْمَدُ، وَسَبَقَ حُكْمُ الْأَوْقَاصِ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْفَرَائِضِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الزُّكَاةِ.

فصل

وَحَيْثُ وَجَبَتِ الشَّاةُ فِي إِبِلٍ أَوْ غَنَمٍ فَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ (و ش) وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَرَوَايَةٌ عَنْ (هـ) وَلَهُ يَنْصَفُ سَنَةً (و هـ ش).
وَقِيلَ: ثَلَاثَاهَا، لَا سَنَةً (م)، وَالثَّانِي مِنَ الْمَغَزِ (و ش) وَلَهُ سَنَةٌ (و هـ ش) لَا سَتَانِ (م) وَلَا يُعْتَبَرُ الثَّانِي مِنْهُمَا (هـ) وَلَا يَكْفِي الْجَذَعُ مِنْهُمَا (م) وَقَدَّمَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ الْجَذَعَ لَوْلَا الشَّاةُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ بِمِثْلِهِ، وَقَافًا لِلْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَلَا يُجْزَى مِنْ [فِي] مَا شِئْتَهُ إِنْ أَنْتَ إِخْرَاجُ ذَكَرٍ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ وَتَبِيعٍ.
وَقِيلَ: يُجْزَى ذَكَرُ الْغَنَمِ عَنِ الْإِبِلِ (و هـ).

وَقِيلَ: وَعَنِ الْغَنَمِ (و هـ)، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ذُكُورًا أَجْزَا الذُّكُورِ (و م ش).

وَقِيلَ: لَا، فَيُخْرِجُ أَنْتَ بِقِيَمَةِ الذُّكُورِ، فَيَقُومُ النَّصَابُ مِنَ الْإِنَاثِ، [وَيَقُومُ قَرِيبَتُهُ]، وَيَقُومُ نَصَابُ الذُّكُورِ، فَيُؤْخَذُ أَنْتَ بِقِسْمِهِ.

وَقِيلَ: يُجْزَى عَنِ الْغَنَمِ لَا عَنِ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ.

وَقِيلَ: يُجْزَى عَنِ الْغَنَمِ، وَالْبَقَرِ، لِئَلَّا يُخْرِجَ ابْنُ لَبُونٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَعَنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ فَيَتَسَاوَى الْفَرُضَانِ، وَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ قَالَ: الْفَرَضُ بِصِفَةِ الْمَالِ، وَقِيَمَتُهُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ دُونَ قِيَمَتِهِ مِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ، بَيْنَهُمَا فِي الْقِيَمَةِ كَمَا

بَيْنَهُمَا فِي الْعَدْوِ، فَلَا يُؤَدِّي إِلَى التَّسْوِيَةِ، كَالْعَنَمِ.

وَقِيلَ: يُخْرِجُ ابْنُ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ، فَيَقُومُ الذَّكْرُ مَقَامَ الْأُنثَى الَّتِي فِي سِنِّهِ، كَسَائِرِ النُّصَابِ، وَحَكَاهُ ابْنُ تَمِيمٍ عَنِ الْقَاضِي، وَأَنَّهُ أَصَحُّ.

وَقَالَ: قَالَ الْقَاضِي: يُخْرِجُ عَنْ مِثِّ وَفَلَايَيْنِ ابْنُ لَبُونِ زِلَازِلَ الْقِيَمَةِ عَلَى ابْنِ مَخَاضٍ بِقَدَرِ مَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ، وَلَا تُؤْخَذُ الرَّبْيُ وَهِيَ الَّتِي لَهَا وَلَدٌ تُرَبِّيهِ (و) وَلَا الْحَامِلُ، وَلَا طُرُوقَةُ الْفَحْلِ (و)، لِأَنَّهَا تَحْتَلِبُ غَالِيًا إِلَّا بِرَضِي رَبِّ الْمَالِ (و).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَلَوْ كَانَ الْمَالُ كَذَلِكَ، لِمَا فِيهِ مِنْ مُجَاوِزَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَحْدُودَةِ، وَكَذَا خِيَارُ الْمَالِ.

وَالْأَكُولَةُ وَهِيَ السَّمِينَةُ (و) مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْفَرِيضَةِ عَلَى صِفَتِهِ مَعَ الْاِكْتِفَاءِ بِالسَّنِّ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

وَكَذَا لَا تُؤْخَذُ سِنَّ مِنْ جِنْسِ الْوِاجِبِ أَعْلَى مِنْهُ إِلَّا بِرَضِي رَبِّهِ (و) كَبُنْتُ لَبُونِ عَنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: إِنْ أَخْرَجَ أَجُودَ مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ فَذَلِكَ فَضْلٌ لَهُ، وَلَمْ يَجُوزْ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عُمْدَةِ الْأَدِلَّةِ وَجْهًا.

وَقَدْ قَالَ الْحَلْوَانِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ شَاءَ رَبُّ الْمَالِ أَخْرَجَ الْأَكُولَةَ - وَهِيَ السَّمِينَةُ -، فَلِلشَّاعِي قَبُولُهَا.

وَعَنْهُ: لَا، لِأَنَّهَا قِيَمَةٌ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ غَرِيبٌ بَعِيدٌ.

وَفَحَلَ الضَّرَابُ لَا يُؤْخَذُ لِيُخَيَّرَ (و).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، فَلَوْ بَذَلَهُ الْمَالِكُ لِرَبِّهِ قَبُولُهُ خِثٌّ يُقْبَلُ الذَّكْرُ.

وَقِيلَ: لَا، لِتَقْصِيهِ وَفَسَادِ لَحْمِهِ، كَتَبَسَ لَا يَضْرِبُ.

وَلَا تُجْزَى مَعِينَةٌ لَا يَضْحَى بِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَجُزِمَ بِهِ الْأَكْثَرُ.

وَفِي نَهَائِيَةِ الْأَرْجِي وَأَوْنَمَا إِلَيْهِ الشَّيْخُ يُرَدُّ بِهِ فِي الْبَيْعِ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا تُؤْخَذُ عَوْرَاءٌ وَلَا عَرَجَاءٌ وَلَا نَاقِصَةُ الْخَلْقِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ جَوَازَهُ إِنْ وَاهَ السَّامِيُّ أَنْفَعَ لِلْفُقَرَاءِ، لِزِيَادَةِ صِفَتِهِ فِيهِ (و م ش) وَأَنَّهُ أَقْبَسُ بِالْمَذْهَبِ، لِأَنَّهُ مِنْ أَصْلَانَا

إِخْرَاجِ الْمَكْسُورَةِ عَنِ الصَّحَاحِ وَرَدِيَةِ الْحَبِّ عَنْ جِلْدِهِ إِذَا زَادَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَسَبَقَ آخِرُ الْفَصْلِ الثَّالِثِ قَبْلَهُ.

وَلَا تُؤْخَذُ صَغِيرَةٌ (و) وَإِنْ كَانَ النُّصَابُ مَعِينًا بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ صِغَارًا جَازَ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الصَّغِيرَةِ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَجُزَى إِلَّا سَلِيمَةٌ كَبِيرَةٌ بِقَدَرِ قِيَمَةِ الْمَالِ (و م) وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ لِقَوْلِهِ: أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ

أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي الصَّحَابِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَأَوْنَمَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَذَكَرَهُ فِي الْاِتِّصَارِ، وَالْوَاضِحِ رِوَايَةٌ.

قَالَ الْحَلْوَانِيُّ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْثِيِّ، كُشَاءُ الْإِبِلِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ، فَلَا يَرْتَفِقُ الْمَالِكُ، وَهَذَا مِنْ جَنْبِهِ، فَهُوَ كَالْحَبُوبِ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ يَنْصَوِّرُ أَحَدُ الصَّغِيرَةِ إِذَا بَذَلَ الْكِبَارُ بِالصَّغَارِ أَوْ مَاتَتْ الْأُمَهَاتُ وَبَقِيَتِ الصَّغَارُ،

وَذَلِكَ عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الْحَوْلَ يَنْعَقِدُ عَلَى الصَّغَارِ مَفْرَدَةً كَمَا يَأْتِي، وَإِلَّا انْقَطَعَ.

وَالْفَضْلَانِ، وَالْعَجَاجِيلُ كَالسَّخَالِ، فِي وَجْهِ، فَلَا أَثَرُ لِلْسَّنِّ، وَيُعْتَبَرُ الْعَدْوُ، فَيُؤْخَذُ مِنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ إِلَى إِحْدَى وَسِتِّينَ وَاجِدَةً مِنْهَا، ثُمَّ فِي مِثِّ وَسِتِّينَ ثِنْتَانِ، وَكَذَا فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَفِي ثَلَاثِينَ عِجْلًا إِلَى تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَاجِدَةً.

وَفِي سِتِّينَ إِلَى تِسْعٍ وَثَمَانِينَ اثْنَانِ، وَفِي الثَّمَانِينَ ثَلَاثٌ مِنْهَا، وَالتَّعْدِيلُ بِالْقِيَمَةِ، مَكَانَ زِيَادَةِ السَّنِّ، كَمَا سَبَقَ فِي إِخْرَاجِ الذَّكْرِ مِنَ الذُّكُورِ، فَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَسْوِيَةِ النُّصَابِ الَّتِي غَايَرُ الشَّرْعِ الْأَحْكَامُ فِيهَا بِاخْتِلَافِهَا.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ فَضْلَانِ وَعَجَاجِيلِ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ الشَّيْخِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، فَيَقُومُ النُّصَابُ مِنَ الْكِبَارِ، وَيَقُومُ فَرَضُهُ.

ثُمَّ يَقُومُ الصَّغَارُ، وَتُؤْخَذُ عَنْهَا كَبِيرَةٌ بِالْقِسْطِ (و م ش) لِئَلَّا يُؤَدِّي إِلَى تَسْوِيَةِ النُّصَابِ فِي سِنِّ الْمَخْرُجِ.

وَقِيلَ: تَضَاعَفَ زِيَادَةُ السَّنِّ لِكُلِّ رَتْبَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْاِتِّصَارِ.

وَزَادَ فِي الْاِتِّصَارِ: وَفِي الْبَقَرِ كَمُضَاعَفَةِ السَّنِّ فِي الْفَرَسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ بِالْجَبْرِانِ الشَّرْهِيِّ فِي الْإِبِلِ،

وَيُضَاعَفُ لِكُلِّ رَتْبَةٍ (م ١٤)؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْفَرِيضَةِ زِيَادَةُ الْمَالِ بِالسَّنِّ أَوْ بِالْعَدَدِ، وَلَمْ يَكُنْ اعْتِبَارُهُمَا، فَاعْتَبَرْنَا هَا بِجُبْرَانِ اعْتَبَرَهُ الشَّرْعُ، وَنَصُّ عَلَى أَنَّهُ قَدَرُ الْوَاجِبِ الَّذِي يُوجِبُ الزِّيَادَةَ بِالسَّنِّ، وَلَا يَقَالُ هَذَا الْجُبْرَانُ إِذَا كَانَ الْمَرْكُوبُ كِبَارًا؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ فَلَا فَرْقَ، بِدَلِيلِ أَنَّ فِيهِمَا دُونَ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ صَغَارًا مِنَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسِ شَأَةٍ، كَالْكِبَارِ.

جَزَمَ بِهَذَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَزَادَ: وَلَمْ يَعْتَبِرِ الشَّرْعُ الْجُبْرَانِ فِي الْبَقَرِ، وَلَا يُؤْخَذُ وَاحِدٌ مِنْهَا كَمَا يُجْزَى مِنْ ثَلَاثِينَ، فَيُؤْخَذُ مَعَهُ ثَلَاثُ قِيَمَةٍ وَاحِدٍ مِنْهَا لِلضَّرُورَةِ، قَالَ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَرْبٍ: إِذَا وَجِبَ عَلَى صَاحِبِ مَاشِيَةٍ سَنٌ فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ يَغْطِيهِ مَا عِنْدَهُ وَزِيَادَةٌ، وَلَا يَشْتَرِي لَهُ، عَلَى حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَا قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ.

هَذَا وَإِنْ اجْتَمَعَ كِبَارٌ وَصَغَارٌ وَمَعِيَّاتٌ وَصِخَاحٌ وَجَبَتْ كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ قِيَمَتُهَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ (و) فَإِذَا كَانَ قِيَمَةُ الْمَالِ الْمَخْرُجِ - إِذَا كَانَ الْمَرْكُوبُ كُلُّهُ كِبَارًا صِخَاحًا - عِشْرِينَ، وَقِيَمَتُهُ بِالْعَكْسِ عَشْرَةٌ، وَجَبَتْ كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ قِيَمَتُهَا خَمْسَةُ عَشَرَ، هَذَا مَعَ تَسَاوِيِ الْعَدَدَيْنِ، وَلَوْ كَانَ الثَّلَاثُ أَعْلَى، وَالثَّلَاثَانِ أَذْنَى فَشَاءَ قِيَمَتُهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ وَثَلَاثُ، وَبِالْعَكْسِ قِيَمَتُهَا سِتَّةُ عَشَرَ وَثَلَاثَانِ، لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْمُعِيبِ وَكَرَاهِمِ الْمَالِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٥٨٢) قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَكِنَّ مِنْ وَسَطِ أَمْوَالِكُمْ». وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: مَنْ لَزِمَهُ رَأْسَانٌ فِيمَا يَصْنَعُهُ صَحِيحٌ وَمُعِيبٌ أَخْرَجَ صَحِيحَةً وَمُعِيبَةٌ (خ) كَيْصَابٍ مُعِيبٌ مُفْرَدٌ، وَالْأَوَّلُ الْمَذْمُومُ، بِدَلِيلِ الْخَطِئَةِ، وَلَئِنْ فِي مَالِهِ صَحِيحًا يَبْقَى بِفَرْضِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَزِمَا مِنْ مَالِهِ مُعِيبٌ إِلَّا وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يُجْزَى صَحِيحَةً وَمُعِيبَةً (و).

وَكَذَا فِي مِئَةِ وَعِشْرِينَ سَخْلَةً وَشَاءَ كَبِيرَةٌ شَاءَ كَبِيرَةٌ وَسَخْلَةٌ إِنْ وَجِبَتْ فِي سِخَالٍ مُفْرَدَةٍ، وَالْأَكْبَرُ بِالْقِسْطِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: فَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ غَيْرَ الْوَاجِبِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ الْوَاجِبِ صَحِيحًا بِقَدْرِ الْمَالِ، فَيَجِبُ مِنْ كِبَرَامٍ وَلِقَامٍ وَسِمَانٍ وَمَهَازِيلٍ وَسَطِ، نَصُّ عَلَيْهِ، بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ، كَمَا سَبَقَ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: مِنْ أَحَدِهِمَا بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ هُمَا الْمَقْصُودَةُ، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي هَزِيلَةٍ بِقِيَمَةِ سَمِينَةٍ، وَكَذَا إِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ، كَبَخَاتِيٍّ وَعِرَابِيٍّ، وَبَقَرٍ وَجَوَامِيسَ، وَضَنٍّ وَمَعَزٍ، أَخْرَجَ مِنْ أَيْهِمَا شَاءَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا، كَمَا سَبَقَ. وَتَوَجَّهَ فِي جَنْبِ مَنْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرٍ بِجَامُوسٍ، الْخِلَافُ هُنَا فِي تَعَارُضِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، وَالْغَرَفَةِ أَيْهِمَا يُقَدَّمُ؟.

وَفِي الْهِدَايَةِ لِلْخَفِيَّةِ: لَا يَحْتَنُّ بِهِ؛ لِأَنَّ أَوْهَامَ النَّاسِ لَا تَسْبِقُ إِلَيْهِ فِي دِيَارِنَا، لِقَلَّتِهِ. وَقِيلَ: يُخَيَّرُ السَّاعِي.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (والفصلان، والمعاجيل كالسُّخَالِ في وجوه، فلا اثر للسَّنِّ، ويعتبر العدد، وقيل: لا يجوز إخراج فصلان وعجاجيل، واليه ميل الشيخ، واختاره صاحب المحرر، وقيل: تضاعف زيادة السَّنِّ لكل رتبة في الإبل واختاره في الانتصار، وزاد في الانتصار: وفي البقر كمضاعفة السَّنِّ في الفرض المنصوص عليه، وقيل بالجبران الشرعي في الإبل، ويضاعف لكل رتبة). انتهى.

الوجه الأول: قدّمه في الشرح وشرح ابن رزين، ومختصر ابن عديم، والرعاية الكبرى، والحاوي الكبير. والوجه الثاني: مال إليه الشيخ في المغني، واختاره المجد في شرحه فقال: هذا الوجه أقوى عندي، وعلمه، وهو الصحيح على ما اصطلاحناه في الخطبة.

والوجه الثالث: اختاره أبو الخطاب في الانتصار.

وأطلقه المجد في شرحه وقوى الوجه الثاني.

والوجه الرابع: اختاره أبو الخطاب في الانتصار أيضًا.

والوجه الخامس: لصاحب المستوعب، واختاره.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي ضَبَّانٍ وَمَعَزٍ: يُحْزِرُ السَّاحِي لِاتِّحَادِ الْوَاجِبِ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ أَبُو بَكْرٍ الْقِيَمَةَ فِي النُّوعَيْنِ. قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ حَنْبَلٌ (و م)، وَلَا يَلْزَمُهُ مِنْ أَكْثَرِهِمَا عَدَدًا (م). وَإِنْ أُخْرِجَ عَنِ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ نَوْعٍ مِمَّا لَيْسَ فِي مَالِهِ مِنْهُ جَازٍ إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَةَ الْمَخْرُجِ عَنِ النَّوعِ الْوَاجِبِ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: وَلَوْ نَقَصَتْ. وَقِيلَ: لَا تُجْزَى هُنَا مُطْلَقًا، كَغَيْرِ الْجِنْسِ. وَجَازٌ مِنْ أَخَذِ نَوْعِي مَالِهِ لِتَشْقِيقِ الْفَرْضِ. وَقِيلَ: تُجْزَى ثَبِيَّةٌ عَنِ الضَّبَّانِ عَنِ الْمَعَزِ وَجْهًا وَاحِدًا.

فَصْلٌ

الْمَذْهَبُ يُنْعَقِدُ الْحَوْلَ عَلَى صِغَارٍ مَاشِيَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنْذُ مِلْكِهِ (و م ش) فَلَوْ تَغَذَّتْ بِاللَّبَنِ فَقَطَّ فَقِيلَ: تَجِبُ، لَوْجُوبُهَا فِيهَا تَبَعًا لِلْأُمَاتِ كَمَا تَتَّبِعُهَا فِي الْحَوْلِ. وَقِيلَ: لَا، لِإِعْدَمِ السُّومِ الْمَعْتَبَرِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ اخْتِمَالَيْنِ (م ١٥)، وَقَدْ سَبَقَا. وَغَنَى: لَا يُنْعَقَدُ حَتَّى تَبْلُغَ سِنًا يُجْزَى مِثْلُهُ فِي الزَّكَاةِ (و هـ) وَحَكَى ابْنُ تَيْمِيٍّ أَنَّ الْقَاضِيَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ: تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحِقَاقِ، وَفِي بَنَاتِ الْمَخَاضِ، وَاللَّبُونِ وَجَهَانَ، بِنَاءً عَلَى السَّخَالِ. وَنَقَلَ حَرْبٌ: لَا زَكَاةٌ فِي بَنَاتِ الْمَخَاضِ حَتَّى يَكُونَ فِيهَا كَبِيرٌ، كَذَا قَالَ، فَعَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ مَا لَمْ يَبْقَ وَاحِدَةٌ مِنَ الْأُمَاتِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يَبْقَ نِصَابٌ مِنَ الْأُمَاتِ. وَعَلَى الْمَذْهَبِ لَا يَنْقَطِعُ كَمَا سَبَقَ، وَيَنْتَهِجُ النَّتَاجُ الْأُمَاتُ فِي الْحَوْلِ إِذَا كَانَتْ الْأُمَاتُ نِصَابًا (و) فَلَوْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْأُمَاتِ فَتَجِبَتْ سَخْلَةٌ انْقَطَعَ، وَلَوْ تَجِبَتْ ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُ لَمْ يَنْقَطِعْ، وَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَنْفَصِلَ جَمِيعُهَا انْقَطَعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْوُجُودِ فِي الزَّكَاةِ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ وَاحِدَتِهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا فَكَمَلَتْ بِتَنَاجُهَا فَحَوْلُ الْكُلِّ مِنَ الْكَمَالِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و هـ ش) كَغَيْرِ النَّتَاجِ (و) وَكَرْبِجِ التَّجَارَةِ (م). وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: حَوْلُ الْكُلِّ مِنْذُ مِلْكَتِ الْأُمَاتِ (و م) كَمَاءِ النَّصَابِ، وَرَدَّ: إِنَّمَا ضُمُّ إِلَيْهِ لِانْتِقَادِ الْحَوْلِ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، فَصَلَحَ لَا سَبِيحَ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا ضُمُّ إِلَيْهِ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجِنْسِ بِسَبَبِ مُتَقَبَّلٍ وَلَا إِلَى مَا دُونَ النَّصَابِ (و). وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي رِبْحِ التَّجَارَةِ، فَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ لَوْ أَبْدَلَ بَعْضُ نِصَابٍ بِنِصَابٍ مِنْ جَنْبِهِ، كَعُشْرَيْنِ شَاةٍ بَارْتَعَيْنِ، اخْتَمَلَ أَنْ يُبْنَى عَلَى حَوْلِ الْأُولَى (و م) وَاحْتَمَلَ أَنْ يَبْتَدِئَ الْحَوْلُ مِنْ كَمَالِ النَّصَابِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَمَاءٍ مِنْ عَيْنِهِ، كَرِبِجِ التَّجَارَةِ (م ١٦).^(١)

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (المذهب ينقد الحول على صغار ماشية مفردة منذ ملكه، فلو تغذت باللبن فقط) فقولنا تجب لوجوبها فيها تبعًا للأُمات كما تتبعها في الحول، وقيل: لا، لعدم السُّومِ المعْتَبَرِ، واختاره صاحب المحرر، وذكرهما ابن عقيل احتمالين. انتهى. وأطلقهما ابن تميم، والزركشي، وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى في موضع. أحدهما: لا زكاة فيها، لعدم السُّومِ المعْتَبَرِ، اختاره المجد في شرحه، وقدمه في الرُّعاية الكبرى في موضع آخر. قلت: وهو ظاهر ما قدمه المصنف في أول الباب، حيث قال: تجب الزكاة في الإبل، والبقر، والغنم السائمة للذكر، والنسل. وأطلق بعضهم فيما إذا كان نتاج النصاب رضيعًا غير سائم وجهين، وبعضهم احتمالين، وستأتي، فجعل ما أطلقه هنا طريقة مؤخره في أول الباب، والله أعلم. والقول الثاني: تجب فيها تبعًا للأُمات.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (ولو لم يكن نصابًا فكملت بتناجها فحول الكل من الكمال، نقله الجماعة، ونقل حنبل: حول الكل من ملك الأُمات، فعلى هذه الرواية لو أبدل بعض نصابٍ بنصابٍ من جنسه كعشرين شاةً بارتعين احتل أن يُبنى على حول الأولى، واحتل أن يبتدئ الحول من كمال النصاب؛ لأنه ليس بنماء من عينه، كربح التجارة). انتهى. وهما وجهان مطلقان في مختصر ابن تميم، وروايتان مطلقتان في الرُّعاية الكبرى.

وَيَتَوَجَّهُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ تَخْرِيجَ وَإِحْتِمَالٍ فِي رِبْحِ التِّجَارَةِ، وَسَبَقَ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ.

فَصْلٌ

تَجِبَ الزَّكَاةُ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ، جَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ، وَلَمْ أَجِدْ بِهِ نَصًّا، تَغْلِيظًا وَاحْتِيَاظًا، كَتَخْرِيمِ قَتْلِهِ، وَإِحْيَايِهِ الْجَزَاءِ، وَالنُّصُوصُ تَتَنَاولُهُ.

زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: بَلَا شَكَّ، وَأُطْلِقَ فِي التَّبَصُّرَةِ وَجْهَيْنِ، وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيمٍ أَنَّ الْقَاضِيَّ ذَكَرَهُمَا فِي الرَّعَايَةِ رِوَايَتَيْنِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لَا تَجِبُ (و ش) وَهُوَ مُتَجَمَّةٌ.

قَالَ: وَالْوَاجِبَاتُ لَا تَثْبُتُ اخْتِيَاظًا بِالشَّكِّ، فَيَلْزَمُ صَوْمٌ لَيْلَةَ الْغَيْمِ، وَمَغْشُوشٌ شَكٌّ فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا، قَالَ: وَلَئِنَّهُ يَنْفَرِدُ بِاسْمِهِ وَجَنْسِهِ، فَلَا تَتَنَاولُهُ النُّصُوصُ، وَلَئِنَّهُ لَا يُجْزَى فِي هَذِي، وَأَضْحِيَّةٌ وَدِيَّةٌ، وَلَا يَدْخُلُ فِي وَكَالَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا نَسْلَ لَهُ، وَمَذْهَبُ (هـ م) إِنْ كَانَتْ الْأُمَاتُ أَهْلِيَّةً وَجَبَتْ، وَإِلَّا فَلَا.

وَكَذَا تَجِبُ فِي نِصَابِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ بَقَرٌ وَخَسِرٌ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يُسَمَّى بَقَرًا حَقِيقَةً، فَدَخَلَ تَحْتَ الظَّاهِرِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَاخْتِصَاصُهَا بِتَقْيِيدٍ أَوْ اسْمٍ لَا يَمْنَعُ دُخُولَهَا، كَالْجَوَامِيسِ، وَالبَحَائِي، وَإِنَّمَا لَمْ تَجْزُ فِي هَذِي وَأَضْحِيَّةٍ فِي أَشْهُرِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اللَّحْمَ، فَتَقْصَانُ لَحْمِهَا كَالْعَيْبِ، ثُمَّ لَا يَمْنَعُ تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ، كَصَغِيرٍ وَمَعِيبٍ، وَكَذَا هَلْ يَفْلَدِي فِي حَرَمٍ وَإِلَّا حَرَامٌ؟.

وَقِيلَ: يَفْلَدِي؛ لِتَأْيِيرِ الْحَرَمِ فِي عِصْمَةِ كُلِّ دَمٍ مَبَاحٍ، كَالْمَلْتَجِعِ، وَلَا يَفَادِي بِهَا، وَمَنْعَةُ بَعْضِ الْأَصْحَابِ، قَالَهُ أَبُو الْمُتَالِي.

وَعَنْهُ: لَا زَكَاةَ فِيهَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ (و) وَكَذَا الْغَنَمُ الْوَحْشِيَّةُ (و)، وَلَا زَكَاةَ فِي الطَّبَائِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) كِبَسَالٍ وَخَمِيرٍ، وَعَنْ ابْنِ حَامِدٍ: تَجِبُ، وَحَكَى رِوَايَةً، لِأَنَّهَا تُشَبُّهُ الْغَنَمَ، وَالطَّبِيَّةُ تُسَمَّى عَنَزًا.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ (و م ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَمَذْهَبُ (هـ) تَجِبُ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً إِنَائًا، عَلَى الْأَصَحِّ عَنْهُ، أَوْ بَعْضُهَا إِنَائًا، عَنْ كُلِّ فَرَسٍ وَيَنَارٍ أَوْ عَشْرَةِ ذَرَاهِمَ، أَوْ يَقُومُهُ بِذَرَاهِمَ وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بَاتْنَيْنِ خَمْسَةً، وَلَا نِصَابَ لَهَا، وَعَنْ (هـ) أَيْضًا رِوَايَةً: تَجِبُ فِي ذُكُورِهَا الْمَفْرُودَةِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٩٨٢، م: ١٣٩٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَيْلِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ».

وَلِأَبِي ذَاوُدَ (١٥٩٤): «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ، وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ».

وَلِأَحْمَدَ (٨٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى عُمَرَ، فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ أَصَبْنَا أَمْوَالًا وَخَيْلًا وَرَقِيقًا نَجِبٌ أَنْ يَكُونَ لَنَا فِيهِ زَكَاةٌ وَطَهُورٌ؟ قَالَ: مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ قَبْلِي فَا فَعَلَهُ، فَاسْتَشَارَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَفِيهِمْ عَلِيٌّ فَقَالَ عَلِيٌّ: هُوَ حَسَنٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ جَزِيَّةً رَائِيَةً يُؤْخَذُونَ بِهَا مِنْ بَعْدِكَ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»: «فَيَمْنُ لَهُ الْخَيْلُ سَتَرٌ ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا».

وَفِيهِمَا أَيْضًا: «فِي ظُهُورِهَا وَيَطُونَهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا».

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْجِهَادُ بِهَا إِذَا تَعَيَّنَ.

= أحدهما: ينشئ على حول الأولى، فأشبهه النّساج.

والقول الثاني: يبتدئ الحول من كمال النّصاب.

قلت: وهو قوي؛ لأنّ الكمال في المسألة الأولى حصل من نفس العين، وحصل الكمال هنا بسبب العين، وهو البدل، فأشبهه ربح التجارة، وهذا ظاهر كلام جماعة.

فهذه ست عشرة مسألة فتح الله بتصحيحها.

وَقِيلَ: الْحَقُّ فِي رِقَابِهَا الْإِحْسَانُ إِلَيْهَا، وَالْقِيَامُ بِهَا.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِحَقِّ اللَّهِ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ، وَحَمَلُ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ الْحَقَّ عَلَى الْجِهَادِ بِهَا أَحْيَانًا، وَالْإِرْفَاقُ بِهَا فِيهِ، أَوْ إِعَارَتُهَا، أَوْ يُحْمَلُ عَلَيْهَا الْمَنْقَطِعُ، أَوْ يَنْطَوِّعُ عَنْهَا بِالصَّدَقَةِ، فَإِنْ إِبْلَاقَ الْحَقِّ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَنْدُوبَاتِ جَائِزٌ، مِثْلُ حَدِيثِ جَابِرٍ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أَقْبَعَتْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٌ قَرَفَرٌ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: إِطْرَاقُ فَحْلِهَا، وَإِعَارَةُ ذُلُومِهَا، وَمَنِيحَتُهَا، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمَلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٨٨)، كَذَا قَالَ.

وَيَأْتِي أَوَّلُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ، وَأَجَابَ الْقَاضِي بِالْجِهَادِ بِهَا وَيُعَارَتُهَا وَحَمَلُ الْمَنْقَطِعِ، وَالصَّدَقَةُ بِأَنْ أَخْبَارَنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهَا بَيَانَ الْحُكْمِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

باب حكم الخلطة

الخلطة: مؤنثة في الزكاة (هـ)، ولو لم يبلغ مال كل خليط بمفرده نصاباً (م)، ولا أثر لخلطة من ليس من أهل الزكاة (و)، ولا في دون نصاب (ر)، ولا خلطة لأصائب بمغضوب، فإذا خلط نفسان فأكثر من أهل الزكاة ما شية لهم جميع الحول قبلت نصاباً فأكثر، خلطة أعتان، بأن يملكا مالا مشاعاً يارث أو بشراء أو غيره، أو خلطة أوصاف، بأن يتميز مال كل واحد عن الآخر.

فلو استأجر لرعي غنمه بشاة منها، فحال الحول ولم يفردوها، فهما خليطان، وإن أفردتها فتقص النصاب فلا زكاة، لكن يعتبر في خلطة الأوصاف أن لا يتميز في الرعي، والمسرح، والمبيت، وهو الكراع، والمخلب، وهو الموضع الذي تخلب فيه.

وقيل: وآتيته، والفحل، ذكره [في] الخزقي، والمحزر، وقدم في المستوعب إسقاط المخلب، وزاد: الراعي، وقسر المسرح بموضع رعيها وشربها، وأن أحمد نص على ما ذكره، وقسر في منتهى الغاية المسرح بموضع الرعي، مع أنه جمع بينهما في المحزر متابغة للخزقي، وقال: إن الخزقي يحتمل أنه أراد بالرعي الرعي الذي هو المصدر لا المكان، وأنه أراد بالمسرح المصدر الذي هو السروح لا المكان؛ لأننا قد بينا أنهما واحد بمعنى المكان، فإذا حملنا أحدهما على المصدر زال التكرار، وحصل به اتحاد الراعي، والمشرّب أيضاً.

وكذا قال ابن حامد: المرعى، والمسرح شرط واحد، وإنما ذكر أحمد المسرح ليكون فيه راع واحد، وجزم في الهداية، والكافي بما سبق في الخزقي، والمستوعب (و ش).

وقيل: لا يعتبر المسرح، وهو موضع اجتماعها لتذهب للرعي، وقدم بغضهم اغتياره.

وقيل: يعتبر في المشرّب الآتية أيضاً.

وعنه: يعتبر الحوض، والراعي، والمراح فقط، واعتبر في الواضح الفحل، والراعي، والمخلب، واعتبر في الإيضاح الفحل، والمراح، والمسرح، والمبيت، وذكر الأبيدي المراح، والمسرح، والفحل، والمرعى.

وقيل: يعتبر الراعي فقط، ذكره القاضي عن بعضهم، وذكر رواية: يعتبر الراعي، والمبيت فقط.

وقيل: يلزم خلط اللبن (و ش) وهذا فيه مشقة، للحاجة إلى قسمته، بل قد يحصل لواحد أكثر من لبنه، فيفضي إلى الربا، فلهذا اعتبر جماعة تميزه، ولا يعتبر ثلاثة من راع وفحل وذئب ومراح ومبيت مع السن، والشوع (م) واحتج الأصحاب لا اعتبار ذلك بحديث سعد: «الخليطان ما اجتمعا على الحوض، والفحل، والراعي».

رواه الخلال، والدارقطني (١٠٤/٢)، وغيرهما.

ورواه أبو عبيد (١٠٦٠)، وجعل بذلك الراعي: المرعى.

وهذا الخبر ضعفه أحمد، ولم يره حديثاً، وهو من رواية عبد الله بن لهيعة، فلهذا يتوجه العمل بالعرف في ذلك، وقد يحتمل أن خلطة الأوصاف لا أثر لها، كما يروى عن طاوس وعطاء، لعدم الدليل.

والأصل: اعتبار المال بنفسه، فإذا خلط المال كما سبق فحكمهما في الزكاة حكم الواحد، سواء أثمرت في إيجاب الزكاة أو إسقاطها أو في تغيير القرض.

فلو كان لأربعين من أهل الزكاة أربعون شاة لزمهم شاة، ومع انفرادهم لا يلزمهم شاة، ولو كان لثلاثة مئة وعشرون، لزمهم شاة، ومع انفرادهم ثلاث شياو ويورع الواجب على قدر المال مع الوقص، فسنة أبغرو، مع تسعة يلزم رب الست شاة وخمس شاة، ويلزم الآخر شاة وأربعة أخماس شاة.

ولا تعتبر الخلطة في خلطة الأعتان (ع).

وكذا في خلطة الأوصاف عند أبي الخطاب، والشئخ، واحتج بيته السوم في السائمة، وكثية السقي في المعشرات، وتعتبر عند صاحب المحزر، والمجرد.

وَاحْتَجَّ أَنْ الْقَصْدَ فِي الْإِسَامَةِ شَرْطٌ، وَجَزَمَ أَبُو الْفَرَجِ، وَالْحَلَوَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا بِالثَّانِي (م ١) ^(١).

وَيَنْبَغِي عَلَى الْخِلَافِ خَلْطٌ وَقَعَ اتِّفَاقًا، أَوْ قَمَلَةً زَاعٌ، وَكَأَخَرُ النَّيَّةِ عَنِ الْمَلِكِ.

وَقِيلَ: لَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا عَنْهُ بَزْمَنٍ يَسِيرٍ كَتَقْدِيرِهَا عَلَى الْمَلِكِ بَزْمَنٍ يَسِيرٍ.

وَإِنْ بَطَلَتْ الْخَلْطَةُ بِفَوَاتِ شَرْطٍ مِمَّا سَبَقَ ضَمُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ مَالَهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَزَكَاةُ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: إِنْ تَصَوَّرَ بِضَمِّ حَوْلٍ إِلَى آخَرٍ نَوْعٌ نَفْعٍ، فَكَمَسَالَتِنَا -يَعْنِي: مَسْأَلَةَ الْخَلْطَةِ-، كَذَا قَالَ.

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتَ لِأَحَدٍ الْخَلِيطَيْنِ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ بِحَالٍ، بِأَنْ يَمْلِكَا مَالًا مَعًا بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ، أَوْ غَيْرِهِ فَزَكَاتُهُمَا زَكَاةُ الْخَلْطَةِ، وَإِنْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، بِأَنْ خَلَطَا فِي أَثْنَائِهِ نَصَابَيْنِ ثَمَانَيْنِ شَاءَ، زَكَى كُلُّ وَاحِدٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ الْأَوَّلُ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ (و ش) لِلاِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، كَخَلْطَةِ قَبْلَ أَجْرِهِ يَوْمَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ بِالْإِتِّفَاقِ، وَلِأَنَّ الْخَلْطَةَ يَتَعَلَّقُ بِإِجَابِ الزُّكَاةِ بِهَا، فَاعْتَبِرَتْ جَمِيعُ الْحَوْلِ كَالنَّصَابِ لَا زَكَاةُ خَلْطَةٍ، خِلَافًا لِقَدِيمِ قَوْلِي (ش).

وَلَوْ خَلَطَا قَبْلَ آخِرِ الْحَوْلِ بِشَهْرٍ فَكَثُرَ (م).

وَفِيهَا بَعْدُ الْحَوْلِ الْأَوَّلُ زَكَاةُ خَلْطَةٍ، وَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُمَا أَخْرَجَا شَاءَ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ يَصْنُفُهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَصْنَفُ شَاءَ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ فَعَلَى الثَّانِي يَصْنَفُ شَاءَ أَيْضًا إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ.

وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ؛ فَقَدْ تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي عَلَى تِسْعٍ وَسِتِّينَ شَاءَ وَيَصْنَفُ شَاءَ، لَهُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ شَاءَ، فَيَلْزِمُهُ أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا وَيَصْنَفُ جُزْءَ مِنْ شَاءٍ، فَتَضَعُفُهَا فَتَكُونُ ثَمَانِينَ جُزْءًا مِنْ مِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ جُزْءًا مِنْ شَاءٍ، ثُمَّ كُلُّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا لَزِمَهُ مِنَ زَكَاةِ الْجَمِيعِ بِقَدَرِ مَا لَهُ فِيهِ.

وَإِنْ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ وَحْدَهُ، بِأَنْ يَمْلِكَا نَصَابَيْنِ فَيَخْلُطَاهُمَا، ثُمَّ يَبِيعُ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَجْنَبِيًّا، فَقَدْ مَلَكَ الْمُشْتَرِي أَرْبَعِينَ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ لَزِمَهُ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ، شَاءَ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي لَزِمَهُ زَكَاةُ خَلْطَةٍ يَصْنَفُ شَاءَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَ الشَّاءَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ.

وَإِنْ كَانَ أَخْرَجَ مِنْهُ لَزِمَ الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا مِنْ شَاءٍ، ثُمَّ يُزَكِّيَانِ بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةُ خَلْطَةٍ، كُلُّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا زَكَى بِقَدَرِ مِلْكِهِ فِيهِ.

وَقِيلَ: يُزَكَّى الثَّانِي عَنْ حَوْلِهِ الْأَوَّلِ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ؛ لِأَنَّ خَلِيطَهُ لَمْ يَتَفَعَّ فِيهِ بِالْخَلْطَةِ، وَثَبُتَ أَيْضًا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ لِأَحَدِهِمَا بِخَلْطَةٍ مِنْ لَهُ دُونَ نَصَابٍ لِأَخَرٍ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، وَمَنْ أَبْدَلَ نَصَابًا مُتَفَرِّدًا بِنَصَابٍ مُخْتَلِطٍ مِنْ جَنْبِيهِ، وَقُلْنَا: لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِذَلِكَ، زَكِيًا زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ، كَمَالٍ وَاحِدٍ حَصَلَ الْإِنْفِرَادُ فِي أَحَدٍ طَرَفِي حَوْلِهِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى أَحَدُ الْخَلِيطَيْنِ بِأَرْبَعِينَ مُخْتَلِطَةً أَرْبَعِينَ مُتَفَرِّدَةً وَخَلَطَهَا فِي الْحَالِ، لَوُجُودُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ.

وَقِيلَ: يُزَكَّى زَكَاةُ خَلْطَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى حَوْلِ خَلْطَةٍ، وَزَمَنُ الْإِنْفِرَادِ يَسِيرٌ.

فصل

وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَصَابَانِ خَلْطَةُ ثَمَانُونَ شَاءَ، فَبَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْهُمَا بِغَنَمٍ صَاحِبِهِ وَاسْتَدَامَا الْخَلْطَةَ لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُمَا، وَلَمْ تَزَلْ خَلْطَتُهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ فِي أَنْ إِذْئَالَ النَّصَابِ بِجَنْبِيهِ لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ، وَكَذَا لَوْ تَبَايَعَا التَّبِيعُ بِالْبَعْضِ، قُلْ أَوْ كَثُرَ، وَغَيْرُ الْمُبِيعِ تَبَقَى الْخَلْطَةُ فِيهِ إِنْ كَانَ نَصَابًا، فَيَزَكِي بِشَاءٍ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ عَلَيْهِمَا لِتَمَامِ حَوْلِهِ، وَإِذَا حَالَ حَوْلُ الْمُبِيعِ وَهُوَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا تعتبر نيّة الخلطة في خلطة الأعيان إجماعًا وكذا في خلطة الأوصاف عند أبي الخطاب، والشيخ،

وتعتبر عند صاحب المجرد، والمحرز وجزم أبو الفرج، والحلواني، وغيرهما بالثاني). انتهى.

القول الأول: هو الصحيح، صححه في الكافي، والخلاصة، والنظم وشرح المحرر، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والمغني، والشرح ونصره، والحاويين وشرح ابن رزين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والقول الثاني: اختاره من ذكره المصنف، لكن قال ابن رزين في شرحه: وليس بشيء.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص، والبلغة، والمحرز، ومختصر ابن تيميم، والرعايتين، والفائق، وغيرهم.

(م): الإمام مالك

(ش): الإمام الشافعي

(ق): قول الشافعي

(ر): روايتان

أَرَبْعُونَ فَهَلْ فِيهِ زَكَاةٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢، ٣).^(١)

وَهَلْ هِيَ زَكَاةُ خَلْطَةٍ، فَيَلْزَمُهَا نِصْفُ شَاةٍ، أَوْ زَكَاةُ انْفِرَادٍ، فَيَلْزَمُهَا شَاةٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَاهَا ثُمَّ تَبَايَعَاهَا ثُمَّ خَلَطَاهَا، فَإِنْ طَالَ زَمَنُ الانْفِرَادِ بَطُلَ حُكْمُ الْخَلْطَةِ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ (م ٤).^(٢)

وَإِنْ أَفْرَدَا بَعْضُ النِّصَابِ وَتَبَايَعَا، وَكَانَ الْبَاقِي عَلَى الْخَلْطَةِ نِصَابًا، بَقِيَ حُكْمُ الْخَلْطَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ نِصَابٌ، وَهَلْ يَنْقَطِعُ فِي الْمَبِيعِ؟ فِيهِ الْخِلَافُ فِي ضَمِّ مَالِ الرَّجُلِ الْمُتَفَرِّدِ إِلَى مَالِهِ الْمُخْتَلِطِ، وَإِنْ بَقِيَ ذُوْنُ نِصَابٍ بَطُلَتْ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: تَبَطَّلُ الْخَلْطَةُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، بِنَاءً عَلَى انْقِطَاعِ الْحَوْلِ بَيْنَ النِّصَابِ بِجَنَسِهِ. وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي كَالْأَوَّلِ، وَالثَّانِي، وَرَدَّ فِي الْكَافِي هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْقَطِعُ حُكْمَ الْحَوْلِ فِي الزَّكَاةِ، فَكَذَلِكَ فِي الْخَلْطَةِ، كَذَا قَالَ.

فَصْلٌ

وَمَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهَا، مُعَيَّنًا مُخْتَلِطًا أَوْ مُشَاعًا، انْقَطَعَ الْحَوْلُ وَاسْتَأْنَفَا حَوْلًا مِنْ حِينَ الْبَيْعِ، عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ فِي النِّصْفِ الْمَبِيعِ.

وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ: لَا يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْبَائِعِ فِيمَا لَمْ يَبِعْ (م ٥) (و ش)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُخَالِطًا لِمَالِ جَارٍ فِي الْحَوْلِ، فَعَلَى

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (ومن كان بينهما نصابان خلطته ثمانون شاة، فباع كل واحد غنمه بغير صاحبه، واستداما الخلطة، لم ينقطع حولهما، ولم تزل خلطتهما على ظاهر المذهب.

وكذا لو تباعا البعض ببعض، قل أو كثر، وغير المبيع تبقى الخلطة فيه إن كان نصابًا، فيزكي بشاة زكاة انفراد عليهما لتام حوله، وإذا تم حول المبيع وهو أربعون، فهل فيه زكاة؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: فيه الزكاة، وهو الصحيح.

قدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، ومختصر ابن تميم، وصححه. والوجه الثاني: لا زكاة فيه.

اختاره القاضي في المجرد، وقدمه في الرعاية.

فعلى الأول قال المصنف: (وهل هي زكاة خلطة فيلزمها نصف شاة، أو زكاة انفراد فيلزمها شاة؟ فيه وجهان). انتهى.

وهي:

(مسألة - ٣) أخرى:

إحدهما: هي زكاة خلطة، وهو الصحيح.

قدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، ومختصر ابن تميم، وصححه، وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: زكاة انفراد، فتجب شاة.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (فأما إن أفرداها ثم تباعاها ثم خلطاهما، فإن طال زمن الانفراد بطل حكم الخلطة، والأ فوجهان).

انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تميم، وابن حذان في رعايته الكبرى وجهان:

أحدهما: تبطل.

قال المجد في شرحه بعد أن أطلق الوجهين: وقد سبق توجيههما، واختار في توجيههما أنه يطل، فقال: الصحيح البطلان.

قلت: وهو الصواب، وقدمه أيضًا في الرعايتين، والحاوئين، فقالا: لو باع بعض نصابه في حوله، مشاعًا أو معيَّنًا، بوصف، أو بعد إفراده ثم خلطه سريعًا انقطع، وقيل: لا. انتهى.

والوجه الثاني: لا تبطل.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (ومن ملك أربعين شاة ثم باع نصفها معيَّنًا مختلطًا أو مشاعًا، انقطع الحول واستأنفا حولًا من حين

البيع، عند أبي بكر، وعند ابن حامد: لا ينقطع حول البائع فيما لم يبيع). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقتع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والشرح، =

هَذَا يُزَكِّي يَصْنَفُ شَاءَ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ زَكَّى الْمُشْتَرِي بِصَنْفٍ شَاءَ، إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ.
جَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ، مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْهِدَايَةِ؛ لِأَنَّ التَّعْلُقَ بِالْعَيْنِ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْحَوْلِ، بِاتِّفَاقِنَا، بِذَلِيلٍ مَنْ لَزِمَتْهُ زَكَاةُ
نَصَابٍ فَأَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ بَعْدَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ تَمَّ الْحَوْلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُزَكِّي ثَانِيَةً.

وَيَخْتَصِبُ الْحَوْلُ الثَّانِي مِنْ عَقِبِ الْأَوَّلِ، لَا مِنْ الْإِخْرَاجِ، ذِكْرُهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِي كِتَابِهِ، وَأَبُو الْمَعَالِي: أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِنْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ، لِنَقْصِهِ بِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ، وَذِكْرُهُ
الشَّيْخُ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَا يُعْرِفُ لَهُ مَوْضِعَ يُخَالِفُهُ.
وَإِنْ أَخْرَجَ الْبَائِعُ مِنَ النَّصَابِ بَطُلَ حَوْلَ الْمُشْتَرِي (و) وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ (ع) لِنَقْصِ النَّصَابِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَدِيمَ
الْفَقِيرُ الْخُلْطَةَ بِصَنْفِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ زَكَّى الْبَائِعُ مِنْهُ إِلَى فَقِيرٍ زَكَّى الْمُشْتَرِي.

وَقِيلَ: تَسْقُطُ، كَأَخَذِ السَّاعِي مِنْهُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: وَإِذَا لَمْ يَلْزَمْ الْمُشْتَرِي زَكَاةُ الْخُلْطَةِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ سَائِمَةً ضَمَمَهَا
إِلَى حِصَّتِهِ فِي الْخُلْطَةِ، وَزَكَّى الْجَمِيعَ زَكَاةً أَفْرَادًا، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَا حُكْمُ الْبَائِعِ بَعْدَ حَوْلِهِ الْأَوَّلِ، مَا دَامَ نَصَابُ
الْخُلْطَةِ نَاقِصًا، وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ اسْتَدَانَا مَا أَخْرَجَهُ وَلَا مَالٌ لَهُ يُجْعَلُ فِي مُقَابَلَةِ ذَيْنِهِ إِلَّا مَالُ الْخُلْطَةِ، أَوْ لَمْ يُخْرِجِ الْبَائِعُ
الزَّكَاةَ حَتَّى تَمَّ حَوْلُ الْمُشْتَرِي.

فَإِنْ قُلْنَا: الَّذِينَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ، أَوْ قُلْنَا: يَمْنَعُ لَكِنْ لِلْبَائِعِ مَالٌ يُجْعَلُ فِي مُقَابَلَةِ ذَيْنِ الزَّكَاةِ، زَكَّى الْمُشْتَرِي
حِصَّتَهُ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ يَصْنَفُ شَاءَ، وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى: إِذَا أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ [قَالَ:] فَوَجَّهَانِ.

أَحَدُهُمَا: لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَأْنِفَانِ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ الْإِخْرَاجِ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ، بِنَاءً عَلَى تَعْلُقِ الزَّكَاةِ
بِالْعَيْنِ.

وَالثَّانِي - وَقَطَعَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا -: عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَلَا يَمْنَعُ التَّعْلُقُ بِالْعَيْنِ وَجُوبُهَا، مَا لَمْ يَجُلْ حَوْلُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا،
وَلَا انْعِقَادَ الْحَوْلِ الثَّانِي فِي حَقِّ الْبَائِعِ حَتَّى يَنْقُصَ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخْرَجَ حَتَّى تَمَّ حَوْلُ
الْمُشْتَرِي فَهِيَ مِنْ صُورِ تَكَرُّرِ الْحَوْلِ قَبْلَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ، وَاقْتَصَرَ فِي مَسْأَلَةِ تَعْلُقِ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ: أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ التَّعْلُقُ بِالْعَيْنِ
انْعِقَادَ الْحَوْلِ الثَّانِي قَبْلَ الْإِخْرَاجِ، قَطَعَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ التَّفْرِيعِ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ حَامِدٍ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ لَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِخَالِهَا، وَالْمَالُ ثَمَانِينَ شَاءَ، فَإِنْ عَلَى
قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ يُزَكَّى الْبَائِعُ يَصْنَفُ شَاءَ عَنْ الْأَرَبِيِّينَ^(١) الْبَاقِيَةَ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ سِتِينَ، وَالْمَبِيعُ ثَلَاثًا، زَكَّى ثَلَاثًا
شَاءَ عَنْ الْأَرَبِيِّينَ الْبَاقِيَةَ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ يُزَكَّى فِي الصُّورَتَيْنِ شَاءَ شَاءَ.

وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: أَنَّ الشَّيْخَ خَرَجَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى وَجُوبُ شَاءَ، كَذَا قَالَ، وَهَذَا التَّخْرِيجُ لَا يَخْتَصُّ

= وَغَنَصَرَ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ، وَالْمَحْرُورَ وَشَرْحَ الْهِدَايَةِ، وَالْفَاتِقَ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرَ وَشَرْحَ ابْنِ مَنْجَاءٍ، وَمَصْنُفَ ابْنِ أَبِي الْمَجْدِ، وَغَيْرِهِ.

أَحَدُهُمَا: يَنْقُطُ الْحَوْلُ وَيَسْتَأْنَفَانِ حَوْلًا مِنْ حِينَ الْبَيْعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَطَعَ بِهِ فِي الْإِفَادَاتِ، وَالْوَجِيزَ وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَائِيَيْنِ، وَالنَّظْمَ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ، وَإِدْرَاكَ الْغَايَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَصَحَّحَهُ فِي تَصْحِيحِ الْمَحْرُورِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَنْقُطُ حَوْلُ الْبَائِعِ فِيمَا لَمْ يَبِعْ.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَيْسٍ فِي تَذَكُّرِهِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْخُلَاصَةِ.

(١) تَبْيِيحُهُ: قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْمَالُ سِتِينَ، وَالْمَبِيعُ ثَلَاثًا زَكَّى ثَلَاثًا شَاءَ عَنْ الْأَرَبِيِّينَ).

صَوَابُهُ: ثَلَاثًا شَاءَ بِالْيَاءِ، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ فِي الْوَجْهِينِ.

بالشيخ، فأما إن أفرد بعض النصاب وباعه ثم خلطه انقطع حولهما، لوجود التفرقة، كحذوث بعض مبيع بعد ساعة.
وقال القاضي: يحتمل أن حكم ذلك كبيعها مختلطة؛ لأن هذا زمن يسير.
ولو كان النصاب لرجلين، فباع أحدهما نصيبه أجنبياً، فإن الخليط الذي لم يبع كبايع نصف الأربعين التي له، فيما لم يبعه، والمشتري هنا كالمشتري هناك فيما سبق.
ولو ملك أحد الخليطين في نصاب فأكثر حصته الآخر منه بشراء أو إرث أو غيره، فاستدام الخلطة فهي مثل مسألة أبي بكر، وابن حامد في المعنى لا في الصورة؛ لأنه هناك كان خليط نفسه، فصار خليط أجنبياً، وهنا بالعكس، فعلى قول أبي بكر لا زكاة حتى يتم حول المالكين من كمال ملكيهما إلا أن يكون أحدهما نصاباً فيزكيه زكاة انفراجه، وعلى قول ابن حامد يزكي ملكه الأول لتمام حوله زكاة خلطة.
وذكر ابن عقيل فيما إذا كان بين رجل وأبيه عشر من الإبل خلطة، فمات الأب في بعض الحول، وورثه الابن أنه يبيي على حول الأب فيما ورثه، ويؤزكيه.

فصل

ومن ملك نصاباً ثم ملك آخر لا يغير الفرض، بأن يملك أربعين شاة في المحرم بسبب مستقل، ثم أربعين في صفر، ففي الأولى لتمام حولها شاة، لانفراجهما في بعض الحول، ولا شيء في الثانية لتمام حولها، في وجه قدمه في المحرم وغيره، وللمعوم في الأوقاص، كملكوك دفعة.
وقيل: شاة كالأولى كمالك منفرد.
وقيل: زكاة خلطة نصف شاة كأجنبى (م) (١).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ومن ملك نصاباً ثم ملك آخر لا يغير الفرض، بأن يملك أربعين شاة في المحرم بسبب مستقل، ثم أربعين في صفر، ففي الأولى لتمام حولها شاة، لانفراجهما في بعض الحول، ولا شيء في الثانية لتمام حولها، في وجه قدمه في المحرم وغيره، وقيل شاة كالأولى كمالك منفرد، وقيل: زكاة خلطة نصف شاة كأجنبى). انتهى.

وأطلقهم في المستوعب، والتلخيص، والبلغة، ومختصر ابن تميم، والقواعد الفقهية:

أحدها: لا شيء عليه في الثاني، وهو الصحيح.

صححه في الصحيح، وقدمه في المحرم، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم، وهذا وجه الضم.

والوجه الثاني: عليه للثاني زكاة خلطة، كأجنبى.

قال المجد: وهذا أصح، وأطلقهما في المعنى، والشرح، وشرح ابن منجد.

والوجه الثالث: يلزمه شاة كمالك منفرد.

ذكره أبو الخطاب، وضعفه الشيخ الموفق، والمجد، والشارح، وغيرهم، وهذا وجه الانفرد، وتفرع المصنف الآتي على هذه الأوجه، وقد علمت الصحيح منها، والله أعلم.

تنبيه: قال الشيخ العلامة زين الدين بن رجب في قواعده في الفائدة الثالثة: المستفاد بعد النصاب في أثناء الحول هل يضم إلى النصاب أو يفرد عنه؟ فإذا استفاد مالا زكواً من جنس النصاب في أثناء حوله فإنه يفرد بحول، عندنا، لكن هل يضمه إلى النصاب في العدد، أو يخلط به ويؤزكيه زكاة خلطة، أو يفردة بالزكاة كما أفردة بالحول؟ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: يفردة بالزكاة، وهذا الوجه مختص بما إذا كان المستفاد نصاباً أو دون نصاب، ولا يغير فرض النصاب، أما إن كان دون نصاب ويغير فرض النصاب لم يأت فيه هذا الوجه، صرح به المجد في شرحه، ويختص هذا الوجه أيضاً بالحول الأول، صرح به غير واحد، وكلام بعضهم يشعر بأطراده في كل الأحوال، وصرح القاضي أبو يعلى الصغير بحكاية ذلك وجهاً.

الوجه الثاني: أنه يزكي ذلك زكاة خلطة، صححه المجد، وزعم أن صاحب المعنى ضمه فيه، وإنما ضعف الأول.

والوجه الثالث: يضم إلى النصاب، فيزكيه زكاة ضم، وعلى هذا فهل الزيادة كنصاب منفرد، أو الكل نصاب واحد؟ على وجهين:

أحدهما: أنها كنصاب منفرد، ولولا ذلك لزكى النصاب عقيب تمام حوله بمحضته من فرض المجموع، ولم يزك زكاة انفراجه =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأمة الثلاثة (ح): مخالفة الأمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَفِيْمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ يُزَكِّيهِمَا زَكَاةُ خُلُطَةٍ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلٌ أَحَدُهُمَا أَخْرَجَ قِسْطَهَا نِصْفَ شَاةٍ، وَلَوْ مَلَكَ أَيْضًا أَرْبَعِينَ فِي رَبِيعٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا شَيْءَ سِوَى الشَّاةِ الْأَوَّلَى، عَلَى الثَّانِي شَاةٌ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ زَكَاةُ خُلُطَةٍ، ثَلَاثُ شَاةٍ لِأَنَّهَا ثَلَاثُ الْجَمِيعِ، وَفِيْمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ ثَلَاثِ شَيَاءٍ لِيَتِمَّ حَوْلُهَا، وَإِنْ مَلَكَ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ بَعْدَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا شَيْءَ سِوَى بِنْتِ مَخَاضٍ لِلأَوَّلَى، وَعَلَى الثَّانِي شَاةٌ، وَعَلَى الثَّلَاثِ سُدُسٌ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَفِيْمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فِي الْأَوَّلَى، خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بِنْتُ مَخَاضٍ لِيَتِمَّ حَوْلُهَا، وَسُدُسُهَا فِي الْخَمْسِ لِيَتِمَّ حَوْلُهَا، وَإِنْ مَلَكَ مَعَ ذَلِكَ سِتًّا فِي رَبِيعٍ:

فَفِي الْأَوَّلَى بِنْتُ مَخَاضٍ، وَفِي الْإِخْدَى عَشْرَةٌ لِيَتِمَّ حَوْلُهَا رُبْعٌ بِنْتُ لَبُونٍ وَنِصْفُ تُسْعِيهَا، وَعَلَى الثَّانِي لِكُلِّ مِنَ الْخَمْسِ، وَالسَّتْ شَاةٌ، لِيَتِمَّ حَوْلُهَا، وَعَلَى الثَّلَاثِ فِي الْخَمْسِ لِيَتِمَّ حَوْلُهَا سُدُسٌ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَفِي السَّتْ لِيَتِمَّ حَوْلُهَا سُدُسٌ بِنْتُ لَبُونٍ، وَإِنْ نَقَصَ الثَّانِي عَنْ نِصَابٍ وَلَمْ يُغَيِّرِ الْفَرَضَ فَلَا زَكَاةَ؛ لِأَنَّهُ وَقَصَّ.

وَقِيلَ: بَلْ زَكَاةُ خُلُطَةٍ كَأَجْنَبِيٍّ، فَفِي عِشْرِينَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ ثَلَاثُ شَاةٍ، وَفِي عَشْرٍ مِنَ الْبَقَرِ بَعْدَ أَرْبَعِينَ خَمْسُ مُسِنَّةٍ، وَفِي خَمْسٍ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سِتُّ رُبْعٍ، وَإِنْ غَيَّرَ الْفَرَضَ وَلَمْ يَتَلَفُ نِصَابًا، كَعَشْرٍ مِنَ الْبَقَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ، فَفِي الْأَوَّلَى لِيَتِمَّ حَوْلُهَا تَبِيعَ، وَفِي الْعَشْرِ زَكَاةُ خُلُطَةٍ رُبْعٌ مُسِنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ تَمَّ نِصَابُ الْمُسِنَّةِ فَأَخْرَجَ بِقِسْطِهَا.

وَقِيلَ - عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي -: لَا شَيْءَ، وَإِنْ غَيَّرَ الْفَرَضَ، وَتَلَفَ نِصَابًا وَجَبَتْ زَكَاةُهَا، وَقَدَّرَهَا يَنْبِيءُ عَلَى الْوُجُوهِ فِيْمَا إِذَا لَمْ يُغَيِّرِ الْفَرَضَ، فَعَلَى الْأَوَّلِ هُنَاكَ تَنْظُرُ هُنَا إِلَى زَكَاةِ الْجَمِيعِ، فَيَسْقُطُ مِنْهَا مَا وَجَبَ فِي الْأَوَّلِ، وَيَجِبُ الْبَاقِي فِي الثَّانِي، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي هُنَاكَ يُنْتَبَرُ مُسْتَقْبَلًا بِنَفْسِهِ، فَكَذَا هُنَا، وَعَلَى الثَّلَاثِ تَجِبُ زَكَاةُ خُلُطَةٍ، فَكَذَا هُنَا، فَفِي مِائَةِ شَاةٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ شَاةٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ شَاةٌ؛ لِأَنَّ فِي الْكُلِّ ثَانِيَيْنِ، وَالْمِائَةُ خَمْسَةُ أَسْبَاعِ الْكُلِّ، فَحِصَّتْهَا مِنْ فَرَضِهِ خَمْسَةُ أَسْبَاعِهِ، وَإِنْ مَلَكَ مِئَةً أُخْرَى فِي رَبِيعٍ فَبِهَا شَاةٌ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ شَاةٌ وَرُبْعٌ؛ لِأَنَّ فِي الْكُلِّ ثَلَاثَ شَيَاءٍ، وَالْمِائَةُ رُبْعُ الْكُلِّ وَسُدُسُهُ، فَحِصَّتْهَا مِنْ فَرَضِهِ رُبْعُهُ وَسُدُسُهُ، وَفِي إِخْدَى وَثَمَانِيَيْنِ شَاةٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ، وَعَلَى الثَّلَاثِ شَاةٌ وَإِخْدَى وَارْتَبَعُونَ جُزْءًا مِنْ مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ شَاةٍ، كَخَلِيطٍ، وَفِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثَانِيَانِ، أَوْ شَاةٌ أَوْ شَاةٌ وَنِصْفُ، وَفِي خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ بَعْدَ عِشْرِينَ بَعِيرًا شَاةٌ عَلَى الثَّانِي، زَادَ الشَّيْخُ: وَالْأَوَّلُ.

وَعَلَى الثَّلَاثِ خَمْسُ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، زَادَ ابْنُ تَعِيمٍ: وَالْأَوَّلُ، وَفِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ بَعْدَ خَمْسِينَ تَبِيعَ عَلَى الثَّانِي، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مُسِنَّةٍ عَلَى الثَّلَاثِ.

وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ لَا يَجِبُ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي فِي الْأَوَّلِ إِلَى إِيحَابٍ مَا يَنْقُصُ مِنْ بِنْتِ مَخَاضٍ بَعْدَ اسْقَاطِ أَرْبَعِ شَيَاءٍ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ، وَفِي الثَّانِيَةِ إِلَى إِيحَابٍ فَرَضِ نِصَابٍ عَمَّا دُونَهُ، فَلِهَذَا قَالَ: الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَصَحُّ، لِغَدَمِ أَطْرَادِ الْأَوَّلِ، وَضَعْفِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْرُدُ الْأَجْنَبِيَّ الْمُخَالِطَ بِالْإِيحَابِ عَنْ مَالِ خَلِيطِهِ، فَسَأَلَ الْوَاحِدِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هُما مِلْكُهُ بَغْضِهِ إِلَى بَعْضِ أَوَّلَى مِنْ خَلِيطٍ إِلَى خَلِيطٍ، وَبِهَذَا ضَعُفَ فِي الْمَغْنَى الْوَجْهُ الثَّانِي.

وَقَالَ ابْنُ تَعِيمٍ: فِيْمَا يَغْيَرُ الْفَرَضَ وَلَمْ يَتَلَفُ نِصَابًا: عَلَيْهِ زَكَاةُ خُلُطَةٍ، قَطَعَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا. قَالَ: وَقَالَ: إِنْ كَانَ يَتَلَفُ نِصَابًا وَجَبَ فِيهِ زَكَاةُ انْفِرَادٍ، فِي وَجْهِ، وَخُلُطَةٍ، فِي آخَرٍ، وَلَا يَضُمُّ إِلَى الْأَوَّلِ فِيْمَا فِيهِمَا وَجْهًا وَاحِدًا إِذَا كَانَ الضَّمُّ يُوجِبُ تَغْيِيرَ جِنْسِ الزَّكَاةِ أَوْ نَوْعِهَا، كَثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ بَعْدَ خَمْسِينَ، فَجِبَ إِذَا تَبِيعَ أَوْ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ مُسِنَّةٍ، وَلَا تَجِبُ الْمُسِنَّةُ.

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا يَجِبُ ضَمُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، وَيُخْرَجُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي مَا بَقِيَ مِنْ زَكَاةِ الْجَمِيعِ، فَجِبَ هَاهُنَا الْمُسِنَّةُ قَالَ وَهُوَ أَحْسَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= وهذا قول أبي الخطاب في انتصاره وصاحب المحرر.

والثاني: أنه نصاب واحد، وهو ظاهر كلام القاضي، وابن عقيل، وصاحب المغني، وهو الأظهر.

واستطرد في ذلك وأطال وأجاد، وذكر فوائد الاختلاف في مسائل كثيرة، فرحمه الله ما أكثر تحقيقه، وأغزر علمه.

فهذه ست مسائل قد صححت بعون الله تعالى.

فَصْلٌ

مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً فِي بَلَدٍ وَأَرْبَعُونَ فِي بَلَدٍ آخَرَ، وَبَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ، لِرَمَةِ شَاتَانِ، وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ بَلَدٍ عَشْرُونَ فَلَا زَكَاةَ، هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، نَقَلَهُ الْأَنْزَمِيُّ وَغَيْرُهُ، فَمَجَّلَ التَّفَرُّقَةَ فِي الْبَلَدَيْنِ كَالْتَّفَرُّقَةِ فِي الْمَلَكَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَثَرُ اجْتِمَاعِ مَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ كَمَالِ الْوَاحِدِ، كَذَا فِي الْاِفْتِرَاقِ الْفَاحِشِ فِي مَالِ الْوَاحِدِ يَجْعَلُهُ كَالْمَالَيْنِ، وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

وَعِنْدَنَا مَنْ جَمَعَ أَوْ فَرَّقَ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ، وَلَئِنْ كُلُّ مَالٍ يَنْبَغِي تَفَرُّقُهُ بِلَدَيْهِ، فَتَعَلَّقَ الْوَجُوبُ بِهِ. وَعَنْهُ: الْكُلُّ كَسَائِمَةٍ مُجْتَمِعَةٍ فِي الْمَسَالَتَيْنِ (و) لِلْعُمُومِ، وَكَمَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (ع) وَكَغَيْرِ السَّائِمَةِ (ع).

اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ، وَحَمَلَ كَلَامَ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّ السَّاعِيَ لَا يَأْخُذُهَا، فَأَمَّا رَبُّ الْمَالِ فَيُخْرِجُ إِذَا بَلَغَ مَالَهُ نِصَابًا، ثُمَّ ذَكَرَ رَوَايَةَ الْمُيَمُونِيِّ وَحَبْلٍ: لَا يَأْخُذُ الْمُسَدَّقُ مِنْهَا شَيْئًا، وَهُوَ إِذَا عَرَفَ ذَلِكَ وَضَبَطَهُ أَخْرَجَ، كَذَا قَالَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَمَا رَوَى الْأَنْزَمِيُّ أَقُولُ، وَلَوْ جَازَ أَنَّهُ يُخْرِجُهُ إِذَا ضَبَطَهُ وَعَرَفَهُ لَجَازَ أَنْ لَا يُعْطِيَ عَنْ ثَمَانِينَ شَاتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ شَاةٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مِنْهُ شَاتَيْنِ وَجِبَ أَنْ يُعْطِيَ شَاةً، كَذَا قَالَ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ رَوَاتَيْنِ، كَالْمَالِ شَيْئًا، قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ.

وَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ تَكْفِي شَاةٌ، يَبْلُغُ أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّهُ حَاجَةٌ، وَقِيلَ بِالْقِسْطِ. وَمَنْ لَهُ سِتُونَ شَاةً فِي كُلِّ بَلَدٍ عَشْرُونَ خُلْطَةً بَعِشْرِينَ لِآخَرَ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَعَلَى الْأَشْهَرِ تَجِبُ ثَلَاثُ شَيْئًا، عَلَى رَبِّ السَّتِينِ شَاةٌ وَنِصْفُ، وَعَلَى كُلِّ خُلْطٍ نِصْفُ شَاةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ، أَوْ كَانَ وَفُلْنَا بِرَوَايَةِ: اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ، فَقَبِي الْجَمِيعِ شَاةٌ، نِصْفُهَا عَلَى رَبِّ السَّتِينِ، وَعَلَى كُلِّ خُلْطٍ سُدُسُ شَاةٍ، هَذَا قَوْلُ الْأَصْحَابِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ضَمًّا لِمَالِ كُلِّ خُلْطٍ إِلَى مَالِ الْكُلِّ، فَيَصِيرُ كَمَالٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: فِي الْجَمِيعِ شَاتَانِ وَرَبْعٌ، عَلَى رَبِّ السَّتِينِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ شَاةٍ؛ لِأَنَّهُا مُخَالِطَةٌ لِعِشْرِينَ خُلْطَةً وَنِصْفُ، وَالْأَرْبَعِينَ بِجِهَةِ الْمَلِكِ، وَحِصَّةُ الْعِشْرِينَ مِنْ زَكَاةِ الثَّمَانِينَ رُبْعٌ شَاةٍ، وَعَلَى كُلِّ خُلْطٍ نِصْفُ شَاةٍ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلْعِشْرِينَ فَقَطْ. وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَاحْتِجَّ هُوَ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَبْلُغَ مَالُ كُلِّ خُلْطَةٍ نِصَابًا، فَلَوْ كَانَتْ كُلُّ عِشْرِينَ مِنَ السَّتِينِ خُلْطَةً بَعِشْرَ لِرَمَةِ شَاةٍ.

وَلَا يَلْزَمُ الْخُلْطَاءُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِطُوا فِي نِصَابٍ. وَلَوْ ضُمَّ مَالُ الْخُلْطِ إِلَى مَالٍ مُتَفَرِّدٍ لَخُلِطَ، أَوْ إِلَى مَالٍ خُلِطَ خُلْطُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ، وَلَصَحَّتِ الْخُلْطَةُ اخْتِيَارًا بِالْجَمْعِ.

وَقَالَ الْأَمْدِيُّ بِهَذَا الْوَجْهِ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ كُلَّ خُلْطٍ رُبْعٌ شَاةٍ، لِمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ مَالَ الْوَاحِدِ يُضْمُّ. وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: فِي الْجَمِيعِ ثَلَاثُ شَيْئًا، عَلَى رَبِّ السَّتِينِ شَاةٌ وَنِصْفُ، جَعَلًا لِلْخُلْطَةِ قَاطِعَةً بَعْضُ مِلْكِهِ عَنْ بَعْضٍ، بِحَيْثُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ آخَرُ مُتَفَرِّدًا أُعْتَبِرَ فِي تَرْكِيبِهِ وَحْدَهُ، وَعَلَى كُلِّ خُلْطٍ نِصْفُ شَاةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِطْ سِوَى عِشْرِينَ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: تَفْرِيقُ مِلْكِ الْوَاحِدِ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَصْلَانَا، بِدَلِيلِ تَفَرُّقِهِ فِي الْبُلْدَانِ وَلَوْ لَمْ يُخَالِطْ رَبُّ السَّتِينِ مِنْهَا إِلَّا بَعِشْرِينَ لِعِشْرِينَ لِآخَرَ، فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي الْجَمِيعِ شَاةٌ، عَلَى رَبِّ السَّتِينِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا، وَعَلَى رَبِّ الْعِشْرِينَ رُبْعُهَا، وَعَلَى الثَّانِي، عَلَى رَبِّ السَّتِينِ فِي الْأَرْبَعِينَ الْمَفْرَدَةِ ثَلَاثُ شَاةٍ، ضَمًّا إِلَى بَقِيَّةِ مِلْكِهِ، وَفِي الْعِشْرِينَ رُبْعٌ شَاةٍ، ضَمًّا لَهَا إِلَى بَقِيَّةِ مَالِهِ الْأَرْبَعِينَ الْمَفْرَدَةِ، وَالْيَا عِشْرِينَ الْآخَرَ، لِمُخَالِطَتِهَا، بَعْضُهُ وَصَفًا، وَبَعْضُهُ مِلْكًا، وَعَلَى رَبِّ الْعِشْرِينَ نِصْفُ شَاةٍ، وَذَكَرَهُ فِي التَّلْخِيسِ.

وَيُتَوَجَّهُ عَلَى الثَّلَاثِ، كَالْأَوَّلِ هُنَا، وَعَلَى الرَّابِعِ فِي الْأَرْبَعِينَ الْمُخْتَلِطَةِ شَاةً، بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَفِي الْأَرْبَعِينَ الْمَفْرَدَةِ شَاةٌ، عَلَى رَبِّهَا، وَمَنْ لَهُ خَمْسُونَ وَعِشْرُونَ بَعِيرًا كُلُّ خَمْسِ خُلْطَةٍ بِخَمْسِ لِآخَرَ، فَعَلَى الْأَوَّلِ عَلَيْهِ نِصْفُ حَقَّةٍ، وَعَلَى كُلِّ خُلْطٍ عَشْرُهَا، وَعَلَى الثَّانِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بَنَتْ مَخَاضٍ، وَعَلَى كُلِّ خُلْطٍ شَاةٌ، وَعَلَى الثَّلَاثِ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بَنَتْ

مَخَاضٍ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ سُدُسٌ، وَعَلَى الرَّابِعِ عَلَيْهِ خَمْسُ شِئَاءٍ وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ شَاءٌ، وَعَنِ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ: الضَّمُّ مُطْلَقًا وَعَدَمُهُ.

فَصْلٌ

وَلَا أَثَرٌ لِلخَلِيطَةِ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ (و م) فِي غَيْرِ الْمَسَاقَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤَثَّرُ إِلَّا ضَرَارًا بِرَبِّ الْمَالِ، لِعَدَمِ الْوَقْفِ فِيهَا، بِخِلَافِ السَّائِمَةِ.
وَعَنْهُ: تُؤَثَّرُ خَلِيطَةُ الْأَعْيَانِ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ (و ش).
وَقِيلَ: وَخَلِيطَةُ الْأَوْصَافِ.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: نَقَلَ خَبْلٌ: تَضَمَّنَ كَالْمَوَاشِيِّ فَقَالَ: إِذَا كَانَا رَجُلَيْنِ لِهَذَا مِنَ الْمَالِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الذَّهَبِ، وَالْوَرَقِ فَعَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ بِالْحِصْنِ، فَيُعْتَبَرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اتِّخَاذُ الْمَوْلَى وَمَرَافِقُ الْمَلِكِ.
وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الْأَجْرِيُّ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَخَصَّصَهَا الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ.

فَصْلٌ

وَالسَّاعِي أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ أَيْ الْخَلِيطَيْنِ شَاءً، مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَعْدَ قَسْمِهِ فِي خَلِيطَةِ أَعْيَانٍ مَعَ بَقَاءِ التَّصْيِيئِ، وَقَدْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَفِي الْمَجْرَدِ: لَا، وَلَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا عَدَمُ الْحَاجَةِ، فَيُتَوَجَّهُ بِهِ اخْتِيَارُ الْحَاجَةِ لِأَخَذِ السَّاعِي، وَمَنْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ كَلِمَتِي وَمَكَاتِبُ لَا أَثَرٌ لِخَلِيطَتِهِ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ (و)؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي خَلِيطَتَيْنِ يُمْكِنُ رَجُوعُ كُلِّ مِثْلِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا مُشَقَّةٌ لِنَذْرِهِمَا، وَحَيْثُ جَازَ الْأَخْذُ فَلِإِنِ الْمَأْخُودَ مِنْهُ يَرْجِعُ عَلَى خَلِيطِهِ بِقِيَمَةِ حِصَّتِهِ (و) يَوْمَ أَخَذَتْ مِنْهُ، لِزَوَالِ مِلْكِهِ إِذَا، فَيَرْجِعُ بِالْقِسْطِ الَّذِي قَابَلَ مَالَهُ مِنَ الْمَخْرُجِ، فَلِذَا أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ رَبِّ الثُّلُثِ رَجَعَ بِقِيَمَةِ ثُلُثِي الْمَخْرُجِ عَلَى شَرِيكِهِ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْآخَرِ رَجَعَ بِقِيَمَةِ ثُلُثِهِ، فَيَرْجِعُ رَبُّ عَشْرَةِ أَعْبَرَةٍ أَخَذَتْ مِنْهُ بَنَتْ مَخَاضَ عَلَى رَبِّ الْعِشْرِينَ بِقِيَمَةِ ثُلُثَيْهَا، وَبِالْعَكْسِ بِقِيَمَةِ ثُلُثَيْهَا.

وَبَثْلَايْنِ مِنَ الْبَقَرِ عَلَى رَبِّ أَرْبَعِينَ بِأَرْبَعَةِ أَسْتَبَاعٍ تَبِيعَ وَمُسْنَةٍ، وَبِالْعَكْسِ بِثَلَاثَةِ أَسْتَبَاعِهِمَا.
وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ فِي الْقِيَمَةِ مَعَ بَيْتِهِ وَعَدَمُ بَيْتِهِ إِذَا احْتَمَلَ الصَّدَقَ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ غَارِمٌ، وَقَدْ ثَبَتَ التَّرَاجُعُ فِي شَرَكَةِ الْأَعْيَانِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَالِ، كَشَاؤُهُ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَكَذَا مِنْ بَيْنَهُمَا ثَمَانُونَ شَاءَ يَصْنِفِينَ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا دِينَ بِقِيَمَةِ عِشْرِينَ مِنْهَا، فَعَلَيْهِمَا شَاءً، عَلَى الْمَدِينِ ثُلُثُهَا، وَعَلَى الْآخَرِ ثُلُثُهَا.

فَصْلٌ

وَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْوَاجِبِ بِلَا تَأْوِيلٍ، كَأَخْذِهِ عَنْ أَرْبَعِينَ مُخْتَلِطَةً شَاتَيْنِ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا، وَعَنْ ثَلَاثِينَ بَعِيرًا جَدَمَةً، رَجَعَ عَلَى خَلِيطِهِ فِي الْأُولَى بِقِيَمَةِ يَنْصَبُ شَاءً، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقِيَمَةِ يَنْصَبُ بَنَتْ مَخَاضَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ ظَلَمٌ، فَلَا يَجُوزُ رَجُوعُهُ عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ (و) وَأُطْلِقَ شَيْخُنَا فِي رَجُوعِهِ عَلَى شَرِيكِهِ قَوْلَيْنِ، وَمُرَادُهُ لِلْعُلَمَاءِ، قَالَ: أَظْهَرُهُمَا يَرْجِعُ.
وَقَالَ فِي الْمَطَالِمِ الْمُشْتَرَكَةِ: تَطْلُبُ مِنَ الشَّرَكَاءِ، يَطْلُبُهَا الْوَلَاءُ أَوِ الظُّلْمَةُ مِنَ الْبُلْدَانِ أَوِ التَّجَارِ أَوِ الْحَصِيجِ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَالْكَفْلُ السُّلْطَانِيَّةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، عَلَى الْأَنْفُسِ أَوِ الْأَمْوَالِ أَوِ الدُّوَابِّ: يَلْزَمُهُمُ التِّزَامُ الْعَدْلُ فِي ذَلِكَ، كَمَا يَلْزَمُ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِحَقٍّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْتَنِعَ أَحَدٌ مِنْ آذَانِ قِسْطِهِ مِنْ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يُؤْخَذُ قِسْطُهُ مِنَ الشَّرَكَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْفَعْ الظُّلْمَ عَنْهُ إِلَّا بِظُلْمِ شَرِكَائِهِ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ فِيهِ غَيْرَهُ، كَمَنْ يُوَلِّي أَوْ يُوَكِّلُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ وَيَأْمُرُهُ بِعَدَمِ الظُّلْمِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَهُ، وَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَدْلَ فِي هَذَا الظُّلْمِ، وَلِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَرْضَى بِالتَّخْصِيسِ، وَلِأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى أَخْذِ الْجَمِيعِ مِنَ الضَّمَمَاءِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ اخْتِاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى جَمْعِ مَالٍ لَذَفَعَ عَدُوُّ كَافِرٍ لَزِمَ الْقَاوِرُ الْأَشْتِرَاكُ، فَهَذَا أَوَّلِي، فَهَنْ تَغَيَّبَ أَوْ امْتَنَعَ وَأَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ حِصَّتَهُ، رَجَعَ عَلَى مَنْ آذَى عَنْهُ، فِي الْأَطْلَحِ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّرَ تَبَرُّعًا.

وَلَا شُبُهَةٌ عَلَى الْأَخِي فِي الْأَخِي، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ، كَعَامِلِ الزَّكَاةِ، وَنَازِلِ الْوَقْفِ، وَالْوَصِيِّ، وَالْمُضَارِبِ، وَالشَّرِيكِ، وَالْوَكِيلِ، وَسَائِرِ مَنْ تَصَرَّفَ لِغَيْرِهِ بِوَلَايَةٍ أَوْ وَكَالَةٍ، إِذَا طَلَبَ مِنْهُ حِصَّةٌ، مَا يَتَوَبَّ ذَلِكَ الْمَالُ مِنَ الْكَفْلِ، فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ يُؤَدُّوا ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ، بَلْ إِنْ كَانَ لَمْ يُؤَدُّهُ، أَخَذَ الظُّلْمَةُ أَكْثَرَ وَجِبَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حِفْظِ الْمَالِ، وَلَوْ قُدِّرَ غَيْبَةُ الْمَالِ، فَاقْتَرَضُوا عَلَيْهِ، أَوْ

أَدُّوا مِنْ مَالِهِمْ، رَجَعُوا بِهِ، وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ.

وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ لَزِمَ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا رَبُّ الْعِبَادِ.

قَالَ: وَغَايَةُ هَذَا أَنْ يُشْبِهَ بِغَضَبِ الْمَشَاعِ، فَالْغَايِبُ إِذَا قُبِضَ مِنَ الْمُشْتَرِكِ نَصِيبَ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مَالِ ذَلِكَ الشَّرِيكِ، فِي الْأَظْهَرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْإِثْنَيْنِ بِأَخٍ وَكَذَّبَهُ أَخُوهُ لَزِمَ الْمُقْرَأُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمُقْرَأِ بِهِ مَا فَضَلَ عَنْ حَقِّهِ، وَهُوَ السُّدُسُ، فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، جَعَلُوا مَا غَضَبَهُ الْأَخُ الْمُنْكَرُ مِنْ مَالِ الْمُقْرَأِ بِهِ خَاصَّةً لِأَجْلِ النَّيَّةِ.

وَكَذَا هُنَا إِنَّمَا قُبِضَ الظَّالِمُ عَنْ ذَلِكَ الْمَطْلُوبِ لَمْ يَقْصِدْ اخْتِذَ مَالِ الدَّافِعِ، لَكِنْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي غَضَبِ الْمَشَاعِ: مَا قُبِضَهُ الْغَايِبُ يَكُونُ مِنْهُمَا، اعْتِبَارًا بِصُورَةِ الْقَبْضِ، وَيَكُونُ التَّنْصِفُ الَّذِي غَضَبَهُ الْأَخُ الْمُنْكَرُ مِنْهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

قَالَ: وَمِنْ صُورَةٍ عَلَى مَالٍ وَأَكْرَهُ أَقَارِبَهُ أَوْ جِيرَانَهُ أَوْ أَصْدِقَاءَهُ أَوْ شُرَكَاءَهُ عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا عَنْهُمْ فَلَهُمْ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا لِأَجْلِهِ وَلَا جُلَّ مَالِهِ، وَالطَّالِبُ مَقْصُودُهُ مَالُهُ لَا مَالُهُمْ، وَاحْتِجَّ بِقِصَّةِ ابْنِ اللَّيْثَةِ، وَقَالَ: فَلَمَّا كَانُوا إِنَّمَا أُعْطُوا وَأَهْدُوا إِلَيْهِ لِأَجْلِ وَلَئِيهِ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ الْمُسْتَحَقِّ لِأَهْلِ الصَّدَقَاتِ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ أَمْوَالِهِمْ قُبِضَ، وَلَمْ يُخْصَصْ بِهِ الْعَامِلُ، فَكَذَا مَا قُبِضَ بِسَبَبِ مَالِ بَعْضِ النَّاسِ، فَعَنَّا يُخْصَبُ مَا أُعْطِيَ لِأَجْلِهَا فَهُوَ مَغْنَمٌ وَنَمَاءٌ لَهَا، لَا لِمَنْ أَخَذَهُ، فَمَا أَخَذَ لِأَجْلِهَا فَهُوَ مَغْرَمٌ مِنْهَا، لَا عَلَى مَنْ أَعْطَاهُ، وَكَذَا مَنْ لَمْ يُخْلَصْ مَالٌ غَيْرُهُ مِنَ التَّلَفِ إِلَّا بِمَا أَذَى عَنْهُ رَجَعَ بِهِ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ مُحَسَّنٌ، وَيَأْتِي هَذِهِ الْمَسَائِلُ فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَصَلَّ

وَإِنْ أَخَذَهُ بِتَأْوِيلٍ، كَأَخْذِهِ صَحِيحَةٍ عَنْ مِرَاضٍ، أَوْ كَبِيرَةٍ عَنْ صِغَارٍ، أَوْ قِيَمَةِ الْوَاجِبِ، رَجَعَ عَلَيْهِ (و) لِأَنَّ السَّاعِي نَائِبُ الْإِمَامِ فَعَلَهُ كَفَعَلِهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فَلَا يَنْقُضُ، كَمَا فِي الْحَاكِمِ.

قَالَ الشَّيْخُ: مَا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ وَجَبَ دَفْعُهُ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ، وَاقْتَصَرَ غَيْرُهُ عَلَى أَنْ يَعْلَمَهُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ سَائِعٌ نَائِفٌ، فَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ، لِسَوَاهِيهِ.

وَفِي الْخِلَافِ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ: مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ بِمَا يَقْتَضِي أَنْ الْمَخَالَفَ لَهُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَهُمْ الْحَنَفِيُّ وَافْتَقُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا أَخَذَ الْقِيَمَةَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالْحِصَّةِ مِنْهَا.

وَقَالَ أَبُو الْعَالِي: إِنْ أَخَذَ الْقِيَمَةَ وَجَّازَ أَخَذَهَا رَجَعَ بِنِصْفِهَا، إِنْ قُلْنَا الْقِيَمَةَ أَصْلًا، وَإِنْ قُلْنَا بِذَلِكَ فَيَنْصَفُ قِيَمَةَ الشَّأِ؛ وَإِنْ لَمْ تُجْزِ الْقِيَمَةُ فَلَا رُجُوعٌ، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنْ أَخَذَ السَّاعِي فَوْقَ الْوَاجِبِ، بِتَأْوِيلٍ، أَوْ أَخَذَ الْقِيَمَةَ، أَجْزَأَتِ فِي الْأَظْهَرِ، وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَإِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ يَقْتَضِي الْإِجْرَاءَ وَلَوْ اعْتَقَدَ الْمَأْخُودُ، مِنْهُ عَدَمُهُ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْفَصْلِ، وَصَوَّبَ فِيهِ شَيْخُنَا الْإِجْرَاءَ وَجَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَالصَّلَاةِ خَلْفَ تَارِكِ شَرْطٍ عِنْدَ الْمَأْمُومِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ طَلَبَهَا مِنْهُ فَكَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ، وَسَبَقَ كَلَامُ الشَّيْخِ، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ طَرِيقِ الْحُكْمِ خِلَافَ فَيَمْنُ حَكِيمٌ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ اعْتِقَادُو.

وَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي فَرْضًا مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُخْتَلِفٌ هَلْ هُوَ عَنِ الْخِلَاطَيْنِ أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا، عَمِلَ كُلُّ فِي التَّرَاجُعِ بِمَقْتَضَى مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَقْضَ فِيهِ لِإِعْمَالِ السَّاعِي، فَيَعْشُرُونَ خُلْطَةً لِسِتْنَيْنِ فِيهَا رُبْعُ شَاةٍ، فَإِذَا أَخَذَ الشَّاةَ مِنَ السِّتْنَيْنِ رَجَعَ رُبْعُهَا بِرُبْعِ الشَّاةِ (هـ م) وَإِنْ أَخَذَهَا مِنَ الْعِشْرَيْنِ رَجَعَ رُبْعُهَا بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهَا، لَا بِقِيَمَتِهَا كُلِّهَا (هـ م) وَهَذِهِ الصُّورَةُ إِنْ وَقَعَتْ قِتَادَةً؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةَ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْأَكْثَرُ.

وَلَا تَسْقُطُ زِيَادَةُ مُخْتَلَفٍ فِيهَا بِأَخْذِ السَّاعِي مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ، كَوَائِدَ وَعِشْرَيْنَ خُلْطَةً بَيْنَهُمَا، تَلَفَ سِتُونَ عَقِبَ الْحَوْلِ فَأَخَذَ نِصْفَ شَاةٍ، بِنَاءً عَلَى تَعَلُّقِ الزُّكَاةِ بِالنَّصَابِ، وَالْعَقْرِ وَجَعَلًا لِلْخُلْطَةِ، وَالتَّلَفِ تَأْيِيدًا لِرُبْعِهَا إِخْرَاجَ نِصْفِ شَاةٍ، وَمَذْهَبُ

(هـ) يلزمهما إخراج شاة؛ لأن الواجب عنده شاتان، سقط بالتلف نصف، واحدة؛ لأنه يعلق الوجوب بالتصايب دون العفو، كذا ذكر هذه المسألة، والتي قبلها في منتهى الغاية، ومقتضى ما ذكره في الثانية: ولو كان ما أخذه في الأولى يراه عنهما أو عن أحدهما، وهذا خلاف ظاهر ما ذكره هو وغيره في المسألة الأولى.

والساعي في هاتين المسألتين يقول: أنا أعلم الخلاف في هذا، وأنا اجتهد فيه، والواجب في هذا المال دون هذا، والواجب كذا لا أكثر، فأخذه لفرص.

وفعله وقوله واجتهد، في مختلف فيه، فينبغي أن لا يخالف ولا ينقص، كالمسألة الأولى، وكبقية مسائل الاجتهاد، لا سيما قول الشيخ: ما أداه اجتهد إليه وجب دفعه، وصار بمنزلة الواجب قعين وجوب دفع ما طلبه يمنع وجوب غيره، وإلا فلو بقي غيره واجبا لم يتعين؛ لأن باذله يكون باذلا للواجب، ومن بذل الواجب لزم قبوله ولا تبعه عليه.

ثم على ما ذكره صاحب المحرر في المسألة الثانية يأخذ ولادة الأمر الزكاة من إنسان طول عمره.

ثم يؤخذ بعد ذلك بالقدر الزائد عن جميع ما مضى، بل ويتعد موته، ولا سبيل إلى استيفار الأمر، وهذا لا نظير له، ونظير المسألة الجزئية، فيأخذ ولادة الأمر الجزئية من إنسان طول العمر، ثم يطالب بالقدر الزائد عن جميع ما مضى، بل ويتعد موته، بل، والآباء وإن علوا، وهذا ظاهر الفساد، ويأتي في الصنف الثالث من الزكاة أن العامل إذا أسقط أو أخذ دون ما يعتقد المالك يلزم المالك الإخراج، زاد في الأحكام السلطانية: فيما بينه وبين الله، فهذا يدل أن المالك إن لم يعتقد شيئا لم يلزم شيء، ويعمل برأي العامل، وإن اعتقد لزمه بينه وبين الله، على ما ذكره القاضي، فلا يستقص اجتهد العامل ظاهرا، وعلى ظاهر كلام غير القاضي يلزم مطلقا.

وسبق كلام شيخنا في هذا الفصل، ويأتي هناك: إذا اجتهد رب المال وأخرج وقد فات وقت مجيء الساعي لا يعتبر اجتهد رب المال، فأولى أن لا يغير اجتهد الساعي هنا، ولهذا السبب - والله أعلم - لم يذكر الأصحاب رحمهم الله هاتين المسألتين.

وهذا أشبه إذا رأى الإمام تعزيز واحد قدرا معينا فعله أو لا، هل لغيره الزيادة عليه؟ وسيأتي في التعزيز إن شاء الله تعالى.

ومن أخرج منهما فوق الواجب لم يرجع بزيادة.

قال صاحب المحرر: عقد الخلطة جعل كل واحد منهما كالأذن لخلطيه في الإخراج عنه، وكذا ذكر ابن تيميم عن ابن حامد: يجزئ إخراج أحدهما بلا إذن الآخر، حضر أو غاب.

واختار صاحب الرعاة: لا يجزئ، وسبق في المضاربة: لا زكاة في المنصوص بلا إذن؛ لأنه وقاية، فدل أنه يجوز لولا المانع، ولعل كلامهم في إذن كل شريك للآخر في إخراج ذكابه يوافق ما اختاره في الرعاة، ويشبه هذا أن عقد الشركة يفيد التصرف بلا إذن صريح، على الأصح، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

باب زكاة الزرع والثمر

وحكم بيع المسلم وإجارته وإعارته من الدمي العقار وغيره، وزكاة العسل ونحو ذلك

وتضمنين أموال العُشْرِ والخَرَج

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ مُدْخَرٍ، نَقْلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَكَذَا نَقَلَ صَالِحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ: مَا كَانَ يَكُنَالُ وَيُدْخَرُ، وَيَقَعُ فِيهِ الْفَقِيرُ، فَعِيهِ الْعُشْرُ، وَمَا كَانَ مِثْلَ الْقَتَاءِ، وَالْحِثَارِ، وَالرَّيَاحِينِ، وَالْبَصَلِ، وَالرُّمَّانِ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَسَاعَ وَيَحُولَ عَلَى تَمِيهِ حَوْلَ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهِ آخَرُونَ.

وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ: مِنْ حَبِّ وَثْمَرٍ، كَالْحُبُوبِ، وَالثَّمَرِ، وَالزُّبَيْبِ، وَاللُّوزِ، وَالْفُسْتَقِ، وَالْبُنْدُقِ، وَالسُّمَّاقِ، وَالْبُزُورِ، نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى الزَّكَاةِ فِي اللَّوزِ، وَعَلَّلَ أَنَّهُ مَكِيلٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا تَجِبُ فِي حَبِّ الْقَوْلِ كَحَبِّ الرُّشَادِ وَحَبِّ الْفُجْلِ، وَالْقُرْطِمِ، وَالْأَبَازِيرِ كَالْكُسْفَرَةِ، وَالْكُمُونِ، وَالْبُزُورِ، وَكَبْذَرِ الْقَتَاءِ، وَالْحِثَارِ، وَبُزْرِ الرَّيَاحِينِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِقَوْتٍ وَلَا أَذْمٍ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا بَزْرُ الْيَقُطِينِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: مِنَ الْمَقَاتِلِ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى، وَيُخْرِجُ الصَّغْتَرُ، وَالْأَشْنَانُ وَنَحْوَهُمَا، وَحَبِّ ذَلِكَ عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَكَذَا كُلُّ وَرَقٍ مَقْصُودٍ، كَوَرَقِ السَّدْرِ، وَالْحِطْمِيِّ، وَالْأَسِ.

وَلَا زَكَاةُ فِي الْأَشْهَرِ فِي الْجُوزِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ مَعْدُودٌ.

وَالثَّيْنِ، وَالْمِشْمِشِ، وَالثَّوْتِ وَقَصَبِ السُّكَّرِ، وَكَذَا الْعُنَابِ، وَجَزَمَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْكَافِي بِالزَّكَاةِ فِيهِ، وَهَذَا أَظْهَرَ، فَالْثَّيْنِ، وَالْمِشْمِشِ، وَالثَّوْتِ مِثْلُهُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الثَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُدْخَرُ كَالثَّمَرِ.

وَهَلْ تَجِبُ فِي الزُّيْتُونِ (و هـ م) اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَغَيْرُهُمَا، أَمْ لَا (و ش) اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمْ، فِيهِ رَوَايَتَانِ؟ (م ١) ^(١).

وَكَذَا الْقُطْنُ (م ٢) ^(٢)، فَإِنَّ لَمْ تَجِبْ فِيهِ (و م ش)، وَجَبَتْ فِي حَبِّهِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَقَدَّمَ ابْنُ تَمِيمٍ عَدَمَ الْوُجُوبِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل تجب في الزيتون؟ اختاره القاضي وصاحب المحرر، وغيرهما، أم لا؟ اختاره الخرقى وأبو بكر، والشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمْ، فِيهِ رَوَايَتَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والتلخيص، والرعايتين، والحاويين، والفائق، والزركشي وتجريد العناية، وغيرهم:

إحداهما: لا زكاة فيه، وهو الصحيح، اختاره الخرقى، وأبو بكر، والشَّيْخُ الموفق، والشارح، والقاضي في التعليق، قاله الزركشي.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا أصح، وقدمه في الكافي، والمقنع، والهادي.

والرواية الثانية: تجب فيه، صححها ابن عقيل في الفصول، والشَّيْخُ الرَّايزِيُّ في المبهج، وأبو المعالي في الخلاصة، واختاره القاضي، والمجد في شرحه، وجزم به ابن عقيل في التذكرة، والشَّيْخُ الرَّايزِيُّ في الإيضاح، وقدمه ابن تميم في مختصره.

قلت: وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا القطن).

يعني: أنه كالزيتون، فيه الروايتان المطلقتان، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والتلخيص، والمحرر، والرعايتين، والحاويين، والفائق وتجريد العناية، وغيرهم، وحكماهما في الإيضاح وجهين.

أحدهما: لا تجب فيه، وهو الصحيح اختاره أبو بكر، والقاضي في التعليق، وهو ظاهر كلام الخرقى، واختاره الشَّيْخُ، والشارح.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا أصح، وقدمه في المغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشرح، وغيرهم.

والرواية الثانية: تجب فيه، اختارها ابن عقيل، وصححها في المبهج، والخلاصة، وجزم بها في الإفادات وقدمها ابن تميم، وابن رزين في شرحه، وهو الصواب.

وَالْكُتَّانُ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَكَذَا الْقَنْبُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: إِنْ وَجِبَتْ فِيهِ فَيُفِيهِمَا احْتِمَالَانِ (م ٣) (١).

وَالرَّوَابِتَانِ فِي الزُّعْفَرَانِ (م ٤) (٢).

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ وَغَيْرُهُ: لَا تَجِبُ (و ش م) وَلَعَلَّهُ اخْتَارَ الْأَكْثَرَ، وَيُخْرَجُ [عَلَيْهِ الْعُصْفَرُ، وَالْوَرَسُ، وَالنِّيلُ، قَالَ

الْحُلَوَانِيُّ: وَالْفَوْءُ].

وَفِي الْحِنَاءِ الْخِلَافُ (م ٥) (٣).

وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ مَكِيلٍ مُذْخَرٍ، كَبَقِيَّةِ الْفَوَاكِهِ (هـ)، وَالْحُضْرِ (هـ)، وَالْبُقُولِ (هـ)، كَالزُّهْرِ، وَالزُّوقِ (و) وَطَلْعِ الْفُحَّالِ (و)، وَالسَّعْفِ (و)، وَالْحَوْصِ (و)، وَقَشُورِ الْحَبِّ (و)، وَالتَّنِّ (و)، وَالْحَطْبِ (و)، وَالْحَشَبِ (و) وَأَغْصَانِ الْخِلَافِ (و).

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ: فِيهِ وَفِي زَرْقِ التَّوتِ (ع)، وَالْحَشِيشِ (و)، وَالْقَصَبِ الْفَارِسِيِّ (و) وَلَبَنِ الْمَاشِيَةِ (ع) وَصَوْفِهَا (ع) وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكَذَا الْحَرِيرُ وَذُودُ الْقَرَى، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاةً أُخْرَى: لَا زَكَاةَ إِلَّا فِي التَّمْرِ، وَالزَّيْبِ، وَالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، قَدَمَةُ ابْنِ رَزِينَ فِي مُخْتَصَرِهِ، وَيَزُودُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبِي مُوسَى، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَجَمَاعَةٌ بَعْدَهُمْ، وَلَا يَخْتَصُّ

الْوُجُوبُ بِالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ، وَالْمُقَاتَلِ الْمَذْخَرِ (ش م).

وَزَادَ (م ر): السَّمْسِمُ، وَالتَّرْمَسُ، وَنَقَضَ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا مُقَاتَلَانِ كَذَخْنٍ وَمَاشٍ وَلَوْ بِنَا.

وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُمَا مُقَاتَلَانِ، وَتَجِبُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي كُلِّ مَا يَبْقَى مِنْ زُرْعٍ وَتَمْرَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

مَكِيلًا، كَالثَّنِينَ وَنَحْوِهِ، لَا فِي الْحَضْرَاوَاتِ وَيَزُودُهَا.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وَالْكُتَّانُ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَكَذَا الْقَنْبُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: إِنْ وَجِبَتْ فِيهِ فَيُفِيهِمَا احْتِمَالَانِ). انتهى.

قال في الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِينَ: وفي الكُتَّانِ، والقَنْبِ وجهان، وأطلقهما في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى في الْكُتَّانِ.

أحدهما: تجب فيهما، وقدمه في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى في الْقَنْبِ.

قال الشَّارِحُ: وإذا قلنا بوجوب الزَّكَاةِ فِي الْقُطْنِ احتمل أن تجب في الْكُتَّانِ، والقَنْبِ، واقتصر عليه، وهو الصَّوَابُ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا تَجِبُ.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وَالرَّوَابِتَانِ فِي الزُّعْفَرَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالْمَحْرَرِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِينَ، وَالْفَائِقِ وَتَجْرِيدِ

الْعَنَايَةِ، وَغَيْرِهِمْ:

إحدهما: لَا تَجِبُ فِيهِ، وهو الصَّحِيحُ.

اختاره الشَّيْخُ الْمُوقِّقُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمُجِدُّ فِي شَرْحِهِ، وَالشَّارِحُ، وَغَيْرِهِمْ.

قال ابن منبج في شرحه: وهو أَصَحُّ.

قال الزُّرْكَشِيُّ: اختاره أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي فِي التَّعْلِيقِ.

قال الْمُصَنِّفُ هُنَا: (وَلَعَلَّهُ اخْتَارَ الْأَكْثَرَ).

وقدمه في الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمُقَنْعِ، وَالْهَادِي، وَالشَّرْحِ، وَشرح ابن رزِين، وَغَيْرِهِمْ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: تجب فيه، اختاره ابن عقيل، وَصَحَّحَهُ فِي الْمَبْهَجِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِفَادَاتِ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ عَجِيمٍ، وهو

الصَّوَابُ.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وَفِي الْحِنَاءِ الْخِلَافُ). انتهى.

وأطلقه في الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِينَ، وَالْفَائِقِ، وَغَيْرِهِمْ.

وحكوه وَجْهَيْنِ.

أحدهما: لَا تَجِبُ، وهو الصَّحِيحُ.

جزم به في الْمُسْتَوْعَبِ وَغَيْرِهِ، واختاره الشَّيْخُ الْمُوقِّقُ، وَالشَّارِحُ، وَابْنُ رَزِينٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: تجب فيه أيضًا، وهو ظاهر كلام الْأَكْثَرِ، وهو الصَّوَابُ.

فَصْلٌ

وَمَا نَبَتْ مِنَ الْمَبَاحِ فِي أَرْضِهِ، وَقُلْنَا عَلَى الْأَشْهَرِ: لَا يَمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ، بَلْ يَأْخُذُهُ أَوْ فِي مَوَاتٍ كَالْبَطْمِ، وَالْعَفْصِ، وَالزُّعْبَلِ وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ وَيَذَرُ قُطُونًا وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، فِي اخْتِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ وَصَاحِبِ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورِ وَذَكَرَ أَنَّهُ الْمَشْهُورُ، وَغَيْرُهُمْ (و م ش).

لَأَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ وَهُوَ بَدْءُ الصَّلَاحِ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَأَشْبَهَ مَا يَلْتَقِطُهُ اللَّقَاطُ مِنَ السُّبُلِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
أَوْ يَأْخُذُهُ أَجْرَةٌ لِحَصَادِهِ وَمَا يَمْلِكْهُ بَعْدَ بَدْءِ صِلَاحِهِ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ فِي الْعَسَلِ لِلْأَثَرِ.
وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فِي الْمَذْهَبِ تَجِبُ، وَجُزْمٌ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ (و هـ).
قَالَ الْقَاضِي: هُوَ قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ (م ٦)؛^(١) لِأَنَّهُ أَوْجِبَهَا فِي الْعَسَلِ، فَيَكْتَفِي بِمِلْكِهِ وَقْتَ الْإِخْذِ، كَالْعَسَلِ، وَإِنْ نَبَتْ بِنَفْسِهِ مَا يَزْرَعُهُ الْأَدَمِيُّ، كَمَنْ سَقَطَ لَهُ حَبٌّ جَنْطَةً فِي أَرْضِهِ أَوْ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ زَكَاةً؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا وَقْتَ الْوُجُوبِ.

فَصْلٌ

وَلَا زَكَاةَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَتَّى يَبْلُغَ نَصَابًا، قَدَرُهُ بَعْدَ التَّصْنِيفِ فِي الْحُبُوبِ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ (و م ش)، وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، فَلَا تَجِبُ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ (هـ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٤٠، م: ٩٧٩).

وَلِأَنَّهُ وَقْتُ كَمَالِهِ وَلِزُومِ الْإِخْرَاجِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ الْحَوْلُ (ع) لِتِكْمَالِ الثَّمَاءِ عِنْدَ الْوُجُوبِ.
وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ نَصَابُ الشُّخْلِ، وَالكَرْمِ رَطْبًا وَعِنَبًا، (خ) اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، مَعَ أَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ الرَّوَابِيتَيْنِ، وَيُؤْخَذُ عَشْرُ مَا يَجِيءُ مِنْهُ.
وَعَنْهُ: عَشْرُهُ يَابِسًا

وَالْوَسْقُ وَهُوَ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكُسْرُهَا سِتُونَ صَاعًا (ع) لِنَصِّ الْحَبْرِ، فَيَكُونُ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ، وَالصَّاعُ رَطْلٌ وَسُنْبُعٌ دِمَشْقِيٌّ، فَرُذٌ عَلَى الثَّلَاثُمِائَةِ سَبْعُهُ، يَكُنْ ثَلَاثُمِائَةً وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ رَطْلًا وَسِتَّةَ أَسْتَبَاعٍ رَطْلٍ بِالْدِمَشْقِيِّ، وَالرَّطْلُ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا لُغَةٌ.

وَسَبَقَ قَدْرَ الرَّطْلِ الْعِرَاقِيِّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَقَدَّرَ الصَّاعُ فِي آخِرِ الْفُسْلِ، وَالْوَسْقُ، وَالصَّاعُ كَيْلَانِ لَا صَنْجَتَانِ، نُقِلَ إِلَى الْوِزْنِ لِيُحْفَظَ وَيُنْقَلِ، وَالْمِكِيلُ يَخْتَلِفُ فِي الْوِزْنِ، فَعِنَهُ الثَّقِيلُ كَالْأَرْزِ، وَالتَّمْرِ، وَالتُّوسُطُ كَالْجَنْطَةِ، وَالْعُدْمَسِ، وَالْخَفِيفُ كَالشَّعِيرِ، وَالذُّرَّةِ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وما نبت من المباح في أرضه، وقلنا: على الأشهر: لا يملك بملك الأرض، بل يأخذه، أو في مواتٍ كالبطم، والعفص، والزُّعْبَلِ وبزر قُطُونًا وغير ذلك، فلا زكاة فيه، في اختيار ابن حامد، وصاحب المغني، والمحرو، وذكر أنه المشهور، وغيرهم).

وقال ابن الجوزي: في المذهب تجب، وجزم به أبو الخطاب وجماعة، قال القاضي: هو قياس قول أحمد. انتهى.
وأطلقهما في الرعائين، والحاويين، ومختصر ابن تميم، وغيرهم، القول الأول هو الصحيح.
وهو القول بعدم الوجوب، اختاره ابن حامد، والشيخ في المغني، وقدمه في الكافي، والمقنع، واختاره المجد في شرحه.
وقال: هذا الصحيح، واختاره أيضًا الشارح، وابن رزين في شرحه، وجزم به في الإفادات فيما يجتنبه من المباح.
والقول الثاني: اختاره في المذهب فقال فيه: المذهب تجب في ذلك، وجزم به في الهداية، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والهادي، وغيرهم.

قال في الرعاية: أشهر الوجهين الوجوب، وقدمه في المستوعب، والتلخيص، والفائق، والزركشي، وغيرهم.
وجزم به في الإفادات فيما ينبت في أرضه، واختاره القاضي صريحًا في هذه المسألة، قاله المجد.
وقال القاضي أيضًا في الخلاف، والأحكام السلطانية: قياس قول أحمد وجوب الزكاة فيه؛ لأنه أوجبها في العسل، فيكتفى بملكه وقت الأخذ كالعسل، وهو ظاهر كلام الخرقى.

وَأَكْثَرُ التَّمَرِ أَخْفَ مِنْ الْخِنْطَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَكُنَّ شَرْعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى هَيْئَتِهِ غَيْرُ مَكْبُوسٍ، وَنَصُّ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ الْخِنْطَةِ، أَيْ بِالرُّزْنِ مِنَ الْخِنْطَةِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُسَاوِي الْعَدَسَ فِي وَزْنِهِ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْخَفِيفِ إِذَا قَارَبَ هَذَا الْوِزْنَ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْكَيْلِ كَالرُّزْنِ. وَمَنْ اتَّخَذَ مِكْيَالًا يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلَاثًا مِنَ جَيِّدِ الْخِنْطَةِ، كَمَا سَبَقَ، ثُمَّ كَالَ بِهِ مَا شَاءَ، عَرَفَ مَا بَلَغَ حَدُّ الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِهِ، نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ ابْنِ حَامِدٍ: يُعْتَبَرُ أَبْعَدُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْأَعْيَانَ بِالْوِزْنِ. قَالَ الْأَئِمَّةُ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ وَمَتَّى شَكَّ فِي بُلُوغِ قَدْرِ النَّصَابِ اخْطَاطٌ وَأَخْرَجَ، وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَلَا يَنْبَغُ بِالشَّكِّ، وَسَبَقَ: هَلِ النَّصَابُ تَحْلِيدٌ؟ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ.

وَإِنْ كَانَ الْحَبُّ يَذْخَرُ فِي قَشَرِهِ عَادَةً لَحَقِيقَةً، وَهُوَ الْأَرْزُ، وَالْعَلْسُ فَقَطُّ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السَّلامِ وَفَتْحِهَا وَمَثَلُ بَعْضِهِمْ بِهِمَا، فَنَصَابُهُمَا فِي قَشَرَيْهِمَا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ، وَإِنْ صَفِيَا فْخَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ فِي ثِقَلٍ وَخِفَةٍ، وَمَتَّى شَكَّ فِي بُلُوغِ النَّصَابِ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يُحْتَاطَ وَيُخْرَجَ عَشْرَةُ قَبْلِ قَشَرِهِ، وَبَيْنَ قَشَرِهِ وَأَعْيَانِهِ بِنَفْسِهِ، كَمَخْشُوشِ الْأَنْثَمَانِ، عَلَى مَا يَأْتِي.

وَقِيلَ: يُرْجَعُ فِي نَصَابِ الْأَرْزِ إِلَى أَهْلِ الْحَبِيرَةِ، وَالْعَلْسُ نَوْعٌ مِنَ الْخِنْطَةِ (و) مَنْقُولٌ عَنْ إِمَّةٍ اللَّغَةِ، وَالْفَقِهِ. وَالذَّرَّةُ بِقَشَرِهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ.

وَنَصَابُ الزُّيْتُونِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ كَيْلًا، نَقَلَهُ صَالِحٌ (و ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ: نَصَابُهُ سِتُونَ صَاعًا، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ: وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ.

وَفِي الْمُهَذَّبَةِ: لَا نَصُّ فِيهِ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ الْقَاضِي أَنَّهُ كَالْفُطْنِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهْوٌ.

وَقَالَ فِي الْإِيضَاحِ: هَلِ يُعْتَبَرُ بِالزُّيْتِ أَوْ بِالزُّيْتُونِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.

فَإِنْ أَعْتَبِرَ بِالزُّيْتِ فَنَصَابُهُ خَمْسَةُ أَفْرَاقٍ كَذَا قَالَ، وَهُوَ غَرِيبٌ، وَيُخْرَجُ مِنْهُ، وَإِخْرَاجُ زَيْتِهِ أَفْضَلُ (و هـ ش) هَذَا الْمَشْهُورُ، وَلَا يَتَعَيَّنُ (م) لِأَعْيَانِهِ الْأَوْسَاقُ بِالزُّيْتِ فِيمَا لَهُ زَيْتٌ.

وَقِيلَ: يُخْرَجُ زَيْتُونًا، كَمَا لَا زَيْتَ فِيهِ، لِوُجُوبِهَا فِيهِ (م ر) وَكَذَلِكَ عَنْ تَمَرٍ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: عَلَى الْأَوَّلِ: وَيُخْرَجُ عَشْرُ كُسْبِهِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ النَّبَنِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: هَلِ يُخْرَجُ مِنَ الزُّيْتُونِ أَوْ مِنْ دُهْنِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

فَيُحْتَمَلُ: أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ كَلَامِهِ، وَيَحْتَمِلُ الْأَفْضَلِيَّةَ.

وظَاهِرُهُ: لَا يَلْزَمُ إِخْرَاجُ غَيْرِ الدُّهْنِ، وَإِلَّا فَلَوْ أَخْرَجَهُ، وَالْكُسْبُ لَمْ يَكُنْ لِلْوَجْهِ الْآخَرِ وَجْهًا، وَلِأَنَّ الْكُسْبَ يَصِيرُ وَقُودًا كَالنَّبَنِ، وَقَدْ يَنْبَغُ وَيُرْمَى رَغْبَةً عَنْهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزَى شَتْرَجٌ عَنْ سِمْسِمٍ، وَظَاهِرُهُ كَمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْمَعَالِي، وَأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الشَّتْرَجَ، وَالْكُسْبُ أَجْزَاءً، وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ زَكَاةَ السَّمْسِمِ مِنْهُ كَغَيْرِهِ.

وظَاهِرُهُ: لَا يُجْزَى شَتْرَجٌ وَكُسْبٌ لِعَيْبِهِمَا، لِإِسَادِهِمَا بِالْأَدْحَارِ، كإِخْرَاجِ الدَّقِيقِ، وَالنُّخَالَةِ، بِخِلَافِ الزُّيْتِ وَكُسْبِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنْ كَانَ الزُّيْتُونُ لَا زَيْتَ فِيهِ أَخْرَجَ حَبَّهُ، وَإِلَّا خَيْرٌ.

وَفِيهِ وَجْهٌ: يُخْرَجُ مِنْ دُهْنِهِ، قَالَ: وَلَا يُخْرَجُ مِنْ دُهْنِ السَّمْسِمِ وَجْهًا وَاحِدًا.

وَنَصَابُ مَا لَا يَكُنَّ كَالْفُطْنِ، وَالزُّعْفَرَانِ، وَالْوَرَسِ بِالْوِزْنِ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ رَطْلٌ عِزَاقِيَّةٌ، فِي اخْتِيَارِهِ فِي الْمَجْرُورِ، وَالْمَغْنِيِّ.

وَاخْتَارَ فِي الْخِلَافِ، وَالْمُهَذَّبَةِ، وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ بُلُوغَ قِيمَتِهِ قِيمَةً أَذْنَى نَبَاتٍ يُزَكَّى.

زَادَ فِي الْخِلَافِ: إِلَّا الْعُصْفَرُ فَإِنَّهُ تَبِعَ لِلْقَرْطُمِ (م ٧)^(١)؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ، فَاعْتَبِرَ بِهِ، فَإِنْ بَلَغَ الْقَرْطُمُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ زَكِيَ، وَتَبِعَهُ الْعُصْفَرُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ: يَزْكَى قَلِيلٌ مَا لَا يَكُنَّ وَكَثِيرُهُ (و ش) وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالزُّعْفَرَانِ، وَلَا فَرْقَ، وَقِيلَ: يَصَابُ زُّعْفَرَانٍ وَزَرْسٍ وَعُصْفَرٍ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ، جَمْعُ مَنَا، وَهُوَ رِطْلَانٍ، وَهُوَ الْمَنْ وَجَمْعُهُ أَمْثَالٌ.

فَصَلِّ

وَتَضَمُّهُ أَنْوَاعُ الْجِنْسِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ (و) فَالسُّلْتُ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ.

جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ وَصَاحِبُ الْمَحَرَّرِ؛ لِأَنَّهُ أَشَبَّهُ الْجُبُوبَ فِي صَوَرِهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَوْثُهُ لَوْنُ الْخِنْطَةِ وَطَبْعُهُ طَبْعُ الشَّعِيرِ فِي الْبُرُودَةِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ هَلْ يَعْمَلُ بِلَوْنِهِ أَوْ طَبْعِهِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَنَّ السُّلْتَ يَكْمَلُ بِالشَّعِيرِ.

وَقِيلَ: لَا، يَعْنِي أَنَّهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ.

وَسَبَقَ فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ أَنَّ الْعَلْسَ نَوْعٌ مِنَ الْخِنْطَةِ، وَأُطْلِقَ فِي الرِّعَايَةِ وَجْهَيْنِ فِي ضَمِّ الْعَلْسِ إِلَى الْخِنْطَةِ.

وَيُضَمُّ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، اتَّفَقَ إِطْلَاعُهُ وَإِذْرَاكُهُ، أَوْ اخْتَلَفَ (و م ق)، كَمَا لَوْ تَقَارَبَ، وَتَضَمُّ ذُرَّةٌ حُصِدَتْ ثُمَّ نَبَتَتْ، وَلَا يَخْتَصُّ الضَّمُّ بِمَا اتَّفَقَ زَرْعُهُ فِي فَصْلِ وَاحِدٍ مِنَ الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ (ق)، وَالْحَنْفِيَّةُ، وَلَا بِمَا اتَّفَقَ حَصَادُهُ فِي فَصْلِ مِنْهَا (ق).

وَتَضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ (و) لِعُمُومِ الْخَبَرِ، وَكَمَا لَوْ بَدَأَ صِلَاحُ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْأُخْرَى، وَسَوَاءٌ تَعَدَّدَ الْبَلَدُ أَوْ لَا، نَصَّ عَلَيْهِ (و) وَلِعَامِلِ الْبَلَدِ الْآخِذُ مِنْ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ حِصَّتُهُ مِنَ الْوَاجِبِ (و م ش).

وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ، لِنَقْصِ مَا فِي وَلَا يَتِيهِ عَنْ يَصَابِ، فَيُخْرِجُ الْمَالِكُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ (و هـ) وَكَذَا الْمَاشِيَةُ الْمُتَفَرِّقَةُ حَيْثُ قُلْنَا بِزَكَايَتِهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: النُّخْلُ التَّهَامِيُّ يَتَقَدَّمُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ، فَلَوْ أُطْلِعَ وَجُدُ، ثُمَّ أُطْلِعَ النَّجْدِيُّ، ثُمَّ لَمْ يَجُدْ حَتَّى أُطْلِعَ التَّهَامِيُّ، ضَمُّ النَّجْدِيِّ إِلَى التَّهَامِيِّ الْأَوَّلِ لَا إِلَى الثَّانِي، لِأَنَّ عَادَةَ النُّخْلِ يَحْمِلُ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَيَكُونُ التَّهَامِيُّ الثَّانِي ثَمَرَةً عَامٍ ثَانٍ، قَالَ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَامِ هُنَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، بَلْ وَقْتُ اسْتِغْلَالِ الْمَخْلُ مِنَ الْعَامِ عَرَفًا، وَكَثُرَ عَادَةُ نَحْوِ مِائَةِ أَشْهُرٍ، بِقَدَرِ فَصْلَيْنِ، وَلِهَذَا أَجْمَعْنَا أَنَّ مَنْ اسْتَغْلَلَ خِنْطَةً أَوْ رَطْبًا آخِرَ تَمُورٍ مِنْ عَامٍ، ثُمَّ عَادَ اسْتَغْلَلَ مِثْلَهُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ أَوَّلَ تَمُورٍ أَوْ خَزِيرَانٍ لَمْ يَضْمًا، مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا دُونَ اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيٍّ، وَحَكَى عَنْ ابْنِ حَامِدٍ: لَا يَضَمُّ صَبْيَتِي إِلَى شَتْوِي إِذَا زَرْعُ مَرْتَيْنِ فِي عَامٍ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ جَمْلَتَيْنِ ضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ كَزَرْعِ الْعَامِ الْوَاحِدِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَضَمُّ، لِئَذَرْتَهُ، مَعَ تَنَافِي أَصْلِهِ، فَهُوَ كَثَمَرَةُ عَامٍ آخَرَ، بِخِلَافِ الزُّرْعِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ بَعْضُهُ فِي السَّنَةِ جَمْلًا، وَبَعْضُهُ فِي السَّنَةِ جَمْلَتَيْنِ ضَمُّ مَا يَحْمِلُ جَمْلًا إِلَى آيِهِمَا بَلَغَ مَعَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ إِلَى

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ونصاب ما لا يكال، كالقطن، والزُّعفران، والورس بالوزن ألف وستمائة رطل عراقية، في اختياره في الجرد، والمغني، واختار في الخلاف، والهداية ومنتهى الغاية بلوغ قيمته أدنى نبات يزكى، زاد في الخلاف: إلا العصفَر فإنه تبع للقرطم). انتهى.

وأطلقهما في المذهب.

القول الأول: هو الصحيح اختاره من ذكره المصنف، وقدمه في الشرح وشرح ابن رزين، ومختصر ابن تيميم، والرعايتين، والفائق، وغيرهم، واختاره ابن منجأ في شرحه، وجزم به في الإفادات.

والقول الثاني: احتمال للقاضي في التعليق، واختاره أبو الخطَّاب في الهداية، والمجد في شرحه، والقاضي في الخلاف، وجزم به في الخلاصة، وقدمه في الحاويين.

أَقْرَبَهُمَا إِلَيْهِ (و ش).
وَفِي كِتَابِ ابْنِ تَيْمِيٍّ: وَفِي ضَمِّ جَمَلٍ نَخْلٍ إِلَى جَمَلٍ نَخْلٍ آخَرَ فِي غَامٍ وَاحِدٍ وَجَهَانٍ، كَذَا قَالَ، وَلَا تُضَمُّ ثَمَرَةُ غَامٍ
أَوْ زَرْعُهُ إِلَى آخَرَ.

فَصْلٌ

وَلَا يُضَمُّ جَنْسٌ إِلَى جَنْسٍ آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، فِي رِوَايَةِ اخْتَارَهَا الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (و ش)، وَالْحَتْفِيَّةُ كَأَجْناسِ الثَّمَارِ
(ع)، وَأَجْناسِ الْمَاشِيَةِ (ع).

وَعَنْهُ: تُضَمُّ الْحَبُوبُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، رَوَاهَا صَالِحٌ وَأَبُو الْحَارِثِ، وَالْيَمُونِيُّ، وَصَحَّحَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَوْمَأَ فِي
رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ هَانِيٍّ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَقَالَ أَيْضًا: رَجَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ: يُضَمُّ، وَهُوَ أَحْوَطُ.
قَالَ الْقَاضِي: فَظَاهِرُهُ الرُّجُوعُ عَنْ مَنْعِ الضَّمِّ، قَدْ مَثَلَتْ فِي الْمَحْرُورِ وَغَيْرِهِ، وَحَكَاهُ الشَّيْخُ اخْتِيَارًا أَبُو بَكْرٍ، لِاتِّفَاقِهِمَا فِي
قَدْرِ النَّصَابِ، وَالْمُخْرَجِ، كَضَمِّ أَنْوَاعِ الْجَنْسِ.

وَعَنْهُ: تُضَمُّ الْخِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ، وَالْقَطَانِيُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.
اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقَاضِي (و م).
فَعَلَيْهَا تُضَمُّ الْأَبَاذِيرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَحَبُّ الْبُقُولِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، لِتَقَارُبِ الْمُقْصُودِ، وَكَذَا يُضَمُّ كُلُّ مَا تَقَارَبَ،
وَمَعَ الشَّكِّ فِيهِ لَا ضَمَّ.

وَحَكَى ابْنُ تَيْمِيٍّ رِوَايَةً: تُضَمُّ الْخِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ، وَلَعَلَّهُ عَلَى رِوَايَةِ أَنَّهُمَا جَنْسٌ، قَالَ: وَعَنْهُ: يُضَمُّ مَا تَقَارَبَ فِي
الْمُنَبِّتِ، وَالْمُخْصَدِ (م ٨) (١).

وَخَرَجَ ابْنُ حَقِيلٍ ضَمَّ الثَّمَرِ إِلَى الزَّيْبِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَبُوبِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَلَا يَصِحُّ، لِتَضَرُّعِ أَحَدٍ بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْحُسُوبِ، عَلَى قَوْلِهِ بِالضَّمِّ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ
وَحَبْلٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَحْفُوظِ عَنْ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ولا يضم جنس إلى آخر في تكميل النصاب، في رواية اختارها الشيخ وغيره عنه: تضم الحبوب بعضها إلى بعض، نقلها صالح وأبو الحارث الميموني وصححها القاضي وغيره، وأومأ في رواية إسحاق بن هاني إلى الأول).
وقال أيضًا: رجع أبو عبد الله وقال يضم، وهو أحوط، قال القاضي: فظاهره الرجوع عن منع الضم، قدّمه في المحرور وغيره،
وحكاها الشيخ اختيار أبي بكرٍ وعنه: تضم الخنطة إلى الشعير، والقطاني بعضها إلى بعض، اختاره الحرقي وأبو بكرٍ وجماعة من
أصحاب القاضي.

وعنه: يضم ما تقارب في المنبت، والمخصد. انتهى.
وأطلق الروايات الثلاث الأولى في الهداية، والمستوعب، والمجد في شرحه وتجريد العناية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والزركشي.
الرواية الأولى: هي الصحيحة، والمذهب على ما اصطلاحناه، اختارها الشيخ الموفق، والشارح وصاحب الفائق، وصححها في
إدراك الغاية، وقدّمها في المقنع، والكافي، والهادي، وابن تيمٍ، والنّاطم.
والرواية الثانية: صححها القاضي وغيره كما قال المصنف ورايته صححها في التعليق، وجزم به في المنور، وقدّمه في الخلاصة،
والمحرر، والرعايتين، والحاوئين وشرح ابن رزين ونهايته.

والرواية الثالثة: اختارها الحرقي وأبو بكرٍ، والشريف وأبو الخطاب في خلافهما، قال في المبهج: يضم ذلك في أصح الروايتين.
قال القاضي: وهو الأظهر، نقله عنه ابن رزين في شرحه.
قال المجد في شرحه: قال القاضي في المجرّد: وهي الصحيحة.
قال الشيخ في المغني، والشارح: قال القاضي: هذا الصحيح.
وجزم به في الإيضاح، والإفادات، والوجيز، وغيرهم.
والرواية الرابعة: لم أطلع على من اختارها، والله أعلم.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيٍّ بَعْدَ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ: وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ، وَتَوَقَّفَ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ
فَصَلَّ

وَيُؤْخَذُ الْوَاجِبُ مِنَ الزُّرْعِ، وَالشُّمْرَةِ بِحَسَبِهِ، جَيِّدًا أَوْ رَدِيئًا، مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (و) وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرُّدِيِّ عَنْ الْجَيْدِ (و)، وَلَا إلْزَامُهُ بِإِخْرَاجِ الْجَيْدِ عَنِ الرُّدِيِّ (و)، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ حَصَّتُهُ (و هـ).
اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَحَكَاهُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، لِغَدَمِ الْمُشَقَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّشْقِيقِ.
وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْقِيَمَةِ، كَالضَّانِّ، وَالْمَعْزِ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ؛ إِنْ شَقَّ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ حَصَّتُهُ لِكثَرَةِ الْأَنْوَاعِ
وَاخْتِلَافِهَا أَخَذَ الْوَسْطَ (م ٩) (و م ش).

وَقِيلَ: مِنَ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ أَخْرَجَ الْوَسْطَ عَنْ جَيِّدٍ وَرَدِيٍّ بِقَدْرِ قِيَمَتَيْ الْوَاجِبِ مِنْهُمَا، أَوْ أَخْرَجَ الرُّدِيَّ عَنْ الْجَيْدِ
بِالْقِيَمَةِ، فَقَدْ سَبَقَ فِي آخِرِ فَصْلِ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ.
وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ جَنْسٍ عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ قِيَمَةٌ، وَلَا مَشَقَّةٌ، وَلَوْ قُلْنَا بِالضَّمِّ (و م)؛ لِأَنَّهُ اخْتِصَاطٌ لِلْفُقَرَاءِ، اخْتَارَهُ
الْأَصْحَابُ، وَجَوَّزَهُ ابْنُ عَقِيلٍ إِنْ قُلْنَا بِالضَّمِّ.

فَصْلٌ

وَيَجِبُ الْعُشْرُ (ع) فِي وَاحِدٍ مِنْ عَشْرَةِ (ع) فِيمَا سَقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ، كَالسُّيُوحِ، وَمَا يَشْرَبُ بِغُرُوفِهِ، كَالْبَعْلِ، وَنَصَفُ
الْعُشْرِ فِيمَا سَقِيَ بِمُؤْنَةٍ (ع) كَذَلِكَ - وَهُوَ الدَّلُّو الصَّغِيرُ - وَدُولَابٍ وَنَاعُورَةٍ وَسَائِيَةٍ وَنَاضِيجٍ - وَهَما الْبَعِيرُ الَّذِي يُسْتَقَى
عَلَيْهِ - وَمَا يَحْتَاجُ فِي تَرْيِيقِ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ إِلَى آلَةٍ مِنْ غُرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ.
قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورُ: وَلَا تُؤْثَرُ مُؤْنَةُ حَفْرِ الْأَنْهَارِ، وَالسَّوَاكِي، لِغَلَّةِ الْمُؤْنَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ إَحْيَاءِ
الْأَرْضِ، وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ عَامٍ، وَكَذَا مَنْ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي السَّوَاكِي؛ لِأَنَّهُ كَحَرْثِ الْأَرْضِ.
وَإِنْ اشْتَرَى مَاءَ بَرَكَةٍ أَوْ حَفِيرٍ وَسَقَى سَبْعًا فَالْعُشْرُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَصْحَابِنَا، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، لِنُدُورَةِ هَلِوِ الْمُؤْنَةِ،
وَمَهِيَ فِي مِلْكِ الْمَاءِ لَا فِي السَّقْيِ بِهِ، قَالَ: وَيَحْتَمَلُ نَصَفُ الْعُشْرِ؛ لِأَنَّهُ سَقِيَ بِمُؤْنَةٍ، وَأُطْلِقَ ابْنُ تَيْمِيٍّ وَجْهَيْنِ.
وَإِنْ جَمَعَهُ وَسَقَى بِهِ فَالْعُشْرُ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ مِنْهُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِطْلَاقُ كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ يَقْتَضِيهِ، كَعَمَلِ
الْعَيْنِ، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيٍّ وَغَيْرُهُ: إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ أَوْ الْقَنَاءُ يَكْثُرُ نَضُوبُ مَائِهَا وَيَحْتَاجُ إِلَى حَفْرِ مُتَوَالٍ فَذَلِكَ مُؤْنَةٌ.
وَإِنْ سَقِيَتْ أَرْضُ الْعُشْرِ بِمَاءِ الْخَرَاجِ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهَا، وَإِنْ سَقِيَتْ أَرْضُ الْخَرَاجِ بِمَاءِ الْعُشْرِ لَمْ يَنْقُطْ خَرَاجُهَا، وَلَا
يَمْنَعُ مِنْ سَقْيِ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِمَاءِ الْآخَرِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ كُلُّهُ.
وَإِنْ سَقَى نَصَفَ السَّنَةِ بِكُلْفَةٍ، وَنَصَفَهَا بِغَيْرِهَا، وَجِبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ عَشْرِهِ (و)، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ فَالْحُكْمُ لَهُ (و هـ -
م ش)، فَإِنْ جُهِلَ قَدْرُ ذَلِكَ وَجِبَ الْعُشْرُ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ سَقَى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ وَجِبَ الْقِسْطُ (و ق) فَإِنْ جُهِلَ الْقَدْرُ جُعِلَ بِكُلْفَةِ الْمُتَّقِنِ، وَالْبَاقِي سَبْعًا،
وَيُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ، وَهُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ بِالزُّومِ الْإِنْفَعِ لِلْفَقِيرِ، وَكَذَا كَلَامُ مَنْ أَطْلَقَ وَجُوبَ الْعُشْرِ إِنْ أَمَكَّنَ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ عَلَى
الْمَذْهَبِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ فِي جُهِلِ الْقَدْرِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ، لِتَقَابُلِ الْأَمْرَيْنِ (و ش)، وَالْإِخْتِيَارُ بِالْأَكْثَرِ فِيمَا يُغْذِيهِ، نَصَّ

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ويؤخذ من كل نوع حصته، اختاره الشيخ وغيره وعند ابن عقيل: من أحدهما بالقيمة، كالضأن،
والمعز، واختار الأكثر: إن شق من كل نوع حصته - لكثرة الأنواع واختلافها - أخذ الوسط). انتهى.

ما اختاره الشيخ قدمه في المغني، والكافي، وصححه فيهما، وصححه الشارح وغيره.

وجزم به ابن رزين في شرحه وغيره، وهو ظاهر ما قدمه المصنف.

والقول الثالث: هو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب كما قال المصنف، وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة،
والمقنع، والمهادي، والتلخيص، والمحرو، وشرح المجد ونصره، والنظم، والوجيز، والنور، ومنتخب الأدمي، وشرح ابن منجأ، وغيرهم.
وقدمه في الرعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تيميم، وغيرهم.

عليه، وقاله القاضي.

وقال أيضاً: بعدد السفريات، وقيل باختيار المدّة، وأطلق ابن تميم ثلاثة أوجه.
ومن له حائطان ضمّاً في النصاب، ولكلّ منهما حكم نفسه في سقيّه بمؤنة أو غيرها، ويصدق المالك فيما سقى به.
وقيل: يحلف، لكن إن نكل لزّمه ما اعترف به فقط.
قال بنصهم: نعتبر البيّنة، فيما يظهر، وهو مراد غيره كما يأتي.
وذكر ابن تميم هذا وجهاً، كذا قال.

فصل

وإذا اشتدّ الحبّ وبدأ صلاح الثمر وجبت الزكاة (و م ش)؛ لأنّه يقصد للأكل، كالباس (و)؛ لأنّه وقت خرص الثمرة، لحفظ الزكاة، ومعرفة قدرها.
ويذكر عليه: لو أثلّفه لزّمه زكاته، ولو باعه أو وهبه قبل الخرص وتبعده فزكاته عليه لا على المشتري، والمؤهب له، ولو مات وله ورثة لم تبلغ حصّة واحدٍ منهم نصيباً لم يؤثّر ذلك، ولو ورثه من لا دين عليه لمديون لم تمتنع بذلك الدين (و)، ولو كان ذلك قبل صلاح الثمر واشتداد الحبّ وهو مرادّه في الخلاف ومتمته الغاية: وانعقاد الحبّ انعكست الأحكام، ولا زكاة (ر) إلا أن يقصد الفراء منها، فلا تسقط، على ما سبق في آخر فصل اشتراط الحول، في كتاب الزكاة.
وليس وقت الوجوب ظهور الثمرة وتبأت الزرع (ع)، فلو أثلّفه إذن ضمن زكاته عنده؛ لأنّ في الخضراوات الزكاة عنده، ووافق أنّه لو باعه، أو ورت عنه زكاة الثاني، وأوجب ابن أبي موسى الزكاة يوم الحصاد، والجذاذ، للاثية، فيزكيه المشتري، لتعلّق الوجوب في ملكه.

ولو شرط البائع الزكاة على المشتري، فإطلاق كلامهم لا سيما الشيخ لا يصح.
وقال صاحب المحرر (و م) وجزم به ابن تميم، وابن حنّان: قياس المذهب يصح، ليعلم بها، فكأنه استثنى قدرها، ووكله في إخراجها، حتّى لو لم يخرجها المشتري وتعدّر الرجوع عليه ألزم بها البائع، وتشارك إذا استثنى زكاة نصاب ماشية، للجهالة، أو اشترى ما لم يند صلاحه بأصله، لا يجوز شرط المشتري زكاته على البائع، لأنّه لا تعلّق لها بالعوض الذي تصير إليه، ولا يستقرّ الوجوب إلا بغيره في الجرين، واليئدر.
وعنه: بتمكّنه من الآداء، كما سبق في كتاب الزكاة، للزوم الإخراج إذن (و)، فإنّه يلزم إخراج زكاة الحبّ مصفى، والتمرّ بابساً (و).

وفي الرعاية: وقيل: يعجز رطبّه.

وقيل: فيما لا يتم ولا يزبب كذا قال، وهذا وأمثاله لا غيره به، وإنما يؤخذ منهما بما انفرد به بالتصريح، وكذا يقيد في موضع الإطلاق، ويطلب في موضع التقييد، ويسوي بين شيئين المعروفين بالفرقة بينهما وعكسه، فلهذا وأمثاله حصل الخوف وعدم الاعتماد.

وأطلق ابن تميم عن ابن بطة: له أن يخرج رطباً وعنباً، وسياق كلامه إذا اعتبرنا نصابه كذلك، ولا يلزمه أن يؤدّي قبل ذلك من غيره لو أمكنه، وإن أخرج شيئاً وعنباً لم يجز ووقع نفلاً، وإن كان أخذه الساعي فجفّفه وصفاً، وكان قدر الزكاة، فقد استوفى الواجب، ولا أخذ الباقي ورّد الفضل، وإن كان رطباً بحاله ورّد، وإن تلف رطباً مثله، عند الأصحاب، ذكره صاحب المحرر، قال: وعندي إن أخذه باختياره وتلف بلا تعدّ منه لم يضمّنه، واختاره ابن تميم، وقدم: يضمّنه بقيّته، وقيد وجهه بيّله، كذا قال:

ولو ملك ثمرة قبل صلاحها ثم صلحت بيدي بوجه صحيح كمن اشترى شجرة ثمرة، وشرط الثمرة، أو قبلها الموصى له بها.

قال الشيخ: أو وهبت له ثمرة قبل صلاحها ثم صلحت بيدي لزّمه زكاتها، لوجود سببه في ملكه.
ولو صلحت في مدة خيار زكاتها من قلنا الملك له، ومتى صلحت بيد من لا زكاة عليه فلا زكاة فيها، إلا أن يكون

الْأَوَّلُ فَصَدَ الْفَرَارَ، عَلَى مَا سَبَقَ.

وإن اشترى ثمرة قبل صلاحها، بشرط القطع ثم تركها حتى صلحت يدي، ففي بطلان البيع وحكم زكاته كلام يأتي في بيع الأصول، والثمار إن شاء الله تعالى.

وظاهر كلامهم أو صريح بعضهم: أن صلاح الثمر كما يأتي في البيع.

قال جماعة: صلاح اللوز ونحوه إذا انعقد له، والزيتون جريان الدهن فيه، فإن لم يكن له زيت فإن يصلح للكنس. ومن له شجر وعليه دين فمات ثم أثمرت، فالثمرة للورثة، فيها الزكاة، وإن قلنا: لا تنتقل التركة مع الدين تعلق بالثمر ولا زكاة، وإن مات بعد أن أثمرت تعلق بها الدين، ثم إن كان بعد وقت الوجوب ففي الزكاة روايتان، وكذا إن كان قبله وقلنا تنتقل التركة مع الدين، وإلا فلا زكاة (م ١٠) (١).

فصل

وإن احتيج إلى قطع ذلك بعد صلاحه، قبل كماله لخوف عطش، أو لضعف أصل، أو لتحسين بقيته جازاً، لأنها مؤساة، ولأن حفظ الأصل أخط، لتكرر الحق.

قال الشيخ: وإن كفى التخفيف لم يجز قطع الكل، وفي كلام بعضهم إطلاق، وكذا إن كان رطباً لا يجيء منه ثمر، أو عنباً لا يجيء منه زبيب زاد في الكافي: أو زبيب روي جاز قطعاً، وإنما قال: جاز؛ لأنه استثناء من عدم الجواز. ومراعاة: يجب لإصاعة المال، ولا يجوز القطع إلا بإذن الساعي إن كان.

وتجب زكاة ذلك عملاً بالغالب، ويتوجه احتيال: يعتبر بنفسه؛ لأنه من الحفص، وهو قول محمد بن الحسن، واحتيال فيما لا يثمر ولا يصير زيباً (وم ر).

ثم هل يعتبر نصاباً يابساً منه ثمرًا أو زيباً؟ كما اختاره ابن عقيل وغيره، وجزم به الشيخ وغيره، كغيره أم يعتبر رطباً وعنباً؟ اختاره غير واحد؛ لأنه نهايته، بخلاف غيره؟ فيه وجهان.

وفي المستوعب روايتان (م ١١) (٢)، وله أن يخرج الواجب منه مشاعاً أو مقسوماً بعد الجذاذ، أو قبله بالحرق (وم ش)؛ لأنها مؤساة، فيخير الساعي بين مقاسمة رب المال الثمرة قبل الجذاذ بالحرق، وتأخذ نصيبه شجرات مفردة، وبين

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن مات بعد أن أثمرت تعلق بها الدين، ثم إن كان بعد وقت الوجوب ففي الزكاة روايتان، وكذا إن كان قبله وقلنا تنتقل التركة مع الدين، وإلا فلا زكاة). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى، وقال: على روايتين سبقتا:

إحداهما: يجب إذا مات بعد وقت الوجوب، وهو الصحيح.

قال ابن رجب في فوائد قواعده في الفائدة الثانية: لو كان له شجر وعليه دين، فمات بعدما أثمرت، تعلق الدين بالثمرة، ثم إن كان موته بعد وقت الوجوب، فقد وجبت عليه الزكاة، إلا أن نقول إن الدين يمنع الزكاة في المال الظاهر، وإن كان قبل وقت الوجوب، فإن قلنا تنتقل التركة إلى الورثة مع الدين فالحكم كذلك، وإن لا قلنا: تنتقل التركة إليهم فلا زكاة عليهم. انتهى.

فقطع بوجوب الزكاة إذا كان موته بعد وقت الوجوب.

والرواية الثانية: لا تجب.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وإن احتيج إلى قطع ذلك بعد صلاحه قبل كماله لخوف عطش ونحوه جاز ولا يجوز القطع إلا بإذن الساعي ثم هل يعتبر نصاباً يابساً منه ثمرًا أو زيباً كما اختاره ابن عقيل وغيره، وجزم به الشيخ وغيره، كغيره أم يعتبر رطباً وعنباً؟ اختاره غير واحد؛ لأنه نهايته، بخلاف غيره؟ فيه وجهان، وفي المستوعب: روايتان). انتهى.

القول الذي اختاره ابن عقيل والشيخ، وغيرهما هو الصحيح، وصححه المجد في شرحه، وجزم به الشارح، وابن رجب في شرحه، وغيرهما، وهو ظاهر ما قدمه في الرعايتين، والحاويين.

والقول الثاني: اختاره غير واحد كما قال المصنف، وهو قوي في النظر، وأطلقهما في المستوعب وغيره، وهما في شرح المجد وغيره وجهان.

مَقَاسَتِهِ الثَّمَرَةُ بَعْدَ جَذِّهَا بِالْكَيْلِ، اخْتَارَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَنَصَّ أَحْمَدُ.
وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ يَلْزُمُهُ أَنْ يُخْرِجَ يَابِسًا (م ١٢) ^(١) (خ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يُخْرِصُ الْعَيْنُ فَيَتَوَخَّذُ زَكَاتَهُ زَيْبًا».
فَلَوْ أَتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ هَذِهِ الثَّمَرَةَ ضَمِنَ الْوَاجِبُ فِي ذِمَّتِهِ تَمَرًا أَوْ زَيْبًا، كَغَيْرِهَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ، فَهَلْ يُخْرِجُ قِيَمَتَهُ، أَوْ
يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ يُخْرِجُهُ إِذَا قَدَّرَ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، فِي الْإِرْشَادِ.
وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي جَوَازِ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَاجِبِ (م ١٣) ^(٢).
وَعَلَى الْأَوَّلِ: إِذَا أَتَلَفَهَا رَبُّ الْمَالِ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ، كَأَجْنَبِي، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ فِي الْكَافِي (و م ش) وَإِنْ أَخْرَجَ
قِيَمَةَ الْوَاجِبِ هُنَا، وَمَنَعْنَا إِخْرَاجَ الْقِيَمَةِ، فَعَنَتُهُ لَا يَجُوزُ، كَغَيْرِهِ.
وَعَنَتُهُ: يَجُوزُ، لِمَشَقَّةِ إِخْرَاجِهِ رَطْبًا، لِئَلَّا يَفْسُدَ بِالتَّأَخِيرِ، لِعَدَمِ السَّاعِي أَوْ الْفَقِيرِ (م ١٤) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (فَيُخْرِصُ السَّاعِي بَيْنَ مَقَاسَةِ رَبِّ الْمَالِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ الْجِذَازِ بِالْخَرْصِ، وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُمْ شَجَرَاتٍ مُفْرَدَةً،
وَبَيْنَ مَقَاسَتِهِ الثَّمَرَةَ بَعْدَ جَذِّهَا بِالْكَيْلِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَنَصَّ أَحْمَدُ وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ يَلْزُمُهُ أَنْ يُخْرِجَ يَابِسًا). انتهى.
المَنْصُوصُ هُوَ الصَّحِيْحُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَجِزَمَ بِهِ فِي الْإِنْفَادَاتِ، وَالْوَجِيزُ، وَالْمَنْوَرُ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ،
وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ حُدَّانٍ، وَغَيْرُهُمَا.
وَقَدَّمَهُ فِي الْحَزَرِ، وَالنَّظْمِ، وَالْفَائِقِ وَتَجْرِيدِ الْعَنَاءِ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ.
(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (فَلَوْ أَتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ هَذِهِ الثَّمَرَةَ ضَمِنَ الْوَاجِبُ فِي ذِمَّتِهِ تَمَرًا أَوْ زَيْبًا كَغَيْرِهَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ، فَهَلْ يُخْرِجُ
قِيَمَتَهُ، أَوْ يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ يُخْرِجُهُ إِذَا قَدَّرَ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، فِي الْإِرْشَادِ، وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي جَوَازِ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ
تَعَذُّرِ الْوَاجِبِ). انتهى.

وَأُطْلِقَ الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْمُسْتَوْعَبِ، وَحَكَاهَا عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى، كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ.
وَقَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّمَرُ فَنِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يُوْخَذُ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَالثَّانِي يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ، فَيَأْتِي بِهِ.
وَأَصْلُهُمَا: هَلْ يَجُوزُ اخْذُ الْقِيَمَةِ عِنْدَ إِعْوَازِ الْفَرْضِ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ، وَقَدْ سَبَقَتْ. انتهى.

فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَصْنُفُ بِصِيْغَةِ قِيلَ.

وَقَالَ الْمَجْدُ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ: قَبْلَ الْخَلْطَةِ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقِيَمَةَ لَا تَجْزِئُ، وَلَوْ لَمْ يَوْجِدِ الْفَرْضُ فِيهِ رَوَايَتَانِ، إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ
إِلَى أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِيَّةُ يُوْخَذُ مِنْ قِيَمَتِهِ هُنَا، لِلضَّرُورَةِ، وَدَقًّا لِحَاجَةِ الْمَالِكِ، وَالْفَقِيرِ. انتهى.

فَأُطْلِقَ الْخِلَافُ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

قُلْتُ: الصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَدَمُ الْجَوَازِ.

وَقَدْ قَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ وَغَيْرُهُ، وَجِزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، فَعَلِيَ هَذَا لَا يَجْزِئُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ إِنَّهَا مِثْلُهَا، كَالْمَجْدِ وَغَيْرِهِ.
وَقَالَ فِي الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُخْرِجَ يَابِسًا: لَوْ عَجَزَ عَنْ تَمْرِ وَجِبَ عَنْ رَطْبٍ أَخْرَجَ عَنْ قِيَمَةِ الرُّطْبِ،
وَعَنَتُهُ: مَتَى وَجَدَ الثَّمَرُ لَزِمَهُ. انتهى. وَهِيَ مَسْأَلَتَانِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْكِبَرِيِّ فِي مَكَانٍ آخَرَ: وَهَلِ الْخَرْصُ لِلْإِعْتِبَارِ أَوْ التَّضْمِينِ؟ قُلْتُ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، فَإِنِ قُلْنَا لِلتَّضْمِينِ وَجِبَ مِنْ
جِنْسٍ مَا أَتَلَفَ، وَالْأَوَّلُ وَجِبَ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ يَوْمَ أَتَلَفَهُ، وَإِنْ أَتَلَفَهُ قَبْلَ الْخَرْصِ وَقُلْنَا بِالْأَوَّلِ، فَإِنِ كَانَ قَدْ بَدَأَ الصَّلَاحَ وَجِبَ قِيَمَةُ
الْوَجِبِ رَطْبًا يَوْمَ أَتَلَفَهُ، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي، فَهَلْ تَجِبُ فِي قِيَمَتِهِ أَوْ جِنْسُهُ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ. انتهى.

قُلْتُ: الصُّوَابُ عَدَمُ جَوَازِ إِخْرَاجِ قِيَمَتِهِ هُنَا أَيْضًا وَتَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) (مسألة - ١٤): قوله: (وَأِنْ أَخْرَجَ قِيَمَةَ الْوَاجِبِ هُنَا، وَمَنَعْنَا إِخْرَاجَ الْقِيَمَةِ، فَعَنَتُهُ: لَا يَجُوزُ، كَغَيْرِهِ، وَعَنَتُهُ يَجُوزُ، لِمَشَقَّةِ إِخْرَاجِهِ
رَطْبًا، لِئَلَّا يَفْسُدَ بِالتَّأَخِيرِ، لِعَدَمِ السَّاعِي أَوْ الْفَقِيرِ). انتهى، وَأُطْلِقْتُهَا الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ.

إِحْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ حُدَّانٍ فِي رَعَايَتَيْهِ، وَصَاحِبُ الْحَاوِيَيْنِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ.

وَصَحَّحَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ قَوْلَ الْقَاضِي السَّابِقِ فِيمَا يَصِيرُ ثَمَرًا وَزَيْبًا، وَيَأْتِي فِي آخِرِ ذِكْرِ أَهْلِ الزُّكَاةِ - قَبْلَ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ - حُكْمُ رُجُوعِ زَكَاتِهِ إِلَيْهِ.

فَصْلٌ

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْعَثَ الْإِمَامُ خَارِصًا إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرِ (و م ش) لِلْأَخْبَارِ الْمَشْهُورَةِ فِي ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِالظَّنِّ، لِلْحَاجَةِ كَثِيرَةٍ، وَأَنَّكَرَةَ الْحَقِيقَةَ؛ لِأَنَّهُ عَزَزَ وَتَحَمَّسَ، وَإِنَّمَا كَانَ تَخَوُّفًا لِأَرْتَابِ الْأَمْوَالِ لِئَلَّا يَخُونُوا. وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي بْنُ الْمُنْجَاءِ: أَنَّ نَحْلَ الْبَصْرَةِ لَا يُخْرَصُ، وَأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَفَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، وَغُلِّلَ بِالشَّقَةِ وَيَغْيَرَهَا، كَذَا قَالَ،

وَيَكْفِي خَارِصٌ (ق)؛ لِأَنَّهُ يَنْقُذُ مَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، كَحَاكِمٍ وَقَائِفٍ، فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ مِنْ قَائِفٍ، وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مُسْلِمًا، أَيْنًا لَا يَتَّهِمُ، خَيْرًا.

وَقِيلَ: حُرًّا وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ وَاحِدٍ: لَا يَتَّهِمُ وَلَهُ خَرْصٌ كُلُّ شَجَرَةٍ مُتَفَرِّدَةٍ، وَالْكُلُّ دَفْعَةٌ، وَيَلْزَمُ خَرْصٌ كُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهُ، لِاخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ وَقَتِ الْجَفَافِ.

ثُمَّ يَعْرِفُ الْمَالِكُ قَدْرَ الزُّكَاةِ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمَا يَشَاءُ وَيَضْمَنُ قَدْرَهَا، وَيَبْنِي حِفْظَهَا إِلَى وَقْتِ الْجَفَافِ، فَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ الزُّكَاةَ وَتَصَرَّفَ صَحَّ تَصَرُّفُهُ، قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَكَرَّهَ.

وَقِيلَ: يُبَاحُ، وَحَكَى ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنِ الْقَاضِي: لَا يُبَاحُ التَّصَرُّفُ، كَتَصَرُّفِهِ قَبْلَ الْخَرْصِ، وَأَنَّهُ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَهُ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ ضَمِنَهَا، وَعَلَيْهَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا الْمَالِكُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ أَتْلَفَتْ بِتَفْرِيطِهِ ضَمِنَ زَكَاتُهَا بِخَرْصِهَا ثَمَرًا (و م ق)؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَجْفِيفُ هَذَا الرُّطْبِ، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ.

وَعَنْهُ: رُطْبًا (و ق) يَقُولُهُ فِي رِوَايَةٍ صَالِحَةٍ: إِذَا بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِهَا ضَمِنَ عَشْرَ قِيمَتِهَا، كَالْأَجْنَبِيِّ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهَا بِمِثْلِهِ رُطْبًا يَوْمَ التَّلَفِ.

وَقِيلَ: بِقِيمَتِهِ رُطْبًا، قَدَمَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَلَوْ حَفِظَهَا إِلَى وَقْتِ الْإِخْرَاجِ ذَكَى الْمَوْجُودُ فَقَطْ، وَانْصَقَ قَوْلُ الْخَارِصِ أَوْ لَا، سِوَاةِ اخْتَارَ حِفْظَهَا ضَمَانًا بِأَنْ يَتَصَرَّفَ أَوْ أَمَانَةً؛ لِأَنَّهُمَا أَمَانَةٌ كَالْوَدِيعَةِ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُ بِالْاجْتِهَادِ مَعَ عَدَمِ تَبْيِينِ الْخَطَأِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْإِصَابَةَ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مَا قَالَهُ الْخَارِصُ مَعَ تَفَاوُتِ قَدْرِ تَبْيِينِ، يُخْطَأُ فِي مِثْلِهِ (و م) لِانْتِقَالِ الْحُكْمِ إِلَى قَوْلِهِ، بِذَلِيلِ وَجُوبِهِ عِنْدَ التَّلَفِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: لَا يَغْرَمُ مَا لَمْ يَغْرِطْ وَلَوْ خَرِصَتْ:

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَلَا زَكَاةَ لِمَا تَلَفَ بِلَا تَفْرِيطٍ قَبْلَ الْجُذَائِذِ، وَالْحَصَادِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ (ع) وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ فِي الْجَرِينِ، وَالْبَيْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَثْبُتِ الْيَدُ عَلَيْهِ، بِذَلِيلِ الرُّجُوعِ عَلَى الْبَائِعِ بِالْجَائِزَةِ، فَاسْتَضَجِبَ حُكْمُ الْعَدَمِ [فِيهِ]، ثُمَّ إِنْ بَقِيَ نِصَابُ زَكَاةٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَجَهَيْنِ إِنْ لَمْ يَبْقَ نِصَابٌ.

اخْتَارَ الشَّيْخُ الْوُجُوبَ فِيمَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ، قَالَ: وَهُوَ أَصَحُّ، كَتَلَفَ بَعْضُ نِصَابٍ غَيْرِ زَرْعٍ وَثَمَرٍ بَعْدَ وَجُوبِ الزُّكَاةِ قَبْلَ تَمَكُّبِهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ.

وَمَا سَبَقَ مِنْ سَقُوطِ الزُّكَاةِ بِالتَّلَفِ قَبْلَ الْاسْتِقْرَارِ، بِخِلَافِ ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَى نِصَابٍ وَجَدَ حَقِيقَةً وَحُكْمًا فَصَادَقَهُ الْوُجُوبُ ثُمَّ تَلَفَ بَعْضُهُ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ.

وَقِيلَ: لَا يَسْقُطُ، وَهُوَ فِي عَمَدِ الْأَوَّلَةِ، وَأُظْهِرُ فِي الْمَغْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قِيَاسٌ مَنْ جَعَلَ وَقْتِ الْوُجُوبِ بُدْوَ الصَّلَاحِ. وَاشْتِدَادَ الْحَبِّ أَنَّهُ كَتَفَضَّ نِصَابَ بَعْدَ الْوُجُوبِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ (و م ش) وَأَبِي يُوسُفَ، وَيَصْدُقُ فِي ذَلِكَ (و) بِلَا تَبْيِينِ، وَلَوْ أَنَّهُمْ (م ش) نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَدَّمَ فِي الرُّعَايَةِ: يَبْيِينُهُ.

وَلَوْ دَعَوَى غُلَطٌ مُمَكِّنٍ مِنَ الْخَارِصِ، فَإِنْ فَحَشَ فَقِيلَ: يَرُدُّ قَوْلُهُ.

وَقِيلَ: ضَمَانًا كَانَتْ أَوْ أَمَانَةً^(١) يَرُدُّ فِي الْفَاحِشِ فَقَطَّ (م ١٥)^(٢).

ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: كَمَا لَوْ ادَّعَى كَذِبُهُ عَمْدًا لَمْ يَقْبَلْ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَإِنْ قَالَ إِنَّمَا حَصَلَ يَدِي كَذَا قَبْلَ مِنْهُ، وَيَكْلَفُ بَيِّنَةً فِي دَعْوَاهُ جَائِحةٌ ظَاهِرَةٌ تَظْهَرُ عَادَةً (و) ثُمَّ يُصَدِّقُ فِي التَّلَفِّ (و) وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ أَنَّهُ يُصَدِّقُ فِي جَائِحةٍ، وَقَدْ مَنَّ ابْنُ تَمِيمٍ، ثُمَّ حَكَى الْأَوَّلَ عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ، وَأَنَّهُ إِنْ ادَّعَى مَا يَخَالِفُ الْعَادَةَ لَمْ يَقْبَلْ.

(١) تنبيه: قوله: (ضمانًا كانت أو أمانة).

الضَّمان: أَنْ يَخْتَارَ التَّصَرُّفَ وَيُضْمِنَ قَدْرَ الزَّكَاةِ.

وَالْأَمَانَةُ: أَنْ يَخْتَارَ حِفْظَهُمَا إِلَى وَقْتِ الْجَفَافِ مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ، وَيُخْرَجُ عَنِ التَّحَصُّلِ.

إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ مَرَادِهِ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ إِذَا اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ إِذَا اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ ضَمَانًا، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَرُدُّ قَوْلَهُ إِذَا قُلْنَا إِنَّمَا عِنْدَهُ أَمَانَةٌ إِذَا فَحَشَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَلَا يَرُدُّ إِذَا كَانَتْ ضَمَانًا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَيَلْزَمُ عَلَى الثَّانِي: أَنْ يَرُدُّ قَوْلَهُ إِذَا كَانَتْ ضَمَانًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَلَا يَرُدُّ إِذَا كَانَتْ أَمَانَةً عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَوَّلِي، لِأَنَّ الْأَمِينَ يَقْبَلُ قَوْلَهُ.

ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى غُلَطًا فَاحِشًا يَرُدُّ قَوْلَهُ مطلقًا، بِمَحِثٍ إِنَّهُ يُوْخِذُ مِنْهُ زَكَاةً مَا قَالَهُ الْخَارِصُ بِأَجْمَعِهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يَرُدُّ قَوْلَهُ فِي الْفَاحِشِ فَقَطَّ، بِمَحِثٍ إِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ زَكَاةً مَا دُونَ الْفَاحِشِ ثَمَّا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهِ إِذَا ادَّعَاهُ، وَيُوْخِذُ مِنْهُ الزَّائِدُ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هُوَ الصَّوَابُ.

وَفِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي: (يَرُدُّ فِي الْفَاحِشِ فَقَطَّ)، فَقَيْدُهُ بِذَلِكَ، وَفِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَالَ: يَرُدُّ قَوْلَهُ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، أَيْ مطلقًا، يَعْنِي فِي الْفَاحِشِ وَغَيْرِهِ، وَيَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ فِيمَا إِذَا وَكَّلَهُ بِبَيْعِ فَبَاعَ بِدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ، فَإِنْ كَانَ ثَمًّا لَا يَتَغَابِنُ النَّاسُ بِمَثَلِهِ فَهُوَ مَعْفُوفٌ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ ثَمًّا يَتَغَابِنُ النَّاسُ بِمَثَلِهِ صَحَّ وَضَمِنَ.

وَفِي قَدْرِهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: هُوَ مَا بَيْنَ مَا بَاعَ بِهِ وَثَمَنِ الْمَثَلِ.

وَالثَّانِي: هُوَ مَا بَيْنَ مَا يَتَغَابِنُ بِهِ النَّاسُ وَمَا لَا يَتَغَابِنُونَ، وَمَا قَالَهُ الزُّرْكَشِيُّ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ فِيمَا إِذَا كَسَرَ مَكْسَرًا يُمْكِنُ الْاسْتِعْلَامُ بِدُونِهِ، فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُصَنَّفِ مُوَافِقٌ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَكَاةِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: مُوَافِقٌ لِلْوَجْهِ الثَّانِي فِي الْوَكَاةِ.

وَالصَّحِيحُ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ فِي الْوَكَاةِ، فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ فِيهَا، فَكَذَا يَكُونُ فِي هَذِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَعُمُومُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ الْمُتَقَدِّمُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (ويصدق في دعوى غلط يمكن من الخارص، فإن فحش، فقيلاً: يردُّ قوله، وقيل: ضمانًا كانت أو أمانة يردُّ في الفاحش فقط). انتهى.

لَمْ يَظْهَرْ لِي الْآنَ تَحْرِيرُ عِلِّ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي بَعْدَ هَذَا، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَإِنْ ادَّعَى فِي الْخَارِصِ غُلَطًا يَقَعُ مِثْلُهُ عَادَةً، كَالسُّدُسِ وَنَحْوِهِ، قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ كَثُرَ كَالثَّلَاثِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَقْبَلْ، لَكِنْ إِنْ قَالَ: مَا حَصَلَ فِي يَدِي غَيْرُ كَذَا، قَبْلَ. انْتَهَى.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: فَإِنْ ادَّعَى رَبُّهُ غُلَطَهُ وَأُطْلِقَ، وَلَمْ يَشِتهَ بَيِّنَةً لَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ، وَإِنْ قَالَ: غُلَطَ بِالسُّدُسِ وَنَحْوِهِ، صَدَّقَ، فَإِنْ ادَّعَى أَكْثَرَ مِنْهُ كَتَصْفٍ وَثَلَاثٍ فَلَا، وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى غُلَطًا مُحْتَمَلًا قَبْلَ قَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ، وَالْأَفْلَا، انْتَهَى وَقَالَ فِي الْحَاوِي الْكُبْرَى: فَإِنْ ادَّعَى غُلَطًا فِي السُّدُسِ وَنَحْوِهِ صَدَّقَ، وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى مُحْتَمَلًا قَبْلَ بِلَا يَمِينٍ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي التَّلْخِصِ، وَالرِّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِي الصُّغْرَى، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ، وَغَيْرُهُمْ: وَإِنْ ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ غُلَطَ الْخَارِصِ، وَكَانَ مَا ادَّعَى مُحْتَمَلًا، قَبْلَ قَوْلِهِ بغيرِ يَمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَمَلًا مِثْلُ: إِنْ ادَّعَى غُلَطَ النِّصْفِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِي غَيْرُ كَذَا قَبْلَ مِنْهُ بغيرِ يَمِينٍ. انْتَهَى.

فَهَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ قَالُوا: حَيْثُ ادَّعَى غُلَطًا كَثِيرًا لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَأُطْلِقُوا.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَرَادُ الْمُصَنَّفِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ فَحَشَ)، وَقَوْلِهِ: (يَرُدُّ فِي الْفَاحِشِ).

قُلْتُ: وَهَذَا الصَّحِيحُ، وَلَا نَعْلَمُ مَا يَنْفِيهِ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ سِوَاءُ كَانَ أَمَانَةً أَوْ ضَمَانًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا مِنْ تَيْمَةِ قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ، وَسَبَقَ قَرِيبًا بِمَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ.

وَيَجِبُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخَرْصِ لِرَبِّ الْمَالِ الثَّلَاثُ أَوْ الرَّابِعُ بِحَسَبِ اجْتِهَادِ السَّاعِي، بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ.

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ: الثَّلَاثُ كَثِيرٌ لَا يَتْرَكُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْأَمِيدِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ يَتْرَكَ قَدْرَ أَكْلِهِمْ وَهَدْيَتِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ بِلَا تَحْدِيدٍ، لِلْإِخْبَارِ الْخَاصَّةِ، وَلِلْحَاجَةِ إِلَى الْأَكْلِ، وَالْإِطْعَامِ وَأَكْلِ الْمَارَّةِ، وَالطَّيْرِ وَتَنَاسُلِ الثَّمَارِ، وَقَافًا لِأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنَّمَا يَتْرَكَ فِي الْخَرْصِ إِذَا زَادَتِ الشَّمْعَةُ عَنِ النَّصَابِ، فَلِإِنْ كَانَتْ نَصَابًا فَلَا، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ وَمَالِكٍ فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ، وَالشَّافِعِيُّ: يُخْتَسَبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مَا أَكَلَ وَأَطْعَمَ، لِلْعُمُومِ، وَكَمَا لَوْ أَنْفَعَهُ عَيْنًا، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ كَالْتَلَفِ بِجَائِزَةٍ، وَهَذَا الْقَدْرُ الْمُرْوِيُّ لَا يُكْمَلُ بِهِ النَّصَابُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَذَلِ ابْنُ رَبِّ الْمَالِ لَوْ لَمْ يَأْكُلْ شَيْئًا لَمْ يَزُكَّهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَأُظُنُّ بَعْضَهُمْ جَزَمَ بِهِ أَوْ قَدَّمَهُ، وَذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ احْتِمَالًا لَهُ.

وَإِخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَنَّهُ مُحْتَسَبٌ مِنَ النَّصَابِ، فَيُكْمَلُ بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ زَكَاةَ الْبَاقِي سِوَاهُ بِالْقِسْطِ، وَاحْتِجَ بِأَنَّا قُلْنَا لَوْ بَقِيَ لَاحْتِاجًا زَكَاتُهُ، لِأَنَّهُ كَالسَّالِمِ مِنْ شَيْءٍ أَشْرَفَ عَلَى التَّلَفِ، وَكَذَا ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتْرَكَ الْخَارِصُ شَيْئًا فَلِرَبِّ الْمَالِ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُخْتَسَبُ عَلَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَتِمَّشِ الْإِمَامُ خَارِصًا فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الْخَرْصِ مَا يَفْعَلُهُ السَّاعِي، لِيُعْرِفَ قَدْرَ الْوَاجِبِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحْلَفٌ فِيهِ.

وَلَا يُخْرَصُ غَيْرُ النَّخْلِ، وَالكَرْمِ (و م ق)؛ لِأَنَّ النَّصَّ فِيهِمَا.

وَلَا يُخْرَصُ الزُّيْتُونُ (ق).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يُخْرَصُ كَثِيرُهُ، كَذَا قَالَ وَلَا فَرْقَ.

وَلَا يُخْرَصُ الْحُبُوبُ، (ع) وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَنَظَرَاتِهِ خَبَرَ الْخَرْصِ فِي مَسْأَلَةِ الْغَرَائِبِ، وَإِنْ خَرَصَ الْخَارِصُ بِأَطْرَافِ الْعَادَةِ، وَالْإِذْمَانِ كَالْيَكْيَالِ.

وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ لَا بَسَّ أَرْتَابَ الصَّنَائِعِ، كَقَطْعِ الْحَبَّازِينَ لِكَبَّةِ الْعَجِينِ لَا تُرْجَعُ هَذِهِ عَلَى هَذِهِ، فَتَصِيرُ يَدُهُ كَالْمِيزَانِ، كَذَا تَصِيرُ عَيْنُ الْخَارِصِ مَعَ قَلْبِهِ وَفَهْمِهِ كَالْيَكْيَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلْمَالِكِ الْأَكْلُ مِنْهَا هُوَ وَحَيْثُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، كَالْفَرِيكِ وَمَا يَخْتَانُهُ، وَلَا يُخْتَسَبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُهْدِي، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: اسْقَطَ أَحْمَدُ عَنْ أَرْتَابِ الزُّرْعِ الزَّكَاةَ فِي مَقْدَارِ مَا يَأْكُلُونَ، كَمَا اسْقَطَ فِي الثَّمَارِ.

قَالَ: وَذَكَرَهُ الْأَمِيدِيُّ فِي رِوَايَةِ الْمُروُذِيِّ، وَجَعَلَ الْحُكْمَ فِيهِمَا سِوَاهُ وَفِي الْمَجْرُودِ وَالْفُصُولِ، وَغَيْرِهِمَا: يُخْتَسَبُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتْرَكَ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ (و م).

وَذَكَرَهُ الْأَمِيدِيُّ ظَاهِرَهُ كَلَامَهُ فِي الْمَشْتَرَكِ مِنَ الزُّرْعِ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَالْحَبُّ لَيْسَ فِي مَعْنَى الشَّمْعَةِ، وَحَكَى رِوَايَةً لَا يُزَكِّي مَا يُهْدِيهَ أَيْضًا، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُزَكِّي مَا يُهْدِيهِ مِنَ الشَّمْعَةِ، وَجَزَمَ الْأَيْمَةُ بِخِلَافِهِ.

وَحَكَى ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ الْقَاضِيَّ قَالَ فِي تَعْلِيلِهِ: مَا يَأْكُلُهُ مِنَ الشَّمْعَةِ بِالْمَعْرُوفِ لَا يُخْتَسَبُ عَلَيْهِ، وَمَا يُطْعِمُهُ جَارَهُ وَصَدِيقَهُ يُخْتَسَبُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: لَا زَكَاةَ فِيهَا يَأْكُلُهُ مِنْ زُرْعٍ وَثَمَرٍ، وَفِيمَا يُطْعِمُهُ رَوَاتَانِ، وَحَكَى الْقَاضِي فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ فِي جَوَازِ أَكْلِهِ مِنْ زَرْعِهِ وَجُهَيْنِ، وَالْخَرْصِ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مَا يَأْتِي فِي حَصَادٍ.

وَكَرَّةِ الْإِنَامِ أَحْمَدُ الْحَصَادِ، وَالْجَذَّادُ لَيْلًا.

وَإِنْ تَرَكَ السَّاعِي شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبِ أَخْرَجَهُ الْمَالِكُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

فصل

وَيَجِبُ الْعَشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ مَالِكِ الْأَرْضِ (و م ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، لِلْعُمُومِ، وَلِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلزُّرْعِ، كَالْمُسْتَعِيرِ (و) دُونَ الْمُعِيرِ وَكَتَّاجِرِ اسْتَأْجَرَ خَانُونًا، وَلِأَنَّ فِي إِجْبَائِهِ عَلَى الْمَالِكِ إِجْحَاقًا يُنَافِي الْمُوَاسَاةَ، وَهُوَ مِنْ حَقُوقِ

الزُّرْع، بِذِلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَزْرَعْ، وَيَتَقَدَّرُ بِقَدَرِهِ، بِخِلَافِهِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَرَاجِ، فَإِنَّهُ مِنْ حُقُوقِ الْأَرْضِ، فَلِهَذَا كَانَ خَرَاجُ الْعَنُودِ عَلَى رَبِّهَا (و).

وَعَنْهُ: الْخَرَاجُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ (خ) أَيْضًا.

وَقِيلَ: وَعَنْهُ: وَسُتْعِيرُهَا.

وَقِيلَ: عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ذُونَهُ.

وَقِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ: أَرْضُ الْعَشْرِ تُوجَرُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ السُّلْطَانُ؟ قَالَ: عَلَى الرَّقَبَةِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي الْحَبِّ، وَالشَّرْءَ إِذَا سَقِيَ بِغَيْرِ كَلْفَةِ الْعَشْرِ، وَيَكْلَفُهُ نِصْفَهُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَمْلِكُ رَقَبَةَ الْأَرْضِ.

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: (بَابُ: إِنْ مِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَوَزَعَهَا إِنْ الْعَشْرِ، وَالْخَرَاجُ عَلَيْهِ ذُونُ رَبِّ الْأَرْضِ).

وَسَاقَ قَوْلَ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الصَّغَرِ فِي أَرْضِ السَّوَادِ يَتَقَبَّلُهَا الرَّجُلُ يُؤَدِّي وَطِيفَةً عُمَرُ، وَيُؤَدِّي الْعَشْرَ بَعْدَ وَطِيفَةِ

عُمَرُ.

وَقَالَ الْقَاضِي: ظَاهِرُهُ أَنَّ الْخَرَاجَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، قَالَ: وَقَدْ جُعِلَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْبٍ الْمُسْتَأْجَرُ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤْجَرِ، قَالَ: وَعِنْدِي أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ لَا يَقْتَضِي مَا قَالَهُ أَبُو حَفْصٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى رَجُلٍ تَقَبَّلَ أَرْضًا مِنَ السُّلْطَانِ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ بِالْخَرَاجِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ أَجْرَ تَوَاتُهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِ السُّلْطَانِ بِأَجْرَةٍ، بَلْ كَانَتْ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا إِذَا كَانَتْ بِيَدِ مُسْلِمٍ بِالْخَرَاجِ الْمَضْرُوبِ فَأَجَرَهَا، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَلْزِمُهُ الْخَرَاجُ، بَلْ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُمَا يَسِدُو بِأَجْرَةٍ هِيَ الْخَرَاجُ.

وَتَلَزَمُ الزَّكَاةُ فِي الْمَزَارَعَةِ مَنْ يُحْكَمُ بِالزُّرْعِ لَهُ، وَإِنْ صَحَّتْ فَلْيَغْ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا نِصَابًا زَكَاةً، وَإِلَّا فِرَوَاتِنَا الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ، وَمَذْهَبُ (هـ): رَبُّ الْأَرْضِ كَمُؤْجَرٍ، لِيُثْبِتَ الْأَجْرَةَ لَهُ، فَالْعَشْرُ عَلَيْهِ.

وَمَتَى حَصَنَ غَاصِبُ الْأَرْضِ زُرْعَهُ اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْغَصْبِ وَزَكَاةً، وَإِنْ تَمَلَّكَ رَبُّ الْأَرْضِ قَبْلَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ زَكَاةً، وَكَذَا قِيلَ بَعْدَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَّ إِلَى أَوَّلِ زُرْعِهِ، فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ إِذْنًا.

وَقِيلَ: يُزَكِّيهِ الْغَاصِبُ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ وَقَسَتِ الْوُجُوبُ، وَيَأْتِي قَوْلُ إِنْ الزُّرْعَ لِلْغَاصِبِ فَيُزَكِّيهِ (و ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ (هـ) إِلَّا أَنْ تَنْقُصَ الْأَرْضُ بِالزُّرْعِ، فَيَكُونُ لَهُ أَجْرَةُ النِّقْصِ، وَيَصِيرُ كَالْمُؤْجَرِ عَلَى أَصْلِهِ.

وَأِنْ اسْتَأْجَرَ أَوْ اسْتَعَارَ ذِمِّي أَرْضَ مُسْلِمٍ فَوَزَعَهَا فَلَا زَكَاةَ (و م ش) وَمَذْهَبُ (هـ) الْعَشْرُ عَلَى الْمُؤْجَرِ وَعَلَى الْمَعِيرِ هُنَا، لِيَتَعَدَّرَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِفَعْلِهِ.

وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ الْحَقُّ عَلَى الذِّمِّيِّ (خ) فَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عَشْرٌ.

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَشْرَانِ، كَقَوْلِهِمَا فِي الشَّرَاءِ.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ: أَحْتِمَالٌ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالشَّرَاءِ، وَفَرَّقَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ بَيْنَ هَلَاكِ وَمَسْأَلَةِ الشَّرَاءِ عَلَى مَا يَأْتِي بِأَنَّ مَضْرُوعَ الْإِسْفَاطِ تَتَأَبَّدُ غَالِبًا هُنَاكَ، أَمَّا هُنَا فَكَثِيرٌ لِيَهُمْ مَنَقُولُ زَكَاةً، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْكَرَاهَةِ، وَمَعْنَى كَلَامِ الْأَكْثَرِ كَقَوْلِهِ: وَظَاهِرُهُ لَا كَرَاهَةَ، كَمَنَقُولِ زَكَاةً، وَسَوَى الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ بَيْنَهُمَا فِي الْكَرَاهَةِ، وَأَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا يُؤْجَرُ مِنْهُ.

وَعَلَّلَهُ أَخَذَ بِالضَّرَرِ، وَأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ، ثُمَّ خَصَّ الشَّيْخَ وَغَيْرَهُ رِوَايَةَ الْمَنَعِ بِالشَّرَاءِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَعْطِيلُ الْعَشْرِ بِاسْتِجَارِ الذِّمِّيِّ الْأَرْضِ أَوْ مَزَارَعَتِهِ فِيهَا كَتَعْطِيلِهِ بِالْإِسْتِجَارِ، وَمَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ يُوَارِثُ قَوْلَهُ، وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ، وَمَنْ بَدَّارُو شَجَرَةً مُغِيرَةً زَكَاةً؛ لِأَنَّهُمَا مِلْكُهُ كَغَيْرِهَا، وَكَوْنُهَا غَيْرَ مُتَّخَذَةٍ لِلْإِسْتِجَارَةِ بِالزَّرَاعَةِ مَنَعٌ أَخَذَ الْخَرَاجَ مِنْهَا، وَمَذْهَبُ (هـ) لَا زَكَاةَ كَالْخَرَاجِ.

فَصْلٌ

وَيَجْتَمِعُ الْعَشْرُ، وَالْخَرَاجُ فِيمَا فُتِحَ عَنُودٌ، وَكُلُّ أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَالْخَرَاجُ فِي رَقَبَتِهَا، وَالْعَشْرُ فِي غَلَّتِهَا (و م ش) لِلْعُمُومِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْخَرَاجِ التَّمْكِينُ مِنَ النِّعَمِ، لِوُجُوبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْ، وَسَبَبُ الْعَشْرِ الزُّرْعُ، كَأَجْرَةِ الْمُتَجَرِّ مَعَ زَكَاةِ التَّجَارَةِ، لِأَنَّهُمَا بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمُسْتَحَقِّينِ، فَاجْتَمَعَا، كَأَجْزَاءٍ، وَالْقِيمَةُ فِي الصَّيْدِ الْمَمْلُوكِ، وَمَذْهَبُ (هـ) لَا عَشْرَ فِي

الأرض الخراجية، ولا زكاة في قدر الخراج إذا لم يكن له مال آخر يقابلها، قال في منتهى الغاية: على الصحيح في المذهب.

وفي المستوعب: لأنه كذنين آدمي، وكذا ذكر الشيخ وغيره أنه أصح الروايات، وأنه اختيار الخرقى؛ لأنه من مؤنة الأرض، كنفقة زوجه، وسبق في كتاب الزكاة الروايات.

ومتى لم يكن له سوى غلة الأرض، وفيها ما لا زكاة فيه، كالخضر، جعل الخراج في مقابلته؛ لأنه أخوط للفقراء. ولا ينقص النصاب بمؤنة حصان ودّياس، وغيرهما منه، يسبق الوجوب. وقال: صاحب الرعاية: يحتل ضده، كالخراج، ويأتي في مؤنة المعدن.

فصل

يجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية في رواية (و ش م ر) ثم من الأصحاب من اقتصر على الجواز، ومنهم من قال: ويكره.

نص عليه، وعنه رواية ثالثة: يمنعون من شرائها، اختارها الخلل وصاحبه (م ١٦، ١٧)، فعليها يصح، جزم به الأصحاب رحمهم الله.

وحكى أحمد رحمه الله عن الحسن وعمر بن عبد العزيز: يمنعون من الشراء، فإن اشتروا لم يصح. وكلام شيخنا في «اقتضاء الصراط المستقيم» يعطي أن على المنع لا يصح (و م ر)، فعلى عدم المنع: لا عثر عليهم (و م ر ش)، لأنه زكاة، فلا منع، ولا زكاة كالسائمة وغيرها.

وذكر (القاضي في شرحه الصغير) أن إحدى الروايتين أنه يجب على الذمي غير التغلبي نصف العشر، سواء اتجر بذلك أم لم يتجر به، من ماله وقمره وماشيته، ويأتي في أحكام الذمة.

وذكر شيخنا في «اقتضاء الصراط المستقيم» على هذا: هل عليهم عشران أم لا شيء عليهم؟ على روايتين، وهذا غريب، ولعله أخذ من لفظ «المقنع»: وعلى المنع عليهم عشران؛ لأن فيه تصحيح كلام المتأقذين، ودفع الضرر المؤيد عن الفقراء بوجوب الحق فيه، وكان ضعيف ما على المسلم كما يجب في الأموال التي يمررون بها على العاشر نصف العشر، ضعيف الزكاة.

(١) (مسألة - ١٦ - ١٧): قوله: (ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية في رواية، ثم من الأصحاب من اقتصر على الجواز، ومنهم من قال: ويكره، نص عليه، وعنه: رواية ثالثة: يمنعون من شرائها، اختارها الخلل وصاحبه). انتهى. دخل في ضمن كلام المصنف مسالتان:

(المسألة الأولى - ١٦): هل يجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية أم لا يجوز؟

أطلق الخلاف، وأطلق في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والهادي:

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح.

جزم به في المقنع، والإفادات، والوجيز، وغيرهم، ونصره المجد في شرحه وغيره.

وقدّمه في الخلاصة، والكافي، والمغني، والشرح، والرعايتين، والحاويين وشرح ابن رزين، وابن منبج وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يجوز.

اختارها الخلل وصاحبه، وقدّمها في المستوعب، ومختصر ابن تميم.

(المسألة الثانية - ١٧): إذا قلنا بالجواز، فهل هو مع الكراهة أم لا؟ قال المصنف: منهم من اقتصر على الجواز، ومنهم من قال:

ويكره، نص عليه. انتهى.

قال في الكافي: ويجوز ويكره بيعها لهم.

وقال في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين: ويكره بيعها لهم، واقتصر في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والهادي وشرح

ابن منبج، ومختصر ابن تميم.

قال في الرعايتين، والحاويين: يجوز، وعنه: يكره، وعنه: يحرم، فذكر رواية بالجواز ورواية بالكراهة، والله أعلم.

وَعَنْهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ، قَدَمَهُ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: عَشْرٌ وَاحِدٌ، ذَكَرَهَا فِي الْخِلَافِ كَمَا كَانَ، لِتَعْلَقَ بِالْأَرْضِ، كَبَقَاءِ الْخَرَجِ إِذَا اشْتَرَى مُسْلِمٌ أَرْضًا خَرَجِيَّةً مِنْ ذِمِّيٍّ، وَلَا وَجْهَ لِقَبُولِهِ هَذَا فِي الرِّعَايَةِ، وَلَا تَصِيرُ هَذِهِ الْأَرْضُ خَرَجِيَّةً؛ لِأَنَّهَا أَرْضُ عَشْرٍ، كَمَا لَوْ كَانَ مُشْتَرِيهَا مُسْلِمًا، وَمَذْهَبُ (هـ) تَصِيرُ خَرَجِيَّةً أَبَدًا، وَلَوْ أَسْلَمَ رِبُّهَا أَوْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَنْفِي الْخَرَجَ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي مِنْ بَنِي تَغْلِبَ جَزَ، فَقُلْتُ ابْنُ الْقَاسِمِ، خَرَجِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ عَشْرِيَّةً، وَلَزِمَهُ الْعُشْرَانِ (و) كَالْمَاشِيَّةِ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْمُشْتَرِي أَوْ بَاعَهَا مُسْلِمًا سَقَطَ عَشْرٌ وَبَقِيَ عَشْرُ الزَّكَاةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ، لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ، وَلِأَنَّهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الْكُفْرِ، لِحَقْنِ الدَّمِ، فَاشْتَبَهَ الْجَزِيَّةَ، وَلِأَنَّهُ مِنْ حَقِّ الزَّرْعِ، فَاشْتَبَهَ بَقِيَّةَ أَمْوَالِهِمْ، وَمَذْهَبُ (هـ) الْحُكْمُ كَمَا كَانَ، كَالْخَرَجِ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا مَذْهَبُ إِنْ بَاعَهَا مِنْ ذِمِّيٍّ، وَعِنْدَنَا لَا شَيْءَ فِيهَا كَمَا لَوْ بَاعَهُ مَاشِيَّةً، وَلَنَا وَجْهٌ فِي الْخَارِجِ مِنْهَا عُشْرَانِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي الْحَاضِرِ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ تَمَسَّرَ صَلَاحُهُ بِأَدْوَانِ زَرْعٍ مُشْتَدٍّ بَقِيَ الْعُشْرَانِ عَلَى بَايَعِهِ، وَيَسْقُطَانِ بِالْإِسْلَامِ (هـ ش) لِيَسْقُوطَ جَزِيَّةُ الرُّؤُوسِ (ش) وَجَزِيَّةُ الْأَرْضِ وَهُوَ خَرَجُهَا بِالْإِسْلَامِ (هـ) وَلَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْوُجُوبِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: لَا يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِالْإِسْلَامِ (و هـ ش) وَإِنْ اسْتَأْجَرَ الذِّمِّيُّ هَذِهِ الْأَرْضَ، فَقَدْ سَبَقَ فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَكْرَهُ بَيْنَهُ مَتَقُولًا زَكَاةً، وَمُقْتَضَى مَا سَبَقَ فِي الْإِجَارَةِ لَا سِيَّيَا الْكِرَاةِ أَنْ يَكُونَ بِمِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهَا، وَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ يَبْعُهُ وَإِيجَارُهُ عَقَارًا وَمَتَقُولًا، وَفِيهَا مَلَكَهُ الذِّمِّيُّ بِالْإِحْيَاءِ الرَّوَاتِبَيْنِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ، وَمَصْرُفٌ ذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، وَلَا شَيْءَ عَلَى ذِمِّيٍّ فِيمَا اشْتَرَاهُ مِنْ أَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ، وَالْحَقُّ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي شَرْحِهِ بِالْأَرْضِ الْعَشْرِيَّةِ.

فَصْلٌ

وَالْأَرْضُ الْخَرَجِيَّةُ مَا فُتِحَ عَنْوَةٌ وَلَمْ يُقَسِّمْ، وَمَا جَلَا عَنْهَا أَهْلُهَا خَوْفًا، وَمَا صَوِّلَحُوا عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا لَنَا وَتَقَرُّهَا مَعَهُمْ بِالْخَرَجِ، لَا أَنْ غَيْرَ السَّوَادِ لَا خَرَجَ فِيهِ (ش).

وَالْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا، فَقُلْتُ خَرَبَ، كَالْمَدِينَةِ وَتَحْوَهَا، وَمَا أَحْيَاهُ الْمُسْلِمُونَ وَاسْتَطَوْهُ، فَقُلْتُ أَبُو الصَّفَرِ، كَالْبَصْرَةِ، وَمَا صَوِّلَحَ أَهْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَهُمْ بِخَرَجٍ يُضْرَبُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ ابْنُ مَنْصُورٍ، كَأَرْضِ الْيَمَنِ، وَمَا فُتِحَ عَنْوَةٌ وَقَسِّمَ، «كَتَبْتُ خَيْرَ» فَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وَكَذَا مَا أَقْطَعَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ السَّوَادِ إِنْ قُطِعَ تَمْلِيكُهُ، عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ (و م ش) وَيَذَلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ، قَالَ فِيهِ مُتَّهَى الْغَايَةِ.

قَالَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ: وَالْأَرْضُونَ الَّتِي يَمْلِكُهَا أَرْبَابُهَا لَيْسَ فِيهَا خَرَجٌ، مِثْلُ هَذِهِ الْقَطَائِعِ الَّتِي أَقْطَعَهَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي السَّوَادِ لِيَسْعِدَ، وَابْنُ مَنْصُورٍ وَخَبَابِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يُوْجِبْ فِي قَطَائِعِ السَّوَادِ خَرَجًا، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَقْطَعَهُمْ مَنَافِعَهَا وَخَرَجَهَا لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْقُطَ الْخَرَجُ، عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ، وَلَعَلَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْقَاضِي هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ يَمْلِكُوا الْأَرْضَ بَلْ أَقْطَعُوا الْمَنَفْعَةَ، وَأَسْقَطَ الْخَرَجَ لِلْمَصْلَحَةِ [وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةُ هَذَا الْقِسْمِ مِنْ أَرْضِ الْعَشْرِ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ، وَقَدْ قَالَ: مَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ مِنْ وَقْفٍ أَوْ قِسْمَةٍ، أَوْ الْإِمَّةِ بَعْدَهُ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ وَلَا تَغْيِيرُهُ].

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْبَيْعِ: إِنْ حَكَمَ أَقْطَاعُهُ حَكْمَ الْبَيْعِ، فَيَجُوزُ بِحُكْمِ حَاكِمٍ أَوْ بِقَوْلِ الْإِمَامِ لِمَصْلَحَةٍ، أَوْ بِإِذْنِهِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ، وَمَا سَبَقَ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي لَيْسَ فِيهِ نَقْضٌ، لَكِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ نَصِّ أَحْمَدَ، وَيَأْتِي ذَلِكَ، وَحَكْمُ مَكَّةَ فِي حَكْمِ الْأَرْضِ الْمُغْتَوَمَةِ مِنَ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَبَيِّنُ أَرْضَ الصَّلْحِ وَأَرْضَ الْعَنْوَةِ.

وَالْمُرَادُ: أَنَّ الْأَرْضَ الْعَشْرِيَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوْضَعَ عَلَيْهَا خَرَجٌ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاسْتَحْجَّ بِقَوْلِهِ فِي رَوَايَةِ أَبِي الصَّفَرِ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا فِي غَيْرِ السَّوَادِ فَلِلْإِمَامِ عَلَيْهِ فِيهَا الْعَشْرُ، لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنَّ الْعَشْرَ، وَالْخَرَجَ يَجْتَمِعَانِ فِي الْأَرْضِ الْخَرَجِيَّةِ، كَمَا سَبَقَ، فَلِهَذَا لَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالرِّعَايَةِ: الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا

خَرَجَ عَلَيْهَا، وَقَوْلَ غَيْرِهِ: مَا يَجِبُ فِيهَا الْعَشْرُ خَرَاجِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ خَرَاجِيَّةٍ، وَجَعَلَهَا أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ الْمُنْجَا قَوْلَيْنِ، وَإِنْ قَوْلَ غَيْرِ الشَّيْخِ ظَاهِرٌ فِي هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْعَشْرِ فِي أَرْضِ الصَّلْحِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ أَرْضٍ بِلا عَشْرِ وَلَا خَرَاجٍ، بِالْإِتِّفَاقِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، فَيُخْرِجُ مَنْ أَقْطَعَ أَرْضًا بِأَرْضٍ مِصْرَ أَوْ غَيْرِهَا الْعَشْرَ، وَالْمُرَادُ إِلَّا أَرْضَ الدَّمِيِّ، فَإِنَّهُ لَوْ جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا أَوْ مَزْرَعَةً، أَوْ رَضِخَ الْإِمَامَ لَهُ أَرْضًا مِنَ الْغَنِيمَةِ، أَوْ أَحْيَا مَوَاتًا، وَقَلْنَا يَمْلِكُهُ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا، تَقْلَهُ جَمَاعَةٌ. وَعَنْهُ: فِيهَا الْعَشْرُ وَلَا خَرَاجٌ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ عَنْ أَرْضٍ مُسْلِمٍ، كَخَرَاجِ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ لِكُفْرِهِ بِحَقِّهِ دِمِيهِ، كَجَزِيَّةِ الرُّؤُوسِ، فَيُغْتَبَرُ الشَّرْطُ، وَالْإِلْتِزَامُ، وَمَذْهَبُ (هـ) عَلَيْهَا الْخَرَاجُ، لِئَلَّا تَتَعَطَّلَ، وَمَتَى أَسْلَمَ أَوْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ فَهِيَ عَشْرِيَّةٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ الْخَرَاجُ بِحَالِهِ، كَخَرَاجِ الْغَنَوَةِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ بَاعَ أَوْ أَجَرَ مُسْلِمٌ دَارَهُ مِنْ كَافِرٍ، فَتَقَلَّ الْمُرُودِيُّ: لَا تَبَاعُ، يُضْرَبُ فِيهَا بِالْثَانُوسِ وَيُنْصَبُ فِيهَا الصُّلْبَانُ؟ وَاسْتَغْطَمَ ذَلِكَ وَتَشَدَّدَ فِيهِ.

وَتَقَلَّ أَبُو الْحَارِثِ: لَا أَرَى ذَلِكَ، يَبِيعُهَا مِنْ مُسْلِمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ. وَقِيلَ لَهُ: فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ إِجَارَتِهَا مِنْ ذِمِّي يَعْلَمُ أَنَّهُ يَشْرَبُ فِيهَا الْخَمْرَ وَيُشْرِكُ فِيهَا، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَوْنٍ لَا يَكْرِي إِلَّا مِنْ أَهْلِ الدَّمِيَّةِ، يَقُولُ: نُرْعِيهِمْ، قِيلَ لَهُ: كَأَنَّهُ أَرَادَ إِذْلالَ أَهْلِ الدَّمِيَّةِ بِهَذَا قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ كَسَرَهُ أَنْ يُرْعِبَ الْمُسْلِمِينَ، وَجَعَلَ يُعْجِبُ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ. وَكَذَا تَقَلَّ الْأَثَرُ، وَسَأَلَهُ مِنْهُ: يَكْرِي الْمَجُوسِي دَارَهُ أَوْ دُكَّانَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَزْنُونَ؟ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَوْنٍ لَا يَرَى أَنْ يَكْرِي الْمُسْلِمَ يَقُولُ: أَرْعِيهِمْ بِأَخِيذِ الْغَلَّةِ، وَيَكْرِي غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ الْحَلَالُ: كُلُّ مَنْ حَكَمَ عَنْهُ فِي الْكَرَاءِ: فَإِنَّمَا أَجَابَ عَلَى فِعْلِ ابْنِ عَوْنٍ، وَلَمْ يَنْفَذْ لَهُ فِيهِ قَوْلٌ. وَقَدْ رَأَى إِبْرَاهِيمُ مُعْجَبًا بِقَوْلِ ابْنِ عَوْنٍ، وَالدَّيُّ رَوَوْا عَنْهُ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ كَرِهَهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً، فَلَوْ نَفَذَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُ فِي السُّكْنَى كَانَ السُّكْنَى، وَالْبَيْعُ عِنْدِي وَاحِدًا، وَالْأَمْرُ فِي ظَاهِرِ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ لَا تَبَاعُ مِنْهُ، وَالْأَمْرُ عِنْدِي لَا تَبَاعُ مِنْهُ وَلَا تُكْرَى؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ.

ثُمَّ رَوَى الْحَلَالُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِأَحْمَدَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا خَالِدٍ الْأَخْمَرَ يَقُولُ: خَفِصَ بَاعَ دَارَ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَائِدِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ عَوْنِ الْبَصْرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: خَفِصَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَعَجِبَ أَحْمَدُ، يَعْنِي مِنْ خَفِصَ بْنِ عِيَّاتٍ.

قَالَ الْحَلَالُ: وَهَذَا تَقْوِيَةٌ لِمَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ يَكْرَهُ بَيْعَهَا مِنْ فَاسِقٍ فَكَذَلِكَ مِنْ كَافِرٍ، فَإِنَّ الدَّمِيَّ يَقْرُءُ وَالْفَاسِقُ لَا يَقْرُءُ، وَلَكِنْ مَا يَفْعَلُهُ الدَّمِيُّ فِيهَا أَعْظَمُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ عِنْدَهُ، فَإِذَا أَجَارَ الْبَيْعَ أَجَارَ الْإِجَارَةَ وَإِذَا مَنَعَ الْبَيْعَ مَنَعَ الْإِجَارَةَ. قَالَ شَيْخُنَا: وَوَافَقَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: كَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يَبِيعَ دَارَهُ مِنْ ذِمِّي فَيَكْفُرَ فِيهَا، وَيَسْتَبِيحَ الْمَخْظُورَاتِ، فَإِنْ قَتَلَ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ. وَكَذَا قَالَ الْأَمِيدِيُّ: أَطْلَقَ الْكَرَاهَةَ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا، وَمُقْتَضَى مَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ الْحَلَالِ وَصَاحِبِهِ تَحْرِيمَ ذَلِكَ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَاجَرَ دَارُهُ أَوْ يَبْنَاهُ مِنْ يَتَّخِذُ بَيْتَ نَارٍ أَوْ كَنِيْسَةً، أَوْ يَبِيعَ فِيهِ الْخَمْرَ سِوَاءَ شَرْطِ أَنْ يَبِيعَ فِيهِ الْخَمْرَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ، لَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُ فِيهِ الْخَمْرَ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرَى أَنْ يَبِيعَ دَارَهُ مِنْ كَافِرٍ يَكْفُرُ فِيهَا، يَبِيعُهَا مِنْ مُسْلِمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي نَصَارَى وَقَفُوا ضَيْعَةً لَهُمْ لِلْبَيْعَةِ: لَا يَسْتَأْجِرُهَا الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ مِنْهُمْ، يُعِينُهُمْ عَلَى مَا هُمْ فِيهِ، قَالَ شَيْخُنَا:

فَقَدْ حَرَّمَ الْقَاضِي إِجَارَتَهَا لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُ فِيهَا الْحُمْرَ، مُسْتَشْهِدًا عَلَى ذَلِكَ بِنَصِّ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا لِكَافِرٍ، وَلَا يَكْتَرِي وَفَقَّ الْكَنِيسَةُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَنْعَ عِنْدَهُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ مَنَعٌ تَحْرِيمٌ.

قَالَ الْقَاضِي فِي أَثْنَاءِ الْمَسْأَلَةِ: فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ أَجَازَ أَحْمَدُ إِجَارَتَهَا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِيهَا؟

قِيلَ: الْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ حَكَى قَوْلَ ابْنِ عَوْنٍ وَغَجَبَ مِنْهُ، وَهَذَا يَقْتَضِي: أَنَّ الْقَاضِي لَا يُجَوِّزُ إِجَارَتَهَا مِنْ ذِمِّيٍّ. وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الْأَنْزَمِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ جَوَازُ ذَلِكَ، فَإِنْ إِضْجَابُهُ بِالْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ عِنْدَهُ، وَاقْتِصَارُهُ عَلَى الْجَوَابِ بِفِعْلِ رَجُلٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَذْهَبُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ أَنَّ مَا فِي الْإِجَارَةِ مِنْ مُسْتَدَةِ الْإِعَانَةِ عَارِضَةٌ مُصْلَحَةٌ، وَهِيَ صَرَفُ إِزْغَابِ الْمَطَالِبَةِ بِالْكَرَاءِ عَنِ الْمُسْلِمِ وَإِنزَالُهُ بِالْكَفَّارِ، كإِقْرَارِهِ بِالْجُزْيَةِ، فَإِنَّهُ إِفْرَارٌ لِكَافِرٍ، لَكِنْ جَازٌ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَلِذَلِكَ جَازَتْ مَهَادَنَةُ الْكُفَّارِ فِي الْحُمْلَةِ، وَهَذِهِ الْمَصْلَحَةُ مُتَمِّتَةٌ فِي الْبَيْعِ، قَالَ: قَبِصِيرٌ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ مَنْ لَمْ يَخْصُصْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِالذِّكْرِ كَالشَّيْخِ وَغَيْرِهِ الْجَوَازُ (م ١٨) كَمَا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَكْثَرِ يَمَسُّ إِذَا مَلَكَوْا دَارًا عَالِيَةً مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ تَنْقُضْ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ الْبَيْعَ وَتُخَوِّدُ، كَمَا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ فِي تَخْصِيصِ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ بِالذِّكْرِ جَوَازٌ غَيْرُهَا.

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمَلْبُوسَ يَكْفُرُ فِيهِ الذِّمِّيُّ وَيَغْضِي، فَمُقْتَضَى مَا سَبَقَ الْمَنْعَ تَحْرِيمًا أَوْ كَرَاهَةً. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْيَوْمَ يَسَاعُ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ شَائِعًا، لَمْ يَتَوَخَّ مِنْهُ أَحَدٌ، وَكَأَلْمَاكُولِ وَالْمَشْرُوبِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مَحَلُّ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ. قِيلَ: الْفَرْصُ فِي غَيْرِهَا، مَعَ أَنَّ الْمَلْبُوسَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَكَذَا الْإِبْوَاءُ، وَالْمُسْكِنُ، وَإِنْ قِيلَ: هُوَ كَمَسْأَلَتِنَا، قِيلَ هَذَا مَعَ الْعِلْمِ بِبُطْلَانِهِ: لَا نَعْلَمُ بِهِ قَائِلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَجُوسِ: لَا تَبْنِ لَهُمْ. وَقَالَ لَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: سَبِيلُ الْأَوَّاهِي عَنِ الرَّجُلِ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ لِنَظَارَةِ كَرَمِ النُّصْرَانِيِّ، فَكَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْحُمْرِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَبِيعُ لَغَيْرِ الْحُمْرِ فَلَا بَأْسَ. وَتَبَجُّعٌ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ مَا سَبَقَ مِنَ الْخِلَافِ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ نَصُّهُ فِي اسْتِجَارِ وَفَقَّ الْكَنِيسَةَ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَبِيعُ لَغَيْرِ الْحُمْرِ»، لَيْسَ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن باع أو أجر مسلم داره من كافر، فنقل المروذي: لا تباع، يضرب فيها بالناقوس وينصب فيها الصليبان؟ واستعظم ذلك وشدد فيه، ونقل أبو الحارث: لا أرى ذلك، يبيعها من مسلم أحب إلي). قال الخلائ: الأمر عندي لا تباع منه ولا تكري، لأنه معنى واحد.

وقال أبو بكر عبد العزيز: لا فرق بين البيع، والإجارة، وإذا منع البيع منع الإجارة. قال شيخنا -يعني: الشيخ تقي الدين-: ووافقه القاضي وأصحابه على ذلك.

قال ابن أبي موسى: كره أحمد أن يبيع داره من ذمي يكفر فيها ويستبيح المحظورات، فإن فعل لم يبطل البيع. وكذا قال الأمدئي وأطلق الكراهة مقتصرًا عليها، ومقتضى ما سبق من كلام الخلائ وصاحبه تحريم ذلك، قاله شيخنا. وقال القاضي: لا يجوز أن يؤاجر داره أو بيته ممن يتخله بيت نار أو كنيسة أو يبيع فيها الحمر.

قال شيخنا: فقد حرم القاضي إيجارها لمن يعلم أنه يبيع فيها الحمر، مستشهدًا على ذلك بنص أحمد، وذلك يقتضي أن المنع عنده في هاتين الصورتين منع تحريم.

وظاهر كلام من لم يخص هذه المسألة بالذكر -كالشيخ وغيره- الجواز. انتهى.

قلت: هذا هو الصواب مع الكراهة.

وقد استشهد المصنف لذلك بمسائل، ومال إليه، والله أعلم.

فصل

ويجب في العسل العشر، سواء أخذه من موات أو من ملكه.

قال في الرعاية وغيرها: أو ملك غيره، قال في رواية صالح: العسل في أرض الخراج أو العشر حيث كان فيه العشر، وبه قال أبو يوسف ومحمد، والشافعي في القديم، ولو من أرض خراجية (هـ) لعدم اجتماع العشر، والخراج عنده، ومذهب (م هـ ش) لا شيء فيه، احتج الأصحاب رحمهم الله بخبر أبي سيرة المتعمي.

رواه أحمد (٤/ ٥٨٤)، وابن ماجه (١٨٢٣)، ورواه عنه سليمان بن موسى الأشدق ولم يذكره مع أنه وإن كان ثقة عند أهل الحديث كما قاله الترمذي فإن عنده مناكير كما قاله البخاري وغيره، وبخبر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال: «جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نخله، وكان سأله أن يحمي له وأديا يقال له سلة، فحصى له ذلك الوادي، فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كتب إليه سفيان بن وهب يسأله عن ذلك، فكتب إليه: إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نخله، فأحم له سلة، وإلا فإنما هو ذئب غيث يأكله من يشاء. رواه أبو داود (١٦٠٠)، والنسائي (٤٦/٥)، وغيرهما، وعمرو بن أبيه عن جده فيه كلام كثير للمحدثين. وقال أحمد: ربما احتججنا به.

وقال أيضا: له مناكير، يكتب حديثه يعتبر به، أما أن يكون حجة فلا.

ورواه عنه عمرو بن الحارث المصري، وهو إمام.

وقال أحمد: رأيت له مناكير.

ولأبي داود (١٦٠١) هذا المعنى بإسنادين آخرتين إلى عمرو، وفيهما مقال، وفيهما: «من كل عشر قريب قرية». ثم يتوجه منه عدم الوجوب وأن الآداء لأجل الحمى صلحا أو جوعا لمصلحة المسلمين؛ لأن عمر رضي الله عنه أمر بالحمى إن أدى العشر، ولم يأمر بأخذ العشر مطلقا، ولو أخذ العشر مطلقا لكان دفعه مع الحمى أصح لإهلاك، ولم يمتنع منه، وأنه عليم أنه إنما يؤخذ منه لأجل الحمى، والله تعالى أعلم.

وأما أحمد رضي الله عنه فإنما احتج بقول عمر رضي الله عنه.

قيل لأحمد: إنهم تطوعوا به، قال: لا، بل أخذ منهم، وهذا منه يدل على أنه لا حجة عنده في خبر مرفوع في ذلك، لضعف إسناده أو دلاليته، أولهما.

وكذا قال البخاري، والترمذي، وابن المنذر، وغيرهم: إنه لا يصح في ذلك شيء، وقول عمر في هذا لا بد من بيان صحيحه وصحة دلاليته، ثم قد بينا أنه لم يأمر بأخذ العشر مطلقا، فيتعارض قولاه.

ثم المسألة ليست إجماعا في الصحابة، ولا حجة مع اختلافهم، ثم في الاحتجاج بقول الصحابي روايتان، أشهرهما يفتح به.

ومن تأمل هذا وغيره ظهر له ضعف المسألة، وأنه يتوجه لأحمد رواية أخرى: لا زكاة فيه، بناء على قول الصحابي. وسبق قول القاضي في الشر يأخذه من المباح يؤكده في قياس قول أحمد في العسل، فقد سوى بينهما عند أحمد، فدل أن على القول الآخر لا زكاة في العسل من المباح عند أحمد، كرواية عن أبي يوسف، وقد اعترف صاحب المحرر كما سبق أنه القياس، لولا الآخر.

فيقال: قد تبين الكلام في الآخر، ثم إذا تساوتا في المعنى تساوتا في الحكم، وترك القياس، كما تعدى في الغرايا إلى بقية شمار وغير ذلك، على الخلاف فيه.

ولهذا قال ابن عقيل وغيره: فما ينزل من السماء على الشجر، كالمُن، والرنجيبين، والشيرخشك وشبهها، ومنه اللادن وهو طل، وندى ينزل على نبت تأكله المعزى، فتعلق تلك الرطوبة بها فيؤخذ فيه العشر، كالعسل. قال بعضهم: وهو ظاهر كلام أحمد.

وقيل: لا عشر فيه، لعدم النص، وهو ظاهر كلام جماعة.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورَ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ (م ١٩)^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: إِنَّ قِصَّةَ هِلَالِ الْمَذْكُورَةِ تَرُدُّ هَذَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَهُ مِنْ عَسَلٍ فِي وَادٍ مُبَاحٍ؛ لِأَنَّ الْإِقْطَاعَ
إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُبَاحِ، فَيُقَالُ: الْفَرْقُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَسَلِ بَيْنَ أَخَذِهِ مِنْ أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ أَوْ مُبَاحَةٍ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ النُّحْلُ مَمْلُوكًا،
فَقِصَّةُ هِلَالٍ، فَالْعَسَلُ نَمَؤُهُ تَابِعٌ لَهُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَجْنَى مِنْ أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ أَوْ مُبَاحَةٍ، أَوْ مِنْ شَيْءٍ يُوضَعُ عِنْدَهُ.
وَلَا زَكَاةَ فِي قَلِيلِهِ (هـ)، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ بِصَابِ قَدْرِهِ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ عَنْ عُمَرَ.
وَسَبَقَ قَوْلُ فِي نَصَابِ الرُّبَيْتِ خَمْسَةَ أَفْرَاقٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيجٌ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ فِيهِ، فَاعْتَبِرَ خَمْسَةَ امْتِنَالِهِ
كَالْوَسْقِ، وَالْفَرْقِ، بِفَتْحِ الرَّاءِ.

وَقِيلَ: وَيُسَكُونُهَا، سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا عِرَاقِيَّةً، وَهُوَ مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَتَغْلِبَ، وَالْجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ،
وَيَذَلُّ عَلَى ذَلِكَ خَبَرُ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فِي الْفَدْيَةِ، وَحَمَلُ كَلَامِ عُمَرَ فِي الْمَتَارِفِ بَيْلَدِهِ أَوَّلَى، قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي
دَاوُدَ: قَالَ الرُّهْرِيُّ: فِي عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقٌ، وَالْفَرْقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا، وَهَذَا ظَاهِرُ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ
الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ، وَفِي الْخِلَافِ: الْفَرْقُ سِتَّةَ وَثَلَاثُونَ رَطْلًا عِرَاقِيَّةً.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: هُوَ سِتُّونَ رَطْلًا عِرَاقِيَّةً وَأَمَّا الْفَرْقُ -بِسُكُونِ الرَّاءِ-، فَمِكْيَالٌ ضَخَمٌ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَهُ
الْحَلِيلُ.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ: يَسَعُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ رَطْلًا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا قَائِلَ بِهِ مَنَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلًا، وَحَكِيَ قَوْلُ: مِئَةٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُهُ.

وَقِيلَ: بِصَابِهِ أَلْفُ رَطْلٍ عِرَاقِيَّةً، وَقَدَّمَهُ فِي الْكَافِيِّ.

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ عَشْرِ قُرْبَى قُرْبَى.

(١) (مسألة - ١٩): قول المصنف بعد أن تكلم على حكم العسل، وأنه هل تجب فيه الزكاة أم لا؟ وما إلى عدم وجوبها فيه، قال: (وقد اعترف صاحب المحرر أنه القياس، لولا الأثر، فيقال: قد تبين الكلام في الأثر، ثم إذا تساوى في المعنى تساوى في الحكم وترك القياس).

يعني: بكلامه هذا لأجل تخريج قول آخر بعدم الوجوب في العسل قال: كما تعدى في العرايا إلى بقية الثمار وغير ذلك، على الخلاف فيه، ولهذا قال ابن عقيل وغيره: فما ينزل من السماء على الشجر كالمن، والترنجيبين، والشيرخشك ونحوه وشبهها ومنه اللادن، وهو طلع وندى ينزل على نبت تأكله المعزى، فتعلق تلك الرطوبة بها، فيؤخذ منه العشر، كالعسل.

قال بعضهم: وهو ظاهر كلام أحمد، وقيل: لا عشر فيه، لعدم النص، وهو ظاهر كلام جماعة، وجزم به في المغني، والمحرر فيما يخرج من البحر، انتهى كلام المصنف.

واعلم أنه ليس في كلامه على المن، والترنجيبين، والشيرخشك تقديم حكم على آخر، مع حكايته الخلاف، فهو في حكم الخلاف المطلق في كلام المصنف.

إذا علمت ذلك فالصحيح من القولين عدم الوجوب، قدمه ابن تيميم وصاحب الفائق، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وجزم به في المغني، والمجد في شرحه، والشارح، وغيرهم، في مسألة عدم الوجوب فيما يخرج من البحر، وهو ظاهر ما مال إليه المصنف في العسل، والله أعلم.

والقول الآخر تجب فيه، كالعسل، اختاره ابن عقيل وغيره.

قال بعض الأصحاب: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وجزم به ابن عقيل في تذكرته، وصاحب المنور، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

واقصر في المستوعب على كلام ابن عقيل، وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوئين.

وقال في الرعاية الكبرى: فيه وجهان، أشهرهما الوجوب، وقيل: عدمه. انتهى.

وأطلقهما في تجريد العناية، فهذه تسع عشرة مسألة قد صحح معظمها، فله الحمد.

فصل

وَمَنْ زَكَّى مَا سَبَقَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْمَعْشَرَاتِ مَرَّةً فَلَا زَكَاةَ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ (و) خِلَافًا لِلْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرْصَدٍ لِلنَّمَاءِ، فَهُوَ كَالْقَيْنِيَّةِ، بَلْ أَوْلَى، لِنَقْصِهِ بِأَكْلٍ وَنَحْوِهِ.
وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِيَزْرَعَهَا لِلتَّجَارَةِ لَمْ يَنْعَقِدْ حَوْلَ التَّجَارَةِ مِنْ وَقْتِ وَجُوبِ إِخْرَاجِ عَشْرِهِ (م)؛ لِأَنَّهُ يُنْتَبَهُ كَالْمَعْدُومَةِ؛ لِأَنَّهُ الشَّرْعُ لَمْ يَنْعَبِرْهَا، وَأَوْجَبَ الْعَشْرَ، وَإِذَا انْتَهَى وَجُوبُ الْعَشْرِ فَتَوَيَّ بِهِنَّ التَّجَارَةُ فَالْزَوَائِتَانِ فِي عَرْضِ قَيْنَةٍ نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ.

فصل

وَتَضَعِينَ أَمْوَالَ الْعَشْرِ، وَالْخَرَاجَ بَاطِلًا، نَصُّ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ، وَعَلَّلَهُ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا بِأَنَّهُ ضَمَانُهَا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ يَقْتَضِي الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ فِي تَمْلُكِهِ مَا زَادَ وَغَرِمَ مَا نَقَصَ، وَهَذَا مُنَافٍ لِمَوْضُوعِ الْعِمَالَةِ وَحُكْمِ الْأَمَانَةِ.
سُئِلَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ حَرْبٍ عَنْ تَفْسِيرِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْقَبَالَاتُ رِبَا، قَالَ: هُوَ أَنْ يَقْبَلَ بِالْقَرْتِ وَفِيهَا الْعُلُوجُ، وَالتَّخْلُ، فَسَمَاءُ رِبَا، أَيْ فِي حُكْمِهِ فِي الْبُطْلَانِ.
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِيَّاكُمْ، وَالرِّبَا، أَلَا وَهِيَ الْقَبَالَاتُ، أَلَا وَهِيَ الذُّلُّ، وَالصَّغَارُ.
قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْقَبِيلُ: الْكَفِيلُ، وَالْعَرِيفُ، وَقَدْ قَبِلَ بِهِ: يَقْبَلُ وَيَقْبَلُ قَبَالَةً، وَنَحْنُ فِي قِبَالَتِهِ؛ أَيْ: فِي عِرَافَتِهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب زكاة الذهب والفضة

وبيان حكم المصوغ، والتحلّي بذلك وبغيره وما يتعلق بذلك

تجب زكاة الذهب، والفضة (ع) وتعتبر النصاب (ع).
فَنَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالاً (و)، والمِثْقَالُ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْتَبَاعٍ دِرْهَمٍ، وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَانِ دِرْهَمٍ (ع)، وَفِيهِمَا رُبْعُ الْعُشْرِ (ع) سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ حُكْمُ الزِّيَادَةِ، وَالنَقْصِ.
وَالِاخْتِيَارُ بِالذَّهَبِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي وَزْنُهُ سِتَّةُ دَوَانِيقَ، وَالْعَشْرَةُ سَبْعَةُ مِثْقَالِ (و)، وَكَانَتِ الدَّرَاهِمُ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ صِنْفَيْنِ: سُودًا، الدَّرْهَمُ مِنْهَا ثَمَانِيَةُ دَوَانِيقَ، وَطَبْرِيَّةٌ، الدَّرْهَمُ مِنْهَا أَرْبَعَةُ دَوَانِيقَ، فَجَمَعَهَا بَنُو أُمَيَّةَ وَجَعَلُوا الدَّرْهَمَ سِتَّةَ دَوَانِيقَ، قَالَ فِي رَوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَذَكَرَ دَرَاهِمَ بِالْيَمَنِ صِغَارًا الدَّرْهَمُ مِنْهَا دَانِقَانِ وَنِصْفُ، فَقَالَ: تَرُدُّ إِلَى الْمِثْقَالِ.
وَقَالَ فِي رَوَايَةِ الْمِيمُونِيِّ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَمَّنْ عِنْدَهُ شَيْءَ وَزْنُهُ دِرْهَمٌ سَوَاءً، وَشَيْءَ وَزْنُهُ دَانِقَانِ، وَهِيَ تُخْرَجُ فِي مَوَاضِعَ، دَا مَعَ وَزْنِهِ وَذَا مَعَ نَقْصَانِهِ، عَلَى الْوِزْنِ سَوَاءً؟ فَقَالَ: يَجْمَعُهَا جَمِيعًا ثُمَّ يُخْرِجُهَا عَلَى سَبْعَةِ مِثْقَالِ.
وَقَالَ فِي رَوَايَةِ الْأَنْزَمِ: قَدْ اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى دَرَاهِمِنَا وَدَنَانِيرِنَا هَذِهِ، وَالدَّنَانِيرُ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، فَيُزَكَّى الرَّجُلُ الْيَاقِطِي دِرْهَمٍ مِنْ دَرَاهِمِنَا هَذِهِ، فَيُعْطِي مِنْهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَسَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ عَنِ الدَّرَاهِمِ السُّودِ، فَقَالَ: إِذَا خَلَّتِ الزَّكَاةُ فِي مِائَتَيْنِ مِنْ دَرَاهِمِنَا هَذِهِ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَاخْذْ بِالِاخْتِيَاظِ، فَأَمَّا الدِّيَّةُ فَأَخَافُ عَلَيْهِ، وَأَعْجِبُهُ فِي الزَّكَاةِ أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ مِائَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ.

وَأِنْ كَانَ عَلَى رَجُلٍ دِيَّةٌ أَنْ يُعْطِيَ السُّودَ الْوَاقِفَةَ، وَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ لَا تَحْتَمِلُهُ الْعَامَّةُ.

قَالَ الْقَاضِي: وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَبِرَ وَزْنُهُ سَبْعَةُ مِثْقَالِ فِي الزَّكَاةِ، وَالخَرَاجُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ، وَاعْتَبِرَ فِي الدِّيَّةِ أَوْفَى مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الشَّعَاءِ الْمَالِكِيُّ: لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْأَوْقِيَّةُ، وَالدَّرَاهِمُ مَجْهُولَةٌ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوجِبُ الزَّكَاةَ فِي أَهْدَادٍ مِنْهَا، وَتَقَعُ بِهَا الْبَيَاعَاتُ، وَالْإِنكِحَةُ، كَمَا فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، وَهُوَ يَبِينُ أَنَّ قَوْلَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً إِلَى زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَأَنَّهُ جَمَعَهَا بِرَأْيِ الْعُلَمَاءِ، وَجَعَلَ وَزْنَ الدَّرْهَمِ سِتَّةَ دَوَانِيقَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى مَا نُقِلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ ضَرْبِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى صِفَةٍ لَا تَخْتَلِفُ، فَأَوَّارًا صَرَفَهَا إِلَى ضَرْبِ الْإِسْلَامِ وَنَقِشِهِ، فَجَمَعُوا أَكْثَرَهَا وَأَصْغَرَهَا وَضَرَبُوهُ عَلَى وَزْنِهِمْ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: قَالَ أَصْحَابُنَا: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّ الدَّرْهَمَ سِتَّةُ دَوَانِيقَ، وَلَمْ تَتَغَيَّرِ الْمِثْقَالُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْإِسْلَامِ.

وَسَبَقَ كَلَامُ شَيْخِنَا أَوَّلَ الْخَبَرِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الشَّرْعَ، وَالْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ رَتَّبُوا عَلَى الدَّرَاهِمِ أَحْكَامًا، فَمَحَالٌ أَنْ يَنْصَرَفَ كَلَامُهُمْ إِلَى غَيْرِ الْمَوْجُودِ بِبِلَدِهِمْ أَوْ زَمَانِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَهُ وَلَا يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ، فَلَا يَقْصُدُ وَلَا يُرَادُ وَلَا يَفْهَمُ، وَعَاقِبَتُهُ الْعُمُومُ، فَيَعْمُ كُلُّ بَلَدٍ وَزَمَنٍ بِحَسَبِهِ وَعَادَتِهِ وَحَرْفِهِ، أَمَا تَقْيِيدُ كَلَامِهِمْ وَاعْتِيَاذُهُ بِأَمْرِ حَادِثٍ خَاصَّةٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ بِبِلَدِهِمْ وَزَمَانِهِمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِيلٍ عَنْهُمْ كَيْفَ يُمَكِّنُ، وَاللَّهُ سَبِّحَانَهُ أَعْلَمُ.

وَلَا زَكَاةَ مِنْ مَغْشُوشِهِمَا حَتَّى يَبْلُغَ النِّقْدُ الْخَالِصَ فِيهِ نِصَابًا (و م ش) نَقَلَ حَنْبَلٌ فِي دَرَاهِمَ مَغْشُوشَةٍ لَوْ خَلَصَتْ نَقَصَتْ الثَّلَاثُ أَوْ الرَّبْعَ: لَا زَكَاةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِمِائَتَيْنِ مِمَّا قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا تَمَّتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ وَجْهًا: إِنْ بَلَغَ مَضْرُوبُهُ نِصَابًا زَكَاةً (و هـ) وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الْغِشُّ أَكْثَرَ (هـ) وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: يَقُومُ مَضْرُوبُهُ كَحَرَضٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ شَكَّ فِيهِ خَيْرٌ بَيْنَ سَبْكِهِ فَإِنْ بَلَغَ قَدْرَ النِّقْدِ نِصَابًا زَكَاةً وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَظْهَرَ وَيُخْرِجَ مَا يُجْزِئُهُ بَيِّنِينَ. وَقِيلَ: لَا زَكَاةَ.

وَأِنْ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ وَشَكَّ فِي زِيَادَةِ اسْتَظْهَرَهُ، قَالَفَ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، سِتِّينَ مِنْ أَحَدِهِمَا، يُزَكَّى سِتِّينَ ذَهَبًا وَأَرْبَعِينَ فِضَّةً، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ ذَهَبٌ عَنْ فِضَّةٍ زَكَّى سِتِّينَ ذَهَبًا وَسِتِّينَ فِضَّةً، وَمَتَى أَرَادَ أَنْ يُزَكَّى الْمَغْشُوشَةَ مِنْهَا وَعَلِمَ قَدْرَ الْغِشِّ فِي كُلِّ دِينَارٍ جَازٍ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَظْهَرَ فَيُخْرِجَ قَدْرَ الزَّكَاةِ بَيِّنِينَ، وَإِنْ أَخْرَجَ مَا لَا غِشَّ فِيهِ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ

اسْقَطَ الْغِشَّ وَزَكَّى عَلَى قَدْرِ الذَّهَبِ كَمَنْ مَعَهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا سُدَّسُهَا غِشٌّ، فَاسْقَطَهُ، وَأَخْرَجَ نِصْفَ دِينَارٍ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غِشِّهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غِشُّهَا فِيهِ الزَّكَاةُ، بِأَنْ يَكُونَ فِضَّةً وَلَهُ مِنَ الْفِضَّةِ مَا يَتِمُّ بِهِ نِصَابًا، أَوْ نَقُولُ بِرَوَايَةٍ ضَمُّهُ إِلَى الذَّهَبِ.

زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَوْ يَكُونَ غِشُّهَا لِلتَّجَارَةِ، فَيَزَكِّي الْغِشَّ حَيْثُ قَالَ: فَتَلَاوُنٌ مِثْقَالًا مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ نَحَاسًا، وَالْبَاقِي ذَهَبٌ، فَيَمْتَحُنُ عِشْرُونَ بَغِيرَ غِشٍّ، إِنْ كَانَتْ زِيَادَةُ الدِّينَارَيْنِ كَزِيَادَةِ قِيَمَةِ النُّحَاسِ ذَوْنِ الذَّهَبِ، فَبِهِ الزَّكَاةُ كَسَائِرِ عُرُوضِ التَّجَارَةِ، وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ النُّقْدِ بِالصَّنَاعَةِ، وَالضَّرْبُ لَا يَكْمُلُ بَغَضُ نِصَابِهِ فِي الْقَدْرِ.

وَقَالَ فِي الرُّعَايَةِ: مَنْ ضَمَّ بِالْأَجْزَاءِ لَمْ يَحْتَسِبْ بِقِيَمَةِ الْغِشِّ، قَالَ الْأَصْحَابُ: وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ الْمَغْشُوشِ بِصِنْعَةِ الْغِشِّ أَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرَةٍ، كَحُلِيِّ الْكِرَامِ إِذَا زَادَتْ قِيَمَتُهُ بِصِنَاعَتِهِ، وَيُغْرَفُ غِشُّهُ بِوَضْعِ ذَهَبٍ وَزَنُهُ فِي مَاءٍ، ثُمَّ فِضَّةٌ كَذَلِكَ، وَهِيَ أَضْحَقُ، ثُمَّ الْمَغْشُوشُ، وَيُعْلَمُ عَلَوُ الْمَاءِ، وَيُمَسَحُ بَيْنَ كُلِّ عِلَامَتَيْنِ فَمَعَ اسْتِوَاءِ الْمَسْحُوحَيْنِ نِصْفُهُ ذَهَبٌ، وَنِصْفُهُ فِضَّةٌ، وَمَعَ زِيَادَةٍ وَنَقَصٍ بِحِسَابِهِ.

وَيُكْرَهُ ضَرْبُ نَقْدٍ مَغْشُوشٍ وَإِتِّخَاذُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ. وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، قَالَ فِي رَوَايَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنَادِيُّ: لَيْسَ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَضْرِبُوا إِلَّا جَيِّدًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَمَاتَلُونَ بِدَرَاهِمِ الْعَجَمِ، فَكَانَتْ إِذَا زَاغَتْ عَلَيْهِمْ أَتَوْا بِهَا السُّوقَ فَقَالُوا: مَنْ يَبْعُنَا بِهِلُوه؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَضْرِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَبُو بَكْرٌ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ وَلَا عَلِيٌّ وَلَا مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَعَلَّ عَدَمَ الْكِرَاهَةِ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَيَأْتِي حُكْمُ إِنْفَاقِهِ آخِرَ بَابِ الرُّبَا.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَيُكْرَهُ الضَّرْبُ لِغَيْرِ السُّلْطَانِ، كَذَا قَالَ، وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يَصْلُحُ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ إِلَّا فِي دَارِ الضَّرْبِ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِنْ رُخِّصَ لَهُمْ رَكِبُوا الْعَطَايِمَ، قَالَ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: فَقَدْ مُنِعَ مِنَ الضَّرْبِ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْاِفْتِيَاتِ عَلَيْهِ.

فصل

وَيُخْرَجُ عَنْ جَيِّدٍ صَحِيحٍ وَرَدِيٍّ مِنْ جَنْبِهِ، وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ بِحِصَّتِهِ وَقِيلَ وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ إِنْ شَقَّ لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ فَمِنْ الْوَسْطِ، كَالْمَاشِيَةِ وَإِنْ أَخْرَجَ بِقَدْرِ الرَّاجِبِ مِنَ الْأَعْلَى كَانَ أَفْضَلَ، وَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَدْنَى أَوْ الْوَسْطِ، وَزَادَ قَدْرَ الْقِيَمَةِ جَازٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا (هـ) جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَالرُّعَايَةُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَتَغْلِيهِمْ أَنَّهُمَا كَمَغْشُوشٍ عَنْ جَيِّدٍ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَعْلَى بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ ذَوْنَ الْوِزْنِ لَمْ يُجْزِئَهُ (و) وَيُجْزِئُ قَلِيلُ الْقِيَمَةِ عَنْ كَثِيرِهَا مَعَ الْوِزْنِ.

وَقِيلَ: وَزِيَادَةُ قَدْرِ الْقِيَمَةِ، وَيُجْزِئُ مَغْشُوشٌ قِيلَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ عَنْ جَيِّدٍ، وَمُكْسَرٌ عَنْ صَحِيحٍ، وَسُودَ عَنْ بَيْضٍ، مَعَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، لَا مُطْلَقًا (هـ).

وَقِيلَ: يَجِبُ الْإِثْلُ، اخْتَارَهُ فِي الْإِنْصَارِ (و م ش) وَاخْتَارَهُ فِي الْمَجْرُودِ فِي غَيْرِ مُكْسَرٍ عَنْ صَحِيحٍ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا رِبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ كَعَبْدٍ وَسَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُمَا مَالِكُهُمَا حَقِيقَةً، وَالرِّبَا فِي الْمَعَاوَضَاتِ، وَلَا حَقِيقَةَ مُعَاوَضَةٍ، فَلَا رِبَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لِلْمُخَالَفَةِ أَنْ يَقُولَ هَذَا إِذَا لَمْ يَمْلِكْهُ، وَإِلَّا جَرَى بَيْنَهُمَا كَمَكَاتِبِ وَسَيِّدٍ، وَلِأَنَّهُ يَزَكِّي مَا يُقَابِلُ الصَّنْعَةَ، وَهُوَ يَقْوَمُ بِمَنْعِهِ مِنَ الرِّبَا، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ بَلْ مُوَاسَاةً، كَجَرِّ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ بِزِيَادَةِ لَاجِلِ الرَّدَاءَةِ فِي الْأَقْوَاتِ.

وَكَذَا قَالَ فِي الْخِلَافِ: الرِّبَا يَمَّا طَرِيقَتُهُ الْمَعَاوَضَاتُ، وَلَا مُعَاوَضَةً هُنَا، فَجَرَتْ الزِّيَادَةُ مُجْزِئَةً زِيَادَةً عَلَى نَفَقَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَمُجْزِئَةُ الْهَبَةِ، وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ عَلَيَّ تَحْرِيمِ الرِّبَا بِعَقْدِ الْبَيْعِ فَقَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.

قَالَ: وَأَجَابَ أَبُو إِسْحَاقَ بِأَنْ هَذَا لَيْسَ بِرِبَا؛ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ، وَلَيْسَ هُنَا زِيَادَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي مُقَابَلَةِ النَّقْصِ، قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا يَلْزَمُ قَبُولُ رَدِيٍّ عَنْ جَيِّدٍ فِي عَقْدٍ وَغَيْرِهِ (و) وَتَبَيَّنَ الْفَسْخُ (و).

قَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَا يَلْزَمُ اخْتِذُ الْمَكْسُورِ فِي الْخَوَاجِ، لِاتِّبَاعِهِ وَجَوَازِ اخْتِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا عَنْ

المضروب الصحيح.

وقد قال في رواية ابن منصور، وذكر له قول سفيان: إذا شهد رجل على رجل بألف درهم وبمائة دينار فله ذراهم ذلك البلد ودنانير ذلك البلد.

قال أحمد: جيد.

قال القاضي: فقد أعتبر نقد البلد ولم يتعرض للذكر الصحيح.

ويأتي في الشهادة، والإقرار، وغيرهما، ولا يرجع فيما أخرجه، ذكره القاضي، وذكره صاحب المحرر عن أصحابنا، ويأتي في مسألة الشريك، والزكاة المعجلة خلاف، ولا فرق.

فصل

ويكمل نصاب أحدهما بالآخر، في رواية اختارها الأكثر: الخلال، والحرقى، والقاضي وأصحابه وصاحب المحرر، وغيرهم (و هـ م) حاضرا أو ديناً فيه زكاة؛ لأن مقاصدهما وزكاتهما متفقة، فهما كنوعى الجنس. وعنه: لا يكمل.

قال صاحب المحرر: يروى أن أحمد رجع إليها أخيراً، واختارها أبو بكر، وقدمها في الكافي، والرعاية، وابن تميم (م) (١) (و ش) للمعوم فملأ الأولى يكمل بالأجزاء (و م) وأبي يوسف ومحمد ورواية عن (هـ)، وأطلق في الهداية عنه القيمة، وعن أحمد: بالقيمة ذكرها أبو الحسين، والرعاية إلى وزن الآخر، فيقوم الأعلى بالادنى.

وعنه: يضم الأقل منهما إلى الأكثر، ذكرها في منتهى الغاية، فيقوم بقيمة الأكثر، نقلها أبو عبد الله النيسابوري. وعنه: يكمل أحدهما بالآخر بالأخط للفقراء من الأجزاء أو القيمة، ذكرها القاضي وغيره (و هـ) فعليتها: لو بلغ أحدهما نصاباً ضم إليه ما نقص عنه من الآخر، في أصح الوجهين، فمائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة درهم يضمان، وإن كانت قيمتها دون مائة ضمما على غير رواية الضم بالقيمة، ولو كانت الدنانير ثمانية قيمتها مائة درهم ضمما، على غير رواية الضم بالأجزاء.

وإن لم تبلغ قيمتها مائة درهم فلا ضم، ويضم جيد كل جنس ومضروبه إلى رديئه ويبره (و).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويكمل نصاب أحدهما بالآخر في رواية اختارها الأكثر: الخلال، والحرقى، والقاضي وأصحابه وصاحب المحرر، وغيرهم).

وعنه: لا يكمل، قال صاحب المحرر: يروى أن أحمد رجع إليها أخيراً، واختارها أبو بكر، وقدمها في الكافي، والرعاية، وابن تميم. انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمقنع، والتلخيص، والبلاغة، والنظم، والزركشي وشرح الأصفهاني على الحرقى، وغيرهم:

إحدهما: يضم، وهو الصحيح من المذهب، وعليها الأكثر، كما قال المصنف، منهم الخلال، والحرقى، والقاضي وأصحابه: الشريف، وأبو الخطاب في خلافهما، والشيرازي، وابن عقيل في التذكرة، وابن البناء، والقاضي أبو الحسين، وغيرهم.

ونصره ابن عقيل في الفصول أيضاً، وجزم به في الإيضاح، والإفادات ونهاية ابن رزين، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وصححه في التصحيح، وقدمه في الخلاصة، والمادي، والمحرر، والحاوئين، وغيرهم.

واختاره المجيد في شرحه، وابن رزين فقال: هذا أظهر، وهو الصواب ولا يسع الناس غيره.

والرواية الثانية: لا يكمل.

قال المجيد في شرحه: يروى أن أحمد رجع عنها أخيراً وأبى في نسخة: رجع إليها أخيراً واختارها أبو بكر في التنبية مع اختياره في الجيوب الضم.

قال في الفائق: ولا يضم أحد التقيدين إلى الآخر، في أصح الروايتين، وهو المختار. انتهى.

قال ابن منجى في شرحه: هذا أصح، وهو ظاهر ما نصره الشيخ في المنى، وجزم به الأدمي في منتخبه، وقدمه في الكافي، وابن تميم، والرعايتين.

وَتُضَمُّ قِيَمَةُ غُرُوضِ التِّجَارَةِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَالشَّيْخُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يَقُومُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، قَالَ: وَلَوْ كَانَ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَغُرُوضٌ ضَمُّ الْجَمِيعِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، وَكَذَا فِي الْكَافِي: يَكْمُلُ نِصَابُ التِّجَارَةِ بِالْأَثْمَانِ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَجَعَلَهُ فِي مَتْنِهِ الْغَايَةَ أَصْلًا لِلرُّوَايَةِ الْأُولَى، فَقَالَ: وَالْأُثْمَانُ يُضْمَانُ إِلَى مَا يُضْمُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَضَمُّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ كَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ، وَأَجَابَ عَنِ الْعُمُومِ بِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِغُرُوضِ التِّجَارَةِ، فَتَقَيُّسُ عَلَيْهِ مَسْأَلَتُنَا.

وَهَذَا اغْتِرَافٌ مِنْهُ بِالتَّسْوِيَةِ، فَيَقَالُ: قِيلَ زَمَ حَيْثُ لَزِمَ التَّخْرِيجُ؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ مُقْتَضِيَةٌ لِاتِّحَادِ الْحُكْمِ وَعَدَمِ الْفَرْقِ، وَيُقَالُ: كَيْفَ يَغْتَرَفُ بِالتَّسْوِيَةِ مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، وَأَمَّا التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ يَقُومُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَأَنَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ، فَلَيْسَ هَذَا فَرْقًا مُؤَثِّرًا، وَإِنْ كَانَ فَلَا وَجْهَ لَاغْتِيَارِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ أَظَنَّهُ أَبَا الْمَعَالِي بْنِ الْمُتَجَا بِأَنَّ مَا قُومَ بِهِ الْعَرَضُ كَنَاصُ عِنْدَهُ، فَبَيَّ ضَمُّهُ إِلَى غَيْرِ مَا قُومَ بِهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ، وَقَدَّمَ فِي كِتَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَالرَّعَايَةِ هَذَا، فَقَالَ: فَيَمْنُ مَعَهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَغَرَضٌ لِلتِّجَارَةِ: ضَمُّ الْجَمِيعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ النِّقْدُ لِلتِّجَارَةِ: ضَمُّ الْعَرَضِ إِلَى أَحَدِهِمَا.

وَقِيلَ: إِلَيْهِمَا، زَادَ فِي الرَّعَايَةِ: إِنْ قُلْنَا بِضَمِّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ، كَذَا قَالَ، قَالَا: وَيُضْمُّ الْعَرَضُ إِلَى أَحَدِ النِّقْدَيْنِ بَلَّغَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصَابًا أَوْ لَا.

فصل

لَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مَبَاحٍ قَالَ جَمَاعَةٌ: مُعْتَادٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ آخَرُونَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ إِنْ أَعْدَلَ لِلْبَيْسِ مَبَاحٍ أَوْ إِعَارَةً (و م ش) وَلَوْ مَنْ يَحْزَمُ عَلَيْهِ، كَرَجُلٍ يَتَّخِذُ حُلِيَّ النِّسَاءِ لِإِعَارَتِهِنَّ، أَوْ امْرَأَةٍ تَتَّخِذُ حُلِيَّ الرِّجَالِ لِإِعَارَتِهِمْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ: صَاحِبُ الْمَجَرَّدِ، وَالْفُصُولِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورِ (م) مَعَ أَنَّ عِنْدَهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا يَتَّخِذُهُ لِزَوْجَتِهِ وَأَمِيرِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا لَأَرَأَى مِنْ زَكَائِهِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادٌ غَيْرُهُ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

وَعَنْهُ: تَجِبُ زَكَائِهِ.

وَعَنْهُ: إِذَا لَمْ يُعَزْ وَلَمْ يُلَيْسَ.

وَقَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: زَكَائِهِ عَارِيَّتُهُ، وَقَالَ: هُوَ قَوْلُ خَمْسَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرَهُ الْأَثَرُ عَنْ خَمْسَةِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّسَالَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَمَتْنِهِ الْغَايَةَ جَوَابًا، وَكَذَا فِي الْخِلَافِ، لَكِنْ قَالَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْعَارِيَّةُ مَبَاحَةً وَيَتَوَعَّدُ، عَلَى مَنِيْعِهَا، لِقَوْلِهِ: «وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ» [الماعون: ٧].

وَحَدِيثٌ: وَمَا حَفَّهَا؟ قَالَ: «إِعَارَةُ ذُلُومِهَا وَإِطْرَاقُ فَحْلِهَا».

فَتَوَعَّدَ عَلَى تَرْكِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَهِيَ مَبَاحَةٌ، كَذَا قَالَ وَأَجَابَ أَيْضًا هُوَ وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ: يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى وَقْتِ كَانِ الذَّهَبُ فِيهِ مُعَرَّمًا عَلَى النِّسَاءِ، ثُمَّ تُسَبَّحُ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِبَاحَتِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْحُلِيِّ لِنَيْسَمٍ لَا يَلْبَسُهُ فَلَوْلِيَّهِ إِعَارَتُهُ، فَإِنَّ فَعَلَ فَلَا زَكَاةَ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِهْ فَبِيْهِ الزَّكَاةُ، نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَيَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمُعِيرِ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، فَهَذَا قَوْلَانِ، أَوْ أَنَّ هَذَا لِمَصْلَحَةِ مَالِهِ، وَيُقَالُ: قَدْ يَكُونُ هَذَا كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَةِ الثَّوَابِ تَوَجُّهٌ خِلَافَ كَالْقَرْضِ.

وَتَجِبُ فِيمَا أَعْدَلَ لِلتِّجَارَةِ (ر) كَحُلِيِّ الصَّيَّارِ أَوْ قَيْتَةٍ وَادِّخَارِ (و) أَوْ نَقْعَةٍ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ رَبَّهُ شَيْئًا، وَكَذَا مَا أَعْدَلَ لِلْكَرَامِ، نَصُّ عَلَيْهِ (م ش) حُلٍّ، لَهُ لَيْسَةُ أَوْ لَا (و م)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جِنْسِهِ الزَّكَاةُ، بِخِلَافِ الثِّيَابِ، وَالْعَقَارِ يُقْصَدُ نَمَاتُهَا بِالْكَرَامِ.

وَقِيلَ: مَا اتَّخَذَ مِنْ ذَلِكَ لِسَرَفٍ أَوْ مَبَاهَاةٍ كَرِهَ، وَزَكَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَوْلُ الْقَاضِي الْأَبِيِّ فَيَمْنُ اتَّخَذَ خَزَائِمَ، وَمُرَادُهُ مَعَ نِيَّةِ لَيْسٍ أَوْ إِعَارَةٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: لَا زَكَاةَ، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ اتَّخَذَهُ لِسَرَفٍ أَوْ مَبَاهَاةٍ فَقَطْ فَالذَّهَبُ قَوْلًا وَاحِدًا: تَجِبُ الزَّكَاةُ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَفْرَدَاتِهِ وَعُمْدَةِ الْأَوَّلَةِ: زَكَاةَ فِيمَا أَعْدَلَ لِلْكَرَامِ.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّبَصُّرَةِ: لَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مَبَاحٍ لَمْ يُعَدَّ لِلتَّكْسِبِ بِهِ، وَتَجِبُ فِي الْحُلِيِّ الْمَحْرُومِ (و م)، وَآيَةُ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ (و) حَرَمَ اسْتِعْمَالَهَا أَوْ اتَّخَاذَهَا أَوْ هُمَا؛ لِأَنَّ الصَّنَاعَةَ لَمَّا كَانَتْ لِمَحْرَمٍ جُعِلَتْ كَالْعَدَمِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ

الاتخاذ جواز الصنعة، كتحريم تصوير ما يذاس مع جواز اتخاذو، وحكى ابن تيميم أن أبا الحسن التميمي قال: إن اتخذ رجل خلي امرأة ففي زكاته روايتان، ولعل المراد كذهب مالك السابق، والله أعلم.

وإن انكسر الخلي وأمكن لبسه فهو كالصحيح (و) وإن لم يمكن لبسه فإن لم يحتج في إصلاحه إلى سبك وتجديد صنعة فقال القاضي: إن نوى إصلاحه فلا زكاة فيه كالصحيح، وحرم به في منتهى الغاية، ولم يذكر زكاة إصلاح ولا غيرها (ق)؛ لأنه إلى حالة لبسه وإصلاحه أقرب، فالحق بها؛ لأنه أصله، وذكره ابن تيميم وجهاً وقال: ما لم ينو كسره، فيزكوه، والظاهر أنه مراد غيره.

وعند ابن عقيل: يزكوه ولو نوى إصلاحه، وصححه في المستوعب، وحرم به الشيخ ولم يذكر زكاة إصلاح ولا غيرها؛ لأن مجرد النية لا يسقط الزكاة، كنية صياغة ما لا يمكن استعماله إلا بسبك، وإن احتج إلى تجديد صنعه زكاة (و). وقيل: لا، إن نوى ذلك.

وقال أبو الفرج: إن لم يمنع الكسر اللبس ونوى إصلاحه فلا زكاة، وإلا وجبت، كذا حكاه ابن تيميم وإنما هو قول القاضي المذكور ولا زيادة غلطاً^(١).

وإن وجد الكسر المستقط من غاصبه قال في منتهى الغاية: أو بأمر لم يعلمه المالك حتى حال الحول وجبت، في الأصح، كما سبق فيمن غصب مغلوقة وسامها، وما سقطت زكاته فنوى ما يوجبها وجبت، فإن عاد ونوى ما يسقطها سقطت.

وتعتبر نصاب الكل بوزنه، هذا المذهب (و).

وقيل: بقيته، وحكي رواية بناء على أن المحرم لا يحرم اتخاذه، ويضمن صنعة بالكسر وقيل: بقيمة المباح وبوزن المحرم، فعلى هذا لو تحلى الرجل بخلع المرأة أو بالعكس، أو اتخذ أحدهما خلي الآخر فأصدا لبسه، أو اتخذ أحدهما ما يباح له إما يحرم عليه أو لمن يحرم عليه، فإنه يحرم، وتعتبر القيمة، لإباحة الصنعة في الجملة، وحرم بغضهم في خلي الكراء باختيار القيمة، وذكر بغضهم وجهين.

وأما الخلي المباح للتجارة فتعتبر قيمته، نص عليه، فلو كان معه نقد معد للتجارة فإنه عرض يقوم بالآخر إن كان أخطأ الفقهاء أو نقص عن نصابه.

وقال بغضهم: هو ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث، والأثرم، وحرم به في الكافي وغيره، قال في منتهى الغاية: ونص في رواية الأثرم على خلاف ذلك، قال: فصار في المسألة روايتان، وأطن هذا من كلام ولده، وحمل القاضي بغض المؤوي عن أحمد على الاستحباب، وحرم به بغضهم أظنه في المعنى مع جزوه بالأول في زكاة العروض.

وتعتبر القيمة في الإخراج إن أغبرت في النصاب، وإن لم تعتبر في النصاب لم تعتبر في الإخراج. هذا ظاهر كلام أحمد، قاله أبو الخطاب وصححه في المستوعب وغيره (و) إما فيه من سوء المشاركة، أو تكليفه أجود ليقابل الصنعة، فجعل الواجب ربع عشرة موقداً موقداً من المضروب الرابع.

والأشهر واختاره القاضي، والشيخ، وغيرهما: يعتبر في المباح خاصة (و م ر).

وقال القاضي: هو قياس قول أحمد إذا أخرج عن صيحاء مكسرة يعطي ما بينهما، فاعتبر الصنعة دون الوزن، كزيادة القيمة لفساد جوهره، فإن أخرج ربع عشرة مثقالاً أو مثلاً ومما يقابل جودته زيادة الصنعة جاز، وإن جبر زيادة الصنعة بزيادة في المخرج فمكسرة عن صيحاء، على ما سبق (و) وإن أراد كسره منع، لنقص قيمته.

وقال ابن تيميم: إن أخرج من غيره بقدره جاز ولو من غير جنسه، وإن لم تعتبر القيمة لم يمنع من الكسر، ولم يخرج من غير الجنس، وكذا حكم السباك.

(١) تنبيهان: الأول: قوله عن كلام أبي الفرج: (ولا زائدة غلطاً).

كذا في النسخ، وصوابه: (ولم زائدة غلطاً)، لأنها في كلام أبي الفرج.

فصل

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الذَّهَبِ (و)، وَالْفِضَّةِ (و) كَمَا سَبَقَ فِي اللَّبَاسِ مِنْ سَفَرِ الْعَوْرَةِ، وَسَبَقَ فِيهِ حُكْمُ الْمَسْخُوعِ بِذَلِكَ، وَالْمَوْءُ بِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَيَسِيرُ ذَلِكَ تَبَعًا، كَزَرِّ الذَّهَبِ، وَالطَّرْزِ وَمِشْطَارِ خَاتَمٍ وَقَصْبِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَيَسِيرُهُ فِي الْآيَةِ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ قَدِيمٌ: لَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ آيَةِ ذَلِكَ، وَالْخِرْقَى أَطْلُقَ الْكَرَاهَةَ، وَمُرَادُهُ التَّحْرِيمُ عِنْدَ الْاَكْثَرِ، وَجَزَمَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا.

وَفِي جَامِعِ الْقَاضِي، وَالْوَسِيلَةِ: ظَاهِرُهُ كَرَاهَةُ التَّزْيِينِ، قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَتَحْرِيمُ الْآيَةِ أَشَدُّ مِنَ اللَّبَاسِ، لِتَحْرِيمِهَا عَلَى الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ، وَلَمْ أَجِدْهُمْ اخْتِجُوا عَلَى تَحْرِيمِ لِبَاسِ الْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ، وَلَا أَغْرِفُ التَّحْرِيمَ نَصًّا عَنْ أَحَدٍ، وَكَلَامُ شَيْخِنَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ لِبْسِهَا لِلرِّجَالِ، إِلَّا مَا ذَلَّ الشَّرْعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: لِبْسُ الْفِضَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَفْظٌ عَامٌّ بِالتَّحْرِيمِ لَمْ يَكُنْ لَاحِظًا أَنْ يَحْرَمَ مِنْهُ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَإِذَا أَبَاحَتِ السُّنَّةُ خَاتَمَ الْفِضَّةِ ذَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ مَا فِي مَعْنَاهُ، وَمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْإِبَاحَةِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَيُحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ فِي تَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيمِهِ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وَالتَّحْرِيمُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. وَدَلِيلُ التَّحْرِيمِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ نَقَلُوا عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ اسْتِعْمَالُ يَسِيرِ الْفِضَّةِ، فِي أَخْبَارِ مَشْهُورَةٍ، لِيَكُونَ ذَلِكَ حُجَّةً فِي اخْتِصَاصِهِ بِالْإِبَاحَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الْفِضَّةُ مَبَاحَةً مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ، فِي نَقْلِهِمْ اسْتِعْمَالُ الْيَسِيرِ مِنْ ذَلِكَ كَبِيرَ فَائِدَةٍ، وَيُقَالُ: قَوْلُكُمْ: «كَبِيرُ فَائِدَةٍ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِيهِ فَائِدَةً مَبْهُورَةً، فَتَقْلُوبُهُ لِأَجْلِهَا، وَلَا يُقَالُ لِلْأَمْرَيْنِ: لَأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ [وَهَذَا] كَمَا نَقَلُوا أَجْنَاسَ آيَتَيْهِ وَمَلَابِسِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلُ أَنَسٍ: «انْكَسَرَ قُدْحُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِتَّخَذَ مَكَانَ الشُّعْبِ سِلْسِلَةٌ مِنْ فِضَّةٍ حُجَّةً فِي إِبَاحَةِ الْيَسِيرِ فِي الْآيَةِ، لِعُمُومِ دَلِيلِ التَّحْرِيمِ. وَلَآئِنَّهُ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْخَاتَمِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اتَّخَذَهُ؟ قَالَ: «مِنْ وَرَقٍ وَلَا تَبِعُهُ بِمِثْقَالٍ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (د: ٤٢٢٣، ت: ١٧٨٦، ن: ٥١٩٢) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ. قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثٌ مُتَّكِرٌ، ثُمَّ أَيْنَ التَّحْرِيمُ فِيهِ؟ وَلَآئِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ رَخَصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْفِضَّةِ، وَنَهَاهُنَّ عَنِ الذَّهَبِ، فِي أَخْبَارٍ رَوَاهَا أَحْمَدُ (٢٦٦٨٢) وَغَيْرُهُ، وَبَعْضُهَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَوْ كَانَتْ إِبَاحَتُهَا عَامَّةً لِمَا خَصَّصْنَهُنَّ بِالذِّكْرِ، وَلَعَمْرُ لِعُمُومِ الْفَائِدَةِ، بَلْ وَلَصَرَحَ بِذِكْرِ الرِّجَالِ، لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ وَابْتِصَاحِ الْحَقِّ. وَيُقَالُ: إِنَّمَا خَصَّصْنَهُنَّ لِأَنَّهُنَّ السَّبَبُ؛ لِأَنَّهُ نَهَاهُنَّ عَنِ الذَّهَبِ وَأَبَاحَ لَهُنَّ الْفِضَّةَ، فَلَا حُجَّةَ إِذَا، بَلْ يُقَالُ: إِبَاحَتُهَا لَهُنَّ إِبَاحَةٌ لِلرِّجَالِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّوَابِي فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَلَآئِنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْإِنَاءِ مِنْهَا فَحَرَّمَ لِبْسَهَا، كَالذَّهَبِ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ تَسْوِيَةَ الشَّارِعِ بَيْنَهُمَا فِي تَحْرِيمِ الْإِنَاءِ دَلِيلٌ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِي غَيْرِهِ، وَيُقَالُ: تَحْرِيمُ الذَّهَبِ أَكْثَرُ بِلَا شَكٍّ، فَيَمْتَنِعُ الْإِلْحَاقُ، وَتَسْوِيَةُ الشَّارِعِ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْرِيمِ الْمَوْكُودُ وَهُوَ الْآيَةُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِي غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي خَاتَمِ الْفِضَّةِ لِلرَّجُلِ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ (و) وَاحْتِجَّ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَهُ خَاتَمٌ. وَهَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٢٨) وَغَيْرُهُ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ الْيَسْرَى. وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ: إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَرَوِيهِ أَهْلُ الشَّامِ، وَحَدَّثَ بِحَدِيثِ أَبِي رَيْحَانَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَرِهَ عَشْرَ خِيَالٍ، وَفِيهَا الْخَاتَمُ إِلَّا لِلَّذِي سُلْطَانٌ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذَا الْمَوْضِعَ تَبَسَّمَ كَأَنَّهُ تَعَجَّبٌ.

وَهَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٤/٤) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خِلَّانَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي الْحَصَنِ الْمِثْمِ بْنِ شَفِيٍّ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: خَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي يُسَمَّى أَبَا عَامِرٍ، رَجُلٌ مِنَ الْمُعَاوِرِ، لِنُصَلِّيَ بِإِبِلِيَاءَ، وَكَانَ قَاضِيَهُمْ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ أَبُو رَيْحَانَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ أَبُو الْحَصَنِ، فَسَبَقَنِي صَاحِبِي إِلَى السَّجْدِ، ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَأَلَنِي: هَلْ أَذْرَكْتَ قَمَنَصَ أَبِي رَيْحَانَةَ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرَةٍ: عَنِ الْوَشْرِ، وَالرُّثْمِ، وَالتَّنْفِثِ، وَعَنِ مَكَامَعَةِ

الرَّجُلُ الرَّجُلَ بِغَيْرِ شِعَارٍ، وَمُكَامَعَةُ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِ شِعَارٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ فِي أَسْفَلِ ثَوْبِهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، وَعَنْ التَّهْتِيَّ وَعَنْ رُكُوبِ الثَّمُورِ، وَلُبُوسِ الْخَاتَمِ إِلَّا لِلدِّيِّ سُلْطَانًا.
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٤/٤) مِنْ حَدِيثِ الْمُفَضَّلِ أَبُو عَامِرٍ رَوَى عَنْهُ الْهَيْثَمُ وَعَبْدُ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ.
وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (٥٧)، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلَامًا، وَبَاقِي إِسْنَادِهِ جَيِّدٌ، فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَمْ يَضَعْفْهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي جَامِعِ الْمُسَانِيدِ، وَقَالَ: التَّهْتِيُّ عَنْ الْخَاتَمِ لِيَتَمَيَّزَ السُّلْطَانُ بِمَا تَخْتُمُ بِهِ.
وَسَبَقْتُ رَوَايَةَ الْأَثَرَمِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنِ النَّصِّ الْأَوَّلِ: فَظَاهِرُهُ لَا فَضْلَ فِيهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِصِ وَغَيْرِهِ.
وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ قَدَمُهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ: يُكْرَهُ لِقَصْدِ الرِّيَّةِ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلًا
وَالْأَفْضَلُ جَعْلُ فَصِّهِ يَلِي كَفَّهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ يَجْعَلُهُ يَلِي ظَهْرَ كَفِّهِ، وَلَهُ جَعْلُ
فَصِّهِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ فِي الْبُخَارِيِّ (٥٥٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «كَانَ فَصُّهُ مِنْهُ».
وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٩٤): «كَانَ فَصُّهُ حَبِشِيًّا»، وَلَيْسَ فِي خِصَرٍ يَدٍ مِنْهُمَا، قَدَمُهُ فِي الرَّعَايَةِ؛ لِأَنَّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ):
(٥٨٧٦، م: ٢٠٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ لَبَسَ خَاتَمَ فَصِّهِ فِي يَمِينِهِ».
وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٩٥): فِي يَسَارِهِ.

وَلِمُسْلِمٍ (٢٠٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ لَمَّا لَبَسَ خَاتَمَ الذُّعْبِ جَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ.
وَجَزَمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّلْخِصِ: فِي يَسَارِهِ (و م) وَهَذَا نَصُّ أَحْمَدَ نَقْلَهُ صَالِحٌ، وَالْفَضْلُ، وَأَنَّهُ أَقْرَأُ وَأَثْبَتُ، وَضَعُفُ
فِي رَوَايَةِ الْأَثَرَمِ وَغَيْرِهِ حَدِيثِ التَّخْتُمِ فِي الْيَمَنِ.
وَقَالَ الدَّارَقُطَنِيُّ وَغَيْرُهُ: الْمُحْفُوظُ أَنَّهُ كَانَ يَتَخْتُمُ فِي يَسَارِهِ، وَلَآئِذَا كَانَ فِي الْخِصَرِ لِكُونِهِ طَرَفًا، فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ
الِامْتِحَانِ فِيمَا تَتَنَاولُهُ الْيَدُ، وَلَآئِذَا لَا يَشْغُلُ الْيَدَ عَمَّا تَتَنَاولُهُ.
وَقِيلَ: فِي الْيَمَنِ أَفْضَلُ^(١) (و ش)؛ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالِاحْتِرَامِ، وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي السُّبَابَةِ، وَالْوَسْطَى لِلرَّجُلِ،
وَلِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ ذَلِكَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ لَا يُكْرَهُ فِي
غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْخِصَرُ أَفْضَلَ، أَقْصَارًا عَلَى النَّصِّ.

(١) التَّنْبِيهِ الثَّانِي: قَوْلُهُ فِي الْخَاتَمِ: (وَلَهُ لِبْسُهُ فِي خِصَرٍ يَدٍ مِنْهُمَا).

قَدَمُهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَجَزَمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّلْخِصِ: فِي يَسَارِهِ، وَهَذَا نَصُّ أَحْمَدَ نَقْلَهُ صَالِحٌ، وَالْفَضْلُ، وَأَنَّهُ أَقْرَأُ وَأَثْبَتُ، وَقِيلَ: فِي
الْيَمَنِ أَفْضَلُ). انْتَهَى.

فَقَدَّمَ الْمَصْنُفُ: أَنَّهُ الْأَفْضَلُ فِي لِبْسِهِ فِي خِصَرٍ أَحَدَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي قَدَمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَتَبِعَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا.

وَفِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى، وَالْوَسْطَى:، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ لِبْسَهُ فِي يَسَارِهِ أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ.
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: وَهُوَ أَقْرَأُ وَأَثْبَتُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالبَلْعَةِ، وَخِصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ، وَالإِفَادَاتِ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ فِي آدَابِهِ الْمَنْظُومَةِ:

وَيَحْسَنُ فِي الْبَسْرِ كَأَحَدٍ وَصَحِيحِهِ

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتَابِ الْخَوَاتِمِ: وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ التَّخْتُمَ فِي الْيَمَنِ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ التَّخْتُمَ فِي الْيَسَارِ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ.
انْتَهَى.

قَالَ فِي التَّلْخِصِ: ضَعَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدِيثَ التَّخْتُمِ فِي الْيَمَنِ، قَالَ الْمَصْنُفُ: هُنَا ضَعُفَ فِي رَوَايَةِ الْأَثَرَمِ وَغَيْرِهِ حَدِيثَ التَّخْتُمِ فِي
الْيَمَنِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدَّمَ فِيهَا الْمَصْنُفُ خِلَافَ الْمَنْصُوصِ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِي الْيَمَنِ أَفْضَلُ):

قَدَّمَ هَذَا الْقَوْلَ فِي الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى، وَالْحَاوِلِينَ، فَلِصَاحِبِ الرَّعَايَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَ اخْتِيَارَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَالْإِنْبَاهُ مِثْلُهُمَا فَالْبَصِيرُ مِثْلُهُ، وَلَا فَرْقَ.
قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَيُسَنُّ دُونَ مِثْقَالٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْأَصْحَابُ: لَا بَأْسَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، لِيُضْعَفَ
خَيْرُ بُرَيْدَةَ السَّابِقِ، وَالْمَرَادُ: مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْعَادَةِ، وَالْأَحْزَمُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمَ، خَرَجَ الْمُعْتَادُ، لِيُغْلِبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ،
وَالسَّلَامُ، وَفَعَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَخْرُجْ بِصِغَةِ لَفْظِ لَيْعَمَ، ثُمَّ لَوْ كَانَ فَهُوَ بَيِّنٌ لِلْوَرَعِ.
وَلِهَذَا جَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ بِمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي: لَوْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عِدَّةَ خَوَاتِيمَ أَوْ مَنَاطِقَ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ فِيمَا خَرَجَ عَنْ
الْعَادَةِ، إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ لَوْلَدِهِ أَوْ عَبْدِهِ، مَعَ أَنَّ الْحَاتِمَ الْخَارِجَ عَنِ الْعَادَةِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ عِدَّةِ خَوَاتِيمَ مُعْتَادٍ
لِنَفْسِهِ، كَحُلِيِّ الْمَرْأَةِ الْكَثِيرِ، وَلِهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا زَكَاةُ فِي ذَلِكَ.
وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: لَا زَكَاةُ فِي كُلِّ حُلِيٍّ أَبَدٌ لَا يَتَغَيَّرُ مَبَاحٌ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، لِرَجُلٍ كَانَ أَوْ لِمَرْأَةٍ.
وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِ الْحُلِيِّ وَكَثِيرِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ الْآخِي فِي حُلِيِّ الْمَرْأَةِ، وَلِهَذَا لَوْ كَانَ لَهُ
أَوَانِي: أَلْفٌ إِنَاءٌ فَأَكْثَرُ، فِي كُلِّ إِنَاءٍ ضَبَّةٌ مَبَاحَةٌ فَلَا زَكَاةَ، جَزَمُوا بِهِ، لَكِنْ إِنْ قِيلَ: ظَاهِرُ هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَبْرِ وَكَثْرَةِ
الْعَدَدِ، كَحُلِيِّ الْمَرْأَةِ، قِيلَ: يُحْتَمَلُ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ، لِمَا سَبَقَ، وَحُلِيِّ الْمَرْأَةِ أَبَاحَةُ الشَّارِعِ بِلَفْظِهِ، لَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهَا
شَيْئًا مِنْهُ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يُخْرَجُ جَوَارُزُ نِسِّ خَاتَمَيْنِ فَأَكْثَرُ جَمِيعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْتَتَبَ عَلَى الْحَاتِمِ ذِكْرُ اللَّهِ: قُرْآنٌ أَوْ غَيْرُهُ.
نَقَلَ إِسْحَاقُ أَظْهَرَ ابْنَ مَنْصُورٍ لَا يَكْتَتَبُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ، قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ لِمَا يَدْخُلُ الْخَلَاءُ فِيهِ، وَلَعَلَّ أَحْمَدَ رَحِمَهُ
اللَّهُ كَرِهَهُ لِذَلِكَ.
وَعَنْهُ: لَا يَكْرَهُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِذَلِكَ، وَلَا كَرَاهَةٌ هُنَا، وَلَمْ أَجِدْ لِلْكَرَاهَةِ دَلِيلًا سِوَى هَذَا، وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ،
وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ لَا يَكْرَهُ غَيْرُهُ.
وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: أَوْ ذَكَرَ رَسُولِهِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ، لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ (و م ش) وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»
(ع: ٥٨٧٧، م: ٢٠٩٢) عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَفَيْصَرَ، وَالتَّجَاشِي، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ
كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا خَلْفَهُ فِضَّةً، وَنُقِشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَقَالَ لِلنَّاسِ إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ
فِضَّةٍ، وَنُقِشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يَنْقُشُ أَحَدُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ».
وَلِلْبُخَارِيِّ (٥٨٧٧): (مُحَمَّدٌ) سَطَرَ، وَ (رَسُولٌ) سَطَرَ، وَ (اللَّهُ) سَطَرَ، وَيَأْتِي كَلَامُ أَبِي الْمَعَالِي فِي آخِرِ الرَّبِّ أَنَّهُ يَكْرَهُ
عَلَى الدَّرَاهِمِ عِنْدَ الضَّرْبِ.
وَيُبَاحُ قَبِيْعَةُ السَّيْفِ (و) لِلخَبَرِ، وَكَذَا جِلْيَةُ الْمِنْطَقَةِ، عَلَى الْأَصَحِّ (و)؛ لِأَنَّهَا مُعْتَادَةٌ لَهُ، بِخِلَافِ الطُّوقِ وَغَيْرِهِ مِنْ
حُلِيِّهَا، وَعَلَى قِيَاسِهِ جِلْيَةُ الْجَوْشَنِ، وَالْخَوْدَةِ، وَالْخَفِّ، وَالرَّائِدِ، وَالْحَمَائِلِ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا.
قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: لِأَنَّهُ يَسِيرُ فِضَّةً فِي لِبَاسِهِ كَالْمِنْطَقَةِ، وَجَزَمَ فِي الْكَافِي، بِإِبَاحَةِ الْكُلِّ، وَنَصَّ أَحْمَدُ.
فِي الْحَمَائِلِ التَّحْرِيمَ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.
وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَغْفَرِ، وَالتَّلِجِ وَرَأْسِ الرُّمَحِ وَشَعِيرَةِ
السَّكِينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا أَظْهَرُ، لِعَدَمِ الْفَرْقِ، جَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ بِأَنَّهُ لَا يَبَاحُ تَحْلِيَةُ السَّكِينِ بِالْفِضَّةِ.
وَفِي الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى: بِالْعَكْسِ، وَيَدْخُلُ فِي الْخِلَافِ تَرَكَاشُ النَّشَابِ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَالْكَلَالِيْبُ؛ لِأَنَّهَا يَسِيرُ تَابِعٍ
وَوَاحِدٍ الْكَلَالِيْبِ كَلُوبٌ يَفْتَحُ الْكَافِ وَهَمَّ اللَّامُ الْمُشَدَّدَةُ وَيُقَالُ أَيْضًا كِلَابٌ وَلَا يَبَاحُ غَيْرُ ذَلِكَ، كَتَحْلِيَةِ الْمَرَاجِبِ، وَلِبَاسِ
الْخَيْلِ، كَاللِّجَمِّ، وَقَلَائِدِ الْكِلَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى تَحْرِيمِ جِلْيَةِ الرُّكَّابِ، وَاللِّجَامِ.
وَقَالَ: مَا كَانَ عَلَى سَرَجٍ وَلِجَامَةٍ رُكْبِيٍّ، وَكَذَا تَحْلِيَةُ الدُّرَاةِ، وَالْمِقْلَمَةِ، وَالْكِمَرَانِ، وَالْمِرَاةِ، وَالْمُشْطِ، وَالْمُخْحَلَةِ، وَالْمِيلِ،
وَالْمِرْزُوقَةِ، وَالشَّرْبَةِ، وَالْمَذْمَنَ، وَكَذَلِكَ الْمِسْنَطُ، وَالْمِجْمَرُ، وَالْقَنْدِيلُ.
وَقِيلَ: يَكْرَهُ، كَذَا قِيلَ: وَلَا فَرْقَ، وَنَقَلَ الْأَقْرَمُ: أَكْرَهُ رَأْسَ الْمُخْحَلَةِ وَجِلْيَةَ الْمِرَاةِ فِضَّةً، ثُمَّ قَالَ: هَذَا شَيْءٌ نَافٍ، فَأَمَّا
الْآيَةُ فَلَيْسَ فِيهَا تَحْرِيمٌ.

قال القاضي: ظاهره لا يحرم؛ لأنه في حكم المضرب، فيكون الحكم في حلية جميع الأواني، كذلك قاله في المستوعب، وسبق حكم الآية، وسأله محمد بن الحكم عن الرجل يوصي بفرس ولجام مفضض يوقفه في سبيل الله، قال: هو وقف على ما أوصى به، وإن بيع الفضة من السرج، واللجام وجعل في وقف مثله فهو أحب إلي؛ لأن الفضة لا يتفق بها، ولعله يشترى بذلك الفضة سرجاً ولجاماً فيكون أنفع للمسلمين.

قيل له: تباع الفضة وتجعل نفقة الفرس، قال: لا، الفرس وإن لم تكن له نفقة فهو على ما أوصى به صاحبه. قال القاضي: لم يحكم بصحة الوقف في السرج، واللجام، وصحة الأيدي مع الفرس، لا مفرداً، وقدم بعضهم عدم الصحة ثم ذكر الصحة رواية، ثم قال: وعنه. تباع الفضة وتصرف في وقف مثله.

وعنه: أو تنفق عليه، وأخذ جماعة من الصحة إباحة تخليتهما، وجزم به أبو بكر الأجرى، ونقل أبو داود: أخشى أن لا يكون السرج من الحلبي، قال أبو داود: كأنه أراد: يكره.

ويحرم تخليئة مسجد وبغراب، وكذا إن وقف على مسجد أو نحوه فتدليل نقد لم يصح. وقال الشيخ: ذلك بمنزلة الصدقة، فيكسر ويصرف في مصلحة المسجد وعمارة، وتأتي نظير ذلك فيما وقف سورا على غير الكعبة، ثم قال الشيخ: وكذلك إن حبس الرجل فرساً، له لجام مفضض، وقد قال أحمد، فذكر رواية ابن الحكم، ثم قال: ظاهر قوله إباحة تخليئة السرج، واللجام بالفضة، لولا ذلك لما قال: هو على ما وقفه؛ لأن العادة جارية به، كحلية المنطقة.

ويحرم تنويه سقف وخائط بنقد؛ لأنه سرف وخيلاء، كالأية، فدل على الخلاف السابق في إباحته تبعاً من غير تخصيص، وكان الأصحاب رحمهم الله في هذا الباب ذكروا الرائج، وإلا فلا فرق، وحيث قلنا بالتحريم وجبت إزالته وزكاته، وإن أسهل ذلك وعنه بعضهم قولاً فلم يجتمع منه شيء فله استدامته، ولا زكاة، لعدم الفائدة، وذهاب المائتة. ويحرم على الرجل يسير الذهب مفرداً، كالحاتم (و) وذكره بعضهم (ح) وعن بعض العلماء كراهته، وعن بعضهم إباحته.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، والبراء، ومسلم عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل، فزعه وطرحه، وقال: يعمد أحدكم إلى جمر من نار جهنم فيجعلها في يده فيقول للرجل بمذمة فذهب رسول الله ﷺ خذ خاتمك انتفع به، فقال لا، والله لا أخذه أبداً وقد طرعه رسول الله ﷺ».

ولا يباح له شيء من الذهب إلا لضرورة (و) كجعله أنفاً وشدة السن، والأسنان، وهل تباع قبعة السيوف أم لا؟ (و م ر) فيه روايتان، وذكر في الفصول أن أصحابنا جعلوا الجواز مذنب أحمد (م ٢) (١).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل تباع قبعة السيوف أم لا؟ - يعني: من الذهب - فيه روايتان، وذكر في الفصول أن أصحابنا جعلوا الجواز مذنب أحمد). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والراعيين، والحاويين، وغيرهم: لإحداهما: يباح، وهو الصحيح. وقال الزركشي: هذا المشهور، وجزم به في المذهب، ومسبوك الذهب، والمقتع، والنظم وشرح ابن منجاء، والمنور ومتخب الأدمي، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والخلاصة، والمحرر، ومختصر ابن عديم، والفاقي، وغيرهم. قال في تجريد العناية: يباح في الأظهر. والرواية الثانية: لا يباح، وهي احتمال في الهداية، والخلاصة، والمحرر، وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص، والبلغة، لعدم ذكره له في المباح، وقدمه في المستوعب. قلت: وهو ظاهر كلام جماعة أيضاً.

وَقَدَّعَا بِالسَّيْرِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ: «أَنَّ قَبِيْعَةَ سَيِّفِ رَسُوْلِ اللّٰهِ ﷺ كَانَ وَزْنُهَا ثَمَانِيَةَ مَنَاقِيلَ».

وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الرِّوَايَتَيْنِ فِي إِبَاحِهِ فِي السَّيْفِ.

وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّ سَيِّفَ عُمَرَ كَانَ فِيهِ سَبَاكٌ مِنْ ذَهَبٍ وَأَنَّ سَيِّفَ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ كَانَ فِيهِ مِسْمَارٌ مِنْ ذَهَبٍ.

وَقِيلَ: يَبَاحٌ فِي سِلَاحٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: كُلُّ مَا أُبِيْعَ بِفَضَّةٍ أُبِيْعَ بِذَهَبٍ، وَكَذَا تَحْلِيَّتُهُ خَاتَمُ الْفِضَّةِ بِهِ.

وَيَبَاحٌ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، كَالطَّرِيقِ، وَالْخَلْخَالِ، وَالسَّوَارِ، وَالذُّمْلُوجِ، وَالْقُرْطِ، وَالْخَاتَمِ، وَظَاهِرُهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، خِلَافًا لِلْخَطَائِي الشَّافِعِيِّ فِيهِ مِنْ فِضَّةٍ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ لِلرَّجُلِ كَذَا قَالَ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَمَا فِي الْمَخَاقِيقِ، وَالْمَقَالِدِ مِنْ خِرَازِيْنٍ وَتَعَاوِيْدَ، وَأَكْرَهَ.

قَالَ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمَحْرُورِ، وَغَيْرِهَا: وَالتَّاجُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قُلُّ أَوْ كَثْرُ (و).

وَقَالَ فِي التَّلْخِيصِ: إِنْ بَلَغَ أَلْفًا فَهُوَ كَثِيرٌ، فَيَحْرُمُ لِلسَّرَفِ، وَلَعَلَّ مِرَادَهُ مِنَ الذَّهَبِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَعَنْهُ أَيْضًا أَلْفٌ بِمُقَالٍ كَثِيرٌ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرٍ، لِأَنَّهُ سَرَفٌ وَخِيَلَاءٌ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْاسْتِعْمَالِ.

وَعَنْهُ: عَشْرَةُ الْأَلْفِ مِنْهُمْ كَثِيرٌ.

وَأَبَاحَ الْقَاضِي أَلْفٌ بِمُقَالٍ فَمَا دُونَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَبَاحُ الْمُتَعَادُ وَلَكِنْ إِنْ بَلَغَ الْخَلْخَالَ وَنَحْوَهُ خَمْسِمِائَةَ دِينَارٍ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ، وَسَبَقَ [قَوْلُ] أَوَّلِ الْفَصْلِ قَبْلَهُ: مَا كَانَ يَسْرَفُ كَرَّةً وَزَكَمِي.

وَفِي جَوَازِ تَحْلِيَةِ الْمَرْأَةِ بِذَرَاهِمٍ أَوْ دَنَائِرٍ مَعْرَاةٍ أَوْ فِي مُرْسَلَةٍ وَجِهَانٍ، فَإِنْ جَازَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ، وَإِلَّا فَلَا (م ٣) (١).

فصل

وَلَا زَكَاةُ فِي الْجَوْهَرِ، وَاللُّؤْلُؤِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَدٌ لِلْاسْتِعْمَالِ، كَتِيَابِ الْبِلْدَةِ، وَلَوْ كَانَ فِي حُلِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِتِجَارَةٍ فَيَقُومُ جَمِيعُهُ تَبْعًا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِتِجَارَةٍ وَسَرَفٍ، وَإِنْ كَانَ لِلْكَرَاءِ فَوَجِهَانٍ (م ٤، ٥) (٢).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي جواز تحلية المرأة بذهاب أو دنانير معراة أو في مرسله وجهان، فإن جاز سقطت الزكاة، والأفلا).

انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، ومختصر ابن تيميم، والحاويين، والفاقق، وغيرهم قلت: ذكر المصنف وغيره في جامع الأيمان: إذا حلف لا يلبس حليًا فليس بذهاب أو دنانير مرسله، في حثه وجهان، جزم في الوجيز ومختب الأدمي بعدم الحنث، وصححه في التصحيح، وجزم في المنور بحثه، واختاره ابن عديوس في تذكرته.

وقال في الإرشاد: لو لبس ذهبًا أو لؤلؤًا وحده حنث. انتهى.

وظاهر كلام الأصحاب هناك الجواز، ثم اختلفوا: هل يسمى حليًا عرفًا وعادة أم لا؟، والصواب في ذلك أن يرجع إلى العرف، والعادة، فإن كان ثم عرف وعرف بلبس ذلك لباسًا معتادًا جاز، ولا زكاة فيه، وقد جرت عادة كثير من النساء بالتحلي بذلك، فهو من جملة الحلبي لمن بلا شك، ومن لا عادة له بذلك ولا عرف فعليه الزكاة، والذي يظهر لي أن عدم جواز التحلية للنساء بذلك ضعيف جدًا، وما المانع من الجواز؟، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (ولا زكاة في الجوهر، واللؤلؤ... ولو كان في حلي، إلا أن يكون لتجارة فيقوم جميعه تبعا، ذكره

الشيخ وغيره.

وقال غير واحد: إلا أن يكون لتجارة وسرفه، وإن كان للكرام فوجهان. انتهى.

اشتمل كلام المصنف على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٤): هل يشترط في عدم وجوب الزكاة في الجواهر، واللؤلؤ أن لا يكون للتجارة فقط؟ أو لا يكون للتجارة،

والسرف؟ فيه قولان:

أحدهما: يشترط أن يكون للتجارة فقط، فيقوم جميعه تبعا، وهو الصحيح.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة =

وَالْفُلُوسُ كَعَرُوضِ التِّجَارَةِ فِيهَا زَكَاةُ الْقِيَمَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْحُلُوانِيُّ: لَا زَكَاةَ فِيهَا.

وَقِيلَ: تَجِبُ إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهَا نِصَابًا، إِذَا ابْنُ تَمِيمٍ، وَالرَّعَايَةُ: وَكَانَتْ رَابِعَةً.

وَقَالَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: فِيهَا الزُّكَاةُ إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا رَابِعَةً أَوْ لِلتِّجَارَةِ وَبَلَغَتْ قِيَمَتُهَا نِصَابًا، فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ (و هـ).

وَقَالَ أَيْضًا: لَا زَكَاةَ إِنْ كَانَتْ لِلنَّفَقَةِ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ قُومَتْ كَعَرُوضٍ.

فَصْل

وَاللَّرْجُلُ، وَالْمَرْأَةُ التَّحْلِي بِالْجَوْهَرِ وَتَحْوِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ التَّشْبِيهُ، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ غَيْرَ تَحْتِمِهِ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَهِيَ تَشْبِيهُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ يَحْرُمُ وَقَافًا لِأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ، قَالَ الْمُرُودِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَمَرَّتْ بِهِ جَارِيَةٌ عَلَيْهَا قَبَاءٌ، فَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ، قُلْتُ: تَكْرَهُهُ؟ قَالَ: كَيْفَ لَا أَكْرَهُهُ جَدًّا؟ «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ».

قَالَ: وَكَرَهُ -يَعْنِي: أَحْمَدُ- أَنْ يَصِيرَ لِلْمَرْأَةِ مِثْلُ جَنَيبِ الرَّجَالِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ: صَاحِبُ الْفُصُولِ، وَالنِّهَائِيَّةِ، وَالْمَغْنِي، وَالْمَحْرُورُ، وَغَيْرُهُمْ فِي نَبَسِ الْمَرْأَةِ الْعِمَامَةِ.

وَكَذًا قَالَ الْقَاضِي: يَجِبُ إِنْكَارُ تَشْبِيهِ الرَّجُلِ بِالنِّسَاءِ، وَعَكْسُهُ.

وَاحْتِجَّ بِمَا نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: لَا يَلْبَسُ خَادِمَتُهُ شَيْئًا مِنْ زِيِّ الرِّجَالِ، لَا يُشَبِّهُهَا بِهِمْ، وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: لَا يُخَاطَبُ لَهَا مَا كَانَ لِلرَّجُلِ وَعَكْسُهُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّلْخِصِ، وَابْنِ تَمِيمٍ: يُكْرَهُ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ (و هـ) مَعَ جَزْمِهِمْ بِتَحْرِيمِ اتِّخَاذِ أَحَدِهِمَا حُلِيِّ الْأُخْرَى لِيَلْبَسَهُ، مَعَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَعَلَّهُ الَّذِي عَنَاهُ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ بِكَلَامِهِ السَّابِقِ فِي الْفَصْلِ قَبْلِهِ.

وَفِي الْفُصُولِ: يُكْرَهُ صَلَاةُ أَحَدِهِمَا بِلِبَاسِ الْأُخْرَى، لِلتَّشْبِيهِ، وَاحْتِجَّ بِخَيْرِ لَعْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى إِبَاحَةِ تَحْلِي النِّسَاءِ بِالْجَوْهَرِ، وَالتَّيَاقُوتِ، وَاتَّخَلَفُوا فِي ذَلِكَ لِلرِّجَالِ، إِلَّا فِي الْخَاتَمِ فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ التَّخْتَمَ لَهُمْ بِجَمِيعِ الْأَحْجَارِ مَبَاحٌ مِنَ التَّيَاقُوتِ وَغَيْرِهِ.

= اختاره الشيخ الموفق، فجزم به في المغني، والشرح، والمذهب، والمستوعب، وغيرهم.
وقدَّمه في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف.

والقول الثاني: يشترط أن لا يكون لتجارة ولا سرف، قاله غير واحد، منهم صاحب الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى، والحاوِينَ، وهو قول في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى.

وقال في الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى: ولا زكاة في حليٍّ جوهريٍّ، وعنه: ولؤلؤيٍّ. انتهى.

(المسألة الثانية - ٥): ما أعد للكرء من ذلك، أطلق في وجوب الزكاة فيه وجهين، وأطلقهما الرُّعَايَتَيْنِ، ويختصر ابن تميم، والحاوِينَ، وغيرهم:

أحدهما: لا زكاة فيه، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلامه في المستوعب، فقال: ولا زكاة في شيءٍ من اللآلئ، والجواهر وإن كثرت قيمتها إلا أن تكون للتجارة. انتهى.

وقال في المذهب: لا تجب الزكاة في الحلية من اللؤلؤ، والمرجان ونحو ذلك.

وقال في المغني، والشرح: فإن كان الحليُّ لؤلؤًا وجواهر وكان للتجارة قوم جميعه، وإن كان لغيرها فلا زكاة فيها؛ لأنها لا زكاة فيها منفردة، فكذا مع غيرها. انتهى.

وقد اختار ابن عقيل في مفرداته وعمد الأدلة أنه لا زكاة فيما أعد للكرء من الحليِّ.

والوجه الثاني: فيه الزكاة، وهو قويٌّ، لأنه شبيهة بالتجارة.

قال في التبصرة: لا زكاة في حليٍّ مباح لم يعد للتكسب.

فهذه خمس مسائل قد فتح الله علينا بتصحيحها.

وَيُسْتَحَبُّ التَّخْتُمُ بِالْعَقِيقِ، ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِيسِ، وَابْنُ تَيْمِيٍّ، وَالْمُسْتَوْعِبُ.

وَقَالَ: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «تَخْتُمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ» كَذَا ذَكَرَ.

قَالَ الْعُقَيْلِيُّ (٤٦٦): لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا شَيْءٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، فَلَا يُسْتَحَبُّ هَذَا عِنْدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ.

وَلَمْ يَذْكُرْهُ جَمَاعَةٌ، فَظَاهِرُهُ لَا يُسْتَحَبُّ، وَهَذَا الْخَبَرُ فِي إِسْنَادِهِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ وَبَاقِيهِ جَيِّدٌ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مِنَ الْمَوْضُوعِ.

وَيُذَكِّرُهُ لِلرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةُ خَاتَمُ حَدِيدٍ وَصَفَرٍ وَنَحَاسٍ وَرَصَاصٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ، وَنَقَلَ مِنْهَا: أَكْرَهُ خَاتَمَ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ جَلِيَّةٌ أَهْلِ النَّارِ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاتَمٌ حَدِيدٌ عَلَيْهِ قِضَّةٌ. فَرَمَى بِهِ. فَلَا يُصَلِّي فِي الْحَدِيدِ، وَالصَّفَرِ».

وَهَذَا الْخَبَرُ لَمْ يَرَوْهُ فِي مُسْنَدِهِ، وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُعْتَقِيبِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيدٍ مَلُوجٍ عَلَيْهِ قِضَّةٌ»، قَالَ: فَرُبَّمَا كَانَ فِي يَدَيْ، قَالَ: «وَكَانَ الْمُعْتَقِيبُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ»، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ إِلَى إِيَّاسٍ. وَإِيَّاسٌ تَفَرَّدَ عَنْهُ نَوْحُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلَامًا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٢٠٢).

وَسَأَلَهُ الْأَثَرُمُ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ، فَذَكَرَ خَبَرَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «هَذِهِ جَلِيَّةٌ أَهْلِ النَّارِ»، وَابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: «لِبَيْسَةِ أَهْلِ النَّارِ».

وَابْنُ عَمَرَ قَالَ: «مَا طَهَّرْتُ كَفًّا فِيهَا خَاتَمُ حَدِيدٍ».

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ لِرَجُلٍ لَيْسَ خَاتَمًا مِنْ صَفَرٍ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ»، فَقَدْ احْتَجَّ بِخَبَرِ بُرَيْدَةَ.

وَقَالَ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٣٢): حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَلْقَاهُ وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ هَذَا شَرٌّ، هَذِهِ جَلِيَّةٌ أَهْلِ النَّارِ فَأَلْقَاهُ وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، فَسَكَتَ عَنْهُ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ بْنَ أَبِي عَمَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

فَذَكَرَهُ وَفِيهِ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ أَلْقَى ذَا فَأَلْقَاهُ وَقَالَ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ هَذَا شَرٌّ، لَمْ يَقُلْ: هَذَا جَلِيَّةٌ أَهْلِ النَّارِ عَمَّارٌ لَمْ يَذْكُرْ عَمَرَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ كَرِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْأَثَرُمُ، وَقَالَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ.

وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الرَّائِغُونِيِّ: الدُّمْلُوجُ الْحَدِيدُ، وَالْخَاتَمُ الْحَدِيدُ نَهَى الشَّرْعُ عَنْهُمَا، فَيُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَلَّقَ عَلَيْهِ حَدِيدَةً أَوْ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ»، كَذَا قَالَ.

وَأَجَابَ أَبُو طَالِبٍ: يَجُوزُ دُمْلُوجٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ الْخَاتَمُ وَنَحْوُهُ (و ش).

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: الرُّصَاصُ لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا، وَلَهُ رَابِعَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب زكاة المعدن

مَنْ أَخْرَجَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ (هـ م ر) مِنْ مَعْدِنٍ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ أَوْ مَبَاحَةٍ، وَلَوْ مِنْ دَارِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ (هـ) أَوْ مَوَاتٍ حَرْبٍ، وَلَا بِي خِيفَةٍ: إِنْ أَخْرَجَهُ مِنْ أَزْهِوِهَا الَّتِي لِلزَّرَاعَةِ وَتُسَايِهِ رَوَاتِنَانِ، وَعِنْدَنَا، إِنْ أَخْرَجَهُ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ جَارِيًا فَكَأَرْضِهِ، إِنْ قُلْنَا: [هُوَ] عَلَى الْإِبَاحَةِ وَأَنَّهُ يَمْلِكُهُ.

وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَمْلِكُهُ، وَأَنَّهُ يَمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ أَوْ كَانَ جَائِدًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ، لَا يَلْزَمُهُ زَكَاتُهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى يَدِهِ كَمَنْصُوبٍ.

وَمَذْهَبُ (م): أَنَّ الْمَعْدِنَ لِلْإِمَامِ فِي أَرْضٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ، وَأَنَّهُ لَهُ فِي مَمْلُوكَةٍ لِغَيْرِ مُعْتَبَرٍ، وَلَا لِلْمَصَالِحِ. قَالَ الْأَصْحَابُ: مَنْ أَخْرَجَ نَصَابَ نَقْدٍ (و م ش).

وَعَنْهُ: أَوْ دُونَهُ (و هـ) أَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ غَيْرِ نَقْدٍ مَا قِيمَتُهُ نَصَابٌ خِلَافًا لِلْأَجْرِيِّ (و م ش). وَإِنْ لَمْ يَنْطَبِعْ (هـ) مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَرْضِ، كَجَوْهَرٍ وَيَلُورٍ وَقَارٍ وَكُحْلٍ وَتَوْرَةٍ وَمَغْرَةٍ وَعَقِيقٍ وَكَبِيرَةٍ وَزَفَرَةٍ وَزُجَاجٍ وَهُوَ مُثَلَّثُ الزَّيِّ، بِخِلَافِ زُجَاجٍ جَمْعُ زُجٍّ الرَّمَحُ فَإِنَّهُ بِالْكَسْرِ لَا غَيْرَ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: وَيُلْحَقُ، وَذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، وَالْقَارُ، وَالنَّفْطُ فِي الْمَعَادِنِ الْجَارِيَةِ، وَسَلَّمَ الْخَنَفِيَّةُ الزُّجَاجُ فَإِنَّهُ يَنْطَبِعُ بِالنَّارِ، وَلَا حَقَّ فِيهِ عِنْدَهُمْ، كَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ عَمَّا يَرَوْنَ مَرْفُوعًا: «لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ»: إِنْ صَحَّ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَحْجَارِ الَّتِي لَا يَرْغَبُ فِيهَا عَادَةً، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرُّخَامَ، وَالْبَرَامَ وَنَحْوَهُمَا مَعْدِنٌ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَلَا بِي خِيفَةٍ رَوَاتِنَانِ فِي الزُّبَيْقِ، الْوَجُوبُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ: لِأَنَّهُ مَاءُ الْغِيصَةِ.

وَعَدَمُهُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ.

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَعْدِنِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ حَيْثُ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ فِي الْبَرَارِيِّ.

قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَالطِّينَ، وَالْمَاءَ غَيْرَ مَرْغُوبٍ فِيهِ، فَلَا حَقَّ فِيهِ، وَلَآنَ الطِّينَ تُرَابٌ، وَنَقَلَ مِنْهُمَا عَنْهُ: لَمْ أَسْمَعْ فِي مَعْدِنِ الْقَارِ، وَالنَّفْطِ بِكَسْرِ النُّونِ وَتَفْجِئًا وَسَكُونِ الْفَاءِ، وَالْكُحْلَ، وَالزَّرْنِجَ شَيْئًا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَظَاهِرُهُ التَّوَقُّفُ عَنْ غَيْرِ النَّطْبِيعِ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ لِأَهْلِهَا وَبَعِثَ الْعُشْرَ (و م ق) فِي الْحَالِ (و) بَعْدَ السُّبُكِ، وَالتَّصْفِيَةِ (و) فَإِنْ وَقَعَ الْإِخْرَاجُ بَعْدَهُمَا، كَالْحَبِّ، وَوَقْتُ وَجُوبِهَا إِذَا أُخْرِجَتْ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَجَزَمَ فِي الْكَافِي وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ بِظُهُورِهِ، كَالشَّرَةِ بِصَلَابَتِهَا، وَلَعَلَّ مَرَادَ الْأَوَّلِينَ اسْتِقْرَارُ الْوَجُوبِ، وَلَا يُخْتَسَبُ بِمُؤَنِّيَّتِهَا، فِي الْأَصَحِّ (هـ) كَمُؤَنَةِ اسْتِخْرَاجِهِ (هـ)، لِأَنَّهُ رَكَازٌ عِنْدَهُ، كَالْغَنِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيْهِ أُخْتَسِبَ بِهِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، كَمَا سَبَقَ فِي النُّفْقَةِ عَلَى الزَّرْعِ، كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، أَظَنَّهُ فِي الْمَغْنَى، وَجَزَمَ بِهِ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ، وَأُطْلِقَ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ: لَا يُخْتَسَبُ كَمُؤَنِ الْحَصَادِ، وَالزَّرَاعَةِ.

وَفِي الْإِفْصَاحِ لِابْنِ مُبَيَّرَةَ: فِي الْمَعْدِنِ الْحُمْسُ (و هـ ق) يُصْرَفُ مُصْرَفَ الْفَيْءِ (و هـ ق) فَهُوَ فَيْءٌ مِنَ الْكُفَّارِ عِنْدَ أَبِي خِيفَةٍ كَالرَّكَازِ، وَالْغَنِيمَةِ، مَعَ أَنَّ الشَّارِعَ غَايَرُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ: «الْمَعْدِنُ جِبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْحُمْسُ».

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: «الْمَعْدِنُ جِبَارٌ» إِذَا وَقَعَ عَلَى الْأَجْبِرِ شَيْءٌ وَهُوَ يَمْتَلِكُ فِي الْمَعْدِنِ فَقَتَلَهُ لَمْ يَلْزَمْ الْمُسْتَأْجِرُ شَيْءًا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: زَكَاةُ.

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي مِقْدَارِهِ، وَتَعَمَّلَ وَلِي الْأَمْرِ بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي الْجِنْسِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ وَفِي الْقَدْرِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ.

قَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: فَإِنْ كَانَ مَنْ سَبَقَ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَالْوَلَاةِ قَدْ اجْتَهِدَ رَأْيَهُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ، وَفِي الْقَدْرِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَحَكَمَ فِيهِمَا حَكْمًا أَنْفَدَهُ وَأَمَضَّاهُ، اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ فِي الْأَجْنَاسِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَقُّ الْمَعْدِنِ، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ

حُكْمُهُ فِي الْقَدْرِ الْمَأْخُودِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْجَنْسِ مُعْتَبَرٌ بِالْمَعْدُونِ الْمَوْجُودِ، وَحُكْمُهُ فِي الْقَدْرِ مُعْتَبَرٌ بِالْعَامِلِ الْمَفْقُودِ، كَذَا قَالَ، وَهَذَا يُشَبِّهُ تَغْيِيرَ مَا فَعَلَهُ الْإِيْمَةُ فِي أَرْضِ الْعَوْنَةِ مِنْ وَقْفٍ وَقِسْمَةٍ.

وَفِي الْجَزْئِيَّةِ، وَالْحَرَاجِ هَلْ يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ، وَيَأْتِي ذَلِكَ.

وَسَوَاءٌ أُخْرِجَ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ لَمْ يَتْرَكِ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا تَرْكُ إِهْمَالٍ، فَلَا أَثَرَ لِتَرْكِ لِمَرَضٍ وَسَفَرٍ وَإِصْلَاحِ آلَةٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، كَالْأَسْتِرَاحَةِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، أَوْ اشْتِغَالِهِ بِرَبَابٍ خَرَجَ بَيْنَ التَّيْلِينَ، أَوْ هَرَبَ عِبِيدَهُ، لَا أَنْ كُلَّ عِرْقٍ يُعْتَبَرُ بِنَفْسِهِ (م ق) قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ أَهْمَلَهُ وَتَرَكَه فَلِكُلِّ مَرَّةٍ حُكْمٌ.

وَلَا يُضْمُ جَنْسٌ إِلَى آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: مَعَ تَقَارُبِهِمَا، كَقَارِ وَنَقَطٍ وَحَدِيدٍ وَنُحَاسٍ، وَقَالَ الشَّيْخُ: تُضْمُ الْأَجْنَاسُ مِنْ مَعْدُونٍ وَاحِدٍ، لِتَعَلُّقِهَا بِالْقِيَمَةِ كَالْعُرُوضِ.

وَمَنْ أَخْرَجَ نَصَابًا مِنْ جَنْسٍ مِنْ مَعَادُونِ ضَمُّ، كَالزَّرْعِ فِي مَكَائِنَ، وَلِلْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ وَجَهَانٍ.

وَفِي ضَمِّ نَقْدٍ إِلَى آخَرِ الرُّوَايَتَانِ^(١).

وَأَنْ أُخْرِجَ اثْنَانِ نَصَابًا فَالرُّوَايَتَانِ، وَيَخْرُجُ مِنَ النِّقْدِ وَقِيَمَةِ غَيْرِهِ، وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: مِنْ عَيْنِهِ.

وَلَا تَتَكَرَّرُ زَكَاةٌ غَيْرُ نَقْدٍ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ التَّجَارَةَ فَالرُّوَايَتَانِ.

وَأَنْ أُخْرِجَ يَتْرًا وَاسْتَظْهَرَ بَرِيَادَةً جَائِزًا، وَالْأَسْتَرْدَةَ أَوْ بَدَلَهَا، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَا ضَمَانَ بَلَا تَعْدُ كَذَا فَعِ مَحْتَارًا؛ لِأَنَّهُ قَبْضٌ صَحِيحٌ لَا يَقْضَى، كَذَا قَاسِيَهُ، وَإِنْ صَفَاهُ الْأَخِيذُ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَجْزَاءً، وَإِلَّا زَادَ أَوْ اسْتَرْدَتْ، وَلَا يَرْجِعُ بِتَصْنِيفِيهِ، وَمَنْ أَخْرَجَ دُونَ نَصَابٍ فَكَمْسُفَادٍ، وَقَدْ سَبَقَ فِي اعْتِبَارِ الْحَوْلِ، وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ أَبَا الْفَرَجِ قَالَ: هَذَا قِيَاسٌ قَوْلِهِمْ، وَقَدْ أَمَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لَا زَكَاةَ فِيهِ.

كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ كَثِيرُهُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ.

وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ بِذَارِ حَرْبٍ إِلَّا بِقَوْمٍ لَهُمْ مَنَعَةٌ فَغَنِيْمَةٌ، فَيُخَمَّسُ أَيْضًا بَعْدَ رُبْعِ الْعَشْرِ.

وَلَا شَيْءٌ فِيمَا أُخْرِجَهُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ، كَالْمُكَاتِبِ، وَالذَّمِّيِّ (هـ م ر).

وَقِيلَ: يُنْتَعَنُ الذَّمِّيُّ مِنْ مَعْدُونٍ بِذَارِنَا، وَيَمْلِكُ مَا أَخَذَهُ قَبْلَ مَنَعِهِ مَجَانًا.

وَقَالَ فِي التَّلْخِيصِ: حَقَرُ ذَلِكَ كِلَا حَيَاتِهِ الْمَوَاتِ، وَظَاهِرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْحَرْبِيَّ الْمُسْتَأْمَنَ كَذَلِكَ، قَالَ فِي مَتْنِهِ الْعَايَةِ: قِيَاسٌ مَذْهَبُنَا لَهُ كُلُّهُ كَقِيَمَةِ الْمَبَاحَاتِ، وَمَذْهَبُ (هـ) يُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ الْخُمْسُ، وَإِنْ أُخْرِجَهُ عَبْدٌ لِمَوْلَاهُ زَكَاةٌ مَوْلَاهُ، وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ انْتَبَى عَلَى مِلْكِ الْعَبْدِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ تُرَابٍ مَعْدُونٍ وَصَاعَةً بِغَيْرِ جَنْسِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ كَعَرَضٍ (و)؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْرٍ بِمَا هُوَ مِنْ أَصْلِ الْخِلْفَةِ، فَهُوَ

(١) تنبيه: قوله: (وفي ضم نقدي إلى آخر الروايتان). انتهى.

يعني: إذا استخرج ذهبًا وفضةً من معدن، هل يضم أحدهما إلى الآخر أم لا؟ قال المصنف، فيه الروايتان: يعني بهما اللتين في تكميل أحدهما بالآخر اللتين ذكرهما في الباب الذي قبل هذا، وقد أطلق الخلاف فيها.

وذكرنا الصحيح من المذهب في ذلك، فإن قلنا: يكمل ضم، وإن قلنا: لا يكمل أحدهما من الآخر لم يجر الضم، والله أعلم.

قوله بعد ذلك: (وإن أخرج اثنان نصابًا فالروايتان). انتهى.

يعني: بهما اللتين في الخلطة، والصحيح من المذهب أنه لا تأثير للخلطة في غير السائمة، وقد قدمه المصنف هناك.

وقوله بعد ذلك: (ولا تكرّر زكاة غير نقدي، إلا أن يقصد التجارة، فالروايتان). انتهى.

يعني: بهما اللتين في عروض التجارة فيما إذا نوى التجارة بها.

والصحيح من المذهب: أنها لا تصير للتجارة إلا أن يملكها بفعله بنية التجارة.

والرواية الأخرى: تصير للتجارة بمجرد النية، وهذه المسألة كذلك.

كَالْبَقْلَاءِ فِي قِشْرِيهِ، وَالْجَوْزِ، وَكَالْبُنِّ فِي الصُّرْعِ تَبَعًا لِلشَّاءِ، لَا مُنْفَرِدًا، كَبَيْعِ التَّبَرِّ مُنْفَرِدًا عَنِ التَّرَابِ، وَلِأَنَّ تَرَابَ الصَّاعَةِ لَا يُمَكِّنُ تَمْيِيزَهُ إِلَّا فِي ثَانِي الْحَالِ بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ.
وَعَنْهُ: لَا، نَقَلَهُ أَبُو الْحَارِثِ (وَش) كَجَنْبِيهِ (و)، وَنَقَلَ مُهَنَّادٌ لَا فِي تَرَابِ صَاعَةٍ، وَأَنَّ غَيْرَهُ أَهْوَنُ (وَم) وَزَكَاتُهُ عَلَى الْبَائِسِ، لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ، كَبَيْعِ حَبٍّ بَعْدَ صَلَاحِهِ.
وَلَا شَيْءَ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنْ لَوْلُو وَعَنْبَرٍ، وَغَيْرَهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْحَرَوِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمْ (و).

وَعَنْهُ: فِيهِ الزَّكَاةُ كَالْمَعْدِنِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَقِيلَ: غَيْرُ حَيَوَانٍ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، كَصَيْدِ الْبَرِّ، وَنَصُّ أَحْمَدَ التَّسْوِيَةِ.
وَمَثَلُهُ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمَحْرُورِ، وَغَيْرِهَا بِالْمِسْكِ، وَالسَّمَكِ، فَيَكُونُ الْمِسْكُ مِنَ الْبَحْرِيِّ.
وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: أَنَّهُ بَرِيءٌ فِيهِ الزَّكَاةُ، كَذَا قَالَ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ.
يُؤَيِّدُهُ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ فِي الْخِلَافِ بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَتَيْنِ قَالَ: وَكَذَلِكَ السَّمَكُ، وَالْمِسْكُ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْمُيَمُونِيِّ فَقَالَ: كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: فِي الْمِسْكِ إِذَا أَصَابَهُ صَاحِبُهُ الزَّكَاةُ، شَبَّهَهُ بِالسَّمَكِ إِذَا صَادَ وَصَارَ فِي يَدِهِ مِنْهُ بَائِتًا ذَرَاهِمَ، وَمَا أَشَبَّهُهُ بِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَلَى هَذَا لَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَعَلَّهُ أَوْلَى.
وَسَبَقَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ فِي إِزَالَةِ النُّجَاسَةِ، وَلَوْ كَانَ مَا خَرَجَ مِنْ لَوْلُو وَعَنْبَرٍ وَنَحْوِهِ مَمْلُوكًا فَيَتَوَجَّهُ، كَمَنْ أَخَذَ دَابَّةً بِمَضْيَعَةٍ عَجْزًا (وَم)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب حكم الرُّكَّاز

في الرُّكَّاز - وَهُوَ الْكَنْزُ - الْخُمْسُ (و) وَلَوْ كَانَ غَيْرَ نَقْدٍ (م ش) فِي الْحَالِ (و) وَلَوْ قُلَّ (ش) وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ عَلَى أَنَّهُ زَكَاةٌ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ حَوْلٌ وَلَا نَصَابٌ، وَلَا كَوْنُهُ ثَمَنًا.
وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ: يَتَعَيَّنُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِ خُمْسِهِ، وَهَلْ هُوَ زَكَاةٌ يُصْرَفُ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ؟ (و ش) لِقَوْلِ عَلِيٍّ وَكَأَلْعَدِيدٍ أَوْ فِيهِ يَصْرَفُ لِأَهْلِ الْفَيْءِ؟ (و هـ م) لِفِعْلِ عَمَرٍ، وَلَآئِنَّ مَالًا مَخْمُوسًا كَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ؛ فِيهِ رَوَاتَانِ (م ١).^(١)

وَلَا يَخْتَصُّ بِمَصْرَفِ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ بَلِ الْفَيْءِ الْمَطْلُوقِ لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا (هـ)، فَإِنْ قُلْنَا هُوَ زَكَاةٌ لَمْ تَجِبْ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا (و ش).

لَكِنْ إِنْ وَجَدَهُ عَبْدٌ فَلَيْسَ بِهِ كَنَسَبِهِ، وَتَمْلِكُهُ الْمَكَاتِبُ، وَتَمْلِكُهُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَيُخْرِجُهُ عَنْهُمَا الْوَلِيُّ، وَصَحَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ زَكَاةٌ، وَجُوبُهُ عَلَى كُلِّ وَاجِدٍ، وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ فِيهِ وَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاجِدٍ (و هـ م) وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ لِمَنْ وَجَدَهُ تَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ قُلْنَا زَكَاةٌ، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ م).

وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ عَلِيٍّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَذَى الْحَقِّ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ، كَالزَّكَاةِ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِدِ إِذَا غَنِمَ شَيْئًا، فَإِنْ تَمَيَّزَ الْخُمْسُ إِلَيْهِ، قَالَ: وَكَذَلِكَ يَجُوزُ دَفْعُ الْخُمْسِ مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا يَجُوزُ فِي غَنِيمَةِ الْوَاجِدِ، كَذَا قَالَ: وَيَأْتِي فِي غَنِيمَةِ الْوَاجِدِ أَنَّ الْإِمَامَ يُخَمِّسُهُ، فَذَلِكَ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي دَفْعِ الْخُمْسِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ، قَدْ مَتَّيْتُ الْغَايَةَ وَغَيْرَهَا، كَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ، وَالْفَيْءِ، فَعَلَى هَذَا هَلْ يَضْمَنُ؟
ذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ: يَضْمَنُ.

وظَاهِرُهُ: لَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا، وَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي أَجَنَبِيٍّ فَرَّقَ وَصِيَّةً لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ فِي جِهَتِهِ، وَعَلَى الْجَوَازِ تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ فِيهِ، جَعَلَهُ الْقَاضِي كَغَنِيمَةِ الْوَاجِدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ مِنَ الْخِرَاجِ، وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ أَنْ يُؤْخَذَ الرُّكَّازُ مِنَ الذَّمِّيِّ لِبَيِّنَةِ الْمَالِ، وَلَا خُمْسَ فِيهِ.

وَهَلْ يَجُوزُ رَدُّهُ الزَّكَاةَ عَلَى مَنْ أَخَذَتْ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا؟ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا بِسَبَبٍ مُتَّجِدٍ، كَارْتِنِهَا أَوْ قُبْضِهَا مِنْ دِينٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرَكَهَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، أَمْ لَا يَجُوزُ؟ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَذَكَرَهُ الْمَذْهَبُ، فِيهِ رَوَاتَانِ (م ٢).^(٢)

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل هو زكاة يُصْرَفُ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ أَوْ فِيهِ يَصْرَفُ لِأَهْلِ الْفَيْءِ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الإيضاح، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، والزركشي، وغيرهم:

إحداهما: هو زكاة، جزم به الحرقني وصاحب المنور، وغيرهما.

وقدّمه في مسبوكة الذهب، والبلغة، والحرق، ومختصر ابن تميم، والفاقق، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرواية الثانية: هو فيء، وهو الصحيح.

اختره ابن أبي موسى، والقاضي في التعليل، والجامع، وابن عقيل، والشيرازي، والشيخ الموفق، والشارح، وابن منبج في شرحه.

وقال: هذا المذهب، وصحّحه المجد في شرحه، وجزم به ابن عبيدوس في تذكرته، والأدومي في مستخبه، وقدّمه في الهداية، والخلاصة،

والكافي، والمقنع، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وإدراك الغاية، وتحريد العناية، وغيرهم.

وقال في الإفادات: لأهل الزكاة أو الفياء.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (هل يجوز رده الزكاة على من أخذت منه إن كان من أهلها؟ اختاره القاضي وغيره أم لا يجوز؟ اختاره

أبو بكر وذكره المذهب، فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، والفاقق:

وَكَذَا صَرَفُ الْخُمْسِ إِلَى وَاجِدِهِ، فَيَقْبِضُهُ مِنْهُ ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ.
وَقِيلَ: يَجُوزُ رَدُّ خُمْسِ الرُّكَازِ قَطُّ (م ٣) (١).

وَأِنْ قُلْنَا خُمْسَ الرُّكَازِ فِيهِ جَزَاءُ تَرْكِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ، كَالْخَرَجِ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَلِلْإِمَامِ رَدُّ خُمْسٍ فِيهِ وَغَنِيمَةٍ، فِي الْأَصَحِّ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْغَنِيمَةَ أَصْلًا لِلْمَنْعِ فِي الْقِيَمِ، وَذَكَرَ الْخَرَجَ أَصْلًا لِلْجَوَازِ فِيهِ وَيَأْتِي فِي آخِرِ ذِكْرِ أَهْلِ الزَّكَاةِ وَلَا يَجُوزُ لِوَاجِدِ الرُّكَازِ، وَالْمُعْدِنِ أَنْ يُنْسِكَ الْخُمْسَ لِنَفْسِهِ لِحَاجَةِ (هـ)، وَالْبَاقِي بَعْدَ الْخُمْسِ لِوَاجِدِهِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَأْمَنًا بِذَارِنَا (هـ)، إِلَّا أَنَّهُ فِي عَتَوَةٍ أَوْ صَلَاحٍ لَهُمْ (م)، وَقَوْلُنَا: «بَاقِيهِ لِوَاجِدِهِ» إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجِيرًا لِعَالِيهِ (و) وَهَذَا إِذَا وَجَدَهُ فِي سَوَاتٍ أَوْ أَرْضٍ لَا يَعْلَمُ لَهَا مَالِكٌ.

وَأِنْ وَجَدَهُ فِيمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَنْ غَيْرِهِ فَلِوَاجِدِهِ، فِي رِوَايَةٍ، وَهِيَ أَشْهُرُ، سَوَاءً ادَّعَاهُ أَوْ لَا.
وَعَنْهُ: لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ، وَإِلَّا فَلِمَنْ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ كَذَلِكَ (م ٤) (٢)، إِلَى أَوَّلِ مَالِكٍ، فَيَكُونُ لَهُ وَإِنْ لَمْ

= إحداهما: يجوز، وهو الصحيح.

اختاره القاضي وغيره، وقدمه المجد في شرحه ونصره، وقدمه أيضًا في الرعايتين، والحاويين وغيرهما.
وجزم به في التلخيص، والبلغة وغيره.

والرواية الثانية: لا يجوز، اختاره أبو بكر وغيره، وذكر أنه المذهب.

واختاره القاضي في موضع من المجرد في الرُّكَازِ، والعشر، نقله المجد في شرحه.

ويأتي قريب من هذا في آخر زكاة الفطر وقيل صدقة التطوع أيضًا.

(١) (مسألة - ٣) قوله: (وكذا صرف الخمس إلى واجده، فيقبضه منه ثم يردّه إليه - يعني: أنه فيه الروايتان المتقدمتان - وقيل: يجوز ردّ خمس الرُّكَازِ فقط). انتهى.

قال ابن تيميم في مختصره: وفي جواز دفع خمس القيم، والغنيمة إلى من أخذ منه وجهان، وفيه وجّة: يجوز ردّ خمس الرُّكَازِ دون غيره من الزكاة. انتهى.

وكذا قال في الرعاية الكبرى، وقال قبل ذلك: ولا يَخْمُسُ ما وجده حرّ مسلم مكلف إن جاز دفع خمسة إليه في الأصحّ بعد قبضه منه، إن قلنا: هو زكاة، وإن قلنا هو فيء خمس، ويجوز تركه له قبل قبضه منه على الأقيس، إن قلنا: هو فيء، والأفلا.
وقال في الرعاية الصغرى على القول بأنه فيء وما وجده مسلم جاز دفع خمسة إليه، في الأصحّ، ويجوز تركه له قبل قبضه منه على الأقيس.

وقال في الحاويين: وما وجده مسلم جاز دفع خمسة إليه، في أصحّ الوجهين، ويجوز تركه له قبل قبضه منه، وجزم به فيهما.

وقد قال المصنّف: (وإن قلنا خمس الرُّكَازِ فيء جاز تركه قبل قبضه منه كالخراج).

وقال في المغني، والشرح: قال القاضي: وليس للإمام ردّ خمس الرُّكَازِ على واجده، كالزكاة وخمس الغنيمة.

وقال ابن عقيل: يجوز. انتهى.

وقدم ابن رزين قول القاضي، انتهى: إذا علم ذلك فالصحيح، والصواب الجواز كالزكاة.

وجزم به في التلخيص، والبلغة وقدمه المجد في شرحه ونصره.

(٢) (مسألة - ٤) قوله: (وإن وجده فيما انتقل إليه عن غيره فلواجده، في رواية، وهي أشهر وعنه لمالك قبله إن اعترف به، والأفلا لمن قبله إن اعترف به كذلك). انتهى.

الرواية الأولى: هي الصحيحة التي قال عنها هي أشهر.

قال الزركشي: هي أنصها، واختاره القاضي في التعليل وغيره، وصححه الشيخ، والشارح، وغيرهما.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقلمه في الخلاصة، ومختصر ابن تيميم، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والرواية الثانية: لم أر من اختارها، فعليها إن ادّعاء واجده فهو له: على الصحيح وعلى الأولى إن ادّعاء المالك قبله بلا بينة ولا وصف فله مع يمينه، على الصحيح.

جزم به من قاله المصنّف عنه: بل لواجده، وظاهر كلام المصنّف أنه قدّم فيها حكمًا.

يَعْتَرَفُ بِهِ (و هـ ش م ر) كَمَا لَوْ ادَّعَاهُ بِصِفَةٍ، لَا لِأَوَّلِ مَالِكٍ فَقَطْ (هـ) ثُمَّ لَوَرَّثِيهِ، ثُمَّ لَيَسَتْ الْمَالُ، فَعَلَى هَلِهِ إِنْ ادَّعَاهُ وَاجِدُهُ فَهَوَ لَهُ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَظَاهَرَ كَلَامَ جَمَاعَةٍ: لَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ ادَّعَاهُ الْمَالِكُ قَبْلَهُ بِلَا يَتَنَسَّ وَلَا وَصَفَ فَلَهُ مَعَ يَمِينِهِ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا. وَعَنْهُ: بَلْ لَوَاجِدُهُ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَمَتَى دَفِيعَ إِلَى مُدْعِيهِ بَعْدَ إِخْرَاجِ خُمُسِهِ غَرِمَ وَاجِدُهُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ أَخْرَجَ بِاخْتِيَارِهِ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ أَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا غَرِمَهُ. لَكِنْ هَلْ هُوَ مِنْ مَالِهِ أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؟ فِيهِ الْخِلَافُ^(١).

وَذَكَرَ أَبُو الْعَالِي أَنَّهُ إِذَا خَمَسَ رِكَازًا فَأَدْعِي بَيِّنَةً هَلْ لَوَاجِدُهُ الرُّجُوعُ؟ كَرَكَاةٍ مُعْجَلَةٍ، وَعَنْهُ، رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: يَكُونُ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ الْأَوَّلُ فَلَوَاجِدُهُ. وَيَقِيلُ: لَيَسَتْ الْمَالُ، فَعَلَى هَلِهِ الرُّوَايَةُ إِنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ إِرثًا فَهُوَ مِيرَاثٌ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْوَرِثَةُ أَنَّهُ لِمُورِثِهِمْ فَلَيْمَنْ قَبْلَهُ، كَمَا سَبَقَ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَاجِدٌ سَقَطَ حَقُّهُ فَقَطْ، وَكَذَا الْكَلَامُ إِنْ وَجَدَ الرِّكَازَ فِي مَلِكٍ أَدْعِي: مَعْصُومٌ [فَلَوَاجِدُهُ] فَلَوْ ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْمَلِكِ فَقَبِي دَفِيعَهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْخِلَافُ. وَعَنْهُ: هُوَ لِصَاحِبِ الْمَلِكِ.

وَعَنْهُ: إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ، وَإِلَّا فَعَلَى مَا سَبَقَ. وَإِنْ وَجَدَ لِقِطَةً فَرَوَايَتَانِ، ذَكَرَهُمَا جَمَاعَةٌ، مِنْهُمُ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ (م ٥)^(٢). إِحْدَاهُمَا: هِيَ لِصَاحِبِ الْمَلِكِ بِدَعْوَاهُ بِلا صِفَةٍ؛ لِأَنَّهُا تَبِعَ لِلْمَلِكِ. وَالثَّانِيَةُ: لَوَاجِدِهَا، قَدَّمَهَا بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَتُهُ بِمَالِهِ. وَكَذَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجَرِ يَجِدُ فِي الدَّارِ الْمُؤَجَّرَةِ رِكَازًا أَوْ لِقِطَةً (م ٦)^(٣). وَعَنْهُ: صَاحِبُ الْكِزَامِ أَحَقُّ بِاللِّقِطَةِ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن كان الإمام أخذه منه قهراً غرمه، لكن هل هو من ماله أو من بيت المال، فيه الخلاف).

الظاهر: أنه أراد بالخلاف الخلاف الذي في خطته، وفيه روايتان، والمذهب أنه في بيت المال.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن وجد لقطه فروايتان، ذكرهما جماعة منهم القاضي، والشيخ). انتهى.

يعني: إذا وجدها في ملك آدمي معصوم:

إحداهما: هي لواجدها، قدمه بعضهم؛ لأن الظاهر معرفته بماله، وهو الصحيح.

قدمه في الروايتين، والحاوئين، ومختصر ابن قيم، والفاثق، والمجد في شرحه، وقال: نص عليه في رواية الأثرم، وهو الذي نصره القاضي في خلافه، ولذلك ذكره في المجرد في اللقطة، ولم يذكر فيه خلافاً. انتهى.

والرواية الثانية: يكون لصاحب الملك بدعواه بلا صفة لأنها تبع للملك.

قدمها ابن رزق في شرحه، وأطلقهما في المحرر، وحكاها روايتين.

وقال في الكافي: وإن وجد ما عليه علامة الإسلام فادعاه من انتقل عنه ففيه روايتان:

إحداهما: يدفع إليه من غير تعريف ولا صفة؛ لأنه كان تحت يده، فالظاهر أنه ملكه كما لو لم ينتقل عنه.

والثانية: لا يدفعه إليه إلا بصفة؛ لأن الظاهر أنه لو كان له لعرفه. انتهى.

تنبيه: ظهر لي من تعليل الشيخ في الكافي للرواية الثانية أن في كلام المصنف في تعليقه للرواية الثانية التي جعلتها هنا أولى نقصاً،

وتقديره: إحداهما هي لواجدها إن لم يصفها صاحب الملك، قدمها بعضهم؛ لأن الظاهر معرفته بماله.

فالتقص هو: (إن لم يصفها صاحب الملك): حتى يوافق ما علل المصنف الرواية به، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وكذا حكم المستأجر يجد في الدار المؤجرة رِكَازًا أو لِقِطَةً).

يعني: أن حكم هذه المسألة حكم المسائل التي قبلها، وقد علمت الصحيح من المذهب من ذلك من كلام المصنف ومن كلامنا

على اللقطة، وصحح القاضي أيضاً هنا أنه لواجد، وأطلقهما في المغني، والشرح أيضاً في الرِكَاز وقال: بناءً على الروايتين فيمن وجد رِكَازًا في ملك انتقل إليه.

وإن وجدته من استؤجر لحفر شيء أو هدمه فقبل: هو على ما سبق من الخلاف؛ جزم به الشيخ، وقيل هو لمن استأجره.
جزم به القاضي في موضع، قال: لأن عمله لغيره، وذكر القاضي في موضع آخر أنه لو أجده، في أصح الروايتين، والثانية للمالك، كالمعدن فإنه لصاحب الدار، فكذا الركاز.
قال في منتهى الغاية: وفيه نظر (م ٧)؛ لأنه يؤهم أن الركاز المدفون يدخل في البيع كالمعدن، ولو ادعى كل واحد من مكري الدار ومكترها أنه وجدته أولاً، أو أنه دفنته، فوجهان (م ٨)؛
ومن وصفه خلف وأخذته: نقله الفضل، لا أنه يصدق الساكن مطلقاً (ش).
وإن كانت الدار عادت إلى المكري فقال: دفنته قبل الإجارة.
وقال المكري: أنا وجدته ودفنته، فالوجهان في التلخيص (م ٩)؛
ومن دخل دار غيره بلا إذنه، فحفر لنفسه، فقال في الخلاف: لا يمتنع أن يكون له، كالطائر، والظبي (م ١٠)؛^(١)

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن وجدته من استؤجر لحفر شيء أو هدمه فقبل: هو على ما سبق من الخلاف، جزم به الشيخ، وقيل: هو لمن استأجره، جزم به القاضي في موضع، قال: لأن عمله لغيره، وذكر القاضي في موضع آخر أنه لو أجده، في أصح الروايتين، والثانية للمالك، كالمعدن فإنه لصاحب الدار، فكذا الركاز، قال في منتهى الغاية: وفيه نظر). انتهى كلام المصنف.
قال المجد في شرحه: في كلام القاضي نظر، لأنه يؤهم أن الركاز المدفون يدخل في البيع كالمعدن. انتهى.
إذا علم ذلك فطريقة الشيخ الموقف هي الصحيحة، وجزم بها الشارح أيضاً.
وقال ابن رزين في شرحه: هو للأجير، نص عليه، قال ابن تيميم: ومن استؤجر لحفر بئر أو غيرها فوجد كنزاً أو لقطه، فطريقان: أحدهما: لمن استأجره، كما لو استؤجر لطلب كنز.
والثاني: هو على ما تقدم من الخلاف. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن وجدته من استؤجر لحفر بئر أو غيرها أو هدم مكان فهو لقطه، وعنه: بل هو ركاز، فيأخذه واجده إن كان فيه علامة كفر، وعنه: بل هو لرَبِّ الأرض. انتهى.
وكذا قال في الرعاية الصغرى، والحاويين، وقدم المجد في شرحه أنه للمستأجر.
(٢) (مسألة - ٨): قوله: (لو ادعى كل واحد من مكري الدار ومكترها أنه وجدته أولاً، أو أنه دفنته، فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والتلخيص، والمجد في شرحه، والشرح، ومختصر ابن تيميم، والرعايتين، والحاويين.
أحدهما: القول قول المكري، قدمه ابن رزين وقال: لأن الدفن تابع للأرض.
والوجه الثاني: القول قول المكري.
قلت: وهو الصواب، لزيادة اليد عليه.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (فإن كانت الدار عادت إلى المكري، فقال: دفنته قبل الإجارة، وقال المكري: أنا وجدته ودفنته، فالوجهان في التلخيص). انتهى.
وتبعه ابن تيميم، وأطلقهما في الرعاية الكبرى:
إحدهما: القول قول المكري.
والوجه الثاني: القول قول المكري.
قلت: الصواب أن القول قول من هي في يده منهما.
(٤) (مسألة - ١٠): قوله: (ومن دخل دار غيره بلا إذنه فحفر لنفسه، فقال في الخلاف: لا يمتنع أن يكون له كالطائر، والظبي). انتهى.

قلت: ويحتمل أن يكون لرَبِّ الدار، بل هو أولى من الذي قبله، وقد حكى المصنف الخلاف فيما إذا وجد المستأجر ركازاً في الماجور، أو استؤجر لحفر شيء، كما تقدم، فهنا أولى؛ لأنه دخل بغير إذن شرعي، ولعل القاضي أراد أنه لا يمتنع القول بأنه لو أجده، مقابلة لمن قال: أنه لرَبِّ الدار، وإن منعناه منه في المسائل التي قبلها، وهو ظاهر، والله أعلم.

وَمُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ كَمَكْرٍ وَمَكْتَرٍ (م ١١) (١).
وَجَزَمَ فِي الرُّعَايَةِ بِأَنَّهُمَا كِتَابِيٌّ مَعَ مُشْتَرٍ، يُقَدِّمُ قَوْلَ صَاحِبِ الْيَدِ، كَذَا قَالَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي إِنْ كَانَ لِقِطَّةِ الرَّوَائِثَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ.

نَقَلَ الْأَثَرُ: لَا يَذْفَعُ إِلَى الْبَائِعِ بِلَا صِفَةٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْرُودِ، وَنَصَرَهُ فِي الْخِلَافِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، لَيْسَتْ يَدُو، قَالَ: وَبِهَذَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ: وَالرُّكَازُ مَا وَجَدَ مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَوْ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْكُفَّارِ فِي الْجُمْلَةِ، فِي دَارِ إِسْلَامٍ أَوْ عَهْدٍ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ كُفْرٍ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ (و)، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ الْإِسْلَامِ (ع) أَوْ لَا عِلَامَةَ عَلَيْهِ كَالْخَلِي، وَالسَّبَائِلِ، وَالْأَيَّةِ فَلِقِطَّةٌ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي إِيَّاهُ نَقْدًا: إِنْ كَانَ يُشْبِهُ مَتَاعَ الْعَجَمِ فَهُوَ كَنْزٌ، وَمَا كَانَ مِثْلَ الْعِرَاقِ فَمَعْدِنٌ، وَإِلَّا فَلِقِطَّةٌ، وَكَذَا حُكْمُ دَارِ الْحَرْبِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِلَا مَنَعَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: غَنِيمَةٌ (و هـ ش).

خَرَجَهُ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ مِنْ قَوْلِنَا: الرُّكَازُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لِلْمَالِكِ، كَمَا لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَمَنَعَةٍ (و) قَالَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ وَغَيْرِهَا: الْمَذْفُونُ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَسَائِرِ مَالِهِمُ الْمَأْخُودُ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ وَجَدَ بِدَارِهِمْ لِقِطَّةٌ مِنْ مَتَاعِنَا فَكَدَارِنَا، وَمِنْ مَتَاعِهِمْ غَنِيمَةٌ، وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ تُعَرَّفُ حَوْلًا بِدَارِنَا، ثُمَّ تُجْعَلُ فِي الْغَنِيمَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتِطَاطًا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمَذْهَبِ فِي اللَّقِطَةِ: فِي دَفْنِ مَوَاتٍ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ لِقِطَّةٌ، وَإِلَّا رَكَازٌ (و هـ ق) وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ دَارِ وَادٍ، وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ سِكَّةً لِلْمُسْلِمِينَ فَالْحُمْسُ، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: مَا لَا عِلَامَةَ عَلَيْهِ رَكَازٌ، وَالْحَقُّ شَيْخُنَا بِالْمَذْفُونِ حُكْمًا الْمَوْجُودَ ظَاهِرًا بِغَرَابِ جَاهِلِيٍّ أَوْ طَرِيقٍ غَيْرِ مُسْلُوكٍ، وَاحْتِجُّ بِخَبَرِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧١٠): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ سِئْلٌ عَنِ الشَّرِّ الْمَعْلُوقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرِ مُتَجِلٍّ خُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ، وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرَيْنِ فَلَبَّغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ»، قَالَ: وَسِئْلٌ عَنِ اللَّقِطَةِ فَقَالَ: «مَا كَانَ مِنْهَا فِي الطَّرِيقِ الْبَيْتَاءِ أَوْ الْقَرْيَةِ الْجَامِعَةِ فَعَرَفْنَاهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا فَأَدْفَعْنَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَهِيَ لَكَ، وَمَا كَانَ مِنَ الْخَرَابِ يَغْنِي فَبَيْهَا وَفِي الرُّكَازِ الْحُمْسُ».

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧١١) أَيْضًا عَنْ أَبِي كَرِيمٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ عَمْرٍو بِهِذَا.
وَعَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ أَبِي عَرَانَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ عَمْرٍو بِهِذَا.
وَعَنْ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرٍو بِهِذَا.
وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٨٥)، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٩) أَوَّلُهُ وَقَالَ: حَسَنٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مَرْثِنَةَ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيسَةِ الَّتِي تُوْخَذُ مِنْ مَرَاتِعِهَا، فَقَالَ: «فِيهَا ثَمْنُهَا مَرْتَيْنِ وَضَرْبُ نَكَالٍ، وَمَا أُخِذَ مِنْ عَطِيٍّ فِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْثَمَارُ وَمَا أُخِذَ مِنْهَا مِنْ أَكْمَامِهَا؟ فَقَالَ: مَنْ أَخَذَ بِفِيهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ خُبْنَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ احْتَمَلَ فَعَلَيْهِ ثَمْنُهُ مَرْتَيْنِ، وَضَرْبُ نَكَالٍ، وَمَا أُخِذَ مِنْ أَجْرَانِهِ فِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ».

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ومعيرٌ ومستعيرٌ كمكرٍ ومكترٍ).

وكذا قال ابن تميم وغيره.

وذكر المصنف بعد ذلك خلافاً، لكن الذي قدمه هذا، فيأتي الخلاف الذي في المكري، والمكترى.

وقد علمت الصحيح من ذلك هناك، فكذا يكون هنا.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٦٨٣): ثَنَا يَعْلَى: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.
 وَلابْنِ مَاجَةَ (٢٥٩٦) مَعْنَاهُ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ عَمْرِو.
 وَلِلنَّسَائِيِّ (٨٥/٨) مَعْنَاهُ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «وَمَا لَمْ يَتْلُغْ ثَمَنُ الْحَجَنِّ فَيَبِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ» عَنْ الْحَارِثِ بْنِ
 مِسْكِينٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَهَيْشَامِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.
 وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٣٦/٤) عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ النَّسَائِبِيِّ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.
 فَهَذَا الْخَبَرُ ثَابِتٌ إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَعَمَرُوهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.
 وَسَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدَ فِيهِ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ، وَأَخَذَ بِخَبَرِهِ هَذَا فِي غَيْرِ اللَّقْطَةِ، وَاحْتَجَّ غَيْرُ شَيْخِنَا بِهِ كَصَاحِبِ الْمَغْنِيِّ،
 وَالْمَحْرُورِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْخَرَابِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالطَّرِيقِ غَيْرِ الْمَسْلُوكِ كَالْمَذْفُونِ لَكِنْ بِالْعَلَامَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ (ش) لَكِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ
 ظُهُورُهُ لِسَبَبٍ، كَسَيْلٍ، وَالْأَفْلَا.
 وَقَالَ فِي الْخِلَافِ، وَالْإِنْتِصَارِ، وَغَيْرِهِمَا: الْمَرَادُ بِالْوُجُودِ بِخَرِبٍ عَادِيٍّ فِي خَبَرِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مَا تَرَكَهُ الْكُفَّارُ
 وَهَرَبُوا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ [فِي] فِيهِ الْخُمْسُ، كَالرُّكَازِ، ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَنَّهُ احْتَجَّ بِهِ مَنْ أَوْجَبَ الْخُمْسَ فِي الْمَعْدِنِ، لِأَنَّهُ
 فُرِّقَ فِيهِ بَيْنَ الْمَذْفُونِ، فِي الْعَادِيٍّ وَبَيْنَ الرُّكَازِ.
 قَالَ: فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالرُّكَازِ الْمَعْدِنِ، ثُمَّ أَجَابَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِمَا سَبَقَ فِي الْإِنْتِصَارِ: «الْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ
 الْخُمْسُ»، فَغَايَرَ بَيْنَهُمَا.
 وَذَكَرَ مُسْلِمٌ صَاحِبُ الصَّحِيحِ هَذَا الْخَبَرَ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي اسْتَنْكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَقَالَ: الصَّحِيحُ
 الْمَشْهُورُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَوْجَبَ الْخُمْسَ فِي الرُّكَازِ فَقَطْ».
 وَلَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْثَارِ صَارَ إِلَى الْقَوْلِ فِي اللَّقْطَةِ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّهَا عَلَى ضَرَبَيْنِ، وَقَالَ:
 غَرَامَةُ الْفُلَيْنِ لَمْ تَنْقُلْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ أَحَدٍ عَلِمْنَاهُ غَيْرَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.
 وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٥٢/٤)، وَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب زكاة التجارة

وهي واجبة (و)، واحتج الأصحاب - رحمهم الله - بما روي عن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب: حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان بن سمرة، قال: أما بعد: «فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعهده للبيع».

رواه أبو داود (١٥٦٢).

ودوي أيضاً بهذا السند نحو ستة أخبار، منها: «من جامع المشرك وسكن معه؛ فهو مثله».

ومنها: «من كنتم غالا فإنه مثله»، وهذا إسناد لا ينهض مثله لشغل الذمة، لعدم شهرة رجاله ومعرفة عدالتهم.

وخبيب تفرد عنه جعفر، وثقة ابن حبان.

وقال ابن حزم: جعفر وخبيب مجهولان.

وقال الحافظ عبد الحق: خبيب ضعيف، وليس جعفر بمن يعتمد عليه.

وقال ابن القطان: ما من هؤلاء من يعرف حاله.

وقد جهد المحدثون فيهم جهدهم، وانفرد الحافظ عبد الغني المقدسي بقوله: إسناده مقارب عن أبي ذر مرفوعاً: «وفي البر صدقة».

رواه أحمد (٢١٥٥٧).

ورواه الحاكم (٣٨٨/١) من طريقين، وصحح إسنادهما وأنه على شرطيهما.

ورواه الدارقطني (١٠٢/٢)، وعنده قاله بالزاي، وذكر بعضهم أن جميع الرواة رَوَوْه بالزاي، وفي صححه هذا الخبر نظر.

ويدل على ضعفهما: أن أحمد إنما احتج بقول عمر رضي الله عنه لجماس: أد زكاة مالك، فقال: ما لي إلا جعاب وأدم.

فقال: قومها ثم أد زكاتها.

رواه أحمد: ثنا يحيى بن سعيد: ثنا عبد الله بن أبي سلمة: عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه.

ورواه سعيد: ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه: أخبرني أبو عمرو بن حسان: أن أباه أخبره.

ورواه أبو عبيد وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما، وهو مشهور.

وسأل الميموني أبا عبد الله عن قول ابن عباس في الذي يحول عنده المتاع للتجارة قال: يؤكبه بالثمن الذي اشتراه، فقبل: ما أحسنه، فقال أحسن منه حديث عمر: «قومة».

وروى ابن أبي شيبة: ثنا أبو أسامة: ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: ليس في العروض زكاة إلا عرض في تجارة.

ورواه سعيد بمنه من طريق آخر.

وهذا صحيح عن ابن عمر، وأما أبو عمرو عن أبيه فجماس لا تعرف عدالته.

واحتج صاحب المحرر بأنه إجماع متقدم، واعتمد على قول ابن المنذر، وإنما قال: أجمع عامة أهل العلم على أن في العروض التي تراد للتجارة الزكاة، وذكر الشافعي في القديم أن الناس اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: لا زكاة.

وقال بعضهم: تجب، قال: وهو أحب إلينا، ومن أصحابه من أثبت له قولاً في القديم: لا تجب، وحكى أحمد هذا عن مالك، وهو قول داود، واحتج بطواهر العقو عن صدقة الخليل، والرقبي، والحمر، ولأن الأصل عدم الوجوب ويتوجه هنا ما سبق في زكاة العسل.

وقد يتوجه تخريج من يئة الأضحية مع الشراء لا تصير أضحية، فلم تؤثر اليئة مع الفعل في نقل حكم الأصل،

وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ بِهَا أَضْحِيَّةً بَعْدَ حُصُولِ الْمَلِكِ، فَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ مَعَ الْمَلِكِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ يَتْلُو التَّجَارَةَ بَعْدَ حُصُولِ الْمَلِكِ، فَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَنْوِيَ مَعَ الْمَلِكِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الشِّرَاءَ يُمْلِكُ بِهِ.

وَيَتْلُو الْأَضْحِيَّةَ سَبَبُ تَزِيلِ الْمَلِكِ، فَلَمْ يَقَعْ الْمَلِكُ وَسَبَبُ زَوَالِهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالزَّكَاةُ لَا تَزِيلُ الْمَلِكَ، وَلَا هِيَ سَبَبُ فِي إِزَالَتِهِ، وَالشِّرَاءُ يُمْلِكُ بِهِ، فَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَنْوِيَ بِهَا الزَّكَاةَ حِينَ الشِّرَاءِ، كَذَا قَالَ، وَفِيهِمَا نَظَرٌ.

فَصْلٌ

وَأَمَّا تَجِبُ فِي قِيَمَةِ الْغَرُوضِ (و م ش)؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْوُجُوبِ، كَالَّذِينَ، لَا فِي نَفْسِ الْغَرَضِ، بِشَرْطِ أَنْ تَبْلُغَ نِصَابَ الْقِيَمَةِ (هـ) فَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ النِّصَابِ بَعْدَ الْوُجُوبِ فَكَاتَلَفَ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ: لَا يُؤْثَرُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهَا رُبْعُ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَيْتَانِ، لِعَلَّاقَهَا بِالْقِيَمَةِ، لَا مِنَ الْغَرَضِ عِنْدَنَا، إِلَّا أَنْ نَقُولَ بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ فَيَجُوزُ بِقَدْرِهَا وَقْتُ الْإِخْرَاجِ. وَعِنْدَهُ: يُخَيَّرُ بَيْنَ رُبْعِ عَشْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ رُبْعِ عَشْرِ الْغَرُوضِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا أَصْلَانِ.

وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ: رُبْعُ عَشْرِ الْغَرَضِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَيُجْزَى نَقْدًا بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ وَقْتُ الْإِخْرَاجِ، وَتَتَكَرَّرُ الزَّكَاةُ كُلُّ حَوْلٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَمَذْهَبُ (م)؛ يُزَكَّى مَنْ تَرْتَبِعُ نِيفَاً وَلَوْ بَقِيَ عِنْدَهُ سِتِّينَ لِعَامٍ وَاحِدٍ.

أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا يَفُوقُ وَيَزَكِّي؟ أَمْ لَا يُلْزَمُهُ حَتَّى يَبْزُغَ لَهُ وَلَوْ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ؟ فِيهِ عَنِ (م) رَوَاتَانِ، وَلَا يَصِيرُ الْغَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ بِفِعْلِهِ وَيَنْوِيَ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ تَمْلُكِهِ، فَإِنْ مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ وَلَمْ يَنْوِ التَّجَارَةَ، أَوْ مَلَكَهُ بِإِزْنٍ، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ غَرَضٌ لِلْقَنِيَّةِ فَتَوَاهُ لِلتَّجَارَةِ، لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ.

وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ (و)؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ النِّيَّةِ لَا تَنْقُلُ عَنِ الْأَصْلِ، كَنِيَّةِ إِسَامَةَ الْمَعْلُوفَةِ، وَنِيَّةِ الْحَاضِرِ السُّفْرِ. وَتَنْقُلُ صَالِحٌ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ مَنْصُورٍ أَنَّ الْغَرَضَ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَالرَّوَضَةِ، لِيَخْبَرَ سَمْرَةَ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيمَا مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ الْمَعَاوِضَةُ، هَذَا الْأَشْهُرُ. وَاخْتَارَهُ فِي الْخِلَافِ، لِيَخْبَرَ سَمْرَةَ، وَلِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ وَاخْتَارَ فِي الْمَجْرَدِ: يُعْتَبَرُ الْمَعَاوِضَةُ (و ش) تَمَحُّضَتْ كَنِيْسٌ وَإِجَارَةٌ أَوْ لَا، كَنِكَاحٍ وَخَلْعٍ وَصَلَحٍ عَنْ ذِمِّ عَمَلٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَهُوَ نَصُّهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ؛ لِأَنَّ الْغَنِيْمَةَ، وَالْإِحْشَاشَ، وَالْهَبَةَ لَيْسَ مِنْ جِهَاتِ التَّجَارَةِ كَالْمُزَوِّثِ، وَعَنِ الْحَفَنِيَّةِ كَهَذَا، وَالَّذِي قُبِلَ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْغَرَضِ نَقْدًا (و م) ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، لِاخْتِيَارِ النِّصَابِ بِهِمَا، فَيُعْتَبَرُ أَصْلُ وَجُودِهِمَا، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً فِيمَا إِذَا مَلَكَ غَرَضًا لِلتَّجَارَةِ بِغَرَضٍ قَنِيَّةٍ لَا زَكَاةَ، فَهِيَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُخْرَجُ مِنْهَا اعْتِيَارُ كَوْنِ بَذْلِهِ نَقْدًا أَوْ غَرَضٌ تِجَارَةً.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَإِنْ مَلَكَهُ بِلا عَرَضٍ كَوْصِيَّةٍ وَنِكَاحٍ وَخَلْعٍ وَغَنِيْمَةٍ وَإِحْطَابٍ فَوَجْهَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ عَيْنَ مَالٍ بَلْ مُنْفَعَةٍ عَيْنَ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ.

وَقِيلَ: لَا، كَمَا لَوْ تَوَاهَا بِذَيْنِ حَالٍ، وَإِنْ بَاعَ غَرَضٌ قَنِيَّةً ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا نَاقِيًا بِهَا التَّجَارَةَ صَارَ لِلتَّجَارَةِ وَلَوْ اسْتَرَدَّهَا لِعَيْنٍ تَمِيْنِهِ الْمَعِيْنِ (هـ)؛ لِأَنَّهُ تَمْلِكُهُ بِاخْتِيَارِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ رَدَّ عَلَيْهِ لِعَيْنٍ فِيهِ.

وَمِثْلُهُ غَرَضٌ تِجَارَةً بَاعَهُ بِغَرَضٍ قَنِيَّةٍ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ لِعَيْنٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَمُزَوِّثٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ خِلَافًا أَظْهَرَ أَبُو الْمَعَالِي فِيمَا مَلَكَهُ بِفَسْخٍ، هَلْ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بَيْنَهُ التَّجَارَةُ؟ فَإِنَّ الْفَسْخَ فِي غَرَضٍ تِجَارَةً يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ.

وَقَالَ: إِنْ الْمُضَارَبُ إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا لِيُعِيدَ التَّجَارَةَ وَلَا يَتْلُو صَارَ لِلتَّجَارَةِ، لِلْقَرْنِيَّةِ، لَا لِرَبِّ الْمَالِ كَذَا قَالَ.

قَالَ: وَإِنْ مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ بِلا يَتْلُو بِغَرَضٍ تِجَارَةً غَرَضًا صَارَ لِلتَّجَارَةِ.

وَقِيلَ: لَيْسَ قَنِيَّةً عِنْدَ بَاقِيِهِ، وَالْقَوْلُ الَّذِي قَبِلَ هَذَا أَظْهَرَ، وَأُظْهِرَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ يَتْلُو التَّجَارَةَ لَمْ تَقْطَعْهَا، وَسَبَقَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَكِنْ لَوْ قُتِلَ، عُبِدَ تِجَارَةً خَطَأً، فَصَالَحَ عَلَى مَالٍ، صَارَ لِلتِّجَارَةِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ عَمْدًا وَقُلْنَا الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ، وَالْأَوَّلُ يَصِيرُ لِلتِّجَارَةِ إِلَّا بَيْتَةً، وَلَوْ تَخَمَّرَ عَصِيرٌ لِلتِّجَارَةِ ثُمَّ تَخَلَّلَ عَادَ حُكْمُ التِّجَارَةِ، وَلَوْ مَاتَتْ مَاشِيَةٌ لِلتِّجَارَةِ فَدُبِعَ جُلُودُهَا وَقُلْنَا تَطَهَّرَ فِيهِ عَرَضٌ تِجَارَةً. وَتَقَطَّعَ نِيَّةُ الْقَنِيِّ.

وَقِيلَ: الْمُمِيزَةُ حَوْلَ التِّجَارَةِ وَتَصِيرُ لِلْقَنِيِّ (و) خِلَافًا لِمَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، كَالِإِقَامَةِ مَعَ السَّفَرِ وَخَلِيٍّ اسْتِعْمَالِ نَوَى بِهِ الْقَنِيِّ أَوْ التِّجَارَةِ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ (و).

وَقِيلَ: لَا نِيَّةَ مُحَرَّمَةٍ، كَنَاوٍ مَعْصِيَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْهَا، فِي بَطْلَانِ أَهْلِيَّتِهِ لِلشَّهَادَةِ خِلَافًا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَلَنَا خِلَافًا، هَلْ يَأْتُمُّ عَلَى قَصْدِ الْمَعْصِيَةِ بِدُونِ فِعْلٍ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ؟ مَذْكُورٌ فِي فُصُولِ التَّوْبَةِ مِنَ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

فصل

قَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ أَنَّهُ يَغْتَبَرُ الْحَوْلُ، وَالنَّصَابُ فِي قِيَمَةِ الْعَرَضِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ وَحُكْمِ الْمُسْتَفَادِ، وَالرَّبْحِ، وَإِنْ اشْتَرَى أَوْ بَاعَ عَرَضٌ تِجَارَةً بِنَصَابٍ نَقَدَ أَوْ بِعَرَضٍ تِجَارَةً بَنَى عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلِ (و) وَيَنْبِي حَوْلُ التَّقْدِيرِ عَلَى حَوْلِ الْعَرَضِ مَنْ قَطَعَ نِيَّةَ التِّجَارَةِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ التِّجَارَةِ عَلَى التَّقْلِبِ، وَالِاسْتِيزَالِ بَيْنَ وَغَرَضٍ، فَلَوْ لَمْ يَبْنِ بَطَلَتْ زَكَاةُ التِّجَارَةِ، وَلِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ، وَالْقِيَمَةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ انْتَقَلَتْ مِنْ عَرَضٍ إِلَى عَرَضٍ، فَهُوَ كَتَقْدِيرِ نَقْلٍ مِنْ بَيْتٍ إِلَى بَيْتٍ، وَالْقِيَمَةُ هِيَ النَقْدُ اسْتَقَرَّ فِي الْعَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ النَقْدُ بِنَصَابٍ فَحَوْلُهُ مِنْذُ كَمَلَتْ قِيَمَتُهُ بِنَصَابٍ، لَا مِنْ شِرَاؤِهِ (و هـ).

وَإِنْ اشْتَرَاهُ أَوْ بَاعَهُ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ لَمْ يَبْنِ (و) لِاخْتِلَافِهِمَا فِي النَّصَابِ، وَالْوَاجِبُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ لِلتِّجَارَةِ بِغَلْبِهِ لِلْقَنِيِّ، فِي الْأَصَحِّ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّ السُّؤْمَ سَبَبُ الزَّكَاةِ، قَدَّمَ عَلَيْهِ زَكَاةُ التِّجَارَةِ، لِقُوَّتِهِ، فَجَزَاوَالِ، الْمَعَارِضُ ثَبَتَ حُكْمُ السُّؤْمِ، لِظُهُورِهِ، وَتَقَوُّمُ الْعُرُوضِ عِنْدَ الْحَوْلِ بِمَا هُوَ أَحْظُ لِلْفَقْرَاءِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (و هـ)؛ لِأَنَّ تَقَوُّمَهُ لِحَظِ الْفُقَرَاءِ، فَيَقُومُ بِالْأَحْظِ لَهُمْ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَرَضٍ قَنِيٍّ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ تَسَاوَيَا فِي الْغَلْبَةِ يَبْلُغُ أَحَدُهُمَا بِنَصَابٍ بِخِلَافِ الْمُتَلَفَاتِ، وَخَيْرُهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَيْنِ سَوَاءٌ فِي قِيَمَةِ الْأَشْيَاءِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، كَالْمُتْلِفِ، وَكَذَا ذَكَرَ الْحَلْوَانِيُّ: بِنَقْدِ الْبَلَدِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ فَلَا حَظَّ، وَكَذَا مَذْهَبُ (ش) وَأَبِي يُوسُفَ: يَقُومُ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ إِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِعَرَضٍ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ قَوْمٍ بِجَنَسٍ مَا اشْتَرَاهُ [بِهِ]؛ لِأَنَّهُ الْوَلِيُّ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ بِحَوْلِهِ، فَوُجِبَ جَنَسُهُ، كَالْمَاشِيَةِ، وَلِأَنَّ أَصْلَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يَقُومُ نَقْدٌ بآخِرٍ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا: لَا يَنْبِي حَوْلٌ نَقْدٍ عَلَى حَوْلٍ نَقْدٍ آخَرَ، فَيَقُومُ بِمَا اشْتَرَى بِهِ، وَمَا قُوَّتُهُ بِهِ لَا عِزَّةَ بِتَلْفِيهِ، إِلَّا قَبْلَ التَّمَكُّنِ، فَعَلَى مَا سَبَقَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ (و)، وَلَا بِتَقْصِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا زِيَادَتِهِ إِلَّا قَبْلَ التَّمَكُّنِ، فَإِنَّهُ كَتَلْفِيهِ، (و)، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَثِّرِ الزِّيَادَةُ كِتَابَ مَاشِيَةٍ، وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ، كَسَمَنِ مَاشِيَةٍ بَعْدَ الْحَوْلِ، وَعِنْدَنَا: تُجْزِئُهُ صِفَةُ الْوَاجِبِ قَبْلَ السَّمَنِ.

وَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ بِكُلِّ نَقْدٍ بِنَصَابٍ خَيْرَ بَيْنَهُمَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ (و هـ) وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا: بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ كَأَصْلِ الْوُجُوبِ، وَقِيلَ بِفِضَّةٍ، وَلِلشَّافِعِيِّ كَهَلِهِ الْوُجُوهُ، وَتَقَوُّمُ الْمُعْنِيَةِ سَادَجَةً، وَيَقُومُ الْمُخَصِّيُ بِصِفَتِهِ، وَلَا عِزَّةَ بِقِيَمَةِ آيَةِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَسَبَقَ فِي ضَمِّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ حُكْمُ ضَمِّ الْعَرَضِ إِلَى أَحَدِهِمَا، وَبَيْنَهُمَا، وَسَبَقَ فِي الْحَلِيِّ النَّقْدُ الْمَعْدُ لِلتِّجَارَةِ، وَتَضَمُّ بَعْضُ الْعُرُوضِ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ وَمُشْتَرَى (و)، وَسَبَقَ حُكْمُ الْمُسْتَفَادِ.

فصل

مَنْ مَلَكَ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ لِلتِّجَارَةِ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ التِّجَارَةِ (و هـ)؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى التَّقْلِبِ، فِيهِ تَرْبِيلُ سَبَبِ زَكَاةِ السُّؤْمِ، وَهُوَ الْإِقْتِنَاءُ لِبُلْغِ الثَّمَاءِ مَعَهُ، وَاقْتَصَرَ الشَّيْخُ عَلَى التَّغْلِيلِ بِالْأَحْظِ. وَقِيلَ: زَكَاةُ السُّؤْمِ (و م ش)؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى لِلِاجْتِمَاعِ وَتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ.

وقيل: الأخط منهنما للفقراء، اختاره صاحب المحرر، ففي أربعين أو خمسين حقة أو جذعة أو ثنية، أو إحدى وستين جذعة أو ثنية، أو مائة من الغنم، زكاة التجارة، أخط، لزيادة بزيادة القيمة من غير نقص.
وفي ست وثلاثين بنت مخاض أو بنت لبون، أو خمس وعشرين بنت مخاض، أو ثلاثين بنتاً، زكاة السوم أخط.
وفي إحدى وستين دون الجذعة، أو خمسين بنت مخاض أو بنت لبون، أو خمس وعشرين حقة، أو خمس من الإبل، يجب الأخط من زكاة التجارة أو السوم.
وفي الروضة: يزكي النصاب للعين، والوقص للقيمة، وهذا كله سواء اتفق حولهما أو لا، وفي وجه، وهو ظاهر كلام أحمد وجزم به الشيخ، لما سبق.

وقيل: يقدم السابق، واختاره صاحب المحرر (م ١)؛ لأنه وجد سبب زكائه بلا معارض.
وإن وجد نصاب أحدهما كالأربعين شاة قيمتها مائة درهم، أو أربعين قيمتها دونها قديم ما وجد نصابه ولم تعتبر غيره (و) قال الشيخ: بغير خلاف، لوجود سبب الزكاة فيه بلا معارض.
وقيل: يغلب ما يغلب إذا اجتمع النصابان ولو سقطت، ذكره صاحب المحرر، وهو قول للشافعي، وجزم غير واحد بأنه إن نقص نصاب السوم وجبت زكاة التجارة.

أما إن سبق حول السوم بأن كانت قيمته دون نصاب في بغض الحول فلا زكاة حتى يتم الحول من بلوغ النصاب، في وجه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد؛ لأن الزكاة إنما تتأخر، وفي وجه: تجب زكاة السوم عند حوله (م ٢)؛
وإذا حال حول التجارة زكى الزائد على النصاب، وكذا حكى الشيخ إذا سبق حول السوم، وإن نقص عن نصاب جميع الحول وجبت زكاة السوم في الأصح، فلا تسقط بالكليّة.

ومن ملك سائمة للتجارة يصف حول ثم قطع ية التجارة استأنف للسوم حولاً؛ لأنه لا يئني حوله على حول التجارة، واختار الشيخ: يئني، لوجود سبب الزكاة بلا معارض، كما لو لم ينو التجارة أو لم تبلغ نصاب القيمة.
وتناه صاحب المحرر على تقديم ما وجد نصابه في المسألة السابقة، قال: جعلاً لانقطاع حول التجارة بقطع النية كانقطاعه بنقص قيمة النصاب، وأطلق ابن تيميم وجهين.

فصل

وإن اشترى للتجارة أرضاً يزرعها أو زرعها يذر للتجارة أو نخلاً فأنتمت زكى قيمة الكل، نص عليه (و ق).
وقيل: يزكى الأصل للتجارة، والثمرة، والزرع للغنم (و هـ م ق) إلا أنه لا شيء عليه عند (هـ) في الأرض؛ لأن

(١) (مسألة - ١): قوله: (من ملك نصاب سائمة للتجارة فعليه زكاة التجارة).

وقيل: زكاة السوم، وقيل: الأخط منهنما للفقراء وهذا كله سواء اتفق حولهما أو لا.

وفي وجه، وهو ظاهر كلام أحمد، وجزم به الشيخ، لما سبق، وقيل: يقدم السابق، واختاره صاحب المحرر. انتهى.

قلت: الصواب ما قطع به الشيخ، وتابعه الشارح، وابن رزين في شرحه، وغيرهم.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

قلت: بل هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وأما إن سبق حول السوم، بأن كانت قيمته دون نصاب في بعض الحول، فلا زكاة حتى يتم الحول من بلوغ النصاب، في وجه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وفي وجه: تجب زكاة السوم عند حوله). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم.

الوجه الأول: اختاره القاضي في المجرد، قاله ابن تيميم وغيره، وقال: عن أحمد ما يدل عليه.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، واقتصر عليه المجد.

والوجه الثاني: احتمال في المعنى، والشرح، وما لا إليه.

قلت: وهو الصواب، مراعاة لحق للفقراء، وظاهر المعنى، والشرح إطلاق الخلاف، فإنهما قالوا: فقال القاضي كذا، ويحتمل كذا.

العُشْرُ حَقُّ الشَّجَرِ وَمَعْرَبِهِ، فَهُوَ نَائِعٌ، لِلشَّمْرِ، وَتَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ كَمَسْأَلَةِ السَّائِمَةِ لِلتَّجَارَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَقِيلَ بِزَكَاةِ الْعُشْرِ (و هـ ش) هَذَا لِكَثْرَةِ الْوَاجِبِ، لِعَدَمِ الْوَقْفِ، وَخَلَفَ فِي اعْتِبَارِ النُّصَابِ، وَتَسَائُفِ حَوْلِ التَّجَارَةِ عَلَى زَرْعٍ وَثَمَرَةٍ مِنْ حَصَادٍ وَجَدَاذٍ (و ش)؛ لِأَنَّهُ يَنْتَهِي وَجُوبُ الْعُشْرِ الَّذِي لَوْلَاهُ لَجَرَّتْ فِي حَوْلِ التَّجَارَةِ.

وَقِيلَ: لَا يَسْتَأْنِفُ إِلَّا بِشْمَنِهَا إِنْ نَبَغَ (و هـ م) كَمَالُ الْقَنِيَّةِ وَجَزَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ بِأَنَّهُ يُخْرَجُ عَلَى مَالِ الْقَنِيَّةِ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ وَقَتَ الْوُجُوبِ أَوْ وَجَدَ نَصَابَ أَحَدِهِمَا فَكَمَسْأَلَةِ سَائِمَةِ التَّجَارَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فِي تَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ وَتَقْدِيمِ مَا تَمَّ نَصَابُهُ.

وَإِنْ زَرَعَ بَذَرَ تِجَارَةٍ فِي أَرْضٍ قَنِيَّةٍ فَهَلْ يُزَكَّى الزَّرْعُ زَكَاةَ عَشْرِ؟ (و هـ م ق) أَوْ قِيَمَةً؟ فِيهِ الْخِلَافُ^(١) الْمَذْكُورُ، وَفِي بَذْرِ قَنِيَّةِ الْعُشْرِ (و) وَفِي أَزْهِهِ لِلتَّجَارَةِ الْقِيَمَةُ (هـ) وَإِنْ كَانَ الشَّعِيرُ، وَالزَّرْعُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، أَوْ كَانَ لِعُقَّارٍ لِلتَّجَارَةِ وَعَبِيدِهَا أَجْرُهُ، ضَمَّ قِيَمَةَ الشَّعِيرِ، وَالْأَجْرَةَ إِلَى قِيَمَةِ الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ، كَرَبِيعٍ وَنَبَاغٍ.

وَقِيلَ: لَا (و م) وَكَذَا عِنْدَ (م) ثَمَنِ صُوفٍ وَلَبَنِ عَتَمٍ رَقَابِهَا لِلتَّجَارَةِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ اشْتَرَى صَبَاغٌ مَا يَصْبِغُ بِهِ وَيَبْقَى كَزَعْفَرَانٍ وَبَيْلٍ وَخَصْفَرٍ وَنَحْوِهِ فَهُوَ عَرَضٌ تِجَارَةً يَقُومُ عِنْدَ حَوْلِهِ (و هـ ش) لَا عِيَاظِهِ عَنْ صَبْغٍ قَائِمٍ بِالنُّوْبِ، فَبِهِ مَعْنَى التَّجَارَةِ، وَكَذَا مَا يَشْتَرِيهِ دُبَاغٌ لِيَدْبِغَ بِهِ، كَعَفْصٍ وَقَرْطِ، وَمَا يَدْهَنُ بِهِ، كَسَمْنٍ وَمِلْحٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ النَّبَاءِ، وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ بِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ، كَمَا يَشْتَرِيهِ فَصَّارٌ مِنْ قَلِيٍّ وَنَوُودٍ وَصَابُونٍ وَأَشْنَانٍ وَنَحْوِهِ.

وَلَا شَيْءٌ فِي آلَاتِ الصَّنَاعِ وَأَنْتِجَةِ التَّجَارَةِ وَقَوَارِيرِ عَطَّارٍ وَسِمَانٍ وَنَحْوِهِمْ (و) إِلَّا أَنْ يُرِيدَ يَبْعُهَا مَعَ مَا فِيهَا، وَكَذَلِكَ آلَاتُ الدُّوَابِّ إِنْ كَانَتْ لِحِفْظِهَا، وَإِنْ كَانَ يَبْعُهَا مَعَهَا، فَهِيَ مَالٌ تِجَارَةً.

وَلَا زَكَاةَ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ فِي عَرَضٍ وَحَيَوَانٍ وَعَقَّارٍ وَشَجَرٍ وَنَبَاتٍ (و) سِوَى مَا سَبَقَ، وَلَا فِي قِيَمَةٍ مِمَّا أُعِدَّ لِلْكَرَاءِ مِنْ عَقَّارٍ وَحَيَوَانٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَنَقَلَ مُهَنَّادٌ: إِنْ اتَّخَذَ سَتِينَةً أَوْ أَرْحِيَّةً لِلغُلَّةِ فَلَا زَكَاةَ، يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَمُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: لَيْسَ فِي الْعَوَابِلِ صَدَقَةٌ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي ذَلِكَ تَحْرِيمًا مِنَ الْحُلِيِّ الْمَعْدِّ لِلْكَرَاءِ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ الْكَرَاءِ، قَالَ: لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْكَرَاءِ حُكْمًا، فَلَا وَجْهَ لِمَجْعَلِهِ فِي التَّقْدِيرِ.

وَفَرَّقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بَيْنَ الْأَصْلِ زَكَاةَ الْحُلِيِّ، فَلَا يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا بِمَعْنَى يُخْرَجُهُ عَنْ طَلَبِ النَّمَاءِ وَيُقَصَّدُ بِهِ الْإِيْذَالُ الْمَخْصُوصُ، وَهَذَا الْأَصْلُ عَدَمُهَا، فَلَا يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا بِالنَّمَاءِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ نَيْتَةُ التَّجَارَةِ.

وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْ شِرَاءِ عَقَّارٍ فَأَرَأَى مِنَ الزَّكَاةِ قَلِيلٍ: يُزَكَّى قِيَمَتَهُ، قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَكْثَرِ أَوْ صَرِيحُهُ (م ٣)^(١).

وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ حُكْمُ الْقَارِ.

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لِيُقَصَّدَ لِلتَّجَارَةِ بِأَلْفٍ، فَصَارَ عِنْدَ الْحَوْلِ بِأَلْفَيْنِ، زَكَاهُمَا، وَأَخَذَهُ الشُّفِيعُ بِأَلْفٍ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِأَلْفَيْنِ فَصَارَ عِنْدَ حَوْلِهِ بِأَلْفٍ زَكَى أَلْفًا وَأَخَذَهُ الشُّفِيعُ بِأَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَكَذَا يَرُدُّهُ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْبِ وَيُزَكِّيهِ، لَوْ جُوبِهَا فِي مِلْكِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن زرع بذر تجارة في أرض قينة فهل يزكي قيمة الزرع زكاة عشر أو قيمة؟ فيه الخلاف) المذكور في أول الفصل: والمذهب يزكي قيمة الكل، نص عليه.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ومن أكثر من شراء عقار فأرا من الزكاة، قليل: يزكي قيمته، قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ، وقيل: لا، وهو ظاهر كلام الأكثر أو صريحه). انتهى.

وأطلقهما في الحاوين.

أحدهما: يزكي قيمته، قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْفَائِقِ قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، مَعَامَلَةٌ لَهُ بِضَدِّ مَقْصُودِهِ، كَالْفَارِّ مِنَ الزَّكَاةِ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ.

والقول الثاني: لا زكاة فيه، وهو ظاهر كلام الأكثر أو صريحه كما قال المصنف.

وَإِذَا أُذِنَ كُلُّ شَرِيكَ لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ فَأَخْرَجَا مَعًا ضَمِينَ كُلُّ وَاحِدٍ حَقَّ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ انْعَزَلَ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْمُوَكَّلِ زَكَاةٌ، كَمَا لَوْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ، وَالْعَزْلُ حُكْمُ الْعِلْمِ وَعَدَمُهُ فِيهِ سَوَاءٌ، بِذَلِيلٍ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي يَتِيمٍ عَبْدٍ فَبَاعَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ اعْتَقَهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا ضَمِينَ حَقَّ الْأَوَّلِ.

وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِإِخْرَاجِ صَاحِبِهِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ الْعِلْمِ.

وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ وَإِنْ قُلْنَا يَنْعَزِلُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي قَضَاءٍ ذَيْنَ فَقَضَاهُ بَعْدَ قَضَاءِ الْمُوَكَّلِ وَلَمْ يَعْلَمْ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي مَتْنِهِ الْعَايَةِ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُوتْ حَقُّ الْمَالِكِ بِدَفْعِهِ، إِذْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْقَابِضِ، فَتُظَاهَرُ لَوْ كَانَ الْقَابِضُ مِنْهُمَا السَّاعِي ثُمَّ عَلِمَ الْحَالُ لَمْ يَضْمَنْ الْمَخْرُجُ لِلْمَخْرُجِ عَنْهُ شَيْئًا، لَمَّا كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى السَّاعِي بِهِ، وَمُرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مَعَ بَقَائِهَا بِيَدِ السَّاعِي، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُتَابِعَةُ لِلْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْفَقِيرِ بِشَيْءٍ، وَيَقَعُ تَطَوُّعًا، كَسَنَ دَفَعَ زَكَاةً يَحْتَقِظُهَا عَلَيْهِ فَلَمْ تَكُنْ، كَذَا قَالَا: وَفِيهِ خِلَافٌ، وَيَأْتِي الْأَصْلُ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: ضَمِينَ كُلُّ وَاحِدٍ حَقَّ الْآخَرِ.

وَقِيلَ: لَا، كَالْجَاهِلِ مِنْهُمَا، وَالْفَقِيرُ الَّذِي أَخَذَهَا مِنْهُمَا، فِي الْأَقْبَسِ فِيهِمَا.

كَذَا قَالَ: وَإِنْ أُذِنَ غَيْرَ شَرِيكَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ فَعَلَى مَا سَبَقَ، وَهَلْ يَبْدَأُ بِزَكَاتِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.

وَجَزَمَ الْقَاضِي بِجَوَازِ إِخْرَاجِ زَكَاةٍ غَيْرِهِ قَبْلَ زَكَاتِهِ.

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الْحُجَجَ (م ٤) ^(١) بِأَنَّهُ تَخْتَصُّ النَّبَاةُ فِيهِ بِالْعَجْزِ عَنْهُ، فَلَمَّا اخْتَصَّ بِحَالِ ذَوْنِ حَالٍ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ يَخْتَصَّ بِحَالِ النَّبَاةِ ذَوْنِ حَالٍ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا مَنْ عَلَيْهِ فَرَضُهُ انْصَرَفَ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ مَنْ تَصَدَّقَ مُطْلَقًا، وَلِأَنَّ بَقَاءَ بَعْضِ الْحُجَجِ يَمْنَعُ آدَاءَهُ عَنْ غَيْرِهِ كَذَلِكَ بَقَاءُ جَمِيعِهِ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ، وَاقْتَصَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَى الْفَرْقِ الْأَجْبَرِ، وَمَنْ لَزِمَهُ نَذْرٌ وَزَكَاةٌ قَدَّمَ الزَّكَاةَ، فَإِنْ قَدَّمَ النَّذْرَ لَمْ يَصْرَفْ إِلَى الزَّكَاةِ.

وَعَنْهُ: يَبْدَأُ بِمَا شَاءَ، وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ قَبْلَ صَوْمِ النَّذْرِ.

وَقَدْ ذَلَّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَالَّتِي قَبْلُهَا عَلَى أَنَّ نَفْلَ الصَّدَقَةِ قَبْلَ آدَاءِ الزَّكَاةِ فِي جَوَازِهِ وَصِحِّهِ مَا فِي نَفْلِ بَقِيَّةِ الْعِيَادَاتِ قَبْلَ آدَائِهَا، وَمَنْ وَكَّلَ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا هُوَ ثُمَّ وَكَّلَهُ قَبْلَ عِلْمِهِ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّ فِي ضَمَانِهِ الْخِلَافَ السَّابِقَ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْأَكْثَرُ، اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ.

وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ أَوْجَهًا، ثَانِيًا: لَا يَضْمَنُ إِنْ قُلْنَا لَا يَنْعَزِلُ، وَإِلَّا ضَمِينَ، وَصَحِّحَهُ فِي الرُّعَايَةِ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ: أَنَّهُ أَخْرَجَ قَبْلَ دَفْعِ وَكِيلِهِ إِلَى السَّاعِي وَقَوْلُ مَنْ دَفَعَ زَكَاةً مَالِهِ إِلَيْهِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ أَخْرَجَهَا، وَيُؤْخَذُ مِنَ السَّاعِي إِنْ كَانَ يَبْدُو، فَإِنْ تَلَفَ أَوْ كَانَ دَفَعَهُ إِلَى الْفَقِيرِ، أَوْ كَانَا دَفَعَا إِلَيْهِ فَلَا، وَسَبَقَ حُكْمُ رَبِّ الْمَالِ، وَالْمُضَارَبِ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أذن غير شريكين كل واحد منهما للآخر في إخراج زكاته فعلى ما سبق، وهل يبدأ بزكاته؟ فيه روايتان، وجزم القاضي بجواز إخراج زكاة غيره قبل زكاته، وفرق بينهما وبين الحجج). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، ومختصر ابن عديم.

إحداهما: يجوز، وهو الذي جزم به القاضي قلت: وهو الصواب.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب في مسألة الشركاء، والوقت اليسير يعفى عنه على القول بالفورية، والله أعلم.

والرواية الثانية: لا يجوز.

فهذه أربع مسائل.

باب زكاة الفطر

وهي واجبة (و) خلافاً للأصم، وابن علقمة وبعض المالكية وبعض الشافعية وداود، ولا حجة لهم في خبر قيس السابق في أول كتاب الزكاة؛ لأنه يجب استصحاب الأمر السابق مع عدم المعارض، ثم قد فرضها الشارع وأمر بها في «الصحيحين» (خ: ٥٨٦٤، م: ٢٠٨٩)، وغيرهما، وهل تسمى فرضاً كقول جمهور الصحابة، وغيرهم؟ قاله صاحب المحرر، أم لا؟ (و هـ) فيه روايتا المضمضة (م ١) (١).

وتجب على كل مسلم حر ومكاتب (خ) لا على سيده (م ر)، ذكر أو أنثى كبير وصغير (و)، ولو في مال صغير، نص أحمد رحمه الله على ذلك كله (و) وحكي وجبة. وقيل: لا تجب على غير مخاطب بالصوم، وعنه رواية مخرجة: تجب على مرتد، وعن عطاء، والزهرى وزبيعة، والليث: لا تلزم أهل البوادي. ولا فطرة على من لم يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته صاع (و) وفي بعض روايتان، الترجيح مختلف (م ٢) (٢٣٢).

وللشافعية وجهان: الوجوب؛ لقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، وكبعض نفقة القريب. وعدم الوجوب، كالكفارة.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل تسمى فرضاً كقول جمهور الصحابة، وغيرهم؟ قاله صاحب المحرر، أم لا؟ فيه روايتا المضمضة). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وغيره، والذي قدّمه المجد في شرحه أنها واجبة مفروضة. وقال: وحكى ابن عقيل عن إمامنا في تسميتها فرضاً مع كونها واجبة روايتين: إحداهما: تسمى فرضاً، وهو قول الجمهور من الصحابة، وغيرهم. والأخرى: لا تسمى فرضاً. انتهى.

وقال في المغني، والشرح: وقال بعض أصحابنا: هل تسمى فرضاً مع القول بوجوبها؟ على روايتين، قالوا: والصحيح أنها فرض، واستدلاً لذلك بأدلة، وهذا هو الصحيح، والمصنف رحمه الله قد جعلها كالمضمضة، وقد تقدم تحرير المضمضة والاستنشاغ في باب الوضوء، فإن المصنف أطلق الخلاف هناك أيضاً، وذكرنا فائدة الخلاف، فليعاود.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ولا فطرة على من لم يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته صاع، وفي بعض روايتان، الترجيح مختلف). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمهادي، والتلخيص، والبلغة، والشرح، وشرح المجد وشرح ابن منجا، وغيرهم. إحداهما: يلزمه إخراجها، وهو الصحيح، كبعض نفقة القريب. جزم به في الإفادات، والمنور ومتنخب الأدبي، وغيرهم. وصححه في التصحيح، والنظم وقواعد ابن رجب، وفرق بينه وبين الكفارة، قال في الرعايتين، والحاويين، والفائق: أخرجه في أصح الروايتين، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره، وقدّمه في المحرر وغيره. والرواية الثانية: لا يلزمه إخراجها للكفارة، وجزم به ابن أبي موسى في الإرشاد، وابن عقيل في التذكرة. وقال في الفصول: هذا الصحيح من المذهب، وقدّمه ابن تميم، وابن رزين في شرحه، وصاحب إدراك الغاية وتحرير العناية، وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في المبهج، والعمدة، والوجيز، وغيرهم، وظاهر ما قدّمه ابن رزين في نهايته.

(٣) تنبيه: قوله: (الترجيح مختلف): تحصيل الحاصل، لأنه ذكر في الخطبة: إذا اختلف الترجيح أطلقت الخلاف.

وتقدم الجواب عن ذلك في المقدمة، ويأتي نظير ذلك في باب الإحرام، فإنه وقع له هذان المكانان بهذه العبارة لا غير.

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ تَلْزَمُهُ مَوْتُهُ مِنْ مَسْكَنٍ وَعَبْدٍ وَدَابَّةٍ وَثِيَابٍ بِذَلِكَ (و).
وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا قَوْلًا، كَذَا قَالَ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، أَوْ لَهُ كُتِبَ يَحْتَاجُهَا لِلنَّظَرِ، وَالْحِفْظِ أَوْ لِلْمَرْأَةِ حُلِيِّ لِبَيْسٍ أَوْ
لِلْكِرَاءِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا فِي كَلَامِ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَمْ يُسْتَدَلَّ عَلَيْهِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ كَغَيْرِهِ، مِمَّا سَبَقَ.
وَذَكَرَهُ فِي الْهِدَايَةِ لِلْحَنْفِيَّةِ فِي كُتُبِ الْعِلْمِ لِأَهْلِهَا.

وظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ مِنَ الرُّجُوبِ وَاقْتِصَارِهِمْ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْمَنَاعِ أَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ، وَلِهَذَا لَمْ أَجِدْ أَحَدًا اسْتَشْنَى
ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَفْلُوسِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْحَابَ أَحَالُوا الْأَسْطِطَاعَةَ فِي الْحُجِّ عَلَى الْمَفْلُوسِ.
وَذَكَرَ فِي الْفُصُولِ فِي الْفَلَسِ أَنَّ الْأَسْطِطَاعَةَ فِي الْحُجِّ تَطْيِيرٌ، فَهَذَا قَوْلَانِ عَلَى هَذَا، وَوَجْهُهُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ
وَحَقِّ الْآدَمِيِّ أَوْ أَنَّ الْآدَمِيَّ أَكْثَرُ.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ثَالِثٌ أَنَّ الْكُتُبَ تَمْنَعُ بِخِلَافِ الْحُلِيِّ لِلْبَيْسِ، لِلْحَاجَةِ إِلَى الْعِلْمِ وَتَخْصِيلِهِ، وَلِهَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ
الْكُتُبَ تَمْنَعُ فِي الْحُجِّ، وَالْكُفَّارَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْحُلِيَّ، فَعَلَى الْأَوَّلَى هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ؟ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالَانِ:
أَحَدُهُمَا: يَمْنَعُ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَالْقَاضِي فِي الْحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصْرَحْ أَحَدٌ، وَالْقَاضِي
بِأَنَّهُ لِلْبَيْسِ، فَلَا تَعَارُضَ.

وَقَدْ يُقَالُ: الظَّاهِرُ مِنْ اتِّخَاذِهِ لِلْبَيْسِ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى الظَّاهِرِ، كَالْمُصْرَحِ بِهِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغُ بُدْ، فَمَنْعُ كَغَيْرِهِ،
وَأَخْذُ الزَّكَاةِ أَصَحُّ، وَلِهَذَا تَمْنَعُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْكَسْبِ فِيهِ، وَلَا تُؤْخَذُ فِي غَيْرِهِ.
وَالثَّانِي: لَا يَمْنَعُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، كَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلِهَذَا سَوَّى الشَّيْخُ هُنَا فِي الْحُلِيِّ بَيْنَ الْبَيْسِ، وَالْحَاجَةِ إِلَى كِرَائِهِ (م)
(٣) (١).

لَكِنْ يَلْزَمُ مِنْ هُنَا جَوَازُ أَخْذِ الْفَقِيرِ مَا تَشْتَرِي بِهِ حُلِيًّا، كَمَا تَأْخُذُ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَسَبَقَ كَلَامُ شَيْخِنَا أَخْذَ الْفَقِيرِ لِشِرَاءِ
كُتُبٍ يَحْتَاجُهَا^(٢)، وَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ.
وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ يَمْنَعُ ذَلِكَ أَخْذَ الزَّكَاةِ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ الَّذِي يُؤَافِقُهُ نَصُّ
أَحْمَدَ فِي الْحُلِيِّ هَلْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ أَنْ يَكُونَ كَالدَّرَاهِمِ، وَالذَّنَابِيرِ فِي بَقِيَّةِ الْأَبْوَابِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا
أَمْ لَا؟

لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ أَصَحُّ، يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي هُوَ كَسَائِرُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَتَلَفَّ الصَّاعِقُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِخْرَاجِهِ كَتَلَفَ مَالِ الزَّكَاةِ، وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ لَزَمَهُ بَيْعُهُ أَوْ رَهْنُهُ أَوْ كِرَاءُهُ فِي الْفَيْطْرَةِ إِذَا لَمْ
يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَمْلِكَ بِصَاحِبِهِ نَقْدًا أَوْ قِيَمَةً فَاضِلًا عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ (هـ) وَيَمْنَعُ الذَّهَبُ وَجُوبُهَا إِنْ كَانَ مُطَالِبًا بِهِ،
وَالْأَفْلَاحُ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و م ر)؛ لِأَنَّهُ كَمَنْ لَا فَضْلَ عِنْدَهُ.
وَعَنْهُ: يَمْنَعُ مُطْلَقًا.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويعتبر كون ذلك فاضلا عما يحتاجه لنفسه أو لمن تلزمه موته من مسكن وخدام وعبد ودابة وثياب
بذلة ونحو ذلك وجزم الشيخ: أو له كتب يحتاجها للنظر، والحفظ، أو للمرأة من حلي لبس أو لكراء محتاج إليه، ولم أجده هذا في كلام
أحد قبله).

وذكر بعد هذا أمثالا، ثم قال: (فعلى الأول، هل يمنع ذلك من أخذ الزكاة؟ يتوجه احتمالان:
أحدهما: يمنع، وهو الذي نص عليه أحمد، والقاضي في الحلي، كما سبق، لكن قد يقال: لم يصرح أحمد، والقاضي بأنه لبس، فلا
تعارض.

والثاني: لا يمنع، للحاجة إليه، كما لا بد منه، ولهذا سوى الشيخ هنا في الحلي بين اللبس، والحاجة إلى كرائته. انتهى.

قلت: الصواب أن ذلك لا يمنع من أخذ الزكاة، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (وسبق كلام شيخنا أخذ الفقير لشراء كتب يحتاجها).

لم يسبق هذا، وإنما يأتي في أول بابي ذكر أصناف الزكاة.

وقال أبو الخطاب (و م ر) كزكاة المال، وقال ابن عقيل: عكسه، (و ش ه ر) لتأكيدها، كالتفقه وكالحراج، والجزية.
ولا تجب إلا بغروب شمس ليلة الفطر، فلو أسلم بعد الغروب أو تزوج أو ولد له ولد أو ملك عبدا فلا فطرة عليه،
نقل ذلك الجماعة، وهو المذهب (و ش م ر).
وعنه: يمتد وقت الوجوب إلى طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، واختار الأجرى معناه.
وعنه: تجب بطلوع الفجر منه (و ه م ر ق).
وعنه: ويمتد إلى أن يصلي العيد، ذكرها في منتهى الغاية، واحتج بقول أحمد فيمن أيسر وإن كان مغسرا وقت
الوجوب ثم أيسر فلا فطرة (و).
وعنه: يخرج متى قدر.
وعنه: إن أيسر أيام العيد، وإلا فلا.
ومتى وجد قبل الغروب، موت ونحوه فلا فطرة (و)، ولا تسقط بعد وجوبها بموت وغيره (و) ذكره صاحب المحرر
(ع) في عتق عبده.
والفطرة في عبده مؤجوب وموصى به على المالك وقت الوجوب، وكذا المبيع في مدة الخيار، ولو زال ملكه،
كمقبوض بعد الوجوب ولم يفسخ فيه العقد، (و) وكما لو رده المشتري بعتبه بعد قبضه (و) ومن ملك عبدا دون نفعه
فهل فطرته عليه؟ أو على مالك نفعه؟ أو في كسبه؟ فيه الأوجه في نفعه (م ٤) (١).
وقدم جماعة أنها على مالك الرقبة، لوجوبها على من لا نفع فيه.
وقيل: هي كنفقته.

فصل

من لزومه فطرة نفسه لزومه فطرة من تلزمه مؤنته إن قدر (و) فيؤدي عن عبده، للأخبار، خلافا لداود، وحكاة ابن عبد
البر عن عطاء وأبي ثور، حتى الموهون، وعن داود أيضا: تلزمه، وتلزم السيد تمكينه من كسبه، وإن كان يبيع المضارب
عبدا للتجارة وجبت فطرته، نص عليه (ه) كزكاة التجارة، وهي من مال المضاربة، كنفقته، لا على رب المال؛ لأنهم عبده
(م ش)، وإن تعدل بيع منها بقدر الفطرة، كما سبق.
ويؤدي عن زوجيه، نص عليه (ه) وعن خادمها إن لزمت نفقته (ه).
وقيل: لا تلزمه فطرة زوجيه الأمة: ويؤدي عن عبده إن لم يملك بالتملك، وإن ملك فلا فطرة (و م ق) لعدم ملك
السيد الأعلى ونقص ملك العبد؛ لأنه لا يلزمه عن نفسه فمن غيره أدلى.
وقيل: يلزم السيد الحر، كنفقته، وهو ظاهر الحرق، واختاره الشيخ.
وقيل: لا يلزم المكاتب فطرة زوجيه ورفيقه، وحكى عن أحمد.
ومن استأجر أجيرا أو ظفرا بطنابه لم تلزمه، نص عليه (و)، لأن الواجب أجرة بالشرط، كالألمان.
وقيل: تلزمه، كنفقته، وكذا الضيف (و).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ومن ملك عبدا دون نفعه فهل فطرته عليه؟ أو على مالك نفعه؟ أو في كسبه؟ فيه الأوجه في نفقته). انتهى.
وقد أطلق المصنف أيضا الخلاف في نفقته في باب الموصى به، والصحيح وجوبها على مالك المنفعة، على ما يأتي هناك إن شاء
الله تعالى، صححه في التصحيح، واختاره الشيخ الموفق، والشارح، وخزم به في المنور ومتخب الأدمي، وقدمه في الخلاصة، والمحرر،
والنظم وتجريد العناية، وغيرهم، فكذا الصحيح هنا وجوبها على مالك المنفعة، وهذه هي الطريقة الصحيحة، أعني أن هذه المسألة
مبنية على وجوب النفقة، قدمه المصنف وغيره.
وقدم جماعة من الأصحاب: أن الفطرة تجب على مالك الرقبة، لوجوبها على من لا نفع فيه، وحكوا الأول قولاً، منهم الشيخ
الموفق، وابن تيميم، وابن حمدان، وغيرهم.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: تَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَكُلُّ مَنْ تَجِرِي عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: كُلُّ مَنْ فِي عِيَالِهِ يُوَدِّي عَنْهُ.

وَتَلَزَّمَهُ فِطْرَةُ أَبَوَيْهِ (هـ) وَإِنْ عُلُوًّا (م) وَوَلَدُهُ الْكَبِيرُ (هـ) كَالصَّغِيرِ (و) وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ كَافِرٍ وَلَوْ كَانَ عَبْدَهُ (هـ) نَصَّ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ الْكَافِرُ عَنْ عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ (و) لِظَاهِرِ قَوْلِهِ فِي الْحَبَرِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: تَلَزَّمَهُ، اخْتَارَهُ فِي الْمَجْرَدِ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَكُلُّ كَافِرٍ لَزَمَهُ نَفَقَةُ مُسْلِمٍ فِيهِ فِطْرَتُهُ الْخِلَافُ. وَالتَّرْتِيبُ فِي الْفِطْرَةِ كَالنَّفَقَةِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَبْدَأَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِزَوْجَتِهِ ثُمَّ بِرَبِّقَتِهِ. وَقِيلَ: يُقَدَّمُ عَلَيْهَا، لِئَلَّا تَسْقُطَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ تَخْرُجُ مَعَ الْقَدْرَةِ، ثُمَّ بِأَمِّهِ، ثُمَّ بِأَبِيهِ. وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَحَكَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى رَوَايَةً.

وَقِيلَ: بِسَاوِيهِمَا، ثُمَّ يُولَدُوهُ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَقَدَّمَهُ آخَرُونَ، وَذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

وَقِيلَ: مَعَ صِغَرِهِ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الرُّكْدُ عَلَى الزَّوْجَةِ.

وَقِيلَ: الصَّغِيرُ عَلَيْهَا وَعَلَى عَبْدِهِ، ثُمَّ عَلَى تَرْتِيبِ الْمِيرَاثِ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ، وَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ أَقْرَبُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: تُوزَعُ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: يُخِيرُ.

وَمَنْ تَبَرَّعَ بِمُؤَنَةِ شَخْصٍ شَهْرَ رَمَضَانَ لَزَمَهُ فِطْرَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَمَّنْ تَمُونُونَ».

رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٤١/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَإِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٤٠/٢) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرُّضَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا.

وَكَمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ، وَاعْتَبِرَ جَمِيعَ الشُّهُرِ تَقْوِيَةً لِنَفَقَةِ التَّبَرُّعِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ تَلَزُّمُهُ إِذَا مَاتَ آخِرَ لَيْلَةٍ مِنَ الشُّهُرِ كَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ زَوْجَةً قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَمَعْنَاهُ فِي

الْإِتْبَاعِ، وَالرَّوْحَةُ.

وَعَنْهُ: لَا تَلَزَّمُهُ (و) اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ.

وَقَالَ: يُحْتَمَلُ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَلِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ وَجُوبُ النَّفَقَةِ، بِذَلِيلٍ وَجُوبُهَا لِمَنْ

تَجِبُ نَفَقَتُهُ، وَقَدْ تَعَدَّرَتْ بِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ مَاتَ جَمَاعَةٌ اِحْتَمَلُ أَنْ لَا تَجِبَ، لِعَدَمِ مُؤَنَةِ الشُّهُرِ مِنْ وَاحِدٍ.

وَاحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ فِطْرَتُهُ بِالْحَصَصِ كَعَبْدٍ مُشْتَرَكٍ (م ٥).^(١)

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ فِطْرَةِ زَوْجَتِهِ أَخْرَجَتْ الْحَرَّةَ عَنْ نَفْسِهَا، وَسَيِّدُ الْأَمَةِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ.

وَقِيلَ: لَا تَجِبُ، كَالنَّفَقَةِ، فَعَلَى هَذَا هَلْ تَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ كَالنَّفَقَةِ؟ أَمْ لَا كَفِطْرَةٍ نَفْسِهِ؟ يَتَوَجَّهُ اِحْتِمَالَانِ (م ٦).^(٢)

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ومن تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان لزمته فطرته، نص عليه، وعلى الأول لو ماته جماعة احتمل أن لا

تجب، لعدم مؤنة الشهر من واحد، واحتمل أن تجب فطرته بالحصص، كمبدى مشترك). انتهى.

واطلقهما في المعنى، والشرح، ومختصر ابن تيمية، والزركشي، وغيرهم، وحكماهما ابن تيمية وجهين.

أحدهما: لا تجب.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وجزم به في الفائق، وقدمه في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: تجب عليهم بالحصص

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ومن عجز عن فطرة زوجته أخرجت الحرّة عن نفسها، وسيد الأمة عنها، لأنه كالمعدوم، وقيل: لا

تجب، كالنّفقة، فعلى هذا هل تبقى في ذمته كالنّفقة؟ أم لا كفطرة نفسه؟ يتوجه احتمالان). انتهى.

قلت: الصواب السقوط، وهو كالصريح في كلامه في المعنى، والشرح، وشرح ابن رزين، لأن فطرة نفسه أكد، وقد سقطت، والله أعلم.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلْ تَرْجِعُ الْحُرَّةُ، وَالسَّيِّدُ عَلَى الزَّوْجِ كَالنَّفَقَةِ؟ أَمْ لَا كَفِطْرَةِ الْقَرِيبِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧) ^(١).
 وَفِطْرَةُ زَوْجَةِ الْعَبْدِ قِيلَ: عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَعَلَى سَيِّدِ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ فَغَيْرُهُ أَوْلَى.
 وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، كَمَنْ زَوَّجَ عَبْدَهُ بِأَمَتِهِ، قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، كَالنَّفَقَةِ.
 قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعَلُّقِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ، أَوْ أَنَّ سَيِّدَهُ مُعْسِرٌ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَقُلْنَا
 نَفَقَةُ زَوْجَةِ عَبْدِهِ عَلَيْهِ فَفِطْرَتُهَا عَلَيْهِ (م ٨) ^(٢).
 وَمَنْ تَسَلَّمَ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ لَيْلًا فَقَطْ، فَقِيلَ: فِطْرَتُهَا عَلَى سَيِّدِهَا، لِقَوْلِهِ مَلِكُ الْيَمِينِ فِي تَحْمِيلِ الْفِطْرَةِ، لِلِاجْتِمَاعِ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا، كَالنَّفَقَةِ (م ٩) ^(٣).
 مَنْ زَوَّجَ قَرِيبَهُ وَلَزِمَهُ نَفَقَةُ أَمْرَأَتِهِ فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهَا، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الْجَنِينِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ (و)؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ
 الْخَبَرِ أَنَّ الصَّاعَ يُجْزَى عَنِ الْأُنْثَى مُطْلَقًا، وَكَاجَنَةِ السَّائِمَةِ، وَتَقَلُّ يَعْقُوبُ: تَجِبُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، لِفِعْلِ عُثْمَانَ.
 قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَهُ، صَارَ وَلَدًا، وَلِلْعُمُومِ.
 وَتَلْزَمُهُ فِطْرَةُ الْبَائِنِ الْحَامِلِ إِنْ قُلْنَا نَفَقَتُهَا لَهَا، وَإِنْ قُلْنَا لِلْحَمَلِ لَمْ تَجِبْ، عَلَى الْأَصَحِّ، بِنَاءً عَلَى وَجُوبِهَا عَنِ الْجَنِينِ.
 وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُ، وَفِي أُمِّهِ وَجْهَانِ، كَذَا قَالَ.
 وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ (هـ) أَوْ عَبْدَتَيْنِ (هـ) وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ (هـ) وَمَنْ وَرَثَةُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ، وَتَحْوُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ صَاعٌ
 بِقَدْرِ النَّفَقَةِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ (و م ش)؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَى الْوَاحِدِ صَاعًا،
 فَأَجْزَأُ، لِظَاهِرِ الْخَبَرِ كَغَيْرِهِ، وَكَمَاءِ طَهَارَتِهِ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وعلى الأول هل ترجع الحرة، والسيد على الزوج كالنفقة، أم لا كفطرة القريب؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تيميم وصاحب الحاويين.

أحدهما: يرجعان عليه، قال في الرعايتين.

ترجع عليه الحرة في الأقيس إن أيسر بالنفقة، وقال في مسألة السيد: يرجع على الزوج الحر، في وجوه. انتهى.

والوجه الثاني: لا يرجعان عليه إذا أيسر، وهو ظاهر بمنه في المغني، والشرح.

قلت: وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وفطرة زوجة العبد قيل: عليها إن كانت حرة، وعلى سيد الأمة وقيل: تجب على سيد العبد، كمن
 زوَّج عبده بأمته، قال الشيخ: هذا قياس المذهب، كالنفقة، قال صاحب المحرر وغيره: الأول مبني على تعلق نفقة الزوجة برقبة العبد،
 أو أن السيد معسر، فإن كان موسرًا وقُلْنَا نفقة زوجة عبده وعليه ففطرتها عليه). انتهى.

وتبعه ابن تيميم.

القول الأول: قدّمه ابن تيميم، وابن رزين في شرحه.

قال في المغني، والشارح: قاله أصحابنا المتأخرون.

قال في الحاويين: ويذكر السيد عن أمته تحت أحدهما في أصح الوجهين.

قال في الرعاية الصغرى: ويخرج السيد عن أمته تحت أحدهما، يعني: العبد، والمعسر، في الشهر.

والقول الثاني: هو الصحيح.

قال الشيخ في المغني ومن تبعه: هذا قياس المذهب، قال ابن تيميم: هذا أصح، وقدّمه في الرعاية الكبرى.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (ومن تسلم زوجته الأمة ليلًا فقط، فقيل: فطرتها على سيدها، لقوله ملك اليمين في تحمّل الفطرة،
 للإجماع عليه، وقيل: بينهما، كالنفقة). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه.

القول الأول: مال إليه في شرحه، وجزم به في المنور، وقدّمه في الرعايتين، والحاويين.

والقول الثاني: لم أر من اختاره.

وَعَنْهُ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ صَاعٌ، اخْتَارَهُ الْحَرْثِيُّ وَأَكْثَرَ الْأَصْحَابُ؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ، كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهَا، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ فِيمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَلْزَمُ السَّيِّدُ بِقَدْرِ يَلِكِهِ فِيهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ، وَعَنْ مَالِكٍ كَهَذَا، وَعَنْهُ أَيْضًا: كُلُّهَا عَلَى مَالِكٍ بَاقِيَةٍ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهُ عِنْدَهُ لَهُ، فَهُوَ كَمَكَاتِبِهِ.

وَلَا تَدْخُلُ الْفِطْرَةُ فِي الْمَهَائِيَةِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّهَا حَقُّ اللَّهِ، كَالصَّلَاةِ، وَمَنْ عَجَزَ عَمَّا عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمْ الْآخَرُ قِسْطُهُ، كَشَرِيكِ ذِمِّيٍّ، لَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمُ قِسْطُهُ، فَإِنْ كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ نَوْبَةُ الْعَبْدِ الْمَعْتَقِ نِصْفَهُ مَثَلًا أَغْتَبِرَ أَنْ يُفْضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ نِصْفُ صَاعٍ، وَإِنْ كَانَ نَوْبَةُ سَيِّدِهِ لَزِمَ الْعَبْدُ نِصْفُ صَاعٍ، وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ مَوْنَتَهُ عَلَى غَيْرِهِ. وَقِيلَ: تَدْخُلُ الْفِطْرَةُ فِي الْمَهَائِيَةِ، بِنَاءً عَلَى دُخُولِ كَسْبِ نَادِرٍ فِيهَا، كَالنَّفَقَةِ فَلَوْ كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ نَوْبَةُ الْعَبْدِ وَعَجَزَ عَنْهَا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ شَيْءًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَمَكَاتِبِهِ عَجَزَ عَنْهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: تَلْزَمُهُ إِنْ وَجِبَتْ بِالْعُرُوبِ فِي نَوْبَتِهِ، وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ، وَإِنْ كَانَ نَوْبَةُ السَّيِّدِ وَعَجَزَ عَنْهَا أَذَى الْعَبْدُ قِسْطُ حُرِّيَّتِهِ، فِي الْأَصَحِّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّحْمُلِ، كَمُوسِمَةٍ تَحْتَ مُعْصِرٍ.

وَأِنْ أَلْحَقْتَ الْقَافَةَ وَلَدًا بِابْنَيْنِ فَكَالْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ، وَالْمَحْرُرُ، وَتَبِعَ ابْنُ تَيْمِيمٍ قَوْلَ بَعْضِهِمْ: يَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ صَاعٌ، وَجْهًا وَاحِدًا، وَفَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَتَبِعَهُ فِي الرَّعَايَةِ.

ثُمَّ خَرَجَ خِلَافَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَلَا نَصَّ فِيهَا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُرِ لِمَنْ قَالَ: النَّسَبُ لَا يَتَّبَعُ، فَيَصِيرُ ابْنُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلِهَذَا يَرِثُ كُلًّا مِنْهُمَا، قَالَ: أَفْتِرَاقُ النَّسَبِ، وَالْمَلِكُ فِي هَذَا لَا يُوجِبُ قَرَفًا بَيْنَهُمَا فِي مَسْأَلَتِنَا، كَمَا لَمْ يُوجِبْهُ فِي النَّفَقَةِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتَّبَعْ النَّسَبُ تَبَعُضَتْ أَحْكَامُهُ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا يَرِثَانِ مِيرَاثَ أَبِي وَاحِدٍ، وَلَوْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمَا أُخْرِجَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ صَاعًا.

وَمَنْ لَزِمَ غَيْرَهُ فِطْرَتَهُ فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِإِذْنٍ مَنْ لَزِمَتْهُ جَارَ، وَإِنْ كَانَ بِلَا إِذْنِهِ. زَادَ فِي الْإِئْتِصَارِ: وَنَيْتُهُ فَوَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ غَيْرِهِ هَلْ يَكُونُ مُتَحَمِّلًا عَنِ الْغَيْرِ لِكُونِهَا طَهْرَةً لَهُ؟ أَوْ أَصِيلًا؛ لِأَنَّهُ الْمَخَاطَبُ بِهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٠) (١).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (ومن لزم غيره فطرته فأخرج عن نفسه بإذن من لزمته جاز وإن كان بلا إذنه زاد في الائتصار: ونيتُهُ فوجهان، بناءً على أنَّ من لزمته فطرة غيره هل يكون متحملًا عن الغير لكونها طهراً له؟ أو أصيلاً؛ لأنه المخاطب بها؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلق الوجهين في المسألة الأولى في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمنهي، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والشرح، ومختصر ابن تميم، والحاوئين، والفتاوى وإدراك الغاية، وغيرهم. أحدهما: يميزه، وهو الصحيح.

جزم به في الإفادات، والوجيز، والمنثور ومختب الأدمي، وغيرهم. قال في تجريد العناية: أجزاء في الأظهر، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح، والنظم. وقده، في المحرر، والرعايتين، فعلى هذا يكون متحملًا لا أصيلاً. قال ابن منجأ في شرحه: هذا ظاهر المذهب.

والوجه الثاني: لا يميزه، قدمه ابن رزين في شرحه، فعلى هذا يكون أصيلاً لا متحملًا. (٢) تنبيه: قوله: بناءً على أنَّ من لزمته فطرة غيره هل يكون متحملًا عن الغير لكونها طهراً له؟ أو أصيلاً؛ لأنه المخاطب بها؟ فيه وجهان.

وكذا قال في التلخيص، والمجد في شرحه، وابن تميم، وابن منجأ في شرحه، وغيرهم، وهو الصواب. وذكر ابن حمدان المسألة فقال: إن أخرج عن نفسه جاز، وقيل: لا، وقيل: إن قلنا: الزوج والقريب متحملان جاز، وإن قلنا: أصيلاً فلا. انتهى.

فظاهره: أنَّ المقدّم عنده عدم البناء.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لعدم بناءهم.

وَلَوْ لَمْ يُخْرِجْ مَعَ قُدْرَتِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْغَيْرُ شَيْئًا: وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْإِخْرَاجِ جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ مِنْهُمْ أَبُو الْحَطَّابِ فِي الْإِنْتِصَارِ كَتَفَقَّهِ، وَهَلْ تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١١) (١).

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِهَا وَلَا اقْتِرَاضُهُ عَلَيْهِ كَذَا قَالَ.

وَلَوْ أَخْرَجَ الْعَبْدُ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يُجْزَئَهُ.

وَقِيلَ: إِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ مَالًا وَقَلْنَا يَمْلِكُهُ، ففِطْرَتُهُ عَلَيْهِ مِمَّا فِي يَدِهِ.

فَيُخْرِجُ الْعَبْدُ عَنْ عَبْدِهِ مِنْهُ، وَمَنْ أَخْرَجَ عَنْ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ يِاذِيهِ أَجْزَاءٌ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَجْرِيُّ: هَذَا قَوْلُ فَقَّهَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

وَلِنْ شَكٍّ فِي حَيَاةٍ مَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِخْرَاجُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

وَالظَّاهِرُ مَوْنُهُ، وَكَالْتَفَقَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ تَلْزَمُهُ (و م ش) إِنَّمَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ، وَالْكَفَّارَةُ ثَابِتَةٌ بَيِّنِينَ، فَلَا تَسْقُطُ مَعَ الشَّكِّ فِي حَيَاتِهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ عَلِمَ حَيَاتَهُ أَخْرَجَ عَنْهُ، لِمَا مَضَى، كَمَالٍ غَائِبٍ بَأَنْتَ سَلَامَتُهُ.

وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: عَنِ الْقَرِيبِ، كَالْتَفَقَةِ، وَرَدَّ بِوُجُوبِهَا، وَإِنَّمَا تَعْدُرُ إِصْصَالُهَا كَتَعْدُرِهِ بِحَبْسٍ وَمَرَضٍ، وَسَقَطَتْ لِعَدَمِ ثُبُوتِهَا فِي الذِّمَّةِ.

وَتَجِبُ فِطْرَةُ الْأَبْقَى، وَالْمَغْضُوبِ، وَالضَّالِّ، لِلْعُمُومِ، وَلَوْ جُوبِ نَفَقَتِهِ، بِذَلِيلِ رُجُوعٍ مَنْ رَدَّ الْأَبْقَى بِنَفَقَتِهِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ النَّمَاءَ يُخْتَلُ، وَهُوَ سَبَبُ الْوُجُوبِ، وَعَنْهُ رَوَايَةٌ مُخْرَجَةٌ مِنْ زَكَاةِ الْمَالِ: لَا تَجِبُ (و ه م) وَلَوْ ارْتَجَى عَوْدُ الْأَبْقَى (م)، وَإِنَّمَا إِنْ وَجِبَتْ لَمْ يَلْزَمْهُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ.

رَادٌّ بَعْضُهُمْ: أَوْ يَلْعَلْ مَكَانَ الْأَبْقَى، وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجُ فِطْرَةً مَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا، كَنَشُورٍ وَصِغَرٍ وَغَيْرِهِ (و م ش) خِلَافًا لِأَبِي الْحَطَّابِ، وَاحْتِجَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِأَنَّهَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْمُتَمَتِّعَةِ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا ابْتِدَاءً.

وَتَلْزَمُهُ فِطْرَةُ مَرِيضَةٍ وَنَحْوِهَا لَا تَحْتَاجُ نَفَقَةً.

وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ قَتِيلٍ يُخْرِجُهَا مَكَانَهُمَا، قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ وَفَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَحَكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهَا كَمَالٍ مُزَكَّى فِي غَيْرِ بَلَدٍ مَالِكِيٍّ.

وَقِيلَ: مَكَانُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِيٍّ.

وَفِي مَتْنِهِ الْغَايَةُ نَصٌّ عَلَيْهِ (م ١٢) (٢) (و ه م) كَفِطْرَةِ نَفْسِهِ (و)؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ، لِتَعْدُدِ الْوَاجِبِ بِتَعْدُدِهِ، وَاعْتَبِرَ لَهَا

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ولو لم يخرج مع قدرته لم يلزم الغير شيئاً وله مطالبة بالإخراج، جزم به الأصحاب وهل تعتبر نيته؟

فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم، وابن حداث.

أحدهما: لا تعتبر نيته.

قلت: وهو الصواب، وظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: تعتبر نيته.

قلت: يحتمل أن الخلاف هنا مبني على أنه هل هو أصيل أو متحمل؟ فإن قلنا هو أصيل لم تعتبر نيته، والأمر اعتبر، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (ومن لزمته فطرة حر أو عبد قتل: يخرجها مكانهما، قدّمه بعضهم وقيل: مكانه، وهو ظاهر كلامه،

وفي منتهى الغاية نص عليه). انتهى.

وأطلقهما ابن تيميم.

أحدهما: يخرجها مكانه، أعني مكان المخرج بكسر الراء وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصواب، وقد عراه المجد إلى النص.

والقول الآخر: يخرجها مكانهما.

قلت: وفيه عسر ومشقة في بعض الصور، وقدّمه في الرعايتين، والحاويين.

المَالِ لِشَرْطِ الْقُدْرَةِ، وَلِذَا لَا تَزْدَادُ بِزِيَادَتِهِ، وَلَا تَنْقُصُ الْفِطْرَةُ مِنْ تَقْصِيهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِنْفَاقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ لِيَصَالُ الْمَالُ فِي حَقِّهِ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، أَوْ لَا مَالِكَ لَهُ، وَالْمَرَادُ: مُعَيَّنٌ، كَمُعَيَّنِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَالْفَيْءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَصْلٌ

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخْرِجَهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدَرِهَا (و).

قَالَ أَحْمَدُ: يُخْرِجُ قَبْلَهَا.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: الْأَفْضَلُ أَنْ تُخْرَجَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى، وَفِي الْكَرَاعَةِ بَعْدَهَا وَجْهَانِ، وَالْقَوْلُ بِهَا أَظْهَرُ، لِمُخَالَفَةِ الْأَمْرِ (م ١٣) (١).

وَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٥٣/٢) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُمْ، لَا سِيَّمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «أَغْنَوْهُمْ عَنْ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

وَقِيلَ: تَحَرُّمُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنَّ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْمَأَ إِلَيْهِ، وَتَكُونُ قَضَاءً، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ أَسْبَابِ الْمِدَائِيَةِ (خ).

قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَهِيَ طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ، وَالرَّفَثِ.

وَذَكَرُوا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ، وَالرَّفَثِ وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَاَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَاَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣٨/٢).

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمَيْنِ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: كَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالظَّاهِرُ بَقَاؤُهَا أَوْ بَقَاءُ بَعْضِهَا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجْزِ بِأَكْثَرِ لِقَوَاتِ الْإِغْتَاءِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْيَوْمِ، بِخِلَافِ الزُّكَاةِ، وَلِأَنَّ الْفِطْرَ سَبَبُهَا أَوْ أَقْوَى جُزْأَيِ سَبَبِهَا، كَمَنْعِ التَّقْدِيمِ عَنِ النَّصَابِ، كَذَا ذَكَرُوا، وَالْأَوَّلَى الْأَقْصَارُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِخْرَاجِ فِي الْوَقْتِ الْخَاصِّ، خَرَجَ مِنْهُ التَّقْدِيمُ، بِالْيَوْمَيْنِ لِفِعْلِهِمْ، وَالْأَوَّلَى الْمَعْرُوفُ مَنْعُ التَّقْدِيمِ عَلَى السَّبَبِ الْوَاحِدِ، وَجَوَازُهُ عَلَى أَحَدِ السَّبَبَيْنِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ (م) عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّهْلِيلِ، وَقَوْلُ الْكَرْخِيِّ الْحَنْفِيِّ، وَمَذْهَبُ (م) الْمَنْعُ قَبْلَ وَجُوبِهَا إِلَّا إِلَى نَائِبِ الْإِمَامِ يُقَسِّمُهَا فِي وَفَّتِهَا بِغَيْرِ مَشْقَةٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَيَجُوزُ بِأَيَّامٍ. وَقِيلَ: بِخَمْسَةِ عَشَرَ، وَحُكِيَ رِوَايَةٌ جَمَلًا لِأَكْثَرِ كَالْكُلِّ.

وَقِيلَ: بِشَهْرٍ (و ش) لَا أَكْثَرَ (هـ)؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا الصَّوْمُ، وَالْفِطْرُ مِنْهُ، كَزَكَاةِ الْمَالِ.

وَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ أَيْمَ، وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِمَا سَبَقَ (و) وَعَنْهُ، لَا يَأْتِمُ، فَقُلْ الْأَفْزَمُ: أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ الْكَحَالِ: فَإِنْ أَخْرَجَهَا؟ قَالَ: إِذَا أَحَدَهَا لِقَوْمٍ.

فَصْلٌ

يَجِبُ صَاعٌ عَرَاقِيٍّ مِنْ بُرٍّ، وَيَنْبَلُ مَكِيلٌ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ التَّمْرُ (ع)، وَالزَّرْبُوبُ (و)، وَالشَّعِيرُ (ع)، وَالْأَقِطُ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا سَبَقَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَفِي آخِرِ الْفُسْلِ وَفِي زَكَاةِ الْمُعْتَرَاتِ، وَلَا عِزَّةَ بِوِزْنِ التَّمْرِ، وَيُخْتَاطُ فِي الثَّقِيلِ،

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (والأفضل أن تخرج إذا خرج إلى المصلى، وفي الكرامة بعدها وجهان، والقول بها أظهر، لمخالفة

الأثر). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: يكره، وهو الصحيح، قال المصنف: وهو أظهر.

قال الشيخ في الكافي، والمجد في شرحه: كان تاركاً للاختيار، وقلمه في المنفي، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يكره، اختاره القاضي.

لِيَسْقُطَ الْفَرَضُ بَيَقِينَ، وَلَا يُجْزَى نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ نَصَّ عَلَيْهِ (وم ش) لِيُخْبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «أَوْ صَاعٌ مِنْ قَمْحٍ» وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ، لَا سِيَّمَا فِي الزُّهْرِيِّ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٤٤/٢) وَغَيْرُهُ.

وَرَوَى أَيْضًا (١٤٨/٢) مِنْ رِوَايَةِ النُّعْمَانِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ ابْنِ صَعْبِرٍ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «أَدْوَا مِنْ بُرٍّ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ، ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٦٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦١٩)، وَقَالَا: «صَاعًا مِنْ بُرٍّ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ»، وَالنُّعْمَانُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِنَّمَا هُوَ مُرْسَلٌ يَرْوِيهِ مَعْمَرُ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا.

مَعَ أَنَّهُ رَوَاهُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٦٦٤) أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَهُوَ ابْنُ صَعْبِرٍ مَرْفُوعًا، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: يُجْزَى نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَقَالَ: وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ فِي الْكُفَّارَةِ، وَإِنَّهُ يَفْتَضِيهِ مَا نَقَلَهُ الْأَثَرُ (وه) كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ الْقَاضِي قَالَ عَنِ الصَّاعِ: نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ، فَقَالَ: صَاعٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَلِأَحْمَدَ (٣٥١/١)، وَأَبِي دَاوُدَ (١٦١٥)، وَالنَّسَائِيَّ (٢٥٠٠) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ» وَلَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْهُ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، لَكِنْ عِنْدَهُ مُرْسَلَاتُ الْحَسَنِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الثَّقَاتُ صَحَاحًا، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ إِلَيْهِ، وَكَذَا نَقَلَ مُهَنَّادٌ: هِيَ صَحِيحَةٌ، مَا نَكَدَ نَجْدَهَا إِلَّا صَحِيحَةٌ، وَالْأَشْهُرُ لَا يَخْتِجُ بِهَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَمَذْهَبُ الْحَسَنِ صَاعٌ.

وَلِأَحْمَدَ (٣٤٦/٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ «مُدَيْنٍ مِنْ قَمْحٍ»، وَفِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ.

وَلِلْتَرْمِذِيِّ (٦٧٤)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «مُدَانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ» وَفِيهِ سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَثَبَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا يَحْدِثُهُ بِأَسٍّ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبِي دَاوُدَ فِي «الْمَرَّاسِيلِ» (١٢٠) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مُدَيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ».

وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْجَوْزْجَانِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَغَيْرُهُمَا: أَنَّ أَخْبَارَ نِصْفِ صَاعٍ لَا تَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا ذَكَرُوا.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٥٠٨، م: ٩٨٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذَا كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَقَالَ: إِنِّي لَأَرَى مُدَيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ».

وَلِلنَّسَائِيِّ (٢٢٩٠) عَنْهُ، قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٦١٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَمْرًا جَعَلَ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً مَكَانَ صَاعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْ (هـ) رِوَايَةِ يُجْزَى نِصْفُ صَاعٍ زَبِيبٍ، وَمَنْ أَخْرَجَ فَوْقَ صَاعٍ فَأَجْرُهُ أَكْثَرُ، وَحَكَى لِأَحْمَدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ خَيْدَاشٍ: سَمِعْتُ (م) يَقُولُ: لَا يَزِيدُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ غَسَاءً، فَيَضِبَ أَحْمَدُ وَاسْتَبَعَدَ ذَلِكَ، وَيُجْزَى أَحَدُ هَلَاوِ الْأَجْناسِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُوَّتُهُ (ق).

وَعَنْ (ش) قَوْلُ ثَالِثٍ: يُجْزَى مِنْ قُوَّتِهِ الشَّعِيرُ إِخْرَاجُ الْبُرِّ، لَا الْعَكْسُ، وَمَذْهَبُ (م) يُغَيَّرُ الْإِخْرَاجُ مِنْ جُلِّ قُوَّتِ الْبَلَدِ، وَيُجْزَى ذَقِيقُ الْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ وَسَوِيقُهُمَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاحْتِجَّ بِزِيَادَةِ انْفِرَادِهَا ابْنُ عَيْنَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، «أَوْ صَاعًا مِنْ ذَقِيقٍ» قِيلَ لِابْنِ عَيْنَةَ: إِنْ أَحَدًا لَا يَذْكُرُهُ فِيهِ، قَالَ: بَلَى، هُوَ فِيهِ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٤٦/٢)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦١٨).

قَالَ: قَالَ ابْنُ حَابِدٍ: أَنْكَرُوهُ عَلَى سُفْيَانَ قَرَنَهُ سُفْيَانُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هِيَ وَهَمٌ مِنْ ابْنِ عَيْنَةَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: بَلْ أَوْلَى بِالْأَجْزَاءِ؛ لِأَنَّهُ كُفِيَ مُؤَنَّتَهُ كَثْفَرُ نَزْعِ حَبِّهِ.
وَقَالَ غَيْرُهُ: يُجْزَى كَمَا يُجْزَى تَمَرٌ وَزَيْبٌ نَزْعَ حَبِّهِ.
وَعَنْهُ: لَا يُجْزَى ذَلِكَ (و م ش) وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْإِرْسَادِ، وَالْمُحَرَّرُ فِي السَّرِيحِ، وَصَاعُهُ بِوَزْنِ حَبِّهِ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، لِيَتَفَرَّقَ
الْأَجْزَاءُ بِالطَّحْنِ، وَيُجْزَى بِهَا نَحْلٌ.
وَقِيلَ: لَا كَمَا لَا يَكْمُلُ تَمَرٌ بِتَوَاهِ الْمَنْزُوعِ.
وَيُجْزَى أَقْطُ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ.
وَعَنْهُ: يُجْزَى لِمَنْ يَفْتَاتُهُ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ (و م ش).
وَعَنْهُ: لَا يُجْزَى اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و ق) فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي اللَّيْنِ غَيْرِ الْمَخِيضِ، وَالْجَيْنِ أَوْجَةً، الثَّالِثُ يُجْزَى اللَّيْنُ لَا
الْجَيْنَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، وَالَّذِي وَجَدْتُهُ عَنْهُ يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ: صَاعٌ لَيْسَ؛ لِأَنَّ الْأَقْطُ رِثْمًا ضَاقَ، فَلَمْ
يَتَعَرَّضْ لِلْجَيْنِ، وَالرَّابِعُ يُجْزَى ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَقْطِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزَى الْجَيْنُ، لَا اللَّيْنُ (م ١٤) (١).
وَلَا يُجْزَى غَيْرُ الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَحْصِيلِهَا، كَالذَّبْسِ (و)، وَالْمَصْلِ (و) وَكَذَا الْخُبْزِ، نَصْرٌ عَلَيْهِ (و)،
وَقَالَ: أَكْرَمُهُ.
وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: يُجْزَى، وَقَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ إِنْ جَاَزَ الْأَقْطُ، وَلَا الْقِيَمَةُ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ مُخْرَجَةٌ (و هـ): وَقِيلَ
يُجْزَى كُلُّ مَكِيلٍ مَطْعُومٍ.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (ويجزى أقط، نقله الجماعة فعلى الأول في اللين غير المخيض، والجين أوجة: الثالث: يجزى اللين لا الجين).
قال بعضهم: وهو ظاهر كلامه، والرابع يجزى ذلك عند عدم الأقط، ويحتمل أن يجزى الجين لا اللين. انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الكبرى، وابن تيميم، وأطلق الثلاثة الأول في الرعاية الصغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم.
وأطلق الأولين في الزركشي.
قال ابن تيميم، وابن حمدان: ظاهر كلام الإمام أحمد: أجزاء اللين لا الجين.
أحداهما: لا يجزى ذلك مطلقاً، اختاره ابن أبي موسى، قاله في المستوعب، وهو ظاهر كلام الحرقي، قاله الشيخ في المغني.
قلت: وهو الصحيح، واختاره الشيخ الموفق، والشارح، وغيرهما، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
والوجه الثاني: يجزى مطلقاً.
والوجه الثالث: يجزى اللين لا الجين.
قال ابن تيميم، وابن حمدان: ظاهر كلام الإمام أحمد: أجزاء إخراج اللين دون الجين كما تقدم، وهما المراد بقول المصنف: (قال
بعضهم: وهو ظاهر كلامه).
والوجه الرابع: يجزى ذلك عند عدم الأقط، وهو قوي.
قال في المذهب، ومسبوك الذهب: إذا قلنا بجواز إخراج الأقط مطلقاً، فإذا عدمه أخرج عنه اللين.
قال القاضي: إذا عدم الأقط وقلنا له إخراجاً جازاً له إخراج اللين.
قال ابن عقيل في الفصول: إذا لم يجد الأقط على الرواية التي تقول يجزى وأخرج عنه اللين أجزاء، لأن الأقط من اللين، لأنه جمّد
جفّف بالمصل، وجرّم به ابن رزين في شرحه.
وقال: لأنه أكمل، وهو ظاهر ما قدّمه في المستوعب، وردّ الشيخ في المغني، والشارح قول القاضي ومن تبعه، فقالا: وما ذكره
القاضي لا يصح؛ لأنه لو كان أكمل من الأقط لجاز إخراجاً مع وجوده، ولأن الأقط أكمل من اللين من وجوه؛ لأنه بلغ حالة
الإدخار، لكن يكون حكم اللين، والجين حكم اللحم يجزى إخراجاً عند عدم الأصناف المنصوص عليها، على قول ابن حاتم ومن وافقه.
والقول الخامس: أجزاء إخراج الجين لا اللين، وهو احتمال ذكره ابن تيميم، وابن حمدان وتبعهما المصنف.
قلت: وهو أقوى من عكسه، وأقرب إلى الأقط من اللين.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَقَدْ أُرْمِيَ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»، وَثَوْتُ بَلَدِهِ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي الْمَنْعِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: يُجْزَى قُوتُ بَلَدِهِ، مِثْلُ الْأَرْزِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ رَوَايَةً، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ» [المائدة: ٨٩]. وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ، وَقَالَ (م ش) فِي كُلِّ حَبٍّ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ. وَيُخْرِجُ مَعَ عَدَمِ الْأَصْنَافِ صَاعٌ أَوْ ثَمَرٌ يُقْتَاتُ، عِنْدَ الْحَرْقِيِّ. قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَمَعْنَاهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ الْأَشْبَةُ بِكَلَامِ أَحْمَدَ، ثَقَلُ حَنْبَلٍ: مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا صَاعٌ، وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ عَنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْحَرْقِيِّ، وَقَدَّمَهُ فِي الْكَافِيِّ وَغَيْرِهِ، زَادَ بَعْضُهُمْ: بِالْبَلَدِ غَالِبًا. وَقِيلَ: يُجْزَى مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكِيلًا. وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ: يُخْرِجُ مَا يَقْتَاتُهُ، كُلِّهِمْ وَلَيْسَ. وَقِيلَ: لَا يَعْدِلُ عَنْهُمَا بِخَالٍ (م ١٥) ^(١). وَالْأَصَحُّ لِلشَّافِعِيِّ: يَتَمَيَّنُ غَالِبُ قُوتِ بَلَدِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى أَعْلَى مِنْهُ. وَلَا يُجْزَى مَعِيبٌ، كَحَبِّ مُسَوِّسٍ وَمَبْلُولٍ وَقَدِيمٍ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، لِلْأَيَّةِ (و) فَإِنْ خَالَطَهُ مَا لَا يُجْزَى فَإِنْ كَثُرَ لَمْ يُجْزَ، وَإِنْ قَلَّ زَادَ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ الْمُصْنَعُ صَاعًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَيْبًا، لِقَوْلِهِ مُشَقَّةٌ تَنْقِيبُهُ. قَالَ أَحْمَدُ: وَاجِبٌ تَنْقِيَةُ الطَّعَامِ، وَيُجْزَى صَاعٌ مِنَ الْأَجْناسِ الْمَذْكُورَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِتَقَارُبِ مَقْصُودِهَا أَوْ اتِّحَادِهِ، وَقَاسَ الشَّيْخُ عَلَى فِطْرَةِ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ. وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ فِيهَا، يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ مِنَ الْكُفَّارَةِ: لَا يُجْزَى، لِظَاهِرِ الْأَخْبَارِ (و) إِلَّا أَنْ نَقُولَ بِالْقِيَمَةِ (و هـ). وَالثَّمَرُ أَفْضَلُ، مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م) لِيفْعِلِ ابْنِ عَمَرَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥١١). وَقَالَ لَهُ أَبُو مِجْلَزٍ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْسَعَ، وَالْبُرُّ أَفْضَلُ، فَقَالَ: إِنْ أَصْحَابِي سَلَكَوا طَرِيقًا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَسْلُكَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَاحْتَجَّ بِهِ، وَلِأَنَّهُ قُوتٌ وَخَلَاوَةٌ، وَأَقْرَبُ تَنَازُلًا، وَأَقْلُّ كَلْفَةً، ثُمَّ قِيلَ: الرَّيْبُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: الْبُرُّ. جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِيِّ (و م) لَا مُطْلَقًا (ش). وَقِيلَ: الْأَنْفَعُ، لَا مُطْلَقًا (هـ). وَعَنْهُ: الْأَقْيَطُ أَفْضَلُ لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ إِنْ كَانَ قُوتُهُمْ.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ويخرج مع عدم الأصناف صاع حب أو يقتات، عند الحرقي، قال صاحب المحرر: ومعناه قول أبي بكر وهو أشبه بكلام أحمد وكذا قال الشيخ عن كلام أبي بكر: إنه ظاهر الحرقي، وقدمه في الكافي وغيره، زاد بعضهم: بالبلد غالبًا، وقيل: يميز ما يقوم مقامها، وإن لم يكن مكيلًا.

وعند ابن حامد: يخرج ما يقتات، كلحم ولين، وقيل: لا يعدل عنهما مجال، انتهى.

قول الحرقي هو الصحيح.

جزم به في الإفادات، والوجيز، والمنثور ومتنخب الأدمي، وغيرهم، وقدمه في الكافي، والمحرر، ومختصر ابن تميم، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفاائق، وغيرهم.

قال ابن منبج في شرحه: وهو أقيس، وفي كلام المصنف إيماء إلى ذلك، زاد في التلخيص، والبلغة، وابن تميم، وابن حمدان، وغيرهم: ما يقتات غالبًا، وهو معنى كلام المصنف، (زاد بعضهم: بالبلد غالبًا).

وقول ابن حامد جزم به في الخلاصة، والعمدة، والتلخيص، والبلغة.

قال في التلخيص: هذا المذهب، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقتنع، والشرح، وغيرهم.

وَقِيلَ: قُوتُ بَلَدِهِ غَالِبًا وَقَتُ الْوُجُوبِ (م ١٦)^(١).
وَتَصَرَّفَ فِي أَصْنَافِ الزَّكَاةِ، لَا يَجُوزُ غَيْرُهُمْ.
وَفِي الْقُنُونِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: يُدْفَعُ إِلَى مَنْ لَا يَجِدُ مَا يَلْزَمُهُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَّا لِمَنْ يَسْتَحِقُّ الْكُفَّارَةَ وَهُوَ مَنْ يَأْخُذُ لِحَاجَتِهِ، لَا فِي الْمُؤَلَّفَةِ، وَالرَّقَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَيَجُوزُ صَرْفُ صَاعٍ إِلَى جَمَاعَةٍ، وَأَصْعٍ إِلَى وَاحِدٍ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ، وَالْأَفْضَلُ
أَنْ لَا يُنْقَصَ الْوَاحِدُ عَنْ مُدِّ بَرٍّ أَوْ يَنْصَفَ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ.
وَعَنْهُ: الْأَفْضَلُ تَفْرِقَةُ الصَّاعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ.
وَعَنْهُ: الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُنْقَصَ الْوَاحِدُ عَنْ صَاعٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ جَمَاعَةٍ، لِلْمَشَقَّةِ وَعَدَمِ نَقْلِهِ، وَعَمَلِهِ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَوْ فَرَّقَ فِطْرَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَلَى جَمَاعَةٍ لَمْ تَجُزْهُ، كَذَا قَالَ.
وَيَأْتِي هَلْ إِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ أَفْضَلُ أَمْ دَفْعُهَا إِلَى الْإِمَامِ؟ وَمَنْ أَعْطَاهَا فَقِيرًا فَرَدَّهَا إِلَيْهِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ حَصَلَتْ عِنْدَ الْإِمَامِ
فَقَسَمَهَا فَعَادَتْ إِلَى إِنْسَانٍ فِطْرَتُهُ، جَازَ عِنْدَ الْقَاضِي.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَذْهَبُ أَحْمَدَ لَا، كَثِيرًا إِيَّاهُ (م ١٧)^(٢)، وَسَقَّتْ فِي الرِّكَازِ.
قَالَ أَحْمَدُ: فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ عَطَاءُ يَفْعَلُ، يُعْطِي عَنْ أَبِيهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ حَتَّى مَاتَ، وَهَذَا
تَبَرُّعٌ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (والتَّمَرُ أَفْضَلُ مَطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، ثُمَّ قِيلَ: الزُّبَيْبُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَقِيلَ: الْبَرُّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَقِيلَ: الْأَنْفَعُ عَنْهُ: الْأَقْطُ أَفْضَلُ لَأَهْلِ الْبَادِيَةِ إِنْ كَانَ قُوتُهُمْ، وَقِيلَ: قُوتُ بَلَدِهِ غَالِبًا وَقَتُ الْوُجُوبِ). انْتَهَى الْقَوْلُ بِتَقْدِيمِ الزُّبَيْبِ عَلَى غَيْرِهِ بَعْدَ التَّمَرِ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ هُوَ الصَّحِيحُ.
جَزَمَ بِهِ فِي الْهُدَايَةِ وَعُقُودِ ابْنِ الْبَنَاءِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالبُلْغَةِ، وَالْمَحَرَّرِ، وَالْمُنُورِ وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدَّمَهُ فِي الرُّعَايَتَيْنِ، وَغَتَصَرَ ابْنُ تَمِيمٍ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالْفَاتِقُ وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ، وَغَيْرُهُمْ.
وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ وَاسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ.
قَالَ ابْنُ مَنجَاءٍ فِي شَرْحِ الْمُنْتَقِ: وَالْأَفْضَلُ بَعْدَ التَّمَرِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ الزُّبَيْبُ، قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ. انْتَهَى.
قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، لِأَنَّهُ قَدْ شَابَهَ التَّمَرُ بِحَيْثُ إِنَّهُ يَسَاوِيهِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ وَمَنَافِعِهِ، بَلْ رُبَّمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: الْبَرُّ أَفْضَلُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَالْوَجِيزِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ وَنَصْرَاهُ، وَحَمَلُ ابْنِ مَنجَاءٍ كَلَامَهُ فِي الْمُنْتَقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ، وَقِيلَ: الْأَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ أَفْضَلُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِي الْمُنْتَقِ، فَجَزَمَ بِهِ فِيهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ، وَقَدَّمَهُ فِي النُّظْمِ.
قُلْتُ: لَوْ قِيلَ: إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَفْضَلُ فِي بَلَدِهِ وَمَحَلَّتِهِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، كَمَا قَالُوا فِي الْمَافِضِ بَيْنَ عَمْرِ النَّخِيلِ، وَالْعَنْبِ، وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ فِي تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ.
وَأُطْلِقَ الْأَوَّلُ، وَالثَّلَاثُ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وَمَنْ أَعْطَى فَقِيرًا فَرَدَّهَا إِلَيْهِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ حَصَلَتْ عِنْدَ الْإِمَامِ فَقَسَمَهَا فَعَادَ إِلَى إِنْسَانٍ فِطْرَتُهُ، جَازَ عِنْدَ الْقَاضِي).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَذْهَبُ أَحْمَدَ لَا، كَثَرَاتُهَا). انْتَهَى.
الصَّحِيحُ قَوْلُ الْقَاضِي، قَالَ فِي التَّلْخِصِ: عَنْ رَدِّ الْفَقِيرِ إِلَيْهِ فِطْرَتُهُ جَازٍ فِي أَصْحَابِ الْوَجْهِينِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفَاتِقِ.
قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حِيلَةً، وَصَحَّحَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ مَعَ تَقْدِيمِهِ لَهُ جَوَازَ إعْطَاءِ الْإِمَامِ الْفَقِيرَ زَكَاتَهُ الَّتِي دَفَعَهَا إِلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِصِ، وَالبُلْغَةِ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ زَكَاةِ الرِّكَازِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ هُنَاكَ عَلَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا.
وَيَأْتِي أَيْضًا هَذَا قَبِيلُ بَابِ صَدَقَةِ التَّطَلُّوعِ، فِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ بَعْضُ تَكَرُّارٍ، وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْآخِرَةِ فِي الْفَاتِقِ أَيْضًا، قَالَ فِي الرُّعَايَتَيْنِ: الْخِلَافُ فِي الْأَجْزَاءِ، وَقِيلَ فِي التَّحْرِيمِ. انْتَهَى.
فَهَذِهِ سَبْعُ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً قَدْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا بِتَصْحِيحِهَا.

باب إخراج الزكاة

لا يجوز لمن لزمته تأخير إخراجها عنه مع القدرة، نص عليه (و م ش) بناءً على أن الأمر المطلق للفوز، ولأنها للفوز بطلب الساعي (و) فكذا بطلب الله تعالى، كعين مفضوية.
قال صاحب المحرر: بل أولى، ولئلا يختل المقصود من شرع الزكاة، ولهذا قاله الشافعية، مع أن الأمر عندهم ليس على الفور، وكذا قال الشيخ وغيره: لو لم يكن الأمر للفوز قلنا به هنا.
وقيل: لا يلزمه على الفور (و هـ) لإطلاق الأمر كما كان فعلى الأول يجوز التأخير إذا خشي ضرراً من عود الساعي، وكذا إن خاف على نفسه أو ماله ونحوه، كما يجوز لذین الأديمي.
وللإمام، والساعي التأخير لغدر فخطر ونحوه، احتج أحمد بفعل عمر رضي الله عنه، واحتج بنقضهم بقوله ﷺ عن العباس: «فهي عليه ومثلها معها».
رواه البخاري (١٣٩٩).

وكذا أوله أبو عبيد، وللمالك تأخيرها للحاجة إليها نص عليه، وكذا ليعذر إخراجها من النصاب لغيبة وغيرها إلى القدرة، قدمه في منتهى الغاية.

ويختل لا إن وجبت في الذمة ولم تسقط بالتلف، ويجوز لمن حاجته أشد.
نقل يعقوب: لا أحب تأخيرها إلا أن لا يجد قوماً مثلهم في الحاجة فيؤخرها لهم، وجزم به بغضهم.
وقال جماعة: يجوز بزمان يسير؛ لأن الحاجة تدعو إليه ولا يقوت المقصود، ولأن لم يجز ترك واجب لمنذوب، وظاهر كلام جماعة المنع، وكذا قريب.
جزم به جماعة، وقدم بغضهم المنع، وجاز مثله، ولم يذكره الأكثر.
وعنه: أنه أن يعطي قريبه كل شهر شيئاً.
وعنه: لا، وحمل أبو بكر الأولى على تعجيلها.

قال صاحب المحرر: وهو خلاف الظاهر، وأطلق القاضي، وابن عقيل الروائين.
ويلزم الولي إخراج زكاة عن صبي ومجنون (و ش) كتفقه وغرامة.
وعنه: إن خاف أن يطالب بذلك فلا، كمن يخشى رجوع الساعي لكن يعلمه إذا بلغ.
فصل

ومن منعها جحدًا لوجوبها فإن كان جاهلاً ومثله جهله كقريب العهد بالإسلام، والناسي بناوية بعيدة يخفى عليه ذلك عرفاً، فإن أصّر، أو كان عالماً به كفر (ع) ولو أخرجها (ع) وقيل مرئداً (ع) وأخذت منه إن كان وجبت.
وإن منعها بخلاً أو نهاوئاً أخذت منه (و م ش) كما يؤخذ منه العشر (و) ولأن للإمام طلبه به، فهو كالخراج، بخلاف الاستينابة في الحج، والتكفير بالمال، وسبق في منع دين الله الزكاة، ولا يحبس ليؤذي (هـ) لعدم النية، والبيادة من الممتنع.

وتعزّر من علم تحريم ذلك إمام أو عامل زكاة.
وقيل: إن كان ماله باطناً عزّره إمام أو محتسب فقط، كذا أطلق جماعة التعزير، وذكر القاضي، وابن عقيل: إن فعله يفسد الإمام لكونه لا يضعها مواضعها لم يعزّره، وجزم به غير واحد (و ش).

وإن كتّم ماله أمر بإخراجها واستتيب ثلاثة أيام فإن لم يخرج قيل خدأ، على الأصحّ فيهما (خ) لظاهر الكتاب، والسنة، ولا أثر لكون أخذها منه في حياته أظهر لإظهار المال وتؤخذ من تركته، وإن لم يمكن أخذها إلا بالقبال وجب على الإمام قتاله إن وضعها مواضعها، نص عليه، وذكر ابن أبي موسى رواية: لا يجب إلا من جحد وجوبها، ولا يكفر بمقاتلة الإمام، في ظاهر المذهب (و).

وَعَنْهُ: بَلَى، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُقَاتِلْهُ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَأُطْلِقَ آخَرُونَ الرُّوَايَتَيْنِ وَسَبَقَ ذَلِكَ وَحُكْمُ الصُّومِ، وَالْحَجِّ فِي آخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ.

وَلَا تُؤْخَذُ مِنَ الْمُتَنَبِّعِ مُطْلَقًا زِيَادَةُ عَلَى الزَّكَاةِ (و)؛ لِأَنَّ الصَّدِيقَ مَعَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَنْقُلْ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ لَا يَزَادُ عَلَى أَخَذِ الْحَقِّ مِنَ الظَّالِمِ، كَسَائِرِ الْحَقُوقِ.

وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا يَبْغِيهَا» فِيهِ سَعْدُ بْنُ سَيَانَ ضَعَفَهُ الْأَكْثَرُ.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٤٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.
وَعَنْ جَرِيرٍ مَرْفُوعًا مِثْلُهُ، إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٢٢٧٥).

وَعَنْهُ: تَوَخَّذْ مِنْهُ وَمِثْلُهَا.

ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَقَالَ فِي زَادِ الْمَسَافِرِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَوْضِعٍ: إِذَا مَنَعَ الزَّكَاةَ فَرَأَى الْإِمَامُ التَّغْلِيظَ عَلَيْهِ بِأَخْذِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي ذَلِكَ، وَقَدَّمَ الْخَلَوَانِي فِي التَّبَعِيرَةِ: يُؤْخَذُ مَعَهَا شَطْرُ مَالِهِ.

وَقَالَ فِي زَادِ الْمَسَافِرِ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ رَوَايَةً.

وَقَالَ (ش) فِي الْقَدِيمِ، وَعَنْ إِسْحَاقَ كَهْدًا وَمِثْلُهَا مَعَهَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ أَيْضًا: شَطْرُ مَالِهِ الزُّكُورِيُّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: يُؤْخَذُ مِنْ خِيَارِ مَالِهِ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ بِشَطْرِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَدَدٍ وَلَا مِيزٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَهَذَا تَكْلِيفٌ ضَعِيفٌ، وَجَهٌ ذَلِكَ مَا رَوَى يَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُونٌ لَا تَفْرُقُ الْإِبِلُ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ إِبِلِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا لَا يَجِلُّ لَكَ مُحَمَّدٌ مِنْهَا شَيْءٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٥)، وَقَالَ: «شَطْرُ مَالِهِ»، وَهَذَا ثَابِتٌ مِنْ طَرُقٍ إِلَى يَهْزُ وَبَهْزُ، وَثَبَتَ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ أَبُو ذُرْعَةَ: صَالِحٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ حُجَّةٌ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُخْتَلِفُونَ فِيهِ.

وَقَالَ أَبُو جَاهِمٍ لَا يُخْتَجُّ بِهِ، وَقَالَ صَالِحٌ جَزْرَةٌ إِسْنَادُ إِهْرَاقِي.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مُتَّكَرًا، وَلَمْ أَرْ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ يَخْتَلِفُ فِي الرُّوَايَةِ عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يُخْطِئُ كَثِيرًا، فَأَمَّا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فَاحْتَجَّ بِهِ، وَتَرَكَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمُنِنَا، وَلَوْلَا حَدِيثُهُ «إِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ مَالِهِ» لَأَدْخَلْنَاهُ فِي الثَّقَاتِ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ، وَلَا أَذَرِي مَا وَجْهُهُ.

وَقِيلَ: هُوَ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ إِجْبَابُ بَسْتِ لَبُونٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ فِي النُّصْبِ، وَالْإِسْنَانِ عَلَى حَدِيثِ الصَّدِيقِ، وَفِيهِ «مَنْ سَأَلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطَى».

وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ فِي الْمَانِعِ غَيْرِ الْغَالِ (ع) وَلَيْسَ كَذَلِكَ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ أَخَذَهَا غَيْرُ عَدَلٍ فِيهَا لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُتَنَبِّعِ زِيَادَةً، وَأُطْلِقَ آخَرُونَ كَمَسَالَةِ التَّغْزِيرِ السَّابِقَةِ.

فَصْلٌ

وَمَنْ طَوَّلَ بِالزَّكَاةِ قَادَعَى آدَاءَهَا أَوْ بَقَاءَ الْحَوَالِ أَوْ نَقَصَ التَّصَابِ أَوْ زَوَالَ مِلْكِهِ أَوْ تَجَدُّدَهُ قَرِيبًا أَوْ أَلَّا مَا يَسُدُّهُ لِغَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ مُنْفَرَدٌ أَوْ مُخْتَلَطٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ قَبْلَ قَوْلِهِ (و) بَلَا يَمِينٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِ لَا يَشْرَحُ، نَقَلَ حَتَبَلٌ: لَا يَسْأَلُ الْمُتَصَدِّقُ^(١) عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَنْتَحِثُ، إِنَّمَا يَأْخُذُ مَا أَصَابَهُ مُجْتَمَعًا.

(١) تنبيه: قوله: (نقل حنبل: لا يسأل المتصدق).

صوابه: المتصدق، مجذف التاء وهو الساعي، وقد كسطها بعضهم.

قَالَ فِي عَيُّونِ الْمَسَائِلِ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: لَا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ لَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مُؤْتَمَنٌ عَلَيْهَا، كَالصَّلَاةِ، وَالْكَفَّارَةِ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ لِلْفَقْرَاءِ بِمَالٍ، وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذَا فِي آخِرِ بَابِ الدَّعَاوَى.
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُسْتَحْلَفُ فِي الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (و هـ ش) وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ إِنْ أَنَّهُمْ (و م).
وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: إِنْ رَأَى الْعَامِلُ أَنَّ يَسْتَحْلِفُهُ فَعَلَّ، وَإِنْ نَكَلَ لَمْ يَقْضِ عَلَيْهِ بِتَكْوِيلِهِ.
وَيَقِيلُ: بَلَى، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَنْ مَرَّ بِعَامِيرٍ وَادَّعَى أَنَّهُ عَشْرَةٌ آخَرُ.
قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْمَصْدُقُ كَتَبَ لَهُ بَرَاءَةً، فَإِذَا جَاءَ آخَرُ أَخْرَجَ إِلَيْهِ بَرَاءَتَهُ.
قَالَ الْقَاضِي: وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِیَنْفِي التَّهْمَةَ عَنْهُ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ الْكِتَابَةُ؟ يَأْتِي فِي مَنْ سَأَلَ الْحَاجِمَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَإِنْ ادَّعَى التَّلَفَ بِجَاهِجَةٍ فَسَبَقَ فِي زَكَاةِ الثَّمَرِ، وَإِنْ أَقْرَبَ بَقْدَرِ زَكَاةِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَدْرَ مَالِهِ صَدَقَ، وَالْمَرَادُ فِي الْيَسِينِ الْخِلَافُ.

فَصْلٌ

وَالثَّيَّةُ شَرْطٌ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ (و) فَيَنْوِي الزَّكَاةَ أَوْ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ أَوْ صَدَقَةَ الْمَالِ أَوْ الْفِطْرَ، وَلَوْ نَوَى صَدَقَةَ مُطْلَقَةً لَمْ يُجْزِهِ وَلَوْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، كَصَدَقَتِهِ بِغَيْرِ النَّصَابِ مِنْ جَنْبِهِ (و)؛ لِأَنَّ صَرْفَ الْمَالِ إِلَى الْفَقِيرِ لَهُ جِهَاتٌ، فَلَا تَعَيَّنُ الزَّكَاةُ إِلَّا بِتَعْيِينِ، وَظَاهِرُهُ لَا تَكْفِي ثِيَّةُ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ أَوْ صَدَقَةَ الْمَالِ.
وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَنَّهُ يَنْوِي الزَّكَاةَ، وَهَذَا مُتَجَنِّبٌ، وَالْأَوَّلُ جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي: إِنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ الْمُتَعَيَّنِ أَجْزَأُ.

وَكَذَا مَذْهَبُ (هـ) وَصَاحِبِيهِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِإِحْسَانِهِ ضَمَانًا، فَإِنْ تَصَدَّقَ بِبَعْضِهِ أَجْزَأُ عَنْ زَكَاةِ ذَلِكَ الْبَعْضِ، عِنْدَ مُحَمَّدٍ، لِإِشَاعَةِ الْمَوْدَى فِي الْجَمِيعِ، لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، لِغَدَمِ تَعَيَّنِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ مُحَلٌّ لِلْوُجُوبِ، وَلَا تُعْتَبَرُ ثِيَّةُ الْفَرَضِ، وَلَا تَعَيَّنُ الْمَالُ الْمَرْكُوبُ عَنْهُ.

وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي وَجْهٌ: تُعْتَبَرُ ثِيَّةُ التَّعْيِينِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمَالُ، مِثْلُ شَاةٍ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَأُخْرَى عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، وَيَتَنَبَّأُ عَنْ نَصَابٍ تَالِفٍ، وَآخَرُ عَنْ نَصَابٍ قَائِمٍ، وَصَاعٌ عَنْ فِطْرَةٍ، وَآخَرُ عَنْ عَشْرِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ نَوَى زَكَاةَ مَالِهِ الْغَائِبِ فَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَعَنِ الْحَاضِرِ أَجْزَأُ عَنْهُ إِنْ كَانَ الْغَائِبُ تَالِفًا، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، لَا غَيْبَارَ التَّعْيِينِ فِيهَا، وَإِنْ أَدَّى قَدْرَ زَكَاةٍ أَحَدِهِمَا جَعَلَهَا لِأُخْرَاهَا شَاءَ، كَتَعْيِينِهِ ابْتِدَاءً، وَإِنْ لَمْ يَمَيِّزْ أَجْزَأُ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ نَوَى عَنِ الْغَائِبِ قَبْلَ تَالِفًا لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِذَا إِلَى غَيْرِهِ (و) كَمِثْقٍ فِي كَفَّارَةِ مَعِيَّةٍ فَلَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ الثَّيَّةَ لَمْ تَتَنَاولْهُ، وَإِنْ نَوَى عَنِ الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا، أَوْ نَوَى، وَالْأَوَّلُ أَجْزَأُ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُ الْإِطْلَاقِ فَلَا يَضُرُّ تَقْيِيدُهُ بِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يُجْزَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُصْ الثَّيَّةُ لِلْفَرَضِ، كَمَنْ قَالَ: هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي أَوْ نَفْلٌ أَوْ إِنْ كَانَ مَاتَ مُؤَرَّثِي فَهَذِهِ زَكَاةُ ارْتِيٍّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ عَلَى أَصْلٍ.

قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: كَقَوْلِهِ لَيْلَةَ الشُّكِّ: إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِيٌّ، وَالْأَوَّلُ أَجْزَأُ.
وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: كَقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ وَقْتُ الظُّهْرِ دَخَلَ فَعَصَلَا فِي هَذِهِ عَنْهَا، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: لَوْ قَالَ فِي الصَّلَاةِ: إِنْ كَانَ الْوَقْتُ دَخَلَ فَعَصَلَا، وَالْأَوَّلُ أَجْزَأُ فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ فِيمَنْ بَلَغَ فِي الْوَقْتِ: التَّرَدُّدُ فِي الْعِبَادَةِ يُفْسِدُهَا، وَلِهَذَا لَوْ صَلَّى وَنَوَى إِنْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ دَخَلَ فَهِيَ فَرِيضَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ فَهِيَ نَائِلَةٌ لَمْ تَصِحَّ لَهُ فَرَضًا وَلَا نَفْلًا، وَإِنْ نَوَى عَنِ الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا، وَالْأَوَّلُ أَجْزَأُ بِهِ فَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى قَوْلِ الرَّجُوعِ فِي التَّلَفِ.

قَالَ: وَلَوْ اعْتَقَ عَبْدُهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ فَلَمْ يُجْزِهِ لِغَيْرِهِ عَقَقَ، وَلَزَمَهُ بِذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ: اعْتَقَهُ عَنْ كَفَّارَتِي، وَالْأَوَّلُ رَدَّدَتْهُ إِلَى الرِّقِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْزَأًا فَلَهُ رَدُّهُ إِلَى الرِّقِّ، ثُمَّ فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ دُخُولِ وَقْتِ الصَّوْمِ، وَهَذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ الْمَالِ وَوُجُوبُ الزَّكَاةِ.

وَمَنْ شَكَّ فِي بَقَاءِ مَالِهِ الْغَائِبِ لَمْ يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ عَنْهُ، وَكَذَا إِنْ عَلِمَ بَقَاؤَهُ، وَقُلْنَا: الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا: فِي

الذمة فوجها.

وظاهر اختياره في المستوعب في فائدة تعلقه بالعين أو الذمة أنه يلزمه (م ١)^(١).
والأولى مفارقة النية للدفع، ويجوز تقديمها عليه بزمان يسير، كالصلاة، وسبق فيها خلاف، ويأتي آخر الباب اختياره في الروضة النية عند الدفع (و م ش) ولو عزل الزكاة لم تكف النية عندها حالة الدفع مع طول الزمن (هـ).
ويجوز التوكيل في إخراج الزكاة (و) ولا بد من كون الوكيل ثقة، نص عليه، وقال في التعليق في الاستتجار على الحج: لو استتاب كافراً يفرق زكاة ماله على الفقراء أجزاء، على اختلاف في المذهب، كما إذا استتاب الذمي في ذبح أضحيته صح على اختلاف الروايتين، وجزم في منتهى الغاية بجوازه، كالمسلم.
وفي صحة توكيل مميز فيها وجهان (م ٢)^(٢)، ذكره ابن الجوزي.

فإن نوى الموكل وحده جاز، فإن بعد دفع الوكيل عن نيته المالك فعند القاضي وغيره لا بد من نيته التوكيل.
وعند أبي الخطاب وغيره تجزئ بدونها (م ٣)^(٣) (و) ولا تجزئ نيته الوكيل وحده (و)؛ لأن نيته لم يؤذن له فيها، فتتفع نفلاً ولو أجازها، وكذا من أخرج من ماله زكاة عن حي بلا إذنه لم تجزئه ولو أجازها؛ لأنها ملك المتصدق فوقت.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن شك في بقاء ماله الغائب لم يلزمه الإخراج عنه، وكذا إن علم بقاؤه، قلنا: الزكاة في العين، فإن قلنا: في الذمة فوجها، وظاهر اختياره في المستوعب في فائدة تعلقه بالعين أو الذمة أنه يلزمه). انتهى.
وأطلقهما في الرعايتين، والحاوين، وابن عجم، قال ابن رجب في الفائدة الثانية: لو كان النصاب غائباً لم يلزمه إخراج زكاته حتى يتمكن من الأداء منه، نص عليه في رواية مهنا، وصرح به المجد في شرحه في موضع؛ لأن الزكاة موساة، فلا يلزم أداؤها قبل التمكن من الانتفاع بالمال.

ونص في رواية ابن ثواب فيمن وجب عليه زكاة مال فأقرضه أنه لا يلزمه أداء زكاته حتى يقبضه، وهذا لعله يرجع إلى أن الزكاة لا تجب على الفور.

وقال القاضي، وابن عقيل: يلزمه أداء زكاته قبل قبضه؛ لأنه في يده حكماً، وكذا ذكر المجد في شرحه في موضع آخر، وأشار في موضع إلى بناء ذلك على محل الزكاة، فإن قلنا في الذمة لزمه الإخراج عنه من غيره، وإن قلنا في العين لم يلزمه الإخراج حتى يتمكن من قبضه، والصحيح الأول، انتهى كلام ابن رجب ونقله، وما قدمه من عدم لزوم إخراجها عنه هو الصحيح، ونص عليه.
والقول الآخر يلزمه إخراجها عنه، اختاره القاضي، وابن عقيل، والمجد في موضع، وظاهر ما اختاره في المستوعب مخالف للقولين، وما قدمه في القواعد مخالف أيضاً للوجهين ولصاحب المستوعب، فتلخص مما تقدم ثلاثة طرق أو أربعة، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي صحة توكيل مميز وجهان).

يعني: في إخراج الزكاة، ذكره ابن الجوزي في المذهب، ومسبوك الذهب.
أحدهما: لا يصح.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه ليس أهلاً لأداء العبادة الواجبة، والله أعلم.
ثم وجدت المجد في شرحه علل بهذا، لكن في غير هذه المسألة.
والوجه الثاني: يصح.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (فإن نوى الموكل وحده جاز، فإن بعد دفع الوكيل عن نيته المالك فعند القاضي وغيره لا بد من نيته الوكيل، وعند أبي الخطاب وغيره تجزئ بدونها). انتهى.

وأطلقهما ابن عجم، وابن حنبل في الكبرى.

أحدهما: لا بد من نيته الوكيل، والحالة ما ذكر وهو الصحيح.

جزم به المستوعب، والمغني، والتلخيص وشرح ابن رزين، وغيرهم، وصححه الشارح وغيره، وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوين، واختاره القاضي وغيره.

والقول الثاني: تكفي نيته الموكل، اختاره أبو الخطاب، والمجد في شرحه.

وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة، والمقتع، وقدمه في المذهب، والمحرر، والنظم، والفتاوى، وغيرهم.

عنه، بخلاف من أخرجها من مال المخرج عنه بلا إذنيه وأجازها رب النصاب، وصح تصرف الفضولي موقوفاً، فإنها تجزئ؛ لأنها لا تقع عن المخرج.

وإن وكله في إخراج زكاته ودفع إليه مالا وقال: تصدق به، ولم ينو الزكاة، فنواها الوكيل، ف قيل: لا تجزئه؛ لأنه خصه بما يقتضي النفل، وقيل تجزئه؛ لأن الزكاة صدقة (م ٤) (١) كقوليه: تصدق به نفلاً أو عن كفارتي ثم نوى الزكاة به قبل أن يتصدق أجزاً عنها؛ لأن دفعه وكيله كدفعه، فكأنه نوى الزكاة ثم دفع بنفسه، كذا علله في منتهى الغاية (وهـ) وظاهر كلام غيره لا يجزئ، لاغتيارهم بالنية عند التوكيل.

ومن قال لآخر: أخرج عني زكاتي من مالي، ففعل، أجزأ عن الأمير، نص عليه في الكفارة، وجزم به جماعة، منهم الشيخ في الزكاة، ومن أخرج زكاته من مال غصب لم تجزئه، وفيه خلاف يأتي في تصرف الغاصب. ومن دفعها إلى الإمام ونواها دون الإمام جاز؛ لأنه لا تعتبر نية المستحق فكذا نأيه، وإن نوى الإمام دون رب المال أجزأ عند القاضي وغيره؛ لأن أخذه كالقسم بين الشركاء، ولأن له ولاية أخذها، ولا يذفع إليه غالياً إلا الزكاة، فكفى الظاهر عن النية في الطائع.

والإمام يتوب عن الممتنع فيما تدخله النيابة.

وعند أبي الخطاب، وابن عقيل: لا تجزئ؛ لأن الإمام إما وكيله أو وكيل الفقراء أو وكيلهما، فتعتبر نية رب المال، والصلوة، فعلى هذا تقع نفلاً من الطائع ويطلب بها، وتجزئ من المكروه ظاهراً لا باطناً، كالمصلي كرهاً. وعند الحرقي، والشيخ: لا تجزئ الطائع، كدفعه إلى الفقير بلا نية (م ٥) (٢)، ولا ولاية عليه، بخلاف الممتنع كنيته

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن وكله في إخراج زكاته ودفع إليه مالا وقال: تصدق به ولم ينو الزكاة فنواها الوكيل، ف قيل: لا تجزئه، لأنه خصه بما يقتضي النفل، وقيل: تجزئه؛ لأن الزكاة صدقة). انتهى. وأطلقهما ابن عديم، وابن حمدان. أحدهما: لا تجزئه.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه الظاهر من لفظ الصدقة، وأيضاً الزكاة واجبة عليه يقيناً، فلا تسقط بمحتمل، وأيضاً لا بد من نية الموكّل، وهنا لم ينو الزكاة في هذا المال.

وقد ذكر المصنف وغيره من الأصحاب أن الموكّل إذا لم ينو ونوى الوكيل أنها لا تجزئه، فكذا هنا، والله أعلم. والوجه الثاني: تجزئ، لما علله المصنف، وهو ضعف، لاشتراط نية الموكّل في الإخراج، وهنا لم توجد، وما علل به المصنف بعد ذلك فيه نظر.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ومن دفعها إلى الإمام ونواها دون الإمام جاز، لأنه نائب المستحق، وإن نوى الإمام دون رب المال أجزأ عند القاضي وغيره).

وعند أبي الخطاب، وابن عقيل: لا تجزئ؛ لأن الإمام إما وكيله أو وكيل الفقراء أو وكيلهما، فتعتبر نية رب المال، فعلى هذا تقع نفلاً عن الطائع، ويطلب بها، وتجزئ للمكروه ظاهراً لا باطناً، كالمصلي كرهاً.

وعند الحرقي، والشيخ لا تجزئ الطائع، كدفعه إلى الفقير، بلا نية. انتهى.

إذا أخذ الإمام الزكاة من ربها فلا يخلو، إما أن يأخذها كرهاً أو طوعاً، فإن أخذها قهراً وأخرجها نائياً للزكاة ولم ينوها ربها أجزأت عن ربها، على الصحيح.

قال المجد في شرحه: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد، والحرقي لمن تأمله، قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب.

قال في القواعد: هذا أصح الوجهين، وجزم به في المذهب، ومسبوك الذهب، والوجيز، وغيرهم، وقدمه في المعني، والمقنع، والتلخيص، والشرح، والحاوئين، والرعايتين وصححه، وشرح ابن رزين، وغيرهم، واختاره القاضي في المجرّد وغيره من الأصحاب. وقال أبو الخطاب، وابن عقيل: لا تجزئه من غير نية، واختاره صاحب المستوعب، والشيخ تقي الدين في فتاويه، قاله الزركشي.

قال في القواعد الأصولية: وهذا أصوب، وصححه في تصحيح المحرّر، وأطلقهما المجد في شرحه ومحرّره، وابن عديم، والزركشي وصاحب الفائق، وغيرهم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

مَالَهُ فِي ذَنْبِهِ، وَتَزْوِجِهِ مَوْلَيْتَهُ، وَالْأَنْ الْمُنْتَبِعَ لَوْ لَمْ تُجْزِفْهُ لَمْ يَجْزِ الْإِخْدُ مِنْهُ، وَذَكَرَ فِي مُتْنِهِ الْغَايَةَ أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ: لَا يَحْتَاجُ الْإِمَامُ إِلَى نِيَّةٍ مِنْهُ وَلَا مِنْ رَبِّ الْمَالِ. وَلَوْ غَابَ الْمَالِكُ أَوْ تَعَذَّرَ الْوَصُولُ إِلَيْهِ بِحَبْسٍ وَنَحْوِهِ فَأَخَذَ السَّاحِي مِنْ مَالِهِ أَجْزَاءً ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ اخْتِلَافِهَا إِذْنًا، وَنِيَّةَ الْمَالِكِ مُتَعَذِّرَةٌ بِمَا يُعْلَى فِيهِ، كَصَرْفِ الْوَلِيِّ زَكَاةَ مَالِ مَوْلَاهُ.

فَصْلٌ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ ذَفْعِهَا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا، لِيُخَبِّرَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَنْسَوُا ثَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا ذَلِكَ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٩٧) مِنْ رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بْنِ هَبِيبٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى تَوْفِيقِهِ لِذَلِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ الْأَخِي، أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطِيتَ، وَتَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا.

وَلَمْ يَأْمُرْ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَعَادَةَ بِالذَّعَاءِ، وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ لِلنَّذْبِ، وَأَجَابَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ دَعَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَكَنَ لَهُمْ، بِخِلَافِهِ غَيْرُهُ.

وَفِي أَحْكَامِ الْقَاضِي: عَلَى الْعَامِلِ إِذَا أَخَذَ الزَّكَاةَ أَنْ يَذْهَبَ لِأَهْلِهَا، وَعَلَى ظَاهِرَةٍ فِي الْوُجُوبِ، وَأَوْجِبَتِ الظَّاهِرَةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي قَوْلِهِ: «وَعَلَى الْعَامِلِ سِتْرٌ مَا رَأَى» وَفِي بَابِ الْحُرُوفِ مِنَ الْعُدُودِ، وَالتَّهْنِيطِ: أَنَّ «عَلَى» لِلِإِيجَابِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٣٧٦، م: ١٠٠٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ».

وَفِيهِمَا (خ: ١٠٠٩، م: ٢٧١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «كُلُّ سَلَامَةٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ».

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: صَدَقَةٌ نَذْبٌ لَا إِيجَابُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ إِخْرَاجِهَا، فِي الْأَصَحِّ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: إِنْ مَنَعَهَا أَهْلُ بَلَدِهِ اسْتَحِبَّ، وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ عَلِمَهُ أَهْلُهَا كَرَهُ إِعْلَامَهُ بِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَمْ يَكُنْ لَهُ، يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ، مَا حَاجَّتْهُ إِلَى أَنْ يَقْرَعَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: تَرْكُهُ أَفْضَلُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُسْتَحَبُّ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، وَفِي الرُّؤْيَى: لَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُهُ.

وَإِنْ عَلِمَهُ أَهْلًا وَيَعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ لَا يَأْخُذُ زَكَاةً فَأَعْطَاهُ وَلَمْ يُعْلِمَهُ لَمْ تُجْزِفْهُ، فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ زَكَاةَ ظَاهِرًا، وَلِهَذَا لَوْ دَفَعَ الْمَقْصُوبُ لِمَالِكِهِ وَلَمْ يُعْلِمَهُ أَنَّهُ لَهُ لَمْ يَزَلْ، ذَكَرَهُ فِي مُتْنِهِ الْغَايَةَ، كَذَا قَالَ، وَمُقْتَضَى هَذَا الْاِخْتِيَارِ يَجِبُ إِعْلَامُهُ مُطْلَقًا، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَفِيهِ بَعْدُ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ يُجْزِفُهُ، وَقَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا جَهِلَ أَنَّهُ يَأْخُذُ، وَيَأْتِي فِي الْأَصْلِ الْمَذْكَورِ خِلَافَ مُتَقَارِبِ،

= فعلى الصحيح تجزئ ظاهرًا لا باطنًا، وإن أخذها منه طوعًا ونواها الإمام دون ربها لم تجزئه، على الصحيح من المذهب.

قال الجيد: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، والحرقي لمن تأمله، قال المصنف هنا: هو قول الحرقي، والشيخ.

واختاره أيضًا أبو الخطاب، وابن عقيل، وابن البناء، والشارح، والشيخ تقي الدين في فتاويه، وقدمه ابن تيميم، وابن رزين في شرحه وصاحب الفائق، وغيرهم.

والقول الثاني: تجزئه، اختاره ابن حامد، والقاضي، وغيرهما.

قال في المستوعب: هو ظاهر كلام الحرقي.

وَقَدْ اُخْتَبِرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِهِ

فَصْلٌ

يَجُوزُ لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزُّكَاةُ تَفَرُّقُهَا بِنَفْسِهِ (و ش) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٧١]، وَكَالَّذِينَ، وَلَا أَلَّ الْفَاضِلُ رَشِيدَ قَبْضٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ، وَالْإِمَامُ وَكَيْلُهُ وَنَائِبُهُ، فَجَارَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ، كَالْمَوْكَلِّ، وَيَحْتَمِلُ مَا خَالَفَ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ، أَوْ أَنَّ لِلْإِمَامِ اخْتِذَهَا، أَوْ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَصَارِفَهَا، أَوْ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا جُحُودًا أَوْ بُخْلًا. وَقِيلَ: يَجِبُ دَفْعُ زَكَاةِ الْمَالِ الظَّاهِرِ إِلَى الْإِمَامِ، وَلَا يُجْزِئُ ذُوهُ (و هـ م) وَزَادَ: وَزَكَاةِ الْمَالِ الْبَاطِنِ. قَالَ (هـ): وَأَمْوَالُ التُّجَّارِ الَّتِي تُسَافَرُ بِهَا كَالظَّاهِرَةِ، فَيَأْخُذُ الْعَاشِرُ زَكَاتَهَا إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا، لِلْحَاجَةِ إِلَى جَمَاعَتَيْهَا مِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، كَالْفَاكِهَةِ، فَلَا تُعْتَشَرُ؛ لِأَنَّ قُطَاعَ الطَّرِيقِ لَا يَقْصِدُونَهُ غَالِبًا إِلَّا الْبَسِيرَ مِنْهُ لِلْأَكْلِ.

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ: يُعْتَشَرُ أَيْضًا.

وَلَهُ دَفْعُ الزُّكَاةِ إِلَى إِمَامٍ فَاسِقٍ (و هـ) قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَأْمُرُونَ بِدَفْعِهَا، وَقَدْ عَلِمُوا فِيمَا يَنْفَعُونَهَا.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَحْرُمُ إِنْ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ أَهْلِهَا، وَيَجِبُ كَتْمُهَا عَنْهُ إِذَا (و م ش) وَتُجْزِئُ مُطْلَقًا (م ش). لِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٨٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦١٨) وَحَسَنُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا أُدِّيَتْ زَكَاةُ مَالِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

وَلِأَحْمَدَ (١٣٦/٣) عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا أُدِّيَتْهَا إِلَى رَسُولِي فَقَدْ بَرَقَتْ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَكَ أَجْرُهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا مِنْ يَدِهَا».

وَلِلْإِمَامِ طَلَبُ الزُّكَاةِ مِنَ الْمَالِ الظَّاهِرِ، وَالْبَاطِنِ إِنْ وَضَعَهَا فِي أَهْلِهَا (و) وَلَوْ مِنْ بَلَدٍ غَلَبَ عَلَيْهِ الْخَوَارِجُ فَلَمْ يُوَدِّ أَهْلَهُ الزُّكَاةَ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ، (هـ): لِأَنَّهُمْ وَقَّتِ الْوُجُوبَ لِنِسْوَاتِهِمْ تَحْتَ جَمَاعَتِهِ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَا نَظَرَ لَهُ فِي زَكَاةِ الْبَاطِنِ إِلَّا أَنْ تُبْذَلَ. وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ الزُّكَاةُ: قَالَ الْقَاضِي إِذَا مَرَّ الْمَضَارِبُ أَوْ الْمَأْذُونُ لَهُ بِالْمَالِ عَلَى عَاشِرِ الْمُسْلِمِينَ أَخَذَ مِنْهُ الزُّكَاةَ، قَالَ:

وَقِيلَ: لَا تُؤْخَذُ مِنْهُ حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالِكُ، وَإِذَا طَلَبَ الزُّكَاةَ لَمْ يَجِبْ دَفْعُهَا إِلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُقَابَلَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ إِخْرَاجَهَا بِالْكَلْفَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ فِي صَدَقَةِ الْمَاشِيَّةِ، وَالْعَيْنِ: إِذَا أَبَى النَّاسُ أَنْ يُعْطَوْهَا الْإِمَامُ فَاتَّلَهُمْ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا نَحْنُ نُخْرِجُهَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَلَبَهَا (و) وَلَا يُقَابَلُ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، جَزَمَ بِهِ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ، وَجَمَعَ بِهِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَصَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: لِأَنَّهُ مِمَّا يُسْرِعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، كَالْحُكْمِ بِشَفْعَةِ الْخَوَارِجِ عَلَى مَنْ لَا يَرَاهَا.

وَقِيلَ: لَا يَجِبُ دَفْعُ الْبَاطِنِ بِطَلْبِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَجِبَتْ وَاجِدًا، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ مَنْ أَذَاهَا لَمْ تَجْزِ مَقَاتِلَتُهُ، لِلْخِلَافِ فِي إِجْزَائِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَصَّ أَحْمَدَ فِي مَنْ قَالَ: أَنَا أَوْذِيهَا وَلَا أُعْطِيهَا لِلْإِمَامِ: لَمْ يَكُنْ لَهُ قِتَالُهُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ جَوَزَ الْقِتَالَ عَلَى تَرْكِ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ جَوَوزًا، وَمَنْ لَمْ يَجُوزْهُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَجُوزْهُ.

وَيُسْتَحَبُّ تَفَرُّقُ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَ أَمَانَتِهِ، وَهُوَ مَرَادُ غَيْرِهِ، أَيْ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُقَسِّمَهَا هُوَ.

وَقِيلَ: دَفَعُهَا إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ أَفْضَلُ، لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، وَزَوَالِ التَّهْمَةِ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَأَبُو الْخَطَّابِ (و ش) وَقَالَ (هـ م) حَيْثُ جَارَ الدَّفْعُ بِنَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: دَفْعُ الظَّاهِرِ أَفْضَلُ.
وَعَنْهُ: يَخْتَصُّ بِالْعَشْرِ.
وَعَنْهُ: بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، نَقْلَهُ الْمُرُودِيُّ، وَيَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى الْخَوَارِجِ، وَالْبَغَاةِ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْخَوَارِجِ: إِذَا غَلَبُوا عَلَى بَلَدٍ وَأَخَذُوا مِنْهُ الْعَشْرَ وَقَعَ مَوْقِعُهُ.
وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ خَرَجُوا بِتَأْوِيلٍ.
وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنَّمَا يُجْزَى أَخْذُهُمْ إِذَا نَصَبُوا لَهُمْ إِمَامًا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَا يُجْزَى الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ اخْتِيَارًا.
وَعَنْهُ: التَّوَقُّفُ فِيمَا أَخَذَهُ الْخَوَارِجُ مِنَ الزُّكَاةِ.
وَقَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ قِيلَ: تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْأَيْمَةِ الْفَسَاقِ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ عَشْرِ وَصَدَقَةِ إِلَيْهِمْ وَلَا إِقَامَةُ حَدٍّ.
وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ.
وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِجَوَازِ الدَّفْعِ الْإِجْزَاءَ: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ فِي الْمَنْصُوصِ، وَإِنْ أَجْزَأَ فِي الْمَنْصُوصِ.
وَهَلْ لِلْإِمَامِ طَلَبُ النَّذْرِ، وَالْكَفَّارَةِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ٦) ^(١):
أَحَدُهُمَا: لَهُ ذَلِكَ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ.
وَقَالَ الْحَنْبَلِيُّ: إِذَا أَخَذَ الْخَوَارِجُ زَكَاةَ السَّائِمَةِ قَلِيلٌ: تُجْزَى؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَحْبِطْ، وَالْجَبَايَةُ بِالْحِمَايَةِ.
وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّ مَصْرُفَهَا لِلْفُقَرَاءِ وَلَا يَصْرِفُونَهَا إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ قَوْلٌ ثَالِثٌ: إِنْ نَوَى التَّصَدُّقَ عَلَيْهِمْ أَجْزَأَ، وَكَذَا الدَّفْعُ إِلَى كُلٍّ؛ لِأَنَّهُمْ بِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ التَّبَعَاتِ فَقَرَاءُ

فَصْلٌ

يَحْرُمُ نَقْلُ الزُّكَاةِ مَسَافَةً قَصْرَ لِسَاعٍ وَغَيْرِهِ، سَوَاءً كَانَ لِرَجْمٍ وَشِدَّةٍ حَاجَةً أَوْ لَا، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ (و ش) وَفِي تَغْلِيصِ الْقَاضِي، وَابْنِ الْبَنَاءِ: يُكْرَهُ.
وَنَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يُعْجَبُنِي، فَإِنْ فَعَلَ فَنَبِي الْإِجْزَاءِ رِوَايَتَانِ (م ٧) ^(٢).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وهل للإمام طلب النذر، والكفارة؟ على وجهين). انتهى.
وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرعائيتين، وصاحب الحاوين:
أحدهما: له ذلك، نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْكَفَّارَةِ، وَالظَّاهِرِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ.
قلت: وهو الصواب.

قال ابن تميم وهو المنصوص في كفارة الظَّاهِرِ.
قال في الرعاية الكبرى: وله طلب كفارة الظَّاهِرِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفِي النَّذْرِ وَبَقِيَّةِ الْكُفَّارَاتِ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا وَجِهَانِ. انتهى.
والوجه الثاني: ليس له ذلك.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (يجرم نقل الزكاة مسافة قصر فإن فعل ففي الإجزاء روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية وعقود ابن البناء، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، وشرح المجد، وشرح ابن منبج، والشرح، والرعايتين، والحاوين، والفاائق، وتجريد العناية، والزركشي، وغيرهم:
إحداهما: تجزئه، وهو الصحيح من المذهب.
جزم به في الوجيز، والمنور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.
وصحَّحه في التصحيح، واختاره أبو الخطاب، وصاحب المغني، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.
قال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد يقتضي ذلك، ولم أجد فيه نصًّا في هذه المسألة، وقدمه في المغني وشرح ابن رزين.
والرواية الثانية: لا تجزئه.

اختارها الحرقفي، وابن حامد، والقاضي وجماعة، قاله المصنّف، وصحَّحه الناظم.

وهو ظاهر ما في الإيضاح، والعمدة، والمحرر، والتسهيل، وغيرهم؛ لاقتصارهم على عدم الجواز، والله أعلم.

وَاخْتَارَ الْحَرْقِي، وَابْنُ حَامِدٍ، وَالْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: لَا تُجْزَى (و هـ م ق) كَصَرَفِهَا فِي غَيْرِ الْأَصْنَافِ، وَالْمُؤَمَّاتِ لَا تَتَنَاوَلُهُ، لِتَحْرِيمِهِ.

وَفِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: لِأَنَّهُ مَكْرُوءٌ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا: تُجْزَى.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى الثَّغْرِ، وَعَلَّلَهُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ مُرَابِطَةٌ الْغَايَةِ بِهِ قَدْ تَطَوَّلَ وَلَا يُمْكِنُهُ الْمَفَارِقَةُ، ثُمَّ إِنَّ حَاجَةَ الْآخِذِ فِيهِ وَلَا تُعْتَبَرُ، فَكَذَا الْمَكَانُ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِلَى غَيْرِ الثَّغْرِ أَيْضًا (و م) مَعَ رُجْحَانِ الْحَاجَةِ، وَكَرِهَهُ (هـ) إِلَّا لِقَرَابَةٍ أَوْ رُجْحَانِ حَاجَةٍ، وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ جَوَازَهُ لِقَرَابَةٍ.

وَيَجُوزُ النُّقْلُ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ بَلَدٍ وَاحِدٍ، بِذَلِيلِ أَحْكَامِ رُحْصِ السُّفَرِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ، وَقَدْ عَلَّلَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ عَدَمَ النُّقْلِ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنَّهُ قُرْءَاءُ كُلِّ مَكَانٍ لَا يَعْلَمُ بِهِمْ غَالِيًا إِلَّا أَهْلُهُ.

وَلِلَّذَلِكَ تَجِبُ نَفَقَةُ الْفَقِيرِ عَلَى مَنْ عِلِمَ بِحَالِهِ، وَبِذَلِكَ الطَّعَامُ لِلْمُضْطَرِّ، وَيَحْرُمُ نَقْلُهُ عَنْهُ إِلَى مُضْطَرٍّ أَوْ مُحْتَاجٍ فِي مَكَانٍ آخَرَ.

قَالَ: وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٣) عَنْ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا «إِنَّمَا أَهْلُ عَرَصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرُؤٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرَكْتَ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ» وَإِنْ كَانَ بِيَادِيهِ أَوْ خَلَا بِلَدِهِ مِنْ مُسْتَجِئٍ لَهَا فَرُقَّهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ [مِنْهُ]، عِنْدَ كُلِّ مَنْ لَمْ يَرِ نَقْلُهَا؛ لِأَنَّهُ كَمَنْ عِنْدَهُ الْمَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ، وَأُطْلِقَ فِي الرُّوضَةِ، وَنَقْلُهَا عَلَيْهِ (م ر) كَوَزْنٍ وَكَيْلٍ.

وَالسُّفَارُ بِالْمَالِ يُزَكَّى فِي مَوْضِعٍ أَكْثَرَ إِقَامَةِ الْمَالِ فِيهِ، نَقْلُهُ الْأَكْثَرُ، لِتَعَلُّقِ الْأَطْمَاعِ بِهِ غَالِيًا، وَظَاهِرُ نَقْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ: يُفَرِّقُهُ فِي الْبِلَدَانِ الَّتِي كَانَ بِهَا فِي الْحَوْلِ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: هُوَ كَغَيْرِهِ اعْتِبَارًا بِمَكَانِ الْوُجُوبِ، لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُ الزَّكَاةِ لِاسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ إِنْ تَعَدَّرَ بِدُونِهِ وَوَجِبَ، ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ.

وَمَنْ لَزِمَتْهُ زَكَاةُ الْمَالِ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ فَرُقَّهَا فِي بَلَدِ الْمَالِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (ر) فَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّقًا زَكَّى كُلَّ مَالٍ حَيْثُ هُوَ، فَإِنْ كَانَ نَصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ، فَقِيلَ: يَلْزِمُهُ فِي كُلِّ بَلَدٍ بِقَدَرِ مَا فِيهِ مِنَ الْمَالِ، لِئَلَّا يَنْقُلَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي بَعْضِهَا، لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى تَشْقِيقِ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ. وَفِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ (م ٨) (١).

وَسَبَقَتْ زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي بَابِهَا فِي آخِرِ الْفَصْلِ الثَّانِي وَأَنَّهَا تَجِبُ فِي بَلَدِ الْبَدَنِ. وَيَجُوزُ نَقْلُ الْكُفَّارَةِ وَالنَّذْرِ وَالْوَصِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ (و) وَإِذَا حَصَلَ عِنْدَ الْإِمَامِ مَا شِئِبَ أُسْتَحِبَّ لَهُ (هـ) أَنْ يَسِمَ الْإِبِلَ، وَالْبَقَرُ فِي أَفْخَادِهَا، وَالغَنَمُ فِي آذَانِهَا، لِلْأَخْبَارِ فِي الْوَسْمِ، وَلِخِفَةِ الشُّعْرِ فِي ذَلِكَ قِطْطُهَا، وَلِأَنَّهُ يَتَمَيَّزُ، فَإِنْ كَانَتْ زَكَاةُ كَتَبَ: «لِلَّهِ» أَوْ «زَكَاةُ» وَإِنْ كَانَتْ جَزِيَّةً كَتَبَ: «صَغَارُ» أَوْ «جَزِيَّةُ»؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي أَنَّهُ الْوَسْمُ بِجَنَائِمٍ أَوْ بِقَبِيرٍ أَفْضَلُ.

فَصْلٌ

لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ قِيَمَةِ الزَّكَاةِ طَائِعًا (و م ش) أَوْ مَكْرَهًا (م) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُعَاذٍ: «خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ

(١) (مسألة ٨ - أ): قوله: (ومن لزمته زكاة المال في بلد وماله في بلد آخر فرقها في بلد المال، نص عليه، فإن كان متفرقا زكى كل مال حيث هو، فإن كان نصابا من السائمة فقيل: يلزمه في كل بلد بقدر ما فيه من المال، لئلا ينقل الزكاة إلى غير بلده وقيل: يجوز الإخراج في بعضها، لئلا يفضي إلى تشقيق زكاة الحيوان.

وفي منتهى الغاية: هو ظاهر كلام أحمد). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، والشيخ في الكافي.

القول الأول: ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وقدمه في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: هو الصواب، لما علله به المصنف، ويغتر مثل ذلك لأجل التشقيق.

مِنَ الْغَنَمِ، وَالْبَعِيرِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ مِنَ الْبَقَرِ.
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٩٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨١٤)، وَفِيهِ انْقِطَاعُ.
 وَالْجَبْرَانَتِ الْمَقْدَرَةُ فِي خَيْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٤٨) وَغَيْرُهُ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ لَا تُشْرَعُ،
 وَلَا كَانَتْ عِبْنًا، وَكَسْمِينَةً عَنْ مَهْزُولَتَيْنِ، وَكَالْمَقْعَةِ، وَكَتَصْفِ صَاعٍ جَبَلٍ عَنْ صَاعٍ رَدِيٍّ أَوْ يُصْنَفُ صَاعٌ ثَمَرٍ عَنْ صَاعٍ
 شَعِيرٍ مِثْلِهِ فِي الْقِيَمَةِ، (و) مَعَ تَجْوِيزِ الْمَخَالِفِ قَوِيًّا عَنِ الْإِطْعَامِ فِي الْكَفَّارَةِ بِطَرِيقِ الْقِيَمَةِ، وَكَعُدُولِهِ عَنِ السُّجُودِ الْوَاجِبِ
 إِلَى وَضْعِ الْخُذِّ، أَوْ عَنِ الرُّكُوعِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَتْلَعَ فِي الْحَضْوَعِ، أَوْ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ إِلَى أَضْعَافِ قِيَمَتِهَا.
 وَعَنْهُ: تُجْزَى الْقِيَمَةُ (و هـ).
 وَعَنْهُ: فِي غَيْرِ زَكَاةِ الْفِطْرِ.
 وَعَنْهُ: تُجْزَى لِلْحَاجَةِ، مِنْ تَعْدُلِ الْفَرَسِ وَنَحْوِهِ، نَقْلَهَا وَصَحَّحَهَا جَمَاعَةٌ.
 وَقِيلَ: وَلِمُصْلِحَةٍ.
 وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رَوَايَةً: لِلْحَاجَةِ إِلَى الْبَيْعِ.
 قَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي شَرْحِ الْمَجْرُودِ: إِذَا كَانَتْ الزَّكَاةُ جُزْأً لَا يُمَكِّنُ قِسْمَتُهُ جَازَ صَرْفِ ثَمَنِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ.
 قَالَ: وَكَذَا كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَى بَيْعِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بَعِيرًا (و) لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ.
 وَهَلْ يُجْزَى نَقْدٌ عَنْ آخَرَ (و م) أَمْ لَا؟ فِيهِ الرَّوَايَتَانِ، وَقَدْ مَعَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُجْزَى مُطْلَقًا، وَعَنِ ابْنِ حَامِدٍ: أَنَّهُ يُخْرِجُ مَا
 فِيهِ حِظٌّ لِلْفُقَرَاءِ (م ٩) (١).

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وهل يجزى نقد عن آخر أم لا؟) في الروايتان.

وقدّم بعضهم: أنه لا يجزى مطلقاً، وعن ابن حامد يخرج ما فيه حظ للفقراء. انتهى.

الظاهر: أنه أراد بالروايتين اللتين ذكرهما قبل ذلك في جواز إخراج القيمة، فإن كان أراد ذلك فقد قدم أنه لا يجزى إخراجها، فلا
 يجزى إخراج نقد عن آخر، على الصحيح، بناءً على هذا، ويحتمل أنه أراد روايتي تكميل أحدهما من الآخر اللتين ذكرهما في باب
 زكاة الذهب، والفضة، وهو الصواب.

إذا علمت ذلك؛ فالصنف قد أطلق الخلاف هناك في التكميل، وذكرنا الصحيح من الروايتين، وقد أطلق الخلاف في هذه المسألة،
 يعني: إجزاء إخراج نقد عن آخر صاحب الهداية، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمقنع، والتلخيص، والشرح،
 والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم.

إحداهما: يجوز ويجزى، وهو الصحيح.

قال في الفائق: ويجوز في أصح الروايتين.

قال الشيخ في المغني: وهي أصح، ونصرها الشريف أبو جعفر في رؤوس المسائل، والشارح وصححها في النصحيح، والحاوي
 الكبير، وجزم بها في الإفادات، وقدّمها ابن تميم وغيره.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يميزه، جزم به الأدمي في منتخبه، وقدّمه في الخلاصة، والمحرر، والرعابيتين.

قال ابن منجأ في شرحه: وهي أصح، واختارها أبو بكر، كما اختار عدم الضم، ووافقه أبو الخطّاب وصاحب الخلاصة هنا،
 وخالفاه في الضم، فاختاروا جوازه.

وصحّح الشيخ، والشارح جواز الإخراج، ولم يصحّحاً شيئاً في الضم.

وصحّح في الفائق عدم الضم.

وصحّح جوازاً إخراج أحدهما عن الآخر، كما تقدّم عنه.

قال ابن تميم: عنه: لا يجوز، واختلف أصحابنا في ذلك، فمنهم من بناء على الضم، ومنهم من أطلق. انتهى.

قلت: بناءهما على الضم في المستوعب، والكافي.

قال في الحاويين: وهل يجزى مطلقاً إخراج أحد التّقيدين عن الآخر إذا قلنا: بالضم؟ على وجهين.

وإن أجزأ ففي فلوس عنه وجهان (م ١٠).^(١)

وعنه: يجزئ عما يضم إليه.

وعنه: تجزئ القيمة، وهي الثمن لمشتري تمره التي لا تصير تمرًا وزبيبا من الساعي قبل جدادو (و م ش).

والأشهر: لا يصح شراؤه، فلا تجزئ القيمة.

وإن باع النصاب قبل إخراج زكاته وصح في المنصوص (و) فعنه: له أن يخرج من ثمنه وأن يخرج من جنس النصاب، ونقل صالح، وابن منصور: إذا باع تمره أو زرعه وقد بلغ ففي ثمنه العشر أو نصفه، ونقل أبو طالب: يتصدق بعشر الثمن.

قال القاضي: أطلق القول هنا أن الزكاة في الثمن، وخير في رواية أبي داود.

وعنه: لا يجوز أن يخرج من الثمن.

قال القاضي: الروايتان هنا بناء على روايتي إخراج القيمة.

وقال: هذا المعنى قبله أبو إسحاق وغيره، وقاله بعده آخرون.

وقال أبو حفص البرمكي: إذا باع فالزكاة في الثمن، وإن لم يبع فالزكاة فيه.

وقال القاضي أيضا: يمكن أن يقال ذلك [وقال] كالمهر إذا طلقها فإنه رجع فيه مع بقائه، وإلا إلى قيمته عند تلفه، ولم تكلف المرأة الدفع إليه من جنس ماله، وذكر ابن أبي موسى الروائين في إخراج ثمن الزكاة بعد البيع إذا تعذر إخراج المثل، وعن أبي بكر: إذا لم يقدر على تمر وزبيب وجد طبا وعنبًا، أخرجه وزاد بقدر ما بينهما (م ١١)،

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن أجزأ ففي الفلوس عنه وجهان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تيميم وصاحب الفائق، والحاوين، والرعايتين.

وقال: قلت: إن جعلت ثمنًا جاز، والأ فلا، وقد قدم هنا أنها أثمان.

وقال في الحاوين بعد أن حكى الخلاف في إجزاء إخراج أحد الثقلين عن الآخر: إما مطلقًا أو إذا قلنا: بالضم، وعليهما يجري إجزاء الفلوس.

وقال في الرعايتين: وعنه: يجوز إخراج أحدهما عن الآخر بالحساب مع الضم، وقيل: وعدمه مطلقًا، وفي إجزاء الفلوس عنها مع الإخراج المذكور وجهان. انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب عدم الإجزاء، والصواب الإجزاء إذا كانت نافقة، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وإن بلغ النصاب قبل إخراج زكاته وصح في المنصوص فعنه: له أن يخرج من ثمنه، وأن يخرج من جنس النصاب).

ونقل صالح، وابن منصور: إن باع تمره أو زرعه وقد بلغ ففي ثمنه العشر أو نصفه.

ونقل أبو طالب: يتصدق بعشر الثمن وعنه لا يجوز أن يخرج من الثمن.

قال القاضي: الروايتان هنا بناء على روايتي إخراج القيمة، وقال هذا المعنى قبله أبو إسحاق، وقاله بعده آخرون.

قال أبو حفص البرمكي: إذا باع فالزكاة في الثمن، وإن لم يبع فالزكاة فيه.

وقال القاضي أيضًا: يمكن أن يقال ذلك وذكر ابن أبي موسى الروائين في إخراج ثمن الزكاة بعد البيع إذا تعذر ... المثل، وعن

أبي بكر: إن لم يقدر على تمر وزبيب وجد طبا وعنبًا أخرجه وزاد بقدر ما بينهما). انتهى.

وأطلق الإجزاء وعدمه ابن تيميم، وابن حمدان في الكبرى:

أحدهما: لا يجوز الإخراج من ثمنه.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وبناء القاضي وأبي إسحاق ومن بعدهما يدل على ذلك.

وقد قال المجد في شرحه: وإذا تصرف في الثمرة أو الزرع وقد بدأ الصلاح واشتد الحب بيع أو هبة أو غيرها صح نصرته قبل الخرص

وبعده، وتبقى الزكاة على البائع، والواهب تمرًا، وعنه: يجزئ عشر الثمن، والأول أصح، وعموم الخبر بإيجاب التمر، والزبيب. انتهى.

فصح ما قلنا، والله أعلم.

والرواية الثانية: يجوز ويجزئ عشر ثمنه.

وَسَبَقَ مَعْنَاهُ.

وَسَبَقَ إِنْ شَرَطَ زَكَاتُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْفَصْلِ السَّابِعِ فِي زَكَاةِ الثَّمَرِ.
فَصْلٌ

وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْتَهِ السُّعَاءَ عِنْدَ قُرْبِ الْوُجُوبِ لِقَبْضِ زَكَاةِ الْمَالِ الظَّاهِرِ، وَأَطْلَقَ الشَّيْخُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يُزَكِّي وَلَا يَعْلَمُ مَا عَلَيْهِ، فَفِي إِمْنَالِ ذَلِكَ تَرْكُ لِلزَّكَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَيُؤَخَّذُ مِنْهُ؛ لَا يَجِبُ، وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ، وَيَجْعَلُ حَوْلَ الْمَاشِيَةِ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ السَّنَةِ، وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي ذَلِكَ، وَمِثْلَهُ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمُدَّ الْمَاشِيَةَ عَلَى أَهْلِهَا عَلَى الْمَاءِ أَوْ فِي أَفْنِيَّتِهِمْ، لِلْخَبَرِ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ وَلَا يُحْلِفُهُ، كَمَا سَبَقَ

وَأِنْ وَجَدَ مَالًا لَمْ يَحُلْ حَوْلَهُ فَإِنْ عَجَلَ رَبُّهُ زَكَاتَهُ، وَالْأَوَّلُ ثَقَّةٌ يَقْبِضُهَا ثُمَّ يُصْرِفُهَا فِي مَصْرِفِهَا، وَلَهُ جَعْلُ ذَلِكَ إِلَى رَبِّ الْمَالِ إِنْ كَانَ ثَقَّةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَقَّةً فَقَالَ الْقَاضِي: يُؤَخَّرُهَا إِلَى الْعَامِ الثَّانِي.

وَقَالَ الْأَمْدِيُّ: لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يُخْرِجَهَا.
وَقَالَ فِي الْكَافِي: إِنْ لَمْ يَجْعَلْهَا فَإِمَّا أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَقْبِضُهَا مِنْهُ عِنْدَ حَوْلِهَا وَإِمَّا أَنْ يُؤَخَّرَهَا إِلَى الْحَوْلِ الثَّانِي (م) (١٢).

وَإِذَا قَبِضَ السَّاعِي الزَّكَاةَ فَرَفَعَهَا فِي مَكَانِهِ وَمَا قَارَبَهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ حَمَلَهُ، وَإِلَّا فَلَا، كَمَا سَبَقَ. وَلِلْسَّاعِي بَيْعُ مَالِ الزَّكَاةِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَغَيْرِهَا لِحَاجَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ، وَصَرَفَهُ فِي الْأَحْظَ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ حَاجَتِهِمْ، حَتَّى فِي إِجَارَةِ مَسْكَنٍ، وَإِنْ بَاعَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَمَصْلَحَةٍ فَذَكَرَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَيُضْمَنُ قِيمَةً مَا تَعَدَّرَ رَدُّهُ. وَقِيلَ: يَصِحُّ، قَدْ مَدَّ بَعْضُهُمْ (م ١٣) (١)، لِمَا رَوَى أَبُو عَيْنٍ فِي الْأَمْوَالِ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ فَسَأَلَ عَنْهَا الْمُصَدِّقَ، فَقَالَ: إِنِّي ارْتَجَعْتُهَا بِإِبِلٍ، فَسَكَتَ».

وَمَعْنَى الرُّجْعَةِ، أَنْ يَبِيعَهَا وَيَشْتَرِيَ بِشَيْءٍ غَيْرِهَا. وَاقْتَصَرَ الشَّيْخُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا خَافَ تَلَفَهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ مُوَضَّعٌ ضَرُورَةً، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَالَ إِلَى الصُّحَّةِ، وَكَذَا جَزَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، كَخَوْفٍ تَلَفٍ وَمُؤَنَةٍ نَقْلٍ، فَإِنْ قَلَّ فِي الصُّحَّةِ وَجْهَانِ، وَإِنْ أَخَّرَ السَّاعِي

(١) (مسألة - ١٢): قوله فيما إذا لم يجد الساعي ثقةً يوكله في قبض ما تأخر وجوبه: (فقال القاضي: يؤخرها إلى العام الثاني).

وقال الأمدي: لرب المال أن يخرجها.

وقال في الكافي: إن لم يعجلها فإمّا أن يوكل من يقبضها منه عند حولها، وإمّا أن يؤخرها إلى الحول الثاني). انتهى.

وأطلقهما ابن تيمية.

قول القاضي هو الصحيح، حيث وجدت تهمة، وهو ظاهر كلامه في الكافي، وقطع به في الرعاية الكبرى.

وقول الأمدي: لم أر من اختاره، وهو قوي إن أطلع على إخراج رب المال.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن باع - يعني: الساعي - لغير حاجة ومصلة، فذكر القاضي: لا يصح، وقيل: يصح، قدمه بعضهم). انتهى.

وأطلقهما ابن تيمية وصاحب الحاوين، وظاهر الشرح إطلاق الخلاف.

أحدهما: لا يصح البيع.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، حيث قيدوا الجواز بما إذا رآه مصلحة.

قال في المغني: له بيعها لمصلحة وكلفة في نقلها أو مرضها أو غيرها.

والقول الثاني: يصح، قدمه في الرعايتين، فقال في آخر الباب: وإن باع شيئاً لغير حاجة ومصلة صح، وقيل: لا، فيضمن قيمة ما تعذر رده. انتهى.

ومال في الكافي إلى الصُّحَّةِ، وهو احتمالٌ للشَّيْخِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَمَالَ إِلَيْهِ.

نَسَمَةُ زَكَاةٍ عِنْدَهُ بِلاَ عَذْرِ، كَأَجْتِمَاعِ الْفُقَرَاءِ أَوْ الزُّكَّاتِ، لَمْ يَجُزْ، وَيَضْمَنُ، لِتَفْرِيطِهِ.
وَكَذَا إِنْ طَالَبَ أَهْلُ الْغَنِيمَةِ بِقَسَمَتِهَا فَأَخَّرَ بِلاَ عَذْرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ الْوَكِيلُ مَالَهُ مُوَكَّلِهِ الَّذِي تَلَفَ يَبْدُو قَبْلَ طَلْبِهِ؛
لَأَنَّ الْمُوَكَّلَ طَلَبَهُ، فَتَرَكَهُ رَضًا بِبَقَائِهِ يَبْدُو، وَلَيْسَ لِلْفُقَرَاءِ طَلَبُ السَّامِيِّ بِمَا يَبْدُو لِيَكُونَ تَرَكُ الطَّلَبِ ذَلِيلَ الرِّضَا بِهِ، ذَكَرَ
ذَلِكَ أَبُو الْمَعَالِي، وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ: إِنْ تَلَفَتْ يَدُ إِمَامٍ أَوْ سَاعٍ بِتَفْرِيطِ ضَمَنِهَا.
وَتَأْخِيرِهَا لِيُخَضَّرَ الْمُسْتَحِقُّ وَيَعْرِفَ قَدْرَ حَاجَتِهِ لَيْسَ بِتَفْرِيطٍ.
وَإِنْ أَخَّرَ الْوَكِيلُ تَفْرِيقَ مَالٍ، فَيَأْتِي فِي آخِرِ الْوَدِيعَةِ أَنَّهُ يَضْمَنُ، فِي الْأَصَحِّ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ، بِخِلَافِ
الإمام، كَذَا قَالُوا.

فصل

مَنْ أَخْرَجَ زَكَاةً فَتَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا الْفَقِيرُ لَزِمَهُ بِذَلِكَ (هـ) كَمَا قَبْلَ الْعَزْلِ، لِعَدَمِ تَعْيِينِهَا بِهِ، بِذَلِيلِ جَوَازِ الْعَوْدِ فِيهَا
إِلَى غَيْرِهَا وَلَمْ يَمْلِكْهَا الْمُسْتَحِقُّ، كَمَالِ مَعْزُولِ لِقَافِ رَبِّ الدِّينِ، بِخِلَافِ الْأَمَانَةِ.
وَلَوْ كَانَ تَعْيِينَ الْمَخْرُجِ إِلَيْهِ ثُمَّ الْمَخْرُجِ، وَالْمَعْزُولِ إِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ مَقْطُوعًا قَدَرُ زَكَاتِهِ إِنْ قُلْنَا بِالسُّقُوطِ بِالتَّلَفِ،
وَفِي سُقُوطِهَا عَنْ الْبَاقِي إِنْ نَقَصَ عَنْ نَصَابِ الْخِلَافِ.
وَشُرْطُهَا لِإِمْلَاقِ الْفَقِيرِ وَإِجْزَائِهَا قَبْضُهُ، وَلَا يَصِحُّ نَصَرُهُ قَبْلَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَأَخْرَجَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِي الْمُعَيَّنَةِ الْمَقْبُولَةِ: كَالْقَبْضَةِ، كَالْهَبَةِ وَصَدَقَةِ الطَّوْعِ، وَالرُّهْنِ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، لِلْأَمْرِ بِهَا
بِلَفْظِ الْإِثْبَاتِ، وَالْآدَاءِ، وَالْأَخْذِ، وَالْإِعْطَاءِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - وَهُوَ مَجْهُولٌ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ الْعَبْدِيِّ - وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ -، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ - وَهُوَ
مُخْتَلَفٌ فِيهِ -، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تَقْبُضَ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٩٦).

وَلَوْ قَالَ الْفَقِيرُ لِرَبِّ الْمَالِ اشْتَرِ لِي بِهَا قُوتًا وَلَمْ يَقْبِضْهُ مِنْهُ لَمْ يَجُزْهُ.
وَلَوْ اشْتَرَاهُ كَانَ لَهُ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ ضَمَانِهِ.

وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ مَنْ أَذْبَحَ لِغَرَمِهِ فِي الصَّدَقَةِ بِدَيْنِهِ عَنْهُ أَوْ صَرَفَهُ أَوْ الْمَضَارَبَةِ

فصل

يَجُوزُ تَعَجُّيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ إِذَا تَمَّ النِّصَابُ، جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ (م) لِقِصَّةِ الْعَبَّاسِ، وَلِأَنَّهُ حَقُّ مَالٍ أَجَلٍ لِمَلِكٍ،
فَجَازَ تَعَجُّيلُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ، كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ وَدِيَّةَ الْخَطَا، نَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا بَأْسَ بِهِ.
زَادَ الْأَنْزَمُ: هُوَ مِثْلُ الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنثِ، وَالظَّهَارِ أَصْلُهُ.

فَظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ فِيهِمَا الْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ، وَالْفَضِيلَةِ.
وَبَدَّ الظَّاهِرُ كَلَامَ الْأَصْحَابِ أَنَّ تَرَكُ التَّعَجُّيلِ أَفْضَلُ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ: تَعَجُّرُ الْمَصْلَحَةِ، وَنَصٌّ فِي الْمَغْنِيِّ أَنَّ تَأْخِيرَ الْكُفَّارَةِ
بَعْدَ الْحِنثِ لَيْسَ بِأَفْضَلَ قَالَ: كَتَعَجُّيلِ الزَّكَاةِ وَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَأَنَّ الْخِلَافَ الْمَخَالَفَ لَا يُوجِبُ تَفْضِيلَ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، كَتَرَكِ
الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ حَكَى رِوَايَتَيْنِ: هَلْ الْجَمْعُ أَفْضَلُ؟ وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: أَنَّهُمَا
سَبَبَانِ فَقَدَّمُ عَلَى أَحَدِهِمَا.

وَفِي كَلَامِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ: شَرْطَانِ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: سَبَبٌ وَشَرْطٌ، وَجَوَازُهُ أَصْحَابُ (م) سِوَى أَشْهَبَ بِالزَّمَنِ
الْيَسِيرِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ (م)، وَكَذَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَقَالَ: كَالشَّهْرِ وَتَحْوِهِ.
وَهَلْ لِيُؤَيَّرَ رَبُّ الْمَالِ أَنْ يَعَجِّلَ زَكَاتَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٤) ^(١)، وَلَا يَصِحُّ التَّعَجُّيلُ قَبْلَ تَمَامِ النِّصَابِ (و) بِلاَ خِلَافٍ

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وهل لولي رب المال أن يعجل زكاته؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، ويختصر ابن تيمية، والحاوي الكبير، والفاوق.

أحدهما: يجوز، فقدمه في تجريد العناية، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب هنا.

تَعْلَمُهُ، قَالَ فِي الْمُنْهِي وَمُنْتَهَى الْعَايَةِ، وَزَادَ: فَيُسْتَرْجِعُ إِنْ أَعْلَمَ الْفَقِيرَ بِالتَّعْجِيلِ، وَإِلَّا كَانَتْ تَطَوُّعًا وَلَمْ يَسْتَرْدْ، وَمَسْوَاءٌ عَجَلُ زَكَاتِهِ أَوْ زَكَاتُ نَصَابٍ، وَيَجُوزُ لِغَائِمِينَ، لِقِصَّةِ الْعَبَّاسِ، وَلَئِنَّ عَجَلَهَا بَعْدَ سَبَبِهَا وَغَنَهُ؛ لَا لِأَنَّهُ حَوْلَهَا لَمْ يَنْعَقِدْ، كَتَنَجِيلِهَا قَبْلَ تَمَامِ نَصَابِهَا.

وَالنَّصَابُ سَبَبُ لِرْكَاتٍ وَاحِدَةٍ لَا لِرْكَاتٍ، لِلإِجْحَافِ بِرَبِّ الْمَالِ، فَعَلَى الْأَوَّلَى: لَا يَجُوزُ لَهُ إِفْلَافَةُ أَغْوَامٍ فَكَثَرَتْ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِيهِ، اقْتِصَارًا عَلَى مَا وَرَدَ.

وَغَنَهُ يَجُوزُ (و هـ ق) لِمَا سَبَقَ وَكَتَقْدِيمِ الْكُفَّارَةِ قَبْلَ مَذِّهِ الْحَشْرِ، بِأَغْوَامٍ وَإِذَا قُلْنَا: يُعَجَّلُ لِغَائِمِينَ فَعَجَّلَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا جَازَ، وَمِنْهَا: لَا يَجُوزُ عَنْهُمَا، وَيَقْطَعُ الْحَوْلَ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّعْجِيلُ بِشَاءٍ وَاحِدَةٍ عَنْ الْحَوْلِ الشَّاهِي وَخَذَهُ؛ لِأَنَّهُ مَا عَجَّلَهُ مِنْهُ لِلْحَوْلِ الشَّاهِي زَالَ مَلَكُهُ عَنْهُ فَتَقَصَّ بِهِ.

وَلَوْ قُلْنَا: يَرْتَجِعُ مَا عَجَّلَهُ؛ لِأَنَّهُ تَجْدِيدُ مَلَكٍ، فَإِنْ مَلَكَ شَيْئًا اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ مِنَ الْكَمَالِ.

وَقِيلَ: إِنْ عَجَّلَ شَاتَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ أَجْزَأَ عَنِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ إِنْ قُلْنَا يَرْجِعُ، وَإِنْ عَجَّلَ وَاحِدَةً مِنْهَا وَأُخْرَى مِنْ غَيْرِهَا جَازَ، جَزَمَ بِهِ فِي مُنْتَهَى الْعَايَةِ، لِأَنَّهُ تَقَصَّ النَّصَابُ بِتَعْجِيلٍ قَدَرُ مَا يَجِبُ عِنْدَ الْحَوْلِ لَا يَمْنَعُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: تُجْزَى وَاحِدَةٌ عَنِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا فَعَجَّلَ زَكَاتَ نَصَابَيْنِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نَصَابٍ أَجْزَأَ عَنِ النَّصَابِ ذَوْنِ الزِّيَادَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش)؛ لِأَنَّهُ عَجَّلَ زَكَاتَ مَالٍ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَلَمْ يَوْجَدْ السَّبَبَ كَمَا فِي النَّصَابِ الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ.

وَغَنَهُ: يُجْزَى عَنِ الزِّيَادَةِ أَيْضًا، لَوْجُودِ سَبَبِ الزَّكَاتِ فِي الْجُمْلَةِ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْهَا اخْتِمَالُ تَخْرِيجِ بَضْمِهِ إِلَى الْأَصْلِ فِي حَوْلِ الْوُجُوبِ، فَكَذَا فِي التَّعْجِيلِ (و هـ) وَصَاحِبِيهِ.

وَلِهَذَا اخْتَارَ فِي الْاِئْتِصَارِ: يُجْزَى عَنِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ النَّصَابِ فَقَطْ.

وَقِيلَ بِهِ إِنْ لَمْ يَتَلَفَّ الْمُسْتَفَادُ نَصَابًا؛ لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ فِي الْوُجُوبِ، وَالْحَوْلُ، كَمَوْجُودٍ، وَإِذَا بَلَغَهُ اسْتَقْلُّ بِالْوُجُوبِ فِي الْجُمْلَةِ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ الْأَصْلَ، وَلَوْ عَجَلَ عَنْ خَمْسِ عَشْرَةَ وَعَنْ نِتَاجِهَا بِنْتُ مَخَاضٍ فَتَجَبَّتْ وَمِثْلُهَا فَلَا شَهْرَ لَا تُجْزَى، وَيَلْزَمُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَ الْمُعْجَلَةُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ١٥) ^(١)، فَإِنْ جَازَ فَأَخَذَهَا ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الْفَقِيرِ جَازَ، وَإِنْ اعْتَدَّ بِهَا قَبْلَ اخْتِلَافِهَا فَلَا؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَلِكِ الْفَقِيرِ، وَلَوْ عَجَلَ مُسِنَّةً عَنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً وَنِتَاجِهَا فَلَا شَهْرَ لَا تُجْزَى عَنْ الْجَمِيعِ، بَلْ عَنْ ثَلَاثِينَ، وَلَيْسَ لَهُ ارْتِجَاعُهَا، وَيُخْرِجُ لِلْعَشْرِ رُبْعَ مُسِنَّةٍ.

وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ ارْتِجَاعِ الْمُسِنَّةِ وَيُخْرِجُهَا أَوْ غَيْرَهَا عَنِ الْجَمِيعِ، وَلَوْ عَجَلَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ، ثُمَّ أَبْدَلَهَا بِمِثْلِهَا، أَوْ تَجَبَّتْ أَرْبَعِينَ مَسْخَلَةً، ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمَاتُ، أَجْزَأَ الْمُعْجَلُ عَنِ الْبَدَلِ، وَالْمُسْخَالِ؛ لِأَنَّهُ تَجْزَى مَعَ بَقَاءِ الْأُمَاتِ عَنِ الْكُلِّ، فَعَنْ أَحَدِهِمَا أَوَّلَى.

= قال ابن تيميم: وهو ظاهر كلامه.

والوجه الثاني: لا يجوز، وهو الصواب، صححه ابن نصر الله في حواشيه، وهو ظاهر كلام جماعة في باب الحجر، حيث قالوا: يجب عليه أن يعمل ما فيه الأخط له في ماله.

قلت: ويحتمل قول ثالث، وهو ما إذا حصل فاقة أو حطت حاجة شديدة فإنه يجوز، والأفلا، وهو أقوى من الوجه الأول، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ولو عجل عن خمس عشرة وعن نتاجها بنت مخاض فتجبت مثلها فلا شهر لا تجزى ويلزمه بنت مخاض، وهل له أن يرتجع المعجلة؟ على وجهين). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تيميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى.

أحدهما: له أن يرتجعها.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: ليس له ذلك.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ وَجْهًا: لَا تُجْزَى؛ لِأَنَّ التَّعْجِيلَ كَانَ لِغَيْرِهَا، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَجَّلَ شَاءَ عَنْ مِثَّةٍ شَاءَ أَوْ تَبِعًا عَنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً ثُمَّ تَبِعَتْ الْأُمُتُ بِمِثْلِهَا وَمَاتَتْ أَجْزَاءُ الْمَعْجَلِ عَنِ النَّسَاجِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ فِي الْحَوْلِ. وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مَعَ بَقَاءِ الْأُمُتِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ تَتَّبَعَتْ يَصْنَفُ الشَّاءُ بِمِثْلِهَا ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُتُ الْأَوَّلَادِ أَجْزَاءَ الْمَعْجَلِ عَنْهُمَا.

وَعَلَى الثَّانِي: تَجِبُ شَاءَ، جَزَمَ بِهِ الشُّنَيْخُ؛ لِأَنَّهُ يَصَابُ لَمْ يُزَكِّهِ، وَجَزَمَ فِي مُتَنَاهَى الْغَايَةِ بِنَصْفِ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ قَسَطُ السُّخَالِ مِنَ الْوَاجِبِ الْمَجْمُوعِ، وَلَمْ يَصِحَّ التَّعْجِيلُ عَنْهَا.

وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَهُوَ أَشْبَهُ بِالْمَذْهَبِ، وَلَوْ تَتَّبَعَتْ يَصْنَفُ الْبَقَرِ بِمِثْلِهَا ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُتُ أَجْزَاءَ الْمَعْجَلِ، جَزَمَ بِهِ الشُّنَيْخُ؛ لِأَنَّ الزُّكَاةَ وَجِبَتْ فِي الْعُجُولِ تَبَعًا لِأُمُتِهَا.

وَجَزَمَ فِي مُتَنَاهَى الْغَايَةِ: عَلَى الثَّانِي يَصْنَفُ تَبِعَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا، قَسَطُهَا مِنَ الْوَاجِبِ، وَلَوْ عَجَّلَ عَنْ أَحَدٍ نَصَابِيهِ وَتَلَفَ لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى الْآخَرِ (ر) كَمَا لَوْ عَجَّلَ شَاءَ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ قَتَلَتْ وَلَهُ أَرْبَعُونَ شَاءً لَمْ تُجْزَ عَنْهَا.

وَفِي تَخْرِيجِ الْقَاضِي: مَنْ لَهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَعُرُوضٌ فَعَجَّلَ عَنْ جَنْسٍ مِنْهَا ثُمَّ تَلَفَ صَرْفَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَمَنْ لَهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، وَقَلْنَا: يُجْزَى التَّعْجِيلُ لِعَامَتَيْنِ، وَعَنِ الزُّبَادَةِ قَبْلَ حُصُولِهَا، فَعَجَّلَ خَمْسِينَ، وَقَالَ: إِنْ رُبِحَتْ أَلْفًا قَبْلَ الْحَوْلِ فَهِيَ عَنْهُمَا، وَإِلَّا كَانَتْ لِلْحَوْلِ الثَّانِي، جَازَ، كَخُرَاجِهِ عَنْ مَالٍ غَائِبٍ إِنْ كَانَ سَالِمًا، وَإِلَّا فَعَنِ الْحَاضِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَخْرُجِ عَنْهُ.

وَمَنْ عَجَّلَ عَنْ أَلْفٍ يَطْنُهَا لَهُ قَبْلَ أَنْ خَمْسَ مِثَّةٍ أَجْزَاءً عَنْ عَامَتَيْنِ.

فَصَلَّ

إِنْ أَخَذَ السَّاعِي فَوْقَ حَقِّهِ اخْتَدَ بِالزُّبَادَةِ مِنْ سَنَةِ ثَانِيَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَسِبُ مَا اخْتَدَا لِلْعَامِلِ مِنَ الزُّكَاةِ أَيْضًا.

وَعَنْهُ: لَا يَعْتَدُ بِذَلِكَ، قَدَّمَ هَذَا الْإِطْلَاقَ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَجَمَعَ الشُّنَيْخُ بَيْنَ الرَّوَاتِبَيْنِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ نَوَى الْمَالِكُ التَّعْجِيلَ اخْتَدَ، وَإِلَّا فَلَا، وَحَمَلَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَحَمَلَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ رَوَايَةَ الْجَوَازِ عَلَى أَنَّ السَّاعِي أَخَذَ الزُّبَادَةَ بَيْنَهُ الزُّكَاةُ إِذَا نَوَى التَّعْجِيلَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِ وَأَخَذَهَا لَمْ يَعْتَدُ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا غَضَبًا قَالَ: وَلَنَا رَوَايَةٌ: إِنْ مَنْ ظَلِمَ فِي خُرَاجِهِ يَحْتَسِبُ مِنَ الْعُشْرِ أَوْ مِنْ خُرَاجٍ آخَرَ، فَهَذَا أَوْلَى.

وَنَقَلَ عَنْهُ حَرْبٌ فِي أَرْضٍ صُلِحَ بِأَخْذِ السُّلْطَانِ مِنْهَا يَصْنَفُ الْغَلَّةَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، قِيلَ لَهُ: فَيُزَكِّي الْمَالِكُ عَمَّا بَقِيَ فِي يَدِهِ؟ قَالَ: يُجْزَى مَا أَخَذَهُ السُّلْطَانُ مِنَ الزُّكَاةِ، يَعْنِي إِذَا نَوَى بِهِ الْمَالِكُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: إِنْ زَادَ فِي الْخَرْصِ هَلْ يَحْتَسِبُ بِالزُّبَادَةِ مِنَ الزُّكَاةِ؟ فِيهِ رَوَاتِبَانِ، قَالَ: وَحَمَلَ الْقَاضِي الْمَسْأَلَةَ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ بَيْنَهُ الْمَالِكِ وَقَتَ الْآخِرِ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَا أَخَذَهُ بِاسْمِ الزُّكَاةِ وَلَوْ فَوْقَ الْوَاجِبِ بِلَا تَأْوِيلٍ اخْتَدَ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَفِي الرُّعَايَةِ: يَعْتَدُ بِمَا أَخَذَ.

وَعَنْهُ: بَوَجْهِ سَائِفٍ.

وَعَنْهُ: لَا، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي آخِرِ فَصْلِ شِرَاءِ الذَّمِيِّ لِأَرْضٍ عَشْرِيَّةٍ، وَقَدَّمَ: لَا يَعْتَدُ بِهِ.

فَصَلَّ

وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ وَبَصَابُهُ نَاقِصٌ قَدَّرَ مَا عَجَّلَهُ أَجْزَاءً، وَكَانَ حَكْمُ مَا عَجَّلَهُ كَالْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ يَسْمُ بِهِ النَّصَابُ؛ لِأَنَّهُ كَمَوْجُودٍ فِي مِلْكِهِ وَقَتَ الْحَوْلِ فِي إِجْزَائِهِ عَنْ مَالِهِ، كَمَا لَوْ عَجَّلَهُ إِلَى السَّاعِي وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ بِيَدِهِ مَعَ زَوَالِ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ ارْتِجَاعَهُ، وَلِلْسَّاعِي صَرْفَهُ بِلَا ضَمَانٍ، بِخِلَافِ زَوَالِ مِلْكِهِ بَيْنَهُ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ: لَا يُجْزَى وَيَكُونُ نَقْلًا وَيَكُونُ كِتَالَفَ (و هـ) فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ مَلَكَ مِثَّةً وَعِشْرِينَ شَاءَ، ثُمَّ تَتَّبَعَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ وَاحِدَةً لِمِثَّةٍ ثَانِيَةٍ، وَعَلَى الثَّانِي لَا، وَلَوْ عَجَّلَ عَنْ ثَلَاثِ مِثَّةٍ دَرَاهِمَ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ لِمِثَّةٍ زَكَاةُ

مائة، درهمان ونصف، ونقله مهنا، وعلى الثاني يلزمه زكاة اثنين وتسعين درهماً ونصف درهم^(١). ولو عجل عن ألف خمسة وعشرين منها ثم ربحت خمسة وعشرين لزمه زكاتها، وعلى الثاني: لا. ولو تغيّر بالمعجل قدر الفرض قدر كذلك.

وعلى الثاني: لا، وإن نتج المال ما يغيّر الفرض^(٢)، كتبيع عن ثلاثين بقرّة، فتتجت عشراً، فقبل: لا يجوز للمعجل عن شيء، لتبين أن الواجب غيره، وهل له استرجاعه؟ فيه وجهان. وقيل: يجوز له عما عجله عنه، ويلزمه للتأخر ربع مسنوّ، لئلا يمتنع المالك من التعجيل غالباً (م ١٦، ١٧)^(٣). وإن عجل عشر الزرع والشمر بعد ظهوره أجزاء، ذكره في الهداية وغيرها؛ لأن ذلك كالنصاب، والإذراك كالحول (و هـ).

وقيل: يجوز بعد ملك الشجر ووضع البذر في الأرض؛ لأنه لم يسق للوجوب إلا مضي الوقت عادة، كالنصاب الحولي، وقد نقل صالح، وابن منصور: للمالك أن يحتسب في العشر بما زاد عليه الساعي لسنة أخرى. وقيل: لا يجوز حتى يشتد الحب ويبدو صلاح الشمر؛ لأنه السبب، اختاره في الانتصار ومُنْتَهَى الغاية (و ش)، وجزم ابن تيميم أن سبب الوجوب بظهور ذلك.

فصل

وإن عجل الزكاة فمات قابضها أو ارتد أو استغنى من غيرها قبل الحول أجزاء، في الأصح (ش) كما لو استغنى منها أو عديمت عند الحول؛ لأنه يعتبر وقت القبض (و).

(١) تنبيه: قوله: (وإذا تم الحول ونصابه ناقص قدر ما عجله أجزاء، وكان حكم ما عجله كالوجود في ملكه يتم به النصاب. وقال أبو حنيفة: لا يجزئ ويكون نفلاً، ويكون كتالف، فعلى الأول لو عجل عن ثلاثمائة درهم خمسة دراهم ثم حال الحول لزمه زكاة مائة، درهمان ونصف، ونقله مهنا، وعلى الثاني يلزمه زكاة اثنين وتسعين درهماً ونصف درهم). انتهى. تابع المصنف المجد في هذا البناء على القول الثاني وهو خطأ، وإنما يلزمه زكاة خمسة وتسعين درهماً لا زكاة اثنين وتسعين درهماً ونصف، كما قال، لأن التعجيل إنما هو خمسة لا غير، فالباقى من غير تعجيل خمسة وتسعون، فيلزمه زكاتها، وهو واضح جداً، فالظاهر أنه سبقة قلم، فلذلك حصل اللحل، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن نتج المال ما يغيّر الفرض).

قال شيخنا: لو قال المصنف: ما يغيّر صفة الفرض كما قال المجد في شرحه، بزيادة لفظه: (صفة) لكان أولى.

(٣) (مسألة ١٦ - ١٧): قوله: (وإن نتج المال ما يغيّر الفرض، كتبيع عن ثلاثين بقرّة، فتتجت عشراً، فقبل: لا يجوز للمعجل عن شيء، لتبين أن الواجب غيره، وهل له استرجاعه؟ فيه وجهان، وقيل: يجوز له استرجاعه، ويلزمه للتأخر ربع مسنوّ، لئلا يمتنع المالك من التعجيل غالباً). انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٦): إذا نتج المال ما يغيّر الفرض، كتعجيل تبيع عن ثلاثين من البقر، فتتجت عشراً، فهل يجوز للمعجل عما عجله، ويلزمه للتأخر ربع مسنوّ؟ أو لا يجوز له عن شيء لتبين أن الواجب غيره؟ أطلق الخلاف، وأطلق المجد في شرحه، وابن تيميم.

أحدهما: لا يجوز عن شيء، لما علّله به المصنف، قدّمه ابن حمدان في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يجوز له عما عجله، ويلزمه للتأخر ربع مسنوّ، وهو أولى، لتحصل فائدة التعجيل.

(المسألة الثانية - ١٧): إذا قلنا: لا يجوز له عما عجله، فهل له استرجاع المعجل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلق المجد في شرحه، وابن تيميم، وابن حمدان.

أحدهما: له استرجاعه.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: ليس له ذلك.

ولِهَذَا لَوْ عَجَّلَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحَقِّهَا، ثُمَّ وَجَبَتْ وَقَدْ اسْتَحَقَّهَا، أَوْ صَرَفَهَا بَعْدَ وَجُوبِهَا بِمُدَّةٍ إِلَى مُسْتَحَقٍّ كَانَ وَقْتُ وَجُوبِهَا غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ، أَجْزَأَتْهُ، وَلَيْتَلَا يَمْتَنِعُ التَّعْجِيلُ، وَكَمَا لَوْ عَجَّلَ الْكَفَّارَةُ بِعَيْتٍ مَا يُجْزَى فَصَارَ عِنْدَ الْوُجُوبِ لَا يُجْزَى. وَإِنْ مَاتَ الْمَالِكُ أَوْ ارْتَدَّ أَوْ تَلَفَ النَّصَابُ أَوْ نَقَصَ؛ فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْمَخْرُجَ غَيْرَ زَكَاةٍ (و) لَا تَقْطَعُ الْوُجُوبَ بِذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ عَجَّلَ وَقَعَتِ الْمَوَاقِعُ وَأَجْزَأَتْ عَنِ الْوَارِثِ. وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَان؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ وَقُوعُ التَّعْجِيلِ قَبْلَ الْحَوْلِ الْمَرْكُوعِ عَنْهُ، فَهُوَ كَتَّعْجِيلِهَا لِحَوْلَيْنِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ التَّعْجِيلَ وَجَدَ مِنْهُ مِنْ نَفْسِهِ مَعَ حَوْلٍ يَلِكُوهُ، لَكِنْ إِنْ قُلْنَا: لَهُ ارْتِبَاعُهَا فَلَهُ فِعْلُهُ، لَيَنْقَطِعَ مِلْكُ الْفَقِيرِ عَنْهَا ثُمَّ يُعِيدُهَا إِلَيْهِ مُعْجَلَةً إِنْ شَاءَ، كَذِبَيْنِ عَلَى فَقِيرٍ لَا يَحْتَسِبُهُ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَوْ اسْتَوْفَاهُ مِنْهُ جَارٌ صَرَفَهَا إِلَيْهِ.

وَإِذَا بَانَ الْمُعْجَلُ غَيْرَ زَكَاةٍ فَوْجْهَان، وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ رَوَاتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: لَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ فِيهِ مُطْلَقًا (و هـ) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: هُوَ الْمَذْهَبُ، لَوْ قُوعِهِ نَفْلًا، بِذَلِيلِ مِلْكِ الْفَقِيرِ لَهَا، وَكَمَلَاةٍ يَنْظُرُ دُخُولَ وَفَيْهَا فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ، قَالَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، قَالَ: كَمَا لَوْ أَذَاعَهَا يَنْظُرُ عَلَيْهَا فَلَمْ تَكُنْ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِيهَا: يَرْجِعُ فِي الْأَصَحِّ، كَمَنْعِهِ عَنِ كَفَّارَةٍ لَمْ تَجِبْ فَلَمْ تَجِبْ.

وَالثَّانِيَةِ: يَمْلِكُ الرَّجُوعُ فِيهِ (و ش) وَذَكَرَهَا فِي الْوَسِيلَةِ أَيْضًا، وَفِي الْخِلَافِ أَوْمًا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ مِنْهَا فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ ثُمَّ عَلِمَ غِنَاهُ يَأْخُذُهَا مِنْهُ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَابْنُ شَهَابٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ (م ١٨).^(١)

وَاحْتِجَّ فِي الْإِنْصَادِ بِرِوَايَةٍ مِنْهَا الْمَذْكُورَةِ، كَمَا لَوْ عَجَّلَ الْأَجْرَةَ ثُمَّ تَلَفَ الْمَاجُورُ، وَالْفَرْقُ وَقُوعُهَا نَفْلًا، بِخِلَافِ الْأَجْرَةِ، وَكَمَا لَوْ كَانَتْ بَيْدَ السَّاعِي عِنْدَ التَّلَفِ فَإِنَّ لَهُ ارْتِبَاعَهَا، بِالْإِتِّفَاقِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْفُصُولِ.

وَكَذًا فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ قَالَ: لِأَنَّ قَبْضَهُ لِلْفَقْرَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ، فَأَمَّا النَّافِلَةُ فَلِرَبِّ الْمَالِ وَيَكُونُ وَكَيْلُهُ فِي إِخْرَاجِهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَلَايَةٌ أَخْذُهَا، وَقَبْضُهُ لِلْمُعْجَلَةِ مَوْقُوفٌ إِنْ بَانَ الْوُجُوبُ، فَيَدُهُ لِلْفَقِيرِ، وَإِلَّا فَيَدُهُ لِلْمَالِكِ، وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ قَطَعَ بِهِ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ: إِنْ كَانَ الدَّافِعُ وَلِيَّ رَبِّ الْمَالِ رَجَعَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ وَدَفَعَ إِلَى السَّاعِي مُطْلَقًا رَجَعَ فِيهَا مَا لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى الْفَقِيرِ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ.

وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ: إِنْ كَانَ الدَّافِعُ لَهَا السَّاعِي رَجَعَ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَعْلَمَ رَبُّ الْمَالِ لِلْسَّاعِي بِالتَّعْجِيلِ وَدَفَعَ إِلَى الْفَقِيرِ رَجَعَ عَلَيْهِ، أَعْلَمَهُ السَّاعِي بِهِ أَمْ لَا.

وَقِيلَ: لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، وَإِنْ دَفَعَ إِلَى الْفَقِيرِ وَأَعْلَمَهُ بِأَنَّهَا زَكَاةٌ مُعْجَلَةٌ رَجَعَ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (وإذا بان المعجل غير زكاة فوجهان، وذكر أبو الحسين روايتين:

إحدهما: لا يملك الرجوع فيه مطلقًا، اختاره أبو بكر وغيره.

قال القاضي وغيره: وهو المذهب، لوقوعه نفلًا.

قال في منتهى الغاية: هو ظاهر المذهب، والثانية يملك الرجوع فيه، ذكرها في الوسيلة أيضًا.

وفي الخلاف: أومًا إليه في رواية منها اختاره ابن حامد، وابن شهاب وأبو الخطاب، انتهى كلام المصنف.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والشرح، والحاوي الكبير، وغيرهم.

أحدهما: لا يرجع، وهو الصحيح.

قال في الرعايتين: لم يرجع، في الأصح، وجزم به في الخلاصة، والوجيز ومنتخب الأدمي، والمنور، وغيرهم، وقدمه في المقنع، والحرر، والحاوي الصغير، وغيرهم.

قال المجد في شرحه: هذا ظاهر المذهب.

قال القاضي وغيره: هذا المذهب، واختاره أبو بكر وغيره، قال في الهداية وغيره: اختاره أبو بكر، والقاضي.

والرواية الثانية: يملك الرجوع، اختاره ابن حامد، وابن شهاب وأبو الخطاب، كما قال المصنف.

وقيل: يرجع وإن لم يعلمه.
وقيل: إن علم أنها زكاة رجع عليه، وإلا فلا، وقيل في الولي أوجه، الثالث يرجع إن علمه، وكذا من دفع إلى الساعي.
وقيل: يرجع إن علمه وكانت يديه، ومتى كان رب المال صادقاً فله الرجوع باطناً، علمه بالتعجيل أو لا، لا ظاهراً، مع الإطلاق؛ لأنه خلاف الظاهر.
وإن اختلفا في ذكر التعجيل صدق الأخذ، عملاً بالأصل، ويخلف، جزم به في المغني ومتن الغاية، وأطلق بغضهم وجهين.

ولو مات وأدعى علم وارثه ففي يمينه على نفي العلم هذا الخلاف.
وقيل: يصدق المالك، وجزم به أبو المعالي؛ لأنه المملك له، فهو كقولك دفعته قرضاً وقال الآخر مية.
ومتى رجع فإن كانت العين باقية أخذها بزيادتها المتصلة لا المنفصلة، لحدوثها في ملك الفقير، كنظائره، وأشار أبو المعالي إلى تردد الأمر بين الزكاة والقرض، فإذا ثبت أنها ليست بزكاة بقي كونها قرضاً.
وقيل: يرجع بالمنفصلة، كرجوع بائع المئسّر المسترد عين ماله بها، وإن نقصت عنده ضمن نقصها كجملتها وأبعاضها، كسبيح ومهر.

وقيل: لا يضمن وإن كانت تالفة ضمن مملهاً أو قيمتها يوم التعجيل، والمراد والله أعلم ما قاله صاحب المحرر: يوم التلف على صفتها يوم التعجيل، لأن ما زاد بعد القبض حدث في ملك الفقير فلا يضمنه، وما نقص يضمنه.
وإن استسلف الساعي الزكاة قبلت يديه لم يضمنها وكانت من ضمان الفقراء، سواء سأله الفقراء ذلك أو سأله رب المال أو لم يسأله أحد؛ لأن له قبضها، كولي التيمم، ولهذا لا يملك المالك العود فيها، وأنها يديه للفقراء أمانة، وله الولاية عليهم، لعدم حصرهم، وكما لو سأله الفقراء قبضها أو قبضها لحاجة صغارهم، وكما بعد الوجوب، وإنما ضمن وكيل قبض مؤجلاً قبل أجله لتعديده، ذكره في الانبصار، ويتوجه تخريج واحتسار، وقدم ابن تيميم: إن تلفت بيد الساعي ضمن من مال الزكاة.

وقيل: لا، وذكر ابن حبيب أن الإمام يدفع إلى الفقير موصفاً من مال الصدقات.
ومذهب (ش): إن قبضها لنفع الفقراء لا بسؤالهم ضماناً؛ لأنهم أهل رشد، وإن كان بسؤال المالك فممن ضمانه، كوكيله، وإن كان بسؤال الغريقين فلا ضمان به وجهان: هل هي من ضمان المالك أو الفقراء؟ وإن لم يتم شرط الوجوب في المعجلة لنقص النصاب أو غيره فمن ضمان المالك؛ لأنه أمانة؛ لأن أمانته للفقراء تختص الواجب.
وتعمد المالك لإتلاف النصاب أو بغضيه بعد التعجيل لا فارقاً من الزكاة كتلفه بخير فعله في الرجوع.
وقيل: لا يرجع.

وقيل: فيما إذا تلف دون الزكاة، للثمة.

فصل

وإن أعطى من ظنه مستحقاً قبان كافراً أو عبداً أو شريكاً لم يجز، في الأشهر (هـ) وجزم به جماعة، وجزم به بغضهم في الكفر، بتقصيره، ولظهوره غالباً، فتسترد في ذلك بزيادة مطلقاً، ذكره أبو المعالي.
وكذا ذكر الأجرى وغيره أنه يستردّها، وكذا إن بان قريباً لا يجوز الدفع إليه، عند أصحابنا، وسوى في الرعاية بينها وبين مسألة الغني، وأطلق روايتين، ونص أحمد: يجزئه، اختاره صاحب المحرر، قال: لخروجها عن ملكه، بخلاف ما إذا صرفتها وكيل المالك إليه وهو فقير فلم يملك لا تجزئ، لعدم خروجها عن ملكه، وإن بان الأخذ غنياً أجزأته، نص عليه.
قال صاحب المحرر: اختاره أصحابنا، للمشفقة، لبقاء ذلك عادة، فلا يملكها الأخذ، لتخريم الأخذ.
وعنه: لا يجزئه، اختاره الأجرى وصاحب المحرر، وغيرهما (و م ش).

كما لو بان عبده، وكحق الأدي، ولبقاء ملكه، لتخريم الأخذ، ويرجع على الغني بها ويقيمها إن تلفت يوم تلفها إذا

عَلِمَ أَنَّهَا زَكَاةٌ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
 قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَا يَلْزَمُ إِذَا دَفَعَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ إِلَى فَقِيرٍ قَبَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ مَقْصِدُهُ فِي الزُّكَاةِ إِنْزَاءُ الدُّمَةِ، وَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ، فَيَمْلِكُ الرُّجُوعُ، وَالسَّبَبُ الَّذِي أَخْرَجَ لِأَجْلِهِ فِي التَّطَوُّعِ الثَّوَابُ، وَلَمْ يَفْتِ، فَلَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ.
 وَسَبَقَ رَوَايَةٌ مُهَنَّا فِي الزُّكَاةِ الْمُعَجَّلَةِ وَكَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ.
 وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَذَكَرَ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ: أَنَّ كُلَّ زَكَاةٍ لَا تُجْزَى أَوْ إِنْ بَانَ الْأَخِيذُ غَنِيًّا فَالْحُكْمُ فِيهِ الرُّجُوعُ كَالْمُعَجَّلَةِ.
 وَإِنْ دَفَعَ الْإِمَامُ أَوْ السَّاعِي الزُّكَاةَ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا فَلَمْ يَكُنْ فَرَوَايَاتُ.
 الثَّالِثَةُ: لَا يَضْمَنُ إِذَا بَانَ غَنِيًّا، وَيَضْمَنُ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ أَشْهُرُ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ: لَا يَضْمَنُ مَعَ الْغَنِيِّ، وَفِي غَيْرِهِ رَوَايَتَانِ.
 وَقَدْ مِمَّ فِي الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى الضَّمَانُ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّفَرُّقَةَ كَذَا قَالَ (م ١٩)، وَكَذَا الْكُفَّارَةُ، وَمَنْ مَلَكَ الرُّجُوعَ مَلَكَهُ وَارِثُهُ.
 وَلَا يَدْفَعُ الزُّكَاةَ إِلَّا إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِهَا، فَلَوْ لَمْ يَظُنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا ثُمَّ بَانَ مِنْهُمْ لَمْ تُجْزَ فُهُ، خِلَافًا لِلْأَصَحِّ لِلْحَنَفِيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا أَصَابَ الْيَقْلَةُ.
 وَيَأْتِي فِي الْفَارَمِينَ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ فِي الزُّكَاةِ تَمْلِيكَ الْمُعْطِي.
 وَسَبَقَ نَحْوُهُ قَبْلَ فُصُولِ التَّعْجِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (وإن دفع الإمام أو الساعي الزكاة إلى من ظنه أهلاً فلم يكن فروايات، الثالثة: لا يضمن إذا بان غنياً، ويضمن في غيره، وهو أشهر، وجزم صاحب المحرر وغيره: لا يضمن مع الغني، وأطلق في غيره روايتين، وقدم في الرعاية الصغرى الضمان ولم يذكر التفارقة، كذا قال). انتهى.

وتبع صاحب الحوايين صاحب الرعاية الصغرى في ذلك، وأطلق الروايات ابن تميم: إحداهن: رواية التفارقة، وهي أنه لا يضمن إذا بان غنياً ويضمن في غيره، وهو الصحيح من المذهب. قال المصنف: هذا أشهر.

قال المجدي في شرحه: لا يضمن مع الغني، وجزم به.
 قال القاضي في المجمود: لا يضمن الإمام إذا بان غنياً، بغير خلاف، وصححه في الأحكام السلطانية.
 والرواية الثانية: يضمن مطلقاً، قدمه في الرعاية الكبرى فقال: وإن ظنه الساعي أو الإمام أهلاً فلم يكن ضمنها، وعنه: لا يضمن، وعنه: إن بان من أخذها غنياً، ولأضمن، وقيل: إن بان غنياً أجزاء ولم يملكها، وعنه: لا تجزى ويرجع بها على الغني إذا علم أنها زكاة، رواية واحدة، وقيل: إن ظنه الإمام فقيراً فبان غنياً لم يضمن، وإن ظنه حراً مسلماً فبان عبداً أو كافراً ضمن. انتهى.
 وذكره الأقوال الثلاثة الأخيرة ليس فيه كبير فائدة، فإن قوله في القول الأول منها: (ولم يملكها) الذي يظهر أن هذا ليس فيه نزاع، وأنه لا يملكها البتة.

وقوله في القول الثاني: (ويرجع بها على الغني إذا علم، رواية واحدة). وهذا أيضاً مما لا نزاع فيه فيما يظهر.

والقول الثالث: من جملة الروايات الثلاث الأول، ولكنه فرق بين الإمام وغيره، والذي يظهر: أنه لا فرق بين الإمام، والساعي، والمسألة فيهما.

فحكايته لهذه الأقوال دليل على أنها غير الروايات الأول، وليس الأمر كذلك، وإنما هي حكايات عبارات الأصحاب، والله أعلم.

فهذه تسع عشرة مسألة قد فتح الله تعالى بتصحيحها.

باب ذكر أصناف أهل الزكاة وما يتعلق بذلك

وَهُمْ ثَمَانِيَةٌ (ع) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠].

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الْأَصْحَابُ: «إِنَّمَا» تُفِيدُ الْحَصْرَ، قَالَ فِي مُتَتَى الْغَايَةِ: وَكَذَلِكَ تَغْرِيفُ الصَّدَقَاتِ بِالْأَلِفِ، وَاللَّامُ يَسْتَفْرِفُهَا كُلُّهَا، فَلَوْ جَازَ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ الثَّمَانِيَةِ لَكَانَ لَهُمْ يَعْضُهَا لَا كُلُّهَا، وَسَبَقَ حُكْمُ الصَّدَقَةِ الْمَطْلُفَةِ فِي كَفَّارَةِ وَطْءِ الْخَائِضِ، وَسَبَلُ شَيْخَانَا عَمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ مَا يَشْتَرِي كِتَابًا يَسْتَعِزُّ فِيهَا فَقَالَ: يَجُوزُ اخْذُهُ مِنْهَا مَا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ مِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ كِتَابِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا بُدَّ لِمَصْلَحَةِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَسَبَقَ أَوَّلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ.

وَصَحَّ عَنْ أَنَسٍ، وَالْحَسَنِ أَنَّهُمَا قَالَا: مَا أُعْطِيتَ مِنَ الْجُسُورِ، وَالطَّرِيقِ فَهِيَ صَدَقَةٌ قَاضِيَةٌ أَيْ مُجَزَّةٌ.

وَمَعْنَاهُ لِمَنْ بِالْجُسُورِ، وَالطَّرِيقِ مِنَ الْعَشَّارِينَ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَقِيمُهُ السُّلْطَانُ لِاخْذِ ذَلِكَ، كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ: لَا يُعْتَدُ بِمَا أَخَذَهُ الْعَاشِرُ (خ) وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ أَنَّهُ مَرَّ بِالْعَاشِرِ فَأَخْفَى كَيْسًا مَعَهُ حَتَّى جَاوَزَهُ، وَكَذَلِكَ فِي كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ وَكِتَابِ صَاحِبِ الزُّهْمِ: مِنَ الْجُسُورِ، وَالطَّرِيقِ، وَلَمْ يَقُولَا: فِي الْجُسُورِ، وَالطَّرِيقِ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ: «فِي»، وَاحْتِجَّ عَلَيْهِمَا بِالْأَيَّةِ، كَذَا قَالَ، وَرَدَّهُ فِي مُتَتَى الْغَايَةِ.

فَالْفَقِيرُ مَنْ وَجَدَ يَسِيرًا مِنْ كِفَايَتِهِ أَوْ لَا (و ش)، وَالْمُسْكِينُ مَنْ وَجَدَ أَكْثَرَهَا أَوْ يَنْصِفُهَا.

وَعَنْهُ: إِنَّهُ فَقِيرٌ، وَالْأَوَّلُ مُسْكِينٌ، وَأَنَّ الْمُسْكِينَ أَشَدُّ حَاجَةً، اخْتَارَهُ ثَعْلَبٌ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِنَا (و ه م)، وَلَيْسَا سِوَاهُ.

(ق)، وَابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْهُمْ.

وَمَنْ مَلَكَ مِنْ غَيْرِ نَقْدٍ مَا لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ فَلَيْسَ بِغَنِيِّ وَلَوْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ لَهُ عَقَارٌ أَوْ صَنِيعَةٌ يَسْتَعِيزُ بِهَا عَشْرَةَ آلَافٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا تَقِيمُهُ يَغْنِي لَا تَكْفِيهِ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَقَالَ

فِيمَنْ لَهُ أُخْتُ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا: يُعْطِيهَا، فَإِنْ كَانَ لَهَا حُلِيٌّ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا فَلَا، قِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الزَّرْعُ

الْقَائِمُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَحْصُدُهُ، أَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَأْخُذُ، قَالَ شَيْخَانَا: وَفِي مَعْنَاهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِقَامَةِ مَوْلَانِهِ وَإِنْ

لَمْ يَنْفِقْهُ بَعَيْنِهِ فِي الْمَوْلَانَةِ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: نَصَّ عَلَى أَنَّ الْحُلِيَّ كَالذَّرَاهِمِ فِي الْمَنْعِ، وَسَبَقَ ذَلِكَ وَمَنْ لَهُ كُتِبَ يَحْتَاجُهَا

لِلْحِفْظِ، وَالْمَطْلَعَةُ أَوَّلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ.

وَقَالَ عِيسَى بْنُ جَعْفَرٍ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ لَهُ الصَّنِيعَةُ يُغْلُ مِنْهَا مَا يَقُوتهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ مِنَ أَوَّلِ السَّنَةِ يَأْخُذُ مِنَ

الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: إِذَا نَفِذْتَ وَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ تَمَامَ كِفَايَتِهِ سَنَةً.

وَعَنْهُ: يَأْخُذُ تَمَامَ كِفَايَتِهِ دَائِمًا بِمَنْجَرٍ أَوْ آلَةٍ صَنِيعَةٍ وَتَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَأْخُذُ مَا يَصْبِرُ بِهِ غَنِيًّا وَإِنْ كَثُرَ (خ) لِلْأَجْرِيِّ

وَشَيْخَانَا، لِمُقَارَنَةِ الْمَانِعِ، كَرِيَادَةِ الْمَدِينِ، وَالْمَكَاتِبِ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِمَا، وَإِنْ مَلَكَ مِنَ النِّقْدِ مَا لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ فَكَغَيْرِهِ، نَقَلَهُ

مُهَنَّأً، وَاخْتَارَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَأَبُو الْحَطَّابِ وَقَالَا: يَأْخُذُ كِفَايَتَهُ دَائِمًا.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا يَأْخُذُ مَنْ مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتَهَا ذَهَبًا وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا، وَيَأْخُذُ مَنْ لَمْ يَمْلِكْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

مُحْتَاجًا^(١)، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (خ).

(١) تنبيه: قوله فيمن ملك ما لا يقوم بكفايته: (ونقل جماعة لا يأخذ من ملك خمسين درهماً أو قيمتها ذهباً وإن كان محتاجاً،

ويأخذ من لم يملكها وإن لم يكن محتاجاً). انتهى.

فقوله في الرواية: (ويأخذ من لم يملكها وإن لم يكن محتاجاً): فيه شيء، إذ قال الأصحاب: لا يأخذ مع عدم الحاجة، بلا خلاف،

وصرح به هنا في المغني، والشرح، وغيرهما.

قال الزركشي: وقد يقال: ظاهر الحرقى أن من له حرقاً ولا يملك خمسين أو من ملك دونها ولا حرقاً له أن له أخذ الزكاة، وإن

كان ذلك يقوم بكفايته، وليس كذلك، إذ من حصلت له الكفاية بصناعة أو غيرها ليس له أخذها، وإن لم يملك شيئاً.

وفي كلام الحرقى إيماء إليه، إذ لفظ الفقير، والمسكين يشعر بالحاجة، ومن له كفاية ليس بمحتاج. انتهى.

قلت: وكلام المصنف في حد المسكين يدل عليه، والله أعلم، ثبت على ذلك شيخنا في حواشيه.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِيُخْبِرَ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ لَمَّا بَانَ لَهُ ضَعْفُهُ رَجَعَ عَنْهُ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ بِاعْتِيَانِهِمْ كَانُوا يَتَجَرَّوْنَ بِالْحَمْسِيِّينَ فَتَقَوْمُ بِكِفَايَتِهِمْ، وَأَجَابَ غَيْرُ ابْنِ شِهَابٍ بِضَعْفِ الْخَبَرِ، ثُمَّ حَمَلَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، فَتَحَرَّمَ الْمَسْأَلَةُ وَلَا يَحْرُمُ الْإِخْذُ. وَحَمَلَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَهُ فِي وَقْتٍ كَانَتْ الْكِفَايَةُ الْغَالِيَةَ فِيهِ بِحَمْسِينَ دِرْهَمًا. وَلِذَلِكَ جَاءَ التَّقْدِيرُ بِأَرْبَعِينَ وَبَحْمَسٍ أَوْاقٍ وَهِيَ مِثْلَانِ. وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْكُلِّ مَا ذَكَرْنَا.

وَهَلْ يُعْتَبَرُ الذَّهَبُ بِقِيَمَةِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَحْدِدْهُ؟ أَوْ يَقْدَرُ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرٍ لِيَتَعَلَّقَ بِالزَّكَاةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١) (١). وَنَصُّ أَحْمَدُ فِيمَنْ مَعَهُ خَمْسُ مِثْقَالٍ وَمِثْقَالٌ عَلَى أَنَّهُ مُؤَجَّلٌ أَوْ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنْ اخْتِلَافِ الزَّكَاةِ بِلُكْثَرِ نَصَابِهَا أَوْ قِيَمَتِهَا فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُهُ فَقَطْ (هـ) أَوْ بِلُكْثَرِ كِفَايَتِهِ (م ش)، وَعِيَالُهُ مِثْلُهُ، فَيَأْخُذُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ خَمْسِينَ أَوْ قَدَّرَ كِفَايَتِهِ، عَلَى الْخِلَافِ.

وَإِنْ أَدْعَاهُمْ قُلْدٌ وَأَعْطَى، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَالْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِدْقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ كَذِبُهُ غَالِيًا. وَتَشْتَقُّ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ لَا سِيَّامًا عَلَى الْغَرِيبِ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ عَقِيلٍ الْبَيِّنَةَ (و ش) عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَإِنْ أَدْعَى الْفَقْرَ مَنْ عَرِفَ غِنَاهُ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُهُودٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِيُخْبِرَ قَبِيصَةً.

وَقِيلَ: يَقْبَلُ بِأَثْنَيْنِ (و) كَذَيْنِ الْأَدْمِيِّ؛ لِأَنَّ خَبَرَ قَبِيصَةٍ فِي حَلِّ الْمَسْأَلَةِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، أَجَابَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ. وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ فِي الْإِعْسَارِ ثَلَاثَةٌ، وَاسْتَحْسَنَهُ شَيْخُنَا؛ لِأَنَّ حَقَّ الْأَدْمِيِّ أَكْثَرُ، وَلِيَخْفَاهُ، فَاسْتَظْهَرَ بِالثَّلَاثِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَلَا يَكْفِي فِي الْإِعْسَارِ شَاهِدٌ وَثَمِينٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ نَظَرٌ، وَمَنْ جَهَلَ حَالَهُ وَقَالَ لَا كَسْبَ لِي وَلَوْ كَانَ جِلْدًا يُخْبِرُهُ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِيْغْنِي وَلَا لِقَوِيْ مُكْتَسِبٍ (هـ م) وَيُعْطِيهِ بِلَا يَمِينٍ (و) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ.

وَإِخْبَارُهُ بِذَلِكَ يُتَوَجَّهُ وَجُوهٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: أَعْطَاهُ بَعْدَ أَنْ يُخْبِرَهُ، وَقَوْلُهُمْ: أَخْبَرَهُ وَأَعْطَاهُ، لِيُعْطِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاحْتِيَاطًا لِلْعِيَادَةِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَفِي السُّؤَالِ الْمَحْتَاجُ وَغَيْرُهُ.

وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّرَجُّعِ، فَلَا تَبْرَأُ الذَّمَّةُ بِالشُّكِّ.

وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠١/١)، وَقَالَ: لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ.

وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٦٥) مِنْ رِوَايَةِ يَعْلَى بْنِ أَبِي يَحْيَى، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَاخْتَلَفَ فِي مَمَاعِ الْحُسَيْنِ. قَالَ فِي الْمُتَقَى: وَهُوَ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ قَوْلِ السَّائِلِ مِنْ غَيْرِ تَخْلِيلٍ وَإِحْسَانِ الظَّنِّ بِهِ وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ بِخَرْفَةٍ، وَإِنْ تَفَرَّغَ قَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ لِلْعِلْمِ وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ.

وَقِيلَ: لِيَعْلَمَ يَلْزَمُهُ أَعْطَى، وَإِنْ تَفَرَّغَ لِلْعِيَادَةِ فَلَا.

وَلَوْ سَأَلَهُ مَنْ ظَاهَرَهُ الْفَقْرَ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا فَأَعْطَاهُ.

فَقِيلَ: يَقْبَلُ قَوْلُ الدَّافِعِ فِي كَوْنِهِ قَرْضًا، كَسْؤَالِهِ مُقَدَّرًا كَعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ونقل جماعة: لا يأخذ من ملك خمسين درهماً أو قيمتها ذهباً

وهل يعتبر الذهب بقيمة الوقت، لأن الشرع لم يحدده؟ أو يقدر بخمسة دنانير لتعلقها بالزكاة؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وقال: ذكرهما القاضي فيما وجدته بخطه على تعليقه.

وأختار في الأحكام السلطانية الوجه الثاني. انتهى.

الوجه الأول: ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: اختاره القاضي في الأحكام السلطانية كما قال المجد.

وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ، كَقَوْلِهِ: شَيْئًا، إِنِّي فَقِيرٌ، ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَبُو الْمَعَالِي (م) (٢) (١).
قَالَ شَيْخُنَا، وَإِعْطَاءُ السُّؤَالِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِنْ صَدَقُوا، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ «لَوْ صَدَقَ لَمَّا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُ» وَقَدْ اسْتَدْلَّ
الإِمَامُ أَحْمَدُ بِهَذَا، وَأَجَابَ بِأَنَّ السَّائِلَ إِذَا قَالَ: أَنَا جَائِعٌ، وَظَهَرَ صِدْقُهُ، وَجِبَ إِطْعَامُهُ.
وَهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» [الذَّارِيَات: ١٩].
وَأِنْ ظَهَرَ كَذِبُهُمْ لَمْ يَجِبْ إِعْطَاؤُهُمْ، وَلَوْ سَأَلُوا مُطْلَقًا لَغَيَّرَ مُعَيَّنٌ لَمْ يَجِبْ إِعْطَاؤُهُمْ وَلَوْ أَقْسَمُوا: لَأَنْ إِبْرَارَ الْقَسَمِ
إِنَّمَا هُوَ إِذَا أَقْسَمَ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا مِنَ الْحَبَرِ هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ: «لَوْ أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ
رَدَّهُمْ» وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْمُسْنَدِ، وَالسُّنَنِ الْأَرَبَةِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ مِثْلُهَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ.
وَإِطْعَامُ الْجَائِعِ وَنَحْوُهُ وَاجِبٌ (ع) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ مِوَى الزَّكَاةِ.
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرَضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطِيبَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ» وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «إِذَا
أُذِيتَ زَكَاةُ مَالِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٨٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦١٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَكْتَنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ» [التَّوْبَةُ: ٣٤] إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزَّكَاةُ
فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ.
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٠٤) تَعْلِيلًا.

وَلِمَالِكٍ (٢٥٦/١) هَذَا الْمَعْنَى، وَكَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ سَعِيدٌ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٠٣، م: ٩٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَا مِنْ صَاحِبٍ كُنْزٍ لَا يُؤْذِي زَكَاتَهُ، وَذَكَرَ عِقَابَهُ.
وَفِيهِمَا (خ: ١٤٠٣) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِهِ «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤْذِ زَكَاتَهُ، وَذَكَرَ عِقَابَهُ وَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: أَنَا مَالِكٌ أَنَا
كُنْزُكَ».

قَالَ الْفَرُطِيُّ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ بَعْدَ آدَاءِ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرْفُ الْمَالِ إِلَيْهَا، قَالَ (م)
يَجِبُ عَلَى النَّاسِ إِذَا سَأَلُوهُمْ وَإِنْ اسْتَفْرَقَ ذَلِكَ أَمْوَالَهُمْ، وَهَذَا (ع) أَيْضًا، قَالَ الْفَرُطِيُّ.
وَإِخْتَارَ الْأَجْرِيُّ: أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا مِوَى الزَّكَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، قَالَ: نَحْنُ مُوَاسَاةُ قُرَابَةِ وَصِلَةِ إِخْوَانِ
وَإِعْطَاءِ سَائِلِ وَإِعَارَةِ مُحْتَاجٍ ذُلُّهَا، وَرُكُوبِ ظَهَرِهَا، وَإِطْرَاقِ فَحْلِهَا وَسَقْيِ مُقْطِعِ خَضَرِ جِلَابِهَا حَتَّى يُرَوَى.
وَمَتَّبَعَ حَدِيثُ جَابِرٍ آخِرَ زَكَاةِ السَّائِمَةِ، فَالْعَمَلُ بِهِ مُقْتَصِرٌ عَلَيْهِ أَوَّلَى.
وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ فِي مَوْضِعٍ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَوَاسَاةُ، وَهَذَا يَنْطَلِقُ فَالِدَةً التَّخْصِصِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبْلَ وَجُوبِ
الزَّكَاةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ إِنْ كَانَتِ الزَّكَاةُ مَكِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ مَدَنِيَّةً.

فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٠٢، م: ٩٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَمِنْ حَقِّهَا حَلِيلُهَا يَوْمَ رُودِهَا».
وَالزَّكَاةُ وَجِبَتْ قَبْلَ إِسْلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسِتِّينَ، بَلَا شَكٍّ، وَهَذَا أَحْصَى مِنْ حَدِيثِهِ إِنْ صَحَّ: «إِذَا أُذِيتَ زَكَاةُ مَالِكَ فَقَدْ
قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَمَتَّبَعَ كَلَامَ الْقَاضِي فِي زَكَاةِ الْحَلِيِّ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ الْمَالِكِيُّ: أَنَّ الْجُمْهُورَ قَالُوا: إِنَّ الْحَقَّ فِي الْآيَةِ الْمَرَادُ بِِ الزَّكَاةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ مِوَى
الزَّكَاةِ، وَمَا جَاءَ غَيْرُهُ عَلَى النَّذْبِ، وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.
وَقِيلَ: هِيَ مُنْشُوخَةٌ.

قَالَ: وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّغْبِيُّ، وَالْحَسَنُ وَطَاوُوسٌ وَعَطَاءٌ وَمَسْرُوقٌ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ، وَأَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا
مِوَى الزَّكَاةِ، مِنْ فَكِّ الْأَسِيرِ وَإِطْعَامِ الْمُسْتَظَرِّ، وَالْمَوَاسَاةِ فِي الْعُسْرِ وَصِلَةِ الْقُرَابَةِ، كَذَا قَالَ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ،

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ولو سأل من ظاهره الفقر أن يعطيه شيئاً فاعطاه فقيل: يقبل قول الدافع في كونه قرضاً، كسواله مقدراً
كعشرة دراهم، وقيل: لا يقبل، كقوله شيئاً، إِنِّي فَقِيرٌ، ذكر هذه المسألة أبو المعالي). انتهى.
قلت: ظاهر كلام الأصحاب قبول قول الدافع.

وهذا عجب، وهو غريب.

ولو جهل حال السائل، فالأصل عدم الوجوب.

قال في الفتون في قوله عليه السلام: «كَيَّانَ» لِمَنْ خَلَفَ دِيَارَيْنِ.

قال: لعل ذلك إلى مَنْ كَانَ يَظْهَرُ الشَّجَرَةُ، وَالْفَقْرُ بِحَالِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ لِمَكَانِ التَّزْوِيرِ لَا لِتَحْرِيمِ الْأَذْخَارِ، وَلَعَلَّ مُرَادَ ابْنِ عَقِيلٍ: أَظْهَرَ ذَلِكَ لِيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَوْ لِيُطْعَمَ وَتَحْوَهُ.

فصل

مَنْ أَيْبَحَ لَهُ أَخَذُ شَيْءٍ أَيْبَحَ لَهُ سُؤَالُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ (وم ش).

فالغنى في باب الزكاة نوعان: نوع يوجبها، ونوع يمنعها؛ لأنه عليه السلام لم يكثر على السؤال إذا كانوا من أهلها، وللكثرة التأذي بتكرار السؤال.

وعنه: يحرم السؤال لا الأخذ على مَنْ لَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ غَدَاءٌ وَعِشَاءٌ، ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (وهـ) فَيَكُونُ غِنًى ثَالِثًا يُنْعَمُ السُّؤَالُ.

وعنه: غداء أو عشاء، لاختلاف لفظ الخبر.

وعنه: خَمْسُونَ دِرْهَمًا، لِخَيْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، ذَكَرَ هَلِو الرُّوَابِاتِ الْخَلَّالَ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُنْهَاجِ: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَجِدُ مَنْ يَسْأَلُهُ كُلَّ يَوْمٍ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَسْأَلَ أَكْثَرَ مِنْ قُوَّةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَإِنْ خَافَ أَنْ لَا يَجِدَ مَنْ يُعْطِيهِ أَوْ خَافَ أَنْ يَعْجِزَ عَنْ السُّؤَالِ أَيْبَحَ لَهُ السُّؤَالُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ أَنْ يَسْأَلَ فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ لِسِتِّهِ، وَعَلَى هَذَا يَنْزِلُ الْحَدِيثُ فِي الْغِنَى بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا، فَإِنَّهَا تَكْفِي الْمُنْفَرِدَ الْمُتَقَصِدَ لِسِتِّهِ.

وفي الرعاية رواية: تُحْرَمُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى مَنْ لَهُ أَخَذُ الصَّدَقَةِ مُطْلَقًا، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: اتَّفَقُوا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ قَوِيٍّ عَلَى الْكَسْبِ أَوْ غِنًى إِلَّا مَنْ تَحْمَلُ حَمَالَةً أَوْ سَالَكٌ سُلْطَانًا أَوْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا كَانَ أَقْلَ مِنْ وَقْدَارِ قُوَّةِ الْيَوْمِ فَلَيْسَ غِنًى، كَذَا قَالَ.

نَقَلَ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الرَّجُلِ لَهُ الْإِخْ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَيَرَى عِنْدَهُ الشَّيْءَ يُعْجِبُهُ يَقُولُ: هَبْ هَذَا لِي، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ يَجْرِي بَيْنَهُمَا.

ولعلَّ المسؤول يجب أن يسأله أخوه ذلك، قال: أكره المسألة كلها، ولم يَرُخَّصْ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ يَسْأَلُ الْآبَ، وَالْوَلَدَ إِيسَرُ، وَذَلِكَ: «أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَمَسَّأَلَتْهُ.

وإن اشترى شيئًا وقال: قد أخذته بكذا فهب لي فيه كذا، فنقل محمد بن الحكم: لا تُعْجِبُنِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا لثَلَاثٍ: وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْحَاجَةَ فَيَسْتَوْهَبُ عَلَيْهَا: لَا يُعْجِبُنِي.

ومسألة محمد بن موسى ربما اشترت الشيء، وأقول له: أُرْجِحْ لِي، فَقَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَا تُعْجِبُنِي، وَنَقَلَ حَرْبٌ: إِنْ اسْتَوْضَعَهُ أَوْ اسْتَوْهَبَهُ لَا يَجُوزُ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَكْرَهُ.

قال القاضي: كرهه أحمد وإن كان يلحق بالبيع؛ لأنه في معنى المسألة من جهة أنه لا يلزمه بدل ما سأل، واختار صاحب المحرر: لا يكره؛ لأنه لا يلزم السائل إفضاء العقد بدونها، فيصير ثمنًا لا هبة.

وسؤال الشيء اليسير كشسح الثعل أو الخداء هل هو كغيره في المنع أم يَرُخَّصُ فِيهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٣) (١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وسؤال الشيء اليسير كشسح الثعل أو الخداء هل هو كغيره في المنع أم يَرُخَّصُ فِيهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ). انتهى.

إحداهما: يَرُخَّصُ فِيهِ.

قلت: وهو الصواب؛ لأنَّ العادة جارية بذلك.

والرواية الثانية: يمنع من طلبه كغيره.

وهي بعيدة فيما يظهر.

وَلَا بَأْسَ بِمَسْأَلَةِ شَرْبِ الْمَاءِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّ بِغُلُوِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ فِي الْعَطْشَانِ لَا يَسْتَنْفِي: يَكُونُ أَحْمَقُ.
وَلَا بَأْسَ بِالْأَسْتِغَارَةِ، وَالْأَفْتِرَاضِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، قَالَ الْأَجْرِيُّ: يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ حِلَّ الْمَسْأَلَةِ وَمَتَى تَحِلُّ، وَمَا قَالَهُ مَعْنَى
قَوْلِ أَحْمَدَ فِي أَنْ تَعْلَمَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ لِيُدْرِي قَرَضَ.

وَمَعْنَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ السَّابِقِ فِي آخِرِ الْإِمَامَةِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمَ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُ جَوَازَهُ، قَالَ الْأَجْرِيُّ: وَلَمَّا عَلِمَ
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَسْأَلَةَ ذَلِكَ السَّائِلِ كَانَتْ اسْتِثْنَاءً كَانَ عِنْدَهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ فَتَنَزَّ ذَلِكَ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، وَالْمَرَادُ: لِأَنَّهُ
لَا يَعْرِفُ أَرْبَابَهُ فَيُضَرَفُ فِي الْمَصَالِحِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُنَهَاجِ: وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخْطَأَ حَيَاءً لَمْ يَجْزِ الْإِخْذَ وَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ، فَذَلِكَ أَنَّ
الْمَلِكَ لَا يَنْتَقِلُ، وَغُسُومُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ، وَلَمَّا خِلَافٌ فِي بَيْعِ الْهَازِلِ، وَهَذَا أَوْلَى أَوْ مِثْلُهُ، وَقَدْ «أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ السُّؤَالِ
مَنْ لَا يُرِيدُ إِعْطَاءَهُ».

وَعَدَمُ الْبَرَكَةِ فِيهِ لَا تَمْنَعُ نَقْلَ الْمَلِكِ، كَأَخْذِهِ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ، كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٣٢، م: ٩٨٤) مِنْ حَدِيثِ
حَكِيمٍ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مِرَارًا، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصْرَةٌ خُلُوءٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ بِوَرَكٍ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ
أَخَذَ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ» وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنْ طَيَّبَ النَّفْسَ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ
الدَّافِعِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مِنَ الْإِخْذِ وَفِي كَشْفِ الْمَشْكِلِ: عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ قَالَ: مَا جَاءَ بِمَسْأَلَتِكَ فَإِنَّكَ اكْتَسَبْتَ فِيهِ السُّؤَالَ، وَلَعَلَّ
الْمُسْأُولَ اسْتَحْيَى أَوْ خَافَ رَدُّكَ.

وَلَا خَيْرَ فِي مَالٍ خَرَجَ لَا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ.
وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ السَّرِّ الْمَصُونِ: أَنَّ الشُّبْلِيَّ طَلَبَ شَيْئًا مِنْ بَعْضِ أَرْبَابِ الدُّنْيَا، فَقَالَ لَهُ: يَا شُبْلِي،
أَطْلُبْ مِنَ اللَّهِ، فَقَالَ: أَنَا أَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ الْآخِرَةَ، وَأَطْلُبُ الدُّنْيَا مِنْ خَاسِسٍ مِثْلِكَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ يَاقَةَ دِينَارٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ:
إِنْ كَانَ بَعَثَ إِلَيْهِ اتِّقَاءَ ذِمَّتِهِ فَقَدْ أَكَلَ الشُّبْلِيُّ الْحَرَامَ.

وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ النُّظْمِ الْقَوْلَ بِتَحْرِيمِ الْجُلُوسِ عِنْدَ مَنْ يَتَحَدَّثُ سِرًّا، قَالَ: وَتُكْرَهُ إِنْ كَانَ إِذْنُهُ اسْتِحْيَاءً، وَعَنْ مُعَاوِيَةَ
مَرْفُوعًا «إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ فَمَنْ أَعْطَيْتَهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ فَيَبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطَيْتَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَتَسَرَّوْا كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا
يَشْبَعُ».

وَفِي لَفْظٍ: «لَا تُلْجِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجُ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهِ فَيَبَارَكَ لَهُ
فِيمَا أَعْطَيْتَهُ».

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٠٣٧).

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُحَرَّمَةِ مَعَ ذِكْرِهِمْ مَا سَبَقَ مِنْ إِشْرَافِ النَّفْسِ عَلَى ظَاهِرِهِ، مَعَ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ
فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَقَدْ يُخْتَمَلُ ذَلِكَ، وَلَا مُنَافَاةَ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُبَاحَةِ.

«وُكْرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَثْرَةَ الْمَسْأَلَةِ مَعَ إِمْكَانِ الصَّبْرِ، وَالتَّعَفُّفِ»، فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِعَدَمِ الْبَرَكَةِ، كَمَا إِشْرَافِ النَّفْسِ، وَيُؤَيِّدُ
هَذَا أَنَّ ظَاهِرَ الْحَبْرِ نَقْلَ الْمَلِكِ، وَلَا يَنْتَقِلُ مَعَ تَحْرِيمِ الْمَسْأَلَةِ، عَلَى مَا بَأْتِيَ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «فَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِحَقِّهِ فَيَبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمَنْعُهُ كَمَنْعِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا
يَشْبَعُ».

وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصْرَةٌ خُلُوءٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ فَيَنْفَعُ الْمُعْتُونَ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ
كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ» وَفِي لَفْظٍ «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصْرَةٌ خُلُوءٌ، وَيَعْمُ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أَعْطَى مِنْهُ الْمُسْكِنِينَ، وَالْيَتِيمَ،
وَابْنَ السَّبِيلِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٩٢١، م: ١٠٢٥).

وَيُتَوَجَّهُ عُذُولُ مَنْ أَيْبَحَ لَهُ السُّؤَالُ إِلَى رَفْعِ قِصَّةٍ أَوْ مُرَاسَلَةٍ.

قَالَ مَطْرَفُ بْنُ الشَّخِيرِ فِيمَنْ لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ: لِيَرْفَعَهَا فِي رُفْعَةٍ وَلَا يُوَاجِهَنِي بِهَا؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَرَى فِي وَجْهِ أَحَدِكُمْ ذَلِكَ الْمَسْأَلَةَ.

وَكَذَا رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ بْنِ بَرْمَكٍ وَتَمَثَّلَ فَقَالَ:

مَا أَغْتَاضَ بِأَذُلِّ وَجْهِهِ بِسْؤَالِهِ عَوْضًا وَلَوْ نَالَ الْغِنَى بِسْؤَالِ
وَإِذَا بُلِيَّتْ بِبَذْلِ وَجْهِكَ سَائِلًا فَأَبْذَلُهُ لِلْمُتَكَّرِمِ الْبِفَضَالِ
وَإِذَا السُّؤَالُ مَعَ النَّوَالِ وَرَزْنِهِ رَجَحَ السُّؤَالُ وَخَفَّ كُلُّ نَوَالِ

وَمَا جَاءَهُ مِنْ مَالٍ بِلَا مَسْأَلَةٍ وَلَا اسْتِشْرَافٍ نَفْسٍ وَجِبَ أَخْذُهُ، نَقَلَ الْأَنْزَمِيُّ: عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَهُ، يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْهُ» وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَهُ إِنْ كَانَ يَصْبِقُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ.

وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَيْضًا هَذَا الْحَبْرَ وَقَالَ: هَذَا إِذَا كَانَ مِنْ مَالٍ طَيِّبٍ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: أَخَافُ أَنْ يَصْبِقَ عَلَيْهِ رَدُّهُ، وَقَالَهُ فِي التَّنْبِيهِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ.

وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ عَنْ غَيْرِ اسْتِشْرَافٍ أَنْ يَرُدَّ أَوْ يَأْخُذَ، هُوَ بِالْحَيَارِ، كَذَا تَرَجَمَ الْخَلَّالُ أَنَّ الْقَبُولَ مَبَاحٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِشْرَافٍ.

وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ رَدُّ ذَلِكَ وَقَالَ: دَعْنَا نَكُونُ أَعْرَاءَ، وَرَدَّ فِي رِوَايَةِ الْمُرُوذِيِّ فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقُ: أَيُّ شَيْءٍ تَكُونُ الْحُجَّةُ وَكَيْفَ يَجُوزُ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ يَجُوزُ إِذَا تَعَوَّدَ لَمْ يَصْبِرْ عَنْهُ.

وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ فِي كِرَامَةِ الرُّدِّ رِوَايَتَيْنِ، وَعَلَّلَ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ بِمَا فِي رِوَايَةِ الْمُرُوذِيِّ، وَكَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ رِوَايَةَ بِجَوَازِ الرُّدِّ وَقَالَ: قَدْ بَيَّنَّ الْعِلَّةُ فِي جَوَازِ الرُّدِّ وَأَنَّ عَلَى هَذَا تَحْمُلُ النُّصُوصُ الْمَذْكُورَةَ لِلْوُجُوبِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَنَاهِجِ أَنَّهُ لَا يَأْخُذَهُ إِلَّا مَعَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ إِذَا سَلِمَ مِنَ الشُّبْهَةِ وَالْأَقَاتِ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَخْذُهُ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ سَلَامَتِهِ مِنَ الشُّبْهَةِ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَلَا يَجِبُ قَبُولُ الْمَكْرُوهِ، وَهَذَا مَعْنَى الْمُتَقُولِ عَنْ أَحْمَدَ فِي جَائِزَةِ السُّلْطَانِ، مَعَ قَوْلِهِ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ صِلَةِ الْإِخْوَانِ.

وظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِ وَاجِدٍ: يَجِبُ مَا لَمْ يَحْرُمْ، وَقَالَهُ ابْنُ حَزَمٍ الظَّاهِرِيُّ، قَالَ: لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي وَجُوبِ النَّصِيحَةِ، فَإِنْ طَابَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَبْقَاهُ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِهِ فَيُوجِرْ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ثُمَّ مِنَ الْجَهْلِ اسْتِشْهَالُ الْمَرْءِ أَخْذَ مَا لَزِمَ فِي يَسَعٍ أَوْ أَجْرَةٍ ثُمَّ يَتَجَنَّبُهُ إِذَا أُعْطِيَ إِيَّاهُ طَيِّبٌ نَفْسٍ، ثُمَّ احْتَجَّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» قَالَ: وَكَانَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ لَا يَرُدُّانَ مَا أُعْطِيَ.

وظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا أَنَّ جَائِزَةَ السُّلْطَانِ كَغَيْرِهِ، وَخُصُولُ الْخِلَافِ فِيهَا، وَتَشْدِيدُ أَحْمَدَ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ.

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: يُسْتَحَبُّ الْقَبُولُ فِي غَيْرِ عَطِيَّةِ السُّلْطَانِ وَأَمَّا عَطِيَّةُ السُّلْطَانِ فَحَرَمُهَا قَوْمٌ، وَأَبَاحُهَا قَوْمٌ، وَكَرَهَهَا قَوْمٌ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ إِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ فِيمَا فِي يَدِ السُّلْطَانِ حَرَمَتْ، وَإِلَّا أُبِيحَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَابِضِ مَانِعٌ مِنَ الْاسْتِخْفَاقِ، وَأَوْجِبَتْ طَائِفَةٌ الْأَخْذَ مِنَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ، وَاسْتَحَبَّهُ آخَرُونَ فِي عَطِيَّةِ السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَأِنْ اسْتَشْرَفَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ بِأَنْ قَالَ: سَيَبْعَثُ لِي فَلَانٌ أَوْ لَعَلَّهُ يَبْعَثُ لِي وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ أَوْ تَعَرَّضْ بِقَلْبِهِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ فَقَتَلَ جَمَاعَةٌ: لَا بَأْسَ بِالرُّدِّ.

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَانَتْهُ اخْتَارَ الرُّدَّ، وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ رَدُّهَا، وَقَالَ لَهُ الْأَنْزَمِيُّ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ كَمَا يَرُدُّ الْمَسْأَلَةُ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ، وَسَأَلَهُ جَعْفَرُ: يَحْرُمُ أَخْذُهُ؟ قَالَ: لَا.

وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: لَا يَأْخُذَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: هَذَا لِلْاسْتِحْبَابِ، وَكَذَا ذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَنَّهُ لَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ، لِعَدَمِ الْمَسْأَلَةِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَكْرَهُ أَخْذَهُ.

وَقِيلَ: رَدُّهُ أَوَّلَى (م ٤) (١).

وَقَدْ ذَلَّتْ رَوَايَةُ الْأَثَرِمْ وَكَلَامُ أَبِي الْحُسَيْنِ، وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ يَحْرَمُ بِالمَسْأَلَةِ، لِتَحْرِيمِ سَبَبِهِ وَهُوَ السُّؤَالُ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَهُمْ رَجْعَةٌ ضَعِيفٌ: لَا يَحْرَمَانِ، قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: بِشَرْطِ أَنْ لَا يَذَلَّ وَلَا يُلْحَقَ وَلَا يُؤْذَى الْمَسْئُولُ، وَإِلَّا حُرِّمَ اتِّفَاقًا.

وَإِنْ سَأَلَ لِرَجُلٍ مُحْتَاجٌ فِي صَدَقَةٍ أَوْ حِجٍّ أَوْ غَزْوٍ، فَتَقَلَّ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَكَلَّمَ لِنَفْسِهِ فَكَيْفَ لِغَيْرِهِ؟ التَّعْرِيزُ أَعْجَبَ إِلَيَّ، وَتَقَلَّ الْمُرُودِيُّ وَجَمَاعَةٌ لَا، وَلَكِنْ يُعْرَضُ.

كَمْ ذَكَرَ حَدِيثَ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَحَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَسْأَلْ، زَادَ فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ: رَبُّمَا سَأَلَ رَجُلًا فَمَنْعَهُ فَيَكُونُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ، وَتَقَلَّ الْمُرُودِيُّ أَنَّهُ قَالَ لِسَائِلٍ: لَيْسَ هَذَا عَلَيْكَ. وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ، وَتَقَلَّ حَرْبٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: هَلْ يَكْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لِلْمُحْتَاجِ أَمْ لَا؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ (م ٥) (٢). وَمَنْ أَعْطِيَ شَيْئًا لِيُفَرِّقَهُ فَهَلِ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ أَوْ عَدَمَهُ؟ حَسَنَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَدَمَ الْأَخْذِ، فِي رَوَايَةٍ، وَأَخَذَهُ هُوَ وَفَرَّقَ، فِي رَوَايَةٍ (م ٦) (٣).

فَصْلٌ

وَمَنْ سَأَلَ غَيْرَهُ الدُّعَاءَ لِنَفْسِهِ أَوْ نَفْعِهِمَا أَثِيبَ، وَإِنْ قَصَدَ نَفْعَ نَفْسِهِ فَقَطَّ نَهَى عَنْهُ، كَالْمَالِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ لَا يَأْتُمُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا. وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ خِلَافُهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ، وَيَأْتِي قَوْلُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: كَانُوا يَفْتَنِمُونَ أَدْعِيَةَ الْحَاجِّ قَبْلَ أَنْ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن استشرت نفسه إلى الأخذ بأن قال: سيعث لي فلان أو لعله يبعث لي وإن لم يتعرض أو تعرض بقلبه عسى أن يفعل نص على ذلك أحمد فنقل جماعة لا بأس بالرّد).

زاد أبو داود: وكأنه اختار الرّد، ونقل المروديّ ردّها.

وقال له الأثرم: فليس عليه أن يرده كما يرده المسألة؟

قال: ليس عليه، وسأله جعفر: يجرم أخذه؟ قال: لا، ونقل إسحاق بن إبراهيم: لا يأخذه.

قال صاحب المحرر: هذا للاستحباب، وكذا ذكر أبو الحسين أنه لا تختلف الرواية أنه لا يجرم، لعدم المسألة.

وفي الرعاية: يكره أخذه، وقيل: رده أولى). انتهى كلام المصنف.

قلت: قواعد الإمام أحمد وما عرف من عاداته وفعله مع الناس كراهة قبول ذلك -والله أعلم- وهو الصواب.

وقول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه يدل على ذلك، وقدم المجد في شرحه أن له الرّد، والقبول مباح، وحمل ما ورد عن الإمام أحمد

من منع الأخذ على الاستحباب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن سأل لرجل محتاج في صدقة أو حج أو غزو، فتقل محمد بن داود: لا يعجبني أن يتكلم لنفسه

فكيف لغيره؟ التعريض أعجب إليّ، ونقل المروديّ وجماعة: لا، ولكن يعرض.

وقال صاحب المحرر: هل يكره أن يسأل للمحتاج أم لا؟ على روايتين). انتهى كلامهما:

إحداهما: لا يكره.

قلت: الصواب إن علم حاجة من طلب لأجله أو غلب على ظنه ذلك لم يكره السؤال له، والتعريض لا يكفي، خصوصًا في هذه

الأزمة، لا سيما إن كان المحتاج لا يقدر على الطلب من الحياء أو غيره، والله أعلم.

والرواية الثانية: يكره ولكن يعرض.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (ومن أعطى شيئًا ليفرقه، فهل الأولى أخذه أم عدمه؟ حسن أحمد عدم الأخذ، في رواية، وأخذ هو

وفرق في رواية). انتهى.

قلت: طريقة الإمام أحمد في أغلب أحواله عدم الأخذ، ولكن في هذه الأزمة إن كان يحصل بالأخذ إعطاء من يستحق من لا

يحصل له ذلك بعدم أخذه توجه رجحان الأخذ، والله أعلم.

يَتَلَطَّخُوا بِالذُّنُوبِ.

وفي «الصحيحين» (خ: ١٨٨١، م: ٦٦٠): «أَنْ أُمَّ أُنْسٍ قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ، قَالَ: فَدَعَا لِي بِكُلِّ خَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ آخِرِهِ اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَالِهِ وَوَلَدَهُ وَبَارَكَ لَهُ فِيهِ».

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ طَلَبُ الدُّعَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَجَوَازُ الدُّعَاءِ بِكَثْرَةِ الْمَالِ، وَالْوَلَدِ مَعَ الْبَرَكَةِ فِيهِمَا.

وفي مُسْلِمٍ (٢٥٤٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عَنْ أُوَيْسِ الْقُرْنِيِّ فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

وَلَهُ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ لِعُمَرَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ».

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ اسْتِحْبَابُ طَلَبِ الدُّعَاءِ، وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا فِي الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ، لَا بَأْسَ بِطَلَبِ الدُّعَاءِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، لَكِنْ أَهْلُ الْفَضْلِ يَنْوُونَ بِذَلِكَ أَنْ

الَّذِي يَطْلُبُونَ مِنْهُ الدُّعَاءَ إِذَا دَعَا لَهُمْ كَانَ لَهُ مِنَ الْإِجْرِ عَلَى دُعَائِهِ لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَجْرِ لَوْ دَعَا لِنَفْسِهِ وَحْدَهُمَا.

ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ مَلَكًا كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِدَعْوَةٍ، قَالَ الْمَلِكُ الْمَوْكَلُ بِهِ آمِينَ وَلَكَ بِعِشَلٍ».

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا عَلِيُّ، عُمْ، فَإِنْ فَضَلَ الْعُمُومُ عَلَى الْخُصُوصِ كَفَضْلِ السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْضِ».

وَقَوْلُهُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَنْسَ يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ».

قَالَ: وَمَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يَسْأَلُونَهُ الدُّعَاءَ لَهُمْ.

فصل

الثالث: العامل عليها:

كَالْجَاهِي، وَالْكَاتِبِ، وَالْقَاسِمِ، وَالْحَافِظِ، وَالْكَيَالِ، وَالْوَزَانَ، وَالْعَدَاوِ وَمَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهَا، وَقِيلَ لَأَخْمَدَ فِي

رِوَايَةِ الْمُروُفِيِّ: الْكِتَابَةُ مِنَ الْعَامِلِينَ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ، وَأَجْرُهُ كَيْلُ الزَّكَاةِ وَوَزْنُهَا وَمُؤَنَةٌ دَفْعُهَا عَلَى الْمَالِكِ.

وَيَشْتَرِطُ كَوْنُ الْعَامِلِ مَكْلَفًا (و) أَمِينًا (و) وَكَذَا إِسْلَامُهُ، فِي رِوَايَةِ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و)، لِأَنَّهَا وَلايَةٌ، وَلاشْتِرَاطُ

الْأَمَانَةِ، فَاشْتَبَهَ الشَّهَادَةَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَمِينٍ، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَأْمَنُوهُمْ وَقَدْ خَوَّنَهُمُ اللَّهُ.

وَعَنْهُ: لَا يَشْتَرِطُ إِسْلَامُهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (م ٧) (١).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ويشترط كون العامل مكلفًا أمينًا، وكذا إسلامه في رواية، اختاره جماعة).

وعنه: لا يشترط إسلامه، اختاره الأكثر. انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والتلخيص، والبلغة، وشرح المجد، ومختصر ابن تيميم، والزركشي، وغيرهم.

قال في الرعاية: وفي الكافر وقيل الذمي روايتان:

إحداهما: يشترط إسلامه، وهو الصحيح اختاره القاضي، قاله في الهداية وغيره.

قال الزركشي: أظنه في المجرد، واختاره الشيخ الموفق، والمجد، والشارح، والنظام، وغيرهم.

قال ابن منجنا في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في المقتنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوئين، والفائق، وغيرهم.

وجزم به في الإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس ونهاية ابن رزين، والمنور، ومختب الأدي، وغيرهم، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يشترط إسلامه.

قال المجد في شرحه وتبعه المصنف اختاره الأكثر. انتهى.

قلت: منهم القاضي في التعليق، والجامع الصغير، وجزم به الحرق، وصاحب الفصول، والتذكرة، والمبهي، وعقود ابن البناء، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة وشرح ابن رزين وإدراك الغاية ونظم المفردات، وغيرهم.

وقال القاضي في الأحكام السلطانية: يجوز أن يكون الكافر عاملاً في زكاة خاصة عرف قدرها، وإلا فلا. انتهى.

تنبيه: بنى بعض الأصحاب الخلاف هنا على ما يأخذه العامل: إن قلنا ما يأخذه أجره لم يشترط إسلامه، وإن قلنا هو زكاة اشترط إسلامه.

والصحيح من المذهب المنصوص عن الإمام أحمد: أن ما يأخذه أجره.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: وَلِهَذَا يَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَهُ الْوَصِيُّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ بَيْعًا وَابْتِيعًا، كَذَا قَالَا، وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ الرَّهْنِ، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنَّمَا هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ وَكَالَةٌ، بِذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَلَّى لَمْ يَأْخُذْ بِحَقِّ عِمَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ السَّاحِبُ بِحَقِّ جِبَاتِيهِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْ هَذَا فِي الْمُخَيَّرِ الْعَامِلِ الْآمِنِ تَخْرِيجُ. وَكَذَا ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِيُهُ عَلَى الزَّكَاةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ اخْتِصَاصٌ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ رِزْقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَتَقَلَّ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ: الْعَامِلُ هُوَ السُّلْطَانُ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الثَّمَنَ فِي كِتَابِهِ. وَتَقَلَّ عَبْدُ اللَّهِ نَحْوَهُ، كَذَا ذَكَرَ، وَمَرَادُ أَحْمَدَ: إِذَا لَمْ يَأْخُذْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْئًا فَلَا اخْتِلَافَ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ. وَفِي اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْقَرْبَى وَجِهَانِ، الْأَشْهُرُ لَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، كَقَرَابَةِ رَبِّ الْمَالِ مِنْ، وَالِدٍ وَوَلَدٍ، وَالْأَظْهَرُ بَلَى (ش). وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ أَخَذَ أَجْرَهُ مِنْ غَيْرِهَا جَازٌ. وَقِيلَ: إِنْ مَنَعَ مِنَ الْخُمْسِ جَازٌ (م ٨).

وَلَا تَشْتَرِطُ حُرِّيَّتُهُ (هـ ش) وَلَا قُرْبَاهُ (و)، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (ع) فِيهِ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ. وَقِيلَ: يُشْتَرِطُ إِسْلَامُهُ وَحُرِّيَّتُهُ فِي عِمَالَةِ تَقْوِيضٍ لَا تَنْفِيلٍ. وَقَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ كَافِرًا فِي زَكَاةٍ خَاصَّةٍ عُرِفَ قَدْرُهَا، وَإِلَّا فَلَا. وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي تَعْلِيلِهِ: مِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ الْفَقْرُ؟ فَقَالَ: مِنْ شَرْطِهِ مَعْرِفَةُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَجِنْسُهُ، كَمَا يَخْتِاجُ الشَّاهِدَ مَعْرِفَةَ كَيْفٍ يَتَحَمَّلُ الشَّهَادَةَ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يُشْتَرِطُ عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ الزَّكَاةِ إِنْ كَانَ مِنْ عُمَّالِ التَّقْوِيضِ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَذًا فَقَدْ عُنِيَ لَهُ الْإِمَامُ مَا يَأْخُذُهُ جَازٌ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا، وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ إِذَا كَتَبَ لَهُ مَا يَأْخُذُهُ، كَسَعَاؤِ النَّبِيِّ ﷺ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِالْأَمَانَةِ الْعَدْلَةَ، وَجَزَمَ بِاشْتِرَاطِهَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

(١). (مسألة - ٨): قوله: (وفي اشتراط كونه من غير ذوي القربى وجهان، الأشهر لا.

قال صاحب المحرر وغيره: وهو ظاهر المذهب، كقرابة رب المال من، والد ووليد، والأظهر بلى.

وقال الشيخ: إن أخذ أجرته من غيرها جاز، وقيل: إن منع من الخمس جاز. انتهى.

وأطلقهما في الفائق:

أحدهما: يشترط كونه من غير ذوي القربى، وهو الصحيح، على ما اصطالحناه في الخطبة.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المعني، والشرح ونصراه، وابن تيميم في مختصره، وغيرهم.

واختاره الشيخ الموفق، والمجد المسدد، والشارح، والناظم، وغيرهم.

قال المصنف هنا: وهو الأظهر.

قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب.

والوجه الثاني: لا يشترط، وعليه الأكثر.

قال المصنف: وهو الأشهر.

قال الشيخ في المعني وتبعه الشارح: قاله أصحابنا.

قال الزركشي: هذا المشهور، والمختار لجمهور الأصحاب.

قال المجد في شرحه: هذا ظاهر المذهب.

قال في تجريد العناية: هذا الأظهر، وجزم به في الهداية وعقود ابن البناء، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والتلخيص، والبلغة، وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في الخلاصة، والمهادي، والمحرر، والإفادات وإدراك الغاية وشرح ابن رزين، وغيرهم، لعدم ذكرهم له في الشروط.

وقدمه في الرعايتين، والحاويين ونظم المفردات، وغيرهم.

وقال الشيخ الموفق أيضًا: إن أخذ أجرته من غيرها جاز، وإلا فلا، وتبعه الشارح، وابن تيميم على ذلك.

(ر): روايتان

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَسَبَقَ قَوْلُهُمْ إِنَّهَا وَلَايَةٌ.
وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا أَمِينًا، وَأَنَّ الْفِسْقَ يُنَافِي ذَلِكَ.
وَيُتَوَجَّهُ مِنْ جَوَازِ كَوْنِهِ كَافِرًا كَوْنُهُ فَاسِقًا مَعَ الْأَمَانَةِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ، وَإِلَّا فَلَا يُتَوَجَّهُ اخْتِيَارُ الْعَدَالَةِ مَعَ الْأَمَانَةِ دُونَ
الْإِسْلَامِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّاعِي، وَالْحِمَالُ وَنَحْوُهُمَا كَافِرًا أَوْ عَبْدًا، وَغَيْرَهُمَا، لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةٌ لِعَمَلِهِ لَا لِعِمَالَتِهِ.
وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَافِرًا وَهُوَ مُرَادُ غَيْرِهِ، وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ لَا تُغْتَبَرُ ذُكُورَتُهُ، وَهَذَا مُتَوَجَّهٌ، وَمَنْ وَكَّلَ مَنْ
يُفَرِّقُ زَكَاتَهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ، وَمَا يَأْخُذُهُ الْعَامِلُ أَجْرَةٌ فِي الْمَنْصُوصِ (و) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ع).
وَعَنْهُ: الثَّمَنُ بِمَا يُجِبُّهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فَلَعَلَّهَا إِنْ جَاوَزَتْ أَجْرَتُهُ الثَّمَنَ أُعْطِيَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ (ش)، وَيَقْدَمُ بِأَجْرَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَهُ
الْأَخْذُ وَإِنْ تَطَوَّعَ بِعَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَمَرَ لِعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَمَالَةٍ فَقَالَ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ.
فَقَالَ: إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ وَتَصَدَّقْ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٧١٦٣، م: ١٠٤٥).

وَعَنْ بَرْنِذَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَحَدٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ».
إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٤٣).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى جَوَازِ اخْتِلَافِ الْعَامِلِ حَتَّى مِنْ تَحْتَ يَدَيْهِ، فَيَقْبِضُ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَمَا قَالَهُ مُتَوَجَّهٌ.
وَلَا يُعَارِضُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٣٣) عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمِيرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ
وَكَثِيرِهِ، فَمَا أَوْفَى مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نَهَى عَنْهُ انْتَهَى».

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا «الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٣/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٣٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٠٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٤٥)، وَحَسَنُهُ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.
وَفِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ وَقَدْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ، وَعَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا
مَوْفِرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسَهُ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٣٨، م: ١٠٢٣).

وَسَبَقَ فِي مَنَاقِبِ الزَّكَاةِ: «الْمُعَدِّي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَبِيهَا».
وَعَنْ جَرِيرٍ: «أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَعْرَابِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُتَصَدِّقِينَ يَأْتُونَا فَيُظْلِمُونَنَا، فَقَالَ: أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٨٩).

وَرَأَى: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ ظَلَمُونَا؟ قَالَ: وَإِنْ ظَلِمْتُمْ».
وَهَذَا يَدُلُّ: أَنَّ بَعْضَ الظُّلْمِ لَا يَفْسُقُ بِهِ، وَإِلَّا لَانْعَزَلَ، وَلَمْ يُجْزَأِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ.
وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: قَدْ يَكُونُ الظُّلْمُ بِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ، كَذَا قَالَ.
وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٥٨٦) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ الْحَصَاصِيَّةِ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّدَقَةِ يَغْتَنُّونَ
عَلَيْنَا، أَفَنُكْتِمُ مِنْ أَمْوَالِنَا بِقَدَرِ مَا يَغْتَنُّونَ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ: لَا».

وَتَأْتِي مَسْأَلَةُ الظُّفَرِ آخِرَ طَرِيقِ الْحُكْمِ، وَإِذَا تَلَفَتْ الزَّكَاةُ بِيَدِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَيُعْطَى أَجْرَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
وَقِيلَ: لَا يُعْطَى شَيْئًا (و هـ)، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ.
وَالْأَصَحُّ^(١): أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ لَهُ جُعِلَ عَلَى عَمَلِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ قَبْلَ تَكْمِيلِهِ، وَإِنْ عَقِدَ لَهُ إِجَارَةٌ وَعَيْنُ أَجْرَتِهِ بِمَا يَأْخُذُهُ فَلَا

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وإذا تلفت الزكاة بيده بلا تفريط لم يضمن، ويعطى أجرته من بيت المال، وقيل: لا يعطى شيئاً، قال ابن تيميم: واختاره صاحب المحرر، والأصح إلى آخره).

هذا الكلام الأخير غير محرر، وصوابه: وقال ابن تيميم: واختار صاحب المحرر وهو الأصح إلى آخره، بزيادة واو قبل: (قال ابن تيميم)، لأن هذا القول غير القولين الأولين، فهو مغاير لهما، لأنه مفصل، وحذف الماء من قوله: واختاره، لأنه لم يذكر ما اختاره إلا بعد ذلك. وزيادة: (هو) قبل قوله: (والأصح) كما قررناه أولاً أنه الصواب، والله أعلم.

شيء له عند تلف ما أخذه، وإن لم يمين أن يعتقه الإمام ولم يسم له شيئاً أعطى من بيت المال. ويخير الإمام إن شاء نقل العايل من غير عقد ولا تسمية شيء، وإن شاء عقده له إجارة، وللعايل فقرة الزكاة إن أذن له في ذلك وأطلق، يخبر عمران بن حصين، وإلا فلا، وإذا تأخر العايل بعد وجوب الزكاة مشاغلاً بأخذها من ناحية اقتصر على هذا في الأحكام السلطانية.

وجزم بعضهم: أو عذر فقرة انتظار أرتاب الأموال ولم يخرجوا، وإلا أخرجوا بأنفسهم باجتهاد أو تقليد، ثم إذا حضر العايل وقد أخرجوا، وكان اجتهاده مؤدياً إلى إيجاب ما أسقط رب المال أو الزيادة على ما أخرجته نظراً: فإن كان وقت مجيئه باقياً فاجتهاد العايل أمضى، وإن كان قابلاً فاجتهاد رب المال أنفذ، وأبطل في الأحكام السلطانية: وقت مجيئه: وقت الإمكان.

وإن أسقط العايل أو أخذ دون ما يعتقه للمالك وجوبه لزومه الإخراج، زاد في الأحكام السلطانية: فيما بينه وبين الله تعالى.

وسبق ما يتعلق بهذا آخر الخلطة، ولا وجه لتعلق القاضي بما نقله حرب: إذا لم يأخذ السلطان منه تمام العشر يخرج تمام العشر بصدق به.

وإن ادعى رب المال دفع زكاته إلى العايل فأنكره صدق بلا يمين، وخلف العايل وبرى، وإن ادعى العايل الدفع إلى فقير صدق العايل في الدفع، والفقير في عذبه، وتقبل إقراره بقبضها ولو عزل، وتأتي حكمه ههنا في الهدية للقاضي، وتقبل شهادة أرتاب الأموال عليه في وضعها غير مؤيديها لا في أخذها منهم، وإن شهد به بعضهم لينقض قبل الشاكر، والتخاصم قبل وغرم العايل، وإلا فلا، وإن شهد أهل السهمان عليه أو له لم يقبل، ولا يلزمه دفع حساب ما تولاه إذا طلب منه، جزم به ابن تيميم.

وقال صاحب الرعاية: يحتمل فيه، واختاره شيخنا.

وفي «الصحيحين» (خ: ٢٥٩٧، م: ١٨٣٢) من حديث أبي حمزة: «أن النبي ﷺ استعمل ابن التبيي على الصدقة، فلما جاء حاسبه، قال في شرح مسلم: فيه محاسبة العُمَّال ليتعلم ما قبضوه وما صرفوه، وكما إخراج، وقاله (هـ) في العشر، وتوجه قول ثالث: يلزمه مع التهمة، وتأتي حكمه ناظر الوقت.

فصل

الرابع: المؤلفات قلوبهم، وفاقاً للأصح للمالكية.

وهم رؤساء قلوبهم ممن يرجى إسلامه أو كف شره، ومسلم يرجى بعظيمه قوة إيمانه أو إسلام نظيره أو نصحه في الجهاد أو ذبه عن الدين أو قوة أخذ الزكاة من مائيتها أو كف شره، وتقبل قوله في ضعف إسلامه لا أنه مطاع إلا بينة، ويغنى الغني ما يرى الإمام، أطلقه بعضهم.

ومراد ما ذكره جماعة: ما يحصل به التأليف؛ لأنه المقصود، ولا يزداد، لعدم الحاجة.

وعنه: انقطاع حكمهم (وهـ م).

وعنه: مع كفرهم (و ش) فعليها يؤد منهم على بقية الأصناف أو يصرف في مصالح المسلمين، نص عليه، وظاهر كلام جماعة: على بقية الأصناف فقط.

قال صاحب المحرر: على بقية الأصناف، لا أعلم فيه خلافاً إلا ما رواه حنبل، وذكره النسخ السابق، ولم يذكر له ذليلاً، ثم هل يحل للمؤلف ما يأخذ؟

يتوجه: إن أعطى المسلم ليكف ظلمه لم يحل، كقولنا في الهدية للعايل ليكف ظلمه، وإلا حل، والله أعلم.

فصل

التخاصم: الرقاب:

وهم المكاتبون.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَمَنْ عَلَّقَ عِنَقَهُ بِمَجِيءِ الْمَالِ فَيَأْخُذُونَ مَا يُؤَدُّونَ لِعِزِّهِمْ وَلَوْ مَعَ الْقُوَّةِ، وَالْكَسْبِ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: إِذَا حُلَّ نَجْمٌ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ فِي الْمَوْجِلِ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ مَكَاتِبٌ بِلَا يَبْنِي، وَكَذَا إِنْ صَدَقَهُ سَيِّدُهُ لِلتَّهْمَةِ، وَفِيهِ وَجْهٌ، لِيُعْذِرَ أَحْتِمَالُ الْمَوَاطَاةِ مَعَ وَجُودِهِ مَعَ الْبَيِّنَةِ. وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ^(١).

وَيَجُوزُ لِلْسَّيِّدِ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى مَكَاتِبِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْ: (و هـ ش) اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَهِيَ أَقْسَى؛ لِأَنَّ تَعْلُقَ حَقِّهِ بِمَالِهِ أَشَدُّ مِنْ تَعْلُقِ حَقِّ الْوَالِدِ بِمَالِ الْوَلَدِ. وَإِنْ أَهْتَقَ بِأَدَاءِ أَوْ إِبْرَاءِ، فَمَا فَضَّلَ مَعَهُ فَهَلْ هُوَ لَهُ؟ وَكَمَا لَوْ فَضَّلَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ صَدَقَةِ تَطَوُّعٍ، أَوْ لِلْمُعْطِي؟ كَمَا لَوْ أَعْطِيَ شَيْئًا لِفَكَ رَقَبَتِهِ، فِيهِ وَجْهَانِ.

وَقِيلَ: رَوَاتَانِ (م ٩) ^(٢).

وَقِيلَ: لِلْمَكَاتِبِينَ غَيْرُهُ، وَلَوْ اسْتَدَانَ مَا عَتَقَ بِهِ وَيَبْدُو مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدْرِ الدَّيْنِ فَلَهُ صَرْفُهُ فِيهِ، لِيَقْضَى حَاجَتُهُ إِلَيْهِ بِسَبَبِ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاتَ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَلَمْ يَمْتَقِ بِمِلْكِهِ، فَعَنْ: مَا يَبْدُو لِسَيِّدِهِ (و هـ). وَعَنْ: لِلْمَكَاتِبِينَ.

وَقِيلَ: لِلْمُعْطِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي: وَلَوْ كَانَ دَفَعَهَا إِلَى سَيِّدِهِ اسْتَرْجَعَهُ الْمُعْطِي (و م ش).

وَقِيلَ: لَا يَسْتَرْجِعُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ قَبَضَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ (م ١٠) ^(٣).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ مَكَاتِبٌ بِلَا يَبْنِي وَكَذَا إِنْ صَدَقَهُ سَيِّدُهُ، لِلتَّهْمَةِ، وَفِيهِ وَجْهٌ وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ). انْتَهَى.

قَدَّمَ الْمَصْنُفُ: عَدَمَ قَبُولِ قَوْلِهِ وَلَوْ صَدَقَهُ سَيِّدُهُ، وَلَمْ أَرِ مِنْ تَابِعِهِ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا صَدَقَهُ سَيِّدُهُ، وَهِيَ قَطْعُ فِي الْوَجِيزِ، وَالْأَدَمِيِّ فِي مَشْخَبِهِ وَمَنْوَرِهِ وَتَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَيْسٍ، وَالْإِفَادَاتِ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ: وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمَحَرَّرِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَأُطْلِقَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمُقْنَعِ، وَالْهَادِي، وَالتَّلْخِصِ، وَالبَلْغَةِ، وَالشَّرْحِ، وَشَرَحَ ابْنَ مَنْجَاءٍ، وَخَتَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَالرَّعَايَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالنَّظْمُ، وَالْفَائِقُ وَتَجْرِيدُ الْعَنَاءِ، وَغَيْرِهِمْ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٩): قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَهْتَقَ - يَبْنِي: الْمَكَاتِبُ - بِأَدَاءِ أَوْ إِبْرَاءِ، فَمَا فَضَّلَ مَعَهُ فَهَلْ هُوَ لَهُ؟ كَمَا لَوْ فَضَّلَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ صَدَقَةِ تَطَوُّعٍ، أَوْ لِلْمُعْطِي؟ كَمَا لَوْ أَعْطِيَ شَيْئًا لِفَكَ رَقَبَتِهِ، فِيهِ وَجْهَانِ، وَقِيلَ: رَوَاتَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَصَلَحُ الْفَائِقِ.

أَحَدُهُمَا: يَرُدُّ مَا فَضَّلَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَالْمُقْنَعِ، وَالْإِفَادَاتِ، وَالْوَجِيزِ وَتَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَيْسٍ وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ، وَغَيْرِهِمْ، قَالَ ابْنُ مَنْجَاءٍ فِي شَرْحِ الْمُقْنَعِ:

هَذَا الْمَذْهَبُ، وَصَحَّحَهُ فِي الرَّعَايَيْنِ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحَرَّرِ، وَالشَّرْحِ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ، وَالنَّظْمُ، وَغَيْرِهِمْ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَرُدُّ بَلْ يَأْخُذُ أَخْذًا مُسْتَقَرًّا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَيْنِ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرِ.

(٣) (مَسْأَلَةٌ - ١٠): قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاتَ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَلَمْ يَمْتَقِ بِمِلْكِهِ، فَعَنْ: مَا يَبْدُو لِسَيِّدِهِ، وَعَنْ: لِلْمَكَاتِبِينَ، وَقِيلَ: لِلْمُعْطِي،

قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي: وَلَوْ كَانَ دَفَعَهَا إِلَى سَيِّدِهِ اسْتَرْجَعَهُ الْمُعْطِي، وَقِيلَ: لَا يَسْتَرْجِعُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ قَبَضَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ). انْتَهَى.

إِحْدَاهُمَا: مَا يَبْدُو لِسَيِّدِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

قَالَ فِي الرَّعَايَيْنِ، وَالْحَاوِي الْكَبِيرِ: هَذَا أَصَحُّ، زَادَ فِي الْكَبِيرِ: وَأَشْهَرُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ، وَالشَّارِحُ، وَقَالَ الْحَرَقِيُّ فِيمَا إِذَا

عَجَزَ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَقَدَّمَ فِي الْمَحَرَّرِ أَنَّهَا تَسْتَرُدُّ إِذَا عَجَزَ. انْتَهَى.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَرُدُّ لِلْمَكَاتِبِينَ، نَقَلَهَا حَنْبَلٌ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكَبِيرِ، وَبَحْتَمَلَةٍ تَقْدِيمِهِ فِي الْمَحَرَّرِ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَذْهَبِ فِيمَا إِذَا عَجَزَ حَتَّى وَلَوْ قَبَضَهَا سَيِّدُهُ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي الشَّرْحِ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ، وَمَالَ إِلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِيمَا إِذَا

كَانَ مَا مَعَهُ مِنْ صَدَقَةٍ مَفْرُوضَةٍ، وَقَطَعَ بِمَا إِذَا كَانَ مِنْ صَدَقَةِ تَطَوُّعٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَنَّهُ لِسَيِّدِهِ وَقِيلَ: هُوَ لِلْمُعْطِي، حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ،

وَالْقَاضِي: وَلَوْ دَفَعَهَا إِلَى سَيِّدِهِ، وَقِيلَ: لَا تَأْخُذُ مِنْ سَيِّدِهِ، كَمَا لَوْ قَبَضَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ، جَزَمَ بِهِ الزُّرْكَاشِيُّ وَغَيْرُهُ.

وإن اشترى بالزكاة شيئاً ثم عجزَ العَرَضُ بيده، فهو لِسَيِّدِهِ، عَلَى الْأَوَّلَى، وَفِيهِ عَلَى الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ (م ١١) (١).
وَيَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى سَيِّدِ الْمَكَاتِبِ بِلا إِذْنِهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهُوَ الْأَوَّلَى، كَمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ، فَإِنْ رَقَّ لِعَجْزِهِ أُخِذَتْ مِنْ سَيِّدِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: إِنَّمَا يَجُوزُ بِلا إِذْنِهِ إِنْ جَازَ الْعِتْقُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى نَائِبِهِ، كَقَضَاءِ ذَيْنِ الْغَرِيمِ بِلا إِذْنِهِ، وَلَوْ تَلَفَتْ الزَّكَاةُ بِيَدِ الْمَكَاتِبِ أَجْزَاءً وَلَمْ يَغْرَمْهَا، عِتْقٌ أَوْ رَدٌّ رَقِيقًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْدِيَ مِنَ الزَّكَاةِ أَسِيرًا مُسْلِمًا، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهِ آخَرُونَ.
وَعَنْهُ: لَا.

قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ (و) وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ رَوَاتِبَيْنِ.
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَكَذَا لَوْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ مُسْلِمٍ غَرْمَهُ سُلْطَانٌ مَا لَا يَدْفَعُ جَوْزَهُ.
وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا رَقَبَةً يَمْتَقِنُهَا بِغَيْرِ رَحِمٍ؟ (و م) لظَاهِرِ الْآيَةِ.
وَكَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَوْنُ الْعِتْقِ اسْتِغَاطًا لَا يَمْنَعُ سُقُوطَ الْفَرْضِ بِهِ وَإِنْ أُعْتِبِرَ التَّمْلِيكُ فِيهِ غَيْرُهُ كَحِصَالِ الْكُفَّارَةِ أَمْ لَا يَجُوزُ؟ (و هـ ش) لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَلِعَدَمِ التَّمْلِيكِ الْمُسْتَحَقِّ، فِيهِ رَوَاتِبَانِ (م ١٢) (٢).
فَإِنْ جَازَ فَأَعْتَقَ عَبْدَهُ أَوْ مَكَاتِبَهُ عَنْ زَكَاتِهِ فَقِيهِ الْجَوَازِ وَجْهَانِ (م ١٣) (٣).

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن اشترى بالزكاة شيئاً ثم عجزه والعرض بيده، فهو لِسَيِّدِهِ عَلَى الْأَوَّلَى، وفيه على الثانية وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرعاية الكبرى.
أحدهما: يكون للمكاتيب، كالرواية الثانية في المسألة التي قبلها، وهو الصواب.
ثم رأيت الشيخ في المغني، والشارح، وابن رزین قطعوا بذلك في باب الكتابة وقالوا: حكمه حكم ما إذا وجد المأخوذ بعينه.
والوجه الثاني: لا يصرف للمكاتيب.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (وهل يجوز أن يشتري منها رقبة يمتقنها بغير رحم أم لا يجوز؟ لعدم التملك المستحق، فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمغني، والشرح، والمقنع، والتلخيص، والمحرر، ومختصر ابن تميم، والفاقي، وغيرهم.
إحدهما: يجوز، وهو الصحيح.
جزم به في المجهج، والعمدة، والإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنور ومستخب الأدمي ونظم نهاية ابن رزین، وغيرهم.
واختاره القاضي في التعلیق وغيره، والمجد في شرحه، وغيرهما، وقدمه ابن رزین في شرحه وغيره.
والرواية الثانية: لا يجوز، اختاره الخلأل، وقدمه الحرقی وصاحب المستوعب، والخلاصة، والبلغة، والنظم، والرعايتين، والحاوین وإدراك الغاية، وغيرهم.
قال الزركشي: رجع أحمد عن القول بالعتق، حكاه من رواية صالح ومحمد بن موسى، وابن القاسم، وسندي وروده في المغني وغيره.

وعنه: لا يعتق من زكاته رقبة، لكن يعين في ثمنها.
قال أبو بكر: لا يعتق رقبة كاملة.
قال في الرعاية: وعنه: لا يعتق منها رقبة تامة، وعنه، ولا بعضها، بل يعين في ثمنها. انتهى.
ولم يذكرهما المصنف هنا.

(٣) (مسألة - ١٣): قوله: (فإن جاز فأعتق عبده، أو مكاتبه عن زكاته، ففي الجواز وجهان) انتهى.
وأطلقهما في الرعايتين، والحاوین، ومختصر ابن تميم، والفاقي، وغيرهم.
أحدهما: لا يجوز، ولا يجوز، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح.
والوجه الثاني: يجوز، ويجزى، اختاره القاضي في التعلیق.

وَلَوْ عَلَّقَ الْعَتَقُ بِشَرْطٍ ثُمَّ نَوَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ الشَّرْطِ لَمْ يُجْزَئَهُ (و).

جَعَلَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ أَصْلًا لِلْعَتَقِ بِالرَّجْمِ (و) خِلَافًا لِلْحَسَنِ.

وَعَنْهُ: الرُّقَابُ عِبِيدٌ يَشْتَرُونَ مِنَ الزَّكَاةِ وَيُعْتَقُونَ خَاصَّةً (و م) مَا لَمْ يُعْطِ الْمَكَاتِبُ مِنْهَا فِي آخِرِ نَجَسٍ، وَمَنْ عَتَقَ مِنْ الزَّكَاةِ قَالَ بَعْضُهُمْ: حَتَّى الْمَكَاتِبِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَجْهًا رَدُّ مَا رَجَعَ مِنْ وَلَاوِهِ فِي عَتَقِ مِثْلِهِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.

وَقِيلَ: وَفِي الصَّدَقَاتِ، قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ، وَهَلْ يَقْبَلُ عَنْهُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١٤) (١).

وَعَنْهُ: وَلَاؤُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ.

وَمَا أَعْتَقَهُ السَّاعِي مِنَ الزَّكَاةِ قَوْلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَعَنْهُ: لَا يُعْتَقُ مِنْ زَكَاتِهِ رَقَبَةٌ لَكِنْ يُعْتَمَنُ فِي تَمَنِّيْهَا وَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يُعْتَقُ رَقَبَةٌ كَامِلَةٌ، وَلَا يُعْطَى الْمَكَاتِبُ لِجِهَةِ

الْفَقْرِ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

فَصْلٌ

السَّادِسُ: الْغَارِمُونَ:

إِذَا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ النَّبِيِّ قَالَ فِي الْعُمْدَةِ، وَابْنُ تَمِيمٍ وَفِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى: مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَأْخُذُ مَا غَرِمَ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا،

خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ وَإِنَّمَا غَارِمٌ لِنَفْسِهِ فِي مَبَاحٍ، أَوْ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْكُفَّارِ، فَيُعْطَى قَدْرُهُ مَعَ فَقْرِهِ، فَلَوْ فَضَّلَ عَنِ الْكِفَايَةِ بِقَدَرٍ بَعْضُهُ أُعْطِيَ بِقَدَرٍ بَقِيَّتِهِ.

وَقِيلَ: وَغِنَاهُ (و ق).

وَقَلَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ، وَتَأَوَّلَهُ الْقَاضِي عَلَى أَنَّهُ بِقَدَرِ كِفَايَتِهِ، وَإِذَا قُلْنَا الْغَنِيُّ مِنْ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا لَمْ يَمْنَحْ ذَلِكَ

الْأَخْذَ بِالْفَرَمِ، فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ.

فَعَلَى هَذَا مَنْ لَهُ مِائَةٌ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا أُعْطِيَ خَمْسِينَ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ تَرَكَ لَهُ مِمَّا مَعَهُ خَمْسُونَ وَأُعْطِيَ تَمَامَ ذَنْبِهِ،

وَالثَّانِيَةُ يَمْنَحُ، فَلَا يُعْطَى حَتَّى يَصْرِفَ مَا فِي يَدِهِ، وَلَا يُزَادُ عَلَى خَمْسِينَ، فَإِذَا صَرَفَهَا فِي ذَنْبِهِ أُعْطِيَ بِمِثْلِهَا حَتَّى يَقْضِيَ ذَنْبَهُ

وَالْمَذْهَبُ (م) مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ وَمَعَهُ بِقَدْرُهُ أَوْ قَدَرٍ بَعْضُهُ أُعْطِيَ بِقَدَرِ كَمَالِ وَفَاءِ الدَّيْنِ، وَمَنْ لَهُ أَلْفٌ وَعَلَيْهِ أَلْفَانٌ وَلَهُ دَارٌ أَوْ

خَادِمٌ يُسَاوِي أَلْفَيْنِ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا، فَإِنْ أَدَّى أَلْفٌ فِي ذَنْبِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ أَوْ الْخَادِمِ فَضَّلَ يُغْنِيهِ أُعْطِيَ وَلَوْ كَانَ مِنْ

الْفُقَرَاءِ، وَالْغَارِمِينَ، هَذَا مَذْهَبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ غَارِمٌ، بِلَا بَيِّنَةٍ، وَيُقْبَلُ إِنْ صَدَقَهُ غَرْمُهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَمَنْ غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ لَمْ يَذْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ

تَابَ ذَفَعَ إِلَيْهِ، فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَتَّفَقَ مَالُهُ فِي الْمَعَاصِي حَتَّى افْتَقَرَ ذَفَعَ إِلَيْهِ مِنْ مَتْنِهِمُ الْفُقَرَاءِ، وَإِنْ ذَفَعَ إِلَى الْغَارِمِ مَا يَقْضِي بِهِ ذَنْبَهُ لَمْ يُجْزَ صَرَفُهُ

فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا، وَكَذَا الْمَكَاتِبُ، وَالْغَارِي لَا يَصْرِفُ مَا يَأْخُذُهُ إِلَّا لِجِهَةِ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ ذَفَعَ إِلَى الْغَارِمِ لِفَقْرِهِ جَازَ أَنْ

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (ومن عتق من الزكاة قال بعضهم: حتى المكاتب وذكره بعضهم وجهاً رد ما رجع من ولائه في عتق

مثله، في ظاهر المذهب، وقيل: وفي الصدقات، قدمه ابن تميم، وهل يعقل عنه؟ فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: لا يعقل عنه.

قلت: وهو الصواب.

ثم وجدت الشيخ قدّمه في المغني ونصره، وقال: اختاره الخلّال ذكره في باب قسمة الفياء والغنيمة، والصدقة، فقال: فصل: ولا

يعقل عنه، اختاره الخلّال.

وعنه: أنه يعقل عنه، اختاره أبو بكر؛ لأنه معتق فيعقل عنه، كالذي اعتقه من ماله، وإنما لم يأخذ من ميراثه بالولاء لئلا يتفع

بزكاته، والعقل عنه ليس بانتفاع فيبقى على الأصل، ثم قال: ولنا أنه لا ولاء له عليه، فلم يعقل عنه، كما لو كان وكيلًا في العتق،

ولأنه لا يرثه، فلم يعقل عنه، كما لو اختلف دينهما، وما ذكره يطل بالوكيل، والساعي إذا اعتق من الزكاة. انتهى.

ويأتي قريباً من ذلك في أول باب الولاء من كلام أبي المعالي.

يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ، وَحَكَمِي وَجْهٌ، وَإِنْ أَبْرَأَ الْغَرِيمُ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ أَسْتُرِدَّ مِنْهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهِ آخَرُونَ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ (و ش) ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ الْقَاضِي فِي تَعْلِيلِهِ: هُوَ عَلَى الرَّوَابِيتَيْنِ فِي الْمَكَاتِبِ، فَإِنْ قُلْنَا أَخَذَهُ هُنَاكَ مُسْتَقَرًّا فَكَذَا هُنَا، قَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ، قَالَ: فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَمْ يَسَاكُنْهَا وَلَا تَوَخَّذَ مِنْهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ وَقَالَ غَيْرُهُ: إِذَا اجْتَمَعَ الْغَرَمُ، وَالْفَقْرُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَخَذَ بِهِمَا، فَإِنْ أُعْطِيَ لِلْفَقْرِ فَلَهُ صَرْفُهُ فِي الدَّيْنِ، وَإِنْ أُعْطِيَ لِلْغَرَمِ لَمْ يَصْرَفْ فِي غَيْرِهِ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ أَخَذَ بِسَبَبٍ يَسْتَقِرُّ الْأَخْذُ بِهِ وَهُوَ الْفَقْرُ، وَالْمَسْكَنَةُ، وَالْعِمَالَةُ، وَالتَّأَلُّفُ صَرْفُهُ فِيمَا شَاءَ كَسَائِرِ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرْ صَرْفُهُ فِيمَا أَخَذَهُ لَهُ خَاصَّةً، لِعَدَمِ ثُبُوتِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَلِهَذَا يَسْتُرَدُّ مِنْهُ إِذَا أَبْرَأَ، أَوْ لَمْ يَخْرُجْ.

وَمَنْ تَحَمَّلَ بِسَبَبٍ إِتْلَافَ مَالٍ أَوْ نَهَبَ أَخَذَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَكَذَا إِنْ صَحَّ عَنْ غَيْرِهِ مَالًا وَهُمَا مُعْصِرَانِ جَازَ الدَّفْعُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: يَجُوزُ الدَّفْعُ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْأَصِيلُ مُعْصِرًا، وَالْحَبِيلُ مُوسِرًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَجُوزُ إِنْ حَسِبَ مُعْصِرٌ مُوسِرًا بِمَا أَمَرَهُ، وَيَأْخُذُ الْغَارِمُ لِذَاتِ الْبَيْنِ قَبْلَ حُلُولِ دَيْنِهِ، وَفِي الْغَارِمِ لِنَفْسِهِ الْوَجْهَانِ^(١).

وَلَوْ وَكَّلَ الْغَارِمُ مَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ قَبْلَ قَبْضِهَا مِنْهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ فِي دَفْعِهَا إِلَى الْغَرِيمِ عَنْ دَيْنِهِ جَازَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: وَيَحْتَمَلُ هَيْهَذَا وَسَبَقَ فِي فُصُولٍ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ لِإِجْزَائِهَا قَبْضُ الْفَقِيرِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَكَّلَ الْمَالِكُ، قِيلَ: فَلَوْ قَالَ اشْتَرَى لِي بِهَا شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْهَا مِنْهُ فَقَدْ وَكَّلَهُ أَيْضًا، وَلَا يَجُزُّ لِعَدَمِ قَبْضِهَا، وَلَا فَرْقَ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا التَّسْوِيَةُ وَتَخْرُجُكُمَا عَلَى قَوْلِهِ لِفَرِيهِ: تَصَدَّقْ بِدَيْنِي عَلَيْكَ أَوْ ضَارِبَ بِهِ، لَا يَصِحُّ، لِعَدَمِ قَبْضِهِ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ: يَصِحُّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ قَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ لِمَوْكَلِّهِ؟

وَفِيهِ رَوَايَتَانِ، وَيَأْتِي فِي التَّصَرُّفِ فِي الدَّيْنِ^(٢).

وَإِنْ دَفَعَ الْمَالِكُ إِلَى الْغَرِيمِ بِلَا إِذْنِ الْفَقِيرِ، فَعَنَتُ: يَصِحُّ، صَحَّحَهَا غَيْرُ وَاحِدٍ، كَدَفْعِهَا إِلَى الْفَقِيرِ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ وَعَنَتُ: لَا (م ١٥)^(٣) (و هـ) لِمَا سَبَقَ.

وَعَلَّلَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الدَّيْنَ عَلَى الْغَارِمِ، وَلَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ إِلَّا بِوَكِيلِهِ، وَأَطْلَقَ الشَّيْخُ ذَكَرَ هَذَا أَيْضًا، وَهَذَا خِلَافُ الْمَذْهَبِ، وَلِلْإِمَامِ قَضَاءُ الدَّيْنِ مِنَ الزَّكَاةِ بِلَا وَكَالَةٍ، لِوَلَايَتِهِ عَلَيْهِ فِي إِيفَائِهِ.

وَلِهَذَا يُجْبِرُهُ عَلَيْهِ إِذَا امْتَنَعَ، وَيَشْتَرِطُ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ تَمْلِيكَ الْمُعْطِي (و)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْفُقَرَاءَ، وَيُعْطِيَهُمْ،

(١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (وياخذ الغريم لذات البين قبل حلول دينه، وفي الغارم لنفسه الوجهان).

لعله أراد بالوجهين الوجهين اللذين في المكاتب قبل أن يحل النجم، فإن كان أراد ذلك.

فالصحيح من المذهب جواز الأخذ قبل حله، نص عليه، وقدمه المصنف وغيره.

(٢) الثاني: قوله: (فيه تخريج يصح، بناء على أنه هل يصح قبضه من نفسه لموكله؟ وفيه روايتان، ويأتي في التصرف في الدين).

انتهى.

يأتي هذا في التصرف في الدين في أواخر باب السلم، وقد أطلق الخلاف هناك، وقدم المصنف الصحة في باب التصرف في المبيع.

وقال: إن أحمد نص عليه.

(٣) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن دفع المالك إلى الغريم بلا إذن الفقير، فعنه: يصح، صححها غير واحد، كدفعها إلى الفقير،

والفرق واضح، وعنه: لا). انتهى.

إحدهما: يصح.

قال في الرعايتين، والحاويين: جاز، على الأصح، وهو ظاهر ما اختاره الشيخ تقي الدين.

والرواية الثانية: لا يصح، وهو ظاهر كلام الأكثر، وفي كلام المصنف إشعارٌ بميله إليه.

ولا يقضي منها دين ميتة غريمه لمصلحة نفسه أو غيره.
 حكاه أبو عبيد، وابن عبد البر (ع) يقدم أغليته لقبولها، كما لو كفته منها (ع).
 وحكى ابن المنذر، عن أبي ثور: يجوز.
 وعن مالك أو بعض أصحابه مثله.
 وأطلق صاحب البيان الشافعي وجهين، واختاره شيخنا، وذكره إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأن الغريم لا يشترط
 تملكه، لأن الله تعالى قال: ﴿والغارمين﴾ [التوبة: ٦٠]، ولم يقل: وللغارمين.
 وإن أبرأ رب الدين غريمه من دينه بنية الزكاة لم تجزئه، نص عليه، سواء كان المخرج عنه غنيا أو دينيا (وم ش)
 خلافاً للحسن وعطاء، ويؤجبه لنا احتمالان وتخريج كقولهما، بناء على أنه هل هو تملك أم لا؟
 وقيل: تجزئه من زكاة دينه، حكاه شيخنا، واختاره أيضا؛ لأن الزكاة مؤساة.
 وعند الحنفية: تسقط زكاة الدين بالإبراء منه ولو بلا يتيه.
 ولا تكفي الحوالة بها، جزم به ابن تيميم وغيره، وسبق في تمام الملك من كتاب الزكاة: هل الحوالة وفاة؟ وذكر الشيخ
 في انبغال الحق بالحوالة أن الحوالة بمنزلة القبض، وإلا كان بيع دين بدين، وذكر أيضا أنه إذا خلف لا فارقة حتى يقضيه
 حقه فأخاله به فارقة ظنا منه أنه قد برأ أنه كالتاسي، ويجوز دفع زكاته إلى غريمه ليقتضي بها دينه، سواء دفعها إليه ابتداء
 أو استوفى حقه ثم دفع إليه ليقتضي به دين المقرض، نص على ذلك.
 قال أحمد: إذا أراد إحياء ماله لم يجز.
 وقال أيضا: إن كان حيلة فلا يعجبني.
 وقال أيضا: أخاف أن يكون حيلة فلا أراه، ونقل ابن القاسم: إذا أراد الحيلة لم يصلح ولا يجوز قال القاضي وغيره:
 يعني بالحيلة أن يعطيه بشرط أن يردها عليه من دينه، فلا تجزئه؛ لأن من شرطها تملكها صحيحا، فإذا شرط الرجوع لم
 يوجد فلم تجزئه، وذكر الشيخ أنه حصل من كلام الإمام أحمد أنه إذا قصد بالدفع إحياء ماله واستيفاء دينه لم يجز؛
 لأنها لله، فلا يصرفها إلى نفسه.
 وفي الرعاية الصغرى: إن قضاه بلا شرط صح، كما لو قضى دينه بشيء ثم دفعه إليه زكاة، وتكره حيلة، كذا قال،
 وذكر أبو المعالي الصنع وفافا، إلا بشرط؛ لأنه تملك كذا قال، واختار في النهاية الإجزاء؛ لأن اشتراط الرد لا يمنع
 التملك التام؛ لأن له الرد من غيره، فليس مستحجا.
 وقال: وكذا الكلام إن أبرأ المدين مخلصا من الزكاة، كذا قال.
 وذكر ابن تيميم كلام القاضي، ثم قال: والأصح أنه إذا دفع لجهة الغرم لم يمنع الشرط الإجزاء، ثم ذكر كلام
 الشيخ.
 ثم قال: وإن رد الغريم إليه ما قبضه وفاء عن دينه فله أخذه، نص عليه، وعنه فيمن دفع إلى غريمه عشرة دراهم من
 الزكاة ثم قبضها منه وفاء عن دينه: لا أراه، أخاف أن تكون حيلة، ودين الله في الأخذ لفضائه كدين الأدمي لعموم الآية،
 وأمره عليه السلام لسلمة بن صخر بصدقة بني ذريق ليكفر كفارة الظهار.
 فصل

السابع: في سبيل الله:
 وهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان؛ لأن من له رزق راتب يكتفيه مستغن بذلك (و) فيدفع إليهم كفاية غزوهم
 وعودهم، ولو مع غنائم (ه) نقل صالح: إذا أوصى بفرس تدفع إلى من ليس له فرس أحب إلي إذا كان ثقة.
 وفي جواز شراء رب المال ما يحتاج إليه الغاري ثم يصرفه إليه وائتان، ذكرهما أبو حفص.
 وللشافعية وجهان، الأشهر المنع؛ لأنه قيمة.
 اختاره القاضي وغيره.

وَنَقَلَهُ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ، وَنَقَلَ أَيْضًا: يَجُوزُ (م ١٦) ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تُعْتَبَرْ صِفَةُ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ - وَهُوَ فَقْرُهُ - لَمْ تُعْتَبَرْ صِفَةُ الْمَالِ، وَغَيْرُ الْغَازِي بِخِلَافِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الزَّكَاةِ فَرَسًا يَصِيرُ حَبِيسًا فِي الْجِهَادِ، وَلَا ذَارًا وَلَا ضَيْعَةً لِلرِّبَاطِ أَوْ يَفْقَهَا عَلَى الْغَزَاةِ، وَلَا غَزْوَةً عَلَى فَرَسٍ أُخْرِجَهُ مِنْ زَكَاتِهِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ (و)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْطَ لِأَحَدٍ وَيَجْعَلَ نَفْسَهُ مُصْرَفًا، وَلَا يُغْزَى بِهَا عَنْهُ، وَكَذَا لَا يَخُجُّ هُوَ بِهَا وَلَا يَخُجُّ بِهَا عَنْهُ (و) وَإِنْ اشْتَرَى الْإِمَامُ بِزَكَاتِهِ رَجُلَ فَرَسًا فَلَهُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ يُغْزَوُ عَلَيْهِ، كَمَا لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ لِفَقْرِهِ أَوْ غَرَمِهِ، وَإِنْ لَمْ يُغْزَ رَدُّهُ (و)؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَلَى عَمَلٍ لَمْ يَمْلِكْهُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَكَلَ مِنَ الصَّدَقَةِ.

وَهَلْ يَرُدُّونَ مَا فَضَّلَ بَعْدَ غَزْوِهِمْ وَعَوْدِهِمْ لِرُزَالِ الْحَاجَةِ؟ جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، أَمْ لَا؟

جَزَمَ بِهِ فِي مَتْنِهِ الْغَايَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ عَمَلٌ مَا أَخَذَهُ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ أَخَذَ كِفَايَتَهُ، وَإِنَّمَا ضَبَّقَ عَلَى نَفْسِهِ، فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٧) ^(٢).

وَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ غَازٍ؟ جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، أَمْ بَيِّنَةٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٨) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وفي جواز شراء ربِّ المال ما يحتاج إليه الغازي ثم يصرفه إليه روايتان، ذكرهما أبو حفص الأشهر المنع، لأنه قيمة، اختاره القاضي وغيره، ونقله صالح وعبد الله وكذا نقله ابن الحكم، ونقل أيضًا: يجوز). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، الصحيح من المذهب المنع، كما قال المصنف أنه أشهر.

قال الزُّركشي: هذا أشهر الروايتين، وهو ظاهر ما قدَّمه في المغني، والشرح.

والرواية الثانية: يجوز، كما نقله ابن الحكم أيضًا، وقدَّمه في الرعاية الكبرى فقال: ويجوز أن يشتري كلُّ أحدٍ من زكاته خيلاً وسلاحاً ويميله في سبيل الله، وعنه: المنع منه. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وهل يردُّون ما فضل بعد غزوهم وعودهم لزوال الحاجة؟ جزم به جماعة، أم لا؟ جزم به في منتهى

الغاية فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والراعيين، والحاويين.

إحداهما: يلزمه رده، وهو الصحيح.

جزم به في المذهب، والكافي، والمقنع وشرح ابن منجاء، والإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وإدراك الغاية، والمنور ومتخب

الأدمي ونهاية ابن رزين، وغيره.

وقدَّمه في الشرح، وصحَّحه في تصحيح المحرر.

والوجه الثاني: لا يردُّه، جزم به المجد في شرحه، وابن رزين أيضًا في شرحه وصحَّحه النَّاظم، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، فإنه

قال في باب زكاة الغنم: وإن قضى الغارمون، والرُّقاب وفي سبيل الله حاجتهم بها وفضل معهم فضل رُدُّوا الفضل، إلا الغَازِي فلأن ما فضل معه بعد غزوه فهو له، وذكره الحرقى في غير هذا الموضع. انتهى.

وقال في باب قسم الفيء، والغنيمة، والصدقة: ويدفع إلى الغازي دفعًا مراعاةً، فإن لم يغز رده، وإن غزا وعاد فقد ملك ما أخذه؛

لأنَّا دفعنا إليه قدر الكفاية، وإنما ضَبَّقَ على نفسه. انتهى.

وقال في القاعدة الثانية، والسبعين: قال الحرقى، والأكثر: لا يستردُّ. انتهى.

وحمل الزُّركشي كلام الحرقى في الجهاد على غير الزكاة. انتهى.

قلت: كلامه يحتمل الأمرين فإنه قال: ومن أعطى شيئاً يستعين به في غزاته فما فضل فهو له. انتهى.

ويحتمل أنه أراد الزكاة وغيرها، وهو ظاهر عبادته، ويحتمل أنه أراد غير الزكاة، واحتماله إرادة الزكاة فقط بعيد، ولم يتعرض

الشيخ في المغني في الجهاد إلى ما أراد بذلك، بل أجراه على ظاهره، وكذلك ابن رزين في شرحه.

(٣) (مسألة - ١٨): قوله: (وهل يقبل قوله إنه غَازٍ؟ جزم به الشيخ، أم بَيِّنَةٌ؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يقبل، وهو الصحيح، جزم به الشيخ في المغني، والشارح وصاحب التلخيص، والبلغة، والزُّركشي، وغيرهم.

قال في الراعيين، والحاويين، والفائق يقبل: قوله في أصح الوجهين، وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز، وغيرهما.

والوجه الثاني: لا يقبل إلا بَيِّنَةٌ.

قلت: الصواب الرجوع في ذلك إلى القرائن فإن دلَّت على قبول قوله قبلنا من غير بَيِّنَةٍ، وإلا فلا بدَّ من بَيِّنَةٍ، والله أعلم.

وَيَتَوَجَّهُ أَلِ الرِّبَاطِ كَالْغَزْوِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: يَأْخُذُ نَفَقَةَ دَعَائِهِ وَمَا أَمَكَّنَ مِنْ نَفَقَةِ إِقَامَتِهِ.

وَالْحَجُّ مِنَ السَّبِيلِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ (و) فَعَلَى الْأَوَّلَى يَأْخُذُ الْفَقِيرُ.

وَقِيلَ: وَالْغَنِيُّ، كَوَصِيَّتِهِ بِتَلْبِيهِ فِي السَّبِيلِ، ذِكْرُهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْوَقْفِ مَا يَحُجُّ بِهِ الْفَرَضُ أَوْ يَسْتَعِينُ بِهِ فِيهِ، جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَعَنْهُ: وَالنَّفْلُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَالْحَرَقِيُّ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ، وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِي ذَلِكَ، نَقَلَ جَعْفَرُ: الْعُمْرَةُ مِنَ سَبِيلِ اللَّهِ.

وَعَنْهُ: هِيَ سُنَّةٌ.

فَصْلٌ

الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيلِ:

وَهُوَ الْمَسَافِرُ الْمُتَقَطِّعُ فِي سَفَرٍ مَبَاحٍ، وَفِي نَزْهَةٍ وَجْهَانِ (م ١٩) (١).

وَعَلَّلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، فَذَلَّ أَنَّهُ يُعْطَى فِي سَفَرٍ مَكْرُوهٍ، وَهُوَ نَظِيرُ إِبَاحَةِ التَّرْخُصِ فِيهِ، لَا سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ، فَإِنْ تَابَ مِنْهُ دُفِعَ إِلَيْهِ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: بَلْ سَفَرٌ طَاعَةٍ، جَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ الصَّغَرَى، كَذَا قَالَ.

وَعَنْهُ: وَمَنْ أُنْشَأَ السَّفَرُ مِنْ بَلَدِهِ (و ش) فَيَأْخُذُ مَا يُوصِلُهُ إِلَى بَلَدِهِ وَلَوْ مَعَ غِنَاهُ بِبَلَدِهِ، وَيَأْخُذُ أَيْضًا لِمَتْنَتِهِ قَصْدُهُ

وَعَوْدِهِ إِلَى بَلَدِهِ، فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَاخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، حَكَاهُ الشَّيْخُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِنَّمَا فَارَقَ وَطَنَهُ لِقَصْدٍ صَحِيحٍ، فَلَوْ قَطَعْنَاهُ عَلَيْهِ أَضْرَرْنَا بِهِ، بِخِلَافِ الْمَشْيِ لِلْسَّفَرِ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لَا يَأْخُذُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ ظَاهِرَ رِوَايَةِ صَالِحٍ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ.

وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ: إِنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ، فِي وَجْهِ قَدَمِهِ بَعْضُهُمْ.

وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ: بَيِّنَةً، عَمَلًا بِالْأَصْلِ (م ٢٠) (٢).

وَتُعْتَبَرُ بَيِّنَةٌ فِي أَنَّهُ فَقِيرٌ إِنْ كَانَ عَرِفَ بِمَالٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَيَصْدَقُ فِي إِزَادَةِ السَّفَرِ بِلَا يَمِينٍ لِمَا سَبَقَ، وَيُرَدُّ مَا فَضَّلَ بَعْدَ

وَصُولِهِ (و ش)؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ فَارَقَهُ يَسَارًا سَابِقَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ لَوْلَا الْحَاجَةُ الْمَعَارِضَةُ، فَيُظْهَرُ عَمَلُ الْمُقْتَضِي لَوْلَا الْمَعَارِضُ.

وَعَنْهُ: هُوَ لَهُ وَيَكُونُ أَخْذُهُ مُسْتَقْبَرًا كَالْمُكَاتَبِ، وَالْغَارِمِ، عَلَى مَا سَبَقَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ: يُلْزَمُهُ صَرْفُهُ لِلْمَسَاكِينِ، كَذَا قَالَ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ: مَعَ جَهْلِ أَرْبَابِهِ.

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (وهو المسافر المتقطع به في سفر مباح، وفي نزهة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المخي، والشرح، والفائق، والزركشي.

أحدهما: يجوز له الأخذ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال في التلخيص: فيعطى بشرط أن لا يكون سفر معصية.

وقال في الرعاية: وهو من انقطع به في سفر مباح، قال ابن نصر الله في حواشي الفروع، الأصح أنه يعطى، لأنه من أقسام المباح في الأصح.

والوجه الثاني: لا يجوز ولا يعطى، قدمه ابن رزين في شرحه.

وقال المجد في شرحه بعد أن أطلق الخلاف: والصحيح، والجواز في سفر التجارة دون التزهر قلت: والنفس تميل إلى ذلك.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (ويقبل قوله: إنه ابن سبيل، في وجوه قدمه بعضهم، وجزم جماعة منهم أبو الخطاب، والشَّيْخُ: بَيِّنَةً،

عملًا بالأصل). انتهى.

أحدهما: لا يقبل إلا ببينة، وهو الصحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع وشرح المجد، وابن منجنا، والنظم، وغيرهم.

والوجه الثاني: يقبل قوله من غير بينة، جزم به في التلخيص، والبلغة، وقدمه في الرعايتين، والحاوئين.

فصل

يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى مُسْتَحِقٍّ وَاحِدٍ (و هـ م) وَيُسْتَحَبُّ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ بِهَا، لِكُلِّ صِنْفٍ ثَمَنُهَا إِنْ وَجَدَ، حَيْثُ وَجِبَ الْإِخْرَاجُ، وَلَا يَجِبُ الْاسْتِيعَابُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْحَرَوِيُّ، وَالْقَاضِي، وَالْأَصْحَابُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ (و هـ م) كَمَا لَوْ فَرَّقَهَا السَّاعِي (و) وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِيهِ (ع) وَكَوْصِيَّةُ لِجَمَاعَةٍ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُمْ (و) وَيُخْرَجُ عَلَى هَذَا، وَالَّذِي قَبْلَهُ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ، وَكَقَوْلِهِ، إِنْ شَقَى اللَّهُ مَرِيضِي فَمَالِي صَدَقَةٍ، فَشَقِي مَرِيضُهُ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ الْاسْتِيعَابُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ (و ش) فَلَا يُجْزَى مِنْ كُلِّ صِنْفٍ ذَوْنُ ثَلَاثَةِ (و ش) فَتَلَى هَذَا إِنْ دَفَعَ إِلَى اثْنَيْنِ ضَمِنَ نَصِيبَ الثَّالِثِ، وَهَلْ يَضْمَنُهُ بِالثَّلْثِ؟ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُسْتَحَبُّ؟ أَوْ بِأَقْلَ جُزْءٍ مِنَ السَّهْمِ؛ لِأَنَّهُ الْمَجْزَى؟ يَنْخَرُجُ وَجْهَانِ (ق) كَالْأَصْحِيَّةِ^(١) إِذَا اكْتَلَاهَا.

وَعَنْهُ: يُجْزَى وَاحِدٌ، اخْتَارَهُ فِي الْإِنْصَارِ وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ الْإِسْتِغْرَاقُ حُبِلَ عَلَى الْجِنْسِ، كَقَوْلِهِ لَا تَزَوَّجْتَ النِّسَاءَ، وَكَالْعَامِلِ (و) مَعَ أَنَّهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنُ السَّبِيلِ لَا جَمْعَ فِيهِ.

وَقَالَ فِي الْإِنْصَارِ فِي خُمُسِ الْغَنِيمَةِ: إِذَا وَجِبَ الْاسْتِيعَابُ فِيهِ لِمَ لَا نَقُولُ بِهِ فِي الزَّكَاةِ (خ) وَلَا تَجِبُ التَّسْوِیَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ إِنْ وَجِبَ الْاسْتِيعَابُ، كَتَفْصِيلِ بَعْضِ صِنْفٍ عَلَى بَعْضِ (و)، وَكَالْوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاءِ بِخِلَافِ الْمُعْتَرِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ بِإِعْطَاءِ الْعَامِلِ الثَّمَنَ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى وَجُوبِهِ (و ش).

وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: إِنْ قُلْنَا مَا يَأْخُذُهُ الْعَامِلُ أَجْرَةً أَجْزَاءً وَاحِدَةً، وَإِلَّا فَلَا (خ) وَيَسْقُطُ سَهْمُهُ إِنْ أَخْرَجَهَا رَبُّهَا بِنَفْسِهِ (و).

وَإِنْ حَرَّمَ نَقْلَ الزَّكَاةِ كَفَى الْمَوْجُودُ بِبَلَدِهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَمَنْ فِيهِ سَبَبَانِ أَخَذَ بِهِمَا (ق).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: عَلَى الرُّوَاثَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَعْطَى سَلَمَةَ بْنَ صَخْرٍ لِفَقْرِهِ».

وَذَيْنَ الْكُفَّارَةِ، وَلِلْعُمُومِ، كَشَخْصَيْنِ، كَالِإِرَاثِ وَتَعْلِيقِ طَلَاقٍ بِصِفَاتٍ تَجْتَمِعُ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ بِأَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنِيهِ، لِاخْتِلَافِ أَحْكَامِهِمَا فِي الْإِسْتِغْرَارِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ تَعَدَّلَ الْاسْتِيعَابُ فَلَا يُعْلَمُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَإِنْ أُعْطِيَ بِهِمَا وَعَيْنٌ لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْ رَأَى، وَإِلَّا كَانَ بَيْنَهُمَا بَصَفَتَيْنِ.

تَظْهَرُ فَأَيَّدَتْهُ لَوْ وَجِدَ مَا يُوجِبُ الرُّدَّ.

فصل

وَيُسَنُّ صَرْفُ زَكَاتِهِ إِلَى قَرِيبٍ لَا يَرْتَهُ وَلَا تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ، بِقَدْرِ حَاجَتِهِ، (و) وَفِي مَذْهَبِ (م) أَيْضًا الْكَرَاهَةُ، وَالْجَوَازُ، وَإِذَا أَحْصَرَ رَبُّ الْمَالِ إِلَى الْعَامِلِ مِنْ أَهْلِهِ مَنْ لَا تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ لِيُدْفَعَ إِلَيْهِمْ زَكَاتُهُ دَفْعَهَا قَبْلَ خَلْطِهَا بِغَيْرِهَا، وَيَعْلَمُهُ هُمْ كَغَيْرِهِمْ، وَلَا يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ فِيهَا مَا هُمْ أَخْصَرُ بِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَيُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ (و)، وَالْأَخْرَجُ (و) وَإِنْ كَانَ الْأَجَنَّبِيُّ أَخْرَجَ أُعْطِيَ الْكُلَّ وَلَمْ يُحَاجِبْ بِهَا قَرِيبَهُ، وَالْجَارُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِ الْجَارِ (و)، وَالْقَرِيبُ أَوْلَى مِنْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (ش) كَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ.

وَالَّذِي وَجَدْتُهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيَّةِ كَمَذْهَبِنَا، وَيُقَدِّمُ الْعَالِمُ، وَالذَّيْنُ عَلَى غَيْرِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا، وَالْوَلَدُ، وَإِنْ سَقَلَ فِي خَالٍ تَجِبُ نَفَقَتُهُمَا (ع).

وَكَذَا إِنْ لَمْ تَجِبْ، حَتَّى وَلَدَ الْبِنْتُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و هـ م) لِاتِّصَالِ مَنَافِعِ الْمَلِكِ بَيْنَهُمَا عَادَةً، فَيَكُونُ صَارِفًا لِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا

(١) تنبيه: قوله: (ولا يجب الاستيعاب، نص عليه، وعنه: يجب، فعلى هذا إن دفع إلى اثنين ضمن نصيب الثالث، وهل يضمنه بالثلث؛ لأنه القدر المستحب؟ أو بأقل جزء من السهم؛ لأنه المجزئ؟ يتخرج وجهان، كالأصحية). انتهى.

وهذا التخريج للمجد في شرحه، وحكماهما ابن رجب في قواعده من غير تحريج.

والصحيح من المذهب في الأصحية: أنه يضمن أقل جزء مجزئ منها، فكذا هنا، وليس من الخلاف المطلق، كما نبهنا عليه في الخطبة، والله أعلم.

لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ، وَكَقَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ مَنَعُوا الْحُمْسَ.

اِخْتَجَّ بِهَذَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي.

وَقِيلَ: يَجُوزُ اخْتَارُهُ الْقَاضِي فِي الْمَجْرُورِ وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ (و ش) وَمَذْهَبُ (م): لَا نَفَقَةَ لِجَدٍّ وَوَلَدٍ وَوَلَدٍ.

وَأُطْلِقَ فِي الْوَاضِحِ فِي جَدِّ، وَابْنِ ابْنِ مَحْجُورَيْنِ وَجْهَيْنِ، وَمَذْهَبُ (ش) لَا نَفَقَةَ لِغَيْرِ عُمُودِي نَسَبِهِ، وَلَا يُغْطِي عُمُودِي نَسَبِهِ لِعَرْمٍ لِنَفْسِهِ أَوْ كِتَابَةٍ نَصٍّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ (و ش) وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ ابْنَ سَبِيلٍ كَذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَسَبَقَ كَلَامُهُمْ فِي كَوْنِهِ غَائِبًا.

وَفِي جَوَازِ دَفْعِهَا إِلَى مَنْ يَرْتَهُ بِفَرْضٍ أَوْ تَقْصِيبٍ نَسَبٍ أَوْ وَلَاه كَالْأَخِ، وَابْنِ الْعَمِّ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّاعِرِيِّ فِي الْوَاضِحِ: وَبُنْتُ الْإِنِّ، وَابْنُ الْبُنْتِ فِيهِ رَوَايَاتٌ، الْجَوَازُ نَقْلُ الْجَمَاعَةِ (و هـ) كَمَا لَوْ تَعَذَّرَتْ النَّفَقَةُ، وَإِذَا قِيلَ: زَكَاةٌ دَفْعُهَا إِلَيْهِ قَرِيبُهُ فَلَا نَفَقَةَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَطَالَبَهُ بِنَفَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ أَجْبَرُ، وَلَا يُجْزِئُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ جَعْلُهَا زَكَاةً.

وَالثَّانِيَةُ: الْمَنْعُ.

وَالثَّالِثَةُ: الْمَنْعُ إِنْ كَانَ يَرْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا^(١).

(١) تنبيهات: الأول: الذي يظهر أن في كلام المصنف نظرًا من وجهين:

أحدهما: أنه جعل محل الخلاف فيمن يرثه بفرض أو تقصيب، ثم فرق في الرواية الثالثة بين من يرث ومن لا يرث، فقال:

(الثالثة: المنع إن كان يرثه، وإلا فلا)، فادخل في هذه الرواية من لا يرث، وهو مناقض لما صدر به المصنف المسألة.

ويلزم من هذه أيضًا أن الروايتين الأولىين مشتعلتان على من يرث ومن لا يرث، فيحصل التناقض أيضًا بهما لما صدر به المسألة، ويعكّر على هذا كون المصنف ذكر في أول الفصل استحباب صرفها إلى أقاربه الذين لا يرثونه، وفاقًا، وحكاه المجد إجماعًا.

وقال الزركشي: بلا نزاع، ويمكن الجواب بأن المراد بما صدر به المسألة من يرثه حالا أو مآلا، وبما قبله في أول الفصل من لا يرث حالا ومآلا، ليعده ونحوه، ويكون مراده بصدر الرواية الثالثة من يرثه حالا، ويعجزها من يرثه مآلا، لكونه محجوبًا، وقد ذكر هذه الرواية في الفائق على ما يأتي في التنبيه الثاني، فعلى هذا يكون في كلام المصنف نقص، وتقديره الثالثة المنع إن كان يرثه حالا، وإلا فلا، فلفظة: (حالا) ساقطة من الكاتب.

ويشكل على هذا الجواب ما يأتي في التنبيه الثالث من قوله: (وعكسه الآخر)، وبما مثل به في أصل المسألة فإنه مثل بالأخ، والعَمِّ، فإن ظاهره أن كل واحد منهما يرث الآخر، ويدل عليه ما قال بعد هذا: (وإن ورث أحدهما الآخر. كأخوين لأحدهما ابن).

ويشكل أيضًا كلام المصنف من وجه آخر، وهو كونه أطلق الروايتين الأولىين على تقدير ثبوتهما في حله ما أطلق من الروايات، وقد التزم في الخطبة أنه لا يطلق الخلاف إلا إذا اختلف الترجيح، والرواية الثانية وهي رواية المنع مطلقًا تشمل من لا يرث حالا، والحاصل أن المذهب جواز دفعها إليه، قطع به الشيخ في المعنى، والمجد في شرحه، والثاشرح، وابن رزين في شرحه، وغيرهم، وهو ظاهر كلام من لم يصرح بذلك، بل لا نعلم أحدًا اختار ذلك، فعلى هذا يكون في إطلاقه الخلاف نظرًا أيضًا.

الوجه الثاني: من النظر كونه حكى رواية رابعة بالفرق بين من تجب نفقته ومن لا تجب، فقال: (الرابعة: المنع إن كانت نفقته واجبة، وإلا فلا).

فيلزم من هذا على مصطلحه أن تكون الروايتان الأولىان مشتعلتين على من نفقته واجبة أو غير واجبة، مع إطلاقه لهما في جملة الروايات المطلقة، ورواية المنع منهما ضعيفة فيمن نفقته غير واجبة، لتعذر النفقة لكون ماله لا يتسع لها، وإن كانت الزكاة واجبة عليه فإن القاضي في التعليق، والمجد في شرحه قطعًا بجواز الدفع إليه بما يقتضي أنه محل وفاق بين الأصحاب، وهو ظاهر كلام غيرهما من الأصحاب، لتشيدهم الخلاف بمن تجب نفقته، وفي كلام المصنف ما يدل على أنه ليس فيه نزاع، لقوله في الرواية الأولى: «الجواز نقله الجماعة، كما لو تعذرت النفقة».

ومن جملة تعذر النفقة إذا كان المال لا يتسع لنفقته وتجب الزكاة في ماله، بل الظاهر أنه مراده: لأنه تابع المجد، والمجد مثل بذلك، =

والرابعة: المنع إن كانت نفقته واجبة، وإلا فلا.

اختارها الأكثر منهم الحرقى، والقاضي وصاحب المحرر (م ٢١) (١).

وإن ورث أحدهما الآخر كعمه، وابن أخيهما، وعقيق ومعتيق وأخوتين لأحدهما ابن فالوارث منهما تلزمه النفقة، على

والله أعلم، وإن حملنا الرواية على إطلاقها، أمي رواية المنع، ناقض ما قاله في أول الفصل، كما تقدم، فإطلاق المصنف لهذه الرواية في جملة الروايات فيه نظر على مصطلحه، والله أعلم، ويمكن الجواب عن هذا وعن الذي قبله من هذه الحيثية بأنه لم يفرد الرواية بما اعترض عليه، بل أضافه إلى صورة أخرى، الخلاف فيها قوي، والله أعلم.

التبني الثاني: أعلم أن الأصحاب ثمن أطلعنا على كلامه لم يحك في هذه المسألة هنا إلا روايتين فيمن تجب نفقته، منهم صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحرر وشرح المجد، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والشرح، وشرح ابن منجاء، وابن رزين، والزركشي، وغيرهم إلا صاحب الفائق فإنه حكى الرواية الثالثة فقال: وفيمن يجب الإنفاق عليهم من الأقارب روايات:

الثالثة: إن وجب حالاً منع، وإلا فلا.

الرابعة: إن كان يؤثمهم عادة منع، وإلا فلا، ذكرها ابن الزاغوني. انتهى.

ولكن ليس من مصطلح صاحب الفائق أنه لا يطلق الخلاف إلا إذا اختلف الترجيح، بخلاف المصنف، ولم يذكر الرواية الرابعة التي ذكرها المصنف قلت: تؤخذ الرواية الثالثة من كلام الأصحاب في نفقات الأقارب، فإنهم حكوا رواية بوجود نفقة من يرثه في المال، لكونه محجوباً وهو موثر.

لكن إذا أوجبنا النفقة على من يرث في المال فهو داخل في كلام من أوجبها على من تلزمه نفقته لم يخرج عنه، والله أعلم، وأما الرواية الرابعة فتؤخذ من كلام القاضي في التعليق، فإنه لما ذكر النصوص عن الإمام أحمد العامة في المنع، والجواز قال: يمكن حملها على اختلاف حالين، فالمنع إذا كانت النفقة واجبة، والجواز إذا كانت غير واجبة. انتهى.

فظاهر هذا أن غيره من الأصحاب أجرى النصوص على عمومها، فشملت من تجب نفقته ومن لا تجب، لكون ماله لا يسع، والله أعلم.

إذا علم ذلك، فالكلام مع المصنف في إطلاقه الخلاف.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وفي جواز دفعها إلى من يرثه بفرض أو تعصيبٍ نسبٍ أو ولاء كالأخ، وابن العم).

وقال ابن الزاغوني في الواضح: وبت الابن، وابن البنت فيه روايات، الجواز نقله الجماعة، كما لو تعددت النفقة، والثانية: المنع، والثالثة: المنع إن كان يرثه، وإلا فلا، والرابعة: المنع إن كانت نفقته واجبة، وإلا فلا، اختاره الأكثر، منهم الحرقى، والقاضي وصاحب المحرر. انتهى.

إذا كانت نفقته واجبة عليه لم يجز دفعها إليه على الصحيح من المذهب، نص عليه في رواية الجماعة، قاله القاضي في التعليق وسردها، وجزم به الحرقى وصاحب المبهج، والإيضاح وعقود ابن البناء، والعمدة، والإقادات ومتنخب الأدمي، والتسهيل، ونظم المفردات، وقد قال:

بينتها على الصحيح الأشهر

وغيرهم، واختاره القاضي في التعليق، والأحكام السلطانية وقال: هذه الرواية أشهر.

قال الزركشي: هي أشهر وأنص، قال ابن هبيرة: هي الأظهر، واختارها المجد في شرحه، وصححها في التلخيص، والبلغة وتصحيح المحرر، وغيرهم، وقدمها في المستوعب، والخلاصة، والرعايتين وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قال المصنف هنا: اختاره الأكثر، والرواية الثانية يجوز دفعها إليهم، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد، قال في المغني، والشرح: هي الظاهر عنه، رواها عنه الجماعة، وهو عكس ما قاله القاضي في التعليق، فيكون قد نص على كل من الروايتين في رواية الجماعة، وجزم به في الوجيز، والنور وصححه في التصحيح.

قال القاضي في التعليق، يمكن حملها على اختلاف حالين، فالمنع إذا كانت النفقة واجبة، والجواز إذا كانت غير واجبة. انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والمحرر وشرح المجد، والشرح، والنظم، والمذهب الأحمد، والفائق، والزركشي، وغيرهم.

الأصح^(١)، وفي دفع الزكاة إليه الخلاف، وعكسه الآخر.
ويجوز دفعها إلى ذوي الأرحام ولو ورثوا، على الأصح، لضعف قرايتهم^(٢)، وفي الإرث بالرّد الخلاف.
وفي الرّعاية: يجوز، وفيه رواية، وسبق كون قريب عاملاً.
وقال صاحب المحرر: لا تختلف الرواية أنه يعطي لغير النفقة الواجبة، نحو كونه غارماً أو مكانباً أو ابن السبيل، بخلاف عمودي النسب، لقوة القرابة، وجعلها في الرّعاية كعمودي نسبه في الإعطاء لغرم وكتابة^(٣)، في قول، وجزم الشيخ وغيره أنه يعطي قرابته لعمالة وتأليف وغرم لذات البنين وغزو، ولا يعطي لغير ذلك.
وإن تبرّع بنفقة قريب أو يتيم أو غيره ضمه إلى عياله ففته: يجوز دفعها إليه، اختاره الأكثر (وهـ ش) ونقل الأكثر: لا، اختاره في التنبية، والإرشاد (م ٢٢)^(٤) (و م).
روي عن ابن عباس، ولأنه يدم على تركه فيكون قد وقى بها ماله أو عرضه، ولهذا لو دفع إليه شيئاً في غير مؤنته أتي عوده إياها تبرعاً جاز، نص عليه (و).
وقد قال أحمد: كانت العلماء تقول في الزكاة: لا يدفع بها مدمّة ولا يحايي بها قريباً، احتج صاحب المحرر هنا، ورّد

(١) التنبية الثالث: قوله: (وإن ورث أحدهما الآخر كعمته، وابن أخيها، وعتيق ومعتقة، وأخوين لأحدهما ابن فالوارث منهما تلزمه النفقة، على الأصح)، فتلزم النفقة ابن أخيها له، والمعتق لعتيقه وأبنا الابن لأخيه، على الصحيح من الروايتين.
وقوله: (وفي دفع الزكاة إليه الخلاف).

يعني: به الخلاف الذي تكلمنا عليه، ولكن لا تأتي الروايات الأربع هنا، فلا تأتي الرواية الثالثة ولا الرابعة أيضاً، فيما يظهر.
وقوله: (وعكسه الآخر).

يعني: أن العمّة، والعتيق، والأخ الذي ليس له ولد لا تلزمهم النفقة لا لابن أخيها ولا للمعتق ولا للأخ الذي ليس له ابن، على الصحيح، لكون بعضهم لا يرث البتة وبعضهم محجوباً.

ويجوز دفع الزكاة إليهم من غير خلاف هذا العكس الذي عناه المصنف، وهذا الأخير وهو جواز الدفع إليهم من غير خلاف ينافي ما أجابنا به عن الرواية الأولى في حق الأخ الذي له ابن، والله أعلم.

وهذا مما فتح الله الكريم به.
(٢) التنبية الرابع: قوله: (ويجوز دفعها إلى ذوي الأرحام ولو ورثوا، على الأصح، لضعف قرايتهم).

مراده غير عمودي النسب.
وقوله: (وفي الإرث بالرّد الخلاف): مراده بالخلاف: الخلاف الذي ذكرناه أيضاً، فإن الأصحاب قالوا: لو كان للمعسر أم وأخت إن النفقة واجبة عليهما أحاساً.

ففي جواز الدفع إلى المعسر الخلاف، والله أعلم، لكون نفقته واجبة عليهما وهما يرثانه بالفرض، والرّد.
(٣) التنبية الخامس: قوله: (وجعلها في الرّعاية كعمودي نسبه في الإعطاء لغرم وكتابة): كذا في النسخ.

ورأيت في نسخة معتمدة: (لغزو وكتابة)، ورأيتها في نسخة أخرى كذلك، إلا أنهم أصلحوها: (لغرم)، والله أعلم.
(٤) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن تبرّع بنفقة قريب أو يتيم أو غيره ضمه إلى عياله، ففته: يجوز دفعها إليه، اختاره الأكثر، ونقل

الأكثر: لا، اختاره في التنبية، والإرشاد). انتهى.
وأطلقهما المجد في شرحه وصاحب الرعايتين، والحاوي الصغير:

إحداهما: يجوز دفعها إليه، وهو الصحيح.
قال المجد في شرحه: هو ظاهر كلام الحرقى، والقاضي وأكثر الأصحاب. انتهى.

والمصنف قال: اختاره الأكثر.
قلت: اختاره صاحب المغني، والشارح، والشيخ تقي الدين، وغيرهم، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يجوز، اختارها أبو بكر في التنبية، وابن أبي موسى في الإرشاد، وجزم به في المستوعب.
وقدّمه في الحاوي الكبير وشرح ابن رزين، ونقلها الأكثر عن الإمام أحمد.

الشَّيْخُ الْمَعْنَى الْمَذْكُورُ بَأَنَّهُ نَفْعٌ لَا يَسْقُطُ بِهِ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَلَا يَجْتَلِبُ بِهِ مَالًا إِلَّا إِلَيْهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي عَالِيَتِهِ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: لَا يَجُوزُ إِنْ بَقِيَ مَالُهُ بِزَكَاتِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَوَدَ قَوْمًا بَرًّا مِنْ مَالِهِ فَيُعْطِيَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ لِيُدْفَعَ مَا عَوَّدَهُمْ، هَذَا وَاجِبٌ وَذَلِكَ نَقْضٌ،
وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُعْطَى غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لِلزَّكَاةِ، قَالُوا: وَقَالَ أَحْمَدُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَيْنَةَ يَقُولُ: لَا يَدْفَعُ بِهَا مَذْمُومٌ وَلَا يُحَابِي بِهَا
قَرِيبًا وَلَا يَمْنَعُ مِنْهَا بَعِيدًا.

قَالَ أَحْمَدُ: دَفْعُ الْمَذْمُومِ أَنْ يَكُونَ لِيُغْنِيَ قَرَاتِيهِ عَلَيْهِ حَقٌّ فَيَكَاذِبُهُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ قَرِيبٌ مُخْتَلَجٌ وَغَيْرُهُ أَخْرَجَ مِنْهُ
فَلَا يُعْطِي الْقَرِيبَ وَيَمْنَعُ الْبَعِيدَ، بَلْ يُعْطِي الْجَمِيعَ.

وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى زَوْجَتِهِ (ع) وَفِي الرُّعَايَةِ:
وَقِيلَ: بَلَى، وَالنَّاشِئُ كَغَيْرِهَا، ذِكْرُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ.

وَهَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَى زَوْجِهَا؟ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ^(١)، وَغَيْرُهُمْ (و ش) أَمْ لَا؟
اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الْحَرَقِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَحَكَاهُ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ (و هـ م) فَيَسِّرُ رَوَاتَانِ (م ٢٣)^(٢)،
وَلَمْ يَسْتَنْ جَمَاعَةٌ شَيْئًا.
وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ.

وَقِيلَ فِي الزَّوْجَيْنِ: يَجُوزُ لِغَرَمٍ لِنَفْسِهِ وَكِتَابَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ عَنْهُ نَفَقَةٌ وَاجِبَةٌ (و ش) كَعُمُودِي نَسَبِهِ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا
إِلَى فَقِيرَةٍ لَهَا زَوْجٌ غَنِيٌّ (هـ) كَغِنَاهَا بِذَنبِهَا عَلَيْهِ (و) وَكَوَلَّدَ صَغِيرَ فَقِيرٍ أَبَوَهُ مُوسِرٌ (و) بَلْ أَوْلَى، لِلْمَعَاوَضَةِ وَتُؤَيِّدُهَا فِي
الْمَذْمُومَةِ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى غَنِيٍّ بِنَفَقَةٍ لِإِزْمَةِ اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَأُطْلِقَ فِي التَّرْفِيفِ وَجْهَيْنِ، وَجُوزُهُ فِي الْكَافِي؛ لِأَنَّهُ اسْتِخْفَافُهُ لِلنَّفَقَةِ مُشْرُوطٌ بِفَقْرِهِ، فَلِزْمِ مِنْ وَجُوبِهَا لَهُ وَجُودُ
الْفَقْرِ، بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَلَا أَحْسِبُ مَا قَالَهُ إِلَّا مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ فِي الْوَلَدِ الصَّغِيرِ.

(١) تبيينه: قول المصنف عن الرواية الثانية: (اختاره الشيخ) فيه نظر، فإنه أطلق الخلاف في المعني، والكافي، والمقنع، والهادي، كما
تقدم.

ولكن في المعني نوع إجماع ما؛ لكونه لما اعترض على رواية حمل عدم الجواز أجاب عنه، ولا يلزم من ذلك أنه اختارها؛ لأنه أطلق
الروایتين أولاً، وعمل كل رواية بعلمها، ولم أجد أحدا نسب هذه الرواية إلى اختيار الشيخ غير المصنف، والمصرح به في العمدة خلاف
ذلك، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (وهل يجوز للمرأة دفع زكاتها إلى زوجها؟ اختاره القاضي وأصحابه، والشيخ، وغيرهم، أم لا؟)
اختاره جماعة، منهم الحرقي، وأبو بكر، وصاحب المحرر وحكاها عن أبي الخطاب، فيه روايتان. انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمبهيغ، والإيضاح وعقود ابن البناء، والمستوعب، والخلاصة، والمعني، والكافي، والمقنع، والهادي،
والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفاق ونهاية ابن رزين، والزركشي، وتجريد العناية، وغيرهم:
إحداهما: لا يجوز، وهو الصحيح.

قال ابن منجنا في شرحه: وهي الصحيحة، وصححه في تصحيح المحرر وقال: اختاره القاضي في التعليق. انتهى.
وجزم به الحرقي، والعمدة، والمنور، والتسهيل، وغيرهم، وقدمه ابن رزين في شرحه، واختاره، وقاله أبو بكر والمجد في شرحه،
وقال: اختاره أبو الخطاب. انتهى.

واختاره الخلال أيضاً وقال: هذا القول الذي عليه أحمد، ورواية الجواز قول قديم رجع عنه، فاختر الشيخان هذا، والله أعلم.
والرواية الثانية: يجوز، اختاره القاضي وأصحابه، والشيخ الموفق، على ما زعمه المصنف، وغيرهم، واختاره أبو بكر، قاله في
تصحيح المحرر.

قال ابن رزين في شرحه: هذا أظهر، وصححه في المذهب، ومسبوك الذئب، والتصحيح، وجزم به في الوجيز، وقدمه في إدراك
الغاية.

وقيل: وفي غني بنفقة تبرع بها قريبه أو غيره وجهان، وإن تعددت النفقة من زوج أو قريب بغنيته أو امتناع أو غيره جاز الأخذ، نص عليه (و) كمن غصب ماله أو تعطلت نفقة عتقارو، ولا يجوز دفعها إلى كافر إلا ما سبق من كونه عابلاً أو مؤلفاً، لم يستثن صاحب المغني، والمحرر، وغيرهما ميوى هذين.

وفي المستوعب: لا يجوز دفعها إلى مملوك ولا كافر ذمي أو حرني إلا أن يكون عابلاً أو مؤلفاً أو غارماً لذات التين أو غارماً، وكل من حرمتنا الزكاة عليه من ذوي القربى، وغيرهم إذا كان أحد هؤلاء الأربعة جاز له أخذها، كذا قال. وجزم به في الرعاية، زاد شتختنا: وفي الحج الخلاف، وجزم ابن تيميم: لا يدفع إلى غارم لنفسه كافر، فظاهره يجوز لذات التين، ولعله ظاهر كلام الشيخ، فإنه ذكر المنع في الغارم لنفسه، وذكر ابن المنذر: لا يدفع إلى كافر (ع). وعن الزهري، وابن شبرمة وزفر: يجوز، وكذا زكاة الفطر، نص عليه لو كان ذمياً (هـ و) لا إلى عبد، نص عليه (و) إلا ما سبق من كونه عابلاً، لم يستثن صاحب المغني، والمحرر، وغيرهما ميوى هذا، ولا يجوز ولو كان السيد فقيراً (هـ). قال صاحب المحرر: لأن الدفع إليه دفع إلى سيده، لأنه إن قلنا يملك فله تملكه عليه، والزكاة دين أو أمانة، فلا يدفعها إلى من لم يأذن له المستحق، وإن كان عبده، كسائر الحقوق، وفي الكتابة من تملك القاضي في العبد بين اثنين يكتايبه أحدهما بجور، وما قبضة من الصدقات فيصقه يلاقي نصفه المكتاب فيجور، وما يلاقي نصف السيد الآخر إن كان فقيراً جاز في حصته، وإن كان غنياً لم يجز.

قال صاحب المحرر: وكذا إن كاتب بغض عبده فما أخذه من الصدقة يكون للحصة المكتابة منه بقدرها، والباقي لحصة السيد مع فقرو، وتوجه أن ذلك يشبه دفع الزكاة بغير إذن المدين إلى غريبه، هل يجوز؟ وجزم غير القاضي بصرفه جميع ما يأخذه في كتابته، لأنه استحقه بجوره المكتاب، ولا حق للسيد فيه، كما يترتب بجوره الحر، وكذا المدبر وأم الولد، والمعلق حقه بصفته، وتأخذ من بغيضه حر بقدر نصيبه من خمسين أو من كفايته، على الخلاف، فمن ينصفه حر يأخذ خمسة وعشرين أو ينصف كفايته.

وسبق لا يجوز دفع الزكاة إلى غني إلا ما سبق. وعن عابسة مرفوعة: ما خالطت الزكاة مالا إلا أهلكته، فيه محمد بن عثمان بن صفوان، ضعفه أبو حاتم، وثقة ابن حبان.

رواه الشافعي (١/ ٢٢٠)، والبخاري في تاريخه (١/ ١٨٠)، والحميدي (٢٣٧)، وذا: قال: يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحلال: وقال ابن معين: كنا نذكر هذا الحديث على محمد بن عثمان، ومحمد مكي لا بأس به.

وقال أحمد في رواية أبي داود: حديث منكرو. ورواه أحمد في رواية عبد الله وقال: تفسيره أن الرجل يأخذ الزكاة وهو غني وإنما هي للفقراء. وقال في رواية إسحاق بن إبراهيم: لا تدخل الصدقة في مال إلا محقة. ولا يجوز دفع الزكاة إلى بني هاشم، نص عليه (و) كالثبي (ع) لقوله عليه السلام: «إنا لا نجل لنا الصدقة». ورواه أحمد (٦٠/ ٥)، ومسلم (١٠٦٩).

وفي مذهبه (م) أيضاً الجواز، ومال شتختنا إلى أنهم إن ميعوا الخمس أخذوا الزكاة، وربما مال إليه أبو البقاء. وقال: إنه قول القاضي بغروب من أصحابنا، ذكره ابن الصيرفي في منتخب الفنون، واختاره الأجهري في كتاب النصيحة؛ لأنه محل حاجة وهو رذو وقاله أبو يوسف.

وقال الإصطخري من الشافعية، وقد روى ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا إبراهيم بن مهدي المصيصي حدثنا المنصور بن سليمان عن أبيه عن حنبل، عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ورغبت لكم عن غسالة الأيدي» لأن لكم في خمس الخمس ما يغنيكم أو يكفيكم، حنبل اسمه حنبل بن قيس، لا يحتاج به اتفاقاً، قال أحمد وغيره: متروك.

وفي كتاب المرتضى في الفقه أن مذهب الإمامية يجوز لبني هاشم الفقراء أخذ زكاة بني هاشم، وسبق كون الهاشمي غاملاً، ولم يستثن جماعة سواه.

وقال الشيخ: يعطى لغزو أو حمالة، وأن الأصحاب قالوا: يعطى لغزو لنفسه، ثم ذكر أخيراً: لا يجوز، وذكر بعضهم أنه أظهر.

وبنو هاشم من كان من سلالته (و)، وذكره القاضي وأصحابه وصاحب المحرر، وغيرهم.

قال في رواية المروزي: قال النبي ﷺ: «لا تجل الصدقة لبني هاشم».

وذكر حديث أبي رافع، وفي مذهب (م): فيما بين غالب وهاشم قولان.

وجزم في الرعاية بقول بعضهم: هم آل العباس، والعلي، والجعفر، والعميل، والهارث بن عبد المطلب. وزوي عن أبي حنيفة، وجزم به في الهداية وغيرها من كتب الحنفية، ولا يجوز دفعها إلى مواليتهم (وه)، وأكثر الشافعية نص عليه.

وفي مذهب (م) قولان، لحديث أبي رافع: «إن الصدقة لا تجل لنا وإن مولى القوم من أنفسهم».

حديث صحيح، رواه أحمد (١٩٠٥٩)، وأبو داود (١٦٥٠)، والنسائي (١٠٧/٥)، والترمذي وصححه.

ويأتي في الولاء: «الولاء لحمة كل حممة النسب» ولأنه يمتزج النسب في أحكام، فغلب الخط، وأما أحمد في رواية يعقوب إلى الجواز (و م)، لأنهم ليسوا من آل محمد، وموالي مواليتهم، ويجوز إلى ولد هاشمية من غير هاشمي، في ظاهر كلامهم، وقالة القاضي اختياراً بالآب (و).

وذكر أبو بكر: في التبيي لا يجوز، واحتج بحديث أنس: «ابن أخت القوم منهم» متفق عليه (خ: ٣١٤٧، م: ١٠٥٩).

ولا تحرم الزكاة على أزواجه عليه السلام، في ظاهر كلام أحمد، والأصحاب (و) كمواليهم (ع) للأخبار فيهم. وفي المغني أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة بسفرة من الصدقة فردتها وقالت: إنا آل محمد لا تجل لنا الصدقة: وهذا يدل على تحريمها على أزواجه عليه السلام، ولم يذكر ما يخالفه، مع أنهم لم يذكروا هذا في الوصية والوقف، وهذا يدل على أنهم من أهل بيته في تحريم الزكاة.

ولهذا قال صاحب المحرر: أزواجه عليه السلام من أهل بيته المحرم عليهم الزكاة، في إحدى الروايتين، ثم احتج بقول عائشة المذكور، رواه الحلال وصاحبه، وكالدفع إليه عليه السلام، فإنهم في حبسه ونفقته حيا وميتا، ولهذا كن يعطون من سهمه من الفيء من بغية.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تقسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فهو صدقة».

متفق عليه (خ: ٢٧٧٦، م: ١٧٦٠).

والثانية: لا يحرم عليهم، وهو قول زيد بن أرقم.

رواه مسلم (٢٤٠٨).

وقال شيخنا في تحريم الصدقة عليهم: وكونهم من أهل بيته روايتان، أصحهما التحريم، وكونهم من أهل بيته، كذا قال.

وهل يجوز دفعها إلى بني المطلب؟

اختاره الحرق، والشيخ وصاحب المحرر، وغيرهم، أم لا؟ اختاره القاضي وأصحابه (و ش) فيه روايتان (م ٢٤)،^(١)

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (وهل يجوز دفعها إلى بني المطلب، اختاره الحرق، والشيخ وصاحب المحرر، وغيرهم، أم لا؟ اختاره القاضي وأصحابه، فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والحاويين، ونهاية ابن رزين، والفاقي، والزركشي، وتجريد العناية، وغيرهم:

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

وَلَمْ يَذْكُرُوا مَوَالِيَهُمْ^(١).

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مَرَادَ أَحْمَدَ، وَالْأَصْحَابِ أَنْ حُكْمَهُمْ كَمَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَالْقِيَاسِ وَذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ الْمَالِكِيُّ الْجَوَازَ (ع).

وَسُئِلَ فِي رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ عَنْ مَوْلَى قُرَيْشٍ يَأْخُذُ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ: مَا يُعْجِبُنِي. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ كَانَ مَوْلَى مَوْلَى؟ قَالَ: هَذَا أَبْعَدُ، فَيَحْتَمِلُ التَّخْرِيمَ. وَفَاقًا لِلْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُغَطَّرَ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، وَالْوَصَايَا لِلْفُقَرَاءِ نَصٌّ عَلَيْهِمَا (ع). وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: لَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ أَيْضًا، فَالْوَصِيَّةُ لِلْفُقَرَاءِ أَوْلَى.

وَفِي مَذْهَبِ (م) الْمَنَعِ أَيْضًا، وَالْمَنَعُ مَعَ جَوَازِ الْفَرَضِ، وَالْعَكْسُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ فِي الْوَرَعِ، عَنِ الْمُسَوِّدِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي يُسْقَى فِي الْمَسْجِدِ وَيَكْرَهُهُ، يَرَى أَنَّهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَفَّارَةُ كَزَكَاةٍ فِي هَذَا، لَوْ جُوبِهَا بِالشَّرْحِ.

وَقِيلَ: هِيَ كَالْتَّطَوُّعِ، وَالتَّنْذَرُ كَالْوَصِيَّةِ، وَجَزَمَ فِي الرُّوضَةِ بِتَحْرِيمِ النِّفْلِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ، وَأَنَّ التَّنْذَرَ، وَالْكَفَّارَةَ كَالزَّكَاةِ، وَإِنْ حُرِّمَتْ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ فَالْنَّبِيُّ ﷺ أَوْلَى.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: وَكَذَا إِنْ لَمْ تَحْرَمْ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ بُيُوتِهِ، وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: لَا تَحْرَمْ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، كَاصْطِنَاعِ أَنْوَاعِ الْمَعْرُوفِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ع).

وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ، وَالْأَصْحَابُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» وَأَطْلَقَ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَجَهَيْنِ، وَمَرَادُهُمْ بِجَوَازِ الْمَعْرُوفِ الْإِسْتِحْبَابَ، وَلِهَذَا اخْتَجُّوا بِقَوْلِهِ «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لِلْإِسْتِحْبَابِ (ع) وَإِنَّمَا عُبِّرُوا بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ لِمَا اخْتَلَفَ فِي تَحْرِيمِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ صَاحِبِ الرُّعَايَةِ: قُلْتُ: يُسْتَحَبُّ.

وَمَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِمَا سَبَقَ فَلَهُ أَخَذُهَا هَدِيَّةً يَمْنُ أَخَذَهَا وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا (و)، لِأَكْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى أُمَّ عَطِيَّةٍ، وَقَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٤٦، م: ١٠٧٦).

= إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، اختاره الحرقي، والشيخ، وصاحب المحرر في شرحه.

وجزم به ابن البناء في عقوده، وصاحب المنور.

قال في العمدة: وآل عملاً بنو هاشم ومواليهم، فظاهره جواز الدفع لبني المطلب.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: لا يجوز.

اختاره القاضي وأصحابه وصحّحه في التصحيح، وابن منجّ في شرحه، وجزم به في الإفادات، والوجيز، والتسهيل، واليه مال

الزركشي.

قال في الإرشاد: لا يعطى من الزكاة بنو المطلب الذين لا محلّ لهم الصدقات، والله أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (ولم يذكروا مواليهم، ويتوجه أن مراد أحمد، والأصحاب أن حكمهم كموالي بني هاشم، وهو ظاهر الخبر،

والقياس). انتهى.

الظاهر: أن المصنف تابع القاضي، فإنه قال في بعض كلامه: لا نعرف فيهم رواية، ولا يمتنع أن نقول فيهم ما نقول في بني هاشم.

انتهى.

قلت: لم يطلع المصنف على كلام القاضي وغيره من الأصحاب في ذلك، فقد قال في الجامع الصغير، والإشارة، والخصال له:

تحرم الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني المطلب ومواليهم، وكذا قال في المبهج، والإيضاح.

وقال في الوجيز: ولا تدفع إلى هاشمي ومطلبي ومواليهم. انتهى.

فصل

وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى فِي أَخْلِ الزُّكَاةِ وَعَدَمِهِ سَوَاءٌ، وَالصَّغِيرُ كَالْكَبِيرِ.
وَعَنْهُ: إِنْ أَكَلَ الطَّعَامَ، وَالْأَلَمُ يَجُزُّ، ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَتَقَلَّهَا صَالِحٌ وَغَيْرُهُ، وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ، لِلْعُمُومِ، فَيُصْرَفُ ذَلِكَ فِي أَجْزَاءِ رِضَاعَتِهِ وَكَسْوَتِهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ.
وَيُقْبَلُ وَيُقْبَضُ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ الزُّكَاةُ، وَالْهَبَةُ، وَالْكَفَّارَةُ مَنْ يَلِي مَالَهُ، وَهُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ الْأَمِينُ، وَيَأْتِي ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ سَفْيَانُ: وَلَا يَقْبِضُ لِلصَّبِيِّ إِلَّا الْآبُ أَوْ وَصِيُّ أَوْ قَاضٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ قَبَضَتِ الْأُمُّ وَأَبَوُهُ حَاضِرًا، فَقَالَ: لَا أَغْرِفُ لِلْأُمِّ قَبْضًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلْأَبِ.

وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ تَصْرِيحًا بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَبْضُ غَيْرِ الْوَلِيِّ مَعَ عَدَمِهِ، مَعَ أَنَّهُ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ.
وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَصِحُّ قَبْضُ مَنْ يَلِيهِ مِنْ أُمٍّ وَقَرِيبٍ، وَغَيْرِهِمَا عِنْدَ عَدَمِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ حِفْظُهُ عَنِ الصَّبَاغِ، وَالْمَلَائِكَةِ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْوَلَايَةِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَنَّ هَذَا مَنْصُوصٌ أَحْمَدَ، فَقَالَ هَارُونُ الْحَمَالِيُّ فِي الصَّغَارِ يُعْطَى أَوْلِيَائِهِمْ فَقُلْتُ: لَيْسَ لَهُمْ وَلِيٌّ، قَالَ: يُعْطَى مَنْ يُعْنَى بِأَمْرِهِمْ.
وَنَقَلَ مِنْهَا فِي الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ يَقْبِضُ لَهُ وَلِيُّهُ قُلْتُ: لَيْسَ لَهُ وَلِيٌّ.
قَالَ: الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ نَصًّا ثَالِثًا بِصِحَّةِ الْقَبْضِ مُطْلَقًا، قَالَ يَكُونُ مِنْ شَحْنٍ سَجَلٍ أَحْمَدُ: يُعْطَى مِنَ الزُّكَاةِ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، يُعْطَى أَبَاهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ، وَذَكَرَ فِي الرُّعَايَةِ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ.
إِنْ تَعَذَّرَ، وَالْأَفْلَاحُ، وَالْمَعْنَى كَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِي عَدَمِ صِحَّةِ قَبْضِهِ أَنَّهُ ظَاهِرٌ رِوَايَةِ صَالِحٍ، وَابْنُ مَنْصُورٍ، وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَصْحَابِنَا، وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي فِي تَلْقِيهِ فِي بَابِ الْمَكَاتِبِ، وَأَنَّ ظَاهِرَ الْمُرُودِيِّ يَجُوزُ، قَالَ الْمُرُودِيُّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: يُعْطَى غُلَامًا يَتِيمًا مِنَ الزُّكَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَذْفَعُهَا إِلَى الْغُلَامِ، قُلْتُ: فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَيِّعَهُ، قَالَ: يَذْفَعُهَا إِلَى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ.

وَأَشَارَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ إِلَى قَوْلِ أَبِي جَحِيفَةَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْيَانِنَا، فَجَعَلَهَا فِي فِقْرَانِنَا، فَكُنْتُ غُلَامًا، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلُوصًا».
فِيهِ أَشْعَثُ هُوَ ابْنُ سَوَّارٍ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ.
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٤٩) وَحَسَنُهُ.

وَجُزْمٌ فِي الْمَغْنِيِّ بِصِحَّةِ قَبُولِهِ بِلَا إِذْنٍ، وَكَذَا قَبْضُهُ، كَكَسْبِهِ مَبَاحًا مِنْ حَشِيشٍ وَصَنْدٍ، وَيُحْتَمَلُ صِحَّتُهُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ لِئَلَّا يُضَيِّعَ الْمَالُ.

فصل

يَحْرُمُ شِرَاءُ زَكَاتِهِ نَصُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَشْهُرُ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنَ أَصْحَابِنَا وَأَهْلِ الظَّاهِرِ بِأَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا تَشْتَرِ وَلَا تَبِذْ فِي صَدَقَتِكَ» وَلِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى اسْتِزْجَاعِ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يُسَامِحُهُ رَغْبَةً أَوْ رَهْبَةً.
وَعَنْهُ: يَكُونُ اخْتَارُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ (وَمِنْ شَرِّ) لِشِرَاءِ ابْنِ حَمَرٍ، وَهُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ.
وَعَنْهُ: يَتَّحُ (وَه) كَمَا لَوْ وَرَقَهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (و) لِلْخَبَرِ، وَعَلَّلَهُ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ يَغْيِرُ فِعْلُهُ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنْ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ كَالْبَيْعِ (وَمِنْ شَرِّ) وَمَنْصُوصٌ أَحْمَدُ إِنَّمَا هِيَ فِي الشِّرَاءِ، وَصَرَّحَ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ الْهَبَةَ كَالْبَيْعِ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: مَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهِ فَلَا، إِذَا كَانَ شَيْءٌ جَمَلَةً لِلَّهِ فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ وَتَأْتِي رِوَايَةُ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ، وَاحْتَجَّ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِصِحَّةِ الشِّرَاءِ بِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ ذَنْبِهِ وَبِهِتِهِ وَوَصِيَّتِهِ، فَيَعْوِضُ أَوْلَى، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: سَوَاءٌ اشْتَرَاهَا مِنْ مَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي فَرَسٍ جَمِيلٍ، وَظَاهِرُ التَّحْلِيلِ بِأَنَّهُ يُسَامِحُهُ يَقْتَضِيهِ الْفَرْقُ،

ولهذا قال في الرعاية: وقيل بمن أخذها منه، وكذا ظاهر كلامهم أن النهي يختص بها، ونقل حنبل: وما أراد أن يشتريه أو شيئاً من إنتاجه فلا، قال النبي ﷺ: «لا تشتريها ولا شيئاً من نسلها» نهى عمر عن ذلك، ولم أجذ في حديث عمر النهي عن شراء نسلها.

وروى أحمد (١/ ١٦٤): حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا سليمان - يعني: التيمي -، عن أبي عثمان، عن عبد الله بن عامر، عن الزبير بن العوام أن رجلاً حمل على فرس يقال له غمرة أو غمرأ قال: فوجد فرساً أو مهرأ يباع، فتنسب إلى تلك الفرس، فنهى عنها.

أبو عثمان هو النهدي الإمام، فالظاهر روايته عن معروف، قال بعضهم: لعنه ابن عامر بن ربيعة الثقة المشهور. ورواه ابن ماجه (٢٣٩٣) من حديث يزيد، والصدقة كالزكاة، وجزم به جماعة، نقل أبو طالب وغيره: إذا تصدق بصدقة لا يرجع فيها، إنما يرجع بالميراث، ونقل حنبل: لا يجوز أن يموت في صدقة. واحتج بقوله عليه السلام: «لا ترجع ولا تشتريها، كل ما كان من صدقة فهذا سبيلاً، فإن رجع بإثر جناح، وظاهر كلامهم أنه الأكل منه، ونقل ابن الحكم فيمن يتصدق على قريبه بدار أو غلام أو شيء: إن أكل منه قبل أن يرقه فلا، قال عمران بن حصين: لا أجيزه له.

وهل يجوز للإمام رد الزكاة على من قبضها منه؟ أو يخرجها الفقير عن نفسه إلى من قبضها منه؟ كما هو الأشهر في كلام القاضي ونصرة صاحب المحرر وغيره، أم لا يجوز؟ (و ش) لئلا يصير المالك صارفاً لنفسه، كما لو تركت له، لأنها طهرة فلا يجوز أن يظهر بما قد تطهر به، فيه روايتان (٢٦، ٢٥)^(١)، وسبق هذا ونحوه في أول الزكاة. ومذهب (هـ) يجوز في حق الركاز، والمعدن؛ لأنه عنده فيء، ولم يَدْخُلْ في ملكه، كوضع الخراج، ولا يجوز في العشر وسائر الزكوات؛ لأنه ملكه، وقد أمر بالتقرب بنفسه ولا يتحقق إذا كان هو المصروف. وسبق في أول الباب هل في المال حق سيوى الزكاة؟ ومن له عبد للتجارة فاعتقه بعد الحول قبل إخراج زكاة قيمته وقيمتها بصاب فله دفع زكاة قيمته إليه إذا لم يكن فيه مانع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) (مسألة - ٢٥ - ٢٦): قوله: (وهل يجوز للإمام رد الزكاة على من قبضها منه؟ أو يخرجها الفقير عن نفسه إلى من قبضها منه؟ كما هو الأشهر في كلام القاضي ونصرة صاحب المحرر وغيره، أم لا يجوز؟ لئلا يصير المالك صارفاً لنفسه كما لو تركت له، لأنها طهرة فلا يجوز أن يظهر بما قد تطهر به، فيه روايتان). انتهى.

ذكر مسألتي:

(المسألة الأولى - ٢٥): هل يجوز للإمام رد الزكاة على من قبضها منه أم لا؟ أطلق الخلاف:

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح.

جزم به في التلخيص، والبلغة فقال في الركاز: ويجوز صرفه إلى واجده، وكذا زكاة المعدن، وغيرهما من الزكوات. وقدمه في الرعايتين، والحاويين فقال: ويجوز للساعي أن يعطيه عين زكاته، وعنه: المنع، كإسقاطها عنه. انتهى.

واختاره القاضي وغيره، وقدمه المجد في شرحه ونصرة، فقال: ويجوز للإمام صرف الركاز إلى واجده، وكذا صرف العشر وسائر الزكوات إلى من وجبت عليه، ونص عليه أحمد، وهو أصح، ونصرة.

وقاله القاضي في المجرّد، والخلاف.

وقال في موضع من المجرّد: لا يجوز ذلك، ذكره في الركاز، والعشر، وحكى أبو بكر ذلك عن أحمد في زكاة الفطر، ذكره في المجرّد. والرواية الثانية: لا يجوز، اختاره أبو بكر، وذكره في المذهب، وتقدم في كلام المصنف في باب الركاز ما يوهم دخول جميع الزكوات، وكذلك في أواخر زكاة الفطر، ففي كلامه نوع تكرار، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ٢٦): (هل يجوز للفقير أن يخرجها عن نفسه إلى من قبضها منه أم لا؟).

أطلق الخلاف، والحكم كالتي قبلها.

قلت: الصواب الجواز، إن لم يكن حيلة، كما تقدم في الفطرة.

فهذه ست وعشرون مسألة، قد فتح الله الكريم بتصحيحها.

باب صدقة التطوع

تُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ (ع)، وَهِيَ أَفْضَلُ سِرًّا (و) بِطَيْبِ نَفْسٍ (و) فِي الصَّحَةِ (و)، وَفِي رَمَضَانَ وَأَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ فَاضِلٍ، كَالْعَشْرِ، وَالْحَرَمَيْنِ، وَدَوْرٍ وَحِيدٍ، وَالْجَارِ أَفْضَلُ، لَا سِيَّمَا مَعَ عَدَاوَتِهِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ نِثَانٌ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ».

وَقَوْلُهُ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ».

رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/ ٤٠٢، ٥/ ٤١٦) وَغَيْرُهُ.

وَسَبَقَ فِي أَوَّلِ فَصْلٍ مِنْ تَذْفَعُ إِلَيْهِ الزَّكَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» [آل عمران: ٩٢].

وَقَالَ: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» [البقرة: ٢٦٧].

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا».

وَقَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

وَقَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ الْمُقِلِّ، وَدِرْهَمٌ سَبَقَ مِنْهُ الْقَبْ».

وَتُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ مِمَّا فَضَّلَ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يُؤْمَنُهُ، أُلْفَةً جَمَاعَةً، وَالْمَرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ دَائِمًا، كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، بِمَنْجَرٍ أَوْ غَلَّةٍ يَلِكُ أَوْ وَقْفٍ أَوْ صَنْعَةٍ، وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِالصَّنْعَةِ نَظَرٌ.

وَفِي مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ: لَا يَكْفِي، وَقَالَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ أَيْضًا وَلِلشَّافِعِيَّةِ أَوْجُهُ: الْاِسْتِحْبَابُ، وَعَدَمُهُ، وَالثَّلَاثُ وَهُوَ أَصَحُّ إِنْ صَبَّرَ عَلَى الصَّبْرِ أَسْتَحِبَّ لَهُ، وَالْأَفْلَا، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَوَاضِعٍ: أَقْسَمَ بِاللَّهِ لَوْ عَبَسَ الزُّمَانُ فِي وَجْهِكَ مَرَّةً لَعَبَسَ فِي وَجْهِكَ أَهْلُكَ وَجِيرَانُكَ.

ثُمَّ حَثَّ عَلَى إِسْنَاكِ الْمَالِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرَّ الْمَصُونِ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَذْخِرَ لِحَاجَةٍ تَعْرِضُ وَأَنَّهُ قَدْ يَتَّفَقُ لَهُ مَرْفَقٌ فَيَخْرُجُ مَا فِي يَدِهِ فَيَقْطِعُ مِرْفَقَهُ فَيَلْقَاهُ مِنَ الضَّرَاءِ وَمِنْ الدَّلَالِ مَا يَكُونُ الْمَوْتُ دُونَهُ، فَلَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَعْمَلَ بِمَقْتَضَى الْحَالِ الْحَاضِرَةِ، بَلْ يَصُورُ كُلُّ مَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَنْظُرُونَ فِي الْعَوَاقِبِ، وَقَدْ تَرَهَّدَ خَلْقٌ كَثِيرٌ فَأَخْرَجُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ اخْتَأَجُوا فِي مَكْرُوهَاتٍ.

وَالْحَازِمُ مَنْ يَحْفَظُ مَا فِي يَدِهِ، وَالْإِسْنَاكِ فِي حَقِّ الْكَرِيمِ جِهَادٌ، كَمَا أَنَّ إِخْرَاجَ مَا فِي يَدِ الْبَخِيلِ جِهَادٌ، وَالْحَاجَةُ تَخُوجُ إِلَى كُلِّ مِخْنَةٍ، قَالَ بَشَرُ الْحَافِي: لَوْ أَنَّ لِي دَجَاجَةً أَهْوَلَهَا خِفْتُ أَنْ أَكُونَ عَشَارًا عَلَى الْحِجَرِ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: مَنْ كَانَ يَبْدُو مَالًا فَلْيَجْعَلْهُ فِي قَرْنِ ثَوْرٍ، فَإِنَّهُ زَمَانٌ مِنْ اِحْتِيَاجٍ فِيهِ كَانَ أَوَّلُ مَا يَبْذُلُ دِينَهُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَيَعْدُ فَإِذَا صَدَقْتَ نِيَّةَ الْعَبْدِ وَقَصْدَهُ رَزَقَهُ اللَّهُ وَحَفِظَهُ مِنَ الدَّلَالِ، وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ»

الآيَةُ [الطلاق: ٢].

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنْ أَضْرَّ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ أَوْ بِغَيْرِهِ أَوْ بِكِفَالَتِهِ أَيْمٌ (و ه م) وَلِلشَّافِعِيَّةِ أَوْجُهُ، ثَالِثُهَا يَأْتُمُّ فِيمَنْ يُؤْمَنُهُ لَا فِي نَفْسِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ فَلَا يَصِلُ الْاِسْتِحْبَابُ، وَجَزَمَ فِي الرِّعَايَةِ بِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَكْرَهُ التَّصَدَّقُ قَبْلَ الْوَفَاءِ، وَالْإِنْشَاقِ الْوَاجِبِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» [الحشر: ٩].

وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ فَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ حَسَنَ التَّوَكُّلِ، وَالصَّبْرَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ جَازَ وَدَلِيلُهُمْ يَقْتَضِي الْاِسْتِحْبَابَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي مَتْنِهِ الْغَايَةِ وَغَيْرَهَا، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي حِيَاضَ الْمَالِكِيِّ أَنَّهُ جَوَازُهُ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَيْمَةُ الْأَمَنَاءِ، وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمِيعَ صَدَقَتِهِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الشَّامِ يَنْقُذُ فِي الثَّلَاثِ، وَعَنْ مَكْحُولٍ فِي النِّصْفِ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الْمُسْتَحَبُّ الثَّلَاثُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَجُزْ ذَكَرُهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَيَنْتَعِ مِنْ ذَلِكَ وَيُخَجَرُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ يَكْرَهُ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عَائِلَةٌ وَلَهُمْ كِفَايَةٌ أَوْ يَكْفِيهِمْ بِمَكْسَبِهِ جَازَ، لِقِصَّةِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَيَكْرَهُ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى الصَّبِّ وَلَا عَادَةَ لَهُ بِهِ أَنْ يُنْقِصَ نَفْسَهُ عَنِ الْكِفَايَةِ الشَّامَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَظَهَرَ مِنْهُمَا سَبْقُ أَنَّ الْفَقِيرَ لَا يَقْتَرِضُ وَيَتَصَدَّقُ، وَنَصٌّ أَحْمَدُ فِي فَقِيرٍ لِقَرِيْبِهِ وَرِيْمَةً: يَسْتَفْرِضُ وَيَهْدِي لَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَاتِ، قَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ صِلَةُ الرَّجْمِ بِالْقَرْضِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مُرَادَهُ أَنَّهُ يَطْرُقُ وَقَاءً.

وَيُسْتَحَبُّ التَّعَقُّفُ فَلَا يَأْخُذُ الْغَنِيُّ صَدَقَةً وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهَا، فَإِنْ أَخَذَهَا مُظْهِرًا لِلْفَاقَةِ فَيَتَوَجَّهُ التَّخْرِيمُ.

وَيُخَرِّمُ الْمَنَ بِالْصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ كَبِيرَةٌ، عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ: الْكَبِيرَةُ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ وَيَبْطُلُ الثَّوَابُ بِذَلِكَ، لِلْإِلَاقَةِ، وَلَا أَصْحَابًا خِلَافَ فِيهِ وَفِي بَطْلَانِ طَاعَةٍ بِمَعْنِيَةٍ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الْإِحْطَاطَ بِمَعْنَى الْمَوَازَنَةِ، وَذَكَرَهُ أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلَفِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٠٧٥، م: ١٠٦٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ وَلَسَمَ يُعْطِي الْأَنْصَارَ، فَكَانَتْهُمْ وَجَدُوا فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا قَدْ هَدَاكُمْ اللَّهُ بِِي؟ وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بِِي؟ وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِِي؟ فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُ، فَقَالَ: أَلَا تُجِيبُونَ؟ لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ: جِئْنَا كَذَا وَكَذَا» الْحَدِيثُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَحِلُّ أَنْ يَمُنَّ إِلَّا مِنْ كَثِيرٍ إِحْسَانُهُ وَأَسْبَغَ إِلَيْهِ، فَلَسَهُ أَنْ يُعَدَّ إِحْسَانُهُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ كَمَا قَالَ شَارِحُ الْأَحْكَامِ الصُّغْرَى إِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا عَلَى الْخَصْمِ، وَلَمَّا كَانَتْ نِعْمَةُ الْإِيمَانِ أَعْظَمَ قُدْرَتَهَا، ثُمَّ نِعْمَةُ الْأَلْفَةِ أَعْظَمَ مِنْ نِعْمَةِ الْمَالِ، لِأَنَّ الْمَالَ يُبْذَلُ فِي تَحْصِيلِهَا، وَاللَّهُ أَهْلَمُ، وَمَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ وَكَلَّ فِي ذَلِكَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَسْتَحْبُّ أَنْ يُمْضِيَهُ، وَلَا يَجِبُ (و).

وَسَبَقَ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ تَعْجِيلِهَا، نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَيَّلَ عَنْ رَجُلٍ بَعَثَ ذَرَاهِمَ إِلَى رَجُلٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِدْهُ الرَّسُولُ قَبْدًا لِلرُّسُلِ أَنْ يُسَبِّحَهَا، قَالَ: مَا أَحْسَنَهُ أَنْ يُمْضِيَهُ.

وَكَذَا نَقَلَ الْأَنْزَمُ: مَا أَحْسَنَهُ أَنْ يُمْضِيَهُ. وَقَالَ ابْنُ مَنصُورٍ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: سَيَّلَ سَفِيَّانَ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَا لَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَمَاتَ الْمَعْطَى. قَالَ: مِيرَاثٌ قَالَ أَحْمَدُ: أَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمِيرَاثٍ إِذَا كَانَ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ شَيْءٍ أَخْرَجَهُ لِلْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مِيرَاثٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، وَكَذَا نَقَلَ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَرُدُّ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْوَكِيلَ يُخْرِجُهُ، بَلْ يَتَعَيَّنُ مَا عِنْدَهُ الْمَيْتِ، أَوْ يَكُونُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيَكُونُ رَوَايَةً بِالْتَّفَرُّقَةِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَايَةً أُخْرَى، قَالَ حَبِيشُ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ: رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ ذَرَاهِمَ فَقَالَ لَهُ تَصَدَّقْ بِهِ ذَرَاهِمَ، ثُمَّ إِنَّ الدَّافِعَ جَاءَ إِلَى صَاحِبِهِ فَقَالَ لَهُ: رُدُّ عَلَيَّ هَذِهِ الذَّرَاهِمَ، مَا يَصْنَعُ الْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: لَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِ، يُمْضِيهَا فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ، وَنَقَلَ جَعْفَرُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَيَّلَ عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ صَدَقَةً مِنْ مَالِهِ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تَوْضَعَ فِي أَهْلِ السُّكَّةِ، أَلَمْ أَنْ يَرْجِعَ؟ قَالَ: مَضَى، فَرَاغَهُ صَاحِبُ الْمَسْأَلَةِ فَأَبَى أَنْ يُرْخَصَ فِي ذَلِكَ. وَتَرَجَّمَ الْخَلَّالُ: الرَّجُلُ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ فَلَا يَرُدُّهَا إِلَى مَالِهِ بَعْدَ أَنْ سَمَّاهَا صَدَقَةً، فَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِأَنَّهُ صَدَقَةٌ فَالْوَرَاثَتَانِ، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ هَلْ يَتَعَيَّنُ بِذَلِكَ كَالنَّذْرِ أَمْ لَا؟ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ فَقَدْ نَوَى خَيْرًا فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُمْضِيَهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَخْرَجَ الطَّعَامَ لِلسَّائِلِ فَوَجَدَهُ قَدْ ذَهَبَ عَزَلَهُ حَتَّى يَجِيءَ سَائِلٌ آخَرَ، وَصَحَّ هَذَا عَنْ الْحَسَنِ.

وَرَوَاهُ لَيْثٌ عَنْ طَاوُسٍ، وَصَحَّ عَنْ حُمَيْدٍ وَيَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيَّ قَالَا: لَا يُعْطِيهِ سَائِلًا آخَرَ، رَوَى ذَلِكَ الْأَنْزَمُ، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا مَاتَ الْوَاهِبُ أَوْ الْمَوْهُوبُ قَبْلَ الْقَبْضِ.

وَمَنْ سَأَلَ فَأَعْطَاهُ قَبْضَهُ فَسَخَطَهُ لَمْ يُعْطِ لِغَيْرِهِ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ الْخَلَّالُ، وَفِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ ضَعِيفٌ، فَإِنْ صَحَّ فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ عَقُوبَةً، وَيَحْتَمَلُ أَنْ سَخَطَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ

لا يَخْتَارُ تَمَلُّكُهُ، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُ عَلَى أَصْلَانَا، كَيْفَ التَّلَجُّةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْأَظْهَرِ أَنْ أَخَذَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ أَوَّلَى مِنَ الزَّكَاةِ، وَأَنْ أَخَذَهَا سِوَا أَوَّلَى، وَفِيهِمَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ أَطْنُ الْعُلَمَاءِ الصُّوفِيَّةِ وَتَجُوزُ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى كَافِرٍ وَفَاحٍ، وَغَيْرِهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَلَهُمْ أَخَذُهَا، وَاللَّهُ سَبِيحَانَهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَالصَّدَقَةُ الْمُسْتَحَبَّةُ عَلَى الْقَرَابَةِ وَالرَّجْمِ أَفْضَلُ مِنَ الْعِنَقِ، نَقْلُهُ حَرْبٌ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَيْمُونَةَ وَقَدْ عَقَقَتْ الْجَارِيَةَ «لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالُكَ كَانَ أَكْثَرُ لَأَجْرِكَ...» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٤٥٢، م: ٩٩٩).

وَالْعِنَقُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَجَانِبِ إِلَّا زَمَنَ الْفَلَاءِ، وَالْحَاجَةِ.

نَقْلُهُ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو دَاوُدَ، وَيَأْتِي كَلَامُ الْحَلَوَانِيِّ أَوَّلَ الْعِنَقِ.

وَهَلْ حِجُّ التَّطَوُّعِ أَفْضَلُ مِنَ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ؟ سَأَلَ حَرْبٌ لِأَحْمَدَ أَيُّحُجُّ نَفْلًا أَمْ يَصِلُ قَرَابَتُهُ؟ قَالَ: إِنْ كَانُوا مُحْتَاجِينَ يَصِلُهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ، قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا قَرَابَةً؟ قَالَ: الْحِجُّ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ رِوَايَةً أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ لَا أُعْدِلُ بِالْمَشَاهِدِ شَيْئًا.

وَتَرَجَّمَ أَبُو بَكْرٍ: فَضَّلَ صِلَةَ الْقَرَابَةِ بَعْدَ فَرْضِ الْحِجِّ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَالِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَإِنْ قَرَابَتُهُ قَرَأَهُ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: يَضْمُهُمَا فِي أَكْبَادِ جَائِعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ.

فَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ الْحِجَّ أَفْضَلُ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، فَظَهَرَ مِنْ هَذَا هَلْ الْحِجُّ أَفْضَلُ؟ أَمْ الصَّدَقَةُ مَعَ الْحَاجَةِ؟ أَمْ مَعَ الْحَاجَةِ عَلَى الْقَرِيبِ؟ أَمْ عَلَى الْقَرِيبِ مُطْلَقًا؟

فِيهِ رَوَايَاتُ أَرْبَعٍ وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَصِيَّتُهُ بِالصَّدَقَةِ أَفْضَلُ مِنْ وَصِيَّتِهِ بِحِجِّ التَّطَوُّعِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ بِلا حَاجَةٍ (م ١) «١».

وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْفُضُولَةُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهَا تَطَوُّعٌ.

وَفِي «الزُّهْدِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَحْبُّ أَحْبُّ، قَدْ حَاجَجْتُ، حِيلَ رَحِمًا، تَصَدَّقْ عَلَى مَقْنُومٍ، أَحْسِنِ إِلَى جَارٍ.

وَفِي كِتَابِ الصُّفُورَةِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْحِجِّ وَمِنْ الْجِهَادِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (هل حج التطوع أفضل من الصدقة مطلقاً؟ أم الصدقة مع الحاجة؟ أم مع الحاجة على القريب؟ أم على القريب مطلقاً؟ روايات أربع).

وفي المستوعب: وصيته بالصدقة أفضل من وصيته بحج التطوع، فيؤخذ منه أن الصدقة أفضل بلا حاجة. انتهى.

قال الشيخ تقي الدين: الحج أفضل من الصدقة، وإنه مذهب أحمد.

وقال ابن الجوزي في كتاب الصفوة: الصدقة أفضل من الحج ومن الجهاد. انتهى.

قلت: الصواب: أن الصدقة زمن الجماعة على الماريج أفضل، لا سيما الجار خصوصاً صاحب العائلة، وأخص من ذلك القرابة، فهذا فيما يظهر لا يعدل له الحج التطوع، بل النفس تقطع بهذا، وهذا نفع عام، وهو متعدد، وهو قاصر، وهو ظاهر كلام المجد في شرحه وغيره.

وأما الصدقة مطلقاً أو على القريب غير المحتاج فالحج التطوع أفضل منه، والله أعلم، وقد حكى المصنف في باب صلاة التطوع قولاً إن الحج أفضل تطوعات البدن، وذكر أدلة ذلك، ثم قال: فظهر من هذا أن نقل الحج أفضل من صدقة التطوع ومن العشق ومن الأضحية، ويأتي ذلك في صدقة التطوع، والأضحية. انتهى.

قلت: ما قاله مسلم إذا لم يكن حاجة، فأما مع الحاجة فلا، والله أعلم.

وَعَلَّلَ بِأَنَّهَا سِرٌّ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَسَبَقَ أَوَّلَ صَلَاةِ الطَّلُوعِ أَنْ الْحَجَّ أَفْضَلُ مِنَ الْعِتْقِ، فَحَيْثُ قُدِّمَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى الْحَجِّ فَعَلِيَ الْعِتْقُ أَوَّلَى، وَحَيْثُ قُدِّمَ الْعِتْقُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَالْحَجُّ أَوَّلَى.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٥٢) وَغَيْرُهُ عَنِ الثَّائِبِينَ قَوْلَيْنِ: هَلْ الْحَجُّ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟
وَرَوَى أَيْضًا (١٥١): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي يَسْكِينٍ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا حَجَّ مِرَارًا أَنْ الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ.
فَصَلِّ

فَدَسَبَقَ فِي ذِكْرِ الْفَقْرِ، وَالْمَسْكَنَةِ فِي الْبَابِ قُبْلَةَ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالسَّأَلَةِ وَمَسْأَلَةٌ مَنْ جَاءَهُ مَالٌ بِسُؤَالٍ أَوْ إِشْرَافٍ نَفْسٍ أَوْ بِهِمَا، وَهَلْ يَجِبُ اخْتِذُهُ بِذَوْنِهِمَا؟ فَأَمَّا إِنْ شَكَّ فِي تَحْرِيمِ الْمَالِ، فَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ التَّحْرِيمَ كَالَّذِيحَةِ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ فَمَحْرُومٌ، لِحَدِيثِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي إِلَيْهِمَا قَتْلَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٢٩، م: ٥١٥٩).

وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْإِتَابَةُ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ هَلْ هُوَ بِنَجَاسَةٍ أَوْ لَا عَمِلَ بِالْأَصْلِ، لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «شَكَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٧، م: ٣٦١).

وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ أَصْلٌ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهِ حَرَامًا وَحَلَالًا كَمَنْ فِي مَالِهِ هَذَا وَهَذَا فَقِيلَ بِالتَّحْرِيمِ، قَطَعَ بِهِ شَرْفُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَبِي الْفَرَجِ فِي كِتَابِهِ الْمُتَخَصَّبِ، ذَكَرَهُ قُبْلَ بَابِ الصَّنِيدِ [وَعَلَّلَ الْقَاضِي] وَجُوبَ الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِتَحْرِيمِ الْكَسْبِ عَلَيْهِ هُنَاكَ، لِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ لِأَخْلَافِهِمْ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ وَوَضْعِهِ فِي غَيْرِ حَقٍّ.

وَقَالَ الْأَزْجَرِيُّ فِي نَهَائِيهِ: هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ كَمَا قُلْنَا فِي اسْتِثْنَاءِ الْأَوَانِي الطَّاهِرَةِ بِالنَّجَسَةِ، وَقَدَّمَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْإِنْتِصَافِ فِي مَسْأَلَةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَوَانِي، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْجَبُنِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَمَسَّالَ الْمُرُودِيُّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْإِلَهِ يُعَامَلُ بِالرَّبِّاءِ يُؤْكَلُ عِنْدَهُ؟ قَالَ: لَا، قَدْ «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرَّبِّاءِ وَمُوكَلَّهُ».

وَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْوُفُوفِ عِنْدَ الشُّبُهَةِ، وَمُرَادُهُ حَدِيثُ التَّغْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٢، م: ١٥٩٩).

وَقَالَ أَنَسٌ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يَتَّقِيهِمْ فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ، وَاشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ.

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٤٥).

وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا «دَعْ مَا يَرِيكَ، إِلَى مَا لَا يَرِيكَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٠/١)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٢٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨) وَصَحَّحَهُ.

وَالثَّانِي: إِنْ زَادَ الْحَرَامُ عَلَى الثَّلَاثِ حَرَمَ الْكُلِّ، وَالْأَوَّلُ قَدَّمَهُ فِي الرِّعَايَةِ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ ضَابِطٌ فِي مَوَاضِعَ.

وَالثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ الْحَرَامَ حَرَمَ، وَالْأَوَّلُ إِقَامَةً لِلْأَكْثَرِ مَقَامَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ تَابِعٌ.

قَطَعَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُنَهَاجِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: إِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ هَلْ تَحَرَّمَ مُعَامَلَتُهُ؟ أَوْ تَكْرَرُهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْأَفَرَمُ وَغَيْرُهُ وَاجِدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِيمَنْ وَرِثَ مَالًا: إِنْ عَرَفَ شَيْئًا بِعَيْنِهِ زَوْدًا، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى مَالِهِ

الْفَسَادُ تَنَزَّاهُ عَنْهُ، أَوْ تَحَوَّ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ عَنْهُ حَرْبٌ فِي الرَّجُلِ يَخْلَفُ مَالًا: إِنْ كَانَ غَالِبَهُ نَهَبًا أَوْ رَبًّا يُنْبِغِي لَوَارِثِهِ أَنْ يَنْتَزِعَهُ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا لَا

يُعْرِفُ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا: هَلْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُبَ مِنْ وَرَثَتِهِ إِنْسَانًا مَالًا مُضَارِبَةً يَنْقَعُهُمْ وَيَنْتَقِعَ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ غَالِبَهُ الْحَرَامَ فَلَا.

وَالرَّابِعُ: عَدَمُ التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا، قُلْ الْحَرَامُ أَوْ كَثُرَ، لَكِنْ يَكْرَهُ.

وتَقْوَى الكَرَاهَةِ وَتَضَمُّفُ بِحَسَبِ كَثْرَةِ الْحَرَامِ وَقَلَّتِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدَّمَ الْأَرْجِيَّ وَغَيْرَهُ (م ٢) ^(١)، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٩٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَأَطْعَمَهُ طَعَامًا فَلْيَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ وَلَا يَسْأَلْهُ عَنْهُ، وَإِنْ سَقَاهُ شَرِبًا فَلْيَشْرَبْ مِنْ شَرِبَائِهِ وَلَا يَسْأَلْهُ عَنْهُ».

وَرَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْزَلٍ، عَنْ ذَرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: لِي جَارٌ يَأْكُلُ الرَّبَا وَلَا يَزَالُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: مَهْنُوكٌ لَكَ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ عَرَفْتَهُ بِعَيْنِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ، وَمَرَادُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَكَلَامُهُ لَا يُخَالِفُ هَذَا.

وَرَوَى جَمَاعَةٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْحُرَيْثِ عَنْ سَلَمَانَ قَالَ: إِذَا كَانَ لَكَ صَدِيقٌ عَامِلٌ فَذَعَاكَ إِلَى طَعَامٍ فَأَقْبَلْهُ، فَإِنْ مَهْنَأَ لَكَ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ عَدِيُّ بْنُ أَرْطَاةَ عَامِلُ الْبَصْرَةِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْحَسَنِ كُلَّ يَوْمٍ بِجَفَانٍ ثَرِيدٍ، فَيَأْكُلُ مِنْهَا وَيُطْعِمُ أَصْحَابَهُ، وَيَنْتَقِلُ عَدِيُّ إِلَى الشَّعْبِيِّ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالْحَسَنِ، فَقَبِلَ الْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ وَرَدَّ ابْنُ سِيرِينَ.

وَقَالَ: وَسُئِلَ الْحَسَنُ عَنْ طَعَامِ الصَّيَارِفَةِ فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرَكُمْ اللَّهُ عَنِ الْيَهُودِ، وَالتَّصَارِي أَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الرَّبَا وَأَحَلَّ لَكُمْ طَعَامَهُمْ.

وَقَالَ مَنْصُورٌ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: عَرِيفٌ لَنَا يُصِيبُ مِنَ الظُّلْمِ فَيَدْعُونِي فَلَا أُجِيبُهُ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لِلشَّيْطَانِ غَرَضٌ بِهَذَا لِيُوقِعَ عِدَاوَةً، وَقَدْ كَانَ الْعُمَالُ يَهْمِطُونَ وَيُصَيِّبُونَ ثُمَّ يَدْعُونَ فَيُجَابُونَ.

قُلْتُ: نَزَلَتْ بِعَامِلٍ فَتَزَلَّنِي وَأَجَازَنِي، قَالَ: أَقْبَلْ، قُلْتُ: فَصَاحِبٌ رَبًّا، قَالَ: أَقْبَلْ مَا لَمْ تَرَهُ بِعَيْنِهِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: اِهْمَطَ الظُّلْمُ، وَالْخَلَطُ وَيُقَالُ: هَمَطَ النَّاسُ فَلَانَ يَهْمِطُهُمْ إِذَا ظَلَمَهُمْ حَقُّهُمْ، وَاهْمَطَ أَيْضًا الْآخِذُ بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ: وَيَنْبِئُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ حُكْمُ مُعَامَلَتِهِ وَقَبُولُ صَدَقَتِهِ وَهَبَتِهِ وَإِجَابَةُ دَعْوَتِهِ وَتَخَوُّ ذَلِكَ ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: بِنَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ إِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ الْحَرَامَ يَجِبُ السُّؤَالُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ فَالْوَرَعُ التَّفَتُّشُ وَلَا يَجِبُ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْئُولُ وَعَلِمَتْ أَنْ لَهُ غَرَضًا فِي حُضُورِكَ وَقَبُولِ هَدِيَّتِهِ فَلَا بُقَّةَ بِقَوْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ فِي الْمَالِ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإذا شك في تحريم المال وعلم أن فيه حرامًا وحلالًا كمن في ماله هذا وهذا، فقبل بالتحريم، قطع به شرف الإسلام عبد الوهَّاب بن أبي الفرج في كتاب المنتخب، ذكره قبيل باب الصيد).

وقال الأزجي في نهايته: هذا قياس المذهب وقدمه أبو الخطاب في الانتصار في مسألة اشتباه الأواني.

والثاني: إن زاد الحرام على الثلث حرم الكل، وإلا فلا، قدمه في الرعاية.

والثالث: إن كان الأكثر الحرام، وإلا فلا، قطع به ابن الجوزي في المنهاج، وذكر شيخنا: إن غلب الحرام هل تحرم معاملته؟ أم نكره، على وجهين.

والرابع: عدم التحريم مطلقًا، قل الحرام أو كثر، لكن يكره، وتقوى الكراهية وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته، جزم به في المغني وغيره، وقدمه الأزجي وغيره). انتهى.

وأطلقها في الآداب الكبرى، والقواعد الأصولية.

قلت: الصحيح الأخير، على ما اصطلاحناه، وجزم به الشارح.

وقاله ابن عقيل في الفصول، وغيره، قال في الآداب الكبرى بعد أن ذكر ما ذكره المصنف هنا عن هذا القول: وهو ظاهر ما قطع به، وقدمه غير واحد، ثم قال: قدمه الأزجي وغيره، وجزم به في المغني وغيره. انتهى.

والصواب: القول الأول، لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: «دَفْعُ مَا يَمُرُّكَ إِلَى مَا لَا يَمُرُّكَ».

وقد قال في آداب الرعاية الكبرى: ولا يأكل مختلطًا بحرام بلا ضرورة، والله أعلم، ولا يسعنا إلا حلم الله وعفوه.

(٢) تنبيه: قوله: (وينبغي على هذا حكم معاملته وقبول صدقته وهبته، وإجابة دعوته ونحو ذلك). انتهى.

قد علمت الصحيح من المذهب من ذلك.

وقوله في أول الفصل بعده: (ومال بيت المال إن شك في الحرام فيه فالحكم على ما سبق). انتهى.

يعني: بالحكم هذا الذي تكلمنا عليه، والله أعلم.

حَرَامًا فَلَا ضَلَّ إِلَّا بِحَاطَةٍ، وَلَا تَحْرِيمٌ إِلَّا بِحَاطَةٍ، وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى لِلشَّكِّ فِيهِ، وَإِنْ قَوِيَ سَبَبُ التَّحْرِيمِ فَظَنُّهُ فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ كَاتِبَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَطَعَامِهِمْ.

فصل

وَمَالٌ يَبْتَئِ الْمَالُ إِنْ عَلِمَهُ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا، أَوْ عَلِمَهُمَا فِيهِ، أَوْ شَكَّ فِي الْحَرَامِ فِيهِ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا سَبَقَ، فَلَا يَنْجُو إِطْلَاقُ الْحُكْمِ فِيهِ، لَكِنْ خُرُجُ الْكَلَامِ عَلَى الْغَالِبِ، وَالْغَالِبُ أَنْ فِيهِ حَلَالًا وَحَرَامًا، وَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ السَّابِقُ، فَلِهَذَا كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: يَجُوزُ الْعَمَلُ مَعَ السُّلْطَانِ وَقَبُولُ جَوَائِزِهِ، وَقِيْدُهُ فِي التَّرْغِيبِ بِالْعَادِلِ، وَقِيْدُهُ فِي التَّبَصُّرَةِ بِعَيْنِ غَلَبِ عَدْلِهِ، وَأَنَّهُ تَكْرَهُ، فِي رَوَايَةٍ، وَقِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي جَوَائِزِهِ وَمَعَانِيهِ، فَقَالَ: أَكْرَهُهُمَا، وَجَوَائِزُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ صِلَةِ الْإِخْوَانِ، وَأَجْرَةُ التَّعْلِيمِ خَيْرٌ مِنْهُمَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ أَيْضًا: لَيْسَ بِحَرَامٍ. وَقَالَ أَيْضًا: يَمُوتُ بِدِينِهِ وَلَا يَعْمَلُ مَعَهُمْ، وَقَالَ بِهِ جَرَانِي، وَيَخْرُجُهُ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ، وَهَجَرَ أَحْمَدُ أَوْلَادَهُ وَعَمَّهُ، وَابْنَ عَمِّهِ لَمَّا أَخَذُوهُمَا.

قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ يَقْتَضِي جَوَازَ الْهَجْرِ بِأَخْلِ الشُّبُهَةِ، وَإِنَّمَا أَجَازَهُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هَجَرَتْ بِمَا فِيهِ مَنَاءٌ، كَهَجْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ ضَجِكَ فِي جِنَازَةٍ، وَحَدِثُهُ بِشَدِّ الْخَيْطِ لِلْحُمَى، وَعَمَرَ أَمْرٌ بِهِجْرِ صَبِيغٍ بِسُؤَالِهِ عَنِ الدَّارِيَاتِ، وَالْمُرْسَلَاتِ، وَالنَّازِعَاتِ.

وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: لَتَنْتَهِيَنَّ عَائِشَةُ أَنْ لَا حَجْرَ لَهَا عَلَيْهَا، فَهَجَرَتْهُ. وَقَالَ الْخَلَّالُ: كَانَ أَحْمَدُ تَوَسَّعَ عَلَى مَنْ أَخَذَهَا بِحَاجَةٍ، فَلَمَّا أَخَذُوهَا مَعَ الْأَسْتِغْنَاءِ هَجَرَهُمْ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ، وَهُوَ عِنْدِي عَلَى غَيْرِ قَطْعِ الْمَصَارِمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ اسْتَفْتَوْا فَلَهُمْ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ، وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: تَرَى أَنْ يُعِيدَ مَنْ حَجَّ مِنَ الدُّيُونِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكَذَا كَرِهَ مُعَامَلَةَ الْجُنْدِيِّ وَاجَابَةَ دَعْوَتِهِ، وَمُرَادَهُ مَنْ يَتَنَاوَلُ الْحَرَامَ الظَّالِمَ.

وَقَتَّلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ فُوزَانَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمَالِ الْحَلَالِ، وَالْحَرَامِ، فَالزُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ قَالَا: كُلٌّ، فَهَذَا عِنْدِي مِنَ مَالِ السُّلْطَانِ، كَمَا قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَبْتَئِ الْمَالُ يَدْخُلُهُ الْحَيْثُ، وَالطَّيِّبُ قَصِيْلٌ إِلَى الرَّجُلِ فَيَأْكُلُ مِنْهُ، فَإِنَّمَا حَلَالٌ وَحَرَامٌ مِنْ مِيرَاثٍ أَوْ أَفَادَ ذَلِكَ رَجُلٌ مَالًا فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمْ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمْ تَصَدَّقْ بِهِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: لِأَنَّ يَبْتَئِ الْمَالُ لَا مُسْتَحَقَّ لَهُ مَعِيْنٌ حَتَّى يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَلِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ، وَامْتِنَاعِ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ فَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ يَبْتَئِ الْمَالِ، وَعَلَّلَهُ بَعْضُ السُّلَفِ بِأَنَّ بَاقِيَ الْمُسْتَحَقِّ لَمْ يَأْخُذْهُ، قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ.

قَالَ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ وَيَبْقَى حَقُّ أَوْلِيكٍ فِي مَقَامٍ مَعْلُومٍ فِي مَقَامٍ مَظْلُومٍ، وَلَيْسَ الْمَالُ مُشْتَرَكًا، وَقَبِلَ مِنْهُ ابْنُ عَمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَغَيْرِهِمْ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسُيْلٌ عَثْمَانُ عَنْ جَوَائِزِ السُّلْطَانِ، فَقَالَ: لَحْمٌ ظَنِي ذَكِي.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَكَانَ الشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالْحَسَنُ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَالْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ سِوَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقْبَلُونَ جَوَائِزَ السُّلْطَانِ، وَكَانَ الزُّهْرِيُّ مَعَ زَوْجِهِ وَفَضْلِهِ يَقُولُ: هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ صِلَةِ الْإِخْوَانِ. وَمَنْ دَفَعَ جَوَائِزَهُ إِلَى آخَرٍ فَعِنْدَ أَحْمَدَ لَا يَكْرَهُ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ لِأَوَّلِ الْمُحَابَةِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيمُهُ عَنْ أَحْمَدَ لِأَجْلِ الشُّبُهَةِ.

فصل

وَإِنْ أَرَادَ مَنْ مَعَهُ مَالٌ حَلَالٌ وَحَرَامٌ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِفْرِ الْحَرَامِ أَوْ يَتَصَرَّفَ، فَتَقَلَّ جَمَاعَةُ التَّحْرِيمِ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْحَلَالُ، وَاحْتِجَّ بِخَبَرِ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ فِي الصَّيْدِ السَّابِقِ، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي الصَّيْدِ بَيْنَ الْقِلْعَةِ، وَالْكَفْرِ، وَعَنْهُ أَيْضًا: إِنَّمَا قَلَّتْ فِي ذَرْهُمْ حَرَامٌ مَعَ آخَرٍ، وَعَنْهُ أَيْضًا: فِي عَشْرَةٍ قَاتِلٌ لَا تُجَنِّفُ بِهِ.

وَقَالَ فِي الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ اشْتِبَاهِ الْأَوَائِي الطَّاهِرَةِ بِالنَّجِسَةِ: ظَاهِرٌ مَقَالَةُ أَصْحَابِنَا يُعْنِي أَبَا بَكْرٍ وَأَبَا عَلِيٍّ النَّجْدَاءُ وَأَبَا

إسحاق: يَتَحَرَّى فِي عَشْرَةِ طَاهِرَةٍ فِيهَا إِنَاءٌ نَجَسٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الدَّرَاهِمِ فِيهَا دِرْهَمٌ حَرَامٌ، فَإِنْ كَانَتْ عَشْرَةٌ أَخْرَجَ بِقَدْرِ الْحَرَامِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ امْتَنَعَ مِنْ جَمِيعِهَا، قَالَ: وَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا حَدًّا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْإِغْيَارُ بِمَا كَثُرَ عَادَةً، وَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: قَدْ قُلْتُمْ: إِذَا اخْتَلَطَ دِرْهَمٌ حَرَامٌ بِدَرَاهِمٍ يَغُزِلُ قَدْرَ الْحَرَامِ وَتَصَرَّفَ فِي الْبَاقِي. فَقَالَ: إِنْ كَانَ لِلدَّرَاهِمِ مَالِكٌ مُعَيَّنٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُتَفَرِّقًا، وَالْأَعَزَّلُ قَدْرَ الْحَرَامِ وَتَصَرَّفَ فِي الْبَاقِي، وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفَةً فَهُوَ حَرِيمٌ مَعَهُ، فَهُوَ يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقَاسَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فَكَثُرَ مَا فِيهِ أَنَّهُ مَالٌ لِلْفُقَرَاءِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.

وَاخْتَارَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِ آخِيهِ وَالْأَصْحَابُ، وَالشَّيْخُ أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ لَيْسَ لِلتَّحْدِيدِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ إِخْرَاجُ قَدْرِ الْحَرَامِ (م ٣)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْزَمْ لَعْنَتِهِ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ لِيَعْلُقَ حَقُّ غَيْرِهِ بِهِ، فَإِذَا أَخْرَجَ حَوْضَهُ زَالَ التَّحْرِيمُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاضِرًا فَرَضِي بِوَجْهِهِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَلِمَ صَاحِبُهُ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ. وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُ أَحْمَدَ، وَالْقَاضِي، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْغَضَبِ الْخِلَافُ فِي الْمَغْضُوبِ إِذَا خَلَطَهُ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ، كَدَرَاهِمٍ وَزَيْتٍ، هَلْ يَلْزَمُ بَيْعُهُ أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءَ؟

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي التَّوَادِرِ عَنْ أَحْمَدَ: إِذَا اخْتَلَطَ زَيْتٌ حَرَامٌ بِمَبَاحٍ تَصَدَّقَ بِهِ، هَذَا مُسْتَهْلَكٌ، وَالنَّقْدُ يَتَحَرَّى. وَذَكَرَ الْخَلَّالُ عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَحْمَدَ فِي الزَّيْتِ: أَضْغَبَ إِلَيَّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، هَذَا غَيْرُ الدَّرَاهِمِ، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي الدَّرَاهِمِ أَنَّ الْوَرَعَ تَرَكُ الْجَمِيعِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْوَرَعِ، وَمَنْ يَجْهَلُ قَدْرَ الْحَرَامِ تَصَدَّقَ بِمَا يَرَاهُ حَرَامًا، نَقْلَهُ فُوزَانٌ فَذَلِكَ هَذَا أَنَّهُ يَكْفِي الظَّنَّ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَيُتَوَجَّهُ أَنَّهَا كَصَلَاةٍ مِنْ خَمْسٍ، وَقَدْ يَفْرُقُ بكَثْرَةِ الْمَشَقَّةِ، لِكثْرَةِ اخْتِلَاطِ الْأَمْوَالِ، فَتَعْمُ الْبَلْوَى.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَتَحْتَ عَنْ شَيْءٍ مَا لَمْ يَعْلَمْ، فَهُوَ خَيْرٌ، وَيَأْكُلُ الْحَلَالَ تُطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ وَتَلِينُ.

فصل

وَالْوَاجِبُ فِي الْمَالِ الْحَرَامِ التَّوْبَةُ وَإِخْرَاجُهُ عَلَى الْقَوْرِ، بِدَفْعِهِ إِلَى صَاحِبِهِ أَوْ وَارِثِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ أَوْ عَجَزَ دَفْعُهُ إِلَى الْحَاجِمِ، وَهَلْ لَهُ الصَّدَقَةُ بِهِ؟ تَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِي الْغَضَبِ، وَمَنْ تَمَادَى بِبِقَائِهِ يَبْدُو تَصَرُّفٌ فِيهِ أَوْ لَا عَظَمَ إِثْمُهُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أراد من معه مالا حلالا وحراما، إن يخرج من إثم الحرام أو يتصرف فنقل جماعة التحريم إلا أن يكثر الحلال وعنه أيضا: إنما قلته في درهم حرام مع آخر، وعنه أيضا: في عشرة فأقل لا تجمع به). وقال القاضي في الخلاف الاعتبار بما كثر عادة واختار القاضي في موضع آخر، والأصحاب، والشيخ أن كلام أحمد ليس للتحديد، وأن الواجب إخراج قدر الحرام). انتهى.

قلت: هذا هو الصواب، وهو المذهب، فإذا فعل ذلك وتصرف خرج من الإثم وجاز له التصرف، والله أعلم. تنبيه: حصل في كلام المصنف تكرار، فإنه ذكر ما هنا بعينه في أول باب الشركة، وحصل في كلامه في الموضعين نظر من وجوه منها قوله هنا: (نقل جماعة التحريم إلا أن يكثر الحلال). وقال هناك: (نقل الجماعة بالشريف، و: (جماعة) غير (الجماعة) في مصطلحه ومصطلح غيره). ومنها قوله هنا: (وذكر ابن عقيل في التوادر)، وذكر هناك: (وذكر ابن عقيل، والتوادر)، وهو الصواب، إذ ابن عقيل ليس له توادر، ولا ذكرها أحد في مصنفاته، وإنما هي لابن الصيرفي.

ومنها: أن ظاهر كلامه هنا إطلاق الخلاف، وهناك قدم حكما. ومنها قوله هنا: (واختار القاضي، والأصحاب، والشيخ: أن كلام أحمد ليس للتحديد، وأن الواجب إخراج قدر الحرام). وقال هناك: (واختار الأصحاب: لا يخرج قدر الحرام). وقال أيضا هنا: (وذكر الأصحاب في الدرهم: أن الورع ترك الجميع). فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب قد صححت بحمد الله تعالى.

وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ الصَّدَقَةُ بِه لَمْ تُقْبَلْ صَدَقَتُهُ وَيَأْتُمْ، وَإِنْ وَهَبَهُ لِإِنْسَانٍ فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُلْزَمَهُ قَبُولُهُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَعَاوَنَةِ عَلَى الْبِرِّ، وَالتَّقْوَى، وَفِي رَدِّهِ إِعَانَةُ الظَّالِمِ عَلَى الْإِثْمِ، وَالْعُدُولُ، فَيَذْفَعُهُ إِلَى صَاحِبِهِ أَوْ وَارِثِهِ، وَلَا دَفْعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، عَلَى الْخِلَافِ، وَهَذَا نَحْوُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ، وَزَادَ: إِنْ رَدَّهُ فَسَقَ، فَإِنْ عَرَفَ صَاحِبَهُ فَقَدْ زَادَ فَسَقُهُ وَأَتَى كَبِيرَةً، كَذَا قَالَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَرَأَ بَعْدَ آيَةِ غَضِّ الْبَصَرِ: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] يَتَقَي الْأَشْيَاءَ، لَا يَقَعُ فِيمَا لَا يَجِلُّ لَهُ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَقَي الْكُفْرَ، وَالرِّبَا، وَالْمَعَاصِي، فَتَحْبِطُ الطَّاعَةُ بِالْمَعْصِيَةِ بِهَا. فَيَكُونُ كَمَا لَوْ لَمْ تُقْبَلْ، وَذَكَرَهُ الْفَرُطِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ: الْمُرَادُ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: إِلَّا مِمَّنْ اتَّقَى اللَّهَ فِي عَمَلِهِ فَعَمَلُهُ كَمَا أَمَرَ خَالِصًا، وَإِنَّهُ قَوْلُ السَّلَفِ، وَالْأَئِمَّةِ.

وَعِنْدَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ: إِلَّا مِمَّنْ اتَّقَى الْكِبَائِرَ.
وَعِنْدَ الْمُرْجِيَّةِ: إِلَّا مِمَّنْ اتَّقَى الشُّرُكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

كتاب الصيام

الصَوْمُ لُغَةً: الْإِمْسَاكُ، وَمِنْهُ: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا» [مریم: ٢٦].
وَيُقَالُ لِلْفَرَسِ: صَائِمٌ، لِإِمْسَاكِهِ عَنِ الصَّهْلِ فِي مَوْجِعِهِ، وَكَذَا عَنِ الْعَلْفِ.
وَشَرْعًا: إِمْسَاكُ مَخْصُوصٍ.

قِيلَ: سُمِّيَ رَمَضَانُ لِحَرِّ جَوْفِهِ الصَّائِمِ فِيهِ وَرَمَضِهِ، وَالرَّمَضَاءُ: شِدَّةُ الْحَرِّ.
وَقِيلَ: لَمَّا نَقَلُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ سَمَوْهَا بِالْأَرِزْنَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا، فَوَافَقَ هَذَا الشُّهُورَ أَيَّامَ شِدَّةِ الْحَرِّ وَرَمَضِهِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَحْرِقُ الذُّنُوبَ.

وَقِيلَ: مَوْضُوعٌ لِيُغَيَّرَ مَعْنَى كَسَائِرِ الشُّهُورِ، كَذَا قِيلَ، وَقِيلَ فِي الشُّهُورِ مَعَانٍ أَيْضًا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَجَمَعَهُ رَمَضَانَاتٌ وَأَرْمِضَةٌ وَرَمَاضِيْنٌ وَأَرْمَضٌ وَرَمَاضٌ وَرَمَاضِي وَأَرَامِيضُ.

وَالْمُسْتَحَبُّ قَوْلُ شَهْرِ رَمَضَانَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «شَهْرُ رَمَضَانَ» [البقرة: ١٨٥].

وَلَا يَكْرَهُ قَوْلُ رَمَضَانَ، بِإِسْقَاطِ الشُّهُورِ (و هـ) وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يَكْرَهُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةِ الشُّهُورِ وَفَاقًا لِأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: يَكْرَهُ وَفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ، وَقَالَا: لَعَلَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى. وَفِي الْمُنْتَحَبِ: لَا يَجُوزُ.

وَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ (٢٥١٧/٧)، وَابْنُ عَرَبٍ (٢٠١/٤)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ فَإِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلَكِنْ قُولُوا شَهْرُ رَمَضَانَ».

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: مَوْضُوعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِهِ (ع).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَوْ صَحَّ مِنْ أَسْمَائِهِ لَمْ يُنْعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ، كَالْأَسْمَاءِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْمُشَارَكَةُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٨، م: ٧٦٠).

زَادَ أَحْمَدُ (٣٨٥/٢) فِي رِوَايَةِ عَنْ عَفَّانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَمَا تَأَخَّرَ».

وَحَمَّادُ لَهُ أَوْهَامٌ، وَمُحَمَّدٌ تَكَلَّمَ فِيهِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصَفَّدَتْ الشَّيَاطِينُ».

وَفِي لَفْظٍ: «فَتَحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلِّسَتْ الشَّيَاطِينُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٠٠، م: ١٠٧٩).

وَلِلْبُخَارِيِّ (١٨٠٠) أَيْضًا: «فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: كَثْرَةُ الْخَيْرِ وَكَثْرَةُ أَصَابِهِ.

وَمَعْنَى صَفَّدَتْ غَلَّتْ، وَالصَّفْدُ: الْغُلُّ، وَهُوَ مَعْنَى سُلِّسَتْ، وَالْمُرَادُ الْمُرْدَةُ، فَلَيْسَ فِيهِ إِعْدَامُ الشَّرِّ بَلْ قُلْتُهُ، لِضَعْفِهِمْ.

وَلِهَذَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ (٦٨٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٤٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «صَفَّدَتْ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَّةُ الْجِنِّ».

وَلِلنَّسَائِيِّ (٢٤٠٧) مِنْ حَدِيثِهِ: «وَتَعَلَّ فِيهِ مَرَدَّةُ الشَّيَاطِينِ» فَلَا يَرُدُّ قَوْلَ الْقَائِلِ: إِنَّ الْمَجْنُونِ يُصْرَعُ فِيهِ وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَبِيهِ هَذَا فَقَالَ: مَكَذَا الْحَدِيثُ وَلَا تَكَلِّمْ فِي ذَا.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٢٩٢/٢): حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَيْبَانًا هِشَامُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِيتُ أُنْثَى خَمْسَ خِصَالٍ فِي رَمَضَانَ لَمْ تُعْطَهَا أُمَّةٌ قَبْلَهُمْ:

خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ وَتَسْتَغْفِرُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يَغْفِرَ، وَيَزِينُ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ جَنَّتُهُ ثُمَّ يَقُولُ: يَوْشِكُ عِبَادِي الصَّالِحُونَ أَنْ يُلْقُوا عَنْهُمْ الْمَوْزَنَ، وَالْأَذَى وَيَصِيرُوا إِلَيْكَ، وَتَصْغَدُ فِيهِ مَرَدَّةُ الشَّيَاطِينِ فَلَا يَخْلُصُونَ فِيهِ إِلَى مَا كَانُوا يَخْلُصُونَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ، وَيَغْفِرُ لَهُمْ فِي آخِرِ لَيْلَةِ قِيَل: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ الْعَامِلُ إِنَّمَا يُؤْتَى أَجْرُهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ.

قَالَ ابْنُ نَاصِرٍ الْحَافِظُ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِسْنَادُهُ عَدُولٌ.

فصل

صَوْمُ رَمَضَانَ فَرَضَ (ع) فَرَضَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمِجْرَةِ (ع) فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ رَمَضَانَاتٍ (ع) وَيَجِبُ صَوْمُهُ بِرُؤْيَى هِلَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَرَمْ مَعَ الصَّخْرِ لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ أَكْمَلُوهُ ثَلَاثِينَ ثُمَّ صَامُوا وَصَلُّوا التَّرَاوِيحَ (و) كَمَا لَوْ رَأَوْهُ، وَإِنْ خَالَ ذُوهُ مَطْلَعِهِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ أَوْ غَيْرُهُمَا لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَجِبَ صَوْمُهُ بِبَيْتِ رَمَضَانَ، اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ، وَذَكَرُوهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَأَنْ تُصَوِّصَ أَحْمَدُ عَلَيْهِ، كَذَا قَالُوا.

وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ صَرَّحَ بِالْوُجُوبِ وَلَا أَمَرَ بِهِ، فَلَا يَتَوَجَّهُ إِصْاحَتُهُ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَا: لَا أَصِلُ لِلْوُجُوبِ فِي كَلَامِ أَحْمَدَ، وَلَا فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَاجْتَنَبَ الْأَصْحَابُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ وَفَعْلِهِ، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِيَاظٌ قَدْ غَوِضَ بَنَاهُ، وَاجْتَنَبُوا بِأَيْسَرَةٍ تَذَلُّ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَاتِ يُخْتَاطُ لَهَا، وَاسْتَشْهَدُوا بِمَسَائِلٍ، وَهِيَ إِنَّمَا تَذَلُّ عَلَى الْإِخْتِيَاظِ فِيمَا ثَبَتَ وَجُوبُهُ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ، كَثَلَاثِينَ رَمَضَانَ، وَفِي مَسَائِلِنَا لَمْ يَثْبُتِ الْوُجُوبُ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الشَّهْرِ.

وَبِمَا ذَكَرُوهُ: الشُّكُّ فِي انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْمَسْحِ بِمَنْعِ الْمَسْحِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْغُسْلُ، فَمَعَ الشُّكُّ يُعْمَلُ بِهِ.

وَيَأْتِي: هَلْ يَسْتَحَرُّ مَعَ الشُّكِّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؟ قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الطَّهَارَةُ مَعَ الشُّكِّ اخْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَادِمِي، فَلَا يُبْطَلُ بِالشُّكِّ، فَيَقَالُ: وَجَوَازُ الْأَكْلِ، وَالْجَمَاعُ حَقٌّ لَادِمِي فَلَا يَحْرُمُهُ بِالشُّكِّ.

وَقَالَ الْقَاضِي، وَابْنُ شِهَابٍ: وَغَيْرُهُمَا لِأَنَّ الطَّهَارَةَ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فِي نَفْسِهَا، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ النُّفْلُ بِالشَّرْعِ: الطَّهَارَةُ مَقْصُودَةٌ؟ فِي نَفْسِهَا، وَلِهَذَا يَسْتَحَبُّ تَجْدِيدُهَا، بِخِلَافِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ، وَيَأْتِي فِيمَا يَفْعَلُ عَنْ الْمَيْتِ.

وَقِيلَ لِمَنْ نَظَرَ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ: صَوْمُ يَوْمِ الْغَيْمِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ نَذْرُ صَوْمٍ رَجَبٍ أَوْ شَعْبَانَ: فَإِنَّهُ إِذَا غُمَّ أَوَّلُهُ لَمْ يَلْزَمْ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالنَّذْرُ لَا يُبْنَى إِلَّا عَلَى أَصُولِهَا مِنَ الْفُرُوضِ، كَذَا قَالَ وَتَوَجَّهَ: يَلْزَمُ، لِأَنَّهُ فَرَضٌ شَرْعِيٌّ عِنْدَهُمْ، فَعَلَى هَذَا يَصُومُهُ حَكْمًا ظَنًّا بِوُجُوبِهِ اخْتِيَاظًا، وَيُجْزَأُ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ وَمَعَ الشُّكِّ فِيهَا لَا يَحْرُمُ بِهَا، فَقَالَ: لَا يَمْتَنِعُ التَّرَدُّدُ فِيهَا لِلْحَاجَةِ، كَالِاسْتِيسْرِ وَصَلَاةٍ مِنْ خَمْسٍ، كَذَا قَالَ.

وَذَكَرَ فِي الْإِنْصَارِ أَنَّهُ يُجْزَأُ إِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ بَيِّنَةُ التَّعْيِينِ، وَالْأَفْلَاقُ، كَذَا قَالَ، وَتُصَلَّى التَّرَاوِيحُ لِيَلْتَمِذَ، فِي اخْتِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ، وَالْقَاضِي وَجَمَاعَةٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَهُوَ أَشْبَهَ بِكَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ: الْقِيَامُ قَبْلَ الصَّيَامِ اخْتِيَاظًا لِسُنَّةِ قِيَامِهِ وَلَا يَتَضَمَّنُ مَخْذُورًا، وَالصَّوْمُ نَهْيٌ عَنْ تَقْدِيرِهِ.

وَاخْتَارَ أَبُو حَفْصٍ الْعَبْكَبَرِيُّ، وَالتَّمِيمِيُّونَ، وَغَيْرُهُمْ لَا تُصَلَّى، اقْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ (م) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وتُصَلَّى التَّرَاوِيحُ لِيَلْتَمِذَ فِي اخْتِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ، وَالْقَاضِي وَجَمَاعَةٍ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَهُوَ أَشْبَهَ بِكَلَامِ

أَحَدٍ وَاخْتَارَ أَبُو حَفْصٍ الْعَبْكَبَرِيُّ، وَالتَّمِيمِيُّونَ، وَغَيْرُهُمْ لَا تُصَلَّى، اقْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ). انتهى.

القول الأول: هو الصحيح، قال في المستوعب في صلاة التطوع، والحاوي الكبير: هذا الأقوى عندي قال في تجريد العناية: وتُصَلَّى

التَّرَاوِيحُ لِيَلْتَمِذَ فِي الْأَظْهَرِ.

قال ابن عثيمين: فعلت في أصح الوجهين.

وَلَا تَبَيَّنَتْ بَيِّنَةُ الْأَحْكَامِ مِنْ خُلُولِ الْأَجَالِ وَوُقُوعِ الْمَعْلَقَاتِ وَأَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَمُدَّةِ الْإِبْلَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي اخْتِمَالًا: تَبَيَّنَتْ كَمَا تَبَيَّنَتْ الصَّوْمُ وَتَوَابَعُهُ مِنَ النَّبَةِ وَتَبَيَّنَتْهَا وَوُجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِالسَّوْمِ فِيهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ،
وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُهُ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ (و) خُولِفَ لِلنَّصِّ وَاخْتِيَاظًا لِبَيَانَةِ عَامَّةٍ.
وَعَنْهُ: يَنْوِيهِ حُكْمًا جَازِمًا بِوُجُوبِهِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَيَصْلِي التَّرَاوِيحَ إِذَنْ.
وَقِيلَ: لَا.

وَعَنْهُ: لَا يَجِبُ صَوْمُهُ قَبْلَ رُؤْيَى هِلَالِهِ أَوْ إِكْمَالِ شَعْبَانَ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّبْصِيرَةِ وَشَيْخُنَا.
وَقَالَ: هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ الْمَنْصُوصِ الصَّرِيحِ عَنْهُ (و هـ)، وَأَوْجِبَ طَلَبَ الْهِلَالِ لِيَلْتَبَيَّنَ.
وَعَنْهُ: النَّاسُ تَبَيَّنَ لِلْإِمَامِ، فَإِنْ صَامَ وَجِبَ الصَّوْمُ، وَإِلَّا فَلَا، فَيَتَحَرَّى فِي كَثَرَةِ كَمَالِ الشُّهُورِ قَبْلَهُ وَتَقْصِيرُهَا، وَإِخْبَارِهِ
بِمَنْ لَا يَكْتَفِي بِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَرَّائِنِ، وَيَعْمَلُ بِطَنِهِ، وَيَأْتِي: الْمُنْفَرِدُ بِرُؤْيَى هَلْ يَصُومُهُ؟
وَعَنْهُ: صَوْمُهُ مِنْهُي عَنْهُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مِنْدَةَ الْأَصْفَهَانِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمْ، فَقِيلَ: يَكْرَهُ،
وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً، وَعَمِلَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْفَنُونِ بِعَادَةِ غَالِيَةٍ، كَمَضِي شَهْرَيْنِ كَامِلَيْنِ فَالْثَالِثُ نَاقِصٌ، وَأَنَّهُ مَعْنَى
التَّقْدِيرِ.

وَقَالَ أَيْضًا: الْبُعْدُ مَانِعٌ كَالْغَيْمِ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ حَنْبَلٍ يَصُومُ مَعَ الْغَيْمِ أَنْ يَصُومَ مَعَ الْبُعْدِ، لِاخْتِمَالِهِ، وَالشُّهُورُ كُلُّهَا
مَعَ رَمَضَانَ فِي حَقِّ الْمَطْمُورِ كَالْيَوْمِ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ مِنَ الشَّهْرِ فِي التَّحَرُّزِ وَطَلَبِ التَّحْقِيقِ، وَلَا أَحَدٌ قَالَ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ
عَلَيْهِ، بَلْ بِالتَّأَخِيرِ، لِيَقَعَ آدَاءُ أَوْ قَضَاءُ.

كَذَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ يَوْمٍ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْ رَمَضَانَ، وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: أَوْ يَطْنُهُ، لِقَبُولِنَا شَهَادَةَ وَاحِدٍ.
وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي (م ٢) ^(١) (و م ش) وَأَوْجِبَ (م) الصَّوْمَ عَلَى مَنْ شَكَّ فِي
انْقِطَاعِ حَيْضِهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ صَوْمُهُ وَجِبَ آدَاءُ الشَّهَادَةِ بِالرُّؤْيَى وَإِنْ لَمْ يُسَأَلْ عَنْهَا.
وَمَنْ نَوَاهُ اخْتِيَاظًا بِمَا مُسْتَنْدَبُ شَرْعِي قَبَانَ مِنْهُ فَعَنْهُ: لَا يَجُزُّهُ (و م ش).
وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ).
وَعَنْهُ: يَجُزُّهُ وَلَوْ اخْتَبَرَتْ بَيِّنَةُ التَّعْيِينِ.

= قال ابن الجوزي: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد واختيار أكثر مشايخنا المتقدمين، ذكره في كتاب (درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم).

واختاره القاضي أبو الحسين، واختاره أيضًا ابن حامد، والقاضي، وغيرهما، كما قال المصنف:
والقول الثاني: جزم به ابن عبدوس في تذكرته وصاحب المنور، قال في التلخيص: وهو أظهر.
قال الناظم: وهو أشهر القولين.

وصححه في تصحيح المحرر، واختاره أيضًا من ذكره المصنف، وأطلقهما المجد في شرحه ومحرره، وصاحب الرعايتين، والحاوي
الصغير، والفائق، والقواعد الفقهية، والزركشي، وغيرهم.

(١) (مسألة ٢ -) قوله: (وعنه: صومه منهى عنه - يعني: صوم يوم ليلة الغيم - اختاره أبو القاسم بن مندة الأصفهاني وأبو
الخطَّاب، وابن عَقِيل، وغيرهم، فقيل: يكره.

وذكره ابن عَقِيل رِوَايَةً وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي). انتهى.
وأطلقهما الزركشي وصاحب الفائق فقال: وإذا لم يجب فهل هو مباح أو مندوب أو مكروه أو محرم؟ على أربعة أوجه، اختار
شَيْخَنَا الْأَوَّلَ. انتهى.

وقال الزركشي: اختار أبو العباس أنه يستحبُّ صومه. انتهى.
وقال في الاختيارات: حكى عن أبي العباس أنه كان يميل أخيرًا إلى أنه لا يستحبُّ. انتهى.
قلت: ظاهر النهي التحريم إلا أنه يصرفه عن ذلك دليل، فتجيء في صيامه الأحكام الخمسة.
قال الزركشي: وقول سادس بالتبعية.

وقيل: في الإجزاء وجهان، وتأتي المسألة (م ٣) (١).
ويدخل فيها قوله في الرخصة: من صام بنجوم أو حساب لم يجزئه وإن أصاب، ولا يحكم بطلوع الهلال بهما ولو كثرت إصابتهما وهذا معنى كلامه في منتهى الغاية، قال: لأنه ليس بمستند شرعي.

فصل

وإن رُمي الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده أول الشهر أو آخره فهو لليلة المقبلة (و) هذا المشهور، فلا يجب به صوم، ولا يتأخ به فطر.

وعنه: بعد الزوال للمقبلة، اختاره أبو بكر، والقاضي.

وعنه: بعد الزوال آخر الشهر للمقبلة.

وعنه: آخر الشهر قبل الزوال ويعد للمقبلة.

ويقال من الصباح إلى الزوال: رأيت الليلة، كما في قوله عليه السلام في حديث الرؤيا رأيت الليلة، وبعد الزوال يقال: رأيت البارحة، قاله ثعلب وغيره، قالوا: وهي مشتقة من برح إذا زال.

وفي «الصحيحين» (خ: ٦٦٣٩، م: ٢٢٧٥) عن سمره: «أن النبي ﷺ كان إذا صلى الصبح قال: هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا؟» (٢).

فيكون مراد ثعلب وغيره الحقيقة، وإلا فالمنع مطلقاً باطل، ويغض الغوام يخلف الماء من البارحة، واللغة إثباتها.

فصل

وإن ثبتت رؤيته بمكان قريب أو بعيد لزم جميع البلاد الصوم، وحكم من لم يره كمن رآه ولو اختلفت المطالع، نص عليه، (و) ذكره جماعة، للصوم.

واحتج القاضي، والأصحاب، وصاحب المغني، والمحرر بثبوت جميع الأحكام، فكذلك الصوم، كذلك ذكره، ومن يخالف في الصوم مع الاحتياط للبيادة لا أظنه يسلم هذا، ولهذا على المذهب يجب مع الغيم ولا تثبت الأحكام.

واحتج بعضهم بأن ضابط اختلاف المطالع من جهة المتجملين، كذا قال، وأجاب القاضي عن قول المخالف: الهلال يجري مجرى طلوع الشمس وغروبها، وقد ثبت أن لكل بلد حكم نفسه.

كذلك الهلال فقال: يتكرر مراقبتها في كل يوم، فتلقئ المشتقة في اعتبار طلوعها وغروبها، فيؤدي إلى قضاء العيادات، والهلال في السنة مرة، فليس كبير مشتقة في قضاء يوم، ودليل المسألة من العموم يقتضي التسوية.

(١) (مسألة - ٣): قوله: ومن نواه احتياطاً بلا مستند شرعي فإن منه فعنة لا يجوز، وعنه: بلى، وعنه: يجوز ولو اعتبر ثبوت التعيين، وقيل: في الإجزاء وجهان وتأتي المسألة. انتهى.

قلت: قال المصنف في باب ثبوت الصوم: فإن لم يردد ثبته بل نوى ليلة الثلاثين من شعبان أنه صائم غداً من رمضان بلا مستند شرعي كصح أو غيم ولم نوجب الصوم به فإن منه فعلى الروايتين فيمن تردد أو نوى مطلقاً. انتهى.

والصحيح من المذهب، والروايتين أنه لا يصح مع التردد، والإطلاق قدمه المصنف في باب ثبوت الصوم وغيره، فكذلك الصحيح من المذهب في مسألة المصنف الأولى أنه لا يصح، إذا علم ذلك.

فالظاهر: أن هذه المسألة مراده بقوله: (وتأتي المسألة).

ويحتمل أنه أراد بالمسألة الأولى إذا نوى احتياطاً بغير مستند شرعي الصوم بنجوم أو حساب ونحوه، وأراد في المسألة الثانية بغير المستند الشرعي الصوم في يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء مصحية أو كان غيم ولم نوجب الصوم به كما مثل المصنف، وفيه بعد، وعلى كلا الاحتمالين في إطلاق المصنف نظر، لأن الصحيح من المذهب في هذه المسائل عدم الإجزاء، فكان الأولى أنه يقدم في مسألة عدم الإجزاء، والله أعلم.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله في «الصحيحين» عن سمره: «أنه ﷺ كان إذا صلى الصبح قال هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا؟»

ليس في البخاري ذكر البارحة.

وَسَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدَ أَوَّلَ الْمَوَاقِيتِ: الزَّوَالُ فِي الدُّنْيَا وَاحِدٌ، لَعَلَّهُ ارَادَ هَذَا، وَإِلَّا فَالْوَاقِعُ خِلَافُهُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: نَخْتَلِفُ الْمَطَالِيعُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهَذَا، قَالَ: فَإِنْ اتَّفَقَتْ لَزِمَ الصَّوْمُ، وَإِلَّا فَلَا، وَفَاقًا لِلْأَصَحِّ لِلشَّافِعِيَّةِ
وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ الْبُعْدَ مَسَافَةً قَصَرًا، فَلَا يَلْزَمُ الصَّوْمُ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ الْأَصَحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ الْبُعْدَ اخْتِلَافَ الْإِفْلِيمِ وَعَنْ (م) وَقَالَهُ الْمَغِيرَةُ، وَابْنُ
الْمَاجْشُونِ يَلْزَمُ بِلَدَ الرُّوَيْةِ وَعَمَلَهُ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ الْإِمَامُ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ع) أَنَّ الرُّوَيْةَ لَا تُرَاعَى
مَعَ الْبُعْدِ، كَالْأَنْدَلُسِ مِنْ خُرَاسَانَ، كَذَا قَالَ.

قَالَ فِي الرُّعَايَةِ تَقْرِيبًا عَلَى الْمَذْهَبِ: وَاخْتِيَارُهُ لَوْ سَافَرَ مِنْ بِلَدِ الرُّوَيْةِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ إِلَى بِلَدِ الرُّوَيْةِ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَبُعْدَ وَتَمَّ
شَهْرُهُ وَلَمْ يَرَوْا هِلَالَ صَامَ مَعَهُمْ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ يَفْطُرُ، فَإِنْ شَهِدَ بِهِ وَقِيلَ قَوْلُهُ أَفْطَرُوا مَعَهُ، عَلَى الْمَذْهَبِ، وَإِنْ سَافَرَ إِلَى
بِلَدِ الرُّوَيْةِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ مِنْ بِلَدِ الرُّوَيْةِ لَيْلَةَ السَّبْتِ وَتَبَعَهُ أَفْطَرَ مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَمْ يَفْطُرْ عَلَى الثَّانِي، وَلَوْ
عَبْدَ بِلَدِهِ بِمُقْتَضَى الرُّوَيْةِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَسَارَتْ بِهِ سِتِينَةٌ أَوْ غَيْرَهَا سَرِيعًا فِي يَوْمِهِ إِلَى بِلَدِ الرُّوَيْةِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ
السَّبْتِ وَتَبَعَهُ أَمْسَكَ مَعَهُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، لَا عَلَى الْمَذْهَبِ، كَذَا قَالَ.

وَمَا ذَكَرَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَاضِحٌ، وَعَلَى اخْتِيَارِهِ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى أَغْبَرَ حُكْمَ الْبِلَدِ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ
جُمْلَتِهِمْ، وَفِي الثَّانِيَةِ أَغْبَرَ حُكْمَ الْمُنْتَقِلِ مِنْهُ، لِأَنَّهُ التَّرَمُّ حُكْمُهُ.
وَالْأَصَحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ اخْتِيَارُ مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي مَا انْتَقَلَ مِنْهُ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِيمَا إِذَا أَفْطَرَ عَلَى الْمَذْهَبِ: وَلْيَكُنْ خَفِيَّةً.
فَهَصَلَ.

وَيُقْبَلُ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ قَوْلُ عَدَلٍ وَاحِدٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش) وَحَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِحَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَابْنِ عُمَرَ، وَلِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِي، وَهُوَ أَخْوَفُ، وَلَا تَهْمَةٌ فِيهِ، بِخِلَافِ آخِرِ الشَّهْرِ، وَلَا خِلَافَ أَحْوَالِ الرَّائِي، وَالرَّائِي، وَلِهَذَا لَوْ
حَكَمَ حَاكِمُ بَشَهَادَةِ وَاحِدٍ وَجِبَ الْعَمَلُ بِهَا (و هـ) وَفِي الرُّعَايَةِ: وَقِيلَ حَتَّى مَعَ غَيْمٍ وَقَتَرٍ، فَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَقْدَمَ خِلَافُهُ،
وَالْمَذْهَبَ التَّسْوِيَةَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ جَاءَ مِنْ خَارِجِ الْمِصْرِ أَوْ رَأَى فِيهِ لَا فِي جَمَاعَةٍ قَبْلَ وَاحِدٍ، وَإِلَّا اثْنَانِ، وَحَكَى رِوَايَةً.

وَفِي الرُّعَايَةِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا فِي جَمْعٍ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَقُلْ: وَإِلَّا اثْنَانِ، لَا فِي جَمْعٍ كَثِيرٍ قَبْلَ، وَإِلَّا فَلَا.
وَمَذْهَبُ (هـ) يُقْبَلُ وَاحِدٌ فِي غَيْمٍ أَوْ رَأَى خَارِجَهُ أَوْ أَهْلَى مَكَانٍ مِنْهُ كَالْمَنَارَةِ، وَمَعَ الصُّخُورِ التَّوَاتُرِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ
اللَّهُ: يُعْتَبَرُ عَدْلَانِ (و م ق) فَعَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ: هُوَ خَيْرٌ، فَيُقْبَلُ الْمَرَاةُ، وَالْعَبْدُ وَلَا يُخْتَصُّ بِحَاكِمٍ، فَيَلْزَمُ الصَّوْمُ مَنْ
سَمِعَهُ مِنْ عَدَلٍ، رَأَى بَعْضَهُمْ: وَلَوْ رَدَّ الْحَاكِمُ قَوْلَهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيهِ فِي شَهَادَةِ الْقَاضِي أَنَّهُ شَهَادَةٌ لَا خَيْرَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، فَتَنْعَكِسُ الْأَحْكَامُ، وَهَذَا أَصَحُّ
لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَيَتَوَجَّهُ فِي الْمُسْتَوْرِ، وَالْمُتَّيِّزِ الْخِلَافَ، وَجَزَمَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: لَا يُقْبَلُ صَبِيٌّ.
وَفِي الْكَافِي: يُقْبَلُ الْعَبْدُ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَفِي الْمَرَاةِ وَجْهَانِ: اخْتِصَمَا: يُقْبَلُ لِأَنَّهُ خَبَرٌ.
وَالثَّانِي: لَا، لِأَنَّ طَرِيقَةَ الشَّهَادَةِ، وَلِهَذَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ شَاهِدُ الْفَرْعِ، مَعَ إِمْكَانِ شَاهِدِ الْأَصْلِ، وَيَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ،
كِهَلَالِ سُؤَالٍ، كَذَا قَالَ.

وَإِذَا بُنِيَ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ بُنِيَ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي مَسْأَلَةِ الْغَيْمِ.
وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الْغَيْمِ مَفْرُقًا بَيْنَ الصَّوْمِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ: قَدْ بُنِيَ الصَّوْمُ بِمَا لَا يُبْنَى الطَّلَاقُ، وَالْعِنَقُ وَيَجُلُ الدِّينُ
وَهُوَ شَهَادَةُ عَدَلٍ، وَيَأْتِي إِذَا عَلِقَ طَلَقُهَا بِأَحْمَلٍ فَشَهِدَ بِهِ امْرَأَةٌ هَلْ تَطْلُقُ؟ وَلَا يُقْبَلُ فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ إِلَّا رَجُلَانِ (و م)
(ش) لَا وَاحِدٌ، حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ (ع) خِلَافًا لِأَبِي ثَوْرٍ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَغَنَ: يُقْبَلُ فِي هِلَالِ سُؤَالٍ قَوْلُ عَدَلٍ وَاحِدٍ بِمَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهُ، لَا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ (هـ) لِأَنَّهُ يُقْبَلُ
ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُقْبُولَاتِ، وَلَا يُعْتَبَرُ التَّوَاتُرُ فِي الْعِيدَيْنِ مَعَ الْغَيْمِ (هـ).

فصل

وَمَنْ صَامَ بِشَاهِدَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَهُ إِذَنْ أَحَدًا أَفْطَرَ.
 وَقِيلَ: لَا، مَعَ صَحْوٍ، واختاره في المستوعب وأبو مُحَمَّد بنُ الجوزي^(١): لَأَن عَدَمَ الْهِلَالِ يَقِينٌ، فَيَقْدَمُ عَلَى الظَّنِّ وَهِيَ
 الشَّهَادَةُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيَمْنُ صَامَ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ وَجَهَانٍ.
 وَقِيلَ: رَوَيْتَانِ (م ٤)^(٢).
 وَقِيلَ: لَا فِطْرَ مَعَ الْغَنِيمِ، اختاره صاحب المحرر (و هـ)، والأصحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَإِنْ صَامُوا لِأَجْلِ الْغَنِيمِ لَمْ يَفْطَرُوا، لِأَن
 الصَّوْمَ إِنَّمَا كَانَ اخْتِطَاطًا، فَمَعَ مُوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ وَهُوَ بَقَاءُ رَمَضَانَ أَوَّلَى.
 وَقِيلَ: بَلَى.

قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: إِنْ صَامُوا جَزْمًا مَعَ الْغَنِيمِ أَفْطَرُوا، وَالْأَفْلَا، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ غُمَ هِلَالُ شَعْبَانَ وَهِلَالُ رَمَضَانَ
 فَقَدْ نَصُومُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا، حَيْثُ نَقَصْنَا رَجَبًا وَشَعْبَانَ وَكَانَا كَامِلَيْنِ، وَكَذَا الزِّيَادَةُ إِنْ غُمَ هِلَالُ رَمَضَانَ وَشَوَّالٍ وَأَكْمَلْنَا
 شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ وَكَانَا نَاقِصَيْنِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَعَلَى هَذَا فَيَقْسُ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ مُطْلَقًا، قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.
 قَالُوا - يَعْنِي: الْعُلَمَاءُ -: لَا يَقَعُ النِّقْصُ مُتَوَالِيًا فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ.
 وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٨١٢، م: ١٠٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ «شَهْرًا عَيْدٌ لَا يَنْقُصَانِ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ».
 فَقُلَّ عَبْدُ اللَّهِ، وَالْأَثَرُ، وَغَيْرُهُمَا: لَا يَجْتَمِعُ نَقْصَانُهُمَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: غَالِبًا، وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ تَأْوِيلَ مَنْ
 تَأَوَّلَهُ عَلَى السَّنَةِ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فِيهَا.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: لَا أَذْرِي مَا هَذَا؟ قَدْ رَأَيْتَاهُمَا يَنْقُصَانِ.
 وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: مَعْنَاهُ ثَوَابُ الْعَامِلِ فِيهِمَا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَالْيَوْمُ وَاحِدٌ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ لَا يَنْقُصُ
 ثَوَابُهُمَا وَإِنْ نَقَصَ الْعَدَدُ، وَفَاقًا لِإِسْحَاقَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.
 وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: قَالَ: وَيَزِيدُهُمَا فَضْلًا إِنْ كَانَا كَامِلَيْنِ.
 قَالَ الْقَاضِي: الْأَشْبَةُ الْأَوَّلُ، لِأَن فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مُعْجِزَةِ النَّبُوَّةِ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا يَكُونُ فِي الثَّانِي، وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَإِنَّمَا هُوَ

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَمَنْ صَامَ بِشَاهِدَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَهُ إِذَنْ أَحَدًا أَفْطَرَ، وَقِيلَ: لَا، مَعَ صَحْوٍ، واختاره في المستوعب وأبو مُحَمَّد
 بن الجوزي)، انتهى.

ليس كما قال عن صاحب المستوعب، فإنه قال فيه: وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَفْطَرُوا وَجَهًا، وَاحِدًا وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ، أَوْ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ، أَوْ وَجَدَ فِي نَسْجَةٍ، ثُمَّ وَجَدَتْهُ فِي بَعْضِ النَّسْخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) (مسألة - ٤): قَوْلُهُ: (وَمَنْ صَامَ بِشَاهِدَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَهُ إِذَنْ أَحَدًا أَفْطَرَ، وَقِيلَ: لَا، مَعَ صَحْوٍ.
 وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيَمْنُ صَامَ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ وَجَهَانٍ، وَقِيلَ رَوَيْتَانِ)، انتهى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِيِّ، وَالْمَقْنَعِ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْفَاتِقِ، وَغَيْرِهِمْ.
 أَحَدُهُمَا: لَا يَفْطَرُونَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبَلْفَةِ، وَالنَّظْمِ.
 قَالَ فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ: لَا يَفْطَرُونَ، فِي أَشْهُرِ الْوَجْهَيْنِ.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في العمدة، والمنور ومتنخب الأدمي، وغيرهم.
 وقدمه في الهداية، والفصول، والمستوعب، والهادي، والتلخيص، والمحرر وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثاني: يَفْطَرُونَ، اختاره أبو بكر، وجزم به في الوجيز، والتسهيل، وظاهر كلامه في الحاويين أن على هذا الأصحابه فإنه
 قال فيهما: وَمَنْ صَامَ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَهُ مَعَ الْغَنِيمِ أَفْطَرَ، وَمَعَ الصَّحْوِ يَصُومُ الْحَادِي، وَالثَّلَاثِينَ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وقال أصحابنا: لَهُ الْفِطْرُ بَعْدَ إِكْمَالِ الثَّلَاثِينَ، صَحْوًا كَانَ أَوْ غَيْمًا، وَإِنْ صَامَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ فَعَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي شَهَادَةِ الْاِثْنَيْنِ،
 وَقِيلَ: لَا يَفْطَرُ بِحَالٍ، انتهى.

إثبات حكم كذا قال.

وإن صاموا ثمانية وعشرين ثم رأوا هلال شوال فصوموا يوماً فقط، نقله حنبل، واحتج بقول علي رضي الله عنه، وليعبد الغلط بيومين.

ويتوجه تخريج واحتمال.

ومن رأى هلال رمضان وحده وردت شهادته لزومه الصوم (و)، وحكمه (و) للعموم، وكعلم فامسح بنجاسة ماء أو دين على موزوئه، ولأنه يلزمه إمساكه لو أفطر فيه، ويقع طلاقه وحققه المعلق بهلال رمضان وغير ذلك من خصائص الرضائية، ولهذا فارق غيره من الناس، وليست الكفارة عقوبة مخففة، بل هي صيابة أو فيها شائبة للعيادة، بخلاف الحد، وتأتي في صوم المسافر أن الخلاف ليس شبهة في إسقاطها، ذكر ذلك في منتهى الغاية.

وفي المستوعب وغيره على رواية حنبل: لا يلزمه صوم لا يلزمه شيء من أحكامه، وجديت أبي هريرة: «صومكم يوم تصومون».

رواه الترمذي (٦٩٧)، وقال: حسن غريب، وفيه عبد الله بن جعفر، وهو ثقة عندهم، وتكلم فيه ابن حبان.

وقد رواه أبو داود (٢٣٢٤)، وابن ماجه (١٦٦٠)، والإسناد جيد، فذكر الفطر، والأصحى فقط، ومذهب (هـ) إن وطئ فيه فلا كفارة عليه، وذكره ابن عبيد البر قول أكثر العلماء، كذا قال، ونقل حنبل: لا يلزمه الصوم، اختاره شيخنا. قال: ولا غيره.

وعلى الأول هل يفطر يوم الثلاثين من صيام الناس؟ فيه وجهان ذكرهما أبو الخطاب (م ٥) (١).

ويتوجه عليهما وقوع طلاقه وجل ذنبه المعلقين به، واختار صاحب الرعاية يقع ويحل، وإن رأى هلال شوال وحده لم يفطر، نقله الجماعة (و هـ) للخبر السابق، وقاله عمر وعائشة، واحتمال خطيئه وتهمته، فوجب الاحتياط، قال شيخنا: وكما لا يعرف وحده ولا يصحى وحده، قال: والنزاع مبني على أصل وهو أن الهلال هل هو اسم لما يطلع في السماء وإن لم يشتهر، ولم يظهر، أو أنه لا يسمى هلالاً إلا بالظهور، والاشتهار، كما يدل عليه الكتاب، والسنة، والاحتياط؟ فيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد.

وقال أبو حنيفة: يخرج أن يفطر، واختاره أبو بكر، قال ابن عقيل: يجب أن يفطر يوماً (و ش) لأنه يتقنه يوم العيد، وعمل ابن عقيل بما فيه من المسند، كتركه بناء الكعبة على قواعد إبراهيم وقتل المنافقين، قال: ولأن الحقوق يحكم بها عليه فيما يخصه، كذا الفطر، ولما احتج على القاضي بثبوت الحقوق التي عليه أجاب بأن لا تعرف الرواية في ذلك، ثم فرق بأنها عليه، والفطر حتى له، كاللقيط إذا أقر بأنه عبد يغفل فيما عليه وهو الرق، ولا يغفل فيما له من إبطال العقود.

فيلابن عقيل: فيجب منع مسافر ومريض وخائض من الفطر ظاهراً، لئلا يتهم، فقال: إن كانت أضراراً خفية منع من إظهاره، كمرض لا أمانة له ومسافر لا علامة عليه، وذكر القاضي أنه ينكر على من أكل في رمضان ظاهراً، وإن جاز هناك عذر فظاهرة المنع مطلقاً، وقد قال أحمد رحمه الله: أكثر المخل السوء.

وفي الرعاية فيمن رأى هلال شوال.

وعنه: يفطر.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (من رأى هلال رمضان وحده وردت شهادته لزومه الصوم) فعليه: (هل يفطر يوم الثلاثين من صيام

الناس؟ فيه وجهان ذكرهما أبو الخطاب). انتهى.

قال في الرعايتين، والفاق: قلت: فعلى الأول هل يفطر مع الناس أو قبلهم؟ يحتمل وجهين. انتهى.

أعني: لا يفطر.

قلت: وهو الصواب، قياساً على ما إذا رأى هلال شوال وحده، وقواعد الشيخ هي الذين تقتضيه.

وقد ذكر المصنف كلامه بعد ذلك.

والوجه الثاني: يفطر، للزومه بالصوم في أوله برويته.

وقيل: سراً، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا يَجُوزُ إظهارُ الْفِطْرِ (ع) قَالَ: وَالْمَنْفَرْدُ بِمَقَارِئِهِ لَيْسَ بِقَرِيبٍ بَلَدٌ يَنْبَغِي عَلَى يَقِينٍ رُؤْيَاهُ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِئُ مُخَالَفَةً لِمَا جَاءَ مِنَ الظَّاهِرِ الرَّوِّيِّ بِمَكَانٍ آخَرَ.

وَأَنَّ رَأْيَ عَدْلَانِ وَلَمْ يَشْهَدَا عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ شَهِدَا فَرَدَّاهُمَا لِجَهْلِهِمَا لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا وَلَا لِمَنْ عَرَفَ عَدْلَهُمَا الْفِطْرُ بِقَوْلِهِمَا، فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، لِمَا سَبَقَ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَتَشْتِيبِ الْكَلِمَةِ وَجَعَلِ مَرْتَبَةَ الْحَاكِمِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، وَجَزَمَ الشَّيْخُ بِالْجَوَازِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نَ شَهِدَ شَاهِدَانِ قَصُومُوا وَأَفْطَرُوا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٢١)، وَالتَّسْلِيمُ (٢٤٢٦).

فَصْلٌ

وَإِذَا اسْتَبَيَّهتِ الْأَشْهُرُ عَلَى الْأَسِيرِ، وَالْمَطْمُورِ وَمَنْ بِمَقَارِئِهِ وَتَحْوِيمِ تَحْرِي وَصَامَ، فَإِنَّ وَاقِفَ الشَّهْرِ أَوْ مَا بَعْدَهُ أَجْزَاءُ (و) فَلَوْ وَاقِفَ رَمَضَانَ السَّنَةَ الْقَابِلَةَ فَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ لَا يُجْزِئُهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ اعْتَبَرْنَا نِيَّةَ التَّعْمِينَ، وَلَا وَقَعَ عَنِ الثَّانِي وَقَضَى الْأَوَّلَ، وَإِنْ وَاقِفَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) لِأَنَّهُ، إِنْ تَكَرَّرَ قَبْلَهُ يَقْضِي السَّنَةَ الْآخِرَةَ فَقَطُّ (هـ).

وَلَوْ صَامَ شَتَبَانِ ثَلَاثَ سِنِينَ مُتَوَالِيَةً ثُمَّ عَلِمَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ شَهْرًا عَلَى أَثَرِ شَهْرٍ، كَالصَّلَاةِ إِذَا فَاتَتْهُ، نَقَلَهُ مِنْهَا، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّنْبِيهِ.

وَمُرَادُهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ هَلَاكَ الْمَسْأَلَةِ كَالشَّكِّ فِي دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، عَلَى مَا سَبَقَ، وَسَبَقَ فِي سَابِقِ النِّيَّةِ: تَصَحُّحُ نِيَّةِ الْقَضَاءِ بَيْنَةَ الْإِقَاءِ وَحُكْمُهُ إِذَا بَانَ خِلَافَ ظَنِّهِ لِلْعَجْزِ عَنْهَا.

وَأَنَّ تَحْرِي وَشَكَّ وَقَعَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَاءُ، كَمَنْ تَحْرَى فِي الْغَيْمِ وَصَلَّى، وَمَنْ صَامَ بِلا اجْتِهَادٍ فَكَمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّهْرَ لَمْ يَدْخُلْ فَصَامَ لَمْ يُجْزِئُهُ وَلَوْ أَصَابَ، وَسَبَقَ فِيهِ فِي الْقِبْلَةِ وَجْهٌ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي دُخُولِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ مِنْهَا: إِنْ صَامَ لَا يَنْدَرِي هُوَ رَمَضَانُ أَوْ لَا فَإِنَّهُ يَقْضِي إِذَا كَانَ لَا يَنْدَرِي، وَيَأْتِي حُكْمُ الْقَضَاءِ فِي بَابِهِ.

فَصْلٌ

صَوْمُ رَمَضَانَ فَرَضَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ قَادِرٍ مُقِيمٍ (ع) وَسَبَقَ حُكْمُ الْكَافِرِ أَوَّلَ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَنْجِبُ عَلَى صَبِيٍّ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ أَطَاقَهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى.

وَقَالَهُ عَطَاءٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ الْمَالِكِيُّ.

وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَيْنِ.

وَأُطْلِقَ ابْنُ عَقِيلٍ الرَّوَابِئِي، وَالْمَرَاذُ الْمِيزِيُّ، كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَحَدَّثَ ابْنُ أَبِي مُوسَى طَاقَةً بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ وَلَا يَصْرُهُ، لِخَيْرِ مُرْسَلٍ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مَنْ بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ وَأَطَاقَهُ، وَقَدْ قَالَ الْحَرَقِيُّ: يُؤْخَذُ بِهِ إِذْنٌ، قَالَ الْأَكْثَرُ: يُؤْمَرُ بِهِ الصَّبِيُّ إِذَا أَطَاقَهُ (م) وَيَضْرِبُ عَلَيْهِ لِيَعْتَادَهُ، أَيُّ يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ ذَلِكَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ قَوْلَ الْحَرَقِيِّ وَقَالَ: اعْتِبَارُهُ بِالْعَشْرِ أَوَّلَى، لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالضَّرْبِ عَلَى الصَّلَاةِ عِنْدَهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهِ فِيمَا دُونَ الْعَشْرِ كَالصَّلَاةِ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ مَا سَبَقَ مِنْهُ خِلَافًا لِعَطَاءٍ وَحُكْمَةٍ.

وَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ فِي النَّهَارِ لَزِمَهُ إِسْبَاكُ ذَلِكَ الْيَوْمِ (م) وَتَقْضَاؤُهُ (خ) فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِسْبَاكِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَلِحُرْمَةِ الْوَقْتِ (و هـ) وَكِفَايَتِهِ بَيْنَهُ بِالرَّوْيَةِ، كَمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ بِأَخِيرِ وَقْتِهَا، وَكَالْمَحْرَمِ يَلْزَمُهُ صَوْمُ يَوْمٍ عَنْ بَعْضِ مَدِّ فِي الْفِدْيَةِ.

وَعَنْهُ لَا يَجِبَانِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْمَجْتَوْنِ: هَلْ يَقْضِي؟ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الصَّبِيِّ عَصَى بِالْفِطْرِ وَأَمْسَكَ، وَقَضَى كَالْبَالِغِ.

وَإِنْ نَوَى الْمُتَمِيزُ الصَّوْمَ ثُمَّ بَلَغَ فِي النَّهَارِ بَيْنَ أَوْ احْتِلَامٍ وَقُلْنَا يَقْضِي لَوْ بَلَغَ مُفْطِرًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاضِي، كَتَدْرُوهُ إِنْ تَمَّ نَفْلٌ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، كَقِيَامِ الْبَيْتَةِ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ وَهُوَ فِي نَفْلِ مُعْتَادٍ (م ٦) ^(١).

وَسَبَقَ الْوُجُوبُ فِي أَحَدِهِمَا وَتَجَدُّدُهُ فِي الْآخَرِ مُلَغًى بِمَا لَوْ كَانَا مُفْطِرَيْنِ، وَكَبْلُوغِهِ فِي صَلَاةٍ وَحَجٍّ، فَعَلَى هَذَا هُوَ كَمُسَافِرٍ قَدِيمٍ صَائِمًا يُلْزَمُهُ الْإِمْسَاكُ وَحَكِي قَوْلُ هُنَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ كَبْلُوغِهِ مُفْطِرًا ^(٢).

وَإِنْ طَهَّرَتْ خَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءٌ، أَوْ قَدِيمٌ مُسَافِرٌ أَوْ أَقَامَ مُفْطِرًا، أَوْ بَرِيءٌ مَرِيضٌ مُفْطِرًا، لَزِمَهُمُ الْإِمْسَاكُ عَلَى الْأَصَحِّ (و) هـ) كَالْقَضَاءِ (ع) وَكَمَقِيمٍ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ (و) سَافِرٌ، أَوْ خَاضَتْ الْمَرْأَةُ أَوْ لَا.

نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَخَبَّلٌ، وَيُعَاتَى بِهَا، وَيَتَوَجَّهُ: لَا إِمْسَاكَ مَعَ خَيْضٍ، وَمَعَ السَّقَرِ خِلَافَ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ رَوَايَةٌ فِي صَائِمٍ أَفْطَرَ عَمْدًا أَوْ لَمْ يَنْوِ الصَّوْمَ حَتَّى أَصْبَحَ: لَا إِمْسَاكَ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْإِمْسَاكِ، وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: يُمْسِكُ مَنْ لَمْ يُفْطِرْ، وَإِلَّا فَرَوَايَتَانِ.

وَذَكَرَ الْحَلَوَانِيُّ: إِذَا قَالَ الْمُسَافِرُ: أَفْطَرْتُ هَذَا، كَقَدُومِهِ مُفْطِرًا.

وَجَعَلَهُ الْقَاضِي مَحَلًّا وَفَاقًا، وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِمْسَاكُ فَقَدِيمٌ مُسَافِرٌ مُفْطِرًا فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ طَهَّرَتْ مِنْ خَيْضِهَا لَهْ أَنْ يَطَّاهَا، وَإِنْ بَرِيءٌ مَرِيضٌ صَائِمًا أَوْ قَدِيمٌ مُسَافِرٌ أَوْ أَقَامَ صَائِمًا لَزِمَهُ الْإِنْتِمَاءُ (و) وَأَجْزَأُ (و) كَمَقِيمٍ صَائِمٍ مَرِيضٍ ثُمَّ لَمْ يُفْطِرْ حَتَّى

عُوفِيَ (و) وَلَوْ وَطَّئَهَا فِيهِ كُفْرًا، نَصَّ عَلَيْهِ (هـ) كَمَقِيمٍ وَطَّئَ ثُمَّ سَافِرٌ، وَإِنْ عَلِمَ مُسَافِرٌ أَنَّهُ يُقَدِّمُ هَذَا لَزِمَهُ الصَّوْمُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَأَبُو دَاوُدَ.

كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يُقَدِّمُ فَلَانٍ وَعَلِمَ قُدُومَهُ فِي غَدٍ، بِخِلَافِهِ الصَّبِيُّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبْلُغُ فِي غَدٍ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (و) لَوْجُودِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَهُوَ أَقْبَسُ، لِأَنَّ الْمُخْتَارَ أَنْ مَنْ سَافَرَ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ لَهُ الْفِطْرُ، وَإِنْ قَامَتْ بَيْتَةُ بِالرُّؤْيَا فِي يَوْمٍ مِنْهُ أَمْسَكَ (و) وَقَضَى (و) وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً: لَا يُلْزَمُ الْإِمْسَاكُ، وَقَالَهُ عَطَاءٌ، وَخَرَجَ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى قَوْلِ عَطَاءٍ مَنْ ظَنُّ

أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ وَقَدْ طَلَعَ وَتَخَوَّ ذَلِكَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يُمْسِكُ وَلَا يَقْضِي، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالرُّؤْيَا إِلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ يَقْضِ.

وَالرُّؤْيَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ (ع) فَلَوْ ارْتَدَّ فِي يَوْمٍ ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ ارْتَدَّ فِي لَيْلَتِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهِ فَجَزَمَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِقَضَائِهِ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن نوى المميز الصوم ثم بلغ في النهار بين أو احتلام أو قلنا يقضي لو بلغ مفطرًا فلا قضاء عليه عند

القاضي، كتدروا إتمام نفل، وعند أبي الخطاب: يلزمه القضاء، كقيام البيته يوم الثلاثين وهو في نفل معتاد). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والمهدي، والمجد في شرحه ومحرره، والنظم، والرعائين، والشرح، وشرح ابن منجاء، والحاوين، والفاقي، وغيرهم.

قول القاضي هو الصحيح، قال في الخلاصة، والبلغة: لا قضاء في الأصح، وقدمه في المستوعب، والتلخيص وشرح ابن منجاء، والحاوين، والفاقي وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قلت: وهو الصواب، وما قيس عليه في الوجه الثاني لا يشابه مسألتنا، والله أعلم.

وقول أبي الخطاب جزم به في الإفادات، والوجيز.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله بعد ذلك: (فعلى هذا هو كمسافر قدم صائماً يلزمه الإمساك وعلى الأول، هو كبلوغه مفطراً). انتهى.

هذا سهو، وصوابه: فعلى الأول، وهو قول القاضي، هو كمسافر قدم صائماً، وعلى الثاني وهو قول أبي الخطاب، هو كبلوغه مفطراً. وهو واضح، وصرح به المجد وغيره.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: يَنْبَغِي عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ يَمَّا إِذَا وَجَدَ الْمُوجِبُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ، فَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ وَجِبَ هُنَا، وَإِلَّا فَلَ، وَمَذْهَبُ (هـ) لَا يَقْضِي، لَوْجُودِ الْمُسْقِطِ، وَمَذْهَبُ (ش) يَقْضِي، لِأَنَّ الرُّدَّةَ لَا تَمْنَعُ الْوُجُوبَ عِنْدَهُ.
وَأِنْ حَاصَتْ الْمَرَأَةُ فِي يَوْمٍ فَقَالَ أَحْمَدُ: تُمْسِكُ، كَمَسَائِرِ قَدِيمٍ، وَجَعَلَهَا الْقَاضِي كَمَكْسَرِهَا، تَغْلِيظًا لِلْمُوجِبِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمُتَشَوَّرِ، وَذَكَرَ فِي الْفُصُولِ يَمَّا إِذَا طَرَأَ الْمَانِعُ رَوَائِثَيْنِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ
إِنْ طَرَأَ جُنُونٌ وَقُلْنَا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ وَأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَنَّهُ هَلْ يَقْضِي عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ فِي إِفَاقَتِهِ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ، بِجَمَاعٍ أَنَّهُ أَذْرَكَ
جُزْءًا مِنَ الْوَقْتِ؟ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا إِمْسَاكَ مَعَ الْمَانِعِ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَلَا يَلْزَمُ الْإِمْسَاكَ مَنْ أَفْطَرَ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ غَيْرِ رَمَضَانَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ
يُمْسِكُ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ قَدِيمٍ زَيْدٍ، وَأَنَّهُ يَذَلُّ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَهُمْ إِذَا قَالُوهُ فِي هَذَا الْمَعْدُورِ فَغَيْرُ الْمَعْدُورِ أَوَّلَى، قَالَ: وَلَا
وَجْهَ لَهُ عِنْدِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ، لِأَنَّ الْحَرَمَةَ هُنَا لِلْعِبَادَةِ خَاصَّةً، وَقَدْ قِيدَتْ، كَذَا قَالَ، وَلَا يَلْزَمُ التَّغْيِينَ زَمَنَ الْعِبَادَةِ، فِي النَّذْرِ
الْمَعْنَى، كَرَمَضَانَ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَقَالَ فِيهَا فِي الْخِلَافِ: وَفِي صَوْمِ النَّذْرِ لَا يَلْزَمُ الْإِمْسَاكَ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ لَوْ أَفْطَرَ
عَمْدًا بِلَا غَدَرٍ، لِأَنَّهُ لَا تَلَحُّقَ تَهْمَةً، بِخِلَافِ رَمَضَانَ، كَذَا قَالَ

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ لَيْلًا ثُمَّ جُنَّ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعُ النَّهَارِ لَمْ يَصِحْ صَوْمُهُ (هـ) لِأَنَّ الصَّوْمَ الْإِمْسَاكَ مَعَ النَّيَّةِ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ خَرَجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ رَوَايَةِ صِحَّةِ صَوْمِ رَمَضَانَ بَيْنَهُ وَاحِدَةٍ فِي أَوَّلِهِ أَنَّهُ لَا يَقْضِي مَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ
أَيَّامًا بَعْدَ نَيْتِهِ الْمَذْكُورَةِ؛ وَإِنْ أَفَاقَ الْمَغْنَى عَلَيْهِ فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ صَحَّ صَوْمُهُ، لِذُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَسُدُّ طَعَامَهُ
وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي» وَمَذْهَبُ (م ق)، إِنْ كَانَ مُقِيمًا أَوَّلَ الْيَوْمِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا، لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ أَخَذَ رُكْنَيْ الصَّوْمِ، فَاعْتَبِرَ لِأَوَّلِهِ
كَالنَّيَّةِ، وَاعْتَبِرَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ إِفَاقَتَهُ أَكْثَرَ الْيَوْمِ، وَلَا يَفْسُدُ قَلِيلُ الْإِغْمَاءِ الصَّوْمِ (ق)، وَالْجُنُونُ كَالْإِغْمَاءِ (و).
وَقِيلَ: يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِقَلِيلِهِ، اخْتَارَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ (و ق) الْجَوِيدُ، كَالْحَلِيقِ، بَلَّ أَوَّلَى، لَعَدَمِ تَكْلِيْفِهِ.

وَقَالَ فِي الْوَاضِحِ: هَلْ مِنْ شَرْطٍ إِفَاقَتِهِ جَمِيعَ يَوْمِهِ أَوْ يَكْفِي بَعْضُهُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.
وَإِنْ نَامَ جَمِيعُ النَّهَارِ صَحَّ صَوْمُهُ (و) خِلَافًا لِلْمُصْطَفَخِيِّ الشَّافِعِيِّ.
لِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ قَبْلَهُ، وَلِأَنَّهُ مُعْتَادٌ إِذَا ثَبَّهَ انْتَبَهَ، فَهُوَ كَذَاهِلَ وَمَا، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الصَّوْمُ مَعَ الْإِغْمَاءِ لَزِمَ الْقَضَاءُ فِي
الْأَصَحِّ (و) لِأَنَّهُ مَرَضٌ، وَلِأَنَّهُ يَغْطِي الْعَقْلَ، وَلَا يَرْفَعُ التَّكْلِيفَ، وَلَا تَطُولُ مُدَّتُهُ، وَلَا وِلَايَةُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَيَدْخُلُ عَلَى
الْأَنْبِيَاءِ؛ بِخِلَافِ الْجُنُونِ.

وَلَا يَلْزَمُ الْمَجْنُونُ الْقَضَاءُ سِوَاءَ قَاتِ بِالْجُنُونِ الشَّهْرِ أَوْ بَعْضُهُ (و ش).
وَعَنْهُ: يَقْضِي (و م).

وَعَنْهُ: إِنْ أَفَاقَ فِي الشَّهْرِ قَضَى وَإِنْ أَفَاقَ بَعْدَهُ لَمْ يَقْضِ (و هـ) لِعِظَمِ مَشَقَّةِ الْقَضَاءِ.
وَمَنْ جُنَّ فِي صَوْمٍ قَضَاءً وَكَفَّارَةً وَنَحْوِ ذَلِكَ قَضَاءً بِالْوُجُوبِ السَّابِقِ.
فَصَلُّ

يُكْرَهُ الصَّوْمُ وَإِنَّمَا يَمْرِيضُ يَخَافُ زِيَادَةَ مَرَضِهِ أَوْ طَوْلَهُ، وَلِصَحِّحِ مَرَضٍ فِي يَوْمِهِ أَوْ خَافَ مَرَضًا يَعْطِشُ أَوْ غَيْرِهِ
(ع) وَيُجْزئُهُ (و) كَمَرِيضٍ يَبَاحُ لَهُ تَرْكُ الصَّيَّامِ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ يَبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَيُقَاسُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنْ صَوْمَ الْمَسَافِرِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ أَنَّ الْمَرِيضَ كَذَلِكَ وَأَوَّلَى.
وَمَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّنَادِي فِي مَرَضِهِ^(١) وَتَرَكَهُ يَضُرُّ بِهِ فَلَهُ التَّنَادِي، نَقْلَهُ خَبَلٌ فِي مَنْ بِهِ رَمَدٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِتَرْكِ
الِاتِّخَالِ لِتَضَرُّرِهِ بِالصَّوْمِ كَتَضَرُّرِهِ بِمَجْرَدِ الصَّوْمِ.
وَلَا يَفْطُرُ مَرِيضٌ لَا يَتَضَرَّرُ بِالصَّوْمِ (و).

(١) الثاني: قوله: (ومن لم يمكنه التنادي في مرضه): كذا في النسخ ولعله: (ومن لم يمكنه التنادي في صومه).

أو: ومن لم يمكنه التنادي في مرضه إلا ببطره، فيكون فيه نقص، وهذا أولى من التقدير الأول.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ فِي وَجَعِ رَأْسٍ وَحُمَى ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ إِلَّا أَنْ يَضُرَّ، كَذَا قَالَ.
 وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: مَنْ يَفْطِرُ الْمَرِيضَ؟ قَالَ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ، قِيلَ: يَفْطِرُ الْحُمَى؟ قَالَ: وَأَيُّ مَرَضٍ أَشَدُّ مِنَ الْحُمَى؟
 وَمَنْ خَافَ تَلَفًا بِصَوْمِهِ كَرَةً وَأَجْزَاءً.
 وَقَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَالْإِنْصَارِ، وَالرُّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: يَحْرُمُ (و م) وَلَمْ أَجِدْ ذَكَرُوا فِي الْإِجْزَاءِ خِلَافًا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي صَوْمِ الظَّهْرِ أَنَّهُ يَجِبُ فِطْرُهُ بِمَرَضٍ مَخُوفٍ.
 وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي الْخِلَافِ يَوْمَ الْعِيدِ يَحْرُمُ صَوْمُهُ بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَيَّامِ فَقَالَ: هَذَا لَا يَمْتَنِعُ صِحَّتُهُ، يَسُدُّ عَلَيْهِ لَوْ نَذَرَ صِيَامَ يَوْمٍ هُوَ مَرِيضٌ فِيهِ مَرَضًا مَخُوفًا فَإِنَّهُ يَفْطِرُ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةً.
 وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: مَنْ صَنَعَتْ شَاكَةً فَإِنْ خَافَ تَلَفًا أَنْظِرْ وَهَضَمْ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ تَرَكَهَا أَيْمًا، وَلَا فَلَ، قَالَ: هَذَا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَسَبَقَ هَذَا الْمَعْنَى فِي تَرْتِيبِ الصَّلَوَاتِ.
 وَإِنْ خَافَ بِالصَّوْمِ ذَهَابَ مَالِهِ فَسَبَقَ أَنَّهُ عَذَّرَ فِي تَرْكِهِ الْجَمْعَةَ، وَالْجَمَاعَةَ وَفِي صَلَاةِ الْحَرْفِ، وَإِنْ أَحَاطَ الْعَدُوُّ بِبَلَدٍ، وَالصَّوْمُ يُضْعِفُهُمْ فَهَلْ يَجُوزُ الْفِطْرُ (و م)؟ ذَكَرَ الْخَلَّالُ رَوَاتَيْنِ، وَتَعَالَى بِهَا.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ حَصَرَ الْعَدُوُّ بَلَدًا أَوْ قَصَدُوا عَدُوًّا بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ لَمْ يَجُزْ الْفِطْرُ، وَالْقَصْرُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا كَانُوا بِأَرْضِ الْعَدُوِّ وَهُمْ بِالْقَرْبِ أَفْطَرُوا عِنْدَ الْقِتَالِ (م ٧) (١).
 وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيمَنْ هُوَ فِي الْغَزْوِ وَتَحْضُرُ الصَّلَاةُ، وَالْمَاءُ إِلَى جَنْبِهِ يَخَافُ إِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ فُوتَ مَطْلُوبُهُ، فَعَنَهُ: يَتِيْمُ وَيُصَلِّيُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
 وَعَنَهُ: لَا يَتِيْمُ وَيُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ.
 وَعَنَهُ: إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ تَوْضُعًا وَصَلَّى، وَسَبَقَ فِي التَّيْمُمِ (م ٨) (٢).
 وَمَنْ بِهِ شَيْءٌ يَخَافُ تَشْتِقُ مَنَاتُهُ جَامِعٌ وَقَضَى وَلَا يُكْفَرُ، ثَقَلَهُ الشَّلْتَجِيُّ، قَالَ الْأَصْحَابُ: هَذَا إِنْ لَمْ تَنْدَفِعْ شَهْوَتَهُ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن أحاط العدو ببلد، والصوم يضعفهم فهل يجوز الفطر؟ ذكر الخلال روايتين).
 وقال ابن عقيّل إن حصر العدو بلدًا أو قصدوا عدوًّا بمسافة قريبة لم يجز الفطر، والقصر على الأصح، ونقل حنبلي إذا كانوا بأرض العدو وهو بالقرب أفطروا عند القتال). انتهى.
 قال المجد في شرحه: قال القاضي: في ذلك روايتان ذكرهما الخلال في كتاب السير، نقلت ذلك من خط القاضي على ظهر الجزء العشرين من تعاليقه من المسائل الجارية في النظر، والخط مقلوب. انتهى.
 إحداهما: يجوز الفطر، والحالة هذه.
 وقد اختار الشيخ تقي الدين الفطر، للتقوى على الجهاد وفعله وأمر به لما نازل العدو دمشق، وقدمه في الفائق.
 وقال: نص عليه في رواية حنبلي من الشافعي، وهو الصواب، والله أعلم.
 والرواية الثانية: لا يجوز.
 قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وذكر جماعة فيمن هو في الغزو وتحضر الصلاة، والماء إلى جنبه يخاف إن ذهب إليه على نفسه أو فوت مطلوبه، فعنه: يتيمم ويصلي، اختاره أبو بكر).
 وعنه: لا يتيمم ويؤخر الصلاة.
 وعنه: إن لم يخف على نفسه توضعًا وصلّى، وسبق في التيمم). انتهى.
 قلت: الصحيح من المذهب التيمم، والصلاة، وعليه الأصحاب في الخائف على نفسه، وقدمه المصنف في باب التيمم في الغازي إذا كان بقرية الماء ويخاف إن ذهب على نفسه، وأطلق هناك في فوت مطلوبه الروايتين في التيمم، وصححتنا هناك الروايتين، والمصنف رحمه الله إنما ذكر هذه المسألة هنا على سبيل الاستشهاد للمسألة التي قبلها ولكن إتيانه بهذه المصيغة يحتمل أنه حكى هذه الطريقة على صفتها.

ويحتمل أنه أتى بها كذلك لقوة الخلاف من الجانبين، والله أعلم.

بدونه، وإلا لم يجز، وكذا إن أمكنه أن لا يفيد صوم زوجته لم يجز، وإلا جاز للضرورة، ومع الضرورة إلى وطء خائض وصائمة قليل: الصائمة أولى، لتحريم الخائض بالكتاب. وقيل: يتخير لإفساد صومها (م ٩)، وإن تعدت قضاؤه لدوام شقيقه فكالتشيخ الحرم على ما يأتي. فصل

للمسافر الفطر (ع) وهو من له القصر (و) وإن صام أجزاء، نقله الجماعة (و) ونقل حنبل: لا ينعجنني، واحتج بقوله عليه السلام «ليس من البر الصوم في السفر» وعمر وأبو هريرة يأمران بالإعادة، وقاله الظاهرية، وروى عن عبد الرحمن بن عوف، وابن عمر، وابن عباس، والسنة الصحيحة ترد هذا القول، ورواية حنبل تختمل عدم الإجزاء، وتؤيده كثرة تفرد حنبل، وحملها على رواية الجماعة أولى، ولهذا نقل حרב: لا يصوم. قال حרב: بقوله بتوكيد، ونقل أيضا: إن صام أجزاء، ولكن ذلك يدل على أنه يكره.

وسأله إسحاق بن إبراهيم عن الصوم فيه لمن قوي فقال: لا يصوم، وحكاه صاحب المحرر عن الأصحاب، قال: وعندي لا يكره إذا قوي عليه، واختاره الأجرى، وظاهر كلام ابن عقيل في مفرداته وغيره: لا يكره، بل تركه أفضل وليس الفطر أفضل^(١) (خ) وفرق بينه وبين رخصة القصر أنها مجتمعة عليها ثبوتها بالذمة، ورد بصوم المريض وتأخير المغرب ليلة المؤدلة، وسبق في القصر حكم من سافر ليفطر.

ولا يجوز للمريض، والمسافر أن يصوما في رمضان عن غيره (و م ش) كالقيم الصحيح (و) لأنه لو قبل صوما من المدور قبله من غيره، كسائر الزمان المتصفي لعيادة، ولأن العزيمة تتعين برذ الرخصة، كترك الجمعة لعذر لا يجوز صرف ذلك الوقت في غيره، فعلى هذا هل يقع صومه باطلا؟ (و م ش) أم يقع ما نواه؟ هي مسألة تعين النية، ومذهب (هـ) يجوز عن واجب للمسافر، وأصحابه خلاف في المريض، لأنه لا يخير، بل إن قصور لزمه الفطر، وإلا لزمه الصوم، والأصح عن (هـ) لا يصح النفل، ولنا قول: للمسافر صوم النفل فيه، وعلى المذهب: لو قلب صوم رمضان إلى نفل لم يصح له النفل ويتطل فرضه إلا على رواية عدم التعيين.

ومن نوى الصوم في سفره فله الفطر (و) بما شاء (و هـ ش) لفطرو عليه السلام، في الأخبار الصحيحة، ولأن من له الأكل له الجماعة، كمن لم ينو، وذكر جماعة منهم الشيخ أنه يفطر بنية الفطر، فيقع الجماعة بعد الفطر، فعلى هذا لا كفارة بالجماع (و هـ ش) اختاره القاضي وأكثر أصحابنا، قاله صاحب المحرر، وذكر بعضهم رواية: يكفر، وجزم به على هذا، وهو أظهر.

وعنه: لا يجوز بالجماع (و م) لأنه لا يقوى على السفر، فعلى هذا إن جامع كثر (و م ر). وعنه: لا، لأن الدليل يقتضي جواز، فلا أقل من العمل به في إسقاط الكفارة (و م ر)، لكن له الجماعة بعد فطوره بغيره، كفطوره بسبب مباح، ومذهب (م) الأكل، والشرب كالجماع.

والمريض الذي يباح له الفطر كالمسافر، ذكره الشيخ وصاحب المحرر، وغيرهما، وجعله القاضي وأصحابه، وابن شهاب في كتب الخلاف أصلاً للكفارة على المسافر بجامع الإباحة، وجزم جماعة بالإباحة على النفل. ونقل منها في المريض يفطر بأكل، فقلت: يجامع؟ قال: لا أدري، فأعذت عليه فحول وجهه عني، والمرض الذي

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ومع الضرورة إلى وطء حائض وصائمة، قليل، الصائمة أولى، لتحريم الخائض بالكتاب، وقيل: يتخير لإفساد صومها). انتهى.

أحدهما: وطء الصائمة أولى، وهو الصحيح، صححه العلامة ابن رجب في القاعدة الثانية عشرة بعد المائة، وقدمه ابن رزين في شرحه.

والقول الثاني: يتخير لإفساد صومها، وهما احتمالان مطلقان في المعنى، والشرح، والذي يظهر أن المصنف تابع الشيخ في المعنى، لأن ما علل به المصنف بعينه في المعنى، فحيث يبقى في إطلاقه الخلاف شيء، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في فصل: للمسافر الفطر: (وليس الفطر أفضل)، صوابه وليس الصوم أفضل.

يُتَنَفَّعُ فِيهِ بِالْجَمَاعِ كَمَنْ يَخَافُ تَشَقُّقَ أَنْتَبِيهِ لَا يُكْفَرُ.

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا فَلَا أَنْفَصَلَ أَنْ لَا يَفْطِرَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَابْنُ الرُّاغُونِيِّ، وَغَيْرُهُمْ، وَيُعَانِي بِهَا، وَلَهُ الْفِطْرُ، لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالْأَخْبَارِ الصَّرِيحَةِ، وَكَالْمَرَضِ الطَّارِئِ وَلَوْ بِغَلِيظِهِ، وَالصَّلَاةُ لَا يُشَقُّ إِتِمَامُهَا وَهِيَ أَكْثَرُ، لِأَنَّهَا مَتَى وَجِبَ إِتِمَامُهَا لَمْ تَقْصُرْ بِحَالٍ، وَكَمَا يَفْطِرُ بَعْدَ يَوْمٍ سَفَرِهِ (و) خِلَافًا لِمُعْتَبِدَةِ وَسُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ وَأَبِي بَجَلَزٍ، فَعَلَى هَذَا لَا يَفْطِرُ قَبْلَ خُرُوجِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَافِرٍ، خِلَافًا لِلْحَسَنِ وَإِسْحَاقَ وَعَطَاءَ، وَزَادَ: وَيَقْصُرُ. وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ (و): لَا يَجُوزُ بِجَمَاعٍ، فَعَلَى الْمَنعِ يُكْفَرُ مَنْ وَطِئَ (هـ م ر) وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ كَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ ثُمَّ جَامَعَ، وَذَعَوَى أَنَّ الْخِلَافَ شَبَّهَ فِي اسْتِطَاعَةِ الْكِفَارَةِ خَمْتَوْجٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَأَبْنُ طَلَّةٍ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ بِالْوَطَنِ بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ زَمَنٌ مُخْتَلَفٌ فِي وَجُوبِ صَوْمِهِ، فَإِنْ الْأَعْمَشُ وَغَيْرُهُ لَمْ يَوْجِبُوهُ.

وَيَنْبَغُ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ بِوَطْنِهِ فِي مَسِيرَةٍ يَوْمَيْنِ، وَيَنْبَغُ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ وَأَكْثَرِ الْمَالِكِيِّ بِالْوَطَنِ قَبْلَ خُرُوجِهِ عِنْدَ إِزَادَةِ سَفَرِهِ، وَيَنْعَضُ الْمَالِكِيُّ قَالًا: لَا كِفَارَةَ، وَيَنْعَضُهُمْ قَالًا: وَإِنْ لَمْ يُسَافِرْ.

فصل

مَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِكِبَرٍ وَهُوَ الْهَيْمُ، وَالْهَيْمَةُ، أَوْ مَرَضٌ لَا يَرْجَى بُرُؤُهُ فَلَهُ الْفِطْرُ (ع) وَيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا (م) مَا يُجْزِي فِي الْكِفَارَةِ، يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ» [البقرة: ١٨٤] لَيْسَتْ بِمُسْتَوْحَةٍ. هِيَ لِلْكِبَرِ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٠٥)، وَمُعْتَاذُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذٍ وَلَمْ يُدْرِكْهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤/٢٢)، وَكَذَا أَبُو خَالِدٍ (٢٣١٨).

وَرَوَاهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَهُ.

وَإِنْ كَانَ الْكَبِيرُ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا فَلَا فِدْيَةَ لِفِطْرِهِ بَعْدَ مُعْتَاذٍ، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ، وَلَا قَضَاءَ، لِلْعَجْزِ عَنْهُ وَيُعَانِي بِهَا، وَإِنْ أَطْعَمَ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَمَنْعُ صَوْمٍ حَتَّى تُفِيَّ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَحْتِمَالَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: هَذَا.

وَالثَّانِي: يَقْضِي، كَمَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ ثُمَّ تَحِيضُ، وَفِيهَا أَيْضًا وَجْهَانِ^(١).

وَيُكَرَّهُ صَوْمُ الْحَامِلِ، وَالْمَرْضِعِ مَعَ خَوْفِ الضَّرَرِ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى الْوَلَدِ، وَيُجْزِي (و)، فَإِنْ أَفْطَرْنَا قَضَيْنَا (و) لِقَدَرِئِهِمَا عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَقُولُ بِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَعْنِي لَا يَقُولُ بِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي مَنعِ الْقَضَاءِ.

وَخَبَرُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْكَمْبِيُّ «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَنَشَطِ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْخَبْلِيِّ، وَالْمَرْضِعِ الصَّوْمَ، أَيْ زَمَنَ عَذْرِهِمَا وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّسَخِ: إِنْ خَافَتْ حَامِلٌ وَمَرْضِعٌ عَلَى أَحْمَلٍ وَلَوْ كَانَ الرُّضَاعُ لَمْ يَحِلَّ الصَّوْمُ وَعَلَيْهَا الْفِدْيَةُ.

وَإِنْ لَمْ تَخَفْ لَمْ يَحِلَّ الْفِطْرُ.

وَلَا إِطْعَامَ إِنْ خَافَتْ عَلَى أَنْفُسِهِمَا (و) كَالْمَرِيضِ.

(١) وقوله في الفصل الذي بعده: (فكمعنضوب حتى ثم عوفي).

صوابه: (حتى عنه ثم عوفي).

(٢) وقوله بعد ذلك في قياس الاحتمال الثاني: (كممن ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه تعتد بالشهور ثم تحيض وفيها أيضا

وجهان). انتهى.

قد ذكر المصنف الزوجين في باب العدد وأطلقتهما، وباتي تصحيح ذلك إن شاء الله تعالى.

(ر): روايتان

(ق): قول الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رَوَايَةً: إِنْ خَافْنَا عَلَى وَلَدَيْنَاهُمَا أَطْعَمْنَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِيْنًا مَا يُجْزِي فِي الْكُفَّارَةِ، لِظَاهِرِ قَوْلِهِ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً» [البقرة: ١٨٤].

وَلَاَنَّهُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ، وَلَا أَنَّهُ إِفْطَارٌ بِسَبَبِ نَفْسٍ عَاجِزَةٍ عَنِ الصَّوْمِ مِنْ طَرِيقِ الْخِلْفَةِ كَالشَّيْخِ الْهَمِّ (و ش) وَلَهُ قَوْلٌ: لَا إِطْعَامَ (و هـ م ر)، وَقَوْلٌ ثَالِثٌ: لَا تُطْعِمُ الْحَامِلَ (و م ر) وَخَيْرُهُمَا إِسْحَاقُ بَيْنَ الْقَضَاءِ، وَالْإِطْعَامِ لِشَبَّهَهُمَا بِعَرِيضٍ وَكَبِيرٍ. وَيَجُوزُ الْفِطْرُ لِلظُّفْرِ الَّتِي تُرْضِعُ وَلَدَ غَيْرِهَا، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، لِأَنَّ السَّبَبَ الْمُبِيحَ يُسَوِّى فِيهِ، كَالسُّفْرِ لِحَاجَتِهِ وَلِحَاجَةِ غَيْرِهِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ قَوْلٌ: لَا تُفْطِرُ الظُّفْرَ إِذَا خَافَتْ عَلَى رَضِيعَتَيْهَا، وَحَكَاهُ فِي الْقُنُونِ عَنْ قَوْمٍ. وَإِنْ قِيلَ وَلَدُ الْمَرْضِعَةِ غَيْرُهَا وَقَدَّرَتْ تَسْتَأْجِرُ لَهُ أَوْ لَهُ مَا تَسْتَأْجِرُ مِنْهُ فَلْتَفْعَلْ وَلْتَصُمْ، وَلَا تَكُنْ لَهَا الْفِطْرُ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَالْإِطْعَامُ عَلَى مَنْ يُمُونَهُ.

وَقَالَ فِي الْقُنُونِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى الْأُمِّ، وَهُوَ أَصَبُّ، لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهَا، وَلِهَذَا وَجِبَ كُفَّارَةُ وَاحِدَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَنْتَهَاهَا وَيَتَّبِعُ مَنْ تَلَزَمَتْ نَفْسُهُ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ مَالِهِ، لِأَنَّ الْإِرْثَاقَ لَهُمَا، وَكَذَلِكَ الظُّفْرُ، فَإِنْ لَمْ تُفْطِرْ فَتَغْيِرْ لَبْنَهَا أَوْ نَقْصِ خَيْرَ الْمُسْتَأْجِرِ.

فَإِنْ قَصَدَتْ الْإِضْرَارَ أَثِمَتْ وَكَانَ لِلْحَاكِمِ الزَّامَةُ الْفِطْرُ بِطَلَبِ الْمُسْتَأْجِرِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّاغُونِيِّ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ تَأَذَّى الصَّبِيُّ بِنَقْصِهِ أَوْ تَغْيِيرِهِ لَزَمَهَا الْفِطْرُ، فَإِنْ أَبَتْ فَلَا هِلَةَ الْفَسْخِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ يُلْزَمَ الْحَاكِمُ الزَّامَةَ بِمَا يُلْزِمُهَا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بَلَا طَلَبِ قَبْلَ الْفَسْخِ، وَهَذَا مُتَّبَعٌ.

وَيَجُوزُ صَرْفُ الْإِطْعَامِ إِلَى مِسْكِيْنٍ وَاحِدٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِخْرَاجُ الْإِطْعَامِ عَلَى الْقُفْرِ، لَوْجُوبِهِ، وَهَذَا أَثَبُّ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: إِنْ أَتَى بِهِ مَعَ الْقَضَاءِ جَاْزٌ، لِأَنَّهُ كَالْتَكْمِلَةِ لَهُ.

وَلَا يَنْسَقُطُ الْإِطْعَامُ بِالْعَجْزِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، كَالَّذِينَ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ: يَنْسَقُطُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ: يَنْسَقُطُ فِي الْحَامِلِ، وَالْمَرْضِعِ، كَكُفَّارَةِ السَّوْطَةِ، بَلْ أَوَّلَى، لِلْعَذْرِ هُنَا، وَلَا يَنْسَقُطُ عَنِ الْكَبِيرِ، وَالْمَأْيُوسِ، لِأَنَّهُمَا بَدَلٌ عَنْ نَفْسِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَنْسَقُطُ بِالْعَجْزِ، فَكَذَا بَدَلُهُ.

وَكَذَا إِطْعَامُ مَنْ أُخِرَ قَضَاءُ رَمَضَانٍ وَغَيْرِهِ غَيْرُ كُفَّارَةِ الْجَمَاعِ.

وَمَنْ وَجَدَ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فِي مَهْلَكَةٍ كَثْرَتِ فِي وَنَحْوِهِ فَفَتَاوَى ابْنُ الرَّاغُونِيِّ: يُلْزَمُهُ إِنْقَاذُهُ وَلَوْ أَفْطَرَ، وَيَأْتِي فِي الدِّيَاتِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -: أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِي وَجُوبِهِ وَجْهَيْنِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هُنَا وَجْهَيْنِ وَهَلْ تَلَزَمُهُ الْكُفَّارَةُ كَالْمَرْضِعِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

وَهَلْ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْمُتَقَدِّرِ؟ قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ١٠، ١٢) (١).

(١) (مسألة - ١٠ - ١٢): قوله: (ومن وجد آدميًا معصومًا في مهلكة كغريق ونحوه ففي فتاوى ابن الرَّاغونِي: يلزمه إنقاذه ولو أفطر، ويأتي في الدِّيَاتِ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِي وَجُوبِهِ وَجْهَيْنِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هُنَا وَجْهَيْنِ، وَهَلْ تَلَزَمُهُ الْكُفَّارَةُ كَالْمَرْضِعِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَهَلْ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْمُتَقَدِّرِ؟ قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ١٠ - ١٢): وهي مسألة إنقاذ الغريق ونحوه هل يلزمه أم لا؟

قال ابن الرَّاغونِي في فتاويه: يلزمه الإنقاذ مع القدرة عليه ولو أفطر.

قلت: وهو الصواب، وقيل: لا يلزمه.

قال في التلخيص بعد أن ذكر جواز الإفطار للحامل، والمرضع للخوف على جنينهما.

وهل يلحق بذلك من أفطر إلى الإفطار لإنقاذ غريق؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ. انتهى.

قلت: الصواب: أَنَّ إفطاره أولى من إفطار الحامل، والمرضع، والحالة هذه.

وَيَتَوَجَّهُ: أَنَّهُ كَإِنْقَاذِهِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَتَفَقُّهُ عَلَى الْإِبْقَى.

= وهو مراد المصنف بقوله: (وذكر بعضهم هنا وجهين).

وقد ذكر الأصحاب فيما إذا قدر على إنقاذه ولم يفعل حتى مات في ضمانه وجهين، والذي جزم به في المنور وقدمه في الرعايتين، والحاوي الضمان، والذي اختاره صاحب المغني، والشارح، وغيرهما عدم الضمان، ولعل الخلاف مبني على لزوم الإنقاذ وعدمه.

(المسألة الثانية - ١١): (هل يلزمه كفارة إذا أفطر؟ ذكر المصنف أنه يحتمل وجهين.

قلت: قال في القاعدة السابعة، والعشرين: لو نجى غريقاً في رمضان فدخل الماء في حلقه وقلنا يفطر به فعلية الفدية، وإن حصل له بسبب إنقاذه ضعف في نفسه فافطر فلا فدية، كالمريض في قياس المسألة التي قبلها، يعني بها مسألة الحامل، والمرضع، ثم ذكر كلام صاحب التلخيص). انتهى.

قلت: ما ذكره ابن رجب أولاً هو الصواب، قياساً على الحامل، والمرضع.

(المسألة الثالثة - ١٢): إذا قلنا: عليه الكفارة وكفر، فهل يرجع بها على المتقذ؟ قال صاحب الرعاية: يحتمل وجهين، ذكره المصنف وأقره عليه، وقوله: ويتوجه أنه كإنقاذه من الكفار وتفقته على الإبق. انتهى.

قلت: بل هنا أولى بلا شك من إنقاذه من الكفار، وأولى من المرضع إذا خافت على ولدها، وقالوا في حق المرضع: أن الصحيح وجوب الكفارة على من يؤمن الولد، وكون إنقاذ الغريق وإنقاذ من في مهلكة أولى من هؤلاء لا شك فيه، والقول بعدم الرجوع ضعيف جداً، والله أعلم.

فهذه اثنا عشرة مسألة قد فتح الله بتصحيحها.

باب نية الصوم وما يتعلق بها

لا يصح صوم إلا بنية، ذكره بعضهم (ع) كالصلاة، والزكاة، والحج، وخالف زفر في صوم رمضان في حق المقيم الصحيح ومن نسي النية أو أغشى عليه حتى طلع الفجر لم يصح، وتعتبر النية من الليل لكل صوم واجب (وم ش) لقوله عليه السلام: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل».

رواه الخمسة (حم: ٦/ ٢٧٨، د: ٢٤٥٤، ت: ٧٣٠، ن: ٢٣٣٣، هـ: ١٧٠٠).

قال الدارقطني، والخطابي، والبيهقي: رفعة عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم وهو من الثقات، ولم يثبت أحمد رفعة بل عن حفصة، وابن عمر.

وصحح الترمذي (٧٣٠) وثقه على ابن عمر.

وللدارقطني (١٧٢/ ٢) عن أبي بكر أحمد بن محمد حدثنا روح بن الفرج أبو الزبياع، حدثنا عبد الله بن عباد، حدثنا الفضل بن فضالة، حدثني يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو، عن عائشة، وعن النبي ﷺ قال: «من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له».

قال الدارقطني: نكرة به عبد الله بن عباد عن الفضل بهذا الإسناد، وكلهم ثقات، وذكر بعضهم أنه ضعيف، ثم قال: قال ابن حيّان: روى عنه أبو الزبياع روح نسخة موضوعة.

ورواه مالك (١/ ٢٨٨)، والنسائي (٢٣٣٣) عنها موقوفاً.

وعن حفصة وعن ابن عمر، والله أعلم.

ولأن النية عند ابتداء العبادة كالصلاة، والحج.

وعند بعض الشافعية تجزئ النية مع طلوع الفجر، وأبطله صاحب المحرر بالخبر، وبأن الشرط يسبق المشروط، قال: وكذا القول في الصلاة وغيرها لا بد أن توجد النية قبل دخوله فيها، كذا قال.

وسبق كلامه وكلام غيره: الأفضل مقارنة النية للتكبير^(١).

ومذهب أبي حنيفة وصاحبه يجزئ رمضان، والنذر المعين بنية قبل الزوال.

وعند الأوزاعي يجزئ كل صوم بنية قبل الزوال ويمنعه، وحكي عن ابن المسيب.

وإن أتى بعد النية بما يبطال الصوم لم يبطال، نص عليه (و) خلافاً لابن حنبل وبعض الشافعية، لإظهار الخبر، ولأن الله أباح الأكل إلى آخر الليل، فلو بطلت به النية فأتى محلها.

وإن نوت الحائض صوم الغد وقد عرفت الطهر ليلاً فقبل: يصح، لمشقة المقارنة.

وقيل: لا، لأنها ليست أهلاً (م ١)^(٢) للصوم.

ولا تصح النية في نهار يوم لصوم الغد (و) للخبر، وكثير من الليل صوم بعد غد.

(١) تنبيه: قوله: سبق كلامه أي كلام المجد: (وكلام غيره: الأفضل مقارنة النية للتكبير).

لم يسبق شيء من ذلك، والذي قاله في النية: ويجوز تقديمها على التكبيرين بزمان يسير.

فيفهم من ذلك المقارنة لا أنه صرح به.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن نوت الحائض صوم الغد وقد عرفت الطهر ليلاً فقبل: يصح، لمشقة المقارنة، وقيل: لا، لأنها

ليست أهلاً). انتهى.

أحدهما: يصح.

قلت: وهذا هو الصحيح، والصواب: لمشقة المقارنة.

والقول الثاني: لا يصح، لما علله به المصنف.

وقال في الرعاية: وإن نوت حائض صوم فرض ليلاً وقد انقطع دمها أو تمت عاداتها قبل الفجر صح صومها، وإلا فلا. انتهى.

وعنه: يصح؛ نقلها ابن منصور، وفيها: لم يتو من الليل، فبطل به تأويل القاضي، وهي في قضاء رمضان، فيبطل به تأويل ابن عقيل، على أنه يكفي لرمضان نية في أوله.
وأقرها أبو الحسين على ظاهرها، وتعتبر لكل يوم نية مفردة، لأنها عبادات، لأنه لا يفسد يوم بفساد آخر، وكالقضاء.
وعنه: يجوز في أول رمضان نية واحدة لكله (و م) نصرها أبو يعلى الصغير، وعلى قياسه النذر المعين ونحوه.
فعلينا لو أفطر يوماً بعدد أو غيره لم يصح صيام الباقي بذلك النية، جزم به في المستوعب وغيره.
وقيل: يصح (و م) مع بقاء التائب، وقدمه في الرعاية فقال:
وقيل: ما لم يفسد يوماً أو يفطر فيه يوماً.

وتجب تعيين النية في كل صوم واجب (و م ش) وهو أن يعتقد أنه يصوم من رمضان أو من فضائه أو نذره أو كفارته، نص عليه.

قال في الخلاف: اختارها أصحابنا أبو بكر وأبو حفص، وغيرهما.
واختاره القاضي أيضاً، والأصحاب منهم صاحب المغني، لقوله: «وإنما لكل امرئ ما نوى».
وكالقضاء، والكفارة، والتعنين مقصود في نفسه، لا اختياره لإصلاح يضيئ وقتها كثيراً.
ومن عليه صلاة فائتة فنوى مطلق الصلاة الفائتة ولم يمين لم يجزئه، والحج يخالف العبادات.
وعنه: لا يجب تعيين النية لرمضان (و هـ) لأن التعنين يراد للتمييز، وهذا الزمان متعين، وكالحج، فعلينا يصح نية مطلق، ونية نقل (و هـ) ليلاً، ونية فرض تردد فيها.

واختار صاحب المحرر: يصح نية مطلق، لتعدد صومه إلى غير نية رمضان، فصرفت إليه بدلاً يبطل قصده وعمله، لا بنية مقيدة بنقل أو نذر أو غيره، لأنه ناء تركه، فكيف يجعل كثرة الفعل.
وهذا اختيار الحرقي في شرحه للمختصر.

واختاره شيخنا إن كان جاهلاً، وإن كان عالماً فلا، قال: كمن دفع وديعة رجل إليه على طريق التبرع ثم تبين أنه كان حقه فإنه لا يحتاج إلى إعطاء ثان، بل يقول له: الذي وصل إليك هو حق كان لك عندي.

وقال صاحب الرعاية فيما وجب من الصوم في حج أو عمرة: يخرج أن لا تجب نية التعنين، وقولهم: نية فرض تردد فيها، بأن نوى ليلة الشك: إن كان غداً من رمضان فهو فرضي، وإن لم يكن فهو نقل، لا يجزئه على الرواية الأولى حتى يجزم بأنه صائم غداً من رمضان (و م ش) وعلى الثانية يجزئه (و هـ) قال صاحب المحرر: ونقل صالح عن أحمد رواية ثالثة بصحة النية المترددة، والمطلقة مع الغيم دون الصحو، لجواب صومه، وإن نوى إن كان غداً من رمضان فصومي عنه، وإلا فهو عن واجب عينه بنية لم يجزئه عن ذلك الواجب، وفي إجزائه عن رمضان إن كان منه الروايتان، وإن قال: وإلا فانا مفطر، لم يصح، وفيه ليلة الثلاثين من رمضان وجهان، للشك، والبناء على الأصل (م ٢) (و ش).

وإن لم ترد نية بل نوى ليلة الثلاثين من شعبان أنه صائم غداً من رمضان بلا مستند شرعي كصحو أو غيم ولم نوجب الصوم به، فبان منه، فعلى الروايتين فيمن تردد أو نوى مطلقاً (و) وظاهر رواية صالح، والأثرم تجزئه، مع اعتبار التعنين لوجودها، وإن نوى الرضائية عن مستند شرعي أجزاء، كالمجتهد في الوقت، ومن قال: أنا صائم غداً إن شاء

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن نوى إن كان غداً من رمضان فصومي عنه، وإلا فهو عن واجب عينه بنية لم يجزه، وإن قال: وإلا فانا مفطر لم يصح، وفي ليلة الثلاثين من رمضان وجهان، للشك، والبناء على الأصل). انتهى.

أحدهما: يصح.

قدمه وهو الصحيح في الرعاية.

قال في القاعدة الثامنة، والسنتين: صح صومه في أصح الوجهين، لأنه بنى على أصل لم يثبت زواله، ولا يقدر تردده، لأنه حكم صومه مع الجزم.

الوجه الثاني: لا يجزه، اختاره أبو بكر. انتهى.

اللَّهُ، فَإِنْ قَصَدَ بِالشَّيْئَةِ الشُّكَّ، وَالتَّرَدُّدَ فِي الْعَزْمِ، وَالْقَصْدُ قَسَدَتْ نِيَّتُهُ، وَإِلَّا لَمْ تَفْسُدْ، ذَكَرَهُ فِي التَّغْلِيْقِ، وَالْفَنُونُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ أَنْ يَفْعَلَ لِلصَّوْمِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ وَتَيَسِيرِهِ، كَمَا لَا يَفْسُدُ الْإِيمَانُ بِقَوْلِهِ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، غَيْرَ مُتَرَدِّدٍ فِي الْحَالِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: وَكَذَا نَقُولُ: سَائِرُ الْعِبَادَاتِ لَا تَفْسُدُ بِذِكْرِ الْمَشِيئَةِ فِي نِيَّتِهَا، وَمَنْ خَطَرَ بِقَلْبِهِ لَيْلًا أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا فَقَدْ نَوَى.

قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَمَعْنَاهُ [لِغَيْرِهِ]: الْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ بِنِيَّةِ الصَّوْمِ نِيَّةٌ عِنْدَنَا، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ جَيْنٌ يَتَعَشَّى، يَتَعَشَّى عَشَاءً مَنْ يُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ عَشَاءٍ لَيْلَةٍ الْعِيدِ وَعَشَاءٍ لَيْلَالِي رَمَضَانَ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ التَّغْيِينِ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ فِي فَرْضِهِ، وَالْوُجُوبِ فِي وَاجِبِهِ، خِلَافًا لِابْنِ حَامِدٍ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَإِنْ نَوَى خَارِجَ رَمَضَانَ قَضَاءً وَتَفْلًا أَوْ كَفَّارَةً ظَهَارٍ قَتَلَ الْغَلَاءَ لَهْمًا بِالتَّعَارُضِ، فَتَبَيَّنَتْ نِيَّةُ أَصْلِ الصَّوْمِ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.

وَقِيلَ: عَنْ آيِهِمَا يَقَعُ فِيهِ وَجْهَانِ، وَأَوَّلُهُ أَبُو يُوسُفَ عَنِ الْقَضَاءِ لِتَغْيِينِهِ وَتَأْكُلِيهِ، لِاسْتِفْرَافِهِ فِي الدَّمَةِ، وَوَأَقْبَهُ لَوْ نَوَى قَضَاءً وَكَفَّارَةً قَتَلَ أَوْ كَفَّارَةً قَتَلَ وَظَهَّارٍ أَنَّهُ يَقَعُ تَفْلًا.

وَيَصِحُّ صَوْمُ النُّفْلِ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَتَعْدَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ، لِإِعْلَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَفِعْلُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَغَنَهُ.

لَا يَجُوزُ بِنِيَّةٍ تَعْدُ الزَّوَالِ، اخْتَارَهُ فِي الْمَجْرُودِ، وَابْنُ عَقِيلٍ (و ه ق)؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْغَدَاءِ، وَهُوَ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَمَذْهَبُ (م) وَدَاوُدُ هُوَ كَالْفَرْضِ، تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا، كَالصَّلَاةِ، وَالْحَجِّ.

وَيَحْكُمُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ الْمُنَاقَبَ عَلَيْهِ مِنَ وَقْتِ النَّبِيِّ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي الْمُنَاسِكَ مِنْ تَغْلِيْقِهِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَفِي الْمَجْرُودِ، وَالمَدَايِيءِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ وَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ هَمَّادٌ وَاسْحَاقُ إِنْ نَوَاهُ قَبْلَ الزَّوَالِ، فَعَمِلَ الْأَوَّلُ يَصِحُّ تَطَوُّعٌ حَائِضٌ طَهَّرَتْ وَكَافَرُ أَسْلَمَ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يَأْكُلْ بِصَوْمٍ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ، وَعَلَى الثَّانِي لَا، لِإِتْنَائِصِ تَبْيِضِ صَوْمِ الْيَوْمِ وَتَعَدُّرِ تَكْمِيلِهِ بِفَقْدِ الْأَهْلِيَّةِ فِي بَعْضِهِ، وَتَوَجُّعِهِ: يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا صَوْمٌ، كَمَنْ أَكَلَ ثُمَّ نَوَى صَوْمَ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ (و) وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو زَيْدٍ الشَّافِعِيُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ لِغَدَمِ حُصُولِ حِكْمَةِ الصَّوْمِ، وَلِأَنَّهُ عَادَةُ الْمُفْطِرِ الْأَكْلُ بَعْضُ النَّهَارِ وَإِسْنَاكَ بَعْضِهِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عَاشُورَاءَ: مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ، أَيْ لِيُتِمِّسِكَ، لِقَوْلِهِ فِي لَفْظِهِ آخَرُ: «فَلْيُتِمِّسِكَ»، وَإِسْنَاكُهُ وَاجِبٌ إِنْ كَانَ صَوْمُهُ وَاجِبًا.

وَالْأَسْتَحْبَابُ لِمَنْ أَكَلَ ثُمَّ عَلِمَ بِهِ إِسْنَاكُهُ، لِلْمَخِيرِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.

وَمَنْ نَوَى الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش و م) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: يَكْفُرُ إِنْ تَعَمَّدَهُ، لَا قِضَاءَ الدَّلِيلِ اخْتِيَارَ اسْتِدَامَةِ حَقِيقَةِ النَّبِيِّ.

وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِدَوَامِهِ حُكْمًا لِلْمَشَقَّةِ وَلَا مَشَقَّةَ هُنَا، وَالْحُجُّ أَكْثَرُ.

وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَنْطَلُ صَوْمُهُ كَالْحَجِّ، مَعَ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ، وَمَذْهَبُ (هـ) لَا يَنْطَلُ سِوَاهُ قَطْعِ النَّيَّةِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَتَعْدَهُ لِقُوَّةِ الدَّوَامِ، وَقَوْلُنَا: أَفْطَرَ، أَيْ صَارَ كَمَنْ لَمْ يَبْرُ لَا كَمَنْ أَكَلَ، فَلَوْ كَانَ فِي نَفْسٍ ثُمَّ عَادَ نَوَاهُ جَازَ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش).

وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي نَذَرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ قَضَاءٍ فَقَطَعَ نِيَّتَهُ ثُمَّ نَوَى تَفْلًا جَازَ، وَلَوْ قَلَبَ نِيَّةَ نَذَرٍ وَقَضَاءٍ إِلَى النُّفْلِ فَكَمَنْ انْتَقَلَ مِنْ فَرْضِ صَلَاةٍ إِلَى نَفْلِهَا.

وَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَوْ تَرَدَّدَ فِي الْفِطْرِ، أَوْ نَسِيَ أَنَّهُ سَيَفْطِرُ سَاعَةً أُخْرَى أَوْ إِنْ وَجَدَتْ طَعَامًا أَكَلَتْ، وَإِلَّا ائْتَمَّتْ، فَكَالْخِلَافِ فِي الصَّلَاةِ: قِيلَ: يَنْطَلُ لِأَنَّهُ يَجُزَمُ بِالنِّيَّةِ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ إِبْدَاءُ الصَّوْمِ بِغَيْرِ هَذِهِ النَّيَّةِ، وَكَمَنْ تَرَدَّدَ فِي الْكُفْرِ.

نَقَلَ الْأَنْزَمُ: لَا يَجُزُّهُ مِنَ الْوَاجِبِ حَتَّى يَكُونَ عَازِمًا عَلَى الصَّوْمِ يَوْمَهُ كُلَّهُ.

وقيل: لا يبطل، لأنه لم يجزِ بينة الفطر، والنِّية لا يصحُّ تعليقها (م ٣)^(١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ومن نوى الإفطار أفطر، نصٌّ عليه فعليه: لو تردّد في الفطر، أو نوى أنه سيفطر ساعةً أخرى، أو إن وجدت طعاماً أكلت، وإلاّ أتممت، فكالحلاف في الصلاة، قيل: يبطل، لأنه لم يجزِ بالنِّية نقل الأثر: لا يجزئه عن الواجب حتى يكون عازماً على الصّوم يومه كلّ، وقيل: لا يبطل، لأنه لم يجزِ بينة الفطر، والنِّية لا يصحُّ تعليقها). انتهى. وأطلقهما الزركشي.

قلت: قد قال المصنّف هنا: (إن الحكم هنا كالحكم في نية الصلاة)، وقد أطلق المصنّف الحلاف في الصلاة فيما إذا تردّد في النِّية أو عزم على فسحها.

وتقدّم الكلام على ذلك مستوفى محرراً، وذكرنا: أن الصحيح عدم الصّحّة، فكذا الصحيح هنا عدم الصّحّة، والله أعلم. فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب قد صحّحت.

باب ما يُفسد الصوم ويوجب الكفارة
وما يحرم فيه أو يكره أو يجب أو يسن أو يباح

مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَفْطَرَ (ع) خِلَافًا لِلْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ فِيمَا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ، مِثْلُ: أَنْ يَسْتَنْفِ ثُرَابًا، وَخِلَافًا لِيَتْنُسِ الْمَالِكِيَّةِ فِيمَا لَا يُغْدِي وَلَا يُنْمِغُ فِي الْجَوْفِ كَالْحَصَاةِ، وَإِنْ اسْتَعَطَّ بِذَهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ فَوَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ (و) أَوْ دِمَاقِهِ (م) أَفْطَرَ.

وَقَالَ فِي الْكَافِي: إِلَى خِيَاشِيمِهِ، لِنَهْيِهِ ﷺ الصَّائِمَ عَنِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ.
وَعَنْ عَلِيٍّ: الصَّائِمُ لَا يَسْتَعِطُّ، وَكَالْوَاصِلِ إِلَى الْحَلْقِ.

وَعِنْدَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ وَدَاوُدَ: لَا يَفْطُرُ بِوَاصِلٍ مِنْ غَيْرِ الْقَمِّ، لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا حَرَّمَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَالْجَمَاعَ.
وَأَنْ اِكْتَحَلَ بِكَحْلٍ أَوْ صَبَّرَ أَوْ قَطَرَهُ أَوْ دَرَّوَرِ إِثْمِدٍ مُطَيَّبٍ فَعَلِمَ وَصُولَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى حَلْقِهِ أَفْطَرَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ.

وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: إِنْ وَصَلَ يَتِيمًا أَوْ ظَاهِرًا أَفْطَرَ، كَالْوَاصِلِ مِنَ الْأَنْفِ، لِأَنَّ الْعَيْنَ مُنْفَذٌ، بِخِلَافِ الْمَسَامِ، كَذَهْنٍ رَاسِهِ، وَلِذَلِكَ يَجِدُ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ وَيَتَنَفَّعُهُ عَلَى صِفَتِهِ، وَلَا أَثَرَ كَوْنِ الْعَيْنِ لَيْسَتْ مُنْفَذًا مُعْتَادًا، كَوَاصِلٍ بِحَقَّقَةٍ وَجَافِقَةٍ.
وَلَأَبِي دَاوُدَ (٢٣٧٧) عَنْهُ ﷺ: «أَنَّهُ أَمَرَ بِالْإِثْمِدِ الْمُرْوُوحِ عِنْدَ النَّوْمِ وَقَالَ لِيَتَقَيَّ الصَّائِمُ».
قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ: حَدِيثٌ مُتَّكِرٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لَا يَفْطُرُ (و م ش) وَإِنْ قَطَرَ فِي أُذُنِهِ شَيْئًا فَدَخَلَ دِمَاقَهُ أَفْطَرَ، خِلَافًا لِلْأَوَزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ وَدَاوُدَ.
وَمَذْهَبُ (م) إِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا.

وَأَنْ دَاوُدَ جُرْحَهُ أَوْ جَافِقَتَهُ فَوَصَلَ الدَّوَاءَ إِلَى جَوْفِهِ (م) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، أَوْ دَاوُدَ مَا مَوَمَتَهُ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاقِهِ (م) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، أَوْ أَذْخَلَ إِلَى مَجْرَوِّهِ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْبِلْدَاءَ أَوْ الدَّوَاءَ شَيْئًا مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ وَلَوْ كَانَ خَيْطًا ابْتَلَعَهُ كُلَّهُ (و هـ ش) أَوْ بَغَضَهُ (هـ) أَوْ طَعَنَ نَفْسَهُ، أَوْ طَعَنَهُ غَيْرُهُ بِأَذُنِهِ بِشَيْءٍ فِي جَوْفِهِ فَغَابَ هُوَ (و هـ ش) أَوْ بَغَضَهُ (هـ) فِيهِ، أَوْ اخْتَفَنَ بِشَيْءٍ (م ر) أَفْطَرَ، لِوَصُولِهِ إِلَى جَوْفِهِ بِاخْتِيَارِهِ، كَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّ غَيْرَ الْمُعْتَادِ كَالْمُعْتَادِ فِي الْوَاصِلِ، فَكَذَا فِي الْمُنْفَذِ، وَفَسَادُ الصَّوْمِ مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا، وَيُغْتَبَرُ الْعِلْمُ بِالْوَاصِلِ، وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ بِأَنَّهُ يَكْفِي الظَّنُّ، كَمَا سَبَقَ، كَذَا قَالَ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لَا يَفْطُرُ بِمَدَاوِجٍ جَافِقَةٍ وَمَا مَوَمَتَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا بِحَقَّقَةٍ، وَعِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ: يَفْطُرُ بِالسُّعُوطِ فَقَطُّ.
وَأَنْ حَجَمَ أَوْ اخْتَجَمَ أَفْطَرَ، نَصٌّ عَلَيْهِ (خ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُخْجَمُ».
قَالَ أَحْمَدُ فِيهِ: غَيْرُ حَدِيثٍ ثَابِتٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: ثَبَتَ هَذَا مِنْ خَمْسَةِ أَرْجَافٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَحَدِيثُ شَدَّادٍ صَحِيحٌ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ.

وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ (٧٧٤) حَدِيثَ رَافِعٍ، وَذَكَرَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ صَحَّحَ حَدِيثَ ثَوْبَانَ وَشَدَّادٍ، وَصَحَّحَهُمَا أَحْمَدُ.
وَعَنْهُ: إِنْ عَلِمَا النُّهْيَ.
وَلَهُ نِظَائِرٌ سَبَقَتْ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَرَقِيُّ «حَجَمَ» وَذَكَرَ: «اخْتَجَمَ» كَذَا قَالَ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا أَنَّهُ يَفْطُرُ الْحَاجِمُ إِنْ مَضَى الْقَارُورَةُ وَإِلَّا لَا.
وظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ: لَا يَفْطُرُ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ دَمٌ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَضَعَفَ خِلَافَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ يَفْطُرُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ دَمٌ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَالرُّعَايَةِ.

وَمَنْ جَرَحَ نَفْسَهُ لَا لِلتَّذَاوِي بِذَلِكَ الْحِجَامَةِ لَمْ يَفْطُرْ، لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَخْتَصُّ الصَّيَّامَ، وَكَخُرُوجِ الدَّمِ يَفْطُرُ عَلَى وَجْهِ الْقِيَّةِ لَا غَيْرَ وَجْهِ الْقِيَّةِ، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ، وَلَا يَفْطُرُ بِالْقَصْدِ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَصَاحِبُ الْمُسْتَوْجِبِ وَالْمَحْرُورِ فِيهِ، وَغَيْرِهِمْ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَقْتَضِيهِ.

وَذَكَرَ فِي التَّلْخِصِ أَنَّ هَذَا أَصَحُّ الرَّاهِطَيْنِ، وَالثَّانِي يُفْطِرُ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ.
وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ أَصَحُّ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَعَلَى هَذَا قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ التَّشْرِيطُ وَجْهَيْنِ، وَقَالَ: الْأَوَّلَى
إِفْطَارُ الْمَفْضُودِ وَالْمَشْرُوطِ دُونَ الْقَاصِدِ وَالشَّارِطِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَفْطِرُ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ، وَاخْتِيارُ شَيْخِنَا أَنَّهُ يُفْطِرُ مَنْ أَخْرَجَ
دُمَهُ بِرُعَافٍ وَغَيْرِهِ، وَقَالَهُ الْأَوْرَاقِيُّ فِي الرَّعَافِ.
وَمَعْنَى الرَّعَافِ: السَّبْقُ، تَقُولُ الْعَرَبُ: فَرَسٌ رَاعِفٌ إِذَا تَقَدَّمَ الْخَيْلَ، وَرَعَفَ فَلَانُ الْخَيْلَ إِذَا تَقَدَّمَهَا فَسَمِيَ الدُّمُ رُعَافًا
لِسَبْقِهِ الْأَنْفَ.

وَهُوَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ فِي الْمَاضِي، وَتَفْتَحُهَا وَصَمَّهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَصَمَّهَا فِيهِمَا شَاذٌ.
وَيُقَالُ: رِمَاحٌ رَوَاعِفٌ: لِمَا يُفْطَرُ مِنْهَا الدَّمُ، أَوْ لِقَدَمِهَا فِي الطُّغْنِ.
وَالرَّاعِفُ: طَرَفُ الْأَرْتَبَةِ.
وَإِنْ اسْتَقَاءَ قَاءً (و) أَيَّ شَيْءٍ كَانَ (و م ش) أَفْطَرَ، لِيَخْبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ دُرْعَةَ الْقَيْءِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ
عَمْدًا فَلَيْقُضْ.

وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢/ ٤٩٨)، وَالْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٢٠)، وَاللَّارِقُطِيُّ، وَغَيْرِهِمْ.
وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: لَا يُفْطِرُ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ، وَقَالَ بَعْضُ
الْمَالِكِيَّةِ:

وَعَنْهُ: يُفْطِرُ بِعِلَاءِ الْقَمِّ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و هـ).

وَعَنْهُ: أَوْ يَصْفَهُ، كَنَقْضِ الرُّضْوِ.

وَعَنْهُ: إِنْ فَحَشَ أَفْطَرَ، وَقَالَ الْقَاضِي، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ الْأَشْهُرُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: الْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ، كَسَائِرِ الْمَفْطِرَاتِ، وَاحْتِجَّ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَوْ تَجَشَّأَ لَمْ يُفْطِرْ، وَإِنْ كَانَ لَا
يَخْلُو أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ أَجْزَاءُ نَجَسَةٍ، لِأَنَّهُ يَسِيرُ، كَذَا هُنَا، كَذَا قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ مَعَهُ نَجَسٌ، فَإِنْ قَصَدَ
بِهِ الْقَيْءَ فَقَدْ اسْتَقَاءَ، فَيَفْطِرُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ يَسْتَقِمْ فَلَمْ يُفْطِرْ، وَإِنْ نَقَضَ الرُّضْوُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ أَنَّهُ إِذَا قَاءَ
بَنَظَرِهِ إِلَى مَا يُغِيثُوهُ يُفْطِرُ، كَالنَّظَرِ وَالْفَيْكُرِ.

وَإِنْ قِيلَ أَوْ لَمَسَ أَوْ بَلَّشَرَ دُونَ الْفَرَجِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَأْتِي فِيهَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ، وَإِنْ أَشْنَى أَفْطَرَ (و) لِلإِمَاءِ فِي
أَخْبَارِ التَّقْيِيلِ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَهِيَ ذَهْوِيٌّ، ثُمَّ إِنَّمَا قِيلَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ وَسِيلَةً وَذَرِيعَةً إِلَى الْجَمَاعِ، وَاحْتِجَّ
صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ بِأَنَّ إِحَابَةَ اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقٌ مَبَاشَرَةٌ لِلنَّسَاءِ لِيَأْتِيَ الصَّوْمُ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ نَهَارًا، وَالْأَصْلُ فِي التَّحْرِيمِ
الْفَسَادُ، خَرَجَ مِنْهُ الْمَبَاشَرَةُ بِلَا إِنْزَالٍ، لِذَلِيلٍ، كَذَا قَالَ، وَالْمَرَادُ بِالْمَبَاشَرَةِ الْجَمَاعُ، كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ
هُوَ الَّذِي كَانَ مُحَرَّمًا، ثُمَّ نُسِخَ، لَا مَا دُونَهُ، مَعَ أَنَّ الْأَشْهُرَ لَا يَحْرُمُ مَا دُونَهُ.
وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: لَا يُفْطِرُ بِذَلِكَ، وَقَالَ دَاوُدُ.

وَإِنْ صَحَّ إِجْمَاعٌ قَبْلَهُ كَمَا قَدْ ادَّعَى تَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِهِ.

وَعَنْ أَبِي يَزِيدَ الضَّنِّيِّ عَنْ مِمُونَةَ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَهُمَا صَائِمَانِ، قَالَ:
قَدْ أَفْطَرَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٣٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٨٦)، وَاللَّارِقُطِيُّ (٢/ ١١٨٤)، وَقَالَ: لَا يَثْبُتُ هَذَا.

وَأَبُو يَزِيدَ الضَّنِّيُّ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ.

وَكَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَبُو يَزِيدَ مَجْهُولٌ.

وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ أَفْطَرَ أَيْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م) وَاخْتَارَ الْأَجَرِيُّ وَابْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوَزِيُّ وَأَطْنُ وَشَيْخُنَا: لَا يُفْطِرُ، وَهُوَ
أَظْهَرُ (و هـ ش) عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَتَقْيَاسُهُ عَلَى النَّبِيِّ لَا يَصِحُّ، لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ.

وفي الرعاية قول: يَنْطَلُ بِالمَبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ فَقَطْ، كَذَا قَالَ.
وإن استعنى فامنى أو مذى فكذلك على الخلاف وفاقاً، وإن كرّر النظر فامنى أنظر (هـ ش) خلافاً للجري، وإن مذى لم يفطر في ظاهر المذهب (م) والقول بالفطر أمضى على المذهب، كاللحم، لأن الضعيف إذا تكرّر قوي، كتكرار الضرب بصغير في القود، وإن لم يكرّر النظر لم يفطر (و هـ ش) لعدم إمكان التحرز. وقيل: يفطر (و م).

ونص أحمد يفطر بالمني لا بالذي: وكذا الأقوال إن فكر فأنزل أو مذى. فلهذا قال ابن عقيل: مذهب أحمد ومالك سواء، لدخول الفكر تحت النهي، وظاهر كلامه لا يفطر (م) وهو أشهر، لأنه دون المباشرة وتكرار النظر، بخلاف ذلك في التحريم إن تعلّق بأجنبيّة، زاد صاحب المغني: أو الكراهة إن كان في زوجة، كذا قالوا.

ولا أظن من قال يفطر به وهو أبو حفص البرمكي وابن عقيل يسلم ذلك. وقد نقل أبو طالب عن أحمد: لا ينبغي فعله، وسيأتي إن شاء الله فيما يكره للصائم، وفي الكفارة عن مالك روايتان، والمراد النية المجردة، والله أعلم. وقد ذكر ابن عقيل أنه لو استخصر عند جماع زوجته صورة أجنبيّة محرمة أو ذكر أنه يأم، وذكره في الرعاية أول كتاب النكاح.

ولا فطر ولا إنم بفكر غالب (و).
وفي الإرشاد احتمال فيمن هاجت شهوته فامنى أو مذى أنظر.
وذكر صاحب المحرر قول أبي حفص المذكور ثم قال: وذكره ابن أبي موسى احتمالاً.
ويفطر بالموت فيقطع من تركته في نذر وكفارة.

فصل

وإنما يفطر بجميع ما سبق إذا فعله عابداً ذاكراً لصومه مختاراً، فلا يفطر ناس (م) نقله الجماعة، ونقله الفضل في الحجامّة، وذكره ابن عقيل في مقدّمات الجماعة، وذكره الحرقي في الإفتاء بقوله أو تكرار نظر وأنه يفطر بوطئه دون الفرج ناسياً.

وفي المستوعب: المساحقة كالوطء دون الفرج، وكذا من استعنى فأنزل المني، وذكر أبو الخطاب أنه كالأكل في النسيان، يخبر أبي هريرة (من نسي وهو صائم فأكّل أو شرب فليتنم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه).
متفق عليه (خ: ٣٨٩، م: ١١٥٥).

وللدارقطني معناه وزاد: «ولا قضاء عليه» وفي لفظ «من أنظر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة».

رواه الدارقطني، وقال: نفرد به ابن مرزوق وهو ثقة عن الأنصاري.
وللحاكم (١٥٦٩)، وقال: على شرط مسلم: «من أكل في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة» ولأنه يختص النهي عنه بالعبادة لا حد في جنسه، فلا يؤثر بلا قصد، كطيران الذباب إلى حلقه، بخلاف الرذّة والجماع، وكصوم النفل (و م).

وفي الرعاية: لا قضاء في الأصح وعنه: يفطر بحجامّة ناس، اختاره في التذكرة، لظاهر الخبر وتذرة النسيان فيها. وقيل: واستثناء ناس، والمراد مقدّمات الجماعة، وذكر في الرعاية الفطر بمباشرة دون الفرج قال: وقيل: عابداً، وكذا إن أمنى بغيرها مطلقاً.

وقيل: عابداً، أو مذى بغيرها عابداً.

وقيل: أو ساهياً.

ولا يفطر مكرّة، سواء أكره على الفطر حتى فعله أو فعل به بأن صب في حلقه الماء مكرّها أو ناسياً أو دخل فيه ماء

المطر، نص عليه، كالتأسي بل أولى، بذليل الإنفاق. وفي الرعاية لا قضاء، في الأصح. وقيل: يفطر إن فعل بنفسه، كالمريض، ومذهب الحنفية يفطر، لئلا يتركوا فلا تعم البلوى، بخلاف النسيان، والنقص فيه.

ومذهب (م) يفطر، كالتأسي عنده. ومذهب (ش) لا يفطر إن فعل به، وإن فعل بنفسه فقولان. ويفطر الجاهل بالتحريم (و) نص عليه في الحجة، لأنه عليه السلام مر برجل يخرج رجلاً فقال أفطر الحاجم والمحجوم، وكما جهل بالوقت والنسيان يكثر. وفي الهداية والتبصرة لا يفطر؛ لأنه لم يعتمد المفسد، كالتأسي. وجمع بينهما في الكافي بعمد التأني. وإن أوجز المفتي عليه معالجة لم يفطر. وقيل: يفطر، لرضا به ظاهراً، فكأنه قصده، وللشافعية وجهان. ومن أراد الفطر فيه بأكل أو شرب وهو ناس أو جاهل فهل يجب إعلامه؟ فيه وجهان، ويتوجه ثالث: إعلام جاهل لا ناس (م) (١). ويتوجه مثله إعلام مصل أي بمناف لا يظن وهو ناس أو جاهل، وسبق أنه يجب على المأموم تنبيه الإمام فيما يظن إنلأ يكون مفسداً لصلايته مع قدرته.

فصل

ولا كفارة بغير جماع ومباشرة، على ما يأتي، نص عليه (و ش) عملاً بالأصل، ولا دليل، والجماع أكد. ونقل حنبل: يقضي ويكفر للحقنة.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن أراد الفطر فيه بأكل أو شرب وهو ناس أو جاهل فهل يجب إعلامه؟ فيه وجهان، ويتوجه ثالث: إعلام جاهل لا ناس). انتهى. وأطلقهما في الرعاية الكبرى: أحدهما: يلزمه إعلامه. قلت: وهو الصواب، لا سيما الجاهل، لفطره به على المنصوص، ولأن الجاهل بالحكم يجب إعلامه به، وهذا مما يقوي توجيه المصنف للوجه الثالث. والوجه الثاني: لا يلزمه.

تنبيه: قال المصنف هنا: ويتوجه مثله إعلام مصل أي بمناف لا يظن وهو ناس أو جاهل. انتهى. قلت: ظاهر كلام الأصحاب الإعلام. ومما يؤيده: ما إذا قام الإمام إلى خامسة، فإنه صرح في المغني وغيره بأنه يلزم المأمومين تنبيهه، ولم يذكره المصنف في موضعه ولا في غيره، وهذه المسألة نظائر.

منها: لو علم نجاسة ماء فأراد جاهل به استعماله هل يلزمه إعلامه؟ قدمه في الرعاية، أو يلزمه إن قيل إزالتها شرط؟ فيه أقوال. ومنها: لو دخل وقت صلاة على نائم هل يجب إعلامه، أو لا يجب، أو يجب إن ضاق الوقت؟

جزم به في التمهيد، وهو الصواب، فيه أقوال، لأن النائم كالتأسي، والقول بوجود إعلامه بدخول الوقت مطلقاً ضعيف جداً. ومنها: لو أصابه ماء مزاب وسأل، هل يلزم الجواب المستول أو لا يلزم أو يلزم إن كان نجساً؟ اختاره الأزجي، وهو الصواب فيه أقوال.

لكن ينبغي أن يكون المثال الصحيح في هذه المسألة: لو أصابه الماء ولم يبال، فهل يجب على من يعلم نجاسته إعلامه أم لا؟ ولم أرها، والله أعلم.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِكَ: يَقْضِي وَيَكْفُرُ مَنْ اخْتَجَمَ فِي رَمَضَانَ وَقَدْ بَلَغَهُ الْحَبْرُ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغَهُ قَضَى.
 قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فَاَلْفَطِرَاتُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهَا أَوَّلَى، وَقَالَ: قَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ: يُكْفَرُ بِكُلِّ مَا فَطَرَهُ بِغَيْرِهِ،
 كَبَلْعِ حَصَاةٍ وَفِيهِ وَرَدُّهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
 وَفِي الرَّعَايَةِ بَعْدَ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِكَ: وَغَنَّهُ يُكْفَرُ مَنْ أَفْطَرَ بِأَكْلٍ أَوْ شَرْبٍ أَوْ اسْتِمْنَاءٍ، اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا.
 وَخَصَّ الْحُلُولَانِي رَوَايَةَ الْحِجَامَةِ بِالْمَحْجُومِ.
 وَذَكَرَ ابْنُ الزَّاعُونِي عَلَى رَوَايَةِ الْحِجَامَةِ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ، لِأَنَّهُ أَتَى بِمَحْظُورِ الصَّوْمِ كَالْجَمَاعِ وَفَاقًا لِعَطَاءِ أَبِي قُوزٍ.
 وَهَذَا ظَاهِرُ اخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ الْأَجْرِي، وَصَرَّحَ بِهِ فِي أَكْلٍ أَوْ شَرْبٍ.
 وَقِيلَ: يُكْفَرُ لِلْحِجَامَةِ، كَحَامِلٍ وَمَرْضِعٍ.
 وَمَذْهَبُ (م) يُكْفَرُ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ، وَحَكِي عَنْهُ أَيْضًا فِي الْقِيَمِ وَبَلْعِ الْحَصَاةِ التَّكْفِيرُ وَعَدَمُهُ، وَمَذْهَبُهُ أَنَّ الْكُفْرَ
 يَنْتَعُ وَجُوبُ الْكُفَارَةِ وَالْقَضَاءِ.
 وَمَذْهَبُ (هـ) يُكْفَرُ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَنْتَعَدَى بِهِ أَوْ يَنْدَاوَى بِهِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ غُبَارٌ طَرِيقَ أَوْ ذَقِيقٌ أَوْ دُخَانٌ لَمْ يُفْطَرَ (و) كَالثَّانِي يَدْخُلُ حَلْقَهُ شَيْءٌ.
 وَفِي الرَّعَايَةِ، فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى: وَقِيلَ: فِي حَقِّ الْمَاشِي، وَفِي الثَّانِيَةِ: وَقِيلَ: فِي حَقِّ النَّحَالِ.
 وَفِي الثَّالِثَةِ: وَقِيلَ فِي حَقِّ الْوَقَادِ، كَذَا قَالَ، وَوَجْهُهُ لِيُنْذِرَ بِهِ، فَلَا يَفْرَدُ بِحُكْمٍ، وَلَهُ نَظَائِرُ، وَكَذَا إِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ دُجَابٌ
 لَمْ يُفْطَرَ (و) خِلَافًا لِلْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ.
 وَإِنْ اخْتَلَمَ أَوْ أَمْتَى مِنْ وَطْءٍ لَيْلٍ (و) أَوْ أَمْتَى لَيْلًا مِنْ مَبَاشَرَتِهِ نَهَارًا (و) لَمْ يُفْطَرَ (و) وَظَاهِرُهُ وَلَوْ وَطِئَ رَجُلٌ قُرْبَ
 الْفَجْرِ، وَشَبَّهَهُ مَنْ اكْتَحَلَ إِذَا.
 وَلَا يُفْطَرُ مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَمُ (و) وَلَوْ عَادَ إِلَى جَوْفِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ (هـ) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَلَوْ أَعَادَهُ عَمْدًا وَلَمْ يَمْلَأْ
 الْقَمَ أَوْ قَاءَ مَا لَا يُفْطَرُ بِهِ لَمْ أَعَادَهُ عَمْدًا أَفْطَرَ (هـ ر) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، كَبَلْعِهِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْقَمِ (و).
 وَإِنْ أَصْبَحَ وَفِي فِيهِ طَعَامٌ قَرَأَهُ، أَوْ شَقَّ رَمِيَهُ قَبْلَهُ مَعَ رِيْقِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ أَوْ جَرَى رِيْقُهُ بَبَقِيَّةٍ طَعَامٌ تَعَلَّدَ رَمِيَهُ، أَوْ بَلَعَ
 رِيْقَهُ عَادَةً، لَمْ يُفْطَرَ (و) وَإِنْ أَمَكَّنَهُ لَفْظُهُ بِأَنْ تَمَيَّزَ عَنْ رِيْقِهِ قَبْلَهُ عَمْدًا أَفْطَرَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ذَوْنُ الْحِمِصَةِ (هـ م).
 قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمْنَنُ تَنْخَعُ دَمًا كَثِيرًا فِي رَمَضَانَ: أَجَبْنُ عَنْهُ، وَمِنْ غَيْرِ الْجَوْفِ أَهْوَنُ.
 وَإِنْ بَصَقَ نَحَامَةً بِلَا قَصْدٍ مِنْ مَخْرَجِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فَفِي فِطْرِهِ وَجْهَانِ^(١)، مَعَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، كَذَا قِيلَ.
 وَجُزِمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ (م) (٢) (٣).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي غَوْصِ الْمَاءِ: (وَفِي الرَّعَايَةِ: يَكْرَهُ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ فِي فِطْرِهِ وَجْهَانِ). انْتَهَى.

إِطْلَاقُ الْوَجْهَيْنِ هُنَا مِنْ تَمَتُّهِ كَلَامِ صَاحِبِ الرَّعَايَةِ.

وَلَكِنْ الْمَصْنُفُ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ مَا لَوْ دَخَلَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ فِي الْغَسْلِ الْوَاجِبِ أَوْ الْمُسْتَحَبِّ.

وَالصُّوَابُ: أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْوَضُوءِ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٢): قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَصَقَ نَحَامَةً بِلَا قَصْدٍ مِنْ مَخْرَجِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فَفِي فِطْرِهِ وَجْهَانِ، مَعَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، كَذَا قِيلَ).

وَجُزِمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ. انْتَهَى.

يَعْنِي: جُزِمَ بِمَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ كُلُّهُ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَفْطَرُ بِذَلِكَ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، بَلْ هَذَا نَحْوُ لَا شَكَّ فِيهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَفْطَرُ.

قُلْتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وإن فطر في ذكره دهنًا لم يفطر، نص عليه (هـ ر و ش) وأبي يوسف، لعدم المنقذ، وإنما يخرج البول رشحًا، كمداواة جرح عميق لم ينفذ إلى الجوف.

وقيل: بينهما منقذ، كمن وضع في فيه ماء لم يتحقق نزوله في حلقه.
وقيل: يفطر إن وصل مثاقته وهي العضو الذي يجتمع فيه البول داخل الجوف.
فإذا كان لا يستنشق بوله قيل مَنِ الرجل بكسر التاء فهو أمش والمرأة مثاء.
وقال الكسائي: يقال: رجل مئن ومثون.

ومن أصبح جنبًا ثم اغتسل صحَّ صومه (و) مع أنه يسرُّ قبل الفجر، وعليه يَحْمَلُ نهيته عليه السلام في «الصحيحين»، أو أنه منسوخ، لأن الله تعالى أباح الجماع وغيره إلى طلوع الفجر، احتج به ربيعة والشافعي وجماعة، وإليه عليه السلام.

متفق عليه (خ: ١٨٢٥، م: ١١٠٩).
وكذا إن أخره يومًا صحَّ وأثم (و).

وفي المستوعب: يجيء على الرواية التي تقول يكفر بترك صلاة إذا تضائق وقت التي بعدها أن يبطل إذا تضائق وقت الظهر قبل غسله وصلاة الفجر، كذا قال، وسبق في ترك الصلاة، ومراقبته ما ذكره في الرعاية: إن فاته شيء من الصلوات وقتلنا يكفر بتركها بشرطه بطل صومه، وكذا الحائض تؤخره، وسبق في الحيض.
ونقل صالح في الحائض تؤخره بعد الفجر: تقضي.

وإن تمضمض أو استنشق فدخل الماء حلقه بلا قصد لم يفطر (هـ م) وإن زاد على الثلاث في أحدهما أو بالغ فيه فوجهاً، واختار صاحب المحرر: يبطل بالمبالغة، للنهي الخاص وعدم ندرة الوصول فيها، بخلاف المجاوزة وأنه ظاهر كلام أحمد في المجاوزة: يعجبني أن يعيد (م ٣)^(١).
وإن تمضمض أو استنشق بغیر طهارة فإن كان لتجاسده ونحوها فكأن لوضوءه، وإن كان عبثاً أو لحر أو عطش كره، نص عليه (م).

وفي الفطر به الخلاف في الزائد على الثلاث، وكذا إن غاص في الماء في غير غسل مشروع، أو أسرف، أو كان

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن تمضمض أو استنشق فدخل الماء حلقه بلا قصد لم يفطر، وإن زاد على الثلاث في أحدهما أو بالغ فيه فوجهاً).

واختار صاحب المحرر: يبطل بالمبالغة، للنهي الخاص وعدم ندرة الوصول فيها، بخلاف المجاوزة، وأنه ظاهر كلام أحمد في المجاوزة، يعجبني أن يعيد. انتهى.

وأطلق الوجهين في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، وشرح المجد ومحرره، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفاقي، وغيرهم:
أحدهما: لا يفطر بذلك، وهو الصحيح.
صححه في التصحيح.

قال في العمد: ولو تمضمض أو استنشق فوصل إلى حلقه ماء لم يفسد صومه.
وجزم به في الإنادات ونظم المفردات، وقال:

بنيها على الصحيح الأشهر

وقال في الوجيز والمنور: ولو دخل حلقه ماء طهارة ولو بمبالغة لم يفطر. انتهى.

والوجه الثاني: يفطر، صححه في المذهب، ومسبوك الذهب.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

وجزم ابن عقيل في الفصول بالفطر بالمبالغة، وقال به إذا زاد على الثلاث، وقد ذكر المصنف اختيار المجد.

عائياً^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: إِنْ قَعَلَهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ فَكَالْمُضْمَضَةِ الْمَشْرُوعَةِ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، فَكَمُجَاوِزَةِ الثَّلَاثِ. وَتَقُلُّ صَالِحٌ: يَتَمَضَضُ إِذَا أَجْهَدَ.

وَلَا يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَغْتَسِلَ (هـ) لِلخَبَرِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَلَآ فِيهِ إِزَالَةُ الضَّجَرِ مِنَ الْعِبَادَةِ، كَالْجُلُوسِ فِي الظَّلَالِ الْبَارِدَةِ بِخِلَافِ قَوْلِ الْمُخَالِفِ: إِنْ فِيهِ إِظْهَارُ التَّضَجُّرِ بِالْعِبَادَةِ، وَقَوْلُهُ: إِنْ الصَّوْمُ مُسْتَحَقٌّ فَعَلَهُ عَلَى حَرَبٍ مِنَ الْمُشَقَّةِ، فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ بِمَا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ كُرْهًا، كَمَا لَوْ اسْتَنَدَ الْمُصَلِّي فِي قِيَامِهِ إِلَى شَيْءٍ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَنْ غَوَصَ فِي الْمَاءِ كَصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ (و ش) وَتَقُلُّ حَتْبَلٌ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَخَفْ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ حَلَقَةً أَوْ مَسَامِعَةً، وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَمَالِكٌ. وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَكْرَهُ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ دَخَلَ حَلَقَةً فِيهِ فَطَرَهُ وَجَنَّهُانَ.

وَقِيلَ: لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَفْطُرُ.

وَتَقُلُّ ابْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا: يَدْخُلُ الْحَمَامُ مَا لَمْ يَخَفْ ضَعْفًا، وَرَوَاهُ أَبُو يَكْرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ. قَالَ فِي الْخِلَافِ: مَا يَجْزِي بِهِ الرِّيقُ لَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَكَذَا مَا يَبْقَى مِنْ أَجْزَاءِ الْمَاءِ مِنَ الْمُضْمَضَةِ، كَالدُّبَابِ وَالْعَبَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ قِيلَ: يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَاءِ بَعْدَ الْمُضْمَضَةِ بِأَنْ يَزِيْقَ أَبَدًا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ. قِيلَ: هَذَا يَشْتَبُهْ، وَلَيْسَ فِي لَفْظٍ مَا يُمْكِنُ لَفْظُهُ مُشَقَّةٌ، يَعْنِي مَا يَبْقَى فِيهِ وَلَمْ يَجْرِ بِهِ الرِّيقُ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ هُنَا.

وَقَالَ فِي دَوَقِ الطَّعَامِ: لَا يَفْطُرُ إِنْ بَصَقَ وَاسْتَقْصَى، كَالْمُضْمَضَةِ، وَيَأْتِي كَلَامُ الشَّيْخِ أَوَّلَ الْفَصْلِ بَعْدَهُ.

فصل

يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَجْمَعَ رِيْقَةً وَيَبْلَعَهُ، فَإِنْ جَمَعَهُ ثُمَّ بَلَعَهُ قَصْدًا لَمْ يَفْطُرْ (و) كَمَا لَوْ بَلَعَهُ قَصْدًا وَلَمْ يَجْمَعْهُ؛ بِخِلَافِ غُبَارِ الطَّرِيقِ.

وَقِيلَ: يَفْطُرُ، فَيَحْرُمُ ذَلِكَ، كَمَا وَدَّوْهُ وَيَبْلَعُهُ مِنْ بَيْنِ شَفَتَيْهِ.

وَفِي مَتْنِهِ الْغَايَةِ: ظَاهِرُ شَفَتَيْهِ، لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ عَادَةً، كَغَيْرِ الرِّيقِ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ فِيهِ حَصَاةً أَوْ وَرْهَةً أَوْ خَيْطًا ثُمَّ أَعَادَهُ فَإِنْ كَانَ مَا عَلَيْهِ كَثِيرًا فَلَبَعَهُ أَفْطَرُ، وَإِنْ قَلَّ لَمْ يَفْطُرْ، فِي الْأَصَحِّ (ش) لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ انْفِصَالُهُ وَدُخُولُهُ حَلَقَةً، كَالْمُضْمَضَةِ، وَلَوْ كَانَ لِإِسَانِهِ لَمْ يَفْطُرْ، أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ (و) لِأَنَّ الرِّيقَ لَمْ يَفَارِقْ مَحَلَّهُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَفْطُرُ.

وَإِنْ تَنَجَّسَ فَمَهُ أَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ قِيَّةٌ أَوْ قَلَسَ فَلَبَعَهُ أَفْطَرُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَلَّ، لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَإِنْ بَصَقَهُ وَبَقِيَ فَمُهُ نَجَسًا فَلَبَعُ رِيْقَةً فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ بَلَعَ شَيْئًا نَجَسًا أَفْطَرُ وَإِلَّا فَلَا، وَصِيفَةُ غَسَلٍ فِيهِ سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ. وَهَلْ يَفْطُرُ يَبْلَعُ النُّخَامَةَ (و ش) كَالَّتِي مِنْ جَوْفِهِ لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْقَمِّ كَالْقِيَّةِ أَمْ لَا؟ لَاغْتِيَارُهَا فِي الْقَمِّ كَالرِّيقِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٤ - ٤)، وَعَلَيْهِمَا يَنْبَغِي التَّحْرِيمُ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وإن تمضمض أو استنشق لغير طهارة فإن كان لنجاسة ولحومها فكالوضوء، وإن كان عينا أو حرا أو عطش كره، نص عليه، وفي الفطر به الخلاف في الزائد على الثلاث، وكذا إن غاص في الماء في غير غسل مشروع، أو أسرف، أو كان عابثا). انتهى.

مراده بالخلاف المتقدم في التي قبلها، وقد صرح به، وقد علمت الصحيح من ذلك، فكذا في هذه المسائل.

(٢) (مسألة - ٤٤): قوله: (وهل يفطر بيلع النخامة كالتقي من جوفه لأنها من غير القم كالقيء أم لا؟ لا اعتبارها في القم كالريق، فيه روايتان). انتهى.

وذكر المصنف في هذه المسألة ثلاثة طرق في محل الخلاف.

ولكن الصحيح هذا الذي ذكرناه هنا، وهو الذي قدمه، وهي:

وفي المستوعب: أن القاضي وغيره ذكروا في النخامة روايتين ولم يفرقوا.
وذكر ابن أبي موسى: يفطر بالتي من يماخيه، وفي التي من صدرو روايتان.
ويكره ذوق الطعام، ذكره جماعة وأطلقوا (و م).

وقد قال أحمد: أحب أن يجتنب ذوق الطعام، فإن قل فلا بأس، وذكر صاحب المحرر أن المتخصص عنه لا بأس به
لحاجة ومصلحة، واختاره في التنبه وابن عيسى (و هـ ش) وحكاة أحمد والبخاري عن ابن عباس، والمتضمنة
المستوية، فعلى هذا عليه أن يستغني في البصق، ثم إن وجد طعمه في خلقه لم يفطر كالضمنة، وإن لم يستغني في
البصق أفطر، لتفريطه وعلى الأول يفطر مطلقاً، لإطلاق الكرامة، ذكره صاحب المحرر، وجزم جماعة بفطره مطلقاً،
ويؤجبه الخلاف في مجاوزة الثلاث.

ويكره مضغ العلك الذي لا يتحلل منه أجزاء، نص عليه (و) لأنه يخلب الفم، ويجمع الريق ويورث العطش،
ويؤجبه احتمال، لأنه يروى عن عائشة وعطاء، وكوضع الحصاة في فيه.

قال أحمد فيمن وضع في فيه درهمًا أو دينارًا: لا بأس به ما لم يجد طعمه في خلقه وما يجد طعمه فلا يعجبي
وقال في الصائم يفتل الخيط: يعجبي أن يترق، فعلى الأول هل يفطر إن وجد طعمه في خلقه أم لا؟ لأن مجرّد الطعم
لا يفطر، كمن أطح باطن قدميه يحنظل (ع) بخلافه الكحل فإنه يصل أجزاءه إلى الخلق، على وجهين (م ٥) (١).
فدل أنه يفطر بأجزائه، وقيل في تحريم ما لا يتحلل غالباً ويفطره بوضوئه أو طعمه إلى خلقه وجهان.
وقيل: يكره بلا حاجة.

= الطريقة الأولى: إحداها: يفطر إذا بلعها بعد أن تصل إلى فمه، وهو الصحيح، كآتي من جوفه.
جزم به ابن عديس في تذكرته، وصاحب المنور، وقدمه في الحرر، والشرح، وهو الصواب، فعلى هذا بلعها حرام عليه.
والرواية الثانية: لا يفطر، فيكره بلعها، جزم به في الوجيز وصححه في الفصول.
الطريقة الثانية: في بلع النخامة من غير تفريق روايتان، وهي طريقة القاضي وغيره.
قاله في المستوعب، وجزم بها في المذهب، ومسبوك الذهب والمجد في شرحه ومحرره، والمغني، والمقنع، والنظم، وغيرهم.
وقدمها في المستوعب، والرعايتين، والحاويين، والفاقي، وغيرهم.
إحداها: يفطر بذلك، وهو الصحيح.
جزم به ابن عديس في تذكرته وصاحب المنور.
وقدمه في الحرر والشرح.
والرواية الثانية: لا يفطر به، وصححه في الفصول.
وجزم به في الوجيز.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والمقنع، والمستوعب، والرعايتين، والحاويين، والفاقي، وغيرهم.
الطريقة الثالثة: إن كانت من دماغه أفطر قولاً واحداً، وإن كانت من صدره فروايتان، وهي طريقة ابن أبي موسى.
قلت: الصواب الإفطار أيضاً.

(١) (مسألة ٥ - ٥): قوله: (ويكره مضغ العلك الذي لا يتحلل منه أجزاء، نص عليه.
فعلى الأول: هل يفطر إن وجد طعمه في خلقه أم لا؟ على وجهين). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والكافي والمجد في شرحه، والشرح والرعاية الكبرى.
قال في الرعاية الصغرى، والحاويين: وفي تحريم ما لا يتحلل وجهان:
أحدهما: لا يفطر، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره، وإليه مال في المغني، والشرح.
والوجه الثاني: يفطر.

جزم به في الوجيز وغيره.

وقدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب.

وَيَحْرُمُ مَضْعُ الْعِلْكَ الَّذِي يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءُ (ع).

وَفِي الْمَقْنِعِ: إِلَّا أَنْ يَتَلَعَّ رِقْعَهُ، وَفَرَضَ بَعْضُهُمُ الْمَسْأَلَةَ فِي دَوْقِهِ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ أَفْطَرَ، وَتَبَيَّنَ السُّوَالُ فِي بَابِهِ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْعَ بِقَائِيَا الطَّعَامِ بَيْنَ اسْنَانَيْهِ وَتَمُّ مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَجْلِيَهُ نَفْسُهُ إِلَى حَلْقِهِ، كَسَحِيحِ مِسْكَ وَكَافُورٍ وَذَهْنٍ وَنَحْوِهِ.

وَيُكْرَهُ الْقَبْلَةَ لِمَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ فَقَطَّ (و هـ) «لِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَقْبَلُ الصَّائِمَ؟ فَقَالَ لَهُ سَلْ هَدِيَهُ لَأَمْ سَلَمَةَ، فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ لِلَّهِ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٠٨).

وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ شَابًا، وَرَخَّصَ لِشَيْخٍ.

خَبِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي الدُّرْدَاءِ، وَكَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَعَنْهُ: تَكْرَهُ لِمَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ وَلِغَيْرِهِ (و م ر) لَاحْتِمَالِ خُدُوثِ الشَّهْوَةِ، وَكَالِإِحْرَامِ.

وَعَنْهُ: تَحْرُمُ عَلَى مَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ.

وَجُزْمٌ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ (و م ش) كَمَا لَوْ ظَنَّ الْإِنْزَالَ مَعَهَا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِإِخْلَافٍ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ فَقَدْ سَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَفْطُرْ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ع) لِمَا سَبَقَ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: يَفْطُرُ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْهُ.

وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَحَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالِكِيُّ، وَيَأْتِي فِي الْغِيَةِ هَلْ يَفْطُرُ بِهَا وَيَكُلُّ مُحْرَمٌ؟ وَمُرَادٌ مِنَ اقْتِصَارِ مِنَ الْأَصْحَابِ عَلَى ذِكْرِ الْقَبْلَةِ دَوَائِي الْجِمَاعِ، وَلِهَذَا قَاسَوْهُ عَلَى الْإِحْرَامِ، وَقَالُوا: عِبَادَةُ تُمْنَعُ الْوَطْءُ فَمَنْعَتِ دَوَائِيهِ، كَالِإِحْرَامِ.

وَفِي الْكَافِي: وَاللُّمْسُ وَتَكَرَّرُ النَّظَرِ كَالْقَبْلَةِ، لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهَا.

وَفِي الرُّعَايَةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ الْقَبْلَةِ وَكَذَا الْخِلَافَ فِي تَكَرَّرِ النَّظَرِ وَالْيَكْرِ فِي الْجِمَاعِ: فَإِنْ أَنْزَلَ أَيْمَهُ وَأَفْطَرَ.

وَالْتَلَذُّ بِاللُّمْسِ وَالنَّظَرِ وَالْمَعَانِقَةِ وَالتَّقْيِيلِ سَوَاءً.

هَذَا كَلَامُهُ، وَهُوَ مَعْنَى الْمُسْتَوْعِبِ.

وَاللُّمْسُ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ كُلَّمَسِ الْبِدَ يُعْرِفُ مَرَضَهَا وَنَحْوَهُ لَا يُكْرَهُ (و) كَالِإِحْرَامِ.

فَصَلِّ

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَاهدَ صَوْمَهُ مِنْ لِسَانِهِ وَلَا يَمْسُرِي، وَيَصُومُونَ صَوْمَهُ؛ كَانُوا إِذَا صَامُوا قَعَدُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَقَالُوا نَحْفِظُ صَوْمَنَا، وَلَا نَقْتَابُ أَحَدًا، وَلَا يَفْعَلُ عَمَلًا يَجْرَحُ بِهِ صَوْمَهُ.

قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يُسَنُّ لَهُ كَثْرَةُ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرُ وَالصَّدَقَةُ، وَكَفُّ لِسَانِهِ عَمَّا يُكْرَهُ، وَتَجِبُ كَفُّهُ عَمَّا يَحْرُمُ مِنْ الْكُذْبِ وَالْغِيَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالشَّتْمِ وَالْفُحْشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (ع) وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ قَوْلَ النَّخَعِيِّ: تَسْبِيحَةٌ فِي رَمَضَانَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ تَسْبِيحَةٍ فِي غَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَلَا يَفْطُرُ بِالْغِيَةِ وَنَحْوِهَا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و).

وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: لَوْ كَانَتْ الْغِيَةُ تَفْطُرُ مَا كَانَ لَنَا صَوْمٌ: وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ (ع)؛ لِأَنَّ فَرَضَ الصُّومِ بظَاهِرِ الْقُرْآنِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ، وَظَاهِرُهُ صِحَّتُهُ إِلَّا مَا خَصَّهُ ذَلِيلُ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.

وَقَالَ عَمَّا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٥٢/٢)، وَابْنُ خَالٍ (١٨٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ لَمْ يَدْعَ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ

بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، مَعْنَاهُ الرَّجُلُ وَالتَّحْذِيرُ، لَمْ يُؤْمَرْ مِنْ اغْتَابَ بِتَرْكِ صِيَامِهِ.
قَالَ: وَالتَّهْنِئَةُ عَنْهُ لِيَسْلَمَ مِنْ نَقْصِ الْأَجْرِ وَمُرَادُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكْثُرُ قَيْدُهُ عَلَى أَجْرِ الصَّوْمِ وَقَدْ يَقِلُّ وَقَدْ يَنْسَاوِيَانِ، قَالَ
شَيْخُنَا: هَذَا [مِمَّا] لَا يَزَاعُ فِيهِ بَيْنَ الْأَيْمَةِ.

وَأَسْقَطَ أَبُو الْفَرَجِ ثَوَابَهُ بِالْغِيْبَةِ وَتَحْوِهَا، وَمُرَادُهُ مَا سَبَقَ، وَإِلَّا فَضَعِيفٌ، وَقِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ قَوْلِهِ فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِ الْحِجَامَةِ: كَانَا يَغْتَابَانِ، فَقَالَ: الْغِيْبَةُ أَيْضًا أَشَدُّ لِلصَّائِمِ، بِقَطْرِهِ أَجْدَرُ أَنْ تَقْطِرَهُ الْغِيْبَةُ وَذَكَرَ
شَيْخُنَا أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا ذَكَرَ رِوَايَةَ ثَالِثَةَ: يَفْطِرُ بِسَمَاعِ الْغِيْبَةِ.
وَذَكَرَ أَيْضًا وَجْهًا فِي الْفِطْرِ بِغِيْبَةٍ وَتَيْمِمَةٍ وَتَحْوِهَا.

فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ اخْتِمَالٌ يَفْطِرُ بِكُلِّ مُحَرَّمٍ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ تَخْرِيجٍ مِنْ بَطْلَانِ الْأَذَانِ بِكُلِّ مُحَرَّمٍ.
وَفِي [الصَّحِيحَيْنِ] (خ: ١٧٩٥، م: ١١٥١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرُفْتُ يَوْمَئِذٍ وَلَا
يَصْحَبُ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ».

وَاخْتَارَ ابْنُ حَزَمٍ: يَفْطِرُ بِكُلِّ مَعْصِيَةٍ، وَاحْتَجَّ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا: وَقَالَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ عُبَيْدِ مَوْلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى امْرَأَتَيْنِ صَائِمَتَيْنِ يَغْتَابَانِ النَّاسَ فَقَالَ لَهُمَا: قِيَا فِقَاءًا قِيْحًا وَدَمًا وَلَحْمًا
عَبِيْطًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ صَائِمَتَا عَنْ الْحَلَالِ وَأَفْطَرْنَا عَلَى الْحَرَامِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ.
حَدَّثَنِي رَجُلٌ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِيَّ عَنْ عُبَيْدٍ، فَذَكَرَهُ.

وَقَالَ وَكَيْعٌ عَنْ حَمَادِ الْبَكَّاءِ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ: إِذَا اغْتَابَ الصَّائِمُ أَفْطَرَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانُوا يَقُولُونَ:
الْكَذِبُ يَفْطِرُ الصَّائِمَ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنَّ صَاحِبَ الْحِلْيَةِ ذَكَرَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّ مَنْ شَاتَمَ فَسَدَ صَوْمُهُ، لِيُظَاهِرَ التَّهْنِئَةَ.
قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيُسْنُ لِمَنْ شَتِمَ أَنْ يَقُولَ إِنِّي صَائِمٌ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: يَقُولُهُ مَعَ نَفْسِهِ، يَعْنِي يَزْجُرُ نَفْسَهُ وَلَا يُطْلِعُ النَّاسَ عَلَيْهِ لِلرِّيَاءِ.
وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ.

وَالْأَجْهَرُ بِهِ، لِلْأَمْنِ مِنَ الرِّيَاءِ، وَفِيهِ زَجْرٌ مِنْ شِتَائِمِهِ بِتَنْبِيهِهِ عَلَى حُرْمَةِ الزَّمَانِ الْمُنَافَعَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا لَنَا ثَلَاثَةَ
أَوْجُهٍ: هَذَيْنِ، وَالثَّلَاثُ وَهُوَ اخْتِيَارُهُ بِجَهْرٍ مُطْلَقًا (م ٦)؛^(١) لِأَنَّ الْقَوْلَ الْمَطْلُوقَ بِاللِّسَانِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

فصل

يُسْنُ تَعَجِيلُ الْإِفْطَارِ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ (ع) وَتَأَخِيرُ السُّحُورِ (ع) مَا لَمْ يَخْشَ طُلُوعَ الْفَجْرِ (و) ذَكَرَهُ أَبُو
الْخَطَّابِ وَالْأَصْحَابُ، لِلْأَخْبَارِ، وَلِأَنَّهُ أَقْوَى عَلَى الصَّوْمِ، وَلِلتَّحْقِيقِ مِنَ الْخَطِّ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ:
يُسْتَحَبُّ السُّحُورُ مَعَ الشُّكِّ فِي الْفَجْرِ، وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلَ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا شُكَّ فِي الْفَجْرِ يَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ
طُلُوعَهُ، وَأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الْبَقَرَةِ: ١٨٧].

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَيْضًا قَوْلَ رَجُلٍ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي أَتَسَجَّرُ إِذَا شَكَّكَتُ أَمْسَكْتُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَا شَكَّكَتُ حَتَّى لَا
تَشُكَّ.

وَقَوْلُ أَبِي قِلَابَةَ: قَالَ الصَّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَتَسَجَّرُ: يَا غُلَامُ اجْعَلْ حَتَّى لَا يَفْجَأَنَا الْفَجْرُ، رَوَاهُ سَعِيدٌ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ويسن لمن شتم أن يقول: إِنِّي صائمٌ).

قال في الرعية: يقوله مع نفسه، يعني يزر نفسه ولا يطلع الناس عليه للرياء، واختاره صاحب المحرر إن كان في غير رمضان وإلا
جهر به وذكر شيخنا لنا ثلاثة أوجه: هذين.

والثالث: وهو اختياره، يجهر به مطلقاً. انتهى.

قلت: وهو ظاهر الحديث، وكلام الأصحاب.

وَلَا يَغْرِفُ لَهُمَا مُخَالَفٌ، وَلَعَلَّ مُرَادَ غَيْرِ الشَّيْخِ الْجَوَارِ وَعَدَمُ الْمَنَعِ بِالشُّكِّ، وَكَذَا جَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَكَذَا خَصَّ الْأَصْحَابُ الْمَنَعَ بِالْيَقِينِ، كَشَكِّهِ فِي نَجَاسَةِ طَاهِرٍ. وَقَالَ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ: لَوْ قَالَ لِمَالِئِينَ أَرْقُبَا الْفَجْرَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: طَلَعَ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَا أَكُلُ حَتَّى يَتَيَقَّنَا، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَحْتَجَّ مَنْ لَمْ يَزِ صَوْمَ يَوْمِ لَيْلَةِ الْغَيْمِ بِالْأَكْلِ مَعَ الشُّكِّ فِي الْفَجْرِ. وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْأَصْلِ هُنَا لَا يُسْقِطُ الْعِبَادَةَ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَصْلِ فِي مَسْأَلَةِ الْغَيْمِ يُسْقِطُ الصَّوْمَ، وَلِلْمَشَقَّةِ هُنَا، لِتَكَرُّرِهِ، وَالْغَيْمُ نَادِرٌ.

وَأَقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي الْجَوَابِ عَلَى الْمَشَقَّةِ مَعَ مَا فِي الْغَيْمِ مِنَ الْخَبَرِ. وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ: إِذَا خَافَ طُلُوعَ الْفَجْرِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَيِّدَ جُزْءًا مِنَ اللَّيْلِ لِيَتَحَقَّقَ لَهُ صَوْمُ جَمِيعِ الْيَوْمِ، وَجَعَلَهُ أَصْلًا لِيُجُوبَ صَوْمَ يَوْمِ لَيْلَةِ الْغَيْمِ، وَقَالَ: لَا فَرْقَ.

ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَوَاضِعِهَا وَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْأَكْلُ مَعَ الشُّكِّ فِي الْفَجْرِ، وَذَا: بَلَّ يُسْتَحَبُّ، كَذَا قَالَ. وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ: الْأَوَّلَى لَا يَأْكُلُ مَعَ شَكِّهِ فِي طُلُوعِهِ. وَكَذَا جَزَمَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ مَعَ جَزْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَكْرَهُ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْجَمَاعِ (و) لِأَنَّهُ لَا يَقْوَى بِهِ، وَيَكْرَهُ مَعَ الشُّكِّ فِي الْفَجْرِ، وَلَا يَكْرَهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مَعَ الشُّكِّ فِيهِ.

نَصَّ عَلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَا يَجِبُ امْتِنَاكُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ أَوْ صَرِيحُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ (م) وَرَاقَطُ جَمَاعَةٍ بِوُجُوبِهِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَفُرُوعِهِ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ، وَذَكَرَهُ فِي الْفَتَوَى وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَفَاقًا فِي صَوْمِ يَوْمِ لَيْلَةِ الْغَيْمِ، وَهَذَا يُنَاقِضُ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ فِي النَّبِيِّ مِنَ اللَّيْلِ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُنَا، لِئَلَّا يَقُوتَ بَعْضُ النَّهَارِ عَنِ النَّبِيِّ، وَالصَّوْمُ يَدْخُلُ فِيهِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، فَلَا يُمَكِّنُهُ مَقَارَنَةُ النَّبِيِّ خَالَ الدُّخُولِ فِيهِ، بِخِلَافِهِ الصَّلَاةِ، كَذَا قَالَ وَسَبَقَ فِي النَّبِيِّ مِنَ اللَّيْلِ، وَالْمُرَادُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ، فَيَحْرُمُ الْأَكْلُ وَغَيْرُهُ بِطُلُوعِهِ (و) فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، لِحَدِيثِ «عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يَبْيُتْنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» [البقرة: ١٨٧] إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ: «إِنْ بَلَأَ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (ج: ٥٩٢، م: ١٠٩٢).

وَلِأَحْمَدَ (٦٧/٦)، وَمُسْلِمٍ (١١١٠)، وَأَبِي دَاوُدَ (٢٣٨٨)، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُذَرِّكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ؟ فَقَالَ: وَأَنَا تُذَرِّكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ فَقَالَ: لَسْتُ مِثْلًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَنْتُمْ». يَذُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ وَقْتِ الصَّوْمِ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا يَمْنَعُكُمُ مِنَ السُّحُورِ إِذَا بَلَالَ وَالْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلَ».

وَقَالَ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ الْفَجْرُ الْأَبْيَضُ الْمُعْتَرِضُ، وَلَكِنَّهُ الْأَحْمَرُ». كَذَا وَجَدْتُهُ، وَلَفْظُهُ فِي مُسْنَدِهِ (٢٣/٤): «لَيْسَ الْفَجْرُ بِالْمُسْتَطِيلِ فِي الْأَفْقِ وَلَكِنَّهُ الْمُعْتَرِضُ الْأَحْمَرُ». وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٣٤٨)، وَالتِّرْمِذِيِّ (٧٠٥)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَمْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ». فَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ بِهِ، وَأَنَّهُ رِوَايَةٌ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَيْسٌ عَنْهُ ضَعِيفٌ.

وَعَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرِّ: «قُلْتُ لِخَدِيجَةَ: أَيُّ سَاعَةٍ تُسْحَرُتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ النَّهَارُ إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٩٥).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢١٥٢) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زُرِّ، وَعَنْ أَبِي يَنْغُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صِلَةَ وَلَمْ

يَرَفَعُهُ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ عَاصِمٍ، فَإِنْ كَانَ رَفَعَهُ صَحِيحًا فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ قُرْبَ النَّهَارِ، وَلَفْظُ أَحْمَدَ: قُلْتُ: «أَبْعَدُ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، هُوَ الصُّبْحُ غَيْرَ أَنْ لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ»... وَعَاصِمٌ فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ وَتَكَرَّرَ، فِرَاقَةُ الْأَثْبَاتِ أَوَّلَى، وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: إِنْ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٩٢، م: ١٠٩٢). وَمَعْنَاهُ قُرْبَ الصُّبْحِ وَعَيْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى بَيْتِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ بِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٠)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ طُلُوعُ الْفَجْرِ. وَقَالَ سُرُوقٌ: لَمْ يَكُونُوا يَمْدُدُونَ الْفَجْرَ فَجَرَكُمُ، إِنَّمَا كَانُوا يَمْدُدُونَ الْفَجْرَ الَّذِي يَمْلَأُ الْبُيُوتَ وَالطَّرِيقَ. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ رَأْيٌ طَائِفَةٌ، مَعَ احْتِمَالِ مَعْنَاهُ تَحَقُّقُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَالْمَذْهَبُ: لَهُ الْفِطْرُ بِالطَّرِيقِ (و) لِأَنَّ النَّاسَ أَفْطَرُوا فِي عَهْدِهِ ﷺ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَكَذَا أَفْطَرَ عُثْمَانُ وَالنَّاسُ فِي عَهْدِهِ كَذَلِكَ، وَلَآ مَا عَلَيْهِ أَمَارَةٌ يَدْخُلُهُ التَّحْوِي، وَيُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْوَاجِبِ، كَالْوَقْتُ وَالْبَيْتَةُ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. وَقَالَ فِي التَّلْخِيصِ: يَجُوزُ الْأَكْلُ بِالْاجْتِهَادِ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ، وَلَا يَجُوزُ فِي آخِرِهِ إِلَّا بِبَيِّنٍ وَلَوْ أَكَلَ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ فِي الْآخِرِ، وَلَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْأَوَّلِ، وَقَالَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ.

وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ الْأَعْلَى أَفْطَرَ الصَّائِمُ حَكْمًا وَإِنْ لَمْ يَطْعَمْ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» أَيِ أَفْطَرَ شَرَاهَا، فَلَا يُشَابُ عَلَى الْوَصَالِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ وَالْعَلَامَاتُ الثَّلَاثُ مُتَلَازِمَةٌ، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهَا لِثَلَاثِهَا شَاهِدٌ غُرُوبُ الشَّمْسِ فَيُعْتَمِدُ عَلَى غَيْرِهَا، كَذَا قَالَ: وَرَأَيْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ فِي هَذَا وَيَقُولُ: يَقْبَلُ اللَّيْلُ مَعَ بَقَاءِ الشَّمْسِ؟ وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْفِطْرُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ (و) لِيُعْطِيَ ﷺ. وَكَانَ عُثْمَانُ وَهَيْثَمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَفْطِرَانِ حَتَّى يُصَلِّيَا الْمَغْرِبَ وَيَنْظُرَا إِلَى اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ.

رَوَاهُ مَالِكٌ (٢٨٩/١). وَلَا يَجِبُ السُّحُورُ حَكْمًا ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ (ج). وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ السُّحُورِ بِأَكْلِ أَوْ شَرْبِ، لِخَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «لَوْ أَنْ يَجْزَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ».

وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢/٣) وَغَيْرُهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ الْمُعْتَمِلِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُخْرِجَ الْقَوْلَ بِهَذَا عَلَى الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي صَلَاةِ التَّلَوُّعِ.

وَلَا اخْتِذَ (٣/٢٦٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَتَسَحَّرْ وَلَوْ بِشَيْءٍ». قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَرَادُ غَيْرِهِ: وَكَمَا أَنَّ فَضِيلَةَ الْأَكْلِ لِخَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَاصِمٍ «إِنْ فَضَلَ مَا يَبْنُ صِيَامِنَا وَصِيَامَ أَهْلِ الْكُتُبِ أَكَلَهُ السُّحُورَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٢/٤)، وَمُسْلِمٌ (١٠٩٦)، وَغَيْرُهُمَا. وَيُسَنُّ أَنْ يَفْطَرَ عَلَى الرُّطْبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى التَّمْرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى الْمَاءِ، لِيُعْطِيَ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢١٧)، وَابْنُ قُيَظَةَ (٢٣٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٥٨) وَحَسَنٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَرَوَاهُ أَيْضًا وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٥٨) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الصَّدِيقِ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ أَوْ لَبَنٍ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ»، وَأَنْ يَذْهَبَ حَتَّى يَفْطِرَ.

رَوَى ابْنُ مَاجَةَ (١٧٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٩٨) وَحَسَنَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالصَّائِمُ حَتَّى يَفْطُرَ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ».

وَلَا بِنَ مَاجَةَ (١٧٥٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةٌ لَا تُرَدُّ» وَاقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى قَوْلِ «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، سُبْحَانَكَ وَيَعْلَمُكَ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٨٥/٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِمَا «تَقَبَّلْ مِنَّا» وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَوَّلِي، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَفْطَرَ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَبَسَّتِ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٢٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٨٥/٢)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

وَالْعَمَلُ بِهَذَا الْخَبَرِ أَوَّلِي: «وَمَنْ فَطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْضَى مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ».

صَحِيحَةُ التِّرْمِذِيِّ (٨٠٧) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.

وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٨٨٧) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ وَذَكَرَ فِيهِ ثَوَابًا عَظِيمًا إِنْ أَتْبَعَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مُرَادُهُ بِتَفْطِيرِهِ أَنْ يَتْبَعَهُ.

فصل

مَنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ وَدَامَ شَكُّهُ، أَوْ أَكَلَ يَظُنُّ بَقَاءَ النَّهَارِ، فَقَسَى (ع) وَإِنْ بَانَ لَيْلًا لَمْ يَقْضِ، وَعِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ: صَحَّ صَوْمُهُ.

وَإِنْ أَكَلَ يَظُنُّ الْغُرُوبَ ثُمَّ شَكَّ وَدَامَ شَكُّهُ لَمْ يَقْضِ، وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَدَامَ شَكُّهُ لَمْ يَقْضِ (م) وَزَادَ: وَلَوْ طَرَأَ شَكُّهُ، لِمَا سَبَقَ فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ، وَلَآنَ الْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ، فَيَكُونُ زَمَانُ الشَّكِّ مِنْهُ.

وَإِنْ أَكَلَ يَظُنُّ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَبَانَ لَيْلًا وَلَمْ يَجِدْ نِيَّةَ صَوْمِهِ الْوَاجِبَ قَضَى، كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ لَهُ الْأَكْلَ حَتَّى يَقْضَى طُلُوعُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ نِيَّةَ الصَّوْمِ، وَتَصَدَّقَ غَيْرَ الْيَقِينِ.

وَالْمُرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: اخْتِثَادُ طُلُوعِهِ، وَلِهَذَا قَرَضَ صَانِعُ الْمَجْرُورِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيمَنْ اعْتَقَدَهُ نَهَارًا فَبَانَ لَيْلًا، لِأَنَّ الظَّانَّ شَاكًا، وَلِهَذَا خَصَّصُوا الْمَنْعَ بِالْيَقِينِ، وَاعْتَبَرُوا بِالشَّكِّ فِي نَجَاسَةِ طَاهِرٍ، وَلَا أَثَرَ لِلظَّنِّ فِيهِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّ الظَّنَّ وَالْاِخْتِثَادَ وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ يَأْكُلُ مَعَ الشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ مَا لَمْ يَظُنَّ وَيَعْتَقِدْ النَّهَارَ.

وَإِنْ أَكَلَ يَظُنُّ أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ نَهَارًا فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ (و) لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِإِتِمَامِ الصَّيَامِ، وَلَمْ يُعَيِّنْهُ، وَقَالَتْ أَسْمَاءُ: «أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غَيِمَ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ».

قِيلَ لِإِسْحَاقَ بْنِ عَمْرٍو وَهُوَ دَاوِي الْخَبَرِ: أَمَرُوا بِالْقَضَاءِ؟ قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ قَضَاءٍ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٦/٦)، وَالبُخَارِيُّ (١٨٥٨)، وَلِأَنَّهُ جَهْلُ وَقْتُ الصَّوْمِ كَالْجَهْلِ بِأَوَّلِ رَمَضَانَ.

وَصَوْمُ الْمَظْمُورِ لَيْلًا بِالتَّحَرِّيِ، بَلَّ أَوَّلِي، لِأَنَّ امْتِنَاعَ الصَّحُورِ مِنَ الْخَطَا هُنَا أَظْهَرُ، وَالنِّسْيَانُ لَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّوُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ سَهْوُ الْمُصَلِّي بِالسَّلَامِ عَنْ نَقْصٍ، وَلَا هَلَامَةُ ظَاهِرِهِ وَلَا أَصْلَابَةُ حُرُوقِ عِلْمِ الْمُصَلِّي، وَهُنَا هَلَامَاتُ، وَيُمْكِنُ الْاِخْتِثَاظُ وَالتَّحْفُظُ، وَتَأْتِي رَوَايَةُ: لَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ جَامَعَ جَاهِلًا بِالْوَقْتِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَقَالَ: هُوَ قِيَاسُ أَصُولِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَسَبَقَ قَوْلُهُ فِيمَنْ أَفْطَرَ فَبَانَ رَمَضَانَ، وَاخْتَارَ صَانِعُ الرُّحَايَةِ إِنْ أَكَلَ يَظُنُّ بَقَاءَ اللَّيْلِ فَأَخْطَأَ لَمْ يَقْضِ، لِجَهْلِهِ، وَإِنْ ظَنَّ هُجُورَهُ فَأَخْطَأَ قَضَى، وَصَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ عَنِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ رَوَايَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا الْقَضَاءُ وَالْأَمْرُ [بِهِ].

وَالثَّانِيَةُ لَا يَقْضِي مَا تَجَانَفْنَا لِإِثْمٍ، وَقَالَ: قَدْ كُنَّا جَاهِلِينَ قَبْلَ هَذَا لَا قَضَاءَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَقَالَ: فِيهِمَا الْحَسَنُ وَإِسْحَاقُ وَالظَّاهِرِيُّ، وَقَالَ فِي الْأُولَى مُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ أَكَلَ نَاسِيًا فَظَنَ أَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ فَأَكَلَ عَمْدًا فَيُخْرِجُهُ أَنَّهَا مَسْأَلَةُ الْجَاهِلِ بِالْحُكْمِ، فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ.
وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: يَصِحُّ صَوْمُهُ، وَيَحْتَمِلُ ضِدُّهُ، كَذَا قَالَ.

فصل

مَنْ جَامَعَ فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ بِلا عِلَّةٍ لِرُتْمَةِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ (و) وَمَرَادُهُمْ مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ بِذِكْرِ أَصْلِي فِي قَبْلِ أَصْلِي أَنْزَلَ أَمْ لَا، لِأَنَّهُ مَطْنَةُ الْإِنْزَالِ، أَوْ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ كَالْثَبِيرِ.
كَمَا سَبَقَ فِي الْأَسْتِنْجَاءِ.

وَأَنَّهُ لَوْ أُولِجَ خَتْنِي مُشْكَلٌ ذَكَرَهُ فِي قَبْلِ خَتْنِي فِيهِ، أَوْ قَبْلَ امْرَأَةٍ، أَوْ أُولِجَ رَجُلٌ ذَكَرَهُ فِي قَبْلِ خَتْنِي مُشْكَلٍ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ، كَالْفَسْلِ، وَأَنْ الْخَصِي كَثِيرٌ إِنْ أُولِجَ.
وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ: لَا يَقْضِي مَنْ جَامَعَ كَجَمَاعٍ زَائِدٍ، أَوْ بِهِ بِلا أَنْزَالٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالنُّخَعِيِّ: لَا كَفَّارَةُ أَيْضًا وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ كَفَرَ بِالصَّوْمِ لَمْ يَقْضِ، وَإِلَّا قَضَى.
وَيَأْتِي قَوْلُ شَيْخِنَا فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ: وَالنَّاسِي كَالْعَامِدِ، ثَقَلَتِ الْجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ (و م) وَالظَّاهِرِيَّةُ.
وَعَنْهُ: لَا يَكْفُرُ، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةٍ (و م ر).

وَعَنْهُ: لَا يَقْضِي اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ وَشَيْخُنَا (و هـ ش).
وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَا مَنْ جَامَعَ يَتَّقِدُهُ لَيْلًا قَبْلَ نَهَارًا يَقْضِي، جَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ، وَجَعَلَهُ جَمَاعَةً أَصْلًا لِلْكَفَّارَةِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ رَوَايَةٌ: لَا يَقْضِي، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَيَأْتِي وَرَأْيُهُ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَهَلْ يَكْفُرُ كَمَا اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا؟ قَالَه صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَأَنَّهُ قِيَاسٌ مَنْ أَوْجَبَهَا عَلَى النَّاسِي، وَأَوَّلَى أَمْ لَا يَكْفُرُ (و) فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٧) ^(١).
وَعَلَى الثَّانِيَةِ إِنْ عَلِمَ فِي الْجَمَاعِ أَنَّهُ نَهَارٌ وَكَذَلِكَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ لِرُتْمَةِ الْكَفَّارَةِ، بِنَاءً عَلَى مَنْ وَطِئَ بَعْدَ إِبْسَادِ صَوْمِيهِ، عَلَى مَا يَأْتِي.
وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَاعْتَقَدَ الْفِطْرَ بِهِ ثُمَّ جَامَعَ فَكَالنَّاسِي وَالْمُخْطِئِ، إِلَّا أَنْ يَتَّقِدَ وَجُوبَ الْإِسْمَاكِ فَيَكْفُرُ فِي الْأَشْهُرِ، كَمَا يَأْتِي.

وَكَذَا مَنْ أَتَى بِمَا لَا يَفْطُرُ بِهِ فَاغْتَقَدَ الْفِطْرَ وَجَامَعَ (و م ش) خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ فِي الْإِحْتِلَامِ وَذَرْعِ الْقِيَمِ لَا يَكْفُرُ، لِأَشْيَائِهِ يَنْظُرُ فِيهِمَا وَهُوَ إِخْرَاجُ الْقِيَمِ وَالْمَنِيِّ عَمْدًا
وَالْمَكْرَهُ كَالْمُخْتَارِ (و هـ م) فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.
وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ: كُلُّ أَمْرٍ غَلِبَ عَلَيْهِ الصَّائِمُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَلَا كَفَّارَةٌ.
قَالَ الْأَصْحَابُ: وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ مَعَ الْإِكْرَامِ وَالنِّسْيَانِ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَفْرَدَاتِهِ: الصَّحِيحُ فِي الْأَكْلِ وَالْوُطْءِ إِذَا غَلِبَ عَلَيْهِمَا لَا يُفْسِدَانِ، فَإِنَّا أَخْرَجُ فِي الْوُطْءِ رَوَايَةَ مِنْ الْأَكْلِ، وَفِي الْأَكْلِ رَوَايَةَ مِنَ الْوُطْءِ.

وَقِيلَ: يَقْضِي مَنْ فَعَلَ لَا مَنْ فَعِلَ بِهِ مِنْ تَلَامٍ وَغَيْرِهِ (و ق).
وَقِيلَ: لَا قَضَاءَ مَعَ الرُّتْمِ فَقَطْ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ نَصًّا أَحْمَدُ فِيهِ، لِعَدَمِ حُصُولِ مَقْصُودِهِ.
وَإِنْ فَسَدَ الصَّوْمُ بِذَلِكَ فَهُوَ فِي الْكَفَّارَةِ كَالنَّاسِي (و ش).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وكذا من جامع يعتقده ليلًا قبل نهارًا يقضي، جزم به الأكثر).

وهل يكفر كما قاله أصحابنا، قال صاحب المحرر: إنه قياس من أوجبها على الناسي، وأولى، أم لا يكفر؟ فيه روايتان. انتهى.

والصحيح من المذهب: ما قاله الأصحاب، وكونه يطلق الخلاف مع اختيار الأصحاب لإحدى الروايتين فيه شيء.

وقد تقدم الجواب عن ذلك في المقدمة أول الكتاب، والله أعلم.

وأطلقهما المجد في شرحه، فتبعه المصنف على ذلك.

وقيل: يرجع بالكفارة على من أكرهه.

وقيل: يكفر من فعل بالوعيد.

والمرأة المطاوعة يفسد صومها وتكفر (و ه م ق) كالرجل.

وعنه: لا كفارة عليها (و ش) لأن الشارع لم يأمرها بها ولقطرها بتغيب بعض الحشفة، فقد سبق جماعها المعتبر.

ومنع هذا صاحب المحرر، لأنه ليس لهذا القدر حكم الجوف والباطن، ولذلك يجب أو يستحب غسله من خيض

وجنابة ونجاسة.

وعنه: تلزمه كفارة واحدة عنهما (و ق) خرجتهما أبو الخطاب من الحج، وضعفه غير واحد، لأن الأصل عدم

التداخل، وإن طأوعته أم ولدو صامت.

وقيل: يكفر عنها.

ويفسد صوم المكره على الوطء، نص عليه (و ه م) وعنه: لا (و ق).

وقيل: يفسد إن فعلت، لا المفهورة والنائمة (و ق) وأفسد ابن أبي موسى صوم غير النائمة، لحصول مقصود الوطء

لها، ولا كفارة في حق المكره إن فسد صومها، في ظاهر المذهب نص عليه (و).

وذكر القاضي رواية: تكفر، وذكر أيضا أنها مخرجة من الحج (و م) في المستيفلة.

وعنه: ترجع بها على الزوج، لأنه الملجئ لها إلى ذلك.

وقال ابن عقيل: إن أكرهت حتى مكنت لزمته الكفارة، وإن غصبت أو كانت نائمة فلا، وإن جامعت نائمة

فكالرجل (و) ذكره القاضي، لأن علزها بالإكراه أقوى وقال أبو الخطاب وجماعة: لا كفارة عليها، وهو أشهر (و) لقوة

جنبة الرجل، ويخرج: أن لا يفسد صومها مع الستان وإن فسد صومه، لأنه مفسد لا يوجب كفارة، كالأكل، وكذا

الجاهلة ونحوها.

وعنه: يكفر عن المدورة بإكراه أو نسيان وجهل ونحوها.

كأنم ولدو إذا أكرهها، والمراد: وقتلنا تلزمها الكفارة.

ولو أكره الزوجة على الوطء دفعته بالأسهل فالأسهل، ولو أفضى إلى نفسه، كاللار بين يدي المصلي، كذا ذكره في

الفنون.

والوطء في الدبر كالقبول يقضي ويكفر (و).

ويتوجه فيه تخريج من الغسل ومن الحد، وقد قاس جماعة عليهما، لكن يفسد صومه إن أنزل (و).

وعن أبي حنيفة رواية: لا كفارة.

وإن أولج في بهيمة فكألامية، نص عليه احتج الأصحاب بوجوب الغسل: وسواء وجب الحد كالزنا أو لا،

كالزوجة والأمة، وخرج أبو الخطاب في الكفارة وجهين بناء على الحد، وكذا خرج القاضي رواية بناء على الحد.

ويأتي قول ابن شهاب: لا يجب بمجرّد الإيلاج فيه غسل (و ه) ولا فطر (و ه) ولا كفارة (و ه) كذا قال، وإن

أولج في ميت فكأخي، وسبق وجه في الغسل.

وقيل هنا: في آدمي حي أو ميت أو بهيم حي.

وقيل: أو ميت، كذا قيل وفي المستوعب: إن أولج في بهيمة أو آدمي ميت ففي الكفارة وجهان.

ومن طلع عليه الفجر وهو مجاميع فاستدام فعليّه القضاء (و) والكفارة (ه) لأنه منع صحة الصوم بجماع إثم فيه،

لحرمة الصوم، كمن وطئ في أثناء النهار، ولأنه لو جامع في النهار ناسيا ثم ذكر واستدام قضى وكفر، وإنما أفسد صومه

بالاستدامة دون الابتداء عند الحنفية، ولم يوجبوا عليه كفارة، وأما الحد على مجاميع طلق ثلاثا ودام فإنه يجب في وجه،

ثم الحد عقوبة محضة يسقط بالشبهة، بخلاف الكفارة.

وقاس غير واحد على من استدام الوطء حال الإحرام.

وإن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر فكذلك عند ابن حامد والقاضي، لأن النزع جماع يلتذ به كالإلاج، بخلاف مجاميع خلف لا يجامع فنزع، يتعلق اليقين بالمستقبل أول أوقات الإمكان.

وقال أبو حفص: لا قضاء عليه ولا كفارة (وهـ ش) وذكر القاضي أن أصل ذلك اختلاف الروايتين في جواز وطء من قال لزوجه إن وطئت علي كظهر أمي قبل كفارة الظهار، فإن جاز فالنزع ليس بجماع وإلا كان جماعاً.

وقال ابن أبي موسى: يقضي، قولاً واحداً وفي الكفارة عنه خلاف (م ٨) (١).

قال صاحب المحرر: وهذا يقتضي روايتين: إحداهما يقضي فقط، قال: وهو أصح عندي (وم) لحصوله مجاميعاً أول جزء من اليوم أمر بالكف عنه بسبب سابق من الليل، فهو كمن ظنه ليلاً قبل أن ينهار، لكن لما كان ذلك على وجه فيه عذر صار كوطء الناسي ومن ظنه ليلاً.

وفي الكفارة بذلك روايتان، كذا هذا.

ومن جامع وهو صحيح ثم مريض، لم تسقط الكفارة عنه، نص عليه (هـ ق) أو جن (هـ ق) أو خاضت المرأة (هـ ق) أو نفست (هـ ق) لأمره عليه السلام الأعرابي بالكفارة، ولم يسأله، وكما لو سافر (و).

وقولهم: لأنه لا يبيح الفطر ممنوع، ويؤثر عندهم في منع الكفارة ولا يسقطها بعد وجوبها، تفرقة بين كونه مقارناً وطارفاً.

ولا يقال: نبينا أن الصوم غير مستحق عند الجماع، لأن الصادق لو أخبره أنه سيمرض أو يموت لم يجز الفطر.

والصوم لا تتحرى صحته، بل لزومه كصائم صح أن أقام.

وفي الاتيصار وجبة: تسقط بخض ويقاس (و ق) بمنيهما الصحة، ويقلهما موت، وكذا جئون إن منع طرائه الصحة.

وأشهر أقوال الشافعي كقولنا (و م).

ومن وطئ ثم كفر ثم عاد فوطئ في يومه فعليه كفارة ثانية، نص عليه، لما سبق فيمن استدامه وقت طلوع الفجر، وكالحج.

وذكر الحلواني رواية لا كفارة عليه (و) وخرجه ابن عقيل من أن الشهر عبادة واحدة وذكره ابن عبد البر (ع) بما

يقتضي دخول أحمد فيه.

وإن لم يكفر عن الأول فكفارة واحدة على الأصح.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ومن طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام فعليه القضاء والكفارة وإن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر فكذلك عند ابن حامد والقاضي).

وقال أبو حفص: لا قضاء عليه ولا كفارة وقال ابن أبي موسى: يقضي، قولاً واحداً.

وفي الكفارة عنه خلاف، انتهى.

وأطلق الوجهين في الإيضاح، والمبهم في موضع من كلامه، والهداية والمذهب، والمستوعب، والمغني، والهندية، والتلخيص، والمحرر، والشرح، والراعيين، والحاويين، وغيرهم:

أحدهما: عليه القضاء والكفارة، اختاره ابن حامد والقاضي، كما قال المصنف، ونصره ابن عقيل في الفصول.

وجزم به في المبهم في موضع آخر، والمنور ونظم المفردات.

قال في الخلاصة: فعليه القضاء والكفارة، في الأصح.

والوجه الثاني: لا قضاء عليه ولا كفارة، اختاره أبو حفص، كما قال المصنف.

واختاره الشيخ تقي الدين، قاله في القواعد.

واختاره أيضاً صاحب الفائق، وقدمه ابن رزين في شرحه، وكلام ابن أبي موسى واختيار المجد ذكره المصنف.

قلت: الصواب أنه إن تعمد فعل الوطء قريباً من طلوع الفجر مع علمه بذلك فعليه القضاء والكفارة، وإلا فلا كفارة، والله أعلم.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ بِغَيْرِ خِلَافٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ تَعَدُّ الْوَاجِبِ وَتَدْخُلُ مُوجِبُهُ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْفُصُولِ، وَالْحَرُّ، وَغَيْرُهُمَا. وَعَلَى الثَّانِي: لَمْ يَجِبْ بِغَيْرِ الْوِطْءِ الْأَوَّلِ شَيْءٌ، وَكَذَا كُلُّ وَاطِئٍ يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ (و) وَنَصُّ أَحْمَدَ فِي مُسَافِرٍ قَدِيمٍ مُفْطَرًّا ثُمَّ جَامِعٍ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. قَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ، هَذَا عَلَى رَوَايَةٍ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ. وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي كِتَابِ الْمَذْهَبِ، لِضَعْفِ هَذَا الْإِمْسَاكِ، لِأَنَّهُ سُنَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي وَجْهٌ فِيمَنْ لَمْ يَنْوِ الصَّوْمَ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ. وَالزَّمَةُ مَالِكٌ بِالْكَفَّارَةِ بِمَجْرَدِ تَرْكِ نِيَّةِ الصَّوْمِ عِنْدًا بِلا أَكْلٍ وَلَا جِمَاعٍ، وَإِنْ أَكَلَ ثُمَّ جَامَعَ فَالْخِلَافُ^(١). وَسَبَقَ: هَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِأَكْلِ؟

وَلَنْ جَامِعٍ فِي يَوْمَيْنِ، فَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ كَفَّرَ عَنِ الثَّانِي (و) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ع) وَفِيهِ رَوَايَةٌ عَنْ (هـ) وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْأَوَّلِ، فِي اخْتِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ وَالْقَاضِي، وَغَيْرِهِمَا.

وَحِكَاةُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَحْمَدَ (و م ش) لِأَنَّهُ كُلُّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ، وَكَيَوْمَيْنِ مِنْ رَمَضَانَيْنِ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ عَنْ (هـ) وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى (م ٩) (١) (و) كَالْحَذَوْدِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: فَعَلَى قَوْلِنَا بِالتَّدَاخُلِ لَوْ كَفَّرَ بِالْعَقْدِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَنْهُ ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَنْهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتِ الرَّقْبَةُ الْأُولَى، لَمْ يَلْزِمُهُ بَدَلُهَا وَأَجْزَائُهَا الثَّانِيَّةُ عَنْهُمَا، وَلَوْ اسْتَحَقَّتِ الثَّانِيَّةُ وَخَذَهَا لَزِمَهُ بَدَلُهَا، وَلَوْ اسْتَحَقَّتَا جَمِيعًا أَجْزَاءُ بَدَلُهَا رَقْبَةً وَاحِدَةً، لِأَنَّ مَحَلَّ التَّدَاخُلِ وَجُودَ السَّبَبِ الثَّانِي قَبْلَ آدَاءِ مُوجِبِ الْأَوَّلِ، وَنِيَّةُ التَّغْيِينِ لَا تُغَيِّرُ، فَتَلْفُو أَوْ تُصِيرُ كَيْفَةً مُطْلَقَةً.

هَذَا قِيَاسُ مَذْهَبِنَا، وَقَالَهُ الْحَنْفِيُّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ فِي نَظَرِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ قَضِيَ فِيهِ بَدْخُلُ الْأَسْبَابِ فِي الْكَفَّارَةِ إِذَا نَوَى التَّكْفِيرَ عَنْ بَعْضِهَا فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ جَمِيعِهَا، مِثْلُ مَنْ قَالَ لِرُجُلَيْنِ: أَتَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي ثُمَّ وَطِئَ وَاحِدَةً

(١) تنبيه: قوله: (وإن أكل ثم جامع فالخلاف). انتهى.

لعله أراد به الخلاف الذي في الواطئ الذي يلزمه الإمساك في المسألة التي قبلها.

وقد قطع أكثر الأصحاب بوجوب الكفارة على الواطئ بعد الأكل.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن جامع في يومين فإن كفر عن الأول كفر عن الثاني.. وكذا إن لم يكفر عن الأول، في اختيار ابن

حامد والقاضي، وغيرهما، وحكاة ابن عبد البر عن أحمد وظاهر كلام الحرقي كفارة واحدة، واختاره أبو بكر وابن أبي موسى). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشرح، وشرح ابن منبج، والنظم، والزركشي، وغيرهم:

أحدهما: يلزمه كفارتان، وهو الصحيح، اختاره ابن حامد والقاضي في خلافه وجامعه وروايته، والشريف أبو جعفر، وأبو

الخطاب في خلافهما، وابن عبدوس في تذكرته، ونصره المجد في شرحه.

قال في الخلاصة: لزمه كفارتان، في الأصح.

قال في المذهب، ومسبوك المذهب: هذا المشهور في المذهب.

قال في التلخيص: هذا أصح الوجهين.

قال في تجريد العناية: لزمه إثنان، في الأظهر.

وجزم به في الإيضاح والإفادات والمنور ومتنخب الأدمي، وغيرهم، وقدمه في المذهب، ومسبوك المذهب، والمحرز، والرعايتين،

والحاويين، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يلزمه إلا كفارة واحدة، وهو ظاهر كلام الحرقي، اختاره أبو بكر وابن أبي موسى.

قال في المستوعب: واختاره القاضي، وقدمه هو وابن رزين في شرحه.

وَكَفَّرَ عَنْهَا أَجْزَاءَهُ عَنِ الْكُلِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَوَجَدَتْ أَنَا فِي كَلَامِ الْحَنْفِيَّةِ: لَبَّزَ أَطْعَمَ إِلَّا فَقِيرًا فَوَطِئَ أَطْعَمَهُ فَقَطَّ عَنْهُمَا، كَحَدِّ الْقَذْبِ عِنْدَهُمْ.

وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَامَنَى وَعِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ: فَاظْطَرَّ، وَفِيهَا نَظَرٌ فَعَنَهُ: يَكْفُرُ، اخْتَارَهُ الْخِرْقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَالْأَكْثَرُ (و م) كَالْوَطءِ فِي الْفَرْجِ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ.

وَعَنَهُ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ (و هـ ش) اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ صَاحِبُ النَّصِيحَةِ، وَالْمَغْنِي، وَالْمُحَرَّرُ، وَهِيَ أَظْهَرُ (م ١٠) ^(١). وَعَلَى الْأَوَّلَى: النَّاسِي كَالْعَامِدِ، ذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَيَذَلُّ عَلَيْهِ اخْتِيَارُهُ بِالْفَرْجِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالرُّوَضَةِ، وَغَيْرُهُمَا: عَامِدًا، وَكَذَا إِذَا أُنْزِلَ الْمَجْتُوبُ بِالنَّسَاقَةِ.

وَكَذَا امْرَأَتَانِ إِنْ قَلْنَا يَلْزُمُ الْمَطَاوَعَةُ كَفَّارَةً، وَإِلَّا فَلَا كَفَّارَةَ.

وَالْقَبْلَةُ وَاللَّمْسُ وَنَحْوُهُمَا كَالْوَطءِ دُونَ الْفَرْجِ، فِي رِوَايَةِ اخْتَارَهَا الْقَاضِي (و م).

وَفِي رِوَايَةٍ: لَا كَفَّارَةَ، اخْتَارَهَا الْأَصْحَابُ (و) وَنَصُّ أَحْمَدَ: إِنْ قَبِلَ فَمَذَى لَا يَكْفُرُ (م ١١) ^(٢).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن جامع دون الفرج فامنى وعبارة بعضهم: فانظر، وفيها نظر فعنه: يكفر اختاره الخرقى وأبو بكر وابن أبي موسى والأكثر، كالوطء في الفرج، والفرق واضح، وعنه: لا كفارة... اختاره جماعة، منهم صاحب النصيحة، والمغني، والمحزر، وهي أظهر). انتهى.

وأطلقهما في الهداية والمذهب، ومسبوك المذهب، والمستوعب، والكافي، والتلخيص، والمحزر، والرعايتين، وغيرهم.

إحداهما: لا تجب الكفارة، وهي الصحيحة على ما اصطللناه.

اختاره صاحب النصيحة، والمغني، والخلاصة، والمحزر، والشرح، والفائق، وغيرهم.

قال ابن رزين في شرحه: وهي أصح.

قال المصنف هنا: وهي أظهر.

وقدّمها في النظم.

والرواية الثانية: تجب الكفارة، اختارها الأكثر، كما قال المصنف، منهم الخرقى، وأبو بكر، وابن أبي موسى، والقاضي.

قال الزركشي: هي المشهورة من الروايتين، حتى إن القاضي في التعليل لم يذكر غيرها.

وجزم به في الوجيز، والإفادات، وغيرهما.

وقدّمه في الفائق، وشرح ابن رزين، وغيرهما.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (والقبلة واللمس ونحوهما كالوطء دون الفرج، في رواية اختارها القاضي.

وفي رواية: لا كفارة، اختارها الأصحاب، ونص أحمد: إن قبل فمذى لا يكفر). انتهى.

ما اختاره القاضي جزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك المذهب، والمستوعب، والتلخيص، والمحزر، والإفادات، وغيرهم.

وقال في الرعاية الكبرى: ومن باشر دون الفرج بوطء أو قبلة أو لمس أو استمناء أو تكرار نظر فمذى أو أمنى ببعض ذلك بطل صومه مطلقاً.

وفي الكفارة روايات، الوجوب، وعدمه.

والثالثة: تجب في الوطء المذكور فقط، وكذا قال المجد في شرحه، وصاحب الحاروي الكبير.

وقال في الرعاية الصغرى: ومن وطئ دون الفرج أو قبل أو لمس أو كرّر النظر فامنى أفطر مطلقاً، وفي الكفارة روايتان.

وقيل: من أمنى نامياً بقبلة أو لمس أو تكرار نظر لم يفطر، وكذا.

قال في الحاروي الصغير، فالقدم في الرعاية الصغرى والحاروي الصغير: أن القبلة واللمس ونحوهما كالوطء دون الفرج، كما

اختاره القاضي.

وأطلق الخلاف كالصنف المجد وابن حمدان في الرعاية الكبرى وصاحب الحاروي الكبير.

والرواية الثانية: لا كفارة في ذلك، وهو الصحيح.

قال المصنف هنا: اختارها الأصحاب، وقدّمها في المغني، قال الشارح: وفي الكفارة روايتان، أصحهما لا تجب، نقلها الأثرم وأبو=

وإن كَرُرَ النَّظَرُ فَأَمْنَى فَلَا كَفَّارَةَ (م) كَمَا لَوْ لَمْ يَكُفِّرْ (و) وَحَنَهُ بَلَى، كَاللَّمْسِ، وَأُطْلِقَ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا الرَّوَابِيتَيْنِ. وَقِيلَ: إِنْ أَمْنَى بِفِكْرِهِ أَوْ نَظَرَهُ وَاحِدَةً عَمْدًا أَفْطَرَ، وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ، وَسَبَقَ حُكْمُ مَنْ جَامَعَ فِي يَوْمٍ رَأَى الْهَيْلَالَ فِي لَيْلَتِهِ وَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَجَمَاعُ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ. وَيَخْتَصُّ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِرَمَضَانَ (و)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ، خِلَافًا لِقِتَادَةَ فِي قَضَائِهِ فَقَطْ. وَفِي الرَّعَايَةِ: قَوْلُ يَكْفُرُ إِنْ أَفْسَدَ قَضَاءَ رَمَضَانَ. وَسَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ هَلْ تَخْتَصُّ بِالْجَمَاعِ؟

وَالْكَفَّارَةُ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَيَجِبُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا، بِمِثْلِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ (و هـ ش) وَيَأْتِي فِيهَا [إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى] اخْتِيَارُ سَلَامَةِ الرَّقَبَةِ وَكَوْنُهَا مُؤَمَّنَةً، وَلَا يَحْرُمُ هَذَا الْوَطْءَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، وَلَا فِي لَيْالِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَأُظْهِرَ فِي التَّلْخِصِ وَغَيْرِهِ، كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ، ذَكَرَهُ فِيهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَحَرَّمَهُ ابْنُ الْحَنْبَلِ فِي كِتَابِهِ أَمْتَابِ النُّزُولِ، عَقُوبَةً. وَحَنَهُ، إِنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأُ (و م)؛ لِأَنَّهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٤٦٠، م: ١١١١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ».

وَفِيهِمَا (خ: ٢٤٦٠، م: ١١١١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يَطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا». وَتَابِعَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ، وَخَالَفَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ، فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ إِفْطَارَ ذَلِكَ الرَّجُلِ كَانَ بِجَمَاعٍ، «وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: هَلْ تَجِدُ مَا يَعْتِقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا يَطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ جَلَسَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا. قَالَ: عَلَى أَفْقَرٍ مِنَّا؟ قَالَ: أَذْهَبَ فَأُطْعِمُهُ أَهْلَكَ» وَفِي أَوَّلِهِ: «هَلَكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٤٦٠، م: ١١١١).

وَهُوَ أَوَّلِي، لِأَنَّهُ لَفْظُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمُسْتَعْمِلٌ عَلَى زِيَادَةٍ، وَرَوَاهُ الْأَكْثَرُ. وَلِلدَّارِ قُطَيْبٍ (٢٣٢/١٠): هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتْ.

=طالِبِ، واختارها الخرقى وأبو بكر وابن أبي موسى.

واختارها من اختار عدم وجوب الكفارة بالوطء دون الفرج.

تنبيه: الذي يظهر أن في كلام المصنف نظرًا من أوجوب:

أحدها: كونه خصص القاضي بإلحاق القبلة واللمس ونحوهما بالوطء دون الفرج.

والخاسل: أن كثيرا من الأصحاب قال بمقتله وقطع بها.

الثاني: نسبة القول الثاني إلى الأصحاب، وكثير من الأصحاب على خلاف ذلك، بل أكثرهم، ولم نر أحدا غيره نسب إليهم مثل صاحب المغني والمجد في شرحه، والشارح، والزركشي، وغيرهم.

بل الذي اختار الفرق الخرقى وأبو بكر وابن أبي موسى وناس من المتأخرين.

الثالث: كونه نسب القول الأول إلى القاضي، ولم يذكر عنه غيره، وقد قال في التعليق: إن الكفارة تجب بالوطء دون الفرج قولاً واحداً، وخص الروايتين باللمس والقبلة ونحوهما، كما حكاه المصنف عن الأصحاب.

مع أن المصنف جعل الوطء دون الفرج والقبلة واللمس ونحوها على حد سواء فيما إذا كان محرماً في الحج.

فهذه إحدى عشرة مسألة قد بشر الله تعالى بتصحيحها.

وَضَعَفَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَنَّفَ الْحَاكِمُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ فِي إِطْعَامِهَا.
وَأَبَى دَاوُدَ (٢٣٩٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ «وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ وَقَالَ:
فَأَتَى بَعْرَقُ فِيهِ تَمَرٌ قَدَرُ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا».

وَلَهُ (٢٣٩٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: فِيهِ عَشْرُونَ صَاعًا، وَهِيَامُ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَتَابَعَهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَمَرَ فِي
الصَّوْمِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٧١)، وَتَابَعَهُ أَبُو أُوَيْسٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمِيدٍ وَفِيهِ كَلَامٌ.

وَرَوَى ذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَتَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَبَحْرُ بْنُ كَنْزٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، ذِكْرُهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٦/٤).

وَأَشَارَ هُوَ وَغَيْرُهُ إِلَى صِحَّةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: عِنْتُ رَقِيبَةَ أَوْ صَوْمُ شَهْرٍ أَوْ إِطْعَامُ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا، وَعَنْ الْحَسَنِ: عِنْتُ رَقِيبَةَ أَوْ إِهْدَاءُ بَذَنَةٍ أَوْ إِطْعَامُ
عِشْرِينَ صَاعًا أَرْبَعِينَ مِسْكِينًا، وَعَنْ حُطَّاءَ نَحْوَهُ، وَلِمَالِكٍ فِي الْمَوْطِ عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مَرْسَلًا نَحْوَهُ،
وَلَمْ يَذْكُرْ عِدَّةَ الْمَسَاكِينِ، وَفِيهِ: وَصُمُّ يَوْمًا.

وَمَذْهَبُ (م) هَذِهِ الْكُفَّارَةُ إِطْعَامُ فَقَطٍ، كَذَا قَالَ.

وَالْإِطْعَامُ كَمَا بَأْتِي فِي كُفَّارَةِ الظَّهَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْعِنْتِ فِي الصِّيَامِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مَنْ قَدَّرَ قَبْلَهُ، وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي الظَّهَارِ.

وَتَسْقُطُ هَلِوُ الْكُفَّارَةُ بِالْعَجْزِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ق) زَادَ بَعْضُهُمْ: بِالْمَالِ.

وَقِيلَ: وَالصَّوْمُ كَذَا قَالَ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرِ الْأَعْرَابِيَّ بِهَا أُخِيرًا، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ بَقَاءَهَا فِي ذَمِّهِ، وَكَصَدَقَةِ الْفِطْرِ.

وَعَنْ: لَا تَسْقُطُ (و هـ ش) لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِهَا الْأَعْرَابِيَّ لَمَّا جَاءَهُ الْعَرَقُ بَعْدَمَا أُخْبِرَ بِعُسْرَتِهِ، وَلَعَلَّ هَلِوُ الرُّوَايَةِ أَظْهَرَ،
قَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَوْ كَفَّرَ غَيْرُهُ عَنْهُ بِإِذْنِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ ذُوْنَهَا فَلَهُ اخْتُذَهَا.

وَعَنْ: لَا يَأْخُذُهَا.

وَأُطْلِقَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا أَمْ كَانَ خَاصًّا بِذَلِكَ الْأَعْرَابِيِّ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

وَيُتَوَخَّأُ احْتِمَالًا: أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ لِلْأَعْرَابِيِّ فِيهِ لِحَاجَتِهِ، وَلَمْ تَكُنْ كُفَّارَةً

وَلَا تَسْقُطُ غَيْرُ هَلِوِ الْكُفَّارَةِ بِالْعَجْزِ، مِثْلُ كُفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ وَكُفَّارَاتِ الْحَجِّ وَتَحْوِ ذَلِكَ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُنَا لِعُمُومِ أَوْلِيَّتِهَا خَالَةَ الْإِعْسَارِ، وَلِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ فِي الظَّهَارِ، وَلِأَنَّهُ
الْقِيَاسُ خَوْلَفَ فِي رَمَضَانَ لِلنَّصِّ، كَذَا قَالُوا: لِلنَّصِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلِأَنَّهُ لَمْ تَجِبْ بِسَبَبِ الصَّوْمِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَيْسَ الصَّوْمُ سَبَبًا لِلْكُفَّارَةِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ إِلَّا بِالصَّوْمِ وَالْجَمَاعِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهَا.
وَعَنْ: تَسْقُطُ.

وَمَذْهَبُ (ش) هِيَ كَرْمَضَانُ، إِلَّا أَجْزَاءَ الصَّيْدِ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْعَقُورَةِ وَالْعَرَامَةِ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ تَسْقُطُ كُفَّارَةُ وَطْءِ
الْحَائِضِ بِالْعَجْزِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَعَنْ: بِالْعَجْزِ عَنْ كُلِّهَا، لِأَنَّهُ لَا يَذَلُ فِيهَا.

وَقَالَ ابْنُ خَالِدٍ: تَسْقُطُ مُطْلَقًا، كَرَمَضَانَ.

وَأَكَلَهُ الْكُفَّارَاتِ بِكَفِيرٍ غَيْرِهِ عَنْهُ كَرَمَضَانَ.

وَعَنْ: تَخْتَصُّ بِالْوَطْءِ فِي رَمَضَانَ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ مَلَكَ مَا يَكْفِي بِهِ وَقُلْنَا لَهُ أَخِذْهُ مِنْكَ فَلَهُ مِنْهَا أَكْلُهُ، وَإِلَّا
أَخْرَجَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَقِيلَ: هَلْ لَهُ أَكْلُهُ أَوْ يَلْزِمُهُ التَّكْفِيرُ بِهِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

باب حكم قضاء الصوم وغيره

وما يتعلق بذلك

يُسْتَحَبُّ التَّائِبُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ (و).

قَالَ الْبُخَارِيُّ (٣٩): قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ، يَقُولَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤].

وَعَنْ ابْنِ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا «قَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ وَإِنْ شَاءَ تَأَنَّبَ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/١٩٣)، وَقَالَ: لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ سَعْيَانَ بْنِ بَشْرٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا طَعَنَ فِيهِ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ (٢/١٩٢) مِنْ رِوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ

قَالَ: يَقْضِيهِ بِنَاءً وَإِنْ فَرَّقَهُ أَجْزَاءً».

وَلَهُ أَيُّضًا، وَقَالَ: إِسْنَادُ حَسَنٌ عَنْ ابْنِ الْمَكْدِيرِ مُرْسَلًا قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيْكَ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ ذَيْنَ فَقَضَى

الذَّهْمَ وَالذَّهْمَيْنِ أَلَمْ يَكُنْ قَضَاءً؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَغْفُو وَيَغْفِرَ».

وَحَبِيبُ أَبِي هُرَيْرَةَ «فَلْيَسْرُدْهُ وَلَا يَقْطَعْهُ».

رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/١٩٤) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَاسِمِ، ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالدَّارَقُطْنِيُّ،

وَقَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، فَإِنْ صَحَّ فَلْيَاثِمِ حَتَّابٍ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ نَزَلَتْ (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَّابَاتٍ) فَسَقَطَتْ «مُتَّابَاتٍ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ يَصْلُحُ لِسُقُوطِ الْحُكْمِ وَالتَّلَاوَةِ، فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّهُ وَقَسَتْ مُوسَى لَهُ كَقَصْنِ

الْمَسَافِرِ أَذَاءً، وَإِنَّمَا لَزِمَ التَّائِبُ فِيهِ فِي صَوْمٍ مُقِيمٍ لَا عَذْرَ لَهُ لِلْفُورِ.

وَتَعَيَّنَ الْوَقْتُ لَا لِوُجُوبِ التَّائِبِ فِي نَفْسِهِ، فَتَطْيِيرُهُ لَوْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ شُعْبَانٍ إِلَّا مَا يَتَسَّعُ لَهُ، وَفِي التَّائِبِ خُرُوجٌ مِنْ

الْخِلَافِ، وَهُوَ أَنْجَزُ لِبِرَاءَةِ الدِّمَةِ، وَأَشْبَهُ بِالْأَذَاءِ، فَكَانَ أَوَّلَى.

وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ فِي الزَّكَاةِ عَلَى الْفُورِ: أَنَّ قَضَاءَ رَمَضَانَ عَلَى الْفُورِ، وَاحْتِجَ بِتَصَدُّهِ فِي الْكُفَّارَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ

يُقَالَ: الْقَضَاءُ عَلَى التَّرَاضِي، وَاحْتِجَ بِتَصَدُّ فِيهِ، كَذَا ذَكَرَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ قَضَاءِ رَمَضَانَ بِمَا عَذْرَ مَا لَمْ يَذْكُرْ رَمَضَانَ ثَانٍ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَعِنْدَ أَكْثَرِ

الشَّافِعِيَّةِ: إِنْ أَفْطَرَ بِسَبَبٍ مُحَرَّمٍ حُرِّمَ التَّأْخِيرُ.

قَالَ فِي التَّهْلِيلِ لَهُمْ: حَتَّى يَمُوتَ السَّقَرُ، وَأَوْجِبَ دَاوُدُ الْمُبَادَرَةَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ بَعْدَ الْعِيدِ، وَهَلْ يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِهِ؟

يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي الصَّلَاةِ (١).

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ فِي الصَّلَاةِ: لَا يَنْتَقِي إِلَّا بِشَرْطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي ثَانِي الْوَقْتِ، فَهَذَا: وَكَذَا كُلُّ

عِبَادَةٍ مُتَرَاخِيَةٍ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: الصَّحِيحُ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْفَقْهَاءِ وَأَهْلِ الْأَصُولِ فِيهِ وَفِي كُلِّ وَاجِبٍ مُوسَعٍ إِنَّمَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ

بِشَرْطِ الْعَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ، وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُثْمَانَ وَهَرُورَةَ وَالْحَسَنَ وَالشَّعْبِيَّ وَالْخُثَمِيَّ: يَجِبُ التَّائِبُ.

وَكَذَا قَالَ دَاوُدُ وَالطَّاهِرِيُّ: يَجِبُ وَلَا يَشْتَرُطُ لِلصَّلَاةِ كَأَذَانِهِ، وَأَجَازُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَغَيْرِهِمُ الْأَمْرَيْنِ.

قَالَ الطُّحَاوِيُّ: لَا فَضْلَ لِلتَّائِبِ عَلَى الْغَيْرِ، لِأَنَّهُ لَوْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ يَقْضِيهِ يَوْمًا وَلَا يَسْتَحَبُّ لَهُ قَضَاءُ شَهْرِ.

(١) تنبيه: قوله: (و هل يجب العزم على فعله يعني: فعل الصوم - يتوجه الخلاف في الصلاة: انتهى).

يعني: هل يجب العزم على فعل الصوم المقضي قبل الدخول فيه أو لا يجب؟ يتوجه أنه كالعزم على الصلاة إذا دخل وقتها قبل

فعلها، وفيه في الصلاة وجهان، والصحيح من المذهب وجوب العزم على فعل الصلاة، وقد قدمه المصنف في كتاب الصلاة من هذا

الكتاب.

فيكون الصحيح في الصوم كذلك على هذا الترجيح، والله أعلم، وقد ذكر المصنف كلام ابن عقيل.

وَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ تَامًا أَوْ نَاقِصًا لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ قَضَى عِنْدَ أَيَّامِهِ مُطْلَقًا اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَالْمَغْنِيِّ وَالْمُسْتَوْعِبِ (و هـ ش) كَأَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: إِنْ قَضَى شَهْرًا هِلَالِيًّا أَجْزَاءً مُطْلَقًا، وَلَا تَمَمَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَرْفِيِّ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَيَتَمَضَّى الشَّافِعِيُّ، وَحَكِي عَنْ مَالِكٍ. فَعَلَى الْأَوَّلِ: مَنْ صَامَ مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ كَامِلٍ أَوْ مِنْ أَثْنَاءِ شَهْرٍ سِنَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَكَانَ رَمَضَانُ الْفَائِتَ نَاقِصًا أَجْزَاءً عَنْهُ اعْتِبَارًا بِعَدَدِ الْأَيَّامِ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَقْتَضِي يَوْمًا تَكْمِيلًا لِلشَّهْرِ بِالْهِلالِ أَوْ الْعَدْوِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ قَضَاءِ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بِلَا عُذْرٍ (و) نَصَّ عَلَيْهِ، وَاجْتَنَبَ يَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كُنْتُ أَنْقِضِي مَا عَلَيَّ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَمَا لَا تُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ، فَإِنْ فَعَلَ أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَسْكِينًا (و م ش) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سَنَادٍ جَيِّدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٩٦/٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ، وَلَا أَحْسَبُهُ يَصِحُّ عَنْهُمْ، وَيُتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ: لَا يُلْزَمُهُ إِطْعَامُ (و هـ) لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِعِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَكَتَابُ أَخِيرِ آدَاءِ رَمَضَانَ عَنْ وَفِيهِ عَمَلًا.

وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ وَفِيهِ ضَعْفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ: يُطْعِمُ بِلَا قَضَاءٍ. وَيُطْعِمُ مَا يَجُوزُ كَفَّارَةً (و)، وَيَجُوزُ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَمَعَهُ وَيَعْدُهُ، يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِذَا قَضَى أَطْعَمَ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سَنَادٍ جَيِّدٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عِنْدَنَا، مُسَارَعَةً إِلَى الْخَيْرِ، وَتَخَلُّصًا مِنْ آفَاتِ التَّأْخِيرِ. وَمَذْهَبُ (م) الْأَفْضَلُ مَعَهُ، وَإِنْ أُخِّرَ بَعْدَ رَمَضَانَ فَإِنْ فَاتَكَ لَمْ يُلْزَمْهُ لِكُلِّ سَنَةٍ فَلَيْتَهُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَهُ لِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَفِيهِ وَقَوْلِ الصُّحَابَةِ، وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ.

وَمَنْ دَامَ عُذْرُهُ بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ فَلَمْ يَقْضِ ثُمَّ زَالَ صَامَ الشَّهْرَ الَّذِي أَذْرَكَهُ ثُمَّ قَضَى مَا فَاتَهُ وَلَا يُطْعِمُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و). وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَتَقَادَةَ: يُطْعِمُ بِلَا قَضَاءٍ.

فَعَلَى قَوْلِنَا إِنْ كَانَ أَمَكْتُهُ قَضَاءُ النُّعْصِ قَضَى الْكُلَّ وَأَطْعَمَ عَمَّا أَمَكْتُهُ صَوْمُهُ. وَإِنْ أُخِّرَ الْقَضَاءُ حَتَّى مَاتَ فَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لِعَدَمِ الدَّلِيلِ.

وَفِي التَّلْخِيصِ رِوَايَةٌ: يُطْعِمُ عَنْهُ، كَالشَّيْخِ أَهْمٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ يَجُوزُ ابْتِدَاءُ الْوَجُوبِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ. وَقَالَ فِي الْإِنْصَارِ: يَجْتَنِبُ إِنْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَنْهُ أَوْ التَّكْفِيرُ، كَمَنْ نَلَزَّ صَوْمًا.

وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: إِنْ أُخِّرَ النَّاذِرُ لِعُذْرٍ حَتَّى مَاتَ فَلَا فِدْيَةٌ. عَلَى الْأَصَحِّ، ذَكَرَهُ عَقِبَ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ وَاللَّهُ أَكْثَرُ الصَّوْمِ، وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُ قَضَاءِ رَمَضَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ أَذْرَكَهُ رَمَضَانَ آخَرَ أَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ يَسْكِينًا (و).

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧١٨) عَنْ ابْنِ عَمْرٍ مَرْفُوعًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ مَوْقُوفٌ. وَسَيَلَّمْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْقَضَاءِ فَقَالَتْ: لَا بَلَّ يُطْعِمُ، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سَنَادٍ جَيِّدٌ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنَّهُ إِنْ نَلَزَّ قَضَى عَنْهُ وَلِيَّتُهُ، فَالْأَرْوَى أَكْثَرُ بِمَا رَوَى.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَئِنْ لَا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ فِي الْحَيَاةِ، فَكَلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، كَالصَّلَاةِ.

وَقَالَ فِي الْإِنْصَارِ فِي مَسْأَلَةِ حَرِيصَةَ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ عِنْدَ طَرَيَانِ الْعَضْبِ وَالْكَبِيرِ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ: وَإِنَّهُ إِذَا حَجَّ النَّائِبُ وَقَعَ الْحَجُّ عَنِ الْمُسْتِثْنَى (و م ش) وَمَلَّغَبَ (هـ) يُلْغِ الْحَجَّ عَنِ الْحَاجِّ تَطَوُّعًا، وَلَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُسْتِثْنَى إِلَّا ثَوَابُ النَّفَقَةِ، فَتَحْنُ نَقُولُ: أَيْمٌ حَجٌّ نَائِبِي مَقَامَ حَجِّهِ، فَيَعْمَلُ الْغَيْرَ لِلْحَجِّ بِدَلٍّ عَنْ فِعْلِهِ فِيمَا يَبْدُلُ، إِلَّا الْمَوْدِي وَهُوَ الْفَاعِلُ،

وَعِنْدَهُمُ الْبَذْلُ هُوَ سَعْيُهُ بِمَا لَهُ فِي تَحْصِيلِ حَجِّ الْغَيْرِ، فَالْبَذْلُ عِنْدَهُ مُبَدَّلٌ لَيْسَ هُوَ فِعْلُ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا هُوَ بَذْلُ الْمَالِ لِتَحْصِيلِ حَجِّ النَّاسِ حَتَّى لَوْ تَبَرَّعَ اجْتَنِبِي وَحَجَّ عَنْهُ يَأْذِيهِ لَمْ يَجْزِ عَنْهُ، لِأَنَّ السَّعْيَ بِبَذْلِ الْمَالِ مَقْصُودٌ، فَالْوَاجِبُ الْمَوْذِيُّ هُوَ الْمُبْتَدَلُ.

وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِأَنَّ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ لَا تَصِيحُ النَّيَابَةُ فِيهَا، وَقَالَ: فَأَمَّا سَائِرُ الْعِبَادَاتِ فَلَنَا رَوَايَةٌ أَنَّ السَّوَارِثَ يُتَوَبُّ عَنْهُ فِي جَمِيعِهَا مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي نِيَابَةِ الْوَارِثِ فِي الزَّكَاةِ، ثُمَّ الصَّوْمُ يُقَابَلُ فَائِضُهُ عِنْدَ الْعَجْزِ بِالمَوْتِ بِالْإِطْعَامِ، وَالصَّلَاةُ لَا يُصَوِّرُ الْعَجْزُ فِيهَا عِنْدَنَا، بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ مَقْصُودُهَا تَحْصِيلُ الْمَالِ لِلْفُقَرَاءِ مُوَاسَاةً، وَتَعَاطِي التَّكْلِيفِ مَقْصُودٌ لِلَامْتِحَانِ، فَعِنْدَ الْعَجْزِ يَسْتَقِلُّ بِأَحَدِ الْمَقْصُودَيْنِ وَيَلْتَحِقُ بِالذَّيْنِ، وَالْحَجُّ الْامْتِحَانُ فِيهِ مَقْصُودٌ، وَفِيهِ مَقْصُودٌ آخَرٌ سِوَى الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ وَضِعَ عَلَى مِثَالِ خَضْرَاءِ الْمُلُوكِ وَحَرَمِهِمْ، وَقَدْ يُفْصَدُ الْمَلِكُ أَنْ تَكُونَ عَيْنُهُ مَخْذُومَةً بِأَصْحَابِهِ، فَإِنْ عَجَزُوا قَبِلُوا بِهِمْ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ.

وَالصَّلَاةُ لَا مَقْصُودَ فِيهَا إِلَّا تَخْصُصُ التَّكْلِيفِ بِالْفِعْلِ امْتِحَانًا فَإِذَا فَعَلَ غَيْرَهُ ذَلِكَ فَاتَ كُلُّ الْمَقْصُودِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الذَّيْنِ، يُصَحِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْحَصْنَ أَقَامَ لِلْحَجِّ بَدَلًا وَإِنْ خَالَفْنَا فِي صِفَتِهِ، وَلَمْ يُقَمَّ لِلصَّلَاةِ بَدَلًا.

وَاحْتَجَّ لَهُمْ أَيْضًا بِالْقِيَاسِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَقَالَ: قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ بِالْمَنْعِ وَالتَّسْلِيمِ، ثُمَّ هُنَاكَ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَنْوِي عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يُؤْمَرُ بِبَذْلِ الْمَالِ لِتَحْصِيلِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا مَنْ بَلَغَ مَعْصُومًا تَلْزِمُهُ الْاسْتِنَابَةُ.

وَاحْتَجَّ لِلْمُخَالَفِ بِالصَّلَاةِ، وَأَجَابَ بِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُسَلِّمُهَا وَتَقُولُ: يُصَلِّي عَنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ لَا يُصَوِّرُ عَجْزَهُ عَنْهَا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَزُولَ عَقْلُهُ، بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَلَوْ وَصَّى بِهَا لَمْ تُصَلَّ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْحَجِّ عَنْهُمْ، وَلَا مَدْخَلُ لِلْمَالِ فِي جُبْرَانِهَا، وَالْبَذْلُ جُبْرَانٌ، بِخِلَافِ الْحَجِّ، ثُمَّ هُوَ قِيَاسٌ يُعَارِضُ النُّصُوصَ.

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا: لَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِبَذْلِ غَيْرِهِ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، فَقِيلَ لَهُ: لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ بِخِلَافِ الْحَجِّ، فَقَالَ: لَا تُسَلِّمُ، بَلِ النَّيَابَةُ تَدْخُلُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ إِذَا وَجَّيْتُ وَعَجَزَ عَنْهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، فَذَكَرَ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ النَّيَابَةَ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَكَلَامُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَالرَّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ يَقْتَضِي: وَفِي الْحَيَاةِ أَيْضًا، كَالْحَجِّ، فَعَلَى هَذَا يَتَوَجَّهُ، إِنْ عَجَزَ أَنْ يُكَبِّرَ لِلصَّلَاةِ كَبْرَ عَنْهُ رَجُلٌ، وَقَالَهُ إِنْ خَالَفَ، وَتَقَلَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَكَمِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَذَكَرَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنْ قِيَاسِ النَّيَابَةِ فِي الْحَجِّ عَلَى الزَّكَاةِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يُلْزَمُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ فَإِنَّا إِنْ قُلْنَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ فَإِنَّهُمَا كَمَسْأَلَتِنَا وَإِنْ قُلْنَا لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ فَلَنَا هُنَاكَ لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَنْوِيَهُمَا عَنْ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا.

وَمَا كَانَ صَاحِبُ النِّظَمِ إِلَى صَوْمٍ وَمَضَانٍ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ: لَوْ قِيلَ لَمْ أَبْعُدْ، فَعَلَى هَذَا: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ: لَا يُطْعِمُ، كَقَوْلِ طَاوُسٍ وَقَتَادَةَ، وَرَوَايَةٍ عَنِ الْحَسَنِ وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ، وَأَبِي نُورٍ وَدَاوُدَ: يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٥١، م: ١١٤٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ أَنَّ الْمَرَادَ التَّخْيِيرُ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: مَنْ يَقُولُ بِالصَّيَامِ يَجُوزُ عِنْدَهُ الْإِطْعَامُ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ تَبَرَّعَ بِصَوْمِهِ عَمَّنْ لَا يُطِيقُهُ لِكَبِيرٍ وَنَحْوِهِ أَوْ عَنْ مَيْتٍ وَهُمَا مُغْبِرَانِ يَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمِثَالَةِ مِنَ الْمَالِ، وَكَذَا عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّوَرِيِّ رَوَايَةٌ: يَصُومُهُ عَنِ الْمَيْتِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُطْعِمُ عَنْهُ، وَكَذَا ذَكَرَ الْقَاضِي فِي صَوْمِ النَّذْرِ نَحْوَ قَوْلِ شَيْخِنَا فَذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ أَنَّ صَوْمَ النَّذْرِ لَا يَفْعَلُ عَنْ عَاجِزٍ فِي حَيَاتِهِ، بَلْ يُطْعِمُ، ثُمَّ جَعَلَ هَذَا حُجَّةً لِلْمُخَالَفِ فِي عَدَمِ فِعْلِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ. قَالَ: وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ يَصِيحُ الصَّوْمُ عَنْهُ، كَمَا يَقُولُ فِي الْحَجِّ إِذَا عَجَزَ عَنْهُ فِي مَجَالِ الْحَيَاةِ يَحُجُّ عَنْهُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ دَاوُدَ: لَا يَصَامُ عَنْهُ وَلَا يُطْعِمُ، خِلَافَ مَا سَبَقَ عَنْهُ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ وَالشَّافِعِيُّ الْإِجْمَاعَ أَنَّهُ لَا يَصَامُ عَنْ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْإِطْعَامُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، أَوْصَى أَوْ لَا (و ش) لَا أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى (هـ م) كَالزَّكَاةِ عَلَى أَصْلِهِمَا.

وإن مات بعد أن أذركه رمضان آخر فأكثر أجزاء إطعام مسكين لكل يوم، نص عليه.
وقيل: لكل يوم فقيران، لا اجتماع التأخير والموت بعد التضييق.
قال أحمد رحمه الله فيما رواه أبو هريرة مرفوعاً: «من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر لم يجزئه صيام الدهر ولو صامه»: لا يصح، وإنما يريد نفس يوم من رمضان لا يكون، وكلما صغفه غير واجب، ولا يلزمه عن يوم سوى يوم (و).
وعند شيخنا: لا يقضي متعمداً بلا عذر (خ) صوماً ولا صلاة.
قال: ولا يصح منه، وأنه ليس في الآية ما يخالف هذا بل يوافق، وضعف أمره عليه السلام المجامع بالقضاء، لعدول البخاري ومسلم عنه.

ولا يجزئ صوم كفارة عن ميت وإن أوصى به، نص عليه (و) خلافاً لأبي ثور، وعلمه القاضي بأنه يجب على طريق العقوبة، لا تركاب مائت، فهي كالحذور، فإن كان موته بعد قدرته عليه، قلنا: الاختيار بحالة الوجوب أطعم عنه ثلاثة مساكين لكل يوم مسكين، ذكره القاضي.

ولو مات وعليه صوم شهر من كفارة أطعم عنه أيضاً، نقله حنبل، ففيه جواز الإطعام عنه بغض صوم الكفارة، لأن الإطعام هنا ليس هو بالمأمور به في الكفارة، لكنه بذل الصوم.
ولو مات وعليه صوم المتعة يطعم عنه أيضاً، نص عليه.

قال القاضي: لأن هذا الصوم وجب بأصل الشرع، كقضاء رمضان.
وصوم النذر عن الميت كقضاء رمضان، على ما سبق عند الكل (و) واختاره ابن عثيم، ونص أحمد وعليه الأصحاب: يفعل الولي عنه بخلاف رمضان، وفقاً للثبوت وأبي عبيد وإسحاق.
وسبق قول ابن عباس.

ويجوز أن يصوم غير الولي بإذنه ويدونه، جزم به القاضي والأكثر، لأنه عليه السلام شبهه بالذنين.
وقيل: لا يصح إلا بإذنه (و ش) لأنه خلاف القياس، فلا يتعدى النص، وذكر صاحب المحرر أنه ظاهر نقل حرب، يصوم أقرب الناس إليه: ابنه أو غيره، فيتوجه: يلزم من الانفصال على النص: لا يصوم بإذنه، وكذا الوجهان في الحج^(١).
واختار عدم الصلوة فيه في الانحصار، كحال الحياة، واختار صاحب الفصول والمحرر الصلوة، لعدم استيفائيه عليه السلام.

وهل يجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد ويجزئ عن عديهم من الأيام؟ نقل أبو طالب: يصوم واحد.
قال في الخلاف: فمتن الاشتراك كالجمعة المنذورة تصح النيابة فيها من واحد لا من جماعة.
وحكى أحمد عن طائفة الجواز، وحكاه البخاري عن الحسن، وهو أظهر، واختاره صاحب شرح المهذب من الشافعية وقال: لم يذكر المسألة أصحابهم.

واختاره صاحب المحرر (م ١) (١).
وحمل ما سبق على صوم شرطه التابع، وتعليل القاضي بذلك عليه، فإن ما جاز تفريقه كل يوم كجمعة مفردة، فذلك

(١) تنبيه: مراده بقوله: (وكذا للوجهان في الحج) المذكوران في صوم غير الولي بغير إفته اللذان في أول المسألة.
(٢) (مسألة - ١): قوله في صوم النذر عن الميت: (ويجوز أن يصوم غير الولي بإذنه ويدونه، جزم به القاضي والأكثر، وقيل: لا يصح إلا بإذنه، وكذا الوجهان في الحج).

ثم قال بعد ذلك: (وهل يجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد ويجزئ عن عديهم من الأيام؟ نقل أبو طالب: يصوم واحد).

قال في الخلاف: فمتن الاشتراك كالجمعة المنذورة تصح النيابة فيها من واحد لا جماعة.

وحكى أحمد عن طائفة الجواز... وهو أظهر... واختاره صاحب المحرر. انتهى.

ما اختاره المجد هو الصحيح، واختاره المصنف هنا، وقلعه الزركشي.

والرواية الثانية: يصوم واحد، وهو ظاهر كلام القاضي في الخلاف.

ذَلِكَ أَنْ مَنْ أَوْصَى بِثَلَاثِ حِجَجٍ جَازَ صَرَفُهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ يَحْجُونَ عَنْهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَجَزَمَ ابْنُ عَقِيلٍ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ نَائِبُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْجِيَ ثَلَاثَ حَجَّاتٍ فِي عَامٍ وَاحِدٍ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَبْلَهُ مَا يُخَالِفُهُ.
ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي فَصْلِ اسْتِنَابَةِ الْمَضُوبِ مِنْ بَابِ الْإِحْرَامِ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الصَّوْمِ، وَهُوَ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا، وَلَا فَرَّقَ، وَيَأْتِي فِي تَفْرِيقِ الْاِغْتِكَافِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلزَّوَالِ فِعْلُهُ عَنْهُ، وَلَا يَجِبُ (و) عِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ، كَالَّذِينَ لَا يَلْزُمُهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرَكَّةٌ، وَلَهُ أَنْ يَصُومَ، وَلَهُ أَنْ يَذْفَعَ إِلَى مَنْ يَصُومُ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ [لَهُ] تَرَكَّةٌ لَمْ يَلْزُمُهُ شَيْءٌ.
قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: كَالْحَجِّ الْوَارِثِ بِالْحَيَارِ بَيْنَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ دَفْعِ نَفَقَةٍ إِلَى مَنْ يَحْجِي عَنْهُ.
وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: إِنْ الْقَاضِي فِي الْمَجْرَدِ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ الْوَرَّةَ إِذَا امْتَنَعُوا يَلْزُمُهُمْ اسْتِنَابَةٌ وَلَا إِطْعَامٌ.
وَذَكَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَعَ عَدَمِ صَوْمِ الْوَرَّةِ يَجِبُ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ مِنْ مَالِهِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، وَمَعَ صَوْمِ الْوَرَّةِ لَا يَجِبُ.

وَجَزَمَ الشَّيْخُ فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ نَذَرَ صَوْمًا فَعَجَزَ عَنْهُ أَنْ يَصُومَ النَّذْرَ لَا إِطْعَامَ فِيهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، بِخِلَافِ رَمَضَانَ، وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِهِ خِلَافًا، وَلَا كَفَّارَةً مَعَ الصَّوْمِ عَنْهُ أَوْ الْإِطْعَامِ.
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّ الصَّوْمَ عَنْهُ بَدَلٌ مُجْزِئٌ بِلَا كَفَّارَةٍ، وَيَأْتِي كَلَامُهُمْ فِي الصَّلَاةِ الْمُنْذُورَةِ.
وَسَبَقَ كَلَامُهُ فِي الْاِئْتِنَانِ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ لِغُلْدٍ، وَأَوْجَبَهَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ، قَالَ: كَمَا لَوْ عَيَّنَ بِنَذْرِهِ صَوْمَ شَهْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ كَالْمُسْتَوْعِبِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنْ لَمْ يَقْضِهِ عَنْهُ وَرَثَتُهُ أَوْ غَيْرُهُمْ أَطْعَمَ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ فَقِيرٌ مَعَ كَفَّارَةٍ يَمِينٍ، وَإِنْ قَضَى كَفَّتْ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.
وَعَنْهُ: مَعَ الْعَذْرِ الْمُتَّصِلِ بِالْمَوْتِ.

وَهَلِیْهِ الرُّوَايَةُ - وَاللَّهِ أَهْلَمَ - هِيَ رَوَايَةُ حَنْبَلٍ، فَإِنَّهُ نَقَلَ: إِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ فَحَالَ بَيْنَهُ مَرَضٌ أَوْ عِلَّةٌ حَتَّى مَاتَ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ وَأَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، لِيَقْرِطِهِ، هَذَا كُلُّهُ فَيَمُنْ أَمَكْتُهُ صَوْمٌ مَا نَذَرَهُ فَلَمْ يَصُمْهُ وَمَاتَ، وَلَوْ أَمَكْتُهُ صَوْمَ بَعْضِ مَا نَذَرَهُ قَضَى عَنْهُ مَا أَمَكْتُهُ صَوْمَهُ فَقَطْ (و م).

ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَيَقْضِي أَصْحَابُنَا، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا، لِأَنَّهُ رَمَضَانَ يُعْتَبَرُ فِيهِ إِمْكَانُ الْأَدَاءِ، وَالنَّذْرُ يُحْمَلُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْفَرَضِ.

وَأَجَابَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَا نَسْلَمُ أَنَّ النَّذْرَ الْمَطْلُوقَ يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ مُطْلَقًا، بَلْ بِشَرْطِ الْإِمْكَانِ، كَالنَّذْرِ الْمَعْلُوقِ بِشَرْطٍ، وَالنَّذْرُ فِي خَالِ الْمَرَضِ، وَقَضَاءُ رَمَضَانَ، وَمَذْهَبُ (هـ) يَلْزَمُ أَنْ يَقْضَى عَنْهُ كُلُّهُ، لِثَبُوتِهِ فِي ذِمَّتِهِ صَحِيحَةً فِي الْحَالِ، كَالْكَفَّارَةِ، بِخِلَافِ مَنْ دَامَ مَرَضُهُ حَتَّى مَاتَ لِأَنَّهُ لَا ذِمَّةَ لَهُ يَثْبُتُ فِيهَا الصَّوْمُ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيِّتِ: أَنَّ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ وَهُوَ مَرِيضٌ وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَثْبُتُ الصَّيَامُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِمْكَانُ الْأَدَاءِ، وَيُخَيَّرُ وَلِيُّهُ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ أَوْ يُنْفِقَ عَلَى مَنْ يَصُومُ.

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ النَّذْرَ مُحَلَّةٌ الذِّمَّةُ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ إِمْكَانُ الْأَدَاءِ كَالْكَفَّارَةِ، وَذَكَرَ نَصَّ أَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ فِي رَجُلٍ مَرِيضٍ فِي رَمَضَانَ: إِنْ اسْتَمَرَّ بِوَ الْمَرَضِ حَتَّى مَاتَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ نَذْرًا صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ إِذَا هُوَ مَاتَ.
قَالَ: وَأَوْضَأَ إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْمُتِمُونِيِّ وَالْفَضْلِيِّ وَابْنِ مَنصُورٍ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: أَنَّهُ يَقْضَى عَنِ الْمَيِّتِ مَا تَعَدَّوْهُ فِعْلُهُ بِالْمَرَضِ دُونَ الْمُتَعَدِّ بِالْمَوْتِ، لِأَنَّ النَّذْرَ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالذِّمَّةِ يَتَعَلَّقُ بِالْأَيَّامِ الْآتِيَةِ بَعْدَ النَّذْرِ، فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ الْمَقْدُورَةِ تَبَيَّنَ أَنَّ قَدْرَ مَا بَقِيَ مِنْهَا صَادَفَ نَذْرَهُ خَالَةً مَوْتِهِ، وَهُوَ يَمْنَعُ الثَّبُوتَ فِي ذِمَّتِهِ، كَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مَعِينٍ فَمَاتَ قَبْلَهُ أَوْ جُنَّ وَدَامَ جُنُونُهُ حَتَّى انْقَضَى، بِخِلَافِ الْقَدْرِ الَّذِي أَذْرَكَهُ حَيًّا وَهُوَ مَرِيضٌ، لِأَنَّ الْمَرَضَ لَا يَنَاقِثُ ثَبُوتَ الصَّوْمِ فِي الذِّمَّةِ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ يَقْضَى رَمَضَانَ، وَيَقْضَى مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بَعِيْنِهِ فَلَمْ يَصُمْهُ لِمَرَضٍ، وَإِذَا ثَبِتَ فِي ذِمَّةِ الْمَرِيضِ وَالنَّيَابَةِ تَذَخُّلُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا مَعْنَى لِسُقُوطِهِ بِهِ، وَإِنَّمَا سَقَطَ قَضَاءُ

رَمَضَانَ لِأَنَّ النَّبَاةَ لَا تَدْخُلُهُ، وَلَمْ يَجِبِ الْإِطْعَامُ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَقُوبَةُ لِلتَّفْرِيطِ وَلَمْ يُوجَدْ.
قَالَ: وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَضَائِهِ عَنِ الْكَيْتِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ تَرَكَهَ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ.
هَذَا كُلُّهُ فِي النَّذْرِ فِي الذَّمِّ.

فَأَمَّا إِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بَعِيْنِهِ فَمَاتَ قَبْلَ دُخُولِهِ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَقْضِ عَنْهُ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَإِنْ مَاتَ فِي أَثْنَائِهِ سَقَطَ بَاقِيهِ فَإِنْ لَمْ يَصُمْهُ
لِمَرَضٍ حَتَّى انْقَضَى ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ فَعَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الذَّمِّ، وَسَبَقَ كَلَامُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَالرَّعَايَةِ
فِيمَا إِذَا أُخِرَ قَضَاءُ رَمَضَانَ لِعُذْرٍ حَتَّى مَاتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجٌّ مَنذُورٌ فَعَلَّ عَنْهُ، نَحْنُ عَلَيْهِ (و ش) لِصَرِيحِ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ،
وَمَنْ أَعْتَدَرَ عَنْ تَرْكِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ هُنَا أَوْ فِي الصَّوْمِ بِاضْطِرَابِ الْأَخْبَارِ فَهُوَ عَذْرٌ بَاطِلٌ، لِصِحَّةِ ذَلِكَ عِنْدَ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ.
وَمَذْهَبُ (هـ م) كَقَوْلِهِمَا فِي الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْفَرَضِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ قَوْلٌ: لَا يَصِحُّ، كَذَا قَالَ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَمَكُّنُهُ مِنَ الْحَجِّ فِي حَيَاتِهِ، لِظَاهِرِ الْخَبَرِ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْعَتَقُ، وَهَذَا
مَذْهَبُ (هـ) لَكِنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُ الْإِصَاءُ بِقَضَائِهِ.
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ (و ش) كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَبِيْهَةٌ بِمَسْأَلَةِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَسَبْعَةِ الْوَقْتِ هَلْ هُوَ فِي حُجَّةِ الْفَرَضِ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ أَوْ
لِلزُّومِ الْأَدَاءِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا الْعُمُرَةُ، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ اعْتِكَافٌ مَنذُورٌ فَعَلَّ عَنْهُ، ثَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و ق) وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ: يَنْبَغِي لِأَهْلِهِ أَنْ
يَعْتَكِفُوا عَنْهُ.

قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ: اقْضِي عَنْهَا».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٤٨٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
وَمَعْنَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٦١٠، م: ١١٤٨)، وَلَأنَّهُ يُرْوَى عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفَ
مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَاسَهُ جَمَاعَةُ عَلَى الصَّوْمِ، فَلِهَذَا فِي الرَّعَايَةِ قَوْلٌ: لَا يَصِحُّ (و) فَيُتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ كَفَّارَةٌ بَيِّن.
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا (و) وَلَوْ لَمْ يُوصَ بِهِ (هـ م) وَيَكُونُ مِنْ ثَلَاثِهِ (هـ م) وَاعْتَبَرَ بِغَضِّ الشَّافِعِيِّ
الْيَوْمَ بِلَيْلَتِهِ، وَاسْتَشْكَلَهُ بِغَضُّهُمْ، فَإِنْ كُلُّ لَحْظَةٍ حَيَاةً، وَمَا قَالَهُ مُخْتَلِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فَعَلَهُ حَتَّى مَاتَ
فَالْخِلَافُ كَالصَّوْمِ.

قِيلَ: يَقْضِي.

وَقِيلَ: لَا، وَيَسْقُطُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ (و) فَيَسْقُطُ عَنْهُمْ الْإِطْعَامُ الْوَاجِبُ مَعَ التَّفْرِيطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ مَنذُورَةٌ فَتَقَلَّ الْجَمَاعَةُ: لَا تَفْعَلُ عَنْهُ (و) لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بِذَنْبَةٍ مُحْضَةٌ لَا يَخْلِفُهَا مَا لَا يَجِبُ
بِإِفْسَادِهَا.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: تَفْعَلُ عَنْهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

قَالَ الْقَاضِي: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَالْحَرَقِيُّ، وَهِيَ الصَّحِيْحَةُ (م ٢) (١).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن مات وعليه صلاة مندورة فنقل الجماعة: لا تفعل عنه.

ونقل حرب: تفعل عنه، اختاره الأكثر، قال القاضي: اختارها أبو بكر والحرقى وهي الصحيحة). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، وميبوك الذم، والمستوعب، والخلاصة، والمقتع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، وشرح المجد

ومحرره، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والفاقي، والزركشي، وغيرهم:

إحداهما: تفعل عنه، وهي الصحيحة، وعليه الأكثر.

وجزم به في الإفادات، والرجيز، والنور، ومُتخَبُ الأدمي.

رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ.
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَعَلَى هَذَا تَصَحُّحُ وَصِيَّتِهِ بِهَا.
وَحَيْثُ جَاءَ فَعَلَ غَيْرَ الصَّوْمِ فَلَا كَفَّارَةَ مَعَ فِعْلِهِ، لِظَاهِرِ النُّصُوصِ، وَلِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامُ فِعْلِهِ شَرْعًا، فَكَأَنَّهُ آذَاهُ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا
أَخْرَجَ عَنْهُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، لِيَتْرَكَ النَّذْرَ.
زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: إِنْ كَانَ قَدْ فَرَطَ، وَإِلَّا فَبَقِيَ الْكَفَّارَةُ الرَّوَابِيتَانِ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ فَلَسَمَ يَصُنُّهُ، لِأَنَّ فَوَاتِ
أَيَّامِ الْحَيَاةِ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ كَفَوَاتِ الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ إِذَا عَيَّنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَمَذْهَبُ (هـ) يُلْزِمُهُ أَنْ يُوصِيَّ بِأَنْ يُطْعَمَ عَنْهُ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ فِعْلُهَا.
وَقَالَ الْبَغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ: لَا يَتَعَدُّ تَخْرِيجُ الْإِطْعَامِ مِنَ الْإِعْكَافِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مَدًّا، أَمَّا صَلَاةُ
الْفَرَضِ فَلَا تَفْعَلُ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ فِيهَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَالشَّافِعِيُّ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَنْهُ
صَلَاةً فَلَائِئَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قَالَ فِي الْإِيضَاحِ: مَنْ نَذَرَ طَاعَةَ فَمَاتَ فَعَلَتْ، وَكَذَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ عَنْهُ كُلُّ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ [نَذْرِ]
طَاعَةٍ، إِلَّا الصَّلَاةَ فَإِنَّهَا عَلَى رَوَابِيتَيْنِ.
وَقَالَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: إِنْ قِصَّةُ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ الْمَذْكُورَةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ نَذْرٍ يُقْضَى، وَكَذَا تَرَجَّمَ عَلَيْهَا أَيْضًا فِي
الْمُنْتَقَى بِقَضَاءِ كُلِّ الْمُنْذُورَاتِ عَنْ الْمَيِّتِ: وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: لَا تَفْعَلُ طَهَارَةَ مُنْذُورَةٍ عَنْهُ مَعَ لُزُومِهَا بِالنَّذْرِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي
فِعْلِهَا عَنْ الْمَيِّتِ وَلُزُومِهَا بِالنَّذْرِ مَا سَبَقَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْغَيْمِ هَلْ هِيَ مَقْصُودَةٌ فِي نَفْسِهَا أَمْ لَا؟ مَعَ أَنَّ قِيَاسَ عَدَمِ فِعْلِ
الْوَلِيِّ لَهَا لَا لَا تَلْزَمُ بِالنَّذْرِ، وَإِنْ لَزِمَتْ لَزِمَ فِعْلُ صَلَاةٍ وَتَحْوِيلُهَا بِهَا، كَنَذْرِ الْمَشْرِئِ إِلَى مَسْجِدٍ تَلْزَمُ تَحْيُثُهُ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ،
كَمَا يَأْتِي فِي النَّذْرِ.
وَهَلْ يُفْعَلُ طَوَافُ مُنْذُورٍ؟ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَصَلَاةٍ (م ٣) ^(١).
وَفِي الْمَوْطَأِ (٤٧٢/٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمَّتِهِ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْنِئًا إِلَى مَسْجِدٍ
قُبَاةً وَلَمْ يَقْضِهِ، فَأَفْتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنَتَهَا أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا.

= وهو ظاهر ما جزم به في العمدية، وصححه في التصحيح، والنظم، وغيرهما.

وقدّمه في المغني وغيره، واختاره ابن عديّوس في تذكرته وغيره.

والرواية الثانية: لا تفعل عنه، نقلها الجماعة.

قال ابن منبج في شرحه: هذه أصح.

قال في إدراك الغاية: لا تفعل في الأشهر.

قال في نظم النهاية: لا تفعل في الأظهر.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وهل يفعل طواف مندور؟ ظاهر كلامهم أنه كصلاة) يعني: مندورة.

فيه الخلاف المطلق، وقد تقدّم حكمها قبل ذلك، وعلمت الصحيح من المذهب فيها، فكذا في هذه.

فهذه ثلاث مسائل قد صحّحت بحمد الله تعالى.

باب صوم التطوع وذكر ليلة القدر

وما يتعلق بذلك

أَفْضَلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ صِيَامُ دَاوُدَ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ».

فَقُلْتُ: فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٥٧، م: ١١٥٩).

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ (و) وَأَيَّامُ الْبَيْضِ الْفَضْلُ (و ش) نَصُّ عَلَى ذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ صَوْمُ الدُّهْرِ، وَهِيَ بَعْضُهَا: كَصَوْمِ الدُّهْرِ.

قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: مُرَادُهُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَا حَصَلَ لَهُ أَجْرُ صِيَامِ الدُّهْرِ بِتَضْعِيفِ الْأَجْرِ مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْمَفْسَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَيَّامُ الْبَيْضِ ثَلَاثُ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعُ عَشْرَةٍ وَخَمْسُ عَشْرَةٍ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِبْيَاضِ لَيْلِهَا، وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ أَنَّ اللَّهَ تَابَ فِيهَا عَلَى آدَمَ وَبَيَّضَ صَحِيفَتَهُ.

وَعَنْ مَالِكٍ: يُكْرَهُ صَوْمُهَا.

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ الْأَثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِتْيَاغُ رَمَضَانَ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ.

وَالْمُسْلِمُ (١١٦٤) وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعًا «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدُّهْرِ».

سَعْدٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَضَعْفَةُ أَحْمَدُ (٣/٣٠٨).

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٣٣) عَنْ النَّفِيلِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ هُوَ الْمُرَّارُ وَرَوَاهُ عَنْ حَمَّوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، وَسَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ... فَلَذِكْرُهُ.

وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٨٦٣) عَنْ خَلَادِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ الدَّرَاوَزِيِّ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ، لَكِنْ فِيهِ غَثَبٌ مِنْ أَبِي حَكِيمٍ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٤٤) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ، وَفِيهِ: «وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ» فَلِذَلِكَ اسْتَحَبَّ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لِمَنْ صَامَ رَمَضَانَ أَنْ يُتْبِعَهُ بِصَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَحْرُورُ: وَإِنَّمَا كُرِهَ صَوْمُ الدُّهْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّعْفِ وَالتَّشْبُهِ بِالتَّبَيُّلِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ فِيهِ فَضْلٌ عَظِيمٌ، لَا يَسْتَفِرَّقُ الزَّمَانُ بِالطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْخَيْرِ: التَّشْبِيهُ بِهِ فِي حُصُولِ الْعِبَادَةِ بِهِ عَلَى وَجْهِ لَا مُشَقَّةَ فِيهِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ الْبَيْضِ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: بَغَيْرِ خِلَافٍ، قَالَ: وَكَذَا نَهَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ، وَقَالَ: «مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

أَرَادَ التَّشْبِيهُ بِثُلُثِ الْقُرْآنِ فِي الْفَضْلِ لَا فِي كِرَاةِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَتَحَصَّلَ فَضِيلَتُهَا مُتَابَعَةً وَمَتَرَفَّةً، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ.

وَقَالَ: فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَآخِرِهِ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ تَابِعُهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرَقَمِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَبَعْضُهُمْ: عَقِبَ الْعِيدِ، وَاسْتَحَبَّهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَاسْحَاقُ، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ حَصَلَتْ الْفَضِيلَةُ بِغَيْرِهِ، وَسَمِيَ بَعْضُ النَّاسِ الثَّانِيَ عِيدَ الْأَذْرَارِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا الْأَوَّلُ،

لظَاهِرِ الْحَبْرِ، وَذَكَرَهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَقَالَ: وَلَا يَجُوزُ اغْتِقَادُ ثَامِنِ شَوَالٍ عِيدًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعِيدٍ إِجْمَاعًا وَلَا شَعَائِرُهُ شَعَائِرَ الْعِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ:

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالًا: تَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ بِصَوَرِهَا فِي غَيْرِ شَوَالٍ، وَقَاتًا لِيَنْغُصَ الْعُلَمَاءُ، ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ، لِأَنَّهُ فَضِيلَتُهَا كَوْنُ الْحَسَنَةِ بَعَثَ أُمَّتِهَا، كَمَا فِي خَيْرِ ثَوَاتٍ، وَيَكُونُ تَقْيِيدُهُ بِشَوَالٍ لِسَهُولَةِ الصَّوْمِ لَاغْتِيَارِهِ رُخْصَةً، وَالرُّخْصَةُ أَوْلَى. وَيَتَوَجَّهُ تَحْصِيلُ فَضِيلَتِهَا لِمَنْ صَامَهَا وَقَضَاءَ رَمَضَانَ وَقَدْ أَفْطَرَهُ لِعَذْرِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَصْحَابِ، وَمَا ظَاهِرُهُ خُرُجُ عَلَى الْغَالِبِ الْمُتَعَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ صَوْمَ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ، وَذَكَرَ مَالِكٌ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ بِذَعْتِهِ وَأَنَّهُ يُلْحَقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ، قَالَ أَصْحَابُنَا، وَغَيْرُهُمْ: يَوْمُ الْفِطْرِ فَاصِلٌ، بِخِلَافِ يَوْمِ الشُّكْرِ. وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَآكُذُهُ التَّاسِعُ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِجْمَاعًا. قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فِيهِ.

وقيل: لِأَنَّهُ جَبْرِيلُ حَجَّ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -، فَلَمَّا أَتَى عَرَفَةَ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ؟ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ.

وقيل: لِتَعَارُفِ آدَمَ وَحَوَاءَ بِهَا (م ١) ^(١).

ثُمَّ الثَّامِنُ وَهُوَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ.

قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَرَفَ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَاءً، فَكَانُوا يَتَرَوُونَ مِنَ الْمَاءِ إِلَيْهَا.

وقيل: لِأَنَّهُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ رَأَى لَيْلَةَ التَّرْوِيَةِ الْأَمْرَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ، فَاصْبَحَ يَتَرَوَى هَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ أَوْ حُلُمٌ (م ٢) ^(٢)، فَلَمَّا رَأَى اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ عَرَفَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ.

وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ بَعْضِهِمْ: آكُذُهُ الثَّامِنُ ثُمَّ التَّاسِعُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويستحبُّ صومَ عشرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَآكُذُهُ التَّاسِعُ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِجْمَاعًا).

قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ جَبْرِيلُ حَجَّ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -، فَلَمَّا أَتَى عَرَفَةَ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ، وَقِيلَ: لِتَعَارُفِ آدَمَ وَحَوَاءَ بِهَا. انْتَهَى.

هَذِهِ الْأَقْوَالُ لِلْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَتْ غُصُوصَةً بِمَذْهَبٍ، وَلَكِنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ صِحَّةُ أَحَدِهَا أَمَّا بِهَذِهِ الصِّفَةِ لِيَدُلَّ عَلَى قُوَّةِ الْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجْلِهَا سُمِّيَ الْمَوْقِفُ عَرَفَاتٍ، وَالْيَوْمُ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَطَاءٌ: كَانَ جَبْرِيلُ يَرِي إِبْرَاهِيمَ الْمَنَاسِكَ وَيَقُولُ: عَرَفْتُ، فَيَقُولُ: عَرَفْتُ.

فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَكَانُ عَرَفَاتٍ، وَالْيَوْمُ عَرَفَةَ.

وَقَالَ الضُّحَّاكُ: لَمَّا أَهْبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَعَ بِالْمُنْدِ وَحَوَاءَ بِجِدَّةٍ، فَاجْتَمَعَا بِعَرَفَاتٍ يَوْمَ عَرَفَةَ وَتَعَارَفَا، فَسُمِّيَ الْيَوْمُ عَرَفَةَ وَالْمَوْضِعُ عَرَفَاتٍ.

وَقَالَ السُّدُذِيُّ: لَمَّا أَدْنَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ فَاجَابُوهُ بِالْتَّلْبِيَةِ وَأَنَاهُ مِنْ أَنَاهُ أَمْرُهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَاتٍ، وَنَعْنَاهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَى أَنْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ، فَعَرَفَهَا بِالْتَّلْبَةِ، فَسُمِّيَ الْوَقْتُ عَرَفَةَ، وَالْمَوْضِعُ عَرَفَاتٍ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى لَيْلَةَ التَّرْوِيَةِ أَنَّهُ يَوْمُ ذَبْحِ ابْنِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَوَى يَوْمَهُ أَجْمَعُ، ثُمَّ رَأَى ذَلِكَ لَيْلَةَ عَرَفَةَ ثَانِيًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ، فَسُمِّيَ الْيَوْمُ عَرَفَةَ، وَقِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ مِنَ الْعَرَفِ وَهُوَ الطَّيِّبُ.

وقيل: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ يَعْتَرَفُونَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِذُنُوبِهِمْ. انْتَهَى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ثُمَّ الثَّامِنُ وَهُوَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَرَفَ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَاءً وَكَانُوا يَتَرَوُونَ مِنَ الْمَاءِ إِلَيْهَا،

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى لَيْلَةَ التَّرْوِيَةِ الْأَمْرَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ فَاصْبَحَ يَتَرَوَى هَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ أَوْ حُلُمٌ). انْتَهَى.

وَهَذَا أَيْضًا مِنْ جِنْسِ مَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَقْدِمَةِ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ وَغَيْرِهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَلْفِي قَبْلُهَا.

وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا: أَكْذَهُ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَعَرَفَهُ.
وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْحَاجِّ بِعَرَفَةَ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ (وم ش) وَفِطْرُهُ أَفْضَلُ، وَكَرِهَهُ جَمَاعَةٌ «لِفِطْرِهِ ﷺ بِعَرَفَةَ وَهُوَ يُخْطَبُ النَّاسُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٢٣، م: ١١٢٣).

وَلَاخَمَدَ (٣٢١١)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٣٢)، النَّهْيُ عَنْهُ مِنْ حَلِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ مَهْدِيِّ الْمَجْرِي وَبِهِ جَهَالَةٌ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلِيَتَّقَى عَلَى الدُّعَاءِ.

وَعَنْ عَقِيْبَةِ مَرْفُوعًا: «يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عَيْدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٢/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤/٩)، وَالتَّيْمِيُّ (٤٢٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٧٣) وَصَحَّحَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَالْمُرَادُ بِهِ كِرَاهَةُ صَوْمِهِ فِي حَقِّ الْحَاجِّ، وَاسْتِحْبَابُ أَبِي حَنِيْفَةَ وَإِسْحَاقَ، إِلَّا أَنْ يُضْعِفَهُ عَنِ الدُّعَاءِ وَاخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ إِمَامِنَا نَحْوَهُ.

وَجَزَمَ فِي الرِّعَايَةِ بِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْحَاجِّ الْفِطْرُ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ بِهِمَا.

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ الْمَحْرُورِ، قَالَ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ جَوْفُ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمَحْرُورِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣) وَغَيْرُهُ مِنْ حَلِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكْثُرِ الصَّوْمُ فِيهِ لِعُدْرٍ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَضْلَهُ إِلَّا آخِرًا، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعْظِيمًا وَتَفْخِيمًا، كَقَوْلِهِمْ بَيْتُ اللَّهِ، وَكَأَنَّ اللَّهَ لِفَرِيْشٍ، قَالَ: وَالشَّهْرُ: الْهِلَالُ، سُمِّيَ بِهِ لِشَهْرِيَّتِهِ وَظُهُورِهِ، وَأَفْضَلُهُ عَاشُورَاءُ وَهُوَ الْعَاشِرُ، وَفَاقًا لِأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ تَأَسَّوَعَاءُ وَهُوَ التَّاسِعُ مَسْدُودَانِ وَحَكِيٌّ فَصَّرُوهَا وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ: يَكْرَهُ صَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَعَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: فَرَضَ، وَهَذَا أَكْذَهُ، ثُمَّ الْعَشْرُ.

رَوَى مُسْلِمٌ (١١٦٢) عَنْ أَبِي قَتَادَةَ مَرْفُوعًا فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ: «إِنِّي لَأَحْسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةُ الَّتِي بَعْدَهُ» وَقَالَ فِي صِيَامِ عَاشُورَاءَ: «إِنِّي أَحْسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ».

وَالْمُرَادُ بِهِ الصَّغَائِرُ، حِكَاةً فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَغَائِرُ رَجِيٍّ الشَّخِيفِ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ رُبِعَتْ ذَرَجَاتُ.

وَعَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْعَاشِرِ مِنَ الْمَحْرُورِ».

إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٥٥)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ: مُرْسَلَاتُ الْحَسَنِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الثَّقَاتُ صِحَاحٌ، وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ نِسَارٍ وَغَيْرِهِ: يَوْمَ عَاشُورَاءَ هُوَ الْيَوْمُ التَّاسِعُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بَيْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ صَوْمِهِ أَيُّ يَوْمٍ؟ قَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمَحْرُورِ فَاعْزُدْ، فَإِذَا أَصْبَحْتَ مِنْ تَاسِعِهِ فَأَصْبِحْ مِنْهَا صَائِمًا، قُلْتُ: أَكْذَلِكَ كَانَ يَصُومُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَمَعْنَاهُ: أَهَكَذَا كَانَ يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ أَوْ يَحْتَرِ عَلَيْهِ؟ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْقَوْلَانِ، وَاخْتَارَتْ طَائِفَةٌ صَوْمَ الْيَوْمَيْنِ، صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ: خَالِفُوا الْيَهُودَ وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ صَاحِبِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ سِيرِينَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمَّا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ قَالُوا: إِنَّهُ يَوْمٌ تَعْظُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ (٢٤٤٥): تَصُومُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالَ: «فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ»، فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوَفِّيَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٣٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٤٥)، وَهُوَ يَذَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ التَّاسِعَ بَلِ الْعَاشِرَ وَأَنَّهُ عَاشُورَاءُ، وَقَصَدَ

صَوْمُ النَّاسِ مَعَ الْعَاشِرِ مُخَالَفَةٌ لِلْيَهُودِ لَيْسَ يَذَلُّ عَلَى اتِّبَاعِهِ عَلَى النَّاسِ، وَقَدْ رَوَى الْخَلَالُ فِي الْعِلَلِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَنَّنَا وَكَيْعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «لَيْنَ بَقِيَتْ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ النَّاسُ وَالْعَاشِرُ» إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ الْأَنْزَمِ.

وَيَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: صُومُوا النَّاسَ وَالْعَاشِرَ.

وَلَا يَكْرَهُ إِفْرَادَ الْعَاشِرِ بِالصَّوْمِ.

وَقَدْ أَمَرَ أَحْمَدُ بِصَوْمِيهِمَا، وَوَأَفَّقَ شَيْخُنَا الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ، وَقَالَ: مُقْتَضَى كَلَامِ أَحْمَدَ يَكْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ (و هـ) وَلَمْ يَجِبْ صَوْمُ عَاشُورَاءَ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، مِنْهُمْ الْقَاضِي.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: هُوَ الْأَصَحُّ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِنَا (و ش).

وَعَنْ أَحْمَدَ: وَجِبَ ثُمَّ نُسِخَ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ (و هـ) لِلْأَمْرِ بِهِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٩٢٩٨): «أَنَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ أَكَلَ بِالْقَضَاءِ، ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَضَاءِ عَدَمٌ وَجُوبٌ، بِذَلِيلِ الْخِلَافِ فَيَمْنُ صَارَ أَهْلًا لِلْجُوبِ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ.

وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ «لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ» فَمُعَاوِيَةُ أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ.

وَقِيلَ: فِي عُمَرَةَ الْقَضِيَّةِ.

وَقِيلَ: وَفِي الْحَدِيثِيَّةِ، فَإِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا، وَعَاشُورَاءُ إِنَّمَا وَجِبَ فِي الْعَامِ الثَّانِي لِلْهَجْرَةِ، فَوَجِبَ يَوْمًا ثُمَّ نُسِخَ بِرَمَضَانَ ذَلِكَ الْعَامِ، وَالْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ مُشْهُورَةٌ وَمِنْ اخْتِصَارِ الْأَوَّلِ حَمَلُ الْأَمْرِ قَبْلَ رَمَضَانَ عَلَى تَأْكِيدِ وَكَرَاهَةِ تَرْكِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ بَقِيَ أَصْلُ الْأَمْرِ حَاجِبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَأَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ أَحْمَدَ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى حِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ السَّنَةِ» [فَقَالَ: نَعَمْ، وَرَأَى سَفِيَّانَ بْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ الْأَحْمَرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ - وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ زَمَانِهِ - أَنَّهُ بَلَّغَهُ: أَنَّ مَنْ وَسَّعَ عَلَى حِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ].

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: قَدْ جَرَّبْنَاهُ مِنْذُ خَمْسِينَ أَوْ مِائَتَيْنِ سَنَةً فَمَا رَأَيْنَا إِلَّا خَيْرًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُنْتَاهِيَةِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ مُنْكَرًا، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ، وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَفِيهِ: «عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِيهِ» ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِذْكَارِ، قَالَ جَابِرٌ: جَرَّبْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ مِثْلَهُ، وَقَالَ مُعَبِّدٌ مِثْلَهُ.

وَعَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِ».

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: جَرَّبْنَاهُ ذَلِكَ فَوَجَدْنَاهُ حَقًّا، وَكَرَهُ شَيْخُنَا ذَلِكَ وَغَيْرُهُ سِوَى صَوْمِهِ، قَالَ: وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ أَنَّهُ بَلَّغَهُ، لَمْ يَذْكُرْ عَنْ بَلَّغِهِ، وَبَعْضُ الْجُهَالِ وَالنَّوَاصِبِ وَتَحْوِيهِمْ وَضَعُ فِي ذَلِكَ قُبَالَةَ الرَّافِضَةِ، قَالَ: وَلَمْ يَسْتَحِبُّ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِيهِ غَسْلًا وَلَا كَحْلًا وَلَا حِضْبَانًا، وَتَحْوِ ذَلِكَ، وَالْخَبَرُ بِذَلِكَ كَذِبٌ اتِّفَاقًا، وَغَلِطَ مَنْ صَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ صَاحِبُ التَّلْخِصِ فِي كِتَابِهِ الْخُطْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

يَكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِذَا ادْخَلَ فِيهِ يَوْمَا الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالْكَرَاهَةُ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْحَرَّرُ، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَإِنْ أَفْطَرَ أَيَّامَ النَّهْيِ جَازَ، خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ، وَسَبَقَ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي إِعَادَةِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَكْرَهُ وَالْمَرَادُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَتْرَكَ بِهِ حَقًّا وَلَا خَافَ مِنْهُ ضَرَرًا.

نَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا أَفْطَرَ أَيَّامَ النَّهْيِ فَلَيْسَ ذَلِكَ صَوْمَ الدَّهْرِ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا أَفْطَرَهَا رَجَوْتُ أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا اخْتِيارُ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ وَالْمَحَرَّرُ وَالْأَكْثَرُ (وَمِنْ شِ) وَذَكَرَ مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ، «لِقَوْلِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْرُدُ الصُّومَ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟» قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٤٠، م: ١١٢١).

وَلَا أبا طَلْحَةَ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَغَيْرِهِمْ فَعَلُوهُ، وَلَازِمُ الصُّومِ مَطْلُوبٌ لِلشَّارِعِ إِلَّا مَا اسْتَنَاءَ.
وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ».
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٧٦).

بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَشِيَ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ، وَلِلذَلِكَ قَالَ: لِيَتَنَبَّهَ قِبَلْتُ رُخْصَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ مَا كَبُرَ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ: يَكْرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ رَوَايَةِ الْأَنْرَمِ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ قَوْلَانِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: الصُّوْبُ قَوْلٌ مَنْ جَعَلَهُ تَرْكًا لِلأَوَّلَى أَوْ كَرِهَهُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ صَوْمُ يَوْمٍ وَيُفْطِرُ يَوْمَ أَفْضَلُ مِنْهُ، خِلَافًا لِطَائِفَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.
وَهُوَ ظَاهِرٌ خَالَ مِنْ سَرَدِهِ، وَمِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ النَّجَّادُ مِنْ أَصْحَابِنَا، حَمَلًا لِيُخْبِرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَلَيْهِ وَحَلَّى مَنْ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُرِيدْ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو إِلَى يَوْمٍ وَيَوْمٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: وَيُجَنَّبُنِي أَنْ يَفْطِرَ مِنْهُ أَيَّامًا، يَغْنِي أَنَّهُ أَوَّلَى، لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ.
وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.
وَقَالَه إِسْحَاقُ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْكَرَاهَةُ، فَلَا تَعَارُضَ.

فَصْلٌ

يَكْرَهُ الْوِصَالَ، وَهُوَ أَنْ لَا يَفْطِرَ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ، لِأَنَّ النَّهْيَ وَفَقَّ وَرَخْمَةً، وَلِهَذَا وَاصَلَ ﷺ بِهِمْ وَوَاصَلُوا بَعْدَهُ.
وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ النَّبَاءِ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَغَيْرِهِمْ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُجَنَّبُنِي، وَأَوْمَأَ أَحْمَدُ أَيْضًا إِلَى إِبَاحَتِهِ لِمَنْ يُطِيقُهُ.
رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنَيْ عَامِرٍ، وَغَيْرِهِمَا، فَتَقَلَّ حَنْبَلٌ: أَنَّهُ وَاصَلَ بِالْعَسْكَرِ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ مَا رَأَى طَعِمَ فِيهَا وَلَا شَرِبَ حَتَّى كَلَّمَهُ فِي ذَلِكَ فَشَرِبَ سَوِيًّا.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ حَيْثُ لَا يَرَاهُ، لِأَنَّهُ لَا يُخَالِفُ النَّبِيَّ ﷺ، كَذَا قَالَ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْوِصَالَ لَا يُبْطِلُ الصُّومَ، لِأَنَّ النَّهْيَ مَا تَسَاوَلَتْ وَقُتِ الْعِبَادَةُ، وَلِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ الَّذِينَ وَاصَلُوا بِالْقَضَاءِ.

وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِأَكْلِ ثَمَرَةٍ وَنَحْوِهَا، لِأَنَّ الْأَكْلَ مَطْلَبُ الْقُوَّةِ، وَكَذَا بِمَجَرَّدِ الشَّرْبِ، عَلَى ظَاهِرِ مَا رَوَاهُ الْمُروُفِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَاصَلَ شَرِبَ شَرِبَةً مَاءً، خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ.
وَلَا يَكْرَهُ الْوِصَالَ إِلَى السَّحَرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَه إِسْحَاقُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «فَالْيَكْمُ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحَرِ».
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٦٢).

لَكِنْ تَرَكَ الْأَوَّلَى، لِتَجْعِيلِ الْفِطْرِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي حِيَاضُ الْمَالِكِيِّ أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ كَرِهَهُ.

فَصْلٌ

يَكْرَهُ اسْتِيقْبَالَ رَمَضَانَ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ، ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.
وَجَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ، مَعَ ذِكْرِهِمْ فِي يَوْمِ الشُّكِّ مَا يَأْتِي.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٢٠) وَغَيْرِهِ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَحُلْ دُونَهُ سَحَابٌ أَوْ قَتَرَ يَوْمٌ شَكٌّ، وَلَا يَصَامُ.

وَكَذَلِكَ نَقَلَ الْأَثَرُ: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَصُومَ إِذَا لَمْ يَحُلْ دُونَ الْهَلَالِ شَيْءٌ مِنْ سَحَابٍ وَلَا غَيْرِهِ، فَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ لِلتَّخْرِيمِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي خُطْبَةِ الْكِتَابِ (و ش).

وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحَدٍ خِلَافَهُ، إِلَّا مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي يَوْمِ الشَّكِّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ الْبَرْهَاقِيُّ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ، وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ يَوْمٌ شَكٌّ فِيهِ نَظَرٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: لَمْ يَحُلْ دُونَهُ شَيْءٌ وَتَقَاعَدُوا عَنِ الرُّؤْيَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَهُ يَوْمُ الشَّكِّ مُحَرَّمٌ عِنْدَهُ، لِقَوْلِ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ».

فَتَقَدَّمَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ أَوَّلَى عِنْدَهُ بِالتَّخْرِيمِ، لِصِحَّةِ النَّهْيِ فِيهِ، وَلَا مُعَارَضَ. وَوَجْهٌ تَخْرِيمِ يَوْمِ الشَّكِّ فَقَطُّ أَنْ قَوْلَ عَمَّارٍ صَرِيحٌ، وَالنَّهْيُ يَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةَ، وَوَجْهٌ تَخْرِيمِ اسْتِقْبَالِهِ فَقَطُّ النَّهْيُ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ، وَصَوْمُ الشَّكِّ اخْتِطَاطٌ لِلْيَنَاقِذَةِ، وَقَوْلُ عَمَّارٍ فِي إِسْنَادِهِ أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَرَوَى مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ بِإِسْنَادٍ اثْبَتَ مِنْهُ مَوْثُوقٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَكْرَهُ التَّقْدِيمُ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ».

وَقِيلَ: يَكْرَهُ بَعْدَ يَنْصَبُ شَعْبَانَ، وَحَرَمُهُ الشَّافِعِيُّ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (حم: ٤٤٢/٢، د: ٢٣٣٧، هـ: ١٦٥١، ن: ٢٩١١، ت: ٧٣٨)، وَضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَصَحِّحَهُ الشَّيْخُ وَحَمَلَهُ عَلَى نَفْيِ الْقُضِيلَةِ، وَحَمَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْجَوَازِ. قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: أَكَّدَهُ يَوْمُ النِّصْفِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْلَةُ النِّصْفِ لَهَا فَضِيلَةٌ فِي الْمَقُولِ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ فِي فَضْلِهَا أَشْيَاءَ مَشْهُورَةً فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ. فَصَلِّ

يَكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ (خ) نَقَلَ حَنْبَلٌ: أَنَّهُ يَكْرَهُ. رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ وَآبِيهِ وَأَبِي بَكْرَةَ. قَالَ أَحْمَدُ: يَرَوَى فِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ عَلَى صَوْمِهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: يَصُومُهُ إِلَّا يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٤٣) وَأَبُو بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ عَطَاءٍ، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَلَاقَ فِيهِ إِحْيَاءُ لِشِعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ بِتَغْطِيهِ، وَلِهَذَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ وَيَقُولُ: كُلُّوا فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ تَعْتَظُمُهُ الْجَاهِلِيَّةُ. وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِالْفِطْرِ أَوْ بِصَوْمِ شَهْرِ آخَرٍ مِنَ السَّنَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَإِنْ لَمْ يَلِهْ. قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ نَذَرَ صَوْمَهُ كُلَّ سَنَةٍ أَفْطَرَ بَعْضُهُ وَقَضَاهُ.

وَفِي الْكُفَّارَةِ الْخِلَافُ، قَالَ: وَمَنْ صَامَهُ مُتَعَقِّدًا أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْهُرِ أَيْمَ وَعَزَّرَ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ فَعَلَ عُمَرَ. وَقَالَ أَيْضًا: فِي تَخْرِيمِ إِفْرَادِهِ وَجِهَانِ، وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَرَاهَةِ أَحْمَدَ.

وَفِي فِتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ الشَّافِعِيِّ: لَمْ يُؤْتَمَّ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِيمَا نَعَلَّمَهُ. وَلَا يَكْرَهُ إِفْرَادُ شَهْرِ غَيْرِ رَجَبٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا لِلْأَخْبَارِ، مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ: أَحْيَانًا.

وَلَمْ يَدَاوِمْ كَامِلًا عَلَى غَيْرِ رَمَضَانَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ الْأَكْثَرُ اسْتِحْبَابَ صَوْمِ رَجَبٍ وَشَعْبَانَ، وَاسْتَحْبَابَهُ فِي الْإِرْشَادِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ نِزَاعٌ، قِيلَ: يُسْتَحَبُّ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ، فَيُفْطَرُ نَادِرُهُمَا بَعْضُ رَجَبٍ.

وَاسْتَحَبَّ الْأَجْرِيُّ صَوْمَ شَعْبَانَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ، وَسَبَقَ كَلَامُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ أَسْتِثْنَاءِ الْهَدَايَةِ: يُسْتَحَبُّ صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَشَعْبَانَ كُلَّهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ

صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَشَعْبَانَ كُلَّهُ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٢٨/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ مُجِيبَةِ الْبَاهِلِيِّ وَلَا يُعْرَفُ «عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَاهِلَةٍ أَنَّهُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُ بِصَوْمِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ».

وَفِي الْخَبَرِ اخْتِلَافٌ، وَضَعْفُهُ بَعْضُهُمْ، وَلِهَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- لَمْ يَذْكُرْ اسْتِحْبَابَهُ الْأَكْثَرُ، وَصَوْمُ شَعْبَانَ كُلَّهُ إِلَّا قَلِيلًا فِي

«الصُّحُوحَيْنِ» (خ: ١٨٦٩، م: ١١٥٦) عَنْ عَائِشَةَ.

وَقِيلَ: قَوْلُهَا: كُلَّهُ.

قِيلَ: غَالِيَةً.

وَقِيلَ: يَصُومُهُ كُلُّهُ فِي وَقْتِهِ.

وَقِيلَ: يَفْرُقُ صَوْمَهُ كُلَّهُ فِي سَنَتَيْنِ.

وَلَأَحْمَدُ (٥٣/٦)، وَمُسْلِمٌ (٧٤٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٤٨)، عَنْ عَائِشَةَ: «لَا أَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا قَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ».

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ غَيْرَهُ لِئَلَّا يُظَنَّ وَجُوبُهُ.

وَعَنْهَا أَيْضًا: وَاللَّهُ إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ حَتَّى مَضَى لِيُوجِبَهُ وَلَا أَنْطَرَهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ.

وَلِمُسْلِمٍ (١١٥٦): مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ.

وَلِمُسْلِمٍ (١١٥٦): مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٨٧٠، م: ١١٥٦).

وَصَوْمُ شَعْبَانَ كُلَّهُ فِي السَّنَةِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَرَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢٠١/٥).

وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَا ذَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ، وَوَجْهَهُ قَوْلُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: لَمْ يَكُنْ ﷺ يَصُومُ مِنْ شَهْرِ مَا

يَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ، وَقَالَ: ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ.

رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ (٢٦١٧)، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٣/٣).

وَفِي لَفْظِهِ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «تَرَفَعُ فِيهِ أَعْمَالُ النَّاسِ، فَأُجِبُ أَنْ لَا يُرْفَعَ عَمَلِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ».

وَرَوَى اللَّفْظَيْنِ: أَحْمَدُ (٢٠١/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٥٦)، وَالْإِسْنَادُ جَيِّدٌ.

وَرَوَى سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ قَالَ: أَظَنَّهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

التَّيْمِيِّ: «أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ كَانَ يَصُومُ شَهْرَ الْمُحَرَّمِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِ شَوَّالٍ، فَمَا زَالَ أَسَامَةُ يَصُومُهُ حَتَّى لَقِيَ

اللَّهُ».

إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَظَنَّهُ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٤٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْهُ، وَلَمْ يَشْكُ.

وَفِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ.

فَقَالَ لَهُ: «صُمَّ شَوَّالًا»، فَتَرَكَهُ، وَلَمْ يَزَلْ يَصُومُهُ حَتَّى مَاتَ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ (٦٦٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَأَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ (٣٤٢١) وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ صَدَقَةَ الدَّقِيقِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ

عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، «سُئِلَ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الصَّيَامِ، قَالَ: شَعْبَانُ تَعْظِيمًا لِرَمَضَانَ، أَيْ الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ؟ قَالَ: صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ».

وَذَكَرَتْ امْرَأَةٌ لِعَائِشَةَ أَنَّهَا تَصُومُ رَجَبًا فَقَالَتْ: إِنْ كُنْتُ صَائِمَةً شَهْرًا لَا مَحَالَةَ فَعَلَيْكَ بِشَعْبَانَ فَإِنَّ فِيهِ الْفَضْلَ. رَوَاهُ حُمَيْدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ الْحَافِظُ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَسَأَلَ رَجُلٌ عَائِشَةَ عَنِ الصَّيَامِ فَقَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَأِهِ (١٢٨/٦).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ أَحَبَّ الشُّهُورِ إِلَيْكَ الصَّوْمُ فِي شَعْبَانَ؟ فَقَالَ: إِنْ اللَّهُ يَكْتُبُ فِي شَعْبَانَ حِينَ يَفْقِصُ مِنْ يَمِينِهِ تِلْكَ السَّنَةُ فَأَحِبُّ أَنْ يَأْتِيَ أَجَلِي وَأَنَا صَائِمٌ».

رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ عَنْ طَرِيفٍ. قَالَ الْعُقَيْلِيُّ فِي طَرِيفٍ: لَا يَتَأَيَّعُ عَلَى حَدِيثِهِ وَرَوَى يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ وَابْنُ الْبَنَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي كَوْنِ أَكْثَرِ صَوْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَعْبَانَ، قَالَ: مَا أَرَى هَذَا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الرِّيَاضَةِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا هَجَمَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَمْرٍ لَمْ يَتَعَوَّذْهُ صَنْبٌ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَدَرَجَهَا بِالصَّوْمِ فِي شَعْبَانَ لِأَجْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَذَا قَالَ.

وَذَكَرَ فِي الْغَنِيِّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ صَوْمُ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ وَأَوَّلِ خَمِيسٍ مِنْهُ وَالسَّابِعَ وَالْعِشْرِينَ، وَآخِرَ السَّنَةِ وَأَوَّلِهَا، وَصَوْمُ أَيَّامِ الْأَسْتَوِيعِ وَصَلَاةٌ فِي لَيَالِيهَا، وَذَكَرَ أَهْلِيَاءَ، وَاحْتَجَّ بِأَخْبَارٍ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، وَاعْتَمَدَ عَلَى مَا جَمَعَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْمَذْكُورُ عَنْ أَبِيهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ذَلِكَ أَوْ بَعْضَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ كِتَابِهِ أَنَسُ السُّنَائِسِ فِي تَرْتِيبِ الْمَجَالِسِ وَذَكَرَ أَخْبَارًا وَأَسَارًا وَاهِيَةً، وَكَثِيرٌ مِنْهَا مَوْضُوعٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْضُوعَاتِ مَا هُوَ امْتَلَأَ مِنْهَا وَيَذْكُرُهَا بِصِغَةِ الْجَزْمِ فَيَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا، وَقَالَ فَلَانُ الصَّحَابِيُّ كَذَا، وَالْمَوْضُوعُ لَا يَحْتَجُّ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ الْأَصْحَابُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ هَذَا: إِنَّهُ يُنَاسِبُ عَلَى صَوْمِ عَاشُورَاءَ ثَوَابَ صَوْمِ سَنَةٍ لَيْسَ فِيهَا صَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

يُكْرَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِصَوْمٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (م ٥) لِخَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ بَعْدَهُ يَوْمٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٨٣، م: ١١٤٣).

وَلِيسْلِمٍ (١١٤): «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ».

قَالَ الدَّرَاوَزْدِيُّ الْمَالِكِيُّ: لَمْ يَنْتَلِجْ (م) الْحَدِيثُ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ النُّهْيُ عَنْ تَخْصِيصِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى كَرَاهِيَةِ، قَالَ: وَاحْتَجَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ.

وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْفَرَدَ بِصَوْمٍ».

«وَدَخَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جُورِيَّةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ لَهَا: أَصُمْتَ أَمْسِي؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: تَصُومِينَ غَدًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَأَطِري».

رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ (١٨٨٥).

وَيَحْتَمِلُ مَا رَوَى مِنْ صَوْمِهِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ عَلَى صَوْمِهِ مَعَ غَيْرِهِ، فَلَا تَعَارُضَ.

فصل

وَكَذَا إِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا (م) لِخَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَخِيهِ وَاسْمُهَا الصَّمَاءُ «لَا تَصُومُوا يَوْمَ

السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا أَقْرَضَ عَلَيْهِمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٩/٤): حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا قُورٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.
فَذَكَرَهُ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٢١)، وَقَالَ: هَذَا مَنْسُوخٌ، وَقَالَ: قَالَ مَالِكٌ: هَذَا كَذِبٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٤٤) وَحَسَنُهُ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٦٢)، وَقَالَ: هَذِهِ أَحَادِيثٌ مُضْطَرِيَّةٌ، وَالْحَاكِمُ (١٥٩٢)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

وَقَالَ صَاحِبُ شَرْحِ مُسْلِمٍ: صَحِيحَةُ الْأَيْمَةِ، وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُ الْيَهُودُ، فَفِي إِفْرَادِهِ تَشْبَهُ بِهِمْ.
قَالَ الْأَثَرُمُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَدْ جَاءَ فِيهِ حَدِيثُ الصَّامِ، وَكَانَ يَحْتَسِبُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَّبِعُوهُ وَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَنِي بِهِ قَالَ الْأَثَرُمُ وَحُجَّةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرُّخْصَةِ فِي صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا مُخَالِفَةٌ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشَرٍ، مِنْهَا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، يَنْبَغِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ السَّبْتَ وَالْآخِذَ وَيَقُولُ: «هُمَا حِيدَانِ لِلْمُشْرِكِينَ فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَخَالَفَهُمَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٧٦)، وَصَحِيحَةُ جَمَاعَةٍ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّهُ الَّذِي فَهَمَهُ الْأَثَرُمُ مِنْ رَوَايَتِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ إِفْرَادُهُ لَمَّا دَخَلَ الصَّوْمُ الْمَفْرُوضُ لِيَسْتَقْبَلَ، فَالْحَدِيثُ شَاذٌ أَوْ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ هَلِوَ طَرِيقَهُ قَدْ مَاءَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ الَّذِينَ صَحِّبُوهُ، كَالْأَثَرُمِ وَلَبَّى دَاوُدَ، وَأَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا فِيهِمْ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ الْآخِذَ بِالْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَجْرِيُّ غَيْرَ صَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَظَاهِرٌ لَا يَكْرَهُ غَيْرَهُ، وَيَأْتِي كَلَامُ الْقَاضِي فِي الْوَلِيْمَةِ.

فَصْلٌ

وَكَذَا يَكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ النَّيْزُورِ وَالْمَهْرَجَانِ بِالصَّوْمِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا (خ) لِمَا فِيهِ مِنْ مُؤَلَّفَةِ الْكُفَّارِ فِي تَغْلِيْبِهِمَا.
وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَا يَكْرَهُ، لِأَنَّهُمْ لَا يُعْظَمُونَهَا بِالصَّوْمِ، وَلِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَكَالْآخِذِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا ذَكَرَ صَوْمَهُ بِكَرَاهَةٍ، وَعَلَى قِيَاسِ كِرَاهَةِ صَوْمَيْهِمَا كُلِّ عِيدٍ لِلْكَفَّارِ أَوْ يَوْمٍ يُفْرَدُونَهُ بِالْمُغْلِظِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالْمُحَرَّرِ.

فَصْلٌ

وَلَا يَحْرُمُ صَوْمُ مَا سَبَقَ مِنَ الْإِيمَانِ، نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الْجُمُعَةِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَلَا نَعْلَمُ قَائِلًا بِخِلَافِهِمَا، وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ فِي صَحِيحِهِ فِيهِ خِلَافًا، وَحَرَّمَ الْأَجْرِيُّ صَوْمَهُ وَنَقَلَ حَنْبَلٌ.

مَا أَحِبُّ أَنْ يَتَعَمَّدَهُ، وَذَكَرَ فِي الرُّعَايَةِ مَا سَبَقَ مِنَ الصَّوْمِ الْمَكْرُوهِ وَمِنْهُ إِفْرَادُ مَا سَبَقَ، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ فِي صِحَّةِ صَوْمَيْهَا بِذَوْنِ عَادَةٍ أَوْ نَذْرٍ وَجْهَانِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ صَوْمِ أَحْيَائِهِمْ، وَلَا صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَا قِيَامُ لَيْلَتَيْهَا، وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي الْوَلِيْمَةِ، وَكَلَامُ الْقَاضِي أَيْضًا، أَمَّا مَعَ عَادَةٍ أَوْ نَذْرٍ مُطْلَقٍ فَلَا كِرَاهَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَعْطَى ابْنَتَهُ وَهْمَ النَّيْزُورِ وَقَالَ: أَذْهَبَ بِهِ إِلَى الْمَعْلَمِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَنَقَلَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ مِنْ خَطِّهِ.

فَصْلٌ

يَوْمُ الشُّكْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عِلَّةٌ وَلَمْ يَتَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ.
قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: أَوْ شَهِدَ بِهِ مَنْ رَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُ، قَالَ: أَوْ كَانَ فِي السَّمَاءِ عِلَّةٌ وَقَلْنَا لَا يَجِبُ صَوْمُهُ، فَإِنْ صَامَهُ بِنَيْتِ الرَّمْضَانِيَّةِ اخْتِطَاطًا كَرَهُ، عَلَى مَا سَبَقَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَإِنْ صَامَهُ تَطَوُّعًا كَرَهُ إِفْرَادَهُ، وَيَصِحُّ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَذَكَرَ رِوَايَةَ الْأَثَرُمِ السَّابِقَةَ فِي تَقْدِيمِ رَمَضَانَ، وَقَالَ: هَذَا الْكَلَامُ لَا يُعْطَى أَكْثَرُ مِنْ مُجَرَّدِ الْكَرَاهَةِ، كَذَا قَالَ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ النَّبَاءِ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي الْعِيَادَاتِ، وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الزَّائِرُونِي وَغَيْرُهُ، وَفَاقًا لَأَكْثَرِ الشَّافِعِيِّينَ.
وَقَالَ فِي الرَّحَايَةِ: وَقِيلَ: يَحْرُمُ يَذُونُ عَادَةً أَوْ نَذْرَ مُطْلَقٍ، وَيَتَبَطَّلُ عَلَى الْأَصَحِّ بِذَوْنِهِمَا.
وَحَكَى الْحَطَّابِيُّ عَنْ أَحْمَدَ: لَا يَكْرَهُ (و هـ م) حَمْلًا لِلنَّهْيِ عَلَى صَوْمِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يَكْرَهُ مَعَ عَادَةٍ (و) أَوْ صِلَتِهِ
بِمَا قَبْلَ النَّصْفِ (و) وَيَعْنِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ، وَلَا يَكْرَهُ عَنْ وَاجِبٍ، لِحُجُوزِ النَّفْلِ الْمُتَعَادِ فِيهِ كَثِيرُهُ، وَالشُّكُّ مَعَ الْبِنَاءِ عَلَى
الْأَصْلِ لَا يَمْنَعُ سَقُوطَ الْفَرْضِ، وَعَنْهُ.

يَكْرَهُ صَوْمُهُ قَضَاءً، جَزَمَ بِهِ فِي الْإِيضَاحِ وَالْوَسِيلَةِ وَالْإِنْفَاحِ، فَيَتَوَجَّهَ طَرَفُهُ فِي كُلِّ وَاجِبٍ (و هـ ش) لِلشُّكِّ فِي
بَرَاءَةِ الدُّمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْجَنَابِيِّينَ: لَا يَجُزُّهُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ بَانَ مِنْ رَمَضَانَ عَنْهُمْ، وَفِي (لَقَطَةِ الْعَجَلَانِ): لَا يَجُزُّ
صِيَامُ يَوْمِ الشُّكِّ، سِوَاءَ صَامَهُ نَفْلًا أَوْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ، فَإِنْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَصَلِّ

يَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمَيِ الْعِيدَيْنِ إِنْجَمَاعًا لِلنَّهْيِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ (خ: ١٨٨٩، م: ١١٣٦) مِنْ حَدِيثَيْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَصِحُّ
فَرَضًا (و م ش) وَلَا نَفْلًا (و م ش) وَعَنْهُ: يَصِحُّ فَرَضًا، فَقَلَّ هُنَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ، لِأَنَّ النَّاسَ
أَضْيَافَ اللَّهِ وَقَدْ دَعَاهُمْ، فَالْصَّوْمُ تَرَكَ إِبَاحَةَ الدَّاعِي، وَيَتَلَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، وَلَمْ يَصِحَّ النَّفْلُ لِأَنَّ الْفَرْضَ بِهِ الشُّوَابُ
فَنَاقِضُهُ الْمَعْصِيَةُ.

وَلِلَّذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ النَّفْلُ فِي غَضَبٍ وَإِنْ صَحَّ الْفَرْضُ، كَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الصَّلَاةِ فِي سِتْرِ الْعَوَزَةِ.
وَفِي (الرَّاهِضِ) رَوَايَةٌ: يَصِحُّ عَنْ نَذْرِهِ الْمَعْنِ.
وَسَبَقَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ: لَا يَصِحُّ عَنْ وَاجِبٍ فِي الدُّمَةِ، وَيَصِحُّ عَنْ نَذْرِهِ الْمَعْنِ، وَالْطَّلُوعُ بِهِ مَعَ التَّحْرِيمِ،
وَلَا يَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ، وَلَا يَقْضَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَلْزَمُ وَيَقْضَى.
وَعَنْ مُحَمَّدٍ كَقَوْلِهِمَا، وَجْهٌ انْتِقَادُهُ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ النَّهْيِ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ دَلِيلُ التَّصَوُّرِ، لِأَنَّ مَا لَا يَتَصَوَّرُ لَا
يُنْهَى عَنْهُ، وَالتَّصَوُّورُ الْحِسِّيُّ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ إِنْجَمَاعًا، وَوَجْهٌ الْاَوَّلُ النَّهْيُ.
وَلِمُسْلِمٍ (١١٦٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «لَا يَصْلَحُ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ».
وَلِلْبُخَارِيِّ (١١٣٩): «لَا صَوْمٌ فِي يَوْمَيْنِ».

وَالنَّهْيُ دَلِيلُ التَّصَوُّورِ حِسًّا، كَمَا فِي عَقُودِ الرِّبَا وَيَتَبَعَ الْفَرْقَ وَتَكَاثُرَ الْمَحَارِمِ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ هُنَا، فَإِنْ مَنَ أَمْسَكَ فِيهِ مَعَ
النَّيِّ عَاصٍ إِنْجَمَاعًا، وَرَدَّ قَوْلَهُمْ لَا يَتَأَدَّى الْكَامِلُ بِالنَّاقِصِ بِقَضَاءِ الْكَتُوبَةِ فِي الْغَضَبِ وَفِيهِ نَظَرٌ، عَلَى مَا سَبَقَ، لِأَنَّ الْمَحْرَمَ
هُنَاكَ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ وَتَرَكَ تَنْجِيَةَ الْغَرِيقِ لَا خُصُوصَ الصَّوْمِ، وَيَقْضَايَاهَا فِي خَالَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَنْجِيَةِ الْغَرِيقِ فَإِنَّهُ
يَصِحُّ، وَبِأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ عِيدٍ بَعَيْنِهِ فَقَضَاهُ فِي يَوْمٍ عِيدٍ آخَرَ لَمْ يَصِحَّ، وَلَا نَسَلَمُ أَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى عَيْنِ النَّهْيِ
عَنْهُ، لِأَنَّ النَّصَّ أَضَافَهُ إِلَى صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ كِإِضَافَةِ النَّهْيِ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ حَائِضٍ وَمُحَدِّثٍ.

فَصَلِّ

وَكَذَا صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ نَفْلًا (و) لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْحَدَثَانِ أَيَّامَ
التَّشْرِيقِ.

فَنَادَيْتَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامُ مَنَى أَكَلَ وَشَرِبَ».
وَلِمُسْلِمٍ (١١٤١) مِنْ حَدِيثِ ثَيْبَةَ الْمَذَلِيَّ «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ».
وَلَأَحْمَدُ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِهَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَعْدِ بْنِ سَعْدٍ وَصَاحِبَيْهِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا، عَنْ يُونُسَ بْنِ شَدَادٍ مَرْفُوعًا،
قَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ: يُونُسٌ شَبَّهَ بِالْمُجْهُولِ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ (٧٧/٤) النَّهْيُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.
وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ (٣٧٦/١) عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا: «وَمَنْ صَامَهَا أَوْ رَخَّصَ فِيهِ فَلَمْ يَتَلَفَهُ النَّهْيُ».
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: أَوْ تَأَوَّلَهُ عَلَى إِفْرَادِهَا، فَهَذَا يَسْتَوْجِبُ لَهُمْ تَشْبِيهَا بِيَوْمِ الشُّكِّ.

وَلَا يَصِحُّ فَرَضًا فِي رَوَايَةِ (و هـ ش) لَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَنِيفَةَ صَوْمَهَا عَنْ نَذَرِهَا خَاصَّةً، كَقَوْلِهِ فِي الْعِيدِ، وَيَصِحُّ فِي رَوَايَةٍ، لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ وَعَائِشَةَ: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يَصُومَنَّ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ: يَجُوزُ صَوْمُهَا عَنْ دَمِ الْمُتَمَتَّةِ خَاصَّةً، وَكَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ تَخْصِيسُ الرُّوَايَةِ بِصَوْمِ الْمُتَمَتَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْعُمْدَةِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (م ٣) ^(١) وَفَاقًا لِمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَإِسْحَاقَ وَقَوْلَ الشَّافِعِيِّ. فَصَّلْ

وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ فَرَضٌ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِالصَّوْمِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ:
إِحْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ تَطَوُّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ حَتَّى يَصُومَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٥٢) مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ لَهَيْمَةَ.
فَالْ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا ضَاقَ وَقْتُ الْقَضَاءِ عَنْهُ.
وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: فِي سِيَاقِهِ مَا هُوَ مَثْرُوكٌ، يَعْنِي: مَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَكَالْحَاجِجِ.
وَالثَّانِيَةُ: يَجُوزُ (م ٤) ^(٢) (و) لِلْعُمُومِ، وَكَالتَّطَوُّعِ بِصَلَاةٍ فِي وَقْتِ فَرَضٍ مُتَسَّعٍ قَبْلَ فِعْلِهِ، وَكَذَا يُخْرَجُ فِي التَّطَوُّعِ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولا يصح فرضًا في رواية... ويصح في رواية...) وذكر الترمذي عن أحمد: يجوز صومها عن دم التمتع خاصة، وكذا ظاهر كلام ابن عقيل تخصيص الرواية بصوم التمتع، وهو ظاهر العمدة، واختاره صاحب المحرر. انتهى. يعني: صوم أيام التشريق. والصحيح: الرواية الثالثة، صححه في الفائق في باب أقسام النسك. قال ابن منبج في شرحه في باب الفدية: هذا المذهب. وقدمه في المنع، والشرح، والنظم هناك، وقدمه في الرعاية الكبرى في آخر باب الإحرام. وجزم به في الإفادات، واختاره المجد في شرحه، وهو ظاهر العمدة، كما قال المصنف. قال الزركشي: خص ابن أبي موسى الخلاف بدم التمتع. والرواية الثانية: يجوز مطلقًا، صححه في التصحيح، والنظم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وجزم به في المنور، وقدمه في المحرر والرعاية الكبرى في باب صوم النذر والتطوع. والرواية الأولى: لا يجوز مطلقًا، اختاره ابن أبي موسى والقاضي. قال في المبهج: وهي الصحيحة، وقدمها الحرقي، وابن رزين في شرحه. قال الزركشي: وهي التي ذهب إليها أحمد أخيرًا، وجزم به في الوجيز والمختب. وأطلق الجواز وعدمه في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمنع، والتلخيص، والبلغة، وشرح المجد، والشرح، والرعاية الصغرى، وشرح ابن منبج هنا، والزركشي، والحاوي الكبير، وغيرهم. (٢) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يجوز لمن عليه صوم فرض أن يتطوع بالصوم؟ فيه روايتان، إحداهما لا يجوز ولا يصح والثانية يجوز). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمغني، وشرح المجد، والشرح، والفائق، وغيرهم: إحداهما: لا يجوز، ولا يصح، وهو الصحيح في المذهب، نص عليه في رواية حنبل. قال في الحاويين: لم يصح في أصح الروايتين، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وجزم به في المذهب، ومسبوك الذهب والإفادات والمنور، وغيرهم، وقدمه في المستوعب، والخلاصة، والمحرر، وشرح ابن رزين، والرعايتين، وغيرهم. والرواية الثانية: يجوز ويصح، قدمه في النظم. قال في القاعدة الحادية عشرة: جاز على الأصح. قلت: وهو الصواب.

بالصلاة يمين عليه القضاء، واختار جماعة منهم صاحب المغني والمحرو عَدَم الصَّحَّة، لوجوبها على الفور.
وسبق في قضاء الفوائت.

ويبدأ بفرض الصوم قبل نذر لا يخاف قوته، فنل حنبل وأبو الحارث فيمن نذر صيام أيام وعليه من صوم رمضان أيام: يندأ بالنذر، وهو مخمول على أنه كان النذر معينا بوقت يخاف قوته، وقضاء رمضان موسع الوقت، كمن نذر ركعتين عقب الزوال، يندأ بهما قبل الظهر، يسعه وقتها، وتعين النذر بذلك الوقت.
ويبدأ بالقضاء إن كان النذر مطلقا، وقد صرح أحمد في موضع بتقديم قضاء رمضان على النذر والنفل، فيجتمع بين الروايتين: تلك على ضيق الوقت وهذا على سعة الوقت، ذكره القاضي وابن عقيل.
فإن قلنا بالرواية الأولى إنه لا يجوز التطوع بالصوم قبل فرضه لم يكره قضاء رمضان في عشر ذي الحجة، بل يستحب إذا لم يكن قضاء قبله، وإن قلنا بالجواز.
فعنه: يكره، كقول الحسن والزهرى، وروى عن علي ولا يصح عنه لينال فضيلتها.
وعنه: لا يكره (م ٥) (و) روى عن عمر، إظهار الآية، وكثير المحرم، والمبادرة إلى إبراء الذمة من أكبر العمل الصالح.

وقيل: يكره القضاء على الثانية ولا يكره على الأولى بل يستحب، والطريقة الأولى أصح، لأننا إذا حرمتنا التطوع قبل الفرض كان أبلغ من الكراهة فلا يصح تفريعها عليه، والله أعلم.

فصل

من دخل في صوم تطوع استحب له إتمامه ولم يجب، وإن أفسده لم يلزمه قضاء، نص عليه، وهو المذهب (و ش) لقول عائشة: يا رسول الله أهدني لنا حيس فقال: «أرينيه فلقد أصبحت صائما».
وفي أوله: أنه دخل عليها يوما فقال: «هل عندكم شيء؟» قلنا: لا، قال: «فإني إذا صائم».
رواه مسلم (١١٥٤)، والحنس (حم: ٤٩/٦، د: ٢٤٥٦، ت: ٧٣٣، ن: ٢٣٠٢، هـ: ١٧٠١).
ورواه النسائي (٢٣٢٢) بإسناد جيد، ثم قال: «إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها».

وله أيضا بإسناد حسن: «إنما منزلة من صام في غير رمضان أو في التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة ماله فجاء منها

(١) (مسألة - ٥): قوله: (فإن قلنا بالرواية الأولى إنه لا يجوز التطوع بالصوم قبل فرضه لم يكره قضاء رمضان في عشر ذي الحجة بل يستحب إذا لم يكن قضاء قبله، وإن قلنا بالجواز فعنه: يكره، وعنه لا يكره): انتهى.
وأطلقهما في المغني، وشرح المجد، والشرح، والفاق، وغيرهم.
قال المصنف: (وقيل: يكره القضاء على الثانية، ولا يكره على الأولى بل يستحب، والطريقة الأولى أصح، لأننا إذا حرمتنا التطوع قبل الفرض كان أبلغ من الكراهة، فلا يصح تفريعها عليه). انتهى.
الطريقة الأولى: هي الصحيحة، لما علله به المصنف، وتبع في ذلك المجد.
قال في المغني: وهذا أقوى عندي.
فعلى هذه الطريقة أطلق المصنف الروايتين على القول بالجواز:
إحدهما: لا يكره.
قلت: وهو الصواب.
وقد قال في الرعايتين، والحاويين: ويباح قضاء رمضان في عشر ذي الحجة، وعنه: يكره. انتهى.
والرواية الثانية: يكره.

وقد علل بأن القضاء فيه يفوت به فضل صيام تطوعا.
وبهذا علل الإمام أحمد وغيره، ذكره ابن رجب في اللطائف، وقال: وقد قيل: إنه يحصل به فضيلة صيام التطوع أيضا. انتهى.

بِمَا شَاءَ فَامْتَنَاءً، وَيَجِلُّ مِنْهَا بِمَا شَاءَ فَامْتَنَاءً، وَسَبَقَ فِي الْجُمُعَةِ حَدِيثٌ جَوِيْرَةٌ.
وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ ثُمَّ نَاولَهَا فَشَرِبَتْ فَقَالَتْ أَنَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً، فَقَالَ: الصَّائِمُ الْمَطْعُوعُ
أَمِيرٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ، لَهُ طَرُقٌ، فِيهِ كَلَامٌ يَطْلُوكُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤١/٦) وَصَحَّحَهُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٧)، وَالتَّسَنُّيُّ (٣٣٠٢) وَضَعَّفَهُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: فِي إِسْنَادِهِ
مَقَالٌ، وَضَعَّفَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ، وَكَصَوِّمٌ مُسَافِرٌ فِي رَمَضَانَ لَهُ الْخُرُوجُ لِكَوْنِهِ كَانَ مُخَيَّرًا حَالَةَ دُخُولِهِ فِيهِ.
وَكَيْفَ الْعِلُّ الْوَضُوءِ وَالْإِعْتِكَافُ، سَلَّمَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْأَصَحِّ هُنَّ، وَكَشَرُوهُ فِي أَرْبَعٍ بِسَلَامَةٍ، لَهُ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ
(و) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِ، وَكَدْخُولِهِ فِيهِ ظَنًّا أَنَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ، سَلَّمَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيَّهَ وَأَشْهَبُ وَعَنْ أَحْمَدَ:
يَجِبُ إِتِمَامُ الصَّوْمِ وَيَلْزَمُ الْقَضَاءُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ.

وَفِي الْكَافِي (و هـ م) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْلُوكُوا أَهْلَ الْكُفْرِ﴾ [عَمَد: ٢٣].

وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِمَا نَشَأَ وَحَفْصَةَ وَقَدْ أَفْطَرْنَا: «لَا عَلَيْكُمَا صَوْمًا يَوْمًا مَكَانَهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٧) وَغَيْرُهُ، وَضَعَّفُوهُ، ثُمَّ هُوَ لِلْإِسْتِحْبَابِ، لِقَوْلِهِ: «لَا عَلَيْكُمَا».

وَعَنْ شَدَّادٍ مَرْفُوعًا: «أَتَخَوُّفٌ عَلَى أُمَّتِي الشَّرْكَ وَالشُّهُوَّةُ الْخَفِيَّةُ، وَفِيهِ: «وَالشُّهُوَّةُ الْخَفِيَّةُ: أَنْ يُصْبِحَ أَحَدُهُمْ صَائِمًا
فَتَعْرِضَ لَهُ شُهُوَّةٌ مِنْ شُهُوَاتِهِ فَيَتْرَكَ صَوْمَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٥/٤) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّاحِدِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ شَيْخٌ الصُّوفِيَّةِ مَتْرُوكٌ بِالْإِتِّفَاقِ وَكَالْحُجِّ وَالْعُمُرَةِ، وَسَبَقَ مَا
يُبَيِّنُ الْفَرْقَ، وَلَئِنْ نَفَلَ الْحَجَّ كَفَّرَ بِهِ فِي الْكُفَّارَةِ وَتَغْيِيرِ الْمَهْرِ بِالْخَلْوَةِ مَعَهُ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ.
وَنَقَلَ حَتِّبٌ: إِنْ أَوْجَبَتْهُ عَلَى نَفْسِهِ فَأَفْطَرَ بِهَا عَذْرًا أَعَادَ.

قَالَ الْقَاضِي: أَيُّ نَذَرَةٍ، وَخَالَفَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الثَّغْلِ وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِ لَا يَقْضِي، وَعِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ يَقْضِي الْمَعْدُورُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الرُّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا يَقْضِي، وَعَنْ مَالِكٍ: فَيَمْنُ أَفْطَرَ لِسَفَرٍ رِوَايَتَانِ.
وَلَوْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ عِنْدَهُمَا، لِصِحَّةِ صَوْمِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَذَرُوهُ عِنْدَ مَالِكٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَقْضِي
مَعْدُورٌ إِجْمَاعًا، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ عَذْرًا لَا صَنْعَ لَهُ فِيهِ كَالْحَيْضِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ غَبَرَتْ حَكْمًا إِجْمَاعًا، وَعَلَى الْمَذْهَبِ: هَلْ يَكْرَهُ
خُرُوجُهُ؟ يَتَوَجَّهُ لَا يَكْرَهُ، وَالْأَكْرَهُ، فِي الْأَصَحِّ وَقَالَ لِلشَّافِعِيِّ:

وَهَلْ يَفْطَرُ لِضَيْفِهِ؟ يَتَوَجَّهُ كَصَائِمٍ دَعِيَ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَفْطَرُ، وَصَرَّحَ أَصْحَابُنَا فِي الْإِعْتِكَافِ: يَكْرَهُ تَرْكُهُ بِهَا عَذْرًا.

وَصَلَاةُ التَّطَوُّعِ كَصَوْمِ التَّطَوُّعِ (و) وَهَنَهُ: يَلْزَمُ خِلَافَ الصَّوْمِ.

قَالَ فِي الْكَافِي: وَمَا لِي بِهِ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزْجَانِيُّ وَقَالَ: الصَّلَاةُ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَإِحْلَالِ كَالْحُجِّ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَلِلرَّوَايَةِ الَّتِي حَكَاهَا ابْنُ الْبَنَاءِ فِي الصَّوْمِ تَذَلُّ عَلَى عَكْسِ هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنَّهُ خَصَّهُ وَعَلَّلَ رِوَايَةَ
لُزُومِهِ بِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِسْنَادِهَا الْكُفَّارَةُ الْعَظِيمَةُ كَالْحُجِّ، وَالْمَذْهَبُ الشُّبُهَةُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرَ الْأَصْحَابِ سِوَى
الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ.

وَقِيلَ: الْإِعْتِكَافُ كَالصَّوْمِ، عَلَى الْخِلَافِ، يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِعْتِكَافِ وَقَدْ نَوَاهُ مُدَّةً لَزِمَتْهُ وَيَقْضِيهَا (و م) وَذَكَرَهُ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا، لَا بِالْبَيِّنَةِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ، خِلَافًا لِيَعْنِي الْعُلَمَاءُ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ نَقَلَ ابْنَ مَنْصُورٍ: الْمُعْتَكِفُ يُجَامِعُ
يَنْظِلُ وَعَلَيْهِ الْإِعْتِكَافُ مِنْ قَابِلٍ، وَلَعَلَّهُ فِي النَّذْرِ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِنَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ لَا يَلْزَمُهُ.

وَعَنَهُ أَيْضًا: يَلْزَمُهُ أَقْلُ الْإِعْتِكَافِ عِنْدَهُ يَوْمٌ، وَرَدَّ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَالْمَغْنِي عَلَى كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَصَلَّى ﷺ الصُّبْحَ
مُرِيدًا لِلْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ، وَكُلُّهُ مَوْضِعٌ لَهُ، ثُمَّ قَطَعَهُ لَمَّا رَأَى أَخِيَّةَ نِسَائِهِ قَدْ ضَرَبَتْ فِيهِ وَلَمْ يَقْضِيَنَّ، وَمَجْرَدُ قَضَائِهِ
لَا يَذَلُّ عَلَى وَجُوبِهِ، بِذَلِيلٍ قَطْعِهِ، وَمَا فِي السُّنَنِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَرَكَ الْإِعْتِكَافَ إِسْفَرَ اعْتَكَفَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ عَشْرِينَ.

وَلَوْ نَوَى الصَّدَقَةَ بِمَالٍ مُقَدَّرٍ وَشَرَعَ فِي الصَّدَقَةِ فَأَخْرَجَ بَعْضُهُ لَمْ تَلْزَمْهُ الصَّدَقَةُ بِبَاقِيهِ، إِجْمَاعًا، قَالَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ
قَالَ: وَهُوَ نَظِيرُ الْإِعْتِكَافِ، قَالُوا: وَمَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهِ لَا يَنْظِلُ بِتَرْكِ اعْتِكَافِ الْمُسْتَقْبَلِ.

وَقَالَ فِي الْكَافِي: وَسَائِرُ التَّطَوُّعَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْإِعْتِكَافِ، وَغَيْرِهِمَا كَالصَّوْمِ إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا سَبَقَ فِي الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ قَائِمًا لَمْ يَلْزِمَهُ إِتِمَامُهَا قَائِمًا بِسَلَا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ (و) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ أَنَّ الطَّوَافَ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَالصَّلَاةِ هُنَا (و م) وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَنَفِيِّ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنَّ فِي طَوَافٍ شَوْطٍ أَوْ شَوَاطِينَ أَجْزَاءَ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ تِمَامُ الْأَسْتَوْعِ، كَالصَّلَاةِ وَلِهَذَا قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: رَأَيْتُ سَفِيَّانَ يَقْرَأُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، إِذَا كَثُرُوا عَلَيْهِ دَخَلَ الطَّوَافُ فَطَافَ شَوْطًا أَوْ شَوَاطِينَ ثُمَّ يَخْرُجُ وَيَدْعُهُمْ، وَلَا تَلْزَمُ الصَّدَقَةُ وَالْقِرَاءَةُ وَالْأَذْكَارُ بِالشُّرُوعِ وَفَاقًا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي قَوْلِهِ: «وَرَهْبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا» الْآيَةُ [الحديد: ٢٧].

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَمْلَى: وَالْإِبْتِدَاعُ قَدْ يَكُونُ بِالْقَوْلِ، وَيَمَّا يَنْدِرُهُ وَيُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ بِالدُّخُولِ فِيهِ، وَعُمُومُ الْآيَةِ يَقْتَضِي الْأَمْرَيْنِ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ ابْتَدَعَ قُرْبَةً قَوْلًا أَوْ فِعْلًا فَعَلَيْهِ رِعَايَتُهَا وَإِتِمَامُهَا، كَذَا قَالَ.

وَيَلْزَمُ إِتِمَامُ نَقْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (و) لِانْتِقَادِ الْإِحْرَامِ لِإِزْمَا، لِظَاهِرِ آيَةِ الْإِحْصَارِ، فَإِنْ أَفْسَدَهُمَا أَوْ فَسَدَا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ (و). قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِهِمْ.

وَفِي الْهِدَايَةِ وَالْإِتِّصَارِ وَعَيْنُونَ الْمَسَائِلِ لِابْنِ شِهَابٍ رَوَايَةٌ: لَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا أَحْسِبُهَا إِلَّا سَهْوًا، وَيَأْتِي فِي الْحَجِّ.

فصل

سَبَقَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَغْصُوبِ هَلْ يَثَابُ عَلَى الْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِ مُحْرَمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ، وَسَبَقَ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَسَبَقَ هُنَاكَ هَلْ يُعْمَلُ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ فِي هَذَا؟ وَذَلِكَ مُبْسُوطٌ فِي آذَانِ الْقِرَاءَةِ وَالِدُعَاءِ مِنَ الْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ نَحْوِ نَيْصِفِ الْكِتَابِ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ خَيْرٍ قُلْتُهُ أَوْ لَمْ أَقُلْهُ فَأَنَا أَقُولُهُ، وَمَا أَتَاكُمْ مِنْ شَرٍّ فَأَنَا لَا أَقُولُ الشَّرَّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٦٧)، وَابْنُ زُبَيْرٍ (١٨٨) مِنْ رَوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ وَأَسْمُهُ تَجْبِجٌ، وَفِيهِ لِيَنَّ مَعَ أَنَّهُ صَدُوقٌ خَافِظٌ، وَكَحَدِيثِ جَابِرٍ «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءٌ لَهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ فَأَخَذَهُ إِيمَانًا بِهِ وَرَجَاءً ثَوَابِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ».

رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي جَزَائِهِ.

وَيَتَوَجَّهُ: أَنَّ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرَفٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا إِذَا قُطِعَ الصَّلَاةُ أَوْ الصَّوْمُ فَهَلْ انْتَقَدَ الْجُزْءُ الْمَوْذَى وَحَصَلَ بِهِ قُرْبَةٌ أَمْ لَا؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَبْطُلُ حُكْمُهُ لَا أَنَّهُ أَبْطَلَهُ؟ كَمَرِيضٍ صَلَّى جُمُعَةً بَعْدَ ظَهْرِهِ، أَوْ لَا يَبْطُلُ؟ اخْتَلَفَ كَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ فِي الْإِتِّصَارِ وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ. وَفِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ بَطْلَانُهُ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ (م ٦، ٧) (١).

(١) (مسألة - ٦ - ٧): قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا قُطِعَ الصَّلَاةُ أَوْ الصَّوْمُ فَهَلْ انْتَقَدَ الْجُزْءُ الْمَوْذَى وَحَصَلَ بِهِ قُرْبَةٌ أَمْ لَا؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَبْطُلُ حُكْمُهُ لَا أَنَّهُ أَبْطَلَهُ؟ كَمَرِيضٍ صَلَّى جُمُعَةً بَعْدَ ظَهْرِهِ، أَوْ لَا يَبْطُلُ؟ اخْتَلَفَ كَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ فِي الْإِتِّصَارِ وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ) وَفِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ بَطْلَانُهُ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ. انْتَهَى.

فِي ضَمَنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَسْأَلَتَانِ.

(المسألة الأولى - ٦): إِذَا قُطِعَ هَلْ انْتَقَدَ الْجُزْءُ الْمَوْذَى وَحَصَلَ بِهِ قُرْبَةٌ أَمْ لَا.

(المسألة الثانية - ٧): عَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَبْطُلُ حُكْمُهُ أَمْ لَا.

قُلْتُ: الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ انْتِقَادُ الْجُزْءِ الْمَوْذَى وَحَصُولُ الثَّوَابِ بِهِ لِلْمَعْدُورِ وَالْبَطْلَانِ حُكْمًا.

وَفِي كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ وَالْمُصَنِّفِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَحَلَّ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ حَدِيثَ عِبَادَةِ فِيمَنْ تَرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ شَيْئًا عَلَى مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا كَخُشُوعٍ وَتَسْبِيحٍ، فَلَمْ يَذْكُرُوا تَرَكَ رُكْنٍ وَشَرْطٍ.

وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ: أَنَّ تَرَكَ رُكْنٍ وَشَرْطٍ كَتَرَكِهَا كُلَّهَا، قَالَ جَمَاعَةٌ: لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَعَ ذَلِكَ وَجُودَهَا كَعَدِيدِهَا، وَمُرَادُهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ لَا أَنَّهُ لَا يُثَابُ عَلَى قِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ وَتَحْوٍ ذَلِكَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ: جَاءَتِ السُّنَّةُ بِثَوَابِهِ عَلَى مَا فَعَلَهُ وَعَقَابِهِ عَلَى مَا تَرَكَهُ، وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا كَعَدِيدِهِ وَلَا ثَوَابَ فِيهِ لَمْ يُجْتَبَرِ بِالنَّوَافِلِ شَيْءٌ.

وَالْبَاطِلُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ ضِدُّ الصَّحِيحِ فِي عُرْفِهِمْ، وَهُوَ مَا أَبْرَأَ اللَّئِمَةُ، فَقَوْلُهُمْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ وَحُجَّتُهُ لِمَنْ تَرَكَ رُكْنًا بِمَعْنَى وَجِبَ الْقَضَاءِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُثَابُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ فِي الْآخِرَةِ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَتَنَفَّى الشَّارِعَ الْإِيمَانَ عَمَّنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْهُ أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمًا فِيهِ كَتَفِي غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» وَقَوْلِهِ لِلنَّسَبِيِّ: «فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، وَ: «لَا صَلَاةَ لِقَدْ».

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» [عَمَد: ٣٣]: الْبُطْلَانُ هُوَ بُطْلَانُ الثَّوَابِ، وَلَا نُسَلِّمُ بُطْلَانَ جَمِيعِهِ، بَلْ قَدْ يُثَابُ عَلَى مَا فَعَلَهُ، فَلَا يَكُونُ مُبْطِلًا لِعَمَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

مَنْ دَخَلَ فِي وَاجِبٍ مُوسِعٍ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ كُلِّهِ قَبْلَ رَمَضَانَ، وَالْمَكْتُوبَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَنَذَرِ مُطْلَقِي وَكُفَّارَةٍ إِنْ قُلْنَا: يَجُوزُ تَأْخِيرُهُمَا حَرَمَ خُرُوجِهِ مِنْهُ بِلا عَذْرِ (و).

قَالَ الشَّيْخُ: يَغْيَرُ خِلَافَهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ مُتَعَيْنٌ، وَدَخَلَتْ التَّوَسُّعَةُ فِي وَقْتِهِ وَفَقَا وَمَطْنَةُ الْحَاجَةِ، فَإِذَا شَرَعَ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي إِنْتِمَائِهِ، وَجَازَ لِلصَّائِمِ فِي السَّفَرِ الْفَطْرَ، لِقِيَامِ الْمَسِيحِ وَهُوَ السَّفَرُ، كَالْمَرَضِ، وَخَالَفَ جَمَاعَةٌ شَافِعِيَّةٌ فِي الصَّوْمِ، وَوَافَقُوا عَلَى الْمَكْتُوبَةِ أَوَّلَ وَقْتِهَا، وَإِذَا بَطَلَ فَلَا كُفَّارَةَ، وَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَقِيلَ: وَيَكْفَرُ إِنْ أَفْسَدَ قَضَاءَ رَمَضَانَ.

فصل

لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ شَرِيفَةٌ مُعْظَمَةٌ، زَادَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: وَالِدَعَاءُ فِيهَا مُسْتَجَابٌ. قِيلَ: سُورَتُهَا مَكِّيَّةٌ.

قَالَ الْمَاورِدِيُّ: هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ.

وَقِيلَ: مَدَنِيَّةٌ.

قَالَ التَّلْجِيُّ: هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ (م ٨) (١).

قَالَ مُجَاهِدٌ وَالْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ: «خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» [القدر: ٣]؛ أَي: قِيَامُهَا وَالْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ خَالِيَةٍ مِنْهَا.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٥، م: ٧٦٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) (مسألة - ٨) قوله: (ليلة القدر شريفة عظيمة... قيل: سورتها مكية).

قال الماوردي: هو قول الأكثرين.

وقيل: مدنية، قال التلجي: هو قول الأكثرين. انتهى.

هذان القولان للعلماء، وليس ذلك مخصوصاً بالأصحاب ولكن المصنف لما رأى الخلاف قوياً من الجانبين أتى بهذه العبارة.

قلت: الصواب أنها مدنية، وقطع به البيهقي وغيره.

وَسُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي بِلْكَ السَّنَةِ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.
 قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَفْسُرِينَ لِقَوْلِهِ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مَبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ» [الدخان: ٣ - ٤] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: لَيْلَةُ الْقَدَرِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ.
 قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَعَلَيْهِ الْمَفْسُرُونَ، لِقَوْلِهِ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ» [القدر: ١].
 وَمَا رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ضَعِيفٌ.
 قِيلَ: سُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدَرِ لِعِظَمِ قَدَرِهَا عِنْدَ اللَّهِ.
 وَقِيلَ: الْقَدَرُ بِمَعْنَى الضِّيقِ، لِضِيقِ الْأَرْضِ عَنِ الْمَلَائِكَةِ الَّتِي تَنْزِلُ فِيهَا.
 فَرَوَى أَحْمَدُ (٥١٩/٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ بِلْكَ اللَّيْلَةِ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ الْحَصَى».
 وَلَمْ تُرْفَعْ (و) لِلْأَخْبَارِ بِطَلَبِهَا وَقِيَامِهَا.
 وَعَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: رُفِعَتْ، وَحَكِي رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهِيَ فِي رَمَضَانَ (و) لَا فِي كُلِّ السَّنَةِ، خِلَافًا لِابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ كَقَوْلِهِ.
 وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ أَنَّ الْأَوَّلَ أَشْهَرُهُ عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْهُ، عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَغَيْرِهِمْ (و م ش) وَلِيَالِي وَتَرَاهُ أَكْثَرُ، وَأَرْجَاهَا لَيْلَةُ سِتِّعٍ وَعِشْرِينَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لَا لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ (ش).
 وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ كُلَّ الْعَشْرِ سَوَاءً (و م).
 وَمَذْهَبُ (م) أَرْجَاهَا فِي سِتِّعٍ بَقِيْنَ أَوْ سِتِّعٍ أَوْ خَمْسٍ.
 وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: هِيَ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ، وَعَنْ الْعُلَمَاءِ فِيهَا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ.
 وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ: قَالَ الْجُمْهُورُ: تَخْتَصُّ بِرَمَضَانَ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ: تَخْتَصُّ بِالْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْهُ، وَأَكْثَرُ الْآخِذِينَ الصَّحَاحُ تَذَلُّ عَلَيْهِ.
 وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ: تَخْتَصُّ بِلِيَالِي الْوَتْرِ مِنْهُ، وَالْآخِذِينَ الصَّحَاحُ تَذَلُّ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ، وَالْمَذْهَبُ لَا تَخْتَصُّ، بَلْ الْمَذْهَبُ أَنَّهَا أَكْثَرُ وَأَبْلَغُ مِنْ لِيَالِي الشَّفَعِ، وَعَلَى اخْتِيَارِ صَاحِبِ الْمَحَرَّرِ كُلِّهَا سَوَاءً.
 وَقَالَ فِي الْغَنِيِّ وَالْكَافِي: تُطَلَّبُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ.
 قَالَ فِي الْكَافِي: وَأَرْجَاهُ الْوَتْرُ مِنْ لِيَالِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، كَذَا قَالَ.
 قَالَ: وَتَنْتَقِلُ فِيهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْتَقِلُ لَيْلَةُ الْقَدَرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، قَالَ أَبُو قَلَابَةَ التَّائِبِيُّ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.
 وَظَاهِرُ رَوَايَةِ حَنْبَلٍ أَنَّهَا لَيْلَةُ مُتَعَيِّنَةٍ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ.
 فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ لَيْلَةُ الْقَدَرِ قَبْلَ مُضِيِّ لَيْلَةِ الْعَشْرِ^(١)، وَقَعَ فِي اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ، وَمَعَ مُضِيِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ يَقَعُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لَيْلَةُ قَوْلِهِ فِيهَا.
 وَعَلَى أَصْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ، كَالْعَشْرِ عِنْدَنَا، وَحَكَى صَاحِبُ الْوَسِيطِ الشَّافِعِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ: إِنْ قَالَ فِي نِصْفِ رَمَضَانَ أَنْتَ طَالِقٌ لَيْلَةُ الْقَدَرِ لَمْ تَطْلُقْ مَا لَمْ تَقْضِ سَنَةً، لَا حَيْثَمَالِ كَوْنِهَا فِي جَمِيعِ الشُّهُرِ، فَلَا يَقَعُ بِالشُّكِّ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا فِي كَوْنِهَا تَنْتَقِلُ.
 وَعَلَى قَوْلِنَا الْأَوَّلِ: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ وَتَنْتَقِلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ وَقَعَ فِي اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ، وَمَعَ مُضِيِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ يَقَعُ فِي اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْعَامِ الْقَبِيلِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، لِلْأَخْبَارِ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ، وَأَنَّهَا فِي لِيَالٍ مُتَعَيِّنَةٍ مِنْهُ.

(١) تنبيه: قوله: (فعلى هذا لو قال: أنت طالق ليلة القدر قبل مضي ليلة العشر). انتهى الظاهر: أن هنا سقطاً، وتقديره: قبل مضي ليلة من العشر أو ليلة من أول العشر، والله أعلم. فهذه ثمان مسائل قد اطلق فيها الخلاف وصحح أكثرها.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَيَخْرُجُ حُكْمُ الْعِتْقِ وَالْبَيْعِ عَلَى مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ.
وَمَنْ نَذَرَ قِيَامَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ قَامَ الْعَشْرَ، وَنَذَرَهُ فِي أَثْنَاءِ الْعَشْرِ كَطَّلَاقٍ، عَلَى مَا سَبَقَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي تَغْلِيْقِهِ فِي النُّذُورِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: الْوُزْنُ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمَاضِي، فَتَطْلُبُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةً إِحْدَى وَلَيْلَةً ثَلَاثَ إِلَى آخِرِهِ، وَيَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْبَاقِي،
لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِتَاسِعَةِ تَبْقَى...» الْحَدِيثُ.
فَإِذَا كَانَ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَكُونُ ذَلِكَ لَيْلِي الْإِسْتِفَاعِ، فَلَيْلَةُ الثَّانِيَةِ تَامِيَةً تَبْقَى، وَلَيْلَةُ أَرْبَعٍ سَابِعَةً تَبْقَى، كَمَا فَسَّرَهُ أَبُو
سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَإِنْ كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ كَانَ التَّارِيخُ بِالْبَاقِي كَالتَّارِيخِ بِالْمَاضِي.
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْهَبَ فِيهَا، «لِقَوْلِ عَائِشَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ وَافَقْتَهَا مَا أَقُولُ؟ قَالَ قُولِي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُجِيبُ الْعَفْوَ
فَاعْفُ عَنِّي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٨/٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥١٣) وَصَحَّحَهُ هُنَا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَلِمْتَ لَيْلَةَ
الْقَدْرِ مَا أَقُولُهُ؟ قَالَ: قُولِي» وَذَكَرَهُ.
قَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَمَّا رُتْبَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيْضَاءَ لَا شُعَاعَ لَهَا».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٦٢) وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٩٣).
وَلِأَحْمَدَ (٢٤١/٢) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَقِيلٍ عَنْ حَمْرٍاءَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَنْهُ غَيْرَهُ، وَحَدِيثُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ عَنْ عُبَادَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ قَامَهَا إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ».
وَلَهُ (٢٨٩، ٥٠٣/٢) أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عُبَادَةَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ وَقَالَ فِيهِ «وَاحْتِسَابًا»، ثُمَّ وَقَعْتَ لَهُ،
وَذَكَرَهُ.

وَفِيهِ (٣٢٤/٥): وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَمَارَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ أَنَّهَا صَابِقَةٌ بِلُجَّةٍ، كَانَ فِيهَا قَمَرًا سَاطِعًا سَاطِعَةً سَاجِدَةً، لَا
بَرْدَ فِيهَا وَلَا حَرَّ، وَلَا يَجِلُّ لِكُوكُوبٍ أَنْ يُرْمَى بِهِ فِيهَا حَتَّى تُصْبِحَ، وَإِنْ أَمَارَتْهَا أَنْ الشَّمْسُ صَبِيحَتُهَا تَخْرُجُ مُسْتَوِيَةً لَيْسَ
فِيهَا شُعَاعٌ، مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا يَجِلُّ لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا يَوْمَئِذٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُسْنُ أَنْ يَنَامَ مَتَرِبًا مُسْتَبِدًا إِلَى
شَيْءٍ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَيَأْتِي فِي الْمُتَكَيِّفِ.

فَصْلٌ

وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ أَفْضَلُ اللَّيَالِي، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، لِلْآيَةِ، وَذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ إِجْمَاعًا وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَتَيْنِ:
إِحْدَاهُمَا هَذَا.
وَالثَّانِيَةُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ.
وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا هُوَ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَهِيَ اخْتِيارُ ابْنِ بَطَّةٍ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَرَزَنِيِّ وَأَبِي خَصْبٍ الْبَرْمَكِيِّ.
وَاخْتَجَّوْا بِأَنَّ اللَّيْلَةَ تَابِعَةٌ لِيَوْمِهَا، وَفِيهِ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي أَفْضَلِ يَوْمِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَلِبَقَاءِ فَضْلِهَا فِي الْجَنَّةِ، لِأَنَّ فِي قَدْرِ يَوْمِهَا
تَقَعُ الزَّيَارَةُ إِلَى الْحَقِّ مُتَبَعًا.
كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٤٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٣٣٦) مِنْ عَدِيدِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاسْتَدَاهُ حَسَنٌ.
وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّيْمِيُّ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ الَّتِي أُنْزِلَ فِيهَا الْقُرْآنُ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، قَالُوا أَتَشَالُهَا مِنْ لَيْلَالِي الْقَدْرِ فَلَيْلَةُ
الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ فِي الْعَارِضَةِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: هُوَ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ إِجْمَاعًا، وَقَالَ: يَوْمُ النُّحْرِ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْعَامِ.
وَكَلَّا ذَكَرَهُ جَدُّهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ شَرْحِهِ مَتْنَهُ الْغَايَةِ أَنَّ يَوْمَ النُّحْرِ أَفْضَلُ.
وَالظَّاهِرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَكِيمٍ أَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ أَفْضَلُ، وَعَلَّلَهُ أَهْلُهُ، وَقَالَهُ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضُهُمْ: يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَظَهَرَ مِنْ
سَبَقٍ أَنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَتَوَجَّهَ عَلَى اخْتِيَارِ شَيْخِنَا بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ يَوْمَ الْقَرِّ الَّذِي يَلِيهِ، لَأَنَّهُ اخْتَجَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَعْظَمُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ».

قَالَ فِي الْغَنِيِّ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مِنَ الْأَيَّامِ أَرْبَعَةً: الْفِطْرَ وَالْأَضْحَى وَعَرَفَةَ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَاخْتَارَ مِنْهَا يَوْمَ عَرَفَةَ. وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِلْحُسَيْنِ الشَّهَادَةَ فِي أَشْرَفِ الْأَيَّامِ وَأَعْظَمِهَا وَأَجْلَهَا وَأَرْفَعَهَا عِنْدَهُ مَنَزَلَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلُ، عَلَى ظَاهِرِ مَا فِي الْعُمْدَةِ وَغَيْرِهَا وَسَبَقَ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي صَلَاةِ التَّلَوُّعِ. وَقَالَ أَيْضًا: قَدْ يُقَالُ ذَلِكَ وَقَدْ يُقَالُ: لِيَالِي عَشْرِ رَمَضَانَ الْآخِرِ وَأَيَّامُ ذَلِكَ أَفْضَلُ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، لَوْجُودِهِ وَذِكْرُهَا.

وَرَمَضَانَ أَفْضَلَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ فِيمَنْ زَالَ عِلْمُهُ، وَذَكَرُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ فِيهِ أَفْضَلُ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ. قَالَ شَيْخُنَا وَيَكْفُرُ مَنْ فَضَّلَ رَجَبًا عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي الْغَنِيِّ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مِنَ الشُّهُورِ أَرْبَعَةً: رَجَبًا وَشَعْبَانَ وَرَمَضَانَ وَالْمَحْرَمَ، وَاخْتَارَ مِنْهَا شَعْبَانَ، وَجَعَلَهُ شَهْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَمَا أَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ فَشَهْرُهُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ، كَذَا قَالَ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَعْلَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ» [التوبة: ٣٦]: إِنَّمَا سَمَّاها حُرُمًا لِتَحْرِيمِ الْقِتَالِ فِيهَا، وَلِتَعْظِيمِ أَهْلِهَا الْمَحَارِمِ فِيهَا أَشَدَّ مِنْ تَعْظِيمِهِ فِي غَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ تَعْظِيمُ الطَّاعَاتِ، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا تَطْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ» [التوبة: ٣٦]، أَيْ: فِي الْأَرْبَعَةِ، وَأَنْ أَحَدَ الْأَقْوَالِ: أَنَّ الطَّلْمَ الْمَعَاصِي، قَالَ فَتَكُونُ فَايِدَةٌ تَخْصِيصِيَّةٌ بِهَا: أَنَّ شَأْنَ تَعْظِيمِ الْمَعَاصِي فِيهَا أَشَدُّ مِنْ تَعْظِيمِهِ فِي غَيْرِهَا، وَذَلِكَ لِفَضْلِهَا عَلَى مَا سِوَاهَا، كَتَخْصِيصِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، وَقَوْلِهِ: «فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جَدَالَ فِي الْحَجِّ» [البقرة: ١٩٧].

وَكَمَا أُمِرَ بِالمَحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَقَالَ: وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الاعتكاف

الاعتكاف لغة: لزوم الشيء. ومنه: «يَعْتَكِفُونَ عَلَى أَصْنَامِهِمْ» [الأعراف: ١٣٨].

يُقَالُ: عَكَفَ بِفَتْحِ الكافِ يَعْتَكِفُ بِضَمِّهَا وَكسرها، قِرَاءَتَانِ.

وشرعاً لزوم المسجد بصفة مخصوصة قال ابن هبيرة: وهذا الاعتكاف لا يحل أن يسمى خلوة، ولم يزد على هذا، ولعل الكراهة أولى، ويسمى جواراً، [لقول عائشة رضي الله عنها، عنه عليه السلام: وهو مجاور في المسجد]. متفق عليه (خ: ٢٩٢، م: ٢٩٧).

وفيهما (خ: ١٩١٤، م: ١١٦٧) من حديث أبي سعيد قال: «كنت أجاور هذه العشرة - يعني: الأوسط -، ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشرة الأواخر فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفيه».

وهو سنة (ع) ويجب بطله (ع)، وإن علقه أو غيره بشرط، فله شرطه، نحو لله علي أن اعتكف شهر رمضان إن كنت مقيماً أو معافى، فكان فيه مريضاً أو مسافراً لم يلزمه شيء.

وهل يلزم بالشروع أو بالنية؟ سبق أجز الباب قبله، ولا يختص بزمان إلا ما فهمي عن صياحه، للاختلاف في جوارزه بغير صوم، وأكدته رمضان، (ع) وأكدته العشرة الأخير (ع) ولم يفرق الأصحاب بين الثغر وغيره، وهو واضح. ونقل أبو طالب: لا يعتكف في الثغر لئلا يشغله تغير.

ولا يصح إلا بالنية (و) ويجب تعيين المنذور بالنية لتمييز، وإن نوى الخروج منه فليل، لأنه يخرج منه بالفساد، كالصلاة.

وقيل: لا، لاعتكافه بمكان، كالحج (م ١) (١)، وللشافعية وجهان، وإن خرج لئلا لا يبطل ولم يكن نوى مدة مقدرة ابتداء النية، وإلا فلا، ذكره في الترغيب وغيره، وظاهر كلام جماعة: لا يتبدلها، ولا يصح من كافر ومجنون وطفل، كصلاة وصوم.

قال صاحب المحرر: لا أعلم فيه خلافاً، وكذا ذكر غيره، لخروجه بالجنون عن كونه من أهل المسجد، على ما سبق في باب الغسل، لكن يتوجه: هل ينشئ أو يتبدل؟ الخلاف في بطلان الصوم.

ولا يبطل بإغماء، جزم به في الرعاية وغيره، ويأتي في النذر الكافر، والله أعلم.

فصل

ولا يجوز أن يعتكف العبد بلا إذن سيده، ولا المرأة بلا إذن زوجها، (و)، لتفويت منافعهما المملوكة لهما، فإن شرعاً في نذر أو نقل بلا إذن فلهما تحليلهما (و)؛ لحديث أبي هريرة: «لا تصوم المرأة وزوجها شاهداً يوماً من غير رمضان إلا بإذنه».

إسناده جيد، رواه الخمسة (حم: ٢/ ٢٤٥، د: ٢٤٥٨، ت: ٧٨٢، ن: ٢٩٢٠، هـ: ١٦٧١)، وحسنه الترمذي. وضرب الاعتكاف أعظم، والحج أكذ، وخروج في منتهى الغاية: لا يمنعان من اعتكاف منذور، كرواية في المرأة في صوم وحج مندورين، ذكرها في المجرد والتعليق، ونصرتها في غير موضع، والعبد يصوم النذر، ويأتي هذا الوجه في

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويجب تعيين المنذور بالنية لتمييز، وإن نوى الخروج منه فليل، لأنه يخرج منه بالفساد، كالصلاة، وقيل: لا، لاعتكافه بمكان، كالحج). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، فقال: لأصحابنا وجهان، وعللها بما قاله المصنف.

وأطلقهما أيضاً في الرعاية الكبرى:

أحدهما: يبطل، لأنه يخرج بالفساد منه، فهو كالصلاة والصيام.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والثاني: لا يبطل، لما علله المصنف.

الراضح في التفقات.

قَالَ: وَيَتَخَرَّجُ وَجَةً ثَالِثٌ: مُنْعُهُمَا وَتَحْلِيلُهُمَا مِنْ نَذْرٍ مُطْلَقٍ فَقَطْ، لِأَنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي، كَوَجْهِ لَأَصْحَابِنَا فِي صَوْمٍ وَحَجٍّ مُنْذُورَيْنِ، قَالَ: وَيَتَخَرَّجُ وَجَةً رَابِعٌ: مُنْعُهُمَا وَتَحْلِيلُهُمَا إِلَّا مِنْ مُنْذُورٍ مُعَيَّنٍ قَبْلَ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ، كَوَجْهِ لَأَصْحَابِنَا فِي مَقْرُوطِ نَفَقَتِهِمَا.

وَيَتَوَجَّهُ: إِنْ لَزِمَ بِالشُّرُوعِ فِيهِ فَكَالْمُنْذُورِ، وَقَالَهُ الْأَوْدَاعِي.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: إِنْ لَمْ يُحْلَلَا مِمَّا صَحَّ وَأَجْزَأُ (و).

وَقَالَ فِي مُتْنِهِ الْعَارِي: قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ ابْنُ النَّبَاءِ: يَقَعُ بَاطِلًا، لِتَخْرِيمِهِ، كَصَلَاةٍ فِي مَغْصُوبٍ.

وَجُزْمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَكَذَا فِي الرِّعَايَةِ، وَذَكَرَهُ نَصُّ أَحْمَدَ فِي الْعَبْدِ.

وَإِنْ أَدْبَأَ لَهُمَا ثُمَّ أَرَادَا تَحْلِيلَهُمَا فَلَهُمَا ذَلِكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، وَإِلَّا فَلَا (و ش) لِأَنَّهُ بِالْمَلِكِ أَذِنَ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ فِي الْاِعْتِكَافِ ثُمَّ مَنَعَهُنَّ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ دَخَلْنَ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ حَقُّهُمَا وَاجِبٌ، وَالتَّطَوُّعُ لَا يُلْزَمُ بِالشُّرُوعِ، عَلَى مَا سَبَقَ، فَهِيَ هِيَ مَنَافِعُ تَتَجَدَّدُ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهَا مَا لَمْ يُغْبَضْ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ.

وَمَذْهَبُ (م) مَنَعَ تَحْلِيلَهُمَا مُطْلَقًا، لِلزُّوْبِيَةِ بِالشُّرُوعِ عِنْدَهُ.

وَمَذْهَبُ (هـ) لَهُ تَحْلِيلُ الْعَبْدِ فِيهِمَا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالتَّحْلِيلِ، وَيُكْرَهُ لِاخْلَافِهِ الْوَعْدَ، وَلَا يَمْلِكُ تَحْلِيلَ الزَّوْجَةِ فِيهِمَا،

لِمَلِكُهَا بِالتَّحْلِيلِ، وَلَوْ رَجَعَا بَعْدَ الْإِذْنِ قَبْلَ الشُّرُوعِ جَازَ (ع)، بِخِلَافِ حَقِّ الشُّفْعَةِ وَالْقِصَاصِ فَإِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ لِأَمْرِ مُضَى لَا يَتَجَدَّدُ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي النَّذْرِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي يَجُوزُ تَفْرِيقُهُ كَنَذْرِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَوْ مُتَابِعَةٍ إِذَا اخْتَارَا فَعَلَهُ مُتَابِعًا وَأَذِنَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ يَجُوزُ تَحْلِيلُهُمَا مِنْهُ عِنْدَ مُتْنِهِ كُلِّ يَوْمٍ، لِحُجُوزِ الْخُرُوجِ لَهُ مِنْهُ إِذْنٌ، كَالْتَطَوُّعِ، قَالَ: وَتَغْلِيلُ أَصْحَابِنَا يَذَلُّ عَلَيْهِ، وَهَذَا مُتَوَجَّهٌ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ الْمَنَعَ كَغَيْرِهِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: لَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا فِي غَيْرِ نَذْرٍ.

وَقِيلَ: فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَالْإِذْنُ فِي عَقْدِ النَّذْرِ إِذْنٌ فِي فِعْلِهِ إِنْ نَذَرَا دُسْمًا مُعَيَّنًا بِالْإِذْنِ، وَإِلَّا فَلَا، (و)

(ش) لِأَنَّ زَمَنَ الشُّرُوعِ لَمْ يَقْتَضِهِ الْإِذْنُ السَّابِقُ وَقَدْ تَحْلِيلُهُمَا أَيْضًا، كَالْإِذْنِ فِي الشُّرُوعِ.

وَالْمَكَاتِبُ أَنْ يَغْتَكِفَ بِهَا إِذْنٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِمَلِكِهِ مَنَافِعِهِ، كَحُرِّ مَدِينٍ، بِخِلَافِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَذْبُورِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ

يَجَلَّ نَجْمٌ، وَلَهُ أَنْ يَحْجُجَ بِهَا إِذْنٌ ^(١) نَصُّ عَلَيْهِ، كَالْاِعْتِكَافِ، وَأَوَّلَى، لِإِمْكَانِ التَّكْسِبِ مَعَهُ، وَلَا يُنْتَعَمُ مِنْ إِنْفَاقِهِ لِلْمَالِ فِيهِ،

كَالْاِعْتِكَافِ، وَكَتَرِكِهِ التَّكْسِبِ مَدَّةً، وَيُنْفِقُ فِيهَا عَلَيْهِ مِمَّا قَدْ جَمَعَهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ أَنْ يُنْفِقُ فِيهِ مِمَّا قَدْ

جَمَعَهُ مَا لَمْ يَجَلَّ نَجْمٌ.

وَنَقَلَ الْيَمُونِيُّ: لَهُ الْحُجُّ مِنَ الْمَالِ الَّذِي جَمَعَهُ مَا لَمْ يَأْتِ نَجْمُهُ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَ الشَّيْخُ عَلَى إِذْنِهِ لَهُ،

وَيَجُوزُ بِإِذْنِهِ، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ وَقَالُوا: نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا لَمْ يَجَلَّ نَجْمٌ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: الْمَنَعَ مُطْلَقًا، (و ق).

وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ مَهَابَةٌ فَلَهُ أَنْ يَغْتَكِفَ وَيَحْجُجَ فِي نَوْبِهِ بِهَا إِذْنِهِ، لِأَنَّ مَنَافِعَهُ لَهُ فِيهَا، وَإِلَّا

فَلَيْسَ بِهِ مَنَعَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَلَا يَصِحُّ مِنْ رَجُلٍ تَلَزُمُهُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَدَّةٍ اِعْتِكَافٍ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، (و هـ)، وَلَوْ مِنْ رَجُلَيْنِ

مُعْتَكِفَيْنِ، وَإِلَّا صَحَّ مِنْهُ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ، وَفِي الْاِنْتِصَارِ: وَلَا يَصِحُّ مِنَ الرَّجُلِ مُطْلَقًا إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ.

(١) تنبيه: قوله: (وله أن يحجج بها إذن)، يعني: المكاتب.

يأتي في باب الكتابة بيان: أن المصنف ناقض في كلامه من وجهين، وتحرير ذلك.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْحَرَقِيِّ، وَوَجْهُ الْمَذْهَبِ مَا رَوَاهُ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حُدَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ» أَوْ قَالَ: «فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَكَيِّفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً وَلَا يَمَسُ امْرَأَةً وَلَا يَبَاسِيرَهَا وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافَ، إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣)، وَقَالَ: غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ لَا يَقُولُ فِيهِ: قَالَتْ: السُّنَّةُ، يَعْنِي: أَنَّهُ مُوقُوفٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ.

وَرَوَاهُ النَّدَائِيُّ (٢/ ٢٠١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ فِي حَدِيثٍ عَنْهَا، وَفِيهِ: «وَالْأَنْ سُنَّةٌ»، وَذَكَرَهُ.

وَفِي آخِرِهِ: «وَيَأْمُرُ مَنْ اغْتِكَفَ أَنْ يَصُومَ» وَقَالَ: يَقَالُ: «إِنَّ السُّنَّةَ...» إِلَى آخِرِهِ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ. وَمَنْ أَدْرَجَهُ فِي الْحَدِيثِ فَقَدْ وَهَمَ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ النُّجَادُ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةٌ، فَيَحْرُمُ تَرْكُهَا. وَيَتَسَدَّدُ الْاِغْتِكَافُ بِتَكَرُّرِ الْحُرُوجِ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا إِنْ قُلْنَا لَا تَجِبُ الْجَمَاعَةُ يَصِحُّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، (و م ش)، لظَاهِرِ الْآيَةِ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ (ع)، حِكَاةُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَجَوَزهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فِي مَسْجِدٍ بَنِيهِ. وَيَصِحُّ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ (ع)، حِكَاةُ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَعَنْ حُدَيْفَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ: لَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَحَبَةُ الْمَسْجِدِ لَيْسَتْ مِنْهُ، فِي رَوَايَةٍ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ، وَعَنْهُ: بَلَى، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ (و). وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ، وَجَمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ فِي مَوْضِعٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ مَحْظُوتَةً فِيهِ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا. قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحِّهِ فَقَالَ: إِذَا سَمِعَ أَذَانَ الْعَصْرِ فِي رَحَبَةِ مَسْجِدِ الْجَامِعِ انصَرَفَ وَلَمْ يُصَلِّ، لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ، حَدُّ الْمَسْجِدِ هُوَ الَّذِي جُعِلَ عَلَيْهِ حَائِطٌ وَبَابٌ. وَقَدَّمَ هَذَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا وَقَالَ: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ جَعَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَوَايَتَيْنِ (م ٢) ^(١).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ورحبة المسجد ليست منه، في رواية، وهي ظاهر كلام الحرقي وعنه: بلى، جزم به بعضهم. وجزم به القاضي في موضع، وجمع بين الروایتين في موضع، فقال: إن كانت محظوة فهي منه، وإلا فلا. قال صاحب المحرر: ونقل محمد بن الحكم ما يدل على صحته فقال: إذا سمع أذان العصر في رحبة مسجد الجامع انصرف ولم يصل، ليس هو بمنزلة المسجد، حد المسجد هو الذي عليه حائط وباب. وقدم هذا في المستوعب وصححه أيضا وقال: ومن أصحابنا من جعل المسألة على روايتين انتهى كلام المصنف. وأطلق الروایتين الأولتين في الفائق والزركشي).

إحدهما: ليست من المسجد، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الحرقي وجماعة منهم الشارح وصاحب الرعايتين، والحاويين في موضع من كلامهم، وقدمه المجد في شرحه، وهو ظاهر ما قدمه الشارح في موضع، ونص عليه في رواية إسحاق بن إبراهيم. قال الحارثي في إحياء الموات: اختاره الحرقي وصاحب المحرر. انتهى.

والرواية الثانية: هي من المسجد.

قال المصنف: جزم به بعضهم.

قلت: جزم به في الرعاية الصغرى، والحاويين في موضع فقالا: رحبة المسجد كهو، وجمع القاضي بينهما في موضع من كلامه بما ذكره المصنف وغيره.

وقدمه في المستوعب، وقال: ومن أصحابنا من جعل المسألة على روايتين.

والصحيح: أنها رواية واحدة على اختلاف الحالين. انتهى.

وقدمه في الرعاية الكبرى في موضع، وكذا في الآداب الكبرى والوسطى.

وفي كلام الشافعية: الرحبة المتصلة به منه، والله أعلم.
وظهر المسجد منه (وهـ ش).

ومذهب (م) لا يعتكف فيه ولا في بيت قنابله.
وقال (م) أيضا: يكره، والله أعلم.

والمارة التي للمسجد إن كانت فيه أو بابها فيه فهي منه، بدليل منع جنب والأشهر عن مالك: يكره، وقالة الليث.
وإن كان بابها خارجا منه بحيث لا يستطرق إليها إلا خارج المسجد أو كانت خارج المسجد والمزاد والله أعلم وهي
قرينة منه كما جزم [به] بغضهم فخرج للأذان بطل اعتكافه، لأنه متى حيث ينشئ جنب، لأمر منه بد، كخروجه إليها
لغير الأذان.

وقيل: لا يظلم، واختاره ابن البناء، وصاحب المحرر.
قال القاضي: لأنها يثبت له، فكانها منه.
وقال أبو الخطاب: لأنها كالتصلة به.

وقال صاحب المحرر: لأنها يثبت للمسجد لمصلحة الأذان، فكانها منه فيما يثبت له، ولا يلزم ثبوت بقية أحكام
المسجد، لأنها لم تثبت له، وللشافعية وجهان، وثالث: إن أليف الناس صوت المؤذن جاز، للحاجة وإلا فلا، وإن كانت في
الرحبة فهي منها، وإلا فلا، والله أعلم.
والأفضل اعتكاف الرجل في الجامع إذا كان اعتكافه تتخلله جمعة، ولا يلزم وفاقا لأكثر العلماء، منهم أبو حنيفة
وظاهر مذهب الشافعي، وحكاة في شرح مسلم عن مالك، لما سبق، ولأنه خرج لما لا بد منه، وكأنه استثنى الجمعة،
ولا تتكرر، بخلاف الجماعة.

وفي الانحصار وجة: يلزم، فإن اعتكف في غيره بطل بخروجه إليها، (وم)، لأنه أمكنه أن يخرج منه، كالحارج من
صوم الشهرين المتابعين إلى صوم رمضان، ونحن نمنعه، على ما يأتي، فأما إن عتق بذكوره المسجد الجامع فعين موضع
الجمعة، وإن عتق غير موضعها لم يتعين موضعها، ولا يصح إن وجبت الجماعة بالاعتكاف فيما تقام فيه الجمعة وحدها،
وتصح عند مالك والشافعي ولين لا تلزم الجمعة أن يعتكف في غير الجامع، ويبطل بخروجه إليها إلا أن يشترطه،
كعبادة المريض.

وتصح من المرأة في كل مسجد، لإتية، والجماعة لا تلزمها.

وفي الانحصار: في مسجد تقام فيه الجماعة، وهو ظاهر رواية ابن منصور، وظاهر رواية الحارثي.
لما رواه حرب وغيره بإسناد جيد عن ابن عباس: أنه سئل عن امرأة جعلت عليها أن تعتكف في مسجد نفسها في
بيتها، فقال: بدعة، وأبغض الأعمال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة، ولا يصح في مسجد
بيتها وهو ما أخذته لصلايتها لما سبق.

وهذا ليس بمسجد حقيقة ولا حكما، ويصح عند أبي حنيفة، وأنه أفضل، وفي كتبهم كالمختار: المرأة تعتكف في
بيتها.

قال الأصحاب: فلم لم يئذ أزواجه على ذلك؟ وإنما خاف عليهن التنافس في الكون معه، وترك المستحاضة فيه
والطست تحتها.

قال صاحب المحرر: إنما نكرهه لها إذا لم تحفظ بحياء ونحوه، واستحبته غيره، وأن لا يكون بموضع الرجال، نقل
أبو داود وغيره: يعتكف في المساجد ويضربن لهن فيها الحيم.

قال الشيخ وغيره: ولا بأس أن يستير الرجل أيضا، ليعمله، لأنه أخفى لعمله.
ونقل ابن إبراهيم وغيره: لا إلا ليرد شديد.

ونقل صالح وابن منصور: يبرؤ.

فَصْلٌ

وَيَصِيحُ بِغَيْرِ صَوْمٍ، هَذَا الْمَذْهَبُ (و ش)، لِأَنَّ عَمَرَ سَأَلَهُ ﷺ: «إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَصْتَكِفَ لَيْلَةً». وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ (١٦٥٦): «يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «أَوْفَ بِنَذْرِكَ». زَادَ الْبُخَارِيُّ (١٩٣٧): «فَاغْتَكِفَ لَيْلَةً».

وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَيْسَ عَلَى الْمُتَكْتِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». وَرَوَاهُ الدَّارُقُطْنِيُّ (١٩٩/٢)، وَقَالَ: رَفَعَهُ السُّوسِيُّ أَبُو بَكْرٍ، وَغَيْرُهُ لَا يَرَفَعُهُ. قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: هُوَ يَقْبَلُ رَفْعُهُ وَزِيَادَتُهُ.

قَالَ الْخَطِيبُ: دَخَلَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً، وَلِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ. وَتَفَرَّدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ وَلَهُ مَنَاقِيرُ بِقَوْلِهِ ﷺ لِعَمَرَ: «اغْتَكِفْ وَصُمْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٧٤)، وَضَعَفَهُ وَزِيَادَتُهُ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَالدَّارُقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

ثُمَّ أَمَرَهُ اسْتِحْبَابًا أَوْ نَذْرًا مَعَ الْاِغْتِكَافِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: إِنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي الشَّرْكِ وَيَصُومَ. قَالَ الدَّارُقُطْنِيُّ (٢٠٠/٢): إِسْنَادُ حَسَنٍ تَفَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، وَأَقْوَالُ الصُّحَابَةِ مُخْتَلِفَةٌ.

فَعَلَى هَذَا أَقْلُهُ تَطَوُّعًا، أَوْ نَذَرَ اِغْتِكَافًا وَأَطْلَقَ مَا يُسَمَّى بِهِ مُتَكْتِفًا لِبَنَاءِ، فَظَاهِرُهُ وَلَوْ لَحْظَةً وَفَاقًا لِلأَصَحِّ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَأَقْلَهُ عِنْدَهُمْ مَكْتٌ زَيْدٌ عَلَى طَمَائِنَةِ الرُّكُوعِ أَذْنَى زِيَادَةٍ، وَفِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ أَقْلُهُ سَاعَةً لَا لَحْظَةً، وَلَا يَكْفِي عُبُورُهُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَصِيحُ الْاِغْتِكَافَ فِي أَيَّامِ النَّهْيِ الَّتِي لَا يَصِيحُ صَوْمَهَا. وَلَوْ صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ عَمْدًا لَمْ يَبْطُلْ اِغْتِكَافُهُ.

وَعَنْهُ: لَا يَصِيحُ الْاِغْتِكَافَ بِغَيْرِ صَوْمٍ (و هـ م)، فَعَلَى هَذَا لَا يَصِيحُ لَيْلَةً مُفْرَدَةً، وَفِي أَقْلِهِ وَجْهَانِ، قَالَ فِي مُتَهَيَّيِ الْغَايَةِ: أَحَدُهُمَا يَوْمٌ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ (و هـ ر)؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مَا يَتَأْتَى فِيهِ الصَّوْمُ. الثَّانِي: أَقْلُهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ إِذَا وَجِدَ فِي الصَّوْمِ، لَوْجُودَ اللَّبَثِ بِشَرْطِهِ، وَجَزَمَ بِهِذَا غَيْرُ وَاحِدٍ (م ٣) ^(١)، وَهُوَ أَصَحُّ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ.

وَجَزَمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ، وَغَيْرِهِمَا: إِنْ نَذَرَ اِغْتِكَافًا وَأَطْلَقَ يَلْزَمُهُ يَوْمٌ، وَمَرَادُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَائِمًا، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ يَمَّا إِذَا نَذَرَ اِغْتِكَافَ يَوْمٍ يَقْدَمُ فَلَا نَاقِضَ أَجْزَاءَ بَقِيَّةِ النَّهَارِ إِنْ كَانَ صَائِمًا، وَجَزَمُوا فِي النَّذْرِ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوَّلَى، لَا يَوْمًا (ش) لِيَخْرُجَ مِنَ الْجَلَابِ، وَمَذْهَبُ (م) يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَعَنْهُ أَيْضًا: ثَلَاثَةٌ.

وَلَا يَصِيحُ فِي أَيَّامِ النَّهْيِ الَّتِي لَا يَصِيحُ صَوْمَهَا (و هـ م) وَاِغْتِكَافَهَا نَذْرًا وَتَفْلًا كَصَوْمِهَا نَذْرًا وَتَفْلًا، فَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ الْعِيدِ فِي أَثْنَاءِ اِغْتِكَافٍ مُتَابِعٍ، فَإِنْ قُلْنَا يَجُوزُ الْاِغْتِكَافُ فِيهِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُثْبِتَ مَكَانَهُ، وَيَجُوزُ خُرُوجُهُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَا يَفْسُدُ اِغْتِكَافُهُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ الْمَالِكِيُّ.

وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ خُرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ إِنْ شَاءَ إِلَى أَهْلِيهِ، وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الْعُكُوفِ ثُمَّ يَعُودُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِهِ

(١) (مسألة - ٣) قوله: (ويصح بغير صوم، هذا المذهب وعنه: لا يصح بغير صوم، فعلى هذا لا يصح في ليلة مفردة، وفي أقله وجهان، قاله في متهى الغاية:

أحدهما: يوم، قاله أبو الخطاب.

والثاني: أقله ما يقع عليه الاسم إذا وجد في الصوم، لوجود اللَّبَثِ بشرطه، وجزم بهذا غير واحد). انتهى.

الوجه الأول: اختاره أبو الخطاب، وقدمه في المفتي، والشرح، والفتاوى.

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية والمذهب، والمقتنع، والتلخيص، وغيرهم.

والوجه الثاني: جزم به في المحرر والإفادات، والرعايتين، والحاوئين، والنظم، وغيرهم، واختاره في الفتاوى.

قلت: وهو الصواب.

وأطلقهما المجد في شرحه، والزركشي، وذكر المصنف كلامه في المستوعب والرعاية، وغيرهما، وبين مرادهم.

يَتِمَّ آيَامِهِ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، قَالَه صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَصُومَ لِلْإِعْتِكَافِ مَا لَمْ يَنْذَرْ لَهُ الصَّوْمَ، لِظَاهِرِ الْآيَةِ وَالْحَقِيرِ.

وَكَمَا يَصِحُّ أَنْ يَتَكَبَّفَ فِي رَمَضَانَ تَطَوُّعًا أَوْ يَنْذِرَ عَلَيْهِ (و)، وَشَرَطَهُ الْحَنْبَلِيُّ لِلْإِعْتِكَافِ الْوَاجِبِ فِي الذَّمِّ. فَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَجَبٍ فَتَرَكَهُ وَاعْتَكَفَ رَمَضَانَ أَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ فَتَرَكَهُ وَاعْتَكَفَ رَمَضَانَ الْقَبْلَ لَمْ يُجْزَئْهُ. وَكَذَا عِنْدَهُمُ الْإِعْتِكَافُ الْمَطْلُوقُ إِذَا قَعَلَهُ فِي رَمَضَانَ، لَوْ جُوبِ صَوْمٌ فِي ذَمِّهِ، فَلَا يَتَأَدَّى بِرَمَضَانَ، كَتَذَرِ الصَّوْمِ الْمَفْرَدِ، وَأَجِيبَ بِالْمَنْعِ، وَأَنْ الْوَاجِبُ أَنْ يَتَكَبَّفَ فِي أَيِّ صَوْمٍ كَانَ.

كَمَنْ نَذَرَ صَلَاةً وَهُوَ مُحَدِّثٌ ثُمَّ تَطَهَّرَ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِهِ. وَلِأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَكَبَّفَ رَمَضَانَ فَأَطْرَفَهُ لِعَذْرِ فَقْصَاءِ وَاعْتَكَفَ مَعَ الْقَضَاءِ أَجْزَاءَهُ (و). وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَتَكَبَّفَ رَمَضَانَ فَقَاتَهُ لَزِمَهُ شَهْرٌ غَيْرُهُ (و) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَزُفَرٍ، لِأَنَّ كُلَّ قُرْبَةٍ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَمْسٍ لَا تَنْسَقُطُ بِفَوَائِدِهِ كَتَذَرِ صَلَاةٍ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ الصَّدَقَةِ، وَكَتَذَرِ اعْتِكَافٍ مَدَّةً مُعَيَّنَةً غَيْرَ رَمَضَانَ. وَخَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ، لِفَوَائِدِ الْمُلتَزِمِ، وَيَبْتَطِلُ هَذَا بِالصَّوْمِ الْمَعِينِ (ع) وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ إِذَا لَزِمَ شَهْرٌ غَيْرُهُ فَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ لَا يَلْزِمُهُ صَوْمٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَهُ. وَقِيلَ: يَلْزِمُهُ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَهُوَ أَوَّلِي، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: إِنْ شَرَطْنَاهُ فِيهِ لَزِمَهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ، تَحْقِيقًا لِمَشْرُطِ الصَّحَّةِ (م ٤) (١).

وَيُجْزِئُ مَعَ شَرْطِ الصَّوْمِ رَمَضَانَ آخَرَ. وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا: لَا يُجْزِئُهُ، وَهُوَ كَقَوْلِ الْحَنْبَلِيِّ السَّابِقِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي خِلَافًا فِي نَذْرِ الْإِعْتِكَافِ الْمَطْلُوقِ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ صَوْمٌ رَمَضَانَ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا خِلَافٌ لِنَصِّ أَحْمَدَ. وَمُتَنَاقِضٌ، لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ أَقْرَبُ إِلَى التَّزَامِ الصَّوْمِ، فَهُوَ أَوَّلِي، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَلَمْ يَزِدْ الْقَاضِي هَذَا وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ، وَالْقَوْلُ بِهِ فِي الْمَطْلُوقِ مُتَعَيَّنٌ، وَعَلَّلَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ الْإِجْزَاءَ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ بِالنَّذْرِ صِيَامًا، وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَعَلَّلَ عَدَمَهُ بِأَنَّهُ لَمَّا قَاتَهُ لَزِمَهُ اعْتِكَافُ شَهْرٍ بِصَوْمٍ، فَلَمْ يَقَعْ صِيَامُهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ عَشْرِهِ الْآخِيرِ فَتَقَصَّ أَجْزَاءَهُ وَفَاقًا، بِخِلَافِ نَذَرِهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ فَتَقَصَّ يَقْضِي يَوْمًا (و). وَإِنْ قَاتَهُ الْعَشْرَ فَقَضَاهُ خَارِجَ رَمَضَانَ جَازَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَفَاقًا، «لِقَضَائِهِ ﷺ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٣٦، م: ١١٧٢).

وَقَضَاءُ نَذَرِهِ صَوْمٌ عَرَفَةٌ أَوْ عَاشُورَاءَ فِي غَيْرِهِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَلْزِمُهُ مِثْلُهُ مِنْ قَابِلٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ حَنْبَلٍ وَابْنِ مَنَصُورٍ فِي الْمُتَكَبَّفِ يَقَعُ عَلَى أَمْرَائِهِ عَلَيْهِ الْإِعْتِكَافُ مِنْ قَابِلٍ، لِاسْتِحْمَالِهِ عَلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَسَبَقَ أَنْ نَذَرَ قِيَامَهَا لَزِمَهُ، فَكَذَا اعْتِكَافُهَا، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ. وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: يَلْزِمُهُ مِثْلُهُ مِنْ رَمَضَانَ الْآخِي، فِي الْأَشْهُرِ، قَالَ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ مِثْلُهُ مِنْ شَهْرٍ غَيْرِهِ. وَيَتَوَجَّهُ مِنْ تَعْيِينِ الْعَشْرِ تَعْيِينَ رَمَضَانَ فِي الَّتِي قَبْلُهَا، وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن نذر أن يعتكف رمضان فقاته لزمه شهر غيره....

ثم إذا لزم شهر غيره فقدم بعضهم لا يلزمه صوم، لأنه لم يلتزمه، وقيل: يلزمه.

قال في الرعاية: وهو أولى، ثم قال: وقيل، إن شرطناه فيه لزمه، وإلا فلا، وهذا الذي في المستوعب ومنتهى الغاية، تحقيقًا لشرط الصحة. انتهى.

فقوله: (قدم بعضهم لا يلزمه صوم): من البعض صاحب الرعايتين، والحاويين والفاقي.

قلت: الصواب ما قاله صاحب المستوعب، والمجد في شرحه.

وليس ذلك بمنافٍ لما قدمه في الرعايتين، والحاويين والفاقي، والله أعلم.

أبي موسى.

فذكر قوله ولم يزد، ولعل الثاني أظهر، لأن فعله ﷺ تطوع، والصوم يجزئ المفضول فيه عن الفاضل، بدليل أيام الأسبوع والأشهر، والله أعلم.

فصل

من قال: لله علي أن احتكف صائماً أو يصوم لزماً معاً، فلو فرقهما أو احتكف وصام فرض رمضان ونحوه لم يجزئه، لظاهر قوله ﷺ: «ليس على المكتف صيام إلا أن يجعله على نفسه».

ولأن الصوم صفة مقصودة فيه، كالتابع وكالقيام في صلاة التطوع.

وذكر صاحب المحرر عن بعض أصحابنا: يلزمه الجميع لا الجمع، فله فعل كل منهما منفرداً.

وقاله بعض الشافعية كما لو نذر أن يصلي صائماً أو بالعكس.

قال صاحب المحرر: لا نسلمه ونقول: يلزمه الجمع كما قال، ثم سلمه وهذا هو المعروف، لكون كل منهما ليس بمقصود في الآخر ولا ستمه.

وإن نذر أن يصوم مكتفياً فالوجهان لنا وللشافعية في التي قبلها، قاله صاحب المحرر، وفرق في التلخيص بينهما بأن الصوم ليس من شعاره الاحتكاف، واختاره بعض الشافعية.

وإن نذر أن يتكف مصلياً فالوجهان^(١) في المذهبين.

وفيها وجه ثالث: لا يلزمه الجمع هنا، لباعده ما بين العبادتين، وكل واحد من الصوم والاحتكاف كف معتبر بالزمان، فلم الجمع بينهما بالنذر، كالحج والعمرة، ولا يلزمه أن يصلي جميع الزمان، ذكر ذلك صاحب المحرر، والمراد ركعة أو ركعتان، ولم يذكر ههنا الصورة في التلخيص والرعاية، وذكر أن يصلي مكتفياً وأنه لا يلزم، ولا فرق بينهما.

وإن نذر أن يصلي صلاة ويقرأ فيها سورة بعينها لزماً الجمع، فلو قرأها خارج الصلاة لم يجزئه، ذكره في الانبصار، وللشافعية قولان: أحدهما يجوز التفريق.

قال صاحب المحرر: ويخرج لنا مثله، وقالت الحقيقة: لا يلزم حال التأخير في جميع ههنا المسائل إذا كانت عبادة مفردة، فإذا نذر أن يصلي مكتفياً أو بالعكس، أو نذر أن يصوم مصلياً أو بالعكس، أو نذر أن يحج مكتفياً أو بالعكس، ونحوه، لزماً الأول لا الثاني، لا منفرداً ولا مع الأول، لأنه لم يلزمه منفرداً، وليس بصفة مقصودة ليلزم بالنذر.

وإن نذر أن يتكف صائماً لزماً الصوم، لكونه شرطاً فيه على أصلهم، وإن نذر أن يصوم مكتفياً فلهما وجهان: أحدهما لا يلزمه سوى الصوم، كما سبق.

والثاني: يلزمه الاحتكاف، لأنه ليس عبادة مستقلة، فجاز جعله شرطاً في العبادة التي جمعت شرطاً له.

وتنصر صاحب المحرر وجوب الجمع في ذلك كله، لأنه للترزمة كذلك في دخول في عموم قوله ﷺ: «من نذر نذراً أطلقه فليتب به» ولأنه طاعة، لا امتيانية إلى الخيرات، ولكونه اشتق.

قال: وما علل به المخالف يبتل بالتتابع في الصوم يلزم بالنذر، وكل يوم عبادة مستقلة، والله أعلم.

فصل

من نذر الاحتكاف أو الصلاة في أحد المساجد الثلاثة: المسجد الحرام أو مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى لم يجزئه في غيرها (هـ) لفضل العبادة فيها على غيرها، وللشافعية قولان: يمتنع المسجد الحرام فقط.

وإن عيّن المسجد الحرام لم يجزئه غيره، لأنه أفضلها، احتج به أحمد والأصحاب، فدل - إن قلنا: إن المدينة أفضل - أن مسجدنا أفضل (م)، وهذا ظاهر كلام صاحب المحرر وغيره، وصرح به صاحب الرعاية.

(١) تنبيه: قوله: (وإن نذر أن يصوم مكتفياً فالوجهان):

وكنا قوله: (وإن نذر أن يتكف مصلياً فالوجهان).

يعني: المتقدمين قبل، والمصنف قد قدم أنهما يلزمانه معاً فيما إذا نذر أن يتكف صائماً أو يصوم، فكذا هنا، والله أعلم.

وإن عَيْنَ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ لَمْ يَجُزْهُ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُ دُونُهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ عَلَى مَا سَبَقَ.
وإن عَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَجْزَاءُ الْمَسْجِدَانِ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِأَفْضَلِيَّتَيْهِمَا عَلَيْهِ (م) فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ.
وإن عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يَتَعَيَّنْ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» وَذَكَرَهَا.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٣٢، م: ١٣٩٦).

وَلِمُسْلِمٍ (١٣٩٧) فِي رِوَايَةٍ: «إِنَّمَا يَسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، فَلَوْ تَعَيَّنَ اخْتِاجٌ إِلَى شَدِّ رَحْلِ، كَذَا ذِكْرُهُ الْأَصْحَابُ،
وَهُوَ صَحِيحٌ فِيمَا إِذَا اخْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَخَالَفَ فِيهِ اللَّيْثُ، وَيَتَوَجَّهُ إِلَّا مَسْجِدَ قُبَاءَ، وَفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ الْمَالِكِيِّ، يَقُولُ
ابْنُ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ».
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٣٦، م: ١٣٩٩).

وَلِلنَّسَائِيِّ (٦٩٩)، وَابْنِ مَاجَةَ (٤١٢) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ: «إِنْ مَنْ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَهُ قُبَاءَ يَصَلِّي فِيهِ كَانَ لَهُ عَدَلٌ
عُمَرَوِيٌّ».

وَعَنْ أَسِيدِ بْنِ ظَهْرٍ مَرْفُوعًا: «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمَرَوِيٍّ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٤)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِأَسِيدٍ شَيْئًا يَصِحُّ غَيْرَ هَذَا.
وَفِيهِ تَخْصِصٌ بَعْضِ الْأَيَّامِ بِالزِّيَارَةِ، وَكَرِهَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْمَالِكِيُّ.

أَمَّا مَا لَمْ يَخْتِجْ إِلَى شَدِّ رَحْلٍ فَمَفْهُومٌ كَلَامِهِ فِي الْمَغْنَى يُلْزَمُ فِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِنْتِصَارِ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْقِيَاسُ لَزُومُهُ تَرْكُائِهِ
لِقَوْلِهِ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ...».

وَذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ احْتِمَالًا فِي تَعْيِينِ الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ لِلصَّلَاةِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ تَعْيِينَهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، قَالَ: وَنَدَّرَ الْأَعْتِكَافَ بِقُلَّةٍ، وَأَطْلَقَ شَيْخُنَا وَجْهَيْنِ فِي تَعْيِينِ مَا أَمَّا زَ بَعْزِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ،
كَقَدَمٍ وَكَثْرَةٍ جَمْعٍ، وَاخْتَارَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يَتَعَيَّنُ، وَصَرَّحَ الْمَالِكِيُّ بِهَذَا فِي الْمَسْجِدِ الْقَرِيبِ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الْجَلَّابِ مِنْهُمْ.
وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَازِي فِي الْمَوَازِي عَنْ مَالِكٍ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَجْهًا، وَبَعْضُهُمْ قَوْلًا فِي تَعْيِينِ الْمَسَاجِدِ
لِلْأَعْتِكَافِ، وَاخْتَرَجُوا لِحَدِّثِ التَّعْيِينِ بِأَنَّهُ لَا مَرَّةَ لِيَبْغِضَ الْمَسَاجِدَ عَلَى بَعْضِ بَعْزِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَهَذَا يَتَطَلَّبُ بِقُبَاءَ، ثُمَّ هِيَ طَاعَةٌ،
فَتَدْخُلُ فِي الْحَبْرِ، ثُمَّ مَا الْفَرْقُ؟

وَاخْتِاجُ الْأَصْحَابِ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَعَيَّنْ لِعِبَادَتِهِ مَكَانًا: وَيَتَطَلَّبُ يَبْقَاعُ الْحَبْرِ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: الْأَعْتِكَافُ وَالصَّلَاةُ لَا يَخْتَصِمَانِ بِمَكَانٍ، بِخِلَافِ الصُّومِ، كَذَا قَالَ (م ٥) ^(١).

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يَتَعَيَّنْ...)

أَمَّا مَا لَمْ يَخْتِجْ إِلَى شَدِّ رَحْلٍ فَمَفْهُومٌ كَلَامِهِ فِي الْمَغْنَى يُلْزَمُ فِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِنْتِصَارِ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْقِيَاسُ لَزُومُهُ تَرْكُائِهِ لِقَوْلِهِ: «لَا تُشَدُّ
الرَّحَالُ...».

وَذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ احْتِمَالًا فِي تَعْيِينِ الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ لِلصَّلَاةِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ تَعْيِينَهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، قَالَ: وَنَدَّرَ الْأَعْتِكَافَ بِقُلَّةٍ، وَأَطْلَقَ شَيْخُنَا وَجْهَيْنِ فِي تَعْيِينِ مَا أَمَّا زَ بَعْزِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، كَقَدَمٍ وَكَثْرَةٍ
جَمْعٍ، وَاخْتَارَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَتَعَيَّنُ وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: الْأَعْتِكَافُ وَالصَّلَاةُ لَا يَخْتَصِمَانِ بِمَكَانٍ، بِخِلَافِ الصُّومِ، كَذَا قَالَ. انتهى
كلام المصنف، وملخصه:

أنه إذا نذر اعتكافًا في مسجد ولم يمتنع، إلى شَدِّ رَحْلٍ فهل يلزمه إتيانه ويتعين فيه أم لا؟

والصحيح من المذهب: أنه لا يتعين غير المساجد الثلاثة ولو لم يمتنع إلى شَدِّ رَحْلٍ.

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، بل هو كالصريح في كلام بعضهم.

وهو ظاهر ما قدمه المصنف في صدر المسألة، والله أعلم.

فَعَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ يَتَكْفَى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي عِنْتَهُ، وَفِي الْكُفَّارَةِ وَجْهَانِ إِنْ وَجِبَتْ فِي غَيْرِ الْمَسْتَحَبِّ.
وَكَذَا الصَّلَاةُ (م ٦) ^(١).

وظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: يُصَلِّي فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ أَيْضًا، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ مُتَجَعِّدٌ.
وَإِنْ أَرَادَ الذَّهَابُ إِلَى مَا عِنْتَهُ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى شِدِّ رَحْلِ خَيْرٍ عِنْدَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِإِبَاحَتِهِ.
وَإِخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِي الْقَصِيرِ، وَاحتَاجَ بِخَيْرِ قِيَاءٍ، وَحَمَلَ النَّهْيَ عَلَى أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ فِيهِ، وَقَالَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيِّينَ، وَحَكَاهُ فِي
شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَجُوزْهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا (م ٧) ^(٢)، وَقَالَ لِمَالِكٍ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ
أَصْحَابِهِ عَنْهُ: يَكْرَهُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ فِي التَّخْلِيفِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّهُ لَا يَتَرَخَّصُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْمُفْتِحِ: يَكْرَهُ إِلَى الْقُبُورِ وَالْمَشَاهِدِ وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ.
وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ يَدَيْهِ: أَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَشَاهِدَ وَيَذْهَبُ إِلَيْهَا: تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَمَا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ
أُمِّ مَكْتُومٍ: «أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَتَخَذَ ذَلِكَ مُصَلًى»، وَعَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَفْعَلُ ابْنُ عُمَرَ يَتَّبِعُ مَوَاضِعَ
النَّبِيِّ ﷺ وَأَثَرَهُ، فَلَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّ النَّاسَ انْفَرَطُوا فِي هَذَا جِدًّا وَكَثُرُوا.
قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، فَذَكَرَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ وَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ عِنْدَهُ، وَحَكَى شَيْخُنَا وَجْهًا: يَجِبُ السُّفَرُ الْمُنْدُورُ إِلَى الْمَشَاهِدِ،
وَمُرَادُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: اخْتِيَارُ صَاحِبِ الرُّعَايَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: مَا شَرَعَ جَنْسُهُ وَالدُّعَاءُ اتِّخَاذُهُ عَادَةً كَأَنَّهُ وَاجِبٌ كَصَلَاةٍ وَقِرَاءَةِ [وَدُعَاءٍ] وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَفَرَادَى
وَقَصَدَ بَعْضُ الْمَشَاهِدِ وَنَحْوَهُ يَفْرُقُ بَيْنَ الْكَثِيرِ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَالْقَلِيلِ الْخَفِيِّ وَالْمَعْنَا وَغَيْرِهِ.
قَالَ: وَيَتَرْتَّبُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ وَكَرَاهَتِهِ حُكْمٌ نَذَرُوهُ وَشَرَطُوهُ فِي وَقْفٍ وَوَصِيَّةٍ وَنَحْوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
أَمَّا مَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى شِدِّ رَحْلِ فَيُخَيَّرُ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ.
وَقَالَ فِي الْوَاضِحِ: الْأَفْضَلُ الْوَفَاءُ، وَهَذَا أَظْهَرُ.

فَصْلٌ

مَنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا مُعَيَّنًا مُتَابِعًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا مُطْلَقًا، أَوْ شَرَطَ تَتَابُعَهُ، أَوْ نَوَاهُ فِي يَوْمَيْنِ أَوْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَطْلَقَ وَقُلْنَا
يَجِبُ تَتَابُعُهُ فِي وَجْهِ كَمَا يَأْتِي لَزْمُهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطْ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش) لِأَنَّ الْيَوْمَ اسْمٌ لِيَبَاضِ النَّهَارِ.
وَاللَّيْلَةُ اسْمٌ لِسَوَادِ اللَّيْلِ، وَالتَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ تَكَرَّرُ الْوَاجِبِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ مَا تَحُلَّلُهُ مِنَ الْأَيَّامِ أَوْ اللَّيَالِي تَبَعًا لِلزُّومِ التَّسَائِعِ
ضِمْنًا.

وَوَجَّهَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَلْزَمُهُ مَا تَحُلَّلُهُ، لِأَنَّ لَفْظَهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فعلى المذهب الأول يعتكف في غير المسجد الذي عنته، وفي الكفارة وجهان إن وجبت في غير
المستحب، وكذا الصلاة). انتهى.

وأطلق الوجهين في الحاوين، والفاقي، والمجرّد، ذكره في باب النذر:

إحداهما: لا كفارة، وهو الصحيح.

جزم به في المقنع في بعض النسخ.

قال في الرعايتين: وعليه كفارة يمين، في وجوه، فدلّ على أن المقدم والمشهور لا كفارة عليه.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: عليه الكفارة.

جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن أراد الذهاب إلى ما عنته فإن احتاج إلى شدّ رحل خير عند القاضي وغيره، وجزم بعضهم بإباحته.

واختاره الشيخ في القصير ولم يجوزّه ابن عقيل وشيخنا). انتهى.

ما اختاره الشيخ الموفق هو الصواب، واختاره الشارح أيضًا.

واختاره أبو حَكِيم وَخَرَجَهُ مِنْ اعْتِكَافِ يَوْمٍ لَا يَلْزَمُهُ مَعَهُ لَيْلَةٌ، وَهُوَ الْأَصَحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَحَكِي لَنَا قَوْلُ: لَا يَلْزَمُهُ لَيْلًا وَمَذْهَبُ (هـ م) يَلْزَمُهُ بَعْدُ مَا لَفَظَ بِهِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْعَدُوَّ مِنْ أَحَدِ جَنْبَيْ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي عِبَارَةً عَنْهُمَا مَعَ الْإِطْلَاقِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، وَقَالَ: «ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ» [آل عمران: ٤١].

وَأَجِيبُ بِأَنَّ اللَّهَ نَصَّ عَلَيْهِمَا، كَمَا يُعْمَلُ بِاللَّيَّةِ فِي اللَّزُومِ وَعَدْوِهِ (و). وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَكَيْفَ يَوْمًا مُعَيَّنًا أَوْ مُطْلَقًا دَخَلَ مُتَكَيِّفًا قَبْلَ فَجْرِهَا الثَّانِي وَخَرَجَ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِهِ (و هـ ش)؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْيَوْمِ، قَالَ الْخَلِيلُ، وَلَا تَلْزَمُهُ اللَّيْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ (م) لِأَنَّ اللَّيْلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْيَوْمِ.

وَحَكِي ابْنُ أَبِي مُوسَى رَوَايَةً: يَدْخُلُ مُتَكَيِّفًا وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ. وَكَذَا عِنْدَ مَالِكٍ: إِنْ نَذَرَ أَنْ يَتَكَيْفَ لَيْلَةً لَزِمَتْهُ يَوْمِيهَا، وَتَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ اللَّيْلَةُ فَقَطْ، فَيَدْخُلُ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَيَخْرُجُ بَعْدَ فَجْرِهَا الثَّانِي (و ش)، وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الصُّومَ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ (و هـ).

وَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ لَمْ يَجْزِ تَفْرِيقُهُ بِسَاعَاتٍ مِنْ أَيَّامٍ (و هـ م) لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مِنْهُ التَّابِعُ، كَقَوْلِهِ: مُتَابِعًا. وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَإِنْ قَالَ فِي وَسْطِ النَّهَارِ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا مِنْ وَفْتِي هَذَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى مِثْلِهِ، لِتَعْيِينِهِ ذَلِكَ بِنَذَرِهِ، وَفِي دُخُولِ اللَّيْلِ الْخِلَافُ السَّابِقُ.

وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ إِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ فَمِنَ الْوَقْتِ إِلَى مِثْلِهِ. وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ بَعَثَهُ دَخَلَ مُتَكَيِّفًا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ وَخَرَجَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) وَعَنْهُ: أَوْ يَدْخُلُ قَبْلَ فَجْرِهَا الثَّانِي.

رَوَى عَنِ اللَّيْثِ وَأَبِي يُوسُفَ وَزَفَرٍ: وَإِنْ نَذَرَ عَشْرًا مُعَيَّنًا دَخَلَ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى (و) وَعَنْهُ: أَوْ قَبْلَ فَجْرِهَا الثَّانِي. وَعَنْهُ: أَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَيْفَ الْعَشْرَ الْآخِرَ تَطَوُّعًا دَخَلَ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى، نَصَّ عَلَيْهِ، لِرُؤْيَا ۖ لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَحَصَّ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى اعْتِكَافِ الْعَشْرِ، وَلَيْلَتِهِ الْأُولَى كَغَيْرِهَا وَهُوَ عَدَدُ مَوْنَتٍ.

وَعَنْهُ: بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَيْفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُتَكَيِّفًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٣٥، م: ١١٧٢).

وَحَمَلَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ عَلَى الْجَوَازِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي يَوْمِ الْعِشْرِينَ لِيَسْتَظْهَرَ بَيَاضَ يَوْمٍ زِيَادَةً قَبْلَ دُخُولِ الْعَشْرِ، قَالَ: وَتَقِيلُ هَذَا عَنْهُ، ثُمَّ ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ.

وَيَخْرُجُ بَعْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ الْاعْتِكَافِ إِجْمَاعًا، فَإِنْ اعْتَكَفَ رَمَضَانَ أَوْ الْعَشْرَ الْآخِرَ اسْتَحْبَبُ أَنْ يَبْسُتَ لَيْلَةَ الْعِيدِ فِي مُتَكَيِّفِهِ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمَصَلَّى، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا حَدِيثُ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَذَكَرَ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أَهْلِ الْفَضْلِ الَّذِينَ مَضَوْا.

وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ ذَلِكَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لِيَصِلَ طَاعَةً بِطَاعَةٍ.

قَالَ فِي الْكَافِي: وَلِأَنَّهَا لَيْلَةُ تَلَوِّ الْعَشْرِ، وَرَدَّ الشَّرْعُ بِالْتَّرْفِيبِ فِي قِيَامِهَا فَأَشْبَهَتْ لَيَالِي الْعَشْرِ، وَأَوْجَبَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ وَسَخَّنُونِ، وَقَالَ: إِنَّهُ السَّنَةُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهَا، فَإِنْ خَرَجَ لَيْلَةَ الْعِيدِ بِنَيْتِهِ؛ فَسَدَّ اعْتِكَافَهُ^(١).

(١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (فإن خرج ليلة العيد بنيته فسد اعتكافه). انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه: كذا في النسخ، ولعله إلى بيته. انتهى.

قلت: يحتمل أن يكون هنا نقص، وتقديره: بنية إقامته، أو بنية قطعه، ومحوها عما يصح به الحكم على منعه من قال بالوجوب فإنه مبني عليه.

قال ابن عبد البر: لم يقل بقولهما أحد من العلماء إلا رواية عن مالك، ولم يستحيه الأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي، لانقضائه المدة، كالغش الأول أو الأوسط، والله أعلم.

وإن نذر أن يعتكف أيام الغش لزمة ما يتخلله من لياليه لآليته الأولى، نص عليه، وفيها وفي لياليه المتخللة الخلاف السابق أول الفصل.

وفي الكافي: إن نذر أيام الشهر أو لياليه أو شهرا بالليل أو بالنهار لزمة ما نذره فقط، وذكره في الرعاية قولا، وإن نذر شهرا مطلقا لزمة تتابعه، نص عليه (و ه م)، لأنه معنى ليلا ونهارا، كمدة العدة والغنة والإيلاء، ولأنه يفهم من إطلاقه، بتدليل فهمه من إطلاقه في العدة والإيلاء، فعلم أن التصريح به في الكفارة تأكيد.

وعنه: لا يلزومه، اختاره الأجرى، وصححه ابن شهاب وغيره (و ش) لأنه يصح إطلاقه على ذلك، ولهذا يصح تقييده بالتتابع، ولا يلزومه الشروع فيه عقب النذر، بخلاف لا كلمت ذلك شهرا ويتدخل معتكفه قبل الغروب من أول ليلة منه.

وعنه: أو وقت صلاة المغرب، وذكره ابن أبي موسى.

وعنه: أو قبل الفجر الثاني من أول يوم منه.

ولا يخرج إلا بعد غروب شمس آخر أيامه.

وتكفي شهر هلال ناقص بلياليه أو ثلاثين يوما بلياليها.

قال صاحب المحرر على رواية: لا يجب التتابع: يجوز إفراذ الليالي عن الأيام إذا لم تعتبر الصوم، وإن اعتبرناه لم يجز: ووجب اعتكاف كل يوم مع لياليه المتقدمة عليه.

وإن ابتدأ الثلاثين في أثناء النهار فقامه في مثل تلك الساعة من اليوم الحادي والثلاثين، وإن ابتدأ في أثناء الليل ثم في مثل تلك الساعة من الليلة الحادية والثلاثين، إن لم تعتبر الصوم، وإن اعتبرناه ثلاثين ليلة صحاحا بأيامها الكاملة، فيتم اعتكافه بغروب شمس الحادي والثلاثين في الصورة الأولى، أو الثاني والثلاثين في الثانية، لئلا يعتكف بعض يوم أو بعض ليلة دون يومها الذي يليها، والله أعلم.

وإن نذر اعتكاف أيام أو ليال معدودة لم يلزومه التتابع إلا أن ينويه بعدم دلايتها عليه، وكذا احتج ابن عباس في قضاء رمضان بقوله: «فعدة من أيام أخر» [البقرة: ١٨٤].

واحتج غيره في الكفارة بقوله: «فصيام ثلاثة أيام» [البقرة: ١٩٦].

وعند القاضي: يلزومه (و ه م) كلفظ الشهر.

وقيل: يلزومه إلا في ثلاثين يوما، للقرينة، لأن العادة فيه لفظ الشهر، فإن تابع لزومه ما يتخللها من ليال أو نهار، في الأشهر، ويتدخل في الأيام معتكفه قبل الفجر الثاني.

وعنه: أو بعد صلاته.

وإن نذر شهرا متفرقا فله تتابعه (و ش) قال صاحب المحرر: لأنه أفضل كاعتكافه في المسجد الحرام من نذر غيره، قال: وهو قياس قول أهل الرأي، فإنهم قالوا فيمن أوصى بمجتبى في عامين فأخرجها في عام: جاز، فهذا أولى ويحتمل أن يقال: فقد سوى بينهما في القياس، فدل على مخالفة لفظ الموصي للأفضلية لمصلحته، فمع إطلاقه أولى، وسبق في الصوم عن الميت، ويأتي كلام أحمد والأصحاب أنه يعمل بلفظ الموصي، وسبق في الفصل قبله كلام شيخنا.

فصل

من لزومه تتابع اعتكافه لم يجز خروجه إلا إما لا بد منه، فيخرج لیسول وعاطي (ع) وقى به غنة، وغسل متنجس يحتاجه.

وله المشي على عادته وقصد يتبعه إن لم يجد مكانا يليق به لا ضرر عليه فيه ولا منه، كسقاءية لا يحشم مثله منها ولا نقص عليه، قالوا: ولا مخالفة لعادته، وفي هذا نظر، ويلزومه قصد أقرب منزله لدفع حاجته به، بخلاف من اعتكف في

المسجد الأبعد منه، لعدم تعيين أحدهما قبل دخوله للاختلاف، وإن بطل ذلك له صديقه أو غيره منزلة القريب لفضله حاجبه لم يلزمه، للمستحق بترك المروءة والاختصاص منه.

ويخرج بولته في المسجد في إناء (و)؛ لغوم قوله عليه السلام: «إن المساجد لم تبن لهذا إنما هي للذكر الله والصلاة وقراءة القرآن» أو كما قال.

ويؤجبه احتیال، وصح عن أبي وإبل أنه فعله، واحتیال آخر: لكبر وضمتف وفاقا لإسحاق، وكذا قصد وحجامة، فيخرج لحاجة كثيرة، وإلا لم يجوز، كمرض يمكنه احتیاله، وذكر ابن عقيل احتیالاً: يجوز في إناء (و ش) كالمستحاضة (و) مع أمن تلويحه، والفرق أنه لا يمكنها التحرز منه إلا بترك الاختلاف.

وقيل: الجواز لفروءة، وكذا النجاسة في هوام المسجد، كالقتل على نطم، ودم في قنديل، أظنه في الفصول، قال ابن تيميم: يكره الجماع فوق المسجد والتمسح بحائطه والبول عليه، نص عليه، قال ابن عقيل في الإجارة في الفصول في التمسح بحائطه: مراده الحظر فإن بال خارجاً وجسده فيه لا ذكره كره. وعنه: يخرم.

وقيل: فيه وجهان، والله أعلم.

ويخرج المعتكف يسئل جنابة، وكذا غسل الجمعة إن وجب، وإلا لم يجوز (و) كتجديد الوضوء، ويخرج للوضوء لحدث، نص عليه.

وإن قلنا: لا يكره فيه فعله فيه بلا ضرر، وسبق في آخر باب الوضوء، ويخرج لئلا يمتكئ بمأكول ومشروب يحتاجه إن لم يكن له من يأتيه به، نص عليه (و ه ش).

وعند (م) لا يخرج ولا يعتكف حتى يبعد ما يصلحه، كذا قال، ولا يجوز خروجه لأكله وشربه في بيته، في ظاهر كلامه، واختاره جماعة منهم صاحب المغني والمحرر (و ه)؛ لعدم الحاجة لإباحته ولا نقص فيه.

وذكر القاضي أنه يخرج الجواز، واختاره أبو حكيمة، وحمل كلام أبي الخطاب عليه^(١) (و ش) لما فيه من ترك المروءة ويستحب أن يأكل وحده ويترد أن يخفي جنس قوته.

وقال ابن حامد: إن خرج لما لا بد منه إلى منزله أكل فيه يسيراً كلفمة ولقمتين، لا كل أكله. وله غسل يديه في إناء من وسع وزفر وتوهمها.

وذكر صاحب المحرر: وفي غير إناء، ولا يجوز خروجه لغسلها، وسبق أول الباب هل يخرج للجمعة؟ وله التكبير إليها، نص عليه.

وطاللة المقام بعدها (و ه) ولا يكره (ه)؛ لصلاحيه الموضع للاختلاف، ويستحب عكس ذلك، ذكره القاضي، وهو ظاهر كلام أحمد.

وذكر الشيخ احتیالاً: يخير في الإمراع إلى معتكفه.

وفي منتهى الغاية احتیال تكبيره أفضل، وأنه ظاهر كلام أبي الخطاب في باب الجمعة، لأنه لم يستثن المعتكف.

وفي الفصول: يحتمل أن يفتيق الوقت.

وأنه إن تفعل بعدها فلا يزيد على أربع.

وتقل أبو داود في التكبیر: أربع.

وأنه يرجع بعدها عادته، وإنما جاز التكبير لحاجة الإنسان وتقديم وضوء الصلاة ليصلي به في أول الوقت.

(١) الثاني: قوله: (ولا يجوز خروجه لأكله وشربه في بيته، في ظاهر كلامه، واختاره جماعة منهم صاحب المغني والمحرر وذكر القاضي أنه يخرج الجواز، واختاره أبو حكيمة، وحمل كلام أبي الخطاب عليه). انتهى.

ظاهر العبارة إطلاق الخلاف.

والصحيح من المذهب: عدم الجواز، وعليه الأكثر، وقطع به أكثرهم.

وَلَا يَلْزَمُهُ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْآقْرَبِ، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ يَلْزَمُهُ، كَقَضَاءِ الْحَاجَةِ.
قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْأَفْضَلُ خُرُوجُهُ لِذَلِكَ وَعَوْدُهُ فِي أَقْصَرِ طَرِيقٍ لَا سِيَّمَا فِي النَّدْرِ، وَالْأَفْضَلُ سُلُوكُ أَطْوَلِ الطَّرِيقِ
إِنْ خَرَجَ لِمَجْمَعَةٍ وَعِبَادَةٍ وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَخْرُجُ لِمَرْحَضٍ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْقِيَامَ فِيهِ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ.
بِأَنْ يَخْتِاجَ إِلَى خِدْمَةٍ وَفِرَاشٍ (و) وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا كَالصَّدَاعِ وَالْحُمَى الْحَقِيقَةِ لَمْ يَجْزِ (و) إِلَّا أَنْ يُنَاجِيَ بِهِ الْفِطْرَ فَيَفْطِرُ
فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِنْ قُلْنَا بِاشْتِرَاطِ الصُّومِ وَالْأَفْلَا، وَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ لِيَحِيضَ وَتَقَاسِ (و) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ رَحْبَةً رَجَعَتْ إِلَى
بَيْتِهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ رَحْبَةٌ يُمَكِّنُهَا ضَرْبُ خِيَاءٍ فِيهَا بِسَلَا ضَرْزَرٍ فَعَلَتْ ذَلِكَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ
عَادَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ، ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبْنُ أَبِي مُوسَى، لَمَّا رَوَى ابْنُ بَطَّةَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

قَالَ ابْنُ بَطَّةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّمَّارُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرُّسَادِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا
الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ شَرِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:
«كُنِ الْمُتَكَيِّفَاتِ إِذَا حَضَرَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمْ بِإِخْرَاجِهِنَّ عَنِ الْمَسْجِدِ، وَأَنْ يَضْرِبَنَّ الْأَخْيَةَ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ
حَتَّى يَطْهَرْنَ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ الْمَكْبَرِيُّ أَيْضًا، وَتَقْلَهُ يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ عَنْ أَحْمَدَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: «النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَنْ تَضْرِبَ قَبَّةً فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ».

رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْقُوبَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْزَرِّ: وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ ذَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْحَبْرِ عِنْدَهُ.

وَتَقْلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ: تَذَهَبُ إِلَى بَيْتِهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ بَنَتْ عَلَى اعْتِكَافِهَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحَسَنِ،
كَبَيَّةِ الْأَعْدَارِ.

وَالْفَرْقُ: أَنَّ مَقْصُودَ تِلْكَ الْأَعْدَارِ لَا يَحْصُلُ مَعَ الْكَوْنِ فِي الرُّحْبَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: إِقَامَتُهَا فِي الرُّحْبَةِ اسْتِحْبَابٌ، فِي
اخْتِيَارِ صَاحِبِ الْمَحْزَرِّ، وَالْمَغْنَى، وَغَيْرِهَا.

وَجُزْمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَالرَّعَايَةِ، وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: كَانَ لَهَا الْمَضِيُّ إِلَى مَنْزِلِهَا، ذَكَرَهُ فِي الْمَجْرُودِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْزَرِّ: وَهُوَ شَبِيهُ بِالْحَائِضِ تَوَدُّعِ الْبَيْتِ تَقِفُ بِيَابِ الْمَسْجِدِ فَتَدْعُو، فَكَذَا هُنَا، لِتَقَرُّبٍ مِنْ مَحَلِّ الْعِبَادَةِ،
وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ يَسْنُ أَنْ تَجْلِسَ فِي الرُّحْبَةِ غَيْرِ الْمَحْوَطَةِ.
وَإِنْ خَافَتْ تَلْوِيئَهُ فَأَيِّنْ شَاءَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَخْرُجُ لِشَهَادَةٍ (و) إِلَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَذَاهَا فَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ (م) لظواهر الآياتِ، وَكَالْخُرُوجِ إِلَى الْجَمْعَةِ، وَلَا يَنْطَلُ
اعْتِكَافُهُ (م)، وَلَوْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ التَّحْمَلُ (ش) كَالْفُلَسِ، وَلَوْ كَانَ سَبَبُهُ اخْتِيَارًا.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ أَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَحْمَلُ الشَّهَادَةِ وَأَذَاهَا خَرَجَ لَهَا وَإِلَّا فَلَا وَيَلْزَمُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَخْرُجَ لِعِدَّةِ الْوَفَاءِ فِي
مَنْزِلِهَا، لِوُجُوبِهِ شَرْعًا (م) كَالْجَمْعَةِ، وَهُوَ حَقٌّ لِلَّهِ وَلِأَدَمِي لَا يَسْتَنْذِرُكَ إِذَا تَرَكَ وَلَا يَنْطَلُ اعْتِكَافُهُ (ق).

وَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِنْ أُخْبِجَ إِلَيْهِ لِجِهَادٍ مُتَعَيَّنٍ، وَلَا يَنْطَلُ اعْتِكَافُهُ، لَمَّا ذَكَرْنَا، وَكَذَا إِنْ تَعَيَّنَ خُرُوجُهُ لِإِطْفَاءِ حَرِيقٍ أَوْ
إِنْقَادِ غَرِيقٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ يَفْتَنَةُ خَافَ مِنْهَا إِنْ أَقَامَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حَرَمَتِهِ أَوْ مَالِهِ نَهَبًا أَوْ حَرِيقًا وَنَحْوَهُ فَلَهُ
الْخُرُوجُ، وَلَا يَنْطَلُ اعْتِكَافُهُ، لِأَنَّهُ عُدْرٌ فِي تَرْكِ الْجَمْعَةِ، فَهِيَ أَوَّلَى.

وَمَنْ أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْخُرُوجِ لَمْ يَنْطَلُ اعْتِكَافُهُ وَلَوْ بِنَفْسِهِ (ق) كَحَائِضٍ، وَتَمْرِيضٍ، وَخَائِفٍ أَنْ يَأْخُذَهُ
السُّلْطَانُ ظُلْمًا فَمَخْرَجٌ وَاخْتَفَى (و ش) وَإِنْ أَخْرَجَهُ لَا سِتْقَاءَ حَقٍّ عَلَيْهِ فَإِنْ أَمَكَّتْهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِلَا عُدْرٍ بَطُلَ اعْتِكَافُهُ (و)
وَإِلَّا لَمْ يَنْطَلُ (م) لِأَنَّهُ خُرُوجٌ وَاجِبٌ، وَلِلشَّافِعِيِّ وَجِهَانِ: إِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ وَإِلَّا لَمْ يَنْطَلُ.

وإن خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ نَاسِيًا لَمْ يَبْطُلْ اعْتِكَافُهُ، كَالصَّوْمِ.
ذَكَرَهُ فِي الْمَجْرَدِ وَذَكَرَ فِي الْخِلَافِ وَالْفُصُولِ: يَبْطُلُ، لِمَتَابَعِهِ الْاعْتِكَافَ، كَالْجَمَاعِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ أَحَدَ
الْوَجْهَيْنِ: لَا يَنْقَطِعُ وَيَبْنِي، كَمَرَضٍ وَخَيْضٍ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ قِيَاسَ مَذْهَبِنَا فِي الْمَظَاهِيرِ بَطْلًا فِي نَهَارِ صَوْمِهِ غَيْرَ
الْمَظَاهِيرِ مِنْهَا نَاسِيًا، أَوْ يَأْكُلُ فِيهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَيَبْنِي نَهَارًا يَقْضِي الْيَوْمَ وَلَا يَنْقَطِعُ تَتَابُعُهُ، جَعَلْنَا لَهُ بِالنَّسْيَانِ وَالْخَطَا
كَالْمَرِيضِ.

فَكَذَا هُنَا، وَفَرَّقَ أَصْحَابُنَا بَأَنَّ الْاعْتِكَافَ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، كَصَوْمِ الْيَوْمِ الْوَاحِدِ، وَأَجَابَ صَاحِبُ
الْمَحْرُورِ بِأَنَّ الْخُرُوجَ لِعَذْرِ مُوجِبٍ لِلْقَضَاءِ لَا يَبْطُلُ الْمَاضِي مِنَ الْاعْتِكَافِ، بِخِلَافِ صَوْمِ الْيَوْمِ الْوَاحِدِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ كَعِبَادَاتِهِ،
قَالَ: فَتُظَاهَرُ صَوْمُ الْيَوْمِ مِنَ الْاعْتِكَافِ أَنَّ يَطَأُ فِي يَوْمٍ مِنْهُ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ وَقَلْنَا مِنْ شَرْطِهِ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ يُفْسِدُ عَلَيْهِ اعْتِكَافَ
ذَلِكَ الْيَوْمِ كُلَّهُ، وَلَا يُفْسِدُ مَا مَضَى، عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا يَنْقَطِعُ تَتَابُعُ الْمَحْرُورِ، كَمَا سَبَقَ، وَأُطْلِقَ
بَعْضُهُمْ فِيهِمَا وَجْهَيْنِ، وَلَا فَرْقَ، وَمَتَى زَالَ الْعُذْرُ رَجَعَ وَقْتُ امْتِكَافِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ بَطْلٌ مَا مَضَى، عَلَى مَا يَأْتِي فَيَمْسُ خَرَجَ
لِمَا لَهُ بِهِ، وَلَا يَبْطُلُ بِدُخُولِهِ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ سَقْفِهِ (و).

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ: لَا يَدْخُلُ تَحْتَ سَقْفِهِ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَالنَّخَعِيُّ وَإِسْحَاقُ، وَعَنْ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ: يَبْطُلُ، وَقِيْدَهُ الْحَسَنُ
وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَإِسْحَاقُ بِسَقْفِهِ لَيْسَ فِيهِ مَمَرٌ، لِأَنَّ لَهُ مِنْهُ بِهِ، فَهُوَ كَالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَمَنْ أَرَادَ الْمَنْعَ مُطْلَقًا فَلَا
وَجْهَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَالْمُعْتَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَارِ وَهُوَ حَاجَةُ الْإِنْسَانِ (ع) وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ (ع) وَالطَّعَامُ وَالشَّرَابُ (ع) وَالْجُمُعَةُ، كَمَا لَا يَبْطُلُ
الْاعْتِكَافُ، فَلَا تَنْقُصُ مَدَّتُهُ وَلَا يَقْضِي شَيْئًا مِنْهُ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَهُ كَالْمُسْتَنَى، لِكُونِهِ مُعْتَادًا، وَلَا تَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ، وَيَقْبَلُ الْأَعْدَارُ
إِنْ لَمْ تَطُلْ، فَذَكَرَ الشَّيْخُ لَا يَقْضِي الْوَقْتُ الْقَائِتَ بِذَلِكَ، لِكُونِهِ يَسِيرًا مَبَاحًا أَوْ وَاجِبًا، كَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَيُؤَافِقُهُ كَلَامُ
الْقَاضِي فِي النَّاسِي، فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ، وَعَلَى هَذَا يَتَوَجَّهُ: لَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مَكْرَهًا أَنْ يُخْرَجَ بَطْلَانَهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ
صَاحِبُ الْمَحْرُورِ لِقَضَاءِ زَمَنِ الْخُرُوجِ فِيهِ بِالْإِكْرَاءِ، وَفِي الصَّوْمِ يَعْتَدُ بِزَمَنِ الْإِكْرَاءِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْثِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَقْضِي،
وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ (و ش) كَمَا لَوْ طَالَتْ (م ٨) (١).

وَذَكَرَ أَنَّ كَلَامَ الْحَرْثِيِّ الْمَذْكُورَ مُوْهِمٌ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِهِ قَائِلًا، وَأَنَّهُ أَرَادَ الْبِنَاءَ مَعَ قَضَاءِ زَمَنِ الْخُرُوجِ، قَالَ: وَكَتَبُوا
اعْتِكَافَ يَوْمٍ فَخَرَجَ لِبَيْتِهِ الْأَعْدَارُ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ زَمَنٌ يَسِيرٌ، كَذَا قَالَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ خِلَافُهُ، كَمَا لَوْ خَرَجَ لِحَاجَةِ
الْإِنْسَانِ.

قَالَ: وَكَالْأَجِيرِ مَدَّةً مُعَيَّنَةً لَا تَتَنَازَلُ الْعَقْدُ الْمُعْتَادُ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، كَذَا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ وَالْاعْتِكَافُ مُنْذُورٌ فَلَهُ أَحْوَالُ:

أَحَدُهَا: نَذَرَ أَيَّامًا مُتَابِعَةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْبِنَاءِ وَالْقَضَاءِ (و م ش) مَعَ كَفَّارَةٍ يَمِينٍ، لِكُونِ النَّذْرِ حِلْفَةً (م ش)
وَبَيْنَ الِاسْتِثْنَاءِ وَلَا كَفَّارَةٍ، كَمَا قُلْنَا فَيَمْنُ نَذَرَ صَوْمٍ شَهْرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَشَرَعَ ثُمَّ أَفْطَرَ لِعُذْرِ.

وَذَكَرَ فِي الرُّعَايَةِ: يَبْنِي، وَفِي الْكَفَّارَةِ الْخِلَافَ.

وَقِيلَ: أَوْ يَسْتَأْنِفُ إِنْ شَاءَ، كَذَا قَالَ.

وَمَذْهَبُ (هـ) يَلْزَمُ الِاسْتِثْنَاءَ بَعْدَ الْمَرَضِ، كَمَذْهَبِهِ فِي الْمَرَضِ فِي شَهْرِ الْكَفَّارَةِ، وَيَخْرُجُ كَقَوْلِهِ فِي مَرَضٍ يَسَاحُ

(١) (مسألة - ٨): قوله: (والمعتاد من هذه الأعدار وهو حاجة الإنسان وطهارة الحدث والطعام والشرب والجمعة وبقية الأعدار
إن لم تطل، فذكر الشيخ لا يقضي الوقت القاتل بذلك، لكونه يسيرًا مباحًا أو واجبًا ويوافقه كلام القاضي في الناسي.

وظاهر كلام الحرثي وغيره أنه يقضي، واختاره صاحب المحرر، كما لو طالت. انتهى.

ما اختاره الشيخ الموفق هو الصواب.

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب واختاره أيضًا الشارح وغيره.

الْفِطْرِ بِهِ، وَلَا يَجِبُ، بِنَاءً عَلَى أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ فِي انْقِطَاعِ صَوْمِ الْكُفَّارَةِ بِمَا يُبَيِّحُ الْفِطْرَ وَلَا يُوجِبُهُ^(١).
وَوَاقَفْتُ الْحَنَفِيَّةَ عَلَى نَذْرِ الْحَيْضِ هُنَا وَفِي شَهْرِي الْكُفَّارَةِ.

وَاخْتَارَ فِي الْمَجْرَدِ: أَنْ كُلَّ خُرُوجٍ لِرَاجِبٍ كَمَرَضٍ لَا يُؤْمَنُ مَعَ تَلَوُّهِ الْمَسْجِدِ لَا كُفَّارَةٌ فِيهِ، وَلَا فِيهِ الْكُفَّارَةُ.
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: تَجِبُ الْكُفَّارَةُ إِلَّا لِمَنْزَعٍ حَيْضٍ وَتَقَاسُ لَأَنَّهُ مُعْتَادٌ كَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَضَعْفُهُمَا صَاحِبُ الْمَحْرُورِ بِنَا
سَوْنًا فِي نَذْرِ الصَّوْمِ بَيْنَ الْأَعْدَارِ، وَبِأَنْ زَمَنَ الْحَيْضِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ لَا زَمَنَ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ، كَذَا قَالَ.
وَوَظَّاهُ كَلَامُ الشَّيْخِ: لَا يَقْضِي، وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ^(٢).

وَيَتَوَجَّهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي هُنَا فِي الصَّوْمِ، وَلَا فَرْقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
الثَّانِيَّةُ: نَذَرَ اغْتِكَافًا مَعِينًا يَقْضِي مَا تَرَكَهُ وَيَكْفِّرُ لِتَرْكِهِ النَّذْرَ فِي وَقْتِهِ، نَصٌّ أَخَذَ عَلَى الْكُفَّارَةِ فِي الْخُرُوجِ لِفَتْنَةٍ،
وَذَكَرَهُ الْحَرْقِيُّ فِيهَا وَالْخُرُوجُ لِغَيْرِ وَعَدْوٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مَوْسَى فِي جِلْدِهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ فَمَرَضَ
فِيهِ لَوْ حَاضَتْ فِيهِ الْمَرَأَةُ فِي الْكُفَّارَةِ مَعَ الْقَضَاءِ رَوَاتَانِ، وَالْإِغْتِكَافُ مِثْلُهُ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ
صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ: فَيُتَخَرَّجُ جَمِيعُ الْأَعْدَارِ فِي الْإِغْتِكَافِ عَلَى رَوَاتِي عَدَمِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ^(٣) (وَمِنْ شَرِّ كَرَمَضَانَ^(٤)).

وَالْفَرْقُ: أَنْ فِطْرَةَ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ لِمَنْزَعٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ وَحَبَّلَ عَدَمَ الْكُفَّارَةِ فِي الْإِغْتِكَافِ.

وَحَمَلَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ عَلَى رِوَايَةِ عَدَمِ وَجُوبِهَا فِي الصَّوْمِ وَسَائِرِ التَّلَوُّرَاتِ، وَكَلَامِ الْقَاضِي وَالشَّيْخِ وَالْحَنَفِيَّةِ هُنَا
إِيضًا.

وَأَنْ تَرَكَ اغْتِكَافَ الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لِمَنْزَعٍ أَوْ غَيْرِهِ قَضَاءٌ مُتَابِعًا (وَمِنْ شَرِّ بِنَاءٍ عَلَى السَّابِقِ فِي الْإِيَّامِ الْمَطْلُوقَةِ، أَوْ لَأَنَّهُ
مُقْتَضَى لَفْظِ النَّاذِرِ، لَأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنَ الشَّهْرِ الْمُعَيَّنِ الْمَطْلُوقِ قَضَاؤُهُ نَذْرُهُ السَّابِقِ وَالتَّبَعِ، وَالْقَضَاءُ يَحْكِي الْأَدَاءَ فِيمَا يُمَكِّنُ).

(١) تَبَيَّهَاتِ: الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: (وَيُتَخَرَّجُ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَرَضٍ يَبَاحُ الْفِطْرَ بِهِ وَلَا يَجِبُ، بِنَاءً عَلَى أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ
فِي انْقِطَاعِ صَوْمِ الْكُفَّارَةِ بِمَا يُبَيِّحُ الْفِطْرَ وَلَا يُوجِبُهُ). انْتَهَى.

هَذَانِ الرَّجْهَانِ لَيْسَا مِنَ الْخِلَافِ الْمَطْلُوقِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ اسْتِشْهَادًا، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَنْقُطِعُ السَّابِقُ، قَدَّمَ الْمَصْنُفُ
وغيره فِي بَابِ الظُّهَارِ.

(٢) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَوَظَّاهُ كَلَامُ الشَّيْخِ لَا يَقْضِي، وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ).

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ: صَرَّحَ فِي الْمَعْنَى بِأَنْ الْحَاضِضَ إِذَا طَهَرَتْ رَجَعَتْ فَأَمَّتْ اعْتِكَافَهَا، وَقَضَتْ مَا فَاتَهَا، وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهَا،
نَصٌّ عَلَيْهِ.

هَذَا لَفْظٌ بِمَجْرُوفِهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ لَا يَقْضِي؟ انْتَهَى.

(٣) الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: (فَيُتَخَرَّجُ جَمِيعُ الْأَعْدَارِ فِي الْكُفَّارَاتِ فِي الْإِغْتِكَافِ عَلَى رَوَاتِي عَدَمِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ).

صَوَابُهُ: رَوَاتِي عَدَمِ، بِإِسْقَاطِ التَّوْنِ لِلْإِضَافَةِ.

(٤) الرَّابِعُ: قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا (نَذَرَ اعْتِكَافًا مَعِينًا)، وَخَرَجَ وَتَطَاوَلَ: يَقْضِي مَا تَرَكَهُ وَيَكْفِّرُ، لِتَرْكِهِ النَّذْرَ فِي وَقْتِهِ، نَصٌّ أَحَدٌ عَلَى
الْكُفَّارَةِ فِي الْخُرُوجِ لِفَتْنَةٍ وَذَكَرَهُ الْحَرْقِيُّ فِيهَا، (وَفِي الْخُرُوجِ لِغَيْرِ وَعَدْوٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مَوْسَى فِي عَدْوٍ).

ثُمَّ قَالَ الْمَصْنُفُ: (وَمِنْ أَحَدٍ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ فَمَرَضَ فِيهِ أَوْ حَاضَتْ فِيهِ الْمَرَأَةُ فِي الْكُفَّارَةِ مَعَ الْقَضَاءِ رَوَاتَانِ،
وَالْإِغْتِكَافُ مِثْلُهُ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ).

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ: فَيُتَخَرَّجُ جَمِيعُ الْأَعْدَارِ فِي الْإِغْتِكَافِ عَلَى رَوَاتِي عَدَمِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ كَرَمَضَانَ. انْتَهَى.

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ فِي الْجَمِيعِ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَدْ قَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ، وَنَصٌّ أَحَدٌ عَلَى وَجُوبِ
الْكُفَّارَةِ فِي الْخُرُوجِ لِأَجْلِ الْفِتْنَةِ، وَالْحَرْقِيُّ فِيهَا وَفِي النَّفَرِ وَالْمَلْعَةِ، وَابْنُ أَبِي مَوْسَى فِي الْمَلْعَةِ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ثَمًّا لِحُجَّتِهِ بِصَدَدِهِ، وَلَكِنَّ الْمَصْنُفَ اسْتَشْهَدَ مَا يَعْطِي أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَوَاتِي عَدَمِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعنه: لا يلزمه التتابع إلا بشرطه أو بشيء (و ش) كرمضان، وعند زفر وبعض الشافعية: لا يلزمه تتابع ولو شرطه، لأن ذكره في المعين لغو ومذهب (م) لا يقضي معلور.
فعلى المذهب الأول ما خرج عن المذنب المنيعة يقضيه متابعا (ش) متصلا بها (ش).
الحالة الثالثة نذر أياما مطلقة، فإن قلنا يجب التتابع على قول القاضي السابق فكالحالة الأولى، وإن قلنا لا يجب نعم ما بقي عليه، لكنه يتبدل اليوم الذي خرج فيه من أوله ليكون متابعا ولا كفارة عليه لإتيائه بالندور على وجهه.
وقال صاحب المحرر: قياس المذهب يخير بين ذلك وبين البناء على بعض اليوم، ويكفر، وقياس مذهب (ش) ينيى بلا كفارة.

فصل

قد سبق أنه لا يجوز خروج المنيعة إلا لما لا بد منه، فلا يخرج لكل قرينة لا تتعين كعبادة مريض وزيارة وشهود جنازة وتحمل شهادة وأدائها وتفصيل ميت وغيره، نص عليه واختاره الأصحاب (و) لما سبق أول الباب، ولأن منه بدا كثيره، ولأنه لا يجوز ترك فريضة - وهو النذر - لفضيلة.
وعنه: له ذلك، روى أحمد عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: المنيعة يعود المريض ويشهد الجنازة ويشهد الجمعة.
إسناده صحيح.

قال أحمد: عاصم حجة وعن أنس مرفوعا «المنيعة ينتج الجنازة ويعود المريض».

رواه ابن ماجه (١٧٧٧) من حديث عتبة بن عبد الرحمن وهو مترك.

وروى سعيد: حدثنا هشيم: أنبأنا مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا يجيئون للمنيعة أن يشترط هذه الخصال، وهي له إن لم يشترط عبادة المريض.

ولا يدخل سقفا وبأي الجمعة ويشهد الجنازة ويخرج في الحاجة وقاس الشيخ على المشي في حاجة أخيه ليقضيها، كذا قال، فعلى الأول إن كان الاحتكاك تطوعا فله أن يخرج منه لذلك، لأنه لا يلزم بالشروع، ومقامه على احتكاكه أفضل، لأنه عليه ﷺ «كان لا يخرج إلا لحاجة الإنسان».

ولقول عائشة: «إنه ﷺ كان لا يخرج يسأل عن المريض».

رواه أبو داود (٢٤٧٢).

وقال الشافعية: خروج جنة جنازة أفضل، لأنها فرض كفاية.

وإن تعينت صلاة جنازة خارج المسجد أو دفن ميت وتفصيله فكشهادة متعينة، على ما سبق.

وإن شرط ذلك فله فعله، نص عليه.

ذكره الترمذي (٢٤٧٢) وغيره عن بعض الصحابة، والثوري وابن المبارك وإسحاق.

ورواه عبد الرزاق (٨٠٤٣) عن عطاء والنخعي وقناة، وذكره البيهقي عن الشافعي، جمعا بين ما سبق، ولأن في رواية الأثرم من قول علي: وليأت أهله وليأمرهم بالحاجة وهو قائم.

وذكر الترمذي وابن المنذر عن أحمد النخ (و) لما سبق.

فعلى الأول لا يقضي زمن الخروج إذا نذر شهرا مطلقا، في ظاهر كلام أصحابنا، كما لو عين الشهر.

قال صاحب المحرر: لو قضاه صار الخروج المستثنى والمشروط في غير الشهر.

وعند بعض الشافعية: يقضي، لإمكان حمل شرطه على نفي انقطاع التتابع فقط، فنزل على الأقل.

فأما إن شرط ما له منه بد وليس بقرينة واحتاجه كالغشاء في منزله والميت فيه، فعنه: يجوز، جزم به الشيخ وغيره، لأنه يجب بقضيه، كالوقف، ولأنه يصير كأنه نذر ما أقامه، ولأن الحاجة إليها وامتناع النيابة فيها ذكره صاحب المحرر وأطلق غيره.

وَعَنهُ: الْمَنْعُ.

وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَغَيْرُهُ (م ٩)؛ لِمُتَأَنِّفَاتِهِ الِاعْتِكَافُ صُورَةً وَمَعْنًى، كَشَرَطِ تَرْكِ الْإِقَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّزْهَةِ وَالْفُرْجَةِ، لِأَنَّهُ زَمَنُ الْخُرُوجِ فِي حُكْمِ الْمُعْتَكِفِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ غَيْرَ الْمَشْرُوطِ.

وَشَرْطُهُ مَا فِيهِ قُرْبَةٌ يَلِيزُ الِاعْتِكَافَ بِخِلَافِ هَذَا، وَالْوَقْفُ لَا يَصِحُّ فِيهِ شَرْطُ مَا يُنَافِيهِ، فَكَذَا الِاعْتِكَافُ. وَإِنْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ التَّكْسِبِ بِالصَّنَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، لَمْ يَجُزْ، بِلَا خِلَافٍ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، سَأَلَ أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدَ: الْمُعْتَكِفُ يَمْتَلِ عَمَلَهُ مِنَ الْخِيَاطَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: مَا يَنْجِبُنِي، قُلْتُ: إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ فَلَا يَمْتَكِفُ.

وَسَبَقَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ، وَأَجَازَ هُوَ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ شَرْطُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَنَحْوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِنْ قَالَ: مَتَى مَرَضْتُ أَوْ عَرَضَ لِي عَارِضٌ خَرَجْتُ، فَلَهُ شَرْطُهُ (م) أَطْلَقَ الْأَصْحَابُ وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، كَالشَّرْطِ فِي الْإِحْرَامِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: فَإِنَّهُ الشَّرْطُ هُنَا سُقُوطُ الْقَضَاءِ فِي الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ، فَأَمَّا الْمَطْلَقَةُ، كَنَذْرِ شَهْرٍ مُتَابِعٍ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ إِلَّا لِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ يَقْضِي زَمَنَ الْمَرَضِ، لِإِمْكَانِ حَمْلِ شَرْطِهِ هُنَا عَلَى نَفْيِ انْقِطَاعِ التَّابِعِ فَقَطْ، فَتَنَزَّلُ عَلَى الْأَقْلِ. وَيَكُونُ الشَّرْطُ أَفَادَةً هُنَا الْبِنَاءُ مَعَ سُقُوطِ الْكِفَارَةِ، عَلَى أَصْلِنَا، وَهَذَا الْقَوْلُ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ السَّابِقِ، فَيَتَوَجَّهُ تَحْرِيرُهُمَا عَلَى الْوُجْهِينِ

فَصْلٌ

وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ أَوْ غَيْرِهِ -وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ فِي الرُّعَايَةِ- وَقِيلَ: أَوْ غَيْرِهِ -فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يَخْرُجْ جَازَ (و) لِمَا سَبَقَ، وَكُتِبَ بِهِ وَشِرَائِهِ وَلَمْ يَقِفْ لِذَلِكَ، فَأَمَّا إِنْ وَقَفَ لِمَسَائِلِهِ يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ (و) وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهٌ: لَا بَأْسَ بِقُدْرِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

وَعَنْ مَالِكٍ: إِنْ خَرَجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، فَلَقِيَهُ وَلَدُهُ أَوْ شَرِبَ مَاءً وَهُوَ قَائِمٌ أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ، وَلَمْ يَزِ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَأْسًا إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ فَيَسْأَلَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: هَلِوِ الْمَسْأَلَةُ هَلِوِ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَمَعْنَاهَا، وَالْخُرُوجُ لِمَرَضٍ وَخَيْضٍ لَهُ الْوَقْفَةُ وَالتَّغْرِيجُ، وَغَيْرُهُمَا، فَأَخْرُجُ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَا يَجُوزُ مَعَهُ مَا يَزِيدُادُ بِهِ زَمَانُهُ مِمَّا مِنْهُ بُدٌّ، لِأَنَّهُ يَقُوتُ بِهِ جُزْءًا مُسْتَحَقًّا مِنَ اللَّبْثِ بِلَا عُدْرٍ، كَمَا لَوْ خَرَجَ لَهُ، وَتَجُوزُ مَعَهُ مَا لَا يَزِيدُادُ بِهِ زَمَانُهُ غَيْرَ الْمُبَاشَرَةِ لِأَنَّهُ لَا يَقُوتُ بِهِ حَقًّا، فَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ فَلَا تَجُوزُ فِيهِ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْضَى وَقْتُهُ.

وَخَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ مَخْجُورٌ بِالْإِجْمَاعِ قَبْلَهُ، وَإِلَّا جَازَتْ (م) كَغَيْرِهَا، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَكِفٍ، بِذَلِيلِ أَنَّ هَلِوِ الْمُدَّةِ، لَا تُحْتَسَبُ لَهُ وَيَقْضِيهَا، بِخِلَافِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلِهَذَا لَوْ خَلَفَ أَنْ يَمْتَكِفَ شَهْرًا فَخَرَجَ لِعُدْرٍ يَقْضِي زَمَنَهُ عَشْرًا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَزِرْ مَا لَمْ يَمْتَكِفِ ذَلِكَ، وَلَئِنْ صَوِّمَ الْمُتَابِعَ لَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ فِي لَيَالِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَدْيُونِهِ، كَذَا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَدَخَلَ مَسْجِدًا يَتِمُّ اعْتِكَافُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ الثَّانِي أَقْرَبَ إِلَى مَكَانِ حَاجَتِهِ مِنَ الْأَوَّلِ (و ش) لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكَ لَبْثًا مُسْتَحَقًّا، كَانِهِدَابِهِ أَوْ إِخْرَاجِهِ فَخَرَجَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ قَاتَمَ فِيهِ، أَوْ خَرَجَ لِلْجُمُعَةِ وَأَقَامَ فِي الْجَامِعِ يَوْمًا وَلَيْلَةً،

(١) (مسألة - ٩): قوله: (فأما إن شرط ماله منه بدٌ وليس بقربةً ويحتاجه كالعشاء في منزله والمبيت، فعنه: يجوز، جزم به الشيخ وغيره، وعنه: المنع).

وجزم به القاضي وابن عقيل، وغيرهما، واختاره صاحب المحرر وغيره. انتهى.

إحداهما: الجواز، وهو الصحيح.

جزم به الشيخ الموفق والشارح وصاحب الرعايتين، والحاويين، وغيرهم، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يجوز، اختاره من ذكره المصنف.

وإن كان أبعد أو خرج إليه ابتداءً بلا عذر بطل اعتكافه (و) لتركه لئلا يستحق.
ولم ينطلة أبو يوسف ومحمد في الحائضين، بناءً على أصلهما في الزمن اليسير، على ما يأتي.
وابطلة أبو حنيفة فيهما، لتعيين المسجد، كتعيين يوم بشروعه في صوم والفرق أن المسجد لا يتعين بنذره، بخلاف الصوم، والصوم لا يمكن البناء مع ثقله، بخلاف الاعتكاف.
ولو تلاصق مسجدان فانتقل من أحدهما إلى الآخر، فإن مشى في انيقاله خارجاً منهما بطل، وإلا فلا، وينطل عند أبي حنيفة مطلقاً، وعند أبي يوسف ومحمد عكسه.

فصل

وإن خرج لما له منه يد فإن كان مكرهاً أو ناسياً فقد سبق في الأعذار، وإن أخرج بغض جسده لم ينطل، في المنصوص (و)؛ لأن عائشة «كانت ترجل النبي ﷺ وهو معتكف في المسجد وهي في حجرها يناولها رأسه».
متفق عليه (خ: ٢٩٢، م: ٢٩٧).

وإن أخرج جميعه مختاراً عندما بطل وإن قل (و) كالجماع، لتركهما، وكما لو زاد على نصف يوم، وابطلة أبو يوسف ومحمد بأكثر من نصف يوم فقط.

وابطلة الثوري والحسن بن صالح إن دخل تحت سقف ليس ممره فيه، والله أعلم.
ثم إن كان متتابعاً بشرط أو نية، أو قلنا: يتابع في المطلق، استأنف (و) لإمكانه أن يأتي بالمندور على صفته كحالة الابتداء، وكمن عليه صوم شهرين في كفارة، أو نذر في الدية ولا كفارة (و).
وقال في الرعاية: يستأنف المطلق المتتابع بلا كفارة.

وقيل: أو يني ويكفر، كذا قال، وإن كان متتابعاً معني كندرو شعبان متتابعاً، استأنف: (و م ش) كالتقسيم قبله.
وقد صرح بهما، والتتابع أولى من الوقت، لكونه قرينة مقصودة، ويكفر (م ش).
ومذهب (هـ) وصاحبه يني ولا يستأنف، لأن التعيين أصل، والتتابع وصف، وحفظ الأصل أولى، ولا كفارة عندهم إلا أن يريد به التبعين فيكفر مع القضاء، وعند أبي يوسف إن أراح التبعين كفر بلا قضاء، والله أعلم.
وإن كان متتابعاً ولم يقيد بالتتابع كندرو اعتكاف شهر شعبان فقيل: يني (و هـ ش) لأن التتابع هنا حصل ضرورة التعيين، فسقط بقوائيه كقضاء رمضان.

ووافق أبو حنيفة وصاحبه على تنابع قضائه إذا فوته.
وقيل: يستأنف لئضمن نذره التتابع، ولأنه أولى من المدة المطلقة، ولهذا قال مالك: يستأنف هنا دون الصوم، لعدم تقيد الأيام المطلقة فيه بالتتابع عنده، وذكر صاحب المحرر أن هذا الوجه أصح في المذهب، وأنه قياس قول الحرقي، وأصل الوجهين من نذر صوم شهر بعينه فافطر فيه فإن فيه روايتين (م ١٠) (١).
ويكفر رواية واحدة (م ش)؛ لتركه المندور في وقته المعين، ومذهب الحنفية كما سبق.

فصل

وإن وطئ المعتكف في الفرج عندما بطل اعتكافه (ع) لإلاية، والنهي للفساد، وكذا إن وطئ ناسياً، نص عليه، لقول

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كان متتابعاً ولم يقيد بالتتابع كندرو اعتكاف شهر شعبان، فقيل: يني، وقيل: يستأنف.

وذكر صاحب المحرر: أن هذا الوجه أصح في المذهب، وأنه قياس قول الحرقي.

وأصل الوجهين: من نذر صوم شهر بعينه فافطر فيه، فإن فيه روايتين. انتهى.

وأطلق القولين في المقنع، والجد في شرحه، والشارح، وابن منجأ في شرحه، وصاحب المستوعب، والرعايتين، والحاوئين، وغيرهم. أحدهما: يستأنف، وهو الصحيح.

اختاره المجد، كما تقدم، وصححه في التصحيح، وقدمه في الهداية والخلاصة.

والقول الثاني: يني.

ابن عباس: إذا جامع المتكف بطل اغتكافه، وراه حرب بإسناد صحيح، وكالعند وكالحج، وخرج صاحب المحرر من الصوم أنه لا يبطل.

وقال: الصحيح عندي أنه يني، وقد سبق في الإغذار، وفي الفصل بعدما الوطء زمن العذر، ولا كفارة بالوطء في ظاهر المذهب (و).

نقله أبو داود وهو ظاهر ما نقله ابن إبراهيم، واختاره جماعة منهم صاحب المغني، والمحرر، لعدم الدليل، وكالصلاة وأنواع الصوم غير رمضان.

واختار القاضي وأصحابه وجوب الكفارة، كرمضان والحج، والفرق واضح، واختاروا برواية حنبل.

والأولى أنه لا حجة فيها، على ما قاله صاحب المحرر وغيره.

ومال إليه الشيخ، وخص القاضي وجماعة الوجوب بالمنذور.

وذكر في الفصول أنها تجب في التطوع، في أصح الروايتين.

قال صاحب المحرر: لا وجه له، ولم يذكرها القاضي ولا وقعت على لفظ يدل عليها عن أحمد، فلهذا ثلاث روايات، وهي في المستوعب وفي التنبيه عليه كفارة يمين.

وحكي رواية، ومراذه ما اختاره صاحب المغني، والمحرر، والمتعوب، وغيرهم أنه أفسد المنذور بالوطء، وهو كذا أفسد بالخروج لما له منه بذ، على ما سبق، وهذا معنى كلامي في الجامع الصغير، وذكر بعضهم أنه قيل: إن هذا الخلاف في نذر.

وقيل: معين، فلهذا قيل: تجب الكفارتان، وكما لو نذر أن يحج في عام يمينه فأحرم ثم أفسد حجه بالوطء يلزمه كفارة للوطء وكفارة يمين للنذر.

ولا تحرم المباشرة في غير الفرج بلا شهوة (و) وذكر القاضي احتمالاً: تحرم، كشهوة، في المنصوص (و) ومتى أنزل بها فسد اغتكافه (ق) وإلا فلا (م ق) كالصوم، ومتى فسد خرج في كفارة الوطء الخلاف، ذكره ابن عقيل^(١).

وقال صاحب المحرر: يتخرج وجه ثالث: يجب بالإنزال عن وطء لا عن لمس وقبلة، قال: ومباشرة الناسي كالغائب، على إطلاق أصحابنا (و ه م) واختار صاحب المحرر هنا لا يبطله، كالصوم

فصل

وإن سكر في اغتكافه فسد، ولو سكر ليلاً (ه) لخروجه عن كونه من أهل المسجد كالحائض.

ولا يني، لأنه غير متدبر، وإن لم يند فيه فسد، كالصوم وغيره، ومذهب (ش) لا يفسد ويني، لأنه من أهل المقام في المسجد، ومنعه صاحب المحرر، ولعل المراد أنه فيه كلامي، على ما يأتي في أحكامهم.

وإن شرب خمرًا ولم يسكر أو أتى كبيرة فقال صاحب المحرر: ظاهر كلام القاضي لا يفسد، لأنه من أهل العبادة والمقام فيه، ومذهب (م) يفسد، وحكاه بعضهم عن (ه ش) وقال عطاء والزهرى: إن أتى ذنباً فسد.

فصل

يستحب للمتكف التشاغل بفعل القرب واجتناب ما لا يني (و) من جدال وبراء وكثرة كلام وغيره.

قال الشيخ: لأنه مكروه في غير الاغتلاف فيه أولى، ولا بأس أن تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح رأسه أو غيره، ما لم يلتذ بشيء منها، وله أن يتحدث مع من يأتيه، ما لم يكبر، لأن صيته زارته ﷺ فتحدثت معه، ورجلت عائشة رأسه، ولا بأس أن يأمر بما يريد خفيًا لا يشغله، نص عليه (و)، وليس الصمت من شريعة الإسلام، قال ابن عقيل: يحكر الصمت إلى الليل.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ومتى فسد خرج في كفارة الوطء الخلاف، ذكره ابن عقيل).

مراده بالخلاف: الخلاف الذي في الصوم.

ذكره المجد في شرحه.

قال في المغني ومُنْتَهَى الْغَايَةِ: وَظَاهِرُ الْأَخْيَارِ تَحْرِيمُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، رَأَى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً لَا تَتَكَلَّمُ قَلِيلَ لَهْ: حَبَّتْ مُصَنِّمَةً، فَقَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي فَإِنَّ هَذَا لَا يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ.
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٢٢).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٣): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَالِدٍ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَرْثَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ: أَنَّهُ سَمِعَ شُبُوحًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَبَيْنَ خَالِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَحْمَدَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْتَمِ بَعْدَ اخْتِلَامٍ، وَلَا صَمَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ» حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْأَزْدِيُّ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ: لَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ.

وَأَنْ نَذَرَهُ لَمْ يَقْبِ بِهِ (و) لِمَا سَبَقَ.

وَقَالَ أَبُو نُزَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: لَهُ فَعْلُهُ إِذَا كَانَ أَسْلَمَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَمَتَ نَجَا» وَهُوَ مَخْمُولٌ عَلَى الصَّمْتِ عَمَّا لَا يَحْسِبُهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَالْحَوْزِيُّ: لِأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ لَهُ فِي غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، كَتَوَسُّدِ الْمَصْنُوعِ أَوْ الْوَزْنِ بِهِ، وَجَاءَ: لَا تَنْظُرُ بِكِتَابِ اللَّهِ.
قِيلَ: مَعْنَاهُ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ عِنْدَ الشَّيْءِ تَرَاهُ، يُمْكِنُ أَنْ تَرَى وَجَلًّا جَاءَ فِي وَفْقِهِ فَقَوْلُ: «وَجِئْتُ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى» [طه: ٤٠].
ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ نَحْوَ هَذَا الْمَعْنَى.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِيسِ وَالرَّعَايَةِ بِأَنَّهُ بِكُرَّةٍ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: إِنْ قَرَأَ عِنْدَ الْحَكْمِ الَّذِي أَنْزَلَ لَهُ أَوْ مَا يُنَاسِبُهُ وَنَحْوَهُ فَحَسَنَ كَقَوْلِهِ لِمَنْ دَخَاهُ لِلذَّنْبِ تَابَ مِنْهُ: «مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا» [النور: ١٦].

وَقَوْلُهُ عِنْدَمَا أَمَعَهُ: «إِنَّمَا أَشْكُو بَنِي وَخْزَنِي إِلَى اللَّهِ» [يوسف: ٨٦].

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٧٠٧٢، م: ١٩٤): أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَ قَائِمًا وَجَمَاعَةً حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ، فَدَخَلُوا عَلَى الْحَسَنِ فَحَدَّثُوهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ: هِيَ بِكُشْرِ الْمَاءِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ وَكُشْرِ الْمَاءِ الْثَانِيَةِ.
قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: يُقَالُ فِي اسْتِزَادَةِ الْحَدِيثِ: إِيو، وَيُقَالُ هِيَ بِالْمَاءِ بِذَلِكَ الْهَمْزَةِ.
وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِيو اسْمٌ سَمِعِي بِهِ الْفِعْلُ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ، تَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَادْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ: إِيو بِكُشْرِ الْهَمْزَةِ.

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: فَإِنْ وَصَلْتَ تَوَلَّتْ فَقُلْتُ إِيو حَدَّثَنَا.

قَالَ ابْنُ السَّرِيِّ: إِذَا قُلْتُ إِيو، فَإِنَّمَا تَأْمُرُهُ أَنْ يَزِيدَكَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَعْرُودِ بَيْنَكُمَا وَإِنْ قُلْتَ إِيو بِالتَّنْوِينِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَاتِ حَدِيثًا مَا، لِأَنَّ التَّنْوِينِ تَنْكِيرٌ، فَأَمَّا إِذَا أَسَكْتَهُ وَكَفَفْتَهُ، قُلْتَ: أَيُّهَا عَنَّا.

قَالُوا لِلْحَسَنِ: قُلْنَا: مَا زَادْنَا، قَالَ: قَدْ حَدَّثَنَا مِنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمَئِذٍ جَمِيعٌ، أَيُّ مُجْتَمَعِ الْقُوَّةِ وَالْحِفْظِ، وَلَقَدْ تَرَكَ شَيْئًا مَا أَذْرِي أَنَسِيَ الشَّيْءَ أَوْ كَرِهَ أَنْ يُحَدِّثَكُمْ فَتَكِلُوا، قُلْنَا: فَحَدَّثْنَا، فَضَحِكَ وَقَالَ: «خَلِيقَ الْإِنْسَانِ مِنْ عَجَلٍ» [الأنبياء: ٣٧]، مَا ذَكَرْتُ لَكُمْ هَذَا إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبَثُكُمْوه.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِضَحِكِ الْعَالِمِ بِخَصْرَةٍ أَصْحَابِهِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ أَنَسٌ، وَلَمْ يَخْرُجْ ضَحِكُهُ إِلَى حَدِّ يَدِّ تَرْكًا لِلْمُرُوءَةِ، وَفِيهِ جَوَازُ الِاسْتِشْهَادِ بِالْقُرْآنِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ.

وَفِي «الصَّحِيحِ» مِثْلُهُ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ لَمَّا طَرَقَ قَاطِمَةُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ انْصَرَفَ وَهُوَ يَقُولُ: «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» [الكهف: ٥٤].

قَالَ: وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَنَزَلَتْ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، لَمَّا اسْتَعْجَلَتْ قُرَيْشُ الْعَذَابَ.
وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْإِنْسَانِ النَّصْرُ بْنُ الْحَارِثِ.
وَقِيلَ: آدَمَ.

فَعَلَى هَذَا، قَالَ الْأَكْثَرُ: خُلِقَ عَجُولًا، فَوَجَدَ فِي أَوْلَادِهِ وَأَوْرَثَهُمُ الْعَجَلَةَ.
وَقِيلَ: خُلِقَ بِعَجَلٍ، اسْتَعْجَلَ بِخَلْقِهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.
وَقِيلَ: الْإِنْسَانُ اسْمُ جِنْسٍ، فَقِيلَ: الْمَعْنَى خُلِقَ عَجُولًا قَالَ الرَّجُلُ: الْعَرَبُ يَقُولُ لِلَّذِي يَكْثُرُ مِنْهُ اللَّعِبُ إِنَّمَا خُلِقْتَ مِنْ لَعِبٍ، يُرِيدُونَ الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ.
وَقِيلَ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالْمَعْنَى خُلِقَتْ الْعَجَلَةُ فِي الْإِنْسَانِ، وَالآيَةُ الْأُخْرَى رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي النَّصْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَكَانَ جَدَّاهُ فِي الْقُرْآنِ، وَقِيلَ فِي أَبِي بَنِي خَلَفٍ، وَكَانَ جَدُّهُ فِي النَّبِثِ.
قَالَ الرَّجُلُ: كُلُّ مَا يَقُولُ مِنَ الْمَلَايِكَةِ وَالْجِنِّ يُجَادِلُ، وَالْإِنْسَانُ أَكْثَرُ هَلْوِهِ الْأَشْيَاءَ جَدَلًا.

فَصْلٌ

وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ إِفْرَاءُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمُ وَالْمُنَاطَرَةُ فِيهِ وَنَحْوُهُ (و م)، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ أَصْحَابِنَا، نَقَلَ الْمُروذِيُّ:
لَا يُقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ.
وَنَقَلَ الْمُروذِيُّ أَيْضًا: يُقْرَأُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعْتَكِفَ، لِأَنَّهُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لَوْ لَا أَنَّ الْإِفْرَاءَ يَكْرَهُ فِيهِ لَقَالَ يُعْتَكِفُ وَيُقْرَأُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يُقْرَأُ وَلَا يُكْتَبُ الْحَدِيثُ وَلَا يُجَالِسُ الْعُلَمَاءُ، لِغَيْرِهِ وَاللَّهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُحْتَجَبُ فِيهِ، وَاعْتَكَفَ فِي قُبَّةٍ، وَكَالطَّوَّافِ.
وَذَكَرَ الْأَيْدِيُّ فِي اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ رَوَائِثَيْنِ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ وَصَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَغَيْرُهُمَا يُسْتَحَبُّ (و هـ ش) لظَوَاهِرِ الْأَدْلَةِ، وَكَالصَّلَاةِ وَالذَّكْرِ، وَلَا يَتَسَبَّحُ الطَّوَّافُ لِمَقْصُودِ الْإِفْرَاءِ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ الْأَعْيَافِ.
فَعَلَى الْأَوَّلِ فَعِلُهُ لِذَلِكَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَعْيَافِ، لِتَعْدِي نَفْعِهِ، كَمَا سَبَقَ.
قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَيَخْرُجُ فِي كَرَاهَةِ الْقَضَاءِ وَجَهَانِ بِنَاءٍ عَلَى الْإِفْرَاءِ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْضِي إِلَّا فِيمَا خَفَ.

فَصْلٌ

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَيَتَنَهَّدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ، وَيُصَلِّحَ بَيْنَ الْقَوْمِ، وَيَعُودَ الْمَرِيضَ، وَيُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَيُعْزِّيَ، وَيَهْنِئَ وَيُؤَدِّنَ، وَيُقيمَ، كُلُّ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ (و ش) وَقَالَهُ الْحَنَفِيُّ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، لِكِرَاهَتِهَا عِنْدَهُمْ فِيهِ.
وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَعُودُ مَرِيضًا فِيهِ إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى جَنْبِهِ، وَلَا يَقُومَ لِيَهْنِئَ، أَوْ يُعْزِّيَ أَوْ يَعْبُدَ نِكَاحًا فِيهِ إِلَّا أَنْ يَخْتَنَاهُ فِي مَجْلِسِهِ، وَلَا يُصَلِّحَ فِيهِ بَيْنَ الْقَوْمِ إِلَّا فِي مَجْلِسِهِ خَفِيفًا، وَآكَرَهُ أَنْ يَقِيمَ الصَّلَاةَ مَعَ الْمُؤَدِّينَ، لِأَنَّهُ يَمْنِئُ، وَهُوَ عَمَلٌ، وَلَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنَازَةٍ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَلَعَلَّ ظَاهِرَ الْإِبْضَاحِ: يَحْرُمُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يُزَوِّجَ.

فَصْلٌ

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: قَالَ أَصْحَابُنَا: يُسْتَحَبُّ لَهُ تَرْكُ لَيْسَ رَفِيعِ الثِّيَابِ، وَالتَّلَذُّ بِمَا يَبْتَاعُ لَهُ قَبْلَ الْأَعْيَافِ.
وَأَنْ لَا يَنَامَ إِلَّا عَنْ غَلَبَةٍ وَلَوْ مَعَ قُرْبِ الْمَاءِ، وَأَنْ لَا يَنَامَ مُضْطَجِعًا بَلَى مَرْتَبَعًا مُسْتَبَدًّا.
وَلَا يَكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَكَرِهَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ لَيْسَ رَفِيعِ الثِّيَابِ، وَلَا بَأْسَ بِأَخْذِ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ، فِي قِيَاسِ مَذْهَبِنَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، كَفَسَلِ يَدِهِ فِي طِيشَتِهِ وَتَرْجِيلِ شَعْرِهِ، وَكَرِهَ مَالِكٌ أَخْذَ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ وَلَوْ جَمَعَهُ وَأَلْقَاهُ، لِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَكَرِهَ ابْنُ عَقِيلٍ إِزَالَةَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا صَيَانَةً لَهُ.
وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يُسَنُّ ذَلِكَ، وَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا، وَإِلَّا يَحْرُمُ الْفَاؤُذُ فِيهِ.

وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ.

نَقَلَ الْمُرُوزِيُّ: لَا يَتَطَيَّبُ.

وَنَقَلَ أَيْضًا: لَا يَغْتَسِلُ وَقَالَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَقَالَ عَطَاءٌ فِي الْمُتَكَيِّفَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: يَتَطَيَّبُ (و) كَالْتَنَظُّفِ، وَلِظَوَاهِرِ الْأَدِلَّةِ، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَقَاسَ أَصْحَابُنَا الْكَرَاهَةَ عَلَى الْحَجِّ وَعَدَمِ التَّحْرِيمِ عَلَى الصُّومِ، وَأَطْلَقَ فِي الرَّعَايَةِ فِي كَرَاهَةِ لَيْسَ التَّوْبِ الرُّفِيعِ وَالتَّطَيُّبِ وَجَهَيْنِ.

فَصْلٌ

لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمُتَكَيِّفِ وَغَيْرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ.

وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ وَصَاحِبُ الْوَسِيلَةِ وَالْإِيضَاحُ، وَغَيْرُهُمْ.

لَمَّا رَوَى أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُشَدَّ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُشَدَّ فِيهِ الضَّالَّةُ، وَعَنِ الْحِلْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ».

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٧٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٢) وَحَسَنُهُ، وَالنَّسَائِيُّ (٧١٣)، وَلَمْ يَذْكُرْ إِنْشَادَ الضَّالَّةِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرِيحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: وَصَحَّتِ الْأَخْبَارُ بِالْمَنْعِ مِنْ إِنْشَادِ الضَّالَّةِ، وَالْبَيْعِ وَفِي الْاِغْتِكَافِ أَوَّلَى.

قَالَ ابْنُ مَهْبُورَةَ: مَنْعٌ صَحِيحُهُ وَجَوَازُهُ أَحْمَدُ.

وَقِيلَ: إِنْ حُرِّمَ فَقِي صَحِيحُهُ وَجَهَانٌ.

وَجَزَمَ فِي الْفُصُولِ، وَالْمُسْتَوْعَبُ بِأَنَّهُ يُكْرَهُ (و م ش).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ.

وَيُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى قَوْلِنَا يُكْرَهُ وَيُكْرَهُ لِلْمُتَكَيِّفِ فِيهِ الْيَسِيرُ (خ) كَالْكَثِيرِ (و م ش).

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالِ الْمَالِكِيِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَا عَقِدَ مِنَ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ، كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ

لَهُ مِنْ يَأْتِيهِ بِهِ، كَمَا سَبَقَ فِي الْأَعْدَارِ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، فَأَمَّا التَّجَارَةُ وَالْأَخْذُ وَالْعَطَاءُ فَلَا

يَجُوزُ، فَهَذَا عَامٌ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَقَالَ إِسْحَاقُ، وَظَاهِرُهُ الْمَنْعُ مِنْهُ، وَلَوْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَمْ

يَقِفْ لَهُ وَسَبَقَ جَوَازُهُ فِي فَصْلِ لَهُ السُّؤَالُ عَنِ الْمَرِيضِ فِي طَرِيقِهِ مَا لَمْ يَعْزِجْ فَعَلَى الْمَذْهَبِ لَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ وَيَخْرُجُ

لَهُ، وَعَلَى الثَّانِي يَجُوزُ فَلَا يَخْرُجُ لَهُ^(١) (م)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَسَّبَ بِالصَّنْعَةِ فِي الْمَسْجِدِ كَالْحَيَاطَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ وَالْمَحْتَاجُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ، قَالَهُ الْقَاضِي

وْغَيْرُهُ (و م) وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَذْهَبِ وَالْإِيضَاحُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: قَالَهُ جَمَاعَةٌ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمُتَكَيِّفِ وَغَيْرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ).

وَجَزَمَ فِي الْفُصُولِ، وَالْمُسْتَوْعَبُ بِأَنَّهُ يَكْرَهُ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَخْرُجُ لَهُ، وَعَلَى الثَّانِي: يَجُوزُ وَلَا يَخْرُجُ لَهُ). انتهى.

لَعَلَّهُ: فَعَلَى الْمَذْهَبِ لَا يَصِحُّ فِي الْمَسْجِدِ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَصِحُّ لَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَيَجُوزُ، لِأَنَّهُ قَدْ صُدِّرَ الْمَسْأَلَةُ بِمَا يَجُوزُ وَبِ: يَكْرَهُ، فَلَوْ جَعَلْنَا الْبِنَاءَ كَذَلِكَ لَكَانَ عَيْنُ الْأَوَّلِ

وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَهُوَ الصُّوَابُ.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ قَدَّمَ الْمَصْنَفَ هُنَا: أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ أَطْلَقَ الرَّوَّابِيْنَ فِي كِتَابِ الْقُوفِ، فِي الصَّحْفَةِ وَعَدَمِهَا، فَيَكُونُ قَدْ قَدَّمَ

حُكْمًا فِي مَكَانٍ، وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَنَقَلَ حَرْبُ التَّوَقُّفِ فِي اسْتِزْطِاطِهِ، فَقِيلَ لَهُ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَخِيطَ فِي الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.
وَقَالَ لَهُ الْمُرُودِيُّ: تَرَى أَنْ يَخِيطَ؟ قَالَ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَكِفَ إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ فَإِنْ كَانَ يَحْتَاجُ فَلَا يَمْتَكِفُ.
وَقَالَ فِي الرُّوضَةِ: لَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَرَّ وَلَا يَصْنَعَ الصَّنَائِعَ، قَالَ: وَقَدْ مَنَعَ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنَ الْإِقْرَاءِ وَإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ، كَذَا قَالَ.
وَقَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ: يَكْرَهُ أَنْ يَتَجَرَّ أَوْ يَتَكَسَّبَ بِالصَّنْعَةِ، حَكَاهُ فِي مَتْنِهِ الْغَايَةِ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَأَبَاحَهُ الْحَسَنُ وَأَهْلُ الرَّأْيِ كَالْكَلَامِ وَالنُّتُومِ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْيَسِيرِ، وَكَرَهُ الْكَثِيرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِنْ احتَاجَ لِلْبَسَةِ خِيَاطَةً أَوْ غَيْرَهَا لَا لِلتَّكْسِبِ فَقَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ: لَا يَجُوزُ حَكَاهُ فِي مَتْنِهِ الْغَايَةِ، وَاخْتَارَ هُوَ وَالشَّيْخُ،
وَعَبَّرَ عَنْهُمَا بِجُوزٍ، قَالُوا: وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَرْقِيِّ (م ١١) ^(١)، كَلَّفَ جَمَاعَتَهُ وَالتَّنْظِيفِ.
وَلَا يَبْطُلُ الْاِغْتِكَافُ بِالنَّبِيْعِ وَعَمَلِ الصَّنْعَةِ لِلتَّكْسِبِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي حُرْمَةُ الْمَسْجِدِ، وَلِهَذَا أُبِيحَ فِي مَمَرِهِ، وَذَكَرَ فِي
مَتْنِهِ الْغَايَةِ قَوْلًا: يَبْطُلُ.
إِنْ حُرِّمَ، لِخُرُوجِهِ بِالْمَعْصِيَةِ عَنْ قُورْبِهِ قُرْبَةً، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ مُطْلَقًا، لِمُتَافَاتِهِ الْاِغْتِكَافَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَصَلِّ

يَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ أَوْ غَيْرَهَا أَنْ يَنْوِيَ الْاِغْتِكَافَ مُدَّةَ لَيْلَةٍ فِيهِ، لَا سَيِّمًا إِنْ كَانَ صَائِمًا، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ
فِي الْمُهَنْجِ، وَمَعْنَاهُ فِي الْغَايَةِ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَلَمْ يَرَهُ مُتَّخِذًا.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ولا يجوز له أن يتكسب بالصنعة في المسجد كالخياطة وغيرها...) وإن احتاج للبس خياطة أو غيرها لا للتكسب، فقال ابن البناء: لا يجوز حكاها في متنها الغاية، واختار هو والشيخ وغيرهما: يجوز، قالوا: وهو ظاهر كلام الحرقي). انتهى.

ما اختاره الشيخ والمجد وغيرهما هو الصحيح، وعليه كثير من الأصحاب، وظاهر كلام كثير منهم أيضًا، لأنهم قالوا: لا يتكسب بالصنعة.

وما اختاره ابن البناء سيقه إليه القاضي فقال: لا يجوز الخياطة في المسجد سواء كان محتاجًا إليها أو لم يكن، قل أو كثر. انتهى.

فجعلها الشيخ والشارح في الخياطة مطلقًا سواء كانت للبس أو غيره، ويأتي آخر الوقف هل يجوز عمل الصنعة في المسجد؟ فإن المصنف أطلق الخلاف هناك، وقدم هنا عدم الجواز، فحصل الخلل إلا أن يفرق بين المعتكف وغيره.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب تكلمنا عليها، والله أعلم.

كتاب المناسك

الحج يفتح الحاء لا يكسرهما في الأشهر، وعكسه شهر الحجة.

والحج لغة: القصد إلى من تعظم.

وقيل: كثرة القصد إليه.

وشرعا: قصد مكة للتسك.

والعمرة لغة الزيارة، يقال: اعتمره إذا زاره.

وقيل: القصد.

وشرعا: زيارة البيت على وجه مخصوص.

والحج فرض على كل مسلم مكلف حر مستطيع، في العمر مرة واحدة.

وفرض الحج سنة يسع في قول الأكثر.

وقيل: سنة عشر.

وقال بعض العلماء: سنة ميت، وبعضهم: سنة خمس؛ والعمرة فرض كالحج، ذكره الأصحاب.

قال القاضي وغيره: أطلق أحمد وجوبها في مواضع، فدخل فيه المكّي وغيره.

قال: وهو قول شيخنا، فدل أن أحمد لم يصرح بوجوبها على المكّي، وصرح بأنها لا تجب عليه وتجب على غيره.

وفرض للعمرة قول أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم، وفاقا للشافعي في الجديد.

وللمالكية قولان، «لقول عائشة: يا رسول الله، هل على النساء من جهاد؟ قال: نعم، عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة».

رواه أحمد (٦/١٦٥)، وابن ماجه (٢٩٠١) بإسناد صحيح.

وعن أبي رزين العقيلي: أنه أتى النبي ﷺ فقال: إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن، فقال: «حج عن أبيك واعتبر».

إسناده جيد، رواه الخمسة (حم: ١٠/٤)، د: ١٨١٠، ت: ٩٣٠، ن: ٢٦٢١، هـ: ٢٩٠٦، وصححه الترمذي.

وجاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: ما الإسلام؟ قال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت وتعتقر»، وذكر الحديث.

وهو من حديث عمر.

رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٦٥)، والدارقطني (٢/٢٨١)، وقال: إسناده صحيح.

ورواه أبو بكر الجوزقي في كتابه المخرج على «الصحيحين».

وعن الصمي بن مغبل، قال: أتيت عمر فقلت: إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فاهللت بهما، فقال عمر: هديت لسنة نبيك ﷺ.

إسناده جيد، رواه النسائي (٢٧١٩) وغيره.

واحتج أحمد وجماعة بقوله تعالى: «وأتموا الحج والعمرة لله» [البقرة: ١٩٦].

وعنه: العمرة سنة وفاقا لأبي حنيفة ومالك وأحد قولي الشافعية، اختاره شيخنا، لأن رجلا أتى النبي ﷺ فقال:

زعم رسولك أن علينا... فذكر الصلاة والزكاة وصوم رمضان وحج البيت، فقال النبي ﷺ: «صدق»، والذي بعثك بالحق لا أريد عليهن ولا أنقص منهن، فقال: «لئن صدق، ليدخلن الجنة».

رواه مسلم (١٢).

وأجيب بأن اسم الحج يتناول العمرة.

رَوَى مُسْلِمٌ (١٢٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَفِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ: «... وَإِنَّ الْعُمْرَةَ الْحَجَّ الْأَصْغَرَ». رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٨٤).

وَعَنْ حَجَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَثَّلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَهُ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٣١)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. كَذًا فِي بَعْضِ نُسَخِهِ، وَحَجَّاجٌ هُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ، ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ مُدْلِسٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ اتِّفَاقًا. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ حَجَّاجٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا. وَبِالطَّبْرَانِيِّ (٦٥٦٨): عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَفِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ. وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٨٥)، عَنْ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَجَعْفَرِ بْنِ مَسَافِرٍ وَيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عُفَيْرٍ... فَلَذَكَرَهُ.

يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، لَكِنْ لَهُ مَنَاقِيرُ عِنْدَهُمْ كَهَذَا الْحَدِيثِ. مَعَ أَنَّ أَحْمَدَ قَدْ قَالَ فِيهِ: سَمِعْتُ الْخِطَّابَ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ الْقُطَّانِ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ، وَأَمَّا تَضْعِيفُ خَبَرِ جَابِرٍ لِضَعْفِ عُبَيْدِ اللَّهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ مُتَابِعَةً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ فَلَا يَتَوَجَّهُ، لِأَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ ثِقَةٌ عِنْدَهُمْ، وَثِقَةُ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُمْرَةَ الْقَصِيَّةِ أَوْ الْعُمْرَةَ مَعَ حَجَّجِهِمْ لِإِنِّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ. وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا «الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ». إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨٩).

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٢٨١) عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنْفِيُّ مَرْسَلًا وَقَالَ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ لَا يَصِحُّ وَلَا تَقُومُ بِعِلِّيَّتِهَا الْحُجَّةُ، وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَجِبُ إِنْتِمَائُهَا، كَمَا سَبَقَ آخِرَ صَوْمِ التَّطَوُّعِ.

وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْمَكِّيِّ، نَقَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ وَالْأَثَرُمُ وَالْمِصْبُوحِيُّ وَبَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَقَالَ شَيْخُنَا: عَلَيْهِ نَصْرُصُهُ وَتَأْوِيلُهَا الْقَاضِي عَلَى أَنَّهُ نَفَى عَنْهُمْ دَمَ التَّمَتُّعِ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ: مِنْ أَيْنَ يَعْتَمِرُ أَهْلُ مَكَّةَ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِمْ عُمْرَةٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ، لِأَنَّ مُعْظَمَهَا الطَّوَافُ وَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، وَأَجَابَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَطْفُ، وَمَنْ طَافَ يَجِبُ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ عَنْهَا، كَالْأَقَايِ.

فَصْلٌ

لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ (ع)، وَيُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ فُرُوعِ الْإِسْلَامِ (و ش) كَالْتَوْحِيدِ (ع). وَعَنْهُ: لَا، وَهُوَ الْأَشْهُرُ لِلْحَنْفِيَّةِ وَاللَّمَالِكِيَّةِ وَجِهَان. وَعَنْهُ: يُعَاقَبُ عَلَى النَّوَاحِي لَا الْأَوَامِرِ، وَالْمُرْتَدُّ مِثْلُهُ، (و). وَهَلْ يَلْزَمُ الْحَجُّ بِاسْتِطَاعَةٍ فِي رَدِّهِ إِذَا أَسْلَمَ، إِنْ قُلْنَا يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ لَرِمَهِ (و ش) وَإِلَّا فَلَا؟ (و هـ).

(م).

وَلَا تَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِرَدِّهِ إِنْ قَضَى صَلَاةَ تَرَكَهَا قَبْلَ رَدِّهِ (هـ م). وَإِنْ حَجَّ ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ فَهَلْ يَلْزَمُهُ حَجٌّ ثَانٍ؟ (و هـ م) أَمْ لَا؟ (و ش) فِيهِ رَوَايَتَانِ.

وَسَبَقَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ (م ١) ^(١).

وَلَا يَصِحُّ الْحُجُّ مِنْ كَافِرٍ (ع) وَيَبْطُلُ إِحْرَامُهُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ بِرُدَّتِهِ فِيهِ (و هـ) كَالصَّوْمِ، وَالْجَمَاعُ قَدْ يُعْتَدُ بِهَا فَعَلَهُ مَعَهُ، وَيَنْتَقِدُ الْإِحْرَامُ مَعَهُ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ الرُّدَّةِ (ع) وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي خُرُوجِهِ مِنْهُ وَكَوْنِهِ كَالْجَمَاعِ وَيَقَابِلُهُ إِذَا اسْلَمَ أَوْجُهُ.

فَصْلٌ

وَلَا يَجِبُ عَلَى مَجْنُونٍ (ع) وَلَا يَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِجَنُونِهِ (و) وَلَا يَصِحُّ الْحُجُّ مِنْهُ إِنْ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ (ع) وَكَذَا إِنْ عَقَدَهُ لَهُ الْوَلِيُّ، اقْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ فِي الطُّفْلِ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ.

وَفِي مَتْنَيْهِ الْغَايَةِ: اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و م ش) وَهَلْ يَبْطُلُ الْإِحْرَامُ بِالْجَنُونِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ، أَمْ لَا؟ كَالْمَوْتِ، فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢) ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ فَكَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.

وَأُطْلِقَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهَيْنِ فِي بَطْلَانِهِ بِجَنُونٍ وَإِغْمَاءٍ، وَالْمَعْرُوفُ لَا يَبْطُلُ بِإِغْمَاءٍ، كَالسُّكْرِ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مِثْلُهُ.

فَصْلٌ

وَلَا يَجِبُ عَلَى عَبْدٍ (و) كَالْجِهَادِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الشَّهَادَةُ، وَلِلخَبَرِ الْأَثَرِ فِي الْأَمْرِ بِإِعَادَتِهِ إِذَا أُغْنِيَ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ، وَيَصِحُّ مِنْهُ (و) وَكَذَا مَكَاتِبُ وَمُدَبَّرٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ وَمُتَعَقِّقٌ بَعْضُهُ (و) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ (و) لِيَقْوِيَ حَقُّهُ، فَإِنْ فَعَلَ انْعَقَدَ (و) خِلَافًا لِلذَّوْدِ، كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ كَذَا ذَكَرَ الْأَصْحَابُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَيَخْرُجُ بَطْلَانُ إِحْرَامِهِ بِغَضَبِهِ لِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ قَدْ حَجَّ فِي بَدَنٍ غَضِبَ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْحُجِّ بِمَالٍ غَضِبَ، وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ، فَيَكُونُ هُوَ الْمَذْهَبُ، وَسَبَقَ مِثْلُهُ فِي الْإِعْتِكَافِ عَنْ جَمَاعَةٍ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُ عِبَادَةٍ قَدْ تَقَوَّتْ حَقَّ السَّيِّدِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَتَحْلِيلُهُمْ يَذُلُّ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ صَلَاةٌ وَصَوْمٌ، وَقَدْ يَكُونُ زَمَنُ الْإِعْتِكَافِ التَّطَوُّعِ أَقْلٌ، وَلَا يَجُوزُ صَوْمُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ، وَحَقَّ السَّيِّدُ أَكْثَرُ، وَقَدْ سَوَّاهُ بَيْنَهُمَا فِي الْإِعْتِكَافِ وَالْحُجِّ بِلَا إِذْنٍ لِمَعْنَى وَاجِبٍ، وَذَلِكَ اخْتِيارُ الْمَسْأَلَةِ بِالْغَضَبِ عَلَى تَخْرِيجِ رِوَايَةٍ: إِنْ أُجِيزَ صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: لِسَيِّدِهِ تَحْلِيلُهُ، فِي رِوَايَةٍ (و) اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ وَالشَّيْخُ وَجَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهَا آخَرُونَ، لِيَقْوِيَ حَقُّهُ، وَقَاسَ الشَّيْخُ عَلَى صَوْمٍ يَضُرُّ بَدَنَهُ، وَمَرَادُهُ لَا يَقُوتُ بِهِ حَقٌّ، وَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ، فِي رِوَايَةٍ نَقَلَهَا الْجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي وَابْنُهُ، وَغَيْرُهُمْ (م ٣) ^(٣) كَتَطَوُّعِ نَفْسِهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن حج ثم ارتد ثم أسلم وهو مستطيع فهل يلزمه حج ثان أم لا؟) فيه روايتان، وسبق ذلك في

الصلوة. انتهى.

قلت: أطلق المصنف الخلاف في كتاب الصلاة أيضاً.

وقد ذكرنا هناك الصحيح من المذهب، ومن اختار كل رواية، فليراجع إذا لا حاجة إلى إعادته.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وهل يبطل الإحرام بالجنون لأنه لم يبق من أهل العبادات أم لا؟) كالموت، فيه وجهان. انتهى.

وأطلقهما ابن عقيل والمجد في شرحه:

أحدهما: لا يبطل.

قلت: وهو قياس الصوم إذا أفاق جزءاً من اليوم، والصحيح هناك الصحة، وهو قول الأئمة الثلاثة، وهو ظاهر ما قدمه في

الرعايتين.

والوجه الثاني: يبطل، وهو قياس قول المجد في الصوم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله عن العبد: (ولا يجوز أن يحرم إلا بإذن سيده... فإن فعل انعقد... فعلى هذه لسيد تحليله، في رواية

اختارها ابن حامد والشيخ وجماعة، وجزم بها آخرون... وليس له تحليله في رواية نقلها الجماعة، واختارها أبو بكر والقاضي وابن،

وغيرهم). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك المذهب.

إحداهما: لسيد تحليله، وهو الصحيح، صححه في النظم وغيره.

=

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ قَوْلَ أَحْمَدَ: لَا يُعْجِبُنِي مَنَعُ السَّيِّئِ عَيْنَهُ مِنَ الْمُضِيِّ فِي الْإِحْرَامِ زَمَنَ الْإِحْرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ، وَقَالَ: إِنْ لَمْ يُخْرِجْ مِنْهُ وَجُوبُ التَّوَاتُلِ بِالشَّرْعِ كَانَ بِلَاغَةً، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ لَمْ يَجْزَ لَهُ تَحْلِيلُهُ (هـ) لِلزَّوْمِ، كَبَيْكَاخٍ وَإِعَارَةً لِرَبِّهِ.

وَعَنْ: لَهُ تَحْلِيلُهُ، وَإِنْ بَاعَهُ فَمُشْتَرِيهِ كَبَائِهِ فِي تَحْلِيلِهِ، وَلَهُ الْفَسْخُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ بِأَيُّعَةٍ تَحْلِيلُهُ فَيَحْلُلُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْعَبْدُ بِرُجُوعِ سَيِّدِهِ عَنْ إِذْنِهِ فَكَمَا لَوْ لَمْ يَأْذِنْ، وَإِلَّا فَالْخِلَافُ فِي عَزْلِ الْوَكِيلِ قَبْلَ جَلْبِهِ. وَإِنْ نَذَرَ الْعَبْدُ الْحَجَّ لَزَمَهُ (و) قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَهَلْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَذَرُهُ بِإِذْنِهِ (و) ش) أَمْ لَا؟ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ كَوَاجِبِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ فِيهِ رَوَاتَانِ. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ النَّذْرُ عَلَى الْفَوْرِ لَمْ يَمْنَعْهُ (م ٤) (١).

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي مَمْلُوكٍ قَالَ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يُحْرَمِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: يُحْرِمُ وَلَا تَطْلُقُ امْرَأَتُهُ، قُلْتُ: فَإِنْ مَنَعَهُ سَيِّدُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى مَكَّةَ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ رُشْدًا. ذَكَرَ الْخَلَالُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْمَمْلُوكِ مِنْ حَقِّ مَوْلَاهُ وَمَا يَجِبُ مِنْ حَقِّ الْمَمْلُوكِ عَلَى سَيِّدِهِ. وَعَنْ: مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ، وَسَبَقَ ذَلِكَ أَوَّلُ الْجَنَائِزِ. وَإِنْ أَفْسَدَ الْعَبْدُ حَجَّةً بِالْوَطءِ لَزِمَهُ الْمُضِيُّ فِيهِ وَالْقَضَاءُ (و ش) كَالْحَرِّ، وَيَصِحُّ الْقَضَاءُ فِي رَفْعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، لِلزَّوْمِ لَهُ، كَالنَّذْرِ، بِخِلَافِهِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ شُرُوعُهُ فِيمَا أَفْسَدَهُ بِإِذْنِهِ، لِأَنَّهُ إِذْنُهُ فِيهِ إِذْنٌ فِي مُوجِبِهِ، وَبَيْنَ مُوجِبِهِ قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ عَلَى الْفَوْرِ، وَلِلْمَالِكِيَّةِ قَوْلَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ فَفِي مَنَعِهِ مِنَ الْقَضَاءِ وَجِهَانِ، كَالْمَنْدُورِ (م ٥، ٦) (١).

= وجزم به في المقتنع، وشرح ابن منجاء، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهما.

واختاره ابن حامد، والشيخ الموفق، والشارح، وغيرهم.

والرواية الثانية: ليس له تحليل، نقلها الجماعة، واختارها أبو بكرٍ والقاضي وابنه، وغيرهم.

قال ناظم المفردات: هذا الأشهر، وقدّمه في المحرر وغيره.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن نذر العبد الحجّ لزمه... وهل لسيّده منعه منه إذا لم يكن نذره بإذنه؟ أم لا؟ لوجوبه عليه كواجب

صلاة وصوم... فيه روايتان، وقيل: إن كان النذر على الفور لم يمنعه). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه:

إحدهما: له منعه منه، وهو الصحيح، اختاره ابن حامد والقاضي، والشيخ الموفق، والشارح، وابن رزين، وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، والنظم.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: ليس له منعه، وجزم به المحرر.

(٢) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن أفسد العبد حجّة بالوطء لزمه المضى فيهِ والقضاء كالحرّ، ويصحّ القضاء في رفقه...

وليس لسيّده منعه إن كان شرّوعه فيما أفسده بإذنه... وإن لم يكن بإذنه ففي منعه من القضاء وجهان، كالمندور). انتهى.

وفيه مسالتان:

(المسألة الأولى - ٥): إذا كان الحجّ تطوعًا وأفسده فهل للسيّد منعه من القضاء إذا كان شرّوعه فيما أفسده بغير إذنه أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: له منعه، وهو الصحيح، وقد قدّمه المصنّف في هذا الكتاب في باب محظورات الإحرام في هذه المسألة بعينها، وهذه من

جمله المسائل التي أطلق المصنّف فيها الخلاف وقدّم فيها حكمًا، كما تقدّم التّبيّه عليه في المقدّمة.

والوجه الثاني: ليس له منعه.

(المسألة الثانية - ٦): إذا كان حجّه مندورًا وأفسده، وقد تقدّم في كلام المصنّف في المسألة التي قبلها ما يشابه هذه، ولكن تلك

الخلاف في منعه من فعله، وهنا منعه من قضائه، وعلى كلّ حال الصحيح أن له منعه كالمسألة المقيسة والتي قبلها، والله أعلم.

وَهَلْ يَلْزَمُ الْعَبْدُ الْقَضَاءُ لِفَوَاتٍ أَوْ إِحْصَارٍ؟

فِيهِ الْخِلَافُ، كَالْحَرِّ^(١).

وَإِنْ أُعْتُقَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ، لَزِمَهُ أَنْ يَتَذَّأ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ خَالَفَ فَحُكْمُهُ كَالْحَرِّ يَتَسَدَّ بِنَذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَإِنْ أُعْتُقَ فِي الْحُجَّةِ الْقَاسِدَةِ فِي حَالِ يَجْزِيهِ عَنْ حُجَّةِ الْفَرَضِ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً؛ فَإِنَّهُ يَنْضِي فِيهَا، وَيَجْزِيهِ ذَلِكَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ (و ش).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ لَوْ صَحَّتْ أَجْزَأَتْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَضَاؤُهَا كَهَيِّ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَانٍ، فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ زَمَنَانِ، فَإِنَّهُ عَلَى الرُّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ يَجْزِيهِ عَنْ النَّذْرِ وَالْفَرَضِ لَوْ أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَزِمَهُ قَضَاءُ يَوْمَيْنِ.

وَلَا يَكُونُ الْإِجْتِبَارُ فِي الْقَضَاءِ بِمَا كَانَ فِي الْأَذَاءِ، وَيَلْزَمُهُ حُكْمُ جَنَائِبِهِ، كَحَرِّ مُغْبِرٍ.

وَإِنْ تَحَلَّلَ بِحَصْرِ أَوْ خَلَّهَ سَيِّدُهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ قَبْلَ الصُّومِ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ فِي إِذْنِهِ فِيهِ: وَفِي صَوْمٍ آخَرَ فِي إِحْرَامٍ بِلَا إِذْنِهِ وَجَهَانٍ، كَتَلَرٍ، وَسَيَّاتِي.

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: إِنْ تَعَمَّدَ الْمَأْدُونُ السَّبَبَ فَلِلْصَّيِّدِ مَنَعُهُ إِنْ أَضْرَبَ فِي عَمَلِهِ، فِي الْأَشْهُرِ عِنْدَهُمْ، وَيَتَوَجَّهُ إِحْتِمَالٌ بِفِيهِ.

وَإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُ بِالتَّمْلِكِ وَوَجَدَ الْهَذْيَ لَزِمَهُ.

وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَلَمْ يَصُمْ؛ فَلْيَسَيِّدُهُ أَنْ يَطْعَمَ عَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ.

وَإِنْ أَفْسَدَ حُجَّةً صَامًا، وَكَذَا إِنْ تَمَتَّعَ أَوْ قَرَنَ؛ لِأَنَّ الْحُجَّ لَهُ كَالْمَرَأَةِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَدِنَ فِيهِ، كَمَا لَوْ قَعَلَهُ نَائِبٌ بِإِذْنٍ مُسْتَتِيبٍ.

فصل

وَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ، وَيَصِحُّ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ مُتَبَيِّنًا أَحْرَمَ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا أَحْرَمَ وَلِيَّهُ عَنْهُ، وَيَتَعَقَّ لِأَزْمَا، وَحُكْمُهُ كَالْمُكَلَّفِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م ش) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا فَقَالَتْ: إِلَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٦).

وَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: «حَجٌّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَا ابْنُ سِتِّينَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٥٩).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيْمًا صَبِيٍّ حَجٌّ ثُمَّ بَلَغَ الْجَنْتَ فَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيْمًا أَعْرَابِيٍّ حَجٌّ ثُمَّ هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيْمًا عَبْدٌ حَجٌّ ثُمَّ عَتَقَ فَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى.

وَأَنفَرَدَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ بِرَفْعِهِ وَهُوَ مُحْتَجٌّ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَغَيْرِهِمَا.

وَكَانَ آيَةً فِي الْحِفْظِ وَلِهَذَا صَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ حَزَمٍ، وَأَجَابَ بِنَسْخِهِ لِكُونَ فِيهِ الْأَعْرَابِيُّ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ حَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ وَلَدِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ الْحُلَيْبِ فِي عَصْرِهِ بِخُرَاسَانَ، قَالَ:

الْحَاكِمُ فِي «تَارِيخِهِ»، وَقَالَ: دَرَسَ الْفِقْهَ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْبُوجٍ.

صَنَّفَ الْمَخْرُجَ عَلَى مَذْهَبِ الثَّوَالِيغِيِّ، وَالْمَخْرُجَ عَلَى الصَّحِيحِ لِمُسْلِمٍ، وَكَانَ أَزْهَدَ مَنْ رَأَيْتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَكْثَرَهُمْ

تَقَشُّفًا وَلَزُومًا لِمَذْهَبِهِ وَيَتَّبِعُهُ أَكْثَرُهُمْ إِجْتِهَادًا فِي الْعِبَادَةِ، سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ وَسَيَّلَ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيْمًا أَعْرَابِيٍّ حَجٌّ

قَبْلَ أَنْ يَهَاجَرَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا هَاجَرَ».

قَالَ: مَعْنَاهُ: قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ فَعَبَّرَ بِاسْمِ الْمُهْجَرَةِ عَنِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُمْ إِذَا اسْلَمُوا هَاجَرُوا، وَفَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ بِاسْمِ

(١) تنبيه: قوله: (وهل يلزم العبد القضاء لفواتٍ أو إحصارٍ؟ فيه الخلاف، كالحَرِّ).

يعني: كالحَرِّ الصغير.

وقد قدم المصنف في الحرِّ الصغير وجوب القضاء لفواتٍ أو إحصارٍ فكذلك هذا، والله أعلم.

الهِجْرَةِ، وَإِنَّمَا سَمُوا مُهَاجِرِينَ لِأَنَّهُمْ هَجَرُوا الْكُفْرَ إِجْلَالًا لِلْإِسْلَامِ.

سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ سَمِعْتُ ابْنَ سُرَيْجٍ سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى الْمُتَعَصِّدِ فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابًا نَظَرْتُ فِيهِ، وَكَانَ قَدْ جَمَعَ لَهُ الزُّلْفُ مِنَ رُخْصِ الْعُلَمَاءِ وَمَا احْتَجَّ بِهِ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مُصَنَّفُ هَذَا الْكِتَابِ زَنْدِيقٌ، فَقَالَ لَمْ تَصِحْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؟ قُلْتُ: الْأَحَادِيثُ عَلَى مَا رَوَيْتَ، وَلَكِنْ مَنْ أَبَاحَ الْمُسْكِرَ لَمْ يَبْحِ الْمُنْعَةَ. وَمَنْ أَبَاحَ الْمُنْعَةَ لَمْ يَبْحِ الْغِنَاءَ وَالْمُسْكِرَ، وَمَنْ مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَلَهُ زَلَّةٌ، وَمَنْ جَمَعَ زَلَّلَ الْعُلَمَاءُ ثُمَّ أَخَذَ بِهَا ذَهَبَ دِينُهُ، فَأَمَرَ الْمُتَعَصِّدُ فَأُخْرِقَ ذَلِكَ الْكِتَابُ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ عَنِ الْخَبَرِ لِلْمَذْهَبِ: ذَكَرَهُ هَيْبَةُ اللَّهِ الطَّبْرِيُّ فِي سُنَنِهِ وَقَالَ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَئِنَّهُ يَصِحُّ وَضُوؤُهُ كَالْبَالِغِ، بِخِلَافِ الْمُجْتَوْنَ، وَلَئِنَّهُ إِذَا صَحَّ إِخْرَاجُهُ يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ عَلَى حُكْمِ الْبَالِغِ فِي الضَّمَانِ، كَالنِّكَاحِ، وَلَئِنَّهُ الْإِزَامُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ، بِخِلَافِ نَذَرِهِ وَيَمِينِهِ.

وَكُفَّارَةُ الْحَجِّ تَتَعَلَّقُ بِالْحَجِّ الْفَاسِدِ وَتُحْرَمُ رَفَقَةً، الْمَغْنَى عَلَيْهِ عَنْهُ عِنْدَهُمْ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ فِيهَا، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ وَلَا يُلْزَمُ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ كُفَّارَةُ.

وَيُرْتَفَضُ بِرَفْعِهِ، وَيَجْتَنِبُ الطَّبِيُّ اسْتِحْبَابًا، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ بَعْضِ الْحَفَظَةِ أَنَّ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا أَنَّهُ يُخْرَجُهُ مِنْ فَوَائِدِ الْحَجِّ، وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مُنْجَعٌ أَنَّهُ يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ وَلَا يُلْزَمُ حُكْمُهُ، وَيُنَابِ عَلَيْهِ إِذَا أَتَمَّهُ صَحِيحًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِزَامِ، وَلَيْسَ عَلَى لُزُومِهِ ذَلِيلٌ صَحِيحٌ.

وَيُحْرَمُ مُعَيَّرٌ وَهُوَ ابْنُ سَمِيحٍ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ، كَالْبَيْعِ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ مِنْهُ بِدُونِهِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُخَرَّرِ، كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ، فَعَلَى هَذَا يُعَلِّلُهُ الْوَلِيُّ مِنْهُ إِنْ رَأَاهُ ضَرَرًا، فِي الْأَصَحِّ، كَعَبْدٍ، وَلِلشَّافِعِيِّ كَالْوَجْهَيْنِ، وَلَا يُحْرَمُ الْوَلِيُّ عَنْ مُعَيَّرٍ (و م ش) لِعَدَمِ الدَّلِيلِ.

وَالْوَلِيُّ مَنْ يَلِي مَالَهُ، وَيَصِحُّ عَنِ الطِّفْلِ وَلَوْ كَانَ مُحْرَمًا أَوْ لَمْ يَحْجْ كَعَقْدِ النِّكَاحِ لَهُ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْوَلِيِّ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ، كَالْأَجْنَبِيِّ، وَظَاهِرٌ رِوَايَةِ حَنْبَلٍ يَصِحُّ مِنَ الْأُمِّ أَيْضًا (و ش) لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي عَصَبِيهِ كَالْعَمِّ وَأَبْنَيْ وَجْهَانِ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمُ الصَّحَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكُلُّ مَا أَمَكْنَهُ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ كَالْوُفُوفِ وَالْمَيْتِ لَرَمَتِهِ، وَسَوَاءٌ أَحَضَرَهُ الْوَلِيُّ: فِيهَا أَوْ غَيْرُهُ، وَمَا عَجَزَ عَنْهُ عَمِلَهُ عَنْهُ الْوَلِيُّ، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي الرُّمِيِّ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ طَافَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ فِي خُرَقَةٍ، وَرَأَاهُمَا الْأَنْزَمُ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُجَرِّدُ الصَّبِيَّانَ لِلْإِحْرَامِ، وَفَاقًا لِأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَهُ عَطَاءٌ، إِلَّا الصَّلَاةَ، وَاسْتَنْتَى مَالِكُ التَّلْبِيَةِ أَيْضًا، وَعَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّادٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: حَجَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعْنَا النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ فَأَحْرَمْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ.

رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَآخِمْدُ (٣/ ٣١٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٣٨): «فَلْيَبْنِي عَنِ الصَّبِيَّانِ وَرَمَيْنَا عَنْهُمَا».

وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٩٢٧): «فَكُنَّا نَلْبِي عَنِ النِّسَاءِ وَتُرْمِي عَنِ الصَّبِيَّانِ».

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْمِيَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ، كَالنَّبَاتِيِّ فِي الْحَجِّ، فَإِنْ قَلْنَا بِالْأَجْزَاءِ هُنَاكَ فَكَذَا هُنَا، وَإِلَّا وَقَعَ الرُّمِيُّ عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْرَمًا بِفَرْهِيهِ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَإِنْ قَلْنَا يَقَعُ الْإِحْرَامُ بِاطِّلَا هُنَاكَ فَكَذَا الرُّمِيُّ هُنَا. وَإِنْ أَمَكْنَهُ الصَّبِيُّ أَنْ يَنَاقِلَ النَّائِبَ الْحَصَى نَاقِلَةً وَإِلَّا اسْتَحْبَبَ أَنْ تَوْضَعَ الْحَصَاةَ فِي كَفِّهِ ثُمَّ تَوَخَّذَ مِنْهُ فَتُرْمِيَ عَنْهُ. فَإِنْ وَضَعَهَا النَّائِبُ فِي يَدِهِ وَرَمَى بِهَا فَجَعَلَ يَدَهُ كَأَلَاةٍ فَحَسَنَ، وَإِنْ أَمَكْنَهُ أَنْ يَطُوفَ فَعَلَهُ وَإِلَّا طَيفَ بِهِ مَحْمُولًا أَوْ رَاكِبًا.

وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ مِنَ الطَّائِفِ بِهِ وَكَوْنُهُ مِنْ يَصِحُّ أَنْ يُعْتَدَ لَهُ الْإِحْرَامُ، فَإِنْ نَوَى الطَّوْفَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الصَّبِيِّ وَقَعَ عَنِ الصَّبِيِّ، كَالْكَبِيرِ يُطَافُ بِهِ مَحْمُولًا لِعَدَمِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَنْهُ الْحَلَالُ وَالْمُحْرَمُ، طَافَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَا (و م ش) لِوُجُودِ الطَّوْفِ مِنَ الصَّبِيِّ، كَمَحْمُولٍ مَرِيضٍ،

وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ الْحَامِلِ إِلَّا النِّيَّةُ كَحَالَةِ الْإِحْرَامِ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا لَا يُجْزِي عَنِ الصَّبِيِّ كَالرَّمْيِ عَنِ الْغَيْرِ، فَعَلَى هَذَا يَقَعُ عَنِ الْحَامِلِ، لِأَنَّ النِّيَّةَ هُنَا شَرْطٌ، فَهِيَ كَجَزْءٍ مِنْهُ شَرْعًا.
وَيَقِيلُ: يَقَعُ هُنَا عَنْ نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ نَوَى الْحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ، وَالْمَحْمُولُ الْمَعْدُورُ وَجِدَتْ النِّيَّةُ مِنْهُ، وَهُوَ أَهْلٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُلْفَوْ نِيَّتُهُ هُنَا لِعَدَمِ التَّغْيِينِ، لَيَكُونَ الطَّوَافُ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ.
وَنَفَقَةُ الْحَجِّ فِي مَالِ وَلِيِّهِ، فِي رَوَايَةٍ اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمْ (و م ق)؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ كَاتِلًا فِيهِ مَالٌ غَيْرُهُ بِأَمْرِهِ لَهُ.
وَعَنْهُ: فِي مَالِهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَاخْتَلَفَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي (م ٧)؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلَحَتِهِ كَأَجْرَةِ حَامِلِهِ إِلَى الْجَامِعِ وَالطَّبِيبِ وَنَحْوِهِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ يَخْتَصُّ بِمَا يَزِيدُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ، وَإِنْشَاءُ السَّفَرِ لِلْحَجِّ بِهِ تَمْرِينًا عَلَى الطَّاعَةِ.
زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَمَالُهُ كَثِيرٌ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، فَأَمَّا سَفَرُهُ مَعَ لَيْتِجَارَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ أَوْ إِلَى مَكَّةَ لِاسْتِيطَانِهَا أَوْ لِلْإِقَامَةِ بِهَا لَعَلَّمُ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَبَاحُ لَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ وَمَعَ الْإِحْرَامِ وَعَدِيدِهِ فَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْوَلِيِّ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، بَلْ عَلَى الْجِهَةِ الْوَاجِبَةِ فِيهَا بِتَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِحْرَامِ.
وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ لِمَصْلَحَتِهِ.
وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَا الْمَالِكِيَّةِ وَإِنْ كَانُوا اسْتَشْنَوْا خَوْفَ الضَّيْعَةِ عَلَيْهِ فَقَطْ وَهَلِ الْفِدْيَةُ وَجَزَاءُ الصَّيْدِ عَلَى الْوَلِيِّ كَنَفَقَتِهِ؟ أَمْ عَلَيْهِ كَجَنَاتِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٨) (١).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ونفقة الحج في مال وليه، في رواية اختارها أبو الخطاب وأبو الوفاء والشَّيْخُ، وغيرهم.
وعنه: في ماله، اختاره جماعة، واختلف اختيار القاضي). انتهى.
وأطلقهما في المستوعب، والكافي، وشرح المجد، والنظم، وغيرهم:
إحداهما: هي في مال وليه وهو الصحيح، جزم به في الوجيز والنوّر، ومنتخب الأدمي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
قال في المذهب، ومسبوك الذهب: يلزم ذلك السوئي، في أقوى الروايتين، واختاره أبو الخطاب في الهداية، والشَّيْخُ في المغني، والشارح وصاحب الحاوئين.
قال ابن منجى في شرحه: هذا المذهب، وهو أصحُّ، واختاره القاضي في بعض كتبه، وقدمه في المقنع، والمحرّر، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
قال ابن رزين: فعلى وليه إجماعًا، ثم حكى الخلاف.
والرواية الثانية: يكون في مال الصبي، قدّمه في الهداية، والخلاصة، والهادي، والتلخيص، والرعايتين، والحاوئين، والفائق، وإدراك الغاية، ونظم المفردات، وغيرهم، واختاره القاضي في الخلاف.
قلت: وهو ضعيف، وما علّكت به هذه الرواية غير مسلم، وإطلاق المصنّف فيه نظر.
(٢) (مسألة - ٨): قوله: وهل الفدية وجزاء الصيد على الولي كنفقته؟ أم عليه كجناتيه؟ فيه روايتان. انتهى.
وأطلقهما في المستوعب، والمغني، والكافي، وشرح المجد، والنظم، وغيرهم:
إحداهما: يكون في مال وليه، وهو الصحيح.
قال في المذهب، ومسبوك الذهب: يلزم الولي في أقوى الروايتين.
قال ابن منجى: هذا المذهب، وهو أصحُّ.
قال ابن عبدوس في تذكرته: نفقة الحج ومتعلقاته المجحفة بالصبي تلزم المحرم به.
وقدّمه في المقنع، والمحرّر، وشرح ابن رزين، وحكاها إجماعًا، كما تقدّم.
وجزم به في الوجيز، والنوّر، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.
واختاره أبو الخطاب، والشَّيْخُ الموفق، والشارح، وصاحب الحاوئين، وغيرهم.
والرواية الثانية: يكون في مال الصبي، قدّمه في الهداية، والخلاصة، والهادي، والتلخيص، والرعايتين، والحاوئين، والفائق، وغيرهم، واختاره القاضي في الخلاف.

وللشافعي والمالكية قولان، كذا ذكره الشيخ وغيره^(١)، وسوى جماعة بينهما ويختص الخلاف بما فعله الصبي. وتلزم البالغ كفارته مع خطأ وتسيان قاله صاحب المعرر: أو فعله به الولي لمصلحته، كتغطية رأسه ليزد أو تطييبه لمعرض.

وإن فعله به الولي لا يلزم فالقدية عليه، وما لا يلزم البالغ كفارته مع خطأ وتسيان لا يلزم الصبي، لأن عنده خطأ. ومتى وجبت على الولي ودخلها الصوم صام عنه، لوجوبها عليه ابتداء، كصومها عن نفسه. ومذهب مالك: لا يفتدى إلا بالمال، لأن المغير لا يصام عنه، والله أعلم. ووطء الصبي كوطء البالغ ناسياً بمنهي في فاسدِهِ وتلزمه قضاؤه. ولا يصح إلا بعد بلوغه، نص عليه، للجمع بين الدليلين، ونظيره إحيال المجنون يوجب الغسل ويعتبر لصحيته إفاقته، لعدم أهليته.

وقيل: يصح قبل بلوغه كالبالغ. وقيل: لا تلزمه القضاء، إجمالا تلزمه عبادة يديقه، وعن الشافعي كالأقوال الثلاثة. وكذا قضاؤه لقوات أو إحصار، وصحته منه وهو في القضاء بعد بلوغه وإجزائه عنه وعن حجة الإسلام كما سبق في العبد.

فصل

وإن عتق العبد أو بلغ الصبي بعد إحصاره قبل الوقوف بقرعة أو وهو بها أو بعده قبل فوات وقته فعاد فوقف بها أجزاء عن حجة الإسلام، وإلا فلا، نص على ذلك (و ش). واحتج بقول ابن عباس، وكما لو أحرم إذا، لأنها حالة فصلح يتعين الإحرام، كحالة الإحرام. قال الشيخ وغيره: إنما أخذت له بإحصائه الموجود إذا، وما قبله تطوع لم يتقلب قرعاً، وبثله الوقوف. وقال صاحب المعرر وغيره: يتعين إحرامه موقوفاً فتبين القرعية كركاة متعجلة، وكالصلاة أول الوقت عند الحقيقة. وكذا في الخلاف، إلا أنه لم يذكر الركاة، وكذا في الانتصار، قال: كما يقف على الوقوف في إدراك الحج وقواته، فقيل لهما: يلزم بعد فوات الوقوف، فأجاب القاضي بأن الأفعال وجدت في حال النقص، وهنا في الكمال. وأجاب أبو الخطاب بأن القيام يقتضي أنه يجزئ عن حجة الإسلام، تركناه لخبر ابن عباس. وأجاب أيضاً عن أصل السؤال: بأن الإحرام ليس بركن بل شرط على وجبه لنا. فهو كوضوء الصبي، وإن سلمنا فليس بركن مقصود في نفسه. وعنه: لا يجزئه (و م) وقالة (هـ) في العبد.

وقال في الصبي: إن جدد إحراماً بعد بلوغه أجزاء وإلا فلا، لعدم لزومه عنده، وإن كان أحدهما سعى قبل الوقوف بعد طواف القدوم وقلنا: السعي ركن فقيل: يجزئه، لحصول الكمال في معظم الحج. وقيل: لا يجزئه، اختاره صاحب المعرر، قال: وهو أشبه بتعليل أحمد (م ٩) الإجزاء بإجماع الأركان حال

(١) تنبيه: حكم جزاء الصيد والفدية حكم نفقة الحج، خلافاً ومذهباً، ولذلك جمعهما أكثر الأصحاب، وحكوا الخلاف في الجميع، وهو الصواب.

والله ميل المصنف، لقوله عن الطريقة الأخرى: (كما ذكره الشيخ وغيره). ولنا طريقة أخرى: وهي هل يلحقان بالنفقة فيكون فيهما الخلاف الذي فيها؟ أو يكونان كجنايته فيجب عليه قولاً واحداً؟

وهي طريقة الشيخ الموفق وجماعة، وهو ظاهر ما قلّمه المصنف، والذي يظهر أن هذه الطريقة ضعيفة.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن كان أحدهما سعى قبل الوقوف بعد طواف القدوم وقلنا: السعي ركن فقيل: يجزئه، لحصول الكمال في معظم الحج، وقيل: لا يجزئه، اختاره صاحب المعرر، قال: وهو أشبه بتعليل أحمد....)، وذكره. انتهى.

الكمال.

فَعَلَى هَذَا لَا يُجْزِئُهُ إِذَا أَعَادَ السَّعْيَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، لِأَنَّهُ لَا يُشْرِعُ مُجَاوِزَةَ عَدْوِهِ وَلَا تَكَرُّرَهُ، وَاسْتِدْكَامَةَ الْوُقُوفِ مُشْرُوعٌ، وَلَا قُدْرَ لَهُ مَحْدُودٌ.

وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يُعِيدُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ عَتَقَ أَوْ بَلَغَ فِي الْعَمْرَةِ قَبْلَ طَوَائِفِهَا أَجْزَاءً، عَلَى الْخِلَافِ (و) وَإِلَّا فَلَا (و) وَفِي أَثْنَاءِ طَوَائِفِهَا (و) وَلَا أَثَرَ لِإِعَادَتِهِ (و) وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْأَجْزَاءِ فَلَا دَمَ (ق) لِنَقْصَرِهُمَا فِي ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ كَأَسْتَجْرَارِهِ (و ش)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَلَيْسَ لِرَبِي السَّعْيِ الْمُبْتَدَأِ مَنَعَةٌ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ وَلَا تَحْلِيلِهِ، وَيَدْفَعُ نَفَقَتَهُ إِلَى ثِقَةٍ لِيَنْفِقَ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِنَفْلِ وَزَادَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفَقَةِ حَضَرِهِ وَلَمْ يَكْتَسِبِ الزَّائِدَ قَلِيلَ كَعَبْدٍ بِلَا إِذْنٍ. وَقِيلَ: لَهُ فِي الْأَصَحِّ مَنَعَةٌ مِنْهُ وَتَحْلِيلُهُ بِصَوْمٍ، وَإِلَّا فَلَا (م ١٠) ^(١)، فَإِنْ مَنَعَهُ فَأَحْرَمَ فَهُوَ كَمَنْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ.

فصل

وَاللَّزُوجُ تَحْلِيلُ الْمَرَأَةِ مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ فِي رِوَايَةٍ (و) اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ، وَتَكُونُ كَالْحَضَرِ، كَالْعَبْدِ يُحْرَمُ بِلَا إِذْنٍ، وَظَاهِرُهُ حُكْمُهَا فِي التَّحْرِيمِ وَالصَّحَّةِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ، وَقَاسَ الشَّيْخُ عَلَى الْمَذْهَبِ تَحْرِيمَ بِلَا إِذْنٍ غَرَبَهَا عَلَى وَجْهِ مَنَعَةٍ إِيَّاهُ ذَيْنِ الْحَالِ عَلَيْهَا، وَمُرَادُهُ لَهُ تَحْلِيلُهَا، أَيْ مَنَعَهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهَا التَّحْلِيلُ. وَعَنْهُ: لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا.

اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي وَابْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ، وَغَيْرُهُمْ (م ١١) ^(٢)، كَمَا لَوْ إِذْنُ لَهَا (و)، وَلَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُحْرَمْ، فَعَلَى

= وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ وَالزَّرْكَشِيُّ:

أَحَدُهُمَا: يَجِزُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي التَّعْلِيلِ، وَأَبُو الْحَطَّابِ، وَغَيْرُهُمَا. وَقَدَّمَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَالرُّعَايَةَ الْكُبْرَى، وَالنَّظْمَ، وَغَيْرَهُمْ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَجِزُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، وَالْقَاضِي فِي الْمَجْرَدِ، وَقَالَ: وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَجِزَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِينَ، وَالْفَائِقِ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) (مسألة - ١٠): قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَحْرَمَ - أَيْ: السَّعْيِ الْمُبْتَدَأِ - بِنَفْلِ وَزَادَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفَقَةِ حَضَرِهِ وَلَمْ يَكْتَسِبِ الزَّائِدَ قَلِيلَ كَعَبْدٍ بِلَا إِذْنٍ، وَقِيلَ: لَهُ فِي الْأَصَحِّ مَنَعَةٌ مِنْهُ وَتَحْلِيلُهُ بِصَوْمٍ، وَإِلَّا فَلَا). انْتَهَى.

أَحَدُهُمَا: حُكْمُهُ حَكَمَ الْعَبْدِ إِذَا أَحْرَمَ بِلَا إِذْنٍ سَيِّدِهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَهُ مَنَعَةٌ مِنْهُ وَتَحْلِيلُهُ بِصَوْمٍ.

وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، صَحَّحَهُ النَّاطِمُ فِي آخِرِ بَابِ الْحَجْرِ.

قَالَ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: فَلَهُ فِي الْأَصَحِّ مَنَعَةٌ مِنْهُ وَتَحْلِيلُهُ بِصَوْمٍ، وَإِلَّا فَلَا. انْتَهَى.

وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ فِي بَابِ الْحَجْرِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ فَلَوْلِيُّهُ تَحْلِيلُهُ، لَأَمَّا فِي مَضِيئِهِ فَبِهِ مِنْ تَضْيِيعِ مَالِهِ، وَتَحْلِيلُ الْبَصِيَّامِ كَالْمَعْرُ، لِأَنَّهُ مَنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلَهُ بِنَاءً عَلَى الْعَبْدِ إِذَا أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ. انْتَهَى.

(٢) (مسألة - ١١): قَوْلُهُ: (وَاللَّزُوجُ تَحْلِيلُ الْمَرَأَةِ مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ، فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ).

وَعَنْهُ: لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي وَابْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ، وَغَيْرُهُمْ. انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْهَادِي، وَالتَّلْخِيصِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِينَ، وَالْقَوَاعِدَ الْفَقْهِيَّةَ، وَالزَّرْكَشِيَّ، وَغَيْرَهُمْ.

إِحْدَاهُمَا: لَهُ تَحْلِيلُهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ الشَّيْخُ وَالشَّارِحُ: هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

الأول في الحج المنذور روايتان.

وقيل: يفرق بين المعين وغيره (م ١٢) (١).

وإن حللتها فلم تقبل أيمت، وله مباشرتها، وذكره المالكية، وله منعها من الخروج لحجة الإسلام والإحرام بها إن لم تكمل شروطها، فلو أحرمت إذن بلا إذنه لم يملك تحليلها، في الأصح، وإن كملت شروطها لم يملك منعها ولا تحليلها (و) ونفقتها عليه قدر نفقة الحضر، ويستحب أن تستأذنه.

ونقل صالح: ليس له منعها، ولا ينبغي أن يخرج حتى تستأذنه.

ونقل أبو طالب: إن كان غائبا كتبت إليه، فإن إذن وإلا حجت بمحرم.

وعنه: له تحليلها، فيخرج منه منعها، وهو قول للمالكية والشافعية، والأول المذهب كأداء الصلاة أول الوقت (و) وقضاء رمضان (و) وظاهره ولو أحرمت قبل المقات، والأشهر للمالكية له تحليلها، ومن أحرمت بواجب فحلف زوجها بالطلاق الثلاث لا تحج العام لم يجز أن تجل.

ونقل ابن منصور، هي بمنزلة المحصر، وزواه عن عطاء، واختاره ابن أبي موسى كما لو منعها عدو من الحج إلا أن تدفع إليه ماله.

ونقل مهنا وسئل عن المسألة فقال: قال عطاء: الطلاق هلاك، هي بمنزلة المحصر، وسبق أول الجنائز.

فصل

لا يجوز لوالد منع ولده من حج واجب، ولا تحليله منه، ولا يجوز للولد طاعته فيه، وله منعه من التطوع، كالجهاد، فذل أنه لا يجوز له سفر مستحب بلا إذن، وهو ظاهر ما ذكره الشيخ في بحث مسألة الجهاد، ويتوجه: ويستحب استئذنه.

فإن ظن أنه ينصرف به وجب وأنه واجب للجهاد لأنه يراذ للشهادة بخلاف غيره، كما فرق الأصحاب بين السفر له ولغيره في مسألة المدين، ولا يجوز تحليله منه، لوجوبه بشروعه.

= واختارهما ابن حامد، وهو ظاهر كلام الحرق، وصححه في الكافي، والنظم.

وجزم به في المقنع والإفادات والوجيز، وشرح ابن منجاء، والمنور، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يملك تحليلها، اختاره أبو بكر والقاضي وابنه، وغيرهم.

قال ناظم المفردات: هذا أشهر.

قال الزركشي: هي أصرحهما، وقدمه في المحرر.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: فعلى الأول في الحج المنذور روايتان، وقيل: يفرق بين المعين وغيره. انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والرعايتين، والحاويين والقواعد، وغيرهم.

إحداهما: لا يملك تحليلها، وهو الصحيح.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وجزم به في المحرر، وشرح ابن رزين.

قال في المغني في مكان: وليس له منعها من الحج المنذور.

قال الزركشي: وهو المنصوص، وبه قطع الشيخان. انتهى.

ولم يطلع على إطلاقه الخلاف في المغني في مكان آخر، واعتمد على القطع به في المكان الآخر.

والرواية الثانية: يملك تحليلها، وهو ظاهر كلامهم.

(٢) تنبيه: قوله: (وقيل: يفرق بين المعين وغيره).

قال في الرعاية الكبرى: فإن أحرمت به لم يملك تحليلها إن كان وقته معينا وإلا ملكه. انتهى.

مع أنه أطلق الروايتين قبل ذلك، فمراده بهما غير ما جزم به، بخلاف غيره ممن أطلق من غير استثناء، فإنه يشمل هذه المسألة، والله أعلم.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْفَرَضِ: إِنْ لَمْ تَأْذَنْ لَكَ أُمُّكَ وَكَانَ جَنْدَكَ رَاذٍ وَرَاحِلَةً فَحُجَّ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى إِذْبِهَا وَاخْضَعْ لَهَا وَذَارَهَا.

وَيَلْزُمُهُ طَاعَةُ وَالِدَيْهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَيَحْرُمُ فِيهَا، وَلَوْ أَمَرَهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ آخِرَهَا، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ. قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَلَوْ كَانَا فَاسِقَيْنِ، وَهُوَ إِطْلَاقُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَقَالَ شَيْخُنَا: هَذَا فِيمَا فِيهِ نَفْعٌ لَهُمَا وَلَا ضَرَرٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَرَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَضُرَّهُ وَجَبَ وَلَا فَلَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْعِدْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِسُقُوطِ فَرَائِضِ اللَّهِ بِالضَّرَرِ، وَعَلَى هَذَا بَيِّنًا تَمْلُكُهُ مِنْ مَالِهِ، فَتَفْعُهُ كَمَالِهِ، فَلَيْسَ الْوَلَدُ بِأَكْثَرَ مِنَ الْعَبْدِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ فِيمَنْ تَسَأَلَهُ أُمُّهُ شِرَاءً وَلِحَقَّةٍ لِلخُرُوجِ إِنْ كَانَ خُرُوجُهَا فِي بَرٍّ وَلَا فَلَا يُعِينُهَا عَلَى الْخُرُوجِ. وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: إِنْ أَمَرَنِي أَبِي بِإِثْنَانِ السُّلْطَانِ لِي عَلَى طَاعَةٍ؟ قَالَ: لَا، فَيَحْتَمِلُ فِي هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ وَمُظَنَّةٌ فِي الْمَحْرَمِ، فَلَا مُخَالَفَةَ لِمَا سَبَقَ، وَظَاهِرُهُمَا الْمَخَالَفَةُ، وَأَنَّهُ لَا طَاعَةَ إِلَّا فِي الْبَرِّ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: مَا أَجِبَ أَنْ يُقِيمَ مَعَهُمَا عَلَى الشُّبْهَةِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الشُّبْهَةَ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَلَكِنْ يُدَارِي، فَظَاهِرُهُ لَا طَاعَةَ فِي مَكْرُوهٍ.

وَنَقَلَ غَيْرُهُ فِيمَنْ تَعَرَّضَ عَلَيْهِ أُمُّهُ شُبْهَةً يَأْكُلُ؟ فَقَالَ: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ فَلَا يَأْكُلُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ مَنَعَهُ الصَّلَاةَ نَفْلًا يُدَارِيهِمَا وَيُصَلِّي، فَظَاهِرُهُ لَا طَاعَةَ فِي تَرْكِ مُسْتَحَبٍّ.

وَقَالَ: إِنْ نَهَاهُ أَبُوهُ عَنِ الصَّوْمِ لَا يَعْجَبِي صَوْمُهُ وَلَا أَجِبَ لِأَبِيهِ أَنْ يَنْهَاهُ، فَظَاهِرُهُ لَا تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي تَرْكِهِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَتَبِعَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لَا يَجُوزُ مَنَعُ وَلَدِهِ مِنْ سُنَّةٍ رَأَيْتَهُ وَأَنْ يَمْلَأَ الْكَتَرِي وَالزَّوْجَ وَالسَّيِّدَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الْإِثْمِ بِتَرْكِ سُنَّةٍ رَأَيْتَهُ، وَيَأْتِي فِي الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ.

وَسَبَقَ كَلَامُ الْقَاضِي فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَفِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَاهْتِدَاءِ الْقُرْبِ، وَقَوْلُهُ: نُدْبُ إِلَى طَاعَةِ أَبِيهِ. وَقَوْلُ أَحْمَدَ فِيمَنْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّوْمِ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ أَبِيهِ: لَا يَعْجَبِي، هُوَ يَقْدَرُ بِبَرٍّ أَبَاهُ بِغَيْرِ هَذَا. وَيَأْتِي أَوَّلُ الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَامُ أَحْمَدَ فِيمَنْ يَأْمُرُهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ بِالطَّلَاقِ، وَكَلَامُ شَيْخُنَا فِي أَمْرِهِ بِنِكَاحٍ مُعَيَّنَةٍ. وَقَالَ فِي الْغَنِيِّ: يَجُوزُ تَرْكُ التَّوَائِلِ لِطَاعَتِهِمَا، بَلِ الْأَفْضَلُ طَاعَتُهُمَا، وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ نَحْوُ ثَلَاثِ الْكِتَابِ، وَاللَّهُ أَهْلَمُ.

فصل

الشَّرْطُ الْحَافِظُ لِوُجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: مِلْكُ الرِّزَادِ وَالرَّاحِلَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ ش) وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ.

وَمَذْهَبُ (م) لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ يَعْجَزُ عَنِ السَّفَرِ وَلَا حِرْقَةً لَهُ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْمَشْيُ وَالتَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَيَمُنَّ عَادَتُهُ السُّؤَالُ وَالْعَادَةُ إِعْطَاؤُهُ قَوْلَانِ لِلْمَالِكِيَّةِ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كَشْفِ الْمَشْكِلِ الرِّزَادَ وَالرَّاحِلَةَ فِي حَقِّ مَنْ يَحْتَاجُهُمَا كَقَوْلِ مَالِكٍ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ: مَنْ قَدَّرَ أَنْ يَمْشِيَ عَنْ مَكَّةَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ لَزِمَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ، لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ، فَيَدْخُلُ فِي الْآيَةِ، وَلَئِنْ قُدِّرَ عَلَى الْكَسْبِ كَالْمَالِ فِي حِرْمَانِ الزُّكَاةِ وَوُجُوبِ الْجَزْيَةِ وَتَفَقُّعِ الْقَرِيبِ الزَّمَنِ وَالْمَدِينِ لَوْفَاءَ دِينِهِ، فَكَذَا هُنَا. وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الْأَوَّلِينَ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَمَكَّنَهُ الْمَشْيُ وَالتَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ، وَيُكْرَهُ لِمَنْ حِرْقَتُهُ الْمَسْأَلَةُ: وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ يَدْخُلُ الْبَادِيَةَ بِلَا رَاذٍ وَلَا رَاحِلَةٍ لَا أَجِبَ لَهُ ذَلِكَ بِتَوَكُّلٍ عَلَى أَرْوَادِ النَّاسِ، وَاخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي قَوْلِهِ: لَا أَجِبَ، هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ؟ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ وَاجِبٌ. قَالَ شَيْخُنَا: بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الدِّينِ.

وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَاهُ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الرِّزَادُ وَالرَّاحِلَةُ».

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ هُشَيْمٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ هُشَيْمٍ، سَأَلَ مِنْهُمَا أَحْمَدُ: هَلْ شَيْءٌ يَجِبِيءُ

عَنِ الْحَسَنِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ: هُوَ صَحِيحٌ مَا نَكَدَ نَجْدُهُمَا إِلَّا صَحِيحَةٌ وَلَا سِيَّمَا يَمْلُ هَذَا الْمَرْسَلُ، فَلَا يَضُرُّ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ: لَيْسَ فِي الْمَرْسَلَاتِ أَصْنَفٌ مِنْ مَرْسَلَاتِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ، كَأَنَّهُمَا كَانَا يَأْخُذَانِ مِنْ كُلِّ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ مَرْسَلَاتٍ خَاصَّةً، وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، لَهُ غَيْرُ طَرِيقٍ.

وَبَعْضُهَا جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢١٦)، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ عَرَبٍ (٣٣٠/٤) وَقَالَ: الْمَحْفُوظُ عَنْ قَتَادَةَ وَغَيْرِهِ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ: بَعْضُ طَرِيقِهِ لَا بَأْسَ بِهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢١٥) وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَبْرَ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَرْفُوعًا، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَتَوَقَّفَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ مِنْهَا، وَزَدَّ النَّظَرَ فِيهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٨١٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ بِحَسَنٍ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْخَوْزَنِيِّ وَهُوَ مَعْرُوفٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٨٩٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ عَمْرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ وَرَّازٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقِيَاسًا عَلَى الْجَهَادِ.

وَعِنْدَ الْمَالِكِيِّ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ زَادٌ وَلَا رَاحِلَةٌ، فَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ» الْآيَةُ [التوبة: ٩٢].

وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ وَالْكَفَّارَةُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ، فَكَذَا الْحَجُّ، وَقَدْ تَزُولُ الْقُدْرَةُ فِي الطَّرِيقِ فَيُفْضِي إِلَى ضَرَرٍ كَثِيرٍ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرُوهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُعْتَبَرُ الزَّادُ قَرِيبَتِ الْمَسَافَةِ أَوْ بَعْدَتِ (و هـ ش) وَالْمَرَادُ إِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ الْفَتُونُ: الْحَجُّ بِذَنبِي مُخَضٌّ، وَلَا يَجُوزُ دَعْوَى أَنَّ الْمَالَ شَرْطٌ فِي وَجُوبِهِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَحْصُلُ الْمَشْرُوطُ دُونَهُ، وَهُوَ الْمَصْحُوحُ بِالْمَشْرُوطِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَمِّيَّ يُلْزَمُهُ وَلَا مَالٌ لَهُ، وَقَالَهُ الْحَنَفِيُّ.

وَتُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ مَعَ بَعْدِيهَا وَهُوَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَقَطْ، (و هـ ش) إِلَّا مَعَ عَجَزٍ، كَشَيْخٍ كَبِيرٍ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ.

قَالَ فِي الْكَافِي: لَا خِيَوًا وَلَوْ أَمَكْنَتْهُ، وَهُوَ مَرَادُ غَيْرِهِ.

وَيُعْتَبَرُ مِلْكُ الزَّادِ، فَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْمَنَازِلِ لَمْ يُلْزَمُهُ حَمْلُهُ، وَإِلَّا لَزِمَهُ (و هـ ش) وَأَنْ يَجِدَهُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِزِيَادَةٍ فِيهِ كَسَائِلَةِ شِرَاءِ الْمَاءِ لِلْمَوْضُوءِ، كَمَا سَبَقَ (و هـ ش) وَفَرَّقَ أَبُو الْخَطَّابِ فَاشْتَرَطَ لِوُجُوبِ ذَلِكَ الزِّيَادَةِ كَوْنَهَا بِسِيرَةٍ فِي الْمَاءِ، لِتَكْرُرِ عَدَمِهِ، وَلَهُ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَلِأَنَّهُ التَّزَمَ فِيهِ الْمَشَاقُّ، فَكَذَا زِيَادَةُ ثَمَنِ لَا تُجَحِّفُ، لِثَلَاثِ نَفَوْتٍ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَالْكَافِي وَالرَّعَايَةُ وَغَيْرُهُمَا.

وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى وَجَاءِ الزَّادِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَتُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ وَمَا يَحْتَاجُ مِنْ أَلْيَهَا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ صَالِحًا لِمِثْلِهِ عَادَةً، لَا خِلَافَ أَحْوَالِ النَّاسِ، لِأَنَّ اخْتِيَارَ الرَّاحِلَةِ لِلْقَادِرِ عَلَى الْمَشْيِ لِدَفْعِ الْمَشَقَّةِ، كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، كَالشَّيْخِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ، لِظَاهِرِ النَّصِّ، وَاعْتَبَرُ فِي الْمُسْتَوْجِبِ امْتِكَانُ الرُّكُوبِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: رَاحِلَةٌ تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَةِ نَفْسِهِ وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ اعْتَبَرُ مَنْ يَخْدُمُهُ، لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهِ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَظَاهِرُهُ لَوْ أَمَكْنَتْهُ لَزِمَهُ عَمَلًا بِظَاهِرِ النَّصِّ.

وَكَلَامٌ غَيْرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَالرَّاحِلَةِ، لِعَدَمِ الْفَرْقِ، وَالْمَرَادُ بِالزَّادِ أَنْ لَا يَحْصُلَ مَعَهُ ضَرَرٌ لِرَفَاعَتِهِ، وَأَمَّا عَادَةُ مِثْلِهِ فَقَدْ يَتَوَجَّهُ اخْتِيَامًا كَالرَّاحِلَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُلْزَمُهُ، لِظَاهِرِ النَّصِّ، وَلِفَلَا يُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْحَجِّ، بِخِلَافِ الرَّاحِلَةِ.

وَيُعْتَبَرُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ لِدَهَابِهِ وَهَوْوِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي بَلَدِهِ أَهْلٌ لَمْ يُعْتَبَرِ الْعَوْدُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَسَاوَى الْكَانَانِ فَإِنَّهُ يَسْتَوْجِبُ الْوَطْنَ وَالْمَقَامَ بِالْغَرَبَةِ (و هـ ش).

وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَجِدَ الْمَاءَ وَالْعَلْفَ فِي الْمَنَازِلِ الَّتِي يَتَوَلَّاهَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ بِشَمَنِ مِثْلِهِ أَوْ بِالزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يُلْزَمُهُ حَمْلُهُ لِجَمِيعِ سَفَرِهِ، لِمَشَقَّتِهِ عَادَةً، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُلْزَمُهُ حَمْلُ عَلْفِ الْبَهَائِمِ إِنْ أَمَكْنَتْ، كَالزَّادِ، وَأُظِنُّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي الْمَاءِ أَيْضًا.

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ ذَلِكَ فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ وَعَائِلَتِهِ مِنْ مَسْكَنِ (و ش) وَخَادِمٍ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ (و هـ ش) خِلَافًا لِبَعْضِ

الشافعية، ويشترط أن يتقدم بيده، خلافاً لأبي يوسف في المسكن، لأن ذلك لا يلزمه في دين آدمي، على ما يأتي، وتضرره بذلك فوق مشقة المشي في حق القادر عليه.

وإن فصل من ثمن ذلك ما يحج به بعد شراؤه منه ما يكفي لزمه. وتعتبر كونه فاضلاً عن قضاء دين حال أو مؤجل لأدمي أو لله، وتفق عياله إلى أن يعود (وهـ ش)، وأن يكون له إذا رجع ما يقوم بكفائته وكفاية عياله على الدوام من عقار أو بضاعة أو صناعة، جزم به صاحب الهداية ومنتهى الغاية وجماعة، لتضرره بذلك، كما سبق.

وكالمفلس على ما يأتي إن شاء الله.

وقال في الروضة والكافي: إلى أن يعود فقط، وقدمه في الرعاية (وهـ ش) فيتوجه أن المفلس مثله وأولى.

وقد نقل أبو طالب: يجب عليه الحج إذا كان معه نفقة تبلغه مكة ويرجع، ويخلف نفقة لأهله حتى يرجع.

ويقدم النكاح من خاف العنت، نص عليه (وهـ ش) لوجوبه إذن، زاد صاحب المحرر: بالإجماع، ولحاجته إليه.

وقيل: يقدم الحج (وم) كما لو لم يخفه (ع) ولأنه أهم الواجبتين، ويمكن تخصيص مصالحه بعد إحراز الحج.

قال الشيخ: ومن احتاج إلى كتبه لم يلزمه بيعها.

ومن استغنى بإحدى نسختين بكتاب باع الأخرى، وسبق ذلك وحكم الحلبي أول زكاة الفطر، والله أعلم.

فصل

ويشترط أن يجد طريقاً أميناً ولو كان غير الطريق المعتاد ويمكن سلوكه براً أو بحراً غالبه السلامة، لإحدى عنده الله بن عمرو: «لا يركب البحر إلا حاج، أو معتبر، أو غاز في سبيل الله».

رواه أبو داود (٢٤٨٩)، وسعيد بن منصور.

قال البخاري: لا يصح.

وقال ابن عبد البر: لا يصححه أهل العلم، رواه مجهولون لا يعرفون.

وقال الخطابي: ضعفه، ورواه ابن أبي شيبة عن مجاهد، وذكر مالك عن عمر وعمر بن عبد العزيز أنهما منعاً من

ركوبه مدة زمانهما، وضعفه بعضهم.

قال صاحب المحرر: ولأنه يجوز سلوكه بأموال التماس، فائتبه البر، وإن سلم فيه قوم وهلك قوم^(١)، ولا غالب،

فذكر ابن عقيل عن القاضي: يلزمه، ولم يخالفه، وجزم الشيخ وغيره: لا يلزمه.

وقال في منتهى الغاية: الظاهر يخرج على الوجهين إذا استوى الحرير والكتان (م ١٣)^(٢).

وقال ابن الجوزي: العاقل إذا أراد سلوك طريق يستوي فيه أحوال السلامة والهلاك وجب عليه الكف عن سلوكها.

واختاره شيخنا وقال: أمان على نفسه فلا يكون شهيداً، وإن غلب الهلاك لم يلزمه سلوكه، كذا ذكره وذكره

صاحب المحرر إجماعاً في البحر، وأن عليه يحمل ما رواه أحمد (٧٩/٥) مرفوعاً: «من ركب البحر عند ارتجاعه فمات

برئت منه الذمة».

(١) تنبيه: (وإن سلم فيه قوم وهلك قوم): ليس هذا في نسخة المصنف، وإنما فيها: (وإن سلم فيه قوم ونجا قوم)، فاصطلح كما ترى، وهو صحيح، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن سلم فيه قوم وهلك قوم ولا غالب فذكر ابن عقيل عن القاضي: يلزمه، ولم يخالفه، وجزم الشيخ وغيره: لا يلزمه).

وقال في منتهى الغاية: الظاهر يخرج على الوجهين إذا استوى الحرير والكتان. انتهى.

ما قاله القاضي ولم يخالفه ابن عقيل، جزم به في التلخيص، والنظم.

وما جزم به الشيخ الموفق وغيره جزم به في الشرح، وهو الصواب.

قال في الرعاية الكبرى: ويركب البحر مع أمته غالباً.

وَيَعْتَبَرُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الطَّرِيقِ خِفَارَةً، لِأَنَّهَا رَشْوَةٌ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْأَمْنُ بِذَلِكَ.
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ كَانَتْ الْخِفَارَةُ لَا تُجْعَلُ بِمَالِهِ لَزْمَةً بِذَلِكَ، وَقِيْدَةٌ فِي مُتَنَهَى الْغَايَةِ بِالسَّيْرِ، وَأَمِنْ الْعَذْرِ مِنْ الْمَبْدُولِ لَهُ، لِتَوَقُّفِ إِمْكَانِ الْحَجِّ عَلَيْهَا، كَتَمَنِ الْمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: الْخِفَارَةُ تَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الدَّفْعِ عَنِ الْمُخْفِرِ، وَلَا تَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا، كَمَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ مِنَ الرُّعَايَا.

وَيُسْتَرْطُ كَوْنُ الْوَقْتِ مُشَبَّحًا بِمَكْنَهُ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ فِيهِ وَالسَّيْرِ حَسَبَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي أَمَنِ الطَّرِيقِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، فَعَنَتْ: هُمَا مِنْ شَرَايِطِ الْوُجُوبِ.
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ (و هـ ش) لِعَدَمِ الْاسْتِطَاعَةِ، وَلِتَعَدُّ فِعْلَ الْحَجِّ مَعَهُ، كَعَدَمِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَلَوْ حَجَّ وَفَتْ وَجُوبُهُ فَكَانَتْ فِي الطَّرِيقِ تَبَيُّنًا عَدَمَهُ (و هـ ش) وَعَنَتْ: مِنْ شَرَايِطِ لَزُومِ الْأَدَاءِ، اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا (م ١٤).
وَهُوَ الْأَصَحُّ لِلْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَسَرَ السَّبِيلَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَلِأَنَّهُ يَتَعَدُّ الْأَدَاءَ ذَوْنَ الْقَضَاءِ، كَالْمَرَضِ الْمَرْجُو بُرْؤُهُ، وَعَدَمُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ يَتَعَدُّ مَعَهُ الْجَمِيعُ، فَعَلَى هَذَا هَلْ يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَعْزِمْ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا قَدَّرَ؟ يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الصَّلَاةِ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَعْزِمْ كَمَا نَقُولُ فِي طَرَأَنِ الْحَبِصِ وَتَلَفِ الزَّكَاةِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ، وَالْعَزْمُ فِي الْعِبَادَاتِ مَعَ الْعَجْزِ يَقُومُ مَقَامُ الْأَدَاءِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ.

فصل

وَيُسْتَرْطُ لِلْمَرْأَةِ مُحْرَمٌ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَأَنَّهُ قَالَ: الْمُحْرَمُ مِنَ السَّبِيلِ، وَصَرَّحَ فِي رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ وَخَرَّبَ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّابَةِ وَالْعَجُوزِ وَفَاقًا، وَأَنكَرَ فِي رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ التَّفَرُّقَ فَقَالَ: مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الشَّابَةِ وَالْعَجُوزِ؟ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ مُحْرَمٍ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ فِي جَيْشٍ كَذَا وَكَذَا وَامْرَأَتِي تُرِيدُ الْحَجَّ، قَالَ أَخْرُجْ مَعَهَا.
عَزَاةٌ بَعْضُهُمْ إِلَى «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٨٤٤، م: ١٣٤١).
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَفْظُ أَحْمَدَ (١/ ٢٢٢)، وَفِيهِمَا: «إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَبَيْتُ فِي عَزْوَةٍ كَذَا، قَالَ انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَهَا».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَزُومُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ».
رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٣٨).
وَلَفْظُ مُسْلِمٍ (١٣٨٨): «ذُو مُحْرَمٍ مِنْهَا».

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (واختلفت الرواية في أمن الطريق وسعة الوقت بحسب العادة، فعنه: هما من شرائط الوجوب، وقاله أبو الخطاب وغيره... وعنه: من شرائط لزوم الأداء، اختاره أكثر أصحابنا). انتهى.
وأطلقهما في المبهج، والإيضاح، والمستوعب، والمغني، والكافي، والشرح، وشرح المجد، وغيرهم:
إحداهما: هما من شرائط الوجوب، وهو الصحيح.
جزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمهادي، وغيرهم.
قال الزركشي: هذا ظاهر كلام ابن أبي موسى، والقاضي في الجامع، واختاره أبو الخطاب وغيره.
والرواية الثانية: هما من شرائط لزوم الأداء.
قال المجد في شرحه وتبعه المصنف هنا: اختاره أكثر أصحابنا.
وجزم به في الوجيز وغيره.
وهو ظاهر كلام الحرقفي، وصححه في التلخيص، وقدمه في المقنع، والتلخيص، وشرح ابن منجأ وابن رزين، وغيرهم.
قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصواب.

وَلَهُ أَيْضًا: «مَسِيرَةُ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا».
 وَلَهُ أَيْضًا: «مَسِيرَةُ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا».
 وَلَأَبِي دَاوُدَ (١٧٢٥) نَحْوُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «بَرِيدًا».
 وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٦١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٣٨/٣).
 وَلِمُسْلِمٍ أَيْضًا: «ثَلَاثًا»، وَهَذَا مَعَ ظَاهِرِ الْآيَةِ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ، وَخَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ خَاصٌّ.
 وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢٢٢): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي الرَّجَالِ: حَدَّثَنَا أَبُو حُمَيْدٍ: سَمِعْتُ حَجَّاجًا يَقُولُ: قَالَ
 ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ -مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ- أَوْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَا تُحْجُّنَ امْرَأَةً
 إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».
 أَبُو حُمَيْدٍ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ تَيْمِيمٍ، وَحَجَّاجٌ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ، يُقْتَنَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَبَرٌ حَسَنٌ.
 وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الشَّافِيِّ.
 وَكَالسَّفَرِ لِحَجِّ الطَّوْعِ (و) وَالزِّيَارَةِ (و) وَالتَّجَارَةِ (و)، وَلِأَنَّ تَقْيِيدَ الْآيَةِ بِمَا سَبَقَ أَوَّلَى مِنْ مُجَرَّدِ الرَّأْيِ.
 وَيَأْتِي حَكْمُ سَفَرِ الْهَجْرَةِ وَتَغْرِيبِ الزَّائِيَةِ.
 وَعَنْهُ: الْمَحْرَمُ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَذَاءِ.
 وَقَالَ بَعْضُ الْحَفَظَةِ، لِوُجُودِ السَّبَبِ فَهُوَ كَسَلَامَتِهَا مِنْ مَرَضٍ، فَعَلَى هَذَا يُحْجُّ عَنْهَا لِمَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ.
 وَيَلْزَمُهَا أَنْ تَوْصِيَ بِهِ، وَظَاهِرُ الْحَرْفِيِّ: أَنَّ الْمَحْرَمَ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ دُونَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ، حَيْثُ شَرْطُهُ دُونَهُمَا
 وَقَدَّمَهُ فِي الْمَقْنِعِ وَغَيْرِهِ، وَشَرْطُهُمَا فِي الْمِيزَانِ لِلْوُجُوبِ، وَذَكَرَ فِي الْمَحْرَمِ هَلْ هُوَ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ؟ رَوَاتَيْنِ.
 قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرَمِ: وَالتَّفَرُّقَةُ عَلَى كِلَا الطَّرِيقَيْنِ مُشْكَلَةٌ.
 وَالصَّحِيحُ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ إِمَّا نَفْيًا وَإِمَّا إِثْبَاتًا، لِمَا سَبَقَ، وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ.
 وَكَذَا سَوَى ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تَرَادُّ لِلْحِفْظِ، وَالرَّاحِلَةُ تَرَادُّ لِنَفْسِ السَّغِيِّ.
 وَتَقُلُّ الْأَثَرُ: لَا يُشْتَرَطُ الْمَحْرَمُ فِي الْحَجِّ الْوَاجِبِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مَعَ النِّسَاءِ وَمَعَ كُلِّ مَنْ أَمِنَتْهُ.
 وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: مَعَ مُسْلِمٍ لَا بَأْسَ بِهِ.
 وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَعَ قَوْمٍ عُدُولٍ.
 وَقَالَ مَالِكٌ: مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ النِّسَاءِ.
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعَ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ يُقَى.
 وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: وَحَدَّثًا مَعَ الْأَمْنِ.
 وَالصَّحِيحُ عَنْهُمْ: يَلْزَمُهَا مَعَ نِسْوَةٍ يُقَاتِ، وَيَجُوزُ لَهَا مَعَ وَاحِدَةٍ لِنَفْسِهِ ﷺ السَّبِيلَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ.
 وَقَوْلُهُ لِعَدُوِّي بْنِ حَاتِمٍ: «إِنَّ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٤٠٠).
 وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنِ الْوَاقِعِ.
 وَاحْتَجَّ ابْنُ حَزَمٍ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».
 وَقَوْلُهُ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَكُمْ نِسَاؤُكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ».
 وَقَالَ عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ: لَمْ يَأْمُرْ بِرَدِّهَا، وَلَا عَابَ سَفَرَهَا، وَجَوَابُهُ أَنَّهُ عَرِفَ مِنَ النَّهْيِ، وَلَمْ
 يَأْمُرْ بِرَدِّهَا لِأَمْرِ الزَّوْجِ بِالسَّفَرِ مَعَهَا.
 قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرَمِ: وَعَنْهُ رِوَايَةٌ رَابِعَةٌ: لَا يُشْتَرَطُ الْمَحْرَمُ فِي الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ اللَّائِي لَا يُخْشَى مِنْهُنَّ وَلَا عَلَيْهِنَّ
 فِتْنَةٌ.

سئل في رواية المروذي عن امرأة عجوز كبيرة ليس لها مخرم ووجدت قوما صالحين فقال: إن تولت هي النزول والركوب ولم تأخذ رجل يدها فارجو لأنها تفارق غيرها في جواز النظر إليها، للأمن من المحذور، فكذا هنا، كذا قال، فأخذ من جواز النظر الجواز هنا، فتلزمه في ثابته فيبحة وفي كل سفر والخلوة، كما يأتي في آخر العدد، مع أن الرواية فيمن ليس لها مخرم.

وقال بعض المالكية كما قاله صاحب المحرم.

وعند شيخنا: تحج كل امرأة آمنة مع عدم المخرم، وقال: إن هذا متوجه في كل سفر طاعة، كذا قال، ونقله الكرايسي عن الشافعي في حجة التطوع، وقاله بعض أصحابه فيه وفي كل سفر غير واجب، كزيارة وتجارة، وقاله الباجي المالكي في كبيرة غير مشتهة.

وذكر أبو الخطاب رواية المروذي ثم قال: وظاهره جواز خروجها بغير مخرم، ذكره شيخنا في مسألة العجوز تحضر الجماعة، هذا كلامه.

وعنه: لا يعتبر المخرم إلا في مسافة القصر (وهـ) كما لا يعتبر في أطراف البلد مع عدم الخوف (و). وعن ابن عمر مرفوعا: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعها ذو مخرم». متفق عليه (خ: ١٠٣٦، م: ١٣٣٨).

وفي رواية أيضا: «ثلاثة».

وفي رواية: «فوق ثلاث».

وفي البخاري (١٠٣٦) في بعض طريقه: «ثلاثة أيام».

ولمسلم (٨٢٧) من حديث أبي سعيد: «يومين».

وله أيضا: «ثلاثة».

وله أيضا: «أكثر من ثلاث».

والظاهر: أن اختلاف الروايات لاختلاف السائلين وسؤالهم، فخرجت جوابا.

والمراد بقولهم: يعتبر المخرم للمرأة من يعوزها حكم، وهي بنت سبع، على ما سبق في غسل الميت.

ويأتي في النكاح وأخير العدد - إن شاء الله تعالى -.

قال القاضي: اعتبر أخذ المخرم فيمن يخاف أن ينالها الرجال، ف قيل له في رواية أحمد بن إبراهيم: متى لا يحل سفرها إلا بمخرم؟ قال: إذا صار لها سبع ميين، أو قال: سبع. والله أعلم.

قال شيخنا: إماء المرأة يسافرن معها ولا يفتقرن إلى مخرم، لأنه لا مخرم لهن في العادة الغالية.

فأما عتقاؤها من الإماء، ويخص لذلك.

ويتوجه احتمال أنهن كالإماء، على ما قال إن لم يكن لهن مخرم، واحتمال حكمه لا تقطاع التبعية وبذلك أنفسهن بالعتيق، فلا حاجة، بخلاف الإماء، وظاهر كلامهم اعتبار المخرم للكل، وعدمه كعدم المخرم للحر، لما سبق، والله أعلم.

فصل

والمخرم زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح، كزناح ومصاهرة ووطء مباح بينكاح أو غيره، وزاها وهو زوج أمها وزبيها وهو ابن زوجها نص عليهما (و) خلافا لما لك في ابن زوجها.

ونقل الأثر في أم امرأته يكون مخرما لها في حج القرص فقط (خ) قال الأثر: كأنه ذهب إلى أنها لم تذكر في قوله: «ولا يلبس زيهن» الآية [النور: ٣١].

وعنه: الوقت في نظر شعرها وشعر الربيبة، لعدم ذكرهما في الآية (خ)، ولا شعرية بوطء شبهة أو فها، فليس بمخرم لأم الموطوءة وابنتها، لأن السبب غير مباح.

قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: كَالْتَحْرِيمِ بِاللِّغَامِ، وَأَوَّلِي، لِأَنَّ الْمَحْرُمِيَّةَ تَعْمَدُ فَأَعْتَبِرَ إِتَاخَةً سَبَبَهَا كَسَائِرِ الرُّخَصِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ فِي الْفُصُولِ فِي وَطءِ الشَّبْهَةِ لَا الزُّنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَذَكَرَهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، لِبُتُورِ جَمِيعِ
الْأَحْكَامِ فَيَدْخُلُ فِي الْآيَةِ، بِخِلَافِ الزُّنَا.

وَالْمَرْأَةُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِالشَّبْهَةِ مَا جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ: الْوَطءُ الْحَرَامُ مَعَ الشَّبْهَةِ كَالْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَنَحْوَهَا، لَكِنْ ذَكَرَ فِي
الْإِنْتِصَارِ فِي مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ الْمَصَاهِرِ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَنَّ الْوَطءَ فِي نِكَاحِ قَامِيَةٍ كَالْوَطءِ بِشَبْهَةٍ، وَلَيْسَ بِمَحْرُومٍ، لِلْمُتَلَاعَفَةِ، مَعَ
دُخُولِهَا فِي إِطْلَاقِ بَعْضِهِمْ، فَلِهَذَا قِيلَ: سَبَبُ مَبَاحِ لِحْرَمَتِهَا، وَذَكَرَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ صَاحِبُ الْوَجِيزِ وَالْأَدْمِي
الْبَغْدَادِيَانِ، وَلَمْ أَجِدْ الْحَنَفِيَّةَ اسْتَنْتَوُهَا بَلَّ الشَّافِعِيَّةَ.

قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَهْمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّحْرِيمِ دُونَ الْمَحْرُمِيَّةِ (و).
وَلَيْسَ الْعَبْدُ بِمَحْرُومٍ لِسَيِّدِيهِ، نَقْلُهُ الْأَنْزَمُ وَغَيْرُهُ، لِأَنَّهُ لَا تَحْرُمُ أَبَدًا، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا، كَالْأَجْنَبِيِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النَّظَرِ
الْمَحْرُمِيَّةُ.

وَرَوَى سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ عَنْ إسماعيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ بُزْجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «سَقَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ
عَبْدِهَا حَنِيعَةٌ، بَرِيعٌ صَفْعَةٌ أَبُو حَاتِمٍ وَعَنْهُ: هُوَ مُحْرَمٌ لَهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحْزَرِّ: لِأَنَّ الْقَاضِيَّ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ أَنَّهُ مُحْرَمٌ (و ش).
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُحْرَمِ ذَكَرًا مُكَلَّفًا مُسْلِمًا (هـ ش) نَصٌّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا، كَالْحَضَانَةِ، وَكَالْمُجُوسِيِّ،
لَا عَقْدًا وَجِلْهَا (و).

وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ مِثْلَهُ مُسْلِمٌ لَا يُؤْمَنُ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَحِيطِ لِلْحَنَفِيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ لَا يُنْتَهَى إِسْلَامُهُ إِنْ أَمِنَ عَلَيْهَا، لِمَا سَبَقَ،
وَالْحَضَانَةُ يُنَافِيهَا الْكُفْرُ، لِأَنَّهُ لَا لَابَةَ، وَلِهَذَا نَافَاها الْفِسْقُ، وَلِأَنَّهُ يُرِيدُ وَتَشَأُ عَلَى طَرَفَيْهِ، بِخِلَافِ هَذَا.
وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الدَّمِيَّ الْكِتَابِيَّ مُحْرَمٌ لِابْنَتِهِ الْمُسْلِمَةِ إِنْ قُلْنَا بَلَى نِكَاحَهَا كَالْمُسْلِمِ
وَتَفَقَّهَ الْمُحْرَمُ عَلَيْهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهَا.

وَذَكَرَهُ الْفُذُّوْرِيُّ الْحَنَفِيُّ، فَمِيعَتُهُ أَنْ تَمْلِكَ زَاوَا وَرَاحِلَةً لَهَا.
وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ الْحَنَفِيُّ، لَا تَفَقَّهَ لَهُ وَلَا يَلْزَمُهَا حَجٌّ، وَإِنْ بَذَلَتْ التَّفَقُّهَ لَمْ يَلْزَمِ الْمُحْرَمُ - غَيْرَ عَبْدِهَا - السَّقَرُ بِهَا، عَلَى
الْأَصَحِّ، لِلْمُتَّفَقَةِ، كَحَجِّهِ عَنْ مَرِيضٍ.

وَوَجَّهَ الثَّانِيَّةُ: أَمْرُهُ ﷺ لِلزَّوْجِ فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
وَجَوَابُهُ أَنَّهُ أَمْرٌ بَعْدَ حَظَرٍ، أَوْ أَمْرٌ تَخْيِيرٍ وَعَلِمَ ﷺ مِنْ خَالِهِ أَنَّهُ يُعْجِبُهُ أَنْ يُنَافِرَ.
وَإِنْ أَرَادَ أَجْرَهُ فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَلْزَمُهَا، وَيَتَوَجَّهُ: كَتَفَقُّهِمْ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي التَّغْرِيبِ فِي الزُّنَا وَفِي قَائِدِ الْأَعْمَى، لِقَوْلِهِ
ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ لَمْ يَلْزَمُهَا، لِلْعَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَجِبَ لِلْمَحْرَمِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ لَا التَّفَقُّهَ، كَقَائِدِ الْأَعْمَى، وَلَا دَلِيلَ
يُخَصُّ وَجُوبَ التَّفَقُّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

فَإِنْ حَجَّتِ الْمَرْأَةُ بِلا مُحْرَمٍ حَرَّمَ وَأَجْزَأُ (و) وَإِنْ أَيْسَتْ مَتَّهَ قَبَائِلِي فِي الْمَغْضُوبِ، لِأَنَّهُ لِيَحْفَظَهَا.
وَمَنْ تَرَكَ حَقًّا يَلْزَمُهُ مِمَّا سَبَقَ مِنْ ذَنْبٍ وَغَيْرِهِ حَرَّمَ وَأَجْزَأُ، لِتَعْلُوقِهِ بِذَمِّهِ.
وَيَصِحُّ مِنْ مَغْضُوبٍ وَأَجِيرٌ خِدْمَةً بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا، وَتَاجِرٌ وَلَا إِثْمٌ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ (و).
قَالَ فِي الْفُصُولِ وَالْمُتَتَّخِبِ، وَغَيْرِهِمَا: وَالتَّوَابُ بِحَسَبِ الْإِخْلَاصِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ تِجَارَةٌ كَانَ أَخْلَصَ، وَرَخِصَ فِي التَّجَارَةِ وَالْعَمَلِ فِي الْغَزْوِ ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ كَمَنْ لَا يَشُوبُ
غَزْوَهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَسَبَقَ فِيمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.

وَسَبَقَ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ الْحُجَّ بِمَالٍ مَغْضُوبٍ، وَالْأَبْوَانُ كَغَيْرِهِمَا إِلَّا مَنْ لَهُ أَنْ يَمْلِكَ فَيَمْلِكُ.
أَوْ قِيلَ: مَا فَعَلَ بِمَالِ ابْنِهِ جَارٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

يَلْزَمُ الْأَعْمَى أَنْ يَحُجَّ بِنَفْسِهِ (هـ) بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، كَالْبَصِيرِ، بِخِلَافِ الْجِهَادِ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ قَائِدٌ، كَبَصِيرٍ يَجْهَلُ الطَّرِيقَ، وَقَائِدُهُ كَالْمَحْرَمِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَأُطْلِقُوا الْقَائِدَ. وَقَالَ فِي الرَّاضِحِ: يَشْتَرُطُ لِلْإِدَاءِ قَائِدٌ يَلَامِيهِ، أَيْ يُوَاقِفُهُ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لِي قَائِدٌ لَا يَلَامِيَنِي، وَأَمَرَهُ بِالْجَمَاعَةِ. فَقَدْ يَحْتَمِلُ مِثْلَهُ هَهُنَا، وَالْفَرْقُ أَظْهَرَ، وَيَلْزَمُهُ أَجْرَةُ قَائِدٍ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ. وَقِيلَ: وَزِيَادَةُ سِيرَةٍ. وَقِيلَ: وَغَيْرُ مُجَحِّفَةٍ، وَلَوْ تَبَرَّعَ لَمْ يَلْزَمَهُ، لِلْمِثْنَةِ.

فصل

مَنْ لَزِمَهُ الْحُجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ لَمْ يَجْزَ لَهُ تَأْخِيرُهُ، بَلْ يَأْتِي بِهِ عَلَى الْقَوْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و هـ م ر) وَأَبِي يُوسُفَ وَدَاوُدَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى الْقَوْرِ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحُجِّ» يَغْنِي الْقَرِيبَةَ. وَحَدِيثُهُ أَوْ حَدِيثُ الْفَضْلِ: «مَنْ أَرَادَ الْحُجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ». وَرَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١/ ٢١٤، ٢٢٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٨٣) الثَّانِي، وَفِيهِمَا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمَلَابِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيفَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ إِلَّا رِوَايَةً عَنْ ابْنِ مَعِينٍ. وَالأَحْمَدُ (١/ ٣٢٣)، وَأَبِي دَاوُدَ (١٧٣٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ، وَرَوَاهُ عَنْهُ مِهْرَانُ، فَقَرَّدَ عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو. وَثَقَّهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمَّا يَأْتِي فِي الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ، وَكَالْجِهَادِ وَكَحُجِّ الْمَعْضُوبِ بِالْإِسْتِنَابَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَذَا اخْتَجَّ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَلَئِنَّهُ لَوْ مَاتَ عَاصِيًا، لِلْأَخْبَارِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ لِلشَّافِعِيِّ. وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: لَا، فِي الشَّابِّ. وَكَذَا الْخِلَافَ لَهُمْ فِي صَحِيحٍ لَمْ يَحُجَّ حَتَّى زَمِنَ، قَالُوا: فَإِنْ عَصَى اسْتُنِيبَ عَنْهُ عَلَى الْقَوْرِ، لِيُخْرَجَ بِتَقْصِيرِهِ عَنْ اسْتِحْقَاقِ التَّرَفُّعِ.

وَقِيلَ: لَا، كَمَنْ بَلَغَ مَعْضُوبًا. وَيُعْصِي عِنْدَهُمْ مِنَ السَّنَةِ الْآخِرَةِ مِنْ آخِرِ مَبْنِي الْإِمْكَانِ، لِيَجُوزَ التَّأْخِيرُ إِلَيْهَا. وَقِيلَ: مِنَ الْأُولَى، لِاسْتِقْرَارِ الْفَرْضِ فِيهَا. وَقِيلَ: لَا يُسْتَدُّ عَصِيَانُهُ إِلَى سَنَةِ مُعَيَّنَةٍ، وَحَيْثُ عَصَى لَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، لِيَبَانَ فُسْقُهُ، وَإِنْ حُكِمَ بِهَا فِيمَا بَيْنَ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ.

وَقِيلَ: يُعْصِي، فَقَدْ بَانَ فُسْقُهُ، فَيُفِي نَقْصِهِ الْقَوْلَانِ. وَأَلَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّهُ فَرَضَ سَنَةَ عَشْرِ، وَالْأَمْنَهُزُ سَنَةُ تِسْعٍ، فَقِيلَ: أُخْرَاهُ لِعَدَمِ اسْتِطَاعَتِهِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَرِهَ رُؤْيَا الْمُشْرِكِينَ عِرَاءَ حَوْلَ الْبَيْتِ.

وَقِيلَ: بِأَمْرِ اللَّهِ لِيَكُونَ حُجَّتُهُ حُجَّةَ الْوَدَاعِ فِي السَّنَةِ الَّتِي اسْتَدَارَ فِيهَا الزَّمَانُ وَتَعَلَّمَ مِنْهُ أُمَّتُهُ لِلْمَنَاسِكِ الَّتِي اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَيْهَا (م ١٥) ^(١).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وقيل: إن النبي ﷺ لم يؤخره فإنه فرض سنة عشر، والأشهر سنة تسع: فقيل: أخره لعدم الاستطاعة وقيل: لأنه كره رؤية المشركين عراء حول البيت، وقيل: بأمر الله تعالى لتكون حجته -حجة الوداع- في السنة التي استدار فيها الزمان وتعلم منه أمته المناسك التي استقر أمره عليها). انتهى.

القول الأول: حكاه الشيخ في المغني والمجد في شرحه والشارح احتمالاً، قال المجد: حكى ذلك جدِّي في تفسيره.

وَوَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] يَفْتَضِي الإِتِمَامَ بَعْدَ الشُّرُوعِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَلَا خَصْرَ قَبْلَ الشُّرُوعِ.
وَسَبَبُ الزُّوْلِ إِخْرَاجُهُمْ بِالْعُمْرَةِ وَخَصْرُهُمْ عَنْهَا، فَبَيْنَ حُكْمِ التَّسْكِينِ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ: إِتِمَامُهُمَا أَنْ تُحْرَمَ مِنْ ذَوْبَةِ أَهْلِكَ عَلَى التَّدْبِيرِ عِنْدَهُمَا، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهًا ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ رَوَايَةً: يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ.
زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: مَعَ الْعَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ (و ش) وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، لِمَا سَبَقَ، وَلَأَنَّهُ لَوْ أُخِرَتْ لَمْ يُسَمَّ قَضَاءً، وَأَجِبَ بِأَنَّهُ يُسَمَّى فِيهِ وَفِي الزُّكَاةِ، وَذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ وَجْهًا ثُمَّ يَتَطَلَّ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى سَنَةٍ يَظُنُّ مَوْتَهُ فِيهَا، وَسَبَقَ الْعَزْمُ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ.

فَصْلٌ

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بِرُؤُوسِهِ، زَادَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: أَوْ كَانَ يَضُنُّ الْخَلْقَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ ثَقِيلَةً لَا يَقْدِرُ مِثْلُهَا يَرْكَبُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، وَأُطْلِقَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ عَدَمَ الْقُدْرَةِ، وَيُسَمَّى الْمَعْضُوبُ وَوَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً، جَازَ وَصَحَّ أَنْ يَسْتَنْبِئَ مَنْ يَأْتِي بِهِ عَنْهُ (م) وَيَلْزِمُهُ أَيْضًا (و هـ ش) يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبِي أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: فَحُجِّي عَنْهُ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٤٢، م: ١٣٣٤).

وَسَبَقَ خَبَرُ أَبِي رَزِينٍ فِي الْعُمْرَةِ، وَخَبَرُ: «مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، وَكَالصَّوْمِ يُقْدَرُ مَنْ عَجَزَ عَنْهُ، سَوَاءٌ وَجَبَ عَلَيْهِ خَالَ الْعَجْزِ (هـ ر م) أَوْ قَبْلَهُ (م) وَيَلْزِمُهُ عَلَى الْفَوْرِ (ش) كَتَفْسِيرِهِ، مِنْ حَيْثُ وَجَبَ أَوْ مِنْ الْيَقَاتِ، كَمَا يَأْتِي، وَإِنْ وَجَدَ نَفَقَةً رَاحِلًا لَمْ يَلْزِمُهُ، خِلَافًا لِصَاحِبِ الرِّعَايَةِ وَالْأَصَحِّ لِلشَّافِعِيِّ.
وَإِنْ وَجَدَ مَالًا وَلَمْ يَجِدْ نَائِبًا فَفِي وَجْهِهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْمَسِيرِ (م ١٦)»^(١).

زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فَإِنْ قُلْنَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ كَانَ الْمَالُ الْمُشْتَرِطُ فِي الْإِجَابِ عَلَى الْمَعْضُوبِ بِقَدْرِ مَا تُوجِبُهُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ أَشْتَرِطَ لِلْمَالِ الْمَوْجِبِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ نَفَقَةِ الْإِثْلِ لِلنَّسَائِبِ، لِئَلَّا يَكُونَ النَّاسِبُ بَازِلًا لِلطَّاعَةِ فِي الْبَعْضِ.

وَأَعْتَبَرَ الشَّافِعِيُّ وَجُودَ مَالٍ يَسْتَأْجِرُ مَنْ يَحُجُّ بِهِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ لَوْ حَجَّ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَغْتَبِرُوا مَوْنَةَ أَهْلِهِ بَعْدَ قَرَارِغٍ

= فقال: يكون تأخيره لاحتمال عدم الاستطاعة، إما في حقه وحق الله لحرقه على المدينة من المنافقين واليهود، وإما لحاجة وفقر في حقه منعه من الخروج، ومنع أكثر أصحابه خوفًا عليه. انتهى.

ما حكه المجد عن جده.

والقول الثاني: احتمال أيضًا للشَّيْخِ فِي الْمَغْنَى وَالْمَجْدِ فِي شَرْحِهِ وَالشَّارِحِ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَوَاهُ الْمَجْدُ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَشْيَاءَ وَمَالَ إِلَيْهِ.

والقول الثالث: احتمال أيضًا لمن ذكرناه، وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْمُوقِفُ وَالشَّارِحُ.

قلت: وهو قوي جدًا، قال المجد: وقاله أبو زيد الحنفي.

قلت: تأخير ذلك بأمر الله تعالى، وهذا مما لا شك فيه، وفي تأخيره حكم كثيرة، منها: لئلا يرى المشركين وغير ذلك، فتكون حكمة الله في تأخيره لمجموع ذلك، والله أعلم بالصواب.

ويحتمل أنه إنما أخره لأنه قد حج قبل الهجرة، فاكفَى بِهِ فِي حَقِّهِ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ خَاصَّةً لِإِخْتِصَاصِهِ بِالذِّينِ الْحَنِيفِيِّ، فَكَمَلَتْ أَرْكَانُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَغْتَبِرْ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ، لَعَدَمَ حُجِّ غَيْرِهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَبْلَ فُرْضِهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن وجد مالاً ولم يجد نائباً ففِي وَجْهِهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْمَسِيرِ). انتهى.

تقدم الصحيح من الخلاف في سعة الوقت هل هو من شرائط الوجوب أو من شرائط لزوم الأداء، قريباً، فليعاود.

النائب من الحج، والأصح لهم: ولا مدة ذهابه، لإمكانه تحصيل نفقته. وإن لم يستتب فلهم في الحايك وجهان، وهي محتملة، وعندهم: إن طلب الأجير أكثر من أجره مثله لم يلزم الاستئجار، ويلزم إن رضي بأقل. وتؤب امرأة عن رجل، خلافاً للحنن بن صالح، وأضعف منه قول النخعي وابن أبي ذئب: لا يحج أحد عن أحد. ولا إساءة ولا كراهة في نيابتها عنه (و م ش) خلافاً للحنفية، وتتوجه إجمال مثله لقوات رمل وحلق ورفع صوت بلبية وتحوها.

ويجزي الحج عن المنضوب ولو عوفي، نص عليه (هـ ش)؛ لأنه أتى بما أمر، والمعتبر لجواز الاستئابة الإياس ظاهراً، ولو اعتدت من ارتفع خيفها لم تبطل عدتها بعزوه. قال صاحب المحرر: وهي نظير مسائلنا، فدل على خلافنا للخلاف هناك، كما سبق في الصوم وإن عوفي قبل فراغه أجزاء، في الأصح، لأن الشروع هنا ملزم، وإن برئ قبل إتمام الحج لم يجزئه (و). ليس لمن يرجى زوال جلبه أن يستتيب، فإن فعل لم يجزئه (و) خلافاً لما حكاه القاهي عن (هـ) ولا يكون مراعى (هـ) وقالة أصحابه أيضاً في محبوس دام حسنة، وبعضهم في المرأة لعدم محرم ودام عدته، لأنه يرجو الحج بنفسه، فهو كصحيح مؤسر افتقر بعد وجوبه عليه (و) ولأن الأصل فعله بنفسه، وليس هو مثل المنصوص عليه.

فصل

وإن أيست المرأة من محرم وقتلنا بشرط لزوم السعي، أو كان وجد وفطرت بالتأخير حتى عدم، فتقل إسحاق بن إبراهيم في المرأة لا محرم لها هل تدفع إلى رجل يحج عنها؟ قال: إذا كانت يمس من المحرم فإرى أن تجهز رجلاً يحج عنها، وكذا نقل محمد بن أبي حبيب: تعطي من يحج عنها في حياتها. وعنه ما يدل على المنع، نقل المروذي في امرأة لها خمسون سنة لا محرم لها: لا تخرج إلا مع محرم، وأرجو أن تزرق زوجاً (م ١٧) (١).

قال صاحب المحرر: يمكن حمل المنع على أن تزوجها لا يبعد عادة والجواز على من أيست ظاهراً وعادة، لإيادته من أو مرض أو غيره مما يغلب على ظنها عدته. ثم إن تزوجت أو استنابت من لها محرم ثم قيد كالمنضوب، وإن جهلت المحرم ثم ظهر لها رجم محرم. ويصح صاحب المحرر.

وتوجه إن ظنت عدته أجزاء، على ما سبق وإلا فلا، أو كجهل الميم الماء، على ما سبق. وقد قال الأجرى: إن لم يكن محرم سقط فرض الحج بيديها وجب أن يحج عنها غيرها، وكذا قاله في الانتصار، وكلاهما محمول على الإياس. وقال في التبصرة: إن لم تجد محرماً فإيتان - والله أعلم - لتردد النظر في حصول الإياس منه، والله أعلم.

فصل

ولا يصير مستطيعاً بذل غيره (و هـ م) لما سبق في الاستطاعة، وكذلك الكفارة، بلا خلاف،

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن أيست المرأة من محرم وقتلنا بشرط لزوم السعي، أو كان وجد وفطرت بالتأخير حتى عدم، فتقل إسحاق بن إبراهيم في المرأة لا محرم لها هل تدفع إلى رجل يحج عنها؟ قال: إذا كانت يمس من المحرم فإرى أن تجهز رجلاً يحج عنها، وكذا نقل محمد بن أبي حبيب: تعطي من يحج عنها في حياتها، وعنه ما يدل على المنع، نقل المروذي في امرأة لها خمسون سنة لا محرم لها: لا تخرج إلا مع محرم، وأرجو أن تزرق زوجاً). انتهى. وأطلقهما المجد في شرحه.

قلت: الصواب: أن لها أن تستيب من يحج عنها كالمنضوب. ويؤيده ما قاله الأجرى وأبو الخطاب في الانتصار، وهو في كلام المصنف.

لِلْمَنَةِ وَهِيَ هُنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ، وَلَا يَجِبُ، بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَكَتَمَكَيْهِ مِنْ حَيَاةٍ مَالٍ مُبَاحٍ، وَلَا يَلْزَمُ بِذَلِكَ إِعَانَةُ الْمُضْطَرِّ فِي وَضُوئِهِ، لِأَنَّا لَا نَسَلِّمُهُ، ثُمَّ الْفَرْقُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ لَوْ وَجَدَهُ مَبَاحًا، ذَكَرَهُ فِي مُتَنَاهَى الْغَايَةِ، وَجَزَمَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِلُزُومِهِ لِأَنَّهُ لَا تَرَادُ لِنَفْسِهَا، وَلَأنَّ الْوَضُوءَ يَجِبُ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَاءِ بِالْحَدِّ السَّابِقِ، فَلَمْ تَوْثُرْ طَاعَةُ غَيْرِهِ فِي الْوُجُوبِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ دَلِيلِ الْوُجُوبِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ يَلْزِمُ هَذَا الْمُضْطَرَّ بِذَلِكَ وَلَدِيهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً وَقَدْ أَدَّى عَنْ نَفْسِهِ فَرَضَ الْحَجِّ، وَيَلْزَمُهُ.

أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ، وَلَا صَحَابَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْبَازِلُ فَقِيرًا يُمْكِنُهُ الْمَشْيُ أَوْ اجْتِنَابًا أَوْ بِذَلِكَ الْمَالِ وَجِهَانِ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَهُمْ جَوَازُ الرُّجُوعِ لِلْبَازِلِ مَا لَمْ يَحْرِمَ، وَلَا وَجْهٌ لِمَسْكِيهِمْ بِأَنَّ الْأَسْطِطَاعَةَ مُطْلَقَةٌ وَبَحْرُ الْخُتْمِيَّةِ، وَكَقَدَرَتِهِ بِنَفْسِهِ، لِمَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

مَنْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ فَتَوَقَّيْ قَبْلَهُ وَجِبَ قَضَاؤُهُ فَرُطٌ أَوْ لَا مِنْ رَأْسِ مَالِهِ كَالزَّكَاةِ وَالذَّيْنِ، وَلَوْ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَسَبَقَ فِي الزَّكَاةِ وَفِي فِعْلِهِ عَنِ الْمَيِّتِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ (١٧٥٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي تَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَيْنَ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟ أَقْضُوا لِلَّهِ فَالِلَّهِ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ.» وَيُخْرِجُ عَنْهُ حَيْثُ وَجِبَ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِصِفَةِ الْإِدَاءِ كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ.

وَقَاسَ الْقَاضِي عَلَى مَعْضُوبٍ أَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ.

وَيُسْتَنَابُ مِنْ أَقْرَبٍ وَطَنِيهِ لِتَخْيِيرِ الْمُتَوَبِّ عَنْهُ.

وَقِيلَ: مَنْ لَزِمَهُ بِخَرَّاسَانَ فَمَاتَ يَبْعَدَاةَ أَحَجَّ مِنْهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، كَحَيَاتِهِ.

وَقِيلَ: هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ، لَكِنْ أَحْتَسِبُ لَهُ سَفَرُهُ مِنْ بَلَدِيهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ مُتَجُّهُ لَوْ سَافَرَ لِلْحَجِّ.

وَيُجْزَى ذَوْنُ الْوَاجِبِ ذَوْنَ مَسَافَةٍ قَصْرٍ، لِأَنَّهُ كَحَاضِرٍ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْمُلِ الْوَاجِبَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ذَوْنَ مَحَلٍّ وَجُوبِهِ.

وَقِيلَ: يُجْزَى، كَمَنْ أَحْرَمَ ذَوْنَ مِيقَاتٍ.

وَقِيلَ: يُجْزَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتِهِ^(١)، لَا مِنْ حَيْثُ وَجِبَ (و م ش)، وَيَقَعُ الْحَجُّ عَنِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ.

وَتَجُوزُ الثَّيَابَةُ بِمَا مَالِ (و م ش) لِلتَّخَيُّرِ السَّابِقِ، وَتَشْبِيهِهِ بِالذَّيْنِ وَالْحَنْفِيَّةِ كَقَوْلِنَا: قَالَ فِي الْهِدَايَةِ لَهُمْ: هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَلَهُمْ: يَقَعُ الْحَجُّ لِلْحَاجِّ، وَلِلْمَخْجُوجِ عَنْهُ ثَوَابُ النَّفَقَةِ فَقَطَّ.

ثُمَّ فِي اجْزَائِهِ لِلْحَاجِّ قَوْلَانِ.

وَعِنْدَهُمْ: يَجِبُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثٍ مِنْ بَلَدِيهِ رَاكِبًا، وَلَا يُجْزَى مَا شِئَا إِلَّا أَنْ لَا يَبْلُغَ مِنْهُ إِلَّا مَا شِئَا، فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ:

يُخَيَّرُ رَاكِبًا مِنْ حَيْثُ بَلَغَ، وَمَاشِيًا مِنْ بَلَدِيهِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ: رَاكِبًا.

وَلَوْ أَوْصَى بِبَعِيرٍ لِرَجُلٍ لِيَحُجَّ عَنْهُ فَكَرَاهَ الرَّجُلُ وَأَنْفَقَ فِي طَرِيقِهِ وَحَجَّ عَنْهُ مَا شِئَا جَازًا اسْتِحْسَانًا.

ثُمَّ يُرَدُّ الْبَعِيرُ إِلَى وَرَثَتِهِ.

وَيُكْرَهُ حُجُّهُ عَلَى حِمَارٍ، كَذَا قَالُوا

وَإِنْ مَاتَ هُوَ أَوْ نَائِيَةً فِي الطَّرِيقِ حَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ فِيمَا بَقِيَ - نَصٌّ عَلَيْهِ - مَسَافَةً وَبَعْلًا وَقَوْلًا.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: وَيَحُجُّ بِثَلَاثٍ مَا بَقِيَ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: مِمَّا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِمَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ الَّذِي أَخَذَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ وَجَدِيدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ: إِنْ مَاتَ الْحَاجُّ عَنْ نَفْسِهِ بَطَلَ مَا أَتَى بِهِ إِلَّا فِي الثَّوَابِ، وَلَا بِنَاءَ بَعْدَ التَّحْلِيلَيْنِ، عِنْدَهُمْ، وَيُجَبَّرُ بِدَمٍ.

(١) تَنْبِيْهَانِ: (الأول): قوله: (وقيل: يجزئ يحج عنه من ميقاته).

كذا في النسخ والصواب: (وقيل: يجزئ أن يحج عنه) بزيادة: (أن).

وَمَعْنَاهُ فِي الرُّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَإِنْ صُدَّ فَعَيْنَانَا: فِيمَا بَقِيَ، لِأَنَّهُ اسْتَقَطَّ بَعْضُ الْوَاجِبِ وَمَنْ ضَاقَ مَالُهُ أَوْ لَزِمَهُ ذَنْبٌ أَخَذَ لِلْحَجِّ بِجُصْبِهِ وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى بَعْضِ الْأُمُورِ بِهِ.
وَعَنْهُ: يَسْقُطُ الْحَجُّ عَيْنَ فَاعِلِهِ أَمْ لَا.

وَعَنْهُ: يَقْدُمُ الدِّينَ، لِتَأْكِيدِهِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ سَمِيَ الْمُوصِي مَا لَا يَبْلُغُ لَمْ يَصِحَّ قِيَامًا، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ اسْتِحْسَانًا.
وَمَنْ وَصَّى بِحَجٍّ نَفَلَ، أَوْ أَطْلَقَ جَارَ مِنْ مِيقَاتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، مَا لَمْ تَمْنَعْ قَرِينَةً.
وَقِيلَ: مِنْ مَحَلٍّ وَصِيَّتِهِ، وَقَدْ مَنَعَتْ فِي التَّرْغِيبِ، كَحَجِّ وَاجِبٍ، وَمَعْنَاهُ لِلشَّيْخِ.

فَصْلٌ

مَنْ نَابَ بِلَا إِجَارَةٍ وَلَا جُعْلٍ جَارَ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) كَالْفَزْوِ، وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: لَا يُعْجَبِي أَنْ يَأْخُذَ ذَرَاهِمَ وَيَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ، وَمُرَادُهُ الْإِجَارَةُ أَوْ حَجَّةٌ بِكَذَا، وَقَدْ يَحْتَمِلُ حَمْلُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لَمْ يَفْعَلْهُ السَّلَفُ.
وَالنَّائِبُ أَمِينٌ، يَرْكَبُ وَيُنْفِقُ بِالْمَعْرُوفِ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا اقْتِرَاضَهُ أَوْ اسْتِدَانَهُ لِعَدْرِ عَلَى رَبِّهِ، أَوْ يُنْفِقُ مِنْ نَفْسِهِ وَيَتَوَيَّ رُجُوعَهُ بِهِ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْحَنَفِيَّةِ: يَرْجِعُ إِنْ أَتَفَقَ بِحَاجِمٍ، وَكَذَا يَنْفَعِي عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ لَنَا الْخِلَافُ فِيمَنْ أَدَّى عَنْ غَيْرِهِ وَاجِبًا، وَلَوْ تَرَكَهُ وَأَتَفَقَ مِنْ نَفْسِهِ فَظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا يَضْمَنُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ كَانَ مِنْ نَفْسِهِ أَكْثَرُ أَوْ مَخَى أَكْثَرُ الطَّرِيقِ ضَمِنَ، وَإِلَّا فَلَا.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى الْمَعْرُوفِ، وَيَزِدُّ مَا فَضَّلَ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ بَلْ أَبَاحَهُ.
فَيُؤْخَذُ مِنْهُ: لَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ مَاتَ مُسْتَبِيحًا أَخَذَهُ الْوَرَّةُ، وَضَمِنَ مَا أَتَفَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: وَيَتَوَجَّهُ: لَا، لِلزُّوْمِ مَا أَذِنَ فِيهِ.

قَالَ فِي الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي حُجٍّ عَنِّي بِهَذَا فَمَا فَضَّلَ فَفَلَكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ تِجَارَةً قَبْلَ حَجِّهِ.

وَكَذَا قَالَ الْحَنَفِيَّةُ، قَالُوا: فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَضْمَنُ، وَأَجْزَأُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وَيَتَوَجَّهُ: يَجُوزُ لَهُ صَرْفُ نَقْدٍ بِأَخْرِ لِمَصْلَحَةٍ وَغَيْرِهَا مَاءٍ لِبَهَارَةٍ وَتَدَاوٍ وَدُخُولِ حَمَامٍ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْحَنَفِيَّةُ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ مِيرَاجٌ خِلَافٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُنْفِقُ عَلَى خَادِمِهِ إِنْ كَانَ مِثْلَهُ لَا يَخْدُمُ نَفْسَهُ، وَهَذَا مُتَّجِهٌ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ ضَلَّ أَوْ صُدَّ أَوْ مَرَضَ [أَوْ تَلَفَ] بِلَا تَقْرِيطٍ أَوْ أَعْوَرَ بَعْدَهُ لَمْ يَضْمَنُ.

وَيَتَوَجَّهُ مِنْ كَلَامِهِمْ: يَصْدَقُ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَمْرًا ظَاهِرًا فَيُسَيِّئُهُ، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ.

وَعَنْهُ: إِنْ رَجَعَ لِمَرَضٍ رَدَّ مَا أَخَذَ، كَرُجُوعِهِ لِحَقْوِهِ مَرَضًا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ أَحْتِمَالٌ، وَإِنْ سَلَكَ مَا يُمْكِنُهُ أَقْرَبُ مِنْهُ بِلَا ضَرَرٍ ضَمِنَ مَا زَادَ.

قَالَ الشَّيْخُ: أَوْ تَعَجَّلَ عَجَلَةً يُمْكِنُهُ تَرْكُهَا كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ الْأَنْزَمُ: يَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى مَا أَمَرَ بِسُلُوكِهِ، وَلَوْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مَحَلًّا ثُمَّ رَجَعَ لِيَحْرِمَ ضَمِنَ نَفَقَةَ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ، وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَوْقَ مَدَّةٍ قَصَرَ بِلَا عَدْرِ وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ: وَلَا عَادَةَ بِهِ، كِبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ فِيمَنْ مَالِهِ، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ، خِلَافًا لِمَا فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى وَأَبِي يُوسُفَ، إِلَّا أَنْ يَخْلَعَهَا دَارًا وَلَوْ سَاعَةً فَلَا، لِسُقُوطِهَا فَلَمْ تَعُدْ إِتْقَانًا.

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ ضَمِنَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَمْرَائِهِ فَاسْتَوْجِرَ لِحَمَلِ مَتَاعٍ إِلَى مَنَى يَبِيعُهُ بَعْدَ الْمَوْسِمِ قَالَ: لَا يُنْفِقُ فِي إِقَامَتِهِ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهَا.

وظَاهِرُهُ: كَثُرَتْ إِقَامَتُهُ أَوْ لَا، وَإِنْ لَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ.

وَهَلِ الْوَحْدَةُ عَدْرٌ إِنْ قَدَّرَ أَنْ يَخْرُجَ وَحْدَهُ؟

يَتَوَجَّهُ خِلَافًا كَالْحَنَفِيَّةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا مُخْتَلِفٌ، وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عَدْرٌ، وَمَعْنَاهُ فِي الرُّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، لِلنَّهْيِ، وَحَمْلُهُ

على الخوف فيه نظر؛ لأن منه الميت وحده، وظهر من هذا: يضمن إن خرج.

وذكر الشيخ إن شرط المؤجر على أجيره أن لا يتأخر عن القافلة أو لا يسير في آخرها أو وقت القافلة أو ليلاً فخالف ضمن، فدل أنه لا يضمن بلا شرط، والمراد مع الأمن، ومتى وجب القضاء فمِنه عن المستنيب، ويرد ما أخذ، لأن الحجة لم تقع عن مستنيبيه لجنايته وتفریطه، كذا معنى كلام الشيخ، وكذا في الرعاية: نفقة القاسد والقضاء على النائب، ولعلمه ظاهر المستوجب وفيه نظر.

وعند الحنفية: يضمن، فإن حج من قابل بمال نفسه أجزاء، ومع عذر ذكر الشيخ إن فات بلا تفریط احتسب له بالنفقة.

فإن قلنا يجب القضاء فعليه، كدخوله في حج طئه عليه فلم يكن وقاته.

وجزم جماعة: إن فات بلا تفریط فلا قضاء عليهما إلا واجبا على مستنيب؛ فيؤدى عنه بوجوب سابق.

وعند الحنفية: لا يضمن إن فات، لعدم المخالفة، بل إن أفسده.

وعليه فيهما الحج من قابل بمال نفسه، والذماء عليه، والمخصوص: ودم تمتع وقران، كتنبيهه عنه، وعلى مستنيبيه إن أذن، خلافا للحنفية كدم إحصار، خلافا لأبي يوسف.

وأطلق في المستوجب في دم إحصار وجهين.

ونقل ابن منصور: إن أمر مريض من يرمي عنه فتسي المأمور أساء والدم على الأمر.

وتوجه أن ما سبق من نفقة تجارزه وتجرعه والدم مع عذر على مستنيبيه، كما ذكروه في النفقة في فواته بلا تفریط، ولعلمه مرادهم.

وإن شرط أحدهما أن الدم الواجب عليه على غيره لم يصح شرطه، كأجني.

وتوجه: إن شرطه على نائبي لم يصح، اقتصر عليه في الرعاية، فيؤخذ منه: يصح عكسه.

وفي صحة الاستيجار لحج أو عمره روايتا الإجارة على القرب أشهرهما لا يصح (م ش) لا اختصاص كون فاعله مسلما، كصلاة وصوم وكعتي بوجوه لا يجزئ عن كفارة، فلا يصح أن يقع إلا عيادة، فيخرج عنها بالأجرة، بخلاف بناء مسجد، ولا يلزم من استئابة إجارة، بدليل استئابة قاض وفي عمل مجهول ومحدث في صلاة، كذا قالوا، وتأتي في إجارة.

واختار أبو إسحاق بن شاقلا: يصح، لأنه لا يجب على أجير بخلاف أذان ونحوه، وذكر في الوسيلة الصحة عنه وعن الحزقي، فعلى هذا تعتبر شروط إجارة، وإن استأجرة بنفسه قاي، والمنع قول (ش) والجواز قول (م).

وإن استأجر عنه لم يستنيب، وتوجه كتوكيل وأن يستنيب لعذر.

وإن ألزم دمه تحصيل حجة له استئابة، فإن قال بنفسك فيتوجه في بطلان الإجارة ترد، فإن صححت لم يجز أن يستنيب، كما سبق.

قال الشافعية: إجارة العين: استأجرتك لتحج عني أو عن مئتي، فإن قال: بنفسك، فتأكد.

والذمة: ألزمت دمتك تحصيل الحج وكل منهما قد يعين زمن العمل وقد لا.

فإن عين غير السنة الأولى صح إلا في إجارة العين، على أصلهم في استيجار الدار للشهر المستقبل، إلا أن تكون المسافة بعيدة لا يمكن قطعها في سنة، وإن أطلق فيهما حمل على السنة الأولى، ولا يستنيب في إجارة العين، ويجوز في الذمة، فإن قال فيها: بنفسك، لم يجز، في وجه.

وفي آخر: تبطل الإجارة، لتناقض الذمة مع الربط بمعين، كمن أسلم في ثمرة بستان بعينه^(١)، وما ذكروه حسن.

(١) قوله في النية: (ولا يستنيب في إجارة العين، ويجوز في الذمة، فإن قال فيها: بنفسك، لم يجز في وجه، وفي آخر تبطل الإجارة، لتناقض الذمة مع الربط بمعين، كمن أسلم في ثمرة بستان بعينه). انتهى.

هذا - والله أعلم - من تنمة كلام الشافعية، بدليل قول المصنف بعد ذلك: (وما ذكروه حسن).

قَالَ الْأَجْرِيُّ: وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ، فَقَالَ: يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَقُولَ يُحْرِمُ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتٍ كَذَا وَإِلَّا فَمَجْهُولَةٌ، فَإِذَا وَفَّتْ مَكَانًا يُحْرِمُ مِنْهُ فَأَحْرَمَ قَبْلَهُ فَمَاتَ فَلَا أَجْرَ، وَالْأَجْرَةُ مِنْ إِحْرَامِهِ مِمَّا عِنْتَهُ إِلَى فَرَاغِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: لَا جَهْلًا، وَيَحْتَمِلُ عَلَى عَادَةِ ذَلِكَ الْبَلَدِ غَالِيًا، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ أَصْحَابِنَا وَمُرَادُهُمْ (و ش).

وَيَتَوَجَّهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَلَدِ إِلَّا مِيقَاتٌ وَاحِدٌ جَازٌ، فَعَلَى قَوْلِهِ يَقَعُ الْحُجُّ عَنِ الْمُسْتَنْبِطِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ، وَيُغْتَبَرُ تَغْيِينُ النَّسْلِ، وَانْفِصَاخُهَا بِتَأْخِيرِ بَآئِي فِي الْإِجَارَةِ، وَإِنْ قَدِمَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ لِمَصْلَحَةِ، وَعَدَمُهُ بَعْدَهَا، وَإِلَّا فَاحْتِمَالَانِ، أَظْهَرُهُمَا يَجُوزُ.

وَأَطْلَقَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ، وَأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، وَتَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ وَيَتَصَرَّفُ، وَيَلْزَمُهُ الْحُجُّ؛ وَلَوْ أَحْصَرَ أَوْ ضَلَّ أَوْ تَلَفَ مَا أَخَذَهُ قَرُطٌ أَوْ لَا، وَلَا يُحْتَسِبُ لَهُ شَيْءٌ، وَاعْتَازَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ: لَا يَضْمَنُ بِلَا تَقْرِيطٍ، وَالذَّمَاءُ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُهُ مِنْ ضَمَنِ الْحَبَّةِ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ كَفَّرَ وَمَضَى فِيهِ وَقَضَاهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَتْ إِجَارَةٌ عَيْنِ انْفَسَخَتْ وَقَضَاهُ الْأَجِيرُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الذَّمِّ فَعَنْهُ أَيْضًا فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، لِيُفْرَقَ الْأَدَاءُ عَنْهُ، فَيَلْزَمُهُ حَبَّةٌ أُخْرَى لِلْمُسْتَأْجِرِ، وَإِنْ أَحْصَرَ، فَإِنْ تَحَلَّلَ فَمَا أَتَى بِهِ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ، فِي أَصَحِّ الرَّجْعَيْنِ، فَيَلْزَمُهُ الدَّمُ وَالْأَجْرَةُ، كَمَوْتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَلَّلْ انْقَلَبَ إِلَيْهِ بِأَحْكَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ يَغْيِرُ حَصْرُ انْقَلَابِ إِلَيْهِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَجِيرِ هُنَا عِنْدَهُمْ.

وَمَا فَضَّلَ لَهُ، وَيَنْفَسِخُ بِمَوْتِهِ كَبَهْمِهِ.

وَعَنْهُ: وَارِثُهُ مِثْلُهُ، وَتَجِبُ أَجْرَةٌ مَسَافَةٍ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ (و م).

وَقِيلَ: لَا (و ش) وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: قُسْطُ مَا سَارَهُ، لَا أَجْرَةُ الْمَثَلِ، خِلَافًا لِصَاحِبِ الرِّعَايَةِ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ رُكْنٍ لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْبَاقِي، وَيَسْتَحِقُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي أَظْهَرِ قَوْلَيْهِ، فَيَقْسُطُ عَلَى السَّيْرِ.

وَقِيلَ: عَلَى الْعَمَلِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَيْنِ انْفَسَخَتْ.

وَلَا يَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَأْجِرُ مَنْ يَبْنِي فِي جَدِيدِ قَوْلَيْهِ، وَفِي الذَّمِّ: تَبْنِي وَرَثَتُهُ، إِنْ جَازَ الْبِنَاءُ، وَإِلَّا اسْتَأْجَرُوا مَنْ يَسْتَأْنِفُهُ، فَإِنْ تَأَخَّرَ إِلَى السَّنَةِ الْقَابِلَةِ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْحِثَارُ، وَمَنْ ضَمِنَ الْحَبَّةَ بِأَجْرَةٍ أَوْ جَعَلَ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِلَا تَقْرِيطٍ، كَمَا سَبَقَ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ مَاتَ بَعْدَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ أَجْزَاءً، لَوْ جُودَ أَكْثَرُ، وَقَالُوا: لَوْ رَجَعَ قَبْلَ طَوَافِ الزَّيَارَةِ فَمُحْرَمٌ أَبَدًا عَنِ النِّسَاءِ، فَيَرْجِعُ بِتَفْقِيهِ، وَيَقْضِي مَا بَقِيَ، لِأَنَّهُ مِنْ جَنَائِيهِ.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: وَإِنْ اسْتَأْجَرَ مِنْ مِيقَاتٍ قَبْلَهُ فَلَا، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ ثُمَّ مَاتَ أُحْتَسِبَ مِنْهُ إِلَى مَوْتِهِ.

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ عَنْ مَيْتٍ فَهَلْ تَصِحُّ الْإِقَالَةُ أَمْ لَا وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمَيْتِ؟ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالَانِ (م ١٨).

فَصْلٌ

فِي مُخَالَفَةِ النَّائِبِ

مَنْ أَمَرَ بِحُجٍّ فَأَعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ حَجَّ فَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَرُدُّ كُلُّ التَّفَقُّعِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ (و ه).

وَنَصَّ أَحْمَدُ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِنْ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ مِيقَاتٍ فَلَا (و ش) وَمِنْ مَكَّةَ يَرُدُّ مِنَ التَّفَقُّعِ مَا يَنْتَهِي (م ١٩).

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (ومن استأجر عن ميت فهل تصح الإقالة أم لا... لأن الحق للميت؟ يتوجه احتمالان). انتهى.

يعني: إذا قلنا تصح الإجارة.

قلت: الصواب الجواز لأنه قائم مقامه، فهو كالشريك والمضارب.

والصحيح: جواز الإقالة منهما، فكذا هنا.

(٢) (مسألة - ١٩) قوله في مخالفة النائب: (من أمر بحج فاعتمر لنفسه ثم حج فقال القاضي وغيره: يرد كل التفقة ونص أحد

واختاره الشيخ وغيره: إن أحرم به من ميقات فلا، ومن مكة يرد من التفقة ما بينهما). انتهى.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (و): رواه ابن

وظاهر مذهب الشافعي: تؤزج الأجرة على حجة من البلد إخراجها من المقات، وعلى حجة من البلد إخراجها من مكة، فإذا كانت الأولى بائنة والثانية خمسين خط نصف المسمى ويلزمه دم لبعثاته.

ومن أمر بإفراد فقرن لم يضمن (هـ) ووافقنا صاحبنا، لأنه زاد، لوقوع العنزة عنه كتمتع به كبيع وكيل بأكثر مما سمي.

وفي الرعاية: وقيل هدر، كذا قال، واحتج الحنفية بمخالفته لأمره بتفقيهه في سفره للحج فقط.

ولا تقع العنزة للمتع، كذا قالوا.

وعند الشافعية: إن كانت الإجارة على عين والعنزة في غير وقتها، وإلا لزم الأجير الدم، وفي جبر الخلل به الخلاف. وكذا إن تمتع، إلا أن يكون على العين وقد أمره بتأخير العنزة فبردها، فعلى الأول إن كان أمره بعد حجة بعنزة فتركها رد بقدرها من النفقة.

ومن أمر بتمتع فقرن لم يضمن.

وقال الشافعية: إن لم يعدد أفعال السكين ففي نقص الأجرة وأيهما يلزم الدم؟ وجهان.

وقال القاضي وغيره: يرده نصف النفقة، لقوات فضيلة التمتع.

وعنزة مفردة كإفراجه ولو اعتمر، لأنه أخل بهما من المقات.

وقال الشافعية: إن كانت إجارة عين انفسخت في العنزة، لقوات وقتها المعين، وإن كانت على الذمة فإن لم يعدد إلى المقات لزمه دم.

وفي نقص الأجرة الخلاف.

ومن أمر بفراق فتمتع أو أفرد فليأمر.

ويرد نفقة قدر ما يترك من إخراج السك المتروك من المقات، ذكره الشيخ وغيره.

وفي الفصول وغيرها: يرده نصف النفقة، وأن من تمتع لا يضمن، لأنه زاده خيرا، وقال الشافعية: إن تمتع فبأن كانت إجارة عين لم يقع الحج عن المستاجر، وإن كانت على الذمة فمخالف، في الأصح، ويلزمه الدم، وفي نقص الأجرة الخلاف.

وإن حج ثم اعتمر فإن كانت على عين رد حصتها من الأجرة، لتأخير العمل عن الوقت المعين، وإن كانت في الذمة فإن لم يعدد إلى المقات لزمه دم.

وفي نقص الأجرة الخلاف.

وإن استنابه في حج وآخر في عنزة فقرن ولم ياذن له صحا له وضمن الجميع، كمن أمر بحج فاعتمر أو عكسه، ذكره القاضي وغيره، واختار الشيخ وغيره: يقع عنهما ويرد نصف نفقة من لم ياذن، لأن المخالفة في صفته، وفي القولين نظر، لأن المسألة تشبه من أمر بالتمتع فقرن، والفرقة بأن السكين هناك عن واحد لا أثر له.

وسبق قولهما في ذلك، فيتوجه منها: لا ضمان هنا، وهو متجه إن عدد أفعال السكين وإلا فاحتمالان (م ٢٠)،^(١)

= ما قاله القاضي وغيره جزم به في الحاوي الكبير والرعاية الكبرى في باب الإحرام، وقال هو وصاحب الحاوي: تقع الحجة عن نفسه دون المستتيب، وضمن جميع ما اتفق، هذا إن كان المترب عنه حيا، فأما إن كان ميتا وقعت الحجة عنه وضمن النائب جميع النفقة أيضا. انتهى.

والصحيح من المذهب ما نص عليه الإمام أحمد.

واختاره الشيخ في المغني وغيره، وقدمه في الشرح ونصره، وكذلك ابن رزين في شرحه.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن استنابه في حج وآخر في عنزة فقرن ولم ياذن له صحا له وضمن الجميع، كمن أمر بحج فاعتمر أو عكسه، ذكره القاضي وغيره، واختار الشيخ وغيره: يقع عنهما ويرد نصف نفقة من لم ياذن، لأن المخالفة في صفته، وفي القولين نظر، لأن المسألة تشبه من أمر بالتمتع فقرن، والفرقة بأن السكين هناك عن واحد لا أثر له، وسبق قولهما في ذلك، فيتوجه منها: لا =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وإن أمر بحج أو عمره فقرر لنفسه بالخلاف.
وإن قرعه ثم حج أو اعتمر لنفسه صح ولم يضمن وعليه نفقة نفسه مدة مقايه لنفسه، فإن أرادوا إقامة تمنع الفصر فواضح، وإلا فظاهره يخالف ما سبق، لأنه لا فرق بين إقامته عبثاً أو لمصلحته ولعل مرادهم التفرقة بذلك، وفيه نظر.

فصل

وإن أمر بإحرام من ميقات فأحرم قبله أو من غيره أو من بلده فأحرم من ميقات أو في عام أو في شهر فخالف، فقال ابن عقيل: أساء لمخالفته وذكر الشيخ: يجوز، لإذنه فيه في الجملة.
وفي الانتصار: لو نواه بخلاف ما أمره به وجب رد ما أخذه.

وفيهِ في ذبح الأضحية بلا أمره لا يضمن بتقويته الفضل مع حصول المفصود، كحنبه عن تكبير الجمعة، وقوله: اشتر لي أفضل الرقاب وأعيت عن كفارتي فاشترى ما يجزئه، ويتوجه المنع في تركه الأفضل شرعاً، ومنع ما ذكره في الانتصار في أمره بشراء أفضل رقبته.

فعلى هذا المختار يحتمل أن يجب دم للمخالفة، وفيه نظر، لأنه لا دليل، ويحتمل أن يقع النكس للنائب ويرد ما أخذه، لأن المخالفة تمنع وثوقه عن المستتيب، كتصرف الوكيل مع المخالفة، ويحتمل وثوقه عن المستتيب وتنجير المخالفة بنقص الثقة بقسطه، ويحتمل أن لا يرد شيئاً، لأنه كحنب يسير فلا اثر له، والله أعلم (م ٢١) (١).

ويشبه شرط الإحرام من مكان أو زمان، أو نظيره شرط الوقوف بقرعة رايها أو اللبث فيها أو المبيت جميع الليل أو أكثره، ونحو ذلك، فيخالف.

قال أصحابنا: وإن لزمه بمخالفته زيادة فمن النائب.

وعند الحنفية: إن أخذ طريقاً أبعد وأكثر نفقة وهي مسلوكة جاز.

ولو عيّن سنة فحج بعدها جاز، كبعة هذا فيبعضه بعده، وفيه خلاف زفر، ولو وصى أن يحج عنه بثلثه كل سنة حجة فعن مذهب كاطلاقه يحج عنه في سنة واحدة حجباً، وهو أفضل، للمسارعة إلى الطاعة وأداء الأمانة.
وفي التبايع من كتبهم: إن كان بأمر الحاكم وإلا ضمن الوصي، وفي المحيط من كتبهم: أنه لا جيزة بالمسمى، فلو أحج

= ضمان هنا، وهو متجه إن عدت أفعال السكين، وإلا فاحتمالان). انتهى.

ما اختاره الشيخ وغيره قدمه ابن رزين في شرحه، والشارح ونصره، وما اختاره القاضي وغيره قدمه في الرعاية الكبرى.

وجزم به في الحاوي الكبير.

قلت: وهو الصواب، وما وجه المصنف قوي يقابل قوليهما في القوة، والله أعلم.

وأولى الاحتمالين الضمان.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن أمر بإحرام من ميقات فأحرم قبله أو من غيره أو من بلده فأحرم من ميقات أو في عام أو في

شهر فخالف، فقال ابن عقيل: أساء لمخالفته، وذكر الشيخ يجوز، لإذنه فيه في الجملة، وفي الانتصار: لو نواه بخلاف ما أمره وجب رد ما أخذه...).

قال المصنف: (ويتوجه المنع في تركه الأفضل شرعاً...).

فعلى هذا المختار يحتمل أن يجب دم للمخالفة.

وفيهِ نظر، لأنه لا دليل، ويحتمل أن يقع النكس للنائب ويرد ما أخذه، لأن المخالفة تمنع وقوعه عن المستتيب، كتصرف الوكيل مع

المخالفة، ويحتمل وقوعه عن المستتيب وتنجير المخالفة بنقص الثقة بقسطه، ويحتمل أن لا يرد شيئاً، لأنه كحنب يسير فلا اثر له، والله أعلم). انتهى.

جزم بما قاله الشيخ الشارح وابن رزين في شرحه وابن حنبلان في الرعاية الكبرى.

قلت: الصواب ما قاله ابن عقيل إلا فيما إذا كان ما فعله أفضل، وفعله كما لو أمر بالإحرام من بلده فأحرم من الميقات فإنه لا إساءة في ذلك، لأنه فعل الأفضل، والله أعلم.

والاحتمال الثالث: هو الصواب على ما بناء المصنف، والله أعلم.

الوصي عنه بأقل منه جاز، لأن الموصى به وهو الحج لا يختلف.
وفي عمدة الفتاوى من كتبهم: أوجبوا من ثلثي حجتين يكتفى بواحدة، وما فضل لورثته.
وقال الحنفية: إن جامع بعد الوقوف لم يفسد حجه ولم يضمن النفقة، ليحصل مقصود الأمر، وعلى الحاج دم جنايته؛ لأنه الجاني عن اختيار، وكذا سائر ذمات الكفارات، وللشافعية خلاف: هل المشروط كالشرعي؟ فلو عينا الكوفة لزِمَ الأجبر الدَّم بمجاوزتها، في الأصح المنصوص، فلا ينبغي به الحلُّ حتى لا تنقص الأجرة، في أصح القولين، فيورع المسمى على حجة من بلّوه الكوفة إخراجها منه، وعلى حجة من بلّده إخراجها من حيث أحرم، وإن لم يلزم الدَّم نقص قسطن من الأجرة.

وكذا لو لزمه دم بترك مأثور.
ولا تنقص بفعل مخطر، وإن شرط الإحرام أول شوال فأخروه فالخلاف، وكذا لو شرط أن يحج ماشياً فحج راكباً، لأنه ترك مقصوداً، كذا خصوا هذه المسألة بالذكر، وينبغي أن يكون عكسها مثلها وأولى، لأن الحج راكباً أفضل عندهم، وله فيه قصد صحيح، قالوا: ولو صرف إخراجها إلى نفسه ظناً منه أنه ينصرف وأتم الحج على هذا لم يضر.
وقيل: لا يستحق أجرة، لإعراضه عنها، وسبق قولهم فيما إذا عيّن عامّاً فقدم عليه.
وتزوجهُ أن المال المأخوذ ليعمل قرية على وجه النفقة والرزق أو إجارة أو جعالة أو وصية أو وقف سواء، فيما أن يعتبر الشرط والصفة فيه أو لا، أو يعتبر الأفضل شرعاً لا المفضل.

ولا يظهر للفرقة بين هذه الأبواب وجه شرعي، ولم أجدهم تعرضوا له.
وهذا الزم للحنفية، فإن باب الوصية والوقف واحد، وقد ذكروا ما سبق في الوصية، ونحن والشافعية لا نقول به، وليس الوقف عندهم كذلك، فما الفرق؟
وتفرض المسألة فيمن وقف على الحج عنه كل عام، أو شرط الإحرام من مكان أو في زمان، فإن قيل فيه ما ذكرناه هنا فهو المطلوب، ويجب تعميمه في كل وقف على عمل قرية، وإلا فلا فرق، ويظهر أنه عسير جداً.
يؤيد ذلك ما يأتي في الوقف من الخلاف فيما إذا أخذ منه ليعمل قرية هل هو إجارة أو جعالة أو رزق وإعانة؟ فما خرج حكمه عن ذلك.

وهذا عند تأمل العالم المنصف قاطع، فإن لم يسو بين الجميع أعطي حكم كل باب ما في الآخر بالنقل والتخريج، وظاهر من ذلك حيث أفتى في وقف لا يكون تركه مايعا من استحقاق شيء رأساً، كما قاله بعض الناس، وقد يقال: إنما يورع وينقص بقدره، والله أعلم.

فصل

من لزمه الحج فأخزم به عن غيره حي أو ميت فرضاً أو نذراً أو نفلاً لم يجز ويقع عن فرض نفسه، هذا المذهب (و) (ش)؛ لحديث عبدة بن سليمان عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن عذرة عن سعيذ بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : «أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لييك عن شبرمة، قال: حججت عن نفسك؟ قال: لا، قال: حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة» إسناده جيد، احتج به أحمد في رواية صالح.
قال البيهقي: إسناده صحيح.

ورواه أحمد، وأبو يعلى الموصلي (٢٤٤٠)، وابن حبان (٣٩٨٨)، والطبراني (١٢٤١٩).
ونقل الأثر من ذلك خطأ، رواه عبدة مؤثقاً.
ونقل مهناً: لا يصح، إنما هو عن ابن عباس، قال: ورواه إسماعيل عن ابن جريج عن عطاء مرسلًا، ورواه هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ.

ورواه إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس مرسلًا، ورواه هشيم عن خالد عن أبي قلابة عن ابن عباس مرسلًا، قال له مهناً: سمع أبو قلابة من ابن عباس أو رآه؟ قال: لا، ولكن الحديث صحيح عنه، ورواه سعيذ في سننه عن

سفيان عن ابن جريج. وعن سفيان عن أيوب، كما سبق، فمن يصححه يقول: نقرأ برقبته متصلاً عبدة وقد تابعه، غيره، وهو من رجال الصحيحين الأثبات، والزيادة مقبولة، وعززة هو ابن ثابت كما في إسناده ابن ماجه (٢٩٠٣)، وهو من رجال الصحيحين، ومن يضعفه يقول:

رواه الأثبات موقوفاً ومرسلاً، وقناة منكر، وعززة قيل: ليس بابن ثابت.

وقيل: لا يعرف حاله.

ويمن يضعفه ابن المنذر، ولكن من يحتج بقول الصحابي والمرسل حجة عليه.

وقوله «حج عن نفسك» أي استدلة.

كقوله للمؤمن: آمين.

ولهذا روى الدارقطني (٢/ ٢٦٨) من طريقين وفيه ضعف «هذه عنك» وحج عن شبرمة، وخبر الحنفية قضية في عين، ولأن الإحرام ركن، فبقاؤه يمنع أداءه عن غيره، كطواف الزيارة، وبه يفرق بينه وبين الزكاة، فإنه لا يطوف من لم يطف عن نفسه، ويتوب فيها من بقي عليه بعضها لا يقال: الطواف موجب بالإحرام، فلا يجوز صرفه إلى غيره بعد الإحرام، ويجوز قبله، كالصلاة لو أحرم بيته النفل لم يجز صرفه موجباً من ركوع وسجود إلى الفرض، وله صرفها إليه قبل الإحرام، لأنه يقال: موجبها يتبع إحرامها، لأنه لا يقرأ بينه ووقت ومكان، بخلاف الطواف، والقياس على الصبي لا يتجه.

وقال أبو حفص العكبري: ينعقد عن المخرج عنه ثم يلقه الحاج عن نفسه، نقل إسماعيل الشاذلي: لا يجزئه، لأن النبي ﷺ قال لمن لبي عن غيره وهو ضرورة اجعلها عن نفسك.

رواه ابن ماجه (٢٩٠٣) من حديث عبدة السابق، وأجاب القاضي: أراد التلبية، لقوله «هذه عنك».

ولم يجز فسح حج إلى حج.

وعنه: يقع باطلاً، نقله الشاذلي، اختاره أبو بكر، لتعين التية لطواف الزيارة، وهذا لا يلزم منه بطلان إحرامه.

وعنه: يجوز عن غيره ويقع عنه، جعلها القاضي ظاهراً نقل محمد بن مهران فيمن عليه دين لا مال له: أيجز عن غيره حتى يقضي دينه؟ قال: نعم (وهـ د) وكذا، وفي الإتيان رواية: عما نواه بشرط عجزه عن حجه لنفسه، وقاله الثوري.

فعلى الأول: لا يتوب من لم يسقط فرض نفسه.

ويتوجه ما قيل يتوب في نفل عبدة وصبي ويحرم، كقول الشافعي.

وحزم به في الرعاية الصغرى، ووجه غير واحد المنع، ومتى وقع الحج للحج لم يأخذ شيئاً.

وفي الفصول احتمال، كمن بنى حائطاً يعتقده الباني لنفسه لم تسقط الأجرة باعتقاده، كذا قال: ومذهب الشافعي: لا يستحق المسبى ويستحق أجرة المثل، في أصح القولين.

قال المتولي من أصحابه: وإن لم يجهل الأجير فسأد الإجارة لم يستحق شيئاً، بلا خلاف، قال: والمسألة مفروضة في المغضوب، فإن أوصى الميت بنفل وثقلنا لا نيابة وقع حج الأجير عن نفسه ولا أجرة له، بلا خلاف، كذا قال.

ولم أجد خلافاً، وتتوجه لنا التفرقة بين الجاهل وغيره ويمتد منه الشروط في البيع.

فصل

وإن أحرم من عليه حجة الإسلام بنذر أو نفل لم يجز، ويقع عنها، هذا المذهب، نص عليه (و ش) لأنه قول ابن عمر وأنس، فإن صح أنبى على قول الصحابي، وكإحرام مطلق على الأصح عن أبي حنيفة، وفرقوا بأنه مطلق، فانصرف إلى المعروف، كما في نفل غالب، فيكزمت مثله في الصلاة، ولأنه عيادة تجب بإسداها الكفارة، كصوم رمضان، وفرقوا بتعيينه، بخلافه الحج، فيتوجه أن يدعى ويؤاد في القياس، فإن منع استدلال عليه.

وعنه: عما نواه (وهـ م) لفرغله «وإنما لامرئ ما نوى» وأجيب: المراد: لا قرينة إلا بينية، أو يحتمل على غير الحج، إما سبق.

وعنه: يقع باطلاً، ولم يذكرها بعضهم، فعلى الأول لا يجزئ عن النذر، نص عليه، لأنه قول ابن عمر وأنس، وكندر حجتين، فيحج واحدة.

ونقل أبو طالب: أخرجه عنهما، وأنه قول أكثر العلماء، اختاره أبو حفص.

ورواه سعيذ (١١٨١)، عن ابن عباس وعكرمة.

وقال: أرايتُم لو نذر أن يصلي أربع ركعات فصلّى العصر أليس يجزئ عنهما؟ قال: وذكرت ذلك لابن عباس فقال: أصبت أو أحسنت كذا قال، فإن صح ذلك فالنحر واضح، ولا دليل، وعائته كمسألتي.

قال الشيخ بعد هذه الرواية: وصار كندر صوم يوم يقدم فلان فقدم في يوم من رمضان فنواه عن فرضيه ونذره فإنه يجزئه في رواية، ذكره الحرقي.

كذا قال: نواه عن فرضيه ونذره، والمتقول هنا: نواه عن نذره فقط.

ويأتي ما ذكره في النذر.

ومذهب (م): إن نواهنا فعن النذر، وإن أحرم ينقل من عليه نذر فالروايات.

ويتوجه أن هذا وغيره الأشهر في أنه يسلك في النذر مسلك الواجب لا الثفل، والعمره كالحج، فيما سبق، ومن أتى بواجب أحدهما فله فعل نذره ونفله قبل الآخر.

وقيل: لا، لوجوبهما على الفور، والتائب كالنوب عنه، فلو أحرم بنذر أو نقل عن عليه حجة الإسلام وقع عنها، على المذهب.

ولو استتاب عنه أو عن ميت واحدًا في فرضيه وآخر في نذره في سنة جاز، قال ابن عقيل: وهو أفضل من التأخير، لوجوبه على الفور كذا قال، فيلزمه وجوبه إذن، ولحرمه بحجة الإسلام قبل الآخر، وأيهما أحرم أولاً فعن حجة الإسلام ثم الأخرى عن النذر، وظاهر كلامهم: ولو لم ينو.

وفي الفصول: يحتل الإجزاء، لأنه قد يعنى عن التبعين في باب الحج ويتعبد منهما ثم يعين، قال: وهو أشبه، ويتحمل عكسه، لا اعتبار بتعيينه، بخلاف حجة الإسلام.

فصل

تصح الاستنباطة عن المضروب والميت في الثفل (و) وللشافعي قول مرجوح: لا.

وقول: ولو لم يكن الميت حج ولا لزمه.

وفي تعليق القاضي والانتصار رواية: لا نيابة في نقل مطلقاً، لأنه ثبت في الواجب للحاجة، ويصح أن يستتيب القادر بنفسه فيه وفي بعضه، على الأصح (ش) كالصدقة.

والخلاف في عجز مرجو الزوال.

وذكر الشيخ: يجوز، إلا يتأخر أو يفوت، وفي آخر الفصل قبل الفصل قبله ما يتعلق بهذا ومن أوقع فرضاً أو نفلاً عن حي بلا إذنه أو لم يؤمر به كأمره بحج فيعتبر أو عكسه لم يجز، كالزكاة، فيقع عنه ويرد ما أخذه.

ويجوز عن الميت ويقع عنه، لأنه أمر بالحج عنه ولا إذن له، كالصدقة، ذكره ابن عقيل وتبعه من بعده، قال: لأن الميت إذا عزي إليه العيادة وقعت عنه، وتصير كأنه مهيأ إليه ثوابها، وهو عاجز عن الكسب، بخلاف الحي.

وسوى القاضي في المجرد بينهما، لعدم الإذن، والأولى ما سبق آخر الجنايز في وصول القرب، وتتبعين التائب بتعيين وصي جعل إليه التبعين، فإن أتى عين غيره، ويكفي التائب أن ينوي المستتيب، فلا تعتبر تسميته لفظاً، نص عليه.

وإن جهل اسمه أو نسبه لبي عن سلم إليه المال ليحج به عنه.

وقد نقل محمد بن الحكم: إذا حج عن رجل فيقول أولاً ما يحرم، ثم لا يبالى أن يقول بعده، والمراد يستحب.

فصل

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ، إِنْ لَمْ يَحُجَّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَغَيْرُهُمَا، وَيَقْدَمُ أُمُّهُ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالرُّ.

وَيَقْدَمُ وَاجِبُ أَبِيهِ عَلَى نَفْلِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، نَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَنْ حَجَّ وَتَرِيدَ الْحَجَّ وَلَمْ يَحُجَّ وَالْبَذَةُ يَجْعَلُ حَجَّةَ التَّطَوُّعِ عَنْهُمَا، عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ حَجَّةٌ.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ يَقْدَمُ ذَيْنَ أَبِيهِ عَلَى نَفْلِهِ لِنَفْسِهِ، فَأَمَّا أُولَى، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: «أَرِيدُ أَنْ أَحُجَّ عَنْ أُمِّي أَتَزْجُرُ أَنْ يَكُونَ لِي أَجْرٌ حَجَّةٍ أَيْضًا، قَالَ: نَعَمْ، تَقْضِي عَنْهَا ذَيْنَا عَنْهَا.

وَقِيلَ لَهُ: أَحُجَّ عَنْهَا فَأَنْفِقْ مِنْ مَالِي وَأَنْوِي عَنْهَا أَلَيْسَ جَائِزًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ مَرْفُوعًا «إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ قَبْلَ مِنْهُ وَفِيهِمَا وَاسْتَبَشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا فِي السَّمَاءِ وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرٌّ» فِيهِ أَبُو أُمِّيَةِ الطَّرْسُوسِيُّ وَأَبُو سَعْدٍ الْبَقَالُ ضَعِيفَانِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبَرَارِ» فِيهِ صِلَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ مَرْوُكٌ، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ حَشْرٍ حَجَّجٌ».

ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٢٥٩/٢ - ٢٦٠).

وَلِكُلِّ مِنْهُمَا مَنْعٌ وَلَدِيٌّ مِنْ نَفْلٍ لَا تَحْلِيلُهُ، لِلزُّوْمِيِّ بِشُرُوعِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي الْفَرَضِ: إِنْ لَمْ تَأْذَنْ لَكَ أُمُّكَ وَكَانَ عِنْدَكَ زَادٌ وَزَاحِلَةٌ فَحُجَّ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى إِذْنِهَا وَاخْضَعْ لَهَا وَدَارَهَا.

وَيَلْزَمُهُ طَاعَتُهُمَا فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَيَحْرُمُ فِيهَا، وَلَوْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ آخَرُ، نَصٌّ عَلَى الْجَمِيعِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا هَذَا فِيمَا فِيهِ نَفْعٌ لَهُمَا وَلَا ضَرَرٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْضِهِ وَجِبَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَمْ يَقْعِدْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، لِيُسْقُوطَ فَرَايِضُ اللَّهِ بِالضَّرَرِ، وَعَلَى هَذَا بَيْنَنَا تَمَلُّكُهُ مِنْ مَالِهِ، فَتَفْعُهُ كَمَالِهِ فَلَيْسَ الْوَلَدُ بِكَثْرٍ مِنَ الْعَبْدِ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ فِيمَنْ سَأَلَهُ أُمُّهُ شِرَاءً وَلِحَقَّةً لِلخُرُوجِ: إِنْ كَانَ خُرُوجُهَا فِي بَرٍّ وَإِلَّا فَلَا يُعِينُهَا عَلَى الْخُرُوجِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: إِنْ أَمَرَنِي أَبِي بِإِثْنَانِ السُّلْطَانِ، لَهُ عَلَيَّ طَاعَةٌ؟ قَالَ: لَا، وَهَذَا وَمَا قَبْلَهُ خَاصًّا، فَلَعَلَّهُ لِمُظَنَّةِ الْفِتْنَةِ، فَلَا يُنَافِي مَا سَبَقَ وَكَذَا مَا نَقَلَ الْمُرُودِيُّ: مَا أَحِبُّ يُقِيمُ مَعَهُمَا عَلَى الشُّبْهَةِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «مَنْ تَرَكَ الشُّبْهَةَ» فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَلَكِنْ يُدَارِي.

وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ وَقَعَ فِي الشُّبْهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٢، م: ١٥٩٩).

وَلِهَذَا نَقَلَ غَيْرُهُ فِيمَنْ تَعَرَّضَ عَلَيْهِ أُمُّهُ شُبْهَةً بِأَكْلِ فَقَالَ: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ لَا يَأْكُلُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ مَنَعَهُ الصَّلَاةَ نَفْلًا يُدَارِيهِمَا وَيُصَلِّي.

وَقَالَ: إِنْ نَهَاهُ عَنِ الصَّوْمِ لَا يُعْجِزُنِي صَوْمُهُ وَلَا أَحِبُّ لِأَبِيهِ أَنْ يَنْهَاهُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَبَعَثَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ: لَا يَجُوزُ مَنْعٌ وَلَدِيٌّ مِنْ سُنَّةٍ رَأْيِيَّةٍ.

وَأَنْ يَمْلَأَ مَكْرَ وَزَوْجَ وَسَيْدٍ، وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّهُ بِتَرْكِهَا، كَمَا يَأْتِي فِي الْعَدَالَةِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَإِلَّا فَلِتَفْسِيرِ أَوْضَاعِ الشَّرْعِ، كَأَمْرِهِ بِسِرِّ فِي الْفَجْرِ وَيَجْهَرُ فِي الظُّهْرِ وَتَحْوِيهِ.

وَسَبَقَ كَلَامُ الْقَاضِي فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ.

وَقَالَ فِي الْغَنِيِّ: يَجُوزُ تَرْكُ التَّوَافِلِ لِطَاعَتِهِمَا، بَلِ الْأَفْضَلُ طَاعَتُهُمَا، فَإِنْ أَرَادَ ظَاهِرُهُ فَعِلَافٌ مَا سَبَقَ.

فصل

مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَبْذُرْ وَلْيَجْتَهِدْ فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْمَطَالِمِ وَيَجْتَهِدْ فِي رَفِيقٍ حَسَنٍ.

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ يَنَادِرُ بِهِ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ: يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَخِيرُ فِي خُرُوجِهِ، وَيَبْكُرُ، وَيَكُونُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَيُصَلِّي فِي مَنْزِلِهِ رَكَعَتَيْنِ، وَيَقُولُ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا أَوْ دَخَلَ بَلَدًا مَا وَدَّ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ وَغَيْرُهُ، يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَدْعُو بَعْدَهُمَا بِدُعَاءِ الاسْتِخَارَةِ، وَيُصَلِّي فِي مَنْزِلِهِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا دِينِي وَأَهْلِي وَمَالِي وَدِيعةٌ عِنْدَكَ.
اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ.
وَلأنَّهُ يَخْرُجُ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ اثْنَيْنِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا: يَدْعُو قَبْلَ السَّلَامِ أَفْضَلَ، وَمَا سَبَقَ مِنَ الاسْتِخَارَةِ فَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ جَابِرٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ».
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠١٩).

وَيَسْتَخِيرُ: هَلْ يَحُجُّ الْعَامَ أَوْ غَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ الْحُجُّ نَفْلًا، أَوْ لَا يَحُجُّ^(١)؟
وَتَوْدِيعُ الْمَنْزِلِ بِرَكَعَتَيْنِ لَمْ أَجِدْهَا فِي السُّنَنِ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٩٦/٢)، وَالْبُخَارِيُّ (٤١٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٨٠)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجْرِ قَالَ لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ثُمَّ قَنَعَ رَأْسَهُ وَأَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى أَجَازَ الْوَادِي».
وَيَأْتِي فِي الْأَطِيمَةِ قَوْلُ أَحْمَدَ لَا يُقِيمُ بِهَا، وَحُكْمُ مَا بَيَّنَّا.

(١) تنبيه: قوله في آخر الباب: (ويستخير هل يحج العام أو غيره وإن كان نفلاً أو لا يحج) كذا في النسخ: (وإن) بزيادة واو، والصواب حذفها.

فهذه إحدى وعشرون مسألة في الباب.

باب المواقيت

ذُو الْحِلْفَةِ لِلْمَدِينَةِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَيَلِيهِ فِي الْبُعْدِ الْجُحْفَةُ وَهِيَ لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ.
ثُمَّ يَلْمَلَمُ لِلْيَمَنِ وَقَرْنَ لِنَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ وَالطَّائِفِ.
وَذَاتُ عِزْقٍ لِلْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانَ وَالْمَشْرِقِ.
وَهَذِهِ الثَّلَاثُ مِنْ مَكَّةَ لَيْلَتَانِ.

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ ثَبَّتَ بِالنَّصِّ وَعِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ، وَأَوْمًا إِلَيْهِ أَحْمَدُ، ذَاتُ عِزْقٍ بِاجْتِهَادِ عَمْرِو
وَالظَّاهِرِ: أَنَّهُ خَفِيَ النَّصُّ قَوَافِقَهُ، فَإِنَّهُ مَوْفَقٌ لِلصَّوَابِ.
وَلَيْسَ الْأَفْضَلُ لِلْعِرَاقِيِّ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْعَقِيقِ وَهُوَ وَادٍ وَرَاءَ ذَاتِ عِزْقٍ يَلِي الشَّرْقَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، كَبَيِّتَةِ
الْمَوَاقِيتِ.
وَلَاخُذَةَ (١/ ٣٤٤)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٨٣٢) وَحُسَيْنَةُ، وَأَبِي دَاوُدَ (١٧٤٠)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَتْ لِأَهْلِ
الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ».

تَفَرَّدَ بِهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ، شَيْعِيٌّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: سَمِعْتُهُمْ يَضَعُونَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: مَعَ ضَعْفِهِ يَكْتَبُ حَدِيثُهُ: وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَرَكَ حَدِيثَهُ.

وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: جَائِزُ الْحَدِيثِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: ذَاتُ عِزْقٍ مِيقَاتُهُمْ بِاجْتِمَاعِ، وَالْاِخْتِيَارُ بِمَوَاضِعِهَا.

وَهُنَّ مَوَاقِيتُ لِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، كَالشَّامِيِّ يَمُرُّ بِذِي الْحِلْفَةِ يُحْرَمُ مِنْهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قَالَ التَّوَوِيُّ: بَلَا خِلَافٍ، كَذَا قَالَ، وَمَنْذَهَبُ عَطَاءٍ وَمَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ: لَهُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيَتَوَجَّهَ لَنَا وَمِثْلُهُ، فَإِنَّهُ
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ لَهْنٌ وَلَمْ يَنْتَهِ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ، يَمُرُّ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ
ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٥٢).

يَعْمُ مِنْ مِيقَاتِهِ بَيْنَ يَدَيِ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي مَرَّ بِهَا وَمَنْ لَا وَقَوْلُهُ: «لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ»، يَعْمُ مِنْ مَرِّ بَعْضَاتِ آخَرِ أَوْ
لَا، وَالْأَصْلُ عَذَمُ الْوُجُوبِ، وَعِنْدَ دَاوُدَ: لَا حَجَّ لَهُ.
وَعِنْدَ الْحَنَفِيِّينَ: يُحْرَمُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ شَامِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ، وَلَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا مِنَ الْجُحْفَةِ وَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِمْ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ دَمٌ.

وَلِلشَّافِعِيِّ (١/ ٢٨٠): أَتَبْنَا ابْنَ عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً مِنْ
ذِي الْحِلْفَةِ وَمَرَّةً مِنَ الْجُحْفَةِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ عَنْ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ الْحَجَّ أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ، وَإِذَا أَرَادَتْ
الْعُمْرَةَ مِنَ الْجُحْفَةِ.

قَالَ: وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْجُحْفَةُ مِيقَاتًا لِذَلِكَ لَمَا جَازَ تَأْخِيرُ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ لِلشَّافِعِيِّ.
وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ هُنَا نَظَرٌ.

وقوله أفقي، وصوابه أقي، قيل بفتحين وقيل بضمين (م ١) ^(١) نسبة إلى المفرد، والآفاق الجمع فاما إن مر الشامي أو المدني من غير طريق ذي الحليفة فمقاته الجحفة، والخبر. ومن عرج عن المواقيت أحرم إذا علم أنه حاذى أقرنها منه، ويستحب [له] الاحتياط، فإن تساوى في القرب إليه فمن أبعدهما عن مكة، وأطلق الأجرى أن يقات من عرج إذا حاذى المواقيت. قال في الرعاية والشافعية: ومن لم يحاذ ميقاتا أحرم عن مكة بقدر مرحلتين. وذكر الحنفية مثله إن تعدد معرفة المحاذة.

وهذا متجه، ومن منزله دونها فعنه للبحج والعمرة، ويجوز من أقره إلى البيت، والبيد أولى. وقيل: سواء، وكل ميقاة فحدوة مثله. وعند الحنفية: من منزله دونها له تأخير إحرامه إلى الحرم، ولا يجوز دخوله إلا محرماً لمن قصد النسك، ولم يجيبوا عن الخبر السابق: ميقاة من حج من مكة - مكى أو لا - منها. وظاهرة: ولا ترجيح، وأظهر قولني الشافعي: من باب داره. وتأتي المسجدة محرماً والثاني: منه، كالحنفية، نقله حرب عن أحمد، ولم أجذ عنه خلافه، ولم يذكره الأصحاب إلا في الإيضاح، قال: يحرم به من الميزاب، ويجوز من الحرم والحل، نقله الأثرم وابن منصور، ونصرة القاضي وأصحابه (و م) كما لو خرج إلى الميقات الشرعي، وكالعمرة، ومنعوا وجوب إحرامه من الحرم ومكة. وعنه: عليه دم. وعنه: إن أحرم من الحل.

وجزم به الشيخ، لإحرامه دون الميقات، قال: وإن مر في الحرم يعني قبل مضيه إلى عرفة فلا دم، لإحرامه قبل ميقاه، كمنحرم. قبل المواقيت (و هـ ش) إلا أن الصحيح عنه كروايتها قبل هله نفس مكة، فيلزم لدم من أحرم مفارقاً بيتانها إن لم يقد.

وقد قال جابر: «أمرنا النبي ﷺ أن نحرم إذا توجهنا فاهللنا من الانطع».

رواه مسلم (١٢١٤).

وأبو حنيفة يعتبر مروره في الحرم مكياً.

ولم يعتبره صاحبه.

وعن أحمد: المحرم من الميقات من غيره إذا قضى نسكه ثم أراد أن يحرم عن نفسه واجباً أو نفلاً، أو أحرم عن نفسه ثم أراد عن غيره أو عن إنسان ثم عن آخر، يخرج يحرم من الميقات. وإلا لزمه دم، اختاره جماعة. وجزم به القاضي وغيره.

وفي الترجيب: لا خلاف فيه، كذا قال؛ لأنه جاوز الميقات مريداً للنسك فأحرم [من] دونه، وإحرامه عن غيره كالعدوم في حق نفسه، واختار الشيخ وغيره خلاف هذا، وهو ظاهر كلام الحرقي وغيره، وكذا أحمد، لكن أوله بغضهم؛ لأن من كان بمكة كالمكي، كما سبق، وكالتسكين عن واحد، وقرق القاضي بأن الثاني تابع للأول، فكانه أحرم

(١) (مسألة - ١): قوله: (وصوابه أقي قيل بفتحين، وقيل بضمين). انتهى.

ليس مما نحن فيه من الخلاف المطلق الذي اصطلح عليه المصنف في الخطبة، ولكن لعلماء اللغة فيه قولان، ولما كان أحدهما ليس أولى من الآخر أتى بهذه الصيغة.

وتقدم الجواب عن ذلك في المقدمة، والأفصح الضم.

وقال بعضهم: إنما فتحوا ذلك تخفيفاً، قاله ابن خطيب الدهشة.

بِهِمَا مَعًا مِنَ الْيَقَاتِ، كَذَا قَالَ.

وَعَنْهُ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَطْلَقَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَرَأَى غَيْرَ وَاحِدٍ: مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْيَقَاتِ، وَالْأَزْمَةُ دَمٌ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ الْأَصْحَابِ.

وَأَوَّلُهُا بَعْضُهُمْ بِسُقُوطِ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ عَنِ الْأَقَاتِيِّ بِخُرُوجِهِ إِلَى الْيَقَاتِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا إِنْ أَرَادَ عُمْرَةً وَاجِبَةً فَعِنَ الْيَقَاتِ وَالْأَزْمَةُ دَمٌ، كَمَنْ جَاوَزَ الْيَقَاتِ وَلَحَرَ دُونَهُ.

وَإِنْ أَرَادَ نَفْلًا فَعِنَ أَذَى الْحِلِّ، وَالْأَصَحُّ أَنْ يِقَاتَ مَنْ بِمَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ مَكِّيٍّ وَغَيْرَهُ مِنْ أَذَى الْحِلِّ، لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَ عَائِشَةَ إِلَى التَّنْعِيمِ لِيَتَعَمَّرَ وَلِيَجْتَمَعَ فِي النَّسْكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهَا فِي الْحَرَمِ بِخِلَافِ الْحَجِّ، قِيلَ التَّنْعِيمُ أَفْضَلُ (و هـ).

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: الْجِعْرَانَةُ، لِاعْتِمَارِهِ ﷺ مِنْهَا، ثُمَّ مِنْهُ، ثُمَّ مِنَ الْحَدِيثِيَّةِ (و ش)، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ سَوَاءٌ (م) (٢) (١) (١١).

وَعَيْنُ مَالِكٍ التَّنْعِيمُ لِمَنْ بِمَكَّةَ، وَالْعُلَمَاءُ بِخِلَافِهِ.

وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ فِي الْمَكِّيِّ: أَفْضَلُهُ الْبَعْدُ، هِيَ عَلَى قَدَرِ تَعَبِهَا.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: مُرَادُهُ مِنَ الْيَقَاتِ، يَبْتَنِي فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: يَخْرُجُ إِلَى الْمَوَاقِيتِ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ، وَمِنْ أَذَى الْحِلِّ رُخْصَةٌ لِلْمَكِّيِّ، وَمُرَادُهُ فِي الْوَاجِبِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى، كَذَا قَالَ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ قَوْلَهُ ﷺ لِعَائِشَةَ: «هِيَ عَلَى قَدَرِ سَفَرِكَ وَنَفَقَتِكَ».

وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٢١١، م: ١٦٩٥) أَوْ مُسْلِمٍ (١٢١١)، وَقَوْلُ عَلِيٍّ: أَخْرِمَ مِنْ دُونِهَا أَهْلِكَ مُحْتَجًّا بِذَلِكَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا عَنْ هَلِوِ الْعُمَرَاءِ أَيْ شَيْءٍ فِيهَا؟ إِنَّمَا الْعُمَرَاءُ الَّتِي تَعْتَمِرُ مِنْ مَسْجِدِكَ، وَمُرَادُهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: الَّتِي يُنْشِئُ لَهَا السَّفَرَ، وَإِحْرَامُهَا مِنَ الْيَقَاتِ، كَقَوْلِهِ فِي الْحَجِّ: وَمَا الْفَرْقُ؟ وَكَفَيْعِلِهِ وَفَعِلَ أَصْحَابُهُ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، وَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا يَنْتَجِ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ أَنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْيَقَاتِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لَا بَأْسَ قَبْلَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: كُلَّمَا تَبَاعَذَتْ فَلَكَ أَجْرٌ، وَمُرَادُهُ الْمَكِّيُّ.

وَإِنْ أَخْرَمَ بِالْعُمَرَاءِ مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ لِزَمَةِ دَمٍ، خِلَافًا لِعِطَاءِ، وَتُجْزِئُهُ إِنْ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ قَبْلَ طَوَافِهَا، وَكَذَا بَعْدَهُ، كِإِحْرَامِهِ دُونَ مِيقَاتِ الْحَجِّ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَنَا وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ: لَا (و م)؛ لِأَنَّهُ نَسَكَ فَاخْتَبِرَ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، كَالْحَجِّ، فَيَخْرُجُ ثُمَّ يَعُودُ يَأْتِي بِهَا، وَلَا عِزَّةَ بِفِعْلِهِ قَبْلَهُ.

وَإِنْ خَلَقَ أَوْ أَتَى مُحْتَظَرًا فَذَى.

(١) (مسألة - ٢): قَوْلُهُ فِي أَحْكَامِ الْعُمَرَاءِ: (قِيلَ: التَّنْعِيمُ أَفْضَلُ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: الْجِعْرَانَةُ يَعْنِي أَفْضَلُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ سَوَاءً). انْتَهَى.

أَحَدُهُمَا: التَّنْعِيمُ أَفْضَلُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

جَزَمَ بِهِ فِي الْمُدَايَةِ وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالشَّرْحِ، وَشَرْحِ ابْنِ مَنْجَا، وَالْمَقْنَعِ، رَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَعَلَيْهَا شَرْحُ الشَّارِحِ وَابْنِ مَنْجَى.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالبَلْغَةِ وَالرَّعَايَةِ، وَالْحَاوِينَ، وَالْفَاتِقِ، وَغَيْرِهِمْ.

(٢) تَنْبِيْهَاتُ الْأَوَّلِ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ سَوَاءً) الظَّاهِرُ: أَنَّهُ أَرَادَ فِي الْمَغْنَى، وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَى نَسْخَةِ الْمَقْنَعِ الَّتِي فِيهَا ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ كِتَابَ الْمُصَنِّفِ الْمَقْنَعُ وَهُوَ مِنْ حَافِظِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَنْ وَطِئَ فَدَى وَنَضَى فِي فَاسِدِيهَا وَقَضَاهَا بِعُمْرَةٍ مِنَ الْحِلِّ وَيَجُزُّهُ عَنْهَا، وَلَا يَسْقُطُ ذِمَّ الْمَجَاوِزَةِ بِخُرُوجِهِ، وَالْمَرَادُ عَلَى الرَّاجِحِ (ش) وَلِلْحَنَفِيَّةِ الْخِلَافُ.

فَصْلٌ

إِذَا أَرَادَ حُرٌّ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ نُسْكَاً أَوْ مَكَّةَ -نَصُّ عَلَيْهِ- أَوْ الْحَرَمَ لَزِمَهُ إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتِهِ (و هـ م) إِلَّا أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ يُجْزَوُ لِمَنْ مَنَزَلُهُ الْمِيقَاتُ أَوْ دَاخِلُهُ مِنْ أَفْقَى وَغَيْرِهِ دُخُولَ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نُسْكَاً، وَلَا وَجْهَ لِلتَّفَرُّقِ، وَظَاهِرٌ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ يُجْزَوُ مُطْلَقاً لَا أَنْ يُرِيدَ نُسْكَاً، وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَهِيَ أَظْهَرُ، لِلْخَبَرِ السَّابِقِ.

وَيَنْبَغِي عَلَى عُمُومِ الْمَقْهُومِ وَالْأَصْلِ عَدَمُ الْوُجُوبِ.
وَجَوَّ الْأَوَّلَ: رَوَى حَرْبٌ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا يَدْخُلُنْ إِنْسَانٌ مَكَّةَ إِلَّا مُحَرَّمًا إِلَّا الْحَمَالَيْنِ وَالْحَطَّابَيْنِ وَأَصْحَابَ مَنَافِعِهَا، اخْتِجَ بِهِ أَحْمَدُ وَقَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: يَدْخُلُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَغَيْرِهِمْ» فِيهِ حُجَّاجٌ ضَعِيفٌ مُذَلَّلٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ضَعُفُهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو ذُرْعَةَ، وَابْنُ عَدِيٍّ وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ مُسْتَدّاً إِلَّا بِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَقْتَصَرَ الشَّيْخُ عَلَى لَزُومِ الْإِحْرَامِ بِنَدَرِ دُخُولِهَا، وَفِيهِ الْخِلَافُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزَمٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ.
ثُمَّ النَّدَرُ قَرِينَةٌ فِي إِرَادَةِ النَّسْكِ الْمُخْتَصِّ بِهَا كَالسَّبَبِ الدَّالِّ عَلَى النِّيَّةِ، وَاخْتِجَ الْقَاضِي وَابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ، وَغَيْرُهُمَا بِتَحْرِيمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَكَّةَ، وَذَا فِي الْقِتَالِ.

قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ وَمَعْنَاهُ فِي الْخِلَافِ: الْإِحْرَامُ شَرْطُ إِبَاحَةِ دُخُولِهِ وَلَا تَوْجِيهَ لِدُخُولِهِ، لِئَلَّا يُقَالَ لَا يَنْبَغُ عَنْهُ إِحْرَامٌ بِحُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ، كَمَا لَمْ يَنْبَغْ عَنْ مَنْدُورَةٍ، أَيْ كَمَا قَالَهُ زُفَرٌ.
وَمِنْ تَجَاوُزِهِ بِلَا إِحْرَامٍ لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْمَجْرُورِ.

وَجُزِمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (و م ش) كَتَحْيِيَةِ الْمَسْجِدِ رَابِعَةً وَلَا تَقْضَى، اخْتِجَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا، وَالْمَرَادُ بَعْدَ انْتِصَارِهِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: مُطْلَقاً، وَسَبَقَ دُخُولُهُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضاً وَأَصْحَابُهُ: يَقْضِيهِ وَأَنْ أَحْمَدُ أَوْمَأَ إِلَيْهِ كَنَدَرِ الْإِحْرَامِ، فَإِنْ أَدَّى بِهِ نُسْكَاً مِنْ سَنَتِهِ سَقَطَ عَنْهُ، وَإِنْ أُخْرَى فَدَخَلَتْ السَّنَةُ الثَّانِيَّةُ لَمْ يَجُزُّهُ وَلَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ، لِتَرْكِ الْمَأْمُورِ بِهِ (و هـ).

وَمَنْ أَرَادَ مَكَّةَ لِقِتَالِ مَبَاحٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ، وَتَرَدَّدَ الْمَكِّيُّ إِلَى قَرْبِيهِ بِالْحِلِّ لَمْ يَلْزَمْهُ، لِدُخُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَوْمَ الْفَتْحِ بِلَا إِحْرَامٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَكَتَحْيِيَةِ الْمَسْجِدِ فِي حَقِّ قِيَمَةٍ لِمَا تَكَرَّرَ لِلْمَشَقَّةِ.
وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ الْمَنْعُ لِمَنْ كَانَ خَارِجَ الْمِيقَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ مَنْ لَمْ يَلْزَمْهُ أَوْ لَمْ يَرِدْ الْحَرَمَ إِنْ بَدَأَ لَهُ أَحْرَمَ حَيْثُ بَدَأَ لَهُ (و م ش) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ، وَلَئِنْ مَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ لَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ ثُمَّ عَادَ لَمْ يَلْزَمْهُ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يَلْزَمْهُ كَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيداً لِلنَّسْكِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يُحْرَمُ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْحِلِّ، وَكَذَا تَجَدُّدُ إِسْلَامٍ وَعِتَقٌ وَيُلَوِّغُ نَصُّ عَلَيْهِنَ.
وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ كَالْقِسْمِ قَبْلَهُ، وَكَالْمَجْنُونِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَلِهَذَا نَقُولُ: لَوْ أُذِنَ لَهُمَا الْوَلِيُّ فِي الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ فَلَمْ يُحْرِمَا لَزِمَهُمَا ذِمَّةٌ، كَذَا قَالُوا، وَكَلَامُ غَيْرِهِ خِلَافُهُ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمْهُ ذِمَّةٌ، كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مَنْ أَسْلَمَ، نَصَرَةَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ، كَالْمُسْلِمِ، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ زَوَالِ الْمَانِعِ؛ وَلِهَذَا مَنْ لَمْ يَصِلْ مَعَ حَدِيثِهِ كَتَرَكَهَا مُتَطَهِّراً.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: عَلَى الْعَبْدِ دَمٌ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: عَلَى الْكَافِرِ، وَفِيهِمَا قَوْلَانِ، وَمَنْ جَاوَزَهُ مَرِيدًا لِلنُّسْكَ أَوْ كَانَ قَرَضُهُ لَزْمُهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيُحْرِمَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوْتَ الْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَطْلَقَ فِي الرِّعَايَةِ وَجْهَيْنِ، وَظَاهِرُ الْمُسْتَوْجِبِ أَنَّهُمَا بَعْدَ إِخْرَافِهِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ، فَإِنْ رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ فَلَا دَمَ، وَحَكَمِي فِيهِ وَجْهٌ.

وَإِنْ أَحْرَمَ دُونَهُ لِعُدْرٍ أَوْ غَيْرِهِ صَحَّ وَلَزْمُهُ دَمٌ (و).

وَعَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ: لَا يَلْزَمُهُ، وَعَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالظَّاهِرِيَّةِ: لَا يَصِحُّ نُسْكَهُ، وَلَمْ أَجِدْ لِمَنْ اخْتَجَّ لِلصَّحَةِ دَلِيلًا صَحِيحًا، ثُمَّ لَا يَسْقُطُ الدَّمُ بِرُجُوعِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م) لِظَاهِرِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْفُوعًا وَمَرْفُوعًا «مَنْ تَرَكَ نُسْكًَا فَعَلَيْهِ دَمٌ» وَلَآئِهِنَّ وَجِبَ لَتَرْكِ إِخْرَافِهِ مِنْ مِيقَاتِهِ؛ وَلَآئِ الْأَصْلِ بَقَاؤُهُ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَرْجِعْ أَوْ لَمْ يَطْفَأْ أَوْ لَمْ يَلْبَ عِنْدَ مَنْ سَلَّمَ: وَعَنْ أَحْمَدَ:

يَسْقُطُ: وَكَذَا عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ: إِنْ رَجَعَ قَبْلَ طَوَافِهِ قُدُومَ أَوْ عَرَفَةَ سَقَطَ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ مُلَبِّيًا، وَالْجَاهِلُ وَالنَّاسِي كَالْعَالِمِ الْعَائِدِ، وَلَا يَأْتُمُّ نَاسٍ. وَسَبَّحَ حُكْمَ الْجَاهِلِ آخِرَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ لَا يَأْتُمُّ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ لَا دَمَ عَلَى مُكْرِهِ، أَوْ أَنَّهُ كُنْتَ لَا يَلْزَمُهُ، وَقَالَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ، وَلَوْ أَفْسَدَ نُسْكَهُ هَذَا لَمْ يَسْقُطْ دَمُ الْمَجَاوِزِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، كَدَمِ مَحْظُورٍ؛ وَلَآئِهِنَّ الْأَصْلُ.

وَتَقَلَّ مِنْهَا يَسْقُطُ بِقَضَائِهِ (و هـ) لِإِعْلَالِ التَّرُوكِ وَهُوَ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَاجِبٌ لَمْ يَفْعَلْهُ لِذَلِيلِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا..

فصل

يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَيَصِحُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ أَجَبُ إِلَيَّ، وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَالْمَغْنِي، وَالْمُسْتَرْعِبُ، وَغَيْرُهُمْ (و م) «لَآئِهِنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُحْرَمَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ، وَحُجَّ مَرَّةً وَاعْتَمَرَ مَرَارًا، وَكَذَا عَامَّةُ أَصْحَابِهِ، وَأَنْكَرَهُ عُمَرُ عَلَى عِمْرَانَ، وَعُثْمَانُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، وَرَافِعًا سَمِيدَ وَالْأَثَرُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: كَرِهَهُ عُثْمَانُ، وَكَإِخْرَافِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ الرُّمَانِي، وَلَعَدَمَ أَمْنِهِ مِنْ مَحْظُورٍ، وَفِيهِ مُشَقَّةٌ، كَوَصَالِ الصُّومِ، وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ إِلَّا مَعَ أَحْتِمَالِ مَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ؟ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَتَبَانَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ قَالَ يَسْتَتِيعُ الْمَرْءُ بِأَهْلِهِ وَنِسَائِهِ حَتَّى يَأْتِيَ كَذَا وَكَذَا» لِلْمَوَاقِيتِ، وَرَوَاهُ.

أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ، وَقَدْ لَمْ فِي الرِّعَايَةِ الْجَوَازِ، وَالْمُسْتَحَبِّ الْمِيقَاتِ، هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ. وَتَقَلَّ صَالِحٌ.

إِنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَفْضَلُ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: إِنْ آمَنَ مَحْظُورًا، وَلِلشَّافِعِيِّ خِلَافٌ فِي الْأَفْضَلِ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي التَّرْجِيحِ، وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَكْرَهُ، وَبَعْضُهُمْ: يَسْتَحِبُّ إِنْ آمَنَ مَحْظُورًا، لِيُخْبَرَ أَمْ سَلَمَةٌ مَرْفُوعًا «مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَيْرَ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠١) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ مُدَلِّسٌ^(١)، وَصَرَّحَ بِالسَّمَاعِ.

وَلَأَحْمَدُ (٢٩٩/٦) مِنْ رِوَايَتِهِ وَصَرَّحَ بِالسَّمَاعِ «مَنْ أَهْلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمْرَةٍ أَوْ بِحُجَّةٍ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، فَرَكِبَتْ أَمْ حَكِيمٌ عِنْدَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حَتَّى أَهْلَتْ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ.

وَفِي لَفْظٍ لَهُ (٢٩٩/٦) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهْيَعَةَ: «مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَيْرَ لَهُ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ مُدَلِّسٌ).

كَذَا فِي النُّسخِ، وَصَوَابِهِ: وَهُوَ مُدَلِّسٌ، أَوْ ابْنُ إِسْحَاقَ مُدَلِّسٌ.

وفي لفظ (٢٩٩/٦): «مَنْ أَهَلَ بِحُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» أَوْ «وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ شَكَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُهُمَا قَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، لَيْسَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَلَا وَجْهٌ لِلْكَلامِ فِيهِ مِنْ قِبَلِ ابْنِ أَبِي فَرْيَاسٍ، فَإِنَّهُ يَفْقَهُ عَنْهُمْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْكِتَابِ السُّنَنِ، وَأَنْفَرَدَ ابْنُ سَعْدٍ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ. فَالجَوَابُ عَنْ هَذَا الْحَبَرِ بِضَعْفِهِ: فِيهِ نَظَرٌ، وَكَذَا جَوَابُ الْقَاضِي. قَوْلُهُ: «مَنْ أَهَلَ»: مَعْنَاهُ: مَنْ قَصَدَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَيَكُونُ إِحْرَامُهُ مِنَ الْمِيقَاتِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: يَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَ هَذَا بَيْنَتِ الْمَقْدِسِ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ أَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ يُحْرَمُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ. وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ: لَا يَصِحُّ الإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ الصَّحَّةَ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ قِيلَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَابِعِينَ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ قَبْلَ الْمَخَالِفِ: لَا يَصِحُّ.

فصل

يُكْرَهُ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَيَصِحُّ حُجَّةُ (و هـ م) نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَثَيْنِي: يُلْزَمُهُ الْحَجُّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فُسْخَهُ بِعُمْرَةٍ فَلَهُ ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي: بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: يَتَعَدَّى عُمْرَةً، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَابْنُ حَامِدٍ (و ش) وَذَاوُدَ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: يَجْعَلُهُ عُمْرَةً، ذَكَرَهُ الْقَاضِي مُوَافِقًا لِلأَوَّلِ، وَلَعَلَّهُ ارَادَ أَنْ صَرَفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ أَجْزَأَ عَنْهَا وَإِلَّا تَحَلَّلَ بِعَمَلِهَا وَلَا يُجْزئُ عَنْهَا. وَقَوْلُهُ: يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِهَا وَلَا يُجْزئُ عَنْهَا. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يُكْرَهُ.

قَالَ الْقَاضِي: ارَادَ كَرَاهَةَ تَنْزِيهِ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ الْعُكْبَرِيُّ رَوَايَةً لَا يَجُوزُ، وَجْهُ الْأَوَّلِ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ» [البقرة: ١٨٩]، وَكُلُّهَا مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ، فَكَذَا لِلْحَجِّ، وَآخِذَ الْمِيقَاتَيْنِ كَمِيقَاتِ الْمَكَانِ. وَقَوْلُهُ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ» [البقرة: ١٩٧]؛ أَي: مُعَظَّمَةٌ فِيهَا، كَقَوْلِهِ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»، أَوْ ارَادَ حَجَّ الْمُتَمَتِّعِ. وَإِنْ أَضْمَرَ الإِحْرَامَ أَضْمَرْنَا الْفَصِيلَةَ. وَالْأَضْمَرُ لَا يَنْعَمُ، وَقَوْلُ الْخَضَمِ: الْحَجُّ مُجْمَلٌ فِي الْقُرْآنِ بَيَّنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفَعْلِهِ وَقَالَ «خُدُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

أَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بَيَّنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا أَخْذُ الْمَسْنُونِ مِنْهُ كَالوَاجِبِ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَجِّ، عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَالْإِحْرَامُ تَقَرُّخِي الْأَفْعَالِ عَنْهُ، فَهُوَ كَالطَّهَارَةِ وَبَيَّةِ الصُّومِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ، وَأَمَّا أَبُو الْخَطَّابِ فَقَالَ: الإِحْرَامُ عِنْدَنَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ، وَهِيَ مُجَرَّدُ الْعَزْمِ أَوْ الْقَصْدِ إِلَى فِعْلِ الْحَجِّ، وَالْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ غَيْرُ الْفِعْلِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رُكْنٌ، فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى وَقْتِ الْعِيَادَةِ كَبَيَّةِ الْأَرْكَانِ.

فصل

أَشْهُرُ الْحَجِّ سُؤَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ [ذِي] الْحِجَّةِ. مِنْهُ يَوْمُ النَّحْرِ، وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ [أَحْمَدُ]، (و هـ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: آخِرُهُ لَيْلَةُ النَّحْرِ، وَاخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: جَمِيعُ الْحِجَّةِ مِنْهَا.

وَجْهُ الْأَوَّلِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ (٤٣٨٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ».

وَالْبُخَارِيُّ (١٤٨٥) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَشْهُرُ الْحَجِّ سُؤَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ».

وَاللَّجَّادُ وَالذَّارِقُطْنِيُّ (٢/ ٢٢٦) مِثْلُهُ عَنْ ابْنِ مَسْنُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الرُّيَيْتِ، وَلَا تُسَلِّمُ صِحَّةَ خِلَافِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ.
 قَالَ الْقَاضِي: وَالْعَشْرُ بِإِطْلَاقِهِ لِلْأَيَّامِ شَرْعًا.
 قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وَقَالَ هُوَ وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُمَا: الضَّرْبُ تَغْلِبُ
 التَّائِيثُ فِي الْعَدْوِ خَاصَّةً لَسَبِّ اللَّيَالِي قَتَقُولَ: سَبْرُنَا عَشْرًا.
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أَي: فِي أَكْثَرِهِنَّ، وَإِنَّمَا قَاتِ الْحَجُّ بِفَجْرِ يَوْمِ النُّحْرِ لِقَوَاتِ
 الزُّفُوفِ لَا بِخُرُوجِ وَقْتِ الْحَجِّ.
 وَقَوْلُهُ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ» [البقرة: ١٩٧]؛ أَي: فِي بَعْضِهَا، كَقَوْلِهِ: «وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا» [نوح: ١٦].
 ثُمَّ الْجَمْعُ يَقَعُ عَلَى اثْنَيْنِ وَعَلَى بَعْضٍ آخَرَ^(١) كَعِدَّةِ ذَاتِ الْقُرُوءِ.
 وَعِنْدَ مَالِكٍ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ مِنْ أَصْحَابِنَا.
 وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَعَلُّقُ الْحِجَّةِ بِهِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ.
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ الْإِحْرَامِ فِيهَا، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ، عَلَى خِلَافِ سَبْقِ.
 وَعِنْدَ مَالِكٍ: تَعَلُّقُ الدَّمِّ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنْهَا.
 قَالَ التَّوَلَّى مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: لَا فَائِدَةُ فِيهِ إِلَّا فِي كَرَاهَةِ الْعُمْرَةِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيهَا.
 وَحُجَّةُ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَتْ فِي ذِي الْحِجَّةِ، عِنْدَ أَحْمَدَ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ أَنَادِي يَوْمَ
 الْحَجِّ الْأَكْبَرِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: فَقُلْ هَذَا إِلَّا فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَنَاقِبِ أَحْمَدَ، وَالْأَشْهُرُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا اتِّفَاقًا،
 فَعَلَى هَذَا قَالَ فِي الْخِلَافِ: مَنْ حَجَّ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ لَمْ يَسْقُطْ فَرَضُهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحُجَّ عَلَى وَجْهِ يَقَعُ بِهِ
 الْإِجْزَاءُ يُقْتَدَى بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.
 وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ احْتِجَّ مَنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ»
 فَاجَابَ: بِمُحْتَمِلٍ.
 أَنَّهُ قَالَهُ لِيَمْنُ حَجٌّ فِي سَنَةٍ يَسْمَعُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، كَذَا قَالَ، وَهَذَا اللَّفْظُ لَا تُسَلِّمُ صِحَّتَهُ، وَالْمَعْرُوفُ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُحْرِمَ فِي
 عُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ».

فصل

الْعُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ، فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٧٦٤، م: ١٢٥٦) وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «عُمْرَةُ فِي
 رَمَضَانَ تَقْضِي حِجَّةً»، أَوْ قَالَ: «حِجَّةٌ مَعِي»، وَرَوَوْا أَيْضًا: «تَعْدِلُ».
 وَآبِي دَاوُدَ (١٨١٩): «تَعْدِلُ حِجَّةٌ مَعِي عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ».
 قَالَ بَعْضُهُمْ: فِي الثَّوَابِ، وَقَالَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ لِرُؤُوسِهَا: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ عَلَيَّ حِجَّةً، إِلَى أَنْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ
 قَدْ سَقَمْتُ وَكَبُرْتُ، فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِي عَنِّي مِنْ حِجَّتِي؟ فَقَالَ عُمَرَةُ فِي رَمَضَانَ تُجْزِي حِجَّةً».
 وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٧٤)، وَآبُو دَاوُدَ (١٩٨٨).
 وَفِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ عِنْدَنَا، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ، قَالَ: لِأَنَّهُ يَكْثُرُ الْقَصْدُ إِلَى الْبَيْتِ فِي كُلِّ السَّنَةِ وَيَتَسَبَّحُ الْخَبَرُ عَلَى
 أَهْلِ الْحَرَمِ، وَحَكَى عَنْ أَحْمَدَ نَقْلَ ابْنِ إِسْرَافِيلَ: هِيَ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ، وَفِي غَيْرِ أَشْهُرِ.
 الْحَجُّ أَفْضَلُ، وَكَذَا نَقْلُهُ الْأَثَرُ، قَالَ: لِأَنَّهُمَا أَتَمُّ؛ لِأَنَّهُ يُنْشِئُ لَهَا سَفَرًا، وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عَمْرِو وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ.
 قَالَ فِي الْخِلَافِ وَابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: إِنَّمَا قَالَ أَحْمَدُ ذَلِكَ فِي عُمْرَةٍ لَا تَمْتَنِعُ بِهَا، بِذَلِيلٍ مَا قَدَّمْنَا عَنْهُ مِنَ الْقَوْلِ،
 وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ التَّسْوِيَةِ.

(١) الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْجَمْعُ يَقَعُ عَلَى اثْنَيْنِ وَعَلَى بَعْضٍ آخَرَ).

كَذَا فِي النُّسخِ، وَصَوَابُهُ: يَقَعُ عَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْضٍ آخَرَ بِإِسْقَاطِ (عَلَى)؛ نَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا، فِي هَذَا الْبَابِ مَسَائِلَتَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: يُحْمَلُ قَوْلُهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يَكُونُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِهَا أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ الشَّاعِلَ بِالْحَجِّ أَفْضَلُ مِنَ الْعُمْرَةِ.
 وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٩٩١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ: عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمْرَةً فِي شَوَّالٍ».
 وَلِلشَّافِعِيِّ (٣٧٩/١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَلِيٍّ: «فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ».
 وَسَبَقَ فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ كَلَامُ الْمُتَوَلِّي عَنْ مَالِكٍ.
 وَلَا يَكْرَهُ الْإِحْرَامُ بِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ وَالنَّحْرِ وَالشَّرِيقِ، نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: يَغْتَمِرُ مَتَى شَاءَ (و م ش) وَدَاوُدُ، كَالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ، وَكَالطَّوَافِ الْمَجْرُودِ، وَكَبَيَّةِ الْأَيَّامِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ وَلَا دَلِيلٌ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً: يَكْرَهُ (و هـ) رَوَاهُ النَّجَّادُ عَنْ عَائِشَةَ.
 وَلِلْأَثَرِمْ عَنْهَا: يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَيْنِ مِنَ الشَّرِيقِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ وَهُوَ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي إِحْرَامِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً: يَكْرَهُ أَيَّامَ الشَّرِيقِ.
 وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِيمَنْ وَاقَعَ قَبْلَ الزَّيَارَةِ: يَغْتَمِرُ إِذَا انْقَضَتْ أَيَّامُ الشَّرِيقِ.
 قَالَ الْقَاضِي: ظَاهِرُهُ لَمْ يَزِ الْعُمْرَةُ فِيهَا، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، لِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ: الْعُمْرَةُ بَعْدَ الْحَجِّ لَا بَأْسَ بِهَا، كَذَا قَالَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَحْمَدُ لَا يُحْرَمُ بِهَا مَعَ الْمَيْتَةِ وَالرُّمِيِّ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.
 وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ بَنِي فِي الْخُمْسَةِ الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ، وَيَجُوزُ لِغَيْرِهِمْ، وَالْإِخْتِيَارُ تَرْكُهُ..

باب الإحرام

وَهُوَ نِيَّةُ النُّسْكِ، لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ خَصِيفٌ: يَنْعَقِدُ بِالتَّلْبِيَةِ وَنِيَّةِ النُّسْكِ كَافِيَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م ش).
وَفِي الْأَنْتِصَارِ رِوَايَةٌ: مَعَ تَلْبِيَةٍ أَوْ سَوَقٍ هَذِي (و هـ) اخْتَارَهَا شَيْخُنَا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَحَكَمِي قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ.

وَيَغْضُضُهُمْ حَكَمِي قَوْلًا: يَجِبُ، وَحَكَمِي عَنْ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَابْنُ حَبِيبٍ الْمَالِكِيُّ اعْتَبَرَ مَعَ النِّيَّةِ التَّلْبِيَةَ.
وَجَاءَ الْأَوَّلُ عِبَادَةً بَدَنِيَّةً لَيْسَ فِي آخِرِهَا طَلْقٌ وَاجِبٌ، فَكَذَا أَوَّلُهَا، كَصَوْمٍ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَبِخِلَافِ هَذِي وَأُضْحِيَّةٍ فَإِنَّهُ يُجِبَابُ مَالٌ، كَالنَّذْرِ.

وَرَفَعَ الصَّوْمُ بِهَا لَا يَجِبُ فَلَا يَجِبُ تَابِعُهُ، ثُمَّ لِلنَّذْرِ، لِمَا سَبَقَ.
وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ: تَجِبُ التَّلْبِيَةُ، وَالْأَخْيَارُ بِمَا نَوَاهُ لَا بِمَا سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ (و) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: اجْمَعْ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْأَخْيَارُ بِالْعَقْدِ دُونَ النِّيَّةِ.
وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَهُ التَّنَظُّفُ لَهُ بِأَخِيذٍ شَعْرٍ وَظَفَرٍ وَنَحْوِهِمَا وَقَطْعِ رَابِعَةٍ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَسْتَحْيُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَلْبَسُونَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِمْ رَوَاهُ سَعِيدٌ.
وَسَبَقَ أَنَّهُ يَفْتَسِلُ لَهُ.

وَهَلْ يَتَيَمَّمُ لِمَنْ أَمَّ لَا؟ وَلَا يَضُرُّ حَدَثُهُ بَعْدَ غُسْلِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ.
وَفِي جَوَامِيعِ الْفِقْهِ لِلْحَنَفِيَّةِ: لَمْ يَنْلِ فَضْلُهُ، كَالْجُمُعَةِ، كَذَا فِي كَلَامِهِمْ.
وَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّطِيبُ، سَوَاءَ بَقِيَ عَنْهُ كَالنُّسْكِ، أَوْ أَثَرُهُ كَالْبُخُورِ (و هـ ش) وَلَفْظُ أَحْمَدَ، لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطِيبَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، يَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النُّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ.

وَلِمُسْلِمٍ (١١٩٠): «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيِصْرِ الطَّيِّبِ فِي مَقَرِّهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَهَذَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ»، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ.

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ وَغُثَمَانَ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ عَنْ مَالِكٍ: لَا يَجُوزُ.
وَأَنْ اسْتِدَامَهُ فَلَا كُفَّارَةَ، لِيَخْبِرَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ «أَنَّ رَجُلًا أَحْرَمَ فِي جَبَّةٍ، مُتَضَمِّنٌ بِالْخُلُقِ.
وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:
أَمَّا الطَّيِّبُ فَأُضْفِئْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
وَأَمَّا الْجَبَّةُ فَانْزِعْهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَامٌ حَتَّى سَنَةِ ثَمَانٍ بِلَا خِلَافٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ، مَعَ أَنَّ التَّرَعُّفَ مِنْهَا عَنْهُ لِلرُّجُلِ مُطْلَقًا.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَنَعَ ابْتِدَائِهِ مَنَعَ اسْتِدَامَتِهِ، كَالنِّكَاحِ.
وَالرُّجُلُ وَالْمَرْأَةُ سَوَاءٌ.
عَنْ عَائِشَةَ: «كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَتَضَمَّنَ جِبَاهَنَا بِالسُّكِّ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَبِإِذَا عَرِقَتْ إِحْدَانَا سَأَلَ عَلَى وَجْهِهَا، فَبَرَأَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَا يَنْهَاهَا».
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٣٠).

وَاللَّحْيُ: بِكُرَّةٍ طَيِّبَةٍ قَوِيَةٍ، وَحَرَمُهُ الْأَجْرِيُّ.
وَقِيلَ: هُوَ كَبْدِيٍّ، وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وَأَنْ تَقْلَهُ مِنْ بَدَنِهِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ أَوْ تَقْلَهُ عَنْهُ ثُمَّ رَدَّهُ أَوْ مَسَّهُ بِبَدَنِهِ أَوْ نَزَعَهُ ثُمَّ لَبَسَهُ قَدَى، بِخِلَافِ سَيْلَانٍ بِعَرَقٍ وَشَمْسٍ.

وَيُسْتَحَبُّ لِبَسُهُ إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ ابْتِضَاتٍ نَظِيفِينَ، وَتَعْلِينَ، بَعْدَ تَجَرُّدِ الرَّجُلِ عَنِ الْمَخِيطِ، لِقَبْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «يُحْرَمُ أَحَدُكُمْ فِي إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ وَتَعْلِينَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٤).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ ذَلِكَ.

وَفِي تَبْصِيرَةِ الْحُلُولَانِي: إِخْرَاجُ كَيْفِهِ الْإِيمَنُ مِنَ الرِّدَاءِ أَوَّلَى، وَتَجَوُّزُ إِخْرَاضِهِ فِي تَوْبِهِ وَاجِبٌ. وَفِي التَّبْصِيرَةِ: بَعْضُهُ عَلَى عَائِقِهِ.

فصل

ثُمَّ يُحْرَمُ عَقِبُ مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَقْلٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ).

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: عَلَيْهِ الْعَمَلُ جِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَعَنْهُ: عَقِبُهَا، وَإِذَا رَكِبَ وَإِذَا سَارَ سَوَاءً.

وَإِخْتَارَ شَيْخُنَا عَقِبَ فَرَضٍ إِنْ كَانَ وَقْتُهُ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلْإِحْرَامِ صَلَاةٌ تَخْصُهُ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: إِذَا رَكِبَ، لِأَنَّهُ أَصْحَبُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١١٧٤، م: ١٤٨٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْبُخَارِيُّ (١١٧١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَقَالَ: رَوَاهُ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وَفِي الْمُوطَّأِ (١/ ٣٣٢) عَنْ عُرْوَةَ مَرْسَلًا: «كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهَلَ».

وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي الصَّحِيحِ أَظْهَرَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَإِنْ اسْتَحْبَبَ الرُّكْعَتَيْنِ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يَرُكَعُهُمَا وَقْتُ تَهَيُّ.

وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْإِسْتِغْنَاءِ وَلَا مِنْ عَدَمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ قَوْلَنَا، وَأَظْهَرُهُمَا إِذَا سَارَ.

رَوَى أَحْمَدُ (٢٩٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١/ ٢٦٠) عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهَلَ».

وَجَهْ الْأَوَّلُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي خُصَيْفُ الْجَزْرِيُّ «عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: عَجَبًا لِمَا خِلَافَ

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِحْلَالِهِ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ، خَرَجَ حَاجًّا، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِبِلَدِي الْحَلِيفَةِ

رَكَعَتَيْهِ أَهَلَ بِالْحُجِّ حِينَ فَرَّخَ مِنْهُمَا، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَقِظُوا عَنْهُ، فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهَلَ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ

فَحَقِظُوا عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا، فَقَالُوا إِنَّمَا أَهَلَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ

أَهَلَ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَقَالُوا إِنَّمَا أَهَلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٦٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٨٧).

وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ».

رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ النَّسَائِيُّ (٢٩٣١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨١٩) مِنْ رِوَايَةِ خُصَيْفٍ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَقَالَ: هُوَ الَّذِي

يُسْتَحِبُّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَنْ يُحْرَمَ ذُبْرَ الصَّلَاةِ، وَأَكْثَرُهُمْ يُؤْتُونَ ابْنَ إِسْحَاقَ وَيَخْشَى مِنْهُ التَّدْلِيلَ، وَقَدْ ذَكَرَ:

وُخْصَيْفَ، وَتَقَى ابْنَ عَمِينَ وَأَبُو ذُرَّةَ وَابْنُ سَعْدٍ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: صَالِحٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ فَقَدْ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: كُنَّا نَجْتَنِبُهُ.

وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ، وَلَيْدَةُ زَيْدَةَ وَجَمَعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَأَخْوَطَ وَأَسْرَعَ إِلَى الْعِبَادَةِ فَهُوَ أَوَّلَى.

وَيَتَوَجَّهُ أَحْيَمَالُ: إِنْ كَانَ بِالْمَقَاتِ مَسْجِدٌ اسْتَحَبَّ صَلَاةَ الرُّكْعَتَيْنِ فِيهِ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَنَّهُ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ إِخْرَاجِهِ، صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمرَ.
وَقَالَ الْحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ أَيْضًا: وَيُسْتَحَبُّ تَعْيِينُ النَّسْكِ لِغُفْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَعْمَلُ مِنْ مَعَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ: إِطْلَاقُ الْإِحْرَامِ أَفْضَلُ.

وَيُسْتَحَبُّ (و هـ ش): قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسْكَكَ كَذَا فَيُسَرُّهُ لِي وَيَقْبَلُهُ مِنِّي.
وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا فِي الصَّلَاةِ لِقَصْرِ مَدَّتِهَا وَتَسْرُّهَا عَادَةً وَذَكَرَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيِّ فِيهَا، وَكَلَامُهُ فِي الرُّعَايَةِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ.
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْتَرِطَ: وَمَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي أَوْ مَعْنَاهُ، نَحْوُ أُرِيدُ كَذَا إِنْ تَسَرَّ وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ، أَوْ قَوْلُ عَائِشَةَ لِعُمَرُو: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَإِنْ تَسَرَّ وَإِلَّا فَعُمَرُو (و هـ ش): يَقُولُ ضَبَاعَةً: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَجِدُنِي وَجَعَةً، فَقَالَ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقَوْلِي: اللَّهُمَّ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤٨٠١، م: ١٢٠٧).

زَادَ النَّسَائِيُّ (٢٧٦٦) فِي رِوَايَةِ إِسْنَادِهَا جَيِّدٌ: «فَإِنْ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشَيْتَ».
وَلَا حَمْدَ (٤١٩/٦) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ: «فَإِنْ حَبَسْتَنِي، أَوْ مَرَضْتَنِي؛ فَقَدْ حَلَلْتَ مِنْ ذَلِكَ بِشَرِّطِكَ عَلَى رَبِّكَ».
فَمَتَى حَبَسَ بِمَرَضٍ وَخَطَرَ طَرِيقٍ وَغَيْرِهِ حَلَّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي فَيَلْزِمُهُ نَحْوُهُ، وَلَوْ قَالَ: فَلْيَ أَنْ أَجِلَّ خَيْرٌ، وَلَوْ شَرِطَ أَنْ يَجِلَّ مَتَى شَاءَ أَوْ إِنْ أَفْسَدَهُ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يَصِحَّ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا عُدْلَ فِي ذَلِكَ.
وَقِيلَ: يَصِحُّ اشْتِرَاؤُهُ بِقَلْبِهِ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْإِحْرَامِ، وَيَتَعَقَّدُ بِالنِّيَّةِ، فَكَذَا هُوَ.
وَاسْتَحَبَّ شَيْخُنَا الْأَشْتِرَاطَ لِلْمَخَافَةِ خَاصَّةً، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ.
وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ اشْتَرِطَ فَلَا بَأْسَ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ: لَا فَايِدَةَ فِي الْأَشْتِرَاطِ، «لَأَنَّ ابْنَ عُمرَ كَانَ يُنْكِرُ الْأَشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ» وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَبَسْتَكُمْ سَنَةً نَبِّئَكُمْ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ؟
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٧٥١)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٤٢).

فصل

يُخَيَّرُ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ (و) ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ إِجْمَاعًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلُ بِحَجٍّ وَعُمَرُو فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِحَجٍّ فَلْيَهْلِلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِعُمَرُو فَلْيَهْلِلْ»
قَالَتْ: وَأَهْلُ بِالْحَجِّ، وَأَهْلُ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ، وَأَهْلُ مَعَهُ نَاسٌ بِالْعُمَرُو وَالْحَجِّ، وَأَهْلُ نَاسٌ بِعُمَرُو، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلُ بِعُمَرُو.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣١١، م: ١٢١١).

وَفِي مُسْلِمٍ (١٢١١) عَنْهَا: «لَا تَرَى إِلَّا الْحَجَّ».
وَفِيهِ (١٢١١) أَيْضًا: «خَرَجْنَا مُهْلِينَ بِالْحَجِّ»، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْأَكْثَرُ عَنْهَا.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣١١، م: ١٢١١): «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِعُمَرُو فَلْيَهْلِلْ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَا هَلَلْتَ بِعُمَرُو».
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣١١، م: ١٢١٢) عَنْ جَابِرٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهَا بِعُمَرُو.
وَعِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: لَا يَجُوزُ إِلَّا التَّمَتُّعُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ وَمَنْ تَبِعَهُمْ نَهَوْا عَنْ التَّمَتُّعِ وَعَاقَبُوا مَنْ تَمَتَّعَ.
وَكَرِهَ التَّمَتُّعَ عُمَرُو وَعُثْمَانُ، وَمَعَاوِيَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ، وَبَعْضُهُمْ: وَالْقِرَانُ.
رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُهُ.
وَذَكَرَ ابْنُ خَزَمٍ: أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِمَا، فَمِنْ مُوجِبٍ لِذَلِكَ، وَمِنْ مَانِعٍ، وَمِنْ كَارِهِ، وَمِنْ مُسْتَحَبٍّ وَمِنْ مُبْهِحٍ.
وَأَفْضَلُ الْإِنْسَانِ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْإِفْرَادُ ثُمَّ الْقِرَانُ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ وَعَبْدِ اللَّهِ الَّذِي يَخْتَارُ التَّمَتُّعَ؛ لِأَنَّهُ آخَرُ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ يَغْتَمِلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى

جدة.

وقال أبو داود: سمعته يقول: نرى التمتع أفضل، وسمعته قال لرجل يريد أن يحج عن أمه: تمتع أحب إلي.

وقال إسحاق بن إبراهيم: كان اختيار أبي عبد الله الدخول بعمره؛ لأن النبي ﷺ قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي، ولا خللت معكم».

وسمعه يقول: العمرة كانت آخر الأمرين من رسول الله ﷺ؛ لأن في «الصحيحين» (خ: ٣١١، م: ١٢١٢) وغيرهما من طرق: «أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما طافوا وسعوا أن يجعلوها عمرة إلا من ساق هديا، وثبت على إخراجهم لمسوقه الهدي وتأسف، كما سبق، ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل، ولا يتأسف إلا عليه، فإن قيل: لم يأمرهم بالفسخ لفصل التمتع، بل لا عقاب لهم عدم جواز العمرة في أشهر الحج، رد: لم يعتقده.

ثم لو كان لم يخص به من لم يسق الهدي؟ لأنهم سواء في الاعتقاد، ثم لو كان لم يتأسف لا عقاب له جوازها فيها وجعل العلة فيه سوق الهدي؟ ولأن التمتع في الكتاب دون غيره.

قال عمران: «نزلت آية التمتع في كتاب الله وأمرنا بها رسول الله ﷺ، ثم لم تنزل آية تنسخ آية شعبة الحج، لم ينه عنها حتى مات ﷺ»، رواه مسلم (١٢٢٦) وغيره.

وللبخاري (١٤٩٦) منناه، وإثباته بأفعالهما كاملة على وجه اليسر.

وصح عنه ﷺ: «أنه ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما».

وقوله: «إن هذا الدين يسر» وقوله: «بُعِثَ بِالْحَقِيقَةِ السَّمْعَةِ».

وتجوز عمرة التمتع بلا خلاف، وفي عمرة الأفراد من أدنى الحل وعمرة القرآن الخلاف؛ ولأن عمل المفرد أكثر من القارن، فكان أولى؛ ولأن في التمتع زيادة على الأفراد وليس فيه ما يوازيه وهو الدم، وهو دم نسك لا جبران، ولأن لما أبيح له التمتع بلا عذر، لعدم جواز إخراج ناقص يحتاج أن يجزئه بدم قال في رواية أبي طالب: إذا دخل بعمره يكون قد جمع الله له حجة وعمره ودمًا.

فإن قيل: لو كان دم نسك لم يدخله الصوم كالهدي والأضحية، ولا يستوي فيه جميع المناسك؟ قيل: دخول الصوم لا يخرج عنه كونه نسكًا؛ ولأن الصوم بذل والقرب يدخلها الإبدال، واختصاصه لا يمنع كونه نسكًا، كالقرآن نسكًا ويقتصر على طواف وسعي.

ولأن سبب التمتع من جهته، كمن نذر حجة يهدي فيها هديا، ثم إنسا اختص بوجود سببه، وهو الترفه بأحد السفرتين، فإن قيل: نسك لا دم فيه أفضل كأفراد لا دم فيه، رد: تمتع المكّي وتمتع غيره الذي فيه الدم سواء عندك.

وإنما كان أفراد لا دم فيه أفضل؛ لأن ما يجب فيه الدم دم جنابة؛ ولهذا أفراد فيه دم تطوع أفضل، فإن قيل: في القرآن مسارعة إلى فعل العبادتين، وهو أولى للآية وكالصلاة أول وقتها، قيل: العبرة بمسارعة شرعية.

ولهذا تختلف الصلاة أول وقتها وآخرها، وتؤخر لطلب الماء أو الجماعة.

ونقل المروزي عن أحمد: إن ساق الهدي فالقرآن أفضل ثم التمتع؛ لأن في «الصحيحين» (خ: ٤١٣٤، م: ١٢١١) عن عائشة مرفوعا: «من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يهل حتى يهل منهما جميعا».

اختارة شيخنا، قال: وإن اعتذر وحج في سفرتين أو اعتذر قبل أشهر الحج فالأفراد أفضل، باتفاق الأئمة الأربعة، ونص عليه أحمد في الصورة الأولى، وذكره في الخلاف وغيره، وهي أفضل من الثانية، ونص عليه، وسبقت الثانية آخر الباب قبله.

وقال شيخنا: ومن أفرد العمرة بسفرة ثم قدم في أشهر الحج فإنه تمتع «لأن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم اعتَمَرُوا عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ثُمَّ تَمَتَّعُوا».

وعند أبي حنيفة القرآن أفضل؛ وعند مالك الأفراد، وهو ظاهر مذاهب الشافعي أن الأفراد أفضل ثم التمتع ثم القرآن، وله قول: التمتع، وقول: القرآن، ومذهبه: شرط أفضلية الأفراد أن يعتَمِرَ تلك السنة، فلو أخر العمرة عن سنته

فَالْتَمَعُوا وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنْهُ، لِكِرَاهَةِ تَأْخِيرِ الْعُمْرَةِ عَنْ سَنَةِ الْحَجِّ، أَمَّا حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فَاخْتَلَفَ فِيهَا بِحَسَبِ الْمَذَاهِبِ، خَشِيَ اخْتِلَافَ كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ: هَلْ حُلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ؟ وَفِيهِ وَجْهَانِ، وَالْأَطْهَرُ قَوْلُ أَحْمَدَ: لَا شَكَّ أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا وَالْمَتْعَةُ أَحَبُّ إِلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَعَلَيْهِ مُتَقَدِّمُو أَصْحَابِهِ وَهُوَ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، كَذَا قَالَ.
وَجَعَلَهُ أَنَّهُ كَانَ مُتَمَتِّعًا قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْمُهْذِي مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ.

وَبَدَأَ فَأَهْلُ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلُ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّتَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْدَى، فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالْمِصْبَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلِيَهْدِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَصِيحًا فَلَا يَزَالُ أَبَامَ فِي الْحَجِّ وَسَبَّحَهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ وَأَمْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْمَتْعَةِ وَقَالَ: سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٦٠٦، م: ١٢٢٧).

وَقَالَ نَاسٌ لِابْنِ عُمَرَ: كَيْفَ تُخَالِفُ أَبَاكَ وَقَدْ نَهَى عَنْهَا؟ فَقَالَ: وَلَكُمْ أَلَا تَتَّقُونَ اللَّهَ، إِنْ كَانَ عُمْرُ نَهَى عَنْهَا يَنْتَفِي فِيهِ الْخَيْرُ يَلْتَمِسُ بِهِ تِمَامُ الْعُمْرَةِ فَلِمَ تُعْزَمُونَ ذَلِكَ وَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ وَعَظَّمَهُ بِرَسُولِهِ ﷺ، فَرَسُولُ اللَّهِ، أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ سُنَّتُهُ أَمْ سَنَةُ عُمَرَ؟ لَمْ يَقُلْ لَكُمْ: إِنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَرَامٌ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: إِنْ أَتَمَّ لِلْعُمْرَةِ أَنْ تُفَرِّدُهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٩٥).

وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٨٢٤)، وَالنَّسَائِيِّ هَذَا الْمَعْنَى.

وَلِلْمُسْلِمِ (١٢٣٩) وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ، فَلَمْ يَحِلَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا مِنْ سَاقِ الْمُهْذِي مِنْ أَصْحَابِهِ وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ».

وَلِأَحْمَدَ (٣١٣/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٢٢) وَحَسَنُهُ، عَنْهُ: «تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغُثَمَانُ كَذَلِكَ»، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ.

فِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ ضَعُفُهُ الْكَثْرُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ أَنَسُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِكُلِّكُمْ عُمْرَةٌ وَحَجًّا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٤٨٨، م: ١٢٣٢).

وَفِيهِمَا: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَنْكَرَهُ، وَأَنَّ أَنَسًا قَالَ: مَا تَعْلَمُونَ إِلَّا صِيَانًا.

وَلِلْمُسْلِمِ: أَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا «لِكُلِّكُمْ عُمْرَةٌ وَحَجًّا».

وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الصَّقِيلِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، وَلَكِنْ سَقَتُ الْمُهْذِي وَفَرَنْتُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ» أَبُو أَسْمَاءَ تَفَرَّدَ عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ.

وَقَالَ عُمَرُ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ أَنَا بِي اللَّيْلَةِ أَتَيْتُ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «قُلْ عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ».

رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ (١٤٦١) وَغَيْرُهُ.

وَأَهْلُ الصُّبَيْهِ بْنِ مَعْبُدٍ بِهِمَا جَمِيعًا، وَقَالَ لَهُ عُمَرُ: هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٩٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٦٩٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٧٠).

قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّ أَنَسًا سَمِعَهُ يَقُولُ قَارِنًا تَلَيَّنَتْ فَظَنَّهُ يَقُولُ بِهِمَا عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ سَمِعَهُ فِي وَقْتَيْنِ، أَوْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمَّا أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، أَوْ قَرَنَ بَيْنَهُمَا أَيْ فَعَلَ الْحِجَّةَ بَعْدَهَا، وَيُسَمَّى قِرَانًا لَمَّةً.

وَحَبَرُ عُمَرُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُمْرَةً دَاخِلَةً فِي حِجَّةٍ كَقَوْلِهِ «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».
وَحَبَرُ الصَّبِيِّ فِيهِ أَنَّ الْقِرَانَ سُنَّةٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ، فَإِنْ قِيلَ: عَنْ عَائِشَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١١).

وَلِلشَّافِعِيِّ (٣٧٦/١)، وَالنَّسَائِيِّ: «أَهْلُ بِالْحَجِّ».

وَلِمُسْلِمٍ (١٢٣١)، وَالتِّرْمِذِيِّ (٨٢٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلُ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا».

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٩١، م: ١٢١١) عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ».

وَهُوَ فِيهِمَا (خ: ١٦٩١، م: ١٢١١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَسَبَقَ حَبَرُ: عَائِشَةُ «لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ».

قِيلَ: أَفْرَدَ عَمَلَ الْحَجِّ عَنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ، أَوْ أَهْلُ بِالْحَجِّ يَمَّا بَعْدَ.

وَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ جَابِرٍ إِنَّمَا ذَكَرَ الصَّحَابَةَ قَطُّ، وَسَبَقَ حَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، وَأَجَابَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِالْمَدِينَةِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي ابْتِدَاءِ إِخْرَاجِهِ بِالْمَدِينَةِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى مَكَّةَ فَسَخَّ.
عَلَى أَصْحَابِهِ وَتَأَسَّفَ عَلَى التَّمَتُّعِ لِأَجْلِ سَوَقِ الْهَدْيِ، فَكَانَ التَّأَخُّرُ أَوَّلَى ثُمَّ اخْتَارَ التَّمَتُّعَ أَكْثَرَ وَأَصَحَّ وَأَصْرَحَ، فَكَانَتْ أَوَّلَى.

عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّابِقَ أَوَّلَى مِنْ فِعْلِهِ، لِاخْتِمَالِهِ اخْتِصَاصَهُ بِهِ.

وَمِنْ الْعَجَبِ قَوْلُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ وَاخْتَارَهُ النَّسَوِيُّ قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ الْكَلَامَ عَلَى هَلْوِ الْأَخْبَارِ، وَأَوْسَعَهُمْ نَفْسًا الطُّحَاوِيُّ، تَكَلَّمَ فِيهِ فِي زِيَادَةٍ عَلَى أَلْفٍ وَرَقَّةٍ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُ الطَّبْرِيُّ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَأَوَّلَى مَا يُقَالُ عَلَى مَا فَحَصْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ أَحْرَمَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ مُوَاسَاةً لِأَصْحَابِهِ وَتَأْيِيسًا لَهُمْ فِي فِعْلِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لِكُونِهَا كَانَتْ مُتَكَرِّرَةً عِنْدَهُمْ فِيهَا، وَلَمْ يُمْكِنَهُ التَّحَلُّلُ بِسَبَبِ الْهَدْيِ. وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، فَصَارَ قَارِنًا آخِرَ أَمْرِهِ.

وَأَمَّا كَرَاهَةُ عُمَرُ فِيهِ مُسْلِمٌ (١٢٢٢) أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي مُوسَى: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلَمُوا مَعْرُومِينَ بِهِمْ فِي الْأَرَاكِلِ ثُمَّ يَرْوَحُونَ إِلَى الْحَجِّ تَغْفُظُ رُؤُوسَهُمْ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٨٤، م: ١٢٢٢): أَنَّ أَبَا مُوسَى كَانَ يُغْيِي بِذَلِكَ فِي إِيمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَإِمَارَةِ عُمَرَ.

وَذَكَرَ الْحَبَرُ، إِلَى أَنَّ قَالَ لِعُمَرَ: مَا هَذَا الَّذِي أَخَذْتُمْ فِي شَأْنِ النَّسْكِ؟ قَالَ: إِنْ تَأَخَّذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَلِمَا اللَّهُ قَالَ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» [البقرة: ١٩٦]، وَإِنْ تَأَخَّذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى تَحْرَ الْهَدْيِ».

فَهَذَا رَأْيٌ مِنْهُ كَمَا قَالَ عُمَرَانُ لَمَّا قَالَ عَلِيٌّ وَكَانَ يَأْمُرُ بِالْمَنَعَةِ: أَنْتَ تَنْهَى عَنِ الْمَنَعَةِ؟ فَقَالَ: هَذَا رَأْيِي.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ مِنْ طَرُقِ اخْتِيَارِ التَّمَتُّعِ، رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَثَرُمُ وَالنَّجَّادُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ سَعْدٌ وَحُجِبَ مِنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ حُجَّةٌ عَلَى الْجَمِيعِ.

وَلِهَذَا رَوَى أَحْمَدُ (٢٩٢/١) وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ»، فَقَالَ عُرْوَةُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمَنَعَةِ فَقِيلَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَرَأَيْكُمْ سَيُحْلِلُكُمْ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. فَإِنْ قِيلَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ.

كَانَتْ مَنَعَةُ الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً، رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَنْ الدَّرَاوَزِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ الْمَزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَخَّ الْحَجُّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟ قَالَ: بَلَى لَنَا خَاصَّةً.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٦٩/٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٠٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٠٨)، وَلَفْظُهُ: «لَكُمْ خَاصَّةً».

وَعَنْ أَبِي عِيْسَى الْخَرَّاسِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُمَرَ فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ

اللَّهُ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ يَنْهَى عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، قِيلَ: قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: لَيْسَ يَصِحُّ حَدِيثُ فِي أَنْ الْفَسْخَ كَانَ لَهُمْ خَاصَّةً.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ عَنْ قَوْلِ أَبِي ذَرٍّ: مَنْ يَقُولُ هَذَا وَالْمَنَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَيْهَا؟ وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُنْبِتُ حَدِيثُ بِلَالٍ وَلَا يَعْرِفُ الْحَارِثُ، وَلَمْ يَزُودْ إِلَّا الدَّرَاوَزْدِيُّ.

وَقَالَ الدَّرَاوَزْدِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ رِبِيعَةُ، وَتَفَرَّدَ بِهِ الدَّرَاوَزْدِيُّ عَنْهُ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ وَثَّقَ أَبَا عَيْسَى سِوَى ابْنِ جِبَانَ.

وَلَا يَخْفَى تَسَاهُلُهُ.

وَلَوْ صَحَّ هَذَا عِنْدَ عَمَرَ أُحْتَجَّ بِهِ فِي مَوْضِعٍ وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: لَا يَعْرِفُ حَالَهُ.

وَيَذُلُّ عَلَى ضَعْفِ ذَلِكَ قَوْلُ جَابِرٍ، «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلَّ»، فَقَالَ سَرَّاقَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مُتَعَتْنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟ فَقَالَ: بَلْ هِيَ لِلْأَبْدِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٦٩٣، م: ١٢١٨).

زَادَ مُسْلِمٌ (١٢١٨): «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ لَا بَلَّ لِلْأَبْدِ أَبَدًا».

وَفِي مُسْلِمٍ (١٢٤١): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «هَلَّيْوْا عُمْرَةَ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْْيُ فَلْيُحْلِلِ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وَصَحَّ هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَسْمَاءَ وَعِمْرَانَ، وَابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُمْ أَكْثَرُ وَأَعْلَمُ وَأَصَحُّ وَمَعَهُمُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَالْعَمَلُ بِذَلِكَ أَحَقُّ وَأَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

التَّمَتُّعُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، أُطْلِقَتْ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ آخَرُونَ مِنَ الْمِيقَاتِ أَيَّ مِيقَاتٍ بَلَّيْوْا، أُطْلِقَتْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْكَافِي، وَمَرَادُهُمْ مَا جَزَمَ بِهِ آخَرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُوَ نَصُّ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ عِنْدَهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يُهَلُّ بِهَا فِيهِ، وَرَوِي مَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ جَابِرٍ، لَا الشَّهْرَ الَّذِي يُعَلِّقُ مِنْهَا فِيهِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيَفْرُقُ مِنْهَا.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ: وَيَتَحَلَّلُ، قَالُوا: ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ عَابِهِ، زَادَ جَمَاعَةٌ: مِنْ مَكَّةَ، زَادَ بَعْضُهُمْ: أَنْ قُرْبَاهَا، وَنَقَلَهُ حَرْبٌ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَالْأَفْرَادُ أَنْ يُحْجَّ ثُمَّ يُخَيَّرَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ وَالشَّافِعِيَّةُ، قَالَ جَمَاعَةٌ: يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ، ثُمَّ يُحْرِمُ بِهَا مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَعَنْهُ: بَلَّ مِنَ الْمِيقَاتِ.

وَفِي الْمَحْرَرِ أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بَغَيْرِهِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَوْ تَحَلَّلَ مِنْهُ فِي يَوْمِ النُّحْرِ ثُمَّ أَحْرَمَ فِيهِ بِعُمْرَةٍ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، فِي ظَاهِرِ مَا نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ: لَيْسَ عَلَى مُتَمَتِّعٍ بَعْدَ الْحَجِّ هَدْْيٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مَا لَيْسَ مِنْ أَشْهُرِهِ، بِذَلِيلِ قَوْلِ الْحَجِّ فِيهِ، وَكَذَا فِي مَقَرَّدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بَعْدَ تَحَلُّلِهِ مِنَ الْأَوَّلِ صَحَّ^(١).

وَفِي الْفُصُولِ: الْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنْهُ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ أَذْنَى الْحِلِّ.

وَالْقِرَاءُ أَنْ يُحْرِمَ بِهَمَا مَعًا، قَالَ جَمَاعَةٌ: مِنَ الْمِيقَاتِ، أَوْ بِالْعُمْرَةِ مِنْهُ ثُمَّ بِالْحَجِّ، قَالَ جَمَاعَةٌ: مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قُرْبَاهَا.

وَأَنْ شَرَعَ فِي طَوَائِفِهَا لَمْ يَصِحَّ (و ش) كَمَا لَوْ سَعَى، إِلَّا لِمَنْ مَعَهُ هَدْْيٌ فَيَصِحُّ وَيَصِيرُ قَارِنًا، بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ، وَلَا يُغْتَبَرُ لِصِحَّةِ إِذْخَالِهِ الْإِحْرَامَ بِهِ فِي أَشْهُرِهِ، عَلَى الْمَذْهَبِ، وَاعْتِبَرَةُ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَصْلِهِمْ، وَلَهُمْ وَجْهَانِ لَوْ أَذْخَلَهُ فِيهَا وَكَانَ أَحْرَمَ بِهَا قَبْلُهَا، لَيَرْتَدُّ النَّظَرُ هَلْ هُوَ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ؟

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَذْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا، بِنَاءً.

(١) تنبيهات: الأول: قوله: (فذلك أنه لو أحرَمَ بعد تحلُّله من الأول صح). انتهى.

لغله: (بعد تحلُّله الأول) بإسقاط: (من)، أو يقال: بعد تحلُّله من السَّكِّ الأول.

عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْإِحْرَامِ الثَّانِي شَيْءٌ (و م ش) وَفِيهِ خِلَافٌ لَنَا، وَالصَّحَّةُ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ اِخْطَأَ السُّنَّةُ وَأَسَاءَ عِنْدَهُمْ، قَالُوا: فَإِنْ كَانَ طَافَ لِلْحَجِّ طَوَافَ الْقُدُومِ فَعَلَيْهِ دَمٌ، لِيَجْمَعِيَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ مِنْ وَجْهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفُضَهَا لِتَأْكِيدِ الْحَجِّ بِفِعْلِهِ، وَعَلَيْهِ لِرَفْضِهَا دَمٌ وَيَقْضِيهَا.
وَمَذْهَبُنَا أَنَّ عَمَلَ الْقَارِنِ كَالْمُفْرِدِ فِي الْأَجْزَاءِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَسَقَطَ تَرْتِيبُ الْعُمْرَةِ وَتَصْيِيرُ التَّرْتِيبِ لِلْحَجِّ، كَمَا يَتَأَخَّرُ الْخِلَافُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، فَوَطَّؤُهُ قَبْلَ طَوَافِهِ لَا يُفْسِدُ عُمْرَتَهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٨١، م: ١٢١٥).

وَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «يَسَعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ فَابْتَثْ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّعْمِيمِ فَاعْتَمَرْتَ بَعْدَ الْحَجِّ».

وَفِي لَفْظٍ: «يُجْزَى عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ».

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٢١١).

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٤٤، م: ١٢١٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا قَالَتْ: أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَّجْتُ، قَالَ فَأَذْهَبْ بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ».

زَادَ مُسْلِمٌ (١٢١٣): «وَكَانَ رَجُلًا سَهْلًا، إِذَا هَوَيْتَ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ».

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ أَجْزَأَهُ لُهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٤/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٧٥).

وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعَى وَاحِدٌ عَنْهُمَا حَتَّى يَعْبُلَ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٤٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَالَ: رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ نَافِعٍ غَيْرِ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ، وَهُوَ أَصَحُّ، كَذَا قَالَ، وَرَفَعَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَكَعُمْرَةُ التَّمَتُّعِ، وَكَمَا يُجْزَى الْحَجُّ، وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَى الْقَارِنِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ (و هـ) رَوَاهُ سَعِيدُ وَالْأَثَرِمُ عَنْ عَلِيٍّ، وَفِي صَحِيحِهِ نَظَرٌ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَرَى إِذْ خَالَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُقَدِّمُ الْقَارِنُ فِعْلَ الْعُمْرَةِ عَلَى فِعْلِ الْحَجِّ (و هـ) كَمَتَمَّتْ سَاقَ هَدْيًا، فَلَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ لَهَا فَقِيلَ: تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ وَيَصِيرُ مُفْرِدًا بِالْحَجِّ يُتِمُّهُ ثُمَّ يَعْتَمِرُ (و هـ).

وَقِيلَ: لَا تَنْتَقِضُ، فَإِذَا رَمَى الْجُمْرَةَ طَافَ لَهَا ثُمَّ سَعَى ثُمَّ طَافَ لَهُ ثُمَّ سَعَى (م ١) (١).

وَيَأْتِي فِيمَنْ خَاضَتْ فَحْشِيَّتَ قَوَاتِ الْحَجِّ بَعْدَ فَصْلِ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَى الْقَارِنِ عُمْرَةٌ مُفْرَدَةٌ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو حَفْصٍ، لِعَدَمِ طَوَافِهَا، وَلَا عِتِمَارِ عَائِشَةَ.

وَسَبَقَ رِوَايَةً ضَعِيفَةً: لَا تُجْزَى الْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ، وَالْحَجُّ يُجْزَى لِلْمَتَمَتِّعِ مِنْ مَكَّةَ، فَالْعُمْرَةُ لِلْمُفْرِدِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ أَوْلَى.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وعن أحمد: على القارن طوافان وسعيان فعلى هذه الرواية يقدم القارن فعل العمرة على فعل الحج، كمتمتع ساق هديًا، فلو وقف بعرفة قبل طوافه وسعيه لها، فقيل: تنتقض عمرته ويصير مفردًا بالحج، يتمه ثم يعتمر، وقيل: لا تنتقض، فإذا رمى الجمرة، طاف لها، ثم سعى، ثم طاف له، ثم سعى). انتهى.

القول الأول: قدمه في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: لم أر من اختاره.

قلت: وهو الصواب، وظاهر كلام أكثر الأصحاب.

فصل

يَلْزَمُ الْمُتَمَتِّعُ ذَمًّا، بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ ذَمُّ نُسُكٍ لَا جَبْرَانَ، وَسَبَقَ لِي الْفَضْلِيُّ التَّمَتُّعَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِشُرُوطٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي أَهْلٌ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ جَابِرِ السَّائِقِ؛ وَلَاقِ الإِحْرَامَ نُسُكٌ يُعْتَبَرُ لِلْعُمْرَةِ أَوْ مِنْ أَضْمَالِهَا،
فَاعْتَبِرْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، كَالطَّوَافِ.

فَلَا قِيلَ: لَيْسَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهَا ثُمَّ اسْتَدَانَتْهُ كَابِتْدَائِهِ كَحُرْمَةِ الْعَبْدِ بِعُرْفَةٍ.

قِيلَ: مِنْ أَضْمَالِهَا، لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ لَهَا، وَتَنَافِيهِ مَا تَنَافِيهَا، وَلَيْسَ.

اسْتَدَانَتْهُ كَابِتْدَائِهِ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَاسْتَدَانَتْهُ.

وَإِنَّمَا أَجْزَاءُ إِذَا عَتَقَ؛ لِأَنَّ عُرْفَةَ مُنْظَمَ الْحَجِّ لَا لِأَنَّ ابْتِدَاءَهُ كَاسْتِدَانَتِهِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ،
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَإِلَّا فَمُتَمَتِّعٌ، لِأَنَّهُ إِسْفَادُهَا بِوَطْءٍ بَعْدَ
الْأَرْبَعَةِ، حِينَئِذٍ، وَالْأَطْفَرُ، عَنْ الشَّافِعِيِّ: إِنْ أَتَى بِالْعَمَالِهَا أَوْ بِعَقْبِهَا فِي أَشْهُرِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَمٌّ.

ثُمَّ قِيلَ جَنْدَهُمْ: يَلْزَمُهُ ذَمُّ الْإِسَاءَةِ، لِإِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَالْأَصَحُّ: لَا، لِأَنَّهُ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُحْرَمًا.

الثَّانِي: أَنْ يَخُجَّ مِنْ عَامِهِ (و) خِلَافًا لِلْحَنِيفِيَّةِ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ الْمَوْلَاةِ؛ وَلِأَنَّهُ أَوَّلَى لَوْ احْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ثُمَّ خَجَّ مِنْ
عَامِهِ، لِكَثْرَةِ التَّبَاعُدِ.

الثَّالِثُ: الْأَيْسَارُ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، فَلَا سَافَرَ مَسَافَةً قَصِيرَ فَانْكَرَ أَطْلَقَ جَمَاعَةً، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ: فَأَحْرَمَ بِهِ، فَلَا ذَمَّ
عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ رَجَعَ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَهُوَ عَامٌّ؛ وَلِأَنَّهُ مُسَافِرٌ لَمْ يَتَرَفَّعْ بِتَرْكِهِ أَحَدُ السُّفَرَيْنِ كَمَجْلٍ
الْوَفَاقِ.

وَلَا يَلْزَمُ الْمُرَدُّ؛ لِأَنَّ عُمْرَتَهُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ.

وَفِي الْفُصُولِ وَالْمَذْهَبِ وَالْمَحْزَرِ: فَلَا أَحْرَمَ بِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ فَلَا ذَمٌّ، نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (و ش) وَخَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى أَنْ
يَبَيِّنَهُ وَبَيَّنَ مَكَّةَ مَسَافَةً قَصِيرَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: بَلْ هُوَ رَوَاةٌ كَمَلْهَبٍ (ش).

وَلِي التَّرْفِيدِ: إِنْ سَافَرَ إِلَيْهِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ فَوَجَّهَانِ؛ لِأَنَّ الذَّمَّ وَجِبَ بِتَرْكِ الإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَذُ بِالْمَنْعِ بِذَلِيلِ الْقَارِنِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَلَا ذَمٌّ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ أَوْ بِقَدَرِهِ فَلَا ذَمٌّ.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ: يَلْزَمُهُ ذَمٌّ وَإِنْ رَجَعَ.

وَقَالَهُ الْحَسَنُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَمَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِظْهَارُ الْآيَةِ.

قَالَ الْقَاضِي فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا يَمْنَعُ أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ لَكِنْ عَلَيْهِ ذَمٌّ.

وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ مُحْرَمًا فَلْيُخْلَافَ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُحِلَّ مِنْ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ، تَحَلَّلَ أَوْ لَا فَلَا أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ حِلِّهِ مِنْهَا صَارَ قَارِنًا.

الْحَامِسُ: الْأَيْ يَكُونُ مِنْ خَاصِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (ع) لِللَّيَّةِ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ قَوْلُ أَحْمَدَ

وَالشَّافِعِيِّ.

وَقِيلَ: مِنْ مَكَّةَ، وَقَالَهُ أَحْمَدُ دُونَ مَسَافَةٍ قَصِيرَ، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش) لِأَنَّ

خَاصِرَ الشَّيْءِ مَنْ حَلَّ فِيهِ أَوْ قَرُبَ مِنْهُ وَجَاوَزَهُ، بِذَلِيلِ وَخَصِ السُّفَرِ.

وَالْبَيْدُ يَتَرَخَّصُ، فَاقْتَبِهَ مَنْ وَرَاءَ الْمِيقَاتِ إِلَيْهَا.

وَقَالَ (م) هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ.

وَقَالَ (هـ) أَهْلُ الْحَرَامَاتِ وَمَنْ دُونَهُمْ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ مَنَلَهُ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ لَمْ يَلْزَمُهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ يَغْضُ أَهْلُهُ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَوْجَدْ الشَّرْطَ، وَلَهُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْقَرِيبِ، وَاعْتَبِرَ فِي الْمَجْرَدِ وَالْفُصُولِ إِقَامَتُهُ أَكْثَرَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِمَالِهِ، ثُمَّ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ (و ش) وَإِنْ دَخَلَ أَقْبَى مَكَّةَ مَتَمِّعًا نَاقِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ تَسْكِينِهِ أَوْ نَوَاهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الدَّمُ (و) وَحَكْمِي وَجْهٌ، وَإِنْ اسْتَوَظَنَ أَقْبَى مَكَّةَ فَحَاضِرٌ. وَإِنْ اسْتَوَظَنَ مَكِّيًّا بِالشَّامِ ثُمَّ عَادَ مَقِيمًا مَتَمِّعًا لِرِمَّةِ الدَّمِ. وَفِي الْمَجْرَدِ وَالْفُصُولِ لَا، كَسَفَرٍ غَيْرِ مَكِّيٍّ ثُمَّ عَادَ. السَّادِسُ: أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْيَقَاتِ. ذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ وَالْحَلَوَانِيُّ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَحَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ، وَغَيْرَهُمَا إِنْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمِّعِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ، بَلْ دَمُ الْمَجَاوِزِ، وَقَالَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضُهُمْ كَالْأَوَّلِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِذَا أَحْرَمَ مِنْهُ لِرِمَّةِ الدَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَنْوِهَا بِهِ، وَلَيْسَ بِسَاكِنٍ، وَنَصَّ أَحْمَدٌ. فِي أَقْبَى أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ وَاعْتَمَرَ مِنَ التَّعْتِيمِ فِي أَشْهُرِهِ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ أَنَّهُ مُتَمِّعٌ عَلَيْهِ دَمٌ. قَالَ: فَالْصُّورَةُ الْأُولَى أَوْلَى.

وَقَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِهِ وَخَلَّ مِنْهَا وَلَيْسَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ خِلَالًا ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ أَنَّهُ مُتَمِّعٌ عَلَيْهِ دَمٌ. السَّابِعُ: بَيَّةُ الْمُتَمِّعِ فِي الْبَيْدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَثْنَائِهَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَبَيَّةُ الْأَكْثَرِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: لَا، وَهُوَ أَصَحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ، لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَخُصُولِ التَّرَفُّهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ وَقُوعُ النَّسْكَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ. وَلَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي تَكْوِينِهِ مَتَمِّعًا، وَهُوَ أَصَحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَمَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ: يُعْتَبَرُ. وَحَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ إِلَّا الشَّرْطَ السَّادِسَ، فَإِنَّ الْمُتَمِّعَ كَقَرِيبِهِ (و م ش) نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، كَالْأَفْرَادِ وَكَسَائِرِ الطَّاعَاتِ، بَلْ هُمْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُمْ سَكَّانُ حَرَمِ اللَّهِ. وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ: لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَمِّعٌ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمُ الْمُتَمِّعِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: لَا يَصِحُّ مِنْهُمْ. وَقَالَ (هـ): لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ الْمُتَمِّعَةُ وَالْقِرَانُ، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ، وَمَتَى فَعَلَهُ لِرِمَّةٍ دَمٌ جَنَائِزًا. وَتَخْرِيرُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمَكِّيَّ لَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ حَجَّ فَإِنَّهُ يَرْتَضِ الْحَجَّ وَعَلَيْهِ لِرَفْضِهِ دَمٌ، وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ: يَرْتَضِ الْعُمْرَةَ وَيَقْضِيهَا، وَعَلَيْهِ دَمٌ، لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ رَفْضِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا لَا يُشْرَعُ لِلْمَكِّيِّ، وَرَفْضُهَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُمَا أَذْنَى، وَأَقْلَرُ عَمَلًا، وَأَيَسَرُ قَضَاءً، لِعَدَمِ تَوْفِيقِهَا.

وَعِنْدَ (هـ) تَأْكُيدُ إِحْرَامِهَا بِفَعْلِهِ بِنَفْسِهَا، وَفِي رَفْضِهَا إِبْطَالُ الْعَمَلِ، وَالْحَجُّ لَمْ يَتَأَكَّدْ، وَفِي رَفْضِهِ امْتِنَاعٌ عَنْهُ، وَإِنَّمَا لِرِمَّةٍ بِالرَّفْضِ دَمٌ لِتَحْلِيلِهِ قَبْلَ أَوَائِهِ، لَتَعْدُلُ الْمَضِيَّ بِهِ، كَالْمَحْضَرِّ، وَفِي رَفْضِ الْعُمْرَةِ قَضَائُهَا. وَفِي رَفْضِ الْحَجِّ قَضَائُهَا وَعُمْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَائِثِ الْحَجِّ، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِمَا أَجْزَاءُ لِتَأْوِيلِهِ مَا التَزَمَهُ، لَكِنَّهُ مِنْبُيٌّ عَنْهُ، وَلَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ، عَلَى أَصْلِهِمْ، وَعَلَيْهِ دَمٌ، لِيَجْمَعَهُ بَيْنَهُمَا، لِيَتِمَّكَنَ التَّنْفِصُ فِي عَمَلِهِ، لِتَهْنِئِهِ، فَهُوَ دَمٌ جَنْبَرٍ، وَفِي حَقِّ الْأَقْبَى دَمٌ شُكْرٍ. وَإِنْ كَانَ طَافَ بِالْعُمْرَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَرَفَضَهُ؛ لِأَنَّهُ لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ، فَيَتَعَدَّرُ رَفْضُهَا، كَقَرَاغِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

يَلْزَمُ الْقَارِنَ دَمٌ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَاحْتِجَّ جَمَاعَةُ مِنْهُمْ الشَّيْخُ بِالْآيَةِ، وَبَيَّاهُ تَرْفَعُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ، كَالْمُتَمِّعِ وَنَقَلَ بَكْرٌ: عَلَيْهِ هَذِي وَلَيْسَ كَالْمُتَمِّعِ.

إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هَذَيْنِ فِي كِتَابِهِ وَالْقَارِنِ إِنَّمَا يُرَوَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلصُّبِيِّ: اذْبَحْ تَيْسًا، كَذَا قَالَ.

وَهُوَ مُنْقَطِعٌ ضَعِيفٌ، وَسَأَلَهُ ابْنُ مُثَنِّشٍ: الْقَارِنُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ وَجُوبًا؟ فَقَالَ: كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبًا؟ وَإِنَّمَا شَبَّهُوهُ بِالْمُتَمَتِّعِ.

فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ رَوَايَةٌ: لَا يَلْزَمُهُ، كَقَوْلِ دَاوُدَ، ثُمَّ قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا: هُوَ دَمٌ نُسَكُو.

وَقَالَ فِي الْمَبْهَجِ وَعَيُونُ الْمَسَائِلِ: لَيْسَ بِدَمٍ نُسَكُو.

أَيُّ دَمٍ جَبْرَانُ، كَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَلَا يَلْزَمُ خَاضِعِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَعَظَاهِرُ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى الْآيَةِ، وَالْقِيَاسِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ سَافَرَ سَفَرًا قَصِيرًا أَوْ إِلَى الْمَقَاتِلِ إِنْ قُلْنَا بِهِ، كَظَاهِرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَلَامِهِمْ يَقْتَضِي لَزُومَهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْقَرَانِ بَاقٍ بَعْدَ السَّفَرِ بِخِلَافِ التَّمَتُّعِ.

فَصْل

لَا يَسْقُطُ دَمٌ تَمَتُّعٍ وَقَرَانٍ بِإِفْسَادِ نُسُكِهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م ش) لِأَنَّ مَا وَجَبَ الْإِثْبَانُ بِهِ فِي الصَّحِيحِ وَجَبَ فِي الْفَاسِدِ، كَالطَّوَافِ وَغَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: يَسْقُطُ (و هـ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَفَعْ بِسُقُوطِ أَحَدِ السُّفَرَيْنِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ قُلْنَا: يَلْزَمُ الْقَارِنُ لِلْإِفْسَادِ دَمَانِ سَقَطَ دَمُ الْقَرَانِ.

وَلَا يَسْقُطُ دُمُهُمَا بِفَوَاتِيهِ أَيْضًا وَالْمَرَادُ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَإِذَا قَضَى الْقَارِنُ قَارِنًا قَدَمَانِ لِقَرَانِهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَفِي دَمِ فَوَاتِيهِ الرَّوَاتِبَانِ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ: يَلْزَمُهُ دَمَانِ لِقَرَانِهِ وَفَوَاتِيهِ وَلَوْ قَضَى الْقَارِنُ مُفْرَدًا لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ: يَلْزَمُهُ دَمُ لِقَرَانِهِ الْأَوَّلِ (و ش) لِأَنَّ الْقَضَاءَ كَالْآدَاءِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَفِيهِ لِفَوَاتِيهِ الْخِلَافُ.

وَرَدَّ فِي الْفُصُولِ: وَدَمٌ ثَالِثٌ لِيُوجِبَ الْقَضَاءُ، كَذَا قَالَ.

وَإِذَا فَرَّغَ حَجُّهُ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَبْعَدِ، كَمَنْ قَسَدَ حَجَّهُ وَالْأُزْمَةَ دَمٌ، وَكَذَا إِنْ قَضَى أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْأَبْعَدِ.

فَصْل

يَلْزَمُ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقَرَانِ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النُّحْرِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْخِلَافِ، وَرَدَّ مَا نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ بِخِلَافِهِ إِلَيْهِ، وَاخْتِسَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَهُ جَمَاعَةٌ، لِقَوْلِهِ: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]؛ أَيُّ: فَلْيَهْدِ، وَحَمَلَهُ عَلَى أَفْعَالِهِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ، لِقَوْلِهِ: «الْحَجُّ عَرَقَةٌ»، وَ«يَوْمُ النُّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»؛ وَلِأَنَّ إِحْرَامَ الْحَجِّ تَمَلَّقَ بِهِ صِحَّةُ التَّمَتُّعِ، فَلَمْ يَكُنْ وَقْتًا لِلْوُجُوبِ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ.

وَلِأَنَّ الْهَدْيَ مِنَ جِنْسِ مَا يَقَعُ بِهِ التَّحَلُّلُ، فَكَانَ وَقْتُ وَجُوبِهِ بَعْدَ وَقْتِ الْوُقُوفِ كَطَوَافِ وَرَمِي وَخَلْقِ وَعَنْهُ: بِإِحْرَامِ الْحَجِّ لِلْآيَةِ (و هـ ش)، وَلِأَنَّهُ غَايَةٌ، فَكَفَى أَوَّلُهُ، كَأَمْرِهِ بِاتِّمَامِ الصُّومِ إِلَى اللَّيْلِ.

وَعَنْهُ: بِوُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ (و م) وَذِكْرَةِ الشَّيْخِ وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِفَوَاتٍ قَبْلَهُ.

وَعَنْهُ: بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ، لِيُنْبِتَ التَّمَتُّعُ إِذَنْ.

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا مَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ سَبَبِ الْوُجُوبِ يُخْرِجُ عَنْهُ مَنْ تَرَكْتَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَظْهَرِ قَوْلَيْهِ.

وَالثَّانِي: لَا يُخْرِجُ شَيْءٌ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فَائِدَةُ: الرَّوَاتِبَاتُ إِذَا تَعَدَّرَ الدَّمُ وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصُّومِ فَمَتَّى ثَبَتَ التَّعَدُّرُ فِيهِ الرَّوَاتِبَاتُ، أَمَا وَقْتُ ذَبْحِهِ فَجَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُسْتَوْجِبَ وَالرَّعَايَةَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَحْرُهُ قَبْلَ وَقْتِ وَجُوبِهِ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَإِذَا قَضَى الْقَارِنُ قَارِنًا قَدَمَانِ، لِقَرَانِهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَفِي دَمِ فَوَاتِيهِ الرَّوَاتِبَانِ).

أَيُّ: الْمَذْكُورَتَانِ بِقَوْلِهِ قَبِيلُ ذَلِكَ: (وَلَا يَسْقُطُ دُمُهُمَا بِفَوَاتِيهِ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ)، (وَفِيهِ لِفَوَاتِيهِ الْخِلَافُ)، يَعْنِي: الْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: لَا يَجُوزُ قَبْلَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ (و هـ م)، فَظَاهِرُهُ يَجُوزُ إِذَا وَجِبَ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَلَوْ جَازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ لَجَازَ الْخَلْقُ، لَوْجُودِ الْغَايَةِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَخْصِرِ، وَيَنْبَغِي عَلَى عُمُومِ الْمَقْهُومِ وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لِلنَّحْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَارَ كَمَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَوْ كَانَ لَهُ نِيَّةٌ أَوْ فَعَلَ الْأَفْضَلَ؛ وَلَمَنْعِ التَّحَلُّلِ بِسَرَفِهِ، وَمَسَائِي، وَقَاسُوهُ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ، وَهِيَ دَعْوَى؛ وَلَاقَ جَوَازَ تَقْدِيرِهِ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ، الْأَصْلُ عَدَمُهُ، فَإِنْ احْتَجَّ بِمَا سَبَقَ فَسَبَقَ جَوَابُهُ. وَإِنْ قِيلَ كَالصَّوْمِ وَهُوَ بِذَلِكَ قِيلَ هَذَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ فَاخْتَصَّ بِزَمَنٍ، كَطَوَافٍ وَزَمَنِي وَوَقُوفٍ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، وَهَذَا الْبَدَلُ يُخَالِفُ الْأَبْدَالُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَقْتٍ جَازٍ فِيهِ بَعْضُ الْبَدَلِ جَازٌ كُلُّهُ وَهَذَا تَجُوزُ الثَّلَاثَةُ لَا السَّبْعَةُ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا جَازَ الصَّوْمُ لَوْجُودِ السَّبَبِ، كَنَظَائِرِهِ، فَمِثْلُهُ هُنَا، أَشْكَلُ جَوَابُهُ.

وَاخْتَارَ فِي الْاِتِّصَارِ: لَهُ نَحْرُهُ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ، وَأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ مُبْدَلٌ، وَحَمَلَ رِوَايَةَ ابْنِ مَنْصُورٍ بِذَنْبِهِ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى وَجُوبِ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: لَهُ نَحْرُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَتَأْخِيرُهُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ وَمَعَهُ هَدْيٌ نَحْرَهُ لَا يَضِيغُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يَسْرُقُ. وَكَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ: وَيَعْدُ حَلُّهُ مِنَ الْعُمْرَةِ، لَا إِذَا أَحْرَمَ بِهَا، فَإِنْ عَدِمَ الْهَدْيَ فِي مَوْضِعِهِ وَلَوْ وَجَدَهُ بِبَلَدِهِ أَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِنَوَقِيَّتِهَا، كَمَا الْوُضُوءُ، بِخِلَافِ رَقَبَةِ الْكُفَّارَةِ فَصِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٌ كَمَلَّتِ الْحَجُّ وَأَمَرَ الْهَدْيُ، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَمَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ الْقَاضِي: كَمَلَّ اللَّهُ التَّوَابَ بِضَمِّ سَبْعٍ إِلَى ثَلَاثٍ.

وَقَالَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿بِذَلِكَ عَشْرَةٌ﴾؛ لِأَنَّ الْوَأْتِ تَقَعُ وَتَكُونُ بِمَعْنَى أَوْ. وَقِيلَ: تَوْكِيدٌ ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ ﴿فِي الْحَجِّ﴾.

وَالْأَشْهُرُ عَنْ أَحْمَدَ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ: الْأَفْضَلُ أَنْ آخِرَهَا عَرَفَةُ، (و هـ) وَعَلَّلَ بِالْحَاجَةِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأَجَابَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ عَدَمُ اسْتِحْبَابِ صَوْمِهِ يَخْتَصُّ بِالنِّفْلِ.

وَعَنْهُ: يَوْمَ التَّرْوِيَةِ (و م ش). وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٤٢٤٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: يَصُومُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَفِي يَوْمِ عَرَفَةَ لَا جُنَاحَ؛ وَلَاقَ صَوْمُهُ بِعَرَفَةَ لَا يُسْتَحَبُّ، وَلَهُ تَقْدِيرُهَا بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَشْهُرُ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ سَبَبٌ لَوْجُوبِ صَوْمِ الْمُتَعَةِ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صِحَّةُ التَّمَتُّعِ، فَكَانَ سَبَبًا لَوْجُودِ الصَّوْمِ، كَإِحْرَامِ الْحَجِّ، وَكُلُّ شَيْئَيْنِ تَعَلَّقَ الْوُجُوبُ بِهِمَا وَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَبَبًا، كَالنِّصَابِ وَالْحَوْلِ وَالظَّهَارِ وَالْعَوْدِ، وَلَيْسَ صَوْمٌ وَمَضَانٌ سَبَبًا لِلْكَفَّارَةِ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ إِلَّا بِهِ وَبِالْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا، قِيلَ لِلْقَاضِي: فَيَكُونُ إِحْرَامُهَا سَبَبًا لِهَدْيِ الْمُتَعَةِ وَيَثْبُتُ حُكْمُهُ فِيهَا، فَأَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا أَحْرَمَ وَسَاقَهُ كَانَ هَدْيٌ مُتَعَةٍ وَمَتَعَةُ التَّحَلُّلِ، وَلَمْ يَجْزُ ذُبْحُهُ، لِمَا سَبَقَ، كَذَا قَالَ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِالْحَلِّ مِنَ الْعُمْرَةِ وَعَنْ أَحْمَدَ: وَقَبْلَ إِحْرَامِهَا، وَالْمُرَادُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَثَقُلَ الْأَثَرُ، فَيَكُونُ السَّبَبُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَحَدُ نُسَخِي التَّمَتُّعِ، فَجَازَ تَقْدِيرُهَا عَلَيْهِ، كَالْحَجِّ، قَالَ: وَقَالَ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يَحْرِمَ بِالْحَجِّ، لِإِلَاقَةِ، أَيِّ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ لَا فِي وَفْقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامٍ، فَفِيهِ زِيَادَةٌ إِضْمَارًا.

قَالَ الْقَاضِي: وَفِي إِحْرَامِهِ مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلٌ، فَلَا يَكُونُ طَرَفًا لِفَعْلٍ، قَالَ: وَقِيلَ: فِي جَوَابِهَا: إِنَّهَا أَفَادَتْ وَجُوبَ الصَّوْمِ، وَالْكَلَامُ فِي الْجَوَازِ.

وَعِنْدَنَا: يَجِبُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَسَيَدِي وَسَيِّلٍ عَنْ صِيَامِ الْمُتَعَةِ: مَتَى يَجِبُ؟ قَالَ: إِذَا عَقِدَ الْإِحْرَامَ، كَذَا قَالَ، وَوَقْتُ وَجُوبِ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ كَسَائِرُ الْأَبْدَالِ.

وقال القاضي أيضا: لا خلاف أن الصوم يتعين قبل يوم النحر بحيث لا يجوز تأخيرها إليها، بخلاف الهندي فإذا اختلفا في وقت الوجوب جاز أن يختلفا في وقت الجواز. ومن تبع رواية ابن القاسم وسندي: إذا عقد الإحرام فصام أجزاء إذا كان في أشهر الحج، وهذا يدخل على من قال لا تجزئ الكفارة إلا بعد الحنث، ولعل هذا ينصرف ولا يحج. قال القاضي: إذا عقد الإحرام أراد به إحرام العمرة؛ لأنه شبهة بالكفارة قبل الحنث، وإنما يصح شبهة إذا كان صومه قبل الإحرام بالحج؛ لأنه قد وجد أحد السببين، ولأنه قال: إذا عقد الإحرام في أشهر الحج، وهذا إنما يقال في إحرام العمرة؛ لأن من شرط التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج. وذكر القاضي وأصحابه، والمستوعب، وغيرهم أنه إن أخرها إلى يوم النحر فقصاء، ولعله مني على منع صيام أيام التشريق، ولأنه كان أقام، وسأني في كلام الشيخ، في تنابع الصوم. وقاله الشافعية، وظهور أن جواز التأخير إليها مني عليه، وسبق كلام القاضي، ولعله مني على منع صومها، والله أعلم.

وكذا تكلم الأصحاب هل يلزمه دم لتأخيرها عن وقت وجوبه؟ وسأني.

وفي كلامهم من النظر ما لا يخفى.

والثاني هو الصحيح.

ويعمل بظنه في عجزه، ويلزم الشافعية أن.

يجب تقديم إحرام الحج ليصومها فيه.

وحكى بعضهم وجهها: يجب، وفي التشريع خلاف، وسبق في صوم التطوع.

وأما السبعة فلا يجوز صومها في التشريق، نص عليه، وعليه الأصحاب، لبقاء أعمال [من] الحج قال بعض

الشافعية: بلا خلاف، وحكى بعضهم قولاً للشافعية: يجوز إذا رجع من منى إلى مكة، وتأتي كلام القاضي فيمن قدر

على الهندي في الصوم ويجوز بعد التشريق، نص عليه (وهـ م) والمراد ما قاله القاضي.

وقد طاف، يعني طواف الزيارة، للآية، والمراد: إذا رجعت من عمل الحج؛ لأنه المذكور ومعتبر لجواز الصوم؛ ولأنه

لزمه، وإنما أخره تخفيفاً كتأخير رمضان لسفر ومرضى، ومنع المخالف لزومه قبل عودوه إلى وطنه، واحتج القاضي بحجة

ضعيفة؛ لكن وجد سببه فجاء على أصلنا، كما سبق.

وعلى هذا لا يصير قوله عليه السلام: «وسبعة إذا رجع»^(١) إلى أهله، أي يجب إذن، وأجاب القاضي: يحتمل أنه أراد

إذا ابتدأ بالرجوع إلى أهله.

وللشافعية كقولنا، وظاهر مذهبه: بعد رجوعه إلى وطنه، قيل: وفي الطريق.

فلو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها ولا لم يجز، فإن لم يجز صوم الثلاثة في التشريق أو جاز ولم يصومها

صام بعد ذلك العشرة (وم ش) لوجوبه، فقصاء بقواته، كرمضان؛ ولأنه معلق بشرط، كصوم الظهار لو مسها لم يسقط؛

ولأنه أخذ موجبي التمتع، كالهندي، ولأن القضاء بالأمم الأول، في الأشهر حلتاً.

ولا تلزم الجمعة إذا فات وقتها لأنها الأصل، وعند أبي حنيفة لا يصوم ويستحب الهندي.

روي عن عمر وابن عباس وطاوس ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبيرة، ثم هل يلزمه دم؟

فيه روايات، والترجيح مختلف^(٢).

(١) الثالث: قوله: (وعلى هذا: لا يصير قوله عليه السلام: «وسبعة إذا رجع»).

كذا في النسخ، ولعله: (وعلى هذا يصير)، بإسقاط: (لا)، والمعنى يساعده، والسياق يدل عليه.

(٢) تنبيه: قوله بعد إطلاق الروايات: (والترجيح مختلف) تحصيل الحاصل؛ لأنه قد ذكر في خطبة الكتاب إذا اختلف الترجيح

أطلقت الخلاف، وتقدم مثل ذلك في باب زكاة الفطر، وتقدم الجواب عن ذلك وغيره في مقدمة الكتاب.

إحداهن: يلزمه لتأخيره؛ لأنه صوم مؤقت بذل، كقضاء رمضان، بخلاف صوم الظهار فإنه غير مؤقت، وصوم رمضان أصل؛ ولأنه نسك واجب أخره عن وقته، كرمي الجمار.

والثانية: لا (وم ش) ولعل في الخلاف بأنه نسك أخره إلى وقت جواز فعله، كالوقوف إلى الليل والطواف والحلق عن الشريق، كذا قال.

والثالثة: لا يلزمه مع عذر (م ٢، ٣) (١).

وفي الانحصار: يحتمل أن يهدى فقط قادر إن اعتبر في الكفارة بالأغلق، وأما إن صام أيام الشريق وجاز فلا دم، جزم به جماعة منهم الشيخ والرعاية ولعله مراد القاضي وأصحابه، والمستوعب، وغيرهم بتأخير الصوم عن أيام الحج. والروايات المذكورة في تأخير الهدي عن أيام النحر هل يلزمه دم (م ٤، ٥) (٢).

واحتج أحمد بقول ابن عباس: يلزمه هديان، وعند مالك والشافعي: لا دم، وعند أبي حنيفة: عليه هديان إذا أيسر.

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (فإن لم يميز صوم الثلاثة في الشريق أو جاز ولم يصمها صام بعد ذلك.. العشرة ثم هل يلزمه دم؟

فيه روايات، وال ترجيح مختلف، إحداهن يلزمه لتأخيره.

والثانية: لا، والثالثة: لا يلزمه مع عذر. انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(مسألة - ٢): المذخور.

(مسألة - ٣): غيره.

وفي مجموعهما ثلاث روايات، أطلقهن في المستوعب، والمغني، والكافي، والشرح، والرعايتين، والحاويين والزركشي، وغيرهم، وأطلق الخلاف في غير المذخور في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والتلخيص، وغيرهم: إحداهن: عليه دم، وهو الصحيح.

جزم به في الإفادات والمنور، واختاره الحرقى، وقدمه في المقنع، والمحرر، والفاقق، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يلزمه، اختاره أبو الخطاب.

قال الزركشي: وهي التي نصها القاضي في تعليقه.

والرواية الثالثة: لا يلزمه مع العذر، اختارها القاضي في المجرد.

وجزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص في المذخور دون غيره، وقدم ابن منجأ في شرحه وجوب الدم إذا أخره لغير عذر، وأطلق الخلاف في المذخور.

(٢) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (والروايات المذكورة في تأخير الهدي عن أيام النحر هل يلزمه دم؟). انتهى.

وفيه أيضاً مسألتان:

(مسألة - ٤): المذخور.

(مسألة - ٥): غيره، وفيهما ثلاث روايات، وأطلقهن أيضاً في المستوعب، والحاويين.

إحداهن: يلزمه دم آخر، قدمه في المحرر والفاقق.

والرواية الثانية: لا يلزمه سوى الهدي، قدمه في إدراك الغاية في غير المذخور.

والرواية الثالثة: إن أخره لعذر لم يلزمه.

وقدمه في الرعايتين، وصححه في الكبرى.

وجزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والكافي، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن منجأ، وغيرهم.

وكذا قدمه في إدراك الغاية في المذخور دون غيره.

قلت: الصحيح من المذهب عدم الوجوب على المذخور، وأطلق الخلاف في غير المذخور في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة والكافي، والمغني، والتلخيص، والشرح، وغيرهم.

تنبيه: حكى جماعة من الأصحاب الخلاف في المذخور وجهين، وفي غير المذخور روايتين.

أَحَدُهُمَا: لِجَلِّهِ بِلَا هَدْيٍ وَلَا صَوْمٍ.

وَالثَّانِي: هَذِي الْمَنَعَةُ أَوْ الْقِرَانُ.

وَلَا يَجِبُ تَتَابُعٌ وَلَا تَفْرِيقٌ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَا السَّبْعَةِ (و) لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ وَكَذَا التَّفْرِيقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ إِذَا قُضِيَ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ، وَمَنْعَ الشَّيْخِ وَجُوبُ التَّفْرِيقِ فِي الْأَذَاءِ بِأَنْ صَامَ أَيَّامَ مَنَى وَاتَّبَعَهَا السَّبْعَةَ، ثُمَّ إِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ فَسَقَطَ بِفَوَاتِهِ، كَالْتَفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، بِخِلَافِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ لَمْ يَسْقُطْ وَأَوْجَبَهُ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ فَقِيلَ: يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: بِأَرْبَعَةٍ.

وَقِيلَ: بِمُدَّةِ إِمْكَانِ السَّيْرِ إِلَى الْوَطَنِ.

وَقِيلَ: بِهِمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

وَأَنْ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ فَتَمَكَّنَ مِنْهُ أَوْ لَا فَكَصَّوْمٍ رَمَضَانَ، عَلَى مَا سَبَقَ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و ش).

وَأَنْ وَجِبَ الصَّوْمُ وَشَرَعَ فِيهِ ثُمَّ وَجَدَ هَدْيًا لَمْ يَلْزِمَهُ وَأَجْزَأَهُ الصَّوْمُ (و م ش)، وَفِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ تَخْرِيجٌ مِنْ اغْتِبَارِ الْأَعْلَظِ فِي الْكُفَّارَةِ.

وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْمَظَاهِيرَ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَ، فَتَنَسَبَ الْمَعَاقِبَةُ، وَالْحَاجُّ فِي طَاعَةٍ، فَخَفَّفَ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ الْمَرْبِي: يَلْزِمُهُ.

وَفِي وَاضِحِ ابْنِ الرَّاعُونِيِّ: إِنْ فَرَعَهُ ثُمَّ قَدَّرَ يَوْمَ النُّحْرِ نَحْرَهُ وَإِنْ وَجِبَ إِذَنْ.

وَأَنْ دَمَ الْفِرَانِ يَجِبُ بِإِحْرَامِهِ، كَذَا قَالَ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِنَا، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْدَهَا، وَقَبْلَ حِلِّهِ فَلَا يَجُزُّهُ إِلَّا الْهَدْيُ.

وَجَهْ الْأَوَّلُ أَنَّ السَّبْعَةَ بَدَلُ أَيَّامٍ، لِلْيَاكِبَةِ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ لَزِمَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْهَدْيِ، كَصَوْمِ الْكُفَّارَةِ الْمُرْتَبَةِ، بِخِلَافِ صَوْمِ فِدْيَةِ الْأَذَى، وَاخْتِلَافٌ وَفِيهِمَا لَا يَمْنَعُ الْبَدْلِيَّةُ، كَمَا اخْتَلَفَ وَقْتُهِ وَقْتُ الْهَدْيِ، وَإِنَّمَا جَازَ مَعَ الْهَدْيِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْبَدَلِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَإِنَّمَا جَازَ فِعْلُهُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ لِدُخُولِ وَقْتِهِ، قَالُوا: الصَّوْمُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْهَدْيِ فِي الْإِحْلَالِ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ، فَهِيَ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْمُبْدَلِ رُذْ؛ لَيْسَ لِأَجْلِ التَّحَلُّلِ؛ بَلْ لِأَنَّهُ وَقْتُهَا أَنْ يَصُومَ فِي الْحَجِّ، بِخِلَافِ السَّبْعَةِ، وَفَرْقُ الْقَاضِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمَتُّمِ يَجِدُ الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِنْ قَلْنَا تَبَطَّلَ: بِأَنْ ظَهَرَ الْمُبْدَلُ هُنَاكَ يَبْطُلُ حُكْمُ الْبَدَلِ مِنْ أَصْلِهِ، وَيَبْطُلُ مَا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ، وَهَذَا صَوْمُهُ صَحِيحٌ يُثَابُ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوطٍ، لِإِبَاحَةِ الْإِحْلَالِ، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ فِعْلُهُ لِدُخُولِ وَقْتِهِ، وَفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَيْضِهَا فِي عِدَّتِهَا بِالْأَشْهُرِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُهُ لِلْمَشَقَّةِ بِأَنْ يَجِدَهُ بِبَلَدِهِ، وَلَا يَبِيعُ مَسْكَنَهُ لِأَجْلِهِ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَعُدَّ إِلَّا بِمَا لَمْ تَيَّاسُ، وَإِنْ وَجَدَهُ قَبْلَ شُرُوعِهِ فَعَنَتْ: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ.

وَعَنَتْ: يَلْزِمُهُ (م ٦) ^(١) كَالْتِمَتِمِ يَجِدُ الْمَاءَ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن وجب الصوم وشرع فيه ثم وجد هدياً لم يلزمه وأجزأه الصوم وإن وجدته قبل شروعه فعنه: لا يلزمه، وعنه: يلزمه). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والكافي، والمنقح، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرهائين، والفائق والزركشي، وغيرهما:

إحداهما: لا يلزمه، وهو الصحيح، صححه في الهداية والمذهب، ومسبوک الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، وغيرهم.

قال في القواعد الفقهية: هذا المذهب، فعلى هذا لو قدر على الشراء بشمن في الذمة وهو موسر في بلده لم يلزمه ذلك، بخلاف كفارة الظهار، قاله في القواعد.

والرواية الثانية: يلزمه، صححه في التصحيح، والنظم ومناسك القاضي موفق الدين.

وجزم به في الإفادات وتذكرة ابن عبدوس، وهو ظاهر ما جزم به الحارثي وصاحب الوجيز والمنور، وغيرهم؛ لأنهم قالوا: لا يلزمه الانتقال بعد الشروع.

قال في التلخيص وتبعه في القواعد الفقهية: ومبنى الخلاف هل الاعتبار في الكفارات بحال الوجوب أو بأغلاظ الأحوال؟ فيه =

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أُعْتَبِرَ حَالُ الْوُجُوبِ، وَبِالْإِغْلَظِ، وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ هُنَا.
فَصَلِّ

جَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشُّيْخُ وَصَاحِبُ الْمُسْتَوْجِبِ، وَالرَّعَايَةُ بِالْإِسْتِحْبَابِ، وَمَعْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ، وَعَبَّرَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ
وَصَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُمْ بِالْجَوَازِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا: فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ مَعَ الْمَخَالِفِ، وَلِهَذَا ذَكَرَ الْقَاضِي اسْتِحْبَابَهُ فِي بَحْثِ الْمَسْأَلَةِ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لِلْمَقَرَّدِ وَالْقَارِنِ: أَنْ يَفْسَخَا يَتَّهِمَا بِالْحَجِّ، زَادَ الشُّيْخُ: إِذَا طَافَا وَسَعَىا قَتَوْنَا
بِإِخْرَاحِهِمَا ذَلِكَ عُمَرَةَ مَقَرَّدَةً، فَإِذَا فَرَّغَا وَحَلَّ مِنْهَا؛ أَحْرَمَا بِالْحَجِّ لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ.
وَقَالَ (هـ م ش) وَذَاوُدُ: لَا يَجُوزُ، وَلَنَا وَلَهُمْ مَا سَبَقَ فِي أَفْضَلِ الْإِنْسَانِ.
قَالُوا: «لَا تَبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ»، رُدُّ بِ: الْفَسْخِ، نَقَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ لَا يُطَالَةُ، مِنْ أَصْلِهِ، زَادَ الْقَاضِي: عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
غَيْرِ مَسْأَلَتِنَا.

قَالُوا: «وَأَيُّمُوا الْحَجَّ» [البقرة: ١٩٦] رُدُّ: الْآيَةُ اخْتَصَّتْ الْإِنْتِزَاءَ بِهِمَا لَا الْبِنَاءَ. قَالُوا: أَخَذَ النَّسَكَيْنِ كَالْعُمَرَةِ. رُدُّ:
فَاسِدُ الْإِعْتِبَارِ، ثُمَّ لَا فَايِدَةً، وَهُنَا فَضِيلَةُ التَّمَتُّعِ.
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: فَضِيلَةُ الْإِفْرَادِ إِنْ كَانَ قَارِنًا، فَإِنْ قِيلَ: صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَعْثِدْ فِعْلَ الْحَجِّ مِنْ عَامِهِ، قِيلَ: مَنَعَهُ ابْنُ عَقِيلٍ
وغيره، نَقَلَ ابْنُ مَنَصُورٍ: لَا بُدَّ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ لِيَسْتَفِيدَ فَضِيلَةَ التَّمَتُّعِ؛ وَلَآئِذَا عَلَى الْقَوْرِ، فَلَا يُؤْخَرُهُ، كَمَا لَوْ لَمْ
يُحْرَمِ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَحْرَمَ؟
وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الْقَاضِي، وَقَدَّمَ الصَّحَّةَ، لِأَنَّ الْفَسْخَ حَصَلَ عَلَى صِفَةٍ يَصِحُّ مِنْهُ التَّمَتُّعُ؛ وَلِأَنَّ الْعُمَرَةَ لَا تُصِيرُ حُجًّا،
وَالْحَجُّ يُصِيرُ عُمَرَةً لِمَنْ حَصَرَ عَنْ عَرَفَةَ أَوْ قَاتَةَ الْحَجِّ.
قَالُوا: لَا يَجُوزُ قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّغْيِ كَذَا بَعْدَهُ.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَجْعَلُهَا عُمَرَةً إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَجْعَلُهَا وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ. رُدُّ: لِأَنَّ هَذَا الْفَسْخَ لَمْ يَجْزْ فِي ذِمَّتِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٧٠١، م: ١٢٢١): أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي مُوسَى: «طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ
حَلَّ»، وَلَآئِذَا إِنَّمَا جَازَ الْفَسْخَ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا، فَإِذَا فُسِّخَ قَبْلَ فِعْلِ الْعُمَرَةِ لَمْ يَخْصُلْ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أفسخ
وَاسْتَأْنَفَ عُمَرَةً؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ الْأَوَّلَ تَعَرَّى عَنْ نُسْكَ، كَذَا قَالَهُ الْقَاضِي.
وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: يَجُوزُ، فَيَنْتَرِي إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ عُمَرَةً، وَخَبَّرَ أَبِي مُوسَى أَرَادَ: أَنَّ الْحَلَّ يَتَرْتَّبُ عَلَى الطَّوَافِ وَالسَّغْيِ
لَيْسَ فِيهِ الْمَنْعُ مِنْ قَلْبِ النِّيَّةِ.

وَلِهَذَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٩٥، م: ١٢١١) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَزَلْنَا بِسَرَفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ
هَذِي، فَاحْبَبْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمَرَةً؛ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي؛ فَلَا».
وَفِيهِمَا (خ: ١٦٢٣، م: ١٣٥١) أَيْضًا عَنْهَا: «حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ».

وَفِيهِمَا أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضْيَتَيْنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبَطْحَاءِ، وَقَالَ لَمَّا صَلَّى
الصُّبْحَ: «مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمَرَةً؛ فَلْيَجْعَلَهَا».

=روايتان. انتهى.

قلت: الصحيح من المذهب أن الاعتبار في الكفارات بحال الوجوب، كما تقدم المصنف وغيره في كتاب الظهار، فعلى هذا البناء
أيضاً يكون الصحيح ما صححناه أولاً، والله أعلم، وإن سلم هذا البناء كان في إطلاق المصنف الخلاف نظراً واضحاً، ولكن ظاهر
كلامه عدم البناء.

تنبيهان: الأول: قال في القواعد: فإن قلنا الاعتبار بحال الوجوب صار الصوم أصلاً لا بدلاً، وعلى هذا فهل يجرته فعل الأصل
وهو الهدي؟

المشهور: أنه يجرته، وقطع به في الكافي وغيره، وحكى القاضي في شرح المذهب عن ابن حامد أنه لا يجرته.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وفي الانحصار وعيون المسائل: لو ادعى مدعى وجوب الفسخ لم يتعد.
واختار ابن حزم وجوبه، وقال: هو قول ابن عباس، وعطاء، ومجاهد، وإسحاق.
وفي مسلم (١٢٤٤) عن ابن عباس: أن من طاف حل، وقال: سنة نبيكم ﷺ.
وابن عباس إنما يزوي التخيير أو الأمر بالحل، فالتخيير كان أولاً ثم حتمه عليهم آخرًا لما امتنعوا، فعمله الحتم زالت.
وفي مسلم (١٢٤٥): أن ابن جريج قال لعطاء: من أين يقول ذلك؟ - يعني: ابن عباس -، قال: من قول الله: «ثم
مجلها إلى البيت العتيق» [الحج: ٣٣].
قلت: فإن ذلك بعد المعرف، فقال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله كان يأخذ ذلك من أمر رسول الله
ﷺ حين أمرهم أن يجلوا في حجة الوداع.
ولا يصح الفسخ إلا قبل وفوفه بعرفة، لعدم جوارزه في وقت النبي ﷺ، ولا يستفيد به فضيلة التمتع، ولا يصح
الفسخ ممن معه هدي، ومنهما، وكذا لا يجل متمتع سلق هديا، فيحرم بالحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحليله بالحلق،
فإذا ذبحه يوم النحر حل منهما معًا، نص عليه.
واحتج بأن النبي ﷺ دخل في العشر ولم يجل.
ونقل أبو طالب: الهدي يمتعه من التحلل من جميع الأشياء في العشر وغيره (وهـ).
ونقل أيضا فمن يمتع قارنا أو متمتعًا ومعه هدي: أنه أن يقصر من شعر رأسه خاصة؛ لقول معاوية: قصرت من
رأس النبي ﷺ عند المروة بمشقص.
متفق عليه (خ: ١٦٤٣، م: ١٢٤٦).
قال قيس بن سعد الحبشي وهو الذي خلف عطاء في مجلسه بمكة في الفتياء، وقد رواه عن عطاء، عن معاوية:
الناس ينجرون هذا على معاوية.
ونقل يوسف بن موسى فيمن قدم متمتعًا معه هدي: إن قدم في شوال نحره وعليه هدي آخر، وإن قدم في العشر لم
يجل، فقيل له: خبر معاوية فقال: إنما حل بمقدار التقصير.
قال القاضي: ظاهرة التحلل قبل العشر لا بعده إلا بتقصير الشعر.
قال: وهذا يقتضي أن الهدي لا يمنع التحلل، وإنما استحب المقام في العشر؛ لأنه لا يطول إحرامه.
وقال مالك: أنه التحلل ونحر هديته عند المروة.
وقال الشيخ: ويحمله كلام الحرقي، وقاله الشافعي.
وعنه: أيضًا كقولنا.
وجه الأول الأخبار السابقة، وكامتناعه في وقته ﷺ، ولأن التمتع أخذ نزع الجمع بين الإحرامين، كالقران، وفيه
نظر، وحيث صح الفسخ لزمه دم، نص عليه.
 وذكره القاضي في الخلاف؛ لأن ثبوت التمتع إن أُخبرِت فما حل حتى نوى أنه يجل ثم يحرم بالحج.
 وذكر الشيخ عن القاضي: لا، لعدم الثبوت.
 قال في المستوعب: لا يستحب الإحرام بنية الفسخ.
 قال في الرعاية: يكره ذلك.

فصل

من حاضرت وهي متمتع قبل طواف العمرة فخافت فوات الحج أو خافه غيرها أحرم بحج وصار قارنا، نص عليه (و
م ش) ولم يقض طواف القدوم.
 وقال (هـ): يصير رافضًا للعمرة.
 قال أحمد ما قاله غيره، بخبر غرور عن عائشة أنها أملت بعمره فخاضت، فقال ﷺ: «أنقضني رأسك وامنشطبي

وأهلي بالحجّ وذعي العُمرة ففعلت.

فلما قضينا الحجّ أرسلني مع عبد الرحمن إلى التّنعيم فاعتمرت منه فقال: هلبو عُمرة مكان عُمرك، لنا ما سبق في صفة القران؛ ولأنّ إدخال الحجّ على العُمرة يجوز من غير خشية الفوات، فمعة أولى وخبر عروة روي فيه أنّه قال: حدثني غير واحد.

فلم يسمعه، والإثبات عن عائشة بخلافه، وخبر جابر السابق، ومخالف للأصول؛ لأنّه لا يجوز رفض نسك يمين بقاؤه ويحتمل: ذعي العُمرة وأهلي معها بالحجّ، أو: ذعي أفعالها.

وكذا عند أبي حنيفة لو وقف القارن بعرفة قبل الطواف والسعي لزمه رفض العُمرة؛ لأنّه صار بائيا أفعالها على أفعاله من كلّ وجه، ولكراهيتها عندهم في هلبو الأيام، فإن رفضها لزمه دم لرفضها وعُمرة مكانها، فإن مضى عليها أجزاء، لأن الكراهة لمعنى في غيرها، لاشتغالها بأداء بقية الحجّ، وعليه دم كفارة لجمعها بينهما.

وقال بغضهم: إذا حلق ثم أحرم لا يرفضها، على ظاهر ما ذكره في الأصل.

وقيل: بلى، للتهي.

قال الفقيه أبو جعفر منهم وعليه مشايخنا: وعندنا يجب دم القران وتسقط عنه العُمرة نصّ عليه.

وجزم به القاضي وأصحابه في كتب الخلاف؛ لأن الوقوف من أفعال الحجّ، فلم يعلق به رفض العُمرة، كإحرام الحجّ؛ ولأن الإحرام لا يرفض برفضه، ولا يتحلل بوطئه مع تأكيده، فالوقوف أولى وليس كإحرام بحجّين، لأنّه لا يصح المضي فيهما والوقت لا يصلح لهما، وهذا بخلافه، وسبق في صفة القران إذا لزمه طوافان وسعيان، والله أعلم.

فصل

وإن أحرم مطلقاً، بأن نوى نفس الإحرام ولم يعبئ نسكاً صح (و) كإحرامه بعتل ما أحرم به فلان، ثم يجعله ما شاء، نصّ عليه (و هـ م) بالنية لا باللفظ، ولا يجوز العمل قبل النية، كابتداء الإحرام، وقال الحنفية: فإن طاف شوطاً كان للعُمرة؛ لأنّه ركن فيه، فكان أهم، وكذا لو أحصر أو جامع؛ لأنّه أقل، وإن وقف بعرفة كان للحجّ، كذا قالوا.

وقال أحمد أيضاً: يجعله عُمرة، كإحرامه بعتل إحرام فلان.

وقال القاضي إن كان في غير أشهره، وذكر غيره أنّه أولى، كابتداء إحرام الحجّ في غيرها على ما سبق.

وقال الشافعية: إن جعله حجاً بعد دخول أشهره لم يجز في الأصح، بناء على انعقاده عُمرة لا مبهما.

وفي الرعاية: إن شرطنا تعيين ما أحرم به بطل المطلق، كذا قال.

وإن أبهم إحرامه فأحرم بما أحرم به فلان أو بعتله صح، لخبر جابر: أن علياً قدم من اليمن فقال له النبي ﷺ: «بم أهللت؟»، قال: بما أهل به النبي ﷺ، فقال: «فأهد وأمكث حراماً».

وفي خبر أنس: «أهللت بإهلاك كإهلاك النبي ﷺ».

وعن أبي موسى «أنّه أحرم كذلك قال سقت من هذي؟ قال: لا، قال: فطف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم جئ، متفق عليها، فإن علم انعقد بعتله، فإن كان مطلقاً فكما سبق، فظاهرة لا يلزمه صرفه إلى ما يصرف إليه، كظاهر مذهب الشافعي، ولا إلى ما كان صرفه إليه، كاصح الوجهين لهما، وأطلق بغض أصحابنا اختيالن، وظاهر كلام أصحابنا: يعمل بقوله لا بما وقع في نفسه، وللشافعية وجهان، وإن كان إحرامه فاسداً فيتوجه الخلاف لنا وللشافعية فيما إذا نذر عبادة فاسدة هل تنعقد بصحة؟ وإن جهله فكمنسي على ما يأتي.

وقال الحنفية: يجعل نفسه قارناً، وكذا عندنا إن شك هل أحرم، ذكره في الكافي، والأشهر كما لو لم يحرّم، فيكون إحرامه مطلقاً، وظاهرة: ولو علم بأنه لم يحرّم، كظاهر مذهب الشافعي، ليجزى بالإحرام، بخلاف: إن كان محرماً فقد أحرمت، فلم يكن محرماً.

ولو قال: إن أحرم زيد فانا محرّم، فيتوجه أن لا يصح (و).

ولو قال: أحرمت يوماً أو ينصف نسكاً ونحوهما فيتوجه خلاف، أو يصح، كالشافعية، وإن أحرم بنسك ونسيه جعله

عُمْرَةً، فَقُلَّ أَبُو ذَاوُدَ، كَمَا لَوْ نَذَرَ الْإِحْرَامَ بِسُكٍّ وَنِسَاءٍ؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ.
اِحْتَجَّ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَمَرَّادُهُمْ: لَهُ جَعَلَهُ عُمْرَةً، لَا تَغْيِيهَا.
وَعَنْهُ: مَا شَاءَ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَحَلَّ نَصَّ أَحْمَدَ عَلَى النَّذْبِ.
وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ: هَلْ يُجَعَلُ مَا شَاءَ أَوْ عُمْرَةً؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَإِنْ عَيَّنَ بِقِرَانٍ صَحَّ حُجُّهُ.
وَقِيلَ: يُلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ، اخْتِطَاطًا.

وَقِيلَ: وَتَصِحُّ عُمْرَتُهُ، بِنَاءً عَلَى إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ لِحَاجَتِهِ، فَيُلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ، وَإِنْ عَيَّنَ بِمُتَعٍ فَكَفَسَخَ حَجُّهُ إِلَى عُمْرَةٍ، وَيُلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَعِ وَيُجْزِئُهُ عَنْهَا.

وَإِنْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ جَعَلَهُ عُمْرَةً، لَا مُمْتَنِعَ إِدْخَالِ الْحَجِّ إِذْ لَمْ يَنْ لَمْ يَهْدِي مَعَهُ، فَإِذَا سَعَى وَخَلَقَ فَمَعَ بِقَاءِ وَقَفِ الْوُقُوفِ بِحُرْمِ الْحَجِّ وَيُتِمُّهُ وَيُجْزِئُهُ، وَيُلْزَمُهُ دَمُ لِلْحَلْقِ فِي غَيْرِ وَقْفِهِ إِنْ كَانَ حَاجًا، وَإِلَّا قَدَّمَ مُتَعَةً.
وَإِنْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ وَجَعَلَهُ حَجًّا أَوْ قِرَانًا تَحَلَّلَ بِفِعْلِ الْحَجِّ وَلَمْ يُجْزِئُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، لِلشَّكِّ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُسَيِّ عُمْرَةً.

فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ عَلَيْهَا بَعْدَ طَوَافِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَجٌّ فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهَا عَلَيْهِ، وَلَا دَمٌ وَلَا قَضَاءٌ، لِلشَّكِّ فِي سَبَبِيهِمَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَحْرَمَ بِسُكٍّ وَنِسَاءٍ جَعَلَهُ قِرَانًا، فِي الْجَدِيدِ، فَيُتِمُّهُ وَيُجْزِئُهُ عَنْ الْحَجِّ، وَلَا يُجْزِئُهُ عَنْ الْعُمْرَةِ، فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا إِنْ جَازَ إِدْخَالُهَا عَلَى الْحَجِّ فَيُلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ إِذْ، وَإِلَّا فَلَا، فِي الْأَصَحِّ.

قَالَ أَصْحَابُهُ: وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّافِعِيُّ الْقِرَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلَوْ جَعَلَهُ حَجًّا وَأَتَى بِعَمَلِهِ أَجْزَاءً، وَإِنْ جَعَلَ عُمْرَةً، وَأَتَى بِأَعْمَالِ الْقِرَانِ أَجْزَاءً عَنْهَا إِنْ جَازَ إِدْخَالُهَا عَلَى الْحَجِّ، وَلَوْ لَمْ يَجْعَلْهُ شَيْئًا وَأَتَى بِعَمَلِ الْحَجِّ تَحَلَّلَ وَلَمْ يُجْزِئُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِلشَّكِّ فِيمَا أَتَى بِهِ، وَلَوْ أَتَى بِعَمَلِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَتَحَلَّلْ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَحْرَمَ بِحَجٍّ وَلَمْ يَتِمَّ عَمَلُهُ.

وَإِنْ عَرَضَ شَكُّهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَقَبْلَ الطَّوَافِ أَجْزَاءً الْحَجِّ إِنْ وَقَفَ ثَانِيًا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مُعْتَمِرًا، فَلَا يُجْزِئُهُ ذَلِكَ الْوُقُوفُ عَنْ الْحَجِّ، وَإِنْ عَرَضَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ الْوُقُوفِ فَتَوَيَّ قَارْنَا وَأَتَى بِعَمَلِهِ لَمْ يُجْزِئُهُ عَنْ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: يَتِمُّ أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ، وَمِنْهَا: الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ثُمَّ يَحْرُمُ بِالْحَجِّ، وَيَأْتِي بِهِ فَيَصِحُّ حُجُّهُ.
قَالَ أَكْثَرُهُمْ: إِنْ فَعَلَ هَذَا صَحَّ حُجُّهُ، وَلَا نَفْعَ بِهِ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مُحْرَمًا بِحَجٍّ، وَإِنْ هَذَا الْحَلْقُ فِي غَيْرِ وَقْفِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَّحُ بِالْعُدْرِ، قَالُوا: وَيُلْزَمُ غَيْرُ الْمَكِيِّ دَمٌ عَنْ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.

وَلَا يُعَيِّنُ جِهَتَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا قَدَّمَ مُتَعَةً، وَإِلَّا فَقَدْ حَلَّقَ فِي غَيْرِ وَقْفِهِ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ كَمُتَمَتِّعٍ، وَلَا يُعَيِّنُ الْجِهَةَ فِي صِيَامِ ثَلَاثَةٍ، فَإِنْ صَامَ ثَلَاثَةً فَقَطَّ فَنَفِي بَرَاءَةٍ ذِمَّتِي وَجْهَانِ^(١).

وَكَذَا إِنْ عَرَضَ الشَّكُّ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ.

وَفِي الْقَدِيمِ: يَتَحَرَّى وَيَعْمَلُ بِطَنِيهِ، وَالْأَصَحُّ: يُجْزِئُهُ.

وَقَالَ الْحَقْفِيُّ: إِنْ أَحْرَمَ بِسُكٍّ وَنِسَاءٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِفِعْلِ مِنْ أَعْمَالِهِ وَتَحَرَّى فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ لَزْمُهُ أَنْ يَكُونَ قَارِنًا، اخْتِطَاطًا.

فصل

وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ انْعَقَدَ بِوَاحِدَةٍ (و م ش) لِأَنَّ الزَّمَانَ يَصْلُحُ لِوَاحِدَةٍ، فَيَصِحُّ بِهِ، كَتَفْرِيقِ الصُّفْقَةِ، فَذَلِكَ عَلَى خِلَافِ هُنَا، كَأَصْلِهِ، وَهُوَ مُتَوَجِّعٌ، وَلَا يَتَعَقَّدُ بِهِمَا، كَبَقِيَّةِ أَعْمَالِهِمَا، وَكَتَدْرِهِمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ، تَجِبُ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَجِبِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ لَا يَصْلُحُ لَهُمَا، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَيَتَوَجَّعُ الْخِلَافُ، وَكَيْفِيَّةُ صَوْمَتَيْنِ فِي يَوْمٍ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِصَلَاتَيْنِ نَفَلَ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَالَ فِي الْخِلَافِ وَالْإِنْتِصَارِ وَيَتَوَجَّعُ

(١) الثاني: قوله: (فإن صام ثلاثة فقط ففي براءة ذمته وجهان). انتهى.

الظاهر: أن هذا من تنمة كلام الشافعية.

وجنة: مطلقاً انْعَقَدَ بِالنَّافِلَةِ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ التَّعْيِينِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَنْعَقِدُ بِالسُّكُونِ وَيَقْضَى وَاحِدَةً، فَلَوْ أُنْشِئَتْ قَضَاؤُهُمَا، عِنْدَهُ.

وَقَالَ دَاوُدُ: لَا يَنْعَقِدُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، لِقَوْلِهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ مَسْأَلَتِنَا.

قَالَ الْحَنَفِيُّ: مَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ ثُمَّ يَوْمَ النَّحْرِ بِأُخْرَى لِرِمَاةٍ، فَإِنْ خَلَقَ فِي الْأُولَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا لَرِمَاةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَصَرَّ أَوْ لَمْ يَقْصُرْ.

وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ: إِنْ لَمْ يَقْصُرْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ إِحْرَامَيْ الْحَجِّ بِذَعْوَةٍ، كَالْجَمْعِ بَيْنَ إِحْرَامَيْ الْعُمْرَةِ، فَإِذَا خَلَقَ فَهُوَ أَوَّلَى إِنْ كَانَ نُسْكَاً فِي الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ فَهُوَ جَنَائَةً عَلَى الثَّانِي، وَلَآئِنِ فِي غَيْرِ أَوَابِهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْ حَتَّى حَجَّ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ فَقَدْ أَخَّرَ الْخَلْقَ عَنْ وَقْتِهِ فِي الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الدَّمَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَهُمَا: لَا.

قَالَ الْحَنَفِيُّ: وَمَنْ فَرَعَ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلَّا التَّقْصِيرَ فَأَحْرَمَ بِأُخْرَى فَعَلَيْهِ دَمٌ، لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ إِحْرَامَيْ الْعُمْرَةِ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ.

قَالُوا: فَلَوْ فَاتَهُ الْحَجُّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْعُمَرَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْأَفْعَالُ وَبَيْنَ الْحَجَّتَيْنِ إِحْرَامًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرَفُضَهُمَا، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِهِمَا مَعًا وَيَقْضِيهِمَا لِصِحَّةِ الشُّرُوعِ فِيهَا، وَدَمٌ لِرَفْضِهِمَا بِتَحْلِيلِهِ قَبْلَ أَوَابِهِ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِمْ أَنَّ فَايَتِ الْحَجِّ يَتَحَلَّلُ بِأَفْعَالِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَلَّبَ إِحْرَامُهُ إِحْرَامَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ أَهْلُ لِعَامَتَيْنِ، فَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ رَوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ إِذَا قَالَ لَيْتَكَ الْعَامَ وَعَامَ قَابِلٍ. فَإِنْ عَطَاهُ يَقُولُ: يَحُجُّ الْعَامَ وَيَعْتَمِرُ قَابِلٌ، وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ اثْنَيْنِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ (و) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ عَنْهُمَا وَلَا أَوْلَوِيَّةً. وَكَأَحْرَامِهِ عَنْ زَيْنٍ وَنَفْسِهِ، وَكَذَا إِنْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ، لِأَمْرِهِ بِالتَّعْيِينِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ: لَهُ جَعْلُهُ لَأَيُّهُمَا شَاءَ، لِصِحَّتِهِ بِمَجْهُولٍ، فَصَحَّ عَنْهُ.

قَالَ الْحَنَفِيُّ: هُوَ الْأَسْتِحْسَانُ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ وَسِيلَةً إِلَى مَقْصُودٍ، وَالْمَبْهُمُ يَصْلُحُ وَسِيلَةً بِوَاسِطَةِ التَّعْيِينِ، فَكَانَتْ بِيهِ شَرْطًا، فَلَوْ طَافَ شَوْطًا أَوْ سَعَى أَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ جَعْلِهِ تَعْيِينَ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ فُسْخٌ وَلَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ. وَغَنَهُ: يَبْطُلُ إِحْرَامُهُ، كَذَا فِي الرَّحَايَةِ الْكُبْرَى.

وَيُضْمَنُ وَيُؤَدَّبُ مَنْ أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ حَجَّتَيْنِ لِيَحُجَّ عَنْهُمَا فِي عَامٍ، لِغِيْلِهِ مُحَرَّمًا، نَصٌّ عَلَيْهِ. فَإِنْ اسْتَبَاةَ اثْنَانِ فِي عَامٍ فِي نُسْكَائِهِمَا أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ وَنَسِيَهُ وَتَعَدَّرَ مَعْرِفَتَهُ فَإِنْ فَرَطَ أَحَادَ الْحَجَّ عَنْهُمَا. وَإِنْ فَرَطَ الْمَوْصَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ غَرَمَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَمِنْ تَرْكَةِ الْمَوْصِيْنِ إِنْ كَانَ الثَّابِتُ غَيْرَ مُسْتَأْجَرٍ لَذَلِكَ، وَإِلَّا لَرِمَاةٍ. وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ وَلَمْ يَنْسَهُ صَحَّ وَلَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ لِلْآخَرِ بَعْدَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ فَيَمْسُ أَهْلُ بِحَجَّةٍ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ الْحَنَفِيُّ: مَنْ أَهْلُ بِحَجَّةٍ عَنْهُمَا أَجْزَأُ أَنْ يَجْعَلَهَا عَنْ أَحَدِهِمَا، لَا مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنَّمَا يَجْعَلُ ثَوَابَ حَجِّهِ لَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ آدَاءِ الْحَجِّ، فَلَعَنَ يَتْلُو قَبْلَ آدَائِهِ، وَصَحَّ جَعْلُهُ ثَوَابَهُ لِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآدَاءِ، بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ، كَذَا قَالُوا، وَسَبَقَ آخِرُ الْمَنَاسِكِ فِي فَصْلِ اسْتِبَاةٍ مِنَ الْمُغْضُوبِ.

فصل

الثَّلَاثَةُ سَنَةٌ لَا تَجِبُ، وَسَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ، وَتَشْتَحِبُ عَقِبَ إِحْرَامِهِ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، لِمَا سَبَقَ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ إِذَا رَكِبَ وَالْمَرَادُ: وَاسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً؛ لِأَنَّهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٧٧، م: ١١٨٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَأَنْسَ: أَهْلٌ.

وَنَقَلَ خُزْبٌ: يُلَبِّي مَتَى شَاءَ سَاعَةً يُسَلِّمُ وَإِنْ شَاءَ بَعْدَ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ هِيَ كَالْإِحْرَامِ.

وَصَفَّقَهَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٧٤، م: ١١٨٤): عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ ثَلَاثَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ

لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك، والملك لا شريك لك.

قال الطحاوي والقرطبي: أجمع العلماء على هذه التلبية، ويقول: «ليتك إن» بكسر الهمزة عند أحمد. قال شيخنا: هو أفضل عند أصحابنا والجمهور، فإنه حكى عن محمد بن الحسن والكسائي والقرام وغيرهم، وقاله الحنفية والشافعية.

وحكى الفتح عن أبي خيفة وآخرين قال ثعلب: من كسر فقد عم يغني حمدا لله على كل حال، قال: ومن فتح فقد خص، أي لأن الحمد لك أي لهذا السبب.

وليكن لفظه مثنى، وليس بمثنى، لأنه لا واحد له من لفظه، ولم يقصد به التثنية بل للتكثير. والتلبية من لب بالمكان إذا أقام به، أي أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة، كما قالوا: خاتيك ونحوه، والحنان الرحمة وعند يونس لفظها مفردة، والياء فيها كالتاء في عليك وإليك ولديك، فلبت التاء الثالثة ياء استغناء لثلاث ياءات، ثم ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، ثم ياء لإضافتها إلى مضمر، كما في لديك، وزده سببوه بقول الشاعر:

«فلي يدي مسور»

بالياء دون الألف مع إضافته إلى الظاهر، وهي جواب الدعاء.

والداعي قيل: هو الله.

وقيل: محمد.

وقيل: إبراهيم عليهما الصلاة والسلام (م ٧).

ولا تستحب الزيادة عليها (هـ) ولا تكره، نص عليه (وم ش) لقول ابن عمر: إن رسول الله ﷺ كان لا يزيد على ذلك.

وزاد ابن عمر في آخرها: «ليتك وسعدتك، والحيز في يدك، والرغباء إليك والعمل».

متفق عليه (خ: ١٤٧٤، م: ١١٨٤).

وفي الموطأ (١/ ٣٣١)، وأبي داود (١٨١٢) في زيادته: «ليتك ليك ليك»، ثلاث مرات.

وزاد عمر ما زاده ابنه.

متفق عليه (خ: ١٤٧٤، م: ١١٨٤).

وعنه أيضا: «ليتك ذا النعماء والفضل الحسن، ليك مرغوبا ومرغوبا إليك».

رواه الأثرم وابن المنذر.

ولمسلم وأبي داود من حديث جابر كخبر ابن عمر.

والناس يزيدون: ذا المعارج ونحوه من الكلام، والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا، ولزم تليته.

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في تليته ليك إله الحق ليك.

حديث حسن، رواه أحمد (٤٧٦/ ٢)، والنسائي (٢٧٥٢)، وابن ماجه (٣٩٢٠)، وصححه ابن حبان (٣٨٠٠)،

والحاكم (١٦٥٠).

وفي الإفصاح لابن هبيرة: تكره الزيادة، وقيل له: الزيادة بعد ما لا فيها، وللبخاري التلبية من حديث عائشة كابين

عمر، وليس فيه: «والملك لا شريك لك».

وقد نقل المروزي: كان في حديث ابن عمر «والملك لا شريك لك» فتركه لأن الناس تركوه، وليس في حديث عائشة

واستحب الشافعية إذا رأى ما يعجبه: «ليتك إن العيش عيش الآخرة»، لرواية الشافعي (١/ ٣٠٤) عن مجاهد مرسلا:

(١) (مسألة - ٧) قوله في التلبية: (هي جواب الدعاء، والداعي، قيل: هو الله تعالى، وقيل: محمد، وقيل: إبراهيم عليهما من الله

أفضل السلام). انتهى.

قلت: أكثر العلماء على أنه إبراهيم ﷺ، وقد قطع به البغوي وغيره من أهل التفسير.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

تَلْبِيَةُ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يُصِرُّونَ عَنْهُ كَأَنَّهُ أُعْجِبَهُ مَا هُوَ فِيهِ فَرَّادَ فِيهِ ذَلِكَ.
وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْأَجْرِيُّ إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشَ الْآخِرَةِ».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْبِي عَنْ آخِرَسَ وَمَرِيضٍ، نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَجُنُونَ وَإِغْمَاءٍ، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَنَوْمٍ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ إِشَارَةَ الْآخِرَسِ الْمَفْهُومَةُ كَتَقَطُّهِ.

وَتَأْكُذُّ التَّلْبِيَةُ إِذَا عَلَا نَشْرًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا أَوْ لَقِيَ رَفَقَةً، أَوْ سَمِعَ مَلِيًّا، وَعَقِيبَ مَكْتُوبَةٍ، أَوْ أَتَى مَحْظُورًا نَاسِيًا، وَأَوَّلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَوْ رَكِبَ، زَادَ فِي الرَّعَايَةِ: أَوْ نَزَلَ، وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ، وَلَمْ يَقِيدُوا الصَّلَاةَ بِمَكْتُوبَةٍ.
قَالَ النُّعْمِيُّ: كَانُوا يَسْتَحْيُونَ التَّلْبِيَةَ دُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَإِذَا هَبَطَ وَادِيًا أَوْ عَلَا نَشْرًا أَوْ لَقِيَ رَكْبًا أَوْ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبِي فِي حَجَّتِهِ.
كَذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَزَادَ: وَمِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا يَلْبِي عِنْدَ لِقَاءِ الرُّفْقَةِ، وَلِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُسْتَحَبُّ عِنْدَ تَقَلُّبِ الْأَحْوَالِ بِهِ، وَذَكَرَ كَمَا سَبَقَ، وَزَادَ: وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ.
وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا، لِيَخْبَرَ السَّائِبُ بِنِ خِلَادٍ:

«أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ».

أَسَانِيدُهُ جَيِّدَةٌ، رَوَاهُ الْحُسَيْنِيُّ (حم: ٥٥/٤، د: ١٨١٤، ت: ٨٢٩، ن: ٢٧٥٣، هـ: ٢٩٢٢)، وَصَحِّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَالْأَحْمَدُ (٥٦/٤) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ «أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لَهُ كُنْ عَجَاجًا ثَجَاجًا».

وَالْعَجْجُ: التَّلْبِيَةُ، وَالثَّجْجُ: نَحْرُ الْبَيْدَنِ.

وَعَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَئِلَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْمَعْجُ وَالثَّجْجُ» عَبْدُ الرَّحْمَنِ تَفَرَّدَ عَنْهُ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ.
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَلَمْ يُسَمَعْ مِنْهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَمَنْ رَوَاهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ خَرَّازٍ وَالتِّرْمِذِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ مِنْهَا: أَصْلُ الْحَدِيثِ مَعْرُوفٌ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي إِسْنَادِهِ.

وَكَرِهَ مَالِكٌ إِظْهَارَهَا فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ، حَكَاهُ بَعْضُهُمْ.

وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِظْهَارَهَا مَسْنُونٌ فِي الصَّخَارَى، وَلَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْحِلِّ وَأَمْصَارِهَا (هـ) ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، وَالْمَقُولُ عَنْ أَحْمَدَ: إِذَا أَحْرَمَ فِي مِصْرَ.

لَا يُعْجِبُنِي أَنَّ يَلْبِي حَتَّى يَبْرُزَ، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنْ سَمِعَهُ يَلْبِي بِالْمِيزَةِ: إِنَّ هَذَا لَمَجْنُونٌ، إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ وَاحْتَجَّ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ بِأَنْ إِخْفَاءَ التَّطَوُّعِ أَوَّلَى خَوْفِ الرِّبَاءِ عَلَى مَنْ لَا يُشَارِكُهُ فِي تِلْكَ الْعِبَادَةِ، بِخِلَافِ الْبَرَّارِيِّ وَعُرْفَاتٍ وَالْحَرَمِ وَمَكَّةَ، وَاحْتَجَّ الشَّيْخُ بِكَرَاهَةِ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَجَدِيدُ قَوْلِي الشَّافِعِيَّ كَمَا سَبَقَ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ وَجُمْهُورِ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَصْلِ التَّلْبِيَةِ، فَإِنْ أُسْتَحِيتْ أُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا وَإِلَّا فَلَا، وَبَعْضُهُمْ فِي إِظْهَارِهَا وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُسْتَحَبَّ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَجِهَانِ، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ كَقَوْلِنَا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لَا يَلْبِي بَوْتُوْفِيهِ بِعَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ، لِعَدَمِ نَقْلِهِ، كَذَا قَالَ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَتْرَكُهَا إِذَا رَاحَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْطَعُهَا إِذْ رَاحَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ.

رَوَاهُمَا مَالِكٌ (٣٣٨/١)، وَيَأْتِي مَتَى يَقْطَعُهَا.

وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا، لِيَخْبَرَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي إِلَّا لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ حَتَّى تَقْطَعَ الْأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَنَّا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٢١) مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الْمَدَنِيِّينَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْهُمْ، وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ (٨٢٨).

وَرَوَاهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «مَا مِنْ مُحْرِمٍ يُضْحِي لِلَّهِ يَوْمَهُ يَلْبِي حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ إِلَّا غَابَتْ بِذُنُوبِهِ فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».
 إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٢٥).
 وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا (م) لِيُخْبِرَ خَزَنَةَ: «إِنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَيَسْتَعِيذُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ».
 إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣٠٧/١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٣٧/٢).
 وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهَا (م) لِقَوْلِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ كَانَ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ، فِيهِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، قَرَأَهُ
 أَحْمَدُ، وَضَعَفَهُ الْجَمَاعَةُ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ؛ وَلَأنَّهُ يُشْرَعُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ كَصَلَاةٍ وَأَذَانٍ.
 وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ التَّلْبِيَةِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.
 قَالَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ لَهُ الْأَثَرُ: مَا شِئْنَا يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ يَكْبُرُونَ ذِكْرَ الصَّلَاةِ ثَلَاثًا؟ فَتَبَسَّمُ وَقَالَ:
 لَا أَذْهَبُ مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بِهِ؟
 قُلْتُ: أَلَيْسَ يُجْزِئُهُ مَرَّةٌ؟ قَالَ: بَلَى؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَةَ مُطْلَقًا.
 وَاسْتَحَبَّ فِي الْخِلَافِ، لِتَلْبِسِهِ بِالْعِبَادَةِ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ: حَسَنٌ، «فَإِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُجِبُ الْوُثْرَ».
 وَعَنْ ابْنِ مَسْنُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلَاثًا».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٩٤).
 وَالأَحْمَدُ، وَأَبِي دَاوُدَ (١٥٢٤): «أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا».
 وَلِلْبُخَارِيِّ (٩٥) عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى يَفْهَمَ عَنْهُ» وَفِي الرِّعَايَةِ: يُكْرَهُ
 تَكَرُّارُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، كَذَا قَالَ، قَالَ: وَتُسَنُّ نَسَقًا، وَيُمْلَأُ التَّكْبِيرُ ذِكْرَ الصَّلَاةِ فِي الْأَضْحَى وَالتَّشْرِيقِ، ذِكْرُ الشَّيْخِ،
 وَيُتَعَبَّرُ أَنْ تُسْمِعَ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِهَا (و) وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا تَرْفَعَ صَوْتَهَا، حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ع).
 وَيُكْرَهُ جَهْرُهَا أَكْثَرَ مِنْ قَدَرِ سَمَاعِ رَفِيقَتِهَا خَوْفَ الْفِتْنَةِ (و ش) وَمَنْعُهَا فِي الرَّوَاضِحِ، وَمِنْ أَذَانٍ أَيْضًا.
 وَعَلَى قَوْلِنَا: صَوْتُهَا عَوْرَةٌ تَمْنَعُ، كِبْغُضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى إِسْمَاعِ نَفْسِهَا، وَهُوَ
 مُتَّبَعٌ (و ش) وَفِي كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ وَالشَّيْخِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ وَجَمَاعَةٍ: لَا تَرْفَعُ إِلَّا بِقَدَرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا.
 وَلَا تُشْرَعُ إِلَّا بِالْعَرَبِيَّةِ إِنْ قُبِرَ، كَأَذَانٍ وَذِكْرٍ وَصَلَاةٍ، وَلَمْ يُجَوِّزْ أَبُو الْمُعَالِي الْأَذَانَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا لِنَفْسِهِ مَعَ عَجْزِهِ.
 وَهَلْ يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ نُسْكَهِ فِيهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٨) ^(١).
 وَيُسْتَحَبُّ لِلْفَارِسِ ذِكْرُ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ أَنَسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَيْتَكَ عُمَرَةُ وَحَجًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ الْحَجَّ قَبْلَ الْعُمْرَةِ، وَأَنَّهُ يَذْكُرُ نُسْكَهَ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ
 وَيَقْطَعُ الْحَاجُّ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ رَمِي أَوَّلِ حَصَاةٍ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: يَلْبِي حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَقْطَعُ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ (و هـ ش)؛ لِأَنَّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٤٦٩، م: ١٢٨١)
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ أَسَامَةَ كَانَ رَذَفَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَذَفَ الْفَضْلَ مِنْ مَزْدَلِفَةَ إِلَى بَيْتِى،
 فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».
 وَلِلشَّافِعِيِّ (٤٠٨٦): «فَلَمَّا رَمَى قَطَعَ التَّلْبِيَةَ»، وَرَوَاهُ حَنْبَلٌ: «قَطَعَ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ».
 وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: مَا لِي لَا أَسْمَعُ النَّاسَ يَلْبُونَ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: يَخَافُونَ مِنْ مُعَاوِيَةَ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وهل يستحب ذكر نسكه فيها يعني في التلبية؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يستحب، وهو الصحيح.

قدّمه الشّيخ في المغني والشارح ونصراه، وقدمه في الفائق، وابن رزين في شرحه، واختاره في الرّعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يستحب، جزم به في الهداية والمستوعب.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ فُسْطَاطِهِ فَقَالَ: لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ تَرَكُوا السُّنَّةَ مِنْ بَغْضِ عَلِيٍّ.
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٠٠٦) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَفِيهِ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ثِقَةٌ، لَكِنَّهُ شَيْعِيٌّ لَهُ مَنَاصِيرُ.
«وَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ بِمُزْدَلِفَةٍ»، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٨٣).

«وَلَيْسَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، فَقِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَوْمَ تَلْبِيَةٍ بَلْ يَوْمَ تَكْبِيرٍ، فَقَالَ: أَجْهَلَ النَّاسِ أَمْ نُسُوا؟» «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ حَتَّى رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ إِلَّا أَنْ يَخَالَطَهَا تَكْبِيرٌ أَوْ تَهْلِيلٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٧/١).

وَلَأَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِشُرُوعِهِ فِي الرُّمِيِّ فَيَقْطَعُهَا كَالْمُعْتَمِرِ بِشُرُوعِهِ فِي الطَّوَافِ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ.

وَأَصَحُّ رَوَايَتِي مَا لَيْكَ: يَقْطَعُ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، لِمَا سَبَقَ فِي إِظْهَارِهَا.

وَلِمَالِكَ (٣٤٣/١) عَنْ نَافِعٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحُجِّ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَسْنَعُ ثُمَّ يُلَبِّي حِينَ يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، فَإِذَا غَدَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ، وَكَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَدْخُلُ الْحَرَمَ.

وَيَقْطَعُهَا الْمُعْتَمِرُ وَالْمُتَمَتِّعُ بِشُرُوعِهِ فِي الطَّوَافِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و هـ ش) وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ، فَلَا وَجْهَ لِلْيُكْرَهِ، خِلَافًا لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ (٩١٩) وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ: «أَنَّهُ كَانَ يُنْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ، صَحِيحٌ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١٧) مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَلَأَنَّهُ لَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَهُ، فَلَا يَقْطَعُهَا، كَمَا قَبْلَ مَحَلِّ النَّزَاعِ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: يَقْطَعُ إِذَا وَصَلَ الْحَرَمَ إِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ أَذَى الْحِلِّ فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ.

وَقَالَ الْحَرَقِيُّ: يَقْطَعُهَا إِذَا وَصَلَ الْبَيْتَ.

وَجُزِمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: بِرُؤْيَيْهِ، وَحُمِلَا عَلَى الْأَوَّلِ.

وَلَا بَأْسَ بِهَا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، قَالَ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ، لِمَا سَبَقَ، وَلِإِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَلَا ذَلِيلَ لِلْكَرَاهَةِ، وَحَكَى الشُّيْخُ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ: لَا يُلَبِّي، لِأَنَّهُ مُشْتَغِلٌ بِذِكْرِ يَخْصُهُ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: مَا رَأَيْنَا أَحَدًا يَقْتَدِي بِهِ يُلَبِّي حَوْلَ الْبَيْتِ إِلَّا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَهُوَ جَدِيدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَالْقَدِيمُ: يُسْتَحَبُّ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: لَا يَظْهَرُهَا فِيهِ (و).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: لَا يُسْتَحَبُّ.

وَمَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي: يُكْرَهُ، وَصَرَّحَ بِهِ الشُّيْخُ، قَالَ: لِئَلَّا يُشْرَوْهُ عَلَى الطَّائِفِينَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَجْهٌ: يَسْنُ، وَالسَّعْيُ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ يَتَوَجَّهُ أَنْ حُكْمُهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ مُرَادُ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ (و هـ ش) وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّي الْحَلَالُ، ذَكَرَهُ الشُّيْخُ (و هـ ش) كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ: يُكْرَهُ (و م) لِعَدَمِ تَقْلِيدِهِ، وَلَوْ صَحَّ اعْتِبَارُهَا بِسَائِرِ الْأَذْكَارِ كَانَتْ مُسْتَحَبَّةً.

وَيَتَوَجَّهُ: أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَثْنَائِهَا وَمُخَاطَبَتِهِ حَتَّى يَسْلَامَ وَرَدَهُ مِنْهُ كَأَذَانٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

باب محظورات الإحرام وكفارتها

وما يتعلق بذلك

وهي تسع: إزالة الشعر بخلق أو قطع أو تنف أو غيره بلا عذر يتضرر بإبقاء الشعر، بالإجماع، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدِئْهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال كعب بن عجرة: كان بي أذى من رأسي فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي، فقال: ما كنت أرى الجهد قد بلغ بك ما أرى، أتجد شاة؟ قلت: لا، فنزلت الآية: ﴿فَلْيَدِئْهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. قال: هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين، متفق عليه (خ: ١٧٢١، م: ١٢٠١).

ولمسلم (١٢٠١): «أتى علي رسول الله ﷺ زمن الحديبية فقال: كان هوام رأسيك تؤذيك فقلت: أجل، فقال: فاخلقه واذهب شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين، والفدية في ثلاث شعرات، هذا المذهب، قاله القاضي وغيره، ونصرة هو وأصحابه، نص عليه (ر ش)، لأن الثلاث جمع، واعتبرت في مواضع، كمحل الوفاق، بخلاف ربع الرأس وما يماط به الأذى.

وعنه: في أربع.

نقلها جماعة، واختارها الحرقي، لأن الأربع كثير. وذكر ابن أبي موسى رواية في خمس، اختارها أبو بكر في التبيين، ولا وجه لها، وعند أبي خيفة: في ربع الرأس، وكذا في الرقبة كلها أو الإبط الواحد أو العانة؛ لأنه مقصود.

وقال صاحبنا: إذا خلق عضوًا لزمه دم، وإن كان أقل فطعام، أي الصدر والساق وبيهاه.

وإن أخذ من شارب نسيب، فيجب في ربعه قيمة ربع دم وإن خلق موضع الحاجم لزمه دم، عنده، وقالوا: صدقة.

وعند مالك: فيما يماط به الأذى، ويتوجه بمثله احتمال.

والفدية دم أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبر، في رواية وهي [أشهر] كفارة اليمين.

وفي رواية: نصف صاع (م ١) (و م ش) كغيره؛ لأنه ليس بمخصوص عليه، فيعتبر بالتمر والزبيب المنصوص عليهما كالشعير.

وعن الحنفية: من البر نصف صاع، ومن غيره صاع.

واختار شيخنا: بجزئ خبز رطلان عراقية، وينبغي أن يكون بأدم وإن مما يأكله أفضل من بر وشعير.

قال أحمد والأصحاب: أو صوم ثلاثة أيام، واختار الأجرى: يصوم ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

وقال الحسن ونافع وعكرمة: يصوم عشرة والصدقة على عشرة، كذا قالوا.

وغير المذكور مثله في التحجير، نقل جعفر وغيره: كل ما في القرآن: «أرأيت» فهو مخير، ذكره الشيخ ظاهر المذهب (و م).

(١) (مسألة - ١): قوله: (والفدية يعني في حلق الرأس وتقليم الأظفار دم أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبر، في رواية

وهي أشهر، كفارة اليمين وفي رواية: نصف صاع). انتهى.

والصحيح من المذهب هو الأول، وهو أشهر كما قال المصنف.

وجزم به في المقنع، وشرح ابن منبج، والرعايتين، والحاويين، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدمه في الفائق، وشرح ابن رزين.

والرواية الثانية: جزم بها في الكافي.

وأطلقها في المغني والشرح.

(ش)؛ لَأَنَّهُ تَبِعَ لِلْمَعْدُورِ، وَالتَّبِعَ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ؛ وَلَآنَ كُلِّ كَفَّارَةٍ خَيْرٌ فِيهَا لِعَذْرِ خَيْرٍ بِذَوْنِهِ كَجَزَاءِ الصَّبْدِ، وَلَمْ يُخَيَّرِ اللَّهُ بِشَرِّطِ الْعَذْرِ، بَلِ الشَّرْطُ لِيَجْزِيَ الْخَلْقَ.

وَعَنْهُ: مِنْ غَيْرِ عَذْرِ يَتَعَيَّنُ الدَّمُ، فَإِنِ عُدِمَ أَطْعَمَ، فَإِنِ تَعَدَّرَ صَامَ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ (و هـ)؛ لَأَنَّهُ دَمٌ يَتَعَلَّقُ بِمَحْظُورٍ يَخْتَصُّ الْإِحْرَامَ، كَذِمٍّ يَجِبُ بِتَرْكِ رَمِيٍّ وَمُجَاوِزَةٍ مِيقَاتِهِ، وَلَهُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْخَلْقِ كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

وَفِي كُلِّ شَعْرَةِ أَطْعَامٍ مُسْكِينٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ؛ لَأَنَّهُ أَقَلُّ مَا وَجِبَ شَرْعًا فِدْيَةً.

وَعَنْهُ: قَبَضَةُ طَعَامٍ، لَأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ، فَذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ.

وَعَنْهُ: دِرْهَمٌ.

وَعَنْهُ: بَصْفَةٌ.

وَعَنْهُ: دِرْهَمٌ أَوْ يَنْصَفُ، ذَكَرَهَا أَصْحَابُ الْقَاضِي، وَخَرَّجَهَا هُوَ مِنْ لِيَالِي مَنَى.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ كَالْأَوَّلِ، وَفِي كَلَامِهِمْ أَيْضًا: عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، وَعَنْ مَالِكٍ مِثْلُهُ.

وَعَنْهُ: أَيْضًا: لَا ضَمَانَ فِيمَا لَمْ يُمْطَ بِهِ الْأَدَى.

وَعَنْ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثُ دِرْهَمٍ.

وَعَنْهُ: أَطْعَامُ مُسْكِينٍ.

وَعَنْهُ: دِرْهَمٌ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ كَقَوْلِهِ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ مَا ضُمِنَتْ بِهِ الْجُمْلَةُ ضُمِنَ بَعْضُهُ بِبَعْضِهِ كَصَبْدٍ، وَيَغْنَصُ شَعْرَ كَهَيٍّ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِمِسَاحَةٍ بَلْ كَمُوضِيحَةٍ يَسْتَوِي صَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا.

وَخَرَّجَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا يَنْسَبِيهِ كَأَنْمَلَةٍ أَصْبَحَ، وَشَعْرَ الْبَدَنِ كَالرَّأْسِ فِي الْفِدْيَةِ (و) خِلَافًا لِذَاوُدَ، لِحُصُولِ التَّرْفُعِ بِهِ، بَلْ أَوَّلَى، أَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ.

وَشَعْرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ وَالشَّيْخُ؛ لَأَنَّهُ جَنْسٌ وَاحِدٌ كَسَائِرِ الْبَدَنِ، وَكَلْبِيَّةٌ فَعِيصًا وَسَرَائِيلَ وَفِي رِوَايَةٍ: لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَكْمٌ مُنْفَرِدٌ نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ (م ٢) (و)؛ لِأَنَّهُمَا كَجَنْسَيْنِ، لِيَتَعَلَّقَ النَّسْكُ بِالرَّأْسِ فَقَطْ، فَهُوَ كَخَلْقٍ وَلَيْسَ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: إِنْ لَيْسَ أَوْ تَطْلُبُ فِي رَأْسِهِ وَيَذِيهِ فَالرُّوَاتَانِ، وَنَصُّ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ إِثْلَافٌ، فَهُوَ أَكْثَرُ، وَالنَّسْكُ يَخْتَصُّ بِالرَّأْسِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الرَّوَاتَيْنِ فِي النَّسْكِ.

وَإِنِ خَلِقَ مُحْرَمٌ أَوْ خِلَالَ رَأْسٍ مُحْرَمٍ بِإِذْنِهِ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْخَالِقِ (و م ش)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ مَعَ عَلَيْهِ أَنْ غَيْرَهُ يَخْلُقُهُ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وشعر الرأس والبدن واحد، في رواية اختارها جماعة منهم أبو الخطاب والشيخ.

وفي رواية لكل واحد منهما حكم منفرد، نقله الجماعة، ونصره القاضي وجماعة). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والتلخيص، وشرح ابن منجأ والزركشي، وغيرهم.

إحداهما: أن شعر الرأس والبدن واحد، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب في الهداية والشيخ الموفق والشارح وقالوا: هذا ظاهر المذهب، وهو ظاهر كلام الحرقفي.

وجزم به الهادي والمنور، وقدمه في الخلاصة، والمحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفاائق، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرواية الثانية: لكل واحد منهما حكم منفرد، اختارها القاضي في التعليق وغيره وابن عقيل وجماعة.

وجزم به في البهيج ونظم المفردات وقال:

بَيَّنَّهَا عَلَى الصَّحِيحِ الْأَشْهَرِ

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْوَجِيزِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَيْهِ صَلَواتُهُ: فِي الْفُصُولِ: اِحْتِمَالُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ، كَشَعْرِ الصَّيْدِ، كَذَا قَالَ: وَإِنْ سَكَتَ لَمْ يَنْهَ فَقِيلَ: عَلَى الْخَالِقِ، كَاتِلَا فِيهِ مَالَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ.

وَقِيلَ: عَلَى الْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ كَوَدِيعَةٍ (م ٣)، وَإِنْ خَلَقَ مُكْرَمًا أَوْ نَائِمًا فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْخَالِقِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م)؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ مَا مَنَعَ مِنْهُ، كَخَلَقِ مُحْرَمٍ رَأْسَ نَفْسِهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا صَنْعَ مِنَ الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ، كَاتِلَا فِيهِ وَدِيعَةً بِيَدِهِ.

وَقِيلَ: عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ (و هـ) وَلِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ.

وَفِي الْإِرْشَادِ وَجْهٌ: الْقَرَارُ عَلَى الْخَالِقِ.

وَيَتَوَجَّهُ اِحْتِمَالُ لَا فِدْيَةَ عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا ذَلِيلَ.

وَإِنْ خَلَقَ مُحْرَمٌ خَلَالًا فَهَذَرٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م ش) لِإِبَاحَةِ إِتْلَافِهِ.

وَفِي الْفُصُولِ اِحْتِمَالُ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لِلْأَدَمِيِّ كَالْحَرَمِ لِلصَّيْدِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصْدُقُ بِشَيْءٍ، وَمَنْ طَيَّبَ غَيْرَهُ وَفِي كَلَامٍ يَنْغَضِيهِمْ أَوْ أَلْبَسَهُ فَكَأَنَّ الْخَلْقَ وَإِنْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَنَطَسَ عَيْنَيْهِ أَزَالَ مَا نَزَلَ، أَوْ خَرَجَ فِيهَا أَزَالَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، كَقَتْلِ صَيْدٍ صَائِلٍ، أَوْ قَطْعِ جِلْدًا بِشَعْرٍ، أَوْ اقْتِصَادِ فَرْزَالٍ، لِأَنَّ السَّابِقَ لَا يَضْمَنُ، كَقَطْعِ أَشْفَارِ عَيْنٍ لَمْ يَضْمَنْ هَذَبَهَا، أَوْ حَجَمَ، أَوْ اخْتَجَمَ، وَلَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا.

وَيَتَوَجَّهُ فِي الْفُصُولِ اِحْتِمَالُ بِهِ.

وَقَالَ فِي الْمُهْجِ: إِنْ أَزَالَ شَعْرَ الْأَنْفِ لَمْ يَلْزَمَهُ دَمٌ، لِعَدَمِ التَّرَفُّعِ، كَذَا قَالَ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَإِنْ حَصَلَ أَدَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ كَمِدَّةٍ خَرٌّ وَقُرُوحٌ وَصُدَاعٌ أَزَالَهُ وَقَدَى، كَأَكْلِ صَيْدٍ لِضَرُورَةٍ.

وَلَهُ تَخْلِيلٌ لِحَيْتَيْهِ وَلَا فِدْيَةَ يَقْطَعُهُ بِمَا تَعَمَّدَ، نَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ تَقَيَّنَ أَنَّهُ بَانَ بِمَشْطٍ أَوْ تَخْلِيلٍ قَدَى.

قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ خَلَّلَهَا فَسَقَطَ إِنْ كَانَ شَعْرًا مَيْتًا فَلَا شَيْءَ.

وَتُسْتَحَبُّ الْفِدْيَةُ مَعَ شَيْءٍ فِي الْفُصُولِ: إِنْ شَكَّ فِي عَدَدِ بَيْضِ صَيْدٍ اخْتِطَأَ، كَشَكِّهِ فِي عَدَدِ صَلَوَاتٍ تَرَكَهَا وَلَهُ حَكٌّ رَأْسِهِ وَيَذِيهِ بَرَقٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا، وَقِيلَ: غَيْرُ الْجَنْبِ لَا يَخْلُلُهُمَا بِيَدَيْهِ وَلَا يَحْكُهُمَا بِمَشْطٍ أَوْ ظَفَرٍ وَلَهُ غُسْلُهُ فِي حَمَامٍ وَغَيْرِهِ بِمَا تَسْرِيحُ، رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ، وَغَيْرِهِمْ (و هـ ش)؛ لِأَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ» غَسَلَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا، وَأَذْبَرَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٤٣، م: ١٢٠٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ.

وَاجْتَسَلَ عُمَرُ، وَقَالَ: لَا يَزِيدُ الْمَاءُ الشَّعْرَ إِلَّا شَعْنًا.

رَوَاهُ مَالِكٌ (٢٢٣/١)، وَالشَّافِعِيُّ (٣٠٩/١)، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي عُمَرُ وَنَحْنُ مُعْرِمُونَ بِالْجُحْفَةِ: تَعَالَ أَبَايَاكَ إِنَّا أَطْوَلُ نَفْسًا فِي الْمَاءِ رَوَاهُ سَعِيدٌ.

وَكَرِهَ مَالِكٌ غَطْسَهُ فِي الْمَاءِ وَتَغْيِيبَ رَأْسِهِ فِيهِ، وَالْكَرَاهَةُ تَقْتَضِيهِ إِلَى ذَلِيلٍ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن خلق محرم أو حلالاً رأس محرم بإذنه فالفدية على المخلوق رأسه، ولا شيء على الخالق وإن سكت ولم ينهه فقيل: على الخالق... كاتللاه ماله وهو ساكت، وقيل: على المحرم، لأنه أمانة عنده كودية). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمنعي، والتلخيص، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحدهما: الفدية على المخلوق رأسه، وهو الصحيح، صححه في المذهب، ومسبوك الذهب وتصحيح المحرر، وهو ظاهر كلامه في المنور، فإنه قال: وإن خلق مكره فدى الخالق.

وجزم به في الكافي.

والقول الثاني: الفدية على الخالق.

قال الأدمي في منتخبه: وإن خلق بلا إذنه فدى الخالق.

وجزم به في الإفادات، وهو ظاهر كلامه في المنتع.

وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ: تَرَكَهُ أَوَّلَى أَوْ الْجَزْمُ بِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ إِلَّا مِنْ اخْتِلَامٍ.
رَوَاهُ مَالِكٌ (١/٣٢٤).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يَدْخُلُ الْمَحْرَمُ الْحِمَامَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٤٣)، وَلِلشَّافِعِيِّ (١/٣١٤) عَنْهُ: أَنَّهُ دَخَلَ حِمَامًا بِالْجُحْفَةِ وَقَالَ: مَا يَتَبَأُ اللَّهُ بِأَوْسَاخِنَا.

وَيَحْمَلُ هَذَا وَمَا سَبَقَ عَلَى الْحَاجَةِ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ، وَإِلَّا فَالْجَزْمُ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ مَعَ أَنَّهُ مُزِيلٌ لِلشُّعْثِ وَالْعُبَارِ، مَعَ الْجَزْمِ بِأَنَّهُ يَنْتَهِي عَنِ النَّظَرِ فِي الْمِرَاةِ لِإِزَالَةِ شُعْثِ وَعُبَارِ، فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، مَعَ أَنَّ الْحِجَّةَ: «أَنْظَرُوا إِلَى عِبَادِي أَنْزِلِي شُعْثًا غُبْرًا» وَهِيَ هُنَا، فَيَتَوَجَّهُ مِنْ عَدَمِ التَّنْهِيِ هُنَا عَدَمُهُ هُنَاكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، لِإِزَالِ الْغُسْلِ مِنَ الشُّعْثِ وَالْعُبَارِ مَا لَا يُزِيلُ النَّظَرُ فِي الْمِرَاةِ وَاحْتِمَالُهُ إِزَالَةَ الشُّعْرِ، كَمَا سَبَقَ، فَلِهَذَا يَتَوَجَّهُ مِنَ الْكِرَاهَةِ هُنَاكَ الْقَوْلُ بِهَا هُنَا
وإنَّ غَسْلَهُ بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ وَنَحْوِهِمَا جَازٌ (و ش) قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاحْتَجَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فِي الْمَحْرَمِ الَّذِي وَقَصَّته رَاجِلَتُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يَكْرَهُ.

وجزم به في المستوعب والشيخ، وحكاه عن (هـ م ش) لِيَتَرَعَّضَ لِقَطْعِ الشُّعْرِ، وَكَرَهُهُ جَابِرٌ، وَاحْتَجَّ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ النَّظَافَةُ وَإِزَالَةُ الْوَسَخِ، كَالْأَشْنَانِ وَالْمَاءِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ، ثُمَّ يَنْتَبِلُ بِالْفَاكِهَةِ وَالذَّهْنِ يَقْصِدُ بِهِ التَّرْجِيلَ وَإِزَالَةَ الشُّعْثِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ الْمُحْلَبَ وَالْأَشْنَانَ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ (م ٤) ^(١)، وَيَقْدِي (و هـ م) نَقْلَ صَالِحٍ: قَدْ رَجُلٌ شَعْرَةً وَلَعَلَّهُ يَقْطَعُ مِنَ الْغُسْلِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كَذَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ يَكْرَهُ، وَفِي الْفِدْيَةِ رِوَايَتَانِ. وَقِيلَ: هُمَا فِي تَحْرِيمِهِ، فَإِنَّ حَرَمَ فِدَى وَإِلَّا فَلَا ^(٢).

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَحْتَاجَ وَقَطَعَهُ لِحِجَامَةٍ أَوْ غَسَلَ وَلَمْ يَضُرَّهُ كَذَا قَالَ.

وَيَحْرُمُ أَنْ يَقْتُلَى الْمَحْرَمُ أَوْ يَقْتُلَ قَمَلًا بِزُبْقٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ صَيْبَانًا؛ لِأَنَّهُ بَيْضَةٌ، لِتَرْفُهِهِ، كإِزَالَةِ الشُّعْرِ، وَلِظَاهِرِ خَبَرِ كُتَيْبِ بْنِ عَصْرَةَ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ كَسَابِرُ مَا يُؤْذِي، وَكَالْبَرَاغِيثِ، كَذَا قَالُوا، وَظَاهِرُ تَعْلِيلِ الْقَاضِي أَنَّ الْبَرَاغِيثَ كَقَمَلٍ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ، وَكَذَا

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن غسله بسدر أو خطمي ونحوهما جاز، وقاله القاضي وغيره... وذكر جماعة: يكره.

وجزم به في المستوعب والشيخ... وعنه: يحرم). انتهى.

الصحيح ما قاله القاضي وغيره، وهو ظاهر ما قدمه المصنف وصححه في الكافي وغيره.

والقول الثاني: يكره، جزم به في المستوعب والشيخ في المغني، والشارح، وابن رزین، وغيرهم.

قلت: وهو قوي إذا خاف من قطع الشعر، وعنه: يحرم.

قلت: وهي ضميقة، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في هذه المسألة: (وعنه: يحرم ويقدي)، وذكر صاحب المستوعب والشيخ، وغيرهما أنه يكره.

وفي الفدية روايتان، وقيل: هما في تحريمه، فإن حرم فدى وإلا فلا. انتهى.

قلت: قال في المغني وتبعه الشارح وابن رزین: يكره غسل رأسه بالسدر والخطمي ونحوهما، فإن فعل فلا فدية عليه، وعنه: عليه

الفدية ونصروا عدم الفدية.

وقال في المستوعب: فإن غسل رأسه بالسدر والخطمي كره له، وهل تلزمه الفدية؟ على روايتين. انتهى.

قلت: الصواب: أن محل الروايتين في وجوب الفدية على القول بالتحريم، فاما على القول بالكراهة فبعيد جدًا، إلا أن يكون

المراد بالكراهة: التحريم؛ لأنها في عرف المتقدمين كذلك.

إذا علم ذلك فعلى القول بالكراهة أو الجواز لا فدية، على الصحيح من المذهب، وإن كان الشيخ وغيره قد ذكروا الخلاف في

الفدية مع الكراهة، فهم قد صححوا عدم وجوب الفدية، وعلى رواية التحريم تجب الفدية، على الصحيح، وهو الذي قدمه المصنف

بقوله: (وعنه: يحرم ويقدي).

وقيل: فيه روايتان، كما ذكره المصنف، والله أعلم.

جَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقْتُلُهُ وَلَا يَبْعُضُهُ، وَذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ قَوْلًا وَزَادَ: وَلَا قُرَادًا. وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّ قِرْصَةَ ذَلِكَ قَتْلُهُ مَجْنَانًا، وَإِلَّا فَلَا يَقْتُلُهُ، وَرَمَى الْقَمْلَ قَتْلُهُ، فِي قَوْلٍ وَقِيلَ: مِنْ غَيْرِ ظَاهِرِ ثَوْبِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: الرُّوَايَتَانِ فِيمَا إِذَا أَرَاكَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَبَدَّى وَبَاطِنِ ثَوْبِهِ، وَتَجَوَّزَ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَحَكَى الشَّيْخُ عَنْ الْقَاضِي أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ فِيمَا إِذَا أَرَاكَ مِنْ شَعْرِهِ (م ٥) (١).

فَإِنْ حَرَّمَ قَتْلَ الْقَمْلِ فَعَنْهُ: يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ، وَوَي عَنْ ابْنِ عَمَرَ (و هـ م). وَعَنْهُ: لَا (٢)؛ لِيَخْبَرَ كُفْبِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا قِيمَةَ لَهُ، كَسَائِرِ الْحَرَمِ الْمُؤْذِي، وَلَهُ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ إِجْمَاعًا لِإِبَاحَةِ التَّرَفُّهِ فِيهِ بِقَطْعِ الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ، وَلَهُ قَتْلُ الْفَرَادِ عَنْ بَعْضِهِ.

وَرَوَى عَنْ عَمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ (و هـ ش) كَسَائِرِ الْمُؤْذِي، وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا يَجُوزُ، وَكَرِهَهُ عِكْرِمَةُ. وَفِي الْمَوْطَأِ (١/٣٥٧): أَنَّ عَمَرَ قَعَلَهُ، وَأَنَّ ابْنَهُ كَرِهَهُ.

فصل

وَحَكَّمَ الْأَطْفَارَ كَالشَّعْرِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْهُ لِلتَّرَفُّهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا وَسَبَقَ قَوْلُ دَاوُدَ فِي تَخْصِيصِهِ بِالرُّأْسِ خَاصَّةً، وَتَوَجَّهَ هُنَا أَحْتِمَالًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ سَلَّمَ التَّرَفُّهُ بِهِ فَهُوَ دُونَ الشَّعْرِ، فَيَمْتَنِعُ الْإِلْحَاقُ، وَلَا نَصٌّ بِصَارَ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَوَّلَى يَمَّا سَبَقَ فِي الْمُنْهَجِ فِي شَعْرِ الْأَنْفِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ، فَظَاهِرُهُ أَنَّ الرُّوَايَةَ عَنْ أَحْمَدَ، وَلَمْ أَجِدْهُ يُغَيِّرُ (٣). وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: إِنْ قُصَّ أَطْفَارُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ لَزِمَهُ دَمٌ، فَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ كَفَذًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُمَا: أَرْبَعَةٌ دِمَاءٍ إِنْ قَلَّمَ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ يَدًا أَوْ رِجْلًا.

(١) (مسألة ٥ - هـ): قوله: (ورمى القمل كقتله، في قول، وقيل: من غير ظاهر ثوبه، وقال القاضي وابن عقيل: الروايتان فيما إذا أزاله من شعره وبدنه وباطن ثوبه، ويحوز من ظاهره، وحكى الشيخ عن القاضي أن الروايتين فيما إذا أزاله من شعره). انتهى. القول الأول: هو الصحيح اختاره صاحب المغني والشارح.

وجزم به ابن رزین وغيره وقدمه في الرعاية الكبرى وغيره، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. والقول الثاني: إنما يكون كقتله إذا رماه من غير ظاهر ثوبه.

وقال الزركشي: قال القاضي في الروايتين: وموضع الروايتين إذا ألقاها من شعر رأسه أو بدنه أو لحمه أمّا إن ألقاها من ظاهر بدنه أو ثيابه أو بدن محل أو محرم غيره، فهو جائز. انتهى.

(٢) (مسألة ٦ - هـ): قوله: (فإن حرم قتل القمل، فعنه: يتصدق بشيء... وعنه: لا). انتهى. وأطلقهما في الكافي والزركشي.

إحداهما: لا شيء عليه، وهو الصحيح.

قال في المعدة: ولا شيء فيما حرم أكله إلا المتولد، وقدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزین، والنظم وصححه.

والرواية الثانية: يتصدق بشيء، جزم به في الهداية، والمستوعب، والمحرر، والرايعتين، والحاوین، وغيرهم.

(٣) تنبيه: قوله في حكم الأطفار بعد أن قدّم أن حكمها حكم الشعر: (وقال الشيخ: وفيه رواية أخرى: لا فدية عليه، لأن الشعر لم يرد به)، قال: (فظاهره: أن الرواية عن أحمد ولم أجده لغيره). انتهى ما نقله عن الشيخ.

واعلم: أن عبارته في المغني في باب الفدية: أجمع أهل العلم على أن الحرم ممنوع من أخذ أطفاره، وعليه الفدية بأخذها، في قول أكثرهم: حادٍ ومالكٍ والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي، وروي عن عطاء، وعنه: لا فدية عليه، لأن الشعر لم يرد به بفدية. انتهى.

هذا لفظه، والظاهر أن قوله: (وعنه) يعود إلى عطاء لا إلى الإمام أحمد؛ لأنه لم يتقدم له ذكر، وذكرها بعد ذكر عطاء، وهذا واضح جدًا، فقول المصنف: (فظاهره أن الرواية عن أحمد) غير مسلم، وقد رأيت لفظه، وقد نبّه على ذلك أيضًا ابن نصر الله في حواشيه، والله أعلم.

وإن قصّ يداً أو رجلاً لزمه دم، إقامة للرئع مقام الكل.
وإن قصّ أقلّ من خمسة أظفار فلكلّ ظفر صدقة، وعند أبي حنيفة ورّق: تجب بقصّ ثلاثة منها، وإن قصّ خمسة أظافر فكأنّ مفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة: طعام مسكين لكلّ ظفر؛ لأنّ في قصّها كذلك يتأذى به ويشينه، بخلاف حلق ربيع الرأس من مواضع؛ لأنّه معنّاه، وعند محمد: يلزم الدم.

وعن ابن عباس: يطعم عن كلّ كفّ صاعاً من طعام.
رواه الدارقطني (٢/ ٢٨٩) من رواية المغيرة بن الأشعث.
قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وعندنا وعند الشافعية كما سبق في الشعر.
وإن وقع بظفروه مرض فإزالته أو انكسر قصص ما احتاجه فقط (و)، أو قلع أصبغاً بظفرها فهذا وإن لم يمكنه مداواة فزجه إلا بقصه قصه ويقي، خلافاً لابن القاسم المالكي قيل لأحمد: ينكسر ظفرك، قال: يقلّعه.
ولعلّ ظاهرة أكثر مما انكسر، وقال الأجرى: إن انكسر فأذاه قطعه وقضى.
فصل

الثالث: تغطية الرأس إجماعاً لأنه عليه السلام «نهى المخرم عن لبس العمائم والبرانس»، وقوله في المخرم الذي وقصته راحلته، «ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً».

متفق عليهما (خ: ٤٠٨٩، م: ١٢٢١).

والأذنان من الرأس، نقله الجماعة (و ه م).

وعنه: عضوان مستقلان، ذكرهما ابن عقيل (و ش).

وعن الزهري والثوري: من الوجوه.

وعن الشافعي والحسن بن صالح وإسحاق: ما أقبل منهما من الوجوه، وما أدبر من الرأس، والبياض الذي فوقهما دون الشعر من الرأس، ذكره القاضي وابن عقيل وجماعة، ويذكر عليه حكم الموضحة فيه.

وهي لا تكون إلا في رأس أو وجه وليس من الوجوه، وذكر جماعة أنه ليس من الرأس إجماعاً والصدغ وهو فوق العذار هل هو ما يحاذي رأس الأذن أو ينزل قليلاً؟ فيه وجهان لنا وللشافعية، وهل هو من الرأس كأكثر الشافعية، أو من الوجوه؟ فيه وجهان: وذكر أبو الحسين روايتين (م ٧، ٨) ^(١).

(١) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (والصدغ وهو فوق العذار هل هو ما يحاذي رأس الأذن أو ينزل قليلاً؟ فيه وجهان... وهل هو

من الرأس... أو من الوجه؟ فيه وجهان.

وذكر أبو الحسين روايتين. انتهى.

ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى - ٧): في محل الصدغ هل هو ما يحاذي رأس الأذن أو ينزل قليلاً؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: هو الشعر الذي بعد انتهاء العذار ويحاذي رأس الأذن وينزل عن رأسها قليلاً، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين والزركشي، وغيرهم.

والوجه الثاني: هو ما يحاذي رأس الأذن، وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الكبير وجميع البحرين، وشرح ابن عبيدان، والظاهر أنهم تابعوا الجدل على ذلك.

وقال في الرعاية الكبرى: هو ما حاذي مقدّم أعلى الأذن، وهو الذي عليه الشعر في حق الغلام يحاذي طرف الأذن الأعلى.

انتهى.

ويصلح أن يكون موافقاً للقول الأول، والأمر في ذلك يسير، والله أعلم.

ولم نرم من حكي الخلاف غير المصنف، ويمكن حمل ذلك على محل واحد وهو حمل القول الثاني على الأول أو عكسه.

(المسألة الثانية - ٨): هل الصدغ من الرأس أو من الوجه؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية والفصول والمذهب، ومسبوك=

والتحذيف الشعر الخارج إلى طرف الجبين في جانبي الوجه بين التزعة ومتمهى العذار هل هو من الرأس؟ كأكثر الشافعية، أو من الوجه؟ فيه وجهان (م ٩) (١).
 والتزعتان بفتح الزاي، وإمكانها لغة: ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبيه من الرأس، كالشافعي وجمهور العلماء، خلافاً لابن عقيل وبعض العلماء.
 والناصية الشعر الذي بين التزعتين من الرأس (و) وبعض المنهي عنه مثله في التحريم، فيحرم تغطيته بلاصق معتاد أو لا، كعمامة وطين ونورة وجناء وقرطاس فيه ذواء أو لا ذواء وعصابة.
 قال أحمد: وشد ستر فيه.
 ويقدي لصداغ ونحوه (و)
 وإن حمل على رأسه شيئاً فلا فدية (ش) كستره يديه، ولا أثر للقصد وعدمه فيما فيه فدية وما لا.
 وقال ابن عقيل: إن قصد الستر فدى، كجلوسه عند عطار لقصد شم الطيب.
 وإن لبده بغسل أو صنع ونحوه فلا يدخله غبار ولا ذيب ولا يصيبه شعث جان، لقول ابن عمر: رأيت النبي ﷺ يهل ملبداً.
 متفق عليه (خ: ١٤٦٦، م: ١١٨٤).
 وإن استظل في محمل أو ثوب ونحوه نازلاً أو راكياً قاله القاضي وجماعة حرم ولزمته الفليسة، في رواية، اختاره أكثر الأصحاب (و م).
 روي عن ابن عمر من طرق النهي عنه، واحتج به أحمد، ولأنه قصده بما يقصد به الترفه كتغطيته.
 وعنه لا فدية.

= الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الصغرى، والحاوين، وشرح ابن عيدين، والزركشي، وغيرهم.
 أحدهما: هو من الرأس، وهو الصحيح، اختاره الشيخ في المغني، والكافي والمجد، وقال: هو ظاهر كلام أحمد.
 قال في الرعاية الكبرى: الأظهر أنه من الرأس.
 قال في مجمع البحرين: هذا أصح الوجهين.
 قال الشارح: والصحيح أنه من الرأس، وقدمه ابن رزين في شرحه وغيره، واختاره ابن حامد، قاله القاضي وغيره.
 والوجه الثاني: هو من الوجه، اختاره ابن عقيل، ذكره الشارح.
 (١) (مسألة - ٩): قوله: (والتحذيف - الشعر الخارج إلى طرف الجبين في جانبي الوجه بين التزعة ومتمهى العذار - هل هو من الرأس أو من الوجه؟ فيه وجهان). انتهى.
 وأطلقهما في الهداية والفصول والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة والرعاية الصغرى وختصر ابن تميم، والحاوين، وشرح ابن رزين وابن عيدين والزركشي، وغيرهم.
 أحدهما: هو من الرأس.
 وهو الصحيح، اختاره الشيخ في الكافي، والمجد في شرحه، وقال: هو ظاهر كلام أحمد.
 قال في الرعاية الكبرى: الأظهر أنه من الرأس.
 قال في مجمع البحرين: هذا أصح الوجهين.
 والوجه الثاني: هو من الوجه، اختاره ابن حامد، قاله جماعة منهم القاضي والشيخ، والشارح، واختاره الشيخ في المغني، وتقديم هذا والذي قبله في باب الوضوء في كلام المصنف، وأطلق الخلاف هناك أيضاً، فحصل تكرار، والله أعلم.
 تنبيه: أكثر الأصحاب على أن حكم الصلغ والتحذيف واحد في الخلاف، هل هما من الرأس أو من الوجه؟ كما جزم به المصنف هنا وفي باب الوضوء وغيره.
 وقيل: التحذيف من الوجه دون الصلغ، اختاره ابن حامد والشيخ في المغني، كما تقدم عنهما، وأطلقهما ابن تميم والزركشي.
 وقال ابن عقيل: الصلغ من الوجه، قاله الشارح، وأطلق الخلاف في الفصول.

وَعَنْهُ: بَلَىٰ إِنْ طَالَ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: هِيَ الظَّاهِرُ عَنْهُ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ (م ١٠، ١١) (١) (وهـ ش)؛ لِأَنَّ دَأْسَامَةَ أَوْ بِلَالًا رَفَعَ قَوْبَهُ يَسْتُرُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ

(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وإن استظلَّ في محملٍ أو ثوبٍ ونحوه نازلاً أو راكباً قاله القاضي وجماعة حرم ولزمته الفدية، في رواية، اختاره أكثر الأصحاب... وعنه: لا فدية، وعنه: بلى إن طال، وعنه: يكره، قال الشيخ: هي الظاهر عنه، وعنه: يجوز). انتهى. اعلم أنَّ قوله (في رواية ابن عقيل) يحتمل أن يعود إلى لزوم الفدية لا غير، ويكون قد قدَّم التحريم وأطلق الخلاف في لزوم الفدية، وهو الذي يظهر، ويحتمل أن يعود إلى التحريم وإلى لزوم الفدية، فيكون الخلاف قد أطلقه في المسألتين في التحريم وعدمه، وفي وجوب الفدية وعدمها على القول بالتحريم.

وعلى كلِّ تقدير نذكر المسألتين ونذكر النقل في كلِّ مسألة منهما:

(المسألة الأولى - ١٠): هل يجرم استظللاً بالمحمل ونحوه، أو يكره أو يجوز؟ فيه روايات:

إحداهنَّ: يجرم، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزُّركشي: هذا المشهور والمختار لأكثر الأصحاب، حتَّى أنَّ القاضي في التعليق وغيره وابن الرَّاغوني وصاحب التلخيص، وعقود ابن البناء، وجماعة لا خلاف في ذلك عندهم. انتهى.

وهذا ممَّا يقوِّي أنَّ قول المصنِّف: (حرم ولزمته الفدية في رواية اختاره الأكثر) عائذٌ إلى المسألتين، وأنَّ الخلاف مطلقٌ في التحريم أيضاً.

والرَّواية الثَّانية: يكره، ولا يجرم، اختاره الشيخ والشارح وقالوا: هي الظَّاهر عنه.

وجزم به ابن رزِّين في شرحه، وأطلقهما في الكافي، والمقنع والمذهب الأحمَد، والمحرَّر، وشرح ابن منجَّأ، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والرَّواية الثَّالثة: يجوز من غير كراهة.

(المسألة الثَّانية - ١١): إذا قلنا: (يجرم الاستظلُّ بالمحمل ونحوه)، فهل يلزمه فديةٌ أو لا، أو يلزمه إن طال؟ فيه روايات:

إحداهنَّ: لا يلزمه بذلك فديةٌ، اختاره الشيخ الموفق، صحَّحه في التَّصحيح.

قال ابن رزِّين في شرحه: وهو أظهر.

قال في إدراك الغاية وتجريد العناية: ولا يستظلُّ بمحملٍ في رواية.

جزم به في الوجيز والمستورد، ومتَّخَب الأدمي، وغيرهم.

وهو الصحيح على ما اصطِّلَحناه.

والرَّواية الثَّانية: يلزمه الفدية بفعل ذلك، وهو الصحيح، جزم به الخرقي، وابن عقيل في تذكرته، وابن البناء في عقوده، والشَّيرازي في إيضاحه، وابن حمدان في إفاداته، وصحَّحه في الفصول والمبَّهَج، واختاره القاضي في التعليق، وابن عبدوس في تذكرته، وقُدِّمه في الهداية، والمستوعب والخلاصة، وابن رزِّين في شرحه، وغيرهم.

وأطلقهما في الكافي، والمقنع والحاوي والمذهب الأحمَد والمحرَّر ونهاية ابن رزِّين، وغيرهم.

والرَّواية الثَّالثة: إن كثر الاستظلُّ لزمته الفدية، وإلَّا فلا.

وهو المنصوص عن الإمام أحمد، في رواية جماعة، واختاره القاضي أيضاً والزُّركشي.

قلت: وهو أقوى وأولى من الرَّواية الثَّانية، وأطلقه في المذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص، والبلغة، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفاقي، وغيرهم.

تنبيه: ظاهر كلام المصنِّف بل هو كالصَّريح أنَّ علَّ الخلاف في لزوم الفدية على القول بالتحريم.

وقاله القاضي والشَّيرازي في المبَّهَج، وابن الجوزي في المذهب، ومسبوك الذهب، وصاحب التلخيص، والبلغة، وغيرهم وقال ابن

أبي موسى والشيخ في الكافي والمجد والشارح وابن منجَّأ في شرحه، وغيرهم: هما مبنيان على الرِّوَايَتَيْنِ في جواز الاستظلُّ وعدمه، فإن قلنا: يجرم، وجبت الفدية وإلَّا فلا، وهي طريقة ابن حمدون.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

العقبة.

رواه مسلم (١٢٩٨).

وأجاب أحمد وعليه اعتمد القاضي وغيره بأنه ستر لا يراد للاستدامة.

زاد ابن عقيل: أو كان بعد رمي جمرة العقبة، أو بوعد وقضى، أو لم يعلم النبي ﷺ به ويجوز بخيمة ونصب ثوب ويثبت ونحوهما لأن النبي ﷺ ضربت له قبة بجمرة فترلها.

رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر.

ولأنه لا يقصد به الترفه في البلدان عادة، بل جنح الرجال فيه، وفيه نظر

ويجوز تغطية الوجه، في رواية اختارها الأكثر (و ش) فعلة عثمان.

رواه مالك (٣٢٧/١).

ورواه أبو بكر النجاد عنه، وعن زيد وابن الزبير، وأنه قاله ابن عباس وسعد بن أبي وقاص وجابر، وعن ابن عمر روايتان، روى النهي عنه مالك (٣٢٧/١)؛ ولأنه لم تتعلق به سنة التقصير من الرجل فلم تتعلق به حرمة التخيير كسائر بدنه.

وعنه: لا يجوز، نقلها الأكثر، فيكون كالرأس (م ١٢) (و هـ) وقال مالك: لا يفعل، فإن فعلة فلا فدية وقال بغض أصحابه فيها روايتان، لقوله عليه السلام في المحرم الذي وقصته واجلته ولا تخمروا وجهه.

وفي لفظ: «ولا تغطوا رأسه».

انفرد بهما مسلم (١٢٠٦).

والذي في «الصحيحين» (خ: ١٢٠٦، م: ١٢٠٦): «ولا تخمروا رأسه».

وروي في الخبر: «وخمروا وجهه ولا تخمروا رأسه».

ولا تشبهه صيغته، ولا يخفى وجه الترجيح.

وعن ابن عباس مرفوعاً في المحرم يموت، قال: «خمروهم ولا تشبهوا باليهود».

وفي لفظ: «خمروا ونحوه مؤنثاً ولا تشبهوا باليهود».

روى الدارقطني (٢/ ٢٩٦) الأول من حديث علي بن عاصم، ضعفه الأكثر، وهو كثير الغلط والخطأ مع تعاديه عليه.

وروى الثاني (٢/ ٢٩٧) من رواية عبد الرحمن بن صالح الأزوي، ثقة شيعي.

قال أبو أحمد الحاكم: خولف في بعض حديثه ويحتمل أنه في غير المحرم.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (ويجوز تغطية الوجه، في رواية اختارها الأكثر... وعنه: لا يجوز، نقلها الأكثر، فيكون كالرأس).

انتهى.

وأطلقهما في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهاضي، والتلخيص، والبلغة، والحرر، والشرح، والنظم، والرعيتين، والحاويين، والفاق، وغيرهم.

إحلهما: يباح ولا فدية، وهو الصحيح.

قال المصنف: اختارها الأكثر.

قلت: منهم القاضي وابن عقيل والشيخ الموفق والشارح وابن عدي في تذكرته.

قال في الرواية: والجواز أصح، وصححه في التصحيح والفصول.

وجزم به ابن البناء في عقود وصاحب الوجيز، وغيرهما، وهو ظاهر ما جزم به في العمدة والمذهب الأحمد والمنور ومختب الأدمي وتجريد العناية، وغيرهم، لاقتصارهم على المنع من تغطية الرأس، وقدمه في الكافي، وشرح ابن رزين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يجوز وعليه الفدية، قدمه في المبهج.

قَالَ الْفَضْلُ لِأَحْمَدَ: لَمْ تَجِدِ الرُّكُوبَ فِي الْمَحْمَلِ فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ؟ قَالَ: لَمْ وَضِعِ الْبُصَاقُ فَصَلَّ

الرَّابِعَ: لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي يَدَيْهِ أَوْ بَعْضُهُ بِمَا عُمِلَ عَلَى قُدْرِهِ إِنْجَمَاعًا وَلَوْ وَرَعًا مَنَسُوجًا أَوْ لَبَدًا مَعْقُودًا وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيَّلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ، قَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَبِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْئُسَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخَفَّيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا اسْتَلَّ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٤، م: ١١٧٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

زَادَ الْبُخَارِيُّ: «وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْفُفَّازِينَ» قَالَ جَمَاعَةٌ بِمَا عُمِلَ عَلَى قُدْرِهِ قَصِيدٌ بِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُتَّادٍ، كَجُوزْبٍ فِي كَفٍّ وَخَفٍّ فِي رَأْسٍ، كَفَرَدَ وَفِي صَيْغٍ وَقَلِيلُ اللَّبْسِ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ (و ش) لِظَاهِرِ قَوْلِهِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا» [البقرة: ١٩٦] الْأَيَّةِ؛ وَلِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ مُجَرَّدُ الْفِعْلِ، كَرُطَمٍ فِي فَرْجٍ أَوْ مَخْطُورٍ فَلَا تَقْدَرُ فِدْيَتُهُ بِزَمَنِ كَثِيرِهِ وَاللَّبْسُ فِي الْعَادَةِ مُخْتَلِفٌ، وَلَا يَحْرُمُ أَنْ يَسَاقُطَ بَقِيصُ بِخِلَافِ مَسَالِكِنَا.

وَجَدْتُ أَبِي حَنِيفَةَ: فِي أَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ أَوْ مِنْ لَيْلَةٍ صَدَقَهُ، وَحِينَئِذٍ مَالِكٌ؛ إِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ انْتِفَاعٌ مَا بَانَ نَزَعُهُ فِي الْحَالِ فَلَا فِدْيَةَ، فَإِنْ أَحْرَمَ فِي قَبِيصٍ وَنَحْوِهِ خَلَعَهُ وَلَمْ يَشْفَعْ وَلَا فِدْيَةَ؛ لِأَنَّ «يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ أَحْرَمَ فِي جَبَّةٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَلْعِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) (خ: ٤٧٠، م: ١١٨٠).

وَلَأَبِي دَاوُدَ (١٨٢٠): «فَخَلَعَهَا مِنْ رَأْسِهِ»، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِشَيْءٍ وَلَا فِدْيَةَ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَشْفَعُ لثَلَاثًا يَتَغَطَّى رَأْسَهُ بِتَرْعِهِ. وَإِنْ اسْتَدَامَ لَبَسَهُ لَخُطَّةٌ فَوْقَ الْمُتَّادِ فِي خَلْعِهِ فِدْيَةٌ، عَلَى مَا سَبَقَ، وَإِنْ عَدِمَ إِذَا رَأَى لُبْسَ السَّرَاوِيلِ نَصَّ عَلَيْهِ (و ش) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَبَّغَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِذَا رَأَى فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ الْمُحْرَمِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٤٤) رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ، وَلَيْسَ فِيهِ «بِعَرَفَاتٍ». قَالَ مُسْلِمٌ: لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ «بِعَرَفَاتٍ» غَيْرَ شُعْبَةٍ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تَابَعَهُ ابْنُ حَبِيبَةَ عَنْ عُمَرَ. وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ تَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادٍ. وَلِمُسْلِمٍ (١١٧٩) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِيهِ «يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ» أَجَاؤَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ مُطْلَقًا لِعَدَمِ الْإِذَارِ. فَلَوْ اعْتَبِرَ تَفَقُّهُ لَمْ يُعْتَبَرْ عَدَمُهُ، وَلَمْ يُشْتَبَهْ عَلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يُوجِبْ فِدْيَةَ، وَحَمَلُهَا أَوَّلَى مِنْ جَوَارِ اللَّبْسِ؛ وَلِأَنَّهُ جَعَلَهُ بَدَلًا، وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَلِ.

(١) تنبيه: قوله في فصل الرابع: (...) ولا فدية؛ لأن يعلى بن أمية أحرم في جبة، فأمره النبي ﷺ بخلعها. متفق عليه. ولأبي داود: فخلعها من رأسه ولم يأمره بشيئها، ولا فدية.

وقال بعض العلماء: لثلاث يتغطى رأسه بتَرْعِهِ. انتهى.

وقوله في فصل الخامس: (...) لأنه عليه السلام أمر يعلى بن أمية بغسل الطيب). انتهى.

قال: ابن نصر الله: المعروف أن يعلى راوي الحديث، وصاحب القصة غيره.

قلت: ليس كما قال: بل الصواب أن يعلى راوي القصة.

قاله أئمة أهل الحديث.

وذكره الحافظ ابن حجر وابن الملقن، وغيرهما وقد يرد معنا بهما وهو راوي القصة كأبي سعيد الخدري في حديث الرقبة بفتحها الكتاب.

نبهت على ذلك لاغترار بعضهم بما قال.

وَمَتَى وَجَدَ إِذَا رَأَى خَلَعَ السَّرَاوِيلَ.
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ: إِنْ لَبَسَ سَرَاوِيلَ قَدَى.
قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا يَجُوزُ لِبَسُهُ حَتَّى يَتَنَقَّهَ، وَمَعْنَاهُ فِي الْمَوَاطِنِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ بِلِبَسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا الْحَبْرَ فِيهِ، وَجَوَزهُ أَصْحَابُهُ وَالرَّازِيُّ بِلا فَتْحٍ، وَيَقْدِي.
وَفِي الْإِتِّصَارِ أَحْتِمَالُ يَلْبَسُ سَرَاوِيلَ لِلْعَوْرَةِ فَقَطْ.
وَأِنْ عَدِمَ نَعْلَيْنِ لَبَسَ خَفَيْنِ بِلا فُتْيَةٍ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَا يَقْطَعُ خُفَيْهِ.
قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ فُسَّادٌ، وَاحْتِجَّ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِالنَّهْيِ عَنْ إِصْصَاعَةِ الْمَالِ، وَجَوَزهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ الْقَاضِي وَأَبْنُ عَقِيلٍ وَإِنْ قَائِدَةُ الشَّخْصِصِ كَرَاهَتُهُ لِغَيْرِ إِحْرَامٍ، لِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ.
قَالَ أَبُو الشَّيْثَانِ لَأَبْنِ عَبَّاسٍ: لَمْ يَقُلْ: لِيَقْطَعَهُمَا، قَالَ: لَا.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٨/١): حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْهُ.
صَحِيحٌ.
وَطَافَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِخَفَيْنِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَالْحَقُّانِ مَعَ الْقَبَاءِ؟ قَالَ: لَيْسَتْهُمَا مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ يَغْنِي: النَّبِيُّ ﷺ،
رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ النُّجَّادُ.
وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ: الْحَقُّانِ نَعْلَانِ لِمَنْ لَا نَعْلَ لَهُ.
وَمِنْ رَوَايَةِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.
وَأَنَّ الْمَسْجِدَ بَيْنَ مَخْرَمَةٍ لَيْسَتْهُمَا وَهُوَ مُحْرَمٌ وَقَالَ: أَمَرْتَنَا بِهِ عَائِشَةُ، وَلَا نَ فِي قَطْعِهِ حَرَرًا، كَالسَّرَاوِيلِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهُ تَفَقُّهُ وَتَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَلَا يَلْبَسُهُ عَلَى هَيْئَتِهِ وَيَلْبَسُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَحْضَرَةٍ أَحَدٍ.
وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَقْطَعْهُمَا دُونَ كَعْبَتَيْهِ قَدَى (ر) لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ زِيَادَةَ الْقَطْعِ لَمْ يَذْكُرْهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ رَوَى الْحَبْرَ عَنْ نَافِعٍ وَرَوَاهَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ.
وَرَوَاهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بَشْرَانَ فِي أَمَالِيهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّهْقَانِ، عَنْ الْعَبَّاسِ الدُّوْرِيِّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْهُ.
وَرَوَاهَا مَالِكٌ (٣٢٤/١)، وَأَبُو بَرٍّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْأَيْمَةِ فَرَفَعُوهُمَا، فَقَدْ اُخْتَلِفَ فِيهَا، فَإِنْ صَحَّحْتُ فِيهِ بِالْمَدِينَةِ، لِرَوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ» وَذَكَرَهُ.
وَلِلدَّارِ قُطَيْبٍ (٢٢٩/٢): أَنَّ رَجُلًا نَادَى فِي الْمَسْجِدِ: مَا يَتْرُكُ الْحَرَامُ مِنَ الثَّيَابِ؟
قَالَ الدَّارِ قُطَيْبٍ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ النَّسَائِيَّ يَقُولُ: هُوَ فِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَلَيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَجَوَيزِيَّةِ بْنِ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ، وَخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِعَرَفَاتٍ، فَلَوْ كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا لَيُنْتَهَى لِلْجَمْعِ الْعَظِيمِ الَّذِينَ لَمْ يَحْضُرْ أَكْثَرُهُمْ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ كَلَامُهُ بِالْمَسْجِدِ فِي مَوْضِعِ الْبَيَانِ وَقَوَتْ الْحَاجَةُ، لَا يُقَالُ: اكْتَفَى بِمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: فَلَيْمَ ذَكَرَ لِبَسَهُمَا؟ وَالْمَقْهُومُ مِنْ إِطْلَاقِهِ لِبَسَهُمَا بِلا قَطْعٍ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى الْجَوَازِ كَمَا سَبَقَ فِي كَلَامِ الْقَاضِي وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْمُقَيَّدُ يَقْضِي عَلَى الْمَطْلُوقِ بِالْمَنْعِ فِي رَوَايَةٍ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ تَأْوِيلُهُ، وَعَنْ قَوْلِهِمْ: فِيهِ زِيَادَةٌ لَفْظٍ: بَأَنَّ خَيْرَنَا فِيهِ زِيَادَةُ حَكْمِ جَوَازِ اللَّبَسِ بِلا قَطْعٍ، يَعْني: وَهَذَا الْحُكْمُ لَمْ يَشْرَعْ بِالْمَدِينَةِ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ دَعْوَى الشَّيْخِ، كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَحْرُورِ.
وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي مِنْ كَلَامِ أَبِي دَاوُدَ وَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ ابْنَ أَبِي مُوسَى رَوَاهُ نَظَرًا.
وَإِنْ لَبَسَ مَقْطُوعًا دُونَهُمَا مَعَ وَجُودِ نَعْلٍ لَمْ يَجْزِ وَقَدَى، نَصَّ عَلَيْهِ (و ه م) لِأَنَّهُ ﷺ شَرَطَ لِحَوَازِ لِبَسِهِمَا عَدَمَ النَّعْلَيْنِ، وَأَجَازَهُ؛ لِأَنَّهُ يُقَارِبُ النَّعْلَيْنِ، وَلَمْ يَجْزِ لِإِسْقَاطِ الْفُتْيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحِيطٌ بِغَضْوِ بَقْدَرِهِ، كَقِيَرِهِ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى جَوَازَهُ وَأَبْنُ عَقِيلٍ فِي مَقَرَّدَاتِهِ وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَشَيْخُنَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخُفٍّ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْقَطْعِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ رُخْصَةَ الْبَدَلِ لَمْ تَكُنْ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ يَصِيرُ كَتَعْلٍ، فَإِنْبَاحُهُ أَصْلِيَّةٌ، وَإِنَّمَا الْمُبَاحُ بِطَرِيقِ الْبَدَلِ الْحَقِّ الْمَطْلُوقِ، وَإِنَّمَا شَرَطَ عَدَمَ النَّعْلِ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ مَعَ وَجُودِهِ إِفْسَادٌ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ.

وَلَيْسَ اللَّائِكَةُ وَالْجُمْعُجُ وَتَحْوِيهِمَا يَجُوزُ عَلَى الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ، وَإِنْ وَجَدَ نَعْلًا لَا يُمكنُهُ لِبَسِّهَا لَيْسَ الْحُفَّ وَلَا فِدْيَةً، وَعِنْدَ أَحْمَدَ: يَغْدِي.

وَيُبَاحُ النُّعْلُ كَيْفَ كَانَتْ، لِإِطْلَاقِ إِبَاحَتِهَا.

وَعَنْهُ: فِي عَقِبِ النُّعْلِ أَوْ قَدِيمِهَا السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزَّهَامِ الْفِدْيَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الْإِرْشَادِ.

قَالَ الْقَاضِي: مُرَادُهُ الْعَرِضَتَيْنِ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ فِيهَا، وَرَبَّمَا تَعَذَّرَ الْمَشْيُ بِذَوْنِهِ، وَكَمَا لَا يَجِبُ قَطْعُ الْحُفِّ وَأَوَّلِي، وَالزَّانُ كَخَفِّ.

وَإِنْ شَقَّ إِزَارَهُ وَشَدَّ كُلَّ يَصْفٍ عَلَى سَاقٍ فَكَسَّرَ أَوَّلَ، وَلَا يَزُرُهُ، وَلَا يَعْقِدُ عَلَيْهِ شَيْئًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا بِشَوْكَةٍ أَوْ إِبْرَةٍ أَوْ خَيْطٍ، وَلَا يَزُرُهُ، وَلَا يَغْرِزُ أَطْرَافَهُ، فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ وَقَذَى؛ لِأَنَّهُ كَمَخِيطٍ، يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ لِمُحْرِمٍ: وَلَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/٣١١).

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ مُسْتَلًّا: رَأَى رَجُلًا مُحْتَرِمًا بِحَبْلٍ فَقَالَ: «انْزِعِ الْحَبْلَ»، مَرَّتَيْنِ.

وَرَوَى هُوَ (١/٣١٨)، وَمَالِكٌ (١/٣٢٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِبَسَ الْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ، وَرَوَى الْأَثَرُمُ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِمَوْلَاهُ: يَا أَبَا مَعْبُدٍ زُرْ عَلَيَّ طَيْلَسَانِي، فَقَالَ لَهُ: كُنْتُ تَكْرَهُ هَذَا.

فَقَالَ: أَرِيدُ أَنْ أَقْدِي قَالَ أَحْمَدُ فِي مُحْرِمٍ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ: لَا يَعْقِدُهَا وَيُدْخِلُ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ.

وَلَهُ أَنْ يَلْتَحِفَ بِقَمِيصٍ وَيَرْتَدِي بِهِ وَيُرْدَاهُ مُوَصِّلٍ وَلَا يَعْقِدُهُ، وَيَعْقِدُ إِزَارَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُهُ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَسِتْرِ نَفْقَتِهِ، وَيُبَاحُ الْهَيْمَانُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجَازَهُ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمَتَأَخَّرُوهُمْ، فَمَتَى كَانَ فِيهِ نَفَقَةٌ فَإِنْ ثَبَتَ بِغَيْرِ عَقْدٍ بِأَنْ أَدْخَلَ السَّيُورَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ لَمْ يَعْقِدْهُ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ، وَإِلَّا جَازَ عَقْدُهُ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يُرَحِّصُونَ فِي عَقْدِهِ لَا فِي عَقْدٍ غَيْرِهِ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ نَحْوَهُ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا: أَنَّهُ كَرِهَ الْهَيْمَانُ لِلْمُحْرِمِ، يَخْنِي مَا لَا نَفَقَةَ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ عَقْدُهُ إِذَنْ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ. وَفِي رِوَايَةِ الْفَقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَا يَعْقِدُ سَيُورَهُ.

وَقِيلَ: لَا بَأْسَ، احْتِيَاظًا عَلَى النَّفَقَةِ.

وَإِنْ كَانَ فِي الْمِنْطَقَةِ نَفَقَةٌ فَكَهَيْمَانٍ، وَإِنْ لَبَسَهَا لَوْ جَمَعَ أَنْ حَاجَةً افْتَدَى، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّرْغِيبِ رَايَةٌ: الْمِنْطَقَةُ كَهَيْمَانٍ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ حَامِدٍ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ، وَغَيْرُهُ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا النَّفَقَةُ وَعَدَمُهَا، وَإِلَّا فَهُمَا سَوَاءٌ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَقِيلَ: لَهُ شَدٌّ وَسَطْلُهُ بِحَبْلٍ وَعِمَامَةٍ وَتَحْوِيهِمَا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: وَرْدَاءُ لِحَاجَةٍ

وَيُدْخِلُ قَرَبَةَ الْمَاءِ وَلَا يَدْخُلُهُ فِي صَدْرِهِ.

نَقَلَهُ صَالِحٌ، وَيَتَقَلَّدُ بِسَيْفٍ لِحَاجَةٍ (و) لِقَضِيَّةٍ صَلَحَ الْحَدِيثِيُّ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَلَا يَجُوزُ بِلَا حَاجَةٍ، نَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا خَافَ مِنْ عَدُوٍّ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ.

لَا، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ: لَا يَحْمِلُ الْمُحْرِمُ السَّلَاحَ فِي الْحَرَمِ، قَالَ: وَالْقِيَاسُ

إِبَاحَتُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى اللَّبَسِ، وَلَوْ حَمَلَ قَرَبَةَ فِي عُنُقِهِ لَمْ يَحْرَمَ وَلَا فِدْيَةٍ، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ الْمُحْرِمِ يُلْقِي جَرَابَهُ فِي

عُنُقِهِ كَهَيْئَةِ الْقَرَبَةِ فَقَالَ: أَرَجُوْهُ أَلَا بَأْسَ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ، وَظَاهِرُهُ يُبَاحُ عِنْدَهُ فِي الْحَرَمِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَقَلَّدَ

بِسَيْفٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ الْمُرَادُ فِي غَيْرِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ حَمْلَ السَّلَاحِ بِهَا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِحَاجَةٍ (و)

نَقَلَ الْأَثَرُمُ: لَا يَتَقَلَّدُهُ بِمَكَّةَ إِلَّا لِيَحْرُقَ.

رَوَى مُسْلِمٌ (١٣٥٥) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «لَا يَحِلُّ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ»، وَإِنَّمَا مَنَعَ أَحْمَدُ مِنْ تَقْلِيدِ السَّيْفِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللَّبَسِ عِنْدَهُ، وَلِهَذَا نَقَلَ صَالِحٌ: يَحْمِلُ قَرَبَةَ الْمَاءِ وَلَا يَدْخُلُهُ فِي صَدْرِهِ، وَيَمْلَأُهَا جَرَابَهُ، وَإِنْ جَازَ

فِيهِمَا؛ فَلَا تُهْمَا فِي مَعْنَى هَيْمَانِ النَّفَقَةِ وَيَغْدِي بِطَرَحٍ قَبَاءَ وَتَحْوِيَهُ عَلَى كَيْفِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (وَم ش) لِيَنْهِيَ ﷺ

عن لُبَيْدٍ لِلْمُحَرَّمِ، رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.
وَرَوَاهُ النَّجَّادُ عَنْ عَلِيٍّ؛ وَلَأَنَّهُ مَخِيطٌ لُبَيْدٌ عَادَةً لُبَيْدٌ كَالْقَمِيصِ.
وَعَنْهُ: إِنْ أَذْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ فَذَى وَإِلَّا فَلَا، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَالتَّرْغِيبُ، وَوَجَّهَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ، لِمَا سَبَقَ فِي الْخَفِّ
لِغَدَمِ نَعْلٍ، وَكَالْقَمِيصِ يَتَشَبَّحُ بِهِ وَرِثَاءُ مُوَصِّلٍ.
وَفِي الْوَاضِحِ: أَوْ أَذْخَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ

فصل

الخامس: الطيب بالإجماع؛ لَأَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ نَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ بِغَسْلِ الطَّيِّبِ»، وَقَالَ فِي الْمَحْرَمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ لَا تُحْطَرُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٤٠٧٤، م: ١١٨٠).
وَلِلْمُسْلِمِ (١٢٠٦): «لَا تُوسَّوْهُ بِطَيِّبٍ» فَإِنَّ طَيِّبَ شَيْئًا مِنْ يَدَيْهِ نَصٌّ عَلَيْهِ أَوْ ثَوْبِهِ أَوْ مَسُّ مِنْهُ مَا يَتَلَقَّى بِهِ كَمَاءٍ وَرَدَّ
وَمِسْكَ مَسْحُوقٍ.

أَوْ لُبْسٍ أَوْ اسْتَعْمَلَّ مَا صُبَّغَ بِطَيِّبٍ أَوْ بَخَّرَ بِهِ أَوْ غَسَّ فِي مَاءٍ وَرَدَّ فَذَى.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ طَيَّبَ أَقْلٌ مِنْ حُضْوٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ، قَالَ: وَإِنْ كَانَ رَطْبًا يَلِي بَدَنَهُ أَوْ يَابَسًا يُنْفَضُ عَلَيْهِ فَذَى وَإِلَّا
فَلَا، أَوْ لُبَيْدٌ مَبْخَرًا يَبْعُدُ أَوْ يَدٌ فَلَا فِدْيَةَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِالطَّيِّبِ انْتِفَاعٌ مَا بَانَ غَسَلُهُ فِي الْحَالِ فَلَا فِدْيَةَ.
وَإِنْ قَصَدَ شَمَّ طَيِّبٍ كَعَبْرٍ وَكَأَفُورٍ وَزَعْفَرَانٍ وَوَرْسٍ وَمَاءٍ وَرَدَّ وَتَوَحَّوْهُمَا بِأَنْ قَصَدَ الْعَطَّارُ أَوْ الْكَعْبَةُ حَالَ تَجْمِيرِهَا حَرَمٌ
وَفَذَى، نَصٌّ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ.

وَفِي التَّغْلِيْقِ وَالْإِنْتِصَارِ عَنِ ابْنِ خَالِدٍ نِيَّاحٌ (و ش) وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي حَمْلِ مَا فِيهِ مِسْكَ لِيَشْمُهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ،
وَالْفَرْقُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ.

وَإِنْ لُبِسَ ثَوْبًا مُطْلَبًا يَفُوحُ رِيحُهُ بِرُشٍّ مَاءٍ فَذَى، كظهوره بنفسه، وكذا إِنْ اقْرَشَتْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلَوْ تَحْتَ خَائِلٍ غَيْرِ
نِيَّابٍ يَدَيْهِ لَا يَمْنَعُ رِيحُهُ وَمَبَاشَرَتُهُ، وَإِنْ مَنَعَ فَلَا، وَأَطْلَقَ الْأَجْرِيُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا خَائِلٌ كَرِهَ وَلَا فِدْيَةَ.

وَإِنْ طَيَّبَ بِإَدْيِهِ فَذَى، وَكَذَا إِنْ اكْتَحَلَ بِهِ أَوْ اسْتَعْمَلَ أَوْ اخْتَفَنَ لاسْتِعْمَالِهِ كَشْمُهُ.
وَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مَا فِيهِ طَيِّبٌ يَظْهَرُ رِيحُهُ فَذَى، لِأَنَّهُا الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَوْ طَبِخَ أَوْ مَسَّهُ النَّارُ (هـ م) لِيَقَاءِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ،
وَإِنْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ وَبَقِيَ طَعْمُهُ فَذَى، نَصٌّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَذَلُّ عَلَى بَقَائِهَا.

وَقِيلَ: لَا، كَقِيَاءِ لَوْنِهِ فَقَطْ وَلَوْ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ (هـ م)؛ لِيَقَاءِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وَإِذَا ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ وَبَقِيَ طَعْمُهُ، فَذَى.
وَلِمُشْتَرِيهِ حَمَلَهُ وَتَقْلِيْبِهِ إِنْ لَمْ يَمَسَّهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ، وَلَوْ ظَهَرَ رِيحُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ التَّطْيِيبَ وَلَا يُمَكِّنُ
التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ، وَلَوْ عَلِقَ بِيَدِهِ، لِغَدَمِ الْقَصْدِ، وَلِحَاجَةِ التَّجَارَةِ.

وَعَنِ ابْنِ عَقِيلٍ: إِنْ حَمَلَهُ مَعَ ظُهُورِ رِيحِهِ لَمْ يَجُزْ، وَإِلَّا جَازَ.
وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا يُصْلَحُ لِلْعَطَّارِ بِحَمَلِهِ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا مَا لَا رِيحَ لَهُ

وَلَهُ شَمُّ الْغُودِ (و) لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ التَّنْبِيْخُ، وَالْفَوَاحِي كُلُّهَا كَالنَّجَجِ وَتَفَاحِ (و) وَتَبَاتِ الصُّخْرَاءِ (و) كَشَبِيبِ، وَمَا يُنْبِتُهُ
أَدْمِي لَا لِقَصْدِ الطَّيِّبِ كَجَنَابٍ وَحُضْنِ (و) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ، وَلَا يُسَمَّى مُطَطِّبًا عَادَةً، وَكَذَا قُرْنَقُلٌ وَكَارٌ
صَبِينِي وَتَوَحُّوهُمَا.

وَلَهُ شَمُّ مَا لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ كَرَنْخَانٍ فَارِسِيٍّ وَنَمَامٍ وَبَرَمٍ وَنَرْجِسٍ وَنَرْزَجُوشٍ، فِي رِوَايَةِ اخْتِارَةِ الْأَصْحَابِ، لِمَا
سَبَقَ.

وَقَالَهُ هُفْمَانٌ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَحْرَمٍ فِي رِوَايَةِ وَتَقْدِي، وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، لِقَوْلِ جَابِرٍ: لَا
يَشْمُهُ.

رواة الشافعي (٣١٢/١) وغيره، وكرهه ابن عمر، قاله أحمد ورواه الأثرم وغيره وكالوزد.
 وذكر القاضي وغيره أنه يحتمل أن المذهب رواية واحدة: لا فدية، وأن قول أحمد: ليس من آلة المحرم، للكرهية (و
 هم) وذكر أيضا رواية: يحرم ما ثبت بنفسه فقط (م ١٣)^(١).
 وكذا ما يتخذ منه طيب كورد وينفسج ونيلوفر، ويأسمين وهو الذي يتخذ منه الزئبق ومنتور، في رواية.
 وفي رواية يحرم ويفدي، اختاره القاضي والشيخ، وغيرهما، وهي أظهر، كما ورد (م ١٤)^(٢)؛ ولأنه ثبت للطيب
 ويتخذ منه، كزعفران، وماء ريحان ونحوه كهُوَ.
 وفي الفصول احتمال بالمتع كما ورد، ويتوجه عكسه (م ١٥)^(٣).

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وله شئ ما لا يتخذ منه طيب، كريمان فارسي ونمائم وبرم ورجس ومرزحوش، في رواية، اختاره
 الأصحاب، ويحرم في رواية ويفدي.
 وذكر القاضي وغيره: أنه يحتمل أن المذهب رواية واحدة: لا فدية، وأن قول أحمد: ليس من آلة المحرم، للكرهية، وذكر أيضا
 رواية: يحرم ما ثبت بنفسه فقط. انتهى.
 وأطلق الروايتين في الهداية وعقود ابن البناء والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع،
 والمهادي، والتلخيص، والمحزر، والشرح، والمذهب الأحمد، والرعايتين، والحاويين، والفائق، والزركشي، وغيرهم.
 إحداهما: يباح شئ ولا فدية فيه، وهو الصحيح.
 قال المصنف هنا: (اختاره الأصحاب).
 وجزم به في الإفادات والمنور ومنتخب الأدمي، وغيرهم، وقدمه في إدراك الغاية، وشرح ابن رزين.
 والرواية الثانية: يحرم شئ، فإن فعل، فعليه الفدية.
 صححه في النظم، وصحح في التصحيح أنه لا شيء في شئ الرميح، وأوجب الفدية في شئ الرجس والبرم.
 قلت: والقول بالفرقة غريب، أعني الفرقة بين الرميح وغيره.
 تنبيه: في إطلاقه الخلاف مع قوله عن الرواية الأولى: (اختاره الأصحاب) نظر؛ لأنه لم يختلف الترجيح حتى يطلق الخلاف، وتقدم
 الجواب عن ذلك في المقدمة، ويحتمل أنه أراد أن يقول: (اختاره أكثر الأصحاب)؛ فسقط القلم، أو سقط من الناسخ.
 (٢) (مسألة - ١٤): قوله: (وكذا ما يتخذ منه طيب كورد وينفسج ونيلوفر ويأسمين وهو الذي يتخذ منه الزئبق ومنتور في
 رواية، وفي رواية أخرى يحرم ويفدي، اختاره القاضي والشيخ، وغيرهما، وهي أظهر، كما ورد). انتهى.
 وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمهادي، والتلخيص، والمحزر، والمذهب الأحمد،
 والرعايتين، والحاويين، والفائق، والزركشي، وغيرهم.
 إحداهما: ليس له شئ، فإن فعل فدى، وهو الصحيح، اختاره القاضي والشيخ الموفق، والشارح.
 قال المصنف هنا: وهو أظهر، وصححه في التصحيح، والكافي، والنظم، وغيرهم، وقدمه ابن رزين وغيره.
 وجزم به ابن البناء في عقود وصاحب الوجيز، وغيرهما.
 والرواية الثانية: له شئ ولا فدية عليه، جزم به في الإفادات، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.
 (٣) (مسألة - ١٥): قوله: (وماء ريحان ونحوه كهُوَ، وفي الفصول احتمال بالمتع كما ورد، ويتوجه عكسه). انتهى.
 ذكر المصنف في ماء الرميح ونحوه ثلاث طرق، أصحها: أنه كآصله، والأصل أطلق فيه الخلاف، فكذا يكون في مائه، وقد علمت
 الصحيح في أصله، فكذا يكون الحكم في مائه، والله أعلم.
 تنبيهان: الأول: ذكر المصنف الخلاف في ذلك روايتين، وتابع على ذلك أبا الخطاب وصاحب المذهب، ومسبوك الذهب،
 والخلاصة، والمقنع، والمذهب الأحمد، والمحزر، والرعايتين، وغيرهم.
 وحكى الشيخ في الكافي: في الرميح الفارسي الروايتين، ثم قال: في سائر النبات الطيب الرائحة الذي لا يتخذ منه طيب وجهان
 قياساً على الرميحان.
 وقدم ابن رزين: أن جميع القسمين فيه وجهان وغيره، ثم قال: وقيل في الجميع روايتان. انتهى.
 فتلخص للأصحاب في حكاية الخلاف ثلاث طرق، والله أعلم.

وَلَهُ الْأَذْهَانُ بِدُهْنٍ لَا طَيِّبَ فِيهِ، كَرِيتٍ وَشَيْرَجٍ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٨٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ رِوَايَةِ فِرْقَةِ السَّبْخِيِّ، وَهُوَ
ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ.

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٧٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَعَدِمَ الدَّلِيلُ.
وَعَنْهُ: الْمَنْعُ وَيُقَدَّرُ، ذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّهُ اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ (وَهُوَ كَالطَّيِّبِ؛ وَلَا نَهْمَا أَصْلُ الْأَذْهَانِ وَلَمْ يَكْتَسِبِ الدُّهْنُ إِلَّا
الرَّائِحَةَ، وَلَا أَثَرَ لَهَا مُفْرَدَةً وَمَنْعَ الْقَاضِي ذَلِكَ، وَهُوَ وَاضِحٌ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَنْعَ لِلْكَرَاهَةِ وَلَا فِدْيَةَ، وَاقْتَصَرَ الْقَاضِي
وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى زَيْتٍ وَشَيْرَجٍ، وَقَاسَا الْجَوَازَ عَلَى سَمْنٍ، فَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْحَقِيقَةَ وَالشَّافِعِيَّةُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةُ السَّمْنِ كَرِيتٍ.
وَذَكَرَ الشَّيْخُ الشُّحْمُ وَالْأَذْهَانُ مِثْلَهُ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَدِغٌ، فَقَالُوا: أَلَا تَذْهَبُكَ بِالسَّمْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: أَلَيْسَ
تَأْكُلُهُ؟ قَالَ: لَيْسَ أَكَلُهُ كَأَذْهَانٍ بِهِ وَعَنْ مُجَاهِدٍ: إِنْ تَدَاوَى بِهِ فَذَى.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَالرُّوَايَاتُ فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْبَدَنِ شَيْئًا.
وَخَصَّ الشَّيْخُ الْخِلَافَ بِالرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالْوَجْهَ^(١)، كَالشَّافِعِيَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَغُضُّ
أَصْحَابِنَا هُمَا فِي ذَهْنٍ شَعْرٍ، وَفِي الْوَاضِحِ رِوَايَةٌ لَا فِدْيَةَ بِأَذْهَانِهِ بِدُهْنٍ فِيهِ طَيِّبٌ، لِعَدِمِ قُصْدِهِ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ:
يَحْرُمُ شَمُّ ذَهْنٍ وَأَكْلُهُ مَعَ ظُهُورِ رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ، وَفِي غَيْرِ طَيِّبٍ رِوَايَاتٌ كَذَا قَالَ.
وَيُقَدَّمُ غَسْلُ طَيِّبٍ عَلَى نَجَاسَةٍ يَتِمُّ لَهَا، وَفِدْيَةُ تَغَطِّيَةٍ وَلِبَاسٍ وَطَيِّبٍ كَحَلْقِي وَمَنْ اخْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ فَعَلَهُ وَقَتَ حَاجَتِهِ
فَقَطَّ وَفَذَى، كَحَلْقِي لِعَدْرِ، وَمَنْ بِهِ شَيْءٌ لَا يَجِبُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَيْسَ وَفَذَى، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَحْرُمُ دَلَالَةٌ عَلَى طَيِّبٍ
وَلِبَاسٍ ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ شَهَابٍ، وَغَرِهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضَى بِالسَّبَبِ؛ وَلَآنَهُمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ، وَالِدَلَالَةُ عَلَى
الصَّبَدِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ، وَهُوَ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ وَالْإِنَّمِ.

فصل

السادس: النكاح، فَإِنْ تَزَوَّجَ أَوْ زَوَّجَ مُحْرَمَةً أَوْ كَانَ وَلِيًّا أَوْ وَكِيلًا لَمْ يَصِحَّ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و م ش) تَعَمَّدَ أَوْ لَا.
لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ (١٤٠٩) عَنْ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ.
وَلِمَالِكٌ (٣٤٩/١)، وَالشَّافِعِيُّ (٣١٥/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٤١): أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ
وَأَبَانٍ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ وَهُمَا مُحْرَمَانِ: إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ طَلْحَةَ بِنْتُ عُمَرَ بِنْتُ شَيْبَةَ بِنْتُ جُبَيْرٍ، وَأَرَدْتُ أَنْ تَخْضُرَ.
فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ.
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.
رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٤٩/١)، وَالشَّافِعِيُّ (٣١٦/١)، وَرَفَعَهُ الدَّارِقُطِيُّ.
وَلِأَحْمَدَ (١١٥/٢)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٢٦١/٣) عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَ: لَا تَتَزَوَّجْهَا وَأَنْتَ مُحْرَمٌ،
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ.

وَلِمَالِكٌ (٣٤٩/١)، وَالشَّافِعِيُّ (٣١٦/١): أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ فَزِدَ عُمْرُ نِكَاحِهِ، وَعَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدٍ مَعْنَاهُ،
رَوَاهُمَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، وَلَآنَ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَذَوَاعِيَهُ، فَمَنْعَ عَقْدَ النِّكَاحِ كَالْعِدَّةِ؛ وَلَآنَ الْعَقْدَ مِنْ ذَوَاعِي
الْجِمَاعِ، فَمَنْعَهُ الْإِحْرَامَ، كَالطَّيِّبِ، أَوْ عَقْدَ لَا يَتَعَقَّبُهُ اسْتِمْنَاعٌ، كَالْمَعْتَدَةِ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ فِي الْأَذْهَانِ بِدُهْنٍ لَا طَيِّبَ فِيهِ: (قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الرُّوَايَاتُ فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَخَصَّ الشَّيْخُ الْخِلَافَ بِالرَّأْسِ؛
لِأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالْوَجْهَ). انْتَهَى.

طَرِيقَةُ الْقَاضِي عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ، كَالشَّيْخِ فِي الْكَافِي وَصَاحِبِ الْمَدَائِدِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ،
وَالْتَّلْخِصِ، وَالْحَرَّرِ، وَالنِّظْمِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالْفَاتِقِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَطَرِيقَةُ الشَّيْخِ تَابِعَهُ عَلَيْهَا الشَّارِحُ وَابْنُ مِنْجَاءٍ وَنَاطِمُ الْفُرْدَاتِ.

وَوَظَّاهُ كَلَامُ الْمَصْنُفِ إِطْلَاقَ الْخِلَافِ فِي مَحَلِّ الرُّوَايَتَيْنِ.

وَأَجَارَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «تَزَوُّجُ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةٌ وَهُوَ مُحَرَّمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤٠١١، م: ١٤١).

وَاللَّبَّخَارِيُّ (٤٠١١): «وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ».

وَأَحْمَدُ (٢٤٥/١)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٣٠٩): «وَهُمَا مُحَرَّمَانِ».

وَالْجَوَابُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ «عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَبَنَى بِهَا حَلَالًا وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٩/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٥)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ مُرْسَلًا.

وَكَذًا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣١٧/١).

وَلِمُسْلِمٍ (١٤١١) عَنْهُ: عَنْ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ» قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالََةُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٨٤٣): «تَزَوَّجَنِي وَتَحَنَّنَ حَلَالَانِ بِسَرَفٍ».

وَعَنْ رَبِيعَةَ بِنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا وَبَنَى بِهَا حَلَالًا وَكَانَتْ الرَّسُولُ بَيْنَهُمَا».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢/٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤١) وَحَسَنُهُ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَطَرِ بْنِ رَبِيعَةَ.

وَلِمَالِكٍ (٣٤٨/١) عَنْ رَبِيعَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ مُرْسَلًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَزَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ».

وَكَذًا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣١٧/١).

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهَلْ.

وَقَالَ أَيْضًا: أَوْهَمَ، رَوَاهُمَا الشَّافِعِيُّ، أَيْ ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَى ذَلِكَ، وَتَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَا بِمَعْنَى غَلَطٍ وَسَهَا، يُقَالُ وَهَلَ فِي الشَّيْءِ وَعَنِ الشَّيْءِ يُوْهَلُ وَهَلًا وَتَحْرِيبًا.

وَاللَّبَّخَارِيُّ وَأَبِي دَاوُدَ (١٨٤٥) هَذَا الْمَعْنَى، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ خَطَأٌ.

وَكَذًا نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ خَطَأٌ، ثُمَّ قِصَّةُ مَيْمُونَةَ مُخْتَلِفَةٌ، كَمَا سَبَقَ، فَيَتَعَارَضُ ذَلِكَ، وَمَا سَبَقَ لَا مُعَارَضَ لَهُ، ثُمَّ رَوَاةُ الْحِلِّ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ، وَفِيهَا صَاحِبُ الْقِصَّةِ وَالسُّفَرِ فِيهَا، وَلَا مَطْعَنَ فِيهَا، وَيُؤَافِقُهَا مَا سَبَقَ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ، مَعَ صِغَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَنْ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَن ظَهَرَ تَزْوِيجُهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، أَوْ فَعَلَهُ خَاصٌّ بِهِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْجُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. قَالَ أَحْمَدُ فِيمَا سَبَقَ عَنْ عُمَرَ: وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ لَا يُتَكْرَمُ.

وَعَقْدُ النِّكَاحِ يَرَادُ بِهِ الْوَطْءُ غَالِيًا، وَيَحْرُمُ بِالْعِدَّةِ وَالرَّدِّ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ شِرَاءِ الْأَمَةِ، فَافْتَرَقَا.

وَيُعْتَبَرُ خَالَةُ عَقْدِ النِّكَاحِ، فَإِنْ وَكَلَّ مُحَرَّمٌ حَلَالًا فِيهِ فَعَقْدُهُ بَعْدَ حِلِّهِ، صَحَّ فِي الْأَشْهُرِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، فَإِنْ وَكَلَّ ثُمَّ إِحْرَمَ لَمْ يَنْعَزِلْ وَكِيلُهُ، فِي الْأَصَحِّ فَإِذَا حَلَّ فَلَوْ كِيلُهُ عَقْدُهُ لَهُ، فِي الْأَقْيَسِ.

وَأِنْ قَالَ: عَقْدٌ قَبْلَ إِحْرَامِي، قُبِلَ قَوْلُهُ، وَكَذَا إِنْ عَكَسَ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ فُسْخَهُ فِيمَلِكُ إِفْرَادَهُ بِهِ، لَكِنْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ الْمَهْرِ، وَيَصِحُّ مَعَ جَهْلِهِمَا وَقَوْعُهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَعَاطِي الصَّحِيحِ، وَإِنْ وَكَلَّهُ فِي تَزْوِيجٍ مُعْتَدَةٍ فَعَقْدُهُ لَمْ يَنْتَهِجْ أَنْ يَصِحَّ.

وَلَوْ قَالَ: تَزَوَّجْتُ وَقَدْ خَلَلْتُ قَالَتْ: بَلْ مُحَرَّمَةٌ، صَدَقَ، وَتَصَدَّقَ هِيَ فِي تَطْيِيرِهَا فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: إِنْ زَوَّجَ الْمُحَرَّمُ غَيْرَهُ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِإِبَاحَةِ مُحْظُورٍ لِحَلَالٍ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ الْإِحْرَامُ، كَحَلْفِهِ رَأْسَ حَلَالٍ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ نِكَاحٌ قَاسِدٌ بَأْيِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى آخِرُ الصَّدَاقِ.

وَإِنْ أَحْرَمَ الْإِمَامُ فِيهِ التَّعْلِيلُ: لَمْ يَجْزَ أَنْ يَزَوَّجَ، وَيَزَوَّجَ خُلَفَاؤُهُ، ثُمَّ سَلِمَتْ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِوَلَايَةِ الْحُكْمِ مَا لَا يَجُوزُ بِوَلَايَةِ النَّسَبِ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَزَوَّجَ الْكَافِرُ وَلَا يَجُوزُ بِوَلَايَةِ النَّسَبِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَحْتِمَالَيْنِ: الْمَنْعُ وَعَدَمُهُ، لِلْخُرُجِ؛ لِأَنَّ

الحُكَامُ إِنَّمَا يُزَوِّجُونَ بِإِذْنِهِ وَوَلَايَتِهِ.

وَاخْتَارَ هُوَ الْجَوَازَ لِجُلَّةِ حَالِ وَلَايَتِهِ، وَالْإِسْتِدَامَةُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَبْطُلُ بِفُسْقِي طَرَفٍ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنْ أَحْرَمَ نَائِبُهُ كَهُو (م ١٦) ^(١).

وَفِي إِبَاحَةِ الرُّجْعَةِ فِيهِ وَصَحَّتْهَا رَوَايَتَانِ: الْمَنْعُ نَقْلُ الْجَمَاعَةِ وَنَصَرَةُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ كَالنِّكَاحِ وَالْإِبَاحَةُ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَجَمَاعَةٌ (م ١٧) ^(٢) (و م ش)؛ لِأَنَّهَا إِمْسَالٌ؛ وَلَئِنْهَا مَبَاحَةٌ، فَلَا إِخْلَالَ، وَلَوْ حُرِّمَتْ فَلَا مَانِعَ، كَالْتَكْفِيرِ لِلْمُظَاهِرِ، وَأَجَابَ الْقَاضِي بِأَنَّهَا أَبَاحَتِ الْوَطْءَ بَعْدَ مُضِيِّ مَدَّةِ الْعِدَّةِ، وَالتَّكْفِيرُ لَيْسَ بِعَقْدٍ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ بِالْكَفَّارَةِ جِلَّ الْوَطْءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ أَوْ مَاتَتْ كَفَرُ ^(٣).

وَالْكَفَّارَةُ تَجُوزُ فِي حَالِهِ لَا يَجُوزُ فِيهَا عَقْدُ النِّكَاحِ، كَتَكْفِيرٍ مِنْ ظَاهَرٍ مِنْ إِحْدَى نِسَائِهِ الْأَرْبَعِ أَوْ زَوْجَتِهِ الْمُوْطُوءَةِ بِشَبْهَتِهِ.

وَتَكَرَّرَ خِطْبَةُ الْمُحْرَمِ كَخِطْبَةِ الْعَقْدِ وَشَهْوِيِّهِ، وَحُرْمَتُهَا ابْنُ عَقِيلٍ لِتَغْرِيمِ ذَوَاعِمِ الْجَمَاعِ وَأُطْلِقَ أَبُو الْفَرَجِ تَغْرِيمَ الْخِطْبَةِ، وَتَكَرَّرَ شَهَادَتُهُ فِيهِ، وَحُرْمَتُهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَقَدَّمَهُ الْقَاضِي، وَاحْتِجَّ بِثَقُلِ خَبَلٍ: لَا يَخْطُبُ، قَالَ: وَمَعْنَاهُ: لَا يَشْهَدُ النِّكَاحَ، ثُمَّ سَلَّمَهُ، كَالْمَصْلِيِّ يَشْهَدُ النِّكَاحَ وَالْمُحْرَمُ يَشْهَدُ شِرَاءَ الصَّيِّدِ وَلَا بِعْدَانٍ، وَلَا فِعْلَ لِلشَّاهِدِ فِي الْعَقْدِ، أَمَّا الزِّيَادَةُ فِي الْخَبَرِ: وَلَا يَشْهَدُ، فَلَا تَصِحُّ.

وَفِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: يُكْرَهُ: لِجُلِّ خِطْبَةِ مُحْرَمَةٍ، وَإِنْ فِي كِرَاهَةِ شَهَادَتِهِ فِيهِ وَجْهَيْنِ: كَسَدًا قَالَ، وَلَا فِدْيَةَ بِمَا سَبَقَ كَثِيرَاءُ الصَّيِّدِ، وَيَصِحُّ شِرَاءُ أُمَّةٍ لَوَطِئَ وَغَيْرِهِ، لِمَا سَبَقَ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وان أكرم الإمام ففي التعليق لم يميز أن يزوج، ويزوج خلفاءه، ثم سلمه وذكر ابن عقييل احتمالين: المنع وعدمه، للحرَج؛ لِأَنَّ الْحُكَامَ إِنَّمَا يُزَوِّجُونَ بِإِذْنِهِ وَوَلَايَتِهِ، وَاخْتَارَ هُوَ الْجَوَازَ لِحُلَّةِ حَالِ وَلَايَتِهِ، وَالْإِسْتِدَامَةُ أَقْوَى وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنْ أَحْرَمَ نَائِبُهُ كَهُو). انتهى.

اقتصر في المغني، والشرح على حكاية كلام ابن عقييل.
وقال ابن الجوزي في المذهب، ومسبوك الذهب: للإمام الأعظم ونائبه أن يزوج وهو عزم بالولاية العامة على ظاهر المذهب. انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب عدم الصلحة منهما، كغيرهما، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي إباحة الرجعة فيه وصحتها روايتان: المنع نقله الجماعة ونصره القاضي وأصحابه كالنكاح والإباحة، اختاره الحرقي وجماعة). انتهى.

وأطلقهما في الإرشاد والمداية والمبج والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، وغيرهم، ذكروه في باب الرجعة وأطلقهما هنا في المقتنع، والحرر، والحاوئين ونظم المفردات، وغيرهم.

أحدهما: يباح ويصح، وهو الصحيح، اختاره الحرقي والقاضي في كتاب الروايتين والشيخ الموفق والشارح، وغيرهم، وضححه في المداية، والمستوعب هنا، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الكبرى، والتصحيح، وتصحيح الحرر، والفائق، وغيرهم.
قال ناظم المفردات: عليها الجمهور.

وجزم به في الإفادات والوجيز ومتخب الأدمي والمتور، وغيرهم.
وقلته في الكافي والرعاية الصغرى.

والرواية الثانية: المنع وعدم الصلحة، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد، ونصرها القاضي وأصحابه.
قال ابن عقييل: لا يصح، على المشهور.

قال في الإيضاح: وهي أصح، ونصرها في المبج.
قال الزركشي: وهي أشهر عن أحمد.

(٣) تنبيه: قوله: (لأنه لو وطئ ثم وطئ أو ماتت كفر).
قال ابن نصر الله ولعله لو عزم أو وطئ ثم مات كفر.

قَالَ الشَّيْخُ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا

فَصْلٌ

السَّامِعُ: الْوَطءُ فِي قَبْلِ يَفْسُدُ بِهِ النُّسْكُ فِي الْجُمْلَةِ إِجْمَاعًا فِي الْمَوْطَأِ (١/ ٣٨١): بَلَّغَنِي أَنْ عَمَرَ وَعَلِيًّا وَأَبَا هُرَيْرَةَ سَأَلُوا عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالُوا: يَنْتَظِرَانِ لَوْجُهُمَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ. قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ: وَإِذَا أَهْلُ الْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٌ تَفَرَّقَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا. وفيه (١/ ٣٨٤) أَيْضًا وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِوَيْتِي قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ، فَأَمَرَهُ بِتَخْرِجِ بَدَنَتِهِ.

وفي روايةٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ يَغْتَمِرُ وَيُهْدِي وَرَوَاهُ النَّجَادُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْهُ.

وَاللَّدَارُ فُطِنِي (٢/ ٢٧٧): أَنْ رَجُلًا أَتَى أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ يَوْمَ النُّحْرِ، قَالَ: يَنْخَرُ جُزُورًا بَيْنَهُمَا. وَلَهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِوٍ يَسْأَلُهُ عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ بِأَمْرَأَتِهِ، فَأَشَارَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ: أَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ وَاسْأَلَهُ.

قَالَ شُعَيْبٌ: فَلَمْ يَعْرِفْهُ الرَّجُلُ، فَلَذَبْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ ابْنَ عَمْرٍو، فَقَالَ: يَطْلُ حَجُّكَ. قَالَ الرَّجُلُ: أَفَأَقْدَمْتُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ وَتَصْنَعُ مَا يَصْنَعُونَ، فَإِذَا أَدْرَكْتَ قَابِلًا حَجًّا وَأَهْدِي. فَرَجَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَاسْأَلَهُ. قَالَ شُعَيْبٌ: فَلَذَبْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ مَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍو، فَرَجَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا تَقُولُونَ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ مِثْلَ مَا قَالَا.

وَرَوَاهُ الْأَوْثَرُ وَزَادَ: وَحَلَّ إِذَا حَلُّوا، فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلَ فَأَخْرَجَ أَنْتَ وَأَمْرَأَتُكَ وَأَهْدِيَا هَدْيًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمَا وَفِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ حَدِيثُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: رَأَيْتُ عَلِيًّا، وَأَحْمَدَ، وَالْحَمِيدِيَّ، وَإِسْحَاقَ يَحْتَجُونَ بِهِ، قِيلَ لَهُ: فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ مَاذَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُونَ أَكْثَرَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَنَحْوُ هَذَا، وَسَبَقَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ. وَرَوَى أَبُو بَكْرِ النَّجَادُ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ ثُمَّ يَحْجَانِ مِنْ قَابِلٍ وَيُحْرِمَانِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَا وَيَتَفَرَّقَانِ وَيُهْدِيَانِ جُزُورًا وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ثُمَّ يَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ وَلَا يَجْتَمِعَانِ حَتَّى يَقْضِيَا نُسُكَهُمَا وَعَلَيْهِمَا الْهَدْيُ.

وَرَوَى أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُرْمَلَةَ السُّلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّ رَجُلًا جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا مُحْرِمَانِ فَسَأَلَ الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُمَا أَيْنَمَا حَجَّكُمَا ثُمَّ ارْجِعَا وَعَلَيْكُمَا حَجَّةٌ أُخْرَى قَابِلٌ حَتَّى إِذَا كُنْتُمَا فِي الْمَكَانِ الَّذِي أَصْبَحْتُمَا فِيهِ فَأَحْرَمَا وَتَفَرَّقَا، وَلَا يُوَاكِلُ وَاحِدٌ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ، ثُمَّ أَيْنَمَا مَنَاسِكَكُمَا وَأَهْدِيَا».

رواية التبادلية كآبَن وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ صَحِيحَةٌ عِنْدَ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ.

وَقَالَ الدَّارُ فُطِنِي: يَنْتَبِرُ بِذَلِكَ، وَيَعْضَمُهُمْ يَضَعْفُهُا، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ.

وَسَأَلَ عَنْ الْمُحْرِمِ يَأْتِي امْرَأَتَهُ؟ قَالَ: كَانَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ عَمْرٍو فَقَالَ: يَمْضِيَانِ بِحَجَّهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَجَّهُمَا ثُمَّ يَرْجِعَانِ خِلَالًا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ قَابِلٍ حَجًّا وَأَهْدِيَا، وَتَفَرَّقَا مِنْ حَيْثُ أَصَابَهَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا. وَرَوَى مَعْنَاهُ سَعِيدُ الْأَوْثَرُ عَنْهُ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيَفْسُدُ النُّسْكُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ، تَقَلَّهُ الْجَمَاعَةُ (و م ش).

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَفْسُدُ بَعْدَهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَتُهُ.

لَنَا أَنْ مَا سَبَقَ مُطْلَقٌ، وَلَآئِه [أُنْمَا] صَادَفَ إِحْرَامًا نَامًا، كَقَبْلِ الْوُقُوفِ.
 وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ تَمْ حُجَّةً، يَعْنِي: قَارِبَةً، لِيَقَاءَ طُرَافَ الزَّيَارَةِ.
 وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْفَرَاقِ أَمْنُ الْفَسَادِ، بِذِلِيلِ الْعُمَرَةِ، وَإِذْ ذَاكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ، وَبَيَّةِ الصُّومِ قَبْلَ الزَّوَالِ.
 وَوُطْءُ امْرَأَةٍ فِي الدُّبُرِ وَاللَّوْطِ وَبَهِيمَةِ كَالْقَبْلِ (و م ش) لَوْ جُوبِ الْحَنْدُ وَالْفُغْسُلُ كَالْقَبْلِ، وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ: لَا يَفْسُدُ
 بِوُطْءِ بَهِيمَةٍ مِنْ عَدَمِ الْحَدِّ، وَأَطْلَقَ الْحُلَوَانِيُّ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا لَا يَفْسُدُ وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَلَنَا خِلَافٌ فِي الْحَدِّ بِذَلِكَ.
 وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا يَصِحُّ لِلْيَنَاسِ.
 وَعَنْهُ: كَقَوْلِنَا، وَالنَّاسِي وَالْجَاهِلُ وَالْمَكْرَهُ وَنَحْوَهُ كَثِيرٌ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و ه م) لِمَا سَبَقَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَلَآئِه
 سَبَبُ يَجِبُ بِهِ الْقَضَاءُ، كَالْفَوَاتِ [وَفِيهِ نَظَرٌ]؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ رُكْنَ قَائِسًا، وَالْوُطْءُ فِعْلٌ مِنْهُيْ عَنْهُ، وَقَاسُوا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ
 خَالَاتِ الْإِحْرَامِ مُذَكَّرَةٌ، كَخَالَاتِهَا بِخِلَافِ الصُّومِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِتَرْكِ شَرْطِهَا.
 وَفِي الْفُصُولِ رَوَايَةٌ: لَا يَفْسُدُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ لَا تَمِيَّةَ حَلْيَةٍ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَجَدِيدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَتَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ،
 نَصُّ عَلَيْهِ لِمَا سَبَقَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكُتِبَ الْمَخْطُورَاتِ (و م ش).
 وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: قَبْلَ الْوُقُوفِ شَاةٌ، وَيَعْنِي بَدَنَةً، وَالْقَارَنُ عَلَيْهِ ذَمٌّ وَاجِبٌ نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) لِإِطْلَاقِ مَا سَبَقَ،
 وَكَالْمُفْرَدِ وَكُتِبَ الْمَخْطُورَاتِ؛ وَلَآئِه إِحْرَامٌ وَاجِبٌ قَدْ خَالَخَتْ الْكُفْلَةُ، كَحُرْمَةِ الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ.
 وَعَنْهُ: وَشَاةٌ لِلْعُمَرَةِ إِنْ لَزِمَتْهُ طَوْلَانِ وَسَعِيَانِ.
 وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ وَطِئَ قَبْلَ قَوَاتِ الْعُمَرَةِ فَسَدَتْ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ لَهَا وَشَاةٌ لِلْحَجِّ، وَيَعْنِي طَوَائِفَهَا لَا تَفْسُدُ، بَلْ حُجَّةٌ
 وَعَلَيْهِ ذَمٌّ.
 قَالَ الْقَاضِي: وَيَخْرُجُ بِمِثْلِ هَذَا عَلَى رَوَايَتِنَا: عَلَيْهِ طَوْلَانِ وَسَعِيَانِ، كَذَا قَالَ.
 وَالْمَرْأَةُ الْمَطَاوِعَةُ كَالرَّجُلِ، لَوْ جُودَ الْجَمَاعُ مِنْهُمَا، بِذِلِيلِ الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ، كَمَا لَوْ قَتَلَا رَجُلًا أَوْ
 خَلْفَ لَا يَطُوهَا وَخَلَفَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَوُطِئَتْهَا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و ه م)، وَكَتَفَقَ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَطَاوِعَةِ؛ وَلَآئِه أَكْثَرُ مِنَ الصُّومِ.
 وَعَنْهُ: يُجْزِئُهُمَا هَذِي وَاحِدٌ (و ش) لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ، وَسَبَقَ كَلَامُ الصَّحَابَةِ.
 وَعَنْهُ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَطْءَ مِنْهَا، ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ،
 كَالصُّومِ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَى مَكْرَهَةٍ نَصُّ عَلَيْهِ، كَالصُّومِ؛ وَلَآئِ الْمَكْرَهَةِ لَا يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ.
 وَعَنْهُ: بَلَى (و ه) كَمَطَاوِعَةٍ.
 وَعَنْهُ: يَقْدِي عَنْهَا الْوَاطِئُ، لِأَنَّ الْإِفْسَادَ مِنْهُ (و م) كَالْفَسَادِ حَجَبٌ، وَكَتَفَقَ الْقَضَاءُ، نَقَلَ الْأَثَرُ: عَلَى الزَّوْجِ حَمَلُهَا وَلَوْ
 طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ بغيرِهِ وَيُجْزِئُ الزَّوْجُ الثَّانِي عَلَى أَنْ يَدْعَهَا.
 وَفِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ الرَّوَايَةُ الَّتِي فِي الْمَكْرَهَةِ عَلَى الْوُطْءِ فِي الصُّومِ تُكْفَرُ وَتَرْجِعُ بِهَا عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ الْمَلْجَأُ لَهَا إِلَى
 ذَلِكَ، كَمَا قُلْنَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِتَفَقُّ الْقَضَاءِ فِي الْحَجِّ، وَكَمَا قُلْنَا فِي مُحْرِمٍ خَلِقَ رَأْسَهُ مَكْرَهًا أَوْ نَائِمًا: إِنْ الْفِدْيَةَ عَلَى الْحَالِقِ،
 كَذَا قَالَ، وَقَدْ عُرِفَ الْكَلَامُ فِيهِ، فَتَتَوَجَّهُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ هُنَا.
 وَفِي الرُّوَايَةِ: الْمَكْرَهَةُ يَفْسُدُ صَوْمُهَا وَلَا تَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ وَلَا يَفْسُدُ حَجُّهَا وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ، كَذَا قَالَ.
 وَيَلْزَمُهَا الْمُضِيُّ فِي قَامِيدِهِ، وَحُكْمُهُ كَحُرَامِ صَحِيحٍ.
 نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَنْ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ، وَنُصِبَ الْخِلَافُ مَعَ دَاوُدَ.
 وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَنِ الْحَسَنِ وَمَالِكٍ: يَجْعَلُ الْحِجَّةَ عُمَرَةً.
 قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ إِسْرَائِيلَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَخْتِمَرَ مِنَ التَّنِيمِ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ مَالِكٌ.
 لَنَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتِمُّوا الْحُجَّ وَالْعُمَرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، وَمَا سَبَقَ مِنَ السُّنَنِ.
 وَقَوْلُهُ ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا، فَهُوَ رَدٌّ» الْحُجُّ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فَهُوَ مُرَدُّو، وَيَلْزَمُهَا
 قَضَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ قَرْضًا، وَتَجْزِئُهُ الْحِجَّةُ مِنْ قَابِلٍ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يُجْزِئُ عَمَّا يُجْزِئُ عَنْهُ الْأَوَّلُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْ، لِقِيَامِهِ بِمَقَامِهِ.

وقيل لأحمد في رواية أبي الحارث: أيتهما حجة الفريضة؟ التي أفسد أو التي قضى؟ قال: لا أذري.
وتلزمه قضاء النفل، نص عليه (و) وجزم به الأصحاب، لإطلاق ما سبق من السنة، ولوجوبه بدخوله في الإحرام،
كمنذور، كذا قالوا.

والمأذ: وجوب إتمامه لا وجوبه في نفسه، لقولهم: إنه تطوع كغيره فينبأ عليه ثواب نفل، وسبق عند من دخل في
تطوع صوم رواية غريبة لا يفضيه والقضاء على الفور، لتعيينه بالدخول فيه، وتلزم الإحرام من ابتداء الموضعين: الميقات أو
إحرامه الأول، نص عليه (و ش) لما سبق من السنة، ولأن القضاء بصفة الأداء، بدليل المسافة من الميقات إلى مكة،
والمصلافة؛ ولأن دخوله في السك سبب لوجوبه، فتعلق بموضع الإيجاب، كالنذر.

قال القاضي: فإنه لو نذر حجة من دؤيرة أهله لم يجز أن يحرم من الميقات وتكرمه من دؤيرة أهله.
وقد نقل ابن منصور: إذا نذر أن يحج ماشيا ولم ينو من أين ينشي يكون ذلك من حيث خلف، قال: ولم يسلم
بعضهم هذا اختيارا بالقرض، وهذا مسلم بالإجماع، كذا قال.

وفيه نظر، وسبق أنه لا يكره، فلا يلزمه، وإلا لزمه.
وعند أبي حنيفة: يلزمه قضاء الحج من الميقات والعمره من أدنى الحل.
وعند مالك: من الميقات نقل أبو طالب: لا يجزئهما إلا من حيث أهل الحرمات قصاص.
ونقل أبو داود يمين أكرم من بغداد فحس في السجن ثم خلى عنه أكره من بغداد؟ قال: يحرم من الميقات أحب
إلي.

قال القاضي: لأن التحلل من الحج لم يكن بإفساد، كذا قال، وتتوجه نقل حكم مسألة إلى الأخرى، للقياس السابق
وإطلاق الصحابة، وظاهره من الميقات، لأنه المعهود، ولكرامة تقدم الإحرام، ولأنه تبرع بتقديم إحرامه، كما لو أكرم في
شوال ثم أفسده.

وأجاب القاضي بتاكيد المكان، لوجوب الدم بمجاورته، كذا قال.
والجواب الصحيح على المذهب المنع، وسبق عند سقوط دم المنع بفساد السك أو فواته.
وتستحب تفرقهما في القضاء (و م ش) قال أحمد: يتفرقان في النزول والمحمل والفسطاط وما أشبه ذلك؛ لأنه ربما
يذكر إذا بلغ الموضع فتأثت نفسه فواقع المحذور ففي القضاء داع بخلاف الأداء، ولم يتفرقا في قضاء رمضان إذا أفسده؛
لأن الحج أبلغ في منع الداعي، لمنعه مقدّمات الجماع والطيب، بخلاف الصوم.
وعند أبي حنيفة: لا يتفرقان لتذكر شدة المشقة بسبب لذة يسيرة فيندمان ويتحرران ولنا وجبة: يجب، وللشافعية
وجها، لإطلاق ما سبق من السنة.

ويتفرقان من موضع الوطء، في ظاهر المذهب (و ش) لما سبق من الخبر المرفوع والمعنى.
وعنه: من حيث يحرمان (و م) وزفر إلى جلهما لأن التفريق خوف المحذور، فجميع الإحرام سواء، والفرق تذكره
بالموضع وسبق معنى التفريق في رواية الأثرم، ولعل ظاهرة أنه محرمها كظاهر كلام الأصحاب.
وذكر الشيخ: يكون بفرعها يراعي حالها؛ لأنه محرمها ونقل ابن الحكم: يعتبر أن يكون معها محرم غير الزوج.
والعمره كالحج، فإن كان مكيا أو حصل بها مجاورا أكرم للقضاء من الحل، لأنه ميقاتها، سواء كان أكرم بها منه أو
من الحرم.

وإن أفسد المتمتع عمرته ومضى فيها فائتمها فقال أحمد: يخرج إلى الميقات فيحرم منه بعمره، فإن خاف فوت الحج
أكرم به من مكة وفدى، لتركيه.

فلذا فرغ منه أكرم من الميقات بعمره مكان التي أفسدها وفدى بمكة لما أفسد من عمرته.
ونقل أبو طالب واليموني: فلذا فرغ منه أكرم من ذي الحليفة بعمره مكان ما أفسد.
قال القاضي ومن تبعه تفرعا على رواية المروزي أن دم المنع يسقط بالإفساد: إن أهل بعمره للقضاء، فهل هو

مُتَمَتِّعٌ؟ إِنْ أَنْشَأَ سَفَرٌ قَصِيرٌ فَمُتَمَتِّعٌ وَإِلَّا فَلَا، عَلَى ظَاهِرِ تَقَالِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ إِذَا أَنْشَأَ سَفَرٌ قَصِيرٌ فَمُتَمَتِّعٌ.
وَتَقَالُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ رَوَايَةٌ أُخْرَى تَقْتَضِي إِنْ بَلَغَ الْيَقَاتُ فَمُتَمَتِّعٌ فَقَالَ: لَا تَكُونُ مَتَمَّةٌ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مِقَاتِهِ.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَمُتَمَتِّعٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ جَاوَزَ مِيقَاتَنَا مِنَ الْيَقَاتِ فَمُتَمَتِّعٌ.

ثُمَّ احْتَجَّ الْقَاضِي عَلَى أَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ بِالْيَقَاتِ أَنَّهُ لَمَّا أُنْفِذَ الْحُمْرَةُ حَصَلَ السَّفَرُ لِغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَمَرَ مِنَ التَّنْيِيمِ وَخَجَّ مِنْ عَابِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا، فَلَمَّا تَعَلَّقَ بِذَلِكَ السَّفَرُ حَكَمَ وَهُوَ بِطُلَانِ التَّمَتُّعِ لَمْ يَنْطَلِ ذَلِكَ الْحَكْمَ بِمَجَاوِزَتِهِ الْيَقَاتِ، كَمَا قُلْنَا فَيَمُنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَمْ يَفْسِدْ لَمَّا تَعَلَّقَ بِذَلِكَ السَّفَرُ حَكَمَ وَهُوَ صِحَّةُ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَضَى فِيهَا وَخَجَّ مِنْ عَابِهِ كَانَ مُتَمَتِّعًا لَمْ يَنْطَلِ ذَلِكَ الْحَكْمَ بِمَجَاوِزَةِ الْيَقَاتِ كَذَا هُنَا كَذَا قَالَ: وَقَضَاءُ الْعَبْدِ كَتَدْرُو، قِيلَ: يَصِحُّ فِي رَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ فِيهِ بِإِجَابِهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ صِحَّةِ الْعِبَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ، بِخِلَافِ حَائِضٍ، وَخَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَجَبَتْ شَرْعًا، فَوَقَفْتُ عَلَى شَرْطِ الشَّرْعِ.
وَقِيلَ: لَا، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ (م ١٨) (١).

وَإِنْ كَانَ مَا أُنْفِذْنَا مَادُونَا فِيهِ قَضَى مَتَى فَتَرَى تَقَالِ أَبُو طَالِبٍ وَلَمْ يَمْلِكْ مَتَمَّةً مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذْنُهُ فِيهِ إِذْنٌ فِي مُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ، وَإِلَّا مَلَكَ مَتَمَّةً لِقَوِيَّتِهِ حَقًّا.
وَقِيلَ: لَا، لَوْجُوبِهِ.

وَإِنْ أُعْتِقَ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَتَوَاءَ انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، عَلَى الْمَذْهَبِ.
وَكَذَا يَلْزَمُ الصَّبِيَّ الْقَضَاءُ نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَلَزَمَهُ الْبِدْعَةُ وَالْمَضْيُ فِي قَامِلِيهِ، كَبَالِغٍ.
وَقِيلَ: لَا، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ، وَيَقْضِيهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: قَبْلَهُ، وَتَكْفِيهِمَا الْمُضْيَةُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَالْقَضَاءُ إِنْ كَفَتْ لَوْ صَحَّتْ كَالْأَدَاءِ، وَخَالَفَ ابْنُ عَقِيلٍ قَالَ: كَمَا قُلْنَا فَيَمُنْ نَدَرَ صَوْمٌ يَوْمٌ يَفْدُمُ فَلَا فَمَقْدَمٌ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَقُلْنَا يُجْزِئُهُ عَنْهُمَا فَأَلْفَطَرُهُ قَضَى يَوْمَيْنِ.
وَمَنْ أُنْفِذَ الْقَضَاءُ قَضَى الْوَاجِبَ لَا الْقَضَاءَ (و) لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَزْدَادُ، كَأَفْسَادِ قَضَاءِ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ.
وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الْأَوَّلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ (و) لِقَوْلِهِ الْحَجُّ عَرَقَةٌ، وَإِنْ مَنَ وَقَفَ بِهَا ثُمَّ حَجَّ.
وَلِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، خِلَافًا لِلنَّخَعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَحَمَادٍ.
وَيَتَوَجَّهُ لَنَا مِثْلُهُ إِنْ بَقِيَ إِحْرَامُهُ وَقَسَدَ لَوْطِيهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّيْبَةِ أَنَّ مَنْ وَطِئَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ فَسَدَ حَجُّهُ؛ وَخَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ.

وَهَلْ هُوَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ مُحَرَّمٌ؟ ذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، لِقِيَاءِ تَحْرِيمِ الرِّطَةِ الْمُنَافِي وَجُودَهُ صِحَّةَ الْإِحْرَامِ، فَقِيلَ لَهُ: فَلَا يَصِحُّ إِذْخَالُ عُمْرَةٍ عَلَى حَجٍّ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا لَا يَصِحُّ عَلَى إِحْرَامٍ كَامِلٍ، وَهَذَا قَدْ تَحَلَّلَ مِنْهُ.

(١) (مسألة - ١٨) قوله: (وقضاء العبد كنفره، قيل: يصح في رقه؛ لأنه وجب فيه بإيجابه.

وهو من أهل صحة العبادة في الجملة وقيل: لا، والأول أشهر). انتهى.

الصحيح من المذهب: صحة قضاء العبد في حال رقه.

جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قال المصنف هنا: هذا أشهر.

وقال في كتاب المناسك: (ويصح القضاء في رقه، في الأصح، للزومه له، كالتل). انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: ومن وطئ في نسك أو عبد صغير فسد حيث يفسد به نسك الحر المكلف ويتبانه إذن، ثم يقضيه إذا زال الصغر والرق، فإن زال في قاسده بحيث لو صح كفاهما عن حجة الإسلام كفاهما قضاؤه عنهما، وإلا فلا. انتهى.

تنبيه: إتيان المصنف بهذه الصيغة هنا يدل على أن الخلاف قوي من الجانبين، وإن كان أحدهما أشهر، ولكن صحح في كتاب المناسك ذلك، فتناقص قوله.

وَقَالَ أَيْضًا: إِطْلَاقُ الْحَرَمِ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْكُلَّ.
وَفِي قُتُونِ ابْنِ عَقِيلٍ: يُبْطَلُ إِحْرَامُهُ عَلَى احْتِمَالٍ، وَقَالَ فِي مُفْرَدَاتِهِ: هُوَ مُحَرَّمٌ، لَوْ جُوبِ الدَّمُ.
وَذَكَرَ الشَّيْخُ هُنَا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةٍ مَا يُبَاحُ بِالتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ: يَمْنَعُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَإِنَّمَا بَقِيَ بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ
وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَالْمِمْوْنِيُّ وَابْنُ الْحَكَمِ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ الرُّمِيِّ: يَنْتَقِضُ إِحْرَامُهُ (م ١٩) (١).
وَيَعْتَمِرُ مِنَ التَّنْعِيمِ، فَيَكُونُ إِحْرَامٌ مَكَانَ إِحْرَامٍ، فَهَذَا الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ بِالْوَطْءِ بَعْدَ رُمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَيَلْزَمُهُ
أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ رُكْنُ الْحَجِّ، كَالْوُقُوفِ، وَإِذَا أُحْرِمَ طَافَ
لِلزِّيَارَةِ وَسَعَى مَا لَمْ يَكُنْ سَعَى، وَتَحَلَّلَ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا وَجِبَ لِتَأْتِي بِمَا بَقِيَ مِنَ الْحَجِّ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ.
وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَقَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْإِمْلَامَ أَحْمَدُ وَالْأَيْمَةَ أَرَادُوا هَذَا وَسَمَوْهُ عُمْرَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَعْمَالُهَا، وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يُرِيدُوا عُمْرَةً حَقِيقَةً فَيَلْزَمُهُ سَعَى وَتَقْصِيرٌ.

وَأَخْتَارَ شَيْخُنَا كَالشَّيْخِ، قَالَ: سَوَاءٌ أَيْعَدَ أَوْ لَا.

وَمَعْنَاهُ كَلَامٌ غَيْرٌ، وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْمَجْرُودِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: يَغْتَمِرُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَحْمَدَ.

وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي، فِي الْحِلَالَةِ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي كِتَابِ أَسْبَابِ الْمَدَائِصِ، وَغَيْرُهُمْ (و م) لِمَا
سَبَقَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْرَامِ الْبُتْلُ طَوَافٌ وَسَعَى وَتَقْصِيرٌ، وَالْعُمْرَةُ تَجْزِيءُ مَجْزِئِ الْحَجِّ، بِذَلِيلِ الْقِرَانِ
يَنْتَهَمَا.

وَأَحْتَجَّ الْقَاضِي عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ طَوَافُ الْعُمْرَةِ عَنْ طَوَافِ الْحَجِّ بِنَقْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْبٍ فِيمَنْ نَسِيَ طَوَافَ
الزِّيَارَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ يَدْخُلُ مُحْتَمِرًا فَيَطُوفُ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، وَعِنْدَ (هـ ش): لَا عُمْرَةَ عَلَيْهِ وَحُجَّةُ
صَحِيحٍ وَلَا يَفْسُدُ إِحْرَامُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْسُدُ كُلُّهُ فَلَا يَفْسُدُ بَعْضُهُ، كَيْفَ التَّحْلُلَيْنِ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ بَدَنَةٌ (و ش)
لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكَمَا قَبِلَ رُمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ أَمْ شَاءَ (و هـ م) لِعَدَمِ إِسْنَادِهِ لِلْحَجِّ كَوَطْءِ دُونَ الْفَرَجِ بِلا انْزَالٍ وَلِخِفَةِ
الْجَنَائَةِ فِيهِ وَرَأَيْنَا (م ٢٠) (٢).

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (وهل هو بعد للتحلل الأول محرم؟ ذكر القاضي وغيره أنه محرم، لبقاء تحريم الوطء المناسقي وجوده

صحة الإحرام.

وقال أيضاً: إطلاق المحرم من حرم عليه الكل.

وفي قنون ابن عقيل: يبطل إحرامه على احتمال.

وقال في مفرداته: هو محرم، لوجوب الدم، وذكر الشيخ هنا أنه محرم، وقال في مسألة ما يباح بالتحلل الأول يمنع أنه محرم وإنما

بقي بعض أحكام الإحرام، ونقل ابن منصور والميموني وابن الحكم فممن وطئ بعد الرمي: ينتقض إحرامه. انتهى.

قلت: الصواب أنه محرم، كما قال القاضي، وابن عقيل والشيخ في موضع من كلامهم.

وتبعهم الشارح وابن رزين.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وهل يلزمه بدنة أو شاة؟) فيه روايتان. انتهى. يعني: إذا وطئ بعد التحلل الأول.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمقنع، والتلخيص، والمحرر، وشرح ابن منبج، والزركشي، وغيرهم.

إحداهما: يلزمه شاة، وهو الصحيح، نعم عليه، وهو ظاهر كلام الحرقي، وصححه في التصحيح.

قال ابن البناء في عقود، وأبو المعالي في خلاصته: يلزمه دم.

وجزم به في الإرشاد والإيضاح، والكافي والمنور، وغيرهم، وصححه القاضي في كتاب الروايتين، وقدمه في المغني، والشرح وابن

رزين، وغيرهم.

والرواية الثانية: يلزمه بدنة.

جزم به في الإفادات، والوجيز، ومنتخب الأدمي.

وقدمه في الرعايتين، والحاوئين، والنظم، والفاائق، وغيرهم.

وإن طافَ وَلَمْ يَزَمْ ثُمَّ وَطِئَ، فَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ كَمَا سَبَقَ، وَقَدْ بَغَضَهُمْ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، لَوْ جُودَ أَرْكَانُ الْحَجِّ، وَالْقَارَنُ كَالْمُفْرَدِ، عَلَى مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ لِلْحَجِّ لَا لِلْعُمْرَةِ، بِدَلِيلِ تَأْخِيرِ الْحَلْقِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ، فِيمَا سَبَقَ.

وَيَفْسُدُ قَبْلَ فَرَاحِ الطَّوَافِ، وَكَذَا قَبْلَ سَعْيِهَا إِنْ قُلْنَا وَكُنْ أَوْ وَاجِبٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ خَرَجَ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي كَوْنِهِ وَكُنَا أَوْ غَيْرَهُ، وَلَا تَفْسُدُ قَبْلَ الْحَلْقِ إِنْ لَمْ يَجِبْ وَكَذَا إِنْ وَجِبَ، وَيَلْزَمُهُ دَمٌ، وَقَدْ بَغَضَ فِي التَّرْغِيبِ: تَفْسُدُ فِيهِ التَّبْصِيرَةُ فِي إِذْنِهِ يَحْظَرُهَا قَبْلَ الْحَلْقِ الرَّوَاتِبَانِ. وَفِي الرَّعَايَةِ وَعَنْهُ: يَفْسُدُ الْحَجُّ فَقَطْ، كَذَا قَالَ.

وَلَا يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا [إِلَّا شَاءَ] نَقْلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، لِنَقْضِ حُرْمَةِ إِحْرَامِهَا عَنِ الْحَجِّ، وَلِنَقْصِ أَرْكَانِهَا وَدُخُولِ أَفْعَالِهَا فِيهِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَهُ.

وَالنَّقْصُ يَمْنَعُ كَمَالَ الْكُفَّارَةِ، كَيْفَ التَّحُلُّ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ الْخُلَوَائِيُّ فِي الْمَوْجِزِ: الْأَشْيَاءُ بَدَنَةٌ (وَش) كَالْحَجِّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِنَا إِلَّا أَنْ يَطَّأَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ فَلَا يَفْسُدُ وَعَلَيْهِ شَاءَ، لَنَا أَنَّهُ وَطِئَ فِي إِحْرَامٍ تَامَ كَقَبْلِ الْأَرْبَعَةِ.

قِيلَ لِأَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَسَدَتْ بِجَمَاعٍ ثُمَّ اعْتَمَرَ مِنْ عَامِهِ لَا يُتَوَيَّعُ بِغَيْرِ الْقَضَاءِ قَالَ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ أُخْرَى وَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَلَوْ أَحْرَمَ حَالَ وَطِئِهِ فَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي مَسْأَلَةِ التَّبْيِيعِ الْفَاسِدِ: لَا يَجِبُ مُضِيُّهُ فِيهِ، وَمُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا يَنْتَقِذُ لِمُعَافَاتِهِ لَهُ.

وَسَبَقَ فِي الرُّدَّةِ فِي الْأَذَانِ قَوْلُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ: قَدْ يُعْتَدُ بِمَا فَعَلَهُ الْوَاطِئُ، وَيَنْتَقِذُ إِحْرَامُهُ إِتْدَاءً، بِخِلَافِهِ الْمُرْتَدِّ، وَيَأْتِي فِي فِصْلِ مَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا.

فَصْلٌ

الثَّانِي: الْمُبَاشَرَةُ بِلَمَسٍ أَوْ نَظَرٍ لَشَهْوَةٍ (و) فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةٍ فَأَنْزَلَ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ، فَذَكَرَ لَهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَتَّوْبٍ قَوْلُ سَفْيَانَ: يَقُولُونَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ، فَقَالَ: جَيِّدٌ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُيَمُّونِيِّ: ابْنُ عَبَّاسٍ جَعَلَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَقَاسَوْهُ عَلَى الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ.

وَعَنْهُ: شَاءَ إِنْ لَمْ يَفْسُدْ (و هـ ش) ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَأُطْلِقَ الْخُلَوَائِيُّ، كَمَا لَوْ لَمْ يُنْزَلْ، وَالْقِيَاسَانِ ضَعِيفَانِ، وَفِي فُسَادِ نُسَخِهِ رَوَاتِبَانِ:

إِحْدَاهُمَا: يَفْسُدُ، نَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَاخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ فِي الْوَطْءِ دُونَهُ وَأَنْزَلَ (و م) لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَفْسُدُهَا الْوَطْءُ فَافْسَدَهَا الْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ، كَالصَّوْمِ.

وَاحْتِجَّ الْقَاضِي بِنَهْيِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الرُّفَثِ، وَهُوَ عَامٌّ فِيهِ، وَالنَّهْيُ يُدُلُّ عَلَى فُسَادِ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا يَفْسُدُ، اخْتَارَهَا الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (م ٢١) (و هـ ش) لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَالصَّوْمُ يَفْسُدُ بِجَمِيعِ مُحْظُورَاتِهِ وَالْحَجُّ

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (فإن وطئ دون الفرج، أو قبل، أو لمس لشهوة فأنزل؛ فعليه بدنة.

وعنه: شاء إن لم يفسد وفي فساد نسكه روايتان:

إحدهما: يفسد، نصرها القاضي وأصحابه، واختارها الحرقي وأبو بكر في الوطء دونه وأنزل.

والثانية: لا يفسد، اختارها الشيخ وغيره). انتهى.

وأطلقهما في الإرشاد، والإيضاح، والمذهب، وسبوك الذهب، والمستوعب، والمقتع، والمحزر، والرعايتين، والحاوين، وغيرهم.

إحدهما: لا يفسد، وهو الصحيح.

صححه في التصحيح وغيره، وجزم به في الوجيز وغيره.

واختاره الشيخ والشارح، وصاحب الفائق، وغيرهم.

بالجماع فقط، والرقت مختلف في بين الصحابة، وغيرهم، فلم نقل بجحيمه، مع أنه يلزم القول به في الفسوق والجذال. وعنه رواية ثالثة: إن أمتي بالمباشرة فسدت، وإن لم ينزل لم يفسد (و) قال الشيخ: لا تعلم فيه خلافا كالصوم وكعدم الشهوة، وسبق في الصوم خلافا، ومثله هنا، وظاهر كلام الحلواني أن لنا في المسألة خلافا.

وعن ابن عباس أنه قال لرجل قبل أهله: أفسدت حجك. ومعه عن سعيد بن جبير وغيره، وحمله الشيخ وغيره على الإنزال، وسيأتي قوله عليه السلام «الحج عرفة» وأن من وقف بها تم حجه.

وعليه شاة في رواية اختارها جماعة، منهم الحرقى والشيخ (و) وفي رواية: بدنة، نصره القاضي وأصحابه، كالوطم (م ٢٢).

وإن كرر النظر فامنى لم يفسد (م) لعدم الدليل، والمباشرة أبلغ، وعليه بدنة، نص عليه، اختاره الحرقى، ونصره القاضي وأصحابه، لأنه من ذواعي الجماع، كقابلة وطيب.

وعنه: شاة، وروى النجاء عن ابن عباس القولين، وروى الأثرم عنه الثاني وعند الشافعي: لا شيء عليه ولو أنزل. وقال الحنفية: إن نظر إلى فرجها بشهوة فامنى لا شيء عليه قال صاحب الهداية منهم: لأن المحرم الجماع ولم يوجد، فصار كما لو تفكر فامنى، والاسمئاء بلفظ.

وإن مذى بتكرار نظر أو أمتى بنظرة وفي الروضة والمستوعب: أو مذى بنظرة فشاء؛ لأنه جزء من المني حصل به لذة. وفي الكافي: لا فدية بمذى بتكرار نظر، فيتوجه منه تخريج: ولا بمذى بغيره. وجزم به الأدمي البغدادي في كتابه: إن مذى باسمئاء.

وذكر القاضي رواية: يفدي بمجرؤ النظر، أنزل أو لا، ومراذه إن كرره. وأخذها من نقل الأثرم فيمن جرء امرأته ولم يكن منه غير التجريد: عليه شاة، وحمله الشيخ وغيره على لمس أو مذي، لينظره ﷺ إلى يسائه، وكذا أصحابه، ولا حجة فيه؛ لأنه قضية عين، وقد يؤخذ من كلامه هذا جواز لشهوة.

ولهذا في الرعاية: وقيل إن كرر النظر حرم، وإلا كره. وإن فكر فأنزل فلا شيء عليه، لقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل». متفق عليه (خ: ٢٢٨٧، م: ١٢٧).

= قال ابن رزين في شرحه: هذا أصح، وهو ظاهر ما قدمه في النظم.

والرواية الثانية: يفسد، نصره القاضي وأصحابه.

قال في المبهج: فسد في أصح الروايتين، وصححه في البلغة.

وقدمه في الهداية وغيره، واختاره أبو المعالي وغيره، وكذا في الحرقى وأبو بكر في الوطء دون الفرج إذا أنزل.

وقال الزركشي: هذه أشهرها.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن لم ينزل لم يفسد وعليه شاة، في رواية اختارها جماعة، منهم الحرقى والشيخ.

وفي رواية: بدنة، نصرها القاضي وأصحابه، كالوطء). انتهى.

يعني: إذا وطئ دون الفرج أو قبل أو لمس لشهوة، ولم ينزل.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص، وشرح ابن منجنا:

إحدهما: عليه شاة، وهو الصحيح.

اختاره الشيخ الموفق في المغني، والشارح، والنظام.

وجزم به الحرقى، وصاحب الكافي، والوجيز، وشرح ابن رزين والزركشي، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقتن، والرعايتين، والحاوئين، وغيرهم.

والرواية الثانية: يلزمه بدنة، نصرها القاضي وأصحابه، كما قال المصنف.

وَلَأَنَّهُ دُونَ النَّظَرِ، وَعَنْ أَبِي حَفْصٍ الْبَرْمَكِيِّ وَابْنِ عَقِيلٍ: إِنَّهُ كَالنَّظَرِ، لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ.
وَخَطَا كَعَمْدٍ، كَوَطءٍ.

وَقِيلَ: لَا، كَمَا سَبَقَ فِي الصَّوْمِ، لِأَنَّ الْوَطْءَ لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ نِسْيَانٌ غَالِيًا، وَتَقْصِدُ الْعِبَادَةُ بِمَجْرَدِهِ، وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ مَعَ
شَهْوَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِي خَطَا مَا سَبَقَ.

وَمَنْ عَدِمَ بَذَنَةَ الْوَطْءِ وَالْمُبَاشَرَةَ لَزِمَهُ صَوْمٌ كَصَوْمِ الْمُتَعَمِّدِ، لَوْ جُوبِهَا بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ السَّابِقِ، فَكَذَا بَذَلَهَا.
قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وَقَالَ الْقَاضِي يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ إِطْعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا، كَجَزَاءِ الصَّيِّدِ لَا يَنْتَقِلُ فِي إِحْدَى
الرَّوَابِتَيْنِ إِلَى الْإِطْعَامِ مَعَ وَجُودِ الْفَلِّ، وَلَا إِلَى الصِّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ: يُخَيَّرُ فِي الْجَمِيعِ،
كَفَيْدَةِ الْأَدَى، أَمَّا الشَّاءُ فَيُخَيَّرُ كَمَا يُخَيَّرُ فِي فِلْتَةٍ الْأَدَى لِلتَّرْتِيبِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ التَّقْصِيرِ عَلَيْهِ فِلْتَةً مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ، رَوَاهُ الْأَنْزَمُ
فَصَلَّ

التَّاسِعُ: قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ الْمَأْكُولِ وَاصْطِيادُهُ، بِالْإِجْمَاعِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].
وَقَوْلِهِ: ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمُ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

وَيَأْتِي حَكْمُ الْخَطَا وَالْعَمْدِ، وَيُحْرَمُ وَيَقْدَرُ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مَعَ أَهْلِيٍّ أَوْ غَيْرِ مَأْكُولٍ.

وَقِيلَ: لَا يَقْدَرُ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ، قَدَمُهُ، فِي الرُّعَايَةِ^(١)؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا حَرَّمَ صَيْدَ الْبَرِّ، وَهَذَا يُحْرَمُ أَكْلُهُ.
وَذَكَرَ الشَّيْخُ: الْأَوَّلُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، تَغْلِيظًا لِتَحْرِيمِ قَتْلِهِ، كَمَا غَلَّبُوا تَحْرِيمَ أَكْلِهِ، وَيَضْمَنُ إِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ هُوَ أَوْ
بَعْضُهُ بِمَا يَضْمَنُ بِهِ أَهْلِيًّا وَمَالًا بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ، وَمِنْهُ جُنَايَةٌ ذَاتِيَّةٌ، عَلَى مَا سَيَأْتِي [إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى] فِي الْغَضَبِ وَحِينَ
مَالِكٍ وَذَاوَدَ: جَرَحَ الصَّيِّدَ لَا يَضْمَنُ.

لَنَا أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ تَغْيِيرِهِ، وَقَدْ نَمَعَهُ الشَّارِعُ.

وَكُلُّ عَيْنٍ مُضْمُونَةٌ ضَمِنَتْ أَبْعَاضَهَا كَالْأَدَمِيِّ وَالْمَالِ، وَلَا حُجَّةٌ فِي الْآيَةِ [لَأَنَّهُ] أَوْجَبَ الْجَزَاءَ بِقَتْلِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ مَا
نَقَصَهُ

وَتَحْرِمُ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ وَالْإِشَارَةُ وَالْإِعَانَةُ وَلَوْ بِإِعَارَةِ سِلَاحٍ لِيَقْتُلَهُ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ مَا يَقْتُلُهُ بِهِ أَوْ لَا، أَوْ بِمَنَاقِلِهِ
سِلَاحًا أَوْ سَوَاطِئَ أَوْ أَمْرًا بِاصْطِيَادِهِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: أَوْ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ فَرَسًا لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِلَافِ الصَّيِّدِ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ فِي خَبَرِ أَبِي قَتَادَةَ لَمَّا صَادَ الْحِمَارَ
الْوَحْشِيِّ وَأَصْحَابُهُ مُحْرَمُونَ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمْرَهُ بِشَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا.

وَفِيهِ: أَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا فَلَمْ يُؤْذَنُوا لَهُ وَأَحْبَبُوا أَنْ يَبْصُرَهُ، فَاتَّقَتْ فَأَبْصَرَتْهُ، ثُمَّ رَكِبَتْ وَنَسِيَتْ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ،
فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، قَالُوا: لَا وَاللَّهِ لَا تُعِينُكَ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: إِذْ بَصُرَتْ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا، فَتَقَرَّرَتْ فَإِذَا حِمَارٌ وَحْشِيٌّ.

وَفِيهِ: فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ إِذْ تَقَرَّرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَاسْتَعْتَقْتُهُمْ
فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي.

مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ٢٧٥٧، م: ١١٩٦).

(١) تنبيه: قوله في أول فصل قتل صيد البرِّ (وقيل: لا يفدي ما تولد منه من مأكول وغيره قلمه في الرُّعَايَةِ). انتهى.

قلت: ليس كما قال عن الرُّعَايَةِ، فإنه قال فيها: وما أكل أبواه فدى وحرم قتله، وكذا ما أكل أحد أبويه دونه؛ وقيل: لا يفدي
محرم الأبوين. انتهى.

وجزم بالفدية في الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى، ولعله أراد أن يقول: (ذكره)، فسبق القلم، فقال: (قلمه)، والله أعلم.

وَيَضْمَنُهُ بِذَلِكَ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ إِسْرَاهِيمَ وَأَبُو الْحَارِثِ فِي الدَّالِّ، وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَشِيرِ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيهِ
وَفِي الَّذِي يَبِينُ (و هـ) لِيُخْبِرَ أَبِي قَتَادَةَ.

وَرَوَاهُ الشَّجَادُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي مُحَرَّمٍ أَشَارَ.
وَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: لَا جَزَاءَ عَلَى الدَّالِّ، فَقَالَ الْقَاضِي: الْمَعْرُوفُ عَنْهُ مَا رَوَاهُ الشَّجَادُ: لَا يَذُلُّ الْمُحَرَّمُ عَلَى صَيْدٍ
وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ.

ثُمَّ حَمَلَهُ عَلَى دَلَالَةٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا التَّلَفُّ، قَالَ: وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْإِعَانَةَ تَوْجِبُ الْجَزَاءَ، كَذَا الْإِشَارَةُ؛ وَلِأَنَّ الدَّلَالََةَ سَبَبٌ
يُؤْتِرُ فِي تَحْرِيمِ أَكْلِهِ يَخْتَصُّهُ كَقَوْلِهِ وَكَعَقْرِ بَنَرٍ وَنَصَبِ مَكِينٍ وَشَرْكِ وَأَمْسَاكِهِ، وَضِمَانُهُ أَكْذَابُ مَنْ ضَمَانَ الْمَالِ، ذَكَرَهُ فِي
الْخِلَافِ وَالْإِنْصِتَارِ وَعَيُونِ الْمَسَائِلِ وَابْنُ عَقِيلٍ فِي مَقَرَّدَاتِهِ، وَغَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا يَضْمَنُهُ بِحَقَرِ بَنَرٍ أَوْ شَرْكِ يَمْلِكُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ
وَقَعَ بِهِ وَلَوْ نَفَرَهُ ضَمِنَهُ، وَلَوْ أَفْرَعَ عَبْدًا فَأَبْقَى فَلَا، زَادَ فِي الْخِلَافِ: وَلَوْ أَمْسَكَ قَلِيلَ فَرَحَهُ ضَمِنَهُ، وَلَوْ غَصَبَهُ فَمَاتَ فَرَحَهُ
فَلَا.

وَفِي الْإِنْصِتَارِ اخْتِمَالٌ: يَضْمَنُهُ قَادِرٌ لَمْ يَكْفُ الضَّرَرُ عَنْهُ. وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا: الدَّلَالََةُ يَضْمَنُ بِهَا الْمَالُ بِذَلِيلِ الْمُوَدِّعِ
يَذُلُّ عَلَى الْوَدِيعَةِ.

فَقِيلَ لَهُ: لِيُفْرِطَ فِي الْخِفَافِ؟ فَقَالَ قَدْ جُعِلَتْ سَبَبًا فِي التَّفْرِيطِ فِي الْخِفَافِ، فَكَذَا فِي ضَمَانِ الصَّيْدِ، كَالْإِنْلَافِ، كَذَا
قَالَ؛ وَلِأَنَّهُ التَّرَمُّ بِإِحْرَامِهِ عَدَمُ التَّفْرِيطِ، فَيَضْمَنُ بِتَرْكِ مَا التَزَمَهُ، كَالْمُوَدِّعِ، بِخِلَافِ الْمَجْلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ، وَعَنْ أَبِي يُونُسَ
وَزُفَرٍ: عَلَيْهِ الْجَزَاءُ أَيْضًا.

وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ فِي الْمُهَيِّجِ: إِنْ كَانَتْ الدَّلَالََةُ مُلْجِئَةً لَزِمَ الْمُحَرَّمُ الْجَزَاءَ، كَقَوْلِهِ: دَخَلَ الصَّيْدُ فِي مَلِيهِ الْمَغَارَةِ، وَإِلَّا لَمْ
يَلْزِمُهُ، كَقَوْلِهِ: ذَهَبَ إِلَى تِلْكَ الْبَرِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْجِئًا، لِوُجُوبِ الضَّمَانِ عَلَى الْقَائِلِ
وَالدَّافِعِ دُونَ الْمُسْلِكِ وَالْحَافِرِ، وَاجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّ الْمُسْلِكَ غَيْرَ مُلْجِئٍ وَيَضْمَنُ الصَّيْدُ، وَالدَّلَالََةُ سَبَبٌ غَيْرُ مُلْجِئٍ
[وَيَضْمَنُ بِهَا الْمُوَدِّعُ] وَسَبَقَ أَنَّ ضَمَانَ الصَّيْدِ أَكْذَابُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا شَيْءَ عَلَى الدَّالِّ، لِمَا سَبَقَ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَذْلُولُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا أَوْ خَفِيًّا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا بِدَلَالَتِهِ
عَلَيْهِ.

وَلَا شَيْءَ عَلَى ذَالٍ وَمُشِيرٍ لِمَنْ رَأَى الصَّيْدَ قَبْلَ دَلَالَتِهِ وَإِشَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَسَبِّحُ سَبَبًا فِي تَلْفِيهِ، وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنَ الْمُحَرَّمِ
عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ضَجَكًا أَوْ اسْتِشْرَافَ فَقَطَّنَ لَهُ غَيْرَهُ فَصَادَهُ، أَوْ أَعَارَهُ آلَةً لِغَيْرِ الصَّيْدِ فَاسْتَعْمَلَهَا فِيهِ وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ: لَوْ
دَلَّ فَكَذَّبَهُ لَمْ يَضْمَنْ، وَقَالَ الْحَنَفِيُّ:

وَأِنْ نَصَبَ شَبَكَةً ثُمَّ أَحْرَمَ أَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ حَفَرَ بَنَرًا بِحَقٍّ، كَذَابُهُ أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِلَّا ضَمِنَ،
كَالْأَدَمِيِّ فِيهَا.

وَأُطْلِقَ فِي الْإِنْصِتَارِ ضَمَانُهُ وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةُ قَتْلِ.

وَاجْتَبَى جَمَاعَةٌ فِي الْفَارِ مِنَ الزُّكَاةِ بِنَصَبِ الْيَهُودِ الشُّبُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَخَذُوا يَوْمَ الْآخِرِ مَا سَقَطَ فِيهَا، وَأَنَّهُ شَرَعٌ لَنَا،
وَمُرَادُ مَنْ أُطْلِقَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِذَا يَحْتَمِلُ فَاَلْمَذْهَبُ رَوَايَةً وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ فَالْخِلَافُ وَعَدَمُهُ أَشْهُرُ وَأُظْهِرُ.

وَفِي الْفُصُولِ فِي أَوَاخِرِ الْحَجِّ: فِي ذِي قَبْلِ إِحْرَامِهِ لَا يَضْمَنُ بِهِ بَلٍ بَعْدَهُ، كَنَصَبِ أَحْبُولَةٍ وَحَقْرِ بَنَرٍ وَرَمِي، اخْتِيَارًا
بِحَالِ النَّصَبِ وَالرَّمِي، وَيَحْتَمِلُ الضَّمَانُ اخْتِيَارًا بِحَالِ الْإِصَابَةِ، كَرَمِيهِ عَبْدًا فَأَصَابَ حُرًّا، وَقَالَ: يَصْدُقُ مَنْ أَذْلَاهُ أَوْ أَفْرَعَهُ
بِحَسَبِ أَزْيُوهِ، وَقَالَ: أَظُنُّ اسْتِحْسَانًا كَالْأَدَمِيِّ.

قَالَ: وَتَقْرِيبُهُ كَلْبًا مِنْ مَكَانِ الصَّيْدِ جَنَائَةً، كَتَقْرِيبِهِ الصَّيْدَ مِنْ مَهْلَكَةٍ
وَمَنْ نَفَرَ صَيْدًا قَلِيلًا أَوْ نَقَصَ فِي حَالِ نَفْوَرِهِ ضَمِنَ، وَإِنْ كَانَ مَكَانُهُ بَعْدَ أَهْمِيهِ مِنْ نَفْوَرِهِ فَلَا.

وَقِيلَ: بَلَى؛ لِأَنَّ عُمَرَ دَخَلَ دَارَ النَّدْوَةِ فَالْقَى رِدَاءَهُ عَلَى وَاقِفٍ فِي الْبَيْتِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ مِنْ هَذَا الْحِمَامِ فَاطَّارَهُ خَشْيَةً
أَنْ يُلَطَّخَهُ بِسُلُوحِهِ فَوَقَعَ عَلَى وَاقِفٍ آخَرَ فَانْتَهَزَتْهُ حَيَّةٌ فَقَتَلَتْهُ، فَقَالَ لِعِثْمَانَ وَتَأْفِيعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ: إِنِّي وَجَدْتُ فِي نَفْسِي

أَنِّي أَطْرَهْتُ مِنْ مَنْزِلٍ كَانَ فِيهِ أَمِينًا إِلَى مَوْقِعَةٍ كَانَ فِيهَا خَتْمُهُ، فَقَالَ نَافِعٌ لِعُثْمَانَ: كَيْفَ تَرَى فِي عَنَتِ ثِيَابِي عَفْرَاءَ تَحْكُمُ بِهَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: أَرَى ذَلِكَ فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَإِنْ تَلَفَ فِي حَالِ نَفْوَهِ بِأَقْفٍ سَمَاقِيَّةٍ فَوَجْهَانِ (م) (٢٣).

وَلِإِنْ رَمَاهُ فَأَصَابَتْهُ ثُمَّ سَقَطَ عَلَى آخَرٍ فَمَاتَا ضَمِنَتْهُمَا، وَإِنْ مَشَى الْمَجْرُوحُ قَلِيلًا ثُمَّ سَقَطَ عَلَى الْآخَرِ ضَمِنَ الْمَجْرُوحُ فَقَطْ، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ يَضْمِنُهُمَا.

وَلِإِنْ دَلَّ مُحْرَمٌ مُحْرَمًا أَوْ أَهَانَهُ أَوْ أَشَارَ فَقَتَلَهُ أَوْ اشْتَرَكَا فِي قَتْلِهِ فَرَوَاهُ: إِحْدَاهُمَا جَزَاءُ وَاحِدٍ عَلَى الْجَمِيعِ، اخْتَارَهُ ابْنُ خَالِدٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُشْرِكِينَ: لِأَنَّهُ أَوْجِبَ الْإِثْلَ فَلَا يَجِبُ غَيْرُهُ.

﴿وَمَنْ قَتَلَ﴾ [المائدة: ٩٥] ظَاهِرٌ فِي الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ فَلِلْقَتْلِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَوْدِيُّ إِلَى خُرُوجِ الرُّوحِ، وَهُوَ فِعْلٌ الْجَمَاعَةِ لَا فِعْلٌ كُلِّ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ: مَنْ جَاءَ بِعَبْدِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، فَبَاءُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمَجِيءَ مُشْتَرَكٌ، بِخِلَافِ: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ.

فَدَخَلَهَا جَمَاعَةٌ، لَوْجُودِ الدُّخُولِ، وَهُوَ الْإِنْصِلَالُ مِنْ خَارِجٍ إِلَى دَاخِلٍ مُتَفَرِّدًا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «فِي الضَّبْعِ كَبْشٌ» وَلَمْ يَفَرِّقْ وَرَوَاهُ النَّجَّادُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/٣٣٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ النَّجَّادُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢٤٦)، وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ؛ وَلِأَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مَقْتُولٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ، وَيَحْتَمِلُ التَّبْيِيزَ، فَكَانَ وَاحِدًا، كَقِيمِ الْعَبِيدِ وَالْمُتَلَفَاتِ، وَكَذَا الدِّيَّةُ، لَا كَفَارَةِ الْقَتْلِ، عَلَى الْأَشْهَرِ الْأَصَحِّ فِيهِمَا.

قَالَ الْقَاضِي: وَجَزَاءُ الصَّيْدِ يَتَّبِعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ بَعْضُ الْجَزَاءِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ وَكَفَارَةُ الْقَتْلِ لَا تَتَّبِعُ، فَلَا يَخْرُجُ بَعْضُ الرُّقْبَةِ وَيَصُومُ، وَمَتَى ثَبَتَ اتِّحَادُ الْجَزَاءِ فِي الْهَدْيِ ثَبَتَ فِي الصَّوْمِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا» [المائدة: ٩٥]، وَلَيْمَّا سَبَقَ.

وَالثَّانِيَةُ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ (و هـ) وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمُشْرِكِينَ، كَكَفَارَةِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ وَيَأْتِي بِخِلَافِ الْحَنَفِيَّةِ فِي الْأَشْتِرَاكِ فِي صَيِّدِ الْحَرَمِ.

وَالثَّالِثَةُ: جَزَاءُ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمًا فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ صَوْمٌ تَامٌ، وَمَنْ أَهْدَى فَبِحَصْنِهِ وَعَلَى الْآخَرِ صَوْمٌ تَامٌ نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَذَكَرَهُ الْخُلَوَائِيُّ عَنْ الْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ بِذَلِكَ لَا كَفَارَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَطَفَ عَلَيْهِ الْكَفَارَةَ، وَالصَّوْمَ كَفَارَةً، فَيَكْمُلُ كَكَفَارَةِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ، وَلِأَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: لَوْ وَطِئَ فِي نَهَارٍ وَمَضَانٍ فَكَفَارَةُ وَاحِدَةٍ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِتْقِ، وَلَا فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا صَوْمٌ كَامِلٌ، وَهِيَ طَرِيقٌ جَيِّدَةٌ عَلَيْهِمْ، قَالَ الْقَاضِي.

وَقِيلَ: لَا جَزَاءَ عَلَى مُحْرَمٍ مُنْسَبِكٍ مَعَ مُحْرَمٍ قَاتِلٍ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ: لَا يَلْزَمُ مُنْسَبِكًا مَعَ مُبَاشِرٍ.

وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَمْسَكَ لِمَمْلُوكَةٍ فَقَتَلَهُ مُحِلٌّ.

وَقِيلَ: الْقَرَارُ عَلَيْهِ (و هـ)؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَعَلَ فِعْلَ الْمُنْسَبِكِ حِلَّةً وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ.

(١) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن تلف في حال نفوره بأقف سماوية فوجهان). انتهى.

أحدهما: يضمن وهو الصحيح، قدمه في الرعاية، وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث قالوا: لو نفره فتلّف فعليه الضمان.

وأطلقوا التلّف، فشمّل كلامهم الآفة السّماوية وغيرها، وهو كالصّريح في كلامه في الكافي وغيره؛ لأنّه اجتمع سبب غيره، ولا يمكن إحالته على غير السّبب، فتعيّن إحالته عليه، واللّه أعلم.

والوجه الثّاني: لا يضمن.

قال في الرّعاية: وقيل: لا بأقف سّماوية، في الأصحّ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّهُ عَلَى الْمَسْكِ، لِتَأْكِيدِهِ (م ٢٤) ^(١)، وَأَنَّ عَكْسَهُ الْمَالُ، كَذَا قَالَهُ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ وَالشَّرِيكَ لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ، كَالْمَجْلُ فِي الْحِلِّ، فَالْجَزَاءُ جَمِيعُهُ عَلَى الْمُحْرَمِ، فِي الْأَشْهُرِ.
قَالَ ابْنُ النَّبَاءِ: نَصُّ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ أَحْمَدُ الْقَوْلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ.
قَالَ الْقَاضِي: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ جَمِيعَهُ، وَيَحْتَمِلُ بَعْضُهُ (و ش) وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ: لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مُوجِبٌ وَمُنْسِقِطٌ، فَغَلَبَ الْإِيجَابُ، كَمَثَلِهِ بَيْنَ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ، وَصَيْدٍ بَعْضُهُ فِي الْحِلِّ وَبَعْضُهُ فِي الْحَرَمِ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ أَكْذُ مِنْ دِيَةِ النَّفْسِ، لِمَا سَبَقَ فِي الدَّلَالِ، وَكَذَا الْخِلَافُ إِنْ كَانَ الشَّرِيكَ سَبْعًا.

فَإِنْ سَبَقَ خِلَافٌ وَسَبَّحَ فَجَرَحَهُ فَعَلَى الْمُحْرَمِ جَزَاؤُهُ مَجْرُوحًا، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَعَلَيْهِ أَرْضُ جُرْحِهِ، فَلَوْ كَانَا مُحْرَمَيْنِ ضَمِنَ الْجَارِحُ نَقْصَهُ وَالْقَاتِلُ تِمَتَهُ الْجَزَاءُ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ صَيْدُ صَادَةٍ أَوْ دَبْحَةٍ إِجْمَاعًا، وَكَذَا إِنْ دَلَّ خِلَافًا أَوْ أَعَانَهُ أَوْ أَشَارَ (و) وَكَذَا أَكَلُهُ مَا صِيدَ لَهُ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ (و م ش) لِأَنَّهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٧٢٩، م: ١١٩٣) مِنْ حَدِيثِ الصَّغْبَرِيِّ بْنِ جَثَامَةَ: «أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَنِيضًا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حَرَمٌ».

وَلِمُسْلِمٍ (١١٩٣) هَذِهِ الْقِصَّةُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ: رَجُلٌ حِمَارٍ، وَفِي لَفْظٍ: شِقُّ حِمَارٍ.
وَفِي لَفْظٍ: عَجَزُ حِمَارٍ يَقَطُرُ دَمًا.

وَأَحْمَدُ (٢/ ٢٩٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٩٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٩١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ السَّابِقِ قَالَ: «وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتَهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرَ مَعْمَرٍ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٤٣١، م: ١١٩٦): «أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ».

وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «لَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَنَدَ لَكُمْ».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٢٣)، وَأَحْمَدُ (٣/ ٣٦٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٥١)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٨١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٦)، وَقَالَ: لَا

(١) (المسألة - ٢٤): قوله: (وإن دلَّ محرمٌ حرماً أو أعانته أو أشار فقتله أو اشتركا في قتله فروايات: إحداهن جزاء واحدٍ على الجميع).

اختاره ابن حامد وجماعة منهم الشيخ والثانية على كل واحدٍ جزاءً.

اختاره أبو بكر والثالثة جزاءً واحدًا إلا أن يكون صومًا فعلى كل واحدٍ صوم تام، ومن أهدى فبحصته وعلى الآخر صوم تام، نقله الجماعة ونصره القاضي وأصحابه، وذكره الحلواني عن الأكثر.

وقيل: لا جزاء على محرمٍ ممسكٍ مع محرمٍ قاتلٍ، فيؤخذ منه: لا يلزم متسببًا مع مباشرٍ، ولعلَّه أظهر لا سيما إذا أمسكه ليملكه فقتله على.

وقيل: القرار عليه وهذا متروكة، وجزم به ابن شهاب أنه على المسك، لتأكده. انتهى كلام المصنف.

إحداهن: على الجميع جزاءً واحدًا، وهو الصحيح، اختاره ابن حامد والقاضي أيضًا، والشيخ الموفق، والشارح.

وجزم به في الإرشاد، والمداية، ومسبوك الذهب، والخلاصة، وشرح ابن منبج، والوجيز، وغيرهم.

وجزم به في المتن في موضع، وقدمه في آخر وصححه الناظم، وقدمه في الكافي، وقال: هذا أولى.

قال الزركشي: هذا المختار من الروايات.

والرواية الثانية: على كل واحدٍ جزاءً، اختاره أبو بكر، وحكاها في المذهب وجهين وأطلقهما.

والرواية الثالثة: إن كفروا بالمال فكفارة واحدة، وإن كفروا بالصيام، فعلى كل واحدٍ كفارة، ومن أهدى فبحصته وعلى الآخر

صوم تام، نقله الجماعة، واختاره القاضي وأصحابه، وذكره الحلواني عن الأكثر، كما قال المصنف.

وقدمه في المبهم، وقال: هذا أظهر. انتهى.

والأقوال التي ذكرها المصنف بعد الرواية، المذهب خلافها، وقد قدمه المصنف وغيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

نَعْرِفُ لِلْمُطَلِّبِ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ.
وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: يُشَبِّهُ أَنَّهُ أَذْرَكَةٌ.
وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٧/٣) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمِنْ حَدِيثِهِ أَيْضًا: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ ثِقَةٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ عَنْ جَابِرٍ.
وَعَمْرُو بْنُ رَجَالٍ «الصَّحِيحَيْنِ».
وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ عَدِيٍّ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَثِقَةٌ أَبُو ذُرْعَةَ.
وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِلِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَاجْتَنِبْ أَحْمَدُ بِهَذَا الْخَبَرِ فِي رِوَايَةِ مَهْنًا وَقَالَ: إِلَيْهِ أَذْهَبُ.
وَصَحَّ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ أَمِيٌّ يَلْحَمُ صَيْدَ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا فَقَالُوا: أَلَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي.
رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٥٤/١)، وَالشَّافِعِيُّ (٣٢٤/٣).
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ: يَجُوزُ أَكْلُهُ مَا صِيدَ لَهُ، وَهُوَ أَحْتِمَالُهُ فِي الْأَنْتِصَارِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرَ أَبِي قَتَادَةَ يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ التَّخْرِيمِ بِالْإِشَارَةِ وَالْإِعَانَةِ فَقَطْ، قُلْنَا: وَبِالْأَمْرِ.
وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنْهُمْ الْجَوَازَ فِيهِ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ، قَالَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ.
وَفِي الْمِيزَانِ لَهُمْ: يَأْكُلُ إِذَا لَمْ يَدُلَّ وَلَا أَمْرٌ.
فَهَذَا تَنْصِيصٌ عَلَى أَنَّ الدَّلَالََةَ مُحَرِّمَةٌ، قَالُوا: وَفِيهِ رِوَايَتَانِ، وَوَجْهَ الْحَرَمَةِ خَبَرَ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا كَلَامُهُ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَمَا سَبَقَ أَحْصَ.
وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ غَيْرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) لِأَنَّهُ فِي خَبَرِ أَبِي قَتَادَةَ «هُوَ حَلَالٌ فَكُلُوهُ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٢٧، م: ١١٩٦).
وَقَالَ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ: «كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ وَنَحْنُ حَرَمٌ، فَأَهْدَيْ لَنَا طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ فَلَمْ يَأْكُلْ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ، وَفَقَّ مَنْ أَكَلَ وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٩٧).
وَأَقْبَى بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَوْ أَقْبَيْتَهُمْ بِغَيْرِهِ لَوَجَعْتُكَ.
رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٥٢/١).
وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ: يَحْرُمُ، وَقَالَهُ طَاوُسٌ، وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ لِخَبَرِ الصَّغْبِيِّ وَكَفَى لَوْ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَالْفَرَقُ ظَاهِرٌ، وَمَا سَبَقَ أَحْصَى، وَالْجَمْعُ أَوْلَى.
وَمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرِمِ لِدَلَالَةٍ أَوْ إِعَانَةٍ وَصَيْدٌ لَهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحْرِمٍ غَيْرِهِ، كَحَلَالٍ، لِمَا سَبَقَ، وَلَنَا قَوْلٌ: يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ خَبَرَ أَبِي قَتَادَةَ تَحْرِيمُهُ إِشَارَةً وَاحِدَةً قُلْنَا: نَعَمْ، عَلَى الْمَشِيرِ.
وَإِنْ قُتِلَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا ثُمَّ أَكَلَهُ ضَمِيمَةً، لِقَتْلِهِ لَا لِأَكْلِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م ش) وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَنَّهُ مُضْمَنُونَ بِالْجُزْأِ، فَلَمْ يَتَكَرَّرْ، كَأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ أَكْلَهُ، وَكَصَيْدِ الْحَرَمِ قَتْلًا حَلَالًا وَأَكْلَهُ؛ لِأَنَّهُ حَرَمٌ وَلِأَنَّهُ مَيْتَةٌ وَلَا يَضْمَنُ؛ وَلِهَذَا لَا يَضْمَنُهُ مُحْرِمٌ آخَرُ (و) وَكَذَا إِنْ دَلَّ أَوْ أَهَانَ أَوْ أَشَارَ فَأَكَلَ مِنْهُ وَفِي الْغَنِيِّ: عَلَيْهِ الْجُزْأُ.
وَإِنْ أَكَلَ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ فَمَلَّيْهِ الْجُزْأُ، خِلَافًا لِصَنِيعِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، لَنَا أَنَّهُ إِنْ لَافَ مُبْعٍ مِنْهُ لِلْإِحْرَامِ، فَكَتَلِ الصَّيْدَ، وَلِهَذَا يَتَّحُ غَيْرُهُ، فَلَوْ حَرَقَهُ بِنَارٍ فَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ يَضْمَنُهُ، وَفِي الْخِلَافِ: لَا نَعْرِفُ الرِّوَايَةَ فِيهِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ، وَكَالطَّيِّبِ لَوْ أَتْلَفَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ تَطَيَّبَ ضَمِيمَةً، وَيَضْمَنُ بَعْضُهُ بِبَيْتِلِهِ لَحَنًا، لِضَمَانِ أَصْلِهِ بِبَيْتِلِهِ مِنَ النِّعَمِ، وَلَا مَشَقَّةَ فِيهِ، لِجَوَازِ غَدُولِهِ إِلَى غَدِيدِهِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَوْمٍ.
وَفِي الْخِلَافِ: لَا يُعْرِفُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، فَلَوْ قُلْنَا بِهِ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ سَلَّمْنَا وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِأَصُولِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجِبْ فِي شَرْعِهِ ثَلَاثُ دَمٍ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ فِيمَا يَضْمَنُ بِالْإِثْلِ لَا يَضْمَنُ بِهِ، كَطَعَامِ سَوْسٍ فِي يَدِ الْغَاصِبِ؛ وَلِأَنَّهُ يَشُقُّ، فَلَمْ يَجِبْ، كَمَا

في الزكاة، وأطلق غيره وجهين.

ويَبْضُ الصَّيْدِ مِثْلُهُ، فِيمَا سَبَقَ.

وَأَنْ قَتَلَ لِصِيَالِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ وَقِيَاسِ قَوْلِهِ، قَالَ الْقَاضِي، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و)؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ لِدَفْعِ شَرِّهِ، كَأَدْعَى وَكَجَمَلٍ صَائِلٍ، وَسَلَمَةُ الْحَتِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَذُنَ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ وَهُوَ الْعَبْدُ، وَهَذَا أَذُنُ الشَّارِعِ لِإِذْنِهِ فِي الْقَوَاصِقِ لِدَفْعِ أَذَى مَوْتِهِمْ، فَالْمَحَقَّقُ أَوَّلَى، وَفِي التَّنْبِيهِ: عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَقَالَهُ زُفَرٌ، كَجَمَلٍ صَائِلٍ عِنْدَهُمْ، وَكَفَقْتِهِ لِحَاجَةِ أَكْلِهِ، فِي الْأَصَحِّ (و) خِلَافًا لِلْأَوَّلِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ، وَسَوَاءٌ خَشِيَ مِنْهُ تَلَفًا أَوْ مَضَرَّةً أَوْ عَلَى بَعْضِ مَالِهِ.

وَكَذَا إِنْ خَلَصَهُ مِنْ شَبَكَةٍ أَوْ سَبِيحٍ وَتَخَوَّ قَتْلَهُ قَبْلَ إِرْسَالِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ، فِي الْأَشْهَرِ (و) لِأَنَّهُ فَعَلَ مَبَاحَ لِحَاجَتِهِ، كَمَدَاوَةِ الْوَلِيِّ مَوْلَاهُ، وَلَوْ أَخَذَهُ لِيُدَاوِيَهُ فَوَدِيعَةً، وَلَهُ أَخْذُ مَا لَا يَضُرُّهُ، كَيَدِّ مَنَآكِلِهِ، وَإِنْ أَزَمَنَهُ فَجَزَاؤُهُ (و) لِأَنَّهُ كَتَالَفٍ وَكَجُرْحٍ يُقَرَّنُ بِهِ مَوْتُهُ.

وَقِيلَ: مَا نَقَصَ، لِأَنَّهُ يَجِبُ جَزَاءُ مَنْ لَوْ قَتَلَ مُحْرَمٌ آخَرُ؛ وَلَئِنْ لَمْ يَجِبِ الْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ.

وَأَنْ جَرَحَهُ غَيْرَ مَوْحٍ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ تَرَدَّى فَمَاتَ ضَمِنَهُ، لِتَلَفِهِ بِسَبَبِهِ، وَإِنْ جَهِلَ خَبْرَهُ فَأَرَشَ الْجُرْحَ، فَيَقُومُهُ صَحِيحًا وَجَرِيحًا غَيْرَ مُنْذِمٍ، لِعَدَمِ مَعْرِفَةِ انْدِمَالِهِ، فَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ سُدْسُهُ وَهُوَ مِثْلِيٌّ فَقِيلَ: يَجِبُ سُدْسٌ مِثْلُهُ. وَقِيلَ: قِيَمَةُ سُدْسٍ مِثْلُهُ.

وَقِيلَ: يَضْمَنْ كُلُّهُ (م ٢٥)، وَكَذَا إِنْ وَجَدَهُ مَيِّتًا وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ بِالْجُرْحِ.

وَقِيلَ: يَضْمَنْ كُلُّهُ، إِحَالَةً لِلْحَكْمِ عَلَى السَّبَبِ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، كَنَظَائِرِهِ (م ٢٦).^(١)

وَأِنْ كَانَ مُوَحِيًا وَغَابَ غَيْرَ مُنْذِمٍ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، كَقَتْلِهِ، وَأُطْلِقَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ إِذَا جَرَحَهُ، وَغَابَ

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وإن جرحه غير مَوْحٍ فوقع في ماءٍ أو تردى فمات ضمنه، وإن جهل خبره فأرَشَ الجرح، فيقومه

صحيحًا وجريحًا غير مُنْذِمٍ، لعدم معرفة اندماله فيجب ما بينهما، فإن كان سدسه وهو مثليٌ فقيل يجب سدس مثله، وقيل: قيمة سدس مثله، وقيل، يضمن كله). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب:

إحداهما: يجب سدس مثله.

قلت: وهو الصواب.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوئين، قياسًا على ما إذا أتلَفَ جزءًا من الصيد، فإنَّ الصَّحِيحَ من المذهب: أنه يضمنه مثله من مثله لحما

قد صرَّح في الهداية والمذهب، والمستوعب، وغيرهم بذلك، وكذا صاحب الرعايتين، وقدّموا وجوب مثله من مثله لحما، فكذا هذا، والله أعلم.

والوجه الثاني: يجب قيمة سدس مثله، قدّمه في الخلاصة، وهو قياس قول من قال بوجوب قيمة مثله فيما إذا أتلَفَ جزءًا من

الصيد.

وجزم به الشيخ في المفتح، وابن منجّأ في شرحه، وقدّمه في الخلاصة.

ولعلَّ الخلاف الذي ذكره المصنّف مبنيٌّ على هذا الخلاف، والله أعلم.

والقول الثالث: الذي ذكره المصنّف قدّم خلافه قد اختاره صاحب المستوعب وغيره.

(٢) (مسألة - ٢٦): قوله: (وكذا إن وجدته مَيِّتًا ولم يعلم موته بالجرح.

وقيل: يضمن كله إحالة للحكم على السَّبَبِ الْمَعْلُومِ، وهو أظهر، كَنَظَائِرِهِ). انتهى.

ذكر المصنّف في هذه المسألة طريقتين للأصحاب.

والذي قدّمه: أنها كالمسألة التي قبلها، فيها الخلاف المطلق، وقد علمت الصحيح من الوجهين فيها، فكذا في هذه.

والطريقة الثانية: أنه يضمنه كله.

قال المصنّف: وهو أظهر.

قلت: وهو الصواب.

وَجَهْلَ خَيْرِهِ؛ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ (و م)؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ لِمَوْتٍ، كَمَا لَوْ ضَرَبَ يَدَهُمَا فَأَلْقَتْ جَنِينًا.
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَيَاةُ فَلَا يَضْمَنُ بِالشَّكِّ.

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ الضَّمَانُ، كَالْجَنِينِ، كَذَا قَالُوا، وَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ، وَسَقَى قَوْلَ مَالِكٍ وَدَاوُدَ أَوَّلَ الْفَصْلِ.
وَأَن أَحْرَمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيِّدٌ لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ وَلَا يَدُهُ الْحَكْمِيَّةُ، كَنَيْبِهِ وَنَائِبِهِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ وَلَا يَضْمَنُهُ، وَلَهُ نَقَلَ الْمَلِكُ
فِيهِ، وَمَنْ غَضَبَهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ، وَإِن كَانَ يَدُهُ الْمَشَاهِدَةَ كَرَحْلِهِ وَخِيَمَتِهِ وَقَفْصِهِ لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ، وَمِلْكُهُ بَاقٍ، فَيَرُدُّهُ مَنْ أَخَذَهُ،
وَيَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ، وَإِن لَمْ يُرْسِلْهُ، فَقِيلَ: يَضْمَنُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَقَدَّمَهُ فِي الْفُصُولِ: إِنْ أَمَكْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا، لِعَدَمِ تَقْرِيطِهِ (م ٢٧) (١).

نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْيَدَيْنِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و ه م).

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَزُولُ مِلْكُهُ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي لَا.

وَلَهُ فِي لُزُومِ إِرْسَالِهِ مُطْلَقًا قَوْلَانِ، وَالْأَشْهُرُ لِلْحَنَفِيَّةِ: لَا يَلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ مِنْ قَفْصِ مَعَهُ، وَلَهُمْ قَوْلَانِ: إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ
عَلَى وَجْهِ لَا يَضِيغُ، لَنَا عَلَى بَقَاءِ مِلْكِهِ قِيَاسُهُ عَلَى سَائِرِ أَمْلاكِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ مُنِعَ ابْتِدَاءَ تَمْلُكِهِ رَوَالَهُ، بِذَلِيلِ الْبُضْعِ، وَلَا
مَنْ رَفَعَ يَدَهُ الْمَشَاهِدَةَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فِي الصَّيِّدِ، وَالْمُشْتَرِي يَلْزَمُهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنِ الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ وَمِلْكُهُ قَائِمٌ، وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا
يَلْزَمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْحَكْمِيَّةِ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ فِعْلِهِ فِي الصَّيِّدِ وَلَمْ يَفْعَلْ.

وَلِهَذَا لَوْ جَرَحَهُ خِلَالًا فَمَاتَ بَعْدَ إِخْرَاقِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، بِخِلَافِهِ يَدُهُ الْمَشَاهِدَةَ فَإِنَّهُ فَعَلَ الْإِمْسَاكَ، وَاسْتِزَامَتَهُ
كَابْتِدَائِهِ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَمْسِكُ شَيْئًا حَيْثُ بَاسْتِزَامَتِهِ، فَهُوَ كَاللَّنْسِ، وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ الْمَشَاهِدَةَ لَمْ يَضْمَنُهُ،
ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ (و م ش) وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا تَعَيَّنَ عَلَى الْمَحْرَمِ فَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْعَيْنِ خَاصَّةً، كَالْمَفْصُوبِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ مُحْتَزَمٌ، فَلَا يَطْلُ بِإِخْرَاقِهِ، وَقَدْ أَتَلَفَهُ الْمُرْسِلُ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ التَّعْرُضِ لَهُ،
وَيُمْكِنُهُ ذَلِكَ بِتَحْلِيلَتِهِ بَيْنَهُ، بِخِلَافِهِ أَخَذَهُ فِي الْإِحْرَامِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَلَا يَضْمَنُهُ مُرْسِلُهُ (و).

قِيلَ لِلْقَاضِي: لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ حَتَّى يَلْحَقَ بِالْوَحْشِ، بَلْ يَرْفَعُ يَدَهُ وَيَتْرَكُهُ فِي مَنْزِلِهِ وَفِي قَفْصِهِ، فَقَالَ: أَمَّا
عَلَى أَصْلِنَا قِيلَ زَمُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: يُرْسِلُهُ.

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِكُمْ، ثُمَّ قَاسَهُ عَلَى مَا اضْطَادَهُ حَالُ الْإِحْرَامِ، وَهَذَا الْفَرْقُ فِيهِ نَظَرٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ خِلَافُهُ، وَقَدْ فُرِقَ
هُوَ فِي بَحْثِهِ مَعَ الشَّافِعِيِّ بِمَنْعِ ابْتِدَاءِ التَّمْلِكِ؛ وَلِهَذَا قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ: لَا يُرْسِلُهُ بَعْدَ حَلِّهِ، كَمَا لَا يَسْتَرُكُ اللَّيْسُ بَعْدَ حَلِّهِ،
وَيَلْزَمُهُ قَبْلَهُ، وَاعْتَبَرَهُ فِي الْمَغْنِيِّ بِعَصِيرِ تَحْمُرْتُمْ تَحْلُلَ قَبْلَ إِرَاقَتِهِ، فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ مُتَوَجِّهٌ.

وَفِي الْكَافِي: يُرْسِلُهُ بَعْدَ حَلِّهِ، كَمَا لَوْ صَادَ، كَذَا قَالَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ، وَلَا يَصِحُّ نَقْلُ مِلْكِهِ عَمَّا يَدُهُ الْمَشَاهِدَةَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنْ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ صَيِّدٌ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ تَمْلُكِهِ، وَالنِّكَاحُ يُرَادُّ لِلْإِسْتِزَامَةِ وَالْبَقَاءِ؛
فَلِهَذَا لَا يَزُولُ، كَذَا قَالَ.

وَأَن مَلَكَ صَيِّدًا فِي الْحِلِّ فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ وَإِرْسَالُهُ، فَإِنْ أَتَلَفَهُ أَوْ تَلَفَ ضَمَنَهُ، كَصَيِّدِ الْحِلِّ فِي حَقِّ
الْمَحْرَمِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و ه).

(١) (مسألة - ٢٧): قوله: (وإن كان يده المشاهدة كرحله وخيمته وقفصه لزمه إرساله، وملكه باقٍ، وإن لم يرسله فليل: يضمنه،
وجزم به الشيخ وقدمه في الفصول: إن أمكنه، وإلا فلا، لعدم تقريظه). انتهى.

الوجه الأول: وهو الضمان مطلقاً ظاهر ما جزم به الشيخ في المقنع والناظم وابن منجيا في شرحه وصاحب الوجيز، وغيرهم،
وهو تحريج لابن عقيل.

والوجه الثاني: هو الصحيح، وهو ما جزم به الشيخ الموفق في المغني، وكذا الشارح وابن رزين.

وابن رجب في قواعد، وغيره، وقدمه في الفصول، وقد قال المصنف بعد ذلك: (نص أحمد على التفرقة بين اليدين، وعليه
الأصحاب).

وَيَتَوَجَّهَ: لَا يَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ وَلَهُ ذَبْحُهُ وَتَقْلُ الْمَلِكُ فِيهِ (و م ش)؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا نَهَى عَنْ تَنْفِيرِ صَيْدٍ مَكَّةَ، وَلَمْ يَنْبِذْ
مِثْلَ هَذَا الْحُكْمِ الْحَقِيقِيِّ مَعَ كَثْرَةِ وَقُوعِهِ وَالصَّحَابَةُ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ أَكَّدَ لِتَحْرِيمِهِ مَا لَا
يُحَرِّمُهُ

وَلَا يَمْلِكُ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِغَيْرِ إِرْثٍ (و) لِيَحْبِرَ الصَّغْبُ السَّابِقَ، فَلَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّمْلُكِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُ عَلَيْهِ
كَالْحُمْرِ.

وَأِنْ قَبِضَهُ ثُمَّ تَلَفَ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمَعِينِ لِمَالِكِهِ أَيْضًا.
وَفِي الرِّعَايَةِ: لَا شَيْءَ لِوَاهِبِهِ، وَإِنْ قَبِضَهُ رَهْنًا فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ فَقَطْ وَعَلَيْهِ رَدُّهُ.

وَأِنْ أَرْسَلَهُ ضَمِيمَةً لِمَالِكِهِ وَلَا جَزَاءَ، وَيَرُدُّ الْمَبِيعَ.

وَقِيلَ: يُرْسِلُهُ إِنَّمَا تَثَبَّتْ يَدُهُ الْمَشَاهِدَةُ عَلَيْهِ (و ه م) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ، وَمِثْلُهُ مِنْهُنَّ عَلَى وَاهِبِهِ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ رَدِّهِ
فَهَلْزَ.

وَلَا يَتَوَكَّلُ فِي صَيْدٍ، وَلَا يَصِيحُ عَقْدُهُ وَلَا فَسَخَ بَايِعِهِ بِغَيْبٍ أَوْ خِيَارٍ بَلْ فَسَخَ الْمُشْتَرِيَ بِهِمَا، وَلَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ
الْمُحْرِمِ وَيُرْسِلُهُ وَيَمْلِكُهُ بِإِرْثٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ مِنْهُ.

وَيَمْلِكُ بِهِ الْكَافِرُ، فَجَرَى مَجْرَى الْأَسِيدَانَةِ.

وَقِيلَ: لَا، كَثِيرُهُ، فَيَكُونُ أَحَقُّ بِهِ فَيَمْلِكُهُ إِذَا حُلَّ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَمْلِكُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ أَتْهَابٍ^(١).

وَأِنْ ذُبِحَ صَيْدًا أَوْ قَتِلَ فَمَيْتَةً، نَصَّ عَلَيْهِ (و).

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَلَوْ قَتَلَهُ لِصَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ لِمَعْنَى فِيهِ، لِحَقِّ اللَّهِ، كَذَبْحَةِ الْمَجُوسِ، فَسَاوَاهُ فِيهِ، وَإِنْ
خَالَفَهُ فِي غَيْرِهِ؛ وَلَأنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ فَلَمْ يَحِلَّ لِغَيْرِهِ، كَذَبْحِ لَمْ يَقْطَعْ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ، وَلَأنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بِجَرْحِهِ، وَالْمَلِكُ أَوْسَعُ مِنْ
الْإِبَاحَةِ، بِدَلِيلِ الْمَجُوسِيِّ، فَتَحْرِيمُهُ أَوَّلَى، وَهَذَا أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وَمِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدِّمَّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ».

وَعَنِ الْحَكَمِ وَالْثَوْرِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ إِبَاحَتُهُ، هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَلَهُ قَوْلٌ: يَحِلُّ لِغَيْرِهِ.

وَأَبَاخَةُ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ وَأَبُو بَلَالٍ.

وَأِنْ أَصْطَرَّ فَلَذَبْحُهُ فَمَيْتَةً أَيْضًا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ مَا اصْطَادَهُ الْمُحْرِمُ أَوْ قَتَلَهُ فَإِنَّمَا هُوَ
قَتْلٌ قَتَلَهُ، كَذَا قَالَ الْقَاضِي، وَيَتَوَجَّهُ جِلَّةٌ لِحِلِّهِ فَعَلِهِ

وَأِنْ ذُبِحَ مُجِلٌّ صَيْدٌ حَرَمَ فَكَالْمُحْرِمِ وَلِلْحَنْفِيَّةِ قَوْلَانِ.

وَأِنْ كَسَرَ مُحْرِمٌ بَيْضَ صَيْدٍ حُلٌّ لِمُجِلٍّ، كَكَسْرِ مَجُوسِيٍّ، وَحَرَمُهُ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ كَالذَّبْحِ، لِحِلِّهِ لِمُحْرِمٍ بِكَسْرِ مُجِلٍّ لَا
بِكَسْرِ مُحْرِمٍ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَحَرِّمُ عَلَيْهِ مَا كَسَرَهُ.

وَقِيلَ: وَعَلَى حَلَالٍ وَمُحْرِمٍ.

وَأِنْ أَمْسَكَ مُحْرِمٌ صَيْدًا حَتَّى حُلَّ ضَمِيمَةً بَتَلْفِهِ، لِتَحْرِيمِ إِمْسَاكِهِ، كَقَضْبِ، وَكَذَا يَذْبَحُهُ، وَهُوَ مَيْتَةٌ، لِضَمَانِهِ بِسَبَبِ
الْإِحْرَامِ، كَحَالِ إِحْرَامِهِ، وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: يَأْكُلُهُ وَيَضْمِنُهُ كَصَيْدِهِ بَعْدَ الْحِلِّ، كَذَا قَالَ، وَكَذَا إِنْ أَمْسَكَ صَيْدًا حَرَمَ وَخَرَجَ
إِلَى الْحِلِّ، وَإِنْ حَلَبَهُ ضَمِيمَةً بِقِيَمَتِهِ (و).

(١) تنبيه: قوله: (و يملكه بإرث، وقيل: لا. وفي الرعاية: يملكه بشراء أو أتهاب). انتهى.

قلت: قال في الرعاية: ولا يملك صيدا باصطياده محال ولا بشراء ولا أتهاب في الأصح فيهما. انتهى.

فلعل في كلام المصنف نقصا.

وتقديره: وفي الرعاية قول: يملكه بشراء وأتهاب، والله أعلم.

وَهَلْ يَحْرُمُ أَمْ لَا؟ لَأَنْ تَحْرِمَ الصَّيْدَ لِعَارِضٍ فِيهِ اخْتِمَالَانِ، قَالَ فِي الْقَتْلِ، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ بَيِّنَةٌ (م ٢٨) (١).
وَيَتَضَمَّنُ الصَّيْدُ بِمِثْلِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م ش) وَقَاوِدُ.
وَعِنْدَ أَبِي خَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، بِقِيَمَتِهِ، ثُمَّ لَوْ صَرَفَهَا فِي النِّعَمِ الَّتِي تَجُوزُ فِي الْهَدَايَا فَقَطَّ لَنَا: «فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ» الْآيَةُ [المائدة: ٩٥].
«فَجَزَاءُ»: مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْدُوفٌ يُقْرَأُ فِي السَّبْعِ بِتَوْنِهِ.
«فَعِثْلُ»: صِفَةٌ أَوْ بَدَلٌ، وَيُقْرَأُ شَاذًا بِنَصَبٍ «مِثْلُ»، أَيْ: يَخْرُجُ مِثْلُ.
وَقَدَّرْنَا لَأَنْ الْجَزَاءَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَيُقْرَأُ بِإِضَافَةِ الْجَزَاءِ إِلَى «مِثْلُ»، فَعِثْلُ فِي حَكْمِ الزَّائِدِ، كَقَوْلِهِمْ: مِثْلِي لَا يَقُولُ ذَلِكَ، أَيْ أَنَا لَا أَقُولُ، وَقَدَّرْنَا؛ لَأَنَّ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْجَزَاءُ الْمَقْتُولُ لَا مِثْلَهُ.
و«مِنَ النِّعَمِ»: صِفَةٌ لِجَزَاءٍ إِنْ نَوْنُهُ، أَيْ جَزَاءُ كَاتِبٍ مِنَ النِّعَمِ، وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِهِ إِنْ نَصَبْتَ «مِثْلُ»، لِعَمَلِهِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ صِلَتِهِ، لَا إِنْ رَفَعْتَهُ؛ لَأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ صِلَتِهِ، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِصِفَةٍ أَوْ بَدَلٍ، وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِهِ إِنْ أَضَفْتَهُ.

وَيَجُوزُ مُطْلَقًا جَعْلُهُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «قَتَلَ»؛ لَأَنَّ الْمَقْتُولَ يَكُونُ مِنَ النِّعَمِ.
و«يَحْكُمُ بِهِ»: صِفَةٌ جَزَاءٍ إِذَا نَوْنُهُ، وَإِذَا أَضَفْتَهُ فِيهِ مَوْضِعٌ خَالٍ عَائِلُهَا مَعْنَى الْإِسْتِغْرَارِ الْمَقْدَّرِ فِي الْخَبَرِ الْمَحْدُوفِ.
وَقَالَ جَابِرٌ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبِيعِ، فَقَالَ هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَ الْمُحْرِمُ».
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١).

خَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِزَامِيُّ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَارٍ عَنْهُ.
حَدِيثٌ صَحِيحٌ.
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٨٥)، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الضَّبِيعِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ: جَزَاءُ كَبْشٍ مُسِينٌ وَتَوَكُّلٌ».

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/ ٢٤٥)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَالِحٌ.
وَلَهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٢٩) عَنْ عِكْرَمَةَ مَرْسَلًا.
وَلَهُ عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: فِي الضَّبِيعِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ كَبْشٌ، وَفِي الظَّبْيِ شَاةٌ، وَفِي الْأَرَنْبِ عَنَاقٌ.

وَفِي الْبَرَبُوعِ جَفْرَةٌ وَالْجَفْرَةُ: الَّتِي قَدْ أَرْنَعَتْ الْأَجْلَحُ.
وَتَقَعُ ابْنُ مَعِينٍ وَالْعِجْلِيُّ، وَضَعْفَةُ النَّسَائِيُّ.
وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: صَدُوقٌ.
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يَحْتَاجُ بِهِ.
وَقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ: لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ.
وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا أَقْرَبُهُ مِنْ فِطْرٍ وَفِطْرٌ وَتَقَعُ أَحْمَدُ وَالْأَكْثَرُ.
وَيَكِلَاهُمَا شَيْعِيُّ.

وَلِمَالِكٍ (١/ ٤١٤) عَنْ جَابِرٍ أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الضَّبِيعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بَعُتْرٌ، وَفِي الْأَرَنْبِ بَعَنَاقٌ، وَفِي الْبَرَبُوعِ بِجَفْرَةٍ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: أَذْهَبَ إِلَيْهِ، وَحَكَّمَ عُمَرَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي ظَنِّي بَعُتْرٌ، رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سِيرِينَ

(١) (مسألة - ٢٨): قوله: (وكلا إن أمسك صيد حرم وخرج إلى الحل ضمنه بئله، وإن حله ضمنه بقيمته، وهل يحرم أم لا؟ لأن تحريم الصيد لعارض فيه احتمالان، قاله في القنون، فيتوجه مثله بوضعه). انتهى.
قلت: الضواب التحريم كاصله، وهو ظاهر كلام الأصحاب، والله أعلم.

عنه، ولم يذكره.

وعن طارق بن شهاب أن أريد أوطأ غيباً فقَرَّ ظهره فسأل أريد عمر فقال: أحكم يا أريد فيه. فقال: أنت خير مِنِّي يا أمير المؤمنين وأعلم، فقال عمر: إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تركبني، فقال أريد: أرى فيه جدتي قد جَمَعَ الماء والشجر فقال عمر: فذلك فيه.

رواه الشافعي (١/٣٣٢).

وعن ابن مسعود: أنه قضى في اليربوع بجفرة.

رواه الشافعي (١/٣٣١).

وقضى ابن عمر على جماعة في ضيع بكبس.

رواه الدارقطني (٢/٢٥٠).

وقضى ابن عباس في حمامة بشاء، قال عطاء: من حمام مكة.

رواه الشافعي (١/٣٣٤).

قال أصحابنا: هو إجماع الصحابة، وليس ذلك على وجه القيمة، لما سبق من الآية والأخبار، وقوله لعمر: قد جَمَعَ الماء والشجر، ولا خلاف القيمة بالزمان والمكان والسعر وصفة المتلف، ولم يوصف لهم ولم يسألوا عنه، ولأن الجفرة لا تجزئ في هذا، ولأنها خير من اليربوع، والشاة خير من الحمامة، ولأنه حيوان مخرج على وجه التكفير، فكان أصلاً، كالجنح في كفارة الطهار والوطء في رمضان، وبغضه هل يضمنه بعينه أم بقيمته؟ سبق فيما إذا أكل مما صيد له. وإن كان الصيد مملوكاً له أو لغيره لزمه مع ضمان قيمته لربيه (و) الجزاء نص عليه (و) فإن حرم أكله ضمن قيمته، وإن حل ضمن نفسه، لعموم الآية والخبر؛ لأنه صيد حقيقة؛ ولأنه منقوع من قتله لإحرام، كغيره؛ ولأنه كفارة فاجتماعاً، كالغدير وعند داود: لا جزاء.

قال الحنفية: وما ثبت بنفسه في الحرم في ملك رجل يضمن مثله قيمته لحرمته الحرم، وقيمة أخرى لملكه كصيد خرمي، ومعناه كلام غيرهم: إن ملك الأرض بما ثبت فيها.

ويعتبر المثل بقضاء الصحابة نقل إسماعيل الشافعي: هو على ما حكم الصحابة.

وإذا أبو نصر العجلي: لا يحتاج أن يحكم عليه مرة أخرى (و ش)، لأنهم أعرف وأقرب إلى الصواب.

واختج الشيخ وغيره بقوله ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي وأصحابي كالنجوم» وعند مالك: يستأنف الحكم ولا يكتفى به، لقوله: «يحكم به ذوا عدل منكم» [المائدة: ٩٥]، واحتج به القاضي لنا وقال لخصيه: لا يقتضي تكرار الحكم، كقوله: لا تضرب زيداً ومن ضربته فعليه دينار، لا يتكرر الدينار بضرب واحد، كذا مثل وقاس المسألة على ما حكم فيه بعينه صحابيان في وقتيهما.

ويتوجه أن فرض الأصحاب المسألة في الصحابين إن كان بناء على أن قول الصحابي حجة قلنا فيه روايتان.

وإن كان لسبق الحكم فيه فتحكم غير الصحابي ومثله في هذا، لإلابة.

وقد احتج بها القاضي.

وقد نقل ابن منصور: كل ما تقدم فيه من حكم فهو على ذلك.

ونقل أبو داود: يتبع ما جاء، قد حكم وفرغ منه.

وقد رجع الأصحاب في بعض المثل إلى غير الصحابي، كما يأتي، فإن عدم قول عدلين ولا يكفي واحد، خلافاً لأكثر الحنفية خبيرتين، لا خيار الخبرين بما يحكم به، فيعتبران الشبهة خليفة لا قيمة، كفضل الصحابة، وتجوز أن يكون أحدهما القاتل، نص عليه (م) وهما أيضاً (م) لظاهر الآية ولقصة أريد السابقة؛ ولأنه حق لله يتعلق به حق آدمي، كتفويده عرض الزكاة لإخراجها، قال ابن عقيل إذا قتل خطأ؛ لأن العمد ينافي العدالة، إلا جاهلاً بتفويده لعدم فسقه.

قال بعضهم: وعلى قياسه قتله لإحاجة أكليه، فمن المثل، في الثعامة بدنة روي عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن

عبّاس ومعاوية ومالك والشافعي، لأنها تشبهها، وعند أبي حنيفة قيمتها.

وخالفه صاحباه وفي حمار الوحش بقرة روي عن عمر وعروة ومجاهد والشافعي، وعن أحمد: بدنة، روي عن أبي عبيدة وابن عباس وعطاء والنخعي، وفي بقرة الوحش بقرة، روي عن ابن مسعود وعطاء وعروة وقناة والشافعي، وفي الأيل بقرة، روي عن ابن عباس.

والثيئل والوعل كالأيل وعنه: في كل من الأربع بدنة، ذكرها صاحب الواضح والتبصرة. وعنه: لا جزاء لبقرة الوحش، كجائوس.

وفي صحاح الجوهري: الثيئل: الوعل الميسن، قال: والوعل هي الأروى.

وعن ابن عمر في الأروى بقرة، وفي الضبي كبش (و ش) لما سبق قال أحمد: حكم فيها رسول الله ﷺ بكبش، وقال الأوزاعي: كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها قال الشيخ: وهو القياس، إلا أن السنة أولى، وفي الطهي وهو الغزال شاة (و ش) كما سبق، وكذا الثعلب إن أكل (و م ش)؛ لأنه يشبهه. وعن قناة وطاؤوس: فيه الجزاء، ولنا وجه أو حرم تغليبا، وذكره ابن عقيل رواية وأن عليه لا يقوم. ونقل بكر: عليه جزاء، هو صيد لكن لا يؤكل.

وقال ابن الجزري فيه وفي السنور: يحرم أكلهما وقتلهما، وفي القيمة يقتلها روايتان.

ونقل ابن منصور في السنور أهليا أو برياً حكومة، وحمله القاضي على الذئب.

وفي المستوجب: في سنور البر حكومة، وذكر جماعة منهم المستوجب: ما في حله خلاف كتغلب وسنور وهذا صرد وغيرها ففي وجوب الجزاء الخلاف.

وفي الرغاية: إن أبحن، وفيهن السنور الأهلي على قول، ومراذه بالإباحة غيره، وفي الأرنب عناق (و ش) لما سبق.

وعن ابن عباس فيه جمل وعن عطاء شاة، والعناق أنثى من ولد المعز دون الجفرة، وفي اليربوع جفرة، (و ش) نص عليه، لما سبق، وهي من المعز لها أربعة أشهر.

وقال أبو الزبير: قطعت ورعت.

وقيل: يروح بها الراعي على يديه وعن أحمد، جذي.

وقيل: شاة.

وقيل: عناق، وفي الضبي جذي (و ش) لما سبق.

وعنه: شاة؛ لأنه قول جابر وعطاء.

وقال مالك: قيمته، والوبر كالفضب، وقال القاضي: فيه جفرة (و ش) لأنه ليس بساكن منها؛ وعن مجاهد وعطاء:

شاة، وفي الحمام: شاة، نص عليه (و ش) لما سبق.

وللنجد عن أبي الزبير عن جابر قال: قضى عمر في المحرم في الطير إذا أصابه شاة، ولأنها مضمونة لحق الله،

كحمام الحرم، وقياس الشيء على جنسه أولى؛ ولأن الشاة إذا كانت مثلاً في الحرم فكذلك في الحبل، وعند مالك في حمام

الحرم: فيه شاة، وفي الحبل روايتان:

إحداهما: شاة.

والثانية: حكومة، كحمام الحبل.

والحمام كل ما عب الماء أي يضع منقاره فيه فيكره ويهذر كالشاة ويشبهها فيه، لا يشرب قطرة قطرة كبقية الطير،

فيمّا يشرب كالحمام والغرب تسميه حماما القطا والفواخت والوراشين والقمرى والدبسي والشافعي.

وفي التبصرة والغنية وغيرهما: في كل مطوق شاة؛ لأنه حمام، وقالة الكسائي، فالحجل مطوق ولا يغلب، ففيه

الخلاف

ويضمن الصغير والكبير والصحيح والميب والذكر والأنثى والحامل والحائل بمثله، لإظهار الآية، والمهدي فيها مقيد

بالمثل، ولهذا فيه ما لا يجوز هذياً مطلقاً كالجفرة والعناق والجدي ولا يضمن باليد والجنائية، فاختلف باختلافه، كالمال، بخلاف كفارة قتل آدمي فإنها ليست بدلاً عنه، ولا يجب في أبعاضه ولا يضمن باليد وقياس قول أبي بكر في الزكاة يضمن معيناً بصحيح، ذكره الحلواني.

وخرجه في الفصول احتمالاً من الرواية هناك، وفيها تعيين الكبير أيضاً، فعمله هنا، كقول مالك. وقال القاضي: يضمن الحامل بقيمة مثلها (وش) لأن قيمتها أكثر من قيمة لحيمها وقيل أو بحائل لأن هذه لا تزيد في لحيمها كلونها، وإن جرى عليها فالقت جينتها ميتاً ضمن نقص الأم فقط، كما لو جرحها؛ لأن الحمل في البهائم زيادة.

وقال في المنهج: إذا صاد حاملاً فإن تلف حملها ضمة. وفي الفصول: يضمنه إن تهاً لتفخ الروح؛ لأن الظاهر أنه يصير حيواناً، كما يضمن جين امرأة بغرة قال جماعة: وإن ألقته حياً ثم مات فجزاؤه. وقال جماعة: ومثله يعيش.

وقيل: يضمنه ما لم يحفظه إلى أن يطير^(١)؛ لأنه مضمون وليس بمنشع لكن هو لم يجعله غير منشع، فهو كطير غير منشع أسكه ثم تركه. ويجوز فداء ذكر بانثى، قال جماعة: بل أفضل؛ لأنها أطيب وأرطب، وفي أنثى بذكر وجهان: الجواز؛ لأن لحمة أوفر، والمنع (م ٢٩)؛ لأن زيادته ليست من جنس زيادتها، وكالزكاة ويجوز فداء أعور من عين بأعور من أخرى وأعرج من قايمة بأعرج من أخرى؛ لأنه يسير، لا أعور بأعرج وعكسه، لعدم المماثلة.

وكفارة جزاء الصيد على التخير. نص عليه، وعليه الأصحاب (و). وعنه: يلزم المثل، فإن لم يجد أطعم، فإن لم يجد صام، نقلها محمد بن الحكم، روي عن ابن عباس وابن سيرين والثوري، وزفر، والشافعي في القديم. ونقل الأثرم: لا إطعام فيها، وإنما ذكره في الآية ليعدل به الصيام؛ لأن من قدر على الإطعام قدر على الذبح، وكذا

(١) تنبيه: قوله بعد ذكره ضمان الصغير والكبير: (والصحيح والمعيب والذكر والأنثى والحامل والحائل مثله، وقيل: يضمنه ما لم يحفظه إلى أن يطير). انتهى.

هذا القول ليس مناسباً لما تقدم من كلام المصنف، ولا موافقاً له؛ لأن كلامه قبل ذلك في الحمل، فعمل هنا نقصاً، وهو الظاهر، أو يقدر ما يصح ذكر هذا القول، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٩): قوله: (ويجوز فداء ذكر بانثى، قال جماعة، بل أفضل؛ لأنها أطيب وأرطب، وفي أنثى بذكر وجهان: الجواز والمنع). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن منبج، والرعاية الصغرى، والحاوين، والفاق، وغيرهم.

أحدهما: الجواز، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز، ومثله الأدي، وغيرهما.

وقدمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهما.

والوجه الثاني: المنع، وصححه في النظم.

قال في الخلاصة: والأنثى أفضل، فيفدى به، واقتصر عليه.

وقيل في المحرر والمنور وتذكرة ابن عبدوس: تفدى أنثى بمثلها. انتهى.

فظاهر كلام هؤلاء المنع، والله أعلم.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَنَا الْآيَةُ.

وَأَوَّ حَقِيقَةً فِي التَّخْيِيرِ كَأَيِّ فِدْيَةِ الْأَذَى وَالْيَمِينِ، بِخِلَافِهِ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَغَدْيِ الْمَنَعَةِ؛ وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةُ إِتْلَافِ مَنْعٍ مِنْهُ الْإِحْرَامُ، أَوْ فِيهَا أَجْنَأَسٌ، كَالْخَلْقِ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الطَّعَامَ فِيهَا لِلْمَسْكِينِ، فَكَانَ مِنْ خِصَالِهَا كَثِيرًا مَا. وَمَا وَزَدَ مِنْ إِيْجَابِ الْمِثْلِ قَصْدَهُ بِبَيَانِ الْمَقْدَرِ وَلَا تَخْيِيرٍ وَلَا تَرْتِيبٍ، فَإِنْ اخْتَارَ الْإِطْعَامَ قَوْمٌ الْمِثْلَ بِذَرَاهِمٍ وَاشْتَرَى بِهَا طَعَامًا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و ش) لِأَنَّ كُلَّ مُتَلَقٍّ وَجِبَ مِثْلُهُ إِذَا قَوْمٌ وَجِبَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهِ، كَالْمِثْلِيِّ مِنْ مَالِ الْأَدْمِيِّ، يَقُومُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أُنْفَقَ وَيَقْرِيهِ، نَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَمِثْلِي. وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ (و ش) وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِالْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ذَبْحِهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يَقُومُ الصَّيْدُ مَكَانَ إِتْلَافِهِ أَوْ يَقْرِيهِ لَا الْمِثْلَ (و هـ م) وَذَاوُدَ، كَمَا لَا يَمِثْلُ لَهُ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ. وَعَنْهُ: لَهُ الصَّدَقَةُ بِالْقِيَمَةِ، وَلَيْسَتْ الْقِيَمَةُ مِمَّا خَيْرَ اللَّهُ فِيهِ، وَالطَّعَامُ كَقِدْمَةِ الْأَذَى الْمَخْرُجِ فِي فِطْرَةِ وَكَفَّارَةِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَكُلُّ مَا يُسَمَّى طَعَامًا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَشْيَرِ الْكَ فِي قَتْلِهِ، وَإِنْ اخْتَارَ الصِّيَامَ صَامَ عَنْ طَعَامٍ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا (و) كُلُّ مَذْهَبٍ عَلَى أَصْلِهِ، فَعَيْنَانِ: مِنَ الْبَرِّ مَدٌّ، وَمِنْ غَيْرِهِ مَدَانٌ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَصِفُ صَاعٌ مِنْ بَرٍّ، وَصَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: مَدٌّ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْيَوْمَ فِي الظَّهَارِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَسْكِينِ، وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: يَقُومُ عَنْ مَدٍّ. وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ مَدَّتَيْنِ، فَاقَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَبَعْضُهُمْ حَمَلَهُ عَلَى مَا سَبَقَ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي نُورٍ الْإِطْعَامَ وَالصِّيَامَ (فِي الصَّيْدِ) كَقِدْمَةِ الْأَذَى، وَإِنْ بَقِيَ مَا لَا يَعْدِلُ يَوْمًا صَامَ يَوْمًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ.

وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُ صَوْمٍ (و) لِلآيَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضِهِ (و) كَقِيَمَةِ الْكَفَّارَاتِ، وَجُوزُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْإِطْعَامِ. وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ بَقِيَ دُونَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ، فَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا، وَكَذَا عَنْهُمْ إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ دُونَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ.

وَمَا دُونَ الْحَمَامِ كَسَائِرِ الطَّيْرِ يَضْمَنُهُ (و) لِمَا رَوَى النَّجَّادُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا أَصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ دُونَ الْحَمَامِ فَيَقِيهِ الدُّنْيَةُ، وَيَأْتِي فِي الْجُرَادِ، وَلِأَنَّهُ مُنِعَ مِنْهُ لِحَقِّ اللَّهِ، كَالْحَمَامِ، وَعَنْ ذَاوُدَ: لَا يَضْمَنُ دُونَ الْحَمَامِ، وَيَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ مَكَانَهُ، كَمَالِ الْأَدْمِيِّ، وَفِي أَكْبَرِ مِنَ الْحَمَامِ وَجِهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ، يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَجَابِرٍ، وَكَالْحَمَامِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى. وَالثَّانِي: قِيَمَتُهُ (م ٣٠) (و ش)؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ خُولِفَ فِي الْحَمَامِ، لِلصَّحَابَةِ.

(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (وفي أكبر من الحمام وجهان:

أحدهما: تجب فيه شاة.

والثاني: قيمته). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والكاظمي، والمقنع، والمهدي، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن منجد، والفاقي، والزركشي:

أحدهما: تجب فيه قيمته، وهو الصحيح، جزم به في العمدة، والمحرر، والوجيز، وغيرهم.

وهو ظاهر ما جزم به في النظم، والمنثور، ومستخب الأدمي، وإدراك الغاية، وغيرهم؛ لاقتصارهم على وجوب الشاة في الحمام.

وقدّمه في المستوعب، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والوجه الثاني: فيه شاة، اختاره ابن حامد وابن أبي موسى، وقدمه ابن رزين في شرحه.

قال في الخلاصة: فأما طير الماء ففيه الجزاء كالحمام، وقيل: القيمة. انتهى.

وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ بَلْ طَعَامًا.

قَالَ الْقَاضِي: لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِي الْهَدْيِ.

وَقِيلَ: يُخْرَجُ الْقِيَمَةُ، لِمَا يَأْتِي فِي الْجَرَادِ وَإِنْ أُنْتَفِ بِتَيْصِ صَيْدِ هَمِيَّةٍ (و) بِقِيَمَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، مَكَانَهُ، لِمَا رَوَى أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ مَطَرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَجُلًا أَوْطَأَ بَعِيرَهُ أَذْجِي نَعَامٍ فَكَسَرَ بَيْضَهَا فَقَامَ إِلَى عَلِيٍّ فَسَأَلَهُ.

فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: عَلَيْكَ بِكُلِّ بَيْضَةٍ جَيْنَ نَاقَةٍ أَوْ ضِرَابِ نَاقَةٍ، فَاذْكُرْ ذَلِكَ، فَقَالَ هَلُمَّ إِلَى الرُّحْصَةِ، عَلَيْكَ بِكُلِّ بَيْضَةٍ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ جَيِّدُ الْإِسْنَادِ، وَعَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٥٠).

وَلَهُ وَلَا بَيْنَ مَا جَاءَ: ثَمَنُهُ.

وَاللُّنْجَادُ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَاللُّدَارُ قُطْنِي (٢/ ٢٤٧) مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ كَثْبٍ بَنِ عَجْرَةَ.

وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: صِيَامُ يَوْمٍ لِكُلِّ بَيْضَةٍ.

وَاللِّشَافِعِيُّ (١/ ٣٢٨) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى: فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ صَوْمٌ أَوْ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ؛ وَلَآئِهِ صَيْدٌ، لِأَنَّهُ يُطْلَبُ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلِكُ لَهُ، فَضَمِنَ بِقِيَمَتِهِ، كَالصَّيْدِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَضْمَنُ بَيْضَةَ نَعَامَةٍ بِعَشْرِ قِيَمَةِ بَدَنَتِهِ، وَعَنْ دَاوُدَ: لَا شَيْءَ فِيهِ، وَلَا شَيْءَ فِي بَيْضِ مَذْرُءٍ أَوْ فَرْخَةٍ مَيْتَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِلَّا بَيْضُ النَّعَامِ فَإِنْ لِقِشَرُو قِيَمَةً، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لَا شَيْءَ فِيهِ، كَسَائِرِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ مِنْ غَيْرِ الصَّيْدِ.

وَقَالَ الْحَلَوَانِيُّ فِي الْمَرْجَرِ: إِنْ تَصَوَّرَ وَتَخَلَّقَ فِي بَيْضِهِ فَيَبْقَى مَا فِي جَيْنِ صَيْدٍ سَقَطَ بِالضَّرْبَةِ مَيْتًا.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ كُسِرَ بَيْضُ نَعَامَةٍ فَيَمُوتَ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ فَرْخٌ مَيْتٌ فَيَمُوتَ، اسْتَحْسَانًا، لِأَنَّ الْبَيْضَ مُعَدٌّ لِيُخْرَجَ مِنْهُ

الْفَرْخُ الْحَيُّ، فَكُسِرَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، وَالْقِيَاسُ يَغْرُمُ الْبَيْضَةَ فَقَطْ، لِلشُّكِّ فِي حَيَاتِهِ، وَعَلَى الْاسْتِحْسَانِ لَوْ ضُرِبَ

بَطْنُ صَيْدٍ فَالْقَى جَيْنًا مَيْتًا وَمَاتَتِ الْأُمُّ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَةً فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ حَيٌّ فَعَاشَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

وَسَبَقَ قَوْلُ: يَحْفَظُهُ إِلَى أَنْ يَطِيرَ، وَإِنْ جَعَلَ بَيْضًا تَحْتَ آخَرٍ أَوْ مَعَ بَيْضِ صَيْدٍ أَوْ شَيْئًا فَتَفَرَّ عَنْهُ حَتَّى فَسَدَ أَوْ فَسَدَ

بِتَقْلِيهِ صَنِيعَهُ، لِنَقْلِهِ بِسَبَبِهِ، وَإِنْ صَحَّ وَتَرَخَّ فَلَا، وَحُكْمُ بَيْضِ كُلِّ حَيَّوَانٍ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ وَفِي لَبْسِهِ قِيَمَتُهُ، كَمَا سَبَقَ

مَكَانَهُ، كَحَلْبِ حَيَّوَانٍ مَغْضُوبٍ، كَذَا قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَيَضْمَنُ الْجَرَادُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ طَيْرٌ فِي الْبَرِّ

يُتْلَفُ الْمَاءُ، كَالْعَصَايِرِ، وَيَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ (و ش) لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لَهُ.

وَعَنهُ: يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ عَنْ جَرَادَةٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ بِحُكْمِ حَكَمَيْنِ، لِمَا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ

جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حُكْمُكَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةٍ

خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَةً وَأَنَا مُحَرَّمٌ، فَقَالَ: أَطْعِمْ

قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

وَاللِّشَافِعِيُّ مِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَهُ أَيْضًا: أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِكَعْبٍ فِي جَرَادَتَيْنِ قَتَلَهُمَا وَسَيَّ إِحْرَامُهُمَا ثُمَّ ذَكَرَهُمَا فَالْقَاهُمَا: مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ؟ قَالَ:

دِرْهَمَانِ، قَالَ: بَعْ، دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ يَأْتِي جَرَادَةٍ، اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يَتَصَدَّقُ بِمَا شَاءَ، فَإِنْ قَتَلَهُ أَوْ أُنْتَفِ بِتَيْصِ طَيْرٍ لِحَاجَةٍ كَالشَّيْءِ عَلَيْهِ فَقِيلَ يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِنَفْسِهِ

كَمُضْطَرٍ.

وقيل: لا (م ٣١، ٣٢)؛^(١) لَأَنَّهُ اضْطَرَّةُ كَصَائِلٍ.

وَعَنَهُ لَا يَضْمَنُ الْجَرَادَ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَا أَقْنَى بِأَخْلَوِ وَأَكْلِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا حَبَلَكَ أَنْ تُفَيِّهَهُمْ بِهِ؟ قَالَ: هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، قَالَ: وَمَا يَذْرِيكَ؟ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هُوَ إِلَّا تَرْتَةٌ حَوَتْ يَتْرَةً فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ مَالِكٌ (١/٣٥٢).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٥٤) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْمُهَزَّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَقَالَ: الْحَدِيثَانِ وَهَمٌّ، وَرَوَاهُ عَنْ كَعْبٍ قَوْلُهُ: وَلَا يَضْمَنُ رِيَشَ طَائِرٍ إِنْ عَادَ، لِإِزَالِ النَّفْسِ. وَقِيلَ: بَلَى؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهِ حُكُومَةٌ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَا شَعْرُهُ وَإِنْ صَارَ غَيْرَ مُنْتَبِعٍ فَكَالْجُرْحِ، كَمَا سَبَقَ، وَإِنْ غَابَ فِقِيهٌ مَا نَقَصَ (و ش) لِإِمْكَانِ زَوَالِ نَقْصِهِ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ وَجْهَلُ خَالَهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ جَمِيعُ الْجَزَاءِ (هـ م). وَيُسْتَحَبُّ قَتْلُ كُلِّ مُؤْذٍ مِنْ حَيَّوَانٍ وَطَيْرٍ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ أَبَاخَهُ، نَقْلُ حَنْبَلٍ، يَقْتُلُ الْمَحْرَمُ الْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالذَّئْبَ وَالسَّبُعَ وَكُلَّ مَا عَدَا مِنَ السَّبَاعِ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: يَقْتُلُ السَّبُعَ عَدَا عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعُدَّ (و م ش) وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَقْتُلُ مَا فِي الْحَبْرِ وَالذَّئْبَ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: الْعَقُورُ وَغَيْرُ الْعَقُورِ وَالْمُسْنَانِسُ وَالْمُسْتَوْجِشُ مِنْهُمَا سَوَاءٌ. لِأَنَّ الْمُتَبَيَّنَّ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ، وَكَذَا الْفَارَةُ الْأَهْلِيَّةُ وَالْوَحْشِيَّةُ سَوَاءٌ.

قَالَ أَصْحَابُهُ وَلَا شَيْءَ فِي بَعُوضٍ وَبِرَاغِيثٍ وَقِرَادٍ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِصَيْدٍ، وَلَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الْبَدَنِ، وَمُؤْذِيَةٌ بِطَبْعِهَا. وَكَذَا النَّمْلُ الْمُؤْذِي، وَإِلَّا لَمْ يَجَلَّ قَتْلُهُ، لَكِنْ لَا جَزَاءَ، لِلْعِلَّةِ الْأُولَى.

لَنَا أَنَّ اللَّهَ [سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى] عَلَّقَ تَحْرِيمَ صَيْدِ الْبَرِّ بِالْإِحْرَامِ وَأَرَادَ بِهِ الْمَصِيدَ، لِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْمَصِيدَ إِلَى الْبَرِّ، وَلَيْسَ الْمَحْرَمُ صَيْدًا حَقِيقَةً، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «الضَّبْعُ صَيْدٌ وَفِيهِ كِبَشٌ»، وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا «خَمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يَقْتُلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٣٢، م: ١١٩٨).

(١) (مسألة - ٣١ - ٣٢): قوله: (فإن قتله - يعني: الجراد - أو اتلف بيض طير لحاجة، كالشبي عليه، فليل: يضمه، وقيل: لا).

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣١): إذا قتل الجراد لحاجة كالشبي عليه فهل يضمه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم. أحدهما: عليه الجزاء، وهو الصحيح.

جزم به في الوجيز وغيره، وصححه في التصحيح وغيره، وهو الصواب، وهو ظاهر كلامه في المنجز وغيره.

والوجه الثاني: لا يضمه، صححه في الفصول، وقدمه ابن رزين في شرحه.

قال الناظم:

ويغذى جراد في الأصح بقيمة ولو في طريق دُستة يبيد

(المسألة الثانية - ٣٢): إذا مضى على بيض الطير لحاجة فهل يضمه أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

وقد حكم المصنف بأن حكمه حكم الجراد إذا انتقض في طريقه، وكلما قال الشيخ الموقن وغيره، فيعطى حكمه خلافاً ومذهباً.

وقد علمت الصحيح في الجراد، فكذا في هذا.

قلت: الضمان هنا قوي لندرتة، والله أعلم.

والمُسْلِم (١١٩٨): «وَالْغُرَابُ الْآبِقُ».

وَاللَّسَّائِي (٢٨٢٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٨٧): «خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمَحْرِمُ: الْحَيَّةُ وَالْفَأْرَةُ وَالْجِدَاءُ وَالْغُرَابُ الْآبِقُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمَحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ وَالْجِدَاءُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٣١، م: ١١٩٩).

والمُسْلِم (١١٩٩): «فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ».

وَاللَّذَارِقُطَنِيُّ (٢/ ٢٣٢) فِيهِ: «يَقْتُلُ الْمَحْرِمُ الذِّئْبَ» وَسُئِلَ أَيْضًا: مَا يَقْتُلُ الْمَحْرِمُ مِنَ الدُّوَابِّ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ وَالْفَأْرَةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْجِدَاءِ وَالْغُرَابِ وَالْحَيَّةِ، قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٠٠).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «خَمْسٌ قَتَلَهُنَّ خِلَالًا فِي الْحَرَمِ فَاسْقَطَ الْغُرَابُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٤٧)، وَاحْمَدُ بْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «خَمْسٌ كُلُّهُنَّ فَاسِيقَةٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمَحْرِمُ فِي الْحَرَمِ، فَاسْقَطَ الْجِدَاءُ».

والمُسْلِم (٢٢٣٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُحْرِمًا بِقَتْلِ حَيَّةٍ بِمِئَةٍ، فَتَنَصَّ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ عَلَى أَدْنَاهُ تَنْبِيهًا، وَالتَّنْبِيهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ إِنْ كَانَ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَلْفَاظُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْقَصْدِ، وَالْمُخَالَفُ لَا يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ، وَالْأَسَدُ كَلْبٌ، كَمَا فِي دُعَايِهِ ﷺ عَلَى عَثَّةِ بْنِ أَبِي لَهَبٍ؛ وَلَئِنْ مَا لَا يَضْمَنُ بَقِيَّتِهِ وَلَا مِثْلُهُ لَا يَضْمَنُ بِشَيْءٍ كَالْحَشَرَاتِ، فَإِنْ عِنْدَهُمْ لَا يُجَاوِزُ بَقِيَّتِهِ شَاءً؛ لِأَنَّهُ مُحَارَبٌ مُؤَيَّدٌ، فَلَنَّا: فَهَذَا لَا جَزَاءَ فِيهِ.

وَعِنْدَ زُفَرٍ: تَجِبُ قِيَمَتُهُ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ، وَهُوَ أَقْسَى عَلَى أَصْلِهِمْ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُبَاحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْنِ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، فَإِنَّهُ مِثْلُ الْغُرَابِ الْآبِقِ فَقَطْ، وَكَذَا قَالَ الْحَنَفِيُّ الْمَرَادُ بِهِ الْغُرَابُ الَّذِي يَأْكُلُ الْجَنَيفَ، لِلْفِظِ الْخَاصِّ، لَكِنْ غَيْرُهُ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ، وَالْمَعْنَى يَفْتَضِيهِ، وَفِي الْمَفْهُومِ نَظَرٌ هُنَا، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا «أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمَحْرِمُ، قَالَ: الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَوْسِيقَةُ وَيُرْمِي الْغُرَابُ وَلَا يَقْتُلُهُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْجِدَاءُ وَالسَّبُعُ الْعَادِي» فِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ، ضَعُفُهُ الْأَكْثَرُ، سَبَقَ أَوَّلُ الْمَوَاقِيتِ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلصَّحَاحِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٤٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٣٨) وَحَسَنُهُ.

وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَادِيَّ وَصَفَ لِازِمٍ.

وَيَدْخُلُ فِي الْإِبَاحَةِ الْبَازِي وَالصَّفَرُ وَالشَّاهِينُ وَالْعُقَابُ وَنَحْوُهُمَا، وَالذُّبَابُ وَالْبَقُّ وَالْبَعُوضُ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَقْتُلُ الْقِرَدَ وَالنَّسْرَ وَالْعُقَابَ إِذَا وَثَبَ، وَلَا كَفَّارَةَ، فَإِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْدُوَ عَلَيْهِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَلَا يُنْبَغِي لَهُ، وَمَا لَا يُؤْذِي بِطَبْعِهِ لَا جَزَاءَ فِيهِ، لِمَا سَبَقَ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَيَجُوزُ قَتْلُهُ. وَقِيلَ: يَكْرَهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَحْرُورِ وَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَقْتُلُ كُلُّ مَا يُؤْذِيهِ، وَلَا أَصْحَابَنَا وَجْهَانِ فِي تَمَلُّ وَنَحْوِهِ، وَجَزَمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَكْرَهُ مِنْ غَيْرِ أَذْيَةٍ، وَذَكَرَ مِنْهَا الذُّبَابَ وَالتَّحْرِيمَ أَظْهَرَ، لِلنَّهْيِ (م ٣٣) ^(٦).

(١) (مسألة - ٣٣): قوله: (ولأصحابنا وجهان في تمل ونحوه يعني إذا لم يؤذ وجزم في المستوعب: يكره من غير أذية، وذكر منها الذباب، والتحریم أظهر للنهي). انتهى.

يعني: هل يحرم قتل التمل ونحوه إذا لم يؤذ أم لا؟

قلت: الصواب التحريم، وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى.

وَيَقْتُلُ حَنْبَلٍ: لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الذَّرِّ.
وَيَقْتُلُ مَهْنًا: وَيَقْتُلُ النَّمْلَةَ إِذَا عَضَّتْهُ وَالنَّحْلَةَ إِذَا أَذَتْهُ، وَاحْتَاوُ شَيْئًا: لَا يَجُوزُ قَتْلُ نَحْلٍ وَلَوْ بِأَخَذِ كُلِّ عَسَلِهِ، قَالَ هُوَ
وغيره: إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ نَمْلٌ إِلَّا بِقَتْلِهِ جَائِزٌ.
قَالَ أَحْمَدُ: يَنْدَخُنُ لِلزَّنَابِيرِ إِذَا خَشِيَ إِذَا هُمْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ تَحْرِيقِهِ، وَالنَّمْلُ إِذَا أَذَاهُ يَقْتُلُهُ، وَاحْتَجَّ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى
تَحْرِيمِ قَتْلِ غَيْرِ مُؤَذٍّ بِالنَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الْكِلَابِ، فَذَلِكَ عَلَى التَّسْوِيَةِ، وَأَنَّهُ إِنْ جَازَ، جَازَ قَتْلُ كُلِّ كَلْبٍ لَمْ يَبْعَثْ أَقْبَانُوهُ، كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ هُنَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَيَلْزَمُ مَنْ لَمْ يَحْرَمْ قَتْلُ النَّمْلِ، وَأَوَّلَى.
وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدَ: يَقْتُلُ النَّمْلَ إِذَا أَذَتْهُ، فَالْكِلَابُ بِجَنَاسَتِهَا وَأَكْلُ مَا غَفَلَ النَّاسُ عَنْهُ أَوَّلَى، لَكِنْ مَا اسْتَنْتَاهُ الشَّرْعُ
مِنْ كَلْبِ الصَّيْدِ وَتَحْوَرُّهُ يَحْرُمُ قَتْلُهُ (م) كَمَا أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ يَبَاحُ قَتْلُهُ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِهِ، وَعَنِ
ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا (نَهَى عَنْ قَتْلِ الْخَطَّاطِيِّغِ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْعَنْكَبُوتِ، وَكَانَ يُقَالُ: إِنَّهَا مَسْنَعٌ).
رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ بِسَنَدٍ وَاهٍ.
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١/ ١٣٣): وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ الْعَنْكَبُوتِ، وَفِي ذَلِكَ بَسْطٌ فِي الْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ.
وَلَا جَزَاءُ فِي مُحْرَمٍ إِلَّا مَا سَبَقَ مِنَ الْمُتَوَلَّدِ.
قَالَ أَحْمَدُ فِي الضَّمْدِ: لَا فِدْيَةٌ فِيهِ، نَهَى عَنْ قَتْلِهِ.
وَفِي الْإِرْسَادِ فِيهِ حُكْمَةٌ، وَتَقْلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ سَعِيدَانِ، وَذَكَرَ لِأَحْمَدَ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ فِيهِ حُكْمَةً.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِي النَّمْلَةِ لَقَمَةٌ أَوْ ثَمَرَةٌ إِذَا لَمْ تُوْذَ، وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ بِمِثْلِهِ فِي النَّحْلَةِ.
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فِي أُمِّ حَتِّينَ جَدِي، وَهِيَ ذَابَّةٌ مَعْرُوفَةٌ بِمِثْلِ ابْنِ عَرَسٍ وَابْنِ آوَى وَيُقَالُ أُمُّ حَبِيبَةٍ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ
لَا تَفْطِخُ بَطْنَهَا، شَبَّهَتْ بِالْحَبَلِي، وَبِئْسَ الْأَحْبَنُ وَهُوَ الْمُسْتَشْفَى، لِأَنَّ عُثْمَانَ وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى بِذَلِكَ.
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٣١).
فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ كُلُّ مُحْرَمٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ
وَلَا يَحْرُمُ أَهْلِيَّ إِجْمَاعًا، وَالْأَعْيَارُ فِي وَخْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ بِأَصْلِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ (و).
فَالْحَمَامُ وَخْشِيٍّ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَبَيَّ أَهْلِيَّ الْجَزَاءِ (م) وَالْبَيْطُ كَالْحَمَامِ.
وَعَنْهُ: لَا يَضْمَنُ أَهْلِيًّا (و هـ)، لِأَنَّهُ الْوَفْ بِأَصْلِ الْخِلْفَةِ، كَذَا قَالُوا، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ فِي الدُّجَاجِ رِوَايَتَيْنِ، وَخَصَّهْمَا ابْنُ
أَبِي مُوسَى بِالْأُجَاجِ السَّنْبِي.
وَالْجَوَامِيسُ أَهْلِيَّةٌ مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَدْ لَمْ فِي الرُّعَايَةِ أَنَّ مَا تَوَخَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ أَوْ تَأَنَسَّ مِنْ وَخْشِيٍّ فَلَيْسَ
صَيْدًا، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلًا فِي الثَّانِيَةِ
وَيَحْرُمُ مَنَعُ الصَّيْدِ الْمَاءَ وَالْكَلَّا.

= وقدمه في الآداب الكبرى، وقال: وظاهر كلام بعض أصحابنا في محظورات الإحرام أن قتل النمل والنحل والضفدع لا يجوز.
وقال ابن عقيل في آخر الفصول: لا يجوز قتل النمل ولا تخريب أجرتهم ولا قصدهم بما يضرهم، ولا يحل قتل الضفدع.
انتهى.

وسئل الشيخ تقي الدين: هل يجوز إحراق بيوت النمل بالنار؟ فقال: يدفع ضرره بغير التحريق.
وذكر في المغني في مسألة قتل الكلب: أن لا مضرة فيه: لا يباح قتله.
وكان في الرعاية الكبرى في مكان آخر: يكره قتل ما لا يضر من غلي وغلي وهدله وصرده انتهى.
وهو الذي جزم به في المستوعب.

وقال في الآداب بعد أن تكلم على المسألة، فصارت الأقوال في قتل ما لا يضره فيه ثلاثة الإباحة والكراهة والتحريم. انتهى.
وعلى كل حال: الصحيح التحريم، وقد اختاره ابن عقيل والشيخ الموفق والمصنف، وغيرهم.
وهو ظاهر كلام الناظم.

وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ إِجْمَاعًا، وَالْبَحْرُ الْمِلْحُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعَيُونُ سَوَاءً.
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] (و)، وَمَا يَعِيشُ فِيهَا كَسَلْخَفَاءَ وَسَرْطَانَ كَالسَّمَكِ، حَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ لَهُ حُكْمُهُ وَمَا يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ لَهُ حُكْمُهُ، كَالْبَقَرِ وَخَنَازِيرِ أَهْلِي.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا شَيْءَ فِي السَّلَخَفَاءِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَوَامِّ وَالْحَشَرَاتِ كَالْخَنَفَسَاءِ وَالزَّرْعِ، وَلَا يُفْصَدُ اخْذُهَا، وَيُمْكِنُ اخْذُهَا بِمَا حِيلَ، كَذَا قَالُوا، أَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ فَبَرِيٌّ، لِأَنَّهُ يُفْرَخُ وَيَتَبَخَّرُ فِي الْبَرِّ، وَيَكْتَسِبُ مِنَ الْمَاءِ الصَّيْدَ.

وَفِي حِلِّهِ فِي الْحَرَمِ رَوَايَتَانِ: الْمَنْعُ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُفْرَقُ صَيْدُهَا»، وَلَآنَ حُرْمَةُ الصَّيْدِ لِلْمَكَانِ، فَلَا فَرْقَ وَالثَّانِيَةِ يَحِلُّ (م ٣٤) لِإِطْلَاقِ حِلِّهِ فِي الْآيَةِ، وَلَآنَ الْإِحْرَامَ لَا يَحْرُمُهُ، كَخَيْوَانِ أَهْلِي وَسَبْعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَيَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِمَّا فُسِّرَ بِهِ الرُّفْتُ وَالْفُسُوقُ وَهُوَ السَّبَابُ.
وَقِيلَ: الْمَعَاصِي.

وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ، رُويَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَعَطَاءُ وَإِبْرَاهِيمُ.
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: الْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَقَالَ فِي الْفُصُولِ: يَجِبُ اجْتِنَابُ الْجِدَالِ وَهُوَ الْمَمَارَاةُ فِيمَا لَا يُغْنِي.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفُسُوقُ وَهُوَ السَّبَابُ، وَالْجِدَالُ وَهُوَ الْمَمَارَاةُ فِيمَا لَا يُغْنِي.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَكْرَهُ لَهُ كُلُّ جِدَالٍ وَمِرَاءٍ فِيمَا لَا يُغْنِيهِ، وَكُلُّ سَبَابٍ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَجْلُ، وَأَوَّلَى، كَذَا قَالَ، وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ أَكْثَرِ الْمَفْسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] لَا تُمَارَيْنِ أَخَذًا فَيُخْرِجُهُ الْمِرَاءُ إِلَى الْمَمَارَاةِ وَفِعْلٌ مَا لَا يَلِيقُ فِي الْحَجِّ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ: لَا شَكَّ فِي الْحَجِّ وَلَا مِرَاءٍ، فَإِنَّهُ قَدْ عُرِفَ وَقْتُهُ.

وَفِيهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، قِيلَ: بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْحِيدِ.
وَقِيلَ: غَيْرُ قَظٍّ وَلَا غَلِظٍ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ مُنْسَوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَفِيهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا يَنَازِعُكَ فِي الْأَمْرِ﴾ [الحج: ٦٧]، أَيُّ فِي الذَّبَائِحِ، وَالْمَعْنَى: فَلَا تُنَازِعُهُمْ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي فِعْلٍ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ.

فَإِذَا قُلْتَ: لَا يُجَادِلُكَ فَلَانَ، فَهُوَ يَمْتَنِزِلُ لَا تُجَادِلُنَّهُ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٦٧].

(١) (مسألة - ٣٤): قوله: (ولا يحرم صيد البحر وفي حله في الحرم روايتان: المنع صححه بعضهم، والثانية: يحل). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والتلخيص، وشرح ابن منبج، والزركشي، وغيرهم.

إحداهما: لا يباح، وهو الصحيح.

صححه في التصحيح، والشرح، والشيخ تقي الدين في منسكه.

وقدّمه في المغني، وشرح ابن رزين، وهو ظاهر كلام الحرقفي.

قال في الوجيز: يحرم صيد الحرم على الحرم والحلال مطلقا. انتهى.

والرواية الثانية: يباح.

حزم به في الإفادات والمنور، وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى.

قال في الفصول: وهو اختياري، وقدّمه في الحرز، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم، وصححه الناظم.

[٦٨]، قَالَ: وَهَذَا أَذْبَ حَسَنٌ، عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ لِيَرُدُّوا بِهِ مَنْ جَادَلَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَتُّ وَلا يُجْبِيُوهُ وَلا يُنَاطِرُوهُ. وَفِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتَوَقَّى الْكَلَامُ فِيمَا لَا يَنْفَعُ، وَالْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ وَاللَّغْوَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ. وَيَسْطُ هَذَا فِي الْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَكِتَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ آخِرُ الْقِيَاسِ، وَالْأَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ حُجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي غَالِبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هَذِي كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجَسَدَ ثُمَّ قُرَأَ: «مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا» [الزخرف: ٥٨].

أَبُو غَالِبٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَوَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ: مُتَكْرَرُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِقَرِيٍّ، وَضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ، وَبَالَغَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَقَالَ: لَا يُلْتَقَتُ إِلَى رِوَايَتِهِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٨) مِنْ حَدِيثِ حُجَّاجٍ.

وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «جَدَلًا فِي الْقُرْآنِ كُفْرًا».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٥٨).

وَعَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا يُؤْمِنُ الْعَبْدُ الْإِيمَانُ كُلَّهُ حَتَّى يَتْرَكَ الْكَلْبَ فِي الْمِرَاحَةِ، وَيَتْرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا».

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَا زَعِيمٌ بَيِّنْتُ فِي رِبَاضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا، وَبَيِّنْتُ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْكَلْبَ وَإِنْ كَانَ مَارِحًا، وَبَيِّنْتُ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَنَ خُلُقُهُ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٠٠).

وَيُسْتَحَبُّ قِلَّةُ الْكَلَامِ إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ، وَفِي الرَّعَايَةِ: يُكْرَهُ لَهُ كَثْرَتُهُ بِلا نَفْعٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُبْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: مَرْفُوعًا: «مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَنْفَعِيهِ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٧) وَغَيْرُهُ.

وَالْأَحْمَدُ (٢٠١/١) مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مِثْلَهُ.

وَلَهُ أَيْضًا فِي لَفْظٍ «قِلَّةُ الْكَلَامِ فِيمَا يَنْفَعِيهِ».

وَتَجَوُّزُ لَهُ التَّجَارَةُ وَعَمَلُ الصَّنِيعَةِ (و) وَالْمِرَادُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنْ مُسْتَحَبٍّ أَوْ وَاجِبٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَتْ عُكَاظٌ وَمَجَنَّةٌ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَأْتَمُّو أَنْ يَتَجَرَّوْا فِي الْمَوَاسِمِ، فَتَزَلَّتْ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» [البقرة: ١٩٨] فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٤٥)، وَابْنُ دَاوُدَ (١٧٣٣) عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَامَةَ التَّيْمِيُّ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا أَكْرِي فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَكَانَ نَاسٌ يَقُولُونَ: لَيْسَ لَكَ حَجٌّ، فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: إِنِّي أَكْرِي فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَإِنْ نَاسًا يَقُولُونَ: لَيْسَ لَكَ حَجٌّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَيْسَ تُحْرَمُ وَتَلْبِي وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَتَفِيضُ مِنْ عَرَفَاتٍ وَتَرْمِي الْجَمَارَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ لَكَ حَجًّا، جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ مِثْلَ مَا سَأَلْتَنِي فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُجِبْنِي حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» الْآيَةُ [البقرة: ١٩٨].

فَارْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ: «لَكَ حَجٌّ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢٩٢)، وَأَحْمَدُ (٢/١٥٥).

وَعِنْدَهُ: «إِنَّا نَكْرِي، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٍّ؟» وَفِيهِ: «وَتَخْلُقُونَ رُؤُوسَكُمْ».

وفيه: «فَقَالَ: أَنْتُمْ حُجَّاجٌ» وَسَبَقَ فِيمَا يُعْطَلُ الصَّلَاةُ فَصَدَّ التَّجَارَةَ وَالْحَجَّ بِالسَّفَرِ وَيَجُوزُ لِبَسِّ الْكُحْلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْبَاغِ، وَتَقَطَّعَ رَاحِيَةً كَرِيهَةً بِغَيْرِ طَيِّبٍ.

وَفِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: يُسَنُّ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْمُعْصِفُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و ش) لِمَا رَوَى أَحْمَدُ (١١٩/٢): حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ أَنْبَأَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: فَإِنْ نَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدَّثَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَازِينَ وَالنَّقَابِ وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالزُّعْفَرَانَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَتَلْبَسَ مَا أَحَبَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْوَانِ الثِّيَابِ مُعْصِفًا أَوْ خِرًا أَوْ حُلِيًّا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ قَمِيصًا».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٢٧) عَنْ أَحْمَدَ وَقَالَ: رَوَاهُ عَبْدَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالزُّعْفَرَانَ مِنَ الثِّيَابِ» وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ.

وَلِلشَّافِعِيِّ (٣٠٩/١) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: أَبْصَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَوْبَيْنِ مُضْرَجَيْنِ وَهُوَ مُخْرِمٌ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الثِّيَابُ؟ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا إِخَالٌ أَحَدًا يُعَلِّمُنَا السُّنَّةَ، فَسَكَتَ عُمَرُ. وَقَالَ عُرْوَةُ: كَانَتْ أَسْمَاءُ تَلْبَسُ الْمُعْصِفَاتِ الْمُسَبَّغَاتِ، وَهِيَ مُخْرِمَةٌ لَيْسَ فِيهَا زُعْفَرَانٌ.

وَقَالَ أَسْلَمٌ: رَأَى عُمَرُ عَلَى طَلْحَةَ يَوْمًا ثَوْبًا مَصْبُوعًا وَهُوَ مُخْرِمٌ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مُدْرٌ فَقَالَ: إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرُّهْطُ أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ بِنْتُ عُنَيْدٍ اللَّهُ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمَصْبُغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرُّهْطُ مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ. رَوَاهُمَا مَالِكٌ (٣٢٦/١).

وَلِلشَّافِعِيِّ (٣١٠/١) عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الثِّيَابَ الْمُعْصِفَةَ.

وَرَوَى خُنَيْلٌ فِي مَنَامِكِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ قَالَتْ: كُنْتُ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ يُحْرَمُونَ فِي الْمُعْصِفَاتِ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَنَهَى عَنْهُ عُثْمَانُ وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: إِنَّمَا نَهَايَ. رَوَاهُ النَّجَّادُ.

فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَلَيْلًا يَقْتَدِي بِهِ جَاهِلٌ فِي جَمِيعِ الْأَصْبَاغِ أَوْ يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ، كَمَا سَبَقَ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ، وَحَمَلَ الْقَاضِي الْخَبَرَ عَلَى الْأَسْتِحْبَابِ لِاسْتِحْبَابِ التِّيَاضِ فِي الْإِحْرَامِ، أَوْ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ يَخْتَصُّ بِعَلِيٍّ؛ وَلَأنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ وَلَا تَقْصُدُ رَاحِيَتَهُ كَسَائِرِ الْأَصْبَاغِ؛ وَلَأنَّهُ يَجُوزُ مَا لَمْ يَنْفَضْ قَبَازًا، وَإِنْ نَفَضَ كَغَيْرِهِ، وَجَوَزهُ فِي الْوَاضِحِ مَا لَمْ يَنْفَضْ عَلَيْهِ، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: يُبْنَعُ مِنَ لَبْسِهِ وَإِنْ لَبَسَهُ وَهُوَ يَنْفَضُ قَدَى، وَلِلْمَصْبُوعِ بِالرَّيَاحِينِ حُكْمُهَا مَعَ الرَّاحِيَةِ وَيَجُوزُ الْكُحْلُ بِأَنْعَادِ لِرَجُلٍ وَأَمْرًا، إِلَّا لِزَيْنَةٍ فَيَكْرَهُ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ (و م ش).

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣١٢/١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ، وَكَرِهَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَزَادَ: وَفِي حَقِّهَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ نَهَى عَنْهُ وَقَالَ ضَمَدَهَا بِالصَّبْرِ.

وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُحْرَمِ إِذَا اسْتَكْبَى عَيْنَيْهِ ضَمَدَهَا بِالصَّبْرِ».

وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ وَمَعْنُ حُلَّ فَلَبِستُ ثِيَابًا صَبِيغًا وَاسْتَحَلَّتْ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقْتَ صِدَقْتُ».

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٢٠٤، ١٢١٨).

وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِامْرَأَةٍ: اسْتَحْلِي بِغَيْرِ الْإِنْمِيدِ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ لِكِنَّةِ زِينَةٍ وَنَحْنُ نَكْرَهُهُ.

وَلَنَا قَوْلٌ: لَا يَجُوزُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَا تَكْتَحِلُ الْمَرْأَةُ بِالسَّوَادِ.

فَظَاهِرُهُ التَّخْصِيسُ.

وَيَنْظُرُ الْمُحْرَمُ فِي الْمِرَاةِ لِحَاجَتِهِ، كَرِزَالَةِ شَعْرَةٍ بِعَيْنَيْهِ.
وَيُكْرَهُ لِزَيْنَةَ، ذِكْرَةُ الْحِرْقِيِّ وَغَيْرُهُ، وَلَنَا قَوْلُ: يَحْرُمُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ وَلَا يَصْلُحُ شَعْنًا وَلَا يَنْقُضُ عَنْهُ غَيْرًا، وَقَالَ: إِذَا كَانَ يُرِيدُ زِينَةً فَلَا يَرَى شَعْرَةً فَيَسْوِيهَا، رَوَى
أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ يُسَاهِي الْمَلَائِكَةَ بِأَهْلِ عَرَفَةَ: أَنْظَرُوا إِلَى
عِبَادِي أَتَوْنِي شَعْنًا غَيْرًا» وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ، وَفِي تَرْكِ الْأَوَّلَى نَظَرًا لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَأْتُوا شَعْنًا غَيْرًا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:
يَنْظُرُ الْمُحْرَمُ فِي الْمِرَاةِ وَيَنْظُرُ ابْنُ عُمَرَ فِيهَا.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/٣١٤)، وَمَالِكٌ (١/٣٥٨)، وَزَادَ: لِيُكْوِيَ بِعَيْنَيْهِ، وَأُطْلِقَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ: لَا بَأْسَ بِهِ،
وَيَعْضُ مَنْ أَطْلَقَهُ قِيْدَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ لِلْحَاجَةِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْعُسْلِ فِي إِزَالَةِ الشَّعْرِ، وَلَا فِدْيَةَ بِذَلِكَ، وَبِمَا فِي هَذَا الْفَصْلِ
إِلَّا مَا سَبَقَ فِي الْمُعْتَصِفِ.

قَالَ الْأَجْرِيُّ وَابْنُ الرَّافِعِيِّ، وَغَيْرُهُمَا: وَيَلْبَسُ الْحَاتِمُ، وَسَبَقَ فِي الْحُلِيِّ فِي الزُّكَاةِ لِبُسَةِ لَزِينَةَ، وَإِذَا لَمْ يَكْرَهُ فَيَتَوَجَّهُ
فِي كَرَاهِيَةِ لِلْمُحْرَمِ لِزِينَةِ مَا فِي كَحْلٍ وَيَنْظُرُ فِي مِرَاةٍ.
وَاللِّدَارِقُطِيُّ (٢/٢٣٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ بِالْهَيْمَانِ وَالْحَاتِمِ لِلْمُحْرَمِ، وَفِي رِوَايَةٍ رَخِصَ.

فَصْلٌ

وَالْمِرَاةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا، حَرَمٌ عَلَيْهَا تَغْفِيطُهُ بِرُقْعٍ أَوْ تَقَابٍ أَوْ غَيْرِهِ (و).
قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: كَرَاهِيَةُ الرُّقْعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ.
وَسَبَقَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ (١٧٤١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «لَا تَتَّقِبِ الْمِرَاةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَازِينَ» وَخَبَرَهُ فِي الْمُعْتَصِفِ.
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِحْرَامُ الْمِرَاةِ فِي وَجْهِهَا، وَإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ.
رَوَاهُ اللَّدَارِقُطِيُّ (٢/٢٩٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ عَلَى الْمِرَاةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا» مِنْ
رِوَايَةِ أَبِي بٍ مُحَمَّدٍ أَبِي الْجَمَلِ، ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ.

وَقَالَ أَبُو ذُرْعَةَ: مُكْرَهُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْعَقْلِيُّ يَهْمُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ.
وَقَالَ اللَّدَارِقُطِيُّ: مَجْهُولٌ، وَوَثَّقَهُ الْفَسْرِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَحْفُوظُ مَوْقُوفٌ.
وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ فِي الْإِيضَاحِ: وَكَفَّيْهَا.
وَقَالَ فِي الْمُبْهَجِ: وَفِي الْكَفَّيْنِ رِوَايَتَانِ.

وَقَالَ فِي الْأَنْتِصَارِ فِي مَسْأَلَةِ التَّيْمِ ضَرَبَتِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ: إِنَّ الْمِرَاةَ أَيْسَحَ لَهَا كَشَفُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ فِي الصَّلَاةِ
وَالْإِحْرَامِ، وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تَسْدُلَ عَلَى الْوَجْهِ لِحَاجَةٍ (و) يَقُولُ عَائِشَةُ: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مُحْرَمَاتٌ فَإِذَا حَادَاوَا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جَلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهَا».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٣٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٣٥)، وَاللِّدَارِقُطِيُّ (٢/٢٩٥).

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَفِي الْحَدِيثَيْنِ رِوَايَةُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، ضَعَفَهُ الْأَكْثَرُ.
وَسَبَقَ أَوَّلُ الْمَوَاقِيتِ وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ قَالَتْ: كُنَّا نَحْمَرُ وَجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرَمَاتٌ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ.
رَوَاهُ مَالِكٌ (١/٣٢٨).

أُطْلِقَ جَمَاعَةٌ جَوَازَ السُّدْلِ.
وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا لَهَا أَنْ تَسْدُلَ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقٍ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنَ اسْتَقْلٍ، وَمَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/٣٠٣).

قَالَ الشَّيْخُ عَنْ قَوْلِ أَحْمَدَ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الثَّقَابَ مِنْ اسْتَقْلٍ عَلَى وَجْهِهَا وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ تَسْدُلُ وَلَا تُصَيِّبُ
الْبَشْرَةَ، فَإِنْ أَصَابَتْهَا فَلَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ قَدَّتْ، لِاسْتِدَامَةِ السُّتْرِ.
قَالَ الشَّيْخُ: لَيْسَ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ أَحْمَدَ وَلَا فِي الْحَبْرِ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ، فَإِنَّ الْمُسْدُولَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إصَابَةِ الْبَشْرَةِ.

فَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَبَيَّنَّ، وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ زَادَ: وَأَنَّهَا مُنِعَتْ مِنَ الْبُرْفَعِ وَالنَّقَابِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يُعَدُّ لِسِتْرِ الْوَجْهِ، كَذَا قَالَ.

وَالْمَذْهَبُ: يُحْرَمُ تَغْطِيَةُ مَا لَيْسَ لَهَا سِتْرَةٌ، وَلَا يُمْكِنُهَا تَغْطِيَةُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ، إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ، فَسِتْرُ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ عَوِزَةٌ لَا يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ، وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ إِلَّا فِي لُبْسِ الْمَخِيطِ وَتَغْلِيلِ الْمَحْمَلِ، بِالْإِجْمَاعِ، لِمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: وَلِحَاجَةِ السِتْرِ، كَعَقْدِ الْإِزَارِ لِلرَّجُلِ.

وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٨٣٠) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَضَمَّدَ جِبَاهُنَا بِالسُّكِّ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا عَرَقَتْ أَحَدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهَيْهَا فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهَا».

وَأَمَّا كَرَاهَةُ فِي الْجُمُعَةِ خَوْفَ الْفِتْنَةِ لِقَرَبِهَا مِنَ الرِّجَالِ؛ وَلِهَذَا لَا تَلْزَمُهَا، بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ أَنَّ الْحَبْرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، لِلْمَشَقَّةِ بِتَرْكِهِ لِطَوْلِ الْمُدَّةِ، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، لَا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

وَيُحْرَمُ لُبْسُ الْقَفَازَيْنِ عَلَيْهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ (و م) وَمِمَّا شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ كَمَا يُعْمَلُ لِلْبَزَاةِ وَفِيهِ الْفِدْيَةُ كَالنَّقَابِ، لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ، وَكَالرَّجُلِ (و) وَلَا يَلْزَمُ مِنَ تَغْطِيَتِهِمَا بِكُمُومِهِمَا لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّرِ جَوَازُهُ بِهِمَا. بِدَلِيلِ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ قَدَمَيْهِ بِإِزَارِهِ لَا بِخَفٍّ.

وَأَمَّا جَازُ تَغْطِيَةِ قَدَمَيْهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لِأَنَّهَا عَوِزَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَنَا فِي الْكُفَيْنِ رَوَايَتَانِ، أَوْ الْكُفَّانِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمُ التَّيْمُمِ كَالْوَجْهِ، قَالَهُ الْقَاضِي.

وَأَقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْآخِرِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَهَا ذَلِكَ، وَلِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَيَمْلِكُهَا إِنْ لَفَّتْ عَلَى يَدَيْهَا خِرْقَةً أَوْ خِرْقًا وَشَدَّتْهَا عَلَى حِجَاءٍ أَوْ لَا، كَشَدُّهُ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا وَذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: لَا يُحْرَمُ وَإِنْ لَفَّتْهَا بِلا شَدِّ فَلَا؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ اللَّبْسُ لَا تَغْطِيَتُهُمَا، كَبَدَنِ الرَّجُلِ.

وَلَهَا لُبْسُ الْحُلِيِّ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و) لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ فِي الْمُعْتَصِرِ، وَقَالَتْهُ عَائِشَةُ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣١١/١).

وَلَا دَلِيلٌ لِلْمَنْعِ.

وَعَنْهُ: يُحْرَمُ.

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ، وَحَمَلَهَا الشَّيْخُ عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزُّنْبَةِ كَالْكُحْلِ، وَلَا فِدْيَةَ.

وَلَا يُحْرَمُ لِبَاسُ زِينَةٍ (و) قَالَ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: وَيُكْرَهُ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: الْمَحْرَمَةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا يَتَرَكَّانِ الطَّيِّبَ وَالزُّنْبَةَ، وَلَهُمَا مَا مَوَى ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحُلَوَانِيُّ فِي التَّنْبِيهِ: يُحْرَمُ لِبَاسُ زِينَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ كَحُلِيِّ.

وَيُسْتَحَبُّ كِيضَابُهَا بِحِجَاءٍ لِلْإِحْرَامِ، لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَذُلَّ الْمَرْأَةُ بِشَيْءٍ مِنْ حِجَاءٍ عَشِيَّةِ الْإِحْرَامِ، وَتُغْلَفَ رَأْسُهَا بِغَسَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا طَيِّبٌ، وَلَا تُحْرَمُ عَطَلًا.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧٢/٢) وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرُّبَلِيِّ ضَعْفُهُ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزُّنْبَةِ كَالطَّيِّبِ، وَيُكْرَهُ فِي إِحْرَامِهَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزُّنْبَةِ، كَالْكُحْلِ بِالْإِنْفِذِ، فَإِنْ فَعَلَتْ؛ شَدَّتْ يَدَيْهَا بِخِرْقَةٍ فَذَتْ وَإِلَّا فَلَا (و ش) لِأَنَّهُ يَقْصَدُ لَوْنُهُ لَا رِيحُهُ عَادَةً، كَخِيضَابِ بِسَوَادٍ وَبَيْلٍ، وَلِعَدَمِ الدَّلِيلِ.

وَعِنْدَ الشَّيْخِ لَا بَأْسَ بِهِ، لِقَوْلِ عِكْرَمَةَ: إِنْ عَائِشَةُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْتَضِينَ بِالْحِجَاءِ وَهُنَّ حُرُمٌ.

رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ فِيهِ الْفِدْيَةُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ لِمُزَوَّجَةٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِينَةً وَتَحْيِيًّا إِلَى

الزوج كالطيب.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا وَكَثُرَ الشَّافِعِيَّةُ: وَيُكْرَهُ لِلْأَمِّ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ مَعَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَا يُسْتَحَبُّ لَهَا، وَفِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ ضَعِيفَةٌ، بَعْضُهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَبَعْضُهَا أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ، وَبَعْضُهَا أَبُو
الشَّيْخِ وَبَعْضُهَا الطَّبْرَانِيُّ، وَهِيَ فِي التَّعْلِيلِ الْكَبِيرِ عَلَى الْمَقْنَعِ فِي بَابِ السَّوَالِ.
وَقَدْ رَوَى الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي كِتَابِهِ (الاسْتِفْتَاءُ فِي مَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ الْحِنَاءِ)، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «يَا مَعْشَرَ
النِّسَاءِ! اخْتَضِبْنَ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَخْتَضِبُ لِزَوْجِهَا، وَإِنَّ الْأَيِّمَ تَخْتَضِبُ تَعْرِضَ لِلرُّزْقِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».
فَأَمَّا الْخِضَابُ لِلرَّجُلِ فَذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا لَا تَشْبَهُ فِيهِ بِالنِّسَاءِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، وَلَا دَلِيلَ لِلْمَنْعِ،
وَأُطْلِقَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَهُ الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ، وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: كَرِهَهُ أَحْمَدُ قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّهُ مِنَ الزُّيْنَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هُوَ بِلَا حَاجَةٍ مُخْتَصٌّ بِالنِّسَاءِ (و ش).
ثُمَّ اخْتِجَ بِلَعْنِ الْمُتَشَبِّهِينَ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ، وَسَبَقَتْ مَسْأَلَةُ التَّشْبِيهِ عِنْدَ زَكَوِي الْحُلِيِّ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥٥٠٨) عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرَّجُلُ». نَهَى عَنْهُ لِلْوُجْهِ لَا لِجِلْدِهِ، فَإِنَّ رِيحَ
الطَّيْبِ لَهُ حَسَنٌ، وَالْحِنَاءُ فِي هَذَا كَالزَّعْفَرَانِ.

وَعَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يُونُسَ وَهُوَ مِنَ الْقَنَاتِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَبِي يَسَارٍ الْغُرَشِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَجُلٍ
مَخْضُوبٍ الْبَدَنَ وَالرُّجْلَيْنِ فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ.
فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِيَ إِلَى الْبَيْعِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» أَبُو يَسَارٍ رَوَى عَنْهُ
الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ.

وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مِثْرَ قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ: مَجْهُولٌ، فَأَرَادَ: مَجْهُولُ الْعِدَالَةِ.
وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْعِلَالِ أَنَّ الْمُفَضَّلَ أَنْفَرَهُ بِوَصْلِهِ.
وَقَالَ أَبُو مُوسَى: حَدِيثٌ مَشْهُورٌ.

وَلِلطَّبْرَانِيِّ (٥٠٥٤) وَنَحْوُهُ بِمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.
وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ بَذَرٍ الْمُوصِلِيُّ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَنَّهُ كَلِمَةُ فِي الْحِنَاءِ؛
لَأَنَّهُ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ وَاحِدَةً (م ٣٥) «»، وَأَنَّهُ لَا فِدْيَةَ (هـ) ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ نَقَلَ الْمِصْبُوحِيُّ: الْحِنَاءُ مِنَ الزُّيْنَةِ.

وَمَنْ يُرَخِّصُ فِي الرِّيحَانِ يُرَخِّصُ فِيهِ.
وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ وَسَيَّلَ عَنِ الْخِضَابِ لِلْمُخْرَمِ فَقَالَ: لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الطَّيْبِ وَلَكِنَّهُ زِينَةٌ، وَقَدْ كَرِهَ الزُّيْنَةُ عَطَاءُ
لِلْمُخْرَمِ، وَقَدْ اخْتِجَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ فَهْمَاءِ الْحَدِيثِ كَابْنِ جُرَيْرٍ وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْمَثْنِ شَيْءٌ، بِخَبَرِ بُرَيْدَةَ
مَرْفُوعًا: «سَيِّدُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ اللَّحْمُ».

وَفِيهِ: «سَيِّدُ الشَّرَابِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الْمَاءُ، وَسَيِّدُ الرِّيحَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الْفَاغِيَّةُ» وَهُوَ الْحِنَاءُ.
رَوَاهُ ابْنُ شَدَّادٍ بِإِسْنَادِهِ، وَيَتَّحَجُّجُ بِحَاجَةٍ، لِيُخْبِرَ «سَلَمَى مَوْلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا اشْتَكَى أَحَدٌ رَأْسَهُ قَالَ: أَذْهَبَ

(١) (مسألة - ٣٥): قوله -بعد ذكر الخضاب للمرأة-: (فأما الخضاب للرجل فذكر الشيخ أنه لا بأس به فيما لا تشبه فيه بالنساء، وأطلق في المستوعب: له الخضاب بالحناء.

وقال في مكان آخر: كرهه أحمد، قال أحمد: لأنه من الزينة.

وقال شيخنا: هو بلا حاجة مختص بالنساء وظاهر ما ذكره القاضي أنه كلمة في الحناء، لأنه ذكر المسألة واحدة). انتهى.

ما قاله الشيخ الموفق هو الصواب.

وقاله الشارح وغيره، وعمل الناس عليه من غير تكبر.

وقال في الآداب الكبرى: فأما الخضاب للرجل، فيتوجه إباحته مع الحاجة، ومع عدمها يخرج على مسألة تشبه رجلًا بامرأة في

لباس وغيره. انتهى.

فَاتَّحَجُّمْ وَإِذَا اشْتَكَى رَجُلُهُ قَالَ: اذْهَبْ فَأَخْضِبْنَهَا بِالْحِنَاءِ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠٢)، وَأَحْمَدُ (٤٦٢/٦).

وَلَهُ (٢٥١/١) فِي لَفْظٍ: قَالَتْ: «كَتَبْتُ أَخْذُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَا كَانَتْ تُصَيِّبُهُ قُرْحَةٌ وَلَا نُكْتَةٌ إِلَّا أَمَرَنِي أَنْ أَضَعَّ عَلَيْهَا الْحِنَاءَ» خَدِيثٌ حَسَنٌ.

فَصْلٌ

الْحَنْثَى الْمَشْكُلُ إِنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ أَوْ غَطَى وَجْهَهُ وَجَسَدَهُ لَمْ تَلْزَمْهُ فِدْيَةٌ لِلشُّكِّ، وَإِنْ غَطَى وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ فَدَى^(١)؛ لِأَنَّهُ إِمَّا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ: يُعْطَى رَأْسُهُ وَيَقْدِي، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَلَمْ يَخَالَفْهُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ.

فَصْلٌ

مَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ، يَمْلِكُ أَنْ يَحْلِقَ ثُمَّ يَحْلِقَ أَوْ قَلَّمَ ثُمَّ قَلَّمَ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ وَلَوْ بِمَخِيطٍ فِي رَأْسِهِ، أَوْ بَدَوَاهُ مُطَبِّبٍ فِيهِ، أَوْ تَطَبَّبَ ثُمَّ تَطَبَّبَ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَهَا أَوْ غَيْرَهَا، وَلَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْأَوَّلِ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، تَابِعُهُ أَوْ فَرَقَهُ، فَظَاهِرُهُ: لَوْ قَلَّمَ خَمْسَةَ أَظْفَارٍ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ لَزِمَهُ دَمٌ، وَقَالَهُ الْقَاضِي، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَمَّا بَيَّنَّتِ الْجُمْلَةُ فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي تَدَاخُلِ الْفِدْيَةِ كَذَا الْوَاحِدِ عَلَى الْوَاحِدِ فِي تَكْمِيلِ الدَّمِ. وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ فَعَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ. وَعَنْهُ: لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لَهَا كَالْأَوَّلِ. فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ فِي غَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَعَدَّدَ سَبَبُ الْمَحْظُورِ فَلَبَسَ لِلْحَرِّ ثُمَّ لِلْبَرْدِ ثُمَّ لِلْمَرَضِ فَكَفَّارَاتٌ، وَإِلَّا كَفَّارَةٌ، نَقَلَ الْأَثَرُ فِيمَنْ لَبَسَ قِمِيصًا وَجَبَّةً وَهِمَامَةً لِعَلَّةٍ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ، قُلْتُ: فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَبَسَ جَبَّةً ثُمَّ بَرِيءٌ ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَبَسَ جَبَّةً، فَقَالَ: عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي الْإِرْشَادِ: إِذَا لَبَسَ وَغَطَى رَأْسَهُ مُتَّفَرِّقًا فَكَفَّارَتَانِ. وَإِنْ كَانَ فِي وَاقْتٍ وَاحِدٍ فَرَوَاتَيْنِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ: إِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجْلِسٍ تَدَاخَلَتْ، لَا فِي مَجَالِسَ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: تَتَدَاخَلُ كَفَّارَةُ الْوَطْءِ فَقَطْ.

وَجَلِيدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ: لَا تَدَاخُلُ، وَفِي الْقَدِيمِ: تَتَدَاخَلُ، وَلَهُ قَوْلٌ: عَلَيْهِ لِلْوَطْءِ الثَّانِي شَأْنٌ، كَقَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ. لَنَا مَا تَدَاخَلُ مُتَابِعًا تَدَاخَلُ مُتَّفَرِّقًا كَالْأَحْدَاثِ وَالْحُدُودِ وَكَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ؛ وَلِأَنَّهُمَا كَفَّارَةٌ لَا يَتَضَمَّنُ سَبَبُهَا إِنْتِلَافَ نَفْسٍ، كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ؛ وَلِأَنَّهُ وَطِئَ، فَكَفَّرَ عَنْهُ كَالْأَوَّلِ، أَوْ مَحْظُورٍ فَكَفَّرَ عَنْهُ كَغَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِدْيَةً وَلَمْ يُفَرِّقْ وَلَا يُمَكِّنْ إِلَّا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ.

(١) تنبيه: قوله: (الحنثى المشكل إن لبس المخييط أو غطى وجهه وجسده لم تلزمه فدية للشك وإن غطى وجهه، ورأسه أو لبس المخييط فدى). انتهى.

تحتل هذه الألف في قوله: (أو لبس المخييط): أن تكون زائدة، وأن صوابه: (وإن غطى وجهه ورأسه ولبس المخييط فدى) من غير ذكر الفاء قبل الواو في قوله: (أو لبس)، وإن لم يكن كذلك كان تكراراً من المصنف وسهواً؛ لأنه قال أولاً: (إن لبس المخييط لم تلزمه فدية)، وقال هنا: (فدى)، والله أعلم.

ثم رأيت ابن نصر الله في حواشيه قال: يعني: إما أن يجمع بين تغطية وجهه ورأسه، أو بين تغطية وجهه ولبس المخييط. انتهى. يعني: أن كلامه صحيح، ويقدر فيه فيقال: وإن غطى وجهه ورأسه، أو غطى وجهه ولبس المخييط، فدى. وهو صحيح.

لكن مجدّف ذلك حصل اللبس.

وقوله: (أو غطى وجهه وجسده): مبني على أن تغطية وجه الرجل لا توجب فدية، وإلا؛ فالرجل والمرأة مشتركان في ذلك، والله أعلم.

وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا تَدَاخُلُ إِذَا كَثُرَ عَنِ الْأَوَّلِ اخْتِيَارُهُ بِالْحُدُودِ وَالْإِيمَانِ.
وَتَتَعَدَّدُ كَفَّارَةُ الصَّيْدِ بِتَعَدُّوهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و) لِأَنَّ الْآيَةَ تَذَلُّ أَنْ مَنْ قَتَلَ صَيْدًا لَزِمَهُ مِثْلُهُ، وَمَنْ قَتَلَ أَكْثَرَ لَزِمَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَئِنَّهُ لَوْ قَتَلَ أَكْثَرَ مَعًا تَعَدَّدَ الْجَزَاءُ، فَمَتَّفِقًا أَوَّلَى، لِأَنَّ حَالَ التَّفْرِيقِ لَيْسَ أَنْقَصَ كَسَائِرِ الْمَخْطُورَاتِ؛ وَلَئِنَّهَا كَفَّارَةُ قَتْلِ، كَقَتْلِ الْإِنْسَانِ، أَوْ بِذَلِّ مُتْلَفٍ، كَبَذَلِ مَالِ الْإِنْسَانِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا تَتَعَدَّدُ إِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْأَوَّلِ، وَحَكَمِي عَنْهُ مُطْلَقًا.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِنْ تَعَدَّدَ قَتْلُهُ ثَانِيًا فَلَا جَزَاءَ، يَتَّقِمُ اللَّهُ مِنْهُ.
رَوَى عَنْ شَرِيحٍ وَمُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالنَّخَعِيِّ وَقَتَادَةَ وَقَالَ قَاوُدُ، لِلْآيَةِ: لِأَنَّ الْجَزَاءَ إِذَا عَلِقَ بِلَفْظٍ (مَنْ) لَمْ يَتَكَرَّرْ نَحْوُ: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَئِنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ عَادَ فَيَتَّقِمُ اللَّهُ مِنْهُ» [المائدة: ٩٥]، وَلِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ ثُمَّ عَادَ قِيلَ لَهُ أَذْهَبَ فَيَتَّقِمُ اللَّهُ مِنْكَ. رَوَاهُ النَّجَّادُ.
وَكَسَائِرِ الْمَخْطُورَاتِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدَّمَةِ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْجَزَاءَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ شَرْطِهِ فِي مَحَالٍّ، نَحْوُ مَنْ دَخَلَ دُورِي فَلَهُ بِدُخُولِ كُلِّ دَارٍ دِرْهَمٌ.
وَالْقَتْلُ يَقَعُ فِي صَيْدٍ وَصَيْدٍ.
وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ، كَقَوْلِهِ فِي آيَةِ الرِّبَا: «وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ» [البقرة: ٢٧٥]، وَلِلْعَايِدِ مَا سَلَفَ وَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، وَكَقَوْلِهِ فِي آيَةِ الْمُحَارَبَةِ: «ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» [المائدة: ٣٣] لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَزْمِ وَعَنِ الثَّلَاثِ يَمْنَعُ صِحَّتُهُ.
وَلِلدَّارِ طَلْفِي عَنْهُ فِي حَتَامِ الْحَرَمِ: فِي الْحَمَامَةِ شَاءَ، وَيَتَقَدِّمُ ظَاهِرُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهِ.
وَسَبَقَ جَوَابُ الرَّابِعِ.
وَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ مَخْطُورَاتٍ مِنْ أَجْنَاسٍ مُتَّحِدَةٍ الْكُفَّارَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ وَهُوَ أَشْهُرُ (و) كَحُدُودٍ مُخْتَلِفَةٍ وَإِيمَانٍ مُخْتَلِفَةٍ.
وَعَنْهُ: كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَلَا فُكْلٌ وَاحِدٍ كَفَّارَةُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
قَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: لِأَنَّهَا أَعْمَالٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَمَوْجِبَاتُهَا مُخْتَلِفَةٌ، كَالْحُدُودِ الْمُخْتَلِفَةِ.
وَقِيلَ: إِنْ تَبَاعَدَ الْوَقْتُ تَعَدَّدَ الْفِدَاءُ وَلَا فَلَا
وَلَا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ بِرَفْضِهِ بِالْيَدِ (و) لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالْفَسَادِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَيَلْزَمُهُ دَمٌ لِرَفْضِهِ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: لَا شَيْءَ لِرَفْضِهِ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ لَمْ تُفْعَلْ شَيْئًا، وَحُكْمُ الْإِحْرَامِ بَاقٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) لِأَنَّهَا جَنَائِيَّاتٌ مُخْتَلِفَةٌ فَتَعَدَّدَتْ كَفَّارَاتُهَا، كَقِيلِهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الرَّفْضِ.
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي إِحْرَامِ الصَّغِيرِ لِبَعْدِهِ لَزُومِهِ عِنْدَهُ، وَلَا كَفَّارَةَ بِإِحْرَامِهِ عِنْدَهُ مُطْلَقًا وَلَا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ بِجُنُونٍ وَإِعْمَاءٍ (و) وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهَيْنِ.
قَالَ فِي مَفْرَدَاتِهِ: مَبْنَاهُ عَلَى التَّوَسُّعِ وَسُرْعَةِ الْحَصُولِ؛ فَلِهَذَا لَوْ أُحْرِمَ مُجَامِعًا انْعَقَدَ وَحُكْمُهُ كَالصَّحِيحِ، وَسَبَقَ قَبْلَ الْفَصْلِ الثَّامِنِ.
وَعِنْدَ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ خَطَأً
وَأَنْ لَيْسَ أَوْ تَطْبِيبٌ أَوْ غَطْيٌ رَأْسَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.
نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَاخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ (و ش) لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» إِمْتِنَادٌ جَيِّدٌ.
وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْمِيلِيُّ: وَمِمَّا رَوَيْتُهُ بِإِسْنَادٍ الصَّحِيحِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَهُ.
وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٧٦٥) مِنْ رَوَايَةِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيِّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ

ابن عمير، عن ابن عباس مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا أَسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» وَقَالَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا بِشَرْ، تَفَرَّدَ بِهِ الرَّبِيعُ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٠ / ٤)، وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ بِشَرْ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ عَنْهُ غَيْرُ الرَّبِيعِ وَأَبُو يَعْقُوبَ الْبُزْجَنِيُّ الْفَقِيهُ.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٥٧ / ٧)، وَقَالَ: جَوَّدَ إِسْنَادُهُ بِشَرْ بَنُ بَكْرٍ، وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ.

وَرَوَاهُ الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَبِيبَ بْنَ عَمِيرٍ.

وَرَوَى الْحَافِظُ حَبِيبُ الدِّينِ فِي الْمَخْتَارَةِ الطَّرِيقَيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي أَوَّلِ دِيَاتِ الْجِرَاحِ مِنَ الْمُحَلَّى: هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ عَنْ بِشْرِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُتَّصِلًا، وَبِهَذَا اللَّفْظِ رَوَاهُ النَّاسُ هَكَذَا.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ: لَا يُثَبِّتُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ ابْنِ مُصْتَمَى جَدًّا وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ، يَعْنِي مُرْسَلًا، وَدَلَالَةُ الْخَبَرِ مُبَيِّنَةٌ عَلَى عُمُومِ دَلَالَةِ الْإِفْتِضَاءِ، وَفِيهِ خِلَافٌ لَنَا وَلِلْأَصُولِيِّينَ: وَسَبَقَ قِصَّةُ الَّذِي أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي الْجَبَةِ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِالْخَلْقِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَلْعِهَا وَغَسْلِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِفِدْيَةٍ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيِّنَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَكَانَ سَنَةً ثَمَانًا.

وَأَجَابَ الْقَاضِي بِأَنَّ الطَّبِيَّ لَمْ يَكُنْ حُرْمٌ، فَقِيلَ لَهُ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٩٧، م: ١١٨٠): «اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ» فَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُرْمٌ فِي الْحَجِّ وَلَمْ يَحْرَمْ فِي الْعُمْرَةِ إِلَى هَلَاكِ الْحَالِ، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ فِي النَّبَسِ لَمْ يَكُنْ حُرْمٌ، وَبَيَّاسًا عَلَى الصَّوْمِ، وَالتَّفَرُّقَ بِأَنَّ الْمُحْرَمَ عَلَيْهِ أَمَارَةٌ وَهِيَ التَّجَرُّدُ وَالتَّلْبِيَةُ فَلَمْ يَغْلَرْ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ يَنْطَلِقُ بِالدَّبِيحَةِ عَلَيْهَا أَمَارَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا فِي التَّسْمِيَةِ وَأَجَابَ الْقَاضِي بِأَنَّ الْأَمَارَةَ وَقْتُ الذَّبْحِ وَالتَّسْمِيَةِ تَقْدُمُهَا، كَذَا قَالَ.

وَعَنْهُ: تَجِبُ الْكُفَّارَةُ، نَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ (و ه م) كَالْخَلْقِ وَقَتْلِ الصَّيِّدِ، وَالتَّفَرُّقَ بِأَنَّهُ إِتْلَافٌ يَنْطَلِقُ بِقَوَاتِ الْحَجِّ لَيْسَ بِإِتْلَافٍ، وَلَا فَرْقَ فِيهِ، كَذَا قَالَ الْقَاضِي.

وَقَالَ: الْمَأْمُورُ بِهِ فَرَضٌ عَلَيْهِ، كَتَجَنُّبِ الْمَخْطُورِ، فَحُكْمُ أَحَدِهِمَا حُكْمُ الْآخَرِ.

وَأَمَّا التَّفَرُّقُ بِإِمْكَانِ تَلَاوِيهِ فَمَا مَضَى لَا يُمَكِّنُ تَلَاوِيَهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْجَاهِلَ بِالْحُكْمِ هُنَا كَالصَّوْمِ وَكَذَا قَالَ الْقَاضِي لِخَصْمِهِ: يَجِبُ أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ.

وَمَتَى زَالَ عُدْرَتُهُ غَسَلَهُ فِي الْحَالِ فَإِنْ أَخْرَهُ وَلَا عُدْرَتَهُ، وَلَهُ غَسَلُهُ بِيَدَيْهِ وَبِمَتَاعٍ وَغَيْرِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ بِخَلَالٍ وَيَغْسِلَهُ، وَيَتَيَكَّمُ لِلْحَدَّثِ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِ رَأْيِهِ بِغَيْرِ الْمَاءِ فَعَلَ وَتَوَضَّأَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ قَطْعُهَا.

وَإِنْ مَسَّ طَبِيًّا يَظُنُّهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا فَوَجَّهَانِ (م ٣٦)؛^(١) لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّهُ وَجْهَهُ تَحْرِيمُهُ كَجَهْلِ تَحْرِيمِ الطَّبِي.

وَإِنْ خَلَقَ أَوْ قَلَّمَ قَدَى مُطْلَقًا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ كِإِتْلَافِ مَالِ آدَمِيٍّ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ عَلَى مَنْ خَلَقَ لِأَدَى بِهِ وَهُوَ مَعْدُورٌ، فَذَلَّ عَلَى وَجْهِهَا عَلَى مَعْدُورٍ يَنْزِعُ آخَرَ وَلَنَا وَجْهٌ وَهُوَ رِوَايَةُ مُخْرَجَةٌ مِنْ قَتْلِ الصَّيِّدِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً: لَا فِدْيَةَ عَلَى مَكْرِهِ وَنَاسٍ وَجَاهِلٍ وَنَائِمٍ وَنَحْوِهِمْ.

(١) (مسألة - ٣٦): قوله: (وإن مسَّ طيبًا يظنه يابسًا فبان رطبًا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والشرح، والرعايتين، والحاوي الكبير، والقواعد الأصولية، وغيرهم.

أحدهما: لا فدية عليه؛ لأنه جهل بتحريمه، فاشبه من جهل بتحريم الطيب.

قلت: وهو الصواب.

وقدّمه في الرعاية الكبرى في موضع.

والوجه الثاني: عليه الفدية؛ لأنه قصد مسَّ الطيب، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين في شرحه.

واختاره أبو محمد الجوزي، لما سبق في المسألة قبلها
وتجب الكفارة بقتل الصيد مطلقاً، نقله الجماعة منهم صالح، وعليه الأصحاب (و) إظهار ما سبق من الحبر والأثر
في جزاء الصيد ويضيه.

وقال الزهري: على المتعمد بالكتاب، وعلى المخطئ بالسنة.
وقال الشافعي (١/ ٣٣٥): أنبأنا سعيد عن ابن جريج: قلت لعطاء: فمن قتل خطأ أغرم؟ قال: نعم يُعْظَمُ بِذَلِكَ
حُرْمَاتِ اللَّهِ وَمَضَتْ بِهِ السُّنَنُ وَرَوَى النُّجَادُ عَنِ الْحَكَمِ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ: لِيُحْكَمَ عَلَيْهِ فِي الْخَطَا وَالْعَمْدِ وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ
ابْنِ مَسْنُودٍ فِي رَجُلٍ أَلْقَى جُوالِقَى عَلَى ظَهْرِي فَأَمَرَهُ بِالْجَزَاءِ.
قال أحمد في رواية الأثرم وهذا لا يكون عَمْدًا، ولأنه إلتلاف، كمال الأدمي وعن أحمد: لا جزاء بقتل الخطأ، نقله
صالح.

وقال في رواية عبد الله: قال ابن عباس: إذا صاد المحرم ناسيًا لا شيء عليه، إنما على العايد.
رواه النجاد وغيره عن ابن عباس.
وقاله طائوس وداود وابن المنذر، وقال سعيد بن جبير: إنه السنة ذكروه ابن حزم، واختاره أبو محمد الجوزي وغيره،
إظهار الآية قال القاضي: هي حجة لنا من وجه؛ لأنها تقتضي أن من نسي الإحرام فقتل الصيد متعمداً يلزمه الجزاء،
وعندهم: لا يلزمه؛ ولأنه خص العمد بالذكر لأجل الوعيد في آخرها؛ ولأن ما سبق أخص، والقياس يقتضيه، فقدم.
وأما قوله: «إن الله تجاوز لأمتي»، فإن صح لفظة ودلالته فما سبق أخص وسبقت التفرقة بين الإلتلاف وغيره.
وحكي عن مجاهد والحسن: يجب الجزاء في الخطأ والنسيان لا في العمد.
وقال الشافعي (١/ ٣٥٥): أنبأنا سعيد عن ابن جريج، قال: كان مجاهد يقول: ومن قتل منك متعمداً غير ناس
لحرمته ولا مريداً غيره فأخطأ به فقد أحل وليس له رخصة، ومن قتل ناسياً لحرمته أو أراح غيره فأخطأ به فذلك العمد
المكفر عليه النعم.
وهذا غريب ضعيف.

والمكروه عندنا كمخطئ وذكر الشيخ في كتاب الإيمان في موضعين أنه لا يلزمه، وإنما يلزم المكروه.
وجزم به ابن الجوزي، وسبق في الحلق، وتأتي نظيره في إلتلاف مال الأدمي وعند الصبي ومن زال عقله بعد إحرابه
خطأ

فصل

القارن كغيره، نص عليه، وعليه الأصحاب (و م ش) إظهار الكتاب والسنة؛ ولأنهما حُرْمَتَانِ كَحُرْمَةِ الْحَرَمِ وَحُرْمَةِ
الإحرام، اختار القاضي أنه إحرمان، ولعله ظاهر قول أحمد، فإنه شبهه بحُرْمَةِ الْحَرَمِ وَحُرْمَةِ الإحرام؛ لأن الإحرام هو
نية النسك ونية الحج غير نية العمرة واختار بعضهم أنه إحرام واحد، كنيع دار وعبد صفقة واحدة عقداً واحداً والمبيع
اثنان.

وعنه: يلزمه بفعل مخطور جزاءان (و هـ) ذكرها في الواضح، وذكره القاضي وغيره تخريفاً إن لزمه طوافان وسعيان
وخصها ابن عقيل بالصيد، كما لو أفرد كل واحد بإحرام، والفرق ظاهر، وكما لو وطئ وهو مُحْرَمٌ صائم.
قال القاضي لا يمنع التداخل ثم لم يتداخل لأختلاف كفايتهما؛ أو؛ لأن الصيام والإحرام لا يتداخلان، والحج
والعمرة يتداخلان عندنا وعندهم في الحلق وبني الحنفية قولهم على أنه مُحْرَمٌ بإحرامين قالوا: إلا أن يتجاوز الميقات غير
مُحْرَمٍ بِالْعَمْرَةِ أَوْ الْحَجِّ فَيَلْزَمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ، خلافاً لغيره؛ لأن المستحق عليه عند الميقات إحرام واحد، ويتأخير واجب واحد
يلزم جزاء واحد.

فصل

قال ابن المنذر: أجمع العلماء أن الحج لا يفسد بإثبات شيء حال الإحرام إلا الجماع وسبق ذواحيه ورفض النسك
وجنون وإغماء وقتل الصيد، والمراد غير الردة وسبق في الأذان

فَصْلٌ

كُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ مُتَعَلِّقٍ بِالْإِحْرَامِ أَوْ الْحَرَمِ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ إِنْ قَدَرَ يَوْصِلُهُ إِلَيْهِمْ.
وَيَجِبُ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ (و) وَيُجْزِيهِ جَمِيعُهُ (و هـ ش) قَالَ أَحْمَدُ: مَكَّةُ وَمِنَى وَاحِدَةٌ، ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: نُزِهَتْ مَكَّةُ عَنْ الدَّمَاءِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْحَرُ فِي الْحَجِّ إِلَّا بَعْنَى، وَلَا فِي الْعُمْرَةِ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَهُوَ مُتَوَجِّعٌ.

وَاحتجَّ الْأَصْحَابُ بِمَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٢٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٣٧) مِنْ رِوَايَةِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَخَدِثُهُ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ.

لَكِنْ فِي مُسْلِمٍ (١٢١٨) عَنْهُ مَرْفُوعًا: «وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ»، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ طَرِيقٌ إِلَيْهَا، وَالْفَجْجُ: الطَّرِيقُ وَلِأَنَّهُ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ كَمَكَّةَ وَمِنَى.

وَقَوْلُهُ: «هَذَا بَالِغُ الْكُفَّةِ» [المائدة: ٩٥].

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ مَجَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ» [الحج: ٣٣] لَا يَمْنَعُ الذَّبْحُ فِي غَيْرِهَا، كَمَا لَمْ يَمْنَعُهُ بَعْنَى وَتَخْصِيصُهَا بِمَنَامِكٍ لَا يُلْزَمُ فِي الذَّبْحِ، لِشَرْفِ مَكَّةَ، وَهُوَ تَنْجِيسٌ قِيلَ لِلْقَاضِي: قَلِمَ اسْتَحْبَبْتُمُ النَّحْرَ بِهَا؟ فَقَالَ: لِيَكُونَ اللَّحْمُ طَرِيقًا لِأَهْلِهَا، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ: يَسُنُّ أَنْ يَنْحَرَ الْحَاجُّ بَعْنَى وَالْمُعْتَمِرُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ، وَمَبْنَى قَوْلِ أَحْمَدَ: هُمَا سَوَاءٌ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ: فِي الْإِجْزَاءِ، وَإِنْ سَلِمَ لِلْفُقَرَاءِ سَلِيمًا فَتَحَرَّوْهُ أَجْزَاءً وَلَا اسْتَرْذَوْهُ وَنَحْرَهُ، فَإِنْ أَبَى أَوْ حَجَزَ ضَمِينَهُ، وَيَتَوَجَّعُ احْتِمَالًا.
وَيَجِبُ تَفْرِيقُ لَحْمِهِ بِالْحَرَمِ أَوْ إِطْلَاقُهُ لِمَسَاكِينِهِ (و ش) لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ كَالذَّبْحِ، وَالتَّوَسُّعُ عَلَيْهِمْ مَقْصُودَةٌ، وَالطَّعَامُ كَالْهَذِي (و ش) وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ يَجُوزُ أَنْ فِي الْحُلِّ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَالتَّخَمِيُّ: الْهَذِي بِمَكَّةَ، وَالطَّعَامُ حَيْثُ شَاءَ لَنَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْهَذِي وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ، وَلِأَنَّهُ نُسَكَ يُنْفَعُهُمْ كَالْهَذِي، وَقِيلَ لِابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ: إِنَّ اللَّهَ نَكَرَ الْمَسَاكِينَ وَلَمْ يَخْصُ الْحَرَمَ، فَقَالُوا: إِنَّهُ عَطِفٌ عَلَى الْهَذِي فَصَارَ تَنْكِيرًا بَعْدَ تَعْرِيفٍ، كَقَوْلِنَا: صَدَقَةٌ تَبْلُغُ بِهَا بَلَدٌ كَذَا لِكَذَا كَذَا مِسْكِينًا، رَجَعَ إِلَى مَسَاكِينِ ذَلِكَ الْبَلَدِ.

وَمَسَاكِينُهُ مَنْ لَهُ أَخَذَ زَكَاةً لِحَاجَّتِهِ مَقِيمًا بِهِ أَوْ مُجْتَازًا مِنَ الْحَاجِّ، وَغَيْرِهِمْ، فَإِنْ بَانَ بَعْدَ دَفْعِهِ إِلَيْهِ غَنِيًّا فَكَالزُّكَاةِ، وَمَا جَارَ تَفْرِيقَهُ لَمْ يَجْزِ دَفْعُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الدَّيَّةِ (هـ) كَالْحَرْبِيِّ (و).

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُغْدَى الْمَسَاكِينُ وَيُعْشِيَهُمْ إِنْ جَارَ فِي كُفَّارَةِ الْيَمِينِ؟ يَتَوَجَّعُ احْتِمَالَانِ (م ٣٧) ^(١) الْإِجْزَاءُ قَالَهُ أَبُو يُوسُفَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تَنْبِيْهِ عَنِ التَّمْلِيكِ.

وَإِنْ مَنَعَ مِنْ إِيصَالِهِ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ فِي جَوَازِ ذَبْحِهِ فِي غَيْرِهِ وَتَفْرِيقِهِ رِوَايَتَانِ وَالْجَوَازُ أَظْهَرُ، لِقَوْلِهِ: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا» [البقرة: ٢٨٦] (م ٣٨) ^(٢).

(١) (مسألة - ٣٧): قوله في الهدي والإطعام: (وهل يجوز أن يغدي المساكين ويعشيهم إن جاز في كفارة اليمين؟ يتوجه احتمالان). انتهى.

أحدهما: يجوز.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه شبيه بما قال المصنف: وربما كان انتفع لهم من الهدي. والاحتمال الثاني: لا يجوز، وإن جوزه في كفارة اليمين؛ لظاهر القرآن.

(٢) (مسألة - ٣٨): قوله: (وإن منع من إيصاله إلى فقراء الحرم، ففي جواز ذبحه في غيره وتفريقه رويتان، والجواز أظهر لقوله تعالى: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا» [البقرة: ٢٨٦]). انتهى.

أحدهما: يجوز، وهو الصحيح.

قال المصنف: هو أظهر، وجزم به في الشرح وغيره، وقدمه في الرعاية وغيره.

والرؤية الثانية: لا يجوز، وهو قول في الرعاية.

وَمَا وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ فَحَيْثُ فَعَلَهُ (هـ ش) لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالْفِدْيَةِ بِالْحَدِيثِيَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ. وَاشْتَكَى الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رَأْسَهُ فَحَلَقَهُ عَلَيْهِ وَتَحَرَّ عَنْهُ جُزُورًا بِالسُّقْيَا.

رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٨٨/١) وَالْأَثَرُ، وَغَيْرُهُمَا.

وَعَنْهُ فِي الْحَرَمِ، وَقَالَ الْحَرَمِيُّ فِي غَيْرِ الْحَلْقِ، قَالَ فِي الْفُصُولِ وَالتَّبَصُّرَةِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، خُولِفَ فِيهِ لِمَا سَبَقَ، وَاعْتَبِرَ فِي الْمَجْزُؤِ وَالْفُصُولِ الْعَذَرُ فِي الْمَحْظُورِ، وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمَعْدُورِ فِي الْحَرَمِ كَسَائِرِ الْهَدْيِ.

وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ: حَيْثُ قَتَلَهُ.

وَقِيلَ: لِعَذْرِ، وَالْمَذْهَبُ: فِي الْحَرَمِ، لِلْمَايَةِ.

وَوَقَّتْ ذَبْحَهُ حِينَ فَعَلَهُ وَلَهُ الذَّبْحُ قَبْلَهُ لِعَذْرِ، كَكُفَّارَةِ قَتْلِ الْأَدَمِيِّ وَالظَّهَارِ وَالْيَمِينِ.

وَمَنْ أَمْسَكَ صَيْدًا أَوْ جَرَحَهُ ثُمَّ أَخْرَجَ جَزَاءَهُ ثُمَّ تَلَفَ، أَوْ قَدَّمَ مَنْ أَيْبَحَ لَهُ الْحَلْقُ فِدْيَتَهُ، أَجْزَأُ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: إِنْ أَخْرَجَ فِدَاءً صَيْدٍ يَدُو قَبْلَ تَلَفِهِ قَتَلَهُ أَجْزَأُ عَنْهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

كَذَا قَالَ وَيُجْزِئُ صَوْمٌ (و) وَالْحَلْقُ (و) وَهَدْيُ تَطَوُّعٍ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ (و) وَمَا سُمِّيَ نُسْكًَا بِكُلِّ مَكَانٍ (و) كَاضِحِيَّةٍ^(١)؛ لِعَدَمِ تَعَدِّي نَفْعِهِ، وَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ بِمَكَانٍ، وَلِعَدَمِ الدَّلِيلِ.

وَالدَّمُ كَاضِحِيَّةٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، قِيَامًا عَلَيْهَا، فَلَا يُجْزِئُ مَا لَا يُضْمَحِي بِهِ، وَيُجْزِئُ الْجَذْعُ مِنَ الضَّئَانِ وَالنَّيْسِ مِنَ الْمُغْزِ (و) أَوْ سَبْعُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الشَّمْعِ: «فَمَا اسْتَبَسَّرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦] صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ، وَفَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ النُّسْكَ فِي خَبَرِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ بِذَبْحِ شَاةٍ، وَالْبَاقِي قِيَاسٌ عَلَيْهِمَا.

وَلَنْ ذَبْحَ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَهَلْ تَلْزَمُهُ كُلُّهَا؟ كَمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَعْلَى مِنْ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، أَمْ سُبْعُهَا وَالْبَاقِي لَهُ أَكْلُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، لِحُجُوزِ تَرْكِهِ مُطْلَقًا كَذَبْحِ سَبْعِ شَيْءٍ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣٩)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (ويجزئ صوم وفاقا وحلق وفاقا، وهدي تطوع، ذكر القاضي وغيره وفاقا، وما سمي نُسْكًَا بكل مكان وفاقا، كاضحية). انتهى.

الذي يظهر: أن في الثالث والرابع نظرا، فإن هدي التطوع لأهل الحرم، وكذا ما كان نسكا، فلمل أن يكون هنا نقص. ويدل عليه قوله بعد ذلك: (لعدم تعدي نفعه)، ولا معنى لتخصيصه بمكان، وهذا التعليل ينافي هدي التطوع، وما يسمى نسكا، فإن فيهما نفعاً لمساكن الحرم، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣٩): قوله فيمن وجب عليه هدي: (وإن ذبح بدنة أو بقرة؛ فهو أفضل، وهل تلزمه كلها كما لو اختار الأعلى من خصال الكفارة أو سبعها، والباقي له أكله والتصرف فيه؛ لجواز تركه مطلقا، كذبح سبع شيا، فيه وجهان). انتهى. وأطلقهما في المخي، والمحرر، والشرح، والفاق، والقواعد الأصولية، وقال: قلت: وينبغي أن يبنى على الخلاف أيضا زيادة الثواب، فإن ثواب الواجب أعظم من ثواب التطوع. أحدهما: تلزمه كلها.

اختاره ابن عقيل، وقدمه في الخلاصة، ذكره في المنذورة، وقدمه في الرعائيتين، والحاويين، وصححه في تصحيح المحرر. والوجه الثاني: لا يلزمه إلا سبعها.

قال ابن الجرد: فإن ذبح بدنة لم تلزمه كلها في الأشهر، وقدمه ابن رزين في شرحه، وقال: هذا أقيس. انتهى. قلت: وهو الصواب، ولها نظائر:

منها: لو أخرج بعيرا عن خسر من الإبل وقتلنا يجزئ.

ومنها: لو نذر هديا فاقبل ما يجزئ شاة، أو سبع بدنة، أو بقرة، فلو ذبح بدنة بدل ذلك.

ويمكن الفرق بين هذه وبين مسألة المصنف: بأن النذر تناول هذه، فهي كإحدى خصال الكفارة، ولكن من يعمل بجواز الترك يدخل هذه، والله أعلم.

فهذه تسع وثلاثون مسألة قد فتح الله بتحريرها.

وَكُلُّ مَنْ لَزِمَتْهُ بَدَنَةُ أَجْزَائِهِ بَقَرَةً، كَعَكْسِهَا، لِقَوْلِ جَابِرٍ كُنَّا نَنَحِرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: وَالْبَقَرَةُ؟ فَقَالَ: وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ؟

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣١٨).

وَأِنْ نَذَرَ بَدَنَةً فَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: يَلْزِمُهُ مَا نَوَاهُ، وَإِلَّا فَرَوَاتَانِ، وَنَصَرُوا: تُجْزِئُهُ بَقَرَةٌ وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ رَوَاتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا تُجْزِئُهُ بَقَرَةٌ (و هـ) لِمَا سَبَقَ، وَالثَّانِيَةُ: تُجْزِئُهُ مَعَ عَدَمِ الْبَدَنَةِ (و ش)؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ وَتُجْزِئُهُ أَيْضًا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ. وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُشْبِهُ النَّمَامَةَ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةً فِي غَيْرِ النَّذْرِ: لَا تُجْزِئُهُ عَنْهَا إِلَّا لِعَدَمِهَا.

وَمَنْ لَزِمَهُ بَدَنَةُ أَجْزَاءِ سَبْعِ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الشَّاءَ مَعْدُولَةٌ بِسَبْعِ بَدَنَةٍ، وَهِيَ دَمٌ كَامِلٌ، وَأَطْيَبُ لَحْمًا، فَهِيَ أَعْلَى وَعَنَتُهُ عِنْدَ عَدَمِهَا؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ.

وَلِأَحْمَدَ (٣١١/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٣٦) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ الْفَرَّاسَانِيُّ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً وَأَنَا مُوسِرٌ لَهَا وَلَا أَجِدُهَا، فَاشْتَرِيهَا؟ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَتَعَ سَبْعَ شَيْءٍ فَيَذْبَحَهُنَّ» عَطَاءٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ فَلَانٌ، وَأَخْبِرْتُ، جَاءَ بِمَتَاكِيرٍ، وَإِذَا قَالَ: أَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ، فَحَسْبُكَ بِهِ.

وَعَنَتُهُ: لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا عَشْرُ شَيْءٍ، رَوَاهُ حَنْبَلٌ، لِقَوْلِ رَافِعٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْعَلُ فِي قَسَمِ الْغَنَائِمِ عَشْرًا مِنَ الشَّاءِ بِبَعِيرٍ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٤٣٩١) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَمَعْنَاهُ لِابْنِ مَاجَةَ (١٧٩٩).

قَالَ الْحَلَالُ: الْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، يَعْنِي الْأَوَّلَ.

وَمَنْ لَزِمَهُ سَبْعُ شَيْءٍ أَجْزَائِهِ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً، ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي، لِإِجْزَائِهِمَا عَنْ سَبْعَةٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِلَّا فِي جِزَاءِ صَيْدٍ. وَفِي الْمُغْنِيِّ: أَنَّهُ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ أَطْيَبُ، وَالْبَقَرَةُ كَالْبَدَنَةِ فِي أَجْزَاءِ سَبْعِ شَيْءٍ عَنْهَا. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ.

باب صيد الحرمين ونباتهما وما يتعلق بذلك

أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِهِ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَالْمَجْلُ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ: وَعَلَى ذَالٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ، وَمَكَّةُ وَمَا حَوْلَهَا كَانَتْ حَرَامًا قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ.

قَالَ فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِ عَنْ مَكَّةَ كَانَتْ حَرَامًا وَلَمْ تَزَلْ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ، وَالْأَرْضِ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَجُلْ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَجُلْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُخْتَلَى خِلَافًا، وَلَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تُلْقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرُ فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَيَبُوتِهِمْ فَقَالَ إِلَّا الْإِذْخِرَ».

وَفِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِمِيِّ نَحْوَهُ.

وَفِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ».

وَفِيهِ: «لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَفِيهِ: «وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تَجُلُ سَائِقِطُهَا إِلَّا لِمَنْشِدٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٢، م: ١٣٥٥).

الْقَيْنُ: الْحِدَادُ.

وَلِلْأَثَرِ فِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَلَا يُخْتَشُ خَشِيشُهَا».

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٠٢٢، م: ١٣٦٠) مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ أَيْ أَظْهَرَ تَحْرِيمَهَا وَبَيَّنَّهَ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّمَا حُرِّمَتْ بِسُؤَالِ إِبْرَاهِيمَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ الْجَزَاءُ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) كَصَيْدِ الْإِحْرَامِ، لِمَا سَبَقَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا مُخَالَفَ مِنْهُمْ؛ وَلِأَنَّهُ مَنِعٌ مِنْهُ لِحَقِّ اللَّهِ، كَصَيْدِ الْإِحْرَامِ، وَالْحُرْمَتَانِ تَسَاوَتَا فِي الْمَنعِ مِنْهُ.

وَعَنْ دَاوُدَ: لَا يُضْمَنُ، لِإِرَاءَةِ الذَّمِّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يُضْمَنُ صَغِيرٌ وَكَافِرٌ، وَلَا مَدْخَلٌ لِلصَّوْمِ فِيهِ. وَلَهُ فِي إِجْزَاءِ الْهَدْيِ فِيهِ رَوَاتَانِ، وَلَنَا أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْهَدْيِ، وَالْإِطْعَامِ، فَدَخَلَهُ الصَّوْمُ، كَصَيْدِ الْإِحْرَامِ؛ وَلِأَنَّ الْحُرْمَةَ عَامَّةً، فَضَمِنَهُ الصَّغِيرُ، وَالْكَافِرُ كَغَيْرِهِمَا.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَئِنْ ضَمَانَهُ كَالْمَالِ، وَهُمَا يَضْمَنَانِيهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرُهُمْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْحَرَمِ مُؤَبَّدَةٌ فَلَزِمَ الْجَزَاءُ، بِخِلَافِ الْإِحْرَامِ؛ وَلِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ وَحُكْمُ صَيْدِهِ حُكْمُ الْإِحْرَامِ مُطْلَقًا. نَصٌّ عَلَيْهِ.

حَتَّى فِي تَمْلِكِهِ، نَقَلَهُ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَلَا يَلْزَمُ الْمُحْرِمَ جَزَاءً، نَصٌّ عَلَيْهِ وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ وَإِنْ ذَلَّ مَجْلٌ خِلَافًا عَلَى صَيْدٍ فِي الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ ضَمِنَاهُ بِجَزَاءٍ وَاحِدٍ، نَقَلَهُ الْأَثَرُ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: الْجَزَاءُ عَلَى الْمَذْلُولِ وَحْدَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ لَمْ يَلْزَمُهُ الْجَزَاءُ، كَصَبِيٍّ وَكَافِرٍ، فَعَلَى الذَّالِّ الْجَزَاءُ، لَنَا أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْجَزَاءِ، فَضَمِنَ بِالذَّلَالَةِ، كَصَيْدِ الْمُحْرِمِ.

وَلَا يَلْزَمُ صَيْدَ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ كَصَيْدِ الْحَرَمِ، قَالَهُ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ، وَكَذَا قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: طَرَدَهُ صَيْدَ الْمَدِينَةِ؛ وَلِأَنَّهُا حُرْمَةٌ تَوْجِبُ رَفْعَ يَدِهِ عَنِ الصَّيْدِ كَحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ، فَلَا يَلْزَمُ صَيْدَ الْمَدِينَةِ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ: لَا جَزَاءَ عَلَى ذَالٍ فِي حِلٍّ بَلْ عَلَى الْمَذْلُولِ وَحْدَهُ، كَحِلَالِ ذَلِّ مُحْرَمًا، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ، وَالْأَوَّلُ نَصٌّ أَحْمَدَ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: إِنْ اشْتَرَكَ خِلَالَانِ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ فَجَزَاءُ وَاحِدٍ، بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الضَّمَانَ بَذَلَ عَنْ الْمَحِلِّ لَا جَزَاءَ عَلَى الْجَنَائَةِ، وَالْمَحِلُّ مُتَّحِدٌ، فَكَتَلَهُمَا رَجُلًا خَطَأً، الدِّيَّةُ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ وَلَنَا مَا سَبَقَ، وَمَا قَالُوهُ مُنْتَوَعٌ.

وَإِنْ قَتَلَ الْمَجْلُ مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ بِسَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ أَوْ قَتَلَهُ عَلَى غَضَنِ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْحِلِّ ضَمِنَهُ (و)؛ لِأَنَّ

الشارع لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي الْحِلِّ أَوْ [فِي] الْحَرَمِ؛ وَلَآئِنَّ مَعْصُومَ بِالْحَرَمِ كَالْمُتَجَرِّعِ.
وَعَنْهُ: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ خَلَالَ فِي الْحِلِّ.

وَكَذَآ لَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الْحِلِّ قَتَلَهُ فَرَحَهُ فِي الْحَرَمِ ضَمِنَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَا يَضْمَنُ الْأَمُّ، وَعَكْسُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ يَقْتُلَ مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْحِلِّ بِسَهْمِهِ أَوْ كَلْبِهِ، أَوْ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ يُنْسِكَ طَائِرًا فِي الْحَرَمِ فَيَتَلَفَ فَرَحَهُ فِي الْحِلِّ، لَا يَضْمَنُ (و)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ، وَلَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ وَلَا الْمُحَرَّمِ.

وَعَنْهُ: يَضْمَنُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي، وَغَيْرُهُمَا، اعْتِبَارًا بِالْقَاتِلِ.

وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ فِي الطَّائِرِ عَلَى الْغُصْنِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ.

وَيَتَوَجَّهُ ضَمَانُ الْفَرَحِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ تَلَفِهِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَإِنْ فَرَّخَ فِي مَكَانٍ يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ عَنْهُ فَالْوَجْهَانِ.

وَلَوْ كَانَ بَعْضُ قَوَائِمِ الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ وَبَعْضُهَا فِي الْحَرَمِ حَرَمٌ تَغْلِييًا، وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ رَوَايَةٌ: لَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ، وَلَمْ يُبَيَّنْ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ، وَلَوْ كَانَ رَأْسُهُ فَقَطْ فِيهِ فَحَرَجُهُ الْقَاضِي عَلَى الرَّوَائِيَيْنِ.

وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ مِنَ الْحِلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ فَقَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ لَمْ يَضْمَنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش) لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلْهُ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحَرَمِ، بَلْ دَخَلَ بِاخْتِيَارِهِ، كَاسْتِزْمَالِهِ بِنَفْسِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَضْمَنُهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ، كَسَهْمِهِ (و) وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو ثَوْرٍ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْخَطَا كَالْعَمْدِ.

وَعَنْهُ: فِي كَلْبِهِ يَضْمَنُهُ بِقُرْبِ الْحَرَمِ بِتَفْرِيطِهِ، وَالْأَفْلَا، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ عَقِيلٍ (و م) فَعَلَى هَذَا لَا يَضْمَنُ صَيْدًا غَيْرَهُ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى، لِتَفْرِيطِهِ، وَإِنْ قَتَلَ السَّهْمُ صَيْدًا غَيْرَ الَّذِي قَصَدَهُ فَكَالْكَلْبِ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُهُ الرَّامِي.

وَيَحْرُمُ الصَّيْدُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، ضَمِنَهُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ وَلَآئِنَّ سَبَبَ تَلَفِهِ.

أَوْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ دَخَلَ سَهْمُهُ أَوْ كَلْبُهُ الْحَرَمَ ثُمَّ خَرَجَ فَقَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ (و) قَالَ الْقَاضِي: كَعَدُوِّهِ بِنَفْسِهِ فَيَدْخُلُ الْحَرَمَ ثُمَّ يَقْتُلُهُ فِي الْحِلِّ.

وَلَوْ جَرَحَ مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِيهِ فَمَاتَ فِي حَرَمٍ خَلَّ وَلَمْ يَضْمَنْ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ ثُمَّ أَحْرَمَ فَمَاتَ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يُكْرَهُ، لِمَوْتِهِ فِي الْحَرَمِ، كَذَآ قَالَ.

فَصْلٌ

يَحْرُمُ قَلْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ (ع) وَتَبَاتِيهِ حَتَّى الشُّوْكَ، وَالْوَرَقَ إِلَّا الْيَاسَ؛ لِأَنَّهُ كَمَيْتٌ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ لظَاهِرِ الْخَبَرِ. وَمَا انْكَسَرَ وَلَمْ يَبْنِ كَطَفَرٍ مُنْكَسِرٍ، وَلَا بَاسٌ بِالْإِنْتِفَاعِ بِمَا زَالَ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي الْقَطْعِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَحْرُمُ عَوْدُ وَرَقٍ زَالَا مِنْ شَجَرَةٍ أَوْ زَالَتْ هِيَ، وَلَا يَزَاعُ فِيهِ، وَلَا يَحْرُمُ الْإِذْخِرُ، وَالْكَمَاءُ، وَالشَّمْرَةُ وَمَا أَثْبَتَهُ آدَمِيٌّ مِنْ بَقْلِ وَزَيْتَانٍ وَزَرْعٍ (ع) نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الْجَمِيعِ وَلَا يَحْرُمُ مَا أَثْبَتَهُ آدَمِيٌّ مِنْ شَجَرٍ، نَقَلَ الْمُروُذِيُّ وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو طَالِبٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرُّيْحَانِ، وَالْبُقُولِ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ: مَا زَرَعْتَهُ أَنْتَ فَلَا بَاسَ، وَمَا نَبَتَ فَلَا.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَظَاهِرُهُ لَهُ أَخَذَ جَمِيعَ مَا يَزْرَعُهُ، وَجَزَمَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ بِهَذَا فِي كِتَابِ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهُ آدَمِيٌّ، كَزَرْعٍ وَعَوَسَجٍ؛ وَلَآئِنَّ مَمْلُوكَ الْأَصْلِ كَالْأَنْعَامِ، وَجَزَمَ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي خِصَالِهِ بِأَجْزَاءِ فِيهِ (و ش) لِلنَّهْيِ عَنْ قَطْعِ شَجَرِهَا، وَكَمَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ، وَاجْتِيبَ: النَّهْيُ عَنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَهُوَ مَا أَصِيفَ إِلَيْهِ لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ، وَهَذَا مُضَافٌ إِلَى مَا لِكِهِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ وَهُوَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ أَثْبَتَهُ آدَمِيٌّ فَهُوَ كَالزَّرْعِ.

وَعَنِ الْقَاضِي: إِنْ أَثْبَتَ فِي الْحَرَمِ أَوَّلًا فَفِيهِ الْجَزَاءُ، وَإِنْ أَثْبَتَ فِي الْحِلِّ ثُمَّ غَرَسَهُ فِي الْحَرَمِ فَلَا وَاخْتَارَ فِي الْمَغْنِيِّ أَنْ مَا أَثْبَتَ الْأَدَمِيُّ مِنْ جَنْسٍ شَجَرِهِمْ لَا يَحْرُمُ، كَجَوْزٍ وَنَخْلٍ، قِيَّاسًا عَلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الزُّرْعِ وَحَيَوَانِ أَهْلِي، فَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا مِنَ الصَّيْدِ مَا كَانَ أَصْلُهُ إِنْسِيًّا دُونَ مَا تَأَسَّسَ مِنَ الْوَحْشِيِّ، كَذَا هُنَا، كَذَا قَالَ، وَهُوَ لَمْ يَفَرِّقْ فِي الزُّرْعِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا الشَّجَرَ كَالصَّيْدِ، فَلَمْ يَقُولُوا فِيمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِشَجَرَةٍ كَالصَّيْدِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ قَطْعُ الشَّجَرِ إِلَّا مَا ثَبَتَ بِنَفْسِهِ وَكَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا لَا يُثْبِتُهُ الْأَدَمِيُّ، كَالدُّوْحِ وَنَحْوِهِ لَنَا ظَاهِرُ الْحَيَرِ؛ لِأَنَّهُ شَجَرٌ نَامَ غَيْرَ مُؤَذٍّ، ثَبَتَ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ، لَمْ يُثْبِتْهُ أَدَمِيُّ، كَمَا ثَبَتَ بِنَفْسِهِ مِمَّا لَا يُثْبِتُهُ الْأَدَمِيُّ، وَمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ كَشَوْكٍ وَعَوْسَجٍ يَحْرُمُ قَطْعُهُ عِنْدَ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، لِلْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ مِنْهُمْ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: لَا يَحْرُمُ (م ١) (و ش)؛ لِأَنَّهُ مُؤَذٍّ بِطَبْعِهِ كَالسَّبَّاحِ.

وَفِي جَوَازِ رَعْيِ حَشِيشِهِ وَجَهَانِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَجَمَاعَةُ رَوَائِيتَيْنِ، وَجَزَمَ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ الْبَنَاءِ، وَغَيْرُهُمَا فِي كِتَابِ الْخِلَافِ بِالْمَنْعِ، وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُهُ، وَغَيْرُهُمَا (م ٢) (١).

وَأَخَذَهُ الْقَاضِي مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ لِلْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ وَسَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا».

فَقَالَ: لَا يُخْتَشَى مِنْ حَشِيشِ الْحَرَمِ وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهُ: فَقِيلَ لَهُ: يَأْخُذُ الْفِرْعَةَ مِنَ الشَّجَرَةِ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ يَابَسًا؛ فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ: أَوْيئَ إِلَيْهِ (و ه م)، لِأَنَّهُ مَا حَرَّمَ إِلَّا لَفْلَافِهِ بِنَفْسِهِ حَرَّمَ أَنْ يُرْمَلَ عَلَيْهِ مَا يُتْلَفُ، كَالصَّيْدِ، وَعَكْسُهُ الْإِذْخِرُ. وَالثَّانِيَةُ: يَجُوزُ (و ش)، وَأَبُو يُوسُفَ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَتْ تَدْخُلُ الْحَرَمَ فَتَكْتَرُ فِيهِ فَلَمْ يُنْقَلْ شِدُّ أَفْوَاهِهَا، وَلِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَالْإِذْخِرِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وما فيه مضرة كشوك وعوسج يحم قطع عند الشيخ وغيره، للأخبار السابقة، وعند أكثر الأصحاب منهم القاضي وأصحابه: لا يجرم). انتهى.

أحدهما: يجرم قتله، وهو الصحيح، اختاره الشيخ، والشارح، وقدمه ابن رزين، وصاحب الفائق.

قال في الحرر: وشجر الحرم ونباته يجرم إلا اليابس، والاذخر وما زرعه الإنسان أو غرسه، فظاهره عدم الجواز.

قلت: ثبت في الصحيح: «ولا يعضد شوكه» أي: لا يقطع.

والقول الثاني: لا يجرم، وعليه الأكثر.

قال الزركشي: عليه جمهور الأصحاب.

قلت: وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الصغرى، والحاوين، والنظم، وغيرهم.

وقدمه في الرعاية الكبرى وغيره.

واختاره القاضي وأصحابه، وغيرهم، كما قال المصنف.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي جواز رعي حشيشه وجهان، وذكر أبو الحسين وجماعة روائيتين، وجزم أبو الخطاب وابن البناء،

وغيرهما في كتب الخلاف بالمنع، ونصره القاضي وابنه، وغيرهما). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمهادي، والتلخيص، والحرر، والشرح،

وشرح ابن منبج، والنظم، والرعايتين، والحاوين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: عدم الجواز، جزم به أبو الخطاب وابن البناء، وغيرهما في كتب الخلاف، ونصره القاضي في الخلاف وابنه، وغيرهما،

كما قاله المصنف.

وجزم به في التبيين ورؤوس المسائل، والأدبي في متخبه، وغيرهم، وصححه في تصحيح الحرر، وقدمه في المستوعب وشرح ابن

رزين، وغيرهما.

والوجه الثاني: الجواز، اختاره أبو حفص العكبري وابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الإنادات، والوجيز، وغيرهما،

وصححه في التصحيح.

قلت: وهو الصواب.

وَاحْتَجَّ بِرَوَايَةِ ابْنِ هَانِيٍّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَشَّ الْمُحْرَمُ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْحَرَمِ، وَالْحِلِّ.
وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِيِ الْخِلَافَ إِنْ أَدْخَلَ بَهَائِمَهُ بِرِعْيِهِ وَإِنْ أَدْخَلَهَا لِحَاجَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ كَلْبَهُ فَأَخَذَ صَيْدًا لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ أُرْسِلَتْ عَلَيْهِ وَأَغْرَاهُ ضَمِنَهُ، كَذَا الْحَشِيصِيُّ، قَالَ: وَلَآئِهٖ يَضْمَنُهُ بِقَطْعِهِ، كَذَا بِرِعْيِهِ، وَذَكَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ احْتَشَّ لَهَا فَكَرْعِيهِ.

وَيَضْمَنُ شَجَرَ الْحَرَمِ وَحَشِيصَتَهُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و هـ ش) خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَدَاوُدَ وَابْنَ الْمُنْذِرِ، لِأَنَّهُ مُشْتَوِعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ، كَالصَّيْدِ؛ وَلَآنَ عُمَرُ أَمَرَ بِقَطْعِ شَجَرٍ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَقْضَرُ بِأَهْلِ الطَّرَافِ وَقَدْى قَالَ الرَّأْيِي وَذَكَرَ الْبَقَرُ رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي الْمَنَاسِكِ: وَيَضْمَنُ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِيَدْنِهِ، فِي رَوَايَةٍ.

وَعَنْهُ: بِبَقَرَةٍ، كَالْمُتَوَسِّطَةِ، وَالْغُصْنِ بِمَا تَقْصُ كَأَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ، وَالنَّبَاتِ، وَالزُّرْقِ بِقِيمَتِهِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ (و ش).
وَقِيلَ: فِي الْغُصْنِ قِيمَتُهُ.

وَقِيلَ: تَقْصُ قِيمَةَ الشَّجَرَةِ.

وَجَزَمَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ فِي الْكَبِيرَةِ بَقَرَةً، وَالصَّغِيرَةِ شَاةً، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَالصَّيْدِ يَضْمَنُ بِمَقْدَرٍ، وَاحْتَجَّ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يَضْمَنُ الْجَمِيعَ بِقِيمَتِهِ (و هـ) (م ٣) (١١) (١٢).

وَعَنْهُ أَيْضًا: فِي الْغُصْنِ الْكَبِيرِ شَاةً، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَهُ ثُمَّ صَامَ، نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ.
قَالَ فِي الْفُصُولِ: مَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَهُ الْجَزَاءَ طَعَامًا كَالصَّيْدِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا مَدْخَلٌ لِلصَّوْمِ فِيهِ، كَالصَّيْدِ عِنْدَهُ، وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ بِاسْتِخْلَافِهِ، فِي أَشْهُرِ الْوُجْهَيْنِ، كَتَبَاتِ شَعْرِ آدَمِي قَطْعُهُ، وَالثَّانِي لَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، كَحَلِّهِ الْمُحْرَمِ شَعْرًا فَعَادَ.
وَلَا يَجُوزُ الْإِنْفِاقُ بِالْمَقْطُوعِ نَصٌّ عَلَيْهِ، كَالصَّيْدِ.

وَقِيلَ: يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُ قَاطِعِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ فِيهِ، كَقَلْعِ الرِّيحِ لَهُ، وَذَكَاءِ الصَّيْدِ تُغَيَّرُ لَهَا الْأَهْلِيَّةُ، بِخِلَافِ هَذَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَمْلِكُهُ بِصَدَقَتِهِ بِقِيمَتِهِ، كَحَقْرِقِ الْعِيَادِ، وَلَهُ بَيْعُهُ، وَيُكْرَهُ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِسَبَبِ مُحْرَمٍ وَوَأَفَقُوا عَلَى الصَّيْدِ.

وَمَنْ غَرَسَ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ فِي الْحِلِّ رَذَهُ لِإِلَازِمِهِ حُرْمَتُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ يَسَّ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفُهُ، وَلَوْ قَلَعَهُ غَيْرُهُ مِنَ الْحِلِّ فَقَدْ أَثْلَفَهُ، فَيَضْمَنُهُ حَذُّهُ، لِبَقَاءِ حُرْمَتِهِ، بِخِلَافِ مَنْ نَقَرَ صَيْدًا فَخَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ ضَمِنَهُ الْمُتَقَرُّ لَا قَابِلُهُ، لِتَقْوِيَتِهِ حُرْمَتُهُ بِإِخْرَاجِهِ، وَيَحْتَمِلُ فِيمَنْ قَلَعَهُ كَذَالٌ مَعَ قَائِلٍ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ رُدَّ إِلَى الْحَرَمِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ رَذُهُ، وَإِلَّا ضَمِنَهُ، فَإِنْ فَعَدَا ثُمَّ وَلَدَ لَمْ يَضْمَنْ وَلَدَهُ، وَإِنْ وَلَدَ قَبْلَهُ فَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالُ: لَا يَضْمَنُهُ، وَيَحْتَمِلُ: أَنْ يَضْمَنَهُ (و هـ) لِبَقَاءِ أَمْسِنِ

(١) (مسألة ٣ - ٣): قوله: (ويضمن الشجرة الكبيرة بيده، في رواية، وعنه: ببقره. وجزم القاضي وأصحابه في كتب الخلاف في الكبيرة بقرة، والصغيرة شاة، ونقله الجماعة).

وعنه: يضمن الجميع بقيمته). انتهى.

إحدهما: تضمن ببقره، وهو الصحيح.

نقله الجماعة، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والكافي، والمنع، والهادي، والتلخيص، والنظم، وشرح ابن رزيق، والوجيز، والمنثور، ومتنخب الأدمي، وإدراك الغاية، وتجرید العناية، وغيرهم.

وقدّمه في المستوعب، والمغني، والشرح، والرعاية الصغرى، والحاويين، وغيرهم.

وجزم به القاضي وأصحابه في كتب الخلاف أيضاً.

والرواية الثانية: تضمن بيده.

جزم به في المحرر، والإفادات، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، والفاقق.

(٢) تنبيه: ظاهر قوله: (وعنه يضمن الجميع بقيمته): أن هذه الرواية داخلة في الخلاف الذي أطلقه، وهي لا تقاوم الروايتين اللتين قبلها، ففي إدخالها في الخلاف المطلق نظر، لأن الترجيح لم يختلف فيها مع غيرها، والله أعلم.

الصَّيِّد، وَلِهَذَا يُلْزَمُ رَدُّهُ فَيَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ (م ٤) (١).
وَمَنْ قَطَعَ غُصْنًا أَصْلَهُ أَوْ بَعْضَهُ فِي الْحَرَمِ ضَمِنَهُ (و ش)؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ، وَفِي عَكْسِهِ وَجْهَانِ. لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ فِي الْحَرَمِ (م ٥) (٢).

فَصْل

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يُخْرِجُ مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ وَلَا يُدْخِلُ مِنَ الْحِلِّ، كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَا يُخْرِجُ مِنْ حِجَارَةِ مَكَّةَ إِلَى الْحِلِّ، وَالْخُرُوجُ أَشَدُّ، وَاقْتَصَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى كَرَاهَةِ إِخْرَاجِهِ، وَجَزَمَ فِي مَكَانٍ آخَرَ بِكَرَاهَتِهِمَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ إِخْرَاجُهُ إِلَى الْحِلِّ، وَفِي إِدْخَالِهِ إِلَى الْحَرَمِ رَوَاتَانِ.

وَفِي الْفُصُولِ: لَا يَجُوزُ فِي تَرَابِ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
قَالَ أَحْمَدُ: وَالْخُرُوجُ أَشَدُّ، لِكَرَاهَةِ ابْنِ عُثْمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهَا أَيْضًا فِي تَرَابِ الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ، كُتْرَابِ الْحَرَمِ. قَالَ: وَنَحْنُ لَا خِلَافَ تَرَابِ الْقُبُورِ لِلتَّبَرُّكِ أَوْ النَّبَشِ أَكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي السَّنَةِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا فَعَلَهُ، كَذَا قَالَ.
وَالْأَوَّلَى: أَنَّ تَرَابَ الْمَسْجِدِ أَكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: يَحْرُمُ وَهُوَ أَظْهَرُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يُكْرَهُ لِلتَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ: يَحْرُمُ.

وَفِي فُتُونِ ابْنِ عَقِيلٍ: أَنَّ أَحْمَدَ كَرِهَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحِلِّ، وَالْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَرِهَ النَّاسُ إِخْرَاجَ تَرَابِ الْمَسْجِدِ تَغْلِيظًا لِشَأْنِهِ، فَكَذَا هُنَا، كَذَا قَالَ: وَأَحْمَدُ لَمْ يَتَّخِذْ عَلَى مَا قَالَ بَلَّ عَلَى مَا سَبَقَ، وَلَعَلَّهُ بَذَعَهُ عِنْدَهُ، وَأَمَّا تَرَابُ الْمَسْجِدِ فَانْتِفَاعٌ بِالْمَوْقُوفِ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ: فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَشْفِيَ بِطِيبِ الْكَعْبَةِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، وَيَلْزُقُ عَلَيْهَا طِيبًا مِنْ عِنْدِهِ ثُمَّ يَأْخُذُهُ، وَذَكَرَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ فِي طِيبِ الْحَرَمِ، مِنْهُمْ الْمُسْتَوْعِبُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: فَإِنْ أَلْصَقَهُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى يَدِهِ أَوْ غَيْرَهَا لِلتَّبَرُّكِ جَازَ إِخْرَاجُهُ، وَالْانْتِفَاعُ بِهِ، كَذَا قَالَ، وَسَبَقَ حُكْمُ التَّيَمُّمِ بِتَرَابِ الْمَسْجِدِ وَمَنْعُ الشَّافِعِيَّةِ لَهُ، ثُمَّ لَوْ جَازَ لَمْ يُلْزَمُ مِثْلُهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ جِدًّا لَا أَثَرَ لَهُ، وَقَدْ سَبَقَ.
وَلَا يُكْرَهُ وَضْعُ حَصَى فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا فِي مَسْجِدِهِ زَمَنَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَتَعَدُّهُ.

قَالَ فِي الْفُتُونِ فِي الْاسْتِشْقَاءِ بِالطِّيبِ: وَهَذَا يَذَلُّ عَلَى الْاسْتِشْقَاءِ بِمَا يُوضَعُ عَلَى جِذَارِ الْكَعْبَةِ مِنْ شَمْعٍ وَنَحْوِهِ، قِيَاسًا عَلَى مَا زَمَرُمْ، وَلِتَّبَرُّكِ الصَّحَابَةِ بِفَضْلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَذَا قَالَ. وَتَعَفُّصُ أَصْحَابِنَا يَرَى فِي مَسْأَلَةِ الْاسْتِشْقَاءِ بِالطِّيبِ وَنَحْوِهِ نَظَرًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمَا زَمَرُمْ وَلَا كَفَضْلَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) (مسألة - ٤) قوله: (فإن فداء ثم ولد لم يضمن ولده، وإن ولد قبله فيتوجه احتمالان: لا يضمنه، ويحتمل: أن يضمنه، لبقاء أمن الصيِّد، ولهذا يلزم رده فيسري إلى الولد). انتهى.

أحدهما: يضمنه.

قلت: وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: لا يضمنه.

(٢) (مسألة - ٥) قوله: (ومن قطع غصنًا أصله أو بعضه في الحرم ضمنه، لأنه تابع لأصله. وفي عكسه وجهان، لأنه تابع لأصله، أو لأنه في الحرم). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمقتنع، والمهادي، والمحرر، والشرح وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: لا يضمنه، وهو الصحيح.

اختاره القاضي وصححه في التصحيح وتصحيح المحرر، والنظم، والفاقي، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز، والنور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

وقدّمه في الخلاصة وغيره.

والوجه الثاني: يضمنه، اختاره ابن أبي موسى وغيره، وجزم به في الإفادات، وقدّمه في الهداية، والمستوعب.

وَلَا يَكْرَهُ إِخْرَاجُ مَاءِ زَمْزَمَ قَالَ أَحْمَدُ: أَخْرَجَهُ كَعَبٍ، لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.
قَالَ الشَّيْخُ: وَلَأنَّهُ يَسْتَخْلَفُ كَالثَّمَرَةِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٦٣)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ خَلَّالِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ.
ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (١٨٩/٣).

فَذَكَرَ حَدِيثَهُ هَذَا «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ فِي الْقَوَارِيرِ وَقَالَتْ: حَمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَدَاوَى، وَالْقَرَبِ فَكَانَ يَصُبُّ عَلَى الْمَرْضَى وَيَسْقِيهِمْ ثُمَّ قَالَ لَا يَتَّبِعُ عَلَيْهِ». وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: رُبَّمَا أَخْطَأَ.

فَصْلٌ

حَدَّثَ الْحَرَمُ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ عِنْدَ بُيُوتِ السُّفْيَا، وَمِنْ الْيَمَنِ سَبْعَةَ أَمْثَالٍ عِنْدَ أَهْوَاءِ لِبْنٍ وَمِنْ الْعِرَاقِ سَبْعَةَ أَمْثَالٍ عَلَى ثِيْبَةٍ رَجُلٍ وَهُوَ جَبَلٌ بِالْمُنْقَطَعِ.
وَمِنْ الْجَبَرَانَةِ سَبْعَةَ أَمْثَالٍ فِي شِغْبٍ يُنسَبُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ أَسْبَدٍ، وَمِنْ جُدَّةِ عَشْرَةَ أَمْثَالٍ عِنْدَ مُنْقَطَعِ الْأَعْشَاشِ. وَمِنْ الطَّائِفِ سَبْعَةَ أَمْثَالٍ عِنْدَ طَرَفِ عَرَفَةَ، وَمِنْ بَطْنِ عُرَّةَ أَحَدَ عَشَرَ مِيلًا.
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَقِيلَ عِنْدَ إِهْوَاءِ لِبْنٍ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَالْأَوَّلُ ذَكَرَهُ فِي الْهِدَايَةِ.

فَصْلٌ

تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْمِيَةُ بَلَدِهِ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ قَوْمٌ: سُمِّيَتْ مَدِينَةً؛ لِأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنَ الدِّينِ، وَالدِّينُ الطَّاعَةُ، وَيُقَامُ بِهَا طَاعَةٌ، وَالْيَهَا.
وَقَالَ آخَرُونَ: لِأَنَّهَا دِينُ أَهْلِهَا أَيْ مُلْكُهَا. يُقَالُ: ذَاكَ فُلَانٌ بَنِي فُلَانٍ أَيْ مُلْكُهُمْ، وَفُلَانٌ فِي دِينِ فُلَانٍ: فِي طَاعَتِهِ. وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ».

(خ: ١٧٧٣، م: ١٣٩٢): مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْلٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ هَذَا طَابَةً».

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً».

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّهَا طَابَةٌ بِعَيْنِي الْمَدِينَةُ وَإِنَّهَا تَنْفِي الْحَبْثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ حَبْثَ الْفِضَّةِ».

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٣٨٤، ١٣٨٥).

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا طَهَّرَتْ مِنَ الشُّرْكِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٩٦/٥) خَبَرَ جَابِرٍ وَزَادَ فِي أَوَّلِهِ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَالْمَدِينَةُ... وَذَكَرَهُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَمِرتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْثَ الْحَبِيدِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٧٢، م: ١٣٨١).

فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُسَمَّى يَثْرِبَ. وَهَلْ يَكْرَهُ؟

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ بِالْمَنْعِ (م ٦) ^(١) لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٥/٤) عَنِ الْبَرَاءِ مَرْفُوعًا: «مَنْ سَمَّى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ؛ فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ، هِيَ طَابَةٌ، هِيَ طَابَةٌ».

(١) (مسألة ٦-): قوله بعد المروي عن النبي ﷺ في تسمية المدينة: (فالأول أن لا تسمى يثرب، وهل يكره؟) يحتل وجهين، ويتوجه احتمال (بالمنع)؛ لحديث ذكره رواه الإمام أحمد. قال الحافظ شهاب الدين بن حجر في شرح البخاري: فهم بعض العلماء من هذا الحديث كراهية تسمية المدينة يثرب، وقالوا: ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين. انتهى. قلت: الصواب الكراهة. للحديث الذي ذكره المصنف.

فيه يزيد بن أبي زياد، ضَعَفَهُ الْأَكْثَرُ سَبَقَ أَوَّلُ الْمَوَاقِيتِ.
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: كُرَّةُ ذِكْرِ التُّرْبِ؛ لِأَنَّهُ فُسَادٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.
وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: يَتْرَبُ اسْمُ أَرْضٍ، وَمَدِينَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي نَاحِيَةٍ مِنْهَا.
قَالَ الْفَرَّاءُ: نَصَلَ يَثْرِبِي وَآثْرِبِي، مُنْسَوْبٌ إِلَى يَثْرِبٍ، وَإِنَّمَا قَتَحُوا الرِّاءَ اسْتِخْشَاشًا لِتَوَالِي الْكَسَرَاتِ.
وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ، وَشَجَرُهَا وَخَشِيشُهَا، لِيُخْبَرَ عَلِيٌّ إِنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَابِرٍ إِلَى كَذَا».

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «حَرَمٌ مِنْ عِيرٍ إِلَى كَذَا»، رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ (١٧٧١).
وَلِمُسْلِمٍ (١٣٧١): «حَرَمٌ مَا بَيْنَ عِيرٍ إِلَى ثَوْرٍ».
وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يَفْطَعُ شَجَرُهَا».
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٧٠)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٠)، وَلَفْظُهُ: «لَا يَخْتَلِي خِلَافًا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ».
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا دَعَرْتَهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ لَا يَبْتِهَا حَرَامٌ».
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٧٤)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٢)، وَزَادَ: «وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ حَرَامًا».
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَمٌ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ وَدَعَوْتُ فِي صَاحِبِهَا وَمُدَّهَا بِعِثْلِي مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٠٢٢، م: ١٣٦٠).
وَعَنْ سَعْدِ مَرْفُوعًا: «إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَا يَبْتِي الْمَدِينَةَ أَنْ يَفْطَعُ غَضَاهَا أَوْ يَقْتُلَ صَيْدَهَا».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٦٢)، وَزَوَّاهُ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا.
وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ مَرْفُوعًا: «تَحْرِيمٌ مَا بَيْنَ لَا يَبْتِهَا».
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «تَحْرِيمٌ مَا بَيْنَ مَا زِمْنَهَا، أَلَّا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَلَا يُخْبَطُ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ».
وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا: «إِنِّي حَرَمْتُ مَا بَيْنَ لَا يَبْتِي الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَجِدُ أَحَدَنَا فِي يَدَيْهِ الطَّيْرَ فَيَفْكُهُ مِنْ يَدَيْهِ ثُمَّ يُرْسِلُهُ».

وَلَهُ أَيْضًا عَنْ مَهْلٍ بِنِ حَنِيفٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ».
وَعَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «لَا يَخْتَلِي خِلَافًا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تُلْقَطُ لِقَطْعَتُهَا إِلَّا لِمَنْ أَشَادَ بِهَا، وَلَا يُصْلَحُ لِرَجُلٍ أَنْ يُحْمَلَ فِيهَا السِّلَاحُ لِقِتَالٍ، وَلَا يُصْلَحُ أَنْ تُقَطَّعَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا أَنْ يُعْلَفَ رَجُلٌ بَعِيرُهُ».
إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٥).
وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ بَرِيدًا فِي بَرِيدٍ لَا يُخْبَطُ شَجَرُهُ وَلَا يُغْضَدُ، إِلَّا مَا يُسَاقُ بِهِ الْجَمَلُ».
فِيهِ سَلِيمَانُ بْنُ كَيْثَانَ، رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلَامًا.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٦).

وَفِي تَحْرِيمِهَا أَخْبَارٌ سِوَى ذَلِكَ، ثُمَّ قَالُوا: لَمْ يَبَيِّنْهُ بَيَانًا عَامًّا، رَدُّ لَا يُعْتَبَرُ، ثُمَّ بَيَّنَّهِ وَثَقِلَ عَامًّا أَوْ نُقِلَ خَاصًّا، كَحَجَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرَجْعِهِ لِمَاعِزٍ، وَصِفَةِ أَذَانٍ وَاقَامَةٍ. قَالُوا: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» [المائدة: ٢].
قُلْنَا: مِمَّا حَرَّمَهُ الْإِحْرَامُ. ثُمَّ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمَدِينَةِ، كَغَيْرِ مَكَّةَ.
قَالَ الْقَاضِي: تَحْرِيمُ صَيْدِ الْمَدِينَةِ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَصِحُّ ذِكَاثُهُ، وَإِنْ قُلْنَا: تَصِحُّ، فَلِعَدَمِ تَأْثِيرِ هَذِهِ الْحَرَمَةِ فِي زَوَالِ مِلْكِ الصَّيْدِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الصُّحَّةِ اخْتِمَالَيْنِ (م ٧) ^(١).

وَيَجُوزُ الْإِخْذُ مِنْ شَجَرِهَا وَخَشِيشِهَا لِحَاجَةِ الْمَسَانِدِ وَالْحَرْثِ وَالرُّخْلِ، وَالْعَلْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لِمَا سَبَقَ؛ وَلَئِنْ ذَلِكَ بِقُرْبِهَا، فَالْمَنْعُ مِنْهُ ضَرَرٌ، بِخِلَافِ مَكَّةَ. وَمَنْ أَدْخَلَهَا صَيْدًا فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ قَالَ: أَحْسَبُهُ قَالَ فَطِيمٌ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ! مَا فَعَلَ النَّغِيرُ».

نَغِيرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٧٧٨، م: ٢١٥٠).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: حَكْمُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ حَكْمُ حَرَمِ مَكَّةَ فِيمَا سَبَقَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالَّتِي قَبْلَهَا وَلَا جَزَاءَ فِيمَا

حَرَمٌ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ حَكَمُوا فِيهِ بِجَزَاءٍ، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ (و هـ م ش)، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهُ بِلا إِحْرَامٍ، أَوْ لَا يَصْلُحُ لِإِدَاءِ التَّسْلُكِ أَوْ لِلذَّبْحِ الْمَذَابِيَّ كَسَائِرِ الْمَوَاضِعِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْحُرْمَةِ الضَّمَانُ، وَلَا مِنْ عَدَمِهَا عَدَمُهُ.

وَنَقَلَ الْأَثَرُ، وَالْيَمِينِيُّ وَخَنَبِلٌ: فِيهِ الْجَزَاءُ، سَلْبُهُ لِمَنْ وَجَدَهُ، وَهُوَ الْمَنْصُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الْخِلَافِ لِمَا سَبَقَ مِنْ تَحْرِيمِهَا كَمَكَّةَ.

وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنْ سَعَدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا وَيَخْبِطُهُ، فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعَدٌ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلِيلِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٦٤).

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ فَسَلَبَهُ نِيَابَهُ، فَجَاءَ مَوَالِيهِ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ وَقَالَ مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يَصِيدُ فِيهِ شَيْئًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَلَا أَرُدُّ عَلَيْكُمْ طَعْمَةً أَطْعَمْتُمُهَا، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ أَعْطَيْتُكُمْ ثَمَنَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٧٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٧)، وَقَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ».

قَالَ الْبُخَارِيُّ: سُلَيْمَانُ أَذْرَكَ الْمُهَاجِرِينَ، سَمِعَهُ يَتْلُو بَنَ حَكِيمٍ، وَوَقَّعَ ابْنُ حَبَّانٍ، وَتَفَرَّدَ عَنْهُ يَعْلَى.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِمَشْهُورٍ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ؛ وَلَئِنْ يَحْرُمُ لِحُرْمَةِ ذَلِكَ كَحَرَمِ مَكَّةَ، وَالْإِحْرَامِ، وَسَلْبُهُ: نِيَابَهُ. قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالسَّرَاوِيلُ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: وَزِينَةٌ، كَمِنْطَقَةٍ وَسِوَارٍ وَخَاتَمٍ وَجَبَّةٍ قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ مِنْهُ آلَةٌ الْإِصْطِيَادِ؛ لِأَنَّهَا آلَةٌ لِفِعْلِ الْمَحْظُورِ، كَمَا قُلْنَا فِي سَلْبِ الْمَقْتُولِ، قَالَ غَيْرُهُ: وَلَيْسَتْ الدَّابَّةُ مِنْهُ، وَأَخَذَهَا قَاتِلُ الْكَافِرِ لِئَلَّا يَسْتَعِينَ بِهَا عَلَى الْحَرْبِ، فَلَنْ لَمْ يَسْلُبْ أَحَدًا تَابَ فَقَطْ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ قَدِيمٌ: فِيهِ الْجَزَاءُ، وَهَلْ هُوَ مَا قُلْنَا أَوْ يَتَصَدَّقُ بِهِ لِمَسَاكِينِ الْمَدِينَةِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ. وَفِي صَيْدِ السَّمَكِ فِي الْحَرَمَيْنِ رِوَايَتَانِ، وَقَدْ سَبَقَتَا (م ٨) ^(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (قال القاضي: تحريم صيد المدينة يدل على أنه لا تصح ذكاته، وإن قلنا تصح فلعدم تأثير هذه الحرمة في زوال ملك الصيد، نص عليه، ثم ذكر في الصُّحَّةِ احتمالين). انتهى.

قلت: الصُّوَابُ صُحَّةُ التَّذْكِيَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ الْمَنَعِ.

قال في المستوعب، والتلخيص، وغيرهما: حكم حرم المدينة حكم حرم مكة فيما سبق إلا في مسألة من أدخل صيدًا أو أخذ ما تدعو الحاجة إليه من الشجر، والحشيش.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وفي صيد السمك في الحرمين روايتان. وقد سبقتا). انتهى.

قلت: إنما سبق ذكر حرم مكة. فإنه.

قال في الباب الذي قبله لما تكلم على الصيد للمحرم وذكر الجواز في صيد البحر.

وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
لِمَا سَبَقَ، وَاللَّابَةُ: الْحَرَّةُ، وَهِيَ أَرْضٌ بِهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ.

فَصْلٌ

وَمَكَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَغَيْرُهُمْ، وَأَخَذَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْجَوَارِ بِمَكَّةَ
فَقَالَ: كَيْفَ لَنَا بِهِ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَأَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ، وَإِنَّكَ لَأَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَيَّ» (وهـ ش).
وَعَنْهُ: الْمَدِينَةُ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَسُئِلَ عَنِ الْمَقَامِ بِمَكَّةَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ: بِالْمَدِينَةِ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا مُهَاجِرُ
الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ الْقَاضِي: وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ الْمَقَامَ فِيهَا (و م).

لَنَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَمْرَاءِ أَنَّهُ «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ فِي
سُوقِ مَكَّةَ، وَاللَّهُ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٥/٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٢٥٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٢٥)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ
كَمَا قَالَ، وَأَرْسَلَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَرَوَاهُ الْأَكْثَرُ كَمَا سَبَقَ.

وَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْ يُونُسَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمَلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلًا، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، ذَكَرَ ذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ أَصَحُّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٣٠٥/٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٢٥٢) خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهِيَ أَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ».

فَرَوَاهُ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْسَةَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ وَابْنُ سَمْعَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ غُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْحَمْرَاءِ السَّابِقِ، وَلَا أَحْسَبُهُمَا يَصِحَّانِ.

وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٣٩٢٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «مَا أَطْيَيْتُكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَحْبَبْتُ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ
غَيْرَكَ»، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَاحْتَجَّ الْقَاضِي وَابْنُ الْبَنَاءِ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمْ بِمُضَاعَفَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ أَكْثَرَ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ نَصٌّ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَنِي: أَنَّ الْعَمَلَ فِيهَا أَفْضَلُ وَلِمَا سَبَقَ، قَالُوا عَنْ رَافِعٍ مَرْفُوعًا «الْمَدِينَةُ خَيْرٌ مِنْ مَكَّةَ».

رَدُّ: لَا يُعْرَفُ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى وَقْتِ كَوْنِ مَكَّةَ دَارَ حَرْبٍ، أَوْ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهَا، وَالشَّرْعُ يُؤْخَذُ مِنْهُ،

وَكَذَا لَا يُعْرَفُ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ أَحَبِّ الْبَقَاعِ إِلَيَّ فَاسْكِنِي أَحَبَّ الْبَقَاعِ إِلَيْكَ».

وَقَالَ الْقَاضِي: مَعْنَاهُ بَعْدَ مَكَّةَ.

= قال: (وفي حله في الحرم روايتان)، وتقدم الكلام على ذلك.

وَأَمَّا صَيْدُ السَّمَكِ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ إِذَا كَانَ مَثَلًا فِي بَرَكَةٍ أَوْ بَرٍّ وَغَوْه، فَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ، أَوْ تَقُولُ: دَخَلَ حَرَمَ الْمَدِينَةِ فِي قَوْلِهِ:
(الحرم)، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ هُنَا: (وقد سبقنا).

وعلى كل تقدير الحكم واحد، والله أعلم.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

وَلِمَالِكٍ (٤٦٢/٢) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «مَا عَلَى الْأَرْضِ بَقْعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا، ثَلَاثُ مَرَاتٍ».

وَلَهُ وَلِإِبْرَاهِيمَ (١٧٩١)، أَنْ عَمَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ أَرْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ، وَالْجَوَابُ لِأَنَّهُمَا هَاجَرَا مِنْ مَكَّةَ فَحَاجَا الْمَوْتَ فِي أَفْضَلِ الْبِقَاعِ بَعْدَهَا، وَلِهَذَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ مَنَائِنَا بِهَا حَتَّى تُخْرِجَنَا مِنْهَا».

وَاجْتَبَوْا بِأَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ تَذُلُّ عَلَى فَضْلِهَا لَا أَفْضَلِيَّتَهَا عَلَى مَكَّةَ وَيَأْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلْقٌ مِنْهَا وَهُوَ خَيْرُ الْبَشَرِ، وَثَرْتُهُ خَيْرُ التُّرْبِ، وَأَجَابَ الْقَاضِي بِأَنْ فَضْلُ الْخَلْقَةِ لَا يَذُلُّ عَلَى فَضْلِ التُّرْبَةِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَرَبَةِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَذُلُّ عَلَى أَنْ تَرْتَبَهُ أَفْضَلُ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ التُّرْبَةُ أَفْضَلُ.

قَالَ فِي الْفُتُونِ: الْكُتْبَةُ أَفْضَلُ مِنْ مُجَرَّدِ الْحَجَرَةِ، فَأَمَّا، وَهُوَ فِيهَا فَلَا، وَاللَّهُ وَلَا الْعَرَضُ وَحَمَلَتُهُ، وَالْجَنَّةُ؛ لِأَنَّ بِالْحَجَرَةِ جَسَدًا لَوْ وَزَنَ بِهِ كَرَجَحَ. فَذَلِكَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ التُّرْبَةُ عَلَى الْخِلَافِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا فَضَّلَ التُّرْبَةَ عَلَى الْكُتْبَةِ غَيْرَ الْقَاضِي عِيَّاضٍ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ، وَلَا وَافَقَهُ أَحَدٌ.

وَفِي الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ الْخِلَافُ فِي الْمَجَاوِرَةِ فَقَطْ، وَجَزَمُوا بِأَفْضَلِيَّةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَقَالَ: الْمَجَاوِرَةُ بِمَكَانٍ يَكْثُرُ فِيهِ إِيْمَانُهُ وَتَقْوَاهُ أَفْضَلُ حَيْثُ كَانَ، وَمَعْنَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنَبِيِّ وَغَيْرِهِ أَنْ مَكَّةَ أَفْضَلُ، وَأَنَّ

الْمَجَاوِرَةَ بِالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ، وَذَكَرَ قَوْلَ أَحْمَدَ: الْمَقَامُ بِالْمَدِينَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمَقَامِ بِمَكَّةَ لِمَنْ قَرِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مُهَاجِرُ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَهَذَا الْحَبَرُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ

وَيْهِنٍ: «أَوْ شَهِيدًا»، وَفِي حَدِيثِ سَعْدِ «وَلَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبْذَلَ اللَّهُ فِيهَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يُرِيدُ أَحَدٌ أَهْلَ

الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرُّصَاصِ أَوْ ذُوبَ الْمَلْحِ فِي الْمَاءِ».

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَفْعَلْ، فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ مَاتَ بِهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٤/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣١١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَنًا، أَوْ أَوَى مُحْدِنًا؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ

أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدَلٌ وَلَا صَرَفٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧١).

وَتُسْتَحَبُّ الْمَجَاوِرَةُ بِمَكَّةَ، وَكَرَاهَتُهَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَفِي كَلَامِ أَصْحَابِهِ الْمَنْعُ. لَنَا مَا سَبَقَ، قَالُوا: يُفْضَى إِلَى الْمَلَلِ وَلَا يَأْمَنُ

الْمَحْظُورُ فَيَضَاعَفُ الْعَذَابُ عَلَيْهِ؛ وَلَآئِهِ يَضِيقُ عَلَى أَهْلِهِ.

وَأَبْطَلَ الْقَاضِي الْمَلَلُ بِمَسْجِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالنَّظَرُ إِلَى قَبْرِهِ وَوُجْهِهِ فِي حَيَاتِهِ وَوُجُوهُ الصَّالِحِينَ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ وَإِنْ

أَدَّى إِلَى الْمَلَلِ، وَيُقَابِلُ مُضَاعَفَةَ الْعَذَابِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ، عَلَى أَنَّا نَمْنَعُ مَنْ عَلِمَ وَفُورَ الْمَحْظُورِ، وَلَا يُفْضَى إِلَى الضِّيقِ،

كَذَا قَالَ، وَفِي بَعْضِهِ نَظَرٌ، وَلِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا الْمَجَاوِرَةَ بِهَا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ رِوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ: كَيْفَ لَنَا بِالْجَوَارِ بِمَكَّةَ؟ وَابْنُ

عَمَرَ كَانَ يُقِيمُ بِهَا.

وَمَنْ كَانَ بِالْيَمَنِ وَجَمِيعِ الْبِلَادِ لَيْسَ هُمْ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يَخْرُجُ وَيُهَاجِرُ، أَيْ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِنَّمَا كَرِهَ عَمَرُ الْجَوَارِ بِمَكَّةَ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَكَاةٌ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ الْقَوْلُ بِهِ، فَيَكُونُ فِيهِ

رِوَايَتَانِ.

وَتَضَاعَفُ الْحَسَنَةُ، وَالسَّيِّئَةُ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ فَاضِلٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَشَيْخُنَا، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَذَكَرَ رِوَايَةَ ابْنِ مَنصُورٍ: سَبَّلَ أَحْمَدُ: هَلْ تَكْتَبُ السَّيِّئَةُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا بِمَكَّةَ، لِتَغْطِيزِ الْبَلَدِ، وَلَوْ أَنَّ

رَجُلًا بَعْدَنَ وَهَمَ أَنْ يَقْتُلَ عِنْدَ الْبَيْتِ أَذَاةَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ.

وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ أَنَّ الْحَسَنَاتِ تَضَاعَفُ، وَلَمْ يَذْكُرِ السَّيِّئَاتِ. وَسَبَقَ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي مُضَاعَفَةِ الصَّلَاةِ.

فَصْلٌ

لا يَحْرُمُ صَيْدُ وَجٍ وَشَجَرَةٌ، وَهُوَ وَادٍ بِالطَّائِفِ (ش).
 وَلَهُ فِي ضَمَانِهِ قَوْلَانِ، لِمَا رَوَى أَحْمَدُ (١/ ١٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْنَسَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «أَنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِصَاهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ، وَذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِهِ الطَّائِفَ وَحِصَارِهِ تُقَيْفٌ».
 صَحَّحَهُ الشَّافِعِيُّ، لَنَا لَا ذَلِيلَ.
 وَالْأَصْلُ الْإِبَاحَةُ مَعَ ظَاهِرِ مَا سَبَقَ، وَالْحَبْرُ ضَعْفُهُ أَحْمَدُ.
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي مُحَمَّدٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ وَفِي حَدِيثِهِ نَقْطَرٌ.
 وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَتَقَرَّدَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ؛ فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ وَغَيْرُهُ: لَا يُعْرَفُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ،
 وَالْأَزْدِيُّ: لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ.
 وَقَالَ الْقَاضِي: يُحْمَلُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ، لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب صفة الحج والعمرة

يُسْتَحَبُّ دُخُولُ مَكَّةَ مِنْ أَغْلَاهَا مِنْ ثِيَابٍ كَدَاءٍ، نَهَارًا.
وَقِيلَ: لَيْلًا نَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ مِنَ السُّرَاقِ. وَخَرُوجُهُ مِنَ الثِّيَابِ السُّفْلَى كُدَى، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ.

وَفِي أَسْبَابِ الْهِدَايَةِ: لِيَقْلَ حِينَ دُخُولِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَيَأْلُو، وَمِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ. فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ نَصُّ عَلَيْهِ وَدَعَا. وَمِنْهُ: اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا. وَزِدْ مِنْ عَظَمَتِهِ وَشَرَفِهِ مِمَّنْ حَجَّهَ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا، وَاللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، حِينًا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ. وَقِيلَ: يَجْهَرُ بِهِ. وَاقْتَصَرَ فِي الرُّوَضَةِ عَلَى الدُّعَاءِ الْأَوَّلِ. وَقِيلَ: وَيَكْبَرُ.

وَقِيلَ: وَيُهْلَلُ «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَنْعِمُنِي تَبِمُ الصَّالِحَاتِ».

وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

ثُمَّ يُضْطَبِّحُ بِرِذَائِهِ فِي طَوَافِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَةً: فِي رَمْلِهِ، وَقَالَ الْأَثَرُمُ: يَجْعَلُ وَسْطَهُ تَحْتَ كَيْفِهِ الْإِيْمَنَ وَطَرَفَيْهِ فَوْقَ الْإِيْسِرِ.

وَيَطُوفُ الْمَتْنَعُ لِلْعُمَرَةِ، وَالْمَقْرَدُ، وَالْقَارَنُ لِلْقُدُومِ، وَهُوَ الْوُزُودُ.

وَفِي الْفُصُولِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا بَعْدَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ، نَقَلَ حَنْبَلٌ نَرَى لِمَنْ قَدِمَ مَكَّةَ أَنْ يَطُوفَ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ، وَالطَّوَّافُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الطَّوَّافُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَالصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ. وَكَذَا عَطَاءٌ. وَذَكَرَهُ الْقَرَأْفِيُّ الْمَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ اتِّفَاقًا، بِخِلَافِ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، لِتَقْدِيمِ حَقِّ اللَّهِ عَلَى حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لَا يَسْتَحِلُّ بَدْعَاءَ، فَيَحَاذِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَغْضَهُ وَهُوَ جِهَةُ الْمَشْرِقِ بِبَدْيِهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: يُجْزِيهِ بِغَضِيهِ، وَفِي الْمَجْرَدِ اخْتِمَالٌ: لَا يُجْزِيهِ إِلَّا بِكُلِّ بَدْيَةٍ.

قَالَ فِي أَسْبَابِ الْهِدَايَةِ: وَلَيَمُرُّ بِكُلِّ الْحَجَرِ بِكُلِّ بَدْيَةٍ، فَيَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى [وَيُقْبَلُهُ] نَقَلَ الْأَثَرُمُ: وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ قَعَلَاهُ. وَإِنَّ شَقَّ قَبْلِ يَدِهِ. نَقَلَهُ الْأَثَرُمُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَا بَأْسَ. وَظَاهِرُهُ لَا يُسْتَحَبُّ، قَالَه الْقَاضِي.

وَفِي الرُّوَضَةِ: هَلْ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ يَدَهُ؟ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا: وَالْأَوَّلُ اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ وَقَبْلَهُ.

وَفِي الرُّوَضَةِ: فِي تَقْبِيلِهِ الْخِلَافَ فِي الْيَدِ، وَيُقْبَلُهُ، وَالْأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ يَسْدُو أَوْ بِشَيْءٍ. وَلَا يَقْبَلُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَزَاجِمُ فَيُؤْذِي أَحَدًا، لِمَا رَوَى أَحْمَدُ (٢٨/١) عَنْ شَيْخٍ مَجْهُولٍ عَنْ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ لَا تَزَاجِمُ عَلَى

الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ، إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَالْأَوَّلُ فَاسْتَقْبَلَهُ وَهَلَّلَ وَكَبَّرَ».

وَفِي اسْتِقْبَالِهِ بِوَجْهِهِ وَجْهَانِ (م) (١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي استقباله بوجهه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، والرَّعَاتَيْنِ، والْحَاوِيَيْنِ.

أحدهما: يستحب، وهو الصحيح.

قال الشيخ تقي الدين: هو السُّنَّةُ، وهو ظاهر كلام الحرقفي.

وظاهر ما قطع به الشيخ في المغني، والشرح فلأنهما قالا: فإن لم يمكنه استلامه وتقبيله قام بحذائه واستقبله بوجهه وكبير وهلل، لكن هذه صورة مخصوصة، وجزم به الزركشي وغيره، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين في شرحه أيضًا.

والوجه الثاني: لا يستحب.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: هُوَ السُّنَّةُ.

وَفِي الْخِلَافِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَذَكَّرَ غَيْرُ مُسْتَقْبِلٍ لَهُ فِي الطَّوَافِ مُحَلِّيًا.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ اخْتِصِبَ مِنَ الْحَجَرِ، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنَّمَا بِكَ، وَتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ. ثُمَّ يَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، فَيَقْرُبُ جَانِبَهُ الْأَيْسَرَ إِلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: لِيَكُونَ الْحَرَكَةُ الدَّوْرِيَّةُ تَعْتَمِدُ فِيهَا الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا كَانَ الْإِكْرَامُ فِي ذَلِكَ لِلخَارِجِ جَعَلَ لِلْيَمْنَى، فَأَوَّلُ رُكْنٍ يَمُرُّ بِهِ يُسَمَّى الشَّامِي، وَالْعِرَاقِي، وَهُوَ جِهَةُ الشَّامِ، ثُمَّ يَلِيهِ الرُّكْنُ الْغَرْبِيُّ، وَالشَّامِيُّ، وَهُوَ جِهَةُ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ الْيَمَانِيُّ جِهَةُ الْيَمَنِ. ثُمَّ يَزُمَلُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْوَاطٍ، وَلَا يَفْضِيهِ وَلَا بَعْضُهُ فِي غَيْرِهَا، فَيُسْرِعُ الْمَشْيَ وَيُقَارِبُ الْخَطَا، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الدُّنُوِّ مِنَ الْبَيْتِ، وَالتَّأْخِيرُ لَهُ أَوْ لِلدُّنُوِّ أَوَّلَى.

وَفِي الْفُصُولِ: لَا يَنْتَظِرُ لِلرَّمْلِ، كَمَا لَا يَتْرَكَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ لِيَتَعَدَّى التَّجَافِي فِي الصَّلَاةِ. وَفِيهِ فِي فَصُولِ اللَّبَاسِ مِنْ صَلَاةِ الْخَوَافِ: الْعَدُوُّ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ مَكْرُوهٌ جِدًّا، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ: تَرَكُ الْأَوَّلَى، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، وَكَذَا الرُّكْنَ الْيَمَانِيُّ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَيَقْبَلُ يَدَهُ.

وَفِي الْحَرْفِيِّ، وَالْإِرْشَادِ: يَقْبَلُهُ، وَلَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتِمَّا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَحَرَّرِ فِي رَمْلِهِ كَبَّرَ. وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَهَلَّلَ.

وَنَقَلَ الْأَثَرُ: وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَقَالَ مَا تَقَدَّمَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ.

وَفِي الْمَحَرَّرِ: آخِرُ طَوَافِهِ بَيْنَهُمَا: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]، وَيَكْثُرُ فِي بَقِيَّةِ رَمْلِهِ وَطَوَافِهِ مِنَ الذِّكْرِ، وَالِدُعَاءِ، وَمِنْهُ: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْآقُوْمَ. وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّهُ يَقُولُهُ فِي سَجْدَةٍ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَأَنَّهُ يَقِفُ فِي كُلِّ طَوَافٍ عِنْدَ الْمَلْتَزِمِ، وَالْمِيزَابِ وَكُلِّ رُكْنٍ وَيَدْعُو، وَلَهُ الْقِرَاءَةُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

فَتُسْتَحَبُّ. وَقَالَ الْأَجَرِيُّ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: أَهْمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ فِيهِ؟ قَالَ: كُلُّ.

وَعَنْهُ: تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ لِتَغْلِيظِهِ مُصَلِّينَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ لَهُ إِذَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: تُسْتَحَبُّ الْقِرَاءَةُ فِيهِ لَا الْجَهْرُ بِهَا.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَأنَّهُ صَلَاةٌ، وَفِيهَا قِرَاءَةٌ وَدُعَاءٌ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ مِثْلَهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَجِنْسُ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ مِنَ الطَّوَافِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِالتَّرَاحُمِ فِيهِ، وَلَا يَعْجَبُنِي التَّخَطُّي. وَلَا يُسْنُ رَمْلٌ وَاضْطِغَاعٌ لَامْرَأَةٍ أَوْ مُحْرِمٍ مِنْ مَكَّةَ أَوْ حَامِلٍ مَعْدُورٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْأَجَرِيُّ: يَرْمَلُ بِالْمَحْمُولِ.

وَقِيلَ: مَنْ تَرَكَهُمَا فِيهِ أَوْ لَمْ يَسْعَ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ أَتَى بِهِمَا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ الزَّاغُونِيِّ فِي مَنْسَكِهِ الرَّمْلَ، وَالْاضْطِغَاعَ إِلَّا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَتَقَامُهَا فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ، وَيُجْزَى الطَّوَافُ زَاكِيًا لِعُدْرٍ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: وَلِغَيْرِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ حَامِلٍ.

وَعَنْهُ: مَعَ دَمٍ، وَكَذَا الْمَحْمُولُ مَعَ يَتِيمٍ. وَصِيحَةُ أَخِي الْحَامِلِ مِنْهُ الْأَجْرَةُ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ اخْتِذَاهَا

عَمَّا يَفْعَلُهُ عَنْ نَفْسِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي فِي الْحَلْق: لَا يُشَارِطُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ.
وَقِيلَ: مَعَ يَتِيهِمَا يُجْزَى عَنْهُمَا، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَكَذَا السَّغْيَ رَاكِبًا، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَذَكَرَهُ الْحِزْقِيُّ، وَالْقَاضِي، وَغَيْرُهُمَا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يُجْزَى.
وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا طَافَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَاكِبًا لِيَرَاهُ النَّاسُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ لِيُرِيَ الْجُهَالَ، وَإِنْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ أَوْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهُ وَلَوْ الْأَقْلَ وَرَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ نَصَّ عَلَى الْكُلِّ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ أَوْ رَآهُ حَائِلًا وَقِيلَ: وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ لَمْ يُجْزَ، وَكَذَا طَوَافُهُ عَلَى الشَّاذِرَانِ.
وَعِنْدَ شَيْئَانَا: لَيْسَ هُوَ مِنْ بَلِّ جَعِلَ عِمَادًا لِلْبَيْتِ وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ طَافَ حَوْلَ الْمَسْجِدِ احْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزَى، وَلَمْ يَزِدْ.
وَإِنْ طَافَ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ تَوَجُّهُ الْإِجْزَاءِ كَصَلَاتِهِ إِلَيْهَا.
وَإِنْ قَصَدَ فِي طَوَافِهِ غَرَمًا وَقَصَدَ مَعَهُ طَوَافًا بَيْتَهُ حَقِيقَةً لَا حَكْمِيَّةً^(١) تَوَجُّهُ الْإِجْزَاءِ فِي قِيَاسِ قَوْلِهِمْ.
وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالُ كَعَاطِسٍ قَصَدَ بِحَمْدِهِ قِرَاءَةً.
وَفِي الْإِجْزَاءِ عَنْ فَرَضِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ (م ٢، ٣)^(٢).

وَفِي الْإِثْبَاتِ فِي الضَّرُورَةِ: أَفْعَالُ الْحَجِّ لَا تَتَّبِعُ إِحْرَامَهُ فَتَرَاحَى عَنْهُ، وَتَفَرَّدَ بِمَكَانٍ وَزَمَنٍ وَبَيْتٍ، فَلَوْ مَرَّ بِعَرَفَةَ أَوْ عَدَا حَوْلَ الْبَيْتِ بَيْتَهُ طَلَبَ غَرَمٍ أَوْ صَبَدَ لَمْ يُجْزَ.
وَصَحَّحَهُ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ فِي الْوُقُوفِ فَقَطُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِرُ إِلَى بَيْتِهِ، وَقِيلَ لَهُ فِي الْإِثْبَاتِ فِي مَسْأَلَةِ النَّبِيِّ: الْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ وَزَمِي الْجَمَارِ وَطَوَافُ الْوَدَاعِ لَا يَنْتَقِرُ إِلَى بَيْتِهِ؟ فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَوْ عَدَا خَلْفَ غَرَمِهِ أَوْ رَجَمَ إِنْسَانًا بِالْحَصَى وَهُوَ عَلَى الْجَمْرَةِ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْبَيْتِ بِمُزْدَلِفَةَ لَمْ يُجْزَ ذَلِكَ فِي حَجِّهِ، وَلَكِنْ بَيْتُهُ الْحَجِّ تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، كَمَا تَشْتَمِلُ بَيْتُ الصَّلَاةِ عَلَى جَمِيعِ أَرْكَانِهَا وَوَاجِبَاتِهَا، وَهَلْوَ مِنْ الْوَاجِبَاتِ، وَقَدْ شَمَلَتْهَا بَيْتُهُ الْحَجِّ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْبَدَلِ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْهَدْيُ فَإِنَّهُ لَمْ تَشْمَلْهُ بَيْتُهُ الْحَجِّ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّ بَيْتَهُ الْحَجِّ تَشْمَلُ أَفْعَالَهُ إِلَّا الْبَدَلَ وَهُوَ

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (بَيْتُهُ حَقِيقَةٌ لَا حَكْمِيَّةٌ)، فالحَقِيقَةُ بَيْتُهُ الطَّوْفِ حَقِيقَةٌ.

والْحَكْمِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيْتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَمَرَّ حُكْمُهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: اسْتَصْحَابَ حُكْمِ النَّبِيِّ أَنْ لَا يَقْطَعَهَا، نَبْهٌ عَلَيْهِ شَيْخُنَا.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وإن قصد في طوافه غرمًا وقصد معه طوافًا بَيْتَهُ حَقِيقَةً لَا حَكْمِيَّةً تَوَجُّهُ الْإِجْزَاءِ، فِي قِيَاسِ قَوْلِهِمْ، وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالُ كَعَاطِسٍ قَصَدَ بِحَمْدِهِ قِرَاءَةً، وَفِي الْإِجْزَاءِ عَنْ فَرَضِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ). انتهى.
ذكر المصنف مسائلتين:

(المسألة الأولى - ٢): وهي الأصل: إذا قصد في طوافه غرمًا وقصد معه طوافًا بَيْتَهُ حَقِيقَةً لَا حَكْمِيَّةً فهل يجزئه وهو قِياس قَوْلِهِمْ؟ أَوْ هُوَ كَعَاطِسٍ قَصَدَ بِحَمْدِهِ قِرَاءَةً؟ يَعْنِي إِذَا أَرَادَ الْمُصَلِّي الشُّرُوعَ فِي الْفَاتِحَةِ فَعَطَسَ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، يَنْوِي بِذَلِكَ عَنْ الْقِرَاءَةِ وَعَنِ الْعَطَاسِ، وَجْهٌ فِي الْمَسْأَلَةِ تَوْجِيهَيْنِ مِنْ عِنْدِهِ:

أَحَدُ التَّوْجِيهَيْنِ: أَنَّهُ يَجْزَى، فِي قِيَاسِ قَوْلِهِمْ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالْتَّوْجِيهِ الثَّانِي: حُكْمُهُ حُكْمُ الْعَاطِسِ إِذَا هَمَّ بِنَوِيهِمَا، وَهِيَ:

(المسألة الثانية - ٣): وَقَدْ أَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْإِجْزَاءِ عَنْ فَرَضِ الْقِرَاءَةِ: أَحَدُهُمَا لَا يَجْزَى، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنِبَلٍ.

وَقَدَّمَهُ الشَّارِحُ وَابْنُ حَمْدَانَ وَصَاحِبُ الْفَاتِقِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَجْزِيهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ، وَحَمَلَ كَلَامَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ.

فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَنْهُ: تَبْطُلُ. إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَيَكُونُ عَلَى التَّوْجِيهِ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ.

وَالصَّحِيحُ مِنْهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ، قِيَاسًا عَلَى مَسْأَلَةِ الْعَاطِسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الهدى، وذكر غير واحد في مسألة النية أن الحج كالعبادات، يتعلّق به بامكان وزمان، فيفتقر كل جزء منه إلى نية وتشرط الطهارة من حدث.

قال القاضي وغيره: الطواف كالصلاة في جميع الأحكام إلا في إتاحة النطق.

وعنه: يجزئه بدم.

وعنه: إن لم يكن بمكة.

وعنه: يصح من ناس ومغذور فقط.

وعنه: ويجزئه بدم.

وعنه: وكذا خافض، وهو ظاهر كلام القاضي وجماعة، واختاره شيخنا وأنه لا دم لعذر.

وقال: هل هي واجبة أو سنة لها؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره.

ونقل أبو طالب: والتطوع أيسر، وإن طاف فيما لا يجوز له لبسه صح، وقدى، ذكره الأجرى، ويلزم الناس في الأصح.

وجزم به ابن شهاب انتظارها لأجله فقط إن أمكن.

ونقل المروئي في المريض بئله الغزو يقيمون عليه قال: لا ينبغي للوالي أن يقيم عليه.

يسن فعل المناسك على طهارة، نص عليه.

والنفس، والسنة كالحديث.

وقيل: الطهارة، والسنة للسعي كالطواف، والموااة فيه - والاختار: وفي السعي - شرط، فإن فصل يسيراً أو أقيمت

مكتوبة أو حضرت جنازة صلى وبني، وإن أخذت تطهر، وفي البناء روايات الصلاة^(١)، وذكره ابن عقيل وغيره.

وعنه: لا يشترط مع عذر.

وعنه: سنة ومن شك فيه في عذوه أخذ باليقين، نص عليه.

وذكر أبو بكر وغيره: بطنه، وتأخذ بقول عدلين، نص عليه.

وقيل: لا، وذكر الشيخ: يعدل ثم يتنقل بركتين.

وعنه: ولو بعد مكتوبة، اختاره أبو بكر وغيره.

وعنه: وجوبهما، وهي أظهر، وحيث ركعهما جاز.

والأفضل خلف المقام، ب: (الكافرون)، (والإخلاص) بعد الفاتحة، ولا يشترع تقبيل المقام ومسحة (ع)، فسائر المقامات أولى، ذكره شيخنا.

وسأله ابن منصور عن مس المقام قال: لا تمسه وتقل الفضل: يكره مسه وتقبيله، وفي منسك ابن الزاغوني: فإذا بلغ مقام إبراهيم فليمس الصخرة بيده وليمكن منها كفه ويدعو.

وفي منسك سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: لم يؤمروا بمسحه، ولقد تكلفت هلبو الأمة شيئاً لم يتكلفه أحد قبلهم، ولقد كان أثر قدميه فيه فما زالوا يمسحونه حتى امح. ويجوز جمع أسابع بركتين لكل منهما نص عليه.

كفصليه بين السنة، والفرض، بخلاف تأخير تكبير تشريق عن فرض، وسجدة تلاوة عنها، فإنه يكره، لئلا يؤدي إلى إسقاطه، ذكره القاضي وغيره.

وعنه: يكره قطعه على شفع، فيكره الجمع إذا، ذكره في الخلاف، والموجز، ولم يذكره جماعة. وله تأخير سعيه عن طوافه بطواف غير، نص عليه.

(١) الثاني: قوله في الطواف: (وإن أحدث تطهر، وفي البناء روايات الصلاة). انتهى.

يعني: اللاتي فيمن سبقه الحدث وهو في الصلاة ثم تطهر.

والصحيح من المذهب: عدم صحة البناء، وقد قدمه المصنف وغيره. ذكروه في باب النية وغيرها.

ثُمَّ يَسْتَحَبُّ عَوْدَهُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُهُ.

وَفِي أَسْبَابِ الْهِدَايَةِ: قَبْلَ الرَّكْعَتَيْنِ يَأْتِي الْمَلْتَزِمَ. وَإِنْ فَرَعَ مَتَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ أَحَدَ طَوَافِيهِ بِلَا طَهَارَةٍ وَجْهَهُ لَزِمَهُ الْأَشَدُّ وَهُوَ مِنَ الْحَجِّ، فَيَلْزِمُهُ طَوَافُهُ وَسَعْيُهُ وَدَمٌّ، وَإِنْ كَانَ وَطِئَ بَعْدَ حِلِّهِ مِنْ عُمْرَتِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَتَحَلَّلَ بِطَوَافِهِ الَّذِي نَوَاهُ لِحَجِّهِ مِنْ عُمْرَتِهِ الْفَاسِدَةِ، وَلَزِمَهُ دَمٌ لِحَلْقِهِ، وَدَمٌ لَوَطِئِهِ فِي عُمْرَتِهِ.

فَصْلٌ

ثُمَّ يَخْرُجُ لِلسَّعْيِ مِنْ بَابِ الصَّفَا فَيَرْقَاهُ لِيَرَى النَّبْتَ، وَيَكْبُرُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ ثَلَاثًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. وَيَذْعُرُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسِي إِلَى الْعِلْمِ^(١)، قَالَه جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: قَبْلَهُ بَنَحُو سِتَّةَ أَذْرُعٍ وَهُوَ أَظْهَرُ رَمَلٍ، قَالَه جَمَاعَةٌ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: سَعَى سَعْيًا شَدِيدًا، وَهُوَ أَظْهَرُ (م ٤)، إِلَى الْعِلْمِ الْآخَرِ، ثُمَّ يَمْسِي فَيَرْقَى الْمَرْوَةَ، يَقُولُ مَا قَالَ عَلَى الصَّفَا.

وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا فَقَطْ، فَيُلَصِقُ عَقِبَهُ بِأَصْلِهِمَا، وَتُعْتَبَرُ الْبِدَاةُ ثَانِيًا بِالْمَرْوَةِ، فَيَنْزِلُ يَمْسِي مَوْضِعَ مَسْنِيهِ، وَيَسْعَى مَوْضِعَ سَعْيِهِ، إِلَى الصَّفَا، يَفْعَلُهُ سَبْعًا، ذَهَابًا سَعْيَةً، وَرُجُوعًا سَعْيَةً، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ سَقَطَ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ.

وَلَا تَرْقَى امْرَأَةٌ وَلَا تَسْعَى شَدِيدًا، وَلَا يُسْنُ فِيهِ اضْطِجَاعٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَلَا يُجْزَى قَبْلَ طَوَافٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بُلَى، سَهْوًا وَجْهَلًا.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، ذِكْرُهُ فِي الْمَذْهَبِ.

وَعَنْهُ: مَعَ دَمٍ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي.

وَمِنْ شَرْطِهِ النِّيَّةُ، قَالَه فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمَحْوَرُ وَزَادَ:

(١) تبيينه: قوله: (ثم يمشي إلى العلم).

كذا في النسخ، ولعله: (ثم يمشي، فإذا بلغ العلم)، وبه يستقيم الكلام، وثبه عليه ابن نصر الله.

(٢) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (ثم يمشي إلى العلم، قاله جماعة. وقال جماعة: قبله بنحو ستة أذرع وهو أظهر رمل، قاله جماعة.

وقال جماعة: يسعى سعيًا شديدًا، وهو أظهر). انتهى.

ذكر مسالتين، وله فيهما اختيار:

(المسألة الأولى - ٤): هل يمشي إلى العلم ثم يسعى؟ أو يسعى قبله بنحو ستة أذرع؟ ظاهر كلامه إطلاق الخلاف، واختار الثاني،

وهو الصحيح. وقاله صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والتلخيص، والشرح، وغيرهم.

وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى، والقول بأنه يسعى من العلم قاله الخرقى وصاحب المقنع، والمحزر، والرعاية الصغرى، والحاوئين، والفائق، والمنور، وتجريد العناية، وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٥): إذا وصل إلى العلم أو قبله ستة أذرع، فهل يرمي؟ أو يسعى سعيًا شديدًا؟ ظاهر كلامه إطلاق الخلاف،

واختار هو الثاني، وهو الصحيح، وعليه جماهير الأصحاب.

قال الزركشي: عليه الأصحاب.

قلت: جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والمحزر، والشرح، والوجيز، والفائق، وغيرهم.

وقدمه في الرعايتين، والحاوئين، والقول الأول ظاهر كلام الخرقى.

وقد قال المصنف: إن جماعة قالوه.

وَأَنْ لَا يَذُمَّهُ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ خِلَافَهُمَا (٦م).
وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْأَخِيرَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مَنَعَهُ عَنْ أَحْمَدَ. ثُمَّ إِنْ كَانَ حَاجِبًا بَقِيَ مُحْرِمًا، وَالْمُعْتَمِرُ تَسْتَحِبُّ
مُبَادَرَتَهُ وَتَقْصِيرَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِيَخْلُقَ لِلْحَجِّ.
وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ: حَلَقُهُ، وَيَحِلُّ الْمُتَمَتِّعُ بِهَا هَذِي وَمَعَ هَذِي.
وَعَنْهُ: أَوْ تَلْبِيدُ رَأْسِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي: يَحِلُّ إِذَا حَجَّ فَيُحْرِمُ بِهِ بَعْدَ طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ لِعُمْرَتِهِ، وَيَحِلُّ يَوْمَ النُّخْرِ مِنْهُمَا،
نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجَّ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَحْرُهُ قَبْلَ يَوْمِ النُّخْرِ، وَإِلَّا لَنَحَرَهُ وَصَارَ كَمَنْ لَا هَذِي مَعَهُ.
وَقِيلَ: يَحِلُّ كَمَنْ لَمْ يَهْدِ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَهُ الْقَاضِي.
وَعَنْهُ: إِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ فَيَنْحَرُهُ قَبْلَهُ.
وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: وَعَلَيْهِ هَذِي آخَرُ.
وَيُسْتَحَبُّ لِمَجْلِ بِمَكَّةَ مُتَمَتِّعٌ، وَمَكِّي الْإِحْرَامِ يَوْمَ التَّوْبَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَقِيلَ لَهُ أَيْضًا: فَاَلْمَكِّيُّ يَهْلُ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ؟
قَالَ: كَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ.

قَالَ الْقَاضِي: فَتَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَهْلُ قَبْلَ يَوْمِ التَّوْبَةِ، وَفِي التَّرْغِيبِ: يُحْرِمُ مُتَمَتِّعٌ يَوْمَ التَّوْبَةِ فَلَوْ جَاوَزَهُ لَزِمَهُ ذَمُّ الْإِسَاءَةِ
مَعَ ذَمِّ التَّمَتُّعِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: يُحْرِمُ يَوْمَ تَوْبَةٍ أَوْ عَرَفَةَ، فَإِنْ عَبَّرَهُ قَدَمٌ وَلَا يَطُوفُ بَعْدَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ، نَقَلَهُ الْأَثَرُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو دَاوُدَ: لَا يَخْرُجُ حَتَّى يُوَدِّعَهُ، وَطَوَافُهُ بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ مَنَى لِلْحَجِّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْوَاضِحِ.
وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ رَوَاتَيْنِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ أَتَى بِهِ وَسَعَى بَعْدَهُ لَمْ يَجْزِفْهُ. ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مَنَى قَبْلَ الزَّوَالِ فَيُصَلِّي بِهَا
الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ إِلَى الْفَجْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَبَيَّيْتُ بِهَا، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى نُبْرَةٍ فَأَقَامَ بِهَا إِلَى الزَّوَالِ، فَيَخْطُبُ الْإِمَامُ يُعَلِّمُهُمُ الْمَنَاسِكَ، وَيَقْصُرُ،
يَفْتِيحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، قَالَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَلَا خُطْبَةٌ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ: بَلَّ يُعَلِّمُهُمْ مَا يَفْعَلُونَهُ يَوْمَ التَّوْبَةِ ثُمَّ يَجْمَعُ مَعَ
الْإِمَامِ وَلَوْ مُتَفَرِّدًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيُعَجَّلُ ثُمَّ يَأْتِي عَرَفَةَ، وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرَفَةَ، وَيُسْتَحَبُّ وَقُوفُهُ عِنْدَ الصُّخْرَاتِ وَجِبَلِ الرُّحْمَةِ وَاسْمُهُ إِلَّا بِوَزْنِ
هِلَالٍ وَلَا يُشْرَعُ صُغُودُهُ، (ع) قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيَقِفُ قَبْلَ الْقِبْلَةِ رَاكِبًا.

وَقِيلَ: رَاجِلًا، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، كَجَمِيعِ الْمَنَاسِكَ، وَالْعِيَادَاتِ. قَالَ: وَالنَّبِيُّ ﷺ رَكِبَ فِي الْمَنَاسِكَ لِيُعَلِّمَهُمْ
وَيُرَوِّهُ، فَرَوَيْتُهُ عِبَادَةً.

وَقِيلَ: سَوَاءً، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ الْحَجِّ عَلَيْهَا.

وَفِي الْإِنْصَارِ وَمُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ أَفْضَلِيَّةُ الْمَنَى. وَقَالَهُ عَطَاءٌ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ.

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي «مَثِيرِ الْعَزْمِ السَّائِكِينَ»، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْأَخْيَارَ فِي ذَلِكَ وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُبَادِ، وَأَنَّ الْحَسَنَ
بْنَ عَلِيٍّ حَجَّ خَمْسَ عَشْرَةَ حَجَّةً مَا شِئَا. وَذَكَرَ خَيْرُهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَالْجَنَائِبُ تَقَادُ مَعَهُ.

(١) (مسألة ٦ -): قوله: (ومن شرطه النيّة، قاله في المذهب، والحرر. وظاهر كلام الأكثر خلافهما). انتهى.

قلت: الصواب ما قاله في المذهب، والحرر. وقاله أيضًا في مسبوك الذهب، والفاقي: لأنها عبادة قطعًا.

وظاهر كلام الأكثر أن النيّة لا تشترط لذلك، لعدم ذكرهم لها في شروط السعي.

وقد يجاب بأنهم لم يذكروها اعتمادًا على أنها عبادة، وكل عبادة لا بد لها من نيّة، ولكن يعكّر على ذلك كونهم ذكروا النيّة في

شروط الطواف، ولم يذكروها في شروط السعي، والله اعلم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

وقال في استباب الهداية: فصل في فضل الماشي عن ابن عباس مرفوعاً: «مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَاشِياً حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ سَبْعِمِائَةَ حَسَنَةٍ مِنْ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ قِيلَ لَهُ: وَمَا حَسَنَاتُ الْحَرَمِ؟ قَالَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ مِائَةَ أَلْفِ حَسَنَةٍ». قال: وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَصَافِحُ رُكْبَانِ الْحَاجِّ وَتَعْتِقُ الْمَشَاءَ». كَذَا ذَكَرَ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ، وَسَبَقَ الْأَوَّلُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي مُضَاعَفَةِ الصَّلَاةِ. وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّاسِ، وَنَصُّهُ فِي مُوصِلٍ بِحُجَّةٍ: يَحُجُّ عَنْهُ رَاجِلاً أَوْ رَاكِباً. وَيَذْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَيَكْثُرُ قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. لِلْخَبَرِ. وَرَوَى أَيْضاً: يُحْيِي وَيُمِيتُ. وَرَوَى: يَبْدُو الْخَيْرُ. وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بِزِيَادَةٍ: وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ. ذَكَرَهُ الْأَجَرِيُّ وَغَيْرُهُ. فَمَنْ وَقَفَ أَوْ مَرَّ لَحْظَةً مِنْ فَجْرِ عَرَفَةَ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّةٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ: وَحُكِيَ رَوَايَةٌ: مِنَ الزَّوَالِ إِلَى فَجْرِ النَّخْرِ أَهْلاً لَهُ، صَحَّ حُجُّهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَلَا يَصِحُّ مَعَ سَكْرٍ وَإِغْمَاءٍ، فِي الْمَنْصُوصِ، بِخِلَافِ إِحْرَامٍ وَطَوَافٍ. وَيَتَوَجَّهُ فِي سَعْيٍ مِثْلِهِ، وَجَعَلَهُ فِي الْمُتَخَبِّ كَوُفُوفٍ، وَيَصِحُّ مَعَ نَوْمٍ وَجَهْلٍ بِهَا، فِي الْأَصَحِّ، لَا مَجْثُونٍ، بِخِلَافِ رَمِي جِمَارٍ وَمَيْتَةٍ. وَمَنْ وَقَفَ بِهَا نَهَاراً وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدَّ قَبْلَهُ. وَفِي الْإِيضَاحِ: قَبْلَ الْفَجْرِ، وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ فِي مَفْرَدَاتِهِ. وَقِيلَ: أَوْ عَادَ مُطْلَقاً. وَفِي الْوَاضِحِ: وَلَا عِلْدَ لَزَمَهُ دَمٌ، وَعَنْهُ: لَا كَوَاقِفَ لَيْلًا. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيْمَنْ نَسِيَ نَفَقَتَهُ بَيْنَى: يُخْبِرُ الْإِمَامَ، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ ذَهَبَ وَلَا يَرْجِعُ. قَالَ الْقَاضِي: فَرَحَصَ لَهُ لِلْعُدْرِ. وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مِنْ دَفْعِ قَبْلِ الْإِمَامِ، وَهَلْ لِحَافٍ فَوَيْهَا صَلَاةٌ خَائِفٍ؟ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، أَوْ يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ؟ أَوْ يُؤَخِّرُهَا إِلَى أَمْنِهِ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ٧) ^(١).

فصل

ثُمَّ يَذْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ وَوَادِي مُحَسَّرٍ بِسَكِينَةٍ. قَالَ أَبُو حَكِيمٍ: مُسْتَغْفِرًا، وَيُسْرِعُ فِي الْفُرْجَةِ، وَيُسْتَحَبُّ جَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ بِهَا قَبْلَ حَطِّ رَحْلِهِ وَيَبِيتُ بِهَا، وَلَهُ الدَّفْعُ قَبْلَ الْإِمَامِ نَصٌّ عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَرَفَةَ. وَذَكَرَ دَفْعَ ابْنِ عُمَرَ قَبْلَ ابْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ يَصْفِ اللَّيْلِ، وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمٌ إِنْ لَمْ يَعُدَّ نَصٌّ عَلَيْهِمَا لَيْلًا، وَيَخْرُجُ: لَا مِنْ لَيْلِي مِثْنِي، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَعَنْهُ: لَا يَجِبُ، كَرَعَاةٍ وَسَقَاةٍ، قَالَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ. وَكَمَا لَوْ أَنَّهَا بَعْدَهُ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ بَغَلَسَ رَقِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، أَوْ وَقَفَ عِنْدَهُ، يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى، وَيَهْلُلُ وَيُكَبِّرُ وَيَذْعُو وَيَقْرَأُ: ﴿فَإِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٨]. فَإِذَا اسْتَفْرَجَ جِدًّا سَارَ بِسَكِينَةٍ، فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرَ اسْرَعَ رَاجِلاً وَرَاكِباً رَمَتَهُ حَجَرٍ، وَيَأْخُذُ حَصَى الْجِمَارِ سَبْعِينَ، كَحَصَى

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وهل لخائف فوته صلاة خائف؟ واختاره شيخنا، أو يقدم الصلاة؟ أو يؤخرها إلى أمه [فيه] أوجه). انتهى.

أحدها: يصليها صلاة خائف، اختاره الشيخ تقي الدين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: بعيد.

والوجه الثالث: فيه قوة، وهو احتمالان في مختصر ابن تميم، والأولان احتمالان في الرعاية الكبرى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان.

الْحَذَفُ، مِنْ أَيْنَ شَاءَ، قَالَهُ أَحْمَدُ.
وَأَسْتَحَبُّهُ جَمَاعَةٌ قَبْلَ وَصُولِهِ بَنَى وَيُكْرَهُ مِنَ الْحَرَمِ^(١) وَتَكْثِيرُهُ.
قَالَ فِي الْفُصُولِ: وَمِنْ الْحَشَى.
وَقِيلَ: يُجْزَى حَجَرٌ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ، وَفِي نَجَسٍ وَخَاتَمٍ فَصُّهُ حَصَاةٌ وَجَهَانِ (٨، ٩)^(٢) لَا مَا رُمِيَ بِهِ فِي الْمُتَّصِصِ، وَلَا غَيْرَ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ.
وَعَنْهُ: بَلَى.
وَعَنْهُ: بَلَا قَصْدِي، لَا هُنَا.
وَعَنْهُ: لَا يُجْزَى غَيْرُ الْحَصَى الْمَهْجُودِ مِنْ رُخَامٍ وَمَسْنٍ وَبَرَامٍ وَتَحْوَهَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.
وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ رُمِيَ بِحَصَى الْمَسْجِدِ كَرَةً وَأَجْزَأُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ نَهَى عَنِ إِخْرَاجِ تَرَابِهِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَيَمَّمُ بِهِ أَجْزَأُ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ مُنْعِهِ الْمَنْعُ هُنَا.
وَفِي النَّصِيحَةِ: يُكْرَهُ مِنَ الْجِمَارِ أَوْ مِنْ مَسْجِدٍ أَوْ مَكَانٍ نَجَسٍ، وَفِي اسْتِحْبَابِ غَسْلِهِ رَوَيْتَانِ (م ١٠)^(٣).
فَإِذَا وَصَلَ بَنَى وَهِيَ مَا بَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَدَأَ بِهَا فَرَمَاهَا بِسِتْمٍ، رَاكِبًا إِنْ كَانَ، وَالْأَكْثَرُ مَاشِيًا، نَصْرُ عَلَيْهِ.

- (١) تنبيه: قوله: (ويكره من الحرم).
يعني: أخذ حصى الجمار وهذا، والله أعلم سهو، وإنما هو: ويكره من منى، والألف مذكورة من الحرم، وقد قال الأصحاب: يأخذه منها.
ولعل قوله: (ويكره من الحرم): من تامة قول الجماعة الذين استحبوا أخذه قبل وصول منى، وفيه بعد، ولعله أراد حرم الكعبة، وفي معناه قوة.
- (٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله في الرمي: (وفي نجس وخاتم فصه حصاة وجهان). انتهى. ذكر مسألتين:
(المسألة الأولى - ٨): إذا رمى بمحصى نجس فهل يجوز أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والتلخيص، والحاوين، والزركشي، وذكر هذين الوجهين القاضي ومن بعده:
أحدهما: لا يجوز، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.
قال في الرعاية الكبرى: ولا يجوز بنجس، في الأصح، وقدمه في الرعاية الصغرى.
قال في الفائق: وفي الإجزاء بنجس وجه فظاهاه أن المقدم عدم الإجزاء.
والوجه الثاني: يجوز، وهو الصحيح.
قدمه في المغني، والشرح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، لعدم ذكرهم له.
(المسألة الثانية - ٩): إذا رمى بخاتم فصه حصاة، فهل يجوز أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والفائق.
أحدهما: لا يجوز.
قلت: وهو أولى من الوجه الثاني، لأن الحصاة وقعت تبعاً.
والوجه الثاني: يجوز، صححه في الفصول.
قلت: الصواب أنه إن قصد الرمي بالحصاة أجزاء، والأفلا.
(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي استحباب غسله روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص، والحاوين، والزركشي.
إحدهما: لا يستحب، وهو الصحيح، صححه الشيخ الموفق، والشارح وصاحب الفائق.
قلت: وهو الصواب.
والرواية الثانية: يستحب، صححه في الفصول، والخلاصة.
وقطع به الخرقى، وابن عبدوس في تذكرته، وصاحب المنور، وغيرهم.
وقدمه في المحرر، والرعايتين وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وَلَا يُجْزَى وَضَعُهَا، بَلْ طَرَحُهَا.
وَوَظَاهِرُ الْفُصُولِ: لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَرَمْ، وَتَفَضُّهَا مِنْ وَقَعَتْ يَتَوَبُّ نَصُّ عَلَيْهِ كَتَدَخْرُجَهَا.
وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْأَوَّلَ انْقَطَعَ، وَكَتَدَخْرَجَ حَصَاةً بِسَبِّهَا.
وَيُشْتَرَطُ رَمِيَهُ بِوَاحِدَةٍ بَعْدَ وَاحِدَةٍ، فَلَوْ رَمَى دَفْعَةً فَوَاحِدَةً، وَيُؤَدَّبُ، نَقْلُهُ الْأَثَرُ، وَعَلِمَ حُصُولُهَا فِي الرَّمِي.
وَقِيلَ: أَوْ ظَنَّهُ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَاءِ رَوَايَةً: وَلَوْ شَكَ. وَيَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.
وَنَقَلَ خَرَبٌ: يَرْمِي ثُمَّ يَكْبَرُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا.
وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِيَّ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَرْمِي عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَيَرْفَعُ يَمَانَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ وَلَا يَقِفُ، وَلَهُ رَمِيهَا مِنْ فَوْقِهَا، وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يُسَنُّ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَيُجْزَى بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ.
وَعَنْهُ: بَعْدَ فَجْرِهِ، فَإِنْ غَرَبَتْ فَمِنْ غَدٍ بَعْدَ الزَّوَالِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: نَصُّهُ لِلرُّعَاةِ خَاصَّةً الرَّمِي لَيْلًا، نَقْلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.
ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ، ثُمَّ يَحْلِقُ، يَنْدَأُ بِأَيْمَانِهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَيَدْعُو. وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يَكْبَرُ. وَلَا يُشَارِطُهُ عَلَى أَجْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ نُسِكَ، قَالَهُ أَبُو حَكِيمٍ وَقَالَ: ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.
وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ وَكَيْعٍ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ لَهُ: إِنَّهُ تَعَلَّمَ الْأَذَابَ الْخَمْسَةَ، الْخَامِسُ التَّكْبِيرُ، مِنْ حَجَّامٍ، وَإِنْ الْحَجَّامُ نَقَلَهَا عَنْ عَطَاءٍ.
وَإِنْ قَصَّرَ فَمِنْ جَمِيعِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
قَالَ شَيْخُنَا: لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بَعِيْنَهَا.
وَعَنْهُ: أَوْ بَعْضِهِ، فَيُجْزَى مَا نَزَلَ عَنْ رَأْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَعْرِهِ، بِخِلَافِ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ رَأْسًا، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ، وَالْخِلَافُ.
قَالَ: وَلَا يُجْزَى شَعْرُ الْأُذُنِ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ تَقْصِيرُ جَمِيعِهِ، وَمَنْ لَبَدَ أَوْ ضَفَّرَ أَوْ عَقَصَ كَثِيرًا.
وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: فَلْيَحْلِقْ، قَالَ: يَنْهَى وَجَبَ عَلَيْهِ.
قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ: لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ التَّقْصِيرُ مِنْ كُلِّهِ، لِاجْتِمَاعِهِ، وَالْمَرَأَةُ تَقْصُرُ كَذَلِكَ أُنْمَلَّةً فَأَقْلُ.
وَفِي مَنْسَلِكِ ابْنِ الرَّاعُونِيِّ: تَجِبُ أُنْمَلَّةٌ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: السُّنَّةُ لَهَا أُنْمَلَّةٌ وَيَجُوزُ أَقْلُ وَيُسَنُّ اخْتِذَ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَلِحَيْتِهِ. وَمَنْ عَدِمَهُ اسْتَحَبَّ أَنْ يَمُرَّ الْمَوْسَى. وَقَالَهُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي خِتَانِ.
وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي الْمَحْرَمِ خُرْجَ مَخْرَجِ الْأَمْرِ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى التَّذْبِ، قَالَهُ فِي عَمَدِ الْأَدِلَّةِ، وَفِي الْخُرْقِيِّ. فِي الْعَبْدِ: يَقْصُرُ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْلِقُ بِلَا إِذْنٍ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ ^(١).
ثُمَّ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.
قَالَ الْقَاضِي وَابْنُهُ وَابْنُ الرَّاعُونِيِّ، وَالشَّيْخُ وَجَمَاعَةٌ: وَالْعَقْدُ.

(١) تنبيه: قوله: (وفي الخُرْقِيِّ في العبد يقصر، قال جماعة، يريد أنه لا يحلق بلا إذن؛ لأنه يزيد في قيمته). انتهى.
لم يذكر ذلك الخُرْقِيُّ في مختصره، فيحتمل أن يكون ذكره في مفرد في غير المختصر، كما نقل عنه مسائل من غير مختصره.
وقد نقل الموفق في المقتنع عنه مسألة كذلك.

ويحتمل أن تكون سابقة قلم، أراد أن يقول: وفي الوجيز، سبق القلم إلى الخُرْقِيِّ، وهذا يقع كثيرًا من المصنفين، ولم نر المسألة مسطورة إلا في الوجيز، لكن تعليل المصنف يدل على أنها منقولة عن مصنف، وتوارد عليها جماعة، وفسروا كلامه بما قال المصنف، والله أعلم.

وظاهر كلام أبي الخطاب وابن شهاب وابن الجوزي: حله. وقاله شيخنا، وذكره عن أحمد (م ١١) (١).
وعنه: إلا الوطء في الفرج، والخلق، والتقصير نسك فيه دم.

وعنه: إطلاق من محظور لا شيء في تركه.
ونقل مهنأ: في معتبر تركه ثم أحرم بمعمرة، الدم كثير، عليه أقل من الدم، فإن خلق قبل نحره أو رميه أو نحر أو زار قبل رميه فلا دم، نص عليه.
ونقل أبو طالب وغيره: يلزم غامداً عالماً، اختاره أبو بكر وغيره، وأطلقها ابن عجيل، وظاهر نقل المروذي: يلزمه صدقة.

قال شيخنا: والمخطئ فيما فهمه من قول المفتي يشبه خطأ المجتهد فيما يفهمه من النص، ومما احتج بهلوي المسألة.
وإن خلق بعد أيام منى وقال الشيخ: النحر روايتان (م ١٢) (٢)، وهل يحصل التحلل الأول باثنين من رمي وخلق وطواف؟ واختاره الأكثر، أو بواحد من رمي وطواف، والثاني بالباقي؟
فيه روايتان (م ١٣) (٣) فعلى الثانية الخلق إطلاق من محظور، وفي التعليق: نسك، كالمبيت بمزدلفة ورمي يوم الثاني، والثالث.

واختار الشيخ أنه نسك، ويجل قبله، وذكر جماعة على أنه نسك في حله قبله روايتين.
وذكر في الكافي الأول عن الأصحاب.
وفي منسك ابن الزاغوني: إن كان ساق هدنياً واجباً لم يجل هذا التحلل الأول إلا بعد رمي وخلق ونحر وطواف، فيجل الكل، وهو التحلل الثاني، ثم يخطب الإمام بها يوم النحر، نص عليه.
قال جماعة: بعد صلاة الظهر.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ثم حل له كل شيء إلا النساء، قال القاضي وابنه وابن الزاغوني، والشيخ وجماعة: والعقد، وظاهر كلام أبي الخطاب وابن شهاب وابن الجوزي حله، وقاله شيخنا، وذكره عن أحمد). انتهى.
القول الأول: وهو المنع أيضاً من عقد النكاح، اختاره من ذكره المصنف، واختاره ابن نصر الله في حواشيه، وابن منجأ في شرحه، وجزم به في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وهو الصواب.
(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن خلق بعد أيام منى، وقال الشيخ: النحر، فروايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهاادي، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والفاقي، وغيرهم.

إحدهما: لا دم عليه، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.
وجزم به في المحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

قال ابن منجأ في شرحه: وهو أولى.
والرواية الثانية: عليه دم بالتأخير، ومعلمها إذا قلنا: إن الحلاق نسك.

(٣) (مسألة - ١٣): قوله: (وهل يحصل التحلل الأول باثنين من رمي وخلق وطواف واختاره الأكثر، أو بواحد من رمي وطواف، والثاني بالباقي؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والشرح وشرح ابن منجأ، وغيرهم.
إحدهما: يحصل التحلل الأول باثنين من رمي وخلق وطواف، وهو الصحيح.

قال المصنف: (اختاره الأكثر).
قال في الكافي: قاله أصحابنا، وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة، والمحرر، والوجيز، وغيرهم.

وجزم به في التخليص وغيره، وقدمه في الهداية، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.
والرواية الثانية: يحصل التحلل بواحد من رمي وطواف.

وَعَنْهُ: لَا يَخْطُبُ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
 ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ التَّمَتُّعَ فِي الْمَنْصُوصِ لِلْقُدُومِ، كَعُمَرِيهِ، ثُمَّ يَسْعَى، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَعَنْهُ: يُجْزَى سَعْيُ عُمَرِيهِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
 ثُمَّ يَطُوفُ الْفَرَضَ، وَهُوَ الْإِفَاضَةُ، وَالزِّيَارَةُ، يُعْتَبَرُ تَعْيِينُهُ بِالنِّيَّةِ، نَصُّ عَلَيْهِ (ش) بَعْدَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ بَعْدَ نَصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ.
 وَعَنْهُ: فَجَرُهُ، وَلَا دَمَ بِنَاحِيرِهِ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ بِلَا عُدَرٍ، خِلَافًا لِلرَّوَاضِحِ، وَلَا عَنْ أَيَّامٍ مَنَى، كَالسَّعْيِ وَخَرَجِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ رَوَايَةً فِي الْحَلْقِ.
 وَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُ فِي سَعْيٍ، وَيَطُوفُهُ مُفْرَدَةً وَقَارَنَ، وَقَبْلَهُ لِلْقُدُومِ، فِي الْمَنْصُوصِ، مَا لَمْ يَكُونَا دَخَلَا مَكَّةَ.
 قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ أَهْلٌ مِنْ مَكَّةَ فَلْيَطْفُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا، وَالْمَرْوَةِ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى.
 وَفِي الرَّوَاضِحِ: هُوَ سَنَةٌ لِمَنْ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى عَرَفَةَ، فَإِنْ كَانَ سَعَى لِلْقُدُومِ، وَإِلَّا سَعَى، ثُمَّ يَحِلُّ مُطْلَقًا، وَإِنْ قِيلَ: السَّعْيُ لَيْسَ رُكْنًا، قِيلَ: سَنَةٌ.
 وَقِيلَ: وَاجِبٌ، فَفِي حِلِّهِ قَبْلَهُ وَجْهَانِ (م ١٤، ١٥) ^(١).
 ثُمَّ يُشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ.
 وَفِي التَّنْبِيهِ: وَيُرْشُ عَلَى بَذْيِهِ وَتَوْبِهِ.
 وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م: ١٤٧٢) قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي ذَرٍّ: «إِنَّهَا مَبَارَكَةٌ إِنَّهَا طَعَامٌ طَعَمَ».
 أَيْ تَشْبِيعُ شَارِبِهَا كَالطَّعَامِ. وَيَقُولُ مَا وَرَدَ.

فصل

ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَسْلِي ظَهَرَ يَوْمِ النَّحْرِ بَيْنَى، نَقْلَهُ أَبُو طَالِبٍ، لِلخَبَرِ قِيَّتْ بَيْنَى ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَيَرْمِي فِي غَدٍ بَعْدَ الزُّوَالِ،

(١) (مسألة - ١٤ - ١٥): قوله بعد طواف الإفاضة: (ثم يحل مطلقاً، وإن قيل: السعي ليس ركناً، قيل: سنة، وقيل: واجب، ففي حله قبله وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٤): إذا قلنا: إن السعي ليس بركن فهل هو سنة أو واجب؟ أطلق فيه الخلاف بقيل وقيل.

وقد قدم المصنف في فصل الأركان أن السعي ركن، ثم قال: (وعنه: يجبره بدم، وعنه: سنة).

فحكى الخلاف روايتين، وحكماهما هنا قولين، وظاهر كلامه هناك إذا لم نقل إنه ركن أن المقدم أنه يجبره بدم، فيكون واجباً، وهنا أطلق الخلاف.

أو يقال: لم يقدم هناك حكماً، وهنا حرر وأطلق الخلاف، وهو الظاهر، فإن كلامه هناك محتمل، ثم ظهر لي أن هذين القولين ليسا بالروايتين اللتين ذكرهما الأصحاب.

وأما هذان القولان فيها إذا لم يقل إنه ركن، فهل يكون واجباً أو سنة؟ اختلف الأصحاب في المرجح، والمقدم منهما، والصحيح، ولم يذكر الروايتين هنا اعتماداً على ما قاله أولاً، وذكر هناك من اختار كل رواية منهما.

وأما هنا فبعض الأصحاب رجح أنه واجب، وبعضهم رجح أنه سنة إذا لم نقل إنه ركن، وهذا هو الصواب، والله أعلم، والصواب أنه واجب.

(المسألة الثانية - ١٥): إذا قلنا: إن السعي واجب وطاف طواف الإفاضة، فهل يحل قبل السعي أم لا؟

أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: يحل.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب؛ لأنهم أطلقوا الإحلال بعد طواف الإفاضة ولم يستثوا، وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يحل حتى يسعى.

نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُسْتَحَبُّ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَجُوزُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ قَبْلَ الزَّوَالِ.
وَفِي الرِّوَايَةِ: بَطْلُوعِ الشَّمْسِ، إِلَّا ثَالِثَ يَوْمٍ، وَأُطْلِقَ أَيْضًا فِي مَنْسَكِهِ أَنَّ لَهُ الرَّمْيَ مِنْ أَوَّلٍ، وَأَنَّهُ يَرْمِي فِي الثَّالِثِ
كَالْيَوْمَيْنِ قَبْلَهُ، ثُمَّ يَنْفِرُ وَيَرْمِي إِلَى الْمَغْرِبِ الْجَمْرَةَ الْأُولَى، وَتَلِيَّ مَسْجِدَ الْحَيْفِ، ثُمَّ الْوُسْطَى، وَيَذْعُو عَنْهُمَا طَوِيلًا.
قَالَ بَعْضُهُمْ: رَافِعًا يَدَيْهِ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: يُسْتَحَبُّ رَفْعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الْجِمَارِ، ثُمَّ الْعَقَبَةِ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيُسْتَبْطِنُ الْوَادِي.
فَإِنْ نَكَسَهُنَّ أَوْ أَحَلَّ بِحَصَاةٍ مِنَ السَّابِقَةِ لَمْ يُجْزَئَهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: إِنْ جَهَلَ، وَيَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ بِرَمِيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَيَجْعَلُ الْأُولَى يَسَارَةً، وَالْآخِرَتَيْنِ يَمِينَةً، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسِتْمِعٍ.

وَعَنْهُ: سِتٌّ.

وَعَنْهُ: خَمْسٌ، ثُمَّ الْيَوْمُ الثَّانِي كَذَلِكَ.

وَعَنْهُ: يُجُوزُ رَمْيُ مُتَعَجِّلٍ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَيَنْفِرُ بَعْدَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ رَمَى عِنْدَ طُلُوعِهَا مُتَعَجِّلٌ ثُمَّ نَفَرَ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَّ عَلَيْهِ دَمًا، وَإِنْ أَخَّرَ رَمْيَ يَوْمٍ إِلَى الْغَدَاةِ رَمَى رَمِيَيْنِ،
نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ رَمَى الْكُلَّ فِي يَوْمٍ النُّحْرِ آخِرَ أَيَّامٍ مَنِ أَجْزَأَ أَذَاءً.

وَقِيلَ: قَضَاءٌ.

وَيَجِبُ تَرْبِيئُهُ بِالنِّبَةِ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْهَا لَزِمَهُ دَمٌ، وَلَا يَأْتِي بِهِ كَالْيَتِيمَةِ بِمَنْى، وَتَرَكَ حَصَاةً كَشَعْرَةٍ، وَظَاهِرُ نَقْلِ الْأَثَرِ:
يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ، قَالَهُ الْقَاضِي.

وَعَنْهُ: عَمْدًا.

وَعَنْهُ: دَمٌ، قَطَعَ بِهِ فِي الْمَحَرِّ، وَهُوَ خِلَافُ نَقْلِ الْجَمَاعَةِ، وَالْأَصْحَابِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ضَعُفَتْ شَيْخَانَا لِعَدَمِ الدَّلِيلِ.

وَعَنْهُ: فِي اثْنَتَيْنِ كَثَلَاثٍ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَكَجَمْرَةٍ وَجِمَارٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: وَاحِدَةً هَذَرًا.

وَعَنْهُ: وَثْنَتَانِ.

وَنَقَلَ حَرَبٌ: إِذَا لَمْ يَتِمَّ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَطْعَمَ شَيْئًا، وَدَمٌ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يُطْعَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَفِي تَرْكِ مَيْبِتٍ لِبَالِيٍّ مَنِ دَمٌ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَهُ الْقَاضِي.

وَعَنْهُ: لَا شَيْءَ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَلَيْلَةٌ كَذَلِكَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: كَشَعْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَكْفِرُ بِمَفْرُودِهَا، بِخِلَافِ مُزْدَلِفَةٍ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَالُوا: لَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ أَنَّهُ لَا
يَجِبُ دَمٌ.

وَعَنْهُ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ، فَإِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، وَهُوَ النَّفَرُ الْأَوَّلُ، ثُمَّ لَا يَضُرُّ رُجُوعُهُ لِحُصُولِ الرُّخْصَةِ، وَلَيْسَ
عَلَيْهِ رَمْيُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ، قَالَهُ أَحْمَدٌ.

وَيَذْفِرُ بَقِيَّةَ الْحَصَى، فِي الْأَشْهُرِ، زَادَ بَعْضُهُمْ: فِي الْمَرْمَى.

وَفِي مَنْسَكِ ابْنِ الزَّاغَرَنِيِّ: أَوْ يَرْمِي بِهِنَّ كَعَلِيهِ فِي اللَّوَاتِي قَبْلَهُنَّ، فَإِنْ غَرَبَتْ شَمْسُهُ بَاتَ وَرَمَى بَعْدَ الزَّوَالِ، نَصُّ
عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: وَقَبْلَهُ، وَهُوَ النَّفَرُ الثَّانِي. وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ الْمُقِيمِ لِلْمَنَاسِكِ التَّعْجِيلُ لِأَجْلِ مَنْ يَتَأَخَّرُ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، ذَكَرَهُ شَيْخَانَا،

وَلَا مَبِيتَ بَيْنِي عَلَى سُقَاةِ الْحَاجِّ، وَالرُّعَاةِ، وَلَهُمُ الرُّمِي بِلَيْلٍ وَنَهَارٍ، فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُمْ بِهَا لَزِمَ الرُّعَاةُ.
قَالَ الشَّيْخُ: وَكَذَا عَذْرُ خَوْفٍ وَمَرَضٍ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: أَوْ خَوْفٍ قُوَّةٍ مَالِهِ أَوْ مَوْتٍ مَرِيضٍ. وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ ثَانِيَ أَيَّامٍ بَيْنِي.
نَقَلَ الْأَثَرُ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: يَزُورُ الْبَيْتَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامٍ بَيْنِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الْإِقَامَةَ بَيْنِي.
قَالَ: وَاحْتَجَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفِيضُ كُلَّ لَيْلَةٍ».

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ: مَنْ شَاءَ طَافَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ثُمَّ يَطُوفُ لِلْوَدَاعِ إِنْ لَمْ يَقُمْ.
قَالَ الْقَاضِي، وَالْأَصْحَابُ: إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَى الْخُرُوجِ.

وَاحْتَجَّ بِهِ شَيْخُنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُجِّ (و ش) وَكَذَا فِي التَّغْلِيْقِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحْلُلِ،
ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيَقْبَلُ الْحَجَرَ، وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ دَخَلَ كَمَا وَصَفْنَا، فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ الْوَدَاعِ لِغَيْرِ شَيْءٍ رَحِلَ
نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَوْ شِرَاءِ حَاجَةٍ بِطَرِيقِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: أَوْ قَضَى بِهَا حَاجَةً أَعَادَ.

وَسَأَلَهُ صَالِحٌ: إِنْ وَقَفَ وَقَفَةً أَوْ رَجَعَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا قَدَرُ غُلُوبَةٍ؟ قَالَ: أَرْجُو، وَنَصُّهُ فِيمَنْ وَدَّعَ وَخَرَجَ ثُمَّ دَخَلَ
لِحَاجَةٍ: يُحْرَمُ، وَإِذَا خَرَجَ وَدَّعَ، كَمَنْ دَخَلَ مُقِيمًا.

وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: وَدَّعَ ثُمَّ نَفَرَ يَشْتَرِي طَعَامًا يَأْكُلُهُ، قَالَ لَا يَقُولُونَ حَتَّى يَجْعَلَ الرُّدْمَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ.

وَأِنْ تَرَكَهُ غَيْرَ حَافِظٍ لَمْ تَطْهَرْ قَلِيلَ مُفَارَقَةِ الْبَيْتَانِ وَقَالَ الشَّيْخُ: وَأَمَّا الْحَرَمُ رَجَعَ، فَإِنْ شَقَّ، وَالْمُنْصَرَفُ: أَوْ بَعْدَ
مَسَافَةٍ قَصُرَ لَزْمُهُ ذَمًّا، وَمَتَى رَجَعَ الْقَرِيبُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِحْرَامٌ.

قَالَ الشَّيْخُ: كَطَوَافِ الزَّيَارَةِ، وَالْبَعِيدُ يُحْرَمُ بِعُمُرَةٍ وَيَأْتِي بِهَا وَيَطُوفُ لَوْدَاعِهِ. وَإِنْ طَافَ لِلزَّيَارَةِ عِنْدَ خُرُوجِهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ أَوْ لِلْقُدُومِ كَفَاهُ عَنْهُمَا.

وَعَنْهُ: يُوَدَّعُ^(١).

وَإِنْ وَدَّعَ ثُمَّ أَقَامَ بَيْنِي وَلَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَازَهُ، وَإِنْ خَرَجَ غَيْرَ حَاجٍ فَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا لَا يُوَدَّعُ.

وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْبَيْتِ، وَالْحِجْرُ مِنْهَا بِلا خُفٍّ وَتَغْلٍ وَسِلَاحٍ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَتَعْظِيمُ دُخُولِهِ فَوْقَ الطَّوَافِ يَذْكُرُ عَلَى

(١) تنبيه: قوله: (وإن طاف للزيارة عند خروجه وفي المستوعب، والترغيب: أو للقُدوم كفاه عنهما، وعنه: يودّع). انتهى.

تأخير طواف الزيارة وفعله عند خروجه كافٍ عنه وعن طواف الوداع، على الصحيح من المذهب كما قدّمه المصنف.

وقدّم أن تأخير طواف القدوم وفعله عند الخروج لا يكفي عن طواف الوداع، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لاقتصارهم على المسألة الأولى.

وقال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتلخيص، والترغيب، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم: يميزه كطواف الزيارة، وقطعوا به، وقالوا: نصّ عليه.

زاد في الهداية: من رواية ابن القاسم. إذا علم ذلك، ففي كلام المصنف نظرٌ من وجوه، منها حيث اقتصر على صاحب المستوعب، والترغيب.

ومنها: أن الأولى أنه كان يذكر من قال ذلك قبلهما كصاحب الهداية.

ومنها: أن كلامه أوهم أنه ليس بهذا القول نصّ عن أحمد، والحاصل أن أحمد نصّ عليه.

ومنها: أنني لم أر من صرح بموافقة على ما قدّمه، فيتقوى القول الثاني بقطع هؤلاء الجماعة وبالنصّ عن أحمد، والله أعلم.

لكن تصوير المسألة فيه عسر، ويمكن تصوير أجزاء طواف القدوم عن طواف الوداع أنه لم يكن قدم مكة لضيق وقت الوقوف، بل قصد عرفة، فلما رجع وأراد العود طاف للزيارة ثم للقدوم، إمّا نسياناً أو غيره.

فهذا الطواف يكفي عن طواف الوداع، والله أعلم.

قَالَ الْعِلْمُ، قَالَ فِي الْفُتُونِ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ عِبَادَةٌ، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَفِي الْفُتُونِ: وَرُؤْيَاهُ لِمَقَامِ الْأَنْبِيَاءِ وَمَوَاضِعِ الْأَنْسَاكِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَرُؤْيَاهُ بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالْبَابِ، وَيَلْتَزِمُهُ مُلَصِّبًا بِهِ جَمِيعُهُ وَيَذْعُو، وَالْحَائِضُ تَقِفُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّهُ يَأْتِي الْحَاطِمِ وَهُوَ تَحْتَ الْمِيزَابِ فَيَلْعَنُ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ.

نَقَلَ حَرْبٌ: إِذَا قَدِمَ مُعْتَمِرًا فَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَقِيمَ بِمَكَّةَ بَعْدَ عُمُرِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَإِنْ تَنَفَّتْ وَدَّعَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَدَّمَهُ فِي التَّعْلِيلِ وَغَيْرِهِ، وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى التَّذَبُّبِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الزَّأْغُونِيِّ: لَا يُؤَلِّي ظَهْرَهُ حَتَّى يَغِيبَ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ مَكْرُومَةٌ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: ثُمَّ يَأْتِي الْأَبْطَحَ الْمُحَصَّبَ فَيَصْلِي بِهِ الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ وَيَهْجَعُ بِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَزِيَارَةُ قَبْرِهِ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَيَسْلِمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلًا لَهُ لَا لِلْقَبِيلَةِ (هـ).

ثُمَّ يَسْتَقْبِلُهَا وَيَجْعَلُ الْحَجْرَةَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَذْعُو، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ قُرْبٌ مِنَ الْحَجْرَةِ أَوْ بَعْدَ.

وَفِي الْفُتُونِ نَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو طَالِبٍ: إِذَا حَجَّ لِلْفَرَضِ لَمْ يَمُرْ بِالْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَثَ الْمَوْتِ كَانَ فِي سَبِيلِ الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا بَدَأَ بِالْمَدِينَةِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُهُ وَيَذْعُو، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ: يَكْرَهُ قَصْدُ الْقُبُورِ لِلدُّعَاءِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَرُؤْيَاهُ عِنْدَهَا لَهُ، وَلَا يُسْتَحَبُّ تَمَسُّحُهُ بِهِ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: بَلْ يَكْرَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَهْلُ الْعِلْمِ كَانُوا لَا يَمْسُونَهُ، نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: يَذْنُو مِنْهُ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِهِ يَقُومُ جِدَاءَهُ فَيَسْلِمُ، كَفَعِلَ ابْنُ عُمَرَ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَرَخَّصَ فِي الْمَيْتَرِ (م)، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَصَحَّ يَدُهُ عَلَى مَقْعَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى وَجْهِهِ.

قَالَ ابْنُ الزَّأْغُونِيِّ وَغَيْرُهُ: وَلَيَاتُ الْمَيْتَرِ. فَلْيَتَبَرَّكْ بِهِ تَبَرُّكًا يَمْنُ، كَانَ يَرْتَقِي عَلَيْهِ، قَالَ شَيْخُنَا: يَحْرُمُ طَوَافُهُ بِغَيْرِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، أَتَّفَقَا، قَالَ: وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِهِ، فَإِنَّهُ مِنَ الشَّرِّ، وَقَالَ: وَالشَّرُّ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا تُرْفَعُ الْأَصْوَاتُ جِندَ حَجْرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا لَا تُرْفَعُ فَوْقَ صَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي التَّوْقِيرِ وَالْحُرْمَةِ كَحَيَاتِهِ، رَأَيْتُهُ فِي مَسَائِلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا.

وَفِي الْفُتُونِ: قَدِمَ الشَّيْخُ أَبُو عِمْرَانَ الْمَدِينَةَ، فَرَأَى ابْنَ الْجَوْهَرِيِّ الرَّاعِظَ الْمِصْرِيَّ يَعْطُ، فَعَلَا صَوْتَهُ، فَصَاحَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ

أَبُو عِمْرَانَ: لَا تُرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّبِيُّ فِي الْحُرْمَةِ، وَالتَّوْقِيرِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَحَالِ حَيَاتِهِ، فَكَمَا لَا تُرْفَعُ

الْأَصْوَاتُ بِحَضْرَتِهِ حَيًّا وَلَا مِنْ وَرَاءِ حَجْرَتِهِ، فَكَذَا بَعْدَ مَوْتِهِ، انْزِلْ، فَتَزَلْ ابْنُ الْجَوْهَرِيِّ، وَفَرِحَ النَّاسُ لِكَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي

عِمْرَانَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لِأَنَّهُ كَلَامُ صِدْقٍ وَحَقٍّ وَجَاءَ عَلَى لِسَانِ مُحِقٍّ، فَتَحَكَّمُ عَلَى سَامِعِهِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: أَنَّ هَذَا أَذَبٌ مُسْتَحَبٌّ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لِلْمُنَاصَاتِ لِكَلَامِهِ

إِذَا قَرَأَ بَلْ قَدْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْقِرَاءَةِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ، فَهَذَا أَوْلَى، وَأَوْجَبُهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ. وَفِي مَبَاحِثِ أَصْحَابِ

الْحَدِيثِ لَابْنِ الْجَوْزِيِّ مَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوهٌ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ: كُنَّا جِندَ أُيُوبَ، فَسَمِعَ لَفْظًا فَقَالَ: مَا هَذَا

اللَّفْظُ، أَمَا بَلَّغْتُمْ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرَفَعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ؟ وَعَنِ السَّرِيِّ بْنِ عَاصِمٍ

أَنَّهُ كَانَ يَحْدُثُ فَسَمِعَ كَلَامًا فَقَالَ: مَا هَذَا كُنَّا جِندَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ يَحْدُثُ فَسَمِعَ كَلَامًا فَقَالَ: مَا هَذَا؟ كَانُوا يَعْدُونَ

الْكَلَامَ عِنْدَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرَفَعَ الصَّوْتِ فَوْقَ صَوْتِهِ. وَإِذَا تَوَجَّهَ هَلَلٌ ثُمَّ قَالَ: آيِسُونَ تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا

حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَيْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَهُ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَكَانُوا يَغْتَنِمُونَ أَدْعِيَةَ الْحَاجِّ قَبْلَ أَنْ يَتَلَطَّخُوا بِالدُّتُوبِ.

فصل

أركان الحج: الوقوف بعرفة، وطواف الزيار، ولو تركه رجع معتبراً، نقله جماعة.
ونقل يعقوب فيمن طأف في الحجير ورجع بغداة يرجع؛ لأنه على بنية إخراج، فإن وطئ آخر من التميم، على حديث ابن عباس، وعليه دم.
ونقل غيره معناه. وكذا السعي.
وعنه: يجبره دم.
وعنه: سنة، وهل الإحرام للنية، ركن أو شرط؟ فيه روايتان (م ١٦) (١).
وفي كلام جماعة ما ظاهره رواية بجواز تركه، وقال في الإرشاد: سنة، وقال: الإحلال فريضة.
وعنه: سنة، وسبق كلامهم في نية الصوم.
وأجابته: الإحرام من بيقاتيه، والوقوف إلى الغروب، والمبيت بمزدلفة، على الأصح، ولو غلبه نوم بعرفة، نقله المروزي.

وفي الواضح فيه وفي مبيت منى: ولا عذر إلى بعد نصف الليل، والرمني، وكذا ترثيته، على الأصح. وطواف الوداع، في الأصح، وهو الصدور.
وقيل: الصدور: طواف الزيار، وظاهر قولهم ولو لم يكن بمكة.
قال الأجرى: يطوفه متى أراذ الخروج من مكة أو منى أو من نفر آخر.
قال في الترغيب: لا يجب على غير الحاج.
ونقل محمد بن أبي حبيب: والقُدوم، والخلق، أو التقصير، والمبيت بمنى، على الأصح فيهما.
وفي الدفع مع الإمام روايتان (م ١٧) (٢)، والمبيت بمنى ليلة عرفة سنة، قطع به في الإرشاد، والخلاف، والفصول،

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وهل الإحرام للنية ركن أو شرط؟ فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: ركن، وهو الصحيح، جزم به في الفصول، والمحزر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.
وقدّمه في الرعايتين، والحاويين.

قال ابن منجأ في شرح المقنع: هذا أصح في ظاهر قول أصحابنا.
والرواية الثانية: هو شرط، حكاه المصنف.

قال في الرعاية: وقيل عنه: إن الإحرام شرط، قال ابن منجأ في شرحه هنا: ولم أجد أحداً ذكر أن الإحرام شرط، والأشبه أنه كذلك.

وبه قال أبو حنيفة، وذلك أن من قال بالرواية الأولى قاس الإحرام على نية الصلاة، وثبة الصلاة شرط، فكذا يجب أن يكون الإحرام يجوز فعله قبل دخول وقت الحج، فوجب أن يكون شرطاً كالطهارة مع الصلاة.

وقال أيضاً في باب الإحرام: والأشبه أنه شرط، كما ذهب إليه بعض أصحابنا، كنية الوضوء. انتهى.

فلعلّ قوله هنا: (ولم أجد أحداً ذكر أنه شرط) يعني: عن الإمام أحمد، أو لعلّه لم يستحضر حال شرح هذا المكان من قال بذلك، واستحضره في باب الإحرام، وهذا أول، والأما كان كلامه متناقضاً، وهو قد شرح باب الإحرام قبل هذا المكان، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي الدفع مع الإمام روايتان): يعني: من عرفة.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، ويعني: هل هو واجب أو سنة؟

إحداهما: هو سنة، وهو الصحيح، قاله الشيخ الموفق، والشارح.

قال الزركشي: هو اختيار جمهور الأصحاب، وقدّمه في المحزر، والفاقي.

والرواية الثانية: أن الدفع معه واجب.

وقد قطع الخرقني أن عليه دماً بتركه.

فهذه سبع عشرة مسألة قد فتح الله علينا بتصحيحها، فله الحمد، والمنة.

والذهب، والكافي؛ لأنها استراحة.

وفي الرعاية: واجب، وفي عيون المسائل: يجب الرمل، والاضطباع.

وتقل خنبل: إذا نسي الرمل فلا شيء عليه إذا نسي، وكذا قاله الحرقي وغيره.

وأركان العمرة: الطواف. وفي إخراجها من ميقاتها، والسعي، والخلق أو التقصير الخلاف في الحج.

وفي الفصول: السعي فيها ركن، بخلاف الحج؛ لأنها أخذ النسكين، فلا يتم إلا بركنين، كالحج.

ولا يكره الاغتمار في السنة أكثر من مرة (م)، ويكره الإكثار، والمواالة بينها باتفاق السلف، اختاره الشيخ وغيره.

قال أحمد: إن شاء كل شهر، وقال: لا بد بخلق أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن، واستحب جماعة. ومن كره أطلق.

وتوجه أن مرادة إذا عوض بالطواف، وإلا لم يكره، خلافاً لشيخنا، وفي الفصول: أنه أن يعتبر في السنة ما شاء.

وتستحب تكرارها في رمضان؛ لأنها تعدل حجة، للخبر، وكره شيخنا الخروج من مكة لعمرة تطوع، وأنه بدعة، لأنه لم

يفعله عليه السلام ولا صحابي على عهد إلا عائشة، لا في رمضان ولا غير اتفاقاً. ولم يأمر عائشة، بل أذن لها بعد

المراجعة لطبيب قلبها، قال: وطوافه، ولا يخرج أفضل، اتفاقاً. وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز، كذا قال.

وذكر أحمد في رواية صالح أن من الناس من يختارها على الطواف، ويخرج باغتمار عائشة. ومنهم من يختار

الطواف وهي أفضل في رمضان.

قال أحمد: هي فيه تعدل حجة، قال: وهي حج أصغر.

قال شيخنا: قوله عليه السلام: «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

يدخل فيه بإحرام العمرة؛ ولهذا أنكر أحمد على من قال: إن حجة المتنعج حجة مكبة، نقله الأثرم، وهي عند أحمد

بعض حجة الكايل، بدليل صوابها.

فمن ترك ركناً أو التبة لم يصح نسكه ومن ترك واجباً ولو سهواً جبره بدم، فإن عدمه فكصوم المتعة، والإطعام عنه.

وفي الخلاف وغيره: الخلق، والتقصير لا يتوب عنه ولا يتحلل إلا به، على الأصح. ومن ترك سنة فهذا

قال في الفصول وغيره: ولم يشرع الدم عنها؛ لأن جبران الصلاة أدخل، فيتعدى إلى صلاته من صلاة غيره. وتكره

تسبئة من لم يبح ضرورة، لقوله عليه السلام: «لا ضرورة في الإسلام».

ولأنه اسم جاهلي، وأن يقال: حجة الوداع؛ لأنه اسم على أن لا يفود، قال: وأن يقال: شوط بل طرفة وطوقان.

وقال في فتاويه: إنه لما حج صلى بين عمودَيْ البيت إلى أربع جهات، ليكون الموافقة داخلية. وسلم على قبور الأنبياء

كادم وغيره، لما روي. إن بمكة الكوفة من الأنبياء ولم يرجع قبر أبي لهب، لما علم من كراهية النبي ﷺ ذلك في حق

أهله، ونزل عن الظهر منذ لاحت مكة، احتزاماً وإعظاماً لها، واختفى في الطواف عن الناس وأبعد عنهم، ولم يملأ عينيه

بينها، ولم يشتغل بذاتها، بل باستحضار الشرف.

ولما تعلق بستورها تعلق بالعتيق، يطول ملاصقه لها، وأذن في الحرم مدى صوته، وأكثر المشي فيه، والصلاة؛

ليصاف بفعلة فيها أثر الصالحين، ولم يدع بسعة الرزق بل بالصلاح، وسلم على النبي ﷺ عن الأصحاب واعتذر لهم

بالعجز عن النهضة، ونزل في الروضة وصلى في موضع الخراب الأول، وتوسل بالنبي ﷺ في الدعاء، وأشار إلى قبره

حيث يذبح، ولم يعط في الحرم، لاغتنام الأوقات. وليس من تمام الحج ضرب الجمالين، خلافاً للسامعش، وحصل ابن حزم

قوله على الفسقة منهم.

وتوجه أن يمشي ناولاً بذلك الإحسان إلى الدابة وصاحبه، وأنه في سبيل الله. وقد كان ابن المبارك يمشي كثيراً،

فسأله رجل: لم تمشي؟ فلم يرد أن يخبره، فقبض على كمره وقال: لا أدخله حتى تخبرني.

قال: فدعني حتى أخبرك. فقال: أليس يقال في حسن الصحبة؟ قلت: بلى، قال: فإن هذا من حسن الصحبة مع

الجمال، أليس يقال: من أغبرت فلاناً في سبيل الله فهما حرام على النار؟ قلت: بلى، قال: هذا في سبيل الله. ونحن

نمشي فيه، أليس يقال: إدخال السرور على المسلم صدقة؟ قلت: بلى، قال: فإن هذا الجمال كلما مشيتا سرته قلت: بلى.

قَالَ السَّائِلُ: هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ. وَيُعْتَبَرُ فِي وَلَايَةِ تَسْيِيرِ الْحَجَّاجِ كَوْنُهُ مُطَاعًا ذَا رَأْيٍ وَشَجَاعَةٍ وَهِدَايَةٍ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُمْ وَتَرْتِيبُهُمْ وَحِرَاسَتُهُمْ فِي الْمَسِيرِ، وَالنُّزُولِ، وَالرَّفَقِ بِهِمْ، وَالنَّصْحِ، وَيَلْزَمُهُمْ طَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ، وَيُصْلِحُ بَيْنَ الْحَصَنَيْنِ، وَلَا يَحْكُمُ إِلَّا أَنْ يُفَوَّضَ إِلَيْهِ، فَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِهِ. وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: يَلْزَمُهُ عِلْمُ خُطْبِ الْحَجِّ، وَالْعَمَلُ بِهَا. قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ جَرَّدَ مَعَهُمْ وَجَمَعَ لَهُ مِنَ الْجُنْدِ الْمُقْطَعِينَ مَا يُعِينُهُ عَلَى كَلْفَةِ الطَّرِيقِ أُبَيِّحَ لَهُ، وَلَا يَنْقُصُ أَجْرَهُ، وَلَهُ أَجْرُ الْحَجِّ، وَالْجِهَادِ وَهَذَا كَأَخْلٍ بَعْضِ الْأَقْطَاعِ لِيَصْرِفَهُ فِي الْمَصَالِحِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ، وَيَلْزَمُ الْمُعْطَى بِذَلِكَ مَا أَمَرَ بِهِ. وَشَهَرَ السَّلَاحَ عِنْدَ قُدُومِ تَبُوكَ بِذَعَةٍ. زَادَ شَيْخُنَا: مُحَرَّمَةٌ، قَالَ: وَمَا يَذْكُرُهُ الْجُهَالُ مِنْ حِصَارِ تَبُوكَ كَذِبٌ، فَلَمْ يَكُنْ بِهَا حِصْنٌ وَلَا مُقَاتِلَةٌ، فَإِنْ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ بَضْعًا وَعِشْرِينَ لَمْ يُقَاتِلْ فِيهَا إِلَّا فِي تِسْعٍ: بَدْرٍ، وَأُحُدٍ، وَالْخَنْدَقِ، وَبَيْتِ الْمَصْطَلِقِ، وَالْغَابَةِ، وَقَتَحِ خَيْبَرَ، وَقَتَحِ مَكَّةَ، وَحَنَيْنٍ، وَالطَّائِفِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

باب الضوات والإحصار

مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ لِعَدْرِ حَصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَا انْقَلَبَ إِحْرَامُهُ عُمْرَةً، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، قَارِنًا وَغَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ عُمْرَتُهُ لَا تَلْزِمُهُ أَفْعَالُهَا، وَإِنَّمَا يُنْتَعَمُ مِنْ عُمْرَةٍ عَلَى عُمْرَةٍ إِذَا لَزِمَهُ الْمُضِيُّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَا تُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، فِي الْمَنْصُوصِ، لَوْ جُوبِهَا كَمَنْذُورَةٍ.

وَعَنْهُ: لَا يَنْقَلِبُ وَيَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، فَيَدْخُلُ إِحْرَامُ الْحَجِّ عَلَى الْأَوَّلَةِ فَقَطْ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَدْخُلُ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ وَيَصِيرُ قَارِنًا، اخْتِجَّ الْقَاضِي بِعَدَمِ الصَّحَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَيَّنْ إِحْرَامُ الْحَجِّ، وَإِلَّا لَصَحَّ وَصَارَ قَارِنًا، وَاخْتِجَّ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَبِأَنَّهُ لَوْ جَازَ بَقَاؤُهَا لَجَازَ أَدَاءُ أَفْعَالِ الْحَجِّ بِهِ فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَبِأَنَّهُ إِحْرَامٌ إِنَّمَا أَنْ يُؤْذَى بِهِ حُجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ، فَأَمَّا عَمَلُ عُمْرَةٍ فَلَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ: يَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسُغْيٍ وَلَيْسَ عُمْرَةً، وَالْمَذْهَبُ لَزُومُ قَضَاءِ النُّفْلِ (و) كَالْإِفْسَادِ.

وَفِي النُّفُولِ: لَا يَلْزَمُ فُسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْرِمًا بِحُجَّةٍ نَفَلٍ فَفَسَخَهُ لَزِمَهُ قَضَاءُ الْحَجِّ.

وَعَنْهُ: لَا، قَدَّمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَيَلْزِمُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَوَّلًا هَذَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ.

قِيلَ: مَعَ الْقَضَاءِ.

وَقِيلَ: يَلْزِمُهُ فِي عَامِهِ (هـ) دَمٌ.

وَلَا يَلْزِمُهُ ذُبْحُهُ إِلَّا مَعَ الْقَضَاءِ إِنْ وَجِبَ بَعْدَ تَحَلُّلِهِ مِنْهُ كَدَمِ التَّمَتُّعِ، وَإِلَّا فِي عَامِهِ (م) ١(١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويلزمه... هدي على الأصح - يعني: من فاته الوقوف بعرفة مطلقاً - قيل: مع القضاء، وقيل: يلزمه في عامه دم، ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء، إن وجب بعد تحلله منه، كدم التمتع، وإلا في عامه). انتهى.

هذه العبارة فيها نوع خفاء في إطلاق الخلاف وحكم المسألة، وقد قال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الصغرى، والنظم، والحاويين، والفائق، والزرکشي، وغيرهم: إن قلنا: لا يقضي، أخرجه من عامه، وإن قلنا: يقضي، أخرجه في عام القضاء، وقطعوا بذلك، فظاهر كلامهم: أن هذا الهدي الذي يخرج به قد وجب عليه من حين الفوات.

وقال في المستوعب: يجب عليه هدي، لأجل الفوات يخرج به في سنته، إن قلنا: لا قضاء عليه، وإن قلنا: عليه القضاء، أخرجه في سنة القضاء، فإن أخرجه من سنته، لم يجزه، فعلى هذا: متى يكون قد وجب عليه؟ فيه وجهان: أحدهما: وجب في سنته، ولكن يؤخر إخراجاً إلى قابل.

والثاني: أنه لم يجب إلا في سنة القضاء. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: ويخرجه في سنة الفوات فقط، إن سقط القضاء، وإن وجب، فمعه لا قبله، سواء وجب الهدي سنة الفوات، في وجه، أو سنة القضاء. انتهى.

وتابع في ذلك صاحب المستوعب، وما قاله في المستوعب هو مراد المصنف، والله أعلم.

وتقدير كلامه: ويلزمه هدي، قيل: لزومه مع القضاء، أو في عام القضاء، ويدل على هذا التقدير أيضاً قوله في القول الآخر: (وقيل: يلزمه في عامه دم)، وقوله: (دم) هنا لا حاجة إلى ذكره قطعاً، لأن الكلام ومحل الخلاف، إنما هو في الهدي الذي لزمه لأجل الفوات، وقد ذكره المصنف بقوله: (ويلزمه هدي على الأصح).

وقوله بعد القول الثاني: (ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء) صحيح، وقوله بعد ذلك: (إن وجب) يحتمل أن يكون شرطاً لقوله في أول المسألة: (قيل: مع القضاء)، أي: قيل: يلزمه الهدي مع القضاء إن وجب القضاء، ويحتمل أن يكون شرطاً لقوله: (ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء إن وجب)، والأول أحسن.

وقوله: (بعد تحلله منه) يتعلق بقوله: (يلزمه)، وتقديره: ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء بعد تحلله منه.

وقوله: (وإلا في عامه) أي: وإن قلنا: لا يقضي، لزمه في عامه، والله أعلم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): رواه ابن

وَسَوَاءٌ كَانَ سَاقٍ هَذِيًّا أَمْ لَا، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَفِي الْمَوْجِزِ: وَهُوَ بِدَنَّةٍ، فَإِنْ عَدِمَتْ زَمَنَ الْوُجُوبِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.
 وَقَالَ الْحَرَمِيُّ: يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ مِنْ فِعْمَتِهِ يَوْمًا.
 وَعَنْهُ: يَخْضِي فِي حَجٍّ قَاسِدٍ وَيَقْضِيهِ. وَإِنْ وَقَفَ النَّاسُ الثَّامِنُ أَوْ الْعَاشِرَ خَطَأً أَجْزَاءً، نَصُّ عَلَيْهِمَا.
 قَالَ شَيْخُنَا: وَهَلْ هُوَ يَوْمٌ عَرَفَةٌ بَاطِنًا؟ فِيهِ خِلَافٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْهِلَالَ اسْمٌ لِمَا يُطْلَعُ فِي السَّمَاءِ، أَوْ لِمَا يَرَاهُ النَّاسُ وَيَعْلَمُونَهُ، وَفِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَايَتَيْنِ، قَالَ: وَالثَّانِي الصُّوَابُ. وَيَذُلُّ عَلَيْهِ لَوْ أَخْطَوْا لِغَلَطٍ فِي الْعَدَدِ، أَوْ فِي الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ فَوَقَفُوا الْعَاشِرَ لَمْ يُجْزِئَهُمْ (ع).
 فَلَوْ اُعْتَبِرَ الْخَطَأُ لِلْجَمِيعِ لَاعْتَبِرَ لَهُمْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِتَقْدِيرِ وَفُوعِهَا، فَعُلِمَ أَنَّهُ يَوْمٌ عَرَفَةٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، يَوْضُحُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَا خَطَأٌ وَصَوَابٌ لَا يُسْتَحَبُّ الْوُقُوفُ مَرَّتَيْنِ، وَهُوَ بِدَنَّةٍ، لَمْ يَفْعَلْهُ السَّلَفُ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا خَطَأَ.
 وَمَنْ اعْتَبَرَ كَوْنَ الرَّائِي مِنْ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ بِمَكَانٍ لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْمَطَالِغُ فَقَوْلُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ فِي الْحَجِّ، فَلَوْ رَأَى طَائِفَةٌ قَلِيلَةً لَمْ يَنْفَرُوا بِالْوُقُوفِ، بَلْ الْوُقُوفُ مَعَ الْجُمْهُورِ.
 وَيَتَوَجَّهُ وَوُقُوفُ مَرَّتَيْنِ إِنْ وَقَفَ بَعْضُهُمْ لَا مِمَّا مَن رَأَى.
 وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ: إِنْ أَخْطَوْا لِغَلَطٍ فِي الْعَدَدِ أَوْ فِي الرُّوْبَةِ أَوْ الْاجْتِهَادِ مَعَ الْإِغْمَاءِ أَجْزَاءً، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ. وَإِنْ أَخْطَأَ بَعْضُهُمْ وَفِي الْإِنْتِصَارِ عَدَدٌ يَسِيرٌ.
 وَفِي التَّحْلِيلِ يَمَّا إِذَا أَخْطَوْا الْقِبْلَةَ قَالَ: الْعَدَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَالْإِثْنَانِ.
 وَفِي الْكَافِي وَالْمَحَرَّرِ: نَفَرًا، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ يَقَالُ: إِنْ نَفَرَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ» [الْأَحْقَافُ: ٢٩].
 قِيلَ: سَبْعَةٌ.
 وَقِيلَ: تِسْعَةٌ.
 وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا.
 قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّفَرَ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْكَثِيرِ فَاتَهُ.
 وَقِيلَ: كَحَضَرٍ عَدُوٍّ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَرَفَةُ الْيَوْمِ الَّذِي يُعْرِفُ النَّاسُ فِيهِ».
 فَإِذَا شَكَّ النَّاسُ فِي عَرَفَةٍ، فَقَالَ قَوْمٌ: يَوْمُ النَّخْرِ، فَوَقَفَ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ يَوْمَ عَرَفَةٍ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ يَوْمُ النَّخْرِ، أَجْزَأَهُمْ.
 وَمَنْ مَنَعَ النَّيْتَ وَاحِدًا أَوْ الْكُلَّ بِالْبَلَدِ أَوْ الطَّرِيقِ ظُلْمًا.
 وَفِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهَجِ، وَالْفُصُولِ: فِي غَيْرِ عَمْرَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُوتُ وَلَوْ خَافَ فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ، وَفِيهِ فِي الْخِلَافِ مَنَعٌ وَتَسْلِيمٌ.
 قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: وَأَمَكْنَةُ التَّخْلُصِ إِلَى جِهَةٍ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

= إذا علم ذلك؛ فقد رأيت على بعض النسخ في حاشيتها مكتوب: هنا بياض، وحُزِرَ بذلك المكتوب، وأكثر النسخ ليس فيها ذلك، والله أعلم.
 عدنا إلى تصحيح الخلاف المطلق، فالمصنف قد أطلق الخلاف في وقت وجوب دم الفوات، هل وجب في عام الفوات، ويؤخر ذبحه إلى عام القضاء؟ أو وجب في عام القضاء ويذبح فيه بعد تحلله منه؟
 وأطلقهما في المستوعب، ويظهر لي أن في كلام الرعاية نقصًا أيضًا، وتقديره: أو سنة القضاء في آخر، أي: في وجه آخر، فيكون قد أطلق الخلاف أيضًا.
 أحدهما: وجوبه من حين الفوات، ولكن يؤخر إلى القضاء، وهو الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام من سمي من أصحاب قبل ذلك.
 والقول بأنه وجب في عام القضاء بعيد جدًا فيما يظهر، ولم أطلع على من ذكر هذه المسألة سوى هؤلاء الثلاثة، والله أعلم.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: بَلْ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آيَةً وَلَوْ بَعْدَتْ، وَقَاتَ الْحَجَّ قَلْبَهُ التَّحْلِيلُ بِأَنْ يَنْحَرَّ هَذَيْنِ بَيْتَةِ
التَّحْلِيلِ بِهِ وَجُوبًا مَكَانَهُ، كَمَا حَلَقَ يَجُوزُ لَهُ فَقَطُّ فِي الْحِلِّ، قَالَهُ فِي الْأَنْتِصَارِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يَجُوزُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ فِي الْحِلِّ.
وَعَنْهُ: يَنْحَرُّ فِي الْحَرَمِ.

وَعَنْهُ: مُفْرَدٌ وَقَارُنُ يَوْمِ النَّحْرِ.
وَفِي الْكَافِي: وَكَذَا مِنْ مَعَهُ هَذَيْنِ، وَحِلُّ، وَالْمَحْصَرُ يُلْزِمُهُ هَذَيْنِ وَاحِدًا.
وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنْ تَحَلَّلَ بَعْدَ قَوَائِمِهِ فَهَذَيْنِ لِيَحْلِلَهُ وَقَوَائِمِهِ.
وَمَنْ حَصَرَ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الثَّانِي يَنْحَلُّ وَأَوْبًا إِلَيْهِ، وَالتَّحْلِيلُ مَبَاحٌ لِحَاجَتِهِ فِي الدَّفْعِ إِلَى قِتَالٍ أَوْ بَذْلِ مَالٍ، فَإِنْ كَانَ
يَسِيرًا، وَالْعَدُوُّ مُسْلِمًا فَفِي وَجُوبِ الْبَذْلِ وَجْهَانِ (م ٢) ^(١).
وَمَعَ كَثْرَةِ الْعَدُوِّ يَسْتَحَبُّ قِتَالُهُ إِنْ قَوِيَ الْمُسْلِمُونَ، وَإِلَّا فَتَرَكُهُ أَوَّلَى. وَإِنْ عَدِمَ الْهَدْيَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِالنِّبَةِ، كَمُبْدَلِهِ، ثُمَّ
حَلَّ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَا إِطْعَامَ فِيهِ.
وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: إِنْ عَدِمَ الْهَدْيَ مَكَانَهُ قَوْمُهُ طَعَامًا وَصَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا وَحَلَّ، وَاجِبٌ أَنْ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَصُومَ إِنْ
قَدَّرَ، فَإِنْ صَغُبَ عَلَيْهِ حَلُّهُ ثُمَّ صَامَ، وَفِي وَجُوبِ حَلِّهِ أَوْ تَقْصِيرِ رَوَائِثَانِ، قِيلَ: مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ نَسَكَ أَوْ لَا وَقِيلَ لَا يَجِبُ
هَذَا ^(٢) (م ٣) ^(٣)، لَعَدِمَ. ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (والتَّحْلِيلُ مَبَاحٌ لِحَاجَتِهِ فِي الدَّفْعِ إِلَى قِتَالٍ أَوْ بَذْلِ مَالٍ، فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، وَالْعَدُوُّ مُسْلِمًا، فَفِي وَجُوبِ
الْبَذْلِ وَجْهَانِ). انتهى.

أحدهما: يجب بذله، وهو الصحيح.
قال الشيخ الموقف، والشارح: قياس المذهب وجوب بذله، كالزيادة في ثمن الماء للوضوء. انتهى.
قلت: بل هنا أولى.

والوجه الثاني: لا يجب بذل خفارة بحالٍ، وله التحلل، كما في ابتداء الحج لا يلزمه إذا لم يجد طريقًا آمنًا من غير خفارة، نقله
الشيخ، والشارح عن بعض الأصحاب.

قال في الرعاية: ومن حصره عدوٌّ مسلمٌ أو كافرٌ عن البيت واحتاج في دفعه إلى قتالٍ أو بذل مالٍ كثيرٍ وقلنا: لا يجب لدفع عن
نفسه أو يسير وقلنا: لا يجب دفعه، في الأصح، ولا طريق له إلى البيت ترك قتاله مع جوارزه. انتهى.
فصحح أنه لا يجب دفعه.

(٢) تنبيه: في قوله: (وفي وجوب حلقٍ أو تقصيرٍ روائتين، قيل: مبنيٌّ على أنه نسكٌ أو لا، وقيل: لا يجب هنا) (بهام) لأنه أثبت
أولاً الروائتين ثم نقاهما في القول الثاني.

وكان الأحسن أن يقول: قيل في حلقٍ أو تقصيرٍ روائتين مبنيتان على كونه نسكًا أم لا، وقيل: لا يجب هنا.
وعلى ما قاله يوهيم أن فيه روائتين من غير بناءٍ، ولم يقله أحدٌ، والله أعلم.
فهذه ثلاث مسائل قد صححت والله الحمد.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وفي وجوب حلقٍ أو تقصيرٍ روائتين، قيل: مبنيٌّ على أنه نسكٌ أو لا، وقيل: لا يجب هنا). انتهى.
اختلف الأصحاب في الحلق، والتقصير للمحضر، فقيل: فيه روائتين مبنيتان على أنه هل هو نسكٌ أو إطلاقٌ من محذورٍ؟
وهذه الطريقة جزم بها في الكافي، وقدم في الرعاية الكبرى الوجوب، واختاره القاضي في التعليق وغيره.

وقال الشيخ في المغني، والشارح: وهل يلزمه الحلق أو التقصير مع ذبح الهدي أو الصيام؟
فيه روائتين، ولعل هذا ينبي على الخلاف في الحلق، هل هو نسكٌ أو إطلاقٌ من محذورٍ؟ انتهى.

فعلى هذه الطريقة يجب عليه الحلق أو التقصير، على الصحيح، لأن الصحيح من المذهب أنه نسكٌ، فكذا يكون هنا.
وقيل: لا يجب هنا حلقٌ ولا تقصيرٌ، وإن قلنا بوجوبه في حق غير المحصر، لعدم ذكره في الآية، ولأنه مباحٌ ليس بنسكٍ خارج الحرم.
وهذه الطريقة الثانية. وقد قدم في المحرر عدم الوجوب، وكذا ابن رزين، وهو ظاهر كلام الخرقي.

ولأنه مباح ليس بسك خارج الحرم؛ لأنه من توابع الإحرام كرمي وطواف؛ ولو نوى التحلل قبل هدي وصوم لم يحل، ولزمه دم لتحلله.

وذكر الشيخ: لا، ولا يلزمه قضاء نفل، نقله الجماعة. ونقل أبو الحارث وأبو طالب: بلى (وه) ومثله من جن أو أغص عليه، قاله في الانتصار، وخرج منها في الواضح مثله في منذور وذكر بعض أصحابنا في كتابه الهدي: لا يلزم المحصر هدي ولا قضاء لعدم أمر الشارع بهما، كذا قال، واستحسن ابن هبيرة: ولا فرض بعد إحرامه (و م ر) وإن منع في حج عن عرفة تحلل بعمره مجاناً. وعنه: كمن منع البيت.

وعنه: كمحصر مريض، وإن حصره مريض أو ذهاب نفقة بقي محرماً حتى يقدر على البيت، فإن فاته الحج تحلل بعمره، نقله الجماعة، ولا ينحر هدياً معه إلا بالحرم، نص على التفرقة، وفي لزوم القضاء، والهدي الجلاف، وأوجب الأجرى القضاء هنا. وعنه: يتحلل كمحصر بعدو.

واختاره شيخنا، وأن مثله حايض تعدد مقامها وحرم طوافها، أو رجعت ولم تطف لإجهلها بوجوب طواف الزيارة، أو لعجزها عنه ولو لذهاب الرفقة، وكذا من ضل الطريق، ذكره في المستوعب. وفي التعليق: لا يتحلل، واحتج شيخنا لاختياره بأن الله لم يوجب على المحصر أن يبقى محرماً حولاً بغير اختياره، بخلاف بعيد أحرم من بلدو ولا يصل إلا في عام، بذليل تحلل النبي ﷺ وأصحابه لما حصرُوا عن إتمام العمرة مع إمكان رجوعهم محررين إلى العام القابل. وأتفقوا أن من فاته الحج لا يبقى محرماً إلى العام القابل. ويتقضي عبد كحر، وفيه في رقه الوجهان، وصغير كبالغ.

ويتقضي من حل في حجة فاسدة في سنته إن أمكنه. قال جماعة: ولا يتصور في غيرها، وقيل للقاضي: لو جاز طوافه في النصف الأخير لصح أداء حجتين في عام، ولا يجوز (ع)؛ لأنه يزمي ويطوف ويسعى فيه ثم يحرم بحجة أخرى ويقف بعرفة قبل الفجر ويمضي فيها، ويلزمكم أن تقولوا به؛ لأنه إذا تحلل من إحرامه فلا معنى لمنعه منه، فقال القاضي: لا يجوز.

وقد نقل أبو طالب يمين لبي بحجتين لا يكون إهلالاً بشيئين؛ لأن الرمي عمل واجب بالإحرام السابق، فلا يجوز مع بقائه أن يحرم بغيره. وقيل: يجوز في مسألة المحصر هديه، والله أعلم.

باب الهدي والأضحية

تَجُوزُ الْأَضْحِيَّةُ مِنَ الْغَنَمِ (ع) وَمِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ (و) لَا مِنْ غَيْرِهِنَّ مِنْ طَائِرٍ وَغَيْرِهِ (و).
وَكَذَلِكَ الْهَدْيُ، وَأَفْضَلُهَا الْإِبِلُ ثُمَّ الْبَقَرُ ثُمَّ الْغَنَمُ، وَالْأَسْنَمُ، وَالْأَمْلَحُ أَفْضَلُ.
قَالَ أَحْمَدُ: يُعْجِبُنِي الْبَيَاضُ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَكْرَهُ السَّوَادَ.

رَوَى أَحْمَدُ (٢٩٧/١): حَدَّثَنَا شُرَيْحٌ وَيُونُسُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ الْغَنَوِيِّ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ:
قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا مَوْفُوقًا، فِيهِ: «قَالَتِ امْرَأَتُ إِبْرَاهِيمَ إِذَا هُوَ بِكَبْشٍ أَيْتَضُ أَقْرَنَ أَتَيْنَ».
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَقَدْ رَأَيْنَا نَتَبَّعُ ذَلِكَ الضَّرْبَ مِنَ الْكِبَاشِ.
وَرَوَاهُ فِي الْمُخْتَارَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ نَفَرَدَ عَنْهُ حَمَّادٌ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَالذَّكَرُ كَأَنَّهُ.
وَيَقِيلُ: هُوَ أَفْضَلُ، وَقَدْ مَرَّ فِي الْفُصُولِ: هِيَ، وَلَا يُجْزَى إِلَّا جَذَعُ ضَانٍ وَثْنِيٍّ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِلْبِلُ خَمْسٍ، وَالْبَقَرُ سِتِّانٍ،
وَالْمَخْرُ سَنَةً.

وَفِي الْإِزْمَادِ: لِلْجَذَعِ ثَلَاثُ سَنَةٍ، وَلِثْنِيٍّ بَقَرٍ ثَلَاثَ، وَلِلْإِبِلِ سِتُّ كَامِلَةٍ، وَيُجْزَى أَهْلَى مِثْلًا.
وَفِي التَّنْبِيهِ: وَبُنْتُ مَخَاضٍ مِنْ وَاحِدٍ، وَحَكْمِي وَوَابِيَةٌ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: جَذَعُ إِبِلٍ وَبَقَرٍ مِنْ وَاحِدٍ، اخْتَارَهُ الْحَلَالُ، وَسَأَلَهُ حَرْبٌ: أَيُّجْزَى عَنْ ثَلَاثَةٍ؟ قَالَ: يُرَوَى عَنِ الْحَسَنِ،
وَكَأَنَّهُ سَهْلٌ فِيهِ. وَجَذَعُ أَفْضَلُ مِنْ ثْنِيٍّ مَخْرُ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْجِبُنِي. الْأَضْحِيَّةُ إِلَّا بِالضَّانِّ.

وَيَقِيلُ: الثَّنِي، وَكُلٌّ مِنْهُمَا أَفْضَلُ مِنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ شَيْخًا: الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا، وَتُجْزَى شَاةٌ عَنْ وَاحِدٍ،
وَالْمَنْصُورُ: وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَهَيْالِهِ. وَبَدَنَةٌ وَبَقَرَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ، وَيُعْتَبَرُ ذُبْحُهَا عَنْهُمْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَسَوَاءٌ أَرَادُوا قُرْبَةً أَوْ بَعْضَهُمْ وَيَعْضُهُمْ لَحْمًا، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَاقٌ نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ ذِمًّا فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ، قَالَهُ الْقَاضِي.

وَيَقِيلُ لِلْقَاضِي: الشَّرْكَةُ فِي الثَّمَنِ تَوْجِبُ أَنْ يُكْلَلَ وَاحِدٌ قِسْطًا فِي اللَّحْمِ، وَالْقِسْمَةُ بَيْعٌ، فَاجَابَ بِأَنَّهَا إِفْرَاقٌ، فَذَلِكَ عَلَى
الْمَنْعِ إِنْ قِيلَ هِيَ بَيْعٌ وَلَوْ بَانُوا بَعْدَ الذَّبْحِ ثَمَانِيَةً ذَبَحُوا شَاةً وَأَجْزَاهُمْ، نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ.
وَنَقَلَ مِنْهَا: تُجْزَى سَبْعَةٌ وَرُضُوعُونَ الثَّامِنَ وَرُضُوعِي. وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ، وَهَلْ زِيَادَةُ الْعَدَدِ أَفْضَلُ كَالْعِثْقِ؟ أَمْ الْمَغَالَاةُ
فِي الثَّمَنِ؟ (و ش) أَمْ سَوَاءٌ؟ يَتَوَجَّهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ جَوْ (م ١) ^(١).

وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: بَدَنَتَانِ سَمِيتَانِ بِسَبْعَةٍ وَبَدَنَةٌ بَعِشْرَةٌ؟ قَالَ: بَدَنَتَانِ أَعْجَبَ إِلَيَّ.
وَلَا تُجْزَى عِوَرَاءُ انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا وَعَمِيَاءُ وَهَزِيلَةٌ وَعَرَجَاءُ لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ إِلَى الْمَرْعَى.
وَيَقِيلُ: إِلَى الْمَخْرُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ: لَا تَصْنَعُ جَنْسَهَا، فَذَلِكَ أَنَّ الْكَسِيرَةَ لَا تُجْزَى، وَذَكَرَهُ فِي الرُّوَضَةِ وَجَافَةِ الضَّرْعِ، وَعَلَّلَهُ
أَحْمَدُ بِنَقْصِ الْخَلْقِ، وَمَا بِهِ مَرَضٌ مُسَبِّدٌ لِلْحَمِّ، كَجَرَبَاءَ، وَمَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَذْنِيهِ أَوْ قَرْنِهِ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ وَغَيْرُهُ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ: النِّصْفُ فَكَأَكْثَرُ، وَذَكَرَ الْحَلَالُ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنْ يَصْنَعَهُ أَوْ أَكْثَرَ لَا يُجْزَى.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل زيادة العدد أفضل كالعق؟ أم المغالاة في الثمن؟ أم سواء؟ يتوجه ثلاثة أوجه). انتهى.

قال في تحريد العناية: وتعدُّ أفضل نصًّا، وسأله ابن منصور: بدنتان سميتان بتسعة وبدنة بعشرة؟ قال: ثنتان أعجب إليَّ.
ورجح الشيخ تقي الدين البدنة السميعة.

قال في القواعد السابعة عشر: وفي سنن أبي داود (١٧٥٦) حديث يدلُّ عليه. انتهى.

قلت: الصواب الأفضل الأنفع للفقراء، والله أعلم.

وَعَنْهُ: ثَلَاثَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
 وَقِيلَ: فَوَقْفُهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً.
 وَتَوَجَّهَ اخْتِمَالًا: يَجُوزُ أَغْضَبُ الْقَرْنِ، وَالْأَذُنُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ فِي صِحَّةِ الْخَبَرِ نَظْرًا، ثُمَّ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِ».
 يَقْتَضِي جَوَازَ الْأَغْضَبِ، فَيَكُونُ النُّهْيُ لِلْكَرَاهَةِ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَرْنَ لَا يُؤْكَلُ، وَالْأَذُنُ لَا يَقْصَدُ أَكْلُهَا غَالِبًا، ثُمَّ هِيَ كَقَطْعِ الذَّنْبِ، وَأَوَّلَى بِالْإِجْزَاءِ. وَذَكَرَ جَمَاعَةً: وَهَمَاءٌ، وَفِي التَّرْغِيبِ، وَالرُّعَايَةِ: الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْهَمَاءُ الَّتِي سَقَطَ بَعْضُ أَسَانِيدِهَا تُجْزَى فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ: وَعَصَمَاءُ: الَّتِي انْكَسَرَ غِلَافُ قَرْنِهَا وَنَقَلَ جَعْفَرٌ فِي الَّتِي يُقْطَعُ مِنْ أَلْيَتِهَا دُونَ الثَّلَاثِ: لَا بَأْسَ.

وَنَقَلَ هَارُونُ: كُلُّ مَا فِي الْأَذُنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّائِءِ دُونَ النُّصَبِ لَا بَأْسَ بِهِ.
 قَالَ الْخَلَالُ: رَوَى هَارُونُ وَحَبْلٌ فِي الْأَلْيَةِ مَا كَانَ دُونَ النُّصَبِ أَيْضًا، فَهَذِهِ رُخْصَةٌ فِي الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا، وَاخْتِيارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: لَا بَأْسَ بِكُلِّ نَقْصٍ دُونَ النُّصَبِ، وَعَلَيْهِ اعْتُمِدَ.
 قَالَ: وَرَوَى جَمَاعَةُ الشُّدِيدِ فِي الْعَيْنِ وَأَنَّ تَكُونَ سَلِيمَةً. وَيَكْرَهُ دُونَ ثَلَاثِ قَرْنَيْهِ وَأَذُنَيْهِ وَخَرْقٍ وَشَقٍّ، وَيُجْزَى، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةَ خِلَافًا لِإِرْشَادِهِ.

وَفِي جَمَاءَ لَمْ يَخْلُقْ لَهَا قَرْنٌ وَبَتَرَاءَ لَا ذَنْبَ لَهَا وَذَكَرَ الشَّيْخُ: وَلَوْ قُطِعَ وَجْهَانِ (م ٢، ٣) (١).
 وَكَذَا خَصِيٌّ مَجْبُوبٌ، وَنُصَّةٌ: لَا (م ٤) (٢).

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وفي جماء لم يخلق لها قرن وبتراء لا ذنب لها وذكر الشيخ ولو قطع وجهان). انتهى.
 ذكر مسألتين.

(المسألة الأولى - ٢): هل تجزئ الجماء أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفاائق، وغيرهم.

أحدهما: يجزئ، وهو الصحيح، اختاره القاضي وابن البناء في خصاله.
 وجزم به في العمدية، والوجيز، والمنثور، ومتنخب الأدمي ونهاية ابن رزين، وغيرهم.
 وقدمه في المغني، والكافي، والمقنع، والشرح، وغيرهم، وصححه ابن منبجاً وصاحب تصحيح المحرز.
 والوجه الثاني: لا يجزئ، اختاره ابن حامد، وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة.
 (المسألة الثانية - ٣): البتراء وهي التي لا ذنب لها هل تجزئ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعايتين، والحاويين، والنظم، والفاائق، وغيرهم.
 أحدهما: تجزئ، وهو الصحيح جزم به في العمدية، والمقنع، والوجيز ونهاية ابن رزين، وغيرهم.
 وقدمه في المغني، والكافي، والشرح، وغيرهم، وهو ظاهر ما صححه ابن منبجاً في شرحه.
 والوجه الثاني: لا تجزئ نقل حبل: لا يضحى بأبتر ولا بناقصة الخلق، وقطع به في المستوعب، والتلخيص.
 (٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا خصي مجبوب، ونصه: لا). انتهى.

يعني: أن فيه الخلاف الذي أطلقه قبل ذلك، أو أنه لا يجزئ، وهو المنصوص.
 والصحيح من المذهب عدم الإجزاء، نص عليه، وجزم به في التلخيص وغيره وقدمه في الرعاية الكبرى.
 قال في المستوعب والرعاية الصغرى، والحاويين، وغيرهم: ويجزئ الخصي غير المجبوب.
 فظاهره عدم الإجزاء إذا كان مجبوباً أيضاً، وقيل: فيه الخلاف الذي في الجماء، والبتراء، وهو الذي قدمه المصنف، فيكون فيه الخلاف المطلق الذي فيهما.

والصحيح على هذه الطريقة الإجزاء كالجماء، والبتراء، وجزم به ابن البناء في الخصال، وفسر الخصي بمقطوع الذكر.

وَنَقَلَ حَتْبَلٌ: لَا يُضْحَى بِأَثَرٍ وَلَا نَاقِصَةٍ الْخَلْقِ وَلَا ذَاتٍ. عَتَبَ مِنْ مَرَضٍ إِذَا لَمْ تَبْلُغِ الْمَسْكُ.
قال في الروضة: وَلَوْ خَلَقْتَ بِلا أذنٍ فَكَالْجَمَاءِ، وَفِي قَائِمَةِ الْعَيْنِ رَوَاتَانِ فِي الْخِلَافِ.
وقيل: وَجْهَانِ (م ٥) ^(١).

وَيُجْزَى خَصِيٌّ بِلا جَبٍّ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ، وَالْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَمْلَ لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ، وَقِيلَ لَهُ فِي الْخِلَافِ: الْحَامِلُ لَا
تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ كَذَلِكَ فِي الرُّكَاةِ. فَقَالَ: الْقَصْدُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ اللَّحْمُ، وَالْحَمْلُ يُنْقِصُ اللَّحْمَ، وَالْقَصْدُ مِنَ الرُّكَاةِ الدَّرُّ،
وَالنَّسْلُ، وَالْحَامِلُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْحَامِلِ، فَأُجْزَتْ.

وَيُسْتَحَبُّ ذَبْحُ غَيْرِ الْإِبِلِ، وَنَحْرُهَا قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدْعَا الْيَسْرَى.

وَنَقَلَ حَتْبَلٌ: كَيْفَ شَاءَ بَارَكَةٌ وَقَائِمَةٌ، فِي الرُّهْنَةِ بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ، وَالصُّنْدِ، وَيُسَمَّى وَيَكْبَرُ.

قَالَ أَحْمَدُ: حِينَ يُحْرَكُ يَدُهُ بِالذَّبْحِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، وَلَا تَأْسُ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ، نَصْرٌ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، وَقَالَ شَيْخُنَا، وَإِنَّهُ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: «وَجْهَتُ وَجْهِي
لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ، وَالْأَرْضَ...»، إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَيَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ، وَيَحْضُرُ إِنْ وَكَل، نَصْرٌ عَلَيْهِمَا، وَتُعْتَبَرُ يَدُهُ إِذْنُ إِلَّا مَعَ التَّغْيِينِ، لَا تَسْمِيَةَ الْمُضْحَى عَنْهُ، وَفِي
الْمُفْرَدَاتِ فِي أَصُولِ الدِّبَةِ تُعْتَبَرُ فِيهَا النِّيَّةُ.

وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا كِتَابِيٌّ.

وَعَنْهُ: الْإِبِلُ.

وَوَقْتُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَأَسْبَقُهَا بِالْبَلَدِ.

وَعَنْهُ: وَالْخُطْبَةُ.

وَقَالَ الْحَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ: قَدَرُهُمَا، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الرُّوَضَةِ.

وَعَنْهُ: لَا يُجْزَى قَبْلَ الْإِمَامِ، قِيلَ: لِمَنْ يَلِيهِ، وَجُزِمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ (م ٦) ^(٢).

وَأِنْ قَاتَ الْعِيدَ بِالزَّوَالِ ضَحَى إِذْنُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُتِمُّ الصَّلَاةَ قَضَاءً، كَمَا تُتِمُّ آدَاءُ مَا لَمْ يُؤَخَّرْ عَنْ أَيَّامِ الذَّبْحِ، فَيَتِمُّ الْوَقْتُ ضَرُورَةً، وَالْمَقِيمُ بِمَوَاضِعٍ
لَا يَلْزَمُهُ قَدْرُ ذَلِكَ، عَلَى الْخِلَافِ، وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ كَثِيرٌ، فِي الْأَصَحِّ، وَأَنْفَضَلُهُ أَوَّلُ يَوْمٍ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ. وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ وَقْتِهِ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي قائمة العين رويان... وقيل: وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والتلخيص والرعاية، وغيرهم.

إحداهما: تجزئ، وهو الصحيح.

قال الزركشي: أشهر الوجهين الإجزاء.

قال في الرعاية الكبرى: ونص أحمد يجزئ ما بعينها بياض، وهو ظاهر كلامه في المقتنع وغيره.

وهو ظاهر ما جزم به في الغني، والشرح، فإنه قال: فإن كان على عينها بياض ولو تذهب جازت التضحية بها؛ لأن عورها ليس

بين ولا ينقص ذلك لحمها. انتهى.

والرواية الثانية: لا يجزئ، جزم به في الحرر، والمنور.

قال في المستوعب: أصحهما لا يجزئ عندي.

(٢) (مسألة - ٦): قوله في وقت ذبح الأضحية: (وعنه: لا يجزئ قبل الإمام، قيل: لمن يبلده، وجزم به في عيون المسائل). انتهى.

قلت: وهذا هو الصواب.

وجزم به في الرعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

ولم يذكر المصنف ما يقابل هذا القول، وقد وقع له مثل ذلك في أواخر حكم الركاز وباب الصلاة على الميت.

وتقدم الجواب عن ذلك في المقدمة.

قلت: ويحتمل الإطلاق، وهو ظاهر الرواية، لكنه بعيد جدًا، والله أعلم.

صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ.

وَقِيلَ: كَأُضْحِيَّةٍ وَعَلَيْهِ بَذَلُ الْوَاجِبِ. وَآخِرُهُ آخِرُ ثَانِي التَّشْرِيقِ، وَفِي الْإِبْرَاحِ: آخِرُ يَوْمٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيُجْزَى لَيْلًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْخَلَالُ وَأَنَّهُ رَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، وَالْحَرْقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، فَإِنْ فَاتَ قَضَى الْوَاجِبَ كَالْآدَاءِ، وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: وَيَكُونُ لَحْمًا تَصَدَّقُ بِهِ لَا أُضْحِيَّةَ فِي الْأَصَحِّ.

فَصْل

مَنْ نَذَرَ هَدْيًا فَكَأُضْحِيَّةٍ، وَهُوَ لِلْحَرَمِ، وَكَذَا إِنْ نَذَرَ سَوْقَ أُضْحِيَّةٍ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ إِلَيْهِ عَلَى أَنْ أَذْبَحَ بِهَا، وَإِنْ جَعَلَ ذَرَاهِمَ هَدْيًا فَلِلْحَرَمِ، نَقْلُهُ الْمُرُودِيُّ وَابْنُ هَانِي.

وَإِنْ عَيَّنَ شَيْئًا لِغَيْرِ الْحَرَمِ وَلَا مَغْصِيَّةَ فِيهِ تَعَيَّنَ بِهِ ذَبْحًا وَتَرْفِيقًا، لِفَقْرَائِهِ، وَيَبْعَثُ ثَمَنَ غَيْرِ الْمُتَقُولِ، قَالَ أَحْمَدُ فَيَمُنُّ

نَذَرَ أَنْ يُلْقِيَ رِصَّةً فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ: يُلْقِيهِ لِمَكَانٍ نَذَرُوهُ، وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ عَقِيلٍ فَيَكْفُرُ إِنْ لَمْ يُلْقِهِ، وَهُوَ لِفَقْرَاءِ الْحَرَمِ.

وَفِي التَّعْلِيلِ، وَالْمُفْرَدَاتِ. وَظَاهِرُ الرَّعَايَةِ لَهُ أَنْ يَبْعَثُ ثَمَنَ الْمُتَقُولِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَوْ يَقُومُهُ وَيَبْعَثُ الْقِيَمَةَ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: إِنْ نَذَرَ بَذَنَةً فَلِلْحَرَمِ، لَا جُزُورًا، وَإِنْ نَذَرَ جَذَعَةً كَفَّتْ ثَنِيَّةٌ وَأَحْسَنُ.

وَنَقَلَ يَغُفُّوبُ فَيَمُنُّ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَضْحَى كُلَّ عَامٍ بِشَاتَيْنِ فَأَرَادَ عَامًا أَنْ يَضْحَى بِوَاحِدَةٍ: إِنْ كَانَ نَذْرًا فَيُوفِي بِهِ،

وَالْأُخْرَى يَبِينُ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَبَسْتُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِكَ فَهُوَ هَذَا فَيَلْبَسُهُ أَهْذَاهُ أَوْ ثَمَنُهُ، عَلَى الْخِلَافِ.

وَيُسَنُّ سَوْقُ الْهَدْيِ مِنَ الْحِلِّ، وَوُقُوفُهُ بِعَرَفَةَ، وَتَقْلِيدُهُ بِبَعْلٍ أَوْ عَرُوفَةَ، وَإِشْعَارُ الْبُذْنِ مَعَهُ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ بِشَقِّ صَفْحَةٍ

سَنَامِيهَا، وَمَحَلُّهُ: الْيَمْنَى.

وَعَنْهُ: الْيُسْرَى.

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ: تَقْلِيدُ الْغَنَمِ قَطْعًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْكَافِي، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِشْعَارُ غَيْرِ السَّنَامِ، وَذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ عَنْ أَحْمَدَ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَالتَّرْفِيصِ: تَقْلِيدُ الْبُذْنِ جَائِزٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: الْبُذْنُ تُشْعَرُ، وَالْغَنَمُ تُقْلَدُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسُوقَهُ حَتَّى يَشْعُرَهُ، وَيَجْلُلُهُ بِسُوبِ الْبَيْضِ، وَيَقْلُدُهُ نَسْلًا أَوْ عِلَاقَةً قَرِيبَةً، سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ

وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْبَقَرُ: قَطْعًا مِثْلَهَا، وَيَتَعَيَّنُ بِقَوْلٍ: هَذَا هَدْيِي، أَوْ أُضْحِيَّةٌ، أَوْ إِلَيْهِ، وَنَحْوُهُ، وَبِالنِّيَّةِ مَعَ تَقْلِيدِهِ أَوْ

إِشْعَارِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ شِرَاءً، كَثِيرَاءُ عَرَضَ لِلتَّجَارَةِ، وَفَرَّقَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ بَأَنَّهُ يَزُولُ الْمَلِكُ، وَلَا يَزُولُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، كَذَا قَالَ.

وَفِي الْكَافِي: إِنْ قُلِدَتْ أَوْ اشْعُرَتْ وَجِبَ، كَمَا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا وَأَذَّنَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النِّيَّةَ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَمَنْ ذَكَرَهَا

فَاسْ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا، فَذَلَّ عَلَى اعْتِبَارِهَا فِي الْوَقْفِ عِنْدَهُ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَوْلِ هُنَا، وَلَا يَجِبُ

بِسُوقِهِ مَعَ نِيَّتِهِ، كَأَخْرَاجِهِ مَالًا لِلصَّدَقَةِ بِهِ، لِلْخَبَرِ فِيهِ، وَقَدَّمَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ: لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَوْلٍ، وَكَذَا فِي الرَّعَايَةِ، وَقَالَ:

وَقِيلَ: أَوْ بِالنِّيَّةِ قَطْعًا.

وَقِيلَ: مَعَ تَقْلِيدِهِ وَإِشْعَارِهِ وَهُوَ سَهْوٌ.

وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ: إِنْ أَوْجِبَهَا بِلَفْظِ الذَّنْبِ، نَحْوُ: إِلَهُ عَلَيَّ ذَنْبُهَا، لَزِمَهُ وَتَرْفِيقُهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي

عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَإِنْ قَالَ: إِلَهُ عَلَيَّ ذَنْبٌ هَذِهِ الشَّيْءُ ثُمَّ أَتْلَفَهَا ضَمِنَهَا، لِيَقَاءِ الْمُسْتَحِقَّ لَهَا، وَإِنْ قَالَ: إِلَهُ عَلَيَّ أَنْ أَغْنِيَ هَذَا

الْعَبْدُ ثُمَّ أَتْلَفَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْعِنْتِ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ حَقٌّ لِلْعَبْدِ وَقَدْ هَلَكَ.

وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِي النَّذْرِ، وَمَتَى تَعَيَّنَ أَخَذَهُمَا فَلَهُ نَقْلُ الْمَلِكِ فِيهِ وَشِرَاءُ خَيْرٍ مِنْهُ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهُ الْأَخْفَرُ، وَذَكَرَ

ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَأَخْجَجَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَوْ عَطِبَ، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ فَسَخُّ التَّعْيِينِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ لِمَنْ يَضْحَى: وَقِيلَ: وَمِثْلُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا لَمْ يَكُنْ أَهْزَلُ، وَاخْتَارَ فِي الْمُتَخَبِّ، وَالْخَرْقِيُّ، وَالشَّيْخُ إِبْدَالَهُ فَقَطَّ.
وَعَنْهُ: يَزُولُ مِلْكُهُ..

اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، قَالَ: كَمَا لَوْ نَحَرَهُ وَقَضَاهُ، فَعَلَى هَذَا لَوْ عَيْنُهُ ثُمَّ عَلِمَ عَيْنَهُ لَمْ يَمْلِكِ الرُّدَّ، وَيَمْلِكُهُ عَلَى الْأَوَّلِ.
وَعَلَيْهِمَا إِنْ أَخَذَ أَرْضَهُ فَهَلْ هُوَ لَهُ؟ أَوْ كَزَائِدٍ عَنِ الْقِيَمَةِ؟ عَلَى مَا يَأْتِي، فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧)^(١).
وَذَكَرَ فِي الرِّعَايَةِ: التَّصَرُّفُ فِي أَضْحِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ كَهَذِي وَجْهًا، وَهُوَ سَهْوٌ. وَلَوْ بَانَ مُسْتَحَقًّا بَعْدَ تَعْيِينِهِ لَزِمَهُ بَذْلُهُ، نَقْلُهُ
عَلَيْهِ بْنِ سَعِيدٍ.

وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ كَارِضٌ، وَيَذْبَحُ الْوَلَدَ مَعَهُ عَيْنَهَا حَامِلًا أَوْ خَدَّتْ بَعْدَهُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ حَمَلُهُ وَسَوَفَهُ فَكَهَذِي عَطِبَ، وَلَهُ شَرْبُ
فَاضِلٍ لَبَنِيهِ، وَالْأَحْرَمُ، وَلَهُ رَكُوبَةٌ لِحَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، قَطَعَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا، بِلَا ضَرَرٍ، وَيَضْمَنُ نَقْصَهُ.

وَمَظَاهِيرُ الْفُصُولِ وَغَيْرُهَا: إِنْ رَكِبَهُ بَعْدَ الضَّرُورَةِ وَنَقَصَ، وَلَهُ جُزْءُ الصَّوْفِ لِمَصْلَحَةٍ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ.

زَادَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: نَذْبًا، وَفِي الرُّوْضَةِ: يَتَصَدَّقُ بِهِ إِنْ كَانَتْ نَذْرًا، وَإِنْ ذَبَحَهُ ذَابَحَ بِلَا إِذْنٍ وَنَوَى عَنِ النَّاذِرِ وَفِي
التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: أَوْ أَطْلَقَ، وَجُزْمَ بِهِ فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ أَجْزَاءً وَلَا ضَمَانَ لِإِذْبِهِ عَرَفًا أَوْ إِذْنِ الشَّرْعِ، وَالْأَفْرَوَائِيَّانِ فِي
الْإِجْزَاءِ (م ٨)^(٢)، فَإِنْ لَمْ يُجْزِ ضَمِينَ مَا بَيْنَ كَوْنِهَا حَيَّةً إِلَى مَذْبُوحَةٍ، ذَكَرَهُ فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ، بِخِلَافِ مَنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ
فَذَبَحَ عَنْهُ مِنْ غَنَمِهِ لَا يُجْزَى وَيَضْمَنُ، لِعَدَمِ التَّعْيِينِ.

وَقِيلَ: يُخْتَارُ عَلَى رَوَايَةِ الْإِجْزَاءِ أَنْ يَلِي رُبُّهَا تَفْرِيقَهَا، وَالْأَضْمِنُ الْأَجْنَبِيُّ قِيَمَةُ لَحْمٍ، وَإِنْ عَلَسَى عَدَمُ الْإِجْزَاءِ يُعْزَدُ
مِلْكًا. وَقَدْ ذَكَرُوا فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ غَاصِبٍ. حُكْمِي عِبَادَةٌ وَعَقْدُ الرُّوَايَاتِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى رَبِّهِ قَبْلَ ذَبْحِهِ وَبَعْدَهُ مَا لَمْ
يُقَرِّطْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَوْ فَقَا عَيْنَهُ تَصَدَّقَ بِأَرْضِهِ. وَلَوْ مَرَضَ لَخَافَ عَلَيْهِ فَلَذَبَحَهُ فَعَلَيْهِ، وَلَوْ تَرَكَهُ فَمَاتَ فَلَا، قَالَه أَحْمَدُ. وَإِنْ فَرَطَ ضَمِينَ
الْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّلَفِّ، يَصْرَفُ فِي مِثْلِهِ كَأَجْنَبِيٍّ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُ الْقِيَمَتَيْنِ مِنَ الْإِجْزَاءِ إِلَى التَّلَفِّ، وَفِي التَّنْصِيرَةِ: مِنْهُ إِلَى النَّحْرِ.

وَقِيلَ: مِنَ التَّلَفِّ إِلَى وَجُوبِ النَّحْرِ، وَجُزْمَ بِهِ الْحُلُولَانِي، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْقِيَمَةِ شَيْءٌ صَرَفَ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَصَدَّقُ بِهِ.
وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ شِرَاءُ لَحْمٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ. وَإِنْ ضَحَّى كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ نَفْسِهِ بِأَضْحِيَّةٍ الْآخِرِ غُلَطًا كَفَّتَهُمَا وَلَا ضَمَانَ،
اسْتِخْسَانًا، وَالْقِيَاسُ ضِيدُهُمَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ومتى تعين أحدهما فله نقل الملك فيه وشراء خير منه....، وعنه: يجوز لمن يضحِّي، وقيل: ومثله...
اختار في المنتخب، والخرقي، والشَّيْخُ إِبْدَالَهُ فَقَطَّ، وعنه: يزول ملكه. فعلى هذا لو عَيْنَهُ ثُمَّ عَلِمَ عَيْنَهُ لَمْ يَمْلِكِ الرُّدَّ، ويملكه على الأول،
وعليهما إِنْ أَخَذَ أَرْضَهُ فَهَلْ هُوَ لَهُ؟ أَوْ كَزَائِدٍ عَلَى الْقِيَمَةِ؟ عَلَى مَا يَأْتِي، فِيهِ وَجْهَانِ). انتهى.

أحدهما: حكمه حكم الزائد على قيمة الأضحية، قدِّمه في المعنى، والشرح، وهو الصواب.
والوجه الثاني: الأرض له، قدِّمه في الرِّعَايَةِ، وقيل: بل للفقراء.

وقيل: بل يشترى لهم به شاة، فإن عجز فسهماً من بدنة، فإن عجز فلهماً.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن ذبحه ذابح بلا إذن ونوى عن الناذر وفي التَّغْرِيبِ وَغَيْرِهِ: أَوْ أَطْلَقَ، وَجُزْمَ بِهِ فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ أَجْزَاءً
وَلَا ضَمَانَ، لِإِذْنِ عَرَفًا وَإِذْنِ الشَّرْعِ، وَالْأَفْرَوَائِيَّانِ فِي الْإِجْزَاءِ). انتهى. يعني: إذا لم ينو.
إحدهما: ييجزى مطلقاً ولا ضمان عليه، صحَّحه النَّاظِمُ، وَقَدِّمَهُ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى.

قال ابن عبدوس في تذكرته: لا أثر لئنة فضولي، وقيل: يعتبر على هذه الرواية أن يلي رُبُّهَا تَفْرِيقَهَا.

وقال في القاعدة السادسة والسبعين: وأما إذا فرق الأجنبي اللحم، فقال الأصحاب: لا يجزى، وأبدى ابن عقيل في فتره احتمالاً
بالإجزاء، ومال إليه ابن رجب وقواه.

والرواية الثانية: لا يجزى، اختاره ابن رجب في قواعد، وجعل المسألة رواية واحدة، ونزلها على اختلاف حالين، وأطلقهما في
المستوعب، والتلخيص، والرعاية الصغرى، والحاوين، والفاقق، وغيرهم.

وَنَقَلَ الْأَنْزَمَ وَغَيْرَهُ فِي اثْنَيْنِ ضَحَّى هَذَا بِأُضْحِيَّةٍ هَذَا يَتَرَادَانِ اللَّحْمَ وَيُجْزِي، وَأَخَذَ مِنْهُ فِي الْإِنْتِصَارِ رِوَايَةَ الْإِجْزَاءِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ عَطِبَ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ خَافَ ذَلِكَ لَزِمَهُ ذَبْحُهُ مَكَانَهُ وَأَجْزَاهُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَعَلَى رَفِيقِهِ.

زَادَ فِي الرُّوْضَةِ: وَلَا بَدَلَ عَلَيْهِ، وَأَبَاحَهُ فِي الْخِلَافِ، وَالْإِنْتِصَارُ لَهُ مَعَ فَقَرِهِ.

وَاخْتَارَ فِي التَّبَصُّرَةِ إِبَاحَتَهُ لِرَفِيقِهِ الْفَقِيرِ. وَيُسْتَحَبُّ غَسُّ نَعْلَيْهِ فِي ذِمِّهِ وَضَرْبُ صَفْحَيْهِ بِهَا لِإِسْخَاذَةِ الْفُقَرَاءِ، وَكَذَا هَذِي التَّطَوُّعِ الْعَاطِبِ إِنْ دَامَتْ يَتْنُهُ قَبْلَ ذَبْحِهِ، وَإِنْ تَعَيَّبَ الْمُعَيَّنُ بِغَيْرِ فَعْلِهِ ذَبْحَهُ وَأَجْزَاهُ، نَصُّ عَلَيْهِ فَيَمْنُ جَرُّ بَقَرَتِهَا إِلَى الْمَنَحْرِ فَانْقَلَعَ، كَتَعْيِينِهِ مَعِيًّا قَبْرًا.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: الْقِيَاسُ لَا، وَإِنْ كَانَ الْمُعَيَّنُ عَنْ وَاجِبٍ فِي الذِّمَّةِ فَتَعَيَّبَ أَوْ تَلَفَ أَوْ ضَلَّ أَوْ عَطِبَ لَزِمَهُ بَدَلُهُ، وَيَلْزَمُهُ أَفْضَلُ مِمَّا فِي الذِّمَّةِ إِنْ كَانَ تَلَفُهُ بِتَفْرِيطِهِ^(١).

قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ سَاقَ هَذِيًّا وَاجِبًا فَعَطِبَ أَوْ مَاتَ فَعَلَيْهِ بَدَلُهُ، وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ، وَإِنْ نَحَرَهُ بِأَكْلٍ مِنْهُ وَيَطْعِمُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الْبَدَلُ، وَكَذَا أَطْلَقَهُ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّ الْوَاجِبَ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ وَعَلَيْهِ بَدَلُهُ، وَفِي بَطْلَانِ تَعْيِينِ الْوَلَدِ وَجْهَانِ. وَفِي الْفُصُولِ فِي تَعْيِينِهِ هُنَا احْتِمَالَانِ (م ٩)^(٢).

وَلَيْسَ لَهُ اسْتِزْجَاجُ الْكَلْبِ، وَالْعَاطِبِ، وَالضَّالِّ الْمَوْجُودِ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَإِنْ ذَبَحَهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ فَسَرَقَ سَقَطَ الْوَاجِبُ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ (ش)؛ لِأَنَّ التَّفَرُّقَ لَا تَلْزَمُهُ، بِدَلِيلِ تَحْلِيلِيَّتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ.

قَالَ فِي الْخِلَافِ، وَالْفُصُولِ: لِأَنَّهُ تَعَيَّنَتْ صَدَقَتُهُ بِهِ، كَتَلُّ الصَّدَقَةِ بِهَذَا الشَّيْءِ.

وَقِيلَ: ذَبْحُهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ، بِدَلِيلِ أَنَّ لَهُ يَتْنَهُ، عِنْدَنَا. وَتَقَدَّمَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ، كَمَا لَوْ نَحَرَهُ وَقَبَضَهُ. وَإِنْ عَيَّنَ مَعِيًّا تَعَيَّنَ، وَكَذَا عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا يُجْزِيهِ. وَتَقَدَّمَ ذَبْحُ وَاجِبٍ عَلَى قَتْلِ.

فصل

الْمُضْحِي: مُسْلِمٌ تَامَ مِلْكُهُ، وَفِي مَكَاتِبِ يِاذَنْ وَجْهَانِ (م ١٠)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (ويلزمه أفضل مما في الذمة إن كان تلفه بتفريطه).

ظاهره مشكل، ومعناه: إذا عيَّنَ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ أَزِيدَ مِمَّا فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ تَلَفَ بِتَفْرِيطِهِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مِثْلُ الَّذِي تَلَفَ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِمَّا كَانَ فِي الذِّمَّةِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ تَعَلَّقَ بِمَا عَيَّنَهُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ أَزِيدُ مِمَّا فِي الذِّمَّةِ.

صرح به في المغني، والشرح، وغيرهما.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وفي بطلان تعيين الولد وجهان. وفي الفصول في تعيينه هنا احتمالان). انتهى.

وأطلقهما الزركشي.

قال في المغني، والشرح: إذا قلنا: يبطل تعيينها، وتعود إلى مالكةا، اجتمعت أن يبطل التعيين في ولدها تبعًا، كما ثبت تبعًا، قياسًا على مماتها المتصل بها.

واحتتمل أن لا يبطل ويكون للفقراء؛ لأنه تبعها في الوجوب حال اتصالها بها، ولم يتبعها في زواله؛ لأنه صار منفصلًا عنها، فهو كولد المبيع المتبع إذا ولد عند المشتري ثم رده لا يبطل البيع في ولدها.

والمدبرة إذا قتلت سيدها فبطل تدبيرها لا يبطل في ولدها. انتهى. وقدم ابن رزين أنه يتبعها.

قلت: الصواب أنه لا يبطل تعيينه؛ لأنه بوجوده قد صار حكمه حكم أمه، لكن تعذر في الأم فبقي حكم الولد باقيًا، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (في الأضحية وفي مكاتب ياذن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، والرعاية الكبرى:

أحدهما: يضحي ياذن سيده ويجوز كالزريق، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والشرح، والنظم، وتذكرة ابن عبدوس.

زاد في الرعاية الكبرى: ولا يتبرع منها بشيء.

والوجه الثاني: لا يضحي مطلقًا، قدمه في الرعاية الصغرى، والفاقر.

قلت: وهو قوي.

والأضحية سنة مؤكدة، وعنه واجبة، ذكرهما جماعة، وذكره الحلواني عن أبي بكر، خرجها أبو الخطاب وابن عقيل من التضحية عن النبي.

وعنه: على حاضر، وهي والعقيقة أفضل من الصدقة، نص عليهما.

ويتوجه تعيين ما تقدم في صدقة مع غزو وحج.

قال شيخنا: والتضحية عن الميت أفضل، ويعمل بها كأضحية الحي، على ما يأتي.

وقال: كل ما ذبح بمكة يسمى هدياً ليس فيه ما يقال له أضحية ولا يقال هدي وقال: ما ذبح بعنى وقد سبق من الحل إلى الحرم هدي، ويسمى أيضاً أضحية، فما اشتراه من عرقات وساقه إلى منى فهو هدي، باتفاق العلماء، وكذا ما اشتراه من الحرم فذهب به إلى التيمم.

وإن اشتراه من منى وذبحه بها، فعن ابن عمر: ليس بهدي (وم) وعن عائشة: هدي (وهـ ش) وأحمد، وما ذبح يوم النحر بالحل أضحية لا هدي.

وقال: هي من النفقة بالمعروف، فتصمي امرأة من مال زوج عن أهل البيت بلا إذنه، ومدين لم يطالب.

ويسن أن يأكل ويهدي ويتصدق أثلاثاً، نص عليه.

وقال أبو بكر: يجب، وعلى الأول: إن أكلها حين ما يقع عليه الاسم بفعله لحماً. وقيل: العادة.

وقيل: الثلث، وكذا الهدي المستحب.

وقيل: يأكل منه السير، ومن فرق ثلثاً بلا أمر لم يضمن، وفي الثلث خلاف في الانتصار في الذبح عنه بلا إذن، ويُعتبر تملك الفقير، فلا يكفي إطعامه، ولا يعطي الجار بأجره منها، وتتفع بجلدها وجلها أو يتصدق. بدوً ويحرم بيعهما كلحم.

وعنه: يجوز، ويشتري به آلة البيت لا مأكولاً.

وفي الترجيب رواية: يبيعهما به فيكون إنشالاً.

وعنه: يجوز ويتصدق بتمنيه.

وعنه: ويشتري بتمنيه أضحية.

وعنه: يكره.

وعنه: يحرم بيع جلده شاة، اختاره الحلال.

ونقل جماعة: لا يتفع بما كان واجباً.

ويتوجه أنه المذهب، فيصدق به.

ونقل الأثرم وحنبلي، وغيرهما: يضمن، وحرم في الفصول، والمستوعب، وغيرهما: يصدق به بجلده، وسأله مهنا: ينجيك يشترها ويضمنها؟ قال: لا، وعنه: لا بأس.

وعنه: لا أذري، واستحب جماعة، ويحرم على من يضمن أو يضمن عنه في ظاهر كلام الأثرم وغيره أخذ شيء من شعره وظفروه وشتره في العشر.

وقال القاضي وغيره: يكره، وأطلق أحمد النهي، ويشتحب الحلق بعد الذبح.

قال أحمد: على ما فعل ابن عمر، تعظيم لذلك اليوم.

وعنه: لا، اختاره شيخنا.

ومن مات بعد ذبحها أو تعيينها قام وارثه مقامه ولم تبع في ذبته ويشتحب أكله من هدي التبرع، وذكر الشيخ: ومما عتبه لا عما في ذمته، ولا يأكل من واجب إلا هدي متعة وقران، نص عليه.

اختاره الأكثر، وظاهر كلام الجرجاني: لا من قران.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: وَلَا مِنْ دَمٍ مُنْعَةٍ، وَقَدَّمَهُ فِي الرُّوضَةِ.
وَعَنْهُ: يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ نَذْرٍ وَجَزَاءٍ صَنِيدٍ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: وَكَفَّارَةً، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي، وَالشَّيْخُ. الْأَكْلُ مِنَ
أَضْحِيَةِ النَّذْرِ، كَالْأَضْحِيَةِ عَلَى رَوَايَةٍ وَجُوبِهَا فِي الْأَصَحِّ. وَاسْتَحَبَّ الْقَاضِي الْأَكْلَ مِنَ مُنْعَةٍ.
وَمَا مَلَكَ أَكْلَهُ فَلَهُ هَدْيُهُ، وَلَا ضَمِنَهُ بِمِلْهِ، كَيْبَعُوهُ وَإِنْلَافُهُ، وَيَضْمَنُهُ أَخْتَنِي بِقِيَمَتِهِ.
وَفِي النَّصِيحَةِ: وَكَذَا هُوَ، وَإِنْ مَنَعَ الْفُقَرَاءَ مِنْهُ حَتَّى أَتَتْهُ فَيَتَوَجَّهَ: يَضْمَنُ نَقْصَهُ.
وَفِي الْفُصُولِ: عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ كَإِنْلَافِهِ وَتَسِيخِ تَحْرِيمِ الْأَذْخَارِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالًا: لَا فِي مَجَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ تَحْرِيمِ الْأَذْخَارِ.
فَقُصِّلَ

وَالْعَقِيقَةُ: سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى الْآبِ غَنِيًّا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ لَا.
وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْبَرْمَكِيُّ وَأَبُو الْوَفَاءِ، عَنْ الْغُلَامِ شَتَاتَانِ مُتَقَارِبَتَانِ فِي السَّنِّ، وَالشَّيْبَةِ، نَصٌّ
عَلَيْهِ.

فَإِنْ عَدِمَ فَوَاحِدَةٌ، وَالْجَارِيَةُ شَاةٌ، تُذْبَحُ يَوْمَ السَّابِعِ.
قَالَ فِي الرُّوضَةِ: مِنْ مِيلَادِ الْوَلَدِ، وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَخِيُونِ الْمَسَائِلِ: ضَعُوفَةٌ، وَيَتَوَجَّهُ عَقِيقَةُ، وَيُسَمَّى فِيهِ.
وَقِيلَ: أَوْ قَبْلَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّ الْمَوْلُودَ إِذَا مَضَتْ لَهُ سَبْعُ لَيَالٍ فَقَدْ اسْتَحَقَّ التَّسْمِيَةَ، فَقَوْمٌ قَالُوا: حِينَئِذٍ، وَقَوْمٌ قَالُوا:
حَالَ وَلَادَتِهِ. «وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»، قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٣٢).

وَلَأَبِي دَاوُدَ (٤٩٤٨) عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ كُنْتُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ فَأَخْبِئُوا أَسْمَاءَكُمْ».
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: مَا مِنْ أَهْلٍ يَنْتَبِهُ فِيهِمْ اسْمٌ مُحْمَدٍ إِلَّا رَزَقُوا
وَرُزِقَ خَيْرًا.

وَيُكْرَهُ حَرْبٌ وَفَرَةٌ وَبُرَّةٌ وَنَافِعٌ وَتَسَارٌ وَأَفْلَحٌ وَتَجْبِيعٌ وَبَرَكَةٌ وَيَعْلَى وَمُقْبَلٌ وَرَافِعٌ وَرَبَاحٌ.
قَالَ الْقَاضِي: وَكُلُّ اسْمٍ فِيهِ تَفْخِيمٌ أَوْ تَعْظِيمٌ، وَاحْتَجَّ بِهَذَا عَلَى مَنْعِ التَّسْمِيَةِ بِالْمَلِكِ، يَقُولُهُ: «لَهُ الْمَلِكُ» [فاطر: ١٣].
وَأَجَابَ بِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا ذَكَرَهُ إِخْبَارًا عَنْ الْغَيْرِ وَلِلتَّعْرِيفِ، فَإِنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ بِهِ؛ وَلَئِنْ الْمَلِكُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ
الْمُخْتَصَّةِ بِخِلَافِ حَاكِمِ الْحُكَامِ وَقَاضِي الْقَضَا، لَعَدِمَ التَّوْقِيفَ، وَبِخِلَافِ الْأَوْحَادِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْخَيْرِ، وَالشَّرِّ؛ وَلَئِنْ
الْمَلِكُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْمَلِكِ وَحَقِيقَتُهُ إِمَّا التَّصَرُّفُ النَّامُ أَوْ التَّصَرُّفُ الدَّائِمُ وَلَا يَصِحَّاحَانِ إِلَّا لِلَّهِ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥٨٥٢، م: ٢١٤٢) بَلْفَظِهِ أَوْ ذَلَالَةِ حَالِ وَأَبِي دَاوُدَ (٤٩٦١): «أَخْتَى الْأَسْمَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَأَعْبَتُهُ رَجُلٌ كَانَ يُسَمَّى مَلِكًا الْأَمْلَاقِ، لَا مَالِكًا إِلَّا اللَّهُ».

وَلَا حَمْدَ (٤٩٢/٢): «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ تَسَمَّى بِمَلِكِ الْأَمْلَاقِ، لَا مَلِكًا إِلَّا اللَّهُ».
وَأَفْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّيْمَرِيُّ الْحَنْفِيُّ وَأَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ، وَالتَّيْمِيُّ الْحَنْبَلِيُّ بِالْجَوَازِ، وَالْمَاوَرِزِيُّ بِعَدَمِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي
شَرْحِ مُسْلِمٍ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَارِيخِهِ: قَوْلُ الْأَكْثَرِ الْقِيَاسُ إِذَا أُريدَ بِهِ مُلُوكُ الدُّنْيَا، وَقَوْلُ الْمَاوَرِزِيِّ أَوَّلِي، لِلْخَبَرِ، وَأَنْكَرَ بَعْضُ
الْحَنَابِلَةِ عَلَى بَعْضِهِمُ الدَّعَاةَ فِي الْخَطْبَةِ.

وَقَوْلُهُ: الْمَلِكُ الْعَادِلُ بَنُ الْيُوبِ، وَاعْتَدَرَ الْحَنْبَلِيُّ يَقُولُهُ: وَلِدَتْ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ.
وَقَدْ قَالَ الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَتْهُ الْعَامَّةُ «وَلِدَتْ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ».

بَاطِلٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَلَا سَقِيمٍ.
وَلَمْ يَمْنَعْ جَمَاعَةُ التَّسْمِيَةِ بِالْمَلِكِ، وَفِي الْعَتَبَةِ: يُكْرَهُ مَا يُوَازِي أَسْمَاءَ اللَّهِ كَمَلِكِ الْمُلُوكِ، وَشَاءَ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ عَادَةُ الْفَرَسِ.
وَمَا لَا يَلِيقُ إِلَّا بِاللَّهِ، كَقُدُّوسٍ، وَالتَّوَّابِ، وَرَحْمَنٍ وَرَحْمَةً غَيْرَهُ.

وَلَا يَكْرَهُ أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ (و) وَلَا يَكْرَهُ بِجَبْرِيلَ (م) وَيَأْمِينُ (م).

وَسَأَلَهُ حَرْبٌ: إِنَّ لِلْفَرَسِ أَيَّامًا وَشَهْرًا يُسَمُّونَهَا بِأَسْمَاءٍ لَا تَعْرِفُ، فَكَرِهَهُ أَثْنَدُ الْكَرَاهَةِ، قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ اسْمُ رَجُلٍ اسْمُهُ بِهِ؟ فَكَرِهَهُ (و م).

وَاحْتَجَّ (م) بِنَهْيِ عُمَرَ عَنِ الرُّطَانَةِ.

وَكَرِهَ (ش) لِمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ أَنْ يُسَمِّيَ بِغَيْرِهَا، وَلَمَّا أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قُمْرَةً مِنْ قُمْرِ الصَّدَقَةِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَخُجْ كَيْخُ».

قَالَ الدَّرَاوُزْدِيُّ: هِيَ عَجَبِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ بِمَعْنَى بَنَسَ. وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ: بَابٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارَسِيَّةِ، وَالرُّطَانَةُ.

وَيُغَيَّرُ الْأِسْمُ الْقَبِيحُ، لِلْأَخْبَارِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الْأِسْمَ الْقَبِيحَ».

وَرَوَى مُرْسَلًا، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٣٩).

وَالْأَحْمَدُ (٣١/١)، وَالْأَبِي دَاوُدَ (٤٩٥٧) مِنْ رِوَايَةِ مُجَالِيدٍ عَنْ عَامِرٍ «عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَهُ، مِنْ أَنْتَ؟ قَالَ:

مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ وَلَكِنَّكَ مَسْرُوقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ عَامِرٌ: فَرَأَيْتُهُ فِي الدِّيْوَانِ: مَسْرُوقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمَّيَنِي عُمَرُ».

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْصَانِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ، كَعَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَاتَّفَقُوا عَلَى

تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ، كَعَبْدِ الْعَزَى وَعَبْدِ هُبَلٍ وَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الْكَتَبَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ الْمُطَلِّبِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى إِباحَةِ كُلِّ اسْمٍ. بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مَا لَمْ يَكُنْ اسْمًا نَبِيًّا أَوْ اسْمًا مُلْكًا أَوْ مَرَّةً أَوْ حَرْبًا أَوْ رَجْمًا أَوْ الْحَكْمَ أَوْ مَالِكًا

أَوْ خَالِدًا أَوْ حَزَنًا أَوْ الْأَجْدَعُ أَوْ الْكَوْنِيزُ أَوْ شِهَابٌ أَوْ أَصْرَمُ أَوْ الْعَاصِي أَوْ عَزِيزٌ أَوْ عَقْدَةُ أَوْ شَيْطَانٌ أَوْ غَرَابٌ أَوْ حَبَابٌ أَوْ

الْمُضْطَجِعُ أَوْ نَجَاحٌ أَوْ أَفْلَحُ أَوْ نَافِعٌ أَوْ يَسَارٌ أَوْ بَرَكَةٌ أَوْ عَاصِيَةٌ أَوْ بَرَّةٌ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهَا، وَأَخْلَ ابْنُ حَزْمٍ بَرَبَاحَ وَنَجِيجَ،

وَالنَّهْيَ عَنْهُمَا فِي مُسْلِمٍ (٧١٥).

وَأَخْلَ أَيْضًا بِغَيْرِهِمَا مِمَّا هُوَ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا اتِّفَاقَ فِي إِباحَةِ فِيمَا لَمْ يَذْكُرْهُ، وَتَسْوِئَتُهُ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ فِي

حِكَايَةِ الْخِلَافِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ.

وَالْأَشْهَرُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ التَّفَرُّقُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ دَلِيلًا.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَلِيقَةِ سَمُرَةَ «لَا تُسَمِّ عَلَامَكَ يَسَارًا وَلَا رَبَاحًا وَلَا نَجِيجًا وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَسْمُ هُوَ؟ فَلَا

يَكُونُ، فَيَقُولُ: لَا».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: هَذَا عَلَى الْاسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ ذَلِكَ. فَرُبَّمَا كَانَ طَرِيقًا إِلَى التَّشَاؤُمِ، وَالتَّطْيِيرِ، فَالْنَهْيُ يَتَنَاولُ مَا

يُطْرَقُ الطَّيْرَةُ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ، لِحَدِيثِ عُمَرَ: «إِنَّ الْأَذْنَ عَلَى مَشْرَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَالُ لَهُ: رَبَّاحٌ».

وَقَالَ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمِيَ وَاحِدًا وَمَقْدَامًا وَهُوَ جَبَانٌ، فَيَكُونُ كُلُّ

مَنْ دَعَاهُ مِنْ جُمْلَةِ الْغَائِلِينَ مَا لَيْسَ بِحَقٍّ، وَيَكُونُ إِنْ سَمِيَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَدَأَ بِهِلَهُ التَّسْمِيَةَ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَمِيَ مَنْ لَيْسَ بِكَرِيمٍ

كَرِيمًا، كَذَا قَالَ، وَهَذَا لَيْسَ بِكَذِبٍ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ مَنْ سَمِيَ بِهَذَا الْأِسْمِ لَمْ يَزِدْ الْمَذْلُولُ، قَالَ: فَأَمَّا هَلِهُ الْإِلْقَابُ فَإِنَّهَا

مُحَدَّثَةٌ، عَلَى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِيَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، وَعُمَرُ الْفَارُوقُ، وَعُثْمَانُ ذَا النُّورَيْنِ، وَخَالِدًا سَيْفُ اللَّهِ».

فَهَلِهُ تَسْمِيَّاتٌ مُوَافِقَةٌ، فَإِذَا اتَّخَذْنَاهَا أَصُولًا نَقِيسَ عَلَيْهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ رَابِطَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ الْأَصْلِ، وَالْفَرْعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا

يُسَمَّى مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يَبِيلُ إِلَى الصِّدْقِ، فَإِذَا سَمِيَ رَجُلٌ تَسْمِيَةً يَصْدَقُهَا فِعْلُهُ، مِثْلُ نَاصِحِ الْإِسْلَامِ وَمُعِينِهِ، إِذَا كَانَ مِنْ

أَهْلِ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ، وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ لَقَبٍ لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى مَخْرَجٍ صَحِيحٍ فَلَا أَرَاهُ جَائِزًا، عَلَى أَنَّهُ يَتَنَاولُ قَوْلَ الْإِنْسَانِ:

كَمَالَ الدِّينِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ فِيهِ أَنَّ الدِّينَ أَكْمَلُهُ وَشَرَفُهُ، لَا أَنَّهُ هُوَ أَكْمَلُ الدِّينِ وَشَرَفُهُ.

وَقَالَ فِيمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥٨٣٨، م: ٢١٤١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةٌ فَقِيلَ: تُزَكِّي نَفْسَهَا،

فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ».

قَالَ: فِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِالْإِنْسَانِ أَنْ يُسَمَّى نَفْسَهُ اسْمًا يُزَكِّيهَا بِهِ نَحْوُ التَّقِيِّ، وَالزَّكِيِّ، وَالْأَشْرَفِ، وَالْأَفْضَلِ، كَمَا لَا

يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى نَفْسُهُ اسْمًا يُتَشَاءُ بِهِ. انْتَهَى كَلَامُهُ. وَقَدْ قَالَ فِي الْفُصُولِ: لَا بَأْسَ بِتَسْمِيَةِ النُّجُومِ بِالْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ كَالْحَمَلِ، وَالشُّوَرِ، وَالْجَذْيِ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءُ أَهْلَامٍ، وَاللُّغَةُ وَضَعٌ، فَلَا يُكْرَهُ. كَتَسْمِيَةِ الْجِبَالِ، وَالْأَوْدِيَةِ، وَالشَّجَرِ بِمَا وَضَعُوهُ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ تَسْمِيَتُهُمْ لَهَا بِأَسْمَاءِ الْحَيَوَانِ كَانَ كَذِبًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَوَسُّعٌ وَتَجَازٌ، كَمَا سَمَوْا الْكَرِيمَ بَحْرًا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٥٦): وَغَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ اسْمُ الْعَاصِ وَعَزِيزٌ وَعُتْلَةٌ وَشَيْطَانٌ، وَالْحَكَمُ وَغَرَابٌ وَحَبَابٌ وَشِهَابٌ فَسَمَاءُ هِشَامًا. وَسُمِّيَ حَرْبًا: سِلْمًا.

وَسُمِّيَ الْمُضْطَجِعُ: الْمُنْبِثُ، وَأَرْضًا عَقْرَةً سَمَاءُهَا خَضِرَةٌ، وَشِعْبُ الضَّلَالَةِ سَمَاءُ شِعْبِ الْهَدْيِ، وَتَبَوُّ الرُّثِيَّةِ سَمَاءُهَا بَنُو الرُّشْدَةِ، وَسُمِّيَ بَنِي مُغَوِيَّةٍ بَنِي رُشْدَةٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: تَرَكْتُ أَسَانِيدَهَا لِلَاخْتِصَارِ، وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ السَّابِقِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَالْعَمَلُ بِالسُّنَّةِ أَوْلَى، فَأَمَّا الْحُكْمُ فَقَدْ سَبَقَ كَلَامُ الْقَاضِي: كُلُّ اسْمٍ فِيهِ تَفْخِيمٌ وَتَعْظِيمٌ.

وَيَذَلُّ عَلَيْهِ مَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٥٥) فِي بَابِ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ الْقَبِيحِ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ: «عَنْ يَزِيدَ يَحْيَى ابْنِ الْمُضَدَّامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ هَانِئٍ أَنَّهُ لَمَّا وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يُكْنُونَهُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَالْيَوْمَ الْحَكَمُ فَلِمَ تُكْنِي أَبَا الْحَكَمِ؟ فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِي بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا فَمَا لَكَ مِنْ الْوَلَدِ؟ قَالَ لِي شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ، إسناده جيّد.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٩٤٠) عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ يَزِيدَ، وَهَذَا يَذَلُّ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُكْنَى الْإِنْسَانُ بِأَكْبَرِ أَوْلَادِهِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١١٠، م: ٢١٣١)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءٍ وَلَا تَكْنُوتُوا بِكُنْيَتِي».

وَلَاخَمَدَ (٣٤٥/٤) مِنْ حَدِيثِ وَهْبِ الْجَشَمِيِّ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثُ وَهَمَامٌ، وَأَفْبَحُهَا حَرْبُ وَمُرَّةٌ».

وَبَيَّنَّ كَلَامَهُمْ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الْجَمَلَةِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَصَرَّحُوا بِهِ فِي السَّقَطِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزَمٍ اتَّفَقُوا أَنَّ التَّسْمِيَةَ لِلرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ فَرَضٌ، وَيَجُوزُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ، وَيَخْلُقُ رَأْسُهُ فِيهِ.

قَالَ فِي النَّهَائِيَّةِ: وَرَأْسُهَا، قَالَ: وَلَعَلَّهُ يَخْتَصُّ الذَّكَرَ. وَيُكْرَهُ لَطْفُهُ مِنْ ذِيهَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: سُنَّةٌ، وَيَتَصَدَّقُ بِوَرْثِهِ فِضَةٌ.

وَفِي الرُّؤُوسَةِ: لَيْسَ فِي خَلْقِ رَأْسِهِ وَوَرْنَ شَعْرِهِ سُنَّةٌ وَكِدَّةٌ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَحَسَنٌ، وَالْعَقِيقَةُ هِيَ السُّنَّةُ، فَإِنْ فَاتَ فَبَيَّ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَإِنْ فَاتَ، فَبَيَّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. نَقَلَهُ صَالِحٌ، ثُمَّ فِي اعْتِبَارِ الْأَسَابِيغِ وَجْهَانِ (م ١١) ^(١).

(١) (مسألة - ١١): قوله في العقيقة: (ثم في اعتبار الأسابيع وجهان). انتهى.

يعني: بعد الحادي، والعشرين.

وأطلقهما في المعنى، والشرح، والفتاوى، والزركشي، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

قال في الرعاية الكبرى: فإن فات ففي إحدى وعشرين أو ما بعده.

قال في الكافي: فإن أخرها عن إحدى وعشرين ذبحها بعده؛ لأنه قد تحقق سببها. انتهى.

قال ابن رزين: وهو أصح، كالأضحية. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: يستحب اعتبار الأسابيع أيضًا بعد الحادي، والعشرين فيكون بعد الحادي، والعشرين في الثامن، والعشرين، فإن فات ففي الخامس، والثلاثين، وعلى هذا فقس.

قال ابن أبي المجد في مصنفه: فإن فات ففي إحدى وعشرين، ويقضي في كل أسبوع بعده دون غيره، في الأشهر.

وَعَنْهُ: يَخْتَصُّ بِالصَّغِيرِ، وَلَا يَقَعُ غَيْرَ الْأَبِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَالرَّعَايَةِ وَالرُّوَضَةِ: يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَجْزِي إِلَّا بَدَنَهُ (م) أَوْ بَقَرَةً كَامِلَةً (م) نَصُّ عَلَيْهِ.
 قَالَ فِي النَّهَائِيَةِ: وَأَفْضَلُهُ شَاةٌ.
 وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي أَضْحِيَّةٍ.
 وَفِي إِجْزَاءِ الْأَضْحِيَّةِ عَنْهَا رَوَايَتَانِ (م ١٢) ^(١)، فَإِنْ عَدِمَ اقْتَرَحَ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: مَعَ وَفَاءٍ. وَيُؤَدَّنُ فِي أُذُنِهِ حِينَ يُؤَلَّدُ.
 وَفِي الرَّعَايَةِ: وَيُقَامُ فِي الْبُسْرَى وَيَحْنُكُ بِشِمْرَةٍ وَلَا يَكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ وَهِيَ كَالْأَضْحِيَّةِ مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَنَصُّ عَلَى
 بَيْعِ الْجِلْدِ، وَالرَّأْسِ، وَالسُّوَائِقِطِ، وَالصَّدَقَةِ بِشِمْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ أَذْخَلَ مِنْهَا فِي التَّعْبُدِ.
 وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُحْتَمَلُ نَقْلُ حُكْمِ كُلِّ وَنْهَمَا إِلَى الْأُخْرَى فَيَكُونُ فِيهِمَا رَوَايَتَانِ وَطَبَخُهَا أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ لَهُ: يَشْتَدُّ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: يَتَحَمَّلُونَ ذَلِكَ.
 وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ: وَبَنُو طَيْخٍ حَلَوٌ، تَفَاوُلًا، وَلَمْ يَغْتَبِرْ شَيْخُنَا التَّمْلِيكَ، وَمَنْ لَقِبَ بِمَا يُصَدَّقُهُ فِعْلُهُ جَازٌ، وَيَحْرُمُ مَا لَمْ
 يَقَعْ عَلَى مَخْرَجٍ صَحِيحٍ، عَلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ فِي كَمَالِ الدِّينِ وَشَرَفِ الدِّينِ أَنَّ الدِّينَ كَمَلُهُ وَشَرَفُهُ، قَالَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ.
 وَيُكَرَّهُ التَّكْنِي بِأَبِي عَيْسَى، احْتِجَّ أَحْمَدُ بِفِعْلِ عَمَرَ.
 وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: وَبِأَبِي يَحْيَى، وَهَلْ يَكْرَهُ بِأَبِي الْقَاسِمِ؟ أَمْ لَا؟ أَمْ يَكْرَهُ لِمَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ فَقَطُّ؟ فِيهِ رَوَايَاتُ
 (م ١٣) ^(٢)، وَلَا يَحْرُمُ (ش).
 وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَكْنَى بِهِ، وَاحْتِجَّ بِالْبَهْمِيِّ، فَظَاهِرُهُ: يَحْرُمُ، وَمَنْعٌ فِي الْغَنِيِّ مِنَ الْجَمْعِ.
 وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ تُكَرَّهُ الْكُنْيَةَ، وَالشُّمُوسِيَّةَ بِاسْمِ النَّبِيِّ وَكُنْيَتُهُ جَمْعًا وَإِفْرَادًا، وَمُرَادُهُ إِفْرَادًا أَيْ الْكُنْيَةَ.
 وَيَجُوزُ تَكْنِيَّتُهُ أَبَا فَلَانَ وَأَبَا فَلَانَةَ (ع) وَتَكْنِيَّتُهَا أُمُّ فَلَانَ وَأُمُّ فَلَانَةَ (ع) وَتَكْنِيَّةُ الصَّغِيرِ (ع) قَالَهُ بَعْضُهُمْ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وفي إجزاء الأضحية عنها روايتان). انتهى.
 وأطلقهما في القواعد الفقهية، وتجريد العناية، وهما منصوبتان عن الإمام أحمد.
 إحداهما: تجزئ، وهو ظاهر ما قدمه في المستوعب.
 قال في رواية حنبل: أرجو أن تجزئ الأضحية عن العقيقة.
 قلت: وهو الصواب.
 وفيها نوع شبه من الجمعة، والعيد إذا اجتمعتا، لكن لم نر من قال بإجزاء العقيقة عن الأضحية في محلها، فقد يتوجه احتمال،
 والله أعلم.
 والرواية الثانية: لا تجزئ.
 قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
 (٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وهل يكره - يعني: التكني - بأبي القاسم أم لا؟ أم يكره لمن اسمه محمد فقط؟ فيه روايات). انتهى.
 وأطلقهن في آداب المستوعب، والرعايتين، والآداب الكبرى، والوسطى، وقال: ذكرهن القاضي وغيره.
 إحداهن: لا يكره.
 قلت: وهو الصواب، بعد موته عليه السلام.
 وقد وقع فعل ذلك من الأعيان ورضاهم به يدل على الإباحة.
 والرواية الثانية: يكره مطلقًا، لظاهر الأحاديث الصحيحة.
 والرواية الثالثة: يكره لمن اسمه محمد فقط.
 وقال في الهدي: والصواب أن التكني بكنيته ممنوع، والمنع في حياته أشد، والجمع بينهما ممنوع. انتهى. فظاهره التحريم.
 فهذه ثلاث عشرة مسألة قد صححت والله الحمد.
 ومن أوله إلى هنا على التحرير سبع مئة مسألة وخمس وثمانون مسألة.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اخْتَلَفُوا فِي تَكْيِيبِهِ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ، وَلَمْ أَجِدْ ذَكَرُوا التَّخْرِيمَ، وَالتَّصْفِيرَ، وَهُوَ فِي الْأَخْبَارِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا عَائِشُ يَا فَاطِمَةُ».

«وَقَوْلُ أُمِّ سَلِيمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ خُودِيكَمُ أَنْتِ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ». فَيَتَوَجَّهُ الْجَوَارِ، لَكِنْ مَعَ عَدَمِ الْأَدَى.

قَالَ أَحْمَدُ: «كُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ بِأَمِّ عَبْدِ اللَّهِ».

وَيُطْلَقُ الْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالْفَتَى، وَالْفَتَاةُ عَلَى الْحُرِّ، وَالْمَمْلُوكِ وَلَا تَقُلْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، كُلُّكُمْ عَبْدُ اللَّهِ وَإِمَاءُ اللَّهِ. وَلَا يَقُلْ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ: رَبِّي. وَلَيْسَ مُسْلِمٌ أَيْضًا: وَلَا مَوْلَايَ، فَإِنْ مَوْلَاكُمْ اللَّهُ، وَظَاهِرُ النَّهْيِ التَّخْرِيمُ، وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْكَرَاهَةِ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٤٩٧٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلَا يَقُولُ الْمَمْلُوكُ: رَبِّي وَرَبَّتِي، وَلَيَقُلْ الْمَالِكُ: فَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلَيَقُلْ الْمَمْلُوكُ: سَيِّدِي وَسَيِّدَتِي، فَإِنَّكُمْ الْمَمْلُوكُونَ، وَالرَّبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

وَرَوَاهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (٤٩٧٦) مَوْفُوعًا قَالَ: «وَلَيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مَرْفُوعًا.

وَفِي الصَّحَاحِ (خ: ٢٣٩٦): «قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّهَا وَرَبَّتَهَا».

فَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ، وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ كَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّخَّاسُ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ: مَوْلَايَ، وَلَا يَقُولَ عَبْدُكَ وَلَا عَبْدِي وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا، وَقَدْ خَظَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَمْلُوكِينَ، فَكَيْفَ لِلْأَخْرَارِ؟

وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ لَهُ الْبَدَنُ، وَالْبَدَنُ عِنْدَ الْعَرَبِ الرَّيْسُ الَّذِي لَيْسَ قُوَّةُ رَيْسٍ، قَالَ: قَدْ حَكَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي هَذَا رَبُّ، وَحَكَى الْفَرَاءُ: رَبُّ، بِالْتَّخْفِيفِ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْتَنِبُوا هَذَا، وَكَذَا الْمَوْلَى، قَالَ: وَمَحْظُورٌ أَنْ يَكْتُبَ: مِنْ عَبْدِي، وَإِنْ كَانَ الْكَاتِبُ غُلَامًا، قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ: يَا سَيِّدِي، لِقَوْلِ النَّبِيِّ: «لَا تَقُولُوا لِلْمَنَافِقِ سَيِّدُنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُنْ سَيِّدُكُمْ فَقَدْ اسْخَطْتُمْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

وَهَذَا الْخَبَرُ إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٦/٥) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٧٧)، وَلَفْظُهُ: «لَا تَقُولُوا لِلْمَنَافِقِ سَيِّدًا فَإِنَّهُ إِنْ يَكُنْ سَيِّدًا فَقَدْ اسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ».

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَجَازَ هَذَا بَعْضُهُمْ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ أَبْنَيْ هَذَا سَيِّدًا».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَالْقَوْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِمَنَافِقٍ وَلَا كَافِرٍ وَلَا فَاسِقٍ: يَا سَيِّدِي، لِلْحَدِيثِ، وَيُقَالُ لِغَيْرِهِمْ ذَلِكَ، لِلْحَدِيثِ، كَذَا قَالَ، وَلَا أَطْرُقُ أَحَدًا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ هَذَا لِمَنَافِقٍ أَوْ كَافِرٍ، قَالَ: وَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ لَا يَرْضَى أَحَدٌ أَنْ يُخَاطَبَ يَا سَيِّدِي وَأَنْ يُنْكَرَ ذَلِكَ، «كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

وَهَذَا الْخَبَرُ إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٠٦) فِي بَابِ كَرَاهِيَةِ التَّمَادُجِ عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ أَبِي: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدٍ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا. فَقَالَ قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضُ قَوْلِكُمْ وَلَا يَسْتَجِرِيكُمْ الشَّيْطَانُ»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٢٤٨) مِنْ طَرُقٍ.

وَرَوَى أَيْضًا فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٢٤٩) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنْ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا خَيْرَنَا وَإِبْنَ خَيْرِنَا، وَسَيِّدَنَا وَإِبْنَ سَيِّدِنَا، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ وَلَا يَسْتَهْزِئْكُمْ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، مَا أَحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي قَوْلِهِ «السَّيِّدُ اللَّهُ».

أَيُّ: الَّذِي تَحِقُّ لَهُ السِّيَادَةُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُحْمَدَ فِي وَجْهِهِ، وَأَحَبُّ التَّوَاضُعِ.

وَلَا تَسُّ الْفِرْعَةَ - تَحْزُرُ أَوَّلَ وَلَدِ الْفَارِغَةِ -، وَلَا الْعَيَّةَ، ذُبِيحَةُ رَجَبٍ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ: «سُتِحِبْتُ، وَحَكَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَهْلِ الْبَصِيرَةِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ يُكْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

كتاب البيع

يَتَعَدُّ بِالْإِيجَابِ، وَالْقَبُولُ بَعْدَهُ بِلَفْظِ ذَالٍ عَلَى الرِّضَا.
وَعَنْهُ: بَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ فَقَطَّ، فَلَوْ قَالَ: بِعْتُكَ بِكَذَا، فَقَالَ: أَنَا أَخَذْتُ بِكَذَا، لَمْ يَصِحَّ، بَلْ أَخَذْتَهُ، نَقَلَهُ مِنْهَا، فَإِنْ تَقَدَّمَ
الْقَبُولُ الْإِيجَابُ بِمَا ضَرِ أَوْ طَلَبَ صَحَّ.

وَعَنْهُ: بِمَا ضَرِ.
وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، كَيْنَ كَاحٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ [فِيهِ] رَوَايَةً، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ تَرَخَى عَنْهُ فِي مَجْلِسِهِ صَحَّ إِنْ لَمْ يَتَشَاغَلْ بِمَا يَقْطَعُهُ عَرَفَا، وَإِلَّا
فَلَا. وَكَذَا يَنْكَاحُ.

وَعَنْهُ: لَا يَنْطَلُ بِالتَّفَرُّقِ.
وَعَنْهُ: مَعَ غَيْبَةِ الزَّوْجِ.
وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَاعِطَةِ، نَحْوُ أَهْطِي بِدِرْهَمٍ خُبْزًا، فَيُعْطِيهِ مَا يَرْغِيهِ، أَوْ خُذْ هَذَا بِدِرْهَمٍ فَيَأْخُذْهُ.
وَعَنْهُ: فِي الْيَسِيرِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

وَعَنْهُ: لَا، وَمِثْلُهُ وَضَعُ ثَمَنِهِ عَادَةً وَأَخَذَهُ، وَكَذَا هَبَةٌ، فَتَجْهِيْزُ بَيْتِهِ بِجِهَازٍ إِلَى زَوْجٍ تَمْلِيْكَ، فِي الْأَصَحِّ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ
وغيره صحة الهبة. وَلَا بَأْسَ بِدَوَقِهِ خَالَ الشُّرَاءِ، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ أَيْضًا: لَا أَدْرِي إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ، وَلَهُ شُرُوطٌ:

أَخَذَهَا: الرِّضَى، فَإِنْ أَكْرَهَ بِحَقِّ صَحَّ، وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ فَبَاعَ مِلْكُهُ كَرِهَ الشُّرَاءِ، وَيَصِحُّ عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ يَبِيعُ
الْمُضْطَرُّ.

وَنَقَلَ خَرْبَ تَحْرِيمِهِ وَكَرَاهَتِهِ، وَفَسَّرَهُ فِي رَوَايَتِهِ فَقَالَ: يَجِبُكَ مُخْتِاجُ قَبِيْعِهِ مَا يَسَاوِي عَشْرَةَ بَعِشْرِينَ.
وَلَأَبِي دَاوُدَ (٣٣٨٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ هُثَيْمٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَامِرٍ كَذَا قَالَ مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْخٌ مِنْ
بَنِي تَيْمِمْ قَالَ: خَطَبْنَا عَلِيًّا، أَوْ قَالَ عَلِيًّا: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، وَبَيْعِ الشَّمْرِ قَبْلَ أَنْ تُذْرَكَ». صَالِحٌ لَا يَعْرِفُ، تَفَرَّدَ عَنْهُ هُثَيْمٌ، وَالشَّيْخُ لَا يَعْرِفُ أَيْضًا.

وَلَأَبِي بَلْعَنٍ الْمُوصِلِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ خَائِمٍ، حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ الْكَوْثَرِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ:
بَلَّغْنِي عَنْ حَدِيثِكَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... فَلَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَلَا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّ حَرَامٌ، أَلَا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ
حَرَامٌ».

الْكَوْثَرُ ضَعِيفٌ بِإِجْمَاعٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: أَحَادِيثُهُ بِوَاطِئٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ.
وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: رَأَيْتُ بِحُطِّ ابْنِ عَقِيلٍ حَكَى عَنْ كِسْرَى أَنْ يَنْفَضَ عَمَالِهِ أَرَادَ أَنْ يُجْرِيَ نَهْرًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُجْرَى
إِلَّا فِي بَيْتٍ لِعَجُوزٍ، فَأَمَرَ أَنْ يَشْتَرَى مِنْهَا، فَضَوِّعَ لَهَا الثَّمَنَ فَلَمْ يَقْبَلْ، فَكَتَبَ كِسْرَى أَنْ خُذُوا بَيْنَهُمَا فَإِنَّ الْمَصَالِحَ
الْكَلْبَاتِ تُغْفَرُ فِيهَا الْمَقَامِدُ الْجَزْئِيَّاتُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَجَدْتُ هَذَا صَحِيحًا، فَإِنَّ اللَّهَ وَهُوَ الْغَايَةُ فِي الْعَدْلِ يَبْعَثُ الْمَطَرُ، وَالشَّمْسُ، فَإِنْ كَانَ الْحَكِيمُ الْقَادِرُ لَمْ
يُرَاعَ نَوَادِرُ الْمَضَارِّ لِعُمُومِ الْمَنَافِعِ فَغَيْرُهُ أَوْلَى.
الثَّانِي: الرُّشْدُ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ تَصَرُّفُ مُمَيَّزٍ وَيَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ وَلِيِّهِ، نَقَلَ خَبْلٌ: إِنْ تَزَوَّجَ الصَّغِيرُ فَلَبَّغَ أَبَاهُ فَأَجَازَهُ جَازٌ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَوْ أَجَازَهُ هُوَ بَعْدَ رَشْدِهِ لَمْ يَجْزْ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: رِضَاهُ بِقِسْمِهِ هُوَ قِسْمَةُ تَرَاضٍ، وَلَيْسَ إِجَازَةٌ لِعَقْدِهِ لِقُضُولِي، وَقَالَ: إِنْ نَفَذَ عَقْدَهُ الْمُتَقَدِّمُ أَوْ ذَلَّ عَلَى رِضَاهُ

بِهِ عَتَقَ، كَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ كَالْأَخْرَارِ.
وَعَنْهُ لَا يَقِفُ. ذَكَرَهَا الْفَخْرُ.

وَفِي الْإِتِّصَارِ وَعَيُونِ الْمَسَائِلِ: ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ صِحَّةَ بَيْعِهِ وَنِكَاحِهِ، وَفِيهِ نَقَلَ ابْنُ مُثَنِّشٍ صِحَّةَ عِتْقِهِ إِذَا عَقَلَهُ، وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ صِحَّةَ عِتْقِهِ، وَأَنْ أَحْمَدَ قَالَهُ.
وَفِي الْمُنْهَجِ وَالتَّرْغِيبِ: فِي عِتْقِ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَابْنِ عَشْرِ وَابْنَةِ تِسْعٍ وَفِي الْمَوْجَزِ وَمُمَيِّزِ رَوَايَاتٍ، وَهُمَا فِي الْإِتِّصَارِ فِي سَفِيهِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ لَا تَصِحُّ عَقُودُهُ، وَأَنْ شَيْخُهُ قَالَ: الصَّحِيحُ عِنْدِي فِي عَقُودِهِ كُلِّهَا رَوَايَاتٍ، وَقَدْ مَّ فِي التَّبَصُّرَةِ صِحَّةَ عِتْقِ مُمَيِّزٍ وَسَفِيهِهِ وَمُغْلَبٍ.
نَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا بَلَغَ عَشْرًا رُوجٌ وَتَزَوُّجٌ وَطَلَقٌ وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي صِحَّةِ تَصَرُّفِ مُمَيِّزٍ وَتَقْوُودِهِ بِلا إِذْنٍ وَلَيْسَ وَإِبْرَائِيمُ وَإِعْتَابُهِ وَطَلَاغِهِ وَرَوَايَاتٍ. وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ بِإِذْنِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَالسَّفِيهِ مِثْلُهُ إِلَّا فِي عَدَمِ وَفِيهِ، وَيَجُوزُ إِذْنُهُ لِمَصْلُوحَةٍ، وَيَصِحُّ فِي يَسِيرٍ مِنْهُمَا، وَكَذَا مَنْ دُونَ الْمُمَيِّزِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ١) (١).

وَمِنْ عَبْدٍ، وَشِرَاقُهُ فِي ذِمَّتِهِ وَافْتِرَاضُهُ لَا يَصِحُّ، كَسَفِيهِ، فِي الْأَصَحِّ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ وَيَنْتَعِ بِهَ بَعْدَ عِتْقِهِ، وَالرَّوَايَاتُ فِي إِفْرَارِهِ. وَلِلْبَائِعِ أَخَذَهُ مِنْهُ لِإِعْسَارِهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: مَنْ بَايَعَهُ بَعْدَ مَا عَلِمَ أَنَّ مَوْلَاهُ حَجَرَ عَلَيْهِ وَمَنْعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ هُوَ أَتْلَفَ مَالَهُ.
وَفِي قَبُولِهِمْ هِبَةً وَرَضِيَّةً بِلا إِذْنٍ أَوْجَهٌ.
الثَّالِثُ: يَجُوزُ مِنْ عَبْدٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَصِحُّ قَبُولُ مُمَيِّزٍ (م ٢) (٢)، وَكَذَا قَبْضُهُ، وَفِيهِ اِحْتِمَالٌ.
وَيَقْبَلُ مِنْ مُمَيِّزٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: دُونَهُ هَدِيَّةً أَرْسَلَ بِهَا، وَإِذْنُهُ فِي دُخُولِ دَارٍ.
وَفِي جَمَاعِيقِ الْقَاضِي: وَمِنْ قَاسِقٍ وَكَافِرٍ، وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ (ع).
وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا: إِنْ ظُنُّ صِدْقُهُ، وَهَذَا مُتَّجَهٌ. قَالَ: وَإِنْ خَدَرَ مِنْ سُلُوكٍ طَرِيقَ لَزَمَ قَبُولُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ: لَا، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي التَّنْهِيدِ فِي مَسْأَلَةِ التَّعْبُلِ بِالْقِيَّاسِ: أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ بِلِصُوصٍ فِي طَرِيقِهِ وَظَنَّ صِدْقَهُ لَزِمَهُ تَرْكُهُ.
وَفِي وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَنِ الْمُخَالَفِ فِي خَيْرٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ خَدَرَ قَاسِقٌ مِنْ طَرِيقٍ وَجَسَبَ قَبُولُهُ غُرْفًا، فَقَالَ: لَا نَسْلَمُ، لِاحْتِمَالِ قَصْدِ تَعْوِيقِهِ أَوْ التَّنْهَرِزِي، وَالْأَصْلُ السَّلَامَةُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويصحُّ في يسيرٍ منهما يعني من المميِّز، والسفِيهِ وكذا من دون المميِّز، في أحد الوجهين). انتهى.
أحدهما: يصحُّ، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والشرح.
قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصحُّ، قطع به في الرعاية الكبرى، وهو مفهوم كلام كثير من الأصحاب.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي قبولهم يعني المميِّز، والسفِيهِ، والعبد هبة ووصية بلا إذن أوجه).
الثالث: يجوز من عبد، نص عليه. وفي المغني: يصحُّ قبول مميِّز. انتهى.
وأطلق القبول وعدمه في السفِيهِ، والمميِّز في الرعايتين، والحاويين، وأطلقهما في الفائق، في الصغير.
أحدهما: يصحُّ من الجميع.

قلت: وهو الصواب، واختاره في المغني، والشرح، والحاوي في قبول المميِّز.
والوجه الثاني: لا يصحُّ.
وقال الحارثي واتبه في القواعد الأصولية: لا يصحُّ قبض مميِّز هبة ولا قبولها، على أشهر الروايتين، وعليه معظم الأصحاب.
قلت: وهذا المذهب، وقد مرَّ للمصنِّف في باب ذكر أصناف الزكاة.
والوجه الثالث: يصحُّ من العبد دون غيره، وهو المنصوص عن الإمام أحمد، وينبغي أن يكون هذا المذهب.

وَمَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجَامِعِ ذِكْرَهُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَيْلَةِ، قَالَ: لِأَنَّ الْاسْتِئْذَانَ، وَالْهَدْيَةَ مَوْضُوعُهُمَا عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ مِنَ الصَّبِيِّ، وَالْقَيْلَةُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْاِخْتِطَاطِ، لِغَدَمِ قَوْلِهِ مِنَ الصَّبِيِّ. وَيُخْتِجُ لِذَلِكَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ هَذَا يَأْمُ الْمُشْرِكِينَ وَهِيَ عَلَى أَيْدِي كُفَّارٍ».

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ هَذَا مَعَ قَرِينَةٍ رُبَّمَا أَفَادَتْ الْعِلْمَ فَضْلًا عَنِ الظَّنِّ، نَحْوُ مَكَاتِبَةٍ وَعَلَامَةٍ بِرِسَالَةٍ وَغَيْرِهَا، فَلَا يُفِيدُ الْإِطْلَاقَ، وَلَعَلَّ هَذَا أَوْلَى.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَبَاحُ النِّعَمِ، وَالْاِفْتِيَاءُ بِهَا حَاجَةً، كَمَقَارٍ وَيَغْلٍ وَجَمَارٍ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا، لَا إِنْ نَجَسَا، قَالَهُ فِي النِّهَايَةِ. وَدُودٌ قَرْ، وَخَرْمَةٌ فِي الْاِئْتِصَارِ، وَيُزْرَى، وَفِيهِ وَجَةٌ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ قَالَ: كَيْفَ يُمْكِنُ مَا لَا يُؤْكَلُ، لَا حَشَرَاتٍ، وَاللَّهُ لَهْوٌ وَكَلْبٌ وَخَمْرٌ وَلَوْ كَانَا ذِمِّيَيْنِ، ذِكْرُهُ الْأَرْجَحِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَسَرَّجَتَيْنِ نَجَسَ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ مِنْ دُفْنِ نَجَسٍ.

وَقَالَ مُهَنَّادٌ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ السَّلَفِ فِي الْبَعْرِ، وَالسَّرَجَتَيْنِ قَالَ: لَا بَأْسَ.

وَأَطْلَقَ ابْنُ رَزِينٍ فِي بَيْعِ نَجَاسَةٍ قَوْلَيْنِ، وَسَمٌّ قَاتِلٌ، مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: يَقْتُلُ بِهِ مُسْلِمًا، وَيَجُوزُ بَيْعُ السَّقْمُونِيَا وَنَحْوِهِ.

وَفِي بَيْعِ عُلُقٍ لِمَصٍّ دَمٍ وَدِيدَانٍ لِمَصِيدٍ سَمَكٍ وَمَا يُصَادُ عَلَيْهِ كِبُومَةٌ شَبَاشَا وَجَهَانٍ (م ٣، ٤) (١).

وَيَجُوزُ بَيْعُ طَيْرٍ لِقَصْدِ صَوْتِهِ، قَالَهُ جَمَاعَةٌ (٢).

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: إِنْ جَازَ خَبْسُهُ، وَفِيهِ اِخْتِمَالَانِ لِابْنِ عَقِيلٍ (م ٥) (٣).

(١) (مسألة ٣ - ٤): قوله: (وفي بيع علق لمص دم وديدان لصيد سمك وما يصاد عليه كبوم شباشا وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): بيع العلق لمص دم وبيع الديدان لصيد سمك هل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الفائق.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح من المذهب، صححه في المغني، والشرح، والنظم، والحاوي الكبير، وغيرهم، وقدمه في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: لا يصح.

(المسألة الثانية - ٤): بيع ما يصاد عليه كبوم شباشا هل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشرح، والرعاية الكبرى، وأطلق الوجهين في الحاوي الكبير.

أحدهما: يصح مع الكراهة، قدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا يصح، صححه الناطم.

(٢) تنبيه: قوله: (ويجوز بيع طير لقصد صوته ذكره جماعة).

قلت: من الجماعة صاحب المستوعب، والمغني، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والنظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وهو ظاهر ما قدمه المصنف.

(٣) (مسألة ٥ - ٥): قوله: (ويجوز بيع طير لقصد صوته ذكره جماعة، وعند شيخنا يجوز إذا جاز حبسه. وفيه احتمالان لابن عقال). انتهى.

قال في الآداب الكبرى: فأما حبس المترنمات من الطياري، كالقماري، والبلابل، لترنمها في الأقفاص، فقد كرهه أصحابنا، لأنه ليس من الحاجات إليه، لكنه من البطر، والأشهر ورقيق العيش، وحبسها تعذيب، فيحتمل أن ترد الشهادة باستدامته.

ويحتمل أن لا ترد، ذكره في الفصول. انتهى.

وقال في الفصول في موضع آخر: وقد منع من هذا أصحابنا وسموه سفها. انتهى.

فقطع في الموضع الثاني بالمنع وأن عليه الأصحاب، وهو قوي، وقال في باب الصيد: نحن نكره حبسه للتربية لما فيه من السفه، لأنه يطرِب بصوت حيوان صوته حينئذ إلى الطيران وتأسف على التخلي في الفضاء.

وَفِي الْمَوْجَزِ: لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مَا قُصِدَ صَوْنُهُ، كَذَلِكَ وَقَمَرِي.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: لَا يَصِحُّ إِجَارَةُ مَا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ كَفَنَمٍ وَذَجَاجٍ وَبُلْبُلٍ وَقَمَرِي.
وَفِي الْفُتُونِ: يَكْرَهُ.

وَفِي بَيْعِ هِرٍّ وَمَا يَعْلَمُ الصَّيْدُ أَوْ يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ كَقِيلٍ^(١) وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَصَقْرٍ وَعَقَابٍ وَشَاهِينَ وَنَحْوَهَا رَوَيْتَانِ، فَلِإِنْ جَازَ
فَقِي فَرَخِهِ وَيَبْضِهِ وَجَهَانَ (م ٦، ٨)^(٢).
وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْفِيلُ، وَالْفَهْدُ التَّعْلِيمَ لَمْ يَجْزْ، كَأَسَدٍ وَذَنْبٍ وَدُبٍّ وَغُرَابٍ.

(١) تنبيه: قوله في المسألة: (وما يعلم الصيد أو يقبل التعليم كقيل...) إلى آخره، وقال بعد ذلك: فلان لم يقبل الفيل أو الفهد التعليم لم يجر بيعه كاسد إلى آخره، فلعله أراد تعليم كل شيء بحسبه فتعليم الفيل للمركوب، والحمل عليه ونحوهما، وتعليم غيره للصيد، إلا أنه أراد تعليم الفيل للصيد، وإن كان ظاهر عبارته الأولى، فإن هذا لم يعهد، ولم يذكره الأصحاب فيما يصاد به، ولشيخنا عليه كلام في حواشيه.

(٢) (مسألة - ٦ - ٨): قوله: (وفي بيع الهر وما يعلم الصيد أو يقبل التعليم كقيل وفهد وباز وصقر وعقاب وشاهين ونحو ذلك رويتان، فإن جاز ففي فرخه وببضه وجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): بيع الهر هل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي، وتجريد العناية، وغيرهم.

إحدهما: يجوز ويصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والكافي، والنظم، وغيرهم، واختاره الشيخ الموفق، والشارح وابن رزين في شرحه، وغيرهم.

وقدّمه في الحاوي الكبير، وقطع به الحرقي وصاحب الوجيز، والمنور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يصح البيع، اختاره أبو بكر وابن أبي موسى وصاحب الهدى، والفاقي، وغيرهم.

قال في القواعد الفقهية: لا يجوز بيع الهر، في أصح الروايتين، للنهي الصحيح عن بيعه.

(المسألة الثانية - ٧): بيع ما يعلم الصيد، كما مثل المصنف، هل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقي، والزركشي، وتجريد العناية، وغيرهم.

إحدهما: يجوز ويصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والكافي، والنظم، وغيرهم.

واختاره الشيخ، والشارح وابن رزين في شرحه، وغيرهم.

وقدّمه في الحاوي الكبير، وقطع به الحرقي وصاحب الوجيز، والمنور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يصح.

اختاره أبو بكر وابن أبي موسى، وحاصله أن من اختار الصفة هنا اختارها في الهر، إلا صاحب الهدى، والفاقي، وابن رجب، وأطرن، والشيخ تقي الدين، فإنهم اختاروا عدم الجواز في الهر، لأنه قد ثبت في صحيح مسلم النهي عن بيعه، والله أعلم.

(المسألة الثالثة - ٨): إذا قلنا يصح البيع، فهل يصح بيع فراخه وببضه أم لا؟ أطلق الخلاف.

قلت: وعلى قياسه ولد الفهد الصغير، وأطلقه في الرعاية الكبرى في البيض.

أحدهما: يصح فيها إذا كان البيض ينتفع به، بأن يصير فرخاً، وهو الصحيح.

اختاره الشيخ، والشارح، وصححه في النظم، وقدّمه في الكافي، والحاوي الكبير وشرح ابن رزين.

قال الزركشي: إن قبل التعليم جاز، على الأشهر، كالجحش الصغير.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح.

وقال القاضي: لا يجوز بيع البيض لنجاسته، وردّه الشارح، وهو كما قال.

قال في عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَتَسَرُّ وَتَحَوُّهَا، وَقَالَ: وَيَمُرُّ، وَيَأْتِي فِي الصَّيْدِ.
وَيَقْلُ مَهْنًا عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ الْفُهُودِ وَجُلُودِهَا وَجِلْدِ النَّمْرِ.
وَكَذَا بَيْعُ قِرْذُو لِلْحَفِظِ (م ٩) (١).

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ، قَالَ مَهْنًا: سَأَلَتْ أَحْمَدَ عَنْ بَيْعِ الْقِرْذُو وَشِرَائِهِ فَكَرِهَهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُ عَبْدٍ جَانٍ، فِي الْمَنْصُوصِ، كَمُرْتَدٍّ،
فَلِجَاهِلِ أَرْضِهِ وَفِي مَسْأَلَةٍ مُرْتَدٍّ اخْتِمَالُ تَمَيُّهِ وَمَرِيضٍ.
وَقِيلَ: غَيْرُ مَايُوسَ.

وَفِي مُحْتَمٍّ قَتْلُهُ لِمُحَارَبَةٍ وَلَكِنْ أَدْمِيَّةٌ وَقِيلَ: أُمَةٌ وَجِهَانٌ (م ١٠، ١١) (٢).
قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبِيعَ لِبَنَاتِهَا، وَاحْتَجَّ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَضَوْا فِيمَنْ غَرِبَ بِأَمَةٍ

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وكذا بيع قرد للحفظ) يعني: أن فيه الخلاف المطلق الذي في سباع البهائم.
وأطلقهما في المستوعب، والرعايتين، والفاق، وظاهر ما في المغني، والشرح إطلاق الخلاف كالمصنف:
أحدهما: يصح، اختاره ابن عقيل، وقدمه في الحاوي الكبير.
قلت: هو الصواب، وهو أقبل للتعليم مما تقدم، وعمومات كلام كثير من الأصحاب تقتضي ذلك.
وقد أطلق الإمام أحد كراهة بيع القرد.
وقال في آداب الرعايتين: يكره اقتناء قرد لأجل اللعب، وقيل: مطلقاً. انتهى.
وظاهره: أن المذهب لا يكره اقتناؤه لغير اللعب، والوجه الثاني لا يصح بيعه.
وقال الشيخ الموفق، والشارح: وهو قياس قول أبي بكر وابن أبي موسى، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.
(٢) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وفي محتتم القتل للمحاربة ولين آدمية وقيل: أمة وجهان). انتهى.
ذكر مسألتين.

(المسألة الأولى - ١٠): (هل يصح بيع المحتتم القتل للمحاربة أم لا؟)
أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في الكافي، والمقنع، والمحزر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاق، وغيرهم.
أحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في المغني، والشرح، والنظم، والتصحيح، وغيرهم.
وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والوجيز، والمنور، وغيرهم.
وقدمه في المستوعب، والحاوي الكبير.
والوجه الثاني: لا يصح.
قال القاضي: إذا قدر عليه قبل التوبة لم يصح بيعه، لأنه لا قيمة له. انتهى. وهو قوي.
(المسألة الثانية - ١١): هل يصح بيع لين الأدميات أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة،
والرعايتين، والحاويين، وتجريد العناية، وغيرهم.
أحدهما: يصح مطلقاً، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الخرقي، صححه الشيخ الموفق، والشارح، والنظم، وصاحب التصحيح،
وغيرهم.

وجزم به في الوجيز، ومتخب الأدمي، واختاره ابن حامد وابن عبدوس في تذكرته.
والوجه الثاني: لا يصح مطلقاً.

قال الشيخ الموفق ومن تابعه: ذهب جماعة من أصحابنا إلى تحريم بيعه.
وجزم به في المنور، وقدمه في المحزر.

وقد أطلق الإمام أحد الكراهة.

والوجه الثالث: يصح من الأمة دون الحرّة.
وأطلقهن في الفائق.

بِضْمَانِ الْأَوْلَادِ، وَلَوْ كَانَ لِلْبَنِّ قِيَمَةٌ لَذَكَرُوهُ.
وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ فِيمَنْ عِنْدَهُ أُمَةٌ رَهْنٍ فَسَقَتْ وَلَدَهُ لَبْنًا وَضَمَّ عَنْهُ بِقَدَرِهِ. وَفِي مَنْدُورٍ عَنْقُهُ نَظَرٌ، قَالَ الْقَاضِي،
وَالْمُتَّخَبُ، وَالْأَشْهُرُ الْمُنْعُ^(١).

وَفِي جَوَازِ بَيْعِ الْمُصْحَفِ (و هـ) وَكَرَاهِيَةِ (و م ش) وَتَحْرِيمِ رَوَايَاتِ (م ١٢)^(٢).
فَإِنْ حَرَّمَ قَطَعَ بِسَرَقَتِهِ^(٣)، وَلَا يُبَاعُ فِي ذَيْنِ، وَلَوْ وَصَّى بِبَيْعِهِ لَمْ يُبَيْعْ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.
وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بَيْعَ التَّعَاوِيلِ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، وَالتَّغْلِيمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَيْعِ التَّعَاوِيلِ.
وَفِي الْقِرَاءَةِ فِيهِ بِلَا إِذْنٍ وَلَا ضَرَرَ وَجْهَانِ (م ١٣)^(٤).

(١) تنبيه: قوله: (وفي مندورٍ عنقه نظرٌ، قاله القاضي، والمتخب) يعني: نذر تبرُّرٍ لا نذر لجأجٍ وغضبٍ، قاله ابن نصر الله،
والأشهر المنع. انتهى.

الأشهر هو الصحيح من المذهب، جزم به في الحرر، والفاثق، والمنور وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
وقدّمه في الرعايتين، والنظم.

وقيل: يصح بيعه. قال ابن نصر الله في حواشيه: ولا تردّد في جواز بيعه.

قال في الرعايتين: قلت: إن علّقه بشرط صحّ بيعه قبله، وجزم به في الحاوين، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (وفي جواز بيع المصحف وكراهته وتحريمه روايات). انتهى.

إحداهن: لا يجوز بيعه، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه.

قال الإمام أحمد: لا أعلم في بيعه رخصة، وجزم به في الوجيز وغيره.

واختاره الشيخ الموفق، والشارح وابن رزین، وغيرهم.

وقدّمه في المغني، والكافي، والشرح، والرعاية الكبرى، والنظم، وشرح ابن رزین، وغيرهم.

والرواية الثانية: يجوز بيعه مع الكراهة، صحّحه في مسبوک الذهب، والخلاصة، والتصحیح.

قال في الرعاية الكبرى: وهو أظهر. وجزم به في المنور، ومتخب الأدمي، وإدراك الغاية، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والهادي، والحرر، والرعاية الصغرى، والحاوین ونظم المفردات، وغيرهم، واختاره ابن عبدوس

وغيره.

قلت: وعليه العمل، ولا يسع الناس غيره، وأطلقها في المقنع.

والرواية الثالثة: يجوز بيعه من غير كراهة، وذكرها أبو الخطاب فمن بعده.

(٣) تنبيه: قوله: (فإن حرم قطع بسرقة). انتهى.

قال بعض الأصحاب المتأخرين: هذا سهو من المصنف، وصوابه فإن جاز قطع بسرقة، وإن حرم لم يقطع. انتهى.

وهو كما قال، اللهم إلا أن يريد التحريم مع الصحة، وهو أولى، وفي عبارته ما يدل عليه، لأنه قال: (وفي جواز بيعه وكراهته

وتحريمه).

مراده بقوله: (فإن حرم)، وهو التحريم الثاني، يعني: مع الصحة، والله أعلم.

(٤) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي القراءة فيه بلا إذن ولا ضرر وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجوز، وهو الصواب، وقدّمه في الرعاية الكبرى في باب الرهن.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشرح، فإنهما قالوا:

والرواية الثانية: يجوز رهنه.

قال الإمام أحمد: إذا رهن مصحفًا لا يقرأ فيه إلا بإذنه. انتهى.

ونقل عبد الله: لا يعجنني بلا إذنه.

والوجه الثاني: يجوز بشرطه المتقدم.

اختاره في الرعاية الكبرى.

ويؤيده: أن الإمام أحمد جوّز القراءة فيه للمرتهن.

وَجَوَّزَهُ أَحْمَدُ لِمُرْتَبِعِهِ، وَعَنْهُ. وَلَيْسَ بِكَوْرَةٍ.
وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَغْتَجِبُنِي بِهَا إِذْنُهُ. وَيَلْزَمُ بِذَلِكَ لِحَاجَةِ وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ عَكْسُهُ، كَغَيْرِهِ.
وَأَجَارَتُهُ كَنَيْتِهِ (م ١٤)^(١).
وَكَذَلِكَ إِبْدَالُهُ وَشِرَاؤُهُ، وَالْأَصَحُّ لَا يَحْرُمَانِ (م ١٥)^(٢).
رَوَى عَنْ عُمَرَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَتَّبِعُوا الْمَصَاحِفَ وَلَا تَشْتَرَوْهَا.
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: وَوَدَّتْ أَنْ الْأَيْدِي تَقْطَعَ فِي يَتَّبِعَهَا.
وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ أَنَّهُمَا كَرَّهَا يَتَّبِعَهَا وَشِرَاءَهَا.
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَرَّهَ يَتَّبِعُ وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. وَعَنْهُ وَعَنْ جَابِرٍ اتَّبَعَهَا وَلَا تَبِعَهَا.
قَالَ الْقَاضِي: وَيَجُوزُ وَقْفُهُ وَهَيْئَتُهُ، وَالْوَصِيَّةُ بِهِ وَاحْتِجَ بِمُصَوِّصٍ أَحْمَدَ، وَلَا يَصِحُّ يَتَّبِعُ لِكَاثِرٍ (م ق).
وَيَجُوزُ نَسْخُهُ بِأَجْرَةٍ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ. وَاحْتِجَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَفِيهِ لِمُحَدِّثٍ بِهَا حَمَلٌ وَلَا مَسَّ رِوَايَتَانِ (م ١٦)^(٣).
وَكَذَلِكَ فِي كَاثِرٍ^(٤)، وَفِي النِّهَايَةِ: يُمْنَعُ.

= وقد قال في القاعدة التاسعة والتسعين: تجب إعارة المصحف لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد مصحفًا غيره.
ونقله القاضي في الجامع الكبير.

وذكر ابن عقيل في كلام مفرد له: أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَّلُوا قَوْلَهُ لَا يَقْطَعُ بِسَرَقَةِ الْمَصْحَفِ، فَإِنَّ لَهُ فِيهِ حَقَّ النَّظَرِ لِاسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ، وَعَلَى صَاحِبِهِ بِذَلِكَ لِلذَّكَاءِ. انْتَهَى.
وهنا يقوي الجواز، وعنه: يكره.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وَأَجَارَتُهُ كَنَيْتِهِ). انْتَهَى.

قد علمت الصحيح من الروايات التي في البيع، فكذلك يكون الصحيح في الإجارة، كما قال المصنف وغيره من الأصحاب، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وَكَذَلِكَ إِبْدَالُهُ وَشِرَاؤُهُ، وَالْأَصَحُّ لَا يَحْرُمَانِ). انْتَهَى.

انتفى التحريم من إطلاق الخلاف، وبقي رواية الجواز، والكرهية، وظاهر كلامه إطلاق الخلاف فيهما.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهَبِ، والمستوعب، والكافي، والمقتضب، والمهايدي، والتلخيص، والبلغة، والحاويين، والفاقي، وغيرهم.

إحداهما: لا يكره، وهو الصحيح، فقد رخص الإمام أحمد في شرائها وجزم به في الوجيز، والمنور، وصححه في التصحيح، وقدمه في المحرر وغيره.

واختاره الشيخ، والشارح في الشراء واختار ابن عديم كراهة الشراء، وعدم كراهة الإبدال.
والرواية الثانية: يكره، قدمه في الخلاصة، والرعيتين، وذكر أبو بكر في المبادلة هل هي بيع أم لا روايتين.
وأنكر القاضي ذلك وقال: هي بيع، بلا خلاف، وإنما أجاز أحمد إبدال المصحف بمثله، لأنه لا يدل على الرغبة عنه ولا على الاستبدال بعوضٍ دينيٍّ بخلاف أخذ ثمنه، ذكره في القاعدة الثالثة والأربعين بعد المئة.

(٣) (مسألة - ١٦): قوله: (وَيَجُوزُ نَسْخُهُ بِأَجْرَةٍ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ... فَنِيهِ لِمُحَدِّثٍ بِهَا حَمَلٌ وَلَا مَسَّ رِوَايَتَانِ). انْتَهَى.

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، قطع به الشيخ الموفق وغيره.

واختاره القاضي في التعليل وغيره، وهو مقتضى كلام الخرق، وهو ظاهر ما اختاره الزركشي.

والرواية الثانية: لا يجوز، وللمجد احتمال بالجواز للمحدث دون الجنب.

وأطلقهم في الرقابة، وحكامهم أوجها، وقيل: هو كالتقليب، وقيل: لا يجوز وإن جاز التقليب بالعود.

(٤) تنبيه: يحتمل أَنَّ قوله: (وَكَذَلِكَ فِي كَاثِرٍ) لَا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ الْخِلَافِ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ جَمْرَدَ إِخْبَارٍ.

ويمحتمل: أَنَّ الْخِلَافَ مُطْلَقٌ عَنْده، وتقديره: الرِّوَايَتَانِ الْمُطْلَقَتَانِ فِي جَوَازِ نَسْخِ الْمُحَدِّثِ مُطْلَقَتَانِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ مِنَ الْكَافِرِ، فَلِذَلِكَ صَحَّحْنَا الْخِلَافَ وَبَيَّنَّا الْمَذْهَبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الْمَصَاحِفَ تَكْتَبُهَا النَّصَارَى، عَلَى مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَأْخُذُ الْأَجْرَةَ مِنْ كَتَبَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالنَّصَارَى.

وَرَوَى الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ الْمَنْحَفِ، عَنْ الْبَغَوِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: نَصَارَى الْحِيرَةِ كَانُوا يَكْتُبُونَهَا، لِقُلَّةِ مَنْ كَانَ يَكْتُبُهَا، قِيلَ لَهُ: يَعْجَبُكَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، مَا يَعْجَبُنِي.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُمْ يَخْمَلُونَهُ فِي خَالَ كِتَابَتِهِمْ. وَقَالَ فِي الْجَامِعِ: ظَاهِرُهُ كَرَاهَتُهُ لِذَلِكَ، وَكَرْهُهُ لِلْخِلَافِ، وَقَالَ: وَيُحْمَلُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ يَكْتُبُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَا يَحْمِلُهُ، وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ (م ١٧) أَنَّهُ يَجُوزُ، لِأَنَّ مَسَّ الْقَلَمِ بِالْخَرْقِ كَمَسِّ الْعُودِ بِالْخَرْقِ، وَيَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ تَقْلِيدُ السَّوَرِ بِعُودٍ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَيَتَرَجَّعُ مِنَ الْمَنْعِ تَخْرِيجُ: لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ بِأَجْرَةٍ، لِاخْتِصَاصِهِ كَوْنِ قَاعِلِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ، وَكَرْهُهُ ابْنَ سَبْرِينَ كَتْلِيمِ الْقُرْآنِ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَفْسُ مَا فِي الْمَنْحَفِ يَكْتُبُ كَمَا فِي الْمَنْحَفِ، يَغْنِي لَا يُخَالِفُ حُرُوفَهُ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَجُوزُ، وَقَالَ بَعْدَ كَلَامِ أَحْمَدَ: إِنَّمَا اخْتَارَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَجْتَمَعُوا عَلَى كِتَابِهِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ فَلَمْ تَحْسُنْ مُخَالَفَتُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا تَبْلُغُ كُتُبُ الْعِلْمِ، وَكَرْهَهُ (م). وَقِيلَ: لَا يَقْطَعُ بِسَرَفِهَا مُحْتَاجٌ. وَيَصِحُّ شِرَاءُ كُتُبِ زُنْدَقَةٍ وَتَحْرِيمُهَا لِيُتْلَفَها، ذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الْفُتُونِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا وَزَادَ: لَا خَمْرَ لِرِبْقَتِهَا، لِأَنَّ فِي الْكُتُبِ مَالِيَةَ الْوَرَقِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَنْطَلِقُ بِالْأَلْفِ الْهَوَى، وَتَسْقُطُ حُكْمُ مَالِيَةِ الْخَشَبِ.

وَفِي جَوَازِ الْأَسْتِصْبَاحِ بِدُهْنٍ نَجَسٍ وَرَوَاتَانِ (م ١٨) (١). نَقَلَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَمَسَّهُ يَدُهُ، بِأَخْذِهِ بِعُودٍ. وَخَرَجَ مِنْهُ جَوَازُ بَيْعِهِ، كَتَبِهِ لِكَافِرٍ عَالِمٍ بِهِ، فِي رِوَايَةٍ. الرَّابِعُ: الْقَذَرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ. فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ (و)، وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ (و).

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وهما في كافر وفي النهاية ممنع).

وقال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله أن المصاحف تكتبها النصارى...

قال: يحمل قول أبي بكر على ما إذا كتبه وهو بين يديه من غير مس ولا حل، وهو قياس المذهب. انتهى.

وأطلق الروايين صاحب التلخيص وابن تيميم وابن حمدان:

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، اختاره القاضي في التعليق وغيره.

قال ابن عقيل في التذكرة: ويجوز استجار الكافر على كتابة المصحف إذا لم يحمله، وحزم به في الآداب الكبرى وغيره وقال: نص عليه.

وتقدم كلام أبي بكر، والقاضي أيضاً.

والرواية الثانية: المنع، قيل للإمام أحد: يعجبك أن تكتب النصارى المصاحف؟ قال: لا يعجبني.

قال الزركشي: فأخذ من ذلك رواية بالمنع. انتهى.

قلت: رواية المنع في حق الكافر أقوى من رواية المنع في حق المسلم، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وفي جواز الاستصباح بالدُهْنِ نجسٍ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والإيضاح، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والمحزر، ومختصر

ابن تيميم، والشرح وشرح ابن منبج، والمذهب الأحمد، والرعاية الصغرى، والحاوئين والفاقق، وغيرهم.

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، صححه في التصحيح والخلاصة، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

قال الزركشي: هذا أشهر الروايين، ونصرها في المغني، واختارها الحرقى، والشيخ تقي الدين، وغيرهما.

وحزم به في الإغادات في باب النجاسة.

والرواية الثانية: لا يجوز حزم به في الوجيز.

وَقِيلَ: لَا يَأْلَفُ الرُّجُوعُ، وَاخْتَارَهُ فِي الْقُنُونِ وَأَنَّهُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ، وَأَنكَرَهُ مَنْ لَمْ يَحَقِّقْ، فَإِنْ أَمَكْنَ اخْذَهُ وَمَكَانُهُ مَغْلَقٌ أَوْ اخْذَ سَمَكٍ فِي مَاءٍ مِنْ مَكَانٍ لَهُ وَطَالَتِ الْمُدَّةُ فَلَمْ يَسْهَلْ اخْذَهُ لَمْ يَجْزْ لِعَجْزِهِ فِي الْحَالِ، وَالْجَهْلُ بِوَقْتِ تَسْلِيَمِهِ وَظَاهِرُ الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: بَلَى، وَهُوَ ظَاهِرٌ تَعْلِيلُ أَحْمَدَ بِجَهَالَتِهِ، وَالْأَفْجَاهَانِ (م ١٩) ^(١). وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ فِي الْأَوَّلَى، لِقِصْرِ الْمُدَّةِ، وَلَا يَبِيعُ مَغْضُوبٌ إِلَّا لِغَاثِهِ (و) وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ قَادِرٍ عَلَيْهِ (و هـ) وَكَذَا أَبْنُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِ (و هـ م)، وَالْأَشْهَرُ الْمَنْعُ، وَإِنْ عَجَزَ فَلَهُ الْفَسْخُ. وَيَصِحُّ بَيْعُ النُّخْلِ بِكِبْوَارَتِهِ أَوْ فِيهَا مُفْرَدًا، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَالْأَكْثَرُ إِذَا شُوهِدَ دَاخِلًا. قَالَ جَمَاعَةٌ: لَا يَبَى فِيهَا مِنْ نَخْلٍ وَعَسَلٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ صَحُّهُ. الْحَافِيسُ: مَفْرَقَةٌ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِرُؤْيَا مُقَارَنَةً لَهُ أَوْ لِيُغْضِبَهُ إِنْ ذَلَّتْ عَلَى بَقِيَّتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ. فَرُؤْيَا أَخَذَ وَجْهَيْ تَوْبٍ خَامٍ تَكْفِي، لَا مَنْقُوشٍ وَلَا يَبِيعُ الْأَنْمُودَجُ، بَأَن يَرِيَهُ صَاعًا وَيَبِيعُهُ الصَّبْرَةُ عَلَى أَنَّهَا مِنْ جَنْبِيهِ. وَقِيلَ: ضَبْطُ الْأَنْمُودَجِ كَذِكْرِ الصَّفَاتِ. نَقَلَ جَعْفَرُ يَمِينَ يَفْتَحُ جَرَابًا وَيَقُولُ: الْبَاقِي بِصِفَتِهِ، إِذَا جَاءَهُ عَلَى صِفَتِهِ لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ، وَاحْتَجَّ بِهِ الْقَاضِي عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِنَوْعٍ مِنَ الْعَرَضِ عَرَفَ فِي الْمَاعِلَةِ فَهُوَ كَالْوَصْفِ، وَالشَّرْطُ كَالثَّمَنِ. قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَمَا عَرَفَهُ بِلَمْسِهِ أَوْ شَمُّهُ أَوْ ذَوْقُهُ فَكُرِّوْتِهِ. وَعَنْهُ: وَيَعْرِفُ صِفَةَ الْمَبِيعِ تَقْرِيبًا، فَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ غَيْرِ جَوْهَرِيٍّ جَوْهَرَةً. وَقِيلَ: وَشَمُّهُ وَذَوْقُهُ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ رُؤْيَا سَابِقَةً بَزْمَنٍ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ ظَاهِرًا. وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ ظَنُّ بَقَاءِ مَا اصْطَرَفَا بِهِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ بِصِفَةٍ تَكْفِي فِي السَّلَمِ (ق)، فَيَصِحُّ بَيْعُ أَغْمَى وَشِرَاؤُهُ، كَتَوَكُّلِهِ (و).

وَعَنْهُ: لَا تَكْفِي (خ). وَعَنْهُ: وَيَغْيَرُ صِفَةً (و هـ) اخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ، وَضَعْفُهُ أَيْضًا، هَذَا إِنْ ذُكِرَ جَنْسُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، فَعَلَيْهَا: لَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَا، عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَهُ قَبْلُهَا فَسْخُ الْعَقْدِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: لَا كُفْمُضَايَاهُ، وَلَا يَطْلُ الْعَقْدُ بِمَوْتٍ وَجُنُونٍ، وَلِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ، بِخِلَافِ رُؤْيَا سَابِقَةٍ أَوْ صِفَةٍ، لَا مُطْلَقًا (هـ ق) عَلَى التَّرَاخِي إِلَّا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْ سَوْمٍ وَتَحْوِيٍّ، لَا بِرُكُوبِ الدَّابَّةِ فِي طَرِيقِ الرَّدِّ. وَعَنْهُ: عَلَى الْفَوْرِ، وَعَلَيْهِمَا مَتَى أَبْطَلَ حَقَّهُ مِنْ رَدِّهِ فَلَا أَرْضَ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ. وَفِي الرِّعَايَةِ: وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ بِعُمُومِ كَلَامِهِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْمَبِيعِ هَلْ يَتَحَالَفَانِ أَوْ قَوْلُ الْبَائِعِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَمِثْلَانِي، وَهَذَا (م) قَوْلُ الْبَائِعِ. وَيَبِيعُ مَوْصُوفٍ غَيْرَ مُعَيَّنٍ يَصِحُّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اخْتِيَارًا بِلَفْظِهِ. وَالثَّانِي: لَا، وَحَكَاهُ شَيْخُنَا عَنْ أَحْمَدَ، كَالسَّلَمِ الْحَالِ.

(١) (مسألة ١٩ -): قوله: (فإن أمكن أخذه - يعني: الطير - ومكانه مغلق أو أخذ سمكه في ماء من مكان له وطالت المدّة فلم يسهل أخذه لم يجز... وظاهر الواضح وغيره: بلى، والأفجّهان). انتهى. يعني: إذا طالّت المدّة وأمكن أخذه ولكن بتعبٍ ومشقة فهذا محلّ الوجهين، قاله الشيخ الموفق، والشارح. أحدهما: يصحّ وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، وغيرهما، وقدمه في الفائق. والوجه الثاني: لا يصحّ، والحالة هذه، اختاره القاضي. تنبيه: لو لم تطل المدّة في تحصيله جاز بيعه، قطع به في المعنى، والشرح، والرّعايتين، والحاوئين، وغيرهم، وقاله القاضي وغيره. وظاهر كلام المصنّف: أنّ فيه وجهين مطلقين، وليس الأمر كذلك. وعلى تقدير أن يكون فيه خلافٌ فضعيفٌ، والله أعلم.

وَالثَّالِثُ: يَصِحُّ إِنْ كَانَ مِلْكُهُ (م ٢٠) (١).

فَعَلَى الْأَوَّلِ حُكْمُهُ كَالسَّلَامِ، وَيُعْتَبَرُ قَبْضُهُ أَوْ ثَمَنُهُ فِي الْمَجْلِسِ، فِي وَجْهِ، وَفِي آخَرَ: لَا (م ٢١) (٢).

فَظَاهِرُهُ لَا يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ ثَمَنِهِ، وَظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: يُعْتَبَرُ، وَهُوَ أَوَّلَى، لِيُخْرَجَ عَنْ بَيْعِ ذَيْنِ يَدَيْنِ، وَجَوْزِ شَيْخِنَا بَيْعِ الصُّفَةِ، وَالسَّلَامُ خَالًا إِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ.

قَالَ: وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِحَكِيمِ بْنِ حِرَازٍ: «لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

فَلَوْ لَمْ يَجْزِ السَّلَامُ خَالًا لَقَالَ: لَا تَبِيعَ هَذَا، سَوَاءَ كَانَ عِنْدَهُ أَوْ لَا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ لِقَصْدِ التَّجَارَةِ، وَالرَّيْبِ، فَيَبِيعُهُ بِسِعْرِ، وَيَشْتَرِيهِ بِأَرْخَصٍ، وَيَلْزِمُهُ تَسْلِيمُهُ فِي الْحَالِ، وَقَدْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ لَا وَقَدْ لَا تَحْصُلُ لَهُ تِلْكَ السَّلْعَةُ إِلَّا بِمَنْ أَعْلَى مِمَّا تَسَلَّفَ قَبْضُهُ، وَإِنْ حَصَلَتْ بِسِعْرِ أَرْخَصٍ مِنْ ذَلِكَ نَدِمَ الْمُسْلِمُ إِذْ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ هُوَ بِذَلِكَ الثَّمَنِ، فَصَارَ هَذَا مِنْ نَوْعِ الْمَيْسَرِ، وَالْعِمَارِ، وَالْمَخَاطَرَةِ، كَبَيْعِ الْعَبْدِ الْأَبْقَى، وَالتَّجَارَةِ الشَّارِدِ يَبِيعُ بِدُونِ ثَمَنِهِ، فَإِنْ حَصَلَ نَدِمَ الْبَائِعُ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ نَدِمَ الْمُشْتَرِي.

وَأَمَّا مَخَاطَرَةُ التَّجَارَةِ فَيُشْتَرِي السَّلْعَةَ بِقَصْدٍ أَنْ يَبِيعَهَا بِرَيْبٍ وَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَخْلَهُ اللَّهُ. وَذَكَرَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: لَا يَصِحُّ اسْتِصْنَاعُ مِلْعَةٍ، لِأَنَّهُ بَاعَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ ثَوْبٍ نُسِجَ بَعْضُهُ عَلَى أَنْ يُنْسَجَ بَقِيَّتُهُ، لِأَنَّ الْبَقِيَّةَ سَلَمٌ فِي أَعْيَانٍ، وَإِنْ قَالَ: بِمِثْلِ هَذَا الْبَغْلِ، فَبَانَ فَرَسًا، لَمْ يَصِحَّ. وَقِيلَ: لَهُ الْخِيَارُ، وَفِي الْإِنْصَارِ: مَعَ مَعْرِفَةِ مُشْتَرٍ جَنْبِهِ مَنَعَ وَتَسْلِيمَ.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وبيع موصوف غير معين يصح في أحد الوجهين اعتبارًا بلفظه، والثاني: لا، وحكاة شيخنا عن أحمد، كالسلم الحال، والثالث: يصح إن كان في ملكه). انتهى.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح.

قطع به القاضي في الجامع الكبير وصاحب المستوعب، والمغني، والشرح، والوجيز، وغيرهم. قال في النكت: قطع به جماعة.

قال في الرعاية الكبرى: صح البيع، في الأقيس. انتهى. وذلك لأنه في معنى السلم والوجه الثاني: لا يصح.

وحكاة الشيخ تقي الدين رواية، وهو ظاهر ما قطع به في التلخيص، لأنه اقتصر عليه. قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثالث: يصح إن كان في ملكه، والأفلا، اختاره الشيخ تقي الدين.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام الشيخ في المقنع حيث قال: ولا يجوز أن يبيع ما لا يملكه ليمضي ويشتره ويسلمه. تنبيه: كان الأحسن أن يقول في العبارة يصح في أحد الوجوه أو الأوجه، لا في أحد الوجهين، لأنه ذكر ثلاثة أوجه.

والظاهر: أنه أراد ما قلنا ولكن سبق القلم منه أو من الكاتب، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (فعلى الأول حكمه كالسلم ويعتبر قبضه أو ثمنه في المجلس، في وجوه، وفي آخر: لا). انتهى.

الوجه الأول: هو الصحيح، قدّمه في المغني، والشرح، والرعاية الكبرى، وغيرهم، وجزم به في الوجيز.

والوجه الثاني: اختاره القاضي، وهو ظاهر ما جزم به في المستوعب في أول باب السلم، فإنه قال: الثالث ما لفظه لفظ البيع ومعناه معنى السلم، كقوله: اشتريت منك ثوبًا من صفته كذا وكذا بهذه الدراهم، ولا يكون موجودًا ولا معيّنًا، فهذا سلم، ويجوز التفريق فيه قبل القبض، اعتبارًا باللفظ دون المعنى. انتهى.

لكن يحتمل قوله: (بهذه الدراهم): أن القبض يحصل في المجلس، والله أعلم.

قال المصنف هنا على هذا الوجه: (ظاهرة: لا يعتبر تعيين ثمنه، وظاهر المستوعب وغيره: يعتبر، وهو أولى، ليخرج من بيع ديني يدين). انتهى.

وهو كما قال.

والظاهر: أنه عني بظاهر المستوعب ما نقلناه عنه.

ولا يصح بيع مجهول مفرد كحمل (ع)، وهو بيع المضامين وهو المجر قيل بفتح الميم وقيل بكسرهما (م ٢٢)^(١)، ولكن في ضرع (م).
وقال شيخنا: إن باعه لبنا موصوفاً في الذمة واشتراط كونه من هذه الشاة أو البقرة جاز، واحتج بما في المسند أن النبي ﷺ نهى أن يسلم في خاطر بعينه إلا أن يكون قد بنا صلاحه.
قال: فإذا بنا صلاحه وقال أسلمت إليك في عشرة أو سقي من تمر هذا الحايض جاز، كما يجوز أن يقول: ابتعت منك عشرة أو سقي من هذه الصبرة ولكن التمر يتأخر قبضه إلى كمال صلاحه، هذا لفظة.
قال الأصحاب: والمسك في قاربه كالنوى في التمر.
ويتوجه تخريج واحتياط: يجوز، لأنها رغاء له تصونه وتحفظه، فيشبه ما مأكوله في جوفه، وتجار ذلك يغرّفونها فيها، فلا غرر، واختاره في الهدى.
قال الأصحاب: وعبد مبهّم في عبد، وظاهر كلام الشريفي وأبي الخطاب: يصح إن تساوت القيمة.
وفي الانتصار: إن ثبت للثياب عرف وصفه صح إطلاق العقود عليها، كالنقود، أو ما إليه. وفي مفسر ذات أبي الوفاء: يصح بيع عبد من ثلاثة بشرط الخيار. ولا هؤلاء العبيد إلا واحداً مبهّماً، ولا عطاء قبل قبضه لأنه غرر، ولا رقة به.
وعنه: يبيعها بعرض مقبوض، قال أحمد: لأنه إنما يحنك على رجل مقرّ بدنين عليه، والعطاء معيب.
ونقل حرب في بيعها بعرض: لا بأس به. ولا بيع المعدن وحجارته، والسلف فيه، نص عليه.
قال أحمد في من يتقلّ الأجسام أو الطرح لا يذري ما فيه: أشتر ما يكون، وأنه لا يصح. ولا ملامسة ومناذلة، نحو أي ثوب لست أو تبذله أو إن لست أو تبذلت هذا فهو بكذا، ولا صوب على ظهري، وعنه يجوز بشرط جزؤه في الحال (و م)، ولا فجّل ونحوه قبل قلعه، في المنصوص، وقناه ونحوه، إلا لفظة لفظة، نص عليه.
إلا مع أصله، وجوز ذلك شيخنا وقال: هو قول كثير من أصحابنا (و م) لقصو الظاهر غالباً. ولا ثوب مطوي.
ويصح بيع الثمار، والحبوب المستورة في أكمامها.
قال في التلخيص: على المشهور عنه، سواء كان في إنفاقه فيه صلاح ظاهر أو لم يكن، وإنما نهى الشارع عن بيع الغرر ورخص في التمر بعد بدو صلاحه، قال شيخنا: وبغضه معلوم، ويصح بيع قفيز من صبرة إن علما زيادتها عليه.
وقيل: ومن صبرة يقال القرية، ولو تلفت إلا قفيزاً فهو المبيع، ولو فرق القفران فباعه أخذها مبهّماً فأحتملان (م ٢٣)^(٢)، أظهرهما يصح.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (ولا يصح بيع مجهول مفرد كحمل، وهو بيع المضامين وهو المجر قيل بفتح الميم وقيل بكسرهما). انتهى.
الظاهر: أن هذا ليس من الخلاف المطلق. إذ أصحاب ليس لهم في هذا كلام، ولا يترتب عليه حكم شرعي، وإنما مرجعه إلى اللغة. ولكن المصنف لما لم ير أن أحد القولين أقوى من الآخر أتى بهذه الصيغة، ليدل على أن كلا القولين قوي في نفسه.
ويجتمل أن يكون أهل اللغة اختلفوا في الرأجح منهما، وهو بعيد.
تنبيه: نزيد شيئاً لم يذكره المصنف، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: المجر بسكون الجيم.
وقال أبو عبيد، والقتبي: هو بفتحها، والمعنى واحد. فيصير فيه أربع لغات، من ضرب اثنين في اثنين، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (ولو فرق القفران فباعه أخذها مبهّماً فأحتملان). انتهى.
وأطلقهما في القواعد.
أحدهما: يصح، قدّمه في الرعاية الكبرى.
قال في القاعدة الخامسة بعد المنة: ظاهر كلام القاضي الصحة، لأنه ذكر في الخلاف صحة إجارة عين من أعيان متقاربة النفع، لأن المنافع لا تتفاوت كالأعيان. انتهى.
قلت: وهو الصواب.
والاحتمال الثاني: لا يصح، صححه في التلخيص.
قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، ومحل الخلاف إذا كانت متساوية الأجزاء.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الصَّبْرَةُ: الْكَوْمَةُ الْمَجْمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ سُمِّيَتْ صَبْرَةً لِإِفْرَاقِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلشَّحَابِ فَوْقَ الشَّحَابِ: صَبِيرٌ.

وَإِنْ بَاعَ ذِرَاعًا مِنْهُمَا مِنْ أَرْضٍ أَوْ ثَوْبٍ لَمْ يَصِحْ، فِي الْأَصَحِّ، بِاتِّفَاقِ الْأَكْمَةِ، قَالَه صَاحِبُ الْمَحْرُورِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُعَيَّنًا وَلَا مَشَاعًا، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَا ذَرْعَ الْكُلِّ فَيَصِحَّ مَشَاعًا.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الثَّوْبِ: إِنْ نَقَصَ الْقَطْعُ فَلَا، وَفِي بَيْعِ خَشَبَةٍ فِي سَقْفٍ وَقَصْفٍ فِي خَاتَمِ الْخِلَافِ، وَإِنْ بَاعَ عَشْرَةَ أَذْرُعَ وَعَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَلَمْ يُعَيَّنِ الْإِنْتِهَاءَ لَمْ يَصِحْ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُهُ: بَعْتُكَ بِنَصْفِ هَذِهِ الدَّارِ الَّذِي يَلِينِي، قَالَه صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.

وَإِنْ اسْتَنْتَى مِنْ حَيَوَانَ يُوَكَّلُ رَأْسُهُ وَجِلْدُهُ وَأَطْرَافُهُ صَحٌّ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ وَخَذَهُ، لِعَدَمِ اخْتِيَارِهِ، وَلَا إِنْ اسْتِثْنَاءَ اسْتِيفَاءٍ وَهُوَ يُخَالِفُ الْعَقْدَ الْمُبْتَدَأَ، لِحُجُوزِ اسْتِيفَاءِ الْمَتَاعِ فِي الدَّارِ الْمُبِيعَةِ إِلَى رَفْعِهِ الْمُعْتَادِ. وَيَبْقَى مِلْكُ التَّكَاحِ عَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْمُرْتَدَّةُ، وَلِصِحَّةِ بَيْعِ الْوَرْتَةِ أَمَّا مُرْصِي بِحَمْلِهَا، لَا يَبِيعُ الْحَمْلَ. فَإِنْ أَبَى ذُبْحَهُ لَمْ يُجْبَرْ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَلَهُ قِيَمَتُهُ، قَالَه أَحْمَدُ: نَقَلَ حَنْبَلٌ مِثْلَهُ. وَلِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ بِعَيْنٍ يَخْتَصُّ هَذَا الْمُسْتَنْتَى، ذَكَرَهُ فِي الْفَنُونِ، وَيَتَوَجَّهُ: لَا، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَذْبَحْهُ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ، وَالْأَقْيَمَةُ، كَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَلَعَلَّهُ مَرَادُهُمْ، وَمِثْلُهُ إِنْ اسْتَنْتَى حَمَلًا مِنْ حَيَوَانَ، أَوْ أَمَةً، أَوْ رَطْلًا مِنَ اللَّحْمِ، أَوْ الشَّخْمِ، أَوْ قَبِيرًا مِنْ صَبْرَةٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ.

وَقِيلَ: أَوْ شَجَرَةٍ، لَمْ يَصِحْ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ^(١) (و هـ ش) كَاسْتِثْنَاءِ الشَّخْمِ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ، نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاضِي وَبُسَيْدِي فِي حَمْلٍ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْوَفَاءِ الْمَذْهَبُ فِي رَطْلٍ مِنَ اللَّحْمِ.

وَجَزَمَ بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ فِي أَصَحِّ مِنْ بُسْتَانٍ، كَاسْتِثْنَاءِ جُزْءٍ مَشَاعٍ مَعْلُومٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ فَوْقَ ثُلَاثِيهَا (م) وَكَيْفَ صَبْرَةٍ بِأَلْفٍ إِلَّا بِقَدَرِ رُبْعِهِ لَا مَسَاوِيهِ، لِحُجُوزِهَا.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي: إِلَّا بِقَدَرِ رُبْعِهِ، مَعْنَاهُ إِلَّا رُبْعُهَا، لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ فَكُلُّ رُبْعٍ بِأَلْفٍ، فَكَأَنَّهُ بَاعَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ حَيَوَانَ مَذْبُوحٍ أَوْ لَحْمٍ أَوْ جِلْدِهِ.

وَفِي التَّلْخِصِ وَغَيْرِهِ: لَا يَصِحُّ بَيْعُ لَحْمٍ فِي جِلْدٍ أَوْ مَعَهُ أَكْثَفَاءُ بِرُؤْيَةِ الْجِلْدِ، بَلْ يَبِيعُ رُؤُوسًا وَسُمُوطًا.

قَالَ شَيْخُنَا فِي حَيَوَانَ مَذْبُوحٍ: يَجُوزُ بَيْعُهُ مَعَ جِلْدِهِ جَمِيعًا، كَمَا قَبْلَ الذَّبْحِ، كَقَوْلِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا يَعْلَمُهُ إِذَا رَأَاهُ حَيًّا، وَمَنْعَهُ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الْفَقْهَاءِ، ظَانًّا أَنَّهُ يَبِيعُ غَائِبٍ بِذَوْنِ رُؤْيَةٍ وَلَا صِفَةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَلِكَ يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ وَخَذَهُ، وَالْجِلْدُ وَخَذَهُ. وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ فِي سَفَرِ الْمُهْجَرَةِ اسْتَنْتَا مِنْ رَجُلٍ شاةً وَاسْتَنْتَا لَهَا رَأْسَهَا وَجِلْدَهَا وَسَوَاقِطَهَا».

وَكَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَّبِعُونَ.

السَّادِسُ: مَعْرِفَةُ الثَّمَنِ، فَلَا يَصِحُّ بِرَقْمٍ مَجْهُولٍ، أَوْ بِمَا يَنْقَطِعُ مِغْرَهُ، أَوْ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمْ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا بِثَمَنِ الْمَثَلِ، كَيْكَاحٍ، وَأَنَّهُ مَسْأَلَةُ السَّعْرِ، وَأَخَذَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ التَّخَالُفِ وَمِنْ جِهَاتِ الثَّمَنِ: بِعْنِي هَذَا بِعَيْنَةٍ عَلَى

أَنْ أَرْضَهُ بِثَمَنِي وَبِالْيَاقَةِ الَّتِي عَلَيَّ هَذَا. وَلَا بِمِائَةِ ذَهَبًا وَقَفْضَةٍ، وَبَنَاءِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ عَلَى إِسْلَامِ ثَمَنِ فِي جِسْتَيْنِ.

وَصَحَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ إِفْرَازَةَ بِذَلِكَ مُنَاصَفَةً.

وَيَتَوَجَّهُ هُنَا مِثْلُهُ (و هـ) وَلَا بِلَيْتَانٍ إِلَّا ذَرْعًا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ (و).

(١) تنبيه: قوله: (وإن استنتى... أو صاعاً من ثمرة بستان، وقيل: أو شجرة، لم يصح، في ظاهر المذهب). انتهى.

فقدّم: أن استثناء صاع من شجرة يصح، وهي طريقة القاضي في جامعهِ وشرحه، وقاسها على سواقات الشاة، وهي إحدى الطريقتين.

والطريقة الأخرى هي كاستثناء صاع من ثمرة بستان، وهو الصحيح، وهي طريقة الشيخ الموفق، والشارح وابن رزين، وصاحب المستوعب، والمحرّر، والرعابيين، والوجيز، والحاروي الصغير، وغيرهم.

وقيل: يصح، فتتقص قيمته، وصححه ابن عقيل بالمستثنى منه كله، ولا بدنيار مطلق وهناك نقود، والأصح يصح، وله الغالب، فإن عدم لم يصح.
وعنه: يصح، وله الوسط.

وعنه: الأدنى، ولا بعشرة نقداً أو عشرين نسيئة، في المنصوص،

ويصح بوزن صنجة لا يعلمان وزنها، وصبرة، في الأصح.

وصححه في الترغيب في الثانية، ومثله: ما ينع هذا الكيل، ونصه: يصح (ش و م) بموضع فيه كيل معروف.

ويصح بيع الصبرة كل قفيز بدينهم، لا منها، في الأصح فيهما.

وفي عيون المسائل: إن باعة من الصبرة كل قفيز بدينهم صح، لتساوي أجزائها، بخلاف: من الدار كل ذراع بدينهم، لا بخلاف أجزائها، ثم قال بعد ذلك: إذا باع من هذه الصبرة كل قفيز بدينهم لم يصح، لأنه لم ينع كلها ولا قدرها معلوماً، بخلاف أجرتك داري كل شهر بدينهم، يصح في الشهر الأول فقط، للعلم به وبقيسطه من الأجرة.

ويصح بيع دهن في ظرف مع موازنة كل رطل بكذا، مع علمهما بمبلغ كل منهما، وإلا فوجهان، وصححه صاحب المحرر إن علمتا زنة الظرف (م ٢٤).^(١)

وإن احتسب بزنة الظرف على المشتري وليس مبيعاً وعلمتا بمبلغ كل منهما صح، وإلا فلا، لجهالة الثمن، أو باعة جزافاً بظرفه أو دونه صح، وإن باعته إياه في ظرفه كل رطل بكذا على أن يطرح منه وزن الظرف صح (و ه م ش).

قال صاحب المحرر: لا تعلم فيه خلافاً، مع أنه ذكر ما ذكره صاحب الحاوي من الشافعية: إذا باع جامداً في ظرفه كذيق وطعام موازنة على شرط يخط الظرف، في جواز وجهان لهم، وذكر أيضاً قول حنبل: الرجل يبيع الشيء في الظرف مثل قطن في جواليق فيزنه ويلقي للظرف كذا وكذا؟

قال: أرجو أن لا بأس، ولا بد للناس من ذلك، ثم قال: وقد حكينا عن القاضي بخلاف ذلك، ولم أجده ذكر إلا قول القاضي الذي ذكره الشيخ إذا باع معة، والله أعلم.

وإن اشترى سمناً أو زيتاً في ظرف فوجده فيه ربا صح في الباقي بقسطه، وله الخيار، ولم يلزمه بذل الرب.

وإن باع عبداً بينهما، أو عبداً وعبداً غيره، أو عبداً وحرّاً، أو خلاً وخمراً، صح فيما يصح إفراذه، في ظاهير المذهب، اختاره الأكثر.

وعنه: لا، واختار الشيخ الصنعة في الصورة الأولى. ومتى صح قليل بالثمن.

والأشهر يقسط على قدر قيمة العبدتين، والحر قيل يقدر خلا، كالحر عبداً.

وقيل: تعتبر قيمتها عند من لها قيمة عنده (م ٢٥، ٢٦).^(٢)

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (ويصح بيع دهن ونحوه في ظرف مع موازنة كل رطل بكذا مع علمهما بمبلغ كل منهما، وإلا فوجهان، وصححه في الحرر فيما إذا علمتا زنة الظرف). انتهى.

أحدهما: يصح مطلقاً، وهو الصحيح، صححه الشيخ، والشارح، وقدهما.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي في الجرد، وجزم به في الرعاية الكبرى، والحايي الكبير.

(٢) (مسألة - ٢٥ - ٢٦): قوله: (وإن باع عبداً بينهما، أو عبداً وعبداً غيره، أو عبداً وحرّاً، أو خلاً وحرّاً، صح... ثم قال: ومتى صح قليل بالثمن كله، والأشهر يقسط على قدر قيمة العبدتين، والحر قيل يقدر خلا، كالحر عبداً. وقيل: تعتبر قيمتها عند من لها قيمة عنده). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٢٥): إذا باع ذلك وقلنا: يصح، فهل يأخذ ما صح يبيعه بالثمن كله أو يقسطه على قدر قيمة العبدتين؟

أطلق فيه الخلاف، ثم قال: (والأشهر يقسط)، وهو المذهب بلا ريب، وعليه أكثر الأصحاب.

وقيل: يأخذه بالثمن كله.

وَعِنْدَ صَاحِبِ التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: إِنْ عَلِمَا بِالْحُمْرِ وَتَحَوَّيَا لَمْ يَصِحَّ، وَكَذَا إِنْ تَفَرَّقَا وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكِلَاهُمَا فِي صَرْفٍ أَوْ سَلَمٍ عَنْ قَبْضِ بَعْضِهِ.
وَلَوْ بَاعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا تَجَهَّلَ قِيمَتُهُ مُطْلَقًا لَمْ يَصِحَّ، فَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا بِكَذَا فَوَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ جِلَّةَ الْمَنْعِ اتِّحَادُ الصَّفَقَةِ أَوْ جِهَالَةُ الثَّمَنِ فِي الْحَالِ (م ٢٧) (١).
وَإِنْ بَاعَهُ بِمِثْلٍ وَرَطَّلَ خُمْرٌ فَسَدَ.
وَفِي الْأَنْتِصَارِ: يَتَخَرَّجُ صِحَّةُ الْعَقْدِ قَطْعًا عَلَى رَوَايَةٍ وَفِي غَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنْ سَلِمَ أَنَّ الْعَقْدَ يَفْسُدُ فِي الْجَمِيعِ فَلَا يُجْزِئُ الْحُمْرَ لَا قِيمَةً لَهَا فِي حَقِّهَا بِالْإِتِّفَاقِ، وَمَا لَا قِيمَةَ لَهُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الْبَدَلُ بَلْ يَبْقَى الْعَقْدُ بِأَلْفَاظِهِ وَيَبْقَى الرُّطْلُ شَرْطًا قَاسِمًا،

= قلت: وهو ضعيف جدًا، وإتيان المصنف بهذه الصيغة فيه نظر.

قال القاضي في المجرد وابن عقيل في الفصول في باب الضمان: يصح العقد بكل الثمن أو يرد الموقوف.
قال ابن رجب في آخر الفوائد: وهذه في غاية الفساد، اللهم إلا أن يخص هذا من كان عالمًا بالحال وإن بعض الموقوف عليه لا يصح العقد عليه، فيكون قد دخل على بدل الثمن في مقابلة ما يصح العقد عليه خاصة كما يقول فيمن أوصى لحي وميت يعلم موته: إن الوصية كلها للحي. انتهى.

فعلى المذهب يأخذ عبد البائع بقسطه على قدر قيمة العبد.

قال المصنف: (وهذا الأشهر)، وذكر القاضي وابن عقيل وجهًا في باب الشركة، والكتابة من المجرد، والفصول: أن الثمن يقسط على عدد المبيع لا القيمة، ذكرناه فيما إذا باع عبيدين، أحدهما له، والآخر لغيره، كما لو تزوج امرأتين.
قال في آخر الفوائد: وهو بعيد جدًا، ولا أظنه يطرد إلا فيما إذا كان جنسًا واحدًا.

(المسألة الثانية - ٢٦): (هل يقدر الخمر خلًا، كالحُرِّ يقدر عبدًا؟ أو يعتبر قيمتها عند أهلها؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في التلخيص. أحدهما: يقدر خلًا ويقوم، وهو الصحيح.

جزم به في البلغة وغيره، وقدمه في الرعايتين، والحاويين، والفاثق، وغيرهم.
والوجه الثاني: يعتبر قيمتها عند أهلها.

قال ابن حمدان: قلت: إن قلنا: تضمن لهم. انتهى.

قلت: وهذا الوجه ضعيف، وأيضًا القول بأنه يأخذ بالثمن كله ضعيف جدًا، وإطلاق الخلاف في ذلك فيه شيء، والله أعلم.
(١) (مسألة - ٢٧): قوله: (ولو باع معلومًا ومجهولًا تجهل قيمته مطلقًا لم يصح). فلو قال كل منهما بكذا فوجهان، بناءً على أن علّة المنع اتحاد الصفقة أو جهالة الثمن في الحال. انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، والفاثق، وغيرهم.
قال في التلخيص: أصل الوجهين إن قلنا العلّة اتحاد الصفقة لم يصح البيع، وإن قلنا العلّة جهالة الثمن في الحال صح البيع، وعلى التعليل الأول يدخل الزهن، والهبة، والنكاح ونظائرها. انتهى.

فالمصنف تابع صاحب التلخيص على ذلك.

أحدهما: يصح في المعلوم، وهو الصحيح، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر ما عُلِّلَ به الشيخ، والشارح، وغيرهما.
قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح، لما عُلِّلَ به صاحب التلخيص والمصنف.

تنبيه: أطلق كثير من الأصحاب الجهالة.

وحَرَّرَ المصنف فقال: (مجهولًا تجهل قيمته مطلقًا)، يعني: بحيث لا يمكن الاطلاع عليها، وهذا هو الصواب.

قال في التلخيص والبلغة: مجهولًا لا مطمع في قيمته، وهو ظاهر كلامه في المعنى، والشرح، وغيرهما، فإنهما صوروا المجهول بالحمل في البطن.

وقال في الرعايتين. وإن جمع بين معلوم ومجهول وقيل. يتعذر علم قيمته فذكر ذلك قولاً.

والصحيح ما قلناه، والله أعلم.

فَيَدْخُلُ فِي الْعَقْدِ، وَدَخَلَ عَلَى الْكُلِّ فَسَدَ كُلُّهُ، قَالَ: وَلَا يَلْزَمُ إِذَا اشْتَرَى جَزَاءً مِنْ بَيْعِهِمْ وَتَوَبَّ، فَإِنَّ الْعَقْدَ يَفْسُدُ كُلُّهُ؛ لِأَنَّ الدَّرَجَةَ مَتَى قُوِيَ بِالذَّهَبِ مِنَ حَيْثُ الْمَقَابِلَةُ وَزَنَا يُقَدَّرُ شَرْعًا فَيَبْطُلُ، فَيَنْفَعُ التَّوْبُ رَبًّا فَيَفْسُدُ الْعَقْدُ، وَإِنْ بَاعَ عَبْدُهُ وَعَبْدُ غَيْرِهِ بِأَذْنِهِ بِشَمْنٍ وَاحِدٍ صَحَّ، فِي الْمَنْصُوصِ، فَيَسْقُطُ عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَةِ. وَيَمْلِكُهُ بَيْعُ عَبْدَيْهِ لِأَنَّ بَيْعَ وَاحِدٍ لِكُلِّ مِثْمَا عَبْدٌ، أَوْ اشْتَرَاهُمَا مِنْهُمَا، وَفِيهَا فِي الْمُتَخَبِّ وَجْهٌ عَلَى عَدْوِيهِمَا، فَيَتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهَا، وَمِثْلُهَا الْإِجَارَةُ.

وَأَنْ جَمَعَ مَعَ بَيْعِ إِجَارَةٍ أَوْ صَرَفًا أَوْ خَلْعًا صَحَّ فِيهِمْ، نَصَّ هَلِيو. وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً، وَيَتَنَبَّعُ وَلِكِنَّا يَصِحُّ النِّكَاحُ، فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْبَيْعِ وَجْهَانِ (م ٢٨) (١). وَيَتَنَبَّعُ كِتَابَةُ وَبَيْعُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ، فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْكِتَابَةِ وَجْهَانِ (م ٢٩) (٢). وَقِيلَ: نَصُّهُ: صَحَّحْتُهُمَا، وَيُسْقُطُ عَلَى قِيَمَتِهِمَا، وَإِنْ تَأَخَّرَ قَبْضُ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهُ فَنَفْسُ الْعَقْدِ فِيهِ فَسَحَ الْآخَرُ مَا سَبَقَ. السَّابِقُ: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لَهُ حَتَّى الْأَمِيرِ، أَوْ مَا دُونَا فِيهِ وَقْتُ إِجَابَتِهِ وَقَبُولِهِ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مُعَيَّنٍ لَا يَمْلِكُهُ لِيَشْتَرِيَهُ وَيُسَلِّمَهُ، وَإِنْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِمَالٍ غَيْرِهِ أَوْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ قَالَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ. وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ لَمْ يَصِحَّ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَهَنُ: يَصِحُّ وَيَقِفُ عَلَى الْإِجَارَةِ (و هـ).

قَالَ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَيْهِ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُجِيزٌ فِي الْحَالِ (هـ). وَهَنُ: صِحَّةٌ تَصَرُّفٍ غَاصِبٍ، وَالرَّوَايَاتُ فِي عِيَادَتِهِ، وَإِنْ اشْتَرَى لَهُ فِي ذِمَّتِهِ صَحَّ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ فِي الْعَقْدِ.

وَقِيلَ: أَوْ سَمَاءُ، ثُمَّ إِنْ أَجَارَهُ الْمُشْتَرَى لَهُ مُلْكَةً مِنْ حِينَ الْعَقْدِ. وَقِيلَ: الْإِجَارَةُ، وَالْأَلْزَمُ مَنْ اشْتَرَاهُ يَقَعُ الشِّرَاءُ لَهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَوَّغَّرْ. وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ سَمَاءُ فَأَجَارَهُ لِرَمَاهُ، وَالْأَبْطَلُ، وَتَحْتَمِلُ إِذْنُ، يَلْزَمُ الْمُشْتَرَى، وَقَدْ مَتَّى فِي التَّلْخِصِ (هـ) إِنْغَاءٌ لِلْإِضَافَةِ.

وَأَنْ قَالَ: بَعَثَ مِنْ زَيْدٍ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتَ لَهُ، بَطُلَ، وَتَحْتَمِلُ يَلْزَمُهُ إِنْ أَجَارَهُ، وَإِنْ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ بَعْدَ إِجَارَتِهِ صَحَّ مِنْ الْحُكْمِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي. وَيَتَوَجَّهُ كَالْإِجَارَةِ.

(١) (مسألة - ٢٨): قوله: (إن جمع... بين بيع ونكاح صح في النكاح، في الأصح. وفي البيع وجهان). انتهى. وأطلقهما في المستوعب، والكافي، والمغني، والتلخيص، والبلغة، والمحزر، والنظم، والحاوي الكبير، والفتاوى، والرعاية الكبرى في موضع.

أحدهما: يصح البيع، وهو الصحيح، واختاره الشيخ وغيره. وجزم به في الوجيز وغيره. والوجه الثاني: لا يصح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والرعاية الكبرى في موضع آخر، وجزم به في المنور.

(٢) (مسألة - ٢٩): قوله: (وإن جمع... بين بيع وكتابة لم يصح البيع، في الأصح. وفي الكتابة وجهان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمقنع، والمحزر، والنظم، والفتاوى، والرعاية الكبرى في موضع. قال في الفصول في باب الكتابة، والشارح: وهل تبطل الكتابة؟ يبنى على الروايتين في تفريق الصفة. أحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في المغني، والحاويين، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وهو ظاهر كلام ابن عقيل، والشارح المتقدم، وجزم به في المنور.

والوجه الثاني: لا يصح صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، وغيره، وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاويين، وفي الكبرى في موضع آخر.

وفي الفصول في الطلاق في نكاح فاسد أنه يُقْبَلُ الأَنْبِرَامُ، والإلزام بالحكم، والحكم لا يَنْشِئُ الْمَلِكُ بَلْ يُحَقِّقُهُ.
ولا يصحُّ شِرَاؤُهُ بِعَيْنٍ مَالِهِ مَا يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ ذَكَرَهُ الْقَاضِي.
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَقُوفَهُ عَلَى الْإِجَازَةِ، وَفَلَهُ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ بِمَالٍ غَيْرِهِ وَإِنْ ظَنَّهُ لَغَيْرِهِ فَبَانَ وَارْتَأَى أَوْ وَكَيْلًا فَرَوَيْتَانِ،
ذَكَرَهُمَا أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ (م ٣٠) (١).
ولا يصحُّ بَيْعُ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ بِمَا فَتَحَ عَتَوُهُ وَلَمْ يَقْسَمْ، كَالشَّامِ، وَالْعِرَاقِ وَيَصْرُ وَنَحْوَهَا. وَعَنْهُ يَصِحُّ (و هـ ق) ذَكَرَهُ
الْحَلَوَانِيُّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ قَوْلًا لَنَا، وَقَالَ: جَوَزَ أَحْمَدُ إِصْدَاقَهَا، وَقَالَ جَدُّهُ وَتَأَوَّلَهُ الْقَاضِي عَلَى نَفْعِهَا.
وَمَسْأَلَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ: يَبِيعُ ضَيْعَتَهُ الَّتِي بِالسَّوَادِ وَيَقْضِي دَيْنَهُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: يُعْطِيهَا مِنْ صَدَاقِهَا؟ قَالَ: امْرَأَتُهُ
وَعَرَّيْهَا بِالسَّوَادِ، لَكِنْ يُسَلِّمُهَا إِلَيْهَا.
وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَبِيعُ مِنْهُ وَيَحْجُ؟ قَالَ: لَا أَذَرِي، أَوْ قَالَ: دَعَهُ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ الشِّرَاءُ.
وَعَنْهُ: لِإِحَاجَتِهِ وَعَيْالِهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: أَمَقَّتِ السَّوَادَ، وَالْمَقَامُ فِيهِ، كَالْمَضْطَرِّ يَأْكُلُ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ. وَتَجَوَّزَ إِجَارَتُهَا (و).
وَعَنْهُ: لَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، كَرِبَاعٍ مَكَّةَ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: أَفَرَّ عُمَرُ الْأَرْضَ فِي أَيْدِي أَرْبَابِهَا بِالْحَرَاجِ الَّذِي صَرَبَتْهُ أَجْرَةٌ لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ، وَلَمْ يَقْدَرْ مُدَّتْهَا، لِعُسُومِ
الْمُصْلَحَةِ فِيهَا.
وَقَالَ فِي الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ اجْتِنَاعِ الْعُشْرِ، وَالْحَرَاجِ: إِنْ الْحَرَاجُ: عَلَى أَرْضِ الصُّلْحِ إِذَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا سَقَطَ عَنْهُمْ
بِالْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَزْيَةِ عَنْ رِقَابِهِمْ، وَيَجِبُ الْعُشْرُ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بَيْنِي تَغْلِبَ.
وَهَذَا الْحَرَاجُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْأَجْرَةِ عَنِ الْأَرْضِ.
فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ أَجْرَةٌ وَهِيَ إِجَارَةٌ إِلَى مُدَّةٍ مَجْهُولَةٍ؟ قِيلَ: إِنَّمَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي أَمْلاكِ الْمُسْلِمِينَ فَأَمَّا فِي أَمْلاكِ
الْمُشْرِكِينَ أَوْ فِي حُكْمِ أَمْلاكِهِمْ فَجَائِزٌ، لَا تَرَى أَنَّ الْأَمِيرَ لَوْ قَالَ: مَنْ دَلَّنَا عَلَى الْقَلْعَةِ الْفَلَانِيَةِ فَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ، صَحَّ وَإِنْ
كَانَتْ جَعَالَةً بِجُعْلٍ مَجْهُولٍ، كَذَا هَذَا لَمَّا فَتَحَ عُمَرُ السَّوَادَ وَامْتَنَعَ مِنْ قِسْمَتِهِ بَيْنَ الْغُلَامِينَ وَوَقَفَهُ عَادَ بِمَعْنَاهُ الْأَوَّلُ،
فَصَارَتْ فِي حُكْمِ أَمْلاكِ الْمُشْرِكِينَ، فَصَحَّ ذَلِكَ فِيهَا، فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ أَجْرَةٌ لَمْ تُوْخَذَ عَنِ النَّخْلِ، وَالكَرْمِ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ
إِجَارَةُ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، قِيلَ: لَهُ الْمَأْخُودُ هُنَاكَ عَنِ الْأَرْضِ إِلَّا أَنَّ الْأَجْرَةَ اخْتَلَفَتْ لِاخْتِلَافِ الْمُنْفَعَةِ، فَالْمُنْفَعَةُ بِالْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا
النَّخْلُ أَكْثَرُ، كَذَا قَالَ.
وَقِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ الْحَرَاجُ أَجْرَةً لَمْ يَكْرَهُ أَحْمَدُ الدُّخُولَ فِيهَا، وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ قِيلَ: إِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ ذَلِكَ لِمَا شَاهَدَهُ فِي
وَقَبِهِ، لِأَنَّ السُّلْطَانَ كَانَ يَأْخُذُ زِيَادَةً عَلَى وَظِيفَةِ عُمَرَ، وَيَضْرِبُ وَيَحْبِسُ، وَيَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِ مُسْتَحَقِّهِ. وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ
كَلَامِهِ إِلَى الْحَرَاجِ الَّذِي أَمَرَتْ الصُّحَابَةُ بِهِ وَدَخَلَتْ فِيهِ، وَجَوَّزَهَا فِي التَّرْغِيبِ مُؤَقَّتَةً، لِأَنَّ عُمَرَ لَمْ يَقْدِرْ الْمُدَّةَ لِلْمُصْلَحَةِ
(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (وإن ظنَّه لغيره فبان وارثًا أو وكيلًا فروايتان. ذكرهما أبو المعالي وغيره). انتهى.

أكثر الأصحاب حكى الخلاف وجهين، وأطلقهما في الحرر، والرعايتين، والحاوين، والفتائق، والقواعد الفقهيَّة، والأصوليَّة،
والغني في آخر الوقف.
أحدهما: يصحُّ البيع، وهو الصحيح.
قال في التلخيص: صحَّ، على الأظهر، وقطعته في الغني في باب الرهن.
والوجه الثاني: لا يصحُّ، جزم به في المنور، قال القاضي: أصل الوجهين من باشر امرأة بالطلاق يعتقدها أجنبيَّة فبانت امرأته، أو
واجه بالعتق من يعتقدها حرَّة فبانت أمته، في وقوع الطلاق، والحرَّة روايتان. انتهى.
قلت: قد أطلق المصنَّف الخلاف أيضًا في المسألة ويأتي تصحيحها إن شاء الله تعالى في عملها.
وللشيخ زين الدين بن رجب في قواعد قاعدة بذلك فيمن تصرف في شيء يظنُّ أنه لا يملكه فتبين أنه كان يملكه.

(ج): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

العامّة، اِحْتَمَلَ فِي وَاقِعَةٍ كَلِمَةٍ. قَالَ: وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَخَذَ شَيْءٍ مِنْهُ وَقَعَ يَدُو مِنْ آبَائِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا أُعْطِي غَلَّتَهُ، لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسَخُ بِمَوْتِ، وَالْمَزَارَعَةُ أَوْلَى، وَالْمَوْثَرُ بِهَا أَحَقُّ.

قَالَ شَيْخُنَا: بَلَا خِلَافٍ. وَيَنْبَغُ بِنَاءُ لَيْسَ مِنْهَا وَغَرَسَ مُحَدَّثٌ. وَتَقُلُّ الْمُرُوذِيُّ وَيَقْبُوبُ الْمَنْعُ، لِأَنَّهُ تَبِعَ، وَهُوَ ذَرِيعَةٌ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ الرَّوَاتِبِينَ فِي الْبِنَاءِ، وَجَوَزَهُ فِي غَرَسِ، وَجَوَزَ جَمَاعَةُ بَيْعِ الْمَسَاكِينِ مُطْلَقًا:

نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: أَوْصَى بِثَلَاثٍ وَلَهُ عَقَارٌ فِي السَّوَادِ؟ قَالَ: لَا تَبَاعُ أَرْضُ السَّوَادِ إِلَّا أَنْ تَبَاعَ أَكْثَرُهَا. وَتَقُلُّ الْمُرُوذِيُّ الْمَنْعُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي، وَالْمُتَخَبِّرِ، وَغَيْرِهِمَا التَّسْوِيَةُ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ. وَإِنْ أُعْطِيَ إِمَامٌ هَذِهِ الْأَرْضُ أَوْ وَقَفَهَا فَقِيلَ: يَصِحُّ. وَفِي التَّوَادِرِ: (م ٣١) ^(١).

وَأَحْتَجَّ بِنَقْلِ حَنْبَلٍ: مَثَلُ السَّوَادِ كَمَنْ وَقَفَ أَرْضًا عَلَى رَجُلٍ أَوْ عَلَى وَلَدِهِ لَا يَحِلُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا عَلَى مَا وَقَفَ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَلَوْ جَازَ تَخْصِيصُ قَوْمٍ بِأَصْلِهَا لَكَانَ مَنْ افْتَتَحَهَا أَحَقُّ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ لِلْإِمَامِ الْبَيْعَ، لِأَنَّهُ فَعَلَهُ كَحُكْمٍ. وَأَنَّهُ يَصِحُّ بِحُكْمِ حَاكِمٍ، كَتَبَتِهُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يُعْجِزُنِي بَيْعُ مَنَازِلِ السَّوَادِ وَلَا أَرْضِيهِمْ، قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَرَادَ السُّلْطَانُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَهُ ذَلِكَ، يَصْرِفُهُ كَيْفَ شَاءَ إِلَّا الصَّلَحَ لَهُمْ مَا صَوَّلُوا عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا جَعَلَهَا الْإِمَامُ فَيُنَازِلُ ذَلِكَ حَكْمًا بَاقِيًا فِيهَا دَائِمًا، فَإِنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَى الْغَائِبِينَ، وَلَيْسَ غَيْرُهُمْ مُخْتَصًّا بِهَا وَفَتَحَ بَعْضُ الْعِرَاقِ صَلَاحًا، وَالْحِيرَةَ، وَالْيَسَّ بِأَنْفِقًا وَأَرْضَ بَنِي صَلَوَاتٍ.

وَلَا يَمْلِكُ مَاءٌ عِدًّا وَكَلًّا وَمَعْدُونٌ جَارٍ بِمِلْكِهِ الْأَرْضِ قَبْلَ حَيَاتِهِ (و هـ) فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ (و هـ) كَأَرْضٍ مَبَاحَةٍ (ع)، فَلَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ بَلٍّ مُشْتَرٍ أَحَقُّ بِهِ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُهُ قَبْجُورُ بَيْعِهِ، لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ أَرْضِهِ كَالْتَّاجِ (و ش م) فِي أَرْضٍ عَادَةً رُبَّمَا يَنْتَفِعُ بِهَا لَا أَرْضَ بُورٍ، وَجَوَزَهُ شَيْخُنَا فِي مَقْطَعٍ مَحْشُوبٍ عَلَيْهِ يُرِيدُ تَغْيِيلَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ زَرْعٍ وَيَبِيعُ الْمَاءَ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْكَلِّ وَتَحْوِيهِ إِذَا نَبَتَ لَا عَامِينَ (و) فَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لَا يَدْخُلُ الظَّاهِرُ مِنْهُ فِي بَيْعٍ إِلَّا بِشَرْطِهِ، قَالَ: بِحَقْوَقِهَا أَوَّلًا، صَوَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ اِحْتِمَالًا: يَدْخُلُ، جَعَلًا لِلْقَرْيَةِ الْعُرْفِيَّةِ كَالْفَلْظِ، وَلَهُ الدُّخُولُ لِرُغْوِي كَلًّا وَأَخْلُوهُ وَتَحْوِيهِ إِذَا لَمْ يُحِطْ عَلَيْهَا بِمَا ضَرَّرَ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَهُ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، نَقَلَهُ الْمُرُوذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ.

وَكَرَهُ فِي التَّغْيِيلِ، وَالْوَسِيلَةِ، وَالتَّبَصُّرَةِ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ: يَمْلِكُ بِأَخْلُوهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ عَدَمَهُ، وَخَرَّجَهُ رَوَايَةً مِنْ أَنَّ النِّهْيَ يَمْنَعُ التَّمْلِيكَ، وَيَحْرُمُ مَنَعَهُ، وَالطَّلُولُ الْيَسِّيَ يُجْزِي مِنْهَا النُّخْلُ كَالْكَلِّ وَأَوْلَى، وَتَحِلُّ رَبُّ الْأَرْضِ أَحَقُّ، فَلَهُ مَنَعُ غَيْرِهِ إِنْ أَضْرَّ بِهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

فصل

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا قُصِدَ بِهِ الْحَرَامُ كَمَعْصِرٍ لِمَتَخْلُو خَمْرًا، قِطْعًا، نَقَلَ الْجَمَاعَةُ: إِذَا عَلِمَ.

وَقِيلَ: أَوْ ظَنًّا، وَإِخْتَارَهُ شَيْخُنَا، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: إِذَا كَانَ عِنْدَكَ يُرِيدُهُ لِلنَّبِيْلِ فَلَا تَبِعُهُ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَدْرِ الرَّجُلِ.

(١) (مسألة - ٣١): قوله: (وان أعطى إمام هذه الأرض لأحد أو وقفها عليه فقيل: يصح. وفي التوادير لا). انتهى.

يعني به: أرض ما فتح عنوة ولم يقسم.

قال في الرعاية الكبرى في حكم الأراضي المغنومة: وله إقطاع هذه الأراضي، والثور، والمعادن إرفاقاً لا تملياً، نص عليه.

وقال في المغني في باب زكاة الخراج من الأرض: وحكم إقطاع هذه الأرض حكم بيعها، وقدم في البيع أنه لا يجوز. وقال أيضاً:

ولا يقتص أحد بملك شيء منها، ولو جاز تخصيص قوم بأصلها لكان الذين فتحوها أحق بها.

قلت: وهذا الصواب بل أولى من البيع بعدم الصلحة ولكن في هذه الأزمنة الأمر على خلاف ذلك، والله أعلم.

والقول الآخر: يصح ذلك.

قَالَ أَحْمَدُ: أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ كَرِهُوا بَيْعَ الْعَصِيرِ وَسِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ يَقْتُلُ بِهِ، وَيَكُونُ لَا يَقْتُلُ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ ذَرِيعَةٌ، لَهُ أَوْ لِحَرْبِي، وَمَأْكُولٌ وَمَشْمُومٌ لِمَنْ يَشْرَبُ عَلَيْهِمَا الْمُسْكِرُ، وَأَفْذَاحٌ لِمَنْ يَشْرَبُهُ فِيهَا، وَحُزْرٌ لِقِمَارٍ، وَأَمَةٌ وَأَمْرَدٌ لِبَوَاطِي دُبُرٍ. وَيَصِحُّ بَيْعٌ مَنْ قَصَدَ أَنْ لَا يُسَلَّمَ مَيْمِياً أَوْ ثَمَنًا، ذَكَرُوهُ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ قُبَيْلَ الْجِهَادِ، وَمَنْ أَتَاهُمْ بِغُلَامِهِ فَذَبْرَهُ فَتَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ: يُحَالُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ فَاجِرًا مُغْلِبًا.

وَهَذَا كَمَا نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَجُوسِيِّ تُسَلِّمُ أَخْتَهُ يُحَالُ بَيْنَهُمَا إِذَا خَافُوا عَلَيْهِ [أَنْ] يَأْتِيَهَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ: مَاتَ وَتَرَكَ سَيِّوْفًا؟ قَالَ: لَا تَبَاعُ بِبَغْدَادَ وَتَبَاعُ بِالشَّعْرِ. وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ نَذْبٌ. وَفِي الْمَثُورِ: مَنَعَ مِنْهُ لَاسْتِغْمَالُهَا فِي الْفِتَنِ غَالِيًا، وَيَحْرُمُ فِيهَا. وَلَا يَبِيعُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ بِلا حَاجَةٍ. وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ. وَعَنْهُ: مَرِيضٌ وَنَحْوُهُ يَبْدَأُ بِهَا الثَّانِي. وَعَنْهُ: الْأَوَّلُ.

وَعَنْهُ: أَوْ الْوَقْتُ، قَدَّمَهُ فِي الْمُتَخَبِّ، وَهِيَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَالرَّوَايَتَيْنِ، وَالتَّرْغِيبِ: بِالزَّوَالِ. وَقِيلَ: وَيَبْدَأُ صَلَاةً غَيْرَهَا وَإِنْ تَضَيَّقَ وَقْتُهَا فَوَجَّهَانِ (م ٣٢) ^(١). وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تَلْزَمْ أَحَدَهُمَا لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: يَحْرُمُ عَلَى مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ وَيَأْتِي فَقَطْ، كَالْمَحْرَمِ يَشْتَرِي صِنْدًا مِنْ مَجْلٍ حَلَالٍ لِلْمَجْلٍ، وَالصِّنْدُ حَرَامٌ عَلَى الْمَحْرَمِ، كَذَا قَالَ. وَقِيلَ: يَصِحُّ فِي الْكُلِّ، وَيَحْرُمُ وَاحِدٌ شِقِيهِ، كَهَوٍّ، وَتَحْرُمُ مَسَاوِمَةٌ وَمُنَادَاةٌ، وَلَا تُحْرَمُ بَاقِي الْعُقُودِ، وَاخْتِيَارُ امْتِصَاءِ الْبَيْعِ، فِي الْأَصَحِّ. وَلَا يَبِيعُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ، كَيْكَاسٍ وَاسْتِرْقَاقٍ (هـ). وَعِنْدَهُ: يُؤْمَرُ بِبَيْعِهِ أَوْ كِتَابَتِهِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ رَوَايَةً، وَلَهُ زَوْدٌ بَغِيْبٍ، كَمَا يَرُونَهُ، زَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ مِلْكُ الْوَارِثِ مِلْكُ بَقَاءٍ لَا مِلْكُ ابْتِدَاءٍ وَقَالَ: وَلِهَذَا يَبْنِي حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِهِ وَيَرُدُّ بِالْعَيْبِ، وَإِنْ عَتَقَ بِالشَّرَاءِ فَرَوَاتِنَانِ (م ٣٣) ^(٢)، وَإِنْ وَكَلَهُ مُسْلِمٌ فَوَجَّهَانِ.

(١) (المسألة - ٣٢): قوله: (وإن تضيق وقتها فوجهان). انتهى.

يعني: إذا ضاق وقت الصلاة فباع أو اشترى قبل فعلها فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، أطلقه في الرعائيتين، والحاويين.

أحدهما: لا يصح، قال في الرعاية: البطلان أقيس.

قال في الفائق بعد ذكر حكم الجمعة: ولو ضاق وقت صلاة فكذا حكمه في التحريم، والانعقاد، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به الناظم وغيره.

قلت: وهو الصواب وقواعد المذهب تقتضي ذلك، وهي شبيهة بالانعقاد النافلة مع ضيق الوقت عن فعل الفريضة، والصحيح فيها عدم الانعقاد، فكذا هنا.

والوجه الثاني: يصح مع التحريم، قال في الرعاية: وهو أشهر.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لاقتصارهم على صلاة الجمعة.

(٢) (المسألة - ٣٣) قوله في أحكام شراء الكافر عبداً مسلماً: (وإن عتق بالشراء فرواتنان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والمحرر، والشرح، والرعائيتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم. إحداهما: يصح، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى في أواخر العتق: وإن اشترى الكافر أباه المسلم صح في الأصح وعتق. انتهى.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، ومال الشيخ الموفق، والشارح.

قلت: وهو الصواب. ويغتفر هذا الزمن اليسير لأجل العتق، والله أعلم.

والرواية الثانية: لا يصح، جزم به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، وقال: نص عليه، وقدمه الناظم.

وَقِيلَ: إِنْ سَمِيَ الْمُوَكَّلُ فِي الْعَقْدِ صَحَّ (م ٣٤)^(١).
 وَفِي الْوَاضِحِ: إِنْ كَفَرَ بِالْعِتْقِ وَكُلَّ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَهُ وَيُعْتِقُهُ.
 وَفِي الْأَنْتِصَارِ لَا يَبِيعُ أَبَقًا، وَيَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ مَنْ هُوَ بَيِّدُ.
 وَيَحْرُمُ سَوْمُهُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ مَعَ الرُّضَى صَرِيحًا.
 وَقِيلَ: أَوْ ظَاهِرًا.
 وَقِيلَ: أَوْ تَسَاوَى الْأَمْرَانِ.
 وَقِيلَ: وَلَا يَصِحُّ، كَثْرَتُهُ وَيَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ زَمَنُ خِيَارٍ^(٢)، عَلَى الْأَصَحِّ.
 وَإِنْ رَدَّهُ أَوْ بَذَلَ لِمُشْتَرٍ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَلَا فَوَجْهَانِ (م ٣٥، ٣٦)^(٣).

(١) (المسألة - ٣٤): قوله: (وإن وكله مسلم فوجهان، وقيل، إن سمي الموكل في العقد صح). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والنظم.

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح، جزم به في الرعائتين، والحاويين وتذكرة ابن عبدوس، والفاثق، وغيرهم.
 والوجه الثاني: يصح.

قلت: وهو قوي.

وقال الأزجي في نهايته: فإن قال: اشترت لموكلتي، صح، وإن أطلق ولم يعين، لم يصح، وفيه احتمال.

(٢) تبيين: أحدهما: ظاهر قوله: (كثرائه ويبيع عليه زمن خيار): أن علل ذلك في زمن الخيارين لا غير، أعني خيار المجلس وخيار الشرط.

وجزم به في المحرر، والرعائتين، والحاويين، وغيرهم.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية ابن مشيش.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب من تعاليلهم.

وقال ابن رجب في شرح التوبة في الحديث الخامس والثلاثين: ومال الإمام أحمد إلى القول بأنه عام في الحالين، يعني مدة الخيار وبعدها، ولو لزم العقد.

قال: وهو قول طائفة من أصحابنا، وهو أظهر، لأن المشتري وإن لم يتمكن من الفسخ بنفسه بعد انقضاء الخيار فإنه إذا رغب في رد السلعة الأولى على بائعها فإنه يتسبب إلى ردّها بأنواع من الطرق المقتضية لضرره ولو بالإلحاح عليه في المسألة، وما أدى إلى ضرر المسلم كان محرّمًا. انتهى.

وتبع في ذلك الشيخ تقي الدين، فإنه سئل عن ذلك في المسائل البغدادية، وأجاب: بأن الذي يدل عليه كلام الإمام أحمد وقدمه أصحابه مثل أبي بكر: أنه لا فرق بين زمن الخيار وعدمه، فما أطلقه أبو الخطاب ذكره أبو بكر، وكذلك ذكره القاضي وغيره، وإن كان هذا القيد ذكره جماعة منهم القاضي في بعض المواضع، وابن عقيل فيما أظن، وأبو حكيمة وصاحبه السامري، وأسعد بن منجى وأبو عمير وأبو البركات، وغيرهم.

وأطال في ذلك واختاره، وذكر المسألة أيضًا في كتاب إبطال التحليل.

(٣) (المسألة - ٣٥ - ٣٦): قوله: (ويجزم سومه على سوم أخيه مع الرضا صريحًا، وقيل: أو ظاهراً، وقيل: أو تساوى الأمران

وقيل: لا يصح، كثرته ويبيع عليه زمن خيار، على الأصح، وإن رده أو بذل لمشتري أكثر مما اشتراها فوجهان). انتهى.
 ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٥): لو رده فهل تحرم المساومة أم لا؟ أطلق الخلاف، ولم تظهر لي صورة هذه المسألة. وظاهر عبارته أنه لو

ساوم شخصاً سلعة ورده من بيعها صريحاً وقلنا يحرم عليه السوم لو تساوى الأمران، فهل يجزم السوم إذا رده؟

أطلق وجهين فإن كان هذا مراده فالذي يقطع به أنه لا يحرم مساومة الثاني مع رده، والله أعلم.

ولعله أراد ما قاله في المعنى، والشرح، وغيرهما أن يقول له: أبيعك خيراً منها بثمنها، أو يعرض عليه سلعة يرغب فيها المشتري؛ ليفسخ البيع ويمقد معه، فإن كان أراد ذلك وهو بعيد، فالصحيح: أن ذلك ملحق بالبيع، والشراء.

وجزم به في المعنى، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وعبارته لا تعطي ذلك.

=

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ مُطَالَبَةُ الْبَائِعِ بِالسَّلْعَةِ وَأَخَذُ الزِّيَادَةِ أَوْ عَوَضَهَا.
وَقَسَمَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ كَالْحُطْبَةِ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.
وَأَنْ حَضَرَ بَادٍ لِيَبْعَ شَيْءً بِسِعْرٍ يَزِيدُ جَاهِلًا بِسِعْرِهِ وَقَصْدَهُ حَاضِرٌ يَعْرِفُ السَّعْرَ.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا وَيَالِ النَّاسِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ أَخَذَ هَذَا الشَّرْطَ حَرَمَ وَيَطْلُ، رَضُوا أَوْ لَا، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.
وَعَنْهُ: لَا، وَعَنْهُ: مِثْلُهُ إِنْ قَصَدَ الْحَاضِرُ أَوْ وَجْهَ [بِهِ] إِلَيْهِ لِيَبْعَهُ، نَقَلَ ابْنُ هَالِي.
وَنَقَلَ الْمُرَوِّذِيُّ: أَخَافُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، جَزَمَ بِهِمَا الْخَلَاءُ.
وَأَنْ أَشَارَ حَاضِرٌ عَلَى بَادٍ وَلَمْ يَبَاشِرْ لَهُ يَبَاعًا لَمْ يَكُرْ (م).
وَيُتَوَجَّهُ إِنْ اسْتَشَارَهُ وَهُوَ جَاهِلٌ بِالسَّعْرِ لَزِمَهُ يَبَاعُهُ، لَوْ جُوبِ النَّصِيحَ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِيرْهُ فَقَبِي وَجُوبِ إِغْلَامِهِ إِنْ اخْتَصَدَ
جَهْلُهُ بِهِ نَظَرٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ النَّصِيحِ عَلَى اسْتِصْحَاحِهِ؟
وَيُتَوَجَّهُ وَجُوبُهُ، وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ لَا يُخَالِفُ هَذَا، وَيَصِحُّ شِرَاؤُهُ لَهُ.
وَنَقَلَ ابْنُ هَالِي: لَا يَشْتَرِي لَهُ، وَيَحْرُمُ وَيَطْلُ تَفْرِيقُ الْمَلِكِ بَيْعَ وَقَسَمَهُ، وَغَيْرُهُمَا، كَأَخْذِهِ بِجَنَابَةِ يَتْنِ ذِي رَحِمٍ
مَحْرَمٌ^(١)، رَضُوا أَوْ لَا، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: قَبْلَ الْبُلُوغِ الْأَبْتَقُ وَافْتِدَاءُ أُسِيرٍ، وَعَنْهُ: وَفِيهِمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ.
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَغْلَبُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْعَتَقِ، لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْحَضَانَةِ، وَيَطْلُ بَيْعَ وَنَحْوَهُ، وَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ أَوْ الْأَرْضُ
إِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الْبَيْعِ عَدَمُ النَّسَبِ.

وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: اشْتَرَى جَارِيَتَيْنِ مِنَ السَّبْيِ عَلَى أَنَّهُمَا اخْتَانٌ فَلَمَّا لَيْسَتْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ؟ قَالَ: إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ.
قُلْتُ: بِإِفْرَاحِهِمَا؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا، قُلْتُ: فَلَزِمَهُ رَدُّهُمَا إِلَى الْمَقْسَمِ قَالَ: لَمْ يَلْزِمَهُ قُلْتُ: اشْتَرَى جَارِيَةً
مِنَ السَّبْيِ مَعَهَا أَمَةٌ فَتَخَلَّى عَنِ الْأُمِّ بِنْدَ الرُّومِ لِيَكُونَ أَثَمَنَ لَابْتِيهَا قَالَ: هَذَا يَطْمَعُ فِي إِسْلَامِهَا، وَكَرِهَ أَنْ يَخْلَى عَنْهَا.
قُلْتُ: فَلَمَّا تَهَاوَنَ فِي تَعَاهُلِهَا رَجَاءً أَنْ تَهْرَبَ؟ فَقَالَ: هَذَا قَدْ اشْتَهَى أَنْ تَهْرَبَ، وَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ.
وَيَبِيعُ التَّلْجَةَ، وَالْأَمَانَةَ وَهُوَ أَنْ يَظْهَرَ يَبَاعًا لَمْ يَلْزِمَهُ بَاطِلًا بَلْ خَوْفًا مِنْ ظُلُمٍ دَفْعًا لَهُ بَاطِلًا.
قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ: كَهَازِلٍ. وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٣٧)^(٢)، فَقَبِي الْإِنْتِصَارَ يَقْبَلُ مِنْهُ بِقَرِينَةٍ.

= (المسألة الثانية - ٣٦): لو بذل لمشتري سلعة بأكثر مما اشتراها فهل يحرم أم لا؟ أطلق الخلاف.

قال بعضهم: فإن بذل للمشتري أجنبي سلعة بأكثر من ثمن الذي اشتراها ففي جواز ذلك احتمالان. انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب عدم التحريم في هذه الصورة، ولم يظهر لي معنى هذه المسألة أيضاً، ولا رأيها مسطورة إلا ما تقدم عن بعضهم، ثم رأيت ابن نصر الله في حواشيه ذكر عن كلام المصنف كله هنا أنه يحتاج إلى تحرير، وهو كما قال.

(١) التشبيه الثاني: قوله: (ويحرم ويطل تفریق الملك ببيع وقسمه، وغيرهما بين ذي رحم محرم). انتهى.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

قال الموفق: قاله أصحابنا إلا الحرقى، فدخل في ذلك العمّة مع ابن أخيها، والحالة مع ابن أختها.

وظاهر كلام الحرقى اختصاص الأبوين، والأخوين بذلك، نصره في المغني، والشرح.

وقيل: ذلك مخصوص بالأبوين، ولم يذكر المصنف هذين القولين.

(٢) (مسألة - ٣٧): وقوله: (ربيع التلجة والأمانة... باطل... كهازل، وفيه وجهان). انتهى.

أحدهما: هو باطل، وهو الصحيح، جزم به الشيخ الموفق، والشارح، واختاره القاضي وغيره.

وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى.

قال في القواعد الفقهية وتبعه في الأصولية: المشهور البطلان.

وهو ظاهر كلام المصنف الأول، وصححه في الفائق.

والوجه الثاني: يصح، اختاره أبو الخطاب، قاله في القواعد الفقهية، والأصولية.

(٣) تنبيهان: الأول: ظاهر قوله: (كهازل، وفيه وجهان): أن في بيع التلجة، والأمانة وجهين.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ وَمَنْ خَافَ ضَيْعَةَ مَالِهِ، أَوْ نَهَبَهُ أَوْ سَرَقَهُ أَوْ غَصَبَهُ أَوْ أَخَذَهُ ظُلْمًا صَحَّ بَيْعُهُ.
وظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ أَوْدَعَ شَهَادَةً فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ مِنْهُ أَوْ أَتَيْتُ بِهِ خَوْفًا وَتَقْيَةً أَنَّهُ يَصْحُ (م) فِي التَّبَرُّعِ.
قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ اسْتَوْلَى عَلَى مِلْكٍ لِرَجُلٍ بِلا حَقٍّ فَطَلَبَهُ صَاحِبُهُ فَجَعَلَهُ أَوْ مَنَعَهُ إِيَّاهُ حَتَّى يَبْعِيَهُ إِيَّاهُ فَبَاعَهُ إِيَّاهُ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ فَهَذَا مُكْرَهُ بَغْيَرٍ حَقٌّ.

فَإِنْ أَسْرَأَ الثَّمَنُ أَلْفًا بِلا عَقْدٍ، ثُمَّ عَقَدَا بِالْفَتَنِ فَفِي آيِهِمَا الثَّمَنُ وَجِهَانِ (م ٣٨) (١).
وَمَنْ قَالَ لِأَخْرَجَ: اشْتَرَيْتُ مِنْ زَيْدٍ فَإِنِّي عَبْدُهُ، فَاشْتَرَاهُ، قَبَانَ خَرًّا، لَمْ تَلْزَمْهُ الْعَهْدَةُ، حَضَرَ الْبَائِعُ أَوْ غَابَ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ،
كَقَوْلِهِ: اشْتَرَيْتُ مِنْهُ عَبْدَهُ هَذَا وَيُؤَدَّبُ هُوَ وَيَبَاعُهُ، لَكِنْ مَا أَخَذَ الْمُقْرُ فَرَمَهُ، نَصُّ عَلَيْهِمَا.
وَسَأَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ عَنْ رَجُلٍ يُقْرِ بِالْعَبوديةِ حَتَّى يَبَاعَ، قَالَ: يُؤْخَذُ الْبَائِعُ، وَالْمُقْرُ بِالْثَّمَنِ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ غَابَ أُخِذَ
الْأُخْرَى بِالْثَّمَنِ.

وَإِذَا خَافَهُ شَيْخُنَا وَيَتَوَجَّهَ هَذَا فِي كُلِّ غَارٍ، وَلَوْ كَانَ الْغَارُ أَتَى حَدَثًا، وَلَا مَهْرَ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَيُلْحَقُهُ الْوَلَدُ، وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ عَبْدُهُ فَرَمَهُ فَتَوَجَّهَ كَيْفَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدِهِ فِيهِ إِلَّا رِوَايَةُ ابْنِ الْحَكَمِ، وَقَالَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ.
فَصَلَّ

يَحْرُمُ التَّسْمِيرُ، وَيُكْرَهُ الشَّرَاءُ بِهِ وَإِنْ هَذِهِ مَنْ خَالَفَهُ حَرَمَ وَيُطْلَقُ، فِي الْأَصَحِّ، مَا أَخَذَهُمَا هَلِ الْوَعِيدُ أَكْرَاهُ؟ وَيَحْرُمُ: بَيْعُ
كَالْنَّاسِ، وَفِيهِ وَجْهٌ (و م).

وَأَوْجَبَ شَيْخُنَا الزَّامَهُمُ الْمَعَارَضَةَ بِشَمَنِ الْإِثْلِ (ش) وَأَنَّهُ لَا يَزَاحُ فِيهِ، لِأَنَّهَُا مُصْلَحَةٌ عَامَّةٌ لِحَقِّ اللُّبِّ، فَهِيَ أَوْلَى مِنْ
تَكْمِيلِ الْحُرِّيَةِ قَالَ: وَلِهَذَا حَرَّمَ (هـ) وَأَصْحَابُهُ مَنْ يَقْسِمُ بِالْأَجْرِ الشَّرْكَهَ لِئَلَّا يَغْلُو عَلَى النَّاسِ، فَمَسَحَ الْبَائِعِينَ، وَالْمُشْتَرِينَ،
وَالْمُتَوَاطِينَ أَوْلَى، وَأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ قَلْقِي الرُّكْبَانِ وَحُرْمِ غَيْرِهِ (م ر)، وَالزَّمُ بِصَنْعَةِ الْفِلَاحَةِ لِلْمُجْتَدِ.

= واعلم أن الأصحاب قالوا: إن بيع التلجنة، والأمانة باطل، وهو أن يظهر بيعاً لم يلتزمه باطناً بل خوفاً من ظالم دفعاً له عنه،
وذكره القاضي وأصحابه، والشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّارِحُ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي الرِّعَايَةِ، وَغَيْرُهُمْ.
وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ أَيْضًا: وَمَنْ خَافَ أَنْ يَضِيعَ مَالُهُ أَوْ يَنْهَبَ أَوْ يَسْرِقَ أَوْ يَغْصَبَ أَوْ يُؤْخَذَ ظُلْمًا صَحَّ بَيْعُهُ، فَقَطَعَ الْأَصْحَابُ
بِالْأَوَّلِ، وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَى مَنْ قَالَ بِصَحَّةِ الْبَيْعِ وَانْتَقَالَ الْمَلِكُ إِلَى الْمُشْتَرِي، وَكَلَامُ صَاحِبِ الرِّعَايَةِ الثَّانِي لَيْسَ فِي بَيْعِ التَّلْجِنَةِ، وَالْأَمَانَةِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِي: فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ نَظَرٌ، وَهُوَ كَوْنُهُ جَعَلَ الْقَيْسَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْهَازِلُ أَصْلًا لِلْمَقْيَسِ وَهُوَ التَّلْجِنَةُ، وَالْأَمَانَةُ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، لِأَنَّ التَّلْجِنَةَ، وَالْأَمَانَةَ هُمَا الْأَصْلُ، لَكُونُهُمَا لَا خِلَافَ فِيهِمَا، وَالْهَازِلُ فِيهِ الْخِلَافُ، وَإِنَّمَا يَقَاسُ عَلَى الَّذِي لَا
خِلَافَ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ الْخِلَافُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعذره: أَنَّهُ تَابَعَ الشَّيْخَ فِي الْمَغْنِيِّ، فَإِنَّ التَّلْجِنَةَ، وَالْأَمَانَةَ قَاسِمَا عَلَى الْهَازِلِ، لَكِنَّ الشَّيْخَ قَطَعَ بِبُطْلَانِ بَيْعِ الْهَازِلِ، فَقَاسَ مَا لَا
خِلَافَ فِيهِ عَلَى مَا لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَهُ، وَهُوَ قِيَاسٌ صَحِيحٌ.

وَالْمُصَنِّفُ حَكَى الْخِلَافَ فِي الْهَازِلِ، وَهُوَ الْقَيْسُ عَلَيْهِ، فَحَصَلَ مَا حَصَلَ، وَلَوْ قَالَ: (وَقَالَ الشَّيْخُ كَهَازِلٍ وَفِيهِ وَجِهَانِ) سَلِمَ مِنْ
ذَلِكَ وَيَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ طَرِيقَانِ، وَالْوَاقِعُ كَذَلِكَ.

(١) (السَّالَةُ - ٣٨): قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَسْرَأَ الثَّمَنُ أَلْفًا بِلا عَقْدٍ ثُمَّ عَقَدَا بِالْفَتَنِ فَفِي آيِهِمَا الثَّمَنُ وَجِهَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَالْحَاوِيَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: الثَّمَنُ مَا أَسْرَأَ، قَطَعَ بِهِ نَازِمُ الْمَقْرَدَاتِ وَقَالَ:

بَنَيْتُهَا عَلَى الصَّحِيحِ الْأَشْهَرِ

وَحَكَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْحَسَنِ عَنِ الْقَاضِي.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعَاظَةِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: الثَّمَنُ مَا أَظْهَرَاهُ، قَطَعَ بِهِ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ.

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي كِتَابِ الصَّدَاقِ: هَذَا أَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ، كَالنِّكَاحِ، وَيَأْتِي فِي الصَّدَاقِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا.

وَكَذَا بَيْعُهُ الصَّنَاعَةَ وَأَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرَهُ ذَكَرُوا ذَلِكَ، لِأَنَّ مَصْلَحَةَ النَّاسِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهَا، كَالْجِهَادِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنَا.

وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْبَيْعَ، وَالشِّرَاءَ مِنْ مَكَانٍ أُلْزِمَ النَّاسُ بِهِمَا فِيهِ، لَا الشِّرَاءَ وَمِنْ اشْتَرَى مِنْهُ، وَكَرِهَ الشِّرَاءَ بِلا حَاجَةٍ مِنْ جَالِسٍ عَلَى الطَّرِيقِ وَمِنْ بَالِعٍ مُضْطَرٍّ وَتَحْوٍ.

قَالَ فِي الْمُنْتَخَبِ: لِيَتَّبِعَهُ بِدُونِ تَمَيُّنِهِ وَيَحْزَمُ الْإِخْتِكَارُ فِي الْمَنْصُوصِ فِي قُوْتِ آذَمِيٍّ.

وَعَنْهُ: وَمَا يَأْكُلُهُ النَّاسُ.

وَعَنْهُ: أَوْ يَضُرُّهُمْ إِذْخَارُهُ بِشِرَائِهِ فِي ضَيْقٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: مِنْ بَلَدٍ لَا جَالِيًّا، وَالْأَوَّلُ قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: الْجَالِبُ مَرْذُوقٌ إِذَا لَمْ يَحْتَكِرْ، وَكَرِهَهُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ فِيهِ. وَيَصِحُّ شِرَاءُ مُحْتَكِرٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ احْتِمَالٌ.

وَفِي كَرَاهَةِ التَّجَارَةِ فِي الطَّعَامِ إِذَا لَمْ يُرَدْ الْحِكْمَةُ رَوَيْنَا (م ٣٩).

قَالَ الْقَاضِي: يَكْرَهُ أَنْ تَرْتَبِصَ بِالسَّعْرِ لَا جَالِيًّا يَبِيعُ بِسَعْرِ يَوْمِهِ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَحَنْبَلٌ: الْجَالِبُ أَحْسَنُ خَالًا وَأَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَحْتَكِرْ. قَالَ، أَحْمَدُ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَنَّى الْغَلَاءَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: يَكْرَهُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا. وَيُجَبِّرُ الْمُحْتَكِرُ عَلَى بَيْعِهِ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ (ش)، فَإِنْ أَبَى وَخِيفَ التَّلَفُ فَرُقَهُ الْإِمَامُ وَيُرَدُّونَ بِمَثَلِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: قِيمَتُهُ، وَكَذَا مِلاَحٌ لِحَاجَةٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا: وَلَا يَكْرَهُ إِذْخَارُ قُوْتِ أَهْلِهِ وَذَوَابِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: سَنَةٌ وَسَتَيْنِ وَلَا يَنْوِي التَّجَارَةَ فَارْجُو أَنْ لَا يَضِيقَ: وَذَكَرَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُشَيْشٍ حَدِيثَ عُمَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْرَزَ لِأَهْلِهِ قُوْتَ سَنَةٍ. وَمَنْ ضَمِنَ مَكَانًا لِيَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِيهِ وَخَذَهُ كَرِهَ الشِّرَاءَ مِنْهُ بِلا حَاجَةٍ، وَيَحْزَمُ عَلَيْهِ أَخْذُ زِيَادَةٍ بِلا حَقٍّ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ أَحْمَدُ: اسْتَغْنَى عَنِ النَّاسِ فَلَمْ أَرْ مِثْلَهُ، الْغِنَى مِنَ الْعَاقِبَةِ وَذَعَا لِعَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ ثُمَّ قَالَ لِابْنِهِ: أَلْزِمْنَا السُّوقَ وَجَنَّبْنَا أَقْرَانَهُ.

وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا تَرَى مَكَاسِبَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَنْظُرْ إِلَى هَذَا الْحَيْثِ، يُرِيدُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَى النَّاسِ مَعَاشَهُمْ.

وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ لِي كِفَايَةً، قَالَ: الزَّمِ السُّوقَ تَصِلْ بِهِ الرِّجْمَ وَتَعُوذَ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ.

وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ تَدْعَ الْعَمَلَ وَتَتَنَظَّرَ مَا يَبِيدُ النَّاسُ، وَقَالَ عَمَّنْ فَعَلَ هَذَا: هُمْ مُبْتَدِعَةُ قَوْمٍ سُوءٍ يُرِيدُونَ تَغْطِيلَ الدُّنْيَا. وَقَدْ أَجَازَ التَّوَكُّلَ لِمَنْ اسْتَعْمَلَ فِيهِ الصَّدَقَ، قَالَهُ الْمُرُودِيُّ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَطْمَعْ مِنْ آذَمِيٍّ أَنْ يَجِيئَهُ بِشَيْءٍ رَزَقَهُ اللَّهُ وَكَانَ مُتَوَكِّلًا.

(١) (مسألة - ٣٩): قوله: (وفي كراهة التجارة في الطعام إذا لم يرد الحكمة رويناه). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: ومن جلب شيئاً، أو استغله من ملكه أو مما استأجره، أو اشتراه زمن الرخص، ولم يضيّق على الناس، إذن، أو اشتراه من بلد كبير كبغداد، والبصرة ومصر وغوها، فله حبسه حتى يغلو. وليس محتكراً، نص عليه.

وترك إذخاره لذلك أولى. انتهى.

قلت: إن أراد بفعل ذلك وتأخيره مجرد الكسب فقط كره، وإن أراده للتكسب ونفع الناس عند الحاجة إليه لم يكره، والله أعلم.

وقد ذكر المصنف كلام القاضي وصاحب الرعاية، والشَّيْخُ تقي الدين.

فهذه تسع وبلا ثون مسألة في هذا الباب قد صحّحت بحمد الله.

باب الشروط في البيع

وهي قسمان: صحيح لازم، فإن عديم فالفسخ أو أرض فقد الصفة. وقيل: مع تعدد الرّد، كالتقايص وتأجيل الثمن أو بغيره. قاله أحمد، والرهن، والضمين المعينين، وليس له طلبهما بعد العقد لمصلحة، ويلزم بتسليم رهن المعين إن قيل يلزم بالعقد.

وفي المنتخب: هل يبطل بيع يطلان رهن فيه لجهالة الثمن أم لا؟ كمنه في نكاح، فيه احتمالان، وكون العبد كائناً وخصياً وفحلاً، والأمة بكراً أو خائفاً، نص عليه.

والدائبة هملجة أو لبونا^(١)، والفهد صيوداً، والأرض خراجها كذا، ذكره القاضي.

وقال ابن شهاب: إن لم تحض فإن كانت صغيرة فليس عتياً فإنه يُرجى ذواله، لأنه العادة، بخلاف الكبيرة، لأنها إن لم تحض طبعاً فقد يمتنع النسل، وإن كان كبير فعتب، لأنه ينقص الثمن. وكذا نقد ثمن ولو كان المبيع منقولاً عتياً مع البعد (م).

وإن شرطت ثميناً أو كافراً أو قال أبو بكر: أو كافراً فلم يكن فلا فسخ، كاشتراط الحنفي ونحوه.

وقيل: بلى، وذكر أبو الفرج: إن شرطت كافراً فلم يكن روايتين.

قال في عيون المسائل: وإن شرطت أمة سبقة بئانت جعدة فلا رد، لأنه لا عيب، بخلاف العكس، وإن شرطتها حاملاً أو الطير مصوئاً، أو يبيض أو يجيء من مسافة كذا أو يوقظ للصلاة فوجهان (م ١، ٦)^(٢).

(١) تنبيه: قوله في الشروط الصحيحة: (والدائبة هملجة أو لبونا). انتهى.

ظاهر هذا: أنه قطع بصحة شرط كون الدائبة لبونا، وقد جزم به في المغني، والكافي، والشرح، وغيرهم. وجزم به في التلخيص: أنه لا يصح شرط كونها لبونا.

قال في الرعاية: وهو أشهر. ولم يذكره المصنف.

(٢) (مسألة ١ - ٦): قوله: (إن شرطها حاملاً أو يبيض أو يجيء من مسافة كذا أو يوقظ للصلاة فوجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى) إذا شرطها حاملاً وفيها مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): إذا كانت أمة وشرطها حاملاً فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والرعاية الصغير، والحاوي الصغير.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح.

قدّمه في المغني، والكافي، والشرح، والرعاية الكبرى، وغيرهم، وجزم به في التلخيص، والحاوي الكبير في أواخر النصرة.

قلت: وهو أولى.

والوجه الثاني: لا يصح.

قال القاضي: قياس المذهب لا يصح، وصححه الأزجي في نهايته، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وصاحب المنور.

(المسألة الثانية - ٢): إذا كانت دابة وشرطها حاملاً فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، قدّمه في المغني، والشرح ونصراه.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح.

قال في الرعاية: أشهر الوجهين البطلان، واختاره القاضي.

وقدّمه في التلخيص، وجزم به في الرعاية الكبرى.

قلت: ويحتمل أن يكون الخلاف إنما هو في الأمة لا الدابة، بدليل ما قبله، لكن يبقى حكم الدابة الحامل لم يذكره.

وَلَوْ أَخْبَرَهُ الْبَائِعُ وَصَدَقَهُ بِمَا شَرَطَ فَلَا خِيَارَ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْمَصْرَافِ.
وَيَتَوَجَّهُ عَنْكَ، وَشَرَطَ أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ فَاسِدَةً، وَإِنْ شَرَطَ حَائِلًا فَسِيخٌ فِي الْأَمَةِ.
وَقِيلَ: وَغَيْرَهَا.

وَيَصِحُّ شَرَطُ الْبَائِعِ نَفْعَ الْمُبِيعِ مَدَّةً مَعْلُومَةً، عَلَى الْأَصَحِّ، غَيْرِ السَّوْطِ، وَاجْتِنَاعُ فِي التَّغْلِيْقِ، وَالِانْتِصَارُ، وَالْمُفْرَدَاتُ
وَعَيُونُ الْمَسَائِلِ بِشِرَاءِ عُثْمَانَ بْنِ صَهْبِيٍّ أَرْحَمًا وَشَرَطَ وَتَقَفَهَا عَلَيْهِ وَعَلَى عَقِيْبِهِ، وَكَحْبَسِهِ عَلَى ثَمَنِهِ، وَالِانْتِفَاعُ بِهِ،

= (المسألة الثالثة - ٣): إذا شرط الطائر موصوفاً فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الصغرى وشرح ابن منبج.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح على المصطلح، جزم به في العمدة، والوجيز، ومتخب الأدمي، وغيرهم، واختاره صاحب المغني،
والشارح وابن عبدوس في تذكرته.

قال في الفائق: صح في أصح الوجهين، وقدمه في الكافي، والمقنع.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي.

قال في الرعاية: هذا الأشهر. قال الناظم: هذا الأقوى، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،
والهادي، والتلخيص، والمحزر، والمنور، وإدراك الغاية، وغيرهم، وقدمه في الحاويين.

قلت: قد اتفق عليه الشيخان بالنسبة إلى الهادي.

(المسألة الرابعة - ٤): إذا شرط الطائر يبيض فهل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه في الشرح.

أحدهما: يصح.

قال الشيخ في المغني: الأولى الصحة.

قلت: هي قريبة من المسألة التي قبلها، وقد جعلها مثلها بل هي أولى بالصحة من التي قبلها.

والوجه الثاني: لا يصح، وهو قياس قول من قال بعدم الصحة في التي قبلها.

(المسألة الخامسة - ٥): إذا شرط أنه يبيء من مسافة كذا فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، والخلاصة، والمغني، والتلخيص، والمحزر وشرح ابن منبج، والرعاية الصغرى، والحاويين،

وغيرهم.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز، والمنور، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

واختاره أبو الخطاب في الهداية، والشيخ الموفق، والشارح وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

قال في الفائق: صح في أصح الوجهين، وقدمه في الكافي، والمقنع، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي، وصححه في المذهب، ومسبوك الذهب.

قال في الرعاية الكبرى: أشهرهما بطلانه.

(المسألة السادسة - ٦): إذا شرط أن يوقظه للصلاة فهل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح.

قال في الرعاية: الأشهر البطلان.

قال في الفائق: بطل في أصح الوجهين، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي،

والتلخيص، والشرح، وغيرهم، وقدمه في الحاويين.

والوجه الثاني: يصح، ونسبه في الحاويين إلى اختيار الشيخ الموفق.

قال في الكافي: إن شرط في الذئب أنه يصبح في وقت من الليل صح.

وقال بعض أصحابنا: لا يصح انتهى. فتلخص في هذه المسألة طريقتان: هل هي كالمسائل التي قبلها؟ أو هذه أقوى في البطلان.

وهي طريقة صاحب المستوعب، والشرح، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وهو الصواب.

والأشهر: لا يتنفع^(١).

وقيل: يلزم تسليمه ثم يرده ليأبىه ليستوفي المنفعة، ذكره شيخنا. قال: وإن شرط تأخير قبضه بلا غرض صحيح لم يجوز، وللبائع إجارته وإعارته كعين مؤجرة، وإن تلف ضميته، مشتري، ويضمن النفع بأجرة مثله، نقله الأثرم: إن شرط، اختاره الشيخ، واختار القاضي ضمانه مطلقاً بما نقصه البائع لأجل الشرط.

وإن شرط المشتري نفع البائع كحمل المبيع وحصاده صح، على الأصح. ولم يصح جمعه شرطين، على الأصح. وعنه ولو كانا من مصلحة العقد، ويصح من مقتضاه بلا خلاف. وإن رضى بعوض النفع ففي جواره وجهان (٧م)^(٢)، وهو كاجير، فإن مات أو تلف أو استحقق فللمشتري عوض ذلك، نص عليه.

وإن قال: بعثك على أن تنقذي ثمنه إلى ثلاث، وإلا فلا بيع، صح. نص عليه. وأنسخ، وقيل بطل بفوائيه.

ويصح شرط زمن البيع على ثمنه، في المخصوص، فيقول: بعثك على أن ترهني بتمني: وإن قال: إن أو إذا رهنتيه فقد بعثك، فيصح معلق بشرط، وأجاب أبو الخطاب وأبو الوفاء: إن قال بعثك على أن ترهني، لم يصح البيع، وإن قال: إذا رهنتيه على ثمنه وهو كذا فقد بعثك، فقال اشترت ورهنته عندك على الثمن، صح الشراء، والرهن، ويصح العربون على الأصح، وهو دفع بعض ثمنه ويقول: إن أخذته أو جئت بالباقي وقيل: كذا، وإلا فهو لك، وكذا إجارته. القسم الثاني: فاسد يحرّم اشتراطه، كتعليقه بشرط، نحو بعثك إن حبيت بكذا أو رضي زيد، فلا يصحان. وعنه: صحته عقده، وحكي عنه صحتهما.

اختاره شيخنا في كل العقود، والشروط التي لم تخالف الشرع، لأن إطلاق الاسم يتناول المتجز، والمعلق، والصريح، والكناية، كالنذر، وكما يتناول بالعريضة، والعجبية، وقد نقل علي بن سعيد ليعن باع شيئاً بشرط إن باعه فهو أحق به بالثمن جواز البيع، والشرطين.

وأطلق ابن عتيق وغيره في صحته هذا الشرط ولزومه روايتين، قال شيخنا عنه نحو عشرين نصاً على صحته هذا الشرط، وأنه يحرّم الوطء ينقص الملك.

وسأله أبو طالب عن اشترى أمة بشرط أن يتسرى بها لا للخدمة؟ قال: لا بأس به.

(١) تنبيه: قوله: (ويصح شرط البائع نفع المبيع مدة معلومة، على الأصح، غير الوطء... وكجسه على ثمنه، والانتفاع به، والأشهر: لا يتنفع. انتهى. قال ابن نصر الله في حواشيه: لعل صوابه: (والأشهر: يتنفع) بإسقاط لا، واستدل عليه بما في المعنى من التعليل، ولم يظهر لي ما قال، ولو كان مراد المصنف ما قال المحشي لقال: والانتفاع به في الأشهر: بل ظاهر عبارته أن في جواز الانتفاع وجهين مع شرط حبسه على ثمنه وأن الأشهر لا يتنفع.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ولا يصح أن يجمع بين شرطين منهما، ويصح إذا كانا من مقتضاه، وإن رضى بعوض النفع ففي جواره وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في المعنى، والشرح فقالا: وإذا اشترط المشتري نفع البائع في المبيع فأقام البائع مقامه من يعمل العمل فله ذلك، وإن أراد بذل العوض عن ذلك لم يلزم المشتري قبوله، وإن أراد المشتري أخذ العوض عنه لم يلزم البائع بذله، وإن تراضيا عليه احتمل الجواز واحتمل أن لا يجوز، انتهى.

أحدهما: يجوز. وهو الصحيح.

جزم به في الرأية الكبرى وغيره، وقدمه في شرح ابن رزين وغيره.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يجوز ولا يصح.

وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ فِي شَرْطِ الْعِنَقِ بِخَبَرِ جَابِرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ شَرْطَيْنِ.
وَتَقُلُّ حَرْبٌ مَا تَقُلُّ الْجَمَاعَةُ: لَا بَأْسَ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ، قَالَ حَرْبٌ: وَمَذْهَبُهُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ بِعَتِكَ عَلَى أَنْ لَا تَبِيعَ وَلَا تَهَبَ
شَرْطٌ وَاحِدٌ.
وَقَدْ فَسَّرَ أَحْمَدُ الشَّرْطَيْنِ بِهَذَيْنِ وَنَحْوَهُمَا، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ، فَذَلَّ عَلَى جَوَازِ وَاحِدٍ، وَيَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْفَسْخِ بِشَرْطٍ،
ذَكَرَهُ فِي التَّغْلِيْقِ، وَالْمُبْهَجِ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ لَا.
قَالَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ يَمَّا إِذَا أُجِرَتْ كُلُّ شَهْرٍ بِوَرَقِهِمْ إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَقَدْ فَسَخْتُمَا: إِنَّهُ يَصِحُّ، كَتَغْلِيْقِ الْخَلْعِ، وَهُوَ فَسْخٌ
عَلَى الْأَصَحِّ.
قَالَ فِي الْفُصُولِ وَالْمَغْنِيِّ فِي الْإِفْرَازِ: فَإِنْ قَالَ: بِعَتِكَ بِالْفِ بِنِ شَرْطِ أَنْ تُبَاعَ، قِيلَ: لَمْ يَصِحَّ وَقِيلَ: يَصِحُّ لِأَنَّهُ مِنْ
مُوجِبِ الْعَقْدِ، لِأَنَّ الْإِبْجَابَ إِذَا وَجَدَ كَانَ الْقَوْلُ إِلَى مَشِيئَةِ الْمُشْتَرِي، وَيَأْتِي فِي الْإِفْرَازِ.
وَإِنْ بَاعَ بِشَرْطِ عَقْدٍ سَلَفٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ شَرِكَةٍ أَوْ صَرْفٍ لِلثَّمَنِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ، عَلَى الْأَصَحِّ.
قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا يَبْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ.
وَعَنْهُ: بَلْ هُوَ نَسِيئَةٌ بِكَذَا، وَيَتَقَدُّ بِكَذَا، وَعَنْهُ هَذَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ.
وَتَقُلُّ أَبُو دَاوُدَ: اشْتَرَاهُ بِكَذَا إِلَى شَهْرٍ كُلُّ جُمُعَةٍ وَرَهْمًا؟
قَالَ: هَذَا يَبْعَتَانِ فِي بَيْعٍ، وَرَهْمًا قَالَ: يَبْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ، وَإِنْ شَرْطُ مُنَافٍ مُقْتَضَاهُ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: فِي الْعَقْدِ، وَكَذَا
فِي الْاِنْتِصَارِ كَابْنِ عَقِيلٍ فِي الْفَاسِيْدِ هَلْ يَتَقَلُّ الْمَلِكُ.
وَيَأْتِي كَلَامُ شَيْخِنَا فِي النِّكَاحِ نَحْوُ أَنْ لَا يَبِيعَهُ وَلَا يَهَبَهُ وَلَا يُعْتَقَهُ، أَوْ إِنْ أَعْتَقَهُ فَالْوَلَاءُ لَهُ، أَوْ لَا خَسَارَةَ عَلَيْهِ، أَوْ إِنْ
انْفَقَ، وَلَا رَدَّ، أَوْ شَرْطُ رَهْنًا فَاسِيْدًا أَوْ خِيَارًا أَوْ أَجَلًا مُجْهُوْلَيْنِ، أَوْ نَفْعٌ بِأَلْفٍ وَمِئَةٍ، أَوْ تَأْخِيرُ تَسْلِيْمِهِ بِلَا
اِنْتِفَاعٍ، أَوْ فَنَاءُ الدَّارِ لَا يَحَقُّ طَرِيقُهَا، صَحَّ الْعَقْدُ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، كَعَوْدِ الشَّرْطِ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِدِ، نَحْوُ
بِعَتِكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْتَفِعَ بِهِ فُلَانٌ، يَغْنِي غَيْرَ الْمُشْتَرِي، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.
وَعَنْهُ: لَا، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَلَا أَثَرَ لِاسْتِقْطِاطِ الْفَاسِيْدِ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَعَلَى الصَّحِيحَةِ لِلْفَائِزِ غَرَضُهُ.
وَقِيلَ: لِيَجَاهِلَ فَسَادُ الشَّرْطِ الْفَسْخُ أَوْ ارْتِشُّ نَقْصِ الثَّمَنِ بِالْغَالِيَةِ.
وَقِيلَ: لَا ارْتِشُّ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.
وَفِي صَحِيحَةِ شَرْطِ الْعِنَقِ رَوَاتَانِ (م ٨) ^(١)، فَإِنْ صَحَّ قَابِي أُجِبَ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ كَالنَّذْرِ.
وَقِيلَ: هُوَ حَقٌّ لِلْبَائِعِ فَيُفْسَخُ، تَقُلُّ الْأَنْزَمُ: إِنْ أَبَى عَقْدَهُ فَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّه وَإِنْ أَمَضَى فَلَا ارْتِشُّ، فِي الْأَصَحِّ، وَهَلْ لَهُ
الْمَطَالَبَةُ بِهِ وَإِسْقَاطُهُ؟ عَلَى الْخِلَافِ ^(٢).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي صحة شرط العنق روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشرح، والحاويين، والزركشي، وغيرهم.

إحداهما: يصح، وهو الصحيح من المذهب، صححه في التصحيح، والفاقي، والقواعد الفقهية.

قال الناطم: وهو الأقوى.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب.

قال الزركشي في الكفارات: المذهب من الروايتين عند الأصحاب جواز ذلك وصحته، وجزم به في المنور وتذكرة ابن عبدوس،
وقدّمه في الحرر، والرعايتين.

والرواية الثانية: لا يصح، قدّمه في إدراك الغاية.

قال الزركشي في الكفارات: وهو ظاهر كلام صاحب الوجيز، لأنه منافق لمقتضى البيع.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله: (وهل له المطالبة به وإسقاطه، على الخلاف).

يعني: في أن الحق لله أو له، وقدّم المصنف أنه حق لله.

وَقِيلَ: وَشَرَطُ الْوَقْفِ بَيْلُهُ، وَتَعْتَبَرُ مَقَارَنَةُ الشَّرْطِ، ذِكْرُهُ فِي الْإِنْصَارِ، وَيَتَوَجَّهُ كَيْفَ كَانَ.
وَشَرَطُ الْبَرَاءَةِ مِنْ عَيْبٍ كَذَا أَوْ كُلِّ عَيْبٍ قَاسِدٍ لَا يَنْطِلُ الْعَقْدُ وَلَا يَبْرَأُ بِهِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ فِيهِمْ.
قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ: لِأَنَّهُ خِيَارٌ يَثْبُتُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَلَا يَنْقُطُ قَبْلَهُ، كَالشَّفَعَةِ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ.
وَعَنْهُ: يَبْرَأُ إِنْ لَمْ يَكْتُمَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ: إِنْ عَيَّنَّ صَحَّ، وَمَعْنَاهُ نَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ: لَا يَبْرَأُ إِلَّا أَنْ يُخْبِرَ بِالْعُيُوبِ كُلِّهَا، لِأَنَّهُ مُرْفَقٌ فِي الْبَيْعِ
كَالْأَجَلِ، وَالْخِيَارِ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: الْأَشْيَاءُ بِأَصُولِنَا أَنْ تَنْصَرَ الصَّحَّةُ، كِبَرَاءَةٌ مِنْ مَجْهُولٍ وَذِكْرُهُ أَيْضًا هُوَ وَغَيْرُهُ رَوَايَةٌ، فَهَذِهِ خَمْسُ
رَوَايَاتٍ^(١)، وَفِيهِ فِي عَيْبٍ بَاطِنٍ وَجَرَحَ لَا يَعْرِفُ غَوْرَهُ احْتِمَالَانِ (م ٩، ١٠)^(٢)، وَإِنْ بَاعَهُ عَلَى أَنَّهُ بَرٌّ وَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ صَحَّ.
وَإِنْ بَاعَهُ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ فَبَانَ أَكْثَرُ فَعَنْهُ: يَطْلُ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ (م ١١)^(٣)، فَلْيُسْتَعْرَبِ فَسَخَتْ، مَا لَمْ يُسَلِّمْهُ الْبَائِعُ زَائِدًا، وَأَخَذَهُ بِشَيْءٍ وَقَسَطَ الزَّائِدَ، فَإِنْ رَضِيَ بِالشَّرِكَةِ
فَفِي الْبَائِعِ وَجْهَانِ (م ١٢)^(٤).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (هَذِهِ خَمْسُ رَوَايَاتٍ).

كَذَا فِي النُّسخِ.

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: صَوَابُهُ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ ٩ - ١٠): قَوْلُهُ فِي الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ: (وَفِيهِ فِي عَيْبٍ بَاطِنٍ وَجَرَحَ لَا يَعْرِفُ غَوْرَهُ احْتِمَالَانِ). انْتَهَى.

شَمَلَ كَلَامَهُ مَسْأَلَتَيْنِ:

(الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى - ٩): هَلِ الْعَيْبُ الْبَاطِنُ كَالظَّاهِرِ أَمْ لَا؟

أَطْلَقَ الْخِلَافَ.

أَحَدُهُمَا: هُوَ كَالْعَيْبِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَالْعَيْبُ الظَّاهِرُ، وَالْبَاطِنُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي تَصَحُّ الْبَرَاءَةِ مِنْ ذَلِكَ.

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - ١٠): إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ جَرَحٍ لَا يَعْرِفُ غَوْرَهُ، فَهَلِ هُوَ كَالْعَيْبِ الظَّاهِرِ أَمْ لَا؟ أَطْلَقَ الْخِلَافَ:

أَحَدُهُمَا: هُوَ كَالْعَيْبِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَكَلَامِ ابْنِ حَمْدَانَ يَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ أَيْضًا:

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: تَصَحُّ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي يَكُونُ بَعْدَ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَنْبُرْ مِنْ صَرْحٍ بِهَذَا الْخِلَافِ غَيْرِ
الْمُصَنَّفِ.

(٣) (مَسْأَلَةٌ ١١ - ١٠): قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَاعَهُ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ فَبَانَ أَكْثَرُ، فَعَنْهُ: يَطْلُ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ، وَعَنْهُ: يَصِحُّ).

انْتَهَى.

وَأُطْلِقَ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالتَّلْخِصِ، وَشَرْحِ ابْنِ مَنْجَاءٍ، وَالرِّعَايَةِ الْكُبْرَى.

إِحْلَاهُمَا: يَطْلُ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ النَّاطِلِيُّ: وَهُوَ أَوَّلِي، وَقُدِّمَ فِي الْمَقْنَعِ، وَالشَّرْحِ، وَالرِّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِي الصُّغِيرِ،

وَالْفَاتِقِ وَشَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَصِحُّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَتَذَكْرَةِ ابْنِ عَبْدِ مَوْسَى، وَالْمَنْوَرِ، وَغَيْرِهِمْ، وَقُدِّمَ فِي الْحَزْرَةِ وَغَيْرِهِ.

(٤) (مَسْأَلَةٌ ١٢ - ١٠): قَوْلُهُ: فَإِنْ رَضِيَ بِالشَّرِكَةِ فَفِي الْبَائِعِ وَجْهَانِ). انْتَهَى.

يَعْنِي: هَلِ لَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ أَمْ لَا؟ وَأُطْلِقَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ.

أَحَدُهُمَا: لَهُ الْفَسْخُ.

قَالَ الشَّارِحُ: أَوَّلَاهُمَا لَهُ الْفَسْخُ، وَقُدِّمَ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا خِيَارَ لَهُ، وَظَاهَرُ تَعْلِيلِ الشَّيْخِ تَرْجِيحِهِ.

وإن بان أقل فالرؤيتان (م ١٣)^(١)، فإن أخذه بقسطه فلبائع الفسخ، وإلا فلا، ولا يجبر أحدهما على معاوضة، ويصح في الصبرة، ولا خيار للمشتري. وقيل: إن بان أقل، والزائد مشاعاً لصحابه، وينقص من الثمن بالقسط.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن بان أقل فالرؤيتان). انتهى.

من أطلق الرؤيتين في المسألة الأولى أطلق في هذه، ومن قدم هناك أو صحح فعل هنا كذلك. وقد علمت الحكم هناك، فكذا هنا، والله أعلم. فهذه ثلاث عشرة مسألة.

باب بيع الأصول والثمار

إِذَا بَاعَ ذَارًا شَيْئًا مَا اتَّصَلَ بِهَا لِمَصْلَحَتِهَا، كِتَابٌ مَنْصُوبٌ، وَرَفٌّ مَنْصُوبٌ، وَرَحَى مَنْصُوبَةٌ، وَخَابِيَةٌ، مَذْفُونَةٌ، وَمَغْنَدٌ جَائِدٌ.

وَعَنْهُ: وَجَارٌ.

وَقِيلَ: وَبِمَتَّاحٍ وَحَجَرٍ رَحَى فَوْقَانِي دُونَ مُودَعٍ فِيهَا كَحَجَرٍ وَكَتَرٌ وَمَنْفَصِلٌ كَذَلِيقٍ وَقِيلَ: فَإِنْ طَالَتْ مُدَّةُ نَقْلِهِ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَعَتِيبٌ، وَالْأَصَحُّ تَبَيَّنَ الْبَيْدُ عَلَيْهَا، وَالْخِلَافُ فِي أَرْضٍ بِهَا زُرْعُ الْبَائِعِ. وَإِنْ تَرَكَهُ لَهُ وَلَا ضَرَرَ فَلَا خِيَارَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: لَوْ قَالَ تَرَكْتَهُ لَهُ فَقَبِي كَوْنِهِ تَمْلِيكًا وَجَهَانًا، وَلَا أَجْرَةَ مُدَّةٍ نَقْلِهِ.

وَقِيلَ: مَعَ الْعِلْمِ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَتَقْلَهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، فَلَا يُلْزَمُ لِبَلَا وَجَمَعَ الْحَمَالَيْنِ وَيُسَوَّى الْخَفَرُ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْ مُشْتَرٍ بِنَقَائِهِ فَقَبِي إِبْجَارِهِ وَجَهَانٌ (م) (١).

وَإِنْ بَاعَ أَوْ رَهَنَ أَرْضًا بِحَقِّهَا شَيْئًا غَرَسَهَا وَبَنَاهَا، كَذَا إِنْ أُطْلِقَ.

وَقِيلَ: لَا، كَتَمَرَةٍ مُؤَبَّرَةٍ، وَالْفَرْقُ أَنَّهَا تُرَادُّ لِلنَّقْلِ، وَلَيْسَتْ مِنْ حَقُوقِهَا. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِلْبَائِعِ تَبَقُّيَتُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ يَنْتَعِبُ فِي الرُّهْنِ كَالْبَيْعِ إِذَا قُلْنَا يَدْخُلُ؟ فِيهِ الْوَجْهَانِ، لِضَعْفِهِ، وَكَذَا الْوَصِيَّةُ. وَفِي بِنَاءٍ فِي بُسْتَانِ الْوَجْهَانِ. وَلَا تَدْخُلُ مَزَارِعُ الْقَرْيَةِ إِلَّا بِذِكْرِهَا.

وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ قَرْيَةٍ، وَهُوَ أَوَّلِي، وَشَجَرُهَا بَيْنَ بُنْيَانَيْهَا، وَأَصُولُ بِقَوْلِهَا كَمَا تَقْدَمُ، وَلَا يَدْخُلُ زُرْعٌ وَبَذَرٌ، وَإِنْ بَاعَهُ شَجَرَةً فَلَهُ تَبَقُّيَتُهَا فِي أَرْضِ الْبَائِعِ كَالشَّرْعِ عَلَى الشَّجَرِ.

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَتَبَيَّنَ حَقُّ الْإِخْتِيَارِ وَلَهُ الدُّخُولُ لِمَصَالِحِهَا.

وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا فِيهَا زُرْعٌ أَوْ شَجَرًا بَدَأَ ثَمَرُهُ أَوْ نَحْلًا تَشَقُّقُ طَلْعُهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى أَبْرَ فَالْزُرْعُ، وَالثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ بِلَا أَجْرَةٍ يَأْخُذُهُ أَوَّلَ وَقْتِ أَخْذِهِ حَسَبَ الْعَادَةِ.

زَادَ الشَّيْخُ: وَلَوْ كَانَ بَقَاؤُهُ خَيْرًا لَهُ.

وَقِيلَ: عَادَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ الْمُشْتَرِي.

وَقِيلَ: يُلْزَمُهُ قَطْعُ الثَّمَرَةِ (و هـ) لِيَنْصُرَ الْأَصْلَ. زَادَ الشَّيْخُ: كَثِيرًا، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَمَا لَمْ يَنْتَشِقْ طَلْعُهُ لِمُشْتَرٍ (هـ)، وَفِي صِحِّهِ اسْتِثْنَاءُ بَذَرٍ كَبَعًا وَجَهَانًا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويسوي الحفر، وإن لم ينصر مشتر ببقائه ففي إجبارة وجهان). انتهى. إن لم ينصر ببقاء الحفر.

هذا ظاهر كلامه وهو بعيد، ومراده ما ذكره في الرعاية، فإنه قال: وعليه تسويته إن أضر عرقه بالأرض، كالقطن، والذرة ونحوهما.

وإن كان لا ينصر أرض المشتري بقاؤه فهل له إجبارة؟ فيه وجهان. انتهى.

فلعل في كلام المصنف نقصًا.

أحدهما: له إجبارة.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: ليس له إجبارة.

قلت: وهذه المسألة قريبة مما إذا غرس الغاصب أو بنى، فإنه يلزمه القلع، فلو وهبها للمغصوب منه ليدفع عن نفسه، كلفة ذلك فهل يجبر على إبقائه إذا لم يكن في قلعه غرضٌ صحيحٌ؟

أطلق المصنف في الغصب الوجهين، وقريبٌ منها في الصداق.

وقيل: إن ذكر قدره ووصفه صح^(٢) (م ٢).
والبذر إن بقي أصله فكشجر، وإلا كزرع، عند القاضي، وعند ابن عقيل: لا يدخل (م ٣)^(٣).
وأطلق في عيون المسائل أن البذر لا يدخل، لأنه مودع.
وقال في الميهج في بذر وزرع لم يند صلاحه: قيل: يتبع الأرض.
وقيل: لا، ويؤخذ البائع بأخذه إن لم يستأجر الأرض، وإن ظن المشتري دخوله أو ادعى الجهل به ومثله يجهل فله الفسخ. وقصب سكر كزرع، وقيل كفارسي، فعروقه لمشتري، وهو كتمر، ويتوجه مثله وجوز، ويصح شرط بائع ما لمشتري ولو قبل تأبير (م).
وليعضيه خلافا لابن القاسم المالكي، وله تقيته إلى جذاه ما لم يشترط قطعه، ولكل واحد السقي من ماله لمصلحة. وقيل: لحاجة، وإن ضر صاحبه، وقيل قول البائع في بدو التمر، ويتوجه وجبة من واجب ادعى شرط ثواب: وما بدا من ثمرة نوع وقيل: وجنس قدمه في التبصرة من بستان لبائع، وما لم يند لمشتري، نص عليه.
وفي الانبصار رواية: كلة للبائع، اختاره ابن حامد وغيره، كشجرة.
فلو أبر الكل إلا نخلة فأفردا بالبائع ففي أيهما له وجهان (م ٤)^(٣).
وفي الواضح: فيما لم يند من ثمرة شجرة لمشتري، وذكره أبو الخطاب ظاهر كلام أبي بكر، كخدوش طلع بعد تأبيرها أو بفضيها، ذكره الشيخ، لأنه لا اشتباه، ليعد ما بينهما، وظاهر كلام غيره: لا فرق.
وقيل: ما ثمرة في نوره ثم يتأثر عنه كشفاح وسفرجل.
قال الشيخ: وجب أو ثمرة في فشرته، كجوز ولوز يمتنع دخوله بتأثير نوره وتشقق قشره الأعلى كالطلع، لا بظهوره.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وما لم يتشقق طلع لمشتري، وفي صحة اشتراط بلد تبعا وجهان، وقيل: إن ذكر قدره ووصفه صح). انتهى.

أحدهما: يصح مطلقا، اختاره القاضي في المجموع.
قلت: وهو الصواب، لأنه دخل تبعا، كالحمل والناث من الزرع أو باعه مع الأرض.
وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى، وقطع به المغني، والشرح.
والوجه الثاني: لا يصح مطلقا، اختاره ابن عقيل.
والوجه الثالث: إن ذكر قدره ووصفه صح، وإلا فلا، وهو احتمال لابن عقيل.
(٢) (مسألة - ٣): قوله: (والبذر إن بقي أصله فكشجر، وإلا كزرع عند القاضي، وعند ابن عقيل: لا يدخل). انتهى.
وكذا قال في الفائق.

وأطلقهما في التلخيص. قول القاضي هو الصحيح، جزم به الشيخ في المغني، والشارح وابن رزين في شرحه، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وقول ابن عقيل: لا أعلم من اختاره غيره.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (فلو أبر الكل إلا نخلة فأفردا بالبائع ففي أيهما له وجهان). انتهى.
أحدهما: تكون ثمرة هذه النخلة للمشتري، لأنها لم تؤثر، وما لم يؤثر يكون للمشتري، ولا يكون تبعا للذي أبر وهو الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام الأصحاب ممن لم يصح بذلك.

قال في الرعاية الكبرى: وإن أبر بعض فباع ما لم يؤثر وحده فهو للمشتري، وقيل: بل للبائع انتهى.
وقال في المغني، والشرح: ولو أبر بعض الحائط فأفرد بالبائع ما لم يؤثر فللمبيع حكم نفسه، ولا يتبع غيره.
وخرج القاضي وجهها: أنه تبع للذي أبر، فلا يدخل في المبيع، بل يكون للبائع، كما لو باعها بعد أن تؤثر.
ورد هذا التخرج في المغني، وقدم ابن رزين أنه للمشتري.
وقال عن القول بأنه للبائع: ليس بشيء، والوجه الثاني: لا يدخل في البيع، ويكون للبائع، وهو تخرج القاضي.
قلت: وهو ضعيف، وإطلاق المصنف فيه شيء، والله أعلم.

وَجَزَمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي جَوَزِ وَلَوْزٍ وَقَالَ: وَلَا يَلْزَمُ الرُّمَانُ، وَالْمَوْزُ، وَالْحِنْطَةُ فِي سَبِيلِهَا، وَالْبَاقِلَا فِي قَضَرِهِ لَا يَبِيعُ الْأَصْلَ، لِأَنَّهُ لَا غَايَةَ لظُهُورِهِ، وَطَلَعَ الْفَحَالُ بِرَأْدِ التَّلْفِيعِ، كَالْإِنَاثِ.
وَقِيلَ: لِلْبَائِعِ لَا كَلَّةَ قَبْلَ ظُهُورِهِ، وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ كَوَرْدٍ وَتَوَجَّسٍ وَتَنْفَسِجٍ كَالْقَمَرَةِ، وَالْوَرَقِ لِلْمُشْتَرِي.
وَقِيلَ: وَرَقَ الثَّوْبِ الْمَقْصُودُ كَثَرُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكَثَرِ، وَهُوَ الطَّلَعُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ ثَمَرٍ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهِ، وَرَطْبَةٍ وَزَرْعٍ قَبْلَ اسْتِدَادِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ.

وَعَنْهُ: أَوْ الْعَزْمُ، إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ بِأَصْلِهِ.

وَقِيلَ: لَا، كَيْفِيَّةً لِمَالِكِ الْأَصْلَ، فِي أَحَدِ الرَّوْضَيْنِ (م ٥، ٦).^(١)

وَقِيلَ: إِطْلَاقُهُ كَشَرْطِهِ، قَدَمُهُ فِي الرُّوْضَةِ، وَالْحَصَادُ، وَاللَّقَاطُ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ عَلَى الْبَائِعِ خِلَافًا لِلْمُخْرِقِيِّ.
قَالَ الْقَاضِي: وَلَمْ أَجِدْ يَقُولُهُ رَوَايَةً.

وَقَالَ فِي الرُّوْضَةِ: لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ، وَفِي الْإِرْشَادِ: فِي صَحِيحِهِ رَوَايَتَانِ، فَإِنْ بَطَلَ فِيهِ الْعَقْدُ رَوَايَتَانِ^(٢)، وَكَذَا الْجِلْدَانِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَزَارِعٍ لِغَيْرِ رَبِّ الْمَالِ، وَكَذَا لَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَبِيعُ الزُّرْعُ؟
قَالَ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهُ، وَكَذَا نَقَلَ: لَا يَبِيعُ حَمَلَهُ قَبْلَ ظُهُورِ زَرْعٍ لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ.

(١) (المسألة - ٥ - ٦): قوله: (ولا يجوز بيع ثمر قبل بدو صلاحه، ورطبة وزرع قبل اشتداده، نص عليه، إلا بشرط القطع في الحال... إلّا أن يبيعه بأصله، وقيل: لا، كبيعته للمالك الأصل، في أحد الوجهين). انتهى.

يعني: إذا باع ذلك المالك الأصل من غير شرط القطع.

وفيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٥): بيع الثمرة قبل بدو صلاحها للمالك الأصل من غير شرط القطع هل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المنعي، والمحزر، والشرح، والفاقق الزركشي.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح من المذهب، صححه في المستوعب، والتلخيص، والرعاية الكبرى، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وأختره في الحاوي الكبير وجزم به في الرعاية الصغرى.

والوجه الثاني: لا يصح، وهو ظاهر كلام الحرقى وصاحب المقنع وجماعة.

(المسألة الثانية - ٦): بيع الزرع ونحوه قبل اشتداد حبه للمالك الأرض من غير اشتراط القطع هل يصح أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في المنعي، والمحزر، والشرح، والفاقق، والزركشي.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح.

أختره أبو الخطاب وصاحب الحاوي الكبير وابن عبدوس في تذكرته، وصححه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: لا يصح، قدمه في الرعاية الكبرى، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره.

وقد جعل المصنف المسألتين على حد واحد، وكذا أكثر الأصحاب، وابن حمدان في الرعاية الكبرى قدم هنا بما صحح خلافه في التي قبلها.

(٢) تنبيهه قوله: (والحصاد، واللقاط على المشتري، ويصح شرطه على البائع، خلافاً للمخريقي).

وفي الإرشاد في صحته رويتان، فإن بطل ففي العقد رويتان). انتهى.

اعلم: أن الخلاف في الصورتين ذكره في الإرشاد فقال: فإن باعه رطبة واشترط على البائع جزها لم يميز.

وقيل: وإذا قلنا: لا يجوز هذا الشرط فهل يصح البيع ويطل الشرط؟ أو يطل البيع لبطان الشرط؟ على رويتين. انتهى.

فحكى في الأول قولين، وفي الثاني رويتين.

واعلم: أن الصحيح من المذهب على قول الحرقى يصح البيع، وعليه الأصحاب.

وصاحب الإرشاد حكى رواية بعدم الصحة، فليس الخلاف هنا من الخلاف المطلق الذي اصطلاح عليه المصنف.

وإنما حكى الخلاف على صفة في الإرشاد.

وَقَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُهُ وَيَكُونُ شَرِيكًا بِعِمَارَتِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَوْ تَقَايَلَا الْإِجَارَةُ أَوْ فَسَخَاهَا بِحَقِّ قَلَّةٍ قِيَمَةُ خَرْبِهِ، وَإِنْ أُخِرَ الْقَطْعُ مَعَ شَرْطِهِ حَتَّى صَلَحَ الثَّمَرُ وَطَالَتِ الْجُرَّةُ وَاسْتَدَّ الْحَبَّ فَسَدَ الْعَقْدُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ، وَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ.

وَعَنْهُ: لَهُمَا، فَتَقَوُّمُ الثَّمَرَةِ وَقَتِ الْعَقْدِ وَيَعْدُ الزِّيَادَةُ.

وَعَنْهُ: لَا يَفْسُدُ، وَالزِّيَادَةُ لَهُمَا.

وَقَالَ الْقَاضِي: لِلْمُشْتَرِي.

وَعَنْهُ: يَتَصَدَّقَانِ بِهَا عَلَى الرُّوَاتَيْنِ وَجُوبًا، وَقِيلَ: نَدَبًا.

وَعَنْهُ: يَفْسُدُ إِنْ أُخِرَ عَمْدًا بِلَا عِلَرٍ.

وَعَنْهُ: يَفْسُدُ لِقَصْدِ حِيلَةٍ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ.

وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى رَطْبًا عَرِيَّةً فَاتَمَرَ وَيَتَوَجَّهَ تَقْيِيدُ الصَّحَّةِ بِالسَّوَادِ، وَحَيْثُ بَطَلَ الْبَيْعُ وَكَاهُ الْبَائِعِ، وَحَيْثُ صَحَّ فَلَنْ اتَّفَقَا عَلَى التَّبْيِيعِ جَازَ وَرَكَاهُ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ قُلْنَا الزِّيَادَةُ بَيْنَهُمَا فَعَلَيْهِمَا إِنْ بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمَا نَصَابًا، وَإِلَّا انْتَبَى عَلَى الْخَلْطَةِ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْقَطْعِ أَوْ طَلَبَهُ الْبَائِعُ فَسَخَنَّا الْبَيْعَ (م هـ ر)، لِأَنَّ الزَّامَ الْبَائِعِ بِالتَّبْيِيعِ يَضُرُّ بِنَخْلِهِ، وَتَمَكِّيْنِ الْمُشْتَرِي مِنَ الْقَطْعِ يَضُرُّ بِالْفُقَرَاءِ، وَيَعُودُ مِلْكًا لِلْبَائِعِ وَيُزَكِّيهِ، وَفِي الزَّامِ الْمُشْتَرِي بِالتَّبْيِيعِ إِنْ بَدَّلَهَا الْبَائِعُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا شَرْطُهُ لَهُ.

وَالثَّانِي: لَا، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ (م ٧) ^(١).

هَذَا كُلُّهُ إِذَا قُلْنَا: الْوَاجِبُ فِيمَا يَقْطَعُ قَبْلَ كَمَالِهِ لِحَاجَةِ عَشْرَةٍ وَرَطْبًا، فَأَمَّا إِنْ قُلْنَا يَخْرُجُ يَابِسًا فَلَا يَفْسُخُ الْبَيْعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ.

وَإِنْ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ فَلَمْ يَتَمَيَّزْ فَكَمِيعٌ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ لَا يَفْسُدُ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.

وَإِنْ أُخِرَ قَطْعُ خَشَبٍ، مَعَ شَرْطِهِ فَزَادَ فَقِيلَ: الزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ، وَقِيلَ: الْكُلُّ، وَقِيلَ: لِلْمُشْتَرِي، وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: الزِّيَادَةُ لَهُمَا، اخْتَارَهُ الْبَرْمَكِيُّ (م ٨) ^(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (فيما إذا باع ثمرًا قبل صلاحه بشرط القطع وأخوه حتى صلح وقلنا: يصح البيع، وإن اتفقا على القطع

أو طلبه البائع فسحنا البيع... وفي إلزام المشتري بالتبعية إن بدلها البائع وجهان:

أحدهما: نعم، لأنه خير مما شرطه له.

والثاني: لا؛ لأنه قد يكون له غرض صحيح. انتهى.

أحدهما: يلزمه قبوله، لما علله به المصنف، وهو الصحيح، جزم به في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يلزمه، لما علله به المصنف.

قلت: والصواب أن ينظر في ذلك، فإن كان للمشتري غرض صحيح في قطعه لم يلزم بالتبعية، لأن حقه مقدم، وإلا لزم، لمراعاة حق الفقراء. وفي تعليل المصنف ما يؤكد هذا، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (فإن أخر قطع خشب مع شرطه فزاد فقيل: الزيادة للبائع، وقيل: الكل، وقيل: للمشتري وعليه الأجرة،

ونقل ابن منصور: الزيادة لهما، اختاره البرمكي). انتهى.

قدم في الفائق أن البيع لازم، والزيادة للبائع، فقال: ولو اشترى خشبًا ليقطعه فتركه فمما غلظ فالزيادة لصاحب الأرض، نص عليه، واختاره البرمكي.

وقال ابن بطّة: هي لصاحب الخشب. انتهى.

فنسب إلى البرمكي أن الزيادة لصاحب الأرض، وأنه المنصوص، وهو مخالف لكلام المصنف.

وقد نقل ابن رجب الاشتراك في الزيادة عن البرمكي، كما قال المصنف.

والقول بأن الكل للبائع، اختاره أبو الحسن الحرزي فقال: ينسخ العقد، والكل للبائع.

والقول بأن الكل للمشتري اختاره ابن بطّة.

فَضْلُ

وَإِذَا طَابَ أَكْلُ الثَّمَرِ وَظَهَرَ نُسْجُهُ جَازَ بَيْعُهُ بِشَرْطِ التَّبَيُّعِ وَمُطْلَقًا.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَقَالَ يَظْهَرُ مَبَادِئُ الْحَلَاوَةِ وَيَلْزَمُ الْبَائِعُ سَفِيئَةً مُطْلَقًا، وَلِمُشْتَرِيهِ، تَعَجُّلٌ قَطْعِيٌّ، وَلَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ جَدِّهِ؛
لأنه وَجَدَ مِنَ الْقَبْضِ مَا يُمْكِنُ، فَكَفَى لِلْحَاجَةِ الْمُبِيعَةِ لِبَيْعِ الثَّمَرِ بَعْدَ بَدْءِ صَلَاحِهِ.
وَعَنْهُ لَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَإِذَا بَدَأَ صَلَاحُ بَعْضِ نَوْعٍ وَتَقَلَّ حَتْبُ غَلَبَ. وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي شَجَرِهِ يَبِيعُ جَمِيعَهُ،
وَعَلَى الْأَصَحِّ: وَيُسْتَأْنَأُ.
وَعَنْهُ: وَمَا قَارَبَهُ.

وَأُطْلِقَ فِي الرُّوْضَةِ فِي الْبَسَائِتِ رَوَاتَيْنِ.
وَعَنْهُ: الْجِنْسُ كَالنَّوْعِ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: وَبَيَّعَهُ الْأَجْنَاسُ الَّتِي تُبَاعُ جُمْلَةً عَادَةً.
وَأَنْ أَفْرَدَ بِالْبَيْعِ مَا لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَمَا تَلَفَ مِنْ ثَمَرٍ.
وَقَالَ الْقَاضِي: يَسْتَبْقَى بَعْدَ بَدْءِ صَلَاحِهِ إِلَى وَقْتِهِ.
وَقَالَ فِي الْكَافِي، وَالْمَحَرَّرُ: وَزَرْعٍ (و م) مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُبَاعُ بَعْدَ تَحْمُصِهِ صَلَاحِهِ، فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فَإِذَا تَرَكَهُ قَرُطًا
فَضَمِنَهُ فِي أَحَدِ الْأَحْيَاءِ لَيْسَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.
وَفِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: إِنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ بَدْءِ صَلَاحِهِ وَهُوَ اشْتِدَادُ حَبِّهِ فَلَوْ تَرَكَهُ إِلَى حِينِ حَصَادِهِ وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِذَا
اُتْلَفَ الْبَائِلَاءُ، وَالْجِنْدَةُ فِي سَبِيلِهَا فَلَنَا وَجْهَانِ، الْأَفْوَى يُرْجَعُ بِذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ كَمَا سَأَلْنَا.
وَتَقَلَّ حَتْبُ إِنَّمَا الْجَوَائِعُ فِي التَّخَلُّ بِأَمْرِ سَمَاوِيٍّ.
وَقِيلَ: وَلِصَّ وَتَعْوَهُ قَبْلَ قَطْعِهِ.
وَعَنْهُ: قَدَرُ الثَّلَثِ، جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ، قِيلَ: قِيَمَةٌ.
وَقِيلَ: ثَمَنًا.

وَقِيلَ: قَدَرًا (م ٩) ^(١) بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي وَتَسْلِيمِهِ فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ قَبْضٌ تَامٌ، لِأَنَّ عَلَيْهِ الْمُؤَنَةَ، إِلَى

= وقال في الفائق بعد قول الخرزى: قلت: ويتخرج الاشتراك، فوافق ما نقله المصنف عن الإمام أحمد في رواية ابن منصور.
تبيينه: تلخص ثمة تقدم في انفساخ العقد قولان: الانفساخ اختاره الخرزى، وعدمه وهو الصحيح نص عليه.
واختاره ابن بطه وأبو حفص البرمكي، وهو ظاهر ما قدمه في الفائق، فعلى الأول الكل للبايع، وعلى الثاني اختلف في الزيادة
على أقوال:
أحدها: الاشتراك فيها، وهو الصحيح، نص عليه، واختاره البرمكي.
والثاني: هي للمشتري، اختاره ابن بطه، والثالث هي للبايع، وهو ظاهر ما قدمه في الفائق ونسبه إلى النص، واختار البرمكي،
قال الشيخ شمس الدين بن عبد الدائم تلميذ صاحب الفائق: الزيادة لصاحب الأرض، نص عليه، واختاره أبو حفص العكبري،
ذكره في تعليقه.

فالظاهر أن صاحب الفائق حصل منه سبق قلم في قوله البرمكي، وإنما هو العكبري.
وأما البرمكي؛ فإنه اختار الاشتراك في الزيادة، ذكره في القاعدة الحادية، والشماتين المصنف، والله أعلم.
(١) (مسألة - ٩): قوله في الجاتحة: (وعنه: قدر الثلث... قيل: قيمة، وقيل: ثمنًا، وقيل: قدرًا). انتهى.
أحدها: يعتبر قدر ثلث الثمرة، وهو الصحيح.
قدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والتلخيص، والبلغة، والشرح، والرعايتين، والحاوئين وشرح ابن رزين، وغيرهم.
والوجه الثاني: يعتبر قدر الثلث بالقيمة، قدمه في المحرر، والنظم، ومجريد العناية، وغيرهم.
وأطلقهما في الفائق، والزركشي.
الوجه الثالث: يعتبر قدر ثلث الثمن.
فهذه تسع مسائل قد فتح الله بتصحيحها.

تَبِعَهُ صَلَاحُهُ كَمَدُّهُ الْإِجَارَةَ.

وَاجْتَنَحَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْبُوضَةٍ، لِأَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ بَعَثَ شَيْئًا بِالْبَائِعِ، وَالْمَقْبُوضُ لَا يَنْفِي بَعْدَ قَبْضِهِ ضَمَانَ عَلَى بَائِعِهِ وَلَا الْفَيْضَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ مَكِيلًا لَيْلًا، فَكَالَهُ لَيْلًا لَمْ يَكُنْ كَيْلُهُ قَبْضًا، وَيُوضَعُ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ الثَّالِفِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَأَبْطَلَ فِي النَّهَايَةِ الْعَقْدَ كَتَلَفِ الْكُلِّ، وَلَا جَائِحةَ فِي مُشْتَرَى مَعَ أَصْلِهِ، وَكَذَا إِنْ فَاتَ وَقْتُ أَخْذِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: ظَاهِرُ كَلَامِهِ وَضَعَهَا عَنْهُ، وَاجْتَنَحَ شَيْئًا ثَبُوتَهَا فِي زَرْعٍ مُسْتَأْجَرٍ وَخَانُوتٍ نَقَصَ نَفْعُهُ عَنِ الْعَادَةِ، وَأَنَّهُ خِلَافُ مَا رَوَاهُ عَنْ أَحْمَدَ، وَحَكَّمَ بِهِ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ حَمْزَةَ فِي حَتْمِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: قِيَاسُ نَصُوصِهِ وَأَصُولُهُ إِذَا عَطِلَ نَفْعُ الْأَرْضِ بِأَنَّهُ انْفَسَخَتْ فِيمَا بَقِيَ كَانْهَدَامِ الدَّارِ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّهُ لَا جَائِحةَ فِيمَا تَلَفَ مِنْ زَرْعِهِ، لِأَنَّ الْمَوْجَرَ لَمْ يَبْعُهُ إِيَّاهُ، وَلَا يَنْزِعُ فِي هَذَا مِنْ فَهْمِهِ.

وَإِنْ أَتَلَفَهُ أَدَمِيٌّ فُسَيَّاتِي فِي إِثْلَافِ الْكَيْلِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَجَزَمَ فِي الرُّوْضَةِ هُنَا بِأَنَّهُ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرَى، لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَنْبَسَحَ الْأَدَمِيُّ بِالْغَرَمِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: الْمَسْأَلَةُ أَخَذَتْ شَبَهًا مِنَ التَّمْيِيزِ وَغَيْرِهِ فَعَمِلْنَا بِهَا فَضَعَيْنَاهَا بِالْبَائِعِ بِالْجَائِحةِ، وَالْمُشْتَرَى إِذَا أَتَلَفَهَا أَدَمِيٌّ. وَمَا لَهُ أَصْلٌ يَنْكَرُ حَمْلَهُ كَقِنَاءِ فَكَالشَجَرِ، وَتَمَرَةٍ كَثْمَرٍ، فِيمَا تَقَدَّمَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، لَكِنْ لَا يُؤْخِرُ الْبَائِعُ اللَّقْطَةَ الظَّاهِرَةَ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ تَعَيَّبَ فَالْفَسْخُ أَوْ الْأَرْضُ.

وَقِيلَ: لَا يَبِيعُ إِلَّا لَقْطَةً لَقْطَةً، كَثْمَرٍ لَمْ يَنْدُ صَلَاحُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَجَوَزهَ مُطْلَقًا تَبَعًا لِمَا بَدَأَ كَثْمَرٍ، وَصَلَاحٍ قِنَاءٍ وَخِيَارِ وَنَحْوِهِ أَكْلَهُ عَادَةً. وَعِنْدَ الْقَاضِي: تَنَاهَى عِظْمُهُ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا شَمِلَ لِيَأْسَهُ الْمَعْتَادَ فَقَطْ، إِلَّا بِشَرْطٍ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الشَّيْخِ فِي مَزَارِعِ الْقَرْيَةِ أَوْ قَرْيَةٍ، وَاجْتَنَحَ فِي شِرَاءِ أَمَةٍ مِنْ غَنِيمَةٍ يَتَّبِعُهَا مَا عَلَيْهَا، مَعَ عِلْمِهَا بِهِ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ لَا، فَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرَى مَا لَهُ فَإِنْ قَصَدَهُ أَغْتَبِرَ عِلْمُهُ وَشَرْطُ الْبَيْعِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَاجْتَنَحَ الشَّيْخُ وَذَكَرَهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَالْخَزَرِيُّ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَبَّرِ عَنْ أَصْحَابِنَا، نَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو الْحَارِثِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي زَادِ الْمَسَافِرِ إِذَا كَانَ إِنَّمَا قَصَدَ الْعَبْدَ كَانَ الْمَالُ قُلٌّ أَوْ كَثُرَ تَبَعًا لَهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ قِيلَ يَمْلِكُ لَمْ يُغْتَبَرِ، وَإِلَّا أَغْتَبِرَ، قَطَعَ بِهِ فِي الْمَحْرُورِ وَزَادَ: إِلَّا إِذَا كَانَ قَصْدُهُ الْعَبْدَ فَلَا، وَلَهُ الْفَسْخُ بِعَيْبِ مَالِهِ، كَهَوِّ.

وَقِيلَ: لَا، وَمَقْهُودٌ ذَائِبٌ وَتَغْلِيهَا وَنَحْوُهُمَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ بَيْعٍ، كَلْبَسَ عَبْدٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَأَوَّلَى.

باب الخيار

لا يثبت خيار المجلس إلا في بيع غير كتابي وصَلَحَ بَمَعْنَاهُ وَإِجَارَةٌ. وقيل: لا تلي مَذْنُهَا الْعَقْدُ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبْضٌ، كَصَرَفِهِ وَسَلَمٍ. وفي الأصح: وقِسْمَةٌ.

وقيل: وَمَسَاقَاةٌ وَمَزَارَعَةٌ وَسَبْقٌ، وَلَمْ يُحْمِلْ وَشَقِيعٌ أَخَذَ بِهَا. وفي شراء من يعتق عليه وجهان (م ١) (١). والأصح لا يثبت فيما تولاهُ واحدٌ كتابي، وفي طريقة بعض أصحابنا رواية: لا يثبت خيار مجلس في بيع وعقد معاوضة.

ولكل من البيعتين، الخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما عرفاً، ولو كرهاً (٢)، أو تساوفاً بالمشي أو في سنتين، ولهذا لو أقبضته في الصرف، وقال: أشي معي لأعطيك ولم يتفرقا جازاً، نقله حَرْبٌ، وفي بقاء خيار المكره وجهان (م ٢) (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي شراء من يعتق عليه وجهان). انتهى.

يعني: هل يثبت فيه خيار المجلس أم لا؟

وأطلقهما في التلخيص، والبلغة، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وتجريد العناية.

أحدهما: لا خيار له، وهو الصحيح.

قال الأزجي في نهايته: الظاهر في المذهب عدم ثبوت الخيار في شراء من يعتق عليه، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، والزركشي.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: يثبت له الخيار كغيره، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

تنبيه: إذا قلنا: لا يثبت للمشتري فهل يثبت للبائع أم لا؟

ف قيل: لا يثبت له أيضاً.

قلت: وهو قوي، مراعاة للعتق، وقيل: يثبت له الخيار وإن لم يثبت للمشتري، قاله في الرعاية، وهو ظاهر كلام المصنف، فإن

ظاهره اختصاص ذلك بالمشتري.

فعلى هذا يكون الصحيح من المذهب الاختصاص.

وقال الزركشي: وفي سقوط حق صاحبه وجهان. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: ولو كرهاً، عائد إلى عدم التفريق، أي: أكرها على عدم التفريق.

وأما الإكراه على التفريق فهي التي ذكر فيها المصنف الخلاف وأطلقه، وثبه عليه شيخنا.

قلت: الذي يظهر أن قوله: ولو كرهاً عائد إلى التفريق لا إلى عدم التفريق كما قاله شيخنا.

ويقويه قوله: (ما لم يتفرقا بأبدانهما عرفاً).

والعرف إنما يكون في التفريق لا في عدم التفريق، وأيضاً فإنني لم أطلع على كلام أحد من الأصحاب نص على ما إذا أكره على

عدم التفريق، بل عموم كلامهم ذلك.

وإنما حكوا الخلاف في الإكراه على التفريق. إذا علم ذلك فيكون المصنف تابع صاحب المغني، فقطع بأنه إذا أكرهاً ما بطل

خيارهما، وإذا أكره أحدهما بطل خيار صاحبه، وفي بطلان خيار المكره وجهان، وهذا والله أعلم مراد المصنف، وموافق للنقل.

ويكون قوله: (ولو كرهاً) عائداً إلى المفهوم والتقدير، فلو تفرقا عرفاً ولو كرهاً لم يكن لهما الخيار.

بقي هذه الطريقة التي تبع بها صاحب المغني، هل هي المذهب أم لا؟

وعنده: أنها المذهب، والذي يظهر: أن الصحيح أن الإكراه لا يبطل خيار المجلس، سواء كان الإكراه لهما أو لأحدهما، كما تقدم.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (ولكل من البيعتين الخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما عرفاً ولو كرهاً وفي بقاء خيار المكره وجهان). انتهى.

اعلم: أن للأصحاب في حصول الفرقة بالإكراه طريقين.

أحدهما: وهي طريقة الأكثر منهم الشيخ في الكافي.

وَيَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ لَا بِجُنُونِهِ، وَلَا يَنْتَبِثُ لَوَلِيِّهِ خِيَارًا، وَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ بِإِقَاتِهِ.
 وَفِي الشَّرْحِ: إِنْ خَرَسَ وَلَمْ تَفْهَمْ إِشَارَتَهُ أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مَقَامَهُ.
 وَيَسْقُطُ خِيَارُ مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْتُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَتَحْرُمُ الْفَرْقَةُ خَشْيَةَ الْاسْتِفَالَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِنْ اسْقَطَاهُ سَقَطَ.
 وَعَنْهُ: لَا، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَعَنْهُ فِي الْعَقْدِ، وَيَسْقُطُ بَعْدَهُ.
 وَيَصِحُّ شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْعَقْدِ مُدَّةً مَعْلُومَةً.
 وَعَنْهُ: وَمُطْلَقًا، فَيَنْبَغِي إِلَى قَطْعِهَا.
 وَإِنْ شَرَطَهُ حِيلَةً لِيَرْتَبَ فِيهَا أَفْرَضُهُ لَمْ يَجُزْ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَلَا يَنْتَبِثُ إِلَّا فِي بَيْعٍ وَصَلَحٍ بِمَعْنَاهُ وَقِسْمَةٍ.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ كَانَ رَدُّهُ وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ دُخُولُهُ فِي سَلَمٍ رَوَايَةً وَاحِدَةً لَعَدَمِ اعْتِبَارِ قُبُضِهِمَا، وَإِجَارَةٍ.
 وَقِيلَ: وَلَوْ وَلَيْتَ مُدَّتْهَا الْعَقْدُ.
 وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَضَمَانٌ وَكِفَالَةٌ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ.
 وَفِي الرُّوَضَةِ: يَنْتَبِثُ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: يَجُوزُ فِي كُلِّ الْعَقُودِ.
 وَإِنْ شَرَطَاهُ إِلَى الْغَدِ سَقَطَ بِأَوَّلِهِ، وَعَنْهُ آخِرُهُ، وَالِي الظُّهْرِ إِلَى الزُّوَالِ، كَالْعُدْوِ.
 وَقِيلَ: الْغُرُوبُ كَالْعِشَاءِ، وَالْعَشِيُّ وَالْعَشِيَّةُ مِنَ الزُّوَالِ وَذَكَرَهُمَا الْجَوَازِيُّ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْعَتَمَةِ، كَالْعِشَاءِ، وَأَنْ
 قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّ الْعِشَاءَ مِنَ الزُّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالْمَسَاءُ وَالْغُبُوقُ مِنَ الْغُرُوبِ، وَالْعُدْوَةُ وَالْغَدَاةُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى
 طُلُوعِ الشَّمْسِ، كَالصُّبُوحِ، وَالصُّبْحُ خِلَافُ الْمَسَاءِ، وَالِاصْتِبَاحُ نَقِيضُ الْإِمْسَاءِ.
 وَظَاهِرُ اللَّغَةِ أَنَّ الْبَكْرَةَ كَالْعُدْوَةِ، وَالْأَصَالُ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ.
 وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْيَتِّ: إِنْ صَلَّى مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الزُّوَالِ قَالَ: أَصْبَحَ عَبْدُكَ فُلَانٌ، وَمِنَ الزُّوَالِ إِلَى
 آخِرِ النَّهَارِ قَالَ: أَمْسَى عَبْدُكَ فُلَانٌ. وَسَبَقَ الظَّرْفُ فِي الْمَوَاقِيِتِ، وَيَتَوَجَّهُ تَقْدِيمُ الْعُرْفِ فِي الْأَصَحِّ.
 وَإِنْ شَرَطَاهُ يَوْمًا نَعَمْ وَيَوْمًا لَا، فَقِيلَ يَنْطَلُ.
 وَقِيلَ: يَصِحُّ، وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ (م ٣) ^(١).

= قال الزُّرْكَشِيُّ: وَهُوَ أَجُودُ أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِيهَا إِذَا أَكْرَاهَا مَعًا أَوْ أَحَدَهُمَا، فَقِيلَ: تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَهُوَ اِحْتِمَالٌ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحُ.

وقدَّمه الزُّرْكَشِيُّ وشرح ابن رزین، وقيل: لا يحصل به مطلقًا، وهو الصحيح، اختاره القاضي.
 وجزم به في الفصول، والمستوعب، والحاوین، وصححه في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى، فعلى هذا القول يبقی الخيار في مجلس زال عنهما
 الإكراه قیبه حتى يفارقاه.

وأطلقهما في الكافي، والفائق.
 قال في المغني والشرح فيما إذا أكره أحدهما: احتمل بطلان الخيار، وقال القاضي: لا ينقطع الخيار.
 وفيه وجه ثالث: إن أمكنه ولم يتكلم بطل خياره، وإلا فلا، وهو احتمال في التلخيص.
 الطريق الثاني: إن حصل الإكراه لهما انقطع خيارهما قولاً واحداً، وإن حصل لأحدهما فالخلاف.
 وهي طريقة الشيخ في المغني، والشارح، وهو ظاهر كلام المصنف.
 إذا علم ذلك؛ فقد عرفت الصحيح من الوجوه المتقدمة، فكذا الصحيح هنا، والله أعلم.
 (١) (مسألة - ٣): قوله في خيار الشرط: (وإن شرطاه يوماً ويوماً لا، فقيل: يبطل، وقيل: يصح، وقيل: في اليوم الأول). انتهى.
 القول الأول: احتمال في المغني، وهو قوي.
 والقول الثاني: قدَّمه في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى.

والقول الثالث: أصحُّ، واختاره ابن عقيل، وجزم به ابن الجوزي في المذهب، وقدَّمه في الفائق وشرح ابن رزین، وأطلق الأول،
 والثالث في الكافي، وهو ظاهر المغني، والشرح، وتأتي نظيرتها في آخر الودیعة.

وإن شرطه أو أجلا في سلم أو بيع إلى خصام لم يصح، على الأصح، كشرطه منبهما في أحد العبدتين. وفي الترغيب: وفي أحدهما بعينه يخرج على تفريق الصفقة في الجمع بين مختلفي الحكم، وأوله منذ العقد. وقيل: التفرق.

وإن شرطه لغيره وله صح، وإن أطلق فوجهان (م ٤).^(١)

وإن قال: ذوي، لم يصح، وظاهر كلامه: يصح، اختاره الشيخ، ويكون توكيلاً لأحدهما في الفسخ. وقيل: للموكل إن شرطه لنفسه وجعله وكيلاً، ولزم بمضي مدته، في الأصح، وله الفسخ، وأطلقه الأصحاب. ونقل أبو طالب: يرد الثمن، وجزم به شيخنا، كالشفع، ويخرج من عزل الوكيل لا فسخ في غيبته حتى يبلغه في المدة، والملك في مدة الخيارين للمشتري، في ظاهر المذهب، فيعتق قريته ويفسخ بكأخه ويخرج فطرته، قال أبو الخطاب وغيره: وتأخذ بالشفقة.

وعنه: إن فسخ أحدهما فالنماء المنفصل.

وعنه: وكسبه للبائع، كرواية الملك له.

وقيل: لمشتري إن ضمنه.

والحمل وقت العقد مبيع.

وعنه: نماء، فترد الأم بعينها بالثمن كله، قطع به في الوسيلة، فعلى الأول هل هو كأحد عيين أو تبع للأمر لا حكم له؟ فيه روايتان، ذكرهما في المنتخب في الصداق (م ٥).^(٢)

وتصرف البائع في المبيع محرّم لا ينفذ، أطلقه جماعة.

وقيل: إلا إن قيل الملك له، والخيار له.

وقال في المغني: أو لهما، وليس فسخاً، على الأصح، كإنكاره شرط الخيار، قاله في الترغيب وغيره، وتصرف

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن شرطه لغيره وله صح، وإن أطلق فوجهان). انتهى.

يعني: إذا شرطه لغيره وأطلق، لا شرطه لنفسه معه ولا نفاه، وأطلقهما في الخلاصة، والحرر، والنظم، والفاثق:

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، اختاره الشيخ في المغني، والشارح.

قال في الفائق: اختاره الشيخ وغيره. انتهى.

وجزم به في التلخيص، والحاوي الكبير، وهو ظاهر ما جزم به في المنور، وتجريد العناية.

وصححه في تصحيح الحرر، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي في المجرد، وجزم به في الكافي.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (والحمل وقت العقد مبيع... فعليه هل هو كأحد عيين أو تبع للأمر لا حكم له؟ فيه روايتان ذكرهما في

المنتخب في الصداق). انتهى.

يعني: المنتخب الذي لو ولد الشرازي.

إحدهما: هو كأحد عيين، صرح به القاضي في المجرد، فقال في أثناء الفلاس: فإن كانت حين البيع حاملاً ثم أفلس المشتري فله الرجوع فيها وفي ولدها، لأنها إذا كانت حاملاً حين البيع فقد باع عيين: وقد رجع فيهما. انتهى.

قلت: وهو الصواب، وقال في أول القاعدة الرابعة، والثمانين: قال القاضي وابن عقيل، وغيرهما: والصحيح من المذهب: أن للحمل حكماً.

والرواية الثانية: هو تبع للأمر لا حكم له.

قال في القاعدة الرابعة والثمانين: ورود العقود على الحامل كالبيع، والهبة، والوصية، والصداق.

قال القاضي وابن عقيل: إن قلنا للحمل حكم فهو داخل في العقد ويأخذ قسطاً من الموضع، وإن قلنا: لا حكم له لم يأخذ قسطاً، وكان بعد وضعه كالنماء المنفصل، ومالا إلى أنه لا حكم له، فقالا: وقياس المذهب يقتضي: أن حكمه حكم الأجزاء لا حكم الولد المنفصل، فيجب رده مع العين وإن قلنا لا حكم له وهو الأصح. انتهى.

المشتري مُحَرَّمٌ لَا يَنْفَذُ.

وَعَنْهُ بَلَى، كَمَا لَوْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ.
وَعَنْهُ: مَوْقُوفٌ، وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَهُ التَّصَرُّفُ وَيَكُونُ رِضًا بِلُزُومِهِ، وَإِنْ سَلِمَ فَلَأَنَّهُ مَتَّعَ نَفْسَهُ بِهِ، قَالَ: وَإِذَا قُلْنَا بِالْمَلِكِ قُلْنَا بِإِنْتِقَالِ الثَّمَنِ إِلَى الْبَائِعِ.
وَقَالَهُ غَيْرُهُ: وَفِي تَصَرُّفِهِ مَعَ الْبَائِعِ وَرَوَاتَانِ، بِنَاءً عَلَى دَلَالَةِ التَّصَرُّفِ عَلَى الرِّضَى (م ٦) ^(١) (٢).
وَتَصَرُّفُ الْمَالِكِ مِنْهُمَا بِإِذْنٍ وَتَصَرُّفٌ وَكِلَاهُمَا نَائِلٌ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَالَعِتْقُ، وَقِيلَ: وَالْوَقْفُ.
وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ التَّصَرُّفَ عَلَى الرِّضَا.
وَتَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي وَوُطُوهُ وَلَمَسُهُ بِشَهْوَةٍ وَسَوْمُهُ إِمْنَاءً.
قَالَ أَحْمَدُ: وَجَبَ عَلَيْهِ حِينَ عَرْضِهِ.
وَعَنْهُ: لَا، كَتَقْبِيلِ الْجَارِيَةِ وَلَمْ يَمْنَعَهَا.
وَقِيلَ: بِشَهْوَةٍ، فِي الْمَنْصُوصِ: وَفِي اسْتِخْدَامِهِ.
وَقِيلَ: لَا لِتَجَرِبَةِ رَوَاتَيْنِ (م ٧) ^(٣).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي تصرفه مع البائع روايتان، بناءً على دلالة التصرف على الرضى). انتهى.

إحداهما: ينفذ، وهو الصحيح.

جزم به في الحرر، والنور، ومقتضب الأدمي، والحاويين، والفاقق، وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين.

والرواية الثانية: لا ينفذ.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدمه في الرعاية، وللقاضي في المجرّد احتمالان.

(٢) تنبيه: قوله: (بناءً على دلالة التصرف على الرضى).

اعلم: أنّ الصحيح أنّ التصرف من البائع أو المشتري دليل على الرضا، واختاره الشيخ في المغني، والشارح، وغيرهما.

وقدموه وصحّحوه في مسائل.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وفي استخدامه وقيل: لا لتجربة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والحرر، والشرح، والرعاية الكبرى.

إحداهما: لا يبطل خياره.

قال الشيخ في المقنع: لا يبطل خياره في أصح الروايتين، وصحّحه في النظم وشرح ابن منبج.

وقدمه في الحاوي الكبير.

والرواية الثانية: يبطل خياره.

قال في الخلاصة، والحاوي الصغير: يبطل خياره، على الأصح، وجزم به في النور، ومقتضب الأدمي.

وقدمه في الهداية، والمستوعب، والتلخيص، والرعاية الصغرى، وغيرهم.

قال في الوجيز: وإن استخدم البيع للاستعلام لم يبطل خياره، فدلّ كلامه أنّه لو استخدمه لغير الاستعلام أنّه يبطل، وعبارة جماعة

من الأصحاب كذلك.

تنبيه: أدخل المصنّف في الروايتين ما إذا استخدمه للتجربة، وكذلك صاحب الرعاية الصغرى، والفاقق.

وهو ظاهر كلامه في التلخيص، والحرر، وكذلك القاضي في المجرّد، وذكر عدم البطلان في استخدامه للتجربة قولاً مؤخراً، والمقدم

خلافه صاحب الرعاية الصغرى، والفاقق، والمصنّف، وهو بعيد جدّاً.

قال في الحاويين: وما كان على وجه التجربة للمبيع، كركوب الدابة لينظر سيرها، أو الطحن عليها ليعلم قدر طحنها، أو

استخدام الجارية في الغسل، والطبخ، والحيز، لا يبطل الخيار، رواية واحدة.

وقال في الرعاية الكبرى: وله تجربته واختياره بركوب وطحن وحلب وغيرها. انتهى.

وَأَنْ تَلَفَ عِنْدَهُ فَهَلْ يَبْتَاعُ خِيَارُ الْبَائِعِ، كَخِيَارِهِ فِي الْأَشْهُرِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٨).
فَإِنْ يَبْتَاعُ أَوْ أَمْسَى فَالْمُتَمَنِّ، وَإِنْ فَسَخَ أَحَدُهُمَا فَبَيْعُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ وَقِيلَ الْقَبْضُ. أَصْلُ الْوَجْهَيْنِ انْتِقَالَ الْمَلِكِ.
وَأَنْ بَاعَ عَبْدًا بِجَارِيَةٍ فَمَاتَ الْعَبْدُ وَوَجَدَ بِهَا عَيْتًا فَلَهُ رَدُّهَا وَتَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَتُرَقُّ بِأَنْ هُنَا تَلَفَ بَعْضُ الْمُبِيعِ، وَفِي
مَسْأَلَةِ الْخِلَافِ: كُلُّهُ.

وَفِي الرُّوضَةِ: يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ عَلَى رَوَايَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا يَبْتَاعُ خِيَارَهُ رَجَعَ بِأَرْضِ عَيْتِهَا.
وَخِيَارُ الْمَجْلِسِ لَا يَوْرَثُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: كَالشَّرْطِ، وَفِي خِيَارِ صَاحِبِهِ وَجْهَانِ (م ٩).

وَخِيَارُ الشَّرْطِ، وَالشُّعْبَةُ وَحَدُّ الْقَذْفِ لَا يَوْرَثُ إِلَّا بِمَطَالَبَةِ الْمَيْتِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

= وتقدم كلامه في الوجيز.

وقال في المنور، ومتخبط الأدمي: وتصرفه بكل حال رضا إلا لتجربة.

وقال الشارح: فأما ما يستعمل به البيع، كركوب الذئبة ليختبر فراحتها، والطحن على الرُحى ليعلم قدره، ونحو ذلك، فلا يدل
على الرضا، ولا يبطل به الخيار. انتهى.

وقال في المنع: وليس لإحدى منهما التصرف إلا بما تحصل به تجربة المبيع، وجعل في الكافي، محل الخلاف في غير تجربة المبيع،
وقطع في تجربة المبيع أنه لا يبطل.

قلت: الصواب أن الاستخدام للتجربة، والاختبار يستوي فيه الأدمي وغيره، ولا تشمل الرواية المطلقة، ومنشأ هذا القول: أن
حرباً نقل عن الإمام أحمد: أن الجارية إذا غسلت رأسه وغمرت رجله أو طبعته له يبطل خياره، فقال الشيخ، والشارح: يمكن أن
يقال: ما قصد به من الاستخدام تجربة المبيع لا يبطل الخيار، كركوب الذئبة ليعلم سيرها، وما لا يقصد به ذلك يبطل، كركوب الذئبة
لحاجته. انتهى.

وهذا هو الصواب، بل الغالب لا يكون الخيار إلا للتروّي ولمعرفة المبيع، وذلك لا يحصل إلا بالتجربة.

والمقصود: أن إدخال المصنف الاستخدام للتجربة في الروايتين مع إطلاقهما فيه نظر، والرواية على إطلاقها لا تقاوم الرواية
الأخرى، بل الصواب: أن محل الروايتين المطلقتين في غير الاستخدام للتجربة، وأن الاستخدام للتجربة لا يبطل خياره وإن قيل: فيه
قول المصنف، والله أعلم.

(١) (مسألة ٨ -) قوله: (وإن تلف عنده فهل يبطل خيار البائع كخياره في الأشهر؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمهدي، والحاوي الكبير، والزركشي، وغيرهم:

إحدهما: لا يبطل وله الفسخ، والرجوع بالقيمة أو مثله إن كان مثلياً، اختاره القاضي وابن عقيل.

وحكاة في الفصول في موضع عن الأصحاب.

وقدّمه في الخلاصة، والكافي، والرعائتين، والحاوي الصغير.

والرواية الثانية: يبطل، وهو الصحيح، اختاره الخفقي وأبو بكر، وغيرهما.

وقدّمه في المنع، والمحرم، والنظم، والفاق، وغيرهم.

وجزم به في المنور، ومتخبط الأدمي.

(٢) (مسألة ٩ -) قوله: (وخيار المجلس لا يورث، نصّ عليه كالشرط، وفي خيار صاحبه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والشرح:

أحدهما: يبطل، وهو الصحيح.

قدّمه في المغني وشرح ابن رزين.

والوجه الثاني: لا يبطل وهو احتمال في المغني.

قلت: وهي قريبة من مسألة شراء من يعتق عليه إذا قلنا لا خيار له، فهل يثبت خياراً للبائع، على ما تقدم قريباً، والله أعلم.

فهذه تسع مسائل قد صححت بحمد الله تعالى.

كخيار الرجوع في هبة ولديو، ولأن معنى الخيار تخيره بين فسخ وإمضاء، وهو صفة ذاتية كالاختيار، فلم يورث، كعليه وقدرته.

قال في عيون المسائل: ولهذا لا تصح المصالحة على الخيار بمال، ولو أخذ قسطاً من المال لصح الصلح عليه بالمال، كخيار المجبرة، والصغيرة، والمعتقة.

وقيل: لا يبطل، وذكر في عيون المسائل في مسألة حل الدين بالموت رواية كالحلي، نقله ابن منصور، كخيار قبول الوصية له، وإلا حل.

وفي الانحصار رواية: لا يورث خذ قذف ولو طلبه مقدوف كخذ زنى.

ومن باع بشرط فمات مشتر لزم، إلا أن تقوم بينة أنه رده، نقله ابن منصور.

وإن علق عتق عبده ببيع فباعه عتق، نص عليه، كالنذير، ولم يتقبل الملك.

وتردّد فيه شيخنا وقال: وعلى قياس المسألة تعليق طلاق وعتق بسبب يزيل ملكة عن الزوجة، والعبد.

وقيل: يُعتق في موضع يحكم له بالملك.

باب خيار التذليس والغبن

يُنْبِتُ بِكُلِّ تَذْلِيسٍ يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ، كَتَسْوِيدِ الشَّعْرِ وَتَجْعِيلِهِ، وَتَحْمِيرِ الْوَجْهِ وَجَمْعِ مَاءِ الرُّحَى، وَاللَّبَنِ فِي ضَرْعٍ بِهَيْمَةٍ الْأَنْعَامِ، وَإِنْ حَصَلَ بِلَا تَذْلِيسٍ فَوَجْهَانِ (م ١) (١).

وَقِيلَ: وَكَذَا تَسْوِيدُ كَفِّ عَيْدٍ أَوْ ثَوْبِهِ، وَعَلْفُ شَاةٍ، وَمَتَى عَلِمَ التَّصْبِرَةُ خَيْرٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْذُ عَلِمَ. وَقِيلَ: بَعْدَهَا عَلَى الْقَوْرِ.

وَقِيلَ: يُخَيَّرُ مُطْلَقًا، مَا لَمْ يَرْضَ، كَبَيْعَةِ التَّذْلِيسِ، بَيْنَ إِنْسَاقِهَا وَفِي التَّنْبِيهِ، وَالْمُبْهَجِ، وَالتَّرْغِيبِ وَمَالَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الرُّوَضَةِ: مَعَ الْأَرْضِ، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئٍ وَغَيْرُهُ وَرَفَعَهَا مَعَ صَالِحِ ثَمَرِ سَلِيمٍ وَلَوْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ إِنْ خَلَبَهَا. وَقِيلَ: إِنْ رَدَّهَا بِهَا.

وَقِيلَ: أَوْ قَنَحَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الثَّمَرُ فَيَقِيمَتُهُ مَوْضِعَ الْعَقْدِ.

قَالَ الشَّيْخُ: كَتَبْنَا أَنْفَقَهَا، عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا، فَظَاهِرُهُ مَا يَأْتِي مِنَ الْخِلَافِ، وَيُقْبَلُ وَهُوَ اللَّبَنُ بِحَالِهِ بِذَلِكَ الثَّمَرِ، كَرَدِّهَا بِهِ قَبْلَ الْخَلَبِ، وَقَدْ أَقْرَأَهُ بِالتَّصْبِرَةِ، وَقِيلَ: وَلَوْ تَغَيَّرَ، وَقِيلَ: لَا، مُطْلَقًا، وَلَا خِيَارَ إِنْ رَالَ الْعَيْبُ أَوْ صَارَ لَبْنُهَا عَادَةً، نَصَّ عَلَيْهِ فِي شِرَاءِ أُمَّةٍ مُزَوَّجَةٍ فَطُلُقَتْ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: لَا رَجْعِيًّا، وَإِنْ فِي طَلَاقٍ بَاطِنٍ فِيهِ عِدَّةُ أَحْيَائَيْنِ، وَتَرُدُّ الْمَرْأَةَ مِنْ أُمَّةٍ وَأَتَانِ، فِي الْأَصَحِّ، مَجَانًا، لِأَنَّهُ لَا يُغْتَاصُ عَنْهُ عَادَةً، كَذَا قَالُوا، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ، وَيُخْرَمُ كَتَمِ الْعَيْبِ، ذِكْرُهُ التَّرْمِيزِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُكْرَهُ. وَفِي التَّصْبِرَةِ: هُوَ نَصُّ أَحْمَدَ وَيُصَحِّحُ.

وَعَنْهُ: لَا، نَقَلَ حَنْبَلٌ: يَبْعُهُ مَرْدُودٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَكَذَا لَوْ أَعْلَمَهُ بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ قَدَرَ عَيْبِهِ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عِقَابُهُ بِإِنْلَافِهِ، وَالتَّصَدُّقُ بِهِ، وَقَالَ: أَفْتَى بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنْتَ صَبْرِيًّا بَدِينًا فَقَالَ: لَهُ وَصِيْعَةٌ، فَأَتَيْتُ بِهِ آخَرَ فَأَخَذَهُ، عَلَيَّ أَنْ أَتَيْتُهُ لَهُ؟ قَالَ: لَا لَيْسَ عَلَيْكَ. قِيلَ لِأَحْمَدَ فَيَمَنْ يَدْخُلُ بِشَيْءٍ إِلَى بِلَادٍ إِنْ كَانَ مَغْشُوشًا اشْتَرَوْهُ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ: إِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَهُ لِأَنْفُسِهِمْ وَيَعْلَمُونَ غِشَّهُ فَجَائِزٌ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَصِيرَ إِلَى مَنْ لَا يَعْرِفُهُ فَلَا، نَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَيَتَوَجَّهُ إِنْ ظَنَّ مَعْرِفَتَهُ لِشَهْرَتِهِ جَازًا. وَإِذَا عَلِمَ مَبْلَغَ شَيْءٍ فَبَاعَهُ صَبْرَةً لِجَاهِلٍ بِقَدَرِهِ فَعَنَّهُ: يُكْرَهُ، فَيَقَعُ لِأَزْمَا.

وَعَنْهُ: يُخْرَمُ، فَلَهُ الرُّدُّ (م ٢) (٢)، وَقَالَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، مَا لَمْ يَعْلَمْ عِلْمَ الْبَائِعِ بِقَدَرِهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن حصل بلا تذليس فوجهان). انتهى:

أحدهما: لا خيار له، وهو ظاهر كلام جماعة.

والوجه الثاني: يثبت كضله، وهو الصحيح، اختاره القاضي، واقتصر، عليه في الفائق، وقطع به الكافي.

وقدّمه في الرعاية الكبرى وشرح ابن رزين.

قلت: الصواب أنه لا خيار له في حرة الخجل أو التعب، وله الخيار إذا حصل التذليس من غير قصد، كتسويد شعرها لشيء حصل فيه ونحو ذلك، وذكر في المغني، والشرح احتمالاً بعدم الخيار في حرة الخجل، والتعب، ومالا إليه، وقطعا بثبوت الخيار في غيرهما، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن علم مبلغ شيء فباعه صبرة لجاهل بقدره فعنه: يكره، فيقع لازماً، وعنه يجرم فله الرُّدُّ). انتهى.

إحدهما: يكره، اختاره القاضي في المجرد، وصاحب الفائق.

والرواية الثانية: يجرم، وهو الصحيح، نص عليه.

اختاره الحرقمي وأبو بكر في التنبيه، وابن عديوس، وغيرهم.

قال الزركشي: هذا منصوص أحمد، وعليه الأصحاب. انتهى.

وقدّمه في المستوعب، والمغني، والشرح، وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في الحرز، والرعاية، وغيرهما.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى: يَبْطُلُ قَدُّهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ عِلْمُ الْمُشْتَرِي وَحَدُّهُ، كَمَا لَمْ يُفَرِّقُوا فِي الْغَبْنِ بَيْنَ الْبَائِعِ، وَالْمُشْتَرِي، وَقَدَّمَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: لَا، لِأَنَّ الْمَغْلَبَ فِي الْعِلْمِ الْبَائِعِ، بِدَلِيلِ الْغَبْنِ لَوْ عَلِمَهُ الْمُشْتَرِي وَحَدُّهُ جَازٌ، وَنَحْوُ عِلْمِهِمَا يَصِحُّ.

وَفِي الرِّعَايَةِ وَجْهَانِ وَهُوَ ظَاهِرُ التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُمَا جَمَاعَةٌ فِي الْمَكِيلِ، نَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ: إِذَا عَرَفَا كَيْلَهُ فَلَا أَحِبُّ أَنْ يَشْتَرِيَهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ وَابْنُ حَسَّانَ التَّحْرِيمَ.

وَنَقَلَ خَنْبَلٌ فِيمَنْ بَيْنَهُمَا كَرُ طَعَامٍ فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا شِرَاءَ نَصِيبِ الْآخَرِ: يَجُوزُ وَلَا يُسَمَّى كَيْلًا، فَإِنْ سَمَّاهُ كَالِ، وَإِنْ تَلَقَّى الرُّكْبَانِ، وَالْمَنْصُوصُ: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ فَاشْتَرَى مِنْهُمْ وَغَبَنُوا.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا، أَوْ بَاعَهُمْ، فَلَهُمُ الْخِيَارُ.

وَعَنْهُ: يَبْطُلُ اخْتَارُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلِمَنْ زَايَدَهُ مَنْ لَا يُرِيدُ الشِّرَاءَ لِيَعْرِه إِذَا غَبَنَ.

وَقِيلَ: بِمَوَاطَأِ الْبَائِعِ، وَهُوَ النُّجْشُ.

وَعَنْهُ: يَبْطُلُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، كَمَا لَوْ نَجَّشَ الْبَائِعُ أَوْ وَاطَأَ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ٣) (١).

وَعَنْهُ: يَقَعُ لَازِمًا، فَلَا فُسْخَ مِنْ غَيْرِ رِضَا، ذَكَرَهَا فِي الْإِنْتِصَارِ فِي الْفَاسِدِ هَلْ يَنْقَلُ الْمَلِكُ؟

وَأِنْ أَخْبَرَ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ فَلَهُ الْخِيَارُ.

وَفِي الْإِيضَاحِ: يَبْطُلُ مَعَ عِلْمِهِ، وَقَوْلُهُمْ فِي النُّجْشِ: لِيَعْرِ الْمُشْتَرِي، لَمْ يَحْتَجُوا لِتَوْفُقِ الْخِيَارِ عَلَيْهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأُطْلِقُوا الْخِيَارَ فِيمَا إِذَا أَخْبَرَ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النُّجْشِ، فَيَكُونُ الْقَيْدُ مُرَادًا، وَيُشَبَّهُ مَا إِذَا خَرَجَ وَلَمْ يَقْصِدِ التَّلَقِّيَ، وَسَبَقَ الْمَنْصُوصُ الْخِيَارَ.

وَبَيَّنْتُ عَلَى الْأَصَحِّ لِمُسْتَرْسِلِ جَاهِلٍ بِالْقِيَمَةِ إِذَا غَبَنَ وَفِي الْمَذْهَبِ: أَوْ جَهْلَهَا لِعَجَلَتِهِ.

وَعَنْهُ: وَلِمُسْتَرْسِلٍ إِلَى الْبَائِعِ لَمْ يُبَيِّنْهُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ الْمَذْهَبُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ الْفُسْخُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَالٍ وَأَنَّهُ مَغْبُوتٌ فِيهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: اشْتَرَى وَمَا كُنْ، قَالَ: وَالْمَسَاوِمَةُ أَسْهَلُ مِنْ بَيْعِ الْمَرَابَحَةِ، لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ وَلَا يَأْتِي الْهَوَى.

وَنَصَّ أَحْمَدُ: الْغَبْنُ عَادَةٌ.

وَقِيلَ: الثَّلَاثُ.

وَقِيلَ: السُّدُسُ، وَالْغَبْنُ مُحَرَّمٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

ذَكَرَهُ أَبُو يُعْلَى الصَّغِيرُ، وَحَرَمَهُ فِي الْفُنُونِ، وَأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: أَكْرَهُهُ، وَفِي مُفْرَدَاتِهِ يَخْرُجُ الْبُطْلَانُ بِالْغَبْنِ، يَقُولُ: النُّهْيُ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ.

وَهَلْ غَبَنَ أَحَدُهُمَا فِي مَهْرٍ مِثْلِهِ كَبَيْعٍ أَوْ لَا فُسِخٌ؟ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ فِي التَّعْلِيلِ، وَالْإِنْتِصَارِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ مَنَعَ وَتَسْلِيمٌ، ثُمَّ فَرَّقَ، وَقَالَ: وَلِهَذَا لَا يُرَدُّ الصَّدَاقُ عِنْدَهُمْ. وَفِي وَجْهِ لَنَا: بِغَيْبِ يَسِيرٍ وَثَرَدُ الْمَبِيعِ

(١) (مسألة - ٣): قوله في النجش: (وعنه يبطل النجش اختاره أبو بكر، كما لو نجش البائع أو واطأ، في أحد الوجهين). انتهى.

وأطلقهما في الفائق:

أحدهما: لا يبطل البيع، وهو الصحيح.

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب وهو كالصريح في المعنى، وقدمه في الزركشي، وقال: هذا المشهور.

والوجه الثاني: يبطل البيع.

قال في الرعايتين، والحاويين: وعنه: لا يصح بيع النجش، كما لو زاد فيها البائع أو واطأ عليه.

قال في الرعاية الكبرى: أو زاد زيد بإذنه، في أصح الوجهين. انتهى.

وجزم به المنور وتذكرة ابن عبدوس، وقدمه في المحرر.

بذلك (م ٤) (١).

ويَحْرَمُ تَغْيِيرُ مُشْتَرٍ بِأَنْ يَسُومَهُ كَثِيرًا لِيَبْدُلَ قَرِيبَهُ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَإِنْ دَلَّسَ مُسْتَأْجَرٌ عَلَى مُؤَجَّرٍ أَوْ غَيْرِهِ حَتَّى اسْتَأْجَرَهُ بِدُونِ الْقِيَمَةِ فَلَهُ أَجْرُهُ الْإِثْلُ. وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي الْوَفَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى كَقَوْلِهِ وَأَنَّهُ كَالْفَيْشِ، وَالتَّدْلِيسِ سَوَاءٌ.

ثُمَّ سَلَّمَ أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ، وَنَصَّهُ: مَنْ قَالَ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا خِلَافَةَ فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ خَلَبَهُ خِلَافًا لِلشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، لِيُخْبِرَ حِيَانًا: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَهُ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ، وَلَكَ الْخِيَارُ ثَلَاثًا».

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ، وَلِهَذَا جُعِلَ لَهُ الْخِيَارُ بِلاَ شَرْطٍ، كَذَا قَالُوا.

وَهَلْ لِلْإِمَامِ جَعْلُ عَلَامَةٍ تَنْفِي الْغَيْنَ عَنْهُنَّ يَغْنِ كَثِيرًا؟ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ (م ٥) (٢).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل غين أحدهما في مهر مثله كبيع أو لا [فسخ]؟ فيه احتمالان في التعليق، والانتصار.

وفي عيون المسائل منع وتسلیم، ثم فُرق وقال: ولهذا لا يردُّ الصَّدَاقُ عندهم.

وفي وجه لنا: بعبارة يسيرة، ويردُّ المبيع بذلك). انتهى.

قلت: الصَّوابُ أَنَّهُ لَا غَيْنَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والقول بثبوت الغين قياساً على البيع.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وهل للإمام جعل علامة تنفي الغين عنهن يغني كثيراً؟ فيه احتمالان):

أحدهما: له فعل ذلك.

قلت: وهو الصَّوابُ. ويكون مقتدياً بصاحب الشريعة عليه من الله أفضل الصَّلَاة، وَالسَّلَام.

قال في المغني ومن تبعه: فَإِنْ قَالَ أَحَدُ الْمُتَعَادِلِينَ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا خِلَافَةَ، فَقَالَ أَحَدُ: أَرَى ذَلِكَ جَائِزًا وَلَهُ خِيَارٌ إِنْ كَانَ خَلَبَهُ، وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ خَلَبَهُ فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ خِيَارٌ وَيَكُونُ خَاصًّا بِالَّذِي قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ. انتهى.

والاحتمال الثاني: يكون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ.

ومال إليه الشيخ في المغني، كما تقدّم.

فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

باب خيار العيب

وَهُوَ مَا نَقَصَ قِيَمَةُ الْمَبِيعِ عَادَةً، وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: نَقِصَةً يَقْتَضِي الْعَرَفُ سَلَامَةَ الْمَبِيعِ عَنْهَا غَالِيًا، كَرَبَا بَالِغِ عَشْرًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَشُرْطُهُ وَسِرْقَتُهُ وَإِبَاقُهُ وَبَوْلُهُ فِي فِرَاشِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ بَوْلٍ كَبِيرٍ وَتَكَرُّرٍ وَفِي الْوَاضِحِ: بَالِغٌ.

وَقِيلَ: وَمُمَيِّزٌ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَحْرُورِ فِي الْكُلِّ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ، وَزَادَ: وَتَكَرُّرٌ، وَحَقٌّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ: إِنَّ شُرْطًا كَانَ يَرُدُّ مِنَ الْحَقِّ الشَّدِيدِ، (هـ).

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَالْحَقُّ مِنَ الْكَبِيرِ وَهُوَ ارْتِكَابُ الْخَطِئِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: وَحَقٌّ شَدِيدٌ وَاسْتِطَالَةٌ عَلَى النَّاسِ.

وَكَذًا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنَّ بَانَ الْعَبْدُ طَوِيلَ اللِّسَانِ عَلَى النَّاسِ أَوْ أَحَقَّ مَلَكَ الرُّدِّ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا احْتِجَاجٌ أَنْ يُؤَدَّبَ، وَرُبَّمَا تَكَرَّرَ مِنْهُ قِصَصٌ كَالزُّنَا، وَلَآئِذَا أَحَقَّ قَدْ يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

واعتبر القاضي وغيره العادة، وخصاء وتخرير وبرص وأصبع الذلّة وكلف وعور وحول وخرس وطرش وقرع، وتخريم عام، كمنجوسية، وحمل أمة دون بهيمة، وتكون قوب غير جديد ما لم يبين أثر استعماله، ذكره في الواضح، وعدم ختان في عبد كبير للخوف عليه.

وَقَالَ الشَّيْخُ: لَيْسَ مِنْ بَلَدِ الْكُفْرِ، وَفِي الثُّبُوتِ وَمَعْرِفَةِ الْغِنَاءِ، وَالْكَفْرُ وَجْهَانِ (م ١، ٢) (١).

وَقِيلَ: وَيَسْقُ بِاعْتِقَادٍ أَوْ فِعْلٍ، وَتَغْفِيلٍ وَلَيْسَ عُجْمَةٌ لِسَانٍ وَفَافَاءٌ وَتَشَامٌ وَقَرَابَةٌ وَإِرْثٌ، وَالشَّعْ وَعَدَمُ خِيَضٍ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ عَيْبًا.

وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ عَقِيمٌ فِيهِ، وَلِهَذَا قِيلَ لِلْقَاضِي فِي الْحَامِلِ: هَلْ يَخْتَصُّ الْعَقْمُ بِمَنْعِ الْحَمْلِ وَلَا يَمْنَعُ الْخِيَضُ؟ فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ هَذَا، وَمَتَى حَكَمْنَا أَنَّهَا عَقِيمٌ لَمْ يَصِحَّ الْخِيَضُ مِنْهَا: وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَيْسَ عَيْبًا مَعَ بَقَاءِ الْقِيَمَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: كَوْنُ الدَّارِ يَنْزِلُهَا الْجَنْدُ عَيْبٌ، وَجِبَارَةُ الْقَاضِي: وَجَدَهَا بِمَنْزِلَةٍ قَدْ نَزَلَهَا الْجَنْدُ، قَالَا: أَوْ اشْتَرَى قَرْنَةً فَوَجَدَ فِيهَا سَبْعًا أَوْ حَيَّةً عَظِيمَةً تَنْقُصُ الثَّمَنَ.

وَقَالَ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ: وَجَدَهَا كَانَ السُّلْطَانُ نَزَلَهَا لَيْسَ عَيْبًا، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ ظَلَمَ يَمْنَعُ مِنْهُ الدِّينَ وَتَحْسِمُ مَا دَنَتْهُ مِيَّاسَةُ

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وفي الثبوت ومعرفة الغناء، والكفر وجهان. انتهى).

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١) هل الثبوت عيب أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس بعيب، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي وغيره.

وجزم به في الكافي وغيره، وقدمه في المغني، والشرح، والحاوي الكبير وغيرهم.

والوجه الثاني: هي عيب.

قال ابن عقيل: إن ظهرت ثبوتًا مع إطلاق العقد فهو عيب.

قلت: وهذا ضعيف.

(المسألة الثانية - ٢): هل معرفة الغناء وظهور الرقيق كافرًا عيب أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس بعيب، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه، جزم به في الكافي، والمغني، والشرح، والرعاية، وغيرهم.

والوجه الثاني: هو عيب.

قلت: وهو الصواب، قال ابن عقيل: الغناء في الأمة عيب، وكذا الكفر.

العَدْلَ، وَتَجْوِيزُ عَوْدِهِ مُتَوَهِّمٌ، وَتَقْصُصُ الْقِيَمَةِ بِهِ عَادَةٌ إِنْ غَبِنَ لِذَلِكَ الثَّلَاثُ وَكَانَ مُسْتَسْلِمًا فَلَهُ الْفَسْخُ لِلْغَبْنِ لَا لِلْغَيْبِ.
وَأَجَابَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَجُوزُ الْفَسْخُ لِهَذَا الْأَمْرِ الْمُرَدُّ.
وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: وَبَقِيَ وَنَحْوُهُ غَيْرُ مُعْتَادٍ بِالْإِدَارِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ فِي رَمَيْنَا، وَفَرَعٌ شَدِيدٌ مِنْ كَبِيرٍ، وَهُوَ مُتَجَهٌ، وَكَوْنُهُ
أَعْسَرَ.

وَالْمُرَادُ: لَا يَعْمَلُ بِالْيَمِينِ عَمَلُهَا الْمُعْتَادُ، وَإِلَّا فَرِيَادَةٌ خَيْرٌ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَيْسَ بِغَيْبٍ، لِعَمَلِهِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ، خِلَافًا لِشَرِيحٍ، قَالَ شَيْخُنَا: وَالْجَارُ السُّوءُ غَيْبٌ.
فَمَتَى اشْتَرَى شَيْئًا قَبْلَ أَنْ مَعِيًا وَقَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: أَوْ عَالِمًا عَيْتُهُ وَلَمْ يَرْضَ أَمْسَكَهُ، وَالْمَذْهَبُ: لَهُ أَرْشُهُ.
وَعَنْهُ: إِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ عَنِ الْجُزْءِ الْفَائِتِ فَلَا يَلْزَمُ.
قَالَ: وَكَذَا يُقَالُ فِي نَظَائِرِهِ كَالصَّفَقَةِ إِذَا تَفَرَّقَتْ، وَهَلْ يَأْخُذُهُ مِنْ عَيْنِ الثَّمَنِ أَوْ خِثِّ شَاءَ الْبَائِعِ؟ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ
(م ٣) (١).

وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَمُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ: لَا فَسْخَ بِغَيْبٍ يَسِيرٍ، كَصَدَّاعٍ وَخَمِيَّ يَسِيرٍ، وَأَيَّاتٍ فِي الْمُصْحَفِ، لِلْعَادَةِ،
كَغَبْنٍ يَسِيرٍ، وَلَوْ مِنْ وَلِيِّ، قَالَ أَبُو يَعْلَى: وَوَكِيلٌ، وَقَالَ فِي وَلِيِّ وَوَكِيلٍ: لَوْ كَثُرَ الْغَبْنُ بَطُلَ.
وَقَالَ أَيْضًا: يُوجِبُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمَا، وَذَكَرَ أَيْضًا الْفَسْخَ بِغَيْبٍ يَسِيرٍ، وَأَنَّ الْمَهْرَ مِثْلُهُ، فِي وَجْهِ، وَأَنَّ لَهُ الْفَسْخَ بِغَبْنٍ
يَسِيرٍ، كَدِرْهُمْ فِي عَشْرَةِ الشَّرْطِ.
وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي الرَّفَاءِ وَغَيْرِهِ أَيْضًا: لَا فَسْخَ بِغَيْبٍ أَوْ غَبْنٍ يَسِيرٍ، وَأَنَّ الْكَثِيرَ يَمْنَعُ الرُّشْدَ وَيُوجِبُ السُّفْهَ، وَالرُّجُوعَ
عَلَى وَلِيِّ وَوَكِيلٍ، وَإِنْ شَرَطَ الْخِيَارَ لَهُ الْفَسْخُ غَبْنٌ أَمْ لَمْ يَغْبِنِ.
قَالَ أَحْمَدُ فِي ذَلِكَ: مَنْ اشْتَرَى مُصْحَفًا فَوَجَدَهُ يَنْقُصُ الْآيَةَ، وَالْآيَتَيْنِ لَيْسَ هَذَا عَيْبًا، لَا يَخْلُو الْمُصْحَفُ مِنْ هَذَا.
وَفِي جَامِعِ الْقَاضِي بَعْدَ هَذَا النَّصِّ: لِأَنَّهُ كَغَبْنٍ يَسِيرٍ، قَالَ: وَأَجُودُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ عَادَةً مِنْ ذَلِكَ، كَيْسِيرِ التَّرَابِ،
وَالْعَقْدِ فِي الْبُرِّ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (فمن اشترى شيئاً قبلاً مبيعاً... ولم يعلم به أمسكه، والمذهب له أرشه... وهل يأخذه من عين الثمن أو
حيث شاء البائع؟ فيه احتمالان). انتهى.
وأطلقهما في التلخيص، والرعاية، والزركشي، وغيرهم.
أحدهما: يأخذه من عين الثمن مع بقاءه، لأنه فسخ أو إسقاط، قاله القاضي في موضع من خلافه.
قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: يأخذه من حيث شاء البائع، وقاله القاضي أيضاً في موضع من خلافه.
قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
وصححه ابن نصر الله في حواشي الفروع في باب الإجارة، فقال: لا يجب كونه من عين الثمن في الأصح.
قال في القاعدة التاسعة والخمسين: واختلف الأصحاب في أخذ أرض العيب، فمنهم من يقول: هو فسخ العقد في مقدار العيب،
والرجوع بقسطه من الثمن، ومنهم من يقول: هو عوض عن الجزء الفائت، ومنهم من يقول: هو إسقاط جزء من الثمن في مقابلة
الجزء الفائت الذي تعذر تسليمه، وكل من هذه الأقوال الثلاثة قاله القاضي في موضع من خلافه، وينبغي على الخلاف في أن الأرض
فسخ أو إسقاط جزء من الثمن أو معاوضة أنه إن كان فسخاً أو إسقاطاً لم يرجع إلا بقدره من الثمن، ويستحق جزءاً من عين الثمن
مع بقاءه، بخلاف ما إذا قلنا إنه معاوضة. انتهى.

قلت: قد صرح الشيخ الموفق، والشارح، وغيرهما: أن الأرض عوض عن الجزء الفائت من المبيع.
وقال في القاعدة المذكورة: إذا قلنا: هو عوض عن الجزء الفائت، فهل هو عوض عن الجزء نفسه أو عن قيمته؟
ذهب القاضي في خلافه إلى أنه عوض عن القيمة، وذهب ابن عقيل في فنونه وابن المني إلى أنه عوض عن العين الفائتة وينبغي على
ذلك جواز المصالحة عنه بأكثر من قيمته فإن قلنا: المضمون العين، فله المصالحة عنها بما شاء.
وإن قلنا: القيمة، لم يجوز أن يصالح عنها بأكثر منها من جنسها. انتهى.

وَقَالَ ابْنُ الزَّأْغُونِيِّ: لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ أَجْرَةِ النَّاسِخِ بِغَيْبِ يَسِيرٍ، وَإِلَّا فَلَا أَجْرَةَ لِمَا وَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، وَعَلَيْهِ نَسْخُهُ فِي مَكَانِهِ، وَيَلْزَمُهُ قِيَمَةٌ مَا أَتْلَفَهُ بِذَلِكَ مِنَ الْكَاعْدِ.
وَأُطْلِقَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ، بَلْ يَلْزَمُهُ عَوَضُهُ وَغَرَامَةُ الْكَاعْدِ.
وَفِي الرُّوَضَةِ وَغَيْرِهَا: يَسِيرُ غَيْبٌ مَبِيعٌ كَالْكَثِيرِ، وَهُوَ نِسْبَةٌ قَدَّرَ النِّقْصَ إِلَى قِيَمَتِهِ صَحِيحًا، فَيَرْجِعُ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَتِهِ، وَلَهُ رَدُّهُ وَأَخَذَ ثَمَنِهِ الْمَقْضُودَ عَلَيْهِ بِلا رِضَا وَقَضَاءٍ وَحُضُورِ الْآخَرِ، وَعَلَيْهِ مَوْثِقَةٌ.
وَلَا يَرُدُّ نَمَاءً مُتَفَصِّلًا إِلَّا لِمُدَّرٍ، كَوَلَدِ أُمَةٍ.
وَقِيلَ: يَجُوزُ بَيْعُهَا دُونَ وَلَدِ حُرٍّ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ: أَوْ دُونَ حَمَلٍ حُرٍّ.
وَعَنْهُ: يَرُدُّ النَّمَاءَ مِنْ غَيْبِهِ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَبِمِثْلِهِ الْمُتَصِلُ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ فِيهِ فِي مَسْأَلَةِ صَبْغِهِ وَنَسْجِهِ: لَهُ أَرْضُهُ إِنْ رَدَّهُ^(١).
وَعَنْهُ: لَا رَدَّ وَلَا أَرْضَ لِمُشْتَرٍ وَهَبَ بَائِعٌ ثَمَنًا أَوْ ابْتَرَاهُ مِنْهُ، كَمَهْرٍ، فِي رَوَايَةٍ، وَخِيَارُ الْغَيْبِ كَخُلْفٍ فِي الصَّفَةِ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَعَلَى الْمَذْهَبِ يُجِبُّرُ الْمُشْتَرِي عَلَى رَدِّهِ أَوْ أَرْضِهِ، لِيَتَضَرَّرَ الْبَائِعُ بِالتَّأْخِيرِ.
وَإِنْ عَابَ الْمُبِيعَ عِنْدَهُ ثُمَّ عَلِمَ غَيْبَهُ، كَقَطْعِ ثَوْبٍ وَوُطْءِ بَكْرٍ، فَعَنْهُ: لَهُ الْأَرْضُ.
وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَرَدُّهُ مَعَ أَرْضٍ نَقَصِهِ الْحَادِثُ عِنْدَهُ (م ٤)^(٢).
وَلَوْ أَمَكَّنَ عَوْدَهُ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ: كَزَوَالِهِ قَبْلَ رَدِّهِ.
وَإِنْ زَالَ بَعْدَهُ فَقَبِي رُجُوعٍ مُشْتَرٍ عَلَى بَائِعٍ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَحْتِمَالَانِ (م ٥)^(٣).
وَنَصُّهُ: لَهُ رَدُّهُ بِلا أَرْضٍ إِذَا دُلَّسَ الْبَائِعُ الْغَيْبَ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَلَهُ رَدُّ ثَيْسَبٍ وَطِئَهَا، عَلَى الْأَصَحِّ، مَجَانًا،

(١) تنبيه: قوله: فِي النَّمَاءِ الْمُتَصِلِ: (وَفِي الْمَغْنِيِّ فِيهِ فِي مَسْأَلَةِ صَبْغِهِ وَنَسْجِهِ لَهُ أَرْضُهُ إِنْ رَدَّهُ)، كَذَا فِي النُّسخَةِ.
وَصَوَابُهُ: (لَهُ أَرْضُهُ لَا رَدَّهُ) صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، ثَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا، وَهُوَ وَاضِعٌ، وَالْمَعْنَى يَسَاعِدُهُ.
(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٤): قوله: (وَإِنْ عَابَ الْمُبِيعَ عِنْدَهُ ثُمَّ عَلِمَ غَيْبَهُ كَقَطْعِ ثَوْبٍ وَوُطْءِ بَكْرٍ، فَعَنْهُ: لَهُ الْأَرْضُ، وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ).
قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَرَدُّهُ مَعَ أَرْضٍ نَقَصَهُ الْحَادِثُ عِنْدَهُ. انْتَهَى.
وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ، وَالْكَافِي، وَالشَّرْحُ، وَغَيْرُهُمْ.
إِحْدَاهُمَا: يَتَعَيَّنُ لَهُ الْأَرْضُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: هَذِهِ الصَّحِيحَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، قَالَ ابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ: هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَجِزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَالنُّوَرِ، وَمُنْتَخَبِ الْأَدْمِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.
وَقَدَّمَهُ فِي الْمَقْنَعِ، وَالْحَرَّرَ، وَالنَّظَّمَ، وَغَيْرِهِمْ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي خِلَافِهِ، وَغَيْرِهِمْ.
وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: هُوَ غَيْرُ بَيْنِ أَخْذِ الْأَرْضِ وَبَيْنَ رَدِّهِ وَأَرْضِ الْغَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ وَيَأْخُذُ الثَّمَنَ، نَقَلَ الْجَمَاعَةُ.
قَالَ فِي التَّلْخِصِ، وَالتَّرْغِيبِ: عَلَيْهَا الْأَصْحَابُ، زَادَ فِي التَّلْخِصِ: وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ.
قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: هِيَ أَشْهَرُهُمَا، وَاخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْإِتْتِصَارِ، وَالْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ، وَنَصَرَهَا الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَمَالَ إِلَيْهَا الشَّارِحُ وَصَحَّحَهَا الْقَاضِي فِي الرُّوَايَتَيْنِ، وَاخْتَارَهَا الْخُرَقِيُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يَدُلَّسَ الْغَيْبَ، وَجِزَمَ بِهِ فِي الْخِلَاصَةِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالْفَاتِقِ، وَقَالَ: هَذَا الْمَذْهَبُ.
قُلْتُ: هُوَ الصُّوَابُ.

(٣) (مَسْأَلَةٌ - ٥): قوله: (وَإِنْ زَالَ بَعْدَهُ يَعْنِي بَعْدَ رَدِّهِ فَقَبِي رُجُوعٍ مُشْتَرٍ عَلَى بَائِعٍ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَحْتِمَالَانِ). انْتَهَى.
أَحْدَهُمَا: لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ.
قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ زَادَ الْبَيْعُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ.
وَالْأَحْتِمَالُ الثَّانِي: لَهُ الرُّجُوعُ.

ولهذا له بيعه مُرابحة بلا إختيار، قاله في الاختصار.

وعنه: يمهَرُ مِثلُها، والعتيبُ بعدَ العقدِ قبلَ قبْضِ المشتري كَالْعَتِيبِ قَبْلَهُ فِيمَا ضَمَانُهُ عَلَى الْبَائِعِ.

وقال جماعة: لا أرض إلا أن ينقله آدمي فيأخذَه منه، والعتيبُ بعدَ القبضِ مِنْ مُشْتَرِي.

وعنه: عَهْدَةُ الْحَيَوَانِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

وعنه: سَنَةٌ.

وقال في المَبْهَجِ: وَتَعَدَّهَا، وَالْمَذْهَبُ لَا عَهْدَةَ.

قال أحمد: لا يصحُّ فِيهِ حَدِيثٌ.

وإن زال ملكه عنه غيرَ عالمٍ ببيعِهِ فَلَهُ الْأَرْضُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي قِيَمَتِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَبِّرِ.

وعنه: إن اعتقه في واجبٍ وَحَكَمِيٍّ مُطْلَقًا.

قال جماعة: ولم يمنع عتيبه الإجزاء صرفة في الرقاب، ويَحْتَمَلُ لَا أَرْضَ، كَقَرِيبِ عَتَقٍ، لِأَنَّ الْقَصْدَ عِتْقُهُ، وَيَخْرُجُ

مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ أَنْ يَفْسَخَ وَيَغْرَمَ الْقِيَمَةَ.

وعنه: لا أرض له لِمَا بَاعَهُ، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ فَلَهُ رَدُّهُ أَوْ أَرْضُهُ، أَوْ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ أَرْضَهُ فَلَهُ الْأَرْضُ، وَلَوْ بَاعَهُ مُشْتَرِي لِإِيَابِهِ لَهُ

فَلَهُ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ الثَّانِي، ثُمَّ لِلثَّانِي رَدُّهُ عَلَيْهِ، وَقَائِدَتُهُ اخْتِلَافُ الثَّمَنِ، وَيَحْتَمَلُ هُنَا لَا رَدَّ، وَإِنْ فَعَلَهُ عَالِمًا بِعَتِيهِ أَوْ

تَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يَذَلُّ عَلَى الرِّضَا أَوْ عَرَضَهُ لِلْبَيْعِ أَوْ اسْتَغْلَهُ فَلَا، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَالْقَاضِي.

واختلفت كلام ابن عقيل.

وعنه: له الأرض، وهو أظهر، لأنه وإن دلَّ عَلَى الرِّضَا فَسَخَ الْأَرْضَ كِإِسْكَافِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ. قال: وهو قياسُ

المذهب، وقُدِّمَتْ فِي الْمُسْتَوْجِبِ.

قال: وذَكَرَ فِي التَّنْبِيهِ مَا يَذَلُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَالْإِسْتِخْدَامُ، وَالرُّكُوبُ لَا يَمْنَعُ أَرْضَ الْعَتِيبِ إِذَا ظَهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ،

وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ خَبِلَ إِنَّمَا نَصَّ أَنَّهُ يَمْنَعُ الرُّدَّ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْأَرْضَ وَإِنْ اخْتَلَبَ الْمَبِيعُ وَتَخَوَّ ذَلِكَ لَمْ يَمْنَعِ الرُّدَّ؛

لأنه ملكه فله أخذه.

قال في عَيُونِ الْمَسَائِلِ: أَوْ رَكِبَهَا لِسَفَرِهَا أَوْ عَلَفَهَا.

وقال في الْمُغْنَى: إِنْ اسْتُخْدِمَ لَا لِلْإِخْتِيَارِ بَطْلَ رَدُّهُ بِالْكَثِيرِ، وَإِلَّا فَلَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ: إِنْ هُوَ لَا يَقُولُونَ: إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا

فَبَانَ مَعِيًّا فَاسْتُخْدِمَهُ بِأَن يَقُولَ: نَاوِلْنِي الثَّوْبَ، بَطْلَ خِيَارِهِ. فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَقَالَ: مَنْ يَقُولُ هَذَا؟ وَمِنْ أَيْنَ أَخَذُوا هَذَا؟ لَيْسَ

هَذَا بِرِضَا حَتَّى يَكُونَ شَيْءٌ يَبِينُ وَيُطَوَّلُ. قَالَ: وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ فِي بَطْلَانِ خِيَارِ الشَّرْطِ بِالْإِسْتِخْدَامِ رِوَايَتَانِ، فَكَذَا يَخْرُجُ هُنَا،

وَإِنْ بَاعَ بَعْضُهُ فَلَهُ أَرْضُ الْبَاقِي.

وعنه: وَرَدُّهُ بِقِسْطِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَفِي أَرْضِ الْمَبِيعِ الرِّوَايَتَانِ.

ونَصَّ أَحْمَدُ: لَا شَيْءَ لِلْبَائِعِ مَعَ تَدْلِيْسِهِ، وَلَهُ الْفَسْخُ فِي رِبَوِيِّ بِجَنْبِهِ مُطْلَقًا، لِلضَّرُورَةِ.

وعنه: له الأرض.

وقيل: مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ عَلَى مَذْهَبِ جَوَّةٍ.

وفي الْمُتَخَبِّرِ: يُفْسَخُ الْعَقْدُ بَيْنَهُمَا وَيَأْخُذُ الْجَيِّدُ رُثًى وَيَدْفَعُ الرُّدِيَّ.

وإن صبغة أو نسجة فالأرض.

وعنه: والرُّدُّ، وَيَكُونُ شَرِيكًَا بِقِيَمَةِ الزِّيَادَةِ، وَلَا يُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى بَذْلِ عَوَضِهَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَا الْمَشْتَرِي عَلَى قَبُولِهِ،

فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ اشْتَرَى مَا لَا يَعْلَمُ عَتِيَّهُ إِلَّا بِكُسْرِهِ وَلِمَكْسُورِهِ قِيَمَةَ كَجَوْزِ الْهِنْدِ، فَعَتَهُ: لَهُ الْأَرْضُ.

وَعَنْهُ: لَهُ رَدُّهُ: وَخِيَرَةُ الْخَرَقِيِّ بَيْنَهُمَا (م ٦) ^(١).
وَفِي رَدِّ أَرْضِ الْكَسْرِ الْمُسْتَعْلَمِ بِهِ، وَالرُّدُّ إِنْ زَادَ عَلَى قَدْرِ الْإِسْتِعْلَامِ وَجِهَانٍ (م ٧، ٨) ^(٢).
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَكْسُورِهِ قِيَمَةٌ، كَبَيْضِ دَجَاجٍ، رَجَعَ بِالثَّمَنِ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن اشترى ما لم يعلم عيه إلا بكسره، ولمكسوره قيمة كجوز الهند، فعنه: له الأرض، وعنه: له رده، وخييره الخرقى بينهما). انتهى.
إحداهن: هو غير بين رده ورد ما نقص وأخذ الثمن وبين أخذ الأرض، وهو الصحيح، اختاره الخرقى، والشيخ الموفق، والشارح، وصاحب الفائق.
قال الزركشي: هذا أعدل الأقوال.
وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الهداية، والخلاصة، والتلخيص، والمحزر، والشرح، والنظم، وشرح ابن رزين، وإدراك الغاية، وغيرهم.
والرواية الثانية: يتعين له الأرض قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في المقنع، والرعايتين، والحاوئين، وهي وجه في المذهب، وتخريج في الهداية.
والرواية الثالثة: له رده، ولم أرها لغيره بهذه الصفة، وقيل: يتعين له الأرض إذا زاد في الكسر على قدر الاستعلام، وإن لم يزد خير، وهو رواية في الشرح وغيره.

وعنه ليس له رد ولا أرض في ذلك كله إلا أن يشترط البائع سلامته، وأطلقهن في المذهب.
(٢) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (وفي رد أرض الكسر المستعلم به، والرُّدُّ إن زاد على قدر الاستعلام وجهان).
فيه مسألتان:
(المسألة الأولى - ٧): إذا كسره كسرًا لا يمكن استعلامه بدونَه فهل يردُّ أرضه أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.
أحدهما: يردُّ أرض الكسر، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما جزم به الخرقى وغيره.
جزم به في الوجيز، والرعاية الصغرى، والحاوئين، وغيرهم.
قدمه في التلخيص، والبلغة، والرعاية الكبرى وشرح ابن رزين، والمغني، والشرح ونصراه، وهو ظاهر ما قاله المجد في محرره، والشيخ في مقنعه، وغيرهما.

والوجه الثاني: له الردُّ بلا أرض.
قال القاضي: عندي: له الردُّ بلا أرض عليه لكسره، لأنه حصل بطريق استعلام العيب، والبائع سلط عليه. انتهى.
وقيل: يخرج على الروايتين فيما إذا غاب عند المشتري، على ما تقدم، ذكره في التلخيص، والبلغة وغيره.
(المسألة الثانية - ٨): إذا كسره كسرًا يمكن استعلامه بدونَه فهل له الردُّ أم لا؟ أطلق الخلاف.
واعلم: أن الحكم هذا كالحكم فيما إذا غاب عنده، على ما تقدم خلافاً ومذهباً.
قطع به في الرعاية الكبرى وغيره.
وقد علمت المذهب فيما تقدم فكذا في هذه.

قال الشيخ الموفق، والشارح وابن رزين، وغيرهم: حكمه حكم الذي قبله عند الخرقى، والقاضي، والمشتري غير بين رده وأرض الكسر، وأخذ الثمن، وبين أخذ أرض العيب، وهذه إحدى الروايتين.
والرواية الثانية: ليس له رده ولا أرض العيب. على ما تقدم. انتهى.
قال الزركشي: حكمه حكم ما إذا غاب عند المشتري، على ما تقدم، نعم على قول القاضي في الذي قبله هل يلزمه أرض الكسر أم لا يلزمه إلا الزائد على استعلام المبيع؟ محل تردُّد. انتهى.

قلت: يشبه ما قال الزركشي ما قاله الأصحاب فيما إذا وكله في بيع شيء فباعه بدون ثمن المثل أو بأنقص ثما قدره له وقلنا يصح ويضمن النقص، فإن في قدره وجهين: هل هو بين ما يباع به وضمن المثل؟
أو بين ما يتغابن به الناس وما لا يتغابنون؟

على ما ذكره في الوكالة، وتقدم نظيرها في زكاة الزرع، والثمر فيما إذا ادعى غلط الخارص وفحش.

وَعَنْهُ: لَا شَيْءَ لَهُ مُطْلَقًا إِلَّا مَعَ شَرْطِ سَلَامَتِهِ.

وَأِنْ اشْتَرَيْتَا شَيْئًا فَبَانَ مَعِيًّا فَرَضِي أَحَدَهُمَا فَلِلْآخَرِ رُدُّ نَصِيْبِهِ، كَشَرْطِهِمَا الْخِيَارَ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَثِيرَاءِ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ.

وَعَنْهُ: لَا، كَمَا لَوْ وَرَقَاهُ، وَقِيَاسُ الْأَوَّلِ لِلْحَاضِرِ مِنْهُمَا نَقْدٌ نَصْفُ نَصْفِهِ وَنَقْضُ نَصْفِهِ، وَإِنْ نَقْدَ كُلُّهُ قَبْضُ نَصْفِهِ.

وَفِي رُجُوعِهِ الرُّوَايَتَانِ، ذَكَرَهُ فِي الْوَسِيْلَةِ وَغَيْرَهَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ قَالَ: بِعْتُكُمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَبِلْتُ، جَاءَ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلِمُلَاقَاةٍ فَعَلِهِ بِلَكَ غَيْرِهِ، وَهَذَا لَا يَلْقَى فَعَلُهُ بِلَكَ نَفْسِهِ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ.

وَقَالَ: لَيْسَتْ الشَّرْكَاءُ عَيْنًا، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَشَرْكَاءُ الْمُشْتَرِيَيْنِ زَالَتْ بِالرُّدِّ وَشَرْكَاءُ الْبَائِعِ مَعَ الْمُشْتَرِي حُكْمُ الرُّدِّ، وَحُكْمُ الشَّيْءِ لَا يَسْبِقُهُ، كَالْمَعْلُولِ لَا يَسْبِقُ عِلَّتُهُ، وَالرُّدُّ وَضِعَ سَبَبًا لِنَقْلِ الْمِلْكِ، فَلَا عِبْرَةَ بِحُصُولِ الشَّرْكَاءِ بِهِ ضَرُورَةً، كَقَوَاتِ الزَّوْجِيَّةِ بِقَتْلِ مَنْكُوحَةِ الْغَيْرِ.

وَأِنْ اشْتَرَى شَيْئَيْنِ أَوْ طَعَامًا فِي وَعَامَيْنِ ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ صَفَقَةً، فَوَجَدَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا مَعِيًّا وَأَبَى الْأَرْضَ، فَعَنْهُ: يَرُدُّهُمَا.

وَعَنْهُ: وَأَحَدَهُمَا بِقِسْطِهِ مِنْ نَمَتِهِ.

وَعَنْهُ: يَتَعَيَّنُ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْمَعْيِيَيْنِ: وَلَا يَمْلِكُ رَدُّ صَحِيحٍ مُفْرَدًا وَلَا رَدُّ بَعْضِ شَيْءٍ (م ٩، ١٠) (١).

(١) (مسألة ٩ - ١٠): قوله: (وإن اشترى شيئين أو طعامًا في وعامين ذكره في الترخيب وغيره صفقة فوجدتهما أو أحدهما معيًّا وأبى الأرض فعنه: يردهما وعنه: وأحدهما بقسطه من ثمنه، وعنه: يتعين. وقال القاضي في المعيينين ولا يملك ردُّ صحيح مفردًا ولا ردُّ بعض شيء). انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٩): إذا اشترى شيئين صفقة واحدة فوجدتهما معيينين أبى الأرض فهل له ردُّ أحدهما وأخذ أرض الآخر أم ليس له إلا ردهما؟ أطلق الخلاف فيه.

إحداهما: ليس له ردُّ أحدهما، وهو الصحيح.

قطع به في المقتنع، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

واختاره القاضي وغيره، وقدمه في الشرح وشرح ابن منبج، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم، وهو الصواب.

والرواية الثانية: له ردُّ أحدهما بقسطه من الثمن.

(المسألة الثانية - ١٠): إذا وجد أحدهما معيًّا فهل له ردهما أو أحدهما أم ليس له إلا ردهما أم ليس له إلا ردُّ العيب؟ أطلق الخلاف:

إحداهن: ليس له إلا ردهما، وليس له ردُّ المعيب وحده.

قدمه في الهداية، والخلاصة، والهادي، والمحزر، والرعايتين، والنظم، والفائق، وغيرهم.

وجزم به في الفروق الزيرانية.

والرواية الثانية: له ردُّ العيب وحده وردهما معًا.

قال في المحزر: وهو الصحيح.

قال في الفائق: وهو الأصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والرواية الثالثة: ليس له إلا ردُّ المعيب فقط.

جزم به في الوجيز، والمنور، ومتنخب الأدمي، قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في المقتنع.

وهذه الرواية هي التي عنها المصنف بقوله: (وعنه: يتعين)، وأطلق الأولى.

والثانية: في المعني، والمذهب، والكافي، والشرح، والله أعلم.

وَأَنْ حَرَّمَ التَّفْرِيقَ كَأَخَوَيْنِ، أَوْ نَقَصَ كَمِصْرَاعِي بَابِ تَعَيْنَ رَدُّهُمَا، وَمِثْلُهُ بَيْعُ جَانٍ لَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ يَبَاعَانِ وَقِيمَةُ الْوَلَدِ لِمَوْلَاهُ، وَإِنْ تَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَوْلِ الْمُشْتَرِي فِي قِيمَتِهِ، فِي الْأَصَحِّ.
وَإِنْ اختلفَا عِنْدَ مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ، فَعَنْهُ: يَقْبَلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي بِيَمِينِهِ عَلَى الْبَيْتِ.
وَعَنْهُ: الْبَائِعُ بِبَيْعِيهِ بِحَسَبِ جَوَابِهِ (م ١١) ^(١).
وَعَنْهُ: عَلَى الْعِلْمِ.

وَفِي الْإِبْطَاحِ: يَتَخَالَفَانِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا قَوْلَ أَحَدِهِمَا قَبْلَ وَقِيلَ: بِبَيْعِيهِ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ يَدِهِ إِلَى يَدٍ غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرُدَّهُ، نَقَلَهُ مُهْنًا، وَيَقْبَلُ قَوْلَ الْبَائِعِ إِنْ الْمَبِيعُ لَيْسَ الْمَرْدُودُ.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: هُنَا إِنْ جَاءَ لِيَرُدَّ السَّلَاطَةَ بِخِيَارِ فَانْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهَا سِلَعَتُهُ فَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، وَهُوَ قَوْلُ الثُّورِيِّ وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ فُسْخِ الْعَقْدِ، وَالرُّدِّ فِي الْعَيْبِ بِخِلَافِهِ.
وَيَقْبَلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي فِي خِيَارِ الشَّرْطِ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَقَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي ثَمَنِ مُعَيَّنٍ بِالْعَقْدِ، وَفِي آيِهِمَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ثَابِتٍ فِي الذَّمَّةِ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ وَجْهَانِ (م ١٢) ^(٢).

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن اختلفا عند من حدث العيب، فعنه: يقبل قول المشتري بيمينه على البيت، وعنه: البائع بيمينه بحسب جوابه). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والشرح وشرح ابن منجاء، والرعاية الكبرى، والفتاوى، والقواعد الفقهية، والزركشي، وغيرهم.
إحداهما: يقبل قول المشتري، صححه في التصحيح، والنظم.

قال في إدراك الغاية: يقبل قول المشتري، في الأظهر، وقطع به الخرقى وصاحب الرجز ونظم المفردات، وغيرهم.
وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، وشرح ابن رزين، والرعاية الصغرى، والحاويين.
والرواية الثانية: القول قول البائع، وهي أصحهما واختارها القاضي في الروايتين وأبو الخطاب في الهداية، وابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنور، ومتنخب الأدمي، وقدّمه في المحرر.

وقال في القواعد الفقهية: وفرق بعضهم بين أن يكون المبيع عيناً معينة أو في الذمة، فإن كان في الذمة فالقول قول القابض، وجهها واحداً؛ لأن الأصل اشتغال ذمة البائع، ولم تثبت براءتها. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (ويقبل قول المشتري في ثمن معين بالعقد، وفي أيهما يقبل قوله في ثابت في الذمة من ثمن مبيع أو قرض أو غيره وجهان). انتهى.

يعني: إذا باع سلعة بنقد أو غيره معين حال العقد، وقبضه البائع، ثم أحضره وبه عيب، وأدعى أنه الذي دفعه إليه المشتري، وأنكر المشتري كونه الذي دفعه إليه، ولا يثبت لواحد منهما، ففي هذه الصورة القول قول المشتري مع يمينه؛ لأن الأصل براءة ذمته وعدم وقوع العقد على هذا المبيع، وهو الذي قطع به المصنف هنا.

وإن كان الثمن في الذمة ثم نقده المشتري، أو قبضه من قرض أو سلم أو غير ذلك، ثما هو في ذمته، ثم اختلفا كذلك ولا يثبت، فهل القول قول الدافع أو القابض؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في الرعاية الكبرى في آخر باب القرض.

أحدهما: القول قول البائع، وهو القابض ومن في معناه، مع يمينه، وهو الصحيح؛ لأن القول في الدعاوى قول من الظاهر معه، والظاهر مع البائع؛ لأنه ثبت له في ذمة المشتري ما انعقد عليه العقد غير معيب، ولم يقبل قوله في براءة ذمته، جزم به السامري، والزيراني في فروقيهما.

وصححه في الحاوي الكبير في باب أحكام القبض في أثناء الفصل الرابع، وصححه في الحاوي الصغير في باب السلم.

وقال في الرعاية الكبرى: قبل القرض بفصل: ولو قال المسلم: هذا الذي أقبضتي وهو معيب، فانكر أنه هذا، قدّم قول القابض. انتهى.

والوجه الثاني: القول قول المشتري ومن في معناه، وهو الدافع، لأنه قد أقبض في الظاهر ما عليه.

تنبيه: هذا الذي ذكره المصنف في هذه المسألة من المتفق عليه، والمختلف فيه طريقة السامري، والزيراني في فروقيهما، وابن =

وَلِبَائِعٍ عِنْدَ بَائِعٍ رَدُّهَا بِعَيْبٍ وَأَخَذَهُ عِنْدَهُ أَوْ قِيمَتَهُ لِعَيْتٍ مُشْتَرٍ.

=حمدان في الرعاية الكبرى، وصاحب الحاويين، وغيرهم.

وقال ابن رجب في الفائدة السادسة: لو باعه سلمة بنقلو معين ثم أتاه به فقال: هذا الثمن وقد خرج معيًّا، وأنكر المشتري، ففيه طريقان:

أحدهما: إن قلنا النقود تتعين بالتعيين فالقول قول المشتري، وهو الدافع، لأنه يدعي عليه استحقاق الرد، والأصل عدمه، وإن قلنا لا تتعين فوجهان:

أحدهما: القول قول المشتري أيضًا، لأنه أقبض في الظاهر ما عليه.

والثاني: قول القابض لأن الثمن في ذمته، والأصل اشتغالها به، إلا أن تثبت براءتها منه، وهي طريقته في المستوعب.

والطريق الثاني: إن قلنا النقود لا تتعين، فالقول قول البائع وجهًا واحدًا، لأنه قد ثبت اشتغال ذمة المشتري بالثمن، ولم يثبت براءتها منه، وإن قلنا تتعين فوجهان مخرجان عما إذا ادعى كل من المتبايعين أن العيب حدث عنده في السلعة:

أحدهما: القول قول البائع، لأنه يدعي سلامة العقد، والأصل عدمه، ويدعي عليه ثبوت الفسخ، والأصل عدمه.

والثاني: القول قول القابض، لأنه منكر التسليم، والأصل عدمه، وهي طريقة القاضي في تعاليقه.

وجزم صاحب المغني، والمحزر بأن القول قول البائع إذا أنكر أن يكون المردود بالعيب هو البيع، ولم يحكما خلافاً ولا فصلاً بين أن المبيع في الذمة أو معيًّا، نظرًا إلى أنه يدعي عليه استحقاق الرد، والأصل عدمه.

وذكر الأصحاب مثل ذلك في مسائل الصرف.

وفرق السامري في فروقه بين أن يكون المردود بعيب وقع عليه معيًّا، فيكون القول قول البائع، وبين أن يكون في الذمة، فيكون

القول قول المشتري، لما تقدم، وهذا فيما إذا أنكر المدعي عليه العيب أن ماله كان معيًّا.

أما إن اعترف بالعيب، فقد فسح صاحبه وأنكر أن يكون هذا هو المعين، فالقول قول من هو في يده.

صرح به في التفتيس، في المغني، معللاً بأنه قبل استحقاق ما ادعى عليه الآخر، والأصل معه، ويشهد له أن المبيع في يده الخيار إذا

ردّه المشتري بالخيار فانكر البائع أن يكون هو المبيع، فالقول قول المشتري، حكاة ابن المنذر عن أحمد، لاتفاقهما على استحقاق الفسخ بالخيار.

وقد ينبغي على ذلك أن المبيع بعد الفسخ بعيب ونحوه هل هو أمانة في يد المشتري أو مضمون عليه؟ فيه خلاف.

وقد يكون مأخذه أنه أمانة عنده. ومن الأصحاب من علل بأن الأصل براءة ذمة البائع عما يدعي عليه، فهو كما لو أقر بعين ثم

أحضرها فانكر المقر له أن تكون هي المقر بها، فإن القول قول المقر مع يمينه. انتهى كلامه في الفوائد.

فهذه اثنتا عشرة مسألة قد صححت.

باب الخيار في البيع بتخيير الثمن والإقالة

يُبَيَّنُ فِي التَّوَلِيَّةِ، كَوَلَيْتُكَ أَوْ بَعَثْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ أَوْ بِرَقْمِهِ الْمَعْلُومِ.
وَالشَّرَكَةُ: بَيْعٌ بَعْضُهُ بِقِسْطِهِ، نَحْوُ أَشْرَكَتَكَ فِي ثَلَاثَةِ وَنَحْوِهِ. وَأَشْرَكَتَكَ يُنْصَرَفُ إِلَى نَصْفِهِ.
وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ. فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ قَالَهُ الْآخَرُ عَالِمًا^(١) بِشَرَكَةِ الْأَوَّلِ فَلَهُ يَنْصَفُ نَصِيبَهُ الرَّبْعَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَصِحُّ
يَصِحُّ، فَيَأْخُذُ نَصِيبَهُ.
وَقِيلَ: يَنْصَفُهُ.

وَقِيلَ: وَيَنْصَفُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ إِنْ أُجِيزَ، وَلَوْ قَالَ أَشْرَكَتَنِي فَأَشْرَكَاهُ مَعًا فَقَمِي أَخَذُوا نَصْفَهُ أَوْ ثُلُثَهُ اخْتِمَالًا^(٢) (م ١)،
فَلَوْ شَرَكُهُ أَحَدُهُمَا فَيَنْصَفُ نَصِيبَهُ أَوْ ثُلُثَهُ.

وَالْمَرَابَحَةُ: بَيْعُهُ بِثَمَنِهِ وَرَبْحٍ مَعْلُومٍ، وَإِنْ قَالَ: عَلَى أَنْ أَرْبِحَ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ دِرْهَمًا، كَرِهَ فِي الْمَنْصُوصِ. نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَاحْتِجُّ بِكَرَاهَةِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.
وَنَقَلَ أَبُو النَّضْرِ: هُوَ الرَّبَا.

وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي زَادِ الْمَسَافِرِ.

وَنَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمٍ. كَأَنَّهُ ذَرَاهِمُ بِذَرَاهِمٍ لَا يَصِحُّ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ جَهِلَ مُشْتَرٍ ثَمَنَهُ عِنْدَ عَقْدِهِ لَمْ يَصِحُّ.

وَالْمَرَابَحَةُ: عَكْسُهَا، وَيَكْرَهُ فِيهَا مَا يَكْرَهُ فِيهَا، وَلَوْ قَالَ: الثَّمَنُ مِائَةٌ، يَبْتَكَ بِه، وَوَضِيعَةُ دِرْهَمٍ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ حَظٌّ مِنَ
الثَّمَنِ عَشْرَةٌ فَلْيَزِمُهُ يَسْعُونَ.

وَقِيلَ: مِنْ أَحَدِ عَشَرَ، كَعَنْ كُلِّ، وَلِكُلِّ.

وَقِيلَ: يَسْعُونَ وَتِسْعَةُ أَعْشَارِ دِرْهَمٍ، وَحِكَاةُ الْأَرَجِيِّ رَوَايَةً، وَيُعْتَبَرُ لِلْأَرْبَعَةِ عِلْمُهُمَا بِرَأْسِ الْمَالِ، وَمَتَى بَانَ الثَّمَنُ أَقْلُ
حَظُّ الزَّيَادَةِ، وَيَحْطُ فِي الْمَرَابَحَةِ قِسْطُهَا، وَيُنْقِصُهُ فِي الْمَرَابَحَةِ، أَوْ بَانَ مُوَجَّلًا أَخَذَ بِهِ مُوَجَّلًا، وَلَا خِيَارَ فِيهِنَّ، نَصٌّ عَلَيْهِ،
اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: فِي مُوَجَّلٍ يَأْخُذُ بِهِ خَالًا أَوْ يَفْسَحُ.

وَإِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ الْغَلَطَ وَأَنَّ الثَّمَنَ أَكْثَرَ مِمَّا أَخْبَرَ، فَعَنْهُ: يَقْبَلُ قَوْلُهُ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، فَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ،
وَلَهُ يَمِينٌ بَائِعٍ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنْ وَقْتُ الْبَيْعِ أَنْ شِرَاءَهَا أَكْثَرَ.

وَعَنْهُ: قَوْلُ مَعْرُوفٍ يَصْدُقُ، وَعَنْهُ: بَيِّنَةٌ، وَعَنْهُ: لَا (م ٢) ^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (فعلى الأول إن قاله الآخر عالمًا).

كذا في النسخ، وصوابه: (إن قاله لآخر عالم)، أو: (قاله آخر)، والسياق يدلُّ عليه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال: أشركاني فأشركاه معًا ففي أخذه نصفه أو ثلثه احتمالان). انتهى.

أحدهما: له الثلث، وهو الصحيح، صحَّحه الشيخ في المعنى، والشارح، وقدمه في الرعايتين، والفاقق.

والاحتمال الثاني: له النصف، قدمه ابن رزین في شرحه.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وإن ادَّعَى البائع الغلط، وأن الثمن أكثر مما أخبر، فعنه: يقبل قوله، اختاره الحرقي، والقاضي وأصحابه، فَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ، وله يمينٌ بائعٍ أنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ وَقْتُ الْبَيْعِ أَنَّ شِرَاءَهَا أَكْثَرَ).

وعنه: قول معروف بصدق، وعنه: بيِّنَةٌ، وعنه: لا. انتهى.

واطلقهن الزركشي.

إحداهن: يقبل قول البائع، وعليه أكثر الأصحاب، منهم الحرقي، والقاضي وأصحابه، وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة،
والحرز، والرعايتين، والحاوین، والفاقق ونظم المفردات، وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. قال ابن رزین في شرحه: وهو=

وَلَا يَحِلُّ مُشْتَرٍ بِذَعْوَى بَالِعٍ عَلَيْهِ عِلْمُ الْغَلَطِ، وَخَالَفَ الشَّيْخُ، وَإِنْ بَاعَ بِذَوْنِ ثَمَنِهَا عَالِمًا بِهِ لَزِمَهُ.
وَحَرْجَةُ الْأَرْجِي عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا.

وَأِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ تَرْدُ شَهَادَتِهِ لَهُ أَوْ مِنْ خَابَاهُ أَوْ أَرَادَ بَيْعَ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ قِيَمَةً يَبَيِّنُ فِي تَخْيِيرِ الثَّمَنِ، فَلِإِنْ كُنَّ فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ بَيْعُ نَصِيْبِهِ مِمَّا اشْتَرَاهُ وَأَقْسَمَاهُ مُرَابَحَةً مُطْلَقًا، وَعَنْهُ عَكْسُهُ.

وَهَلْ يُخْبِرُ بَارِشَ الْعَيْبِ أَوْ يَحْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَيُخْبِرُ بِالْبَاقِي؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣) ^(١)، وَكَذَا أَرْضُ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ (م ٤) ^(٢).
وَقِيلَ: لَا يَحْطُهَا.

وَأِنْ أَخَذَ نَمَاءً أَوْ اسْتَخْدَمَ أَوْ وَطِئَ [لَمْ] يَجِبُ بَيَانُهُ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ كَتَفَصِيهِ، وَفِي رُخْصِهِ اخْتِمَالٌ: يُبَيِّنُهُ.

وَأِنْ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ وَقَصْرَهُ لَا يَنْفُسِيهِ بِعَشْرَةٍ أُخْبِرَ بِهِ. وَلَا يَجُوزُ: تَحْصُلُ بِعَشْرَيْنِ، فِي الْأَصَحِّ، وَمِثْلُهُ أَجْرَةُ مَتَاعِهِ وَكَيْلِهِ وَوَزْنُهُ.

قَالَ الْأَرْجِي: وَعَلَفَ الدَّابَّةَ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: لَا.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا بَيَّنَّ فَلَا بَأْسَ، وَلَا يَقُومُهُ ثُمَّ يَبِيعُهُ مُرَابَحَةً، وَيَبِيعُ الْمَسَاوِمَةَ أَسْهَلُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ.

وَأِنْ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ بَاعَهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ أُخْبِرَ بِعَشْرَةٍ أَوْ بِالْحَالِ، وَنَصُّهُ: يَحْطُ الرُّبْعَ مِنَ الثَّمَنِ الثَّانِي وَيُخْبِرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ بِمَا بَقِيَ ^(٣)، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءً أُخْبِرَ بِالْحَالِ.

= القياس. وجزم به في المنور وغيره.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَقْبَلُ قَوْلَ مَعْرُوفٍ بِالصَّدَقِ، وَالْأَوَّلُ:

قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ جَدًّا، وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِالْقِرَائِنِ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ: لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفُقَ، وَالشَّارِحُ، وَقَدَّمَاهُ وَنَصَرَاهُ، وَهَلَا كَلَامُ الْحَرْقِيِّ عَلَيْهِ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ.

وَالرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ: لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ، وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً حَتَّى يَصْدُقَهُ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِالْثَّمَنِ، وَتَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ، فَلَا يَقْبَلُ رَجُوعَهُ وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً لِإِقْرَارِهِ بِكَذِبِهَا.

(١) (مسألة - ٣): قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَخْبِرُ بَارِشَ الْعَيْبِ أَوْ يَحْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَيُخْبِرُ بِالْبَاقِي؟ فِيهِ وَجْهَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا الشَّارِحُ: أَحَدُهُمَا يَخْبِرُ بَارِشَ الْعَيْبِ، يَعْنِي يَخْبِرُ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، عَلَى مَا أَصْطَلَحْنَاهُ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

وَقَدَّمَهُ فِي الْكَافِي، وَالْمَغْنِي، وَقَالَ: هُوَ أَوَّلِي، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْحَرَّرِ، وَالْمُنَوَّرِ، وَالْفُصُولِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَحْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَيُخْبِرُ بِالْبَاقِي، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَقْنَعِ، وَالْهَادِي، وَالتَّلْخِصِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالْوَجِيزِ، وَالْفَاتِقِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِي الْفُرُوعِ.

(٢) (مسألة - ٤): قَوْلُهُ: (وَكَذَا أَرْضُ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ) يَعْنِي: فِيهِ الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ مُطْلَقًا وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَغَيْرِهِمْ.

أَحَدُهُمَا: يَخْبِرُ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى الْمِصْطَلَحِ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْكَافِي، وَقَالَ: هُوَ أَوَّلِي وَقَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِي، وَاتَّصَرَ لَهُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ، وَالْحَرَّرِ، وَالْمُنَوَّرِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَحْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَالْمَالِ وَيُخْبِرُ بِالْبَاقِي، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، قَالَ الشَّارِحُ.

وَصَحَّحَهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْمَقْنَعِ، وَالْهَادِي، وَالْوَجِيزِ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ وَغَيْرِهِ.

(٣) تَبَيُّهَاتُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ: (وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ بَاعَهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ أُخْبِرَ بِعَشْرَةٍ أَوْ بِالْحَالِ، وَنَصُّهُ: يَحْطُ الرُّبْعَ مِنَ الثَّمَنِ الثَّانِي وَيُخْبِرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ بِمَا بَقِيَ). انْتَهَى.

مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفُقَ، وَالشَّارِحُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَكِنَّ الْمَنْصُوصَ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ.

قَالَ فِي الْمَقْنَعِ وَغَيْرِهِ: اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا.

وإن اشترأه بخمسة عشر ثم باعه بعشرة ثم اشترأه بأي ثمن كان بين ولم يضم خسارة إلى ثمن ثان.
ولو اشترى بثمان لرغبة تخصه كحاجة إلى إرضاع لزمه أن يخبر بالحال، وتصير كالشراء بثمان لأجل الموسم
الذي كان حال الشراء، ذكره في القنون.
ولو اشترى ثياباً وأمره بدفعها إلى قصار وأن يرقم ثمنها عليها لم يجز بيعها مرابحة حتى يرقمها بنفسه، لأنه لا يعلم
ما صنع القصار، ذكره في المستوعب.
ويتوجه عكسه، وزيادة الثمن أو المثمن ونقصه وقال بعض أصحابنا في طريقته: وأجل أو خيار زمن الخيارين يلحق.
وقيل: لا، ويغدهما لا، على الأصح، كالخيار، والأجل.
وهية مشتر لوكيل باعه كزيادة، ومثله عكسه، وإن باعاً شيئاً مرابحة فثمنه بحسب ملكهما، كمساومة.
ونقل ابن هانئ وحنبلي: على رأس ماليهما وخرج أبو بكر مثله في مساومة كشركة اختلاط.
وعنه: لكل واحد رأس ماله، والربح نصفان.
والإقالة فسخ، فتجوز قبل القبض، ولا استبراء قبله^(١)، وبعد نداء الجمعة، لا من وأريه، ولا يلزمه إعادة كيل ووزن،
ولا شفعة، ويعتبر مثل الثمن.
وعنه: بيع، اختاره أبو بكر في التنبية فيعكس ذلك إلا مثل الثمن في وجوه^(٢).
وفي الانتصار: وقبل قبضه، لعدم تعلق غيره به، وفيه: يصح في أحتمال بإضافتها إلى جزء كاليد إن قيل: فسخ،
ويصح مع تلف الثمن.
وفي تلف المثمن إن قيل فسخ وجهان (م ٥)^(٣)، وفارق الرد بالعيب؛ لأنه يعتمد مردوداً.

(١) الثاني: في قوله: (والإقالة فسخ فتجوز قبل القبض ولا استبراء قبله)؛ أي: قبل القبض نظراً؛ لأن الصحيح من المذهب أنه لو
باع أمة أو وهبها ونحوه ثم عادت إليه بفسخ يجب استبرأها، حيث انتقل الملك، ولو قبل القبض.
وقد قدمه المصنف في باب الاستبراء فقال: ولا استبراء بفسخ ولم ينتقل الملك، والألزم، وعنه: إن قبضت منه. انتهى.
فألذي قطع به المصنف هنا ليس هو المذهب، بل المذهب كما قلنا، وحمله على القول بأنه لم ينتقل الملك بعيد، والله أعلم.
(٢) الثالث: قوله بعد أن قدم أنها فسخ: (وعنه: بيع، اختاره في التنبية، فيعكس ذلك إلا مثل الثمن في وجوه). انتهى.
ظاهر هذا: أن المقدم إذا قلنا إنها بيع تجوز بزيادة على مثل الثمن، وهو أحد الوجهين، وصححه القاضي في الروايتين.
والوجه الثاني: لا يصح إلا بمثل الثمن، صححه الشيخ الموفق، والشارح وصاحب المستوعب، والحاوي الكبير، والفاثق، وهو
المذهب القاضي في خلافه.

قال في القواعد الفقهية: وهو ظاهر ما نقله ابن منصور.
(٣) (مسألة - ٥): قوله في الإقالة: (ويصح مع تلف الثمن، وفي تلف المثمن إن قيل فسخ وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الكبرى.
قال في التلخيص: إذا كان المبيع تالفاً ففي جواز الإقالة مع كونها فسخاً وجهان، أصلهما الروايتان إذا تلف المبيع في مدة الخيار. انتهى.
يعني: هل يطل الخيار أم لا؟
والصحيح: أنه يطل بالتلف، قال ابن رجب في الفوائد: لو تلفت السلعة ففيل: لا تصح الإقالة، على الروايتين، وهي طريقة
القاضي في خلافه، والشيخ في المغني، وقيل: إن قيل: هي فسخ صحت، وإلا لم تصح. قال القاضي في موضع من خلافه: هو قياس
المذهب، وفي التلخيص وجهان. انتهى.
وقال في القاعدة التاسعة والخمسين: وقال القاضي في موضع آخر: قياس المذهب صحتها بعد التلف إذا قلنا: هي فسخ. وتابعه
أبو الخطاب في انتصاره، وابن عقيل في نظرياته. انتهى.
وقال في الرعاية الصغرى: قلت: وتصح مع تلف الثمن مع بقاء المثمن. فتلخص أنها تصح مع تلف المثمن إذا قلنا: هي فسخ
عند أبي الخطاب في انتصاره، وابن عقيل في نظرياته.
وقال القاضي في موضع من خلافه: إنه قياس المذهب. وعند القاضي في موضع آخر، والشيخ في المغني: لا تصح. واختاره ابن حمدان.
فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ: عَلَى أَنَّهَا فَسَخُ النَّمَاءِ لِلْبَّائِعِ مَعَ ذِكْرِهَا أَنَّ نَمَاءَ الْمَعْيَبِ لِلْمُشْتَرِي.
وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي، وَالْمَغْنِيِّ، وَغَيْرِهِمَا: أَنَّ الْإِقَالََةَ فَسَخٌ لِلْعَقْدِ مِنْ حَيْثُ، وَهَذَا أَظْهَرُ.
وَلِإِنْ قَالَ: أَقْلَنِي. ثُمَّ غَابَ فَأَقَالَهُ، لَمْ يَصِحَّ، لِاعْتِبَارِ رِضَاهُ، وَقَدْ لَمْ فِي الْإِنْتِصَارِ: يَصِحُّ عَلَى الْفَوْرِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ فِي عَزْلِ وَكَيْلِ: الْإِقَالََةُ لَمَّا افْتَقَرْتَ إِلَى الرِّضَا وَقَفْتَ عَلَى الْعِلْمِ، وَمُؤَنَّةُ الرُّدِّ فِي الْإِنْتِصَارِ لَا تَلْزَمُ مُشْتَرِيًا، وَتَبْقَى بِيَدِهِ أَمَانَةً، كَوَدِيعَةٍ.
وَفِي التَّعْلِيلِ: يَضْمَنُهُ، فَيَتَوَجَّهُ: تَلْزَمُهُ الْمُؤَنَّةُ، وَقَطَعَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ فِي مَعْيَبٍ، وَفِي ضَمَائِهِ النِّقْصَ خِلَافَ فِي الْمَغْنِيِّ،
وَإِنْ قِيلَ الْإِقَالََةُ يَنْبَغُ تَوَجُّهُ عَلَى مُشْتَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الخيار لاختلاف المتبايعين

إذا اختلفا في قدر الثمن تحالفاً، نقله الجماعة، لأن كلًا منهما مدع ومُتكر صورة، وكذا حكمنا، لسماع بيّنة كلٍّ منهما. قال في عيون المسائل: ولا تسمع إلا بيّنة المدعي، باتفاقنا، فيحلف البايع أنه ما باعه إلا بكذا، ثم المشتري أنه ما اشتراه إلا بكذا.

والأشهر يُذكر كلٌّ منهما إثباتاً ونفيًا، يندأ بالنفي.

وعنه: الإثبات، ثم لكلٍّ منهما الفسخ.

وقيل: يفسخه حاكم ما لم يرض الآخر. ومن نكل قال بغضهم: أو نكل مُشتر عن إثبات قضى عليه.

وعنه: يُقبل قول بايع مع يمينه، وذكره في الترغيب المنصوص، كاختلافهما بعد قبضه، وفسخ العقد، في المنصوص وعنه مُشتر.

ونقل أبو داود: قول البايع أو يترادان، قيل: فإن أقام كلٌّ منهما بيّنة؟ قال: كذلك، وإذا فسخ العقد انفسخ ظاهرًا وباطنًا.

وقيل: مع ظلم البايع ظاهرًا.

وقيل: وباطنًا في حق المظلوم. ومن مات فوارثه بمنزله، وإن كان المبيع تالفًا فعنه: يُقبل قول المشتري.

وعنه: يتحالفان (م ١) (١).

ويُغرم المشتري القيمة، ويُقبل قوله فيها نقله محمد بن العباس وفي قدره وصفته، وإن تعيب ضم أرضه إليه، وكذا كل غارم.

وقيل: ولو وصفته بعيب، كما لو ثبت العيب فادعى غاصبه تقدّمه على غصبه، في الأصح.

وذكر أبو محمد الجوزي في كتابه الطريق الأقرب: يُقبل قول المغصوب منه في صفته وفي ردّه.

وفي مختصر ابن رزين: يُقدّم قول مُعير فيهما، مع أنه ذكر هو وغيره: يُصدق غاصب في قيمة وصفته وتلفه، وعمل شيخنا بالاجتهاد في قيمة التلف، فتخصّص الصبرة.

واعتبر في مزارع أثلف مغلّ سنتين بالسنين المعتدلة.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن كان المبيع تالفًا فعنه: يُقبل قول المشتري، وعنه: يتحالفان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والشرح، والحاوي الكبير، والقواعد الفقهية، وغيرهم.

إحداهما: يتحالفان، وهو الصحيح.

قال في التلخيص: أصح الروايتين التحالف.

قال الزركشي: هو اختيار الأكثرين.

قال ابن منبج في شرحه: هذا أولى، وجزم به الحرقى وصاحب الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنور، وغيرهم.

ونصره الشيخ في المغني، وقدمه في المقنع، والحري، والمذهب الأحمد، والرعايتين، والنظم، والفاوق، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يتحالفان، والقول قول المشتري، اختاره أبو بكر.

قال الزركشي: هي اتقنها.

تنبيه: قال الشيخ في المغني، والشارح ومن تابعهما: ينبغي أن لا يشرع التحالف ولا الفسخ فيما إذا كانت قيمة السلعة مساوية للثمن الذي ادّعه المشتري، ويكون القول قول المشتري مع يمينه، لأنه لا فائدة في ذلك، لأن الحاصل به الرجوع إلى ما ادّعه المشتري، وإن كان القيمة أقلّ فلا فائدة للبايع في الفسخ، فيحتمل أن لا يشرع له اليمين ولا الفسخ، لأن ذلك ضرر عليه من غير فائدة، ويحتمل أن يشرع لتحصيل الفائدة للمشتري. انتهى.

وَفِي رِنِحِ مُضَارِبٍ بِشِرَاءٍ رَفَقْتِهِ مِنْ نَوْعٍ مَتَاعِهِ وَيَتَّبِعُهُمْ فِي مِثْلِ سِغَرِهِ.
وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الثَّمَنِ أَخَذَ نَقْدَ الْبَلَدِ ثُمَّ غَالِيَهُ.

وَعَنْهُ: الْوَسْطُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ.

وَعَنْهُ: الْأَقْلُ^(١)، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَيَتَخَالَفَانِ^(٢).

وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي شَرْطٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ أَوْ قَدَّرَ ذَلِكَ فَعَنْهُ: التَّخَالَفُ.

وَعَنْهُ: قَوْلُ مُنْكَرِهِ، كَمَنْفَسِدٍ لِلْعَقْدِ (م ٢، ٤)^(٣)، نَصَّ عَلَيْهِ، فِي دَعْوَى عَبْدٍ عَدِمَ الْإِذْنَ وَدَعْوَى الصَّغِيرِ، وَفِيهِ وَجْهٌ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وإن اختلفا في صفة الثمن أخذ نقد البلد ثم غاليه، وعنه: الوسط، اختاره أبو الخطّاب، وعنه: الأقل). انتهى.
قال ابن نصر الله: في حكايته ثلاث روايات نظر فيما إذا اجتمعت النقود اختلفت قيمتها، بل متى كان بعضها أغلب راجحاً
تعيّن إذا لم نقل بالتخالف، وإن استوت في الرّواج أخذ الوسط، أي: في القيمة، وعنه: الأقل، أي قيمة. انتهى.

ما قاله المحشّي موافق لما قاله في المحرّر، والرعايتين، والحاوي، وغيرهم.

لكن صرح به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والنظم، وغيرهم بأنه إذا كان في البلد نقود مختلفة رجع إلى أوسطها.

قال في المغني وغيره: نص عليه، فالظاهر: أن المصنّف حكى الرواية من هنا، لكن.

قال في المغني لما ذكر النصّ: يحتمل أنه أراد إذا كان هو الأغلب، والمعاملة به أكثر، ويحتمل أنه ردهما إليه مع التساوي، انتهى.

إذا علم ذلك فيحتمل ما قاله في الهداية وغيره: إجرأه على ظاهره، فيكون موافقاً لما قاله المصنّف، ويحتمل: أنه أراد إذا لم يكن
فيها نقد غالب، فيكون موافقاً لما قاله في المحرّر وغيره.

(٢) الثاني: قوله: قال القاضي وغيره ويتخالفان.

قال ابن نصر الله: ظاهر هذه العبارة: تخالفها مع الرجوع إلى الغالب أو الوسط أو الأقل، ولم أجد بذلك قائلًا، ولا هو قول
القاضي، فإن كل من يقول بالرجوع إلى شيء من النقود لا يرى التخالف، بل اليمين على من أخذ بقوله. انتهى. وهو ظاهر عبارة
المصنّف.

والذي يظهر: أن في كلامه نقصاً وزيادةً، وتقديره: (وقال القاضي: يتخالفان)، قالوا: وفي قوله: (ويتخالفان) زيادة ونقص، قبل:
الواو، وهذا عين الصواب.

وهو مذهب القاضي، والله أعلم، وبهذا يزول الإشكال.

(٣) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وإن اختلفا في شرط صحيح أو فاسد أو قدر ذلك فعنه: التخالف، وعنه: قول منكره كمفسد

للعقد). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا اختلفا في شرط صحيح فهل القول قول من ينفيه أو يتخالفان؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب،

ومسبوك المذهب، والكافي، والتلخيص، والبلغة، والشرح، والنظم، والفائق، وغيرهم.

إحدهما: يتخالفان، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمحرّر، والرعايتين،

والحاويين، وشرح ابن رزين، ونهايته ونظمها، وإدراك الغاية، وهو المذهب على ما اصطلاحناه.

والرواية الثانية: القول قول من ينفيه.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب.

قال في تجريد العناية: يقدم قول من ينفي أجلاً وشرطاً، على الأظهر، وجزم به في الفصول، والمذهب الأحمد، والوجيز، والمنور،

ومنتخب الأدمي، وغيرهم، وقدمه في المقنع، والمهادي.

قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ٣): إذا اختلفا في شرط فاسد غير مبطل للعقد فهل يتخالفان أو القول قول من ينفيه؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: القول قول من ينفيه، وهو الصحيح وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدمه في المقنع، وجزم به وقدمه ابن رزين في

شرحه، وغيره، وقطع به الشارح أو قدمه.

والرواية الثانية: يتخالفان.

وفي الانتصار: في مدَّ عَجْوَةٍ لَوْ اختلفا في صحَّتهِ وفَسَادِهِ قَبْلَ قَوْلِ الْبَائِعِ مُدِّعٍ فَسَادَهُ.
وإن اختلفا في قدر البيع فنصُّه: قَوْلُ بَائِعٍ.
وقيل: بتحالفهما، وذكره ابن عقيل روايةً وصحَّحها، كنَّهيه، وقدمه في التَّبَصُّرَةِ وَغَيْرِهَا، وفي عَيْنِهِ قِيلَ كَذَلِكَ، نَقَلَ
ابن منصور: قَوْلُ الْبَائِعِ.
وقيل: بِالْتَّحَالِفِ (م ٥، ٦)^(١).
ثُمَّ مَا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ مَبِيعًا إِنْ كَانَ يَبْدُ الْمُشْتَرِي فِيهِ الْمُنْتَخِبُ: لَا يَرُدُّ إِلَيْهِ.
وفي المغني: يَرُدُّ، كَمَا لَوْ لَمْ يَدَّعِهِ، قَالَ: وَلَا يَطْلُبُهُ إِنْ بَذَلَ ثَمَنُهُ (م ٧)^(٢)، وَإِلَّا فُسِّخَ.

= (المسألة الثالثة - ٤): قوله: (أو قدر ذلك)، لعل مراده قدر الأجل، لكنه لم يذكر مسألة الأجل ولم يذكر سوى هذا.
والذي يظهر لي: أن لفظ: (أو أجل) سقط من الكاتب بعد قوله: (أو فاسد)، ويدلُّ عليه قوله: (أو قدر ذلك).
وهذا ظاهرٌ جدًّا، ومما يؤيِّده ذكر الشيخ في المغني، والشارح وذلك عقيقه، والله أعلم.
إذا علمت ذلك، فاعلم: أنَّهما إذا اختلفا في أجلٍ أو قدره كان الحكم كما لو اختلفا في شرطٍ صحيح، على ما تقدَّم.
وإن كان الإشارة راجعة إلى الشرط الصحيح وهو ظاهر العبارة فيمكن حمله على ما قلناه.
(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن اختلفا في قدر المبيع فنصُّه: قول البائع، وقيل: يتحالفان، وفي عينه قيل كذلك، نقل ابن
منصور قول البائع، وقيل: بالتَّحَالِفِ) انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا اختلفا في قدر المبيع فهل القول قول البائع أو يتحالفان؟ ظاهر كلامه إطلاق الخلاف.
أحدهما: القول قول البائع، وهو الصحيح من المذهب، نصُّ عليه، وعليه أكثر الأصحاب.
وجزم به في الهداية، والفصول، والمذهب، مسبوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والوجيز، وإدراك الغاية، والمنور،
وغيرهم.

وقدَّمه في المستوعب، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والرعايتين، والحاويين، والفاائق، وغيرهم.
والقول الثاني: يتحالفان، اختاره القاضي وذكره ابن عقيل روايةً وصحَّحها، وقدمه في التبصرة وغيرها.
قال الشارح: هذا أقيس وأولى إن شاء الله تعالى.
وقال في التلخيص هذا أقيس.

قال في المحرر في باب المزارعة وفي باب الدُّعَاوى، والبيِّنات: إذا اختلف المتبايعان في قدر البيع تحالفا، ذكره عنه في التلخيص.
(المسألة الثانية - ٦): إذا اختلفا في عينه بأن قال: بعتهى هذا؟ قال: بل هذا، فهل هي كالمسألة الأولى أو يتحالفان؟ أطلق الخلاف فيه.
أحدهما: يتحالفان هنا وإن لم نقل به في التَّيِّ قَبْلُهَا، وهي طريقة الشيخ في المقنع، والهادي وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك
الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والشرح، وإدراك الغاية، والحاوي الكبير، وغيرهم.
والقول الثاني: وهو أنَّ حكمها حكم المسألة التي قبلها هو الطَّرِيقُ الثَّانِي، وهو المنصوص عن الإمام أحمد.
وهي طريقة صاحب المحرر، والنظم، وتذكرة ابن عبدوس، وتجريد العناية، وغيرهم.
وقدَّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ثمَّ ما ادَّعاه البائع مبيعًا).
يعني: إذا قلنا بالتَّحَالِفِ وتحالفا فما ادَّعاه البائع مبيعًا إن كان بيد المشتري، ففي المنتخب لا يَرُدُّ. وفي المغني يَرُدُّ كما لو لم يدَّعه،
قال: ولا يطلبه إن بذل ثمنه. انتهى.
ما قاله في المغني هو الصحيح، وجزم به الشارح.
قلت: هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وقال في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: لو قال بعتك هذا العبد بالقو فقال المشتري: لا بل هذا الثوب، وتحالفا، والعبد بيد بائعه، لم يأخذ منه
البائع إلَّا أن يتعذَّر ثمنه فيفسخ البيع ويأخذه ويقرُّ الثوب بيده، ويردُّ المشتري إليه إن كان بيده.
قلت: وإن كان البائع قبض الثمن وتعذَّر رده إلى المشتري فله أخذ العبد به. انتهى.

وإن أنكر المشتري بيع الأمة لم يطأها البائع هي ملكك لذلك، نقله جعفر.
قال أبو بكر: لا يبطل البيع بجهوده، ويأتي في الوكالة خلاف خرجه في النهائية من الطلاق.
ولو ادعى البيع ودفع ثمنها قال بل زوجتك وقبضت المهر فقد اتفقا على إباحة الفرج له، ويقبل دعوى النكاح بيمينه،
وذكر أبو بكر قولاً تقبل دعواه البيع بيمينه.

ويأتي عكسها في أوائل عشرة النساء، وذكرها الشيخ أواخر إذا وصل بإقراره ما يغيره.
وإن تشاحا في التسليم، والتمن عين جعل بينهما عدل يقبض منهما ويسلم المبيع ثم الثمن.
وقيل: معاً، ونقله ابن منصور.

وقيل: أيهما تلمزم البداءة يحتل وجهين.
وعنه: البائع، وإن كان ديناً فنصه: لا يحبس المبيع على قبض ثمنه حالاً أو مؤجلاً، وخالف الشيخ، واختاره في
الانتصار (م ٨) (١).

وإن كان عرضاً بعرض لا يجب تسليم البائع، بلا خلاف في المذهب.
وفي الانتصار: يثبت شرعاً لا شرطاً، وفيه: يضمن نفعه، ومن سلمه قال: إن دخل في ضمان مشتري، والأصح المنع.
وإذا ظهر عشر مشتري.
وقال شيخنا: أو مطلقه فله خيار الفسخ، كمنفليس وكجميع نقل الشالنجي: لا يكون مفلساً إلا أن يفلسه القاضي أو يبين
أمره في الناس، وطلب البائع ما باع فله ذلك.

وفي الانتصار وغيره: إن قبضه ثم أفلس فله الفسخ، نص عليه.
وذكر شروط أفليس، قال: وإن قارن الإفلاس العقد ولم يعلم لم يصح، وإن سلم؛ فهو كالكتابة لا يمنع صحتها،
وله الفسخ دواماً، فلو اشترى حال الحجر لم يصح، وإن سلم قريباً حدث به فذرة ولم تدخل تحت الحجر لعدم تعلق
حقهم بها، وإن غيب ماله مسافة قصر.
وقيل: ودونها.

وقيل: فيها، يحجر عليه، فله الفسخ، وإن أحضر نصف ثمنه فقيل: يأخذ المبيع.
وقيل: نصفه (م ٩) (٢).

وقيل: لا يستحق مطالبة بتمن وتمن مع خيار شرط، ومثله المؤجر بالتقدي في الحال، وله الفسخ للخلف في الصفة.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن كان ديناً فنصه: لا يحبس المبيع على قبض ثمنه حالاً أو مؤجلاً وخالف الشيخ، واختاره في الانتصار).
المقصود هو المذهب وعليه الأكثر، وتابع الشيخ جماعة على ما اختاره.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن أحضر نصف ثمنه، فقيل: يأخذ المبيع، وقيل: نصفه). انتهى.
قال في الرعاية الكبرى: لو أحضر نصف الثمن فهل يأخذ المبيع كله؟ أو نصفه؟ أو لا يأخذ شيئاً حتى يزن الباقي؟ أو يفسخ البيع
ويرد ما أخذه؟ يحتمل أوجه. انتهى.

قلت: أخذ المبيع كله فيه ضرر على البائع، وأخذ النصف أيضاً فيه ضرر بالتشقيص، فالأظهر إذن أنه لا يأخذ شيئاً من المبيع حتى
يكمل الثمن، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وهو بالخيرة في دفع نصف الثمن الذي معه إن شاء دفعه إلى البائع وإن شاء أبقيه حتى
يكمله، والله أعلم.

وعلى القول بالأخذ أخذ النصف أصح من أخذ الكل، لأنه أقل ضرراً، والله أعلم.

تنبيه: في كلام المصنف نظر من وجهين:

أحدهما: إطلاق الخلاف، والخلاف إنما هو من ابن حمدان، فليس هنا اختلاف ترجيح حتى يطلق الخلاف.

وقد تقدم الجواب عن ذلك في المقدمة.

الثاني: أنه لم يستوعب الخلاف الذي ذكره ابن حمدان، بل ترك ما هو أصح مما ذكره فيما يظهر، والله أعلم.

فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

باب التصرف في المبيع وتلفه

مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ، نَقَلَهُ جَمَاعَةً.
وَعَنْهُ: الْمَطْعُومُ مِنْهُمَا.
وَعَنْهُ: الْمَطْعُومُ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَوْ عَدَدٌ، وَالْمَشْهُورُ: أَوْ ذَرْعٌ مَلَكَهَ بِالْعَقْدِ (و) وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).
وَفِي الْإِنْصَارِ رَوَايَةٌ لَا فِي مَسْأَلَةِ نَقْلِ الْمَلِكِ زَمَنَ خِيَارٍ.
نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: مَلَكَ الْبَائِعِ فِيهِ قَائِمٌ حَتَّى يُوفِّيَهُ الْمُشْتَرِي، وَالْأَوَّلُ نَقَلَهُ ابْنُ مُشَيْشٍ وَغَيْرُهُ، وَيَلْزَمُ بِالْعَقْدِ.
وَقِيلَ: فِي قَفِيزٍ مِنْ صَبْرَةٍ وَرَطَلٍ مِنْ ذُبُرَةٍ: بِقَبْضِهِ.
وَفِي الرُّوضَةِ: يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِكَيلِهِ وَوَزْنِهِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: لِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْآخَرِ مَا لَمْ يَكَيْلًا أَوْ يَزَنًا، كَذَا قَالَ. فَيَنْجُو إِذَا فِي نَقْلِ الْمَلِكِ رَوَايَاتُ الْخِيَارِ، قَالَ: وَلَا يُحِيلُ بِهِ قَبْلَهُ.
وَإِنْ غَيَّرَ مَكِيلٌ وَمُوزُونٌ كَهُمَا، فِي رَوَايَةٍ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَلَا بِإِجَارَةٍ قَبْلَ قَبْضِهِ.
وَعَنْهُ: يَجُوزُ مِنْ بَائِعِهِ، وَفِي رَهْنِهِ وَهَبْتِهِ بِلَا عَوْضٍ بَعْدَ قَبْضِ قَيْمِهِ وَجِهَانٍ (م) (١).
وَيَصِحُّ عَقْدُهُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).
قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: وَالْوَصِيَّةُ بِهِ، وَالْخَلْعُ عَلَيْهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَيْهِ: وَتَزْوِيجِهِ، وَجُوزُ شَيْخِنَا التَّوَلِيَّةَ، وَالشَّرْكَةَ، وَخَرَجَهُ مِنْ بَيْعٍ ذَيْنَ، وَجُوزُ التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ بَيْعٍ وَتَبِعِهِ لِبَائِعِهِ، وَيَجْعَلُ عِلَّةَ النُّهْيِ تَوَالِي الضَّمَانَيْنِ، بَلْ عَجَزَهُ عَنْ تَسْلِيمِهِ، لِسَعْيِ بَائِعِهِ فِي فَسْخِهِ مَعَ الرَّبْحِ أَوْ آدَاءِهِ إِنْ لَمْ يَسْعَ لِدَيْنِهِ.
وَإِنْ قَبَضَهُ جَزَاءً لِعِلْمِهِمَا قَدْرَهُ جَازَ، وَفِي الْمَكِيلِ رَوَايَتَانِ، ذَكَرَهُ فِي الْمَحَرِّ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيمَنْ شَاهَدَ كَيْلَهُ قَبْلَ شِرَائِهِ رَوَايَتَيْنِ فِي شِرَائِهِ بِلَا كَيْلٍ ثَانٍ، وَخَصَّهُمَا فِي التَّلْخِيسِ بِالْمَجْلِسِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ.
وَأَنَّ الْمُوزُونُ مِثْلُهُ (م) (٢).^(٣)

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي رهنه وهبته بلا عوض بعد قبض ثمنه وجهان). انتهى.

يعني: إذا كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً أو مدروعاً ولم يقبضه فهل يصح رهنه وهبته بلا عوض بعد قبض ثمنه أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقال في الكافي في الهبة: ولا يجوز هبة المبيع قبل قبضه، وهو ظاهر كلامه في المحرر، وظاهر كلامه في المقنع في الرهن حيث قال: ويجوز رهن المبيع غير المكيل، والموزون قبل قبضه.

قال في التلخيص: ذكر القاضي وابن عقيل أنه لا يصح رهنه.

وقال في القاعدة الثانية والخمسين: قال القاضي في المحرر وابن عقيل: لا يجوز رهنه ولا هبته ولا إجارته قبل القبض كالباع، وقطع في الحاوي الكبير: أنه لا يصح رهنه ولا هبته، وهو ظاهر كلامه في الرعايتين في هذا الباب.

والوجه الثاني: يصح فيهما، اختاره القاضي، والشيخ تقي الدين.

وقال في التلخيص أيضاً وذكر القاضي وابن عقيل في موضع آخر: إن كان الثمن قد قبض صح رهنه.

ونقل في القواعد أن القاضي وابن عقيل ذكرا في الرهن: أن الأصحاب قالوا: يصح رهنه قبل قبضه. انتهى.

وقدم في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والنظم، وغيرهم صحة رهنه.

وضححه في الرعاية الكبرى، والفاقق، وذكروا ذلك في باب الرهن.

وللأصحاب وجه آخر يجوز رهنه على غير ثمنه، نقله في القواعد وغيره:

(٢) (مسألة - ٢) قوله: (وإن قبضه جزاءاً لعلمهما قدره جاز، وفي المكيل روايتان). انتهى.

ذكره في المحرر، وذكر جماعة فِيمَنْ شَاهَدَ كَيْلَهُ قَبْلَ شِرَائِهِ رَوَايَتَيْنِ فِي شِرَائِهِ بِلَا كَيْلٍ ثَانٍ، وَخَصَّهُمَا فِي التَّلْخِيسِ بِالْمَجْلِسِ، وَإِلَّا لَمْ

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَنَقَلَ حَرْبَ وَغَيْرَهُ: إِنْ لَمْ يَخْضَرْ هَذَا الْمُشْتَرِي الْكِيلَ فَلَا إِلَّا بِكِيلٍ.
وَقَالَ فِي الْاِتِّصَارِ: وَيُقَرَّغُهُ مِنَ الْكِيلِ ثُمَّ يَكِيلُهُ، وَإِنْ أَغْلَمَهُ بِكِيلِهِ ثُمَّ بَاعَهُ بِهِ لَمْ يَجُزْ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَكَذَا جُزَافًا،
ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَالْبَيْعُ بِصِفَةٍ أَوْ رَوَايَةٍ سَابِقَةٍ كَذَلِكَ، وَمَا عَدَاهُ كَعَبْدٍ وَصَبْرَةٍ وَشَبِيهَاتِهَا.
فَالْمَذْهَبُ: يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ، كَأَخْذِهِ شَفْعَةً.
وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ صَبْرَةً مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ.
وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مَطْعُومًا، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَوَايَةً يَجُوزُ فِي الْعَقَارِ فَقَطْ.
وَعَنْهُ: لَا، مُطْلَقًا، وَلَوْ ضَمِنَهُ.
اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا وَجَعَلَهَا طَرِيقَةً الْحَرَقِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَنْ عَلَيْهِ تَذُلُّ أَصُولُ أَخَذَ، لِنَصْرِفِ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَرَةِ،
وَالْمُسْتَأْجِرِ فِي الْعَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهَا وَعَكْسُهُ كَالصَّبْرَةِ الْمُعَيَّنَةِ كَمَا لَوْ شَرَطَ قَبْضَهُ، لِصِحَّتِهِ كَسَلَمَ وَصَرَفَ.
وَفِيهِ فِي الْاِتِّصَارِ: إِنْ تَمَيَّزَ لَهُ الشَّرَاءُ بَعَيْنِي وَيَأْمُرُ الْبَائِعُ بِقَبْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: الْمُتَعَيَّنَانِ بِالصَّرْفِ قِيلَ مِنْ صَوْرِ الْمَسْأَلَةِ.
وَقِيلَ: لَا، لِقَوْلِهِ: «إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ»، وَمَا لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ إِذَا تَلَفَ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ الْبَائِعِ، وَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ فِيهِ،
وَهَلْ يَخْبِرُ الْمُشْتَرِي فِي بَاقِيهِ أَوْ يَنْفَسِخُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ تَفْرِقُ الصَّفَقَةَ.
وَإِنْ أَتَلَفَهُ بَائِعُهُ أَوْ غَيْرَهُ قَبْلَ الْمُشْتَرِي الْفَسْخَ وَأَخَذَ كَعَيْنِهِ، وَلَهُ الْإِنْضَاءُ وَمُطَالَبَةُ التَّلْفِ بِبَدْلِهِ، فَبِئْسَ الْكِيلُ، وَالْمَوْزُونُ
بِبَدْلِهِ، نَقَلَهُ الشَّالْتَجِيُّ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بِقِيمَتِهِ، وَمُرَادُهُمُ إِلَّا الْمَحْرُورُ بِبَدْلِهِ.
وَقِيلَ: إِنْ أَتَلَفَهُ بَائِعُهُ انْفَسَخَ.
وَلَوْ بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ بِطَعَامٍ أَوْ أَخَذَ بِالشَّفْعَةِ ثُمَّ تَلَفَ الطَّعَامُ قَبْلَ قَبْضِهِ غَرِمَ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ لِلْبَائِعِ قِيمَةَ الْمَيْسِ وَأَخَذَ مِنَ
الشَّيْخِ بِطَلِ الطَّعَامِ، وَمَا جَازَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ مِنْ ضَمَانِهِ إِذَا لَمْ يَمْنَعَهُ الْبَائِعُ، نَصَّ عَلَيْهِ.
فَظَاهِرُهُ تَمَكُّنٌ مِنْ قَبْضِهِ أَوَّلًا، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ قَبْضِهِ.
وَقَالَ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا تَمَكَّنَ مِنْ قَبْضِهِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَقْبُوضِ وَغَيْرِهِ، كَذَا قَالَ وَلَمْ أَجِدْ

=يجز، وأن الموزون مثله). انتهى.

وقال في الرعاية الصغرى، والنظم، كما قال في المحرر، وزاد: وقيل: إن رأى كيله في المجلس. انتهى.

وقال في الحاوي الصغير: وإن تقابضا مكيلا أو موزونا جزافا لعلهما قدره جاز.

وعنه في المكيل لا يجوز قبضه جزافا. انتهى. فقدم الجواز في المكيل أيضا.

وقال في الحاوي الكبير: وإن اشترى طعاما مكايلا لا صبرة وكان قد شاهد كيله قبل العقد فهل يصح قبضه بذلك الكيل؟ على روايتين، نصّ عليهما. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن اشترى شيئا شامدا كيله فهل يصح قبضه بذلك الكيل ويكفي؟ على روايتين.

وعنه: إن رأى كيله في المجلس. انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب أنه لا يكفي ذلك، ولا بد من كيل ثان، وقد قال الأصحاب فيما إذا كان لرجل سلم وعليه سلم من جنسه: لو قال أنا أقبضه لنفسي وخذه بالكيل الذي تشاهده فهل يجوز؟ على روايتين، وهو فرد من أفراد مسألة المصنف. وأطلقهما في مسألة السلم في المغني، والمتنع، والشرح وشرح ابن منجا وابن رزين، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي في الرهن، وغيرهم.

وجزم في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس بالصحة، وصححه في التصحيح، وصحح الناطم عدم الصحة، واختاره أبو بكر، والقاضي.

ويأتي في آخر باب السلم إذا قبضه جزافا هل تكون يده يد أمانة أو يضمنه؟

وقد أطلق الخلاف المصنف هناك.

الأصحاب ذكروهم.

وقد قال صاحب المحرر في أن الركة لا تسقط قبل التمكن: إنها دين لا يؤثر في سقوطه استهلاك المال، فلا يسقط بتلفه، كبعد التمكن، وكذا دين الرهن وغيره، وعكسه ممن المبيع المالك قبل القبض ونفقة الأقارب. وقال الشيخ فيها: ما وجب في الدية لم يشترط في ضمانه إمكان الأداء كتمن المبيع، وذكر القاضي في تصرفه في صبرة الكيل مع ضمانه لها روايتين، وأنه لو اشترى بكيل وقبضه بلا كيل ضمنه مع منع تصرفه. وفي طريقة بعض أصحابنا أنه نصر جواز التصرف في المتعين، قال: ولا ينفسخ بتلفه قبل قبضه، وإن سلمنا فلائنه عقد معاوضة، تسليم بإزاء تسليم، ولو أفلس بالثمن ثبت الفسخ، قال: والزوائد الحادثة قبل قبضه لا تنفسخ الثمن عليها، وإن سلمنا فيقدر حدودها قبل العقد.

قال: ولا نسلم رده بتعيبه بعقب قبل قبضه وإن سلمنا فلائنه مقابلة تسليم بتسليم. وفي الترغيب وغيره: لو تلف بعضه لم ينفسخ في بقيته ولو ضمنه البائع، لاستقراره، والثمن الذي ليس في الدية كالمثمن، وإلا فله أخذ بذله، لاستقراره.

وقال الشيخ في فتاواه: اشترى شاة بدينار قبله إن قلنا يتعين الدينار بالتعين وينفسخ العقد بتلفه قبل قبضه انفسخ هنا، وإن لم نقل بأحدهما لم ينفسخ، وكل عوض ملك بعقد ينفسخ بهلاكه، كبيع، وجوز شيخنا البيع وغيره، لعدم قصد الربح، وما لا ينفسخ بهلاكه ككناح وخلع وعتي وصلح عن دم عمد قيل: كبيع، لكن يجب بتلفه مثله أو قيمته ولا فسح. واختار شيخنا لهما فسح ككناح، لقوت بعض المقصود، كعيب بيع. وقيل: له التصرف قبل قبضه فيما لا ينفسخ (م ٣) ^(١) قبضته.

وفي المستوعب، والتلخيص: بل ضمانه كبيع. وإن تعين ملكه في موزوث أو وصية أو غنيمه لم يعتبر قبضه، ذكره شيخنا، بلا خلاف، لعدم ضمانه بعقد معاوضة، كبيع مقبوض، وكوديعة ونحوها. وقيل: وصية.

وقيل: وارث كبيع.

وفي الإفصاح عن أحمد: منع بيع الطعام قبل قبضه في إرث وغيره. وفي الأئصار: منع تصرفه في غنيمه قبل قبضها (ع) وبأي حكم قرض وعارية وكوديعة، ويضمنها مستعير. وقبض ما ينقل بتلفه، وما يتناول بتأويله، والعقار ونحوه بتخليته.

قال في المغني، والترغيب، وغيرهما: مع عدم المانع، وما قدر بكيل وغيره بتوقيته نص عليه. بحضور المستحق أو نائيه، ونصه: زلزلة الكيل مكروهة ويصح استنباطه من عليه الحق للمستحق وقيل: لا قبضه. قاله القاضي وأصحابه، وطرقة كيدو، بدليل تنازعهما ما فيه.

وقيل: لا (و ش) ونص أحمد: صحة قبض وكيل من نفسه لنفسه، وفي الترغيب وغيره وعليه الجمهور: ومتى قبضه شتر فوجده إذا ما لا يتعابن به أعلمه.

ونقل المروذي: رده، وإن قبضه مصدقاً لئاليه في كيله أو وزيه برئ عن عهده، ولا يتصرف فيه، لفساده، وفيه في

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وما لا ينفسخ بهلاكه ككناح وخلع وعتي وصلح عن دم عمد، قيل: كبيع... وقيل: له التصرف قبل قبضه فيما لا ينفسخ). انتهى.

القول الأول: اختاره القاضي في المجرد، وجزم به في المحرر، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والنظم، وغيرهم.

والقول الثاني: هو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، والحاوي الكبير، وغيرهم.

وقدمه في الرعاية الكبرى، والفاقق.

وقال أبو الخطاب: لا يجوز التصرف في المهر غير المتعين، ورده في المغني وغيره.

فَدَرَّ حَقَّهُ فَأَقْلَ وَجْهَانِ (م ٤) ^(١)، وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي قَدَرِهِ.

وَمَوْئِدَةُ تَوْفِيقِ الْعَوَضَيْنِ عَلَى بَاذِلِهِ.

وَفِي النِّهَايَةِ: أَجْرُهُ نَقْلُهُ بَعْدَ قَبْضِ الْبَائِعِ لَهُ عَلَيْهِ ^(٢)، وَمَوْئِدَةُ الْمُتَعَيِّنِ عَلَى الْمُشْتَرِي إِنْ قُلْنَا كَمَقْبُوضٍ، أَطْلَقَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ تَوْفِيقِي، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَا يَضْمَنُ النِّقَاطُ خَطَأً، فِي الْمَنْصُوصِ.

وَاتِّلَافُ الْمُشْتَرِي وَقِيلَ: عَمْدًا قَبْضٌ، لَا غَضَبٌ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ خِلَافٌ إِنْ قَبْلَهُ هَلْ يَصِيرُ قَابِضًا أَمْ يَنْفَسِخُ وَيَغْرَمُ قِيمَتُهُ؟ وَكَذَا مَتَّهَبٌ بِإِذْنِهِ هَلْ يَصِيرُ قَابِضًا؟ وَفِيهِ فِي غَضَبِ عَقَارٍ: وَلَوْ اسْتَوْلَى وَأَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَائِعِهِ صَارَ قَابِضًا، وَيَصِحُّ قَبْضُهُ بِغَيْرِ رِضَا الْبَائِعِ.

وَحَرَمُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ فِي غَيْرِ مُتَعَيِّنٍ، وَغَضَبُ بَائِعٍ ثَمَنًا أَوْ بِلَا إِذْنِهِ لَيْسَ قَبْضًا إِلَّا مَعَ الْمَقَاصَةِ.

وَعَنْهُ: قَبْضُ الْكُلِّ بِتَخْلِيَّتِهِ وَتَمَيُّزِهِ، نَصَرَةُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَيَحْرُمُ تَعَاطِيهِمَا بَيْعًا فَاسِدًا، فَلَا يَمْلِكُ بِهِ، لِأَنَّهُ نِعْمَةٌ وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ، وَخَرَجَ فِيهِ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ طَلَاقٍ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَهُوَ كَمَقْبُوضٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: كَمَقْبُوضٍ لِلسُّومِ.

وَمِنْهُ خَرَجَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ: لَا يَضْمَنُهُ، وَذَكَرُوا فِي ضَمَانِهِ رَوَاتَيْنِ.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَحَرْبٌ، وَغَيْرُهُمَا عَدَمَهُ، فَإِنْ قَبِضَهُ بِشَمْنٍ مُسْتَقَرٍّ ضَمِنَهُ بِهِ إِنْ صَحَّ بَيْعٌ مُعَاطَاةً.

وَقَدْ نَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ فِيمَنْ قَالَ بَعْضُهُ هَذَا فَقَالَ خَذَهُ بِمَا شِئْتَ فَأَخَذَهُ فَمَاتَ بِيَدِهِ قَالَ: هُوَ مِنْ مَالِ بَائِعِهِ، لِأَنَّهُ مِلْكُهُ حَتَّى يَقْطَعَ ثَمَنُهُ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا ضَاعَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَقْطَعْ ثَمَنُهُ أَوْ قَطَعَ ثَمَنُهُ لَزَمَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَشِيْشٍ، فِيمَنْ قَالَ بِعَيْنِهِ فَقَالَ خَذَهُ بِمَا شِئْتَ فَأَخَذَهُ فَمَاتَ بِيَدِهِ: يَضْمَنُهُ رَبُّهُ هَذَا بَعْدَ لَمْ يَمْلِكْهُ (م ٥) ^(٣).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن قبضه مصدقًا لباعته في كيله أو وزنه برئ عن عهده، ولا يتصرف فيه لفساده، وفيه في قدر حقه

فأقل وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والكافي، والشرح.

قال في الرعاية الكبرى: وما انفرد بآئمه فيه بكياله أو وزنه فحضر المشتري ونقله مصدقًا له في ذلك لم يتصرف فيه بهذا القبض قبل

اعتباره، ويقبل قوله فيما يدعيه من نقصه. انتهى.

وقال في الحاوي الكبير: ولو كان له في ذمته عشرة أفقره أو اشتراها منه فكالها له وأفردها بغير حضور المستحق فلمَّا جاء قال خذ

هذا حقَّ قبضها بذلك مصدقًا له فالقبض فاسدٌ ذكره القاضي في المجرد، وعلمه بأنه قبض جزافيًا ما استحق قبضه كيلاً.

ولسنا نريد بقولنا: القبض فاسدٌ بمعنى أنه لا تبرأ ذمَّة الدافع عمَّا دفعه، وإنما نريد: أن القول قول القابض فيما يدعيه من

نقصانه، وأنه لا يصح تصرفه فيه بذلك القبض. انتهى.

وقدَّم ابن رزِّين صحَّة التَّصَرُّف فيه بقدر حقه عند كلام الحرقفي في الصُّبْرَةِ.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي النِّهَايَةِ أَجْرُهُ نَقْلُهُ بَعْدَ قَبْضِ الْبَائِعِ لَهُ عَلَيْهِ).

قال ابن نصر الله: لعلمه: بعد بذل البائع له، وما قال ظاهر في أن نقله على المشتري إذا بذله البائع له، ولكن المنقول في النِّهَايَةِ

وتعليق القاضي: أَجْرُهُ نَقْدُهُ (بالذَّال)، فاختلطت مع الماء، فظنَّ النَّاسُ أنها لَمْ، والصَّوَابُ نَقْدُهُ. فَإِنَّ عِنْدَ الْقَاضِي وَصَاحِبِ النِّهَايَةِ

أَنَّ أَجْرَةَ النَّقْدِ إِنْ كَانَ قَبْلَ قَبْضِ الْبَائِعِ فِيهِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ.

وقد صرح بذلك في التعليق وعلمه، وبذلك يصحُّ كلام المصنِّف ويستظم.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وذكروا في ضمانه روايتين - يعني: في ضمان المقبوض على وجه السُّوم - نقل حربٌ وأبو طالب،

وغيرهما عدمه، فإن قبضه بشمْنٍ مستقرٍّ ضَمِنَهُ بِهِ، إِنْ صَحَّ بَيْعٌ مُعَاطَاةً).

وقد نقل حربٌ وغيره فِيمَنْ قَالَ: بَعْضُهُ هَذَا، قَالَ: خَذَهُ بِمَا شِئْتَ فَأَخَذَهُ فَمَاتَ بِيَدِهِ قَالَ: هُوَ مِنْ مَالِ بَائِعِهِ، لِأَنَّهُ مِلْكُهُ حَتَّى يَقْطَعَ ثَمَنُهُ.

ونقل حَنْبَلٌ: إِذَا ضَاعَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَقْطَعْ ثَمَنُهُ أَوْ قَطَعَ ثَمَنُهُ لَزَمَهُ. ونقل ابن مشيشٍ فِيمَنْ قَالَ: بَعْضُهُ هَذَا فَقَالَ خَذَهُ بِمَا شِئْتَ =

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمَانَةٌ وَأَنَّهُ يُخْرَجُ مِثْلُهُ فِي بَيْعٍ خِيَارٍ عَلَى قَوْلِنَا لَا يَمْلِكُهُ.
وَقَالَ تَضَمُّنُهُ مَنَافِعُهُ كَرِيَاذَةٍ وَأَوَّلَى، وَسَوْمٌ إِجَارَةٌ كَبَيْعٍ فِي الْإِنْتِصَارِ (م ٦) (١).
وَوَلَدَهُ كَهْوٌ، لَا وَلَدٌ جَانِبِيَّةٌ وَضَامِيَّةٌ وَشَاهِدَةٌ وَمَوْصَى بِهَا وَحَقٌّ جَائِزٌ وَضَامِيَّةٌ.
وَفِيهِ فِي الْإِنْتِصَارِ: إِنْ أَذِنَ لَأَمْتِهِ فِيهِ سَرَى، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَوَلَدُ مَوْصَى بِعَتِقِهَا لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهَا،
وَإِنَّمَا الْمُخَاطَبُ الْمَوْصَى إِلَيْهِ، وَيَتَضَمَّنُهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ بِقِيَمَتِهِ.
قَالَ شَيْخُنَا: قَدْ تَرَاضَوْا بِالْبَدَلِ الَّذِي هُوَ الْقِيَمَةُ، كَمَا تَرَاضَوْا فِي مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ حَيْثُ يَجِبُ الْمَثَلُ أَوْ الْقِيَمَةُ عَلَى شَيْءٍ
مُسَمًّى، فَيَجِبُ ذَلِكَ الْمُسَمًّى؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَاتِمَا، فَالْفَسَادُ يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الْحِلِّ وَعَدَمِهِ فَقَطْ، كَمَا لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي أَصْلِ
الضَّمَانِ، فَإِذَا اسْتَوَى فِيهِ فَكَذَا فِي قَدَرِهِ، وَهَذِهِ نَكْتَةٌ حَسَنَةٌ.
وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ يَتَضَمَّنُهُ بِالْمُسَمًّى لَا بِالْقِيَمَةِ كَيْكَاحٍ وَخُلْعٍ، حِكَاةُ الْقَاضِي فِي الْكِتَابَةِ.
وَفِي الْفُصُولِ: يَتَضَمَّنُهُ بِالثَمَنِ، وَالْأَصَحُّ بِقِيَمَتِهِ، كَمَنْصُوبٍ، وَفِيهِ فِي أَجْرَةِ الْمَثَلِ فِي مُضَارَبَةٍ فَاسِدَةٍ أَنَّهَا كَبَيْعٍ فَاسِدٍ إِذَا
لَمْ يَسْتَحِقْ فِيهِ الْمُسَمًّى اسْتَحَقَّ ثَمَنُ الْمَثَلِ وَهُوَ الْقِيَمَةُ، كَذَا تَجِبُ قِيَمَةُ الْمَثَلِ لِهَذِهِ الْمَنْفَعَةِ.

=فأخذه فمات بيده: يضمنه ربُّه هذا بعد لم يملكه). انتهى كلام المصنف.

قال في القواعد الفقهية: من الأصحاب من حكى في ضمانه روايتين، سواءً أخذ بتقدير الثمن أو بدونه، وهي طريقة القاضي وابن
عقيل، وصحَّح الضمان لأنه مقبوضٌ على وجه البدل، والموض، فهو كمقبوضٍ بعقدٍ فاسدٍ. انتهى.
قلت: ذكر كثيرٌ من الأصحاب في المقبوض على وجه السَّوْمِ ثلاث صور:
الأولى: أن يساوم إنساناً في ثوبٍ أو نحوه ويقطع ثمنه ثم يقبضه ليريه أهله فإن رضوه، وإلا رده فيتلف، ففي هذه الصور يضمن
إن صحَّ بيع المعاطاة.
والصحيح من المذهب: صحَّةُ بيع المعاطاة، وقطع بالضمان في هذه الصورة في المستوعب، والرَّعَائِيَّين، والْحَاوِيَّين، والفائق،
وغيرهم.

وهو ظاهر كلام المصنف هنا.

قال ابن أبي موسى: يضمنه بغير خلافٍ. قال ابن رجبٍ: وهذا يدلُّ على أنه يجري فيه الخلاف إذا قلنا إنه لم يتعقد البيع بذلك.
وفي كلام أحمد إيماءٌ إلى ذلك.

الثانية: لو ساومه وأخذه ليريه أهله إن رضوه، وإلا رده من غير قطع ثمنه فيتلف ففي ضمانه روايتان.

وأطلقهما في المستوعب، والرَّعَائِيَّين، والْحَاوِيَّين، والفائق، وغيرهم:

إحداهما: يضمنه القابض، وهو الصحيح.

جزم به في الوجيز في باب الضمان.

قال ابن أبي موسى: فهو مضمونٌ، بغير خلافٍ.

نقل عن الإمام أحمد: هو من ضمان قابضه كالعارية.

والرواية الثانية: لا يضمنه.

قال في الحاويين: نقل ابن منصور وغيره: هو من ضمان المالك كالرَّهْنِ وما يقبضه الأجير.

الثالثة: لو أخذه بإذن ربِّه ليريه أهله إن رضوه اشتراه، وإلا رده فتلف من غير تفريطٍ لم يضمن.

قال ابن أبي موسى: هذا أظهر عنه، وقدمه في المستوعب، والرَّعَائِيَّين، والْحَاوِيَّين، والفائق فقال: فلا ضمان عليه، في أظهر
الروايتين. انتهى.

وعنه: يضمنه بقيمته.

(١) (مسألة - ٦) قوله: (وسوم إجارة كبيع في الانتصار). انتهى.

قد علمت حكم المقبوض على وجه السَّوْمِ في البيع، فكذا يكون في الإجارة على ما قاله في الانتصار ولم يخالفه المصنف، ولا نقل
غيره عن غيره.

وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي تَصَرُّفِ الْعَبْدِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ أَوْ مِثْلِهِ يَوْمَ تَلْفِيهِ، وَخَرَجَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِيهِ وَفِي عَارِيَةِ كَمَنْصُوبٍ.
وَقَالَ فِي الرَّسَائِلِ.

وَقِيلَ: لَهُ حَبْسُهُ عَلَى قَبْضِ ثَمَنِهِ، وَفِي ضَمَانِ زِيَادَتِهِ وَجِهَانِ (م ٧)^(١).

وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا: إِنْ سَقَطَ الْجَيْنُ مِثًا فَهَدَرَ. وَقَالَ الْقَاضِي.

وَعِنْدَ أَبِي الْوَفَاءِ يَضْمَنُهُ، وَيَضْمَنُهُ ضَارِبُهُ، وَمَتَى ضَرَبَهُ أَجْنَبِيٌّ فَلِلْبَائِعِ مِنَ الْغَرَّةِ قِيمَةُ الْوَلَدِ، وَالْبَقِيَّةُ لِوَرَثَتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٧): قوله في المقبوض بعقد فاسد: (وفي ضمان زيادته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والنظم، والقواعد الفقهية.

أحدهما: يضمها، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى: وله مطلقاً نماؤه المتصل والمنفصل.

وأجرته مدة قبضه بيد المشتري وأرض نقصه، وقيل: هو أجرته، وزيادته مضمونة أو أمانة على وجهين. انتهى.

وقال في الصنغرى ونماؤه وأجرته وأرض نقصه للمالك. وقيل: عليه أجره المثل، لنقصه، وضمانه إن تلف بقيمته، وزيادته أمانة.

انتهى.

وقدّم في الرُّبْدَةِ الضَّمَانِ أيضاً، وصحّحه في تصحيح المحرر.

والوجه الثاني: لا يضمها.

فهذه سبع مسائل قد صحّحت.

باب الربا

وَهُوَ مُحَرَّمٌ مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 كَذَارِ الْبَغْيِ، لِأَنَّهُ لَا يَدُ لِلْإِمَامِ عَلَيْهَا.
 قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَالْبَاغِي مَعَ الْعَادِلِ كَالْمُسْلِمِ مَعَ الْحَرَبِيِّ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَضْمَنُ مَالَ صَاحِبِهِ بِالْإِتْلَافِ، فَهِيَ
 كَذَارِ حَرْبٍ، كَذَا قَالَ.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي الْجِهَادِ، وَالْمَحْرُورِ: إِلَّا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرَبِيٍّ لَا أَمَانٌ بَيْنَهُمَا، وَتَقْلَعُ الْيَمُونِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَبِيِّ فِي
 دَارِ حَرْبٍ، وَلَمْ يَقْلَعُهَا فِي التَّبَصُّرَةِ وَغَيْرِهَا بِعَدَمِ الْأَمَانِ.
 وَفِي الْمَوْجِزِ رَوَايَةٌ: لَا يَحْرُمُ فِي دَارِ حَرْبٍ، وَأَقْرَبُهَا شَيْخُنَا عَلَى ظَاهِرِهَا.
 وَعَنْهُ: لَا رَبًّا يَنْتَهَى وَبَيْنَ مَكَاتِبِهِ، كَعَبْدِهِ، فَعَلَى الْمَنْعِ فَلَوْ زَادَ الْأَجَلُ، وَالَّذِينَ جَارَ، فِي اخْتِمَالِ.
 وَفِي الْإِنْتِصَارِ فِي حَدِيثِ الرَّقِيَّةِ: مَا لَكَ كَافِرٌ مُصَالِحٌ مَبَاحٌ بِطَيْبِ نَفْسِهِ، وَالْحَرَبِيُّ يَبَاحُ أَخْذُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ، وَقَالَ: كُلُّ
 شَرْطٍ يُعْتَبَرُ فِي مُعَامَلَةِ الْمُسْلِمِينَ يُعْتَبَرُ فِي مُعَامَلَةِ ذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمِنٍ، وَالْمَذْهَبُ: لَا يَحْرُمُ رَبًّا الْفَضْلُ إِلَّا فِي بَيْعِ كُلِّ مَكِيلٍ أَوْ
 مَوْزُونٍ بِجَنْسِهِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: قِيَاسًا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالْفِضَّةِ وَإِنْ فَلَا، كَتَمَرَةٍ بِتَمَرَةٍ أَوْ بِتَمَرَتَيْنِ، لِأَنَّهُ مَالٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَيَحْتَضَرُ مَنْ خَلَفَ لَا
 يَبِيعُ مَكِيلًا بِهِ فَيَكَالُ، وَإِنْ خَالَفَ عَادَةً، كَمَوْزُونٍ، فَالْعِلَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ كَوْنُهُ مَكِيلٌ بِجَنْسٍ.
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْكَيْلُ بِمَجَرَّدِهِ عِلَّةٌ، وَالْجَنْسُ شَرْطٌ فِيهِ.
 وَقَالَ: أَوْ أَنْصَافُهُ بِكَوْنِهِ مَكِيلٌ جَنْسٌ هُوَ الْعِلَّةُ، وَفِعْلُ الْكَيْالِ شَرْطٌ، أَوْ نَقُولُ: الْكَيْلُ أَمَارَةٌ، وَالْحُكْمُ عَلَى الْمَذْهَبِ
 إِيضَابُ الْمَمَالَةِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ إِباحَةُ بَيْعِ الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مُطْلَقًا، وَالتَّحْرِيمُ لِعَارِضٍ.
 وَعَلَى رَوَايَةِ الطَّعْمِ الْحُكْمُ تَحْرِيمُ بَيْعِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مُطْلَقًا إِلَّا مَعَ وُجُودِ التَّسَاوِي، لِلْحَاجَةِ، وَعَلَى
 الْمَذْهَبِ: يَجُوزُ إِسْلَامُ التَّقْدِينِ فِي الْمَوْزُونِ، وَبِهِ أَبْطَلَتِ الْعِلَّةُ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ شَمَلَهُمَا اخْتِيارُ عِلَّتِي رَبِّ الْفَضْلِ يَحْرُمُ النَّسَاءُ
 فِيهِمَا.
 وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: يَحْرُمُ سَلْمُهُمَا فِيهِ، فَلَا يَصِحُّ، وَإِنْ صَحَّ فَلِلْحَاجَةِ.
 وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَنْعُ، وَإِنَّمَا جَارَ لِلْمَشَقَّةِ، وَلَهَا تَأْثِيرٌ، وَلَا اخْتِلَافَ مَعَانِيهَا؛ لِأَنَّ أَخْذَهُمَا ثَمَنٌ،
 وَالْآخَرُ ثَمَنٌ، وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِمَا فِي صِفَةِ الْوَزْنِ، لِأَنَّهُ يُتَسَامَحُ بِهِذَا دُونَ هَذَا، فَحَصَلًا فِي حُكْمِ الْجَنَسَيْنِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
 وَعَنْهُ: فِي التَّقْدِينِ، وَالْمَطْعُومِ لِلْأَدَمِيِّ.
 وَعَنْهُ: فِيهِمَا وَمَطْعُومٌ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَشَيْخُنَا، فَعَلَيْهِمَا الْعِلَّةُ فِي التَّقْدِينِ الشَّمِيَّةِ، وَهِيَ عِلَّةٌ قَاصِرَةٌ لَا
 يَصْلُحُ التَّغْلِيلُ بِهَا فِي اخْتِيَارِ الْأَكْثَرِ، وَتَقْصُرُ طَرْدًا بِالْفُلُوسِ؛ لِأَنَّهُمَا أَثْمَانٌ، وَعَكْسًا بِالْحُلِيِّ، وَأَجِيبُ لِعَدَمِ التَّقْدِينِ الْغَالِيَةِ.
 قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا إِذَا اتَّفَقَتْ حَتَّى لَا يُتَعَامَلَ إِلَّا بِهَا أَنْ فِيهَا الرِّبَا، لِكُونِهَا ثَمَنًا غَالِيًا.
 وَقَالَ فِي التَّهْنِيدِ: إِنَّ مِنْ قَوَالِدِهَا أَنَّهُ رَبَّمَا حَدَثَ جَنَسٌ آخَرُ يُجْعَلُ ثَمَنًا، فَتَكُونُ تِلْكَ عِلَّتَهُ، فَتَبَاعُ بَيْضَةً بِبَيْضَةٍ
 وَبَيْضَتَيْنِ، وَخِيَارَةٌ وَبَطِيخَةٌ وَرَمَانَةٌ بِعِلَّتِهَا، وَتَحْوُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 قَالَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ مَكِيلًا وَلَا مَوْزُونًا.
 وَتَقَلُّ مَعَهَا وَغَيْرُهُ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْضَةً بِبَيْضَةٍ وَقَالَ: لَا يَصْلُحُ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، لِأَنَّهُ طَعَامٌ، وَجَوُزٌ شَيْخُنَا يَبِيعُ الْمُصْرُغَ الْمَبَاحَ
 بِقِيمَتِهِ حَالًا، وَكَذَا نِسَاءً مَا لَمْ يَقْصِدْ كَوْنَهَا ثَمَنًا.
 وَإِنَّمَا خَرَجَ عَنِ الْقَوْتِ^(١) بِالصَّنْعَةِ كَنَشَأِ فُلَيْسَ بِرَبَوِيٍّ، وَالْأَفْجَنْسُ بِنَفْسِهِ، قِيَاسًا خُبْرَ بَهْرِسَةِ، وَجَوُزٌ يَبِيعُ مَوْزُونٍ

(١) تنبيه: قوله عن كلام شيخه: (وإنما خرج عن القوت).

صوابه: (وما خرج عن القوت)، وهو في الاختيارات كذلك.

رَبَوِيٍّ بِالتَّحَرِّيِّ، لِلْحَاجَةِ (و م).
وَرَجَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ آخِرًا قَصْرَهُ عَلَى الْأَعْيَانِ السُّتَى، لِخَفَاءِ الْعِلَّةِ، وَلَا رَبَا فِي مَاءٍ، فِي الْأَصَحِّ، لِإِبَاحَتِهِ أَصْلًا، وَعَدَمِ
تَمَوُّلِهِ عَادَةً، وَعَلَى الْمَذْهَبِ فِيمَا لَا يُوزَنُ لِصِنَاعَتِهِ رَوَايَتَانِ (م ١) (١).
وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْرُمُ مَعَ قَصْدِ وَزْنِهِ.
وَعَلَيْهَا يَخْرُجُ بَيْعُ فَلَسٍ بِفَلْسَيْنِ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ مَنْصُوصَتَانِ (م ٢، ٣) (٢).
وَأِنْ جَارَ وَكَانَتْ نَافِقَةً فَوَجَّهَانِ، وَكَذَا الزُّكَاةُ (م ٤) (٣)، وَلَمْ يُوجِبْهَا (م).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وعلى المذهب فيما لا يوزن لصناعته رويان). انتهى.
وأطلقهما في المذهب، والفاقق. وأطلقهما في التلخيص فيما لا يقصد وزنه. انتهى.
وذلك مثل المعمول من الذهب، والفضة، والصفرة، والحديد، والرصاص، والقطن، والكتان، والصوف، والحرير ونحوه كالخواتم،
والأسطال، والإبر، والسكاكين، والثياب، والأكسية ونحوها.
إحدهما: يجوز التفاضل، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، والشيخ تقي الدين، وغيرهم.
وقدّمه ابن رزين في شرحه.
والرواية الثانية: لا يجوز، اختاره ابن عقيل في الفصول، وقدّمه في المستوعب، والرعايتين، والحاويين.
قال الزركشي: اختاره جماعة منهم ابن عقيل وغيره.
قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
وقال القاضي في التعليق، والجامع الصغير: ما قصد وزنه كالأسطال ونحوها لا يجوز التفاضل فيه، وجزم به في التلخيص.
قال الزركشي: وهو قول جماعة، وهو أوجه، وقاله في الكافي في الموزون.
(٢) (مسألة - ٢): قوله بعد ذكر المسألة المتقدمة: (وعليها يخرج بيع فلس بفلسين، وفيه رويان منصوصتان). انتهى.
وأطلقهما في التلخيص.
إحدهما: لا يجوز التفاضل، نص عليه في رواية جماعة، وقدّمه في المستوعب، والحاوي الكبير.
والرواية الثانية: يجوز.
وهذه هي الصحيحة على تخريج المصنف، فإنه خرّجها على التي قبلها: وقد صحّحنا هنا الصّحّة، فعلى هذه الرواية إذا كانت
نافقة فوجهان، وهي:
(مسألة - ٣): وأطلقهما في التلخيص.
أحدهما: لا يجوز، جزم به أبو الخطاب في خلافه.
وقدّمه في المستوعب، والحاوي الكبير.
والوجه الثاني: يجوز.
قال الزركشي: قال القاضي في الجامع وابن عقيل، والشيرازي وصاحب المستوعب، والتلخيص، وغيرهم: سواء كانت نافقة أو
كاسدة، بيعت بأعيانها أو بغير أعيانها. انتهى.
(٣) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا الزكاة) يعني: إذا كانت نافقة هل تلحق بالأثمان في وجوب الزكاة فيها أم لا؟
قال المجد: فيها الزكاة إذا كانت أثمانًا راتجة، أو للتجارة وبلغت قيمتها نصابًا، في قياس المذهب. انتهى.
وقال في الحاوي الكبير: والفلس عرض فتركي إذا بلغت قيمتها نصابًا وهي نافقة.
وقال في الحاوي الصغير: والفلس ثمن في وجه فلا تركي، وقيل: سلعة فتركي إذا بلغت قيمتها نصابًا وهي راتجة.
وقال ابن تيميم: ولا زكاة في فلس، وفيه وجه يجب إذا بلغت قيمتها نصابًا وكانت راتجة.
وقال في الرعاية الصغير: والفلس ثمن فلا تركي. وقيل: بل سلعة فتركي إذا بلغت قيمتها نصابًا وهي راتجة.
وكذا قال في الكبرى: ثم قال: وقيل في وجوب الزكاة في الفلس إذا بلغت قيمتها نصابًا وجهان أشهرهما عدمه؛ لأنها أثمان.
قلت: ويحتمل الوجوب أيضًا، وإن قلنا هي عروض فلا إلا أن تكون للتجارة تركي. انتهى.
ويأتي كلام الأصحاب في المسألة الآتية بعدها.

وَوَافَقَهُ (هـ) فِي كَاسِدَةٍ، وَالرَّوَاتِبَانِ فِي السَّلَمِ فِيهَا.
 نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ الْجَوَازَ، وَعَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْمَنْعَ، وَحَنْبَلُ يَكْرَهُ (م ٥) ^(١).
 وَنَقَلَ يَعْقُوبُ وَابْنُ أَبِي حَرْبٍ: الْفُلُوسُ بِالذَّرَاهِمِ يَدَا يَدٍ وَنَسِيئَةٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ فَضْلًا لَا يَجُوزُ.
 وَيَحْرَمُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِجَنْسِهِ إِلَّا كَيْلًا حَالَةَ الْعَقْدِ، وَمَوْزُونٍ بِجَنْسِهِ إِلَّا وَزْنًا، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ، وَيَجُوزُ فِي وَجْهِ جَزَافًا بِغَيْرِ
 جَنْسِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ كَمَكِيلٍ بِمَوْزُونٍ جَزَافًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَنَصُّهُ: لَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (م ٦) ^(٢).
 وَاخْتَجَّ بِخَبَرِ فَضَالَةَ وَمِمَّا لَوْ بَانَ مُسْتَحَقًّا رَجَعَ وَاخْتَجَّ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ «بِنَهْيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ فِي خَبَرِ جَابِرٍ
 عَنْ بَيْعِ الصَّبْرِ بِالصَّبْرِ مِنَ الطَّعَامِ لَا يَذَرِي مَا كَيْلٌ هَذَا وَمَا كَيْلٌ هَذَا».
 قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا وَجْهَ لِلتَّعْلِيلِ بِالتَّفَاضُلِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ الْمَجَازِفَةَ فِي الطَّعَامِ جُعِلَ طَرِيقًا بِالْخَبَرِ، كَالنَّسِيئَةِ، وَالْمَصَارِفَةِ،
 وَالْمَسَاوِءِ، فَتَصِيرُ طَرَفُ الرِّبَا عِنْدَنَا أَرْبَعَةً.

وَأَنْ بَاعَ صَبْرَةً بِجَنْسِهَا وَعَلِمَا كَيْلَهُمَا وَتَسَاوَيْهِمَا صَحَّ، وَإِنْ بَاعَهَا بِهَا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَكَيْلَتَا فَكَانَتَا سَوَاءً، صَحَّ.
 وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِي الْأَعْيَصَامِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَوْزُونَاتِ الرَّبُوبِيَّةِ بِالتَّحْرِي، لِلْحَاجَةِ،

(١) (مسألة - ٥): قوله: (والروايتان في السلم فيها، نقل أبو طالب الجواز، وعلي بن سعيد المنع، وحنبلي يكره). انتهى.
 وأطلقهما في الرعاية الكبرى ثم قال: قلت: هذا إن قلنا هي سلعة. انتهى.
 اختار ابن عقيل في باب الشركة: أن الفلوس عروض بكل حال، واختاره علي بن ثابت الطالبي من الأصحاب، ذكره عنه ابن
 رجب في الطبقات في ترجمته، وهي قبل ترجمة الشيخ الموفق يسير.
 فعليه يجوز السلم فيها، وصرح به ابن الطالبي، واختاره وتأول رواية المنع.
 قلت: جزم في الحاوي الكبير أنها عرض أيضاً. وقال أبو الخطاب في خلافة الصغير وغيره: الفلوس النافقة أثمان، وهو قول أكثر
 الأصحاب، قاله ابن رجب.

واختاره الشيرازي في المبهج: أنها أثمان بكل حال، فعلى هذا حكمها حكم الأثمان في جواز السلم فيها وعدمه.
 وتوقف الشيخ الموفق في جواز السلم فيها فقال: أنا متوقف عن الفتيا في هذه المسألة، نقله ابن رجب في طبقاته.
 قلت: الصحيح من المذهب جواز السلم فيها؛ لأنها إما عرض وإما ثمن، لا تخرج عن ذلك، فإن قلنا: إنها عرض جاز السلم
 فيها، وإن قلنا: إنها ثمن، فالصحيح من المذهب جواز السلم في الأثمان.

والذي يظهر أن محل الخلاف المذكور إذا قلنا بعدم صحة السلم في الأثمان، والله أعلم.
 (٢) (مسألة - ٦): قوله: (ويحرم بيع مكيل بجنسه إلا كَيْلًا حَالَةَ الْعَقْدِ وَمَوْزُونٍ بِجَنْسِهِ إِلَّا وَزْنًا، نقله الجماعة، ويجوز في وجوه
 جزافاً بغير جنسه، وهو أظهر، كمكيل بموزون جزافاً، نص عليه، ونصه: لا، اختاره جماعة). انتهى.
 يعني: إذا باع مكيلاً بمكيل، أو موزوناً بموزون، جزافاً، واختلف الجنس، فاطلق المصنف فيه وجهاً ونصاً.
 فالوجه الذي قال المصنف عنه: إنه أظهر اختاره ابن عقيل، والشيخ الموفق، والجد، وصاحب التلخيص، وابن منجى في شرحه،
 وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وجزم به في المقنع، والوجيز ونهاية ابن رزين، والمنور، وغيرهم.
 وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والشرح، والرعاية الكبرى، والفاثق، وغيرهم.
 والمنصوص في رواية الحسن بن ثواب وغيره لا يجوز ذلك جزافاً، اختاره جماعة منهم: أبو بكر وابن أبي موسى، والقاضي في
 الجرد، والخلاف، والشريف أبو جعفر، وغيرهم.

قال ابن أبي موسى: لا خير فيما يكال بما يكال جزافاً، ولا فيما يوزن بما يوزن جزافاً، اتفقت الأجناس أو اختلفت.

قال في الرعاية الكبرى: وقيل: يجرم وهو أظهر، وجزم به ناظم المفردات.

قلت: المنصوص هو المذهب، لأن صاحب المذهب نص على ذلك، وإن كان اختيار كثير من الأصحاب الجواز.
 وأطلقهما في المذهب، والرعاية الصغرى، والحاويين، وغيرهم.

وَمَرَدُ الْكَيْلِ عُرْفُ الْمَدِينَةِ، وَالْوَزْنُ عُرْفُ مَكَّةَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ تَعَدَّرَ عُرْفُهُ بِمَوْضِعِهِ. وَقِيلَ: إِلَى شَبْهِهِ هُنَاكَ.

وَقِيلَ: الْوَزْنُ، وَالْمَائِغُ مَكِيلٌ، زَادَ فِي الرَّعَايَةِ: وَفِي اللَّبَنِ وَجْهَانِ، وَأَنَّ الزُّبْدَ مَكِيلٌ، وَأَنَّ فِي السَّمَنِ وَجْهَيْنِ، وَجَعَلَ فِي الرُّوضَةِ الْعَسَلُ مَوْزُونًا.

قَالَ فِي النَّهَائَةِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا: وَيَجُوزُ التَّعَامُلُ بِكَيْلٍ لَمْ يُعْهَدْ. وَالْجِنْسُ: مَا شَمِلَ أَنْوَاعًا، كَتَمْرٍ وَبُرٍّ وَشَعِيرٍ وَمِلْحٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ: وَالْأَبَازِيرُ جِنْسٌ، وَفُرُوعُ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ، كَأَذْفَى وَأَذْهَانٌ وَخُلُولٌ، وَالْبَابُ وَلُحْمَانٌ. وَعَنْهُ: اللَّبَنُ، وَخَلٌّ تَمْرٍ، وَخَلٌّ عِنَبٍ، وَاللَّحْمُ، جِنْسٌ وَخَرَجَ مِنْهَا فِي النَّهَائَةِ أَنَّ الْأَذْهَانَ الْمَائِغَةُ جِنْسٌ، وَأَنَّ الْفَاكِهَةَ كَتَفَاحٍ وَسَقَرَجَلٍ جِنْسٌ.

وَعَنْهُ: اللَّحْمُ ثَلَاثَةٌ، لَحْمُ أَنْعَامٍ وَطَيْرٍ وَذَوَابٍ الْمَاءِ. وَعَنْهُ: وَرَابِعٌ لَحْمٌ وَخَشٍ، وَاللَّحْمُ، وَالْكَبِدُ، وَالْقَلْبُ وَتَحْوَهَا أَجْنَاسٌ.

وَقِيلَ: الرُّؤُوسُ مِنْ جِنْسِ اللَّحْمِ. وَقِيلَ: لَا.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ لَحْمٍ بِشَحْمٍ مُفَاضِلًا، لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ، وَلِهَذَا مَنْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ شَحْمًا حَبِثَ، كَذَا قَالَ، وَفِي الشَّحْمِ، وَالْأَلْيَةِ وَجْهَانِ (م ٧) (١).

وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِحَيَوَانٍ. وَقَالَ شَيْخُنَا: مَقْضُودُ اللَّحْمِ مِنْ جِنْسِيهِ وَمِنْ غَيْرِ جِنْسِيهِ مَأْكُولٌ. وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ وَجْهَانِ (م ٨) (٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي الشحم، والألية وجهان). انتهى.

يعني: هل هما جنسان أو جنس واحد؟

أحدهما: هما جنسان، وهو الصحيح، اختاره القاضي وغيره.

قال الزركشي: وهو المشهور عند الأصحاب، وجزم به في التلخيص، والمحرر، والرعاية الصغير، والحاويين، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم، وقدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: هما جنس واحد، وهو ظاهر ما قدمه الناظم، واختاره الشيخ الموفق، وقال: ظاهر كلام الخرقي: أن كل ما هو أبيض في الحيوان يذوب بالإذابة ويصير دهنًا، فهو جنس واحد، قال: وهو الصحيح.

وقدمه ابن رزين في شرحه وقال عن الأول: ليس بشيء.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (ويحرم بيع لحم بحيوان... من جنسه ومن غير جنسه مأكول، وقيل: وغيره وجهان). انتهى.

وأطلقها في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والخلاصة، والمذهب الأحمد، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والشرح، والنظم، والفاائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يجوز.

قال الزركشي: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، والخرقي وأبي بكر وابن أبي موسى، والقاضي في تعليقه وجامعه الصغير، وأبي الخطاب في خلافة الصغير، وغيرهم. انتهى.

وصححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، وقدمه في الرعايتين، والحاويين وشرح ابن رزين، وقال: هو ظاهر كلامه، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والوجه الثاني: يجوز.

قال الشيخ والشارح: اختاره القاضي. انتهى.

وجزم به في المنور، ومنتخب الأدمي، وصححه في تصحيح المحرر، وقال: صححه المجد في شرحه.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان =

قَالَ شَيْخُنَا: يَحْرُمُ بِهِ نَسِيئَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ.
وَيَجُوزُ بَيْعُ رُطْبٍ وَعَنْبٍ بِمِثْلِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
خِلَافًا لِأَبِي حَفْصٍ وَابْنِ شِهَابٍ، كَمَا لَوْ لَمْ يَصِرْ تَمْرًا وَزَيْبًا، وَدَقِيقُهُ بِدَقِيقِهِ إِنْ اسْتَوَيَا فِي النُّعْمَةِ، خِلَافًا لِمَا قَدَّمَهُ
فِي التَّبَصُّرَةِ، وَيُبَاعُ كَيْلًا كَسَوِيْقٍ بِمِثْلِهِ.
وَقِيلَ: وَزَنَا، وَخَبَزَ بِمِثْلِهِ.
قَالَ فِي الْمُبْهَجِ: لَا فَطِيرَ بِخَمِيرٍ، وَلَحْمَ بِمِثْلِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَمَنْعَ مِنْهُ الْحَرْقِيُّ رُطْبًا، وَيُعْتَبَرُ نَزْعُ عَظْمِهِ، فِي الْأَصَحِّ، كَتَصْفِيَةِ عَسَلٍ؛ لِأَنَّ الشَّمْعَ مَقْصُودٌ، وَإِلَّا فَمُدُّ عَجْوَةٍ، وَالنُّوَى
فِي التَّمْرِ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَهُوَ كَخَبَزَ بِخَبَزٍ وَحَلَّ بِحَلٍّ، وَإِنْ كَانَ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا يَلْعُجُ وَمَاءٌ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ.
وَفِي زَيْدٍ بِسَمْنٍ وَجُهَانٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَاتَيْنِ (م ٩) (١).
وَيَجُوزُ أَنْ يَمْخِيضَ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَفِي الْأَصَحِّ عَصِيرُهُ بِجَنْبِهِ وَلَوْ مَطْبُوحَتَيْنِ.
وَقِيلَ: إِنْ اسْتَوَيَا فِي عَمَلِ نَارٍ وَتَقْلِيلِ الْخَالِي مِنْهُ، وَإِلَّا فَمُدُّ عَجْوَةٍ، وَنَحْوُ حَلٍّ وَدَنْسٍ بِمِثْلِهِمَا، لَا نَوْعٌ بآخَرَ، وَلَا حَلٌّ
عَنْبٍ بِحَلٍّ زَيْبٍ، لِأَنَّ فِي أَحَدِهِمَا مَاءً.
وَيَحْرُمُ بَيْعُ حَبِّ جَبْدٍ بِمُسُوسٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، لِنَقْصِ الْكَيْلِ بِحُلُولِهِ مِنْ طَعَامٍ، بَلْ يَصِحُّ بِخَفِيفٍ مَعَ نَقْصِ
الطَّعْمِ، لِكُونِهِ مَلَأَ الْكَيْلَ.
قَالَ: وَعَقْفُهُ بِسَلِيمِهِ يَحْتَجِلُ كَذَلِكَ، وَإِنْ سَلَمْنَا فَالْعَقْفَةُ فِي نَقْصَانِ الْأَكْلِ طَرَأَ عَلَيْهَا، وَيَحْرُمُ حَبُّ بِدَقِيقِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا
بِسَوِيْقِهِ.
وَعَنْهُ: يَجُوزُ وَزَنَا، وَعَلَّلَ أَحْمَدُ الْمَنْعَ بِأَنَّ أَصْلَهُ كَيْلٌ فَيَتَوَجَّهُ مِنَ الْجَوَازِ بَيْعُ مَكِيلٍ وَزَنَا وَمَوْزُونٍ كَيْلًا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا،
وَكَذَلِكَ نَصُّوْصُهُ فِي خَبَزَ بِحَبِّهِ وَدَقِيقِهِ.
وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ الْمَنْعَ، لِأَنَّ فِيهِ مَاءً، وَعَلَّلَهُ ابْنُ شِهَابٍ بِأَنَّهُمَا إِذَا صَارَا خُبْزًا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَجَزَمَ بِالْجَوَازِ

= قلت: وهو الصواب، ويأتي كلامه في الكافي، والشرح.
تنبيهان: الأول: قال الرُّكَّاشِيُّ وبعض المتأخرين: بنى القولين على الخلاف في اللحم هل هو جنسٌ أو أجناسٌ.
وصرح أبو الخطاب أَنَّهُمَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَجْنَاسٌ وَهُوَ الصَّوَابُ. انتهى.
قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث قالوا: وفي بيعه بغير جنسه، ولكن قال في الكافي: وإن باع الحيوان بلحمٍ مأكولٍ غير
أصله قلنا: هما أصلٌ واحدٌ لم يجز، وإلَّا جاز.
وقال في المغني: احتج من منعه بعموم الأخبار وبأنَّ اللحم كُلَّهُ جنسٌ واحدٌ، ومن أجازَه، قال: مال الرُّبَا يَبْعُ بِغَيْرِ أَصْلِهِ وَلَا جَنْسِهِ
فجَاز، كما لو باعه بالأثمان. انتهى.
وقال في إدراك الغاية: وعنه: اللحم أجناسٌ باختلاف أصوله، فلا يصحُّ بيعه بحيوانٍ من جنسه، وفي غيره وجهٌ، فبنى الخلاف على
القول بأنَّ اللحم أجناسٌ.
وقال الشارح: والظاهر: أنَّ الخلاف مبنيٌّ على الاختلاف في اللحم، فإن قلنا إنه جنسٌ واحدٌ لم يجز، وإن قلنا إنه أجناسٌ جاز بيعه
بغير جنسه. انتهى.

الثاني: قوله: (وقيل وغير مأكول): هذا القول جزم به ابن عَقِيلٍ في التذكرة وصاحب المستوعب، وغيرهما.
(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي زبدٍ بسمنٍ وجهان، وذكر ابن عَقِيلٍ رَوَاتَيْنِ). انتهى.
وأطلق الوجهين في المستوعب وقال: ذكرهما ابن عَقِيلٍ خلاف ما نقل المصنّف عنه، ويمكن أَنَّهُ ذَكَرَهُمَا تَارَةً وَجْهَيْنِ وَتَارَةً
رَوَاتَيْنِ.

أحدهما: لَا يَصِحُّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ.
وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَرَدَّهُ فِي الْمَغْنِيِّ.
قال في المحرَّر: وعندي أَنَّهُ جَائِزٌ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَصَحَّحَهُ فِي النِّظْمِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ.

(ع): مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ (و): مُوَافَقَةُ الْأَكْثَرِ الثَّلَاثَةِ (خ): مُخَالَفَةُ الْأَكْثَرِ (هـ): الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

في الأول، وأنه لا يَنَاقِضُ أَصْلَنَا، لِأَنَّ الدَّقِيقَ مَوْزُونٌ، كَالْحَيَوَانَ عَدَدًا، فَإِذَا ذُبِحَ صَارَ وَزْنًا، وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ بِمَطْبُوحِهِ وَأَصْلُهُ بِعَصِيرِهِ، كَزَيْتُونٍ بَزَيْتٍ، وَفِيهِ نَقْلٌ مَهْنًا: يَكْرَهُ، وَخَالِصُهُ أَوْ مَشْوِيَّهُ بِمَشْوِيٍّ عَلَى مَدِّ عَجْوَةٍ، وَرَطْبُهُ بِبَابِسِهِ، وَمَزَابَنَةُ إِلَّا فِي الْعَرَابِيَا وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ.

وَعَنْهُ الْمَوْزُونُ لِتَابِعِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَغَيْرُهُ فِي نَحْلِهِ بِمَالِكِهِ بِبَابِ تَمَرٍ مِثْلِهِ.
وَعَنْهُ: يَتَمَرُ مِثْلُ رَطْبِهِ كَيْلًا يَقْبِضُهُ بِهِ بَابِعُهُ قَبْلَ تَغْرِيقِهِمَا وَقَبْضٍ مُشْتَرٍ بِالتَّخْلِيَةِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.
وَعَنْهُ: وَفِيهَا لِفَقِيرٍ مُحْتَاجٍ إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ.
وَقَالَ فِي التَّنْبِيهِ، وَالْمَحْرُورُ: أَوْ أَكَلَ التَّمَرُ، وَقِيلَ: وَتُعْتَبَرُ حَاجَةُ بَابِعٍ إِلَى بَيْعِهَا.
وَجَوَزَ ابْنُ عَقِيلٍ بَيْنَهُمَا لِوَأَبِيهَا، لِئَلَّا يَدْخُلَ رَبُّ الْعَرَبِيَّةِ حَاطِلَةً، وَلِغَيْرِهِ لِحَاجَةِ أَكْلِ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ.

وَفِي جَوَازِهَا فِي بَقِيَّةِ التَّمَرِ وَجَهَانٍ (م ١٠) (١).
وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي عِنَبٍ، وَجَوَزَهَا شَيْخُنَا فِي الزُّرْعِ.
وَتَحْرُمُ الْحَاقِلَةُ، وَهِيَ بَيْعُ الْحَبِّ الْمُشْتَدُّ وَلَمْ يَقْعُدْهُ جَمَاعَةٌ بِمُشْتَدٍّ فِي مَسْئَلِهِ بِجَنْسِهِ. وَفِي بَيْعِهِ بِمَكِيلٍ غَيْرِ جَنْسِهِ وَجَهَانٍ (م ١١) (٢)، وَيَصِحُّ بِغَيْرِ مَكِيلٍ، وَخَصَّ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ الْخِلَافَ بِالْحَبِّ.
وَيَبِيعُ رِبْوِيَّ بِجَنْسِهِ، وَمَعَهُ أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِيهِمَا، كَمَدِّ عَجْوَةٍ وَدَرَاهِمٍ بِمِثْلِهِمَا أَوْ بِدَرَاهِمَيْنِ أَوْ بِمُدَيْنَيْنِ، فَلِإِنْ عَلِمَ بَعْدَ الْعَقْدِ تَسَاوِيَّ الْقِيَمَةِ أَوْ مَعَهُ لِكُونِهِمَا مِنْ شَجَرَةٍ وَتَقْدِيرُ وَاحِدٍ فَاحْتِمَالَانِ (م ١٢) (٣).

(١) (مسألة - ١٠): قوله في العريئة: (وفي جوازها في بقية الثمن وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمنقح، والتلخيص، والبلغة، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح ولا يجوز، وهو الصحيح.
اختاره ابن حامد وابن عقيل، والشيخ الموفق، والشارح، وغيرهم، وصححه في التصحيح، والنظم.
وجزم به في المحرر وتذكرة ابن عديس، وهو ظاهر كلام الحرقي وصاحب الوجيز، والمنور، وغيره، وقدمه في المغني، والشرح.
الوجه الثاني: يصح ويجوز: قاله القاضي، وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين، وقدمه ابن رزين في شرحه.
قلت: وهو الصواب عند من اعتاده.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وتحرم الحاقلة وهي بيع الحب المشتد... في سنبله بجنسه، وفي بيعه بمكيل غير جنسه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمنقح، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.
أحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والتلخيص، والنظم، وغيرهم.
وهو ظاهر ما صححه في البلغة، وجزم به في المنور، وقطع به أيضًا في المغني في باب الربا عند مسألة: والبر، والشعير جنسان.
والوجه الثاني: لا يصح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، فإنه قال: ولا يجوز بيع الحاقلة. واقتصر عليه.
(٣) (مسألة - ١٢): قوله: (وبيع ربوي بجنسه، ومعه أو معهما من غير جنسهما، كمد عجوة ودرهم بمثلهما أو بدرهمين أو بمدين، فإن علم بعد العقد تساوي القيمة أو معه لكونهما من شجرة وتقدير واحد فاحتمالان). انتهى.

هذان الاحتمالان ذكرهما القاضي في خلافه، وأطلقهما ابن رجب في قواعده. انتهى.
أحدهما: لا يصح.
قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب، لإطلاقهم المنع، وصححه أبو الخطاب في الانتصار.
وقال في الرعاية الكبرى: وعنه: يجوز إن زاد المفرد أو استويا قدرًا ومعهما. غيرهما من ربوي أو غيره.
قال المصنف: وأخبر بعضهم وأهمل بعضهم التساوي. وفيه نظر. انتهى.
والاحتمال الثاني: يصح، وذكرهما في القواعد وجهين وقال:
أحدهما: الجواز لتحقيق التساوي.

والثاني: المنع، لجواز أن يعيب أحدهما قبل العقد فتتقص قيمته وحده. انتهى.
والذي يظهر على هذا التعليل أن الجواز أقيس وتعليل الثاني ضعيف.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ بِمِثْلِ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ قَاطِلٌ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ.
وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الَّذِي مَعَهُ مَقْصُودًا، كَالسَّيْفِ الْمُحَلَّى، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِضَّةٌ لَا يَقْصِدُ غَشَّاءَهَا بِخَالِصَةٍ مِثْلًا بِعِثَلٍ، فَإِنْ كَانَتْ الْحِلْيَةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الثَّمَنِ جَازٌ.
وَعَنْهُ: لَا.

وَفِي الْإِزْهَادِ: هِيَ أَظْهَرُهُمَا، لِأَنَّهُ لَوْ أَسْتَحَقَّ وَتَلَفَ لَمْ يَذَرِ بِمِ يَرْجِعُ، وَلَوْ بَاعَ بَرًّا بِشَعِيرٍ فِيهِ مِنْ جِنْسِهِ بِقَصْدٍ تَخْصِيلِهِ مُنْعٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْأَفْلَا، وَكَذَا تَرَابٌ يَظْهَرُ أَثَرُهُ.

وَفِي بَيْعِ شَاةٍ ذَاتِ لَبَنٍ أَوْ صُوفٍ بِمِثْلِهَا، أَوْ لَبَنٍ بِشَاةٍ فِيهَا لَبَنٌ، أَوْ دِرْهَمٍ فِيهِ نَحَاسٌ بِنَحَاسٍ، أَوْ بِمِثْلِهِ. أَوْ نَوَى بِتَمَرٍ فِيهِ نَوَاهُ، وَنَحْوَهُ، وَرَوَيْتَانِ (م ١٣) (١).

وَلَنْ يَبَاعَ نَوْعِي جِنْسٍ مُخْتَلَفِي الْقِيَمَةِ بِنَوْعٍ مِنْهُ أَوْ نَوْعَيْنِ، فَقِيلَ: كَمْذُ عَجْوَةٍ.
وَعَنْهُ: فِي النِّقْدِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ، وَالْمَغْنِي، وَالتَّرْغِيبُ، وَغَيْرُهُمْ (م ١٤) (٢).

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي بيع ذات لبن أو صوف بمثلها، أو لبن بشاة فيها لبن أو درهم فيه نحاس بنحاس، أو بمثله أو نوى بتمر فيه نوى، ونحوه، ورويتان). انتهى.

وأطلقهما في النوى بتمر فيه نوى، واللبن بشاة ذات لبن، والصوف بنعجة عليها صوف في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمنع، والرعايتين، والحاويين، والنظم، وغيرهم.
إحدهما: يجوز ويصح وهو الصحيح.

جزم به في الوجيز وغيره وصححه في التصحيح وغيره، في بعض الصور، واختاره ابن حامد وابن أبي موسى، والقاضي في المجرد، والشارح، وغيرهم.

وقدّمه في بعض الصور في المحرر وشرح ابن رزين.

قال في الكافي: ويجوز بيع شاة ذات صوف بمثلها وجهًا واحدًا.

قلت: وهذا مما لا شك فيه، وكذا بيع شاة ذات لبن بمثلها.

والرواية الثانية: لا يجوز، اختاره أبو بكر، والقاضي في خلافة، وقدّمه في الهادي.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: يجوز بيع اللبن، والصوف بشاة ذات لبن أو صوف، ولا يجوز بيع نوى بتمر بنواه.

قال الشارح على رواية الجواز: يجوز بيع ذلك متفاضلاً أو متساوياً. انتهى.

وقال في القواعد الفقهية: ولعل المنع يتنزل على ما إذا كان الربوي مقصوداً، والجواز على عدم القصد، وقد صرح باعتبار عدم القصد ابن عقيل وغيره، ويشهد له تعليل الأصحاب كلهم الجواز بأنه تابع غير مقصود.

قلت: وهو الصواب.

تنبيه: في إطلاق المصنف في بيع ذات اللبن، والصوف بمثلها نظراً، إذ المذهب الصحة في ذلك، كما جزم به في الكافي في الثانية، والقول بعدم الصحة فيهما ضعيف جداً، فيما يظهر، لأن ذلك يدخل تباعاً ويدخل في عموم قولهم: يجوز بيع الحيوان بالحيوان.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (ولأن باع نوعي جنس مختلفي القيمة بنوع منه أو نوعين، قليل: كمذ عجوة، وعنه: في النقد، وعنه: يجوز، اختاره صاحب التنبيه، والمغني، والترغيب، وغيرهم). انتهى.

وأطلقهن في القواعد الفقهية رواية الجواز هي الصحيحة، اختارها أبو بكر في التنبيه وصاحب المغني، والترغيب، وغيرهم، كما قال المصنف.

قال في التلخيص: وهو الأقوى عندي، وصححه الناطم، وجزم به في الوجيز وغيره، وقدّمه في الشرح، والفاثق، والقول بأنها كمذ عجوة اختاره القاضي.

قال في القواعد الفقهية: وهي طريقة القاضي وأصحابه، وجزم به في الخلاصة، والمنور وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدّمه في المحرر وغيره، وأطلقهما في المستوعب، والكافي، والرعاية الصغرى، والحاويين.

قال في الرعاية الكبرى: وجهان، وقبل: رويتان. ورواية أنها كمذ عجوة في التقيود لا في غيرها، لم أطلع على من اختارها.

وَيَشْتَرِطُ فِي بَيْعِ كُلِّ جَنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةٍ رَبَا الْفَضْلُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا الْحُلُولُ، وَالْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
فَيَحْرُمُ مَدُّ بَرٍّ بِمِثْلِهِ بِجَنْسِهِ أَوْ شَعِيرٍ وَنَحْوَهُ نَسِيئَةً، وَكَذَا إِنْ صَرَفَ الْفُلُوسَ النَّافِقَةَ بِنَقْدٍ.
وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ رَوَايَةً.
وَلَا يَشْتَرِطُ قَبْضُ مَكِيلٍ بِمَوْزُونٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي النِّسَاءِ رَوَايَتَانِ (م ١٥) (١).
وَذَكَرَهُمَا جَمَاعَةٌ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْعِلَّةِ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ رِبَوِيٍّ.
وَمَا جَارَ تَفَاضُلُهُ كِتَابَابٍ وَحَيَوَانٍ يَجُوزُ النِّسَاءُ فِيهِ: «لَا مَرَّ النَّبِيِّ ﷺ» ابْنُ الْعَاصِ بِابْنَيْعٍ بَعِيرَيْنِ وَثَلَاثَةَ نَسِيئَةٍ لِيُنْفِذَ
جَنْبَاهُ.

قَالَ فِي الْإِنْصَارِ: فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ ابْتِنَاعٌ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لَا فِي ذِمَّتِهِ، لِأَنَّهُ قَضَاءٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قُلْنَا: إِنَّمَا ابْتِنَاعٌ فِي ذِمَّتِهِ،
وَلِلْإِمَامِ ذَلِكَ لِلْمَصْلَحَةِ، وَيَقْضِيهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
وَكَذَا أَجَابَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْمَالُ لَا يَثْبُتُ فِي مَالٍ، وَالذِّمَّةُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا فِي الدِّمَّةِ، وَمَتَى أَطْلَقْتَ الْأَعْوَاضَ تَعَلَّقْتَ بِالدِّمَّةِ،
وَلَوْ عُيِّنَ الدِّيُونُ فِي أَهْيَانِ أَمْوَالٍ لَمْ يَصِحَّ، فَكَيْفَ إِذَا أَطْلَقْتَ؟
فَعَلَى هَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْجَنْسُ شَرْطٌ مَحْضٌ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ قِيَاسًا عَلَى كُلِّ شَرْطٍ، كَالْإِحْصَانِ مَعَ الرِّثَا.
وَعَنْهُ: يَحْرُمُ. فَعِلَّةُ النِّسَاءِ الْمَالِيَّةُ.
وَعَنْهُ: يَحْرُمُ إِنْ بَاعَ بِجَنْسِهِ، فَالْجَنْسُ أَحَدٌ وَصَفَى الْعِلَّةُ، فَأَثَرُ.
وَعَنْهُ: مُتَّفَاضِلًا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَمَتَى حَرُمَ، فَإِنْ كَانَ مَعَ أَحَدِهِمَا نَقْدٌ، فَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ نَسِيئَةً جَارَ، وَإِنْ كَانَ نَقْدًا،
وَالْعَوَاضَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا نَسِيئَةً لَمْ يَجُزْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَةٌ يَحْرُمُ رَبَا فَضْلٍ، لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ.

فصل

وإِنْ تَصَارَفَا ذَهَبًا بِفِضَّةٍ عَيْنًا بَعَيْنٍ وَلَوْ بَوْزَنٍ مُتَقَدِّمٍ أَوْ خَيْرٍ صَاحِبِهِ فَوَجَدَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ بَطُلٌ.
قَالَ الشَّيْخُ: كَقَوْلِهِ: بِمَثَلِ هَذَا الْبَغْلِ فَإِذَا هُوَ جَمَارٌ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ لِأَزْمَا.
وَعَنْهُ: لَهُ رَدُّهُ وَأَخْذُ الْبَدَلِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ فَقِي الْوَاضِحِ وَغَيْرُهُ: بَطُلٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقْلًا جَعَفَرُ وَابْنُ الْحَكَمِ،
وَالْأَشْهُرُ: لَهُ قَبُولُهُ وَأَخْذُ أَرْضِ الْعَيْبِ فِي الْمَجْلِسِ، وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ جَعَلَا أَرْضَهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَبْضُهُ،
كَبَيْعِ بَرٍّ بِشَعِيرٍ فَيَجِدُ أَحَدُهُمَا عَيْنًا فَيَأْخُذُ أَرْضَهُ دِرْهَمًا بَعْدَ التَّفَرُّقِ، وَلَهُ رَدُّهُ وَلَا بَدْلَ لَهُ، لِأَنَّهُ يَأْخُذُ مَا لَمْ يَشْتَرِهِ، إِلَّا عَلَى
رَوَايَةٍ: لَا تَتَعَيَّنُ النُّقُودُ.
وَنَقَلَ الْأَكْثَرُ: لَهُ رَدُّهُ وَبَدْلُهُ، وَلَمْ يَفْرُقْ فِي الْعَيْبِ، وَإِنْ تَصَارَفَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عَيْنِهِ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْمَجْلِسَ كَحَالَةِ الْعَقْدِ، فَلِإِنْ
وَجَدَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا فَلَهُ بَدْلُهُ، وَلَهُ الرِّضَا بِعَيْنٍ مِنْ جَنْسِهِ، فَإِنْ تَفَرَّقَا، وَالْعَيْبُ مِنْ جَنْسِهِ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: أَوْ غَيْرَهُ فَعَنْهُ: لَهُ بَدْلُهُ، لِأَنَّهُ بَدَلُ عَنِ الْأَوَّلِ، كَالْمُسْلَمِ فِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ إِنْ بَدَّلَ لَهُ، وَلَهُ أَخْذُ أَرْضٍ
بَعْدَ التَّفَرُّقِ.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ولا يشترط قبض مكيل بموزون، على الأصح، وفي النساء روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمغني، والكاظمي، والمقنع، والهادي، والمستوعب، والتلخيص، والبلغة، والشرح
وشرح ابن منبج وابن رزين، والرعايتين، والحاويين، والزركشي، وغيرهم.
إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، صححه في الخلاصة، والنظم، وغيرهما.
وجزم به في المنور وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهما.
وقدّمه في المحرر، والفتاوى، وغيرهما.
والرواية الثانية: لا يجوز، قطع به الخرقي وصاحب الرجز، وصححه في التصحيح.

وَعَنْهُ: لَيْسَ لَهُ بَدْلُهُ، فَيَفْسَخُ أَوْ يَمْسِكُ فِي الْجَمِيعِ، وَلَا أَرْضَ بَعْدَ الْفُرْقَةِ (م ١٦) (١).

وَيُعْتَبَرُ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي مَجْلِسِ الرُّدِّ.

وَلَا تَصَارِفًا مَا يَجِبُ فِيهِ التَّمَانُّلُ فَكَذَلِكَ.

وَقِيلَ: وَفِي الْأَرْضِ، وَهُوَ سَهْوٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبْطُلَ كُلُّ عَقْدٍ صَرَفٍ إِنْ تَخَايَرَا قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ.

وَفِي مَفْرُذَاتِ أَبِي الْوَفَاءِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَحْصُلَ التَّعْيِينُ قَبْضًا فِي الصَّرْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ غَيْرُ التَّنْصِيصِ بِالْقَوْلِ مَعَ تَعْيِينِ الثَّمَنِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَأَنَّهُ اخْتَصَّ بِشُرُوطِ.

وَلَهُ التَّوَكُّيلُ فِي قَبْضِ فِي صَرَفٍ وَتَحْوٍ مَا دَامَ مُوَكَّلُهُ بِالْمَجْلِسِ، لِيَتَعَلَّقَ بِهِ.

وَفِي نِهَآيَةِ الْأَرْجِي: إِنْ مَاتَ الْمُوَكَّلُ بِالْمَجْلِسِ هَلْ يَقُومُ وَارِثُهُ فِي قَبْضٍ حَتَّى يَنْقُضَ الْعَقْدَ؟ الصَّحِيحُ لَا يَنْقُضُ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيجٌ فِي الْوَكِيلِ.

وَيَجُوزُ اقْتِضَاءُ نَقْدٍ مِنْ آخَرَ، عَلَى الْأَصَحِّ، إِنْ حَضَرَ أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ فِي الذَّمَّةِ مُسْتَقَرٌّ بِسِغَرِ يَوْمِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ فِي بَيْعِ الْإِبِلِ بِالْبَيْعِ، وَلَأَنَّهُ قَضَاءٌ، فَكَانَ بِالْمِثْلِ، لَكِنْ هُنَا بِالْقِيَمَةِ، لِيَتَعَدَّرَ الْمِثْلُ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ حُلُولُهُ؟ عَلَى وَجْهِهِ (م ١٧) (٢).

وَلَا كَانَا فِي ذِمَّتَيْهِمَا فَاصْطَرَفَا، فَتَنْصُهُ: لَا يَصِحُّ، وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا. وَمَنْ وَكَّلَ غَرْمَهُ فِي بَيْعِ مِئْلَةٍ وَأَخَذَ ذِيئَهُ مِنْ ثَمَنِهَا قَبَاحٌ بِغَيْرِ جِنْسٍ مَا عَلَيْهِ، فَتَنْصُهُ: لَا يَأْخُذُ، وَيَتَوَجَّهُ كَثِيرًا وَكَيْلٌ مِنْ نَفْسِهِ. وَمَنْ عَلَيْهِ دِينَارٌ تَبَعَتْ إِلَى غَرْمِهِ دِينَارًا أَوْ بِشَمْسِهِ ذَرَاهِمٌ.

أَوْ أَرْسَلَ إِلَى مَنْ لَهُ عَلَيْهِ ذَرَاهِمٌ، فَقَالَ لِلرُّسُولِ: خُذْ حَقَّكَ مِنْهُ ذَنَانِيرَ، فَقَالَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ: خُذْ صِحَاحًا بِالذَّنَانِيرِ، لَمْ يَجْزْ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْ فِي الصَّرْفِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله في الصَّرْفِ: (وإن تصارفا ذلك بغير عينه صح). فإن وجد أحدهما عيبًا فله بدله، وله الرضا بعيب من جنسه، فإن تفرقا، والعيب من جنسه وذكر جماعة: أو غيره فعنه: له بدله... وله أخذ الأرض بعد التفرق، وعنه: ليس له بدله، فيفسخ أو يمسك في الجميع، ولا أرض بعد التفرقة). انتهى.

إحداهما: ليس له بدله، فيفسخ أو يمسك في الجميع ولا أرض بعد التفرقة، قدمه في الرعاية. والرواية الثانية: له بدله، وليس له الفسخ، وله أخذ الأرض بعد التفرق واعلم أن الصَّرْفَ إذا وقع في الذمة وتفرقا ثم وجد أحدهما ما قبضه معيبًا من جنسه فالصَّرْفُ صحيح، ثم هو مخير بين الرُّدِّ، والإمسك، فإن اختار الرُّدَّ فهل يبطل العقد أم لا؟ فيه روايتان.

وأطلقهما في المقنع، والشرح وشرح ابن منجاء، والزركشي، وغيرهم. إحداهما: لا يبطل، وهو الصحيح، اختاره الخرقى، والخلال، والقاضي وأصحابه، وغيرهم. وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به في المحرر، فعلى هذه الرواية له البدل في مجلس الرُّدِّ، فإن تفرقا قبله بطل العقد. والرواية الثانية: يبطل العقد، اختاره أبو بكر، وإن اختار الإمساك فله ذلك بلا ريب، لكن إن طلب معه الأرض فله ذلك في الجنسين، على الروايتين.

قال الزركشي: هذا هو الحق.

وقال أيضًا: وقال أبو محمد: له الأرض، على الرواية الثانية لا الأولى. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله في المقاصة: (وهل يشترط حلوله؟ على وجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن رزین في شرحه، والزركشي، قال ابن رزین: توقف الإمام أحمد. أحدهما: لا يشترط، وهو الصحيح، صححه في المعني، والشرح، والنظم، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

والوجه الثاني: يشترط.

قال في الوجيز: حالاً.

فهذه سبع عشرة مسألة.

وَلِهَذَا لَوْ بَعَثَ الْمُدِّينَ مَعَ الرَّسُولِ بِغَيْرِ نَقْلِ عَلَيْهِ رَهْنًا أَوْ قَضَاءً، فَلَذَهَبَ، فَمِنْ الْبَاعِثِ.

وَمَنْ صَارَ لَهُ فَلَهُ الشَّرَاءُ مِنْهُ مِنْ جَنْسٍ مَا أَخَذَ مِنْهُ بِلَا مُوَاطَاةٍ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِي الْمَجْلِسِ، وَمَنْعَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى إِلَّا أَنْ يَنْضِي لِيُصَارَفَ غَيْرَهُ فَلَمْ يَسْتَقِم.

وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ: مَا يَعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَنْضِي فَلَمْ يَجِدْ.

وَنَقَلَ حَرْبَ وَغَيْرَهُ: مِنْ غَيْرِهِ أَعْجَبَ إِلَيَّ.

وَأِنْ شَرَطَ شَرْطًا فِي صَرْفٍ، نَحْوُ: إِنْ خَرَجَ رَوِيًّا رَدَدْتُهُ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَجُوزُ، وَقَالَ: مَكْرُوهٌ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ وَأَبُو الْحَارِثِ: إِنْ تَصَارَفَا فَخَرَجَ فِي الدَّرَاهِمِ رَوِيَّةٌ لَهُ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ.

وَالدَّرَاهِمُ تَتَعَيَّنُ بِالْثَعْنَيْنِ فِي الْعَقْدِ، فَلَا تَبْدُلُ، وَإِنْ بَانَتْ مَقْصُوبَةً بَطُلَ، وَمَعِينَةٌ مِنْ جَنْسِهَا لَهُ الرُّدُّ، وَمِنْ غَيْرِهِ يَنْطَلُ.

وَعَنْهُ: لَا يَتَعَيَّنُ، فَيُبْدَلُ مَعَ غَضَبٍ وَعَيْبٍ، وَإِنْ نَذَرَ صَدَقَةً بِدَرْهَمٍ بَعِيَتْهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَحَقِيدَهُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: يَتَعَيَّنُ، فَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ بِلَا أَمْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَيَضْمَنْهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَسَلَّمُ الْحَنْفِيَّةِ الثَّعْنَيْنِ فِي هِبَةٍ وَصَدَقَةٍ

وَوَصِيَّةٍ وَنَذَرٍ، قَالُوا: لِأَنَّ الثَّعْنَيْنِ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْقَيْضِ، وَفِي غَيْرِهِ الشَّمْنُ حُكْمُ الْعَقْدِ يَأْتِي عَقِبَهُ.

وَتَجُوزُ مُعَامَلَةٌ بِمُغْشَوْشٍ جَنْسِهِ لِمَنْ يَعْرِفُهُ، وَكَرِهَهُ أَبُو الْمُعَالِي لِغَيْرِهِ، وَتَجُوزُ بِغَيْرِ جَنْسِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَهَذَا فِي ضَرْبِهِ.

وَجُوزُ أَبُو الْمُعَالِي الْمُعَامَلَةَ إِنْ اشْتَهَرَ قَدْرُهُ، وَإِنْ جُهِلَ وَعِشْتُهُ مَقْصُودٌ يَجُوزُ مُعَيَّنًا إِنْ مَارَجَ لَا فِي الدُّمَةِ، وَغَيْرِ الْمَقْصُودِ بَاطِلًا يَجُوزُ مُعَيَّنًا إِنْ لَمْ يَمَارَجِ.

قَالَ شَيْخُنَا: الْكَيْمِيَاءُ عَشْرٌ، وَهِيَ تَشْبِيهُ الْمَصْنُوعِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ بِالْمَخْلُوقِ، بَاطِلَةٌ فِي الْعَقْلِ، مُحَرَّمَةٌ بِلَا

بِزَاعٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، ثَبَتَ عَلَى الرُّوْبَاصِ أَوْ لَا، وَيَقْتَرِنُ بِهَا كَثِيرًا السِّمِّيَاءُ، الَّتِي هِيَ مِنَ السَّحْرِ، وَالزُّجَاجُ مَصْنُوعٌ لَا مَخْلُوقٌ.

وَمَنْ طَلَبَ زِيَادَةَ الْمَالِ بِمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عُرُوبَ بَيْقِضِيهِ، كَالْمُرَابِيِّ، وَهِيَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنْهُ، وَلَوْ كَانَتْ حَقًّا مَبَاحًا لَوَجِبَ فِيهَا خُمْسٌ أَوْ زَكَاةٌ، وَلَمْ يُوَجِبْ عَالِمٌ فِيهَا شَيْئًا.

وَالْقَوْلُ بِأَنْ قَارُونَ عَلِمَهَا بَاطِلٌ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا وَيَعْمَلْهَا إِلَّا قِيلَسُوفُ أَوْ اتَّخَاذِي أَوْ مَلِكٌ ظَالِمٌ.

وَلَوْ بَاعَ شَيْئًا نَسِيئَةً أَوْ بَشَمَنْ لَمْ يَقْبُضْهُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالْأَكْثَرُ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِأَقْلٍ بِمَا بَاعَهُ،

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ: نَقَدًا، وَلَمْ يَقُلْ أَحْمَدُ، وَالْأَكْثَرُ، وَلَوْ بَعْدَ جَلٍّ أَجَلِهِ، فَقُلْتُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَسِنْدِي، بَطُلَ الثَّانِي.

نَصٌّ عَلَيْهِ وَذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ، لَمْ يَجُزْ اسْتِخْسَانًا، وَكَذَا فِي كَلَامِ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ الْقِيَاسُ صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّ

الْقِيَاسَ خَوْلَفَ لِذَلِيلٍ، إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ فِي نَفْسِهِ أَوْ يَقْبُضَ ثَمَنَهُ أَوْ يَغَيِّرَ جَنْسَ ثَمَنِهِ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَجْهٌ: بَعْرَضُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، أَوْ يَشْتَرِيهِ بِجُلٍّ ثَمَنِهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ، لَا مِنْ وَكِيلِهِ، وَسَأَلَهُ الْمُرُوذِيُّ:

إِنْ وَجَدَهُ مَعَ آخَرٍ يَبِيعُهُ بِالسُّوقِ أَشْتَرِيهِ بِأَقْلٍ؟ قَالَ: لَا، لَعَلَّهُ دَفَعَهُ ذَاكَ إِلَيْهِ بَيْعَهُ.

وَتَوَقَّفَ فِي رَوَايَةٍ مَهْنًا فِيمَا إِذَا نَقَصَ فِي نَفْسِهِ، وَحَمَلَهُ فِي الْخِلَافِ عَلَى أَنْ نَقَصَهُ أَقْلٌ مِنَ النُّقْصِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ،

فَتَكُونُ جُلَّةُ الْمَنْعِ بَاقِيَةً، وَهَذَا مَسْأَلَةُ الْعَيْتَةِ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: يَجُوزُ قِيَاسًا، وَكَذَا فِي التَّرْفِيصِ: لَمْ يَجُزْ اسْتِخْسَانًا.

وَكَذَا فِي كَلَامِ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ: الْقِيَاسُ صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّ الْقِيَاسَ خَوْلَفَ لِذَلِيلٍ رَاجِعٍ، فَلَا خِلَافَ إِذَا فِي

الْمَسْأَلَةِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ يَصِحُّ الْأَوَّلُ إِذَا كَانَ بَيْنَانًا بِلَا مُوَاطَاةٍ، وَإِلَّا بَطُلَا، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ (و هـ م).

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مُرَادَ مَنْ أَطْلَقَ هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: إِذَا قَصَدَا بِالْأَوَّلِ الثَّانِي يَحْرُمُ، وَرَبَّمَا قُلْنَا يَبْطُلَانِ.

وَقَالَ أَيْضًا: يُحْتَمَلُ إِذَا قَصَدَا أَنْ لَا يَصِحَّ، وَإِنْ سَلَّمَ فَالْبَيْعُ الْأَوَّلُ خِلَا عَنْ ذَرْبَةِ الرَّبَا.

وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بِئْسَ مَا شَرَيْتَ وَبِئْسَ مَا اشْتَرَيْتَ، أَنَّهُ لِلتَّأَكِيدِ.

قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَنْ فَعَلَهَا: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَكْتُبَ عَنْهُ الْحَدِيثُ. وَحَمَلَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى الْوَرَعِ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ.

مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ زَيْدَ بْنِ أَرْقَمَ أَبْطَلَ جِهَادَهُ، أَنَّهُمَا أَوْعَدَتْ عَلَيْهِ. وَمَسَائِلُ الْخِلَافِ لَا يَلْحَقُ فِيهَا الرَّوْعُ، وَعَكْسُ الْعَيْنَةِ مِثْلُهَا، نَقْلُهُ حَرْبٌ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَجُوزُ بِلَا حِيلَةٍ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ فِيمَنْ يَبِيعُ الشَّيْءَ ثُمَّ يَجِدُهُ يَبَاعُ أُيْشَرِيهِ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهُ بِالنَّقْدِ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ بِأَكْثَرٍ لَا بَأْسَ، وَلَوْ احتَاجَ إِلَى نَقْدٍ فَاشْتَرَى مَا يُسَاوِي مِائَةَ بِمِائَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهِيَ التَّوَرُّقُ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، وَحَرَمَهُ شَيْخُنَا. نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ بَيْعَ الْمَتَاعِ الَّذِي يَشْتَرِيهِ مِنْكَ هُوَ أَهْوَنُ فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ بَيْعَهُ فَهُوَ الْعَيْنَةُ، وَإِنْ بَاعَهُ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ، وَهِيَ الْعَيْنَةُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَكَرَهُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ لَا يَبِيعَ الرَّجُلُ إِلَّا نَسِيئَةً، مَعَ جَوَازِهِ، وَمَنْ بَاعَ غَرِيمَةً بِزِيَادَةٍ لِيَصْبِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ بَاعَ رِبَوِيًّا نَسِيئَةً حَرَّمَ أَخْذَهُ عَنْ ثَمَنِهِ مَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً، لِأَنَّهُ يَبِيعُ ذَيْنَ بِذَيْنِ، قَالَ أَحْمَدُ، وَجَوَّزَهُ شَيْخُنَا لِحَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ مُطْلَقًا، وَقَالَ: قِيَاسُ مُسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ أَخْذُ غَيْرِ جَنْبِهِ.

وَيَحْرُمُ قَطْعُ دِرْهَمٍ وَقِطْعَةٌ وَدِينَارٍ وَكَسْرَةٌ وَلَوْ بِصِيَاعَةٍ، وَإِعْطَاءُ سَائِلٍ إِلَّا الرَّدِّيَّ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَاحْتَجَّ «بِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَسْرِ سِكِّهِ الْمُسْلِمِينَ الْجَائِزَةَ بَيْنَهُمْ إِلَّا مِنْ بَأْسٍ»، وَهُوَ خَبَرٌ ضَعِيفٌ، وَبَأْنُهُ فُسَادٌ فِي الْأَرْضِ.

وَعَنْهُ: كَرَاهَةُ التَّنْزِيَةِ، قَالَهُ الْقَاضِي.

وَعَنْهُ: لَا يُعْجِبُنِي، قَالَ: وَالْبَأْسُ أَنْ يُخْتَلَفَ فِي دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ، هَلْ هُوَ رَدِّيٌّ أَوْ جَيِّدٌ فَيَكْسَرُ لِهَذَا الْمَعْنَى.

وَاحْتَجَّ بِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْسِرُ الزُّيُوفَ وَهُوَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يَكْرَهُ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الدَّرَاهِمِ عِنْدَ الضَّرْبِ. وَقَدْ نَهَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ عَنِ الْكُسْرِ، لِمَا عَلَيْهَا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَتَنَاقَرُ عِنْدَ الْكُسْرِ، قَالَ: وَيَكْرَهُ تَقْرُؤَهَا عَلَى الرَّاجِبِ، لَوْ قُوِيَ بِهَا تَحْتَ أَرْجُلِ الدَّوَابِّ، كَذَا قَالَ: وَلَمْ يَضْرِبِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةَ الدَّرَاهِمَ، وَإِنَّمَا ضُرِبَتْ عَلَى عَهْدِ الْحُجَّاجِ، قَالَهُ أَحْمَدُ.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ مَعَهُ دِينَارٌ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ رَدِّيٌّ أَوْ جَيِّدٌ، فَعَجَّاهُ بِهِ رَجُلًا فَاشْتَرَاهُ عَلَى أَنَّهُ رَدِّيٌّ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ فِي الْوَزْنِ بِحَبِّ الشَّعِيرِ، قَدْ يَفْاضِلُ: يُعْتَرُ ثُمَّ يُوزَنُ بِهِ.

باب السلم والتصرف في الدين

يَصِحُّ بِلَفْظِهِ وَلَفْظِ السَّلَمِ، وَبِالْبَيْعِ بِشُرُوطٍ:
أَخْذَهَا: ضَبَطُ صِفَاتِهِ، كَمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ.
وَالْمَذْهَبُ: وَمَذْرُوعٌ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ وَعَلَى الْأَصَحِّ: وَحَيَوَانٌ أَدَمِيٌّ وَغَيْرُهُ.
وَفِي مَعْدُودٍ كَفَوَاكِيَةٍ وَيُقُولُ وَجُلُودٍ وَرُؤُوسٍ وَيَبْيَضُ رَوَايَتَانِ (م ١، ٣) (١).
وَفِيمَا خَلَطَهُ مَقْصُودٌ مُمَيِّزٌ كِتَابٌ مَنْسُوجَةٌ مِنْ نَوْعَيْنِ وَخِفَافٌ وَنَشَابٌ وَنَبَلٌ وَرِمَاحٌ.
وَقِيلَ: وَقِسِي وَجْهَانِ (م ٤، ٥) (٢) لَا جَوْهَرٌ وَتَحْوَةٌ.

(١) (مسألة - ١ - ٣): قوله: (وفي معدود كفواكه ويقول وجلود ورؤوس ويبض روايتان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١): هل يصح السلم في الفواكه، والبقول أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الإرشاد، والهداية وعقود ابن البناء، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحزر، والشرح، والنظم، والفاثق، وغيرهم.
إحداهما: لا يصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.
قال في الرعاية الكبرى: ولا يصح في معدود مختلف، على الأصح.
قال أبو الخطاب: لا أرى السلم في الرئان، والبيض، وجزم به في الوجيز، وقدمه في الخلاصة وشرح ابن رزين، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، وغيرهم.
والرواية الثانية: يصح، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في تصحيح المحزر.
(المسألة الثانية - ٢): هل يصح السلم في البيض أم لا؟
أطلق الخلاف، والحكم فيه كالحكم في الفواكه، والبقول خلافاً ومذهباً، وتقدم كلام أبي الخطاب وغيره.
(المسألة الثالثة - ٣): هل يصح السلم في الجلود، والرؤوس ونحوها أم لا يصح؟ أطلق الخلاف.
وأطلقه في المغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والمحزر، والشرح، والفاثق، والزركشي، وغيرهم.
إحداهما: لا يصح، وهو الصحيح.
جزم به في الوجيز، وصححه في التصحيح، والرعاية الكبرى.
وقدمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر ما تقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير.
والرواية الثانية: يصح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.
قال النظم: وهو أولى، وقدمه في التلخيص في مكان آخر، وجزم به القاضي يعقوب في التبصرة، وصححه في تصحيح المحزر.
(٢) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (وفيما خلطه مقصود متميز كتاب منسوجة من نوعين وخفاف ونشاب ونبل ورماح، وقيل: وقسي وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٤): هل يصح السلم في الثياب المنسوجة من نوعين أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والمحزر، والرعايتين، والحاويين، والفاثق، والزركشي، وغيرهم.
إحداهما: يصح، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والوجيز، وغيرهما.
وصححه في التصحيح وتصحيح المحزر، والكافي، والشرح، وغيرهم.
وقدمه في النظم وشرح ابن رزين، وغيرهما.
والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته.
(المسألة الثانية - ٥): هل يصح السلم في الخفاف، والنشاب، والنبل المرئش، والرماح أم لا يصح؟

(ر): روايتان

(ق): قول الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَيَصِحُّ فِي جَبَنِ وَخَلٍّ وَتَمَرٍ وَلَبَنٍ وَخَبَزٍ وَلَحْمٍ وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ، وَيُعْتَبَرُ مَوْضِعُ لَحْمٍ مِنْ حَيَوَانٍ كُلِّهِمْ فَخَلَزٍ أَوْ جَنْبٍ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةَ.

ونقل أبو داود: السُّلَمُ فِيهِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَيُسَمَّى مَا عَزَّ غَتْ أَوْ سَعِينَ.

وَيَصِحُّ فِي شَحْمٍ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: إِنَّهُ يَخْتَلِفُ، قَالَ: كُلُّ سَلْفٍ يَخْتَلِفُ، وَسَكَتَجِبِينَ وَنَحْوَهَا، لِأَنَّ خَلَطَهُ لِمَصْلَحَتِهِ، وَلَبَنٍ فِيهِ مَاءٌ يَسِيرُ وَذَهْنٌ يَنْفَسِحُ وَوَرْدٌ وَنَحْوَهُمَا.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا فِي لَبَنٍ خَامِضٍ، لِأَنَّهُ عَيْبٌ وَلَا يَنْضَبِطُ، وَلَا مَا خَلَطَهُ مَا لَا يَنْفَعُهُ كَمَا فِي لَبَنٍ وَمِشٍّ فِي ذَهَبٍ، أَوْ لَا يَمَيِّزُ كَنَقْدٍ مَغْشُوشٍ وَمَعَاجِينَ وَنَدٍّ وَغَالِيَةٍ، وَفِيهَا فِي الْإِنْتِصَارِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، وَحَيَوَانٍ خَامِلٍ وَأَمَةٍ وَلَدَيْهَا، لِنَذْرَةِ جَمْعِهِمَا الصِّفَةِ.

وَقِيلَ: وَلَحْمٌ مَطْبُوخٌ وَمَشْوِيٌّ. وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي لَوْلُوٍ وَنَحْوِهِ وَخَلْفَاتٍ وَمَعَاجِينَ مَنْعٌ فِي الْكُلِّ، ثُمَّ تَسْلِيمٌ فِي اللَّوْلُو، ثُمَّ تَسْلِيمٌ فِي الْكُلِّ.

وَفِي شَهْدٍ وَعَقِيقٍ وَأَنِيَّةٍ مُخْتَلِفَةِ الرَّأْسِ، وَالْوَسْطِ وَجِهَانِ (م ٦، ٨) (١).

الثَّانِي: ذَكَرَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ ثَمَنُهُ غَالِيًا، كَقَذَرِهِ وَنَوَجِهِ وَيَلْدَوِ وَحَدَائِيٍّ وَجَرَذِيٍّ وَضِدَّهِمَا.

وَيَذَكَّرُ فِي الْأَصَحِّ مَا يَمَيِّزُ مُخْتَلِفِ النُّوعِ، وَسَمِ الْحَيَوَانِ وَذُكُورَتَهُ وَأُنُوثَتَهُ وَمِسْمَتَهُ وَهَزَالَهُ، وَزَاعِيًا أَوْ مَغْلُوفًا، وَهَلْ الْأَلَّةُ أَحْبُولَةٌ أَوْ كَلْبٌ أَوْ فَهْدٌ أَوْ صَفَرٌ.

وَعِنْدَ الشُّعْبِ: لَا يُشْتَرَطُ هَذَا، لِأَنَّهُ يَسِيرُ، قَالَ: وَإِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ فِي الرُّقِيقِ ذَكَرُ سِمَنِ وَهَزَالٍ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَتَّبَعُ بِهِ الثَّمَنُ

= أطلق الخلاف فيه.

واعلم: أن حكم ذلك حكم الثياب المنسوجة من نوعين، على الصحيح من المذهب، كما قاله المصنف. وقاله المجد وغيره.

وقدم في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم الصَّحَّةُ هنا أيضًا، وهو الصحيح كما تقدَّم في ألبي قبلها.

(١) (مسألة - ٦ - ٨): قوله: (وفي شهد وعقيق وأنيَّة مختلفة الرأس، والوسط وجهان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): هل يصحُّ السُّلَمُ في الشَّهْدِ أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصحيح.

جزم به في الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى، والحاوِينَ، والنَّظْمِ، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم، وصحَّحه في التَّلْخِصِ.

والوجه الثاني: لا يصحُّ.

(المسألة الثانية - ٧): هل يصحُّ السُّلَمُ في الْعَقِيقِ أم لا؟

أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصحيح، وعليه الأكثر.

وجزم به في المغني، والكافي، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: يصحُّ السُّلَمُ فيها.

(المسألة الثالثة - ٨): هل يصحُّ في الْأَنِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ الرَّؤُوسِ، وَالْأَوْسَاطِ أم لا يصحُّ؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب،

والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والشرح وشرح ابن منجاء، والنظم، والحاوي الكبير، والفتاوى،

والزُّرْكَشِيُّ، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصحيح.

جزم به في مسبوک الذهب، والوجيز، وإدراك الغاية، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في المغني وشرح ابن رزين.

والوجه الثاني: يصحُّ، صحَّحه في التصحيح، فعلى هذا الوجه يضبط بارتفاع حائطه ودور أسفله وأعلاه.

فَهَذَا أَوَّلَى، وَالطُّولُ بِالشُّبْرِ مُعْتَبَرٌ فِي الرَّيْقِ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: فَإِنْ كَانَ رَجُلًا ذَكَرَ طَوِيلًا أَوْ رَيْعًا أَوْ قَصِيرًا.
 وَفِي ذِكْرِ الْكُحْلِ، وَالذُّعْجِ، وَالْبَكَارَةِ، وَالثُّيُوبَةِ وَنَحْوَهَا وَجِهَان (م ٩) (١).
 وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يُعْتَبَرُ ذِكْرُ الْوِزْنِ فِي الطَّيْرِ، كَالْكُرْكِيِّ، وَالْبَطْ، لِأَنَّ الْقَصْدَ لِحُمِّهِ وَيُنَزَّلُ الْوَصْفُ عَلَى أَقَلِّ دَرَجَةٍ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ بِلُغَةٍ يَفْهَمُهَا غَيْرُهُمَا لِيَرْجِعَ إِلَيْهِمْ عِنْدَ التَّنَازُعِ.
 قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَيَذْكُرُ فِي الْعَسَلِ الْمَكَانَ بِلُغَتِي جِلِّي، وَالزَّمَانَ رَيْعِي خَرِيفِي، وَاللُّونَ، لَا قِدَمَهُ وَخَدَائَتَهُ.
 وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الْأَجْوَدِ، وَفِي الْأَرْدَا وَجِهَان (م ١٠) (٢).
 وَلَهُ أَخَذَ نَوْعَ آخَرَ مِنْ جَنْسِهِ، كَذَوْنٍ شَرْطِهِ مِنْ نَوْعِهِ.
 وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَلْزَمُهُ.
 وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، كَغَيْرِ جَنْسِهِ، نَقْلُهُ جَمَاعَةً.
 وَنَقَلَ فِيهِ جَمَاعَةً: يَأْخُذُ أَذْنَى، كَشَعِيرٍ عَنْ بَرٍّ بِقَدَرِ كَيْلِهِ، وَلَا يَرْتَجِعُ مَرَّتَيْنِ، وَاحْتِجَ بِإِبْنِ عَبَّاسٍ، وَبِأَنَّهُ أَقْلُ مِنْ حَقِّهِ،
 وَيَلْزَمُهُ أَخَذُ أَجْوَدَ مِنْ نَوْعِهِ، فِي الْأَصَحِّ كَشَرْطِهِ وَلَوْ تَصَرَّرَ.
 وَقِيلَ: يَحْرُمُ.
 وَحَكَى رِوَايَةً، نَقَلَ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ: لَا يَأْخُذُ فَوْقَ صِفَتِهِ بَلْ دُونَهَا، وَيَجُوزُ دَفْعُ عِوَضٍ زِيَادَةِ الْقَدْرِ لَا الْجُودَةِ وَلَا
 الرُّدَاءَةِ. وَإِنْ وَجَدَ عَيْنًا فَلَهُ أَرْضُهُ أَوْ رُذُؤُهُ.
 الثَّالِثُ: ذِكْرُ قَدْرِهِ بِاللُّزْعِ فِي الْمَذْرُوعِ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَسْلَفَ ذَرَاهِمَ إِلَى أَجَلٍ عَلَى غَلَّةٍ بِحُكْمٍ أَنَّهُ إِذَا حُلَّ دَفْعَ الْغَلَّةِ بِالنَّقْصِ مِمَّا تَسَاوَى بِخَمْسَةِ ذَرَاهِمَ:
 هَذَا سَلَفٌ بِتَأْقِصٍ عَنِ السَّعْرِ بِشَيْءٍ مُقَدَّرٍ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَبِيعَهُ بِسَعْرِ مَا يَبِيعُ النَّاسُ أَوْ بِزِيَادَةٍ دَرَاهِمَ فِي الْغَرَارَةِ أَوْ نَقْصِ
 دَرَاهِمَ فِيهَا وَفِي الْبَيْعِ بِالسَّعْرِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ: الْأَطْهَرُ جَوَازُهُ، لِأَنَّهُ لَا خَطَرَ وَلَا غَرَرَ، وَلِأَنَّ قِيَمَةَ الْبَيْعِ الَّتِي تَرَاضِيَانِ
 بِهَا أَوَّلَى مِنْ قِيَمَةِ مِثْلِ لَمْ يَتَرَاضِيَا بِهَا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فَإِذَا تَرَاضِيَا بِهِ جَازَ.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي ذكر الكحل، والذعج، والبكارة، والثيوبه ونحوها وجهان). انتهى.
 وأطلقهما في البلغة.

قال في الرعاية الكبرى: وفي اشتراط ذكر الكحل، والذعج وثقل الأرداف ووضاء الوجه، وكون الحاجبين مقرونين، والشعر
 سبطاً أو جمداً أو أشقر، أو أسود، والعين زرقاء، والأنف أقى، في صحة السلم وجهان. انتهى.

أحدهما: يعتبر ذكر ذلك، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في التلخيص: قاله غير القاضي من أصحابنا.

قال الشيخ في المغني، والشارح ومن تبعهما، ويذكر الثيوبه، والبكارة، ولا يحتاج إلى ذكر الجموده، والسبوطه. انتهى.

واختار الاشراف في الجميع صاحب المستوعب.

والوجه الثاني: لا يعتبر ذكر ذلك، ويصح السلم بدون ذكره، اختاره القاضي في المجرد، والخصال.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (ولا يصح شرط الأجود، وفي الأردأ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقتع، والهادي، والمحزر، والشرح وشرح ابن
 منجاء، والنظم، والرعايتين، والحاوئين، والفاقق، وغيرهم.

أحدهما: يصح. وجزم به في المنور، ومتنخب الأدمي، وصححه في التلخيص، والبلغة، والزرركشي، وغيرهم.

قال في التلخيص: لأن طلب الأردأ من الأردأ عناد فلا يثور فيه نزاع.

والوجه الثاني: لا يصح، جزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وصححه في التصحيح وتصحيح المحرز.

وقدّمه ابن رزين في شرحه، ونجريد العناية، وهو الصواب.

وفي صحة السلم في مكيل وزناً وموزون كَيْلاً روايتان منصوصتان (م ١١)^(١).

فإن شرط مكيال رجل أو ميزانه أو ذراعه وليس لها عرف لم يصح، كقولوه: في مثل هذا الثوب، وإلا صح، ولا يتعين في الأصح وفي فساد العقد وجهان (م ١٢)^(٢).

وأطلق أبو الخطاب روايتين في صحة عقد بتعين مكيال، ويسلم في معدود غير حيوان يتقارب عدداً وعنه: وزناً، مطلقاً، وعنه عكسه.

الرابع: ذكر أجل معلوم. نقله الجماعة له وقع في الثمن عادة، قاله أصحابنا كشهر، وليس هذا في كلام أحمد، واحتج أصحابنا بأن الأصل أنه لا يجوز السلم، لأنه باع مجهولاً لا يملكه يتعذر تسليمه، فرخص فيه لحاجة المفسر، ولا حاجة مع القدرة.

وهذا إنما يدل على اعتبار الأجل في الجملة، مع أنه.

قال في غيون المسائل: هو معتمد المسألة وسيرها.

وفي الواضح: قدره أصحابنا بشهر.

وفي الانحصار رواية: يصح حالاً، من نقل أبي طالب: أهل المدينة يقولون: لا يحتاج إلى أجل، وهو قياس، ولكن إلى أجل أحب إلي، وهي مع بقية النصوص تدل على الأجل القريب.

وحملها القاضي وغيره على الأول، كذا قال، والأول أظهر، لإطلاق الأمر بالأجل. وقيل: لا يصح في شهر كذا وتأجيله بشهر رومي وتيزور وتحو.

وقيل: يصح توقيته بجمادى، وتزول على الأول، ولو قال: إلى شهر رمضان، حل بأوله.

وإن سلم في شيء يأخذه كل يوم جزءاً معلوماً صح، نص عليه.

وقيل: إن بين قسط كل أجل وثمنه.

وإن سلم ثمناً في جنسين لم يصح حتى يبين ثمن كل جنس، نقله الجماعة. وفيه رواية، ونقله ثمنين في جنس، نقله أبو داود.

وقيل: يجوز، فيرجع إن تعذر يقسطهما.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي صحة السلم في مكيل وزناً وموزون كَيْلاً روايتان، منصوصتان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والحرر، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

إحدهما: لا يصح، وهو الصحيح. نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزركشي: هذا المشهور، والمختار للعامة. انتهى.

قلت: منهم ابن أبي موسى، والقاضي.

وجزم به في المقنع، والمادي، والخلاصة، والمذهب الأحمد، والبلغة ونظم المفردات، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والتلخيص، والرعاية الصغرى، والزبدة، والحاويين، وإدراك الغاية، والفاقي، وغيرهم، وصححه

في تصحيح الحرر.

والرواية الثانية: يصح، زادها الشارح في متن المقنع، واختارها هو، والشيخ الموفق وابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيهين، والمنور، ومتنخب الأدمي، وغيرهم، ويحتمله كلام الحرقي.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (فإن شرط مكيال رجل أو ميزانه أو ذراعه وليس لها عرف لم يصح... وإلا صح). ولا يتعين في

الأصح، وفي فساد العقد وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، والزركشي.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الرعاية الكبرى.

وهو ظاهر كلام الشيخ الموفق، والشارح وابن رزين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح.

وإن آتاه بالمسلم أو غيره قبل مجلته ولا ضرر في أخذه لزومه، نقله الجماعة.
ونقل بكر وحنبلي في دين الكتابية: لا يلزومه، وذكرها جماعة، لأنه قد يعجز قيرق، ولأن بقاءه في ملكه حق له لم يرض بؤا إليه.

وذكر في المذهب فيه يلزومه مع ضرر في ظاهر المذهب، وأطلقه فيه أحمد، والخرقي وأبو بكر.
وفي الروضة: وفي المسلم فيه إن كان مما يتلف أو يتغير قديمه أو حديثه لزومه قبضه، وإلا فلا، وجزم القاضي وابن عقيل، والشيخ، وغيرهم أنه إذا كان مما يتلف أو يتغير قديمه أو حديثه لا يلزومه قبضه، للضرر.
ويتوجه تخريج رواية: لا يلزومه في غير دين الكتابية أو أولى، ولهذا في لزومه فيه مع ضرر خلاف.
يؤيده: أنهم قاسوا اللزوم على لزومه أخذ زيادة في الصفة، وسبق فيه خلاف، وإن أبي برى، ذكره الشيخ في المكفول به.
والمشهور: يرفعه إلى حاكم فينبو عنه في قبضه ويحكم بعقبه، نقل حرب: إن أبى مولاه الأخذ ما أعلم زاده إلا خيرا.

وقال فيه حديث يروى، قلت: حديث عثمان؟ قال: نعم، قال له: ضعه في بيت المال، وخلي سبيله، ويقبل قول المسلم إليه في مكان تسليبه.

نقله حرب، وقدر أجله، والأصح: وحلوله.
قال أبو بكر: نقل حرب: إذا اختلفا في أجله قبل قول المسلم إليه.
الحامس: غلب المسلم فيه في مجلته، وإن عديم حين العقد أو عين ناحية تبعه فيها آفة، فإن أسلم في يتاج من فحل فلان أو من غيمته ونحوه، أو في ثمرة بستان بعينه أو رزعه لم يصح.
ونقل أبو طالب وحنبلي: يصح إن بدا صلاحه أو استخض، واحتج بإبن عمر، وقاله أبو بكر: إن أمِنَ عليها الجائحة.
وفي الروضة: إن كانت الثمرة موجودة، فعنه: يصح السلم فيها.
وعنه: لا، وأن عليها يشترط عدمه عند العقد، وإن تعدد أو بعضه.
وقيل: أو انقطع وتحقق بقاءه فله الصبر أو فسخ الكل أو البعض، وتأخذ الثمن الموجود أو بدله.
وقيل: ينفسخ بالتعدد.

وقيل: إن تعدد بعضه فسخ الكل أو صبر.
السادس: قبض الثمن قبل الفرق، نص عليه.
وهل يشترط معرفة قدره وصفته أو تكفي مشاهدته؟ على وجهين (م ١٣).
ويصح العقد بقيمة مثلي، لأنه قد يضمته بأقل أو أكثر، وهو ربا، ذكره في الانتصار، وهو ظاهر كلام غيره بمثلي، وكذا الأجرة.

ويصح إسلام عرض في عرض أو في ثمن، على الأصح.
قال أبو الخطاب: والمنافع كسألتنا ويسلم في الذمة ولا يصح في عين كذار وشجرة ثابتة.
وفي الواضح: إن كانت حاضرة فيبيع بلفظ سلم فيقبض ثمنه فيه، وذكر في التبصرة الإيجاب، والقبول من الشروط.

(١) (مسألة - ١٣): قوله في قبض الثمن: (وهل يشترط معرفة قدره وصفته أو تكفي مشاهدته؟ على وجهين). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والحرر، والفائق.

أحدهما: يشترط، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمادي، والتلخيص، والوجيز، وغيرهم.

وصححه في التصحيح، والنظم، وقدمه في الكافي، والرعايتين، والحاوئين، وغيرهم، واختاره القاضي وغيره.

والوجه الثاني: لا يشترط، وتكفي مشاهدته.

وهو ظاهر كلام الخرقي، لأنه لم يذكره في شروط السلم، وإليه ميل الشيخ، والشارح، وقطع به في التلخيص واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وَيَجِبُ الْوَفَاءُ مَوْضِعَ الْعَقْدِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلَهُ اخْذُهُ فِي غَيْرِهِ إِنْ رَضِيََا لَا مَعَ أَجْزَةِ حَمْلِهِ إِلَيْهِ.
 قَالَ الْقَاضِي: كَأَخْذِ بَدَلِ السَّلَمِ، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ.
 وَعَنْهُ: لَا، فِي غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ لِلْوَفَاءِ كَبُرَ أَوْ بَخِرَ أَشْرَطَ ذِكْرُهُ.
 وَقَالَ الْقَاضِي: لَا، وَيُؤَيِّقُ بِأَقْرَبِهِ لَهُ، وَتَصِحُّ الْإِقَالَةُ فِي السَّلَمِ [لَا لَهُ] مَعَ الْغَرِيمِ لَا الضَّامِنِ.
 وَعَنْهُ: لَا، ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الزَّاعُونِي وَصَاحِبُ الرُّوضَةِ، وَفِي بَعْضِهِ رَوَايَتَانِ (م ١٤) ^(١).
 وَلَا يَشْتَرُ قَبْضُ الثَّمَنِ أَوْ بَدْلُهُ إِنْ تَعَذَّرَ فِي مَجْلِسِ الْإِقَالَةِ، خِلَافًا لِأَبِي الْحَطَّابِ وَغَيْرِهِ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا يَشْتَرُ فِي ثَمَنِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَوَضٍ وَيَلْزَمُ رَدُّ الثَّمَنِ الْمَوْجُودِ فَإِنْ أَخَذَ بَدْلَهُ ثَمَنًا وَهُوَ ثَمَنٌ فَصَرَفَ، وَإِلَّا
 قَبِيعَ، يَجُوزُ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ.

فَصْلٌ

يَصِحُّ بَيْعُ الدِّينِ الْمُسْتَقَرِّ مِنَ الْغَرِيمِ لَا مِنْ غَيْرِهِ، فَقِي رَهْنِهِ عِنْدَ مَدِينٍ يَحِقُّ لَهُ رَوَايَتَانِ فِي الْإِنْتِصَارِ (م ١٥) ^(٢).
 وَعَنْهُ: يَصِحُّ مِنْهُمَا. قَالَهُ شَيْخُنَا، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ.
 وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْحَلَالُ، وَذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ عَنْ صَاحِبِهِ، كَذَيْنِ السَّلَمِ.
 وَفِي الْمُهَبَّجِ وَغَيْرِهِ رَوَايَةٌ: يَصِحُّ فِيهِ، اخْتَارَهَا شَيْخُنَا وَأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنْ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطْ لِيَلَّا يَرْتَحَ فِيمَا لَمْ
 يَضْمَنْ، قَالَ: وَكَذَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي بَدَلِ الْقَرْضِ وَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ مَبِيعٌ، وَجَوَازُ التَّصَرُّفِ لَيْسَ مُلَازِمًا لِلضَّمَانِ، فِي ظَاهِرِ
 مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَكَأَلْثَمَنِ، لَكِنْ مَنَعَهُ أَحْمَدُ بِمَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ.
 وَلَمْ يَفْرُقْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَحْمَدُ اتَّبَعَهُ، فَيَحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى التَّنْزِيهِ أَوْ إِذَا أَخْرَقَ قَبْضَ مَا يُعْتَبَرُ قَبْضُهُ فِي رَبَا النَّسِيئَةِ، وَهَذَا
 الثَّانِي أَشْبَهَ بِنُصُوصِهِ وَأَصُولِهِ، وَهُوَ مُوجِبُ الدَّلِيلِ، لِأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ، وَلَآئِنْ بَيَّعَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَائِعِهِ، فَلَا قَبْضَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَايْذَةَ
 فِي قَبْضِهِ مِنْهُ ثُمَّ رَدَّوْهُ إِلَيْهِ.
 وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ كَرِهَ لِمُقْرِضٍ بُرٌّ أَنْ يَأْخُذَ بِشَيْءٍ شَعِيرًا إِلَّا مِثْلَ كَيْلِهِ.
 وَفِي ذَيْنِ الْكِتَابَةِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ وَجِهَانٍ (م ١٦) ^(٣) لَا رَأْسَ مَالٍ سَلَمَ بَعْدَ فَسْخِجِهِ، فِي الْمُنْصُوصِ، وَإِنْ بَاعَهُ بِذَيْنِ

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وتصح الإقالة في السلم... وفي بعضه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمغني، والمقنع، والمهادي، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منبج، والرعاية الصغرى، والحاوين، وغيرهم.
 إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، وجزم به في العمدة، والوجيز، والمنور، وغيرهم وصححه في التصحيح، والكافي، والنظم،
 والفاثق، وغيرهم، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر ما اختاره أبو بكر وابن أبي موسى.
 والرواية الثانية: لا يجوز ولا يصح.

صححه في التلخيص، وقدمه في المستوعب، والخلاصة، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (يصح بيع الدين المستقر من الغريم لا من غيره، ففي رهنه عند مدين يحق له روايتان في الانتصار)،
 ذكرهما في المشاع.

قلت: الصواب صحة رهنه عند مدين، وهو الذي عليه الدين، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب حيث قالوا: يجوز رهن ما
 يصح بيعه، والله أعلم.

وقال في الرعاية الكبرى في أثناء باب الرهن: فصل، ولا يصح رهن دين بمال.

(٣) (مسألة - ١٦): قوله: (وفي دين الكتابة مع أنه غير مستقر وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحزر، والرعاية الصغرى، والنظم.

أحداهما: لا يصح.

قلت: وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدمه في الرعاية الكبرى في باب القبض، والضمان من البيوع.

وصححه في تصحيح المحزر، وقال: جزم به في الهداية، وأقره في شرحها، ولم يزد. انتهى.

والوجه الثاني: يصح، وهو ظاهر كلامه في المنور.

لَمْ يَجْزْ، وَتَشْتَرُطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ إِنْ بَاعَهُ بِمَا لَا يَتَبَاخُ بِهِ نَسِيئَةً أَوْ بِمَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ، وَالْأَفْلَا. وَقِيلَ: بَلَى، وَلَا تَصِحُّ هِيَ ذَيْنَ لَغَيْرِ غَرِيمٍ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ يَصِحُّ (و م)، وَأَطْلَقَ شَيْخُنَا رَوَاتَيْنِ فِيهِ وَفِي بَيْعِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَمَنْ قَبِضَ دَيْنًا جَزَافًا قَبْلَ قَوْلِهِ فِي قَدَرِهِ مَعَ يَمِينِهِ، وَيَدُّهُ قِيلَ: يَدُّ أَمَانَةٍ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُهُ لِمَالِكِهِ، لِأَنَّهُ قَبِضُهُ عَلَى أَنَّهُ عَوَضٌ عَمَّا لَهُ (م ١٧) ^(١).

وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي ضَمَانِ الرُّهْنِ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَيْنًا وَقَالَ خُذْ حَقَّكَ مِنْهَا تَعَلَّقَ حَقُّهُ بِهَا وَلَا يَضْمَنُهَا بِتَلْفِيقِهَا.

قَالَ: وَمَنْ قَبِضَ دَيْنَهُ ثُمَّ بَانَ لَا ذَيْنَ لَهُ ضَمِنَتْهُ (ش).

قَالَ: وَلَوْ اشْتَرَى بِهِ عَيْنًا ثُمَّ بَانَ أَنْ لَا ذَيْنَ لَهُ بَطَلَ الْبَيْعُ (هـ).

قَالَ: وَلَوْ أَقْرَأَ بِأَخْذِ مَالٍ غَيْرِهِ لَمْ يَبَادِرْ إِلَى إِيْجَابِ ضَمَانِهِ حَتَّى يُفَسِّرَ صِفَتَهُ أَعْدَوَانًا أَمْ مُبَاخًا، وَإِنْ بَادَرْنَا فَلَا نُلْزِمُ الْأَصْلَ

فِيهِ عَدَمَ صِفَةِ الْمُدَاوِنَةِ، كَأَلَيْدِ دَلِيلِ الْمَلِكِ إِلَى أَنْ يَقُومَ دَلِيلُ عَدَمِهِ.

وَفِي جَوَازِ تَصَرُّفِهِ فِي قَدَرِ حَقِّهِ قَبْلَ اخْتِيَارِهِ وَجِهَانِ (م ١٨) ^(٢).

وَإِنْ قَبِضَهُ بِمَا قَدَرَهُ ثُمَّ ادَّعَى مَا يَغْلُظُ بِمَثَلِهِ فَوَجِهَانِ (م ١٩) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (ومن قبض دينًا جزافًا قبل قوله في قدره مع يمينه، ويده قيل: يد أمانة، وقيل: يضمنه للمالكه، لأنه قبضه على أنه عوض عما له). انتهى.

أحدهما: لا يضمنه، وقد اختاره بعض الأصحاب في طريقته كما حكاه عنه المصنف.

والوجه الثاني: يضمنه، لما علَّله به المصنف، وهو ظاهر كلامه في الكافي في تعليقه، وهو الصواب.

وقال في التلخيص في مسألة الكيس وتبعه في الرعاية الكبرى: ولو قال خذ من هذا الكيس قدر حقك ففعل لم يكن قابضًا حقه

قبل وزنه، وبعده وجهان، ومع عدم الصحة يكون المقبوض للسوم، والكيس وبقيته في يده أمانة، كالوكيل. انتهى.

فحكم بأن قدر حقه مع عدم الصحة المقبوض على وجه السوم، وأن الزائد في يده أمانة، وهو تفصيل حسن، والمصنف أطلق

من غير تفصيل.

تنبيه: علل الخلاف قبل أن يزنه أو بعده إن قلنا لا يصح قبضه، وظاهر كلام المصنف: والزائد على قدر حقه أيضًا.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وفي جواز تصرفه في قدر حقه قبل اختياره وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح، وتقدم لفظه في التلخيص ومن تبعه.

أحدهما: يجوز ويصح التصرف في قدر حقه منه، قدمه ابن رزين في شرحه عند كلام الحرق في الصبره.

والوجه الثاني: لا يصح تصرفه فيه، والحالة هذه.

واختاره القاضي في المجرد، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الكبرى، ولكن ذكروا ذلك فيما إذا ذكر من هو في ذمته أنه كاله في غيبته.

وهي فرد من أفراد هذه المسألة فيما يظهر، وتقدم لفظ القاضي وابن حمدان في باب التصرف في المبيع.

واقصر في الحاوي الكبير على كلام القاضي في المجرد هناك، والمصنف قد أطلق الخلاف هناك في باب التصرف في المبيع، فالظاهر

أن في كلامه نوع تكرار، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٩): قوله: (وإن قبضه بما قدره ثم ادَّعى بما يغلف بمثله فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والمذهب الأحمد، والتلخيص، والمحرر، والشرح

وشرح ابن منجاء، والفاقي، وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل قوله، صححه في التصحيح.

قال في الخلاصة: لم يقبل في الأصح.

قال في تجريد العناية: لم يقبل قوله في الأظهر، وجزم به في الوجيز وقدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يقبل قوله إذا ادَّعى غلطًا ممكنًا عرفًا، صححه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والنظم، وتصحيح المحرر، وغيرهم.

وجزم به في تذكرة ابن عبدوس، ومتخبط الأدمي، وقدمه في إدراك الغاية وغيره.

قلت: والنفس تميل إلى ذلك مع صدقه وأمانته، والله أعلم.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ وَجَدَ زِيَادَةً فَمَضْمُونَةٌ فِي يَدِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.
وَالْمَذْهَبُ مَنْ أَذِنَ لِغَرِيْبِهِ فِي الصَّدَقَةِ بِدَيْنِهِ عَنْهُ أَوْ صَرَفَهُ أَوْ الْمَضَارِبَةَ لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يَبْرَأْ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ، بِنَاءُ الْقَاضِي عَلَى شِرَائِهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَبِنَاءُ فِي النَّهْيَةِ عَلَى قَبْضِهِ مِنْ نَفْسِهِ لِمَوْكَلِّهِ، وَفِيهِمَا رَوَايَتَانِ (م ٢٠) (١).
وَكَذَا: اغْوَلَهُ وَضَارِبٍ بِهِ.
وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ: لَا يَجْعَلُهُ مَضَارِبَةً، إِلَّا أَنْ يَقُولَ ادْفَعْهُ إِلَى زَيْنٍ ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَيْكَ.
وَلَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: أَسْلِفْ أَلْفًا فِي ذِمَّتِكَ فِي طَعَامٍ، فَفَعَلَ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي قَضَائِهِ بِالشَّمَنِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ اشْتَرَى لِغَرِيْبِهِ بِمَالِ ذَلِكَ الْغَرِيْبِ، وَوَكَّلَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ.
وَإِنْ قَالَ: أَغْطِ فَلَانًا كَذَا، صَحَّ وَكَانَ قَرْضًا، وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ.
وَالْوَسِيلَةُ فِيهِ رَوَايَتِي قَضَاءِ ذَيْنِ غَرِيْبٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَظَاهَرِ التَّبَصُّرَةِ: يَلْزِمُهُ إِنْ قَالَ: عَنِّي فَقَطُّ.
وَإِنْ قَالَهُ لِغَرِيْبٍ صَحَّ إِنْ قَالَ: عَنِّي، وَإِلَّا فَلَا، وَتَصَرَّرَ الشَّرِيفُ: يَصِحُّ، وَجَزَمَ بِهِ الْحُلَوَانِيُّ.
وَإِنْ دَفَعَ نَقْدًا لِغَرِيْبِهِ وَقَالَ: اشْتَرِ لَكَ بِهِ وَثْلَ مَا لَكَ عَلَيَّ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ فُضُولِي.
وَيَتَوَجَّهُ فِي صِحَّتِهِ الرُّوَايَتَانِ بَعْدَهَا، وَإِنْ قَالَ: لِي، صَحَّ.
ثُمَّ إِنْ قَالَ: أَقْبِضْهُ لِنَفْسِكَ، كَمْ يَصِحُّ لِنَفْسِهِ، وَلَهُ رَوَايَتَانِ (م ٢١) (٢).

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (والمذهب من أذن لغريمه في الصدقة بدينه عنه أو صرفه أو المضاربة لم يصح ولم يبرأ، وعنه: يصح، ببناء القاضي على شرائه من نفسه، وبناء في النهاية على قبضه من نفسه لموكله، وفيهما روايتان). انتهى.
الظاهر: أنه أراد بشرائه في نفسه شراءه للغريم من نفسه فيما إذا وكله في الشراء فاشترى من نفسه، والصحيح من المذهب في هذه المسألة أنه لا يصح شراؤه من نفسه لموكله، وقد قدمه المصنف في باب الوكالة.
وفيه رواية: يصح، فبناء القاضي عليها، وأما مسألة قبضه من نفسه لموكله، فالصحيح من المذهب صحة استتابة من عليه الحق للمستحق في القبض.

قال في التلخيص: صح، في أظهر الوجهين، وقدمه المصنف في باب التصرف في المبيع، ولكن لم يحك فيها هو وغيره إلا قولين.
وقدمه في الرعاية وغيره، فبناء في النهاية عليها أو أعلم ذلك، فظاهر كلام المصنف إطلاق الخلاف في إلحاق المسائل التي ذكرها على رواية الصحة بالشراء من نفسه لموكله أو يقبضه من نفسه لموكله.
أحدهما: يلحق بقبضه من نفسه لموكله، وهو الذي قاله في النهاية.

قلت: وهو الأظهر، والقول الآخر يلحق بشرائه من نفسه لغريمه، وهو الذي قاله القاضي.
(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن دفع نقداً لغريمه وقال: اشتر لي مثل ما لك عليّ صحّ. ثم إن قال: أقبضه لنفسك، لم يصحّ نفسه، وله، روايتان). انتهى.
إحداهما: يصح قبضه لموكله، وهو الصواب.

قال في الرعاية الكبرى، وإن قال: اشتر لي بهذه الدراهم قدر حقك واقبضه لي ثم أقبضه لنفسك، صار للأمر، وفي قبضه من نفسه الوجهان.

والنص أنه يصح قبض الوكيل من نفسه لنفسه، وهو أشهر وأظهر. انتهى ذكره في باب القبض، والضمان.
وقال في أواخر السلم: وإن قال: اشتر لي بهذا المال مثل ما لك عليّ من الطعام، ثم قال: خذه لنفسك، صحّ الشراء دون القبض لنفسه. انتهى.

فهذه مسألة المصنف، وظاهره صحة القبض للموكل، وهو صحيح.
والرواية الثانية: لا يصح قبضه لموكله.

والذي يظهر: أن محل الخلاف فيما إذا وكله في الشراء فقط، مع قبضه لنفسه، أو يكون أولاً وكله في الشراء، فإذا قال له بعد ذلك: أقبضه لنفسك، لم يصح، وهل يملك قبضه لموكله؟
فيه الخلاف الذي ذكره، وهو ظاهر عبارته، وهو أول، فعلى هذا يكون الأظهر: أنه لا يصح قبضه لموكله، والله أعلم.

وإن قال: لي، ثم: لك، صح، على الأصح.
ومن ثبت له على غيره مثل ما له عليه قدرًا وصفة وخالًا ومؤجلًا لا خالًا ومؤجلًا، ذكره في المنتخب، والمغني في
وطء المكاتب، وذكره في المغني أيضًا في مسألة الظفر تساقطًا، أو قدر الأقل.
وعنه: برضاهما.
وعنه: أو أحدهما.
وعنه: لا، كما لو كان أحدهما دين سلم.
وفي الفروع: أو كانا من غير الأثمان وفي المغني: من عليهما دين من جنس واجب نفقتها لم يحتسب به مع عسرتها،
لأن قضاء الدين فيما فضل.
ومن أراد قضاء دين عن غيره فلم يقبله ربه أو أعسر بتفقه زوجته قبلها أجنبي لم يجبرًا وفيه احتمال: كوكيله
وتمليك الزوج، والمدين، ومتى نوى مدينون وفاء دينه، وإلا فمتبرع.
وإن وفاه حاكم قهرًا كفت نيته إن قضاء من مدينون، وفي لزوم رب دين نيته قبض دينه وجهان (م ٢٢) (١).
وإن رد بدل عين نوى، ذكره في الفنون، وإن أبرأ من دينه أو أجله أو أسقطه أو تركه أو وهبه، أو ملكه، أو تصدق به
عليه، أو عفا عنه برئ، ولو لم يقبله (م) في المنصوص، ولو رده المبرئ (هـ).
وعلة الأصحاب بأنه إسقاط حق، كالقود، والشفعة وحد القذف، والخيार، والعنق، والطلاق، لا تمليك كهبه العين.
ويأتي من المغني في إبرائها له من المهر، هل هو إسقاط أو تمليك؟ فيتوجه منه احتمال: لا يصح به.
وإن صح اعتبر قبوله، وفي الموجز، والإيضاح: لا يصح هبة إلا في عين.
وفي المغني: إن خلف لا يهبه فأبرأه لم يحنث، لأن الهبة تمليك عين.
قال الحارثي: تصح بلفظ الهبة، والعطية مع اقتضائهما وجود معين، وهو منتف لإفادتهما لمعنى الإسقاط هنا.
قال: ولهذا لو وهبه دينه هبة حقيقة لم يصح لانقضاء معنى الإسقاط وانقضاء شرط الهبة، ومن هنا امتنع هبته لغير من
عليه، وامتنع إجراؤه عن الزكاة لانقضاء حقيقة الملك.
وفي الانبصار: إن أبرأ مريض من دينه وهو كل ملكه ففي براءته من ذلك قبل دفع ثلثيه منع وتسليم، وتصح مع
جهل المبرئ.
وعنه: إن لم يعرفه المبرأ، زاد في المحرر: وظن المبرئ جهله به.
وعنه: إن تعدل علمه به صح، وإلا فلا ولو جهلاه.
وعنه: لا يصح، كبراءة من عيب، ذكرها أبو الخطاب وأبو الوفاء كما لو كتبه ربه خوفًا من أنه لو علمه لم يبرئه، ومن
صور المجهول الإبراء من أحدهما وإبراء أحدهما، قاله الحلواني، وأنه يصح، ويؤخذ بالبيان، كطلاقه وعتقه إحداهما،
يعني ثم يفرغ على المذهب.
وفي صحة الإبراء من شيء لا يعتقده وجهان (م ٢٣) (٢).

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وفي لزوم رب دين نيته قبض دينه وجهان) انتهى.

يعني: إذا قضا أجنبي وظاهر عبارته أنه الحاكم إذا قضا عنه قهرًا.
أحدهما: لا يلزم نيته قبض دينه.

قلت: وهو الصواب، كما لو قبضه من الأصيل، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
والوجه الثاني: يلزمه ولم يظهر لي وجه هذا الوجه، والذي يظهر أنه ضعيف.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (وفي صحة الإبراء من شيء لا يعتقده وجهان). انتهى.

قال الشيخ المرفق ومن تابعه: قال أصحابنا: لو أبرأه من مائة وهو يعتقد أن لا شيء عليه وكان له عليه مئة ففي صحة البراءة
وجهان. انتهى.

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ، نَصَّ عَلَيْهِ فِيمَنْ قَالَ: إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ تَمْلِيْكًا فَكَتَعْلِيْقِي الْهَيْبَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ: هُوَ تَمْلِيْكٌ مِنْ وَجْهِ، وَالتَّعْلِيْقُ مَشْرُوعٌ فِي الْإِسْقَاطِ الْمَخْضِ فَقَطُّ (و هـ).
وَذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقِيهِ وَزَادَ: وَتَنَافِيهِ الْجَهَالَةِ، فَإِنْ ضَمَّ التَّاءَ فَوَصِيَّةٌ، وَجَعَلَ أَحْمَدُ رَجُلًا فِي حِلٍّ مِنْ غَيْرِهِ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَعُودَ.

وَقَالَ: مَا أَحْسَنَ الشَّرْطَ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا رَوَايَتَانِ، وَأَخَذَ صَاحِبُ النُّوَادِرِ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ لَا يَعُودَ رَوَايَةً فِي صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ بِشَرْطٍ.

وَذَكَرَ الْحُلَوَانِيُّ صِحَّةَ الْإِبْرَاءِ بِشَرْطٍ، وَاحْتَجَّ بِنَصِّهِ الْمَذْكُورِ هُنَا: أَنَّهُ وَصِيَّةٌ وَأَنْ ابْنَ شِهَابٍ، وَالْقَاضِي قَالَا: لَا يَصِحُّ عَلَى غَيْرِ مَوْتِ الْمَبْرُءِ، وَأَنْ الْأَوَّلَ أَصَحُّ، لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ، فَقِيلَ: التَّعْلِيْقُ كَقَوْدٍ وَارِثٍ جَنَائِيَّةٍ وَخِيَارٍ شَرْطٍ، قَالَ: وَحَدَّثَ قُذْبٍ كَذَا قَالَ.

قَالَ: وَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ، قَبْلَ وَجْهِهِ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، لِقَوْلِهِ: لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَالْإِبْرَاءُ فِي مَعْنَاهُمَا، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ تَمْلِيْكٌ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الشَّرْعَ نَزَلَ الدِّينَ مَنْزِلَةَ الْعَيْنِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْحَيِّ بِذَلِيلٍ، وَأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّعْلِيْقِ.

وَلَا يَصِحُّ مَعَ إِبْرَاءِ الْمَحِلِّ كَأَبْرَأْتُ أَحَدَ غَرَمِي، وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِسْقَاطٌ.
وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِسْقَاطِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَكَأَنَّهُ مَلَكُهُ إِيَّاهُ ثُمَّ سَقَطَ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَمْلِكَ عَلَى نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَصَارَ كَقَوْلِهِ لِعَبْدِي: مَلَكْتُكَ نَفْسَكَ، وَمَنْعَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ قَبُولُهُ.

وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَأَنَّهُ لَيْسَ مَالًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: الْعَتَقُ عَنْ دَمِ الْعَمَلِ تَمْلِيْكٌ أَيْضًا.
وَفِي مُسْلِمٍ: أَنَّ أَبَا الْيَسَرِ الصَّحَابِيَّ قَالَ لِعَبْدِي: إِنْ وَجَدْتَ قَضَاءً فَأَقْضِ، وَإِلَّا فَأَنْتَ فِي حِلٍّ، وَأَعْلَمَ بِهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَبَّادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَابْنَهُ عَبَّادَةَ وَهُمَا تَابِعِيَانِ فَلَمْ يُنْكِرَاهُ وَهَذَا مُتَّجِدٌ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَمَا قَبِضَهُ مِنْ ذَيْنِ مُشْتَرَكٍ بِإِرْثٍ أَوْ إِتْلَافٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ ضَرْبِيَّةٍ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِهَا وَاحِدٌ فَلِشَرِيكِهِ الْأَخْذُ مِنَ الْغَرِيمِ، وَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ، جَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: لَا، كَمَا لَوْ تَلَفَ الْقَبْضُ فِي يَدِ قَابِضِهِ تَعَيَّنَ حَقُّهُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْغَرِيمِ، لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ، لِأَنَّهُ قَدْ ذُرَّ حَقُّهُ، وَإِنَّمَا شَارَكَ لِيُتَوَقَّعَ مُشْتَرَكًا، مَعَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا لَوْ أَخْرَجَهُ الْقَابِضُ بِرَهْنٍ أَوْ قَضَاءٍ ذَيْنَ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْ يَدِهِ، كَمَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَعَدِّيهِ فِي الَّتِي قَبِلَهَا، وَيَضْمَنُهُ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي النَّظَرِ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيَتَوَجَّهُ مِنْ عَدَمِ تَعَدِّيهِ صِحَّةُ تَصَرُّفِهِ، وَفِي التَّفَرُّقَةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ الْقَبْضُ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ بَعْدَ تَأْجِيلِ شَرِيكِهِ

= وإطلاقهما في القواعد الفقهية.

أحدهما: لا يصح، صححه في النظم.

والوجه الثاني: يصح، وهو قياس الأصل الذي بناه الشيخ الموفق وغيره عليه.

تنبيه: قال الشيخ الموفق: أصل الوجهين لو باع مالا لمورثه يعتقد أنه حي وكان قد مات وانتقل ملكه إليه، فهل يصح البيع؟ فيه وجهان. انتهى.

وأدخلها في القواعد في جملة من تصرف في شيء يظن أنه لا يملكه فتبين أنه كان يملكه.

قلت: الصحيح في هذه المسألة صحة البيع، صححه في التلخيص وغيره.

وقدّمه في المعني في باب الرهن وغيره.

وقد أطلق المصنف الخلاف في هذه المسألة في كتاب البيع.

وتقدّم تصحيح ذلك هناك. وقال القاضي: أصل الوجهين من باشر امرأة بالطلاق يظنها أجنبية فبانت امراته، أو واجه بالعتق من يعتقد حرة فبانت أمته. انتهى.

وقد أطلق أيضاً المصنف الخلاف في هذه المسألة على ما يأتي في باب الشك في الطلاق، وأن الصحيح أنه لا يقع.

حَقَّهُ، أَوْ كَانَ الدَّيْنُ بِعَقْدٍ، فَوَجَّهَانِ، وَنَصُّهُ فِي شَرِيكَيْنِ وَلِيًّا عَقْدٌ مُدَايِنَةٌ لِأَحَدِهِمَا أَخَذَ نَصِيْبَهُ (م ٢٤، ٢٦) ^(١).
 وَفِي التَّرْغِيبِ فِي دَيْنٍ مِنْ ثَمَنٍ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ وَجَّهَانِ (م ٢٧) ^(٢).
 فَأَمَّا الْمِيرَاثُ فَيُشَارَكُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ أَصْلُهُ، وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ صَحَّ فِي نَصِيْبِهِ، وَلَوْ صَالَحَ بِعَرَضٍ أَخَذَ نَصِيْبَهُ مِنْ دَيْنِهِ فَقَطْ ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَلِلْغَرِيمِ التَّخْصِيصُ مَعَ تَعَدُّو سَبَبِ الْاِسْتِحْقَاقِ.
 قَالَ شَيْخُنَا: لَكِنْ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا إِكْرَاهُهُ عَلَى تَقْدِيمِهِ.
 قَالَ أَحْمَدُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: الدَّيْنُ أَوَّلُهُ هُمْ وَآخِرُهُ حُزْنُ.
 قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ يُقَالُ: الدَّيْنُ هُمْ بِاللَّيْلِ وَذُلٌّ بِالنَّهَارِ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُذِلَّ عَبْدًا جَعَلَ فِي عُنُقِهِ ذَنْبًا، وَكَانَ يُقَالُ: الْإِذْلَاءُ أَرْبَعَةٌ: الثَّمَامُ، وَالْكَذَّابُ، وَالْفَقِيرُ، وَالْمُدَّاهِنُ، وَكَانَ يُقَالُ: لَا هُمْ إِلَّا هُمْ الدَّيْنُ، وَلَا وَجَعُ إِلَّا وَجَعُ الْعَيْنِ.
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ.
 وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: اَلْاَسْتَدِينُ تَاجِرُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ.
 وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: الدَّيْنُ وَقَرُّ طَالَمَا حَمَلَهُ الْكِرَامُ، وَلَوْ تَبَارَعَا لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ذَيْنَ بِمَكْتُوبٍ فَأَدْعَى اِسْتِثْنَاءَهُ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَبْرِفْهُ مِنْهُ قَبِيلٌ وَلِخُصْمِهِ تَخْلِيْفُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَتَوَجَّهَ الرَّوَايَاتَانِ فِي مُخَالَفَةِ النَّبِيِّ لِلْعَامِّ بِأَيُّهَامَا يَعْمَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٢٤ - ٢٦): قوله: (وما قبضه من دين مشتركٍ بإرثٍ أو إتلافٍ... فلشريكة الآخر من الغريم، وله الأخذ منه... فإن كان القبض بإذن شريكه أو بعد تأجيل شريكه حقه، أو كان الدين بعقدٍ، فوجهان، ونصه في شريكين وليا عقد مدائنة لأحدهما أخذ نصيبه). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل يشبه بعضهن بعضاً:

(المسألة الأولى - ٢٤): إذا كان الدين بعقدٍ هل حكمه حكم الميراث ونحوه أو لا يشاركه فيما قبضه؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين.

أحدهما: هو كالميراث ونحوه، وهو الصحيح.

قال الشيخ في المغني والشارح: هذا ظاهر المذهب.

وقال في الفائق: وإن كان بعقد، فلشريكة حصته على أصح الروايتين.

والوجه الثاني: لا يشاركه فيما قبضه.

(المسألة الثانية - ٢٥): لو أجل أحدهما حقه، فهل يشارك من لم يؤجل كالميراث ونحوه أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: هو كالميراث ونحوه، فله الرجوع، وهو الصحيح.

قال في المغني والشرح: والأولى أن له الرجوع.

والوجه الثاني: لا يشاركه فيما قبضه، ذكره القاضي، نقله عنه في المغني.

(المسألة الثالثة - ٢٦): لو قبضه بإذن شريكه، فهل للآخر أن يشاركه فيما قبض أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح.

قال في الحرر، والرعايتين، والحاويين، والفائق: وإن قبضه بإذنه فلا محاصة في الأصح، واختاره النأظم، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يشاركه كالميراث.

(٢) (مسألة - ٢٧): قوله: (وفي دين من ثمن مبيعٍ أو قرضٍ أو غيره وجهان). انتهى.

قلت: الذي يظهر أنه كالدين الذي بعقدٍ، بل هو من جلته، فإن ثمن البيع من عقدٍ، وكذا القرض، ففي كلامه نوع تكرارٍ فيما يظهر، والله أعلم.

ثم رأيت في بعض النسخ حكى ذلك عن صاحب التَّغْرِيبِ، فيزول الإشكال، وغالبها ليس فيها ذلك، والصواب جعله من كلام صاحب التَّغْرِيبِ.

إذا علمت ذلك؛ فقد علمت الصحيح من مسألة ما إذا كان الدين بعقدٍ فكذا، تكون هذه.

فهذه سبع وعشرون مسألة قد صححت في هذا الباب.

باب القرض

وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، نَصُّ عَلَيْهِ.
يَصِحُّ فِيمَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ عَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا وَرَقِيقٍ وَجَهَانٍ (م ١، ٢) ^(١).
وَقِيلَ: عَبْدٌ لَا جَارِيَّةَ، وَقِيلَ فِي غَيْرِ مَبَاحَةِ لِمُقْتَرَضٍ وَجَهَانٍ.
وَمَعْرِفَةُ قَدْرِهِ بِمُقَدَّرٍ مَعْرُوفٍ وَوَصْفُهُ شَرْطٌ، وَسَأَلَةُ أَبُو الصَّفَرِ: عَيْنٌ بَيْنَ أَقْوَامٍ لَهُمْ نَوَائِبُ فِي أَيَّامٍ يُقْتَرَضُ الْمَاءُ مِنْ نَوْبَةِ صَاحِبِ الْحَمِيسِ لِيُسْقِيَ بِهِ لِيُرَدَّ عَلَيْهِ يَوْمَ السَّبْتِ؟
قَالَ: إِذَا كَانَ مَحْدُودًا يُعْرَفُ كَمْ يَخْرُجُ مِنْهُ وَلَا بَأْسَ، وَإِلَّا أَكْرَهَهُ.
وَيَتِمُّ بِقَبُولِهِ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيَمْلِكُ.

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (يصح فيما يصح السلم فيه وفي غيره من عين يصح بيعها ورقيق وجهان). انتهى.
يعني: في غير ما يصح السلم فيه ويصح بيعه كالجواهر، والرقيق ونحوهما، فشمّل كلامه مسألتين:
(المسألة الأولى - ١): هل يصح قرض كل عين يصح بيعها ولا يصح السلم فيها كالجواهر ونحوها أم لا؟ أطلق الخلاف.
وأطلقه في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والمحزر، والشرح وشرح ابن منجاء، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصح قرضه، اختاره القاضي في المجرد وغيره، وجزم به في الوجيز، وتحريد العناية، وغيرهما.
وصحّحه في التصحيح وتصحيح المحرر، وغيرهما، فعلى هذا الوجه يراد المقترض القيمة.
والوجه الثاني: لا يصح، جزم به في المنور، ومتخب الأدمي، وتذكرة ابن عبدوس، والمذهب الأحمد، وصحّحه في النظم.
وقدّمه في الخلاصة وشرح ابن رزين، والرعايتين، وغيرهم، واختاره أبو الخطاب في الهداية.
قال في التلخيص: أصل الوجهين هل يراد في المقنومات القيمة أو المثل؟ على روايتين يأتيان.
وقال في المغني: ويمكن بناء الخلاف على الوجهين في الواجب في بدل غير المكيل، والموزون.
فإن قلنا: الواجب رد المثل، لم يجوز قرض الجواهر وما لا يثبت في الذمة سلماً، لتعذر رد مثلها.
وإن قلنا: الواجب رد القيمة، جاز قرضه، لإمكان رد القيمة. انتهى.
(المسألة الثانية - ٢): هل يصح قرض الرقيق إذا قلنا لا يصح السلم فيه أم لا؟
أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، وفي المذهب، والكافي، والمغني، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والمحزر، والشرح وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح، صحّحه في التصحيح.
قال في تحريد العناية: لا يصح قرض آدمي في الأظهر، واختاره القاضي وغيره.
وجزم به في المذهب الأحمد، والوجيز، ونهاية ابن رزين، وتذكرة ابن عبدوس، ومتخب الأدمي، والمنور، وغيرهم.
وقدّمه في المستوعب، والخلاصة، والنظم، والرعايتين، والزبدة، والحاويين وشرح ابن رزين، وغيرهم.
والوجه الثاني: يصح مطلقاً.
قال ابن عقيل في العمدة: أجود المذاهب عندي وأصحها مذهب دا، وهو جواز قرض الأدمي ذكره وإنائه. انتهى.
وقيل: يصح في عبء لا جارية، وهو احتمال في المغني.
قال ابن عقيل في موضع: ولهذا منعنا من قرض الإماء، وإن صح قرض سائر الأموال؛ لأجل ما فيه من استباحة الأبدان. انتهى.
وقدّمه في النظم، وأطلقهما في الشرح، والفائق.
وقيل: يصح في الأمة إذا كانت غير مباحة للمقترض.
قال في الرعاية الكبرى: وقيل: يصح قرض الأمة لمحرّمها، وجزم أنه لا يصح لغير محرّمها.

وَقِيلَ: وَيَبْتَئُ بِلُكُّهُ بَقْبُضِهِ، كَهَيْتَ، وَلَهُ الشَّرَاءُ بِهِ مِنْ مَقْرُضِهِ، نَقْلَهُ مِنْهَا.
 وَيَلْزَمُ مَكِيلٌ وَمَوْزُونٌ بَقْبُضِهِ، وَفِي غَيْرِهِ رَوَاتَانِ (م ٣)^(١).
 وَمِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُصَادِفَ ذِمَّةً لَا عَلَى مَا يَخْدُثُ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.
 وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَرْضُ الْمُنَافِعِ، وَفِي الْمَوْجِزِ: يَصِحُّ قَرْضُ حَيَوَانَ وَتَوْبِ لَيْتِ الْمَالِ وَالْأَخَادِ الْمُسْلِمِينَ.
 وَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّ غَيْبِهِ، بَلْ يَبْتَئُ بِذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ خَالًا وَلَوْ أَجَلُهُ، وَخَالَفَ شَيْخُنَا وَذَكَرَهُ وَجْهًا، وَيَحْرُمُ تَأْجِيلُهُ، فِي الْأَصَحِّ،
 قَطَعَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ.
 قَالَ أَحْمَدُ: الْقَرْضُ مَالٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى بَوْعْدُو، وَإِنْ رَدَّهُ بَعْتُهُ لَزِمَهُ قَبُولُ الْبَيْعِ.
 وَقِيلَ: وَغَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ فُلُوسًا أَوْ مَكْسُورَةً فَحَرَمَهَا السُّلْطَانُ وَقِيلَ: وَلَوْ لَمْ يَتَعَامَلُوا بِهَا فَلَهُ الْقِيَمَةُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ وَقَتِ
 الْعَقْدِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: وَقَتِ فَسَدَتْ، وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَمَنًا.
 وَقِيلَ: يَوْمَ الْحَصُومَةِ.
 وَقِيلَ: إِنْ رَحِصَتْ فَلَهُ الْقِيَمَةُ، كَاخْتِلَافِ الْمَكَانِ.
 وَنَصُّهُ: يَرُدُّ مِنْهُ، وَإِنْ شَرَطَ رَدُّهُ بَعْتُهُ أَوْ بَاعَ دِرْهَمًا بِدِرْهَمٍ هُوَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَصِحِّ، قَالَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ فِيمَا لَا يَدْخُلُهُ رَبَا
 الْفَضْلِ، لِأَنَّهُ يُفْضِي أَنْ يَجِدَ الْبَائِعُ، وَالْمَقْرَضُ عَيْنًا بِالدَّرْهَمِ فَيُطَالِبَانِ الْمُشْتَرِي، وَالْمُسْتَقْرِضُ فَيُطَالِبَا بِهَا، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهَا
 مُطَالِبًا وَمُطَالَبًا، وَلَا يَجُوزُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويلزم مكيل وموزون بقضه، وفي غيره روايتان). انتهى.
 قلت: حكم العدود، والمذروع حكم المكيل، والموزون، حيث صححنا قرضه، وهو عجيب من المصنف كونه لم يذكرهما.
 إحداهما: لا يلزم إلا بقضه أيضًا كالمكيل، والموزون.
 قلت: وهو قياس الرواية الصحيحة التي في الهبة، فإن صاحب الخلاصة، والحجر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق،
 والمصنف، والحرثي.
 وغيرهم قدموا في الهبة أنها لا تلزم إلا بالقض، وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته.
 وهو المذهب عند ابن أبي موسى وابن منبج، وغيرهم فكذا يكون هنا، والله أعلم.
 وقد قال أكثر الأصحاب: إن المقرض يملكه بالقض، فظاهره أنه لا يلزم قبل القبض، وأنه يكون جائزًا لا لازمًا، وهذا هو
 الصحيح.
 والرواية الثانية: لا يشترط في لزومه قبضه، بل حيث تميز لزم، وهو قياس الرواية التي في الهبة، وعلى الرواية التي في الهبة الأكثر،
 قاله المصنف.
 وقال الحرثي وصاحب الفائق: اختاره القاضي وأصحابه.
 قال ابن عقيل: هذا المذهب، وقدمه في المغني وشرح ابن رزين، فكذا يكون في القرض، وقد.
 قال في التلخيص، والرعاية في باب القبض، والضمآن: يجوز التصرف في القرض إذا كان معينا، فظاهره اللزوم في التميز، ولم أر
 من صرح بالروايتين في القرض غير المصنف.
 وقد قال في القاعدة التاسعة والأربعين: القرض، والصدقة، والزكاة، وغيرها فيه طريقتان.
 أحدهما: لا يملك إلا بالقبض، رواية واحدة، وهي طريقة الجرد، والمبجع، ونص عليه في مواضع.
 والثانية: لا يملك المجهوم بدون القبض، بخلاف المعين فإنه يملك فيه بالعقد.
 وهي طريقة القاضي في خلافه، وابن عقيل في مفرداته، والحلواني وابنه، إلا أنهما حكيا في المعين روايتين كاهبة. انتهى.
 فظاهر كلام من يقول لا يملك إلا بالقبض أنه لا يلزم إلا بالقبض، ويمتثل قول من يقول يلزم بالعقد اللزوم وعدمه.
 وقال في القاعدة المذكورة قبل ذلك: واعلم أن كثيرا من الأصحاب يجعل القبض في هذه العقود معتبرا للزومها واستمرارها.
 وصرح به صاحب المغني، والتلخيص وأبو الخطّاب في انتصاره، وغيرهم، فهذا موافق لما قلنا، والله أعلم.

وَيَرُدُّ الْمَثْلُ فِي الْمَثْلِيِّ مُطْلَقًا فَإِنْ أَعْوَزَهُ فَعَيْمَتُهُ إِذَنْ وَيَرُدُّ قِيَمَةَ جَوْهَرٍ وَنَحْوَهُ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا وَجْهَانِ (م ٤) (١).
وَأِنْ اقْتَرَضَ خُبْرًا أَوْ خَمِيرًا عَدَدًا وَرَدَّ عَدَدًا بِلَا قَصْدٍ زِيَادَةً جَائِزًا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَعَنْهُ: لَا.

وَيَحْرُمُ شَرْطُ وَقَرْضٍ جَرُّ نَفْعًا (٢)، كَتَعَجِيلِ نَقْدٍ لِيُرْخَصَ عَلَيْهِ فِي السَّعْرِ، وَكَاسْتِخْدَامِهِ وَاسْتِجَارِهِ مِنْهُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ،
وَفِي فَسَادِ الْقَرْضِ رَوَايَتَانِ (م ٥) (٣).
وَأِنْ فَعَلَهُ بِلَا شَرْطٍ وَلَا مَوَاطَأَةٍ نَصَّ عَلَيْهِ أَوْ أَعْطَى أَجُودَ أَوْ هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَقَاءِ جَائِزًا، عَلَى الْأَصَحِّ، وَحَرَّمَ الْحُلُولَانِي أَخَذَ
أَجُودَ مَعَ الْعَادَةِ.

وَأِنْ فَعَلَهُ قَبْلَهُ بِلَا عَادَةٍ سَابِقَةٍ حَرَّمَ، عَلَى الْأَصَحِّ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي اخْتِسَابَهُ مِنْ ذَنْبِهِ أَوْ مَكَافَأَتَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَكَذًا غَرِيمَةً، فَلَوْ اسْتَضَافَهُ حَسَبَ لَهُ مَا أَكَلَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَيَتَوَجَّهُ: لَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ فِي الدَّعَوَاتِ كَثِيرٌ.
وَقِيلَ: عَلِمُهُ أَنَّ الْمُقْتَرَضَ يَزِيدُهُ شَيْئًا كَشَرْطِهِ.
وَقِيلَ: لَا (م ٦) (٤).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويردُّ المثل في المثلي مطلقًا، فإن أعوزته فعيمة إذن ويردُّ قيمة جوهرٍ ونحوه يوم قبضه وفيما عداهما وجهان). انتهى.

يعني: من المعدود، والمذروع، والحيوان ونحوه، وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمذهب، والكافي، والمغني، والمقنع، والمحرر،
والشرح، والنظم، والحاوئين، والفاقي، وتجريد العناية، وغيرهم.
أحدهما: يرُدُّ القيمة، اختاره الأكثر، وقطع به في المذهب الأحمَد، والوجيز ونهاية ابن رزين، وتذكرة ابن عبدوس، ومتخب
الأدبي، وتسهيل البعلبي، وصحَّحه في التصحيح.

وقدَّمه في الخلاصة، والهادي، والرَّعَايَتَيْنِ، والزُّبْدَةَ وشرح ابن رزين، وغيرهم.
والوجه الثاني: يجب ردُّ مثله من جنسه بصفاته، واليه ميله في الكافي، والمغني، والشرح، وهو ظاهر كلامه في العمدة.

قلت: ويعضده: (كون النبي ﷺ استسلف بكرًا فردَّ خيرًا منه ولم يعطه القيمة)، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (ويحرم شرط وقرض جر نفعًا). انتهى.

قال شيخنا: كذا في النسخ، والذي يظهر (شرط قرض) بالإضافة، وحذف الواو. انتهى.

والذي يظهر أنَّ الدَّيْنَ فِي الْأَصْلِ أَوَّلِي، وَأَنَّ مَرَادَهُ بِالشَّرْطِ غَيْرُ الَّذِي جَرَّ نَفْعًا كَمَا إِذَا نَافَاهُ وَنَحْوَهُ، وَعَلَى قَوْلِ شَيْخِنَا لَا نَفِي
العبارة بما قال.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (ويحرم شرط وقرض جر نفعًا، كتعجيل نقدٍ ليرخص عليه في السَّعْرِ، وكاستخدامه واستجاره منه، نقله
الجماعة، وفي فساد القرض روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والتلخيص، والرَّعَايَتَيْنِ، والحاوئين.

إحدهما: يفسد، جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَفْسُدُ.

قلت: وهو الصَّواب، وهي من جملة المسائل التي قارنها شرط فاسد.

وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح، بل أكثر الأصحاب؛ لأنَّهم قالوا: يحرم ذلك، ولم يتعرضوا لفساد العقد.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وقيل: علمه أنَّ المقرض يزيده شيئًا كشرطه وقيل: لا). انتهى.

إن كانت النسخ بالواو في قوله، وقيل: علمه، فيكون المقدم عند المصنف خلاف ذلك، إذ الإتيان بواو العطف يقتضي تقدُّم شيء،
ولكن يرُدُّه قوله بعده، وقيل: لا.

فيكون في العبارة نوع خفاء، ويحتمل أن يكون هذا كُلُّهُ طَرِيقَةً، وَأَنَّ الْمَقْدَّمَ التَّحْرِيمَ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ.
ولصاحب الرُّعَايَةِ عِبَارَاتٌ كَثِيرَةٌ تُشَبِّهُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَإِنْ كَانَتْ النُّسخ بِالْفَاءِ فَيَكُونُ الْخِلَافُ مُطْلَقًا، وَيَكُونُ كَلَامُهُ الْأَوَّلُ =

وإن قضاؤه صحاحاً عن مكسرة أقل لعلة الفضل لم يجز، وإلا جاز، نص عليه.
وشرط نقص كشرط زيادة.

وقيل: لا.

وتوجه أنه فيما لا ربا فيه.

وفي قرض غريمه ليرهنه بهما روايتان (م ٧) ^(١).

وكذا شرط القضاء في بلد آخر (م ٨) ^(٢).

وفي المغني: إن لم يكن لحمله مؤنة، وإلا حرّم.

وعنه: أكرهه إن كان لينع.

وعنه: لا بأس على وجه المعروف، وإن كان ليتنفع بالذراهم ويؤخر دفعها لم يصح، أو قال: أقرضني ألفاً أو اذفع
إلي أرضك أرزغها بالثلث.

ولو أقرض غريمه ليوفيه كل وقت شيئاً جاز، نقله منها.

ونقل حنبل: يكره.

=خصوصاً بغير هذه المسألة.

وكذا إن كانت الواو زائدة، وعلى كل تقدير نذكر الصحيح من القولين فنقول:

القول الأول: اختاره القاضي، وقطع به في الحاوي الصغير، وقدمه في الرعايتين، وهو قياس المسائل التي قبلها.

والقول الثاني: هو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح وصاحب الحاوي الكبير، وقالوا: لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام

كان معروفاً بحسن الوفاء، فهل يسوغ لأحد أن يقول إن إقراضه مكروه؟

وعلموه بتعاليل جيدة، وقدمه ابن رزين في شرحه، وصححه النظم، وهو الصواب.

وأطلقهما في الفائق، وقيل: إن زاده مرة في الوفاء فزيادة مرة ثانية محرمة ذكره في النظم.

قال ابن أبي موسى: إن زاده مرة لم يميز أن يأخذ في المرة الثانية، قولاً واحداً. انتهى.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي قرض غريمه ليرهنه بهما روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمغني، والرعاية الكبرى.

قال في الحاوي الكبير: لو قال صاحب الحق أعطني رهناً وأعطيك مالاً تعمل فيه وتقضي، جاز، وكذا.

قال في الرعاية الكبرى وجزم به في موضع آخر. إذا علم ذلك فرواية البطلان نقلها حنبل.

ورواية الجواز نقلها منها.

وقدم ابن رزين في شرحه في باب الرهن عدم الصحة، لأنه يجر نفعاً.

قلت: الصواب أنه إذا كان لا يقدر أن يتوصل إلى حقه إلا بذلك ساغ، وإلا فلا، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وكذا شرط القضاء في بلد آخر).

يعني: هل يجوز هذا الشرط أم لا؟

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

إحدهما: لا يجوز ولا يصح، هو الصحيح، جزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الهداية، والمستوعب، والمقنع، والرعايتين،

والحاويين وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرواية الثانية: يجوز هذا الشرط، وهو احتمال في المقنع.

واختاره الشيخ تقي الدين وصححه في النظم، والفائق.

وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى، قلت: وفيه قوة.

واختار الشيخ الموفق الجواز فيما إذا لم يكن لحمله مؤنة، وعدمه فيما لحمله مؤنة.

فهذه ثمان مسائل قد صححت، والله الحمد، والمنّة.

وَلَا أَقْرَضَ أَكَاوَرَهُ فِي شِرَاءٍ بَقَرٍ أَوْ بَذَرٍ، أَوْ قَالَ: أَقْرَضَنِي أَلْفًا أَوْ أَدْفَعْ إِلَيَّ أَرْضَكَ أَرْزَعَهَا بِالثَّلَاثِ بِلا شَرْطٍ، حَرَّمَ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَجَوَّزَهُ الشَّيْخُ، وَكَرِهَهُ فِي التَّرْغِيبِ فِي الْأَوَّلَةِ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِبَذَرِهِ وَأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ كَالْمُعْتَادِ فَقَاسِدٌ، لَهُ تَسْمِيَةُ الْبَذَرِ، وَلَوْ تَلَفَ لَمْ يَضْمَنْهُ، لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلَوْ أَقْرَضَ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ بَرٌّ مَا يَشْتَرِيهِ بِهِ يَوْقِيهِ إِثَابُهُ فَقَالَ سَفِيَانٌ: مَكْرُوهٌ، أَمْرٌ بَيْنَ قَالَ أَحْمَدُ: جَوِّدَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُكْرَهُ، وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَجُوزُ.

وَلَوْ جَعَلَ جُعْلًا عَلَى اقْتِرَاضِهِ لَهُ بِجَاهِهِ صَحَّ، لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا بِذَلِكَ مِنْ جَاهِهِ فَقَطُّ لَا كِفَالَتِهِ عَنْهُ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُ ضَامِنٌ، فَيَكُونُ قَرْضًا جَرًّا نَفْعًا وَمَنْعَ الْأَرْجِي.

وَلَوْ اقْتَرَضَ بِبَلَدٍ فَطَلَبَ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ بِذَلِكَ لَزِمَهُ، إِلَّا مَا لِحْمَلِهِ مُؤَنَّةٌ وَقِيَمَتُهُ فِي بَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَضَ فَيَلْزَمُهُ إِذَا قِيَمَتُهُ فِيهِ فَقَطُّ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: أَنَّ مَا لِحْمَلِهِ مُؤَنَّةٌ فَطَلَبَ بِبَلَدٍ آخَرَ لَا يَلْزَمُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ إِلَيْهِ، وَذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الْأَثْمَانِ: يَلْزَمُهُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: الْأَثْمَانُ مِمَّا لَا مُؤَنَّةَ لِحْمَلِهِ فَيَلْزَمُهُ، فَإِنْ بِذَلِكَ لَهُ الْمُقْتَرَضُ وَلَا مُؤَنَّةَ لِحْمَلِهِ لَزِمَ قَبُولُهُ مَعَ أَمْنِ الْبَلَدِ، وَالطَّرِيقِ، وَبَدَلَ الْمُغْصُوبِ التَّالِيفُ بِفَلَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَسْتَقْرَضَ وَلَا يَعْلَمَهُ بِحَالِهِ إِلَّا مَا يَقْدِرُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ.

وَكُرِهَ الشِّرَاءُ بِدَيْنٍ وَلَا وِفَاءَ عِنْدَهُ إِلَّا الْيَسِيرَ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ يَقْتَرِضَ بِجَاهِهِ لِإِخْوَانِهِ.

باب الرهن

يَصِحُّ مِنْ يَصِحُّ بَيْنَهُ.
قال في الترغيب وغيره: وَصَحَّ تَبَرُّعُهُ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: لَوْلِي رَهْنُهُ عِنْدَ أَمِينٍ لِمَصْلَحَةٍ، كَحَلِّ ذَيْنَ عَلَيْهِ مَعَ الْحَقِّ وَبَعْدَهُ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَقَبْلَهُ،
وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ قَالَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، لَا مُعْلَقًا بِشَرْطٍ، بِكُلِّ ذَيْنَ وَاجِبٍ أَوْ مَالُهُ إِلَيْهِ، وَنَفْعُ إِجَارَةٍ فِي الذِّمَّةِ.
وَلَا يَصِحُّ بِمُسْلَمٍ فِيهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَصِحُّ، وَفِيهِ بِرَأْسِ مَالِ سَلَمٍ رَوَاتَانِ فِي التَّرْغِيبِ (م ١) ^(١) وَغَيْرِهِ.
وَفِي عَيْنِ مَضْمُونَةٍ كَعَارِيَةٍ.
وَقِيلَ: وَجُعِلَ قَبْلَ الْعَمَلِ وَدِيَّةٌ قَبْلَ الْحَوْلِ وَجِهَانِ، كَذَيْنِ كِتَابَةٍ، وَفِيهِ فِي الْمَوْجِزِ رَوَاتَانِ، (م ٢، ٤) ^(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا يصح بمسلم فيه، ونقل حنبلي: يصح، وفيه برأس مال سلم روايتان في الترغيب). انتهى. وكذا قال في التلخيص.
إحدهما: لا يجوز ولا يصح، قدمه في المستوعب، والرعايتين، والحاويين وعزاه المجد في شرحه إلى اختيار القاضي في المجرد في الرهن، نقله في تصحيح المحرر.
والرواية الثانية: يصح، صححه في الرعاية الكبرى في آخر باب السلم.
وقال في باب الرهن: ويصح الرهن برأس مال السلم، على الأصح.
وقال في الوجيز: ويؤثر شرط الرهن، والضمان في السلم، والقرض.
قلت: وهذا هو الصواب.
(٢) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وفي عين مضمونة كعارية، وقيل: وجعل قبل العمل، ودية قبل الحول، وجهان كدين كتابه وفيه في الموجز روايتان). انتهى.
ذكر المصنف مسائل:
(المسألة الأولى - ٢): هل يصح الرهن على العين المضمونة كالعارية، والمغصوب، والمقبوض على وجه السوم ونحوه أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والفاقق، وغيرهم.
أحدهما: لا يصح.
قال في الكافي: هذا قياس المذهب، وقدمه في الرعاية الكبرى.
قال في الفائق: وعليه يخرج الرهن على عواري الكتب الموقوفة ونحوها. انتهى.
والوجه الثاني: يصح الرهن على ذلك، قال القاضي: هذا قياس المذهب.
قلت: وهو أولى.
(المسألة الثانية - ٣): الرهن على الدية قبل الحول، يعني التي على العاقلة فيحتمل قول المصنف: (ودية قبل الحول): أنه معطوف على قوله: (كعارية) فيكون قد أطلق الخلاف فيها أيضاً، ويردّه كونه أدخل بينهما مسألة قدم فيها حكماً، ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: (وجعل)، وهو الصواب.
فيكون قد قدم فيها حكماً مثل حكم الجعل قبل العمل، وهو عدم الصحة، ولكن لأجل الاحتمال الأول نذكر المسألة.
والصحيح من المذهب فيها فنقول: ذكر الأصحاب فيها قولين:
أحدهما: لا يصح أخذ الرهن على ذلك، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في الكافي، والنظم، والرعاية الصغرى، والحاويين، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
وقدمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، والرعاية الكبرى، والفاقق، وغيرهم.
وهذا ثمنا بقوي أنه معطوف على قوله: (وجعل).

وَلَا يَصِحُّ بِعْهَدِهِ مَبِيعٌ وَعَيْنٌ وَمَنْفَعَتُهَا، وَتَصِحُّ عَيْنٌ يَجُوزُ بَيْعُهَا.
 وَقِيلَ: غَيْرُ مَكَاتِبٍ، فَإِنْ صَحَّ مَكَّنَ مِنَ الْكَسْبِ كَمَا كَانَ، وَمَا آدَاهُ رَهْنٌ مَعَهُ.
 وَإِنْ رَهْنٌ ذِمِّيٌّ عِنْدَ مُسْلِمٍ خَمَرًا بِيَدِ ذِمِّيٍّ لَمْ يَصِحَّ، فَإِنْ بَاعَهُ الْوَكِيلُ حَلًّا وَيَقْبِضُهُ أَوْ يُبْرِئُ، أَوْ مَا إِلَيْهِ.
 وَيَحْرُمُ رَهْنُ مَالٍ يَتِمُّ لِفَاسِقٍ، وَمِثْلُهُ الْمَكَاتِبُ، وَالْمَأْدُونُ، ذِكْرُهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.
 وَيَتَوَجَّهُ: إِنْ خَرَجَ بِفَسْقِهِ عَنِ الْأَمَانَةِ، وَإِلَّا لَمْ يَحْرُمَ، وَأَنَّ الْكَافِرَ فِي رَهْنِهِ مِنْهُ وَتَوَكُّلِهِ فِيهِ مِثْلُهُ وَأَوَّلَى، بِذَلِيلِ غَامِلِ
 الرِّكَاتَةِ، وَاللُّقْطَةِ.

وَفِي ثَمَرٍ وَزُرْعٍ قَبْلَ بَدْوٍ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ التَّبَيُّعِ وَعَبْدٌ مُسْلِمٌ وَمُصْحَفٌ لِكَافِرٍ فِي يَدِ مُسْلِمٍ وَجَهَانٍ (م ٥، ٧) (١).

= ويؤيده: أنَّ الشَّيْخَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّارِحَ جَعَلَا حَكَمَ الْجَعْلِ، وَالذِّيَّةَ وَاحِدًا.
 وَالْقَوْلَ الثَّانِي: يَصِحُّ، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ.
 وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ: يَصِحُّ إِنْ صَحَّ الرُّهْنُ بَدِينٍ قَبْلَ وَجُوبِهِ. انْتَهَى.
 (المسألة الثالثة - ٤): دِينَ الْكِتَابَةِ هَلْ يَصِحُّ اخْتِادُ الرُّهْنِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ أَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ، وَحَكَاهُمَا فِي الْمَوْجِزِ رَوَاتَيْنِ، وَأَطْلَقَهُمَا
 فِي الْحَرَّرِ وَشَرَحَهُ، وَالنَّظْمُ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالزُّبْدَةُ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالْفَائِقُ، وَغَيْرِهِمْ.
 أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ اخْتِادُ الرُّهْنِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
 جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي التَّذَكُّرَةِ، وَالشُّرَايِزِيِّ فِي الْإِيضَاحِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفِقُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، قَالَهُ فِي تَصْحِيحِ الْحَرَّرِ،
 وَالشَّارِحِ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَصَحَّحَهُ فِي تَصْحِيحِ الْحَرَّرِ.
 وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَصِحُّ، وَلَمْ أَطَّلِعْ عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ.
 قُلْتُ: فِي إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافَ نَظَرًا.
 وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ تَابِعَ الْمَجْدُ فِي حَرْوِهِ، أَوْ نَقُولُ: قَوْلُهُ: (كَدِينِ كِتَابَةٍ) لَا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ الْخِلَافِ، وَأِنَّمَا هُوَ حِكَايَةُ خِلَافٍ مِنْ غَيْرِ
 إِطْلَاقِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَقِيلَ: إِنْ جَازَ أَنْ يَعْجُزَ الْكَاتِبُ نَفْسَهُ لَمْ يَصِحَّ، وَإِلَّا صَحَّ.
 (١) (مسألة - ٥ - ٧): قَوْلُهُ: (وَفِي ثَمَرٍ وَزُرْعٍ قَبْلَ بَدْوٍ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ التَّبَيُّعِ وَعَبْدٌ مُسْلِمٌ وَمُصْحَفٌ لِكَافِرٍ.. وَجَهَانٍ). انْتَهَى.
 فِي ذَلِكَ مَسَائِلُ:

(المسألة الأولى - ٥): هَلْ يَصِحُّ رَهْنُ الثَّمَرِ، وَالزُّرْعِ قَبْلَ بَدْوٍ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ التَّبَيُّعِ أَمْ لَا؟
 أَطْلَقَ الْخِلَافَ، وَأَطْلَقَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمَقْنَعِ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالنَّظْمِ، وَالْفَائِقِ، وَغَيْرِهِمْ.
 أَحَدُهُمَا: يَصِحُّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
 جَزَمَ بِهِ فِي الْخِلَاصَةِ، وَالْحَرَّرِ، وَالْوَجِيزِ وَتَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ وَنَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ، وَغَيْرِهِمْ.
 وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ وَشَرَحَ ابْنُ مَنْجِيٍّ، وَغَيْرُهُمَا.
 وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَإِنْ رَهْنَهَا قَبْلَ بَدْوٍ صَلَاحِهَا بَدِينٍ مُؤَجَّلٍ صَحَّ، فِي الْأَصَحِّ، إِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَا التُّرْكَ.
 وَكَذَا الْخِلَافَ إِنْ أَطْلَقَا، فَبِتَابِعِ إِذْنٍ عَلَى الْقَطْعِ، وَيَكُونُ الثَّمَنُ رَهْنًا، وَإِنْ رَهْنًا بَدِينٍ حَالٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ صَحَّ، وَتَبَاعَ لِذَلِكَ. انْتَهَى.
 قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ صَحَّتُهُ بِمُؤَجَّلٍ يَحُلُّ عِنْدَ جَوَازِ بَيْعِهِ. وَلَمْ أَرَهُ.
 (المسألة الثانية - ٦): هَلْ يَصِحُّ رَهْنُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِكَافِرٍ أَمْ لَا؟
 أَطْلَقَ الْخِلَافَ، وَأَطْلَقَهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْفَائِقِ.
 أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْهَادِي وَغَيْرِهِ.
 وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَالْكَافِي، وَالْمَقْنَعِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالنَّظْمِ، وَغَيْرِهِمْ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
 وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَصِحُّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِيَدِ مُسْلِمٍ عَدْلٍ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفِقُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّارِحُ، وَالشَّيْخُ نَقِيُّ
 الدِّينِ، وَقَالَ: اخْتَارَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ. وَقَالَ فِي الْحَرَّرِ: وَيَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا.

(ع): مَا أَجْعَلُ عَلَيْهِ (و): مُوَافَقَةُ الْأُمَّةِ الثَّلَاثَةِ (خ): مُخَالَفَةُ الْأُمَّةِ (هـ): الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

وَمَا يَفْسُدُ قَبْلَ الْإِجْلِ إِنْ صَحَّ رَهْنُهُ فِي الْمَنْصُوصِ بَيْعٍ وَجُعِلَ ثَمَنُهُ رَهْنًا، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيمَنْ رَهْنًا وَغَابَ وَخَافَ الْمُرْتَهِنُ فُسَادَهُ أَوْ ذَهَابَهُ فَلْيَاثَ السُّلْطَانِ حَتَّى يَبِيعَهُ، كَمَا أَرْسَلَ ابْنُ سِيرِينَ إِلَى إِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ يَأْذُنُ لَهُ فِي بَيْعِهِ، فَإِذَا بَاعَهُ حَقِظَهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ فَيَذْفَعَهُ إِلَيْهِ بِأَسْرِهِ، حَتَّى يَكُونَ صَاحِبُهُ يَقْضِيهِ مَا عَلَيْهِ. وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمُرْتَهِنُ، وَالشَّرِيكَ فِي الْمَشَاعِ يَبِيدُ أَحَدُهُمَا أَوْ غَيْرُهُمَا، عَذْلُهُ الْحَاكِمُ، وَهَلْ يُؤْجَرُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٨) (١). وَإِنْ رَهْنٌ حَصَّتْهُ مِنْ مُعَيَّنٍ فِيهِ (٢) يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ فَوْجَهَانِ كَيْبِهِ (م ٩، ١٠) (٣).

= وكذا قال في التلخيص، والوجيز، وغيرهما.
قلت: وهو الصواب، والصحيح من المذهب.
(المسألة الثالثة - ٧): هل يصحُّ رهن المصحف لكافر أم لا؛ أطلق الخلاف.
أحدهما: يصحُّ، صحَّحه في الرعاية الكبرى.
قلت: وهو الصواب، ويكون بيد عدلٍ مسلمٍ إن جَوَزْنَا بيعه، وهو ظاهر كلامه في التلخيص، والحرر، والوجيز، وغيرهم، كما تقدَّم في آلي قبلها.
والوجه الثاني: لا يصحُّ رهنه، وهو المذهب على ما اصطَلَحْنَاهُ، جزم به في الكافي، والفائق، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرعاية الصغرى، والحاوِينَ، فإنَّهما قَدَّمَا عدم الصَّحَّةِ في رهن العبد المسلم لكافرٍ ثُمَّ قالَا: وكذا المصحف إن جاز بيعه.
(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن لم يرض المرتهن، والشريك في المشاع يبيد أحدهما، أو غيرهما عذله الحاكم، وهو يؤجره؟ فيه وجهان). انتهى.

يعني: هل للحاكم إجارتَه كما له أن يجعله عند عدل، والحالة هذه؟ أطلق الخلاف.
أحدهما: له إجارتَه، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في التلخيص، والرعاية الصغرى، والحاوِينَ، والوجيز وتذكُّرة ابن عبدوس، وغيرهم.

والوجه الثاني: ليس له ذلك، وهو قويٌّ، لأنَّا إنَّما أَجْزَا لِلْحَاكِمِ التَّعْدِيلَ لِكُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ حَقٌّ فِيهِ. وقد حصل لهما التنازع، وأمَّا الإجارة فمحض حقُّ الرهن، لكن يقال في الأول: زاده الحاكم خيرًا؛ لأنَّه عذله بإجارتَه، والله أعلم.
(٢) تنبيه: قوله: (من معيَّن فيه) لعلَّه: (في مشاع)، قاله ابن نصر الله، وليس كما قال، وإنَّما هو كما قال المصنَّف، وقد مثَّلْنَا صورته، وكلامه قبل ذلك يدلُّ عليه، وقاله في المغني وغيره.
وقول ابن نصر الله: قوله: (وفي الانتصار لا يصحُّ بيعه، نصُّ عليه)؛ أي: بيع المشاع ليس كذلك.
وإنَّما مراده بيع هذه الحصَّة من هذا البيت قبل القسمة.
(٣) (مسألة - ٩ - ١٠): قوله: (وإن رهن حصَّته من معيَّن فيه يمكن، قسمته فوجهان كيبه). انتهى.
فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٩) إذا كان له نصف دارٍ مثلاً مشاعاً مشتملةً على بيوتٍ وتنقسم فرهن نصيبه من بيتٍ منها، فهل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: يصحُّ، وهو الصحيح، قدَّمه في المغني، والشرح ونصراه، وصحَّحه في الفائق، وقدَّمه ابن رزِّين في شرحه.
والوجه الثاني: لا يصحُّ، وهو احتمالٌ للقاضي.
وجزم به في التلخيص لغير الشريك، وحكى في الشريك احتمالين عن القاضي في المجرَّد.
قال في الرعاية: ولا يصحُّ رهن حقٍّ من معيَّن من دارٍ مشتركةٍ تنقسم. وفيه احتمالان، وإن رهنه عند شريكه فاحتمالان، وإن لم ينقسم صحُّ، وقيل: إن لزم الرهن بالعقد صحُّ، وإلَّا فلا. انتهى.

(المسألة الثانية - ١٠): بيع نصيبه من بيتٍ منها، والحالة ما تقدَّم هل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف:
أحدهما: يصحُّ، وهو الصحيح من المذهب، وجزم به في المغني، والشرح وشرح ابن رزِّين، وغيرهم.
والوجه الثاني: لا يصحُّ.

قال في الانتصار: لا يصحُّ بيعه، نصُّ عليه. انتهى.
قلت: لعلَّ الخلاف في الرهن مبنًى على صحَّة بيعه وعدمها، وهو ظاهر كلام المصنَّف.

وفي الانتصار: لا يصح بيعه، نص عليه.
 وإن اقتسمنا فوقع لغيره فهل يلزمه بذله أو رهنه لشريكه^(١)، فيه وجهان (م ١١)^(٢).
 ويصح رهن أمة دون ولدها، وعكسه، ويتأعان. وشروط خلوة محرمة فاسد وحده.
 واستيجار شيء ليرهنه ورهن المعار بإذن ربه بين الدين أو لا، وله الرجوع قبل إقباضه، كقبل العقد.
 وقدم في التلخيص: لا، كعدهو، خلافاً للانتصار فيه، فإن بيع رجع بقيمته أو بمثله لا بما بيع، نص عليه.
 وقطع في المحرر واختاره في الترغيب بأكثرهما^(٣)، ويضمنه مستعير فقط.
 ويتوجه الوجه في مستأجر من مستعير، ولا يلزم إلا في حق الراهن إذا قبضه، ذكره الشيخ وغيره: المذهب المرتنن أو من اتفقا عليه.
 ويحرم نقله عنه مع بقاء خاله إلا باتفاقهما، ويضمنه مرتنن بغضبه والأصح يزول برده، وأن نيابته باقية ولا يزول برده من سفر^(٤)، وصيغة قبضه كبيع، ويعتبر فيه إذن ولي أمر.
 وعنه: لزومه إقباضه منه وتم غريم لم يأذن.
 ويطلب إذنه بنحو إغما وخرس، فإن رهنه ما في يده ولو غصباً فكهيته إياه، ويؤول ضمائه، فإن أخذ الراهن بإذن المرتنن ولو نيابة له.
 وفي الانتصار احتمالان: ولو غصباً زال لزومه، فإن رده إليه عاد، وإن أجره أو أعاره من المرتنن أو غيره بإذنه فلزومه باقي، اختاره في المغني، والمحرر.
 وفي الانتصار هو المذهب، كالمرتنن.

(١) تنبيهات: الأول: يحتمل أنه أراد بقوله: (أو رهنه لشريكه) رهن ما وقع له من القسمة عند شريكه، ويبقى ما كان موهوناً عند المرتنن كما كان قبل القسمة، كما تقدم، وهو بعيد في المعنى، ولم أجده مذكوراً، والعبارة لا تساعده.
 وقد قطع الشيخ في المغني، والشارح بأن الراهن ممنوع من القسمة في هذه المسألة، والله أعلم.
 قال ابن نصر الله: أي هل يلزم الغير الذي وقع له المعين الموهون أن يبذله لشريكه ليرهنه كما كان أو يرهنه هو لشريكه. انتهى.
 وهو ظاهر عبارة المصنف.
 وقوله: (يلزمه بذله) بالذال المعجمة، فعلى هذا يكون في كلام المصنف إضمار تقديره: فهل يلزمه بذله أو رهنه لشريكه أم لا يلزمه شيء من ذلك، فعلى هذا يكون الصحيح من الوجهين عدم اللزوم.
 وقد وافق شيخنا في حواشيه له على الثاني، ووافقنا على الأول.
 (٢) (مسألة - ١١): قوله: (فإن اقتسما يعني في المسألة التي قبلها، وقلنا: يصح فوقع لغيره فهل يلزمه بذله أو رهنه لشريكه؟ فيه وجهان). انتهى.

يعني: إذا وقع الموهون لشريك الراهن في القسمة، فهل يلزم الراهن بدله ليكون رهناً أم لا؟ أطلق الخلاف.
 أحدهما: يلزمه بدله يكون رهناً مكانه، لكونه انتقل إلى ملك الشريك.
 قلت: وهو الصواب، أشبه ما لو بان مستحقاً، وهو ظاهر كلام القاضي.
 والوجه الثاني: يرهن ما صار له عند الشريك على ما بيد المرتنن ويبقى الرهن على حاله.
 (٣) الثاني: (ويصح استيجار شيء ليرهنه ورهن المعار بإذن ربه... فإن بيع رجع بقيمته أو بمثله لا بما بيع، نص عليه، وقطع في المحرر واختاره في الترغيب بأكثرهما). انتهى.
 هذا القول الثاني هو الصواب، وقطع به في المنور وغيره، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وغيره، وصححه في الرعاية الكبرى.
 قال ابن نصر الله في حواشي القروع: وهو الصواب قطعاً، وهو كما قال، وبأي شيء يستحق الراهن الزائد وهو ملك غيره؟
 (٤) الثالث: قوله: (ولا يزول برده من سفر). انتهى.
 لا معنى للسفر هنا، وصوابه برده من نفسه، أي إذا كان الرهن بيده فتعدى فيه ثم زال تعديه لا يزول ضمانه بذلك.
 صرح به في الرعاية، نبه عليه ابن نصر الله.

وَعَنْهُ: لَا، نَصَرَهُ الْقَاضِي، وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ الْمُرْتَهِنُ عَادَ بِمُضِيِّهَا، وَلَوْ سَكَنَهُ بِأَجْرَتِهِ بِلَا إِذْنِهِ فَلَا رَهْنٌ، نَصُّ عَلَيْهِمَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ أَكْرَاهُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ أَوْ لَهُ فَإِذَا رَجَعَ صَارَ رَهْنًا، وَالْكِرَاءُ لِلرَّاهِنِ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: الْبَسْتُ، لَمْ يَجْزِ إِذَا كَانَ يَأْخُذُ الْقَضَاءُ، وَعَنْهُ.

رَهْنُ الْمُتَعَيْنِ يُلْزَمُ بِالْعَقْدِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ.

وَفِي التَّغْلِيْقِ: هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، فَمَتَى أَتَى الرَّاهِنُ تَقْبِيضَهُ أَجْبَرَ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَا يَصِحُّ الرُّهْنُ إِلَّا مَقْبُوضًا. وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ رَهْنَهُ وَتَخَوَّاهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ صَحَّ وَبَطَلَ الرُّهْنُ، وَإِنْ زَادَ ذَيْنَ الرُّهْنِ لَمْ يَجْزِ، لِأَنَّهُ رَهْنٌ مَرْهُونٌ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: كَالزَّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ.

وَتَجُوزُ زِيَادَةُ الرُّهْنِ تَوْثِيقًا، وَفِي الرُّوَضَةِ: لَا تَجُوزُ تَقْوِيَةُ الرُّهْنِ بِشَيْءٍ آخَرَ بَعْدَ عَقْدِ الرُّهْنِ، وَلَا بَأْسٌ بِالزِّيَادَةِ فِي الذَّيْنِ عَلَى الرُّهْنِ الْأَوَّلِ، كَذَا قَالَ.

وَأِنْ بَاعَهُ بِإِذْنِ بَعْدِ حُلِّ الذَّيْنِ أَوْ بِشَرْطِ رَهْنٍ تَمَيَّنَ مَكَانَهُ صَحَّ وَصَارَ رَهْنًا، فِي الْأَصَحِّ وَبَدُونِهِمَا يَبْطُلُ الرُّهْنُ.

وَقِيلَ: لَا، وَشَرْطُ تَعَجُّيلِ ذَيْنِ الْمَوْجَلِ مِنْ تَمَيَّنِهِ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَهُوَ رَهْنٌ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ وَيَكُونُ الثَّمَنُ رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ صِحَّةَ الشَّرْطِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيْبِ، وَأَنَّ الثَّوَابَ لِي الْمِثْلُ كَذَلِكَ.

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أُذِنَ فِيهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ رَجَعَ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ تَصَرَّفَ الرَّاهِنُ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ فَوَجَّهَانِ (م ١٢، ١٣) ^(١).

وَكُلُّ شَرْطٍ وَافَقَ مُقْتَضَاءَ لَمْ يُؤْثَرْ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِهِ أَوْ نَافَاهُ، نَحْوُ كَوْنِ مَنَافِعِهِ لَهُ، أَوْ إِنْ جَاءَهُ بِحَقِّهِ فِي مَجْلِهِ، وَلَا فَهْوُ

(١) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (وله الرجوع فيما إذا أذن فيه قبل وقوعه، فلو ادعى أنه رجع قبل البيع أو تصرف الراهن جاهلاً برجوعه فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): لو أذن المرتهن للراهن في البيع ثم رجع جاز، لكن لو ادعى أنه رجع قبل البيع فهل يقبل قوله أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرعاية الكبرى.

أحدهما: يقبل قوله، اختاره القاضي، واقتصر عليه في المغني.

والوجه الثاني: لا يقبل.

قلت: وهو الصواب، لأن الأصل عدمه، وقد تعلق به حق ثالث.

ثم وجدت الشيخ تقي الدين اختار مثل ذلك، ذكره المصنف عنه في الوكالة فقال: (قال شيخنا: لو باع أو تصرف فادعى أنه عزله قبله لم يقبل). انتهى.

ثم وجدته في الفصول، قطع بما قاله الشيخ تقي الدين.

(المسألة الثانية - ١٣): إذا ثبت رجوعه وتصرف الراهن جاهلاً فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الحرر، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفائق، والمغني، والكافي، والشرح وقالوا: بناءً على تصرف

الوكيل بعد عزله قبل علمه. انتهى.

وهو الصواب، والصحيح من المذهب أنه ينزل، فكذا هنا، فلا يصح تصرف الراهن على الصحيح عند من بناء، والمصنف قد

أطلق الخلاف في الوكالة أيضاً.

لكن قال: (اختار الأكثر الانعزال)، على ما يأتي هناك، ويكفي تصحيح من بناء على الوكالة، لكن الذي اخترناه على الوكالة:

أنه لا ينزل قبل علمه.

لَهُ أَوْ لَا يَقْبِضُهُ، فَهُوَ فَاسِدٌ، وَفِي الْعَقْدِ رَوَايَتَانِ^(١).
 وَقِيلَ: إِنْ نَقَصَ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ فَسَدَ، وَإِلَّا فَالرَّوَايَتَانِ وَقِيلَ: إِنْ سَقَطَ بِوَدْعِ الرُّهْنِ فَسَدَ، وَإِلَّا فَالرَّوَايَتَانِ إِلَّا جَعَلَ الْأَمَةَ
 فِي يَدِ أَجْنَبِيٍّ عَزَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ.
 وَفِي الْفُصُولِ أَحْتِمَالٌ: يَبْطُلُ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ، ثُمَّ إِذَا بَطَلَ وَكَانَ فِي بَيْعٍ فَقِي بَطْلَانِهِ لِأَخْذِهِ حِطًّا مِنَ الثَّمَنِ
 أَمْ لَا، لِانْفِرَادِهِ عَنْهُ، كَمَهْرٍ فِي نِكَاحٍ، أَحْتِمَالَانِ (م ١٤)^(٢).

فَصْلٌ

وَيَحْرُمُ عَيْتَقُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَوْ أَقْرَبَهُ فَكَذَبُهُ وَقِيلَ: أَوْ وَفَّقَهُ.
 وَقِيلَ: أَوْ أَقْرَبَ بَيْنَهُ أَوْ غَضِبَهُ أَوْ جَنَابَتَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ، كإِقْرَارِهِ بِنَسَبٍ مُطْلَقًا، أَوْ أَحْبَلَ الْأَمَةَ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فِي وَطْئِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (وكل شرط وافق مقتضاه لم يؤثر، وإن لم يقتضه أو نافاه، نحو كون منافعه له، أو إن جاء بحقه في محله، وإلا فهو له أو لا يقبضه، فهو فاسد. وفي العقد روايتان بيع). انتهى.
 أحال المصنف هذه المسألة على مسألة البيع، يعني: فيما إذا شرط فيه ما لم يقتضه أو نافاه، وقد قدم في باب الشروط في البيع الصَّحَّةُ فقال: (صحَّ العقد فقط، نصُّ عليه، واختاره الشيخ وغيره... وعنه لا، نصره القاضي وأصحابه). انتهى.
 فيكون المذهب هنا الصَّحَّةُ وليس هذا من الخلاف المطلق.
 إذا علم ذلك؛ فقد أطلق الخلاف هنا صاحب الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحدهما: لا يصح، جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في التصحيح.
 والرواية الثانية: يصح، وهي المذهب، على ما قاله المصنف، ونصره أبو الخطاب في رؤوس المسائل فيما إذا شرط ما ينافيه.
 وقطع به ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في الرعايتين وغيره.
 وقال في المغني، والشرح: فقال القاضي: يحتمل أن يفسد الرهن.
 وقيل: إن شرط الرهن مؤقتًا، أو رهنه يومًا ويومًا لا، فسد الرهن، وهل يفسد بساثرها؟
 على وجهين، بناءً على الشروط الفاسدة في البيع، ونصر أبو الخطاب في رؤوس المسائل صحته، انتهى.
 وقول المصنف بعد ذلك: (وقيل: إن نقص حقَّ المرتهن فسد، وإلا فالروايتان، وقيل: إن سقط به دين الرهن فسد، وإلا فالروايتان). انتهى.

مراده بالروايتين الروايتان المتقدمتان اللتان في أصل المسألة.
 وأحالهما على البيع، فذكر في محلِّ الروايتين ثلاث طرق.
 (٢) (مسألة - ١٤): قول المصنف بعد ذكر المسألة التي فيها ذكر الخلاف كله: (ثم إذا بطل وكان في بيع فقي بطلانه لأخذه حطًّا من الثمن أم لا، لانفراده عنه، كمهر في نكاح احتمالان). انتهى.
 يعني: إذا باعه شيئًا بشرط رهن، وشرط في الرهن ما لم يقتضه أو نافاه، وقلنا: يبطل، فهل يبطل البيع أم لا؟
 أطلق احتمالين، هذا ما يظهر من كلامه.
 أحدهما: لا يبطل.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب.
 والثاني: يبطل، لما علَّله به المصنف، وهو الصواب، ثم رأيت في الفصول ذكر الاحتمالين.
 فظهر أن كلام المصنف هذا، والذي قبله من كلامه في الفصول، فإنه قال: وكل موضع قلنا: الرهن باطل فإن كان الرهن بحقٍّ مستقرًّا بطل الرهن، والحق بحاله، وإن كان الرهن في بيع فإذا بطل الرهن فهل يبطل البيع؟
 يحتمل أن لا يبطل؛ لأنَّ عقد الرهن يتفرد عن البيع.
 ويحتمل أن يبطل البيع؛ لأنه قد أخذ حطًّا من الثمن، وذلك القدر الناقص مجهول، والمجهول إذا أضيف إلى معلوم أو حط منه جهل الكل، وجهالة الثمن تفسد البيع. انتهى.

والقول قوله وقول وارثه في إذنيه فيه أو ضر به بلا إذنيه فيه لزمت قيمته رهنا، وقيل إن أقر بطل مجانا، وفي طريقة بعض أصحابنا: يصح بيع الراهن له (وه) ويلزمه.

ويقف لزومه في حق المرتهن كبيع الحيار. وإن ادعى الراهن أن الولد منه وأمكن، وأقر مرتتهن بإذنيه وبوطيه وأنها ولدته قبل قوله، وإلا فلا، وعنه لا يصح عتق مغير، اختاره أبو محمد الجوزي.

وقيل: وغيره، وذكره في المتهج رواية. وفي طريقة بعض أصحابنا: إن كان مغيرا استسعى العبد بقدر قيمته فنجس رهنا، وقيل: إن أقر بعينه لم يقبل كعبد بيع، وكأقراره على مكاتبه أنه كان جنى أو أنه باعه أو اغتقه فعتق كإبراهيم، ذكره في المنتخب، وإن لم تجل فأرض البكر فقط كجنائيه، وإن أقر بوطه بعد لزومه قبل في حقه ويحتل وحق مرتتهن، ولا يصح تصرفه بغير عتقه ولو بجنائيه، ولا يتنفع به بلا إذن، قيل له في رواية ابن منصور: أله أن يطأ؟ قال: لا، والله.

وقال القاضي: له تزويج الأمة دون تسليمها، وقالة أبو بكر، وذكره عن أحمد.

وفي غرضه الأرض، والذين مؤجل احتمالان (م ١٥) (١).

ولا يمنع من سقي شجرة وتلقيح وإنزاع فحل على إناث قطع به في المذهب، وقدمه في التبصرة رهونة ومداواة وقصد ونحوه، بل من قطع سلعة فيها خطر. ويمنع من خنائه إلا مع ذين مؤجل يبرأ قبل أجله.

قال الشيخ: وللمرتتهن مداواة ناشئة للمصلحة فيتوجه: وكذا غيرها.

وفي الترخيب وغيره: يمنع كل تصرف قولاً وفعلًا. ونماؤه، والأصح ولو صوفًا ولبنا وكسبه ومهره وأرض جنائيه عليه رهن، فإن أوجبت الجناية إقصاء أو جنى على سيده فاقص بلا إذن المرتتهن لزمت سيده أو وارثه أرضها في المنصوص، رهنا، وهل لوارثه العفو على مال كاجني مجني عليه أم لا كمزوروه؟ في الأصح، فيه وجهان (م ١٦) (٢).

وقيل: يقتص بإذن، وحكاه ابن رزين رواية. وإن عفا سيده عن مال واختار الشيخ: لا يصح.

والأشهر: يصح في حقه فيرهن الجاني بدله، فإذا انفك استردّه، وإن استوفى الذين من البدل ففي رجوعه على عافٍ احتمالان (م ١٧) (٣).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي غرضه الأرض، والذين مؤجل احتمالان). انتهى.

يعني: هل يسوغ للمرتتهن منع الراهن من ذلك أم لا؟

أحدهما: ليس له ذلك.

قلت: وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: له منعه، لأنه تصرف في الجملة.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وهل لوارثه العفو على مال كاجني مجني عليه، أم لا، كمزورته، في الأصح فيه وجهان). انتهى.

يعني: إذا كانت الجناية على النفس وكان المجني عليه هو السيد، وأطلقهما في الكافي.

أحدهما: ليس لهم العفو على مال، لأن العبد مال لهم، وهم متهمون في إسقاط حق المرتتهن.

وهذا هو الصحيح، قدمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثاني: لهم ذلك، ذكره القاضي؛ لأن الجناية حصلت في ملك غيرهم قبل أن تصل إليهم، أشبه ما لو جنى على أجنبي.

قال في الرعاية الكبرى: وإن عفا عنه على مال صح في الأصح، وبقي رهنا. انتهى.

(٣) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن عفا سيده عن مال واختار الشيخ: لا يصح، والأشهر يصح في حقه فيرهن الجاني بدله، فإذا

انفك استردّه، وإن استوفى الذين من البدل ففي رجوعه على عافٍ احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والفاثق، والزركشي.

أحدهما: يرجع الجاني وهو الموقوف عنه على العافي وهو الراهن؛ لأن ماله ذهب في قضاء دين العافي، وهو الصواب.

وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الكبير، وقدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا يرجع عليه، لأنه لم يوجد منه في حق الجاني ما يقتضي وجوب الضمان.

وإن استوفى بسبب كان منه حال ملكه فاشبه ما لو جنى إنسان على عبده ثم رهنه لغيره فثلف بالجنابة السابقة.

وَأِنْ أَسْقَطَ مُرْتَهَنُ أَرْضًا أَوْ أَمْرًا مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ، وَهَلْ يَسْقُطُ حَقُّهُ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٨)^(١).
وَمَوْتُهُ وَأَجْرُهُ مَخْزِيٌّ وَكَفَنِيهِ وَرَدُّهُ مِنْ إِبَائِهِ عَلَى مَالِكِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
فَإِنْ أُنْفِقَ الْمُرْتَهَنُ عَلَيْهِ بَيْنَةَ الرَّجُوعِ فَلَا شَيْءَ لَهُ^(٢)، وَحَكَى جَمَاعَةٌ رِوَايَةً كَذِبِيَّةً أَوْ إِذْنِ حَاكِمٍ، فَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَعَ إِنْ أَشْهَدَ
بِالْأَقْلَى مِمَّا أُنْفِقَ أَوْ نَفَقَ مِثْلَهُ، وَالْأَفْرَوَائِيَانِ (م ١٩)^(٣).
وَكَذَا حُكْمُ حَيَّوَانٍ مُؤَجَّرٍ أَوْ مُودَعٍ (م ٢٠، ٢١)^(٤)، وَلَوْ عَمَرَ فِي دَارٍ ارْتَهَنَهَا رَجَعَ بِأَلْيِهِ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (فإن أسقط مرتهن أرضاً أو أمراً منه لم يسقط، وهل يسقط حقه فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والفاوق.

أحدهما: يسقط حقه، اختاره القاضي.

والوجه الثاني: لا يسقط.

قلت: وهو الصواب، لأنه أسقط وأبرأ من شيء لا يملكه.

(٢) تنبيه: قوله في صدر المسألة: (فإن أنفق المرتهن عليه بينة الرجوع فلا شيء له).

يعني: إذا قدر على إذن الرأهن أو الحاكم، ومحل الخلاف فيما إذا تعذر الإذن ولم يشهد، مع أن ظاهر كلام صاحب القواعد المتقدم أنه لا يشترط استئذان الحاكم في ذلك، وصرح به في المسألة الآتية، وأنه قول الأكثرين.

وهذا خلاف ما قدمه المصنف في صدر المسألة، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٩): قوله: (فإن أنفق المرتهن عليه بينة الرجوع فلا شيء له).

وحكى جماعة رواية: كاذبه وإذن الحاكم، فإن تعذر رجوع إن أشهد بالأقل مما أنفق أو نفقة مثله، والأفروائيان). انتهى.

يعني: إذا تعذر إذن الرأهن أو إذن الحاكم ولم يشهد، فهل يرجع بما أنفق إذا نوى الرجوع أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: يرجع، وهو الصحيح، صححه في المغني وغيره.

وعليه أكثر الأصحاب، وهو ظاهر ما جزم به في المحرر، والرعاية الكبرى، وغيرهما.

قال في القاعدة الخامسة، والسبعين، وإذا أنفق المرتهن على الرهن بإطعام أو كسوة إذا كان عبداً أو حيواناً ففيه طريقتان، أشهرهما أنه على الروايتين يعني: اللتين فيمن أدى حقاً واجباً عن غيره، كما قدمه.

قال: كذلك قال القاضي في المجرد، والروايتين وأبو الخطاب وابن عقيل، والأكثر: والمذهب عند الأصحاب الرجوع، ونص عليه في رواية أبي الحارث.

والطريق الثاني: أنه يرجع، رواية واحدة. انتهى.

والرواية الثانية: لا يرجع.

(٤) (مسألة - ٢٠ - ٢١): قوله: (وكذا حكم حيوان مؤجر أو مودع).

يعني: لا ينق إلا بإذن ربه إن قدر، فإن تعذر فإذن الحاكم، فإن تعذر ولم يشهد فالخلاف المتقدم، وهو مطلق.

وقد ذكر مسألتي:

(المسألة الأولى - ٢٠): الإنفاق على الحيوان المؤجر، وقد علمت الصحيح من المذهب في المسألة التي قبلها، فكذا هذه.

وقد قال في القواعد: إذا أنفق عليها بغير إذن حاكم ففي الرجوع الروايتان، يعني: بهما اللتين فيمن أدى حقاً واجباً عن غيره.

وقال: الصحيح من المذهب الرجوع فيمن أدى حقاً واجباً.

وقال هنا: مقتضى طريقة القاضي أنه يرجع رواية واحدة.

قال: ثم إن الأكثرين اعتبروا هنا استئذان الحاكم بخلاف ما ذكروه في الرهن، واعتبروه أيضاً في المودع، واللقطة.

وفي المغني إشارة إلى التسوية بين الكل في عدم الاعتبار، وأن الإنفاق بدون إذنه يخرج على الخلاف في قضاء الدين، ولذلك اعتبروا الإشهاد على ثبوت الرجوع.

وفي المغني وغيره وجه آخر أنه لا يعتبر، وهو الصحيح. انتهى.

فتلخص أن الصحيح من المذهب الرجوع.

(المسألة الثانية - ٢١): الإنفاق على الحيوان المودع.

وَقِيلَ: وَيَمَّا يَحْفَظُ بِهِ مَالِيَّةُ الدَّارِ.
وَأُطْلِقَ فِي التَّوَادِرِ: يَرْجِعُ، وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ عَمَرَ وَقَفًا بِالْمَعْرُوفِ لِيَأْخُذَ عِوَضَهُ أَخَذَهُ مِنْ مَغْلِهِ.
وَلَهُ أَنْ يَرْكَبَ وَيَحْلِبَ حَيَوَانًا، عَلَى الْأَصَحِّ، بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: مَعَ غِيَبَةِ رَبِّهِ، وَلَا يَنْهَكُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ وَيَسْتَخْدِمُ الْعَبْدَ، وَيَأْذَنُ الرَّاهِنُ يَجُوزُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ قَرْضٍ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.
وَفِي الْمُنْتَخَبِ: أَوْ جُهِلَتِ الْمُنْفَعَةُ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَكْلَ الشَّمْرَةِ بِإِذْنِهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَسْكُنُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَهُ أَجْرُهُ بِفِلْيِهِ، وَإِذَا حُلَّ الْحَقُّ، وَالْمُرْتَهِنُ أَوْ الْعَدْلُ وَكَيْلٌ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي قِيمَتِهِ وَجْهَانِ (م ٢٢)^(١) بِإِذْنِ مُرْتَهِنٍ.
وَقِيلَ: وَرَاهِنٍ، بِأَغْلَبِ نَقْدِ الْبَلَدِ، فَإِنْ تَسَاوَتْ فَقِيلَ: بِالْأَحْظَ.
وَقِيلَ: بِجِنْسِ الدَّيْنِ (م ٢٣)^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ عَزَلَهُ الرَّاهِنُ، وَصَحَّ عَزْلُهُ فِي الْمُنْتَصُوصِ، لَمْ يَبْعُهُ، وَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ

= وقد علمت الصحيح من المذهب في مسألة الأصل. وقال في القواعد أيضًا: وإذا انفق على المستودع ناويًا للرجوع، فإن تعذر استئذان مالكه رجع، وإن لم يتمدّر فطريقان:
أحدهما: أنه على الروايتين في قضاء الدين، وأولى، لأن للحيوان حرمة في نفسه، فوجب تقديمه على قضاء الديون أحيانًا، وهي طريقة صاحب المغني.
والطريقة الثانية: لا يرجع، قولاً واحداً، وهي طريقة المحرّر متابعة لأبي الخطاب. انتهى.
وهذه الطريقة هي الصحيحة عند المصنّف، وقد تقدّم كلام صاحب القواعد في التي قبلها، وأن أكثر الأصحاب اعتبروا استئذان الحاكم في الحيوان المودع، والموجر.
والصحيح من المذهب: الرجوع في مسألة المصنّف، والله أعلم.
(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإذا حلّ الحق، والمرتهن أو العدل وكيل في بيعه باعه، نص عليه، وفي قيمته وجهان). انتهى.
يعني: إذا جنى على الرهن وأخذت قيمته فجعلت رهنًا مكانه هل للمرتهن أو العدل يبيعه كأصله أم لا؟ أطلق الخلاف:
أحدهما: له يبيعه.
قلت: وهو الصواب، كأصله، ثم وجدت الشيخ في المغني، والشارح نقلًا عن القاضي؛ أنه قال: قياس المذهب له يبيعه.
واقصرا عليه وقطع به ابن رزّين في شرحه.
والوجه الثاني: لا يبيعه إلا بإذن متجدّد، وله قوة.
تنبيه: حلّ شيخنا البعلبيّ مسألة المصنّف على بيع الرهن بقيمته لا بما أخذ من القيمة عوضًا عن الرهن كما قلنا.
وقال: فلو لم يحصل من يشتريه لم يبيعه في أحد الوجهين، بل يترك حتى يحصل له راغبٌ يشتريه بقيمته.
قال: والمسألة قريبة من بيع مال المفلس من أنه لا يبيع إلا بثمنه المستقر. انتهى.
قلت: ما قلناه أولى، والظاهر أنه لم يطلع على النقل في المسألة، وما قاله فيه عسر، لاحتمال أن لا يوجد من يشتريه بذلك، فيحصل الضرر، والضرر لا يزال بالضرر، بل يباع بالسعر الواقع في ذلك الوقت إذا وجد من يشتري، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (بأغلب نقد البلد، فإن تساوت فقليل: بالأحظ، وقيل: بجنس الدين). انتهى.
وأطلقهما في الشرح.
أحدهما: يباع بجنس الدين، وهو الصحيح وعليه الأكثر، وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقتنع، والمحرّر، والوجيز، وتذكرة ابن عديّوس، والفاقي، والرعاية الصغرى، والحاوئين، وغيرهم.
والوجه الثاني: لا يباع إلا بالأحظ، اختاره القاضي واقصر عليه في المغني.
قلت: وهو الصواب.
وقال ابن رزّين في شرحه: فإن تساوت النقود باعه بجنس الحق لأنه أحظ. انتهى.
كذا قال، ولعله أراد بالأحظية بالنسبة إلى المرتهن، أو أراد: إذا لم يحصل زيادة في غير جنس الحق، فإن كان أراد هذا الأخير، فهو متفق عليه.

بالوفاء أو البيع، فإن امتنع حبسه أو عزّره.
فإن أصرّ باعةً عليه، نصّ عليه وعنه وثمنه بيد العدل أمانة، ولا يصدق عليهما في تسليمه للمرتهنين، فيرجع على راييه، وهو على العدل.

وقيل: يصدق على راييه.
وقيل: عليهما في حق نفسه، ولا ينكف بغيضه حتى يقضي الدين كله، تلف بغضه أو لا، نصّ عليه.
وإن رهنه عند اثنين فوفى أحدهما أو رهته اثنان شيئاً فوخاه أحدهما انفك في نصيبه، كتعدو العقود.
وقيل: لا، ونقله مهناً في الثانية، إذا قضى بعض دينه أو أبرئ منه وبغضيه رهن أو كفيل فعمّا نواه، فإذا أطلق فإلى أيهما شاء.

وقيل: بالخصص.
وإذا اختلفا في قدر الرهن، نحو رهنتك هذا، قال: والآخر، قبل قول الراهن كقدر الحق وعين الرهن، لأنه لا ظاهر ولا عادة.

وعنه: في المشروط يتخالفان، وذكر أبو محمد الجوزي: يقبل قول المدعى عليه، وإن ادعى أنه قبضه منه قبل قوله إن كان يديده.

فلو قال: رهنتيه.

وقال الراهن: غصبتيه أو وديعة أو عارية، فوجهان (م ٢٤)^(١).
وإن ادعى الراهن تلفه عند قبض المرتهن له، فلا خيار له في البيع قبل قول المرتهن.
وإن قال في المشروط: رهنتك غصيراً.

قال: خمرًا، قبل قول الراهن.
وعنه: المرتهن، وجعلها القاضي كخلف في حدوث عيب، وإن قال: أرسلت زيداً لرهنته بعشرين وقبضتها، وصدقته، قبل قول الراهن بعشرة.

فصل

والرهن بيد المرتهن أمانة ولو قبل عقد الرهن، نقله ابن منصور، كبعد الوفاء، وإن تعدى فكوديعة، وفي بقاء الرهينة لأنه يجمع أمانة واستيثاقاً فبقي أحدهما وجهان (م ٢٥)^(٢).

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (فلو قال رهنتيه. وقال الراهن: غصبتيه أو وديعة أو عارية فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الكبرى وأطلقهما في الفائق في الأولى، فذكر ثلاث مسائل يشبه بعضهن بعضاً.
أحدهما: القول قول الراهن، وهو الصحيح، جزم به في الحاويين.
وجزم به في الرعاية الصغرى في الوديعة، والعارية، وقدمه في الغصب.
وقدمه في الفائق في الوديعة، والعارية، وجزم به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين في العارية، والغصب.
وقطع به في التلخيص في الوديعة.
الوجه الثاني: القول قول المرتهن.
قال في التلخيص: الأقوى أن القول قول المرتهن في أنه رهن وليس بغصب. انتهى.
قلت: وهو الصواب إن كان له عليه من الدين ما يرهن عليه؛ لأن بقرينه الذين يقوي قوله في الرهن، والأصل عدم الغصب، والعارية الوديعة.

وإن كان الأصل أيضاً عدم الرهينة، لكن يتقوى جانبها بوجود الدين على الراهن، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٢٥): قوله: (والرهن بيد المرتهن أمانة... فإن تعدى فكوديعة، وفي بقاء الرهينة؛ لأنه يجمع أمانة واستيثاقاً فبقي أحدهما وجهان). انتهى.
أحدهما: بقاء الرهينة.

ولا يسقط بثلثه شيء من دينه، نص عليه كدفع عبد يبيعه وتأخذ حقه من ثمنه وكحس عين مؤجرة بعد الفسخ على الأجرة، بخلاف حبس البائع المتميز على ثمنه، فإنه يسقط في إحدى الروايتين بثلثه؛ لأنه عوضه. والرهن ليس بعوض للدين؛ لأن الدين لا يسقط بتفاسخهما، ذكره في الانتصار وعيون المسائل (م ٢٦) (١). وقال: العلة الجامعة أنها عين محبوسة في يده بعقد على استيفاء دين له عليه، ولم يقيد المبيع بالتميز، وقيل قوله في التلّف.

وقيل: والرّد، وقال أحمد في مرثنتين ادعى حياعة: إن اتهمه أخلفه، وإلا لم يخلفه، وكذا إن ادعاه بحادث ظاهر وشهدت بيته بالحادث قبل قوله فيه، وكذا وكيل أو وصي يجعل مضارب، وفيه في الموجز روايتان في ردّ الأصح: وأجير. وسنأجر، وقيل قول وكيل وصي متبرعين، ومودع في الرّد مع تعيينه وفيهما وجه. وجزم به القاضي في قوله تعالى: ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦] ذكره ابن الجوزي، ولم يخالفه. والتلف مع تعيينه وفيهما رواية، إذا ثبت الحادث الظاهر ولو باستيفاء، وكذا حاكم. وفي التذكرة: إن من قبل قوله من الأمانة في الرّد لم يخلف. وفي الرهن رواية: يضمنه كما لو أعاره أو ملكه غيره أو استعمله، نص عليه. وفي وصي رواية في الرّد، ذكره القاضي، وكذا مودع ذكره في الوصيلة. وعنه: إن قبضها بيته، وذكره في الروضة عن بعض أصحابنا. وعنه: أو تلفت من بين ماله، وفي وكيل قول، وهو قياس عليه الرواية، ولا ضمان بشرط. وعنه: «المسلمون على شروطهم»، وعقد فامد كصحيح في ضمان وعديه، ومن طلب منه الرّد وقيل قوله فهل له تأخير له ليشهد؟

فيه وجهان إن خلف، وإلا فلا، وفيه احتمال (م ٢٧) (٢).

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام الشيخ في المقنع وكثير من الأصحاب قياساً على تعديه في الوكالة، على ما يأتي. وقد قال ابن رجب في قواعد: لو تعدى المرتهن فيه زال ائتمانه وبقي مضموناً عليه ولم تبطل توثقته. وحكى ابن عقيل في نظرياته احتمالاً ببطان الرهن، وفيه بعد، لأنه عقد لازم، وحق للمرتهن على الرّاهن. انتهى. والوجه الثاني: زوال الرهينة، وهو الاحتمال الذي ذكره ابن عقيل. (١) (مسألة - ٢٦): قوله: (ولا يسقط بثلثه شيء من دينه، نص عليه... بخلاف حبس البائع المتميز على ثمنه، فإنه يسقط في إحدى الروايتين بثلثه، لأنه عوض، والرهن ليس بعوض، لأن الدين لا يسقط بتفاسخهما، ذكره في الانتصار وعيون المسائل). انتهى. إحداهما: يسقط حقه بثلث المبيع المتميز المحبوس على ثمنه، وهي قرية من حبس الصّانع الثوب على الأجرة، والصحيح من المذهب فيها الضمان، فكذا في مسائلنا، والله أعلم. والرواية الثانية: لا يسقط حقه بثلث ذلك.

قلت: وهو قوي.

(٢) (مسألة - ٢٧): قوله: (ومن طلب منه الرّد وقبل قوله فهل له تأخير له ليشهد؟ فيه وجهان إن خلف، وإلا فلا، وفيه احتمال). انتهى.

أطلق الوجهين في الرعاية الصغرى، والحاوين.

وقال في الرعاية الكبرى في الوكالة: وكل أمين يقبل قوله في الرّد وطلبه منه فهل له تأخير حتى يشهد عليه؟ فيه وجهان إن قلنا: يخلف، وإلا لم يؤخره لذلك، وفيه احتمال، والظاهر أن المصنف تابعه.

أحداهما: ليس له التأخير، وهو الصحيح.

وقطع به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم، ذكره في باب الوكالة، واختاره ابن عقيل في الفصول.

والوجه الثاني: له التأخير حتى يشهد.

قلت: وهو قوي، خصوصاً في هذه الأزمنة، وعلمها إذا قبلنا قوله بيمينه، كما قال المصنف وغيره.

وَكَذَا مُسْتَعِيرٌ وَنَحْوُهُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا آخَرَ (م ٢٨) ^(١) كَذَيْنٍ بِحُجَّتِهِ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ الْوَيْقَةِ بَلْ الْإِشْهَادُ بِأَخْذِهِ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَلَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ الزَّامَةِ لِأَنَّهُ رُبَّمَا خَرَجَ مَا قَبِضَهُ مُسْتَحَقًّا فَيَخْتِاجُ إِلَى حُجَّةٍ بِحَقِّهِ، وَكَذَا تَسْلِيمُ بَايَعِ كِتَابٍ ابْتِئَاعُهُ إِلَى مُشْتَرٍ، وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ دَفْعُهُ حَتَّى يُزِيلَ الْوَيْقَةَ، وَلَا يَلْزَمُ رَبُّ الْحَقِّ الْإِحْتِيَاطُ بِالْإِشْهَادِ. وَعَنْهُ: فِي الْوَدِيعَةِ يَدْفَعُهَا بَيِّنَةً إِذَا قَبِضَهَا بَيِّنَةً.

قَالَ الْقَاضِي: لَيْسَ هَذَا لِلْوَجُوبِ، كَالرَّهْنِ، وَالضَّمَنِ، وَكَالْإِشْهَادِ فِي الْبَيْعِ مَعَ زُرُودِ النَّصِّ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِلْوَجُوبِ أَشْبَهَ، وَيَكُونُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ أَحْمَدُ أَوْ جِبَّ الشَّهَادَةِ فِي كُلِّ مَا وَزَدَ بِهِ النَّصُّ قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَشْبَهَ.

وَأَنْ جَنَى الرَّهْنِ فَلَهُ بَيْعُهُ فِي الْجَنَائِيَةِ أَوْ تَسْلِيمُهُ وَيَبْطُلُ الرَّهْنُ أَوْ فِدَاؤُهُ، وَهُوَ رَهْنٌ، وَإِنْ نَقَصَ الْأَرْضُ عَنْ قِيَمَتِهِ فَهَلْ يَبَاعُ بِقَدْرِهِ أَوْ كُلِّهِ، وَالْفَاضِلُ عَنِ الْأَرْضِ رَهْنٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٩) ^(٢)، وَإِنْ فَدَاهُ الْمُرْتَهِنُ بِلَا إِذْنٍ وَنَوَى الرَّجُوعَ فَرَوَيْتَانِ (م ٣٠) ^(٣).

(١) (مسألة - ٢٨): قوله: (وكذا مستعير ونحوه لا حجة عليه، وإلا آخر). انتهى.

اعلم أن الصحيح من المذهب: أن حكم هذه المسألة حكم التي قبلها، خلافاً ومذهباً.

وقد علمت الصحيح فيها، فكذا في هذه، وقطع به في المغني، والشرح، والرعاية الصغرى، والحاوئين، وغيرهم، كالمصنف.

وقال في الرعاية الكبرى: لا يؤخره، ثم قال: قلت: بلى.

(٢) (مسألة - ٢٩): قوله: (وإن جنى الرهن فله بيعه في الجنائية أو تسليمه، ويبطل الرهن، أو فداؤه وهو رهن، فإن نقص الأرض عن قيمته فهل يباع بقدره أو كله، والفاضل عن الأرض رهن؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والتلخيص، والفائق، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: يباع بقدره وباقية رهن، وهو الصحيح.

قال ابن منجنا في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما.

وقدّمه في الخلاصة، والمغني، والمقنع، والرعائتين، والحاوئين وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قال في المغني وغيره: بيع منه بقدر أرض الجنائية، وباقية رهن، إلا أن يتعذر بيع بعضه فيباع الكل ويجعل بقية الثمن رهناً. انتهى.

والظاهر: أن هذا متفق عليه.

والوجه الثاني: يباع جميعه ويكون باقي ثمنه رهناً، وهو احتمال في الحاوئين.

وجزم به في المنور، وقدّمه في المحرر.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: يباع بقدر الجنائية، فإن نقصت قيمته بالتشقيص يباع كله. انتهى.

قلت: وهذا هو الصواب، ولعله مراد الجماعة، ومحل الجماعة، ومحل الخلاف في غير ذلك، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٣٠): قوله: (وإن فداه المرتهن بلا إذن ونوى الرجوع، فرويتان). انتهى.

إذا اختار المرتهن فداه أو فداه بغير إذن الرّاهن أو نوى الرجوع فهل له الرجوع أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلق في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والشرح، والرعائتين، والحاوئين، والفائق، والزركشي، وغيرهم.

إحدهما: يرجع، قال أبو الخطاب، والشيخ الموفق، والشارح وصاحب المستوعب، والتلخيص، والحاوئين، والزركشي، وغيرهم بعد أن أطلقوا الخلاف بناءً على من قضى دين غيره بغير إذنه. انتهى.

والصحيح من المذهب: أن من قضى دين غيره بغير إذن ناوياً الرجوع، له الرجوع، فكذا في هذه المسألة عند هؤلاء.

والرواية الثانية: لا يرجع، وهو الصحيح.

قطع به القاضي، والشريف وأبو الخطاب في خلافهما، وصاحب المحرر، والوجيز، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم، وصححه في التصحيح، والنظم، وغيرهما.

قال في القواعد: أكثر الأصحاب القاضي وابن عقال وأبو الخطاب، وغيرهم قالوا: إن لم يتعذر استئذانه فلا رجوع. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

وَأَنْ شَرَطَ كَوْنَهُ رَهْنًا بِفَدَائِهِ مَعَ ذَيْنِ الْأَوَّلِ فَمَيَّ جَوَّازٍ وَجَهَانٍ (م ٣١)^(١).
وَأَنْ جَنَى عَلَيْهِ فَالْحَصَمُ سَيِّدُهُ فَإِنْ أُخْرَى لِعَيْتَةٍ أَوْ عُذِرَ أَوْ غَيْرُهُ فَالْمُرْتَهَنُ.
وَلَوْ وَطِئَ الْمُرْتَهَنُ الْمُرْهُونَةَ حَدًّا، وَفِيهِ رَوَايَةٌ لَا، وَالْمَذْهَبُ يُحَدُّ، قَالَ الْقَاضِي.
وَرَقَّ وَلَدُهُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ يَجْهَلُ الْحَظَرَ وَأَدْعَاهُ فَلَا يَفْدِي وَلَدَهُ إِنْ وَطِئَ بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ، وَإِلَّا فَوَجْهَانٍ (م ٣٢)^(٢).
وَيَجِبُ الْمَهْرُ.

وَقِيلَ: وَمَعَ إِذْنِهِ لِمُكْرَهَةٍ كَمَقْوُضَةٍ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي عَقْدٍ.
وَلَهُ بَيْعٌ مَا جَهِلَ رُبُّهُ إِنْ أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، وَالصَّدَقَةُ بِهِ بِشَرَطِ ضَمَانِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي إِذْنِ حَاكِمٍ فِي بَيْعِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَأَخَذَ حَقَّهُ مِنْ ثَمَنِهِ مَعَ عَدَمِهِ رَوَايَتَانِ كَثِيرَا وَكَيْلٍ (م ٣٣، ٣٥)^(٣).

(١) (مسألة - ٣١): قوله: (وإن شرط كونه رهناً بفدائه مع دينه الأول ففي جوازه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والشرح. أحدهما لا يصح، وهو الصحيح.
قدّمه في الكافي، والرعاية الكبرى، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يصح، اختاره القاضي.
قال في الفائق: جاز، في أصح الوجهين، وقدّمه الزركشي.
(٢) (مسألة - ٣٢): قوله: (ولو وطئ المرتهن المرهونة حدًّا... فإن كان مثله يجهل الحظر وأدعاه فلا يفدي ولده، إن وطئ بلا إذن الراهن، وإلا فوجهان). انتهى.
يعني: إذا وطئ بلاذن الراهن مع جهله فهل يفدي ولده أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والرعاية الصغرى، والحاوئين، والنظم، والفائق، وغيرهم.
أحدهما: لا يلزمه فداؤه، وهو الصحيح.
قال أبو المعالي في النهاية: هذا الصحيح، واختاره القاضي في الخلاف، وهو ظاهر كلامه في الكافي.
وقطع به في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والوجيز، وغيرهم، وقدّمه في الشرح وشرح ابن منبج.
والوجه الثاني: يفديه بقيمته، اختاره ابن عقيل.
وقدّمه في المغني، وصحّحه في الرعاية الكبرى.
(٣) (مسألة - ٣٣ - ٣٥): قوله: (وله بيع ما جهل ربُّه إن أيس من معرفته، والصّدقة به بشرط ضمانه، نصٌّ عليه، وفي إذن حاكم في بيعه مع القدرة وأخذ حقه من ثمنه مع عدمه رويتان، كسواء وكيل). انتهى.
ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ٣٣): إذا قلنا: له بيعه فهل يبيعه من غير إذن حاكم مع القدرة عليه أم لا بد من إذنه؟ أطلق الخلاف.
(المسألة الثانية - ٣٤): هل له أخذ حقه من ثمنه إذا عجز عن إذن الحاكم أم لا؟ أطلق الخلاف.
(المسألة الثالثة - ٣٥): المسألة المقيس عليها وهي شراء الوكيل. إذا علم ذلك فظاهر كلامه في المغني، والشرح إطلاق الخلاف في المسائلتين الأوليين.

وقال في الفائق: ولا يستوفي حقه من الثمن، نصٌّ عليه، وعنه: بلى، ولو باعها الحاكم ووفاه جاز. انتهى.
وقدّم في الرعاية الكبرى: ليس له بيعه بغير إذن حاكم. انتهى.
وقد ذكر كثير من الأصحاب إذا جهل ملاك الودائع جواز التصديق بها دون إذن حاكم، قال الحارثي: وكذا الرهون، وذكر نصوصاً في ذلك.

قلت: الصواب استئذان الحاكم في بيعه إن كان أميناً، وقد ذكر في الرعايتين وغيره أن الحاكم ينظر في أموال الغائب.
وقال المصنف في باب الدعاوى في آخر الفصل الثاني: (ذكر الأصحاب أن الحاكم يقضي عن الغائب ويبيع ما له). انتهى.
والصواب أيضاً: أن الحاكم إذا عدم يجوز له أخذ قدر حقه من ثمنه، والله أعلم.

= وأما مسألة شراء الركيل فلم يظهر له صورتها، فلعلمه أراد إذا وكله في شراء شيء أو يبيعه ويأخذ حقه منه فيقبض من نفسه لنفسه. وقد تقدمت هذه المسألة في كلام المصنف في باب التصرف في المبيع وتلفه، وقدّم صحة قبضه من نفسه لنفسه، وأنه منصوص الإمام أحمد.

قال في الرعاية الكبرى: وهو أشهر وأظهر، فإن كان مراده هذا ففي إطلاقه الخلاف نظر ظاهر، أو يقال: لم يطلق الخلاف في هذه المسألة وإنما أخبر أن فيها روايتين، أو يكون مراده إذا وكله في الشراء فاشترى من نفسه لموكله، فإن كان أراد ذلك فالمذهب أنه لا يصح شراؤه لموكله من نفسه، والصورة الأولى أولى، والله أعلم.

فهذه خمس وثلاثون مسألة في هذا الباب قد أطلق فيها الخلاف، وصححنا ما يسر الله تصحيحه منها.

باب الضمان

وَهُوَ التَّزَامُ مَنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ وَيُتَبَرَّعُ رِضَاهُ فَقَطْ، أَوْ مُفْلِسٍ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ فِي التَّبَصُّرَةِ، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا عَدَمُ تَصَرُّفِهِ فِي ذِمَّتِهِ. وَقِيلَ: وَسَقِيهِ، وَيُتَبَّعُ بَعْدَ فَكِّ حَجَرِهِ. وَعَنْهُ: وَمُمَيَّرٌ، وَعَنْهُ وَعَبْدٌ، فَيُطَالِيهِ بَعْدَ عِتْقِهِ. وَفِي مَكَاتِبِ وَجْهَانٍ (م ١) (١): مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ مَعَ بَقَائِهِ، وَقَدْ لَا يَبْقَى، وَهُوَ ذَيْنُ الْمَيْتِ. وَعَنْهُ: الْمُفْلِسُ فِي رَوَايَةٍ، وَمَا قَدْ يَجِبُ بِلَفْظِ ضَمَيْنٍ وَكَيْفِيٍّ وَقَبِيلٍ وَخَمِيلٍ وَصَبِيٍّ وَزَعِيمٍ، وَتُخَوِّدُ لَا أُوْدِي أَوْ أَحْضَرُ. وَيَتَوَجَّهُ: بَلْ بِالتَّزَامِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ فِي مَسَائِلَ، كَظَاهِرِ كَلَامِهِمْ فِي النَّذْرِ. وَقَوْلُهُ فِي الْإِتِّصَارِ فَيَمْنٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ بِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ: إِذَا بَدَّلَ لَهُ لَا يَلْزَمُهُ لِأَنَّهُ وَعَدَ لَا يَلْزَمُ، بِخِلَافِ الضَّمَانِ فَإِنَّهُ أَتَى فِيهِ بِلَفْظِ الْإِتِّصَارِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ضَمِنْتُ لَكَ مَا عَلَيْهِ، أَوْ مَا عَلَيْهِ عَلَيَّ، فَلِهَذَا لَزِمَهُ، فَتَنْظِيرُهُ هُنَا: بَلِّغْ عَلَيَّ أَنْ أَحُجَّ عَنْكَ إِنْ أَمَرْتُ، فَإِذَا أَمِرَ لَزِمَهُ. وَقَالَ شَيْخُنَا: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ فَهِمَ مِنْهُ الضَّمَانُ عَرَفًا. وَيُثَبَّتُ فِي ذِمَّتِهِمَا لِمَعْنَى الزَّكَاةِ عَلَيْهِمَا وَصِحَّةِ هَبْتَهُ لِهَمَّا، وَلِأَنَّ الْكَفِيلَ لَوْ قَالَ: التَّزَمْتُ وَتَكَفَّلْتُ بِالْمَطَالِبَةِ دُونَ أَصْلِ الذَّيْنِ لَمْ يَصِحِّ (و). وَفِي الْإِتِّصَارِ وَغَيْرِهِ: لَا ذِمَّةَ ضَامِنٍ، لِأَنَّ شَيْئًا لَا يَشْغُلُ مُحَلِّينَ، وَلِرَبِّهِ مَطَالِبَتُهُمَا مَعًا وَاحِدِهِمَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَغَيْرُهُ الْمَذْهَبُ (و هـ ش) حَيَاةً وَمَوْتًا. قَالَ أَحْمَدُ: يَأْخُذُ مَنْ شَاءَ بِحَقِّهِ، فَإِنْ بَرَّئَ الْمَذْيُونُ بَرَّئَ ضَامِنُهُ، وَلَا عَكْسُ. وَلَوْ ارْتَدَّ ضَامِنٌ وَلَحِقَ هُوَ أَوْ ذِمِّيٌّ بِدَارِ حَرْبٍ (هـ). وَلَوْ اقْتَرَضَ أَوْ غَضِبَ ذِمِّيٌّ مِنْ ذِمِّيٍّ خَمَرًا فَتَنَصَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ بِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي مكاتب وجهان). انتهى.

يعني: هل يصح ضمان المكاتب لغيره أم لا؟

وأطلقهما في التلخيص، والنظم، والرعاية الصغرى، والفائق، وغيرهم. أحدهما: لا يصح.

قال في المحرر وغيره: ولا يصح إلا من جازت تبرُّعه سوى المفلس المحجور عليه. انتهى. وكذا قال غيره.

وقال في الرعاية الكبرى: ومن صح تصرفه بنفسه وتبرُّعه بماله صح ضمانه.

فظاهر كلام هؤلاء عدم صحة الضمان منه، وهو الصواب إن لم ياذن له سيده، وهو الذي قدَّمه في المغني، والشرح وشرح ابن

رزين.

والوجه الثاني: يصح.

قال في الحاويين وغيره: ومن صح تصرفه بنفسه، صح ضمانه. انتهى.

فظاهر هذا الصحة؛ لأن تصرفه يصح بنفسه.

قال ابن رزين: ويتبع به بعد العتق كالقن. وقيل: يصح بإذن سيده، وهذا هو الصحيح من المذهب.

جزم به في الكافي وغيره، وقدَّم في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم عدم الصحة بدون إذن سيده.

وأطلقوا الوجهين إذا كان بإذن سيده.

تنبيه: الذي يظهر أنَّ علَّ الخلاف الذي ذكره المصنَّف في غير المأذون له، أمَّا المأذون له فإنه يصح ضمانه، على الصحيح من

المذهب.

فإنَّ الصحيح من المذهب صحة ضمان العبد القنَّ بإذن سيده. فالمكاتب بطريق أولى، أو يقال: لما تعلَّقت به شائبة الحرية لم نصحح

الضمان، وإنَّ أذن له سيده، لاحتمال أن يكون ذلك سبب عجزه، بخلاف القن، والله أعلم.

(ر): روايتان

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ هُوَ فَلَهُ قِيَمَتُهَا.
 وَقِيلَ: أَوْ يَوْكُلُ ذُمًّا يَشْتَرِيهَا، وَلَوْ اسْلَمَ ضَامِنُهَا بَرِيءٌ وَخَذَهُ، وَلَوْ اسْلَمَهُ فِيهَا فَلَهُ أَرْضُ مَالِهِ، وَإِنْ ابْرَأَ أَحَدُ ضَامِنَيْهِ
 بَرِيءٌ وَخَذَهُ وَإِنْ ضَمِنَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ لَمْ يَصِحَّ، بَلْ أَخَذَ كَفِيلَيْنِ بِالْآخَرِ، فَلَوْ سَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا بَرِيءٌ وَبَرِيءٌ كَفِيلُهُ بِهِ لَا مِنْ
 إِخْضَارٍ مَكْفُولٍ بِهِ.
 وَيَصِحُّ ضَمَانُ مُفْلِسٍ وَمَجْنُونٍ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ يُطَالَبْ فِي الدَّارَيْنِ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَدَيْنٌ مَيْتٌ وَضَامِنٌ وَكَفِيلٌ، فَيَبْرَأُ
 الثَّانِي بِالْإِبْرَاءِ الْأَوَّلِ، وَلَا عَكْسٌ، وَإِنْ قَضَى الدَّيْنُ الضَّامِنُ الْأَوَّلُ رَجَعَ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ.
 وَإِنْ قَضَاهُ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَجَعَ الْأَوَّلُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ إِذَا كَانَ وَاحِدًا أَذْنٌ، وَإِلَّا فَيُفِي الرُّجُوعِ رَوَاتِنَانِ (م ٢) (١١).

وَكُلُّ دَيْنٍ صَحَّ أَخِذَ رَهْنٍ بِهِ وَعَلَى الْأَصَحِّ: وَضَمَانٌ عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ.
 وَعَنْهُ: وَدَيْنٌ كِتَابَةً ضَمِنَهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ.
 وَقَالَ الْقَاضِي: حُرٌّ لِسَعَةِ تَصَرُّفِهِ، لَا أَمَانَةِ كَوَدِيعَةٍ.
 قَالَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ: لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِخْضَارُهَا، وَإِنَّمَا عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَقْضِيَ الْمَوْضِعَ فَيَقْبِضَهَا، وَعَنْهُ صِحَّتُهُ، حَمَلَهُ عَلَى
 تَعْدِيهِ، كَتَصَرُّفِهِ بِهِ.
 وَيَصِحُّ ضَمَانُ عَهْدَةٍ بِنِعٍ وَهُوَ قَمْتُهُ لِأَحَدِ الْمُتَبَاعِثِينَ عَنِ الْآخَرِ، وَلَوْ دُخُولَ نَقْضِ بِنَاءِ الْمُشْتَرِي فِي ضَمَانِهَا وَرُجُوعِهِ
 بِالْإِدْرَاكِ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَقِيَامِ بَيِّنَةٍ بِبَطْلَانِهِ وَجَهَانِ (م ٣، ٤) (١٢).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قضى الدين الضامن الأول رجوع على المضمون عنه، وإن قضاؤه الثاني رجوع على الأول، ثم رجوع الأول على المضمون عنه إذا كان واحدًا أذن، وإلا ففي الرجوع روايتان). انتهى.
 وأطلقهما في الفصول، والمغني، والشرح.
 وقال في الرعاية الكبرى: فإن كان الأول ضمن بلا إذن، والثاني ضمن بإذن، رجع الثاني على الأول، ولم يرجع الأول على أحد، على الأظهر. انتهى.
 إحداهما: له الرجوع عليه، وهو الصحيح من المذهب، قدمه ابن رزين في شرحه، وغيره.
 قلت: الصواب أن هذه المسألة من جملة المسائل من أدى حقًا واجبًا عن غيره.
 والصحيح من المذهب: أن من أدى حقًا واجبًا عن غيره ناويًا للرجوع كان له الرجوع سواء أذن له المدفوع عنه أم لا؟ وعليه أكثر الأصحاب، ونص عليه، وقدمه المصنف، وقال: اختاره الأصحاب، ولو كان غير ضامن فرجوع الضامن بغير إذنه أولى.
 فيحتمل: أن مراد المصنف فيما إذا لم ينو الرجوع، وهو بعيد؛ لأنه إذا لم ينو الرجوع، فإن نوى التبرع لم يرجع قولاً واحداً. وإن أطلق ذاهلاً عن نيته وعدمها، فالمصنف قد قدم أنه لا يرجع، فانتفى كونه لم ينو أو ذهل، فما بقي إلا أنه نوى الرجوع، والصحيح من المذهب: أنه إذا نوى الرجوع كان له الرجوع، وعليه أكثر الأصحاب، فعلى هذا يكون في إطلاق المصنف الخلاف في هذه المسألة نظراً، وعذره أنه لم يبيضه، والظاهر أنه تابع الشيخ في المغني في إطلاق الخلاف.
 وقد حررت مسألة من أدى حقًا واجبًا عن غيره في هذا المكان من الإنصاف تحريراً شافياً، ولله الحمد، والمنة.
 تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن محل الخلاف فيما إذا لم يأذن أحد في الضمان، وهو متجه، لكن المنقول في المغني، والشرح، وغيرهما أن عليه إذا أذن واحداً.

ولهذا قال شيخنا في حواشيه: ولعله: (إذا كان كل واحد أذن)، فسقطت لفظة: (كل) من الكاتب فهذه الصورة لا خلاف فيها.
 وقوله: (وإلا ففي الرجوع روايتان إذا أذن واحداً)، وهو موافق لما في المغني وغيره.
 (٢) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وفي دخول نقض ببناء المشتري في ضمانها - أي: العهدة - ورجوعه بالدرك مع اعترافه بصحة البيع وقِيَامِ بَيِّنَةٍ بِبَطْلَانِهِ وَجَهَانِ). انتهى.
 فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٣): هل يدخل في ضمان ضامن العهدة نقض ببناء المشتري، أعني إذا بنى ونقضه المستحق فإن الانقضاء = (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وإن باع بشرط ضمان ذكره إلا من زبد ثم ضمن ذكره منه أيضاً لم يعد صحيحاً، ذكره في الانصاف.
وتصح ضمان نقص صنعة ويرجع بقوله مع يمينه.

وقيل: بيئته في حق الضامين، وضمان ما لم يجب.

وفي المغني في الرهن قبل وجوب احتيال، وله إبطاله قبل وجوبه، في الأصح.

وتصح التي متاعك في البحر وأنا ضامنه، وإن قال: وأنا وركبائ السفينة ضامنون وأطلق، ضمن وخذه بالحصنة.

وفي الترخيب وجهان بها أو الجميع، وإن رضوا لزمهم، وتوجه الوجهان.

وإن قالوا: ضمناه لك، فبالحصنة، وإن قال: كل واحد منا ضامنه لك، فالجميع، وكذا ضمانهم ما عليه من الدين، ومن قضى كله أو حصته رجع على المضمون عنه فقط، لأنه أصل منهم لا ضامن عن الضامين الآخر، وما أعطيت فلاناً علي ونحوه ولا قرينة قبل منه.

وقيل: للواجب، ومنه ضمان السوق، وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة، قاله شيخنا.

قال: ويجوز كتابته، والشهادة به لمن لم يرى جوازه، لأنه محل اجتهاد. وإن جهل الحق أو ربه أو غيره صح إن آل إلى العلم.

وقيل: يعتبر معرفة ربه.

وقيل: وغيره، ولا تصح كفالته بغض الدين، وصحة أبو الخطاب، ويفسره وكذا.

قال في حيون المسائل: لا تعرف الرواية فيه عن إيمان، فمنع، وقد سلمه بعض الأصحاب لجهالته حالاً ومالاً.

واختار شيخنا صحة ضمان حارس ونحوه وتجار حرب ما يذهب من البلد أو البحر، وأن غايته ضمان ما لم يجب.

وضمان المجهول كضمان السوق، وهو أن يضمن الضامن ما يجب على التجار للناس من الدين، وهو جائز عند

أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد، لقوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ جِمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

ولأن الطائفة الواحدة المنتفعة من أهل الحرب التي ينصر بعضها بغضاً تجري مجرى الشخص الواحد في معاهدتهم،

فإذا شربوا على أن تجارهم يدخلون دار الإسلام بشرط ألا يأخذوا للمسلمين شيئاً وما أخذوه كانوا ضامين له،

والمضمون يؤخذ من أموال التجار جاز ذلك كما تجوز نظائره، لهذا لما قال «الأمير العقيلي للنبي ﷺ: يا محمد، علام

أخذتني وسابقة الحاج يعني ناقته قال: بجزيرة خلفائك من ثقيف، فأسر النبي ﷺ هذا العقيلي وحسنه.

ينال بذلك من خلفائه مقصوده، قال: ويجب على ولي الأمر إذا أخذوا مالا لتجار المسلمين أن يطالبهم بما ضمنوه

وتجسسهم على ذلك، كالحقوق الواجبة.

وتصح ضمان حال مؤجلاً، نص عليه، وتصح عكسه، في الأصح مؤجلاً.

وقيل: حالاً.

وللضامن مطالبة المدين بتخليصه، في الأصح إذا طوب.

= للمشتري ويرجع بقيمة التالف على البائع، فهل يدخل هذا في ضمان العهدة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في التلخيص، والفاقر.

أحدهما: يدخل ذلك في ضمانها وهو ظاهر ما قطع به في الفصول وقدمه في الرعايتين، والحاوين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يدخل، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح، فإنهما لم يضمنه إلا إذا ضمن ما يحدث في المبيع من بناء وغراس.

(المسألة الثانية - ٤): هل يرجع بالتروك مع اعترافه بصحة البيع وقيام بيئته بطلانه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: ليس له الرجوع لاعترافه بصحة البيع.

قلت: وهو الصواب، لاعتقاده كذب البيئة ظاهراً، ثم وجدته في الرعاية الكبرى قال: أصحهما لا يرجع.

والوجه الثاني: له الرجوع، لقيام البيئة بذلك.

وَقِيلَ: أَوْ لَا إِذَا ضَمِنَهُ بِإِذْنِهِ، وَقِيلَ أَوْ لَا، وَإِذَا قَضَى عَنْهُ بَيْتُهُ رُجُوعِهِ.
وَقِيلَ: أَوْ أَطْلَقَ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: هَلْ مَلَكَهُ شَيْئًا؟ إِنَّمَا ضَمِنَ عَنْهُ، كَالْأَسِيرِ يَشْتَرِيهِ، أَلَيْسَ كُلُّهُمْ قَالَ يَرْجِعُ؟ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَوْ أَحَالَ بِهِ رَجْعَ بِالْأَقْلَى مِمَّا قَضَى، أَوْ قَدَّرَ ذَيْنَهُ، مُطْلَقًا، نَصُّ عَلَيْهِ.
اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ، لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنِ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].
وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ بِهِ فِي الْأَمِّ، لِكُونِهَا أَحَقَّ بِرَضَاعِهِ، وَكَإِذْنِهِ فِي ضَمَانِهِ أَوْ قَضَائِهِ.
وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَظْهَرُ فِيهَا كَذْبُ أَحْصِيَةٍ غَيْرِهِ بِمَا إِذْنِهِ فِي مَنَعِ الضَّمَانِ، وَالرُّجُوعِ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ هُنَا إِسْرَاءٌ، كَتَخْصِيلِ
الْأَجْزَاءِ بِالذَّبْحِ.
وَلَوْ تَعَيَّبَ مَضْمُونُ أَطْلَقَ شَيْخُنَا، وَقِيدَهُ أَيْضًا بِقَادِرٍ فَأَمْسَكَ الضَّامِنُ وَغَرِمَ شَيْئًا بِسَبَبِ ذَلِكَ وَأَنْفَقَ فِي حَبْسِ رَجْعٍ بِهِ
عَلَى الْمَضْمُونِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَلَا يَرْجِعُ بِمَوْجَلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ حَتَّى يَجِلَّ، وَلَا مَعَ انْكَارِ الْآخَرِينَ الْقَضَاءَ، لِيَنْصَرِفَهُ بِالشَّرْعِ، فَيَنْصَرِفَ بِالمَصْلَحَةِ، وَالْوَكِيلُ
يَنْتَبِهُ لَفْظِ الْأَمْرِ وَيَرْجِعُ مَعَ تَصْدِيقِ رَبِّ الدَّيْنِ، فِي الْأَصَحِّ، وَمَعَ تَصْدِيقِ الْمُدَيِّنِ إِنْ قَضَى بِإِشْهَادٍ، وَالْأَصَحُّ أَوْ بِخَضْرَائِهِ،
وَلَا فَلَ، وَفِي رُجُوعِهِ بِشَاهِدٍ مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ وَشَهَادَةِ عَيِّدٍ، وَالرَّدُّ يَفْسُقُ بَاطِنِ احْتِمَالَانِ (م ٥) ^(١).
وَفِي شَاهِدٍ وَدَعْوَاهُ مَوْتُهُمْ وَأَنْكَرَ الْإِشْهَادَ وَجَهَانِ (م ٦، ٧) ^(٢).

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويرجع مع تصديق رب الدين، في الأصح، ومع تصديق المدين إن قضى بإشهاد، والأصح: أو بحضرة، وإلا فلا، وفي رجوعه بشاهد ميت أو غائب وشهادة عييد، والرّد يفسق باطن احتمالان). انتهى.
ذكر أربع مسائل حكمهن واحد، وأطلقهن في المغني، والشرح، والنظم في الجميع.
قال في التلخيص، والرعاية الكبرى: ولو أشهد فماتوا أو غابوا رجع. انتهى.
قلت: الصواب الرجوع مع موت الشهود وغيبتهم إذا صدقه المضمون عنه على ذلك دون غيرهم.
والظاهر: أن المصنف أراد إذا كان شاهداً واحداً ومات أو غاب، وقلنا يقبل ويرجع بشهادته إذا كان حاضراً، والمصنف تابع
الشيخ في المغني.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وفي شاهد ودعواه موتهم فأنكر الإشهاد، وجهان). انتهى.
فيه مسألتان.

(المسألة الأولى - ٦): إذا أشهد شاهداً واحداً فهل له الرجوع أم لا؟
أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشرح وقالوا: إذا ردت شهادته لكونه واحداً.
أحدهما: لا رجوع له بذلك ولا يكفي، قطع به في التلخيص، والرعايتين، والحاويين.
والوجه الثاني: يكفي ذلك ويرجع عليه، واختاره في الرعاية الكبرى.
قلت: وهو الصواب، ويحلف، وينبغي أن يكون هذا المذهب، لأن من قواعد المذهب قبول شهادة الشاهد الواحد مع اليمين في
المال وما يقصد به المال، وهنا كذلك، فعلى هذا في إطلاق المصنف شيء.
(المسألة الثانية - ٧): لو ادعى أنه أشهد وماتوا وأنكر المضمون عنه الإشهاد فهل يقبل قول الضامن ويرجع أم لا؟
أطلق الخلاف.

قال في التلخيص: ولو ادعى موت الشهود وأنكر الرجوع عليه فوجهان. انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الكبرى.
أحدهما: يرجع، إذ الاحتراز عنه متعذر.

والوجه الثاني: لا يرجع؛ لأن الأصل عدم الإشهاد، والمضمون عنه يدعيه.
قلت: الصواب في هذه الأزمنة الرجوع إلى القرائن من صدق المدعي وغيره.

وإن قضى الضامن ثانياً ففي رجوعه بالأول للبراءة به باطناً أو الثاني احتمالان (م ٨) (١).
وأذا قال المضمون له للضامن برئت إلي من الدين وقيل: أو لم يقل: إلي فهو مقر بقبضه، لا إبرائك، وقوله له:
وهبتك الحق تمليك له، فيرجع على المدين.
وقيل: إبراء، فلا.

فصل

وتصح كفاؤه برضاه بإحضار من لزمه حق، حضر أو غاب.
وقيل: بإذنه معين.
وقيل: وأخذ هذين، واحتجوا بقوله: «لثانتي به» الآية [يوسف: ٦٦]، فإن قيل: لم يثبت على المكفول به هنا شيء.
قيل: بل عليه حق، لأنه إذا دعا ولده لزمته الإجابة.
وقيل: لا تنعقد بحميل وقيل، وعين مضمونة كضمانها.
وقال أبو الخطاب: وإحضار ودبعة وكفالة بركة وأمانة، لنصه فيمن قال: ادفع ثوبك إلى هذا الرشاء فأنا ضامنه لا
يضمن حتى يثبت أنه دفعة إليه، ويلزمه الحضور معه إن كفله بإذنه أو طوّل به.
وقيل: بهما، وإلا فلا.
وإن كفّل بجزء شائع من إنسان أو عضو.
وقيل: لا تبقى الحياة معه.
وقيل: وجهه فقط فوجهان (م ٩، ١١) (٢).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قضى الضامن ثانياً ففي رجوعه بالأول للبراءة منه باطناً أو الثاني احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي ونظم الزوائد.

أحدهما: يرجع بما قضاها ثانياً، وهو الصحيح، قدمه في المغني، والشرح، وقالوا: هذا أرجح.

وقدمه ابن رزين في شرحه، والاحتمال الثاني يرجع بما قضاها أولاً.

وهذان الاحتمالان طريقة موجزة في الرعاية الكبرى.

والذي قدمه فيها أنه يرجع عليه مرة واحدة، وكأنه تبع عبارة من أطلقها، وإلا فلا منافاة بين ما قدمه وبين الثاني؛ لأن كلام من
أطلق محتمل لهما، والتحقيق ما قاله المصنف، والشيخ، وغيرهما.

وليس في كلام صاحب الرعاية فائدة، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٩ - ١١): قوله: (وإن كفّل بجزء شائع من إنسان، أو عضو وقيل: لا تبقى الحياة معه، وقيل: وجهه فقط

فوجهان). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل:

مسألة الكفالة بالجزء الشائع.

ومسألة الكفالة بعضو.

ومسألة الكفالة بوجهه.

(أما مسألة - ٩): الكفالة بالجزء الشائع؛ فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلق في المقتنع، والمحرر، والفاقي، وغيرهم.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب وغيره، وصححه في التصحيح، والمغني، وغيرهما.

قال في تجريد العناية: هذا الأظهر.

وجزم به ابن عديوس في تذكرته، وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي.

(وأما مسألة - ١٠): الكفالة بعضو غير الوجه؛ فهل تصح أم لا؟

=

وَلَا تَصِحُّ بَيِّنٌ مِّنْ عَلَيْهِ حَدٌّ أَوْ قَوْدٌ، أَوْ شَاهِدٌ.
وَفِي صَحَّةِ تَعْلِيلِ ضَمَانٍ وَكَفَالَةٍ بِغَيْرِ سَبَبِ الْحَقِّ وَتَوْقِيَّتِهِمَا وَجَهَانٍ (م ١٢، ١٣).^(١)

= أطلق الخلاف وأطلقه في المقنع، والمحرر، والفائق، وغيرهم.
أحدهما: تصح، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب وغيره.
وجزم به ابن عبدوس في تذكرته وغيره، صححه في التصحيح وغيره.
قال في تجريد العناية: هذا الأظهر، وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.
والوجه الثاني: لا يصح.
قال القاضي: لا تصح ببعض البدن. انتهى. وقيل: إن كانت الحياة تبقى معه كاليد، والرجل ونحوهما لم تصح، وإن كانت لا تبقى كراسه وكبده ونحوهما صح.

جزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المغني، والشرح، وغيرهما.
قال في الكافي: قال غير القاضي: إن كفّل بعضو لا تبقى الحياة بدونه كالرأس، والقلب، والظهر صح، وإن كان بغيرها كاليد، والرجل فوجهان. انتهى.

(وأما مسألة - ١١): الكفالة بالوجه فقط؛ فالصحيح من المذهب صحته.
وقطع به الأكثر، منهم صاحب المغني، والكافي، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وإدراك الغاية، والمنور، وغيرهم.
قال ابن منبج في شرحه: وهو الظاهر. وقيل: لا تصح.
قال القاضي: لا تصح ببعض البدن، ولم أر من صرح بهذا القول، وكلام المصنف إنما هو في الكفالة به دون غيره، فلذلك قال: (فقط).

تنبيه: ظاهر كلام المصنف إطلاق الخلاف في المسائل الثلاث، وفيه نظر، لا سيما مسألة الوجه فقط، إذ القول بعدم الصحة فيه ضعيف جداً، فما اختلف الترجيح حتى يطلق الخلاف فيه، والأحسن في العبارة - والله أعلم - أن يقول: وإن كفّل بجزء شائع فوجهان، ويصح بعضو.

وقيل: لا تبقى الحياة معه.

وقيل: وجهه فقط، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (وفي صحة تعليق ضمان وكفالة بغير سبب الحق وتوقيتهما وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): لو علّق الضمان أو الكفالة بغير سبب الحق فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والفائق، وظاهر كلامه في المغني، والشرح إطلاق الخلاف أيضاً.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب، والشريف أبو جعفر، وغيرهما.

وجزم به في الوجيز، والمنور وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والمحرر، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

ونقل منها الصحة في كنفيل به، وجزم في الرعاية الكبرى بصحة تعليق الكفالة على شرط وتوقيتها في باب الكفالة.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي في الجامع.

(المسألة الثانية - ١٣): توقيت الضمان، والكفالة هل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف.

واعلم: أن حكم توقيتهما حكم تعليقهما بغير سبب الحق خلافاً ومذهباً، لكن.

قال في الرعاية الكبرى في مسألة التوقيت، ويحتمل عدم الصحة، وهو أقيس، لأنه وعد مع تقديم الصحة في تعليقهما، والله أعلم.

تنبيه: لعل في كلام المصنف نقصاً وتقديراً: (وفي صحة تعليق ضمان وكفالة بشرط)، فقوله: (بشرط) نقص كما قاله غيره، والتعليق لا يكون إلا بشرط هنا.

وقوله: بغير سبب الحق مثال تعليقهما بسبب الحق، والعهد، والذرك، وما لم يجب ولم يوجد سببه، وقوله: إن أقرضت فلاناً كذا فضمامنا عليّ أو ما أعطيتنا فانا ضامته، فهذا معلق بشرط، لكنه سبب الحق، فذلك يصح.

فَلَوْ تَكَفَّلَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لِّغَيْرِهِ أَوْ كَفِيلٌ بِهِ أَوْ كَفَلَهُ شَهْرًا فَوَجَّهَانِ (م ١٤)^(١).
وَتَقَلَّ مَهْنًا الصَّحَّةُ فِي كَفِيلٍ بِهِ.
وَأِنْ قَالَ: أَتَبَرَّى الْكَفِيلُ وَأَنَا كَفِيلُ قَسَدِ الشَّرْطِ، فِي الْأَصَحِّ، فَيَقْسُدُ الْعَقْدُ.
وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَمَتَى أَحْضَرَهُ.
قَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَلَمْ يَكُنْ حَائِلَ بَرَى، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: وَيَبْرَأُ مِنْهُ.
وَقِيلَ: إِنْ امْتَنَعَ أَشْهَدَ.
وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَجِدْ حَاجِمًا، وَكَذَا قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلَا ضَرَرَ، وَيَتَعَيَّنُ مَكَانُ الْعَقْدِ.
وَقِيلَ: مَعَ ضَرَرٍ.
وَقِيلَ: يَبْرَأُ بِبَقِيَّةِ الْبَلَدِ.
وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ وَفِيهِ سُلْطَانٌ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ كَانَ الْمَكْفُولُ فِي حَسَنِ الشَّرْعِ فَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ فِيهِ بَرَى، وَلَا يَلْزَمُهُ إِحْضَارُهُ مِنْهُ إِلَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ،
وَيُمْكِنُهُ الْحَاجِمُ مِنْ إِخْرَاجِهِ لِحَاجِمٍ غَرِمَهُ ثُمَّ يَرُدُّهُ، هَذَا مَذْهَبُ الْأَيْمَةِ، كَمَا لَكَ وَأَخْنَدُ، وَغَيْرُهُمَا.
وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فَإِنْ قِيلَ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ وَإِعْلَامُهُ بِمَكَانِهِ لَا يَعْدُ تَسْلِيمًا.
قُلْنَا: بَلْ يَعْدُ، وَلِهَذَا إِذَا دَلَّ عَلَى الصَّبْرِ مُحَرَّمًا كَفَرُ، وَإِذَا تَعَدَّرَ إِحْضَارُهُ مَعَ بَقَايِهِ أَوْ غَابَ نَصُّ عَلَيْهِمَا وَمَضَى زَمَنٌ
يُمْكِنُهُ رُدُّهُ، أَوْ مَضَى زَمَنٌ عَيْنُهُ لِإِحْضَارِهِ الَّذِينَ لَزِمَهُ الَّذِينَ أَوْ عَوَضَ الْعَيْنِ.
وَفِي الْمَبْهَجِ وَجْهٌ، كَشَرَطِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ لَا يَلْزَمُهُ إِنْ امْتَنَعَ بِسُلْطَانٍ، وَالْحَقُّ بِهِ مُغْسِرٌ وَمَحْجُوسٌ، وَنَحْوُهُمَا، لَا سِتَوَاءَ الْمَغْنَى،
وَالسَّجَانُ كَالْكَفِيلِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
وَمَتَى أَدَّى مَا لَزِمَهُ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْمَكْفُولِ فَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ فِي رُجُوعِهِ عَلَيْهِ كَضَامِنٍ، وَأَنَّهُ لَا يُسَلَّمُهُ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ثُمَّ
يَسْتَرِدُّ مَا آدَاهُ، بِخِلَافِ مَغْضُوبٍ تَعَدَّرَ إِحْضَارُهُ مَعَ بَقَايِهِ، لَا مِتْنَاعَ بَيْنَهُ.
وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ بِهِ فِي الْمَنْصُوصِ أَوْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ، بَرَى
الْكَفِيلُ (م ١٥)^(٢) لَا يَمُوتُ الْكَفِيلُ أَوْ الْمَكْفُولُ لَهُ.

- (١) (مسألة - ١٤): قوله: (فلو تكفل به على أنه إن لم يأت به فهو ضامنٌ لغيره أو كفيلٌ به أو كفله شهرًا فوجهان). انتهى.
وهما مبنيان على الوجهين المتقدمين في تعليقهما وتوقيتهما.
لكن قال الشيخ، والشارح هنا: قول القاضي، وهو عدم الصحة أقيس وقدمه ابن رزين.
واختار الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في الانتصار، وغيرهما الصحة، وهو الصحيح، كما تقدم.
وقدّم في الرعايتين، والحاويين، وغيرهما الصحة في المسألة الأولى.
(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن مات المكفول به في المنصوص أو تلفت العين بفعل الله تعالى في أحد الوجهين قبل ذلك، أو سلم نفسه برى الكفيل). انتهى.
إذا تلفت العين المكفولة بفعل الله تعالى كالمغضوب، والعواري ونحوهما، فهل يبرأ الكفيل كما لو مات أو لا يبرأ؟
أطلق الخلاف.
أحدهما: يبرأ، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقتنع، والمحزر، والرعاية الصغرى،
والحاويين، وغيرهم.
وقدّمه في المغني، والشرح ونصراه.
والوجه الثاني: لا يبرأ. وقال في الرعاية الكبرى: فإن سلمها، وإلا ضمن عوضها.
وقيل: إلا أن تلف بفعل الله تعالى فلا يضمنها، وفيه احتمال. انتهى.

وفي طريقة بغض أصحابنا وقولهم تبطل بموت الكفيل أو المكفول، فدل أنها غير لازمة، بخلاف الكفيل بالدين.
قلنا: وكذا إذا مات الكفيل بالدين بطلت الكفالة، فهما سيان.
ومن كفّل أو ضمن ثم قال لم يكن عليه حق صدق خصمه، وفي يمينه وجهان (م ١٦) (١).
ومن كفّله اثنان فسلمه أحدهما في المنصوص أو كفّل لهما فأبرأ أحدهما بقي حق الآخر.
ومن عليهما مائة فضمن كل منهما الآخر فقضاه أحدهما نصفها أو أبرأه منه ولا نية، ف قيل: إن شاء صرفه إلى الأصل أو الضمان، وقيل بينهما نصفان (م ١٧) (٢).
وإن أخل عليهما ليقتض من أيهما شاء صح، وذكر ابن الجوزي وجهها: لا كحواليه على اثنين له على كل منهما مائة، وإن أبرأ أحدهما من المائة بقي على الآخر خمسون أصالة.
وإن ضمن ثالث عن أحدهما المائة بأمره وقضاهما رجوع عليه بها، وهل له أن يرجع بها على الآخر؟ فيه روايتان (م ١٨) (٣).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن كفّل أو ضمن ثم قال: لم يكن عليه حق، صدق خصمه، وفي يمينه وجهان). انتهى.
وكذا قال في الرّعاية، وأطلقهما في الكافي، وقال: مضى توجيههما في الرّهن يعني: إذا أقر بالرّهن ثم ادّعى أنه لم يقبضه. وأطلق الخلاف أيضاً هناك.
أحدهما: عليه اليمين، وهو الصحيح.
قدّمه في المغني، والشرح وقال: هذا أولى.
والوجه الثاني: لا يمين عليه، وهو احتمال في المغني، والشرح.
(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (ومن عليهما مائة فضمن كل منهما الآخر، فقضاه أحدهما نصفها أو أبرأه منه ولا نية ف قيل: إن شاء صرفه إلى الأصل أو الضمان، وقيل: بينهما نصفان). انتهى.
هما احتمالان مطلقان في الفصول، والمغني، والشرح.
والظاهر: أن المصنّف تابع صاحب المغني، واعلم أنه لو قضى بعض دينه أو أبرأ منه وبيع بعضه رهن أو ضمن كان عمّا نواه الدافع أو المبرئ من القسمين، والقول قوله في النية.
وإن أطلق ولم ينو شيئاً صرفه إلى أيهما شاء، على الصحيح من المذهب، قدّمه في المحرر، والرّعايتين، والحاويين، والفتاوى، والمصنّف في هذا الكتاب، وغيرهم.
وقطع به في المغني، والكافي، والشرح، وغيرهما، وقيل: يورث بينهما بالخصص.
ومسألة المصنّف هنا مثل هذه، بل هي فردّ من أفرادها، فإن أحد الضّامنين إذا قضى نصفها داخل في كلام الأصحاب في هذه المسألة.

وكذلك لو أبرأ المضمون له من نصفها وأطلق كان له صرفه إلى ما أراد، وهو داخل في كلام الأصحاب في هذه المسألة، فلذّن في إطلاق المصنّف في هذه المسألة نظراً واضحاً، ولعلّه لم يتذكر أصل المسألة التي ذكرها هو وغيره، فتابع الشيخ في المغني هنا، ولم يذكر ذلك، والله أعلم.
والمصنّف لم يبيض هذا الجزء، ولعلّ بين هذه المسألة وبين تلك فرقاً لم يمرّه، فإن صاحب المغني ذكر هنا احتمالين، وقطع هناك، لكن صاحب المغني لم يشترط في كتابه ما اشترطه المصنّف، والله أعلم.
(٣) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن ضمن ثالث عن أحدهما المائة بأمره وقضاهما رجوع عليه بها، وهل له أن يرجع بها على الآخر؟ فيه روايتان). انتهى.

قلت: الصواب أن له الرجوع على الآخر أيضاً، لأنه أدّى حقاً واجباً عليه ونوى الرجوع.
فهذه المسألة قريبة من مسألة ذكرها المصنّف قريباً.

وأطلق فيها الخلاف، وهي ما إذا ضمن الضّامن آخر فإنّه قال: وإن قضاه الثاني رجوع على الأول ثم رجع الأول على المضمون عنه إذا كان واحد أذن، وإلا ففي الرجوع روايتان، وذكرنا هناك: أن الصحيح له الرجوع، وأن في إطلاق المصنّف الخلاف شيئاً، =

وإن ضمين معرفته أخذ به، نقله أبو طالب.
ومنى أحال رب الحق أو أحيل أو زال العقد برئ الكفيل، وبطل الرهن وثبت لإرادته، ذكره في الانتصار.
وفي الرعاية في الصورة الأولى احتمال وجهين في بقاء الضمان.
ونقل مهنا فيها يبرأ.
وأنه إن عجز مكاتب رقب وسقط الضمان، وذكر القاضي أنه لو أقاله في سلم به رهن حبسه برأس ماله، جعله أصلاً
لحبس رهن بمهر المثل بالمتعة.

=على الصحيح، فكذا هذه، هذا ما يظهر لي.

بل هي من جملة المسألة؛ لأن الضامن الثالث ضامن عنه خمسين بالأصالة، فهو ضامن أول، وخمسين بالضمان هو فيها ضامن ثان،
فهو كذلك المسألة بالنسبة إلى الخمسين التي ضمنها الشريك.
فهذه ثمان عشرة مسألة قد أطلق فيها الخلاف.

باب الحوالة

تَصِحُّ بِلْفِظِهَا أَوْ بِمَعْنَاهَا الْخَاصُّ بِرِضَا الْمَحِيلِ بِشَرْطِ الْمَقَاصَةِ وَعِلْمِ الْمَالِ، وَفِي مَذْرُوعٍ وَمَعْدُودٍ وَجَهَانٍ (م ١) (١)،
وَاسْتِقْرَارُ الْمَحَالِ عَلَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: وَالْمَحَالُ بِهِ، جَزَمَ بِهِ الْحَلَوَانِيُّ، فَلَا يَصِحُّانِ فِي دَيْنٍ سَلَمَ وَفِي رَأْسٍ مَالِهِ بَعْدَ فُسْخِهِ وَجَهَانٍ (م ٢) (٢).
وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُهُمْ فِي لَحُوقِ الزِّيَادَةِ الْمُسَلَّمُ فِيهِ مَنْزِلٌ كَمَوْجُودٍ، لِيَصِحَّ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ، وَالْحَوَالَةُ عَلَيْهِ وَبِهِ.
وَلَا تَصِحُّ عَلَى دَيْنٍ كِتَابِيٍّ وَلَوْ خَلَّ فِي الْمُنْصُوصِ، وَمَهَرٌ وَأَجْرَةٌ بِالْعَقْدِ (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (تصحُّ بلفظها أو معناها الخاصُّ برضا المحيل بشرط المقاصة وعلم المال، وفي مذكور ومعدود وجهان). انتهى.

يعني: يشترط علم المال وأن تكون فيما يصحُّ فيه السلم من المثليات، ففي غير المثلي من المذروع، والمعدود الوجهان. وأطلقهما في المعني، والشرح، والفائق، والزركشي.

قال في الرعايتين، والحاويين: إنما يصحُّ في دين معلوم يصحُّ السلم فيه. وأطلقا في إبل الدية الوجهين.

أحدهما: تصحُّ في المذروع، والمعدود.

قال القاضي في الجرد: يجوز الحوالة بكلِّ ما صحَّ السلم فيه، وهو ما يضبط بالصفات، سواء كان له مثل كالحبوب، والأدهان، والثمار، أو لا مثل له كالحيوان، والثياب.

وقد أوما إليه أحمد في رواية الأثرم.

قال الناطم: تصحُّ فيما يصحُّ فيه السلم.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا تصحُّ الحوالة بذلك.

وقد قال أبو الخطاب: لا تصحُّ الحوالة في الإبل.

قال الشيخ في المعني، والشارح: ويحتمل أن يخرج هذان الوجهان على الخلاف فيما يقضى به قرض هذه الأموال. انتهى.

قلت: قد أطلق المصنّف الخلاف في مسألة القرض، وصحّحنا هناك، فليراجع.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (فلا يصحُّان في دين سلم، وفي رأس ماله بعد فسخه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر وشرحه، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفائق، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ.

قال في الرعاية الكبرى في باب القبض، والضمان في البيع: ولا يصحُّ التصرف مع المديون وعليه بحال في دين مستقر قبل قبضه، وكذا رأس مال السلم بعد فسخه مع استقراره أيضاً، وقيل: يصحُّ تصرفه. انتهى.

فقدّم عدم صحّة تصرفه.

والوجه الثاني: يصحُّ.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، ثم وجدته في تصحيح الحرر.

قال: وهو أصحُّ، على ما يظهر لي، قال: ومستندي عموم عبارات الأصحاب أو جمهورهم؛ لأن بعضهم يشترط في الدين أن يكون مستقراً، وهذا مستقر.

وبعضهم يقول: يصحُّ في كلّ دين عدا كذا، ولم يذكروا هذا في المستنى، وهذا دين، فصحت الحوالة به وعليه على العبارتين. انتهى.

(٣) تنبيهات: الأول: أحلّ المصنّف رحمه الله بقوله في المهر والأجرة: (بالعقد)، فإن فيها قولاً كبيراً يجاوز الحوالة عليهما، قدّمه في الحرر، والزركشي، وغيرهما، وجزم المصنّف بغيره تبعاً لجماعة.

الثاني: في إطلاقه الخلاف مع تقديمه أولاً اشتراط استقرار الحال عليه دون الحال به نظراً.

وفيهن بها وجهان^(١) (م ٣)^(٢).

وَمَتَى رَضِيَ الْمُحْتَالُ بِرَأْيِ مُحِيلِهِ، وَكَذَا إِنْ رَضِيَ وَجْهَهُ أَوْ ظَنَّهُ مَلِيًّا قَبْلَ أَنْ يُفْلَسَ، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: يَرْجِعُ، كَشَرَطِهَا، وَكَمَا لَوْ بَانَ مُفْلِسًا بِلَا رَضَى، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ أَجْبَرَ عَلَى الْأَصَحِّ عَلَى قَبُولِهَا عَلَى مَلِيٍّ بِمَالِهِ.
وَقَوْلُهُ: وَيَذَرِيهِ فَقَطْ، وَيَبْرَأُ بِهَا مُحِيلُهُ وَلَوْ أَفْلَسَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ أَوْ مَاتَ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَعَنْهُ: إِذَا أَجْبَرَهُ حَاكِمٌ، فَيَتَوَجَّهَ قَبْلَهُ مُطَالَبَةً مُحِيلِهِ.
وَذَكَرَ أَبُو حَازِمٍ وَابْنُهُ أَبُو يَعْلَى: لَا، كَتَبْنِيهِ كَيْسًا قَبْرِيْدُ غَيْرُهُ.
قَالَ أَبُو يَعْلَى: وَالْوَكَالَةُ فِي الْإِيْقَاءِ يَحْرُمُ امْتِنَاعُهُ وَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا بِهَا بَلْ مُطَالَبَتُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَا الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ.
وَمَتَى صَحَّتْ فَرَضِيًّا بِخَيْرٍ مِنْهُ أَوْ بِدُونِهِ أَوْ تَعْجِيلِهِ أَوْ تَأْجِيلِهِ أَوْ عَوْضِهِ جَارٍ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.
وَذَكَرَ فِي التَّرْغِيبِ الْأَوَّلَةَ، فَظَاهِرُهُ مَنْعُ عَوْضِهِ.

(١) الثَّالِثُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وفيهن بها وجهان) صوابه: (وفيهما بهن وجهان) يعني: وفي الحوالة بدين الكتابة، والمهر، والأجرة وجهان، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ولا تصحُّ على دين كتابه، ومهر وأجرة بالعقد، وفيهن بها وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعيتين وأطلقهما في الرعايتين والحاويين، والفاقق في الحوالة بدين الكتابة، والمهر.
قال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم: يشترط لصحتها أن يكون بدين مستقرٍّ وعلى دين مستقرٍّ.

وقال في الحاويين: ولا تصحُّ إلا بدين معلوم يصحُّ السُّلْمُ فيه مستقرٍّ على مستقرٍّ.
وقال في الرعيتين: إنما تصحُّ بدين معلوم يصحُّ السُّلْمُ فيه مستقرٍّ، في الأشهر، على دين مستقرٍّ.
وقال في الفائق: ويختصُّ صحتها بدين يصحُّ السُّلْمُ فيه، ويشترط استقراره في أصحِّ الوجهين على مستقرٍّ.
وقال في التلخيص: لا تصحُّ الحوالة بغير مستقرٍّ ولا على غير مستقرٍّ، فلا تصحُّ في مدَّة الخیار، على ظاهر كلام أبي الخطاب.
وقال القاضي وابن عقيل: تصحُّ حوالة المكاتب لسيِّده بدين الكتابة على من له عليه دين ويبرأ العبد ويعتق ويبقى الدين في ذمَّة المحال عليه للسيِّد. انتهى.

وقال الزُّركشي تبعاً لصاحب الحرر: الديون أربعة أقسام: دين سلم، ودين كتابه، وما عداهما وهو قسمان: مستقرٍّ وغير مستقرٍّ، كضمن المبيع في مدَّة الخيار ونحوه، فلا تصحُّ الحوالة بدين السُّلْم ولا عليه، وتصحُّ بدين الكتابة على الصَّحيح دون الحوالة عليه، ويصحُّان في سائر الديون مستقرَّهما وغير مستقرَّهما.

وقيل: لا تصحُّ على غير مستقرٍّ بحال، واليه ذهب أبو محمَّد وجماعة من الأصحاب.
وقيل: ولا بما ليس بمستقرٍّ، وهذا اختيار القاضي في المجرَّد، وتبعه أبو الخطاب، والسَّامري. انتهى.
وقال في المقنع: يشترط أن يحيل على دين مستقرٍّ، فإن أحوال على مال الكتابة أو السُّلْم أو الصَّدَاق قبل الدُّخول لم يصحُّ، وإن أحوال المكاتب سيِّده أو الزَّوج امرأته صحَّ. انتهى.

وقال في الكافي: يشترط أن يحيل على دين مستقرٍّ، ولا يعتبر استقرار المحال به، فلو أحوال الزَّوج زوجته قبل الدُّخول بصداقها، أو أحوال المشتري البائع بضمن المبيع في مدَّة الخيار، أو أحوال المكاتب سيِّده بنجم قد حلَّ، صحَّ في ذلك، وإن أحوال الزَّوجة أو البائع أو السيِّد، والحالة ما تقدَّم لم يصحُّ، انتهى ملخصاً.

وكذا قال الشارح وغيره فتلخص أنَّ الصَّحيح أنَّه يشترط لصحة الحوالة أن تكون على دين مستقرٍّ، وقدمه المصنَّف قبل ذلك، وقال: نصُّ عليه، ولا يشترط استقرار المحال به، كما هو مختار الشَّيْخ الموقِّف وغيره.

وتقدَّم كلام القاضي وابن عقيل الذي في التلخيص، وكلام صاحب الحرر، والزُّركشي، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف قبل ذلك، وإن كان اختيار كثير من الأصحاب اشتراط استقرار المحال عليه، والمحال به، كالقاضي في المجرَّد، والجلواني، وأبي الخطاب، وابن الجوزي، والسَّامري، والفخر ابن تيمية، وأبي المعالي، وابن حمدان، وصاحب الحاويين، والفاقق، وغيرهم.
وتلخص ثمَّ تقدَّم: أنَّ في المسألة عدَّة طرق، والله أعلم.

وَنَقَلَ سِنْدِي فِيمَنْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ بَدِينَارٍ فَأَعْطَاهُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَا يَنْبَغِي إِلَّا مَا أَعْطَاهُ.
وَإِذَا أُحِيلَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَنْ أَلْبَيْعٍ أَوْ أَحَالَ بِهِ فَلَمْ يَقْبِضْ حَتَّى فُسَخَ الْبَيْعُ بِخِيَارٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ، كَأَخَذِ
الْبَائِعِ بِحَقِّهِ عَوَضًا.

وَقِيلَ: بَلَى، كَمَا لَوْ بَانَ بِاطِلًا، بَيِّنَةٌ أَوْ اتَّفَقَ هُمَا، فَعَلَى هَذَا فِي بَطْلَانِ إِذْنِ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ وَجِهَانِ (م ٤) (١).
وَأَبْطَلَ الْقَاضِي الْحَوَالَةَ بِهِ لَا عَلَيْهِ، لِتَعَلُّقِ الْحَقِّ بِثَالِثٍ، وَكَذَا إِنْ انْفَسَخَ النِّكَاحُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.
وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَوْلِهِ: أَحَلَّتْكَ أَوْ أَحَلَّتْكَ بِدِينِي وَقَالَ أَحَدُهُمَا الْمُرَادُ بِهِ الْوَكَالَةُ، فَقِيلَ: يَقْبَلُ قَوْلُهُ.
وَقِيلَ: مُدْعِي الْحَوَالَةِ، كَقَوْلِهِ أَحَلَّتْكَ بِدِينِكَ (م ٥، ٦) (٢).

وَإِنْ قَالَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو: أَحَلَّتْنِي بِدِينِي عَلَى بَكْرٍ وَاخْتَلَفَا فِي جَرَيَانِ لَفْظِ الْحَوَالَةِ، فَقِيلَ يَصْدُقُ عَمْرٍو، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ،
فَلَا يَقْبِضُ زَيْدٌ مِنْ بَكْرٍ، لِعَزْلِهِ بِالْإِنْكَارِ، وَفِي طَلَبِ دَيْنِهِ مِنْ عَمْرٍو وَجِهَانِ لِأَنَّ دَعْوَاهُ الْحَوَالَةَ بَرَاءَةٌ، وَمَا قَبِضَهُ وَهُوَ قَائِمٌ
لِعَمْرٍو أَخَذَهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَالتَّالِفِ مِنْ عَمْرٍو، وَقِيلَ يَصْدُقُ زَيْدٌ فَيَأْخُذُ مِنْ بَكْرٍ (م ٧، ٨) (٣).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإذا أحيل على المشتري بتمن المبيع أو أحال به فلم يقبض حتى فسخ البيع بخيار أو غيره لم تبطل
الحوالة... وقيل: بلى.. فعلى هذا في بطلان إذن المشتري للبائع وجهان). انتهى.

أطلق الخلاف على القول بالبطلان:

أحدهما: يبطل، قدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يبطل، وهو الصحيح.

وقال في التلخيص: فعلى وجه بطلان الحوالة لا يجوز له القبض، فإن فعل احتمال أن لا يقع عن المشتري؛ لأن الحوالة انفسخت
فبطل الإذن الذي كان ضمنها. واحتمل أن يقع عنه؛ لأن الفسخ ورد على خصوص جهة الحوالة دون ما تضمنته الإذن، فيضاهي تردّد
الفقهاء في الأمر، إذا فسخ الوجوب هل يبقى الجواز؟

والأصح عند أصحابنا بقاءه، وإذا صُلِّيَ الفرض قبل وقتها انعقد نفلًا. انتهى.

قال شيخنا في حواشيه: هذا يرجع إلى قاعدة، وهي إذا بطل الوصف هل يبطل الأصل أم لا؟

ويرجع إلى قاعدة؛ وهي إذا بطل الخصوص هل يبطل العموم؟ فيه خلاف، ذكرها في القواعد الأصولية. انتهى.

(٢) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن اتفقا على قوله: أحلتك أو أحلتك بديني).

وقال أحدهما: المراد به الوكالة، فقيل: يقبل قوله، وقيل: مدعي الحوالة، كقوله أحلتك بديني. انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٥): إذا اتفقا على قوله أحلتك، وقال أحدهما: المراد به الوكالة، وأنكر الآخر، ففي أيهما يقبل قوله؟ وجهان.

وأطلقهما في المعنى، والكافي، والمقنع، وشرح ابن منجاء، والنظم، والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: القول قول مدعي الوكالة، وهو الصحيح.

جزم به في الوجيز، والمنور، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

وصححه في التصحيح، وقدمه في المحرر، والرعايتين.

والوجه الثاني: القول قول مدعي الحوالة، صححه في التلخيص، والفائق، وتجريد العناية، وغيرهم.

قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ٦): لو اتفقا على قوله أحلتك بديني، وقال أحدهما: المراد به الوكالة، ففي أيهما يقبل قوله؟ وجهان.

والحكم هنا كالحكم في التي قبلها، كما قال المصنّف، خلافاً ومذهباً.

وقد علمت الصحيح في التي قبلها، فكذا يكون فيها، لكن قدّم في الرعاية الكبرى هنا: أن القول قول مدعي الحوالة، وفيه قوة.

(٣) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (فإن قال زيد لعمر: أحلتني بديني على بكر، واختلفا في جريان لفظ الحوالة، فقيل: يصدق عمرو.

جزم به جماعة، فلا يقبض زيد من بكر، لعزله بالإنكار، وفي طلب دينه من عمرو وجهان، لأن دعوى الحوالة براءة وما قبضه وهو

قائم لعمر أخذه في الأصح، والتالف من عمرو، وقيل: يصدق زيد فيأخذ من بكر). انتهى.

ذكر مسألتين:

وَلَوْ قَالَ زَيْدٌ: وَكُلْتَنِي، وَقَالَ عَمْرُو: أَحْلَتُكَ، فَمَنْ رَجَّحَ فِي الْأَوَّلَى قَوْلَ عَمْرُو رَجَّحَ هُنَا قَوْلَ زَيْدٍ، وَمَنْ رَجَّحَ فِي الْأَوَّلَى قَوْلَ زَيْدٍ رَجَّحَ هُنَا قَوْلَ عَمْرُو (م ٩)^(١).
قَالَ شَيْخُنَا: وَالْحَوَالَةُ عَلَى مَالِهِ فِي الدَّيُونِ إِذَنْ فِي الْاسْتِيفَاءِ فَقَطْ، وَلِلْمُخْتَالِ الرَّجُوعُ وَمُطَابَلَةُ مُحْيِلِهِ وَإِحَالَةُ مَنْ لَا ذَيْنَ عَلَيْهِ عَلَى مَنْ ذَيْنَهُ عَلَيْهِ وَكَالَةً، وَمَنْ لَا ذَيْنَ عَلَيْهِ عَلَى مِثْلِهِ وَكَالَةً فِي اقْتِرَاضٍ، وَكَذَا مُدِينٌ عَلَى بَرِيٍّ فَلَا يُصَارِفُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْمَوْجِزِ وَالتَّبْصِيرَةِ: إِنَّ رَضِيَ الْبَرِيَّ بِالْحَوَالَةِ صَارَ ضَامِنًا يَلْزَمُهُ الْإِدَاءُ.

= (المسألة الأولى - ٧): إذا اختلفا في جريان لفظ الحوالة ومعناه هل جرى بينهما لفظ الحوالة أو غيره بدليل عكسها. وهي المسألة الآتية وبدليل المسألة الرابعة التي تقدّم الكلام عليها، نبّه عليه شيخنا. فإذا قال المحيل وهو عمرو للمحتال وهو زيد: إنّا وكُلْتُكَ في القبض لي بلفظ الوكالة. وقال زيد: بل أحلّنتي بديني على فلان وهو بكر، فهل القول قول المحيل وهو عمرو، أو قول المحتال وهو زيد؟ فيه وجهان، أطلقهما المصنّف، وأطلقهما في المغني، والشرح: أحدهما: القول قول المحيل وهو عمرو. قدّمه في الرّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم. قال المصنّف هنا: (جزم به جماعة). والوجه الثاني: القول قول مدّعي الحوالة وهو زيد؛ لأنّ الظاهر معه، قدّمه ابن زرين في شرحه. فعلى القول الأوّل يحلف المحيل ويقرّ حقه في ذمّة المحال عليه، قاله في المغني، والشرح. وقال المصنّف هنا تبعاً لصاحب الرّعاية الكبرى: لا يقبض المحتال وهو زيد من المحال عليه وهو بكر، لعزله بالإنكار، وفي طلب دينه من عمرو وهو المحيل وجهان، وهي:
(المسألة الثانية - ٨): وأطلقهما في الرّعايتين، والحاويين، والفائق. أحدهما: له طلبه منه، لإنكاره الحوالة، وهو الصحيح، صحّحه في المغني، والشرح، وهو الصواب. والوجه الثاني: ليس له طلبه، لأنّ دعوى الحوالة براءة وهو مدّعيها.
(١) (مسألة - ٩): قوله: ولو قال زيد: وكُلْتَنِي، وقال عمرو: أحلتك، فمن رجّح في الأولى قول عمرو رجّح هنا قول زيد. ومن رجّح في الأولى قول زيد رجّح هنا قول عمرو. انتهى.
فالمصنّف قد أطلق الخلاف في المسألة الأولى، وكذا يكون في هذه، لكنّ الترجيح يختلف، لأنّها عكسها، والله أعلم. وما قاله صحيح، فقد قطع في الرّعاية الصّغرى وقدّمه في الحاويين، والفائق: أنّ القول في هذه المسألة قول مدّعي الوكالة، وهو زيد، وفي التي قبلها رجّحوا قول عمرو، والله أعلم.
وتبع المصنّف في هذه العبارة ابن حمدان في الرّعاية الكبرى فإنّه قال: ولو قال زيد: وكُلْتَنِي، وقال عمرو: أحلتك، فمن رجّح في الأوّل قول عمرو رجّح هنا قول زيد، فإذا حلف قبل القبض أنّه وكيل رجّع على عمرو، وفي رجوع عمرو على بكر وجهان، وإن كان قبضه، فقد ملكه، وإن كان تلف بلا تفریط لم يضمنه ويرجع بدينه على عمرو، ومن رجّح في الأوّل قول زيد رجّح هنا قول عمرو، فلا يرجع عليه، وإذا حلف أنّه أحاله قبض زيد من بكر بالوكالة على قوله، وبالحوالة على قول عمرو، وبرئت ذمتها. انتهى. فهذه تسع مسائل قد أطلّقت فيها الخلاف في هذا الباب.

باب الصلح وحكم الجوار

إِذَا أَقْرَ لَهُ بَذِينَ أَوْ عَيْنٍ فَوَهَبَ أَوْ اسْقَطَ بَعْضَهُ وَطَلَّبَ بَاقِيَهُ صَحَّ، لَا بِلَفْظِ الصُّلْحِ، عَلَى الْأَصَحِّ، لِأَنَّهُ هَضْمٌ لِلْحَقِّ، خِلَافًا لِظَاهِرِ الْمَوْجَزِ، وَالتَّيْصِيرِ، أَوْ جَعَلَهُ شَرْطًا فِي الْأَصَحِّ، كَمَا لَوْ مَنَعَهُ الْمَذِينُونَ حَقَّهُ بِذَوِيهِ. وَيَصِحُّ بِمَنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ مَعَ انْكَارٍ وَلَا بَيِّنَةٍ، وَكَذَا مِنْ وَلِيِّهِ. وَقِيلَ: لَا. قَطَعَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَيَصِحُّ عَمَّا ادَّعَى عَلَى مُوَلِّيهِ وَبِهِ بَيِّنَةٌ. وَقِيلَ: أَوْ لَا.

وَلَوْ صَالَحَ عَنِ الْمُؤَجَّلِ بِبَعْضِهِ خَالًا لَمْ يَصِحَّ، نَقْلًا الْجَمَاعَةِ. وَفِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُهَجِّ رَوَايَةً اخْتَارَهَا شَيْخُنَا، لِرَأْيَةِ الْأَمَّةِ هُنَا، وَكَذَلِكَ الْكِتَابَةِ. جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ رِبَا، فَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا جَوَّزَهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَالْأَشْهُرُ عَكْسُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ ثَوَابٍ فِيمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ أَعْطَاهُ ذَرَاهِمَ بَرِيحٍ إِلَى أَجَلٍ: عَجَّلْ لِي وَأَصْنَعْ عِنْدَكَ، قَالَ: مَنْ أَخَذَ ذَرَاهِمَهُ بِغَيْرِهَا فَلَا بَأْسَ، وَكَرِهَ أَكْثَرُ.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ هَذِهِ الصُّورَةِ، فَقَالَ: كَذَا يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا لَهُ يَضَعُ مِنْهُ مَا شَاءَ.

قُلْتُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: هُوَ رِبَا.

وَلَوْ وَضَعَ بَعْضُ الْحَالِ وَأَجَلَ بَاقِيَهُ صَحَّ الْإِسْقَاطُ.

وَعَنْهُ: لَا، كَالْتَّأْجِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ، لِأَنَّهُ وَعْدٌ.

وَكَذَا لَوْ صَالَحَهُ عَنْ مِائَةِ صِحَاحٍ بِخَمْسِينَ مُكْسَرَةً هَلْ هُوَ إِذْرَاءٌ مِنَ الْخَفِيسِينَ وَوَعْدٌ فِي الْأُخْرَى؟

وَلَوْ صَالَحَ عَنْ حَقٍّ كَدِيدَةٍ خَطَلٍ وَقِيمَةٍ مُتَلَفَةٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ بِأَكْثَرِ مِنْهُ مِنْ جَنْبِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ، كَعَرَضٍ وَكَامِلِيٍّ، وَيَخْرُجُ عَلَى ذَلِكَ تَأْجِيلُ الْقِيمَةِ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: إِنْ صَالَحَ عَنْ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ بِالْمُتَلَفِ بِمِائَةِ مُؤَجَّلَةٍ رَوَايَةً: يَصِحُّ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا رَوَايَةً بِتَأْجِيلِ الْحَالِ فِي الْمَعَاوَضَةِ لَا التَّبَرُّعِ (وَهُ).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا الرُّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَلَوْ صَالَحَهُ عَنْ بَيْتٍ أَقْرَ بِهِ عَلَى سُبُكْنَاهُ سَنَةً أَوْ بِنَاءٍ عَرَفَهُ لَهُ فَوْقَهُ، أَوْ ادَّعَى رِقًّا مُكْتَلَفٍ، أَوْ زَوْجِيَّةً امْرَأَةً، فَأَقْرَأَ لَهُ بِعَوْضٍ، لَمْ يَصِحَّ.

وَإِنْ بَذَلَتْهُ الزَّوْجَةُ أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَدَفَعَتْ لَهُ مَالًا لِيَقْرَ بِهِ^(١)، فَقِيلَ: يَجُوزُ كِبْذَلُ الْمَدْعَى رِقَّهُ، وَفِي إِبَانَتِهَا بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَجِهَانٍ وَقِيلَ: لَا (م ١، ٢)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وإن بذلت الزوجة... ليقر به) في فهمه غموض، والمعنى؛ ليقر لها أنها غير زوجته، ولا يفهم هذا المعنى من كلامه إلا بتقدير، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (ولو ادعى زوجية امرأة، فأقرأ له بعوض لم يصح، وإن بذلت الزوجة أو طلقها ثلاثاً فدفعت له مالا ليقر به فقيل: يجوز، كبذل المدعى رقه، وفي إبانيتها به في المسألة الأولى وجهان، وقيل: لا). انتهى. ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا ادعى زوجية امرأة فأقرت له بعوض لم يصح، وإن بذلت الزوجة العوض ليقر لها بأنها غير زوجته أو ليقر لها بالطلاق فهل يجوز أم لا؟

أطلق الخلاف، والأحسن في العبارة، (فهل يصح أم لا)؟

وأطلقه في المغني، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والفاائق، وغيرهم.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح.

وَلَوْ قَالَ: أَقْرُبُ بَدْنِي وَخَذْتُ مِائَةَ صَحٍّ إِفْرَارُهُ، لَا الصَّلْحُ، وَالْمُصَالَحَةُ يَنْقُذُ عَنْ تَقْصِدِ صَرْفٍ، وَيَعْرِضُ، أَوْ عَنْهُ يَنْقُذُ أَوْ
عَرَضُ بَيْعٍ، وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الصَّلْحِ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ فِي الْمَجْرُورِ، وَالْفُصُولِ. وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ.
وَعَنْ ذِينَ يَجُوزُ بَغْيُ جَنْسِهِ مُطْلَقًا، وَيَحْرُمُ بِجَنْسِهِ بِأَكْثَرِ أَوْ بِأَقَلِّ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاوَضَةِ، وَبَشْيَةٍ فِي الذَّمَّةِ يَحْرُمُ التَّفَرُّقُ
قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَمْنَعُهُ كَسْكُنَى وَخِدْمَةٌ إِجَارَةٍ.
وَذَكَرَ صَاحِبُ التَّلْقِينِ، وَالْمَحَرَّرُ: لَوْ صَالَحَ الْوَرِثَةُ مَنْ وَصَّى لَهُ بِخِدْمَةٍ أَوْ سَكَنَى أَوْ حَمَلَ أُمِّهِ (م) بِذَرَاهِمَ مُسَمَّاةٍ جَازٍ
لَا بَيْعًا (و هـ م).
وَلَوْ صَالَحَ عَنْ عَيْنٍ مَبِيعٍ بِشَيْءٍ صَحٍّ، وَيَرْجِعُ بِهِ إِنْ زَالَ الْعَيْنُ، فَلَوْ صَالَحَتْ عَنْهُ الْمَرْأَةُ بِتَزْوِيجِهَا صَحٍّ، وَأَرَشَتْ مَهْرَهَا
وَرَجَعَتْ إِنْ زَالَ بَارِئُهُ لَا بِمَهْرِهَا.
وَيَصِحُّ الصَّلْحُ عَنْ مَجْهُولٍ يَتَعَدَّرُ عِلْمُهُ بِمَعْلُومٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، يَنْقُذُ وَنَسِيئَةً، فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ كَسْبَرَاءُ مِنْ مَجْهُولٍ، وَجَزَمَ
صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ بِالْبَيْعِ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ، كَالْبَيْعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَصُوصِيهِ.
وَوَظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ (و م) وَخَرَجَ فِي التَّلْقِينِ، وَالْإِنْتِصَارِ، وَغَيْرِهِمَا فِي صَلْحِ الْمَجْهُولِ، وَالْإِنْكَارِ مِنْ
الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمَجْهُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ.
وَوُجِدَتْ فِي التَّبَصُّورَةِ مِنَ الْإِبْرَاءِ مِنْ عَيْنٍ لَمْ يَعْلَمَ بِهِ.
وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ عَنْ أَهْيَانٍ مَجْهُولَةٍ، لِكُونِهِ إِبْرَاءً، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِيهِ.
وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ حَقٌّ فَسَكَتَ أَوْ أَنْكَرَ وَهُوَ يَجْهَلُهُ ثُمَّ صَالَحَ بِمَالٍ صَحٍّ، وَهُوَ لِلْمُدَّعِي بَيْعٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِشَفْعَةٍ وَيُرَدُّ مَعِيئُهُ
وَيُفْسَخُ الصَّلْحُ، فَإِنْ صَالَحَ بِنَعْصِ عَيْنِ الْمُدَّعِي فَهُوَ فِيهِ كَمَنْكِرٍ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَهُوَ لِلْآخِرِ إِبْرَاءٌ، فَلَا شَفْعَةَ وَلَا رَدَّ.
وَفِي الْإِرْشَادِ: يَصِحُّ هَذَا الصَّلْحُ يَنْقُذُ وَنَسِيئَةً؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِي مُلْجَأٌ إِلَى التَّأْخِيرِ بِتَأْخِيرِ خَصْمِهِ.
قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَظَاهِرُهُ لَا يَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ الْبَيْعِ إِلَّا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْبَاطِلِ مِنْ شَفْعَةٍ عَلَيْهِ وَأَخْلَى زِيَادَةً مَعَ اتِّحَادِ
الْجَنْسِ، وَأَقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ عَلَى قَوْلِ أَحْمَدَ: إِذَا صَالَحَهُ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ بِتَأْخِيرِ جَازٍ.
وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ أَبِي مُوسَى: الصَّلْحُ جَائِزٌ بِالنَّقْدِ، وَالنَّسِيئَةِ (م) وَمَعْنَاهُ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فَإِنَّهُ قَالَ الصَّلْحُ بِالنَّسِيئَةِ.
ثُمَّ ذَكَرَ رَوَايَةً مِنْهَا: يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ صَلْحًا بِتَأْخِيرٍ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ لَمْ يَطَالِبْهُ بِالْبَقِيَّةِ، وَإِنْ كَذَبَ أَحَدُهُمَا فَحَرَامٌ عَلَيْهِ مَا
أَخَذَ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ إِنْ عِلِمَ ظُلْمُهُ، نَقْلُهُ الْمُرَوِّدِي.
وَلَوْ صَالَحَ عَنْ الْمَنْكِرِ أَجْنَبِيٍّ، وَالْمُدَّعَى ذِينَ صَحٍّ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ الْمَنْكِرَ وَكُلَّهُ فَوَجْهَانِ (م ٣) (١).

= جزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الكافي وغيره، وصححه في النظم وغيره.
والوجه الثاني: لا يصح.

قدمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، وغيرهم؛ لأنهم
قطعوا بالصحة في دفع المدعى عليه العبودية مالا صلحا عن دعواه، ولم يذكروا دفع المرأة إليه.

(المسألة الثانية - ٢): إذا بطلت المرأة للزوج مالا ليقرب بأنها غير زوجته ويكف نفسه عنها ففعل وقلنا يصح، فهل تبين بذلك أم لا؟
أطلق الخلاف فيه، وهما احتمالان مطلقان في المعنى، والشرح.

أحدهما: تبين منه بأخذ العوض عما يستحقه من نكاحها فكان خلعا، كما لو اقترنت بالزوجة فخالعها.

والوجه الثاني: لا تبين بذلك، لأنه لم يوجد من الزوج طلاق ولا خلع.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وهو قوي جدا.

وإطلاق المصنف الخلاف فيه شيء.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولو صالح عن المنكر أجني، والمدعى دين صح، وإن كان عينا ولم يذكر أن المنكر وكله فوجهان). انتهى.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح.

وَيَرْجِعُ مَعَ الْإِذْنِ، وَفِيهِ بَيِّنَةٌ رُجُوعٍ وَجَهَانٍ (م ٤) (١).
 وَلَوْ قَالَ: صَالِحِي عَنِ الْمَلِكِ الَّذِي تَدْعِيهِ، فَفِي كَوْنِهِ مَقْرَأٌ بِهِ وَجَهَانٍ (م ٥) (٢).
 وَلَوْ صَالَحَ الْإِجْنَبِيُّ لَيَكُونُ الْحَقُّ لَهُ مَعَ تَصْدِيقِهِ لِلْمُدْعِي فَهُوَ شِرَاءٌ ذَيْنِ أَوْ مَغْضُوبٌ، تَقْدَمُ بَيِّنَاتُهُ.
 وَيَصِحُّ الصَّلْحُ عَنْ قَوْدٍ، وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ إِفْرَارٍ وَإِنْكَارٍ.
 قَالَ فِي الْمَجْرُودِ: يَجُوزُ عَنْ قَوْدٍ وَسَكْنَى دَارٍ وَعَقِيبٍ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ بَيْعُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لِقَطْعِ الْحَصُومَةِ. وَقَالَ فِي الْفُصُولِ فِي
 فُصُولِ صَلْحِ الْإِنْكَارِ، وَأَنَّ الْقَوْدَ لَهُ بِذَلِكَ هُوَ الدَّيَّةُ كَأَمَالٍ.
 وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِي فُصُولِ الْإِنْكَارِ قَالَ إِنْ أَرَادَا بَيْعَهَا مِنَ الْغَيْرِ صَحَّ، وَمِنْهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُهُ (و م) فَإِنَّهُ
 مَعْنَى الصَّلْحِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ، وَأَنَّهُ يَتَخَرَّجُ فِيهِ كَالْإِجَارَةِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ، وَأَنَّهُ صَرَحَ أَصْحَابُنَا بِصِحَّةِ الصَّلْحِ عَنِ الْمَجْهُولِ بِلَفْظِ
 الْبَيْعِ فِي صَبْرَةِ أَتْلَفَهَا جَهْلًا كَيْلَهَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.
 وَالْمَنْعُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَصِحُّ بِمَا يَثْبُتُ مَهْرًا، وَيَصِحُّ بِفَوْقِ دِيَّةٍ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يَصِحُّ عَلَى جَنْسِ الدَّيَّةِ إِنْ قِيلَ مُوجِبُهُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ، وَلَمْ يَخْتَرْ الْوَالِي شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ تَعْيِينِ الْجَنْسِ مِنْ
 إِبِلٍ أَوْ غَنَمٍ، حَذَرًا مِنَ الرِّبَا.
 وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَصِحُّ حَالًا وَمَوْجِلًا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ.
 وَفِي الْمَفْرَدَاتِ مُصَالَحَتُهُ بِقَوْدٍ دِيَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ ثُلَاثِهِ، وَمَعَ جَهْلَاتِهِ تَجِبُ دِيَّةٌ أَوْ أَرْضُ الْجَرْحِ، وَمَعَ خُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا أَوْ
 خَرًّا قِيَمَتُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ، وَلَوْ صَالَحَ عَنْ دَارٍ فَبَانَ عَوْضُهُ مُسْتَحَقًّا رَجَعَ بِهَا.
 وَقِيلَ: بِقِيَمَتِهِ مَعَ إِنْكَارٍ، لِأَنَّهُ فِيهِ بَيْعٌ (٣).

= وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز، وغيرهما، وجزم به في المغني، والكافي، والشرح وشرح ابن منجاء، وغيرهم.
 وقدمه في الرعايتين، والفائق.
 والوجه الثاني: لا يصح، جزم به الفصول، والمحزر، والحاوئين، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين في نهايته، وقدمه في النظم.
 (١) (مسألة - ٤): قوله: (ويرجع مع الإذن، وفيه بيينة رجوع وجهان). انتهى.
 وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، والرعاية الصغرى، والحاوي الكبير، وغيرهم.
 أحدهما: لا يرجع، وهو الصحيح، صححه في الخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجاء.
 قال في الرعاية الكبرى: أظهرهما لا يرجع، واختاره في الحاوي الكبير، وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الصغير فإنه قال: ورجع
 إن كان إذن. وجزم به في المحرر، والوجيز، وقدمه في الشرح، والنظم، والفائق، وغيرهم.
 والوجه الثاني: يرجع. قال الشيخ الموفق ومن تبعه: خرجه القاضي وأبو الخطاب، على الروايتين فيما إذا قضى دينه الثابت بغير
 إذنه، قال الشيخ وغيره: وهذا التخريج لا يصح، وفرق بينهما.
 قال في الفائق: هذا التخريج باطل. انتهى. فقد لاح لك من هذا أن إطلاق المصنف الخلاف فيه شيء.
 (٢) (مسألة - ٥): قوله: (ولو قال صالحني عن الملك الذي تدعيه، ففي كونه مقرا به وجهان). انتهى.
 قال في الرعاية الكبرى: من عنده، قلت: وإن قال صالحني عن الملك الذي تدعيه فهل يكون مقرا به؟ يحتمل وجهين.
 فالظاهر - والله أعلم - أن المصنف تابع صاحب الرعاية، فحيث يبقى في إطلاقه نظر ظاهر على مصطلحه، خصوصاً ولم يعزه
 إلى صاحب الرعاية كما يفعله به وبغيره.
 ويحتمل أن يكون أطلع على هذا الخلاف من غير صاحب الرعاية، وأنهم اختلفوا في الترجيح، فأطلقه، وهو بعيد لا سيما
 وصاحب الرعاية قد صرح أنه هو خرجه الوجهين، ولم نر هذه المسألة في غير هذين الكتابين، والله أعلم.
 وعلى كل تقدير الصواب أنه لا يكون مقرا بذلك.
 (٣) تنبيه: قوله: (ولو صالح عن دار فبان عوضه مستحقاً رجع بها، وقيل: بقيته مع إنكار لأنه فيه بيع). انتهى.
 ظاهر عبارته إدخال صلح الإنكار في ذلك، وأنه يرجع بالدار فيه على المقدم عنده، وليس الأمر كذلك، وإنما محل الرجوع بالدار
 في صلح الإقرار لا غير، وأما صلح الإنكار فإنما يرجع إذا بان عوضه مستحقاً بالدعوى أو بقيمة المستحق، وهو اختياره في الرعاية
 الكبرى، ثبت عليه شيخنا في حواشيه وأطنب فيها.

وَلَا يَصِحُّ صَلَاحُ بَعْوَضٍ عَنْ خِيَارٍ، وَلَا عَنْ حَدِّ قَذْفٍ، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْعَوَضُ، أَوْ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ وَشَفْعَةٌ.
نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: الشَّفْعَةُ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ، وَفِي سَقُوطِهَا^(١) بِهِ وَجْهَانِ (م ٦، ٧)^(٢)، وَلَا عَنْ شَهَادَةٍ أَوْ سَارِقًا أَوْ
شَارِبًا يُطْلَقُ.

فَصْلٌ

مَنْ صَوَّلَحَ بَعْوَضَ عَلَى إِجْرَاءِ مَاءٍ مَعْلُومٍ فِي مِلْكِهِ صَحَّ، وَيَحْرَمُ بِلا إِذْنِهِ، كَتَضَرُّرِهِ أَوْ أَرْضِهِ.
وَعَنْهُ: لَا، قِيلَ: لِضَرُورَةٍ.
وَقِيلَ: حَاجَةً وَلَوْ مَعَ، خَفِرَ (م ٨)^(٣).

(١) تنبيه: الموجود في النسخ: (وفي سقوطها) بإفراد الضمير، المؤنث في سقوطها: فيحتمل أنه عائد إلى الشفعة.
وقال شيخنا في حواشيه: ظاهره أنه عائد إلى الثلاثة، وهي الخيار وحّد القذف، والشفعة، وهو كما قال، لكن لم نطلع على مسألة
الخيار، وهي قياس الشفعة.

ويحتمل أن يكون: (وفي سقوطها) بالثنية، كما في الحرر وغيره، فيعود الضمير إلى حدّ القذف، والشفعة.
وفي الرعاية الكبرى: وتسقط الشفعة في الأصح، وكذا الخلاف في سقوط حدّ القذف، فدلّ كلام هؤلاء أن حدّ القذف كالشفعة.
ويدلّ عليه أن المصنّف لم يحك خلافاً فيه على تقدير أن يكون الضمير مفرداً، مع أن الخلاف فيه مشهور أكثر من الشفعة، إذا علم
ذلك ففي سقوط الحدّ وجهان.

وأطلقهما في الخلاصة، والمقنع، والحرر، والفائق، وغيرهم، بناهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والتلخيص،
والشرح، وشرح ابن منجنا، والرعاية الصغرى، والحاوي، وغيرهم على أن حدّ القذف حقّ لله أو للآدمي.
وفيه روايتان، فإن قلنا: لله، لم يسقط، وإلا سقط.

والصحيح: أنه حقّ للآدمي، وعليه الأصحاب، قاله الزركشي وغيره.

وقدّمه المصنّف وغيره هناك، فيسقط هنا على الصحيح، وصحّحه في التصحيح، وقدّمه في التلخيص.

قال في الرعاية الكبرى: وتسقط الشفعة، في الأصح، وكذا الخلاف في سقوط حدّ القذف.

وقيل: إن جعل حقّ آدمي سقط، وإلا وجب. انتهى.

والمصنّف قال: (لأنه لا يدخله العوض، أو لأنه حقّ لله)، فظاهر هذا: أن محلّ الحكم إذا قلنا إنه غير حقّ آدمي.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (ولا يصحّ الصلح عن... شفعة... وفي سقوطها به وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر والفائق.

أحدهما: تسقط، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والشرح، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

قال في الرعايتين: وتسقط الشفعة، في الأصح.

قال في الحاويين: وتسقط، في أصحّ الوجهين.

والوجه الثاني: لا تسقط، اختاره القاضي وابن عقيل.

قال في تجريد العناية: وتسقط في وجوه.

(وهذه مسألة - ٧): أخرى قد صحّحت أيضاً، وعلى تقدير تثنية الضمير أو جمعه في كلام المصنّف، وأن الخلاف مبني على أن
حدّ القذف هل هو حقّ لله أو للآدمي يكون في إطلاقه الخلاف فيه نظراً لظاهر، إذ هو قد قدّم في القذف أنه حقّ للآدمي.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (ومن صولح بعوض على إجراء ماء معلوم في ملكه صحّ، ويحرم بلا إذنه كتضرّره، أو أرضه، وعنه:

لا، فقيل: لضرورة، وقيل: حاجه ولو مع حفر). انتهى.

يعني: إذا قلنا: لا يجرم فهل يجوز لذلك الضرورة أو الحاجة؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يجوز إلا لضرورة، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشرح، والحاوي الكبير، وقدّمه في الفائق.

الوجه الثاني: يجوز ذلك للحاجة، وهو ظاهر ما قطع به في الرعايتين، والحاوي الصغير، فإنهما إنما حكيا الرعايتين مع الحاجة.

وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ فِي حَفْرِ بئرٍ أَوْ إِجْرَاءِ نَهْرٍ أَوْ قَنَاةٍ. نَقَلَ أَبُو الصَّفَرِ: إِذَا أَسَاحَ عَيْنًا تَحْتَ أَرْضٍ فَأَنْتَهَى حَفْرُهُ إِلَى أَرْضٍ لِرَجُلٍ أَوْ دَارٍ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْ ظَهْرِ الْأَرْضِ وَلَا بَطْنِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَضَرَّةٌ.

وَفِيهِ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ». هَذَا لِلْجَارِ الْقَرِيبِ لَا يَمْنَعُ، وَمَتَى صَالَحَهُ بِعَوَضٍ فَإِنْ كَانَ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ فِاجَارَةً، وَإِلَّا فَيَبِيعُ، وَلَا يُعْتَبَرُ بَيَانُ عَمَقِهِ.

وَيُعْلَمُ قَدْرُ الْمَاءِ بِتَقْدِيرِ السَّاقِيَةِ، وَمَاءِ مَطَرٍ بِرُؤْيَا مَا يَزُولُ عَنْهُ الْمَاءُ أَوْ مَسَاحَتِهِ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ تَقْدِيرُ مَا يَجْرِي فِيهِ الْمَاءُ لَا قَدْرُ الْمُدَّةِ، لِلْحَاجَةِ، كَالنَّكَاحِ.

وَلِلسَّاجِرِ وَمُسْتَعِيرِ الصُّلْحِ عَلَى سَاقِيَةٍ مَحْفُورَةٍ لَا عَلَى مَاءِ الْمَطَرِ عَلَى سَطْحٍ، وَفِيهِ عَلَى أَرْضٍ بِلَا ضَرَرٍ اخْتِمَالَانِ (م ٩) (١).

وَلَا يُخْدِثُ سَاقِيَةً فِي وَقْفٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَقَالَا: لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، كَالْمَوْجَرَةِ، وَجَوْزَةُ الشَّيْخِ، لِأَنَّهَا لَهُ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ مَا لَمْ يَنْقُلِ الْمِلْكُ.

فَذَلَّ أَنْ يَبَابَ، وَالْخَوْفَةُ، وَالْكُوءَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي مَوْجَرَةٍ، وَفِي مَوْقُوفَةٍ الْخِلَافُ، أَوْ يَجُوزُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ أَوَّلَى، لِأَنَّ تَلْيِيلَ الشَّيْخِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا لَمْ يَقَدْ، وَظَاهِرُهُ لَا يُعْتَبَرُ الْمَصْلَحَةُ وَإِذْنُ الْحَاكِمِ، بَلْ عَدَمُ الضَّرَرِ وَأَنْ إِذْنُهُ يُعْتَبَرُ لِدَفْعِ الْخِلَافِ.

وَيَأْتِي كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الْوَقْفِ، وَفِيهِ إِذْنُهُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْذُونِ الْمُتَنَازِعِ بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ، فَلِمَصْلَحَةِ الْمَوْقُوفِ أَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَهُوَ مَعْنَى نَصِّهِ فِي تَجْدِيدِهِ لِمَصْلَحَةٍ.

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فِي تَغْيِيرِ صِفَاتِهِ لِمَصْلَحَةٍ، كَالْحُكُورَةِ، وَعَمَلُهُ حُكَّامُ أَصْحَابِنَا بِالشَّامِ، حَتَّى صَاحِبُ الشَّرْحِ فِي الْجَامِعِ الْمُظَفَّرِ.

وَقَدْ زَادَ عَمْرٌ وَعُثْمَانُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرًا بِنَاءً، ثُمَّ عَمَرَ بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَزَادَ فِيهِ أَبْوَابًا، ثُمَّ الْمُهْدِيُّ ثُمَّ الْمَأْمُونُ. نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ أَدْخَلَ بَيْنَنَا فِي الْمَسْجِدِ آلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ؟

قَالَ: لَا إِذَا أُذِنَ.

قَالَ الْحَارِثِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (١٢٦) وَغَيْرِهِ الزِّيَادَةُ فِي مَسْجِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَسْبِرَ عَائِشَةُ: «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وللساجر والمستعير الصلح على ساقية محفورة لا على ماء المطر على سطح، وفيه على الأرض بلا

ضرر احتمالان). انتهى.

يعني: هل للمستاجر، والمستعير أن يصالحا غيرهما على إجراء ماء سطح يمر في أرضيهما المستأجرة، والمستعارة مدة الإجارة والإعارة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلق في المعنى، والشرح، والحاوي الكبير.

أحدهما: لا يجوز.

قلت: وهو الصواب، لأنه يجعل لصاحب السطح رسمًا في ملك غيره، فربما ادعى استحقاق ذلك بعد تناول المدة، ثم رأيت ابن رزين في شرحه قدم ذلك.

بل الذي يظهر أن الإجارة، والإعارة لم تقع على ذلك البتة، ولا تناولاها.

والظاهر: أن محلها في الإعارة المؤقتة لا في مطلق الإعارة.

والاحتمال الثاني: يجوز، لأنهما مالكان المنافع في هذه المدة، وهو ظاهر كلام جماعة، وهو بعيد.

والظاهر: أن المصنف تابعه في المعنى.

قلت: ويحتمل الجواز في الإجارة دون الإعارة، ولعل محل الخلاف في الإعارة إذا كانت مدةً وقلنا: يتعين بيعتها، وإلا فالجواز

ضعيف جدًا.

حديثه عهد.

قَالَ: إِذَا ثَبِتَ مَا ذَكَرْنَا فَيَطْرُدُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَافِ بِالْأَوَّلَى، وَالْآخَرَى.
وَإِنْ صُوِّحَ عَلَى سَفْيِ أَرْضِهِ مِنْ نَهَرٍ أَوْ عَيْنٍ يَوْمًا وَنَحْوَهُ حَرَمٌ لِعَدَمِ مِلْكِهِ.
وَقِيلَ: لَا، لِلْحَاجَةِ، وَكَسْبِهِمْ مِنْهَا تَبَعًا.
وَإِنْ صُوِّحَ عَلَى مَمَرٍ فِي مِلْكِهِ أَوْ فَتَحَ بَابٌ فِي حَائِطٍ أَوْ وَضَعَ خَشَبٌ عَلَيْهِ أَوْ عَلُوْ يَتِي لِيَنِي عَلَيْهِ، وَالْأَصَحُّ أَوْ إِذَا
بَنَى وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا صَحَّ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي وَضْعِ خَشَبٍ أَوْ بِنَاءِ مَعْلُومٍ يَجُوزُ إِجَارَتُهُ مَدَّةً مَعْلُومَةً، وَيَجُوزُ صَلَاحًا أَبَدًا، وَمَتَى زَالَ فَلَهُ إِعَادَتُهُ
مُطْلَقًا، وَرَجَعَ بِأَجْرَةِ مَدَّةٍ زَوَالِهِ عَنْهُ، وَالصَّلَاحُ عَلَى زَوَالِهِ أَوْ عَدَمِ عَوْدِهِ.
قَالَ فِي الْفُرُونِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا فُرِغَتِ الْمَدَّةُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَيْسَ لِزَبِّ الْجِدَارِ مُطَالَبَتُهُ بِقَلْعِ خَشَبِهِ، قَالَ: وَهُوَ الْأَشْنَبُ،
لِإِعَادَتِهِ لِلذِّكِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ حُكْمِ الْعُرْفِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ وَضَعَهَا لِلْأَبَدِ وَهُوَ لِإِعَارَتِهِ الْأَرْضِ لِلذِّفْنِ لِمَا كَانَ يُرَادُّ،
لِإِحَالَةِ الْأَرْضِ لِلْأَجْسَامِ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ قَبْلَ ذَلِكَ.
ثُمَّ إِنَّمَا أَنْ يَتَرَكَهُ بَعْدَ الْمَدَّةِ بِحُكْمِ الْعُرْفِ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ إِلَى حِينَ نَفَاذِ الْحَشَبِ؛ لِأَنَّهُ الْعُرْفُ فِيهِ، كَالزُّرْعِ إِلَى حَصَادِهِ،
لِلْعُرْفِ مِنْهُ، أَوْ يُحَدِّدُ إِجَارَةَ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَهِيَ الْمُسْتَحَقَّةُ بِالذَّوَامِ بِلا عَقْدٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْضِي إِلَى تَمْلِيكِ الْمُؤَجَّرِ مَا يَقْضِي إِلَى
الْقَلْعِ، وَهُوَ زِيَادَةُ لِلْأَجْرَةِ، فَيَلْجَأُ إِلَى الْقَلْعِ، كَمَا لَوْ غَابَ الْمُسْتَأْجِرُ فَإِنَّهُ يَتَرَكُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَقْضِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تُسْتَأْجَرُ لِلذِّكِّ إِلَّا لِلتَّايِيدِ، وَمَعَ التَّسَاكُتِ لَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ.
وَإِنْ حَصَلَ غُصْنٌ شَجَرَتِهِ فِي هَوَاءٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلَهُ إِزَالَتُهُ بِلا حُكْمٍ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: يَقْطَعُهُ
هُوَ؟ قَالَ: لَا، يَقُولُ لِصَاحِبِهِ حَتَّى يَقْطَعَ. وَفِي إِجْبَارِهِ وَضَمَانٍ مَا تَلَفَ بِهِ وَجَوَازِ صَلَاحِهِ بِعَوَضٍ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ: مَعَ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الزِّيَادَةِ بِالْأَذْرَعِ.
وَقِيلَ: مَعَ يَسِيهِ أَوْ جَعَلَ الثَّمَرَةَ بَيْنَهُمَا أَوْ لَهُ، وَجِهَانِ (م ١٠، ١٣) (١).

(١) (مسألة - ١٠ - ١٣): قوله: (وإن حصل غصن شجرته في هواء غيره لزمه إزالته، فإن أبى فله إزالته بلا حكم... وفي إجباره وضمان ما تلف، به وجواز صلحه بعوض... وقيل مع يسه أو جعل الثمرة بينهما أو له، وجهان). انتهى.
فيه مسائل:

(المسألة الأولى - ١٠): إذا امتنع من إزالة ذلك فهل يجبر على الإزالة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في النظم، والفاقق.
أحدهما: لا يجبر، وهو الصحيح، قدمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.
وهو ظاهر كلامه في الرعاية، والحاوي، فعلى هذا يكتفى بإزالة صاحب الهواء.
والوجه الثاني: يجبر، وهو احتمال في المغني، والشرح، وقطع به في الفصول.
قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ١١): هل يضمن ما تلف به أم لا؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: يضمن ما تلف به، وهو الصحيح.
قال الشيخ في المغني، والشارح وابن رزين في شرحه: ويضمن ما تلف به إن أمر بإزالته فلم يفعل، وهو الصواب.
والوجه الثاني: لا يضمن.
قلت: وهو ضيف.

(المسألة الثالثة - ١٢): لو صالحه عن ذلك بعوض فهل يصح أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والمحزر، والشرح.
أحدهما: لا يصح، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمقنع، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.
وقدمه في الرعاية الكبرى.

قَالَ أَحْمَدُ فِي جَعْلِ الثَّمَرَةِ بَيْنَهُمَا: لَا أَدْرِي.
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَكْحُولٍ مَرْفُوعًا: فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ بَيْنَ قَطْعِ مَا ظَلَّلَ أَوْ أَكَلَ ثَمَرَهَا، وَعَرَفَهَا فِي أَرْضِهِ كَغَضْنٍ.
وَقِيلَ عَنْهُ: وَتَضَرَّرُ وَصَلَحُ مَنْ مَالَ حَابِطُهُ أَوْ ذَلَّ مِنْ خَشْبِهِ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِهِ كَغَضْنٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ رِوَايَةِ يَعْقُوبَ.
وَفِي الْمُبْهَجِ فِي الْأَطْعِمَةِ ثَمَرَةٌ غَضْنٍ فِي هَوَاءٍ طَرِيقِ عَامٍ لِلْمُسْلِمِينَ.
وَيَخْرُجُ إِخْرَاجُ جَنَاحٍ أَوْ مِيزَابٍ وَتَخَوُّهُ إِلَى دَرْبٍ نَافِلٍ، فَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ، وَحَكَى عَنْهُ: يَجُوزُ بِلا ضَرَرٍ، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ، وَفِي سَقُوطِ نَصْفِ الضَّمَانِ بِتَأْكُلِ أَصْلِهِ وَجَهَانٍ (م ١٤) (١).
وَجُوزُهُ الْأَكْثَرُ بِإِذْنِ إِمَامٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: وَأَمَّا عُبُورُ مُحْمَلٍ.
وَقِيلَ: وَرُمِحَ قَائِمًا بِبِدِّ فَارَسٍ.
وَقِيلَ: وَكَذَا ذَكَانَ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يُجُوزُوا حَقْرَ الْبُئْرِ، وَالْبِنَاءِ، وَكَأَنَّهُ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الدَّوَامِ، وَتَوَجُّهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ تَخْرِيجٌ، وَيَخْرُجُ إِلَى هَوَاءِ جَارِهِ أَوْ دَرْبٍ مُشْتَرَكٍ، وَيَصْبِحُ صَلَاحُهُ عَنْ مَعْلُومٍ بِعَوَضٍ، فِي الْأَصَحِّ.
وَيَخْرُجُ فَتَحَ بَابٍ فِي ظَهْرِ دَارِهِ فِي دَرْبٍ مُشْتَرَكٍ إِلَّا لِيَغْيَرِ الْأَسْتِطْرَاقِ، فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِمَا، وَيَصْبِحُ صَلَاحُهُ عَنْهُ، وَيَجُوزُ فِي دَرْبٍ نَافِلٍ، وَيَجُوزُ نَقْلُ بَابِهِ فِي دَرْبٍ مُشْتَرَكٍ إِلَى أَوَّلِهِ بِلا ضَرَرٍ.

= والوجه الثاني: يصحُّ.

قال الشيخ في المغني: اللاتق مذهبنا صحته، واختاره ابن حامد وابن عقيل في الفصول، وجزم به في المنور.
وقدّمه ابن رزين في شرحه، واختار القاضي: أنه لا يصحُّ إذا كان الغضن على مجرد الهواء.
وظاهر كلامه في الفصول: أن محلّ هذا الخلاف.
(المسألة الرابعة - ١٣): لو جعل الثمرة بينهما أو له هل يصحُّ أم لا؟ فيه وجهان.
وكلام المصنّف في قوله: (وجعل الثمرة بينهما أو له) يحتمل أن يكون معطوفاً على المسائل التي أطلق فيها الخلاف، وهو الظاهر.
ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: (وقيل: مع يسه) لكنه بعيد، بل لا يصحُّ.
إذا علمت ذلك فقد أطلق الخلاف في المغني، والشرح.
أحدهما: لو اتفقا على ذلك جاز، وهو الصحيح، جزم به في المقنع، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والرعاية الصغرى، والحاوئين وغيرهم.

وقدّمه في الفائق وشرح ابن منبجاً.

قال في الرعاية الكبرى: جاز، في الأصحِّ.

والوجه الثاني: لا يصحُّ.

قال الإمام أحمد في جعل الثمرة بينهما: لا أدري، واقتصر عليه في الفصول.

وقال الشيخ في المغني بعد أن حكى الخلاف: والذي يقوى عندي أن ذلك إباحة لا صلح.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (ويجوز إخراج جناح... ونحوه إلى درب نافلٍ، ويضمن ما تلف به، وفي سقوط نصف الضمان بتأكل

أصله وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يسقط شيء بل يضمن الكل، وهو الصحيح.

قال الشيخ في المغني، والشارح في كتاب الغصب لمن قال من أصحاب الشافعي إنه لا يضمن إلا النصف لأنه إخراج يضمن به

البعض فضمن به الكل، لأنه المعهود في الضمان. انتهى.

وقال الحارثي: قال الأصحاب: وبأن النصف عدواناً فوجب كل الضمان. انتهى.

فظاهر كلام هؤلاء أنه يضمن الجميع وهو الصواب.

والوجه الثاني: أنه لا يضمن إلا النصف.

وفي التزغيب: وقيل: لا مُحَافِظًا لِبابٍ غَيْرِهِ، وَيَحْرُمُ إِلَى صَدْرِهِ، فِي الْمَنْصُوصِ، بِإِذْنٍ مَنْ فَوْقَهُ.
 وَقِيلَ: وَأَسْفَلَ مِنْهُ، وَتَكُونُ إِعَارَةٌ فِي الْأَشْيَاءِ.
 وَجَوَزَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى إِنْ سَدَّ الْأَوَّلَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقْلًا يَعْقُوبُ، وَيَحْرُمُ تَصَرُّفُهُ فِي جِدَارٍ لِجَارٍ أَوْ لَهَا حَتَّى يَضْرِبَ
 وَتَلِيهِ وَلَوْ بِسُتْرَةٍ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
 وَحَمَلَ الْقَاضِي نَصَهُ يَلْزَمُ الشَّرِيكَ النَّفَقَةَ مَعَ شَرِيكِهِ عَلَى السُّتْرَةِ عَلَى سُتْرَةٍ قَدِيمَةٍ فَانْهَدَمَتْ.
 وَاخْتَارَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَجُوبَهَا مُطْلَقًا عَلَى نَصِّهِ، وَلَهُ وَضِعَ خَشَبٌ، فِي الْمَنْصُوصِ، بِإِذْنٍ مَنْ فَوْقَهُ، لِيَضْرُوبَهُ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: لِحَاجَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَّبِعْ ابْنُ عَقِيلٍ الْحَاجَةَ.
 وَأُطْلِقَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا، وَالْمَحْرُورُ، وَغَيْرُهُمَا، كَقَدِيمِهَا دَوَامًا، بِخِلَافِ خَوْفِ سَقُوطِهِ، وَلِزَيِّهِ هَذِهِ لِمَعْرُضٍ صَاحِبٍ، وَمَنْ لَهُ
 حَقٌّ مَاءٍ يَجْرِي عَلَى سَطْحٍ جَارِهِ لَمْ يَجْزِ لِحَاجَتِهِ تَعْلِيَةُ سَطْحِهِ لِيَمْنَعَ الْمَاءَ وَلَا لَهُ تَعْلِيَتُهُ لِكَثْرَةِ ضَرَرِهِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ،
 وَلَهُ الْأَسْتِنَادُ إِلَيْهِ أَوْ إِسْنَادُ قَمَاشِيهِ.
 وَفِي النَّهَائِيَّةِ: فِي مَنَعِهِ اخْتِمَالَانِ، وَلَهُ الْجُلُوسُ فِي ظِلِّهِ وَنَظَرُهُ فِي ضَوْءِ مِرَاجِيهِ.
 نَقَلَ الْمُرُودِيُّ: يَسْتَأْذِنُهُ أَصْحَبُ إِلَيَّ، فَإِنْ مَنَعَهُ حَاكِمَةٌ.
 وَنَقَلَ جَعْفَرُ: يَضَعُهُ وَلَا يَسْتَأْذِنُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ لِمَنْ يَسْتَأْذِنُهُ؟
 قَالَ شَيْخُنَا: الْعَيْنُ، وَالْمَنْفَعَةُ الَّتِي لَا قِيَمَةَ لَهَا عَادَةً لَا يَصِحُّ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا عَقْدُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، اتَّفَاقًا كَمَسَائِلِنَا، وَهَلْ جِدَارُ
 مَسْجِدٍ كَجَارٍ أَوْ يَمْنَعُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.
 وَقِيلَ: وَجِهَانِ لِأَنَّ الْقِيَاسَ تَرَكَ لِلْخَبَرِ، وَهُوَ فِي مِلْكٍ مُعَيَّنٍ، فَمَنَعُهُ فِي جِدَارٍ جَارِهِ أَوَّلَى، وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِي
 أَنَّهُ لَا يَضَعُ (م ١٥) (١).
 وَمَنْ وَجَدَهُ أَوْ بَنَاهُ أَوْ مَسِيلَ مَائِهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ وَضَعُهُ بِحَقِّهِ، وَلَهُ أَخْذُ عَوَظٍ عَنْهُ.
 وَإِنْ انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُعَمَّرَ مَعَهُ الْآخَرُ أَجَبَ عَلَيْهِ اخْتَارُهُ أَصْحَابُنَا كَنَقْضِهِ عِنْدَ خَوْفِ سَقُوطِهِ.
 وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، كَبَنَاءٍ حَاجِزٍ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا، لَكِنْ لِشَرِيكِهِ بِنَاؤُهُ، فَإِنْ بَنَاهُ بِأَلَيْهِ
 فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ قَبْلَ أَخْذِهِ يَصْنَفُ قِيَمَةَ تَأْلِيْفِهِ، فِي الْأَشْهُرِ، كَمَا لَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ.
 وَإِنْ بَنَاهُ بِغَيْرِهَا فَلَهُ مَنَعُهُ مِنْ غَيْرِ رَسْمٍ طَرَحَ خَشَبٍ حَتَّى يَذْفَعَ يَصْنَفُ قِيَمَةَ حَقِّهِ.
 وَعَنْهُ: مَا يَخْصُهُ لِبَرَامَةٍ لِأَنَّهُ نَائِيَةٌ مَعْنَى، وَيَلْزَمُهُ قَبُولُهَا، فَيَمْتَنِعُ إِذَنْ نَقْضُهُ عَلَى الْأَوَّلَى.
 وَعَلَى الثَّانِيَةِ لَوْ نَقَضَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَائِيَةٍ وَلَهُ طَلَبُ نَفَقَتِهِ مَعَ إِذْنٍ، وَفِيهِ بَيِّنَةٌ رُجُوعٍ عَلَى الْأَوَّلَى الْخِلَافُ (٢).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وهل جدار المسجد كجارٍ أو يمنع؟ فيه روايتان، وقيل: وجهان، واختار أبو محمد الجوزي أنه لا يضع. انتهى).

وأطلقهما في الكافي، والتلخيص، والمحرم، والشرح، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: المنع منه، وإن جرزناه في حائط الجار، اختاره أبو بكر وأبو محمد الجوزي، كما قال المصنف.

وصححه في الرعايتين، وجزم به في الخلاصة وغيره، وقدمه في المذهب وغيره.

والرواية الثانية: حكمه حكم جدار الجار، وهو ظاهر ما قدمه الشيخ في كتاب المقنع، والحاويين، وهو المذهب عند ابن منجاء.

وجزم به في المنور، واختاره في الفصول، وقال: بل هو أولى من جدار الجار بالوضع عليه.

(٢) تنبيه: قوله: (وفيه بيينة رجوع على الأولى الخلاف). انتهى.

يعني: الخلاف الذي فيمن أدى حقًا واجبًا عن غيره، والمذهب الرجوع.

ومعنى المسألة: إذا قلنا: يجبر على البناء مع شريكه، وهو المذهب، وامتنع وتعدر إجباره، أو أخذ شيء من ماله كذلك وعمر الشريك ونوى الرجوع.

صرح به في المغني، والشرح، وغيرهما.

وَأَنْ بَنَى جِدَارًا بَيْنَهُمَا يَصْنِفَيْنِ، وَالتَّفَقَّةُ كَذَلِكَ عَلَى أَنْ ثَلَاثَةً لِرَوَاكِدٍ وَثَلَاثِيهِ لِآخَرَ وَأَنْ كُلًّا مِنْهُمَا يَحْمِلُهُ مَا احتِجَاجٌ لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ وَصَفَا الحِمْلَ فَالْوَجْهَانِ (م ١٦) (١).

وَكَذَا بَنَى وَفَنَاءَ لَهُمَا وَتَحَوُّهُمَا وَمَاءَ مَعْدِنٍ جَارٍ عَلَى مَا كَانَ مُطْلَقًا.
وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى بِنَاءِ حَائِطٍ بَيْنَهُمَا فَبَنَى أَحَدُهُمَا، فَمَا تَلَفَ مِنَ الثَّمَرَةِ بِسَبَبِ إِهْمَالِ الْآخَرِ ضَمِنَ نَصِيبَ شَرِيكِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَسَأَلَهُ حَرْبٌ: قَوْمٌ لَهُمْ فِي قَنَاءَةٍ حَقٌّ فَعَجَزُوا عَنْهَا فَأَعْطَوْهَا رَجُلًا لِيَعْمَرَهَا لَهُمْ وَلَهُ مِنْهَا الثُّلُثُ أَوِ الرَّبْعُ؟
قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ، وَتَتَوَجَّهَ الرُّوَايَتَانِ، وَإِنْ أَخَذَهَا أَوْ أَخَذَ قَرِيْبَةً قَوْمٌ عَلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا وَيَأْخُذَهَا كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: لَا أَذْرِي.

وَأِنْ هَذَا أَحَدُهُمَا جِدَارَهُمَا لَزِمَتْهُ إِعَادَتُهُ.

وَقِيلَ: لِحَاجَةِ قَطْعٍ.

وَفِي إِجْبَارِ الْمُتَمَتِّعِ لِبِنَاءِ السُّفْلِ بِطَلَبِ الْآخَرِ رَوَايَاتٌ، الثَّلَاثَةُ يُجْبَرُ صَاحِبُهُ وَيَنْفَرِدُ بِهِ (م ١٧، ١٨) (٢).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن بنيا جدارًا بينهما نصفين، والتفقة كذلك على أن ثلثة لواحد وثلثيه لآخر، وأن كلًا منهما يحمل ما احتاج، لم يصح، ولو وصفا الحمل فالوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى:

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح.

قال في المغني، والشرح في هذه المسألة: لو اتفقا على أن يحمله كل منهما ما شاء لم يميز، لجهالة الحمل.

وإن اتفقا على أن يكون بينهما نصفين جاز. انتهى.

والوجه الثاني: يصح، وهو ضعيف.

تنبيه: لم يظهر لي عود هذين الوجهين إلى أي مسألة، فإنه أتى بهما معرفين.

(٢) (مسألة - ١٧ - ١٨): قوله: (وفي إجبار المتمتع لبناء السفلى بطلب الآخر روايات، الثالثة يجبر صاحبه وينفرد به). انتهى.

في ضمن هذا الكلام مسألان.

(المسألة الأولى - ١٧): هل يجبر المتمتع من بناء السفلى بطلب الآخر أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الفصول، والمستوعب، والمغني، والمحزر، والشرح، وغيرهم.

إحداهما: يجبر، وهو الصحيح.

قال في التلخيص، والبلغة، والرعايتين، والفاائق: أجبر، في أصح الروايتين. واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الحاوين، وقدمه في القواعد الفقهية وشرح ابن رزين.

الرواية الثانية: لا يجبر.

(المسألة الثانية - ١٨): إذا قلنا: يجبر، وهو الصحيح من المذهب، فهل ينفرد بالبناء أو يشاركه صاحب العلو؟

ظاهر كلامه إطلاق الخلاف، وأطلقهما في المستوعب، والتلخيص، والفاائق، والقواعد الفقهية.

إحداهما: ينفرد، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والشرح، وقدمه في المحزر، والرعايتين، والحاوين، وغيرهم، واختاره ابن عقيل في الفصول.

والرواية الثانية: يشاركه صاحب العلو فيما يحمله ويجبر عليه إذا امتنع.

قال ابن عقيل في الفصول: وهو المنصوص. إذا علمت ذلك فيكون تقدير الكلام: (وفي إجبار المتمتع لبناء السفلى بطلب الآخر روايات).

إحداهن: لا يجبر.

والثانية: يجبر ويشاركه صاحب العلو ويجبر إن امتنع.

والثالثة: يجبر صاحب السفلى وينفرد به. هذا ما ظهر لي، فإذا جمعت الروايات وجعلتها مسألة واحدة كانت ثلاثاً، وإذا جعلتها مسألتين كانت أربع روايات، والله أعلم.

وَعَنْهُ: يُشَارِكُهُ صَاحِبُ الْعُلُوِّ فِيمَا يَحْمِلُهُ، وَمَنْ لَهُ طَبَقَةٌ ثَالِثَةٌ فِي اشْتِرَاكِ الثَّلَاثَةِ فِي بِنَاءِ السُّفْلِ، ثُمَّ الْاِثْنَانِ فِي الْوَسْطِ الرَّوَائِثَانِ (م ١٩، ٢٠) (١).

فَإِنْ بَنَى رَبُّ الْعُلُوِّ فِي مَنَعِهِ رَبُّ السُّفْلِ الْاِثْنَانِ بِالْعَرَصَةِ قَبْلَ اخْذِ الْقِيَمَةِ اِحْتِمَالَانِ (م ٢١) (٢).

وَيُلْزَمُ الْأَعْلَى بِنَاءُ سِتْرَةٍ تَمْنَعُ مِشَارَقَةَ الْأَسْفَلِ، نَقْلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ. وَقِيلَ: وَيُشَارِكُهُ، كَأَسْتَوِيَاهُمَا.

وَمَنْ أَخَذَتْ فِي مِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ كَحِمَامٍ وَكَنَيْفٍ وَرَحَى وَتَوَّرَ فَلَهُ مَنَعُهُ، كَأَبْتِدَاءِ إِحْيَائِهِ، بِإِجْمَاعِنَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ وَسَقَى يَتَعَدَّى إِلَيْهِ، بِخِلَافِ طَبَخُو فِي دَارِهِ وَخَبَزُو، لِأَنَّهُ يَسِيرُ.

وَعَنْهُ: لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ، كَتَغْلِيَةِ دَارِهِ، فِي ظَاهِرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَلَوْ أَفْضَى إِلَى سَدِّ الْقَضَاءِ عَنْ جَارِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَقَدْ احْتَجَّ أَحْمَدُ بِالْحَبَرِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

فَيُتَوَجَّهُ مِنْهُ مَنَعُهُ.

وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ فِي الْأَدَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مِنْ حَقِّ الْجَارِ عَلَى الْجَارِ أَنْ لَا يَرْفَعَ الْبُنْيَانُ عَلَى

جَارِهِ لِيَسُدَّ عَلَيْهِ الرِّيحَ».

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْسَ مَنَعُهُ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ أَجْرَةِ مِلْكِهِ، بَلَا نِزَاعٍ، كَذَا قَالَ.

وَفِي الْفَتَوَى: مَنْ أَخَذَتْ فِي دَارِهِ دِيْبَاغَ الْجُلُودِ أَوْ عَمَلَ الصُّخْنَاءِ، هَلْ يُنْعَى؟ يُحْتَمَلُ الْمَنَعُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ ضَرَرَ الْبَدَنِ، بَلْ يَتَعَدَّى إِلَى الْإِضْرَارِ بِالْعَقَارِ بِنَقْصَانِ أَجْرَةِ الدَّوْرِ، وَفِيهَا أَيْضًا: هَلْ لَهُ أَنْ

يُحْدِثَ قَنَاءً فِي مِلْكِهِ تَنَزُّ إِلَى حَيْطَانِ النَّاسِ؟ جَوَزَهُ قَوْمٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَوْ أَوْقَدَ نَارًا فِي يَوْمٍ يَبِيعُ فِي مِلْكِهِ لَمْ يَجُزْ، لِثَلَاثِ يَفْضِي إِلَى حَمْلِهَا إِلَى مِلْكِهِ غَيْرِهِ،

فَكَذَا هُنَا.

قَالَ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ: وَمَنْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي أَرْضِ رَجُلٍ فَلَحَقَ رَبُّ الْأَرْضِ مِنْ دُخُولِهِ ضَرَرَ.

رَوَى حَنْبَلٌ: «أَنْ سَمَرَةً كَانَ لَهُ نَخْلٌ فِي حَاطِطِ أَنْصَارِي، فَأَذَاهُ بِدُخُولِهِ، فَشَكَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِسَمَرَةٍ بَعْدَ فُلْبِي،

فَقَالَ نَاقِلُهُ فُلْبِي، فَقَالَ هَبْ لِي وَلَكَ مِقْلُهُ فِي الْجَنَّةِ فُلْبِي، فَقَالَ أَنْتَ مُضَارٌّ أَذْهَبَ فَاقْلَعْ نَخْلَهُ».

قَالَ أَحْمَدُ: كُلَّمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الْجَهَةِ وَفِيهِ ضَرَرٌ يُنْعَى مِنْهُ، وَلَا أُجْبِرُهُ السُّلْطَانُ، وَلَا يَضُرُّ بِأَخِيهِ إِذَا كَانَ مُرْفَقًا لَهُ.

وَقَالَهُ شَيْخُنَا مُحْتَجًّا بِهَذَا الْحَبَرِ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَنْ سَمَرَةَ مُنْقَطِعٍ لِأَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ وَلِدَ سَنَةَ مَيِّتٍ

(١) (مسألة - ١٩ - ٢٠): قوله: (ومن له طبقة ثالثة في اشتراك الثلاثة في بناء السفلى ثم الاثنان في الوسط الروايتان). انتهى.

يعني بهما: اللتين تقدمتا قريباً حكماً ومذهباً، وقد علمت الصحيح منهما، فهذه كذلك وفي ضمنها مسألتان:

(مسألة - ١٩): اشتراك الثلاثة.

(مسألة - ٢٠): اشتراك الاثنان. وحكهماً واحداً.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (فإن بنى رب العلو في منعه رب السفلى الانتفاع بالعرصة قبل اخذ القيمة احتمالان). انتهى.

وهما مطلقان في المعنى، والشرح.

أحدهما: له منعه من ذلك.

قلت: وهو الصواب.

قال في الرعاية الكبرى: وإن عمره صاحب العلو فله في الأصح منع صاحب السفلى من سكناه قبل وزن ما عليه من الغرامة.

وقال فيما إذا كانوا ثلاثة: واحد فوق واحد. وإن قلنا: لا؛ يجبر صاحب السفلى فلصاحب العلو بناؤه ومنع صاحب السفلى من

الانتفاع به قبل وزن القيمة أو بعضها. انتهى.

قد يقال ظاهره: أن له منعه الانتفاع بالعرصة.

والاحتمال الثاني: ليس له ذلك، ويحتمله كلامه في الرعاية.

فهذه إحدى وعشرون مسألة قد صححت.

وَحَمْسِينَ وَمَاتَ سَمُرَةٌ سَنَةً ثَمَانٍ أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ.
 وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٣٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ سَمُرَةَ.
 وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ: لَا، قَالَ شَيْخُنَا: الضَّرَارُ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَشَاقَّةَ، وَالْمَضَارَّةَ مَبْنَاهَا عَلَى
 الْقَصْدِ، وَالْإِرَادَةِ أَوْ عَلَى فِعْلِ ضَرَرٍ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فَمَتَى قَصَدَ الْإِضْرَارَ وَلَوْ بِالْبَاحِ أَوْ فَعَلَ الْإِضْرَارَ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، فَهُوَ
 مُضَارٌّ.
 وَأَمَّا إِذَا فَعَلَ الضَّرَرَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالانْتِفَاعَ بِهِ لَا لِقَصْدِ الْإِضْرَارِ فَلَيْسَ بِمُضَارٍّ.
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ النَّخْلَةِ الَّتِي كَانَتْ تُضَرُّ صَاحِبَ الْحَدِيقَةِ لَمَّا طَلَبَ مِنْ صَاحِبِهَا الْمَعَاوِضَةَ عَنْهَا بَعْدَهُ
 طَرُقَ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُضَارٌّ ثُمَّ أَمَرَ بِقَلْعِهَا».
 قَالَ: فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الضَّرَارَ مُحَرَّمٌ لَا يَجُوزُ تَمْكِينُ صَاحِبِهِ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب التفليس

الفلس: لغة العدم، والفلس المعدم، ومنه الخبر المشهور «مَنْ تَعْدُونَ الْمَفْلِسَ فَيَكُم؟»
ومنه قوله: «أفلس بالحجة إذا عديمها».

ومشروعاً: مَنْ لَزِمَهُ أَكْثَرُ مِمَّا لَهُ يَحْرُمُ طَلَبُ وَحَجَرٍ وَمُلَازِمَةُ بَدْنَيْنِ خَالَ عَجَزَ عَنْ وَقَاءِ بَعْضِهِ، لِلآيَةِ.

وكذا بمؤجل، فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَجِلُ قَبْلَ مَدْيِهِ وَعَلَى الْأَصَحِّ وَبَعْدَهَا كَجَهَادٍ وَأَمْرٍ مَخُوفٍ.

وفي الواضح: وَحَجَّ فَلْيُغَرِّبِهِ مَنَعَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ وَلَا يَمْلِكُ تَحْلِيلَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَهُ مَنَعٌ عَاجِزٌ حَتَّى يَقِيمَ كَفِيلًا يَبْدُوهُ وَهُوَ مُنَجَّةٌ.

وَمِنْ مَالِهِ قَدْرٌ ذَنِيهِ الْحَالُ لَمْ يَحْجَزْ عَلَيْهِ، وَتَتَعَيَّنُ دَفْعُهُ بِطَلْبِهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُنْهَى، وَالْمَحْرُورُ فِي وَجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمَدِينِ: يَجِبُ أَداءُ الدَّيْنِ عِنْدَ طَلْبِهِ.

وَالْمَرَادُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: يَجِبُ إِذْنٌ عَلَى الْفُورِ.

وَقِيلَ: وَقَبْلَهُ، وَهُمْ يَمْلِكُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، اتِّفَاقًا، لَكِنْ إِنْ خَافَ غَرْمَهُ مِنْهُ اخْتِطَاطٌ عَلَيْهِ بِمُلَازِمَتِهِ أَوْ كَفِيلِهِ أَوْ تَرْسِيمِ عَلَيْهِ، قَالَهُ
شَيْخُنَا: وَكَذَا لَوْ طَلَبَ تَمْكِينَهُ مِنْهُ مَحْبُوسٌ أَوْ مُوَكَّلٌ فِيهِ.

وَإِنْ أَبَى حُبْسٌ، وَلَيْسَ لِحَاكِمٍ إِخْرَاجُهُ حَتَّى يَتَّيَّنَ لَهُ أَمْرُهُ أَوْ يَبْرِقَ غَرْمُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْرِقْ وَصَحَّ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَمْرُهُ أَخْرَجَهُ،
وَلَمْ يَسْعَهُ حَبْسُهُ، نَقَلَ ذَلِكَ خَنْزَلٌ، فَإِنْ أَصْرُ ضَرْبٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَيَّبِ وَغَيْرِهِ.

وَكَذَا قَالَ فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: يَحْبُسُهُ، فَإِنْ أَبَى عَزَّرَهُ.

قَالَ: وَيَكْرَزُ حَبْسُهُ وَتَغْزِيرُهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ، كَقَوْلِنَا فِيمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: نَصُّ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ يَزَاعًا، لَكِنْ لَا يُزَادُ كُلُّ
يَوْمٍ عَلَى أَكْثَرٍ مِنَ التَّغْزِيرِ إِنْ قِيلَ: يَتَقَدَّرُ وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ وَيَقْضِيَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَا يَلْزَمُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ يُحْبَسُ، وَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ بَاعَ حَاكِمٌ وَقَضَاهُ، وَظَاهِرُهُ: يَجِبُ، نَقَلَ حَرْبٌ إِذَا
تَقَاعَدَ بِحَقُّوقِ النَّاسِ بَيَّاعٌ عَلَيْهِ وَيَقْضِي.

وَمَنْ طَلَبَ مِنْهُ ذَيْنَ حَالٍ يَقْدُرُ عَلَيْهِ بِلَا سَفَرٍ لَمْ يَتَرَخَّصْ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ أَوْ يَجِلْ فِي سَفَرِهِ فَقِيلَ: لَهُ
السَّفَرُ، وَالْقَصْرُ، وَالتَّرَخُّصُ، لِئَلَّا يُحْبَسَ قَبْلَ طَلْبِهِ كَحَبْسِ الْحَاكِمِ.

وَقِيلَ: لَا، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَ، لِئَلَّا يَمْنَعَ بِهِ وَاجِبًا، وَقِيلَ: إِنْ سَافَرَ وَكِيلٌ فِي الْقَضَاءِ قَبْلَهُ لَمْ يَتَرَخَّصْ (م ١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن طلب منه دين حال يقدر عليه بلا سفر لم يترخص، في الأصح، وإن لم يطلب أو يجل في سفره
ف قيل: له السفر، والقصر، والترخص لئلا يجلس قبل طلبه كحبس الحاكم.

وقيل: لا، إلا أن يوكل لئلا يمنع به واجبا، وقيل: إن سافر وكيل في القضاء قبله لم يترخص). انتهى.

أحدها: له السفر والقصور، والترخص، لما قال المصنف، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.

والقول الثاني: ليس له ذلك إلا أن يوكل في قضائه، لما قاله المصنف.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية الكبرى في أنه لا يسافر، ذكر هذين الوجهين ابن عقيل.

وأطلقهما في القاعدة الثالثة والخسين، وأطلقهما ابن تيم في باب قصر الصلاة، وكذا ابن حبان في رعايته.

قلت: ويحتمل بناء الخلاف في مسألة ما إذا لم يطالبه على وجوب الدفع قبل الطلب، فإن قلنا: يجب، لم يكن له الترخص، وإلا ترخص.

والصحيح من المذهب: أنه لا يجب الدفع قبل الطلب، وقدمه المصنف وغيره.

والقول الثالث: إن سافر وكيل في القضاء قبله لم يترخص.

تنبيه: الذي يظهر أن هذا القول الآخر ليس متعلقا بالقولين اللذين قبله وإنما هذا القول من مفهوم مسألة قدم فيها حكما، وهو

أنه إذا سافر ووكل من يقضي ما عليه من الدين وسافر الوكيل قبل القضاء فهل يترخص أم لا؟

قدم أنه يترخص، بدليل هذا القول الذي ذكره، والله أعلم.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي الْإِفْصَاحِ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ: الْحَسْبُ عَلَى الدِّينِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخْدَتَةِ. وَأَوَّلُ مَنْ حَبَسَ عَلَى الدِّينِ شَرِيحُ الْقَاضِي، وَتَمَضَتْ السَّنَةُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغُثَمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ عَلَى الدِّينِ وَلَكِنْ يَتَلَاظَمُ الْخَصْمَانِ.

فَأَمَّا الْحَبْسُ الَّذِي هُوَ الْآنَ عَلَى الدِّينِ لَا أَعْرِفُ أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ بِمَوَاضِعٍ يَضِيقُ عَنْهُمْ غَيْرُ مَتَمَكِّينَ مِنَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ.

وَرُبَّمَا رَأَى بَعْضُهُمْ عَوْرَةَ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانُوا فِي الصَّيْفِ آذَاهُمْ الْحَرُّ. وَفِي الشِّتَاءِ آذَاهُمْ الْقُرُ، وَرُبَّمَا يُحْبَسُ أَحَدُهُمُ السَّنَةَ، وَالسَّنَتَيْنِ، وَالثَّلَاثَ.

وَرُبَّمَا يَتَحَقَّقُ الْقَاضِي: أَنَّ ذَلِكَ الْمُحْبُوسَ لَا جُدَّةَ لَهُ، وَأَنْ أَصْلَ حَسْبِهِ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْحِيلَةِ مِنْ أَنْ ذَلِكَ الْكَاتِبُ لِلْمُحَبَّةِ عَلَيْهِ كَتَبَ مَا لَمْ يَعْلَمْ لِيَجْهَلِهِ فَاسْتَجَلَ فِيهِ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ إِقْرَارِهِ بِالْمَلَاءَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ حَاكِمٌ مِنَ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ قَدْ وَكَّلَ فَلَانًا الْمُدِيرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَعْرِفِ الْمُشْهُودُ عَلَيْهِ مَا الْمَقْصُودُ بِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَقَالَ: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَقَالَ: ﴿فَلْيُمْلِلِ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا قَدْ حَدَثَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَقَدْ حَرَصْتُ مِرَارًا عَلَى فَكِّ ذَلِكَ، فَحَالَ دُونَهُ مَا قَدْ اعْتَادَهُ النَّاسُ مِنْهُ. وَأَنَا فِي إِذَاتِهِ حَرِيصٌ. هَذَا كَلَامُهُ. وَلَا عَذَرَ بِقَوْتِ رُفْقَةٍ وَمَرْضَى وَتَحْوٍ، ذَكَرَهُ فِي الْإِتِّصَارِ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ أَقْرَ بِالْقُدْرَةِ فَادْعَى إِعْسَارًا وَأَمَكَّنَ عَادَةً قَبْلَ، وَلَيْسَ لَهُ إِثْبَاتُهُ عِنْدَ غَيْرِ مَنْ حَبَسَهُ بِلا إِذْنِهِ، فَذَلِكَ أَنْ حَاكِمًا لَا يَثْبُتُ بِسَبَبِ نَقْضِ حَاكِمٍ آخَرَ وَيَنْقُضُهُ بَلْ مِنْ حُكْمٍ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ فِي الْأَعْضَادِ: إِنْ كَانَ قَادِحٌ قَبْلَهُ عِنْدِي.

وَحَكَمَ الْقَاضِي جَمَالَ الدِّينِ الزُّوَاوِي الْمَالِكِي بِإِرَاقَةِ دَمِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ الْبَاجِرِيِّ، وَإِنْ تَابَ وَأَسْلَمَ، ثُمَّ بَعْدَ مَدَّةٍ حَكَمَ الْقَاضِي تَقِيَّ الدِّينِ سَلِيمَانَ الْقُدْسِيَّ بِحَقْنِ دَمِهِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ عِدَاوَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ، وَنَفَذَ حُكْمَهُ الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ الْأَذْرَعِي، فَقَالَ الزُّوَاوِي: أَنَا مُقِيمٌ عَلَى حُكْمِي، فَاحْتَقَى الْبَاجِرِيُّ لِأَجْلِ اخْتِلَافِ الْحُكَّامِ.

وَنَقَضَى دِينَ الْغَرِيمِ بِمَالٍ لَهُ فِيهِ شُبْهَةٌ، ذَكَرَهُ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّي وَغَيْرُهُ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ شَيْخُنَا: لِأَنَّهُ لَا تَبَغْيَ شُبْهَةً بِتَرْكٍ وَاجِبٍ، وَكُلُّ الْخَلْقِ عَلَيْهِمْ وَأَجَابَتْ مِنْ نَفَقَةٍ نَفْسِهِ وَقَرِيبِهِ وَقَضَاءِ دِينِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَرَكَ ذَلِكَ ظُلْمَ مُحَقَّقٍ، وَيَعْلَمُ بِشُبْهَةٍ غَيْرِ مُحَقَّقٍ، فَكَيْفَ يَتَوَرَّعُ عَنْ ظُلْمٍ مُحْتَمَلٍ بِظُلْمٍ مُحَقَّقٍ؟

وَلِهَذَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَا خَيْرَ لِمَنْ لَا يَجِبُ الْمَالُ يَعْبُدُ بِهِ رِيَّةً وَيُؤَدِّي بِهِ أَمَانَتَهُ، وَيَصُونُ بِهِ نَفْسَهُ، وَيَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ الْخَلْقِ.

وَمَنْ مَظَلَّ غَرِمَهُ حَتَّى أَخْوَجَهُ إِلَى الشُّكَايَةِ فَمَا غَرِمَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ لَزِمَ الْمَظَالِمَ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا أَرَى بَيْعَ السَّوَادِ فِي حَجٍّ وَلَا غَيْرِهِ.

وَإِنْ ادَّعَى الْإِعْسَارَ خَلَفَ وَخَلَّى.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُحْبَسُ، إِلَى ظَهْرِ إِعْسَارِهِ.

وَفِي الْبُلْغَةِ: إِلَى أَنْ يَثْبُتَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ: أَنَّهُ كَمَنْ عَرَفَ بِمَالٍ أَوْ ذِيْنَهُ عَنْ عَوْضٍ أَخَذَهُ، كَتَبَ وَقَرَضَ، فَيَحْبَسُ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً بِتَلَفِ مَالِهِ، وَيَخْلِفَ مَعَهَا، فِي الْأَصَحِّ، أَوْ بَيِّنَةً خَبِيرَةً بِبَاطِلِهِ بِعُسْرَتِهِ، وَلَمْ يَخْلِفْ، فِي الْأَصَحِّ، لِئَلَّا يَكُونَ مُكَذِّبًا لِلْبَيِّنَةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: يَخْلِفُ مَعَ بَيِّنَتِهِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ، لِأَنَّهُ تَشْهَدُ بِالظَّاهِرِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ قَادِرٌ حَسْبَهُ، وَالْأَخْلَفَ الْمُنْكَرُ عَلَيْهِمَا وَخَلَّى، نَقَلَ حَنْبَلٌ: يُحْبَسُ إِنْ عَلِمَ لَهُ مَا يَقْضِي.

وفي المستوجب: إن عرف بمال أو أقر أنه مليء به وحلف غريمه أنه لا يعلم عسرته حيس.
وفي المغني: إذا حلف أنه ذو مال حيس.

وفي الكافي: يحلف أنه لا يعلم عسرته، وظاهر كلام جماعة لا يحلف إلا أن يدعي المطلوب تلقاً أو إحصاراً أو يسأل سؤاله فتكون دعوى مستقلة، فإن كان له بقاء ماله أو قدرته بينة فلا كلام، وإلا فيمينه بحسب جوابه، كسائر الدعاوى، وهذا أظهر، وهو مرادهم؛ لأنه ادعى الإحصار وأنه يعلم ذلك فأنكره، ومتى لزمته اليقين فطلبها فنكل لم يحبس، ذكره ابن عقيل وغيره، وإن لم يحلف فلا وجه لعدم حبسه.

قال شيخنا فيما إذا كان المدعي امرأة على زوجها: فإذا حيس لم يسقط من حقوقه عليها شيء قبل الحبس يستحقها عليها بعد الحبس، كحبسه في دين غيرها، فله إلزامها ملازمة بيته ولا يدخل إليه أحد بلا إذنه، فإن خاف أن تخرج منه بلا إذنه فله أن يسكنها حيث لا يمكنها الخروج، كما لو سافر عنها أو حبسه غيرها.

ولا يجب حبسه في مكان معين، بل المقصود تعويقه عن التصرف حتى يؤدي ذلك، فيجوز حبسه في دار ولو في دار نفسه، بحيث لا يمكن من الخروج. ويجوز أن يحبس وترسم هي عليه إذا حصل المقصود بذلك بحيث يمنع من الخروج.

وهذا أثبتته بالسنة، فإن النبي ﷺ أمر الغريم بملازمة غريمه وقال له: «ما فعل أميرك».

وإنما الرسم وكيل الغريم في الملازمة، فإذا لم يكن للزوج من يحفظ امرأته غير نفسه، وأمكن أن يحبسها في بيت واحد، فتمنعه هي من الخروج، وتمنعها هو من الخروج، فعل ذلك، فإن له عليها حبسها في منزله، ولها عليه حبسه في دينها، وحقه عليها أوكد، فإن حق نفسه في البيت ثابت ظاهراً وباطناً، بخلاف حبسها له فإنه بتقدير إحصاره، لا يكون حبسه مستحقاً في نفس الأمر إذ حبس العاجز لا يجوز، لقوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» [البقرة: ٢٨٠].

ولأن حبسها له عقوبة حتى يؤدي الواجب عليه، وحبسه لها حق ثبت بموجب العقد، وليس بعقوبة، بل حقه عليها كحق المالك على المملوك.

ولهذا كان النكاح بمنزلة الرق، والأمر للمرأة.

قال عمر رضي الله عنه: النكاح رق، فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته.

وقال زيد بن ثابت: الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله: «وألفياً سيدها لدى الباب» [يوسف: ٢٥].

وقال النبي ﷺ: «اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم».

والعاني: الأسير، وإذا كان كذلك ظهر أن ما يستحقه عليها من الحبس أعظم مما تستحقه عليه، إذ غاية الغريم أن يكون كالأسير، ولأنه يملك مع حبسها في منزله الاستمتاع بها متى شاء، فحبسه لها دائماً يستوفي في حبسها ما يستحقه عليها، وحبسها له عارض إلى أن يوفىها حقها.

والحبس الذي يصلح لتوقيه الحق مثل المالك لآمنه، بخلاف الحبس إلى أن يستوفي الحق، فإنه من جنس حبس الحر للحر، ولهذا لا يملك الغريم منع المحبوس من تصرف يوفي به الحق، ولا يمنعه من خروجه إذا احتاج الخروج من الحبس مع ملازمته له، وليس على المحبوس أن يقبل ما يبدله له الغريم مما عليه منه فيه. ويملك الرجل منع امرأته من الخروج مطلقاً إذا قام بها لها عليه.

وليس لها أن تمنع من قبول ذلك، وبهذا وغيره يتبين أن له أن يلزمها وتمنعها من الخروج أكثر مما لها أن تلزمه وتمنعها من الخروج من حبسه.

فإذا لم يكن له من يقوم مقامه في ذلك لم يجز أن يمنع من ملازمته، وهذا حرام بلا ريب. ولا ينازع أحد من أهل العلم أن حبس الرجل إذا توجه تتمكن معه امرأته من الخروج من منزله، وإن ساقط حقه عليها حرام لا يحل لأحد من ولائ الأمور، والحكماء فعل ذلك، حرة حقيق كانت أو فاجرة، فإن ما يقضي إلى تمكينها من الخروج إسقاط لحقه.

وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَا سِيَّمَا وَذَلِكَ مَطْنَةٌ لِمُضَارَبَتِهَا لَهُ أَوْ فِعْلُهَا لِلْفَوَاحِشِ إِلَى أَنْ قَالَ: فَرِعَايَةُ بِمِثْلِ هَذَا مِنْ أَكْثَرِ الْمَصَالِحِ الَّتِي لَا يَجُوزُ إِهْمَالُهَا.

قَالَ: وَهِيَ إِنَّمَا تَمْلِكُ مِلَازِمَتَهُ، وَمِلَازِمَتُهُ تَحْصُلُ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ وَهُوَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ طَلَبَ مِنْهَا الِاسْتِمْتَاعَ فِي الْحَبْسِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُوفِيَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهَا.

وَأِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالْحَبْسِ أَوْ الْمِلَازِمَةِ: أَنَّ الْغَرِيمَ يَلَازِمُهُ حَتَّى يُوفِيَهُ حَقَّهُ، وَلَوْ لَازِمَةٌ فِي دَارِهِ جَارًا. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يُفْضِي إِلَى أَنْ يَمْطَلَهَا وَلَا يُوفِي، فَالْجَوَابُ أَنَّ تَعْوِيقَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ هُوَ الْحَبْسُ، وَهُوَ كَافٍ فِي الْمَقْصُودِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ امْتِنَاعُهُ عَنْ أَداءِ الْوَاجِبَاتِ.

فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَادِرٌ وَامْتَنَعَ ظَلَمًا، عَوِّبَ بِأَكْثَرِ مِنَ الْحَبْسِ بِضَرْبٍ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ حَتَّى يُؤَدِّيَ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ».

وَالظَّالِمُ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ، فَإِنَّ الْعُقُوبَةَ تُسْتَحَقُّ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِيَ الْوَاجِدِ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ».

وَمَعَ هَذَا لَا يَسْقُطُ حَقُّ الَّذِي عَلَى امْرَأَتِهِ، بَلْ يَمْلِكُ حَبْسَهَا فِي مَنْزِلِهِ.

وَأَمَّا تَمْكِينُ بِمِثْلِ هَذَا بِعَيْنِي الْمَمْتَنِعِ عَنِ الْوَفَاءِ ظَلَمًا مِنْ فَضْلِ الْأَكْلِ، وَالنَّكَاحِ فَهَذَا مَحَلُّ اجْتِهَادٍ، فَإِنَّهُ مِنْ نَوْعِ التَّعْزِيرِ. فَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ أَنْ يُعْزَرَهُ بِهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، إِذَا التَّعْزِيرُ لَا يَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِي تَوْعِيهِ وَقَدْرِهِ إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ حُدُودَ اللَّهِ.

وَلَكِنْ الْحَبْسُ عَلَى حَقُوقِ النِّسَاءِ لَيْسُوا مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، فَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ الْمَقْصُودُ بِحَبْسِهِمَا جَمِيعًا إِمَّا لِعَجْزِ أَحَدِهِمَا عَنْ حِفْظِ الْآخَرِ أَوْ لَشَرِّ يَحْدُثُ بَيْنَهُمَا وَتَحْوِ ذَلِكَ، وَامْتَنَعَ أَنْ تَسْكُنَ فِي مَوْضِعٍ لَا تَخْرُجُ مِنْهُ، وَهُوَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا، بِمِثْلِ أَنْ يُسَكِّنَهَا فِي رِبَاطٍ نِسَاءً أَوْ بَيْنَ نِسْوَةٍ مَأْمُونَاتٍ فَعَلَّ ذَلِكَ.

فَفِي الْجُمْلَةِ: لَا يَجُوزُ حَبْسُهَا لَهَا وَتَذَهَبَ حَيْثُ شَاءَتْ، بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِّينِ وَرِعَايَةِ الْمَصْلَحَتَيْنِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ ذَهَابُهَا مَطْنَةً لِلْفَاحِشَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصِيرُ حَقًّا لِلَّهِ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ رِعَايَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الزَّوْجُ.

وَفِي إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ فَضْلٌ عَظِيمٌ. وَأُبَلِّغُ الْأَخْبَارَ فِيهِ عَنْ بُرَيْدَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّ، فَإِذَا حُلَّ الدَّيْنُ فَسَانْظَرُهُ، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٥٩).

حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، فَذَكَرَهُ، إِسْنَادًا جَيِّدًا. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤١٨)، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ مِنْ خَلِيفَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ نَفْعِ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ مَثْرُوكٌ، عَنْ بُرَيْدَةَ. وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِمَعْنِيْنِ لَهُ فَأَنْكَرَ وَلَمْ يَقْرَ بِهِ لِأَحَدٍ، أَوْ قَالَ: لَزَيْدٍ، فَكَذَّبَهُ، قَضَى مِنْهُ، وَإِنْ صَدَقَهُ فَوْجُهَانِ (م ٢) ^(١).

وَلَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ لِلْمَدِينِ، لِأَنَّهُ لَا يَدْعِيهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قامت بيينة بمعنيين له فأنكر ولم يقر به لأحد، أو قال: لزيد، وكذبه، قضى منه، وإن صدقه فوجهان).

انتهى.

أحدهما: يكون لزيد، جزم به في المعنى، والشرح وشرح ابن رزين، والنظم، وغيرهم. وصححه ابن نصر الله في حواشيه، ويحلف.

قال في الرعاية الكبرى: فإن أقر به لزيد مضاربة قبل قوله بيمينه إن صدقه زيد أو كان غائبًا. والوجه الثاني: لا يكون له، وهو قوي.

والصواب: أن يرجع في ذلك إلى القرائن خوفًا من التهمة.

وظاهر هذا: أن البيعة هنا لا يُعتبر لها تقدم دهن، وإن كانت له بيعة قدمت لإفراق رب اليد.
وفي المنتخب: بيعة المدعي، لأنها خارجة.

ويحرم أن يخلّف مُعسر لا حقّ عليه بتأوك، نصّ عليه.

ومن سأل عن غريب وظنّ إسناده شهيد، وإن وقى ماله ببعض دينه لزم الحجز عليه بطلب غرمائه.
والأصح: أو بعضهم.

وفي الترهيب: إن زاد دينه على المال وقيل: أو هو من الحاكم. وتصرّفه قبل الحجز نافذ، نصّ عليه، مع أنه يحرم إن
ضرّ بغيره، ذكره الأدهي البغدادي. وقيل: لا ينفذ، ذكره شيخنا واختاره، وذكره أيضاً رواية.

وسأله جعفر: من عليه دين أتصدق بشيء؟ قال: الشيء اليسير، وقضاء دينه أوجبّ عليه.
وعنه: له منع ابنه من تصرفه في ماله بما يضره.

وتقلّ خنبل يمين تصدّق وأبواه فقيران: ردّ عليهما، إلا لمن دونهما، للخبر، ولا يصحّ بعده، نصّ عليه، إلا في دينه.
وعنه: وعقبت كتدبير، اختاره أبو بكر.

وفي المستوعب: وصدقة يسيّر.

وإن أقر بعين قبل على نفسه.

وتقلّ موسى بن سعيد إن تصرف قبل طلب رب العين لها جاز، لا بعده.

وإن باع ماله لغريم بكلّ الدين فوجهان (م ٣) (١).

ومن دينه لمن مبيع وجده ولو هزل.

وقيل: ونسي صنعة وقيل: أو صار الحب زرعاً وعكسه، أو النوى شجراً، ولو باعه بعد حجبوا جاهلاً به.
وقيل: أو عالماً، فله أخذه بحقه، لتعيينه كوديعة.

وقيل: بحاكم، بناء على تسويغ الاجتهاد، مترخيّاً.

وقيل: فوزاً.

وفي الترهيب، والرعاية: وعلى الأصحّ أو مات البائع ولو مع بذل غريم ثمنه، نصّ عليه.

وإن قال المفسر: إنما لك ثمنه فأنا أبيع وأعطيك، فريته أحقّ به، نقله أبو الحارث.

وإن مات المفسر، أو برئ من بعض ثمنه، أو زال ملكه عن بعضه يتلف أو غيره.

وعنه: ولو أنه عتيان، أو تعلق به حقّ شفعة، في الأصحّ.

وقيل: مع طلبه، أو جناية أو زهر، أو تغير بما يزيل اسمه، أو خلطه بما لا يتميّز، أو وطئ البكر، وفيه وجّه.

وقيل: أو الثيب، أو صبة، أو قصرة، في وجهيهما، كتقصيه بهما، في الأصحّ، فهو أسوة الغرماء.

وفي الموجز: إن أحدث صنعة كنسج غزل وعمل الدهن صابوناً فروايتان.

وفي التبصرة: لا يأخذه.

وعنه: بلى، قال: ويشاركه المفسر في الزيادة.

ولو أفلس بعد رجوعه إلى ملكه، فليل: لا يرجع.

(١) (مسألة - ٣): قوله في المحجور عليه: (وإن باع ماله لغريم بكلّ الدين فوجهان). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: فإن باع ماله لغرماته أو بعضهم بكلّ الدين احتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: لا يصحّ.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام جماعة، لاحتمال ظهور غريم آخر، وللجهل بالثمن.

والوجه الثاني: يصحّ بيع ذلك، لرضاهما به.

قلت: بتوجه الصحة إن علم الدين، وإلا فلا.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ رَجَعَ بِفَسْخٍ.
 وَقِيلَ: مُطْلَقًا، فَلَوْ اشْتَرَاهَا ثُمَّ بَاعَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَقِيلَ: الْبَائِعُ الْأَوَّلُ، لِسَبْقِهِ.
 وَقِيلَ: يُقَرَّعُ (م ٤، ٥) ^(١).
 وَيَأْخُذُهُ بزيادةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الْمُنْفَصِلَةُ لِلْمُقْلِسِ، وَالْمُتَّصِلَةُ تُمْنَعُ.
 وَفِي الْإِرْشَادِ، وَالْمَوْجَزِ: تُمْنَعُ مُتَّصِلَةٌ، وَفِي مُنْفَصِلَةٍ رَوَاتَانِ، وَهُمَا فِي التَّنْبِيهِ.
 وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى يُمْنَعُ الْوَلَدُ الرَّجُوعُ فِي وَلَدٍ وَأُمٌّ إِنْ كَانَ حَمَلًا عِنْدَ الْبَيْعِ وَكَذَا عِنْدَ الرَّجُوعِ فَوَجْهَانِ
 (م ٦، ٧) ^(٢).

(١) (مسألة ٤ - ٥): قوله: (ولو أفلس بعد رجوعه إلى ملكه، فقيل: لا يرجع، وقيل: بلى إن رجع بفسخ، وقيل: مطلقًا، فلو اشتراها ثم باعها ثم اشتراها فقيل: البائع الأول، لسبقه، وقيل: يقرع). انتهى.
 ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٤): إذا أفلس بعد رجوع السلعة إلى ملكه، فهل له بها الرجوع أم لا؟
 أو يرجع إن رجعت إليه بفسخ، وإلا فلا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المنعي، والشرح، والقواعد الفقهية، والزركشي.
 وأطلق الأول، والآخر في الكافي، والتلخيص، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.
 أحدهما: له الرجوع.
 قال الناظم:

عاد الرجوع على القوي

وقدّمه ابن رزين في شرحه.
 قال في التلخيص: هو كعمود الموهوب إلى الابن بعد زواله هل للاب الرجوع أم لا؟ انتهى.
 قلت: الصحيح: أن له الرجوع في مسألة الهبة.
 والوجه الثاني: ليس له الرجوع مطلقًا، لأنه زال عن ملكه.
 والوجه الثالث: له الرجوع إن عادت السلعة إليه بفسخ، كالإقالة، والرّد بالعيب، والخيار ونحوه، وإن عادت إليه بسبب جديد كبيع هبة وإرث وصية ونحوه لم يرجع، وهو قوي.
 (المسألة الثانية - ٥): إذا قلنا: له الرجوع فاشترها ثم باعها ثم اشتراها فهل يختص بها البائع الأول لسبقه أو يقرع بينه وبين البائع الثاني؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يختص بها البائع الأول لسبقه.
 والوجه الثاني: يقرع بينهما، وهو أقوى من الأول.
 قلت: ويحتمل أن يختص بها البائع الثاني ويكون القول بالرجوع خصوصًا بغير البيع.
 (٢) (مسألة ٦ - ٧): قوله: (وإن كان حملًا عند البيع وكذا عند الرجوع فوجهان). انتهى.
 شمل مسألتين.
 (مسألة ٦): ما إذا كانت حاملًا عند البيع.
 (ومسألة ٧): ما إذا حدث حملٌ ووجد عند الرجوع، والذي يظهر أن مبنى الوجهين.
 على أن الزيادة المتصلة تمتع الرجوع، والمنفصلة لا تمتع، وهو المذهب فيهما، فعلى هذا هل يلحق الحمل بالمتصلة أو المنفصلة؟
 أطلق الوجهين، فمن الحق بالمتصلة منع الرجوع ومن الحق بالمنفصلة لم يمنع.
 والظاهر أن مراده إذا كانت حاملًا عند البيع منفصلًا عند الرجوع في الأولى، وفي الثانية إذا كانت حائلًا عند البيع حاملًا عند الرجوع، لا أنها تكون حاملًا عند البيع متصلًا عند الرجوع.

قال في التلخيص، والرعاية الكبرى: إن كان حملًا عند البيع، والرجوع لم يمنع الرجوع، كالسمن، وإن كان حملًا عند البيع =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَالْأَصَحُّ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَلْعِ غَرْسٍ أَوْ بِنَاءٍ، فَيُضْمَنُ غَرِيمَ نَقْصًا حَصَلَ بِهِ، وَيُسَوَّى حَقَرًا، وَإِنْ أَبَى قَلْعَهُ فَلِلْبَائِعِ فِي الْأَصَحِّ أَخْذَهُ وَقَلْعَهُ وَضْمَانُ نَقْصِهِ.

وَأَنْ أَبَى فَلَا رُجُوعَ وَرَجْعٌ عِنْدَ الْقَاضِي فِي أَرْضٍ، وَهَلْ يَبَاعُ الْغَرْسُ مُفْرَدًا أَوِ الْجَمِيعُ وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى الْقِيَمَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٨) ^(١)، وَلَوْ كَانَ ثَمَنُهُ مُوجِبًا أَخْذَهُ عِنْدَ الْأَجَلِ. وَقِيلَ: فِي الْحَالِ.

وَقِيلَ: يَبَاعُ.

وَمَنْ وَجَدَ عَيْنَ قَرْضِهِ أَوْ غَيْرَهُ فَكَمَّيْبِعٍ، وَكَذَا عَيْنًا مُوجِبَةً.

وَقِيلَ: وَلَوْ مَضَى بَعْضُ الْمُدَّةِ وَكَذَا مَكَرَ نَفْسَهُ.

وَرُجُوعُ الْبَائِعِ فَنسخَ لِلْبَيْعِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَبِيعِ وَلَا إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَلَوْ رَجَعَ فِيمَنْ أَبَى صَحٌّ وَصَارَ لَهُ، فَإِنْ قَدَّرَ أَخْذَهُ، وَإِنْ قَلِفَ فَمِنْ مَالِهِ وَإِنْ بَانَ تَلَفَهُ حِينَ اسْتَرْجَعَهُ بَطُلَ اسْتِرْجَاعُهُ.

وَأَنْ رَجَعَ فِي مَبِيعٍ اشْتَبَهَ بِغَيْرِهِ قَدَّمَ تَعْيِينَ الْمَقْلُوبِ، لِإِنْكَارِهِ دَعْوَى اسْتِحْقَاقِ الْبَائِعِ، وَإِنْ مَاتَ بَائِعٌ مَدِينًا فَمُشْتَرٍ أَحَقُّ

= منفصلاً عند الرجوع فوجهان.

وقال في الرعاية الصغرى، والحاويين: والحمل كالسمن، فإن كان منفصلاً عند الرجوع فوجهان.

وقال في الكبرى وإن كانت حائلاً عند البيع حاملاً عند الرجوع فوجهان، ومع الرجوع لا أرض. انتهى.

وقال في التلخيص: وإن كانت حائلاً عند البيع حاملاً عند الرجوع فهو كالسمن.

والأظهر أنه يتبع في الرجوع كما يتبع في البيع. انتهى.

وقطع في الفصول: أنه لو أفلس المشتري وهي حاملٌ كان له الرجوع، وكذا قطع: لو كانت حاملاً عند البيع أن له الرجوع.

وقال الشيخ الموفق، والشارح: لو اشتراها حاملاً وأفلس وهي حاملٌ فله الرجوع فيها إلا أن يكون الحمل قد زاد بكبرٍ وكثرت

قيمتها بسببه فيكون من الزيادة المتصلة، وإن أفلس بعد وضعها فقال القاضي: له الرجوع فيهما بكلِّ حال من غير تفصيل.

قال الشيخ: والصحيح أننا إن قلنا لا حكم للحمل فهو زيادة منفصلة، وإن قلنا: له حكم، وهو الصحيح، فإن كان هو، والأُمُّ قد زادا بالوضع فزيادة متصلة، وإن لم يزيدا جاز الرجوع فيهما.

وإن زاد أحدهما دون الآخر خرج على الروايتين فيما إذا كان المبيع عينين تلف بعض أحدهما.

وإن كانت عند البيع حائلاً وحاملاً عند الرجوع وزادت قيمتها فزيادة متصلة، وإن أفلس بعد الوضع فزيادة منفصلة. وقال

القاضي: وإن وجدها حاملاً أنبنى على أن الحمل هل له حكم فيكون زيادة منفصلة يترتب به حتى تضع، أو لا حكم له فزيادة متصلة. انتهى كلام الشيخ ملخصاً.

وقد اختار القاضي في المجرّد: أن الحامل في البيع وغيره كأحد عينين، فتلخص: أن ابن حمدان في الرعاية الكبرى أطلق الخلاف في المسألتين، وأن صاحب التلخيص جعل الحمل عند الرجوع كالسمن.

واختار أنه يتبع في الرجوع، وأما قوله في الرعاية الصغرى، والحاويين: إن الحمل كالسمن، فمرادهم، والله أعلم إذا تجدد بعد

البيع، سواء بقي حملاً إلى الرجوع أو لا، فشمّل مسألة المصنّف الثانية، وكلام المصنّف فيما إذا كان حملاً عند البيع ومولوداً عند الرجوع في المسألة الأولى.

واختار القاضي في هذه المسألة أن له الرجوع فيهما مطلقاً، وأن الشيخ فصل التفصيل المتقدم.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وهل يباع الغرس مفرداً أو الجميع ويقسم الثمن على القيمة؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وظاهر المغني، والشرح إطلاقات الخلاف أيضاً.

أحدهما: يباع الجميع، قدّمه في الخلاصة، والرعاية الصغرى.

والوجه الثاني: يباع الغراس مفرداً.

قدّمه في الرعاية الكبرى.

بِطَعَامٍ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ قَبْلَ قَبْضِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَصْلٌ

يَلْزَمُ الْحَاكِمَ قِسْمَةُ مَالِهِ عَلَى الْغَرَمَاءِ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الدِّينِ، وَإِلَّا بَاعَهُ عَلَى الْقَوْرِ، لِأَنَّهُ دُمْتُه لَمْ تَخْرُبْ بِخِلَافِ الْمَيْتِ بِلَا إِذْنِهِ، وَلَا يَبَاعُ إِلَّا بِشَمْنٍ مِثْلِهِ الْمُسْتَقَرُّ فِي وَقْفِهِ أَوْ أَكْثَرُ ذِكْرُهُ شَيْخَانَا وَغَيْرُهُ. وَيُسْتَحَبُّ إِحْضَارُهُ وَغَرَمَائِهِ وَيَبِيعُ كُلُّ شَيْءٍ فِي سَوْقِهِ، وَيَبِيعُ أَوْ لَا أَقْلَهُ بَقَاءً وَأَكْثَرَهُ كَلْفَةً، وَنَفَقَتُهُ أَذْنَى نَفَقَةِ مِثْلِهِ وَكِسْوَتُهُ وَعِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ حَتَّى يَقْسَمَ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا كَسْبٍ، وَيَتْرَكَ لَهُمْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَسْكَنِ لَا سَعَةَ فِيهِ وَخَادِمٍ لَيْسَا نَفِيسَيْنِ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا عَيْنَ مَالٍ غَرِيمٍ، وَالْأَلَّةُ جِرْفَةٌ، وَمَا يَتَجَرُّ بِهِ إِنْ عَدِمَتْهَا، وَنَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ: وَقَرَسَ يَحْتَاجُ رُكُوبَهَا.

وَفِي الرُّوضَةِ: وَذَابَةٌ يَحْتَاجُهَا.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: يَبَاعُ الْكُلُّ إِلَّا الْمُسْكَنُ وَمَا يُوَارِيهِ مِنْ ثِيَابٍ، وَخَادِمًا يَحْتَاجُهُ، وَأَجْرَةَ الْمُنَادِي وَنَحْوِهِ، وَلَا مُتَبَرِّعٌ مِنَ الثَّمَنِ.

وَقِيلَ: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَعَ امْتِنَانِهِ، وَإِنْ عَيْنًا مُتَابِعًا غَيْرَ تَقَةٍ رَدَّهُ، بِخِلَافِ بَيْعِ الْمَرْهُونِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ تَعْيِينُهُمَا ضَمُّهُمَا إِنْ تَبَرَّعًا، وَإِلَّا قَدَّمَ مَنْ شَاءَ.

وَيُقَدَّمُ الْمَرْهُونُ بَرَهْنٍ لَازِمٍ، وَلَمْ يَقْبِذْهُ جَمَاعَةٌ كَالْمَحْرُورِ، وَالْوَجِيزُ بِاللُّزُومِ.

وَعَنْهُ: إِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ أَوْ أُلْفِسَ فَالْمَرْتَهَنُ أَحَقُّ بِهِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ وَجُودُ قَبْضِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ قَبْلَهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَخْتَصُّ بِشَمْنِ الرَّهْنِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ فِي صُورَةِ الْمَوْتِ، لِعَدَمِ رِضَا بِلَيْتِهِ، بِخِلَافِ مَوْتِ بَائِعٍ وَجَدَ مَتَاعَهُ، وَالْمَخْجُيُّ عَلَيْهِ عِنْدَهُ بِشَمْنِهِ، وَيُشَارِكُ الْمَرْتَهَنُ بِالْفَضْلِ، وَصَاحِبُ الْعَيْنِ أَوْ مُسْتَأْجَرُهَا يَأْخُذُ وَيَقْسِمُ الْبَاقِي بِقَدْرِ دَيُونِ غَرَمَائِهِ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ أَنْ لَا غَرِيمَ مِوَاهِمٍ، وَيَلْزَمُ الْوَرَّةُ بَيِّنَةُ تَشْهَدُ: لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا مِوَاهِمَ، ذِكْرُهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَالْفُصُولِ وَغَيْرِهَا، لِئَلَّا يَأْخُذَ أَحَدُهُمْ مَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ.

ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ لَمْ يُنْقَضْ وَيَرْجَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ حَصِيَّتِهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: قِسْمَةُ بَانَ الْخَطَأِ فِيهَا كَقَسْمِهِ أَرْضًا أَوْ مِيرَاثًا ثُمَّ بَانَ شَرِيكٌ أَوْ وَارِثٌ.

قَالَ الْأَرْجِيُّ: فَلَوْ كَانَ لَهُ أَلْفٌ اقْتَسَمَهَا غَرِمَاءُ بِصَفَتَيْنِ ثُمَّ ظَهَرَ ثَالِثٌ كَذِبُهُ كَذِبَيْنِ أَحَدُهُمَا رَجَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بِثُلُثِ مَا قَبِضَهُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ أَتْلَفَ مَا قَبِضَهُ.

فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَنَّ الثَّالِثَ يَأْخُذُ مِنَ الْآخِرِ ثُلُثَ مَا قَبِضَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.

وَأَصْلُهُ هَذَا مَا لَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْوَارِثَيْنِ بَوَارِثَ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مَا فِي يَدِهِ إِذَا كَانَ ابْنًا وَهُمَا ابْنَانِ، كَذَا قَالَ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَرْجَعُ عَلَى مَنْ أَتْلَفَ مَا قَبِضَهُ بِحَصِيَّتِهِ.

وَيَتَوَجَّهُ كَمَقْفُودٍ رَجَعَ بَعْدَ قِسْمَتِهِ وَتَلَفِهِ.

وَفِي قَتَاوَى الشَّيْخِ: لَوْ وَصَلَ مَالُ الْغَائِبِ فَأَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً عَلَيْهِ أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنًا، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنًا أَيْضًا إِنْ طَالَبَا جَمِيعًا اشْتَرَكَا، وَإِنْ طَالَبَ أَحَدُهُمَا اخْتَصَّ بِهِ، لَا اخْتِصَاصِهِ بِمَا يُوجِبُ التَّسْلِيمَ وَعَدَمَ تَعَلُّقِ الدِّينِ بِمَالِهِ.

وَمُرَادُهُ: لَمْ يَطَالِبْ أَصْلًا، وَلَا شَارَكَهُ، مَا لَمْ يَقْبِضْهُ، وَلَا مُشَارَكَةً فِيهِ بِمَا أَذَانَهُ بَعْدَ حَجْرِهِ، وَذَكَرَ فِي الْمُبْجِجِ فِي جَاهِلٍ بِهِ وَجْهَيْنِ، أَوْ أَقْرَأَ بِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ أَصَافَ إِلَى إِقْرَارِهِ قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ أَذَانَهُ عَامِلٌ قَبْلَ قِرَاضِهِ: قَالَهُ شَيْخُنَا، وَنُكْوَلُهُ كِلَافَرَارِهِ، وَيُشَارِكُهُمُ الْمَخْجِيُّ عَلَيْهِ قَبْلَ حَجْرِهِ وَيَعْدُهُ.

وَلَا يَحِلُّ دَيْنٌ بِفَلْسٍ وَلَا مَوْتٌ إِذَا وَثَّقَ الْوَرَّةُ الْأَقْلَ مِنْ تَرِكَةٍ أَوْ ذَيْنِ، فَيَخْتَصُّ بِهِ الْحَالُ.

وَعَنْهُ: يَحِلُّ، فَيُشَارِكُ بِهِ، وَقِيلَ عَلَى الْأَوَّلِ فِي مَوْتِهِ هَلْ فِي تَرْكِهِ حِصَّتُهُ لِيَأْخُذَهُ إِذَا حَلَّ ذَنْبُهُ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْحَالُ، أَوْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا حَلَّ؟ يَحْتَمِلُ أَوْجُهًا.
وَعَنْهُ: يَحِلُّ بِمَوْتِ وَلَوْ قَتَلَهُ رَبُّهُ لَا يَفْلَسُ.
وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ عُدِمَ التَّوَلُّيقُ.
وَعَنْهُ: لَا يَحِلُّ بِهِمَا، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ كَذَبِيهِ.
وَفِي التَّلْخِيسِ: وَكَذَا فِي حِلِّهِ بِجُنُونٍ وَفِي الْإِنْتِصَارِ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِمْ.
وَذَكَرَهُ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الْحَوَالَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مِلَّةً، وَلَا وَتَقَوَّا.
وَلَوْ وَرَثَهُ بَيْتُ الْمَالِ أَحْتَمِلَ انْتِقَالَهُ، وَيُضْمَنُ الْإِمَامُ لِلْغُرَمَاءِ، وَاحْتِمِلَ حِلُّهُ، وَذَكَرَهُمَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَذَكَرَهُمَا فِي التَّلْخِيقِ، لِعَدَمِ وَاثَرِ مُعَيَّنٍ (م ٩) (١١).
وَلِهَذَا لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ الْأَرَاضِي وَإِنْ كَانَتْ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَتْ لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَجُزْ.
وَفِي الْقُنُونِ: لَوْ تَعَلَّقَ بِالْأَعْيَانِ لَمَا اسْتَحَقَّ مَنْ طَرَأَ حَقُّهُ بِوُقُوعِهِ فِي بَيْتٍ حَقَرَهَا لِمَيْتِ حَالِ الْحَيَاةِ، كَالرُّهْنِ، وَلَمَا سَقَطَ الْحَقُّ بِالْبَرَاءَةِ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ فِي ذِمَّةِ مَيْتٍ، وَالتَّرَكَةُ رَهْنٌ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: الدِّينُ وَإِنْ قُلَّ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّصَرُّفِ نَظَرًا لَهُ.
وَإِنْ ضَمِنَهُ ضَامِنٌ وَحَلَّ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَحِلَّ عَلَى الْآخَرِ، وَهَلْ لِلضَّامِنِ مُطَالَبَةُ رَبِّ الْحَقِّ بِقَبْضِهِ مِنْ تَرْكِهِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ يَبْرَثُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٠) (١٢).
وَإِنْ أَبَى مُفْلِسٌ أَوْ وَاثَرِ الْحَلْفِ مَعَ شَاهِدٍ لَهُ لَمْ يَحْلِفِ الْغُرَمَاءُ، وَيَلْزَمُ إِجْبَارُ مُحْتَرِفٍ عَلَى الْكَسْبِ فِيمَا يَلِيقُ بِمِثْلِهِ لِبَقِيَّةِ ذَنْبِهِ، كَوَقْفٍ وَأَمْ وَلَدٍ فِي الْأَصَحِّ، لَا فِي لُزُومِ حَجٍّ وَكُفَّارَةٍ.
وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ، كَقَبُولِ هِبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَتَرْوِيجٍ حَتَّى أَمْ وَلَدٍ وَخَلْعٍ وَرَدِّ مَبِيعٍ وَإِنْصَافِهِ.
وَلِيهِ وَجْهٌ مَعَ الْأَحْظَ، وَأَخَذَ دِيَّةً عَنْ قَوْدٍ، فَعَلَى الْأَوَّلَةِ يَبْقَى الْحَجَرُ بَقَاءَ ذَنْبِهِ إِلَى الْوَفَاءِ وَلَوْ طَلَبُوا إِعَادَتَهُ لِمَا بَقِيَ بَعْدَ فَلَكَ الْحَاكِمُ لَمْ يُجِبْهُمْ، وَإِذَا أُعِيدَ وَقَدْ أَذَانَ شَارَكَ غُرَمَاءَ الْحَجَرِ الثَّانِي الْأَوَّلُ.

- (١١) (مسألة - ٩): قوله: (ولو ورثه بيت المال احتمل انتقاله، ويضمن الإمام للغرماء واحتمل حله، وذكرهما في عيون المسائل، وذكرهما في التعليل، لعدم وارث معين). انتهى.
أحدهما: يحل. قال القاضي في المجرد وابن عقيل، والشيخ في المغني: إذا لم يكن وارث حل الدين؛ لأن الأصل يستحقه الوارث وقد عدم هنا، وقدمه في القواعد الفقهية.
قلت: وهو عين الصواب في هذه الأزمنة.
والاحتمال الثاني: انتقاله إلى بيت المال، ويضمن الإمام للغرماء إلى أن يحل الدين، وهذا كالتعذر في هذا الزمان، فالاعتماد على القول الأول.
- (١٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن ضمنه ضامن وحل على أحدهما لم يحل على غيره وهل للضامن مطالبة رب الحق بقبضه من تركة المضمون عنه بعد موته أو يبرثه؟ فيه وجهان). انتهى.
أحدهما: له ذلك.
قلت: وهو الصواب.
والوجه الثاني: ليس له ذلك، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب في باب الضمان.
وفي هذه المسألة على القول الأول نوع شبيه بمسألة السلم، والكتابة، والدين إذا أتى أصحابه بالحق قبل حله إلى ربه، ولا ضرر عليه في قبضه.
فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

وَلَوْ فَلَئْسَ الْقَاضِي ثُمَّ إِذَا لَمْ يُجِبْسَ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ قَدْ وَضَحَ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ.
وَأِنْ عَقَا مُطْلَقًا أَوْ مَجَانًا وَجَبَتْ عَلَى مُوجِبِ الْعَمَلِ أَخَذُ شَيْئَيْنِ، وَالْأَسْقَطُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: اخْتَارَ الْأَكْثَرُ: لَا يَصِحُّ مَجَانًا، وَالْخِلَافُ فِي سَفِيهِهِ وَوَارِثِهِ مَعَ ذِيُونِ مُسْتَغْرِقَةٍ، وَمَرِيضٍ، وَيَصِحُّ مِنْهُ فِي
تَلْئِهِ، وَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُمْ عَنِ الدَّيَّةِ، فِي الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: لِلْمُفْلِسِ الْعَفْوُ مَجَانًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ مُلَازِمَتُهُ.
وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ: الْإِشْرَافُ عَلَى تَصَرُّفِهِ.
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

باب الْحَجَرِ

وَهُوَ لَقَعُ الْمَنْعِ، وَشَرْعًا الْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِحَجَرٍ عَلَى صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهِ لِحَظِّهِمْ، وَمَنْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ مَالَهُ يَبْعَا أَوْ قَرْضًا رَجَعَ بَعْيِيهِ، وَإِنْ أَتَلَفُوهُ لَمْ يَضْمَنْوْا.
وَقِيلَ: مَجْنُونٌ.
وَقِيلَ: يَضْمَنُ سَفِيَهُ جَهْلَ حَجَرِهِ، وَيَلْزَمُهُمْ أَرْضُ جِنَايَةِ وَضْمَانٍ مَا لَمْ يَدْفَعِ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَعْطَوْهُ مَالًا ضَمِنَهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ وَيَلِيَهُ، وَإِنْ أَخَذَهُ لِيَحْفَظَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ، فِي الْأَصَحِّ.
وَكَذَلِكَ إِنْ أَخَذَ مَغْضُوبًا لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ، وَإِنْ أَوْدَعَهُمْ أَوْ أَعَارَهُمْ أَوْ عَبْدًا مَالًا فَأَتَلَفُوهُ أَوْ تَلَفَ بِتَفْرِيطِ سَفِيهِ وَعَبْدٍ، فَقِيلَ: بِالضَّمَانِ وَعَدَمِهِ، وَضَمَانٍ عَبْدٍ.
وَقِيلَ: وَسَفِيهِ (م ١، ٢) ^(١).

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وإن أودعهم أو أعارهم يعني الصغير، والمجنون، والسفيه أو عبدًا مالا فأتلفوه، أو تلف بتفريط سفيه وعبد، فقيل: بالضمان وعدمه، وضمان عبد، وقيل: وسفيه). انتهى.
اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا أودع الصبي أو المجنون أو السفيه أو العبد مالا فأتلفوه، فهل يضمنونه أم لا؟ أم يضمن العبد وحده؟ أم هو، والسفيه؟ ذكر فيه أقوالاً.

أطلق الخلاف؛ أما الصبي إذا أتلف الوديعة فهل يضمنها أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والفاثق في هذا الباب.

وأطلقه في باب الوديعة في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم. أحدهما: لا يضمن، وقدمه في الخلاصة، والمقنع.

قال في الفصول: وهو أصح عندي.

قال في الهداية، والمستوعب، والتلخيص: قال غير القاضي من أصحابنا: لا يضمن.

قال الحارثي: قال ابن حامد: قياس المذهب لا يضمن، واليه صار القاضي أخيراً، ذكره عنه ولده أبو الحسين، ولم يذكر القاضي في رؤوس المسائل سواء، واختاره القاضي أبو الحسين وأبو الحسن بن بكروس.

قال ابن عقيل: وهو أصح عندي. انتهى.

والوجه الثاني: يضمن، اختاره القاضي في الخلاف، واختاره أيضاً الشيخ الموفق، والشارح.

قال الحارثي: واختاره أبو علي بن شهاب، ولم يورد الشريفان أبو جعفر، والزَيْدِيُّ، وأبو المواهب الحسين بن محمد العكبري، والقاسم بن الحسن الحداد سواء. انتهى.

وصححه الناظم.

وقدمه في الفصول في موضع، وهذا الصحيح من المذهب على ما اصطالحناه.

تنبيهات: الأول: الحق المصنف السفيه بالصغير، وكذلك الشيخ الموفق، والشارح، والمجد وابن حذان وجماعة.

وقدم في الرعاية الكبرى في هذا الباب أن إتلاف السفيه الوديعة هدر.

وقطع القاضي في المجرد بأنه كالبالغ الرشيد، وكذلك صاحب التلخيص.

قال الحارثي: والحقه بالرشيد أقرب. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

الثاني: الحق المصنف أيضاً العبد بالصغير، وكذلك صاحب المحرر، والرعايتين، واختاره القاضي.

والذي قطع به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجأ، وغيرهم.

وقدمه في المستوعب، والتلخيص.

وَأَنْ تَمْ لِيَصْغِيرَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ أَنْزَلَ أَوْ نَبَتْ شَعْرَ خَشْنٍ حَوْلَ قَبْلِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَحَكِي فِيهِ رِوَايَةٌ.
أَوْ عَقْلٌ مَجْنُونٌ وَرَشْدًا بِلا حَكْمٍ، فَكُ حَجَرُهُمَا بِلا حَكْمٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي صَغِيرٍ، وَسَوَاءَ رَشْدُهُ الْوَلِيُّ أَوْ لَا.
قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ تَزَوَّجَ فِي الرُّشْدِ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ قَبْلَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ بِالاسْتِفَاضَةِ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَهُ الْيَعِينُ عَلَى وَلِيِّهِ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ رَشْدُهُ، وَلَوْ تَبَرَّعَ وَهُوَ تَحْتَ الْحَجَرِ فَقَامَتِ بَيِّنَةٌ بِرُشْدِهِ نَقْدًا، وَتَزِيدُ جَارِيَةً بِخِيَصٍ.
وَعَنْهُ: لَا يُحْكَمُ بِبُلُوغِهَا بِغَيْرِهِ، نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هِيَ قَوْلُ أَوَّلٍ، وَحَمَلُهَا ذَلِيلٌ إِنْزَالُهَا، وَقَدَرُهُ أَقْلُ مَدَّةٍ حَمَلٍ، وَلَا يَنْفَكُ قَبْلَ ذَلِكَ.
وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ لِرُشْدِهَا أَيْضًا تَزَوُّجُهَا وَتَلَدٌ أَوْ تَقِيمُ سَنَةً مَعَ زَوْجٍ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، فَلَوْ لَمْ تَتَزَوَّجْ فَقِيلَ: يَدُومُ.
وَقِيلَ: مَا لَمْ تُعْنَسْ (م ٣) (١).
وَالرُّشْدُ إِصْلَاحُ الْمَالِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَالِدَيْنِ، وَهُوَ الْآلِيقُ بِمَذَهَبِنَا.
قَالَ فِي التَّلْخِصِ وَنَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَدَوَامًا، وَهُوَ أَنْ يَصْرِفَ مِرَارًا فَلَا يُغْبَنُ غَالِيًا، وَلَا يَصْرِفُهُ فِي حَرَامٍ أَوْ غَيْرِ فَائِدَةٍ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ: ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنْ التَّبْلِيرَ، وَالْإِسْرَافَ مَا أَخْرَجَهُ فِي الْحَرَامِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الدُّنْيَا لِقَمْعَةٍ فَوَضَعَهَا الرَّجُلُ فِي فِي أَخِيهِ لَمْ يَكُنْ إِسْرَافًا».
قَالَ فِي النِّهَايَةِ: أَوْ صَدَقَةٌ تُضَرُّ بِعِيَالِهِ، أَوْ كَانَ وَحْدَهُ وَلَمْ يَبْقَ بِإِيْمَانِهِ عَائِلَتُهُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ مَبَاحٌ قَدَرًا زَائِدًا عَلَى الْمَصْلَحَةِ.
وَقَالَ الْقَاضِي: يَجِبُ إِنْكَارُ صَرْفِهِ فِي الْمَحْرَمِ، فَإِنْ أَسْرَفَ فِي إِنْفَاقِهِ فِي الْمَلَادَ أَوْ الشُّهُوَاتِ فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْفَقْرَ لَمْ يَكُنْ مُسْرِفًا، وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ السَّرْفِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فِي التَّبْلِيرِ قَوْلَانِ:

= قال الحارثي: وبه قال الأكثر أبو الخطاب وابن عقييل وأبو الحسين، والشريهان أبو جعفر، والزبيدي وابن بكروس، وغيرهم: إن العبد يضمن إذا أتلف الوديعة، واختاره الحارثي، ورد غيره.

الثالث: المجنون كالصغير فيما تقدم من الأحكام، قاله الأصحاب.

الرابع: العارية كالوديعة، قاله المصنف، والشيخ الموفق، والشارح، وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٢): إذا تلف ما تقدم ذكره من الوديعة، والعارية ونحوهما بتفريط العبد، والسقيفه فهل يضمنان أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يضمنان، وهو الصحيح.

قطع به في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو احتمال في المغني، والشرح في السقيفه.

وقطع به في الفائق في السقيفه.

والوجه الثاني: يضمنان، واختاره القاضي في السقيفه.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وعنه: يعتبر لرشدتها تزوجها وتلد وتقيم سنة مع زوج، واختاره جماعة، فلو لم تتزوج فقيل: يدوم،

وقيل: أو ما لم تعنس). انتهى.

أحدهما: يدوم الحجر عليها، وهو احتمال للشيخ وغيره، وهو قوي، بل هو ظاهر الرواية.

وجزم به في الفصول.

والقول الثاني: يدوم ما لم تعنس.

قال القاضي: عندي أنها إذا لم تتزوج يدفع إليها مالها إذا عُنست وبرزت للرجال.

قلت: وهو الصواب، واقتصر عليه في الكافي.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنْفَاقُ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقٍّ، قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ.
قَالَ الزُّجَّاجُ: فِي غَيْرِ طَاعَةٍ.

وَالثَّانِي: الْإِسْرَافُ الْمُتْلَفُ لِلْمَالِ: ﴿إِنَّ الْمُنْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٧]؛ لِأَنَّهُمْ يُوَافِقُونَهُمْ فِيمَا يَدْعُونَهُمْ إِلَيْهِ وَيُشَارِكُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٧]؛ أَيُّ جَاحِدًا لِيَعْبُوهُ.
قَالَ: وَهَذَا يَنْصَحُنْ أَنْ الْمُسْرِفَ كَفُورٌ لِلنِّعْمَةِ: وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ وَيُوَسَّسُ رُشْدُهُ.
قَالَ أَحْمَدُ إِذَا أُنْسَ مِنْهُ رُشْدًا أَعْطَاهُ [مَالَهُ]، وَإِلَّا لَمْ يُعْطِهِ. ذَكَرَهُ أَبُو يَعْنَى الصَّغِيرُ قَوْلَ الْجَمَاعَةِ، وَأَنَّ الْغُلَامَ بِالْبُلُوغِ يَمْلِكُ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ.

وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ أَنَّ وَصِيًّا سَأَلَهُ أَنْ يَتَيْمَّ يُرِيدَ مَالَهُ وَهُوَ مُقْسِدٌ وَرَفَعَنِي إِلَى الْوَالِي وَأَبْلَغَ.
قَالَ: إِنْ لَمْ تَقْدِرْ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ فَأَعْطِهِ. وَزَمَنَ الْأَخْيَارُ قَبْلَ الْبُلُوغِ.
وَقِيلَ: لَا، لِلْجَارِيَةِ، لِنَقْصِ خَيْرَتِهَا بِالْخَفَرِ.
وَعَنْهُ: بَعْدَهُ، فِيهِمَا، وَيَبِغُ الْأَخْيَارُ وَشِرَاؤُهُ صَحِيحٌ.

فصل

وَوَلِيُّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ أَبٌ رَشِيدٌ، قِيلَ: عَدْلٌ.
وَقِيلَ: وَمَسْتَوْرٌ (م ٤) ^(١)، ثُمَّ وَصِيُّهُ وَلَوْ بِجُعْلٍ وَتَمَّ مَبْرَعٌ، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ كَذَلِكَ مَعَ ثُبُوتِ وَلَايَتِهِ، نَقَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ:
لَا يَقْبُضُ لِلصَّبِيِّ إِلَّا الْأَبُ أَوْ وَصِيُّهُ وَقَاضٍ.
وَعَنْهُ: يَلِي الْجَدُّ فِيهِ تَقْدِيمُهُ عَلَى وَصِيٍّ وَجِهَانٍ (م ٥) ^(٢).
وَقَالَ شَيْخُنَا لَوْ وَصَّى مَنْ نِسْفَهُ ظَاهِرًا إِلَى عَدْلٍ وَجَبَ إِنْقَاذُهُ، كَحَاكِمِ فَاسِقٍ حَكَمَ بِعَدْلٍ وَكَصِصَةٍ وَصِيَّةِ الْفَاسِقِ بِثَلَاثِهِ
(ع) ثُمَّ حَاكِمٍ، وَمُرَادُهُمْ فِيهِ: الصِّفَاتُ الْمُعْتَبَرَةُ، وَإِلَّا أَمِينٌ يَقُومُ بِهِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ.
وَقَالَ فِي حَاكِمٍ عَاجِزٍ كَالْعَدَمِ، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ لِيَمَنْ عِنْدَهُ مَالٌ يُطَالِيهِ الْوَرَقَةُ: فَيَخَافُ مِنْ أَمْرِهِ: تُرَى أَنْ يُخْبِرَ الْحَاكِمُ
وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ؟
قَالَ: أَمَّا حُكَاَمُنَا هَؤُلَاءِ الْيَوْمَ فَلَا أَرَى أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ شَيْئًا، تُرْجِمُهُ الْحِفَالُ: الرَّجُلُ يَسْلُوهُ مَالٌ
فَيَمُوتُ وَلَهُ أَوْلَادٌ صِغَارٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ كَانَ الْقَاضِي جَهْمِيًّا زَوْجًا، وَالِي الْبَلَدِ.
وَنَقَلَ مِنْهَا إِنْ مَاتَ الْمُوَدَّعُ وَلَهُ صَبِيٌّ فَكَانَهُ أَوْسَعُ أَنْ يَدْفَعَ الْمُسْتَوْدَعُ إِلَى رَجُلٍ مَسْتَوْرٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَهُ الْحَارِثِيُّ، وَحَمَلَهُ

(١) (مسألة - ٤): قوله وولي صغير ومجنون أب رشيد، قيل: عدل، وقيل: ومستور. انتهى.

أحدهما: يكفي مستور الحال، وهو الصحيح.

قال في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفاقي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم: وليهما الأب ما لم يعلم فسقه، فظاهره الاكتفاء بمستور الحال.

قلت: وهو الصواب. وأطلق في المغني، والمقتع، والوجيز، وغيرهم: ولاية الأب.

والقول الثاني: تشترط العدالة ظاهراً وباطناً.

قال في المنور: وولي الصبي، والمجنون الأب ثم الوصي العدلان.

وقال في الكافي: ومن شرط ثبوت الولاية العدالة، بلا خلاف، فظاهره العدالة ظاهراً وباطناً.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وعنه: يلي الجد، ففي تقديمه على وصيه وجهان. انتهى).

وأطلقهما في الحرر، والنظم، والفاقي:

أحدهما: يقدم على الوصي، كالأب، وهو الصحيح، قلته في الرعايتين، والحاويين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يقدم الوصي عليه.

القاضي على عدم الحاكم.

ونقل أبو داود: لا يرد على المرأة شيئاً تُعطى نصيبها، فإن لم يكن عصبة فليصدق به، فظاهره حاكم أو غيره. ونقل أيضاً يمين عليه مال فادعى رجل أنه قرابته لا يعطيه إلا بينة، فقال: لا بينة، كيف أصنع؟ قال: إن كان قاضيكم لا بأس به فأعطيه، قال: لا قاضي لنا، قال: إن لم تحف تبعه من وارث فتصدق به. وسأله الأثرم عن له على رجل شيء فمات وله ورثة صغار كيف أصنع؟ فقال: إن كان لهم وصي. فإن لم يكن إن كانت لهم أم مشقة دفع إليها.

وفي إيلاء كافر عدل في دينه مال ولديه الكافر وجهان (م ٦) (١). وإذا سق بعد رشده لزم الحاكم الحجر عليه، نقله الجماعة، وهو وليه. وقيل: أو أبوه.

وقيل: وليه الأول، كملوغيه سقيها.

وفي الانحصار: يلي على أبويه المجنونين.

ونقل المروذي: أرى أن يحجر الابن على الأب إذا أسرف يصرعه في الفساد وشراء المغنيات.

وقيل: إن زال الحجر برشده بلا حكم عاد بالسق ويستحب إظهار حجر سق، وفليس، ويفتقر زوالهما.

وقيل: سق إلى حكم، في الأصح، كابتدائهما، وفي سق وجه ابتداء.

وفي الانحصار نقله المروذي وأنه أرمأ إليه في حجر فليس، ويحرم تصرفه لمولاه إلا بما فيه خطه، فيلزمه قبول وصية له بقریب يعين عليه، فإن لزمته نفقة حرم، وله بيع عقاره لمصلحة. وقيل: بل لضرورة أو غبطة.

وقيل: بزيادة الثلث فأكثر في ثمنه، ولو قامت بينة أن ما باعه قيمته مائة وخمسون، فباعه الولي وحكم حاكم بصحته، ثم قامت بينة أن قيمته وقت بيعه مائتان، فيتوجه فيها كظهيرها في أول باب تعارض البيتين. وله تزويج رقيقه، على الأصح.

وعنه: لخوفه فساده.

وعنه: لا يزوج أمة لتأكد حاجته إليها، وهيته بعوض، قاله القاضي وأصحابه، وكتابته، وفيها في الترغيب لغير حاكم، وعنه بمال.

وعنه: ومجاناً لمصلحة، اختاره أبو بكر بأن تساوي أمته ولدها مائة وأحدهما مائة، وإذنه في تجارة، والسفر بماله، خلافاً للمجرد، والمغني، والكافي (٢).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي إيلاء كافر عدل في دينه مال ولده الكافر وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحر، والنظم.

أحدهما: يليه، وهو الصحيح.

قال في الحاوين، والفاثق: يلي الكافر العدل في دينه مال ولده، على أصح الوجهين.

وقدمه في الرعايتين، وصححه في تصحيح الحر، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يليه، وإنما يليه الحاكم. وقال القاضي: لا يلي مال موليته على قياس قولنا: لا يباشر عقدها لمسلم.

(٢) تبيين: أحدهما: قوله: وله السفر بماله خلافاً للمجرد، والمغني، والكافي. انتهى.

ظاهره سواء سافر به لتجارة أو غيرها، وليس كذلك، بل السفر للتجارة يجوز بلا نزاع في المواضع الآتية.

قطع به في المغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

ومحل الخلاف إذا سافر به لغير تجارة، فهذا الذي خالف فيه في المغني، والكافي، وغيرهما، وكلامه مطلق وليس بمراء.

والثاني: قوله بعد ذكر أحكام ودعية مال الصغير ونحوه: وظاهر كلام الأكثر يجوز إيداعه، لقولهم: يتصرف بالمصلحة، وقد يراه =

وَلَهُ بِنَعْمَةِ نِسَاءٍ وَقَرْضُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا لِمَصْلَحَتِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمَحَرِّ، وَالْوَجِيزِ، وَغَيْرِهِمَا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ يَقْرَضُهُ لِحَاجَةٍ سَفَرٍ أَوْ خَوْفٍ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَقِيلَ: بَرَهْنٌ.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ يَقْرَضُهُ بَرَهْنٌ، وَسَيَأْتِي كَلَامُهُمْ لِحَفْظِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي قَرْضِهِ بَرَهْنٌ زَادَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَإِشْهَادُ رَوَاتَيْنِ.

وَلَهُ إِيدَاعُهُ مَعَ إِمْكَانِ قَرْضِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَظَاهِرُهُ مَتَى جَازَ قَرْضُهُ جَازَ إِيدَاعُهُ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ يَجُوزُ إِيدَاعُهُ، لِقَوْلِهِمْ يَتَصَرَّفُ بِالْمَصْلَحَةِ، وَقَدْ يَرَاهُ مَصْلَحَةً، وَلِهَذَا جَازَ مَعَ إِمْكَانِ قَرْضِهِ، أَنَّهُ يَمْلِكُهُ الشَّرِيكُ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ، دُونَ الْقَرْضِ، لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، الْوَدِيعَةُ اسْتِنَابَةٌ فِي حِفْظِهِ، لَا سِيَّمَا إِنْ جَازَ لِلوَكِيلِ التَّوَكِيلُ، فَلِهَذَا يَتَوَجَّهُ فِي الْمَوْدِعِ رَوَايَةٌ، وَتَتَوَجَّهُ أَيْضًا فِي قَرْضِ الشَّرِيكِ رَوَايَةٌ.

وَفِي الْكَافِي: لَا يُوَدَّعُ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَأَنَّهُ يَقْرَضُهُ لِحَفْظِهِ بِلَا رَهْنٍ، وَأَنَّهُ إِنْ سَافَرَ أَوْدَعَهُ، وَقَرْضُهُ أَوَّلَى، وَلَا يَقْرَضُهُ لِمَوْدَعٍ وَمُكَافَأَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَهُ شِرَاءُ عَقَارٍ بِهِ وَدَفْعُهُ مُضَارَبَةً عَلَى الْأَصَحِّ بِنَعْمِ رِنَجِهِ.

وَقِيلَ: بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ بِالْقَلِيلِ، وَإِنْ اتَّجَرَ بِنَفْسِهِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَتَعْلِيمُهُ الْخَطُّ وَمَا يَنْفَعُهُ وَمُذَاوَأَتُهُ بِأَجْرَةٍ بِلَا إِذْنِ حَاكِمٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَتُغْتَبَرُ الْمَصْلَحَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَحَمَلُهُ بِأَجْرَةٍ لِشَهَدَةِ الْجَمَاعَةِ، قَالَهُ فِي الْفُصُولِ، وَالْمَجْرَدِ، وَإِذْنُهُ فِي تَصَدُّقِهِ بِسَبِيرٍ، قَالَهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَالتَّضْجِيَةُ لَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، مَعَ كَثْرَةِ مَالِهِ، وَيَحْرُمُ صَدَقَتُهُ مِنْهَا.

وَفِي الْإِنْصَارِ عَنْ أَحْمَدَ: تَجِبُ الْأَضْحِيَّةُ، لِقَوْلِهِ: لِلْوَصِيِّ التَّضْجِيَةُ عَنِ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ، فَذَلَّ أَنَّهَا كَزَكَاةٍ وَفِطْرَةٍ، وَإِلَّا لَمَّا جَازَ، كَصَدَقَةٍ.

وَعَلَّلَ فِي الْفُصُولِ عَدَمَ التَّضْجِيَةِ بِالتَّبَرُّعِ، وَلَهُ الْإِذْنُ لِصَغِيرَةٍ فِي لَعِبٍ بِلَعَبٍ غَيْرِ مَصُورَةٍ، وَشِرَاؤُهَا بِمَالِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: بِمَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْوَلِيَّ تَخْلِيصَ حَقِّ مَوْلَاهُ إِلَّا بِرَفْعِهِ إِلَى وَالٍ يَظْلِمُهُ، فَقَدْ يُقَالُ: يَرْفَعُهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَرَّ الظُّلْمَ إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يُمْكِنْ رَدُّ الْمَغْضُوبِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ عَظِيمَةٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا، لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيْطِ الْوَالِي الظَّالِمِ عَلَى ظُلْمٍ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ، مَضْرُوتُهُ أَكْثَرُ مِنْ مُنْفَعَةٍ عَدْلِهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (٧م) (١).

قَالَ: وَلَوْ مَاتَ مَنْ يَتَجَرُّ لِيَتِيمِهِ، وَلِنَفْسِهِ بِمَالِهِ وَقَدْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يُعْرِفْ لِمَنْ هُوَ لَمْ يُقَسِّمَ بَيْنَهُمَا (هـ) وَلَمْ يُوقَفْ الْأَمْرُ حَتَّى يُصْطَلِحَا (ش).

= مصلحة، ولهذا جاز مع إمكان قرضه أن يملكه الشريك، في إحدى الروايتين، دون القرض؛ لأنه تبرع، الوديعة استنابة في حفظه. انتهى.

معنى كلام المصنف أنه يستدل على جواز إيداع الولي مال الصغير وإن لم يميز قرضه، بدليل ما قال الأصحاب: إن الشريك في شركة العنان يملك إيداع المال المشترك، في إحدى الروايتين، ولا يجوز له قرضه، فذكره للروايتين هنا إنما هو على سبيل الاستشهاد لجواز إيداع مال الصغير وعدم جواز قرضه، والمصنف قد أطلق الروايتين في باب الشركة في جواز إيداع مال الشركة على ما يأتي هناك محرراً مصححاً؛ لأنه محل التصحيح لا هنا، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن لم يمكن الولي تخلص حق مولاه إلا برفعه إلى، وال يظلمه فقد يقال: يرفعه؛ لأنه هو الذي جرّ الظلم إلى نفسه كما لو لم يكن ردّ المغضوب إلا بكلفة عظيمة).

وقد يقال: لا، لما فيه من تسليط الوالي الظالم على ظلم غير مستحق، مضروته أكثر من منفعة عدله، ذكره شيخنا. انتهى.

قلت: الصواب رفعه في هذه الأزمنة، وهذا لما لا شك فيه الآن، والله أعلم.

بَلْ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْرَعُ، فَمَنْ قَرَعَ حَلْفَ وَاحِدٍ، وَيَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ بِمَعْرُوفٍ وَلَوْ أَفْسَدَهَا دَفَعَهَا يَوْمَ بَيْعِهِ، فَلَوْ أَفْسَدَهَا أَطْعَمَهُ مَعَايِنَةً، وَلَوْ أَفْسَدَ كِسْوَتَهُ سَرَّ عَوْرَتَهُ فَقَطَّ فِي بَيْتٍ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ التَّحِيلُ وَلَوْ بَتَهْدِيدٍ، وَمَتَى أَرَأَى النَّاسَ أَلَسَنَهُ، فَإِذَا عَادَ نَزَعَ عَنْهُ.

وَسَأَلَهُ مُهَنَّادُ الْمَجْنُونِ يُقَيِّدُ بِالْحَلِيدِ إِذَا خَافُوا عَلَيْهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَيُقَبَّلُ قَوْلُهُ فِيهِمَا مَا لَمْ تَخَالِفْهُ عَادَةً وَعَرَفَ، فِي مَصْلَحَةٍ وَتَلَفٍ لَا قَوْلَ وَارٍو وَيَحْلِفُ غَيْرُ حَاكِمٍ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَهُ تَزْوِيجُ سَفِيهِ بِلَا إِذْنِهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَفِي إِجْبَارِهِ وَجْهَانِ (م ٨) (١).

وَإِنْ أَدْنَى لَهُ فَفِي لَزْوِمِهِ تَعْيِينَ الْمَرْأَةِ وَجْهَانِ (م ٩) (٢).

وَيُقَيِّدُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ، وَيَحْتَمِلُ لَزْوِمُهُ زِيَادَةَ إِذْنِ فِيهَا، لِتَزْوِيجِهِ بِهَا، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

وَالثَّانِي: تَبْطُلُ هِيَ لِلنَّهْيِ عَنْهَا، فَلَا تَلْزَمُ أَحَدًا (م ١٠) (٣).

وَإِنْ عَضَلَهُ اسْتَقْلَلُ، وَإِنْ عَلِمَهُ يُطْلَقُ اشْتَرَى لَهُ أَمَةً.

وَفِي إِجْبَارِ السَّفِيهِ الْخِلَافُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ فِي تَفْوِضِ الْبُضْعِ (م ١١) (٤).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وله تزويج سفيه بلا إذنه، في الأصح، وفي إجباره وجهان). انتهى.

وأطلقهما في البلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير في النكاح.

أحدهما: ليس له إجباره.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: له ذلك.

قلت: وهو الصواب إن كان في ذلك مصلحة، وإلا فلا.

قال في المغني، والشرح.

قال أصحابنا: لو زوجه بغير إذنه صح؛ لأنه عقد معاوضة، فملكه الولي، كالبيع، ولأنه محجوز عليه أشبه الصغير، والمجنون.

ويحتمل أن لا يملك تزويجه بغير إذنه؛ لأنه يملك الطلاق، فلم يجبر على النكاح، كالرشد، والعبد الكبير، ومالاً إلى هذا الاحتمال

ونصره.

فتلخص: أن الأكثر سوغوا إجباره على ذلك إذا رآه مصلحة، وأن الشيخ ومن تابعه نصروا عدم الإجبار، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن أذن له ففي لزومه تعيين المرأة وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يلزم تعيينها، بل هو مخير، وهو الصحيح.

قال في المغني، والشرح: الولي مخير بين أن يعين له المرأة أو يأذن له مطلقاً، ونصره، وهو الصواب.

وكذا قال ابن رزين في شرحه، وقطعوا به.

والوجه الثاني: يلزمه تعيين المرأة له وهو قوي.

قلت: ينبغي أن تقتيد المسألة بما إذا تزوج من تقاربه في الكلفة ونحوها، ولعله مراد الأصحاب.

ويدل على ذلك قول المصنف بعد ذلك: ويتقيد بمهر المثل.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (ويتقيد بمهر المثل، ويحتمل لزومه زيادة إذن فيها لتزويجه بها في أحد الوجهين).

والثاني: تبطل هي للنهي عنها، فلا تلزم أحداً. انتهى.

أحدهما: ليس له تزويجه بزيادة على مهر المثل، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: له ذلك إذا رآه مصلحة، وما هو ببعيد.

(٤) (مسألة - ١١): قوله: (وفي إجبار السفية الخلاف، ذكره في الترغيب في تفويض البضع). انتهى.

الظاهر: أن مراده بالإجبار هنا إجباراً على التسري؛ لأنه ذكره عقبه، لأنه ذكر إجباره على النكاح قبل ذلك وأطلق الخلاف،

فأحال الخلاف على الأول، والله أعلم.

وَأَنْ تَزُوجَ بِلَا إِذْنِهِ لِحَاجَةٍ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَكْفُرُ بِصَوْمٍ، كَمَفْلَسٍ.
وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُهُ. وَإِنْ فُكَّ حَجَرُهُ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ وَقُدِّرَ اخْتِقَ، وَيَسْتَقِلُّ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ مَقْصُودُهُ.
وَلَا يَحِلُّ لِلْوَلِيِّ مِنْ مَالِ مَوْلَاهُ إِلَّا الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ أَوْ كِفَايَتِهِ.

وَفِي الْإِيضَاحِ: إِذَا قُدِّرَ حَاكِمٌ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي اخْتِيَارِهِ وَجْهَانِ مَعَ فَقَرِهِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَوْ غِنَاءٌ، وَحَكَاهُ رَوَاةٌ.

وَقَالَ ابْنُ رَزِينٍ: يَأْكُلُ فَقِيرٌ وَمَنْ يَمْنَعُهُ عَنْ مَعَايِهِ بِمَعْرُوفٍ، وَلَا يُلْزِمُهُ عَوَضُهُ بِسَارِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَخَرَجَ أَبُو
الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ مِثْلَهُ فِي نَاطِرٍ وَقَفٍ، وَنَصَّهُ فِيهِ: يَأْكُلُ بِمَعْرُوفٍ.

وَعَنْهُ أَيْضًا: إِذَا اشْتَرَطَ، قِيلَ لَهُ: فَيَقْضِي ذَنْبَهُ؟

قَالَ: مَا سَمِعْتُ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَا يَتَقَدَّمُ بِمَعْلُومِهِ بِلَا شَرْطٍ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ أَجْزَةً عَمَلِهِ مَعَ فَقَرِهِ، كَوَصِيٍّ يَتِيمٍ. وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الْوَصِيِّ
وَالْوَكِيلِ بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ مُوَافَقَتُهُ عَلَى الْأَجْرَةِ، وَالْوَكِيلُ يُمْكِنُهُ. وَتَقَلَّ حَبْلُ فِي الْوَلِيِّ، وَالْوَصِيُّ يَقُومَانِ بِأَمْرِهِ: يَأْكُلَانِ
بِالْمَعْرُوفِ، كَأَنَّهُمَا كَالْأَجِيرِ، وَالْوَكِيلُ، قَالَ: وَظَاهِرُ هَذَا التَّفَقُّعُ لِلْوَكِيلِ.

وَلَا يَحْجُرُ حَاكِمٌ عَلَى مُقْتَرٍ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَاخْتَارَ الْأَرْجِي: بَلَى.

قَالَ الْأَرْجِي: فِي الْإِفْرَارِ لِحَمْلٍ إِذَا خَرَجَ أَجِيرٌ الْمَقْرُ عَلَى دَفْعِ الْمَالِ إِلَى الْوَلِيِّ وَتَبَرَأَ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ شَرْعًا.

وَقَالَ أَيْضًا: الْحَمْلُ لَا يُبَيِّنُ لَهُ حَقٌّ مِنْ نَاحِيَةِ التَّصَرُّفِ، فَلَمْ يَصِحَّ الْإِفْرَارُ لَهُ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا وَلِيَّ لِحَمْلٍ فِي مَالٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ خَرَجَ مَيْتًا وَكَانَ عَزَاهُ إِلَى إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ عَادَتْ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْصِي وَمَمْزُوثِ الطِّفْلِ.

وَقَدْ أَتَى أَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءُ وَابْنُ الزَّائِدِ فِي مَدِينٍ مَاتَ: أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ ذَنْبُهُ فَلِلْحَاكِمِ بِطَلَبِ رَبِّهِ بَيْعُ عَقَارِهِ بِقَدْرِ
ذَنْبِهِ وَيَكْتَبُ أَنَّهُ بَاعَهُ فِي ذَنْبِهِ الثَّابِتِ عِنْدَهُ، وَلَا يَعُوقُهُ الْحَمْلُ، وَلِزَيْدِ بْنِ شَبَّازٍ التَّبَرُّعُ مِنْ مَالِهَا بِدُونِ إِذْنِ زَوْجٍ.

وَعَنْهُ: لَا، صَحَّحَهَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ.

وَعَنْهُ: بِزِيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَلِأَمْرَائِهِ وَنَحْوِهَا الصَّدَقَةُ مِنْ بَيْتِهِ بِبَيْسِيرٍ، لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ
الْحَاصَةِ، وَلِأَنَّهُ الْعُرْفُ، وَالْمَرَادُ إِلَّا أَنْ يَضْطَرِبَ الْعُرْفُ وَيُشْكَّ فِي رِضَا، أَوْ يَكُونَ بَخِيلًا وَيُشْكَّ فِي رِضَا، فَلَا يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: لَا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، كَهُوَ، وَكَمَنْ يَطْعِمُهَا بِفَرَضٍ وَلَا تَعْلَمُ رِضَا، وَلَمْ يَفَرِّقْ أَحَدُهُ.

فصل

مَنْ إِذْنُ لِعَبْدِهِ أَوْ مَوْلَاهُ فِي تِجَارَةِ صَحَّ وَانْفَكَّ حَجَرُهُ فِي قَدَرِهِ، كَوَكِيلٍ وَوَصِيٍّ فِي نَوْعٍ، وَتَزْوِيجِ مُعْتِنٍ، وَبَيْعِ غَنِينٍ
مَالِهِ، وَالْعَقْدُ الْأَوَّلُ. وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَنَعَ فُكَّ حَجَرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْفَكَّ لَمَا تَصَوَّرَ عَوْدُهُ وَلَمَّا أُعْتَبِرَ عِلْمُ الْعَبْدِ بِإِذْنِهِ
لَهُ كَمَا لَوْ أُعْتَقَ، وَلَكَانَ: فَكَّكَ عَنْكَ، مُطْلَقًا فِي التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَقْتَضَى، كَقَوْلِهِ: مَلَكَتْكَ، بِذَلِكَ. بِعَتِكَ.

وَفِي الْإِنْصَارِ رَوَاةٌ: إِنْ إِذْنُ لِعَبْدِهِ فِي نَوْعٍ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ غَيْرِهِ مَلَكَهُ (وَه).

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَمُضَارَبٍ فِي الْبَيْعِ نَسِئَةً وَغَيْرِهِ. وَتَقَلَّ مَهْنًا فِيهِ: لِلسَّيِّدِ فِدَاؤُهُ، وَإِلَّا فَلِلْبَايَعِ أَخَذَ الْعَبْدُ حَتَّى يَأْخُذَ
حَقَّهُ مِنْهُ، وَيَتَعَلَّقُ ذَنْبُهُ نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ وَقَالَ جَمَاعَةٌ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ: قُدِّرَ قِيمَتُهُ، وَنَقَلَهُ مَهْنًا بِمَا دُونَ فِيهِ وَغَيْرِهِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ لِعَبْدِهِ، وَلِهَذَا لَهُ
الْحَجَرُ عَلَيْهِ بَعْدَ، وَتَصَرُّفُهُ فِي بَيْعِ خِيَارٍ بِفَسْخٍ إِمْنَاءً بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ، وَثَبُوتُ الْمَلِكِ لَهُ، وَتَنْعَزِلُ وَكَيْلُهُ بِعَزْلِ سَيِّدِ
لِمَا دُونَ كَوَكِيلٍ وَمُضَارَبٍ، لَا كَصَبِيٍّ وَمُكَاتَبٍ، وَمَرْتَهِنٍ إِذْنُ لِزَاهِرٍ فِي بَيْعٍ..

وَعَنْهُ: بِرَقَبَتِهِ، كَجَنَابَتِهِ..

وَعَنْهُ: بِهِمَا.

وَفِي الْوَسِيلَةِ رَوَاةٌ: بِذِمَّتِهِ. وَتَقَلَّ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ: يُؤْخَذُ السَّيِّدُ بِمَا إِذَا لَمَّا إِذْنُ لَهُ فِيهِ فَقَطَّ. وَتَقَلَّ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا
إِذَا نَ قَعْلَى سَيِّدِهِ، وَإِنْ جَنَى فَعَلَى سَيِّدِهِ.

وفي الروضة: إن أذن له مطلقاً لزومه كلما أذن، وإن قيد ببيع لم يذكر فيه استئذاناً فبرقبيته، كغير المأذون، وإن باعه سيده شيئاً لم يصح.
وقيل: بلى.
وقيل: وعليه دين قدر قيمته، وإن لم يأذن له لم يصح تصرفه، ولو رآه يتجر فسكت كتزويجه ويتبعه ماله، ويتعلق دينه برقبته، نقله الجماعة.
وعنه: بدميته، فعلى المذهب إن اعتقه فعلى مولاه، نقله أبو طالب.
وإن أذن له في كل تجارة لم يتوكل لغيره، وتوكله كوكيل، ولا يؤجر نفسه وفي عبيده وبهائمه خلاف في الانتصار (م ١٢).
واختصاصه ونحوه لا تصرف فيه، ولا يتعلق به دينه، وفي صحة شراء من يعتق على سيده وامرائه وزوج ربة المال وجهان (م ١٣، ١٥)، فإن صحّ وعليه دين فليل: يعتق.
وقيل: يتأخ فيه (م ١٦).^(٣)

(١) (مسألة - ١٢): قوله في تصرف الرقيق: (ولا يؤجر نفسه، وفي عبيده وبهائمه خلاف، في الانتصار). انتهى.

والصواب الجواز إن رآه مصلحة، والأفلا والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٣ - ١٥): قوله في أحكام الرقيق: (وفي صحة شراء من يعتق على سيده وامرائه وزوج ربة المال وجهان).

انتهى.

شمل كلامه مسائل:

(المسألة الأولى - ١٣): إذا اشترى من يعتق على سيده فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح في أحكام المضاربة، والمحرر، والرعاية الصغرى، والحاوئين، والفائق وغيرهم. أحدهما: يصح.

قال في الرعاية الكبرى: صح، في الأصح، واختاره أبو الخطاب، فقطع به في الهداية ورووس المسائل، وأقره في شرح الهداية عليه، قاله في تصحيح المحرر.

وقطع به أيضاً في المذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم، وقدمه ابن رزين في شرحه في باب المضاربة.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي، وصححه في النظم، وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ١٤): إذا اشترى امرأة سيده فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى، فقال في باب الكتابة: وإن اشترى زوجته انفسخ نكاحها، وإن اشترى زوجة سيده احتمل وجهين، وأطلقهما في المغني، والشرح في أحكام المضاربة وقالوا: حكمها كأني قبلها.

قلت: الصواب هنا صحة الشراء.

(المسألة الثالثة - ١٥): لو اشترى زوج صاحبة المال فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف وظاهره أنه اشترى مال سيده زوجته، وأطلقه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وحكم هذه المسألة والتي قبلها حكم المسألة الأولى، قاله في المغني، وتبعه الشارح وابن رزين.

وقد علمت الصحيح في المسألة الأولى فكنا في هاتين المسألتين.

تنبيه: كلام المصنف وحكاية الخلاف في أن المشتري هو العبد المأذون له، وهو ظاهر كلام صاحب الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمغني، والشرح، وغيرهم في المسألة الثانية وأن ألبي اشتراها زوجة سيده، وأمّا صاحب المستوعب، فإنه صرح في المسألة الثانية، والثالثة بأن المشتري هو المضارب، وقد ذكر المصنف بعد هذه مسألة المضارب، وأن الأشهر فيها كمن نذر عتقه.

(٣) (مسألة - ١٦): قوله: (فإن صحّ وعليه دين فليل: يعتق، وقيل: يباع فيه). انتهى.

يعني: إذا صحّ الشراء في المسائل التي قبل هذه وكان عليه دين فهل يعتق أو يباع؟

أطلق الخلاف:

وَمِثْلُهُ مُضَارَبٌ (م ١٧) ^(١).

وَالْأَشْهُرُ يَصِحُّ، كَمَنْ نَذَرَ عَتَقَهُ وَشَرَاءَهُ مِنْ حَلْفٍ لَا يَمْلِكُهُ ^(٢)، وَيَضْمَنُ مُضَارَبٌ، فِي الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: مَعَ عِلْمِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، قَالَ: لِأَنَّ الْأَصُولَ قَدْ فُرِّقَتْ بَيْنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ فِي بَابِ الضَّمَانِ كَالْمَعْدُورِ،
وَكَمَنْ رَمَى إِلَى صَفِّ الْمُشْرِكِينَ، وَكَمَنْ وَطِئَ فِي عَقْدٍ قَاسِيٍّ، فَإِنَّهُ إِنْ عِلِمَ بِالْفَسَادِ لَزِمَهُ بِكُلِّ وَطْأَةٍ مَهْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَمَهْرٌ

= أحدهما: يعتق.

قال في المغني، والشرح، وشرح ابن رزین: إذا اشترى المأذون له من يعتق على رب المال بإذنه صحَّ وعق، فإن كان على المأذون له دينٌ يستغرق قيمته وما في يده وقلنا: يتعلّق الدين بربقته، فعليه دفع قيمة العبد الذي عتق إلى الغرماء؛ لأنّه الذي أتلفه عليهم بالعتق. انتهى.

فظاهر هذا أنّه يعتق ولا يباع في الدين، وحكموا بأنّ الدين على المأذون له لا على السيّد.

والوجه الثاني: لا يعتق، ويباع في الدين.

قال في الرّعاية الكبرى: وإذا اشترى من يعتق على سيّده بلا إذنه صحَّ، في الأصحَّ، وعق، وإن كان عليه دينٌ يبيع فيه، ويحتمل عتقه مطلقاً. انتهى.

فقدّم أنّه يباع فيه.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (ومثله مضارب، يعني: أنّ فيه الخلاف في الأحكام التي في العبد المأذون له إذا اشترى من يعتق على ربّ المال أو اشترى زوجته أو زوج صاحبة المال.

واعلم: أنّ المضارب إذا اشترى من يعتق على ربّ المال يغير إذنه فهل يصحّ أم لا؟

أطلق الخلاف على هذه الطّريقة. أحدهما يصحّ، نصّ عليه، وهو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، منهم أبو بكر، والقاضي.

وقطع به في الهداية، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتلخيص، والوجيز، وغيرهم.

وقدّمه في الكافي، والمغني، والمقنع، والرّعايتين، والحاوي الصّغير، وغيرهم.

وصحّحه في النّظم وغيره.

قال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد صحّة الشّراء.

والوجه الثاني: لا يصحّ، وهو تخريج في الكافي واحتمال في المقنع، وأطلق احتمالين في المغني، والشرح.

(٢) تنبيهان: الأوّل: قوله: (والأشهر كمن نذر عتقه وشراءه من حلف لا يملكه. انتهى.

يعني أنّ هذه المسألة كما لو اشترى المضارب من نذر ربّ المال عتقه أو حلف لا يملكه، فاشتراه العامل، وقد قطع القاضي، والشّيخ في المغني، والشارح، وغيرهم بصحّة شراء المضارب من نذر ربّ المال عتقه، ويعتق على ربّ المال.

قال في التلخيص: لو اشترى من يعتق على ربّ المال بالرّحم صحَّ وعق، نصّ عليه، كما لو صادف من كان المالك نذر عتقه، أو علّق عتقه قبل الملك عليه، وقلنا بصحّة التعلّق.

وقال في الرّعاية الكبرى: ويحتمل أن لا يصحّ الشّراء إلّا ما نذر ربّ المال عتقه أو علّقه على شرائه، وقلنا: يصحّ التعلّق. انتهى.

وأما مسألة شراء من حلف لا يملكه فلم أرها، وقد حكم المصنّف بأنّها مثل من نذر عتقه، ولعلّه أراد ما قاله في التلخيص، والرّعاية.

الثاني: دخل في كلام المصنّف لأجل تمثيله لو اشترى المضارب زوجة ربّ المال أو زوج صاحبة المال، وهو كذلك، وقد صرح به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزین، والرّعاية، والفصول، وغيرهم.

وقطعوا بالصّحّة، وقد قال المصنّف بعد ذلك: وقالوا يصحّ شراؤه زوجاً وزوجة، لعدم إتلاف مال المضاربة. وفي الوسيلة الخلاف. انتهى.

فإذا مراد المصنّف بقوله: (ومثله مضارب) يعني: في شراء من يعتق عليه، لا في شراء زوجة ربّ المال أو زوج ربّة المال.

وقال في الفصول في ما إذا اشترى المضارب زوج ربّة المال هي مثل ما إذا اشترى من يعتق على ربّ المال بالرّحم، ولكن يفارقها أنّه لا يضمن شيئاً إذا اشترى زوج ربّة المال، والله أعلم.

وَاحِدٌ وَيَضْمَنُ ثَمَنَهُ.

وَعَنْهُ: قِيمَتُهُ، فَبَقِيَ الْخَطُّ عَنْهُ قِسْطُهُ مِنْهَا وَجَهَانٌ (م ١٨) ^(١).

وَقِيلَ: يَصِحُّ مَوْفُوفًا، وَقَالُوا: يَصِحُّ شِرَاؤُهُ زَوْجًا وَزَوْجَةً لِعَدَمِ إِتْلَافِ مَالِ الْمَضَارِبَةِ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ الْخِلَافُ.

وَلَا يَنْطَلُ إِذْنُهُ بِإِبَاقِهِ، فِي الْأَصَحِّ، كَتَذْيِيرِ وَاسْتِيلَادٍ، وَفِيهِ بَكْتَابَةٌ وَحَرِّيَّةٌ وَأَسْرٌ خِلَافَ فِي الْإِنْتِصَارِ.

وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ: يَزُولُ مِلْكُهُ بِحَرِّيَّةٍ وَغَيْرِهَا، كَحَجَرٍ عَلَى سَيْدِهِ (م ١٩) ^(٢)، وَلَيْسَ إِبَاقُهُ فُرْقَةً، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَهُ هَدِيَّةٌ مَأْكُولٌ وَإِعَارَةٌ ذَابَّةٌ وَعَمَلٌ دَعْوَةٌ وَنَحْوُهُ بِلا سَرْفٍ، وَمَنْعَةُ الْأَرْجِي، كَهَبَةِ نَقْدٍ وَكِسْفَةٍ، وَنِكَاحِهِ، وَكَمَكَاتِبِ،

فِي الْأَصَحِّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَجَوَّزَهُ لَهُ فِي الْمَوْجِزِ.

وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ: لَا يَتَوَسَّعُ فِيهِ، وَلِغَيْرِ الْمَأْذُونِ الصَّدَقَةُ مِنْ قُوَّتِهِ بِمَا لَا يَضُرُّهُ..

وَعَنْهُ: لَا، وَيَأْتِي فِي الْوَلِيْمَةِ: هَلْ لِلشَّرِيكَ الصَّدَقَةُ؟

وَمَا كَسَبَهُ عَبْدٌ غَيْرُ مَكَاتِبِ فَلَيْسَ بِهِ، وَفِي مِلْكِهِ بِتَمْلِيكِ سَيِّدِهِ.

وَقِيلَ: وَغَيْرِهِ رِوَايَتَانِ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ وَاخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ (م ٢٠) ^(٣) يَغْتَنِقُهُ وَلَا يَنْتَسِرِي مِنْهُ، وَلَا بِهِ، وَلَا

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (ويضمن ثمنه، وعنه: قيمته، ففي الخط عنه قسطه منها وجهان). انتهى.

ذكر هذين الوجهين أبو بكر.

قال في الرعاية الكبرى: وهل يسقط عن العامل قسطه منها؟ على وجهين. أحدهما يحط عن العامل قسطه منها، اختاره في التلخيص. فقال: وهل يحط عن المضارب قسطه منها؟ على وجهين، والأصح أنه يحط. انتهى.

وجزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يحط عنه.

(٢) (مسألة - ١٩): قوله: (ولا يبطل إذنه بإبقائه، في الأصح، كتذبير واستيلاد، وفيه بكتابة وحرية وأسر خلاف في الانتصار. وفي

الموجز، والتبصرة يزول ملكه بحرية وغيرها، كحجر على سيده). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل حكمها واحد عنده، والصواب عدم بطلان إذنه بذلك، ومسألة الحرية قريبة من مسألة الحرية في الوكالة، والصحيح فيها أنه لا يبطل، فكذا هذه، على ما يأتي في الوكالة.

(٣) (مسألة - ٢٠): قوله: (وفي ملكه بتملك سيده، وقيل: وغيره، روايتان، فإن لم يملك واختاره الأصحاب فهو لسيده). انتهى.

وأطلق الروايتين في التلخيص، والشرح وجمع البحرين، والحاوي الكبير، وغيرهم.

إحداهما: لا يملك.

قال المصنف هنا: اختاره الأصحاب.

قلت: منهم الخرقى وأبو بكر، والقاضي، قاله في القواعد الفقهية وغيره.

قال في التلخيص في هذا الباب: هذا الذي عليه الفتوى.

قال في القواعد الأصولية: هذه الرواية أشهر عند الأصحاب.

والرواية الثانية: يملك بالتملك، اختاره أبو بكر وأبو إسحاق بن شاقلا وابن عقيل، قاله المصنف، وصححها الشيخ في المغني.

قال في القواعد الأصولية: وهي أظهر.

قال في الحاوي الصغير، والفائق: ويملك بتملك سيده وغيره، في أصح الروايتين.

وقال في الراعيين: لو ملك ملك في الأقيس. انتهى.

وجزم به في المنور وغيره.

وقدّمه في الحرر وغيره. تنبيهان:

الأول: في كلام المصنف نظر من وجوه:

أحدها: إطلاقه للخلاف، مع قوله عن إحدى الروايتين: (اختاره الأصحاب)، فما اختلف الترجيح حتى يطلق الخلاف؛ لأن =

يَكْفُرُ، وَإِنْ مَلَكَ وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَأَبْنُ عَقِيلٍ انْعَكَسَ ذَلِكَ.

وَجَوَّزَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ تَسْرِيَةً عَلَيْهِمَا.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ وَجَعَفَرٌ: تَسْرَى مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا تَسْرَى بِمَا إِذْنِهِ، وَلَهُ التَّسْرَى بِإِذْنٍ وَرَثَةً مَقْضُودٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ، وَيَتَوَجَّهُ: لَا.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: إِنْ مَلَكَ اشْتَرَى مِنْهُ وَاقْتَرَضَ وَقَضَى وَغَرِمَ مَا أَتْلَفَهُ بِرِضَاهُ، وَلَا يُطَالِيهِ، كَالْأَبِ، وَإِنْ تَسْرَى بِإِذْنِهِ لَمْ يَصِحَّ رُجُوعُهُ، نَقَلَ الْجَمَاعَةُ، قَالَ: كَيْتَاجُ.

وَقِيلَ: لَا، وَحَكِي رَوَايَةً، وَلَوْ بَاعَهُ وَلَهُ سَرِيَّةٌ لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَهُمَا، كَأَمْرَائِهِ، وَهِيَ مِلْكُ لِسَيِّدِهِ، نَقَلَ خُزْب.

وَيَكْفُرُ بِإِطْعَامِ بِإِذْنِهِ.

وَقِيلَ: وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ، وَفِيهِ بَعْتِي رَوَايَتَانِ (م ٢١) ^(١)، فَإِنْ جَازَ وَأُطْلِقَ فَمَنْ عَقِبَهُ نَفْسُهُ وَجَهَانِ (م ٢٢) ^(٢).

وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ التَّكْفِيرَ بِصَوْمٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ خَلَفَ بِإِذْنِهِ، وَكَذَا النَّذْرُ، وَلَهُ التَّنْقُلُ بِهِ بِمَا مَضَرُّهُ، وَلَهُ مُعَامَلَةٌ عَتَبٍ وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ مَأْذُونًا لَهُ، خِلَافًا

لِلنَّهَائَةِ. نَقَلَ مِنْهَا فِيمَنْ اشْتَرَى مِنْ عَتَبٍ ثَوْبًا فَوَجَدَ بِهِ عِتِيًّا فَقَالَ الْعَبْدُ: أَنَا غَيْرُ مَأْذُونٍ لِي فِي التَّجَارَةِ، قَالَ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ،

=الأصحاب اختاروا إحداهما على زعمه.

وتقدم الجواب عن ذلك في المقدمة.

الثاني: كونه قال: (اختاره الأصحاب) مع اختيار هؤلاء الجماعة للرواية الثانية، ولعله أراد المتقدمين، لكن أبو بكر وابن شاذلان من أعظم المتقدمين، والظاهر أنه أراد أن يقول واختاره أكثر الأصحاب فسبق القلم فسقطت لفظة: (أكثر) أو وقع ذلك من الكاتب.

الثالث: قوله: (اختاره أبو بكر)، والذي نقله في المغني، والشرح، والقواعد الفقهية، وغيرهم: أن أبا بكر إنما اختار أنه لا يملك، لا أنه اختار أنه يملك.

وصرح بذلك عنه في المغني، والشرح وذكرنا لفظه، ولعل له اختيارين، لكن لم نر أحداً من الأصحاب عزى ذلك إليه.

التثنية الثاني: قوله: (بتمليك سيده، وقيل: وغيره).

فقدّم: أن عمل الروايين في تمليك سيده له، وأنه لا يملك من غير جهته، واختاره في التلخيص.

وقدّمه في الرعايتين.

والقول الثاني: جزم به في الحاويين، والفتاوى.

قال في التلخيص: وأصحابنا لم يقدّموا الروايين بتمليك السيد، بل ذكروهما مطلقاً في ملك العبد إذا ملك.

قال في الفوائد: ويدل عليه كلام الأكثرين.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (ويكفر بإطعام بإذنه، وقيل: ولو لم يملك، وفيه بعثت روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير في كتاب الظهار، والقواعد الفقهية، والأصولية. إحداهما: يجوز تكفيره بالعتق، اختاره

أبو بكر، ومال إليه الشيخ، والشارح، وغيرهما.

قال في التلخيص: وعلى رواية أنه يملك بتمليكه يكفر بالعتق. انتهى.

والرواية الثانية: لا يجوز.

(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (فإن جاز وأطلق ففي عتقه نفسه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والقواعد الأصولية، والفقهية، والرعايتين، والحاوي الصغير في كفارة الظهار:

أحدهما: يجوز ويجزئ.

قلت: وهو الصواب.

قال الزركشي: جاز ذلك على مقتضى قول أبي بكر.

والوجه الثاني: لا تجزئه، فهذه اثنتان وعشرون مسألة قد أطلق فيها الخلاف، وصحح أكثرها.

إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ. وَنَقَلَ حَتَبِيلٌ: إِنْ حَجَرَ عَلَى عَبْدِهِ فَمَنْ بَاعَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ التَّلِيفُ. وَنَقَلَ مِنْهَا يَمْنَنٌ قَدِيمٌ وَمَعَهُ مَنَاعٌ يَبِيعُهُ فَاشْتَرَاهُ النَّاسُ مِنْهُ، فَقَالَ: أَنَا غَيْرُ مَأْذُونٍ لِي فِي التَّجَارَةِ، قَالَ: هُوَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ، كَانَ مَأْذُونًا لَهُ أَوْ غَيْرَ مَأْذُونٍ.

وَلَوْ أَنْكَرَ السَّيِّدُ إِذْنَهُ فَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ عَلِمَ بِتَصَرُّفِهِ لَمْ يَقْبَلْ وَلَوْ قَدَّرَ صَدَقَةً، فَتَسْلِيطُهُ عَذْوَانَا مِنْهُ فَيُضْمَنُ. وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: التَّجَارُ أَنْتَفَعُوا أَمْوَالَهُمْ لَمَّا لَمْ يَسْأَلُوا الْمَوْلَى، إِذَا الْأَصْلُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ الْحَجَرُ، وَسَكَتَ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْحَجَرُ، فَلَمْ يَغْرَهُمْ، بَلِ الْبَائِعُ اغْتَرَّ لَمَّا قَدِيمٌ وَلَمْ يَسْأَلْ، فَلِنْ قِيلَ: يُؤَدِّي إِلَى تَلَفِ أَمْوَالِهِمْ لِثُبُوتِهَا فِي ذِمَّتِهِ، وَلِهَذَا مَنَعْنَا مِنْ ثُبُوتِ الْحَجَرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْإِذْنِ الشَّائِعِ؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ.

قِيلَ: هَذَا نَظَرٌ إِلَى الْحُكْمِ، وَالْمَصَالِحِ، وَالْحُكْمُ إِنَّمَا يَنْبَغِي عَلَى الْأَسْبَابِ، وَالْأُذَى إِلَى إِطْرَاجِهَا، وَتَثَبُّتِ الْحَجَرِ الْخَاصِّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، وَكَذَا نَقُولُ فِي حَقِّ أَهْلِ قُبَاءٍ: وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَأَنَّهُ يَثْبُتُ الْإِطْلَاقُ شَائِعًا، فَكَذَا الْحَجَرُ، وَلِهَذَا بَنَى أَهْلُ قُبَاءٍ عَلَى صَلَاتِهِمْ، وَهُوَ الْمَطْلَبُ بِالثَّمَنِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ لِتَمَحُّصِ نِيَّتِهِ، وَإِنْ تَلَفَ فَقَدْ اشْتَرَى بِعَيْنِهِ بَطْلًا، وَالْأُزْمُ السَّيِّدُ، فَفِي دَفْعِ الْعَبْدِ لَهُ بِلَا إِذْنٍ جَدِيدٍ خِلَافَ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي النِّهَايَةِ.

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ لَا يُطَالِبُ بِثَمَنِ، كَوَكِيلٍ، وَلَا يُعَامَلُ صَغِيرٌ إِلَّا فِي مِثْلِ مَا يُعَامَلُ بِهِ مِثْلُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ الْأَثَرُ: لَا فِي نَحْوِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَلِلْمَعْتَقِ بَعْضُهُ وَطَهُ أَمَةٌ مَلَكَهَا بِجُزْئِهِ الْحُرُّ، وَالْأَصْحُ بِلَا إِذْنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الوكالة

يَصِحُّ مِنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَلَا قَلْوٌ وَكَلْفٌ فِي بَيْعٍ مَا سَمِّلَكَهُ أَوْ طَلَّاقٍ مَنْ يَتَزَوَّجُهَا لَمْ يَصِحَّ، إِذَا الطَّلَاقُ لَا يَمْلِكُهُ فِي الْحَالِ، ذَكَرَهُ الْأَزْجِيُّ.
وَذَكَرَ غَيْرُهُ إِنْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ هَذِهِ فَقَدْ وَكَلْتُكَ فِي طَلَّاقِهَا، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ فَقَدْ وَكَلْتُكَ فِي عِتْقِهِ، صَحَّ، إِنْ قُلْنَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُمَا عَلَى بِلْكِيْهُمَا، وَإِلَّا فَلَا.
وَقِيلَ: بَلَى، فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ فَاسِقٍ فِي إِجَابِ نِكَاحٍ، إِلَّا عَلَى رَوَايَةٍ^(١)، وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ (م ١)^(٢).
وَوَكَّالَةٌ مُمَيَّزٌ فِي طَّلَاقٍ وَغَيْرِهِ مُبْنِيٌّ عَلَى صِحَّتِهِ مِنْهُ، وَفِيهِ فِي الرُّعَايَةِ رَوَايَتَانِ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ، وَفِيهِ فِي الْمَذْهَبِ لِنَفْسِهِ رَوَايَتَانِ، وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ عَبْدٍ غَيْرِهِ بِإِذْنٍ، وَفِيهِ فِي نِكَاحٍ بِلَا إِذْنٍ وَجْهَانِ^(٣).
وَهُمَا فِي سَفِيهِ (م ٣)^(٤)، وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهُ فِيمَا يَمْلِكُهُ وَحْدَهُ، كَطَّلَاقٍ، كَسْفِيهِ.

(١) تنبيه: قوله: (إلا على رواية).

يعني بها: رواية عدم اشتراط عدالة الوالي، على ما يأتي في باب أركان النكاح.
(٢) (مسألة - ١): قوله: (فلا يصح توكيل فاسق في إيجاب نكاح إلا على رواية، وفي قبوله وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الصغرى، والحاويين، والفاق، والرعاية الكبرى في النكاح:
أحدهما: يصح قبوله النكاح لغيره بالوكالة، وهو الصحيح، واختاره أبو الخطاب وابن عقيل، وابن عبدوس في تذكرته.
قال الشيخ الموفق، والشارح، وهو القياس.

وقدّمه في المغني، والكافي.

قال ابن نصر الله في حواشيه: أصحهما يصح.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره الأكثر، منهم القاضي.

قال في التلخيص: اختاره أصحابنا إلا ابن عقيل.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وصححه الناظم وغيره.

قال في الوجيز: ولا يوكل فاسق في نكاح. انتهى.

وهذه المسألة بعينها ذكرها المصنف في باب أركان النكاح، فحصل التكرار.

(٣) (مسألة - ٢): (ويصح توكيل عبد غيره بإذن، وفيه في نكاح بلا إذن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الصغرى، والحاويين، والرعاية الكبرى في النكاح، والفاق في صحة قبوله النكاح.

أحدهما: لا يصح التوكيل في الإيجاب ولا القبول.

قال الشارح: ولا يجوز توكيل العبد بغير إذن سيده، وهو ظاهر كلامه في الكافي، والمقنع، والوجيز.

وجزم به في التلخيص، وقدّمه في الرعاية الكبرى، والقواعد الأصولية.

والوجه الثاني: يصحان منه، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقيل: يصح القبول دون الإيجاب، وهو ظاهر كلامه في المغني.

(٤) (مسألة - ٣): قوله: (وهما في سفيو). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الصغرى، والحاويين، والرعاية الكبرى في النكاح.

أحدهما: يصح أن يكون وكيلًا في الإيجاب، والقبول، اختاره ابن عقيل في تذكرته.

والوجه الثاني: لا يصح فيهما، قدّمه في الرعاية الكبرى، وصححه الناظم.

وجزم به في الهداية، والمستوعب، والمغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقيل: يصح في قبول النكاح دون إيجابه.

قال في الرعاية الكبرى: قلت: إن قلنا يتزوج السفية بغير إذن وليه فلا أن يوكل ويتوكل في إيجابه وقبوله، وإلا فلا. انتهى.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُوكَّلَ إِنْسَانٌ عَبْدًا فِي شِرَاءِ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ.
وَقِيلَ: أَوْ لَا؟ رَوَيْتَانِ (م ٤) (١).

وَكَذَا تَوْكِيلُهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ مِنْ سَيِّدِهِ غَيْرِ نَفْسِهِ (م ٥) (٢).

وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَلَا يُتَوَكَّلُ مَكَاتِبَ بِلَا جُعْلٍ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَيَصِحُّ أَنْ يُتَوَكَّلَ وَاجِدٌ لِلطُّوْلِ فِي قَبُولِ نِكَاحِ أَمَةٍ لِمُبَاحِ لَهُ، وَغَنِيٌّ لِفَقِيرٍ فِي قَبُولِ زَكَاةٍ؛ لِأَنَّ سَلْبَهُمَا الْقُدْرَةَ تَنْزِيهًا، وَيُوكَّلُ مُفْلِسٌ وَيَتَوَكَّلُ فِيمَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَيُوكَّلُ مَكَاتِبَ، وَيُعْتَبَرُ تَغْيِينُ الْوَكِيلِ، قَالَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي مَسْأَلَةٍ: تَصَدَّقَ بِالذَّيْنِ الَّذِي عَلَيْكَ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: لَوْ وَكَّلَ زَيْدًا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ مُوَكَّلَهُ لَمْ يَصِحَّ وَتَصِحَّ بِكُلِّ قَوْلٍ يُفِيدُ الْإِذْنَ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: إِذَا قَالَ: بَعْ هَذَا، لَيْسَ بِشَيْءٍ، حَتَّى يَقُولَ: قَدْ وَكَّلْتُكَ، وَتَأَوَّلَهُ الْقَاضِي عَلَى التَّشَاكُّدِ، لِنَصِّهِ عَلَى انْعِقَادِ الْبَيْعِ بِاللُّفْظِ، وَالْمَعَاطَاةِ، كَذَا الرَّكَائِةُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هَذَا ذَابٌ شَيْخِنَا أَنْ يَحْمِلَ نَادِرٌ كَلَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَظْهَرِهِ وَيَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَالْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ لَفْظٍ رَوَايَةً وَتَصَحُّحٌ الصَّحِيحُ.

قَالَ الْأَزْجِيُّ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْمَلَ فِي الْمَذْهَبِ عَلَى هَذَا، لِئَلَّا يَصِيرَ الْمَذْهَبُ رَوَايَةً وَاحِدَةً، وَذَلِكَ كَلَامُ الْقَاضِي عَلَى انْعِقَادِهَا بِفِعْلِ ذَالٍ كَنَيْحٍ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الشَّيْخِ فِيمَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى قَصَّارٍ أَوْ خِيَّاطٍ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَكَالْقَبُولِ، مُوقَفَةٌ وَمُعْلَقَةٌ بِشَرْطٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ. كَوَصِيَّةٍ وَإِبَاحَةِ أَكْلِ وَقَضَاءِ وَإِمَارَةٍ، وَكَتَعْلِيْقٍ تَصَرُّفٍ، وَفِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ فِي تَعْلِيْقٍ وَقَفٍ بِشَرْطٍ: لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ تَوْكِيلٍ، لِأَنَّهُ عُلِّقَ بِصِفَةٍ وَأَنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ تَصَرُّفٍ.

وَقِيلَ: لَا تَعْلِيْقُ فَسْخُوحًا فَوْرًا وَتَرَاحِيًا يَقُولُ.

وَالْأَصَحُّ: وَفَعَلَ ذَالُ فِيمَا لَا تَدْخُلُهُ نِيَابَةٌ، كَظَهَارٍ وَلِعَانٍ وَتَمِيمٍ وَشَهَادَةٍ وَعِبَادَةٍ بِذِيَّةٍ مُحَضَّةٍ، وَمَغْصِيَّةٍ، وَيَصِحُّ: أَخْرَجَ زَكَاةَ مَالِي مِنْ مَالِكَ.

وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ، كَشَرِكَةٍ وَجَعَالَةٍ، تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ كَانَ قَالَ: كُلَّمَا غَزَلْتُكَ فَقَدْ وَكَّلْتُكَ، انْعَزَلَ بِكُلَّمَا وَكَّلْتُكَ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يصح أن يوكل إنساناً عبداً في شراء نفسه من سيده بإذنه، وقيل: أو لا؟ روايتان). انتهى.

وكذا حكاها في المغني، والشرح، والفاقق، وغيرهم.

وهما وجهان في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمقنع، والتلخيص، والشرح، والحاوي الكبير، والفاقق، وغيرهم.

إحداهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما.

وصححه في التصحيح، والنظم، وغيرهما، واختاره الشيخ، والشارح وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

قال في الرعاية الكبرى: صح، في الأصح.

قال في القواعد الأصولية، الصحيح الصفة.

وقدّمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والمغني، وشرح ابن رزين، والخلاصة، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يصح.

(٢) (مسألة - ٥): وقوله: (وكذا توكيله في شراء عبد من سيده غير نفسه). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: احتمل وجهين:

إحداهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الكافي وغيره.

وقدّمه في المغني وغيره، ونصره.

قال في الوجيز: ومن وكل عبد غيره بإذن سيده صح، فظاهره دخول هذه المسألة، وهو ظاهر بحث الشارح.

والرواية الثانية: لا يصح، قدّمه ابن رزين.

فَقَدْ عَزَلْتُكَ قَطْعًا، وَهِيَ الْوَكَالَةُ الدَّوْرِيَّةُ، وَهُوَ فَسَخُ مُعْلَقٍ بِشَرْطٍ، وَيَمُوتُ وَحَجَرٌ سَقَمَ وَجُنُونٌ، وَفِيهِ وَجْهَةٌ، وَإِفْرَارُهُ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِقَبْضِ مَا وَكَّلَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ وَكَيْلًا فِي خُصُومَةٍ، وَكَذَا شَرِكَةُ وَمُضَارَبَةٌ، وَلَا تَبْطُلُ وَكَالَةُ يَأْغَمَاءٍ وَطَلَاقٍ، وَلَا بِسَكْرِ، فَإِنْ فَسَخَ بِهِ تَبَطَّلَتْ فِيمَا يُنَافِيهِ، وَحَرِّقَةُ عَبْدٍ غَيْرِهِ.

وَفِي جَحْدِهَا مِنْ أَحَدِهِمَا.

وَقِيلَ: عَمْدًا، وَيَبِيعُ عَبْدُهُ وَحَرِّقُهُ، وَيَبِيعُ عَبْدٌ غَيْرَهُ وَتَعْدِي وَكَيْلٍ، كَلْبَسَ ثَوْبًا، وَجَهَانَ (م ٦، ١٠) (١).

(١) (مسألة - ٦ - ١٠): قوله: (وفي جحدها من أحدهما، وقيل: عمدًا، ويبع عبده وحرّيقه، ويبع عبد غيره، وتعدي وكيلٍ، كلبس ثوبه، وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل أطلق فيها الخلاف.

(المسألة الأولى - ٦): لو جحد الموكّل أو الوكيل الوكالة فهل هو عزل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرّر، والنظم، والرّعايتين، والحاويين، والفاثق، وغيرهم:

أحدهما: تبطل الوكالة، اختاره ابن عبدوس فيما إذا جحد التوكيل.

والوجه الثاني: لا تبطل، جزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما قطع به في التلخيص، وقيل: تبطل إن تعمد الجحد، وإلا فلا، وهو قوي، وعند المصنّف أن الخلاف المطلق جار فيه وفي غيره، وهذا القول طريقة.

(المسألة الثانية - ٧): لو وكّل عبده ثمّ أعتقه فهل تبطل الوكالة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والنظم، والرّعاية الصّغرى، والحاويين، وشرح ابن منجّأ، وغيرهم.

أحدهما: لا تبطل، وهو الصحيح، صحّحه في المغني، والشرح، والتّصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الكافي، وشرح ابن رزّين، والفاثق، وغيرهم.

والوجه الثاني: تبطل، قدّمه في الرّعاية الكبرى.

(المسألة الثالثة - ٨): لو وكّل عبده ثمّ باعه فالحكم فيها كأني قبلها خلافاً ومذهباً، قاله الشيخ الموقّق، والشارح، والمصنّف، وغيرهم.

قلت: يتوجّه أن تبطل فيما إذا باعه دون ما إذا أعتقه.

وقال في الرّعاية الكبرى:

قلت: أو وهبه أو كاتبه، يعني أنّه كبيعه، وقدّم البطّان هنا كما قدّمه في ألّتي قبلها.

(المسألة الرابعة - ٩): لو وكّل عبد غيره فباعه سيّده فهل تبطل الوكالة أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم فيها كالحكم في بيع عبده بعد توكيله، خلافاً ومذهباً، قاله الشيخ أيضاً، والشارح، والمصنّف، وغيرهم.

فائدة: لو وكّل عبد غيره بإذن سيّده ثمّ عتق، لم ينزل، قاله في الرّعاية الكبرى.

وجزم به في المغني وغيره.

قلت: يتوجه البطّان، ولم يذكر المصنّف هذه المسألة.

(المسألة الخامسة - ١٠): لو تعدّى الوكيل فلبس الثوب ونحوه، فهل تبطل الوكالة وينزل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرّر، والرّعاية الكبرى، والحاوي الصّغير، والفاثق، وغيرهم.

أحدهما: لا تبطل بذلك، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن منجّأ وابن رزّين، والوجيز، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في القاعدة الخامسة والأربعين: والمشهور أنّها لا تنفسخ.

قال في الرّعاية الصّغرى: نفذ تصرّفه، في الأصح. انتهى.

وذلك لأنّ الوكالة إذن في التصرّف مع الاستئمان، فإذا زال أحدهما لم يزل الآخر.

وَبِالرَّذَّةِ فِيهِ الْخِلَافُ وَكَذَا تَوْكِيلُهُ^(١) (م ١١، ١٤)^(٢).

= والوجه الثاني: تبطل الوكالة، حكاه ابن عقيل في نظرياته وغيره. وجزم به القاضي في خلافه.

وقال في المستوعب ومن تابعه: أطلق أبو الخطاب القول بأنها لا تبطل بتعدي الوكيل فيما وكل فيه. وهذا فيه تفصيل، وملخصه أنه إن أئلف بتعدي عين ما وكل فيه بطلت الوكالة، وإن كان عين ما تعدى فيه باقية لم تبطل. انتهى.

وهو ظاهر كلام الشيخ في المغني، والشارح، والمصنف، وغيرهم.

قلت: وهو مراد أبي الخطاب وغيره، والذي يظهر أن هذا علل وفاق.

وقال في القاعدة الخامسة، والأربعين: وظاهر كلام كثير من الأصحاب أن المخالفة من الوكيل تقتضي فساد الوكالة لا بطلانها، فيفسد العقد ويصير متصرفاً بمجرد الإذن. انتهى.

(١) تنبيه: يحتمل أن يكون مراده بقوله: (وبالرذة فيه الخلاف وكذا توكيله) الخلاف الذي تقدم قريباً في كلامه، وأطلقه، وهو ظاهر عبارته، لكن يشكل على هذا كون الأصحاب جعلوا المسألة الثانية والثالثة مبيّتان على تصرف المرتد، والمذهب أنه ممنوع، قدّمه المصنف وغيره في بابه، واختاره الشيخ الموفق وغيره.

وقال ابن منبج: إن المذهب الوقف، فحينئذ يبقى في إطلاقه الخلاف نظر ظاهر، لكونه قدّم في باب المرتد منعه من التصرف، وأطلق الخلاف هنا، ويحتمل أن يريد بقوله الخلاف، الخلاف الذي في تصرف المرتد، وهو الصواب.

ويقويه كلامه في المغني وغيره، لما ذكروا ذلك وأحالوه على صحة تصرفه وعدمها، وأيضاً لو أراد الخلاف الذي قبله لقال: (وكذا الرذة وتوكيله) لكن يرد على هذه المسألة الأولى، فإنها ليست مبيّنة على ذلك، فيما يظهر؛ لأنهم لم يذكروها، أو يقال: هي داخلية في ذلك؛ لأنه إذا كان ممنوعاً من التصرف في ماله فغيره بطريق أولى، فعلى ما اخترناه إنما قصد حكاية الخلاف وإحالة الصحيح على الأصل، كما هي عادته، لا أنه قصد إطلاق الخلاف، وهذا أيضاً صحيح، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١١ - ١٤): قوله: (وبالرذة فيه الخلاف، وكذا توكيله). انتهى.

اشتمل كلامه على أربع مسائل:

(المسألة الأولى - ١١): هل تبطل الوكالة برذة الوكيل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم. أحدهما: لا تبطل، وهو الصحيح، صحّحه في المغني، والشرح، والتصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما.

قال في الفصول، والمستوعب، والتلخيص، وغيرهم: لا تبطل الوكالة برذة الوكيل وإن لحق بدار الحرب، وقدّمه ابن رزين. والوجه الثاني: تبطل.

(المسألة الثانية - ١٢): هل تبطل برذة الموكل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه من تقدّم في المسألة التي قبلها.

أحدهما: تبطل، وهو الصحيح.

قال في الفصول، والمستوعب، والتلخيص، وغيرهم: هل ينزل الوكيل برذة الموكل على وجهين، أصلهما هل ينقطع ملكه وتصرفه أو يكون موقوفاً. انتهى.

قال في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم: لو ارتد الموكل لم تبطل الوكالة فيما له التصرف فيه، فأما الوكيل في ماله فبني على تصرف نفسه، فإن قلنا يصح تصرفه لم يبطل توكيله، وإن قلنا: هو موقوف، فوكالته موقوفة، وإن قلنا: يبطل تصرفه، بطل توكيله. انتهى.

والوجه الثاني: لا يبطل، بناءً على صحة تصرف الموكل بعد رذته، والصحيح من المذهب منعه من التصرف.

(المسألة الثالثة - ١٣): لو وكل ثم ارتد ما فهل تبطل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأعلم أن كلا منهما يعطى حكمه لو انفرد بالرذة كما تقدّم.

(المسألة الرابعة - ١٤): توكيله في رذته هل يصح أم لا؟

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَأَنَّ لَمْ يَنْطَلِ بِتَعْدِيهِ صَارَ ضَامِيًا، فَإِذَا تَصَرَّفَ كَمَا قَالَ مُوَكَّلُهُ بِرَأْيٍ يَقْضِيهِ الْعَوَضُ، فَإِنَّ رُذَّ بَعِيْبٍ صَارَ مَضْمُونًا، وَيَنْطَلِ بِتَلْفِ الْعَيْنِ، وَدَفْعِهِ عَوَضًا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَاقْتِرَاضُهُ كَتْلَفُهُ، وَلَوْ عَزَلَ عَوَضَهُ.
وَهَلْ يَنْعَزَلُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِعَزَلِهِ؟ اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ اشْتَهَرَ أَمْ لَا يَصِحُّ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١٥)^(١)، وَيَنْبِي عُلَيْهِمَا تَضْمِينُهُ.

وَقَالَ: شَيْخُنَا: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْرُطْ.

وَقَالَ فِي تَضْمِينِ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ الْأَجْرَةَ: نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاخْتَارَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ، وَإِذَا ضَمِنَ رَجَعَ عَلَى الْغَارِ، فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ، وَذَكَرَ وَجْهًا: يَنْعَزَلُ بِالْمَوْتِ لَا بِالْعَزَلِ. (و هـ م)
قَالَ شَيْخُنَا: لَوْ بَاعَ أَوْ تَصَرَّفَ فَأَدْعَى أَنَّهُ عَزَلَهُ قَبْلَهُ لَمْ يَقْبَلْ، فَلَوْ أَقَامَ بِهِ بَيِّنَةٌ بِبَلَدٍ آخَرَ وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ فَإِنَّ لَمْ يَنْعَزَلْ قَبْلَ الْعِلْمِ صَحَّ تَصَرُّفُهُ، وَإِلَّا كَانَ حَكَمًا عَلَى الْغَائِبِ، وَلَوْ حَكَمَ قَبْلَ هَذَا الْحَكَمِ بِالصَّحَّةِ حَاكِمٌ لَا يَرَى عَزْلَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ، فَإِنَّ كَانَ قَدْ بَلَغَهُ ذَلِكَ نَفَذَ، وَالْحَكَمُ النَّاقِضُ لَهُ مَرْدُودٌ، وَإِلَّا وَجُودُهُ كَعَمْدِيهِ، وَالْحَاكِمُ الثَّانِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْعَزَلَ قَبْلَ الْعِلْمِ، أَوْ عِلْمَ وَلَمْ يَرَهُ، أَوْ رَأَاهُ وَلَمْ يَرِ تَقْضِ الْحَكَمَ الْمُتَقَدِّمَ، فَحَكَمَهُ كَعَمْدِيهِ. وَقَبْضُ الثَّمَنِ مِنْ وَكِيلِهِ ذَلِيلٌ بَقَاءُ وَكَأَلِيهِ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَوَجَّهُ خِلَافًا، وَلَا يَنْعَزَلُ مُودِعٌ قَبْلَ عِلْمِهِ، خِلَافًا لِأَيِّ الْحُطَّابِ فَمَا بِيَدِهِ، أَمَانَةٌ وَأَنْ مِثْلَهُ مُضَارَبٌ.

وَمَنْ قِيلَ لَهُ: اشْتَرِ كَذَا بَيْنَنَا، فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِآخَرٍ: نَعَمْ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ، فَيَكُونُ لَهُ وَلِلثَّانِي، وَيَنْطَلِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ بِوَطْنِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِيهِ بِقَبْلَةٍ خِلَافًا، كَرَجْعَةٍ، وَعَتَقَ عَبْدًا بِتَدْبِيرِهِ وَكِتَابَتِهِ وَدَلَالَةِ رَجُوعِهِ^(٢) لَا بَيْنِهِ فَاكِدًا أَوْ

= أطلق الخلاف، هذا ظاهر عبارته، فعلى هذا يكون الخلاف فيه مبنياً على صحة تصرفه حال ردته وعدمها.

قال في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم: إن حكوا الخلاف في ارتداد كما تقدم، وإن وكل في حال ردته ففيه الوجه الثلاثة. انتهى.

والصحيح من المذهب أنه لا يصح.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وهل ينعزل قبل علمه بعزله؟ اختاره الأكثر، وذكر شيخنا أنه اشهر، أم لا [يصح؟] فيه روايتان).

انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والمحرر، والشرح، والرعاية الكبرى، والفائق، وشرح ابن رزين وشرح المجد وشرح المحرر، وغيرهم:

إحداهما: ينعزل، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الحرقى.

قال في المذهب ومسبوك الذهب: انعزل، في أصح الروايتين، وصححه في الخلاصة.

واختاره أبو الخطاب، والشريف وابن عقيل، وغيرهم.

قال المصنف هنا: اختاره الأكثر.

قال القاضي: هذا أشبه بأصول المذهب، وقياساً لقولنا إذا كان الخيار لهما كان لأحدهما الفسخ من غير حضور الآخر.

وجزم به في الوجيز، والنور ونهاية ابن رزين، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا ينعزل، نص عليها في رواية ابن منصور وجعفر بن محمد وأبي الحارث، وصححه في النظم.

وقدّمه في الرعاية الصغرى، والحاوئين.

قلت: وهو الصواب.

وقال القاضي: محل الروايتين فيما إذا كان الموكل فيه باقياً في ملك الموكل، أما إن أخرجه عن ملكه بعق أو بيع انفسخت الوكالة

وجزم به.

قلت: وهو قوي.

(٢) تنبيهات: الأول: قوله: (ويطّل في طلاق زوجته بوطنه، على الأصح، وفيه بقبلّة خلاف، كرجعة وعق عبد بتدبيره وكتابته

ودلالة رجوعه). انتهى.

أحال المصنف الخلاف في القبلة في إبطال الوكالة على الخلاف في القبلة في حصول الرجعة بها، والصحيح من المذهب عدم =

سَكَنَاهُ، وَلَهُ التَّوَكُّيلُ إِنْ جَعَلَهُ لَهُ.
وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، كَمَا لَا يَنَاشِرُهُ مِثْلُهُ أَوْ يَنْجُزُ عَنْهُ.
وَقِيلَ: فِي زَائِدٍ عَنْ عَمَلِهِ، أَوْ قِيلَ لَهُ: اصْنَعْ أَوْ تَصَرَّفْ كَيْفَ شِئْتَ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَا سَبَقَ يَسْتَنْبِطُ نَائِبًا فِي الْحَجِّ لِمَرَضٍ، (هـ ش).
وَيَتَعَيَّنُ أَمِينٌ إِلَّا مَعَ تَعْيِينِ مُوَكَّلٍ، وَإِنْ مَنَعَهُ فَلَا، وَكَذَا حَاكِمٌ وَوَصِيٌّ وَمُضَارِبٌ وَوَلِيٌّ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ مُجْبَرٍ^(١).
وَقِيلَ: يَجُوزُ: وَوَكَّلَ عَنْكَ وَكَيْلٌ وَكَيْلَةٌ.
وَقِيلَ: وَوَكَّلَ عَنِّي، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجْهَانِ (م ١٦)^(٢)، وَالْأَصَحُّ: لَهُ عَزْلٌ وَكَيْلٌ وَكَيْلَةٌ، وَكَذَا: أَوْصَى إِلَى مَنْ يَكُونُ وَصِيًّا لِي.
وَذَكَرَ الْأَرْجِي حُكْمًا لَا يَصِحُّ، لِعَدَمِ إِذْنِ الْمُوصِي حِينَ إِمْنَاءِ الْوَصِيَّةِ، وَلَا يُوصِي الْوَكِيلُ مُطْلَقًا، وَعَلَى مَا فِي التَّعْلِيلِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.
وَإِنْ اسْتَنْابَ حَاكِمٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَذْهَبِهِ إِنْ كَانَ لِيَكُونَهُ أَرْجَحَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الِاسْتِنَابَةُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِنَابَةُ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ إِنْ جَازَ لَهُ الْحُكْمُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْلِيدِ غَيْرِ إِمَامِهِ، وَإِلَّا انْتَبَى عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَسْتَنْبِطُ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ، كَتَوَكُّيلِ مُسْلِمٍ ذِمِّيًّا فِي شِرَاءِ خَمَرٍ، وَأَنَّهُ نَائِبٌ الْمُسْتَنْبِطِ أَوِ الْأَوَّلِ.
وَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي الْخُصُومَةِ، يُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، نَقَلَهُ حَرْبٌ.
وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ فِي خُصُومَةٍ قَبْضٌ وَلَا إِفْرَازٌ عَلَى مُوَكَّلِهِ، مُطْلَقًا نَصٌّ عَلَيْهِ.

= حصول الرجعة بها، فكذا الصحيح من المذهب لا تبطل الوكالة في طلاقها بتقبلها.

والذي يظهر أن قوله: (وعتق عبد بتدبيره...) إلى آخره معطوف على قوله في طلاق زوجته من قوله: (وتبطل في طلاق زوجته بوطه على الأصح) لا على قوله: (كرجعة) إذ الصحيح من المذهب بطلان الوكالة في العتق بالتدبير، والكتابة.
وكذلك دلالة الحال على رجوعه، وتقديره وتبطل الوكالة في طلاق زوجته بوطه وعتق عبده بتدبيره، يعني تبطل الوكالة في عتق عبده بتدبيره على الأصح، كالوطء، والله أعلم.
(١) الثاني: قول المصنف هنا: وله التوكيل إن جعله له.
وعنه: مطلقًا.

ثم قوله: (وكذا حاكم وصي ومضارب وولي في نكاح غير مجبر) انتهى.
ظاهر ما قدمه أن الولي غير المجبر لا يوكل إلا بإذن، وقد قال في أركان النكاح: ووكله فهو وقيل: لا يوكل غير مجبر بلا إذن إلا حاكم. انتهى.

فقدم هناك أن له الوكالة إذا كان غير مجبر من غير إذن، فحصل التناقض، والمعتمد على ما قاله في باب أركان النكاح، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقد حررت ذلك في الإنصاف.
الثالث: قوله: (ولي في نكاح في غير مجبر) الأحسن في العبارة أن يقول: ولي غير مجبر في نكاح فالظاهر أن في كلامه تقديمًا وتأخيرًا وزيادة.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (ووكل عنك وكيل وكيلة. وقيل: ووكل عني وإن أطلق ذلك فوجهان). انتهى.

يعني: إذا قال: وكّل، ولم يقل: عنك، ولا: عني، فهل يكون وكيل الموكل أو وكيل الوكيل؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في التلخيص، والرعاية.

أحدهما: يكون وكيلًا للموكل، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزين، وقواعد ابن رجب في القاعدة الحادية، والسّتين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يكون وكيلًا للوكيل.

قلت: وهو بعيد.

كَإِقْرَارِهِ عَلَيْهِ بِقَوْدٍ وَقَدْفٍ، وَكَالْوَلِيِّ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا يَعِينُ. وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فَبِهِ مَنَعٌ وَتَسْلِيمٌ (م ١٧) (١).

وَأَنَّ قَالَ: أَجِبْ خَصْمِي عَنِّي، أَحْتَمِلْ كَخَصُومَةٍ، وَاحْتَمِلْ بِطَلَانِهَا (م ١٨) (٢).

وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ عَلِمَ ظَلَمَ مُوَكَّلَهُ فِي الْخَصُومَةِ، قَالَهُ فِي الْفَتَوَى.

فَظَاهِرُهُ: يَصِحُّ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ، فَلَوْ ظَنُّ ظَلَمَهُ جَازٍ، وَيَتَوَجَّهُ الْمَنَعُ، وَمَعَ الشَّكِّ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالَانِ.

وَلَعَلَّ الْجَوَازَ أَوَّلَى، كَالظَّنِّ، فَإِنَّ الْجَوَازَ فِيهِ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ مَعَ الرِّبَةِ فِي الْبَيِّنَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَخِي أَنْ يَخَاصِمَ عَنْ غَيْرِهِ فِي إِثْنَاتٍ حَقٍّ أَوْ نَفِيٍّ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِحَقِيقَةِ أَمْرِهِ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ فِي الصَّلَاحِ عَنِ الْمُنْكَرِ يَشْتَرِطُ أَنْ يُعْلَمْ صِدْقُ الْمُدَّعِي، فَلَا تُجَلُّ دَعْوَى مَا لَمْ يُعْلَمْ ثُبُوتُهُ، وَجَزَمَ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي تَغْلِيْقِهِ أَنَّهُ وَكَيْلٌ فِي الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِقَطْعِ الْخَصُومَةِ، وَلَا تَنْقَطِعُ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْقَبْضِ فَفِي خَصُومَةٍ وَجْهَانِ (م ١٩) (٣).

وَفِي الْوَسِيلَةِ: لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِحَالٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِعَيْبٍ فِيمَا بَاعَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُتَخَبِّ وَاخْتَارَةَ الشَّيْخِ: لَا، فَلَا يَرُدُّهُ عَلَى مُوَكَّلِهِ.

وَإِنْ رُدُّ بِتَكْوِيلِهِ فَفِي رَدِّهِ عَلَى مُوَكَّلِهِ وَجْهَانِ (م ٢٠) (٤).

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وليس لوكيل في خصومة قبض ولا إقرار على موكله، مطلقاً، نصٌ عليه، بإقراره عليه بقودٍ وقذفٍ، والوكلي ولهذا لا يصحُّ منهما يمينٌ، وإن أُذِنَ له فبِهِ مَنَعٌ وتسليمٌ). انتهى.

ليس هذا المنع، والتسليم عائدان إلى الإقرار على الموكل إذا أذن له، لأنَّ المسألة ذكرها المصنّف وتكلّمنا عليها، على ما يأتي.

والظاهر: أنّه أراد اليمين إذا أذن له فيها، ولكنَّ المذهب وعليه الأصحاب أنّه لا يصحُّ التوكيل في اليمين.

وقطع به المصنّف وغيره.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن قال: أجب خصمي عني، احتمل أنّها كخصومة، واحتمل بطلانها). انتهى.

قلت: الصواب في ذلك الرجوع إلى القرائن، فإن دلت على شيء كان، وإلا فهي إلى الخصومة أقرب.

(٣) (مسألة - ١٩): قوله: (وإن وكّله في القبض ففي خصومة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقتع، والمحزّر، وشرحه، والفاقي، وغيرهم.

أحدهما: يكون وكيلًا في الخصومة، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز وغيره، وصحّحه في التصحيح وتصحيح المحرّر، والرعايتين، والحاويين، والنظم، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم، وإليه ميل صاحب المغني، والشرح.

والوجه الثاني: لا يكون وكيلًا في الخصومة.

وقال الشيخ الموفق والشارح: ويحتمل إن كان الموكل عالمًا بجحد من عليه الحقُّ أو مطلقه كان توكيلًا في تثبيته، والخصومة فيه، لعلمه بوقوف القبض عليه، وإلا فلا. انتهى.

وهو قويٌّ جدًا، بل هو الصواب، ويزاد في ذلك الرجوع إلى القرائن، والعرف، والله أعلم.

(٤) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن رُدُّ بتكويله ففي رَدِّهِ عَلَى مُوَكَّلِهِ وَجْهَانِ). انتهى.

يعني إذا باع شيئًا بطريق الوكالة فأدعى عليه بعيبه وقلنا بقبول إقراره وتوجّهت عليه اليمين ونكل عنها وردَّ عليه لنكوله فهل يردُّ على الموكل؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يردُّ على موكله.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يردُّ عليه بل على الموكل. تنبيه: قوله: (ويعتبر لصحة عقد نكاح فقط تسميه موكل، ذكره في الانتصار، والمتنخب، والمغني. انتهى).

سيأتي في أركان النكاح أنّ المصنّف أطلق الخلاف في هذه المسألة وعزاه إلى التّرجيب، ويأتي تحريرها هناك.

وإن وكلّ اثنين لم ينفرد واحد بلا إذن.
وقيل: إن وكلهما في خصومة انفرد، لعرف.

فصل

ويقبل إفراده بكلّ تصرف وكلّ فيه.
وعنه: قول موكله في النكاح، لاعتبار البيّنة فيه، اختاره القاضي وغيره.
وذكره في الترغيب عن أصحابنا كأصل الوكالة، ويخلف مع تصرف لو باشره شرعت البيع فيه، فلا يقبل قوله في دفع المال إلى غير ربّه، وإطلاقهم: ولا في صرفه في وجوه عيّنت له من أجره لزمته، وذكره الأبيدي البغدادي، وعلى هذه الرواية لا يلزم وكيله نصف مهر إلا بشرط، لتعلق حقوق العقد بالموكل.
وعنه: يلزمه، كضمان [وكيل] في الشراء بالثمن وفرق الشيخ بأنه مقصود البائع، والعادة تعجيله وأخذه ممن تولّى الشراء، ومثله إنكار موكله وكالته، فلا يخلف، نص عليه.
ومثله الوكيل في الإفراض ويلزم موكله طلاقها، في المنصوص.
وقيل: إن قال: بعه، أو قال: وبضنت ثمنه قبل قول موكله، ويعتبر لصحة عقد نكاح فقط تسمية موكل، ذكره في الانتصار، والمتخب، والمغني.
ولو أنكر موكله وكالته في بيع وصدق بائع بها لزم وكيله، في ظاهر كلام الشيخ، وظاهر كلام غيره كنهري، أو لا يلزمه لعدم تفريطه هنا بترك البيّنة، وهو أظهر (م ٢١).
وليس لوكيل في بيع تقليبه على مشتر لا بحضرته، وإلا ضمن، ذكره في النواذر، ويتوجه العرف، ولا ينعى ببلد آخر، في الأصح فيضمن، ويصح [ومع] مؤنة نقل: لا، ذكره في الانتصار، ولا قبض ثمنه، وإن تعدّر قبضه لم يلزمه شيء، كظهور مبيعه مستحقاً أو مبيعاً كحاجم وأميّة.
وقال صاحب المغني، والمحرو: يملكه بقرينة.
وقيل: مطلقاً، فلا يسلمه قبله، وكذا وكيل في شراء في قبض مبيع، وإن أخر تسليم ثمنه بلا عذر ضمنه، في المنصوص.

وحقوق العقد متعلقة بموكل، لأنه لا يعتق قريب وكيل عليه.

وقال الشيخ: إن اشترى وكيل في شراء في الذمة فكضامين.

وقال شيخنا فيمن وكلّ في بيع أو شراء، أو استنجار، فإن لم يسم موكله في العقد فضامين، وإلا فروايتان، وأن ظاهر المذهب يضمنه (وه ش).

قال: ومثله الوكيل في الإفراض، وليس له البيع من نفسه، ويجوز بإذنه وتولية طرفه، في الأصح فيهما، كآب الصغير، وكذا توكيله في بيعه وآخر في شراؤه، ومثله نكاح ودعوى.
وقال الأرجي في الدعوى: الذي يقع الاعتماد عليه: لا يصح، للتضاد.
وفي وليه وآليده ومكاتبه وجهان (م ٢٢).^(١)

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (ولو أنكر موكله وكالته في بيع وصدق بائع بها لزم وكيله، في ظاهر كلام الشيخ، وظاهر كلام غيره كنهري، أو لا يلزمه، لعدم تفريطه هنا بترك البيّنة، وهو أظهر). انتهى.

قلت: الصواب ما قال المصنف أنه أظهر.

(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (وفي ولده ووالده ومكاتبه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الهداية، وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمقنع، والتلخيص، والمحزر، والرعاية الصغرى، والحاويين، والفتاوى، وشرح ابن منجّأ، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح، فهو كشراء الوكيل من نفسه، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

(ج): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة =

وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ الْخِلَافَ فِي الْأُخْوَةِ، وَالْأَقَارِبِ.
وَعَنْهُ: يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ إِذَا زَادَ ثَمَنُهُ فِي النَّدَاءِ.
وَقِيلَ: أَوْ وَكُلَّ بَائِعًا، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ حَنْبَلٍ.
وَقِيلَ: هُمَا، وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ أَحْتِمَالًا: لَا يُعْتَبَرَانِ، لِأَنَّ وَبَيْنَهُ وَأَمَانَتَهُ تَحْمِلُهُ عَلَى الْحَقِّ، وَرُبَّمَا زَادَ، وَكَذَا شِرَاؤُهُ لَهُ مِنْ
نَفْسِهِ، وَكَذَا حَاكِمٌ وَأَمِينُهُ وَنَاطِرٌ وَوَصِيٌّ وَمُضَارِبٌ، وَلِعَبْدِهِ وَغَرِيْبِهِ عَتَقَ نَفْسَهُ وَإِبْرَازَهَا بِوَكَالَتِهِ الْخَاصَّةِ لَا بِالْعَامَّةِ.
وَفِيهِ قَوْلٌ، وَهُوَ مَعْنَى مَا جَزَمَ بِهِ الْأَرَجِيُّ، كَتَبَعَ وَكَيْلٌ مِنْ نَفْسِهِ.
وَفَرَّقَ الْأَرَجِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصَدُّقٍ بِهِ، بِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى إِعْطَاءِ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّفَعُّلِ، وَتَوَكُّيلُ زَوْجَةٍ فِي طَلَاقٍ
كَتَبْدِهِ فِي عَتَقٍ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ شِرَاءُ مَعْيِبٍ، فَإِنْ فَعَلَ عَالِمًا لَزِمَهُ مَا لَمْ يَرِضْهُ مُوَكَّلُهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ وَلَا يَرُدُّهُ مُوَكَّلُهُ.
وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ أَلْفَ قُضْرُولِيٍّ، وَإِنْ جَهَلَ عَيْتَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَهُ رَدُّهُ قَبْلَ إِعْلَامِ مُوَكَّلِهِ، وَأَخَذَ سَلِيمٌ إِلَّا فِي شِرَاءِ
مُعَيَّنٍ، فَفِي رَدِّهِ وَجْهَانِ (م ٢٣).^(١)

فَإِنْ مَلَكَهَ فَلَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ عَلِمَ عَيْتَهُ قَبْلَهُ، وَإِنْ أَسْقَطَ خِيَارَهُ فَحَضَرَ مُوَكَّلُهُ وَرَضِيَ بِهِ لَزِمَهُ، وَإِلَّا فَلَهُ رَدُّهُ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: عَلَى وَجْهِ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّ الشَّرَاءَ وَقَعَ لَهُ لَزِمَ الْوَكِيلَ.
وَقِيلَ: الْمُوَكَّلُ، وَلَهُ ارْتِسَاءٌ فِيهِ وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ: إِنْ جَهَلَ عَيْتَهُ وَقَدْ اشْتَرَى بِعَيْنٍ أَلْفَ قُضْرُولِيٍّ يَنْقُصُ عَنِ الْمُوَكَّلِ؟ فِيهِ خِلَافٌ،
وَقَالَ: إِذَا اشْتَرَاهُ مَعَ جَلْبِهِ بِالْعَيْبِ فَهَلْ يَنْقُصُ عَنِ الْمُوَكَّلِ؟ لِأَنَّ الْعَيْبَ إِنَّمَا يُخَافُ مِنْهُ نَقْصُ الْمَالِيَّةِ، فَإِذَا كَانَ مُسَاوِيًا لِلشَّيْءِ.
فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يَرْضَى بِهِ، أَمْ لَا يَنْقُصُ مِنَ الْمُوَكَّلِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.
فَإِنْ ادَّعَى بَائِعُهُ جَلْمَ مُوَكَّلِهِ الْغَائِبِ بِعَيْتِهِ وَرِضَاهُ حَلْفَ الْوَكِيلِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَرَدُّهُ وَأَخَذَ حَقَّهُ فِي الْحَالِ.

= وجزم به في المغني، والكافي، والوجيز، والمنور ومتنخب الأدمي، وغيرهم.
وقدّمه في الخلاصة، والرعاية الكبرى، وغيرهما.

قال المجد في شرحه. اختاره القاضي وابن عقيل، نقله في تصحيح المحرر.

والوجه الثاني: يصح هنا وإن منعنا صحة البيع، والشراء من الوكيل نفسه أو من نفسه.

وقال في الكافي، والمغني، والشرح هنا الوجهان مبنيان على الروايتين في أصل المسألة وحكاها في المغني، والشرح عن الأصحاب.
قلت: الصواب أن عمل الخلاف على القول بعدم الصحة من الوكيل لنفسه أو من نفسه. أمّا على القول بالصحة فهنا بطريق أولى
وأحرى، وعلى القول بعدم الصحة، فهو عمل الخلاف هنا، هذا ما يظهر، وهو كالصريح في كلام كثير من الأصحاب، ومنهم الشيخ
في المتن.

(١) (مسألة - ٢٣): قوله: (وأما إن جهل عيبه لم يضمنه، وله ردّه قبل إعلام موكله، وأخذ سليم إلا في شراء معيّن، ففي ردّه

وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجّاء، والفاثق،

وغيرهم.

أحدهما: له الرّد، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح وتصحيح المحرر، والنظم، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الرّعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزّين، وغيرهم.

والوجه الثاني: ليس له الرّد.

قال في الرّعايتين: هذا أولى.

قال في تجريد العناية: لا يرده في الأظهر.

وقدّمه في الخلاصة.

قلت: وهو الصواب.

وقيل: يقف على خليف موكله، وكذا قول غريم لوكيل غائب في قبض حقه: أبرأني موكلك، أو: قبضه. ويحكم بينة إن حكم على غائب.

وإن حضر الموكل وصدق البائع فهل يصح الرذ؟ فيه وجهان (م ٢٤) (١).

وفي النهاية: يطرد فيه روايتان منصوصتان.

وفي استيفاء حد وقود وسائر حق مع غيبة موكل وحضور وكيله، وحكماهما غيره في قود وحد قذف، اختارها ابن بطة، ورضاء موكل غائب بمعييب عزل عن ردو، ولا يصح بيعه نساء ولا يغير نقد البلد أو غاليه، كنفع وعرض. وفيه احتمال، وهو رواية في الموجز، وكما لو وكلة في شراء تلج في الصئف، وقحم في الشتاء فخالف، ذكره أبو الخطاب وغيره.

وعنه: بلى، كقوله: كيف شئت، كمضارب، على الأصح، وذكر ابن رزين يبيع وكيل خالاً بنقد مضره وغيره لا نساء.

وفي الانحصار: يحتمل يلزمه النقد أو ما نقص.

وإن ادعى اذناً فيهما أو اختلفا في صفتيهما أو في الشراء بكذا قيل قولهما، نص عليه في المضارب، وعلمه أحمد بأنه ليس هنا شيء يريد أن يأخذ، واختاره الشيخ فيه.

وقيل: لا، فيهما، فإن كان الوكيل كاذباً في دعواه حل، وإلا اشتراه ممن هو له باطناً ليحل.

فإن قال: بعته إن كان لي، أو: إن كنت أذنت في شرايه بكذا، قيل: يصح، لعلمهما وجود الشرط، كبعثك هله الأمة إن كانت أمة، وكذا كل شرط علماً وجوده لا يوجب وقوف البيع ولا شكاً فيه.

وقيل: لا يصح، لتعليقه بشرط (م ٢٥) (٢).

وفي الفصول: أصل هذا إن كان غداً من رمضان فقرضي.

والأفضل: وإن لم يبع أذن حاكم له في بيعه أو باع له أو لغيره.

قال في المجرد، والفصول: ولا يستوفيه من تحت يده كسائر الحقوق.

قال الأرجح: وقيل: يبيعه ويأخذ ما غرمه من ثمنه، وإن لم يبع باع حاكم.

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (وإن حضر الموكل وصدق البائع فهل يصح الرذ؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن منجأ، والفاوق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح الرذ، وهو باق للموكل، صححه في التصحيح.

وقدّمه في المغني، والرعايتين، والحاويين.

والوجه الثاني: يصح، فيجدد الموكل العقد، صححه في النظم.

وجزم به في الوجيز.

قال الشيخ الموفق، والشارح: يصح الرذ بناءً على أن الوكيل لا ينزل قبل علمه. انتهى.

قلت: الصواب إن كان الرذ قبل الإخبار انبنى على عزل الوكيل قبل علمه وعدمه، وإن كان بعد الإخبار لم يصح الرذ، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٥): قوله فيما إذا قلنا القول قول الوكيل، والمضارب في أنه أذن لهما في البيع نساء: (لو قال: بعته إن كان لي، أو

إن كنت أذنت في شرايه بكذا، قيل: يصح، لعلمهما وجود الشرط، كبعثك هذه الأمة إن كانت أمة، وكذا كل شرط علماً وجوده لا

يوجب وقوف البيع فلا يؤثر شكاً فيه، وقيل: لا يصح، لتعليقه بشرط). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والقواعد الفقهية، وظاهر الكافي إطلاق الخلاف.

أحدهما: لا يصح، اختاره القاضي.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: يصح، وهو احتمال في الكافي، ومال إليه هو وصاحب القواعد.

قلت: وهو الصواب، وذكر المصنف كلامه في الفصول.

وفي الترفيع: الصحيح لا يجعل، وهل يقر يديه أو يأخذه حاكم كمال ضائع؟ على وجهين.
 وإن كذب البائع الوكيل في أن الشراء لغيره أو بمال غيره صدق، فإن أدهى الوكيل علمه خلف ولزم الوكيل.
 وذكر الأزهري: إن كان الشراء في الذمة وأدهى أنه يتناع بمال الوكالة فصداً البائع أو كذبه، فقيل: يبطل، كما لو كان
 الثمن متيناً، وكقولُه: قبلت النكاح لفلان الغائب فيكر الوكالة.
 وقيل: يصح، فإذا خلف الموكل: ما أذن له، لزم الوكيل.
 وفي التبصرة: كل التصرفات كالبيع نساء.
 ويتبعها بدون ثمن المثل نقصاً وشراهما باكثر قيل: كفضولي، نص عليه.
 فإن تلف: ففصن الوكيل رجع على مشتر لتلفه عنده.
 وقيل: يصح، ونص عليه مع ضمانه زيادة ونقصاً، قيل: لا يغبن به.
 وقيل: مطلقاً (م ٢٦، ٢٧) (١).

(١) (مسألة - ٢٦ - ٢٧): قوله: (وبيعهما بدون ثمن المثل نقصاً وشراهما باكثر قيل: كفضولي، نص عليه، فإن تلف فضمنه
 الوكيل رجع على المشتري، لتلفه عنده، وقيل: يصح، ونص عليه مع ضمانه زيادة ونقصاً، وقيل: لا يغبن عادة، وقيل: مطلقاً). انتهى.
 ذكر المسالتين:

(المسألة الأولى - ٢٦): إذا باع بدون ثمن المثل نقصاً أو اشترى باكثر منه زيادة فهل هو كفضولي أو يصح؟
 أطلق الخلاف.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب، منهم الحنفي، والقاضي في الخلاف، وغيرهما.
 قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفائق ونظم المفردات، وقال:
 قاله الأكثر، وغيرهم.

وقدّمه في المستوعب، والمقنع في المسألة الأولى.

والقول الآخر: هو كفضولي.

والصحيح في تصرف الفضولي أنه لا يصح.

قال في المحرر، والفائق، ويخرج أنه كتصرف الفضولي. انتهى.

وعن أحد رواية في أصل المسألة: أنه لا يصح، نص عليها، وصححها القاضي في المجرد، وابن عقيل.

وجزم به في التلخيص وقال: إنه الذي تقتضيه أصول المذهب.

وجزم به في المستوعب، والمقنع في المسألة الثانية، واختاره الشيخ الموفق وغيره.

وقدّمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قلت: وهذه الرواية تنزع إلى تصرف الفضولي.

وأطلقهما في الكافي.

تنبيه: سوى المصنف بين ما إذا باع بدون ثمن المثل نقصاً وبين ما إذا اشترى باكثر منه زيادة، وهو صحيح، وعليه أكثر
 الأصحاب، وهو الصحيح، وذهب بعضهم إلى عدم الصحة في مسألة ما إذا اشترى باكثر من ثمن المثل.

وقطع به في المستوعب، وشرح ابن رزين، وهو ظاهر كلام الشيخ في المقنع حيث قدّم في المسألة الأولى الصحة.

وقطع في المسألة الثانية بعدمها.

وقد ذكر الزركشي في المسالتين ثلاثة أقوال:

الثالث: الفرق، كما تقدّم.

(المسألة الثانية - ٢٧): إذا قلنا بالصحة فإنه يضمن الزيادة، والنقص، وأطلق في قدره الخلاف.

وَعَلَى الصَّحَّةِ لَا يَضْمَنُ عَبْدٌ لِسَيِّدِهِ وَصَبِي لِنَفْسِهِ، وَيَحْتَمَلُ فِيهِ: يَبْطُلُ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِأَكْثَرِ وَقِيلَ: مِنْ جِنْسِ الْمَعِينِ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْفَسْخُ، لِزِيَادَةِ مَدَّةِ خِيَارٍ، وَفِيهِ وَجْهٌ. وَهَلْ لِلْوَكِيلِ الْبَيْعُ أَوْ الشِّرَاءُ بِشَرْطِ خِيَارٍ لَهُ؟ وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَتَرْكِيبُ بَيِّنَةٍ خَصَمِهِ، وَالْمَخَاصِمَةُ فِي ثَمَنِ مَبِيعٍ بَانَ مُسْتَحَقًّا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٨، ٣٠) (١). وَإِنْ شَرَطَ الْخِيَارَ فَلِمْوَكَّلِهِ. وَإِنْ شَرَطَ لِنَفْسِهِ فَلَهُمَا، وَلَا يَصِحُّ لَهُ فَقَطُّ، وَيَخْتَصُّ بِخِيَارِ الْمَجْلِسِ، وَيَخْتَصُّ بِهِ مُوَكَّلُهُ إِنْ خَضَرَهُ وَحَجَرَ عَلَيْهِ فِيهِ.

= وأطلقه في المعني، والكافي، والشرح، والفتاوى، وغيرهم. أحدهما: هو قدر ما بين ما باع به وضمن المثل، وهو الصحيح. قال الشيخ في المعني، والشارح: هذا أقسى، واختاره ابن عقيل، نقله عنه في القواعد الفقهية. وقدمه ابن رزين في شرحه، والرعاية الكبرى. والقول الثاني: هو قدر ما بين ما يتغابن به الناس وما لا يتغابنون. واختار الشيخ تقي الدين: أنه لا يضمن شيئاً إذا لم يفرط، وهو الصواب. (١) (مسألة - ٢٨ - ٣٠) قوله: (وهل للوكيل البيع أو الشراء بشرط خيار له؟) وقيل: مطلقاً وتركيب بينة خصمه، والمخاصمة في ثمن مبيع بانه مستحقاً فيه وجهان). انتهى. شمل كلامه مسائل أطلق فيها الخلاف: (المسألة الأولى - ٢٨): هل للوكيل البيع أو الشراء بشرط خيار له أم لا؟ أطلق الخلاف.

قال في الرعاية: ومن وكل في بيع لم يشترط للمشتري خياراً، وإن وكل في شراء لم يشترط الخيار للبائع، وهل له شرطه لنفسه أو لموكله؟ يحتمل وجهين. انتهى. وظاهر كلامه في المحرر، والرعاية الكبرى: في خيار الشرط صحة ذلك ويكون للموكل. وقال القاضي في المجرد: وإن شرطه لنفسه دون موكله أو شرطه لأجنبي لم يصح. وقال في الرعاية أيضاً: إن شرطه في العقد وأطلق فهو لموكله، كما لو قال: له، وإن قال: لي، فهو لهما، وإن قال: لي وحدي، أو شرطه لغيرهما لم يصح، وقيل: يحتمل أن يصح شرطه لغيرهما إن قلنا للوكيل التوكيل. وفيه نظر. انتهى.

وقد ذكر المصنف هذا بعد هذه المسألة. قلت: الصواب أنه إن رأى في شرط الخيار مصلحة كان له ذلك، وإلا فلا، والله أعلم. (المسألة الثانية - ٢٩): هل يسوغ للوكيل تركيبة بينة خصمه أم لا؟ أطلق الخلاف: أحدهما: يسوغ.

قلت: وهو الصواب، بل هو أولى من الأجنبية، وهي قريبة من تعديل الخصم لبينة خصمه، على ما يأتي في المسألة الثامنة من باب طريق الحكم وصفته.

والوجه الثاني: لا يسوغ له ذلك. (المسألة الثالثة - ٣٠): هل يسوغ للوكيل في البيع المخاصمة في ثمن مبيع بانه مستحقاً أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: لا يسوغ له. والوجه الثاني: يسوغ. قلت: وهو أقوى من الأول، والصواب في ذلك الرجوع إلى القرائن، فإن دلّت قرينة على ذلك كبعده عن موكله ونحوه ساغ، والله أعلم.

وللشيخ الموفق تعاليل مثل ذلك في مسائل الوكالة.

وصحّة توكيل^(١) في إقرار وصّح وبّيع ما استعمله^(٢)، مع أنّه يضمنه إن تلف ولا يضمن ثمنه ولزوم فسخه لزيادة في المجلس، وبّيعه ثانياً إن فسّخ وبّيع بدله وجهان^(٣).
وفي طريقة بعضهم وذكره في المحرر: توكيله في إقرار إقراراً (م ٣١، ٣٦)^(٤).

(١) تنبيهات: الأول: قوله: (وفي صحّة توكيل) الموجود في النسخ القديمة: (وصحّة توكيل) بإسقاط لفظة: (في) ووجد على الهامش: (الظاهر أنّ هنا لفظة في).

وثبه عليه أيضاً ابن نصر الله، وهو الصواب.
والظاهر أنّه تابعه في الرّعاية الكبرى فإنّه قال: وفي صحّة التوكيل في الإقرار، والصّح وجهاً. انتهى.
وقول المصنّف: (ولا يضمن) الموجود في النسخ القديمة: (لا يضمن) بإسقاط: (الراو)، ومكانها بياض، وكتب على الهامش: (الظاهر أنّ في هذا البياض أوّلاً وهو كما قال، وثبه عليه أيضاً ابن نصر الله).
(٢) الثاني: في إطلاق المصنّف الخلاف في الإقرار، والصّح نظراً، مع قطع هؤلاء الجماعة بالصّحّة، لا سيّما في الصّح. وقد قال في المغني وغيره: لا نعلم فيه خلافاً.
وقال ابن رزين: يصح فيه إجماعاً.

(٣) الثالث: الظاهر أنّ مراده بقوله: (وبّيع ما استعمله) إذا تعدّى باستعماله هل يصحّ بيعه بعد ذلك أم لا؟ فإن كان هذا مراده فقد قال في أوائل الباب: وفي تعدّي وكيل كلبس ثوب وجهان، فحصل منه تكرار فيما يظهر.
الرابع: قوله: (ولزوم فسخه لزيادة في المجلس وجهان) مع قوله قبل ذلك بيسير: (ولا يلزمه الفسخ لزيادة مدّة خيار، وفيه وجه)، فقدّم عدم اللزوم، ولعله أراد بهذه خيار الشرط، وبذلك خيار المجلس، لكنّ ظاهر تعليقه في المغني وغيره شمول الخيارين، وهو الصواب، ولم نر من فرق بينهما.

قال في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين: وإن باع بضمن المثل فحضر من يزيد في مدّة الخيار. وكذا قال في الرّعاية الكبرى، ولم نر المسألة في غير هذه الكتب، والله أعلم.

الخامس: ظاهر كلام المصنّف أنّ المقدّم أنّ التوكيل في الإقرار ليس بإقرار وهو ظاهر كلام من قال بصحّة التوكيل فيه، وقد قاسوه على البيع، وهو ظاهر ما قدّمه في الرّعاية الكبرى فإنّه قال: وفي صحّة التوكيل في الإقرار وجهان، وقيل: التوكيل في الإقرار إقرار. انتهى.
ولنا قول إنّ التوكيل في الإقرار، وهو الذي قاله الفخر في طريقته، وبه قطع في المحرر، والحاويين، والفائق، وغيرهم.
قال في الرّعاية الصغرى: والتوكيل في الإقرار إقرار، في الأصح. انتهى.

قلت: الظاهر أنّ محلّ هذا الخلاف على القول بعدم صحّة التوكيل فيه. أمّا على القول بالصّحّة فلا يكون التوكيل فيه إقراراً، قولاً واحداً، أو يقال: القولان مبنيان على القولين هناك إن قلنا: يصحّ التوكيل، لم يكن إقراراً، وإن قلنا: لا يصحّ، كان إقراراً، والله أعلم.
(٤) (مسألة - ٣١ - ٣٦): قوله: (وفي صحّة توكيل في إقرار وصّح وبّيع ما استعمله مع أنّه يضمنه إن تلف ولا يضمن ثمنه، ولزوم فسخه لزيادة في المجلس وبيعه ثانياً إن فسّخ وبّيع بدله وجهان).
وفي طريقة بعضهم وذكره في المحرر توكيله في إقرار إقراراً. انتهى.
ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٣١): هل يصحّ التوكيل في الإقرار أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرّعاية الكبرى.

قال في الإرشاد: ولو جعل إليه أن يقرّ عليه جاز إقراره عليه، في أحد الوجهين. انتهى.
أحدهما: يصحّ، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

ونصره في المغني وغيره، وقدّمه في التلخيص.
قال في المغني وغيره. لأنّه إثبات حقّ في الدّعة بالقول، فجاز التوكيل فيه، كالبيع. انتهى.
والوجه الثاني: لا يصحّ، وهو ظاهر كلام جماعة يأتي ذكرهم في التنبيه الخامس.

(المسألة الثانية - ٣٢): هل يصحّ التوكيل في الصّح أم لا؟

وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ: يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ مَا يُقْرَأُ بِهِ، وَإِلَّا رَجَعَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَى الْمُوَكَّلِ.
قَالَ: وَلَا خِلَافَ أَنَّ وَكِيلَ الْخُصُومَةِ يَمْلِكُ الطَّعْنَ فِي الشُّهُودِ وَمَدَافَعَتَهُمْ وَسَمَاعَ الْبَيِّنَةِ لِضَرُورَةِ الْمَخَاصِمَةِ، وَيُلْزَمُهُ

= أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى، وظاهر الإرشاد إطلاق الخلاف، وتبعه في التلخيص.
أحدهما: يصح، وهو الصحيح، وبه قطع في الفصول، والمغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والزركشي، وغيرهم.
قال في المغني، والشرح: لا نعلم فيه خلافاً.
قال ابن رزين: يصح إجماعاً، وعللوه بأنه في معنى البيع في الحاجة إلى التوكيل فيه. انتهى.
قلت: بل هو أولى.

والوجه الثاني: لا يصح.
(المسألة الثالثة - ٣٣): هل يصح بيع ما استعمله أم لا؟
أطلق الخلاف.

والظاهر أنه أراد إذا وكله في بيع شيء فتعدى فيه باستعماله ثم أراد بيعه فهل يصح أم لا؟
أحدهما: يصح، وهو الصحيح؛ لأن الوكالة إذن في التصرف مع الاستئمان، فإذا زال أحدهما لم يزل الآخر. وقد أطلق المصنف قبل ذلك في عزل الوكيل إذا تعدى وجهين، وذكرنا أن الصحيح عدم العزل، وذكرنا من اختار كل قول، فليعاود.
والوجه الثاني: لا يصح.
(المسألة الرابعة - ٣٤): هل يلزم الوكيل فسخ العقد لزيادة حصلت في المجلس أم لا؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصحيح، قدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعاية الكبرى، وغيرهم.
وقالوا: لأن الزيادة ممنوعة منها منهي عنها، فلا يلزم الرجوع إليها، ولأن المزايد قد لا يثبت على الزيادة، فلا يلزم الفسخ بالشك.
انتهى.

والوجه الثاني: يلزمه قال في الرعاية:
قلت: ويحتل لزومه إن صح بيعه على بيع أخيه.
وقال في المغني، والشرح: ويحتمل أن يلزمه لأنها زيادة في الثمن أمكن تحصيلها، فأشبه ما لو جاءته قبل البيع، والنهي يتوجه إلى الذي زاد لا إلى الوكيل. انتهى.
قلت: والنفس تميل إليه.

(المسألة الخامسة - ٣٥): هل يصح بيع الوكيل له ثانياً إن فسخ العقد مثل أن يظهر فيما باعه ما يوجب الرد فيرد عليه أو يفسخ المشتري العقد في مدة الخيار ونحوه أم لا؟ أو يفسخ المشتري العقد في مدة الخيار ونحوه؟
أطلق الخلاف:

أحدهما: يصح.
قلت: وهو الصواب، لأن العادة جارية بذلك.
والوجه الثاني: لا يصح.
قلت: وهو ضعيف.

(المسألة السادسة - ٣٦): هل للوكيل بيع بدله أم لا؟
أطلق الخلاف، والظاهر: أنه أراد لو أنفد متلفاً ما وكل فيه وأخذ بدله.
أحدهما: له ذلك ويصح.

والوجه الثاني: لا يصح، والصواب الرجوع في ذلك إلى القرائن، فإن دلت على شيء عمل به، وإلا فلا يصح، وتقدم نظير ذلك في الرهن فيما إذا جنى على الرهن وأخذ قيمته هل للمرتهن أو للعدل المأذون له ببيع أم لا؟
أطلق الخلاف هناك وذكرنا أن الشيخ في المغني، والشارح نقلاً عن القاضي أنه قال: قياس المذهب أنه له بيعه، واقتصرا عليه.
وقطع به ابن رزين.

طَلَبَ الحِطَّ لِمُوكَلِّهِ.

وفي طريقة بعضهم: ذليل العرف في إبطال بيعه بدون ثمن المثل ضعیف؛ لأنه بالطبع يرغب في بيعه بفوق ثمن المثل، ومع هذا لو قدر الوكيل على بيعه بزيادة فباع بالمثل لزم البيع الموكَّل بلا خلاف، فَبَطَلَتْ قَرِينَةُ العَرَفِ إِذَا، كَذَا قَالَ، وَنَشِبَهُ هَذَا مِنْ وَكَلٍ فِي الصَّدَقَةِ بِمَا لَمْ يَلْ لَهُ دَفْعُهُ إِلَى مُسْتَحَقِّ غَيْرِهِ أَحَقُّ؟ وَتَوَجَّهَ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ غَالِبًا مَعَ الْإِطْلَاقِ الصَّدَقَةُ عَلَى مُسْتَحَقٍّ لَا طَلَبُ الْآخِ، هُنَا بِالْعَكْسِ، وَنَصَرُ هَذَا فِي طَرِيقِهِ إِبْطَالُ الْبَيْعِ فِي بَيْعِهِ بِدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ وَاحْتِجَّ عَلَيْهِ بِثَبُوتِ الشُّفْعَةِ ثَبَتَ بِمَا هُوَ بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ، وَلِهَذَا يَثْبُتُ بِإِقْرَارِ الْبَائِعِ وَخِذَهُ بِالْبَيْعِ، وَهَذَا سَهْوٌ. وَفِي التَّوَابُرِ تَنَازُعًا فِي كِتَابِ وَبَيْنَهُمَا عَارِفٌ فَحُكْمُهُ فَوَكَالَةُ بِإِقْرَارٍ مُعْلَقَةٌ بِشَرْطِ قَتَصِحُّ، لَا حُكْمٌ.

فصل

وَلَا يَصِحُّ تَوَكُّلُهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ زَادَ الْأَرْجِي؛ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ وَأَنْ مِثْلَهُ وَكَثَلَتْكَ فِي شِرَاءٍ مَا شِئْتَ مِنَ الْمَتَاعِ الْغَلَائِي، وَأَنَّهُ إِنْ قَالَ: وَكَثَلْتُكَ بِمَا إِلَيَّ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ أُخْتِمِلُ الْبُطْلَانَ، وَأُخْتِمِلُ الصَّحَّةَ. كَمَا لَوْ نَصَّ عَلَى الْإِفْرَادِ. وَقِيلَ: يَصِحُّ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، كَبَيْعِ مَالِهِ أَوْ الْمَطَالِبَةِ بِحَقْوِهِ أَوْ الْإِبْرَاءِ أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ. قَالَ الْمُرُودِي: بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي حَاجَةٍ، وَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ تَقُولُهُ عَلَى لِسَانِي فَأَنَا قُلْتُهُ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي بَيْعٍ مِنْ مَالِي مَا شِئْتَ، لَهُ بَيْعٌ كُلُّ مَالِهِ، وَذَكَرَ الْأَرْجِي فِي بَيْعٍ مِنْ عِيَّادِي مَنْ شِئْتَ أَنْ مِنْ لِلْبَيْعِ، فَلَا يَبِيعُهُمْ إِلَّا وَاحِدًا وَلَا الْكُلَّ، لَاسِيَعَمَالِ هَذَا فِي الْأَقْلَ غَالِبًا. وَقَالَ: وَهَذَا يُبْنِي عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ الْكَثَرِ، كَذَا قَالَ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْمُوصَى إِلَيْهِ: تَصَدَّقْ مِنْ مَالِي. وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُهُمْ: إِنْ وَكَّلَهُ فِي أَحَدٍ شَيْئَيْنِ لَا بَعِيَّةَ كَطَلَاقٍ وَعِتِّي إِحْدَاهُمَا لَمْ يَصِحَّ، لِجَهَالَةِ الْوَكَالَةِ. وَإِنْ قَالَ: اشْتَرِ عَبْدًا أَوْ مَا شِئْتَ، فَعَنَهُ: يَصِحُّ. وَقِيلَ: إِنْ ذَكَرَ نَوْعَهُ. وَعَنَهُ: وَقَدَّرَ ثَمَنَهُ. وَقِيلَ: أَقْلَهُ وَأَكْثَرَهُ (م ٣٧) (١).

وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي شِرَاءَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ، عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ، لِجَعْلِهِ الْكَفَرُ عَيْنًا (٢).

(١) (مسألة - ٣٧): قوله: (وإن قال اشتر عبدًا أو ما شئت، فعنه: يصح، وقيل: إن ذكر نوعه، وعنه: وقدر ثمنه، وقيل: أقله وأكثره)، انتهى.

الصحيح من المذهب: أنه لا يصح ذلك حتى يذكر النوع وقدر الثمن، اختاره القاضي وغيره، قاله في التلخيص.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وقطع به في الوجيز وغيره، وصححه في النظم وغيره.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقتع، والرعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وعنه: يصح.

قال في المقتع وغيره: وعنه: ما يدل على أنه يصح، وهو ظاهر ما اختاره الشيخ الموفق، والشارح.

قال أبو الخطاب: ويحتمل أن يجوز، بناءً على ما قاله الإمام أحمد في رجلين، قال كل واحد منهما لصاحبه: ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك: إنه جائز، وأعجبه، وقال: هذا توكيل في كل شيء.

وكذا قال ابن أبي موسى: إذا أطلق وكالته جاز تصرفه في سائر حقوقه، وجاز بيعه عليه وابتاعه له، وكان خصصًا فيما يدعيه لموكله ويدعي عليه بعد ثبوت وكالته منه. انتهى.

وقيل: يكفي ذكر النوع، اختاره القاضي، نقله الشيخ، والشارح، واختاره ابن عقيل في الفصول.

قال في الرعاة: وقيل: يكفي ذكر النوع أو قدر الثمن. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله بعد المسألة: والإطلاق يقتضي شراء عبد مسلم عند ابن عقيل، لجعله الكفر عينًا. انتهى.

ظاهره: أن غير ابن عقيل يجوز شراء الكافر لكونه ليس بعبيد عنده، وهو كذلك، إلا أن تدل قرينة فيتعين شراء مسلم.

وإن أمره بشراء في ذمته ثم ينقد ثمنه فاشتري بعينه صح، في الأصح، وإن أمره بعكسه فخالفه لم يلزمه، وإن أطلق جاز، وليس له العقد مع فقير وقاطع طريق إلا أن يأمره، نقله الأثرم، ويتعين مكان عييه لغرض ومشتري، وقال الشيخ، إلا مع قريبة.

وإن أمره بشراء بكذا حالاً أو لا يبيع بكذا نساء فخالف في حلول وتاجيل صح، في الأصح. وقيل: إن لم يتصرّر.

وإن أمره ببيع بدرهم فباعه بدينار فوجهان (م ٣٨) (١). ويدبرهم وعرض فالأصح لا ينطّل في زائد بخصيه، وإن اختلط الدرهم بأخر، له عمل بظنه. وقبّل قوله حكماً، ذكره القاضي.

وإن قال: اشتري هذا بمئة، صح بأقل، نقله ابن منصور، بخلاف لا تشتريه إلا بها؛ لأنه صريح، وإن قال بمئة لا بخمسين فبيها دون الخمسين وجهان (م ٣٩) (٢).

وإن قال اشتري عبداً بدينار فاشتري ما يساويه بأقل أو اثنين أحدهما يساويه أو كل منهما، صح، وإلا فلا. وفي الصورة الأخيرة رواية في المبهج: ففضولي وإن أبقي ما يساويه، ففي بيع الآخر وجهان (م ٤٠) (٣).

(١) (مسألة - ٣٨): قوله: (وإن أمره ببيع بدرهم فباعه بدينار فوجهان). انتهى.

أطلقهما في الهداية، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والرعايتين، والحاوئين، وغيرهم. أحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في المذهب، ومسبوك الذهب، والنظم، والتصحيح، والقواعد الفقهية، وغيرهم. وحزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الشرح، والفتاوى، وغيرهما.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره القاضي، وهو ظاهر ما قدّمه في المغني، وظاهر ما اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

(٢) (مسألة - ٣٩): قوله: (وإن قال بمئة لا بخمسين فبيها دون الخمسين وجهان). انتهى.

قال في الكافي، والرعاية الكبرى: وإن قال اشتري بمئة ولا تشتري بخمسين فله شرائه بما فوق الخمسين؛ لأنه باقٍ على دلالة العرف. انتهى.

فدل كل منهما على أنه لا يشتريه بدون الخمسين.

وقطع به في الفصول، وهو الصواب؛ لأنه منهى عنه بطريق أولى.

وقال في المغني، والشرح: فإن اشتراه بما دون الخمسين جاز، في أحد الوجهين، والثاني لا يجوز. انتهى.

وقدّم ابن رزین الصّحّة.

(٣) (مسألة - ٤٠): قوله: (وإن قال اشتري عبداً بدينار فاشتري ما يساويه بأقل أو اثنين أحدهما يساويه أو كل منهما، صح، وإلا فلا.

وفي الصورة الأخيرة رواية في المبهج، كفضولي وإن أبقي ما يساويه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والفتاوى، وغيرهم.

أحدهما: يصح بيعه إن كان الباقي يساوي الدينار.

قال الشيخ، والشارح: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد لأنه أخذ بحديث عروة.

قال في القواعد: وهو المنصوص.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح بيعه مطلقاً؛ لأنه باع مال موكله بغير إذنه، وقيل: يصح مطلقاً، ذكره ابن رزین وقدّمه.

قلت: ويحتمل أن هذا ظاهر حديث عروة لا القول الأول؛ لأنه لم يذكر في الحديث: أن الشاة التي أتى بها عروة تساوي ديناراً،

وإنما أتى بدينار وشاة.

وقطع به ابن رزین في شرحه، ولكن يرده كونه وكله في شراء شاة بدينار، والله أعلم.

وفي عيون المسائل. إن ساوى كل منهما نصف دينار صح للموكل لا للوكيل، وإن كان كل واحد لا يساوي نصف دينار فروايتان:

أحدهما: يصح، ويقف على إجازة الموكل، ليخبر عروته.

وإن أمره ببيع فاسد كشرطه على وكيل في بيع أن لا يسلم المبيع لم تصح الوكالة، ووكيله في خلع بمحرّم كهو، فلو خالغ بمباح صح بقيمته، وإن أمر ببيع عبد فباع بفضه بضمن كله صح، وله بيع بقيته، في الأصح، والألم يصح، إن لم يبق بقيته.

وقيل: يصح.

وقيل: عكسه، ويصح بيع أحد عبدتين وبعض صبرة لم يؤمر بالبيع صفقة، وإن أمره بشراء عبد لم يصح شراء اثنين معاً، وتصح شراء واحد من أمر بهما، قاله في الانحصار.

وإن وكل في قبض درهم أو دينار لم يصارف، وإن أخذ رهنا أساء ولم يضمن، قاله أحمد.

وإن عين قبضه من زيد تعين أو وكيله، وإن قال حقي الذي قبله أو عليه فمينه أو من وارثه، وإن قال أقبضه اليوم لم يقبضه غداً، ولو وكيله في شراء جنطة أو طعام شراء بر فقط، للعادة، ذكره القاضي وغيره، لا دقيقه (هـ).

وفي المتخيب: يشتري خبز بر مع وجوده، للعادة، ومن أمر بدفع ثوب إلى قصار معين فدفعه ونسيه لم يضمنه، وإن أطلق المالك فدفعه إلى من لا يعرف عينه ولا اسمه ولا مكانه ضمنه، لتفريطه، ذكره ابن الزاغوني.

وأطلق أبو الخطاب إذا دفعه إليه لم يضمن إذا اشتبه عليه، وإن وكل مودعا أو غيره في قضاء دين ولم يؤمر بإشهاد. وقيل: وتمكن منه فقضاء بدونه ضمن، ويتوجه احتمال إن كذبه.

وعنه: لا، مطلقاً، اختاره ابن عقيل، كقضائه بحضوره ووكيل في إيداع، في الأصح فيهما.

وذكره القاضي في الثانية رواية، وإن قال: أشهدت فماتوا، أو أذنت فيه بلا يئنه، أو قضيت بحضورك، صدق الموكل، للأصل، ويتوجه في الأولى لا، وأن في الثانية الخلاف، كما هو ظاهر كلام بعضهم.

ويجوز توكيله بجعل معلوم آيأما معلومة، أو يعطيه من الألف شيئاً معلوماً، لا من كل ثوب كذا لم يصفه ولم يقدر ثمنه، في ظاهر كلامه، وله أجر مثله وإن عين الثياب المعينة في بيع أو شراء من معين ففي الصحة خلاف (م ٤١)، وبه بكذا فما زاد لك.

قال أحمد: هل هذا إلا كالمصارفة، واحتج أحمد بأنه يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ويستحقه ببيعه نسيئة إن صح، وهل يستحقه قبل تسليم ثمنه؟ يتوجه الخلاف.

وفي المغني: يستحقه ما لم يشترط عليه (م ٤٢).

= والمصنف رحمه الله تابع الشيخ في المغني وكذلك ابن حبان.

وقال في الفائدة العشرين من القواعد: لو باع أحدهما بدون إذنه ففيه طريقان:

أحدهما: يخرج على تصرف الفضولي.

والثاني: أنه صحيح، وجهاً واحداً، وهو المنصوص. انتهى.

(١) (مسألة - ٤١): قوله: (ويجوز توكيله بجعل معلوم آيأما معلومة أو يعطيه من الألف شيئاً معلوماً، لا من كل ثوب كذا لم يصفه، ولم يقدر ثمنه، وإن عين الثياب المعينة في بيع أو شراء من معين ففي الصحة خلاف). انتهى. أحدهما: يصح.

قلت: وهو الصواب.

والقول الآخر: لا يصح.

(٢) (مسألة - ٤٢): قوله: (وبعه بكذا فما زاد لك صحيح ويستحقه ببيعه نسيئة إن صح، وهل يستحقه قبل تسليم ثمنه؟ يتوجه الخلاف).

وَيَفْسُدُ بِجَعْلٍ مَجْهُولٍ، وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ بِالْإِذْنِ بِأَجْرَةٍ وَمِثْلِهِ.

وَأِنْ أَدْعَى وَكَالَةً فِي قَبْضِ حَقٍّ لَمْ يَلْزَمَهُ تَقْيِيزُهُ مَعَ تَصْدِيقِهِ، وَلَا الْحَلْفُ مَعَ تَكْذِيبِهِ، كَدَعْوَى وَصِيَّةٍ، وَعَكْسُهُ دَعْوَاهُ مَوْتِ رَبِّ الْحَقِّ وَأَنَّهُ وَارِثُهُ وَحَدَّةٌ وَصَدَقَةٌ.

وَأِنْ أَدْعَى أَنَّهُ مُحْتَالٌ فَأَوَّلَى الْوَجْهَيْنِ كَالْوَكَالَةِ (م ٤٣) ^(١).

وَتُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى الْمُحِيلِ، فَلَا يُطَالِبُهُ وَتَعَاذُ لِغَائِبٍ مُحْتَالٍ بَعْدَ دَعْوَاهُ، فَيَقْضَى بِهَا لَهُ إِذْنٌ وَمَتَى أَنْكَرَ رَبُّ الْحَقِّ الْوَكَالََةَ حَلَفَ وَرَجَعَ عَلَى الدَّافِعِ إِنْ كَانَ ذَيْنَا، وَهُوَ عَلَى الْوَكِيلِ مَعَ بَقَايِهِ أَوْ تَعْدِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَخَذَهَا.

وَلَا يَرْجِعُ مَنْ ضَمَّنَهُ بِهَا عَلَى الْآخَرِ، وَمَتَى لَمْ يُصَدِّقْ الدَّافِعُ الْوَكِيلَ رَجَعَ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (و).

قَالَ: وَمُجَرَّدُ التَّسْلِيمِ لَيْسَ تَصْدِيقًا قَالَ: وَإِنْ صَدَقَ ضَمَّنَ أَيْضًا، وَلَوْ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، بَلْ نَصَّهُ (و م)؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَبَيَّنْ صِدْقُهُ فَقَدْ عَرَفَهُ، نَقَلَ مَهْنًا فِيمَنْ بَعَثَ رَجُلًا إِلَى مَنْ لَهُ عِنْدَهُ دَرَاهِمٌ أَوْ نِيَابَ يَأْخُذُ دِرْهَمًا أَوْ ثَوْبًا فَأَخَذَ أَكْثَرَ الضَّمَانِ عَلَى الْبَايْعِ، وَيَرْجِعُ عَلَى الرَّسُولِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ.

وَمَنْ أَخْبَرَ بِتَوَكُّيلٍ وَظَنَّ صِدْقَهُ تَصَرَّفَ وَضَمَّنَ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ.

وَقَالَ الْأَرْجِيُّ: إِذَا تَصَرَّفَ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْحَبْرِ فَهَلْ يَضْمَنُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ، بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الْوَكَالَةِ وَعَدَمِهَا، وَإِسْقَاطِ التَّهْمَةِ فِي شَهَادَتِهِ لِنَفْسِهِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَبُولُ الْهَدِيَّةِ إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُ وَأَذِنَ الْغُلَامُ فِي دُخُولِهِ بِنَاءً عَلَى ظَنِّهِ.

وَلَوْ شَهِدَ بِالْوَكَالَةِ اثْنَانِ ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا قَدْ عَزَلَهُ لَمْ تَثْبُتِ الْوَكَالَةُ، وَيَتَوَجَّهُ: بَلَى، كَقَوْلِهِ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِصِحَّتِهَا،

= وفي المغني: يستحقه ما لم يشترط عليه.

قال في الرعاية الكبرى: وله الجعل بالبيع قبل قبض الثمن إلا أن يشترطه). انتهى.

وقاله في الكافي وغيره.

قلت: الصواب الاستحقاق إلا إذا قلنا له قبض الثمن بقول الموكل أو بقرينة فلا يستحقه حتى يسلم الثمن، والله أعلم.

تنبيه: لعل مراده بالخلاف الخلاف في وقت ملك المضارب حصته من الربح هل هو بالظهور؟

وهو المذهب، أو بالقسمه؟

وقال شيخنا: يحتمل أن تكون من مسألة الوكيل هل يقبض الثمن؟

واقصر عليه. وفي قبضه ثلاثة أقوال ذكرها المصنف وقدم عدم الجواز.

(١) (مسألة - ٤٣): قوله: (وإن ادعى أنه محتال فأولى الوجهين أنه كالوكالة). انتهى.

هذا الوجه الذي قال إنه أولى الوجهين هو الصحيح.

قال الشيخ في المغني، والشارح: هذا الوجه أشبه وأولى.

وجزم به الأدمي في منتخبه.

وقدّمه ابن رزّين في شرح الهداية لوالده: أن عدم لزوم الدفع اختيار القاضي، نقله عنه في تصحيح المحرّر، وولد الجدل له زوائد على

شرح الهداية التي لوالده، والظاهر أن هذا منها.

قال الشيخ في المغني: لأن العلة في جواز منع الوكيل كون الدافع لا يبرأ. وهي موجودة هنا، والعلة في وجوب الدفع إلى الوارث

كونه مستحقاً، والدفع إليه يبرئ، وهو مختلف هنا، فلحاقه بالوكيل أولى. انتهى.

والوجه الثاني: يجب الدفع إليه مع التصديق، واليمين مع الإنكار، وصحّحه في التصحيح وتصحيح المحرّر، والنظم.

قال في الرعايتين: لزمه ذلك، في الأصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في تجريد العناية، وأطلقهما في الهداية وعقود ابن البناء، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني،

والمقنع، والمهادي، والتلخيص، والبلغة، والمحرّر، والحاوئين، والفائق ونهاية ابن رزّين ونظمها، وإدراك الغاية، وغيرهم.

فهذه ثلاث وأربعون مسألة الخلاف فيها مطلق.

وَقَوْلَ وَاحِدٍ غَيْرِهِمَا.
وَلَوْ أَقَامَا الشَّهَادَةَ حَسَبَ بِلَا دَعْوَى الْوَكِيلِ فَشَهِدَا عِنْدَ حَاكِمٍ أَنَّ فُلَانًا الْغَائِبَ وَكُلَّ هَذَا الرَّجُلَ فِي كَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَ أَوْ قَالَ مَا عَلِمْتُ هَذَا وَأَنَا أَتَصَرَّفُ عَنْهُ ثَبَتَتْ وَكَالَتْهُ، وَعَكْسُهُ مَا أَعْلَمَ صِدْقَهَا.
وَأِنْ أَطْلُقَ قِيلَ فَسَرٌّ، وَمَنْ قَصَدَ بَيَانَ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ رَتَّبَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِجَمِيعِ شُرُوطِهِ وَمَوَانِعِهِ؛ لِأَنَّهُ عَسِرَ إِذَا الْقَصْدُ بَيَانُ اقْتِضَاءِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ.
فَلَوْ قَالَ: أَعْطَيْتُ هَذَا لِلْفُقَرَاءِ أَوْ نَحْوِهِمْ اسْتَأْذَنَهُ فِي عَدُوٍّ وَقَاسِقٍ. وَلَوْ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا عُدَّ لَكِنَّةً وَعَيْبًا، وَلَوْ قَالَ: مَنْ سَرَقَ مِنْهُمْ فَاقْطَعُهُ حَسَنٌ أَنْ يُرَاجَعَهُ فِيمَنْ سَعَى لَهُ فِي مَصْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنِ التَّقْيِيدُ مِنْهُ، وَكَذَا قَوْلُ الطَّبِيبِ: اشْرَبْهُ لِلإِسْهَالِ فَعَرَّضَ ضَعْفَ شَدِيدٍ أَوْ إِسْهَالًا، ذَكَرَ ذَلِكَ شَيْخُنَا.

كتاب الشركة

لا تُكرهُ مشاركةُ كتابي إن وليَ المسلمُ التصرفُ، نصُّ عليه.

وقيل: ذمي، وكره الأرجي، كمجوسي، نصُّ عليه.

وتكرهُ معاملةُ من ماله خللٌ وحرامٌ يُجهلُ، ذكره جماعة.

وعنه: يحرم.

قطع به في المتخيب، وذكره الأرجي قياسُ المذهب.

ونقل جماعة إن غلب الحرام.

وقيل: أو جاوز ثلثه، وإن خلط زيت حرامٍ بمباحٍ تصدق به، هذا مستهلك، والتقدُّ يتخرى، قاله أحمد، ذكره ابن

عقيل، والنوادر.

ونقل أبو طالب في الزيت: أعجب إليَّ يتصدق به، هذا غير الدراهم.

ونقل الجماعة في الدراهم تحريمُ إلا أن يكثر الحلال، واختج بخبرٍ عليٍّ في الصبي.

وعنه: أيضًا: إنما قلته في درهم حرامٍ مع آخر.

وعنه: في عشرة فأقل لا تجحف به، واختار الأصحاب لا يخرج قدر الحرام.

وقال شيخنا: ثم لا يبين لي أن من الورع تركه.

وفي الخلاف في اشتباه الأواني الطاهرة بالنجسة ظاهرٌ مقالة أصحابنا يعني أبا بكر وأبا علي النجاد وأبا إسحاق:

يتخرى في عشرة طاهرة فيها إناء نجس، لأنه قد نصَّ على ذلك في الدراهم فيها درهم حرام، فإن كانت عشرة أخرج

قدر الحرام منها، وإن كانت أقل امتنع من جميعها.

قال: ويجب أن لا يكون هذا حدًا، وإنما يكون الاختيار بما كثر عادة.

وقيل: له بعد ذلك: قد قلتم إذا اختلط درهم حرامٍ بدراهم يُعزل قدر الحرام ويتصرف في الباقي؛ فقال: إن كان

للدراهم مالٌ معين لم يجوز أن يتصرف في شيءٍ منها منفردًا، وإلا عزل قدر الحرام ويتصرف في الباقي، وكان الفرق

بينهما أنه إذا كان معروفًا، فهو شريكٌ معه، فهو يتوصل إلى مقاسمته وإذا لم يكن معروفًا، فأكثر ما فيه: أنه مالٌ للفقراء

فيجوز له أن يتصدق به.

وقال بعد ذلك: قياسُ كلامه أنه لا يتخرى في المسلوختين؛ لأنه قال في درهم غصبٍ اختلط بعشرة دراهم: يُعزل

قدر الحرام ويتصرف فيما بقي، ولم يتخر في الدراهم، ومتى جهل قدره تصدق بما يراه حرامًا، قاله أحمد، فدل أنه يكتفيه

الظن.

وقال ابن الجوزي: قال أحمد: لا تبحث عن شيءٍ ما لم تعلم فهو خير، وبأكلي الحلال تطمينُ القلوب وتلين.

ويتخير في الشركة العاقدان كوكالة وأقسامها الصحيحة أربعة.

أحدًا: المضاربة: وهي دفعُ ماله المعلوم، لا صبره نقد ولا أحدٌ كسبين سواء إلى من يتجر فيه بجزءٍ من ربحه له أو

لغيره أو أجنبيٍّ مع عملٍ منه كصنف ربحه.

وفي عيون المسائل: من أحد الشريكين فيها عملٌ بدين ومن الآخر مالٌ هو أعيانٌ تتميز بالعمل عليها، ويكون العمل

عليها ببعض ثماثها، فظاهرة لا يعتبر حضور المال وقت العقد.

فإن قال: وربحه يبتنأ، فيصنفان، وإن قال: لك، والأصح: أو ثلثه صح، والباقي للآخر، وإن أتى معه بربعٍ عشر الباقي

ونحوه صح، في الأصح.

ولو اختلفا لِمَن المشروط فليعامل، وإن قال: خذه فأنجز به، والربح كله لي، فإبضاع، وإن قال: لك، ففرض، وإن

قال: خذه مضاربة وربحه لي أو قال: لك، فسدت ولا تصح هي وشركة عيانٍ بعرض.

وفي ظاهر المذهب: وفي الصَّحَّة بِمَشْوُشَةٍ وَفُلُوسٍ نَافِقَتَيْنِ.
وقيل: أو لا^(١) وَجَهَانِ.

وفي التَّرفِيبِ: فِي فُلُوسٍ نَافِقَةٍ رَوَاتَيْنِ (م ١)^(٢)، وَلَا أَثَرُ هُنَا.
وفي الرِّبَا، وَغَيْرَهُمَا لِيُشِيرَ بِمَصْلَحَتِهِ، كَحَبَّةٍ فِضَّةٍ وَنَحْوِهَا فِي دِينَارٍ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.
وَعَنْ: الصَّحَّةِ بِقِيَمَةٍ عَرَضَ وَقَتِ الْعَقْدِ. وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: يَصِحُّ.
وقيل: فِي الْأَظْهَرِ يَصِحُّ بِمِثْلِي، وَيَصِحُّ تَعْلِيلُهَا.

وَالْمُتَّصِرُ: وَبَعِ هَذَا وَمَا حَصَلَ مِنْ ثَمَرِهِ فَقَدْ ضَارَتْكَ بِهِ، لَا: ضَارِبٍ بِدِينِي عَلَى زَيْدٍ فَأَقْبَضَهُ، وَيَصِحُّ: أَقْبَضَهُ
وَضَارِبٍ بِهِ، وَيَبْذُوعِي عِنْدَكَ وَأَقْبَضَهَا مِنْ فَلَانٍ وَضَارِبٍ بِهَا، وَضَارِبٍ بَعَيْنِ مَالِي الَّذِي غَصَبْتَهُ مِنِّي.
وقيل: لَا يُزُولُ ضَمَانُهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثَمَنًا، وَلَا يُعْتَبَرُ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ، وَكَفَى مَبَاشَرَتَهُ.
وقيل: يُعْتَبَرُ نَظْفُهُ.

وَيَصِحُّ مِنْ مَرِيضٍ وَلَوْ سَمِيَ لِعَامِلِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرِ مِثْلِهِ، وَيَقْدَمُ بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ، وَمَسَاقَاةٌ وَمَزَارَعَةٌ، قِيلَ: مِثْلُهَا.
وقيل: مِنْ ثَلَاثِهِ، كَأَجْرِ (م ٢)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (نافقتين، وقيل: أو لا)، يعني: على هذا القول لا يشترط أن يكونا نافقتين.
أما المشوشة فلم أر ذلك فيها صريحاً إلا ما تقدم من كلام ابن حمدان، والظاهر أن الذي قدمه مراد الأصحاب، وأنه لا بد أن
يكون متعاملاً بها، وأما الفلوس فما قدمه المصنف هو المذهب.
والقول بعدم اشتراط التفاق فيها هو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب، منهم الشيخ في المنع وغيره، وحكاة في الشرح وغيره قولاً
كالمصنف.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي الصَّحَّة بِمَشْوُشَةٍ وَفُلُوسٍ نَافِقَتَيْنِ وقيل: أو لا وجهان).
وفي التَّرفِيبِ: فِي فُلُوسٍ نَافِقَةٍ رَوَاتَيْنِ. انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، ذكروه في المضاربة، والكافي، والمنع، والهادي،
والتلخيص، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن منبج، والفاق، وغيرهم.
وأطلقهما في الشرح في المشوشة.
أحدهما: لَا يَصِحُّ، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وغيره.
وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه ابن رزین في شرحه وغيره.
وقدمه في المغني، والشرح في الفلوس وقال: حكم المشوش حكم المعروض، وقد قال: لَا يَصِحُّ بِالْعَرُوضِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ،
نص عليه.

والوجه الثاني: يَصِحُّ، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.
وقال في الرِّعَايَةِ: قُلْتُ: إِنْ عَلِمَ قَدْرَ الْغَشِّ وَجَازَتْ الْمَاعِلَةَ صَحَّتْ الشَّرْكَةُ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ قُلْنَا الْفُلُوسُ مُوزُونَةٌ كَاصِلُهَا أَوْ أَمْنَانُ
صَحَّتْ، وَإِلَّا فَلَا. انتهى.

قلت: الصواب الصَّحَّة فيها، وفي المشوشة التعامل بها أولى بالصَّحَّة من الفلوس.
(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وتصح من مريض ولو سمي لعامله أكثر من أجر مثله، ويقدم بها على الغرماء، ومساقاة ومزارعة،
قيل: مثلها، وقيل: من ثلثه، كاجر). انتهى.

أحدهما: تحسب الحباة في المساقاة، والمزارعة من الثلث، وهو الصحيح.
جزم به في البلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.
قال في القواعد الفقهية: أشهر الوجهين أنه يعتبر من الثلث.
والوجه الثاني: هو كالمضاربة، جزم به في الوجيز.
وقدمه ابن رزین في شرحه، وأطلقهما في المغني، والشرح.

وَيَصِحُّ فِيهِمْ شَرْطُ الْعَامِلِ عَمَلَ الْمَالِكِ مَعَهُ أَوْ عَبْدِهِ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ: مَعَ عِلْمِ عَمَلِهِ وَدُونِ النَّصَبِ.
 وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ.
 وَقِيلَ: يَصِحُّ فِي عَبْدِهِ، كَبَيْعَتِهِ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيمَنْ أُعْطِيَ رَجُلًا مُضَارَبَةً عَلَى أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمُوَصِّلِ فَيُوجِّهَ إِلَيْهِ بِطَعَامٍ قَبِيحَةٍ ثُمَّ يَشْتَرِي بِهِ وَيُوجِّهَ إِلَيْهِ إِلَى الْمُوَصِّلِ.
 قَالَ: لَا بَأْسَ إِذَا كَانُوا تَرَاخَوْا عَلَى الرَّبْحِ، وَلَا يَضُرُّ عَمَلَ الْمَالِكِ بِمَا شَرَطَ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ لِرَجُلٍ: اْعْمَلْ مَعِيَ، فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ فَبَيْنَا، صَحَّ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَيَصِحُّ تَوْقِيفُهَا، عَلَى الْأَصَحِّ، فَلَوْ قَالَ: فَإِذَا مَضَى شَهْرٌ فَهُوَ قَرْضٌ فَمَضَى وَهُوَ مَتَاعٌ فَلَا بَأْسَ إِذَا بَاعَهُ كَانَ قَرْضًا، نَقَلَهُ مِنْهَا.
 وَيَصِحُّ: إِذَا انْقَضَتِ السَّنَةُ فَلَا تَشْتَرُ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ.
 وَلِلْمُضَارِبِ أَنْ يَبِيعَ وَيَقْبِضَ وَيُحِيلَ وَيُؤَجِّرَ وَعَكْسُ ذَلِكَ، وَيَرُدُّ بِعَيْنٍ لِلْحِظِّ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ شَرِيكُهُ وَتَبَرَّأَ بِهِ.
 وَفِي التَّبَصُّرَةِ: وَلَوْ بَعْدَ فَسْخِهَا، وَيَسَاوِرُ بِهِ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ صَحَّحَهَا الْأَرْجِيُّ: وَيَرَهُنَ وَيَرْتَهِنُ وَيُقَابِلُ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمْ، بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ.
 وَعَنْهُ: بِإِذْنٍ، وَإِنْ سَافَرَ، وَالْغَالِبُ الْعَطَبُ ضَمِنَ، ذَكَرَهُ أَبُو الْقَرَجِ.
 وَظَاهِرُ كَلَامِهِ خَيْرٌ: وَفِيمَا لَيْسَ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ وَيَأْتِي فِي الْمَوْضِعِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيهِ وَلَيْسَ يَتَجَرَّ مَوْضِعُ أَمْنٍ، وَيَتَوَجَّهُ التَّسْلُوبَةُ، وَمَتَى لَمْ يَعْلَمَا بِخَوْفِهِ أَوْ بِفَلْسِ مُشْتَرٍ لَمْ يَضْمِنَا، ذَكَرَهُ أَبُو يَعْنَى الصَّغِيرُ فِي شِرَائِهِ مَنْ يَعْنَى، وَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ.
 وَلَهُ شِرَاءٌ مَيْسِبٍ، بِخِلَافٍ وَكَيْلٍ، وَلَا يَنْضَعُ، عَلَى الْأَصَحِّ.
 وَفِي الْإِدَاعِ، وَفِي الْمَبْهَجِ، وَالزَّرَاعَةُ رَوَاتَانِ (م) (٣) (١).
 وَلَوْ اشْتَرَى خُمْرًا جَاهِلًا ضَمِنَ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ، وَلَا يَمْلِكُ دَفْعَهُ مُضَارَبَةً، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ مِنْ تَوْكِيلِهِ، وَلَا أَجْرَةَ لِلثَّانِي عَلَى رِيءِهِ.
 وَعَنْهُ: بَلَى.
 وَقِيلَ: عَلَى الْأَوَّلِ مَعَ جَهْلِهِ، كَذَلِكِ غَاصِبٍ وَإِنْ مَعَ عِلْمِهِ لَا شَيْءَ لَهُ، وَرِبْحُهُ لِرَبِّهِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ إِنْ تَعَلَّرَ رَدُّهُ، وَإِنْ كَانَ شِرَاؤُهُ بِعَيْنِ الْمَالِ، وَذَكَرُوا وَجْهًا: إِنْ كَانَ فِي دُمْتِهِ أَنَّهُ لِلثَّانِي، وَلَا خِلَاطَةٌ يَغْتَرُونَ.
 وَعَنْهُ: يَجُوزُ بِمَالٍ نَفْسِهِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ وَمِنْهَا: لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ، فَيَدْخُلُ فِيمَا أُذِنَ فِيهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَلَا الْاسْتِدَانَةَ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي الإيداع. وفي المبهج، والزراعة روايتان).

يعني: هل له أن يودع أم لا؟

وحكماهما جماعة وجهين، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم:

أحدهما: يجوز عند الحاجة، وهو الصحيح.

قال في المغني، والشرح، والصحيح أن الإيداع يجوز عند الحاجة.

قال الناطم: وهو أولى، وصححه في التصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وهو الصواب.

والرواية الثانية: ليس له ذلك.

قال في المحرر، والفاق: ولا يملك الإيداع، في أصح الوجهين.

وجزم به في المنور ومتنخب الأدمي.

قلت: وهو ضعيف عند الحاجة.

في المنصوص، بأن يشتري بأكثر من المال، وكذا بمن ليس معه من جنسه.
وجوز الشئخ، كثيرًا به بفضه ومعه ذهب أو عكسه، ولا أخذ سفتجة به ولا دفعها، فإن قال: اعمل برأيك، ورأى
مصلحة، جاز الكل، فلو كان مضاربًا بالنصف فدفعه لآخر بالرَّبع عَمِلَ بِذَلِكَ، نص عليه.
والأصح: ويجوز أخذ سفتجة.
وقال في المحرر: والاستيدانة وعلى الأصح: والزراعة.
وقال ابن عقيل: وقرضه.
وقيل: وكذا مكاتبه رقيق وعنته بنال وتزويجه، والمذهب: لا، إلا بإذن، كتبرع ونحوه، نقل حنبل: يتبرع ببغض الثمن
لمصلحة.

فصل

وله أن يضارب لآخر فإن أصر بالأول حرم، فإن خالف ورشح رد نصيبه منه في شركة الأول، نص على ذلك،
واختار شيخنا لا يزده كتمله في ماله أو إيجار نفسه. ونقل الأثرم: إذا اشترط الثقة فقد صار أجيرًا له ولا يضارب لغيره،
قيل: فإن كانت لا تشغله؟
قال: لا يجزي، لا بد من شغل، وعليه أن يتولى ما جرت العادة به، فإن فعله بأجرة غرمها، وله الاستيجار لنفسه
على المتاع وما العادة جارية به، وليس له فعله ليأخذ أجرته بلا شرط، على الأصح، وتذلل خفارة وعشرا على المال.
قال أحمد: ما أنفق على المال فعلى المال، وقاله شيخنا في البذل لمضارب ونحوه. وإن عين لمضاربة بئذا أو متاعا.
وقال في الرعاية: عام الوجوه، أو نقدا، أو من يبيع أو يشتري منه.
وفي المستوعب وغيره: أو جمعهما.
وذكر في المغني: لا جمعهما، تعين. وللمضارب الثقة بشرط فقط، نص عليه كوكيل.
وقال شيخنا: أو عادة فإن شرطها مطلقة فله نفقة مثله، والكسوة، ونصه من المأكول فقط، وظاهرة إلا أن يطول سفره
ويحتاج تجديدها فله، جزم به في المغني. ونقل حنبل: ينفق على معنى ما كان ينفق لنفسه غير متعد ولا مضرب بالمال، وكسوة
لغيره بئذا في السفر إليه وقد نص فأخذه فله نفقة رجوعه، في وجهه^(١).
وله التبري بإذنه، في رواية في الفصول، والمذهب أنه يملكها ويصير ثمنها قرضا.
ونقل يعقوب اعتبار تسمية ثمنها^(٢)، ويغزو بوطيه، نقله ابن منصور.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ولو لقيه بئذا في السفر إليه وقد نص الثمن كله فقبضه منه فله نفقة رجوعه في وجهه). انتهى.
ظاهر هذا: أن المقدم: لا نفقة له في رجوعه وهو كذلك، قدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم وجزم به في الرعاية.
والوجه الثاني: له النفقة في رجوعه.
قلت: وهو الصواب.

(٢) الثاني: قوله: (وله التبري بإذنه، وفي رواية في الفصول، والمذهب أنه يملكها ويصير ثمنها قرضا، ونقل يعقوب اعتبار تسمية
ثمنها. انتهى).
اعلم أن الصحيح من المذهب أنه لو أذن له في التبري فاشتري جارية صحت التبري وملكها وصار ثمنها قرضا، نص عليه في
رواية يعقوب بن مختار، وعليه الأصحاب، وقطعوا به.
وقال في الفصول. فإن شرط المضارب أن يتبري من مال المضاربة، فقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث. يجوز أن يشتري
المضارب جارية من المال إذا أذن له.

وقال في رواية يعقوب بن مختار: يجوز ذلك ويكون دينًا عليه، فأجاز له ذلك بشرط أن يكون المال في ذمته، قال أبو بكر: اختياري
ما نقله يعقوب، فكأنه جعل المسألة على روايتين، واختار هذه، قال شيخنا: وعندي أن المسألة رواية واحدة، وأنه لا يجوز الشراء من
مال المضاربة إلا أن يجعل المال في ذمته، وعلى هذا يحمل قوله في رواية الأثرم: لأنه لو كان له ذلك لاستباح البضع بغير ملك محين =

وَقِيلَ: يُحَدُّ قَبْلَ الرِّبْحِ، ذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: إِنَّ ظَهَرَ رِبْحٌ عُسِرَ وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَبَيْعُهَا إِنْ أَوْلَدَهَا، وَإِلَّا حُدَّ عَالِمٌ، وَنَصُّهُ: يُعْزَرُ، وَلَا يَطَأُ رَبُّهُ الْأَمَةَ وَلَوْ عَدِمَ الرِّبْحُ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ أَنَّهُ سِيلٌ: يَشْتَرِي جَارِيَةً أَوْ يَكْتَسِي وَيَأْكُلُ؟ قَالَ: لَا يَجُوزُ هَذَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: كُلُّ شَيْءٍ تَأْخُذُ مِنْ مُضَارَبَتِكَ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ: إِنْ ضَارَبَ لِآخَرٍ لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ أُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ فِي طَرِيقِهِ فَعَلَيْهِمَا بِالْحِصَصِ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الْمَالِ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فَبَاقِيهِ رَأْسُ الْمَالِ، وَإِنْ تَلَفَ أَوْ تَعَيَّبَ أَوْ خَسِرَ أَوْ نَزَلَ سِعْرُهُ بَعْدَ التَّصَرُّفِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: وَقَبْلَهُ جَبَرُ الْوَضِيعَةِ مِنْ رِبْحٍ بَاقِيهِ قَبْلَ قِسْمَتِهِ نَاصِبًا أَوْ تَنْفِيزُهُ مَعَ مُحَاسَبَتِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَخَرَّبَ: إِذَا احْتَسَبَا وَعَلِمَا مَا لَهُمَا، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي الْاِنْتِصَارِ، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ رِبْحٌ رِبْحِهِ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا حَالَ حَوْلُهُ مِنْ يَوْمٍ احْتِسَابًا زَكَاةَ الْمُضَارَبِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مَالَهُ فِي الْمَالِ.

وَالْوَضِيعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ وَأَجِبَ أَنْ لَا يَحَاسِبَ نَفْسَهُ، يَكُونُ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ رَبِّ الْمَالِ، كَالْوَصِيِّ لَا يَشْتَرِي مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ يَكُونُ مَعَهُ غَيْرُهُ.

قَالَ الْأَزْجِيُّ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ رَبُّ الْمَالِ بِحِسَابِ الْمَالِ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، ثَقَلَهُ حَنْبَلٌ، لِلتَّهْمَةِ، وَلَا تَخْتَصُّ الْمُفَاضَلَةُ بِمَكَانِ الْعَقْدِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ تَسْتَفِرُّ بِمُحَاسَبَةِ دُونَ قِسْمَةٍ وَقَبْضٍ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَفِيهِ فِي مُضَارَبَةٍ فَيَخْرُجُ مِثْلُهُ إِذَا نَصَّ، فَلَوْ كَانَ بِأَقْدَامٍ فَخَسِرَ عَشْرَةٌ ثُمَّ أَخَذَ رَبُّهُ عَشْرَةَ نَقَصَ بِهَا وَقَسَطَهَا مِمَّا خَسِرَ دِرْهَمٌ وَتَسَعَّ، وَلَوْ رِبْحٌ فِي الْمِائَةِ عَشْرِينَ فَأَخَذَهَا فَقَدْ أَخَذَ سُدُسَهُ، فَتَقَصَّ رَأْسُ الْمَالِ سُدُسُهُ سِتَّةَ عَشَرَ وَثَلَاثِينَ، وَقَسَطَهَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، وَمِنْ الرِّبْحِ مَهْرٌ وَتَمَرَةٌ وَأَجْرَةٌ وَارِشٌ وَكَذَا بِنَاجٍ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ لَمْ يَخْلُطْهُمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ، وَإِنْ أُذِنَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَدْ نَصَّ جَازَ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ ثُمَّ اشْتَرَى سِلْعَةً لِلْمُضَارَبَةِ فَكَمَضُولِي، وَإِنْ اشْتَرَاهَا فِي الذَّمِّ ثُمَّ تَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ نَقْدِ ثَمَنِهَا أَوْ تَلَفَ هُوَ، وَالسِّلْعَةُ فَالْثَمَنُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، وَلِرَبِّ السِّلْعَةِ مُطَابَقَةٌ كُلِّ مِثْلٍ بِالْثَمَنِ، وَيَرْجِعُ بِهِ الْعَامِلُ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ثُمَّ نَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ بِلَا إِذْنٍ لَمْ يَرْجِعْ رَبُّ الْمَالِ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَهُوَ عَلَى الْمُضَارَبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ، ذَكَرَهُ الْأَزْجِيُّ.

قَالَ: وَإِنْ أَتْلَفَهُ انْفَسَخَتْ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا لَمْ يَقْبِضْهُ، وَمَنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَ الرِّبْحَ لِلْآخِرِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ تَلَفَهُ بَعْدَ التَّصَرُّفِ فَالْمُضَارَبَةُ بِخَالِهَا وَإِلَّا فَفِيهِ فِي قَدْرِ ثَمَنِهَا، وَلَوْ قُتِلَ الْعَبْدُ فَالْأَمْرُ لِرَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ عَقَا عَلَى مَالٍ فَالْمُضَارَبَةُ بِخَالِهَا، كَيْدَلُ الْبَيْعِ، وَالرَّيَاذَةُ عَلَى قِيَمَتِهِ رِبْحٌ، وَيَحْتَمِلُ لِرَبِّ الْمَالِ، لِعَدَمِ عَمَلٍ مِنَ الْعَامِلِ. قَالَ الْأَزْجِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ، كَيْبَعِهِ بَعْضُ السَّلْعِ وَمَعَ رِبْحِ الْقَوْدِ إِلَيْهِمَا.

فَصَلَ

وَيَخْرُجُ قِسْمَةُ الرِّبْحِ، وَالْعَقْدُ بَاقٍ إِلَّا بِاتِّفَاقِهِمَا، وَأَنْ يَأْخُذَ الْمُضَارَبُ مِنْهُ بِلَا إِذْنٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

ولا عقد نكاح. انتهى كلامه في الفصول.

فَنَقَلَ صَاحِبَ الْفُصُولِ لَا يَنَاقِشُ الْمَذْهَبَ، أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ أَطْلَقَ الرِّوَايَةَ بِالْجَوَازِ إِذَا أُذِنَ لَهُ. وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى قَالَ يَجُوزُ وَيَكُونُ ثَمَنًا دَيْنًا عَلَيْهِ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَوَاتَيْنِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ تَكُونَ رَوَايَةُ الْأَثَرِ وَإِبْرَاهِيمَ كَرَوَايَةٍ يَعْقُوبُ مِثْلَهُ لِرَوَاتِهِمَا، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ اخْتَارَ الْحَمْلَ، وَهُوَ الصُّوَابُ، وَكَلَامُ الْقَاضِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَابْنُ عَقِيلٍ لَمْ يَثْبِتْ رَوَايَةَ مُخَالَفَةَ الْحَكَمِ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، بَلْ قَالَ: كَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَوَاتَيْنِ، وَالْمُصَنِّفُ أَثْبَتَ رَوَايَةَ فِي الْفُصُولِ بِأَنَّ لَهُ التَّسْرِيَّ بِإِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا فِي ذِمَّتِهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِرَوَايَةٍ، بَلْ بَجَرْدِ احْتِمَالٍ لِكَلَامِ أَبِي بَكْرٍ، وَرَوَايَةُ الْأَثَرِ وَإِبْرَاهِيمَ بَيْنَ الْحَادِثِ وَيَعْقُوبَ مَقُولَاتٍ فِي غَيْرِ الْفُصُولِ، فَكَوْنُ الْمُصَنِّفِ يَخْصُ الرِّوَايَةَ بِالْفُصُولِ إِمَّا مِنْ نَقْلِ الرِّوَايَةِ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِيهِ نَظَرٌ فِيمَا يَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال شيخنا يمكن حل كلامه في رواية الأثرم على أنه أذن له في التملك من مال المضاربة ما يشتري به جارية له، فلا يثبت في ذمته الثمن، ويصير الثمن كالمهية، وليس دخول الجارية في ملكه موقوفًا على كون المال في ذمته، وهذا ظاهر. انتهى.

والمذهب: يملك حصته منه بظهوره، كالمالك، وكساقاة، في الأصح.
وعنه: بالقسمة، اختاره القاضي وغيره؛ لأنه لو اشترى بالمال عتق كل واحد يساويه فأعتقهما رب المال عتقا ولم يضمن للعامل شيئا، ذكره الأرجي، مع أنه ذكر أنه لو اشترى قريبه فعتق لزمه حصته من الربح كما لو أثلفه.
وعنه: بالمحاسبة، والتضيض، والفسخ، فعلى الأول لا يستقر بشرطه ورضاه بضمائيه.
وفي عتق من يعتق عليه.
وقيل: ولو لم يظهر ربح وجهان (م ٤) (١).
وإثلاف المال كقسيمه، فيغرم نصيبه، وكذا الأجنبي.
ويقبل قول مضارب في أنه ربح أم لا، وكذا قدره، نقله ابن منصور، وذكر الحلواني فيه روايات كعوض كتابة، الثالثة ينحالفان، وجزم أبو محمد الجوزي بقول رب المال، ولو أقر به ثم ادعى ثلثا أو خسارة قبل قوله، وإن ادعى غلطا أو كذبا أو يساونا لم يقبل، كدعواه اقتراضا ثم بم رأس المال بعد إقراره به لرب المال.
وعنه: يقبل، نقل أبو داود ومهنا: إذا أقر بربح ثم قال: إنما كنت أعطيك من رأس مالك، يصدق.
قال أبو بكر: وعليه العمل، وخرج بيته.
ويضمن ثمننا مؤجلا مجحودا لا بيته به لا حالا.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي عتق من يعتق عليه وقيل: ولو لم يظهر ربح وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والمقتع، والخلاصة، والشرح، وغيرهم. واعلم أنه إذا اشترى من يعتق عليه بعد ظهور الربح فهل يعتق عليه أم لا؟

في المسألة طريقان:
أحدهما: وهو الصحيح أنه مبني على الملك بالظهور وعدمه، وعليه أكثر الأصحاب.
وقطع به كثير، منهم القاضي في خلافه، وابنه أبو الحسين، وأبو الفتح الحلواني، وأبو الخطاب وغيره.
وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، والمغني، والشارح وابن منبج، فإن قلنا يملك بالظهور عتق، على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي.
وقطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، وغيرهم.
قال ابن رجب في قواعد: وهو أصح، وإن قلنا لا يملك إلا بالقسمة لم يعتق، وإن قلنا: يملك بالظهور عتق عليه قدر حصته وسرى إلى باقيه إن كان موسرا وغرم قيمته، وإن كان معسرا لم يعتق عليه إلا ما ملك. انتهى.
وقاله في المغني، والشرح، والمستوعب، والتلخيص، وغيرهم.
قلت: وهو مراد من أطلق.

والطريق الثاني: لا يعتق مطلقا، أعني سواء ظهر ربح وقلنا يملكه بالظهور أم لا؟
أو لم يظهر ربح، وهو قول أبي بكر في التبيين، فإن الملك فيه غير تام، وصححه ابن رزين في نهايته.
تبيينه: ظهر ثما تقدم أن الأصحاب متفقون إذا ظهر ربح في هذه المسألة على أنها مبنيّة على أن المضارب هل يملك حصته بالظهور أم لا؟

وهو قول الجمهور، أو أنه لا يعتق مطلقا، وهو قول أبي بكر، والمصنف قد أطلق الخلاف مع ظهور الربح في عتقه، فإن قلنا هو مبني على ملك العامل حصته بالظهور وعدمه كان في إطلاقه نظرا ظاهرا، إذ الصحيح من المذهب أنه يملكه بالظهور، والمصنف قد قال: المذهب يملكها بالظهور، وإن قلنا إنه عائد إلى قول جمهور الأصحاب وقول أبي بكر، وهو الظاهر؛ لأنه تابع الشيخ في المغني فيما يظهر، فاجتياز أبي بكر لا يقاوم قول جمهور الأصحاب حتى يطلق الخلاف من غير ترجيح، لكن الشيخ قال: إن ظهر فيه ربح فوجهان مبنيان على العامل متى يملك الربح، فإن قلنا يملكه بالقسمة لم يعتق، وإن قلنا يملكه بالظهور فوجهان، عدم العتق قول أبي بكر، والعتق قول القاضي. انتهى.
والأصحاب تابعوا القاضي في هذه المسألة، والله أعلم.

وَلَوْ قَضَى بِالْمُضَارَبَةِ ذَيْنَهُ ثُمَّ اتَّجَرَ بِوَجْهِهِ وَأَعْطَى رَبَّ الْمَالِ يَصْفَ الرِّيحَ فَقَالَ صَالِحٌ، أَمَا الرِّيحُ فَأَرْجُو إِذَا كَانَ هَذَا مُتَفَضِّلًا عَلَيْهِ، وَيَقْبَلُ قَوْلَ الْمَالِكِ بَعْدَ الرِّيحِ فِيمَا شَرَطَ لِلْمُضَارَبِ، كَقَبُولِهِ فِي صِفَةِ خُرُوجِهِ عَنْ يَدِهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ قَوْلَ مُضَارَبَةٍ وَأَنَّهُ [إِنْ] جَاوَزَ أَجْرَهُ الْبَلَّ رَجَعَ إِلَيْهَا.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِلَّا مَا يُغَابِنُ بِهِ، وَيَبْتِئُهُ أَوْلَى لِأَنَّهُ خَارِجٌ.
وَقِيلَ: عَكْسُهُ.

وَنَقَلَ مَهْنًا فِيمَنْ قَالَ: دَفَعْتُهُ مُضَارَبَةً، قَالَ: قَرْضًا، وَلَهُمَا بَيِّنَتَانِ، فَالرِّيحُ بَيِّنَتُهُمَا يَصْنَعَانِ، وَهُوَ مَعْنَى الْأَرْجِي.
وَقَالَ: وَعَنْ أَحْمَدَ فِي مِثْلِ هَذَا فِيمَنْ أَدْعَى مَا فِي كَيْسٍ وَأَدْعَى آخَرَ يَصْنَعُهُ رَوَاطِنَانِ، إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ يَبْتِئُهُمَا يَصْنَعَانِ، وَالثَّانِيَةُ لِأَحَدِهِمَا رُبْعُهُ وَلِلْآخَرِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ.

وَلَوْ طَلَبَ مُضَارَبٌ بَيْعًا مَعَ بَقَاءِ قِرَاضِهِ وَقَسَخَهُ فَأَبَى رَبُّ الْمَالِ أَجْبَرَ مَعَ رِيحٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: أَوَّلًا، فَعَلَى تَقْدِيرِ الْخَسَارَةِ يُتَجَمَّعُ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ [ذِكْرُ الْأَرْجِي]، وَلَوْ انْفَسَخَ مُطْلَقًا، وَالْمَالُ عَرَضٌ فَاخْتَارَ الْمَالِكُ تَقْرِيمَهُ وَدَفَعَ حِصَّتَهُ مَلَكَةً، نَصٌّ عَلَيْهِ.

ثُمَّ إِنْ ارْتَفَعَ السَّعْرُ لَمْ يُطَالِبْهُ بِقَسْطِهِ، فِي الْأَصَحِّ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِنْ قَصَدَ رَبُّ الْمَالِ الْحِيلَةَ لِيَخْتَصَّ بِالرِّيحِ بَأَن كَانَ الْعَامِلُ اشْتَرَى خَزًّا فِي الصَّيْفِ لِيَرْبِحَ فِي الشِّتَاءِ أَوْ يَرْجُو دُخُولَ مَوْسِمٍ أَوْ قَطْلَ وَأَنْ حَقَّهُ يَبْقَى فِي الرِّيحِ.

قَالَ الْأَرْجِي: أَصْلُ الْمَلْهَبِ أَنَّ الْحِيلَ لَا أَثَرَ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَزِمَ الْمُضَارَبُ بَيْعَهُ.
وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ رِيحٌ أَوْ اسْقَطَ حَقَّهُ مِنْهُ فَلَا، فَإِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ فِيهِ اسْتِقْرَارُهُ بِالْفَسْخِ وَجْهَانِ (م ٥).
وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَخَيْرُهُ، يَلْزَمُهُ بِقَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ.

وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ ذَرَاهِمَ فَصَارَ ذَنَائِيرَ أَوْ بِالْعَكْسِ فَكَعَرَضٍ، ذِكْرُ الْأَصْحَابِ.
وَقَالَ الْأَرْجِي: إِنْ قُلْنَا هُنَا شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ قِيَمَةُ الْأَشْيَاءِ لَمْ يَلْزَمْهُ، وَلَا فَرْقٌ، لِقِيَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مَقَامَ الْآخَرِ، فَعَلَى هَذَا يَذُورُ الْكَلَامُ.

قَالَ: وَلَوْ كَانَ صِبَاخًا فَتَضَّرَ قِرَاضُهُ أَوْ مَكْسُورُهُ لَزِمَ الْعَامِلُ رَدُّهُ إِلَى الصَّحَّاحِ، فَيَبِيعُهَا بِصِبَاخٍ أَوْ بِعَرَضٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَيْنًا لَزِمَهُ تَقَاضِيهِ مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي قَدَرِهِ، وَلَا يَلْزَمُ وَكَيْلًا، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: يَلْزَمُهُ رَدُّهُ عَلَى خَالِهِ إِنْ فَسَخَ بِلَا إِذْنِهِ.
قَالَ: وَكَذَا شَرِيكًا، وَلَيْسَ لِرَبِّ الْمَالِ شِرَاءُ الْمَالِ لِنَفْسِهِ أَوْ مِنْ عَيْدِهِ الْمَأْذُونِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، صَحَّحَهَا الْأَرْجِي، كَمَكَاتِبِهِ، فَعَلَيْهَا يَأْخُذُ بِشَفْعَةٍ، وَكَذَا مُضَارَبٌ مَعَ رِيحٍ.
وَالْأَصَحُّ فِي الْمَنْصُوصِ: وَلَهُ الشِّرَاءُ مِنْ غَيْرِ الْمُضَارَبَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ لَمْ يَبِعْهُ مُرَابِحَةً فَهُوَ أَغْجَبُ إِلَيَّ، وَمَنْ اشْتَرَى نَصِيبَ شَرِيكِهِ صَحَّ، إِلَّا أَنْ مَنْ عَلِمَ مُبْلَغَ شَيْءٍ لَمْ يَبِعْهُ صَبْرَةً، وَإِلَّا جَازَ بِكَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ الْمَنْعَ فِي غَيْرِ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، وَعَلَّلَهُ فِي النَّهَائِيَةِ بِعَدَمِ التَّعْيِينِ فِيهِمَا وَإِنْ مَاتَ مُضَارَبٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: غَيْرُ فُجَاوٍ وَجْهٌ بَقَاءُ الْمُضَارَبَةِ فَهُوَ فِي تَرْكِهِ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَلَئِنْ لَمَّا أَخْفَاهُ وَلَمْ يَعْنِيَهُ، فَكَأَنَّهُ غَاصِبٌ، فَيَتَعَلَّقُ بِلِمْتِهِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولو انفسخ مطلقا، والمال عرض فاختار المالك تقويمه ودفع بحصته ملكه، نص عليه وإن لم يجتز لزم المضارب بيعه، وقيل: إن لم يكن ربح أو اسقط حقه [منه] فلا، فإذا لم يلزمه ففي استقراره بالفسخ وجهان. انتهى.
واطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفاثق.
أحدهما: يستقر، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشرح، وغيرهما، وهو الضواب.
والوجه الثاني: لا يستقر بالفسخ.

وقيل: كوديعة فهي في تركته، في الأصح، وفيها في الترغيب: إلا أن يموت فجأة.
زاد في التلخيص: أو يوصي إلى عدل ويذكر جنسها، كقوليه فميص فلم يوجد، وإن مات وصي وجهل بقاء مال
مولى فيتوجه كذلك.

قال شيخنا: هو في تركته.

ولو أراد المالك تقرير وارثه فمضاربة مبتدأة، ولا يبيع عرضا بلا إذنه، فيبيعه حاكم ويقسم الربح ووارث المالك كهُوَ
فيتقرر ما لمضارب ويقدم على غريم ولا يشتري وهو في بيع، وأقبضه دين كفسخها، والمالك حي، وإن أراد المضاربة،
والمال عرض فمضاربة مبتدأة.

وظاهر كلامه: يجوز ولو لم يعمل المضارب، إلا أنه صرف الذهب بالورق فارتفع الصرف استحق لما صرفها، نقله
حنبل.

ولو دفع عبده أو دابته إلى من يعمل بهما بجزء من الأجرة أو ثوبا يخطه أو غزلا ينسجه ونحوه بجزء من ربحه أو
بجزء منه جاز، نص عليه.

وعنه: لا، اختاره ابن عقيل، ومثله خصاؤ زرعيه وطحن قمحه وزعاع رقيقه، وكذا بيع متاعه بجزء من ربحه.

واستيفاء مال بجزء مشاع منه [ونحوه] وكذا غزوة بدائية بجزء من السهم.
ونقل ابن هانئ، وأبو داود: يجوز، وحمله القاضي على مدة معلومة، كأرض يبعث الخارج، وهي مسألة فيزي
الطحان.

وفي عيون المسائل: مسألة الدابة، وأنه يصح على رواية المضاربة بالغروض وأنه ليس شركة نص عليه.

في رواية ابن أبي حزم، وأن مثله الفرس بجزء من الغنمة.

ونقل مهنا في الخصاؤ: هو أحب إلي من المقاطعة.

وعنه: وله معه جعل نقد معلوم ليعامل.

قال أبو داود: باب الرجل يكرى دابته على النصف وبالسهم: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدمشقي أبو النضر، حدثنا
محمد بن شعيب، أخبرني أبو زرعة يحيى بن أبي عمرو الشيباني، عن عمرو بن عبد الله أنه حدثه عن وإثله بن الأسقع
قال: «نادى رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فخرجت إلى أهلي فأقبلت، وقد خرج أول صحابة رسول الله ﷺ فطفقت
في المدينة أنا ودي من يحول رجلا له سهمه؟ فنادى شيخ من الأنصار: لنا سهمه على أن نحمله عقبة وطعامه معنا، قلت:
نعم، قال: فسر على بركة الله.

قال: فخرجت مع خير صاحب، حتى أفاء الله علينا فأصابني فلا يصح فسقتهن حتى أتيتني إلى أن قال: إنما هي
غنيمتك التي شرطت.

قال: خذ فلا يصح يا ابن أخي فغير سهمك أردنا.

عمرو تفرده عنه أبو زرعة وثقة ابن حبان.

وقوله: «غير سهمك أردنا» قال الخطابي: يشبه أن معناه إنما أردت مشاركتك في الأجر.

وعنه: وله دفع دابته أو تخليه لمن يقوم به بجزء من ثمنه، اختاره شيخنا، والمذهب لا، لخصوص ثمنه بغير عمله،
وبجزء منه يجوز مدة معلومة، وثماؤه ملك لهما.

فصل

الثاني: شركة العنان، وهي: أن يشتركا بماليهما المعلومين بما يدل على رضاها بمصير كل واحد منهما لهما، ولو
اشتركا في مختلط بينهما شائما صح إن علما قدر ما لكل منهما، ويغني لفظ الشركة على الأصح عن إذن صريح
بالصرف، وهو المعمول عليه عند أصحابنا قاله في الفصول، ويغني حضور ماليهما لتقدير العمل.
وتحقيق الشركة إذن كمضاربة.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا تَكُونُ الْمُضَارَبَةُ عَلَى شَيْءٍ حَاضِرٍ.
وَقِيلَ: أَوْ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ اخْتَلَفَا جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً لِيَعْمَلَا فِيهِ، وَالْأَصَحُّ أَوْ أَحَدُهُمَا لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ رُبْعِ مَالِهِ، وَيَقْدَرُهُ إِنْضَاعٌ وَيَذُونُهُ لَا يَصُحُّ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَلَا يُعْتَبَرُ خَلْطُهُمَا، لِأَنَّ مَوْرَدَ عَقْدِ الشَّرِكَةِ وَمَحَلَّهُ الْعَمَلِ، وَالْمَالُ تَائِبٌ، لَا الْعَكْسُ، وَالرُّبْعُ نَتِيجَةُ مَوْرَدِ الْعَقْدِ قَالَ، وَالْعَمَلُ يُصِيرُ مَعْلُومًا بِإِعْلَامِ الرُّبْعِ، وَيَتَوَجَّهُ أَوْ لَا كَجَعَالَةٍ.
وَلِإِنْ تَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْخَلْطِ فَمِنْهُمَا كَنَمَائِهِ لِصِحَّةِ الْقِسْمَةِ بِالْكَلامِ، كَخَرَصِ إِمَارٍ، فَكَذَا الشَّرِكَةُ، احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.
قَالَ شَيْخُنَا:

وَعَنْهُ: مِنْ رَبِّهِ.
وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ أَحَدِهِمَا بَعَيْنٍ وَذَيْنٍ عَلَى الْمَالِ قَبْلَ الْفَرْقَةِ بَيْنَهُمَا، فِي وَجْهِ.
وَفِي آخَرٍ: فِي تَصْيِيهِ (م ٦) ^(١).
وَكَذَا مُضَارِبٍ (م ٧) ^(٢).
وَفِي حَبْسِ غَرِيمٍ مَعَ مَنَعِ الْآخَرِ مِنْهُ رَوَايَتَانِ (م ٨) ^(٣).
وَلَهُ تَأْخِيرُ حَقِّهِ مِنَ الدَّيْنِ.
وَقِيلَ: وَحَقُّ الْآخَرِ، وَيَقْضَمُنُهُ، وَفِي تَقَاسُمِ دَيْنٍ فِي ذِمِّ لَا ذِمَّةَ رَوَايَتَانِ (م ٩) ^(٤).

(١) (مسألة - ٦): قوله في شركة العنان: (ويقبل إقرار أحدهما بعينٍ وذَيْنٍ على المال قبل الفرقة بينهما، في وجهه، وفي آخر في تصييه). انتهى.

القول الأول: اختياره القاضي في خصاله، وصححه الناظم.
قلت: وهو الصواب، وهل هو إلا وكيلٌ في حصّة شريكه.
وقد قال الأصحاب: يقبل إقرار الوكيل في كلِّ تصرفٍ وكلِّ فيه، وهذا كذلك.
والقول الثاني: هو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب.
وقطع به في الكافي، والمغني، والوجيز، وغيرهم.
وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن منجّ وأبن رزين، وغيرهم.

وقال في المغني أيضاً وغيره: وإن أقر ببقية ثمن المبيع أو بجميعة أو بأجر المادي أو الحثالي وأشباه هذا ينبغي أن يقبل؛ لأن هذا من توابع التجارة فكان له ذلك، كتسليم المبيع وأداء ثمنه. انتهى.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وكذا مضارب).
يعني: أن حكم إقرار المضارب حكم إقرار أحد شريكي العنان خلافاً ومذهباً على ما تقدّم.
والصواب هنا أيضاً القبول، والصحيح من المذهب عدمه.
(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وفي حبس غريمٍ مع منع الآخر منه روايتان). انتهى.
وأطلقهما أبو بكر في التنبيه، نقله عنه في المستوعب.
إحداهما: له ذلك.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه ربما كان في تركه هلاك مال من أراد حبسه، وهو واضح جداً، وأيضاً فالذي يريد حبسه له عنده حقٌ قطعاً فما المانع من حبسه؟

والرواية الثانية: ليس له ذلك قال، قال أبو بكرٍ وقد مثله بعض أصحابنا بالقاتل إذا طلب أحد الوليين قتله ومنع الآخر لم يجر قتله حتى يفتق عليه. انتهى.

قلت: ليست هذه المسألة كمسألة القتل لمن تأمله.

(٤) (مسألة - ٩): قوله: (وفي تقاسم دينٍ في ذممٍ لا ذمّةٍ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، وشرح ابن منجّ، والحاوي الصغير، والفاقر، وغيرهم: =

فَإِنْ تَكَافَتْ فَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ مِنَ الْحَوَالَةِ عَلَى مَلِيٍّ وَجُوبُهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
وَالشَّرِيكُ كَمُضَارِبٍ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ، وَيُتَمَنَعُ مِنْهُ، وَلَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ فِي حِصَّتِهِ وَفِي حِصَّةِ شَرِيكِهِ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ،
وَيَخْرُجُ الصَّحَّةُ مِنْ شِرَاءِ رَبِّ الْمَالِ.

وَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ تَصَرَّفَ الْمَعْرُوفُ فِي قَدَرِ نَصِيْبِهِ، وَلَوْ قَالَ: فَسَخْتُ الشَّرْكَةَ، انْعَزَلَ.
وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ الْمَالُ عَرَضًا لَمْ يَنْعَزِلْ كُلُّ مِنْهُمَا حَتَّى يَنْصُرَ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهَا وَكَالَةٌ، وَالرَّيْبُ يَدْخُلُ ضِمْنَ، وَحَقُّ
الْمُضَارِبِ أَصْلِيٌّ وَهَلْ كُلُّ مِنْهُمَا أَجِيرٌ مَعَ صَاحِبِهِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، فَإِنْ كَانَ فَمَا أَدْعَى تَلَفَهُ بِسَبَبِ خَفِيِّ خُرْجٍ عَلَى رَوَايَتَيْنِ،
قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَالْأَقْبَلُ (م ١٠، ١١) (١).

وَيَقْبَلُ قَوْلَ رَبِّ الْيَدِ أَنْ مَا يَبْدُو لَهُ، وَقَوْلُ مُنْكَرِ الْقِسْمَةِ، وَإِنْ عَلِمَ عَقُوبَةُ سُلْطَانٍ بَبَلَدٍ بِأَخْذِ مَالٍ فَسَافَرَ فَأَخَذَهُ ضَمْنَهُ،
لِتَفْرِيقِهِ لِلْأَخْذِ، ذَكَرَهُ فِي النُّوَابِرِ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي مَا لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ إِلَّا بِعَمَلٍ فِيهِ، كَتَقْلٍ طَعَامٍ بِنَفْسِهِ أَوْ
غُلَامِهِ أَوْ دَابِّيهِ، جَازَ، نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ، كَذَارِهِ.

وَعَنْهُ: لَا، لِعَدَمِ امْتِكَانِ إِيقَاعِ الْعَمَلِ فِيهِ، لِعَدَمِ تَمْيِيزِ نَصِيْبَيْهِمَا، اخْتَارَهُ ابْنُ حَقِيلٍ.
وَيَخْرُجُ عَلَى شَرِيكِهِ فِي زَرْعٍ فَزَعُ شَيْءٍ مِنْ سُبُلِهِ بِأَكْلَةٍ بِلَا إِذْنٍ، وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ، وَلَوْ كَتَبَ رَبُّ الْمَالِ لِلْجَاهِلِيِّ،
وَالسُّنْسَارِ وَرَقَةً لِيُسَلِّمَهَا إِلَى الصَّيْزِيِّ الْمُسْلِمِ مَالَهُ وَأَمْرَهُ أَنْ لَا يُسَلِّمَهُ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ فَخَالَفَ، ضَمِنَ، لِتَفْرِيقِهِ، وَيُصَدِّقُ
الصَّيْزِيُّ مَعَ يَمِينِهِ، وَالْوَرَقَةُ شَاهِدَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

الثَّالِثُ: شَرَكَةُ الْوُجُوهِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِيَا فِي ذِمَّتِهِمَا بِجَاهِهِمَا شَيْئًا يَشْتَرِكَانِ فِي رِنَجِهِ، عَيْنًا جَنْسَهُ أَوْ قَدْرَهُ أَوْ وَقْتَهُ أَوْ
لَا، فَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ: مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ شَيْءٍ قَبِينًا، صَحَّ، وَالْمَلِكُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا، وَهَذَا كَشَرِيكِ عَيْنَانِ.

= إحداهما: لا يصح، وهو الصحيح.

قال في المغني: هذا الصحيح، وصححه في التصحيح.

قال ابن رزين في شرحه: لا يصح في الأظهر.

قال في تجريد العناية: لا يقسم، على الأشهر.

وجزم به الوجيز وغيره.

وقدّمه في الخلاصة، والشرح.

والرواية الثانية: يصح، صححه الناظم، واختاره الشيخ تقي الدين.

وقدّمه في الرعايتين.

(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وهل كل منهما أجير مع صاحبه؟ فيه خلاف، فإن كان فما ادّعى تلفه بسبب خفي خرج على

روايتين، قاله في الترغيب، والأقبل). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١٠): ومسألة صاحب الترغيب قال في الرعاية الكبرى: وكل منهما أمين الآخر ووكيله، فإن ادّعى هلاكه

بسبب خفي صدق، في الأصح، وإن ادّعى هلاكه بسبب ظاهر لم يضمّنه إذا أقام بينة وحلف معها أنه هلك به. انتهى.

فصّح أنه يصدق إذا ادّعى أنه هلك في نصيبه، والوكالة في نصيب شريكه. انتهى.

وكذا قال في التلخيص.

وقال أيضاً: كل واحد منهما أمين في حق صاحبه، فلا ضمان عليه فيما تلف في يده من مال الشركة بغير تفریط منه ولا تعدّ، وما

يدّعى هلاكه بسبب خفي يخرج على تردّد الأصحاب في كون كل واحد منهما أجيراً مع صاحبه أم لا؟ فمن قال: هو أجير، خرج

على روايتين سبقتا، ومن قال: ليس بأجير، قبل قوله مع خفاء السبب، لأن إقامة البينة عليه عسير، وما يدّعيه بسبب ظاهر، فلا ضمان

عليه، ويكلف إقامة البينة عليه، ثم القول قوله في هلاكه بذلك السبب مع يمينه. انتهى.

وكلامه في التلخيص ككلامه في الترغيب، كما نقله المصنّف عنه، والذي يظهر أن المسألتين من كلام صاحب الترغيب، يدلّ عليه

كلامه في التلخيص.

وَهَلْ مَا يَشْتَرِيهِ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُمَا أَمْ بِالنِّيَّةِ كَوَكِيلٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي عِنَانٍ مِثْلِهِ، وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ بِالنِّيَّةِ (م ١٢).^(١)

الرَّابِعُ: شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَنْقَبِلَانِ فِي دَمْعِهِمَا مِنْ عَمَلٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: الشَّرَكَةُ عِنْدَنَا بِالْكَلَامِ وَاحْتِجَ بِأَنْ ابْنَ مَسْعُودٍ وَعَمَّارًا وَسَعْدًا اشْتَرَكُوا قَالُوا مَا أَصَبْنَا مِنْ شَيْءٍ فَبَيَّنَّا.

وَمَا تَقْبَلُهُ أَحَدُهُمَا فِي ضَمَانِهِمَا وَيَلْزَمُهُمَا عَمَلُهُ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ احْتِمَالًا^(٢).

وَيَقْبَلُ إِفْرَازُهُ بِمَا فِي يَدِهِ عَلَيْهِمَا، وَيَصِحُّ مَعَ اخْتِلَافِ الصَّنْعَةِ، فِي الْأَصَحِّ، وَالشَّرَكَةُ، وَالْوَكَالَةُ فِي تَمَلُّكِ مَبَاحٍ، فِي الْأَصَحِّ، كَالِاسْتِجَارِ عَلَيْهِ، وَلَوْ مَرَضَ أَحَدُهُمَا، وَالْأَصَحُّ أَنْ تَرَكَهُ بِلَا عَذْرِ فَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا، وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَإِنْ اشْتَرَكَا بِذَاتِنِيهِمَا لِيَحْمِلَا عَلَيْهِمَا مَا تَقْبَلَا حَمْلَهُ فِي الدَّمْعِ صَحَّ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَجْرَةٍ عَيْنِ الدَّائِبِينَ أَوْ أَنْفُسِهِمَا إِجَارَةً خَاصَةً لَمْ يَصِحَّ، فِي الْأَصَحِّ، وَتَصِحُّ شَرَكَةُ شُهُودٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَلِلشَّاهِدِ أَنْ يَقِيمَ مَقَامَهُ إِنْ كَانَ عَلَى عَمَلٍ فِي الدَّمْعِ.

وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ عَلَى شَهَادَتِهِ بِعَيْنِهِ فَالْوَجْهَانِ، وَصَحَّ جَوَازُهُ، وَلِلْحَاكِمِ إِحْرَاهُمُ، لِأَنَّهُ لَهُ نَظَرًا لِلْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ اشْتَرَكُوا عَلَى أَنْ كُلُّ مَا حَصَلَهُ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُمْ، بَحِثْ إِذَا كَتَبَ أَحَدُهُمْ وَشَهِدَ شَرَكَةُ الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ، تَجُوزُ حَيْثُ تَجُوزُ الْوَكَالَةُ، وَأَمَّا حَيْثُ لَا تَجُوزُ فَبَيْنَهُ وَجْهَانِ، كَشَرَكَةِ الدَّلَالَيْنِ، وَمُوجِبُ الْعَقْدِ الْمَطْلُوقِ التَّسَاوِي فِي الْعَمَلِ، وَالْآخَرِ، وَإِنْ عَمِلَ وَاحِدٌ أَكْثَرَ وَلَمْ يَتَبَرَّعْ طَالِبٌ بِالزِّيَادَةِ.

وَلَوْ اشْتَرَكَا ثَلَاثَةً لِوَاحِدٍ دَائِبَةٍ وَالْآخَرُ رَوَايَةٍ، وَثَلَاثُ يَعْمَلُ صَحَّ فِي قِيَاسِ نَصِّهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ عَلَى شَرَطِهِمْ، وَكَذَا أَرْبَعَةً، لِوَاحِدٍ دَائِبَةٍ وَآخَرُ رَحَى وَثَلَاثُ ذَكَانٍ وَرَابِعُ يَعْمَلُ، وَعِنْدَ الْكَثَرِ فَاسِدَتَانِ لِلْعَامِلِ الْأَجْرَةِ، وَعَلَيْهِ لِرُقْفَتِهِ أَجْرَةُ آلِيهِمْ.

وَقِيلَ: إِنْ قَصَدَ السَّقَاءُ اخْتِذَ الْمَاءَ فَلَهُمْ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ مَا ذَكَرَ صَحَّ، وَالْأَجْرَةُ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَرْبَاعًا، كَتَوَزِيْعِ الْمَهْرِ، وَإِنْ تَقَبَّلَ الْأَرْبَعَةُ الطَّخْنَ فِي دَمْعِهِمْ صَحَّ، وَالْأَجْرَةُ أَرْبَاعًا، وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى رُقْفَتِهِ لِنِفَاوَتِ قَدْرِ الْعَمَلِ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ أَجْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ قَالَ أَجْرُ عَيْنِي وَأَجْرَتُهُ بَيْنَنَا فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ.

وَلَا تَصِحُّ شَرَكَةُ الدَّلَالَيْنِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وَكَالَةٍ، وَهِيَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا تَصَحُّ، كَأَجْرِ دَائِبَتِكَ، وَالْأَجْرَةُ بَيْنَنَا.

وَفِي الْمَوْجِزِ: تَصِحُّ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله في شركة الوجوه: (وهل ما يشتريه أحدهما بينهما أم بالنية كوكيل؟ فيه وجهان، ويتوجه في عنان مثله،

وقطع جماعة بالنية). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: وهما في كل التصرف وما لهما وعليهما كشريكي العنان.

وقال في شريكي العنان: وكل واحد منهما أمين الآخر ووكيله، وإن قال لما بيده هذا لي أو لنا أو اشتريته منها لي أو لنا صدق مع

يمينه، سواء ربح أو خسر. انتهى.

فدل كلامه أنه لا بد من النية.

قلت: وهو الصواب، وكذلك هو الصواب في شركة العنان، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في أول شركة الأبدان: (وذكر الشيخ احتمالاً). انتهى.

الاحتمال الذي ذكره المصنف عن الشيخ إنما ذكره الشيخ عن القاضي لا عن نفسه، فالاحتمال للقاضي لا للشيخ.

فاثباته: قال أبو العباس عن رواية أبي داود هذا نص منه على جواز اشتراك الدلائل، فإن بيع الدلائل وشراءه بمنزلة خياطة الخياط ونجارة النجار وسائر الأجراء المشتركين، ولكل منهم أن يستيب وإن لم يكن للوكيل أن يوكل، وإنما مأخذ المانعين كالقاضي ومن تبعه أن الدلالة من باب الوكالة، وسائر الصناعات من باب الإجارة، وليس الأمر كذلك.

وقال أبو العباس أيضاً: عل الخلاف الاشتراك في الدلالة التي فيها عقد، فأما مجرد النداء، والعرض وإحضار الديون فلا خلاف

فيه، والله أعلم.

وقال في المحرر إن قيل: للوكيل التوكيل، وهو معنى المجزؤ.
وقال شيخنا: وتسليم الأموال إليهم مع العلم بالشركة إذن لهم.
قال: وإن باع كل واحد ما أخذ ولم يغط غيره واشتركا في الكسب جاز، في أظهر الوجهين، كالمباح، ولشأن تقع
منازعة.

ونقل أبو داود في رجل يأخذ ثوبا يبيعه فيعطيه آخر يبيعه ويتناصفه الكراء: الكراء ليأبىه إلا أن يكونا اشتركا فيما
أصابا وذكر الشيخ أن قياس المذهب في الإجارة جواز.

وقال القاضي وأصحابه: إذا قال: أنا أقبل العمل وتعلمه أنت، والأجرة بيننا، جاز، جعلاً لضمان المستقبل كالمال،
وليس لولي الأمر المنع بمقتضى مذهبه في شركة الأبدان، والوجوه، والمساقاة، والمزاعة ونحوها مما يسوغ فيه الاجتهاد،
قاله شيخنا.

فصل

وربح كل شركة على ما شرطوا ولو تفاصلاً وما لهما سواء، نص عليه.

وقال القاضي وإن عيّل في شركة الوجوه: على قدر ملكيهما، لئلا يأخذ ربح ما لم يضمن، والوصية على المال،
نص عليه، فإن شرط لهما أو لأحدهما ربحاً مجهولاً أو ينزل ما شرط فلان فلان أو معلوماً وزيادة درهم أو إلا درهماً
أو ربح نصيبه أو قدر معلوم أو سفرة أو عام أو أملاء فسد العقد، وإن شرط فاسداً لا يعود بجهالة ربح، كوصية ماله
أو بفضيه على صاحبه، أو لزوم العقد أو خدمة أو قرض أو مضاربة أخرى أو شرط لأجنبي أو إن ما أعجبه أخذه بتميه
أو الاتفاق بالسلف فالمذهب صحة العقد، نص عليه.

وعنه: لا ولا ضمان في مضاربة فاسدة وإن اشتركا في كل ما ثبت لهما أو عليهما، فإن لم يدخل فيها كسب نادراً
وغرامة كل قطعة وضمان مال صحت، وإن دخل فيه فشركة مفارضة فاسدة، نص عليه.

وأطلق في المحرر إن شرط أن يشتركا في كل ما ثبت لهما أو عليهما كشرط فاسد، كما سبق، وذكره في الرعاية
قولاً، وفي طريقة بعض أصحابنا: شركة المفارضة أن يقول: أنت شريك لي في كل ما يحصل لي بأي جهة كانت من
إرث وغيره، لنا فيها روايتان، المنصور لا يصح (وذكر في المحرر أنه كشرط فاسد)، وإذا فسد فربح المضاربة للمالك،
وللعامل أجرة مثله، ولو خسر.

وربح شركة عنان ووجوه بقدر ملكيهما، وأجرة ما تقبلاه في الأبدان بالسوية، ويرجع كل واحد على الآخر في
الثلاثة ينصف أجره مثله، في الأصح.

وعنه: إن فسد لا بجهالة الربح وجب المسمى، وذكره شيخنا ظاهر المذهب، وأطلق في الترغيب روايتين، وأوجب
شيخنا [في الفاسدة] نصيب المثل، فيجب من الربح جزء جرت به العادة في مثله، وأنه قياس مذهب أحمد، لأنها عند
مشاركة لا من باب الإجارة، وإن تعدى ضمن وربحه لربوه، نقله الجماعة، واحتج بخبر عروة، وهو المذهب عند أبي بكر،
والشيخ، وغيرهما، وذكر جماعة: إن اشترى بعين المال ففضولي، ونقله أبو الحارث وهو أظهر، وذكر بعضهم: إن اشترى
في ذمته لرب المال ثم نقده وربح ثم أجازة فله الأجرة، في رواية، وإن كان الشراء له فلا.
وعنه: له أجر مثله.

وفي المغني: ما لم يخط بالربح، ونقله صالح، وأنه كان يذهب إلى أن الربح لرب المال، ثم استحسن هذا بعد.
وعنه: له الأقل أو ما شرطه.

وعنه: يتصدقان به، وذكر شيخنا: ظاهر المذهب أنه بينهما، وفي بعض كلامه: إن أجازة بقدر المال، والعمل، وجعل
مثله من اتجر بمال الغير أو قام بعين فسخت أو رزق أرضاً فتبين هي أو بعضها لغيره أو الفلاح الأول حرثها، وقال: كذا
جعل عمر لما أقرض أبو موسى لابنه وأخذه من بيت المال.
وفي الموجز فيمن اتجر بمال غيره مع الربح: وله أجرة مثله.

وَعَنْهُ: يَتَصَدَّقُ بِهِ.
وَأِنْ قَالَ: اشْتَرَى بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، ضَمِنَ النَّقْدَ؛ لِأَنَّهُ قَرْضٌ.
وَفِي الْمَنْفَعَةِ احْتِمَالَانِ فِي الْإِنْتِصَارِ.
وَفِي الْفُصُولِ: لَوْ قَالَ: اشْتَرَى بِهِ كَذَا، وَلَمْ يَقُلْ: وَبِعَهُ، فَعِنْدَ شَيْخِنَا مَضَارِبَةٌ فَاسِدَةٌ، وَالْأَصَحُّ تَوْكِيلٌ (م ١٣) ^(١).

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن قال: اشترى به في هذا الموضع، ضمن النقد؛ لأنه قرض، وفي المنفعة احتمالان في الانتصار. وفي الفصول لو قال: اشترى به كذا، ولم يقل: وبعه، فعند شيخنا مضاربة فاسدة، والأصح توكيل). انتهى.
يعني: إذا خالف وتعذى هل يضمن المنفعة.
قلت: الصواب: أنه يضمن المنفعة أيضاً، كالنقد، لتعديبه، والله أعلم.
قال في الرعاية الكبرى: وإن تعدى المضارب الشرط أو فعل ما ليس له فعله أو ترك ما يلزمه ضمن المال، ولا أجرة له، ورجحه لربه، وعنه: له أجرة المثل. انتهى.
فهذه ثلاث عشرة مسألة في هذا الباب.

باب المساقاة والمزارعة

يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْعَاقِدِ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، وَتَصِحُّ بِلَفْظِهِمَا، وَمَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ شَجَرٍ مَعْلُومٍ لَهُ ثَمَرٌ مَأْكُولٌ.
وَقَالَ الشَّيْخُ: مَقْصُودُ لَا كَصَنْوَبَرٍ، وَقَالَ: أَوْ يَقْصَدُ وَرَقَهُ أَوْ زَهْرَهُ، بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ مِنْ ثَمَرِهِ.
وَعَنْهُ: عَلَى نَخْلٍ وَكَرْمٍ فَقَطْ، وَعَلَى الْأَصْحَى: وَعَلَى ثَمَرٍ بَدَأَ وَلَمْ يَكْمُلْ بِجُزْءٍ مِنْهُ.
وَمِثْلُهُ مَزَارَعَةٌ، وَالْمَنْصُوصُ وَعَلَى شَجَرٍ يَغْرِسُهُ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ حَتَّى يُغَيِّرَ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ.

وظَاهِرُ نَصِّهِ: وَبِجُزْءٍ مِنْهُ وَمِنْهُمَا، كَالْمَزَارَعَةِ وَهِيَ الْمَغَارَسَةُ، وَالْمَنَاصِبَةُ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ، وَالْقَاضِي فِي تَلْقِيهِ، وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَقَالَ: وَلَوْ كَانَ مَغْرُوسًا وَلَوْ كَانَ نَاطِرًا وَقَفَّ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِنَاطِرٍ بَعْدَهُ نَصِيبٌ الْوَقْفِ مِنَ الشَّجَرِ بِلَا حَاجَةٍ، وَأَنْ لِحَاكِمِ الْحُكْمِ بِلُزُومِهَا فِي مَحَلِّ التَّرَاجُعِ فَقَطْ، وَالْحُكْمُ بِهِ مِنْ جِهَةِ عَوَضِ الْإِثْلِ وَلَوْ لَمْ يُقِمَ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعُقُودِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِيَارُ بَيِّنَةٍ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِي الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ: يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيمَا بِيَدِهِ بِالْوَقْفِ وَغَيْرِهِ حَتَّى تَقُومَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لَهُ، لَكِنْ لَا يُحْكَمُ بِالْوَقْفِ، حَتَّى يَثْبُتَ الْمِلْكُ.
وَلَوْ عَمِلَا فِي شَجَرٍ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَشَرَطَا التَّفَاضُلَ فِي ثَمَرِهِ صَحَّ.

وَقِيلَ: لَا، كَمَسَاقَاةٍ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِنِصْفِهِ فَمَنْ أَجْرَبَهُ أَحْتِمَالَانِ (م ١).
وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ فَلَا تَقْتَضِي إِلَى الْقَبُولِ لَفْظًا، وَيُعْتَبَرُ ضَرْبٌ مَدَّةٌ مَعْلُومَةٌ تَكْمُلُ فِي مِثْلِهَا الثَّمَرَةَ، فَإِنْ جَعَلَهَا [إِلَى] الْجَذَازِ أَوْ إِذْرَاكِهَا فَوَجْهَانِ (م ٢).
وَكَذَا مَدَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ الْكَمَالِ (م ٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولو عملا في شجر بينهما نصفين وشرطا التفاضل في ثمره صح، وقيل: لا، كمساقاة أحدهما الآخر بنصفه ففي أجرته احتمالان)، انتهى.

يعني: إذا قلنا: لا يصح وأطلقهما في الرعاية الكبرى.
أحدهما: له الأجرة قياساً على المضاربة الفاسدة وغيرها.
والقول الثاني: ليس له شيء، وهو ظاهر ما قدمه الشيخ في المغني، والشرح ونصره فإِنَّهُمَا قَالَا: ولو ساقى أحد الشريكين شريكه وجعل الثمرة بينهما نصفين فمساقاة فاسدة، فإذا عمل في الشجر بناءً على هذا كانت الثمرة بينهما بحكم الملك ولا يستحق شيئاً بعمله لأنه تبرع به لرضاه بالعمل بغير عوض.
وذكر أصحابنا وجهاً أجر المثل، ورداه.

قلت: ما قدمناه ونصرناه هو الصواب إلا أن يكون جاهلاً فله أجر المثل، والله أعلم.
وقالا: فإما إن ساقى شريكه على أن يعمل ما فاسدة، والثمرة على قدر ملكيهما، فإن كان لأحدهما فضل، فإن كان قد شرط فضل في مقابلة عمله استحق ما فضل من أجر المثل، وإن لم يشترط فليس له شيء إلا على الوجه الذي ذكره أصحابنا. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويعتبر ضرب مدّة معلومة تكمل في مثلها الثمرة، فإن جعلها إلى الجذاذ أو إدراكها فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعاية الكبرى.
أحدهما: يصح.

قلت: وهو الصواب هنا، بل الصّحّة هنا أولى من المسألة الآتية بعدهما، والمصنّف قد جعلها مثلها.
والوجه الثاني: لا يصح.

قلت: وهو ضعيف جداً، وإطلاق المصنّف الخلاف فيه نظر.
(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا مدّة محتملة الكمال). انتهى.

يعني: لو جعلنا مدّة قد تكمل فيها وقد لا تكمل فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجّ، وغيرهم.
وهما احتمالان مطلقان في الفصول.

فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فَفِي أَجْرَةِ عَمَلِهِ وَجَهَانٍ (م ٤) (١).
وَتَنْفَسُ كَوَكَّالَةً، فَمَتَى انْفَسَخَتْ بَعْدَ ظُهُورِهَا فَلِلْعَامِلِ حَقُّهُ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ، وَإِنْ فَسَخَهَا هُوَ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

وَإِنْ فَسَخَهَا غَيْرُهُ فَلَهُ أَجْرَةُ عَمَلِهِ، كَجَعَالَةٍ، لَا كَمُضَارَبَةٍ، وَفِيهَا فِي الْإِنْتِصَارِ، كَمُسَاقَاةٍ.
وَقِيلَ: لَا زِمَ، فَتَنْعَكِسُ الْأَحْكَامُ، فَلَوْ مَاتَ الْعَامِلُ أَوْ هَرَبَ فَوَارِثُهُ كَهُوَ، فَإِنْ أَبَى اسْتَأْجَرَ حَاكِمٌ مِنَ التَّرَكْبَةِ أَوْ افْتَرَضَ عَلَيْهِ إِنْ هَرَبَ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهُ الْفَسْخُ، فَإِنْ فَسَخَ وَقَدْ صَلَحَتْ فَلَهُ الشُّرَاءُ، وَلَهُ الْبَيْعُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ، وَحَاكِمٌ عَنْ عَامِلٍ، وَبَقِيَّةُ الْعَمَلِ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَبِعْ بَاعَ حَاكِمٌ نَصِيبَ عَامِلٍ وَمَا يُلْزَمُهُ يُسْتَأْجَرُ عَنْهُ، وَالْبَاقِي لِوَارِثِهِ، وَإِنْ لَمْ تَصْلَحْ، فَفِي أَجْرَتِهِ لِمَيْتٍ.

وَقِيلَ: وَهَارِبٍ وَجَهَانٍ (٢) (م ٥) (٣).

= أحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.
وقدّمه في الرّعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزّين، وغيرهم.
والوجه الثاني: لا يصح.

قال النّاطم: هذا أقوى، وجزم به ابن رزّين في نهايته ونظمها.
(١) (مسألة - ٤): قوله: (فإن لم يصحّ ففي أجره عمله وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والرّعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.
أحدهما: له الأجرة، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنّظم.
وقطع به في الفصول.

وقدّمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزّين، وغيرهم.
ومال إليه ابن منجّا في شرحه.
والوجه الثاني: لا أجرة له.

قلت: وهو ضعيف، وفي إطلاق المصنّف الخلاف نظر.

(٢) تنبيهان: الأوّل: عكس المصنّف فوائد الخلاف فيما إذا قلنا إنّها عقدٌ جائزٌ ولازمٌ، فجعل فوائد القول بأنّها جائزة للقول بأنّها لازمة، وفوائد القول بأنّها لازمة للقول بأنّها جائزة.
والظّاهر: أنّه من الكاتب حين التّبييض، لأجل تقديم وتأخير أو شيء كان على الحاشية أو سبقه قلم من المصنّف، فليعلم ذلك، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٥): الثاني: قوله: (فيما إذا مات العامل أو هرب، وإن لم تصلح ففي أجرته لميت وقيل: وهارب، وجهان). انتهى.
فجعل المصنّف هنا محلّ الخلاف فيما إذا لم تصلح، يعني إذا مات العامل وأبى الورثة العمل وتعذّر الاستئجار عليه وفسخ ربّ المال العقد فأطلق الخلاف فيما إذا لم تصلح.

والمعروف في المذهب أنّ محلّ الخلاف فيما إذا لم تظهر لا فيما إذا لم تصلح، وهو الصّواب، فليعلم ذلك، ثمّ وجدت ابن نصر الله في حواشي الفروع ثبّه على ما قلنا، فله الحمد، ويحتمل أن يؤوّل عدم الصّلاح بعدم الظّهور، وهو خلاف الظّاهر، إذا علم ذلك فنقول: إذا فسح قبل الظّهور فهل للعامل الذي مات أجره أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والشرح، وشرح ابن منجّا، والنّظم، والفاائق، وغيرهم.

أحدهما: له الأجرة، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

وجزم به الأدمي في منتخبه، وهو الصّواب.

والوجه الثاني: ليس له أجرة، قدّمه في الرّعايتين.

وهذه (مسألة - ٥) قد صحّحت.

وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ، وَلَا يَبَاعُ نَصِيبُ عَامِلٍ وَحْدَهُ، وَفِي شِرَاءِ الْمَالِكِ لَهُ وَجْهَانِ (م ٦) ^(١).
وَأِنْ عَمِلَ الْمَالِكُ أَوْ اسْتَأْجَرَ أَوْ اقْتَرَضَ بِإِذْنِ حَاكِمٍ رَجَعَ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَتَوَى الرَّجْسُوعَ رَجَعَ، وَإِنْ قَدَّرَ فَالْخِلَافُ،
وَتَنْصَحُ بِمَوْتِ عَامِلٍ إِنْ كَانَتْ عَلَى الْعَيْنِ وَلَوْ أَنَّ الشَّجَرَ مُسْتَحَقًّا فَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلَهُ عَلَى غَاصِبِهِ، وَاخْتَارَ فِي التَّبْصِيرَةِ أَنَّهَا
جَائِزَةٌ مِنْ جِهَةِ عَامِلٍ، لِأَزْمَةِ مِنْ جِهَةِ مَالِكٍ، مَاخُودٌ مِنْ إِجَارَتِهِ.
وَتَنْصَحُ الْمَزَارِعَةَ بِجُزْمٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزُّرْعِ إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ وَلَوْ أَنَّ الْعَامِلَ يُقَرُّ الْعَمَلُ مِنَ الْآخِرِ، وَفِي مَنْعِ
الْمَزَارِعَةِ رَوَايَةٌ حَكَاهَا أَبُو الْخَطَّابِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسَاقَاةِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ أَحْلَى مِنَ الْإِجَارَةِ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَقْرَمِ، وَالْمَقْتَمِ، وَلَا تَصِحُّ إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ،
وَالْأَرْضُ لَهَا أَوْ مِنْهُمَا.
وَعَنْهُ: تَصِحُّ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ وَشَيْخُنَا، وَغَيْرِهِمْ.
فَإِنْ رَدَّ عَلَى عَامِلٍ كَبَدْرُهُ فَرَوَايَتَانِ، فِي الْوَاضِحِ (م ٧) ^(٢).
وَإِنْ كَانَ مِنْ ثَالِثٍ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالْأَرْضُ، وَالْعَمَلُ مِنَ الْآخِرِ أَوْ الْبَقَرُ مِنْ رَابِعٍ فَفِي الصَّحِيحِ تَخْرِيجٌ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا
رَوَايَةً وَاخْتَارَهُ.
وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ أَنَّهُ الْأَظْهَرُ.
وَفِي الْأَرْبَعَةِ خَيْرٌ مُجَاهِدٍ، وَضَعْفَةُ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ الزُّرْعَ لِرَبِّ الْبَذْرِ، وَالنَّبِيءَ ﷺ جَعَلَهُ لِرَبِّ الْأَرْضِ، بِهَذَا
ضَعْفَةً.
وَقِيلَ: لِيَعْلَبَ الرَّحْمَنُ بِنِ مَهْدِيٍّ: لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَحْسَنَ، مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يُحَدِّثُ بِهِ.
وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا الْمَاءُ فَقَطْ فَرَوَايَتَانِ (م ٨) ^(٣).

- (١) (مسألة - ٦): قوله: (ولا يباع نصيب العامل وحده، وفي شراء المالك له وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الفصول، والمغني، والشرح، والفتاوى، وغيرهم.
أحدهما: لا يصح، قدّمه في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: يصح.
قلت: وهو الصحيح من المذهب، فإن المسألة مذكورة في باب بيع الأصول، والثمار، وقد قال أكثر الأصحاب هناك: يجوز بيع
الثمرة قبل بدو صلاحها لصاحب الشجر.
وجزم بذلك في الرعاية الصغرى، واختاره في الحاوي الكبير، وصحّحه في المستوعب، والتلخيص، والرعاية الكبرى، والحاوي
الصغير، وغيرهم.
وظاهر كلام الحرقي، والشَّيْخِ في المقنع، وغيرهما هناك عدم الصّحّة، وأطلقهما المصنّف هناك، وتقدّم ذلك هناك، فليعاود، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٧): قوله في المزارعة: (فإن ردّ على عامل كبدرة فروايتان، في الواضح). انتهى.
إحدهما: لا يصح، وهو الصواب.
قلت: وهو الذي قطع به أكثر الأصحاب حيث اشترطوا ذلك.
والرواية الثانية: يصح.
(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وإن كان من أحدهما الماء فروايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمقنع، والمهادي، والمحرّر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير
ونهاية ابن رزّين ونظمها، وغيرهم.
إحدهما: لا يصح، وهو الصحيح، اختاره القاضي في المجرد وغيره، وصحّحه في التّصحيح وتصحيح المحرّر.
قال الشَّيْخُ في المغني، والشارح: هذا أصحّ.
وقدّمه في الخلاصة، والكافي، وشرح ابن رزّين، والفتاوى، وغيرهم.
والرواية الثانية: يصح، اختاره أبو بكر وابن عبدوس في تذكرته.

وَاحْتَجَّ لِلْمَنْعِ بِالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَوَّزَهُ جَازَ بَيْعُهُ.
وَنَقَلَ الْأَكْثَرُ الْجَوَازَ، مِنْهُمْ حَرَبٌ، وَسَأَلَهُ: مَنْ لَهُ شَرْبٌ فِي قَنَاةٍ هَلْ يَبِيعُ ذَلِكَ الْمَاءَ؟ فَلَمْ يُرْخَصْ فِيهِ، وَقَالَ: لَا
يُعْجِبُنِي، وَاحْتَجَّ بِالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ، وَهِيَ كَسَقَاةٍ.
وَفِي صَحِيحَيْهِمَا بِلَفْظِ إِجَارَةٍ وَجَهَانٍ (م ٩) ^(١).

فصل

وَعَلَى الْعَامِلِ مَا فِيهِ صَلَاحٌ لِمَرْ وَزَرْعٍ، كَسَفِيٍّ وَطَرِيقَةٍ وَتَلْقِيحٍ وَتَشْيِيسٍ وَإِصْلَاحٍ مَكَانِهِ، وَالْهَرْتُ وَبَقَرُو.
وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَالشَّيْخُ: وَيَقْرَءُ ذَوْلَابٍ.

قَالَ فِي الْفَنُونِ: وَالْقَاسُ الْحَاسُ تَقَطُّعُ الدَّغَلِ فَلَا يَنْبُتُ، وَهُوَ مَعْنَى فِي الْمَحْرُورِ وَغَيْرِهِ، وَقَطَعَ خَشِيشٌ مُضِرٌّ، وَعَلَى
رَبِّ الْمَالِ مَا يَحْفَظُهُ كَسَدٌ حَاطِطٍ وَخَفَرٍ نَهْرٍ وَبَثْرٍ وَذَوْلَابٍ وَشِرَاءٍ مَا يُلْقَحُ بِهِ وَمَاءٍ، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ رِوَايَتَيْنِ فِي بَقَرِ حَرْتٍ
وَسَيَانَةٍ وَمَا يُلْقَحُ بِهِ.

وَالْحَصَادُ عَلَى الْعَامِلِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا.

وَفِي الْمَوْجِزِ فِيهِ وَفِي دِيَّاسٍ وَتَدْرِيقَةٍ وَحِفْظِهِ يَبِيدُرُو رِوَايَاتًا جَدَاذٍ، وَهُوَ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ بِحَصِيَّتَيْهِمَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ
عَلَى الْعَامِلِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَأَخَذَ مِنْهُ صِحَّةَ شَرْطِ كُلِّ وَاحِدٍ مَا عَلَى الْآخَرِ أَوْ بَعْضُهُ، لَكِنْ يُعْتَبَرُ مَا يُلْزَمُ كُلًّا مِنْهُمَا مَعْلُومًا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَأَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ أَكْثَرَ الْعَمَلِ، وَالْأَشْهُرُ يَفْسُدُ الشَّرْطُ، فَقِي الْعَقْدُ رِوَايَتَانِ (م ١٠) ^(٢).

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ تَفْسُدَ بَشَرْطِ خِرَاجٍ أَوْ بَعْضِهِ عَلَى عَامِلٍ، وَيُكَرِّهَانِ لِيْلًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاللَّقَاطُ كَحَصَادٍ.

وَفِي الْمَوْجِزِ رِوَايَتَانِ، وَهُوَ كَمُضَارَبٍ فِي قَبُولِ وَرَدٍّ وَمَبْطِلٍ لِلْعَقْدِ وَجُزْءٍ مَشْرُوطٍ.

وَفِي الْمَوْجِزِ: إِنْ اخْتَلَفَا فِيمَا شَرْطُهُ لَهُ صَدَّقَ عَامِلٌ.

وَفِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ، وَإِنْ خَانَ فَمَشْرُفٌ يَمْتَنَعُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَعَامِلٌ مَكَانَهُ، وَأَجْرُهُمَا مِنَ الْعَامِلِ.

وَأَنَّ أَتَاهُمْ فَقِي الْمَغْنِيِّ: يَخْلِفُ، وَفِي غَيْرِهِ: لِلْمَالِكِ ضَمُّ أَمِينٍ بِأَجْرِهِ مِنْ نَفْسِهِ.

وَفِي الْمُتَخَبِّ: تَسْمَعُ دَعْوَاهُ الْمَجْرُودَةُ (م ١١) ^(٣).

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي صحيحهما يعني المساقاة، والمزارعة بلفظ إجارة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب، والمتنع، والمذهب الأحمد، والتلظيم، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير،

والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح وابن رزین في شرحه وقالوا: هذا أقيس، واختاره ابن عبدوس في

تذكرته، وصححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز.

والوجه الثاني: لا يصح، قدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، وشرح ابن رزین، وغيرهم.

وقيل: إن صحَّت بلفظهما كانت إجارة.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله فيما إذا شرط أحدهما ما عليه على الآخر: (والأشهر يفسد الشرط، ففي العقد رويتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، والفائق، وغيرهم.

إحدهما: يفسد العقد أيضًا، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح.

وقدمه ابن رزین في شرحه.

والرواية الثانية: لا يفسد، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، والنفس تميل إليه، وهو من جملة ما إذا اقترن بالعقد شرط فاسد.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن أتاهم يعني العامل ففي المغني: يخلف، وفي غيره: للمالك ضم أمين بأجرة من نفسه).

وفي المتخب: تسمع دعواه المجردة). انتهى.

قلت: الذي يظهر أنه لا تنافي بين ما قاله في المغني وبين ما قاله غيره، فيحمل كلامه في المغني على ما إذا أتاهم بعد فراغ العمل أو =

قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَقَعْ النِّعَمُ بِهِ لِعَدَمِ بَطْنِيهِ أَيْمَمٌ مَقَامُهُ أَوْ ضَمُّ إِلَيْهِ، وَشُرْطُ أَخْذِهِ مِثْلُ بَذَرِهِ وَاقْتِسَامُ الْبَاقِي فَاسِدٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ مِنَ الْمَضَارِبَةِ، وَجَوْرٌ شَيْخُنَا أَخْذَهُ أَوْ بَعْضُهُ بِطَرِيقِ الْقَرْضِ، قَالَ: يَلْزَمُ مَنْ اعْتَبَرَ الْبَذْرَ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ فَاسِدٌ.

وَقَالَ أَيْضًا: يَجُوزُ، كَالْمَضَارِبَةِ، وَكَاقْتِسَامِهِمَا مَا يَتَّبَعُ بَعْدَ الْكَلْفِ، وَيُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ جِنْسِ الْبَذْرِ وَلَوْ تَعَدَّدَ، وَقَدَرَهُ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ تَقْدِيرُ الْمَكَانِ وَتَعْيِينُهُ، وَإِنْ شُرْطُ أَنْ سَقَى سَيِّحًا أَوْ زَرَعَهَا شَعِيرًا فَالرُّبْعُ، وَيَكْلَفُهُ وَحِطَّةٌ فَالنِّصْفُ، لَمْ يَصِحَّ، كَمَا زَرَعْتَ مِنْ شَعِيرٍ فَلِي رُبْعُهُ، وَمِنْ حِطَّةٍ فَنِصْفُهُ، أَوْ زَارَعْتَكَ أَوْ سَاقَيْتَكَ هَذَا بِالنِّصْفِ عَلَى أَنْ الْآخَرَ بِالرُّبْعِ، وَكَيْصِفَ هَذَا النُّوعَ وَالنُّوعَ الْآخَرَ وَيَجْهَلَ الْعَامِلُ قَدَرَهُمَا، وَلَكِ الْحُمُسَانِ إِنْ لَزِمْتَكَ خَسْبَارَةً، وَإِلَّا الرُّبْعُ، فِي الْمَنْصُوصِ فِيهَا.

وَقِيلَ: يَصِحُّ، كَمَا زَرَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَلِي نِصْفُهُ. وَإِنْ أَجَرَهُ الْأَرْضَ وَسَاقَاهُ عَلَى الشَّجَرِ فَكَجَمْعِ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، وَإِنْ كَانَ حِيلَةً فَذَكَرَ الْقَاضِي فِي إِبْطَالِ الْحَيْلِ جَوَازَهُ، وَالْمَذْهَبُ لَا.

ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْمَسَاقَاةُ فِي عَقْدٍ ثَانٍ فَهَلْ تَفْسُدُ أَوْ هُمَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢) (١). وَإِنْ جَمَعَهُمَا فِي عَقْدٍ فَتَفْرِقُ الصَّنْفَةُ وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فَسَخُ الْإِجَارَةِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: سَوَاءٌ صَحَّتْ أَوْ لَا، فَمَا ذَهَبَ مِنَ الشَّجَرِ ذَهَبٌ مَا يَقَابِلُهُ مِنَ الْعِوَضِ، وَلَا تَجُوزُ إِجَارَةُ أَرْضٍ وَشَجَرٍ فِيهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: أَخَافُ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ شَجَرًا لَمْ يُعْمَرِهِ وَذَكَرَ أَبُو عَيْنِي تَحْرِيمَهُ (ع). وَجَوْرُهُ ابْنُ عَقِيلٍ تَبَعًا وَلَوْ كَانَ الشَّجَرُ أَكْثَرَ، لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَمَّنَ حَلِيقَةَ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ لَمَّا مَاتَ ثَلَاثَ سِنِينَ لِيُوفَاءَ ذِيهِ.

رَوَاهُ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ، وَلِأَنَّهُ وَضَعَ الْحَرَاجَ عَلَى أَرْضِ الْحَرَاجِ، وَهُوَ أَجْرُهُ، وَقَالَهُ مَالِكٌ بِقَدْرِ الثَّلَاثِ. وَجَوْرٌ شَيْخُنَا إِجَارَةُ الشَّجَرِ مَقْرَدًا وَيَقُومُ عَلَيْهَا الْمُسْتَأْجِرُ كَارِضٍ لِزَرْعٍ، وَإِنْ مَا اسْتَوْفَاهُ الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ، وَالْمُسْتَعِيرُ بِلَا عِوَضٍ يَسْتَوْفِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْعِوَضِ بِخِلَافِ بَيْعِ السَّيْنِ، فَإِنْ تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ فَلَا أَجْرَةَ، وَإِنْ نَقَصَتْ عَنِ الْعَادَةِ. فَالْفَسْخُ أَوْ الْأَرْضُ، لِعَدَمِ النِّعْمَةِ الْمَقْصُودَةِ بِالْعَقْدِ، وَهُوَ كَجَالِحَةٍ، وَاشْتِرَاطُ عَمَلِ الْآخَرِ حَتَّى يُعْمَرَ بِبَعْضِهِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَالسَّيَاحُ عَلَى الْمَالِكِ، وَيَتَّبَعُ فِي الْكَلْفِ السُّلْطَانِيَّةِ الْعُرْفَ مَا لَمْ يَكُنْ شُرْطًا. قَالَ: وَمَا طَلِبَ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ وُظَائِفِ سُلْطَانِيَّةٍ وَتَحْوِيهَا فَعَلَى قَدْرِ الْأَمْوَالِ، وَإِنْ وَضِعَتْ عَلَى الزُّرْعِ فَعَلَى رَبِّهِ، وَعَلَى

= فِي أَثْنَائِهِ وَأَدْعَى عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَغَيْرِهِ لَا يَخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ، بَلْ يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ غَيْرِهِ عَلَى مَا إِذَا اتَّهَمَ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ، فَلِلْمَالِكِ قَالَ: لِلْمَالِكِ ضَمُّ أَمِينٍ بِأَجْرَةٍ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ فِي الْمَغْنِيِّ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، وَلَا فِي كَلَامِهِمْ مَا يَنْفِي الْيَمِينَ إِذَا أَدْعَى عَلَيْهِ بَعْدَ فِرَاقِ الْعَمَلِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ، هَذَا مَا يَظْهَرُ. قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّرْحُ: حَكَمَ الْعَامِلُ حَكَمَ الْمَضَارِبِ فِيمَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهِ وَفِيمَا يَرُدُّ، لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ اتَّمَنَتْهُ، فَاتَّسَبَّاهُ الْمَضَارِبُ، فَإِنْ اتَّهَمَ حَلْفَ، وَإِنْ ثَبَّتَ خِيَانَتَهُ ضَمُّ إِلَيْهِ مِنْ يَشَارِفِهِ، كَالْوَصِيِّ. انْتَهَى.

وَكَذَا قَالَ فِي الرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي، وَغَيْرِهِمْ. وَعَلَى تَقْدِيرِ الثَّنَائِيِّ الْقَوْلُ الثَّانِي أَصَوَّبٌ مَعَ يَمِينِ الْعَامِلِ إِنْ اتَّهَمَهُ فِيمَا عَمَلَهُ بِغَيْرِ أَمِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (١) (مَسْأَلَةٌ - ١٢): قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَجَرَهُ الْأَرْضَ وَسَاقَاهُ عَلَى الشَّجَرِ فَكَجَمْعِ بَيْنِ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، وَإِنْ كَانَ حِيلَةً فَذَكَرَ الْقَاضِي فِي إِبْطَالِ الْحَيْلِ جَوَازَهُ، وَالْمَذْهَبُ لَا، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْمَسَاقَاةُ فِي عَقْدٍ ثَانٍ فَهَلْ تَفْسُدُ أَوْ هُمَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ). انْتَهَى. أَحَدُهُمَا: تَفْسُدُ الْمَسَاقَاةُ وَحْدَهَا، قَدَّمَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَفْسُدَانِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جِزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحُ، إِذَا فَعَلَا ذَلِكَ حِيلَةً عَلَى شِرَاءِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ وَجُودِهَا أَوْ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا، فَلَا يَصِحُّ، سِوَاةً جَمْعًا بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ أَوْ عَقْدَ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْآخَرِ، وَهُوَ الصُّوَابُ.

العقار على ربِّه ما لم يشرطه على مستأجر، وإن وُضِعَ مُطْلَقًا فَالْعَادَةُ، وَمَتَى قَسَدَ الْعَقْدُ فَالْثَمَرَةُ، وَالْبَذْرُ لِرَبِّهِ وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ، وَكَذَا الْعُشْرُ.

وإن صَحَّتْ لِرَبِّ الْمَقْطَعِ عُشْرُ نَصِيبِهِ، وَمَنْ قَالَ الْعُشْرُ كُلُّهُ عَلَى الْفَلَّاحِ فَخِلَافُ الْإِجْمَاعِ قَالَهُ شَيْخُنَا، وَإِنْ أَلْزَمُوا الْفَلَّاحَ بِهِ فَمَسْأَلَةُ الظَّفَرِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْحَقُّ ظَاهِرٌ، فَيَأْخُذُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا الثَّمَرَةُ فِيهِ الْأَجْرَةُ وَجْهَانِ، وَحُكْمٌ بِذَرَيْنِ مِنْهُمَا كَمَا لِي عِنَانٍ.

وَفِي إِجَارِ أَرْضِهِ بِطَعَامٍ مَعْلُومٍ مِنْ جَنْسٍ خَارِجٍ مِنْهَا وَرَأَيْتَانِ (م ١٣) ^(١).

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، وَحَمَلَ الْقَاضِي الْجَوَارِ عَلَى الذِّمَّةِ، وَالْمَنْعُ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ، وَيَجُوزُ بغيرِ جَنْبِهِ.

وَعَنْهُ: رَبِّمَا تَهَيَّئْتُهُ وَلَا يَكْرَهُ بِتَقْدِيرِ وَعَرَضٍ، وَيَجُوزُ بِجُزْءٍ مَشَاعٍ مِنَ الْخَارِجِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، فَإِنْ صَحَّ إِجَارَةُ أَوْ مَزَارَعَةٌ فَلَمْ يَزْرَعْ نَظَرَ إِلَى مُعَدَّلِ الْمَعْلُ، فَيَجِبُ الْقِسْطُ الْمُسَمَّى فِيهِ، وَإِنْ قَسَدَتْ وَسُمِّيَتْ إِجَارَةً فَأَجْرُ الْبَثَلِ.

وَقِيلَ: قِسْطُ الْبَثَلِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَشْرُطُ عَلَى الْآكَارِ أَنْ يَعْمَلَ لَهُ فِي غَيْرِ الْحَرْثِ؟

قَالَ: لَا يَجُوزُ.

وَسَأَلَهُ الْأَنْزَمِيُّ: يَشَارِطُهُ عَلَى كِرَاءِ الْبُيُوتِ وَمَا أُخْدِتَ مِنْ عِمَارَةٍ فِيهَا.

وَفِي الْأَرْضِ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ الْآكَارَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ هَلْ يَطِيبُ لِرَبِّ الْأَرْضِ مَا عَمِلَهُ؟

قَالَ: إِذَا شَرَطَ فَأَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِ شَيْئًا مَأْكُولًا وَلَا غَيْرَهُ.

وَقَالَ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْ نَصِيبِ الْفَلَّاحِ لِلْمَقْطَعِ: وَالْعُشْرُ، وَالذِّيَّاسَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ لَوْ ذُوَعَتْ مُقَاسَمَةً قُسِمَتْ أَوْ جَرَتْ بِمِقْدَارٍ فَأَخَذَ قَدْرَهُ فَلَا بَأْسَ، قَالَ: وَهَدِيَّتُهُ لَهُ إِنَّمَا هِيَ بِسَبَبِ الْإِقْطَاعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْصِيَهَا مِمَّا لَهُ عِنْدَهُ أَوْ لَا يَأْخُذَهَا، وَمَا سَقَطَ مِنْ حَبٍّ وَقَتَ حَصَادٍ فَنَبَتْ عَامًا آخَرَ فَلِرَبِّ الْأَرْضِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُبْهَجِ وَجْهٌ: لَهُمَا.

وَفِي الرِّعَايَةِ: لِرَبِّ الْأَرْضِ مَالِكًا أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُسْتَعِيرًا.

وَقِيلَ: لَهُ حُكْمٌ عَارِيَّةٌ.

وَقِيلَ: حُكْمُ غَضَبٍ، وَكَذَا نَصٌّ فِيمَنْ بَاعَ قَصِيلاً فَحَصَدَ وَبَقِيَ يَسِيرَ قَصَارَ سُبُلًا فَلِرَبِّ الْأَرْضِ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي إيجار أرضه بطعام معلوم من جنس خارج منها روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والشرح.

إحداهما: يصح، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطَّاب.

قال في الفائق: وهو المختار وأظنُّ أنَّ الشَّيْخَ تَقَى الدِّينَ اختاره.

وقطع به ناظم المفردات وقال:

بنيها على الصحيح الأشهر

وقدَّمه في المستوعب، والرِّعَايَةُ الْكِبْرَى، وَالْحَاوِي الصَّغِيرُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَصَحُّ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ، وَصَحَّحَهُ النَّاطِقُ.

قال ابن رزِّين في شرحه: لا يَصَحُّ، وَفِي الْأَظْهَرِ، وَقُطِعَ بِهِ فِي نَهَائِهِ، وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا فِي حَوَاشِيهِ.

فهذه ثلاث عشرة مسألة في هذا الباب.

وفي المستوجب: لو أعاره أرضاً يَنْضَاءُ لِيَجْعَلَ بِهَا شَوْكاً أَوْ دَوَابَّ فَتَنَافَرَ بِهَا حَبٌّ أَوْ نَوَى فَلِمُسْتَعِيرٍ، وَلِلْمُعِيرِ إِبْتَارُهُ عَلَى قَلْعِهِ بِدَفْعِ الْقِيَمَةِ لِنَصِّ أَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْغَاصِبِ، وَاللَّقَاطِ مُبَاحٌ.
 قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَيَحْرُمُ مَنَعُهُ، نَقْلُ المُرُوذِيِّ: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَاحِ.
 وَنَقْلَ خَرْبٍ فِيمَنْ حَصَدَ زَرْعَهُ فَسَقَطَ سُنْبُلٌ فَلَقَطَهُ قَوْمٌ، يُقَاسِمُهُمْ؟
 قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ لَا.
 وَنَقْلَ خَنْبَلٍ إِذَا أَخَذَ السُّلْطَانُ حَقَّهُ فَعَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يُعْطِيَ الْمَسَاكِينَ مِمَّا يَصِيرُ لَهُ لِقَوْلِهِ: «وَأَتُوا حَقَّهُ» [الأنعام: ١٤١]، وَالْحَصَادُ أَنْ لَا يَمْنَعَ الرَّجُلُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِعِلْمِ صَاحِبِ الزَّرْعِ.
 وَنَقْلٌ أَيْضًا: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ مَزْرَعَةُ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ بَأْسًا بِدُخُولِهِ بِأَخْذِ كُلِّ شَوْكَا، لِإِبَاحَتِهِ ظَاهِرًا وَعُرْفًا وَعَادَةً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

باب الإجارة

وهي عقد لازم، نص عليه.
على النفع، يؤخذ شيئاً فشيئاً، وانتيفاعه تابع له، وقد قيل: هي خلاف القياس، والأصح لا، لأن من لم يخصص البعثة لا يتصور عنده مخالفة قياس صحيح، ومن خصصها فإنما يكون الشيء خلاف القياس إذا كان المعنى المقتضي للحكم موجوداً فيه وتختلف الحكم عنه.

تتعدد بلفظها ومعناه إن أضافه إلى العين، وكذا إلى النفع، في الأصح، وفي لفظ البيع وجهان (م ١) (١).

قال شيخنا: بناء على أن هذه المعاوضة نوع من البيع أو شبهة به.

وفي التلخيص مضافاً إلى النفع، نحو بعثك نفع هذه الدار شهراً، وإلا لم يصح، نحو بعثكها شهراً [ومضافاً إلى النفع، وإلا لم يصح] ويشترط معرفة نفع كبيع بعرف، كسكني، فلا يعمل فيها جداً ولا قصارة ولا ذابئة، والأشهر: ولا مخزناً للطعام، قيل لأحمد: يجيء إليه زوار عليه أن يخبر صاحب البيت بذلك؟ قال: ربما كثروا وأرى أن يخبر، وقال: إذا كان يجيء الفرد ليس عليه أن يخبره، وذكر الأصحاب: له إسكان ضيف وزاير.

واختار صاحب الرعاية: يجب ذكر السكنى وصفيتها وعدد من يسكنها وصفيتهم إن اختلفت الأجرة، وخدومة آدمي شهراً أو شهراً للخدمة.

وفي النواوير، والرعاية: يخدم ليلاً ونهاراً، وإن استأجرة للعمل استحقه ليلاً وحمل معلوم إلى موضع معلوم، فلو كان المخمول كتاباً فوجد المخمول إليه غائباً فله الأجر لذهابه وردو.
وفي الرعاية وهو ظاهر الترغيب إن وجدته ميتاً فالمسمى فقط ويرد.

نقل حرب: إن استأجر ذابئة أو وكيلاً ليحمل له شيئاً من الكوفة فلما وصلها لم يبعث له وكيله بما أراذ فله الأجرة من هنا إلى ثم.

قال أبو بكر: هذا جواب على أحد القولين، والآخر: له الأجرة في ذهابه ومجيئه، فإن جاء الوقت لم يبلغه فالأجرة له، ويستخيمه بقية المدة.

ومعرفة مركوب كبيع، وما يركب به، وكيفيته سيرة، وقدم فيه في الترغيب: لا، وفي ذكره وأثريته وجهان

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي لفظ البيع وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهاادي، والمذهب الأحمد، والتلخيص، والبلغة، والشرح، وشرح ابن منجا، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاق، وشرح الحرقلي للطوفي، والقواعد الفقهية، والزركشي، وغيرهم.

قال في التلخيص، والفاق: وأما لفظ البيع فإن أضافه إلى الدار لم يصح، وإن أضافه إلى المنفعة فوجهان. انتهى.

وهو مراد من أطلق.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، والشيخ تقي الدين فقال في قاعدة له في تقرير القياس بعد إطلاق الوجهين.

والتحقيق: أن المتعاقدين إن عرفا المقصود انمقدت بأي لفظ كان من الألفاظ التي عرف بها المتعاقدان مقصودهما، وهذا عام في جميع العقود، فإن الشارع لم يجد حداً لألفاظ العقود، بل ذكرها مطلقة. انتهى.

وكذا قال يصح بلفظ البيع في وجوه فدل أن المقدم الصحة.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح، صححه في التصحيح، والنظم.

(٢) (١)

وفي الموجز: يُعْتَبَرُ نَوْعُهُ، وَرَاجِبٌ كَمَبِيعٍ.

وَقِيلَ: بِرُؤْيَا.

وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُ ذِكْرُ تَوَابِعِهِ الْعُرْيَةِ، كَزَادٍ وَأَثَاثٍ وَنَحْوِهِ، وَلَهُ حَمْلٌ مَا نَقَصَ عَنْ مَعْلُومِهِ.

وَقِيلَ: لَا بِأَكْلِ مُعْتَادٍ وَفَاقًا لِأَخَذِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِمَا.

وَمَعْرِفَةُ حَامِلٍ خَرْفٍ أَوْ زُجَاجٍ وَنَحْوِهِ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ مَا يُدِيرُ دَوْلَانًا وَرَحَى، وَاعْتَبَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ وَمَعْرِفَةِ مَحْمُولٍ، وَانْتَفَى ابْنُ عَقِيلٍ، وَالتَّرْغِيبُ،

وغيرهما بل ذكر وزنه مما شئت، ومعرفة أرضٍ لِحَرْثٍ، ومعرفة الأجر، فهي في الذمة كَتَمَنَ، والمَعِينَةُ كَمَبِيعٍ.

وَتَصِحُّ بِمَنْفَعَةٍ، وَتَصِحُّ فِي أَجِيرٍ وَظَفِيرٍ بِطَعَامِهِمَا وَكِسْوَتَيْهِمَا، وَهُمَا هُنَا التَّنَازُعُ كَزُوجَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: كُمُسْكِينٍ فِي كَفَّارَةٍ.

وَعَنْهُ: الْمُنْعُ.

وَعَنْهُ: فِي أَجِيرٍ.

وَعَنْهُ: تَصِحُّ فِي ذَائِبَةٍ بِعَلْفِهَا، وَيُسْتَحَبُّ هُنَا فِطَامُ عِبْدًا أَوْ أَمَةٍ مَعَ الْفُدْوَى، وَأَوْجَبَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ أَكْثَرَى لِمُدَّةٍ

غَرَائِبِهِ أَوْ غَيْرِهَا كُلَّ يَوْمٍ بِكَذَا جَارٍ.

وَعَنْهُ: لَا.

وَلَوْ أَكْثَرَى دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ فَفِي صِحَّةِ الْعَقْدِ.

وَقِيلَ: بَعْدَ الْأَوَّلِ وَرَوَاتَانِ (م ٣) (١).

فَإِنْ صَحَّ فَفَسَخَ بَعْدَ دُخُولِ الثَّانِي.

وَقَالَ الْقَاضِي، وَالْمَحْزُورُ: إِلَى تَمَامِ يَوْمٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: أَوْ قَبْلَهُ وَقَالَ أَيْضًا وَأَبُو الْخَطَّابِ وَشَيْخُنَا: بَلْ قَبْلَهُ، وَقَالَ -أَيُّ: الشَّيْخُ- أَوْ تَرَكَ التَّلَبُّسَ بِهِ فَلَا أَجْرَةَ.

وَفِي الرُّوْخَةِ: إِنْ لَمْ يَفْسَخْ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرُ الثَّانِي فَهَلْ لَهُ الْفَسْخُ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ، وَلَوْ قَالَ شَهْرًا بِكَذَا وَمَا زَادَ بِكَذَا

صَحَّ فِي الْأَوَّلِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (معرفة مركوبٍ كَمَبِيعٍ وفي ذكوريته وأنوئته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

أحدهما: لا يشترط، وهو الصحيح، قدّمه في المنعي، والكافي، والشرح، والفاثق، وغيرهم.

والوجه الثاني: يشترط معرفة ذلك، اختاره القاضي في الحصال، وابن عقيل في الفصول، واقتصر عليه في المستوعب.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ولو أكرى دارًا كلَّ شهرٍ بكذا ونحو ذلك ففي صحة العقد، وقيل بعد الأول روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المنعي، والشرح، والمحزور.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، نصّ عليه في رواية ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الرُّزْكَشِيُّ: هو المنصوص، واختاره القاضي وعامة أصحابه، والشَّيْخَانِ. انتهى.

قال النَّاظِمُ: يجوز في الأولى، وصحّحه في تصحيح المحرر.

وجزم به الخرقِيُّ وصاحب الوجيز، وغيرهما.

وقدّمه في الكافي، والمقتنع، والرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، والفاثق، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يصح، اختاره أبو بكر وابن حامد وابن عقيل، وغيرهم.

قال في الكافي: وقال أبو بكر وجماعة من أصحابنا بالبطالان.

قال الشارح: والقياس يقتضي عدم الصحة، لأن العقد تناول جميع الأشهر، وذلك مجهور. انتهى.

وفي الثاني: وجهان (م ٤) (١).
ولو قال: إن خطته اليوم أو زوميا فبكذا، أو إن خطته غدا أو فارسيا فبكذا، لم يصح، على الأصح وكذا إن زرعتها
برأ فبحسمة وذروا بعشيرة ونحوه.
وتجب الأجرة بالعقد، وله الوطاء، وتتوجه فيه قبل القبض رواية، وتستحق بتسليم العين أو بفرار عمل لما يبد
مستأجر أو بذلها.

وعنه: قدر ما سكن، وحمله القاضي على تركها لغدر، وقوله تركه تيممة عمله.
وفيه في الانتصار كقول القاضي، وله الطلب بالتسليم، ولا يستقر إلا بمضي المدة، بلا نزاع، فإن بذل تسليم عين
لعمل في الدمة فوجهان (م ٥) (٢).
ويجوز تأجيلها.

وقيل: إن لم يكن نفعا في الدمة.
وقيل: ويجب قبضها في المجلس ولا تجل في أصح قولنا العلماء مؤجلة بموت وإن حل دين لأن حلها مع تأخير
استيفاء المنفعة ظلم، قاله شيخنا.
قال: وليس لناظر وقف ونحوه تعجيلها كلها إلا لحاجة، ولو شرطه لم يجز، لأن الموقوف عليه يأخذ ما لا يستحقه
الآن، كما يقرؤون في الأرض المختكرة إذا بيعت وورثت، فإن الحكر من الانتقال يلزم المشتري، والوارث، وليس لهم

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ولو قال شهرا بكذا وما زاد بكذا صح في الأول، وفي الثاني وجهان). انتهى.
الظاهر: أن في كلام المصنف نقصا في قوله: (وما زاد بكذا)، فإن هذا الحكم لم يقله أحد من الأصحاب، وإنما ذكروا الوجهين
فيما إذا قال أجرتك هذا الشهر بكذا وما بعده كل شهر بكذا، كما قاله في المغني، والشرح، والرعاية، وغيرهم.
فعلى هذا يقدّر: (وما زاد فله كل يوم أو شهر كذا)، والله أعلم.
إذا علم ذلك فاطلق الوجهين في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
أحدهما: يصح، وهو الصحيح، نص عليه، وهي شبيهة بالمسألة التي قبلها، وأولى بالصحة.
وقدّمه في الخلاصة، والمقنع، والرعاية، والنظم، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم وجزم به في الوجيز وغيره، ونصره الشيخ
الموفق، والشارح، وغيرهما.
والوجه الثاني: لا يصح.

قال في الرعاية الكبرى أيضا: وإن اكرى شهرا معينا ب درهم وما زاد فحسابه صح في الشهر الأول وحده، ويحتل الصحة فيما
زاد من الشهور، وإن قال أجرتك هذا الشهر ب درهم وما بعده كل شهر ب درهمين فوجهان، والقول بعدم الصحة اختاره القاضي
وتأول قول أحد في رواية أبي الحارث هو جائز على الزمن الأول لا على الثاني.
قال الشيخ موفق: والظاهر عن أحد خلاف ذلك.

قال في الهداية: الظاهر أن قول القاضي رجع إلى ما فيه الإشكال.
قال في المستوعب: وعندي أن حكم هذه المسألة حكم ما إذا أجره عينا لكل شهر بكذا، يعني التي تقدّمت.
(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ولا يستقر إلا بمضي المدة بلا نزاع، فإن بذل تسليم عين لعمل في الدمة فوجهان). انتهى.
قال الشيخ في المغني.

وإن بذل تسليم عين وكانت الإجارة على عمل فقال أصحابنا إذا مضت مدة يمكن الاستيفاء فيها استقر عليه الأجر وقال أبو
حنيفة: لا أجر عليه، وهو أصح عندي.
وكذا قال الشارح، ولم يجز ما اختاره في المغني، وجزم في الكافي بما اختاره في المغني أنه لا يستقر ببذل التسليم، وقطع في الرعاية
الكبرى بما قاله الأصحاب.

وقدّمه ابن رزين وغيره، وهو الصحيح من المذهب، وكان الأولى بالمصنف أن يفصح باختيار الأصحاب إن لم يكن قدّمه، والله
أعلم.

أخذه من بايع وتركه في أصح قولهم.

ولا أجرة يذل عين في إجارة فاسدة، فإن تسلمها فأجرة المثل، لتلف المنفعة بيده.
وعنه: إن لم ينتفع فلا أجرة.

وفي التعليق: يجب المسمى في كاخ فاسد، فيجب أن نقول مثله في الإجارة، وعلى أن القصد فيها العوض،
فاعتبارها بالاعتيان أولى.

وفي الروضة: هل يجب المسمى في الإجارة أم أجرة المثل وهي الصحيحة؟ فيه روايتان، ولو أعطى ثوبه قصاراً أو
خياطاً بلا عقد إجارة أو استعمل حملاً أو شاهداً ونحوه جاز، وله الأجرة، في الأصح، وذكر الشيخ وغيره لمقتضى،
كتعريضه بها، وكذخول حمام وركوب سفينه ملاح.

فصل

ما حرم بيعه فإجارته مثله، إلا الحر، والحرمة، وتصرف بصره في النظر، نص عليه.
والوقف وأم الولد، ولا ينعقد إلا على نفع مباح لغير ضرورة مقدور عليه يستوفى دون الأجزاء، كإجارة دار يجعلها
مسجداً أو كتاب للنظر.

وفي المصحف الخلاف.

وفي الموجز روايتان (م ٦)، وخلي، وذكر جماعة فيه: يكره بجنبه.

وعنه: لا يصح.

وقيل: له: فتوب يئسه؟

قال: لا بأس به؛ لأنه لا ينقص، وحيوان.

وقيل: حتى كلب يصيد وجراصة، وشجر ينشر ثياب وتعود بظله، وتفر لحمل وركوب وغنم ليداس رزع، وتنت في
دار ولو أهمل استطرافه، وأدمي لقود أو إراقه خمر.

وعنه: يكره فيها، ويحرم حملها لشرب، على الأصح، ومثلها ميتة يطرح أو أكل.

وتحرم إجارة دار يبيعه ونحوه، شرط في العقد أو لا، وغناء وتخل لزو، وفيه تخريج (وم).

وكرهه أحمد لهما، زاد حرب: جداً، قيل: فالذي يعطى ولا يجد منه بذا؟ فكرهه.

وتقل ابن القاسم: وقيل: له: ألا يكون مثل الحجام يعطى وإن كان منهياً عنه؟ فقال: لم يبلغنا أن النبي ﷺ أعطى في
مثل هذا شيئاً كما بلغنا في الحجام، وحمله القاضي على ظاهره وقال هذا مقتضى النظر ترك في الحجام، وحمل في
المغني كلام أحمد هذا على الورع لا التحريم.

قال شيخنا: ولو أنزاه على قرسيه فنقص ضمن نقصه، ونفع مفسوب وأرض سبخة لزوع.

قال في الموجز: وحمام لحمل الكتب لتعذبه، وفيه احتمال.

قال في التبصرة: وهو أولى، وأنه يصح إجارة هر وفهد وصفر معلم للصيد، مع أنه ذكر في بيعها الخلاف، وشمع
لشعله وجعله شيخنا مثل كل شهر بديهم، فمثله في الاعتيان نظير هله المسألة في المنافع، ومثله كلما اعتقت عبداً من
عبيدك فعلي ثمنه، فإنه يصح وإن لم يبين العدد، والثلث، وهو إذن في الانتفاع بعوض، واختار جواز، وأنه ليس بلام
بل جائز، كالجمالة.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي المصحف الخلاف، وفي الموجز روايتان). انتهى.

يعني بالخلاف: الخلاف الذي في بيعه، وقد أطلق الروايات في كتاب البيع، وتقدم تحرير ذلك، وأن الصحيح لا يصح، هكذا هنا،
فليراجع، وقد قال المصنف هناك: وإجارته كبيع، فحصل التكرار، ولعله أراد بقوله: (وفي الموجز روايتان):
إحداهما: كبيع.

والثانية: ليس كبيع، فيجوز، وإن منعنا البيع لعدم رغبته عنه مطلقاً.

وَيَقُولُ أَلَمْ يَأْتِكَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَيْ سَمَانَهُ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ، أَوْ مَنْ أَلْفَى كَذَا فَلَهُ كَذَا وَمَنْ أَلْفَى كَذَا فَلَهُ كَذَا، وَجَوَازُ إِجَارَةِ مَاءٍ قَنَاءَ مَدَّةٍ، وَمَاءٌ فَائِضٌ بِرَكْبَةٍ رَأْيَاهُ وَإِجَارَةُ حَيَّوَانٍ لَأَخْذِ لَبْنِهِ قَامَ بِهِ هُوَ أَوْ رَبُّهُ، فَإِنْ قَامَ عَلَيْهَا الْمُسْتَأْجِرُ وَعَلَفَهَا فَكَاسَتْ بِجَارِ الشَّجَرِ، وَإِنْ عَلَفَهَا رَبُّهَا وَتَأَخَّذَ الْمُشْتَرِي لَبْنًا مُقَدَّرًا فَتَبِعَ مَخْضُ، وَإِنْ كَانَ يَأْخُذُ اللَّبْنُ مُطْلَقًا فَتَبِعَ أَيْضًا، وَلَيْسَ هَذَا بِفَرَرٍ، لِأَنَّ الْفَرَرَ مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْقِمَارِ الَّذِي هُوَ الْمَيْسِرُ، وَهُوَ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، كَيْفَ الْأَبْقِ، وَالشَّارِدِ.

قَالَ: وَالْمَنَافِعُ، وَالْفَوَائِدُ تَدْخُلُ فِي عُقُودِ التَّبَرُّعِ سَوَاءً كَانَ الْأَصْلُ مُحْتَبَسًا بِالْوَقْفِ أَوْ غَيْرِ مُحْتَبَسٍ، كَالْعَارِيَةِ وَنَحْوِهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ فِي مَبْنِيَةِ الشَّاءِ، وَهُوَ عَارِيَتُهَا لِلِإِنْتِفَاعِ بِلَبْنِهَا، كَمَا يُعِيرُهُ الذَّائِبَةُ لِرُكُوبِهَا، وَلِأَنَّ هَذَا يَخْدُثُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَهُوَ بِالْمَنَافِعِ أَشْبَهُ، فَلِأَخَافَةِ بَهَا أَوَّلَى، وَلِأَنَّ الْمُسْتَوْفَى بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ عَلَى زَرْعِ الْأَرْضِ هُوَ عَيْنٌ مِنَ الْأَعْيَانِ، وَهُوَ مَا يَخْدُثُهُ مِنَ الْحَبِّ بِسَقْفِهِ وَعَمَلِهِ، وَكَذَا مُسْتَأْجِرُ الشَّاءِ لِلبَّيْنِهَا مَقْصُودُهُ مَا يَخْدُثُهُ اللَّهُ مِنْ لَبْنِهَا بِعَلْفِهَا، وَالْقِيَامُ عَلَيْهَا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَالْأَفَاتُ، وَالْمَوَازِغُ الَّتِي تَعْرِضُ لِلزَّرْعِ أَكْثَرُ مِنْ أَفَاتِ اللَّبْنِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَقْهُودِ الْجَوَازِ، وَالصَّحَّةُ.

قَالَ: وَكَطْفَرٍ، وَمِثْلُهَا نَفْعُ بَثَرٍ، وَفِي الْمُبْهَجِ وَغَيْرِهِ: مَاءٌ بَثَرٍ. وَفِي الْفُصُولِ لَا يَسْتَحِقُّ بِالْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ بِحَيَازَتِهِ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ قَالَ أَصْحَابُنَا: لَوْ غَارَ مَاءٌ دَارَ مُؤْجَرَةٍ فَلَا فَسْخٌ، لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِي الْإِجَارَةِ. وَفِي التَّبَصُّرَةِ: لَا يَمْلِكُ عَيْنًا وَلَا يَسْتَحِقُّهَا بِإِجَارَةٍ إِلَّا نَفْعُ بَثَرٍ فِي مَوْضِعِ مُسْتَأْجِرٍ، وَلَبْنُ ظَهْرِ فَإِنَّهُمَا يَدْخُلَانِ تَبَعًا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: إِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ الْمَاءَ لَمْ يَجُزْ مَجْهُولًا، وَالْأَجَازُ. وَيَكُونُ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، وَهَلِ الْمَقْهُودُ عَلَيْهِ اللَّبْنُ أَوْ الْحَضَانَةُ أَوْ يُلْزَمُهُ أَحَدُهُمَا بِعَقْدِهِ عَلَى الْآخِرِ وَاعْتِبَارِ رُؤْيَا مُرْتَضِعٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧، ١٠) (١).

(١) (مسألة - ٧ - ١٠): قوله: (وهل المعقود عليه اللبن أو الحضانة أو يلزمه أحدهما بعقده على الآخر واعتبار رؤية مرتضع؟ فيه وجهان). انتهى.

يعني: في كل مسألة وجهان، وفيه مسائل:

(المسألة الأولى - ٧): هل المعقود عليه في الرضاعة اللبن أو الحضانة؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المعنى، والافتاق.

أحدهما: المعقود عليه الحضانة، وهي خدمة الولد، وحمله، ووضع الثدي في فيه، وأما اللبن فيدخل تبعًا، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى: وقع العقد على الرضعة، واللبن تبع يستحق إتلافه بالرضاعة، وقدمه الشارح وابن رزين في شرحه.

قال ابن عقيل في الفصول: الصحيح أن العقد وقع على المنفعة، ويكون اللبن تبعًا.

وقال القاضي في الحصال: لبن الرضعة يدخل في عقد الإجارة، وإن كان يهلك بالانتفاع لأنه يدخل على سبيل التبع. انتهى.

قلت: ويحتمل كلام صاحب المقنع، وغيره، وكذا المصنف وغيره، حيث قالوا: يعقد على نفع العين دون إجرائها إلا في الظئر، ونفع البئر يدخل تبعًا.

وصرح به في المستوعب وغيره، حيث قال: ولا تستحق بعقد الإجارة عين إلا في موضعين: لبن الظئر ونفع البئر، فإنهما يدخلان تبعًا، وكذا قال في التبصرة كما حكاه المصنف عنه.

والوجه الثاني: العقد وقع على اللبن.

قال القاضي: وهو الأشبه.

قال ابن رزين في شرحه: وهو الأصح، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرْضُنَّكُمْ لَكُمْ فَاكُونُوا حُرًّا مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

واختاره الشيخ تقي الدين، قال في الهدى: والمقصود إنما هو اللبن، قوي ذلك بعشرة وجوه ذكره في آخر الهدى.

قال الناظم:

وفي الأجود المقصود بالعقد ردُّها والارضاع لا حضنٌ ومبدأ مقصد

انتهى.

وَقِيلَ: الْحَصَانَةُ تَتَّبِعُ لِلْعُرْفِ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ.

وَيُعْتَبَرُ مَحَلُّ رَضَاعٍ، وَرَخِصَ أَحْمَدُ فِي مُسْلِمَةٍ تَرْضِعُ طِفْلاً لِنَصَارَى بِأَجْرٍ، لَا لِمَجُوسِيٍّ، وَسَوَى أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ بَيْنَهُمَا، لَا اسْتِواءَ الْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ.

وَمَنْ أَطْعَمَ صَبَاً أَجْرَهُ لِيَصِيدَ لَهُ سَمَكًا لِيَخْتَبِرَ بَخْتَهُ فَقَدْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَعْمَلَ لَهُ بِشَبْكَيْهِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَمَنْعَ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ إِجَارَةٌ نَقْدٌ أَوْ شَمْعٌ لِلتَّجْمِلِ، وَتَوْبٌ لِنَفْطِيَّةٍ نَعَشٍ، وَمَا يَسْرَعُ فُسَادُهُ، كَرَيَّاحِينَ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَتَفَاحَةٌ لِلشَّمِّ، بَلْ غَنَبٌ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ.

وَأَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ جَوَازُهُ، وَتَصِحُّ الْإِجَارَةُ لِجَمَاعَةٍ، كَقَصْدِهِ، وَيَكْرَهُ لِلْخَرِّ أَكْلُهُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، وَاخْتَارَ فِي التَّعْلِيلِ: عَلَى سَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ اخْتَارَةُ الْقَاضِي، وَالْخُلُوفَانِي، وَكَذَا أَخَذَهُ بِلاَ شَرْطٍ، وَجَوَازُهُ الْخُلُوفَانِيُّ وَغَيْرُهُ لِغَيْرِ خَرٍّ.

وَتَجُوزُ إِجَارَةُ مُسْلِمٍ لِمُسْلِمٍ فِي الذَّمَّةِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: عَلَى الْمُتَصَوِّصِ، وَفِي مَدَّةٍ رَوَاتَانِ (م ١١) ^(١) لَا لِخِدْمَةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَذَا إِعَارَتُهُ.

= وهو ظاهر ما قطع به في الكافي فإنه قال: ولا يجوز عقد الإجارة على ما يذهب بإجراؤه بالانتفاع به لا في الطير يجوز للرضاع؛ لأن الضرورة تدعو إليه وقوله وقولهم، إلا في الظئر ونقع البئر يدخل تبعاً.

قوله: تبعاً إلى نقع البئر لا الظئر ومال إليه ابن منجأ في شرح المقنع، فعلى هذا يكون الاستثناء لجواز هلاك العين في الإجارة في الظئر، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ٨ - ٩): إذا عقد على أحدهما هل يلزمها الآخر أم لا؟

أطلق الخلاف، وفيه مسألان.

(المسألة الأولى - ٨): لو استأجرت للرضاع وأطلق، فهل يلزمها الحصانة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقق، وغيرهم. وذكره القاضي ومن بعده.

أحدهما: تلزمها الحصانة أيضاً، قدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الأربعين من باب الإجارة.

والوجه الثاني: لا يلزمها سوى الرضاع، قدمه ابن رزين في شرحه.

قلت: الصواب في ذلك الرجوع إلى العرف، والعادة، فيعمل بهما.

(المسألة الثانية - ٩): وهي الثالثة لو استأجرت للحصانة فهل يدخل الرضاع أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى في موضع.

أحدهما: يلزمها الرضاع أيضاً، قدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الأربعين.

والوجه الثاني: لا يلزمها.

قال في التلخيص لم يلزمها وجهاً واحداً. انتهى.

قلت: وهو أقوى في هذه المسألة، والصواب الرجوع إلى العرف، وإن دلت قرينة عمل بها.

(المسألة الرابعة - ١٠): هل تعتبر رؤية المرتضع لصحة العقد أم تكفي صفته؟

أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: تكفي صفته، وهو الصحيح، جزم به في الرعايتين، والفاقق، وهو الصواب.

والوجه الثاني: تشترط رؤيته لصحة العقد، جزم به في المذهب.

وقدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والنظم، وهذا الصحيح، على ما اصطلاحناه، والله أعلم.

(١١) (مسألة - ١١): قوله: (وتجوز إجارة مسلم لزمي في الذمة).

وقال ابن الجوزي: على المتصوص، وفي مدّة روايتان. انتهى.

وَلَا إِجَارَةٌ مُشَاعٌ مُفْرَدًا.
وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ الْعُكْبَرِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ.
وقدّمه في التبصرة، كَشْرِيكِهِ، وفي طَرِيقَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَتَخْرُجُ لَنَا مِنْ عَدَمِ إِجَارَةِ الْمَشَاعِ أَنْ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ، وَكَذَلِكَ هَيْئَتُهُ، وَيَتَوَجَّهُ: وَقَفُّهُ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ صِحَّةُ رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ، وَالْمُرَادُ عِنْدَ الْأَيْمَةِ الْأَرَبَةِ، وَلَا فِي بَيْعِهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ ابْنُ حَزَمٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ فِي مَشَاعٍ مِنْ غَرَسٍ.
وَهَذَا التَّخْرِيجُ خِلَافَ نَصِّ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ سِنْدِي: يَجُوزُ بَيْعُ الْمَشَاعِ وَرَهْنُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْجَرَ، لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لِلْمَنَافِعِ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ، وَهَلْ مِثْلُهُ إِيْجَارَ حَيَّوَانٍ وَدَارٍ لِاثْنَيْنِ وَهُمَا لِوَاحِدٍ أَوْ يَصِحُّ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢) (١).
وَكَذَا وَصِيَّةً بِمَنْفَعَةٍ، وَلَا أَمْرًا بِلا إِذْنِ الزَّوْجِ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا إِنَّهَا ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ إِنَّهَا مُؤَجَّرَةٌ قَبْلَ نِكَاحٍ.
وَيَحْرُمُ عَلَى أَذَانٍ وَإِمَامَةٍ صَلَاةٌ وَتَعْلِيمُ قُرْآنٍ وَنِيَابَةِ حُجٍّ، وَفِي حَدِيثٍ وَقَفُّهُ وَجْهَانِ (م ١٣) (٢).
وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: يَجُوزُ لِخَاجَتِهِ، وَاخْتَارَهُ.
وَعَنْهُ: مُطْلَقًا كَأَخْذِهِ بِلا شَرْطٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش).
وَمَنْعٌ فِي إِمَامَةٍ وَكَذَا مَا لَكَ إِلَّا فِي إِمَامَةٍ تَبَعًا لِأَذَانٍ وَكَجَعَالَةٍ.
وَقَالَ الشَّيْخُ: فِيهَا وَجْهَانِ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.
وَفِي الْمُتَنَبِّهِ: الْجَمْلُ فِي حُجٍّ كَأَجْرِهِ، وَنَصُّهُ: الْجَوَازُ عَلَى الرُّقْبَةِ (و)، لِأَنَّهَا مُدَاوَاةٌ.

= يعني: في جواز إيجارته لعمل غير الخدمة مدّة معلومة، وأطلقهما الناظم.

إحدهما: يجوز، وهو الصحيح، صحّحه الشيخ في المغني، والشارح.

وقال في المغني أيضًا المصنّف هذا أولى وجزم به في المحرّر، والوجيز.

وقدّمه في الشرح، والرّعايتين، والحاوي الصّغير.

والرّواية الثانية: لا يجوز ولا يصحّ.

تنبيه: قوله بعد ذلك: لا لخدمة، على الأصحّ، وكذا إعارته. انتهى.

فظاهر هذه العبارة: أنه لا يجوز إعارة عبدٍ مسلمٍ لذيّ لخدمة، على أصحّ الرّوايتين، وهو الصحيح، وقيل في العارئة: إعارة كلّ ذي نفع جائز متّفق به مع بقاء عينه إلّا البضع وما حرّم استعماله لحرم.

وفي التبصرة: وعبدًا مسلمًا لكافرٍ، ويتوجّه كإجازة. انتهى.

فقطع هنا: أن إعارته لإجارته، وظاهر ما قدّمه في العارئة الجواز، وما منع إلّا صاحب التبصرة، ثمّ وجّه من عنده أنه كالإجازة، فحصل الخلل من وجهين فيما يظهر، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٢): قوله بعد ذكر حكم إجازة المشاع: (وهل مثله إيجار حيوانٍ ودَارٍ لاثْنَيْنِ وهما لِوَاحِدٍ أَوْ يَصِحُّ؟ فِيهِ وَجْهَانِ). انتهى.

انتهى.

أحدهما: هو لإجازة المشاع، جزم به المغني، والشرح، والوجيز، وفرضها في الحيوان، والدّار كالمصنّف، وفرضها في المغني، والشرح في الدّار فقط، يعني إذا كانت لِوَاحِدٍ وآجرها لاثْنَيْنِ.

وظاهر كلام المصنّف: إيجار الحيوان، والدّار لاثْنَيْنِ.

والوجه الثّاني: يصحّ هنا وإن منعنا الصّحّة في المشاع.

قلت: وهو الصّواب، وعليه العمل.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله ويحرم على أذانٍ وإمامةٍ صَلَاةٌ وَتَعْلِيمُ قُرْآنٍ وَنِيَابَةُ حُجٍّ، وفي حديثٍ وَقَفُّهُ وَجْهَانِ. انتهى.

أحدهما: هما ملحقان بما قبلهما، فتحرم الإجازة عليهما، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرّر، وغيرهم.

وقدّمه في الرّعايتين، والحاوي الصّغير، وصحّحه الناظم.

والوجه الثّاني: يصحّ هنا، وهو الصحيح، اختاره الشّيخ الموقّق، والشارح، وغيرهما.

وجزم به في الكافي، والوجيز، وشرح ابن رزّين، وغيرهم.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَكْرَهُ لِلْمُؤَدَّنِ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى أَذْنِهِ أَجْرًا.
 قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ بَعْضِهِمْ، مَنْ لَمْ يَجُوزْ لَمْ يَجُوزْ لِقَاعَهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ
 وَقِرَاءَةٍ، وَالْأَسْتِجَارِ يُخْرِجُهَا عَنْ ذَلِكَ.
 وَمَنْ جَوَزَ فَلَأَنَّهُ نَفَعَ يَصِلُ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ كَسَائِرِ النَّفْعِ، وَجَوَزَ لِقَاعَهَا غَيْرَ عِبَادَةٍ فِي هَذَا الْحَالِ، لِمَا فِيهَا مِنَ النَّفْعِ.
 قَالَ: وَأَمَّا مَا يُؤْخَذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَلَيْسَ عَوَضًا وَأَجْرَةً، بَلْ رِزْقٌ لِلْإِعَانَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ لِلَّهِ أَتَيْسَبَ، وَمَا
 يَأْخُذُهُ رِزْقٌ لِلْإِعَانَةِ عَلَى الطَّاعَةِ.
 وَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ فِي آخِرِ الْجِهَادِ.
 وَقِيلَ: لِلْقَاضِي: لَوْ خَرَجَ الْأَذَانُ عَنْ كَوْنِهِ قُرْبَةً لَمْ يَقَعْ صَحِيحًا، وَقَدْ قُلْتُمْ يَقَعُ بِهِ الْإِجْرَاءُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ قُرْبَةٌ، فَقَالَ:
 الْحُكْمُ بِصَحِيحِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ قُرْبَةً، كَالْعَقْدِ عَلَى مَالٍ يَصِيحُ، وَلَيْسَ بِقُرْبَةٍ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبِنَاءِ، وَالْجِهَادِ بِأَنَّهُمَا
 يَقَعَانِ قُرْبَةً وَغَيْرَ قُرْبَةٍ، وَالْأَذَانُ شَرْطُهُ أَنْ يَقَعَ قُرْبَةً، كَالصَّلَاةِ، وَيَجُوزُ عَلَى حِسَابِ وَحْطٍ.
 وَفِي الْمُبْهَجِ: لَا مُشَاهَرَةَ.
 وَتَحْرُمُ أَجْرَةُ وَجَعَالَةٍ عَلَى مَا لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ، كَصَوْمٍ وَصَلَاةٍ خَلْفَهُ وَيَجُوزُ الرِّزْقُ عَلَى مُتَعَدٍّ.
 وَفِي التَّذَكُّرَةِ: فِي غَرْوٍ لَا، كَأَخْذِ الرِّزْقِ فِي بِنَاءٍ وَنَحْوِهِ، ذِكْرُهُ فِي الْخِصَالِ، وَالتَّلْخِصِ، وَذِكْرُهُ فِي التَّعْلِيقِ، نَقَلَ صَالِحٌ
 وَغَيْرُهُ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ مَا يَحُجُّ بِهِ إِلَّا أَنْ يَبْرُخَ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ لِيَحُجَّ، لَا أَنْ يَحُجَّ لِيَأْخُذَ، فَمَنْ يَحُجُّ إِجْرَاءَ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ أَوْ رُؤْيَا الْمَشَاعِرِ يَأْخُذُ لِيَحُجَّ،
 وَمِثْلُهُ كُلُّ رِزْقٍ أُجِلَّ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَنْ يَقْصِدُ الدِّينَ، وَالدُّنْيَا وَمِثْلَهُ، وَعَكْسِيهِ.
 وَالْأَشْيَاءُ أَوْ عَكْسَهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْأَجْرَةِ مِنْ خِلَاقٍ، قَالَ: وَحُجَّتُهُ عَنْ غَيْرِ لِيُسْتَفْضَلَ مَا يُؤْفَى ذِمَّةُ الْإِفْضَالِ تَرْكُهُ، لَمْ
 يَفْعَلْهُ السَّلَفُ، وَيُوجِبُهُ فِعْلُهُ لِحَاجَةٍ.
 وَنَقَلَ ابْنُ مَاهَانَ فِيمَنْ عَلَيْهِ ذَيْنَ وَلَيْسَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ أَيْحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ لِيَقْضَى ذِمَّتُهُ؟
 قَالَ: نَعَمْ.
 وَفِي الْغَنِيِّ: إِنْ قَرُطَ فِيهِ حَتَّى انْفَتَرَ فَعَلَيْهِ الْخُرُوجُ بِدَيْنِهِ مُفْلِسًا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَكَسَّبَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَسْأَلِ
 النَّاسَ.
 وَقِيلَ: لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ: أَخَذَ الْأَجْرَةَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ الْقُرْبَةِ، بِذَلِيلِ الرِّزْقِ، فَقَالُوا: الرِّزْقُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْعَمَلِ، بِذَلِيلِ
 أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَنٍ مَعْلُومٍ وَأَجْرُهُ مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُهُ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَلِهَذَا يَسْتَحِقُّهُ الْغَنِيُّ، وَالْفَقِيرُ، وَلَا
 يَخْتَصُّ بِزَمَنٍ مَعْلُومٍ وَأَجْرُهُ مَعْلُومٌ.
 وَفِي الْفَتَوَى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ: عِبَادَاتٌ، فَاعْتَبَرْ لَهَا الْإِخْلَاصَ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَوْ كَانَتْ الْأَجْرَةُ قَادِحَةً فِي
 الْإِخْلَاصِ مَا اسْتَحَقَّتِ الْعَنَائِمُ وَسَلْبُ الْقَابِلِ، وَكَلَّمَ أَخَذَ مُؤَدَّنٍ وَقَضَاؤُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
 وَقَالَ: تَجُوزُ الْأَجْرَةُ عَلَى ذُبْحِ الْأَضْحِيَّةِ، وَهَذَا بِلَا خِلَافٍ، كَتَفَرَّقَ الصَّدَقَةُ وَلَحُكِمَ الْأَضْحِيَّةُ، وَالسَّيِّئُ هُوَ مَحْضُ
 الْقُرْبَةِ مَا كَانَ بِالْإِهْدَاءِ، فَأَمَّا الذَّبْحُ فَهُوَ تَقَرُّبٌ لَهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ.
 وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ مُدَّةً، وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهَا مَعْلُومَةً لَا يَطْنُ عَدَمُهَا فِيهَا، وَإِنْ طَالَتْ.
 وَقِيلَ: إِلَى سَنَةٍ.
 وَقِيلَ: ثَلَاثَ.
 وَقِيلَ: ثَلَاثِينَ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ طُنَّ عَدَمُ الْعَاقِدِ وَلَوْ مُدَّةً لَا يَطْنُ فَنَاءَ الدُّنْيَا فِيهَا.
 وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فِي السَّلَامِ الشَّرْعِيِّ يَرَاعِي الظَّاهِرَ، أَلَا تَرَى لَوْ اشْتَرَطَ أَجَلًا تَقِي بِهِ مُدَّتَهُ صَحَّ.
 وَلَوْ اشْتَرَطَ مَاتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَصِحَّ، وَسَوَاءٌ وَلَيْتَ الْعَقْدُ أَوْ لَا، أَوْ كَانَتْ مَشْغُولَةً بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.

وَوَظَنَ التَّسْلِيمَ فِي وَقْتِهِ الْمُسْتَحَقِّ، أَوْ لَمْ تَكُنْ، فَإِنْ كَانَتْ مَرْهُونَةً وَقَتَ الْعَقْدِ فَوَجْهَانِ (م ١٤) ^(١). وَقَوْلُنَا: وَظَنَ التَّسْلِيمَ، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ أَمَكَّنَ التَّسْلِيمَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ لِمَنْ عُلِّلَ فِي مَنَعِ إِجَارَةِ الْمُضَافِ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ فِي الْحَالِ، كَالْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ، قَالُوا: إِنَّمَا تُشْتَرَطُ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ عِنْدَ وَجُوبِهِ، كَالسَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَالَ الْعَقْدِ، قَالُوا: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا مُشْغُولَةً أَوْ لَا، لِمَا ذَكَرْنَا.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفَتَوَى أَوْ فِي الْفُصُولِ: لَا يَتَصَرَّفُ مَالُكَ الْعَقَارِ فِي الْمَنَافِعِ بِإِجَارَةٍ وَلَا إِعَارَةٍ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَاسْتِيفَاءِ الْمَنَافِعِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَلَيْهِ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْمُدَّةَ لَهُ حَقُّ الْاسْتِيفَاءِ، فَلَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُ الْمَالِكِ فِي مَحْبُوسٍ بِحَقٍّ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ التَّسْلِيمُ الْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ، فَمُرَادُ الْأَصْحَابِ مُتَّفِقٌ، وَهُوَ أَنَّهُ تَجُوزُ إِجَارَةُ الْمُؤْجَرِ، وَيُعْتَبَرُ التَّسْلِيمُ وَقْتُ وَجُوبِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجَارَةُ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْمُؤْجَرِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ. وَاقْتَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا يَخَالِفُ هَذَا.

وَمِنْ الْعَجَبِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي يَخْطُرُ بِيَالِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْحَابِنَا أَنَّ هَذِهِ الْإِجَارَةُ تَصِحُّ، كَذَا قَالَ. وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ جُنْدِيٍّ وَغَرَسَهَا قَصَبًا ثُمَّ انْتَقَلَ الْإِقْطَاعَ عَنِ الْجُنْدِيِّ: إِنَّ الْجُنْدِيَّ الشَّانِي لَا يَلْزَمُهُ حَكْمُ الْإِجَارَةِ الْأُولَى وَإِنَّهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُؤْجَرَهَا لِمَنْ لَهُ فِيهَا الْقَصَبُ أَوْ لِبُغْيَرِهِ، وَلَيْسَ لِبُكَيْلٍ مُطْلَقُ الْإِجَارَةِ مُدَّةً طَوِيلَةً، بَلِ الْعُرْفُ، كَسَتَيْنِ وَتَحْوِيهِمَا، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَلَوْ قَالَ: أَجَرْتُكَ شَهْرًا، لَمْ يَصِحَّ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَهَنَّهُ: صِحَّتْ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَابْتِدَآؤُهُ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ، وَلَوْ أَجَرَهُ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ سَنَةً فَشَهْرًا بِالْعَدَدِ ثَلَاثِينَ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي نَذَرٍ وَصَوْمٍ، وَبَاقِيهَا بِالْأَجَلِ.

وَهَنَّهُ: الْجَمِيعُ بِالْعَدَدِ، وَكَذَا مَا أُعْتَبِرَتِ الْأَشْهُرُ فِيهِ، كَعِدْوٍ، وَنَصُّ عَلَيْهِمَا فِي نَذَرٍ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: إِلَى مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ. فَصْلٌ

وَالْإِجَارَةُ أَفْسَاسٌ: عَيْنٌ مَوْصُوفَةٌ فِي الدَّمَةِ، فَيَشْتَرَطُ صِفَاتُ سَلَمٍ، وَمَتَى خُصِصَتْ أَوْ تَلَفَتْ أَوْ تَعَيَّيْتُ لِرِمَّةٍ بِذَلِكَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلِلْمُكْتَرِي الْفَسْخَ، وَتَنْفِيسُ بِمَضْيِ الْمُدَّةِ إِنْ كَانَتْ إِلَى مُدَّةٍ. وَعَيْنٌ مُعَيَّنَةٌ، فَهِيَ كَمِيعٍ، وَتَنْفِيسٌ بِتَعْطِيلِ نَفْعِهَا ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا فِيمَا بَقِيَ.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وتجوز إجارة العين مدّة وسواء وليت العقد أو لا أو كانت مشغولة بإجارة أو غيرها وظنّ التسليم وقته المستحق، أو لم تكن، فإن كانت مرهونة وقت العقد فوجهان). انتهى.

قال في الرّعاية الكبرى: وإن أجره شيئاً مدّة لا تلي العقد صحّ إن أمكن تسليمه في أولها، سواء كان فارغاً وقت العقد أو مؤجّراً. قلت: فإن كان ما أجره مرهوناً وقت العقد لا وقت التسليم المستحق بالأجرة احتمل وجهين. انتهى.

قلت: الصواب أنه إن ظنّ تسليمها وقت الوجوب صحّت، والأفلا، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وداخل في عموم كلامهم، ويعرف ذلك في هذه المسألة بحال الرّاهن، بأن يكون قادراً أو باذلاً مع القدرة على التّصحيح وقت الحلول، والله أعلم.

تنبيه: الظاهر: أن المصنّف تابع ابن حمدان في رعايته في إطلاق الخلاف، والظاهر من كلام صاحب الرّعاية أن هذين الوجهين لم يسبق إليهما، بل هو استنبطهما وخرجهما، وهو كالصريح في كلامه، فإذن في إطلاق المصنّف الخلاف نظراً ظاهراً، لأن الأصحاب لم يختلفوا في الترجيح في هذه المسألة حتّى يطلق الخلاف فيها، بل ولا يعرف لهم كلام فيها، ولم نر هذين الوجهين إلا لهذين الرجلين، والله أعلم.

ويمكن الجواب بأن يقال: المقيس عليه، والمشابه لهذه المسألة اختلف الأصحاب في الترجيح فيها، لأن المجتهد إذا خرج مسألة فلا يدّ من تحريجها على أصل مشهور في المذهب، والله أعلم.

ويمكن أن يكون المصنّف اطّلع على خلافه في المذهب في هذه المسألة، واختلفوا في الترجيح، وهو بعيد، والمعتمد عليه الأول.

وَقِيلَ: وَمَا مَضَى، وَيُسْطُ الْمُسَى عَلَى قِيَمَةِ الْمُنْفَعَةِ، فَيُلْزَمُهُ بِحِصَّتِهِ، نَقْلُ الْأَثَرِ فِيمَنْ أَكْثَرَى بَعِيْرًا بِعَيْنِهِ فَمَاتَ أَوْ انْهَدَمَتِ الدَّارُ: فَهُوَ عَذْرٌ يُعْطِيهِ بِحِسَابِ مَا رَكِبَ.

وَقِيلَ: يُلْزَمُهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْمُسَى.
وَعَنْهُ: لَا فَسْخَ بِمَوْتِ مُرْضِعٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
وَقِيلَ: لَا فَسْخَ بِهِذِمَ دَارٍ، فَيُخَيَّرُ، وَلَهُ الْفَسْخُ بِعَيْنٍ أَوْ بَانَتْ مَعِيَّةً، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتُ الْأَجْرَةِ إِنْ لَمْ يَزَلْ بِهَا ضَرَرٌ يُلْحَقُهُ، وَيُقَاسُ الْمَذْهَبُ: أَوْ الْأَرْضُ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَالْأَوَدُ ضَعْفُهُ عَلَى أَصْلِ أَحْمَدَ بَيْنَ.

قَالَ فِي التَّرْغِيْبِ: وَلَوْ اخْتَارَتِ الدَّارُ تَجْدِيدًا فَإِنْ جَلَدَتْ، وَالْأَفْسَحُ، وَلَهُ إِبْجَارُهُ عَلَى التَّجْدِيدِ.
وَقِيلَ: بَلَى، وَإِنْ شَوَّطَ عَلَيْهِ مَدَّةَ تَطْيِيلِهَا، أَوْ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِهَا بَعْدَ الْمَدَّةِ، أَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ النِّفْقَةَ، أَوْ جَعَلَهَا أَجْرَةً، لَمْ يَصِحَّ وَمَتَى أُنْفَقَ بِإِذْنِ عَلَى الشَّرْطِ أَوْ بَنَى رَجَعَ بِمَا قَالَ مُؤَجَّرٌ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.
وَفِي التَّرْغِيْبِ وَغَيْرِهِ فِي الْإِذْنِ مُسْتَأْجَرٌ كَأَذْنِ حَاكِمٍ فِي نَفَقَتِهِ عَلَى جَمَالِ هَرَبٍ مُؤَجَّرَهَا، وَلَوْ غُصِبَتْ وَإِبْجَارَتُهَا لِغَمَلٍ فَالْفَسْخُ أَوْ الصَّبْرُ وَمُدَّةٌ فَالْفَسْخُ أَوْ الْإِنْضَاءُ وَأَخَذَ أَجْرَهُ بِمِثْلِهَا مِنْ صَاحِبِهَا إِنْ ضَمِنَتْ مَنَافِعَ غُصْبٍ، وَالْأَفْسَحُ.
وَفِي الْإِنْضَاءِ: تَنْفُسُ يَتْلُكَ الْمَدَّةُ، وَالْأَجْرَةُ لِلْمُؤَجَّرِ لِاسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ عَلَى مِلْكِهِ، وَأَنْ يَمْلِكُهُ وَطَاءُ مَزُوجَةٍ وَخُدُوثُ خَوْفٍ عَامٍ، كَغُصْبٍ، لَا خَاصٍّ، وَلَوْ غُصِبَتْهَا الْمَكْرِي فَلَا شَيْءَ لَهُ مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: كَغُصْبٍ غَيْرِهِ.
الثَّالِثُ: عَقْدٌ عَلَى مُنْفَعَةٍ فِي الدَّمَةِ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَوْصُوفٍ، كَخِيَاطَةٍ، وَيُشْتَرَطُ ضَبْطُهُ بِمَا لَا يَخْتَلِفُ، وَيُلْزَمُهُ الشُّرُوعُ عَقَبَ الْعَقْدِ، وَإِنْ تَرَكَ مَا يُلْزَمُهُ قَالَ شَيْخُنَا: بَلَا عَذْرَ فَتَلَفَ بِسَبَبِهِ ضَمِينَ، وَلَهُ الْاسْتِثْنَاءُ، فَإِنْ مَرَضَ أَوْ هَرَبَ أَكْثَرَى مَنْ يَغْمَلُ عَمَلَهُ فَإِنْ شَرَطَ مَبَاشَرَتَهُ فَلَا وَلَا اسْتِثْنَاءَ إِذَنْ نَقَلَ خَرْبٌ فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى خِيَاطٍ ثَوْبًا لِيَخِيْطَهُ فَقَطَعَهُ وَدَفَعَهُ إِلَى خِيَاطٍ آخَرَ قَالَ: لَا، إِنْ فَعَلَ ضَمِينَ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: فَإِنْ اخْتَلَفَ الْقَصْدُ فِيهِ كَتَسَنَجَ لَمْ يُلْزَمُهُ، وَلَا الْمَكْتَرِي قَبُولُهُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهُ الْفَسْخُ، وَيَنْفُسُ الْعَقْدُ بِتَلَفِ مَحَلِّ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، وَيُشْتَرَطُ تَقْدِيرُ نَفْعٍ يَغْمَلُ أَوْ مَدَّةً، فَإِنْ جَمَعَهُمَا بِمِثْلِ اسْتَأْجَرْتُكَ لِخِيَاطَةٍ هَذَا الثَّوْبِ الْيَوْمَ لَمْ يَصِحَّ.
وَعَنْهُ: بَلَى، كَجَعَالَةٍ، وَلَيْهَا وَجَةٌ.

قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ: وَإِنْ اشْتَرَطَ تَعْجِيلَ الْعَمَلِ فِي اقْتِضَاءِ مُمَكِّنٍ فَلَهُ شَرْطُهُ، وَلَا فَسْخَ بِمَوْتِ.
وَعَنْهُ: بَلَى بِمَوْتِ مُكْتَرٍ لَا قَائِمَ مَقَامَهُ، كَبَرٍّ غَيْرِ سَافِرٍ أَكْثَرَى لِقَائِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَلَا بِعَذْرِ لِمَكْتَرٍ كَمَكْرٍ وَيَصِحُّ بَيْعُ عَيْنٍ مُؤَجَّرَةٍ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَلَمْ يُشْتَرِ يَجْهَلُهُ الْفَسْخُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.
وَفِي الرِّعَايَةِ: أَوْ الْأَرْضُ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ عَيْنٌ، وَفِي الْإِنْفِسَاحِ بِشِرَاءِ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ إِثْرِهِ رَوَاتَانِ (م ١٥) ^(١).

(١) (مسألة - ١٥): قوله في شراء العين المأجورة: (وفي الانفاساح بشراء مستأجر أو إثره روايتان). انتهى.
وهما وجهان عند كثير من الأصحاب، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقتع، والهادي، والتلخيص، والشرح، والفاقي، وغيرهم.

أحدهما: لا تنفسخ، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

قال في القاعدة الخامسة والثلاثين: وهو الصحيح، اختاره القاضي وابن عقيل، والأكثر.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الرعاية الكبرى وغيره.

والرواية الثانية: تنفسخ.

قال في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغرى: انفسخت الإجارة، على الأصح.

قال في الخلاصة: انفسخت في الأصح.

وَلَوْ أَجَرَهَا لِمُؤَجَّرَهَا فَإِنْ قُلْنَا لَمْ تَنْفَسِخْ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ أَجَرَ وَلِيٌّ مُوَلِّيهُ أَوْ مَالَهُ.
 وَقِيلَ: وَلَوْ مُدَّةٌ يَعْلَمُ فِيهَا بِلَوْغِهِ، أَوْ سَيِّدٌ عِنْدًا ثُمَّ بَلَغَ وَعَتَقَ، أَوْ الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ ثُمَّ مَاتَ، لَمْ تَنْفَسِخْ، وَلِلْبَطْنِ
 الثَّانِي حِصْنُهُ، كَمَنْزِلِ الْوَلِيِّ وَنَاطِرِ الْوَقْفِ، وَكَمِلِكِهِ الْمَطْلُوقِ ذِكْرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.
 وَقِيلَ: تَنْفَسِخُ^(١)، فَيَرْجِعُ فِي الْأَجْرَةِ مُسْتَأْجَرٌ عَلَى مُؤَجَّرٍ قَابِضٍ أَوْ رَتْبِيهِ.
 وَقِيلَ: فِيهَا: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ الْعَتِيقُ عَلَى مُعْتِقِهِ بِحَقِّ مَا بَقِيَ، كَمَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهَا عَلَى مُسْتَأْجَرٍ، وَيَتَوَجَّهُ بِمَالِهِ أَيْ جَرَةٍ
 ثُمَّ وَقَفَهُ، وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الْإِفْطَاحِ كَمَوْقُوفٍ، قَالَ شَيْخُنَا [قَالَ] وَلَمْ يَزَلْ يُؤَجَّرُ مِنْ زَمَنِ الصُّحَابَةِ إِلَى الْآنَ، وَلَمْ أَعْلَمْ عَالِمًا
 مَنَعَ.

فَصْلٌ

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ لِلْمُسْتَأْجَرِ، فَلَوْ أَكْثَرَى ذَاتَهُ لِرُكُوبِ الْمُؤَجَّرِ لَمْ يَصِحَّ، قَالَ الْقَاضِي، وَالْأَصْحَابُ، وَلَهُ الْإِعَارَةُ لِغَايِمِ
 مَقَامِهِ، وَلِيَّ ضَمَانٍ مُسْتَعِيرٍ وَجْهَانِ (م ١٦)^(٢).
 وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ كَرَّاكِبٍ فِي طَوْلٍ وَقِصَرٍ.

(١) تنبيه: قوله... (ولو أجر... الموقوف عليه الوقف ثم مات لم تنفسخ، وقيل: تنفسخ). انتهى.
 قدّم المصنف أن الإجارة لا تنفسخ إذا أجر الموقوف عليه، وصححه في التصحيح، والنظم.
 وجزم به في الوجيز.
 وقدمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين.
 قال القاضي في الجرد: هذا قياس المذهب.
 والوجه الثاني: تنفسخ، جزم به القاضي في خلافه، وأبو الحسين أيضاً، وحكاه عن أبي إسحاق بن شاقلا، واختاره ابن عقيل،
 وابن عبدوس في تذكرته، والشيخ تقي الدين، وغيرهم.
 قال الشيخ تقي الدين: هذا أصح الوجهين.
 قال القاضي: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية صالح.
 قال ابن رجب في قواعده: وهو المذهب الصحيح؛ لأن الطبقة الثانية تستحق العين بمنافعها تلقياً عن الواقف بانقراض الطبقة
 الأولى. انتهى.

وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير.
 وقال ابن رجب أيضاً في قواعده: وأعلم أن في ثبوت الوجه الأول نظراً؛ لأن القاضي إنما فرضه فيما إذا أجر الموقوف عليه يكون
 النظر له مشروطاً، وهذا محل تردّد، أعني إذا أجر بمقتضى النظر المشروط له هل يلحق بالنظر العام فلا يفسخ بموته أم لا؟ فإن من
 أصحابنا المتأخرين من أحقه بالنظر العام. انتهى.
 فقد ظهر لك أن الصحيح من المذهب الوجه الثاني، وهو الانفساخ من جهة النقل، والدليل وكثرة الأصحاب وتحقيقهم، وأن
 الذي قدّمه المصنف ليس هو المذهب، والله أعلم.
 وأطلق الخلاف في المسألة، في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة،
 والشرح، وشرح ابن منجاء، والفاق، والزركشي، وتحريد العناية، وغيرهم.
 (٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وله الإعارة لقائم مقامه، وفي ضمان مستعير وجهان. انتهى).

أحدهما: لا يضمن، وهو الصحيح.
 قال في التلخيص: ولا ضمان على المستعير من المستأجر، على الأصح، واقتصر عليه في القواعد الفقهية.
 وقدمه في الرعاية الكبرى في باب العارية.
 قلت: فيعابا بها.

والوجه الثاني: يضمن، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وَقِيلَ: لَا، كَمَعْرِفَةِ بِالرُّكُوبِ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ شَرَطَ اسْتِيفَاءُ مَا بِنَفْسِهِ صَحَّ الْعَقْدُ، فِي الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: وَالشَّرْطُ، وَمِثْلُهُ شَرَطُ زَرْعٍ بَرٍّ فَقَطْ، وَلَهُ إِجَارَتُهَا، عَلَى الْأَصَحِّ.
وَعَنْهُ: بِإِذْنِهِ وَلَوْ بِزِيَادَةٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَدَّدَ عِمَارَةً وَلَوْ قَبْلَ قَبْضِهَا.
وَفِيهِ وَجْهٌ.

وَقِيلَ فِيهِ: مَنْ مُؤَجَّرٌ^(١).

وَإِذَا أَكْتَرَى أَرْضًا لِيَزْرَعَ مَا شَاءَ أَوْ غَرَسَهُ أَوْ غَرَسَ فِيهِمَا، كَزَرْعٍ مَا شِئْتَ، وَإِنْ قَالَ: لِيَزْرَعَ، فَوُجْهَانِ، وَكَذَا الْغِرَاسُ^(م ١٧).

وَإِنْ أَطْلَقَ وَتَصَلَّحَ لِيَزْرَعَ وَغَيْرَهُ صَحَّ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ أَطْلَقَ، أَوْ إِنْ قَالَ: انْتَفِعْ بِهَا بِمَا شِئْتَ، فَلَهُ زَرْعٌ وَغَرْسٌ وَبِنَاءٌ، وَإِذَا أَكْتَرَى لِيَزْرَعَ بَرٍّ فَلَهُ زَرْعٌ مَا دُونَهُ ضَرَرًا مِنْ جَنْبِهِ، كَشَعِيرٍ وَبَاقِلًا، لَا قُوَّةَ قَطْعُنَ وَدَحْنِ، فَإِنْ فَعَلَ قَتْلَهُ لَزُومُ الْمَسْمُومِ، مَعَ تَقَاوُيْهِمَا فِي أَجْرِ الْمِثْلِ، وَأَوْجِبَ أَبُو بَكْرٍ، وَالشَّيْخُ أَجْرَ الْمِثْلِ خَاصَّةً، وَمِثْلُهُ سَلُوكُ طَرِيقِ أَشَقٍّ، وَيَجُوزُ مِثْلُهَا، وَمَنْعَةُ الشَّيْخِ، وَلَوْ جَاوَزَ الْمَكَانَ أَوْ زَادَ عَلَى الْمَحْمُولِ فَالْمَسْمُومِ مَعَ أَجْرِ الْمِثْلِ لِلزَّائِدِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيهِمَا قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ، وَتَلَزَمَتْ قِيَمَةُ الدَّابَّةِ إِنْ تَلَفَتْ.
وَقِيلَ: يَصْنَفُهَا، كَسَوَطٍ فِي حَدٍّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَهُوَ يَبْدُرُهَا بِلا سَبَبٍ مِنْهُ لَمْ يَضْمَنْ.

وَمَنْ أَكْتَرَى زَرْعًا فَرَوَاهُ مَعَ زَرْعٍ لَهُ فَعَرَفَا ضَمِينَ، لِأَنَّهَا مَخَاطَرَةٌ، لِاخْتِيَاغِهَا إِلَى الْمَسَاوِإِ كَكَيْفَةِ الْمِيزَانِ، كَمَا لَوْ أَكْتَرَى ثَوْرًا لِاسْتِيفَاءِ مَاءٍ فَعَمَلَهُ فِدَانًا لِاسْتِيفَاءِ الْمَاءِ قَلِيلًا ضَمِينَ، وَإِنْ أَجَرَ أَرْضًا بِلا مَاءٍ صَحَّ، فَإِنْ أَطْلَقَ فَاخْتَارَ الشَّيْخُ الصَّحَّةَ مَعَ عَلَيْهِ بِحَالِهَا.

(١) تنبيه: قوله في إجارة المستاجر العين المأجورة: وله إجارتهما، على الأصح ولو قبل قبضها.

وفيه وجه، وقيل فيه من مؤجَّر. انتهى.

فَقَدَّمَ الْمَصْنَفُ أَنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِجَارَةَ الْمَاجُورِ قَبْلَ قَبْضِهِ مطلقًا، وَذَكَرَ وَجْهًا بِعَدَمِ الْجَوَازِ مطلقًا، وَهَذَا الْوَجْهَ جِزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَصَحَّحَهُ فِي الرَّعَائِيَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمَا، وَقِيلَ بِالْجَوَازِ لِلْمُؤَجَّرِ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ قَدَّمَ فِي الرَّعَائِيَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ.

وَاطْلُقَهُنَّ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ، وَقَالَا: أَصْلُ الْوَجْهِينِ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ هَلْ يَصَحُّ مِنْ بَائِعِهِ أَمْ لَا؟، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ عَدَمُ الْجَوَازِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَذْهَبُ عَدَمُ الْجَوَازِ عِنْدَ الشَّيْخِ، وَالشَّارِحِ، كَمَا جِزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَصَحَّحَهُ فِي الرَّعَائِيَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِم.

وَوَضَّاهُ كَلَامُ الْمَصْنَفِ عَدَمَ الْبِنَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهُوَ الصُّوَابُ، لِأَنَّ يَتَوَقَّفُ الْمَاجُورُ عَلَى غَيْرِ، فَالصُّوَابُ عَدَمُ الْجَوَازِ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن أكترى أرضًا لزرع ما شاء أو غرسه أو غرسه صَحَّ، في الأصحَّ فيهما، كزرع ما شئت وإن قال:

لزرع، فوجهان، وكذا الغراس). انتهى.

فيه مسألتان الخلاف فيهما مطلق، مسألة الزرع ومسألة الغرس، والحكم واحد.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح ونصراه.

وجزم به ابن رزین في شرحه أيضًا، واختاره القاضي وابن عقيل.

قال في الرعاية الكبرى: وإن أكترى لزرع وأطلق زرع ما شاء. انتهى.

والوجه الثاني: لا يصح.

قلت: وهو قوي.

وقدّمه في التلخيص.

وقيل: لا، كظنه إمكان تحصيله (م ١٨)^(١).
 وَإِنْ ظَنُّ وَجُودَهُ بِالْأَمْطَارِ وَزِيَادَةِ الْأَنْهَارِ صَحَّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ، كَالْعِلْمِ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَمَتَى زَرَعَ فَعَرَقَ أَوْ تَلَفَ أَوْ لَمْ يُنْبِتْ فَلَا خِيَارَ، وَتَلَزَمَتِ الْأَجْرَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَإِنْ تَعَدَّرَ زَرْعُهَا لِعَرَقِهَا فَلَهُ الْخِيَارُ، وَكَذَا لِقِلَّةِ مَاءِ قَبْلِ زَرْعِهَا أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ عَابَتْ بِغَرَقٍ يَعْيبُ بِهِ بَعْضُ الزُّرْعِ وَاخْتَارَ
 شَيْخُنَا أَوْ بَرَدَ أَوْ فَارَ أَوْ غَذَرَ، قَالَ: فَإِنْ أَمَضَى فَلَهُ الْأَرْضُ، كَعَيْبِ الْأَعْيَانِ.
 وَإِنْ فَسَخَ؛ فَعَلَيْهِ الْقِسْطُ قَبْلَ الْقَبْضِ، ثُمَّ أَجْرَةُ الْإِثْلِ إِلَى كَمَالِهِ، قَالَ: وَمَا لَمْ يَزُ مِنْ الْأَرْضِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ، اتَّفَقَا، وَإِنْ
 قَالَ فِي الْإِجَارَةِ مَقِيلًا وَمَرَاحًا أَوْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزُدُّ عَلَيْهِ عَقْدٌ، كَأَرْضِ الْبَرِّيَّةِ وَمَنْ أَكْتَرَى لِنَسْجٍ أَوْ خِيَاطَةٍ أَوْ كُحْلٍ وَنَحْوِهِ
 لَزِمَهُ جِبَرٌ وَخِيُوطٌ وَكُحْلٌ، كَأَرْضِ لَزَرْعٍ.

وقيل: يلزم المستأجر.
 وَقِيلَ: يَنْتَبِعُ بِهِ الْعُرْفُ، وَالْمَشْيُ الْمُعْتَادُ قُرْبَ الْمَنْزِلِ لَا يَلْزَمُ رَاكِبًا ضَعِيفًا أَوْ امْرَأَةً، وَفِي غَيْرِهِمَا وَجْهَانِ (م ١٩)^(٢).
 وَيَلْزَمُ رَبُّ الدَّابَّةِ مَا يَتَوَقَّفُ النِّفْعُ عَلَيْهِ، كَتَوَطُّةٍ مَرْكُوبٍ عَادَةً، وَزِمَامِهِ وَرَحْلِهِ وَشَدَّ مَحْمَلٍ وَرَفَعَ وَحَطَّ وَقَائِدٍ وَسَائِقٍ،
 لَا مَحْمَلٍ وَمِظْلَةَ وَوِطَاءَ فَوْقَ الرَّحْلِ وَخَبْلَ قِرَانِ بَيْنَ الْمُحْمَلَيْنِ.
 قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَعَدَلُ لِقَمَاشٍ عَلَى مَكْرٍ إِنْ كَانَتْ فِي الدِّمَّةِ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ كَانَتْ عَلَى تَسْلِيمِ الرَّاجِبِ الْبَهِيمَةَ لِيَرْكَبَهَا لِنَفْسِهِ فَالْكُلُّ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَلْزَمُ مَكْرًا.
 وَقِيلَ: بَلَى، فِي الدِّمَّةِ.

وجزم به في عَيُونِ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ أَنْ يُوَصَّلَهُ، وَيَلْزَمُهُ حِسْبُهَا لَهُ لِنُزُولِهِ لِحَاجَةٍ.
 وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَسَنَّةٌ رَاتِبَةٌ، وَتَبْرِيكٌ بَعِيرٍ لَشَيْخٍ وَامْرَأَةٍ، وَفِيهِ لِمَرَضٍ طَائِرٍ وَجْهَانِ (م ٢٠)^(٣).
 وَيَلْزَمُ الْكَاتِبُ قَفْرِغِ الدَّارِ مِنْ فِعْلِهِ، كَبَالُوَعَةٍ وَقَمَامَةٍ، وَيَلْزَمُ الْكَاتِبُ تَسْلِيمُهَا مُنْظَفَةً، وَتَسْلِيمُ الْفَتَاحِ، وَهُوَ أَمَانَةٌ مَعَ
 مُكْتَرٍ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن أجزأ أرضاً بلا ماء [صح] فإن أطلق فاختار الشيخ الصُّحَّةُ مع علمه بحالها، وقيل: لا، كظنه
 إمكان تحصيله). انتهى.

الصحيح ما اختاره الشيخ.
 وقدمه في الشرح، وهو الصواب.
 والوجه الثاني: لا يصح، جزم به ابن رزين في شرحه.
 (٢) (مسألة - ١٩): قوله: (والمشي المعتاد قرب المنزل لا يلزم راكباً ضعيفاً أو امرأة، وفي غيرهما وجهان). انتهى.
 وأطلقهما في المغني، والشرح.
 أحدهما: لا يلزمه، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
 وقدمه ابن رزين في شرحه.
 والوجه الثاني: يلزمه.

قال في الرعاية الكبرى: وإن جرت العادة بالنزول فيه لزم الرَّاكِبُ القَوِيُّ الأَقِيسَ.
 قلت: وهو قويٌّ جدًّا، لغير ذوي الهيئات، كالفلأحين، والعرب، والتركمان، ونحوهم.
 (٣) (مسألة - ٢٠): قوله: (ويلزمه حبسها لنزوله لحاجة، وقال غير واحد: وسنة راتبة، وتبريك بعير لشيخ وامرأة، وفيه لمرض
 طائر وجهان). انتهى.

أحدهما: يلزمه، وهو الصحيح.
 جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعاية الكبرى، وغيرهم.
 والوجه الثاني: لا يلزمه، وهو ظاهر كلام جماعة.

فصل

مَنْ اسْتَوْجَرَ مَدَّةً فَاجِيرٌ خَاصٌّ لَا تَضْمَنُ جَنَائِثُهُ فِي الْمَنُصُوصِ، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ يَفْرُطَ وَلَا يَسْتَيْبِ، وَلَهُ فِعْلُ الصَّلَاةِ فِي وَفَّيْهَا بِسُنَّتِهَا، وَالْعِيدِ، وَإِنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ فَأَضَرَّ مُسْتَأْجِرَهُ فَلَهُ
قِيَمَةُ مَا فَوَّضَهُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ مَا عَمِلَهُ لِغَيْرِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: بِالْأَجْرِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ مُسْتَأْجِرِهِ وَمِنْ قَدَرِ نَفْعِهِ بِعَمَلِ فَاجِيرٍ مُشْتَرَكٍ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِفِعْلِهِ كَزَلَقِ
خِمَالٍ أَوْ سَقَطِ مِنْ ذَائِبِهِ، وَطَبَاحٍ وَخَبَازٍ وَخَالِكٍ، فِي الْمَنُصُوصِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ إِنْ عَمِلَهُ فِي بَيْتِ رَبِّهِ أَوْ يَدُهُ عَلَيْهِ فَلَا،
وَمَا تَلَفَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَلَا تَعْدِيهِ لَا يَضْمَنُهُ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَلَا أَجْرَهُ لَهُ.

وَقَالَ فِي الْمَحَرَّرِ: إِلَّا مَا عَمِلَهُ فِي بَيْتِ رَبِّهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ أَجْرُهُ بِنَاءً.

وَعَنْهُ: وَمَنْقُولٌ عَمَلِهِ فِي بَيْتِ رَبِّهِ.

وَفِي الْفُنُونِ: لَهُ الْأَجْرَةُ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ وَضَعَهُ النَّفْعَ فِيمَا عَيْنُهُ لَهُ كَالسَّلِيمِ إِلَيْهِ، كَدَفْعِهِ إِلَى الْبَايِعِ غِرَارَةً وَقَالَ: ضَعِ الطَّعَامَ
فِيهَا، فَكَأَلَهُ فِيهَا، كَانَ ذَلِكَ قَبْضًا، لِأَنَّهُا كَيْبُورٌ، وَلِهَذَا لَوْ أَدْعَا طَعَامًا فِي غِرَارَةٍ أَحَدُهُمَا كَانَ لَهُ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ مُشْتَرَكٍ خَاصًّا
فَلِكُلِّ حُكْمٍ نَفْسِهِ، وَإِنْ اسْتَعَانَ وَلَمْ يَعْمَلْ فَلَهُ الْأَجْرُ لِأَجْلِ ضَمَانِهِ، لَا لِتَسْلِيمِ الْعَمَلِ وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ حَبَسَهُ فَلِرَبِّهِ قِيَمَتُهُ غَيْرُ
مَعْمُولٍ، وَلَا أَجْرَةٍ وَقِيَمَتُهُ مَعْمُولًا، وَيَلْزَمُهُ أَجْرَتُهُ، وَتَقْدَمُ قَوْلُهُ فِي صِفَةِ عَمَلِهِ ذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ، وَمِثْلُهُ تَلَفَ أَجِيرٍ مُشْتَرَكٍ،
ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: تَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ مَوْضِعَ تَلْفِهِ وَلَهُ أَجْرَتُهُ إِلَيْهِ، وَكَذَا عَمَلُهُ غَيْرُ صِفَةِ شَرْطِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: لَهُ الْمُسْمَى إِنْ
زَادَ الطُّولَ وَحَذَهُ، وَلَمْ يَضُرَّ الْأَصْلَ، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ، وَإِنْ نَقَصَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا فَقِيلَ: بِحِصَّتِهِ مِنْهُ.

وَقِيلَ: لَا أَجْرَةَ لَهُ وَيَضْمَنُ كَنَقْصِ الْأَصْلِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ صَنِيعُهُ مِنْهُ فَلَهُ حِسَبُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ رَبِّهِ أَوْ قَصْرَهُ فَوَجَّهَانِ.

وَفِي الْمَثُورِ: إِنْ خَاطَهُ أَوْ قَصَرَهُ وَعَزَلَهُ، قَتِلَ بِسَرِقَةٍ أَوْ نَارٍ فَمِنْ مَالِكِهِ وَلَا أَجْرَةَ، لِأَنَّهُ الصَّنْعَةُ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ، كَقَفِيزٍ مِنْ
صَبْرَةٍ، فَإِنْ أُلْتَسَ مُسْتَأْجِرٌ ثُمَّ جَاءَ بِأَعْمَالِهِ يَطْلُبُهُ لِلصَّنَائِعِ حِسَبُهُ، وَإِنْ أَخْطَأَ قَصَارًا وَدَفَعَهُ إِلَى غَيْرِ رَبِّهِ ضَمِينَهُ، فَإِنْ قَطَعَهُ
قَابِضُهُ بِلَا عِلْمٍ غَرِمَ أَرْضَ قَطْعِهِ، كَذَرَاهِمِ أَنْفَقَهَا.

وَعَنْهُ: لَا، وَلَهُ مَطْلَبَةُ الْقَصَارِ بِقَوْبِهِ، فَإِنْ تَلَفَ ضَمِينَهُ.

وَعَنْهُ: لَا، كَمَجْزُو عَنْ دَفْعِهِ.

وَلَا ضَمَانٌ عَلَى حِجَامٍ وَلَا خِثَانٍ وَلَا طَبِيبٍ وَلَا يَنْطَارُ عَرَفَ جَذْفَهُمْ وَلَمْ تَجُنْ أَيْدِيَهُمْ، خَاصًّا كَانَ أَوْ مُشْتَرَكًا، لِأَنَّهُ مَا
أُذِنَ فِيهِ لَا تَضْمَنُ سِرَائِثُهُ، كَمَحْدٍ وَقَوْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ أَقْطَعَ قَطْعًا لَا يَسْرِي، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ دُقْ دَقًّا لَا يَخْرُقُهُ،
وَلَا أَنْ الْفَصْدَ وَنَحْوَهُ فَسَادٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ جُرْحٌ فَقَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ مَا يَطْرَأُ مِنْ فَسَادٍ عَاقِبَتِهِ وَصَلَاحِهَا لَا يَكُونُ مُضَافًا
إِلَيْهِ بَلْ إِلَى الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ أُذِنَ فِي قِصَارِهِ سَلِيمَةً فَأَتَاهُ بِمُخْرِقَةٍ لَمْ يَتَأَوَّلْهَا الْعَقْدُ.

وَاخْتَارَ فِي الْفُنُونِ أَنَّ هَذَا فِي الْمَشْتَرَكِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِي هَوَالٍ، وَأَنَّهُ لَوْ اسْتَوْجَرَ لِخَلْقِي رُؤُوسٍ يَوْمًا فَجَنَى عَلَيْهَا
بِجَرَّاجِهِ لَا يَضْمَنُ، كَجَنَائِثِهِ فِي قِصَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ، وَبِجَارَةٍ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ إِنْ كَانَ أَحَدُ هَوَالٍ خَاصًّا أَوْ مُشْتَرَكًا فَلَهُ حُكْمُهُ، وَيُعْتَبَرُ لِعَدَمِ الضَّمَانِ فِي ذَلِكَ وَفِي قَطْعِ
مِلْعَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا مَكْلَفٌ أَوْ وَلِيٌّ، وَإِلَّا ضَمِينٌ، لِعَدَمِ الْإِذْنِ.

وَاخْتَارَ فِي كِتَابِ الْهَدَنِ: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ، وَقَالَ: هَذَا مَوْضِعٌ نَظَرٍ، وَلَا رَاعٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِنَوْمٍ وَغَيْبَتِهَا عَنْهُ وَغَيْرِهِ.

وَإِنْ عَقَدَ فِي الرُّعْيِ عَلَى مُعَيَّنَةٍ تَعَيَّنَتْ.

وَفِي الْأَصْحَحِ: فَلَا يُبْدِلُهَا، وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيمَا تَلَفَ، وَإِنْ عَقَدَ عَلَى مَوْصُوفٍ ذَكَرَ نَوْعَهُ وَكَبِيرَهُ وَصِغَرَهُ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا عَدَّةَ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْعَادَةِ، وَلَا يُلْزَمُهُ زَعْيُ سِخَالِهَا، وَإِنْ ضَرَبَ سُلْطَانٌ رَعِيَّتَهُ قَدْرَ الْعَادَةِ، أَوْ مَعْلَمٌ صَبِيًّا أَوْ، وَالِدٌ وَلَدَهُ، أَوْ زَوْجٌ امْرَأَتَهُ، أَوْ مَكْتَرٍ دَائِبَةً، لَمْ يَضْمَنْ، فِي الْمَنْصُوصِ، نَقْلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَيَكْرٍ فِي الزَّوْجِ، وَسُقُوطُهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ٢١) ^(١) لَا أَبِيهِ.

وَقِيلَ: إِنْ أَدَبَ وَلَدَهُ فَقُلْعَ عَيْنُهُ فَبَيْنَهَا وَجْهَانِ، وَإِنْ ادَّعَى إِبْطَاقَ الْعَبْدِ أَوْ مَرْضَةَ أَوْ شُرُودَ الدَّائِبَةِ أَوْ مَوْتَهَا بَعْدَ قَرَارِ الْمَدَّةِ أَوْ فِيهَا أَوْ تَلَفَ الْمَحْمُولَ قَبْلَ قَوْلِهِ.

وَعَنْهُ: قَوْلُ رَبِّهِ.

وقطع به في المغني في صورة المرض إن جاء به صحيحاً، وخُرج في الترغيب في دعواه التلف في المدّة روايتين من دعوى راع تلف شاة، واختار في المنهج لا تقبل دعوى هربه أول المدّة.

وفي الترغيب: يقبل وأن فيه بعداً روايتين، وله في تلف المحمول أجره ما حمّله، ذكره في التبصرة، واختلافهما في قدر الأجرة كالبيع، نص عليه.

وكذا المدّة وعلى التخالف إن كان بعد المدّة فأجرة المثل لتعذر ردّ المنفعة، وفي أثنائها بالقسط، وإن ادّعى على صانع أنه فعل خلاف ما أمر به فاختار الشيخ قبول قوله ولا أجره، ونص أحمد: قول صانعه، لئلا يفرم نقصه مجاناً بمجرد قول ربّه بخلافه وكيّل (م ٢٢) ^(٢)، وله أجره مثله.

وعنه: يعمل بظاهر الحال، وقيل: بالتخالف.

وفي المحرر: إن ادّعى على خياط أنه فصل خلاف ما أمره قبل قوله، وإن اختلفا في صفة الانقياع فليؤجر الاغتراض، ذكره أبو الفرج، وإذا انفقت رفع يده ولم يلزمه الرد، ومؤنته في الأصح كمودع.

وفي التعليق وأوما إليه: بلى، بالطلب كآثره، لا مؤنة العين، فعلى الأصح لا يضمن تالفاً أمكنه رده.

وفي الرعاية: يلزمه رده مع القدرة بطلبه.

وقيل: مطلقاً، ويضمنه مع إمكانيه، قال: ومؤنته على ربّه.

وقيل: عليه.

قال في التبصرة: يلزمه رده بالشرط، وإنه يلزم المستعير مؤنة البهيمة عادة مدّة كونهها بيدو.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن ضرب سلطان رعيته قدر العادة أو معلّم صبيّاً أو، والسّد ولده أو زوج امراته أو مكرّر دأبة لم يضمن، في المنصوص وسقوطه بإذن سيّده يحتمل وجهين). انتهى.

وكذا قال في الرعاية الكبرى.

أحدهما: لا يسقط.

قلت: وهو الصواب، لأن فيه حقاً لله تعالى لا يباح له فعله بإذن سيّده، فهو ممنوع منه متعلّق شرعاً، وإن كان لسيّده حق منعه في المالّة، والله أعلم.

والوجه الثاني: يسقط، وهو قوي، لإذن السيّد، لكنّه ماثوم قطعاً، مع عدم الجهل، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن ادّعى على صانع أنه فعل خلاف ما أمر به فاختار الشيخ قبول قوله، ولا أجره، ونص أحمد: قول صانعه، لئلا يفرم نقصه مجاناً بمجرد قول ربّه، بخلاف وكيّل. انتهى.

الصحيح من المذهب هو المنصوص عن الإمام أحمد، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في التلخيص: القول قول الأجير، في أصح الروايتين.

قال الشيخ في المقنع: فالقول قول الخياط، نص عليه، فقطع به، وكذا قطع به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمحرر، والوجيز، وغيرهم.

وقدّمه في المستوعب، والمغني، والشرح، والفاقق، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وما اختاره الشيخ رواية عن أحمد.

فهذه اثنتان وعشرون مسألة في هذا الباب.

باب الجعالة

وَهِيَ أَنْ يَجْعَلَ مَعْلُومًا كَأَجْرٍ، كَمَنْ رَدَّ عَبْدِي أَوْ بَنَى لِي هَذَا فَلَهُ كَذَا أَوْ مِائَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَعَاوَضَةِ، لَا تَعْلِيْقًا مُحَضًّا، أَوْ قَانَتْ بَرِيءٌ مِنَ الْمِائَةِ، لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْإِسْقَاطِ أَقْوَى، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَوْ مَجْهُولًا لَا يَمْنَعُ التَّسْلِيمَ، كَرَبْعِ الضَّالَّةِ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ.

وَفِي التَّلْخِيصِ: أَوْ الْأَجْنَبِيِّ قَالَ: أَوْ يُخْبِرُهُ أَنْ رِثَهُ جَعَلَهُ، وَيُصَدِّقُهُ رِثَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَسْتَحِقْ. وَقِيلَ: وَلَوْ لِلْغَائِبِ، حَتَّى مَعَ جَهَالَةِ عَمَلٍ، وَمُدَّةٍ، كَرَدَّ عَبْدٍ وَلَوْ إِلَى وَارِثِهِ وَلَقَطَعَهُ: وَبَنَاءٍ حَاطِبٍ وَإِصَابَتِهِ بِهَذَا السُّهُمِ، أَوْ إِنْ كَانَ صَوَابُهُ أَكْثَرَ لَا، وَإِنْ أَخْطَأَ لَزِمَهُ كَذَا.

وَفِي شَرْحِ الْحَارِثِيِّ: إِنْ كَانَ لِلْغَائِبِ اسْتَحْقَ الْجَعْلُ لِلْوَعْدِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ سَهْوٌ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَفِي غَيُونِ الْمَسَائِلِ: فِي أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْكُفَّارَةِ وَقَدْ الْوُجُوبِ لَوْ جُوبِ الْعَقْدِ أَوَّلًا لِلتَّرْتِيبِ، وَمَا ثَبَتَ فِي الذَّمِّ لَا يَجُوزُ اسْتِغْلَافُ الْأَبْدَلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِذَا دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا، فَإِذَا دَخَلَ الدَّارَ ثَبَتَ لَهُ الدَّرْهَمُ فِي ذِمَّتِهِ، فَلَا يَسْقُطُ. وَقَوْلُهُ: مَنْ وَجَدَ لَقَطْنِي كَمَنْ رَدَّهَا، فَمَنْ قَطَعَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِقَوْلِهِ اسْتَحَقَّهُ، كَذِبٌ، وَإِلَّا حَرَّمَ. نَقَلَ حَرْبٌ فِي اللَّقْطَةِ: إِنْ وَجَدَ بَعْدَ مَا سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ، وَإِلَّا رَدَّهَا وَلَا جَعْلَ لَهُ، وَفِي آثَانِهِ يَسْتَحِقُّ حِصَّةَ تَمَامِهِ، وَالْجَمَاعَةُ تَقْتَسِمُهُ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ عَيَّنَ عَرَضًا مَلَكَهَ بِنَفْسِ الْعَمَلِ، فَلَوْ ذَلِفَ فَلَهُ أَجْرُهُ بِفَيْلِهِ، وَإِنْ رَدَّهُ مِنْ يَصْنَفُ الْمَسَافَةَ الْمَعْيُنةَ، أَوْ قَالَ: مَنْ رَدَّ عَبْدِي، فَرَدَّ أَحَدَهُمَا فَيَصْنَعُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ مَنْ أَبْعَدَ فَلَا مَسَمَى، ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِيصِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ جَاعِلِهِ فِي قَدْرِهِ، وَالْمَسَافَةُ كَاصِلِهِ، وَقِيلَ: بِالْتَّخَالُفِ، وَمَعَ جَهَالَتِهِ لَهُ أَجْرُهُ بِفَيْلِهِ.

وَقِيلَ: فِي آتِي: الْمَقْدَرُ شَرْعًا، وَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا بِلَا شَرْطٍ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَنَصَّهُ فِيمَنْ خَلَصَ مَتَاعًا: يَسْتَحِقُّ أَجْرَ بَيْلِهِ، بِخِلَافِ اللَّقْطَةِ، وَيَسْتَحِقُّ بَرْدَ آبِي مَطْلَقًا لِئَلَّا يَلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ يَسْتَنْفِلَ بِالْفَسَادِ دِينَارًا أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا. وَعَنْهُ: أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا مِنْ خَارِجِ الْمَصْرِ.

وَعَنْهُ: وَمِنَ عَشْرَةِ اسْتَقْرَتْ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ، قَالَهُ الْخَلَّانُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي غَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ مِنْ خَارِجِ الْمَصْرِ دِينَارًا أَوْ عَشْرَةَ. وَنَقَلَ حَرْبٌ: لَا يَسْتَحِقُّه إِمَامٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ رَدُّهُ عَلَى رَبِّهِ.

وَعَنْهُ: وَلَا غَيْرُهُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَحِقْ جَعْلًا، كَرَدُّهُ مِنْ غَيْرِ بَلَدٍ سَمَاءً أَوْ هَرَبَهُ مِنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: بَيِّنَةٌ رُجُوعِهِ، وَفِي جَوَازِ اسْتِخْدَامِهِ بِهَا رَوَايَتَانِ فِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ (م ١) ^(١)، وَمَنْ وَجَدَ أَبَقًا أَخَذَهُ، وَهُوَ آثَانَةٌ، وَمَنْ أَدْعَاهُ فُصِدَ الْعَبْدُ أَخَذَهُ، وَلِنَائِبِ إِمَامٍ يَبْعُهُ لِمَصْلَحَةٍ، فَلَوْ قَالَ: كُنْتُ أَعْتَقْتَهُ، فَوَجَّهَانِ (م ٢) ^(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله في ردِّ الآبق: (وفي جواز استخدامه بها روايتان في الموجز، والتبصرة). انتهى.

قلت: وحكماهما أبو الفتح الحلواني في الكفاية أيضًا، كالعبد المرهون.

والصحيح من المذهب: أنه لا يجوز ذلك في العبد المرهون، فكلنا في هذا بطريق أولى وأحرى.

قال الشيخ في المغني وغيره: ليس له ذلك، في ظاهر المذهب، يعني في العبد المرهون.

وقدّمه في الكافي، والمصنف، وغيرهما، وصحّح في الرّعاية الكبرى أنّ له ذلك، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله فيما إذا وجد أبقًا: (ولنائب الإمام يبعه لمصلحة، فلو قال يعني سيّده كنت أعتقته، فوجهان). انتهى.

وأطلقهما الحارثي في شرحه في باب اللقطة.

أحلّهما: يقبل قوله، وهو الصحيح، قدّمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزّين، والرّعاية الصّغرى، والكبرى القديمة، والحاوي الصّغير، وغيرهم، وهو الصواب.

والوجه الثّاني: لا يقبل، وهو احتمال في المغني، والشرح.

قلت: وهو ضعيف فعليه يكون ثمنه لبيت المال، والله أعلم.

فهاتان مسألتان في هذا الباب قد صحّحتا.

باب السُّبُق

يَجُوزُ بِلا عَوْضٍ، مُطْلَقًا.
وَقَالَ الْأَمْلِيُّ: بِغَيْرِ حَمَامٍ.
وَقِيلَ: وَطَيْرٌ، وَكَرِهَ أَبُو بَكْرٍ الرُّمِيَّ عَنْ قَوْمٍ فَارِسِيَّةٍ يُقَالُ: رَمَى عَنِ الْقَوْسِ وَعَلَى الْقَوْسِ وَبِهَا لَفَةٌ.
وَفِي كَرَاهَةِ لَعِبٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ عَلَى عَدُوٍّ وَجْهَانٍ (م ١) (١).
وَفِي الْوَسِيلَةِ: يَكْرَهُ الرُّفْصُ، وَاللُّعْبُ كُلُّهُ وَمَجَالِسُ الشُّعْرِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: يَكْرَهُ لَعِبُهُ بِأَرْجُوْحَةٍ وَتَحْوِيْهَا.
وَقَالَ أَيْضًا: لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ اللَّعِبِ.
وَفِي النَّصِيحَةِ لِلْأَجْرِيِّ: مَنْ وَتَّبَ وَثْبَةً فَرَحًا وَلَعِبًا بِلا نَفْعٍ فَانْقَلَبَ فَلَذَبَ عَقْلُهُ عَصَى وَقَصَى الصَّلَاةَ.
وَذَكَرَ شَيْخُنَا: يَجُوزُ مَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ بِلا مَضَرَّةٍ.
وَمُظَاهِرُ كَلَامِهِ لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ الْمَعْرُوفُ بِالطَّابِ الثَّقِيلَةِ.
وَقَالَ: كُلُّ يَلْعَلٍ أَفْضَى إِلَى الْمَحْرَمِ كَثِيرًا حَرَمُهُ الشَّارِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سَبِيلًا لِلشَّرِّ وَالْفَسَادِ.
وَقَالَ: وَمَا أَلَهَى وَشَغَلَ عَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْرَمْ جِنْسُهُ، كَتَبِيعَ وَتَجَارَةً، وَغَيْرَهُمَا.
وَيُسْتَحَبُّ بِاللَّهِ حَرْبُ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالثَّقَافُ، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: لَا يَعْجَبُنِي أَنْ يَتَعَلَّمَ بَسِيفَ حَلِيدٍ بَلْ يَسْتَيْفَ خَشَبًا، يَقُولُهُ ﷺ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ بِحَدِيدٍ».
وَإِذَا أَرَادَ بِهِ غَيْظَ الْعَدُوِّ لَا التَّطَرُّفَ فَلَا بَأْسَ، وَلَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ تَأْدِيبُ فَرَسِهِ وَمَلَاعِبَةُ أَهْلِهِ وَزَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ بَاطِلٌ»، ثُمَّ اسْتَنْتَى هَذِهِ الثَّلَاثَ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٤٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥١٣)، وَالنَّسَائِيُّ (١٦٣٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، مِنْ حَدِيثِ عَفْبَةَ، وَالْمَرَادُ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ.
وَمِنْهُ مَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٨٩٤، م: ٨٩٣) مِنْ لَعِبِ الْحِشَّةِ بِدَرَقِيهِمْ وَجِرَابِهِمْ وَتَوَثُّبِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى هَيْئَةِ الرُّفْصِ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ وَهِيَ تَنْظُرُ إِلَيْهِمْ.
«وَدَخَلَ عُمَرُ فَأَهْوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ يَخْصِيهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَعْمُ يَا عُمَرُ».
وَقَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا مَا رَوَى عَنْ «جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ وَنَظَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي قَتْعِ خَيْبَرَ حَتَلَّ يَغْنِي مَشَى عَلَى رَجُلٍ وَاحِدَةٍ إِعْظَامًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ».
وَقَدْ يَذَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ الرُّفْصُ، وَلَا يَنْفِي الْكَرَاهَةَ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ.
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ إِلَى الثَّوْرِيِّ مَنْ لَا يُعْرَفُ.
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ الْمُهَذَّبِ: كَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً لِمَنْ جَعَلَهُ أَصْلًا لَهُ فِي الرُّفْصِ، فَإِنَّ هَذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْحِشَّةِ تَعْظِيمًا لِكِبَرِهَا، كَضَرْبِ الْجُوكِ عَنِ التُّرْكِ، فَجَرَى جَعْفَرٌ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، وَقَعَلَهَا مَرَّةً ثُمَّ تَرَكَهَا بِسَنَةِ الْإِسْلَامِ.
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي حَدِيثِ عَفْبَةَ الْمَذْكُورِ: فِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ اللَّهْوِ مَحْظُورَةٌ.
وَإِنَّمَا اسْتَنْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْحِلَالَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا حَرَّمَ مِنْهَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِذَا تَأَمَّلْتَهَا وَجَدْتَهَا مُعَيَّنَةً عَلَى

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي كراهة لعب غير معين على عدو وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره.

قلت: وهو الصواب اللهم إلا أن يكون له فيه قصد حسن، وذكر المصنف هنا أشياء تدل على ما قلناه.

قال في المستوعب: وكل ما سمي لعبا مكروها إلا ما كان معيناً على قتال العدو، وذكره ابن عقيل، واقتصر عليه.

والوجه الثاني: لا يكره.

حقّ أو ذريعة إليه.

وَيَدْخُلُ فِي مَعْنَاهَا مَا كَانَ مِنَ الْمَقَافَةِ بِالسَّلَاحِ، وَالشَّدَّ عَلَى الْأَقْدَامِ وَنَحْوِهِمَا، مِمَّا يَرْتَاضُ بِهِ الْإِنْسَانُ فَيَقْوَى بِذَلِكَ بَدَنَهُ، وَيَقْوَى بِهِ عَلَى مُجَالَدَةِ الْعَدُوِّ.

فَأَمَّا سَائِرُ مَا يَتَلَهَّى بِهِ الْبَاطِلُونَ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّهْوِ وَسَائِرِ ضُرُوبِ اللَّعِبِ، مِمَّا لَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي حَقِّ، فَمَحْظُورٌ كُلُّهُ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ وَجَوَارِ مَعَهَا يَلْعَبْنَ بِالْبَنَاتِ، وَهِيَ اللَّعِبُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَرَاهُنَّ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٤/٦)، وَابْنُ خَالٍ (٥٧٧٩)، وَتُسَلِّمُ (٢٤٤٠).

«وَكَانَتْ لَهَا أَرْجُوحةٌ قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٣٣) وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَأَطْلَعُهُ فِي الصَّحِيحِ، فَيَرْخُصُ فِيهِ لِلصَّغَارِ مَا لَا يَرْخُصُ فِيهِ لِلْكِبَارِ، قَالَهُ

شَيْخُنَا.

وَفِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ فِي زِمَارَةِ الرَّاعِي، وَيَتَوَجَّهُ: وَكَذَا فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ «أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامٍ مِمَّنْ يَدْفَقَانِ وَتَضْرِبَانِ وَتُعْتَبَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: أَبِيزْ مَا سَارِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعَاهُمَا فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيدٍ».

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤٤٩/٣) حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُصَيْنَةَ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِعَائِشَةَ: هَلِوُ قِنَّةُ بَنِي فُلَانٍ، تُحِبُّنِ أَنْ تَعْتِيكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ فَأَعْطَاهَا طَبَقًا فَعَتَّتْهَا، فَقَالَ قَدْ نَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي مَنْحَرَيْهَا» إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى غِنَاءِ مَبَاحِ.

وَيَتَحَرَّمُ بَعْوَضُ الْأُفْرِ فِي لَيْلٍ وَخَيْلٍ وَسِهَامٍ، وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَاءِ وَجَنَاحُهَا، وَطَبِيرُ مُعَدَّةٍ لِأَخْبَارِ الْأَعْدَاءِ، وَقَدْ «صَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكَاتَةً عَلَى شَاةٍ فَصَرَغَ، فَأَخَذَهَا، ثُمَّ عَادَ مِرَارًا، فَأَسْلَمَ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ غَنَمَهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «مُرَاسِيلِهِ» (٣٠٨) عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

جُبَيْرٍ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: مُرْسَلٌ جَيِّدٌ، وَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُفَرِّجِ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ السُّبْقِيُّ فِيهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ إظهارَ الْحَقِّ، وَهَذَا وَغَيْرُهُ مَعَ الْكُفَّارِ مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الثَّلَاثَةِ وَجِنْسِهَا جِهَادٌ.

وَهِيَ مَذْمُومَةٌ إِذَا أُريدَ بِهَا الْفَخْرُ، وَالظُّلْمُ.

وَالصَّرَاعُ، وَالسُّبْقِيُّ بِالْأَقْدَامِ وَنَحْوِهِمَا طَاعَةً إِذَا قُصِدَ بِهِ نَصْرُ الْإِسْلَامِ وَأَخَذَ السُّبْقِيُّ عَلَيْهِ أَخَذَ بِالْحَقِّ، فَالْغَالِبَةُ الْجَائِزَةُ تَجُلُ بِالْعَوَضِ إِذَا كَانَتْ مِمَّا يَنْفَعُ فِي الدِّينِ، كَمَا فِي مُرَاسِيَةِ أَبِي بَكْرٍ، اخْتَارَ ذَلِكَ شَيْخُنَا.

وَقَالَ: إِنَّهُ أَخَذَ الْوُجْهَيْنِ، مُعْتَمِدًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ، وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الرُّهَانِ فِي الْعِلْمِ، وَفَاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ، لِقِيَامِ الدِّينِ

بِالْجِهَادِ، وَالْعِلْمِ.

وَنَقَلَ حَنْتِلَ السُّبْقِيُّ فِي رِيَشِ الْحَمَامِ: مَا سَعِينَا، وَكَرَهُهُ.

وَفِي الرُّوَضَةِ: يَخْتَصُّ جَوَازُ السُّبْقِيِّ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ: الْحَافِرُ، فَيَعْمُ كُلُّ ذِي خَافِرٍ، وَالْحَفُّ فَيَعْمُ كُلُّ ذِي خَفٍّ، وَالنَّصْلُ، فَيَخْتَصُّ النَّشَابَ، وَالنَّبْلَ وَلَا يَصِحُّ السُّبْقُ، وَالرُّمِيُّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَعَ الْجَمَلِ وَعَدَمِهِ، كَذَا قَالَ.

وَلِتَعْمِيمِهِ وَجْهٌ وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ تَعْمِيمُ النَّصْلِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ تَحْرِيمَ الرُّهْنِ فِي غَيْرِ الثَّلَاثَةِ (ع).

وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا مَبَاحًا، وَهُوَ تَمْلِيكَ بِشَرْطِ سَبْقِهِ، فَلِهَذَا قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ الْقِيَاسُ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ شَرِطَ أَنَّهُ أَوْ بَعْضُهُ لِأَصْحَابِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ، أَوْ قَالَ: إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ كَذَا وَلَا أَرْمِي أَبَدًا، أَوْ شَهْرًا، بَطُلَ الشَّرْطُ.

وَقِيلَ: وَالْعَقْدُ، فَلْيُغَيَّرْ مَخْرَجُ بَسْمَتِهِ أَجْرٌ مُبْلَغٌ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَصِحُّ شَرْطُهُ لِلْإِسْنَادِ وَغَيْرِهِ قَوْمِ وَكِبَرَاءِ الْحَانُوتِ وَإِطْعَامِ

الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُعِينُ عَلَى الرُّمِيِّ، وَتُعِينُ الْمُرْكُوبِينَ بِالرُّوَيْتِ، وَتَسَاوِيهِمَا فِي ابْتِدَاءِ عَدُوٍّ، وَانْتِهَائِهِ، وَاتِّحَادِهِمَا نَوْعًا، وَيَسِرُّ

تَخْرِيجَ مِنْ تَسَاوِيهِمَا فِي الْغَنِيمَةِ.
قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَتَسَاوِيَهُمَا فِي النَّجَابَةِ، وَالْبُطْءِ وَكَفَائِهِمَا وَتَعْيِينَ رُمَاةٍ يُخْسِنُونَهُ، وَإِنْ عَقَدُوا قَبْلَ التَّعْيِينِ عَلَى أَنْ يَنْقَسِمُوا بَعْدَ الْعَقْدِ بِالْأَرَاضِيِّ جَانٍ، لَا بَقَرَعَةٍ، وَإِنْ بَانَ بَعْضُ الْحِزْبِ كَثِيرَ الْإِصَابَةِ أَوْ عَكْسَهُ، فَأَدْعَى ظَنُّ خِلَافِهِ، لَمْ يُقْبَلْ، وَيُعْتَبَرُ تَسَاوِيَهُمَا فِي عَدَدِ رَمِي وَإِصَابَةٍ وَصِفَتِهَا وَأَحْوَالِ الرَّمِي.
وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي عَدَدِ الرُّمَاءِ وَجِهَانِ (م ٢) (١).
وَفِي الْمَوْجَزِ: وَالرَّمِي مُتَسَاوِيَانِ، لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ صُلْبًا، وَالْآخَرُ رَخْوًا، وَمَسَافَةٌ بِقَدْرِ مُعْتَادٍ، وَالْمَرْكُوبَيْنِ دُونَ الرَّائِيَيْنِ وَكَذَا الْقَوْسَيْنِ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَعْيِينُهُمَا بَلَّ جَنْسُهُمَا.
وَفِي النُّوعِ وَصَحَّةُ شَرْطٍ مَا لَا يَتَعَيَّنُ وَجِهَانِ (م ٣، ٤) (٢).
وَيُبْدَلُ مُنْكَسِرٌ مُطْلَقًا، وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ تَنَاضُلُهُمَا عَلَى أَنَّ السَّبْقَ لَا بَعْدِيَهُمَا رَمِيًا زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَيَبْدَأُ بِالرَّمِي مِنْ قَرَعٍ، وَقَدْ مَ الْقَاضِي: مَنْ لَهُ مَزِيَّةٌ بِبَذْلِ السَّبْقِ.
وَأَخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ يُعْتَبَرُ ذِكْرُ الْمُبْتَدِئِ بِهِ، فَإِنْ كَانَ الْعِيُوضُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا فَسَبْقُ مُخْرِجِهِ أَوْ جَاءَ مَعًا أَخَذَهُ فَقَطْ، وَهُوَ كَبْفِيَّةٌ مَالِهِ، قَالَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ وَغَيْرِهِ.
وَإِنْ سَبَقَ مَنْ لَمْ يُخْرِجْ أَخَذَهُ، وَخَرَّمَ الْعِيُوضُ مِنْهُمَا إِلَّا بِمَحَلِّ لَا يُخْرِجُ شَيْئًا، يَكَاِفُهُمَا مَرْكُوبًا وَرَمِيًا بَيْنَهُمَا، فَلِنْ سَبَقَهُمَا أَحَرَّزَهُمَا وَإِنْ سَبَقَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَأَحَدُهُمَا يُحَرِّزُهُمَا، وَمَعَ الْمَحَلِّ سَبْقُ الْآخَرِ فَقَطْ لَهُمَا، نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ بِالْعَدْلِ وَتَكْفِيهِ مُحَلِّلٌ وَاحِدٌ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ويعتبر تساويهما في عدد رمي وإصابة وصفتها وأحوال الرمي، وفي الترغيب في عدد الرمأة وجهان).

انتهى.

وكذا قال في البلغة، وأطلقهما في الرعابتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: لا يشترط استواء عدد الرمأة، وهو الصحيح، صححه في النظم.

وجزم به ابن عبدوس في تذكركه، وهو ظاهر ما قدمه المصنف.

والوجه الثاني: يشترط، وهما احتمالان في الرعاية الكبرى، واحتمال وجهين في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير.

(٢) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (ولا يعتبر تعيينها يعني القوسين بل جنسهما، وفي النوع وصحة شرط ما لا يتعين وجهان).

انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): هل يشترط في القوسين أن يكونا من نوع واحد أو يصح أن يكونا من نوعين كقوس عربي وفارسي؟

أطلق الخلاف في ذلك، وأطلقه في المعني، والشرح، والفاثق.

أحدهما: يشترط، فلا يصح بين عربي وفارسي، وهو الصحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدّمه في المقنع، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن منبج، وغيرهم.

قال الزركشي: هذا المذهب.

قال الشيخ، والشارح: هذا قول غير القاضي.

والوجه الثاني: لا يشترط، اختاره القاضي، وهو احتمال في المقنع.

(المسألة الثانية - ٤): لو اشترطوا شرطًا لا يتعين تعيينه، فيحتمل أن مراده لو شرطًا تعيين قوسين ونحوه هل يصح أم لا؟

ويحتمل أن مراده لو شرطًا شرطًا لا يصح، مثل أن يشترط أن السابق يطعم السابق أصحابه أو غيرهم، لكن هذه المسألة لا يصح

الشرط فيها عند الأصحاب، وهل يصح العقد أم لا؟

أطلق جماعة الخلاف فيها، والصواب أن مراده المسألة الأولى، وهو ظاهر كلام المصنف، لكن لم أرها، وقد ذكر الشيخ في المعني

وتبعه الشارح: لو عقد النضال جماعة ليتفاضلوا حزينين جاز عند القاضي، وذكر احتمالًا بعدم الجواز.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

قَالَ الْأَمْدِيُّ: لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ، لِذَنْفِ الْحَاجَةِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ:

وَقِيلَ: بَلْ أَكْثَرُ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لَا مُحَلَّلَ، وَأَنَّهُ أَوَّلَى بِالْعَدْلِ مِنْ كَوْنِ السَّبْقِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَابْتُلَغَ فِي تَحْصِيلِ مَقْصُودِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَهُوَ بَيَانُ عَجْزِ الْآخَرِ.

وَأَنَّ الْمَيْسِرَ، وَالْقِمَارَ مِنْهُ لَمْ يَحْزَمْ لِمَجْرَدِ الْمَخَاطَرَةِ، بَلْ لِأَنَّهُ أَكَلَ لِلْمَالِ بِالْبَاطِلِ أَوْ لِلْمَخَاطَرَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لَهُ، وَضَعُفَ جَمَاعَةِ خَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمُحَلَّلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ سَفِيَّانَ بْنِ حُسَيْنٍ وَسَعِيدِ بْنِ بِشِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ فِيهِ، وَرَوَاهُ إِبْنَةُ أَصْحَابِهِ عَنْهُ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، مِنْ قَوْلِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ سَمَحَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ بِالْإِعْطَاءِ فَلَا إِثْمَ، قَالَ: وَلَوْ جَعَلَهُ الْأَجْنَبِيُّ لِأَحَدِهِمَا إِنْ غَلَبَ دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ ظَلَمَ.

وَلَوْ قَالَ الْمَخْرُجُ: مَنْ سَبَقَ أَوْ صَلَّى فَلَهُ عَشْرَةٌ لَمْ يَصِحَّ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ، فَإِنْ زَادَا، أَوْ قَالَ: وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ، صَحَّ، وَكَذَا عَلَى التَّرْتِيبِ لِلْأَقْرَبِ إِلَى السَّابِقِ، وَهِيَ جَمَاعَةٌ، فَإِنْ فَضَّلَ أَحَدُهُمَا فَلَهُ الْقَسْخُ فَقَطَّ.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ: يَجُوزُ عَلَى هَذَا قَسْخُهُ وَامْتِنَاعُهُ مِنْهُ وَزِيَادَةُ عَوْضِهِ، زَادَ غَيْرُهُ: وَأَخَذَهُ بِهِ رَهْنًا أَوْ كِفَالًا.

وَقِيلَ: لَا زِمَ، فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ، لَكِنْ تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ الْمُعَيَّنِّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ اخْتِمَالٌ: لَا يُلْزَمُ فِي حَقِّ الْمُحَلَّلِ؛ لِأَنَّهُ مَغْبُوطٌ، كَمُرْتَهِنٍ، وَوَارِثٍ رَاكِبٍ كَهُوٍّ، ثُمَّ مَنْ أَقَامَهُ حَاكِمٌ، وَإِنْ قُلْنَا جَائِزَةً فَوْجَهَانِ (م ٥) ^(١).

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ عَوْضِهِ فِي الْحَالِ وَإِنْ قُلْنَا بِلُزُومِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، بِخِلَافِ أَجْسَرِهِ، بَلْ يَبْدَأُ بِتَسْلِيمِ عَمَلٍ.

وَالسَّبْقُ بِالرَّأْسِ فِي مَتَابِلِ عَقْبِهِ، وَفِي مُخْتَلِفِهِ وَإِبِلٍ يَكْتَفِ.

وَفِي الْمَحْرُورِ الْكُلُّ بِالْكَتْفِ.

وَقِيلَ: بِالْقَدَمِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَلَا تَصِحُّ بِأَقْدَامٍ مَعْلُومَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَنْضَبِطُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْأَوَّلُ، وَزَادَ بِالرَّأْسِ فِي الْحِفْلِ، قَالَ: وَكَذَا ابْتِدَاءُ الْمَوْقِفِ.

وَيَحْزَمُ جَنْبَهُ مَعَ قَوْمِهِ أَوْ وَرَاءَهُ قَوْمًا يُحْرَضُهُ عَلَى الْعُدُوِّ، وَجَلَبَهُ، وَهُوَ أَنْ يَصِيحَّ بِهِ فِي وَقْتِ سِيَاقِهِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ يَكْرَهُانِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ووارث راكبي كهو ثم من أقامه حاكم، وإن قلنا جائزة فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يكون الوارث كالميت في ذلك، وهو الصحيح، وهو كالصريح المقطوع به في كلام كثير من الأصحاب، لقطعهم بفسخها بموت أحد المتعاقدين، على القول بأنها عقد جائز، كما قطع به الشيخ في المقنع وغيره، وهو ظاهر كلامه في الحواشي الصغير وغيره.

والوجه الثاني: وارثه كهو في ذلك، ثم الحاكم، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر كلامه في الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى، والفائق، وهو كالصريح في كلام صاحب البلغة، وصرح به في الكافي.

وقطع به، لكن جعل الوارث بالخيرة في ذلك.

وقال في المستوعب: فإن مات أحد الرَّاكِبِينَ قام وارثه مقامه، فإن عدم الوارث استأجر الحاكم من ينوب عنه. انتهى.

فاطلق العبارة، فظاهره أنه كالوارث على القول باللزوم، والجواز، ولعل هذا المذهب.

تنبيه: جعل المصنف وغيره محل الخلاف على القول بأنها عقد جائز، وهو مشكل، إذ العقود الجائزة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين، ولعل الميت أحد الرَّاكِبِينَ لا المتعاقدين، قاله ابن نصر الله في حواشيه.

فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

وَالسَّبْقُ فِي الرُّمَى بِالْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ، وَهِيَ إِمَّا مَبَادَرَةٌ: بِأَنْ يَجْعَلَ السَّبْقُ لِمَنْ سَبَقَ إِصَابَتَيْنِ مِنْ عِشْرِينَ رَمِيَّةً، مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الرُّمَى، أَوْ مُقَاضَلَةٌ: بِأَنْ يَجْعَلَ لِمَنْ فَضَّلَ الْآخَرَ بِإِصَابَتَيْنِ مِنْ عِشْرِينَ رَمِيَّةً، وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ إِصَابَةِ نَادِرَةٍ قَالَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: يُعْتَبَرُ إِصَابَةُ مُمَكِّنَةٍ، وَيَشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْغَرَضِ قَدْرًا وَصِفَةً وَلَوْ وَقَعَ السَّهْمُ مَوْضِعَهُ بَعْدَ أَنْ أَطَارَتْهُ الرِّيحُ أَحْتَسِبَ بِهِ، فَإِنْ شَرَطَ إِصَابَةَ مُقَيَّدَةٍ وَشَكَّ فِيهَا لَوْ بَقِيَ مَوْضِعُهُ فَلَا، وَإِنْ عَرَضَ مَا يَمْنَعُ كَكَسْرِ قَوْسٍ أَوْ قَطْعِ نَوْرٍ أَوْ رِيحٍ شَدِيدَةٍ لَمْ يُحْتَسَبَ عَلَيْهِ، وَحَكَمِي وَجْهٌ، وَالْأَشْهُرُ: وَلَا لَهُ، وَيُكْرَهُ مَذْحُ الْمَصِيبِ مِنْهُمَا وَعَنْبُ الْخَطِيئِ، وَخَرْمَةُ ابْنِ عَقِيلٍ، وَيَتَوَجَّهُ: يَجُوزُ مَذْحُ الْمَصِيبِ وَيُكْرَهُ عَنْبُ غَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي شَيْخِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مَذْحُ الْمَصِيبِ مِنَ الطَّلَبَةِ وَعَنْبُ غَيْرِهِ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب العارية

يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمُعِيرِ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ شَرْعًا، وَأَهْلِيَّةُ مُسْتَعِيرِ التَّبَرُّعِ لَهُ، وَيَتَوَجَّهُ فِي مَالٍ صَغِيرٍ كَقَرْضِيهِ، وَتَجُوزُ إِعَارَةُ ذِي نَفْعٍ جَائِزٍ يَنْتَفِعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ إِلَّا الْبُضْعَ وَمَا حُرِّمَ اسْتِغْنَاهُ لِمَحْرَمٍ.
وَقِيلَ: وَكَلْبًا لِصَيْدٍ وَقَحْلًا لِضِرَابٍ.
وَقِيلَ: وَأَمَةً شَائِبَةً لِفَتْرٍ مَحْرَمٍ أَوْ امْرَأَةً، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَالكَافِي، وَالْأَشْهَرُ: بِكَرَّةٍ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ خَلَا أَوْ نَظَرَ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِشَوْهَاءٍ أَوْ كَبِيرَةٍ، وَتَجُوزُ لهُمَا.
وَقِيلَ: بِكَرَّةٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِلَّا الْبَرَّةَ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ: وَعَيْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ، وَيَتَوَجَّهُ كِلَا جَارَةٍ.
وَقِيلَ: فِيهِ بِالْكَرَاهَةِ وَعَدِيدُهَا.
وَقِيلَ: تُجَبُّ، أَيُّ: الْعَارِيَّةُ مَعَ غَنَى رِبِّهِ، اخْتَارَ شَيْخُنَا، وَيُكْرَهُ اخْذُ أَبِيهِ لِيُخْدِمَهُ.
وَلِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ.
وَعَنْهُ: إِنْ عَيْنٌ مُدَّةٌ تَعَيَّنَتْ.
وَعَنْهُ: وَمَعَ إِطْلَاقِهِ لَا يَرْجِعُ قَبْلَ انْتِفَاعِهِ.
قَالَ الْقَاضِي: الْقَبْضُ شَرْطٌ فِي لُزُومِهَا، وَقَالَ: يَحْصُلُ بِهَا الْمَلِكُ مَعَ عَدَمِ قَبْضِهَا.
وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي الْوَفَاءِ فِي ضَمَانِ الْمَبِيعِ الْمُتَعَيَّنِ بِالْعَقْدِ: الْمَلِكُ أَبْطَأَ حُصُولًا وَأَكْثَرَ شُرُوطًا مِنْ الضَّمَانِ، لِسُقُوطِ الضَّمَانِ بِإِثَابَةِ الطَّعَامِ بِتَقْدِيرِهِ، وَضَمَانُ النُّفَقَةِ بِعَارِيَةِ الْعَيْنِ وَلَا مِلْكٍ، فَإِذَا حَصَلَ بِالتَّعَيَّنِ هُنَا الْإِبْطَاءُ فَأَوَّلَى حُصُولِ الْأَسْرَعِ، وَهُوَ الضَّمَانُ.
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَمْلِكُ مَكِيلًا وَمَوْزُونًا بِلَفْظِهَا، وَلَوْ سَلَّمَ وَيَكُونُ قَرْضًا فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ بِالْقَبْضِ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ لَفْظُ الْعَارِيَةِ فِي الْأَثْمَانِ قَرْضٌ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ اسْتَعَارَهَا لِلنُّفَقَةِ فَقَرْضٌ.
وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ مِنْهُ لَبِنٌ هُوَ الْعَارِيَّةُ، وَمِنْهُ وَرَقٌ هُوَ الْقَرْضُ، وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ خِلَافًا فِيهِ صِحَّةَ إِعَارَةِ ذَرَاهِمٍ وَذَنَابِيرٍ لِلتَّجْمَلِ، وَالزُّبْدَةِ.
وَلَا رُجُوعُ لِمُعِيرٍ سَفِينَةٍ لِمَتَاعٍ فِي اللَّحْجَةِ حَتَّى تَرْتَمِي، وَخَائِطٌ لِحَشْبٍ حَتَّى يَسْقُطَ فَلَا يَرُدُّانِ^(١)، بِلَا إِذْنِهِ.
وَفِي الْحَائِطِ اخْتِمَالٌ: يَرْجِعُ إِنْ ضَمِنَ النُّقْصَ، وَكَذَا أَرْضًا لِدَفْنٍ مَيِّتٍ حَتَّى يَنْتَلِي.
وَقِيلَ: وَيَصِيرُ رَمِيمًا.

(١) تنبيه: قوله: (ولا رجوع لمعير حائط لحشب حتى يسقط فلا يردان). انتهى.

الصحيح من المذهب: أنه ليس له ردُّ الحشب مكانها إذا سقط، كما قطع به المصنّف.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرّر، والشرح، وشرح ابن منجّاء، والرّعايتين، والحاوي الصغير، والنّظم، والفاق، وغيرهم.

وقال الحارثي: قاله المصنّف يعني به الشيخ الموفق، والقاضي وابن عقيل، في آخرين من الأصحاب.

وقال القاضي، والمصنّف يعني به صاحب المغني في الصلح له إعادته إلى الحائط، قال: وهو الصحيح للاتّاق بالمذهب، لأنّ السبب مستمرّ، فكان الاستحقاق مستمرّا. انتهى.

ولم يطلع المصنّف على كلام الحارثي أو لم يستحضره، فلذلك جزم بالحكم تبعًا لغيره، والله أعلم.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يُخْرِجُ عِظَامَهُ وَيَأْخُذُ أَرْضَهُ، وَلَا أَجْرَةَ فِي الْكُلِّ، وَإِنْ أَعَارَهُ أَرْضًا لِيَزْرَعَ لَا يَقْصِلُ وَيَتْرَكَ حَتَّى يَحْصِدَ وَلِغَرَسٍ أَوْ بِنَاءٍ وَشَرَطَ قَلْعَهُ عِنْدَ رُجُوعِهِ أَوْ فِي وَقْتٍ قَلْعِهِ فِيهِ مَجَانًا، وَإِلَّا فَلِرَبِّ الْأَرْضِ أَخْذُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ قَلْعُهُ، وَيَضْمَنُ نَقْصَهُ، خِلَافًا لِلْحَلَوَائِيِّ فِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرُ تَسْوِيَةَ الْحَفْرِ، قَالَهُ جَمَاعَةٌ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِلَّا مَعَ شَرَطِ الْقَلْعِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ: إِلَّا مَعَ إِطْلَاقِهِ، وَيَلْزَمُهُ بِشَرَطِهَا، وَمِثْلُهُ غَرَسٌ مُشْتَرٍ وَبِنَاؤُهُ لِنَسْخِ بَعْضِهِ أَوْ فَلَسٍ، وَفِيهِ وَجْهٌ: لَا يَأْخُذُهُ وَلَا يَقْلَعُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ أَبَى الْمَفْلُوسُ، وَالْغَرَمَاءُ الْقَلْعَ وَمُشَارَكَتَهُ بِالنَّقْصِ أَوْ أَبَى دَفْعَ قِيَمَتِهِ رَجَعَ أَيْضًا، وَالْمَيْسِعُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ كَمُسْتَعِيرٍ فَقَطْ (و ش).

ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَجْرُودِ، وَالْفُصُولِ، وَالْمُنْفِيِّ فِي الشُّرُوطِ فِي الرُّهْنِ، لِيَضْمَنَهُ إِذَا، وَصَاحِبُ الْمَحْرُورِ، وَلَا أَجْرَةَ. وَفِي الْمَجْرُودِ: لَوْ غَارَسَهُ عَلَى أَنْ الْأَرْضَ، وَالْغَرَسَ بَيْنَهُمَا قُلَّةٌ أَيْضًا تَبَيَّنَتْهُ بِالْأَجْرَةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْقَاسِدِ وَجْهٌ كَقَضَائِبِ، لِأَنَّهُمُ الْحَقُّوهُ بِهِ فِي الضَّمَانِ، وَفَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.

وَلَا يَقَالُ لِرَبِّ الْأَرْضِ قِيَمَتُهَا فَقَطْ، (م هـ) وَمُسْتَأْجَرٌ كَمُسْتَعِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ فِيهِ أَخْذُهُ بِقِيَمَتِهِ.

زَادَ فِي التَّلْخِيصِ: كَمَا فِي عَارِيَةٍ مُؤَقَّتَةٍ، وَلَمْ يُقَرَّفُوا بَيْنَ كَوْنِ الْمُسْتَأْجَرِ وَقَفٍّ مَا بِنَاءٍ أَوْ لَا، مَعَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا اسْتِئْجَارَ دَارٍ يَجْعَلُهَا مَسْجِدًا، فَإِنْ لَمْ يَتْرَكَ بِالْأَجْرَةِ فَيَتَوَجَّهُ أَنْ لَا يَبْطُلَ بِالْوَقْفِ مُطْلَقًا، وَتَقْدَمُ فِي الصَّلَاحِ كَلَامُهُ فِي الْفُنُونِ.

وَهُوَ هُنَا أَوَّلَى، وَقَالَ مَعْنَاهُ شَيْخُنَا، فَإِنَّهُ قَالَ فَيَمْنُ احْتِكَرَ أَرْضًا بَنَى فِيهَا مَسْجِدًا أَوْ بَنَى وَقَفَّهُ عَلَيْهِ مَتَى فَرَعَتْ الْمُدَّةُ وَانْهَدَمَ الْبِنَاءُ زَالَ حُكْمُ الْوَقْفِ وَأَخَذُوا أَرْضَهُمْ فَانْتَفَعُوا بِهَا، وَمَا دَامَ الْبِنَاءُ قَائِمًا فِيهَا فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ، كَوَقْفٍ عَلَوْ [زَيْع] أَوْ دَارٍ مَسْجِدًا، فَإِنْ وَقَفَ عَلَوْ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ حَتَّى مَلَكَ السُّفْلَ، كَذَا وَقَفَ الْبِنَاءُ لَا يَسْقُطُ حَتَّى مَلَكَ الْأَرْضَ، وَإِنْ شَرَطَ فِي إِجَارَةٍ بَقَاءَ غَرَسٍ فَكَيْتَاطُوه.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَلَوْ أَكْثَرَى مُدَّةَ لِيَزْرَعَ مَا يَتِمُّ^(١) فِيهَا، وَشَرَطَ قَلْعَهُ بَعْدَهَا صَحَّ، وَإِنْ شَرَطَ بَقَاءَهُ لَيْتِمُ أَوْ سَكَتَ فَسَدَ، فَإِنْ زَرَعَ فَأَجْرُهُ بِمِثْلِهِ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ إِنْ سَكَتَ إِذَا تَمَّتْ، وَالزَّرْعُ بَاقٍ فَقِيلَ كَفَرَاغُهَا وَفِيهَا زَرْعٌ بِقَاوَةٍ بِتَفْرِيطٍ مُكْتَبِرٍ فَهُوَ كَقَضَائِبِ، وَلِزَرْعِهِ نَقْلُهُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ.

وَقِيلَ: كَمُبْقَى بِلَا تَفْرِيطِهِ تَرَكَهُ بِالْأَجْرَةِ (م ١)^(٢).

وَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي إِجَارَةٍ، وَهَذَا قَالَ الْأَكْثَرُ: لَهُ أَجْرَةٌ فِي زَرْعٍ مِنْ رُجُوعِهِ، فَخَرَجَهُ بَعْضُهُمْ فِي غَرَسٍ وَبِنَاءٍ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن اكترى مدة لزرع ما يتم). قال شيخنا كذا في النسخ، والذي يظهر: أنه ما لا يتم، بزيادة: (لا) بعد: (ما) بدليل قوله وإن شرط بقاء ليتم، ويحتمل أن يكون لزرع متوّن.

(٢) (ما): نافية، وقوله: (تركه بالأجرة) هنا نقص، وتقديره -والله أعلم-: (يلزم تركه) (فيلزم) هو النقص.

(٣) (مسألة - ١): قوله: (وإن اكترى مدة لزرع ما يتم فيها وشرط قلعه بعدها صح، وإن شرط بقاء ليتم أو سكت فسدت، فإن زرع فأجرة مثله، وقيل: يصح إن سكت، فإذا تمّت، والزرع باق فقليل: كفرأغها وفيها زرع بقاؤه بتفريط مكتر فهو كقضايب، ولزعه نقله، وذكر القاضي أنه يلزمه، وقيل: كمبقّى بلا تفريط تركه بالأجرة). انتهى.

وهذان القولان على القول بالصحة فيما إذا سكت، وأطلقهما في المنفي، والشرح.

أحدهما: حكمة حكم الزرع المبقّى بتفريط المستأجر، قدّمه في الرعاية الكبرى فقال: فإذا فرغت المدّة، والزرع باق فهو كمفريط، وقيل: لا. انتهى.

قلت: وما قدّمه هو الصواب.

والوجه الثاني: هو كالمبقّى بلا تفريط، فيترك بالأجرة.

وقيل: وغيرهما.
وجزم به في التبصرة في مسألة السفينة.
واختاره أبو محمد يوسف الجوزي فيما سوى أرض للثفن، ولرب الأرض التصرف بما لا يضرهما، ولربها دخولها لمصلحتها خاصة، وإيهما طلب البيع ففي إيجاب الآخر معه وجهان (م ٢) (١).
ولو حمل سئل بلذا فثبت فلرب الأرض أجرة مثله، في الأصح، وحمله غرماً كفرس شقيق.
وقيل: فيه.
وقيل: وفي زرع كفاص.

فصل

العارية المقبوضة مضمونة، نص عليه لأن النفع غير مستحق.
بخلاف عتد موسى بنيعه، وقاسها جماعة على المقبوض على وجه السوم، فدل على رواية مخرجة، وهو منجدة.
وذكر الحارثي خلافاً: لا يضمن، وذكره شيخنا عن بعض أصحابنا.
واختاره صاحب الهدي فيه.
وعنه: بلى إن شرطه، اختاره أبو حفص وشيخنا.
وعنه: إن لم يشرط نفيه جزم به في التبصرة بقيمتها يوم التلف، ولا يضمن وقف بلا تفريط، في ظاهر كلامه وأصحابه، وإن تلفت أو جزؤها بانقضاء بمغزوف أو الولد أو الزيادة لم يضمن، في الأصح، وفي ولد مؤجرة وبيع الوجهان، ويصلق في عدم تعديه، ولا يضمن والبض وكيل، لأنه غير مستعير، ويستوفي المنفعة كمستأجر، وليس له أن يستفيع إلا بمنفعة مغفودة، ويؤجر بإذن.
وقيل: وبدونه إن عين مدة، ولا يضمن مستأجر منه، في الأصح، والأجرة لربها.
وقيل: له، وفي جواز إعاره المستعير وجهان أصلهما هل هي هبة منفعة أو إباحة؟ (م ٣) (٢).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ولرب الأرض التصرف بما لا يضرهما، ولربها دخولها لمصلحتها خاصة، وإيهما طلب البيع ففي إيجاب الآخر معه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المحرر، والفاق.
أحدهما: يجبر، جزم به في الوجيز وغيره.
قال في الرعايتين، والحاوي الصغير أجبر، في أصح الوجهين.
والوجه الثاني: لا يجبر، صححه في تصحيح المحرر، والنظم وتجريد العناية.
(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وفي جواز إعاره المستعير وجهان، أصلهما هل هي هبة منفعة أو إباحة). انتهى.
فتكلم أولاً على أصل الوجهين وبه يعرف الصحيح منهما في جواز إعاره المستعير وعدمه.
فنقول: نفس الإعاره هل هي هبة منفعة أو إباحة منفعة، فيه وجهان، وأطلقهما الناظم.
أحدهما: هي إباحة منفعة، وهو الصحيح، اختاره ابن عقيل، وابن حبان في الرعاية الصغير، وابن عبدوس في تذكرته.
قال الحارثي: وهو أصم بالمذهب، واختاره غير واحد. انتهى.
وجزم به في المفتي، والتلخيص، والشرح، والفاق، وغيرهم.
وقدّمه في المستوعب، والرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: هي هبة منفعة، جزم به في الهداية، والخلاصة، والكافي، والمقتنع، والهادي، والمذهب الأحمد، والوجيز وإدراك الغاية، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
وقدّمه في الرعاية الصغير، والحاوي الصغير.

قال الحارثي: ويدخل على هذا الوجه الوصية بالمنفعة، وليس بإعاره، وقال: الفرق بين القولين أن الهبة تملك يستفيد به التصرف في الشيء، كما يستفيدة فيه بعقد المعاوضة، والإباحة رفع الحرج من تناول ما ليس مملوكاً له، فالتناول مستند إلى الإباحة، وفي الأول =

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

وَيَتَوَجَّهَ عَلَيْهِمَا تَعْلِيلُهَا بِشَرْطٍ.

وَفِي الْمُنْتَحَبِ: يَصِحُّ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يَكْفِي مَا دَلَّ عَلَى الرُّضَى مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، فَلَوْ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ أَرَدْتُ مَنْ يُعِيرُنِي كَذَا فَأَعْطَاهُ كَفَى؛ لِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ لَا عَقْدٌ، وَسَهْمٌ فَرَسٍ لِيُغْزَوْ لَهُ كَحَبِيسٍ وَمُسْتَأْجَرٍ.

وَعَنْ: لِمَالِكِهِ، وَسَهْمٌ فَرَسٍ مَغْصُوبٍ كَصَيْدٍ جَارِحٍ وَيُعْطَى نَفَقَةُ الْحَبِيسِ، نَقْلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَمَنْ قَالَ: مَا أَرَكَيْهَا إِلَّا بِأَجْرَةٍ قَالَ رَبُّهَا مَا أَخَذَ لَهَا أَجْرَةً وَلَا عَقْدَ بَيْنَهُمَا فَعَارِيَةٌ، وَلَوْ أَرَكَبَ دَابَّتَهُ مُنْقَطِعًا لِلَّهِ لَمْ يَضْمَنْ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَكَذَا وَدِيفٌ.

وَقِيلَ: يَضْمَنْ نِصْفَ الْقِيَمَةِ.

يُقَالُ رَدِفَتْهُ بِكُسْرِ الدَّالِ أَرَدَفَهُ بِفَتْحِهَا إِذَا رَكِبْتَ خَلْفَهُ، وَأَرَدَفْتَهُ أَنَا، وَأَصْلُهُ مِنْ رَكُوبِهِ عَلَى الرَّدْفِ، وَهُوَ الْعَجْزُ، وَيُقَالُ رَدِفْتُ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَسَكُونِ الدَّالِ وَرَدِيفٌ.

وَلَوْ سَلَّمَ شَرِيكَ شَرِيكَهُ الدَّابَّةَ فَتَلَفَتْ بِلَا تَفْرِيطٍ وَلَا تَعَدٍّ، بَأَنْ سَاقَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ وَنَحْوَهُ، لَمْ يَضْمَنْ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيَتَوَجَّهُ كَعَارِيَةٍ إِنْ كَانَ عَارِيَةً، وَإِلَّا لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ رَدَّهَا إِلَى مَنْ عُرِفَ بِقَبْضِهَا عَادَةً كَزَوْجَةٍ أَوْ سَائِسٍ خِلَافًا لِلْحُلُوفِيِّ فِيهِ بَرٌّ، وَإِلَّا فَلَا، كَمَا صُنِّطِلَ مَالِكُهَا وَغُلَامِيٍّ، وَخَالَفَ فِيهِ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ. وَظَاهَرُ تَقْدِيمِ الْمُسْتَوْعِبِ بَرًّا بِرَبِّهَا وَوَكِيلِهِ فَقَطَّ.

وَإِذَا قَالَ: أَعْرَيْتَنِي، أَوْ أَعْرَيْتَنِي، قَالَ: بَلْ غَصَبْتَنِي، أَوْ قَالَ: أَعْرَيْتُكَ، قَالَ: أَعْرَيْتَنِي، وَابْتِهَمَةُ تَالِفَةٍ، أَوْ اخْتِلَافًا فِي رَدِّهَا قَبْلَ قَوْلِ الْمَالِكِ، وَكَذَا: أَعْرَيْتَنِي، قَالَ: أَوْدَعْتُكَ، صُدِّقَ الْمَالِكُ، فَيَضْمَنْ مَا انْتَفَعَ، وَلَوْ قَالَ: أَعْرَيْتُكَ، قَالَ: أَعْرَيْتَنِي عَقِيبَ الْعَقْدِ، قَبْلَ قَوْلِ الْقَابِضِ، فَلَا يَغْرُمُ الْقِيَمَةَ، وَيَعْدُ مُضَيٌّ مَدُّهُ لَهَا أَجْرَةً يَقْبَلُ قَوْلَ الْمَالِكِ، فِي الْأَصَحِّ فِي مَاضِيهَا، وَلَهُ أَجْرَةٌ الْإِثْلِ.

وَقِيلَ: الْمُسَمَّى.

وَقِيلَ: أَقْلَهُمَا، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ زِنَعَ عَارِيَةً وَقَالَ رَبُّهَا إِجَارَةٌ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَكَذَا فِي الْأَجْرَةِ: أَعْرَيْتَنِي أَوْ أَعْرَيْتَنِي، قَالَ: غَصَبْتَنِي، وَقِيلَ: إِنْ قَالَ: أَوْدَعْتَنِي، قَالَ: غَصَبْتَنِي، فَوَجَّهَانِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

==مُسْتَدَدٌ إِلَى الْمَلِكِ.

وَقَالَ فِي تَعْلِيلِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: فَإِنَّ الْمَنْفَعَةَ لَوْ مَلَكَتْ بِمَجْرَدِ الْإِعَارَةِ لَا اسْتَقْبَلُ الْمُسْتَعِيرُ بِالْإِجَارَةِ، وَالْإِعَارَةُ، كَمَا فِي الشُّفْعَةِ، وَالْمَمْلُوكَةُ بِمَقْدَرِ الْإِجَارَةِ. انْتَهَى.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَنْ قَالَ: هِيَ إِبَاحَةٌ مَنْفَعَةٌ، لَمْ يَجُوزْ لَهُ الْإِعَارَةُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ قَالَ: هِيَ هَبَةٌ مَنْفَعَةٌ، أَجَازَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَعِيرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: ظَاهَرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ عَدَمُ جَوَازِ إِعَارَتِهَا عَلَى كُلِّ الْوَجْهَيْنِ، فَفِي الْمَدَايِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْكَافِي، وَالْمَقْنَعِ، وَالْمَهَادِي، وَالْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ، وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ، وَشَرَحِ ابْنِ رَزِينٍ، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهَا هَبَةٌ مَنْفَعَةٌ، وَقَالُوا: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعِيرَ، وَهُوَ الصُّوَابُ، وَلَا يَتَنَبَّعُ هَبَةٌ شَيْءٌ مَخْصُوصٌ وَعَدَمُ التَّصَرُّفِ فِيهِ.

وَصَحِّحَ فِي النَّظْمِ عَدَمُ الْجَوَازِ أَيْضًا مَعَ إِطْلَاقِهِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا هَبَةٌ مَنْفَعَةٌ أَوْ إِبَاحَةٌ مَنْفَعَةٌ، وَلَكِنْ ظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ الْجَوَازِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا هَبَةٌ مَنْفَعَةٌ، وَتَابِعَهَا الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: أَصْلُ هَذَا مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْإِعَارَةَ إِبَاحَةٌ مَنْفَعَةٌ، وَقَالَ عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي: يَتَفَرَّعُ عَلَى رَوَايَةِ الزُّرُومِ فِي الْعَارِيَةِ الْمُؤَقَّتَةِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: قَطَعَ فِي الْقَاعِدَةِ السَّابِعَةِ وَالثَّمَانِينَ بِجَوَازِ إِعَارَةِ الْعَيْنِ الْمَعَارَةَ الْمُؤَقَّتَةَ إِذَا قَبِلَ بِلِزُومِهَا وَمَلَكَ الْمَنْفَعَةَ فِيهَا. انْتَهَى.

فَتَلَخَّصُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ تَابَعَ الشَّيْخَ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ، وَأَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ مَنَعُوا مِنَ الْإِعَارَةِ وَلَمْ يَبْنُوا، وَهُوَ الصُّوَابُ.

فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ قَدْ صَحِّحَتْ.

باب الوديعة

وهي وكالة في الحفظ، فيعتبر أركانها، وينفسخ بموت وجنون وعزل، وكوكالة، وتلزمه حفظها في حيز وفيها عرفاً، كسرقة، وإن عينه ربهما فأخزرها بمثله أو فوقه بلا حاجة كالبس الخاتم في خنصر فلبسه في بنصر لا عكسه لم يضمن. وقيل: بلى، وهو رواية في التبريرة. وقيل: بمثله كذوبه.

وقيل: فيه: إن رده إليه فلا، وإن نهاه عن إخراجها لزمه إخراجها عند الخوف، ويحرم لغيره، في الأصح فيهما، وإن قال: لا تخرجها وإن خفت عليها لم يضمن.

وقيل: إن وافقه أو خالفه ضمن، كإخراجها لغير خوف، وإن ترك علف الدابة ضمن.

وقيل: لا كلا تعلفها، وإن حرم، وإن أمره به لزمه.

وقيل: بقبوله، ويعتبر حاكم.

وفي المنتخب: لا.

وإن عين جيبه ضمن في كفه ويديه، لا عكسه، وإن عين كفه ففي يده أو عين يده ففي كفه وجهان (م ١، ٢) (١).

وإن جاءه بالسوق وأمره بحفظها بينه فتركها عنده إلى مضيه ليمزله ضمن.

وقيل: لا، وهو أظهر، ومتى أطلق، فتركها بجيبه أو يده، أو شدّها في كفه أو عضديه.

وقيل: من جانب الجيب أو تركها في كفه قليلاً بلا شد، أو تركها في وسطه وحزّ عليه سراويل، لم يضمن.

وضمنه في الفصول في جيب وكف، على رواية أن الطراز لا يقطع وذكر إن تركه في رأسه وغرزه في عمامته أو تحت قلنسوته احتمل أنه حرّ، وإن دفعها إلى من يحفظ ماله أو مال ربهما عادة، كزوجة وخادم.

وفي الروضة: وولّد وتحو ذلك، لم يضمن، في المنصوص، كوكيل ربهما.

وإن أراد سقراً لضرورة أو لا ولم ينه عنه ولا خوف.

وفي المنهج، والموجز: والغالب السلامة، زاد في عيون المسائل، والانتصار: كتاب وصي قلّة السفر بها، نص عليه، لا لمستاجر يحفظ شيء سنة لملكه، منافعه، وله ما أنفق عليه بيّة الرجوع، قاله القاضي، ويتوجه كتنظيره.

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وإن عين كفه ففي يده أو عين يده ففي كفه وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): لو قال: اتركها في كحك فتركها في يده فتلفت فهل يضمن أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلق في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والشرح، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير، والفاقي، وغيرهم.

أحدهما: لا يضمن.

قال الحارثي: وهو أظهر عند القاضي وابن عقيل.

والوجه الثاني: يضمن، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

وقدّمه في الكافي.

قال الحارثي: واليه ميل المصنف في كتابه، يعني به: الشيخ في المغني، والكافي.

وقدّمه في إدراك الغاية.

(المسألة الثانية - ٢): عكسها ما لو قال اتركها في يدك فتركها في كفه، وحكمها حكم التي قبلها، خلافاً ومذهباً.

قلت: الصواب أن اليد أحرز من الكم في المسائل، والله أعلم.

وقال القاضي: اليد أحرز عند المغالبة، والكم أحرز عند عدم المغالبة، فعلى هذا إن أمره بتركها في يده فشدها في كفه في غير حال المغالبة فلا ضمان عليه، وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن.

وقيل: مع غيبة ربها أو وكيله إن كان أحرز، وإن استويا فوجهان (م ٣) (١).

ويلزمه مؤنته، وفي مؤنة رد من بعد خلاف في الانتصار (م ٤) (٢).

وإن لم يسافر بها أو خضرته الوفاة سلمها أحدهما ثم حاكمًا، وفي لزومه قبولها وقبول مغضوب ودين غائب وجهان (م ٥) (٣).

وقيل: أو ينفق، وذكره الحلواني رواية، كتعذر حاكم، في الأصح.

وفي التوارد أطلق أحمد الإيداع عند غيره ليخوفه عليها، وحمله القاضي على المقيم لا المسافر، وإن أودعها، بلا عذر ضمنتها وقراره عليه، فإن علم الثاني فعله.

وعنه: لا يضمن الثاني إن جهل، اختاره شيخنا، كمرتنين، في وجه.

واختاره شيخنا، وتتوجه تخريج رواية من توكيل الوكيل: له الإيداع بلا عذر، فإن دفعها بمكان وأعلم ساكنة فكإيداعه، وإلا ضمن.

وإن تمدى فيها بانقضاء أو أخذها لا لإصلاحها كنفقة أو شهوة رؤيتها ثم ردًا وفيهما وجه أو كسر ختمها أو خله. وفي الثلاثة رواية أو جحدًا ثم أقر، أو منعًا بعد طلب طالبيها شرعًا، والتمكن ولو كان مستأجرًا لها، وفي أجره ما مضى خلاف في الانتصار، ضمن وكذا إن خلطها بغير متميز وإن تميز فلا، على الأصح.

وظاهر نقل البغوي: وإن لم يميز، ولم يتأوله في التوارد، وذكره الحلواني، ظاهر كلام الحرقي.

وجزم به في المنشور عن أحمد، قال: لأنه خلطه بماله.

وجزم به في المبهج في الوكيل، كوديعته، في أحد الوجهين (م ٦) (٤).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أراد سفرًا، فله السفر بها، نص عليه، وله ما أنفق بنية الرجوع.

وقيل: مع غيبة ربها أو وكيله إن كان أحرز، وإن استويا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، والرعايتين، والنظم وشرح الحارثي، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يحملها معه، فإن فعل ضمن، وهو ظاهر النص، وظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصواب.

قال في المبهج: لا يسافر بها إلا إذا كان الغالب السلامة. انتهى.

فظاهره: أنه لا يسافر بها مع استواء الأمرين.

والوجه الثاني: له السفر بها.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ويلزمه مؤنته، وفي مؤنة رد من بعد خلاف في الانتصار). انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب لزوم، لأنهم لم يفرقوا بين القريب، والبعيد، بل أطلقوا، وهو ظاهر ما قدمه المصنف.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وفي لزومه أي الحاكم قبولها وقبول مغضوب ودين غائب وجهان، وكذا مال ضائع). انتهى.

ذكر أربع مسائل يشبه بعضها بعضًا حكمهن واحد.

وأطلق الوجهين في الرعاية الكبرى.

أحدهما: يلزمه، وهو الصحيح.

قال في التلخيص: الأصح لزوم في قبول الوديعة، والمغضوب، والدين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يلزمه، وهو ضعيف، اللهم إلا أن يكون هذا المال في يد ثقة قادر فإنه يضعف لزوم الحاكم، والله أعلم.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وكذا إن خلطها بغير متميز يعني أنه يضمن بتعديده بخلطها بغير متميز وإن تميز فلا، على الأصح،

وظاهر نقل البغوي: وإن لم يميز، ولم يتأوله في التوارد، وذكره الحلواني، ظاهر كلام الحرقي.

وجزم به في المنشور عن أحمد.

وجزم به في المبهج في الوكيل، كوديعته في أحد الوجهين). انتهى.

يعني: إذا دعي في الوديعة بالخلط، والظاهر: أنه أراد بقوله: كوديعته في أحد الوجهين إذا خلط وديعة شخص بوكديعته الأخرى

خلطًا لا يميز، هل يضمن أم لا؟ أطلق الوجهين.

وإن لم يذر أيهما ضاع ضمن، نقله البغوي، وذكره جماعة.
وإن أخذ دَرهما ثم رده ضمنه، في الأصح.
وعنه: وغيره، وكذا إن رده بذله متميزاً.

وعنه: أو غيره، وكذا إن أذن في أخذه منها فرد بذله بلا إذنه، ومتى جدد له استيئاناً أو أبراه برئ في الأصح، كرده إليه، أو إن خنت ثم تركت قائت أميني، ذكره في الانتصار، وفيه وجه: يضمن بينة التعدي، كملتقط، في أحد الوجهين في الترغيب (م ٧).^(١)

وإن خرّق فوق المسدود فأرّض الكيس.
وإن قال استخديمت ففعل صار عارية، وإن ادعى إذنه في دفعها لفلان وأنه دفع قبل، في المنصوص، خلافاً للأبوة ذكره صاحب المحرر، وقال: وافقوا إن أقرّ بإذنه.

وقيل: ذلك كوكالة بقضاء دين، ولا يلزم المدعى عليه للمالك غير اليمين ما لم يقرّ بالقبض.
وذكر الأزجي إن ادعى الرد إلى رسول موكل ومودع فأنكر الموكل ضمن، لتعليل الدفع بثابت، ولا، وإن أقرّ وقال قصرت لترك الإشهاد، احتمل وجهين^(٢).

واتفق الأصحاب لو وكله بقضاء دينه فقصاه في غيبته وترك الإشهاد ضمن، لأن مبنى الدّين على الضمان، ويختل إن أمكنه الإشهاد فتركه ضمن، كذا قال.
ولو قال: لم تودعني ثم ثبت لم يقبل دغوى رد وتلف، فإن أقام بينة بهما متقدماً جحوده لم نسمع، في المنصوص، وبعدة نسمع برّد، والأصح ويتلف، ويقبل قوله فيهما في: ما لك عندي شيء.

= قال في الرعاية: وإن خلط إحدى ودعي زيد بالأخرى بلا إذنه وتعدّر التمييز احتمل وجهين. انتهى.
وقال بعد ذلك.

قلت: وإن أودعه كيسين فخلطهما بلا إذن ضمن. انتهى.
وظاهر كلامه في المغني، والشرح أن يضمنهما، فإنهما قالوا: إذا خلط الودعة بما لا يتميز من ماله أو مال غيره ضمنها، وقالوا لما نصرا هذا القول: ولنا أنه خلطها بماله خلطاً لا يتميز، فوجب ضمانها. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث قالوا: إذا خلطها بماله على وجه لا يتميز ضمنها.
والوجه الثاني: لا يضمنها، وقد ذكر الأصحاب في تعليل ما إذا خلطها بماله على وجه لا يتميز: ولأنه إذا خلطها بما لا يتميز، فقد فوت على نفسه إمكان ردّها، والله أعلم.

(١) (مسألة ٧ -): قوله: (وفيه وجه: يضمن بينة التعدي كملتقط، في أحد الوجهين في الترغيب). انتهى.
وكذا قال في التلخيص.

أحدهما: لا يضمن اللقطة بينة التعدي فيها، كما لا يضمن الودعة بذلك.
قال الحارثي: وهو اختيار المصنف، يعني صاحب المقنع.

قلت: وهو الصواب.

قال الحارثي: وهو الصحيح. انتهى.

والوجه الثاني: يضمن.

قال في التلخيص: وهو الأشبه بقول أصحابنا في التضمن بمجرد اعتقاد الكتمان، ويخالف المودع فإنه مسلط من جهة الملك. انتهى.

قال في الرعاية الكبرى: فإن نوى الملتقط اختزاله أو تملكه في الحال أو كتمه ضمنه ولم يملكه، وإن عرفه بعد، وفيه احتمال. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن أقرّ وقال قصرت لترك الإشهاد احتمل وجهين). انتهى.

هذا من تنمّة كلام الأزجي وليس من الخلاف المطلق؛ لأنه قد قدّم حكمها، والله أعلم.

وَلَوْ قَالَ: لَكَ وَدِيعَةٌ، ثُمَّ ادَّعَى ظَنُّ الْبَقَاءِ، ثُمَّ عَلِمَ تَلَفَهَا، أَوْ ادَّعَى الرُّدَّ إِلَى رَبِّهَا فَأَنْكَرَهُ وَرَثَتُهُ فَوَجَّهَانِ (م ٨، ٩) (١).
 وَدَعَاؤُهُ الرُّدَّ إِلَيْهِمْ أَوْ دَعَاؤُهُ وَرَثَتِهِ الرُّدَّ إِلَى رَبِّهَا تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ.
 وَلَوْ تَلَفَتْ عِنْدَ وَرَثَتِهِ بَعْدَ إِمْكَانٍ رَدِّهَا فَقِيلَ بَعْدَمُ الضَّمَانِ.
 وَقُطِعَ بِهِ فِي الْمَحْرُورِ إِنْ جَهِلَهَا رَبُّهَا (م ١٠) (٢).
 وَيَعْمَلُ بِخَطِّ أَبِيهِ عَلَى كَيْسٍ لِفُلَانٍ، فِي الْأَصَحِّ، كَخَطِّهِ بِدَيْنٍ لَهُ، فَيُخْلِفُ (٣).

(١) (مسألة ٨ - ٩): (ولو قال لك ودیعة ثم ادعی ظن البقاء أو ادعی الرّد إلى ربّها فانكره ورثته فوجهان).

انتهی.

ذكر مسألتین:

(المسألة الأولى - ٨): لو قال لك ودیعة ثم ادعی ظن البقاء ثم علم تلفها فهل یقبل قوله أم لا؟
 أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرّعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام الرّعاية الصّغرى.
 أحدهما: یقبل قوله، اختاره القاضي.

قلت: وهو الصّواب.

والوجه الثّاني: لا یقبل قوله، قدّمه في المغني عند قول الخرقي.
 وإن قال: له عندي عشرة دراهم ثم قال ودیعة، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزین.
 وقدّمه الشّارح، ذكره في باب ما إذا وصل بإقراره ما یغیره.
 قلت: ویحتمل الرجوع إلى حال المودع، والرجوع إلى القرانین.
 (المسألة الثّانية - ٩): لو ادعی الرّد إلى ربّها فانكر الورثة فهل یقبل قوله أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: یقبل قوله.

قلت: وهو الصّواب، وقد قبلنا قوله في الرّد في حياة صاحبها فكذا بعد موته.

والوجه الثّاني: لا یقبل إلاّ ببیّنّة، جزم به في الرّعاية الكبرى، ویحتمل أيضاً الرجوع إلى حال المودع.

(٢) (مسألة ١٠ - ٩): قوله: (ولو تلفت عند ورثته بعد إمکان ردّها فقيل بعدم الضّمان وقطع به في المحرور إن جهلها ربّها). انتهى.
 وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: یضمن مطلقاً، وهو الصّحیح، صحّحه في التّصحیح، والنّظم وشرح الحارثي.
 قال في القاعدة الثّالثة والأربعین: والمشهور الضّمان.

وجزم به في الهدایة، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والوجیز، وغيرهم.

وقدّمه في التّلیخیص وقال: ذكره أكثر أصحابنا.

وقدّمه في الرّعاية الصّغرى، والحايي الصّغير.

والوجه الثّاني: لا یضمنها.

قال الحارثي: لا أعلم أحداً ذكره إلاّ المصنّف، یعنی به الشیخ.

قلت: قد أشار إليه في التّلیخیص وغيره.

وأطلقهما في المغني، والشّرح، والرّعاية الكبرى، وشرح ابن منجّأ، وغيرهم.

وقيل: یضمنها إن لم یعلم بها صاحبها، جزم به في المحرور، وتذکره ابن عبدوس قال في الرّعاية الصّغرى: وهو أولى.

تنبيه: ظهر من نقل ما تقدّم في هذه المسألة أنّ في إطلاق المصنّف الخلاف نظراً، لكون الأصحاب على الضّمان مطلقاً، أو مع جهل ربّها، والقول بعدم الضّمان مطلقاً لا تعلم أحداً اختاره ویقوّي ذلك قول الحارثي المتقدّم، فما حصل اختلاف في التّرجیح بین الأصحاب في المسألة، واللّه أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (كخطّه بدین له فیخلف).

قال الشیخ في المغني، والشّارح في أقسام الشهود به، وغيرهما: یجوز أن یخلف على ما لا یجوز الشهادة به، مثل أن یجد بخطّه ديناً =

وَفِي عَكْسِهِ وَجْهَان (م ١١)^(١).
وَأَسْتَأْذِ الدَّارَ، وَالْكَاتِبَ وَدَفْتَرَهُ وَنَحْوَهُمَا وَكَلَاءَ كَالْأَمِيرِ فِي هَذَا، وَإِنْ اسْتَعْمَلَ كَاتِبًا خَائِنًا أَوْ عَاجِزًا أَثِمَ بِمَا أَذْهَبَ مِنْ
حُقُوقِ النَّاسِ، لِيَقْرِبَ عَلَيْهِ، ذِكْرَهُ شَيْئًا.
وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ الْمُودِعِينَ نَصِيْبَهُ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ مُوزُونٍ يَنْقَسِمُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لَا يَنْقُصُ بِتَفْرِقَةٍ لِرِمِّهِ دَفْعُهُ،
وَحَرْمَةُ الْقَاضِي إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ حَاكِمٍ، وَفَرَضَ فِي التَّبَصُّورَةِ الْمَسْأَلَةَ فِي عَيْنٍ يُمَكِّنُ قِسْمَتَهَا.
وَيُلْزَمُ الْمُسْتَوْدِعُ مَطَالِبَةً غَاصِبِيهَا.
وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ، وَمِثْلُهُ مُرْتَهَنٌ وَمُسْتَأْجَرٌ وَمُضَارَبٌ.
وَذَكَرَ الشُّيْخُ فِيهِ مَعَ حُضُورِ رَبِّ الْمَالِ: لَا يُلْزَمُهُ، وَلَوْ سَلَّمَ وَدِيْعَةً كَرَّهَا لَمْ يَضْمَنْ.
وَإِنْ صَادَرَهُ سُلْطَانٌ لَمْ يَضْمَنْ، قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَضَمَّنَهُ أَبُو الْوَفَاءِ إِنْ فَرُطَ، وَإِنْ أَخَذَهَا مِنْهُ قَهْرًا لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ أَبِي
الْخَطَّابِ، وَعِنْدَ أَبِي الْوَفَاءِ إِنْ ظَنُّوا أَخَذَهَا مِنْهُ بِإِقْرَارِهِ كَانَ دَالًّا وَيَضْمَنْ.
وَفِي الْخِلَافِ وَالْإِنْتِصَارِ: يَضْمَنْ الْمَالُ بِالذَّلَالَةِ، وَهُوَ الْمَوْدَعُ.
وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الزَّاعُوْنِي: مَنْ صَادَرَهُ سُلْطَانٌ وَتَادَى بِتَهْدِيدٍ مَنْ لَهُ عِنْدَهُ وَدِيْعَةٌ فَلَمْ يَحْمِلْهَا إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ أَوْ عَيَّنْهُ
وَتَهْدَدَهُ وَلَمْ يَنْلُهِ بِعَذَابٍ أَثِمَ وَضَمَّنَ، وَالْأَفْلَا (م ١٢، ١٣)^(٢).

= على إنسان وهو يعرف أنه لا يكتب إلا حقًا، ولم يذكره، أو يجد في ورزمانج أبيه بخطه دينًا له على إنسان ويعرف من أبيه الأمانة
وأنه لا يكتب إلا حقًا فله أن يحلف عليه، ولا يجوز أن يشهد به. انتهى.
فقيّد بكونه لا يكتب إلا حقًا، وأنه يعرف من أبيه الأمانة.
ويتصور اليمين من الورثة في هذه المسألة فيما إذا ادّعى عليه فأنكر وردّ اليمين، فلهم أن يحلفوا ويستحقوا ما كتب به أبوه، فيما
يظهر، والله أعلم.
وكذا لو أقاموا شاهدًا ويحلفون معه منه، أو أقرّ له بمجهول أو قال لا أعلم قدره، فلهم أن يحلفوا على قدر ما وجد مكتوبًا من
أبيهم، على قول.
(١) (مسألة - ١١): قوله: (ويعمل بخط أبيه على كيس لفلان، في الأصح، كخطه بدين له، فيحلف، وفي عكسه وجهان). انتهى.
يعني: إذا وجد خط أبيه بدين عليه فهل يعمل بهذا الخط أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الرّعاية.
أحدهما: لا يعمل به ويكون تركه مقسومة، اختاره القاضي في المجرد.
وجزم به في الفصول، والمذهب.
وقدّمه في المغني، والشرح.
والوجه الثاني: يعمل به ويدفع إلى من هو مكتوب باسمه.
قال القاضي أبو الحسين: المذهب وجوب الدّفع إلى من هو مكتوب باسمه، وأومأ إليه.
وجزم به في المستوعب، وهو الذي ذكره القاضي في الخلاف قاطعًا به، ونصره.
وقدّمه في التلخيص وصحّحه في النّظم، وهو المذهب عند الحارثي، فإنه قال: والكتابة بالديون عليه كالكتابة الوديعة، كما قدّمنا،
حكاه غير واحد منهم السامري وصاحب التلخيص. انتهى.
قلت: وهو الضّواب، والذي يظهر أنه أولى من خطه بدين له.
(٢) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (وإن صادره السلطان لم يضمن، قاله أبو الخطّاب، وضمنه أبو الوفاء إن فرط، وإن أخذها منه
قهرًا لم يضمن عند أبي الخطّاب، وعند أبي الوفاء إن ظنّ أخذها منه بإقراره كان دالًّا ويضمن، وفي الخلاف، والانتصار يضمن المال
بالذّلاله، وهو المودع.
وفي فتاوى ابن الزّاعوني: من صادره سلطان وتنادى بتهديد من له عنده وديعة فلم يحملها إن لم يعينه أو عيّنهُ ولم ينلّه
بعذابٍ أثم وضمن، والأفلا). انتهى كلام المصنّف.

وَمَنْ آخَرَ رَدَّهَا بَعْدَ طَلْبِهَا بِلاَ عُدْرٍ ضَمِنَ، وَيُجْزَلُ لَأَكْلٍ وَنَوْمٍ وَهَضَمِ طَعَامٍ وَنَحْوِهِ بِقَدْرِهِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ آخَرَ لِكَوْنِهِ فِي حَمَامٍ أَوْ عَلَى طَعَامٍ إِلَى قَفْضِهِ ضَمِنَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُمْ عَلَى وَجْهِهِ
وَإِخْتَارَهُ الْأَرَجِيُّ، فَقَالَ: يَجِبُ الرُّدُّ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَأْخِيرُهُ لِعُدْرٍ سَبَبًا لِلتَّلَفِ، فَلَمْ أَرْ نَصًّا، وَيَقْوَى عِنْدِي
يُضْمَنُ، لِأَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا جَازَ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ، وَإِنْ أَمَرَهُ بِالرُّدِّ إِلَى وَكِيلِهِ فَتَمَكَّنَ وَأَبَى ضَمِنَ، وَالْأَصَحُّ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا
وَكِيلُهُ، وَإِنْ مَنَعَهُ أَوْ مَطَّلَهُ بِلاَ عُدْرٍ ثُمَّ ادَّعَى رَدًّا أَوْ تَلَفًا لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الْأَمَانَةِ بِهِ، وَمَنْ آخَرَ دَفَعَ مَالِ أَمِيرٍ
بِدَفْعِهِ بِلاَ عُدْرٍ ضَمِنَ.

وَقِيلَ: لَا، وَإِخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي، بِنَاءً عَلَى اخْتِصَاصِ الْوُجُوبِ بِأَمْرِ الشَّرْعِ.
وَإِنْ قَالَ: هَذَا وَدِيعَةُ الْيَوْمِ لَا غَدًا وَبَعْدَهُ يَعُودُ وَدِيعَةً فَقِيلَ: لَا وَدِيعَةً.

وَقِيلَ: بَلَى فِي الْيَوْمِ.

وَقِيلَ: وَبَعْدَ غَدٍ (م ١٤) ^(١).

وَإِنْ أَمَرَهُ بِرَدِّهِ فِي غَدٍ وَبَعْدَهُ تَعَيَّنَ رَدُّهُ.

وَمَنْ اسْتَأْذَنَ أَمِيرًا عَلَى مَالِهِ فَخَشِيَ مِنْ حَاشِيَتِهِ إِنْ مَنَعَهُمْ مِنْ عَادَتِهِمْ الْمُتَقَدِّمَةِ لَزِمَهُ فِعْلُ مَا يُمَكِّنُهُ، وَهُوَ أَصْلَحُ لِلْأَمِيرِ
مِنْ تَوَلِّيهِ غَيْرَهُ فَيَرْتَحِعَ مَعَهُمْ لَا مِيبًا وَلَا خُلَّةً شَبِيهَةً، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

= ذكر المصنف مسألتين:

(مسألة - ١٢): ما إذا صادره السلطان.

(مسألة - ١٣): ما إذا أخذها منه قهراً، فما قاله أبو الخطاب في الثانية قطع به في التلخيص، والفاقي.

قال في الرعاية الكبرى، وإن أخذها منه قهراً أو دفعها إليه مكرهاً لم يضمن، وإن سأله عنها ورأى عنها، وإن ضاق النطق عنها
جحدتها وتأول أو استثنى بقلبه، وكذا إن أحلف عليها، وقيل: له جحدتها وكتمها. انتهى.
قال الحارثي: وإذا قيل التوعده ليس إكراهاً فتوعده السلطان حتى سلم فجواب أبي الخطاب وابن عقيل وابن الزاغوني وجوب
الضمان ولا إثم، وفيه بحث.

وإذا قيل: إنه إكراه فنادى السلطان إن من لم يعمل ودية فلان عمل به كذا وكذا فحملها من غير مطالبة إثم وضمن، وبه أجاب
أبو الخطاب وابن عقيل في فتاويهما، وإن آل الأمر إلى اليمين ولا بدُّ حلف متأولاً.

وقال القاضي في المجرّد: له جحدتها، فعلى المذهب إن لم يحلف حتى أخذت منه وجب الضمان، للتفريط، وإن حلف ولم يتأول
إثم، وفي وجوب الكفارة روايتان، حكاها أبو الخطاب في الفتاوى.

قلت: الصواب وجوب الكفارة مع إمكان التأويل وقدرته عليه وعلمه بذلك ولم يفعله.

ثم وجدت المصنف قال في باب جامع الأيمان: يكفر، على الأصح، وإن أكره على اليمين بالطلاق فأجاب أبو الخطاب بأنها لا
تتعدّد، كما لو أكره على إيقاع الطلاق.

قال الحارثي: وفيه بحث، وحاصله إن كان الضرر الحاصل بالتفريم كثيراً يوازي الضرر في صورة الإكراه فهو إكراه لا يقع، والأ
وقع على المذهب. انتهى كلام الحارثي.

وقال المصنف في باب جامع الأيمان: وعند ابن عقيل لا يسقط ضمان بخوفه من وقوع طلاق، بل يضمن بدفعها اقتداءً عن يمينه.
وفي فتاوى ابن الزاغوني: إن أبى اليمين بالطلاق أو غيره فصار ذريعة إلى أخذها فكإقراره طائماً، وهو تفريط عند سلطان جائر.

انتهى.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن قال هذا ودية اليوم لا غداً ويعده يعود وديةً فقيل: لا ودية، وقيل: بلى في اليوم، وقيل:

وبعد غداً). انتهى.

قال القاضي في التعليل: هي ودية على الدوام، نقله الحارثي.

قلت: وهي قريبة مما إذا شرط في الخيار يوماً له ويوماً لا، وقد أطلق المصنف فيها الخلاف، وتكلمنا عليها في باب الخيار في البيع.
فهذه أربع عشرة مسألة في هذا الباب.

باب الغُصْب

وَهُوَ اسْتِئْلَاءٌ عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ قَهْرًا ظَلَمًا، كَأَمَّ وَلَدٍ وَعَقَارٍ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ لَا يَدْخُولُهُ فَقَطُّ.
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي غُصْبٍ مَا يُنْقَلُ نَقْلُهُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِلَّا فِي رُكُوبِهِ ذَابَّةٌ وَجُلُوسِهِ عَلَى فِرَاشٍ، وَيَرُدُّ كَلْبًا يَفْتَنِّي لَا قِيَمَتَهُ.
وَفِي الْإِفْصَاحِ: يَضْمَنُهُ وَيَرُدُّ خَمْرَ ذِمِّيٍّ مُسْتَوْرَةٍ.
وَعَنْهُ: وَيَقِيَمَتُهَا.
وَقِيلَ: ذِمِّيٌّ.

وَقَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: لَا يَرُدُّهَا وَأَنَّهُ يَلْزَمُ إِزَاقَتُهَا إِنْ خُدَّ، وَإِلَّا لَزِمَ تَرْكُهَا، وَعَلَيْهِمَا يَخْرُجُ تَعْزِيرُ مَرْبِقِهِ، وَيَأْتِي فِي أَحْكَامِ الذَّمَّةِ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ يَقْرُونَ عَلَى شُرْبِهِ وَأَقْتِنَائِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي رِوَايَةٍ يَجِبُ الْحَدُّ عَلَيْهِمْ بِالشُّرْبِ وَلَا يَقْرُونَ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَإِنَّا لَا نَعْرِضُ لَهُمْ، فَأَمَّا أَنْ نَقْرَهُمْ فَلَا، ثُمَّ يَنْطَلُ بِالمَجُوسِ يَقْرُونَ عَلَى نِكَاحِ الْمَخَارِمِ الْمَجُوسِ وَلَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ بِمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ وَبِزَوَاجٍ، وَالْمُسْلِمُ يَقْرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ عَلَى الْحَمْرِ لِلتَّخْلِيلِ وَجُلُوسِهِ الْمَيْتَةِ لِلدَّبَاغِ، وَالزَّيْتِ النَّجِسِ لِلِاسْتِصْبَاحِ، ثُمَّ لَا يَضْمَنُ مَنْ أَتْلَفَهُ.

وَقَالَ هُوَ، وَالتَّرْغِيبُ، وَغَيْرُهُمَا: يَرُدُّ الْحَمْرَ الْمُخْتَرَمَةَ، وَيَرُدُّ مَا تَخَلَّلَ بِيَدِهِ لَا مَا أَرِيقَ فَجَمَعَهُ آخَرَ فَتَخَلَّلَ، لِزَوَالِ يَدِهِ هُنَا.

وَسَبَقَ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ أَنَّ الْأَشْهَرَ أَنَّ لَنَا خَمْرًا مُخْتَرَمَةً.
وَفِي رَدِّ صَيِّدِهِ أَوْ أَجْرَتِهِ أَوْ هُمَا أَوْجَةٌ (م ١، ٢) ^(١).

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وفي ردِّ صيده أو أجرته أو هما أوجه)، انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا غصب جارحًا وصاد به فهل يردُّ الصَّيْدُ عَلَى الْمَغْصُوبِ مِنْهُ الْجَارِحُ أَمْ لَا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعَايَةِ.
أحدهما: يردُّه: فيكون للمالك الجارحة، وهو الصحيح.

قال الحارثي: هذا المذهب.

قال في تجريد العناية: فله، في الأظهر.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: الصَّيْدُ لِلْغَاصِبِ، وعليه الأجرة.

قال الحارثي: وهو قويٌّ.

وجزم به في التلخيص، فعلى الأول هل يلزم الغاصب أيضًا أجرة مدّة اصطِيادِهِ أَمْ لَا؟
أطلق الخلاف، وهي:

(المسألة الثانية - ٢): وأطلقه في المغني، والشرح، والرَّعَايَةِ.

أحدهما: لا يلزمه، قدّمه الحارثي، وقال: هو الصحيح.

قال في تجريد العناية، ولا أجرة لربّه مدّة اصطِيادِهِ، في الأظهر.

والوجه الثاني: يلزمه.

قلت: وهو قويٌّ، وهو قياس قول صاحب التلخيص في صيد العبد.

وَمِثْلُهُ فَرَسٌ (م ٣، ٤)^(١).
وَيَرُدُّ صَيْدَ عَبْدٍ، وَفِي أَجْرَتِهِ الْوَجْهَانِ (م ٥)^(٢).
قِيلَ: وَكَذَا أَحْبُولَةٌ.
وَجُزِمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ قَالُوا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ: رِبْحُ الدَّرَاهِمِ لِمَالِكِهَا، وَيَسْقُطُ عَمَلُ الْغَاصِبِ.
وَفِي رَدِّ جُلْدِ مَيْتَةٍ وَلَوْ دَبَغَهُ غَاصِبُهُ وَجْهَانِ.
وَقِيلَ: وَلَوْ طَهَّرَ (م ٦، ٧)^(٣).

(١) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (ومثله فرس). انتهى.
أطلق الخلاف في صيد الفرس، هل هو لرَبِّها أو للغاصب؟ وأطلقه في الرعاية.
أحدهما: هو لمالكها، وهو الصحيح.
قال الحارثي: هذا المذهب.
قال في تجريد العناية: فله، في الأظهر.
وجزم به في الوجيز، والرعاية، وغيرهما.
وقدّمه في المغني، والشرح.
والوجه الثاني: هو للغاصب، وعليه الأجرة، وهو احتمال في المغني، والشرح.
قال الحارثي: وهو قوي. انتهى.
وقال الشيخ تقي الدين: ويتوجّه فيما إذا غصب فرساً وكسب عليه ما لا إن يجعل الكسب بين الغاصب ومالك الدابة على قدر نفعهما، بأن تقوم منفعة الرّاكب ومنفعة الفرس ثم يقسم الصّيد بينهما. انتهى.
قلت: ويحتمل أن يجعل لرَبِّ الفرس الثلثان وللغاصب الثلث، قياساً على الغنيمة، وقد يفرق بينهما، والله أعلم.
تنبيه: شمل قوله ومثله فرس مسألتين: ما تقدّم، وتكلّمنا عليه.
(والمسألة الثانية - ٤): أجرته مئة اصطياده هل تلزم الغاصب أم لا؟
أطلق الخلاف، وحكمها حكم أجرة الجارح الذي صاد به، على ما تقدّم، خلافاً ومذهباً، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ويرد صيد عبد، وفي أجرته الوجهان). انتهى.
يعني بهما: الوجهين المتقدمين في الجارح، والفرس، وقد علمت الصحيح من ذلك، فكذا يكون الصحيح هنا.
لكن قال في التلخيص: ولا تدخل أجرته تحته إذا قلنا بضممان النافع. انتهى.
(٣) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وفي رد جلد ميتة ولو دبغه غاصبه وجهان، وقيل ولو طهر). انتهى.
فيه المسائلان:

(المسألة الأولى - ٦): إذا غصب جلد ميتة ولم يدبغه غاصبه فهل يجب ردّه أم لا إذا قلنا لا يطهر؟ وهو محل الخلاف المطلق في كلام المصنّف.

وقد قال في الرعاية الكبرى: وإن غصب جلد ميتة فأوجه: الردّ وعدمه.
والثالث: إن قلنا: يطهر بدبغه أو يتنفع به في يابس ردّه، والأفلا، وإن أثلقه فهدر، وإن دبغه وقلنا: يطهر ردّه.
وقال في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير: وفي رد جلد ميتة وجهان، وإن دبغ فطهر، ردّه. انتهى.
وأطلق الوجهين في ردّه مطلقاً إذا غصبه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والفاق، وغيرهم.
لكن قال في المغني، والشرح، وشرح ابن منجّ، والحاوي: الوجهان هنا مبنيان على طهارته بالدبغ وعدمه، فإن قلنا يطهر وجب ردّه.
وإن قلنا: لا يطهر لم يجب ردّه، وقطعوا بذلك، وقدّم هذه الطريق في الكافي فقال: وإن غصب جلد ميتة ففي وجوب ردّه وجهان مبنيان على طهارته بالدبغ، إن قلنا: يطهر وجب ردّه، وإن قلنا: لا يطهر لم يجب ردّه ويحتمل أن يجب إذا قلنا بجواز الانتفاع به في اليابسات، ككلب الصّيد. انتهى.

وقدّم هذه الطريقة أيضاً ابن رزين في شرحه، فتلخص لنا أنّا إذا قلنا يطهر بالدبغ ودبغه ردّه على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقطعوا به.

قِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ عَلَيْهِ بِنَ ذِكْرِيَا التَّمَارِ الدَّابَّةِ إِذَا أَصَابَهَا إِنْسَانٌ مَيْتَةً يَأْخُذُ ذَنْبَهَا؟
قَالَ: إِذَا كَانَتْ قَدْ تَرَكَهَا صَاحِبُهَا.

أَخْتَجُّ بِهِ فِي الْخِلَافِ عَلَى طَهَارَةِ شَعْرِهَا.

وَلَا تَثْبُتُ يَدٌ عَلَى بَضْعٍ، فَيَصِحُّ تَزْوِيجُهَا، وَلَا يَضْمَنُ نَفْعُهَا، خِلَافًا لِعَيْنِ الْمَسَائِلِ فِي أَمَةِ حَبْسِهَا، كَمَا يَضْمَنُ بَقِيَّةَ
مَنَافِعِهَا، وَكَذَا فِي الْإِنْتِصَارِ، وَفِيهِ: لَوْ خَلَا بِهَا لَزِمَةُ مَهْرٍ، وَاجْتَنِبَ بَيْنَكَحٍ قَاسِمٍ، وَلَا يَضْمَنُ حُرٌّ.
وَقِيلَ: كَبِيرٌ بَغْضَبِهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَفِي ثِيَابِهِ الَّتِي لَمْ يَنْزِعْهَا عَنْهُ وَأَجْرَتْهُ مُدَّةَ حَبْسِهِ وَإِيجَارِ الْمُسْتَأْجِرِ لَهُ وَجْهَانِ
(م، ٨، ١٠) (١).

= وقدمه المصنف، وحكى تبعاً لصاحب الرعاية قولاً بعدم الرد، وهو احتمال للشيخ على ما يأتي، وهو ظاهر الوجه الذي في
الهداية وغيرها، وأنه إذا لم يدبغه هل يجب أم لا؟
أطلق الخلاف فيه وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير،
والفاتق، وغيرهم.

وأن الصحيح من المذهب لا يجب رده، بناءً على ما بناه في المغني، والشرح، وشرح ابن منجاء، والحاوي، وغيرهم، وقطعوا به.
وقدمه في الكافي، وشرح ابن رزين، فإنهم قالوا، إن لم يطهر لم يجب رده، وكذا حكم ما قبل الدبغ إذا لم يطهر بالدبغ.
والصواب: أنا إن قلنا يجوز الانتفاع به في الياسات يجب رده. انتهى.

(المسألة الثانية - ٧): إذا دبغه غاصبه وقلنا لا يطهر، فهل يجب رده أم لا؟

أطلق الخلاف، والصحيح من المذهب: أنه لا يجب رده إلا إذا قلنا ينتفع به في الياسات، على ما تقدم من التفصيل.
وقد قال الحارثي: وإن كان الغاصب دبغه ففي رده الوجهان الميثان أيضاً، إن قيل بالطهارة وجب رده؛ لأنه قال: فأشبه الخمر
المتخللة.

وذكر الشيخ احتمالاً بعدم الوجوب، لصيرورته مالا بفعله، بخلاف الخمر المتخللة، فإنه لا فعل له فيها، وفي هذا الفرق بحث،
فإن قيل بعدم الطهارة لم يجب؛ لأنه لا ينتفع به ولا قيمة له إلا أن يقال بالانتفاع به في الياسات، فيجب وإن كان قبل الدبغ. انتهى.
(١) (مسألة - ٨ - ١٠): قوله: (ولا يضمن حرٌّ وقيل: كبير بغضبه، وفي الأصح، وفي ثيابه التي لم ينزعها عنه وأجرته مدة حبسه
وإيجار المستأجر له وجهان). انتهى.

في هذه الجملة مسائل:

(المسألة الأولى - ٨): هل يضمن الثياب التي عليه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم.
وكذا حكم الحلية التي عليه.

أحدهما: يضمنها، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والفاتق.

قال الحارثي: وهو أصح.

قلت: وهو الصواب.

الوجه الثاني: لا يضمنها، جزم به في المغني، والوجيز.

(المسألة الثانية - ٩): هل يجب عليه أجرته مدة حبسه أم لا؟

أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في الهداية.

وأطلق الخلاف أيضاً في المذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والحرز، والشرح،
والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاتق، وغيرهم.

أحدهما: يلزمه، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه ابن رزين في شرحه وغيره.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يلزمه، صححه الناظم.

وَلَوْ اسْتَحْدَمَهُ كَرَّهَا لَزِمَتْهُ أَجْرَتُهُ وَلَوْ مَنَعَهُ الْعَمَلُ وَلَوْ عَبْدًا فَلَا، وَيَتَوَجَّهُ بَلَى فِيهِمَا.
وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي مَنَفَعَةٍ حُرٍّ وَجَهَانٍ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَا تَلْزِمُهُ بِإِمْسَاكِهِ، لِعَدَمِ تَلَفِّهَا تَحْتَ يَدِهِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ، وَكَذَا فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا يَضْمَنُ إِذَا أَمْسَكَهُ، لِأَنَّ الْحُرَّ فِي يَدِ نَفْسِهِ، وَمَنَافِعُهُ تَلَفَّتْ مَعَهُ، كَمَا لَا يَضْمَنُ نَفْسَهُ وَتَوْبَهُ الَّذِي عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ، فَلِإِنْ يَدُ الْغَاصِبِ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ وَمَنَفَعَتُهُ بِمَنْزِلَتِهِ.

وَيَلْزِمُهُ رَدُّهُ وَإِنْ بَعْدَهُ وَرَدُّ مَغْضُوبٍ بِزِيَادَتِهِ مُطْلَقًا، وَفِي مَسْأَلَةِ السَّاجَةِ تَخْرِيجُ فِي الْإِنْتِصَارِ (و هـ)، فَإِنْ قَالَ رَبُّهُ دَعَا وَأَعْطَانِي أَجْرَةً رَدُّهُ إِلَى بَلَدِ غَضَبِهِ لَمْ يَلْزِمُهُ، فَإِنْ رَقَعَ بِهِ سَفِينَةً لَمْ تَقْلِعْ فِي اللَّجَّةِ.

وَقِيلَ: مَعَ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ أَوْ مَالٍ الْغَيْرِ، جَزَمَ بِهِ فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ، وَإِنْ خَاطَ بِهِ جُرْحَ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ وَخِيفَ ضَرَرُ آدَمِيٍّ.

وَقِيلَ: تَلَفَّهُ كَغَيْرِهِ بِقَلْعِهِ، فَالْقِيَمَةُ، فَإِنْ كَانَ مَأْكُولًا لِغَاصِبِهِ فَأَوْجَعَهُ، الثَّابِتُ يُذْبَحُ الْمَعْدُ لِلْأَكْلِ (م ١١) ^(١)، وَإِنْ مَاتَ رَدُّهُ.

وَقِيلَ: وَلَوْ آدَمِيًّا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: الْحَيَوَانُ أَكْثَرُ حُرْمَةٍ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَالِ، وَلِهَذَا لَا يُجُوزُ مَنَعُ مَا يَوْهَنُ، وَلَهُ قَتْلُهُ دَفْعًا عَنْ مَالِهِ، قِيلَ: لَا عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ بَنَى فِي الْأَرْضِ أَوْ غَرَسَ لَزِمَهُ الْقَلْعُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ قَوْلُ: وَالتَّسْوِيَةِ، وَالْأَرْضُ، وَالْأَجْرَةُ، فَإِنْ كَانَتْ آلَاتُ الْبِنَاءِ عَنِ الْمَغْضُوبِ فَأَجْرَتُهَا مَبْنِيَّةٌ، وَإِلَّا أَجْرَتُهَا، فَلَوْ أَجَرَهَا فَلَا أَجْرَةَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا.

نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ بَنَى فِيهَا وَيُوجِرُهَا الْغَلَّةُ عَلَى النَّصْفِ، وَنَصُّهُ: الثَّمَرَةُ لِرَبِّ الْأَرْضِ، وَعَلَيْهِ النُّفْقَةُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَكُونُ شَرِيكًا بِزِيَادَةِ بِنَاءٍ، وَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا بِقِيَمَتِهِ.

وَفِي الْبِنَاءِ قَوْلُ: وَلَا غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي نَقْضِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً فِيهِ: لَا يَلْزِمُهُ وَيُعْطِيهِ قِيَمَتَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ، وَرَوَى الْخَلَّالُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا «لَهُ مَا نَقَصَ» قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: هَذَا مَنَعَنَا مِنَ الْقِيَاسِ.

= قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَعَلَيْهِ دَلِيلُ نَصِّهِ. انتهى.

(المسألة الثالثة - ١٠): حُكْمُ إِبْرَارِ الْمُسْتَأْجِرِ لَهُ حُكْمُ أَجْرَتِهِ مَدَّةَ حَبْسِهِ، خِلَافًا وَمِثْلًا.

قُلْتُ: بَلْ هُنَا أَوَّلُ بِلْزُومِ الْأَجْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَإِنْ صَحَّ غَضَبُهُ صَحَّ أَنْ يُوجِرَهُ مُسْتَأْجِرُهُ، وَالْأَفْلُ الْفَسْخُ. انتهى.

وَقَالَ فِي التَّلْخِصِ: لَيْسَ لِمُسْتَأْجِرِ الْحُرِّ أَنْ يُوجِرَهُ مِنْ آخَرٍ إِذَا قَلْنَا لَا تُثَبِّتُ يَدَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ يَسْلَمُ نَفْسَهُ، وَإِنْ قَلْنَا تُثَبِّتُ صَحَّ. انتهى.

(١) (مسألة - ١١): قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَاطَ بِهِ جُرْحَ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ وَخِيفَ ضَرَرُ آدَمِيٍّ وَقِيلَ تَلَفَهُ).

فَالْقِيَمَةُ، فَإِنْ كَانَ مَأْكُولًا لِغَاصِبِهِ فَأَوْجَعَهُ، الثَّابِتُ يُذْبَحُ الْمَعْدُ لِلْأَكْلِ). انتهى.

وَأَطْلَقَهَا الشَّارِحُ.

أَحَدُهُمَا: يُذْبَحُ وَيَلْزِمُهُ رَدُّهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، قَالَ الْحَارِثِيُّ، وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَالنُّظْمِ، وَغَيْرُهُمَا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْفُصُولِ، وَالْكَافِي، وَغَيْرُهُمَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُذْبَحُ وَيُرَدُّ قِيَمَتُهُ، قَدَّمَهُ فِي الْمُسْتَوْعَبِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْمَقْنَعِ، وَالْمُهَادِيَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَشَرَحَ ابْنُ مَنَاجِيلَ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ مَعْدًا لِلْأَكْلِ كَبْهِيْمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالدُّجَاجِ وَنَحْوِهَا ذَبَحَ، وَالْأَفْلُ، وَهُوَ احْتِمَالُ لِلشَّيْخِ الْمَوْفَقِ.

قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ حَسَنٌ.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ فِيهِمَا لِرَبِّ الْأَرْضِ أَخْذَهُ.
 وَجُزِمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ وَزَادَ: وَتَرَكَهُ بِأَجْرِهِ، وَإِنْ وَهَبًا لَهُ.
 وَفِي الْقَلْعِ غَرْصٌ صَحِيحٌ لَمْ يُجَبَّرْ، وَالْأَفُوجَهُانِ (م ١٢)^(١)، وَإِنْ زُرْعٌ وَخَصَدُهُ فَلَا أَجْرَةَ.
 وَنَقَلَ حَرْبٌ: كَمَا لَمْ يَخَصُدْ، فَيُخَيَّرُ رَبُّ الْأَرْضِ بَيْنَ أَخْذِهِ بِتَفْقِيهِ.
 وَعَنْهُ: بِقِيَمَتِهِ زُرْعًا، فَلَهُ أَجْرَةُ أَزْهِهِ إِلَى تَسْلِيمِهِ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّنِيرُ: لَا، نَقَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ وَنَقَلَ مِنْهَا:
 بِأَيِّهِمَا شَاءَ.
 وَيُزَكِّيهِ إِنْ أَخَذَهُ قَبْلَ وَجُوبِهَا، وَالْأَفُوجَهُانِ (م ١٣)^(٢)، وَيَتَيْنُ تَرْكِهُ إِلَى حَصَانِهِ بِأَجْرَتِهِ.
 وَقِيلَ: لِلْغَاصِبِ بِالْأَجْرَةِ.
 وَقِيلَ: لَهُ قَلْعُهُ إِنْ ضَمِنَهُ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ زُرْعٌ بِلَا إِفْذٍ شَرِيكِهِ، وَالْعَادَةُ بِأَنْ مَنْ زُرْعٌ فِيهَا لَهُ نَصِيبٌ مَعْلُومٌ وَلِرَبِّهَا نَصِيبٌ: قَسَمَ مَا زُرْعُهُ فِي
 نَصِيبِ شَرِيكِهِ، كَذَلِكَ قَالَ، وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَنْ يَزُرْعَ مَعَهُ أَوْ يَهَابِتَهُ، فَأَبَى فَلِلْأَوَّلِ الزُّرْعُ فِي قَدْرِ حَقِّهِ بِلَا
 أَجْرَةٍ، كَذَا رُبَّنْهُمَا فِيهَا بُنْيَانٌ سَكَنَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِمَّا يَلْزَمُهُ.
 وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ رَبُّ الْأَرْضِ، كَالْحَمَلِ لِرَبِّ الْأُمِّ، لَكِنَّ الْمُنْهَى لَا قِيَمَةَ لَهُ، بِخِلَافِ الْبَذْرِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَهَلْ
 الرُّطْبَةُ وَنَحْوُهَا كَزُرْعٍ أَوْ غَرْسٍ؟ فِيهِ اخْتِلَافٌ (م ١٤)^(٣).
 وَإِنْ حَفَرَ بَثْرًا فَلَهُ طُمُهَا لِقَرْصٍ صَحِيحٍ.

- (١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن وهبها له يعني لو وهب الغاصب لرب الأرض الغراس، والبناء ليدفع عن نفسه كلفة ذلك وفي القلع غرض صحيح لم يجبر، والأفوجهان). انتهى.
- يعني: وإن لم يكن فيه غرض صحيح.
- وهما احتمالان مطلقان في المعنى، والشرح وشرح الحارثي.
- قال في الرعاية الكبرى: وإن وهبها لرب الأرض لم يلزمه القبول إن أراد القلع، والأ احتمال وجهين. انتهى.
- أحدهما: لا يجبر، وهو الصحيح، وقد قدم في المعنى، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم في نظيرتها في الصداق عدم اللزوم، فكذا هنا، ويأتي ذلك أيضًا هناك.
- الوجه الثاني: يجبر، إذ لا ضرر له، واختاره القاضي في نظيرتها في الصداق، على ما يأتي.
- (٢) (مسألة - ١٣): قوله: (ويزكيه إن أخذه قبل وجوبها، والأفوجهان). انتهى.
- يعني: وإن أخذه بعد وجوبها، وأطلقهما في القواعد الفقهية.
- أحدهما: يزكيه الغاصب.
- قلت: وهذا الصحيح، وقواعد المذهب تقتضيه؛ لأنه ملكه إلى حين أخذ رب الأرض، على الصحيح من المذهب.
- والوجه الثاني: يزكيه أخذه، وهو مقتضى النصوص، واختيار الحرقى وأبي بكر وابن أبي موسى، والحارثي، وغيرهم؛ لأنهم اختاروا أن الزرع من أصله لرب الأرض، ولكن المذهب الأول.
- (٣) (مسألة - ١٤): قوله: (وهل الرطبة ونحوها كزرع أو غرس؟ فيه احتمالان). انتهى.
- وأطلقهما في المعنى، والفاثق، والقواعد الفقهية، والزركشي، وغيره.
- أحدهما: هو كالزرع، قدمه ابن رزين وقال: لأنه زرع ليس له فرع قوي، فأشبهه الحنطة.
- قال الزركشي: ويدخل في عموم كلام الحرقى.
- قلت: وكلام غيره.
- والوجه الثاني: هو كالغراس، اختاره الناطم، فقال:
- وكالغرس في الأقوى المكرر جزء

وقيل: لا، وإن أبراه رُبها وقال الشيخ وغيره: أو منعة فوجهان (م ١٥).^(١)

وإن زال اسمه كنسج غزل وطحن حب ونجر خشبية وضرب مطبوع وطين لبنًا.

وذكر جماعة: أو قصره أو ذبحه وشواه رده ونقصه، ولا شيء له، وأخذ القاضي عدم ملكه من ذبح السارق له ثم أخرجه.

وعنه: يملكه بعوضه قبل تغييره، اختاره أبو بكر، نقل ابن الحكم في جفله حديد سؤوفًا: يقوم فيغطيهِ الثمن على القيمة حديث النبي ﷺ: «في الزرع أعطوه ثمن بذروه».

وعنه: يحير المالك بينهما.

وعنه: يصير شريكًا بزيادته، ذكر في المذهب، والمستوعب أنه ظاهر المذهب، وإن غصب حيا فزرعه أو ينضًا فجعله تحت دجاجة ففرخ أو نوى ففرسه.

وفي الانبصار أو غصنا فصار شجرة رده ونقصه، ويخرج فيه كما قبله.

فصل

وتلزمه ضمان نفسه، ولو بنات لحيته أمرد أو قطع ذنب حمار.

وعنه: يضمن رقيقًا أو بعضه بمقدّر ولو شغرا من حر بمقدّر من قيمته كجنايته عليه.

وفيها رواية: بما نقص، اختارها الحلال وصاحب المغني، والترغيب وشيخنا، وأبو محمد الجوزي، والمذهب يضمنه مطلقًا بقيمته ما بلغت.

ونقل خنبل: لا يبلغ بها دية حر.

وقيل: بأكثرهما، كغصبه وجنايته عليه، على الأصح.

وعنه: في عين خيل ويغل وجمار ربع قيمتها، نصرة القاضي وأصحابه، وخص في الروضة هذه الرواية بعين الفرس، وأن عين غيرها بما نقص، وأحمد قاله في عين الدابة، وكذا قاله عمر، وإن لم يستقر نقصه كبر ابتل وعين فقيل: أرشته.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن حفر بئرًا فله طمها لغرض صحيح وقيل: لا، وإن أبراه رُبها وقال الشيخ وغيره: أو منعه

فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقتع، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجا، والحرثي، وغيرهم.

أحدهما: لا يملك طمها، وهو الصحيح، نصرة في المغني، والشرح، وصححه في التصحيح، واختاره أبو الخطاب وغيره.

وقدّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

والوجه الثاني: يملكه، اختاره القاضي.

قال في المستوعب وتبعه في التلخيص: وإن غصب دارًا أو حفر فيها بئرًا فأراد الغاصب طمها لم يكن له ذلك.

وقال القاضي: له ذلك من غير رضی المالك.

وقال في الهداية: ليس له ذلك إذا أبراه المالك من ضمان ما يتلف بها. انتهى.

كلامه في المستوعب، والتلخيص، وأطلقهما في المذهب.

وقال في التلخيص: أصل الاختلاف بين القاضي وأبي الخطاب هل الرضا الطارئ كالمقارن للحفر أم لا؟ والصحيح أنه كالمقارن.

انتهى.

وقطع به في الفصول.

وقال في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفاثق: فله طمها، مطلقًا، وإن سخط ربها فأوجه المنع، والاثبات.

والثالث: إن أبراه من ضمان ما يتلف بها وصح في وجه فلا.

زاد في الكبرى رابعا: وهو إن كان غرضه فيه صحيحا لدفع ضرر وخطر ونحوهما فله ذلك، والأ فلا، وخامسا: وهو إن ترك

تراها في أرض غير ربها فلا، وقيل: بلى، لغرض صحيح. انتهى.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأئمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

وَقِيلَ: بَذْلُهُ، وَخَيْرُهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَخَيْرُهُ فِي الْهَدَايَةِ بَيْنَ بَذْلِهِ أَوْ يَصْبِرَ لِيَسْتَقِرَّ فَيَأْخُذَهُ وَأَرْشِيهِ (م ١٦) ^(١).
وَلَا يَضْمَنُ نَقْصَ سِعْرِ كَسِمِينَ هَزْلٌ فَرَّادَتْ قِيَمَتُهُ.
وَعَنَهُ: يَلِي، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى كَعَبْدَ خَصَاءٍ فَرَّادَتْ قِيَمَتُهُ.
وَقِيلَ: مَعَ تَلْفِيهِ، وَلَا مَرَضًا عَادَ بِبَرِّهِ، وَنَصَهُ: يَضْمَنُ، كَرِيَادَةٍ فِي يَدِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِنْ عَادَ مِثْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا، كَسِمِينَ
مَرَّتَيْنِ أَوْ صَنْعَةٍ أُخْرَى.
وَقِيلَ: أَوْ جِنْسَيْنِ كَسِمِينَ وَتَعَلَّمَ، فَوَجَّهَانِ (م ١٧، ١٨) ^(٢).
وَيَضْمَنُ جِنَايَةَ الْمَغْضُوبِ وَإِتْلَافَهُ مَالَ رَبِّهِ، وَلِرَبِّ الْجِنَايَةِ مُطْلَقًا الْقَوْدَ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن لم يستقرَّ نقصه كبر ابتل وعفن، فليل: أرشه، وقيل: بدله وخيره في الترغيب، وخيره في الهداية بين بدله أو يصبر ليستقرَّ فيأخذه وأرشه). انتهى.
أحدهما: له أرش ما نقص من غير تحيير، اختاره الشيخ في المغني.
وقدّمه في الشرح.
والوجه الثاني: له بدله كما في الهالك.
قال الحارثي، وهو قول القاضي وأصحابه: الشريف أبي جعفر وابن عقيل، والقاضي يعقوب بن إبراهيم، والشيرازي، وأبي الخطاب في رؤوس المسائل، والشريف الرّدي، واختاره ابن بكروس. انتهى.
قال في التلخيص: قال القاضي في التعليق الكبير: لصاحبها أن يضمّنه النقصان إن كان قد استقرَّ، وإن لم يستقرَّ وخيف الزيادة في الباقي فله بدله، كما لو استهلكه، وكذا قال غيره من الأصحاب.
والوجه الثالث: يخيّر بينهما، قاله في الترغيب.
والوجه الرابع: يخيّر بين أخذ مثله وبين تركه حتّى يستقرَّ فسادَه فيأخذه وأرش نقصه، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجاء، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والوجيز، والفاقق، وغيرهم.
وقدّمه في الرعاية الكبرى، والنظم قال الشيخ الموفق: قول أبي الخطاب في الهداية لا بأس به. انتهى.
قلت: وهو أعدل الأقوال وأصحّها.
(٢) (مسألة - ١٧ - ١٨): قوله: (فإن عاد مثلها من جنسها، كسمين مرّتين أو صنعة أخرى، فوجهان). انتهى.
فيه مسألتان:
(المسألة الأولى - ١٧): إذا عاد مثل الزيادة التي ذهبت من جنسها، مثل أن كانت قيمته مائة فزادت إلى ألفٍ لسمين ونحوه، ثمّ هزل فعادت إلى مائة، ثمّ سمن فزادت إلى ألفٍ، فهل يضمن الزيادة الأولى أم لا؟
أطلق الخلاف فيه، وهما احتمالان للقاضي في المجرد، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والشرح، والحاوي الصغير، وغيرهم.
أحدهما: لا يضمنها، وهو الصحيح.
قال الحارثي: هذا المذهب، كنصّه في الخلخال يكسر، قال: يصلحه أحبُّ إلَيَّ، وهو أحد صور المسألة.
قال الشيخ الموفق، والشارح: هذا أقيس.
وجزم به في الوجيز وغيره، وصحّحه في التصحيح وغيره.
والوجه الثاني: يضمنها.
قال في الرّعايتين، والفاقق: ضمنها، في أصحّ الوجهين.
وقدّمه ابن رزّين في شرحه.
(المسألة الثانية - ١٨): لو تعلّم صنعة غير الصنعة التي نسيها عند الغاصب، فهل يضمنها أم لا؟
أطلق الخلاف، والحكم كالمسألة التي قبلها خلافاً ومذهباً.
قلت: ويتوجّه الضمان هنا وإن لم يضمنه في التي قبلها.

وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ جَنَائِثَهُ عَلَى سَيِّدِهِ، لِتَعَلُّقِهَا بِرَقَبَتِهِ.
وَأِنْ خَلَطَهُ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ كَرِزَيْتٍ وَنَقْدٍ بِمِثْلِهِمَا لَزِمَهُ مِثْلُهُ مِنْهُ^(١).
وَفِي الْوَسِيلَةِ، وَالْمَوْجِزِ: قَسَمَ فَمَنْهُمَا بِقَدْرِ قِيَمَتَيْهِمَا، وَإِنْ خَلَطَهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ أَوْ بِدُونِهِ أَوْ غَيْرِ جَنْسِهِ فَشَرِيكَانِ بِقَدْرِ حَقِّهِمَا، كَاخْتِلَاطِهِمَا مِنْ غَيْرِ غَضَبٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ الْقَاضِي: مَا تَعَدَّرَ تَمْيِيزُهُ كِتَافٍ، وَنَصٌّ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ فِي زَيْتٍ بَزَيْتٍ عَلَى الشَّرْكَةِ.
فَلَوْ اخْتَلَطَ دِرْهَمٌ بِاِثْنَيْنِ لِآخَرٍ قَلِفٌ اِثْنَانِ فَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ نِصْفَانِ، يَتَوَجَّهُ وَجْهَانِ (م ١٩)^(٢).
وَإِنْ صَنَعَ ثَوْبًا فَشَرِيكَانِ بِقَدْرِ قِيَمَتَيْهِمَا وَزِيَادَةُ قِيَمَةِ أَحَدِهِمَا لِمَالِكِهِ، وَالنَّقْصُ عَلَى الْغَاصِبِ، وَيُمنَعُ طَالِبُ قُلْعِ الصَّنِيعِ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: لَا، مَعَ ضَمَائِهِ النَّقْصِ.
وَعَنْهُ: لَا يَضْمَنُهُ رَبُّ الثَّوْبِ، كِبَاءً، وَيَلْزِمُهُ قَبُولُ الصَّنِيعِ هِبَةً، كَنَسْجِ غَزَلٍ.
وَقِيلَ: لَا، كَسَامِيرٍ سَمَرٌ بِهَا بَابًا، فِي الْأَصَحِّ، وَيَضْمَنُ مَكِيلًا وَمَوْزُونًا تَلَفٌ أَوْ أَتْلَفٌ بِمِثْلِهِ.
وَعَنْهُ: بِقِيَمَتِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَذَكَرَ أَيْضًا الْقِيَمَةَ فِي نَقْرَةٍ وَسَبِيكَةٍ وَعَنْبٍ وَزَطْبٍ، كَمَا فِيهِ صِنَاعَةٌ مَبَاحَةٌ لَا مُحَرَّمَةٌ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَبِقِيَمَةِ مِثْلِهِ يَوْمَ تَعَدَّرَ.
وَعَنْهُ: يَوْمَ غَضَبِهِ.
وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا إِلَيْهِ.
وَعَنْهُ: يَوْمَ تَلَفِهِ.
وَعَنْهُ: يَوْمَ قَبْضِ بَدَلِهِ.
وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا.
وَعَنْهُ: يَوْمَ الْمَحَاكِمَةِ، وَإِنْ غَرِمَهَا ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْإِثْلِ لَمْ يَرُدَّ الْقِيَمَةُ، فِي الْأَصَحِّ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن خلطه بما لا يتميز كزيت ونقد بمثلها لزمه مثله منه). انتهى.
أفل المصنف بقول كثير في المسألة وهو أنه يلزمه مثله من حيث شاء، واختاره القاضي في المجرد وقال: هذا قياس المذهب وقول المصنف.

وفي الوسيلة، والموجز: يقسم بينهما بقدر قيمتهما. انتهى.
قال الحارثي، وفيه وجه ثالث وهو الشركة، كما في الأول، لكن يباع، ويقسم الثمن على الحصص، كذا أطلق القاضي يعقوب في تعليقه، وأبو الخطاب وابن بكروس، وغيرهم في رؤوس مسائلهم حتى قالوا به في الثنائير، والذراهم.
وقال ابن عقيل في التذكرة، وأظنه قول القاضي في التعليق الكبير.
قال الحارثي: وأما إجراء هذا الوجه في الثنائير، والذراهم فواو جدًا، لأنها قيم الأشياء، وقسمتها ممكنة، فأي فائدة في البيع؟ ورده برء حسن.

(٢) (مسألة - ١٩): قوله: (فلو اختلط درهم باثنين لآخر فتلف اثنان فما بقي بينهما على ثلاثة أو نصفان: يتوجه وجهان). انتهى.

هذان الوجهان وجههما المصنف من عنده، والأول قول أبي حنيفة، والثاني قول ابن شبرمة، حكاه ابن عقيل في فنونه.
قلت: الصواب منهما أن يكون الباقي بينهما نصفين؛ لأنه يحتمل أن يكون التالف لصاحب الدرهمين، فيختص صاحب الدرهم به.
ويحتمل أن يكون التالف لهذا درهم، ولهذا درهم، فيختص صاحب الدرهمين بالباقي، فتساويا، فكان بينهما نصفان، ولا يحتمل غير ذلك.

قلت: ويحتمل القرعة، وهو أولى من الوجهين، لأننا متحققون أن الذراهم لواحد منهما لا يشركه فيه غيره.
وقد اشتبه علينا فأخرجناه بالقرعة، كما في نظائره، وهو كثير، ولم أره لأحد من الأصحاب، فمن الله به، فله الحمد.
والظاهر: أن أبا حنيفة وابن شبرمة لم يقلوا بالقرعة، فلم يعرجا عليها.

وَيَضْمَنُ غَيْرَهُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ تَلْفِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: يَوْمَ غَضَبِهِ.

وَعَنْهُ: أَكْثَرُهُمَا.

وَعَنْهُ: فِي مَغْضُوبٍ بِمِثْلِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَاحْتَجَّ بِمُؤْمَرِ قَوْلِهِ: «فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ بِشَلِّ مَا أَنْفَقُوا» [المتحنة: ١١].

وَعَنْهُ: وَمَعَ قِيَمَتِهِ.

وَعَنْهُ: غَيْرُ حَيَّوَانٍ بِمِثْلِهِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: لَا يَتْلُغُ بِقِيَمَةِ رَقِيقٍ يَوْمَ أَنْفَقَهُ دِيَّةَ خُرٍّ.

وَفِي الْوَاضِحِ، وَالْمَوْجَزِ: قُتِّصَ عَنْهُ عَشْرَةُ ذَرَاهِمٍ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ، وَالْمُفْرَقَاتِ: لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِغَيْرِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ وَبَغَيْرِ الْقِيَمَةِ فِي الْمَقُومِ، لَمْ يَنْفُذْ حُكْمَهُ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ كَسَرَ خَلْخَالَاً يُصْلِحُهُ وَيَتَغَيَّرُ الْقِيَمَةُ بِتَلْدِ غَضَبِهِ.

وَعَنْهُ: تَلْفَهُ مِنْ غَالِيهِ.

وَجُزِمَ بِهِ فِي الْكَافِي؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الضَّمَانِ.

وَإِنْ نَسَجَ غَزَلاً أَوْ عَجَنَ دَقِيقاً قَلِيلًا: بِمِثْلِهِ.

وَقِيلَ: أَوِ الْقِيَمَةُ (م ٢٠) ^(١).

وَيُقْبَلُ قَوْلُ غَاصِبِهِ فِي تَلْفِهِ، فِي الْأَصَحِّ، فَيُطَالِيهِ مَا لَيْكُهُ بِتَلْدِهِ.

وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْعِيهِ، وَلَا يَقْضَا فِي الْمَالِ، مِثْلُ شَقٍّ قَوِيٍّ.

وَنَقَلَ إِسْمَاعِيلُ وَمُوسَى: يُخَيَّرُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَلَوْ غَضِبَ جَمَاعَةٌ مِشَاعاً قَرَدٌ وَاحِدٌ سَهْمٌ وَاحِدٌ إِلَيْهِ لَمْ يَجْزِلْهُ حَتَّى يُعْطِيَ شُرَكَاءَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ صَالَحُوهُ عَنْهُ.

بِمَالٍ.

نَقَلَهُ خُزْبٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ بَيْعُ الْمِشَاعِ، وَلَوْ رَكَاةٌ رُبُّهُ رَجَعَ بِهَا.

وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي: لَا، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ، كَمَنْفَعَةٍ.

وَإِنْ أَبَقَ مَغْضُوبٌ فَلِرَبِّهِ أَخَذَ قِيَمَتِهِ، لِلْحَيْلُولَةِ، كَمُدْبِرٍ، لَا لِفَوَاتِهِ، فَلَوْ رَجَعَ لِرَبِّهِ رَدُّهُ بِزِيَادَتِهِ وَأَخَذَ الْقِيَمَةَ، لَا زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: إِنَّهُ إِذَا أَخَذَ الْقِيَمَةَ لَا يَمْلِكُهَا، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِهَا الْإِنْتِفَاعُ فِي مُقَابَلَةِ مَا قُوَّتُهُ الْغَاصِبُ، فَمَا اجْتَمَعَ الْبَدَلُ، وَالْمُبْدَلُ، كَقِيَمَةِ الْمُدْبِرِ عِنْدَهُمْ، وَكَأَخَذِ بَدَلِ ضَوْءٍ عَيْنِيٍّ مِنْ أَدَبَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ فِيهِ ثُمَّ عَادَ الضَّوُّ رَجَعَ عَلَيْهِ.

وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، وَكَمَا يَضْمَنُ شَهُودُ طَلَاقٍ وَعَتَقٍ رَجَعُوا لِلتَّفْوِيتِ.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن نسج غزلاً أو عجن دقيقاً قليل: مثله، وقيل: أو القيمة). انتهى.

القول الأول: جزم به في الفائق.

وقدّمه في الرعاية.

قال الحارثي: قال أبو بكر: هو للغاصب وعليه عوضه قبل تغييره.

والقول الثاني: قال في التلخيص: هو أولى عندي. انتهى.

ويحتمله قول أبي بكر المتقدم، بل هو ظاهره.

وَفِي حَبْسِهِ لِيَرُدَّ الْقِيَمَةُ عَلَيْهِ وَجَهَانٍ (م ٢١)^(١).
وَأِنْ تَحْمَرَّ عَصِيرٌ فَقِيلَ: قِيَمَتُهُ.
وَقِيلَ: مِثْلُهُ (م ٢٢)^(٢).
وَأِنْ تَحْلَلَ رَذُّهُ وَتَقْصَ قِيَمَةُ الْعَصِيرِ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا يُلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْعَصِيرِ، لِأَنَّ الْحُلَّ عَيْنُهُ، كَحَمَلِ صَارَ كَيْشًا، وَإِنْ غَلَا غَرِمَ أَرْضَ نَقْصِهِ، وَكَذَا
نَقْصُهُ، وَيَحْتَمِلُ: لَا؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ.
وَأِنْ أُولَدَ الْأَمَةُ فَسَقَطَ مِثْنًا لَمْ يَضْمَنْهُ.
وَقِيلَ: بَلَى، قِيلَ: بِقِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا.
وَقِيلَ: بِعَشْرِ قِيَمَةِ أُمِّهِ (م ٢٣)^(٣)، وَمَا تَصِحُّ إِجَارَتُهُ يُلْزَمُهُ أَجْرُهُ وَمِثْلُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.
فِي قَضَايَا وَفِيهَا انْتِفَاعٌ.
وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا مُطْلَقًا.
وَوَظَاهِرُ الْمُبْهَجِ التَّفَرُّقُ وَ اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَجَعَلَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرًا مَا نَقَلَ عَنْهُ.
نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ رَزَعَ بِلَا إِذْنٍ عَلَيْهِ أَجْرُهُ الْأَرْضِ يَقْدَرُ مَا اسْتَعْمَلَهَا إِلَى رَذُّهُ أَوْ إِتْلَافِهِ أَوْ رَذِّ قِيَمَتِهِ.
وَقِيلَ: وَبَعْدَهَا مَعَ بَقَايِهِ.
وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَضْمَنُ زَائِحَةً مَسْلُوكًا وَتَحْوِيهِ، وَخِلَافًا لِلْإِنْتِصَارِ لَا نَقْدًا لِإِيجَارِهِ.

- (١) (مسألة - ٢١): قوله: (وفي حبسه ليرد القيمة عليه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعاية.
قال في التلخيص: وهل للغاصب حبس العين لاسترداد القيمة؟ يحتمل وجهين، قال: وكذلك إذا اشترى شراءً فاسدًا هل يجبس المشتري المبيع على رد الثمن؟
والصحيح: أنه لا يجبس، بل يدفعها إلى عدل ليسلم إلى كل واحد ماله. انتهى.
قلت: وهو الصواب، وفي المسألة الثانية أولى.
(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن تحمر عصير فقيل: قيمته، وقيل: مثله). انتهى.
أحدهما: عليه قيمته، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، وغيرهم.
وقال الحارثي: وليس بالجيد. انتهى.
قلت: وهو بعيد جدًا، لأن له مثلاً، وقد بقي في حكم التألف.
والوجه الثاني: يلزمه مثله، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن منجاء، والتلخيص، والرعاية الكبرى، والوجيز، وتذكرة ابن عديس، وغيرهم وهو في بعض نسخ المقنع.
وقدّمه الحارثي في شرحه وصاحب الفائق.
قلت: وفي إطلاق المصنف الخلاف نظر ظاهر، بل الصواب تقديم أخذ المثل، والله أعلم.
(٣) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن أولد الأمة فسقط ميثاً لم يضمه، وقيل: بلى، قيل: بقيمته لو كان حياً، وقيل بعشر قيمة أمه). انتهى.
يعني: على القول بالضمان هل يضمه بقيمته لو كان حياً أو بعشر قيمة أمه؟
أطلق الخلاف، وأطلقه الحارثي في شرحه، وصاحب القواعد الأصولية.
القول الأول: اختاره القاضي أبو الحسين.
والقول الثاني: اختاره الشيخ الموفق، وهو الصواب، ويحتمل الضمان بأكثر الأمرين.
قال الحارثي: وهو أقيس.

فصل

وَمَنْ أَخَذَهُ مِنْ غَاصِبِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ ضَمَنَهُ، كَغَاصِبِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ يَلْتَزِمْ ضَمَانَهُ فَيَرْجِعُ مُودِعَ وَنَحْوَهُ بِقِيَمَتِهِ وَمَنْفَعَتِهِ، وَكَذَا مُرْتَهَنٌ وَمَتَّهَبٌ فِي الْأَصَحِّ، وَمُسْتَأْجَرٌ بِقِيَمَتِهِ، وَعَكْسُهُ مُشْتَرٍ وَمُسْتَعِيرٌ، وَيَأْخُذُ مُسْتَأْجَرٌ وَمُشْتَرٍ مِنْ غَاصِبٍ مَا دَفَعَا إِلَيْهِ، وَيَأْخُذُ مُشْتَرٍ نَفَقَتَهُ وَعَمَلَهُ مِنْ بَالِعٍ غَارَ قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ احْتِمَالٌ: يَرْجِعُ مُشْتَرٍ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّمَنِ وَلَيْسَ: لَا يُطَالِبُ بِالزِّيَادَةِ الْحَاصِلَةِ قَبْلَ قَبْضِهِ.
قَالَ الشَّيْخُ فِي قِتَائِهِ: وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى أَطْفَالِ غَاصِبٍ وَصِيٍّ مَعَ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِلَّا رَجَعَ لِأَنَّ الْمُوصِيَّ غَرَهُ.
وَإِنْ أَحْبَلَ مُشْتَرٍ أَمَةً جَاهِلًا فَوَلَدَهُ حُرًّا، وَيَلْزَمُهُ فِدَاؤُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِ يَوْمٌ وَضَعِي.

وَعَنْهُ: يَوْمٌ مُطَالِبَتِهِ بِقِيَمَتِهِ.

وَعَنْهُ: بِمِثْلِهِ فِي قِيَمَتِهِ.

وَعَنْهُ: بِأَيِّهِمَا شَاءَ.

وَعَنْهُ: بِمِثْلِهِ فِي صِفَاتِهِ تَقْرِيْبًا، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَيَرْجِعُ بِنَقْصٍ وَإِلَادَةٍ وَمَنْفَعَةٍ فَائِتَةٍ وَفِدَاءٍ وَلَدٍ.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ رَوَايَةً، وَكَذَا مَهْرٌ وَأَجْرَةٌ نَفْعٌ فِي بَيْعٍ وَخَارِجَةٌ وَهَبَةٌ.
وَعَنْهُ: لَا، لِحُصُولِ نَفْعٍ.

اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ، كَقِيَمَتِهَا وَيَسْدَلُ أَجْزَالَهَا وَأَرْضٌ بِكَارَةٍ، وَلَيْسَ رَوَايَةً، وَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ الْكُلِّ لِغَاصِبِهِ، وَيَرْجِعُ غَاصِبُهُ عَلَى الْأَخِيذِ بِمَا لَا يَرْجِعُ بِهِ الْأَخِيذُ عَلَيْهِ لَوْ ضَمِنَهُ الْمَالِكُ، وَإِنْ عَلِمَ بِالْغُصْبِ فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ.
وَسَأَلَهُ مُهْنًا عَنْ عَبْدٍ أَدْنَى لَهُ سَيِّدُهُ فِي التَّجَارَةِ فَسَلَّمَهُ رَجُلٌ مَالًا مُضَارَبَةً بِأَمْرِ السَّيِّدِ فَسَلَّمَهُ الْعَبْدُ رَجُلًا لِيَشْتَرِيَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِهِ، قَالَ: يَرْجِعُ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى مُشْتَرِيهِ، فَقُلْتُ لَهُ: ذَهَبَ الْمَالُ، قَالَ: يَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْعَبْدِ.
قُلْتُ: فَيَكُونُ حُرًّا؟

قَالَ: نَعَمْ، وَظَاهِرُهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا عَلَى مَنْ الْقَرَارُ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَتَلَهَا غَاصِبٌ بَوَاطِيءَ فَالْدَيْنِ، نَقَلَهُ مُهْنًا.

وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ فَأَدْعَى مُدْعٍ أَنْ بَائِعَهُ غَصَبَهُ مِنْهُ لَمْ يَقْبَلْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ صَدَقَاهُ اسْتَقَرَّ ضَمَانُهُ عَلَى مُشْتَرِيهِ.

وَقِيلَ: يَنْطَلُ جُعْتُهُ إِنْ صَدَقَهُ مَعَهُمَا، وَيَرْتُهُ وَارْتُهُ ثُمَّ مُدْعٍ وَلَا وِلَاءَ.

وَلَوْ قُلِعَ غَرَسُ الْمُشْتَرِي أَوْ بَنَاءُهُ لِاسْتِحْقَاقِ الْأَرْضِ رَجَعَ بِالْغَرَامَةِ عَلَى الْبَائِعِ.

وَعَنْهُ: لِرَبِّهَا قُلْعُهُ إِنْ ضَمِنَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَائِعِ، وَمَنْ بَنَى فِيمَا يَطْنُهُ وَلَكِنَّهُ جَارَ نَفْسُهُ لِنَفْرِيطِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَى مَنْ غَرَهُ وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ مَا اشْتَرَاهُ وَدَّ بَائِعُهُ مَا قَبَضَهُ.

وَقِيلَ: إِنْ سَبَقَ الْمَلِكُ الشَّرَاءَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ أَطْعَمَهُ لِغَيْرِ عَالِمٍ بِغُصْبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ لِدَائِيهِ اسْتَقَرَّ ضَمَانُهُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ قَالَ هُوَ لِي.

وَعَنْهُ: عَلَى أَكْلِهِ، كَأَكْلِهِ بِلَا إِذْنِهِ، وَكَعَالِمٍ، وَكَذَا إِنْ أَطْعَمَهُ لِرَبِّهِ.

وَعَنْهُ: لَا يَبْرَأُ، وَكَذَا إِنْ أَخَذَهُ بِهَبَةٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ.

وَعَنْهُ: يَبْرَأُ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، لِعَوْدَتِهِ إِلَى مِلْكِهِ، وَإِنْ أَخَذَهُ وَدِيعةً وَنَحْوَهَا لَمْ يَبْرَأَ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بَلَى، كَعَارِيَةٍ، وَلَوْ أَبَاحَهُ لِلْغَاصِبِ فَكُلَّهُ قَبْلَ عَلَيْهِ ضَمِنَ، ذَكَرَهُ فِي الْإِتْيَاصِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ غَيْرَ الطَّعَامِ كَهُوَ فِي ذَلِكَ، وَلَا فَرْقَ.

وَقَالَ فِي الْقُنُونِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّعَامِ يَنْفَى الضَّمَانُ، بِذَلِكَ مَا لَوْ قَدَّمَ لَهُ شَوْكَةً أَلْذِي غَصَبَهُ مِنْهُ فَسَجَرَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ لَوْ اتَّجَرَ بِالنَّقْدِ فَرَبَحَهُ لِرَبِّهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَاحْتِجَّ بِخَبَرِ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْفُنُونِ وَالتَّرْغِيبِ: إِنْ صَحَّ الشَّرَاءُ نَقَلَ حَرْبٌ فِي خَبَرِ عُرْوَةٍ: إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَوَزَهُ لَهُ.

وَعَنْهُ: يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ.

وَقَالَ فِي الْمَحَرَّرِ: بَيِّنَةُ نَقْدِهِ.

وَعَنْهُ: رَبْحُهُ لَهُ، وَلَهُ الْوُطءُ، نَقَلَهُ الْمُرُوذِيُّ، فَعَلَى هَذَا إِنْ أَرَادَ التَّخْلُصَ مِنْ شُبْهَةِ بَيْدِهِ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ نَقَدَهَا.

وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَإِنْ جَهَلَ رُبُّهُ وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ أَوْ عَلِمَهُ وَيَشْتَرِي دَفْعُهُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَسِيرُ كَحَبَةِ فَسَلَّمَهُ إِلَى حَاكِمٍ بَرٍّ، وَلَهُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْأَصَحِّ بِهِ، بِشَرْطِ ضَمَانِهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: يُعْجَبِي الصَّدَقَةُ بِهِ.

وَفِي الْغَنِيِّ: عَلَيْهِ ذَلِكَ:

وَنَقَلَ أَيْضًا: عَلَى فَقَرَاءِ مَكَانِهِ إِنْ عَرَفَهُ، لِأَنَّ دِيَّةَ قَتِيلٍ يُوجَدُ عَلَيْهِمْ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ، أَوْ بَقِيَّتِيهِ، وَلَهُ شِرَاءٌ عَرَضٌ بِنَقْدٍ.

وَلَا تَجُوزُ مُحَابَاةٌ قَرِيبٌ وَغَيْرُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وظَاهِرُ نَقْلِ حَرْبٍ فِي الثَّانِيَةِ الْكَرَاهَةُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا غَيْرَ الصَّدَقَةِ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي: يَتَصَدَّقُ أَوْ يَشْتَرِي بِهِ كِرَاعًا وَسِلَاحًا يُوقَفُ، هُوَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَسَأَلَهُ جَعْفَرُ عَنْ بَيْدِهِ أَرْضٌ أَوْ كَرَمٌ لَيْسَ أَصْلُهُ طَيِّبًا وَلَا يُعْرَفُ رُبُّهُ، وَقَالَ: يُوقَفُ عَلَى الْمَسَاكِينِ.

وَسَأَلَهُ الْمُرُوذِيُّ عَنْ مَاتَ وَكَانَ يَدْخُلُ فِي أُمُورٍ تَكْرَهُ فَيُرِيدُ بَعْضُ وَلَدِهِ التَّنَزُّهَ، فَقَالَ: إِذَا أَوْقَفَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ فَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ عَلَيْهِ؟ وَاسْتَحْسَنَ أَنْ يُوقَفَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَيَتَوَجَّهَ: عَلَى أَفْضَلِ الْبَرِّ.

قَالَ شَيْخُنَا: يُصَرَّفُ فِي الْمَصَالِحِ، وَقَالَ فِي وَدِيعَةٍ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ: قَالَهُ الْعُلَمَاءُ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُنَا (و هـ م) وَهَذَا مُرَادُ أَصْحَابِنَا، لِأَنَّ الْكُلَّ صَدَقَةٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِوَلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَقَالَ: لَيْسَ لِصَاحِبِهِ إِذَا عَرَفَ رَدَّ الْمَعَاوِضَةِ، لِثُبُوتِ الْوَلَايَةِ عَلَيْهَا شَرْعًا، لِلْحَاجَةِ، كَمَنْ مَاتَ وَلَا وَلِيَّ لَهُ وَلَا حَاكِمٍ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ وَقَفَ الْعَقْدَ لِلْحَاجَةِ، لِجَهْلِ الْمَالِكِ، وَلِغَيْرِ حَاجَةِ الرُّوَاتَيْنِ.

وَقَالَ فِيمَنْ اشْتَرَى مَالَ مُسْلِمٍ مِنَ التُّرْكِ لَمَّا دَخَلُوا الشَّامَ: إِنْ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهُ صَرَفَ فِي الْمَصَالِحِ، وَأَعْطَى مُشْتَرِيَهُ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ لَهُ إِلَّا بِتَقْيُّدِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ، كَمَا رَجَحْتُهُ فِيمَنْ أَتَجَرَ بِمَالٍ غَيْرِهِ وَرَبَّحَ، وَنَصٌّ فِي وَدِيعَةٍ تَنْتَظَرُ كَمَالَ مَقْضُودٍ وَأَنَّ جَائِزَةَ الْإِمَامِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الصَّدَقَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: إِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنْ عَيْنَهُ مَغْضُوبٌ فَلَهُ قَبُولُهُ، وَسَوَى ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بَيْنَ وَدِيعَةٍ وَخُصْبٍ، وَذَكَرَهُمَا الْحُلُوتَانِي كَرَهْنٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُ ذَرَاهُمْ مَبَاحٌ فَقِي النُّوَادِرُ بِأَكْلٍ عَادَتَهُ لَا مَا لَهُ عَنْهُ غَنِيَّةٌ، كَحُلُوءٍ وَفَاقِيَةٍ.

فَصَلَّ

مَنْ أَتْلَفَ مُحْتَرَمًا لِمَغْضُومٍ وَيَثْلُهُ يَضْمَنُهُ ضَمْنَهُ، فَإِنْ أَكْرَهَ فَقِيلَ: يَضْمَنُ مَكْرَهُهُ، كَذَفْعِهِ مَكْرَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِتْلَافًا. وَقِيلَ: الْمَكْرَهُ كَمُضْطَرٍّ (م ٢٤) (١).

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (ومن أتلف محترماً لمعصوم ومثله يضمنه ضمنه، فإن أكرهه فقيل: يضمن مكرهه، وقيل: كمضطر).

انتهى.

وأطلقهما في القواعد، والقول بأن مكرهه يضمنه قطع به القاضي في كتابه الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وابن عقال في عمد الأدلة، قاله في القواعد، والقول بأنه كمضطر قال في الرعاية الكبرى: وإن أكرهه على إتلافه ضمنه، يعني المباشر.

وقطع به، والذي يظهر أن هذا هو القول بأنه مضطر.

وقال في التلخيص: الضمان عليهما، واقتصر عليه الحارثي، وهو احتمال للقاضي في بعض تعاليقه، فهذه ثلاثة أقوال.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَيَرْجِعُ فِي الْأَصَحِّ مَعَ جَهْلِهِ.
وَقِيلَ: وَعَلَيْهِ، لِإِبَاحَةِ إِنْتِلَافِهِ وَوُجُوبِهِ، بِخِلَافِ قَتْلِ، وَلَمْ يَخْتَرَهُ، بِخِلَافِ مُضْطَرٍّ، وَهَلْ لِرَبِّهِ طَلَبٌ مَكْرَهٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٥)^(١)، فَإِنْ طَلَبَهُ رَجَعَ عَلَى الْمُتْلِفِ وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: الضَّمَانُ بَيْنَهُمَا، وَلَا ضَمَانٌ مَعَ إِذْنِهِ، وَعَيْنُ ابْنِ عَقِيلِ الْوَجْهَ الْمَأْذُونُ فِيهِ مَعَ غَرَضٍ صَحِيحٍ.
وَقَالَ فِي الْفُنُونِ فِي الْمَجْلَدِ الثَّامِعِ عَشَرَ مُحْتَجًا عَلَى أَنَّ حُرْمَةَ الْحَيَوَانِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَالِ: لَوْ أُذِنَ فِي قَتْلِ عَبْدِهِ فَقَتَلَهُ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَيْدَمَ.
وَلَوْ أُذِنَ فِي إِتْلَافِ مَالِهِ سَقَطَ الضَّمَانُ، وَالْمَأْتَمُ وَلَا كَفَّارَةٌ، وَقَالَ بَعْدَ هَذَا بَنَحُو نَصَفَ كُرَاسَةٍ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ: يُمْنَعُ مِنْ تَضْيِيعِ الْحَبِّ، وَالْبَذَرِ فِي الْأَرْضِ السَّيِّئَةِ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَحَلُّ وَقَاقٍ، وَسَبَقَ أَنَّهُ يَحْرُمُ فِي الْأَشْهَرِ دَفْنُ شَيْءٍ مَعَ الْكَفَنِ.
وَإِنْ حُلَّ قَيْدُ عَبْدٍ أَوْ قَتَحَ قَفَصًا عَنْ طَائِرٍ ثُمَّ ذَهَبَ ضَمِينُهُ.
وَفِي الْفُنُونِ: إِنْ كَانَ الطَّيْرُ مَتَأَلِّفًا فَلَا كَذَكَاةَ مَتَأَنَسٍ وَمَتَوَحَّشٍ، وَإِنْ دَفَعَ مِيرْدًا إِلَى عَبْدٍ فَبَرَدَ قَيْدُهُ فَيَسِي تَضْمِينِ دَالِيعِهِ وَجْهَانِ (م ٢٦)^(٢).

وَلَا يَضْمَنُ دَافِعٌ مِفْتَاحَ إِلَى لَصٍّ.
قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ غَرِمَ بِسَبَبِ كَذِبٍ عَلَيْهِ عِنْدَ وَلِيِّ أَمْرٍ فَلَهُ تَغْرِيمُ الْكَاذِبِ.
وَإِنْ حُلَّ وَعَاءٌ فِيهِ دَهْنٌ جَامِدٌ فَذَهَبَ بِرِيحِ الْقَتَّةِ أَوْ شَمْسِ فُوجْهَانِ (م ٢٧، ٢٨)^(٣).

- (١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وهل لرَبِّه طلب مكرهه؟ فيه وجهان). انتهى.
يعني: هل للمالك مطالبة مكرهه إذا كان المكره يفتح الرءاء عالمًا وقلنا له: الرجوع عليه أم لا؟
قال في الرعاية الكبرى: يحتمل وجهين. انتهى.
أحدهما: له مطالبة.
قلت: وهو الصواب، ويؤيده كلام القاضي المتقدم.
والوجه الثاني: ليس له مطالبة.
قلت: وهو ضعيف جدًا.
(٢) (مسألة - ٢٦): قوله: (وإن دفع ميرًا إلى عبدٍ فبرد قيده ففي تضييع دافعه وجهان). انتهى.
وحكماهما في الفصول، والتلخيص، والرعاية احتمالين، وأطلقوهما، أحدهما: يضمن.
قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر ما قدّمه الحارثي.
والوجه الثاني: لا يضمن، وهو ضعيف.
(٣) (مسألة - ٢٧ - ٢٨): قوله: (وإن حلَّ وعاءٌ فيه دهنٌ جامدٌ فذهب بريح القتة أو شمسٍ فوجهان). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٧): إذا حلَّ وعاءٌ فيه دهنٌ جامدٌ فذهب بريح القتة فهل يضمن أم لا؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: يضمن، وهو الصحيح، قدّمه في المعني، والكافي، والشرح ونصره، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
والوجه الثاني: لا يضمن.
قال القاضي: لا يضمن ما القته الريح، وكذا قال أبو الخطاب وغيره.
قال الحارثي: وعن القاضي وابن عقيّل: لا يضمن.
وقدّمه في التخلّص.

قلت: قطع في الفصول أنه لا يضمن في موضع، واختار الضمان في آخر.
(المسألة الثانية - ٢٨): لو ذاب بشمسٍ هل يضمن أم لا؟
أطلق الخلاف:

وقيل: لا يضمنه بريح لأنه غير مقصد، ولو حبس مالك ذواب قتلقت لم يضمن ذكره في الانتصار، والمغني، والترغيب.

وقيل: بلى.

قال في الترغيب: أو فتح جزأ فجاء آخر فسرق، وعند شيخنا يتوجه فيمن حبسه عن الانتفاع بملكه أن يضمنه بالتسبب.

وإن ربط دابة بطريق واسع وليست يده عليها فروايتان (م ٢٩) (١).

ويضمن بطريق ضيق ولو ينفج برجل، نص عليه ومن ضربها إذن فرسته فمات ضيمته، ذكره في الفتون، وتركه طينا فيها أو خبئة أو عمودا أو حجرا أو كيس ذراهم، نص عليه.

وبإسناد خشبة إلى حائط، وباقتناء كلب عقور، نص عليه، وفي رواية إلا لداخل بينه بلا إذنه.

وفي رواية نقل خيل الكلب إذا كان مؤثقا لم يضمن ما عقر، ويضمن باقتناء سنور تأكل فراخا عادة، مع علمه، كالكلب، وله قتلها بأكل لحم ونحوه، كالقواصق.

وفي الفصول: حين أكله.

وفي الترغيب: وإن لم يندفع إلا به، كصايل، وإن سقى ملكة أن أجج فيه نارا ضمن إن أفرط أو قرط، والمراد: لا بطريقتان ربح، ولهذا في غير المسائل: لو أججها على سطح داره فهبت الريح، فأطارت الشرر لم يضمن، لأنه في ملكه، ولم يفرط، وهبوب الريح ليس من فعله، بخلاف ما لو أوقف دابته في طريق قبالت، أو رمى فيها قشر بطيح لأنه في غير ملكه، فهو مفرط، وظاهرة: لا يضمن في الأولى مطلقا.

وإن حفر بئرا في سابلة لينفع المسلمين ولا ضرر لم يضمن، وعلة أحمد بأنه نفع للمسلمين، وكلمات. وعنه: بإذن حاكم.

وعنه: بلى، وكذا حكم البناء فيها مساجد أو غيرها لينفع المسلمين، نقل إسماعيل بن سعيد في المسجد: لا بأس به إذا لم يضر بالطريق.

ونقل عبد الله: أكره الصلاة فيه، إلا أن يكون بإذن إمام.

= أحدهما: يضمن وهو الصحيح.

قال الحارثي: وافق على ذلك القاضي وصاحب التلخيص.

وقدّمه في المغني، والشرح، والكافي ونصراه.

وجزم به ابن رزين.

والوجه الثاني: لا يضمن قال في الفائق: وقال القاضي: لا يضمن، فلعل له قولين.

وقال ابن عقيل أيضا: لا يضمن: واختار في موضع آخر الضمان.

(١) (مسألة - ٢٩): قوله: (وإن ربط دابة بطريق واسع وليست يده عليها فروايتان). انتهى.

وأطلقهما المستوعب، والمغني، والشرح، والفائق، والزركشي، والقواعد الأصولية، وغيرهم.

إحدهما: يضمن، وهو ظاهر ما قطع به الشيخ في المتن، والعمدة، وصاحب المذهب، والخلاصة، وغيرهم، لإطلاقهم الضمان.

قال الحارثي: وكذا أورده ابن أبي موسى وأبو الخطاب مطلقا، ونص عليه أحمد. انتهى.

وقدّمه في القاعدة الثانية، والثمانين وقال: هذا المنصوص، وذكر النصوص في ذلك.

والرواية الثانية: لا يضمن، والحالة هذه، ذكره القاضي في المجرد، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

قال في القواعد: وأما الأمدى فحمل المنع على حالة ضيق الطريق وسعته.

والمذهب عنه: الجواز مع السعة وعدم الإضرار، رواية واحدة، ومن المتأخرين من جعل المذهب المنع رواية واحدة، وخالف بعض المتأخرين وقال: الربط عدوان بكل حال. انتهى.

وَتَقُلُّ الْمُرُودِي: حُكْمُ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي بُنِيَتْ فِي الطَّرِيقِ تَهْدِمُ، وَسَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَتَّالُ: يَزِيدُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ الطَّرِيقِ؟
قَالَ: لَا يُصَلَّى فِيهِ.

وَتَقُلُّ حَنْبَلٌ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْأَنْهَارِ، قَالَ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَسَأَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَابِطٍ فَوْقَ مَسْجِدٍ، أَيُصَلَّى فِيهِ؟

قَالَ: لَا يُصَلَّى فِيهِ إِذَا كَانَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى شَطِّ النَّهْرِ، وَالطَّرِيقِ أَمَامَهُ.
قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ، وَلَكِنْ طَرِيقٌ مَكَّةَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَنَحَّى عَنِ الطَّرِيقِ وَيُصَلِّيَ مِمَّنَّةَ الطَّرِيقِ وَتَقُلُّ ابْنُ مُثَنَّى عَنْ بَنَاءِ سَابِطٍ فَوْقَ مَسْجِدٍ: لَا يُصَلَّى فِيهِ إِذَا كَانَ مِنَ الطَّرِيقِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْإِمَامِ فِي الْبِنَاءِ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ ذُو الْحَفَرِ، لِدَعْوِي الْحَاجَةِ إِلَى الْحَفْرِ لِنَفْعِ الطَّرِيقِ وَإِصْلَاحِهَا وَإِزَالَةِ الطِّينِ، وَالْمَاءِ مِنْهَا، فَهُوَ كَتَفَيْتِهَا، وَحَفَرَ هَذِهِ فِيهَا، وَقُلْعَ حَجَرٍ يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ، وَوَضَعَ الْحَصَى فِي حَفْرَةٍ فِيهَا لِيَمْلَأَهَا، وَتَسْقِفُ سَابِقَةَ فِيهَا، وَوَضَعَ حَجَرَ فِي طِينٍ فِيهَا لِيَطَأَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَهَذَا كُلُّهُ مَبَاحٌ لَا يَضُرُّ مَا تَلَفَ بِهِ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَكَذَا بِنَاءُ الْقَنَاطِرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْإِمَامِ فِيهَا، لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ لَا تَعُمُّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي حَفْرِ الْبُشْرِ: يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَى سَقُوطَ الضَّمَانِ إِذَا حَفَرَهَا فِي مَكَانٍ مَائِلٍ عَنِ الْقَارِعَةِ وَجَعَلَ عَلَيْهِ حَاجِزًا لِيَعْلَمَ بِهِ الْيَتَوَقَّى، وَإِنْ حَفَرَهُ لِنَفْسِهِ ضَمِنَ وَلَوْ فِي فَنَائِهِ وَتَصَرَّفَ وَارِثُهُ فِي تَرْكِتِهِ، وَإِذَا كَانَ إِمَامٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْذَنَ فِيهِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِيُكَيِّلَ بِنَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِ بِنَيْتِ شَيْءٍ مِنَ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ النَّافِلَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ أَنْ يَحْكُمَ بِصَحِيحِهِ، وَقَالَ شَيْخُنَا.

وَيَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ لِلْمَصْلَحَةِ، وَجُوزُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا حَفْرَ بُشْرٍ لِنَفْسِهِ فِي فَنَائِهِ بِإِذْنِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.
قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ لَمْ يَسُدِّ بُشْرَهُ سَدًّا يَمْنَعُ مِنَ التَّضَرُّرِ بِهَا ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهَا، وَكَذَا بَسْطُ حَصِيرٍ وَتَغْلِيْقُ فَنْدِيلٍ وَنَحْوُهُ يَسْجُدُ.

وَالْأَكْثَرُ لَا يَضْمَنُ كَوْضِعُهُ حَصَى فِيهِ، وَالْأَصَحُّ وَقَعُودُهُ فِيهِ وَفِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ، وَفِعْلُ عَبْدِهِ بِأَمْرِهِ كَفِعْلِهِ أَعْتَقَهُ أَوْ لَا يَضْمَنُ سُلْطَانٌ أَمِيرٌ وَحَدَّهُ.

وَإِنْ حَفَرَهَا حُرٌّ بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا وَثَبَتْ عَلَيْهِ أَنَّهَا فِي مِلْكِهِ غَيْرِهِ نَصَّ عَلَيْهِ ضَمِنَ الْحَافِرُ، وَنَصُّهُ: هُمَا وَإِنْ جَهْلُ فَلَا أَمْرَ.
وَقِيلَ: الْحَافِرُ.

وَيَرْجِعُ إِنْ مَالَ حَاطِلُهُ إِلَى غَيْرِ مِلْكِهِ وَعَلِمَ بِهِ وَلَيْسَ فِي التَّرْغِيبِ: وَعَلِمَ لَمْ يَضْمَنَ.
وَقِيلَ: بَلَى، كِبَائِهِ مَائِلًا كَذَلِكَ.

وَعَنْ: إِنْ طَالَبَهُ مُسْتَحِقٌّ بِنَفْسِهِ وَأَمَكَّتَهُ ضَمِنَ.

وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَأُطْلِقَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ: إِذَا كَانَ أَشْهَدَ عَلَيْهِ، ضَمِنَ، وَلَا تَضْمَنُ عَاقِلَةٌ لَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا، وَإِنْ أَبْرَأَهُ وَالْحَقُّ لَهُ فَلَا، وَإِنْ طَوْلَبَ أَحَدُ الْمُشْتَرِكِينَ فَنَفِي حَصَّتِي وَجْهَانِ (م ٣٠) ^(١).

وَمِثْلُهُ خَوْفُ سَقُوطِهِ بِتَشَقُّقِهِ عَرْضًا، وَيَضْمَنُ بِجَنَاحِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ بَعْدَ بَيْعٍ وَقَدْ طَوْلَبَ بِنَفْسِهِ، كَحَصُولِهِ بِفِعْلِهِ. وَلَا يَضْمَنُ وَلِيٌّ قَرُطًا، بَلْ مُوَلِيٌّ ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَيَّرِ.
وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ.

(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (فيما إذا مال حافظ....، وإن طولب أحد الشريكين فني حصته وجهان). انتهى.

قال في المغني، والشرح: احتمل وجهين:

أحدهما: يلزمه بحصته، وهو ظاهر ما جزم به الناظم.

والوجه الثاني: لا يلزمه شيء.

فَصْلٌ

وَلَا يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتِ الْبَهِيمَةُ صَبَدَ حَرَمٍ وَغَيْرِهِ، وَأَطْلَقَ الْأَصْحَابُ.
وَيَتَوَجَّهُ: إِلَّا الضَّارِبَةُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِإِسْكَانِهَا ضَمِنَهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا.
وَفِي الْفُصُولِ: مَنْ أَطْلَقَ كَلْبًا عَقُورًا أَوْ دَابَّةً رُفُوسًا أَوْ عَضُوضًا عَلَى النَّاسِ وَخَلَاهُ فِي طَرِيقِهِمْ وَمَصَاطِبِهِمْ وَرَحَابِهِمْ
فَأَتْلَفَ مَا لَا أَوْ نَفْسًا ضَمِنَ، لِيُفْرِطَ وَكَذَا إِنْ كَانَ لَهُ طَائِرٌ جَارِحٌ كَالصُّقْرِ، وَالْبَازِي فَافْسَدَ طُيُورَ النَّاسِ وَخَيْوَانَاتِهِمْ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ أَنَّ الْبَهِيمَةَ الصَّائِلَةَ يَلْزَمُ مَالِكُهَا وَغَيْرُهُ إِنْ لَاقَاهَا.

وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِذَا عُرِفَتِ الْبَهِيمَةُ بِالصُّوْلِ يَجِبُ عَلَى مَالِكِهَا قَتْلُهَا، وَعَلَى الْإِسَامِ وَعَلَى غَيْرِ الْإِسَامِ إِذَا
صَالَتْ، عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَمَنْ وَجِبَ قَتْلُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ لَمْ يَضْمَنْ، كَمُرْتَدٍّ.
وَإِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتْهُ بَهِيمَةٌ لَا يَدَّ عَلَيْهَا ظَاهِرَةٌ وَلَوْ كَانَتْ مَغْصُوبَةً، لِظَاهِرِ الْحَبَرِ،
وَعَلَّلَ الْأَصْحَابُ الْمَسْأَلَةَ بِأَنَّهُ لَا تَفْرِيطُ مِنَ الْمَالِكِ، وَلَا دُفْعَةٌ لَهَا فَيَتَعَلَّقُ بِهَا، وَلَا قَصْدٌ فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتَيْهَا، بِخِلَافِ الطُّفْلِ
الصَّغِيرِ، وَالْعَبْدِ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا جَنَايَةَ الْعَبْدِ الْمَغْصُوبِ، وَأَنَّ الْغَاصِبَ يَضْمَنُهَا.
قَالُوا: لِأَنَّ جَنَايَتَهُ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتَيْهِ فَضَمِنَهَا؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ حَصَلَ فِي يَدِ الْمَغْصُوبِ، فَهَذَا التَّخْصِيسُ وَتَعْلِيلُهُ يَقْتَضِي خِلَافَهُ
فِي الْبَهِيمَةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي جَنَايَاتِ الْبَهَائِمِ: لَوْ نَقَبَ لَصٌ وَتَرَكَ النُّقَبَ فَخَرَجَتْ مِنْهُ الْبَهِيمَةُ ضَمِنَهَا وَضَمِنَ مَا تُعْجِنِي
بِإِفْلَاقِهَا وَتَحْلِيلِهَا، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ جَارَهَا وَتَرَكَهَا بِمَكَانٍ ضَمِنَ لِيَعْدِيهِ بِتَرْكِهَا فِيهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرَكَهَا بِمَكَانِهَا وَقَتَ
الْغَضَبِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَلِهَذَا قَالَ الْأَصْحَابُ فِي نَقْلِ التُّرَابِ مِنَ الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ: إِنْ أَرَادَهُ الْغَاصِبُ وَأَبَى الْمَالِكُ فَلِلْغَاصِبِ ذَلِكَ مَعَ غَرَضٍ
صَحِيحٍ، مِثْلُ أَنْ كَانَ نَقْلُهُ إِلَى مَلِكٍ نَفْسِهِ، فَيَنْقُلُهُ لِيَتَفَعَّلَ بِالْمَكَانِ، أَوْ كَانَ طَرَحَهُ فِي طَرِيقٍ فَيَضْمَنُ مَا يَتَجَدَّدُ بِهِ مِنْ جَنَايَةٍ
عَلَى آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ وَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ بِلَا غَرَضٍ صَحِيحٍ، مِثْلُ أَنْ كَانَ نَقْلُهُ إِلَى مَلِكٍ الْمَالِكِ أَوْ طَرَفِ الْأَرْضِ الَّتِي حَفَرَهَا،
وَيَفَارِقُ طَمَّ الْبُيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ غَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ ضَمَانُ جَنَايَةِ الْحَفْرِ.

رَأَى ابْنُ عَقِيلٍ: وَلَعَلَّهُ مَعْنَى كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَوْ جَنَايَةَ التُّرَابِ بِالْغَرَضِ.
وَيَضْمَنُ سَائِقٍ وَقَائِدٌ وَرَاكِبٌ مُتَصَرِّفٌ فِيهَا.
وَقِيلَ: إِنْ اجْتَمَعُوا ضَمِنَ رَاكِبٌ.

وَقِيلَ: وَقَائِدُ جَنَائِبِهَا.
وَعَنْهُ: حَتَّى بِرَجْلَيْهَا، كَكَبْجِهَا وَنَحْوِهِ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ، وَكَوْطِئِهَا بِهَا.
وِظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِيٍّ فِيهِ: لَا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا يَضْمَنُ مَا أَصَابَتْ بِرَجْلَيْهَا أَوْ نَفَعَتْ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى حَسِبِهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ.
وَعَنْهُ: يَضْمَنُ سَائِقُ جَنَايَةَ رَجْلَيْهَا، وَلَا ضَمَانٌ بِذَنبِهَا، فِي الْأَصَحِّ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ نَفَرَهَا أَوْ نَحَسَهَا
ضَمِنَ وَحْدَهُ.

وَيَضْمَنُ جَنَايَةَ وَلَدِهَا، فِي الْمَنْصُوصِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا إِنْ قَرُطَ، نَحْوُ أَنْ يَعْرِفَهَا شُمُوسًا.
وَيَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتْ لَيْلًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: مِنْ زَرْعٍ وَشَجَرٍ.
جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ.
وَفِي الْوَاضِحِ: وَالْمَالُ بِمَوْضِعٍ لَا يُنْسَبُ وَاضِعُهُ إِلَى تَفْرِيطٍ، إِلَّا إِنْ ثَقُلَتْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ هَانِيٍّ، وَالْجَمَاعَةُ وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، وَلَا يَضْمَنُ نَهَارًا.
وَقَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: إِلَّا أَنْ تُرْسَلَ بِقُرْبٍ مَا تَتْلِفُهُ عَادَةً.

وَمَنْ طَرَدَ ذَابَّةً مِنْ مَرْزَعَتِهِ لَمْ يَضْمَنْ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهَا مَرْزَعَةٌ غَيْرُهُ وَإِنْ اتَّصَلَتْ الْمَزَارِعُ صَبَرَ لِيَرْجِعَ عَلَى رَبِّهَا، وَلَوْ قَذَرَ أَنْ يُخْرِجَهَا وَلَهُ مُنْصَرَفٌ غَيْرُ الْمَزَارِعِ فَتَرَكَهَا فَهَذَرًا، وَالْحَطْبُ عَلَى الذَّابَّةِ إِذَا خَرَقَ ثَوْبَ آدَمِيٍّ بِصَبْرِ عَاقِلٍ يَجِدُ مُنْخَرَفًا فَهَذَرًا، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُسْتَنْدَبًا فَصَاحَ بِهِ مِنْهَا لَهُ، وَإِلَّا ضَمِنَتْهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَمَنْ كَسَرَ أَوْ أَتْلَفَ آلَةً لَهُوَ وَلَوْ مَعَ صَبِيٍّ نَصَّ عَلَيْهِ أَوْ كَسَرَ إِنَاءً ذَهَبِيًّا وَقَضَبَهُ أَوْ إِنَاءً فِيهِ خَمْرٌ يُؤْمَرُ بِإِرَاقَتِهَا قَذَرَ يُرْفَقُهَا بِذَوِيهِ أَوْ عَجَزَ، نَقَلَهُ الْمُرُودِيُّ.

وَنَقَلَ الْأَنْزَمَ وَغَيْرَهُ: إِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمْ، كَصَلْبِهِ وَخَنَزِيرِهِ.

وَعَنْهُ: يَضْمَنْ غَيْرَ آلَةٍ لَهُوَ.

وَعَنْهُ: يَضْمَنْ مِنْهَا دَفًا.

وَنَقَلَ مَتْنِي: يَكْسِرُهُ فِي مِثْلِ الْمَيْتِ، وَلَا يَضْمَنْ مَخْزُونًا لِلْخَمْرِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَاخْتَلَاهُ ابْنُ بَطَّةَ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: بَلَى.

وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، وَلَا يَضْمَنْ كِتَابًا فِيهِ أَحَادِيثُ وَهَيْئَةٌ، نَقَلَهُ الْمُرُودِيُّ.

قَالَ فِي الْإِتِّصَارِ: فَجَعَلَهُ كَالَّذِي لَهُوَ، ثُمَّ سَلَّمَهُ عَلَى نَصَبِهِ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ فِي سَبْرِ فِيهِ تَصَاوِيرُ، وَنَصَّ عَلَى تَخْرِيقِ الثِّيَابِ السُّودِ.

فَيُتَوَجَّهُ فِيهِمَا رَوَاتَانِ تَخْرِيجًا، وَلَا حُلًّا مُحَرَّمًا عَلَى الرِّجَالِ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ.

وَاحْتِجَّ فِي الْفُتُونِ فِي آلَةٍ لَهُوَ بَأَنَّهُ يَجُوزُ إِعْدَامُ الْآيَةِ مِنْ كِتَابِ الْمَتْبُوعَةِ، لِأَجْلِ مَا هِيَ فِيهِ، وَإِهَانَةٌ لِمَا وَضِعَتْ لَهُ وَلَوْ أُمِكنَ تَنْبِيْزُهَا، وَكَمْ تَرَدُّ يَجُوزُ بَيِّنَةٌ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنْ آلَةً لَهُوَ يَرْغَبُ فِي مَادِيَّتِهَا، كَعُودٍ وَذَاقُورَةٍ، كَأَنَاءٍ نَقَلَهُ.

وَاحْتِجَّ أَيْضًا بِأَنْ عَثْمَانَ، وَالصَّحَابَةَ أَخْرَقَتْ الْمَصَاحِفَ وَلَمْ تُغْرَمَ قِيَمَةُ الْمَالِيَّةِ لِأَجْلِ التَّالِيفِ، وَاحْتِجَّ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَيَتَخَرَّقِيهِمْ مُصْحَفُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَيَتَخَرَّقِي عِجْلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الشُّطْرُنَجَ مِنْهَا.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَبَيْنَ الْعُقُوبَةِ الْمَالِيَّةِ إِتْلَافُ الثَّوْبَيْنِ الْمُصْفَرَّيْنِ كَمَا فِي الصَّحِيحِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَإِرَاقَةُ عَمْرِ اللَّبَنِ الَّذِي شِيبَ بِالْمَاءِ لِلْبَيْعِ، وَأَنَّ الصَّدَقَةَ بِالْمَغْشُوشِ أَوَّلَى مِنْ إِتْلَافِهِ.

وَفِي كِتَابِ الْهَدْيِ: تَخْرِيقُ أَمَّاكِنِ الْمَخَاصِي وَهَذَا مِنْهَا، كَمَا «خَرَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْجِدَ الضَّرَّارِ وَأَمَرَ بِهِدْمِهِ».

فَمَشَاهِدُ الشُّرْكِ الَّتِي تَدْخُو مَسَدَّتِهَا إِلَى اتِّخَاذِ مَنْ فِيهَا أَتْدَادًا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْهَدْمِ.

ثُمَّ ذَكَرَ تَخْرِيقَ عَمْرِ مَكَانِ الْحَقْرِ، وَتَخْرِيقَهُ قَصْرَ سَعْدٍ لَمَّا اخْتَجَبَ فِيهِ، وَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْرِيقِ دُورِ تَارِكِي خُصُورِ الْجُمُعَةِ، وَالْجَمَاعَةِ لَوْلَا مَا فِيهَا مِنَ النِّسَاءِ، وَالذَّرِيَّةِ.

وَمَنْ وَقَعَ فِي مِحْبَرَتِهِ مَالٌ غَيْرُهُ بِتَقْرِيطِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ كُسْرَتَ مَجَانًا، وَإِنْ لَمْ يَفْرِطْ ضَمِنَ رَبُّ الْمَالِ كُسْرَهَا، فَإِنْ بَذَلَ رُبُّهَا بِذَلِكَ فِيهِ وَجُوبُ قَبُولِهِ وَجَهَانُ (م ٣١) (١).

وَإِنْ تَلَفَتْ حَامِلٌ أَوْ حَمَلُهَا مِنْ رِيحٍ طَبِيعَ عِلْمٍ رَبُّهُ ذَلِكَ عَادَةً ضَمِنَ.

وَقِيلَ: لَا.

(١) (مسألة - ٣١): قوله: (ومن وقع في محبرته مال غيره بتقريطه فلم يخرج كسرت مجانًا، وإن لم يفراط ضمن رب المال كسرها، فإن بذل رب المال بدله ففي وجوب قبوله وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر وشرح الحارثي، وهما احتمالان مطلقان في الفصول:

أحدهما: يلزمه قبوله، اختاره صاحب التلخيص.

وقدّمه في الرعايتين، والحواوي الصغير، وهو الصواب، لأن الضرر لا يزال بالضرر.

والوجه الثاني: لا يلزمه.

واختاره في الفنون؛ لأن منهن من لا تتضرر به، وكريح دخان يتضرر به صاحب سعال وضيق نفس^(١)، ويتوجه فيه الخلاف.

ومن غر بكترة ربح في بلد وأمن طريق لم يضمن ذكره في عيون المسائل؛ لأنه غير متحقق؛ لأنه يمكن الأمن بعد الفزع، والعامل لا يقول عليه، وإنما يخرج متكللاً.

وفي الانحصار فيه أيضاً في باب الغصب: هي مشكلة إلا أنا نقول فرط في قنعه بقوله.

ومن نوى جحد حق عليه أو يبدو في حياة ربه فتوانه له، وإلا فلورثته، نقله ابن الحكم، ومن ندم وزد بعد موت المصنوب منه ما غصبه برئ من إثمه لا من إثم الغصب، نقله حרב.

وعند شيخنا: له مطالبة، ليقتربه الانتفاع به في حياته كما لو مات الغاصب فرده وارثه، نقله حنبل.

قال شيخنا: ولو حبسه عند وقت حاجته كمدة شتابة ثم رده في مشيبه فتقوت تلك المنفعة ظلم يقتصر إلى جزاء.

وقال ابن عقيل وأطن والقاضي أيضاً معنى رواية حרב: «برئ من إثم ذلك»؛ برئ من إثم الغصب وبقي إثم ما أدخل على قلب مالكه من ألم الغصب ومضرة المنع من ملكه مدة حياته، فلا يزول إثم ذلك إلا بالتوبة، وذكر أبو يعلى الصغير أن بالضمان، والقضاء بلا توبة يزول حق الأدبي ويتبقى مجرد حق الله.

نقل عبد الله فيمن اذان على أن يؤديه فحجز: هذا أسهل من الذي اختار وإن مات على عديمه، فهذا واجب عليه.

قال شيخنا: يرجى أن يقضيه الله عنه.

وقال جده: لا يطالب به في الدنيا ولا الآخرة وقاله أبو يعلى الصغير بما يقتضي أنه وفاق، وسبق كلام القاضي في تأخير الصلاة.

قال شيخنا: وللمظلوم الاستعانة بمخلوق فيما يليه أولى، فله الدعاء بما ألهمه بقدر ما وجبه ألم ظلمه، لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب عليه لم يقتصر عليه، بل يدعوا الله بمن يقتري عليه نظيره، وكذا إن أفسد عليه دينه.

قال: ومن ثبت دينه باختياره وتمكن منه فلم يستوفه حتى مات طالب به ورثته وإن عجز هو ورثته فالمطالبة له يوم القيامة.

في الآتي، كما في المطالب للخبر «من كانت له عند أخيه مظلمة من دم أو مال»، لأنها لو انتقلت لما استقر لمظلوم حق في الآخرة، والإرث مشروط بالتمكين من الاستيفاء، كما أنه مشروط بالعلم بالوارث، فلو مات من له عصبية بعيدة لا يعرف نسبه لم يرثه في الدنيا والآخرة، وهذا عام في حق الله، والعبد مشروط بالتمكين من العلم، والقدرة، والمجهول، والمعجور عنه كالمعدوم.

قال عليه السلام لما تعدر رب اللقطة «هي مال الله يؤتيه من يشاء» قال أحمد: الدعاء قصاص ومن دعا على من ظلمه فما صبر، يريد أنه انتصر: «ولكن صبر وعفر إن ذلك لمن عزم الأمور» [الشورى: ٤٣].

وأجره أعظم ويعزه الله ولا يذله، والله أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (وإن تلفت حامل أو حملها من ربح طيبخ علم ربه ذلك عادة ضمن، وقيل لا، واختاره في الفنون لأن منهن من لا تتضرر به، وكريح دخان يتضرر به صاحب سعال وضيق نفس). انتهى.

في قوله: (اختاره في الفنون) نظر، فإنه ذكر هذا الكلام بعينه في أواخر كتاب الديات عن الفنون، ولم يحك إلا احتمالين مطلقين من غير اختيار، فقال: قال في الفنون: إن شئت حامل ربح طيبخ فاضرب جنيها فمات أو مات فقال حنبل وشافعيان: إن لم يعلموا بها فلا إثم ولا ضمان، وإن علموا وكان عادة مستمرة الرائحة تقتل احتمال الضمان، للإضرار، واحتمل لا، لعدم ضرر بعض النساء، وكريح الدخان يتضرر بها صاحب السعال وضيق النفس لا ضمان ولا إثم. انتهى.

فليس في هذا الكلام ما يدل على اختياره، اللهم إلا أن يكون أطلع على مكان في الفنون آخر، وهو بعيد، والله أعلم.

فهذه إحدى وثلاثون مسألة في هذا الباب قد صححت والله الحمد.

باب الشفعة

تَبَيَّنَ بِعِلْمِكَ لِلرَّقَبَةِ لَا الْمَنْفَعَةِ، كَيْصِفَ دَارَ مُوصَى بِتَفْعِهَا بَقَاعَ الْوَرْتَةِ يَصْنَفُهَا فَلَا شَفْعَةَ لِلْمُوصَى لَهُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا فِيمَنْ أَكْثَرَى يَصْنَفُ حَانُوتَ جَارِهِ: لِلْمَكْتَرِي الْأَوَّلِ الشَّفْعَةَ مِنَ الثَّانِي وَيُعْتَبَرُ بُبُونُهُ، فَلَا تَكْفِي الْيَدَ وَسَبْقُهُ، وَتَبَيَّنَ لِشَرِيكِ حَتَّى مَكَاتِبِ.

وَقِيلَ: وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ إِنْ مَلَكَهُ، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: وَإِنْ فَلْنَا الْقِسْمَةَ إِفْرَاقًا وَجَبَتْ هِيَ، وَالْقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا، فَعَلَى هَذَا: الْأَصَحُّ يُؤْخَذُ بِهَا مَوْقُوفٌ جَارٌ يَبْعُهُ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ فِي عَقَارٍ تَجِبُ قِسْمَتُهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ وَشَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ، إِلَّا فِي مَنْقُولٍ يُنْقَسِمُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُؤْخَذُ غَرَسٌ وَبِنَاءٌ تَبَعًا.

وَقِيلَ: وَزَرْعٌ وَشَجَرَةٌ، وَيَكْفِي الشَّيْخَ الشَّجَرَةَ بِالظَّاهِرَةِ وَأَنْ غَيْرَهَا يَدْخُلُ تَبَعًا، مَعَ أَنَّهُ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ اشْتَرَاهُ وَفِيهِ طَلْعٌ لَمْ يُؤَيَّرْ فَابْتَدَأَ لَمْ يَأْخُذْ الشَّجَرَةَ بَلْ الْأَرْضَ، وَالنَّخْلَ بِحِصَّتِهِ كَشَقِصٍ وَسَيْفٍ، وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ أَخَذَ الْأَصْلَ بِحِصَّتِهِ.

وَقِيلَ: وَتَبَيَّنَ لِجَارٍ، وَحَكَاهُ الْقَاضِي يَعْقُوبُ فِي التَّهْمِيرَةِ رَوَايَةً، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا مَعَ الشَّرِكَةِ فِي الطَّرِيقِ، وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ: الشَّفْعَةُ لِمَنْ هِيَ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا شَرِكًا لَمْ يَقْتَسِمُوا فَإِذَا صُرِفَتِ الطَّرِيقُ وَغُرِفَتِ الْحُلُودُ فَلَا شَفْعَةَ.

وَإِنْ يَبْعَت دَارَ لَهَا طَرِيقٌ فِي دَرْبٍ لَا يَنْفَلِدُ فَيَقِيلُ: لَا شَفْعَةَ فِيهِ بِالشَّرِكَةِ فِيهِ فَقَطْ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَالْأَشْهَرُ: يَجِبُ إِنْ كَانَ لِلْمَشْتَرِي طَرِيقٌ غَيْرُهُ أَوْ أَمَكَّنَ فَتَحَ بَابَهُ إِلَى شَارِعٍ (م ١) ^(١).

وَإِنْ كَانَ نَصِيبٌ مُشْتَرٍ فَوْقَ حَاجَتِهِ فَمِنْ زَائِدٍ وَجْهَانِ (م ٢) ^(٢).

وَكَذَا دَهْلِيزُ جَارٍ وَصَحْنُهُ (م ٣) ^(٣).

وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ مِثْلِهِمَا سَبَقَ شِرَاؤُهُ فَتَحَالَفَا أَوْ تَعَارَضَتِ بَيْنَهُمَا، فَلَا شَفْعَةَ، وَلَوْ قُدِّمَ مَنْ لَا يَرَاهَا لِجَارٍ إِلَى حَاكِمٍ لَمْ يَخْلِفْ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ خَرَجَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن بيعت دار لها طريق في درب لا ينفذ فقيل: لا شفعة فيه بالشركة فيه فقط، وقيل: بلى، والأشهر:

يجب إن كان للمشتري طريق غيره أو أمكن فتح بابه إلى شارع). انتهى.

الأشهر هو الصحيح من المذهب.

وجزم به في التلخيص وغيره.

وقدّمه في المغني، والشرح، وغيرهما، وصحّحه في الفائق وغيره.

والقول الأول: وهو أنه لا شفعة في الطريق بالشركة في الشرب فقط مال إليه الشيخ، والشارح وذكره احتمالاً.

والقول الثاني: لم أطلع على من اختاره.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن كان نصيب مشتر فوق حاجته ففي زائد وجهان). انتهى.

وأطلقهما الحارثي في شرحه:

أجدهما: نجح الشفعة في الزائد، اختاره القاضي وابن عقيل.

والوجه الثاني: لا شفعة فيه.

قال الشيخ في المغني، والشارح: وهو الصحيح، وهو كما قال.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا دهليز جار وصحنه). انتهى.

وقاله أيضاً الشيخ في المغني، والشارح، والحارثي، وغيرهم.

وقد علمت الصحيح من ذلك في المقيس عليه.

وَقَالَ: لَا يُعْجِبُنِي الْحَلْفُ عَلَى أَمْرٍ اخْتَلَفَ فِيهِ.
قَالَ الْقَاضِي: لِأَن يَمِينَهُ هُنَا عَلَى الْقَطْعِ، وَسَائِلُ الْأَجْبِيَاءِ ظَنِّيَّةٌ، وَحَمَلَةُ الشَّيْخِ عَلَى الْوَزْعِ، وَأَنَّ لِلْمُشْتَرِي الْأَمْتِنَاعَ بِهِ مِنْ تَسْلِيمِ الْمُبِيعِ بَاطِنًا.
وَقَالَ شَيْخُنَا: تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِيمَنْ عَامَلَ حِيلَةَ رِبْوِيَّةٍ هَلْ يَخْلِفُ أَنَّهُ مَا عَلَيْهِ إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ: نَقَلَهُ حَرْبٌ وَتَبَيَّنَتْ وَفِي شِقَاصِ مُبِيعٍ.

وَقِيلَ: وَلَوْ مَعَ خِيَارِ مَجْلِسٍ وَمُتَرَطِّ.
وَقِيلَ: شَرْطُ لِمُشْتَرٍ ثَبَتَ قَدْرُ ثَمَنِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ إِفْرَازٌ.
وَيُؤْخَذُ بِقَوْلِ مُشْتَرٍ فِي جَهْلِهِ بِهِ وَفِي قَدْرِهِ وَفِي أَنَّهُ أَخَذَتْ الْغَرَسَ، وَالْبِنَاءَ، وَيَقْرَأُ عَرْضَ مَوْجُودَةٍ، فَإِنْ قَالَ ثَمَنُهُ مِائَةٌ وَقَامَ لِلْبَائِعِ بَيِّنَةٌ بِمَاتَتَيْنِ أَخَذَهُ الشَّقِيعُ بِمِائَةٍ.
فَإِنْ أَدْعَى غَلَطًا أَوْ كَذِبًا فَوْجَهَانِ (م ٤) (١)، بِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ مِنْ ثَمَنٍ مِثْلِيٍّ وَثَمَنَةٍ غَيْرِهِ وَقَتَ لَزُومِهِ، وَلَوْ تَعَيَّبَ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.
وَعَنْهُ: يَوْمَيْنِ.

وَعَنْهُ: مَا رَأَى حَاجِمٍ، نَقَلَ صَالِحٍ: لِلْمَاءِ حِصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِلَّا لَمَّا اشْتَرَاهَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَسْقُطُ حِصَّةُ الْمَاءِ مِنَ الثَّمَنِ.
وَفِي رُجُوعِ شَفِيعٍ بَارِشٍ عَلَى مُشْتَرٍ عَقَا عَنْهُ بَائِعٌ وَجَهَانِ (م ٥) (٢).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (فإن كان ثمنه مائة وقام للبائع بيئة بماتتين أخذه الشفيع بمائة فإن ادعى غلطاً أو كذباً فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والشرح، والفتاوى، وغيرهم.
أحدهما: يقبل قول المشتري في الغلط ونحوه.
قال القاضي: قياس المذهب عندي يقبل قوله، كما لو أخبر في المراجعة ثم قال غلطت بل هنا أولى؛ لأنه قد قامت بيئة بكذبه.
قال الحارثي: هذا الأقوى.
قال في الهداية بعد أن أطلق الوجهين بناءً على المخبر في المراجعة إذا قال: غلطت: انتهى.
أكثر الأصحاب قبلوا قوله في دعواه الغلط في المراجعة، وصحح قبول قوله هنا في التصحيح، والنظم.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.
والوجه الثاني: لا يقبل، جزم به في الكافي وغيره.
وقدّمه ابن رزين في شرحه وغيره، واختاره ابن عقيل وغيره، وهو المذهب، على ما اصططحناه.
ونقل أبو طالب في المراجعة: إن كان البائع معروفاً بالصدق قبل قوله، والأفلا.
قال الحارثي: فيخرج مثله هنا، قال: ومن الأصحاب من أبي الإلحاق بمسألة المراجعة.
قال ابن عقيل: عندي أن دعواه لا تقبل، لأن من مذهبنا أن الدرائع محسومة، وهذا فتح باب الاستدراك لكل قول يوجب حقاً، ثم فرّق بأن المراجعة كان فيها أميناً حيث رجع إليه في الإخبار في الثمن، وليس المشتري أميناً للشفيع، وإنما هو خصمه، فافترقا.
وقال في الرعاية الكبرى: وقيل يتحالفان ويفسخ البيع ويأخذه بما حلف عليه البائع لا المشتري. انتهى.
(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وفي رجوع شفيع بارش على مشتر عفا عنه بائع وجهان). انتهى.
قال في الرعاية الكبرى: وإن عفا البائع عن الأرض فرجوع الشفيع به على المشتري يمتثل وجهين.
قلت: إن رد البائع العوض قبل أخذ الشفيع الشقص فالشفيع أولى به. انتهى.
أحدهما: لا يرجع.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كثير من الأصحاب حيث قالوا: يأخذ الشفيع بالثمن الذي استقر عليه العقد، ثم وجدته في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والحارثي قطعوا بذلك، فله الحمد.
والوجه الثاني: يرجع.

والظاهر: أن المصنف تابع ابن حمدان في ذكر الخلاف، وأطلقه، وفيه نظر.

وإن دفع مكيلاً بوزن أخذ مثل كيّله، كقرض، واختار في الترغيب: يكفي وزنه، إذ المبدول في مقابلة الشقص، وقدر الشئ بمياره لا عوضه.

وإن أقام شفع ومشتري بيّنة بشمته احتمل تعارضهما، والقرعة.

وقيل: بيّنة شفع (م ٦) (١).

ولو أنكر الشراء خلف، فإن نكل أو أقام الشفع بيّنة أخذه ودفع ثمنه، فإن أصر فقي بقائه يديه أو يأخذه حاكم الوجهان، وعند القاضي يقال أقبضه أو أبرقه منه.

وفي مختصر ابن رزين: في إنكار مشتري وجه (م ٧) (٢).

ولو ادعى شراءه لموليه ففي الشفعة وجهان (م ٨) (٣).

وفي مختصر ابن رزين: يأخذه بشمته، فلو أصر به وثق، وتأخذ مليّة أو من كفلة مليّة بمؤجل إلى أجل، نص عليه. وإن حل بموت شفع أو مشتري فعلى الميت، وإن مضى ثم علم فكحال ذكره في الانبصار في حل دين مؤجل بموت، ويملكه بمطاليته.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أقام شفع ومشتري بيّنة بشمته احتمل تعارضهما، والقرعة، وقيل: بيّنة شفع). انتهى.

أحدهما: تقدم بيّنة الشفع، وهو الصحيح.

قال القاضي وابنه أبو الحسين وأبو الخطاب وابن عقيل، والشريف أبو جعفر وأبو القاسم الزيدي وصاحب المستوعب، وغيرهم: تقدم بيّنة الشفع.

قال الحارثي: ويقضيه إطلاق الحرق، المصنف هنا يعني به الشفع في المقنع.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

والقول الثاني: يتعارضان وهو احتمال للشفع في المغني.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

والقول الثالث: يستعملان بالقرعة، وهو احتمال في المغني، والشرح.

وأطلق الأقوال في المغني، والشرح، ووجه الحارثي قولاً بأن القول قول المشتري؛ لأنه قال: قول الأصحاب مخالف لما قالوه في بيّنة البائع، والمشتري حيث قدّموا بيّنة البائع؛ لأنه مدّع يزاد، وهذا بينه موجود في المشتري هنا.

فيحتمل أن يقال فيه مثل ذلك. انتهى.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ولو أنكر الشراء خلف، فإن نكل أو أقام الشفع بيّنة أخذه ودفع ثمنه، فإن أصر فقي بقائه يديه أو

يأخذه الحاكم الوجهان، وعند القاضي يقال أقبضه أو أبرقه منه، وفي مختصر ابن رزين: في إنكار مشتري وجه). انتهى.

قول القاضي اختاره ابن عقيل، وجزم به الناظم: والقول بإبقاء الثمن في يده قدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو قوي، فقي في دثته إلى أن يختار أخذه.

والقول بأن الحاكم يأخذه لا أعلم من اختاره، وأطلق الأقوال في المغني، والشرح وشرح الحارثي.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (ولو ادعى شراءه لموليه ففي الشفعة وجهان). انتهى.

قال في المغني والشرح: وإن قال اشترته لابي الطفل لو لهذا الطفل وله عليه ولاية لم تثبت الشفعة في أحد الوجهين؛ لأن الملك ثبت للطفل، ولا تحبب الشفعة بإقرار الولي عليه؛ لأنه إيجاب حق في مال صغير بإقرار وليه.

والثاني: ثبت؛ لأنه يملك الشراء له فصيح إقراره به كما يصح إقراره ببيع في مبيع. انتهى.

قلت: الصواب وجوب الشفعة في ذلك، والتعليل الأول ليس بقوي، وهو ظاهر ما قدّمه المصنف في كتاب الإقرار.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن قال اشترته لابي للطفل فهو كالثابت.

وقال في الغائب: يأخذه الشفع بإذن حاكم، والغائب على حجته إذا قدم، وقيل: لا شفعة فيهما. انتهى.

وقال في الكافي: فهو كالثابت، في أحد الوجهين.

وقال في الغائب: أخذه الشفع بإذن الحاكم. انتهى.

وَقِيلَ: وَقَبْضِهِ.
وَقَالَ الشَّيْخُ: بَلْفَظٍ يَقْتَضِي اخْذَهُ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ عَقِيلٍ الْحُكْمَ تَارَةً وَدَفَعَ ثَمَنَهُ مَا لَمْ يَصْبِرْ مُشْتَرِيهِ، ثُمَّ إِنْ عَجَزَ فُسِّخَ.
وَقِيلَ: حَاكِمٌ.
وَقِيلَ: بَانَ بَطْلَانُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ رُؤْيَاهُ قَبْلَ تَمَلُّكِهِ إِنْ صَحَّ بَيْعٌ غَائِبٍ.
وَفِي الرِّعَايَةِ: الْأَصَحُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَتَمَلُّكِهِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَهُ حَبْسُهُ عَلَى ثَمَنِهِ، لِأَنَّ الشُّعْطَةَ قَهْرِيٌّ، وَالتَّبَيْعُ عَنْ رِضَى، وَتَخَالَفُهُ أَيْضًا فِي خِيَارِ شَرْطٍ، وَكَذَا خِيَارُ مَجْلِسٍ مِنْ جِهَةِ شَفِيعٍ بَعْدَ أَنْ تَمَلَّكَ؛ لِتَقْوِذِ تَصَرُّفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَعْدَ تَمَلُّكِهِ كَلَارِثٍ، وَكَذَا اخْتِيَارُ رُؤْيَاهُ شَفِيعٍ، نَظَرًا إِلَى كَوْنِهِ قَهْرِيًّا أَوْ بَيْعًا، وَيَخْرُجُ فِي الْكُلِّ كَذَلِكَ نَظَرًا إِلَى الْجِهَتَيْنِ، وَإِنْ أُمِيَ مُشْتَرٍ قَبْضَهُ مِنْ بَائِعٍ أَجْبَرُ.
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَأْخُذُهُ شَفِيعٌ مِنْ بَائِعٍ، وَلَوْ أَقْرَأَ الْبَائِعُ وَخَذَهُ بِالْبَيْعِ وَجَبَتْ بِمَسَا قَالَ الْبَائِعُ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي ثَمَنِهِ وَتَخَالَفَا، وَعَهْدَتَهُ عَلَيْهِ، وَفِي غَيْرِهَا عَلَى مُشْتَرٍ.
وَقِيلَ: لَا شَفْعَةَ.

وَلَا تَجِبُ فِي مُتَقَبِّلٍ بِلَا عَوْضٍ، وَفِي عَوْضٍ غَيْرِ مَالٍ كَتَبَاحٍ وَخَلْعٍ وَدَمٍ عِنْدَ رِوَايَتَانِ (م ٩) (١).
وَعَلَى قِيَاسِهِ مَا أَخَذَهُ أَجْرَةً أَوْ ثَمَنًا فِي سَلَمٍ أَوْ عَوْضًا فِي كِتَابَةٍ (م ١٠) (٢).

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ولا تجب في متقبل إليه بلا عوض، وفيما جعل عوضه غير المال كتكاح وخلع وصلاح عن دم عملي راويتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والتلخيص، والمحزر، والرعاية الكبرى، والفائق، وغيرهم.
وظاهر الشرح الإطلاق، وذكر جماعة الخلاف في وجهين.
أحدهما: لا شفعة في ذلك، وهو الصحيح.
قال في الكافي: لا شفعة في، ظاهر المذهب.
قال الزركشي: هذا أشهر الوجهين عند القاضي وأكثر أصحابه.
قال ابن منجأ في شرحه: هذا أولى.

قال الحارثي: أكثر الأصحاب قالوا بانتفاء الشفعة منهم أبو بكر وابن أبي موسى وأبو علي وابن شهاب، والقاضي أبو الخطاب في رؤوس المسائل وابن عقيل، والقاضي يعقوب، والشريفان وأبو جعفر وأبو القاسم الزيدي وابن بكروس، والمصنف، وهذا هو المذهب، ولهذا قدمه في المتن. انتهى.

وهو ظاهر كلام الحرقفي، وصححه في التصحيح، والنظم.
وجزم به في العمدة، والوجيز، والنور، والحاوي الصغير، وغيرهم.
وقدمه في المغني، والشرح وشرح الحارثي، وغيرهم.
والرواية الثانية: فيه الشفعة، اختاره ابن حامد، وأبو الخطاب في الانتصار، وابن حمدان في الرعاية الكبرى.
وقدمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وعلى قياسه ما أخذه أجره أو ثمنًا في سلم أو عوضًا في كتابة). انتهى.
يعني: أنه مثل الذي تقدم، وأن فيه الخلاف المطلق، وقد علمت الصحيح من المذهب في ذلك، فكذا يكون في هذا، وقطع بأنه مثله في الرعاية الكبرى.

قال في الكافي: ومثله ما اشتراه الذمي بخمر أو خنزير.
قال الحارثي: وطرد أصحابنا الوجهين في الشقص المأمول أجره في الإجارة، ولكن نقول: الإجارة نوع من البيع، فيبعد طرد الخلاف إذن.

فالصحيح على أصلنا: جريان الشفعة قولًا واحدًا ولو كان الشقص جعلا في جمالة فكذلك من غير فرق.
وطرد صاحب التلخيص وغيره من الأصحاب الخلاف أيضًا في الشقص المأخوذ عوضًا عن مجرم الكتابة، ومنهم من قطع بنفسه =

فَإِنْ وَجِبَتْ فَقِيلَ: يَأْخُذُهُ بِقِيَمَتِهِ، وَقِيلَ: بِقِيَمَةِ مُقَابِلِهِ (م ١١) ^(١).
وَإِنْ تَحِيلَ لِإِسْقَاطِهَا لَمْ تَسْقُطْ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنَ الْحِيلِ فِي إِنْطَالِ ذَلِكَ وَلَا فِي إِنْطَالِ حَقِّ مُسْلِمٍ، وَيَحْرُمُ بَعْدَ وَجُوبِهَا اتِّفَاقًا، قَالَهُ شَيْخُنَا، فَلَوْ أَظْهَرَ ثَمَنَهُ مِائَةً وَكَانَتْ قِيَمَتُهُ عِشْرِينَ أَوْ اثْرَاهُ مِنْ ثَمَانِينَ دَفَعَ إِلَيْهِ عِشْرِينَ، وَلَوْ بَاعَهُ بِصَبْرَةٍ نَقْدًا أَوْ بِجَوْهَرَةٍ دَفَعَ بِثَلَاثَةِ أَوْ قِيَمَتَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ قِيَمَةُ الشَّقْصِ، وَسَأَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ: دَارَ بَيْنَ اثْنَيْنِ بَاعَ أَحَدُهُمَا الْبِنَاءَ لِفُلَانٍ يَكُونُ لِأَحَدٍ فِيهَا شَفْعَةٌ، قَالَ: جَائِزٌ.

قُلْتُ: فَأَرَادَ الْمُشْتَرِي قِسْمَةَ الْبِنَاءِ وَهَدَمَهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، يُعْطَى نِصْفَ قِيَمَتِهِ.

فصل

وَهِيَ عَلَى الْفُورِ، فَتَسْقُطُ بِتَرْكِهَا بِلَا عَدْرِ، وَإِنْ أَشْهَدَ وَقْتُ عِلْمِهِ فَلَا، ثُمَّ إِنْ أَخَّرَ الطَّلَبُ بَعْدَهُ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ قَدَّرَ عَلَى إِشْهَادِ عَدْلٍ أَوْ مُسْتَوْرِي الْحَالِ أَوْ أَخْبَرَاهُ فَلَمْ يُطْلَبْ تَكْذِيبًا أَوْ قَدَّرَ مُعَدَّرٌ عَلَى التَّوَكُّيلِ فَلَمْ يَفْعَلْهُ أَوْ نَسِيَ الْمَطَالِبَةَ أَوْ الْبَيْعَ أَوْ جَهْلَهَا أَوْ ظَنَّ الْمُشْتَرِي زَيْدًا قَبْلَ أَنْ يَبْذُرَ غَيْرَهُ أَوْ قَالَ بِكُمْ اشْتَرَيْتُ أَوْ اشْتَرَيْتُ رَخِيصًا أَوْ جَهْلَهَا حَتَّى بَاعَ حَصَّتَهُ فَوُجَّهَانِ. وَكَذَا لَوْ لَمْ يَشْهَدْ وَيَأْذُرْ بِمَضِيِّ مُعْتَادٍ (م ١٢، ٢٣) ^(٢).

= الشَّفْعَةُ فِيهِ، وَهُوَ الْقَاضِي بِعُقُوبِ، وَلَا أَعْلَمُ لِذَلِكَ وَجْهًا.

وَحَكَى بَعْضُ مَشَائِخِنَا فِيمَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ طَرْدَ الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا فِي الْمَجْعُولِ رَأْسَ مَالٍ فِي السَّلَمِ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، فَإِنَّ السَّلَمَ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَارِثِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

ثُمَّ قَالَ: إِذَا تَقَرَّرَ مَا قُلْنَا فِي الْمَأْخُوذِ عَوْضًا عَنْ لُجُومِ الْكِتَابَةِ بَلَّغُوا عِزَّ الْكَاتِبِ بَعْدَ الدُّفْعِ هَلْ تَجِبُ الشَّفْعَةُ إِذَا؟ قَالَ فِي التَّلْخِصِ:

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نَعَمْ.

وَالثَّانِي: لَا، وَهُوَ أَوَّلَى. انْتَهَى.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ١١): قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجِبَتْ فَقِيلَ يَأْخُذُهُ بِقِيَمَتِهِ وَقِيلَ بِقِيَمَةِ مُقَابِلِهِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْحَوَرِ، وَالزُّرْكَشِيِّ.

أَحَدُهُمَا: يَأْخُذُهُ بِقِيَمَتِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَصَاحِبُ الْفَاتِقِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَصَحَّحَهُ النَّازِمُ وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهِ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَأْخُذُهُ بِقِيَمَةِ مُقَابِلِهِ مِنْ مَهْرٍ وَدِيَّةٍ، وَحَكَاهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَقْنَعِ: وَقَالَ غَيْرُ الْقَاضِي: يَأْخُذُهُ بِالذِّمَّةِ وَمَهْرِ الْمَثَلِ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ اخْتِيَارُ غَيْرِ الْقَاضِي مِنَ الْأَصْحَابِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١٢ - ٢٣): قَوْلُهُ: (وَهِيَ عَلَى الْفُورِ فَتَسْقُطُ بِتَرْكِهَا بِلَا عَدْرِ، وَإِنْ أَشْهَدَ وَقْتُ عِلْمِهِ فَلَا، ثُمَّ إِنْ أَخَّرَ الطَّلَبُ بَعْدَهُ

مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ قَدَّرَ عَلَى إِشْهَادِ عَدْلٍ أَوْ مُسْتَوْرِي الْحَالِ أَوْ أَخْبَرَاهُ فَلَمْ يُطْلَبْ تَكْذِيبًا أَوْ قَدَّرَ مُعَدَّرٌ عَلَى التَّوَكُّيلِ فَلَمْ يَفْعَلْهُ أَوْ نَسِيَ الْمَطَالِبَةَ أَوْ الْبَيْعَ أَوْ جَهْلَهَا أَوْ ظَنَّ الْمُشْتَرِي زَيْدًا قَبْلَ أَنْ يَبْذُرَ غَيْرَهُ أَوْ قَالَ بِكُمْ اشْتَرَيْتُ أَوْ اشْتَرَيْتُ رَخِيصًا أَوْ جَهْلَهَا حَتَّى بَاعَ حَصَّتَهُ فَوُجَّهَانِ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَشْهَدْ وَيَأْذُرْ بِمَضِيِّ مُعْتَادٍ). انْتَهَى.

اشْتَمَلَ كَلَامُهُ عَلَى مَسَائِلَ:

(المسألة الأولى - ١٢): إِذَا أَخَّرَ الطَّلَبُ مَعَ إِمْكَانِهِ وَكَانَ قَدْ أَشْهَدَ وَقْتُ عِلْمِهِ فَهَلْ تَسْقُطُ الشَّفْعَةُ أَمْ لَا؟

أُطْلِقَ الْخِلَافَ، وَأُطْلِقَهُ فِي النِّظْمِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْفَاتِقِ، وَشَرَحَ ابْنُ مَنْجَبٍ، وَغَيْرُهُمْ.

أَحَدُهُمَا: لَا تَسْقُطُ الشَّفْعَةُ بِذَلِكَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، نَصَرَهُ الشَّيْخُ، وَالشَّارِحُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقَمِيِّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالتَّلْخِصِ وَشَرَحَ الْحَارِثِيُّ وَقَالَ: هَذَا الْمَذْهَبُ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: تَسْقُطُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَدْرٌ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَهُوَ اِحْتِمَالٌ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا.

تَنْبِيْهُ: حَكَى الشَّيْخُ فِي الْمَغْنِيِّ وَمِنْ تَبَعِهِ أَنَّ السُّقُوطَ قَوْلُ الْقَاضِي.

قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَلَمْ يَحْكَهْ أَحَدٌ عَنِ الْقَاضِي سِوَاهُ، وَالَّذِي عَرَفْتُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي خِلَافَهُ، وَنَقَلَ كَلَامَ الْقَاضِي مِنْ كِتَابِهِ. =

= ثم قال: والذي حكاه في المغني عنه إنما قاله في الجرد إذا لم يكن أشهد على الطلب وليس بالمسألة نبهت على ذلك أن يكون أصلاً لنقل الوجه الذي أرادته. انتهى.

(المسألة الثانية - ١٣): إذا قدر على إظهار عدل فلم يشهده فهل تسقط الشفعة أم لا؟
أطلق الخلاف فيه.

قال في المغني، والشرح: وإن وجد عدلاً فاشهده أو لم يشهده لم تسقط الشفعة.
قال الحارثي: وإن وجد عدلاً واحداً ففي المغني إظهاره وترك إظهاره سواء، قال: وهو سهو، فإن شهادة الواحد معمول بها مع بين الطالب، فيتعين اعتبارها. انتهى.

قلت: وهو الصواب، فهذا المذهب، أعني أنها تثبت بإظهار عدل، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز.
(المسألة الثالثة - ١٤): لو قدر على إظهار مستوري الحال فلم يشهدهما فهل تسقط الشفعة أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح وشرح الحارثي.

قلت: قواعد المذهب تقتضي أنها لا تسقط بعدم إظهارهما، لأن وجودهما كعدمهما؛ لأن شهادة مستوري الحال لا تقبل، على الصحيح من المذهب فهي كالفاسقة بالنسبة إلى عدم القبول، لكن لندرة وجود العدلين ظاهراً وباطناً ينبغي أن يشهدهما ولو لم نقبلهما، ولا تبطل شفاعته، والله أعلم.

(المسألة الرابعة - ١٥): لو أخبره عدلاً واحداً فلم يصدقه فهل تسقط الشفعة أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرر.

أحدهما: تسقط، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدّمه في المغني، والتلخيص، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.
واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

والوجه الثاني: لا تسقط، ذكره الأدي، والمجدد، وصححه النظم، وهما احتمالان للقاضي وابن عقيل قال في التلخيص بناءً على اختلاف الروايتين في الجرح، والتعديل، والرسالة هل يقبل فيها خبر أم يحتاج إلى اثنين. انتهى.

قلت: الذي ظهر أنهما ليسا مبنيين على ذلك، والصحيح من المذهب هناك أنه لا يقبل إلا اثنان، وهنا الصحيح أنه يقبل واحداً، كما تقدّم.

ويؤيد: أن المصنف قال هناك: المذهب لا يقبل إلا اثنان قدّمه في الحرر، وهنا أطلق الخلاف هو وصاحب الحرر، والله أعلم.
(المسألة الخامسة - ١٦): لو أخبره مستورا الحال فلم يصدقه فهل تسقط الشفعة أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: تسقط، قدّمه في الفائق.

والوجه الثاني: لا تسقط، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

قلت: الصواب أن الحكم هنا كالحكم في إظهارهما، على ما تقدّم.

(المسألة السادسة - ١٧): لو قدر معذور على التوكيل فلم يفعل فهل تسقط الشفعة بذلك أم لا؟
أطلق الخلاف:

أحدهما: لا تسقط، وهو الصحيح، نصره صاحب المغني، والشرح.

والوجه الثاني: تسقط، اختاره القاضي.

(المسألة السابعة - ١٨): لو نسي المطالبة أو البيع أو جهلها فهل تسقط الشفعة أم لا؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: تسقط، وقال الشيخ في المغني: إذا ترك الطلب نسياناً أو البيع أو تركه جهلاً باستحقاقه سقطت شفاعته.

وقدّمه في الشرح، وقاسه هو، والشيخ في المغني على الرد بالميب، وفيه نظر.

والوجه الثاني: لا تسقط.

- = قلت: وهو الصواب.
- قال الحارثي: وهو الصحيح، قال: ويحسن بنا الخلاص على الروايتين في خيار المعتقة تحت العبد إذا أمكنته من الوطء جهلا بملكها الفسخ. انتهى.
- قلت: الصحيح من المذهب سقوط خيار المعتقة بذلك.
- (المسألة الثامنة - ١٩): لو أخر الطلب جهلا بأن التأخير مسقط فإن كان مثله لا يجمله سقطت لتقصيره، وإن كان مثله يجمله، فقال في التلخيص: يحتمل وجهين. انتهى.
- أحدهما: لا تسقط.
- قال الحارثي: وهو الصحيح.
- وجزم به في الرعاية، والنظم، والمقات، وغيرهم.
- وهو الصواب.
- والوجه الثاني: تسقط.
- تنبيه: قد يقال إن هذه المسألة لم تدخل في كلام المصنف، بل هو الظاهر ولكن ذكرناها لمجرد احتمال أنها داخلية في كلامه، ولا يضرنا ذلك، والله أعلم.
- (المسألة التاسعة - ٢٠): لو ظن أن المشتري زيد فلم يطلب بها فبان غيره فهل تسقط الشفعة أم لا؟
- أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى في موضع فقال: يحتمل وجهين:
- أحدهما: لا تسقط، وهو الصحيح، جزم به في المغني، واللقن، والشرح، وشرح ابن منجاء، والحارثي، والتلخيص، والرعاية الصغرى، والمقات، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
- والرعاية الكبرى في موضع آخر.
- والوجه الثاني: تسقط، ولم أر من اختاره.
- تنبيه: في إطلاق المصنف الخلاف في هذه المسألة نظراً مع قطع هؤلاء الجماعة بأحد القولين وعدم اختيار أحد القول الآخر فيما أطلعنا عليه من الكتب.
- (المسألة العاشرة - ٢١): لو قال بكم اشتريت أو اشتريت رخيصاً فهل تسقط الشفعة بذلك أم لا؟
- أطلق الخلاف وأطلقه في التلخيص، والرعاية الكبرى.
- أحدهما: تسقط.
- قلت: وهو موافق لقواعد المذهب مع علمه...
- والوجه الثاني: لا تسقط.
- (المسألة الحادية عشرة - ٢٢): لو جهلها حتى باع فهل تسقط شفعته أم لا؟
- أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، والتلخيص، والرعاية، وشرح ابن منجاء، والمقات، وغيرهم.
- أحدهما: لا تسقط، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب، وابن عبدوس في تذكرته.
- قال الحارثي: هذا أظهر الوجهين، وصححه في التلخيص، والنظم.
- وجزم به في الوجيز وغيره.
- وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.
- والوجه الثاني: تسقط، اختاره القاضي في المجرد.
- (المسألة الثانية عشرة - ٢٣): لو لم يشهد ولكن بادر بمضي معناه فهل تسقط الشفعة بذلك أم لا؟
- أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتلخيص، والنظم، والرعايتين، والحاري الصغير، والمقات، والزركشي، وغيرهم.
- أحدهما: تسقط الشفعة، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية أبي طالب واختاره الحرقى وابن عبدوس في تذكرته.
- قال الحارثي: عليه أكثر الأصحاب.

والأصح: لا يلزمه قطع حتماء وطعام ونافلة.
ونقل ابن منصور: لا بد من طلبه حين يسمع حتى يعلم طلبه، ثم له أن يخاصم ولو بعد أيام.
وعنه: يختص بالجلس، اختاره الخرقى وابن حامد، والقاضي وأصحابه.
وعنه: على التراضي، كخيار غيب، وتسقط بتكذيب عدلين، لا بدلالته في البيع، ورضاه به، وضمنان فنيه وتسليمه
عليه، والأصح: ولو دعا بعده له في صفته أو بالمعقرة أو نحوه، ولا يأسقاطها قبله، وفيه رواية ولا بتوكيله فيه لأحدهما،
في الأصح.

وقيل: لو كمل بائع.
وقيل: عكسه، ويثله وصي وخاتم.
ولو ترك الولي شفعة مؤليه فنصه: لا تسقط.
وقيل: بلى.
وقيل: مع عدم الخط (م ٢٤).

= وقدمه في شرحه، والمغني، والمشرح ونصراه، وجزم به في العمدة، والوجيز، وغيرهما.
والوجه الثاني: لا تسقط، بل هي باقية.

قال القاضي: إن سار عقب علمه إلى البلد الذي فيه المشتري من غير إسهام احتمل أن لا تبطل شفעתه. انتهى.
وقطع به في المحرر، والمنور.
قلت: وهو قوي.

نتيها: أحدهما: ظاهر ما حكاه المصنف من الخلاف في هذه وجهين وكذا حكاهما صاحب الهداية، والمنقح، وغيرهما من
الأصحاب.

وقال الحارثي عن حكاية الشيخ في المنقح لهما وجهين: إنما هما راويان، ثم قال: وأصل الوجهين في كلامه وكلام أبي الخطاب
احتمالان أوردهما القاضي في المجرى، والاحتمالان إنما أوردهما في الإسهام على السير للطلب، وذلك مغاير للإسهام على الطلب
حين العلم، ولهذا قال في المنقح: ثم إن آخر الطلب بعد الإسهام عند إمكانه أي إمكان السير للطلب مواجهة فلا يصح إثبات الخلاف،
وإذ الطلب الأول متلقى عن الخلاف في الطلب الثاني. انتهى.

الثاني: قوله: (وعنه يختص بالجلس، اختاره الخرقى). انتهى.

ليس هذا باختيار الخرقى، بل ظاهر كلامه وجوب المطالبة ساعة يعلم، فإنه قال: ومن لم يطالب بالشفعة في وقت علمه بالبيع فلا
شفعة له. انتهى.

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (ولو ترك الولي شفعة مؤليه فنصه: لا تسقط، وقيل: بلى، وقيل: مع عدم الخط). انتهى.

أحدهما: لا تسقط مطلقاً، وهو الصحيح، نص عليه، وهو ظاهر كلام الخرقى.

قال في المحرر: اختاره الخرقى.

قال في الخلاصة: وإذا عفا ولي الصبي عن شفעתه لم تسقط. انتهى.

وقدمه في المحرر، والفاقق.

قال الحارثي: هذا المذهب عندي وإن كان الأصحاب على خلافه، لنصه في خصوص المسألة على ما بينا. انتهى.

والوجه الثاني: تسقط مطلقاً، وليس للولد الأخذ بها إذا كبر، اختاره ابن بطة، وكان يفي به، نقله عنه أبو حفص.

وجزم به في المنور.

والوجه الثالث: إن كان فيها حظ لم تسقط، والأ سقطت، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزركشي: اختاره ابن حامد وبتبعه القاضي وعامة أصحابه.

قال الحارثي: هذا ما قاله الأصحاب. انتهى.

واختاره الشيخ تقي الدين وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والوجيز، وغيرهم، وهو ظاهر ما قدمه في المنقح.

وَلَوْ أَخَذَ بِهَا وَلَا حَظَّ لَمْ يَصِحَّ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِلَّا اسْتَقَرَّ أَخْذُهُ.
وَلَوْ قَسَمَ الْمُشْتَرِي عَلَى الشُّفْعِ لَغَيَّبَتْهُ، فَإِنْ لِلْحَاكِمِ ذَلِكَ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (م ٢٥) ^(١)، أَوْ قَاسَمَ وَكَيْلَهُ أَوْ هُوَ لِإِظْهَارِهِ
لَهُ زِيَادَةَ ثَمَنِ أَوْ هَبَةً، أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِغَيْرِهِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ بَنَى وَغَرَسَ، ثُمَّ عَلِمَ الشُّفْعُ بِشُفْعَتِهِ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ، وَلِرَبِّهَا أَخْذُهَا.
وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ.
وَجَزَمَ بِهِ الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، وَلَا يَضْمَنُ نَقْصَهَا بِالْقَلَمِ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ أَبَى أَخَذَهُ الشُّفْعُ بِقِيَمَتِهِ حِينَ تَقْوِيهِ، أَوْ قَلْعِهِ
وَضَمِنَ نَقْصَهُ مِنَ الْقِيَمَةِ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: أَوْ أَقَرَّهُ بِأَجْرَةٍ، فَإِنْ أَبَى فَلَا شُفْعَةَ.
وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَهُ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ وَلَا يَقْلَعُهُ.
وَنَقَلَ سِنْدِيُّ: أَلَهُ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ أَمْ قِيَمَةُ النُّقْصِ؟
قَالَ: لَا، قِيَمَةُ الْبِنَاءِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ قِيَمَةُ النُّقْصِ، وَأَنْكَرَهُ وَرَدَّهُ وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا كَغَاصِبٍ، وَلَا أَجْرَةٌ لَهُ مُدَّةَ بَقَاءِ
زَرْعٍ مُشْتَرٍ، فِي الْأَصَحِّ.
وَإِنْ حَفَرَ بَرًّا أَخَذَهَا وَلَزِمَهُ أَجْرَةُ مِثْلِهَا، وَلَا يَمْلِكُ أَخْذَ بَعْضِ الشُّقْصِ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ أَخَذَ بَاقِيَهُ بِحِصَّتِهِ مِنْ ثَمَنِهِ،
فَلَوْ اشْتَرَى ذَارًا بِالْثَلَاثِ سِتَاوِي الْفَيْنِ فَبَاعَ بِأَيِّهَا أَوْ هَدَمَهَا فَبَيَّعَتْ بِالْفِ بَعْضُهَا بِخُمْسٍ مِثْقَالِ الْقِيَمَةِ مِنَ الثَّمَنِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَإِنْ كَانَ تَلَفًا سِتَاوِيًا لَزِمَهُ أَخْذُهُ بِجَمِيعِهِ، وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ شِقْصًا وَسَيِّفًا فَلَهُ أَخْذُ الشُّقْصِ بِحِصَّتِهِ مِنْ
الثَّمَنِ، فَيُقْسِمُ ثَمَنَهُمَا عَلَى قِيَمَتِهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: لَا شُفْعَةَ.

فَصْلٌ

إِذَا تَعَدَّدَ الْمُشْتَرِي فَصَفَقْتَانِ لَهُ أَخَذَ إِحْدَاهُمَا، وَكَذَا إِنْ تَعَدَّدَ الْعَقْدُ، فَإِنْ أَخَذَ بِنَاتِيهِمَا فَبَيَّعَ مُشَارَكَةَ الْمُشْتَرِي فِيهِ أَوْجُهُ،
الثَّلَاثُ إِنْ عَفَا الشُّفْعُ عَنْ أَوَّلِهِمَا شَرَاكَهُ (م ٢٦) ^(٢).
وَإِنْ تَعَدَّدَ الْبَائِعُ أَوْ الْمَبِيعُ فَوَجْهَانِ (م ٢٧، ٢٨) ^(٣).

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (ولو قسم المشتري على الشفع لغيبته فإن للحاكم ذلك، في أحد الوجهين). انتهى.
ظاهر ما قطع به في القاعدة الثالثة والعشرين الجواز، ويأتي لفظه في باب القسمة.
وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع في هذه المسألة: جزم به في الحرر بأن الحاكم يقسم على الغائب في قسمة الإيجاب، والقسمة
هنا لا تكون إلا في قسمة الإيجاب. انتهى.

قلت: وكذا قال في الرعايتين، والوجيز، والحاوي، وغيرهم.
وقد أطلق المصنف الخلاف في باب القسمة وجهين فيما إذا غاب ولي من ليس أهلا هل يقسمه الحاكم أم لا؟ عن صاحب
الترغيب، واقتصر عليه، ويأتي تصحيح ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) (مسألة - ٢٦): قوله: (إذا تعدد المشتري فصفتان له أخذ إحداهما، وكذا إن تعدد العقد، فإن أخذ بناتيهما فبي مشاركة
المشتري فيه أوجه: الثالث إن عفا الشفع عن أولهما شاركه). انتهى.
وأطلق الأوجه في المغني، والمقنع، والشرح.

أحدها: يشاركه المشتري في شفعته، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنظم وشرح الحارثي، وغيرهم.
وجزم به في المستوعب، والتلخيص، والرعايتين، والقاتي، وغيرهم.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا يشاركه فيها، اختاره القاضي وابن عقيل.

والوجه الثالث: إن عفا الشفع عن الأول شاركه في الثاني، وإن أخذ بهما جميعاً لم يشاركه.

(٣) (مسألة - ٢٧ - ٢٨): قوله: (وإن تعدد البائع أو المبيع فوجهان). انتهى.

شمل مسألتين:

وقيل: بتعدد البائع، جزم به في الفنون، وقاسه على تعدد المشتري بما يقتضي أنه محل وفاق؛ لأنه ينشئ الإيجاب، وهنا ينشئ القبول، بخلاف تعدد الصفقة، فإنه لا يلزم تنبئة العقد بالمعقود عليه.
وإن قبل نصفهما ينصف الثمن أو باعة كلا منهما بكذا فقبل: أحدهما بشميه ففي الصفة خلاف في الانتصار (م ٢٩، ٣٠).

وإن قبل أحد مشترين ينصفه ينصف فمن صح.
وجزم به ابن عقيل في الفنون وغيره؛ لأنه قبل جميع ما أوجبه له، وكذا مشتر من بائعين، ويتوجه الوجه.

= (المسألة الأولى - ٢٧): إذا تعدد البائع، والمشتري واحد بان باع اثنان نصيبهما من واحد صفقة واحدة، فهل للشفيع أخذ أحدهما أو لا يأخذ إلا الكل أو يترك؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرر، والرعاية الكبرى.

أحدهما: له أخذ أحدهما، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الحارثي: عليه الأصحاب، حتى القاضي في الحرر، لأنهما عقدان، لتوقف نقل الملك عن كل واحد من البائعين على عقلي، فملك الانتصار على أحدهما، كما لو كانا متعاقبين أو المشتري اثنان، وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما، وصححه في الخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والتلخيص، والمغني، والشرح ونصراه، وغيرهم.

والوجه الثاني: ليس له إلا أخذ الكل أو الترك، اختاره القاضي في الجامع الصغير ورؤوس المسائل، وذكر المصنف كلامه في الفنون.

(المسألة الثانية - ٢٨): إذا تعدد المبيع فإن باع شقّين من مكانين لواحد صفقة واحدة فهل له أخذ أحدهما بالشفقة أو ليس له إلا أخذ الجميع أو الترك؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرر، والرعاية.

أحدهما: له أخذ أحدهما، وهو الصحيح.

قال الحارثي: هذا المذهب وجزم به في الوجيز ونظم المفردات، وغيرهما، وصححه في الخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والشرح ونصراه، وغيرهم.

والوجه الثاني: ليس له إلا أخذ الكل أو الترك، وهو احتمال في الهداية.

وقال بعضهم: اختاره القاضي في الحرر.

تنبيه: قد بان لك أن في إطلاق المصنف الخلاف في هاتين المسألتين نظراً لاختيار جمهور الأصحاب لأحدهما، وقوته من حيث المعنى، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٢٩ - ٣٠): قوله: (وإن قبل نصفهما بنصف الثمن أو باع كلا منهما بكذا فقبل أحدهما بشميه ففي الصفة خلاف في الانتصار). انتهى.

ذكره في رد أحد المبيعين بالغيب، والذي يظهر أن هذا الحكم في صحة البيع هل يصح أم لا؟ وفيه مسألتان.

(المسألة الأولى - ٢٩): لو أوجب البائع شقّين من مكانين في البيع بشمٍ معين فقبل المشتري نصفهما بنصف الثمن فهل يصح البيع أم لا؟ حكى في الانتصار خلافاً في ذلك.

قلت: الصواب عدم الصحة، فلا بد من إيجاب في المجلس غير ما تقدّم وقد قطع في الكافي في الخلع فيما إذا قال: بعثك عبيدي الثلاثة بالنف فقال: قبلت واحداً بثلك الألف، أنه لا يصح، وهذه قريبة منهما.

(المسألة الثانية - ٣٠): لو باع شيئين صفقة واحدة وكل واحد منهما بكذا فقبل أحدهما بشميه فهل يصح البيع أم لا؟ حكى في الانتصار خلافاً في ذلك.

قلت: الصواب هنا الصحة.

وَلَوْ اشْتَرَى وَكَيْلُهُمَا مِنْ زَيْدٍ شَقِصًا أَوْ بَاعَ مَلِكُهُمَا فَهَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ أَوْ بِهِمَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣١، ٣٢) (١).
فَإِنْ اجْتَمَعَ شَقِصًا فِيهِ عَلَى قَدَرِ مَلِكِهِمْ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ فَدَارَ يَتَيْنِ ثَلَاثَةً، يَنْصَبُ وَثَلُثَ وَسُدُسٍ، فَبَاعَ رَبُّ الثَّلَاثِ
فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، فَالْثَلَاثُ يَبْنِيهِمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ، لِرَبِّ النِّصْفِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْسُدُسِ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَسَّرُ.
وَعَنْهُ: عَلَى عَدَدِهِمْ، وَلَا يَرْجِعُ أَقْرَبُ وَلَا قَرَابَةٌ، وَإِنْ عَقَا بَعْضُهُمْ أَوْ غَابَ فَلْيُغَيِّرْ أَخْذَ كُلِّهِ أَوْ تَرَكْهُ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ،
وَلَا يُؤَخَّرُ بَعْضُ نَصِّهِ لِيَحْضُرَ الْغَائِبُ، فَإِنْ أَصَرَ فَلَا شُقْعَةَ، وَالْغَائِبُ عَلَى حَقِّهِ، وَلَا يُطَالِيهِ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ غَلِيْبِهِ، وَلَوْ كَانَ
الْمُشْتَرِي شَرِيكًا أَخَذَ بِحِصَّتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ عَقَا لِيَلْزِمَ بِهِ غَيْرُهُ لَمْ يَصِحَّ، وَتَصَرَّفَ مُشْتَرٍ بَعْدَ طَلَبِ الشَّقِصِ مِنْهُ بَاطِلٌ، مُطْلَقًا، وَيَصِحُّ قَبْلَهُ، فَإِنْ وَقَفَهُ أَوْ وَهَبَهُ
وَنَحْوَهُ.

وَقِيلَ: أَوْ رَهْنَهُ، سَقَطَتْ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا، وَيُفْسَخُ تَصَرُّفُهُ وَتَمَنُّهُ لَهُ حَتَّى لَوْ جَعَلَهُ مُسْجِدًا.

وَفِي الْفُصُولِ عَنْهُ: لَا، لِأَنَّهُ شَفِيعٌ وَهَضْمَةٌ بِوَقْفٍ غَضَبٍ أَوْ مَرِيضٍ مُسْجِدًا، وَإِنْ بَاعَهُ وَنَحْوَهُ أَخَذَهُ بِشَمَنِ أَيْ الْبَيْعَيْنِ
شَاءَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَمُنُّ هُوَ فِي يَدِهِ، وَيَرْجِعُ مَنْ أَخَذَهُ مِنْهُ عَلَى بَائِعِهِ بِمَا أُعْطَاهُ، وَإِنْ أَجَرَهُ انْفَسَخَتْ مِنْ وَقْتِ
أَخْذِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ، وَفِيهَا فِي الْكَافِي الْخِلَافُ فِي هَيْبَةٍ، وَإِنْ نَمَى بِيَدِهِ نَمَاءً مُتَّصِلًا كَشَجَرَةٍ كَبِيرٍ وَطُلِعَ لَمْ يُؤْثِرْ تَبَعَهُ فِي
الْعَقْدِ، وَالْفُسْخِ، وَالْأَفْهَى لِمُشْتَرٍ إِلَى الْجَدَاذِ بِلَا أَجْرَةٍ لِأَنَّ الشَّفِيعَ كَمُشْتَرٍ، وَكَذَا زُرْعُهُ لَهُ إِلَى حَصَادِهِ.

وَقِيلَ: بِأَجْرَةٍ، فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ فِي الثَّمَرَةِ، وَإِنْ فُسَخَ الْبَيْعُ بِإِقَالَةٍ وَفِيهِ رَوَايَةٌ، أَوْ غَيَّبَ فِي الشَّقِصِ، وَفِيهِ وَجْهٌ، فَلِلشَّفِيعِ
أَخْذُهُ، وَإِنْ فُسَخَ الْبَائِعُ لِعَيْبٍ فِي نَعْيِهِ الْمَعْنِي فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْأَخْذِ بِالشَّقِصَةِ فَلَا شُقْعَةَ، وَإِلَّا اسْتَقَرَّتْ، وَلِلْبَائِعِ الزَّامُ الْمُشْتَرِي
بِقِيَمَةِ شَقِصِهِ، وَيَتَرَاوَعُ الْمُشْتَرِي، وَالشَّفِيعُ فِي الْأَصَحِّ بِمَا بَيْنَ الْقِيَمَةِ، وَالشَّمَنِ، فَيَرْجِعُ ذَالِغُ الْأَكْثَرِ بِالْفَضْلِ.
وَلَا شُقْعَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَلَا لِكَافِرٍ عَلَى كَافِرٍ، وَالبَائِعُ مُسْلِمٌ، فَإِنْ تَبَاعَ كَافِرَانِ بِخَمْرِ شَقِصًا فَلَا شُقْعَةَ، فِي الْأَصَحِّ، كَخَزِيرٍ، بِنَاءً عَلَى
قَوْلِنَا هَلْ هِيَ مَالٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٣١ - ٣٢): قوله: (ولو اشترى وكيلهما من زيد شقصًا أو باع ملكيهما فهل يعتبر به أو بهما؟ فيه وجهان). انتهى.

وفيه مسالتان:

(المسألة الأولى - ٣١): إذا اشترى وكيل اثنين من زيد شقصًا، أو باع ملكيهما، فهل يعتبر به أو بهما؟ فيه وجهان). انتهى.

(المسألة الثانية - ٣٢): لو باع وكيلهما ملكيهما، فهل الاعتبار بالوكيل في المسالتين أم بالموكلين؟

أطلق الخلاف.

قلت: الصواب: أن الاعتبار بهما، لأن وكيلهما بمنزلة ما لو باع العقد، والله أعلم.

فإذا قلنا: الاعتبار بالموكلين ففي المسألة الأولى تعدد المشتري، وفي المسألة الثانية تعدد البائع، وقد تقدم حكمهما في كلام المصنف
في الأولى وهنا في الثانية.

قال في المغني، والشرح: لو كانت دارٌ لثلاثة فوكل أحدهم شريكه في بيع نصيبه فباعهما لرجلٍ فلشريكهما الشفعة فيهما، وهل له
أخذ أحد النصيبين دون الآخر؟ فيه وجهان، وعلاهما، وهذه شبيهة بمسألة المصنف الثانية.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن اشترى وكيل اثنين من زيد شقصًا في عقدٍ فهل يعتبر به أو بهما أو بوكيل المشتري؟

قلت: يحتمل أوجهًا. انتهى.

وهذه مسألة المصنف الأولى، وظاهر كلامه في الرعاية أنه لم يجد في المسألة نقلاً في المذهب، فحيتن في إطلاق المصنف الخلاف نظر.

ويحتمل أن يكون وجد نقلاً واختلف الأصحاب في الترجيح، وهو بعيد، وتقدم الجواب عن ذلك في المقدمة.

فهذه اثنتان وثلاثون مسألة في هذا الباب.

باب إحياء الموات

وهي الأرض الدائرة التي لم يعلم أنها ملكة، وكذا إن ملكها من لا حرمة له وباء، كحزبي وأثار الروم، على الأصح.

نقل أبو الصغر في أرض بين قريتين ليس فيها مزارع ولا عيون وأنهار تزعم كل قرية أنها لهم في حريمهم فإنها ليست لهؤلاء ولا لهؤلاء حتى يعلم أنهم احتوها، فمن احتياها فله.

ومعناه: نقل ابن القاسم، وإن ملكها من له حرمة أو شك فيه ولم يعلم لم تملك، لأنها في.

وعنه: بلى.

وعنه: مع الشك فيه، اختاره جماعة، وإن علم ولم يغيب أقطعه الإمام.

وعنه: يملكه محبيه.

قال في التنصير: ولا يملك مسلم ياحتيا أرض كفار صولحوا عليها.

ويملك المحبي بحيارته بخاطر منيع، نص عليه.

وعنه: مع إجزاء ماء أو عمارته عرفا لما يريد له.

قال في المغني: وإن لم ينصب بابا على بيت.

ويملكه بغرس وإجزاء ماء، نص عليهما، أو منع ماء لا بحرث وزرع، قيل لأحمد: فإن كُرب حولها قال: لا يستحق ذلك حتى يحيط، ويملك بدون إذن إمام.

وفيه وجه، وهو رواية في الواضح، ويملك به ذي.

وفي المنصوص.

وقال جماعة: لا في دارنا.

وقيل: ويثله حزبي، ولا يملك به موات بلده كفار صولحوا على أنها لهم، وفيه احتمال، ولا ما قرب من عامر.

وتعلق بمصلحيه، كطريقه وقنائه ومسيل مائه ومزاعه ومخيطيه وحريمه، ولا يقطع إمام، لتعلق حقه به.

وقيل: لملكه له، فإن لم يتعلق ملك به أقطع.

وعنه: لا.

وإن وقع في الطريق نزاع وقت الإحتيا فلها سبعة أذرع، للخبر، ولا تغير بعد وضعتها، لأنها للمسلمين، نص عليه، واختار ابن بطّة أن الحزب في أرتاب ملك مشترك أرادوا قسمته واختلفوا في قدر حاجتهم.

ولا يملك ما نصب ماؤه.

وفيه رواية، ولا معدن ظاهر، كفار وبلع، ولا باطن ظهر، كحديد، فإن لم يظهر فكذلك، في ظاهر المذهب، ولا يقطع إمام، كظاهر، واختار الشيخ جواز، وعن أسماء أن رسول الله ﷺ: «أقطع الزبير نخلا».

إسناده جيد، رواه أبو داود (٣٠٦٩).

وقال الخطابي: النخل مال ظاهر كمعدن ظاهر، فيشبه إنما أعطاه ذلك من الخمس الذي هو سهمه.

وله إقطاع موضع بقرب الساحل يصير ماؤه ملكا، والأصح ويملكه محبيه، ويملك المحتيا بما فيه حتى معدن جامد ظاهرا كان أو باطنا.

وعنه: وجار وكلا، وتلزمه بذل فاضل مائه ليهائم غيره إن لم تجد ماء مباحا ولم ينضرب بها واعتبر القاضي اتصاله بمرعى، وتلزمه لزوم غيره، على الأصح.

وقال ابن عقيل: لا لزوم نفسه.

قال أحمد: إلا أن يؤذنه بالدخول أو له فيه ماء السماء فيخاف عطشا فلا بأس أن يمنعه، قال: وليس له أن يمنع

فَضْلُ مَاءٍ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ وَاحْتِجَ بِالْخَبَرِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: يَكْرَهُ مَنْعُهُ فَضْلُ مَائِهِ لِيَسْتَقِي بِهِ، لِلْخَبَرِ، وَمَتَى لَمْ يَلْزَمَهُ بَاعُهُ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ، وَيَحْرُمُ مَقْدَرًا بِمَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ (م) أَوْ بِالرُّبِيِّ أَوْ جِزَافًا، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنْ بَاعَ أَصْعًا مَعْلُومَةً مِنْ مَائِهِ جَارٍ، كَمَاءٍ عَيْنٍ، لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَإِنْ بَاعَ كُلَّ الْمَاءِ لَمْ يَجُزْ، لِاخْتِلَافِهِ بِغَيْرِهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: مَنْ حَفَرَ بُقْرًا بِمَوَاتٍ لِلْسَّابِلَةِ فَهُوَ كَغَيْرِهِ فِي شُرْبِهِ وَسَقْيِهِ وَزَرْعٍ، وَيَقْدُمُ أَهْمِي ثُمَّ حَيَوَانٍ، وَإِنْ حَفَرَهَا فِيهِ لِارْتِفَاقِهِ كَعَادَةٍ مَنْ اشْتَجَعَ أَرْضًا فَهُوَ أَحَقُّ مَا أَقَامَ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَلْزَمُهُ بَذْلُ فَاضِلِهِ لِشَارِيهِ قَطْعًا، وَتَبَعُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَإِنْ رَحَلَ فَسَابِلَةً، فَإِنْ عَادَ فَفِي اخْتِصَاصِهِ وَجْهَانِ (م ١) ^(١).

وَإِنْ حَفَرَهَا تَمَلُّكًا أَوْ بِمِلْكِهِ الْحَقِّي مَلَكَهَا، وَفِي الرُّعَايَةِ: فِي الْأَقْسِ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: إِنْ اخْتَلَجَتْ طَبًّا فَبَعْدَهُ، وَتَبَعُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ.

وَحَرِيمُ الْبُغْرِ الْعَادِيَّةِ نِسْبَةً إِلَى عَادٍ، وَلَمْ تُرَدْ عَادًا بِعَيْنِهَا، وَجُنْدٌ شَيْخَانَا هِيَ الَّتِي أُعِيدَتْ خَمْسُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.

وَالْبُدْيُ النَّصْفُ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، نَقْلٌ خَرْبٌ وَغَيْرُهُ: الْعَادِيَّةُ الَّتِي لَمْ تَزَلْ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ دُخُولُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ: الْعَادِيَّةُ الْقَدِيمَةُ.

وَعَنَهُ: قَدَّرَ الْحَاجَةَ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا، وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ: إِنْ حَفَرَهَا فِي مَوَاتٍ فَحَرِيمُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً فَخَمْسُونَ، وَحَرِيمُ عَيْنٍ خَمْسٌ مِثَّةٌ ذِرَاعٍ، نَصْرٌ عَلَيْهِ.

وَجُنْدٌ جَمَاعَةٌ: قَدَّرَ الْحَاجَةَ وَحَرِيمُ الشَّجَرِ مَدَّ أَغْصَانِهَا.

وَلَوْ أُذِنَ لِغَيْرِهِ فِي عَمَلِهِ فِي مَعْدِنِهِ، وَالخَارِجُ لَهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ صَحٌّ، لِقَوْلِ أَحْمَدَ: بَعْدَهُ بِكَذَا فَمَا زَادَ فَلَيْسَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فِيهِ نَظَرٌ، لِكُونِهِ هَيْئَةً مَجْهُولًا، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُمْ أَلْفًا مِمَّا لَقِيَ مُنَاصَفَةً، وَالبَقِيَّةُ لَهُ، فَتَقْلُ خَرْبٌ أَنَّهُ لَمْ يُرْخَصْ فِيهِ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا، فَوَجْهَانِ (م ٢) ^(٢)، وَمَوَاتُ الْعَنُودِ كَغَيْرِهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن حفرها لارتفاقه كعادة من انتجع أرضًا فهو أحق ما أقام، وإن رحل فسابلة، فإن عاد فففي

اختصاصه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص وشرح الحارثي.

أحدهما: عدم الاختصاص فهو كغيره فيها، اختاره القاضي، في الأحكام السلطانية.

والوجه الثاني: هو أحق بها من غيره، فيختص بها، اختاره أبو الخطاب في بعض تعاليقه.

قال السامري: رأيت بخط أبي الخطاب على نسخة الأحكام السلطانية قال محفوظ يعني نفسه: الصحيح أنهم إذا عادوا كانوا أحق بها، لأنها ملكهم بالإحياء، وعادتهم أن يرحلوا كل سنة ثم يعودون، فلا يزول ملكهم عنها بالرحيل. انتهى.

قلت: وهو الصواب، وقدمه في الرعاية الكبرى، والفاثق قال في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير: فهم أولى بها، في أصح الوجهين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ولو أذن لغيره في عمله في معدنه، والخارج له بغير عوض صح ولو قال: على أن يعطيهم ألفًا فما لقي أو مناصفة، والبقية له، فنقل حرب أنه لم يرخص فيه، ولو قال: على أن ما رزق الله بيننا، فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح.

قل الحارثي: أظهرهما الصحة، قال القاضي: هذا قياس المذهب.

قال الحارثي: ولم يورد للقاضي سواء، وذكر فيه نص أحمد إذا قال: صُفِّي في هذا الزرع على أن لك ثلثه أو ربعه أنه يصح. انتهى.

وقدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا يصح، ومال إليه في المغني.

إذا قال: صُفِّي هذا على أن لك ثلاثة أو أربعة.

وَعَنْهُ: لَا يَمْلِكُهُ مُخِيْبُهُ وَيَقْرُ بِيَدِهِ بِخَرَّاجِهِ، كَذِمِّي أَحْيَاءَهُ.
وَعَنْهُ: عَلَى ذِمِّي أَحْيَاءَ غَيْرَ عُنُوةٍ عَشْرَ ثَمَرَةٍ وَزَرْعِهِ.
وَفِي مِلْكٍ مُسْلِمٍ بِهِ مَوَاتِ الْحَرَمِ وَعَرْقَةُ وَجْهَانِ (م ٣)^(١).
وَمَنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا، كَحَجَرٍ بَرٍّ لَمْ يَصِلْ مَاؤُهَا نَقْلَهُ حَرْبٌ أَوْ سَقَى شَجَرَ مُبَاحٍ وَإِصْلَاحِهِ وَلَمْ يَرْكَبْهُ، أَوْ أَقْطَعَ لَهُ، لَمْ يَمْلِكْهُ، وَهُوَ وَوَارِثُهُ أَوْ مَنْ يَنْقُلُهُ إِلَيْهِ أَحَقُّ بِهِ، وَلَا يَبِيعُهُ.
وَقِيلَ: يَجُوزُ.

وَلَا تَرَكَ الْإِحْيَاءُ أَمْرًا بِهِ أَوْ تَرَكَهُ، وَيَمْهَلُ بِطَلْبِهِ شَهْرَيْنِ وَثَلَاثَةً، فَإِنْ بَادَرَ غَيْرَهُ فَأَحْيَاءَهُ قَبْلَ مَدَّةِ الْمَهْلَةِ^(٢).
وَذَكَرَ الشَّيْخُ: أَوْ قَبْلَهَا فَفِي مِلْكِهِ وَجْهَانِ (م ٤)^(٣).
وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ فِي نَزْوِلِهِ عَنْ وَطِيقَةِ لَزِيدٍ، هَلْ يَنْقَرُّ غَيْرُهُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ نَزَلَ عَنْ وَطِيقَةِ الْإِمَامَةِ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَنْزُولُ لَهُ، وَيُؤْتَى مِنَ إِلَيْهِ الْوَلَايَةُ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّوَلِيَةَ شَرْعًا.
وَمَنْ أَخَذَ مِمَّا حَمَاهُ إِمَامٌ عَزَزَ (ش) فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، لِمُخَالَفَتِهِ، وَلَهُ نَظَائِرُ وَلَمْ يَذْكُرُوا ضَمَانًا، فَظَاهِرُهُ لَا ضَمَانَ (و ش)، لِيَقَاءِ إِبَاحَتِهِ وَإِنَّمَا عَزَزَ لِلْمُخَالَفَةِ، وَمَا أَقْطَعَهُ إِمَامٌ لِمَنْ يُخَيِّبُهُ كَمُتَحَجِّرٍ، وَيُسَمَّى تَمْلُكًا، لِمَالِكِهِ إِلَيْهِ، وَلَهُ إِقْطَاعُ غَيْرِ مَوَاتٍ تَمْلِكًا وَائْتِفَاعًا، لِلْمَصْلَحَةِ.
وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُخَيِّمَ مَوَاتًا لِدَايَةِ يَحْفَظُهَا أَوْ غَايَ وَضَعِيٍّ مَا لَمْ يُضَيِّقْ، وَلِلْإِمَامِ غَيْرُهُ نَقْضُهُ، كَهَوِّ.
وَقِيلَ: لَا، كَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَفِي مِلْكِهِ بِإِحْيَاءِ وَجْهَانِ (م ٥)^(٤).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي ملك مسلم به موات الحرم وعرقه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص، والرعاية.

أحدهما: لا يملكه، وهو الصواب، وقال ابن نصر الله في حواشيه: وهو الأظهر.

قال الحارثي: وهو الحق في موات عرقه.

وقال في موات الحرم: فإن قيل إنه عنوة ففيه ما مر في أرض العنوة، وإن قيل صلح جاز إحياءه، ومن شيوخوا من حكى احتمال

وجيهين، وهما منقولان على ما ذكرنا. انتهى.

والصحيح من المذهب أن الحرم فتح عنوة.

والوجه الثاني: يملك بالإحياء.

قلت: لو قيل يملك بالإحياء ما لا يحتاج إليه الحاج البتة إن وجد لكان له وجبة، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (قبل مدّة المهلة).

يحتمل أن يكون هنا نقص، وتقديره قبل فراغ أو مضي مدّة المهلة، ولا بد من ذلك على هذا الاحتمال حتى يغاير قول الشيخ.

وقال شيخنا في حواشيه: والذي يظهر أنه قبل مدّة المهلة من القول، فيكون هذا قولاً، وما ذكره الشيخ قولاً.

(و مدّة): منصوب على الظرف، فعلى هذا يكون قد أطلق الخلاف، والمذهب غير قول الشيخ، وعلى الأول يكون قدّم حكماً.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (ويمهل بطلبه شهرين وثلاثة، فإن بادر غيره فأحياء قبل مدّة المهلة وذكر الشيخ: أو قبلها ففي ملكه

وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والتلخيص، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجّأ،

والحارثي، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، والقواعد الفقهية، وغيرهم.

أحدهما: يملكه، صححه في التصحيح، والمذهب، والنظم، وغيرهم.

وقطع به في الوجيز وغيره، وهو ظاهر ما قدّمه في تجريد العناية.

والوجه الثاني: يملكه، اختاره القاضي وابن عقيل، وقال الناظم: هو بعيد.

(٤) (مسألة - ٥): قوله: (وللإمام أن يحمي مواتاً ولإمام غيره نقضه، كهو، وقيل: لا، كما حماه النبي ﷺ وفي ملكه بإحياء

وجهان). انتهى.

وَيَتَوَجَّهُ فِي بَعْضِ الْإِطْلَاقَاتِ الْخِلَافُ.
وَنَقُلْ حَرْبُ: الْقَطَائِعُ جَائِزَةٌ، وَقَالَ لَهُ الْمُروِّذِيُّ: قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِقَطَائِعِ الْأَمْرَاءِ، فَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا وَقَالَ: تَزْعُمُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَطَائِعِهِمْ؟ وَنَقُلْ يَعْقُوبُ: قَطَائِعُ الشَّامِ، وَالْجَزِيرَةُ مِنَ الْمَكْرُوهَةِ كَانَتْ لِبَنِي أُمَيَّةٍ فَأَخَذَهَا هَؤُلَاءِ.
وَنَقُلْ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ: وَمَا أَذْرِي مَا هَذِهِ الْقَطَائِعُ يُخْرِجُونَهَا مِنْ شَاوُوا إِلَى مَنْ شَاوُوا.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا مَنْ أَقْطَعَهَا، فَكَيْفَ يُخْرِجُ مِنْهُ، وَلِهَذَا عَوَّضَ عُمَرُ جَرِيرًا الْبَجَلِيَّ لَمَّا رَجَعَ فِيمَا أَقْطَعَهُ.
وَقِيلَ: لِشَيْخِنَا: إِنْ أَطْلَقَ وَلِيُّ الْأَمْرِ مِنَ الْمَصَالِحِ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَهُ سَكَنَ زَاوِيَةً وَأَطْلَقَ لَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ هِيَ، وَالْفُقَرَاءُ؟ فَقَالَ: إِنْ اسْتَحَقَّ تَنَاوُلُهُ لِحَاجَتِهِ مَعَ ذِيهِ أَوْ لِمَنْفَعَةٍ عَامَّةٍ وَنَحْوِهِ جَانٍ، وَلَمْ يَجُزْ مُخَالَفَتُهُ وَلَا طَلْبُهُ بِأَجْرَةٍ فِي الْمَاضِي، وَالْمُسْتَقْبَلِ.
وَلَهُ إِقْطَاعُ جُلُوسٍ فِي طَرِيقٍ وَرَحْبَةٍ مُتَبَعَةٍ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ، وَيَكُونُ أَحَقُّ بِجُلُوسِهَا مَا لَمْ يَغْدُ فِيهِ، وَيَحْرُمُ مَا يُضَيِّقُ عَلَى الْمَارَّةِ وَلَوْ بِعَوَضٍ، وَمَعَ عَدَمِ إِقْطَاعِ لِلْسَّابِقِ الْجُلُوسِ عَلَى الْأَصْحَ مَا بَقِيَ قِمَاشُهُ.
وَعَنْهُ: إِلَى اللَّيْلِ وَفِي افْتِقَارِهِ إِلَى إِذْنِ وَجْهَانٍ (م ٦) (١).
وَلَهُ التَّظْلِيلُ بِغَيْرِ بِنَاءٍ، كِبَارِيَةٍ وَنَحْوِهَا، فَإِنْ طَالَ مَقَامُهُ، أَوْ مَقَامُ سَابِقٍ إِلَى مَعْدِنٍ فَفِي إِزَالَتِهِ وَجْهَانٍ (م ٧، ٨) (٢).

= وأطلقهما في المغني، والرعاية:

أحدهما: يملكه، وهو الصحيح.

قطع به في الكافي وغيره، وصححه في الفائق وغيره.

قال الشارح: وهو أولى.

والوجه الثاني: لا يملكه بالإحياء.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ويحرم ما يضيق على المارّة ولو بعوض، ومع عدم إقطاع للسابق الجلوس على الأصح ما بقي قماشه، وعنه، إلى الليل، وفي افتقاره إلى إذن وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يفتقر إلى إذن، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال في القواعد: هذا قول الأكثر.

قال الحارثي: هذا المذهب، وهو كالصريح المقطوع به في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يفتقر إلى إذن، هو رواية حكاهما في الأحكام السلطانية، نقله عنه في القاعدة الثامنة والثمانين.

(٢) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (وله التظليل بغير بناء، كبارية ونحوها، فإن طال مقامه أو مقام سابق إلى معدن ففي إزالته وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٧): إذا طال مقامه في الجلوس فهل يزال أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المذهب، والكافي، والمقنع، والمغني، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يزال، صححه في التصحيح، والنظم.

وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به في المنور.

قال الحارثي: وهو اللائق بأصول الأصحاب حيث قالوا بالإقطاع. انتهى.

والوجه الثاني: يزال.

قال الحارثي: وهو أظهرهما عندهم.

قال في الخلاصة، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير: منع، في الأصح.

قال في القواعد: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية حرب.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والتلخيص، والرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وهو الصحيح، والصواب.

(المسألة الثانية - ٨): إذا طال مقام السابق إلى معدن فهل يزال أم لا؟

وقيل: في معدنين: مَنْ أَخَذَ فَوْقَ حَاجَتِهِ مَنَعَ.

وقيل: لا.

وقيل: إِنْ أَخَذَهُ لِتِجَارَةٍ هَائِلًا إِنَّمَا بَيْنَهُمَا، لِحَاجَةِ الْمَهَابَةِ، وَالْقُرْعَةِ وَتَقْدِيمِ مَنْ يَرَى، وَالْقِسْمَةِ (م ٩) (١).

وفي النصيحة: مَنْ عَمِلَ يَوْمَهُ فِي مَعْدِنٍ ثُمَّ انْصَرَفَ فَجَاءَ غَيْرُهُ مِنَ الْغَدِ لِيَعْمَلَ فِيهِ لَمْ يَمْلِكْ مَنَعَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي حَوَائِثِ السُّوقِ: يَسْتَأْذِنُ إِلَّا مَنْ فَتَحَ بَابَهُ وَجَلَسَ لِلتَّجَارَةِ.

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَعْدِنٍ مَبَاحٍ أَوْ مَتَّبِعُهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَوْ وَجَدَ غَيْرَهُ عَلَى السَّاحِلِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِمَا أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ آخَرًا.

وقيل: يُقَدِّمُ الْإِمَامُ.

وقيل: بِقِسْمَةِ مَعْدِنٍ، وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي مَتَّبِعِهِ وَكَذَا إِلَى الطَّرِيقِ، وَجَزَمَ الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ بِالْقِسْمَةِ.

وَلَكِنْ فِي أَعْلَى مَاءٍ مَبَاحٍ السُّفِيُّ إِلَى أَنْ يَصِلَ [إِلَى] كَعْبِهِ ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْضُهُ مُسْتَقِلَّةً

= أطلق الخلاف، وأطلقه في الذهب، والمغني، والمقنع، والكافي، والمحزر، والشرح، والرعاية الكبرى، وشرح ابن منجاء، والفاقر، وغيرهم.

أحدهما: لا يمنع ولا يزال، وهو الصحيح قال في المستوعب، والتلخيص: والصحيح أنه لا يمنع ما دام أخذًا قال الحارثي: أصحهما لا يمنع، وصححه في التصحيح، والنظم، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثاني: يمنع، قدّمه في الهداية، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، وهو الصواب.

وجزم به في الخلاصة، وقيل: يمنع مع ضيق المكان.

قال الحارثي: قطع به ابن عقيل.

قلت: وغير ابن عقيل وليس هذا داخلا في محل الخلاف، والله أعلم.

تنبيه: كثير من الأصحاب جعلوا حكم هذه المسألة، والتي قبلها حكما واحداً، وهو الذي قدّمه المصنف، وصرّح به صاحب المستوعب، وابن منجاء في شرحه، وغيرهما.

وقيل: يزال من المعدن دون الجلوس، وهو الذي ذكره المصنف بعد هذا.

قلت: ويتوجه العكس، وهو ظاهر كلامه في المستوعب، والتلخيص، على ما تقدّم: فصححا أنه لا يمنع من المعدن، وقدّما أنه يمنع من إطالة الجلوس.

وقدّم في الرعاية الكبرى أنه يمنع من إطالة الجلوس، وأطلق الخلاف من منعه من إطالة الجلوس، وجزم بالنسبة من الإطالة في المعدن، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ولحاجة المهابة، والقرعة وتقديم من يرى، والقسمه). انتهى.

هذا الكلام معطوف على القول الذي قبله، وهو قوله: (وقيل: إن أخذه لتجارة هائلا بينهما) إلا أنه ابتداء مسألة، يعني: أن لبعض الأصحاب طريقة، وهي إن أخذ لتجارة هائلا الإمام بينهما، وإن أخذ لحاجة فاربعة أقوال: المهابة، والقرعة وتقديم من يرى، والقسمه.

قال القاضي: إن أخذ للتجارة هائلا الإمام بينهما باليوم أو الساعة بحسب ما يرى، وإن كان للحاجة فاحتمالات:

أحدهما: القرعة.

والثاني: ينصب من يأخذ لهما ثم يقسم.

والثالث: يقدم من يراه أحوج وأولى. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن سبق أحدهما قدّم، فإن أخذ فوق حاجته منع، وقيل: لا، وقيل: إن أخذه لتجارة هائلا الإمام بينهما،

وإن أخذه لحاجة فاربعة أوجه: المهابة، والقرعة وتقديم من يراه الإمام وأن ينصب من يأخذه ويقسمه بينهما. انتهى.

وهذه أوجه المصنف، وكذا قال في الكافي وغيره، فالمصنف قد قدّم في هذه المسألة حكما، وهو أنه من أخذ فوق حاجته يمنع، ولكن

نصّح على هذه الطريقة أحد الأوجه، والصواب منها: نصب الإمام من يأخذه ويقسمه بينهما، وهو أعدل الأقوال، والله أعلم.

سَدَهَا إِذَا سَقَى حَتَّى يَصْنَعَهُ إِلَى الثَّانِي، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَيَقْدُمُ أَحَدُ مُسْتَوِيْنِ بِفَرْعَةٍ بِقَدْرِ حَقِّهِ.
وَفِي الْمَنْعِ مِنْ إِحْيَاءِ مَوَاتٍ أَقْرَبَ إِلَى أَوَّلِ الْمَاءِ وَجِهَان (م ١٠) ^(١)، وَلَا يُسْقَى قَبْلَهُمْ.
وَمَنْ سَبَقَ إِلَى قَنَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا فَسَبَقَ آخَرُ إِلَى بَعْضِ أَلْوَاهِيهَا مِنْ فَوْقٍ أَوْ أَسْفَلَ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا مَا سَبَقَ إِلَيْهِ.
وَلِئَلَّا يَكُنْ أَرْضُ مَنْعَةٍ مِنَ الدُّخُولِ بِهَا، وَلَوْ كَانَتْ رُسُومُهَا فِي أَرْضِهِ وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ تَضْيِيقَ مَجْرَى قَنَاةٍ فِي أَرْضِهِ خَوْفَ
لِصْنِ، لِأَنَّهُ لِصَاحِبِهَا، نَصٌّ عَلَى الْكُلِّ.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى عِمَارَتِهَا إِلَّا فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ، يَغْنِي عَلَى رَوَايَةِ حَنْبَلٍ، وَقَدْ ذَكَرَ إِجْبَارَ عُمَرَ
مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ فِي أَرْضِهِ كُلَّمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ وَفِيهِ ضَرَرٌ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ.
فَإِنْ أَجَابَ، وَالْأَجْبَرُ السُّلْطَانُ، نَقَلَ الْمُروُذِيُّ فِي مَهْرٍ لِضَيْعٍ: أَكْرَهُ الْأَشْجَارَ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ مَقْبُوبٌ فِيمَنْ غَضِبَ حَقُّهُ مِنْ مَاءٍ مُشْتَرَكٍ: لِلْيَتِيمَةِ أَخَذَ حَقَّهُمْ.
وَنَقَلَ مَتْنِي: مَنْ سَدَّ لَهُ الْمَاءَ لِجَاهِهِ أَفَاسَفِي مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَرْكِي لَهُ يَرُدُّهُ عَلَى مَنْ يَسُدُّ عَنْهُ؟ فَاجَاؤُهُ بِقَدْرِ حَاجَتِي.
وَمَنْ تَرَكَ ذَابَّةً بِمَهْلِكَةٍ أَوْ فَلَاحَةً لِعَجْزِهِ أَوْ انْقِطَاعِهَا مَلِكُهَا مُسْتَقْدَمًا: وَقِيلَ، لَا، كَعَبْدٍ، وَتَرَكَ مَتَاعَ عَجْزٍ، فَبَرَجِعَ بِنَفَقَةٍ
وَأَجْرَةٍ مَتَاعٍ فِي الْمَنْصُوصِ.
وَفِي الْقَائِدِ خَوْفُ غَرَقٍ وَجِهَان (م ١١) ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي المنع من إحياء مواتٍ أقرب إلى أول الماء وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والفائق، وغيرهم:

أحدهما: ليس لهم منعه من ذلك.

وقال الحارثي: وهو أظهر.

وجزم به في الكافي وغيره.

وقدّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

والوجه الثاني: لهم منعه.

قال الحارثي: وهو المفهوم من إيراد المقنع. انتهى.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن ترك ذابّةً بمهلكةٍ أو فلاحاً لعجزه أو انقطاعها ملكها مستقدها وقيل: لا، كعبد، وترك متاع عجزاً

فبرجع بنفقة وأجرة متاع، في المنصوص، وفي إلقائه خوف غرق وجهان). انتهى.

يعني: إذا ألقى متاعه في البحر خوفاً من الغرق فهل ملكه باقٍ عليه فلا يملكه غيره أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقهما في الحاوي الصغير.

أحدهما: ملكه باقٍ عليه فلا يملكه من أخذه.

قال الحارثي: نصُّ أحمد في المتاع يقتضي أنَّ ما يليقه رُكَّاب السفينة مخافة الغرق باقٍ على ملكه. انتهى.

والوجه الثاني: يملكه أخذه، وهو احتمالٌ في المغني، والشرح، ومالا إليه، ذكره في اللقطة.

وقدّمه في الفائق، والبراعيتين، ذكره في آخر اللقطة، وصحّحه الناظم.

قلت: وهو قوي.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

باب اللقطة

يَحْرُمُ التَّقَاطُ مُنْتَمِعٌ عَنْ سَبْعٍ صَغِيرٍ، كَالْبِلِّ وَبَقَرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَيَقَالُ وَكَلْبٌ وَظَبْيٌ وَطَيْرٌ وَحُمْرٌ أَهْلِيَّةٌ، وَخَالَفَ الشَّيْخُ فِيهَا وَفِي طَيْرٍ مُسْتَوْحِشَةٍ وَيَضْمَنُهُ، كَفَأَصْبٍ، وَنَصَّهُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَضْمَنُ ضَالَّةً مَكْتُومَةً بِالْقِيَمَةِ مَرَّتَيْنِ، لِلْخَبَرِ، وَيَبْرَأُ بِدَفْعِهِ إِلَى نَائِبِ إِمَامٍ أَوْ بِأَمْرِهِ بِرَدِّهِ مَكَانَهُ، كَجَائِزِ التَّقَاطِ.

وَقِيلَ: أَوْ لَمْ يَأْمُرْ، وَإِنْ أَتَفَقَ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ لَمْ يَرْجِعْ، لِتَعَدِّيهِ، ذِكْرُهُ فِي الْمُتَخَبِّرِ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ أَخْذِهِ مِنْ نَائِبٍ شَيْئًا إِلَّا بِسَلَامَتِهِ لَهُ، وَلِنَائِبِ إِمَامٍ أَخْذَهُ لِلْحِفْظِ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ، وَلَا تَكْفِي فِيهِ الصَّمَةُ، ذِكْرُهُ الشَّيْخُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: وَلِغَيْرِهِ بِمَوْضِعٍ مَخُوفٍ، وَلَهُ التَّقَاطُ غَيْرُهُ مِنْ حَيَوَانَ وَغَيْرِهِ غَيْرُ مُنْتَمِعٍ بِنَفْسِهِ، كَخَشْبَةٍ كَبِيرَةٍ.

وَعَنْهُ: وَنَحْوُ شَاةٍ.

وَعَنْهُ: وَعَرَضَ^(١)، ذَكَرَهَا أَبُو الْفَرَجِ إِذَا آمَنَ نَفْسَهُ وَقَوِيَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَكَفَأَصْبٍ، وَالْأَفْضَلُ تَرْكُهُ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ بِمَضْمُونَةٍ، وَخَرَجَ وَجُوبُهُ إِذْنًا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَعْزُضُ لَهَا، وَلَا حَمْدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ «وَلَا تَسْأَلُنْ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا تَقْبِضْ أَمَانَةً وَلَا تَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ» وَيَفْعَلُ الْحَطَّ لِمَالِكِهِ، وَلَهُ أَكْلُ حَيَوَانَ وَمَا يُخْشَى فَسَادُهُ بِقِيَمَتِهِ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ يَقْتَضِي قَوْلُ أَصْحَابِنَا لَا يَمْلِكُ عَرَضٌ فَلَا يَأْكُلُ، وَلَهُ بَيْعُهُ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ، وَهُوَ كَلْقَطَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآكُثَرُ تَعْرِيفَهُ.

وَعَنْهُ: يَبِيعُ كَبِيرًا حَاكِمًا.

وَعَنْهُ: مَعَ وَجُودِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَلَا يَبِيعُ بَعْضَ حَيَوَانَ، وَأَقْبَى أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ الزُّرَّاقُونِي بِأَكْلِهِ بِمَضْمُونَةٍ بِشَرْطِ ضَمَانِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ تَعَجُّلُ ذَبْحِهِ؛ لِأَنَّهُ يُطَلَّبُ.

وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَابْنُ عُقَيْلٍ: لَا يَتَصَرَّفُ قَبْلَ الْحَوْلِ فِي شَاةٍ وَنَحْوِهَا بِأَكْلٍ وَغَيْرِهِ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يُعَرِّفُ الشَّاةَ، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَرَجَعَ بِنَحْوِ نَفَقَتِهِ بَيْنَهُ عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) تنبيه: قوله: (وله التقاط غيره من حيوان وغيره غير متمتع بنفسه، وعنه: ونحو شاة، وعنه: وعرض). انتهى.

ظاهر هذا: أن المقدم ليس له التقاط نحو الشاة كالفصلان، والمعاجيل، والأفلا، والعروض، وليس كذلك، بل المذهب جواز التقاط ذلك.

والظاهر: أن هنا نقصاً، وتقديره: (وعنه: لا نحو شاة، وعنه: وعرض)؛ ليوافق ما قاله الأصحاب، ويدل على ما صدره في أول المسألة بقوله: (غير متمتع بنفسه).

وقوله: (كخشبة كبيرة) يعني: له التقاطها، ولم يحك فيه خلافاً وفيه نظر.

بل الصواب ما قاله المصنف وابن عقيل، والشارح، والزركشي وجماعة: إن أحجار الطواحين الكبار، والقذور الضخمة، والأخشاب الكبار ملحقة بالإبل من أنها لا يجوز التقاطها.

قالوا: بل هي أولى من الإبل من وجوه، والعجب أن المصنف لم يذكر ذلك ولا حكاة قولاً، وهذا مما يدل على أن في كلامه نقصاً. وقوله قبل ذلك أول الباب يحرم التقاط متمتع عن سبع صغير وخالف الشيخ في طير مستوحشة، فكونه جعل كلام الشيخ قولاً مؤخراً فيه نظر، بل الأولى أن يكون هو المقدم لما يذكر.

وفيه نظر أيضاً من وجوه آخر، وهو أن الشيخ إنما ذكر ذلك في الصيد المتوحشة التي إذا تركت رجعت إلى الصحراء أو عجز عنها صاحبها فلم يخص الطير بذلك بل بالصيد كلها، وعللها بعلة قوية جداً، فقال: لأن تركها أضيع لها من سائر الأموال، والمقصود حفظها لصاحبها لا حفظها في نفسها، ولو كان المقصود حفظها في نفسها لما جاز التقاط الأثمان، فإن الدينار ديناراً أينما كان انتهى.

وتبعه جماعة منهم الشارح، والحارثي وقطموه به.

قَالَ فِي الْمَغْنِي: نَصُّ عَلَيْهِ يَمْنَعُ جَنْدَهُ طَائِرٌ يَرْجِعُ بِعَلْفِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَطَوِّعًا.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا مَعَ تَرْكِ التَّعْدِي، فَإِنْ تَعْدَى لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ، وَيَلْزَمُهُ تَعْرِيفُ الْجَمِيعِ، نَصُّ عَلَيْهِ، نَهَارًا حَوْلًا مُتَوَالِيًا
فِي أَسْبُوعٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: ثُمَّ مَرَّةً كُلُّ أَسْبُوعٍ فِي شَهْرٍ، ثُمَّ مَرَّةً فِي كُلِّ شَهْرٍ.

وَقِيلَ: عَلَى الْعَادَةِ عَلَى الْقَوْرِ بِالْإِذَاءِ وَأَجْرَتُهُ عَلَيْهِ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: مِنْ رَيْثِهَا، وَعِنْدَ الْحَلَوَاتِيِّ وَإِنِّي: مِنْهَا، كَمَا لَوْ وَلَّى تَجْفِيفَ عَسَبٍ وَتَحْوٍ وَاحْتِاجَ غَرَامَةٍ.

وَقِيلَ: مِنْهَا إِنْ لَمْ تَمْلِكْ.

وَذَكَرَ فِي الْفَتَوَى طَاهِرٌ كَلَامَ أَصْحَابِنَا، فِي مَجَامِعِ النَّاسِ، وَيُكَرَّهُ فِي مُسْنَدِهِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا يَجُوزُ، وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلرُّجُلِ: «لَا رَدْعَا اللَّهُ عَلَيْكَ».

وَقَالَ ابْنُ بَطَّةَ فِي إِنْشَادِهَا، وَلَا يَصِفُهُ بَلٌّ: مَنْ ضَاعَ مِنْهُ نَفَقَةٌ أَوْ شَيْءٌ.

وَقِيلَ: لِقِطَّةٍ صَحْرَاءَ بِقُرْبِهِ، وَيَمْلِكُ اللَّقِطَةُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ الصَّحِيحِ فِي الْمَذْهَبِ، وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: إِنْ اخْتَارَهُ، وَهُوَ وَائِيَّةٌ فِي الْوَاضِحِ.

وَعَنْهُ: لَا يَمْلِكُ نَحْوُ شَاءٍ، وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: يَمْلِكُ الْأَثْمَانُ فَقَطْ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَلَهُ الصَّدَقَةُ بِوَضْعِ ضَمَائِهِ.

وَعَنْهُ: لَا، فَيَعْرِفُهُ أَبَدًا، نَقَلَ طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَهُ دَفْعَةٌ لِحَاكِمٍ.

وَطَاهِرٌ كَلَامَ جَمَاعَةٍ: لَا، وَتَوَجَّهَ الرَّوَّانِيُّانِ يَمَّا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ مِنَ اللَّصُوصِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَيْثَهُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي اللَّقِطَةِ: يَبِيعُ وَيَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ بِشَرْطِ ضَمَائِهِ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ رَوَائِثِينَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي صَبِيٍّ قُرْطٌ وَيَلْعَقُ فَإِذَا تَصَدَّقَ بِهَا أَجْحَفَ بِمَالِهِ، تَصَدَّقَ بِهَا مُتَّفَرِّقَةٌ.

وَعَنْهُ: لَا تَمْلِكُ لِقِطَّةَ الْحَرَمِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهَا.

وَعَنْهُ: يَتَمَلَّكُ فَقِيرٌ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى، فَإِنْ أَخَّرَ تَعْرِيفَ بَعْضِهِ سَقَطَ، فِي الْمَنْصُوصِ، كَالِتَقَاطِهِ بِنَيْتِهِ تَمْلِكُهُ.

وَفِي الصَّدَقَةِ بِرَوَائِثِ الْعُرُوضِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ لِعَدْرِ أَوْ ضَاعَتْ فَعَرَفَهَا الثَّانِي مَعَ جَلْبِهِ بِالْأَوَّلِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ أَوْ أَعْلَمَهُ
وَقَصَدَ بِتَعْرِيفِهَا لِنَفْسِهِ فَقِيلَ: يَمْلِكُهُ.

وَقِيلَ: لَا (١ م، ٢) ^(١) كَأَخْلَوْهُ مَا لَمْ يَرِدْ تَعْرِيفُهُ، فِي الْأَصَحِّ نَوَى تَمْلِكُهُ أَوْ كَتَمَهُ أَوْ لَا وَلَيْسَ خَوْفُهُ أَنْ يَأْخُذَهَا سُلْطَانٌ

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (فإن أخره أي التعريف لعدله أو ضاعت فعرفها الثاني مع علمه بالأول ولم يعلمه أو اعلمه وقصد

بتعريفها لنفسه فقيل: يملكه، وقيل: لا). انتهى.

فيه سالتان:

(المسألة الأولى - ١): إذا أخر التعريف عن الحول الأول ثم عرفها فهل يملكها أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح وشرح الحارثي، والفاقي، وغيرهم.

أحدهما: يسقط التعريف ولا يملكها به.

قدمه في الرعايتين، والحارثي الصغير، وشرح ابن رزين.

والوجه الثاني: يملكها بهذا التعريف.

(المسألة الثانية - ٢): إذا ضاعت اللقطة من الملتقط الأول ووجدتها آخر فعرفها مع علمه بالأول ولم يعلمه أو اعلمه بها وقصد

بتعريفها لنفسه وعرفها فهل يملكها بتعريفها أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والفاقي.

أحدهما: يملكها، قدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا يملكها.

قال الشيخ، والشارح: ويشبه هذا من تحجر مواتاً إذا سبقه غيره إلى ما تحجره فأحياه بغير إذنه. انتهى.

قلت: قد أطلق المصنف الخلاف في هذه المسألة، وتقدم تصحيحها في الباب الذي قبله.

جَائِزٌ أَوْ يُطَالِيهِ بِأَكْثَرِ عَدْرًا فِي تَرْكِ تَعْرِيفِهَا، فَإِنْ أُخِرَ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا بَعْدَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ الرَّاعُونِي.
وَمُرَادُهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّهُ لَيْسَ عَدْرًا حَتَّى يَمْلِكْهَا بِلا تَعْرِيفٍ، وَلِهَذَا جَزَمَ بِأَنَّهُ يَمْلِكْهَا بَعْدَهُ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ خَوْفَهُ
عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ عَدْرٌ فِي تَرْكِ الْوَاجِبِ.

وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: تَبْقَى بِيَدِهِ فَإِذَا وَجَدَ أَمَّا عَرَفَهَا حَوْلًا، وَلَا يَعْرِفُ مَا لَا تَتَّبِعُهُ هِمَّةٌ أَوْ سَاطِرُ النَّاسِ وَلَوْ كَثُرَ.
وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هِمَّتُهُ كَثَمَرَةٌ وَكِبْرَةٌ وَثِمِينٌ.
قَالَ فِي التَّبْصِيرَةِ: وَصَدَّقْتَهُ بِهِ أَوَّلَى، وَلَهُ اخْذُهُ، وَالانْتِفَاعُ بِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ.

وَقِيلَ: مُدَّةٌ يُظَنُّ طَلَبُ رَبِّهِ لَهُ.

وَقِيلَ: دُونَ نِصَابِ سَرَقَةٍ.

وَقِيلَ: دُونَ قِيَرَاطٍ، وَلَا يُلْزَمُهُ دَفْعُ بَدَلِهِ، خِلَافَ التَّبْصِيرَةِ، وَكَلَامُهُمْ فِيهِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

وَقِيلَ: لِأَخْمَدَ فِي الشَّمْرَةِ يَجِدُهَا أَوْ يُلْقِيهَا عُصْفُورًا يَأْكُلُهَا؟

قَالَ: لَا، قَالَ: ابْطِئْهَا صَبِيًّا أَوْ يَتَصَدَّقْ؟

قَالَ: لَا يَغْرُسُ لَهَا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ، وَيَنْتَفِعُ بِكُلِّ مَبَاحٍ.
وَقِيلَ: يَعْرِفُهُ سَنَةً.

فصل

لِقِطْعَةٍ فَاسِقٍ كَعَدَلٍ.

وَقِيلَ: يُضَمُّ إِلَيْهِ، وَكَذَا ذِمَّتِي.

وَقِيلَ: تَذْفَعُ لِعَدَلٍ، كَتَعَدَّرَ حِفْظُهَا مِنْهُ، وَإِذَا عَرَفَ وَلِيٌّ سَفِيهًا وَصَبِيًّا.

وَفِي الْمُتَخَبِّ، وَالتَّبْصِيرَةِ، وَالتَّرْغِيبِ: وَمَجْتَوُونَ مَا التَّقَطُّوهُ مَلَكُوهُ، وَيُلْزَمُ الْوَلِيُّ حِفْظُهَا وَتَعْرِيفُهَا وَإِنْ تَلَفَ بِيَدِ أَحَدِهِمْ
وَقُرِطَ صَحِيحٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي صَبِيٍّ كَأَتْلَافِهِ، وَكَعَبْدِي.

وَفِي الْمُتَخَبِّ وَغَيْرِهِ: لَا، وَمُكَاتَبٌ كَعُجْرٍ، وَلِقِطْعَةٍ مُعْتَقٍ بَعَضُهُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: تَذْخُلُ هِيَ وَكَسْبٌ نَادِرٌ كَهَدِيَّةٍ فِي مَهَابَاةٍ.

وَلَعَبْدِي أَنْ يُلْقِطَ وَيَعْرِفَ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ جَسِيٌّ، كَاخْتِطَابِهِ، فَلَمْ يُمَكِّنْ زُدَّهُ، وَفِي بَلَكِهِ مَا
تَقْدُمُ فَإِنْ مَلَكَهَ وَأَتْلَفَهُ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِلَّا فِي رَقَبَتِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي زَادِ الْمَسَافِرِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: فِي ضَمَائِهِ إِذَا أَتْلَفَ مَا لَا قَوْلَانَ:

أَحَدُهُمَا: فِي رَقَبَتِهِ كَالْجَنَائِيَةِ.

وَالثَّانِي: فِي ذِمَّتِهِ وَبِالْأَوَّلِ أَقُولُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: جَنَائَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ وَإِذَا خَرَقَ ثَوْبٌ رَجُلٌ هُوَ ذَيْنٌ عَلَيْهِ، وَلَهُ إِعْلَامٌ سَيِّدِهِ الْعَدَلِ، وَلِسَيِّدِهِ الْعَدَلِ أَخْذُهُ
وَتَرْكُهُ لِعُرْفِهِ وَتَحْرِيمُ تَصَرُّفِهِ فِيهَا قَبْلَ مَعْرِفَةِ صِفَاتِهَا، وَيُشْهِدُ عَلَيْهَا دُونَ صِفَاتِهَا.

وَعَنْهُ: يُلْزَمُهُ اخْتَارَةُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى.

وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا وَكَذَا لِقِيطٍ.

وَقِيلَ: يُلْزَمُهُ: لِئَلَّا يَسْتَرْفَهُ، فَلَوْ تَرَكَهَ فَلَا وَلايَةَ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَمَنْ وَصَفَهُ.

وَقِيلَ: وَظَنَّ صِدْقَهُ أَخْذَهُ، وَلَوْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِفَسْخٍ أَوْ شِرَاءٍ لَا قَبْلَهُ بِلا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ نَصٌّ عَلَيْهِ وَفِي كَلَامِ أَبِي الْفَرَجِ،
وَالْتَّبْصِيرَةِ جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى: لَا بَأْسَ، وَإِنْ وَصَفَهُ أَحَدُ مُدْعِيَيْنِ خَلْفٍ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَمِثْلُهُ وَصَفَهُ مَغْضُوبًا
وَمَسْرُوقًا، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ: إِذَا اخْتَلَفَ الْمُوجِرُ، وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي دَفْنٍ فِي السَّارِ

مَنْ وَصَفَهُ فَهُوَ لَهُ.

وَقِيلَ: لَا، كَوَيْعَةٍ وَعَارِيَةٍ وَزَمَنٍ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّ الْبَذْلَ دَلِيلُ الْمَلِكِ، وَلَا تَتَعَذَّرُ الْبَيْعَةُ، وَيُقِيمُ بَيْعَةُ بِالْيَقَاطِ عَبْدٌ.

وَقِيلَ: لَا، فَإِنْ أَقَامَ آخَرَ بَيْعَةً أَنَّهُ لَهُ أَخَذَهُ مِنْ وَاصِفِهِ، وَيَضْمَنُهُ مَعَ تَلْفِيهِ.

وَقِيلَ: وَلَهُ تَضْمِينُ الدَّافِعِ بِلَا حَاكِمٍ، وَيَتَعَيَّنُ بِدَفْعِهِ إِلَى وَاصِفِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ، مَا لَمْ يَقْرَ لَهُ بِمِلْكِهِ. وَلَوْ وَصَفَهُ اثْنَانِ فَقِيلَ: يَقْسَمُ.

وَقِيلَ: يَخْلِفُ مَنْ قَرَعَ (م ٣) (١).

وَمَنْ وَصَفَهُ بَعْدَ اخْتِارِ الْأَوَّلِ فَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: إِنْ زَادَ فِي الصَّفَةِ اخْتِمَالُ تَخْرِيجِهِ عَلَى بَيْعَةِ التَّاجِ، وَالنَّسَاجِ، فَإِنْ رَجَحْنَا بِهِ رَجَحْنَا هُنَا.

وَيَأْخُذُ الْفَلَقَةُ رَبَّهَا بِزَيَادَتِهَا قَبْلَ مِلْكِهَا، وَلَا يَضْمَنُ مُلْتَقِطٌ إِذَنْ نَقْصَهَا وَلَا هِيَ إِنْ تَلَفَتْ أَوْ ضَاعَتْ، نَصٌّ عَلَيْهِ كَأَمَانَةٍ، وَالْمُنْفَصِلَةُ لَهُ بَعْدَهُ، فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَاتَانِ.

وَيَضْمَنُ قِيَمَةَ الْفَلَقَةِ يَوْمَ عَرَفَ رَبَّهَا.

وَقِيلَ: يَوْمَ تَصَرَّفَهُ.

وَقِيلَ: يَوْمَ غَرِمَ بِدَلِّهَا.

وَعَنْهُ: لَا يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا بَعْدَ مِلْكِهَا.

وَقِيلَ: وَلَا يَزِدُّهَا.

وَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى رَبَّهَا، ذِكْرُهُ فِي التَّمْلِيكِ، وَالْإِنْصَارِ، لِتَبَرُّعِهِ، وَمَعْنَاهُ فِي مُتَهَمِي الْغَايَةِ فِي عَدَمِ سُقُوطِ الزُّكَاةِ بِتَلْفِ الْمَالِ

قَبْلَ التَّمَكُّنِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، وَالرَّعَايَةِ عَلَيْهِ، وَضَمَانُهَا بِمَوْتِهِ كَوَيْعَةٍ.

وَقِيلَ: بِهِ بَعْدَ الْحَوْلِ، وَوَارِثُهُ كَهَوِّ

وَمَنْ أَخَذَ مَتَاعَهُ وَتَرَكَ بَذْلَهُ فَلَفَقَةُ، وَهَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ أَوْ يَأْخُذُ حَقَّهُ أَوْ يَأْذَنُ حَاكِمٌ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ٤) (٢).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولو وصفه اثنان فليل: يقسم، وقيل: يخلف من قرع). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمقتع، والفاق، والقواعد في القاعدة السَّتين بعد المائة وهي الأخيرة.

أحدهما: يقسم بينهما، صحَّحه في التصحيح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر، والرَّعَاتِيْن، والنَّظْم، والحاوي الصَّغِير، والقواعد في القاعدة الثَّامنة والتَّسعين،

وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يقرع بينهما، فمن قرع حلف وأخذها، وهذا الصَّحِيح.

قال الحارثي: والمذهب القرعة، نصُّ عليه، وذكره المصنَّف في كتابه، وبه جزم القاضي وابن عقيل، كما لو تداعيا الوديعة.

قال الشَّارح: وهذا أشبه بأصولنا فيما إذا تداعيا عينا في يد غيرهما. انتهى.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الكافي، والمغني وصحَّحه.

وقدَّمه ابن رزِّين في شرحه، وقال: هذا أقيس، وهو الصَّواب.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن أخذ متاعه وترك بَذْلَهُ فَلَفَقَةُ، وهل يتصدق به بعد تعريفه أو يأخذ حَقَّهُ أو يأذن حاكم؟ فيه

أوجه). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح وشرح الحارثي، والفاق وتجريد العناية.

قال الشَّيخ في المغني وتابعه الشَّارح: القول يأخذ حَقَّهُ بنفسه أقرب إلى الرِّفق بالنَّاس.

وَقِيلَ: مَعَ قَرِينَةٍ سَرَقَتْهُ لَا يُعْرِفُهُ، وَفِيهِ الْأَوْجُهُ، وَيَتَوَجَّهُ جَعْلُ لَقِطَةٍ مَوْضِعٍ غَيْرِ مَائِي كَرَكَازَ وَإِنْ وَجَدَ فِي حَيَوَانٍ نَقْدًا أَوْ دُرَّةً فَلَقِطَةٌ لِرَوَّاجِدِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ: لِبَايَعِ ادِّعَاةَ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ مُشْتَرٍ أَنَّهُ أَكَلَهُ عِنْدَهُ فَلَهُ، وَإِنْ وَجَدَ دُرَّةً غَيْرَ مَشْقُوبَةٍ فِي سَمَكَةٍ فَلِصَيَّادٍ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ ابْتِلَاعُهَا مِنْ مَعْدِنِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= قال الحارثي: وهذا أقوى على أصل من يرى أن العقد لا يتوقف على اللفظ، أمّا على التوقف فلا يكتفى بمثل هذا، قال: وبالجملة فالأظهر الجواز، ورجحه المصنف، يعني به الشيخ.

قلت: وهو الصواب وقيل: يتصدق به بعد تعريفه وليس له أخذه، قدّمه ابن رزين، وقال: نصّ عليه. والقول الثالث: يأخذ حقه بإذن حاكم.

قلت: وهو قوي موافق لقواعد الأصحاب.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب قد صحّحت ولله الحمد.

باب اللقيط

وَهُوَ طِفْلٌ مَنُودٌ.

وَقِيلَ: أَوْ مُمَيِّزٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ فِي أَحْكَامِهِ.

وَقِيلَ: إِلَّا فِي قَوْلِهِ، وَمِثْلُهُ دَعْوَى قَاذِفٍ رِقْعٍ، وَيَبْلَدُ كُفْرٍ كَافِرٍ.

وَقِيلَ: مُسْلِمٌ.

وَقِيلَ: مَعَ وَجُودِ مُسْلِمٍ فِيهِ، وَمَا وَجَدَ قَوْلُهُ أَوْ مَشْدُودًا إِلَيْهِ أَوْ تَحْتَهُ ظَاهِرًا فَلَهُ، وَفِي مَدْفُونٍ عِنْدَهُ طَرِيًّا أَوْ بِقَرْبِهِ وَجْهَانِ (م ١، ٢) ^(١).

وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَ رُقْعَةً فِيهَا أَنَّهُ لَهُ فَلَهُ، يُنْفِقُ عَلَيْهِ خَاصَّتَهُ وَهُوَ وَاجِدُهُ.

وَعَنْهُ: بِإِذْنِ حَاكِمٍ، وَكَذَا حِفْظُهُ لِمَالِهِ، وَإِنْ أَتَقَى فِيهِ رُجُوعُهُ بَيْنَتِهِ الْخِلَافُ (م ٣) ^(٢)، وَلَا يَلْزَمُهُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي مدفون عنده طريًّا أو بقره وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): إذا وجده مدفونًا عنده، والدفن طريُّ فهل يكون للطفل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والمقتنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والهارثي، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاثق، وغيرهم.

أحدهما: يكون له، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

وقطع به ابن عقيل وصاحب الخلاصة، والمحرر، والوجيز، والمنور، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يكون له، قدمه في الهداية، والمستوعب، والكافي، والتلخيص، والنظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وذكر في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفاثق وجهًا أنه له ولو لم يكن الدفن طريًّا، وهو ظاهر كلام جماعة.

قلت: وهو بعيد جدًا، ولعلهم اعتمدوا على إطلاق بعض الأصحاب، ولم يذكره في المنفي، والشرح وشرح الهارثي، والمصنف هنا، وغيرهم.

وهو الصواب، ومراد من أطلق إذا كان طريًّا، والله أعلم.

(مسألة - ٢): إذا وجده مطروحًا بقره فهل يكون له أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والكافي، والمقتنع، وشرح ابن منجاء، والهارثي، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، والفاثق، وغيرهم.

أحدهما: يكون له، وهو الصحيح، صححه في المنفي، والشرح، والفاثق، والتصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الخلاصة، والمحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يكون له، قدمه في الهداية، والمستوعب، والتلخيص، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

واختاره ابن البناء وغيره، وهو ضعيف.

ولنا قول ثالث بالفرق بين الملقى قريبًا منه وبين المدفون عنده فالملقى قريبًا له دون المدفون، قاله القاضي في المجرد، وقطع به.

قال الهارثي: ويقضيه إirاده في المنفي.

قلت: قدم في الكافي، والنظم أنه لا يملك المدفون، وأطلق الخلاف في الملقى، كما تقدم، فدل كلامهما أن الملقى أقوى بالنسبة إلى ملكه وأطلق الخلاف الشيخ، والشارح في المدفون وصححا في الملقى أنه له.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أتق في رجوعه بينته الخلاف). انتهى.

الظاهر: أنه أراد بالخلاف الخلاف الذي فيمن أذى حقًا واجبًا عن غيره، والصحيح من المذهب أنه يرجع إذا نوى الرجوع، = =

وَاخْتَارَ فِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ: لَا يَرْجِعُ، وَفِيهِمَا: لَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ، وَمَا حَكَمِي مِنْ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ مَعَ إِذْنِ حَاكِمٍ سَهْوًا، وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ فِي انْفِقَ الْمُدْعَى مِنَ الْوَدِيعَةِ عَلَى وَلَدِ رَبِّهَا الْغَائِبِ إِذْنُ حَاكِمٍ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ إِثْبَاتُ حَاجَتِهِ لِعَدَمِ مَالِهِ وَعَدَمِ نَفَقَةٍ مَتْرُوكَةٍ بِرَسُولِهِ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ فِيمَنْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ غَابَ رَبُّهَا فَجَاءَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى الْقَاضِي فَقَدَّمَتْ صَاحِبَ الْوَدِيعَةِ إِلَى الْقَاضِي فَقَضَى لَهَا بِالنَّفَقَةِ، ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ فَأَنْكَرَ.

قَالَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، إِنَّمَا هَذَا حَيْثُ دَافِعٌ حَقٌّ، وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ مَاتَ وَلَهُ عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ وَخَلْفٌ وَرَثَةٌ صِغَارًا: يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قلت: لَا يَضْمَنُ؟

قَالَ: لَا، قِيلَ لَهُ: يَقْضِي دَيْنَهُ؟

قَالَ: لَا، النَّفَقَةُ عَلَى الصَّبِيَّانِ ضَرُورَةٌ وَمَعَ عَدَمِ مَالِهِ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ وَارِثُهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَفَرَضُ كِفَايَةٍ عَلَى عَالِمٍ بِهِ وَلِلْإِمَامِ قَتْلُ قَاتِلِهِ أَوْ دَيْنُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ. وَالْأَشْهُرُ يُنْتَظَرُ رُشْدُ مَقْطُوعِ طَرَفِهِ.

وَلِلْإِمَامِ الْعَفْوُ لِنَفَقَةٍ مَعَ فَقْرِهِ وَجُنُونِهِ وَمَعَ أَحَدِهِمَا وَجْهَانِ (م ٤، ٥) (١).

وعليه الأصحاب، وتقدم في غير موضع أنه إذا انفق بنية الرجوع أنه يرجع، واختار في الموجز، والتبصرة أنه لا يرجع كما نقله المصنف.

وقال في القاعدة الخامسة والسبعين: ومنها: نفقة اللقيط، خرجها بعض الأصحاب على الروایتين، يعني: اللتين فيمن أدى حقًا واجبًا عن غيره بنية الرجوع.

قال: ومنهم من قال: يرجع هنا، قولًا واحدًا، وإليه ميل صاحب المغني، لأن له ولاية على اللقيط، ونص أحمد أنه يرجع بما انفقه على بيت المال، انتهى.

(١) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (وللإمام العفو لنفقة مع فقره وجنونه، ومع أحدهما وجهان). انتهى.

شمل مسألتين:

(المسألة الأولى - ٤): إذا كان فقيرًا صغيرًا فهل يجوز للإمام العفو على مال أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع في باب الجنائيات، وأطلقه في الرعاية هناك.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو ظاهر ما قطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم هنا، وبه جزم الشارح هنا وفي الفصول، والمغني.

والوجه الثاني: له ذلك، وهو الصحيح، صححه القاضي، والشيخ في المغني في باب العفو عن القصاص، وصححه في الشرح في باب استيفاء القصاص، وحكاها المصنف عن نص أحمد.

وقطع به الشيخ في المقنع في بعض النسخ.

(المسألة الثانية - ٥): إذا كان مجنونًا فهل للإمام العفو على مال أم تنتظر إفاقة؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن منبج.

أحدهما: تنتظر إفاقة.

قال الحارثي: هذا المذهب.

وقطع به الشارح، وهو ظاهر كلام الشيخ في المقنع.

والوجه الثاني: له العفو على مال، ذكره في التلخيص وغيره.

وجزم به في الفصول، والمغني، وهو ظاهر ما قطع به في الوجيز.

قلت: الصواب إن كانت إفاقة قريبة لم يصح العفو، وإلا صح، والله أعلم.

وَلَا يَقْرُ بِيَدٍ فَاسِقٍ.
 وَقِيلَ: غَيْرُ أَمِينٍ وَفِيهِ وَجْهٌ كَلْفَطَةٌ.
 وَقِيلَ: وَمِثْلُهُ سَفِيهَةٌ.
 وَلَا رَقِيقٍ، فَإِنْ أُذِنَ سَيِّدُهُ فَهُوَ نَائِبُهُ وَلَا رُجُوعَ.
 وَلَا كَافِرٍ، وَاللَّقِيطُ مُسْلِمٌ وَهُوَ كَمُسْلِمٍ فِيهِ.
 وَقِيلَ: يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ وَفِي بَدْوِيٍّ مُتَقَلِّبٍ فِي الْمَوَاضِعِ وَجْهَانِ (م ٦) ^(١).
 وَلَا وَاجِدٍ فِي الْحَضَرِ يُنْقَلُهُ.
 وَقِيلَ: إِلَيَّ بَدْوِيٍّ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ وَجَدَ بِفَضَاءٍ خَالَ نَقْلَهُ حَيْثُ شَاءَ، وَيُقَدَّمُ مُوسِرٌ وَمُقِيمٌ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: وَبَلَدِيٍّ.
 وَقِيلَ: وَكَرِيمٌ وَظَاهِرٌ عَدَالَةٍ عَلَى خِدْمَتِهِمْ، وَيُقَرَّعُ مَعَ التَّسَاوِي.
 وَقِيلَ: يُسَلِّمُهُ حَاكِمٌ أَحَدَهُمَا أَوْ غَيْرَهُمَا، وَيُقَدَّمُ رَبُّ يَدٍ وَلَا يَبِيْنَةٌ، وَفِي يَمِينِهِ وَجْهَانِ (م ٧) ^(٢).
 وَيُقَرَّعُ فِي الْيَدَيْنِ، وَإِنْ أَدْعَى أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا وَسَالَ يَمِينُهُ فَيَتَوَجَّهُ يَمِينُهُ.
 وَفِي الْمُتَخَبِّ: لَا كَطَّلَاقٍ، وَيُقَدَّمُ وَاصِفُهُ مَعَ عَدَمِهِمَا.
 وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَالْمُهَنْجُ، وَالْمُتَخَبِّ، وَالْوَسِيلَةُ: لَا يُقَدَّمُ وَاصِفُهُ.
 وَذَكَرَ فِي الْفَتَوَى وَغَيْرِهَا الْمَسَائِلَ عَنْ أَصْحَابِنَا لِتَأْكِيدِهِ، لِكُونِهِ ذَهْوَى نَسَبٍ، وَلِلْغَنِيِّ بِالْقَافَةِ، وَإِلَّا سَلَّمَهُ حَاكِمٌ مِنْ شَاءَ، فَلَا مَهَابَةَ، وَلَا تَخْيِيرَ لِلصَّبِيِّ، وَمَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ سَقَطَ.
 وَقِيلَ: لَا يُسَلِّمُهُ حَاكِمٌ، وَيُقَرَّعُ.
 وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمَجْهُولٍ نَسَبُهُ بَأَنَّهُ لَهُ أَوْ أَنَّهُ وَلَدُ أُمِّهِ وَقَالَتْ فِي مِلْكِهِ.
 وَقِيلَ: أَوْ لَا فَهُوَ لَهُ، وَكَذَا إِنْ أَدْعَى رَقَهُ وَهُوَ طِفْلٌ أَوْ مَجْنُونٌ لَيْسَ بِيَدٍ غَيْرِهِ بَلْ يَدُو وَلَيْسَ وَاجِدُهُ، فَهُوَ لَهُ، وَلَوْ أَنْكَرَ
 بَعْدَ بُلُوغِهِ وَلَوْ أَدْعَى أَجَنِيًّا نَسَبُهُ ثَبَتَ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِ سَيِّدِهِ وَلَوْ مَعَ بَيِّنَةٍ بِنَسَبِهِ.
 قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُذْهِبِ امْرَأَةٍ فَتَثْبُتَ حُرِّيَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا غَرِيبًا فَرَوَّائَتَانِ، وَفِي مُمَيِّزِ وَجْهَانِ،

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي بدويٍّ متقلِّبٍ إلى المواضع وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والنظم، والحاوي، والصغير، والفاوق، وغيرهم.

أحدهما: لا يقرُّ بيده، وهو الصحيح.

قطع به في المقنع، والوجيز، والمتنور، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

قال الحارثي: هذا أقوى.

والوجه الثاني: يقرُّ بيده، قدمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ويقدم ربُّ يدٍ ولا يَبِيْنَةٌ، وفي يمينه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي:

أحدهما: لا يخلف، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره، واختاره ابن عقيل، والقاضي وقال: هو قياس المذهب.

وقدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: يخلف، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب، ونصره المصنف، والشارح.

قال الحارثي: هو الصحيح.

قلت: وهو الصواب.

مَأْخُذُهُمَا صِحَّةُ إِسْلَامِهِ (م ٨، ٩) (١).

وَأَنَّ أَنْكَرَ بِالْإِغَاةِ فَلَا وَلَوْ عَادَ أَقْرُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِذَا رَأَيْنَا عَبْدًا يَبْدُو رَجُلًا فَادَّعَى أَنَّهُ حُرٌّ الْأَصْلَ قَبْلَ، أَمَا مَعَ سَكُوتِهِ فَيَجُوزُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ حَتَّى يَسْأَلَهُ فَيَقِرَّ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ مُنَافٍ قَبْلَ.

وَقِيلَ: فِي لَقِيْطٍ لَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَإِنْ كَانَ تَصَرَّفَ بِنَيْعٍ وَبِكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَقْبَلْ. وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: فِيمَا عَلَيْهِ، وَمَتَى كَذَبَهُ مَذْعُ سَقَطَ، ثُمَّ فِي صِحَّةِ إِقْرَارِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لِآخِرِ وَجْهَانٍ (م ١٠) (٢).

وَأَنَّ بَلَغَ فَقَالَ: إِنَّهُ كَافِرٌ، فَمُرْتَدٌّ.

وَقِيلَ: يَقْرَأُ بِحِزْبِيَّةٍ أَوْ يُلْحَقُ بِمَأْمَنِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة ٨ - ٩): قوله: (ولو ادَّعى أجنبيُّ نسبه ثبت مع بقاء ملك سيِّده ولو مع يئنه وإن كان رجلاً غريباً فروايتان، وفي ميمز وجهان، مأخذهما صِحَّةُ إِسْلَامِهِ). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٨): لو ادَّعى رجلٌ غريبٌ نسبه فهل يثبت ويلحق به أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يلحق به.

قال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَإِنْ أَسْلَمَ حَرَبِيٌّ فِي دَارِ حَرْبٍ ثُمَّ هَاجَرَ إِلَيْنَا أَوْ دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ أَوْ ذَمٍّ ثُمَّ أَدَّعَى نَسَبَ لَقِيْطٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَلَا لِحَقِّ بِهِ. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث لم يفرقوا.

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يُلْحَقُ بِهِ.

قلت: إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ بِذَلِكَ لِحَقِّ بِهِ، وَالْأُفْلَا.

(لِلْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ - ٩): إِذَا ادَّعَى رَقٌّ مِمِّزٌ فَقَالَ أَنَا حُرٌّ فَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُ الْمِمِّزِ أَمْ لَا؟

أطلق الخلاف وقال: مأخذهما صِحَّةُ إِسْلَامِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ صِحَّةُ إِسْلَامِهِ.

وقدَّمه المصنِّفُ فِي بَابِ الرَّمْتِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَالُوا: هَذَا الْمَذْهَبُ، فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ هُنَا بِالْحَرِيَّةِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَبِنَاءً عَلَى مَا قَالَ الْمَصْنُفُ، وَلَنَا هُنَاكَ قَوْلٌ بِعَدَمِ صِحَّةِ إِسْلَامِهِ، فَكُنَّا هُنَا، وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ هُنَا فِي الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَالْفَاتِقِ.

تنبيه: فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ إِضْمَارٌ وَتَقْدِيرُهُ: (وَفِي قَبُولِ قَوْلِ مِمِّزٍ: إِنِّي حُرٌّ وَجْهَانٍ)، فَاخْتَصَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: وَفِي مِمِّزٍ وَجْهَانٍ.

(٢) (مسألة ١٠): قوله: (ومتى كذبه مذهب سقط، ثم في صِحَّةِ إِقْرَارِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لِآخِرِ وَجْهَانٍ). انتهى.

قال الحارثيُّ: وَلَوْ أَقْرَأَ بِالرَّقِّ لَزِيدٌ فَلَمْ يَصْدَقْهُ بَطْلُ إِقْرَارِهِ، ثُمَّ إِنْ أَقْرَأَ بِهِ لَعَمْرُو وَقَلْنَا بِقَبُولِ الْإِقْرَارِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَضِي قَبُولُهُ لَهُ وَجْهَانٍ، ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

أحدهما: يقبل، وهو اختيار المصنِّف، وهو يناقض اختياره لعدم القبول في أصل المسألة.

والثاني: لا يقبل.

وقول الحارثيُّ: (وهو يناقض اختياره لعدم القبول في أصل المسألة) ليس بسديد، فإنَّ الْعَالَمَ يَكُونُ لَهُ اخْتِيَارٌ فِي مَسْأَلَةِ ذَاتِ خِلَافٍ وَيُفَرِّعُ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي لَمْ يَخْتَرْ، فَيَخْتَارُ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ الْمَفْرَعِ قَوْلًا بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ، وَالْفَقْهَاءُ قَاطِبَةً عَلَى ذَلِكَ.

إِذَا عَلِمَ فَقَدَّمَ الشَّارِحُ قَبُولَ إِقْرَارِهِ ثَانِيًا، وَنَصَرَهُ كَالشَّيْخِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَقَدَّمَ ابْنَ رَزِينٍ عَدَمَ الْقَبُولِ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

فهذه عشر مسائل قد صحَّحت في هذا الباب.

باب الوقف

يَصِحُّ بِفِعْلِ ذَالٍ عَلَيْهِ عُرْفًا، كَمَنْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً وَأَذَنَ فِيهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ أَذَنَ فِيهِ وَأَقَامَ وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَجَعَلَ وَجَمَاعَةً، وَلَوْ نَوَى خِلَافَهُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ.
وَعَنْهُ: يَقُولُ فَقَطْ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ.

وَصَرِيحُهُ: وَقَفْتُ أَوْ حَسَنْتُ أَوْ سَبَّلْتُ.

وَكِنَايَتُهُ: تَصَدَّقْتُ أَوْ حَرَمْتُ أَوْ أَبَدْتُ، فَيَصِحُّ بِكِنَايَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَانِهِ أَحَدَ الْفَاعِلِ الْخَمْسَةِ بِهَا أَوْ حُكْمَهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: إِذَا جَعَلَ عُلُوَّ مَوْضِعٍ أَوْ سَفْلَهُ مَسْجِدًا صَحَّ، وَكَذَا وَسَطُهُ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْتِطْرَاقًا، كَيَبِيعُهُ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ
الْاِكْتِفَاءُ بِلَفْظٍ يُشِيرُ بِالْمَقْصُودِ، وَهُوَ أَظْهَرُ عَلَى أَصْلِنَا، فَيَصِحُّ: جَعَلْتُ هَذَا لِلْمَسْجِدِ أَوْ فِيهِ، وَنَحْوَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نُصَوِّبُهُ.
وَصَحَّحَ فِي رَوَايَةٍ يَغْفِرُ وَقَفَ مَنْ قَالَ قَرَّبْتِي الَّتِي بِالْغُرِّ لِمَوَالِي الدِّينِ بِهِ وَلَا وَلَادِيهِمْ، وَقَالَ شَيْخُنَا، وَقَالَ: إِذَا قَالَ
وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ: جَعَلْنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا أَوْ وَقَفْنَا، صَارَ مَسْجِدًا وَوَقَفًا بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكْمُلُوا عِمَارَتَهُ، وَإِذَا قَالَ كُلُّ
مِنْهُمْ: جَعَلْتُ مِلْكِي لِلْمَسْجِدِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، صَارَ بِذَلِكَ حَقًّا لِلْمَسْجِدِ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْوَقْفَ زِيَادَةً عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلَا يُغَيِّرَهُ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ، بَلْ إِذَا
غَيَّرَهُ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ أَلْزِمَ بِإِعَادَتِهِ إِلَى مِثْلِ مَا كَانَ وَبُضْمَانِ مَا قُوَّتُهُ مِنْ غَيْرِ مُنْفَعَةٍ، وَعَلَى وَلَائِ الْأُمُورِ إلْزَامُهُ بِمَا يَجِبُ
عَلَيْهِ، فَإِنْ أَبَى عَوِيقَ بَحْسٍ وَضَرْبٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ الدِّينَ يُعَاقِبُ بِذَلِكَ، فَكَيْفَ يَمُنَّ امْتِنَحَ مِنْ فِعْلٍ وَاجِبٍ مَعَ تَقَدُّمِ ظُلْمٍ،
فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ تَمْلِيكًا لِلْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ.

وَجُزْمَ بِهِ الْحَارِثِيُّ، أَيُّ لِلْمُسْلِمِينَ لِنَفْعِهِمْ بِهِ.

وَوَضَّاهُ كَلَامُ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، لَا يَمْلِكُ، لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي الْإِقْرَارِ لَهُ وَجْهَيْنِ، كَالْحَمَلِ وَقَدْ يُوَافِقُ هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ
وَغَيْرِهِ: الْمَوْهُوبُ لَهُ كُلُّ آدَمِيٍّ مُوْجُودٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: الْمَوْهُوبُ لَهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ أَغْلًا لِلْمِلْكِ فِي الْجُمْلَةِ، فَلَا يَصِحُّ لِحِذَارٍ وَلَا بَهِيمَةٍ، وَيَصِحُّ لِعَبْدٍ،
وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَهَذَا لَا يُخَالِفُهُ، وَيَتَوَجَّهُ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى حَمْلِ صِحَّةِ الْحَبَةِ وَأَوَّلَى، لِيَصِحَّهَا لِعَبْدٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ قَبُولُ نَاطِرِهِ
(ش) لِتَعَذُّرِ الْقَبُولِ كَحَالَةِ الْوَقْفِ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ أَنْ أَبَدْتُ صَرِيحٌ، وَأَنْ صَدَقْتُ مَوْفُوقَةً أَوْ مُؤَيَّدَةً أَوْ لَا تَبَاحُ كِنَايَةً.
وَلَا يَصِحُّ فِي اللَّذْمَةِ بَلْ فِي مَعْنَى جَائِزٍ يَبْعُهُ دَائِمٌ نَفْعُهُ مَعَ بَقَايِهِ كِلَاجَارَةٍ، وَلَوْ مُشْتَاعٌ إِذَا قَالَ كَذَا سَهْمًا مِنْ كَذَا سَهْمًا،
قَالَهُ أَحْمَدُ.

ثُمَّ يَتَوَجَّهُ أَنَّ الْمَشَاقَّ لَوْ وَقَفَهُ مَسْجِدًا ثَبَتَ حُكْمُ الْمَسْجِدِ فِي الْحَالِ، فَيَمْنَعُ مِنْهُ الْجَنْبُ، ثُمَّ الْقِسْمَةُ مُتَعَيِّنَةٌ هُنَا، لِتَغْيِيرِهَا
طَرِيقًا لِلانْتِفَاعِ بِالْمَوْقُوفِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ.

لَا أَمَّ وَلَدٍ وَزَيَّاحِينَ وَشَمْعٍ، وَاعْتَبَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ بَقَاءَ مُتَطَاوِلِ أَذْنَاهُ عُمُرِ الْحَيَوَانِ وَلَا قُنْدِيلٍ نَقْدٍ عَلَى مَسْجِدٍ،
فَيَرْكَبُو رَبَّهُ، وَقِيلَ: يَصِحُّ فِيهِ فَيُكْسَرُ وَيُصَرَّفُ لِمَصْلَحَتِهِ.

وَعَنْهُ: وَلَا حُلِيٍّ لِتَحُلٍّ، وَعَنْهُ: وَلَا مَقُولٍ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ لَا يَجُوزُ وَقَفُ سِلَاحٍ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَفِي نَقْدٍ لِتَحُلٍّ وَوَزَنٍ فَقَطْ وَجْهَانِ (م ١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي نقد لتحل ووزن فقط وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يصح، وهو الصواب.

قال المصنف هنا: ونقل الجماعة لا يصح، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما قدمه في المغني، والشرح.

قال الحارثي: عدم الصحة أصح.

والوجه الثاني: يصح، قياسًا على الإجارة.

وقال في التلخيص: إن وقفها للزينة فقياس قولنا في الإجارة أنه يصح.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا يَصِحُّ، وَإِنْ أَطْلُقَ بَطَلَ.
 وَقِيلَ: يَصِحُّ وَيَحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَكَذَا إِجَارَتُهُ (م ٢) (١).
 وَعِنْدَ الْقَاضِي إِنْ أَطْلُقَ فَقَرَضَ.
 نَقَلَ جَمَاعَةٌ فَيَمْنُ وَقَفَ الدَّارَ وَلَمْ يَحْذُهَا قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَحْذُهَا إِذَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً.
 وَفِي الْوَسِيلَةِ: يَصِحُّ وَقَفَ الْمُصْنَحَق، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ
 وَفِي الْجَائِعِ وَقَفَ الْمَاءُ قَالَ الْفَضْلُ: سَأَلْتُهُ عَنْ وَقَفِ الْمَاءِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا اسْتَجَارُوهُ بَيْنَهُمْ جَارًا، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي
 وَغَيْرُهُ عَلَى وَقَفِ مَكَانِهِ.
 وَلَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى مَعِينٍ يَمْلِكُ، لَا عَلَى حَزْبٍ وَمُرْتَدٍّ، وَحُمِلَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ تَمْلِكُكَ إِذَنْ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ، وَفِيهِمَا بَسْرَاعٌ،
 وَصَحْحُهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْحَارِثِيُّ يَحْمَلُ (و م) كَوَصِيَّةٍ لَهُ (و) وَعَبْدُ.
 وَقِيلَ: يَصِحُّ لَهُ، وَفِي مَكَاتِبِ وَجْهَانِ (م ٣) (٢).
 وَفِي وَقَفِ أَحَدِ هَذَيْنِ، وَعَلَيْهِ وَجَةٌ، وَمَسْجِدٌ، لِبَهَائِلِهِ، وَمَعْدُومٌ أَصْلًا، كَوَقْفَتِهِ عَلَى مَنْ سَبُولُ لِي أَوْ لِفُلَانٍ،
 وَصَحْحُهُ فِيهِ فِي الْمَغْنِيِّ (و م)؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلدَّوَامِ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَتَّخِذِ الْحَارِثِيُّ أَنَّ يَمْلِكُ، لِحَصُولِ مَعْنَاهُ فَيَصِحُّ لِعَبْدٍ وَبِهَيْمَةٍ يُنْفَقُ عَلَيْهِمَا، وَلَا
 عَلَى نَفْسِهِ.
 وَعَنْهُ: يَصِحُّ.
 ذَكَرَهُ فِي الْمَذْهَبِ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْمَعَالِي وَشَيْخُنَا (٣)، كَشَرَطَ عَلَيْهِ لَهُ أَوْ لَوْلَا

- (١) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا إجارته، يعني أن فيه الوجهين المطلقين إن أجزأها للتحل أو الوزن.
 أحدهما: يصح، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في الخلاصة، والمغني، والمقنع، والتلخيص، والشرح، وشرح ابن منجيا،
 والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.
 قال في المحرر: وتجوز إجارة النقد للوزن ونحوه.
 وقال في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والوجيز، وغيرهم: وتجوز إجارة نقد للوزن، واقتصروا عليه.
 فظاهر كلامهم: أنه لا يجوز للتحلي، اللهم إلا أن يقال خرج كلامهم مخرج الغالب؛ لأن الغالب في النقد عدم التحلي به.
 والوجه الثاني: لا يجوز.
 إذا علمت ذلك؛ ففي إطلاق المصنف الخلاف نظر ظاهر كما ترى، اللهم إلا أن يقال إن قوله: (وكذا إجارته) لا يدل على أن
 الخلاف مطلق، بل على أن فيه خلافا في الجملة، وهو مخالف لمصطلحه في مسائل كثيرة.
 (٢) (مسألة - ٣): قوله: (وفي مكاتب وجهان). انتهى.
 يعني: هل يصح الوقف على المكاتب أم لا، وأطلق الخلاف في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.
 أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.
 وقطع به في الفصول، والمغني، والتلخيص، والبلغة، والمستوعب، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
 والوجه الثاني: يصح، اختاره الحارثي.
 (٣) تنبيهان: الأول: قوله: (ولا يصح الوقف على نفسه وعنه: يصح، ذكره في المذهب ظاهر المذهب، واختاره ابن أبي موسى
 وابن عقيل وأبو المعالي وشيخنا). انتهى.
 فقوله: اختاره ابن أبي موسى وابن عقيل تابع فيه للشيخ في المغني، والشارح وفيه نظر، إذ المجزوم به في الإرشاد عدم الصحة فإنه
 قال: فإن وقف على نفسه فإذا مات كان على المساكين كان باطلا ولم يكن وقفا صحيحا وكان باقيا على ملك ربه فإذا توفي فهو
 للورثة. انتهى.
 وكذلك المصحح في الفصول عدم الصحة فإنه قال: واختلفت الرواية فيما إذا قال وقفت هذه الدار على نفسي ثم على ولدي ثم
 على المساكين.

مدة حياته، في المنصوص.

ومتى حكم به حاكم حيث يجوز له الحكم فظاهر كلامهم ينفذ حكمه ظاهراً، وأن فيه في الباطن الخلاف.
وفي فتاوى أبي عمرو بن الصلاح فيما إذا حكم به حنفي وأنفذه شافعي للواقف نقضه إذا لم يكن ذلك الصحيح في مذهب أبي حنيفة، وإلا جاز له نقضه في الباطن فقط، بخلاف صلاحه بالمسجد وحده حياته لعدم القرينة، والفائدة فيه، ذكره ابن شهاب وغيره.

ولا يصح إلا على بر، كقرايب من مسلم أو ذمي، نص عليه.
وكمساجد ونحوها، وقال جماعة منهم الشيخ: وإنما صح وإن كان تمليكاً لأنه على المسلمين؛ لأنه يعود نفعه إليهم، والحج، والغزو.

وقيل: ومباح.

وقيل: ومكروه، لا كتابة توراؤ وإنجيل، ولا كنيسة وبيعة، نص عليه وفيهما في الموجز رواية، كمار بهما.
وفي المتخبر، والرعاية، ومار بها منهم، وقاله في المغني في بناء بيت يسكنه المجتاز منهم.
وفيه وفي غيوت المسائل، والمغني، وغيرهما: يصح على أهل الذمة، كالمسلمين، وصحة الحلواني على فقرايهم، وصحة في الواضح من ذمي عليهم وعلى بيعة وكنيسة، ووصية كوقف للكل.

وقيل: من كافر.

وفي الانحصار: لو نذر الصدقة على ذمية لزمه، وذكر في المذهب وغيره: يصح للكل، وذكره جماعة ورواية، وذكر القاضي صحتها بحضور وقناديل، ولا يعتبر في الوصية القرينة، خلافاً لشيخنا، فلهذا قال: لو جعل الكفر أو الجهل شرطاً في الاستحقاق لم يصح، فلو وصى لاجهل الناس لم يصح، وقال: لو حبس الذمي من مال نفسه شيئاً على معايدهم لم يجز للمسلمين الحكم بصحته؛ لأنه لا يجوز لهم الحكم إلا بما أنزل الله، قال: وبما أنزل الله أن لا يعاونوا على شيء من الكفر، والفسوق، والعصيان، فكيف يعاونون بالحبس على المواضيع التي يكفرون فيها؟ وعلل في المغني الوصية لمسجد بأنه قرينة.

وفي الترغيب صحتها لعمارة قبور المشايخ، والعلماء.

وفي التسمية: إن أوصى لما لا معروف فيه ولا بر كنيسة أو كتب التوراؤ لم يصح، وأبطل ابن عقيل وقف ستور لغير الكعبة؛ لأنه بدعة، وصحة ابن الزاغوني، فيصرف لمصلحته، ذكر ذلك ابن الصيرفي.
وفي فتاوى ابن الزاغوني أنه معصية لا يتعبد، وأفتى أبو الخطاب بصحته وثبقت ثمنها على عمارته ولا يستتر، لأن الكعبة خصت بذلك كالطواف.

وشرط استحقاقه ما دام ذمياً لاغ، وصحة في الفنون؛ لأنه إذا وقعه على الذمة من أهله دون المسلم لا يجوز شرطه لهم حال الكفر، وأي فرق؟ ويصح على الصوفية.
قال شيخنا: فمن كان منهم جماعة للمال ولم يتخلق بالأخلاق المحمودة ولا تأدب بالأداب الشرعية غالياً أو فاميقاً

= فروي عن أحمد: أن الوقف صحيح وفرغ عليها ثم ذكر فصلا فيه بعض فروع من المسألة ثم قال: وقد روي عنه رواية أخرى أنه باطل لا يعرفه.

فعلى هذه الرواية يكون على ملكه ولا يصير وفقاً عليه يجوز له التصرف فيه بسائر التصرفات من بيع، وغيره وإذا مات انتقل إلى ورثته، وهذه الرواية أصح وعلل ذلك بعلل جيدة.

فهذا لفظ ابن أبي موسى وابن عقيل في الفصول، ولم يذكر المسألة في التذكرة، ففي نقل المصنف ومن تابعه المصنف عنهما نظر ظاهر، وكلامه في الفصول في أول المسألة موهم، لكونه ذكر كل رواية في فصل، وذكر رواية الصحة في الفصل الأول، فالظاهر أنه نظر في الأول، ولم ينظر في الثاني، والله أعلم.

اللهم إلا أن يكون وجد في غير هذين الكتابين وهو بعيد.

لَمْ يَسْتَحِقْ، لَا آذَابَ وَضْعِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ لِلْغَنِيِّ مُجَرَّدُ السُّكْنَى، وَلَمْ يَغْتَبِرِ الْحَارِثِيُّ الْفَقْرَ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا: لَا يَصِحُّ عَلَيْهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا رَأَيْتُ صَوْفِيًّا عَاقِلًا إِلَّا سَلَّمَ الْخَوَاصَّ، وَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَصَوَّفَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لَمْ يَأْتِ الظُّهْرُ إِلَّا وَجَدْتَهُ أَحْمَقَ.

وَلَا يَصِحُّ مُتَعَلِّقًا بِشَرْطٍ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَكَذَا مُؤَقَّتًا، فَإِنْ صَحَّ قَبْعُهُ كَمُنْقَطِعٍ.

وَقِيلَ: يَلْغُو تَوَقُّفُهُ.

وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِمَوْتِهِ مِنْ ثَلَاثِهِ.

وَقِيلَ: لَا، وَإِنْ شَرَطَ فَاسِيدًا كَخِيَارٍ فِيهِ وَتَحْوِيلِهِ وَتَغْيِيرِ شَرْطٍ لَمْ يَصِحَّ، وَخَرَجَ مِنَ الْبَيْعِ صِحَّتُهُ، وَيَلْزَمُ بِإِيجَابِهِ. وَعَنْهُ: بِإِخْرَاجِهِ عَنْ يَدِهِ، اخْتَارَهُ فِي الْإِرْشَادِ، فَلَوْ شَرَطَ نَظَرَهُ لَهُ سَلَمَةً لِيَدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ ارْتَجَعَهُ، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ: قَالَ الْقَاضِي فِي خِلَافِهِ: وَلَا يَخْتَلِفُ مَذْهَبُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ يَدِهِ أَنَّهُ يَقَعُ بَاطِلًا.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَ عَلَى آدَمِيٍّ مَعْيِنٌ اشْتَرَطَ قَبُولَهُ، كَهَبَّةٍ وَوَصِيَّةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَآخِذْ رِيعَهُ قَبُولَ، وَذَكَرَ صَاحِبُ النُّظْمِ فِي غَيْرِ الْمَعْيِنِ اخْتِمَالًا: يَقْبَلُهُ نَائِبُ إِمَامٍ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ثُمَّ [عَلَى] الْفُقَرَاءَ فَمَاتَ بَعْضُهُمْ أَوْ رُدَّ قَتَصِيْبُهُ لِلْبَاقِي، فَإِنْ مَاتُوا أَوْ رَدُّوا فَلِلْفُقَرَاءِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: اخْتَلَفَ فِيمَا إِذَا رُدَّ ثُمَّ قَبِلَ هَلْ يَعُودُ؟

وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَقِيلَ: كَمُنْقَطِعِ الْإِبْدَاءِ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ، وَهُوَ أَصَحُّ، كَتَبَدَّرَ اسْتِحْقَاقُهُ لِقَوْتِ وَصْفٍ فِيهِ.

فَصْلٌ

إِذَا وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ مُنْقَطِعَةٍ وَلَمْ يَزِدْ صَحَّ، وَيُصْرَفُ بَعْدَهَا إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ مِنْهُ.

وَعَنْهُ: إِلَى عَصَبَتِهِ، وَعَلَيْهِمَا يَكُونُ وَقْفًا.

وَعَنْهُ: مِلْكًا.

وَقِيلَ: عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

وَعَنْهُ: يُصْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ.

وَعَنْهُ: لِلْفُقَرَاءِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَعَلَيْهِمَا وَقَفَ.

وَعَنْهُ: يَرْجِعُ إِلَى مِلْكٍ وَاقِفِهِ الْحَيِّ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ أَنَّهُ قَبِلَ وَرَثَتُهُ لِرُوثَةِ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: إِنْ وَقَفَ عَلَى عَبِيدِهِ لَمْ يَسْتَقِيمَ.

قُلْتُ: فَيَعْتَقُهُمْ قَالَ: جَائِزٌ فَإِنْ مَاتُوا وَلَهُمْ أَوْلَادٌ فَلَهُمْ، وَإِلَّا فَلِلْعَصْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْعٌ وَفُرُقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَكَذَا إِنْ

وَقَفَهُ وَلَمْ يَزِدْ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: فِي وَجْهِ الْبَرِّ، وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: فِيهَا، وَفِي: تَصَدَّقْتُ بِهِ لِمَجَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: وَإِنْ قَالَ: وَقَفْتُهُ، وَلَمْ يَزِدْ، صَحَّ، فِي الصَّحِيحِ عِنْدَنَا، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ بَاطِلَةٍ ثُمَّ صَحِيحَةٍ صُرِفَ إِلَيْهَا.

وَقِيلَ: مَعَ بَقَاءِ الْبَاطِلَةِ، وَمَعْرِفَةِ انْقِرَاضِهَا مَصْرُوفُ الْمُنْقَطِعِ، وَخَرَجَ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ بِطُلَانِ مُنْقَطِعِ وَسَطِهِ أَوْ أَحَدِ طَرَفَيْهِ أَوْ هُمَا.

وَيَمْلِكُ الْمُؤَقَّوفُ عَلَيْهِ، فَيَنْظُرُ فِيهِ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ.

وَقِيلَ: يُصَمُّ إِلَى الْقَاسِقِ أَمِينٍ، وَيُزَوِّجُهُ إِنْ لَمْ يَشْرُطْ لِغَيْرِهِ وَلَا يَتَزَوَّجُهُ، وَيَقْدِرُهُ.

وَعَنْهُ: هُوَ يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ فَيَنْظُرُ فِيهِ وَيُزَوِّجُهُ حَاكِمٌ وَيَتَزَوَّجُهُ، وَجِنَايَتُهُ فِي كَسْبِهِ.

وَقِيلَ: فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي التَّبَصُّرَةِ.

وقيل: لا يزوجه، ويلزمه بطلبها مصروفة في مثله^(١).

وقيل: مصروفة للبطن الثاني إن تلقى الوقف من واقفه، فدل على خلافه.

وفي المجرد، والفصول، والمغني وغيرهما أن البطن الثاني يتلقونه من واقفه لا من البطن الأول، فلهم البيهقي مع شاهدهم، لثبوت الوقف مع امتناع بغض البطن الأول منها، وإن سرقه أو نساء فإن ملكه المعين قطع، وإلا فلا، في الأصح فيهما، لا بوقفه على غير معين، والأصح يخرج المعين فطرته على الأولى، كعبد اشترى من غلة الوقف لخدمة الوقف، لتمام التصرف فيه، ذكره أبو المعالي، ويتبطل بقتله قودا لا بقطعه، وإن قتل فالظاهر لا قود، كعبد مشترك، ولا يعفو عن قيمته، وإن قطع طرقة فليعبد القود، وإن عفا فارسته في مثله.

وفي الترغيب احتمال: كتفيعه، كجناية بلا تلقى طرف، وتعايا بها بمملوك لا مالك له، وهو عبد وقف على خدمة الكتبة، قاله ابن عقيل في المثور.

وعنه: لا يزول ملك واقفه، فتلزمه الخصومة فيه ومراعاته.

ولا يصح عتق موقوف، وتتوجه عتق من علقت عتقه بصفة، على رواية يملكه واقفه وينظر حاكم فيما لا ينحصر أو على مسجل ونحوه، وماله المروذي في دار موقوفة على المسلمين، أن تبرع رجل فقام بأمرها وتصدق بغليها على الفقراء؟ فقال: ما أحسن هذا، ومن شرط نظره له لم يعزله بلا شرط وإن شرطه لنفسه ثم لغيره^(٢)، أو فوضه إليه أو أسنده فوجهان (٤م) (٣).

(١) والثاني: قوله: (وملكه الموقوف عليه وعنه: ملك له، فينظر فيه، ويزوجه حاكم وقيل لا يزوجه ويلزمه بطلبها مصروفة في

مثله). انتهى.

هنا سقط بين قوله بطلبها وقوله مصروفة، والمسألة مفروضة فيما إذا وطئ الأمة.

وقال في الرعاية الكبرى: فإن وطئ فلا حد ولا مهر وولده حر إن أولدها وتصير أم ولد تعتق بموته وقيمتها في تركته مصروفة في

مثله. انتهى.

ففي كلام المصنف نقص بمقدار هذا، والظاهر أنه تابعه في ذلك، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (أو غيره) لم يظهر معناه، والظاهر أن هنا نقصا، وتقديره وإن شرطه لنفسه ثم جعله مثلا لزيد أو غيره فالتقص

هو: (ثم جعله لفلان).

ويؤيده كلامه في الرعاية، والله أعلم.

وأما إن جعلناه على ظاهره وقلنا هو معطوف على قوله لنفسه، فيكون تقدير الكلام وإن شرطه لغيره فهل له عزله؟ فيه وجهان

فبرده قوله أول المسألة: (ومن شرط نظره له لم يعزله).

ولا يثنى عوده إلى الناظر بالشرط إذا كان غير الواقف؛ لأنه يأتي في كلام المصنف بعد هذا، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (ومن شرط نظره له لم يعزله بلا شرط، وإن شرطه لنفسه ثم لغيره أو فوضه إليه أو أسنده فوجهان). انتهى.

يعني هل له عزله أم لا؟ أحدهما له عزله، وهو الصحيح، والصواب، قدمه في الرعاية الكبرى فقال: فإن قال وقفت كذا بشرط

أن ينظر فيه زيد، أو على أن ينظر فيه أو قال عقبه وجعلته ناظرا فيه أو جعل النظر له، صح، ولم يملك عزله، وإن شرطه لنفسه ثم

جعله لزيد فقال: جعلت نظري له أو فوضت إليه ما أملكه من النظر أو أسنده إليه، فله عزله، ويحتمل عدمه. انتهى.

وقال الحارثي: إذا كان الوقف على جهة لا تنحصر، كالفقراء، والمساكين، أو على مسجل أو مدرسة أو قنطرة أو رباط ونحو

ذلك، فالنظر للحاكم، وجهها واحدا.

وللشافعية وجه أنه للواقف، وبه قال هلال الرأي من الحنفية قال الحارثي: وهو الأقوى، فعليه له نصب ناظر من جهته ويكون

نائبا عنه يملك عزله متى شاء، لأصالة ولايته، فكان منصوبه نائبا عنه، كما في الملك المطلق، وله الوصية بالنظر، لأصالة الولاية إذا قيل

بنظره له أن ينصب ويعزل أيضا كذلك. انتهى.

فصاحب الرعاية ذكر إذا شرطه لنفسه، ثم جعله لغيره أو فوضه إليه أو أسنده.

والحارثي ذكر إذا كان النظر للواقف فله نصب غيره وعزله وقطع به.

والوجه الثاني: ليس له عزله، وهو احتمال في الرعاية كما تقدم.

وَلِلنَّاطِرِ بِالأَصَالَةِ النَّصَبِ، وَالْعَزَلِ، وَكَذَا لِلنَّاطِرِ بِالشَّرْطِ إِنْ جَازَ لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلُ وَلَا يُوصِي بِهِ. وَمَنْ شَرَطَهُ لَهُ إِنْ مَاتَ فَعَزَلَ نَفْسَهُ أَوْ فَسَقَ فَكَمَوْتِهِ، لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ لِلْغَالِبِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا. وَتَوَجُّهُ: لَا، وَلَوْ قَالَ: النَّظَرُ بَعْدَهُ لَهُ، فَهَلْ هُوَ كَذَلِكَ أَوْ الْمُرَادُ بَعْدَ نَظَرِهِ؟ يَتَوَجَّهُ وَجْهَانِ (م ٥) ^(١). وَلِلنَّاطِرِ التَّقْرِيرُ فِي الْوُطَاقِ، ذَكَرُوهُ فِي نَاطِرِ الْمَسْجِدِ، وَذَكَرَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَنَّهُ يَقْرَرُ فِي الْجَوَائِمِ الْكِبَارِ الْإِمَامَ، وَلَا يَقْرَفُ إِلَّا سِتْحَقًا عَلَى نَصْبِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ، وَلَا نَظَرَ لغيرِهِ مَعَهُ، أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ، وَقَالَ شَيْخُنَا. وَيَتَوَجَّهُ مَعَ حُضُورِهِ، فَيَقْرَرُ حَاكِمٌ فِي وَطِيقَةٍ خَلَّتْ فِي عَيْنَيْهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْقِيَامِ بِلَفْظِ الْوَاقِفِ فِي الْمُبَاشَرَةِ وَدَوَامِ نَفْعِهِ. فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يُرِيدُهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي تَوَلِيَةِ الْأَمَةِ مَعَ الْعَبْدِ، لِمَنْعِهِمْ غَيْرَهُمُ التَّوَلِيَةَ، فَتَنْظِيرُهُ مَنَعَ الْوَاقِفِ التَّوَلِيَةَ لِغَيْبَةِ النَّاطِرِ، وَلَوْ سَبَقَ تَوَلِيَةُ نَاطِرٍ غَائِبٍ قَدْ مَتَتْ، وَلِلْحَاكِمِ النَّظَرُ الْعَامُّ، فَيُعْتَرِضُ عَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ مَا لَا يَسُوغُ، وَلَهُ ضَمُّ أَمِينٍ مَعَ تَقْرِيبِهِ أَوْ تَهْمِيهِ يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ، قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ. وَمَنْ ثَبَتَ فِسْقَهُ أَوْ أَصَرَ مُتَصَرِّفًا بِخِلَافِ الشَّرْطِ الصَّحِيحِ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ قَدْحَ فِيهِ، فَإِمَّا أَنْ يَنْعَزِلَ أَوْ يُعَزَلَ أَوْ يَضْمَ إِلَى أَمِينٍ، عَلَى الْخِلَافِ الْمَشْهُورِ (م ٦) ^(٢).

ثُمَّ إِنْ صَارَ هُوَ أَوْ الْوَصِيُّ أَهْلًا عَادَ كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ، وَكَالْمُوصُوفِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا. قَالَ: وَمَتَى فُرِطَ سَقَطَ مِمَّا لَهُ بِقَدْرِ مَا قُوَّتُهُ مِنَ الْوَاجِبِ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ فِي الْعَامِلِ يَسْتَحِقُّ مَالَهُ إِنْ كَانَ مَعْلُومًا، فَإِنْ قَصُرَ فَتَرَكَ بَعْضُ الْعَمَلِ لَمْ يَسْتَحِقْ مَا قَاتَلَهُ، وَإِنْ كَانَ بِجَنَابَةٍ مِنْهُ اسْتَحَقَّهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ لِيَزَادَهُ، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا فَأَجْزُهُ مِثْلِهِ، فَإِنْ كَانَ مَقْدَرًا فِي الدِّيَّوَانِ وَعَمِلَ بِهِ جَمَاعَةً فَهُوَ أَجْرُ الْإِثْلِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ لَهُ شَيْئًا فَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ: إِنْ كَانَ مَشْهُورًا بِأَخْذِ الْجَارِي عَلَى عَمَلِهِ فَلَهُ جَارِي مِثْلِهِ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَهُ الْأَجْزُءُ مِنْ وَقْتِ نَظَرِهِ فِيهِ، وَقَالَ شَيْخُنَا.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ أَطْلَقَ النَّظَرَ لِحَاكِمٍ شَمِلَ أَيُّ حَاكِمٍ كَانَ، سَوَاءً كَانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبَ حَاكِمِ الْبَلَدِ زَمَنَ الْوَاقِفِ أَوْ لَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظَرٌ إِذَا انْفَرَدَ، وَهُوَ بَاطِلٌ، اتَّفَاقًا، وَلَوْ قُوَّتُهُ حَاكِمٌ لَمْ يَجْزِ لِأَخَرٍ نَقْضُهُ، وَلَوْ وَلَّى كُلُّ مِنْهُمَا شَخْصًا قَدْ مَتَ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ومن شرطه له إن مات فعزل نفسه أو فسق فكموته، لأن تخصيصه للغالب، ذكره شيخنا، ويتوجه: لا، ولو قال: النظر بعده له فهل هو كذلك أو المراد بعد نظره؟ يتوجه وجهان). انتهى.

قلت: الصواب أنها كالتي قبلها، فإن قوله: (النظر بعده له)، كقوله: (النظر بعد موته له)، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وله ضم أمين مع تفریطه أو تهمة يحصل به المقصود، قاله شيخنا وغيره، ومن ثبت فسقه أو أصر متصرفًا بخلاف الشرط الصحيح عالمًا بتحريمه قدح فيه، فإذا أن ينزل أو يعزل أو يضم إليه أمين، على الخلاف المشهور). انتهى.

أعلم: أنه يشترط في الناظر الإسلام، والتكليف، والكفاية في التصرف، والخبرة به، والقوة عليه، ويضم إلى الضعيف قسوي أمين، ثم إن كان الناظر للموقوف عليه وكانت توليته من الحاكم أو الناظر فلا بد من شرط العدالة فيه.

قال الحارثي: بغير خلاف علمته، وإن كانت توليته من الواقف وهو فاسق أو كان عدلا ففسق فقال الشيخ، والشارح وجماعة من الأصحاب: يصح، ويضم إليه أمين، ويحتمل أن لا يصح تولية الفاسق وينزل إذا فسق.

قال الحارثي: ومن متأخري الأصحاب من قال بما ذكرنا في الفسق الطارئ دون المقارن للولاية، والعكس أنسب، فإن في حال المقارنة مسامحة لما يتوقع منه بخلاف حالة الطريان. انتهى.

وإن كان الناظر للموقوف عليه إما يجعل الواقف الناظر له أو لكونه أحق بذلك عند عدم ناظر؛ فهو أحق بذلك، رجلاً كان أو امرأة عدلاً كان أو فاسقاً؛ لأنه ينظر لنفسه، قدّمه في المعنى، والشرح، وقيل: يضم إلى الفاسق أمين، والحالة هذه.

قال الحارثي: أما العدالة فلا تشترط، ولكن يضم إلى الفاسق عدل، ذكره ابن أبي موسى، والسامري، وغيرهم.

لما فيه من العمل بالشرط وحفظ الوقف. انتهى.

قلت: وهو الصواب، وقد ذكر الأصحاب فيما إذا أوصى إلى شخص وطراً عليه الفسق هل يضم إليه أمين أو ينزل؟ قولين: قدّم المصنف فيه الضم، وإن كان أكثر الأصحاب على خلافه، وقد ذكر المصنف في المسألة التي قبلها ما إذا شرط له الناظر بعد فلان ففسق فلان أنه كموته، فدل أنه ينزل.

وَلِيَّ الْأَمْرِ أَحَقُّهُمَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ لِوَاقِفٍ شَرْطُ النَّظَرِ لِلَّذِي مَذْهَبٌ مَعْنِي دَائِمًا.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى مُدْرَسٍ وَفَقَّهَاءَ فَلِلنَّازِرِ ثُمَّ لِلْحَاكِمِ تَقْدِيرُ أَغْطِيَتِهِمْ، فَلَوْ زَادَ النَّمَاءَ فَهُوَ لَهُمْ، وَالْحُكْمُ بِتَقْدِيرِ مُدْرَسٍ أَوْ غَيْرِهِ بَاطِلٌ، لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا يَعْتَدُ بِهِ قَالَ بِهِ وَلَا بِمَا يُشَبِّهُهُ، وَلَوْ نَفَذَهُ حُكَّامٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَذَ حُكْمٌ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِحُكْمِهِ مُسْتَأْجَرٌ.

وَالضَّرُورَةُ وَإِنْ أَلْجَأَتْ إِلَى تَنْفِيذِ حُكْمِ الْمُقَلِّدِ فَإِنَّمَا هُوَ إِذَا وَقَفَ عَلَى حَدِّ التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَتَجَاسَرَ عَلَى قَضِيَّةٍ لَوْ نَزَلَتْ عَلَى عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَجَمَعَ لَهَا أَهْلُ الشُّرُورِ.

وَيُطْلَأُ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الشَّرْطِ وَلِلْعُرْفِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْصِدُ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ، لِأَنَّ النَّمَاءَ لَمْ يُخْلَقْ.

وَلَيْسَ هَذَا كَحُكْمِهِ أَنْ مُقْتَضَى شَرْطِ الْوَاقِفِ كَذَا حَيْثُ يَنْفَذُ فِي حَاضِرٍ وَمُسْتَقْبَلٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَظَرٌ فِي مُوجِبٍ عَقْدِ الْوَقْفِ، وَلَيْسَ التَّقْدِيرُ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الْمَطْلَقِ، وَلَيْسَ تَقْدِيرُ النَّازِرِ أَمْرًا حَتْمًا كَتَقْدِيرِ الْحَاكِمِ بَحْثٌ لَا يَجُوزُ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ زِيَادَتُهُ وَنَقْصُهُ لِلْمَصْلَحَةِ.

وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُدْرَسَ لَا يَزْدَادُ وَلَا يَنْقُصُ بِزِيَادَةِ النَّمَاءِ وَنَقْصِهِ كَانَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ لَهُمْ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ وَلَوْ تَفَاوَتُوا فِي الْمُنْفَعَةِ، كَالْإِمَامِ، وَالْجَيْشِ فِي الْمَنْعَمِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ يُسَوِّي فِي قِسْمِ الْقِيَمِ، لَكِنْ ذَلِكَ الْعُرْفُ عَلَى التَّفْضِيلِ.

وَأِنَّمَا قَدَّمَ الْقِيَمَ وَنَحْوَهُ لِأَنَّهُ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةٌ، وَلِهَذَا يَحْرَمُ أَخْذُهُ فَوْقَ أَجْرَةٍ وَيُجِبُ بِهَا شَرْطُ، ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ شَيْخُنَا، وَجَعَلَ الْإِمَامَ، وَالْمُوَدَّنَ كَالْقِيَمِ، بِخِلَافِ الْمُدْرَسِ، وَالْمُعِيدِ، وَالْفَقَّهَاءَ فَإِنَّهُمْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي مُدْرَسٍ وَفَقَّهَاءَ وَمُتَّفَقَهُوَ وَإِمَامٍ وَقِيَمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ يُقَسِّمُ بَيْنَهُمُ بِالسُّوِّيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ رَوَايَتَا عَامِلٍ زَكَاةُ الثَّمَنِ أَوْ الْأَجْرَةِ

قَالَ: وَلَوْ عَطِلَ مُغِلٌّ وَقَفَ مَسْجِدٌ سَنَةً تَقَسَّطَتْ الْأَجْرَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ عَلَيْهَا وَعَلَى السَّنَةِ الْأُخْرَى لَيَقُومَ الْوُظَيْفَةُ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنَ التَّعْطِيلِ، وَلَا يَنْقُصُ الْإِمَامُ بِسَبَبِ تَعَطُّلِ الزُّرْعِ بَعْضُ الْعَامِ، فَقَدْ أَذْخَلَ مُغِلٌّ سَنَةً فِي سَنَةٍ، وَأَفْتَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَّا فِي رَمَيْنَا فِيمَا نَقَصَ عَمَّا قُدِّرَهُ الْوَاقِفُ كُلِّ شَهْرٍ أَنَّهُ يَتَمُّ مِمَّا بَعْدَ، وَحُكْمٌ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْدَ سِنِينَ، وَرَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ لَا يَرَاهُ، وَقَالَ: وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِوُظَيْفَتِهِ غَيْرُهُ مِنْ لَهُ الْوَلَايَةُ لِمَنْ يَقُومُ بِهَا إِذَا لَمْ يَتَّبِ الْأَوَّلُ وَيَلْتَزِمَ بِالْوَاجِبِ.

وَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى فِي الْوُظَايِفِ وَإِمَامَةِ الْمَسَاجِدِ الْأَحْقُّ شَرْعًا، وَأَنْ يَغْمَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ وَاجِبٍ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَلِإِمَامَةِ طَرِيقِهَا الْأَوَّلَى لَا الْوَاجِبِ، بِخِلَافِ وَلَايَةِ الْقَضَاءِ، وَالْقَابِضَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَاضَى النَّاسُ بِإِمَامٍ يُصَلِّي فِيهِمْ صَبْحَ، وَلَآئِ الْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ سَنَةً عِنْدَ كَثِيرٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَ فِي الْمَسَاجِدِ السُّلْطَانِيَّةِ وَهِيَ الْجَوَامِعُ إِلَّا مَنْ وَلَاهُ السُّلْطَانُ، لِئَلَّا يَفْتَاتَ عَلَيْهِ فِيمَا وَكَّلَ إِلَيْهِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ رَضُوا بِغَيْرِهِ بِلَا عُدْرٍ كَرِهَ وَصَحَّ فِي الْمَذْهَبِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ غَابَ مَنْ وَلَاهُ فَنَائِبُهُ أَحَقُّ، ثُمَّ مَنْ رَضِيَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، لِتَعَدُّلِ إِذِيهِ، وَتَقْلِيدِ الْمُؤَدَّنِ إِلَى هَذَا الْإِمَامِ مَا لَمْ يُصَرَّفْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَّةٍ مَا وَلَّى الْقِيَامَ بِهِ.

وَيُعْمَلُ بِرَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي الصَّلَاةِ، لَا تَجُوزُ مَعَارَضَتُهُ فِيهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَدَّنُ بِهِمَا فِي الْوَقْتِ، وَالْأَذَانِ، وَأَقْلُ مَا يُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْإِمَامِ الْعَدَالَةُ، وَالْقِرَاءَةُ الْوَاجِبَةُ، وَالْعِلْمُ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ.

وَفِي جَوَازِ كَوْنِ الْإِمَامِ فِي الْجُمُعَةِ عَيْدًا رَوَاتَانِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ جَازَ صَحَّتْ وَلَايَتُهُ، فَكَذَا الْعَدَالَةُ وَغَيْرُهَا^(١).

وَقَالَ شَيْخُنَا: قَدْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ لَا يَجُوزُ تَوَلِّيَتُهُ، وَلَيْسَ لِلنَّاسِ أَنْ يُؤَلُّوا عَلَيْهِمُ الْفُسَاقُ، وَإِنْ نَفَذَ حُكْمُهُ أَوْ

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وفي جواز كون الإمام في الجمعة عيدا فيه روايتان، فدل أنه إن جاز صحت ولايته فكذا العدالة

وغيرها). انتهى.

إنما ذكر المصنف هذا هنا في معرض بحث، وإلا فالصحيح من المذهب وعليه الأكثر أن العبد لا يجوز أن يؤم في الجمعة، ولنا رواية بالجواز، فذكر المصنف على هذا جواز ولايته للإمامة وصحتها.

صَحَّتِ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحِّهَا، لَمْ يَتَّزَعُوا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي تَوَلِّيَتُهُ.
وَمَا بَنَاهُ أَهْلُ الشُّوَارِعِ، وَالْقَبَائِلِ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَلِلْإِمَامَةِ لِمَنْ رَضَوْهُ، لَا اعْتِرَاضَ لِلسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ صَرْفُهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِئَ إِنْ غَابَ، وَلَهُمْ اتِّسَاعُ كِتَابِ الْوَقْفِ، وَالسُّؤَالُ عَنْ حَالِهِ.
وَاحْتِجَّ شَيْخُنَا «بِمَحَاسَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَامِلُهُ عَلَى الصَّدَقَةِ».

مَعَ أَنَّ لَهُ وَلَايَةً صَرْفِهَا، وَالْمُسْتَحَقُّ غَيْرُ مَعْتَنٍ، فَهِيَ أَوْلَى، وَنَصُّهُ: إِذَا كَانَ مُتَّهَمًا وَلَمْ يَرْضَوْا بِهِ، وَنَصَّبُ الْمُسْتَوْفِي الْجَامِعِ لِلْعُمَالِ الْمُتَفَرِّقِينَ هُوَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، وَالْمَصْلَحَةِ، فَإِنْ لَمْ تَتِمَّ مَصْلَحَةُ قَبْضِ الْمَالِ وَصَرْفِهِ إِلَّا بِهِ وَجِبَ، وَقَدْ يَسْتَغْنِي عَنْهُ إِقْلَةُ الْعُمَالِ، وَتَبَاشُرَةُ الْإِمَامِ، وَالْمَحَاسَبَةُ بِنَفْسِهِ، كَنَصْبِ الْإِمَامِ لِلْحَاكِمِ.
وَلِهَذَا «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ يَبَاشِرُ الْحُكْمَ وَاسْتِيفَاءَ الْحِسَابِ بِنَفْسِهِ، وَيُؤْتِي مَعَ الْبُعْدِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَسَجَّلَ كِتَابَ الْوَقْفِ مِنَ الْوَقْفِ، كَالْعَادَةِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَوَلَدَهُ مِنْ وَطءٍ شَبَّهَ قِيَمَتَهُ عَلَى وَاطِيهِ مَصْرُوفَةً فِي مِثْلِهِ كَقِيَمَةِ أَصْلِهِ الْمُتْلَفِ وَمِنْ زَوَاجٍ أَوْ زَنَى وَتَفَّ».

وَقِيلَ: الْوَلَدُ وَقِيَمَتُهُ مِلْكٌ لَهُ، كَتَفَقَّهَ وَمَهْرٌ، وَيَحْرُمُ وَطْؤُهُ لِلْأَمَةِ، وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ إِنْ مَلَكَ فَلِزَمَتُهُ الْقِيَمَةُ وَتَفَقَّهَتْ مِنْهُ مَعَ عَدَمِ شَرْطِهِ، ثُمَّ تَفَقَّهَ حَيَوَانٌ مِنْ مَوْثُوفٍ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَتَجِبَ عِمَارَتُهُ بِحَسَبِ الْبُطُونِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ غَيْرُهُ لَا تَجِبُ، كَالطَّلَاقِ، وَتَقْدَمُ عِمَارَتُهُ عَلَى أَرْتَابِ الْوُطَاطِفِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا حَسَبُ الْإِمْكَانِ، بَلْ قَدْ يَجِبُ، وَلِلنَّظَائِرِ الْأَسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنِ حَاكِمٍ، لِمَصْلَحَةٍ، كَثِيرَاتِهِ لِلْوَقْفِ نَسِيئَةً أَوْ بِتَقْدِيرٍ لَمْ يَعْنِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي قُرْضِهِ مَا لَا كَوَلِيٍّ.

فَصْلٌ

وَيُرْجَعُ إِلَى شَرْطِهِ فِي تَقْدِيمِ وَتَسْوِيَةِ وَجَمْعٍ وَضِدٍّ ذَلِكَ، وَاعْتِبَارِ وَصْفٍ وَعَدَمِهِ وَإِيْصَارِهِ أَوْ قُدْرِ الْمَدِّ، وَاخْتِزَارِ شَيْخُنَا لَزُومِ الْعَمَلِ بِشَرْطٍ مُسْتَحَبٍّ خَاصَّةً، وَذَكَرَهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ وَيَعْدُرُ غَيْرُهُ، فَيُذَلُّ الْمَالُ فِيهِ سَفَةً وَلَا يَجُوزُ، وَالْيَدَةُ الْحَارِثِيَّ بِنَصِّهِ الْآيِي فِي شَرْطِ أَجْرَةٍ لِلنَّظَائِرِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ قَدَّرَ لَهُ الْوَاقِفُ شَيْئًا فَلَهُ أَكْثَرُ إِنْ اسْتَحَقَّهُ بِمُوجِبِ الشَّرْعِ، وَقَالَ: الشَّرْطُ الْمَكْرُوهُ بَاطِلٌ، اتَّفَاقًا.
وَقِيلَ: لَا يَتَعَيَّنُ طَائِفَةٌ وَقَفَ عَلَيْهَا مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً، كَالصَّلَاةِ فِيهِ.

وَفِي الْأَنْصِصَارِ: يُحْتَمَلُ إِنْ عَيَّنَ مَنْ يُصَلِّي فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ يُدْرَسُ الْعِلْمُ اخْتِصَّصَ، وَإِنْ سَلِمَ فَلَأَنَّهُ لَا يَقَعُ التَّرَاحُمُ بِإِشَاعَتِهِ، وَلَوْ وَقَعَ فَهُوَ أَفْضَلُ، لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُرَادُّ لَهُ.
وَقِيلَ: يُمْنَعُ تَسْوِيَةُ بَيْنَ فُقَهَاءَ كَمُسَابَقَةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُ الْفُقَهَاءِ نَصُوصُهُ كَنُصُوصِ الشَّارِعِ.

يَعْنِي فِي الْفَهْمِ، وَالذَّلَالَةِ، لَا فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ، مَعَ أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ لَفْظَهُ وَلَفْظَ الْمُوصِي، وَالْخَالِفِ، وَالنَّاذِرِ وَكُلِّ عَاقِدٍ يُحْمَلُ عَلَى عَادَتِهِ فِي خِطَابِهِ وَلَفْظِهِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا وَاتَّفَقَتْ لُغَةُ الْعَرَبِ أَوْ لُغَةُ الشَّارِعِ أَوْ لَا.

قَالَ: وَلَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ وَقَفَ عَلَى صَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ جِهَادٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَالْخِلَافُ فِي الْمُبَاحِ، كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْأَخْيَانِ لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ هُنَا لِأَنَّهُ يَفْعَلُ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ، وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ مَشْرُوعًا وَقُرْبَةً وَطَاعَةً وَاتِّخَاذَهُ دِينًا، وَالشَّرْطُ إِنَّمَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهَا إِذَا لَمْ يَفْضَ ذَلِكَ إِلَى الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ الشَّرْعِيِّ، وَلَا تَجُوزُ الْحَافِظَةُ عَلَى بَعْضِهَا مَعَ قَوَاتِ الْمَقْصُودِ بِهَا، قَالَ: وَمَنْ شَرَطَ فِي الْفَرِيَاتِ أَنْ يُقَدَّمَ فِيهَا الصَّنْفُ الْمَفْضُولُ فَقَدْ شَرَطَ خِلَافَ شَرْطِ اللَّهِ، كَشَرْطِهِ فِي الْإِمَامَةِ تَقْدِيمَ غَيْرِ الْأَعْلَمِ، فَكَيْفَ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَخْتَصَّ بِالصَّنْفِ الْمَفْضُولِ؟

وَالنَّظَائِرُ مُنْعَدَّةٌ لِمَا شَرْطُهُ الْوَاقِفُ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَنَدَّى شَرْطُهَا، وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَنْزِلَ قَاسِقٌ وَمِثْرٌ وَمَنْجُوَّةٌ وَنَحْوُهُ غُيِلَ بِهِ، وَإِلَّا تَوَجَّهَ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ فِي فُقَهَاءَ وَنَحْوِهِمْ، وَفِي إِمَامٍ وَمُؤَدِّنِ الْخِلَافِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَكَلَامِ شَيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ.
وَقَالَ أَيْضًا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْزِلَ قَاسِقٌ فِي جِهَةٍ دِينِيَّةٍ كَمَدْرَسَةٍ وَغَيْرِهَا، مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ وَعُقُوبَتُهُ، فَكَيْفَ

يُنْزَلُ؟ وَإِنْ نَزَلَ مُسْتَحَقٌّ تَنْزِيلًا شَرْعِيًّا لَمْ يَجُزْ صَرْفُهُ بِلَا مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ.
وَإِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمَحْضَرٍ لَوْ قَفَّ فِيهِ شُرُوطٌ ثُمَّ ظَهَرَ كِتَابٌ وَقَفَ غَيْرُ ثَابِتٍ وَجَبَ ثُبُوتُهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ إِنْ أَمَكَنَّ، وَإِنْ شَرَطَ لِلنَّاطِرِ إِخْرَاجَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَإِذْخَالَ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِهِمْ بَطُلٌ، لِمَتَافَاتِهِ مُقْتَضَاةً، لَا قَوْلَهُ: يُعْطَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيَمْنَعُ مَنْ شَاءَ، لِتَعْلِيلِهِ اسْتِحْقَاقَهُ بِصِفَةٍ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.
وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: الْفَرْقُ لَا يَنْتُجُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: كُلُّ مُتَصَرِّفٍ بِوِلَايَةٍ إِذَا قِيلَ يَفْعَلُ مَا شَاءَ فَإِنَّمَا هُوَ لِمَصْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ: حَتَّى لَوْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ بِفَعْلٍ مَا يَهْوَاهُ وَمَا يَرَاهُ مُطْلَقًا فَشَرَطَ بَاطِلٌ، لِمُخَالَفَتِهِ الشَّرْعَ، وَغَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا مَبَاحًا، وَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ، حَتَّى لَوْ تَسَاوَى فِعْلَانِ عُمُلٌ بِالْفَرَقَةِ، وَإِذَا قِيلَ هُنَا بِالْتَّخْيِيرِ فَلَهُ وَجْهٌ.

قَالَ: وَعَلَى النَّاطِرِ بَيَانُ الْمَصْلَحَةِ، فَيَعْمَلُ بِمَا ظَهَرَ، وَمَعَ الْأَشْيَاءِ إِنْ كَانَ عَالِمًا عَادِلًا سَوَّحَ لَهُ اجْتِهَادَهُ.
قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنْ مَنْ قَسَمَ شَيْئًا يَلْزُمُهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ وَيَتَنَبَّهَ مَا هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، اسْتِفَادَ الْقِسْمَةَ بِوِلَايَةٍ، كَأَمَامِ وَحَاكِمٍ، أَوْ بِعَقْدٍ كَالنَّاطِرِ، وَالْوَصِيِّ، وَيَتَعَيَّنُ مَصْرَفُهُ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةَ.
وَقِيلَ: إِنْ سَبَّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ جَارَ الْوُضُوءِ بِهِ، فَشَرِبَ مَاءٌ لِلْوُضُوءِ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ وَأَوَّلَى.

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ فِي الْفَرَسِ الْحَيِّسِ: لَا يُعِيرُهُ وَلَا يُؤْجَرُهُ إِلَّا لِنَفْعِ الْفَرَسِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْكَبَهُ فِي حَاجَةٍ إِلَّا لِأَدَائِهِ وَجَمَالِ الْمُسْلِمِينَ وَرَفْعَةٍ لَهُمْ أَوْ غَيْظَةٍ لِلْعَدُوِّ، وَتَقَدَّمَ وَجْهٌ: يَحْرُمُ الْوُضُوءُ مِنْ زَمَرٍ، فَعَلَى نَجَاسَةِ الْمُنْفَصِلِ وَاضِحٌ.
وَقِيلَ: لِمُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَأَنَّهُ لَوْ سَبَّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ فِي كِرَاهَةِ الْوُضُوءِ مِنْهُ وَتَحْرِيمِهِ وَجْهَانِ فِي فَتَاوَى ابْنِ الرَّائِغُونِيِّ وَغَيْرِهَا^(١).

وَعَنْهُ: خُرُوجُ بُسْطٍ مَسْجِدٍ وَحَصْرُهُ لِمَنْ يَنْتَظِرُ الْجَنَازَةَ، وَسُئِلَ عَنِ التَّعْلِيمِ بِسَهَامِ الْغَزْوِ فَقَالَ: هَذَا مُنْفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ قَالَ: أَخَافُ أَنْ تُكْسَرَ، وَلَهُ رُكُوبُ الدَّابَّةِ لِعَلْفِهَا، نَقْلُهُ الشَّالَنْجِيُّ.
وَإِنْ شَرَطَ لِلنَّاطِرِ أَجْرَةً فَكُلَّفَتْهُ عَلَيْهِ حَتَّى تَبْقَى أَجْرَةٌ فِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: مِنَ الْوَقْفِ، قِيلَ: لِشَيْخِنَا: فَلَهُ الْعَادَةُ بِلَا شَرْطٍ؟ فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا يُقَابَلُ عَمَلُهُ، وَمَا يَأْخُذُهُ الْفَقْهَاءُ مِنَ الْوَقْفِ هَلْ هُوَ كَالْجَارَةِ، أَوْ جَعَالَةٍ وَاسْتَحَقَّ بِنُغْضِ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَقْدَ عَرَفًا، أَوْ هُوَ كَرِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؟ فِيهِ أَقْوَالٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَ هُوَ الْآخِرُ (م ٧)^(٢).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَتَقَدَّمَ وَجْهٌ يَحْرُمُ الْوُضُوءُ مِنْ زَمَرٍ، فَعَلَى نَجَاسَةِ الْمُنْفَصِلِ وَاضِحٌ، وَقِيلَ: لِمُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَأَنَّهُ لَوْ سَبَّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ فِي كِرَاهَةِ الْوُضُوءِ وَتَحْرِيمِهِ وَجْهَانِ فِي فَتَاوَى ابْنِ الرَّائِغُونِيِّ وَغَيْرِهَا). انْتَهَى.
قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ عَرُورًا مُسْتَوْفَى (فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ)؛ فَإِنَّ الْمَصْنَفَ هُنَاكَ قَالَ: وَقَدْ قِيلَ إِنَّ سَبَبَ النُّهْيِ اخْتِيَارَ الْوَاقِفِ وَشَرْطَهُ، فَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ لَوْ سَبَّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ هَلْ يَجُوزُ الْوُضُوءُ مَعَ الْكِرَاهَةِ أَمْ يَحْرُمُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. انْتَهَى.
فَهُنَاكَ لَمْ يَعْزِزِ الْوَجْهَيْنِ، بَلْ قَالَ: اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ، فَسَبَّهَ إِلَيْهِمْ، وَهُنَا عَزَاهُمَا إِلَى ابْنِ الرَّائِغُونِيِّ وَغَيْرِهِ، وَظَاهَرَ كَلَامَ الْمَصْنَفِ هُنَا أَنَّ الْمَذْهَبَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَدَّمَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ مَصْرَفُ الْوَقْفِ، وَقَالَ: نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ، مَعَ إِطْلَاقِهِ لِلْخِلَافِ (فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ).
وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا هُنَاكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) (مَسَآلَةٌ - ٧): قَوْلُهُ: (وَمَا يَأْخُذُهُ الْفَقْهَاءُ مِنَ الْوَقْفِ هَلْ هُوَ كَالْجَارَةِ أَوْ جَعَالَةٍ وَاسْتَحَقَّ بِنُغْضِ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَقْدَ عَرَفًا، أَوْ هُوَ كَرِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؟ فِيهِ أَقْوَالٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَ هُوَ الْآخِرُ). انْتَهَى.
قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ: وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَلَيْسَ عَوْضًا وَأَجْرَةً، بَلْ رِزْقٌ لِلْإِعَانَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَالُ الْمَوْقُوفُ عَلَى أَعْمَالِ الرِّبِّ، وَالْمَوْصَى بِهِ أَوْ الْمَنْدُورُ لَهُ لَيْسَ كَالْأَجْرَةِ، وَالْجَعْلُ. انْتَهَى.
وَقَالَ الْقَاضِي فِي خِلَافِهِ: وَلَا يَقَالُ إِنَّ مِنْهُ مَا يُؤْخَذُ أَجْرَةً عَنْ عَمَلٍ كَالْتَدْرِيسِ وَلَحْوٍ لِأَنَّا نَقُولُ أَوَّلًا لَا نَسْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ مُحَضَّةٌ، بَلْ هُوَ رِزْقٌ وَإِعَانَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ. انْتَهَى.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الشَّيْخَ تَقِي الدِّينَ أَخَذَ اخْتِيَارَهُ مِنْ هَذَا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ حَامِدُ بْنُ أَبِي الْحَجَرِ أَنَّهُ كَالْإِجَارَةِ، ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ فِي الطَّبَقَاتِ.

قَالَ: وَمَنْ أَكَلَ الْمَالَ بِالْبَاطِلِ قَوْمٌ لَهُمْ رَوَاتِبُ أَضْعَافٍ حَاجَاتِهِمْ وَقَوْمٌ لَهُمْ جِهَاتٌ مَعْلُومَهَا كَبِيرٌ يَأْخُذُونَهُ وَيَسْتَبِينُونَ بَيْسِيرًا.

وَقَالَ أَيْضًا: النَّبَاةُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوطَةِ جَائِزٌ وَلَوْ عَيْنُهُ الْوَاقِفُ إِذَا كَانَ مِثْلَ مُسْتَبِيرٍ، وَقَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ^(١)، كَالْأَعْمَالِ الْمَشْرُوطَةِ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى عَمَلٍ فِي الذَّمِّ.

وَيُلْزَمُ تَعْيِيمُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّسْوِيَةُ إِنْ أَمَكَنْ، كَمَا لَوْ أَقْرَأَ لَهُمْ، وَاحْتَجَّ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء: ١٢]، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعَنْهُ: وَإِنْ وَصَّى فِي أَهْلِ سَيْكِيهِ وَهُمْ أَهْلُ دَرْبِهِ التَّفْضِيلُ لِحَاجَةٍ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَبِقِيَاسِهِ الْأَكْفِيَاءُ بِوَاحِدٍ وَنَقَلَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا الْمُرُودِيُّ التَّسْوِيَةَ، وَيُغْتَبَرُ سُكْنَاهُ وَقَتٌ وَصِيَّتُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَجُزْمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ طَرَأَ إِلَيْهِ بَعْدَهَا.

وَقِيلَ: هُمَا أَهْلُ الْمَحَلَّةِ الَّذِينَ طَرَفَهُمْ بِدَرْبِهِ.

وَعَنْهُ: فَيَمْنُ وَصَّى، فِي فَقَرَاءٍ مَكَّةَ يُنْظَرُ أَخَوَجِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ابْتِدَاءً كَفَى وَاحِدٌ.

وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ.

وَقِيلَ: فِي الْوَاحِدِ رَوَاتِبَانِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمُنْصُوصِ إِعْطَاءُ فَقِيرٍ أَكْثَرَ مِنْ زَكَاةٍ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَصْنَافِهَا أَوْ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينَ اقْتَصَرَ عَلَى صِنْفٍ، كَزَكَاةٍ.

وَقِيلَ: لَا.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَصَّى بِثُلَاثِهِ فِي أَبْوَابِ الْبَرِّ: يُجْزَأُ ثَلَاثَةٌ أَجْزَاءً.

فَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ يُغْتَبَرُ فِيهَا لَفْظُ الْمَوْصِي، وَأَوَامِرُ اللَّهِ يُغْتَبَرُ فِيهَا الْمَقْصُودُ، بِدَلَالَةِ أَنَّ الْمَوْصِي لِلْمَسَاكِينَ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَالْإِطْعَامُ فِي الْكُفَّارَةِ يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَسَاكِينَ وَإِنْ كَانُوا مَنْصُوبًا عَلَيْهِمْ، وَلَوْ قَالَ: أَعْطِ عُبْدِي لِأَنَّهُ أَسْوَدُ، لَمْ يُعْطَ غَيْرُهُ، وَعَكْسُهُ أَمَرَ اللَّهُ قَالَ: وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُ الشَّيْءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الْمَسَاكِينَ هَلْ يُعْطَى مِنْهُ فِي السَّبِيلِ؟

قَالَ: لَا، وَيُعْطَى الْمَسَاكِينَ كَمَا أَوْصَى وَقَالَ الْقَاضِي عَنْ الْقَوْلِ الَّذِي قَبْلَهُ: أَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانٍ فَيَمْنُ وَصَّى أَنْ يُفَرَّقَ فِي فَقَرَاءٍ مَكَّةَ هَلْ يُفَرَّقُ عَلَى قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ؟ فَقَالَ: يُنْظَرُ إِلَى أَخَوَجِهِمْ، قَالَ: وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ اعْتَبِرَ الْحَاجَةُ وَلَمْ يُغْتَبَرِ الْعَدَدُ، كَذَا قَالَ الْقَاضِي، مَعَ أَنَّ النِّصَّ فِي فَقَرَاءٍ مَكَّةَ وَهُمْ مُعَيَّنُونَ.

وَقِيلَ: لِكُلِّ صِنْفٍ ثَمَنٌ، إِنْ افْتَقَرَ شَمِيلُهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ ذَكَرَ الْفُقَرَاءُ أَوْ الْمَسَاكِينَ أَعْطِيَ الْآخَرَ.

وَفِيهِ وَجْهٌ ذَكَرَهُ الْقَاضِي قَدْ يَغْرَى عَنْ فَائِدَةٍ، فَاعْتَبِرْ لَفْظُهُ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَعْمَلُ، وَالِي الْمَطَالِمِ فِي وَقْفٍ عَامٍ بِدِيْوَانِ حَاكِمٍ أَوْ سُلْطَنَةٍ أَوْ كِتَابٍ قَدِيمٍ يَفْعُ فِي النَّفْسِ صِحَّتَهُ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَالذِّكْرُ كَأَنَّهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

(١) تنبيه: قوله بعد ذلك: (النَّبَاةُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوطَةِ جَائِزَةٌ وَلَوْ عَيْنُهُ الْوَاقِفُ إِذَا كَانَ مِثْلَ مُسْتَبِيرٍ، وَقَدْ يَكُونُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ). انتهى.

قال ابن مغلي: صوابه إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة، كذا هو في فتاوى الشيخ. انتهى.

قلت: لو قيل: وقد يكون في ذلك مصلحة راجحة، لكان أولى، ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه قال: لعله مصلحة. انتهى.

لكن المرجع في ذلك إلى ما قاله الشيخ تقي الدين، ثم وجدت الشيخ تقي الدين قال في بعض فتاويه وبكل حال، فالاستخلاف في مثل هذه الأعمال المشروطة جائز.

ولو نهى الواقف عنه، إذا كان النائب مثل المستنيب ولم يكن في ذلك مفسدة راجحة.

وَيَأْتِي فِي الْحَبَّةِ، وَفِي شُمُولِهِ وَلَدَ بَنِيهِ الْمَوْجُودِ.

وَعَنْهُ: وَمَنْ سَبَّوْجِدَ^(١)، وَفِي وَصِيَّةٍ قَبْلَ مَوْتِ مُوصٍ رَوَاتَانِ (م ٨، ٩)^(٢).

وَالْأَصَحُّ مَرْتَبًا، كَبُطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ، أَوْ الْأَقْرَبُ فَلَا قُرْبَ، أَوْ الْأَوَّلُ وَنَحْوُهُ.

وَقِيلَ: يَشْمَلُ وَلَدَ بَنَاتِهِ وَلَوْ كَانَ وَلَدَ فُلَانٍ قَبِيلَةً أَوْ قَالَ أَوْلَادِي وَأَوْلَادُهُمْ فَلَا تَرْيِيبَ، وَسَأَلَهُ ابْنُ هَاشِمٍ عَنْ وَقْفٍ شَيْئًا فَقَالَ هَذَا لِفُلَانٍ حَيَاتَهُ وَلَوْلَايِهِ.

قَالَ: لَهُ حَيَاتُهُ، فَإِذَا مَاتَ فَلَوْلَايِهِ، وَلَوْ قَالَ وَلَدِي فَإِذَا انْقَرَضَ وَلَدُهُ فَالْفَقْرَاءُ شِعْلَةٌ.

وَقِيلَ: لَا، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ أَوْ نَسْلِهِ أَوْ ذُرِّيَّتِهِ أَوْ عَقِيْبِهِ وَلَا قَرِينَةَ لَمْ يَشْمَلْ وَلَدَ بَنَاتِهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ كَمَنْ

(١) تنبيه: قد يقال: شملت الرواية التي ذكرها بقوله: وعنه ومن سببوجد له من الأولاد بعد الوقف، وفيه روايتان.

إحدهما: يشمل، فيستحق مع من كان موجودًا، اختاره ابن أبي موسى، وأفتى به ابن الرُّاعونِي، وهو ظاهر كلام القاضي وابن عقيل.

والرواية الثانية: لا يدخل معهم، قدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والحاوي الصغير، والنَّظْمُ، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف إن قلنا شمله كلامه، وهو الظاهر.

(٢) (مسألة ٨ - ٩): قوله: (ولو وقف على ولده أو ولد غيره ثم الفقراء فالذكر كائني، نصُّ عليه وفي شموله ولد بنيه الموجود وعنه: ومن سببوجد وفي وصية قبل موت موصٍ روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٨) هل يشمل ولد بنيه إذا وقف على ولده أو ولد غيره أم لا؟ أطلق الرُّوَايَتَيْنِ، وأطلقهما في المقنع.

أحدهما: يشمل، وهو الصحيح من المذهب، نصُّ عليه في رواية المروزي ويوسف بن موسى ومحمد بن عبد الله المنادي.

قال الحارثي: المذهب دخولهم.

قال النَّازِمُ: وهو أولى.

وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره الخلال وأبو بكر عبد العزيز وابن أبي موسى، والقاضي فيما علَّقه بخطه على ظهر خلافه، والشَّيرَازِي، وغيرهم.

وقدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والحاوي الصغير وشرح الحارثي وابن رزين، والفائق، والقواعد الفقهيَّة في القاعدة الثالثة، والخمسين بعد المائة، وغيرهم.

واليه ميل الشيخ في المغني، والشارح.

والرواية الثانية: لا يدخلون.

قال الشيخ الموقف في باب الوصايا، والقاضي وابن عقيل: لا يدخلون بدون قرينة.

قال الشيخ أيضًا، والشارح: اختاره القاضي وأصحابه.

تنبيه: قدَّم المصنَّف هنا أنه لا يشمل من سببوجد، وهو إحدى الرُّوَايَتَيْنِ.

وقدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والفائق وقال: نصُّ عليه، والحاوي الصغير.

والرواية الثانية: وهي التي آخرها يشمل أيضًا، وهي الصحيحة، نصُّ عليها في رواية المروزي ويوسف بن موسى وابن المنادي كما تقدَّم.

قال الحارثي: هذا المذهب.

قال النَّازِمُ: هذا أولى.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه الحارثي في شرح ابن منجَّأ، والقواعد الفقهيَّة، وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٩) حكم ما إذا أوصى لولد غيره في دخول ولد بنيه الموجودين ومن سببوجد بعد الوصية وقبل موت الموصي

حكم ما تقدَّم في التي قبلها خلافًا ومذهبًا.

يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَقُلْ لِصَلْبِي.

وَقِيلَ: إِنْ قَالَهُ شَمِلَ وَلَدَ بَنِيهِ لِصَلْبِهِ فَقَطَّ.

وَعَنْهُ: يَشْمَلُهُمْ غَيْرَ وَلَدٍ وَلَدَوْ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ، يَشْمَلُ فِي الدَّرَجَةِ وَأَنَّ الْخِلَافَ فِي وَلَدٍ وَلَدِيهِ، وَتَجَدُّدُ حَقِّ حَمَلٍ بِانْفِصَالِهِ مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ، كُمُشْتَرٍ، نَقْلُهُ الْمَرْوُذِيُّ.

قَطَعَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ: يُسْتَحَقُّ مِنْ زَرْعٍ قَبْلَ بُلُوغِهِ الْحَصَادَ.

قَطَعَ بِهِ فِي الْمَهْجِجِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُسْتَحَقُّ قَبْلَ حَصَادِهِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: الثَّمَرَةُ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ التَّأْيِيرِ أَوْ بُدُو الصَّلَاحِ، وَيُشَبِّهُ الْحَمْلَ إِنْ قَدِمَ إِلَى ثَمَرٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فِيهِ أَوْ خَرَجَ مِنْهُ إِلَى بَلَدٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فِيهِ، نَقْلُهُ يَعْقُوبُ.

وَقِيَّاسُهُ: مَنْ نَزَلَ فِي مَدْرَسَةٍ وَتَخَوَّه.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا يُسْتَحَقُّ بِحِصَّتِهِ مِنْ مَغْلَةٍ وَإِنْ مَنْ جَعَلَهُ كَالْوَلَدِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنْ لَوَزَّتْهُ إِمَامٌ مَسْجِدَ أَجْرَةٍ عَلَيْهِ فِي أَرْضِهِ كَمَا لَوْ كَانَ الْفَلَاحُ غَيْرَهُ، وَلَهُمْ مِنْ مَغْلَةٍ بِقَدَرِ مَا بَاشَرَهُ مَوْرُوثُهُمْ مِنَ الْإِمَامَةِ، وَيَتَنَى فَلَانٌ لِدُكُورِهِمْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانُوا قَبِيلَةً شَمِلَ النِّسَاءَ، وَلَا يَدْخُلُ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ فِي الْوَصِيَّةِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ حَقِيقَةً كَمَا أَنَّ الْمَنِيَمَ لَيْسَ عَصَبَةَ الْمُعْتَقِ، وَالْمَجُوسِيُّ لَيْسَ بِأَهْلٍ كِتَابٍ حَقِيقَةً، فَلَا يَشْمَلُهُمَا الْإِطْلَاقُ، وَكَمَا لَوْ وَصَّى لِأَنْسَابِهِ لَمْ يَشْمَلِ الْمَرْضِعُ، وَالْمَرْضِعُ، فَلَا أَحْكَامَ قَدْ تَلَحَّقَ وَإِنْ لَمْ تَلْتَمِجْ بِالْحَقِيقَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَلَوْ قَالَ: أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادُهُمْ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ، فَتَرْتِيبُ جُمْلَةٍ.

وَقِيلَ: أَفْرَادَ.

وَفِي الْإِنْصَارِ إِذَا قُوبِلَ جَمْعٌ بِجَمْعٍ اقْتَضَى مُقَابَلَةَ الْفَرْدِ مِنْهُ بِالْفَرْدِ مِنْ مُقَابَلَةِ لُغَةٍ فَعَلَى هَذَا الْأَظْهَرُ اسْتِحْقَاقُ الْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ يُسْتَحَقِّ أَبُوهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوَقْفَ كَالْإِرْثِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَالَّذِي أَخَذَ شَيْئًا لَمْ يَأْخُذْ هُوَ قَلَمٌ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَمْ يَنْدَرْ مَا يَقُولُ، وَلِهَذَا لَوْ انْتَفَتِ الشُّرُوطُ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى أَوْ بَعْضِهِمْ لَمْ تَحْرُمِ الثَّانِيَةُ مَعَ وَجُودِ الشُّرُوطِ فِيهِمْ (ع)، وَلَا فَرْقٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَقَوْلُ الْوَاقِفِ مَنْ مَاتَ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ يَعْمُ وَمَا اسْتَحَقَّهُ وَمَا يَسْتَحَقُّهُ مَعَ صِفَةِ الْاسْتِحْقَاقِ، اسْتَحَقَّهُ أَوَّلًا تَكْثِيرًا لِلْفَائِدَةِ، وَلِصِدْقِ الْإِضَافَةِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ، وَلَأنَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَسْتَحَقُّهُ، وَلَأنَّهُ الْمَفْهُومُ عِنْدَ الْعَامَّةِ الشَّارِطِينَ وَيَقْصِدُونَهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ لَمْ يَرِثْ هُوَ وَأَبُوهُ مِنَ الْجَدِّ، وَلَأنَّ فِي صُورَةِ الْإِجْمَاعِ يَنْتَقِلُ مَعَ وَجُودِهِ الْمَانِعِ إِلَى وَلَدِهِ، وَلَكِنْ هُنَا هَلْ يُعْتَبَرُ مَوْتُ الْوَالِدِ؟ يُتَوَجَّهُ الْخِلَافُ وَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا مَا اسْتَحَقَّهُ فَمَفْهُومُ خَرَجٍ مَخْرُجٍ الْعَالِيَةِ، وَقَدْ تَنَاوَلَهُ الْوَقْفُ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ.

فَعَلَى قَوْلِ شَيْخِنَا إِنْ قَالَ: بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَتَخَوَّه فَتَرْتِيبُ جُمْلَةٍ، مَعَ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ زَادَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَوَفَّى أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً فِي حَيَاتِهِ، وَاللَّهُ وَكَهْ وَلَدٌ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ عَنْ أَوْلَادِهِ لِصَلْبِهِ وَعَنْ وَلَدٍ وَلَدِيهِ لِصَلْبِهِ الَّذِي مَاتَ أَبُوهُ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ فَلَهُ مِنْهُمْ مَا لِأَبِيهِ لَوْ كَانَ حَيًّا، فَهَوَ صَرِيحٌ فِي تَرْتِيبِ الْأَفْرَادِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَالَ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَلَمْ يَزِدْ شَيْئًا: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا يَزَاعُ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدٍ يَنْتَقِلُ إِلَى وَلَدِهِ ثُمَّ إِلَى وَلَدٍ وَلَدِيهِ وَلَا مُشَارَكَةَ.

وَإِنْ قَالَ: عَلَى أَنْ نَصِيبَ الْمَيِّتِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِدَرْجَتِهِ، وَالْوَقْفُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْبُطُونِ فَهَلْ هُوَ لِأَهْلِ الْوَقْفِ أَوْ لِطَبَقَةٍ مِنْهُمْ كَالْمَرْتَبِ؟

فِيهِ أَحْتِمَالَانِ (م ١٠) ^(١)، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ لَمْ يَذْكُرِ الشَّرْطُ.
وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْبَطْنِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنْ نَصِيبَ الْمَيِّتِ مِنْهُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِدَرَجَتِهِ فَهَلْ نَصِيبُهُ لِأَهْلِ الْوَقْفِ أَوْ لِبَطْنِهِ؟
وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، فِيهِ أَحْتِمَالَاتٌ (م ١١) ^(٢).
وَلَا شَيْءَ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ بِحَالٍ، وَقَوْلُهُ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ يَشْمَلُ الْأَصْلِيَّ، وَالْعَائِدَ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا
الْأَصْلِيَّ، لِأَنَّ، وَالذَّيْنِمَا لَوْ كَانَا حَتَيْنِ اشْتَرَكَا فِي الْعَائِدِ، فَكَذَا وَلَدُهُمَا
وَلَوْ قَالَ أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادُهُمُ الذُّكُورُ، وَالْإِنَاثُ ثُمَّ أَوْلَادُهُمُ الذُّكُورُ مِنْ وَلَدِ الظَّهَرِ فَقَطْ، ثُمَّ نَسْلُهُمْ وَعَقِبُهُمْ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ
عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَتَرَكَ وَلَدًا وَإِنْ سَقَلَ فَنَصِيبُهُ لَهُ فَمَاتَ أَحَدُ الطَّبَقَةِ الْأُولَى وَتَرَكَ بَنَاتًا فَمَاتَتْ وَلَهَا أَوْلَادٌ فَقَالَ
شَيْخُنَا: مَا اسْتَحَقَّتْ قَبْلَ مَوْتِهَا لَهُمْ، وَيَتَوَجَّهُ: لَا (م ١٢) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن قال على أن نصيب الميت من غير ولد لدرجته، والوقف مشترك بين البطون، فهل هو لأهل
الوقف أو لبطنه منهم؟ كالمترتب فيه احتمالان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والشرح، والفاقي، والحاوي الصغير، وغيرهم.
أحدهما: يكون لأهل الوقف كلهم، فوجود هذا الشرط كعدمه.
والوجه الثاني: يختص به البطن الذي هو منهم، فيستوي فيه إخوته وبنو عمه وبنو بني عم أبيه، لأنهم في القرب سواء، قدمه
الناظم.

قلت: وهو الصواب، حتى يبقى هذا الشرط فائدة، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وإن كان الوقف على البطن الأول على أن نصيب الميت منه عن غير ولد لدرجته فهل نصيبه لأهل
الوقف أو لبطنه؟ وإن كانوا من أهل الوقف؟ فيه احتمالات). انتهى.
وأطلقها في المغني، والشرح، والحاوي الصغير، والفاقي، وغيرهم.
أحدها: يعود نصيبه إلى أهل الوقف كلهم وإن كانوا بطونًا، وحكم به التقي سليمان، وهو الصواب.
والقول الثاني: يختص به أهل بطنه، سواء كانوا من أهل الوقف حالا أو قوة، مثل أن يكون البطن الأول ثلاثة فمات أحدهم عن
ابن ثم مات الثاني عن ابنتين فمات أحد الابنتين وترك أخاه وابن عمه وابنًا لعمه الحي فيكون نصيبه بين أخيه وابن عمه الميت
وابن عمه الحي، ولا يستحق العم الحي شيئًا.
والقول الثالث: يختص به أهل بطنه من أهل الوقف المتناولين له في الحال، فعلى هذا يكون لابن أخيه وابن عمه الذي مات أبوه،
ولا شيء لعمه الحي ولا لولده.

فائدة: صورة النصيب العائد، والأصلي، إذا وقف على أولاده ثم على أولادهم أبدًا على أن من مات عن ولدٍ فنصيبه لولده،
ومن مات عن غير ولدٍ فنصيبه لمن في درجته، ثم مات بعض أولاده عن غير ولدٍ، فانقل نصيبه إلى من في درجته من إخوته، ثم مات
ولد آخر عن ولدٍ انتقل نصيب أبيه الأصلي إلى ولده.
وأما ما عاد إلى أبيه من نصيب أخيه فهل يستحقه هذا الولد لأنه قد صار من نصيبه؟ أم لا يستحقه الولد بل يستحقه بقية الطبقة؟
لأن أباه إنما استحقه بمساوراته للميت في الدرجة، وابنه ليس بمساور للميت في الدرجة، فلا يستحقه ونصيب أبيه هو ما استحقه أبوه
بالإحالة دون هذا العائد، هذا فيه وجهان، حكاهما أبو العباس رضي الله عنه.
ورجح الثاني كما أشار إليه المصنف، لما ذكرنا، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٢): قوله: (لو قال: أولادي، ثم أولادهم الذكور، والإناث ثم أولادهم الذكور من ولد الظهر فقط ثم نسلهم
وعقبهم ثم الفقراء على أن من مات منهم وترك ولدًا وإن سقل فنصيبه له فمات أحد الطبقة الأولى وترك بناتًا فماتت ولها أولاد، فقال
شيوخنا: ما استحقته قبل موتها لهم، ويتوجه: لا). انتهى.
قلت: الذي يظهر ما وجه المصنف وأن أولادها لا يستحقون شيئًا، لأن الواقف لم يعط من ولد الظهر، والبطن إلا الأولاد
وأولاد الأولاد، ثم خص أولاد الظهر بعدهما بالوقف، وأولاد هذه البنت ليسوا من أولاد الظهر، وهي من الطبقة الثانية.
وقوله: «على أن من مات منهم وترك ولدًا وإن سقل فنصيبه له» يعني أن من كان من أهل الوقف المذكور أولًا، وأولادها ليسوا
منهم، والله أعلم.

وَلَوْ قَالَ: وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَإِنْ سَقَلَ قَتَصِيْبُهُ لِإِخْوَتِهِ ثُمَّ تَسَلَّهِمْ وَعَقِبَهُمْ، عَمَّنْ لَمْ يَغْقِبْ وَمَنْ أَغْقَبَ ثُمَّ انْقَطَعَ عَقِبُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ غَيْرَهُ، وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ، فَوَجِبَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ قَطْعًا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَيَتَوَجَّهُ تَقْوُذُ حُكْمٍ بِخِلَافِهِ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ عَادَتُهُ حُضُورُ الدَّرْسِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ الْمَيْتَةِ فِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ لِلْقَاضِي فِي اخْتِيَارِ الْعَادَةِ فِي الْخِيَصِ لَوْ كَانَتْ الْعَادَةُ مُعْتَبَرَةً فِي ذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ لَا يَكْفِي، تَكَرُّرُهُ مَرَّتَيْنِ وَلَا أَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهَذَا الْقَسْدِ عَادَةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ بَاتَ فِي الْجَامِعِ لِيَلْتَنِينَ لَا يُقَالُ إِنَّ الْعَادَةَ يَتَوَثَّقُ فِي الْجَامِعِ، وَإِذَا حَضَرَ مَجْلِسَ الْفَقْهِ مَرَّتَيْنِ لَا يُقَالُ إِنَّ عَادَتَهُ حُضُورُ مَجْلِسِ الْفَقْهِ، وَكَوْنُهُ مَأْخُودًا مِنَ الْعَوْدِ لَا يُوجِبُ اخْتِيَارَ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْهُ، كَمَا أَنَّ الدَّابَّةَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ دَبَّ عَلَى الْأَرْضِ يَدِبُّ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كُلُّ مَا دَبَّ عَلَى الْأَرْضِ يُسَمَّى دَابَّةً، فَقَالَ الْقَاضِي: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْعَادَةَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَعَاوَذَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُوجَدُ بِالْمَرَّتَيْنِ، وَلَا يُوجَدُ بِالْمَرَّةِ، وَأَمَّا مَنْ بَاتَ بِمَسْجِدٍ دَفْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يُقَالُ بِأَنَّ مَعْنَى الْعَادَةِ وَجْدٌ فِي حَقِّهِ وَهُوَ الْمَعَاوَذَةُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ وَهُوَ الْيَتَوَثَّقُ فِي غَيْرِهِ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى اخْتِيَارِ هَذِهِ الْعَادَةِ الثَّانِيَةِ دُونَ مَا قَبْلَهَا، فَكَانَ الْاخْتِيَارُ بِالْمَعَاوَذَةِ، لَوْجُودِ مَعْنَى الْأَسْمِ فِيهِ أَوَّلَى، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ دَابَّةٌ لِكُلِّ مَا دَبَّ، لَكِنْ غَلَبَ عَلَى بَعْضِ الْحَيَوَانَ، فَتَرَكْنَا الْأَشْتِقَاقَ لِأَجْلِهِ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِيهِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ وَسَكَنَتْ عَنْ ثَالِثٍ وَعَلَى وَلَدٍ وَلَدِيهِ مَنَعَ الثَّالِثَ.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا، وَتَقَلَّهْ خَرْبٌ، وَكَذَا وَلَدِي فَلَانٍ وَفُلَانٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ هَلْ يَشْمَلُ وَلَدُ وَلَدِيهِ؟

وَقِيلَ: يَشْمَلُهُ، وَإِنْ تَعَقَّبَ شَرْطَ جَمَلًا عَادَ إِلَى الْكُلِّ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ وَجْهَانِ فِي أَنْتَ حَرَامٌ وَاللَّهُ لَا أَكْلَمَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاسْتِثْنَاءُ كَشْرَطٍ، فِي الْمُنْصَوِّصِ.

وَقِيلَ: وَالْجَمْلُ مِنْ جِنْسٍ، وَكَذَا مُخَصَّصٌ مِنْ صِفَةٍ وَعَقْفٌ بَيَانٌ وَتَوْكِيدٌ وَتَبْدِيلٌ وَنَحْوُهُ، وَالْجَارُ، وَالْمَجْزُورُ، نَحْوُ: عَلَى أَنَّهُ، وَبَشَرٌ أَنَّهُ، وَنَحْوُهُ كَشْرَطٍ، لِتَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ لَا بِاسْمٍ، وَعُمُومُ كَلَامِهِمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَقْفِ بِوَاوٍ وَقَاءٍ وَثَمٍّ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَقَرَابَتُهُ وَلَدُهُ وَلَوْلَدُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ وَجَدُّ أَبِيهِ.

وَعَنْهُ: وَكَثُرَ إِلَى الْأَبِّ الْأَدْنَى.

وَعَنْهُ: ثَلَاثَةُ آبَاءَ.

وَعَنْهُ: يَخْتَصُّ مِنْهُمْ مَنْ يَصِلُهُ، فَقَلَّ ابْنُ هَانِي وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: إِنْ وَصَلَ أَغْنِيَاءُهُمْ أَهْطَوْا، وَإِلَّا الْفُقَرَاءُ أَوَّلَى، وَأَخَذَ مِنْهُ الْحَارِثِيُّ عَدَمَ دُخُولِهِمْ فِي كُلِّ لَفْظٍ عَامٍّ.

وَقِيلَ: وَكَذَا قَرَابَةُ أُمِّهِ.

وَعَنْهُ: وَإِنْ وَصَلَهُمْ شَمِلَهُمْ، وَإِلَّا فَلَا، وَمِثْلُهُ قَرَابَةُ غَيْرِهِ أَوْ الْفُقَهَاءُ وَيَصِلُ بَعْضُهُمْ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَنَقَلَ مَعْنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ.

وَابْنَةُ كَأَيِّهِ فِي أَقْرَبِ قَرَابَتِهِ أَوْ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ، وَأَخُوهُ لِأَبِيهِ أَوْ أَبَوَيْهِ كَجَدِّ أَبِي.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ ابْنُهُ وَأَخُوهُ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ جَدُّ وَإِخْوَةُ لِأَبِيهِ كَأَمَّا إِنْ شَمِلَتْهُ قَرَابَتُهُ، وَكَذَا أَبْنَاؤُهُمَا وَلِأَبَوَيْهِ أَوَّلَى، وَيَتَوَجَّهُ رَوَايَةُ: كَأَخِيهِ لِأَبِيهِ لِسُقُوطِ الْأُمُومَةِ، كَيْكَاحٍ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَأَبُوهُ أَوَّلَى مِنْ ابْنِ ابْنِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: ابْنُ ابْنِهِ، وَأَنَّ مَنْ قَدَّمَ قَدَّمَ وَلَدَهُ إِلَّا الْجَدَّ يُقَدَّمُ عَلَى بَنِي إِخْوَتِهِ، وَأَخَاهُ لِأَبِيهِ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ لِأَبَوَيْهِ، وَيَسْتَوِي جَدُّاهُ وَعَمَاهُ، كَأَبَوَيْهِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ جَدُّهُ وَعَمُّهُ لِأَبِيهِ، وَإِنْ قَالَ: لِجَمَاعَةٍ أَوْ لِجَمْعٍ مِنَ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ فَثَلَاثَةٌ، يَتِمُّ بِمَا بَعْدَ الدَّرَجَةِ الْأُولَى، وَيَشْمَلُ أَهْلَ الدَّرَجَةِ وَلَوْ كَثُرُوا، وَيَتَوَجَّهُ فِي جَمَاعَةٍ اثْنَانِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ مُفْرَدٌ.

وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: أَقْلُ الْجَمْعِ فِيمَا لَهُ تَنْتِيةٌ خَاصَّةٌ ثَلَاثَةٌ.
 وَفِي الْبُلْغَةِ: يَجِبُ حُضُورُ وَاحِدِ الرَّجْمِ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدِي اثْنَانِ، لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْجَمَاعَةَ، وَأَقْلَاهَا اثْنَانِ وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ
 فِي لَفْظِ الْجَمْعِ اثْنَانِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ (ع).
 وَقَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكِالِ فِي الْحَبْرِ التَّاسِعِ مِنْ مُسْتَدْرَكِ عَمَرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، أَيْ: زَاغَتْ
 عَنِ الْحَقِّ وَغَدَلَتْ، وَإِنَّمَا قَالَ قُلُوبُكُمَا لِأَنَّ كُلَّ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ.
 قَالَ سَيِّدُونِي: الْعَرَبُ تَقُولُ وَضَعَا رِجَالَهُمَا، يُرِيدُونَ رِجْلَي رَاغِلَتَيْهِمَا، وَلَفْظُ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ، عَلَى ظَاهِرٍ مَا سَبَقَ، وَسَبَقَ
 كَلَامُ صَاحِبِ الْمَحْرُورِ.
 وَفِي غُبُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا فِيمَا إِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَقَدْ احْتَجَّ بِالْآيَةِ قَالَ: وَالنِّسَاءُ إِنَّمَا يَكُنْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ، كَذَا
 قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، وَالْه وَقَوْمُهُ وَنِسَاؤُهُ كَقَرَّائِيهِ.
 وَقِيلَ: كَذِي رَجَبِهِ، وَهُمْ قَرَابَةُ أَبَوَيْهِ أَوْ وَلَدِهِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي مُجَاوِزَتَهُ لِأَبِي رَابِعٍ، وَأَنَّ وَلَدَهُ لَيْسَ بِقَرَّائِيهِ.
 وَتَقَلَّ صَالِحٌ: يَخْتَصُّ مَنْ يَصِلُهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَلَوْ جَاوَزَ أَرْبَعَةَ آبَاءَ، وَأَنَّ الْقَرَابَةَ تُعْطَى أَرْبَعَةَ آبَاءَ فَمَنْ دُونَ، وَاخْتَارَ
 أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِي أَنَّ قَوْمَهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ كَقَرَّائِيهِ أَبَوَيْهِ، وَأَنَّ الْقَرَابَةَ قَرَابَةُ أَبِيهِ إِلَى أَرْبَعَةِ آبَاءَ.
 وَعَنْهُ: أَرْوَاغُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَمِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، ذَكَرْنَا ضَيْحَنَا، وَقَالَ: فِي دُخُولِهِمْ فِي آلِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ رَوَائِثَانِ، وَاخْتَارَ الدُّخُولَ،
 وَأَنَّهُ قَوْلُ الشَّرِيفِ، وَلَفْظُ أَهْلِ بَيْتِهِ يُضَارِعُ آلَهُ، وَأَنَّ الشَّخْصَ يَدْخُلُ فِيهِمَا لَا فِي أَحَدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمُنُّ بِوَهْلِ بَيْتِهِ لَا نَفْسَهُ.
 وَظَاهَرُ الْوَسِيلَةِ أَنَّ لَفْظَ الْأَهْلِ كَالْقَرَابَةِ.
 وَظَاهَرُ الرِّاضِيعِ أَنَّهُمْ نِسَاؤُهُ، وَحَثَرَتْهُ عَشِيرَتُهُ.
 وَقِيلَ: ذُرِّيَّتُهُ.
 وَقِيلَ: وَلَدُهُ وَوَلَدَتُهُ.
 وَقِيلَ: قَرَابَتُهُ كَالِهِ وَأَهْلُ الْوَفْقِ الْمُتَنَازِلِ، وَعَصَبَتُهُ وَارِثُهُ بِهَا مُطْلَقًا.
 وَقِيلَ: فِيهَا وَفِي قَرَابَتِهِ الْأَقْرَبُ، وَالْعَرَبُ، وَالْأَيْمُ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِ.
 وَقِيلَ: الْعَرَبُ لِرَجُلٍ، وَالْأَيْمُ لِامْرَأَةٍ.
 وَفِي التَّبْصِيرَةِ: الْإِيَّامِيُّ النِّسَاءُ الْبُلُغُ، وَمَنْ فَارَقَتْ زَوْجَهَا أَرْمَلَةً.
 وَقِيلَ: وَكَذَا الرَّجُلُ أَرْمَلٌ.
 وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي: الصَّغِيرَةُ لَا تُسَمَّى أَيْمًا وَلَا أَرْمَلَةً عَرَفَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ صِفَةُ لِلْبَالِغِ، وَالثَّبُوتُ زَوَالُ الْبِكَارَةِ، قَالَهُ
 الشَّيْخُ.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ بِزَوْجِيَّةٍ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِخْوَتِهِ وَعُمُومَتِهِ لِدَكَرٍ، وَأَتَى كَعَابِسَ وَبَكْرًا، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَتَنَازَلَهُ لِيَعْيِدَ
 كَوْلِدَ وَلَدٍ.
 وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يُقَالُ رَجُلٌ أَيْمٌ وَامْرَأَةٌ أَيْمٌ وَرَجُلٌ أَرْمَلٌ وَامْرَأَةٌ أَرْمَلَةٌ، وَرَجُلٌ بَكَرٌ وَامْرَأَةٌ بَكَرٌ إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجَا، وَرَجُلٌ
 ثَيِّبٌ وَامْرَأَةٌ ثَيِّبٌ إِذَا كَانَا قَدْ تَزَوَّجَا، قَالَ: وَالْقَوْمُ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.
 قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الْحَجَرَات: ١١] (وَش).
 سُمُّوا قَوْمًا لِقِيَامِهِمْ بِالْأُمُورِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَالرُّهْطُ لُغَةٌ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ خَاصَّةً، وَلَا وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ،
 وَالْجَمْعُ أَرْهَطٌ وَأَرْهَاطٌ وَأَرْهَاطٌ.
 وَقَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكِالِ: الرُّهْطُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَكَذَا قَالَ: النَّفَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَمَوَالِيهِ مِنْ فَوْقَ
 وَمِنْ تَحْتِ.
 وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: مِنْ فَوْقَ، وَمَتَى عَدِمَ مَوَالِيَهُ فَقِيلَ: لِعَصَبَتِهِ مَوَالِيهِ.
 وَقِيلَ: لِيُوَارِثُوهُ بِوَالِدِهِ.

وَقِيلَ: مُنْقَطِعٌ (م ١٣) ^(١)، وَلَا شَيْءَ لِمَوَالِي عَصَبِيهِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ مَوَالِيهِ ابْتِدَاءً.

وَجِيرَانُهُ أَرَبَعُونَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.

وَعَنْهُ: مُسْتَدَارٌ أَرْبَعِينَ.

وَعَنْهُ: ثَلَاثِينَ وَتَقُلُّ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْطِيَ إِلَّا الْجَارَ الْمَلَاصِقَ.

وَقِيلَ: الْعُرْفُ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَهْلِ قَرْنِيَّةٍ أَوْ قَرَابَتِهِ أَوْ إِخْوَتِهِ لَمْ يَشْمَلْ مُخَالَفَ دِينِهِ بِلَا قَرِينَةٍ.

وَقِيلَ: يَشْمَلُ وَقَفَ الْكَافِرِ، وَالْمُسْلِمِ، كَشُمُولِهِ كَافِرًا مُخَالَفًا دِينَهُ إِنْ وَرَثَهُ.

وَالْعُلَمَاءُ حَمَلَةُ الشَّرْعِ.

وَقِيلَ: مِنْ تَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقَهُ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ، وَهَلْ يَخْتَصُّ مَنْ يَصِلُهُ كَقَرَابَتِهِ؟ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ مَنْ عَرَفَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ

فَقَهَاءَ وَمُتَّفَقَةً كَعُلَمَاءَ، وَلَوْ حَقِظَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، لَا بِمَجْرَدِ السَّمَاعِ، وَالْقُرَاءَةِ إِلَّا حِفَظُهُ.

وَالصَّبِيُّ، وَالْغُلَامُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَبَيْتُهُ الْبَيْتُ بِلَا أَبٍ، وَلَوْ جَهْلُ بَقَاؤُهُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يُعْطَى مَنْ لَيْسَ لَهُ بَيْتٌ إِلَّا بِإِسْلَامِ أَبِي يَعْرِفُ، قَالَ: وَلَا يُعْطَى كَافِرٌ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْطَى مِنْ وَقْفِ عَامٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي مَوَاضِعَ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: [قَالَ] بَعْضُهُمْ: وَلَا يَشْمَلُ وَلَدُ الزَّوْنَا، لِأَنَّ الْيَتِيمَ انْكِسَارَ يَدْخُلُ عَلَى الْقَلْبِ بِفَقْدِ الْآبِ.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ بَلَغَ: خَرَجَ مِنْ حَدِّ الْيَتِيمِ.

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ أَقْلَلَ النَّاسُ الزُّهَادَ.

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: لَيْسَ مِنَ الزُّهْدِ تَرْكُ مَا يُقِيمُ النَّفْسَ وَيُصْلِحُ أَمْرَهَا وَيُعِينُهَا عَلَى طَرِيقِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّهُ زُهْدُ الْجُهَالِ وَإِنَّمَا هُوَ تَرْكُ فَضُولِ الْعَيْشِ وَمَا لَيْسَ بِضَرُورَةٍ فِي بَقَاءِ النَّفْسِ، وَعَلَى هَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: الْإِسْرَافُ فِي الْمُبَاحِ هُوَ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ، وَهُوَ مِنَ الْعُدْوَانِ الْمَحْرَمِ، وَتَرْكُ فَضُولِهَا مِنَ الزُّهْدِ الْمُبَاحِ، وَالامْتِنَاعُ مِنْهُ مُطْلَقًا كَمَنْ يَمْتَنِعُ مِنَ اللَّحْمِ أَوْ الْخَبِزِ أَوْ الْمَاءِ أَوْ لُبْسِ الْكُتَّانِ، وَالْقَطَنِ أَوْ النِّسَاءِ فَهَذَا جَهْلٌ وَضَلَالٌ، وَاللَّهُ أَمَرَ بِأَكْلِ الطَّيِّبِ، وَالشُّكْرِ لَهُ، وَالطَّيِّبِ: مَا يَنْفَعُ وَيُعِينُ عَلَى الْخَيْرِ، وَحَرَّمَ الْحَبِيثَ، وَهُوَ مَا يَضُرُّ فِي دِينِهِ.

وَالشَّابُّ، وَالْفَتَى مَنْ بَلَغَ إِلَى ثَلَاثِينَ.

وَقِيلَ: وَخَمْسَةَ، وَالْكَهْلُ مِنْهَا إِلَى خَمْسِينَ، وَالشَّيْخُ مِنْهَا إِلَى سَبْعِينَ.

وَفِي الْكَافِي، وَالتَّرْغِيبِ: إِلَى آخِرِ الْعُمُرِ، ثُمَّ الْهَرَمُ.

وَأَبْوَابُ الْبِرِّ الْقُرْبُ، وَأَفْضَلُهَا الْغَزْوُ، يُبْدَأُ بِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجَّهُ مَا تَقَدَّمَ فِي أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَالرَّقَابِ، وَالْغَارِمُونَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنُ السَّبِيلِ مَصَارِفُ الزَّكَاةِ، فَتُعْطَى فِي إِذَاءِ الْأَسْرَى لِمَنْ يَفْلِدِهِمْ.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ يُؤْتَى مَا أُسْتَلْدِينَ فِيهِمْ، لِأَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ» كَانَ نَارَةً يُسْتَلْدِينَ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ ثُمَّ يَصْرِفُهَا لِأَهْلِ الدِّينِ، فَعُلِمَ

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (ومواليه من فوق ومن تحت).

وقال ابن حامد: من فوق ومتى عدم مواليه فقول: لعصبة مواليه، وقيل: لوارثه بولاء، وقيل: منقطع). انتهى.

أحدها: يكون لعصبة مواليه، قدمه في الرعايتين.

والقول الثاني: لوارثه بالولاء، وهو أعم من القول الأول.

والقول الثالث: يكون كمنقطع الآخر.

قلت: وهو الصواب.

وقطع به في الرعية الكبرى بعد عصبة الموالي وقيل: هو لموالي العصبة، قدمه في الحاوي الصغير، والفاثق.

قال الشريف أبو جعفر: وهو لموالي أبيه، واقتصر عليه الشارح.

أَنَّ الصَّرْفَ وَفَاءَ كَالصَّرْفِ أَذَاءَ قَالَ: وَيُعْطِي مَنْ صَارَ مُسْتَحَقًّا قَبْلَ قِسْمَةِ الْمَالِ كَرَّكَو. وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَالتَّرْغِيبُ أَنْ: ضَعُ ثُلُثِي حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الْبِرُّ، وَالْقُرْبَةُ لِفَقِيرٍ وَمِسْكِينٍ، وَجُوبًا، وَالْأَصَحُّ: لَا، كَفَقَرَاءَ قَرَاتِيهِ، مَعَ أَنْ قَرِيبًا لَا يَرِثُهُ أَحَقُّ، فَيَنْدَأُ بِهِمْ، نَصُّ عَلَيْهِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَلِهَذَا فِي وَجُوبٍ وَصِيَّتِهِ لَهُمْ الْخِلَافُ، فَذَلَّ أَنْ مَسْأَلَتَنَا كَيْفَ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَاءِ الَّذِي يُسْقَى فِي السَّبِيلِ: يَجُوزُ لِلْأَغْنِيَاءِ الشَّرْبُ مِنْهُ. قِيلَ لِأَحْمَدَ: أَوْصَى بِمَالٍ فِي السَّبِيلِ فَدَفَعَ إِلَى قَرَابَةٍ لَهُ فِي الثَّغْرِ يَغْزُو بِهِ وَلَعَلَّ فِي الثَّغْرِ أَشْجَعُ مِنْهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا لَمْ يُعْطِ الْمَالُ كُلَّهُ أَبَاخْذَهُ؟ فَلَمْ يَرِ بِأَخْذِهِ بَأْسًا، قِيلَ لَهُ: بَعَثَ بِمَالٍ لِقَرَابَةٍ لَهُ بِالثَّغْرِ يَغْزُو بِهِ تَرَى لَهُ يَرُدُّهُ أَوْ يَقْبَلُهُ؟ قَالَ: الْقَرَابَةُ غَيْرُ الْبَعِيدِ، وَإِذَا بَعَثَ إِلَيْهِ بِمَالٍ وَقَدْ كَانَ أَشْرَفَتْ نَفْسُهُ فَلَا بَأْسَ بِرَدِّهِ، وَكَأَنَّهُ اخْتَارَ رَدَّهُ، قِيلَ لَهُ: أَوْصَى لِفُلَانٍ بِكَذَا يَشْتَرِي بِهِ فَرَسًا يَغْزُو بِهِ وَيَدْفَعُ بِقِيَّتِهِ إِلَيْهِ فَعَزَا ثُمَّ مَاتَ، قَالَ: هُوَ لَهُ يُوَرِّثُ عَنْهُ. وَسَبِيلُ الْخَيْرِ لِمَنْ أَخَذَ مِنْ زَكَاةٍ لِحَاجَةٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمَجْرُودِ. وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: يُمْرُ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْغَارِمُ لِلْإِصْلَاحِ، قَالَا: وَيَجُوزُ لِغَنِيِّ قَرِيبٍ وَيَشْمَلُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ كَالْمُسْلِمِينَ، وَضَمِيرُهُ الْأُنْثَى.

وَقِيلَ: لَا، كَمَكْنَسِهِ.

وَالْأَشْرَافُ أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَأَهْلُ الْعِرَاقِ كَانُوا لَا يُسَمُّونَ شَرِيفًا إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَغَيْرِهِمْ لَا يُسَمُّونَ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَوِيًّا، قَالَ: وَلَمْ يُعْلَقْ عَلَيْهِ الشَّارِعُ حُكْمًا فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةُ يُتَلَقَّى حَدَّهُ مِنْ جِهَتِهِ.

وَالشَّرِيفُ فِي اللَّغَةِ خِلَافُ الْوَضِيعِ، وَالضَّعِيفِ، وَهُوَ الرِّيَاسَةُ، وَالسُّلْطَانُ، وَلَمَّا كَانَ أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ بِالْبُيُوتِ بِالشَّرِيفِ صَارَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ شَرِيفًا، فَلَوْ وَصَّى لِبَنِي هَاشِمٍ لَمْ يَدْخُلْ مَوَالِيَهُمْ، نَصُّ عَلَيْهِ. فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ وَحَبْلٍ.

قَالَ فِي الْخِلَافِ: لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا لَفْظُ الْمُوصِي، وَلَفْظُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَعْنَى، وَلِهَذَا لَوْ خَلَفَ لَا أَكَلْتُ مِنَ السُّكَّرِ لِأَنَّهُ خَلَوُ لَمْ يُمْرُ غَيْرُهُ مِنَ الْخِلَافَاتِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: عَتِيدِي حُرًّا لِأَنَّهُ أَسْوَدُ لَمْ يُغْنِقْ غَيْرُهُ مِنَ الْقَبِيلِ، وَلَوْ قَالَ اللَّهُ: حَرَّمْتُ السُّكَّرَ لِأَنَّهُ خَلَوُ يُمْرُ جَمِيعَ الْخِلَافَاتِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ اعْتِقْ عَبْدَكَ لِأَنَّهُ أَسْوَدُ عَمَّ. وَالْوَصِيَّةُ كَالْوَقْفِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، نَقَلَ جَمَاعَةٌ فِيمَنْ أَوْصَى بِصَدَقَةٍ طَعَامًا هَلْ يَجُوزُ لِلْمُوصِي دَفْعُ قِيمَتِهِ؟ قَالَ: لَا إِلَّا مَا أَوْصَى، وَجَعَلَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَفَاقًا.

قَالَ أَحْمَدُ: وَالْوَصَايَا يَنْتَهَى فِيهَا إِلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمُوصِي. وَنَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ هَانِيٍّ فِيمَنْ وَصَّى فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: صَبْرْتُ دَارِي هَلْوَ لَوْلَدِي أَخِي وَلَوْلَدِي أَخْتِي عَلَى أَنْ يَسْكُنُوها يَنْفُذَ فِي ثُلَاثِي عَلَى مَا سَمَى، وَنَصَّ فِيمَنْ أَوْصَى بِصَدَقَةٍ فِي أَبْوَابِ بَغْدَادَ يُفْعَلُ. وَنَصَّ فِيمَنْ قَالَ اعْتِقُوا رَقَبَةً وَلَوْ كَافِرَةً لَا يُعْتَقُ إِلَّا مُسْلِمًا، وَنَصَّ فِيمَنْ أَوْصَى بِكَفَّارَاتِ غَدَاءٍ وَعَشَاءٍ أَعْجَبَ إِلَيَّ كَمَا أَوْصَى.

وَلَوْ أَوْصَى فِي الْمَسَاكِينِ لَمْ يَجْزُ فِي غَزْوٍ وَغَيْرِهِ، بَلْ يُعْطَى الْمَسَاكِينُ كَمَا أَوْصَى، نَصُّ عَلَيْهِ. وَفِي الْوَسِيلَةِ: مَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ أَوْ سَكَنِي ذَارِهِ فَلَهُ بِإِحَارِهِمَا، أَوْمَأَ إِلَيْهِ. وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ وَصَّى لِأَجْنَبِيٍّ وَلَهُ قَرَابَةٌ لَا يَرِثُهُ مُحْتَاجٌ يَرُدُّ إِلَى قَرَاتِيهِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا رِوَايَةً: لَهُ ثُلَاثًا، وَلِلْمُوصَى لَهُ ثُلَاثَاهَا.

وَنَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو طَالِبٍ، وَالْجَمَاعَةُ الْأَوَّلُ، كَمَا وَصَّى، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ «النَّبِيَّ» عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَازَ وَصِيَّةَ الَّذِي اعْتَقَ.

وَالْأَصَحُّ دُخُولُ وَارِثِهِ فِي وَصِيَّتِهِ لِقَرَاتِيهِ، خِلَافًا لِلْمُسْتَوْجِبِ، وَمَنْ لَمْ يَجِزْ مِنَ الْوَرِثَةِ بَطُلَ فِي نَصِيْبِهِ وَلَوْ وَصَّى بِعِتْقِ أَمَةٍ فَأَنْشَى، وَالْعَبْدُ ذَكَرَ.

وقيل: أو أنثى، وفي خنثى غير مُشكِل وَجْهَانِ (م ١٤) (١).

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (ولو وصى بعق أمّة فأنثى، والعبد ذكرٌ، وقيل: أو أنثى، وفي خنثى غير مُشكِل وَجْهَانِ). انتهى.
قلت: الصواب أن الخنثى غير المُشكِل يعطى حكم ما حكمنا عليه به، إن حكمنا بأنه أنثى كان أنثى، وإن حكمنا بأنه ذكرٌ كان ذكرًا، فيصح إعطاؤه في الوصية بالحكم الذي حكمنا عليه به، وهو في حكم من لم يكن خنثى من الذكور أو الإناث.
والذي ينبغي أن يكون علّ الخلاف الذي ذكره المصنّف في الخنثى المُشكِل لا في الخنثى غير المُشكِل، إن كان الخلاف مفرعًا على القول بجواز أنثى عن عبده، فخنثى بطريق أولى.

أحدهما: لا يجزئ عقده فيما إذا وصى بعق أمّة أو عبده.
قلت: وهو الصواب، لأنّ دُمته قد اشتغلت بمعيّن، وهذا ليس بمعيّن، فلا تبرأ دُمته إلّا بمتحقّق، ثم وجدت الحارثي قطعاً بأنه لا يدخل في مطلق عبده. انتهى.

والوجه الثاني: يجزئ.

فائدة جليّة: قوله: (ويليه حاكمٌ، وقيل: ناظره). انتهى.

ما قدّمه المصنّف جزم به الحلواني في التبصرة، واختاره الحارثي في شرحه، وقوّاه شيخنا البعلبي في حواشي الفروع، وهو كما قال، وأعلم أن الوقف حيث أجزنا بيعه وأردنا، فمن يلي بيعه لا يخلو أن يكون على سبيل الخيرات، كالمساجد، والقناطر، والمدارس، والفقراء، والمساكين ونحو ذلك، أو على غير ذلك، فإن كان على سبيل الخيرات فالصحيح من المذهب أن الذي يلي بيعه الحاكم، وعليه أكثر الأصحاب.

وقطع به كثيرٌ منهم، منهم صاحب الرعاية في كتاب الوقف، والحارثي، والزركشي في كتاب الجهاد، وقال: نصّ عليه، وغيرهم. وقدّمه المصنّف وغيره، وقيل: يليه الناظر الخاصّ عليه إن كان، جزم به في الرعاية الكبرى في كتاب البيع.
قلت: وهو قويٌّ، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وإن كان الوقف على غير ذلك فهل يليه الناظر الخاصّ أو الموقوف عليه أو الحاكم؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يليه الناظر الخاصّ، وهو الصحيح من المذهب.

قال الزركشي: إذا تعطلّ الوقف؛ فإن الناظر فيه يبيعه ويشتري بشفته ما فيه منفعة تردّ على أهل الوقف، نصّ عليه، وعليه الأصحاب. انتهى.

قال في الفائق: ويتولّى البيع ناظره الخاصّ، حكاه غير واحد. انتهى.

وجزم به في التلخيص، والمحرّر فقال: يبيعه الناظر فيه.

وقال في التلخيص: يكون البائع الإمام أو نائبه، نصّ عليه، وكذلك المشتري بشفته، وهذا إذا لم يكن للوقف ناظر. انتهى.

وقدّمه الناظم فقال: وناظره شرعاً يلي عقد بيعه، وقيل: إن يعين مالك النفع يعقد.

قدّمه في الرعاية الكبرى فقال: فلناظره الخاصّ بيعه، ومع عدمه يفعل ذلك الموقوف عليه.

قلت: إن قلنا يملكه، وإلّا فلا، وقيل: بل يفعله مطلقاً الإمام أو نائبه كالوقف على سبيل الخيرات. انتهى.

وقدّمه الحارثي وقال: حكاه غير واحد. انتهى.

والقول الثاني: يليه الموقوف عليه.

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية فقال: فإن تعطلت منفعة الموقوف عليه بالخيار بين الثقة عليه وبين بيعه وصرف ثمنه في مثله. انتهى.

وكذا قال ابن عقيل في الفصول، وابن البناء في الخصال، وابن الجوزي في المذهب، ومسبوك الذهب، والسامري في المستوعب، وأبو المعالي ابن المنبج في الخلاصة، وابن أبي الجمد في مصنفه.

وقدّمه في الرعاية الصغرى فقال: وما تعطلّ نفعة فلمن وقف عليه بيعه.

قلت: إن ملكه، وقيل: بل لناظره بيعه بشرطه. انتهى.

وقدّمه في الحاروي الصغير.

والقول الثالث: يليه الحاكم، جزم به الحلواني في التبصرة فقال: وإذا خرب الوقف ولم يرد شيئاً أو خرب المسجد وما حوله ولم

وَلَوْ أَوْصَى بِأُضْحِيَّةٍ أَنْتَى أَوْ ذَكَرَ فَضَحَّوْا بِغَيْرِهِ خَيْرًا مِنْهُ جَازَ.
وَعَلَّلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ بِزِيَادَةِ خَيْرٍ فِي الْمُخْرَجِ.

= يتنفع به فإمام يبيعه وصرف ثمنه في مثله انتهى.

وقدّمه المصنف، واختاره الحارثي في شرحه، ونصره شيخنا في حواشيه، وقوّاه بأدلة كثيرة، وهو كما قال، ولكنّ الأولى: أن الحاكم لا يستبدّ به دون ناظره الخاص، والله أعلم.

وهذا مما حكمنا بأنّ المذهب خلاف ما قدّمه المصنف، فعلى المذهب لو عدم الناظر الخاصّ قبيح: يليه الحاكم، وجزم به صاحب التلخيص، والحارثي.

وقدّمه في الرّعاية الكبرى في كتاب البيع، وذكره نصّ أحمد، وهو ظاهر ما قطع به المصنف؛ وهو الصّحيح من المذهب، وقيل: يليه الموقوف عليه مطلقاً.

قدّمه في الرّعاية الكبرى في كتاب الوقف، وهو ظاهر ما قطع به الزّركشيّ وحكاه عن الأصحاب.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، حيث أطلقوا أن الموقوف عليه يبيعه، كما تقدّم، وأطلقهما في الفائق.

وقيل: يليه الموقوف عليه إن قلنا بملكه، وإلا فلا، اختاره في الرّعايتين.

وجزم به في الفائق.

قلت: ولعلّه مراد من أطلق، أعني أن محلّ القول بأنّه يليه إذا قلنا بملكه.

تنبيه: تلخصّ لنا بما تقدّم طرق فيمن يلي البيع، لأن الوقف لا يخلو إمّا أن يكون على سبيل الخيرات أو لا، فإن كان الوقف عليها فللأصحاب طريقان:

أحدهما: يليه الحاكم، قولاً واحداً، وهو قول الأكثر.

والثاني: يليه الناظر الخاصّ، وهي طريقته في الرّعاية الكبرى في كتاب البيع، وهو ظاهر كلام جماعة كثيرة، وإن كان على غير سبيل الخيرات ففيه طرق:

أحدها: يليه الناظر، قولاً واحداً، وهي طريقة المجد في محرّره، والزّركشيّ وعزاه إلى نصّ أحمد واختيار الأصحاب.

الثاني: يليه الموقوف عليه، قولاً واحداً، وهو ظاهر ما قطع به في الهداية، والفصول وعقود ابن البناء، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

الثالث: يليه الحاكم، قولاً واحداً، وهي طريقة الحلواني في التّبصرة.

الرابع: يليه الناظر الخاصّ إن كان، فإن لم يكن فالحاكم، قولاً واحداً، وهي طريقته في التلخيص.

الخامس: هل يليه الناظر الخاصّ وهو المقدّم أو الموقوف عليه؟ فيه وجهان.

وهي طريقة الناظم.

السادس: هل يليه الموقوف عليه وهو المقدّم أو إن قلنا بملكه؟ وهو اختيار، أو الناظر؟ على ثلاثة أقوال، وهو طريقة الرّعاية الصّغرى.

السابع: هل يليه الموقوف عليه وهو المقدّم؟ أو الناظر؟ فيه وجهان، وهي طريقته في الحاوي الصّغير.

الثامن: طريقته في الرّعاية الكبرى وهي: هل يليه الناظر الخاصّ إن كان وهو المقدّم؟ أو الحاكم؟ حكاه في كتاب الوقف، فيه قولان، فإن لم يكن ناظرٌ خاصّ فهل يليه الحاكم؟

وهو المقدّم في كتاب البيع وذكره نصّ أحمد، أو الموقوف عليه؟ وهو المقدّم في كتاب الوقف أو إن قلنا بملكه، واختاره، فيه ثلاثة أقوال.

التاسع: هل يليه الحاكم مطلقاً؟ وهو المقدّم، أو الموقوف عليه؟ فيه وجهان، وهي طريقة المصنّف.

العاشر: يليه الناظر الخاصّ إن كان، فإن لم يكن فهل يليه الحاكم؟ أو الموقوف عليه إن قلنا بملكه؟ على وجهين مطلقين.

وهي طريقة صاحب الفائق فهذه اثنا عشرة طريقة، ثنتان فيما هو على سبيل الخيرات، وعشرٌ في غيرها.

وإنما أطلت في ذلك لحاجة الناس إليها وتقديم المصنّف شيئاً وإن كان قوياً لكنّ المذهب خلافه، والله أعلم.

فَصْلٌ

وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ، وَكَذَا الْمُنَاقَلَةُ نَقْلَهُ عَلَيَّ بِنُ سَعِيدٍ لَا يَسْتَبْدِلُ بِهِ وَلَا يَبِيعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ لَا يُعَيَّرُ عَنْ خَالِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا أَنْ لَا يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِشَيْءٍ وَقَالَ الْأَصْحَابُ، وَجَوَزَ هُنَا شَيْخُنَا لِمَصْلَحَةٍ،
وَأَنَّهُ قِيَاسُ الْمَذْنِيِّ، وَذَكَرَهُ وَجْهًا فِي الْمُنَاقَلَةِ وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ: نَقَلَ الْمَسْجِدَ لِمَنْفَعَةٍ لِلنَّاسِ، وَنَصَّهُ: تَجْدِيدُ بَنَائِهِ لِمَصْلَحَتِهِ.
وَعَنْهُ: بِرَضَى جِيرَانِهِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ شِرَاءُ دُورٍ مَكَّةَ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، فَيَتَوَجَّهُ هُنَا بِقَوْلِهِ قَالَ شَيْخُنَا: جَوَزَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ تَغْيِيرَ صُورَتِهِ لِمَصْلَحَةٍ،
كَجَعْلِ الدُّورِ حَوَانِيتٍ، وَالْحُكُورَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ بِنَاءِ بِنَاءٍ وَعَرْضَةٍ بِعَرْضَةٍ وَقَالَ فِيمَنْ وَقَفَ كَرُومًا عَلَى الْفُقَرَاءِ
يَحْصُلُ عَلَى جِيرَانِهِا بِهِ ضَرَرٌ: يُعْوَضُ عَنْهُ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْجِيرَانِ، وَيَعُودُ الْأَوَّلُ مِلْكًا، وَالثَّانِي وَقْفًا، وَيَجُوزُ نَقْضُ
مَنَازِلِهِ وَجَعْلُهَا فِي حَاطِطٍ لِتَحْصِينِهِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْجِدٍ فِيهِ خَشَبَتَانِ لَهُمَا ثَمَنٌ تَشْتَرَتْ وَخَافُوا سُقُوطَهُ أَتْبَاعَانِ وَنَفَقَ عَلَى الْمَسْجِدِ، وَيُسَدِّلُ
مَكَانَهُمَا جَذَعَيْنِ؟

قَالَ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَاحْتِجَ بِدَوَابِ الْحَبْسِ الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ بِهَا تِبَاعٌ وَيُجْعَلُ ثَمَنُهَا فِي الْحَبْسِ.
قَالَ فِي الْفَيَظِ: لَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ حِجَارَةِ الْكَعْبَةِ إِنْ عَرَضَ لَهَا مَرْمَةٌ، لِأَنَّ كُلَّ عَصْرِ اخْتِاجَتْ فِيهِ إِلَيْهِ قَدْ فَعَلَ، وَلَمْ يَظْهَرْ
نَكِيرٌ وَلَوْ تَغَيَّرَتْ الْأَلَةُ لَمْ يَجْزَ، كَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُ، وَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، وَلَا يَنْتَقِلُ النَّسْكُ مَعَهُ، كَأَيِّ الْقُرْآنِ لَا
يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْ سُورَةٍ هِيَ فِيهَا، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَوْضَعْ إِلَّا بِنَصِّ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «ضَعُوهَا فِي سُورَةٍ كَذَا».

قَالَ: وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: مُوَاضِعُ الْآيِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَنَفْسِ الْآيِ، وَلِهَذَا حَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ مَادَّةَ التَّغْيِيرِ فِي إِدْخَالِ الْحَجَرِ إِلَى
الْبَيْتِ، وَيُكْرَهُ نَقْلُ حِجَارَتِهَا عِنْدَ عِمَارَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا، كَمَا لَا يَجُوزُ صَرْفُ تَرَابِ الْمَسَاجِدِ لِبِنَاءٍ فِي غَيْرِهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى،
قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعْلَى أَيْبَتُهَا زِيَادَةً عَلَى مَا وَجَدَ مِنْ عُلُوقِهَا وَأَنَّهُ يُكْرَهُ الصِّكُّ فِيهَا وَفِي أَيْبَتِهَا إِلَّا بِقَدَرِ الْحَاجَةِ وَيَتَوَجَّهُ
جَوَازُ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْلَا الْمُعَارَضُ فِي زَمَنِهِ لَفَعَلَهُ، كَمَا فِي خَبَرِ عَائِشَةَ.
قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِيهِ: يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الصُّوَابِ لِأَجْلِ قَالَةِ النَّاسِ، وَرَأَى مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ تَرْكَهُ أَوَّلَى لِئَلَّا يَصِيرَ
مَلْعَبَةً لِلْمُلُوكِ وَكُلِّ وَقَفٍ تَعَطَّلَ نَفْعُهُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ بِخَرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ بِضَيْقِ مَسْجِدٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

أَوْ خَرَبَتْ مَحَلَّتُهُ، نَقْلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بَيْعَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
نَقَلَ جَمَاعَةٌ: لَا يَبِيعُ إِلَّا أَنْ لَا يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِشَيْءٍ لَا يَرُدُّ شَيْئًا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِلَّا أَنْ يَقْلَ فَلَا يَعُدُّ نَفْعًا.

وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرَ نَفْعِهِ، نَقْلَهُ مِنْهَا فِي فَرَسٍ كَبِيرٍ وَضَعْفَ أَوْ ذَهَبَتْ عَيْنُهُ، فَقُلْتُ: دَارٌ أَوْ ضَيْعَةٌ ضَعُفُوا أَنْ يَقُومُوا عَلَيْهَا؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِهَا إِذَا كَانَ أَنْفَعُ لِمَنْ يَنْفَعُ عَلَيْهِ مِنْهَا.

وَقِيلَ: أَوْ خِيفَ تَعَطُّلُ نَفْعِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ.

وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرُهُ قَرِيبًا.

سَأَلَهُ الْمِمْمُونِيُّ: يَبِيعُ إِذَا عَطِبَ إِذَا فَسَدَ؟

قَالَ: إِي، وَاللَّهُ يَبِيعُ إِذَا كَانَ يَخَافُ عَلَيْهِ التَّلَفُ، وَالْفَسَادُ، وَالنَّقْصُ.

بَاعُوهُ وَزَدُوهُ فِي مِثْلِهِ، وَسَأَلَهُ الشَّالَنْجِيُّ: إِنْ أَخَذَ مِنَ الْوَقْفِ شَيْئًا فَعَتَقَ فِي يَدِهِ وَتَغَيَّرَ عَنْ خَالِهِ، قَالَ: يُحَوَّلُ إِلَى مِثْلِهِ،
وَكَذَا فِي التَّلْخِصِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَابْتِلَاغِهِ: لَوْ اشْتَرَفَ عَلَى كَسَرٍ أَوْ هَدَمَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ أُخِرَ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ بَيْعٌ، وَقَوْلُهُمْ: «بَيْعٌ أَيْ
يَجُوزُ نَقْلُهُ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ مَا قَالُوهُ لِلِاسْتِثْنَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ لِأَنَّ الْوَلِيَّ يُلْزَمُهُ فِعْلُ الْمَصْلَحَةِ، وَهُوَ
ظَاهِرُ رَوَايَةِ الْمِمْمُونِيِّ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ: وَلِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ لِلْوَقْفِ بِمَعْنَاهُ، فَوَجَبَ كَيْلَادُ أَمَةٍ مُوقُوفَةٍ أَوْ قَتْلُهَا وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا،

وَمَعَ الْحَاجَةِ يَجِبُ بِالْمَلِ، وَبِلا حَاجَةٍ يَجُوزُ بِخَيْرِ مِنْهُ، لِيُظْهَرَ الْمَصْلَحَةُ، وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ، لِقَوَاتِ التَّغْيِينِ بِلا حَاجَةٍ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَلَوْ أَمَكَّنَ بَيْعُ بَعْضِهِ لِيُعْمَرَ بِهِ بَقِيَّتُهُ بَيْعٌ، وَإِلَّا بَيْعٌ جَمِيعُهُ، وَلَمْ أَجِدْهُ لَأَحَدٍ قَبْلَهُ، وَالْمَرَادُ مَعَ اتِّحَادِ الْوَاقِفِ، كَالْجَهَةِ.

ثُمَّ إِنْ أَرَادَ عَيْنَيْنِ كَذَاتَيْنِ فَظَاهِرٌ، وَكَذَا عَيْنًا وَاحِدَةً وَلَمْ تَنْقُصِ الْقِيَمَةُ بِالتَّشْقِيقِ، فَإِنْ نَقَصَتْ تَوَجَّهَ الْبَيْعُ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ كَبَيْعِ وَصِيٍّ لِدَيْنٍ أَوْ حَاجَةٍ صَغِيرٍ، بَلْ هَذَا أَسْهَلُ، لِحُجُوزِ تَغْيِيرِ صِفَاتِهِ لِمَصْلَحَةٍ وَبَيِّنَةٍ عَلَى قَوْلٍ، وَلَوْ شَرَطَ عَدَمَهُ بَيْعٌ، وَشَرَطَهُ إِذْنُ فَاسِدٍ، فِي الْمَنْصُوصِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ وَمَنْفَعَةٌ لَهُمْ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى تَعْلِيلِهِ لَوْ شَرَطَ عَدَمَهُ عِنْدَ تَعْطِيلِهِ، وَيَلِيهِ حَاكِمٌ.

وَقِيلَ: نَاطِرُهُ وَمَصْرُفُهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ بَعْضِ مِثْلِهِ قَالَ أَحْمَدُ، وَقَالَ فِي التَّلْخِيسِ وَغَيْرِهِ، كَجَهَّتِهِ وَاقْتَصَرَ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى ظَاهِرِ الْخِيَرَتِيِّ أَوْ نَفْعِ غَيْرِهِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَبِيسِ: أَوْ يُنْفَقُ ثَمَنُهُ عَلَى الدُّوَابِّ الْحَبِيسِ وَيَصِيرُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ لِلثَّانِي فَقَطْ.

وَعَنْهُ: لَا يَبَاعُ مَسْجِدٌ، فَتُنْقَلُ إِلَيْهِ لِمَسْجِدٍ آخَرَ اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخُوزَنِي.

وَعَنْهُ: وَلَا يَبَاعُ غَيْرُهُ، اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ، لَكِنْ يُنْقَلُ إِلَيْهِ.

نَقَلَ جَعْفَرُ بْنُ يَمِينٍ جَعَلَ خَانًا فِي السَّبِيلِ وَبَنَى بِجَنْبِهِ مَسْجِدًا فَضَاقَ إِيزَادُ مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ؟

قَالَ: لَا.

قِيلَ: فَإِنْ تَرَكَ لَيْسَ يَنْزِلُ فِيهِ قَدْ عَطَلَ، قَالَ: يَتْرَكَ عَلَى مَا صِيرَ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ مَعَ إِمْكَانِ عِمَارَتِهِ دُونَ الْأَوَّلَى بِحَسَبِ النَّمَاءِ، قَالَ فِي الْفُتُونِ، وَإِنْ جَمَاعَةٌ أَقْبَرُوا بِخِلَافِهِ وَغَلَطُوهُمْ، وَلَهُ بَيْعٌ بَعْضُهَا وَصَرَفُهَا فِي عِمَارَتِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَمَنْ وَقَفَ عَلَى ثَغْرِ فَاخْتَلَّ صَرْفٌ فِي ثَغْرِ مِثْلِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ يَمِينٌ وَقَفَ عَلَى قُطْرَةٍ فَانْحَرَفَ الْمَاءُ: يُرْصَدُ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ.

وَفِي رَفْعِ مَسْجِدٍ أَرَادَ أَكْثَرُ أَهْلِهِ رَفْعَهُ وَجَعَلَ نَحْتَ سَفْلِهِ سِقَايَةً وَحَانُوتًا وَجِهَانٍ، وَجَوَازُهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ (م ١٥) ^(١).

وَمَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَةِ مَسْجِدٍ جَازَ صَرْفَهُ لِمِثْلِهِ وَفَقِيرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَا.

وَعَنْهُ: بَلَى لِمِثْلِهِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ أَيْضًا: وَفِي مَنَائِرِ الْمَصَالِحِ وَبَنَاءِ مَسَاكِينِ لِمُسْتَحَقِّ زَيْنِهِ الْقَائِمِ بِمَصْلَحَتِهِ، قَالَ: وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ زَيْنَهُ يُفْضَلُ عَنْهُ دَائِمًا وَجِبَ صَرْفُهُ، لِأَنَّ بَقَاءَهُ فَسَادٌ وَإِعْطَاءُهُ قُورٌ مَا قُدِّرَ الْوَاقِفُ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا يَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَهُ، كَغَيْرِ مَسْجِدِهِ، وَقَالَ: وَمِثْلُهُ وَقَفَ غَيْرُهُ، وَكَلَامُ غَيْرِهِ مَعْنَاهُ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لِبَعْزِ النَّاطِرِ صَرْفُ الْفَاضِلِ.

وَيَحْرُمُ غَرَسُ شَجَرَةٍ فِي مَسْجِدٍ، وَتَقْلَعُ.

قَالَ أَحْمَدُ: غَرَسَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ، ظَالِمٌ غَرَسَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.

وَفِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُنْهَجِ: يُكْرَهُ، وَإِنْ وَقَفَ وَهِيَ فِيهِ وَعَيْنٌ مَصْرُفُهَا أُتْبِعَ، وَإِلَّا كُمُتْقَطِعَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: فِي مَصَالِحِهِ،

وَإِنْ فَضَّلَ فَلْيَجَارِهِ أَكْلُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ١٥): قوله وفي رفع مسجد أراد أكثر أهله رفعه وجعل سفله سقاية وحانوتا وجهان، وجوازه ظاهر كلامه. انتهى. أحدهما: يجوز فعل ذلك، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، واختاره القاضي، نقله الزركشي في الجهاد. وقدمه في الرعاية فقال: فإن أراد أهل مسجد رفعه عن الأرض وجعل سفله سقاية وحوانيت روعي أكثرهم، نص عليه. انتهى. قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يجوز فعل ذلك، اختاره ابن حامد، وأول كلام الإمام أحمد، وصححه الشيخ الموفق، والشارح.

قال في الرعاية الكبرى: وقيل: نص أحمد في مسجد أراد أهله إنشاء كذلك، وهو أولى. انتهى.

فاختار تأويل كلام الإمام أحمد، ورد بعض محققي الأصحاب هذا التأويل من وجوه كثيرة، وهو كما قال.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلِغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: لِلْفَقِيرِ مِنْهُمْ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَإِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ نَاطِرٌ فِي وَقْفٍ تَوَجَّهَ أَنَّهُ لَهُ إِنْ أَشْهَدَ، وَإِلَّا لِلْوَقْفِ، وَتَوَجَّهَ فِي أَجْنَبِيٍّ: لِلْوَقْفِ بَيْنَيْهِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: يَدُ الْوَاقِفِ ثَابِتَةٌ عَلَى الْمُتَّصِلِ بِهِ مَا لَمْ تَأْتِ حُجَّةٌ تَدْفَعُ مُوجِبَهَا، كَمَعْرِفَةِ كَوْنِ الْغَارِسِ غَرَسَهُ بِمَالِهِ بِحُكْمِ إِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ أَوْ غَضَبٍ (م ١٦) (١).

وَيَدُ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ، فَلَيْسَ لَهُ دَعْوَى الْبِنَاءِ بِلا حُجَّةٍ، وَيَدُ أَهْلِ عَرْضَةٍ مُشْتَرَكَةٍ ثَابِتَةٌ عَلَى مَا فِيهَا بِحُكْمِ الْأَشْتِرَاكِ، وَإِلَّا مَعَ بَيِّنَةٍ بِاخْتِصَاصِهِ بِنَاءٍ وَنَحْوِهِ وَتَحْلِيلِيَّتِهِ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ (و ش). وَقِيلَ: يُكْرَهُ، (و م).

وَاللَّحْنَفِيَّةُ الْكِرَاهَةُ، وَالْإِنَاحَةُ، وَالتَّنْذِبُ، قَالُوا: وَيَضْمَنُ مَتَوَلَّى الْوَقْفِ، وَاحْتَجَرُوا بِتَذْهِيبِ الْوَلِيدِ لِلْكَعْبَةِ لَمَّا بَعَثَ إِلَى، وَابْنِهَا خَالِدُ الْقَسْرِيِّ، وَيَحْرُمُ حَفْرُ بئرٍ فِيهِ وَلَا تَغْطَى بِالْمُغْتَسَلِ؛ لِأَنَّهُ لِلْمَوْتَى وَتَطْمُ نَقْلُ ذَلِكَ الْمُرُودِيِّ. وَفِي الرِّعَايَةِ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتَى أَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَكْرَهُ حَفْرَهَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى إِنْ كَرِهَ الْوُضُوءُ فِيهِ.

وَفِي صِحَّةِ بَيْعٍ فِيهِ (و) وَتَحْرِيمِهِ (خ) وَعَمَلُ صَنْعَةِ كَخِيَاطَةٍ، نَفَعَ الْمَسْجِدَ أَوْ لَا، رَوَايَتَانِ (م ١٧، ١٩) (٢).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن بنى أو غرس ناظرٌ في وقفٍ توجهَ أنه له إن أشهد، وإلا للوقف، ويتوجه في أجنبٍ للوقف بينه وقال شيخنا: يد الواقف ثابتة على المتصل به ما لم تأت حجة تدفع موجبها، كمعرفة كون الغارس غرسه بماله بحكم إجارة أو غصب). انتهى.

قُلْتُ: الصواب: أن حكمه حكم الغاصب ما لم يأت بحجة تدل على خلاف ذلك.

(٢) (مسألة ١٧ - ١٩): قوله: (وفي صحة بيع فيه يعني المسجد وتحريمه، وعمل صنعة كخياطة، نفع المسجد أو لا، روايتان). انتهى.

فيه مسائل:

(المسألة الأولى - ١٧) هل يصح البيع في المسجد أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الآداب الكبرى.

وقال في الرعاية الكبرى: وفي صحتهما وجهان، مع التحريم:

إحدهما: لا يصح: قال ابن تيم: ذكر القاضي في موضع بطلان البيع.

قال ابن أبي المجد في كتابه قبل الخيار في البيع: ويحرم البيع، والشراء في المسجد، للخبر، ولا يصحان، في الأصح فيهما. انتهى.

قُلْتُ: قواعد المذهب تقتضي عدم الصحة قال ابن هيرة: منع الإمام أحمد صحته وجوازه، وهو ظاهر ما قدمه المصنف في آخر الاعتكاف؛ لأنه قدّم عدم الجواز، ثم قال وقيل: إن حرم ففي صحته وجهان. انتهى.

وهو طريقة في الرعاية.

والرواية الثانية: يصح، وهو قوي، جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم قبيل باب السلم، ولكن قطعوا بالكرهية، وصحّحوا البيع.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف هنا في الصحة وعدمها أنه سواء قلنا يكره أو يحرم، وهذا بعيد جدًا على القول بالكرهية، ويتمثل أنه

بنى الخلاف على الخلاف في التحريم، والكرهية، فإن قلنا: يحرم لم يصح، وإلا صح.

وهذا ظاهر كلامه في الاعتكاف، فإنه هناك قدّم التحريم ثم قال: وقيل: إن حرم ففي صحته وجهان. انتهى.

وعمل الخلاف عند صاحب الرعاية على القول بالتحريم، وهو الصواب.

وهو كالصريح في كلام ابن أبي المجد.

(المسألة الثانية - ١٨) هل يحرم البيع، والشراء فيه أم لا؟

أطلق الخلاف.

وَتَحْرِيمُ إِقَامَةِ حَدِّ بِهِ وَجْهَانِ، وَكَرْهُهُ أَحْمَدُ (م ٢٠) (١).

= إحداهما: يحرم، وهو الصحيح، نصٌ عليه في رواية حنبل.
وجزم به القاضي وابنه أبو الحسين وصاحب الوسيطة، والإفصاح، والمجد في شرحه، والشارح في باب الاعتكاف، وغيرهم قال ابن هبيرة: منع الإمام أحمد جوازه، وقدمه في الرعاية الكبرى ومختصر ابن تميم، والمصنف في باب الاعتكاف، وهذه من جملة المسائل التي قدم المصنف فيها حكماً في مكان وأطلق الخلاف في آخر.
والرواية الثانية: يكره، جزم به في الفصول، والمستوعب، والمغني، والشرح في آخر كتاب البيع، وشرح ابن رزين.
قال الشيخ في المغني قبل كتاب السلم بيسير: ويكره البيع، والشراء في المسجد وقال في الرعاية الكبرى في باب مواضع الصلاة واجتناب النجاسة: ويسنُّ أن يصاب المسجد عن البيع والشراء فيه. نص عليه.
(المسألة الثالثة - ١٩): هل يجوز فيه عمل الصنعة كالخياطة ونحوها أم لا يجوز؟
أطلق الخلاف فيه:
إحداهما: لا يحرم.
قال في الرعاية الكبرى: يسنُّ أن يصاب المسجد عن عمل صنعة، نصٌ عليه، وإن نفعه صانعها بكنسٍ أو رشٍ أو غيره ذكره في باب مواضع الصلاة.
وقال ابن تميم: ويحنب المسجد عمل الصنعة وإن كان الصانع يحرمه.
قال في الآداب: ويسنُّ أن يصاب المسجد عن كلِّ عمل صنعة، نصٌ عليه.
وقال في المستوعب وغيره: سواء كان الصانع يراعي المسجد بكنسٍ أو رشٍ ونحوه أو لم يكن. انتهى.
قال حرب: سئل الإمام أحمد عن العمل في المسجد نحو الخياطة وغيره، فكأنه كرهه ليس بذلك التشديد.
وقال المروذي: سأله عن الرجل يكتب بالأجرة فيه قال: أمّا الخياط وشبهه فلا يعجبني، إنما بني لذكر الله تعالى.
وقال في رواية الأثرم: ما يعجبني مثل الخياط، والإسكاف وشبهه، وسهل في الكتابة.
قال الحارثي: خصص الكتابة لأنه نوع تحصيل علم، فهي في معنى الدارسة، وهذا يوجب التقييد بما لا يكون تكسباً، واليه أشار بقوله: فليس ذلك كل يوم. انتهى.
وظاهر ما نقل الأثرم التسهيل في الكتابة مطلقاً. انتهى.
قلت: الصواب: عدم التحريم، والله أعلم.
وقد قطع المصنف في باب الاعتكاف أنه لا يجوز للمعتكف أن يتكسب بالصنعة في المسجد، وإن احتاج الخياطة فلبسه في الصحيح الجواز، وهو ظاهر كلام المصنف هناك إطلاق الخلاف، وقد ذكرته.
والرواية الثانية: يحرم، وهو ظاهر ما اختاره ابن بطّة.
قال صالح لأبيه: تكره الخياطين في المساجد؟ قال: إي لعمرى شديداً، وكذا روى ابن منصور.
قال في الآداب: وهذا يقتضي التحريم، ورواية حرب الكراهة، فهاتان روايتان، وذكر ابن عقيل أنه يكره في المساجد العمل، والصنائع كالخياطة، والحز، والحلج، والتجارة، وما شاكل ذلك إذا كثرت، ولا يكره إذا قلّت، كرفع ثوبه وخصف نعله. انتهى.
قلت: هو أعدل الأقوال، والله أعلم.
(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وفي تحريم إقامة حدٍّ فيه وجهان، وكرهه أحمد). انتهى.
نقل حنبل: لا أحبُّ أن يضرب فيه الحد ولا يقام حدٌّ، لعله يكون منه شيء. انتهى.
قال ابن تميم قبيل صلاة المريض: ولا يجوز أن يقام في المسجد حدٌّ.
وقال في الرعاية الكبرى في باب مواضع الصلاة: ويسنُّ أن يصاب عن إقامة حدٍّ فيه، وكذا قال في الصغرى.
وقال في الحاوي الكبير: ويحنب المسجد إقامة الحدود، وكذا قال في المستوعب.
وقال في المقنع في كتاب الحدود: ولا تقام الحدود في المساجد، وكذا قال في المحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.
وذكر ابن عقيل في الفصول أنه لا تجوز إقامة الحدود في المساجد، وقد قال في رواية ابن منصور: لا تقام الحدود في المساجد. انتهى.
قلت: الصواب التحريم، للنهي عن ذلك، والله أعلم.
فهذه عشرون مسألة في هذا الباب.

وَاتَّخَذَهُ طَرِيقًا وَوَضَعَ النَّعْشَ فِيهِ لَا النَّسْخَ، وَأَوْمَى إِذَا لَمْ يَتَكَسَّبْ بِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُ تَعْلِيمُ الْكِتَابَةِ بِلَا ضَرَرٍ لَهُ.

وَفِي التَّوَادِرِ: لَا يَجُوزُ، وَأَقْبَى فِي الْفَتُونِ بِإِخْرَاجِهِمْ، وَاسْتَنْتَى فِقِيهًا يَذَرِي مَا يُصَانُ عَنْهُ فَقِيرًا، قَالَ: وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا يَنْتَقِي فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا سَدَّتْ إِلَّا خَوْخَةٌ أَبِي بَكْرٍ» وَإِنَّمَا حَصَهُ لِإِسَابِقَتِهِ، وَتَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ لِيُغَضِّ الْعَرَبِ، وَكَانَ لَهَا حَفْشٌ فِي الْمَسْجِدِ، أَيِ بَيْتٍ صَغِيرٍ، وَكَانَتْ تَأْتِينَا فَتَحَدَّثُ عِنْدَنَا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٨).

نَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا أَحِبُّ أَنْ يُضْرَبَ فِيهِ أَحَدٌ وَلَا يُقَامَ فِيهِ حَدٌّ، لَعَلَّهُ يَكُونُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَمَنْعَ شَيْخَانَا اتِّخَاذَهُ طَرِيقًا. قَالَ: وَالِاتِّخَاذُ، وَالِاسْتِجَارُ كَيْفَ وَشِرَاءٌ وَقُعُودُ صَانِعٍ وَقَاعِلٍ فِيهِ لِمَنْ يَكْتَرِيهِ، وَكِبْضَاعَةٌ لِمَشْتَرٍ لَا يَجُوزُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَخِيطُ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَخَذَ الْمَسْجِدَ مَآشَا وَلَا مَقِيلًا وَلَا مَبِيتًا، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِذِكْرِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ، وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنِ الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي طَرِيقٍ قَرِيبٍ مِنْهُ أَمْرٌ فِيهِ؟ قَالَ: لَا يَتَخَذُ طَرِيقًا مِثْلَ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَمُرُّونَ فِيهِ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ يَوْمٌ مَطَرٌ يَمُرُّ فِيهِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ ضَرُورَةٌ يَضْطَرُّ إِلَيْهِ مِثْلُ الْمَطَرِ نَعَمْ.

وَيُكْرَهُ فِيهِ كَثْرَةُ حَدِيثٍ لَاغٍ (و) وَذُنْبًا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: مَسْجِدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةٌ لَا يُشَدُّ فِيهِ شَيْعَرٌ وَلَا يَمُرُّ فِيهِ بِلَحْمٍ، كَرَامَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَرَى لِرَجُلٍ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ إِلَّا أَنْ يَلْزِمَ نَفْسَهُ الذِّكْرَ، وَالتَّسْبِيحَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ، وَيُكْرَهُ رَفْعُ صَوْتٍ (و) بِغَيْرِ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ (م) وَلَوْ أَحْيَيْتُ إِلَيْهِ (هـ) وَنَوْمٌ غَيْرُ مُعْتَكِفٍ، وَنُصْبُهُ: وَمَا لَا يُسْتَدَامُ كَمَرِيضٍ وَضَيْفٍ وَمُجْتَازٍ. وَعَنْهُ: مَنْعُ مُسْتَدَامٍ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ (و ش)

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ مَقِيلًا وَمَبِيتًا، وَمَنْعُهُمَا شَيْخَانَا لِغَنِيِّ.

وَفِي الْمَبْسُوطِ لِلْحَنْفِيَّةِ: يُكْرَهُ إِلَّا لِمُعْتَكِفٍ.

وَفِي الْمَحِيطِ: لِلْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِ مَتَاعِ الْمَسْجِدِ، وَيَبَاحُ أَنْ يُغْلَقَ أَبْوَابُهُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ مَنْ يُكْرَهُ دُخُولُهُ إِلَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَهُوَ مِنْ أَغْلَقَ الْبَابَ فَهُوَ مُغْلَقٌ، وَغُلِقَ فَهُوَ مُغْلَقٌ لَفَةً رَوِيَّةً.

وَكُرْهُهُ الْحَنْفِيَّةُ، وَاخْتَارَ مَشَابِيحُهُمْ كَقَوْلِنَا وَنَصُّ أَحْمَدُ.

قَالَ أَحْمَدُ: يُخْرِجُ الْمُعْتَكِفُ لَا الْقَصَاصُ، وَقَالَ: يُعْجِبُنِي قَاصُّ إِذَا كَانَ صَدُوقًا، وَمَا أَخْرَجَ النَّاسَ إِلَيْهِ وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: أَمَّا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْ وَضْعِ الْأَخْبَارِ فَلَا أَرَاهُ، وَلَوْ قُلْتُ إِنَّهُ يَسْمَعُهُمُ الْجَاهِلُ فَلَعَلَّهُ يَنْتَفِعُ، وَكَرِهَ مِنْعُهُمْ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: مَا أَنْفَعَهُمْ لِلْعَامَةِ وَإِنْ كَانَ عَامَةُ حَدِيثِهِمْ كَذِبًا.

وَقَالَ ابْنُ إِزَاهِيمَ الْحَرْبِيُّ: حَدَّثَنِي شُجَاعُ بْنُ مُخَلَّدٍ قَالَ: لَقِيتُ بِشَرِّ بْنِ الْحَارِثِ وَأَنَا أَرِيدُ مَجْلِسَ مَنْصُورِ بْنِ عُمَارٍ، فَقَالَ لِي: وَأَنْتَ أَيْضًا يَا شُجَاعُ ارْجِعْ، فَرَجَعْتُ.

قَالَ ابْنُ إِزَاهِيمَ: لَوْ كَانَ فِي هَذَا خَيْرٌ لَسَبَقَ إِلَيْهِ الثَّوْرِيُّ وَوَكَيْعٌ وَأَحْمَدُ وَبِشْرٌ. وَفِي الْغَنِيِّ: قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ حُضُورُ الْقَاصِّ، لِأَنَّ الْقِصَصَ بَذْعَةً، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْيَقِينِ فَحُضُورُ مَجْلِسِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ. فَأَمَّا قِرَاءَتُهُمْ لِلتَّوْرَةِ وَنَحْوِهَا فَتَقَلُّ ابْنُ هَانِي أَنَّهُ سِيلَ عَنْهُ قَالَ: هَلَايَ سَأَلْتُ مُسْلِمًا؟ وَغَضِبَ، وَظَاهِرَةُ الْإِنْكَارِ، وَحَرَمَةُ ابْنِ بَطَّةٍ وَالْقَاضِي، وَذَكَرَ: أَنَّ ابْنَ هُرْمُزٍ مِنْ أَصْحَابِنَا كَانَ يَفْعَلُهُ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ بَطَّةٍ. وَمَنْ جَعَلَ سَفَلُ بَيْتِهِ مَسْجِدًا انْتَفَعَ بِسَطْحِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ لَا، وَأَنَّهُ لَوْ جَعَلَ السُّطْحَ مَسْجِدًا انْتَفَعَ بِأَسْفَلِهِ، لِأَنَّ السُّطْحَ لَا يَخْتِاجُ إِلَى اسْتَفْلٍ.

باب الهبة

وهي تبرع الحي بما يعلو هبة عرفاً.
وفي المستوعب، والمغني في الصداق لا تصح إلا بلفظ الهبة، والعفو، والتملك.
وفي الرعاية في عفو وجهان.
وفي المذهب الفاظها: وهبت وأعطيت وملكت.
وفي الانحصار أطمعته كونه منك، وكان عليه السلام يقبل الهدية وتيسب عليها.
وفي الغنية: يكره رد الهدية وإن قلت.
ويكافئه أو يدعو له، ويتوجه: إن لم يجد دعة له، كما رواه أحمد (٩٠/٦) وغيره.
ولأحمد (٩٠/٦) من حديث ابن مسعود: «لا تردوا الهدية»، وحكى أحمد في رواية مثنى عن وهب قال: ترك
المكافاة من التطفيف، وقالة مقابل، وكذا اختار شيخنا في رد الرافضي أن من العدل الواجب مكافاة من له يد أو نعمة
ليجزئها بها.
وظاهر كلامهم تقبل هدية المسلم، والكافر، وذكروه في الغنية.
ونقل ابن منصور في المشرک: ليس يقال إن النبي ﷺ رد وقيل؟ وقد رواهنا أحمد (٣٥٩/٢).
وقال ابن الجوزي: فيها ثلاثة أوجه:
أحدها: أن أخبار القبول أثبت.
والثاني: أنها ناسخة.
والثالث: قبل من أهل الكتاب، وقبوله من أهل الشرك ضعيف أو منسوخ.
وقيل: الهبة تقتضي عوضاً.
وقيل: مع عرف، فلو أعطاه ليعاوضه أو ليقتضي له حاجة فلم يفر فكالشروط واختاره شيخنا، وإن شرطه معلوماً
صحت، كغارية.
وقيل: بقيمتها بئعاً.
وعنه: هبة.
وقيل: لا يصح، كنفي ثمن، وكنهجول.
وعنه: يصح فيه، ذكره شيخنا ظاهر المذهب، وبرضيه، فإن لم يرض ردّها بزيادة ونقص، نص عليه.
فإن تلفت بقيمتها يومه، ولا يجوز أن يكافئه بالشكر، والثناء، نص عليه.
فإن ادعى ربها شرط العوض أو البيع فأنكره فوجهان (م ١) (١).
وتصح هبة جائز بئعه خاصة، نص عليه.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن ادعى ربها شرط العوض أو البيع فأنكره فوجهان). انتهى.
قال في الرعاية الكبرى: وإن ادعى الواهب أنه شرط العوض فأنكره المتهب أو قال: وهبتي ما بيدي فقال: بل بعته، فأيهما
يصدق إذا حلف؟ فيه وجهان.
قلت: الهبة من الأدمي تقتضي عوضاً هو القيمة إذا قبله، فإن مات رجع إن شاء انتهى.
وقطع في الكافي بأن القول قول المنكر في المسألة الأولى.
قلت: الصواب أنه لا يقبل قول واحد منهما على الآخر في المسألة الأخيرة، فلا يصح البيع ولا الهبة، هذا ما يظهر، والقول قول
المنكر في المسألة الأولى، كما قال في الكافي.
وقدّمه الحارثي في شرحه وصححه، وقال: حكاة في الكافي وغير واحد.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَالْهَبَةُ، وَالرَّهْنُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا وَقَفْتُ أَوْ وَصَّيْتُ بِأَرْضٍ مُشَاعَةً اخْتِاجَ أَنْ يَخْذَهَا كُلُّهَا، وَكَذَا الْبَيْعُ، وَالصَّدَقَةُ هُوَ عِنْدِي وَاحِدٌ. وَهَبَةٌ مَجْهُولٌ تَعَدُّرُ عِلْمُهُ كَصَلَحٍ.

وَقَالَ فِي الْكَافِي: وَكَلْبٌ وَنَجَاسَةٌ يُبَاحُ نَفْعُهَا، نَقَلَ حَنْبَلٌ يَمِينُ أَهْدَى إِلَى رَجُلٍ كَلَبَ صَيْدٍ: تَرَى لَهُ أَنْ يُثِيبَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: هَذَا خِلَافُ الثَّمَنِ، هَذَا عَوَضٌ مِنْ شَيْءٍ، فَأَمَّا الثَّمَنُ فَلَا. وَقِيلَ: وَجِلْدٌ مَيْتَةٌ.

وَقِيلَ: وَمَجْهُولٌ عِنْدَ مَتَّهَبٍ، وَغَيْرُ مَقْدُورٍ، كَوَصِيَّةٍ، وَيَتَوَجَّهُ [مِنْهُ] هَبَةٌ مَقْدُومٌ وَغَيْرُهَا وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي عَيْدَةَ: سُئِلَ عَنِ الصَّدَقَةِ بِثَلَاثِ دَارٍ غَائِبَةٍ عَلَى رَجُلٍ مُشَاعَةٍ، وَخَذَ الدَّارَ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، قَالَ: جَائِزٌ، لَيْسَ كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يُعْرِفَ الدَّارَ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: إِذَا قَالَ ثَلَاثُ ضَبْعَتِي لِفُلَانٍ بِلَا قِسْمَةٍ جَازَ إِذَا كَانَتْ تُعْرَفُ، وَلَا مُتَعَلِّقَةٌ بِشَرْطٍ غَيْرِ الْمَوْتِ، وَلَا مُوقَّتَةٌ، خِلَافًا لِلْحَارِثِيِّ فِيهِمَا، إِلَّا فِي الْعُمَرَى، كَقَوْلِهِ: أَعْمَرْتُكَ أَوْ أَعْطَيْتُكَ أَوْ جَعَلْتُكَ لَكَ عُمَرَكَ أَوْ عُمَرِي أَوْ مَا يَبْقَى أَوْ حَيَاتِكَ، فَيَصِحُّ وَيَصِيرُ لِلْمُعَمَّرِ وَلِوَرَثَتِهِ بَعْدَهُ، كَتَصْرِيفِهِ.

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ وَابْنُ هَالِبٍ: مَنْ يُعَمِّرُ الْجَارِيَةَ أَطْأَ؟

قَالَ: لَا أَرَاهُ، وَحَمَلَةُ الْقَاضِي عَلَى الْوَرَعِ، لِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ جَعَلَهَا تَمْلِكُ الْمَنَافِعِ.

وَرَوَى سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا حَبِيبٌ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: أَنَّ رَجُلًا أَعْمَرَ فَرَسًا حَيَاتَهُ، فَخَاصَمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ بَعْدَهُ»، وَالْإِنْسَانُ إِنَّمَا يَمْلِكُ الشَّيْءَ عُمُرَهُ، فَقَدْ وَقَّتَهُ بِمَا هُوَ مُوقَّتٌ بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ، فَصَارَ كَالْمُطْلَقِ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: وَالنَّبِيُّ إِذَا كَانَ صِحَّةُ الْمَنْهِي عَنْهُ ضَرَرًا عَلَى مُرْتَكِبِهِ لَمْ تُنْمَعْ صِحَّتُهُ، كَطَّلَاقِ الْحَائِضِ، وَصِحَّةِ الْعُمَرَى ضَرَرًا، لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِلَا عَوَضٍ، وَإِنْ شَرَطَ رَجُوعَهُ إِلَيْهِ إِنْ مَاتَ قَبْلَهُ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ فَهِيَ الرُّقْبَى أَوْ رَجُوعُهُ مُطْلَقًا إِلَيْهِ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ فَسَدَ الشَّرْطُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. وَعَنْهُ: صِحَّتُهُ كَالْعَقْدِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْعُمَرَى، وَالرُّقْبَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ»، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ «مَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَلِوَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ».

نَقَلَهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٥٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٠).

وَسُكْنَاهُ أَوْ غَلَّتُهُ أَوْ خِدَمْتُهُ لَكَ أَوْ مَتَحَنَّتْكَ عَارِيَةً، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا قَالَ هُوَ وَقَفْتُ عَلَى فُلَانٍ فَإِذَا مَاتَ فَلِوَلَدِي أَوْ لِفُلَانٍ فَكَمَا قَالَ، إِذَا مَاتَ فَهُوَ لَوَلَدِهِ أَوْ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ الْوَاقِفُ لَيْسَ يَمْلِكُ مِنْهُ شَيْئًا، إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ وَقَفَهُ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ، مِثْلُ السُّكْنَى، وَالسُّكْنَى مَتَى شَاءَ رَجَعَ فِيهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي الرُّقْبَى، وَالْوَقْفُ: إِذَا مَاتَ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ بِخِلَافِ السُّكْنَى وَنَقَلَ: الْعُمَرَى، وَالرُّقْبَى، وَالْوَقْفُ مَعْنَى وَاحِدٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَرْطٌ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى وَرَثَةِ الْمُعَمَّرِ، وَإِنْ شَرَطَ فِيهِ وَقْفُهُ أَنَّهُ لَهُ حَيَاتَهُ رَجَعَ، وَإِنْ جَعَلَهُ لَهُ حَيَاتَهُ وَبَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ لَوَرَثَةِ الَّذِي أَعْمَرَهُ، وَلَا رَجَعَ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ وَيَقْدُمُ إِذَا وَقَفْتُ الْوَقْفُ.

وَتَصِحُّ بِالْعَقْدِ، وَهَلْ يَمْلِكُهَا بِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

وَفِي الْأَنْصَارِ رَوَايَتَانِ (م ٢) ^(١).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وتصحُّ بالعقد، وهل يملكها به؟ فيه وجهان وفي الانتصار في نقل الملك بعقد فاسد روايتان). انتهى.

أحدهما: يملكها به، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق ومن تابعه.

قال في التلخيص: وليس القبض بركن فيها، واختاره أبو الخطاب في موضع من الانتصار.

قال في القواعد: كثير من الأصحاب يجعل القبض معتبراً للزومها واستمرارها لا لانعقادها وإنشائها، ومن صرح بذلك صاحب=

(ع): ما أجمع عليه

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(خ): مخالفة الأئمة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَعَلَيْهِمَا يَخْرُجُ النَّمَاءُ وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ إِنْ أَتَصَلَ الْقَبْضُ
وَلَزِمَ بِقَبْضِهَا بِإِذْنِ وَاهِبٍ.
وَعَنْهُ: مُتَمَيِّزٌ بِالْعَقْدِ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ الْمَذْهَبُ، وَيُعْتَبَرُ إِذْنُ وَاهِبٍ فِيهِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي صِحَّةِ قَبْضِهِ بِلَا إِذْنِهِ رَوَاتَانِ.
وَلَزِمَ فِي كُلِّ مَا يَبْدُو مُتَهَبٌ بِالْعَقْدِ.
وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ مُضِيُّ زَمَنِ يَتَأْتِي قَبْضُهَا فِيهِ.
وَعَنْهُ: وَإِذْنُهُ فِيهِ وَيَصِحُّ رُجُوعُهُ فِي إِذْنِهِ أَوْ فِيهَا قَبْلَ قَبْضِهَا.
وَعَنْهُ: لَا، وَيَبْتَطِلُ إِذْنُهُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَوَارِثُ وَاهِبٍ يَقُومُ مَقَامَهُ.
وَقِيلَ: يَبْتَطِلُ الْعَقْدُ، كَمُتَهَبٍ، فِي الْأَصَحِّ، وَيَقْبِضُ أَبُ لُطْفَلٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْأَصَحُّ: لَا يَحْتَاجُ قَبُولًا، وَفِي قَبْضِ وَلِيِّ
غَيْرِهِ مِنْ نَفْسِهِ رَوَاتَانِ شَرَاهِ وَبَيِّنُهُ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ.
وَقَالَ فِي الْمَجْرَدِ يُعْتَبَرُ لِقَبْضِ الْمَشَاعِ إِذْنُ الشَّرِيكِ فِيهِ، فَيَكُونُ نَصْفُهُ مَقْبُوضًا تَمْلُكًا وَنَصْفُ الشَّرِيكِ أَمَانَةً.
قَالَ فِي الْفُنُونِ: بَلْ عَارِيَّةٌ يَضْمَنُهُ (م ٣) (١).

فَصْلٌ

يَجِبُ التَّعْدِيلُ فِي عَطِيَّةٍ أَوْ لَدِيٍّ.
وَقِيلَ: لِصَلْبِهِ، وَذَكَرَ الْحَارِثِيُّ: لَا وَلَدَ بَيْنِهِ وَبَنَاتِهِ.
وَعَنْهُ: لَا فِي نَفَقَةٍ كَشَيْءٍ تَأْفِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: كَشَيْءٍ يَسِيرٍ.

= المعنى، وأبو الخطاب في انتصاره، وصاحب التلخيص، وغيرهم. انتهى.
والوجه الثاني: لا يملكها مجرّد العقد بل يتوقّف الملك على القبض، قدّمه في الرّعايتين، والنّظم، والحاوي الصّغير، وغيرهم.
وقطع به في الحرر.
قال في الكافي: لا يثبت الملك للموهوب له في المكيل، والموزون إلّا بقبضه، وفيما عداه رواتان.
وقال المجد في شرحه: مذهبا أنّ الملك في الموهوب لا يثبت بدون القبض، وفرّع عليه إذا دخل وقت الغروب من ليلة الفطر،
والعبد موهوب لم يقبض ثم قبض.
وقلنا: يعتبر في هبة القبض ففطرته على الواهب، وكذا صرح ابن عقيل أنّ القبض ركن من أركان الهبة، كالإيجاب في غيرها.
وكلام الحرقي يدلّ عليه، قاله في القاعدة التاسعة والأربعين.
وقيل: يقع الملك مراعى، فإن وجد القبض تبين أنّ كان للموهوب بقبوله، وإلّا فهو للواهب، وحكي عن ابن حامد، وفرّع عليه
حكم الفطرة.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (قال في المجرد: يعتبر لقبض المشاع إذن الشريك فيه، فيكون نصفه مقبوضًا تملكًا، ونصف الشريك أمانة.
قال في الفنون: بل عارئةً يضمنه). انتهى.

ما قاله في المجرد قطع به الرّعايتين، والحاوي الصّغير.
وقال في القاعدة الثالثة والأربعين في المجرد، والفصول: يكون نصف الشريك وديعةً عنده، فزاد على المصنّف ابن عقيل في
الفصول.

قلت: وهو الصواب إن لم يستعمله، ويشكل على هذا قول الأصحاب إنّ لا يقبضه، إلّا بإذن الشريك، فإن كان مرادهم هنا ذلك
فيقوى كونه أمانة؛ لأنّه قبضه بإذنه فهو أمانة، وإن كان مرادهم حيث قبضه أعني بعد الشركة أو يكون انتقل إليهما معًا ببارث أو غيره
ثمّ أخذه أحدهما من غير إذن فيقوى الضمان، حيث لم يأذن له، والله أعلم.

وَعَنْهُ: بَلَى مَعَ تَسَاوِي فَقْرٍ أَوْ غِنَى بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ مِنْهُ.
 وَفِي شَرْحِ الْقَاضِي: وَهَذَا مُسْتَحَبٌّ كَتَسْوِيَةٍ فِي وَجْهِ بَيْنَ أَبٍ وَأُمٍّ وَأَخٍ وَأُخْتٍ، ذَكَرَهُ فِي الْوَاضِحِ.
 وَعَنْهُ: الْمُسْتَحَبُّ ذَكَرَ كَأَنَّهُ، كَتَفَقُّةٍ، وَاخْتَارَهُ فِي الْفُنُونِ.
 قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْضَلَ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ فِي طَعَامٍ وَغَيْرِهِ وَكَانَ يُقَالُ: يَعْدُلُ بَيْنَهُمْ فِي الْقَبْلِ،
 فَدَخَلَ فِيهِ نَظَرٌ وَقَفَّ وَاحْتَجَّ بِهِ الْحَارِثِيُّ عَلَى وَجُوبِهِ مَعَ وَجُوبِ النِّفَقَةِ لِبَعْضِهِمْ.
 وَالْأَصَحُّ هُنَا: لَا، وَمِثْلُهُمْ بَقِيَّةُ أَقَارِبِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، وَزَعَمَ الْحَارِثِيُّ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ كَالْحَرَقِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ أَبِي
 مُوسَى، وَهُوَ سَهْوٌ.
 قَالَ الشَّيْخُ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِهِ: لَا يُمَكِّنُهُ التَّسْوِيَةُ بِالرُّجُوعِ وَقَالَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: إِنْ خَالَفَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ أَوْ يَمْتَنِعُ
 بِالْمُخَلَّةِ.
 وَنَقَلَ حَرْبٌ فِي ذِمِّيٍّ تَحَلَّى بَعْضَ وَلَدِهِ فَمَاتَ الْمُنْحُولُ وَتَرَكَ ابْنًا لَهُ كَيْفَ خَالَه فِي هَذَا الْمَالِ؟
 قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّهُ هَذَا كَانَ فِي الشَّرْكِ.
 وَإِنْ خَصَّ بَعْضُهُمْ أَوْ فَضَّلَهُ.
 وَقِيلَ: لِيُغَيَّرَ مَعْنَى فِيهِ سَوَى رِجُوعٍ، لَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ غَيْرَهُ فِي رِوَايَةِ الْحَرَقِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ، وَالْأَشْهَرُ: وَكَذَا بِإِعْطَاءِ وَنَصِّ
 عَلَيْهِ.
 وَعَنْهُ: لَا فِي مَرَضِهِ.
 وَنَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يُنْفَذُ.
 وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ وَغَيْرُهُ: يُؤْمَرُ بِرَدِّهِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ تَبَيَّنَا لِرُؤْمِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
 وَعَنْهُ: لِيُورَثِيهِ الرَّجُوعُ، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةٍ وَأَبُو حَفْصٍ وَغَيْرُهُمَا.
 وَحَكَى عَنْهُ بَطْلَانُهُمَا، اخْتَارَهُ الْحَارِثِيُّ.
 وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: قَوْلُهُمْ لَوْ حَرَّمَ لَفَسَدَ: وَالتَّحْرِيمُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ فِي رِوَايَةٍ لَا فِي أُخْرَى، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الصَّلَاةِ
 فِي دَارِ غَضَبٍ، فَقَدْ لَأَ عَلَى الْخِلَافِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الصَّحُوحِ رِوَايَتَيْنِ وَلَهُ التَّخْصِصُ بِإِذْنِ، ذَكَرَهُ الْحَارِثِيُّ، وَلَهُ تَمْلُكُهُ
 بِإِلَاحِيَّةٍ، قَدَّمَهُ الْحَارِثِيُّ.
 وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئًا.
 وَلَا يَكْرَهُ قَسَمَ حَيٍّ مَالَهُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ، نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ.
 وَعَنْهُ: بَلَى.
 وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا يُعْجِبُنِي، فَإِنْ حَدَّثَ وَلَدَ سَوَى نَدَبًا، قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ.
 وَقِيلَ: وَجُوبًا.
 قَالَ أَحْمَدُ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُسَوَّى، اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَتُسْتَحَبُّ التَّسْوِيَةُ: ذَكَرَ كَأَنَّهُ فِي وَقْفٍ.
 وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا بَأْسَ، قِيلَ: فَإِنْ فَضَّلَ؟
 قَالَ: لَا يُعْجِبُنِي عَلَى وَجْهِ الْأَثَرَةِ إِلَّا لِيَعْيَالَ بِقَدَرِهِمْ.
 وَقِيلَ: بَلَى كَهَبَةٍ.
 وَقِيلَ: وَيَمْتَنِعُهَا، وَاخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَالْحَارِثِيُّ.
 وَلَوْ وَقَفَ ثَلَاثَةً فِي مَرَضِهِ عَلَى الْوَارِثِ أَوْ وَصَّى بِوَقْفِهِ فَعَنْهُ: كَهَبَةٍ، فَيَصِحُّ بِالْإِجَازَةِ.
 وَعَنْهُ: لَا، إِنْ قِيلَ هِبَةٌ.

وَعَنْهُ: تَلَزَمَ فِي ثَلَاثِهِ، وَهِيَ أَشْهُرُ (م ٤) (١).

فَعَلَيْهَا لَوْ سَوَّى بَيْنَ ابْنَيْ وَبْنَيْهِ فِي دَارٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا فَرَدًّا فَثَلَاثًا وَقَفَ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ، وَثَلَاثًا مِيرَاثًا، وَإِنْ رَدَّ ابْنُهُ فَلَهُ ثَلَاثُ الثَّلَاثِينَ إِرْثًا وَلِبْنَيْهِ ثَلَاثُهُمَا وَقَفًا.

وَإِنْ رَدَّتْ فَلَهَا ثَلَاثُ الثَّلَاثِينَ إِرْثًا وَلِبْنَيْهِ يَصْنَعُهُمَا وَقَفًا وَسُدُّمَهَا إِرْثًا، لِرَدِّ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَهُ لَوْ رَدَّ التَّسْوِيَةَ وَلِبْنَيْهِ ثَلَاثُهُمَا وَقَفًا، وَعَلَى الْأَوَّلَى عَمَلُكَ فِي الدَّارِ كَثَلَيْهَا عَلَى الثَّانِيَةِ، وَلَا يَصِحُّ وَقَفُ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثِهِ عَلَى أَجْنَبِيٍّ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ.

وَلَا يَصِحُّ رُجُوعُ وَاجِبٍ فِي هَبِّهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَالْقِيَمَةِ.

وَعَنْهُ: وَلَوْ أَبَا وَعَنْهُ، فِيهِ: يَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْ بِهِ حَقٌّ أَوْ رَغْبَةٌ، كَتَرْبِيعٍ وَقَلَسَ، أَوْ مَا يَمْنَعُ تَصَرُّفَ الْمُتْهَبِ مُؤَبَّدًا أَوْ مُوقَفًا، فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ رَجَعَ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ مُجَدَّدًا، وَفِيهِ بَفْسُخٌ وَجْهَانِ (م ٥) (٢).

وَقِيلَ: إِنْ وَهَبَ وَلَدَيْهِ فَاشْتَرَى أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ فَبَقِيَ رُجُوعُهُ فِي الْكُلِّ وَجْهَانِ، وَإِنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنَ الرُّجُوعِ فَاحْتِمَالَانِ فِي الْإِنْتِصَارِ (م ٦) (٣).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ولو وقف ثلثه في مرضه على الوارث أو وصى بوقفه فعنه: كهبه فيصح بالإجازة، وعنه: لا، وإن قيل هبة، وعنه: تلزم في ثلثه، وهي أشهر). انتهى.

الرواية الثالثة: هي الصحيحة من المذهب.

قال المصنف هنا: هي أشهر.

قال الزركشي: هي أشهر الروايتين وأنصهما، واختيار القاضي في التعليق وغيره وأكثر الأصحاب. انتهى.

قال ابن منجنا، والحرثي في شرحيهما: هذا المذهب.

وجزم به في المنور ونظم المفردات.

وقدّمه في المقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

وعنه: لا يصح مطلقاً، اختاره الشيخ الموفق.

قال في المقنع: وقياس المذهب أنه لا يجوز، واختاره أبو حفص المكبري، قاله القاضي، نقله الزركشي.

واختاره ابن عقيل أيضاً، وعنه رواية أخرى: أنه كالهبة، فيصح بالإجازة.

قال في الرعاة: لو وقف الثلث في مرضه على وارث أو وصى أن يوقف عليه صح ولزم، نص عليه، وعنه: لا يصح، وعنه: إن أجزى صح، وإلا بطل، كالزائد على الثلث، ثم قال: قلت: إن قلنا هو لله صح، وإلا فلا.

(٢) (مسألة - ٥): قوله في رجوع الأب في الهبة لولده: (وفيه بفسخ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجنا، والحرثي، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، والقواعد الفقهية وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: له الرجوع، وهو الصحيح، جزم به في الكافي، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

والوجه الثاني: لا يرجع، صححه في التصحيح.

وقطع به القاضي وابن عقيل، قاله الحرثي، وقدّمه ابن رزين في شرحه، وهذا في الإقالة إذا قلنا هي فسخ أمّا إذا قلنا إنها بيع فيمتنع حقه من الرجوع، قاله في فوائد القواعد، وهو ظاهر كلام المصنف وغيره.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أسقط حقه من الرجوع فاحتمالان في الانتصار). انتهى.

قال القاضي محب الدين بن نصر الله في حواشي الفروع: أظهرهما لا يسقط لثبوته له بالشروع، كإسقاط الولي حقه من ولاية النكاح، وقد يترجح سقوطه؛ لأن الحق فيه مجرد حقه، بخلاف ولاية النكاح، فإنه حق عليه لله والمرأة، ولهذا يائمه بعضه، وهذا أوجه. انتهى.

قلت: وهو الصواب، وليس كإسقاط الولي حقه من ولاية النكاح، ويأتي نظيرتها في الحضنة.

وفي زيادة متصلة، روايتان (م ٧)^(١).
وفي رجوع امرأة فيما وهبته زوجها بمسألتيه.
وقيل: أو لا^(٢)، روايتان (م ٨)^(٣).
وقيل: ترجع: إن وهبته ليدفع ضرر فلم يندفع، أو عوض أو شرط فلم يحصل.
ولو قال هي طالق ثلاثا إن لم تبرئني فأبرأته صح، وهل ترجع؟ ثالثها ترجع إن طلقها، ذكره شيخنا وغيره (م ٩)^(٤).
وإن اختلفا في حدوث زيادة فوجهان (م ١٠)^(٥)، والمتصلة لابن.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي زيادة متصلة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهدياء، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحزر، والشرح، والنظم، والحاوي الصغير، والقواعد الفقهية وتجريد العناية.

قال في الرعايتين، والفاثق: وفي منع المتصلة صورة ومعنى روايتان، زاد في الكبرى: كسمن وكبر وجبل وتعلم صنعة. انتهى.

إحدهما: يمنع وهو الصحيح، نصره الشيخ الموفق، والشارح، وصححه في التصحيح.

قال في القاعدة الحادية والثمانين بعد إطلاق الروايتين: والمنصوص عن أحمد في رواية ابن منصور امتناع الرجوع. انتهى، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يمنع، اختاره القاضي وأصحابه.

قال الحارثي ونص عليه في رواية حنبل.

وقال في الكافي: الخلاف هنا كالخلاف في الرجوع على المفس.

وقدم في المفس عدم الرجوع، واختاره ابن عبدوس في تذكرته فقال: ويشارك المذهب بالمتصلة.

وقال في القواعد على القول بجواز الرجوع: لا شيء على الأب للزيادة انتهى.

فاختلفا لمن تكون الزيادة على القول بجواز الرجوع.

(٢) تنبيه: قوله: (بمسألتيه وقيل: أو لا).

فقدم أنها لا ترجع إذا وهبته بغير مسألته وهو المذهب، اختاره أبو بكر وغيره، وقاله القاضي في كتاب الوجيهين، وصاحب التلخيص، وغيرهما.

وقيل: لها الرجوع أيضاً، وهو رواية عن أحمد، وأطلقهما في المغني، والشرح، والرعاية الكبرى.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وفي رجوع امرأة فيما وهبته زوجها بمسألته وقيل: أو لا، روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحزر، وشرح ابن منجاء، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

إحدهما: لها الرجوع، نص عليه في رواية عبد الله.

وجزم به في المنور ومنتخب الأدمي وقواعد ابن رجب في القاعدة الخمسين بعد المنة.

قال في الرعاية الصغرى: وترجع المرأة بما وهبت زوجها بمسألته، على الأصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والرواية الثانية: ليس لها الرجوع، وهو ظاهر كلام الحارثي وكثير من الأصحاب، وبه قطع القاضي في الجامع الصغير، والشيخ في الكافي، وابن أبي موسى وأبو الخطاب، وغيرهم، واختاره أبو بكر، والحارثي في شرحه، وغيرهما.

وقدمه في الفصول، والمقنع، والنظم، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين وقال: إنه أظهر، وغيرهم.

قلت: الصواب عدم الرجوع إن لم يحصل لها منه ضرر من طلاق وغيره، وإلا فلها الرجوع، والله أعلم.

(٤) (مسألة - ٩): قوله: (ولو قال هي طالق ثلاثا إن لم تبرئني فأبرأته صح، وهل ترجع؟ ثالثها ترجع إن طلقها، ذكره شيخنا

وغيره). انتهى.

قلت: هذه المسألة داخله في أحكام المسألة المتقدمة، ولكن رجوعها هنا أكد وأولى، والله أعلم.

(٥) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن اختلفا في حدوث زيادة فوجهان). انتهى.

أحدهما: القول قول من يمنعه، وهو الصواب، لموافقة دعواه الأصل.

والوجه الثاني: القول قول الولد في حدوثها، وهو بعيد.

وقيل: لأب، ولا تُمنع الرجوع، كَنَقْصِهِ، وفيها في الموجز رواية.
 وإن وهبه مُتَّهَبٌ لابنه ففي رجوع أبيه وعدمه ورجوعه إن رجع ابنه احتمالان (م ١١، ١٢)^(١).
 وفي مختصر ابن رزين: يرجع جد، في وجه، ورجوعه بقوله، علم الولد أو لا.
 ونقل أبو طالب: لا يجوز عتقها حتى يرجع فيها ويردّها إليه، إذا قبضها اعتقها، فظاهرة اعتبار قبضه وأنه يكفي،
 وذكر جماعة في قبضه مع قرينة وجهين وكذا بيعه وعتقه ولا ينفذ، وليس الوطء بمجرّد رجوعه، وله أن يملك خلافاً
 لابن عقيّل من مال ولدّه مطلقاً، ما لم يضره، نص عليه.
 وعنه: ما لم ينجف به، جزم به في الكافي، وفيه: وما لم ينعطه ولذا آخر، ونقله الشالنجي، واحتج بأنه حين أخذه
 صار له فيعدل بينهما.
 وعنه: له تملكه كله.
 وقيل: بل ما احتاجه، وسأله ابن منصور وغيره: يأكل من مال ابنه؟
 قال: نعم إلا أن يفسده فله القوت، ولا يصح تصرفه فيه قبل تملكه، على الأصح.
 وقال شيخنا: ويقدح في أهليته لأجل الأذى سيما بالحبس.
 وفي الموجز: لا يملك إحصارة مجلس حكم، فإن حضر فأدعى عليه فأقر أو قامت بينة لم يحبس، ويملكه بقبضه،
 نص عليه.
 مع قول أويّة، ويؤجّه: أو قرينة.
 وفي المبهج في تصرفه في غير مكيل وموزون روايتان، بناء على حصول ملكه قبل قبضه، ويصح بعده، ولو أراد
 أخذه مع غناه فليس له أن يأبى عليه، نقل الأثر: وكو كُنت أنا لجبرته على دفعه إليه، وعلى حديث النبي عليه السلام:

(١) (مسألة - ١١ - ١٢): قوله: (وإن وهبه مُتَّهَبٌ لابنه ففي رجوع أبيه وعدمه ورجوعه إن رجع ابنه احتمالان). انتهى.

يعني: في كل مسألة احتمالان، إذا علم ذلك فذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١١) إذا وهبه المُتَّهَب لابنه ولم يرجع فهل يرجع الجد أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يملك الجد الرجوع، وهو الصحيح من المذهب.

قطع به في المغني، والمقنع وشرحه، وشرح ابن منبج، والشارح، والمحرر، والوجيز، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح الحارثي، والفتاوى،

وغيرهم.

وهو ظاهر كلام غيرهم، لاقتصارهم على الأب.

والوجه الثاني: له الرجوع، وهو احتمال لأبي الخطاب.

قال في التلخيص: وهو بعيد.

قال الحارثي: وهو كما قال، وأبو الخطاب وهم. انتهى.

نتية: قد ظهر لك بما تقدّم أنّ في إطلاق المصنّف الخلاف نظراً ظاهراً.

(المسألة الثانية - ١٢) إذا رجع الابن في هبة أتي وهبها أبوه له فهل للأب الرجوع فيما رجع إلى ولده أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح.

أحدهما: يرجع، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرعايتين، والحاوي الصغير،

وشرح ابن منبج، والحارثي، والفتاوى، والوجيز، وغيرهم.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: لا يرجع، وهو احتمال في الهداية، وفيه قوة.

نتية: قد لاح لك أيضاً أنّ تقدّم أنّ في إطلاق المصنّف الخلاف نظراً، والله أعلم.

«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ».

وَهَلْ يُثَبِّتُ لَوْلَاهُ فِي ذِمَّتِهِ دِينَ أَوْ قِيمَةً مُتَلَفٍ أَوْ غَيْرِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ وَنَصُّهُ: لَا (م ١٣)^(١).
وَأِنْ ثَبَّتَ فِيهِ مِلْكُهُ إِِبْرَاءَ نَفْسِهِ نَظَرَ، قَالَهُ الْقَاضِي، وَذَكَرَ غَيْرُهُ لَا يَمْلِكُهُ، كَأَبْرَائِهِ لِغَرَمِهِ (م ١٤)^(٢)، وَقَبْضِهِ مِنْهُ، لِأَنَّ
الْوَلَدَ لَمْ يَمْلِكْهُ.
وَلَوْ أَقْرَأَ بِقَبْضِ دَيْنِ ابْنِهِ فَأَنْكَرَ رَجَعَ عَلَى غَرَمِهِ، وَهُوَ عَلَى الْآبِ نَقْلُهُ مِنْهُنَّ، فَظَاهِرُهُ لَا يَرْجِعُ إِنْ أَقْرَأَ الْإِبْنَ، وَلَيْسَ لَهُ
طَلَبُهُ، وَمِثْلُهُ وَارْتُهُ، وَفِيهِ وَجْهٌ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ يَمِينٌ قَتَلَ ابْنَهُ إِنْ قُلْنَا الدَّيْنُ لِوَارِثِ طَالِبُهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِنَّ الْمُبَاحَ يَحْرُمُ إِنْتِلَافُهُ عَيْنًا وَلَا يَضْمَنُهُ، فَإِنْ مَاتَ
فَفِي أَخْذِهِ عَيْنٌ مَالِهِ.
وَقَالَ فِي الْمُبْهَجِ: أَوْ بَعْضُهُ وَلَمْ يُنْقِذْ ثَمَنُهُ رَوَايَتَانِ (م ١٥)^(٣).
وَمَا قَضَاهُ فِي مَرَضِهِ أَوْ وَصَّى بِقَضَائِهِ فَمِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِهِ، وَنَصُّهُ: يَسْقُطُ، كَحَبْسِهِ بِهِ، فَلَا يُثَبِّتُ،
كَحَيَاتِهِ، وَيَطْلُبُهُ بِتَفَقُّتِهِ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وهل يثبت لولاه في ذمته دين أو قيمة متلف أو غيره؟ فيها وجهان، ونصه: لا). انتهى.
وأطلقهما في الشرح، والرعاية الكبرى، والفائق، وغيرهم:
أحدهما: يثبت في ذمته لولاه الدين ونحوه، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلامه في المقنع، والمحزر، والرعاية الصغرى، والحاوي
الصغير، وغيرهم.
وقدّمه في المغني.
قال الحارثي: ومن الأصحاب من يقول بثبوت الدين وانتفاء المطالبة، منهم القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل، والمصنف. انتهى.
واختاره المجد في شرحه.
وقدّمه المصنف أيضاً فيما إذا أورد أمة ابنه أنه يثبت قيمتها في ذمته، ذكره في باب أشهات الأولاد.
والوجه الثاني: لا تثبت، وهو ظاهر ما قدّمه في الكافي.
قال الحارثي: وهو الأصح.
وجزم به أبو بكر وابن البناء، وهو المنصوص عن أحمد، وتأول بعضهم النص.
قلت: قال الشيخ في المغني: يحتمل أن يحمل النص عن أحمد وهو قوله: إذا مات الأب بطل دين الابن.
وقوله: من أخذ من مهر ابنته شيئاً فأنفقه ليس عليه شيء ولا يؤخذ من بعده، على أن أخذه له وإنفاقه إياه دليل على قصد
التملك. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن ثبت ففي ملكه إبراء نفسه نظراً، قاله القاضي، وذكر غيره لا يملكه، كإبرائه لغريمه). انتهى.

قال الشيخ تقي الدين: يملك الأب إسقاط دين الابن عن نفسه. انتهى.

قلت: الصواب عدم الملك لذلك، كما قاله غير القاضي، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب أيضاً.

(٣) (مسألة - ١٥): قوله: (فإن مات ففي أخذه عين ماله وقال في المبهج: أو بعضه ولم ينقد ثمنه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المبهج، والرعاية الكبرى وشرح الحارثي، والفائق.

إحدهما: له الأخذ، وهو الصحيح، وقد قدّم الشيخ في المغني أن الأب إذا مات يرجع الابن في تركته بدينه؛ لأنه لم يسقط عن
الأب، وإنما تأخرت المطالبة. انتهى.

قلت: إذا كان في الدين ففي العين بطريق أولى وأحرى.

قال في الكافي: قاله بعض أصحابنا، وهذا إذا صار إلى الأب بغير تملك ولا عقد معاوضة، فأما إن صار إليه بنوع من ذلك فليس
له الأخذ، قولاً واحداً، والله أعلم.

والرواية الثانية: ليس له أخذه، وهو ظاهر ما قدّمه في الكافي، فيحتمل أن تكون هذه الرواية على القول بعدم الثبوت، وهو بعيد.

فهذه خمس عشرة مسألة قد صححت.

وفي الرعاية: وعين في يده، نقل ابن الحكم: ما حازه لا يأخذه حيا ولا ميتا وإن كان بعينه إذا حازه لنفسه. ونقل أبو داود فيمن أعطى بعض ولده مالا ليسوي بينهم ثم اقترضه ثم مات قال: ما وجدوه بعينه فهو مالههم عليه، وما استهلكه فلا يكون للولد على أبيهم دين، وكان [قال] قبل ذلك: يسقط عن الميت دين ولده، والام كتاب في تسوية فقط، نص عليه.

وفي الإفصاح والواضح، وغيرهما: ورُجوع، وهو ظاهر كلام الجوزي، قاله في الموجز، واختاره القاضي يعقوب، والشيخ.

وقيل: ونصونه: لا تملك ولا تصدق، قال: وهي أحق بالبر منه، وتتوجه رواية مخرجة ومن رواية ثبوت ولاية لجد وإجباره أن يكون كتاب في كل شيء ما لم يخالف (ع) كالعمريتين. وهدية كهية، وكذا صدقة.

ونقل المروذي وحبل: لا رجوع.

وفي عيون المسائل، والمستوجب، وغيرهما لا يعتبر في الهدية قبول، للعرف، بخلاف الهبة، وعاء هدية كهية، مع عرف.

ومن أهدى ليهدي إليه أكثر فنقل صالح أن أباه ذكر قول الضحاك: لا بأس به لغير النبي عليه السلام. ونقل أبو الحارث فيمن سأل الحاجة فسعى معه فيها فيهدي له قال: إن كان شيء من البر وطلب الثواب كرهته له. ونقل صالح فيمن رد الوديعة فيهدي له: إن علم أنه لا داء أمانته لم يقبل، إلا أن يكافئه.

ونقل يعقوب: لا ينبغي للخاطب إذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية، فهاتان روايتان، واختار شيخنا التخريم، قال: وهو المنقول عن السلف، والأئمة الأكابر، قال: ورخص فيه بعض المتأخرين، جعله من باب الجعالة.

وقال أبو داود: (باب الهدية للحاجة) ثم روى من رواية القاسم وحديثه حسن عن أبي أمامة مرفوعا: «من شفع لأخيه شفاعا فأهدى له هدية فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا».

وكان الزجاج أدب القاسم بن عبيد الله فلما تولى الوزارة كان وظيفته عرض القصص وقضاء الأشغال ويشارط ويتأخذ ما أمكنه.

قال ابن الجوزي في المنتظم: يجب على الولاة إيصال قصص أهل الحوائج، فإقامة من يأخذ الجعل على هذا حرام، فإن كان الزجاج لا يعلم ما في هذا فهو جهل، وإلا فكيف كانت في غاية القبح، فتعود بالله من قلة الفقه. وتتوجه احتيمال، ولعله ظاهر كلام ابن الجوزي: إن وجب عليه حرم، وإلا فلا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب الوصايا

تصح مطلقاً ومقيدة من مكلف.

قال في الكافي: لم يعين الموت (و ش).

قال: لأنه لا قول له، والوصية قول، ولنا خلاف، هل تقبل التوبة ما لم يعين الملك أو ما دام مكلفاً أو ما لم يفرغ؟ فيه أقوال (م ١) (١).

وفي مسلم (١٠٣٢) وغيره: «يا رسول الله؟ أي الصدقة أفضل؟»

قال: أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا، ولفلان كذا، ألا وقد كان لفلان.

معنى بلغت الحلقوم: بلغت الروح.

قال في شرح مسلم إما من عنده أو حكاية عن الخطابي: والمراد قاربت بلوغ الحلقوم، إذ لو بلغت حقيقة لم تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من تصرفاته، باتفاق الفقهاء.

وقيل: غير سفيه، ومن بالغ عشرة، في المنصوص، وفي مُمَيِّزِ رِوَايَتَيْنِ (م ٢) (٢)، لا من معتقل لِسَانِهِ بِإِشَارَةِ مَقْهُومَةٍ،

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولنا خلاف هل تقبل التوبة ما لم يعين الملك أو ما دام مكلفاً أو ما لم يفرغ؟ فيه ثلاثة أقوال) أحدها: تقبل ما لم يفرغ، لما روى الإمام أحمد (١٥٣/٢)، والترمذي (٣٥٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٨) من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال «إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يفرغ».

قال ابن رجب في كتاب اللطائف: فمن تاب قبل أن يفرغ قبلت توبته، وقدمه؛ لأن الروح تفارق القلب عند الغرغرة فلا يبقى له نية ولا قصد.

والقول الثاني: تقبل ما لم يعين الملك، وهو قول الحسن ومجاهد، وغيرهما.

وقد خرج ابن ماجه (١٤٥٣) عن أبي موسى قال: «سألت النبي ﷺ: متى تنقطع معرفة العبد من الناس؟ قال: إذا عاين» يعني: الملك.

وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن عليّ قال: «لا يزال العبد في مهلة من التوبة ما لم يأته ملك الموت يقبض روحه، فإذا نزل ملك الموت؛ فلا توبة حيثل».

وبإسناده عن ابن عمر، قال: «التوبة مبسوطة ما لم يتنزل سلطان الموت».

وروى في كتاب الموت عن أبي موسى قال: «إذا عاين الميت الملك ذُحِبَتِ المعرفة».

وعن مجاهد نحوه.

وقدمه ابن حبان في آداب الرعايتين، ونهاية المبتدئين في أصول الدين، والمصنف في الآداب الكبرى، والوسطى، والشيخ عبد الله كتيبة في كتاب العدة.

والقول الثالث: تقبل توبته ما دام مكلفاً، وهو قوي، والصواب قبولها ما دام عقله ثابتاً، وإلا فلا.

وقد ذكر المصنف في أول الباب الذي يلي هذا ما يتعلق بمن تحقق أنه يموت سريعاً، وتأتي هذه الأقوال استطراداً في كتاب الجنائيات، والأقوال الثلاثة قريب بعضها من بعض وقد ذكرها ابن حبان وغيره.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي مُمَيِّزِ رِوَايَتَيْنِ). انتهى.

يعني: إذا لم يجاوز العشر، وأطلقهما أبو بكر عبد العزيز وصاحب المستوعب، والمفتع، والحاوي الصغير، والفائق وتجريد العناية وغيرهم.

إحدهما: لا يصح، وهو ظاهر كلام الخرقى وصاحب الوجيز، وصححه في التصحيح.

قال ابن أبي موسى: لا تصح وصية الغلام لدون عشر ولا إجازته، قولاً واحداً، واختاره أبو بكر.

وقدمه في الحرر، والرعايتين، والنظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

نَصَّ عَلَيْهِ، كَقَادِرٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهٌ.
 وَقِيلَ: بَلَى، كَأَخْرَسَ، وَكَذَا إِفْرَارُهُ، وَنَصُّهُ: يَصِحُّ بِخَطِّهِ الثَّابِتِ بِإِقْرَارِ وَرَثَةٍ أَوْ بَيِّنَةٍ، وَعَكْسُهُ خَتْمُهَا، وَالِإِشْهَادُ عَلَيْهَا، فَيُخْرَجُ فِيهَا رَوَايَتَانِ.
 وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ كَتَبَ وَصِيَّتَهُ وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا وَمَعَهُ إِخْوَةٌ فَقَالَ وَصِيَّتِي عَلَى مِثْلِ وَصِيَّتِكَ: لَيْسَ ذَا بَشْيَةٍ.
 وَنَقَلَ أَيْضًا: مَا أَذْرِي، ثُمَّ قَالَ لِلسَّائِلِ: مَنْ وَرَثَتُهُ؟
 قَالَ: أَنَا، قَالَ: فَانْقِذْهَا.
 وَيَتَوَجَّهُ الصَّحَّةُ مَعَ عِلْمِهِ مَا فِيهَا، وَإِلَّا فَالرَّوَايَتَانِ.
 وَنَصِيحُ يَمْنٍ لَا وَارِثَ لَهُ.
 وَقِيلَ: وَمَعَ ذِي رَحِمٍ بِمَالِهِ.
 وَعَنْهُ: بَنُلَيْهِ، فَعَلَى الْأَوَّلَى لَوْ وَرَثَتُهُ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ وَرَدَّ بَطَلَتْ بِقَدْرِ فَرَضِهِ مِنْ ثُلَاثِيهِ، فَيَأْخُذُ الْوَصِيُّ الثَّلَاثَ ثُمَّ ذُو الْفَرَضِ مِنْ ثُلَاثِيهِ ثُمَّ يَتِمُّ الْوَصِيَّةُ مِنْهُمَا.
 وَقِيلَ: لَا يَتِمُّ كَوَارِثُ بِفَرَضٍ وَرَدَّ، وَعَلَيْهَا: بَيْتُ الْمَالِ جِهَةً مَصْلَحَةً لَا وَارِثَ، وَلَوْ وَصَّى أَخَذَهُمَا لِأَخَرٍ فَلَهُ عَلَى الْأَوَّلَى كُلُّهُ إِذَا وَصِيَّةً.
 وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثُلَاثُ وَصِيَّةٍ ثُمَّ فَرَضُهُ، وَالبَقِيَّةُ لِبَيْتِ الْمَالِ.
 وَتُسْتَحَبُّ مَعَ غِنَاءِ عَرُفًا.
 وَقَالَ الشَّيْخُ مَعَ فَضْلِهِ عَنْ غَنَى وَرَثَتِهِ بِخُمُسِهِ.
 وَقِيلَ: بَنُلَيْهِ.
 وَفِي الْإِفْصَاحِ يُسْتَحَبُّ بِذَوْنِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: بِخُمُسِهِ لِمُتَوَسِّطٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ مِنْ مَلِكٍ فَوْقَ أَلْفٍ: إِلَى ثَلَاثِيهِ.
 وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ أَلْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ صَى بِالْخُمُسِ وَلَمْ يَضَيِّقْ عَلَى وَرَثَتِهِ وَإِنْ كَانَ مَالٌ كَثِيرٌ فَبِالرُّبْعِ أَوْ الثَّلَاثِ.
 وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: ذُوْن أَلْفٍ فَقِيرٌ لَا يُوصِي بِبَشْيَةٍ قَالَ أَصْحَابُنَا: فَقِيرٌ، وَيَكْرَهُ لِفَقِيرٍ.
 قَالَ جَمَاعَةٌ: وَارِثُهُ مُحْتَاجٌ.
 قَالَ فِي التَّبْصِيرَةِ: رَوَاهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.
 وَأُطْلِقَ فِي الْغَنِيِّ اسْتِحْبَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ لِقَرِيبٍ فَقِيرٍ لَا يَرِثُ، فَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلِمَسْكِينٍ وَعَالِمٍ وَذَيْنَ قُطْعَةٍ عَنِ السَّبَبِ الْقَدَرِ، وَصَيَّقَ الْوَرَعَ عَلَيْهِمُ الْحَرَكَةُ فِيهِ، وَأَنْقَلَبَ السَّبَبُ عَنْدَهُمْ فَتَرَكُوهُ، وَوَرِثُوا بِالْحَقِّ وَأَنَسَاقَتْ أَفْسَامُهُمْ إِلَيْهِ بِلَا تَبَعَةٍ وَلَا عَقُوبَةٍ، طَوْبَى لِمَنْ أَنَالَهُمْ أَوْ خَدَمَهُمْ أَوْ أَمَّنَ عَلَى دُعَائِهِمْ أَوْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِيهِمْ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ، فَهَلْ يَدْخُلُ عَلَى الْمَلِكِ إِلَّا بِخَاصَّتِهِ؟ وَكَذَا قَيَّدَ فِي الْمَغْنِيِّ اسْتِحْبَابُهَا لِقَرِيبٍ بِفَقْرِهِ، مَعَ أَنَّ دَلِيلَهُ يَحُمُّ.
 وَعَنْهُ: تَجِبُ لِقَرِيبٍ لَا يَرِثُهُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

= وجزم به في المنور ومتخب الآدمي، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال الحارثي وتبعه في القواعد الأصولية: هذا الأشهر.

والرواية الثانية: يصح، وهو الصحيح.

قال القاضي وأبو الخطاب: تصح وصية الصبي إذا عقل.

قال الشيخ في العمد: وتصح الوصية من الصبي إذا عقل.

وقطع به البعلبي، وهو الصواب، وصححه في الخلاصة.

وقدّمه في المذهب، والكافي وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال الحارثي: لم أجد هذه منصوبة عن أحمد.

وفي التبصرة عنه: وللمساكين ووجوه البر، وسبق قبل الفصل الآخر في الوقف ما يتعلق بهذا.
ولا يجوز إوارثه بثلثيه ولا بأكثر منه لغيره، نص عليه.
وفي التبصرة: بكره.

وعنه: في صحته من كل ماله، نقله خنبل، وصح على الأصح إجازة الورثة لهما بعد موت الموصي، كالرّد.
وعنه: وقبله في مرضه خرجها القاضي أبو حازم من إذن الشفيع في الشراء، ذكره في النوادر.
واختاره صاحب الرعاية وشيخنا، وهي تنفيذ لصحتها بلفظها وبقره أمضيت، فلا يرجع مجيز، والد، ولاؤه
للموصي، ويلزم بغير قبوله وقبضه ولو من سفيه ومفلس، ومع كونه وثقا على مجيزه، ومع جهالة المجاز، ويؤاخذ بمجاز
لثله لذي لم يجاوزه لقصده تفضيله، كجمله الزايد لثالث، وكوصية بمائة وبمائتين وثلاث مئة، فنصف وثالث من
خمس، لرب النصف ثلاثة، وللآخر ستمائة، نقله أبو الحارث، أجازوا أو ردوا، بخلاف وصيته بماله ويمثله لواجد
ومثاله لآخر إن سلم، لعدم تصور صحة الزايد، والنصف يصح إن أجازوا، وقياس المذهب يقسم المال مع الإجازة،
والثالث مع الرّد ثلثان وثالث، ويأتي في عمل الوصايا.

وعنه: هبة مبتدأة، وأطلقها أبو الفرج، وخصها في الانتصار بالوارث، فينعكس الحكم ولا يواجم بمجاوز لثله،
لإطلاقه، وإجازته في مرضه من رأس المال في احتمال في الانتصار وقال غيره: من ثله، كمحاباة صحيح في بيع خيار ثم
مرض رثته وأذن في قبض هبة، لا خدمته، لأنها ليست مالا متروكا.

ومن أجازها بجزء مشاع وقال: ظننت قلة المال، قيل: لأنه الأصل، وحلف وزجّع بزايد على ظنه.
وقيل: لا، كما لو كان المجاز عينا أو مبلغا مقدرا وظن بقاء المال كثيرا وفيه وجه.
قال شيخنا: وإن قال ظننت قيمته ألفا فبان أكثر قبل، وليس نقضا للحكم بصحة الإجازة بينة أو إقرار، قال: وإن
أجاز وقال: أردت أصل الوصية، قيل.

وله الرجوع في وصيته، نحو فسخت، أو هو لورثتي، أو ما أوصيت به لزيد فليعمر، نص عليه.
ولو أوصى به لعمرو ولم يرجع فيبينهما.
وقيل: للثاني.

ونقل الأثر يؤخذ بأخر الوصية.

وفي التبصرة: للأول، وأيهما مات فهو للآخر، وإن وصى بثلثيه ثم بثلثيه لآخر فمتغايران.
وفي الرّد يقسم الثلث بينهما.

ولو رثته أو كاتبه أو ذبّره أو أوجبته في بيع أو هبة فلم يقبل أو عرضة لبيع أو رهن أو وصى ببيع أو هبة أو خلطه
بما لا يتميز أو أزال اسمه أو زال هو أو بعضه فرجوع، كبيع وهبة.

وقيل: لا، كإيجاره وتزويجه ونسبه وسكنائه، وكوصيته بثلث ماله فيتلف أو يبيعه ثم يملك مالا.
وإن جحدته أو خلط صبره موص بقبض منها بغيرها بخير.

وقيل: مطلقا، أو عول الثوب قميصا أو الخبز فتينا أو نسجة أو ضرب النقرة أو ذبح الشاة أو بنى أو غرس فوجهان
(م ٣، ٥)، وذكرهما ابن رزين في وطيه.

(١) (مسألة - ٣ - ٥): قوله: (وإن جحدته أو خلط صبرة موص بقبض منها بغيرها بخير، وقيل: مطلقا، أو عمل الثوب قميصا أو
الخبز فتينا أو نسجة أو ضرب النقرة أو ذبح الشاة أو بنى أو غرس فوجهان). انتهى.
في هذه الجملة مسائل:

(المسألة الأولى - ٣): إذا جحد الوصية فهل يكون رجوعا أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المعنى، والمقتنع، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن منبج، والحرثي، وغيرهم.
أحدهما: ليس برجوع، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وغيره، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (ه): الإمام أبو حنيفة

وَأِنْ بَنَى فِيهَا وَارِثٌ وَخَرَجَتْ مِنْ ثَلَاثَةِ قَبِيلٍ: يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْبَنَاءِ.

والوجيز، وغيرهم، وقدمه في الكافي، وهو الصواب.

والوجه الثاني: هو رجوع، صححه الناطم، وقيد الخلاف بما إذا علم.

والظاهر: أنه مراد من أطلق.

(المسألة الثانية - ٤): إذا خلط الصبرة الموصى ببقية منها بغيرها بخير منها فهل يكون ذلك رجوعاً أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يكون رجوعاً، وهو الصحيح.

قال في الهداية: فإن أوصى بطعام فخلطه بغيره لم يكن رجوعاً، وبه قطع في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والمحرر، وشرح ابن منبج، وغيرهم.

وقدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين وشرح الحارثي، وصححه في الخلاصة، ولكن لم يقيدوه بالخيرية، بل أطلقوا، فشمّل الخيرية وغيرها، وصرّح به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والحاوي فقالوا: سواء كان دونه أو مثله أو خيراً منه.

والوجه الثاني: يكون رجوعاً، اختاره صاحب التلخيص، والرعايتين، والحاوي، وبأني كلامهما.

قال الحارثي: وهو مفهوم إيراد القاضي في المجردة. انتهى.

وصرحوا بالخيرية، وصححه الناطم فيما إذا لم يتميزوا ف موضع آخر إذا خلطه بمثله.

وأطلقهما في القاعدة الثانية والعشرين، وقال: هما مبنيان على أن الخلط هل هو استهلاك أو اشتراك، فإن قلنا هو اشتراك لم يكن رجوعاً، وإلا كان رجوعاً. انتهى.

قلت: الصحيح من المذهب أن الخلط اشتراك، فيكون موافقاً لما قاله في المغني، والكافي، والمقنع، والمحرر، وغيرهم.

فلا يكون رجوعاً.

وقال في الرعايتين، والحاوي الصغير: وإن وصى ببقية منها ثم خلط بغير منها فقد رجع، وإلا فلا، وزاد في الكبرى:

قلت: إن خلطها بأردأ منها صفة فقد رجع، وإن خلطها بمثلها في الصفة فلا. انتهى.

وقال في البلغة: ولو أوصى له ببقية من صبرة ثم خلطها بغيرها لم يكن رجوعاً إلا أن يخلطها بغير منها فيكون رجوعاً. انتهى.

تنبيه: تلخص: أن صاحب الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرر، والشرح وابن رزين وابن منبج، والحاوي، وغيرهم قالوا: لم يكن ذلك رجوعاً، ولم يقيدوا البعض بالخيرية ولا عدها.

وقيد البعض كما تقدم، والإطلاق موافق للقول الثاني الذي ذكره المصنف بالنسبة إلى التقييد وعدمه، وقيد صاحب التلخيص، والرعايتين، والحاوي، وغيرهم بالخيرية، وهو موافق لما قدمه المصنف، لكن في تقديم المصنف الخيرية على الإطلاق، مع أن الذين أطلقوا أكثر الأصحاب، والذين قيدوا أقل، وهو صاحب التلخيص وتبعه ابن حذان وصاحب الحاوي نظر، والله أعلم.

بل الأولى له أن يجعل محل الخلاف المطلق مع الإطلاق ويقدمه، ويجعل التقييد بالخيرية طريقة يؤخره عكس ما عمل، والظاهر أنه تابع صاحب التلخيص وترجع عنده فقدمه:

(المسألة الثالثة - ٥): إذا عمل الثوب قميصاً، والحيز فتية أو نسج الغزل أو ضرب النقرة أو ذبح الشاة أو بنى أو غرس فهل يكون ذلك رجوعاً أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في الرعايتين، والحاوي، والفائق، وأطلقه في الكافي، والنظم في البناء، والغراس.

أحدهما: يكون رجوعاً، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، وصححه في التصحيح فيما إذا جعل الحيز فتية ونسج الغزل ونحوه مما ذكره المقنع.

وجزم به في الوجيز، وصححه في النظم في غير البناء، والغراس.

وقدمه في الكافي في غيرهما، وصححه الحارثي فيهما، وصحّح في المحرر فيما إذا أزال اسمه فطحن الحب ونسج الغزل أنه رجوع.

والوجه الثاني: لا يكون رجوعاً، اختاره أبو الخطاب.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، وغيرهم.

قال في الخلاصة: لا يكون رجوعاً، في الأصح.

وقيل: لا (م ٦)^(١)، ويضمن ما نقصها.
 وإن جهل الوصية قلله قيمته غير مقلوع، وإن زاد فيه عمارة ففي أخيهما وجهان (م ٧)^(٢).
 قال في التبصرة: لا يأخذ ثمنًا منفصلاً، وفي متعلل وجهان، وهي كبيع فيما يتبع العين.
 ونقل ابن صدقة يضمن وصي بكرم وفيه حمل فهو للموصى له.
 ونقل غيره: إن كان يوم وصي به له فيه حمل فهو له.
 قال في غير المسائل: ولا يلزم الوارث شيء ثمرة فوصى بها؛ لأنه لم يضمن تسليم هليو الثمرة إلى الموصى له،
 بخلاف البيع.
 وإن قال إن قدم زيد قلله وصية غيره فقدم في حياته.
 وقيل: ويغلب قلله، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن بنى فيها وارثاً وبخرجت من ثلثه فقل: يرجع بقيمة البناء، وقيل: لا). انتهى.
 أحدهما: يرجع على الموصى له بقيمة البناء، فقدم في الرعاية الكبرى.
 قلت: الصواب: أنه باق على ملك الوارث ولا يلزم الموصى له دفع قيمة البناء، هذا إذا لم يعلم الوارث أنه يخرج من الثلث، فإن كان يعلم فهو قريب من التصرف في ملك غيره بغير إذنه، والله أعلم.
 والوجه الثاني: لا يرجع عليه أرض ما نقص من الدار صمًا كانت عليه قبل عمارته.
 قلت: الذي ينبغي أنه يرجع عليه بالأرض، قولاً واحداً، ولذا لم يذكره المصنف، وإنما عمل الخلاف في الرجوع بقيمة البناء، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن زاد فيه عمارة يعني الموصي ففي أخيهما وجهان). انتهى.
 وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منبج، والحارثي، والقواعد الفقهية، وغيرهم.
 أحدهما: يأخذ الموصى له، فقدم في الرعايتين، والحارثي الصغير.
 والوجه الثاني: يأخذ الورثة، صححه في التصحيح، والنظم، وهو الصواب فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

باب تبرع المريض

تَبَرُّعُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ.
وَقَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ فِي التَّيْمُمِ: أَوْ غَيْرِ مَخُوفٍ بِنَحْوِ هَيْبَةٍ وَمُحَابَاةٍ.
وَقِيلَ: وَكِتَابَةٍ، كَوَصِيَّةٍ.
وَاخْتَلَفَ فِيهَا كَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ، وَكَذَا وَصِيَّتُهُ بِكِتَابَتِهِ، وَإِطْلَافُهَا بِقِيَمَتِهِ، وَخَرَجَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْحَلَوَائِيُّ مِنْ مَفْلِسٍ رَوَايَةً: يَنْفَذُ عَقْدَهُ، وَلَوْ عَلَقَ صَحِيحٌ عِنَقَ عَبْدِهِ فَوَجَدَ شَرْطَهُ فِي مَرَضِهِ قِمْنٌ لِّلَّهِ، فِي الْأَصَحِّ.
وَالْمَخُوفُ كَبَرِ سَامٍ، وَوَجَعَ قَلْبُهُ وَرَقَةً، وَإِسْهَالَ لَا يَسْتَمْسِكُ أَوْ مَعَهُ دَمٌ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ زَحِيرٍ، وَحُمَى مُطَبِّقَةً وَقَوْلُنَجْ، وَهَيَّجَانُ صَفَرَاءُ أَوْ بَلْغَمٌ، وَرُعَافٌ أَوْ قِيَامٌ دَائِمٌ، وَإِنْتِدَاءٌ فَالِجٍ، وَمَا قَالَهُ طَبِيبَانِ عَدْلَانِ.
وَقِيلَ: أَوْ وَاحِدٌ، لَعَنَدَمْ، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينِ الْمَخُوفَ عَرُفًا أَوْ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ، وَالْمَرَضُ الْمُتَعَدِّ، كَسَلٌ وَجَدَامٌ.
فَإِنْ قُطِعَ صَاحِبُهُ.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا قِمْنٌ لِّلَّهِ، وَالْحَاضِرُ الْيَحَامُ يَقَالُ أَوْ هَيَّجَانُ بَحْرٍ، أَوْ وَقُوعٌ طَاعُونٍ، أَوْ هُوَ أَسِيرٌ مِنْ عَادَتِهِ الْقَتْلِ.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا، أَوْ قَدِيمٌ لِيَقْتُلَ أَوْ خَبَسَ لَهُ، كَمَرِيضٍ.
وَعَنْهُ: لَا، وَالْحَامِلُ عِنْدَ الطَّلُقِ، نَصْرٌ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ، لِيَنْصَبَ سِنَةً، كَمَرِيضٍ، حَتَّى تَنْجُوَ مِنْ نَفَاسِهَا، وَالْأَشْهُرُ مَعَ أَلَمٍ لَا يَبْعُدُ مُضْغَةً.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِلَّا مَعَ أَلَمٍ، وَحُكْمٌ مِنْ دُبْحٍ أَوْ أَيْبَتٍ خَشَوْتُهُ وَهِيَ أَمْعَاوَةُ لَا خَرَفَهَا وَقَطَعَهَا فَقَطْ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ كَمَيِّتٍ فِي حُكْمِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي الْحُرُوكَةِ فِي الطِّفْلِ.
وَفِي الْجَنَائَةِ، وَقَالَ هُنَا: لَا حُكْمٌ لِعَطِيَّتِهِ وَلَا لِكَلَامِهِ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ كَمَيِّتٌ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَيْضًا فِي قَتَاوِيهِ إِنْ خَرَجَتْ خَشَوْتُهُ وَلَمْ تَبْنِ ثُمَّ مَاتَ وَلَدُهُ، وَرَثَتُهُ وَإِنْ أَيْبَتَ فَالظَّاهِرُ يَرِثُهُ، لِأَنَّ الْمَوْتَ زُهُوقَ النَّفْسِ وَخُرُوجَ الرُّوحِ وَلَمْ يَوْجَدْ، وَلَا أَنَّ الطِّفْلَ يَرِثُ وَيُورَثُ بِمَجْرَدِ اسْتِهْلَالِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَذُلُّ عَلَى حَيَاةٍ أَثَبَّتَ مِنْ حَيَاةٍ هَذَا.
وَالظَّاهِرُ هَذَا مِنَ الشَّيْخِ أَنَّ مَنْ دُبْحَ لَيْسَ كَمَيِّتٍ مَعَ بَقَاءِ رُوحِهِ، وَيَأْتِي فِي الْجَنَائَةِ فِي أَنْ قُطِعَ خَشَوْتُهُ أَوْ مَرِيضِهِ أَوْ وَدَحِيهِ قَتْلًا، وَمَنْ جُرِحَ مُوحِيًا فَكَمَرِيضٍ، مَعَ ثَبَاتِ عَقْلِهِ.
وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ فَسَدَ عَقْلُهُ.
وَقِيلَ: أَوْ لَا لَمْ يَصِحَّ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ كَقَطْعِ خَشَوْتِهِ وَغَرِيقٍ وَمُعَابِنٍ كَمَيِّتٍ، وَهَذَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الْجَنَائَةِ، وَسَيَأْتِي، وَيَصِحُّ مُعَاوَضَةُ مَرِيضٍ بِثَمَنٍ مِثْلِهِ.
وَعَنْهُ: مَعَ وَارِثٍ بِإِجَازَةٍ، اخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، لِقَوَاتِ حَقِّهِ مِنَ الْمُتَعِينِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا فَيَمَنْ أَجَرَ الْمَوْقُوفَ لِأَجْنَبِيٍّ كَقَضُولِيٍّ، وَمِثْلَهَا وَصِيَّتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِمُعَيَّنٍ بِقَدَرِ حَقِّهِ، وَيَصِحُّ وَتَقْبَلُ كَذَلِكَ بِالْإِجَازَةِ لِأَنَّهُ تَحْيِيسٌ وَلَا يَحْصُلُ مِنَ الْإِرْثِ، وَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي جُمْلَةِ كَهَبَةٍ، وَلَوْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا فِي الَّتِي قَبْلَهَا صَحَّ وَهَذَا يُعْتَبَرُ إِجَازَتُهُ وَلَا يُؤَثِّرُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْوَارِثِ، فَلَوْ مَاتَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ قَبْلَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَارِثُ، وَالْوَقْفُ مُنْجَزٌ صَحَّ فِي لِّلَّهِ، عَلَى الْأَشْهُرِ، وَهَلْ لِمَرِيضَةٍ تَزَوَّجَتْ بِدُونِ مَهْرٍ نَقَصُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ لَيْسَ لَهَا، كِلَا جَارَتِهَا نَفْسَهَا بِمُحَابَاةٍ (م) (١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل لمریضة تزوجت بدون مهرها نقصه؟ فيه وجهان، جزم في التَّرجيب: ليس لها، كلجارتها نفسها بمحابة). انتهى.

قال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَمَنْ تَزَوَّجَ مَرِيضَةٌ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا فَهَلْ لَهَا مَا نَقَصَ؟
(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان =

وَيَوَجِّهُ فِيهَا كَمَهْرٍ وَزِيَادَةٍ مَرِيضٍ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ مِنْ ثُلَاثِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: لَا يَسْتَحِقُّهَا، صَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ (٢/ ٢٢٤) كَوْصِيَّةٌ لُوَارِثٍ.

قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: لَهُ لُبْسٌ نَاعِمٌ وَأَكْلٌ طَيِّبٌ لِحَاجَتِهِ، وَإِنْ فَعَلَهُ لِنَفْسِهِ الْوَرْتَةَ مُنْعٌ، وَفِيهِ: يَمْنَعُهُ إِلَّا بِقَدْرِ حَاجَتِهِ
وَعَادَتِهِ، وَسَلَمَهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَنْدَرَكُ، كَمَا تَلَاوَفَ.

وَجَزَمَ بِهِ الْحَلَوَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: لِأَنَّ حَقَّ وَارِثِهِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِ مَالِهِ، وَلَوْ قَضَى بَعْضُ غُرْمَائِهِ وَتَقَيَّ تَرَكَّتْهُ
بَقِيَّةٌ ذِيَّةٌ صَحٌّ، وَنَصُّهُ، مُطْلَقًا، وَلَا يَنْطَلِقُ تَبَرُّعُهُ بِإِقْرَارِهِ بِذَيْنِ فِي الْمَنْصُوصِ.

وَلَوْ تَابَعَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِمُخَابَاةٍ عَبْدًا قِيَمَتُهُ ثَلَاثُونَ بِعَشْرَةً فَلَمْ يَجْزِ الْوَرْتَةُ فَلَهُ ثُلُثُهُ بِالْعَشْرَةِ وَثُلُثُهُ بِالْمُخَابَاةِ، لِيَسْتَيْبِهَمَا مِنْ
قِيَمَتِهِ، فَصَحَّ بِقَدْرِ النِّسْبَةِ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ فِي نَصْفِهِ بِنَصْفِ ثَمَنِهِ لِيَسْتَيْبِ الثُّلُثُ مِنَ الْمُخَابَاةِ فَصَحَّ بِقَدْرِ النِّسْبَةِ.

اخْتَارَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُشْتَرِي سِوَى الْخِيَارِ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيُدْفَعُ بَقِيَّةُ قِيَمَتِهِ عَشْرَةً أَوْ يَفْسَخُ، وَلَوْ كَانَ وَارِثًا صَحَّ الْبَيْعُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي ثُلَاثِهِ، وَلَا مُخَابَاةَ،
وَعَلَى الثَّلَاثَةِ يَدْفَعُ بَقِيَّةُ قِيَمَتِهِ عَشْرِينَ أَوْ يَفْسَخُ.

وَلَوْ أَفْضَى إِلَى إِقَالَةٍ فِي سَلَمٍ بِزِيَادَةٍ أَوْ بِأَفْضَلٍ تَعَيَّنَتِ الْوَسْطَى، كَقِيَمَةِ قَيْزٍ حِنْطَةٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثُونَ بِقَفِيرٍ حِنْطَةٍ قِيَمَتُهُ
عَشْرَةٌ، أَوْ سَلَفِهِ عَشْرَةً فِي قَفِيرٍ حِنْطَةٍ ثُمَّ أَقَالَهُ وَقِيَمَتُهُ ثَلَاثُونَ فِي مَرَضِيهِ، وَلَوْ حَاتَبَى أَجْنَبِيًّا أَخَذَ شَفِيعَتَهُ الْوَارِثُ بِالشَّفْعَةِ،
فِي الْأَصَحِّ.

فَصْلٌ

مَنْ وَهَبَ أَوْ وَصَّى لُوَارِثٍ فَصَارَ غَيْرُ وَارِثٍ عِنْدَ الْمَوْتِ صَحَّتْ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ اخْتِيَارًا بِالْمَوْتِ^(١)، فَلَوْ وَهَبَ مَرِيضٌ
مَالَهُ لَزَوَّجَتِهِ وَلَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ فَمَاتَتْ قَبْلَهُ عَمِلَتْ بِالْجُبْرِ، لِقَطْعِ الدُّورِ، فَتَقُولُ: صَحَّتْ هِبَتُهُ فِي شَيْءٍ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ بِإِزَائِهِ
بِنَصْفِهِ، يَبْقَى لَوَرَثَتِهِ الْمَالُ إِلَّا بِنَصْفِ شَيْءٍ يَغْدِلُ شَيْئَيْنِ، أَجْزَرَ الْمَالُ بِنَصْفِ شَيْءٍ وَقَابِلُ الْإِسْطِ الشَّيْئَيْنِ وَيَنْصَفُ خُمُسَةً،
فَالشَّيْءُ الَّذِي صَحَّتْ فِيهِ الْهَبَةُ خُمُسًا الْمَالُ، فَلَوَرَثَتِهِ أَرْبَعَةٌ أَحْمَاسُ مَالِهِ، وَلَوَرَثَتُهَا خُمُسُهُ.

وَلَوْ اعْتَقَ ذَا رَحِمٍ أَوْ اعْتَقَ أُمَّةً وَتَزَوَّجَهَا عَتَقَ وَتَرَّثَهُ، فِي الْمَنْصُوصِ وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَيَرَّثُهُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ مِنْ مَدْيُونٍ.

وَقِيلَ: بَلَى وَيَنْبَغُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ اشْتَرَى أَبَاهُ وَلَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ وَتَرَكَ ابْنًا عَتَقَ ثُلُثُهُ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَاؤُهُ لَهُ، وَوَرِثَ بَثْلُهُ
الْحُرُّ ثُلُثُ سُدُسِ بَقِيَّتِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ، وَبَقِيَّةُ ثُلَاثِيهِ يَرِثُهَا الْإِبْنُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَاؤُهُ، وَيَصِحُّ ظَاهِرًا، وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُهُ

= قلت: يحتمل وجهين. انتهى.

وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف، فإذا في إطلاق المصنف نظرًا، لأن الوجهين اللذين ذكرهما ابن حمدان إنما ذكرهما تخريجيًا
من عنده لا أنهم للأصحاب.

إذا علم ذلك فالصواب ليس لها إلا ما سئى، كما قاله في الترتيب، والله أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (ومن وهب أو وصى لوارثٍ فصار غير وارثٍ عند الموت صحت، وعكسه بعكسه اعتبارًا بالموت). انتهى.

ناقض المصنف هذا في كتاب الإقرار، فقال: وإن أقر لوارثٍ فصار عند الموت أجنبيًا أو عكسه اعتبر بحال الإقرار لا الموت، على
الأصح، فيصح في الثانية دون الأولى، ثم قال: وكذا الحكم إن أعطاه وهو غير وارثٍ ثم صار وارثًا، ذكره في الترتيب وغيره. انتهى.

فجعل العطية كالإقرار، فاعتبر حالة الإقرار، وجعل الهبة وهي نوعٌ من العطية في باب تبرع المريض كالوصية، فاعتبر الموت، وهذا
المتعمد عليه، وكان الأولى، والأحرى للمصنف أن يذكر كلام صاحب الترتيب وغيره في باب تبرع المريض عقب المسألة، ليعلم أن
فيها خلافاً، لا يقطع في مكان بشيءٍ ويقطع بضده في غيره، والله أعلم.

أَمَتَهُ الْمُعْتَقَةَ حَتَّى يَرَى.

وَلَوْ أَعْتَقَ أَمَةً قِيمَتَهَا مِائَةً وَلَهُ مِائَتَانِ وَنَكَحَهَا بِمِائَةِ مَهْرٍ بِمِثْلِهَا، صَحَّ عِتْقُهُ وَنِكَاحُهُ.

وَقِيلَ: وَلَهَا الْمَهْرُ، وَفِي إِزْنِهَا الْوَجْهَانِ، وَيَحْرَمُ وَطْءُ مُتَهَبٍّ حَتَّى يَرَى أَوْ يَمُوتَ.

وَفِي الْخِلَافِ: لَهُ التَّصَرُّفُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: وَالْوَطْءُ.

وَلَوْ أَقْرَأَ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي صَحْبِهِ ذَا رَجَمٍ أَوْ مَلِكٍ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ بَهَبَةٌ أَوْ وَصِيَّةٌ فَمِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَوَرَثًا، فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِمَا، فَلَوْ اشْتَرَى ابْنُهُ بِخَمْسٍ مِثْقًا وَنِصَاوِي أَلْفًا فَقَدَّرَ الْمَحَابَةَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُ عَلَى وَارِثِهِ صَحَّ وَعَتَقَ عَلَى وَارِثِهِ، وَإِنْ دَبَّرَ ابْنُ عَمِّهِ عِتْقَ، وَالْمَنْصُوصُ: لَا يَرِثُ،

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ فِي آخِرِ حَيَاتِي عِتْقَ، وَالْأَشْهُرُ: يَرِثُ، وَلَيْسَ عِتْقُهُ وَصِيَّةً لَهُ، فَهُوَ وَصِيَّةٌ لِوَارِثِ، وَلَوْ عَلَّقَ عِتْقَ عَبْدِيهِ بِمَوْتِ قَرِيبِهِ لَمْ يَرِثْهُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ قَالَ الْقَاضِي: لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ.

وَلَوْ ادَّعَى الْهَبَةَ أَوْ الْعِتْقَ فِي الصَّحَةِ فَأَنْكَرَ الْوَرِثَةُ قَبْلَ قَوْلِهِمْ، نَقَلَهُ مِنْهَا فِي الْعِتْقِ، وَلَوْ قَالَ وَهَبْتَنِي زَمَنَ كَذَا صَحِيحًا فَأَنْكَرُوا قَبْلَ قَوْلِهِ.

وَلَوْ كَانَ مَهْرُهَا عَشْرَةَ آلَافٍ فَقَالَتْ فِي مَرَضِهَا مَا لِي عَلَيْهِ إِلَّا سِتَّةٌ فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ، نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ.

فَصْلٌ

إِذَا عَجَزَ ثُلُثُهُ عَنْ عَطَايَا وَوَصَايَا بُدِئَ بِالْعَطَايَا الْأُولَى فَلَا أَوْلَى ثُمَّ بِالْوَصَايَا مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخِّرًا سَوَاءً، فَلَوْ تَبَرَّعَ بِثُلَاثِهِ ثُمَّ اشْتَرَى أَبَاهُ صَحَّ وَلَمْ يُعْتَقْ عَلَيْهِ إِذَا قُلْنَا يُعْتَقُ مِنْ ثُلَاثِهِ، وَيُعْتَقُ عَلَى وَارِثِهِ وَلَمْ يَرِثْ.

وَعَنْهُ: يُقَسَّمُ بَيْنَ الْكُلِّ بِالْحِصَصِ مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: يُقَدِّمُ الْعِتْقَ.

وَتَخَالَفَ الْعَطِيَّةُ الْوَصِيَّةُ فِي أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الرَّجُوعَ فِيهَا، وَيَقْبَلُهَا عِنْدَ وُجُودِهَا، وَيَثْبُتُ يَمْلِكُهُ مِنْ حَبِيئِهَا، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ ثُلَاثِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ ثَبِيثًا ثَبُوتُهُ، وَإِلَّا قُلَّ مِنْهَا بِحَسَبِ خُرُوجِهِ.

وَتَمَاوَاهَا يَتَّبِعُهَا.

فَلَوْ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَكَسَبَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمِثْلِ قِيمَتِهِ دَخَلَهُ الدُّورُ، فَنَقُولُ أَبَدًا عِتْقَ مِنْهُ شَيْءٌ وَلِلْوَرِثَةِ شَيْئَانِ مِثْلًا مَا عِتْقَ مِنْهُ.

وَلَهُ مِنْ كَسْبِهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ بِجُزْئِهِ الْحُرِّ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ هُنَا مِثْلُهُ، فَصَارَ الْعَبْدُ وَقِيمَتُهُ يَغْدِلُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ، فَالشَّيْءُ إِذَنْ يَصْنَفُ الْعَبْدَ، فَيُعْتَقُ نِصْفُهُ، وَلَهُ نِصْفُ كَسْبِهِ، وَلِلْوَرِثَةِ نِصْفُهَا.

وَالْعَطِيَّةُ كَالْوَصِيَّةِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةِ.

وَيَخْرُجُ وَصِيَّةٌ ثُمَّ وَارِثُهُ لَا حَاكِمَ فِي الْمَنْصُوصِ ثُمَّ حَاكِمُ الْوَاجِبِ، كَحَجٍّ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ وَصِيَّةٌ يَعْتَقُ فِي كَفَّارَةِ تَخْيِيرِ مَنْ رَأْسَ مَالِهِ، وَتَبَرُّعُهُ مِنْ ثُلَاثِ بَاقِيهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي حَجٍّ لَمْ يُوصَ بِهِ وَزَكَاءَ وَكَفَّارَةَ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَنَقَلَ عَنْهُ: مِنْ كُلِّهِ مَعَ عِلْمٍ وَرَبِّيهِ.

وَنَقَلَ عَنْهُ فِي زَكَاءَ: مِنْ كُلِّهِ مَعَ صَدَقَةٍ.

وَعَنْهُ: تُقَدِّمُ الزَّكَاءَ عَلَى الْحَجِّ.

وَنَقَلَ ابْنُ صَدَقَةَ فَيَمْنُ أَوْصَتْ فِي مَرَضِهَا لِزَوْجِهَا بِمَهْرِهَا: هَلِيهِ وَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ، قِيلَ فَأَوْصَتْ وَهِيَ صَحِيحَةٌ؟

قَالَ: إِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً جَازَ.

قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنْ طَلَيْنَ لَكُمْ﴾ الْآيَةُ [النساء: ٤].

فَإِنْ أَخْرَجَهُ مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ أَجْزَاءٍ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ (٢) (١).

وَفِي الْخِلَافِ وَقَدْ قِيلَ لَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ حَتَّى يَلَا أَمْرَهُ فَكَلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ، فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، لِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: لَا يَعْجِبُنِي بِأَخْذِ ذَرَاهِمٍ لِيَحُجَّ بِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا بِحُجٍّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَأَخِيهِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ فَالْمَعْنَى فِي الْأَجْنَبِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْلُفُ الْمَيِّتَ، بِخِلَافِ الْوَارِثِ، فَلَمَّا قَالَ: أَدَّو الْوَاجِبَ مِنْ ثَلَاثِي.

وَقِيلَ: أَوْ قَالَ: حُجُّوا أَوْ تَصَدَّقُوا بِدَوِّ يَدَيْهِ، فَإِنْ نَفَذَ ثَلَاثُ سَقَطَ تَبَرُّعُهُ.

وَقِيلَ: يَتَزَاحَمَانِ فِيهِ، وَبَاقِي الْوَاجِبِ مِنْ ثَلَاثِيهِ.

وَقِيلَ: مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، فَيَدْخُلُهُ الدَّوْرُ، فَلَوْ كَانَ الْمَالُ ثَلَاثِينَ، وَالتَّبَرُّعُ عَشْرَةً، وَالْوَاجِبُ عَشْرَةً جُعِلَتْ تَيْمَةُ الْوَاجِبِ شَيْئًا يَكُنُ الثَّلَاثُ عَشْرَةً إِلَّا ثَلَاثُ شَيْءٍ بَيْنَ الْوَاجِبِ، وَالتَّبَرُّعِ، لِلْوَاجِبِ خَمْسَةٌ إِلَّا سُدُسُ شَيْءٍ، فَاضْمُومُ الشَّيْءِ إِلَيْهِ يَكُنُ الشَّيْءُ خَمْسَةً وَخَمْسَةَ أَسْدَاسِ شَيْءٍ، يَغْدُلُ الْوَاجِبُ عَشْرَةً، فَيَكُونُ الشَّيْءُ سِتَّةً، وَلِلتَّبَرُّعِ أَرْبَعَةٌ.

وَإِنْ شِئْتَ خَذَ حِصَّةَ الْوَاجِبِ مِنَ الثَّلَاثِ ثُمَّ أَنْسَبَ كُلًّا مِنْ حِصَّةِ التَّبَرُّعِ، وَالْوَرَّةِ مِنَ الْبَاقِي، فَخَذَ مِنْهُمْ تَيْمَةَ الْوَاجِبِ بِقَدْرِ النَّسَبَةِ، أَوْ أَنْسَبَ تَيْمَتَهُ مِنَ الْبَاقِي وَخَذَ بِقَدْرِهَا.

قَالَ فِي الرُّوْضَةِ: وَمَنْ مَاتَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ لَزِمَهُ أَنْ يُوصِيَ بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْلَمَ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبِ.

فَصْلٌ

إِذَا أَعْتَقَ مَرِيضٌ بَعْضَ عَبْدٍ بَعِيْتُهُ لَهُ أَوْ لغيرِهِ أَوْ ذَبْرَهُ أَوْ وَصَّى بِعَتَقِهِ وَثَلَاثُ يَحْتَمِلُ كُلُّهُ عَتَقَ كُلَّهُ، وَيَذْفَعُ قِيَمَةَ حَقِّ شَرِيكَهِ.

وَعَنْهُ: يُسْرَى فِي الْمَنْجَزِ خَاصَّةً.

وَعَنْهُ: لَا سِرَابَةَ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ سَيِّدِهِ عَتَقَ بِقَدْرِ ثَلَاثِيهِ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ، لِأَنَّ رَدَّ الْوَرَّةِ هُنَا لَا قَائِدَةَ لَهُمْ فِيهِ، وَيَنْبَغِي عَلَيْهِ إِذَا وَهَبَ عَبْدًا وَأَقْبَضَهُ فَمَاتَ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، فَمَوْنَةُ تَجْهِيْزِهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، قَالُوا: وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ ثَلَاثَهُمْ أَفْرَغَ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ الثَّلَاثَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَكَمَا قَالَ، وَلَا قُرْعَةً.

وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمَا فَلَمْ يَجْزِ الْوَرَّةُ عَتَقَ وَاحِدَ بَقَرَةٍ، وَتَيْمَةَ الثَّلَاثِ مِنَ الْبَاقِي، وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (فإن أخرج من ماله بإذن أجزاء، وإلا فوجهان). انتهى.

قد قال المصنف أولاً: (ويخرج وصيه ثم وارثه ثم حاكم الواجب كحج وغيره).

فالخرج للواجب على الميت إنما هو هؤلاء الثلاثة على الترتيب، فلو أخرج الواجب عليه أجنبي بإذن من له ولاية الإخراج جاز، وإن أخرج به غيره فإنه مسالة المصنف فهل يميز أم لا؟

أطلق فيه الوجهين.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: فإن أخرج أجنبي من ماله عن ميت زكاة تلزمه بإذن وصيه أو وارثه أجزاءه، وإلا فوجهان، وكذا لو أخرجها الوارث ثم وصي بإخراجها ولم يعلمه، وكذا الحج، والكفارة ونحوهما. انتهى.

والظاهر: أن المصنف تابع ابن حبان في ذلك.

قلت: أمّا إذا مات وعليه حج جاز أن يحج عنه بإذن وليه، ويجوز بغير إذنه، على الصحيح، وهو ظاهر ما قدّمه المصنف في باب حكم قضاء الصوم اختاره ابن عقيل في فصوله، والمجد في شرحه، وهي آخر مسألة يتبناها فيه.

وبه قطع في الفائق، وقيل: لا يصح، اختاره أبو الخطاب في الانتصار، وهذه المسألة إن لم تدخل في كلام المصنف فهي شبيهة بما قال، والصواب الإجزاء، والله أعلم.

ويأتي في باب الولاية ما يشابه ذلك، وقد أطلق المصنف الخلاف فيه أيضاً.

الثُلث، فَيَضْرِبُ قِيَمَةَ مَنْ قَرَعَ مِنْ ثَلَاثَةِ ثَمَّ يَنْسُبُ قِيَمَتَهَا بِمَا بَلَغَ، فَيُعْتَقُ مِنْهُ بِنِسْبَتِهِ، وَإِنْ اسْتَغْرَقَهَا ذَيْنَ عَلَيْهِ بَيْعًا.
وَعَنْهُ: يُعْتَقُ الثُّلُثُ، فَإِنْ التَزَمَ وَارِثُهُ وَبَقَضَايِهِ فَوَجْهَانِ (م ٣) ^(١).
وَلَوْ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا بَعِيَّتِهِ وَتَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا وَخَلَّفَ ابْنَيْنِ فَقَالَ:

أَحَدُهُمَا: أَبِي أَعْتَقَ هَذَا.

وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ أَعْتَقَ هَذَا عَتَقَ ثُلُثَهُمَا، وَلِكُلِّ ابْنٍ سُدُسُ الَّذِي عِيْنُهُ وَيَنْصَفُ الْآخَرُ، وَكَذَا لَوْ عِيْنَ الْأَصْغَرُ عَتَقَ أَحَدَهُمَا.

وَأُطْلِقَهُ الْأَكْبَرُ وَخَرَجَتْ الْقُرْعَةُ لِغَيْرِ الْمَعِيْنِ، وَلَوْ خَرَجَتْ لِلْمَعِيْنِ عَتَقَ ثُلُثَاهُ فَقَطْ.

وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثَةَ عِبْدٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمْ قَبْلَهُ أَفْرَعُ بَيْنَهُمْ، كَعَتَقِهِ أَحَدَهُمْ فَإِنْ خَرَجَتْ لِلْمَعِيْنِ مَاتَ حُرًّا وَتَبِمَ الثُّلُثُ بِقُرْعَةٍ بَيْنَ الْبَاقِيْنَ، وَإِنْ خَرَجَتْ لِأَحَدِهِمَا فَهَمَّا تَرَكْتُهُ فَيُعْتَقُ ثُلُثُ قِيَمَتِهَا.

وَقَالَ الشَّيْخُ: يَفْرَعُ بَيْنَ الْحَيِّينَ وَيَسْقُطُ حُكْمُ الْمَيِّتِ، كَعَتَقِهِ أَحَدِ عِبْدَيْهِ غَيْرِ مُعِيْنٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا تَعِيْنَ الْعِتْقُ فِي الثَّانِي، ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ،

وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَعْتَقْتُ سَلَامًا فَعَانِمَ حُرٌّ قَدَّمَ سَالِمًا، وَلَوْ زَادَ فِي وَقْتِ عِتْقِي لَهُ ثَلَاثًا يَرِقَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولو أعتق عبيدين لا يملك غيرهما فظهر عليه دينٌ يستغرقهما بيبعا فإن التزم وارثه بقضائه فوجهان).

انتهى.

يعني: ففي نفوذ عتقهما وجهان وعملهما إذا كان الوارث غنيا فيما يظهر، وأطلقهما في الرعاية الكبرى، والفاقق، والمغني، والشرح وقالوا: وقيل أصل الوجهين إذا تصرف الورثة في الثركة ببيع أو غيره وعلى الميت دينٌ فقضى الدين هل ينفذ؟ فيه وجهان. انتهى.

وحكى الوجهين في الكافي احتمالين:

أحدهما: ينفذ عتقهما، وهو الصواب، لتشؤف الشارع إليه، وأيضا لو كان على الميت دينٌ وقضى من عيْن ما خلّف يصح واستحق الورثة ذلك، على الصحيح من المذهب.

والوجه الثاني: لا ينفذ عتقهما، قدّمه ابن رزين، وقد ذكر ابن رجب في الفائدة الثانية عشرة على القول بأن الثركة تنتقل إليهم. وهو الصحيح لو تصرفوا فيها نفذ على الصحيح، وعلى القول بعدم النفوذ ينفذ العتق خاصة، وحكى القاضي في المجرد في نفوذ عتقهم مع عدم العلم بالدين وجهين، وأنه لا ينفذ مع العلم.

وجعل صاحب الكافي مأخذهما أن حقوق الغرماء المتعلقة بالثركة هل يملك الورثة إسقاطهما بالتزامهم الأداء من عندهم أم لا؟.

انتهى.

وهذه مسألة المصنف.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب الموصى له

تَصِحُّ لِمَنْ يَصِحُّ تَمْلِكُهُ وَلَا هِلَ الذَّمَّةِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَالْمَذْهَبُ: وَلِحَرْبِي، كَالِهَيْبَةِ (ع).
وَفِي الْمَتَّعِبِ: يَصِحُّ لِأَهْلِ الذَّمَّةِ وَدَارِ حَرْبٍ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ، وَلِمَكَاتِبِهِ وَلِمُدَبِّرِهِ، وَيَقْدَمُ عَتَقُهُ عَلَى وَصِيَّتِهِ لِعَبْدِهِ
الْقَيْنُ بِمُشَاعٍ.
وَقَالَ الْقَاضِي: يُعْتَقُ بَعْضُهُ وَيَمْلِكُ بَيْنَهَا بِقَدَرِهِ، وَلَأَمٌ وَلَدِيهِ، كَوَصِيَّتِهِ أَنْ تُلْكَ قَرَّتِيهِ وَقَفَتْ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ عَلَى وَلَدِهَا،
نَقَلَهُ الْمُرُودِيُّ،

وَأِنْ شَرَطَ عَدَمَ تَزْوِيجِهَا فَفَعَلْتُ وَأَخَذْتُ الْوَصِيَّةَ ثُمَّ تَزَوَّجْتُ فَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: لَا (م ١) ^(١) كَوَصِيَّةٍ يَعْتَقُ أَمَتَهُ عَلَى شَرْطِهِ.

وَلِعَبْدِهِ بِمَعِينٍ، كَمُشَاعٍ، فَعَنَهُ: كَمَا لَهُ.

وَعَنَهُ: يَشْتَرِي وَيُعْتَقُ، وَالْمَذْهَبُ: لَا يَصِحُّ (م ٢) ^(٢).

وَعَنَهُ: مَنَعَهَا كَقَرْنٍ وَمَنْعَهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَتَصِحُّ وَصِيَّتُهُ لَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَقَبَتِهِ، وَيُعْتَقُ بِقَبُولِهِ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثَلَاثِهِ، وَالْأُ بِقَدَرِهِ، وَيَصِحُّ لِعَبْدٍ إِنْ مَلَكَ.

وَفِي الْوَاضِحِ: أَوْ لَا، وَهِيَ لِسَبْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ حُرًّا وَقَتَ مَوْتِ مُوصٍ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَهُ وَقَبِلَ قَبُولُهُ فَالْخِلَافُ، وَلَا يَصِحُّ
لِعَبْدٍ وَارِثِهِ وَقَاتِلِهِ مَا لَمْ يَصِرْ حُرًّا وَقَتَ نَقْلِ الْمَلِكِ، وَيَصِحُّ لِمَكَاتِبِ وَارِثِهِ،

وَلِيُخْلَلَ عِلْمٌ وَجُودُهُ حِينَ الْوَصِيَّةِ، بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ حَيًّا، فَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَكْثَرٍ وَلَا وَطْءَ فَوَجْهَانِ،

(١) (مسألة - ١): قوله في الوصية لأَم الولد: (وإن شرط عدم تزويجها ففعلت وأخذت الوصية ثم تزوجت فقيل: تبطل، وقيل:

لا). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والشرح، والرعاية الكبرى.

أحدهما: تبطل، قدمه ابن رزين في شرحه، وهو قول، الحرقى إذا وصى لعبده بجزء من ماله.

قال في بدائع الفوائد قبل آخره بقريب من كراسين: قال في رواية أبي الحارث: ولو دفع إليها مالا يعني إلى زوجته على أن لا
تتزوج بعد موته فتزوجت ترد المال إلى ورثته. انتهى.

قال المصنف في باب الشروط في النكاح: وإن أعطته مالا على أن لا يتزوج عليها رده إذا تزوج، ولو دفع إليها مالا على أن لا
تتزوج بعد موته.

فتزوجت رده إلى ورثته، نقله أبو الحارث. انتهى.

فقياس هذا النص أن أم ولده ترد ما أخذت من الوصية إذا تزوجت، وتبطل الوصية بردها، واختاره الحارثي، وهو الصواب.

والقول الثاني: لا تبطل، كوصيته يعق أمة على أن لا تتزوج فمات فقالت لا أتزوج عتقت.

فإذا تزوجت لم يبطل عتقها، قولاً واحداً عند الأكثر.

قال الحارثي: ويحتمل أن ترد إلى الرق، قال: وهو الأظهر، ونصره.

قلت: ويحتمل أن تبقى على الحرية ويؤخذ منها قيمتها، مراعاة للحقين، ولم أره، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وتصح لعبده بمعين، كمشاع، فعنه: كما له، وعنه: يشتري ويعتق، والمذهب: لا يصح). انتهى.

المذهب: عدم الصحة، بلا إشكال، وحكي عنه أنه يصح، وصرح بهذه الرواية ابن أبي موسى فمن بعده، فعلى هذه الرواية هل
يكون كما لو أو يشتري من الوصية ويعتق؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يشتري من الوصية ويعتق وما بقي فهو له، وهو الصحيح، جزم به في الكافي وغيره.

وقدمه في الرعاية وغيره.

والرواية الثانية: يكون كما له.

مَا لَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ مَدَّةِ الْحَمْلِ (م ٣) (١).

وَكَذَا لَوْ وَصَّى بِهِ، وَإِنْ قَالَ إِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ ذَكَرٌ فَلَهُ كَذَا وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَكَذَا فَكَانَا فَلَهُمَا مَا شَرَطَ، وَلَوْ كَانَ قَالَ إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِكَ فَلَا، لِأَنَّهُ أَحَدُهُمَا بَعْضُ حَمْلَيْهَا لَا كَلَّةٌ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ لِمَنْ تَحَمَّلَ.

وَلَوْ وَصَّى بِثَلَاثَةِ أَحَادٍ هَذَيْنِ أَوْ قَالَ لِجَارِي أَوْ قَرِيبِي فَلَانٍ بِاسْمِ مُشْتَرِكٍ لَمْ يَصِحَّ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ، كَقَوْلِهِ أَعْطُوا ثَلَاثِي أَحَدَهُمَا، فِي الْأَصَحِّ، فَقِيلَ: يُعَيَّنُ الْوَرْتَةُ.

وَقِيلَ: بِقُرْعَةٍ (م ٤) (٢).

وَجَزَمَ ابْنُ زَيْنٍ بِصِحَّتِهَا لِمَجْهُولٍ وَمَعْدُومٍ وَبَيْنَهُمَا، وَجَزَمَ الشَّيْخُ فِي قِتَابِيهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَاحْتَسَجَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ رَجُوعُهُ عَنْ إِحْدَاهُمَا، فَعَلَى الْأُولَى لَوْ قَالَ عَبْدِي غَائِمٌ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَلَهُ مِثَّةٌ، وَلَهُ عَبْدَانِ بِهَذَا الْأَسْمِ، عَتَقَ أَحَدَهُمَا بِقُرْعَةٍ، وَلَا شَيْءَ لَهُ، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ وَخُتْلُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ هِيَ لَهُ مِنْ ثَلَاثِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ،

وَلَوْ وَصَّى بِبَيْعِ عَبْدِهِ لِزَيْنٍ أَوْ لِعَمْرٍو أَوْ لِأَحَدِهِمَا صَحَّ، لَا مُطْلَقًا.

وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ سَنَةً ثُمَّ هُوَ حُرٌّ فَوَقَّعَهُ الْخِدْمَةَ أَوْ رَدَّ عَتَقَ مُنْجَزًا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ لَا.

وَإِنْ قَتَلَ الْوَصِيَّ الْمُوصِي وَلَوْ خَطَأً بَطَلَتْ، وَلَا تَبْطُلُ وَصِيَّتُهُ لَهُ بَعْدَ جَرْحِهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: فِيهِمَا رَوَايَتَانِ، وَيَقْلُهَا التَّنْبِيرُ، فَإِنْ جَعَلَ عَتَقًا بِصِفَةِ فَوْجِهَانِ (م ٥) (٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويصحُّ لحملٍ علم وجوده حين الوصية، بأن تأتي به لدون سنة أشهرٍ من الوصية حياً، فإن أنست به لأكثر ولا وطء فوجهان، ما لم يجاوز مدة أكثر الحمل). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، وشرح ابن منجاء، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: تصحُّ الوصية له إذا وضعته لأقل من أربع سنين، وهو الصحيح.

قال في الوجيز: وتصحُّ لحملٍ تحقق وجوده قبلها، وصحَّحه في التصحيح.

وقطع به في المنعي، والكافي، والشرح، وهو عجيبٌ منه، إذا الكتاب الذي شرحه حكى الخلاف فيه، وأطلقه، وعذره أنه تابع الشيخ في المنعي وذهل عن كلام المنع.

وقدّمه في الخلاصة.

والوجه الثاني: لا تصحُّ الوصية له؛ لأنه مشكوكٌ في وجوده، ولا يلزم من لحوق النسب صحة الوصية.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ولو وصّى بثلاثة لأحد هذين أو قال لجاري أو قريبي فلانٍ باسمٍ مشتركٍ لم يصح، وعنه: تصحُّ، كقوله أعطوا ثلثي أحدهما، في الأصحّ فقيل: يعينه الورثة، وقيل: بقُرْعَةٍ). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصولية.

أحدهما: يعينه الورثة.

وقطع به في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: يعين بالقُرْعَة.

قطع به ابن رجبٍ في قواعده، وهو الصواب.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن قتل الوصيُّ الموصي ولو خطأ بطلت، ولا تبطل وصيته له بعد جرحه، وقال جماعة: فيهما روايتان، ومثلا التنبير فإن جعل عتقا نصفه فوجهان). انتهى.

الكلام عن الوجهين.

قال في فوائد القواعد: إذا قتل المدبّر سيّده ففیه طريقتان:

أحدهما: بناءً على الروايتين إن قلنا: هو عتق بصفة، وإن قلنا: وصية، لم يعتق، وهي طريقة ابن عقيل وغيره.

والطريقة الثانية: لا يعتق على الروايتين، وهي طريقة القاضي؛ لأنه لم يعلّقه على موته بقتله إياه. انتهى.

قلت: وهذا الثاني هو الصواب، ولكن قد يقال: ليست هذه عين مسألة المصنّف.

وَتَصِيحُ لِمَسْجِدٍ، وَيَصْرِفُ فِي مَصْلَحَتِهِ، فَلَوْ قَالَ: إِنْ مِتُّ فَيَتِي لِلْمَسْجِدِ أَوْ فَأَعْطُوهُ مِئَةً مِنْ مَالِي لَهُ تَوَجُّهُ صِحَّتُهُ.
وَتَصِيحُ بِمُصْحَفٍ يُقْرَأُ فِيهِ وَيُوضَعُ بِجَامِعٍ أَوْ مَوْضِعٍ خَرِيصٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَتَصِيحُ لِفَرَسٍ حَبِيبٍ مَا لَمْ يَرْضَ تَمْلِيكَهُ، فَإِنْ مَاتَ فَالْبَيْتَةُ لِلْوَرَثَةِ لَا لِفَرَسٍ حَبِيبٍ، فِي الْمَنْصُوصِ، كَوَصِيَّتِهِ بِعَتَقِ عَبْدٍ
زَيْدٍ فَتَعَدُّ، أَوْ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ أَوْ عَبْدٍ زَيْدٍ بِهَا، فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِ، فَاشْتَرَوْهُ بِذَوْنِهَا.
وَلَوْ وَصَّى بِعَتَقِ نَسَمَةٍ بِأَلْفٍ فَأَعْتَقُوا نَسَمَةً بِخَمْسٍ مِئَةٍ لَمْ يَنْصَحْ بَعْتَهُ، فِي الْأَصَحِّ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ،
وَأِنْ قَالَ أَرْبَعَةً بِكَذَا جَازَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمْ مَا لَمْ يُسَمَّ ثَمَنًا مَعْلُومًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَلَوْ وَصَّى بِعَتَقِهِ وَوَصِيَّتُهُ فَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ أَخَذَ الْعَبْدُ الْوَصِيَّةَ، نَقَلَ صَالِحٌ مَعْنَاهُ.
وَلَوْ وَصَّى بِعَتَقِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ اشْتَرَى بِثَلَاثَةِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ.
وَلَوْ وَصَّى بِشِرَاءِ فَرَسٍ لِلْفَرَسِ بِمِئَتَيْنِ وَبِغَائَةِ نَفَقَةٍ لَهُ فَاشْتَرَى بِأَقْلٍ مِنْهُ قَبَائِيهِ نَفَقَةً لَا إِرْثَ، فِي الْمَنْصُوصِ.
وَتَصِيحُ لِفَرَسٍ زَيْدٍ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ، وَيَصْرِفُهُ فِي حَلْفِهِ.
وَلَوْ وَصَّى بِشَيْءٍ لِزَيْدٍ وَبَشْيٍ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ جِيرَانِهِ وَزَيْدٌ مِنْهُمْ لَمْ يُشَارِكْهُمْ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَلِقَرَاتِيهِ وَلِلْفُقَرَاءِ: لِقَرِيبٍ
فَقِيرٍ سَهْمَانٍ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَتَوَجُّهُ تَخْرِيجِ حُكْمِ كُلِّ صَوْرَةٍ إِلَى الْأُخْرَى وَلَوْ وَصَّى لَهُ وَلِلْفُقَرَاءِ بِثَلَاثَةِ فَيَصْنَعَانِ، كُلُّهُ
وَالِلَّهِ.

وَقِيلَ: فِيهِ: كُلُّهُ لَهُ.

وَقِيلَ: فِي الْأَوَّلَى كَأَحَدِهِمْ، كُلُّهُ وَإِخْوَتُهُ، فِي وَجْهِ،

وَلَوْ وَصَّى لِحَيٍّ وَمِيتٍ فَيَصْنَعُ لِلْحَيِّ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ مَعَ جُلِيهِ بِمَوْتِهِ إِنْ لَمْ يَقُلْ: بَيْنَهُمَا، كَالْمَنْصُوصِ فِي: لَهُ وَلِجَبْرِيلَ أَوْ الْحَايِطِ، وَلَهُ وَلِلرُّسُولِ فَيَصْنَعُ الرُّسُولُ
فِي الْمَصَالِحِ.

فَصْلٌ

لَا قَبُولَ وَلَا رَدَّ لِمَوْصَى لَهُ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي، وَلَا رَدَّ بَعْدَ قَبُولِهِ.

وَفِيهِ وَجْهٌ فِيمَا كَثُرَ أَوْ وَزُنَ.

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَكَمَنْحَجَّرَ مَوَاتًا.

وَيَبْطُلُ بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْمَوْصِي أَوْ رَدُّهُ بَعْدَهُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ قَبْلَ قَبُولِهِ وَرَدُّهُ فَوَارِثُهُ كَهَوِّ.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ، نَصْرَةُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَإِنْ طَلَبَهُ وَارِثُ بِأَحَدِهِمَا وَأَبَى حَكِيمٌ عَلَيْهِ يَرُدُّ.

وَقِيلَ: يَتَّقِلُ بِلَا قَبُولٍ، كَخِيَارٍ، وَقَبُولِ الْوَصِيَّةِ كَهَبَّةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُمَا وَاحِدٌ، وَذَكَرَ الْحُلُولَانِي عَنْ أَصْحَابِنَا: يَمْلِكُهَا بِلَا قَبُولِهِ، كَمِيرَاثٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَطَوُّهُ قَبُولٌ، كَرَجْعَةٍ وَبَيْعِ خِيَارٍ، وَمَتَّى رَدُّ أَوْ قَالَ لَا أَقْبَلُهُ فَتَرَكُهُ وَلَيْسَ لَهُ تَخْصِيصُ أَحَدٍ، وَنَصِيبٌ مَنْ لَمْ

يَقْبَلْ مِنْ يُمْكِنُ تَغْيِيهِمْ لِلْوَرَثَةِ، وَيَمْلِكُهُ الْوَصِيُّ، وَتَمَاءُ مُنْفَصِلٌ مِنْذُ قَبْلِهِ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَنَصْرَةُ الْقَاضِي
وَأَصْحَابُهُ فَهُوَ قَبْلَهُ لِلْوَرَثَةِ قَبْرُكُهُ.

= وقال في الحرر: إذا قتل الموصى له الموصي بعد وصيته بطلت، وكذلك التبرير.

وقال في الرعايتين، والحاوي: ومن قتل من وصى له بشيء أو من دبره بطلا، فقد مات ذلك وأطلقا.

قلت: الصحيح من المذهب عدم العتق، والقول بعقته ضعيف، والله أعلم.

وقال في المغني، والشرح: وإذا مات السيد بعد جنايته وقبل استيفائها عتق على كل حال، سواء كانت موجبة للمال أو للقصاص؛

لأن صفة العتق وجدت فيه، فأشبه ما لو باشره. انتهى.

ولكن قد يقال إن الجناية على غير سيده في هذه الصورة.

فهذه خمس مسائل.

وَقِيلَ: لِلْمَيِّتِ.

وَقِيلَ: مِنْذُ مَاتَ الْمُوصِي فَيُزَكِّيهِ.

وَعَنْهُ: نَبِيئُهُ إِذَا قَبِلَهُ، وَعَلَيْهِ، وَالَّذِي قَبِلَهُ لَوْ قَبِلَهُ وَارِثُهُ كَانَ يَلْزَمُ وَرَثَتُهُ، وَيَتَّبِعُ حُكْمَهُ، وَيَبْتَطِلُ بِتَلْفِهِ قَبْلَ قَبُولِهِ، مُطْلَقًا، وَإِنْ تَلَفَ غَيْرُهُ فَلِلْمُوصِي كُلُّهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: ثَلَاثُهُ إِنْ مَلَكَهُ بِقَبُولِهِ، وَيَقُومُ بِسِغَرِهِ وَقَتَ الْمَوْتِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ فِي الْمَجْرَدِ عَلَى أَقَلِّ صِفَاتِهِ إِلَى الْقَبُولِ عَلَى الْآخِرِ، وَعَلَى أَنَّهُ لِلْوَرِثَةِ أَوْ لِلْمَيِّتِ يَوْمَ الْقَبُولِ سِغَرًا وَصِفَةً. وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَقَتَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ قِيَمَةُ تَرْكِهِ الْأَقْلَى مِنْ مَوْتِهِ إِلَى قَبْضِ وَارِثِهِ، وَيَحْتَمِلُ وَقَتَ مَوْتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ إِلَّا مَالٌ غَائِبٌ أَوْ دَيْنٌ أَخَذَ ثَلَاثُ الْمُعَيَّنِ.

فِي الْأَصَحِّ، وَمِنْ بَقِيَّتِهِ بِقَدْرِ ثَلَاثٍ مَا يَحْصُلُ إِلَى كَمَالِهِ، وَبَقِيَّةُ الْمُدْبِرِ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا. وَفِي التَّرْغِيبِ: فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَنْجِيزِ عَقْدِ ثَلَاثِهِ تَسْلِيمُ ثَلَاثِهِ إِلَى الْوَرِثَةِ وَتَسْلِيْطُهُمْ عَلَيْهِمَا مَعَ تَوَقُّعِ عِقْبَتِهِمَا بِحُضُورِ الْمَالِ، وَهَذَا سَهْوٌ مِنْهُ، قَالَ: وَكَذَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ عَلَى أَحَدِ أَخَوَيْ الْمَيِّتِ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ، فَهَلْ يَبْرَأُ عَنْ نَصِيْبِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَسْلِيمِ نَصِيْبِ أَخِيهِ؟ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

وَالنِّمَاءُ الْمُتَّصِلُ يَتَّبِعُ الْعَيْنَ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الْعَبْدِ الْمُعَيَّنِ فَلَهُ بَقِيَّتُهُ.

وَقِيلَ: ثَلَاثُهَا، كَثَلْتُ ثَلَاثَةً أَحْبَبْتُ اسْتَحَقَّ مِنْهُمْ اثْنَانِ.

وَقِيلَ: لَهُ الْبَاقِي أَيْضًا.

وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِثَلَاثِ صَبْرَةٍ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ فَتَلَفَ ثَلَاثُهَا فَلَهُ الْبَاقِي.

وَقِيلَ: ثَلَاثُهُ.

وَمَنْ أَوْصَى بِعَقْدٍ بَعِيْنِهِ لَمْ يَعْتَقْ حَتَّى يَعْتِقَهُ وَارِثُهُ، فَإِنْ أَبَى فَحَاكِمٌ، وَكَسْبُهُ بَيْنَ الْمَوْتِ، وَالْعَقْدِ إِزْثَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَهُ، وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ فِي مُوصَى بِوَقْفِهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: الْمُوصِي بِعَقْدِهِ لَيْسَ بِمُدْبِرٍ، وَلَهُ حُكْمُ الْمُدْبِرِ فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الموصى به

يُعتَبَرُ إِمْتِكَانُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَاخْتِصَاصُهُ بِهِ، فَلَوْ وَصَّى بِمَالٍ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ مَلَكَهُ بَعْدُ، وَتَصَحَّحُ بِمَا يَنْجِزُ عَنْ تَسْلِيمِهِ، وَإِنْ بَاءَ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَبِزَوْجِيٍّ، وَوَقَّتْ فُسَخَ النِّكَاحُ فِيهِ الْخِلَافُ، وَمِمَّا تُحْمِلُ شَجَرَتُهُ أَبَدًا أَوْ إِلَى مُدَّةٍ، وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثُ السَّقْيُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ تَسْلِيمَهَا، بِخِلَافِ مُشْتَرٍ فَإِنْ تَحَصَّلَ شَيْءٌ فَلَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ، وَمِثْلُهُ بِمِائَةٍ لَا يَمْلِكُهَا إِذَنْ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ وَصَّى بِمَا تُحْمِلُ هَذِهِ الْأَمَّةُ أَوْ هَذِهِ النُّخْلَةُ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ بِمَعْدُومٍ وَالْأَشْهُرُ: وَيَحْمِلُ أُمِّيَّ، وَيَأْخُذُ قِيَمَتَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قِيلَ: يَدْفَعُ أَجْرَةَ خَضَانَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ بَطَلَتْ.

وَيُمَبَّاحُ نَفْعُهُ كَزَيْتِ نَجَسٍ، وَلَهُ ثَلَاثُ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ مَعَ أَقَلِّ مَالٍ لَهُ غَيْرُهُ، وَكَذَا كَلْبُ الصَّيْدِ وَحِفْظُ مَاشِيَةٍ وَزَرْعٍ.

وَقِيلَ: وَيَبُوتُ، وَالْأَصْحُ وَتَرْبِيَةٌ صَغِيرٌ لِأَحَدِهَا، وَإِنْ لَمْ يَصِدْ بِهِ أَوْ يَصِيدَ إِنْ احتاجَهُ، أَوْ لِحِفْظِ مَاشِيَةٍ وَزَرْعٍ إِنْ حَصَلَ فَعِلَافٌ (م ١) ^(١).

وَفِي الْوَاضِحِ: الْكَلْبُ لَيْسَ مِمَّا يَمْلِكُهُ، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا يَصِحُّ لِمَلِكِ الْيَدِ الثَّابِتِ لَهُ، كَخَمْرِ تَخْلُلَ، وَلَوْ مَاتَ مَنْ فِي يَدِهِ خَمْرٌ وَرَثَ عَنْهُ، فَلِهَذَا يُوَرِّثُ الْكَلْبُ، نَظَرًا إِلَى الْيَدِ جِسًّا.

وَتَصَحَّحُ بِمَجْهُولٍ كَعَبْدٍ وَشَاةٍ وَيُعْطَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُهُ لَعَنَ.

وَقِيلَ: عُرْفًا، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، فَشَاةٌ عِنْدَهُ أَثْنَى كَبِيرَةٍ، وَيَعِيرُ وَيُوَرِّثُ عِنْدَهُ لِلذَّكَرِ.

وَجُزِمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ.

وَفِي الْخِلَافِ الشَّاةُ اسْمٌ لِجَنْسِ الْغَنَمِ يَتَنَوَّلُ الصُّغَارَ، وَالْكِبَارَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَوْ خَلَفَ لَا أَكَلْتُ لَحْمَ شَاةٍ فَكُلْتُ لَحْمَ جَذِي حَيْثُ.

وَقَالَ أَيْضًا: الشَّاةُ اسْمٌ لِلْأُنثَى، فَقِيلَ لَهُ: بَلْ لِلْأُنثَى، وَالذَّكَرِ، فَقَالَ: هَذَا خِلَافُ اللَّغَةِ، وَالذَّابَّةُ خَيْلٌ وَبَغَالٌ وَخَمِيرٌ، فَتَقْيِدُ يَمِينٌ مَنْ خَلَفَ لَا يَرْكَبُ ذَابَّةً بِهَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ فِي وَصِيَّةٍ بِذَابَّةٍ يُعْتَبَرُ عُرْفُ الْبَلَدِ، وَحِصَانٌ وَجَمَلٌ ذَكَرٌ، وَنَاقَةٌ وَبَقَرَةٌ أَثْنَى.

وَفِي التَّمْهِيدِ فِي الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ: الذَّابَّةُ لِلْفَرَسِ عُرْفًا، وَالْإِطْلَاقُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ وَقَالَ فِي الْفُسُونِ عَنْ أَصُولِي، يَعْنِي نَفْسَهُ، قَالَ: لِتَوَرُّعٍ قُوَّةٍ فِي الذُّبُوبِ؛ لِأَنَّهُ ذُو كَرٍّ وَقَرٍّ.

وَإِنْ قَالَ مِنْ عِبْدِي فَعَنَهُ: يُعِينُهُ الْوَرِثَةُ.

وَعَنَهُ: الْقَرْعَةُ (م ٢) ^(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (و)مباح نفعه ككلب صيد وحفظ ماشية وزرع، وقيل: ويؤت، والأصح: وتربية صغير لأحدها، وإن لم يصد به أو يصيد إن احتاجه أو لحفظ ماشية وزرع إن حصل فخلاف. انتهى.

ذكر الخلاف في المغني، والشرح احتمالين مطلقين في كتاب البيع.

أحدهما: يجوز، قدمه في الكافي، وشرح ابن رزين، وهو الصواب، في غير المسألة الأولى.

وجعل في الرعاية الكبرى الكلب الكبير الذي لا يصيد به بل هوأ كالجرو الصغير، وأطلق الخلاف فيه، وجزم بالكراهة في آداب الرعايتين.

قلت: الجواز من غير أن يصيد ولا أعدّه للصيد بعيد، ويدل عليه الحديث.

والقول الثاني: يحرم، وهو أقوى فيما لم يرد الصيد به البتة.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قال من عبيدي، فعنه: يعينه الورثة، وعنه: القرعة). انتهى.

وفي النصرة هُما في لفظٍ احتمَل معنيين، قال: وَيَحْتَمَلُ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا، وَقَوْلُهُ اخْتَفُوا عَبْدًا فَمُجْزِي عَنْ كَفَارَةٍ. وَتَقُلُّ صَالِحٌ بِشَمَنِ وَسَطٍ، وَاحِدٌ عَيْبِي كَوْصِيَّةٍ. وَقِيلَ: مُجْزِي عَنْ كَفَارَةٍ. وَتَقُلُّ ابْنُ مَنْصُورٍ الْفَرَعَةُ هُنَا. وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَقِيلٍ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ: لِلْعَبِيدِ تَعْيِينَ عِنْدَ أَحَدِهِمْ، فَإِنْ هَلَكُوا إِلَّا وَاحِدًا تَعْيِينَ وَصِيَّةٍ. وَقِيلَ: بِفَرَعَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ بَطَلَتْ. وَقِيلَ: يَشْتَرِي، كَعَبْدٍ مِنْ مَالِي، وَكَالْمَنْصُورِ فِي أُعْطُوهُ بَائَةً مِنْ أَحَدٍ كَيْسِي فَلَمْ يُوَجَدْ فِيهِمَا شَيْءٌ، وَإِنْ مَلَكَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَوُجَّهَانِ (م) (٣) (١).

وَإِنْ قَتَلُوا بَعْدَ مَوْتِهِ غَرِمَ قَاتِلُهُ لَهُ قِيمَةُ وَاحِدٍ بِفَرَعَةٍ وَاخْتِيَارِ الْوَرْتَةِ. وَإِنْ وَصَّى بِكُلِّبٍ أَوْ طَبْلٍ فَلَهُ الْمُبَاحُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ. وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِفُورٍ وَلَهُ أَفْوَاسٌ وَلَا قَرِينَةٌ فَلَهُ فُورٌ نَشَابٌ. وَقِيلَ: وَوَرْتَهَا، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْفِيصِ. وَقِيلَ: كَأَحَدِ عَيْبِيٍّ. وَقِيلَ: غَيْرُ فُورٍ يَنْدُقُ. وَقِيلَ: مَا يَرْمِي بِهِ عَادَةً. وَلَوْ وَصَّى مَنْ لَا حَجَّ عَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ بِالْفِ بَصَرَفٍ مِنْ ثَلَاثَةِ مِائَةِ حَجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا، نَصٌّ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْقُذَ.

وَعَنْهُ: مِائَةُ حَجَّةٍ وَبَقِيَّةُ ارْتِثَ. وَتَقُلُّ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بَعْدَ حَجَّةٍ لِلْحَجِّ أَوْ سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِ الْآلُفُ أَوْ الْبَقِيَّةُ فَمِنْ حَيْثُ يَنْلُغُ. وَعَنْهُ: يُعَانُ بِهِ فِي حَجَّةٍ. وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ وَإِنْ قَالَ حَجَّةٌ بِالْفِ فَكُلُّهُ لِمَنْ يَحْجُّ عَيْنُهُ أَوْ لَا. وَقِيلَ: الْبَقِيَّةُ ارْتِثَ، جَزَمَ بِهِ فِي النَّصْرِ، وَإِنْ أَبَى الْمَعِينُ الْحَجَّ فَقِيلَ: يَبْطُلُ. وَقِيلَ: فِي حَقِّهِ (م) (٤) (٢) كَقَوْلِهِ يَبْعُوا عَبْدِي لِفُلَانٍ وَتَصَدَّقُوا بِشَمَنِ، فَلَمْ يَقْبَلْ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْدِرِ الْمُوصِي لَهُ بِفُورٍ فِي

= وأطلقهما في المذهب.

أحدهما: يعطيه الورثة ما شاءوا، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه في رواية ابن منصور، واختاره القاضي وأبو الخطاب، والشراف أبو جعفر في خلافيهما، والشراف، والشيخ الموفق وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم. وصححه الناظم، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير. والرواية الثانية: يعطى واحد بالفرعة، اختاره الحارثي وابن أبي موسى وصاحب المحرر، وغيرهم. (١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن لم يملكه بطلت، وقيل: يشتري وإن ملكه قبل موته فوجهان). انتهى. يعني: إذا أوصى له بعبء ولم يملكه ثم ملكه قبل موته، وأطلقهما في الشرح وشرح الحارثي، والفاوق. أحدهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الحاوي الصغير. وقدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: لا يصح، كمن وصى لعمرو بعبء ثم ملكه.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أبى المعين الحج فبطل، وقيل: في حقه). انتهى.

أحدهما: تبطل الوصية من أصلها، وهو احتمال في المعنى، والشرح، والرعاية، وهو ظاهر ما جزم به في الهداية، والمذهب، =

السَّيْلَ عَلَى الْخُرُوجِ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، وَيَحُجُّ غَيْرُهُ بِأَقْلٍ مَا يُمْكِنُ نَفَقَةً أَوْ أَجْرَةً، وَالبَقِيَّةُ لِلوَرَثَةِ، كَالْفَرَضِ، وَكَقَوْلِهِ حُجُّوا عَنِّي، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ لِعَلَّادٍ، وَلَوْ قَالَ مَنْ عَلَيْهِ حَجٌّ صَرَّكَتِ الْأَلْفُ كَمَا سَبَقَ، وَحُسِبَ مِنَ الثَّلَاثِ الْفَاضِلِ عَنِ نَفَقَةِ الْمُسْلِمِ أَوْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ لِلْفَرَضِ.

وَفِي الْفُصُولِ: مَنْ وَصَّى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِكَذَا لَمْ يَسْتَحِقْ مَا عَيْنَ زَائِدًا عَلَى النَّفَقَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمُتَابَعَةِ جَعَالَةٍ، وَاخْتَارَهُ، وَلَا تَجُوزُ فِي الْحَجِّ^(١).

وَمَنْ أَوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِالنَّفَقَةِ صَحَّ، وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ أَنْ وَصَّى بِالْفَرَضِ يَحُجُّ بِهَا صَرَفَ فِي كُلِّ حَجَّةٍ قَدَّرَ نَفَقَتَهُ حَتَّى يَنْفَدَ، وَلَوْ قَالَ: حُجُّوا عَنِّي بِالْفَرَضِ، فَمَا فَضَّلَ لِلوَرَثَةِ، وَلَوْ قَالَ: يَحُجُّ عَنِّي زَيْدٌ بِالْفَرَضِ، فَمَا فَضَّلَ وَصِيَّتَهُ لَهُ إِنْ حَجَّ، وَلَا يُعْطَى إِلَى أَيَّامِ الْحَجِّ، قَالَهُ أَحْمَدُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: اشْتَرَى بِهِ مَتَاعًا يَتَجَرَّ بِهِ؟ قَالَ: لَا يَجُوزُ، قَدْ خَالَفَ، لَمْ يَقُلْ اتَّجَرَ بِهِ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَحُجَّ وَصِيٌّ بِإِخْرَاجِهَا، نَصَّ عَلَيْهِ. قَالَ: لِأَنَّهُ مُنْفَذٌ، كَقَوْلِهِ: تَصَدَّقْ عَنِّي بِهِ، لَا يَأْخُذُ مِنْهُ، وَكَذَا لَا يَحُجُّ عَلَى ذَائِبَةٍ مُوصَى بِهَا فِي السَّيْلِ وَلَا يَحُجُّ وَارِثٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: بَلَى إِنْ عَيْنُهُ، مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى نَفَقَتِهِ.

وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ جَازَ.

وَقِيلَ: لَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: وَصَّى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، قَالَ: لَا؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ وَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ.

وَلَوْ وَصَّى بِحَجِّجٍ نَفْلًا فَفِي صِحَّةٍ صَرَفَهَا فِي عَامٍ وَجِهَانِ (م ٥)^(٢).

= والمستوعب، والخلاصة، والمقنم، في إحدى نسخته.

وجزم به في المحرر، والنور، وصححه الحارثي.

والوجه الثاني: تبطل في حقه لا غير ويحج عنه بأقل ما يمكن من نفقة أو أجرة، والبقية للورثة، وهذا هو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وفي بعض نسخ المقنع: لم يعطه وبطلت الوصية في حقه، وبه قطع في الكافي، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والنظم، والوجيز، وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، والفاق، والمغني، والشرح ونصراه، وذكر في النظم قولاً: إِنْ بَقِيََّةُ الْأَلْفِ لِلَّذِي حَجَّ.

(١) تنبيه: محلّ الخلاف إذا كان الموصي قد حجّ حجة الإسلام، أمّا إذا لم يكن الموصي قد حجّ حجة الإسلام فإن عين المعين يقام بنفقة المثل، والبقية للورثة، قولاً واحداً، وقد صرح بذلك المصنف بعد هذا، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ولو وصّى بمحجّج نفلاً ففي صحّة صرفها في عام واحد وجهان). انتهى.

أحدهما: يجوز صرف ذلك في عام واحد، وهو الصحيح، اختاره القاضي وابن عقيل، والسامري، نقله عنهم الحارثي وقال: وهو أولى.

وصححه ابن نصر الله في حواشيه، وقال: إلّا أن تقوم قرينة على خلاف ذلك.

قال في الوجيز: وإن وصّى بثلاث حجج إلى ثلاثة في عام واحد صحّ، وأحرم الثائب بالفرض أوّلاً إن كان عليه فرض. انتهى.

والوجه الثاني: لا يجوز، قدّمه في الرعاية فقال: لو وصّى بثلاث حجج لم يكن له أن يصرفها إلى ثلاثة يحجّون عنه في عام واحد، ويحتمل أن يصحّ إن كانت نفلاً. انتهى.

وقال المصنف في باب حكم قضاء الصوم: وحكى أحمد عن طاوسٍ جواز صوم جماعة عنه في يوم واحد، ويجزئ عن عدّتهم من الأيام، قال: وهو أظهر.

واختاره المجد، قال: فدلّ ذلك أنّ من أوصى بثلاث حجج جاز صرفها إلى ثلاثة يحجّون عنه في سنة واحدة، وجزم ابن عقيل بأنّه لا يجوز؛ لأنّ نائبه مثله وذكره في الرعاية قولاً، ولم يذكر قبله ما يخالفه، ذكره في فصل استنابة المعصوب من باب الإحرام، وهو قياس ما ذكره القاضي في الصوم. انتهى كلام المصنف.

ولم يستحضر تلك الحال ما ذكره في الرعاية في باب الموصى به، ونقل عن ابن عقيل خلاف ما نقله عنه الحارثي، ولعلّ له قولين، والله أعلم.

وَلَوْ وَصَّى بِذَنْ كَتَبَ الْعِلْمَ لَمْ تُدْفَن، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: مَا يَعْجِبُنِي.
وَنَقَلَ الْأَثَرُ: لَا بَأْسَ.

وَنَقَلَ غَيْرُهُ: تُحْسَبُ مِنْ ثَلَاثِهِ.
وَعَنْهُ: الْوَقْفُ.

قَالَ الْخَلَّالُ: الْأَخْوَاطُ دَفَنُهَا.

وَلَوْ وَصَّى بِإِحْرَاقِ ثَلَاثِ مَالِهِ صَحَّ وَصَرِفَ فِي تَجْمِيرِ الْكَعْبَةِ وَتَنْوِيرِ الْمَسَاجِدِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.
قَالَ هُوَ أَوْ ابْنُ الْجَوَازِيِّ:

وَفِي التَّرَابِ يُصْرَفُ فِي تَكْفِينِ الْمَوْتَى.

وَفِي الْمَاءِ يُصْرَفُ فِي عَمَلِ سَفَرٍ لِلْجِهَادِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ إِمَّا مِنْ عِنْدِهِ أَوْ حِكَايَةً عَنِ الشَّافِعِيِّ وَلَمْ يُخَالِفْهُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَصَّى بِكُتُبِهِ مِنَ الْعِلْمِ لِأَخَرٍ وَكَانَ فِيهَا كُتُبُ الْكَلَامِ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ.
فَصَلَّ

إِذَا وَصَّى بِثَلَاثِهِ عَمَّ.

وَعَنْهُ: يُمْرُ الْمُتَجَدِّدُ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ أَوْ قَوْلِهِ: بِثَلَاثِي يَوْمَ أَمُوتُ، وَدِينُهُ مُطْلَقًا لَهُ، كَصِتْدِهِ وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي أَحْبُولَةٍ نَصَبَهَا، خِلَافًا لِلْإِنْصَارِ وَغَيْرِهِ.

وَإِنْ تَلَفَ بِهَا شَيْءٌ فَيَتَوَجَّهُ فِي ضَمَانِ الْمَيْتِ الْخِلَافُ، وَسَبَقَ فِي الْعَصَبِ ضَمَانُهُ بِبُيُوتِ حَقَرَهَا فِي فَنَائِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا قَالَهُ مَنْ قَالَ يَحْلِكُ صَيِّدًا وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي أَحْبُولَةٍ نَصَبَهَا، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ.

قَالَ أَحْمَدُ: «قَضَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الدِّيَّةَ مِيرَاثٌ».

وَعَنْهُ: هِيَ لِوَرَثَتِهِ، قَالَ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَلَوْ وَصَّى بِمَنْفَعَةِ أَمَةٍ أَبَدًا أَوْ لِأَخَرٍ بِرَقَبَتِهَا أَوْ بِقَائِمِهَا تَرَكَةً صَحَّ، وَلِلْمَالِكِ رَقَبَتُهَا يَبْعُهَا، كَعَقْدِهَا.

وَقِيلَ: وَعَنْ كُفَّارَتِهِ كَعَمَلِهِ مُؤَجَّرٍ، فَيَبْقَى انْتِفَاعُ رَبِّ الْوَصِيَّةِ بِحَالِهِ.

وَقِيلَ: يَبْنِعُ لِمَالِكٍ نَفْعُهَا.

وَقِيلَ: لَا، وَفِي كِتَابَتِهَا الْخِلَافُ^(١)، وَلَهُ قِيمَتُهَا وَوَلَدُهَا وَقِيمَتُهُ مِنْ وَطْءٍ شَبِيهِ.

وَقِيلَ: هُنَّ بِمَنْزِلَتِهَا، وَعَلَيْهِمَا تَخْرُجُ لَوْ لَمْ يَقْتَصْ مِنْ قَائِلَتِهَا وَعَقًّا هَلْ يَلْزُمُهُ الْقِيَمَةُ؟ وَإِنْ جُنْتُ سَلَمُهَا هُوَ أَوْ فَدَاهَا مُسْلُوبَةٌ، وَلَا يَطَأُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَلِلْمَالِكِ نَفْعُهَا خِدْمَتُهَا حَضَرًا وَسَفَرًا وَإِجَارَتُهَا وَإِعَارَتُهَا، وَقِيَمَةُ الْمَنْفَعَةِ عَلَى وَارِثَتِهَا إِنْ قُتِلَتْهَا قَالَهُ فِي الْإِنْصَارِ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ قُتِلَتْ فَرَقَبَةٌ بِمَنْزِلَتِهَا مَقَامَهَا.

وَيُحْتَمَلُ: أَنَّهُ لِمَالِكٍ النَّفْعُ، قَالَ: وَهُوَ أَوَّلَى.

وَقِيلَ: يَجِدُ بِوَطْئِهِ وَوَلَدُهُ قِنْ، وَتَزَوُّجُهَا إِلَيْهِمَا، وَتَجِبُ بِطَلَبِهَا وَلِلَّيْهَا مَالِكُ الرُّقْبَةِ.

(١) تنبيه: قوله: (فيمن أوصى بمنفعة أمته أبدًا: والمالك رقبته يبيعها كعتقها، وقيل: وعن كفارته: فيبقى انتفاع رب الوصية بمنفعتها بحاله، وقيل: يبيع المالك نفعها، وقيل: لا، وفي كتابتها الخلاف). انتهى.

الظاهر: أنه أراد بالخلاف الخلاف الذي في جواز بيعها.

والصحيح من المذهب جواز بيعها.

وقدّمه المصنف، فكذلك الكتابة على هذا القول، فعلى هذا لا تكون هذه المسألة من المسائل التي أطلق فيها الخلاف من وجهين، والله أعلم.

وَقِيلَ: هُمَا، وَفِي مَهْرَهَا وَنَفَقَتَيْهَا وَجَهَانِ (م ٦، ٧)^(١)، وَنَفَقَتُهَا بَعْدَ الْوَصِيِّ لِيُورَثِيهِ.
 قَطَعَ بِهِ فِي الْإِنْتِصَارِ وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ مِثْلُهُ فِي هِبَةِ نَفْعِ دَارِهِ وَسَكَنَاتِهَا شَهْرًا وَتَسْلِيمِهَا.
 وَقِيلَ: لِيُورَثِيَ الْمَوْصِي، وَهَلْ يُعْتَبَرُ خُرُوجُ ثَمَنِهَا مِنْ ثُلَاثِهِ؟ أَوْ مَا قِيَمَتُهَا بِنَفْعِهَا وَبِدُونِهِ؟ فِيهِ وَجَهَانِ (م ٨)^(٢).
 وَإِنْ وَصَّى بِنَفْعِهَا وَقَتًا فَقِيلَ كَذَلِكَ.
 وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ وَخَذَهُ مِنْ ثُلَاثِهِ، لِإِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ مُقَرَّدًا (م ٩)^(٣).

(١) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وفي مهرها ونفقتها وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): مهرها هل يكون للمالك نفعا أو رقبته، أطلق الخلاف فيه، وظاهر الشرح إطلاق الخلاف، وكذا ابن منجاء

في شرحه.

أحدهما: للمالك الرقبة، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه، اختاره ابن عقيل، والشيخ الموفق.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: للمالك نفعا، وهو المذهب، وعند أكثر الأصحاب.

قال الشيخ في المغني، والمقتنع، وغيرهما: وقال أصحابنا: وهو للمالك نفعا.

وجزم به في المنور وغيره.

وقدّمه في المحرر وغيره، وصحّحه في النظم وشرح الحارثي، وغيرهما.

قال في الفائق: هذا قول الجمهور.

(المسألة الثانية - ٧): نفقتها هل تجب على مالك نفعا أو رقبته؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: تجب على مالك الرقبة، وهو الذي ذكره الشريف أبو جعفر مذهباً لأحمد، وبه قطع أبو الخطاب في رؤوس المسائل، وابن

بكر وسأب الوجيز، وغيرهم.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثاني: تجب على مالك المنفعة، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح، واختاره الشيخ الموفق، والشارح.

وجزم به في المنور ومتخب آدمي.

وقدّمه في الخلاصة، والمحرر، والنظم وتجريد العناية، وغيرهم.

وقيل: يكون في كسبها فإن عدم ففي بيت المال.

قال الشيخ في المغني، والشارح: فإن لم يكن لها كسب فقيل في بيت المال.

قال الحارثي: هو قول الأصحاب.

وقال الشيخ، والشارح عن القول بكونه في كسبها: هو راجع إلى إيجابها على صاحب المنفعة. انتهى.

ولهذا - والله أعلم - لم يذكر المصنف إلا وجهين، وأكثر الأصحاب ذكر ثلاثة أوجه.

وأطلقها في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمقتنع، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وهل يعتبر خروج ثمنها من ثلثه؟ أو ما قيمتها بنفعا وبدونه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقتنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

أحدهما: يعتبر جميعها من الثلث، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وصحّحه في التصحيح.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق وشرح الحارثي، وغيرهم.

والوجه الثاني: تقوم بمنفعتها ثم تقوم مسلوبة المنفعة، فيعتبر ثمن بينهما، اختاره القاضي.

وقدّمه في الخلاصة، والنظم.

وَيَصِحُّ بِنَعْمَتِهَا، وَيَصِحُّ بِمَالِ الْكِتَابَةِ، وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ، وَبِالْمَكَاتِبِ وَهُوَ كَمُشْتَرِيهِ، وَيَصِحُّ بِهِ لِزَيْنِدٍ وَيَدِينِهِ لِعَمْرٍو، وَيَعْتَقُ بِأَذَانِهِ وَيَمْلِكُهُ زَيْنِدٌ بِعَجْزِهِ، فَتَبْطُلُ وَصِيَّةُ عَمْرٍو مُطْلَقًا فِيمَا بَقِيَ.
وَأِنْ قَالَ: ضَعُوا نَجْمًا فَمَا شَاءَ وَارِثُهُ، وَإِنْ قَالَ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ وَيَمِثُلُ نَصْفِهِ وَضِعَ فَوْقَ نَصْفِهِ وَفَوْقَ رُبْعِهِ، وَإِنْ قَالَ مَا شَاءَ فَأَلْكَلُ.

وَقِيلَ: لَا، كَمَا شَاءَ مِنْ مَالِهَا.
وَفِي الْخِلَافِ فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَصِحُّ بِمَالِ الْكِتَابَةِ، وَالْعَقْلُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ.
وَإِنْ وَصَّى بِكَفَّارَةٍ أَيْمَانٍ فَأَقْلَهُ ثَلَاثَةً، نَقْلَهُ حَتْبَلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (وإن وصى بنفعها وقتاً فقليل كذلك، وقيل: يعتبر وحده من ثلثه، لإمكان تقويعه منفرداً). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب.

أحدهما: حكمها حكم المنفعة على التأييد، وهو المسألة التي قبلها، وعليه الأكثر، منهم القاضي.
وقدّمه في الخلاصة، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق وشرح الحارثي، وغيرهم من الأصحاب.
والوجه الثاني: إن وصى بمنفعته على التأييد اعتبرت قيمة الرقبة بمنافعها من الثلث، لأنّ عبداً لا منفعة له لا قيمة له.
وإن كانت الوصية بمدّ مؤلمة اعتبرت المنفعة فقط من الثلث، اختاره في المستوعب فقال: هذا الصحيح عندي.
فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

باب عمل الوصايا

إِذَا أَوْصَى لَهٗ بِعِثْلِ نَصِيبٍ وَارِثٍ عَيْنَهُ فَلَهُ نَصِيبُهُ مَضْمُونًا إِلَى الْمَسْأَلَةِ.

وَفِي الْفُصُولِ أَحْتِمَالٌ وَلَوْ لَمْ يَرْتَهُ مُوصِي بِعِثْلِ نَصِيبِهِ لِمَانِعٍ، وَإِنْ لَمْ يَعْنِهِ فَلَهُ كَأَقْلَهُمْ نَصِيبًا مَضْمُونًا، فَمَعَ ابْنٍ نِصْفٌ، وَمَعَ زَوْجَةٍ ثُلُثٌ، وَكَذَا وَصِيَّتُهُ بِنَصِيبِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْتَكَنَ تَصْحِيحُ كَلَامِهِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ اخْتِيَارُهُ، فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْمَجَازِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَصَّى بِمَالِهِ صَحَّ، مَعَ تَصْصِيهِ الْوَصِيَّةَ بِنَصِيبِ الْوَرِثَةِ.

وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ وَصَّى بِحَقِّهِ كَذَارٍ وَبِمَا يَأْخُذُهُ مِنْ زَرْعِهِ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ فِي التَّوَلِّيَةِ بِعَيْنِكَ بِمَا اشْتَرَيْتَهُ بِهِ، لِلْعُرْفِ، فَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي بَعَثِكَ بِمَا بَاغَ بِهِ فَلَانَ عَبْدَهُ وَيَعْلَمَانِي، وَقَالُوا: يَصِحُّ، وَظَاهِرُهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ غَرَضًا، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ لَا، لِاسْتِدْعَاءِ التَّوَلِّيَةِ الْإِثْلَ، وَإِنْ قَالَ كَأَعْظَمِهِمْ فَلَهُ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ وَصَّى بِعِثْلِ نَصِيبٍ وَلِدٍ وَلَهُ ابْنٌ وَبِنْتُ فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِ بِنْتِ، وَتَقْلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ، وَبِعِثْلِ نَصِيبٍ وَارِثٌ لَوْ كَانَ، فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِهِ لَوْ كَانَ مُوْجُودًا، فَمَعَ ابْنَيْنِ الرَّبْعُ، وَمَعَ أَرْبَعَةِ السُّدُسُ، فَصَحَّحَ مَسْأَلَةَ عَدَمِ السَّوَارِثِ ثُمَّ وَجُودَهُ، ثُمَّ اضْرَبَ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، ثُمَّ أَقْسَمَ مَا ارْتَفَعَ عَلَى مَسْأَلَةِ وَجُودِهِ، فَمَا خَرَجَ أَضْفُهُ، إِلَى مَا ارْتَفَعَ، وَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ، وَأَقْسَمَ مَا ارْتَفَعَ بَيْنَ الْوَرِثَةِ.

وَكَذَا الْعَمَلُ لَوْ وَصَّى بِعِثْلِ نَصِيبٍ وَارِثٍ إِلَّا بِعِثْلِ نَصِيبٍ وَارِثٌ لَوْ كَانَ، فَلَوْ خَلَّفَ خَمْسَةَ بَيْنَ وَوَصَّى بِعِثْلِ نَصِيبٍ أَحَدِهِمْ إِلَّا بِعِثْلِ نَصِيبِ ابْنِ سَادِسٍ لَوْ كَانَ، فَأَضْرَبَ مَسْأَلَةَ عَدَمِهِ خَمْسَةً، فِي مَسْأَلَةِ وَجُودِهِ سِتَّةً، يَكُنْ ثَلَاثَيْنِ، فَأَقْسَمَهُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوُجُودِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ خَمْسَةً، وَعَلَى الْعَدَمِ لِكُلِّ وَاحِدٍ سِتَّةً، فَقَدْ وَصَّى بِسِتَّةٍ وَاسْتَنْتَى خَمْسَةً، فَلَهُ سِتُّهُمْ يُضَافُ إِلَى الثَّلَاثَيْنِ ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَمَعْنَاهُ لِلشَّيْخِ، وَالْمَحَرَّرُ، وَغَيْرُهُمَا.

وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَقْنِعِ الْمَقْرُوءَةِ أَرْبَعَةَ بَيْنَ وَوَصَّى بِعِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا بِعِثْلِ نَصِيبِ ابْنِ سَادِسٍ لَوْ كَانَ، قَالَه صَاحِبُ النِّظْمِ، وَإِنْ عَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنَّهُ وَصَّى بِالْخُمْسِ إِلَّا السُّدُسَ، كَذَا قَالَ، مَعَ قَوْلِهِ فِي النُّسخِ الْمَعْرُوفَةِ: أَرْبَعَةَ أَوْصَى بِعِثْلِ نَصِيبِ خَامِسٍ لَوْ كَانَ إِلَّا بِعِثْلِ نَصِيبِ سَادِسٍ لَوْ كَانَ، عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرُوا أَوْصَى لَهُ بِالسُّدُسِ إِلَّا السَّيْعَ، فَيَكُونُ لَهُ سِتُّهُمَا مِنَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعَيْنِ^(١).

وَكَذَا قَالَ الْحَارِثِيُّ إِنَّهُ قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ، وَإِنْ قَوْلُهُمْ أَوْصَى بِالْخُمْسِ إِلَّا السُّدُسَ صَحِيحٌ، بِاخْتِيَارِ أَنْ لَهُ نَصِيبُ الْخَامِسِ الْمَقْدَرُ خَيْرٌ مَضْمُونٌ، وَإِنَّ النِّصِيبَ الْمُسْتَنْتَى هُوَ السُّدُسُ.

وَهُوَ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيَّةِ، وَمَا قَالَه الْحَارِثِيُّ صَحِيحٌ، يُؤَيِّدُهُ أَنْ فِي نُسَخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الشَّيْخِ: أَرْبَعَةَ، أَوْصَى بِعِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا بِعِثْلِ نَصِيبِ ابْنِ خَامِسٍ لَوْ كَانَ، فَقَدْ أَوْصَى لَهُ بِالْخُمْسِ إِلَّا السُّدُسَ، وَتَوَافَقَ هَذَا قَوْلُ ابْنِ زُرَيْجٍ فِي ابْنَيْنِ وَوَصَّى بِعِثْلِ نَصِيبِ ثَالِثٍ لَوْ كَانَ الرَّبْعُ، وَالْأَمْلُ نَصِيبِ رَابِعٍ لَوْ كَانَ سِتُّهُمْ مِنْ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ.

وَلَوْ وَصَّى بِضَعْفِ نَصِيبِ ابْنِهِ فِثْلًا، وَبِضَعْفَيْهِ ثَلَاثَةً أَمْثَالِهِ وَثَلَاثَةً أَضْعَافِهِ أَرْبَعَةً أَمْثَالِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: ضِعْفُهُ مِثْلًا وَثَلَاثَةُ أَضْعَافِهِ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ.

وَلَوْ وَصَّى بِحِطٍّ أَوْ قِسْطٍ أَوْ نَصِيبٍ أَوْ جُزْءٍ أَوْ شَيْءٍ أَعْطَاهُ وَارِثَهُ مَا يَتِمُّوْهُ، وَيُثْلِكُهُ إِلَّا حِطًّا أَعْطَى مَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَيَسْتَهْمُ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ سُدُسُهُ، وَلَوْ كَانَ عَائِلًا مَضْمُونًا إِلَيْهِ، نَقْلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.

وَقِيلَ: سُدُسُهُ كُلُّهُ، أَطْلَقَهُ فِي رِوَايَةٍ حَرَبٍ.

وَأَطْلَقَهُ فِي الْمَحَرَّرِ، وَالرَّوَضَةِ.

(١) تبيينه: الأول: قوله: (أوصى له بالسُّدُسِ إِلَّا السَّيْعَ فيكون له سهمان من اثنين وأربعين). انتهى.

فقوله: (له سهمان من اثنين وأربعين) سبقه قلم.

والصواب: سهم مزاد على اثنين وأربعين، أو يقال له سهمان مزادان على أربعة وثمانين فإنها تصحُّ من ذلك.

وَعَنْهُ: لَهُ سَهْمٌ مِمَّا تَصِحُّ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ مَضْمُونًا إِلَيْهَا، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ^(١).
وَعَنْهُ: لَهُ يَتَلُ أَقْلَهُمْ مَضْمُونًا إِلَيْهَا، اخْتَارَهُ الْحَقْلَالُ وَصَاحِبُهُ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: عَلَيْهِمَا لَا يُزَادُ عَلَى السُّدُسِ.
وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ صَحَّ فِي لَعْنَةٍ أَوْ أَتَى أَنَّ السُّدُسَ فَكَسَدُسُ مُوصَى بِهِ، وَإِلَّا فَكَجُزْمٍ.
فَصَلَّ

وَإِنْ وَصَّى بِجُزْمٍ مَعْلُومٍ كَثَلْتُ فَخَذَهُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَأَقْسِمُ بِتَبَيُّتِهِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ، فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ ضَرَبْتُ الْمَسْأَلَةَ أَوْ وَقَفْتُهَا لِلْبَقِيَّةِ فِي الْمَخْرَجِ، فَتَصِحُّ مِمَّا بَلَغَ، ثُمَّ مَا لِلْوَصِيِّ مَضْمُونٌ فِي مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ أَوْ وَقَفْتُهَا أَوْ مَا لِكُلِّ وَارِثٍ فِي بَقِيَّةِ الْمَخْرَجِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ أَوْ فِي وَقْفِهِ، وَكَذَا إِنْ وَصَّى بِأَجْزَاءِ تَعْبِيرِ الثَّلَاثِ وَأَجِيزَتْ، وَإِنْ رُدَّتْ أَخَذْتُهَا مِنْ مَخْرَجِهَا فَجَعَلْتُهَا ثُلُثَ الْمَالِ، فَإِذَا وَصَّى بِنِصْفٍ وَرَبْعٍ وَلَهُ ابْنَانِ فَأَجَازًا صَحَّتْ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، وَإِنْ رَدَّا جَعَلْتُ الثَّلَاثَ ثَلَاثَةً وَلِلْبَائِثَيْنِ سِتَّةٌ وَإِنْ أَجَازَا لِأَحَدِهِمَا ضَرَبْتُ الْمَسْأَلَةَ الْإِجَازَةَ فِي مَسْأَلَةِ الرُّدِّ تَكُنِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ.
وَلِلْمَجَازِ لَهُ سَهْمٌ مِنْ مَسْأَلَتِهِ فِي الْأُخْرَى، وَكَذَا مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ، وَالْبَاقِي لِلْبَائِثَيْنِ وَإِنْ أَجَازَ ابْنٌ لهُمَا وَرَدَّ الْآخَرُ فَلَهُ سَهْمُهُ مِنَ الْإِجَازَةِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّدِّ، وَلَمَنْ رَدَّ سَهْمَهُ مِنَ الرُّدِّ فِي الْإِجَازَةِ، وَالْبَاقِي لِلْوَصِيِّينَ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَإِنْ أَجَازَ وَاحِدٌ لَوَاحِدٍ أَوْ كُلٌّ وَاحِدٌ لَوَاحِدٍ فَأَعْمَلْتُ مَسْأَلَةَ الرُّدِّ وَخَذْتُ مِنَ الْمَجِيزِ لِمَنْ أَجَازَ لَهُ مَا يَدْفَعُهُ بِإِجَازَتِهِمَا لَهُ، فَإِنْ انْكَسَرَ فَأَبْسَطُ الْكُلِّ مِنْ جَنْبِهِ، وَلَوْ عَبَّرْتُ الْوَصَايَا الْمَالَ فَكَمَسْأَلَةٌ عَائِلَةٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.
فَنِصَفْتُ وَثُلَّثَانِ مِنْ سَبْعَةٍ فَلِلْمَالِ يُقَسَّمُ مَعَ الْإِجَازَةِ عَلَيْهَا، وَالثَّلَاثُ مَعَ الرُّدِّ، وَمَا وَنِصْفُهُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَجُزْمٌ بِهِ الْأَكْثَرُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ فِيمَنْ وَصَّى بِمَالِهِ لِوَارِثِهِ وَلَاخَرِ بَيْنَهُ وَأَجِيزٌ فَلِلْأَجْنَبِيِّ ثَلَاثَةٌ، وَمَعَ الرُّدِّ هَلِ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ لِلْأَجْنَبِيِّ؟ فِيهِ الْخِلَافُ.
وَلَوْ وَصَّى لِزَيْنٍ بِمَالِهِ وَلِعَمَرُو بَيْنَهُ وَلَهُ ابْنَانِ فَأَجَازًا فَلِلْمَالِ أَرْبَاعًا، لِزَيْنٍ نِصْفٌ وَرَبْعٌ، وَلِعَمَرُو رَبْعٌ، وَإِنْ رَدَّا فَالْثُلُثُ كَذَلِكَ وَلِكُلِّ ابْنٍ أَرْبَعَةٌ، وَإِنْ أَجَازَا لِزَيْنٍ فَلِعَمَرُو رَبْعَ الثَّلَاثِ، وَالتَّبَقُّةُ لِزَيْنٍ، أُعْطِيَ لَهُ وَصِيَّتُهُ أَوْ الْمَمْكُونُ مِنْهَا.
وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ، كَالْإِجَازَةِ لهُمَا، وَإِنْ أَجَازَا لِعَمَرُو فَلَهُ تَبَقُّةُ الثَّلَاثِ.
وَقِيلَ: تَبَقُّةُ الرَّبْعِ، وَلِزَيْنٍ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِ الثَّلَاثِ، وَإِنْ أَجَازَ ابْنٌ لهُمَا أَخَذَا مَا مَعَهُ أَرْبَاعًا، وَإِنْ أَجَازَ لِزَيْنٍ أَخَذَا مَا مَعَهُ.
وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ، وَإِنْ أَجَازَ لِعَمَرُو أَخَذَ نِصْفَ تَبَقُّةِ الثَّلَاثِ.
وَقِيلَ: نِصْفُ تَبَقُّةِ الرَّبْعِ.
وَقِيلَ: الثَّلَاثُ أَوْ الرَّبْعُ.

فَصَلَّ

وَإِنْ وَصَّى لِزَيْنٍ بِعَبْدٍ قِيمَتُهُ مِائَةٌ وَلِعَمَرُو بَيْنَهُ ثَلَاثُ مَالِهِ وَمَالُهُ غَيْرُ الْعَبْدِ بَاتْنَانِ فَلِلزَيْنِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَبْدِ، وَلِعَمَرُو رُبْعَهُ وَثُلُثُ الْمِائَتَيْنِ، وَمَعَ الرُّدِّ لِزَيْنٍ نِصْفُهُ، وَلِعَمَرُو سُدُسُهُ وَسُدُسُ الْمِائَتَيْنِ.
وَطَرِيقُهُ أَنْ تُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا وَصَّى لَهُ بِقَدْرِ نِسْبَةِ الثَّلَاثِ إِلَى مَجْمُوعِهِمَا.
وَقِيلَ: يُقَسَّمُ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ مَا لَهُمَا فِي الْإِجَازَةِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ: لِزَيْنٍ رَبْعُ الْعَبْدِ وَخُمُسُهُ، وَلِعَمَرُو عَشْرَةٌ وَنِصْفُ عَشْرَةٍ وَخُمُسُ الْمِائَتَيْنِ.
وَطَرِيقُهُ أَنْ تَنْسَبَ الثَّلَاثُ إِلَى الْحَاصِلِ لهُمَا مَعَ الْإِجَازَةِ، فَتُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ النِّسْبَةِ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ: (وَعَنْهُ: لَهُ سَهْمٌ مِمَّا تَصِحُّ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ مَضْمُونًا إِلَيْهَا اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ) لَيْسَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ بِاخْتِيَارِ الْحَرْقِيِّ، وَإِنَّمَا هِيَ رَوَايَةٌ مُؤَخَّرَةٌ ذَكَرَهَا، وَقَدْ مَّا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ، فَقَالَ: فَلِذَا أَوْصَى لَهُ بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ أُعْطِيَ السُّدُسَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَوَايَةً أُخْرَى: يُعْطَى سَهْمًا مِمَّا تَصِحُّ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ. انْتَهَى.

وَلَوْ وَصَّى بِثَلَاثَةِ لَزِيدٍ وَبِمِائَةِ لَعَمَرُوا وَبِمِائَةٍ ثَلَاثَ آخَرَ عَلَيْهَا لَبَكَرَ وَثَلَاثَةَ مِائَةٍ بَطَلَتْ وَصِيَّةُ بَكَرٍ، وَالثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ جَاوَزَ الْمِائَةَ فَأَجِيزٌ نَفَذَ، وَإِنْ رَدَّ فَلِكُلِّ نَصْفٍ وَصِيَّتُهُ، فِي اخْتِيَارِ الشَّيْخِ.
 وَقِيلَ: إِنْ جَاوَزَ مِائَتَيْنِ فَلَزِيدٌ نَصْفٌ وَصِيَّتُهُ، وَلَعَمَرُوا مِائَةً، وَلِبَكَرٍ نِصْفُ الزَّائِدِ، وَإِنْ جَاوَزَ مِائَةً فَلَزِيدٌ نِصْفٌ وَصِيَّتُهُ، وَبَقِيَّةُ الثَّلَاثِ لَعَمَرُوا مَعَ مُعَادِيَتِهِ بِبَكَرٍ.
 وَقِيلَ: تَبْطُلُ وَصِيَّةُ بَكَرٍ هُنَا (م ١) (١).
 وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِعَبْدٍ وَلِآخَرَ بِمِائَةِ الثَّلَاثِ فَهَلْكَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْمُوصِي أَلْقِيَتْ قِيَمَتُهُ مِنْ ثَلَاثِ التَّرَكَّةِ بَعْدَ تَقْوِيمِهَا بِذَوْنِهِ، ثُمَّ الْبَقِيَّةُ لِلشَّمَامِ.

وَلَوْ وَصَّى لِوَارِثٍ وَغَيْرِهِ بِثَلَاثَةٍ اشْتَرَكَا مَعَ الْإِجَازَةِ وَمَعَ الرُّدِّ عَلَى الْوَارِثِ الْآخَرَ الثَّلَاثُ.
 وَقِيلَ: يَنْصَفُهُ كَوَصِيَّتِهِ لَهُمَا بِثَلَاثَةٍ، وَالرُّدُّ عَلَى الْوَارِثِ، وَإِنْ رَدُّوا مَا جَاوَزَ الثَّلَاثَ لَا وَصِيَّتُهُ عَيْنًا فَالْثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا.
 وَقِيلَ: لِالْآخَرِ.
 وَقِيلَ: لَهُ السُّدُسُ، وَإِنْ أَجِيزٌ لِلْوَارِثِ فَلَهُ الثَّلَاثُ، وَكَذَا الْأَجْنَبِيُّ.
 وَقِيلَ: السُّدُسُ.

فَصْلٌ

وَإِنْ وَصَّى لِزَيْدٍ بِثَلَاثِ مَالِهِ وَلَعَمَرُوا بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِ ابْنَيْهِ فَقِيلَ: لِكُلِّ مِنْهُمَا الثَّلَاثُ مَعَ الْإِجَازَةِ، كَأَنْفَرَادِهِمَا، وَالسُّدُسُ مَعَ الرُّدِّ، وَتَصَحُّهُ مِنْ مِثَّةٍ.
 وَقِيلَ: لَعَمَرُوا كَابْنٍ بَعْدَ إِخْرَاجِ الثَّلَاثِ (م ٢) (٢)، وَهُوَ ثَلَاثُ الْبَاقِي تُسَعَانِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولو وصَّى بثلاثة لزيد، وبمائة لعمرو، وبمائة ثلث آخر عليها ليكر، وثلثة مائة بطلت وصية بكر، والثلث بينهما، وإن جاوز المائة فأجيز نفذ، وإن ردَّ فلكل نصف وصيته، في اختيار الشيخ، وقيل إن جاوز مائتين فلزيد نصف وصيته، ولعمرو مائة، وليكر نصف الزائد، وإن جاوز مائة فلزيد نصف وصيته، وبقيّة الثلث لعمرو مع معاودته بيكر، وقيل: تبطل وصية بكر هنا). انتهى ما اختاره الشيخ هو الصحيح.

قطع به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في النظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

والقول الثاني: اختاره القاضي.

قال الحارثي: والأصح ما قال القاضي، وصححه الحرر فيما إذا جاوز الثلث مائتين.

والقول الثالث: اختاره المجد في محرّره، فوافق المجد القاضي فيما إذا جاوز الثلث مائتين، وخالفه فيما إذا جاوز المائة، فأبطلها.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن وصَّى لزيد بثلاث ماله ولعمرو بمثل نصيب أحد ابنيه فقيل لكل منهما الثلث مع الإجازة، كأنفرداهما، والسُّدُس مع الرُّدِّ، وتصحُّ من ستّة، وقيل لعمرو كابن بعد إخراج الثلث). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمنقح، والحرر، والشرح، وغيرهم.

أحدهما: لصاحب النصب ثلث المال عند الإجازة، وعند الرُّدِّ يقسّم الثلث بين الرصيين نصفين، وهو الصحيح.

قال في الهداية: هذا قياس المذهب عندي.

وقطع به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والقول الثاني: لصاحب النصب مثل ما يحصل لابن وهو ثلث الباقي وذلك التسعان عند الإجازة، وعند الرُّدِّ يقسّم الثلث

بينهما على خمسة، وهو احتمال في الهداية.

وقدّمه في المستوعب.

قال الحارثي: وهذا أصحُّ بلا مريّة، وهو كما قال: والتفريع الذي ذكره المصنّف بعد ذلك على هذين القولين وهي مسألة واحدة.

ففي هذا الباب ثلاث مسائل.

وفي الردُّ لهما الثلثُ على الخمسة، وإن كانت وصيةٌ زِيدَ بثلثِ باقي المالِ فعلى الأولِ لعمرو الثلثُ، ولزيدُ ثلثُ الباقي مع الإجازة، ومع الردُّ الثلثُ على خمسة، وعلى الثاني فيه دوْرٌ، لوقوفِ معرفة كلٍّ من ثلثِ الباقي ونصيبِ ابنِ عليٍّ الآخر، فأجعل المالَ ثلاثة أسهمٍ، فالنصيبُ لعمرو، ولزيدُ ثلثُ الباقي سهمٌ، ولكلُّ ابنِ سهمٌ فهو النصيبُ. وبالبابِ تضربُ مخرجَ كلِّ وصيةٍ في الأخرى تكن تسعة، ألقِ منها دائماً واحداً من مخرجِ الوصيةِ بالجزءِ فالنصيبُ سهمان، ونصيحٌ من ثمانية، وإن شئت قلتِ لابنَيْنِ سهمان.

ثم تقول: هذا مالٌ ذهبَ كلُّهُ فردٌ عليه مثلُ يصيرُ ثلاثة، ثم زدِ مثلَ نصيبِ ابنِ لوصيةِ النصيبِ فيصيرُ أربعةً وبالجزءِ خذْ مالا، والقي منه نصيباً وثلثُ باقيه يبقى ثلثُ مالٍ إلا ثلثي نصيبٍ يعْدِلُ نصيبَيْنِ، أجبرْ وقابلْ وأبسطْ من جنسِ الكسر، ثم اقلبْ فأجعلْ المالَ ثمانية، والنصيبُ اثنين.

وإن وصى لهُ بمثلِ [نصيب] أحدِ بنيه الثلاثةِ إلا ربعَ المالِ فمخرجُ الكسرِ أربعة، زده ربعه يصيرُ خمسة، فهو النصيبُ، وزدْ على عددِ البنينِ واحداً، واضربه في مخرجِ الكسرِ يصيرُ ستة عشر، فليلموصى لهُ سهمٌ، وإن شئت قلتِ فضلُ كلِّ ابنٍ برَّيع، فليكلُ ابنُ ربعٍ يبقى ربعٌ أقسمه بينهُم، فله نصفٌ ثمنِ سهمٍ من ستة عشر، ولو قال إلا ربعَ الباقي بعدَ النصيبِ، فالباقي بعدَهُ مالٌ إلا نصيباً، زده ربعه، أجبرْ وقابلْ فيصيرُ مالاً وربعاً وأربعة أنصباء وربعاً، أبسطْ من جنسِ الكسرِ يصيرُ خمسة أموالٍ وسبعة عشر نصيباً، فأجعلْ المالَ سبعة عشر، والنصيبُ خمسة، فالوصيةُ اثنان، ولو قال إلا ربعَ الباقي بعدَ الوصيةِ فالباقي بعدَها أنصباءٌ بينهُ ثلاثة، فألقِ ربعها من نصيبِ الوصيِّ يبقى ربعه هو الوصيةُ، زده على أنصباءِ الورثة، وأبسطها أربعاً، فله سهمٌ من ثلاثة عشر.

باب الموصى إليه

تصح الوصية إلى رشيد عدل ولو رقيقاً بإذن سيده.

وعنه: تصح إلى مميز.

وعنه: مراهي، ومثله سقية، وإلى فاسق ويضم إليه أمين إن أمكن الحفظ به، وذكرها جماعة في فسق طارئ فقط. وقيل: عكسه^(١).

وتصح إلى عاجز، خلافاً للترغيب، ويضم إليه أمين، واختار ابن عقيل إبداله.

وفي الكافي: للحاكم إبداله، ولا نظر لحاكم مع وصي خاص كآب.

قال شيخنا فيمن وصى إليه بإخراج حجه: ولاية الدفع، والتعيين للنظر الخاص (ع)، وإنما للولي العام الاعتباري لعدم أهليته أو فعله محرماً، فظاهرة: لا نظر ولا ضم مع وصي منهم، وهو ظاهر كلام جماعة، وتقدم كلامه في ناطق الوقف.

ونقل ابن منصور إذا كان الوصي متهماً: لم يخرج من يده ويجعل معه آخر.

ونقل يوسف بن موسى: إن كان متهماً ضم إليه رجل يرضاه أهل الوقف يعلم ما جرى، ولا تنزع الوصية منه، وترجمه الخلال: هل للورثة ضم أمين مع الوصي المتهم؟ ثم إن ضمه بأجرة من الوصية توجه جوازه، وبمن الوصي فيه نظر، بخلاف ضمه مع الفسق.

وفي غيون المسائل: في ابتداء الحجر على رشيد يذر ماله أنه ماله يخشى ضياعه في غير وجه، فجاز للحاكم حفظه، كما لو وجد ماله غيره في مضيق، أو رأى الحاكم الوصي يئذ ماله يتيسر. ويعتبر إسلامه، فإن كان الموصى كافراً فوجهاً (م ١)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وإلى فاسق ويضم إليه أمين إن أمكن الحفظ به، وذكرها جماعة في فسق طارئ فقط، وقيل عكسه). انتهى.

ظاهر هذه العبارة: أن الفاسق تصح الوصية إليه ويضم إليه أمين، والخلاف إنما هو في الطريان وعدمه.

واعلم أن الصحيح من المذهب: أنها لا تصح إلى فاسق، وعليه أكثر الأصحاب، منهم القاضي وعامة أصحابه، كالشريف وأبي الخطاب في خلافيهما، والشيرازي وابن عقيل في التذكرة، وابن البناء وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الهداية، والخلاصة، والكافي، والمحرر، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم.

ونصره الشيخ الموفق، والشارح، وغيرهما، وعنه: تصح إلى فاسق ويضم إليه أمين، قاله الخرقى وابن أبي موسى.

وقدّمه في الفائق، وهو الذي قاله المصنف.

قال القاضي: هذه الرواية محمولة على من طرأ فسقه بعد الوصية، وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب، والذي يظهر لي أن في كلام المصنف نقصاً، وهو عنه: وإلى فاسق: (لفظاً)، وعنه: (سقطت من الكاتب، ويدل على ذلك قوله: وذكرها جماعة في فسق طارئ)، فالضهير في قوله: (وذكرها) عائذ إلى الرواية، وهو واضح، فعلى هذا يكون المذهب كما قلنا، وهو عدم الصحة، ولله الحمد، ثم وجدت شيخنا قال: إنه عطف على مميز، والتقدير عنه: يصح إلى مميز، وإلى فاسق وهو حسن، لكن خلل بين ذلك المراهق، والسفيه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (فإن كان الموصي كافراً فوجهاً). انتهى.

يعني: هل تصح وصية الكافر إلى كافر أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الفصول، والمغني، والكافي، والبلغة، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: يصح إذا كان عدلاً، وهو الصحيح.

قطع به في المقنع، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس ومختب الأدمي وغيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة =

وَتُعْتَبَرُ الشُّرُوطُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَالْوَصِيَّةُ.

وَقِيلَ: وَيَبْنَهُمَا.

وَقِيلَ: تَكْفِي عِنْدَ الْمَوْتِ.

وَقِيلَ: وَعِنْدَ الْوَصِيَّةِ وَيُضْمُّ أَمِينٌ.

وَمَنْ وَصَّى إِلَى وَاحِدٍ ثُمَّ إِلَى آخَرَ وَلَمْ يَنْزِلِ الْأَوَّلَ اشْتَرَكَا، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِتَصَرُّفٍ لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَخَذَ بَعْضُ الْمَالِ ذُوْنَهُ وَقَالَ لَا أَدْفَعُهُ إِلَيْكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ الْجَهْدُ، فَلْيَجْتَهِدْ فِيمَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَا غَابَ عَنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ، قِيلَ: فَيَرْفَعُ أَمْرُهُمَا إِلَى الْحَاكِمِ وَيَبْرَأُ مِنْهَا؟

قَالَ: نَعَمْ.

وَمَنْ وَجَدَ مِنْهُ مَا يُوجِبُ عَزْلَهُ قَالَ الشُّيْخُ: أَوْ غَابَ لَزِمَ ضَمُّ أَمِينٍ، فَإِنْ وَجَدَ مِنْهُمَا فَقِي الْأَكْتِفَاءَ بِوَاحِدٍ وَجْهَانِ (م ٢)، وَإِنْ حَدَثَ عَجَزٌ لَضَعْفٍ أَوْ جَلَّةٍ أَوْ كَثْرَةِ عَمَلٍ وَنَحْوِهِ فَقِيلَ: يُضْمُّ أَمِينًا.

وَقِيلَ: لَهُ ذَلِكَ (م ٣).

= وقدمه ابن منجأ في شرحه وابن رزين.

وقال الحارثي: وهو أظهر، واختاره القاضي.

قال المجد: وجدته بخطه. انتهى.

والوجه الثاني: لا يصح.

قال في المستوعب: ولا تصح الوصية إلى كافر.

وقال في المذهب: ولا تصح إلا إلى مسلم، وكذا هو ظاهر كلامه في الهداية وغيره.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف، والمجد وجماعة أن الخلاف جارٍ فيه ولو كان غير عدل، والظاهر أنهم أرادوا العدل، كما صرح به جماعة.

والذي يظهر: أن حكمه حكم المسلم، فحيث اشتراطنا العدالة في المسلم ففي الكافر بطريق أولى، وإن لم نشترطها في المسلم فيحتمل الاشتراط في الكافر، وهو أولى، ويحتمل عدمه، وأما أن نشترط العدالة في المسلم ولم نشترطها في الكافر فبعيد جدًا، بل لا يصح.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومن وجد منه ما يوجب عزله قال الشُّيْخُ: أَوْ غَابَ لَزِمَ ضَمُّ أَمِينٍ، فَإِنْ وَجَدَ مِنْهُمَا فَقِي الْأَكْتِفَاءَ بِوَاحِدٍ وَجْهَانِ). انتهى.

يعني: لو وجد منهما ما يوجب عزلهما، وأطلقهما في الكافي، والمغني، والشرح، والحاوي الصغير، والزركشي، وغيرهم.

قال في الفائق: ولو مات جاز إقامة واحد، في أصح الروايتين.

قال في الرعاية الكبرى: وإن وجد منهما ما يوجب عزلهما جاز أن يقيم الحاكم بدلها واحدًا، في الأصح.

وقال في الصغرى: وإن ماتا جاز أن يقيم الحاكم بدلها واحدًا، في الأصح.

قال ابن رزين: فإن تغير حالهما فله نصب واحد، وقيل: لا ينصب إلا اثنين. انتهى.

إذا علم ذلك فالصحيح جواز الاكتفاء بواحد.

قال ابن نصر الله في حواشيه: أظهر الوجهين يكفي واحد. انتهى.

والقول الآخر لا بد من اثنين.

قلت: وهو قوي، هذا إذا لم تكن قرينة تدل على الاكتفاء بواحد ولزوم اثنين فيما يظهر، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن حدث عجزٌ لضعفٍ أَوْ عِلَّةٍ أَوْ كَثْرَةِ عَمَلٍ وَنَحْوِهِ فَقِيلَ: يُضْمُّ أَمِينًا، وَقِيلَ: لَهُ ذَلِكَ). انتهى.

القول الأول: وهو وجوب ضم أمين هو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح.

قال ابن رزين في شرحه: متى عجز العدل عن النظر لعلّة ونحوها ضم إليه أمين ولم ينزل، إجماعًا. انتهى.

والقول الثاني: له ضم أمين، من غير إيجاب.

وإن كان لكل منهما التصرف ولا عجز لم يجز.
 قال في الأحكام السلطانية في العامل: فإن كان فيه ناظر قبله فإن كان مما يصح فيه الاشتراك فإن لم يجز به عرف
 كان عزلاً للأول، وإلا فلا.
 ولو وصى إليه إلى أن يبلغ أو يخضر فلان أو إن مات فلان صح، وتصير الثاني وصياً عند الشرط، ذكره
 الأصحاب، أو هو وصي سنة ثم عمرو، للخبر: «أمركم زيد».
 والوصية كالتأخير، وتوجه: لا، لأن الوصية استتابة بعد الموت، فهي كالوكالة في الحياة، ولهذا هل للموصي أن
 يوصي ويغزل من وصى إليه؟
 ولا يصح إلا في معلوم، وللموصي عزله وغير ذلك كالوكيل، فهذا لا يعارض ذلك ما ذكره القاضي وجماعة: إذا
 قال الخليفة: الإمام بعدي فلان فإن مات فلان في حياتي أو تغير حاله فالخليفة فلان صح، وكذا في الثالث والرابع.
 وإن قال: فلان ولي عهدي، فإن ولي ثم مات فلان بعده، لم يصح للثاني، وعملوه بأنه إذا وصى وصار إماماً حصل
 التصرف، والنظر، والاختيار إليه، فكان العهد إليه فيمن يراه.
 وفي التي قبلها جعل العهد إلى غيره عند موته وتغير صفاته في الحالة التي لم تثبت للمعهود إليه إمامة.
 وظاهر هذا أنه لو علق ولي الأمر ولاية حكم أو وظيفة بشرط شعورها أو بشرط فوجد الشرط بعد موت ولي الأمر،
 والقيام مقامه أن ولايته تبطل، وأن النظر، والاختيار لمن قام مقامه، يؤيده أن الأصحاب اعتبروا ولاية الحكم بالوكالة في
 مسائل، وأنه لو علق عتقا أو غيره بشرط بطل بموته، قالوا: ليزال ملكه، فتبطل تصرفاته.
 قال في المغني وغيره: ولأن إطلاق الشرط يقتضي الحياة، ولهذا لو علق عتقا منجزاً بشرط فوجد بعد موت المعلق لم
 يعتق، إذا بطل العتق وغيره مع أن فيه حقاً لله، ولهذا لو اتفقا على إبطال الشرط بطل فها هنا أولى، وقد يقال: ظاهر هذا
 أنه لو قال لعبيد عمرو إن قمت فأنت وعبيدي زيد حران فباعه ثم قام أو قال: إن قمت فأنت طالق وعبيدي زيد حر
 فأبانهما ثم قامت أنه لا يعتق زيد.
 وقال صاحب الرعية: يحتمل عتقه وعدمه.
 وللموصي قبولها حياة الموصي وبعد موته ويعتبر قبولها، وله عزل نفسه فيهما.
 وفي المحرر: إذا وجد حاكماً، ونقل الأثرم وحليل.
 وعنه: لا بعد موته.
 وعنه: ولا قبله إذا لم يعلمه.
 قيل لأحمد: إن قبلها ثم غير فيها الموصي؟
 قال: لا يلزمه قبولها إذا غير فيها، وما أنفق وصي متبرع بمعروف في ثبوتها من يقيم، ذكره شيخنا،
 ولا يصح وصية إلا في معلوم بملكه الموصي، كوكالة، كقضاء دينه، وتفريق ثلثه، والنظر لصغار، وحد فذبه يستوفي
 لنفسه لا للموصي له، لا باستيفاء دينه مع زندي وارثه.
 وفي الانتصار منع وتسلم في وكالة عامة، كبيع ماله وصرفه في كذا وتصرفه في مال أطفاله بكل قليل وكثير، وأن
 الوصية تصح كالأب للمصلحة، كضاربة، يؤيد ما ذكره في رواية الميموني فيمن أوصى إليه في شيء لا يتجاوز، فإن
 أوصى إليه في تركه وأن يقوم مقامه فهذا وصي في جميع أموره، يبيع ويشترى إذا كان نظراً لهم.
 وإن وصاه بتفريق ثلثه أو قضاء دينه فأبى الورثة أو جحدوا وتعذر ثبوته ففي جواز قضائه باطناً وتكميل ثلثه من بقية
 ماله روايتان (م ٤، هـ ٥).^(١)

(١) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (وإن وصاه بتفريق ثلثه أو قضاء دينه فأبى الورثة أو جحدوا وتعذر ثبوته ففي جواز قضائه باطناً
 وتكميل ثلثه من بقية ماله روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفائق، فيه مسالتان:

(ع): ما أجمع عليه

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(خ): مخالفة الأئمة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مَعَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ فِي الدِّينِ: أَجَلٌ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَّخِذْهُ؟
قَالَ: لَا.

فَإِنْ فُرِّقَتْ ثُمَّ ظَهَرَ ذَيْنِ مُسْتَفْرَقٍ أَوْ جَهْلٍ مَوْصِيٍّ لَهُ فَتَصَدَّقَ هُوَ أَوْ حَاكِمٌ بِهِ ثُمَّ ثَبِتَ لَمْ يَضْمَنْ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي حَسَبِ الْبَيِّنَةِ لِيُطَوَّرَ مَا عِنْدَهُمْ أَوْ يُعْطِيَهُمْ وَيُطَالِبَهُمْ بِالْقَلْبِ رَوَاتَانِ (م ٦) (١).
وَمَعَ بَيِّنَةٍ فِي لُزُومِ قَضَائِهِ بِلَا حَاكِمٍ وَقَالَ الشَّيْخُ: فِي جَوَازِهِ رَوَاتَانِ، مَا لَمْ يُوَافِقْهُ وَارِدَةُ الْمُكَلَّفِ (م ٧) (٢).
وَفِي بَرَاءَةِ الْمَدِينِ بِطَائِنِ بَقِيَّتِهِ دَيْنًا يَعْلَمُهُ عَلَى الْيَمِينِ الرَّوَاتَانِ (م ٨) (٣).

- (المسألة الأولى - ٤): إِذَا وَصَّى بِقَضَاءِ دَيْنِهِ وَأَبَى الْوَرِثَةَ أَوْ جَعَلُوا وَتَعَدَّرَ ثَبْرَتَهُ فَهَلْ يَسُوغُ قَضَاؤُهُ بِطَائِنِ أَمْ لَا؟
أُطْلِقَ الْخِلَافَ.

أَحَدُهُمَا: يَسُوغُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَطْعٌ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ.
وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَالْمَنِيِّ، وَالْمَنْعِ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ، وَالْفَاتِقَ، وَغَيْرِهِمْ.
قَالَ ابْنُ مَنَاجِيٍّ فِي شَرْحِهِ: هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْهُ: لَا يَقْضِيهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِمْ إِلَّا بَيِّنَةٌ، وَعَنْهُ: يَقْضِيهِ إِنْ أَدْنَى فِيهِ حَاكِمٌ.
قَالَ فِي الْمُهْدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ: اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
(المسألة الثانية - ٥): إِذَا أَرَصَى بِتَفْرِيقِ ثَلَاثِ وَأَبَى الْوَرِثَةَ إِخْرَاجَ ثَلَاثِ مَا بَأْيَدِيهِمْ أَوْ جَعَلُوا وَتَعَدَّرَ ثَبْرَتَهُ فَهَلْ يَكْمَلُ الثَّلَاثُ شَأْنًا فِي يَدِهِ أَوْ يُخْرِجُ ثَلَاثَ مَا فِي يَدِهِ فَقَطْ؟

أُطْلِقَ الْخِلَافَ، وَأُطْلِقَ فِي الْمَنِيِّ، وَالْمُحَرَّرِ، وَالشَّرْحِ، وَالنَّظْمِ، وَغَيْرِهِمْ.
أَحَدُهُمَا: يُخْرِجُهُ كُلُّهُ شَأْنًا فِي يَدِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَطْعٌ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ.
وَقَدَّمَهُ فِي الْمُهْدَايَةِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَنْعِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ، وَشَرْحَ ابْنِ رَزِينٍ، وَالْفَاتِقَ، وَغَيْرِهِمْ.
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يُخْرِجُ ثَلَاثَ مَنْ فِي يَدِهِ.
قَالَ الشَّيْخُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ: وَيُمْكِنُ حَمْلُ الرَّوَاتَيْنِ عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ.
فَالأَوَّلَى عَمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالُ جَنْسًا وَاحِدًا، وَالثَّانِيَّةُ عَمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالُ أَجْنَاسًا، فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِثَلَاثِ كُلِّ جَنْسٍ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلًا.

(١) (مسألة - ٦): قَوْلُهُ: (وَفِي حَسَبِ الْبَيِّنَةِ لِيُطَوَّرَ مَا عِنْدَهُمْ أَوْ يُعْطِيَهُمْ وَيُطَالِبُهُمْ بِالْثَلَاثِ الرَّوَاتَانِ). انْتَهَى.
أَحَدُهُمَا: يَحْسِبُ الْبَيِّنَةُ عِنْدَهُ لِيُطَوَّرَ مَا عِنْدَهُمْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ فِي الْفُصُولِ.
وَنَصِيرُ شَيْخِنَا الْمَنْصُورِ عِنْدَنَا، وَهُوَ أَنَّ يَحْسِبُ الْبَاقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجِ ثَلَاثِ مَا فِي يَدِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ إِلَيْهِمْ. انْتَهَى.
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يُعْطِيَهُمْ وَيُطَالِبُهُمْ بِالْثَلَاثِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّنْبِيهِ، فَقَالَ فِيهِ: لَا يَحْسِبُ الْبَاقِيَ بَلْ يَسْلَمُهُ إِلَيْهِمْ وَيُطَالِبُهُمْ بِثَلَاثِ مَا فِي أَيْدِيهِمْ. انْتَهَى.

تَنْبِيهِ: قَطَعَ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ، وَلَمْ أَرَهُ لغيره، بَلْ الَّذِي حَكَاهُ الْأَصْحَابُ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ: تَكْمِيلُ الثَّلَاثِ شَأْنًا فِي يَدِهِ، وَإِخْرَاجُ ثَلَاثِ مَا فِي يَدِهِ، وَبَحْسُ الْبَاقِي، لِيُخْرِجُوا ثَلَاثَ مَا بَأْيَدِيهِمْ، وَمَا اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ لَا يُخْرِجُ عَمَّا قَالُوهُ.

(٢) (مسألة - ٧): قَوْلُهُ: (وَمَعَ وَجُودِ الْبَيِّنَةِ فِي لُزُومِ قَضَائِهِ بِلَا حَاكِمٍ رَوَاتَانِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ هُمَا فِي الْجَوَازِ دُونَ الْإِجْزَامِ إِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ الْوَارِثُ الْمُكَلَّفُ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَنِيِّ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَةِ، وَالنَّظْمِ، وَالْفَاتِقِ، وَغَيْرِهِمْ.
أَحَدُهُمَا: لَا يَشْتَرِطُ الْحَاكِمُ، بَلْ تَكْفِي الشَّهَادَةُ عِنْدَ الْمَوْصِيٍّ إِلَيْهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
قَالَ ابْنُ أَبِي الْجَدِّ: لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ بِدُونِ حُضُورِ حَاكِمٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ.
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا بَدْءَ مِنْ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَهُوَ الْأَحْوَطُ.
(٣) (مسألة - ٨): قَوْلُهُ: (وَفِي بَرَاءَةِ الْمَدِينِ بِطَائِنِ قَضَائِهِ دَيْنًا يَعْلَمُهُ عَلَى الْيَمِينِ الرَّوَاتَانِ). انْتَهَى.

يَعْنِي: إِذَا كَانَ لِلْيَمِينِ دَيْنٌ عَلَى شَخْصٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِأَخَرٍ فَهَلْ يُجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى مَنْ لَهُ الدِّينُ عَلَى الْيَمِينِ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ وَيَبْرَأُ بِطَائِنِ أَمْ لَا؟

قِيلَ لَهُ: وَصِيَّ جُعَلَةُ الْوَرَّةِ بَيْتٍ وَأَغْلَقُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْرِجُوهُ حَتَّى أَشْهَدَ لَهُمْ وَخَرَجَ مِنْهَا، قَالَ: لَا يَجُوزُ لَهُ وَتَجِدُ جَهْدَهُ وَلَا يَدْفَعُهَا إِلَيْهِمْ، قِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: تَوَفَّى وَتَرَكَ وَرَّةً وَغَرَمَاءَ، قَالَ: لَا يَدْفَعُ الْمَالُ إِلَيْهِمْ حَتَّى يَخْضُرَ الْغَرَمَاءُ.

وَلِلْمُتَّعِينَ دَفْعُ الدِّينِ الْمُوصَى بِهِ لِمُعْتَنِ إِلَيْهِ، وَالْي وَصِيَّ الْمَيِّتِ وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَلَا يَقْبِضُهُ عَيْنًا، وَالْي الْوَارِثِ، وَالْوَصِيَّ.

وَقِيلَ: أَوْ لِلْوَصِيِّ، وَإِنْ صَرَفَ أَجْنَبِيَّ الْمُوصَى بِهِ لِمُعْتَنِ.

وَقِيلَ: أَوْ لغيرِهِ فِي جِهَتِهِ، لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَإِنْ وَصَّاهُ بِإِخْطَاءٍ مُدَّعٍ دَيْنًا يَمِينُهُ فَقَدْ دَانَ رَأْسَ مَالِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ، بَيِّنَتُهُ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَقَلَ: يَقْبَلُ مَعَ صِدْقِ الْمُذْهَبِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: أَنَّهُ أَوْصَى أَنْ يَفُوزَانَ عَلَيَّ نَحْوَ خَمْسِينَ دِينَارًا وَهُوَ يَصْدُقُ فِيمَا قَالَ يَقْضِي مِنْ غَلَّةِ الدَّارِ ثُمَّ يُعْطِي وَلَدُ صَالِحٍ كُلُّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ فِيمَنْ وَصَّاهُ بِدَفْعِ مَهْرٍ أَمْرًا: لَمْ يَدْفَعْهُ مَعَ غِيَةِ الْوَرَّةِ،

وَإِذَا قَالَ: مَنَعَ ثُلُثِي حَيْثُ شِئْتُ أَوْ أَعْطَيْهِ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ عَلَيَّ مَنْ شِئْتُ، لَمْ يَتَّحْ لَهُ، فِي الْمَنْصُوصِ.

وَقِيلَ: مَعَ عَدَمِ قَرِينَةٍ، وَكَذَا وَلَدُهُ وَوَارَثُهُ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَأَبَاحَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مَنَعَ ابْنَيْهِ، وَذَكَرَ آخَرُونَ: وَأَبِيهِ، وَلَمْ يَزِيدُوا، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ فِي مَنَعَ مَنْ يُمَوِّهُ وَجْهًا.

وَلَوْ قَالَ: تَصَدَّقْ مِنْ مَالِي احْتَمَلْ مَا تَنَاولَهُ الْأَسْمُ وَاحْتَمَلْ مَا قُلْتُ وَكَثُرَ، لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَعْنِيًا عَيْنَهُ، ذَكَرَهَا فِي التَّمْهِيدِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى أَقْلِ الْوَاجِبِ (م ٩) (١).

وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ بِحَقْرِ بئرٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ أَوْ فِي السَّبِيلِ، فَقَالَ: لَا أَقْبِرُ، فَقَالَ الْمُوصِي: افْعَلْ مَا تَرَى، لَمْ يَجْزُ حَقْرُهَا بِدَارِ قَوْمٍ لَا بئرَ لَهُمْ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْصِيصِهِمْ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ.

وَلَوْ أَمَرَ بِنَاءً مَسْجِدًا فَلَمْ يَجِدْ عَرَصَةً لَمْ يَجْزُ شِرَاءَ عَرَصَةٍ يَزِيدُهَا فِي مَسْجِدِ صَنِيعٍ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ: تَدْفَعُ هَذَا إِلَى يَتَامَى فَلَانٍ فَلَإِقْرَانٍ بِقَرِينَةٍ، وَالْأ وَصِيَّةً، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلِلْوَصِيِّ يَتَّحُ عَقَارَ لَوَرَّةٍ كَيَّارٍ أَبْرَأَ بَيْعَةَ الْوَاجِبِ أَوْ حَاقَبَا أَوْ لَهُمْ وَلِصَغَارٍ وَلِلصَغَارِ حَاجَةٌ وَلِي يَتَّحُ بَعْضُهُ صَرَزَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَتَّحُ بِقَدْرِ دَيْنٍ وَوَصِيَّةٍ وَحِصَّةٍ صِغَارٍ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: يَتَّحُ الْوَصِيَّ الدَّيْنَ عَلَى الصَّغَارِ يَجُوزُ؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ نَظَرًا لَهُمْ لَا عَلَى كَيَّارٍ يُؤَسَّسُ مِنْهُمْ رُشْدًا، هُوَ كَالْأَبِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي النِّكَاحِ، قِيلَ لَهُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

ذكر الروايتين بالتعريف، وهما المذكورتان فيما إذا جحد الورثة دينًا يعلمه الموصي إليه، قاله في المحرر وغيره، وأطلقهما، وقد علمت الصحيح منهما.

والصواب: البراءة منه باطنًا.

وقدومه في الرعاية وغيره.

والرواية الثانية: لا يبرأ بالذم إلى من له الدين على الميت، قدّمه ابن رزّين في شرحه، وهو قوي.

والأولى: أن ينظر إن كان ثم من يدفع إلى من له الدين من الموصي إليه أو الورثة لم يكن له الذم، وإلاّ جاز وبرئ باطنًا.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ولو قال تصدّق من مالي احتمل ما تناوله الاسم واحتمل ما قلّ وكثر؛ لأنه لو أراد معنيًا عينه، ذكرها

في التمهيد في الزيادة على أقلّ الواجب). انتهى.

قلت: الصواب الرجوع في ذلك إلى القرائن، والعرف عند انتفاء ذلك.

القول الثاني: أقوى، والأحوط القول الأول.

أُثْبِتَ وَصِيَّتُهُ عِنْدَ الْقَاضِي؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ.

وَمَنْ مَاتَ بِبَرِيَّةٍ وَلَا حَاكِمٍ وَلَا وَصِيٍّ فَلِمُسْلِمٍ حَوْزُ تَرْكِتِهِ وَيَبِيعُ مَا يَرَاهُ.

وَقِيلَ: إِلَّا الْإِمَاءَ، وَيَكْفَنُهُ مِنْهَا ثُمَّ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ إِنْ نَوَاهُ وَلَا حَاكِمٍ، فَإِنْ تَعَلَّرَ إِذْنُهُ أَوْ أَبَاهَا رَجَعَ.

وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهَانِ، كَأَمَّا كِتَابُهُ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ مَعَ إِذْنِهِ (م ١٠، ١١)^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (ومن مات ببريئة ولا حاكم ولا وصي فلمسلم حوز تركته ويبيع ما يراه ويكفنه منها ثم من عنده، ويرجع عليها أو على من تلزمه نفقته إن نواه ولا حاكم، فإن تعلر إذنه أو أباه رجع، وقيل: فيه وجهان، كإمكانه ولم يستأذنه أو لم ينو مع إذنه). انتهى.

أطلق الخلاف في المقيس عليه، وشمل مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٠): إذا أمكنه استئذان حاكم ولم يستأذنه فهل يرجع بما تكلف عليه من كفن وغيره إذا نوى الرجوع أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: يرجع إذا نوى الرجوع.

قلت: وهو الصواب، وقواعد المذهب تقتضيه، بل هو أولى ثمن أذى حقًا واجبًا عن غيره.

والوجه الثاني: لا يرجع إذا لم يستأذن الحاكم مع إمكانه.

(المسألة الثانية - ١١): إذا استأذن الحاكم في صرف ذلك فصرفه ولم ينو الرجوع فهل له الرجوع بذلك أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يرجع ويكفي إذن الحاكم، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يرجع، وهو قوي، وهي شبيهة بما إذا أذى حقًا واجبًا عن غيره ولم ينو الرجوع ولا الشبرع، وإنما ذهبل عن

ذلك، وفيها خلاف، والصحيح من المذهب عدم الرجوع، لكن إذن الحاكم هنا يقوي الرجوع.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

كتاب الفرائض

أَسْبَابُ الْإِرْثِ: بِنِكَاحٍ وَرَحِمٍ وَوَلَاءٍ حَقٍّ.
وَعَنْهُ: وَجَدَ عَدَمَهُنَّ بِمَوَالِيٍّ، وَهِيَ الْمَوَاحَاةُ، وَمُعَاقَدَةٌ، وَهِيَ الْمُحَالَفَةُ، وَإِسْلَامُهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَالتَّيْقَاطُ، وَكَوْنُهُمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيْوَانِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلِ.
وَقِيلَ: بَلَى عِنْدَ عَدَمِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.
وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا أَذْرِي فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ: يَنْفِقُ عَلَى الْمُتَعِمِّ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَا.

وَفِي الْحَبْرِ مَا يَذَلُّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ.
رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٥١٣٩) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٩٧)، وَحَسَنُهُ عَنْ بُنْدَارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَهْزُ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ ابْنُ؟ قَالَ: أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبَ».
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَسْأَلُ رَجُلٌ مَوْلَاهُ مِنْ فَضْلٍ هُوَ عِنْدَهُ فَيَمْنَعُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا ذَرْبَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَضْلُهُ الَّذِي مَنَعَهُ شُجَاعٌ أَفْرَعٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٦٦).
هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ الْعَبْدَ يَرِثُ مَوْلَاهُ الَّذِي تَقَدَّمَ؛ لِخَبَرِ عَوْسَجَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَارِثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَتَقَنُّهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٣٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٠٦) وَحَسَنُهُ، قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ مِيرَاثُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.
وَعَوْسَجَةُ وَثَقَهُ أَبُو زُرْعَةَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِهِ: لَا يَصِحُّ.
وَالْوَرِثَةُ ذُو فَرَضٍ وَعَصَبِيَّةٌ، وَذُو رَحِمٍ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِ، فَذُو الْفَرَضِ عَشْرَةٌ: زَوْجَانِ وَأُمٌّ وَجَدَّةٌ وَبَنَاتٌ صُلْبٌ وَبَنَاتٌ ابْنٍ وَكُلُّ أَخٍ وَأَخْتٍ لَأُمٍّ^(١)، وَقَدْ يَعْصِبُ أَخْتَهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ بِمَوْتِ أُمِّهِ عَنْهَا^(٢).
وَتَارَةُ أَبٍ وَجَدَّةٌ لَأَبٍ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ وَلَدٍ وَلَدِ ابْنٍ، وَالرُّبْعُ مَعَ الْوُجُودِ؛ وَلِلزَّوْجَةِ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ يَنْصَفُ خَالِيَهُ فِيهِمَا، وَلِلْأَبِ وَالْجَدِّ السُّدُسُ بِالْفَرَضِ مَعَ ذُكُورِ الْوَلَدِ وَإِنْ نَزَلُوا، وَبِالتَّعْصِيبِ مَعَ عَدَمِهِمْ، وَبِفَرَضِ وَتَعْصِيبٍ مَعَ إِبْنَاتِ الْوَلَدِ وَلَدِ ابْنِهِ، وَلِلْجَدَّةِ مَعَ وَلَدِ ابْنَيْنِ أَوْ أَبٍ كَأَخٍ مِنْهُمْ فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ أَحْظَ لَهُ أَخَذَهُ، وَلَهُ مَعَ ذِي فَرَضٍ بَعْدَهُ الْأَحْظُ مِنْ مَقَاسِمَةٍ، كَأَخٍ أَوْ ثَلَاثِ الْبَاقِي أَوْ سُدُسُ الْجَمِيعِ، فَزَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَأَخْتٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَتُسَمَّى مُرَبَّعَةً الْجَمَاعَةِ لِاجْتِمَاعِهِمْ أَنَّهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْقِسْمَةِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ غَيْرُ السُّدُسِ أَخَذَهُ وَسَقَطَ وَلَدُ الْابْنَيْنِ أَوْ الْأَبِ.

(١) تنبيهات: الأول: أحل المصنف - رحمه الله - في عدد أصحاب الفروض بالأخوات من الأبوين أو من الأب إذا انفردن، فإنهن أصحاب فروض، بلا نزاع، ولم يذكرهن ولكنّه قال: (وكل أخ أو اخت لأُمٍّ).
فقال شيخنا: الذي يظهر أن فيه تقدماً وتأخيراً وتقديره: وأخ لأُمٍّ وكل اخت فهذا يجمع.

(٢) الثاني: قوله في عدد أصحاب الفروض: (وكل أخ أو اخت لأُمٍّ وقد يعصّب اخته من غير أبيه بموت أمه عنها). انتهى.
تابع في ذلك صاحب الوجيز وفيه نظر، إذ الأم إذا ماتت عنهما لا يرثان منها إلا بكونهما أولاداً لها لا بكون أحدهما أخ الآخر لأُمٍّ، غايته أنهما أخ وأخت كل واحد من أبٍ، والإرث من الأم.
والتعصيب إنما حصل لكونهم أولاداً لا لكونهم إخوة لأُمٍّ، ولهذا المعنى لم يذكر ذلك الأكثر.

الثالث: أحل المصنف أيضاً بإحدى العمرتين، وهي زوجة وأبوان، ولم يذكرها سهواً، فإنّ تعليقه يعطي أنه ذكرها، أو يكون تركها وتقاس على المذكورة، وهو بعيد، ثم ظهر لي أنها تدخل في كلام المصنف؛ لأن الزوجة تسمى زوجاً، وهو أولى، والله أعلم.

وَالْمَذْهَبُ: إِلَّا فِي الْأَكْذَرِيَّةِ، لِتَكْدِيرِ أَصُولِ زَيْدٍ، فِي الْآخِرَةِ عَنْهُ.
وَقِيلَ: لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ سَأَلَ عَنْهَا رَجُلًا اسْمُهُ أَكْذَرُ.
قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَتَطْمَحُ بَعْضُهُمْ:

مَا فَرَضَ أَرْبَعَةَ تَوَرَّعَ بَيْنَهُمْ مِيرَاثُ مَيْتِهِمْ بِفَرْضِ وَاقِعِ
فَلَوْ أَحَدٌ ثَلَاثُ الْجَمِيعِ وَثَلَاثُ مَا يَبْقَى لِثَانِيهِمْ بِحُكْمِ جَمَاعِ
وَلِثَالِثٍ مِنْ بَعْدِهِمْ ثَلَاثُ اللَّيْ يَبْقَى وَمَا يَبْقَى نَصِيبُ الرَّابِعِ

وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتٌ وَجَدٌ: لِلزَّوْجِ نِصْفٌ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ، وَلِلْجَدِّ سُدُسٌ، وَلِلْأَخْتِ نِصْفٌ، ثُمَّ يَفْسَمُ نَصِيبُ الْأَخْتِ
وَالْجَدِّ أَرْبَعَةً مِنْ سَبْعَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ، فَتَصِحُّ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، لِلزَّوْجِ سَبْعَةٌ، وَلِلْأُمِّ سِتَّةٌ، وَلِلْجَدِّ ثَمَانِيَّةٌ وَلِلْأَخْتِ
أَرْبَعَةٌ، وَلَا عَوْلٌ، وَلَا فَرَضٌ لِأَخْتِ مَعَهُ إِبْنَاءٌ فِي غَيْرِهَا.
فَإِنْ عَدِمَ الزَّوْجُ فَمِنْ سَبْعَةٍ، وَهِيَ الْخُرْقَاءُ، لِكثَرَةِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضَوْنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ خُرْقَاهَا، وَهِيَ سَبْعَةٌ،
وَتَرْجِعُ إِلَى سِتَّةٍ، فَلِهَذَا تُسَمَّى السُّدُسَةُ وَالْمُسَبَّعَةُ وَالْمُثَلَّثَةُ، وَالْعُثْمَانِيَّةُ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ قَسَمَهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَالْمُرْتَبَعَةُ؛ لِأَنَّ ابْنَ
مُسْعُودٍ جَعَلَ لِلْأَخْتِ النِّصْفَ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالْمُخَمَّسَةُ؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنْ
الصَّحَابَةِ: عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مُسْعُودٍ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ، وَالشُّعْبِيَّةُ وَالْحُجَّاجِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْحُجَّاجَ اشْتَرَحَ بِهَا
الشُّعْبِيَّ فَاصْطَابَ لَقَعًا عَنْهُ.

وَأِنْ عَدِمَ الْجَدُّ سُمِّيَتْ الْمَاهِلَةُ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَنْ شَاءَ بِأَهْلَتِهِ.

وَوَلَدَ الْآبِ إِذَا انْفَرَدُوا مَعَهُ كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الْجَمِيعُ قَاسَمُوهُ، ثُمَّ أَخَذَ عَصْبَتَهُ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ نَصِيبَ وَلَدِ الْآبِ،
وَتُسَمَّى الْمَعَادَةُ، وَتَأْخُذُ أَثْنَاهُمْ تَمَامَ فَرَضِهَا، وَالْبَقِيَّةُ لَوَلَدِ الْآبِ، فَجَدٌ وَأَخْتَانُ لِبَهْتَيْنِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، ثُمَّ تَأْخُذُ الْيَسَارَ لِبَهْتَيْنِ
نَصِيبِ الْيَسَارِ، وَهِيَ امْرَأَةٌ حَبْلَى قَالَتْ لِبُورَثَةٍ: إِنْ أَلِدَ أُنْتَى لَمْ تَرَثْ وَأُنْتَيْنِ أَوْ ذَكَرَا الْعَشْرَ وَذَكَرَيْنِ السُّدُسَ.
وَجَدٌ وَأَخْتَيْنِ لِبَهْتَيْنِ وَأَخٌ لِبَ، لِلْجَدِّ ثُلُثٌ، وَلِلْيَسَارِ نِصْفٌ، يَبْقَى سُدُسٌ لِهَمَا وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ، وَمَعَهُمْ
أُمُّ لَهَا سُدُسٌ، وَلِلْجَدِّ ثُلُثُ الْبَاقِي، وَلِلْيَسَارِ نِصْفٌ، وَالْبَاقِي لِهَمَا، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، وَهِيَ مُخْتَصَرَةُ زَيْدٍ،
وَمَعَهُمْ أُمُّ آخَرُ مِنْ تِسْعِينَ وَهِيَ تِسْعِيَّةُ زَيْدٍ، هَذَا الْعَمَلُ كُلُّهُ فِي الْجَدِّ عَمَلُ زَيْدٍ وَمَذْهَبُهُ، وَنَصُّ أَحْمَدَ عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ
وَعَلَى مَعْنَاهُ مُتَّبِعًا لَهُ.

فصل

وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ مَعَ وَلَدِ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازًا، وَابْنُ الْأَخِ لَيْسَ بِأَخٍ، أَوْ اثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَةٍ أَوْ أَخَوَاتٍ. وَإِنْ
سَقَطَ أَبٌ لَا بَنَانٍ فِيهِمَا، وَالثَّلَاثُ مَعَ عَدَمِهِمْ، فَزَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخَوَانُ لَأُمٍّ تُسَمَّى مَسْأَلَةَ الْإِزْمَامِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنْ جَعَلَ لِلْأُمِّ
ثُلَاثًا وَالْبَاقِي لِهَمَا فَهُوَ إِنَّمَا يُدْخِلُ النِّقْصَ عَلَى مَنْ يَصِيرُ عَصْبَتُهُ بِحَالٍ، وَإِنْ جَعَلَ لِلْأُمِّ سُدُسًا فَلَا يَحْجُبُهَا إِلَّا بِثُلَاثٍ، وَهُوَ لَا
يَرَى الْعَوْلَ، وَلَهَا فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ فِيهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي السَّبَبِ الْمُدْلَى بِهِ
وَهُوَ الْوِلَادَةُ، وَامْتَنَزَ الْآبُ بِالنَّصِيبِ بِخِلَافِ الْجَدِّ، وَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَهَا الثَّلَاثُ كَامِلًا، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ.
قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَالْحُجَّةُ مَعَهُ لَوْلَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ.

وَلَوْ انْقَطَعَ نَسَبٌ وَلِدَهَا وَتَغَصَّبَهُ مِنْ أَبِيهِ لَا مِنْ أُمِّهِ؛ لِكُونِهِ وَلَدُ زَنَاءٍ أَوْ مُتَنَبِّئٍ بِلِعَانٍ أَوْ أَدْعَاهُ امْرَأَةً وَالْحَقُّ بِهَا وَرَثَتْ
أُمُّهُ وَذُو الْفَرْضِ مِنْهُ فَرَضَهُمْ، وَعَصْبَتُهُ بَعْدَ ذُكُورٍ وَلَدِيٍّ وَإِنْ نَزَلَ عَصْبَتُهُ أُمُّهُ فِي الْإِرْثِ، وَبَرِثَتْ أَخُوهُ لِأُمِّهِ مَعَ بَنِيهِ لَا أَخِيهِ،
وَيُعَايَا بِهَا.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: وَيَعْمَلُونَ عَنْهُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٢٤٤٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا مَعَاقِلَهُمْ وَيَقْدُوا عَائِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَلَا حَمْدَ (٣٦٣/٤) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ: «الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ». وَعَنْهُ: أُمُّ عَصْبَتِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَشَيْخُنَا، فَإِنَّ عَدِمَتْ فَعَصْبَتُهَا، فَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ وَلَجِقَهُ أَنْجَرُ إِلَيْهِ. وَعَنْهُ: يَرُدُّ عَلَى ذِي فَرْضٍ، فَإِنْ عَدِمَ فَعَصْبَتُهَا عَصْبَتُهُ، فَلَوْ مَاتَ ابْنُ ابْنِ مَلَاعَنَةٍ عَنْ أُمِّهِ وَجَدْتِهِ الْمَلَاعَنَةُ فَلَأُمُّهُ الْجَمِيعُ عَلَى الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الثَّلَاثُ وَالْبَقِيَّةُ لِلْجَدَّةِ، وَتَعَايَا بِهَا، وَلَيْسَتْ الْمَلَاعَنَةُ عَصْبَةً لَوْ كَلِمَةُ بَنِيهَا. وَظَاهِرُ اخْتِيَارِ الْأَجْرِيِّ: تَرْتُّ هِيَ وَذُو الْفَرْضِ فَرَضُهُمْ وَمَا بَقِيَ لِمَوْلَاهَا إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً وَإِلَّا لِبَيْتِ الْمَالِ. وَلَا يُوَرِّثُ تَوَاطُّمُ مَلَاعَنَةٍ وَزَنَا وَفَرْدُهُمَا بِإِخْوَةِ الْأَبِ. وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقِيلَ: فِي وَلَدِ مَلَاعَنَةٍ. وَلِلْجَدَّةِ فَكَثَرُ السُّدُسُ إِنْ تَحَازَنَ وَإِلَّا فَلَا فَرْبِهِنَّ، وَمَنْصُوصُهُ أَنَّ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تَشَارِكُ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ^(١).

وَلَا يَرِثُ غَيْرُ ثَلَاثٍ: أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِ وَأُمُّ أَبِي الْأَبِ، وَإِنْ عَلَوْنَ أُمُومَةٌ، وَقِيلَ وَأَبُوءُ إِلَّا مُدْلِيَّةٌ بِغَيْرِ وَارِثٍ كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَتَرِثُ أُمُّ الْأَبِ وَالْجَدَّةُ مَعَهُمَا كَالْعَمِّ. وَعَنْهُ: لَا، فَعَلَيْهِمَا لَأُمُّ أُمِّ مَعَ الْأَبِ وَأُمُّ السُّدُسِ وَقِيلَ: يَصْنَعُ مَعَادَةً، وَتَرِثُ الْجَدَّةُ بِقَرَابَتِهَا. وَعَنْهُ: بِأَقْوَاهُمَا، فَلَوْ تَزَوَّجَ بِنْتُ عَمِّهِ فَجَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّ وَلَدَتْهُمَا وَأُمُّ أَبِي أَبِي، وَبِنْتُ خَالَتِهِ جَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّ، وَأُمُّ أُمِّ أَبِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَلَيْسَتْ صُلْبُ النُّصْفِ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَتْ ابْنِ، ثُمَّ لِأَخْتِ لَأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبِ مُنْفَرِدَاتٍ لَمْ يُعَصِّبَنَّ، وَلِثَنَيْنِ مِنَ الْجَمِيعِ فَكَثَرَتْ لَمْ يُعَصِّبَنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلَيْسَتْ ابْنِ فَكَثَرَتْ مَعَ بِنْتِ صُلْبِ السُّدُسِ مَعَ عَدَمِ مَعْصَبٍ، وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِهِ، فَإِنْ عَصَبَهَا أَخُوهَا فَهُوَ الْآخُ الْمَشْتُومُ؛ لِأَنَّهُ ضَرَّهَا وَمَا انْتَفَعَ، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْمُنْتَحَبِ وَغَيْرِهِمَا. وَكَذَا الْأَخْتُ لِأَبِ فَكَثَرَتْ مَعَ أُخْتِ لَأَبَوَيْنِ، فَأَمَّا الْقَائِلَةُ مَعَ زَوْجٍ وَأُخْتِ لَأَبَوَيْنِ: إِنْ أُلِدَ ذَكَرًا فَكَثَرَتْ لَمْ يَرِثْ، وَكَذَا بِنْتُ ابْنِ ابْنِ مَعَ بِنْتِ ابْنِ، وَعَلَى هَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمُنْتَحَبِ وَغَيْرِهِ، وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِسُّدُسِ الْأَخْتِ، لِإِنْ عَصَبَهَا أَخُوهَا فَهُوَ الْآخُ الْمَشْتُومُ، لِأَنَّهُ ضَرَّهَا وَمَا انْتَفَعَ، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ أَخَذَ الثَّلَاثِينَ بَنَاتٍ صُلْبٍ أَوْ بَنَاتٍ ابْنِ أَوْ هُمَا سَقَطَ مِنْ ذَوَيْهِنَّ إِنْ لَمْ يُعَصِّبَهُنَّ ذَكَرٌ بِإِذَا لِهِنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْ بَنِي الْأَبْنِ. لِلذَّكَرِ مِثْلِي الْأُنْثَى، وَلَا يُعَصَّبُ ذَاتُ فَرْضٍ أَعْلَى مِنْهُ، وَكَذَا أَخَوَاتُ لِأَبِ مَعَ أَخَوَاتٍ لَأَبَوَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعَصِّبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ، لِلذَّكَرِ مِثْلِي الْأُنْثَى، وَالْأَخْتُ فَكَثَرَتْ مَعَ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنِ فَكَثَرَتْ عَصْبَةُ. وَلِوَاحِدٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى مِنْ وَلَدِ أُمِّ سُدُسٍ، وَلَا ثَنَيْنِ فَكَثَرَتْ ثَلَاثٌ بِالسُّوِيَّةِ. وَيَسْقُطُ جَدُّ أَبٍ، وَأَبْعَدُ بِأَقْرَبٍ، وَوَلَدُ ابْنِ بِهِ، وَكُلُّ جَدَّةٍ بِالْأُمِّ، وَوَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِابْنِ، وَابْنِ ابْنِ، وَأَبٌ وَوَلَدُ الْأَبِ بِهِمْ وَبِأَخِ لَأَبَوَيْنِ. وَعَنْهُ: يَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ وَالْأَبِ بِجَدٍّ، وَهُوَ أَظْهَرُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

(١) الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: (وَلِلْجَدَّةِ فَكَثَرُ السُّدُسِ إِنْ تَحَازَنَ، وَإِلَّا فَلَا فَرْبَهُنَّ، وَمَنْصُوصُهُ: أَنَّ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تَشَارِكُ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ). انْتَهَى.

المذهب ما قدمه المصنف، اختاره الخرقى، والشَّيْخُ الْمُوقِفُ، وَالشَّارِحُ، وَابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدَّمَهُ فِي الْخُلَاصَةِ، وَالْحَرَّرُ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَغَيْرِهِمْ.

وَالْمَنْصُوصُ جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي جَامِعِهِ، وَلَمْ يَعْزْ فِي كِتَابِ الرُّوَايَتَيْنِ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ إِلَّا إِلَى الْخَرَقِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ.

قَالَ فِي إِدْرَاكِ الْغَايَةِ: تَشَارِكُهَا، فِي الْأَشْهَرِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَذْهَبُ، لِنَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْغَنِيِّ، وَالشَّرْحِ ابْنَ مَنْجَا، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، كَأَبِي حَفْصِ السَّرْمَكِيِّ وَالْأَجْرِيِّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ عَنْ أَبِي حَفْصِ الْمَكْبَرِيِّ وَالْأَجْرِيِّ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ الْأَجْرِيَّ مِنْ أَهْلِ عَيْنِ أَهْلِيانِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: أَقُولُ بِقَوْلِ زَيْدٍ: لَيْسَ الْجَدُّ أَبًا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضَكُمْ زَيْدًا»، ضَعْفُهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَسْنَدُهُ ثِقَاتٌ، وَرَوَى مُرْسَلًا، وَيُسْقِطُ بِهِ ابْنُ أَخٍ وَوَلَدُ الْأُمِّ بَوْلَدُ ابْنِ وَأَبٍ وَجَدٌ.
وَمَنْ لَا يَرِثُ لَا يُحْجَبُ، نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ فِي أَخٍ مَمْلُوكٍ وَابْنِ أَخٍ حُرٍّ الْمَالِ لَا ابْنَ أَخِيهِ، لَا يُحْجَبُ مَنْ لَا يَرِثُ، رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

باب العصبية

أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُهُ، وَإِنْ نَزَلَ، ثُمَّ الْآبُ، ثُمَّ الْجَدُّ، وَإِنْ عَلَا مَعَ عَدَمِ ابْنِ لَابْنٍ أَوْ لَابٍ، ثُمَّ هُنَا [ثُمَّ بَنُوهُمَا] وَإِنْ نَزَلُوا، ثُمَّ عَمُّ لَابْنٍ ثُمَّ لَابٍ ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمُّ أَبِيهِ لَابْنٍ ثُمَّ لَابٍ ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمُّ جَدِّهِ ثُمَّ بَنُوهُ كَذَلِكَ، لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى مَعَ بَنِي أَبِي أَقْرَبَ، وَلَوْ نَزَلُوا، نَصُّ عَلَيْهِ، فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً وَأَبُوهُ بَنَتُهَا، فَوَلَدَ الْآبُ عَمُّ، وَوَلَدَ الْإِبْنُ خَالَ، فَتَرِثُهُ خَالَتُهُ هَذَا دُونَ عَمِّ لَهُ، وَلَوْ خَلَفَ الْآبُ أَخًا وَابْنُ ابْنِهِ هَذَا، وَهُوَ أَخُو زَوْجَتِهِ وَرِثَةُ دُونَ أَخِيهِ، وَيُعَايَا بِهَا، وَيُقَالُ أَيْضًا: وَرِثَتْ زَوْجَتُهُ ثَمَنًا وَأَخُوهَا الْبَاقِي.

فَلَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ سَبْعَةً وَرَبُّهُ سَوَاءً، وَلَوْ كَانَ الْآبُ نَكَحَ الْأُمَّ فَوَلَدَهُ عَمُّ وَلَدَ الْإِبْنِ وَخَالَهُ، وَإِنْ نَكَحَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ أُمَّ الْآخَرِ فَهُمَا الْقَائِلَتَانِ: مَرْحَبًا بِابْنَيْنَا وَزَوْجَتِنَا وَابْنِي وَزَوْجَتِنَا، وَوَلَدَ كُلُّ مِنْهُمَا عَمُّ الْآخَرِ، وَأَوَّلَى وَلَدَ كُلِّ أَبِي أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ حَتَّى فِي أُخْتِ لَابٍ وَابْنِ أَخٍ مَعَ بَنَتِ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَوَوْا قَدَّمَ مِنَ لَابْنَيْنِ، نَصُّ عَلَيْهِ، حَتَّى فِي أُخْتِ لَابْنَيْنِ وَأَخٍ لَابٍ مَعَ بَنَتِ، فَإِنْ عَدِمَ عَصْبَةُ النِّسْبِ وَرِثَ الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصْبَتُهُ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ ثُمَّ مَوْلَاهُ، وَلَا شَيْءٌ لِمَوْلَايِ ابْنِهِ بِخَالٍ، ثُمَّ الرُّدُّ، ثُمَّ الرَّجْمُ.

وَعَنْهُ: تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْوَلَاءِ.

وَعَنْهُ: الرُّدُّ بَعْدَ الرَّجْمِ.

وَمَتَى انْفَرَدَ الْعَصْبَةُ أَخَذَ الْمَالَ، وَيَبْدَأُ بِالْفُرُوضِ، وَالْبَقِيَّةُ لِلْعَصْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ، كَزَوْجِ وَأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لَابٍ وَأَخَوَاتٍ لَابٍ مَعَهُنَّ أَخُوهُنَّ، وَكَذَا لَوْ كَانُوا وَلَدَ أَبَوَيْنِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: يَشْتَرِكُونَ فِي الثَّلَثِ، وَتُسَمَّى الْمَشْرُكَةُ وَالْحِمَارِيَّةُ، لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّشْرِيكَ، وَرُوِيَ الْإِسْقَاطُ، فَقِيلَ: هَبْ أَنْ الْآبُ كَانَ حِمَارًا، وَلَوْ كَانَ مَكَانَهُمْ أَخَوَاتٍ لَابْنَيْنِ أَوْ لَابٍ هَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ، وَتُسَمَّى ذَاتُ الْفُرُوحِ، لِكَثْرَةِ عَوَلِهَا، وَالشَّرِيحِيَّةُ، لِحُدُودِهَا زَمَنَ شَرِيحٍ، فَسَأَلَهُ الزَّوْجُ فَأَعْطَاهُ النِّصْفَ فَقَالَ: مَا أُعْطِيتِ النِّصْفَ وَلَا الثَّلَثَ، وَكَانَ شَرِيحٌ يَقُولُ لَهُ إِذَا رَأَيْتَنِي ذَكَرْتُ حُكْمًا جَائِزًا، وَإِذَا رَأَيْتَكَ ذَكَرْتُ رَجُلًا فَاجِرًا، إِنَّكَ تَكْتُمُ الْقَضِيَّةَ وَتُشَيِّعُ الْفَاجِحَةَ.

وَإِنَّمَا عَمُّ أَخِيهِمَا زَوْجٍ أَوْ أَخٍ لِأُمٍّ لَهُ فَرَضُهُ وَالْبَقِيَّةُ لَهُمَا، فَمَنْ نَكَحَ بَنَتَ عَمٍّ غَيْرِهِ فَأَوْلَدَهَا بَنَاتًا وَرِثَاها نِصْفَيْنِ وَبَنَتَيْنِ أَثْلَاثًا^(١).

وَتِلْكَ إِخْوَةُ لَابْنَيْنِ أَصْغَرُهُمْ زَوْجٍ لَهُ ثَلَاثَانِ وَلَهُمَا ثَلَاثُ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا:

ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لَابٍ وَأُمٍّ وَكُلُّهُمْ إِلَى خَسِيرٍ فَقِيرٍ

فَحَازَ الْأَكْبَرَانِ هُنَاكَ ثَلَاثًا وَبَاقِي الْمَالِ أَخْرَزَهُ الصَّغِيرُ

وَسَقَطَ إِخْوَةُ الْأُمِّ بِمَا يَسْقِطُهَا، فَبِنْتُ وَإِنَّمَا عَمُّ أَحَدُهُمَا أَخٍ لِأُمٍّ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ لِلابْنَةِ النِّصْفَ وَمَا بَقِيَ لِابْنِ الْعَمِّ الَّذِي لَيْسَ أَخًا لِأُمٍّ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَقُولُ يَقُولُ عَطَاءُ، أَخْطَأَ سَعِيدُ؛ لِلابْنَةِ النِّصْفَ وَمَا بَقِيَ يَنْتَهِيَانِ.

وَمَنْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ وَلَدًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَلَهُ خَمْسَةٌ ذَكَرُوا فَوَلَدَتْ مِنْهُ مِثْلَهُمْ ثُمَّ وَلَدَتْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مِثْلَهُمْ، ثُمَّ مَاتَتْ، ثُمَّ وَلَدَهَا الْأَوَّلُ وَرِثَ خَمْسَةٌ يَصْنَفُ وَخَمْسَةٌ ثَلَاثًا وَخَمْسَةٌ مِئْدَسًا، وَيُعَايَا بِهَا.

(١) تنبيه: قوله: (فمن نكح بنت عم غيره فأولدها بنتًا ورثاها نصفين وبنتين أثلاثًا). انتهى.

هذا سهو من المصنف، والصواب: فمن نكح بنت عم نفسه أو بنت عمه، وهو محل ما قال من القسمة، لا من نكح بنت عم غيره، فإن في صورة المصنف لا يكون الحكم كما قال، بل يكون للزوج الربع، وللبنات النصف، وفي المسألة الأولى، وفي الثانية للبنتين الثلثان، والباقي لابن العم، فعلم أن ذلك سهو، والله أعلم.

باب أصول المسائل والعول والرد

وهي سبعة، فيصنفان أو ينصف والبقية من اثنين، فزوج وأخت لأبوين أو لأب تسمى اليتيمان؛ لأنهما قرصان متساويان ورث بهما المال، ولا ثالث لهما. وتلك والبقية أو هما من ثلاثة، ورث أو ثمن والبقية أو مع النصف من أربعة ومن ثمانية ولا تقول هذو الأربع.

وينصف مع ثلثين أو ثلث أو سدس من ستة وتقول إلى عشرة، وتسمى عول سبعة الغراء؛ لأنها حدثت بعد المبالغة فاشتهر العول بها، والمبالغة زوج وأخت وأم؛ لأن عمر شارز الصحابة فيها، فأشار العباس بالعول، وانتفتت الصحابة عليه إلا ابن عباس، لكن لم يظهر التكثير، فلما مات عمر دعا إلى المبالغة، وقال: من شاء بأهله، إن الذي أحصى رمل عالج عددا لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً، وثلاثاً، إذا ذهب النصفان فإين محل الثلث؟ وأيم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من آخر الله ما عالت مسألة قط.

ف قيل له: لم لا أظهرت هذا زمن عمر؟ قال: كان مهيباً فبهت.

ورث مع ثلثين أو ثلث أو سدس من اثني عشر، وتقول على الأفراد إلى سبعة عشر، كتلات زوجات وجذبتين وأربع أخوات وأم وثمان أخوات لأبوين، وهي أم الأرايل؛ لأن الورثة نساء، فإن كانت التركة سبعة عشر ديناراً فلكل امرأة دينار، وبغايا بها.

قال في عيون المسائل: وتظمها بقضهم:

قل لمن يقيم الفرائض إن سألت الشيوخ والأخذاء
ماتت حيث عن سبع عشرة من وجوه شتى فحزن
أخذت هذو كما أخذت تلك عقارا وبرزهما وأثا

وثمن مع سدس أو ثلثين من أربعة وعشرين، وتقول إلى سبعة وعشرين. وفي النصيرة رواية: إلى إحدى وثلاثين، ولعل مراده بالرواية عن ابن مسعود كما قاله في الروضة، وتسمى البخيلة لبقلة عولها، والمبترئة بقول علي - رضي الله عنه - على المبر: صار ثمنها سبعة. وفروض من جنس تقول إلى سبعة فقط وهي أم وإخوة وأم وأخوات لأبوين أو لأب. وإذا لم يستغرق الفرض المال، ولا عصبة رد الباقي على كل فرض بقدره إلا زوجاً وزوجة، نقله الجماعة. وعنه: لا رد.

وعنه: على ولد أم معها أو جدة مع ذي سهم، ونقله ابن منصور إلا قوله مع ذي سهم، فإن رد على واحد أخذ الكل، وتأخذ الجماعة من جنس كينات بالسوية فإن اختلفت أجناسهم فخذ عدد سيهايمهم من أصل ستة أبداً؛ لأن الفروض كلها تخرج من ستة إلا الربع والثلث، وهما فرض الزوجين، وليسا من أهل الرد، فإن انكسر شيء صححت وضربت في مسائلهم لا في الستة، فجدة وأخ وأم من اثنين، وأم وأخ وأم من ثلاثة، وأم وبنت من أربعة، وأم وبنتان من خمسة، فإن كان معهم أحد الزوجين قسم الباقي بعد فرضيه على مسألة الرد، كوصية مع إرث، فأخوان وأم وزوج أو هما وزوجة وأم من أربعة، وهما أو جذتان وزوجة من ثمانية، وزوج وأم وبنت أو زوجة وجدة وأخت من ستة عشر، ومكانه زوجة، من اثنين وثلاثين، ومع البنت بنتا من أربعين، وتصح مع كسر كما يأتي وإن شئت صحح مسألة الرد ثم زد عليها لفرض الزوجية للنصف مثلاً وللربع ثلثاً، وللثلث سبعة، وأبسط من مخرج كسر؛ ليؤول، وأبوان وبنتان من ستة، ثم ماتت إحدى البنتين وخلفت من خلفت، فإن كان الميت ذكراً فقد خلفت أختاً وجدةً من ثمانية عشر، وتوافق ما ماتت عنه الأخت بالتصاف، فتضرب نصف إحداهما في الأخرى أربعة وخمسين.

ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ بِنَسْعَةٍ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ مَا مَاتَتْ عَنْهُ وَهُوَ سَهْمٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَنْثَى فَقَدْ خَلَفَتْ أَخْتًا وَجَدَّةً لَأُمٍّ لَا يَرِثُ، وَتَصِيحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ تُوَافِقُ مَا مَاتَتْ عَنْهُ بِالْإِنْصَافِ، فَتَضْرِبُ يَصْنَفُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى يَكُنْ اثْنِي عَشَرَ، وَمِنْهُ تَصِيحُ الْمَسْأَلَتَانِ وَتُسَمَّى الْمَأْمُونِيَّةُ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَأْمُونَ سَأَلَ عَنْهَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُؤَلِّيَهُ الْقَضَاءُ قَالَ لَهُ: أَبَوَانِ وَيَتَانِ لَمْ تُقَسِّمِ التَّرَكَّةَ حَتَّى مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ وَخَلَفَتْ مَنْ خَلَفَتْ، فَقَالَ: الْمَيِّتُ الْأَوَّلُ ذَكَرَ أَمْ أَنْثَى؟ فَعَلِمَ أَنَّهُ عَرَفَهَا، فَقَالَ لَهُ: كَمْ سَيْتُكَ؟ فَقَطِنَ يَحْيَى أَنَّهُ اسْتَصْغَرَهُ، فَقَالَ: سَيْنٌ مُعَاذَ لِمَا وَلَاءُ النَّبِيِّ ﷺ الْيَمَنُ، وَسَيْنٌ عَتَابُ بْنُ أَسِيدٍ لِمَا وَلَاءُ مَكَّةَ، فَاسْتَحْسَنَ جَوَابَهُ وَوَلَّاهُ الْقَضَاءَ.

(١) تنبيه: ذكر المصنف في هذا الباب مسألة المأموئية، وليس هو محلها ولكن ذكرها استطراداً وإنما محلها المناسخات، ولذلك ذكرها هناك في محلها ولعله لم يستحضر أنه ذكرها هنا، لما ذكرها في المناسخات فإن من شأنه الاختصار، والأمر قريب وإنما فيه تكرار لا غير.

باب تصحيح المسائل والمناسخات وقسم التركات

إِذَا انْكَسَرَ سَهْمٌ فَرِيقَ عَلَيْهِ ضَرَبَتْ عَدَدَهُ إِنْ بَايَنَ سِهَامَهُ أَوْ وَقَعَهُ لَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلَهَا إِنْ عَالَتْ، وَيَصِيرُ لِوَالِدِهِمَا مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ أَوْ وَقَعَهُ، وَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقَيْنِ فَأَكْثَرُ ضَرَبَتْ أَحَدَ الْمُتَمَائِلِينَ، كَثَلَاةً وَثَلَاثَةً، أَوْ أَكْثَرُ الْمُتَنَاسِبِينَ بِأَنْ كَانَ الْأَقْلُ جُزْءًا مِنْ الْأَكْثَرِ كَيْصَفِهِ أَوْ وَفَّقِهِمَا أَوْ بَعْضَ الْمَبَايِنِ فِي بَعْضِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَوَقَفَ الْمُتَوَافِقِينَ كَسَيْتِهِ وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ فِي كُلِّ الْآخِرِ، ثُمَّ وَقَعْدُهُمَا فِيمَا بَقِيَ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلَهَا إِنْ عَالَتْ، فَمَا بَلَغَ قِيَمَتُهُ تَصِحُّ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ الَّذِي ضَرَبَتْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ، فَمَا بَلَغَ فَلَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَتَقْسِمُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَمَتَى تَبَايَنَ أَعْدَادُ الرُّؤُوسِ أَوْ الرُّؤُوسُ وَالسَّهَامُ كَأَرْبَعِ سِنُونَ وَثَلَاثَ جَدَاتٍ وَخُمْسَ أَخَوَاتٍ لَمْ تُسَمَّ صُمَّاءٌ، وَأَرْبَعُ سِنُونَ وَخُمْسَ جَدَاتٍ وَسَبْعُ بَنَاتٍ وَسَبْعُ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ تُسَمَّى مَسْأَلَةُ الْإِخْتِحَانِ، لِأَنَّهَا تَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا وَمِئَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ؛ لِضَرْبِ الْأَعْدَادِ بَعْضُهَا فِي بَعْضِهَا أَلْفًا وَمِئَتَيْنِ ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَيْسَ فِي الْوَرَثَةِ صِنْفٌ يَتَلَخُّ عَدَدُهُمْ عَشْرَةٌ.

فصل

مَنْ مَاتَ مِنْ وَرَثَةٍ مَيِّتٌ قَبْلَ قَسْمِ تَرَكِيهِ وَوَرَثَتُهُ كَالْمَيِّتِ الْأَوَّلِ كَعَصْبَتِهِ لَهَا قِسْمَتُهَا عَلَى مَنْ بَقِيَ، وَإِنْ لَمْ يَرْتِ وَرَثَةً كُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُهُ كَأَخَوَةٍ لَهُمْ بَنُونَ صَحَّحَتْ الْأُولَى وَقَسَمَتْ سَهْمَ الْمَيِّتِ الثَّانِي عَلَى مَسَائِلِهِ وَصَحَّحَتْ، كَمَا تَقْدَمُ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّانِي كَارِثُهُمْ لِلأَوَّلِ صَحَّحَتْ الْأُولَى، وَقَسَمَتْ سَهْمَ الثَّانِي عَلَى مَسَائِلِهِ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ صَحَّحَتْ مِنَ الْأُولَى، وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ ضَرَبَتْ مَسَائِلَهُ أَوْ وَقَعَهَا لِسِهَامِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، ثُمَّ مَنْ لَهُ مِنْ الْأُولَى شَيْءٌ مَضْرُوبٌ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ وَقَعَهَا، وَمَنْ لَهُ مِنَ الثَّانِيَةِ شَيْءٌ مَضْرُوبٌ فِي سِهَامِ الثَّانِي أَوْ وَقَعَهَا، فَزَوْجَةٌ وَبَنَتْ وَأَخٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ عَمِّهَا وَبَنَتْ وَزَوْجٌ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَصَحَّحَتْ مِنَ ثَمَانِيَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أُمًّا لِلْبِنْتِ الْمَيِّتَةِ كَانَتْ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ، تَوَافَقَ سِهَامُهَا بِالرُّبْعِ، فَتَضْرِبُ رُبْعَهَا ثَلَاثَةً فِي الْأُولَى أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ.

وَلَوْ خَلَقَتْ الْبِنْتُ بَنَيْنَ عَالَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى، لِإِمْبَانِيَّتِهَا لِسِهَامِهَا الْأَرْبَعَةِ، تَكُنْ وَفَةً وَأَرْبَعَةً، وَتَعْمَلُ فِي مَيِّتٍ ثَالِثٍ فَأَكْثَرُ كَعَمَلِكِ فِي الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ.

وَإِخْتِصَارُ الْمُنَاسَخَاتِ أَنْ تَوَافَقَ سِهَامُ الْوَرَثَةِ بَعْدَ التَّصْحِيحِ بِجُزْءٍ، كَيْصَفٍ وَخُمْسٍ وَجُزْءٍ مِنْ عَدَدٍ أَصَمَّ كَأَخَذَ عَشَرَ، فَتَرُدُّ الْمَسَائِلَ إِلَى الْجُزْءِ وَسِهَامِ كُلِّ وَارِثٍ إِلَيْهِ، وَإِنْ قِيلَ أَبَوَانِ وَإِبْنَانِ لَمْ يَفْسَمْ حَتَّى مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ أُخْتِيحَ إِلَى السُّؤَالِ عَنِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ كَانَ رَجُلًا فَلِلْأَبِ جَدُّ أَبُو أَبِي وَارِثٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَتَصِحُّحَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ.

وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَهُوَ أَبُو أُمٍّ، وَتَصِحُّحَانِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَتُسَمَّى الْمَأْمُونِيَّةُ، لِأَنَّ الْمَأْمُونَ سَأَلَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ عَنْهَا فَقَالَ: مِنْ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ؟ فَعَلِمَ فَهَمَهُ.

فصل

إِذَا امْتَكَنَ نِسْبَةُ سَهْمٍ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ بِجُزْءٍ، فَلَهُ مِنَ التَّرَكَةِ كَيْسَبِيهِ، وَلَوْ قَسَمْتَ التَّرَكَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَضَرَبْتَ الْحَارِجَ بِالْقِسْمِ فِي سَهْمٍ كُلِّ وَارِثٍ خَرَجَ حَقُّهُ، وَلَوْ ضَرَبْتَ سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ فِي عَدَدِ التَّرَكَةِ أَوْ وَقَعَهَا وَقَسَمْتَ الْمَرْتَفِعَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ أَوْ وَقَعَهَا خَرَجَ حَقُّهُ، وَإِنْ أَرَادْتَ الْقِسْمَةَ عَلَى قَرَارِيطِ الدِّينَارِ، وَجَعَلْتَهَا تَرَكَةً مَعْلُومَةً وَعَمِلْتَ كَمَا تَقْدَمُ.

وَتَجْمَعُ السَّهَامُ مِنَ الْعَقَارِ، كَثَلُثُ وَرُبْعٌ مِنْ قَرَارِيطِ الدِّينَارِ، وَتَقْسِمُهَا كَمَا تَقْدَمُ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَذْتَهَا مِنْ مَخْرَجِهَا وَقَسَمْتَهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ، فَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ وَافَقَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ ضَرَبْتَ الْمَسْأَلَةَ أَوْ وَقَعَهَا فِي مَخْرَجِ سِهَامِ الْعَقَارِ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يُضْرَبُ فِي السَّهَامِ الْمَوْزُونَةِ، مِنَ الْعَقَارِ أَوْ وَقَعَهَا، فَمَا بَلَغَ فَانْسَبُهُ مِنْ مَبْلَغِ سِهَامِ الْعَقَارِ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ يُضْرَبُ فِي مَسَائِلِهِ أَوْ وَقَعَهَا فَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ بِإِزْوِهِ فَقَدْ مَعْلُومًا قَسَمْتَهُ عَلَى سِهَامِهِ وَضَرَبْتَ الْحَارِجَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَهُوَ التَّرَكَةُ.

وَلَكْ ضَرْبٌ مَا أَخَذَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَقَسَمْتُهُ عَلَى سِهَامِ الزَّوْجِ تَخْرُجُ التَّرَكَةُ^(١).

وَلَكْ ضَرْبُهُ فِي سِهَامِ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ وَقَسَمْتُهُ عَلَى سِهَامِهِ^(٢).

وَلَا أَخَذَ عَرَضًا فَطَرِيقُ قِيَمَتِهِ قِسْمَةُ النَّقْدِ عَلَى سِهَامِ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ، فَتَضْرِبُ الْخَارِجَ عَلَى سِهَامِ الْآخِذِ مِنْ سِهَامِ الْبَقِيَّةِ، فَخُذْ بِالنِّسْبَةِ مِنَ النَّقْدِ، وَإِنْ أَخَذَ عَرَضًا وَنَقْدًا فَالْقِيَاسُ النَّقْدُ مِنَ النَّقْدِ وَاضْرِبْ سِهَامَهُ فِي الْبَقِيَّةِ وَأَقْسِمُهُ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَسْأَلَةِ، فَالْخَارِجُ حَقُّهُ، فَالْقِيَاسُ النَّقْدُ مِنْهُ وَالْبَقِيَّةُ قِيَمَتُهُ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّمَا يَرِثُنِي أَرْبَعَةٌ بَيْنَ الْأَكْبَرِ دِينَارًا وَلِلثَّانِي دِينَارَانِ وَلِلثَّلَاثِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلرَّابِعِ أَرْبَعَةٌ، وَلِكُلِّ مِنْهُمْ بَعْدَ مَا أَخَذَ خُمْسَ الْبَاقِي فَتَرَكْتُهُ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَارًا^(٣).

وَلَوْ قَالَ لِمَنْ قَالَ أَوْصِ: إِنَّمَا يَرِثُنِي امْرَأَتَاكَ وَجَدَّتَاكَ وَأَخْتَاكَ وَعَمَّتَاكَ وَخَالَاتَاكَ، فَقَدْ نَكَحَ كُلُّ مِنْهُمَا جَدَّتِي الْآخَرَ أُمُّهُ وَأُمُّ أَبِيهِ، فَأَوْلَدَ الْمَرِيضُ كُلًّا مِنْهُمَا بَتْنَيْنِ فَهُمَا مِنْ أُمِّ أَبِي الصَّحِيحِ عَمَّتَا الصَّحِيحِ، وَمِنْ أُمِّ أُمِّ خَالَاتَاهُ، وَقَدْ كَانَ أَبُو الْمَرِيضِ نَكَحَ أُمَّ الصَّحِيحِ فَأَوْلَدَهَا بَتْنَيْنِ، وَنَصَحُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقَرْبَى» الْآيَةُ [النساء: ٨]: وَذَلِكَ إِذَا قَسَمَ الْقَوْمُ الْمِيرَاثَ، فَقَالَ حِطَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَسَمَ لِي أَبُو مُوسَى بِهِذِهِ الْآيَةِ وَفَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُهُ، قَالَ: فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّهَا مُتَسَوِّخَةٌ، كَانَتْ قَبْلَ الْفَرَاغِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَطْعِمُ مِنْهَا، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّ هَذَا مُسْتَحَبٌّ، وَأَنَّهُ عَامٌّ فِي الْأَمْوَالِ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَكَمِ سَأَلَ أَحْمَدَ عَنْهَا فَقَالَ: أَذْهَبَ إِلَى حَدِيثِ أَبِي مُوسَى يُعْطِي قَرَابَةَ الْمَيِّتِ مَنْ حَضَرَ الْقِسْمَةَ، وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ: لَا حَاجَةَ لِي بِالْمِيرَاثِ، أَقْسَمَهُ بَقِيَّةَ الْوَرَثَةِ، وَيُوقَفُ سَهْمُهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) تنبيهات: الأول: قوله في النسبة بعد الفصل الثاني: (ولك ضرب ما أخذ في المسألة وقسمته على سهام الزوج خرج التركة).

انتهى.

في هذا الكلام نظر ظاهر، والصواب أن يقال: وقسمته على سهام الآخذ وعلى سهامه، إذ المسألة قد يكون فيها زوج، وقد لا يكون.

وسبب ذلك - والله أعلم - أنه تبع صاحب المغني، والشرح في ذلك، لكن صاحب المغني، والشرح صوراً صورة فيها زوج، وأعطى الزوج في عمل المسألة على الطرق الثلاثة، والمصنف لم يذكر إلا قاعدة كلية، سواء كان فيها زوج أو زوجة أو غيرهما، فكلام المصنف فيه سهو، والله أعلم.

(٢) الثاني: قوله: (ولك ضربه - أي: ضرب ما أخذ - في سهام بقية الورثة وقسمته على سهامه). انتهى.

لم يظهر من هذا الكلام حكم، وأعلم أن في كلام المصنف نقصاً وصوابه أن يقال بعد قوله: (وقسمته على سهامه): فما خرج فهو باقي التركة.

وقد ذكر مثل ذلك في المغني، والشرح، وهو أصح، ولا يصح الكلام إلا به.

(٣) الثالث: قوله: (لو قال إنما يرثني أربعة بنين، للأكبر دينار، وللثاني ديناران، وللثالث ثلاثة وللرابع أربعة ولكل منهم بعد ما أخذ خمس الباقي فتركته ستة عشر ديناراً). انتهى.

فقوله: (ولكل منهم بعدما أخذ خمس الباقي) سهو، فإن الأكبر إذا أخذ ديناراً وخمس الباقي يكون قد أخذ أربعة، فإذا أخذ الثاني دينارين وخمس الباقي يكون قد أخذ أربعة، فإذا أخذ الثالث ثلاثة وخمس الباقي يكون قد أخذ أربعة، فلم يبق إلا أربعة، وهي نصيب الرابع، فما أخذ إلا الباقي لا غير.

وكلامه يشمل الرابع، وليس الأمر كذلك، فصوابه أن يقال: ولكل منهم بعدما أخذ خمس الباقي إلا الرابع فإن له الباقي، والظاهر أنه سقط من الكاتب، والله أعلم.

وليس في باب ذوي الأرحام شيء مما نحن بصدد.

باب ذوي الأرحام يرثون بالتبذيل

وعنه: على ترتيب العصبة، والأول المذهب، فولد بنات الصلب، فولد بنات الابن، فولد الأخوات كأُمَّهَاتِهِنَّ، وَبَنَاتِ الإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ وَبَنَاتِ بَيْنِهِمْ، وَلَوْلَا الإِخْوَةُ لَأُمُّ كِتَابِيهِمْ، وَأَبُ الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ، وَأَبُ أُمِّ أَبِي وَأَبُو أُمِّ أُمٍّ وَأَخَوَاهُمَا وَأَخْتَاهُمَا وَأُمُّ أَبِي جَدٍّ بِمَنْزِلَتِهِمْ، وَالْعَمَاتُ وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ كَالْأَبِ. وعنه: كَالْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ.

وعنه: الْعَمَّةُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ كَجَدِّ، فَعَلَى هَذِهِ الْعَمَّةُ لَأُمِّ وَالْعَمُّ لَأُمِّ كَالْجَدِّ أُمُّهُمَا، وَهَلْ عَمَّةُ الْأَبِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ كَالْجَدِّ أَوْ كَعَمِّ الْأَبِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ كَأَبِي الْجَدِّ؟ مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّوَايَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَذَلُّي بِالْجَدِّ أَوْ بِأَخِيهِ أَوْ بِأَبِيهِ وَهَلْ عَمُّ الْأَبِ مِنَ الْأُمِّ وَعَمَّةُ الْأَبِ لَأُمِّ كَالْجَدِّ، أَوْ كَعَمِّ الْأَبِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ كَأُمِّ الْجَدِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ، وَلَيْسَ كَأَبِي الْجَدِّ؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا فَتَجْعَلُ نَصِيبَ كُلِّ وَارِثٍ لِمَنْ أَذَلَّى بِهِ، فَإِنْ أَذَلَّتْ جَمَاعَةُ بَوَارِثٍ وَاسْتَوَتْ مَنْزِلَتُهُمْ مِنْهُ بِلا سَبْقٍ كَأَوْلَادِهِ أَوْ اخْتَلَفَتْ كَأَخَوَيْهِ الْمُفْتَرِقِينَ وَأَذَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ فَنَصِيبُهُ لَهُمْ كَرِزْنِهِمْ مِنْهُ، لَكِنْ الذَّكَرُ كَأُنْثَى، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وعنه: إِلَّا الْحَالُ وَالْحَالَةُ.

وعنه: يُفْضَلُ الذَّكَرُ لِأَبِي وَلَدٍ وَلَدِ الْأُمِّ، وَإِنْ أَذَلُّوا إِلَيْهِ بِوَامِطَةٍ جَعَلَتْهُ كَمَيْتٍ اقْتَسَمُوا إِرْثَهُ، وَفِي تَفْصِيلِ الذَّكَرِ الْخِلَافُ، فَثَلَاثُ خَالَاتٍ وَعَمَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ كَأَبَوَيْنِ، خَلْفَ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ، فَثَلَاثُ لِلْخَالَاتِ أَوْ خَمْسَ، وَثَلَاثُ لِلْعَمَاتِ كَذَلِكَ، وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، بِضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي خَمْسَةِ، وَثَلَاثُ بَنَاتٍ عُمُومَةٍ، الْمَالُ لِلْيَتَامَى مِنَ الْأَبَوَيْنِ، وَثَلَاثَةُ أَخَوَاتٍ لِلْيَتَامَى سُدُسٌ، وَالْبَقِيَّةُ لِلْيَتَامَى، وَتُسْقِطُهُمْ أَبُو أُمٍّ.

قَالَ فِي الْفُنُونِ: خَالَةُ الْأَبِ كَأَخِيهَا الْجَدُّ أُمُّ الْأَبِ، وَتَقَدَّمَ هَلِ الْعَمَّةُ كَأَبٍ أَمْ لَا؟

وَلَمَّا اسْقَطَتِ الْأُمُّ أُمَّهَاتِ الْأَبِ كَأُمَّهَاتِهَا عَلِمَ أَنَّ كُلَّهُنَّ يُدَلِّينَ بِالْأُمُومَةِ، فَالْعَجَبُ مِنْ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنَّ قَرَابَتِي الْأَبِ مِنْ جَانِبِي أُمِّي وَأُمِّي كَجِهَتَيْنِ، وَجِهَةُ الْأُمُومَةِ مَعَ جِهَةِ الْأَبُوءِ كَجِهَةٍ، وَإِنْ أَذَلَّتْ جَمَاعَةٌ قَسَمَتْ الْمَالَ بَيْنَ الْمَذَلِّي بِهِمْ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَذَلِّي بِهِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَلَيْسَتْ بِنْتٌ بِنَصْفِ أُمِّهَا، وَلَيْسَتْ بِنْتٌ أُخْرَى بِنَصْفِ أُمِّهَا، وَإِنْ اسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَمِلَتْ بِهِ، فَثَلَاثُ بَنَاتٍ إِخْوَةٌ مُفْتَرِقَاتٌ لِيَسْتِ الْأَخُ لِلْأُمِّ سُدُسٌ وَالْبَقِيَّةُ لِلْيَتَامَى كَأَبَائِهِمْ، وَأَوْلَاهُمْ الْقَرِيبُ مِنَ الْوَارِثِ وَلَوْ بَعْدَ عَنِ الْمَيْتِ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ الْجِهَةُ نَزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ حَتَّى يَلْحَقَ بِمَنْ يُدَلِّي بِهِ، وَلَوْ اسْقَطَ الْقَرِيبُ، كَبِنْتٍ بِنْتًا وَبِنْتًا أَخَ لَأُمِّ، الْمَالُ لِلْأُولَى، وَخَالَةُ أَبٍ وَأُمُّ أَبِي أُمِّ الْمَالُ لِلثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُنَّ كَأُمٍّ، وَالْأُخْرَى كَجَدِّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ رَايَةٌ: الْإِرْثُ لِلْجِهَةِ الْقَرِيبَى مُطْلَقًا.

وَفِي الرُّوَضَةِ: ابْنٌ بِنْتٌ وَابْنٌ أَخْتُ لَأُمِّ لَهُ السُّدُسُ وَلِابْنِ الْبِنْتِ النِّصْفُ، وَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ بِالرَّدِّ، وَفِيهَا أَنَّ الْعَمَّةَ كَأَبٍ.

وَقِيلَ: كَبِنْتٍ.

وَالْجِهَاتُ الْأَبُوءُ وَالْأُمُومَةُ وَالْبَنُوَّةُ لَا تَزَلُّ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ بِنْتٍ عَمَّةٍ لِيَسْتِ بِنْتٌ أَخ.

وَقِيلَ: وَالْأَخُوَّةُ، وَتَزَلُّ عَلَيْهِ إِسْقَاطُهَا مَعَ بَعْدِهَا لِيَسْتِ أَخ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَالْعُمُومَةُ، وَهُوَ خِلَافُ نَصِّ أَحْمَدَ وَتَزَلُّ عَلَيْهِ إِسْقَاطُهَا لِيَسْتِ عَمُّ لِأَبَوَيْنِ.

وعنه: كُلُّ وَلَدٍ لِلصُّلْبِ جِهَةٌ.

وعنه: كُلُّ وَارِثٍ جِهَةٌ، فَعَمَّةٌ وَابْنٌ خَالَ لَهُ ثَلَاثُ وَلَهَا الْبَقِيَّةُ، وَمَعَهُمَا خَالَةٌ أُمُّ الْحَكْمِ كَذَلِكَ، وَالْمَذْهَبُ: يَسْقُطُ بِهَا ابْنُ الْحَالِ وَلَهَا سُدُسٌ وَالْبَقِيَّةُ لِلْعَمَّةِ، وَخَالَةٌ أُمُّ وَخَالَةٌ أَبُ الْمَالِ لِهَاتَيْنِ كَجَدَّتَيْنِ، وَتُسْقِطُهُمَا أُمُّ أَبِي أُمٍّ، عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَالْمَذْهَبُ: تَسْقُطُ هِيَ، وَإِنْ أَذَلَّتْ ذُو رَجَمٍ بَقَرَاتَيْنِ وَرَثَ بِهِمَا كَشَخَصَيْنِ، وَحَكِيٌّ عَنْهُ: بِأَقْوَاهُمَا، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَخَذَ فَرَضَهُ بِلا حَجَبٍ وَلَا عَوَّلٍ، وَالْبَقِيَّةُ لَهُمْ، كَأَنْفِرَادِهِمْ، وَظَاهِرُ الْحَقِيقَةِ وَذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيلِ وَالرَّوَايَةِ الْوَاضِحِ يَفْسَمُ بَيْنَهُمْ كَمَا يَفْسَمُ بَيْنَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ، فَرُوزَةٌ وَبِنْتُ بِنْتٍ وَبِنْتُ أَخٍ لِأَبٍ، لِلزَّوْجَةِ الرَّبِيعُ، وَالْبَقِيَّةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَتَصِحُّ مِنْ بَيْنَهُمْ كَمَا يَفْسَمُ بَيْنَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ.

ثَمَانِيَّةٌ، وَعَلَى الثَّانِي هِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبْعَةٍ؛ لِبَنَاتِ الْبَنَاتِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأُخْرَى ثَلَاثَةٌ، وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ وَعِشْرِينَ، بِضَرْبِ سَبْعَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَيَعُولُ أَصْلُ سِتَّةٍ خَاصَّةً إِلَى سَبْعَةٍ، كَخَالَةٍ وَبَنَاتِي أَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ وَبَنَاتِي أَخْتَيْنِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، وَكَأَبِي أُمِّ وَبَنَاتِي أَخِي لَأُمِّ، وَثَلَاثَ بَنَاتِ ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

باب ميراث الحمل

مَنْ مَاتَ عَنْ حَمَلٍ يَرْتُهُ فَطَلَبَ وَرَثَتُهُ الْقِسْمَةَ وَقَفَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثٍ وَلَذَيْنِ مُطْلَقًا، فَإِذَا وَلِدَ أَخَذَهُ، وَهَلْ يُجْزَى فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ مَنْ عِنْدَهُ مِنْ مَوْتِهِ؛ لِحُكْمِنَا لَهُ بِالْمَلِكِ ظَاهِرًا، حَتَّى مَعْنَا بَاقِيِ الْوَرْتَةِ أَوْ إِذَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ، وَجُزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ فِي مَسْأَلَةِ زَكَاةِ مَالِ الصَّبِيِّ مُعْلَلًا بِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، بِدَلِيلِ سَقُوطِهِ مِثْلًا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَيْسَ حَمَلًا أَوْ لَيْسَ حَيًّا؟ فِيهِ وَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا أَبُو الْمَعَالِي قُبِيلُ الْمَلِكِ الثَّامُ (م ١) (١).

قَالَ: وَلَوْ وَصَّى لِحَمَلٍ وَمَاتَ فَوَضَعَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَقَبِلَ وَلِيُّهُ مِلْكَ الْمَالِ، وَهَلْ يَنْعَقِدُ حَوْلُهُ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ الْقَبُولِ؟ فِيهِ الْخِلَافُ فِي حُصُولِ الْمَلِكِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَوَاطُ فَوَضَعَتْ لِمُضِيِّ أَرْبَعِ سِنِينَ وَقَلْنَا صَحِيحُ الْوَصِيَّةِ لَهُ فِيهِ وَجُوبُ زَكَاةِ مَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ قَبْلَ الْوَضْعِ وَجْهَانِ، وَمَا بَقِيَ لِمُسْتَحِقِّهِ، وَيَأْخُذُ مَنْ لَا يَحْجِبُهُ إِرْثُهُ كَجَدٍّ وَمَنْ يَنْقُصُهُ شَيْئًا الْيَقِينُ، وَمَنْ سَقَطَ بِهِ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا، وَيُورَثُ إِنْ اسْتَهْلَ صَارِخًا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

قَالَ فِي الرُّوَضَةِ: هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا.

وَعَنْهُ: وَيَصَوْتُ غَيْرِهِ، وَالْأَشْهُرُ: وَبَرَضَاعٌ وَحَرَكَةٌ طَوِيلَةٌ وَغَيْرُهُمَا مِمَّا تُعْلَمُ بِهِ حَيَاتُهُ، لَا بِمُجَرَّدِ حَرَكَةٍ وَاخْتِلَاجٍ. وَذَكَرَ الشَّيْخُ: وَلَوْ عَلِمَ مَعَهُمَا حَيَاتُهُ، لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ اسْتِغْرَاؤُهَا لِاحْتِمَالِ كَوْنِهَا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، فَإِنَّ الْحَيَوَانَ يَتَحَرَّكُ بَعْدَ ذَبْحِهِ شَدِيدًا، وَهُوَ كَمَيْتٌ، وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَجَمَاعَةٌ: وَتَنْفَسُ.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَالتَّرْغِيبِ: إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّ الْجَنِينَ تَنْفَسُ أَوْ تَحْرُكُ أَوْ عَطَسَ فَهُوَ حَيٌّ (٢). وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: إِذَا تَحَرَّكَ فِيهِ الدَّمَةُ كَامِلَةً، وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ خَرَجَ مِثْلًا لَمْ يَرِثْ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ جُهِلَ مُسْتَهْلٌ مِنْ تَوَاطُيْنِ إِرْثُهُمَا مُخْتَلِفٌ عَيْنٌ بِقِرَاعَةٍ. وَلَوْ مَاتَ كَافِرٌ عَنْ حَمَلٍ مِثْلَهُ لَمْ يَرِثْهُ، لِحُكْمِ أَحْمَدَ بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ وَضْعِهِ، كَذَا فِي الْمَحْرُورِ. وَقِيلَ: يَرِثُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ (م ٢) (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإذا ولد أخذه، وهل يجزى في حول الزكاة كما قاله في الرعاية من عنده من موته، لحكمنا له بالملك ظاهراً، حتى معنا باقي الورثة أو إذا، كما هو ظاهر كلام الأكثر، وجزم به في الحرر في مسألة زكاة مال الصبي، معللاً بأنه لا مال له، بدليل سقوطه ميثاً، لاحتمال أنه ليس حلاً أو ليس حياً؟ فيه وجهان، ذكرهما أبو المعالي قبيل الملك الثام). انتهى.

الصحيح ما قاله المجد، وهو ظاهر كلام الأكثر، كما قال المصنف، قال الشيخ الموفق في فطرة الجنين: لم تثبت له أحكام الدنيا إلا في الإرث، والوصية بشرط خروجه حياً.

وقال في القواعد: ومنها ملكه بالميراث، وهو متفق عليه في الجملة، ولكن هل يثبت له الملك بمجرد موت موروثه، ويثبت ذلك بمخرجه حياً أم لم يثبت له الملك حتى يفصل حياً؟ فيه خلاف بين الأصحاب، وقال في أول القاعدة: الحمل هل له حكم قبل انفصاله أم لا؟ حكى القاضي وابن عقيل وغيرهما في المسألة روايتين، قالوا: والصحيح أن له حكماً. انتهى.

تنبيهات: الأول: ما ذكره المصنف عن أبي المعالي من التفاريع بعد ذلك مبنية على المسألة، والله أعلم.

الثاني: ذكر المصنف هذه المسألة بعينها في أول كتاب الزكاة، فحصل منه تكرار، ولكن هنا زيادات على ذلك.

(٢) الثالث: قوله: (وفي المذهب، والتغريب: إن قامت بيينة بأَنَّ الجنين تنفس أو تحرك أو عطس فهو حي). انتهى.

قال في المذهب في هذا الباب: إذا استهل المولود صارخاً بعد انفصاله جميعه وورث، وإن لم يصرخ بل عطس أو بكى أو ارتضع فكذا، فإن تحرك أو تنفس لم يكن كالاستهلال. انتهى.

فهذا مخالف لما نقله المصنف عنه في التنفس، والتحريك، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (ولو مات كافر عن حمل منه لم يرثه، لحكم أحمد بإسلامه قبل وضعه، كذا في الحرر، وقيل: يرثه، وهو أظهر). انتهى.

ما قاله في الحرر هو الصحيح، نص عليه، ونصره في القواعد الفقهية بأدلة جيدة.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقق وغيرهم.

وقطع به في النظم، والمنور، وما اختاره المصنف وقال: إنه أظهر اختاره القاضي في بعض كتبه، وهو الصواب.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): روايتان

وَفِي الْمُنْتَحَبِ: يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بَعْدَ وَضْعِهِ وَيَرِثُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ إِذَا مَاتَ حَكِيمٌ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يَرِثْهُ وَحَمَلَهُ عَلَى
وِلَادَتِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْ كَافِرٍ غَيْرِهِ فَأَسْلَمَتْ أُمُّهُ قَبْلَ وَضْعِهِ.
وَمَنْ زَوَّجَ أُمُّهُ بَحْرًا فَاحْبَلَهَا فَقَالَ السَّيِّدُ: إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا فَأَنْتَ وَهُوَ قَتْلَانِ، وَإِلَّا خُرَّانِ، فَهِيَ الْقَائِلَةُ: إِنْ أَلِدَ ذَكَرًا
لَمْ أَرِثْ وَلَمْ يَرِثْ وَإِلَّا وَرِثْنَا، وَمَنْ خَلَفَتْ زَوْجًا وَأُمًّا وَإِخْوَةً لَأُمٍّ وَامْرَأَةً أَبَ حَامِلًا فَهِيَ الْقَائِلَةُ: إِنْ أَلِدَ أَنْثَى وَرِثْتُ لَا
ذَكَرًا.
وَمَنْ خَلَفَ وَرَثَةً وَأُمًّا مَزُوجَةً، فَفِي الْمَغْنِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَطَأَ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يَحْرُمُ لِيَعْلَمَ أَحَامِلُ (م ٣) (١)؟
فَإِنْ وَطِئَ، وَلَمْ تُسْتَبْرَأَ فَأَنْتَ بِهِ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مِنْ وَطْئِهِ لَمْ يَرِثْ، قَالَ أَحْمَدُ: يَكْفُ عَنْ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكْفُ فَجَاءَتْ
بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا أَذْرِي هُوَ أَخُوهُ أَمْ لَا؟

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ومن خلف ورثة وأماً موزوجة ففي المغني: ينبغي أن لا يطأ حتى تستبرأ، وذكر غيره: يحرم، ليعلم
أحامل أم لا؟). انتهى.
قلت: الصواب التحريم.
وهو المذهب، وعليه الأكثر، فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب ميراث المفقود

مَنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لِعَبْتِهِ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ كَأَسْرٍ وَتِجَارَةٍ أُنْتَظَرُ بِهِ تَبِعَةٌ تِسْعِينَ سَنَةً مُنْذُ وُلِدَ. وَعَنْهُ: أَبَدًا، فَيَجْتَهِدُ الْحَاكِمُ، كَعَبِيَّةِ ابْنِ تِسْعِينَ، ذِكْرَهُ فِي التَّرْغِيبِ. وَعَنْهُ: أَبَدًا حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ.

وَعَنْهُ: زَمَنًا لَا يَبْعِشُ مِثْلَهُ غَالِيًا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مِئَةٌ وَعِشْرِينَ [سَنَةً] مُنْذُ وُلِدَ، وَقَالَ ابْنُ رَزِينٍ: يَحْتَمِلُ عِنْدِي أَرْبَعَ سِنِينَ لِقَضَاءِ عُمَرَى، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَهْلَكَةٍ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا هَلَاكَةً كَمَفْقُودٍ بَيْنَ أَهْلِهِ أَوْ فِي مَقَارَةِ مَهْلَكَةٍ كَالْحِجَازِ أَوْ غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ فَسَلِمَ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ أُنْتَظَرُ تَبِعَةٌ أَرْبَعِ سِنِينَ.

وَعَنْهُ: مَعَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَعَنْهُ: هُوَ كَالْقِسْمِ قَبْلَهُ.

وَفِي الرِّوَايَةِ: وَعَنْهُ: زَمَنًا لَا يَجُوزُ مِثْلَهُ قَالَ: وَخَذَهَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ بِتِسْعِينَ.

وَقِيلَ: بِتِسْعِينَ، نَقَلَ الْمُيَمُونِيُّ فِي عِبْدِ مَفْقُودٍ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْخُرُوفِ.

وَنَقَلَ مُهْنًا وَأَبُو طَالِبٍ فِي الْأَمَةِ عَلَى التَّصْنِيفِ وَتُرَكَّى قَبْلَ الْقِسْمَةِ لِمَا مَضَى، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ مَاتَ مُورِثُهُ فِي مَدَّةِ التَّرْبُصِ أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ وَوَقَّفَ الْبَاقِي، فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مَوْتِهِ ثُمَّ اضْرِبْ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَقَفْهَا فِي الْأُخْرَى، وَاجْتَزِئْ بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَافَتْ، أَوْ بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا، وَتَأْخُذِ الْيَقِينَ الْوَارِثُ مِنْهُمَا، وَمَنْ سَقَطَ فِي إِحْدَاهُمَا لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا، وَلِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ الصَّلُحُ عَلَى مَا زَادَ عَنْ نَصِيْبِهِ، كَأَخِ مَفْقُودٍ فِي الْأَكْدَرِيَّةِ مَسْأَلَةُ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، لِلزَّوْجِ ثُلُثٌ، وَلِلْأُمِّ سُدُسٌ، وَلِلْجَدِّ تِسْعَةٌ، مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ، وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةٌ تَبْقَى خَمْسَةٌ عَشَرَ عَلَى رَوَايَةِ رَدِّ الْمَوْقُوفِ لَهُ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى رَوَايَةِ قِسْمَةِ نَصِيْبِهِ مِمَّا وَقَفَ عَلَى وَرَثَتِهِ وَهِيَ سِتَّةٌ؛ لِأَنَّهُ وَرَثَ مِثْلًا الْأَخْتِ تَبْقَى تِسْعَةٌ، كَذَا ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ رَوَايَتَيْنِ، وَالْمَعْرُوفُ وَجْهَانِ (م ١) (١).

وَلَهُمُ الصَّلُحُ عَلَى كُلِّ الْمَوْقُوفِ إِنْ حَجَبَ أَحَدًا، وَلَمْ يَرِثْ أَوْ كَانَ أَخًا لِأَبٍ عَصَبٍ أَخْتَهُ مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتِ لَابَوَيْنِ. وَقِيلَ: تَعْمَلُ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ، وَتَقِفُ نَصِيْبَهُ إِنْ وَرَثَ، وَفِي أَخْلٍ ضَمِينٍ مَعْنَى زِيَادَةِ مُحْتَمَلَةٍ وَجْهَانِ (م ٢) (٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولبقية الورثة الصلح على ما زاد على نصيبه، كأخ مفقود في الأكدرية، مسألة الحياة، والموت من أربعة وخمسين، للزوج ثلث، وللأم سدس، وللجد تسعة، من مسألة الحياة، وللأخت منها ثلاثة، تبقى خمسة عشر على رواية رد الموقوف له إلى ورثة الأول، وعلى رواية قسمة نصيبه ثلثا وقف على ورثته وهي ستة، لأنه ورث مثلا الأخت، يبقى تسعة، كذا ذكر في الشرح روايتين، والمعروف وجهان. انتهى.

يعني: إذا مات ميت يرثه المفقود فإنه يدفع إلى كل وارث اليقين ويوقف الباقي، فإن قدم أحد نصيبه، وإن لم يقدم فهل حكمه حكم ماله أو يرد إلى ورثة الميت الذي مات في غيبته؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: أنه يكون لورثة المفقود، وهو الصحيح، صححه في الحرر، والنظم.

قال في الفائق: هو قول غير صاحب المغني فيه، وقطع به في الكافي، والمقنع وشرح ابن منجاء، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في الحرر أيضا، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يرد إلى ورثة الميت الذي مات في مدة التربص، قطع به في المغني، وقدمه في الرعايتين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي أخذ ضمين ممن معه زيادة محتملة وجهان). انتهى.

يعني: على القول بعمل مسألة حياته وقف نصيبه إن ورث، وأطلقهما في الحرر، والحاوي الصغير.

أحدهما: يؤخذ ضمين بذلك، وهو الصحيح، جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وصححه الناظم.

الوجه الثاني: لا يؤخذ.

وَمَتَى بَانَ حَيًّا يَوْمَ مَوْتِ مَوْزُوئِهِ فَلَهُ حَقُّهُ وَالْبَاقِي لِمُسْتَحَقِّهِ، وَإِنْ بَانَ مَيِّتًا فَلَمَوْزُوفُ لَوَزْنَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: وَكَذَا إِنْ جُهِلَ وَقْتُ مَوْتِهِ.

وَإِنْ مَضَتْ مَدَّةُ تَرْبُصِهِ وَلَمْ يَبْنِ خَالَهُ، فَقِيلَ: مَا وَقَفَ لَهُ لَوَزْنَتِهِ إِذَا كَبَقَتْهُ مَالُهُ فَيَقْضَى مِنْهُ دَيْنُهُ فِي مَدَّةِ تَرْبُصِهِ، وَقِيلَ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي وَصَحَّحَهُ فِي الْمَحْرُرِ وَيُنْفَقُ عَلَى زَوْجَتِهِ. وَقِيلَ: يَرُدُّ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ، فَلَا يَقْضَى وَلَا يُنْفَقُ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَجْرَدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالْفُصُولِ وَالْمُسْتَوْعِبِ وَالْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِمْ (م ٣) (١).

وَمَتَى قَدِمَ بَعْدَ قَسَمِ مَالِهِ أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَعَيْنِهِ، وَالتَّالِيفُ مَضْمُونٌ فِي رِوَايَةِ صَحْحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَا، إِنَّمَا قَسِمَ بِحَقِّ لَهْمُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (م ٤) (٢). وَإِنْ حَصَلَ لَأَسِيرٍ مِنْ وَقْفٍ تَسْلَمُهُ وَحَفِظَهُ وَكَيْلُهُ وَمَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بَعْدَهُ جَمِيعًا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ: وَيَكْفِي وَكَيْلُهُ.

وَالْمَشْكُلُ نَسَبُهُ كَمَقْفُودٍ، وَمَنْ قَالَ أَحَدُهُمَا ابْنِي، ثَبِتَ نَسَبُ أَحَدِهِمَا، فَيَعْيَنُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَوَارِثُهُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ أَرَى الْقَافَةَ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقَرْعَةٍ وَلَا مَدْخَلٍ لِلْقَرْعَةِ فِي النَّسَبِ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَلَا يَسِرُّ وَلَا يَوْقِفُ، وَيَصْرِفُ نَصِيبَ ابْنِ لَبِيتِ الْمَالِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَبِّ عَنِ الْقَاضِي.

وَذَكَرَ الْأَرْجِي عَنْ الْقَاضِي: يَعْزَلُ مِنَ التَّرَكَةِ مِيرَاثُ ابْنٍ يَكُونُ مَوْقُوفًا فِي بَيْتِ الْمَالِ، لِلْعِلْمِ بِاسْتِحْقَاقِ أَحَدِهِمَا. قَالَ الْأَرْجِي: وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ: لَا وَقْفٌ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا رُجِيَ زَوَالُ الْإِشْكَالِ (م ٥) (٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن مضت مدة تربصه ولم يبن خاله، فويل له لوزنته إذا كبتته ماله، فيقضى منه دينه في مدة تربصه، وقيل: وجزم به في الكافي وصححه في المحرر: وينفق على زوجته، وقيل: يرد إلى ورثة الأول، فلا يقضى ولا ينفق، جزم به صاحب المجرد، والتهذيب، والفصول، والمستوعب، والمغني وغيرهم). انتهى. قال في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المئة: يقسم ماله بعد انتظاره، وهل يثبت له أحكام المعلوم من حين فقده أو لا يثبت إلا من حين إباحت أزواجه وقسمه ماله؟ على وجهين، يبنى عليهما لو مات له في مدة انتظاره من يرثه فهل يحكم بتوريثه منه أم لا؟ ونص أحمد: أنه يزكى ماله بعد مدة انتظاره، معللاً بأنه مات وعليه زكاة، وهذا يدل على أنه لا يحكم له بأحكام الموتى إلا بعد المدة، وهو الأظهر. انتهى.

وهو موافق لما قاله في الكافي، والمحرر وغيرهما، وهو الصحيح.

وقدمه في الرعايتين، والفائق وغيرهم، وصححه في النظم وغيره، وكثير من الأصحاب بناهما على المسألة الأولى، وهو الصحيح.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومتى قدم بعد قسم ماله أخذ ما وجده بعينه، والتألف مضمون، في رواية صححها ابن عقيل وغيره، وجزم به الشيخ، ونقل ابن منصور: لا، إنما قسم بحق لهم، اختاره جماعة). انتهى.

الرواية الأولى: هي الصحيحة في المذهب، نص عليها في رواية عبد الله، واختاره أبو بكر.

قال في الفائق: وهو أصح، وصححه ابن عقيل وغيره، واختاره الشيخ وغيره، كما قاله المصنف.

والرواية الثانية: اختارها جماعة، وقدمها في الرعاية الكبرى.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (ومن قال أحدهما ابني ثبت نسب أحدهما، فبعينه، فإن مات فوارثه، فإن تعذر أرى القافة، فإن تعذر عتق أحدهما بقرة ولا يرث ولا يوقف، ويصرف نصيب ابن لبيت المال، ذكره في المتخبر عن القاضي).

وذكر الأرجي عن القاضي يعزل من التركة ميراث ابن يكون موقوفاً في بيت المال، للعلم باستحقاق أحدهما، قال الأرجي:

والمذهب الصحيح: لا وقف؛ لأن الوقف إنما يكون إذا رجي زوال الإشكال). انتهى كلام المصنف.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق: ومن افتقر نصيبه إلى قاتن فهو في مدة إشكاله كالمفقود. انتهى.

قلت: ويحتمل أن يقرع بينهما لأجل الميراث، فمن قرع استحققه، والله أعلم.

فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

باب ميراث الخنثى

وَهُوَ مَنْ لَهُ شَكْلُ ذَكَرٍ وَرَجُلٍ وَفَرْجٍ أَمْرَأَةٍ، فَإِنْ بَالَ أَوْ سَبَقَ بَوْلُهُ مِنْ ذَكَرِهِ فَهُوَ ذَكَرٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَكْسُهُ أَنْثَى، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا أُعْتِبِرَ أَكْثَرُهُمَا، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَمُشْكِلٌ.
وَقِيلَ: لَا يُعْتَبَرُ أَكْثَرُهُمَا.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَبِي الْفَرَجِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ: هَلْ يُعْتَبَرُ السَّبَقُ فِي الْإِنْقِطَاعِ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ^(١).
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: يُعْتَبَرُ أَطْوَلُهُمَا خُرُوجًا، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لِأَنَّ بَوْلَهُ يَمْتَدُّ وَبَوْلُهَا يَسِيلُ، وَقَدَّمَ ابْنُ عَقِيلٍ الْكَثْرَةَ عَلَى السَّبَقِ.

وَقَالَ هُوَ وَالْقَاضِي: إِنْ خَرَجَا مَعًا حَكِيمٌ لِلْمُتَأَخَّرِ، وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنْ حَاضَ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ أَوْ احْتَلَمَ مِنْهُ أَوْ أُنْزِلَ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ لَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ، لِجَوَازِ كَوْنِهِ خِلْفَةً زَائِلَةً، وَإِنْ حَاضَ مِنْ فَرْجِ النِّسَاءِ وَأُنْزِلَ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ فَبَالِغٌ بِلَا إِشْكَالٍ يَأْخُذُ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يَبْلُغَ فَيَعْمَلَ بِمَا ظَهَرَ مِنْ عِلَامَةٍ رَجُلٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ، كَتَبَاتِ لِحْيَتِهِ أَوْ ثَقَلُكَ لُثْيَتِهِ، وَالْمَنْصُوصُ: أَوْ سَقُوطِهِمَا، وَبُلُوغِهِ بِالسِّنِّ أَوْ الْإِنْبَاتِ، وَكَذَا إِنْ حَاضَ مِنْ فَرْجِهِ وَأُنْزِلَ مِنْ ذَكَرِهِ، فَإِنْ وَجِدَ أَحَدَهُمَا؛ فَوَجَّهَانِ (م ١)^(٢).

وَإِنْ وَجِدَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ فَلَا ذَكَرَ وَلَا أَنْثَى^(٣)، وَفِي الْبُلُوغِ وَجَّهَانِ (م ٢)^(٤).

وَقِيلَ: إِنْ اسْتَهْنَى أَنْثَى فَلَذَكَرٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَفِي الْجَمِيعِ: لَا فِي إِرْثٍ وَوَيْبَةٍ لِأَنَّ لِلْغَيْرِ حَقًّا.

وَقِيلَ: أَوْ انْتَشَرَ بَوْلُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِثْلِ وَالْعَكْسِ بِالْعَكْسِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: تُعَدُّ اضْلاَعُهُ، فَمِئَةُ عَشْرٍ اضْلاَعٌ ذَكَرٌ، وَسَبْعَةُ عَشْرٍ أَنْثَى، فَإِنْ مَاتَ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ وَوَرِثَ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى أَخَذَ بِنِصْفِهِ، وَإِنْ وَرِثَ بِهِمَا فَلَهُ نِصْفُ إِرْثِهِمَا، كَوَلَدِ الْمَيْتِ مَعَهُ بِنْتُ وَابْنٌ، لَهُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأَبْنِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْبَنَتِ مَهْمَانِ، وَقَالَ الْأَكْثَرُ: تَعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ثُمَّ أَنْثَى وَتَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَفَّقَهَا فِي الْأُخْرَى^(٥)، وَاجْتَزِئَ

(١) تنبيه: قوله: (وقال: هل يعتبر السبق في الانقطاع؟ فيه روايتان). انتهى.

هذا من كلام أبي الفرج، والمذهب ما قدّمه المصنف بقوله: (وإن خرجا معًا اعتبر أكثرهما).

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وبلوغها بالسِّنِّ أو الإنبات، وكذا إن حاض من فرجه وأنزل من ذكره، فإن وجد أحدهما فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يحصل البلوغ بذلك، قال القاضي: ليس واحد منهما علمًا على البلوغ.

والوجه الثاني: يحصل به، قطع به في الكافي وغيره.

وقدّمه في المعني، والشرح وشرح ابن رزّين وغيرهم، وصحّحه في التلخيص وغيره.

قال في الرّعاية الكبرى: والصّحيح أنّ الإنزال علامة البلوغ مطلقًا، وهو الصّواب.

(٣) تنبيهان: الأوّل: قوله: (فلا ذكر ولا أنثى).

يعني: ليس هذا علامة للذكر ولا علامة للأنثى، وإلّا هو في الحقيقة إمّا ذكرٌ وإمّا أنثى.

(٤) (مسألة - ٢): قوله: (وإن وجدا من مخرج واحد فلا ذكر ولا أنثى، وفي البلوغ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرّعاية الصّغرى، والفائق.

أحدهما: لا يحصل به البلوغ، قدّمه في الرّعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يحصل به البلوغ، قطع به في الحاوي الكبير.

قلت: وهو الصّواب.

(٥) الثاني: قوله: (فإن مات أو بلغ بلا أمارَةٍ وورث بكونه ذكرًا أو أنثى أخذ نصفه، وإن ورث بهما فله نصف إرثهما، كولد

الميت معه بنت وابن، له ثلاثة، وللابن أربعة، وللبنت سهمان.

وقال الأكثر: تعمل المسألة على أنّه ذكرٌ ثمّ أنثى، وتضرب إحداهما أو وفقها في الأخرى... إلى آخره.

(ر): روايتان

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

يأخذاهما إن تماثلتا أو باكثرهما إن تناسبتا، واضربها في الحالين، ثم من له شيء من إحدى المسألتين مضروب في الأخرى أو وقفها، واجمع ما له منهما إن تماثلتا.
 وإن كانا خنتين فأكثر نزلتهم بعدد أخوالهم، كإعطائهم اليقين قبل البلوغ، وكالمفقودين.
 وقيل: حالين ذكورا وإناثا.
 وقال ابن عقيل: تقسم التركة ولا يوقف مع ختنى مشكلي، على الأصح.

= ما قدمه المصنف هو اختيار الشيخ الموفق، وجزم به في الوجيز.

والصحيح من المذهب القول الثاني، اختاره الأصحاب.

وقال الشيخ في المغني، والمقنع، والشارح وغيرهم: وقال أصحابنا: تعمل المسألة على أنه ذكر ثم على أنه أنثى إلى آخره.

فهاتان مسألتان في هذا الباب، وليس في باب ميراث الغرقى ونحوهم شيء مما نحن بصدده، والله أعلم.

باب ميراث الفرقي ونحوهم

إِذَا عَلِمَ مَوْتَ مُتَوَارِفَيْنِ مَعًا فَلَا إِرْثَ، وَإِنْ جُهِلَ السَّابِقُ بِالْمَوْتِ أَوْ عَلِمَ وَجُهِلَ عَيْنُهُ وَرِثَ كُلُّ مِنْهُمَا مِنَ الْآخَرِ، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، مِنْ بِلَادٍ مَالِهِ دُونَ مَا وَرَثَهُ مِنَ الْمَيِّتِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُورُ فَيَقْدَرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا وَيُورِثُ الْآخَرَ مِنْهُ ثُمَّ يَفْسِمُ إِرْثُهُ مِنْهَا عَلَى وَرَثَتِهِ الْأَحْيَاءِ، ثُمَّ يَعْمَلُ بِالْآخِرِ كَذَلِكَ، فَلَوْ جُهِلَ مَوْتُ أَحَدَيْنِ أَحَدُهُمَا عَيِّقُ زَيْدٍ وَالْآخَرُ عَيِّقُ عَمْرٍو كَانَ مَالُ كُلِّ مِنْهُمَا لِمُعْتَقِ الْآخَرِ، زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ وَإِنْهُمَا خَلْفَ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَأُمًّا وَخَلْفَتْ ابْنًا مِنْ غَيْرِهِ وَأَبًا، فَتَصِحُّ مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ، لِزَوْجَتِهِ الثَّمَانِيَةَ ثَلَاثَةً، وَلِلْأَبِ سُدُسٌ، وَلِلْإِخْوَةِ الْأُمِّ سُدُسٌ، وَمَا بَقِيَ لِعَصْبَتِهِ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، تُوَافِقُ سِهَامَهُ بِالنُّصْفِ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي وَفْقِ مَسْأَلَةِ الْأُمِّ اثْنَيْنِ.

ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ، تَكُنْ يَمَانِيَّةً وَثَمَانِيَّةً وَثَمَانِيَّةً، وَمِنْهَا تَصِحُّ، وَمَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، فَمَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَمَسْأَلَةُ الْإِبْنِ مِنْهَا مِنْ سِتَّةٍ، دَخَلَ وَفْقِ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ اثْنَانِ فِي مَسْأَلَتِهِ، فَاضْرِبْ سِتَّةً فِي أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ تَكُنْ مِثْلُ أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ، وَمَسْأَلَةُ الْإِبْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَمَسْأَلَةُ أُمِّهِ مِنْ سِتَّةٍ، وَلَا مُوَافَقَةَ وَمَسْأَلَةُ أَبِيهِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، فَاجْتَزِئْ بِضَرْبِ وَفْقِ سِهَامِهِ سِتَّةً فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَّةً عَشَرَ وَكَذَا لَوْ عَلِمَ السَّابِقُ ثُمَّ نُسِيَ.

وَقِيلَ: بِالْقُرْعَةِ.

وَقَالَ الْأَرَجِيُّ: إِنَّمَا لَمْ تَجْزِ الْقُرْعَةُ؛ لِإِعْدَمِ دُخُولِ الْقُرْعَةِ فِي النَّسَبِ، وَقَالَ الْوُثَّيْ: يَعْمَلُ بِالْيَقِينِ وَيَقِفُ مَعَ الشُّكِّ.

وَإِنْ ادَّعَى وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ سَبْقَ الْآخَرِ وَلَا بَيِّنَةٌ أَوْ تَعَارَضَتْ تَحَالُفًا، وَلَمْ يَتَوَارَثَا، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بَلَى، وَخَرَجُوا مِنْهَا الْمَنْعُ فِي جَهْلِهِمُ الْحَالَ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: بِالْقُرْعَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ تَعَارَضَتْ الْبَيِّنَةُ وَقُلْنَا يُفْسَمُ فُسِمَ بَيْنَهُمَا مَا اخْتَلَفَا فِيهِ بِصَفَتَيْنِ، وَيَرِثُ مَنْ شَكَّ فِي وَفْقِ مَوْتِهِ مِمَّنْ

عَيْنَ وَفْقِهِ.

وَقِيلَ: لَا.

باب ميراث المطلقة

مَنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ فِي غَيْرِ مَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ لَمْ يَتَوَارَثَا، وَتَرْتُهُ فِي طَلَاقِ رَجْعِيٍّ لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهُ، وَفِي مَرَضٍ مَخُوفٍ وَلَمْ يَمُتْ وَلَمْ يَصِحَّ، بَلْ لَسِيَ أَوْ أَكَلَ، وَإِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ مَتَّعَهَا بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا كَمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا أَيْدَاءً أَوْ بَعُوضَ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ عَلَّقَهَا عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ شَرْعًا أَوْ عَقْلًا فَفَعَلَتْهُ أَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ كَانَ أَبَانَهَا فِي صِحَّتِهِ خِلَافًا لِلْمُنْتَحَبِ فِيهَا أَوْ عَلَى إِبَانَةِ ذِمِّيٍّ أَوْ أَمَةٍ عَلَى إِسْلَامٍ وَعِتَى أَوْ عَلِمَ أَنَّ سَيِّدَهَا عَلَنَ عِتْقَهَا لِغَدٍ فَأَبَانَهَا الْيَوْمَ، أَوْ وَطِئَ عَاقِلًا. وَقِيلَ: مُكَلَّفًا حِمَاةً أَوْ عَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ عَلَى مَرَضِهِ أَوْ عَلَى فِعْلٍ لَهُ فَفَعَلَتْهُ فِي مَرَضِهِ أَوْ عَلَى تَرْكِهِ نَحْوَ لَا تَزُوجُنَّ عَلَيْكَ فَمَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ وَكَّلَ فِي صِحَّتِهِ مَنْ يُبَيِّنُهَا مَتَى شَاءَ فَأَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ، لَمْ يَرِثَهَا. وَتَرْتُهُ مَا لَمْ تَزُوجْ، نَقَلَهُ.

وَإِخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ مَا لَمْ تَرْتُدَّ، فَإِنْ أَسْلَمْتَ فَرَوَاتَيْنِ (م ١) ^(١). فَلَوْ تَزُوجَ أَرْبَعًا غَيْرَهَا ثُمَّ مَاتَ صَحٌّ، عَلَى الْأَصَحِّ فَتَرْتُهُ الْخَمْسُ. وَعَنْهُ: رُبْعُهُ لَهَا وَالبَقِيَّةُ لَهُنَّ إِنْ تَزُوجَهُنَّ فِي عَقْدٍ، وَإِلَّا فَلِلثَلَاثِ سَوَابِقَ بِهِ، وَلَوْ كَانَ مَوْضِعُهَا أَرْبَعَ فَهَلْ تَرْتُهُ الثَّمَانِ أَوْ الْمُبْتَوَاتِ؟ عَلَى الرَّوَاتَيْنِ ^(٢)، فَإِنْ تَزُوجَتْ أَوْ مَاتَتْ فَحَقَّقَهَا لِلْجُدِي فِي عَقْدٍ وَإِلَّا فَلِلسَّابِقَةِ إِلَى كَمَالِ أَرْبَعٍ بِالْمُبْتَوَةِ. وَعَنْهُ: لَا تَرْتُ مَبْتَوَةً بَعْدَ عِدَّتِهَا، إِخْتَارَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَفِي بَاقِي قَبْلِ الدُّخُولِ الرَّوَاتَيْنِ ^(٣)، وَكَذَا عِدَّةُ وَفَاءٍ ^(٤). وَقِيلَ: طَلَاقٌ، وَتَكْمِيلَةُ مَهْرٍ. وَعَنْهُ: لَا عِدَّةَ فَقَطْ. وَعَنْهُ: لَا يَكْمُلُ فَقَطْ.

وَإِنْ لَمْ يَتَّهَمُ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا كَتَغْلِيْقِهِ إِبَانَتُهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ عَلَى فِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ فَفَعَلَتْهُ عَالِمَةً بِهِ أَوْ أَبَانَهَا بِسُؤَالِهَا فِيهِ فَكَصَّحِيحٌ. وَعَنْهُ: كَمَتَّعَهُمْ، صَحَّحَهَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَهَبْنَاهَا، كَمَنْ سَأَلَتْهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ: وَإِنْ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَرْتُهُ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ غَيْرِهِ، وَحَسَنَ الشَّيْخُ فِي قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَهَا عَلَى فِعْلٍ وَلَا مَشَقَّةَ عَلَيْهَا فِيهِ فَابْتِ تَزُوجَتْ، فَإِنْ قَلَّدَهَا فِي صِحَّتِهِ وَلَا عِنَهَا فِي مَرَضِهِ. وَقِيلَ: لِلْحَدِّ لَا لِغَيْرِهِ وَلَكِنْ أَوْ عَلَنَ إِبَانَتُهَا عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ فَفَعَلَتْهُ فِي مَرَضِهِ وَرِثَتْهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ لَا تَرْتُهُ فِي الْأَوَّلَةِ.

- (١) (مسألة - ١): قوله: (بعد ذكر مسائل في الطلاق المتهم فيه في مرضه: لم يرثها وترته ما لم تزوج، نقله واختاره الأكثر، ما لم ترتد، فإن أسلمت فرواتين). انتهى.
- يعني: إذا طلقها طلاقاً متهماً فيه في مرض موته ورثته ما لم تزوج أو ترتد، فإن ارتدت لم ترثه، فإن عادت أسلمت فهل ترثه أم لا؟ أطلق الرواتين، وأطلقهما في الرواتين، والحاوي الصغير.
- إحداهما: لا ترثه أيضاً، وهو الصحيح، قدمه في المحرر، والفاقي وصححه.
- والرواية الثانية: ترثه، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.
- (٢) تنبيه: قوله: ولو كان موضعها أربع فهل ترثه الثمان أو المبتوتات؟ على الرواتين.
- مراده بالرواتين الرواتين اللتان فيما إذا تزوج أربعاً بعد المبتوتة هل ترثه الخمس أخصاً أو ترث المبتوتة ربع ميراث الزوجات، والباقي لمن؟ وقدم أنه للخمس أخصاً، فكذا يكون للثمان على المقدم.
- (٣) وقوله: (وفي بائن قبل الدخول الرواتين).
- مراده بهما: اللتان في إرث المبتوتة بعد انقضاء العدة وقبل أن تزوج، وقدم أنها ترث ما لم تزوج، فكذا هذه.
- (٤) وقوله: (وكذا عدة وفاة): مبني عليهما أيضاً، فإن قلنا: ترث ما لم تزوج اعتدت للوفاة، وإلا فلا.

وإن علقه بفعل زيد كذا ففعله في مرضه أو بشهر فجاء في مرضه فروايتان (٢، ٣)^(١).
والزواج في إرثها إذا قطعت نكاحها منه كفعله، وكذا ردة أحدهما، ذكره في الانصاف، وذكره الشيخ قياس المذهب،
والأشهر: لا، وكذا خرج الشيخ في بقية الأقارب.
وإن أكره ابن وأرث عاقل ولو نقص إرثه أو انقطع زوجة أبيه المريض على فسخ نكاحها.
وعنه: ولو طأعته لم يقطع إرثها إلا أن تكون له امرأة وأرثه غيرها أو لم يثبهم، والاعتبار بالثمة حال الإكراه،
وجزم بعضهم: إن انتفت الثمة بقصد جرمائها الإرث أو بعرضه لم ترثه، في الأصح.
فتزوجته منه: لو تزوج في مرضه مضارة لينقص إرث غيرها وأقرت به لم ترثه، ومعنى كلام شيخنا وهو ظاهر كلام
غيره: ترثه؛ لأن له أن يوصي بالثلث، قال: ولو وصى بوصايا آخر أو تزوجت المرأة بزواج يأخذ النصف فهذا الموضع فيه
نظر، فإن المفسدة إنما هي في هذا.
ومن جحد إثباته ادعتها امرأته لم ترثه إن دامت على قولها، وإن مات عن زوجات لا يرثه بعضهن لجهل عنيها أخرج
الوارثات بالقرعة، ولو قتلها في مرضه ثم مات لم ترثه، لخروجها من خير التملك والتملك، ذكره ابن عقيل وغيره،
وتزوجته خلاف، كمن وقع في شبكيه صيد بعد موته، ويأتي في دخول دية في وصية - إن شاء الله تعالى -.

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وإن علقه بفعل زيد كذا ففعله في مرضه أو بشهر فجاء في مرضه فروايتان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٢): إذا علقه بفعل زيد كذا ففعله في مرضه فهل ترثه أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: لا ترثه، وهو ظاهر ما صححه الشارح وغيره، وهو الصواب.

والرواية الثانية: ترثه.

(المسألة الثانية - ٣): إذا علق طلاقها بشهر فجاء الشهر في مرضه فهل ترثه أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

إحداهما: لا ترثه، وهو الصحيح، قدمه في الكافي، والمغني، وصححه أيضاً في المقنع، والشرح وشرح ابن منجا وغيرهم، وجزم به

في الوجيز وغيره.

وقدمه في المحرر وغيره، وهذه المسألة عدم الإرث فيها أولى من المسألة التي قبلها.

والرواية الثانية: ترثه.

قلت: وهو ضعيف، لعدم الثمة، وفي إطلاق المصنف نظر في هذه.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب ميراث أهل الملل والقاتل

لَا يَرِثُ كَافِرٌ مُسْلِمًا وَلَا مُسْلِمٌ كَافِرًا، وَيَتَوَارَثَانِ بِالْوَلَاءِ؛ لِثُبُوتِهِ.
وَعَنْهُ: لَا تَوَارَثَ، فَعَلَيْهَا يَرِثُ عَصَبَةُ سَيِّدِهِ الْمَوَافِقُ لِدِينِهِ وَوَرِثَ شَيْخُنَا الْمُسْلِمُ مِنْ ذِمِّيٍّ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ قَرِيبُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ،
وَلَوْ جُوبَ نَصْرُهُمْ وَلَا يَنْصُرُونَنَا وَلَا مَوَالَاءَهُ، كَمَنْ أَمَنَ وَلَمْ يَهَاجِرْ نَصْرَهُ وَلَا وِلَاءَ لَهُ، لِأَلَايَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَنْصُرُونَنَا وَلَا هُمْ
يُبَادِرُنَا لِنَنْصُرَهُمْ ذَاتِمًا، فَلَمْ يَكُونُوا يَرِثُونَ وَلَا يُورَثُونَ، وَالْإِزْثَ كَالْعَقْلِ.
وَقَدْ بَيَّنَّ فِي قَوْلِهِ «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ» فِي الْأَحْزَابِ [٦] أَنَّ الْقَرِيبَ الْمَشَارِكِ فِي الْإِيمَانِ وَالْهِجْرَةِ أَوْلَى مِنْ لَيْسَ
بِقَرَابَةٍ، وَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا.

وَلَمَّا فَتَحَتْ مَكَّةَ تَوَارَثُوا، وَمَنْ لَرِثَتِهِ الْهِجْرَةُ وَلَمْ يَهَاجِرْ فَلَا يَرِثُ فِيهِ، إِلَّا مَنْ لَهُ هُنَاكَ نُصْرَةٌ وَجِهَادٌ بِحَسَبِهِ فَيَرِثُ.
وَفِي الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ أَنَّ اللَّهَ حَكَّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا هَاجَرُوا أَنْ لَا يَتَوَارَثُوا إِلَّا بِالْهِجْرَةِ، فَلَمَّا كَثُرَ الْمُهَاجِرُونَ رَدَّ اللَّهُ
الْمِيرَاثَ عَلَى الْأَوَّلِيَاءِ هَاجَرُوا أَوْ لَمْ يَهَاجِرُوا.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: كَانَ التَّوَارِثُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ بِالْجَلْفِ وَالنُّصْرَةِ، ثُمَّ نُسِخَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْهِجْرَةِ
بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجِرُوا» [الأنفال: ٧٢]، فَكَانُوا يَتَوَارَثُونَ
بِالْإِسْلَامِ وَالْهِجْرَةِ مَعَ وَجُودِ النَّسَبِ، ثُمَّ نُسِخَ بِالرَّجْمِ وَالْقَرَابَةِ، قَالَ: فَهَذَا نُسِخَ مَرَّتَيْنِ، كَذَا رَوَاهُ عِكْرِمَةُ.

وَإِنْ أَسْلَمَ كَافِرٌ قَبْلَ قِسْمِ إِرْثِ قَرِيبٍ مُسْلِمٍ وَرِثَهُ.

وَعَنْهُ: لَا، صَحَّحَهَا جَمَاعَةٌ، كَقَوْلِهِ عَتَقَ قَبْلَ قِسْمَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَالْكَفَرُ مِلَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَا يَتَوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلَافِهَا.

وَعَنْهُ: ثَلَاثَةٌ: الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ وَدِينُ غَيْرِهِمْ.

وَعَنْهُ: كُلُّهُ مِلَّةٌ فَيَتَوَارَثُونَ، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ، وَاخْتَارَ صَاحِبُهُ الْأَوَّلَى.

وَيَتَوَارَثُ حَرْبِيٌّ وَمُسْتَأْمَنٌ، وَذِمِّيٌّ وَمُسْتَأْمَنٌ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: يَرِثُ مُسْتَأْمَنًا وَرِثَتُهُ بِحَرْبٍ؛ لِأَنَّهُ حَرْبِيٌّ وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ فِي حُكْمِ ذِمِّيٍّ.

وَقِيلَ: حَرْبِيٌّ، نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ يَمُوتُ هُنَا يَرِثُهُ وَرِثَتُهُ وَكَذَا ذِمِّيٌّ وَحَرْبِيٌّ، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي تَغْلِيْقِهِ.

قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: هُوَ الْأَفْوَى فِي الْمَذْهَبِ.

قَالَ الشَّيْخُ: هُوَ قِيَاسُهُ.

وَفِي الْمَحَرَّرِ: اخْتَارَ الْأَكْثَرُ: لَا، وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي التَّهْلِيلِ اتِّفَاقًا.

وَلَا يَرِثُ مَرْتَدٌ أَحَدًا، فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَالرَّوَايَتَانِ، وَإِنْ قُبِلَ عَلَيْهَا أَوْ مَاتَ فَمَالُهُ فِيهِ.

وَعَنْهُ: لِيُورَثَ مُسْلِمٌ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَأنَّ رِثَتَهُ كَمَرَضٍ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: مِنْ أَهْلِ دِينِهِ الَّذِي اخْتَارَهُ.

وَالدَّاعِيَةُ إِلَى بَدْعَةٍ مَكْفُورَةٍ مَالُهُ فِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَهْمِيِّ وَغَيْرِهِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ غَيْرَ دَاعِيَةٍ، وَهَمَّا

فِي غُسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ الْيَمُونِيُّ فِي الْجَهْمِيِّ إِذَا مَاتَ فِي قَرْنَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا نَصَارَى مَنْ يَشْهَدُهُ؟ قَالَ: أَنَا لَا أَشْهَدُهُ، يَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ، قَالَ

ابْنُ خَالِدٍ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ خِلَافُهَا عَلَى نَقْلِ يَعْقُوبَ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ بِمَثَابَةِ أَهْلِ الرَّدِّ فِي وَقَاتِهِ وَمَالِهِ وَنِكَاحِهِ.

قَالَ: وَقَدْ يَخْرُجُ عَلَى رِوَايَةِ الْيَمُونِيِّ أَنَّهُ إِنْ تَوَلَّاهُ مَتَوَلَّ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي مَالِهِ وَمِيرَاثِهِ أَهْلَهُ وَجَهَانَ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ رِوَايَةَ

الْيَمُونِيِّ، نَقَلَ: أَنَا لَا أَشْهَدُ الْجَهْمِيَّةَ وَلَا الرَّافِضَةَ، وَيَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ، قَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ذَا الَّذِينَ

وَالْغُلُولِ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ: إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِبَاحَةَ لَا الْإِنْكَارَ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْمُقْلَدِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ، كَالْفَاسِقِ بِالْفِعْلِ، وَالزُّنْدِيقُ وَهُوَ الْمُنَافِقُ كَمُرْتَدٍّ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: وَآكَدَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ تَوْتُهُ، فَالْمُرَادُ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ أَوْ تَابَ وَلَمْ يَقْبَلْهَا.

وَذَكَرَ الرَّوَابِيتَيْنِ إِذَا تَابَ فِي قَتْلِهِ وَأَحْكَامَ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةَ، وَاحْتَجَّ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ بِكَفِّ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُمْ بِإِظْهَارِ الشَّهَادَةِ مَعَ عِلْمِ اللَّهِ لَهُ بِبَاطِلِهِمْ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَلْ جَهِدَهُمْ بِالْكَلَامِ أَمْ بِالسَّيْفِ؟ وَأَوْرَدَ عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ، فَاجَابَ أَنَّهُ إِذَا أَظْهَرُوهُ، فَإِنْ لَمْ، فَإِنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِظَاهِرِهِمْ وَلَا يَنْحَسَّ عَنْ سِرِّهِمْ، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا كَانَ أَوَّلًا، ثُمَّ نَزَلَ: «مَلْعُونِينَ إِنْمَا يُفْقَوُا أَحَدُوا وَقَتْلُوا تَقْيِيلًا» [الاحزاب: ٦١]، فَعَلِمَ أَنَّهُمْ إِنْ أَظْهَرُوهُ كَمَا كَانُوا قُتِلُوا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: مَعْنَى الْكَلَامِ: الْأَمْرُ، أَيْ هَذَا الْحُكْمُ فِيهِمْ سُنَّةُ اللَّهِ، أَيْ سُنَّ فِي الَّذِينَ يُنَافِقُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَيُرْجِفُونَ بِهِمْ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ هَذَا.

وَقَالَ: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَقَدْ أُعْرِيَ بِهِمْ قَيْلٌ لَهُ: «جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ»، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَرِثُ وَيُورِثُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ تَرْكَةِ مُنَافِقٍ شَيْئًا وَلَا جَعَلَهُ قَيْثًا، فَعَلِمَ أَنَّ الْيَرَاثَ مَدَارُهُ عَلَى النُّصْرَةِ الظَّاهِرَةِ، قَالَ: وَاسْمُ الْإِسْلَامِ يَجْرِي عَلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ (ع).

وَعِنْدَ شَيْخِنَا وَغَيْرِهِ: قَدْ يَسْمَى مَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْمَعَاصِي مُنَافِقًا لِلْخَيْرِ، وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ ابْنَ هَانِي سَأَلَ أَحْمَدَ عَمَّنْ لَا يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ يَأْمَنُ النِّفَاقَ؟ فَبَيَّنَ أَنَّهُ غَالِبٌ فِي خَالِ الْإِنْسَانِ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: مِنْ أَحْكَامِ النِّفَاقِ، قَطْعُ الْإِرْثِ وَتَحْرِيمُ النِّكَاحِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَثْبُتُ فِيمَنْ ارْتَكَبَ الْمَعَاصِي، فَوَجِبَ أَنْ لَا يُوصَفَ بِهَذَا الْاسْمِ، وَحَمَلَ الْخَبَرَ عَلَى التَّغْلِيظِ.

وَإِنْ أَسْلَمَ مَجُوسِيٌّ أَوْ حَاكَمَ إِلَيْنَا وَرِثَ بِقَرَابَتِهِ.

وَعَنْهُ: بِأَقْرَبِهِمَا، وَكَذَا مُسْلِمٌ بَوْلَدَ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَغَيْرَهَا بِشَبَهَةِ ثَبُتِ السَّبَبِ.

وَلَوْ فِي الْمَعْنَى: وَكَذَا مَنْ يَجْرِي مَجْرَى الْمَجُوسِ مِمَّنْ يَنْكِحُ ذَاتَ مَحْرَمٍ، وَلَا إِرْثَ يَنْكَاحُ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَلَا يَنْكَاحُ لَا يَفْرُ عَلَيْهِ كَافِرٌ لَوْ أَسْلَمَ، فَلَوْ أُولَدَ بِنْتُهُ بَتًّا بِتَزْوِيجٍ فَخَلَفَهَا وَعَمَّا فَلَهَا الثَّلَاثُ وَالْبَقِيَّةُ لِعَمِّهِ، فَإِنْ مَاتَتْ الْكُبْرَى بَعْدَهُ فَالْمَالُ لِلصُّغْرَى؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ وَأَخْتُ لَأَبٍ، فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ الْكُبْرَى فَلَهَا ثُلُثُ نِصْفِهِ، وَالْبَقِيَّةُ لِلْعَمِّ، ثُمَّ لَوْ تَزَوَّجَ الصُّغْرَى فَوَلَدَتْ بَتًّا وَخَلَفَ مَعَهَا عَمَّا فَلَيْتَايَةِ الثَّلَاثُ وَمَا بَقِيَ لَهُ، وَلَوْ مَاتَ بَعْدَهُ بِنْتُ الْكُبْرَى فَلِلْوَسْطَى النِّصْفُ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ، وَمَا بَقِيَ لَهَا وَلِلصُّغْرَى؛ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ لَأَبٍ، فَيَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ.

فَهَلْوَ بِنْتُ بِنْتٍ وَرِثَتْ مَعَ بِنْتٍ فَوْقَ السُّدُسِ، وَلَوْ مَاتَ بَعْدَهُ الْوَسْطَى فَالْكُبْرَى أُمُّ وَأَخْتُ لَأَبٍ، وَالصُّغْرَى بِنْتُ وَأَخْتُ لَأَبٍ، فَلِلْمَالِ السُّدُسُ، وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ لَهَا بِالتَّعْصِيبِ، فَإِنْ مَاتَتْ الصُّغْرَى بَعْدَهَا فَأُمُّ أُمُّهَا أُخْتُ لَأَبٍ، فَلَهَا الثَّلَاثُ، وَمَا بَقِيَ لِلْعَمِّ، وَلَوْ مَاتَ بَعْدَهُ بِنْتُ الصُّغْرَى فَلِلْوَسْطَى بِأَنَّهَا أُمُّ السُّدُسِ، وَحُجِّتْ نَفْسُهَا، وَلَهُمَا الثَّلَاثُ بِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ لَأَبٍ، وَمَا بَقِيَ لِلْعَمِّ، وَلَا تَرِثُ الْكُبْرَى؛ لِأَنَّهَا جَدَّةٌ مَعَ أُمِّ، فَهَلْوَ جَدَّةٌ حُجِّتْ أُمُّا وَوَرِثَتْ مَعَهَا، وَمَنْ حُجِبَ بِنَفْسِهِ عَمِلَ بِهِ.

وَلَا يَرِثُ مَكْلَفٌ أَوْ غَيْرُهُ انْفَرَدَ أَوْ شَارَكَ بِقَتْلِ مَوْزُوئِهِ وَلَوْ بِسَبَبٍ إِنْ لَزِمَهُ قَوْدٌ أَوْ دِيَّةٌ أَوْ كَفَّارَةٌ، وَإِلَّا وَرِثَ، فَلَا تَرِثُ مَنْ شَرِبَتْ دَوَاءً فَاسْقَطَتْ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْئًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: مَنْ أَدَبَ وَلَدَهُ فَمَاتَ لَمْ يَرِثْهُ، وَأَنَّهُ إِنْ سَقَاهُ دَوَاءً أَوْ فَصَدَهُ أَوْ بَطَّ مِلْعَنَتَهُ لِحَاجَتِهِ، فَوَجَّهَانِ^(١).

وَأَنَّ فِي الْحَافِرِ اخْتِمَالَيْنِ، وَمِثْلُهُ نَصَبُ سَكِينٍ وَوَضْعُ حَجَرٍ وَرَشُّ مَاءٍ وَإِخْرَاجُ جَنَاحٍ.

(١) تنبيه: قوله: (وأنه إن سقاه دواء أو فصده أو بطط مِلْعَنَتَهُ لِحَاجَتِهِ، فَوَجَّهَانِ). انتهى.

هذا من تَمَتُّعٍ طريقَةٍ مؤخَّرةٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَالْمَذْهَبُ مَا قَدَّمَهُ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِرْثِ.

وفي إرث باغ عادلاً روايتان (م ١)^(١).
 وَجَزَمَ فِي التَّبَصُّرَةِ وَالتَّرْغِيبِ: لَا يَرِثُهُ، وَنَصَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَفِي عَكْسِهِ رَوَايَةٌ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ، فَلِهَذَا عَنْهُ رَوَايَةٌ:
 لَا يَرِثُ قَاتِلٌ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِنْ جَرَحَهُ الْعَادِلُ لِيَصِيرَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ وَرَثَتُهُ، لَا إِنْ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ ابْتِدَاءً، وَهُوَ مُتَّجِعٌ.
 وَذَكَرَ أَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ أَنَّ أَحَدَ طَرِيقَيْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَرِثُ مَنْ لَا قَصْدَ لَهُ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ، وَإِنَّمَا
 يَحْرُمُ مَنْ يُثْبِتُهُمْ، وَصَحَّحَهُ أَبُو الْوَفَاءِ، وَنَصَّ أَحْمَدٌ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُظْهَرُ الْجُنُونُ لِيَقْتُلَهُ، وَقَدْ يُحْرَضُ عَاقِلٌ صَبِيًّا، فَحَسَنَّا
 الْمَادَّةَ، كَالْخَطِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي إرث باغ عادلاً روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرُعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَشَرَحَ ابْنُ مَنَاجٍ وَغَيْرُهُمْ.
 إحداهما: يرثه.

قال في المحرر: لا يمنع الإرث، على الأصح.

قال في الفائق: لا يمنع الإرث، في الأصح.

قال الناظم: هذا أولى، قال الزركشي: وصححه في الهداية.

قلت: وفي المستوعب كما في الهداية، وليس بالصريح في ذلك، لكن ظاهر كلامهما إدخال هذه المسألة في التصحيح.

وقدّمه في المقنع، والكافي وقال: هو أظهر في المذهب، قال الشارح: هذا ظاهر المذهب، وجزم به في الوجيز وغيره.

والرواية الثانية: يمنع الإرث، جزم به في التبصرة، والتّريغيب، والمذهب، والقاضي في الجامع الصّغير، والشريف وأبو الخطاب في

خلافيهما، والشّيخ في المغني في قتال أهل البغي، ونصره جماعة من الأصحاب، وهو ظاهر كلام الخرقي.

فهذه مسألة واحدة.

باب ميراث المعتق بعضه

لا يورث رقيق، وكذا لا يرث، نص عليه.

وعنه: بلى، عند عدم ذكره في المذهب وأبو البقاء في الناهض، وإن هاباً معتق بغضه سيده أو قاسمه في حياته فتركته كلها لورثته، وإلا فإنه يرث ويورث ويحجب بقدر حرية بغضه، وكسبه بها لورثته ثم لمعتق بغضه، فبنت نصفها حر وأم وعم، للبنت الربع، وللأم الربع بحجبها عن نصف سدس، والبقية للعم سهمان من أربعة، فلو كان مكانها عصبية نصفه حر، كآبن، فهل يأخذ النصف أو نصف البقية بعد ربع الأم أو نصف ما يستحقه بكمال حرثته مع ذي الفرض؟ فيه أوجه (م ١) (١).

فإن لم ينقص ذو الفرض بالعصبية، كجدة مكان الأم، فله النصف على الأول وعليهما نصف البقية بعد فرضها، ولو كان معه فرض يسقط بحرثته كآبن نصفه حر وأخت وعم فله النصف ولها نصف البقية فرضاً، وقدم في المغني لها النصف، ابنان نصف أحدهما حر المال بينهما أربعة تنزيلاً لهما وخطاباً بأخوالهما.

وقيل: أثلاثاً، جمعاً للحرية وقسمة لإرثهما، كالمول.

فإن كان نصفهما حرًا ففي المستوعب لهما ثلاثة أرباع المال.

وقيل: تنزيلهما حرية ورقاً، فلهما بحرثتهما المال، فينصفهما نصفه.

وقيل: المال بينهما، جمعاً للحرية (م ٢، ٣) (٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فبنت نصفها حر وأم وعم، للبنت الربع، وللأم الربع بحجبها عن نصف سدس، والبقية للعم سهمان من أربعة، فلو كان مكانها عصبية نصفه حر كآبن فهل يأخذ النصف أو نصف البقية بعد ربع الأم أو نصف ما يستحقه بكمال حرثته مع ذي الفرض؟ فيه أوجه). انتهى.

وأطلقهن في الحرر، والحاوي الصغير، والفاقي، والقواعد.

أحدها: يستحق نصف ما يستحقه بكمال حرثته مع ذي الفرض، فيستحق الابن هنا ربعاً وسدساً من المال؛ لأنه لو كان حرًا كان يستحق خمسة أسداسه، وهو نصف ثلث، فيستحق نصفه بنصف حرثته.

وهذا الوجه هو الصحيح، وهو الذي ذكره إبراهيم الحربي في كتاب الفرائض، واختاره القاضي في المجرد، وابن عقيل، وصححه في الحرر، والحاوي الصغير بعد إطلاق الخلاف، وجزم به في المنور وقدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: له نصف الباقي بعد ربع الأم، اختاره أبو بكر، والقاضي في خلافة نقله عنه في القواعد.

قال في الحرر، والحاوي: وفيه بعد.

قال في الرعايتين: وهو بعيد، والوجه الثالث، له نصف المال كاملاً.

قال في القاعدة الخامسة عشرة بعد المئة: رجحه الشيخ تقي الدين، وذكر أنه اختيار أبيه.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (فإن كان نصفهما حرًا يعني: نصف الابنين ففي المستوعب لهما ثلاثة أرباع المال وقيل تنزيلهما حرية ورقاً، فلهما بحرثتهما المال، فينصفهما نصفه، وقيل: المال بينهما، جمعاً للحرية). انتهى.

اعلم أنه إذا كان عصبتان نصف كل واحد منهما حر فهل تكمل الحرية أم لا؟ فيه وجهان، وأطلقهما في الهداية، والمقنع، والمغني، والشرح وشرح ابن منبج، والنظم، والقواعد الفقهية وغيرهم، وظاهر كلام المصنف إطلاق الخلاف.

أحدهما: لا تكمل، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

وقطع به في الوجيز، والمنور.

وقدمه في الحرر، والفصول، والفاقي وغيرهم.

والوجه الثاني: تكمل الحرية فيكون لهما المال كله.

وهو ظاهر ما قدمه في الرعايتين، والحاوي وشرح ابن رزين ونهايته، وإدراك الغاية وتجريد العناية.

قال في القاعدة الخامسة عشرة بعد المئة: رجحه القاضي، والسامري وطائفة من الأصحاب، وله ماخذان.

(ر): روايتان

(ق): قول الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

كَابِنٍ وَلِلْأُمِّ مَعَهُمَا سُدُسٌ، وَلِلزَّوْجَةِ ثَمَنُ ابْنٍ وَابْنِ ابْنٍ يَصْنَفُهُمَا حُرٌّ لِلابْنِ النِّصْفُ، وَلَا شَيْءَ لَابْنِهِ، عَلَى الْأَوْسَطِ،
وَلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ الرَّبْعُ، وَعَلَى الثَّالِثِ النِّصْفُ.
جَدَّةٌ حُرَّةٌ وَأُمٌّ يَصْنَفُهَا حُرٌّ، لِلْأُمِّ سُدُسٌ، وَلِلْجَدَّةِ نِصْفُ سُدُسٍ، وَمَعَ نِصْفِ حُرِّيَّتِهَا لَهَا رُبْعُ سُدُسٍ عَلَى الْأَوَّلِ،
وَنِصْفُ سُدُسٍ عَلَى الثَّالِثِ، وَلَا شَيْءَ لَهَا عَلَى الْأَوْسَطِ.
أُمٌّ وَأَخَوَانُ بِأَحَدِهِمَا رَقٌّ، لَهَا ثُلُثٌ، وَحَجَبَتُهَا أَبُو الْخَطَّابِ بِقَدْرِ حُرِّيَّتِهِ، فَيَنْصَفُهَا عَنْ نِصْفِ سُدُسٍ، وَيُرَدُّ عَلَى ذِي
فَرْضٍ وَعَصَبَةٍ كَمْ تَرِثَ بِقَدْرِ نِسْبَةِ الْحُرِّيَّةِ مِنْهُمَا، فَلْيَنْتِ نِصْفُهَا حُرَّةٌ النِّصْفُ بِفَرْضٍ وَرَدٍّ، وَلابْنٍ مَكَانَهَا النِّصْفُ بِالْعَصَبَةِ
وَالْبَقِيَّةُ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَلَا يَنْتِ نِصْفُهَا حُرٌّ - إِنْ لَمْ تُورَثْهُمَا الْمَالُ - الْبَقِيَّةُ مَعَ عَدَمِ عَصَبَةٍ، وَلْيَنْتِ وَجَدَّةٌ يَصْنَفُهَا حُرٌّ الْمَالُ
يَصْنَفِينَ بِفَرْضٍ وَرَدٍّ، وَمَعَ حُرِّيَّةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِمَا الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا بِقَدْرِ فَرْضِيَّتِهِمَا، وَمَعَ حُرِّيَّةِ ثَلَاثَتَيْنِ بَيْنَهُمَا وَالْبَقِيَّةُ
لِبَيْتِ الْمَالِ.

= أحدهما: جمع الحرّية فيهما فيكمل لهما حرّية ابن وهو ماخذ أبي الخطاب وغيره.
والثاني: أن كل واحد منهما مع كمال الحرّية في جميع المال لا في نصفه، وإنما أخذ نصفه لمزاحمة أخيه له، وحيث لم يقدح أحد كل واحد منهما نصف المال، وهو نصف حقه مع كمال حرّيته، فلم يأخذ زيادة على قدر ما فيه من الحرّية. انتهى.
قال أبو الخطاب في التهذيب: قياس قول الإمام أحمد جمع الحرّية، قال شيخه الوثقي: هذا أقيس وأولى، فعلى الأول هل لهما ثلاثة أرباع المال بأحوال، أو تنزلهما حرّية ورقاً فقط، فلهما بحرّيتهما المال فنصفها نصفه؟
أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في القواعد الفقهيّة.
أحدهما: له ثلاثة أرباع المال بالأحوال، والخطاب، وهذا الصحيح، وقاله في المستوعب وغيره، وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في الحرر، والفاق وغيرهما، وهو احتمال في المعنى، ومال إليه.
والوجه الثاني: لهما نصفه بتنزلهما حرّية ورقاً فقط.
وهذه (مسألة - ٣): أخرى قد صحّحت، والتفريع الآتي بعد ذلك في كلام المصنّف مبني على هذا الخلاف، فليعلم ذلك.
فهذه ثلاث، وفي التفريع مسألتان، فيكمل خمس.

باب الولاء

مَنْ اعْتَقَ رَقِيقًا نَذْبًا أَوْ بَعْضَهُ فَسَرَى أَوْ وَاجِبًا أَوْ سَائِيَةً أَوْ عَلَقَ عِتْقَهُ أَوْ حَلَفَ بِهِ فَحَنَيْتَ وَلَوْ بِرَجْمٍ أَوْ إِبِلَادٍ أَوْ بِيَعُوضٍ أَوْ كِتَابَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَفِيهِمَا قَوْلُ قَلِّهِ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ مِنْ زَوْجَةٍ عِتْقَةٍ وَسُرْبَةٍ وَعَلَى مَنْ لَهُ أَوْ لَهُمْ وَلَاؤُهُ كَمُعْتَقَيْهِ وَمُعْتَقِي أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا.

وَعَنْهُ فِي الْمَكَاتِبِ: إِنْ أَدَّى إِلَى الْوَرْتَةِ قَوْلَاؤُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ وَجْهٌ: لِلْوَرْتَةِ.

وَفِي الْمُنْهَجِ: إِنْ اعْتَقَ كُلَّ الْوَرْتَةِ الْمَكَاتِبَ نَقَذَ وَالْوَلَاءُ لِلرِّجَالِ.

وَفِي النِّسَاءِ رَوَاتَانِ.

وَعَنْهُ: فِي مُعْتَقِ سَائِيَةٍ وَهُوَ: اعْتَقْتُكَ سَائِيَةً، أَوْ: لَا وَلَاءَ لِي عَلَيْكَ، أَوْ فِي وَاجِبٍ لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ^(١).

فَفِي عَقْلِهِ: لِكُونِهِ مُعْتَقًا وَإِنْفَاءَ الْوَلَاءِ عَنْهُ رَوَاتَانِ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي (م ١)^(٢).

وَمَالُهُ لِيَبْتَئَ الْمَالُ.

وَعَنْهُ: يَرُدُّ وَلَاؤُهُ فِي عِتْقِي مِثْلِهِ يَلِي عِتْقَهُمُ الْإِمَامُ.

وَعَنْهُ: لِلْسَّيِّدِ.

وَقِيلَ: وَكَذَا عِتْقُهُ بِرَجْمٍ.

وَلَوْ قُلَّ عَنْ رَقَبَةٍ، فَفِي الصَّدَقَةِ بِهِ وَتَرْكِهِ بَيْتُ الْمَالِ وَجْهَانِ فِي التَّبَصُّرَةِ (م ٢)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: وعنه في معتق سائبة، وهو (اعتقتك سائبة... أو لا ولاء لي عليك، أو في واجب لا ولاء عليه، اختاره الأكثر). انتهى.

قدّم المصنف قبل هذا أن له الولاء على هؤلاء المذكورين، وهو المذهب عند المتأخرين، وصححه في التصحيح، والنظم وتحرير العناية.

قال في المذهب: أصحهما الولاء لمعتقه فيما إذا اعتقه عند كفارته أو ندره، وجزم به في الوجيز.

وقدّمه في المحرر، والرعايتين، والحارّي الصغير، والفائق وغيرهم.

والرواية الثانية: وهي التي ذكرها المصنف لا ولاء له عليهم هي المذهب عند المتقدمين، وهم أكثر الأصحاب، منهم الحرقسي، والقاضي، والشريف أبو جعفر وأبو الخطاب، والثيرازي وابن عقيل وابن البناء وغيرهم، وقطع في المذهب بأنه لا ولاء له فيما اعتقه سائبة أو قال لا ولاء لي عليك، وقيل: له الولاء في الثانية دون غيرها، اختاره الشيخ، والشارح، قال الزركشي: المختار للأصحاب: لا ولاء له في السائبة. انتهى.

إذا علمت ذلك فالخلاف قوي من الجانبين، فكان حقه أن يطلق الخلاف، ولكن المصنف تابع صاحب المحرر.

(٢) (مسألة - ١): إذا قلنا أن لا ولاء له على هؤلاء فقال المصنف: (ففي عقله لكونه معتقًا، وانتفاء الولاء عنه روايتان، قاله أبو

المعالي). انتهى.

أحدهما: يعقل، كالحُرِّ أصالةً، وهو ظاهر كلام جماعة، وهو مقتضى ما اختاره أبو بكر.

والرواية الثانية: لا يعقل عنه، وهو الصواب، وقد قال المصنف في باب ذكر أصناف الرُّكَاة: ومن اعتق من الرُّكَاة ردًّا ما رجع من

ولاية في عتق مثله، في ظاهر المذهب، وقيل: في الصدقات، وهل يعقل عنه، فيه روايتان. انتهى.

وتقدّم الكلام عليها هناك، وقدّم الشيخ في المغني، أنه لا يعقل عنه في هذه المسألة، ونصره وقال: اختاره الخلّاء، والقول بأنه يعقل

عنه اختاره أبو بكر، ذكر ذلك في باب قسمة الفيء، والغنيمة، والصدقة، وهي فردّ من أفراد المسألة التي قد ذكرها المصنف هنا، فإنه

قال هنا: (أو في واجب).

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قلَّ عن رقبته ففي الصدقة به وتركه بيت المال وجهان في التبصرة). انتهى.

أحدهما: يتصدق به.

قلت: وهو الصواب، وهو ثمة لا شك فيه في هذه الأزمنة.

والوجه الثاني: يترك في بيت المال.

والظاهر: أن محلَّ هذا الوجه إذا كان بيت المال منظمًا، وهو الحق.

وَمَنْ إِذْنُ لِعَبْدِهِ فِي عِتْقِ عَبْدٍ فَأَعْتَقَهُ ثُمَّ بَاعَهُ فَوَلَّاهُ لِمَوْلَاهُ الْأَوَّلِ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَمَنْ أَبُوهُ عَتِيقٌ وَأُمُّهُ حُرَّةٌ الْأَصْلُ فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ، كَعَكْسِهَا.

وَعَنْهُ: بَلَى: لِمَوْلَى أَبِيهِ، وَلَا وَلَاءَ عَلَى مَنْ أَبُوهُ مَجْهُولُ النَّسَبِ وَأُمُّهُ عَتِيقَةٌ، وَحَكِي عَنْهُ: بَلَى لِمَوْلَى أُمِّهِ. وَمَنْ أَعْتَقَ رَقِيقَةً عَنْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ فَالْعِتْقُ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ، إِلَّا أَنْ يُعْتِقَهُ وَارِثُهُ فِي وَاجِبٍ، وَلَوْ تَرَكَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنِ الْعِتْقُ أَطْعَمَ أَوْ كَسَا، وَيَصِحُّ عِتْقُهُ.

وَقِيلَ: بِوَصِيَّةٍ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: بِنَاءٌ عَلَى قَوْلِنَا: الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ.

وَإِنْ تَبَرَّعَ بِعَتْقِهِ عَنْهُ وَلَا تَرَكَةَ فَهَلْ يُجْزَاهُ؟ كَأَطْعَامٍ وَكِسْوَةٍ، أَمْ لَا؟

جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْوَلَاءَ، وَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهُ بَدُونَ الْمُعْتَقِ عَنْهُ، فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣) ^(١).

وَإِنْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُ فَأَوْجَعَهُ، الثَّالِثُ يُجْزَاهُ فِي إِطْعَامٍ وَكِسْوَةٍ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ مِيتٍ فِي وَاجِبٍ وَقَعَا لِلْمِيتِ.

وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: وَلَاؤُهُ فَقَطْ لِلْمُعْتَقِ (م ٤) ^(٢).

قَالَ أَبُو النَّضْرِ: قَالَ أَحْمَدُ فِي الْعِتْقِ عَنِ الْمِيتِ: إِنْ وَصَّى بِهِ فَالْوَلَاءُ لَهُ، وَإِلَّا لِلْمُعْتَقِ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ الْيَمُونِيِّ وَأَبِي طَالِبٍ فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ عَنِ الرَّجُلِ: فَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ وَالْأَجْرُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: إِذَا وَصَّى لِرَجُلٍ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ فَزَادَ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِهِ مِئَةً دِرْهَمٍ وَقَالَ هَذَا الرَّقَبَةُ جَمِيعُهَا عَنِ الْمِيتِ:

لَا بَأْسَ بِذَلِكَ [وَلَا] يَكُونُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الْوَلَاءِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَبَّرَهُ لِلْمِيتِ بِإِعْطَاءِ الْمَالِ، فَذَلِكَ تَصَوُّصُهُ أَنَّ الْعِتْقَ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ، وَأَنَّ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ، إِلَّا عَلَى رِوَايَةِ حَنْبَلٍ.

وَفِي مَقْدَمَةِ الْفَرَائِضِ لِأَبِي الْخَيْرِ سَلَامَةَ بْنِ صَدَقَةَ الْخَرَّائِيِّ: إِنْ أَعْتَقَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ فَلَا يَهُمَا الْوَلَاءُ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ.

وَفِي الرُّوَضَةِ: فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةٍ غَيْرِهِ أَجْزَاهُ وَوَلَّاهُ لِلْمُعْتَقِ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُعْتَقِ عَنْهُ، فِيهِ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عِتْقَ حَيٍّ كَانَ الْمُعْتَقُ عَنْهُ أَوْ مِيتًا، وَوَلَّاهُ لِلْمُعْتَقِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن تبرع بعته عنه ولا تركة فهل يجزئه كإطعام وكسوة، أم لا؟ جزم به في التبرع؛ لأن مقصوده الولاء، ولا يمكن إثباته بدون العتق عنه، فيه وجهان). انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب الإجزاء فإنهم أطلقوا فيما إذا أعتق عبده عن مِيتٍ بلا أمره أن الولاء للمعتق، ولم يتعرضوا لعدم الإجزاء، فظاهره الإجزاء، قال ابن رزین في شرحه وغيره: لو أعتق عبده عن زيد الحي أو بكر المِيت بغير إذن فالولاء له دونهما، وعنه: إن كان بعوض فهو لهما، وإن كان بغير عوض فهو له. انتهى.

وقال في الرُّعَايَتَيْنِ، والحاوي الصغير: من أعتق عبداً عن مِيتٍ أو حيٍّ بلا إذن فالعتق، والولاء عن المعتق، فإن أعتقه عن مِيتٍ في واجبٍ عليه وقعا للمِيت، وقيل: لا، وقيل: ولاؤه فقط للمعتق قال في الكبرى عن القول الأخير: وهو أولى.

وقال في المحرر: ومن أعتق عبده عن غيره بغير إذنه وقع العتق، والولاء عن المعتق، وإلا أن يعتقه عن مِيتٍ في واجبٍ عليه فيقعان للمِيت، ففي هذا الكلام، والذي قبله عموم؛ ليشتمل مسألة المصنّف، والله أعلم.

وقد ذكر المصنّف كلام صاحب الرُّوضة، وعلى كل حال: الصواب الإجزاء، كالإطعام والكسوة.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن تبرع أجني عن فاجعة، والثالث يجزئه في إطعام وكسوة).

وفي الرُّعَايَةِ: ومن أعتق عبده عن مِيتٍ وفي واجبٍ وقعا للمِيت، وقيل: لا، ولاؤه فقط للمعتق). انتهى كلام المصنّف.

وكلامه أعم من كلام صاحب الرُّعَايَةِ؛ لأنه أدخل الإطعام، والكسوة.

والصحيح من المذهب الإجزاء في الجميع.

وتقدّم نظير هذه المسألة في كلام المصنّف: (لو أخرج أجني واجباً عن مِيتٍ بغير إذن الولي في ذلك) في آخر باب تبرعات المريض، وأطلق الخلاف فيه وتكلّمنا على ذلك هناك.

وفي التيممة: مَنْ اعْتَقَهُ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ فَالْعِتْقُ لِلْمُعْتَقِ، كَالْوَلَاءِ وَيَحْتَمِلُ: لِلْمَيْتِ الْمُعْتَقِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَرَبَ يَصِلُ تَوَاتُهَا إِلَيْهِ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ اعْتَقِ عَبْدَكَ عَنِّي أَوْ عَنِّي مَجَانًّا أَوْ عَلَيَّ ثَمَنَهُ فَفَعَلَ قَبْلَ فِرَاقِهِ أَوْ بَعْدَهُ فَالْعِتْقُ وَوَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ، كَالطَّعَامِ.

وعنه: والكسوة، ذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يُمْلِكَهُ إِيَّاهُ فَيُعْتِقَهُ هُوَ، وَنَقْلَهُ مَهْنًا، وَعَلَى الْأَوَّلِ: يُجْزِئُهُ عَنْ وَاجِبٍ مَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبَهُ، وَلَزَمَهُ عِوَضُهُ بِالْإِزَامِ.

وعنه: يَلْزَمُهُ إِنْ لَمْ يَنْفَوْ.

وعنه: الْعِتْقُ وَوَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ إِنْ لَمْ يَلْتَزِمْ عِوَضَهُ.

وفي التَّوْغِيبِ: أَخْبَعَهُ عَنْ كَفَّارَتِي وَلَكَ عَلَيَّ مِثَّةٌ، فَاعْتَقَهُ، عَتَقَ، وَلَمْ يُجْزِئُهُ، وَلَزَمَهُ الْمِثَّةُ، وَالْوَلَاءُ لَهُ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلَوْ قَالَ: اعْتَقَهُ عَنِّي بِهَذَا الْخَمْرِ أَوْ الْخَنَزِيرِ، مُلْكَةً وَعَتَقَ كَالْمِثَّةِ، وَالْمُلْكُ يَقِفُ عَلَى الْقَبْضِ فِي هَيْبَةٍ بَلْفِظِهَا لَا بَلْفِظِ الْعِتْقِ، بِذَلِيلٍ: اعْتَقِ عَبْدَكَ عَنِّي، يَنْتَقِلُ الْمُلْكُ قَبْلَ إِعْتَاقِهِ.

وَيَجُوزُ جَعْلُهُ قَابِضًا مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ: بِمَنِّكَ أَوْ وَهَبْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: هُوَ حُرٌّ، عَتَقَ، وَتَقَدَّرَ الْقَبُولُ حُكْمًا، وَكَلَامٌ غَيْرُهُ فِي الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ يَقْتَضِي عَدَمَ عِتْقِهِ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ: أَخْبَعَهُ وَعَلَيَّ ثَمَنَهُ، أَوْ أَخْبَعَهُ عَنْكَ وَعَلَيَّ ثَمَنَهُ لَزِمَهُ ثَمَنُهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِتْقَ وَوَلَاءَهُ لِلْمُعْتَقِ، وَيُجْزِئُهُ عَنْ وَاجِبٍ، فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالَ: أَقْبَلْتُهُ عَلَى ذَرَمٍ فَلَفَعْتُ، ذَكَرَهُ فِي الْأَنْتِصَارِ وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ.

وَإِنْ قَالَ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ: اعْتَقِ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي وَعَلَيَّ ثَمَنَهُ، فَفِي صَحِيحِهِ وَجْهَانِ (١) (م ٥) (٢).

فَصْل

وَلَا تَرْتُ امْرَأَةً بِوَلَاءٍ إِلَّا عَتِقَهَا وَعَتِقَهُ وَأَوْلَادَهُمَا وَمَنْ جَرَوْا وَلَاءَهُ وَالْمَنْصُوصُ.

وَعَتِيقُ أَبِيهَا إِذَا كَانَتْ مُلَاعِنَةً.

وعنه: تَرْتُ بِنْتُ الْمُعْتَقِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وعنه: مَعَ عَدَمِ عَصَبَةٍ.

وعنه: تَرْتُ مَعَ أَخِيهَا فَلَوْ اشْتَرَى هُوَ وَأَخْتَهُ أَبَاهُمَا فَعَتَقَ ثُمَّ اشْتَرَى عَبْدًا وَأَعْتَقَهُ ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ بَعْدَ أَبِيهِ وَرِثَهُ ابْنُهُ لَا بِنْتَهُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَرثَاهُ اثْنَانِ.

وَمَنْ نَكَحَتْ عَتِيقَهَا فَاجْتَلَبَهَا فِيهِ الْقَائِلَةُ: إِنْ أَلِدَ أَنْتِي فَلِي النِّصْفُ وَذَكَرَا الثَّمَنُ وَإِنْ لَمْ أَلِدْ فَالْجَمِيعُ.

وَلَا يَرِثُ بِهِ ذُو فَرْصٍ غَيْرُ مُدْسٍ لِأَبٍ أَوْ جَدٍّ مَعَ ابْنٍ أَوْ جَدٍّ مَعَ إِخْوَةٍ، حَيْثُ فَرَضَ فِي النَّسَبِ، وَاخْتَارَ أَبُو إِسْحَاقَ سَقُوطَهُمَا مَعَ ابْنٍ، وَيُجْعَلُ جَدٌّ كَأَخٍ وَإِنْ كَثُرُوا.

قَالَ فِي التَّوْغِيبِ: هُوَ أَقْبَسُ.

وفي الْأَنْتِصَارِ: رُبَّمَا حَمَلْنَا تَوْرِيثَ أَبِي سُدْسًا بِفَرْصٍ مَعَ ابْنٍ عَلَى رِوَايَةِ تَوْرِيثِ بِنْتِ الْمُوَلَّى، فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَرِثُ

(١) تنبيه: حكى المصنف الخلاف وجهين وكذلك صاحب المقنع، والمحرز، والشرح وشرح ابن منبج وغيرهم.

وحكاه روايتين صاحب الرعايتين، والحاوي، والفائق.

فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ولو قال كافر لمسلم: اعنق عبدك المسلم عني وعلي ثمنه ففي صحته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والمقنع، والمحرز، والشرح وشرح ابن منبج، والفائق وغيرهم.

أحدهما: يصح ويعتق وله عليه الولاء كالمسلم، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره القاضي في الخلاف وغيره.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: لا يصح، صححه النّظام.

قَرَابَةُ الْمَوْلَى بِالْوَلَاءِ عَلَى نَحْوِ مِيرَاثِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا يُوْهَبُ وَلَا يُوْرَثُ، وَإِنَّمَا يَرِثُ بِهِ أَقْرَبُ عَصَبَةِ السَّيِّدِ إِلَيْهِ يَوْمَ مَوْتِ عَتِيقِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَعْطِيهِ أَكْبَرَ خِرَازَعَةٍ» لَيْسَ أَكْبَرُهُمْ سِنًا وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُهُمْ إِلَى خِرَازَعَةٍ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ وَلَا وَقْفُهُ، فَلَمَّا مَاتَ السَّيِّدُ عَنْ ابْنَيْنِ ثُمَّ أَحَدَهُمَا عَنْ ابْنٍ ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ فَإِذَا لَهُ ابْنٌ سَيِّدِي، وَلَوْ خَلَفَ أَحَدُ ابْنَيْهِ ابْنًا وَالْآخَرُ أَكْثَرَ ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ فَإِذَا لَهُمْ بَعْدَهُمْ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَنَقَلَ خُتَيْلٌ: يُوْرَثُ الْوَلَاءُ كَالْمَالِ، لَكِنْ لِلْعَصَبَةِ، فَلَا ابْنَ الْإِبْنِ يَنْصَفُ الْإِبْنَ فِيهَا. وَقِيلَ: فِي الْأَوَّلَى، وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْ خَلَفَتْ ابْنًا وَعَصَبَةٌ غَيْرُهُ وَعَتِيقًا فَلَاؤُهُ لِابْنِهَا وَعَقْلُهُ عَلَى عَصَبَتِهَا، فَإِنْ بَادَ بَنُوها فَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهَا.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ: لِعَصَبَةِ بَيْنِهَا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْوَلَاءِ يُوْرَثُ، ثُمَّ لِعَصَبَةِ بَيْنِهَا. وَقِيلَ: لِيَبْنِ الْمَالِ، وَسَيَأْتِي مِنَ الْعَاقِلَةِ وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ بِأَنَّ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ اخْتَصَمَا فِي مَوَالِي صَفِيَّةَ، فَقَضَى عُمَرُ بِالْعَقْلِ عَلَى عَلِيٍّ وَالْمِيرَاثِ لِلزُّبَيْرِ.

فصل

فِي جَرِّ الْوَلَاءِ وَدَوْرِهِ

وَمَنْ ثَبَتَ لَهُ وَلَاءٌ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ، فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقٌ فَأَوْلَدَهَا فَلَاؤُهُ وَلَدِهَا لِمَوْلَى أُمِّهِ، فَإِنْ عَتَقَ الْآبُ انْجَرَّ وَلَاؤُهُ إِلَى مُعْتِقِهِ، وَلَا يَعُودُ إِلَى مَوْلَى أُمِّهِ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ سَيِّدٍ مَكَاتِبَ مَيْتٍ إِنَّهُ أَذَى وَعَتَقَ لِيَجْرَّ الْوَلَاءُ وَإِنْ عَتَقَ الْجَدُّ قَبْلَهُ لَمْ يَجْرِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، مَعَ مَوْتِ الْآبِ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، ثُمَّ إِنْ عَتَقَ الْآبُ جَرَّهُ، وَإِنْ اشْتَرَى الْإِبْنُ أَبَاهُ عَتَقَ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَاؤُهُ وَوَلَاءُ إِخْوَتِهِ، وَيَبْقَى وَلَاءُ نَفْسِهِ لِمَوْلَى أُمِّهِ، كَمَا لَا يَرِثُ نَفْسَهُ.

فَلَوْ اعْتَقَ هَذَا الْإِبْنَ عَبْدًا ثُمَّ اعْتَقَ الْعَتِيقُ أَبَا مُعْتِقِهِ، ثَبَتَ لَهُ وَلَاؤُهُ، وَجَرَّ وَلَاؤُ مُعْتِقِهِ، فَصَارَ وَلَاؤُهُ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ، وَيَقْلَهُ لَوْ اعْتَقَ خَرَبِي عَبْدًا كَافِرًا فَسَبَى سَيِّدُهُ فَأَعْتَقَهُ.

وَلَوْ سَبَى الْمُسْلِمُونَ الْعَتِيقَ الْأَوَّلَ فَرَّقَ ثُمَّ اعْتَقَ فَلَاؤُهُ لِمُعْتِقِهِ ثَانِيًا. وَقِيلَ: أَوَّلًا.

وَقِيلَ: لَهَا، وَلَا يَنْجَرُّ مَا لِلأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ قَبْلَ رَقِّهِ ثَانِيًا مِنْ وَلَاءٍ وَلَدٍ وَعَتِيقٍ، وَكَذَا عَتِيقُ ذِمِّي.

وَقِيلَ: أَوْ مُسْلِمٍ، وَإِذَا اشْتَرَى ابْنٌ وَبَنَتْ مُعْتِقُهُ أَبَاهَا يَنْصَفَيْنِ فَقَدْ عَتَقَ، وَوَلَاؤُهُ لَهَا، وَجَرَّ كُلُّ مِنْهُمَا يَنْصَفُ وَلَاءَ صَاحِبِهِ، وَيَبْقَى نِصْفُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ، فَإِنْ مَاتَ الْآبُ وَرَقَّاهُ أَثْلَاثًا بِالنَّسَبِ، وَإِنْ مَاتَتِ الْبَنْتُ بَعْدَهُ وَرَقَّاهَا أَخُوها بِالنَّسَبِ، فَإِذَا مَاتَ فَلِمَوْلَى أُمِّهِ النِّصْفُ، وَلِمَوْلَى أَخِيهِ النِّصْفُ، وَهُمْ الْآخُ وَمَوْلَى الْأُمِّ، فَلِمَوْلَى أُمِّهَا النِّصْفُ وَهُوَ الرَّبْعُ، وَيَبْقَى الرَّبْعُ وَهُوَ الْجُزْءُ الدَّائِرُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْآخِ وَعَادَ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ لِمَوْلَى أُمِّهِ.

وَقِيلَ: لِيَبْنِ الْمَالِ. وَقِيلَ لِمَوْلَى أُمِّهِ ثَلَاثَانِ، وَلِمَوْلَى أُمِّهَا ثَلَاثُ، وَلَا تَرِثُ الْبَنْتُ مِنْ عَتِيقٍ أَبِيهَا مَعَ أَحْيَافِهَا؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ، وَأَخْطَأَ فِيهَا خَلْقٌ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر كل الورثة، ولو مع عدم أهلية الشهادَةِ، ولو أنه واحد، بوارث للميت من حرٍّ أو أمته نقله الجماعة مشارِك أو مُسقط فصدق أو كان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه ولو مع منكر له لا يرث لِمَا يَرِثُ رِقٌّ وَنَحْوِهِ، وَتَبَيَّنَ إِثْرُهُ مَعَ عَدَمِ مَنَاصِبِ رِقٍّ وَنَحْوِهِ فِيهِ وَارِثُهُ.
وقيل: لا يرث مُسقط، اختاره أبو إسحاق، وذكره الأزجي عن الأصحاب سوى القاضي، وأنه الصحيح، فقيل: نصيبه بيد المقر.

وقيل: يثبت المال (م ١) (١).
ويعتبر إقرار الزوج والمولى المقتى إذا كانا من الورثة، ولو كانت بنتا صح لإرثهما بفرض ورد.
وإن أقر أحد الزوجين بآبٍ لِلْآخَرِ مِنْ غَيْرِهِ فَصَدَقَهُ نَائِبُ إِمَامٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ.
وفيهِ اخْتِمَالٌ ذَكَرَهُ الْأَزْجِيُّ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ لَهُ مَنَصِبُ الْوَرْتَةِ، قَالَ: وَهُوَ مُنْبِي عَلَى أَنَّهُ هَلْ لَهُ اسْتِيفَاءُ قَوْدٍ لَا وَارِثَ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ أَخَذَ بِصَفِّ مَا بِيَدِ الْمَقْرُورِ^(٢)، وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ غَيْرِ وَارِثٍ لِرِقٍّ وَنَحْوِهِ.
وإن شهد عدلان منهم أو من غيرهم أنه ولده أو ولد على فراشه أو أنه أقر به ثبت، وإلا فلا، فثبت نسبه من المقرين الوارثين.

وقيل: لا، جزم به الأزجي وغيره، فلو كان المقر به أخاً ومات المقر عن بني عم ورتوه، وعلى الأول يرثه الأخ، ومثل يثبت نسبه من ولد المقر المنكر له تبعاً فثبت العمومة؟ فيه وجهان (م ٢) (٣).
وفي الاختصار خلاف مع كونه أكثر ميلاً من أبي المقر، أو مغرّف النسب، ولو مات المقر وخلفه والمنكر إرثه بينهما، فلو خلفه فقط ورثه، وذكر جماعة إقراره له كوصية، فيأخذ المال في وجوه، وثلاثة في آخر.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وقيل: لا يرث مسقط، اختاره أبو إسحاق، وذكره الأزجي عن الأصحاب سوى القاضي، وأنه الصحيح، فقيل: نصيبه بيد المقر، وقيل: بيت المال). انتهى.
يعني: إذا قلنا: لا يرث مسقط، فهل يكون بيد المقر، أو يكون بيت المال؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الفائق.
قال في الرعاية الكبرى: وقيل: لا يرث الابن إذن.
قلت: وهل نصيبه بيد المقر أو في بيت المال؟ يحتمل وجهين، انتهى.
أحدهما: يقر بيد المقر.

قلت: وهو الصواب، وهي قريبة الشبه بما إذا أقر لكبير عاقل بمال فلم يصدقته، على ما ذكره في كتاب الإقرار.
والوجه الثاني: يوضع في بيت المال؛ لأن المقر يقول أنا لا أستحقه.
إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنف نظراً لكون الوجهين إنما خرجهما صاحب الرعاية، فلم يختلف ترجيح الأصحاب في ذلك، ولكن الخلاف قوي من الجانبين، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (وإذا لم يثبت أخذ نصف ما بيد المقر). انتهى.
في أخذه نصف ما في يد المقر نظراً، إذ قد يكون المقر به لا يستحق نصف ذلك ولا نصف التركة، ثبت عليه أيضاً ابن نصر الله، وهو كما قال.

ثم ظهر لي أن كلام المصنف صحيح، وأن المسألة مفروضة فيما إذا أقر أحد الزوجين ولم يكن للميت ولد.
(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وإن شهد عدلان منهم أو من غيرهم أنه ولده أو ولد على فراشه أو أنه أقر به ثبت، وإلا فثبت نسبه من المقرين الوارثين، وقيل: لا، جزم به الأزجي وغيره، فلو كان المقر به أخاً ومات المقر عن بني عم ورتوه، وعلى الأول يرثه الأخ، وهل يثبت نسبه من ولد المقر المنكر له تبعاً فثبت العمومة؟ فيه وجهان). انتهى.
أحدهما: يثبت نسبه من المقر تبعاً، وهو الصواب، وهو ظاهر كلام جماعة، منهم ابن حمدان في رعايته وصاحب الحاوي.
والوجه الثاني: لا يثبت.

وَقِيلَ: الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ^(١)، وَإِنْ صَدَّقَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ إِذَا بَلَغَ وَعَقِلَ ثَبَتَ نَسَبُهُ، فَلَوْ مَاتَ وَلَهُ وَارِثٌ غَيْرُ الْمُقْرِ أُعْتَبِرَ تَصْدِيقُهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَعَنْهُ إِنْ أَقَرَّ اثْنَانِ مِنْهُمْ عَلَى أُبَيِّهِمَا بِدَيْنٍ أَوْ نَسَبٍ ثَبَتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ، إِعْطَاءً لَهُ حُكْمَ شَهَادَةِ وَإِفْرَارٍ، وَفِي اعْتِبَارِ عَدَالَتِهِمَا الرَّوَاتَيْنِ^(٢).

وَفِي الْهَدَايَةِ: إِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَمَّنْ تَزَوَّجَ سِرًّا فَأَرَادَ سَفَرًا فَقَالَ لِبَعْضِ قَرَابَتِي: لِي فِي السَّرِّ امْرَأَةٌ وَلَدَتْ، ثُمَّ سَافَرَ فَمَاتَ، فَأَتَتْ امْرَأَتُهُ بِصَبِيٍّ فَقَالَتْ: إِنَّهَا امْرَأَتُهُ أَوْ إِنَّهُ ابْنُهَا، وَلَهَا شَاهِدَانِ غَيْرُ عَدْلَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ اخْتِبَرَهُ نَفْسَهُ لَحِقَهُ بِقَافَةِ أَوْ إِفْرَارِ بَعْضِ الْوَرَثَةِ بِمِثْلِ مَا أَقَرَّ ابْنُ زَمْعَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ لِقَرَابَتِي وَلَا وَصِيٍّ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ، وَمُرَادُهُ: أَقَرَّ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُنْكِرْهُ غَيْرُهُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَنَقَلَ الْأَوَّلُ: إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ بِأَخٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ عَلَى مَنْ نَفَاهُ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ أَخٌ لِلْجَمِيعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْ يَذْفَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ.

وَلَمْ يَذْفَعْ دَعْوَى عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ أَحَدٌ مِنَ الْوَرَثَةِ، وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ أَخَذَ الْفَاضِلُ بِيَدِ الْمُقْرِ إِنْ فَضَّلَ شَيْءًا، أَوْ كُلَّهُ إِنْ سَقَطَ بِهِ، فَإِذَا أَقَرَّ أَحَدُ ابْنَيْ بَإَخٍ فَلَهُ ثُلُثٌ مَا بِيَدِهِ، نَقَلَهُ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ أَقَرَّ بِأَخْتٍ فَلَهَا خُمُسُهُ، وَإِنْ أَقَرَّ ابْنُ ابْنِ بَابِنٍ أَخَذَ مَا بِيَدِهِ، وَلَوْ خَلَّفَ أَخًا لِأَبٍ وَأَخًا لِأُمٍّ فَأَقَرَّ الْأَخَ لِأَبٍ بِأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَخَذَ مَا بِيَدِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ الْأَخَ لِأُمٍّ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَطَرِيقُ الْعَمَلِ فِي جَمِيعِ الْبَابِ أَنْ تَضْرِبَ مَسْأَلَةَ الْإِفْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ وَتُرَافِعِي الْمَوَافَقَةَ وَتُعْطِي الْمُقْرِ سَهْمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِفْرَارِ فِي الْإِنْكَارِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، فَمَا فَضَّلَ فَلِلْمُقْرِ بِهِ، فَلَوْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخَوَيْنِ فَصَدَقَهُ أَخُوهُ فِي أَحَدِهِمَا ثَبَتَ نَسَبُهُ فَصَارُوا ثَلَاثَةً، مِنْ أَتَمِّي عَشْرٍ، لِلْمُقْرِ رُبْعٌ، وَلِلْمُنْكَرِ ثُلُثٌ، وَلِلْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ إِنْ جَحَدَ الرَّابِعُ وَإِلَّا فَكَالْمُقْرِ وَالْبَقِيَّةُ لِلْمَجْهُودِ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: لَا يَأْخُذُ الْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُنْكَرِ إِذَا صَدَّقَ إِلَّا رُبْعٌ مَا بِيَدِهِ، وَتَصْبِحُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ؛ لِلْمُنْكَرِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْمَجْهُودِ سَهْمٌ، وَلِلْآخَرَيْنِ سَهْمَانِ بَيْنَهُمَا.

فَصْلٌ

وَإِنْ خَلَّفَ ابْنًا فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا.

وَقِيلَ: إِنْ اخْتَلَفَا وَلَمْ يَكُونَا تَوَافِقَيْنِ فَلَا، وَإِنْ أَقَرَّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ فَكُذِّبَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَلَهُ نِصْفُ مَا بِيَدِ الْمُقْرِ، وَلِلثَّانِي ثُلُثٌ مَا بَقِيَ بِيَدِهِ، وَإِنْ كُذِّبَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ وَهُوَ مُصَدِّقٌ بِهِ ثَبَتَ نَسَبُ الثَّلَاثَةِ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ نَسَبُ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِزَوْجَةٍ لِلْمَيِّتِ لَزِمَهُ مِنْ إِرْثِهَا بِقَدْرِ حَصَّتِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُنْكَرُ فَأَقَرَّ بِهِ ابْنُهُ فَبَيَّ تَكْمِيلَ إِرْثِهَا وَجْهَانِ (م ٣) (٣).

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وذكر جماعة إقراره له كوصية، فيأخذ المال في وجبه، وثله في آخره، وقيل: المال لبית المال)، انتهى.

هذا الخلاف طريقة مؤخره؛ لأن المصنف قدّم حكماً في المسألة غير ذلك.

(٢) الثاني: قوله: (وفي اعتبار عدالتهم الرواتين)، انتهى.

مراده بالروائين: الرواتين اللتان ذكرهما فيما إذا أقرّ اثنان منهم بنسبه من غير لفظ الشهادة.

قال في الفائق: وفي ثبوت النسب، والإرث بدون لفظ الشهادة روايتان، وهما في إقراره بدین علی الميت.

قال القاضي: وكذلك يخرج في عدالتهم، ذكره أبو الحسين في التمام. انتهى كلامه في الفائق.

والصحيح من المذهب: أنه لا بد من لفظ الشهادة، قدّمه المصنف وغيره، فعلى هذا لا بد من عدالتهم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أقرّ بزوجة للميت لزمه من إرثها بقدر حصته، وإن مات المنكر فسأقرّ به ابنه فبي تكميل إرثها وجهان)، انتهى، وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

أحدهما: يكمل.

قلت: وهو الصواب؛ لأن المقر يعتقد أن والده ظلمها بإنكاره والوجه الثاني: لا يكمل.

وإن مات قبل إنكاره ثبت إرثها، ومن قال لغيره: مات أبي وأنت أخي، فقال: هو أبي ولست بأخي، فالمال لهما. وقيل: للمقر.

وقيل: للمقر به، وكذا: مات أبونا ونحن إناؤه وإن قال: مات أبوك وأنا أخوك، فكله للمنكر، وإن قال: ماتت زوجتي وأنت أخوها فأنكره الزوجية قبل إنكاره، في الأصح، وإن أقر في مسألة عول بمن يزيله كزوج وأختين أقرت إحداهما بأخ فاضرب مسألة الإقرار في الإنكار ستة وخمسين، وأعمل كما تقدم؛ للزوج أربعة وعشرون وللمنكرة ستة عشر، وللمقر ستة، وللأخ تسعة^(١)، فإن صدقها الزوج فهو يدعي أربعة، والأخ يدعي أربعة عشر، فاقسم التسعة على مدعاها، للزوج سهمان وللأخ سبعة، ومع أختين لأم من اثنتين وسبعين، للزوج أربعة وعشرون، ولولدة الأم ستة عشر، وللمنكرة مثله، وللمقر ثلاثة، يبقى معها ثلاثة عشر للأخ ستة، تبقى سبعة لا مدعي لها، فتقر بيد المقر. وقيل: بينت المال.

وقيل: يقسم بين المقر والزوج ولولد الأم باحتمال استحقاقهم.

(١) تنبيه: قوله: (وللأخ تسعة). انتهى.

تابع صاحب المحرر، وفيه نظر، ثبت عليه شارح المحرر، وتبعه ابن نصر الله، وهو أن الأخت بيدها ستة عشر، ويقتضي إقرارها أن لها منه سبعة، وللزوج سهمان، لكن الزوج بإنكاره الآخر لا يستحق السهمين، فكيف تدفعهما إلى غير من أقرت بهما له. انتهى. قلت: يمكن الجواب بأن السهمين من حصّة الأخت، ولا يدعيها أحد من الورثة، والأخت تدعي بإقرارها أن للأخ من الميراث أكثر من سبعة، فكان أولى بهما.

وأيضاً المقر به يدعي أربعة عشر سهمًا، والسهمان لا يدعيهما أحد، فكانا له.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

كتاب العتق

وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبِ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: هُوَ أَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ وَأَفْضَلُ الرِّقَابِ أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَعْلَاهَا ثَمَنًا، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ، فَظَاهِرُهُ وَلَوْ [كَانَتْ] كَافِرَةً (و م).
وَحَالَفَهُ أَصْحَابُهُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ أَحْمَدَ، لَكِنْ يُنَابِ عَلَى عِتْقِهِ (ع).
قَالَ فِي الْقَتُونِ: لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، وَاحْتِجَّ بِهِ وَبِرَقِّ الدَّرِيَّةِ عَلَى أَنَّ الرِّقَّ لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ بَلْ مِخْنَةٌ وَبَلْوَى.
وَعِتْقُ ذَكَرٍ أَفْضَلُ.
وَعَنْهُ: أَنْتَى لِأَنْتَى.
وَعَنْهُ: أَمْتَيْنِ كَعِتْقِهِ رَجُلًا، وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُوَهَّبٍ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا زَوْجٌ، فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأَ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٤٤٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٣٢).
وَهُوَ ثَابِتٌ إِلَى ابْنِ مُوَهَّبٍ، وَابْنِ مُوَهَّبٍ اخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ فِيهِ.
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ.
وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ حِبَّانَ.
وَقَالَ الْعَمَلِيُّ: وَقَدْ رَوَاهُ: لَا يُعْرِفُ هَذَا الْخَبْرَ إِلَّا بِمُتَّبِعِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُوَهَّبٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، قَالَ شَيْخُنَا: وَتَرْوِيهِ بِهَا وَعِثُّهُ مَنْ انْتَقَدَ سَبَبَ حُرِّيَّتِهَا أَفْضَلُ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الثَّانِيَةِ عَكْسَهُ.
وَيُسْتَحَبُّ عِتْقُ وَكِتَابَةٍ مَنْ لَهُ كَسْبٌ.
وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ.
وَعَنْهُ: يُكْرَهُ كِتَابَتُهُ.
وَعَنْهُ: الْأَنْتَى، كَخَوْفٍ مُحَرَّمٍ، فَإِنْ ظَنَّ حَرَمَ وَصَحَّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَيَتَوَجَّهُ كَمَنْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِقَصْدِ الْحَرَامِ.
وَيَنْعَقِدُ بِصَرِيحِهِ، فَلَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ عِتْقٌ مُطْلَقًا.
وَصَرِيحُهُ لَفْظُ الْعِتْقِ وَالْحُرِّيَّةِ بِغَيْرِ أَمْرٍ وَمُضَارِعٍ.
وَعَنْهُ: بَيْتُهُ وَفُوعِهِ.
وَفِي الْقَتُونِ عَنِ الْإِمَامِيَّةِ: لَا يَنْفَذُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ بِهِ الْقَرْبَةَ، قَالَ: وَهُوَ يَذَلُّ عَلَى اغْتِيَارِ النَّبِيِّ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهُ عِبَادَةً، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا عِتْقٌ مَعَ بَيْتِهِ عَفْوِهِ وَكَرَمِ خَلْقِهِ وَنَحْوِهِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.
قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: هُوَ كَطَّلَاقٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ وَالتَّعْلِيلِ، وَدَعَا صَرَفَ اللَّفْظِ عَنْ صَرِيحِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَخْتَلِفُ حُكْمُهُمَا فِي اللَّفْظِ وَالنِّيَّةِ.
نَقَلَ بِشَرِّ بْنِ مُوسَى فِيمَنْ كَتَبَ إِلَى آخَرَ اعْتِقَ جَارِيَتِي يُرِيدُ يَتَهَدَّدُهَا [قَالَ]: أَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَسَعُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَبِيعَهَا، وَالْقَاضِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَجَزَمَ فِي التَّبَصُّرَةِ: لَا يَقْبَلُ حُكْمًا.
وَيَنْعَقِدُ بِكِنَايَةِ بَيْتِهِ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: أَوْ دَلَالَةٍ خَالَ، نَحْوُ خَلَيْتِكَ وَادَّهَبَ حَيْثُ شِئْتَ، وَأَطْلَقْتَكَ.
وَهَلْ: لَا سَبِيلَ، أَوْ لَا سُلْطَانَ، أَوْ لَا مَلِكَ، أَوْ لَا رِقَّ، أَوْ لَا خِدْمَةَ لِي عَلَيْكَ، أَوْ مَلَكَتْكَ نَفْسَكَ، أَوْ فَكَّكَتْ رَقَبَتَكَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، وَأَنْتَ سَائِيَةٌ، وَأَنْتَ مَوْلَايَ، صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١) ^(١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل لا سبيل، أو لا سلطان، أو لا ملك، أو لا رِق، أو لا خدمة لي عليك، أو ملكتك نفسك، أو فككت رقبتك، وأنت لله، وأنت سائبة وأنت مولاي، صريح أو كناية؟ فيه روايتان). انتهى.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأمة الثلاثة (خ): مخالفة الأمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَوَظَاهِرُ الْوَاضِحِ: وَهَبْتُكَ لِلَّهِ، صَرِيحٌ، وَسَوَى الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ: أَنْتَ لِلَّهِ.
وَفِي الْمَوْجَزِ: هِيَ، وَرَفَعْتُ يَدِي عَنْكَ إِلَى اللَّهِ، كِنَايَةٌ.

وَهَلْ قَوْلُهُ لِأَمِيَّةٍ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ حَرَامٌ، كِنَايَةٌ أَوْ لَفْظٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٢) (١).

وَفِي الْإِتْيَاصِ: وَكَذَا اعْتَدَى، وَأَنْتَ يَحْتَمِلُ مِثْلَهُ فِي لَفْظِ الظَّهَارِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي طَلَاقِ الْأَمَةِ.

وَعَنْهُ: لَا تَطْلُقُ الْمَرْأَةَ إِذَا أَضَافَ إِلَيْهَا الْحُرِّيَّةَ (و هـ).

وَأِنْ قَالَ لِمَنْ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُهُ مِنْهُ: أَنْتَ ابْنِي، لَمْ يَعْتَقْ، فِي الْأَصَحِّ، كَقَوْلِهِ اعْتَقْتُكَ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ مِنَ الْفَوَسِقَةِ.

قَالَ فِي الْإِتْيَاصِ: وَلَأَمِيَّةٍ: أَنْتَ ابْنِي، وَلِيَعْلَبُوهُ: أَنْتَ بَنِي، وَإِنْ أَمَكَنَّ وَلَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ عَتَقَ؛ لِحِجَازِ كَوْنِهِ وَطَاءَ شَبَهَةِ.

وَقِيلَ: لَا؛ لِكَذِبِهِ شَرْعًا، وَمِثْلَهُ لِأَصْفَرٍ: أَنْتَ أَبِي، وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ وَاقْفَهُ فِي دِينِهِ أَوْ لَا، عَتَقَ.

وَعَنْهُ: عَمُودُ النَّسَبِ.

قَالَ فِي الْكَافِي: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لِيَغْيَرَهُمْ.

وَفِي الْإِتْيَاصِ: لَنَا فِيهِ خِلَافٌ، وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ: لَا نَفَقَةَ لِيَغْيَرَهُمْ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ التَّعْلِيلِ.

فَلَوْ عَتَقَ عَتَقَهُ عَلَى مِلْكِهِ عَتَقَ بِمِلْكِهِ لَا بِتَعْلِيلِهِ، قَالَ شَيْخُنَا فَيَمَنْ عَتَقَ بِرَجَمٍ: لَا يَمْلِكُ بَابِعُهُ اسْتِرْجَاعَهُ لِفُلْسٍ مُشْتَرٍ،

= وَأُطْلِقَهُمَا فِي مَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْكَافِي، وَالْمَهَادِي، وَالْمَقْنَعِ، وَالْبَلْغَةِ، وَالْحَرَرِ وَغَيْرِهِمْ فِي أَكْثَرِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ.

إِحْدَاهُمَا: ذَلِكَ صَرِيحٌ، صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ وَتَصَحَّحَ الْحَرَرُ، وَبِهِ قَطْعٌ فِي الْوَجِيزِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: لَا خِدْمَةَ لِي عَلَيْكَ، وَمِلْكُكَ نَفْسُكَ، قَالَ ابْنُ رَزِينٍ: وَفِيهِ بَعْدٌ.

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: كِنَايَةٌ، صَحَّحَهُ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالنُّظْمِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي النُّوْرِ وَامْتَنَحَ الْأَدَمِيُّ وَتَذَكَّرَ ابْنُ عَبْدِوسٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ وَصَحَّحَهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ الْمَوْفِقُ أَنَّ قَوْلَهُ: لَا سَبِيلَ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ سَابِقٌ، كِنَايَةٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي قَوْلِهِ: لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا رَقٌّ عَلَيْكَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، صَرِيحٌ، وَقَالَ هُوَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ: كِنَايَةٌ، عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْفَاتِقِ، وَقَالَ: وَمِنَ الْكِنَايَةِ، لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَفَكَتَتْ رَقَّتْكَ، وَمِلْكُكَ نَفْسُكَ، وَأَنْتَ مَوْلَايَ، وَأَنْتَ سَابِقٌ، فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: لَا مَلِكَ، وَلَا رَقٌّ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، صَرِيحٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ: كِنَايَةٌ. انْتَهَى.

وَقَطَعَ فِي الْإِيضَاحِ أَنَّ قَوْلَهُ: لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، كِنَايَةٌ، وَقَالَ: اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَفَاطِ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سُلْطَانَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ سَابِقٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي خِصَالِهِ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا رَقٌّ لِي، وَأَنْتَ لِلَّهِ، صَرِيحٌ، وَقَالَ: اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَفَاطِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْإِيضَاحِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ كَلَامَهُ فِي الْوَاضِحِ وَكَلَامَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، وَكَلَامَهُ فِي الْوَجِيزِ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٢): قَوْلُهُ: (وَهَلْ قَوْلُهُ لِأَمِيَّةٍ: أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ حَرَامٌ، كِنَايَةٌ أَوْ لَفْظٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْفَاتِقِ وَغَيْرِهِمْ.

إِحْدَاهُمَا: هُمَا كِنَايَةٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَنَظَّمَهُ، وَالنُّوْرُ وَتَذَكَّرَ ابْنُ عَبْدِوسٍ وَغَيْرُهُمْ. وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَالنُّظْمِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ حَرَامٌ.

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: هُمَا لَفْظٌ. قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَصَحَّحَ الشَّيْخُ، وَالشَّارِحُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ حَرَامٌ، وَأُطْلِقَا الرُّوَايَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ.

وَرَجَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يُعْتَقُ بِمِلْكِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ مَلَكَهٗ بَارِثٌ لَمْ يُعْتَقْ، وَفِي إِجْبَارِهِ عَلَى عِتْقِهِ رَوَايَتَانِ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى (م ٣) ^(١).
وَعَنْهُ: لَا يُعْتَقُ حَمَلٌ حَتَّى يُولَدَ فِي مِلْكِهِ حَيًّا، فَلَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ بِأَمَتِهِ قَوْلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ جَدِّهِ فَهَلْ هُوَ مَسْرُورٌ عَنْهُ أَوْ خَرٌّ؟ فِيهِ الرُّوَايَتَانِ، وَاحْتَجَّ فِي الْقَتْلِ أَنَّ ابْنَهُ الْعُقُودَ أَكْثَرَ بِمِلْكِهِ الرَّجْمَ، وَكَافَرَ لِمُسْلِمٍ بَارِثٍ، وَأَنَّ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ الِاسْتِدَامَةُ، وَلَا يُعْتَقُ فِي الْمَنْصُوصِ وَلَكِنَّهُ وَلَوْ نَزَلَ مِنْ زَنَاءٍ، وَمِثْلُهُ أَبُوهُ مِنْ زَنَى، ذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ.
وَيُعْتَقُ حَمَلٌ وَحْدَهُ بَعْتِقِهِ، وَيَتَّبِعُ أُمُّهُ بَعْتِقَهَا، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أَقْرَبُ بِهَا فَاحْتِمَالَانِ (م ٤) ^(٢).
وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ وَجْهَيْنِ، وَوَجْهٌ دُخُولُهُ شُؤْلُ اسْمِهَا لَهُ، كَمَا لَوْ أَقْرَبُ بَيَسْتَانِ شَمِلَ الْأَشْجَارَ، أَوْ بِشَجَرَةٍ شَمِلَ الْأَغْصَانُ، فَإِنْ دَخَلَ: فَقَالَ لَمْ أَرَدْ الْحَمْلَ، فَقِيلَ: لَا يَقْبَلُ؛ لِرُجُوعِهِ عَمَّا دَخَلَ تَحْتَ إِطْلَاقِهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، كَأَسْتَيْثَانِهِ بِلَفْظِهِ (م ٥) ^(٣).

كَعُضْوٍ، بِخِلَافِ عُنْدَيْنِ، فَتَقْوَمُ حَامِلًا.

وَقِيلَ: كُلُّ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدًا، وَإِنْ اعْتَقَهُ ثُمَّ هِيَ قَدَمٌ، وَلَا سِرَايَةَ مِنْهُ، وَيَصِحُّ اسْتَيْثَانُهُ، كَتَدْبِيرٍ وَكِتَابَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا بِمِثْلِهِ، وَلِهَذَا قَاسَ فِي الرُّؤْيَا كِتَابَةَ عَلَى الْعِتْقِ.
وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ.

وَعَنْهُ: لَا يُعْتَقُ فِيهِمَا حَتَّى يُوضَعَ حَيًّا، وَإِنْ أُعْتِقَ مِنْ حَمْلِهَا لِغَيْرِهِ كَالْمَوْصَى بِهِ ضَمِينٍ قِيمَتُهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَقَدَّمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَا يُعْتَقُ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْمُحَرَّرِ، وَلَا يُعْتَقُ رَجْمٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ وَلَا مُحَرَّمٌ بِرَضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَ: عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجْمٍ مُحَرَّمٌ فَهُوَ خَرٌّ»، فَالرِّضَاعَةُ لَيْسَتْ بِرَجْمٍ.
قَالَ الزُّهْرِيُّ: مَضَتْ السَّنَةُ بِأَنْ يُبَاعَ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يُكْرَهُ بَيْعُ أَخِيهِ لِرِضَاعٍ، وَقَالَ: يَبِيعُ أَخَاهُ.
وَمَنْ مَثَلُ بَرَقِيْقِهِ يَقْطَعُ عَضْوَهُ أَوْ خَرْقِهِ عَتَقَ، فِي الْمَنْصُوصِ، بِلَا حُكْمٍ (م).
قَالَ جَمَاعَةٌ: لَا مَكَاتِبَ، لَا بِضَرْبِهِ وَخَذْفِهِ، وَفِي اعْتِبَارِ الْقَصْدِ وَثُبُوتِ الْوَلَاءِ وَجْهَانِ (م ٦، ٧) ^(٤).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وعنه: إن ملكه باريث لم يعتق، وفي إجباره على عتقه روايتان، ذكره ابن أبي موسى). انتهى.

هذه طريقة ابن أبي موسى، وليست الروايتان: مطلقتين عند المصنف، بل المقدم أنه لا يجبر، قولاً واحداً، وابن أبي موسى ذكر روايتين، ويحتمل أن الإيجاب وعدمه ليسا في كلام الأصحاب، وإنما حكى ذلك ابن أبي موسى، فيكون فيه الخلاف المطلق على رواية عدم العتق، وعلى كل حال ظاهر كلام أكثر الأصحاب أنه لا يجبر على عتقه على هذه الرواية.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ويعتق حملٌ وحده بعته ويتبع أمه بعته)، نصٌ عليهما، وإن أقرُّ بها فاحتمالان). انتهى.

يعني: لو أقرُّ بالأمة لشخص فهل يدخل الحمل في الإقرار أم لا؟ ذكر احتمالين.

وذكر الأزجي وجهين.

قال في التخليص: لو قال: له عندي جارية، فهل يدخل الجنين في الإقرار إذا كانت حاملاً؟ يحتمل وجهين. انتهى.

وأطلقهما في الرعية.

أحدهما: لا يدخل.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه ظاهر اللفظ وموافق للأصل، ودخوله مشكوك فيه.

والقول الثاني: يدخل تبعاً كالعتق.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (فإن دخل فقال لم أرد الحمل - يعني: إذا قلنا بدخول الحمل في الإقرار، فقال المقر لم أرد إدخاله - فقيل:

لا يقبل؛ لرجوعه عما دخل تحت إطلاقه، وقيل: بلى، كاستثنائه بلفظه). انتهى.

القول الثاني: هو الصواب؛ لأنه فسر كلامه بما يحتمله، بل هو ظاهر كلامه.

والقول الأول: ضعيف.

(٤) (مسألة - ٦ - ٧): قوله فيما إذا مثل بريقه: (وفي اعتبار القصد وثبوت الولاء وجهان). انتهى.

فيه مسالتان:

وَلَوْ زَادَ ثَمَنُهُ بِحَبِّ أَوْ حَصَاءٍ؛ فَيَتَوَجَّهُ حُلُّ الزِّيَادَةِ.

فصل

وَمَنْ اعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ غَيْرَ شَعْرٍ وَنَحْوِهِ عَتَقَ كُلَّهُ، وَإِنْ اعْتَقَ مِنْ عَبْدٍ مَشْرُوكٍ كُلَّهُ أَوْ نَصِيْبَهُ مِنْهُ مُوسِرٌ بِقِيَمَةِ حَقِّ شَرِيكِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي زَكَاةِ فِطْرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: مُقْتَضَى نَصِّهِ لَا يَبَاحُ لَهُ أَصْلُ مَالٍ أَوْ كَاتِبَةٌ فَأَدَّى إِلَيْهِ أَوْ مَلَكَةٌ يَمْنُنُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ فِي الْمَذْهَبِ.
وَعَنْهُ: أَوْ قَهْرًا كَرَانِثٍ، عَتَقَ كُلَّهُ عَلَيْهِ، لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّ الرُّقَّ لَا يَتَجَزَّأُ، كَنِكَاحٍ، فَلَوْ قَالَ إِمَامٌ لِأَسِيرٍ: أَرْقَقْتُ بَصْنَفِكَ، لَمْ يَصِحَّ وَيُضْمَنُ حَقُّ شَرِيكِهِ وَقْتُ عِتْقِهِ.
وَفِي الْإِرْشَادِ وَجْهٌ: يَوْمَ تَقْوِيهِ، وَيُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الْمُعْتَقِ.
وَقِيلَ: يُعْتَقُ بِدَفْعِ قِيَمَتِهِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، فَلَوْ اعْتَقَ شَرِيكُهُ قَبْلَهَا فَوَجَّهَانِ (م ٨) (١).
وَلَهُ بَصْنَفُ الْقِيَمَةِ، قَالَهُ أَحْمَدُ: لَا قِيَمَةَ النَّصْفِ وَيُعْتَقُ عَلَى الْمُوسِرِ بِبَعْضِهِ بِقَدَرِهِ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَالْمَغْسُورِ يُعْتَقُ حَقُّهُ فَقَطْ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ، أَوْ لِيُضَرَّرَ الْغَيْرُ.
وَعَنْهُ: كُلُّهُ، وَيُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي بَقِيَّتِهِ، نَصَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ وَشَيْخُنَا فِي كَوْنِهِ قَبْلَ أَذَائِهَا كَحَرٍّ أَوْ مُعْتَقٍ بَعْضِهِ.
وَالسَّرَايَةُ بِعَتَقِ كَافِرٍ شَرِكًا لَهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَجَّهَانِ (م ٩، ١٠) (٢).

= (المسألة الأولى - ٦): هل يعتبر في التمثيل القصد أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو الصحيح، قدمه في الرعايتين.

قال في الفائق: لم يشترط القصد غير ابن عقيل.

قال القاضي في التعليق: لا نعرف عن أحمد نصًا بالفرق بين الخطأ والعمد.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: يشترط القصد في ذلك، اختاره ابن عقيل.

وقطع به في الوجيز، والقاضي في التعليق.

(المسألة الثانية - ٧): هل يثبت الولاء إذا عتق عليه بالتمثيل أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: ثبت ويكون لسيده، وهو الصحيح، نص عليه.

وقدمه في الرعايتين، والفائق.

والوجه الثاني: لا يثبت ويكون لبيت المال، ذكره في الرعاية.

وقال ابن عقيل: يصرف في رقاب، قال: وهو قياس المذهب.

قال في الفائق: قلت: واختاره ابن الرَّاغُونِي.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن اعتنق من عبدٍ مشتركٍ كلُّه أو نصيبه منه موسرٌ بقيمته عتق كلُّه، للخبر ويضمن حقَّ شريكه وقيل:

يعتنق بدفع قيمته، واختاره شيخنا، فلو اعتنق شريكه قبلها فوجهان). انتهى.

قال في الرعاية: فهل يصحُّ عتقه؟ يحتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: يصحُّ وهو الصحيح اختاره الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق.

والوجه الثاني: لا يصحُّ.

(٢) (مسألة - ٩ - ١٠): قوله على رواية الاستسعاء: (ويستسعى العبد في بقيته، وفي كونه قبل أذائها كحرٍّ أو معتقٍ بعضه،

والسراية بعتنق كافرٍ شركًا له من مسلم وجهان). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

وَيَسْرِي إِلَى شَيْفِصْ شَرِيكَ رَهْنًا وَقِيمَتُهُ مَكَانَهُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَكَذَا مَكَاتِبًا أَوْ مُدْبَرًا.
وَقِيلَ: إِذَا بَطَلَا، وَتَضَمَّنَ حَقَّ شَرِيكَ بِنَصْفِ قِيمَتِهِ مَكَاتِبًا.

وَعَنْهُ: بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ، حَزَمَ بِهِ فِي الرُّوَضَةِ، وَمَنْ لَهُ نِصْفُ عَبْدٍ وَلَاخَرُ ثَلَاثَةٌ وَبَقِيَّتُهُ لِأَخَرٍ فَأَعْتَقَ مُوسِرَانِ مِنْهُمْ حَقَّهُمَا
مَعَ تَسَاوَايَا فِي ضَمَانِ الْبَاقِي وَوَلَايِهِ.

وَقِيلَ: بِقَدْرِ مِلْكَيْهِمَا، وَمَنْ قَالَ: اعْتَقْتُ نَصِيبَ شَرِيكِي، فَلَقَوْا، وَلَوْ قَالَ: اعْتَقْتُ النِّصْفَ انْصَرَفَ إِلَى مِلْكِهِ ثُمَّ سَرَى؛
لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَرَادَ نَصِيبَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي دَارِ بَيْنَهُمَا قَالَ أَحَدُهُمَا: بَعْتُكَ نِصْفَ هَذِهِ الدَّارِ لَا يَجُوزُ، إِنَّمَا لَهُ الرَّبْعُ مِنَ النِّصْفِ حَتَّى يَقُولَ
نَصِيبِي، وَلَوْ وَكَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ وَلَا نِيَّةَ فَفِي صَرْفِهِ إِلَى نَصِيبِ مُوَكَّلِهِ أَمْ نَصِيبِهِ أَمْ إِلَيْهِمَا اخْتِمَالَاتٌ فِي
الْمَغْنِيِّ (م ١١) ^(١).

وَالْأُخْرَى سَرَى عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَلِيهِ اخْتِمَالٌ، وَإِنْ ادَّعَى كُلٌّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ الْمُسِرِّينَ أَنَّ شَرِيكَهُ اعْتَقَ حَقَّهُ عَتَقَ عَلَيْهِمَا، وَلَا وِلَاةَ لَهُمَا، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ
أَحَدُهُمَا بَيَّتَ لَهُ وَضَمَّنَ حَقَّ شَرِيكِهِ، وَإِلَّا فَلْيَبْتَئِ الْمَالَ، وَخَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلسَّرَايَةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْسِرًا عَتَقَ حَقَّهُ
فَقَطُّ، وَمَعَ عُسْرَتِهِمَا لَا يُعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَمَعَ عَدَالَتِهِمَا وَكُتِبَتِ الْعِتْقُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ يَخْلِفُ مَعَ شَهَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَيُعْتَقُ أَوْ
مَعَ أَحَدِهِمَا وَيُعْتَقُ نِصْفُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لَا يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَذَكَرَهُ فِي زَادِ الْمَسَافِرِ.

= (المسألة الأولى - ٩): هل يكون قبل الأداء كحرًا أو معتقٍ بعضه على القول بالاستسعاء؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني،
والشرح، والزركشي.

أحدهما: حكمه حكم الأحرار، فلو مات ويده مالٌ كان لسيده ما بقي في السعاية، والباقي إرث، ولا يرجع العبد على أحد،
قدّمه في الرعاية.

وقال الزركشي: وهو ظاهر كلام الأكثرين، وهو كما قال، فإنهم قالوا: يعتق كله ويستسعى في قيمة باقيه.
قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يعتق حتى يؤدي جميع السعاية، فيكون حكمه حكم عبدٍ بعضه حرٌ وبعضه رقيقٌ، فلو مات كان للشريك من
ماله مثل ما له عند من لم يقل بالسعاية اختاره أبو الخطّاب في الانتصار، وقدّمه ابن رزين في شرحه.
(المسألة الثانية - ١٠): لو اعتق كافرٌ حصته من عبدٍ مسلم فهل يسري إلى الجميع أم لا؟
وأطلق الخلاف فيه.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمتنع، والحزر، والحاوي الصغير وغيرهم.
أحدهما: يسري، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح، والشيخ الموفق، والشارح، والنّاظم وغيرهم.

قال في الفائق: يسري إلى سائرته، في أصبح الوجهين، وحزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الرعايتين وشرح ابن رزين.

والوجه الثاني: لا يسري، ذكره أبو الخطّاب ومن بعده، قال ابن رزين في شرحه: وليس بشيء، وهو كما قال، وإطلاق المصنّف
الخلاف فيه شيء.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ولو وكلّ أحدهما الآخر - يعني: أحد الشريكين لشريكه - فاعتق نصفه ولا نية، ففي صرفه إلى
نصيب موكله أم نصيبه أم إليهما احتمالات في المغني). انتهى.

أحدها: يصرف إلى نصيبه.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه الأصل.

والثاني: يصرف إلى نصيب موكله؛ لأنه وكيلٌ فيه فهو كتصفيه ويزيد بأنه تعيّن بالتوكيل للعتق.

والثالث: يصرف إليهما؛ لأنه لما وكلّه بقي في يده كله، وليس أحد النصيبين أولى بالعتق من الآخر، هذا ما يظهر في تعليل
الاحتمالات، وتعليل الاحتمال الثالث أقوى من الثاني.

وَعَلَّاهُ بِأَنَّهُمَا خَصْمَانِ، وَلَا شَهَادَةَ لِحَصْنٍ عَلَى خَصْمِهِ، وَأَيُّهُمَا اشْتَرَى حَقَّ الْآخَرِ عَتَقَ مَا اشْتَرَى.
وَقِيلَ: جَمِيعُهُ.

وَإِذَا قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُوَسِّرُ: إِذَا عَتَقْتُ نَصِيبَكَ فَتَصِيبِي حُرٌّ فَأَعْتَقَهُ عَتَقَ الْبَاقِي بِالرَّأْيَةِ مَضْمُونًا.
وَقِيلَ: يُعْتَقُ عَلَيْهِمَا، كَالْأَصْحِ فِي قَوْلِهِ: فَتَصِيبِي حُرٌّ مَعَ نَصِيبِكَ أَوْ قَبْلَهُ، وَقِيلَ فِي قَبْلِهِ: يُعْتَقُ جَمِيعُهُ بِالْشَّرْطِ، وَيَضْمَنُ حَقَّ شَرِيكِهِ، وَمَعَ عُسْرِهِمَا يُعْتَقُ عَلَيْهِمَا، وَلَوْ قَالَ لِأَمِيٍّ: إِنْ صَلَّيْتُ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ فَأَنْتَ حُرٌّ قَبْلَهُ، فَصَلَّيْتُ كَذَلِكَ، عَتَقْتُ.

وَقِيلَ: لَا، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْعَالِي، لِإِبْطَالِ الصَّفَةِ بِتَقْدِيمِ الْمَشْرُوطِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَفْرَزْتُ بِكَ لِيَزِيدَ فَأَنْتَ حُرٌّ قَبْلَهُ، فَأَقْرَبُ بِهِ لَهُ، صَحَّ إِفْرَاؤُهُ فَقَطْ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَفْرَزْتُ بِكَ لَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ سَاعَةَ إِفْرَارِي، لَمْ يَصِحَّ.

فَصَلَّ

يَصِحُّ مِنْ حُرٍّ وَفِي عَبْدٍ وَجَهَانٍ (م ١٢) (١).

تَعْلِيلُ رَقِيقٍ يَمْلِكُهُ، نَحْوُ: إِنْ مَلَكَتُ فَلَانًا أَوْ كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرٌّ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ مَقْصُودٌ مِنَ الْمَلِكِ، وَالنِّكَاحَ لَا يَفْضَدُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَفَرَّقَ أَحْمَدُ بَانَ الطَّلَاقِ لَيْسَ لِنَفْسِهِ، وَلَا فِيهِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ.

وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، كَتَعْلِيلِهِ حُرِّيَّةَ عَبْدٍ أجنبيٍّ بِكَلَامِهِ، ثُمَّ يَمْلِكُهُ، ثُمَّ يَكَلِّمُهُ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ قَالَ: أَوَّلُ عَبْدٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ، فَلَمْ يَمْلِكْ بَعْدَ وَاحِدٍ شَيْئًا، فَوَجَهَانٍ (م ١٣) (٢).

فَإِنْ مَلَكَ اثْنَيْنِ مَعَ قَتِيلٍ: يُعْتَقُهُمَا، وَعَكْسُهُ.

وَقِيلَ: أَحَدُهُمَا بِقِرْعَةٍ (م ١٤) (٣).

وَنَقَلَهُ مِنْهَا فِي: أَوَّلُ غُلَامٍ أَوْ امْرَأَةٍ يُطْلَعُ فَهُوَ حُرٌّ أَوْ طَالِقٌ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ لَفْظَهَا: أَوَّلُ مَنْ يُطْلَعُ مِنْ عِبْدِي.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ فِي الطَّلَاقِ: وَلَوْ عَلَّقَهُ بِأَوَّلِ مَنْ يَقُومُ فَعَمَّنَ مَعَ طَلْقِنَ، وَفِي مُتَفَرَّدَةٍ بِهِ وَجْهٌ، كَذَا قَالَا، وَلَوْ قَالَ: آخِرُ، فَلَا آخَرَ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ مِنْذُ مَلَكْتُهُ، وَكَسَبَهُ لَهُ، وَيَحْرُمُ وَطْءُ الْأَمَةِ حَتَّى يَشْتَرِيَ بِغَدَمِهَا غَيْرَهَا، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: وفي تعليق عتق رقيق يملكه: (يصح من حرٍّ، وفي عبد وجهان). انتهى.

يعني: هل يصح تعليق العبد عتق رقيق يملكه فيما يأتي كما يصح تعليق الحرِّ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرم، والرعايتين، والحاروي الصغير، والفاق وغيرهم.

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح، صححه في الخلاصة، والمقنع، والشرح وشرح ابن نجما، والنظم، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثاني: يصح كالحرِّ.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وعلى الأول - يعني: على القول بصحة تعليق العتق بشرط - لو قال أول عبدٍ أملكه فهو حرٌّ فلم

يملك بعد واحدٍ شيئا فوجهان). انتهى.

أحدهما: يعتق عليه، وهو الصحيح، وبه قطع في المغني، والشرح، ذكروا ذلك فيما إذا ملك اثنين معاً، وكذلك ابن رزين في شرحه،

قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو الظاهر؛ لأن الأول الذي لم يتقدمه غيره، ويصدق على ما تقدم على غيره.

والوجه الثاني: لا يعتق؛ لأن الأول لا بد وأن يكون بعده غيره، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٤): قوله: (فإن ملك اثنين معاً قتيلاً: يعتقهما، وعكسه، وقيل: أحدهما بقِرْعَةٍ). انتهى.

أحدهم: يعتقان.

والثاني: لا يعتقان، وفيه قوة.

والثالث: يعتق واحدٌ بالقرعة، وهو الصحيح، صححه في النظم، وقدمه ابن رزين في شرحه، وقال: نصر عليه.

وقدمه في المغني، والشرح وقالوا: هذا قياس قول الإمام أحمد.

فَإِنْ مَلَكَ اثْنَيْنِ فَكَأُولَ، وَقَوْلُهُ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ: أَنْتَ حُرٌّ مِنْ مَالِي أَوْ فِيهِ، لَمْ يُعْتَقْ وَلَوْ رَضِيَ سَيِّدُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَمَنْ قَالَ لِأَمِيَّةٍ: أَوْلَ وَلَدٍ تَلِدِينِي حُرٌّ، أَوْ إِذَا وَلَدْتَ وَلَدًا، فَوَلَدْتَ مِيثًا ثُمَّ حَيًّا فَفِي عِتْقِ الثَّانِي رَوَايَتَانِ (م ١٥)^(١).

وَأِنْ جُهِلَ أَوَّلُ الْحَيِّينِ عِتْقُ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ. وَغَنَّهُ: هُمَا، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ مَعْنَاهُمَا أَنْ أَمَدَ مَنَعَ السَّيِّدُ [مِنْهُمَا] هَلْ هُوَ الْقُرْعَةُ أَوْ الْاِنْكِشَافُ؟ وَفِي الْاِنْتِصَارِ احْتِمَالٌ: لَا يُعْتَقُ وَلَدٌ حَدَثَ، كَتَغْلِيْقِهِ بِمَلِكِهِ، وَإِنْ قَالَ: آخَرُ، فَوَلَدْتَ حَيًّا ثُمَّ مِيثًا فَالرَّوَايَتَانِ (م ١٦)^(٢). وَحَمَلَ الْمُعْتَقَةَ بِصِفَةٍ وَفَتَ التَّغْلِيْقِ أَوْ الصَّفَةِ وَقِيلَ أَوْ لِيَمَا بَيْنَهُمَا يَتَّبِعُهَا فِي الْعِتْقِ لَا فِي الصَّفَةِ، وَلَهُ وَطءٌ مُدْبِرِيٍّ وَأَمٌ وَلَدِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَشْرَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَيُعْتَقُ وَلَدُهُمَا مِنْ غَيْرِهِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ فَقَطْ بِمَنْزِلَتِهِمَا لَا مَا وَلَدَتَاهُ عَلَى الْأَصَحِّ قَبْلَ تَذْبِيرِ وَلَدِيٍّ، وَإِنْ لَمْ يَفِ الثَّلَثُ بِمُدْبِرَةٍ وَلَدِيٍّ أَوْ فَرَجَ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَغَنَّهُ فِي حَمَلٍ بَعْدَ تَذْبِيرٍ: كَحَمَلٍ مُعْتَقَةٍ بِصِفَةٍ، وَاخْتَارَ فِي الْاِنْتِصَارِ: لَا يَتَّبِعُ، وَفِيهِ: هَلْ يَنْطَلُ حَكْمُ عِتْقِ مُدْبِرٍ وَأَمٌ وَلَدٍ بِمَوْتِهِمَا قَبْلَ سَيِّدٍ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لِهَمَا، اخْتَلَفَ كَلَامُهُ، وَيَنْظَرُ الْحَكْمُ فِي وَلَدِيَّتِهِمَا. وَفِي قَبُولِ قَوْلِ وَارثٍ حَدُوْثُهُ قَبْلَ التَّذْبِيرِ كَمَوْرُوْثٍ^(٣)، أَوْ الْقُرْعَةِ وَجِهَانِ (م ١٧)^(٤). وَيَتَوَجَّهَانِ فِي وَلَدٍ مَكَاتِبَةٍ (م ١٨)^(٥).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ومن قال لأمة أول ولد تلدينه حرًا أو إذا ولدت ولدا فولدت ميثًا ثم حيًا ففي عتق الثاني روايتان).

انتهى.

أحدهما: لا يعتق، وهو الصحيح، جزم به في المذهب، والمنور وغيرهما، وصححه في المغني، والشرح وغيرهما. والرواية الثانية: يعتق الحي، اختاره القاضي، والشريف أبو جعفر.

وقدّمه في الفائق وشرح ابن رزين، وذكر في المستوعب أنه اختيار القاضي، واقتصر عليه.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن قال: آخر فولدت حيًا ثم ميثًا فالروايتان).

يعني: اللتين في ألتي قبلها، وأطلقهما في المحرر، والنظم، والرعايتين.

إحدهما: لا يعتق، وهو الصحيح، وبه قطع في المقنع، والوجيز وشرح ابن منجنا وغيرهم. وقدّمه في الشرح وغيره.

والرواية الثانية: يعتق، وهو قياس قول القاضي، والشريف أبي جعفر وما قدّمه في الفائق.

(٣) تنبيه: قوله: (كموروث).

يعني: أن الموروث وهو الذي دبرها لو ادعى أن الولد كان قبل التدبير كان القول قوله.

(٤) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي قبول قول وارث حدوثه - يعني: حدوث الحمل - قبل التدبير كموروث أو القرعة وجهان).

انتهى.

يعني: إذا قالت المدبرة: حملت بعد التدبير فيتبعني، وقالت الورثة: بل قبله، فلا يتبع، فهل القول قولهم أو قول من تقع له القرعة؟ أطلق الخلاف فيهم.

وهذا هو الذي جزم به في المغني، وعليه موافقة قولهم الأصل، فكان القول قولهم، مع إيمانهم مكفرًا، هذا المذهب، ولم يفهم كلام المؤلف هنا ترجيحه، وقد يؤخذ منه ترجيح القول الثاني.

أحدهما: يقبل قولهم كموروثهم.

والوجه الثاني: يقدّم قول من تقع له القرعة، كقوله فيما إذا تداعى الزوج، والزوجة معًا في الرجعة وانقضاء العدة، وهو أقوى من الذي قبله.

قلت: ويحتمل أن يقبل قولها؛ لأنها أعلم بذلك من غيرها، ولم يذكره المصنف، لكن فيه نوع تهمة.

(٥) (مسألة - ١٨): قوله: (ويتوجهان في ولد مكاتبية).

يعني: إذا ادعى الورثة أن ولد المكاتبية موجود قبل الكتابة وقالت المكاتبية بل بعدها قلت: والإلحاق واضح، والقياس على المدبرة صحيح حيث قلنا يتبع في التدبير، والكتابة، والله أعلم.

وَوَلَدَ مُدَبِّرٌ مِنْ أُمِّهِ كَهْوٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَا، وَمِنْ غَيْرِهَا كَالْأَمِّ.
وَلَا يَتَّبِعُ مَكَاتِبًا وَلَدَهُ مِنْ أُمِّهِ لِسَيِّدِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: إِلَّا بِشَرْطٍ، وَيَتَّبِعُهُ وَلَدَهُ مِنْ أُمِّهِ، وَهَلْ تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَدٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (١٩ م)

فَلَوْ تَزَوَّجَ أُمُّهُ سَيِّدُهُ ثُمَّ مَلَكَهَا قَبْلَ قَوْلِهِ فِي أَنَّ الْوَلَدَ مَلَكَهُ، لِأَنَّ يَدَهُ ذَلِيلُ الْمَلِكِ، قَالَ فِي الْمُنْتَخَبِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَيَتَّبِعُ الْمَكَاتِبَ مَا وَلَدَتْهُ فِي الْكِتَابَةِ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ قَبْلًا.
وَإِنْ عَقَّتْ بَغَيْرِ آدَاءٍ أَوْ إِزْرَاءٍ لَمْ تُعْتَقْ كَمَوْتِهَا فَيَرَّقُ وَقِيلَ: يَنْفَى مَكَاتِبًا، وَنَصُّهُ: يُعْتَقُ، كَعَقْدِهِ بِإِعْتَاقِهِ وَخَدِّهِ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَإِنْ قَاتَ كَسَبَهُ عَلَيْهَا، وَوَلَدَ بَيْتَهَا كَهْيَ، وَوَلَدَ ابْنَهَا وَوَلَدَ مُعْتَقٌ بَعْضُهَا كَأَمَةٍ، وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ بِمَائَةٍ أَوْ بِعَتِكَ نَفْسِكَ بِمِئَةِ قَبْلَ عَقِّ وَتَرْوِثَةِ مِئَةٍ زِلَالًا، وَكَذَا أَنْتَ حُرٌّ عَلَى مِئَةٍ أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي مِئَةً.
وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَةٌ: شَرْطُ لَازِمٌ بِلا قَبُولِهِ كَبَقِيَّةِ الشَّرْطِ.
وَعَنْهُ: يُعْتَقُ بِلا قَبُولِ مَجَانًا، نَصْرَةُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، كَقَوْلِهِ: أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ مِئَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَوْلُهُ لِأُمِّهِ: اَعْتَقْتُكَ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي نَفْسَكَ، كَقَوْلِهِ: عَلَى مِئَةٍ، وَإِنْ أَبَاهُ لَزِمَتْهَا الْقِيَمَةُ.
وَقِيلَ: تُعْتَقُ بِقَبُولِهَا مَجَانًا، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ لَا تُعْتَقُ إِلَّا بِالْآدَاءِ.
وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي سَنَةً، فَقِيلَ: كَقَوْلِهِ: عَلَى مَائَةٍ.
وَقِيلَ: يُعْتَقُ بِلا قَبُولٍ وَتَلَزُمُهُ الْخِدْمَةُ (م ٢٠) (٢١).
وَهَلْ لِلْسَّيِّدِ يَتَّبِعُهَا؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٢١) (٢٢).

- (١) (مسألة - ١٩): قوله: (ولا يتبع مكاتبًا ولده من أمِّه لسيِّده، ويتبعه ولده من أمته، وهل تصير أمٌّ ولدٌ؟ فيه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المذهب، والمقنع، والحرر، والحاوي الصغير.
أحدهما: تصير به أم ولد. نص عليه.
قال الشيخ الموفق: هذا المذهب.
وصحَّحه في التصحيح، والنظم، والفاقق وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والشرح وغيرهم.
قال في الرُّعَايَيْنِ وغيره: وتصير أمٌّ ولدٌ، في الأصحَّ. انتهى.
والوجه الثاني: لا تصير أمٌّ ولدٌ، اختاره القاضي في موضع من كلامه.
وقطع به في الفصول، وهو احتمالٌ في الهداية، وإطلاق المصنَّف فيه شيء، والظاهر أنه تابع صاحب الحرر.
(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن قال أنت حرٌّ على أن تخدمني سنة، فقيل: كقوله على مئة، وقيل: يعتق بلا قبول وتلزمه الخدمة). انتهى.
القول الأول: فيه قوة، قدَّمه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع وغيرهم، وهو ظاهر ما قدَّمه في الشرح، وشرح ابن منبج.
والقول الثاني: هو الصحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره، وبه قطع في الوجيز.
وقدَّمه في الحرر، والرُّعَايَيْنِ، والفاقق، وصحَّحه النَّاظِمُ.
قال في الحرر: هذا ظاهر كلامه، وجزم به في القواعد وقال: نصُّ عليه، وأطلقهما في المغني.
وقال في المستوعب، والحاوي: وإن لم يقبل فعلى روايتين.
إحدهما: يعتق ولا يلزمه شيء.
والثانية: لا يعتق.
وقدَّما في أنت حرٌّ على ألفٍ أنه يعتق مجَّانًا، فخالف الطَّرِيقَتَيْنِ، وقيل: إن لم يقبل لم يعتق، رواية واحدة.
فهذه أربع طرق في هذه المسألة.
(٣) (مسألة - ٢١): قوله: (وهل للسيِّد بيعها؟ فيه روايتان - يعني: بيع الخدمة المستثناة - ونقل حرب: لا بأس ببيعها من العبد أو ثمن شاء). انتهى.
ذكر هاتين الروايتين ابن أبي موسى ومن بعده، وأطلقهما في المستوعب، والحاوي الصغير، والقواعد الفقهية.

نَقَلَ حَرْبَ: لَا بَأْسَ بَيْنَهِمَا مِنَ الْعَبْدِ أَوْ يَمْنَنُ شَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَوْ اسْتَنْتَى خِدْمَتَهُ مُدَّةَ حَيَاتِهِ وَذَكَرُوا صِحَّتَهُ فِي الْوَقْفِ، وَهَذَا مِثْلُهُ.

يُؤَيِّدُهُ: أَنَّ بَعْضَهُمْ اخْتَجَّ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٣٢): «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اعْتَقَتْ مَسْفِينَةً وَفَرَطَتْ عَلَيْهِ خِدْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ مَا عَاشَ»، وَمَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَهَذَا بِخِلَافِ شَرْطِ الْبَائِعِ خِدْمَةَ الْمُبِيعِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ لِأَجَلِهِ. وَلَوْ بَاعَهُ نَفْسَهُ بِمَالٍ يَبِيدُ، فَقَبِي صَحِيحُهُ رَوَاتَانِ. قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: مَا أَخَذَهُمَا هَلْ هُوَ مُعَاوَضَةٌ أَوْ تَعْلِيلٌ؟ (م ٢٢) ^(١).

وَأِنْ قَالَ: إِنْ أُعْطِيتَنِي مِثَّةً فَأَنْتَ حُرٌّ فَتَعْلِيلٌ مَحْضٌ، لَا يَبْطُلُ مَا دَامَ مِلْكُهُ، وَلَا يُعْتَقُ بِإِبْرَاءِ، بَلْ يَدْفَعُهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَمَا فَضَّلَ عَنْهَا لِسَيِّدِهِ، وَلَا يَكْفِيهِ أَنْ يُعْطِيَهِ مِنْ مِلْكِهِ، إِذْ لَا مِلْكَ لَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ لَا مَرَاتِهِ: إِنْ أُعْطِيتَنِي مِثَّةً فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَأَنْتَ بِمِثَّةٍ مَغْصُوبَةٍ، فَقَبِي وَقُوعِهِ اخْتِمَالَانِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَالْعِتْقُ مِثْلُهُ، وَأَنَّ هَذَا الْخِلَافَ يَجْرِي فِي الْفَاسِدَةِ إِذَا صُرِّحَ بِالتَّعْلِيلِ (م ٢٣، ٢٥) ^(٢).

وَنَقَلَ حَبْلٌ فِي الْأَوَّلَى إِنْ قَالَهُ لِصَغِيرٍ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ: جَعَلْتُ عِتْقَكَ إِلَيْكَ أَوْ خَيْرْتُكَ، وَتَوَى تَقْوِيضَهُ إِلَيْهِ، فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ، عَتَقَ، وَيَتَوَجَّهُ: كَطَّلَاقٍ وَلَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتَنِي مِنْ سَيِّدِي بِهَذَا الْمَالِ وَأَعْتَقْتَنِي، فَقَعَلَ، عَتَقَ وَلَزِمَ مُشْتَرِيَهُ الْمُسَمَّى، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنِي إِنْ لَمْ تَتَّعِنِ الثَّقُودُ، وَإِلَّا بَطَلَ. وَغَنَهُ: أَجَبْنِ عَنْهُ.

وَذَكَرَ الْأَرْجَمِيُّ: إِنْ صُرِّحَ الْوَكِيلُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَبْدِ وَقَعَ عَنْهُ وَعَتَقَ، وَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ، اخْتَمَلَ ذَلِكَ وَاخْتَمَلَ أَنْ يَقَعَ عَنْ

= إحداهما: يجوز، نص عليه، وقد ذكر أكثر الأصحاب جواز بيع المنافع، لكن على التأييد. والرواية الثانية: لا يجوز، نص عليه.

قلت: وهو الصواب، وهو موافق لقواعد المذهب، بل يصح إيجارها لغير نفسه: ولعل المراد بالبيع الإجارة، ولكن الظاهر خلافه، ولم نعلم جواز بيع المنافع مدة، وقد ذكر الأصحاب نظرية هذه المسألة فيما إذا اشترط البائع نفعاً معلوماً في البيع أنه يجوز للبائع إجارة ما استثناء وإعارته مدة استثنائه، كالعين المؤجرة إذا بيعت، ولم يذكروا صحة بيعها، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (ولو باعه نفسه بمال يبيد ففي صحته روايتان).

قال في الترغيب: ما أخذهما هل هو معاوضة أو تعليل؟ انتهى.

إحداهما: يصح، وهو الصحيح.

قال في الرعايتين، والفاثق: صح، على أصح الروايتين.

قال في المغني، والشرح في الولاء: وإن اشترى العبد نفسه من سيده ب عوض حال عتق، والولاء لسيده؛ لأنه يبيع ماله بماله، فهو مثل المكاسب سواء، والسيّد هو المعتق لهما، فكان الولاء له عليهما. انتهى.

وهو ظاهر كلام الخرقي، وأجره في المغني على ظاهره، واختار الصّحّة.

والرواية الثانية: لا يصح، وهو ظاهر كلام الأكثر، وهو كالصريح في كلام القاضي.

(٢) (مسألة - ٢٣ - ٢٥): قوله: (وإن قال إن أعطيتني مئة فانت حرّ فلا يعتق بإبراء بل بدفعها، نص عليه، وما فضل عنها لسيده، ولا يكفي أن يعطيه من ملكه، إذ لا ملك له، وهو كقوله لامراته: إن أعطيتني مئة، فانت طالق، فانت بمائة مغصوبة ففي وقوعه احتمالان، في الترغيب، والعتق مثله، وأن هذا الخلاف يجري في الفاسدة إذا صرح بالتعليل). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل.

(مسألة - ٢٣): الطلاق.

(ومسألة - ٢٤): العتق.

(ومسألة - ٢٥): التعليل في الفاسدة.

قلت: الصواب عدم العتق وعدم وقوع الطلاق بإعطائه مغصوباً، إذ الظاهر أن المراد من المعلق غلّك المنة، والله أعلم.

الوَكَالَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَنْهُ لَعَتَقَ، وَالسَّيِّدُ لَمْ يَرْضَ بِالْعِتْقِ.

فصل

مَنْ قَالَ: مَمَالِكِي أَوْ رِقِّي أَوْ كُلُّ مَمْلُوكٍ أَوْ عَبْدٍ أَمْلِكُهُ حُرًّا، شَمِلَ مَكَاتِبُهُ وَمَذَبْرُوه^(١)، وَأَمَّ وَلَدِيهِ، وَكَذَا أَشْقَاصُهُ. وَنَقَلَ مِنْهَا: بَيْتُهُ، كَشَيْخِصٍ فَقَطْ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَعَبْدَ عَبْدِيهِ النَّاجِرِ، (هـ).
مَعَ عَدَمِ يَدِهِ أَوْ وُجُودِ ذَيْنَ، وَإِنْ عَلَّقَ بِشَرْطٍ قَدَمَهُ أَوْ آخَرَهُ فَسَوَاءٌ إِنْ صَحَّ تَغْلِيْقُهُ بِالْمَلِكِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي فِتَاوِيهِ.
وَإِنْ قَالَ: عَبْدِي حُرٌّ أَوْ زَوْجِي طَالِقٌ، وَلَمْ يَنْوِ مَعَيْنًا، شَمِلَ الْكُلَّ لَا أَحَدَهُمَا بِفَرَعَةٍ، فِيهِ الْمَنْصُوصُ، وَالْمُرَادُ إِنْ كَانَ عَبْدًا مُفْرَدًا لِلذِّكْرِ وَأُنْثَى، وَإِنْ كَانَ لِلذِّكْرِ فَقَطْ لَمْ يَشْمَلْ أَنْثَى إِلَّا إِنْ اجْتَمَعَا تَغْلِيْبًا.

قَالَ أَحْمَدُ فَيَمَنْ قَالَ لِخَدَمٍ لَهُ رَجُلًا وَبَسَاءً: أَنْتُمْ أَحْرَارٌ، وَكَانَتْ مَعَهُمْ أُمُّ وَلَدِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا: إِنَّهَا تُعْتَقُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ بَعْدَ الْمَسْأَلَةِ: وَكَذَا إِنْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ أَمْلِكُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنْ قَالَ: أَحَدُ عَبْدَيَّ أَوْ عِبْدِي أَوْ بَعْضُهُمْ حُرٌّ وَلَمْ يَنْوِ أَوْ عَيْنَهُ وَنَسِيَهُ أَوْ [أَدَى] أَحَدَ مَكَاتِبِيهِ وَجِهَلٍ، أَفْرَعَ أَوْ وَارِثُهُ وَعَتَقَ وَاحِدًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَانَ لِإِنْسَانٍ أَنْ عَتِيقَهُ أَخْطَأَهُ الْفَرَعَةَ عَتَقَ، وَيَبْطُلُ عِتْقُ الْآخَرِ.

وَقِيلَ: لَا، كَالْفَرَعَةِ بِحُكْمِ حَاكِمٍ، وَإِنْ قَالَ: اعْتَقْتُ هَذَا، لَا بَلَّ هَذَا، عَتَقَا، وَكَذَا إِفْرَارُ وَارِثٍ، وَإِنْ اعْتَقَ أَحَدَهُمَا بِشَرْطٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَهُ قَبْلَهُ عَتَقَ الْبَاقِي، كَقَوْلِهِ لَهُ وَلَا جَنْبِي أَوْ لِيَهِيْمَةٍ: أَحَدُهُمَا حُرٌّ، عَتَقَ وَحَدَهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يَفْرُغُ؛ لِأَنَّهُمَا مَحَلٌّ لِلْعِتْقِ وَقَدْ قَوْلُهُ، وَكَذَا الطَّلَاقُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غَرَابًا فَعَبْدِي حُرٌّ، وَقَالَ آخَرُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَلَمْ يَعْلَمَا، فَلَا عِتْقَ، فَإِنْ اشْتَرَى أَحَدَهُمَا عَبْدٌ الْآخَرُ فَقِيلَ: يُعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِفَرَعَةٍ.
وَقِيلَ: يُعْتَقُ الْمُشْتَرَى.

وَقِيلَ: إِنْ تَكَادَبَا (م ٢٦) ^(٢).

وَفِي نَظِيرَتَيْهَا فِي النِّكَاحِ أَحْتَكَامُ الطَّلَاقِ بَاقِيَةً، وَجَزْمُ عَلَيْهِمَا الْوَطْءُ إِلَّا مَعَ اعْتِقَادِ أَحَدِهِمَا خَطَأَ الْآخَرِ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا، نَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ فَلْيَقِيَا الشَّهَدَةَ وَفِي الْمُتَخَبِّ: إِسْمَاكُهُ عَنْ تَصَرُّفِهِ فِي الْعَبِيدِ كَوَطْئِهِ وَلَا حِنْثَ.

وَاخْتَارَ أَبُو الْفَرَجِ وَابْنُ عَقِيلٍ وَالْحَلَوَانِيُّ وَأَبْنَةُ فِي التَّبْصِيرَةِ وَشَيْخُنَا: بَلَى، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوَضَةِ، فَيَفْرُغُ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي الْمَنْصُوصُ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي الْعِتْقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تنبيه: قوله: (ومن قال ممالكي أو رقيي أو كل مملوك أو عبد أملكه حراً شمل مكاتبه ومذبروه). انتهى.

كذا في النسخ، وصوابه: (مكاتبه ومذبربه)؛ لأنه مفعول.

(٢) (مسألة - ٢٦) قوله: (وإن قال: إن كان هذا الطائر غراباً فعبدي حراً وقال آخر إن لم يكن فعبدي حراً، ولم يعلمهما، فلا عتق، فإن اشترى أحدهما عبد الآخر فقيل: يعتق أحدهما بالفرعة، وقيل: يعتق المشتري، وقيل: إن تكادبا). انتهى.

أحدهما: يعتق أحدهما بالفرعة، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب، والشيخ الموفق، والشارح.

قال في القاعدة الأخيرة: هذا أصح، وقاله في القاعدة الرابعة عشرة أيضاً.

وقدّمه في المنع، والنظم، وهو الصواب إن لم يتكادبا.

والقول الثاني: يعتق الذي اشتراه مطلقاً، اختاره القاضي، وجزم به في الوجيز.

وقدّمه في الخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير، وذكره في ميراث الولاء وجره وردّه.

وقدّمه في النهاية، وإدراك الغاية، وهو ضعيف.

والقول الثالث: يعتق الذي اشتراه إن تكادبا.

قال في المحرر: إن اشترى أحدهما عبد الآخر فقيل: يعتق على المشتري، وقيل: إنما يعتق إذا تكادبا، وإلا يعتق أحدهما بالفرعة، وهو الأصح. انتهى.

وصحّحه أيضاً في تجريد العناية، والصواب عتق المشتري إن تكادبا.

فهذه ست وعشرون مسألة في هذا الباب.

باب التدبير

وَهُوَ تَعْلِيقُ الْعِتْقِ بِالْمَوْتِ، وَيَصِحُّ مِنْ تَصِحُّ وَصِيَّتِهِ مِنْ ثَلَاثٍ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: مِنْ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ عِتْقٌ.

وَعَنْهُ: فِي الصَّحَّةِ مُطْلَقًا، نَحْوُ: إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ مُدَبَّرٌ.

وَمُقَدِّدًا، نَحْوُ: إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا أَوْ عَامِي هَذَا أَوْ بِهَذَا الْبَلَدِ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِمَا: إِنْ مِتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ، فَهُوَ تَعْلِيقٌ لِلْحُرِّيَّةِ بِمَوْتِهِمَا جَمِيعًا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَلَا يُعْتَقُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ، وَلَا يَبِيعُ وَارِثُهُ حَقَّهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فَتَصِيَّتُهُ حُرٌّ، فَإِنْ أَرَادَا أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَ آخِرِهِمَا مَوْتًا فَلَيْسَ بِجَانِ تَعْلِيقِ الْحُرِّيَّةِ عَلَى صِفَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ عِتْقٌ بَعْدَ مَوْتِ الْآخَرِ مِنْهُمَا عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا عِتْقٌ نَصِيبُ الْآخَرِ مِنْهُمَا بِالتَّدْبِيرِ، وَفِي سِرَائِيهِ إِنْ احْتَمَلَهُ لَكُلِّهِ الرُّوَايَتَانِ.

وَصَرِيحُهُ وَكِتَابَتُهُ كَالْعِتْقِ، وَلَفْظُهُ صَرِيحٌ، وَيَبْطُلُ هُوَ وَعِتْقُ مُعَلَّقٍ بِشَرْطِ بِمَوْتِهِ قَبْلَ وَجُودِهِ، نَحْوُ: إِنْ خَدَمْتَنِي سَنَةً فَأَنْتَ حُرٌّ فَيَمُوتُ السَّيِّدُ قَبْلَ مُضِيِّهَا، وَإِنْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ مُدَبَّرٌ، فَشَاءَ حَيَاةَ سَيِّدِهِ فَقَطُّ، صَارَ مُدَبَّرًا، كَمَتَى شِئْتَ، وَإِذَا شِئْتَ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي إِذَا.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ، أَوْ أَخَذْتُ زَيْدًا سَنَةً بَعْدَ مَوْتِي ثُمَّ أَنْتَ حُرٌّ، فَفِي صِحَّتِهِ وَعِتْقِهِ رَوَايَتَانِ (م ١، ٢) (١).
وَيَتَوَجَّهَانِ فِي وَصِيَّةٍ لِعَبْدٍ بِمَشَاعٍ (٢).

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وإن قال أنت حر بعد موتي بشهر أو اخذم زيدًا سنة بعد موتي ثم أنت حر ففي صحته وعتقه روايتان). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): لو قال: أنت حر بعد موتي بشهر، فهل يصح ويعتق أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشرح وشرح ابن منجاء، والفاق، والنظم في التدبير، وغيرهم.

إحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

قال في الرعايتين: صح، في الأصح، وبه قطع في الوجيز.

والرواية الثانية: لا يصح ولا يعتق، اختاره أبو بكر، وصححه في النظم في كتاب العتق.

وقدّمه في الخلاصة في باب التدبير.

وقطع به في الحاوي الصغير، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

تنبيه: قال في فوائد القواعد: بنى طائفة من الأصحاب هاتين الروايتين على أن التدبير هل هو تعليق بصفة أو وصية؟ فإن قلنا هو وصية صح تقييدها بصفة أخرى توجد بعد الموت، وإن قلنا عتق بصفة لم يصح ذلك، وهؤلاء قالوا لو صرح بالتعليق فقال إن دخلت الدار بعد موتي بشهر فأنت حر، لم يعتق، رواية واحدة، وهي طريقة ابن عقيل في إشارته.

وقال ابن رجب: والصحيح أن هذا الخلاف ليس مبنيًا على هذا الأصل، وذكر علته وقال: ومن الأصحاب من جعل هذا العقد تدبيرًا، ومنهم من ينفي ذلك، ولهم في حكاية الخلاف فيه أربع طرق ذكرت في غير هذا الموضع. انتهى.

(المسألة الثانية - ٢): لو قال: اخذم زيدًا سنة بعد موتي ثم أنت حر، والحكم فيها كالحكم في التي قبلها خلافًا ومذهبًا، وقد علمت الصحيح من ذلك.

(٢) تنبيه: قوله: (ويتوجهان في وصية لعبده بمشاع). انتهى.

قد علمت الصحيح من القولين، فكذا في هذه، مع أن الصحيح من المذهب صحة وصيته له بمشاع، على ما تقدّم في الوصايا، ولم يظهر لي وجه التوجيه.

فإن صح وأبرأ من الخدمة عتق من حينه.
وقيل: بعد سنة.
فإن كانت الخدمة لبيعة وهما كافران فأسلم ففي لزومه القيمة لبقية الخدمة روايتان (م ٣) (١).
وإن كانت لابنه حتى يستغني فكبر واستغنى عن رضا عتق.
وقيل: عن إطعامه وتنجيته، نقل منها: لا يعتق حتى يستغني.
قلت: حتى يحتمل؟ قال: لا دون الاختلام.
والروايتان في: إن فعلت كذا بعدني فانت حر (م ٤) (٢).
وعلى الصحة لا يملك وارثه بئنه قبل فعله، كالموصى به قبل قبوله، قاله جماعة.
وذكر القاضي والترغيب: يصح تعليق عتقه بمشيئته بعد موته، فما كسب قبلها للورثة، ولا ينطّل التدبير برجوعه فيه، وإنطاله وبئنه ثم شراؤه كعتق معلق بصفة.
وفي رواية في الانتصار والواضح: له فسخه، كبيعته، ويتوجه في طلاق.
وعنه: بلى، كوصية، فلا يصح رجوعه في حمل لم يوجد.
وإن رجع في حامل ففي حملها وجهان (م ٥) (٣)، لا بعد وضعه، والروايتان إذا لم يأت بصريح التعليق أو صريح الوصية، قاله في الترغيب وغيره.
وفي التبصرة رواية: لا يرجع في الأمة فقط، وإن أنكره لم يرجع إن قلنا تعليق، وإلا فوجهان (م ٦) (٤).
وله بئنه إن لم يوص به (٥).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (فإن كانت الخدمة لبيعة وهما كافران فأسلم ففي لزومه القيمة لبقية الخدمة روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الحر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقي وغيرهم، وذكرهما ابن أبي موسى فمن بعده.
إحدهما: لا يلزمه ويعتق عبثاً، جزم به في المنور، وهو الصواب.
والرواية الثانية: يلزمه القيمة لبقية الخدمة؛ لتعذرها بعد إسلامه.
(٢) (مسألة - ٤): قوله: (والروايتان في إن فعلت كذا بعدني فانت حر). انتهى.
وقد علمت أيضاً الصحيح منهما، والله أعلم.
(٣) (مسألة - ٥): قوله: (فإن رجع في حامل ففي حملها وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعايتين، والقواعد الفقهية، والزركشي وغيرهم.
أحدهما: لا يكون رجوعاً فيه، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يكون رجوعاً.
(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أنكره لم يرجع إن قلنا تعليق، وإلا فوجهان). انتهى.
وكذا قال الأصحاب، وقالوا بعد حكاية الوجهين: بناءً على ما إذا جحد الموصي الوصية هل يكون رجوعاً أم لا؟
والصحيح: أن جحد الوصية لا يكون رجوعاً، على ما تقدم، وقد أطلق الخلاف فيها أيضاً، وقدم ابن رجب في فوائد قواعده أن جحوده للتدبير لا يكون رجوعاً، وقال: نص عليه. انتهى، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يكون رجوعاً بناءً على الوجه الذي في الوصية.
(٥) تنبيهان: الأول: قوله: (وله بيعه إن لم يوص به). انتهى.
هذا مشكل جداً إذ لا قائل به من الأصحاب، قال شيخنا في حواشيه تبعاً لابن أبي المجد ولعله: (وإن لم يرض).
بزيادة (واو) قبل لفظة: (إن) وبراء بدل الواو في يوص، يعني: وإن لم يرض المدبر بالبيع، وليس بقوي.
وقال صاحب تصحيح الحر، وله بيعه لا أن يوصي به؛ لأن المذهب أنه لا تصح الوصية بالمدبر، قاله القاضي وأبو الخطاب في خلافهما. انتهى.
وهو خلاف ظاهر كلامه، والظاهر: أن هنا نقصاً فيقدر بما يصح الكلام به، والله أعلم.

وَعَنْهُ: فِي الدِّينِ.

وَعَنْهُ: وَلِحَاجَةٍ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ^(١).

وَعَنْهُ: لَا تَبَاغِ الْأَمَّةَ.

وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ أَوْ دُبِّرَ الْحَمْلُ ثُمَّ بَاغَ أُمُّهُ فَكَاسَتْهَا فِي الْبَيْعِ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: لَهُ بَيْعُ الْعَبْدِ فِي الدِّينِ، وَفِي بَيْعِهَا فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَإِنْ دُبِّرَ مُوسِرٌ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ لَمْ يَسِرْ.

وَقِيلَ: يُصِيرُ مُدَبِّرًا، وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ مُدَبِّرٌ كَافِرٌ بَيْعٌ عَلَيْهِ إِنْ أَبَى إِزَالَةَ وَلِكِهِ عَنْهُ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ مَكَاتِبَهُ وَعَجَزَ.

وَقِيلَ: لَا يُلْزَمُهُ إِنْ اسْتَدَامَ تَذْبِيرَهُ، وَيَحَالُ بَيْنَهُمَا، وَتَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ حَتَّى يَغْتَنِّي بِمَوْتِهِ.

وَإِذَا أَسْلَمَ عَبْدُهُ الْقَرْنُ فَحَكْمُهُ كَالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ: تَصِحُّ كِتَابَتُهُ وَتُكْفَى، وَوَارِثُهُ بِفَلَةٍ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِهِ فَكَالْثَانِي، وَإِنْ أَسْلَمَ حَلَّتْ لَهُ.

وَعَنْهُ: لَا يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا.

وَعَنْهُ: تُسْتَسْنَى فِي قِيَمَتِهَا ثُمَّ تُغْتَنَّى.

وَنَقَلَ مِنْهَا تُغْتَنَّى بِإِسْلَامِهَا.

وَإِنْ كَاتَبَ مُدَبِّرُهُ أَوْ دُبِّرَ مَكَاتِبُهُ فَأَدَّى عَتَقَ وَكَسَبَهُ لَهُ.

وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُوَدَّ عَتَقَ بِمَوْتِهِ إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَثُ، وَإِلَّا عَتَقَ بِقَدَرِهِ وَبَاقِيهِ مَكَاتِبَ بِقِسْطِهِ، وَكُلُّ كَسْبِهِ إِذَا عَتَقَ أَوْ بِقَدَرِ عَتَقِهِ لِسَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ، كَلْبِيهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: مَا لَا بُدَّ مِنْ لَبْسِهِ، وَكَمَا لَوْ ادَّعَى الْمُدَبِّرُ أَنَّهُ كَسَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَمَكَّنْ، لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِهِ وَلَدِهِ، وَكَذَا إِنْ أَوْلَدَ أُمُّهُ ثُمَّ كَاتَبَهَا أَوْ كَاتَبَهَا ثُمَّ أَوْلَدَهَا، لَكِنْ تُغْتَنَّى بِمَوْتِهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ أُعْتِقَ عَبْدُهُ الْقَرْنُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ أُعْتِقَ مَكَاتِبُهُ فَمَا يَبْدُو لِسَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ.

وَعَتَقَهُ مَكَاتِبُهُ قِيلَ: إِبْرَاءٌ مِمَّا بَقِيَ.

وَقِيلَ: فَسَخَ، كَعَتَقِهِ فِي كَفَّارَةِ (م ٧)^(٢).

وَيَبْطُلُ التَّذْبِيرُ بِالْإِيلَادِ.

وَقِيلَ: وَبِالْكِتَابَةِ إِنْ قُلْنَا: هُوَ وَصِيَّةٌ، وَإِنْ جَنَى بَيْعَ، وَإِنْ فَدَاهُ بَقِيَ تَذْبِيرُهُ، وَإِنْ بَاغَ بَعْضُهُ فَبَاقِيهِ مُدَبِّرٌ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ بَيْعِهِ عَتَقَ إِنْ وَفَى ثَلَاثَةٌ بِهَا، وَإِنْ أَوْجِبَتِ الْقَوْدُ وَقُلْنَا يَمْلِكُكَ لَمْ يَغْتَنَّى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: (وَعَنْهُ: فِي الدِّينِ، وَعَنْهُ: وَلِحَاجَةٍ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ). انْتَهَى.

إِنَّمَا اخْتَارَ الْحَرْقِيُّ رَوَايَةَ جَوَازِ بَيْعِهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ: وَلَهُ بَيْعُهُ فِي الدِّينِ، وَلَا تَبَاغِ الْمُدَبِّرَةَ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى الْأَمَّةَ كَالْعَبْدِ. انْتَهَى.

فَحَصَلَ الْخِلَلُ مِنْ وَجْهِينَ:

أَحَدُهُمَا: نِسْبَةُ الرُّوَايَةِ إِلَى اخْتِيَارِ الْحَرْقِيِّ، وَالْحَرْقِيُّ إِنَّمَا أَجَازَهُ فِي الدِّينِ، وَالْحَاجَةُ أَعْمُ مِنَ الدِّينِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ رَوَايَتَيْنِ.

وَالثَّانِي: إِطْلَاقُ الْبَيْعِ يَشْتَمِلُ الذَّكَرَ، وَالْأُنْثَى، وَالْحَرْقِيُّ لَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْأُنْثَى؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ فِيهِ الْخِلَافَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٧): قَوْلُهُ: (وَعَتَقَهُ مَكَاتِبُهُ قِيلَ: إِبْرَاءٌ مِمَّا بَقِيَ، وَقِيلَ: فَسَخَ كَعَتَقِهِ فِي كَفَّارَةٍ). انْتَهَى.

قُلْتُ: الصُّوَابُ الثَّانِي.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحُ وَغَيْرُهُمَا: إِذَا أَبْرَأَ السَّيِّدُ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ بَرَأَ الرَّقِيقَ؛ لِأَنَّهُ دُمْتُ خَلَّتْ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ، فَاشْبَهَ مَا لَوْ أَدَاهُ، فَإِنْ أَبْرَأَ مِنْ بَعْضِهِ بَرَأَ مِنْهُ، وَهُوَ عَلَى الْكِتَابَةِ فِيمَا بَقِيَ، لِأَنَّهُ الْإِبْرَاءُ كَالْأَدَاءِ. انْتَهَى.

فَهَذِهِ سَبْعُ مَسَائِلَ فِي هَذَا الْبَابِ.

باب الكتابة

وَهِيَ مُسْتَحْتَبَةٌ مَعَ كَسْبِ عَبْدِهِ وَأَمَانَتِهِ، وَأَسْفَطَهَا فِي الرَّوَاحِصِ وَالْمُوجِزِ وَالتَّبْصِيرَةِ.
وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ بِطَلْبِهِ بِقِيمَتِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَدَّمَ فِي الرُّوَضَةِ الْإِبَاحَةَ، وَتَصَحَّحَ مِنْ جَائِزٍ يَنْعَمُ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ عَبْدِهِ
حَتَّى الْمُمَيَّزِ.

وَفِي الْمُوجِزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ: ابْنُ عَشْرٍ أَوْ شَرِكًا بِلَا إِذْنٍ، وَتَمْلِكُ مِنْ كَسْبِهِ بِقَدْرِهِ.
وَعَنْهُ: يَوْمًا وَيَوْمًا، وَيَعْنِي طِفْلًا وَمَجْنُونًا بِإِدَاءِ مُعَلَّقٍ صَرِيحٍ، وَإِلَّا فَوُجْهَانِ (م ١) (١).
وَتَنْعَقِدُ بِقَوْلِهِ كَاتِبَتِكَ عَلَى كَذَا مَعَ قَبُولِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُوجِزِ وَالتَّبْصِيرَةِ وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَلِإِذَا أُذِنَتْ فَانْتِ
حُرٌّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجَهٌ هُوَ رَوَايَةٌ فِي الْمُوجِزِ وَالتَّبْصِيرَةِ: يَشْتَرُطُ قَوْلُهُ: وَيُقِيلُ: أَوْ يَنْتَهُ.
وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِعَوَضٍ مَبْرُوحٍ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ مِنْجُمٌ نَجْمَتَيْنِ فَاكْتَرَّ، يَعْلَمُ لِكُلِّ نَجْمٍ قِسْطُهُ وَمُدَّتُهُ، تَسَاوَتْ أَوْ لَا.
وَيُقِيلُ: وَنَجْمٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: وَعِنْدَ مُطْلَقِ كَهْمٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي تَوْقِيتِهَا بِسَاعَتَيْنِ أَمْ يُعْتَبَرُ مَا لَهُ وَقَعَ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى
الْكَسْبِ، فِيهِ خِلَافٌ فِي الْإِنْصَارِ (م ٢) (٢).

وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا تَجُوزُ إِلَّا مُؤَجَّلَةً، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، فَذَلِكَ أُنْ فِيهِ خِلَافًا.
وَفِي التَّرْغِيبِ فِي كِتَابَةِ مَنْ يَصِفُهُ حُرٌّ كِتَابَةً حَالَةً وَجَهَانِ، وَتَصِحُّ عَلَى مَا قَدَّمَ ذَلِكَ أَوْ آخَرُهُ، وَخِدْمَتُهُ، فَلِذَا أَدَّى مَا
كُتِبَ عَلَيْهِ فَقَبَضَهُ هُوَ أَوْ وَلِيُّ مَجْنُونٍ وَلَوْ مِنْ مَجْنُونٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، أَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ وَالْأَصَحُّ: أَوْ بَعْضُ وَرَثَتِهِ الْمُوَسِّرُ
مِنْ حَقِّهِ لِإِسْقَاطِ كُلِّ حَقٍّ عَنِّي، فَقِيمَتُهُ لِسَيِّدِهِ عَلَى قَابِلِهِ.
وَعَنْهُ: يَعْثُرُ بِمِلْكِهِ وَفَاءً فِدْيَتِهِ لِوَرَثَتِهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ انْفَسَخَتْ، وَتَرِكَتُهُ لِسَيِّدِهِ.
وَعَنْهُ: لَا تَنْفَسَخُ.

اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ، فِيهِ كَوْنُهُ حَالًا أَمْ عَلَى نُجُومِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٣) (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويعتق طفل ومجنون بإداء معلّق صريح، وإلا فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يعتق، وهو الصحيح، اختاره أبو بكر، ونصره الشيخ الموفق، والشارح.
وقدّمه في الرّعايتين، والفاق.

قال في القواعد الأصولية: المذهب لا يعتق بالأداء، خلافا لما قال القاضي. انتهى.

وهو ظاهر ما قطع به في المستوعب، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يعتق؛ لأن الكتابة تتضمن معنى الصّفة، اختاره القاضي.

(٢) (مسألة - ٢): قوله فيما إذا قلنا: لا تصح إلا منجمة: (في توقيتها بساعتين أم يعتبر ما له وقع في القدرة على الكسب؟ فيه

خلاف في الانتصار). انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب الصّحة، ولكن العرف، والعادة، والمعنى أنه لا يصح قياسا على السّلم، لكن السّلم اضيق،
والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (فعلى الأول إن مات عن وفاء انفسخت وتركته لسيّده، وعنه: لا تنفسخ، اختاره أبو بكر وأبو

الخطّاب، ففي كونه حالًا أم على نجومه فيه روايتان). انتهى.

قلت: هي شبيهة بمن عليه دين مؤجل إذا مات، على ما ذكره في باب الحجر، المصنّف وغيره، والصّحيح هناك أنه إذا تعلّق
التّوثق من الورثة بمجل، وليس هنا توثق في الظّاهر فإن وجد وارث وتوثق ينبغي أن لا يحلّ، قياسا على المحجور عليه، وظاهر كلامه في
الرّعاية أنه يكون حالًا.

وفي عتقه بالاعتياض وجهان (م ٤) ^(١).

وإن بان بعوض دفعه عيب فله أرضه أو عوضه برده ولم يزل عتقه، وفيه وجه: كبيع، ولو أخذ سيده حقه ظاهراً ثم قال هو حر ثم بان مستحقاً لم يعتق، وإن ادعى تحريره قبل بيته، وإلا خلف العبد ثم يجب أخذه ويعتق به ثم يلزمه رده إلى مالكه إن أضافه إلى مالكه، وإن نكل خلف سيده. وله قبضه من دين له عليه وتعجيزه، وفي تعجيزه قبل أخذ ذلك عن جهة الدين وجهان في الترغيب، والاعتياض بقصد السيد ^(٢) (م ٥) ^(٣).

وفائدة يمينه عند النزاع، ويملك كسبه ونفقه والإقرار وكل تصرف يصلح ماله، كبيع وإجارة، ويتعلق دينه بدينه، إذا في عبون المسائل: في الصحيح عنه، لأنه في يد نفسه، فليس من السيد غرور، بخلاف المأذون له، وإن حبسه ويقتضي كلام الشيخ: أو منعه مدة ففي لزومه أجرها أو إنظاره مثلها أو أرفقهما بمكاتبه أوجه (م ٦) ^(٤). وله السفر كغيره وأخذ الصدقة، ويصح شرط تركهما، على الأصح، كالعقد، فيملك تعجيزه. وقيل: لا يسفر كملكه رده، ولا يصح شرط نوع تجارته، ويتفق على نفسه ورقيقه وولده التابع له كولد له من أمه،

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي عتقه بالاعتياض وجهان). انتهى.

يعني: إذا أعطاه مكان الواجب عليه شيئاً عوضاً عنه.

وأطلقهما في البلغة، والرعاية الكبرى.

أحدهما: يعتق، وهو الصواب إن كان المعنى ما فسرتها به، وهو الظاهر، ثم وجدته في المعنى، والشرح قال: وإن صالح المكاتب سيده عما في دمه بغير جنسه مثل أن يصالح عن التقود بمحنة أو شعير جاز، لكن لا يجوز أن يكون مؤجلاً، وإن صالحه عن اللزاهم بدنانير ونحوه، لم يميز التفريق قبل القبض.

وقال القاضي: ويحتمل أن لا تصبح هذه المصالحة، لأن هذا دين من شرطه التأجيل فلم تجز المصالحة عليه بغيره؛ ولأنه دين غير مستقر، فهو كدين السلم، قال الشيخ، والشارح: والأولى ما قلناه. انتهى.

وفرقا بينه وبين السلم فوافقا ما اخترناه، وقدمه ابن رزين في شرحه وغيره.

والوجه الثاني: لا يعتق بذلك، وهو ما قاله القاضي.

(٢) تنبيه: في قوله: (والاعتبار بقصد السيد نظر، إذ قد قال الأصحاب: لو قضى بعض دينه أو أبرئ منه وبيع منه رهناً أو كفيل كان عملاً نواه الدافع أو المبرئ، والقول قوله في اليئة، بلا نزاع، فقياس هذا أن الرجوع في ذلك إلى العبد المكاتب، لا إلى سيده، وقد قال ابن حنبل في رعايته كما قال المصنف في الصورتين، والذي يظهر ما قلناه، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وله قبضه من دين له عليه وتعجيزه، وفي تعجيزه قبل أخذ ذلك من جهة الدين [وجهان] في الترغيب، والاعتبار بقصد السيد). انتهى.

يعني: لو كان للسيد على مكاتبه دين وقد حل نجم ودفع المكاتب إليه مالا.

قلت: الصواب ليس له تعجيزه قبل الأخذ، والله أعلم.

قال في الرعاية الكبرى: فله أخذه من دينه الآخر وتعجيزه.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وإن حبسه ويقتضي كلام الشيخ أو منعه مدة ففي لزومه أجرها أو إنظاره مثلها أو أرفقهما بمكاتبه أوجه). انتهى.

وأطلقها في الكافي، والفاثق، وتجيز العناية، وغيرهم.

أحدهما: يلزمه أجرها، جزم به الأدي في متخيه.

وقدمه في المحرر، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

والوجه الثاني: يلزمه إنظاره مثل المدة، ولا يحتسب عليه مدة حبسه، صححه الشيخ الموفق، والشارح، وقدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثالث: يلزمه أرفق الأمرين بالمكاتب من إنظاره أو أجرة مثله، وهو الصواب، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقتنع، والوجيز ونهاية ابن رزين وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

فَإِنْ لَمْ يَنْسَخْ سَيِّدُهُ كِتَابَتَهُ لِعَجْزِهِ لَزِمَتْهُ النُّفَقَةُ، وَلِلْمُكَاتَبِ النُّفَقَةُ عَلَى وَلَدِهِ مِنْ أُمَةِ لِسَيِّدِهِ، وَفِيهِ مِنْ مُكَاتَبَةِ لِسَيِّدِهِ أَحْتِمَالَانِ (م ٧) ^(١)، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ.

وَيَكْفُرُ بِمَالِهِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، كَتَبَرُوعٍ وَقَرْضٍ وَتَزْوِجٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: لَهُ ذَلِكَ لَا لَهَا، وَتَسَرُّ.
وَعَنْهُ: الْمَنْعُ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، وَكَذَا حُجَّةُ بِنَالِهِ مَا لَمْ يَحُلْ نَجْمٌ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَقَالُوا: نَصُّ عَلَيْهِ ^(٢).

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ إِنْ شَرَطَ السَّيِّدُ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ وَلَا يَخْرُجَ مِنْ بَلَدِهِ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَالْخُرُوجُ، وَإِنْ شَرَطَ الْخِدْمَةَ فَلَهُ ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا، نَقَلَهُ الْمُيَمُونِيُّ.

وَفِي الْأَنْتِصَارِ: يَسْتَمْتِعُ بِجَارِيَتِهِ وَيَسْتَعْدِمُهَا وَيَصْرِفُ بِمَشِيتِيهِ إِلَّا بِتَبَرُّعٍ.

وَفِي بَيْعِهِ نِسَاءً، وَلَوْ بَرَهْنٌ وَهَبِيَّةٌ بِعَوَضٍ وَرَهْنٌ وَمَضَارِيَّتُهُ وَقَوَّوهُ مِنْ بَعْضِ رَقِيقِهِ الْجَانِي عَلَى بَعْضِهِ وَخَدَهُ وَمُكَاتَبِيهِ.

(١) (مسألة - ٧) قوله: (وللمكاتب النفقة على ولده من أمة لسيده، وفيه من مكاتبه لسيده احتمالان). انتهى.

يعني: هل له أن ينفق على ولده من مكاتبه لسيده أم النفقة على أمه؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يجب على أمه، وليس للأب النفقة عليه، وهو الصحيح، وظاهر ما قطع به في الرعايتين، فإنه قال: ونفقة ولد المكاتب عليها دون أبيه المكاتب، وكذا في الحاوي الصغير.

والاحتمال الثاني: للمكاتب النفقة عليه.

تنبيهات: الأول: قطع المصنف بجواز نفقة المكاتب على ولده من أمة لسيده، وقد قال في المحرر وغيره: ولا يتبعه ولده من أمة لسيده إلا بالشرط، وكذا قال في الرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهما، ولا يتبعه ولد من أمة سيده بلا شرط، ثم قالوا: (وينفق من ماله على نفسه ورقيقه وولده التابع له)، فظاهره: أنه لا ينفق على غير التابع له، وهذا لا يتبعه من غير شرط، والمصنف قد قطع بالنفقة وأطلق، فلعله أراد إذا قلنا يتبعه، والله أعلم.

(٢) الثاني: قوله: (ويكفر بماله بإذن سيده، وعنه: المنع، وعنه: عكسه، وكذا حجة بماله ما لم يحل نجم، وقيل: مطلقًا، وأطلقه في

التأخير وغيره، وقالوا نص عليه). انتهى.

فظاهره: أنه قدّم أنه لا يحجّ بإذن سيده ما لم يحل نجم.

وقال في الاعتكاف: (وله أن يحجّ بلا إذن، نص عليه، واختار الشيخ يجوز إن لم يحتج أن ينفق عليه ثَمًا قد جمعه ما لم يحل نجم).

وقال بعد ذلك: (ويجوز بإذنه، أطلقه جماعة، وقالوا: نص عليه، ولعل المراد ما لم يحل نجم، وصرّح به بعضهم، وعنه: المنع مطلقًا).

انتهى.

فقدّم الجواز من غير إذن، وقدّم فيما إذا حجّ بإذنه الجواز سواء حلّ نجم أو لا.

وقال: (أطلقه جماعة وقالوا: نص عليه، ولعل المراد ما لم يحل نجم).

وقدّم في الكتابة تقييده بعدم حلول نجم، وعدم حجّه من غير إذن، فحصل الخلل من وجهين.

أحدهما: كونه قدّم في الاعتكاف الجواز من غير إذن وقدّم في الكتابة خلافه.

الثاني: كونه قدّم في الكتابة تقييد الجواز بعدم حلول نجم، وقدّم في الاعتكاف الجواز مطلقًا، ثم قال من عنده: (ولعل المراد ما لم

يحلّ نجم).

والمعتمد عليه في المذهب جواز حجّه بلا إذن ما لم يحل نجم، وقد حرّرت ذلك في الإنصاف في الاعتكاف، والكتابة.

الثالث: الذي يظهر أن في كلام المصنف نقصًا في قوله في التكفير: (وعنه: المنع)، والنقص لفظة: (مطلقًا)، وتقديره: (وعنه: عكسه

مطلقًا) إذ لو لم تزد هذه لحصل التكرار، إذ عكس المنع عدم المنع وهو الجواز، وقد قدّمه أولًا، فإذا زدنا لفظة: (مطلقًا) انتفى التكرار، وتكون الرواية الثالثة الجواز مطلقًا، أعني سواء أذن أو لم يأذن، وهو موافق للمعقول، والله أعلم.

وَتَزَوَّجِهِ وَعَتَقَهُ بِمَالٍ فِي ذِمَّتِهِ وَقَوَّوْهُ لِنَفْسِهِ مِمَّنْ جَنَى عَلَى طَرَفِهِ بِلَا إِذْنٍ وَجَهَانٍ (م ٨، ١٦) (١).

(١) (مسألة ٨ - ١٦): قوله: (وفي بيعه نساءً ولو برهن وهبته بعوض ورهنه ومضاربه وقوده من بعض رقيقه الجاني على بعضه وحده ومكاتبته وتزويجه وعتقه بمال في ذمته وقوده لنفسه ممن جنى على طرفه بلا إذن وجهان). انتهى.
ذكر في هذه الجملة مسائل أطلق فيها الخلاف.

(المسألة الأولى - ٨): هل يصح بيعه نساءً برهن وبغيره أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقق، وغيرهم.
أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه، وقدمه في الكافي، والمغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم، وجزم به في الفصول.

والوجه الثاني: له ذلك، وهو مخيرٌ للقاضي من المضارب، وقيل: له ذلك برهن أو ضمين.
قلت: وهو أولى.

(المسألة الثانية - ٩): هل له أن يهب بعوض أم لا؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس له ذلك ولا يصح، وهو الصحيح، قطع به في الفصول، والمغني، والشرح وغيرهم، وهو ظاهر ما قدمه في الكافي، وقد قطع في الرعايتين، والحاوي، والفاقق، والوجيز وغيرهم: ليس له أن يهب ولو بثواب مجهول.
والوجه الثاني: يصح، وهو الصواب، إذا كان فيه مصلحة، والله أعلم.

(المسألة الثالثة - ١٠): هل له أن يرهن أو يضارب أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرر، والشرح، والنظم، وشرح ابن منبج، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقق وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح فيهما، صححه في التصحيح، وبه قطع في الوجيز وغيره.
وقدمه في الكافي وغيره.

وقدمه في الشرح في موضع آخر.

وقطع به ابن رزين في شرحه في المضاربة.

والوجه الثاني: له ذلك، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، والنفس تميل إليه، وهو الصواب في الرهن إذا رآه مصلحة، وهو ظاهر كلام جماعة.

(المسألة الرابعة - ١١): هل له القود من بعض رقيقه الجاني على بعضه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، والفاقق وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك إلا بإذن سيده، وهو الصحيح، اختاره أبو بكر، وأبو الخطاب في رموس المسائل، وابن عبدوس في تذكرته. وبه قطع صاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز ومنتخب الأدمي وغيرهم، وصححه في البلغة.
وقدمه في الشرح، وشرح ابن منبج.

والوجه الثاني: له ذلك، اختاره القاضي، وهو ظاهر ما قدمه في الكافي.

(المسألة الخامسة - ١٢): هل له إقامة الحد على رقيقه كالحُرِّ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والكافي، والهاادي، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز وغيره، وصححه في الهداية وغيره.

قلت: وصححه المصنف في أول كتاب الحدود حيث قال: (ولسلي مكلّف عالم به، والأصح حرّ). انتهى.

فصحح اشتراط الحرّية في إقامة الحد على الرقيق، وهذا من جملة ما ناقض فيه على ما تقدّم في المقدمة أول الكتاب.

وقدمه في المغني، والمقنع، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم، قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب، وهو ظاهر ما جزم به الأدمي في منتخبه.

وَقِيلَ: يَرْجُ أَمَةً.
وَلَهُ تَغْرِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ زَوْجٍ، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَلِسَيِّدِهِ الْقَوْدُ مِنْهُ، وَوَلَاءُ مَنْ يُعْتِقُهُ وَيَكَاتِبُهُ بِإِذْنِ
لِسَيِّدِهِ.

= والوجه الثاني: له ذلك، وهو احتمالٌ في المقنع، وروايةٌ في الخلاصة.
(المسألة السادسة - ١٣): هل له مكاتبة رقيقه أم لا؟
أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والنظم وغيرهم.
أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم.
وقدّمه في الكافي، والمغني، والشرح وشرح ابن رزين، والفائق وغيرهم.
والوجه الثاني: له ذلك، اختاره القاضي وأبو الخطاب في رؤوس المسائل.
قلت: وهو الصواب، إذا رآه مصلحةً.
وقال أبو بكر: هو موقوفٌ، كقوله في العتق المنجز.
(المسألة السابعة - ١٤): هل له تزويج رقيقه أم لا: أطلق الخلاف.
أحدهما: ليس له ذلك إلا بإذن سيده، وهو الصحيح، وبه قطع في الوجيز وغيره.
وقدّمه في المغني، والشرح ونصره، وصحّحه في الكافي وغيره.
والوجه الثاني: له ذلك إذا رأى المصلحة فيه، اختاره أبو الخطاب، وقدّمه ابن رزين في شرحه.
قلت: وهو الصواب، وقيل: له تزويج الأمة دون العبد، حكاه القاضي وابن البناء في خصاهما، وهو قويٌّ، وأطلقه في البلغة،
والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير، والفائق وغيرهم.
(المسألة الثامنة - ١٥): هل له عتق رقيقه بما لا؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير،
والفائق وغيرهم.
أحدهما: ليس له ذلك إلا بإذن سيده، وهو ظاهر ما جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع
وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.
قال في الكافي: ليس له أن يعتق الرقيق.
والوجه الثاني: له ذلك إذا كان فيه مصلحةً، وهو الصحيح، والأول ضعيفٌ، وقطع به ابن عقيل في التذكرة.
ولنا وجهٌ ثالثٌ: أن عتقه موقوفٌ على أداء المكاتب، فإن أدّى عتق، وإلا بطل، وهو اختيار أبي بكرٍ، والشريف في خلافه.
ويحتمل أنه موقوفٌ على إجازة السيد، كتصرف الفضولي، حكاه الشيخ موفق الدين في المغني.
قال القاضي عن الوجه الثالث: هذا قياس المذهب؛ لقولنا في ذوي الأرحام: إنهم موقوفون، والله أعلم.
(المسألة التاسعة - ١٦): هل يسوغ له قوده لنفسه ثمّ جنى على طرفه بلا إذنٍ أم لا؟
أطلق الخلاف.
أحدهما: ليس له ذلك من غير إذن سيده.
قال في الرعية: ولا يقتصر لنفسه من عضوٍ وقيل: أو جرح بدون إذن سيده، في الأصح، وكذا قال في الفائق، قال القاضي في
خلافه: هو قياس قول أبي بكر.
قاله في القاعدة السابعة والثلاثين بعد المئة: وفيه نظرٌ. انتهى.
والوجه الثاني: له ذلك.
قلت: وهو الصواب.

والصحيح من المذهب، واختاره القاضي في المحرر، وابن عقيل، والقول الأول ضعيفٌ جدًّا، إذ قد قال الأصحاب قاطبة: إن العبد
إذا وجب له القصاص له طلبه، والعفو عنه، فهنا بطريقٍ أولى، ذكروا ذلك في باب العفو عن القصاص، اللهم إلا أن يقال: له هناك
طلبه ولا يقتصر إلا بإذن سيده، أو يقال أيضًا: المكاتب قد تعلقت به شائبة الحرية وهي مطلوبة شرعًا، فروعياً طلبها، فيسوى القول
الأول، والله أعلم.

وَقِيلَ: لَهُ إِنْ عَتَقَ، وَلَهُ تَمَلُّكَ رَجُلِهِ الْمَحْرَمِ بِهِ وَوَصِيَّةٌ وَكَسْبُهُمْ لَهُ، وَلَا يَبِيعُهُمْ، فَإِنْ عَجَزَ رُقُوا مَعَهُ، وَإِنْ عَتَقَ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَلَوْ بِاعْتِاقِ سَيِّدِهِ إِثَاءَ عَتَقُوا، لَا يَعْتَقُ السَّيِّدُ إِثَاءَهُمْ، وَفِي شِرَائِهِمْ بِلَا إِذْنِهِ وَجِهَان (م ١٧) ^(١).
وَمِثْلُهُ الْفِدَاءُ، قَالَهُ فِي الْمُتَخَبِّ، وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ يَفْدِيهِ بِقِيَمَتِهِ، وَيَصِحُّ شِرَاؤُهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَالتَّرْغِيبِ، فَإِنْ عَجَزَ عَتَقُوا.

فصل

يَصِحُّ شَرْطُ وَطءِ مَكَاتِبِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِبَقَاءِ أَصْلِ الْمَلِكِ، كَرَاهِينَ يَطَأُ بِشَرْطٍ، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْمُتَخَبِّ.
وَعَنْهُ: لَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَمَتَّى وَطِئَ بِلَا شَرْطٍ عَزْرٌ عَالِمٌ فَقَطْ، وَيَلْزَمُهُ مَهْرُهَا، كَأَجْرَةِ خِدْمَتِهَا.

وَقِيلَ: إِنْ طَاوَعْتَهُ فَلَا، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ.

وَعَنْهُ: لَا.

وَعَنْهُ: بَأَكْثَرِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَمُشْتَرِيهِ يَقُومُ مَقَامَ مَكَاتِبِهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ فِي مُدَبِّرٍ كَذَلِكَ، كَعَبْدٍ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ، فَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِ عَتَقَ ذَوْنَ وَلَدِيهِ، وَلَوْلَاؤُهُ لَهُ، وَإِلَّا عَادَ قِنًا، وَجَهْلُ مُشْتَرِيهِ كِتَابَتِهِ كَعَبْدٍ.

وَإِنْ اشْتَرَى كُلُّ مِنَ الْمَكَاتِبِينَ الْآخَرَ صَحَّ شِرَاؤُ الْأَوَّلِ وَخَذَهُ، فَإِنْ جَهِلَ اسْتَبْهَمَا بَطْلًا.

وَقِيلَ: أَبْطُلَا، وَيَلْزَمُ سَيِّدُهُ أَرْضَ جَنَائَتِهِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ جَنَى الْمَكَاتِبُ لِرَمَةِ فِدَاءٍ نَفْسِهِ بِقِيَمَتِهِ فَقَطْ قَبْلَ الْكِتَابَةِ.

وَقِيلَ: يَتَحَصَّنَانِ، فَإِنْ أَدَّى مَبَادِرًا وَلَيْسَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ عَتَقَ وَاسْتَقَرَّ الْفِدَاءُ، وَالْفِدَاءُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ قَتَلَهُ وَكَذَا إِنْ أَعْتَقَهُ، وَيَسْقُطُ فِي الْأَصَحِّ إِنْ كَانَتْ عَلَى سَيِّدِهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَإِنْ عَجَزَ وَجَنَائَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ فَلَهُ تَعَجُّيزُهُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِهِ فَقَدَاءُ، وَإِلَّا بَيْعٌ فِيهَا قِنًا، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ الْأَنْزُومُ: جَنَائَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ بِفِدْيَةٍ إِنْ شَاءَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَبِهِ أَقُولُ، وَيَجِبُ فِدَاءُ جَنَائَتِهِ مُطْلَقًا بِأَلْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرْضِهَا.

وَعَنْهُ: جَنَائَتُهُ عَلَى أَجْنَبِيٍّ.

وَعَنْهُ: وَسَيِّدُهُ بِالْأَرْضِ كُلِّهِ.

وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذُبُونِ مُعَامَلَةٍ لَزِمَتْهُ تَعَلُّقُ بِلَدْمَتِهِ، فَيَقْدَمُهَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ تَعَلُّقِهَا بِرَقَبَتِهِ، فَلِهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ يَبْدُو مَالٌ فَلَيْسَ لِغَرَمِهِ تَعَجُّيزُهُ، بِخِلَافِ الْأَرْضِ وَذَيْنِ الْكِتَابَةِ.

وَعَنْهُ: تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَتَسَاوِي الْأَقْدَامَ وَيَمْلِكُ تَعَجُّيزُهُ، وَيَشْتَرِكُ رَبُّ الدِّينِ وَالْأَرْضُ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِفَوَاتِ الرُّقْبَةِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ ذَيْنِ الْمُعَامَلَةِ، وَلِغَيْرِ الْمَحْجُورِ تَقْدِيمُ أَيِّ ذَيْنِ شَاءَ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ أَنَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ هَلْ يُقَدَّمُ ذَيْنِ

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي شرائهم بلا إذنه وجهان). انتهى.

يعني: في شراء من يعتق عليه بالرحم، وأطلقهما في المذهب، والكافي، والمحرر، والنظم، والفائق وغيرهم.

أحدهما: له ذلك، وهو الصحيح، نص عليه، قال الزركشي: هذا أشهر.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: وله شراء ذي رحمه بلا إذن سيده، في أصح الوجهين، واليه ميل الشارح.

وقطع به الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في خلافهما، وابن عقيل، والشيوخ في المغني وغيرهم، واختاره القاضي، والخرقي، قاله القاضي.

والوجه الثاني: ليس له ذلك إلا بإذن سيده، قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وبه قطع الشيخ في المقنع وصاحب الوجيز، وهو ظاهر ما قطع به في الخلاصة.

وقدّمه في الهداية، والمستوعب.

الْأَجْنَبِيُّ عَلَى السَّيِّدِ كَحَالِ الْحَيَاةِ أَمْ يَتَخَصَّصَانِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَهَلْ يُضْرَبُ سَيِّدُهُ بِذَيْنِ مُعَامَلَةٍ مَعَ غَرِيمٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ^(١).
وَلَا يَنْفَسَخُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ وَجُنُونِهِ وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ لِسْفُهُ أَوْ جُنُونِ.
وَقَالَ ابْنُ هَاشِمٍ إِنْ أَدَّى بَعْضُ كِتَابِيهِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ يَحْتَسِبُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ وَيَعْتَقُ، وَلَا يَمْلِكُهُ أَحَدُهُمَا إِلَّا
السَّيِّدُ بِعَجْزِ الْعَبْدِ، بَأَنْ يَحُلَّ نَجْمٌ فَلَمْ يُوَدَّ.
وَعَنْهُ: لَا يَعْجِزُ حَتَّى يَحُلَّ نَجْمَانِ.
وَعَنْهُ: لَا يَعْجِزُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ عَجِزْتُ.
وَفِي أُسْرِيرِ كَافِرٍ وَاحْتِسَابِهِ عَلَى الْمَكَاتِبِ بِالْمُدَّةِ عِنْدَ الْكَافِرِ وَجْهَانِ (م ١٨، ١٩)^(٢).
وَلَهُ الْفَسْخُ بِلا حُكْمٍ، كَرَدُّ بَعِيْبٍ وَيَلْزَمُهُ إِنْظَارُهُ ثَلَاثًا، كَيْتَبَ عَرْضٌ، وَيَمْلِكُهُ مَا لَ غَابَ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ يَرْجُو قُدُومَهُ
وَذَيْنٌ خَالَ عَلَى مَلِيٍّ وَمُودِعٍ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ: لَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ اسْتِيفَاؤَهُ فَيَتَوَجَّهَ مِثْلُهُ فِي غَيْرِهِ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ بَعْدَ حُلُولِ نَجْمٍ وَلَا قَبْلَهُ مَعَ قُدْرَةِ عَبْدٍ عَلَى الْإِدَاءِ، كَيْتَبَ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن عجز عن ديون معاملة لزمته تعلقت بذمته، فيقدمها محجور عليه؛ لعدم تعلّقها بربّته، وعنه: تتعلّق بربّته، ويشترك ربّ الدين، والأرض بعد موته.
لفوت الرّقبة، وقيل: يقدم دين المعاملة، ولغير المحجور تقديم أيّ دين شاء، وذكر ابن عقيل وجماعة أنّه بعد موته هل يقدم دين
الأجنبيّ على السيّد كحال الحياة أم يتخصّصان؟ فيه روايتان، وهل يضرب سيّد بدين مع غريم؟ فيه وجهان). انتهى.
الذي ذكره ابن عقيل والجماعة طريقة في المذهب.
والصحيح من المذهب: ما قدّمه المصنّف، وليست هذه المسألة، والتي قبلها من الخلاف المطلق.
(٢) (مسألة - ١٨ - ١٩): قوله: (وفي أسير كافر واحتسابه على المكاتب بالمدّة عند الكافر وجهان). انتهى.
ذكر مسألتي:
(المسألة الأولى - ١٨): قوله: (وفي أسير كافر).
يعني: إذا أسر المكاتب كافر وحلّ عليه من النجوم ما يقتضي تعجيله لو كان مطلقاً فهل يملك سيّد تعجيله وفسخها، والحالة
هذه أم لا؟

أطلق الخلاف.
أحدهما: لا يملك تعجيله، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يملك ذلك، وهو ظاهر كلام الأصحاب.
تنبيه: لعلّ الخلاف مبنيّ على الخلاف في المسألة الآتية بعد هذه، فإن قلنا يحتسب عليه بتلك المدّة كان له تعجيله، وإن قلنا لا
يحتسب عليه بها لم يكن له تعجيله، والذي يظهر أنّ هذه المسألة هي تلك يعينها وفائدتها ما قلنا، ولذلك لم يذكرها الأكثر، وإنّما
ذكروا الثانية، ولعله رأى هذه العبارة في كتابي وتلك في آخر، والله أعلم بمراده.
ويحتمل أن يكون الخلاف مبنيّاً على الرواية الثالثة التي ذكرها في تعجيله، وهو أنّه لا يملك تعجيله حتّى يقول قد عجزت، فلو
كان أسيراً فهل يملك تعجيله على هذه الرواية أم لا؟ وقال شيخنا: معناه إذا أسره كافر وعجز عن الأداء بسبب ذلك.
وقال عن المسألة الثانية: إذا أقام في أسر الكافر مدّة ثمّ أطلق فهل يحتسب السيّد عليه بتلك المدّة؛ لأجل العجز أم لا عبرة بها؟ فيه
وجهان. انتهى.

وقاله غيره في الثانية وأصلح بعضهم: (أسير) بأسرٍ محذوف الباء، وقيل: إنّ وجد في بعض النسخ كذلك.
(المسألة الثانية - ١٩): هل يحتسب على المكاتب بمدة حبسه عند الكافر أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح،
والفائق، والزركشي.

أحدهما: لا يحتسب، قدّمه ابن رزّين في شرحه، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يحتسب عليه، قطع به في الكافي فقال: وإن قهره أهل الحرب فحبسوه لم يلزم السيّد إنظاره؛ لأنّ الحبس من غير
جهته. انتهى.

وفي الترغيب: إن غاب بلا إذنه لم يفسخ، ويرفع الأمر إلى حاكم البلد الذي فيه الغائب؛ لئامره بالأداء أو يثبت عجزه فيعتل بفسخ، وحكي عن أحمد: للعتق فسخها، كمرتهن، وكأنفأيهما، وتوجه فيه؛ لا، لحق الله، ويملك قادر على كسب تعجير نفسه، فإن ملك وقاه، ولم يعنى به لم يملكه؛ للإزراق، فيجبر على أدائه، فلا فسح لسيده، ولهذا يخرم أن يتزوج أمة مع قدرته على حره أو صتبه، ذكره في الانبصار. وعنه: يملكه، فيفسخ السيد.

وفي الترغيب: في فسحها بجنون مكاتب وجهان. ومن مات وفي ورثته زوجة لمكاتبه أو ورثت زوجته المكاتبه انفسح بكاحها، فيعابا بها. وقيل: حتى يعجز.

قال في الانبصار: نص في رواية ابن منصور أن الدين يمنع انتقال ما يقابله إلى الورثة، فعلى هله الوصية بمعين والكتابة تمنع الانتقال، فلا فسح، وعلى رواية أنه لا يمنع ينعكس الحكم، ويلزمه إذا أدى مكاتبه إتياء ربيع كتابته تعجلاً أو وضعا بقدره، ولزم المكاتب قبول جنسها. وقيل: وغيره.

وقيل: بل منها، فإن أدى ثلاثة أرباعه. وعنه: أو أكثر كتابته وعجز لم يعنى، ولسيد الفسخ، في أنص الروايتين فيهما. وفي الترغيب: في عتقه بالتقاص روايتان، ولم يذكر العجز، وقال: لو أبرأه من بعض النجوم أو أداه لم يعنى منه، على الأصح، وأنه لو كان على سيده مثل النجوم عتق، على الأصح. وفي مختصر ابن رزين: وعنه: يعنى بملك ثلاثة أرباعها إن لزم إتياء ربيع وفي الروضة رواية وقدمها: لا يجب إتياء الربع وأن الأمر في الآية للاستحباب.

فصل

إذا اختلفا في قدر مال الكتابة أو جنسه أو أجله قيل قول السيد، كالعقد وقدر الأداء.

وعنه: عكسه، اختاره جماعة، كعتقه بمال، وتوجه فيه مثلها. وعنه: يتخالفان، اختاره أبو بكر، فإن لم يرض أحدهما بقول الآخر فسخاه، إلا مع حصول العتق فلا يرتفع، فيرجع بقيمته ويرد عليه ما أداه، وإن قال: قبضتها إن شاء الله أو زيد، عتق، ولم يؤثر، ولو في مرضه، ذكره الشيخ وغيره. وفي الترغيب: الثانية.

وإن كاتب عبيده صفقة بعوض واحد صح، بخلاف قول ثلاثة ليبيع: اشتريت أنا زيدا وهذا عمرا وهذا بكرا بيشة دينار، وقسم بينهم بقدر قيمتهم يوم العقد، وأيهم أدى قسطة عتق. وقيل: بعددهم، وأنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا الكل، وإذا أدوا وادعى بعضهم أداء الواجب قيل قوله، وإلا فلا.

ونقل ابن منصور: إذا كاتب على نفسه وولده ولم يعلم كم عديتهم ولم يسلمهم فقد دخلوا في الكتابة أيضا، ومن قبل كتابة عن نفسه وغائب صح، كتدبير، فإن أجاز الغائب ولا لزمه الكل، ذكره أبو الخطاب، وتوجه كفضولي وتفريق الصنفين، ولهما كتابة عبيدهما على تساو وتفاضل، ولا يؤد إليهما إلا بقدر ملكيهما، فإن خص أحدهما بالأداء لم يعنى نصيبه، واختار أبو بكر: ولو بإذن؛ لأن حقه في ذمته.

قال القاضي عن الأول: وطرده دين بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض نصيبه فما قبضه يسقط حقه منه.

وقال أبو الخطاب: لا يرجع الشريك في أصح الوجهين كسألتنا.

وإذا كاتب ثلاثة عبدا فادعى الأداء إليهم فأنكره أحدهم شاركهما فيما أقر بقبضه، ونصه: تقبل شهادتهما عليه.

وفي المغني والمحرد: قياس المذهب لا، واختاره ابن أبي موسى والروضة، ومتى حرّم العوض أو جهل أو شرط ما

يُنَاقِهَا وَفَسَدَتْ بِفَسَادِ الشَّرْطِ فِي وَجْهِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْنُهَا، وَلَا يُعْتَقُ بِالْإِثْرَاءِ بَلْ بِالْأَدَاءِ، وَاخْتَارَ فِي الْإِنْصَارِ إِنْ أَتَى بِالْعَلِيقِ.

وَهَلْ تَنْفَسَخُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَجُنُونِهِ وَالْحَجَرِ وَيَتَّبِعُ الْوَلَدُ وَالْكَسْبُ فِيهَا وَيَجِبُ الْإِيتَاءُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٠، ٢٤) (١).

(١) (مسألة - ٢٠ - ٢٤): قوله في الكتابة الفاسدة: (وهل تنفسخ بموت السيد وجنونه، والحجر ويتبع الولد، والكسب فيها ويجب الإيتاء؟ فيه وجهان). انتهى.

فيه مسائل:

(المسألة الأولى - ٢٠): هل تنفسخ الكتابة الفاسدة بالموت أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: تنفسخ، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب، منهم القاضي وأصحابه، وبه قطع صاحب الوجيز وغيره. وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع وغيرهم.

قال ابن منبجاً في شرحه: هذا المذهب.

والوجه الثاني: لا تنفسخ، اختاره أبو بكر، وأطلقهما في المغني، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق وشرح ابن رزين وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٢١): هل تنفسخ بالجنون، والحجر للسنة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق وشرح ابن رزين وغيرهم.

أحدهما: تنفسخ، وهو الصحيح.

قال ابن منبجاً في شرحه: هذا المذهب، وبه قطع صاحب الوجيز وغيره.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع وغيرهم.

والوجه الثاني: لا تنفسخ، اختاره أبو بكر، قال الشيخ في المغني: وهو الأولى.

(المسألة الثالثة - ٢٢): هل يتبع الولد فيها كالصحيحة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير وشرح ابن منبجاً، والفائق وغيرهم.

أحدهما: لا يتبعها.

قال الشيخ في المغني، والشارح وابن رزين في شرحه: هذا أقيس وأصح.

والوجه الثاني: يتبعها، صححه في التصحيح وغيره.

وقطع به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الكافي وغيره.

قال في القاعدة الحادية والعشرين: إن قلنا هو جزء منها تبعها، وإن قلنا: هو كسب فوجهان، بناءً على سلامة الأكساب في الكتابة الفاسدة.

(المسألة الرابعة - ٢٣): هل يتبع الكسب فيها أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: ما فضل عن الأداء فيها لسيد فلا يتبع، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب، والشيخ الموفق، والشارح، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرعايتين، والحاوي، والنظم، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في الشرع.

والوجه الثاني: ما فضل يكون للمكاتب، قال القاضي: ما في يد المكاتب وما يلبسه وما يفضل في يده بعد الأداء فهو له. انتهى.

وكلامه في الرعايتين، والحاوي كالتناقض، فإنهما قطعاً بأنَّ لسيده أخذ ما معه قبل الأداء وما فضل بعده، وقالوا قبل ذلك: وفي تبعية الكسب وجهان، ولعلهما مسألتان.

(المسألة الخامسة - ٢٤): هل يجب الإيتاء فيها كالصحيحة أم لا؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يجب، وهو الصحيح، وبه قطع في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، والوجيز وغيرهم.

والوجه الثاني: هي كالصحيحة في ذلك.

وَكَذَا جَعَلُ مَنْ أَوْلَدَهَا أُمٌّ وَلَدِيهِ (م ٢٥)^(١).
 وَفِيهِ وَجْهٌ فِي الصُّحُوحِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.
 وَعَنْهُ: بَطْلَانُهَا بِعَوَضٍ مُحَرَّمٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

(١) (مسألة - ٢٥): قوله بعد إطلاق الوجهين فيما تقدّم: (وكذا جعل من أولدها أم ولده).

يعني: جعل من أولدها المكاتب في الكتابة الفاسدة وقلنا في الصُّحُوحِ: إنَّها تصير أم ولدي، فهل تصير أم ولدي في الفاسدة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعايتين، والنظم، والحاوي، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: تصير أم ولدي بذلك كالصُّحُوحِ، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا تصير بذلك أم ولدي، والمصنف قد أطلق الخلاف في جعل من أولدها المكاتب في الكتابة الصُّحُوحِ أم ولدي. فهذه خمس وعشرون مسألة في هذا الباب.

باب أحكام امهات الأولاد

إِذَا أُولِدَ حُرٌّ وَلَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ أُمَّتُهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ أُمَةٌ غَيْرُهُ، بِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا بَرْنَى، ثُمَّ مَلَكَهَا، وَعَنْهُ خَامِلًا.

وَعَنْهُ: وَوَطْنُهَا حَالٌ حَمْلُهَا، وَقِيلَ عَنْهُ: فِي ابْتِدَاءِ أَوْ وَسْطِ، فَوَضَعَتْ مَا يَصِيرُ بِهِ نَفْسًا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ وَأَبُو الْحَارِثُ: يُغْسَلُ السَّقَطُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَلَا.

وَاحْتِجَّ بِخَلِيدِ بْنِ مَسْعُودٍ: فِي عِشْرِينَ وَمِئَةً يَوْمٍ يَنْفَعُ فِيهِ الرُّوحُ وَتَنْقَضِي بِهِ الْعِدَّةُ وَتُعْتَقُ الْأُمَةُ إِذَا أَدْخَلَ فِي الْخَلْقِ

الرَّابِعِ، وَقَدَّمَ فِي الْإِبْرَاضِ: مِئَةً أَشْهُرٍ، وَجَزَمَ فِي الْمَبْهَجِ: مَا يَنْبُتُ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ فَهِيَ أُمٌّ وَلَدٌ تُعْتَقُ بِمَوْتِهِ.

وَنَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ: إِنْ لَمْ تَضَعْ وَتَبَيَّنْ حَمْلُهَا فِي بَطْنِهَا عَتَقَتْ، وَأَنَّهُ يُنْتَعَمُ مِنْ نَقْلِ الْمَلِكِ، لِمَا فِي بَطْنِهَا، حَتَّى يُعْلَمَ، وَتُعْتَقُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ وَابْنُ أَبِي حَرْبٍ فِيمَنْ أُولِدَ أُمَّتُهُ الْمَرْجُوعَةُ: لَا يُلْحَقُهُ الْوَلَدُ.

وَفِي الْفُصُولِ وَالْمُنْتَخَبِ: أَنَّ هَلَاكَ أَصْلٍ لِمَحْرَمَةٍ لَا اخْتِلَافَ دِينَ أَوْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ.

وَفِي إِيْمٍ وَاطِئٍ أُمَّتِهِ الْمَرْجُوعَةُ جَهْلًا وَجَهَانًا (م ١) ^(١).

وَحَكَّمَ أُمَّ الْوَلَدِ كَالْأُمَةِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، إِلَّا فِي بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَزَهْنٍ وَوَقْفٍ وَوَصِيَّةٍ بِهَا.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ قَادِفُهَا.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ لَهَا ابْنٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَهُ، كَذَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ بَيْعُهَا، فَقِيلَ: لَا تُعْتَقُ بِمَوْتِهِ (م ٢) ^(٢).

وَهَلْ هَذَا اخْتِلَافٌ شَبِيهُ؟ فِيهِ زَوَاعٍ، وَالْأَفْوَى شَبِيهُةٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا: وَأَنَّهُ يَنْبُتُ عَلَيْهِ لَوْ وَطِئَ مُعْتَقًا تَحْرِيمُهُ هَلْ يُلْحَقُهُ

نَسَبُهُ أَوْ يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ؟ أَمَّا التَّعْزِيرُ فَوَاجِبٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي قُتُوبِهِ: يَحْجُوزُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ عَلَيَّ وَغَيْرِهِ، وَإِجْمَاعُ التَّابِعِينَ لَا يَرْفَعُهُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي إيم واطئ أمته المَرْجُوعَةُ جهلا وجهان). انتهى.

أحدهما: لا إيم عليه.

قلت: وهو الحق، وكيف يؤثم الجاهل بالتحريم، والله أكرم من أن يؤثمه مع جهله.

والوجه الثاني: يائمه.

قلت: وهو ضعيف جدًا، وإطلاق المصنّف الخلاف فيه نظر، ولعل وجه هذا الوجه أنه فرط في عدم السؤال، والعلم بذلك، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وعنه: يكره بيعها، فقيل: لا تعتق بموته). انتهى.

قال في الفائق بعد ذكر الرواية: فتتقن بوفاء سيدها من نصيب ولدها إن كان لها ولد، وبعضها مع عدم سعة، ولو لم يكن لها ولد فكسائر رقيقه. انتهى.

وكذا قال الشيخ في المغني، والشارح وابن رزين وغيرهم.

قال في الحاوي الصغير: إذا أولدها عتقت بموته من كل ماله، إلا أن نقول: له بيعها، فلا تعتق بموته.

وقال في الرعايتين: إذا صارت أم ولده، عتقت بموته من كل ماله، وقيل: إن جاز بيعها لم تعتق، فظاهر هذه العبارة أن المقدم أنها لا تعتق، ولو قلنا بجواز بيعها، وهو ظاهر كلام جماع، والقول الذي ذكره المصنّف هو الذي قاله الشيخ، والشارح وابن رزين وصاحب الفائق، والحاوي، وهو القول المذكور في الرعايتين.

وهذه المسألة من جملة المسائل التي لم يذكر فيها المصنّف إلا قولاً واحداً بهذه الصيغة.

وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ.

وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ وَابْنُ بَطَالٍ وَالْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَكُلَّمَا جَنَّتْ فَذَاهَا سَيِّدُهَا بِقِيَمَتِهَا يَوْمَ الْفِدَاءِ أَوْ ذُونَهَا، وَعَنْهُ بِالْأَرْضِ كُلِّهِ، كَقَيْنَ فِي رَوَايَةٍ، وَأَنَّهَا إِنْ تَكَرَّرَتْ بَعْدَ الْفِدَاءِ تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهَا، قَدِّمَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَتَعَتَّقْ بِقَتْلِهَا سَيِّدَهَا، وَلَوْلِيَّهِ الْقَوْدُ، وَيَلْزَمُهَا مَعَ اخْتِيَارِ الْمَالِ وَالْقَتْلِ خَطَأَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ ذِيَّتِهِ.

وَعَنْهُ: قِيَمَتُهَا، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: فِي قَتْلِ الْخَطْلِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ آخَرِ جُزْءٍ مَاتَ مِنَ الْمَقْتُولِ عَتَقَتْ وَوَجِبَ الضَّمَانُ. وَمَنْ وَطِئَ أُمَّةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ أَدَبٌ، قَالَ شَيْخُنَا: وَيَقْدَحُ فِي عَدَالِيهِ، وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ مَهْرِهَا لِشَرِيكِهِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: إِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَقَدْ نَقَصَ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَالثَّيْبُ لَمْ تَنْقُصْ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ، وَإِنْ أَحْبَلَهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ، وَلَوْلَدُهُ حُرٌّ، وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ قِيَمَتِهَا.

وَعَنْهُ: وَنِصْفُ مَهْرِهَا.

وَعَنْهُ: وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ، ثُمَّ إِنْ وَطِئَ شَرِيكَهُ فَاحْبَلَهَا لَزِمَهُ مَهْرُهَا، وَإِنْ جَهَلَ إِبْلَادَ الْأَوَّلِ أَوْ أَنَّهَا مُسْتَوْلَدَةٌ لَهُ فَوَلَدُهُ حُرٌّ، وَيَقْدِيهِمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ، وَإِلَّا فَهُمْ رَقِيقٌ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُعْسِرًا لَمْ يَسِرْ اسْتِيلَادُهُ، وَهَلْ وَلَدَهُ حُرٌّ أَوْ يَنْصَفُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣) ^(١).

وَتَصْمِيرُ أُمِّ وَلَدٍ لَهَا، مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا عَتَقَ نَصِيبَهُ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ عَتَقَ نَصِيبَ شَرِيكِهِ، فِي الْأَصَحِّ، مَضْمُونًا. وَقِيلَ: مَجَانًا.

وَإِنْ كَاتَبَا أُمَّتَهُمَا، ثُمَّ وَطِئَاهَا فَلَهَا الْمَهْرُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَكَاتِبَةٌ وَيَلْزَمُهُ لِشَرِيكِهِ نِصْفُهَا مَكَاتِبًا، وَلَهَا الْمَهْرُ، وَفِي نِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ رَوَاتَانِ (م ٤) ^(٢).

وَقِيلَ: لِشَرِيكِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهَا قَبْلَ وَنِصْفُ مَهْرِهَا، وَتَكُونُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَيَنْصَفُهَا مَكَاتِبًا.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَسْرِي اسْتِيلَادُ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَغْجَزَ يَقُومَ عَلَى الْمُوسِرِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ وَلَدَتْ وَالْحَقُّ بِهِمَا قَامَ وَلَدٌ لَهَا وَكِتَابَتُهَا بِحَالِهَا.

وَإِنْ وَطِئَ حُرٌّ أَوْ الْبَلَدَةُ أُمَّةً لَأَهْلٍ غَنِيْمَةٌ هُوَ مِنْهُمْ أَوْ لِمَكَاتِبَتِهِ فَاْلْمَهْرُ؛ فَإِنْ أَحْبَلَهَا قَامَ وَلَدُهُ وَوَلَدُهُ حُرٌّ، وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا.

(١) (مسألة - ٣): قوله فيما إذا وطى أحد الشريكين وأولدها: (وقيل: إن كان معسرًا لم يسر استيلاده؛ وهل ولده حُرٌّ أو نصفه؟

فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: الولد كله حُرٌّ، وهو الصحيح.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، ثم وجدت الزركشي قال ذلك، قال ابن رزين في شرحه: وهذا أصح.

والوجه الثاني: نصفه حُرٌّ لا غير، يعني: إذا كان الواطع له نصفها.

(٢) (مسألة - ٤): قوله فيما إذا كاتبا أُمَّتَهُمَا فوطئها أحدهما وولدت منه: (فهى أُمُّ وَلَدِهِ وَمَكَاتِبَةٌ وَيَلْزَمُهُ لِشَرِيكِهِ نِصْفُهَا مَكَاتِبًا،

ولها المهر، وفي نصف قيمة الولد روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر وغيرهم.

إحداهما: يغرَمُ نصف قيمة الولد، قال القاضي: هذه الرواية أصحُّ في المذهب، وصحَّحه في التصحيح، والنظم، وجزم به في الوجيز، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يغرَمُ شيئًا، قدِّمه في المغني، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفاقق، وشرح ابن رزين، وقال: هذا المذهب، كذا قال.

وقيل: إن وضعته قبل التَّقْوِيمِ غَرَمَ نصف قيمته، وإلا فلا شيء عليه، اختاره أبو بكر.

وَعَنْهُ: وَمَهْرُهَا، وَعَنْهُ قِيمَةُ الْوَلَدِ، وَكَذَا الْآبُ يُؤَلِّدُ جَارِيَةً وَلَدِيًّا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ هُنَا: لَا يَثْبُتُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ، وَيُعَزَّرُ فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تَحْبَلْ.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ، قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَنْوِ تَمْلِكُهُ، وَإِنْ كَانَ ابْنُهُ وَطْنَهَا لَمْ تَصِرْ أُمَ وَلَدٍ، فِي الْمَنْصُوصِ.

وَفِي الْحَدِّ رَوَايَتَانِ (م ٥) ^(١).

وَيُحَدُّ عَلَى الْأَصَحِّ بِوَطْنِهِ أُمُّ أَبِيهِ وَأُمُّهُ عَالِمًا تَحْرِمُهُ، وَلَا يُلْحَقُهُ وَلَدٌ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ وَغَيْرُهُ، وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمِثْمُونِيِّ: يُلْحَقُهُ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا يَعْمَلُ بِهِ فَاشْتَرَى بِهِ أُمَةً فَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَأَوْلَدَهَا مَضَى عِتْقُهُ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْمَالِ وَيُلْحَقُهُ الْوَلَدُ.

وَإِنْ وَطِنَ أُمُّهُ الْحَامِلَ مِنْ غَيْرِهِ حَرَّمَ بَيْعَ الْوَلَدِ وَيُعْتَقُهُ، نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ الْأَنْزَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ: يَعْتِقُ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوَاةِ، قَالَ شَيْخُنَا: يُسْتَحَبُّ، وَفِي وَجُوبِهِ خِلَافٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: يَعْتِقُ، وَأَنَّهُ يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ، وَهُوَ يَسْرِي كَالْحَقِّ، وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: «إِذَا تَزَوَّجَ بَكْرًا فَدَخَلَ بِهَا فَإِذَا هِيَ حَبْلَى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْهَا وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ فَإِذَا وَلَدَتْ فَاجْلِدُوهَا وَلَهَا الصَّدَاقُ وَلَا حُدَّ لَعَلَّهَا اسْتَكْرَهَتْ» حَدِيثُ أَبِي مُوسَى.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (٢١٣١): بَابُ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَجِدُهَا حَبْلَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْمَغْنِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - قَالَ ابْنُ السَّرِيِّ: مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ مِنَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ اتَّفَقُوا - يُقَالُ لَهُ: بَصْرَةٌ، قَالَ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا فِي سِتْرِهَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا فَإِذَا هِيَ حَبْلَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ فَإِذَا وَلَدَتْ، قَالَ الْحَسَنُ: فَاجْلِدُوهَا، وَقَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ: فَاجْلِدُوهَا، أَوْ قَالَ: فَحَدِّوْهَا» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ثَنَادًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ الْخِرَاسَانِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَرْسَلُوهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ بَصْرَةَ بِنْتُ أَكْثَمَ نَكَحَتْ امْرَأَةً، وَكُلُّهُنَّ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: جَعَلَ الْوَلَدُ عَبْدًا لَهُ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمَرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَعْنَى: ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ بَصْرَةٌ نَكَحَتْ امْرَأَةً، فَلَذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَزَادَ: وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَيْضًا (د: ٢١٣٢).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالَ بِهِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، كَذَا قَالَ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن كان ابنه وطنها لم تصر أم ولدٍ، في المنصوص - يعني: إذا أولد أمة ابنه بعد وطء ابنه - وفي الحدِّ رَوَايَتَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى في باب الهبة وقال: كحدِّ وطء ذات رحمٍ حرِّمٍ بملك اليمين، وقدم فيه أنه يحدُّ.

إحداهما: لا حدَّ عليه، اختاره أبو بكر في التبيين، نقله في المستوعب.

قلت: وهو ظاهر ما قطع به كثيرٌ من الأصحاب في باب حدِّ الزَّنى حيث قالوا: لا حدَّ عليه، ولم يفرقوا بين كون الابن، يطأها أم لا، منهم الشيخ في المغني، والكاظمي، والمقنع وصاحب المحرر، والوجيز وغيرهم.

والرواية الثانية: عليه الحدُّ.

قال في المستوعب: حكمه حكم وطء أمته، أو أمه من الرضاة بملك اليمين.

وقدم فيهما أنه يحدُّ.

قال في الرعاية الكبرى في كتاب الحدود: ومن وطء أمة ابنه، ولم ينو تملكها به، ولم يكن ابنه وطنها.

وقيل: أو كان عزَّر، وإن كان الابن وطنها حدُّ الأب مع علمه به. انتهى.

وَفِي الْهَدَى: قِيلَ: لَمَّا كَانَ وَلَدَ زَيْنَى وَقَدْ غَرَّتْهُ مِنْ نَفْسِهَا وَغَرِمَ صَدَاقُهَا أَخَذَتْهُ وَلَدَهَا وَجَعَلَتْهُ لَهُ كَالْعَبْدِ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ.

وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهُ أَرْقَتْهُ عَقُوبَةُ لَأْمِهِ عَلَى زَنَاهَا وَغُرُورِهَا، وَيَكُونُ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَبِذَلِكَ الْوَلَدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وَقِيلَ: كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ يُسْتَرَقُ الْحُرُّ فِي الدِّينِ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقِيلَ: بَصْرَةُ رَجُلٍ مَجْهُولٍ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَا يَصِحُّ فِي تَحْرِيمِ وَطْءِ الْحَامِلِ خَبَرٌ غَيْرُ خَبَرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

وَمَنْ أَقْرَبُ بَوْلِدِ أُمِّهِ أَنَّهُ ابْنُهُ، وَلَمْ يَقُلْ وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ وَمَاتَ فَقِيلَ: تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ.

وَقِيلَ: لَا (م ٦) ^(١).

فَعَلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، قَالَهُ فِي الْمُتَخَبِّ، وَمَنْ قَالَ يَذْكُ أُمُّ وَلَدِي، أَوْ يُولَدِيهَا: يَذْكُ ابْنِي، صَحَّ، ذَكَرَهُ فِي الْإِتِّصَارِ فِي طَلَاقِ جُزْءٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ومن أقر بولد أمته أنه ابنه ولم يقل ولدته في ملكه ومات، فقيل: تصير أم ولد، وقيل: لا). انتهى. وأطلقهما في الحرر، والفاقق، والنظم وغيرهم هنا، وأطلقهما في المغني، والمقتنع، والشرح، وشرح ابن منجأ، وغيرهم في كتاب الإقرار، وهما احتمالان في الهداية، والمذهب:

أحدهما: تصير أم ولد، قدِّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وصحَّحه أيضًا في الرعاية الكبرى آخر الباب وإدراك الغاية.

والقول الثاني: لا تصير أم ولد، صحَّحه في التصحيح، والنظم.

وبه قطع في الوجيز في كتاب الإقرار.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

كتاب النكاح

وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ، جَزَمَ بِهِ الْحَلَوَانِيُّ وَأَبُو يَعْنَى الصَّنِيرُ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي فِي شَرْحِ الْحَرَقِيِّ وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَعَيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْإِنْصَارِ، فِي الْوَطءِ، وَالْأَشْهُرُ مُشْتَرَكَةٌ.
وَقِيلَ: حَقِيقَةٌ فِيهِمَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِي الْإِثْبَاتِ لَهُمَا.
وَفِي النَّهْيِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَهِيَ عَنْ شَيْءٍ نَهَى عَنْ بَعْضِهِ، وَالْأَمْرُ بِهِ أَمْرٌ بِكُلِّهِ، فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْكَلَامِ.

وَالْمَعْفُودُ عَلَيْهِ الْمَنْفَعَةُ، كَالْإِجَارَةِ، لَا فِي حُكْمِ الْعَيْنِ.
وَفِيهَا قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَالِيَةِ الْأَعْيَانِ وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْأَعْيَانَ مَمْلُوكَةٌ، لِأَجْلِهَا يَحْتَمِلُ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لِلَّهِ، وَإِنَّمَا تَمْلِكُ النَّصْرُفَاتُ، وَلَوْ سَلِمَ فِي الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ فَلَيْسَ لِكُلِّهِ إِثْلَافُهَا، وَلَا ضَمَانٌ، بِخِلَافِ مِلْكِ النِّكَاحِ.
يَلْزَمُ مَنْ خَافَ الزَّوْجَ.

وَيَتَوَجَّهُ: مَنْ عَلِمَ وَقُوعَهُ بِتَرْكِهِ.
وَعَنْهُ: وَذَا الشَّهْوَةِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ وَابْنُ أَبِي مُوسَى.
وَالْمَنْصُوصُ: حَتَّى لِفَقِيرٍ.

وَجَزَمَ فِي النِّظْمِ: لَا يَتَزَوَّجُ فَفِيرٌ إِلَّا ضَرُورَةً، وَكَذَا قَبْدَحَا ابْنُ رَزِينَ بِالْمُوسِرِ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ: يَقْتَرِضُ وَيَتَزَوَّجُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ زِنَاعٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَكْتَفِي بِمَرَّةٍ.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ: بَلَى لِرَجُلٍ وَأَمْرًا، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: الْمُتَبَيَّنُ الَّذِي لَمْ يَتَزَوَّجْ قَطُّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي آدَابِ عَيُونِ الْمَسَائِلِ، قَالَ: عَلَى رَوَايَةٍ وَجُوبِهِ.

وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِعَقْدٍ اسْتِغْنَاءً بِالْبَاعِثِ الطَّبْعِيِّ، بِخِلَافِ أَكْلٍ مُضْطَرٍّ، وَجِهَانٍ فِي الْوَاضِحِ (م ١) ^(١).
قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِتَسَرُّ وَجِهَانٍ (م ٢) ^(٢).
قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ خَافَ الْعَنْتَ أَمْرُتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَإِنْ أَمْرَهُ وَالِدَاةُ أَمْرُتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِالطَّلَاقِ لَا يَتَزَوَّجُ أَبَدًا إِنْ أَمْرَهُ أَبُوهُ تَزَوَّجَ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْسَ لَهُمَا الْإِزَامَةُ بِنِكَاحٍ مَنْ لَا يَرِيدُهَا، فَلَا يَكُونُ عَامًّا كَأَكْلٍ مَا لَا يَرِيدُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي الاكتفاء بعقد استغناءً بالباعث الطبيعي وجهان في الواضح). انتهى.
وأطلقهما في الفائق، قال ابن عقيل في المفردات: قياس المذهب عندي يقتضي إيجابه شرعاً، كما يجب على المضطرّ تملك الطعام، والشراب وتناولهما، قال ابن خطيب السُّلَامِيَّةُ في نكته على المحرّر: وحيث قلنا بالوجوب فالواجب هو العقد، وأما نفس الاستمتاع فقال القاضي: لا يجب، بل يكفي فيه بداعية الوطء، وحيث أوجبنا الوطء فإنما هو لإيفاء حقّ الزوجة لا غير. انتهى.

قلت: إيجاب العقد فقط قريب من العبث، بل الواجب العقد، والاستمتاع في الجملة؛ لأنه موضوع النكاح، لا لجرّده العقد.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (قال أبو الحسين: وفي الاكتفاء بتسرّ وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الفائق.

قال الزُّرْكَشِيُّ: وهل يندفع بالتسرّي؟ فيه وجهان، قال ابن أبي المجد في مصنفه: ويجزئ عنه التسرّي، في الأصحّ.
قال في القواعد الأصولية: والذي يظهر الاكتفاء. انتهى، وهو الصواب.

وقال ابن خطيب السُّلَامِيَّةُ: فيه احتمالان ذكرهما ابن عقيل في المفردات، وابن الزَّاغُونِيّ، ثم قال: ويشهد لسقوط النكاح قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْلَمُوا فَرَاجَةَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. انتهى.
وقال بعض الأصحاب: الأظهر أن الوجوب سقط مع خوف العنت، وإن لم يسقط مع غيره. انتهى.

وفي استحبابه لغيرهما روايتان (م ٣) ^(١).
 وقيل: يكره، وحكي عنه: يلزم، وهو وجه في الترغيب.
 ولا يلزم نكاح أمه، قال القاضي وجماعة منهم ابن الجوزي والشيخ: يباح والصبر عنه أولى، للإية.
 وفي الفصول: في وجوبه الخلاف، وأوجب أبو يعلى الصغير، وأن المخالف استحبه، فلهذا جوابه عن الآية: ما لم يقل
 به صار كالمسكوت عنه، ونقله مقدم على نقل العيادة، على الأصح.
 قال: وإطلاق الأمر بالصوم يقتضي الوجوب لولا الإجماع.
 وذكر أبو الفتح بن المني: أن النكاح فرض كفاية، فكان الاشتغال به أولى، كالجهاد، وكان القياس يقتضي وجوبه على
 الأغنياء، تركناه للخرج والمشفة، ومنع أنه ليس بعبادة؛ لأن العبادة تتلقى من الشرع، وقد أمر به، وإنما صح من الكافر؛
 لما فيه من عمارة الدنيا، كعمارة المساجد والقناطر، وكذا العتق يصح من المسلم عبادة، ومن الكافر وليس بعبادة.
 وقيل له: لا يكون الاشتغال به أولى من العبادة كالتسري؟ فقال: التسري لم يوضع للنكاح، كذا قال.
 وله النكاح بدار حرب ضرورة ويدونها وجهان وكرهه أحمد، وقال: لا يتزوج ولا يتسرى إلا أن يخاف على نفسه.
 وقال: ولا يطلب الولد.
 ونقل ابن هانئ: لا يتزوج ولو خاف (م ٤) ^(٢)، يجب عزله إن حرم نكاحه بلا ضرورة، وإلا استحب، ذكره في
 الفصول.

ويستحب نكاح دينة ولود بكر حسيبة جميلة أجنبية، قيل: واحدة.
 وقيل: عكسه، كما لو لم تفعه، وهو ظاهر نصه (م ٥) ^(٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي استحبابه لغيرهما روايتان). انتهى.
 يعني: لغير من خاف العنت، وصاحب الشهوة يدخل فيه العتق ومن ذهب شهوته لكبر أو مرض ونحوه.
 أحدهما: لا يستحب بل يباح في حقهم، وهو الصحيح، اختاره ابن بطّة، والقاضي في المجرد في باب النكاح، وابن عقيل في
 التذكرة، وابن البناء، وغيرهم.
 وقدمه في الحرز، والراغبين، والحاوي الصغير وشرح ابن رزين، وتجرید العناية، وغيرهم.
 وبه قطع ابن البناء في خصاله، والأدمي في متخيه ومنوره.
 والرواية الثانية: يستحب، اختاره القاضي في المجرد في باب الطلاق، والحاصل له، وابن عبدوس في تذكرته، وبه قطع في البلغة
 وغيره، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمنقح، والوجيز وغيرهم.
 وهو ضعيف، لا سيما في هذه الأزمنة، وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح، والمستوعب وشرح ابن منجاء، والفاقي، وغيرهم.
 (٢) (مسألة - ٤): قوله: (وله النكاح بدار حرب ضرورة ويدونها وجهان، وكرهه أحمد وقال: لا يتزوج ولا يتسرى إلا أن يخاف
 على نفسه، وقال: ولا يطلب الولد، ونقل ابن هانئ: لا يتزوج ولو خاف). انتهى.
 أحدهما: ليس له ذلك، قال ابن خطيب السلامة في نكته: ليس له النكاح سواء كان به ضرورة أم لا.
 وقال في المغني في آخر الجهاد: وأما الأسير فظاهر كلام الإمام أحمد لا يحل له التزوج ما دام أسيراً، وأما الذي يدخل إليهم بأمان
 كالناجر ونحوه فلا ينبغي له التزوج، فإن غلبت عليه الشهوة أبيع له نكاح مسلمة وليعزل عنها ولا يتزوج منهم. انتهى.
 قال الزركشي: فعلى تعليل أحمد لا يتزوج ولا مسلمة، ونص عليه في رواية حنبل، ولا يبطأ زواجه إن كانت معه، ونص عليه في
 رواية الأثرم وغيره.

وعلى مقتضى تعليله له أن يتزوج آيسة أو صغيرة، فإنه علل وقال، من أجل الولد لئلا يستعبد.

والوجه الثاني: يباح له النكاح مع عدم الضرورة.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (ويستحب نكاح دينة ولود بكر حسيبة جميلة، قيل: واحدة، وقيل: عكسه، وهو ظاهر نصه). انتهى.

القول الأول: هو الصحيح عند أكثر الأصحاب.

قال ابن خطيب السلامة: جمهور الأصحاب استحَبُّوا أن لا يزيد على واحدة. انتهى.

فَأَنَّهُ قَالَ: يَقْتَرِضُ وَيَتَزَوَّجُ، لَيْتَهُ إِذَا تَزَوَّجَ يَتَيْنِ يَفْلَتُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي مَنَاطِرَاتِهِ لِفِعْلِهِ يَفْلَتُ وَقَصْدُ بِهِ النُّسْلُ؛ لِقَوْلِهِ «تَنَاحَكُوا تَنَاسَلُوا»؛ وَأَرَادَ أَحْمَدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَتَسَرَّى فَقَالَ: يَكُونُ لَهُمَا لَحْمٌ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ يُقَالُ: لَوْ قِيلَ لِلشَّحْمِ أَيْنَ تَذْهَبُ؟ لَقَالَ: أَقْوَمُ الْعَوَجِ، وَكَانَ يُقَالُ: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلْيَسْتَجِدْ شَعْرَهَا، فَإِنَّ الشَّعْرَ وَجْهٌ، فَتَخَيَّرُوا أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ، وَكَانَ يُقَالُ: النِّسَاءُ لَعِبٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يَتَخَيَّرَ مَا يَلِيْقُ بِمَقْصُودِهِ، وَلَا يَخْتَارُ أَنْ يَذْكَرَ لَهُ مَا يَصْلُحُ لِلْمَحَبَّةِ، فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

حَسَنَ فِي كُلِّ عَيْنٍ مَا تَوَدُّ

إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي فِي الْجُمْلَةِ أَنْ يَتَخَيَّرَ الْبَكْرَ مِنْ بَيْنِ مَعْرُوفٍ بِالذِّينِ وَالْفَنَاعَةِ.

وَأَحْسَنُ مَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ بِنْتُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً إِلَى الْعِشْرِينَ، وَيَتِمُّ نَشْؤُ الْمَرْأَةِ إِلَى الثَّلَاثِينَ، ثُمَّ تَقِفُ إِلَى الْأَرْبَعِينَ، ثُمَّ تَنْزِلُ.

وَلَا يَصْلُحُ مِنَ الثَّيِّبِ مَنْ قَدْ طَالَ لُبُّهَا مَعَ رَجُلٍ، وَأَحْسَنُ النِّسَاءِ التُّرْكِيَّاتُ، وَأَصْلَحُهُنَّ الْجَلَبُ الَّذِي لَمْ تَعْرِفْ أَحَدًا، وَلَيُخْرَلْنَ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ إِلَى أَنْ يَتَقَنَّ جَوْدَةً وَفُورَةً مِثْلَهَا إِلَيْهِ، وَلَيَحْذَرَنَّ الْعَاقِلُ إِطْلَاقَ الْبَصَرِ، فَإِنَّ الْعَيْنَ تَرَى غَيْرَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَرَبَّمَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ الْعِشْقُ قِبَهِلِكَ الْبَدَنِ وَالذِّينِ، فَمَنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَتَفَكَّرْ فِي عَيْبِ النِّسَاءِ.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا أَحْبَبْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَلْيَذْكَرْ مَنَاقِبَهَا، وَمَا عَيْبَ نِسَاءِ الدُّنْيَا بِأَعْجَبَ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ» [البقرة: ٢٥]، وَإِلَّاكَ وَالْإِسْتِكْبَارَ مِنَ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ يُسَيِّبُ الْهَمَّ.

وَمِنْ التَّغْفِيلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الشَّيْخَ صَبِيَّةً، وَأَصْلَحُ مَا يَفْعَلُهُ الرَّجُلُ أَنْ يَمْنَعَ الْمَرْأَةَ مِنَ الْمَخَالَطَةِ لِلنِّسَاءِ، فَإِنَّهُمْ يُفْسِدُونَهَا عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يُدْخِلَ بَيْنَهُ مَرَاهِقَ وَلَا يَأْذُنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ، لَا حَمَقَاءَ وَلَهُ.

وَلَهُ جَزَمَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ - قَبْلَ الْحِطْبَةِ نَظَرُ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا، كَرَقَبَةٍ وَقَدَمٍ.

وَقِيلَ: وَرَأْسٍ وَسَاقٍ.

وَعَنْهُ: وَجْهٌ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: وَكَفٌّ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَاسِرَةٌ، وَلَهُ تَكَرُّارُهُ وَتَأْمُلُ الْمَخَاسِينِ بِلَا إِذْنٍ.

وَيَنْظُرُ مِنْ أُمَّةٍ مُسْتَأْمَرَةً رَأْسًا وَسَاقًا.

وَعَنْهُ: سَبَوَى عَوْرَةَ الصَّلَاةِ وَقِيلَ: كَمَخْطُوبَةٍ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقْلِبَهَا إِذَا أَرَادَ الشُّرَاءُ، مِنْ فَوْقِ الشُّوبِ؛ لِأَنَّهَا لَا حُرْمَةَ لَهَا.

قَالَ الْقَاضِي: أَجَارَ تَقْلِيْبُ الصُّدْرِ وَالظَّهْرِ بِمَعْنَى لَمْسِهِ مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ، وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَضَعُ يَدَهُ بَيْنَ ثَلَاثَيْنِهَا وَعَلَى عَجْزِهَا مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ، وَيَكْشِفُ عَنْ سَاقَيْهَا، وَكَذَا ذَاتُ مَحْرَمٍ، وَهِيَ إِلَيْهِ، وَكَذَا عَبْدُهَا. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَجْهًا وَكَفًّا، وَمِثْلُهُ غَيْرُ ذِي إِرْبَةٍ.

= وَبِهِ قَطْعٌ فِي الْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكُ الذَّهَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَغَيْرَهُمْ.

قَالَ فِي الْمَدَايِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ وَإِدْرَاكِ الْعَايَةِ، وَالْفَاتِقِ وَغَيْرِهِمْ: وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى نِكَاحٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ النَّازِلُ: وَاحِدَةً أَقْرَبَ إِلَى الْعَدْلِ.

قَالَ فِي تَجْرِيدِ الْعَنَاءَةِ: هَذَا أَشْهُرُ. انْتَهَى.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَإِنَّهُ قَالَ: يَقْتَرِضُ وَيَتَزَوَّجُ، لَيْتَهُ إِذَا تَزَوَّجَ اثْنَيْنِ يَفْلَتُ.

قَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي نَهَائِهِ: يَسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى وَاحِدَةٍ. انْتَهَى.

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي مَنَاطِرَاتِهِ، كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى كَلْفَةِ ذَلِكَ مَعَ تَوْقَانِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَتَرْتَبْ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ أَعْظَمَ مِنْ فِعْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ: الْمَنْعُ فِيهِمَا، نَقَلَهُ فِي الْعَبْدِ ابْنُ هَانِئٍ.
وَتَظَاهَرُ كَلَامُهُمْ: لَا يَنْظُرُ عَبْدٌ مُشْتَرَكٌ وَلَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ مُشْتَرَكَةً؛ لِعُمُومِ مَنْعِ النَّظَرِ إِلَّا مِنْ عَبْدِيهَا وَأَمْتِي، وَقَدْ عَلَّلُوا مَنْعَ
النَّكَاحِ بِأَنَّهُ لَا يَبْتُغِي الْحُلَّ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ.
وَقَالُوا أَيْضًا: مَا حَرَّمَ الْوَطْءَ حَرَّمَ دَوَاعِيَهُ، يُؤَيِّدُهُ الْمَنْعُ بَعْضُهُ وَالْمَنْعُ بَعْضُهَا.
وَقِيلَ: مَنْسُوحٌ وَخَصِيٌّ كَمَحْرَمٍ، وَنَصَةُ: لَا.
وَفِي الْإِتِّصَارِ الْخَصِيُّ يَكْسِرُ النَّشَاطَ، وَلِهَذَا يُؤْتَمَنُ عَلَى الْحَرِيمِ.
وَاللشَّاهِدِ نَظَرٌ وَجْهُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهَا، وَكَذَا لِمَنْ يُعَامِلُهَا، وَنَصَةُ: وَكَيْفِيَّتُهَا.
وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ أَنَّهُمَا يَنْظُرَانِ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا.
وَنَقَلَ حَرْبٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ فِي الْبَاقِ يَنْظُرُ كَفَيْتُهَا وَوَجْهَهَا: إِنْ كَانَتْ عَجُوزًا رَجُوتَ، وَإِنْ كَانَتْ شَابَةً تُشْتَهَى
أَكْرَهُ ذَلِكَ.
وَاللَّطِيبُ النَّظَرُ لِلْمَحَاجَةِ وَلِلْمَسَةِ.
وَفِي الْفُرُوعِ: يَجُوزُ أَنْ يَسْتَطْبِقَ ذِمًّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، عَلَى اخْتِمَالٍ.
وَقَالَ صَاحِبُ النُّظُمِ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَكَرَهُ أَحْمَدُ، وَنَهَى عَنْ اخْتِلَافِ دَوَاءٍ مِنْ كَافِرٍ لَا يَعْرِفُ مُفْرَدَاتِهِ،
قَالَ الْقَاضِي: لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَخْلِطُوهُ سُمًّا أَوْ نَجَسًا، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي دَوَاءٍ مِتَابَحٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ فَلَا حَرَجَ، وَكَرِهَهُ
فِي الرِّعَايَةِ، وَأَنْ يَسْتَطْبِقَ بِلَا ضَرُورَةٍ.
وَسَأَلَهُ الْمُرُودِيُّ عَنِ الْكُحَالِ يَخْلُو بِالْمَرَأَةِ وَقَدْ انصَرَفَ مِنْ عِنْدِهَا: هَلْ هِيَ مِنْهَا؟ قَالَ: أَلَيْسَ هُوَ عَلَى ظَهْرِ
الطَّرِيقِ؟ قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّمَا الْخَلْوَةُ فِي الْبُيُوتِ.
وَمَنْ يَلِي خِدْمَةَ مَرِيضٍ وَمَرِيضَةٍ فِي وَضْوءٍ وَاسْتِنْجَاءٍ وَغَيْرِهِمَا كَطَيْبِيبٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ أَحْمَدُ فِي الشُّكِّ فِي بُلُوغِهَا:
يَنْظُرُ إِلَيْهَا مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلِ: قَدْ تَسَاهَلُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ بِهَا شَيْءٌ يُرِيدُ عِلَاجًا؟ وَلِمَالِكٍ لِمَنْ لَا يُخْسِنُ
خَلْقَ عَاتِيَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو يَعْلَى الصَّمِغِيُّ.
وَلِلْمُتَمِّيزِ بِلَا شَهْوَةٍ نَظَرٌ غَيْرُ مَا بَيْنَ سَرَّةٍ وَرَكْبَةٍ، وَذُو الشَّهْوَةِ كَمَحْرَمٍ.
وَعَنْهُ: كَأَجْنَبِيٍّ، وَمِثْلُهُ ابْنَةُ بَسَمٍ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ قَوْلَ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَتْ الْحَيْضَ
فَلَا تُكْشِفُ إِلَّا وَجْهَهَا وَيَدَيَّهَا».
وَنَقَلَ جَعْفَرُ فِي الرَّجُلِ عِنْدَهُ الْأَزْمَلَةُ وَالْيَتِيمَةُ: لَا يَنْظُرُ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِنَظَرِ الْوَجْهِ بِلَا شَهْوَةٍ.
وَلِلْمَرَأَةِ مَعَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ مَعَ رَجُلٍ وَلَوْ أَمْرَةً نَظَرٌ غَيْرِ الْعَوْرَةِ.
وَعَنْهُ: مَنْعٌ كَافِرَةٍ مِنْ مُسْلِمَةٍ مِمَّا لَا يَظْهَرُ غَالِبًا.
وَعَنْهُ: كَأَجْنَبِيٍّ، وَتَقَبَّلَهَا لِضَرُورَةٍ، وَكَذَا امْرَأَةٌ مَعَ رَجُلٍ، أَطْلَقَهُ أَصْحَابُنَا.
وَنَقَلَ الْأَنْزَمِيُّ: يَحْرُمُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.
قَالَ فِي الْقُنُونِ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُنَّ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ لَمْ يُجِيبْ
بِالتَّخْصِيسِ فِي الْأَخْيَارِ الَّتِي فِي الْمَسْأَلَةِ.
وَقَالَ فِي الرِّوَايَتَيْنِ: يَجُوزُ لَهُنَّ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي حُكْمِ الْأَمْهَاتِ فِي الْحَرَمَةِ وَالتَّحْرِيمِ، فَجَازَ مُفَارَقَتَهُنَّ بَقِيَّةِ
النِّسَاءِ فِي هَذَا الْقَدْرِ.
وَفِي مَسَائِلِ الْأَنْزَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ نَيْهَانٍ عِنْدَكَ لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ لِسَائِرِ النَّاسِ؟ فَقَالَ:
نَعَمْ، أَوْ أَظْهَرَ اسْتِحْسَانَهُ وَلَمْ يَقُلْ نَعَمْ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: فَرَضَ الْحِجَابُ مُخْتَصٌّ بِهِنَّ، فَرَضَ عَلَيْهِنَّ بِلَا خِلَافٍ فِي
الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، لَا يَجُوزُ كَسْنُهُمَا لِشَهَادَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ شَعْرَتَيْهِمَا وَلَوْ مَسْتَبْرَاتٍ إِلَّا لِضَرُورَةِ الْبِرَازِ.
وَجُوزَ جَمَاعَةٌ - وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رِوَايَةً - نَظَرَ رَجُلٍ مِنْ حُرٍّ مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ صَلَوةً، وَالْمَذْهَبُ: لَا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: ظَفَرُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ فَلَا يَبِينُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا خَفُفَهَا، فَإِنَّ الْخَفَّ يَصِفُ الْقَدَمَ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَجْعَلَ لِكُمُهَا زُرًّا عِنْدَ يَدِهَا لَا يَبِينُ مِنْهَا شَيْءٌ.
وَيَجُوزُ غَيْرُ عَوْرَةِ صَلَاةٍ مِنْ أَمَةٍ وَمَنْ لَا تُشْتَهَى.
وَفِي تَحْرِيمِ تَكَرُّارِ نَظَرٍ وَجْهِ مُسْتَحْسِنٍ وَجَهَانٍ (م ٦) (١).
وَذَكَرَ الشَّيْخُ يَنْظُرُ مِنْ أَمَةٍ وَمَنْ لَا تُشْتَهَى مَا يَظْهَرُ غَالِيًا.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِنْ لَمْ تَخْتَصِرِ الْأَمَةُ فَلَا بَأْسَ.
وَقِيلَ: الْأَمَةُ وَالْقَبِيحَةُ كَالْحُرَّةِ وَالْجَمِيلَةِ، نَقَلَ الْمُرُودِيُّ: لَا يَنْظُرُ إِلَى الْمَمْلُوكَةِ، كَمْ مِنْ نَظَرَةِ الْفَتَى فِي قَلْبِ صَاحِبِهَا الْبَلَابِلِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ: لَا تَنْتَقِبُ الْأَمَةُ.
وَنَقَلَ أَيْضًا: تَنْتَقِبُ الْجَمِيلَةُ.
وَكَذَا نَقَلَ أَبُو حَامِدٍ الْخَفَافُ، قَالَ الْقَاضِي: يُمَكِّنُ حَمْلُ مَا أُطْلِقَهُ عَلَى مَا قِيدَهُ.
وَيَحْرُمُ النَّظَرُ بِشَهْوَةٍ، وَمَنْ اسْتَحْلَهَ كَفَرُ (ع).
قَالَ هُ شَيْخُنَا وَنَصَّهُ: وَخَوْفُهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ قَوْلَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَمْرِ إِلَى الْكُلِّ، فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي كَرَاهِيَةِ إِلَى أَمْرٍ وَجَهَانٍ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ (م ٧) (٢).

- (١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي تحريم تكرار نظر وجه مستحسن وجهان). انتهى.
أحدهما: يحرم، وهو الصواب، وتكرار النظر يدل على أمر زائد، ويأتي كلام ابن عقيل، والشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ قَرِيبًا.
والوجه الثاني: لا يحرم، وهو ظاهر كلام جماعة، وهو بعيد.
(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ويحرم النظر بشهوة... ونصه: وخوفها... فعلى الأول في كراهته إلى أمر وجهان في التَّغْيِيبِ وَغَيْرِهِ). انتهى.
ومراده: إِنْ كَانَ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ.
واعلم أَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْأَمْرِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ عَلَى قَسَمَيْنِ.
الأوَّلُ: أَنْ يَأْمَنَ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةِ، فَهَذَا يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ.
وبه قطع في البداية، والمذهب، والمستوعب، والمقتنع وغيرهم.
وقال أبو حَكِيمٍ وَغَيْرُهُ: وَلَكِنْ تَرَكَهُ أَوَّلِي، صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ.
قلت: وهو مراد غيره.
قال ابن عقيل: وَأَمَّا تَكَرُّارُ النَّظَرِ فَمَكْرُوهٌ.
وقال أَيْضًا فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ: تَكَرُّارُ النَّظَرِ إِلَى الْأَمْرِ مَحْرُومٌ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ.
قال الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ: وَمَنْ كَرَّرَ النَّظَرَ إِلَى الْأَمْرِ أَوْ دَاوَمَهُ، وَقَالَ: لَا أَنْظُرُ لَشَهْوَةٍ فَقَدْ كَذَبَ فِي ذَلِكَ.
وقال القَاضِي: نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى وَجْهِ الْأَمْرِ مَكْرُوهٌ.
وقال ابن البناء في خصاله: النَّظَرُ إِلَى الْأَمْرِ الْجَمِيلِ مَكْرُوهٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ.
القسم الثاني: أَنْ يَخَافَ مِنَ النَّظَرِ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةِ، فَقَالَ الْحُلَوَانِيُّ: يَكْرَهُ، وَهَلْ يَحْرُمُ؟ عَلَى وَجْهِينِ، وَحَكِي صَاحِبِ التَّرْغِيبِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ:
أحدها: يحرم، وهو الصحيح، وهو مفهوم كلامه في المحرر، فإنه قال: يجوز لغير شهوة إذا أمن ثورانها، واختاره الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ.
فقال: أصح الوجهين لا يجوز، كما أَنَّ الرَّاجِحَ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِ الْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَتِ الشَّهْوَةُ مُتَفَتِحَةً لَكِنْ يَخَافُ ثَوْرَانَهَا.
وقال في المغني، والشرح وشرح ابن رزين: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ جَمِيلًا يَخَافُ الْفِتْنَةَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ لَمْ يَجَزْ تَعَمُّدُ النَّظَرِ إِلَيْهِ.
قال المصنَّفُ هُنَا: وَنَصَّهُ يَحْرُمُ النَّظَرُ خَوْفَ الشَّهْوَةِ. انتهى.
والوجه الثاني: الكراهة، وهو الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي النِّظْمِ.
والوجه الثالث: الإباحة، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.

وَحَرَّمَ ابْنُ عَقِيلٍ - وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ - النَّظَرَ مَعَ شَهْوَةٍ تَخَيُّشٍ وَسِحَاقٍ وَذَائِبَةٍ يَشْتَهِيهَا وَلَا يَعِيفُ عَنْهَا، وَكَذَا الْخَلْوَةَ، وَلَا اخْتِادَ الزَّوْجَيْنِ نَظَرَ كُلِّ صَاحِبِهِ وَلَمْسَهُ، كَذَوْنِ سِتْنٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ الشَّهْوَةَ عَادَةً. وَتَقَلُّ الْأَثَرُ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ الصَّغِيرَةَ فِي حِجْرِهِ وَيَقْبَلُهَا؛ إِنْ لَمْ يَجِدْ شَهْوَةً فَلَا بَأْسَ، وَتَقَدَّمَ فِي الْجَنَازَةِ تَغْسِيلُ غَيْرِ بَالِغٍ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ لِلزَّوْجَيْنِ نَظَرَ فَرْجٍ (و ش).

وَقِيلَ: عِنْدَ طَاءٍ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَلِهَذَا يَنْفَرِدُ الْآكَاثِرُ بِالنَّوْمِ لِتَجَدُّ مَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ، وَيَتَوَجَّهَ خِلَافَهُ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَخَالِفُهُ «فِرَاشُ لِلزَّوْجِ وَفِرَاشٌ لِأَمْرَأَتِهِ، وَثَالِثٌ لِلضَّئِيفِ، وَرَابِعٌ لِلشَّيْطَانِ».

وَكَذَا سَيْدٌ مَعَ سُرَّتَيْهِ، وَيَحْرُمُ أَنْ تَتَزَيَّنَ لِمَحْرَمٍ غَيْرِهِمَا، وَيَتَوَجَّهَ: يَكْرَهُ، فَإِنْ زَوَّجَهَا نَظَرَ غَيْرَ عَوْرَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: كَمَحْرَمٍ، وَتَقَلُّهُ حَبْلٌ: كَامَةٌ غَيْرُوه.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: يَكْرَهُ نَظَرُهُ عَوْرَتِهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْبِهُهُ.

وَفِي نِهَايَةِ الْأَرْجِي: يُغْرَضُ بِبَصَرِهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى الدُّنَاءَةِ.

وَلَيْسَ صَوْتُ الْأَجْنَبِيَّةِ عَوْرَةً عَلَى الْأَصْحَ، وَيَحْرُمُ التَّلَذُّذُ بِسَمَاعِهِ وَلَوْ بِقِرَاءَةٍ وَاللَّمْسُ قِيلَ: كَالنَّظَرِ.

وَقِيلَ: أَوَّلَى، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (م ٨) (١).

وَيَحْرُمُ الْخَلْوَةُ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ لِلْكُلِّ مَطْلَقًا، وَلَوْ بِحَيَوَانٍ يَشْتَهِي الْمَرْأَةُ أَوْ تَشْتَهِيهِ، كَالْقِرَدِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَشَيْخُنَا وَقَالَ: الْخَلْوَةُ بِأَمْرَدٍ حَسَنٍ وَمُضَاجَعَتُهُ كَأَمْرَأَةٍ وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ تَعْلِيمٍ وَتَأْدِيبٍ، وَالْمَقْرُ مَوْلَاهُ عِنْدَ مَنْ يَعَاشِرُهُ كَذَلِكَ.

وَمَلْعُونٌ ذُبُوتٌ، وَمَنْ عَرَفَ بِمَحَبَّتِهِمْ أَوْ مَعَاشَرَتِهِ بَيْنَهُمْ مَنَعَ مِنْ تَعْلِيمِهِمْ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: كَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ فِي

الْأَمْرَدِ: هُوَ أَشَدُّ فِتْنَةً مِنَ الْعَذَارَى، فَإِطْلَاقُ الْبَصَرِ مِنْ أَكْثَرِ الْفِتَنِ.

وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَكَانَ عَاقِلًا، وَعَنْ أَشْيَاخِ أَهْلِ الشَّامِ قَالَ: مَنْ

أَعْطَى أَسْتَبَابَ الْفِتْنَةِ مِنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا لَمْ يَنْجُ مِنْهَا آخِرًا، وَإِنْ كَانَ جَاهِدًا.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْأَمْرَدُ يَنْفَقُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَهُوَ شَبَكَةُ الشَّيْطَانِ فِي حَقِّ النُّوَاعِينَ.

وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مُصَافَحَةَ النِّسَاءِ، وَتَشَدَّدَ أَيْضًا حَتَّى لِمَحْرَمٍ، وَجَوْرَةً لِوَالِدِهِ، وَيَتَوَجَّهَ: وَلِمَحْرَمٍ، وَجَوْرًا أَخَذَ يَدَ

عَجُوزٍ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: وَشَوْهَاءَ، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَقْبَلُ ذَاتَ الْمَخَارِمِ مِنْهُ؟

قَالَ: إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ وَلَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ.

وَذَكَرَ حَدِيثَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: «أَنَّهُ ﷺ قَدِمَ مِنْ غَزْوٍ فَقَبِلَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

لَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ عَلَى الْقَمِّ أَبَدًا، الْجَنِبَةِ وَالرَّأْسِ.

= قُلْتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَكَذَلِكَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدِ كَرَاهَةُ مَجَالَسَةِ الْغُلَامِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَيَحْرُمُ نَظَرُ الْأَمْرَدِ لَشَهْوَةٍ وَيَجُوزُ بِدُونِهَا مَعَ أَمْنِهَا، وَقِيلَ: وَخَوْفُهَا.

وَقَالَ فِي الْهُدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالرِّعَايَةِ الصَّغِيرَى، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ، وَإِنْ خَافَ ثَوْرَانَهَا فَوْجِهَانَ.

(١) (مَسْأَلَةٌ ٨ -): قَوْلُهُ: (وَاللَّمْسُ، قِيلَ: كَالنَّظَرِ، وَقِيلَ: أَوَّلَى، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا). انْتَهَى.

الْقَوْلُ الثَّانِي: هُوَ الصُّوَابُ بِلَا شَكٍّ.

وَقَطَعَ بِهِ فِي الرِّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ.

قَالَ فِي الْمَنْعِيِّ، وَالشَّرْحِ فِي التَّحْرِيمِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ لَا يَنْشُرُ الْحَرَمَةَ؛ لِأَنَّ اللَّمْسَ الَّذِي هُوَ أْبْلَغُ مِنْهُ لَا يُوَثِّرُ. انْتَهَى.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: لَا أَعْلَمُ مِنْ اخْتَارِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، وَيَحْتَمِلُ الرُّجُوعَ فِي ذَلِكَ إِلَى النَّاطِرِ، وَاللَّمْسِ، إِنْ كَانَ التَّأْثِيرُ بِهِمَا عِنْدَهُ سَوَاءً فَهَمَا كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَاللَّمْسُ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ تَضَعُ يَدَهَا عَلَى بَطْنِ رَجُلٍ لَا تَحُلُّ لَهُ قَالَ: لَا يَنْبَغِي إِلَّا لِضَرُورَةٍ.
وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: تَضَعُ يَدَهَا عَلَى صَدْرِهِ؟ قَالَ: ضَرُورَةٌ.

فَصْل

يَحْرُمُ تَصْرِيحُ أَجْنَبِيٍّ بِخُطْبَةٍ مُعْتَدَةٍ؛ وَلَهُ التَّعْرِيزُ لِغَيْرِ مَبَاحَةٍ بِرَجْعَةٍ.
وَالْمَبَاحَةُ بِعَقْدٍ إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَةً مِنْ غَيْرِهِ فِرَؤَايَتَانِ وَإِلَّا حَلًّا (م ٩) (١).

وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَالْمُفْرَدَاتِ: إِنْ ذَلَّتْ حَالٌ عَلَى اقْتِرَانِهِمَا كَمُتَحَاتَيْنِ قَبْلَ مَوْتِ الزَّوْجِ مَنَعْنَا مِنْ تَعْرِيزِهِ فِي الْعِدَّةِ.
وَالْتَعْرِيزُ: إِنِّي فِي مِثْلِكَ رَاغِبٌ، وَتَجْنِيهِ: مَا يَرْغَبُ عَنْكَ، وَتَحْوُهُمَا.

وَيَحْرُمُ - وَقِيلَ: يَكْرَهُ - خُطْبَتُهُ عَلَى خُطْبَةٍ مُسْلِمٍ لَا كَافِرٍ، كَمَا لَا يَنْصَحُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، إِنْ أَجِيبَ صَرِيحًا، وَيَصِحُّ
الْعَقْدُ عَلَى الْأَصَحِّ كَالْخُطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ، وَفِي تَعْرِيزِ رَوَايَتَانِ (م ١٠) (٢).

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَجِيبٌ أَمْ لَا فَوَجْهَانِ (م ١١) (٣).
وظَاهِرُ نَقْلِ الْيَمُونِيِّ جَوَازَهُ، فَإِنْ رُدَّ أَوْ أُذِنَ جَازَ، وَأَشَدُّ تَحْرِيمًا مَنْ فَرَضَ لَهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ عَلَى الصَّدَقَاتِ أَوْ غَيْرِهَا
يَسْتَحِبُّهُمْ، فَتَحَى مَنْ يَزَاجِمُهُ، أَوْ يَنْزِعُهُ مِنْهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
وَالْتَعْوِيلُ فِي رَدِّهِ وَاجِبَاتِهِ إِلَى وَلِيِّ الْمَجْبُورَةِ.
وَفِي الْكُفْيِيِّ: إِنْ لَمْ تُكْرَهْ وَإِلَّا فَلَا يَلِيهَا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ يَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧٨٣) مِنْ قَوْلِ عُمَرَ: «فَلَقِيتُ عُثْمَانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
السُّغْيَ مِنَ الْأَبِّ لِلْأُمِّ فِي التَّزْوِيجِ وَاخْتِيَارِ الْأَكْفَاءِ جَائِزٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَيَتَوَجَّهُ: بَلْ يُسْتَحَبُّ.
وَيُسْتَحَبُّ الْعَقْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا أَنْصَرَفَ، وَيُجْزَى أَنْ يَنْشَهُدَ
وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) (مسألة - ٩): قوله في التصريح بالخطبة: (والمباحة بعقدٍ إن كانت معتدة من غيره فروايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والبلغة، والشرح وشرح ابن منبج، والنظم،
والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وتجريد العناية، وغيرهم:
إحداهما: يجوز، وهو الصحيح.

وبه قطع في العمدة وغيره، وصححه في التصحيح وغيره، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.
والرواية الثانية: لا يجوز، وجزم به في المنور، ومتنخب الأدمي، والوجيز وغيرهم.
وقدّمه في المحرر.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وتحرم خطبته على خطبة مسلم... إن أجيب صريحًا، وفي تعريض وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، والزركشي وغيرهم.
أحدهما: حكمه ما لو أجيب صريحًا.

وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، والخرقي، وصححه النّظام، واختاره الشيخ في المغني، والشارح، وجزم به في الوجيز،
وهو الصواب.

والوجه الثاني: يجوز، وهو رواية عن أحمد، قال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد إباحة خطبتها.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (فإن لم يعلم أجيب أم لا فوجهان). انتهى.

يعني: هل يجوز الإقدام على ذلك أم لا؟ وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والنظم،
والحاوي الصغير، وشرح ابن منبج، والفائق، وتجريد العناية، والزركشي وغيرهم.
أحدهما: يجوز، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما نقله اليموني، وصححه في التصحيح، وبه قطع في الوجيز، والمنور.
والوجه الثاني: لا يجوز، وهو ظاهر كلامه في العمدة.

وفي عيون المسائل: خطبته ابن مسعود بالآيات الثلاث المشهورة، ثم قال: إن الله أسر بالنكاح، ونهى عن السفاح، فقال مخبراً وأميراً: «وأنكحوا الأيامى منكم» الآية [النور: ٣٢].
وفي الغنية: يوم الجمعة أو الخميس والنساء به أولى، والخطبة قبل العقد، فإن أخرت جاز، وأنه يستحب أن يضيف إليها: «وأنكحوا الأيامى منكم» الآية [النور: ٣٢]. ولم يذكر فيما يجزئ التشهد، وقول: بارك الله لكم وعليكم، وجمع بينكم في خير وعافية.
وعند زفها: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها علي، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها علي.

فصل

كان للنبي ﷺ أن يتزوج بأي عدد شاء، فيكون قوله تعالى: «يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك» الآية [الأحزاب: ٥٠] ناسخة.

وفي الرعاية: إلى أن نزل: «لا يحل لك النساء من بعد» [الأحزاب: ٥٢]، فتكون ناسخة.
وقال القاضي: ظاهر قوله: «إنا أحللنا لك» الآية [الأحزاب: ٥٠].
يدل على أن من لم يهاجر معه من النساء لم تحل له.
وتوجه احتمال أنه شرط في قرآنيته في الآية لا الأجنبية، فالأقوال ثلاثة، وذكر بعض العلماء نسخته، ولم يثبت.
وكذا بلا ولي وشهود وزمن إحرام، وأطلق أبو الحسين وغيره وجهين، ومثله يلفظ الهيبة، وجزم ابن الجوزي عن أحمد بجواز له.
وعنه الوقف.

وله بلا مهر، وجزم به ابن الجوزي عن العلماء فيه وفي ولي وشهود، وظاهر كلام جماعة: لا.
وهل وجب عليه السواك والأضحى والوتر؟ فيه وجهان (م ١٢) (١).
وفي الفصول وغيره: ركعتا الفجر.
وفي الرعاية: وجب عليه الضمى.

قال شيخنا: هذا غلط، والخبر ثلاث من علي فرايض، موضوع، ولم يكن يداوم على الضمى باتفاق العلماء بسببه.
ووجب عليه قيام الليل.
وقيل: نسخ، وتخبر بسايق بين فرايق والإقامة معه، وظاهر كلامهم: وجوب التسوية في القسم، كغيره.
قال ابن الجوزي: وأكثر العلماء على أن قوله: «ترجي من شاء منهن» الآية [الأحزاب: ٥١] نزلت مبيحة ترك ذلك.

وفي المنتقى: احتمالان.
وفي الفنون والفصول: القول الأول.
وفي الرعاية: وإنكار المنكر إذا رآه غيره في حال، ومنع من الرمز بالعين والإشارة بها، وإذا لبس لامة الحرب أن ينزعها حتى يلقى العدو.

(١) (مسألة - ١٢): قوله في الخصائص: (وهل وجب عليه السواك، والأضحى، والوتر؟ فيه وجهان)، انتهى.

ذكر ثلاث مسائل أطلق فيها الخلاف:

أحدها: كان ذلك واجباً عليه، وهو الصحيح، وبه قطع ابن البناء في خصاله، وصاحب المستوعب، والرعاية الكبرى، والعدة للشيخ عبد الله كتيلة، وقدمه في الفصول.

قال الزركشي: وجوب السواك اختيار القاضي وابن عقيل.

والوجه الثاني: ليس بواجب عليه، اختاره ابن حامد، نقله عنه في الفصول وابن عبيدان، وأطلقهما في الرعاية الكبرى في السواك

في بابه.

وَوَجَدَتْ فِي كِتَابِ الْهَذِي لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنَّ مَنْ لَبَسَ لَأَمَةَ الْحَرْبِ وَنَحْوَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ وَيَلْزَمُهُ، وَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْ «قَوْلِهِ» فِي قِصَّةِ أَحَدٍ لَمَّا أُشِيرَ عَلَيْهِ بِتَرْكِ الْحَرْبِ بَعْدَ أَنْ لَبَسَ لَأَمَةَ الْحَرْبِ مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَلْبَسَ لَأَمَةَ الْحَرْبِ ثُمَّ يَنْزِعُهَا حَتَّى يَنْجِزَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ عَامًّا لَمْ يَخْصُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، وَهَذَا يُؤَافِقُ ظَاهِرَ الْأَوَّلَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَعْيِينِ الْجِهَادِ فِي الْأَمَانِ الثَّلَاثَةِ خَاصَّةً. وَكَذَا الْخَطُّ وَالشَّعْرُ وَتَعَلُّمُهُمَا.

وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ صَرَفَ عَنِ الشَّعْرِ كَمَا أَحْجَزَ عَنِ الْكِتَابَةِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجْتَمِعَ الصَّرْفُ وَالْمَنْعُ. وَقَوْلُهُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» وَغَيْرُ هَذَا لَيْسَ بِشَعْرٍ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُوزُونٌ بِلَا قَصْدٍ. وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعَرُوضِ وَالْأَدَبِ عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ لَا يَكُونُ شِعْرًا إِلَّا بِالْقَصْدِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجَزِ هَلْ هُوَ شَعْرٌ أَمْ لَا؟ وَمُنْعٌ مِنْ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ، كَالَأَمَةِ مُطْلَقًا.

وَعَنَهُ لَا، اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ، وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: تُبَاحُ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ مُشْرِكَةً، وَسَبَقَ فِي الرُّكَاءِ حُكْمُ الصَّدَقَةِ، وَقَدْ أُبِيحَ لَهُ الْوَصَالُ، وَخُمْسُ الْخُمْسِ.

قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَإِنْ لَمْ يَخْضُرْ، وَصَتِي الْمَغْنَمِ، وَدُخُولُ مَكَّةَ مُجَلًّا سَاعَةً. وَجَعَلَ تَرْكُهُ صَدَقَةً، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا يُنْتَعَمُ مِنَ الْإِرْثِ، وَفِي رَدِّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ أَنَّ آيَةَ الْمَوَارِيثِ لَمْ تَشْمَلْهُ، وَاحْتِجَّ بِالسِّيَاقِ قَبْلُهَا، وَيَعْدُهَا، فَقِيلَ لَهُ: فَلَوْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَفَقَهُ كَمَا مَاتَتْ بَنَاتُهُ الثَّلَاثُ فِي حَيَاتِهِ وَمَاتَ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ؟ فَقَالَ: الْخِطَابُ فِي آيَةِ الْمَمُورَاتِ دُونَ السَّوَارِثِ، فَلَا يَلْزَمُ إِذَا دَخَلَ أَوْلَادُهُ فِي كَافِ الْخِطَابِ؛ لِكُنُوتِهِمْ مُورَثِينَ أَنْ يَدْخُلُوا إِذَا كَانُوا وَارِثِينَ، فَقِيلَ لَهُ: فِي آيَةِ الزَّوْجَيْنِ قَالَ «وَلَكُمْ»، «وَلَهُنَّ» [النساء: ١٢].

فَقَالَ: لَمْ تَمُتْ إِلَّا خَدِيجَةً بِمَكَّةَ قَبْلَ نَزُولِهَا وَزَيْنَبَ الْهَلَالِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ، وَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنَّهَا كَانَتْ نَزَلَتْ، وَأَنَّهَا خَلَقَتْ مَا لَا؟ ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مِنْ شُمُولِ أَحَدٍ الْكَافَيْنِ لَهُ شُمُولُ الْآخَرِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي وَصِيَّةٍ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ بِمَالِهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَقْبَلُ عَنْهُ وَارِثُهُ» قَالَ: الْحَبَرُ مَثْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَرِثُ وَلَا يَفْعَلُ بِالْإِجْمَاعِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ الْمَالَ أَخَذَ الْوَارِثُ إِذَا خَلَا الْمَالَ عَنْ الْأَسْتِحْقَاقِ، وَالْمَوْصَى لَهُ مُسْتَحِقُّ لِلْمَالِ فَمَا خَلَا، وَأَخَذَ الْمَالَ مِنَ الْعَطْشَانِ.

وَيَلْزَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَقْبِضَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَهُ طَلَبُ ذَلِكَ، وَحَرَمٌ عَلَى غَيْرِهِ بِكَأَحْ زَوْجَاتِهِ فَقَطَّ.

وَجَوَّزَ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ نِكَاحَ مَنْ فَارَقَهَا فِي حَيَاتِهِ. وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ دُنْيَا وَآخَرَى، وَهُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ -يَعْنِي: فِي حُكْمِ الْأُمَّهَاتِ- فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ، وَلَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَرَابَتِهِمْ (ع).

وَالنَّجَسُ مِنْ ظَاهِرٍ مِنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْفُتُونِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي النِّهَايَةِ وَغَيْرِهَا: لَا.

وَسَاوَى الْأَنْبِيَاءَ فِي مُعْجَزَاتِهِمْ، وَانْفَرَدَ بِالْقُرْآنِ وَالْعَنَائِمِ، وَجُعِلَتْ لَهُ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا طَهُورًا، وَالنُّصْرُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةً شَهْرٍ، وَبُعِثَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَكُلُّ نَبِيٍّ إِلَى قَوْمِهِ، وَمُعْجَزَتُهُ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ بِمَوْتِهِمْ.

وَتَنَامُ عَيْنَاهُ لَا قَلْبُهُ، فَلَا نَقْصَ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعًا، وَيَرَى مِنْ خَلْفِهِ كَأَمَانِهِ ﷺ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَجَمُهورُ الْعُلَمَاءِ: هَذِهِ الرُّؤْيَا رُؤْيَا بِالْعَيْنِ حَقِيقَةً، ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ.

وَاللُّبَّخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «قَوْلُهُ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رَكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ» قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: مَا كَانَتْ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا إِلَّا بِإِذْنِي ثَلَاثَ. وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ.

رَوَى أَحْمَدُ (٦١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٠٧١): أَنَّ رَجُلًا أَغْضَبَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: أَلَا أَقْتُلُهُ؟

فَأَذْهَبَتْ كَلِمَتِي غَضَبَهُ، فَقَالَ: أَتَفْعَلُ لَوْ أَمْرُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَا وَاللَّهِ، مَا كَانَ لِيَشْتَرِيَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. إسنادهٌ جَيِّدٌ.

والدفنُ في البُنيانِ مُخْتَصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

في «الصحيحين» (خ: ١٢٦٥، م: ٥٢٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْلًا يُتَخَذُ قَبْرُهُ مَسْجِدًا. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لَوْ جُهِتَيْنِ أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ «يُدْفَنُ الْأَنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَ».

رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٧) عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَرْفُوعًا: «لَمْ يُقْبَرِ إِلَّا حَيْثُ قُبِضَ»^(١).

وَالثَّانِي: لَيْلًا تَمْسُهُ أَيْدِي الْعَصَا وَالْمَنَاقِيْنِ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِهِ.

وَرِيَاةُ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ مُسْتَحَبَّةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المائدة: ٦٦].

لَا تُهْدَرُ لِعَطْفِ أَكْثَرِ: هَذَا الْأَذْبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً وَأَنَّهُ لَا إِنْمَ عَلَى أُمْتِهِ فِي ذَلِكَ، قَالَ أَحْمَدُ: خُصَّ النَّبِيُّ ﷺ بِوَأَجِبَاتٍ وَمَحْظُورَاتٍ وَمُبَاحَاتٍ وَكَرَامَاتٍ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ وَيَنْهَى عَنْهَا»، فَلِذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي النَّاسِخِ، وَلَا أَحْمَدُ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَرَوَى ابْنُ عَطِيَّةَ الْحَبَرَيْنِ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ كَانَ خَاصًّا بِهِ، وَكَذَا أَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَخْصُوصًا بِوُجُوبِ الرُّكَعَتَيْنِ، وَجَائِزٍ فِعْلُ الْوَأَجِبَاتِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

وَلَا أَحْمَدُ (٦٥١٢)، وَمُسْلِمٌ (٧٣٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٥٠) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟ قُلْتُ: حَدَّثْتُ أَنَّكَ قُلْتَ: صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النُّصُفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ، قَالَ: أَجَلٌ وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ».

فَيَتَوَجَّهُ: أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ (و ش)، وَحَمَلُهُ عَلَى الْعُذْرِ لَا يَصِحُّ؛ لِعَدَمِ الْفَرْقِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِنْ كَانَ لِنَبِيِّ مَا لَزِمَتْهُ الرُّكَاةُ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: الرُّكَاةُ طَهْرَةٌ وَالنَّبِيُّ مُطَهَّرٌ، فَقَالَ: بَاطِلٌ بِرُكَاةِ الْفِطْرِ، ثُمَّ بِالْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ مُطَهَّرُونَ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ مَا لَزِمَتْهُمْ الرُّكَاةُ.

(١) تنبيه: قوله في الخصائص: (روي عن أبي بكر مرفوعاً: «لَمْ يُقْبَرِ إِلَّا حَيْثُ قُبِضَ»). انتهى.

صوابه: «لَمْ يُقْبَرِ نَبِيٌّ» بزيادة: «نَبِيٌّ».

فهذه اثنتا عشرة مسألة قد من الله تعالى بتصحيحها.

باب أركان النكاح وشروطه

لا ينعقد إلا بإيجاب وقبول بلفظ زوجت أو أنكحت، وتزويجها، أو قبلت هذا النكاح، أو رضيته، ولو هازلاً وتلجئة وقيل: وبكناية.

وذكر ابن عقيل عن بعضهم أنه خرج صحته بكل لفظ يقتضي التملك، وخرجه هو في (عمد الأدلة) من جعله عنق أمته مهرها.

وقال شيخنا: ينعقد بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ ويعمل كان.

وإن مثله كل عقد، وأن الشرط بين الناس ما عده شرطاً، فالأسماء تعرف حدودها تارة بالشرع، وتارة باللغة، وتارة بالعرف، وكذلك العقود.

واختار الشيخ - وجزم به في الثبوت - انعقاده بغير العربية، كما جاز، ولا يلزم عاجزاً تعلمها، في الأصح. فإن اقتصر على قبلت أو تزويجت، أو قال الحاطب للولي: أزوجت؟ قال: نعم، وللمتزوج أقبلت؟ قال: نعم، صح في المنصوص فيهما، واختار ابن عقيل: لا، في الثانية.

ويعقد نكاح آخرس بإشارة مفهومة، نص عليه، أو كتابة.

وإن أوجب ثم جن قبل القبول بطل، كموته، نص عليه، وفي إغمائه وجهان (م ١) ^(١).

ويشترط تعيين الزوجين، فإن أشار الولي إلى الزوجة أو سمّاها أو وصفها بما تميز به، أو قال: زوجتك بتي، وله واحدة لا أكثر ولو سمّاها بغير اسمها، صح، وعكسه الحمل وزوجك فلانة، ولم يقل بتي.

ومن خطب امرأة فأوجب له النكاح في غيرها قبل يظنها مخطوبته لم يصح، نص عليه.

ويشترط رضا الزوجين.

ويزوج الأب خاصة صغيراً أذن أو كره - وذكر القاضي: في إجباره مراهقاً نظراً، ويتوجه كائناً أو كعبد مميز.

وإن أقر به قبل، ذكره في الإيضاح، وكذا بالغاً مجنوناً في المنصوص، وقيل مع شهوة وقيل بمهر المثل - امرأة، وفي أربع وجهان (م ٢) ^(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن أوجب ثم جن قبل القبول بطل، كموته، نص عليه، وفي إغمائه وجهان). انتهى.

أحدهما: يبطل بمجرد الإغماء، وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع في المغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعاية والفاق وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يبطل.

قال القاضي في الجامع: هذا قياس المذهب.

قلت: ويتوجه أن لا يبطل إذا أفاق سريعاً.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويزوج الأب خاصة صغيراً أذن أو كره امرأة، وفي أربع وجهان). انتهى.

وظاهر المغني، والشرح إطلاق الخلاف أيضاً.

أحدهما: لا يزوجه أكثر من واحدة.

قلت: وهو الصواب، جزم به في المذهب.

قال القاضي: قياس المذهب أنه لا يزوجه أكثر من واحدة.

والوجه الثاني: له تزويجه بأربع.

قال القاضي في الجامع الكبير: له تزويج ابنه الصغير بأربع.

قال ابن رزين في شرحه: وله تزويجهما - يعني: الصغير، والمجنون - بواحدة وأربع إذا رأى فيه مصلحة. انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو أظهر، قلت وهذا ضعيف جداً، وليس في ذلك مصلحة، بل مفسدة، والرقيق يقوم بذلك، وهو أقل كلفة في الغالب، والله أعلم.

وَيُزَوِّجُهُمَا حَاكِمٌ لِحَاجَةٍ وَظَاهِرُ الْإِیْضَاحِ لَا، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ (م ٣) ^(١).
 وَفِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: حَاجَةٌ بِكَاحٍ قَطْعٌ، وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ وَفِي التَّرْغِيبِ وَالرَّعَايَةِ:
 وَكَذَا وَلِيُّ غَيْرِ أَبٍ فِي تَزْوِيجِ مَجْنُونٍ.
 وَفِي الْمَذْهَبِ: يُزَوِّجُونَ مُطْلَقًا لِسَهْوَةٍ، وَتَقْبَلُ النِّكَاحَ لِلصَّغِيرِ كَمَجْنُونٍ: وَلَهُ أَنْ يَفُوضَهُ إِلَيْهِ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَطَلَاغُهُ.
 وَيُزَوِّجُ وَيُجْبِرُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ لَا الْكَبِيرَ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَالْمَنْعُ فِي الصَّغِيرِ رِوَايَةٌ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ.
 وَإِنَّمَا مَلَكَهَ نِيَابَةٌ، كَتَزْوِيجِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ.
 وَمِنْ الْفِرَاقِ أَنَّ أُمَّتَهُ لَوْ تَزَوَّجَتْ بِلَا إِذْنِهِ ثُمَّ بَاعَهَا انْفَسَخَ، وَلَوْ تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِلَا إِذْنِهِ ثُمَّ بَاعَهُ لَمْ يَنْقُصْ عَقْدُ النِّكَاحِ
 عِنْدَهُمْ، وَعَلَى رِوَايَةٍ لَنَا كَذَا قَالَ، وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ يَفْتَضِي: لَا فِرَاقَ.
 وَيُجْبِرُ أُمَّتَهُ مُطْلَقًا.
 وَابْنَتُهُ قَبْلَ كَمَالِ تِسْعِ سِنِينَ، وَكَذَا مَجْنُونَةٌ بِالْعَاقِلَةِ أَوْ ثِيًّا فِي الْأَصَحِّ ^(٢)، لَا ثِيًّا مُكَلَّفَةً، وَيُجْبِرُ فِي اخْتِيَارِ الْأَكْثَرِ بِكَرًّا
 بِالْعَاقِلَةِ لَا ثِيًّا بَعْدَ تِسْعِ.
 وَقِيلَ: وَقَبْلَهَا.

وَعَنْهُ: يُجْبِرُ الثَّيِّبَ، وَعَنْهُ: الْبَكْرَ.
 وَقِيلَ: لَا يُجْبِرُهُمَا وَحَكِي رِوَايَةٌ، وَلِلصَّغِيرَةِ بَعْدَ التَّسْعِ إِذْنٌ صَحِيحٌ.
 نَقْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، فَفِي اجْتِبَارِهَا وَتَزْوِيجِ وَلِيِّهَا بِإِذْنِهَا الرُّوَايَتَانِ.
 وَعَنْهُ: لَا إِذْنَ لَهَا، كَمَالٍ، وَيَحْتَمِلُ فِي ابْنِ تِسْعٍ يُزَوِّجُ بِإِذْنِهِ، قَالَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.
 وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَبِنَتْ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَا مَصْلَحَةَ لَهُ، وَإِذْنُهُ ضَيِّقٌ لَا يَكْفِي صَمْتُهُ.
 وَلَا وَلَايَةَ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَقِيلَ لَا يُجْبِرُ وَلِيُّ مُجْبَرٍ مَجْنُونَةٍ لَا يُجْبِرُهَا لَوْ كَانَتْ عَاقِلَةً.
 فَإِنْ أُجْبِرَتْ امْرَأَةٌ فَهَلْ يُؤْخَذُ بِتَعْيِينِهَا كُفْنًا؟ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (و س)، أَوْ تَعْيِينِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٤) ^(٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويزوجهما حاكمٌ لحاجة، وإلا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية في المجنون.

أحدهما: ليس له ذلك إذا لم يحتاجا إليه، وهو الصحيح، قدّمه في المغني، والكافي، والشرح وشرح ابن رزين.

قال في الرعاية عن المجنون: وهو أظهر.

والوجه الثاني: له تزويجهما مطلقاً.

قال القاضي في المجرد: له تزويج الصغير العاقل؛ لأنه يلي ماله.

قلت: وهذا ضعيف، وفي إطلاق المصنف الخلاف فيه وفي الذي قبله نظر، إذ الأولى التقديم فيهما، كما قلنا، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (ويجبر أمته مطلقاً، وبته قبل كمال تسع سنين، وكذا مجنونة بالغة أو ثيباً في الأصح).

صوابه - والله أعلم -: وكذا مجنونة بكراً لا بالغة، فإنه قابلها بالثيب، وأيضاً البكر أعظم، فيشمل البالغة وغيرها، أو يقال: فيه

حذف تقديره: أو بكراً بالغة، ويكون دون البلوغ بطريق أولى، والأول أولى.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (فإن أجبرت امرأة فهل يؤخذ بتعيينها كفنًا، وهو ظاهر المذهب ذكره شيخنا، أو تعيينه؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يؤخذ بتعيينها كفراً، وهو الصحيح من المذهب.

قال الشيخ تقي الدين: هذا ظاهر المذهب كما قال المصنف.

وبه قطع في المغني، والبلغة، والشرح، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم.

وقدّمه في الفائت، وهو ظاهر ما قدّمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يؤخذ بتعيين الولي.

قلت: ويتوجه فرق بين الأب وغيره، فيؤخذ بتعيين الأب دون غيره، والمسألة مفروضة في المجبرة، ولا يكون إلا الأب، والوصي في ذلك، والله أعلم.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ أَرَادَتْ الْجَارِيَةُ رَجُلًا وَأَرَادَ الْوَلِيُّ غَيْرَهُ أَتَبَعَ هَوَاهَا.
وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَةٌ: أَنَّ الْجَدَّ يُجْبِرُ كَالْأَبِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَلَا يُجْبِرُ بَقِيَّةَ الْأَوْلِيَاءِ حُرَّةً، وَالْأَصَحُّ إِلَّا الْمَجْنُونَةُ مَعَ شَهْوَةِ الرِّجَالِ كَحَاكِمٍ فِي الْأَصَحِّ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَجْهًا: حَاكِمٌ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَلِيَّهَا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ قَوْلَ الْأَطْيَاءِ تَزُولُ عَنْهَا بِالتَّزْوِيجِ كَالشَّهْوَةِ.
وَعَنْهُ: لَهُمْ تَزْوِيجٌ صَغِيرَةً كَالْحَاكِمِ^(١)، وَيُقِيدُ الْحِلُّ وَيَقِيَّةُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، وَكَذَا الْإِرْثُ.
وَفِي الْفُصُولِ: لَا.

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي يَتِيمَةِ زُوجَتْ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَتَوَارَثَانِ؟ قَالَ: فِيهِ اخْتِلَافٌ، قَالَ قَتَادَةُ: لَا يَتَوَارَثَانِ،
وَيَمْلِكُ كُلُّ بِنَاكِحٍ لَزُومُهُ مَوْقُوفٌ، وَلَفْظُ الْقَاضِي: فَسَخَهُ مَوْقُوفٌ.
وَكُلُّ بِنَاكِحٍ صَحِيحُهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْإِجَارَةِ، فَالْأَحْكَامُ مِنَ الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ مُتَقِيَّةٌ فِيهِ، وَلَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
ابْنِ الْجَوْزِيِّ: فِي صَغِيرٍ مِثْلِهَا، وَأَخَذَ فِي الْخِلَافِ الْمَنْعَ فِيهَا مِنْ نَصِّهِ فِيهِ، وَإِذَا نَصَّ فِي ابْنِ الْإِبْنِ، وَهُوَ يُمْكِنُهُ الْخِلَاصُ
فَبُنْتُ الْإِبْنِ أَوَّلَى، وَقَاسَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَيْهَا، فَذَلِكَ عَلَى التَّسْوِيَةِ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي صَغِيرٍ زُوجَهُ عَنْهُ قَالَ: إِنْ رَضِيَ بِهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ جَازٍ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فُسِيخٌ.
وَإِذَا الشَّيْخُ -بَوْطُهُ فِي قَبْلِ، وَالْأَصَحُّ وَلَوْ بَزَنَى.
قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: لِأَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِشَيْبٍ دَخَلًا، وَعَنْهُ: زَوَالُ عِلَّتِهَا مُطْلَقًا وَلَوْ بِوَطْءٍ دُبُرٍ - النُّطْقِ، وَلَوْ عَادَتْ بِكَارْتِهَا،
ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَالْبَكْرُ الصَّمَاتُ، وَلَوْ بَكَتْ، وَتَطْلُقُهَا أَبْلَغُ.
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ مَعَ غَيْرِ أَبِي.

فَصْلٌ

وَيُشْتَرَطُ الْوَلِيُّ، فَلَا تَزُوجُ نَفْسَهَا وَلَا غَيْرَهَا، فَيُزَوِّجُ بِإِذْنِهَا تَطْلُقًا أَمَتَهَا مَنْ يَزُوجُهَا.
وَعَنْهُ: أَيُّ رَجُلٍ أَذْنَتْ لَهُ.
وَعَنْهُ: هِيَ، تَعْقِدُهُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ صَبِيَّةٌ تَزُوجُهَا لِنَفْسِهَا وَلِغَيْرِهَا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، وَبِدُونِهِ كَقَضُولِي، فَيُطْلَقُ، فَلِنْ أَبِي، فَسَخَهُ
حَاكِمٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَهَلْ ثَبِتَ بِنَصٍّ فَيَنْقُضُ حُكْمَ مَنْ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.
وَفِي الْوَسِيلَةِ رَوَايَتَانِ (م ٥)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (ولا يجبر بقية الأولياء حرة وعنه لهم تزويج صغيرة كالحاكم). انتهى.

ظاهر هذه العبارة: أنَّ للحاكم تزويج الصغيرة وإن منعنا غيره من الأولياء، وأنه محلُّ وفاقٍ، ولم أر من وافقه على ذلك، بل قد
صرَّح في المستوعب، والرعاية وغيرهما بغير ذلك، ونصَّ عليه أحمد، وكذا صاحب الفصول، ومع ذلك فله وجه؛ لأنه أعلم بالمصالح
من غيره من الأولياء، لكن يحتاج إلى موافق على ذلك، ولعله: وعنه: لهم تزويج صغيرة كالأب، فسبق القلم، والله أعلم.
وقد ثبت على ذلك أيضًا القاضي محب الدين وشيخنا في حواشيها، وذكر شيخنا كلام القاضي في الجرء: للحاكم تزويج الغلام؛
لأنه يلي ماله فقال: هذا التعليل يشمل الذكر، والأنثى؛ لأنه يلي مال كل واحد منهما، وهو موافق لما قال المصنف، قال شيخنا:
والمرجع الأول.

(٢) (مسألة - ٥): قوله في اشتراط الولي لو زوجت نفسها بدون إذن ولي: ف (كقضولي فيطلق فإن أبى فسخه الحاكم، نص عليه،
وهل ثبت بنص فينقض حكم من حكم بصحته؟ فيه وجهان، وفي الوسيلة روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: لا ينقض، وهو الصحيح، قدّمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم، ونصروه، وصحّحه المجد في شرحه.
والوجه الثاني: ينقض، خرّجه القاضي، وهو قول الإصطخري من الشافعية.

وَعَنْ: لَهَا أَنْ تَأْمُرَ رَجُلًا يُزَوِّجَهَا.

وَعَنْ: وَتُزَوِّجَ نَفْسَهَا، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «إِذَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَبَيْكَا حُجًا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ» لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَصِيرِ إِلَى الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ مِنَ الْقَوْلِ لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُهُ قَالُوا: كَذَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللَّغَةِ: ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ. وَعَتِيقَتُهَا كَأَمَتِهَا.

اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي الْحَجَرِ وَشَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْخِرَاقِيِّ إِنْ طَلَبْتَ وَادْنَتْ وَقَلْنَا تَلِي عَلَيْهَا، فِي رِوَايَةٍ، فَلَوْ عَضَلَتْ الْمَوْلَاةُ زَوْجَ وَلِيِّهَا فَقِي إِذْنُ سُلْطَانٍ وَجَهَانٍ (م ٦) ^(١) فِي التَّرْغِيبِ.

وَفِي أُخْرَى: لَا تَلِي (م ٧) ^(٢)، فَيُزَوِّجُ بِذَوْنِ إِذْنِهَا أَقْرَبُ عَصَبَتِهَا ثُمَّ السُّلْطَانُ، وَيُجْبَرُ مَنْ يُجْبَرُ الْمَوْلَاةُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْمُتَعَقَّةُ فِي الْمَرْضِ هَلْ يُزَوِّجُهَا قَرِيبُهَا؟ فِيهِ وَجْهَانُ.

وَشَرَطُ الْوَلِيِّ كَوْنُهُ عَاقِلًا ذَكَرًا مُوَافِقًا فِي دِينِهَا حُرًّا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْإِنْصَارِ احْتِمَالٌ: يَلِي عَلَى ابْنَتِهِ، ثُمَّ جَوْرُهُ بِإِذْنِ سَيِّدٍ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي شَهَادَتِهِ، أَمَّا الْقَضَاءُ وَلَايَتُهُ عَلَى ابْنَتِهِ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يُعْرَفُ فِيهِ رِوَايَةٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيحًا، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَالْقَضَاءُ مُنْصَبٌ شَرِيفٌ وَالْوَلَايَةُ تَسْتَدْعِي نَظْرًا دَائِمًا لَيْلًا وَنَهَارًا فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ.

وَفِي الْبُرُوضَةِ، هَلْ لِلْعَبْدِ وَلَايَةٌ عَلَى الْحُرِّ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، قَالَ: وَلَا وَلَايَةَ لِكَاثِرٍ عَلَى ابْنَتِهِ وَلَا غَيْرِهَا.

قِيلَ: عَدَلًا.

وَقِيلَ: مُسْتَوْرَ الْحَالِ (م ٨) ^(٣).

وَعَنْ: وَقَاسِمًا كَسُلْطَانٍ، وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو الْخَطَّابِ.

وَعَنْ: وَصَبِيًّا.

وَفِي الْمَحْرُورِ وَغَيْرِهِ: رَهْبِيًّا.

وَفِي الْوَأَصِيحِ: عَارِفًا بِالْمَصَالِحِ لَا شَيْخًا كَبِيرًا جَاهِلًا بِالْمُصْلَحَةِ وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَوْ مُفْرَطًا فِيهَا أَوْ مُقْصَرًا، وَمَعْنَاهُ فِي الْفُصُولِ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْعَضْلَ مَانِعًا وَإِنْ لَمْ يَفْسُقْ بِهِ؛ لِعَدَمِ الشَّفَقَةِ،

وَشَرَطُ الْوَلِيِّ الْإِشْفَاقَ، وَفِي زَوَالِهَا بِإِعْمَاءٍ وَعَمَى وَجْهَةٍ، لَا يَسْقُو، وَإِنْ جُنَّ أَحْيَانًا أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ عَقْلُهُ بِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ أَحْرَمَ أَنْتَظِرْ، ثَقَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ فِي مَجْنُونٍ وَيَنْقَى وَكَيْلُهُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وعتققتها كأمته) إن طلبت واذنت وقلنا تلي عليها في رواية، فلو عضلت المولاة زوج ولها ففسى إذن

سلطان وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يستأذن، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقواعد المذهب تقتضيه.

والوجه الثاني: لا بد من إذنه، وهو ضعيف.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وعتققتها كأمته) في رواية، وفي أخرى: لا تلي). انتهى.

إحداهما: هي كالأمة، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الخرقى، قال الشيخ في المغني، والشارح: هذا أصح، واختاره ابن أبي

الحجر من الأصحاب، والشيخ تقي الدين وقطع به ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: لا تلي نكاحها وإن وليت نكاح أمته.

(٣) (مسألة - ٨): قوله في شروط الولي: (قيل: عدلا، وقيل مستور الحال). انتهى.

أحدهما: يكفي مستور الحال.

وهو الصحيح، وبه قطع في الكافي، والمحرر، والمنور وغيرهم، وهو الصواب.

والقول الثاني: تشترط العدالة ظاهرا وباطنا، وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وَقِيلَ: هَلْ هِيَ لَابَعْدَ أَوْ حَاكِمٍ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَكَذَا إِنْ أُخْرِمَ وَكَيْلٌ ثُمَّ حُلٌّ.
وَأَحَقُّ وَلِيٌّ بِنِكَاحِ خُرَّةٍ أَبُوهَا ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَمَلًا، ثُمَّ ابْنُهَا، ثُمَّ ابْنَةُ نَزَلٍ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَأَخَذَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ مِنْ نَقْلِ
حَنْبَلٍ: الْعَصْبَةُ فِيهِ مَنْ أَحْزَرَ الْمَالَ.
ثُمَّ أَخُوها لِأَبَوَيْهَا، ثُمَّ لَأَبِيهَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَجَمَاعَةٌ.
وَعَنْهُ: هُمَا سَوَاءٌ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَمِثْلُهُ تَحْمُلُ الْعَقْلَ وَصَلَاةَ الْمَيْتِ، وَإِنَّا عَمَّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأَمٍّ.
وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: الْأَخَ لِأَبَوَيْنِ أَوَّلَى، فَإِنْ زُوِّجَ الْأَخُ لِلْأَبِ كَانَ جَائِزًا، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصْبَةٍ نَسِيبٍ
كَالْإِرْثِ.

وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ الْإِبْنُ عَلَى الْجَدِّ.
وَعَنْهُ: عَلَيْهَا يُقَدَّمُ الْأَخُ عَلَى الْجَدِّ.
وَعَنْهُ: سَوَاءٌ، ثُمَّ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصْبَتِهِ.
وَقِيلَ: يُقَدَّمُ أَبُو الْمُعْتَقِ عَلَى ابْنِهِ، ثُمَّ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَالْقَاضِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأَمِيرِ فِي هَذَا.
وَعَنْهُ: أَوْ وَالِي الْبَلَدِ وَكَبِيرُهُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.
وَعَنْهُ: أَوْ مَنْ اسْلَمَتْ عَلَى يَدَيْهِ، قَالَ شَيْخُنَا: تَزْوِيجُ الْإِيَامَى فَرَضٌ كِفَايَةً (ع)، فَإِنْ أَبَاهُ حَاكِمٌ إِلَّا بِظُلْمٍ كَطَلَبِهِ جُعْلًا لَا
يَسْتَحِقُّهُ صَارَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَقِيلَ: تَوَكَّلْ مَنْ يُزَوِّجُهَا.
وَقِيلَ: لَا تَتَزَوَّجُ كِلَاهُمَا لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَالصَّحِيحُ مَا نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: يُزَوِّجُهَا ذُو السُّلْطَانِ فِي
ذَلِكَ الْمَكَانِ، كَالْعَضْلِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ وَكَتَلَتْ.
وَعَنْهُ: ثُمَّ عَدَلٌ.

وَوَلِيَ الْأُمَّةَ حَتَّى الْإِبْقَى سَيِّدَهَا وَلَوْ مَكَاتِبًا فَاسِقًا، وَتَجَبَّرَ غَيْرُ الْمَكَاتِبَةِ، وَفِيهَا فِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ وَجْهٌ، وَيُعْتَبَرُ فِي
مُعْتَقٍ بَعْضُهَا إِذْنُهَا وَإِذْنُ مَالِكِ الْبَقِيَّةِ، كَأَمَّا لَاتَيْنِ.
وَيَقُولُ كُلُّ مِنْهُمَا زَوْجَتُهَا، وَلَا يَبْعُضُهَا، قَالَهُ فِي الْفُصُولِ وَالْمَذْهَبِ وَالتَّرْغِيبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّجَرُّنَةَ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ
وَالْإِجَارَةِ.

وَلَا يَلِي مُسْلِمٌ نِكَاحَ كَافِرَةٍ غَيْرِ أُمِّيٍّ وَأُمِّيٌّ مُوَلِيٌّ إِلَّا سُلْطَانٌ، وَلَا كَافِرٌ نِكَاحَ مُسْلِمَةٍ غَيْرِ نَحْوِ أُمٍّ وَلَدٍ^(١).
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَبَنِيهِ فِي وَلَايَةِ فَاسِقٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينَ، وَيَلِي كَافِرٌ بِشُرُوطٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي مُسْلِمٍ نِكَاحَ مُوَلِّيَّتِهِ الْكَافِرَةِ مِنْ
كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ، وَهَلْ يَبَاشِرُ تَزْوِيجَ مُسْلِمٍ حَيْثُ زَوْجُهُ أَوْ مُسْلِمٍ يَأْذِنُهُ أَوْ حَاكِمٍ؟ فِيهِ أَوْجُهَةٌ (م ٩)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (ولا يلي كافر نكاح مسلمة غير نحو أم ولده). انتهى.

قطع بذلك، وهو المذهب، جزم به في الإيضاح، والنظم، والوجيز وغيرهم.

واختاره أبو الخطاب في خلافه، وابن البناء في خصاله.

وقيل: لا، يلي نكاح ذلك أيضًا، اختاره الحرقفي، والشيخ الموفق، والشارح وابن رزين وابن نصر الله في حواشيه وغيرهم، وهو
ظاهر ما قدمه في المقنع، والمحرز، فإنهما قالا: يليه، في وجوه، فدل أن المشهور خلافه، ولم يذكر المصنف هذا القول مع قوته، وأطلقهما
في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة الرعائين، والحاوي وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (ويلي كافر بشروط معتبرة في مسلم نكاح موليته الكافرة من كافر ومسلم، وهل يباشر تزويج مسلم

حيث زوجه أو مسلم بإذنه أو حاكم؟ فيه أوجه). انتهى.

وأطلقها في المحرز، والحاوي الصغير.

أحدها: يباشره بنفسه، وهو الصحيح، صححه في المغني، والشرح، والنظم.

وهو ظاهر كلام ابن رزين في شرحه وغيره، وقاله الأزجي.

وَقِيلَ: لَا يَلِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَعَلَى قِيَاسِهِ: لَا يَلِي مَالَهَا، قَالَهُ الْقَاضِي.
وَفِي الْإِنْصَارِ فِي شَهَادَتِهِمْ: يَلِيهِ، وَفِي تَعْلِيلِ ابْنِ الْمُنَيِّ فِي وَلايَةِ الْفَاسِقِ: لَا يَلِيهِ كَافِرٌ إِلَّا عَدَلٌ فِي دِينِهِ، وَلَوْ سَلَمْنَا
فَلَيْثًا يُؤَدِّي إِلَى الْقَذْحِ فِي نَسَبِ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيِّ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ وَلايَةُ الْمَالِ.
فَإِنْ عَضَلَ أَقْرَبَ أَوْلِيَاءَ حُرَّةٍ فَلَمْ يُزَوِّجْهَا بِكَفَاءٍ رَهْنَتْهُ بِمَا صَحَّ مَهْرًا، وَيَفْسُقُ بِهِ إِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ
وَعَبْرَهُ إِنْ تَكَرَّرَ، أَوْ غَابَ عَيْنُهُ مُنْقَطَعَةً، زَوْجَ الْأَبْعَدِ كَجُنُونِهِ.
وَعَنْهُ: الْحَاكِمُ.

وَعَنْهُ: فِي الْعَضَلِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
وَفِي الْإِنْصَارِ رَجَّةٌ: لَا تَنْقِلُ وَلايَةَ مَالٍ إِلَيْهِ بِالْغَيْبَةِ، وَالْغَيْبَةُ مَا لَا تَنْقُطُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: مَسَافَةٌ قَصْرٌ.
وَعَنْهُ: مَا تَصِلُ الْقَائِلَةُ مَرَّةً فِي سَنَةٍ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَاخْتَارَ الْحَرَقِيُّ مَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ لَا يَصِلُ جَوَابُهُ.
وَقِيلَ: مَا تَسْتَضِيرُ بِهِ الزَّوْجَةَ.
وَقِيلَ: فَوْتُ كَفَاءٍ رَاغِبٍ.

وَمَنْ تَعَدَّرَتْ مَرَاجَعَتَهُ كَمَحْبُوسٍ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ كَبَعِيدٍ.
فَإِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ بِدُونِ ذَلِكَ فَكَفْضُولِي، وَإِنْ زَوَّجَ لِغَيْرِهِ فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ، كَذَمِيَّةٌ وَقِيلَ: كَفْضُولِي، وَعِنْدَ شَيْخِنَا طَلَاقٌ
كَفْضُولِي (م ١٠) (١).

وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّةً غَيْرَهُ فَمَلَكَهَا مِنْ تَحْرُمٍ عَلَيْهِ فَأَجَازَهُ فَوَجَّهَانِ (م ١١) (٢)، وَوَكِيلُهُ كَهْوٌ، فَإِنْ زَوَّجَ نَفْسَهُ فَكَفْضُولِي.
وَلَا يَكْفِي إِذْنُهَا لِمَوْلَاهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَقِيلَ: لَا يُوَكَّلُ غَيْرُ مُجْتَبِرٍ بِإِذْنٍ إِلَّا حَاكِمٌ (٣).
وَقِيلَ: وَلَا مُجْبِرٌ.
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ التَّعْيِينُ لِغَيْرِ مُجْتَبِرٍ.
وَقِيلَ: وَلَهُ.

= وجزم به في الزوج وغيره وقدمه في الرعايتين، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يعقده مسلم بإذنه.

والوجه الثالث: يعقده حاكم بإذنه، قاله في الرعاية الكبرى: وهو أولى.

قلت: وفيه خروج من الخلاف.

(١) (مسألة - ١٠): قوله بعد ذكر حكم الغيبة: (فإن زوَّجَ الأبعد بدون ذلك فكفْضُولِي، وإن زوَّجَ لغيره فقل لا يصح، كذمِيَّةٌ،
وقيل: كفْضُولِي، وعند شيخنا طلاقٌ كفْضُولِي). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب.

وصورة المسألة: لو تزوَّجَ الأجنبي لغيره من غير إذنه.

قلت: هي إلى مسألة الفضولي أقرب، فتعطي حكمها، والقول الآخر لا يصح، وإن صحَّ نكاح الفضولي.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن زوَّجَ أمة غيره فملكها من تحريم عليه فأجازه فوجهان). انتهى.

يعني: إذا زوَّجَ الأجنبي أمة غيره ثم ملكها من تحريم عليه، كأخيها وعمها ونحوهما، فأجازه، فهل يصحُّ كالفْضُولِي أو لا يصحُّ هنا،
وإن صحَّ في الفضولي؟ هذا الذي يظهر.

والذي يظهر: أنَّ النكاح هنا لا يصحُّ، وإن صحَّ في نكاح الفضولي إذا أجازه الولي؛ لأنَّ حالة التزويج هنا كان من ملكها غير ولي
البنت، والله أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (ووكيله كهو... وقيل: لا يوكل غير مجبر بلا إذن إلا حاكم). انتهى.

فظاهر هذا: أنَّ للولي أن يوكل من غير إذن من يريد أن يزوجه، وهو صحيح، وهو المذهب، وتقدَّم في باب الوكالة أنَّ ظاهر ما
قدَّم هناك عدم الصَّحَّة من غير إذن، وتقدَّم التنبيه عليه هناك.

وفي الترغيب: لو منعت الولي من التوكيل امتنع.
 ويتقيد وكيل أو ولي مطلق بالكفاءة إن اشترط، ذكره في الترغيب.
 وإن قال زوج أو قبل من وكيله زيد أو أحد وكيليه فزوج أو قبل من وكيله عمرو لم يصح ذلك.
 ويقول لو وكيل الزوج: زوجت بنتي أو موليتي فلانة لفلان، أو زوجت موكلك فلانا [فلانة] ولا يقول: منك، فيقول:
 قبلت تزويجها أو نكاحها لفلان، فلو لم يقل لفلان فوجهان في الترغيب (م ١٢)^(١).
 وقيل: يصح توكيل فاسق ونحوه في إيجابه، كقبوله، في أحد الوجهين (م ١٣)^(٢)، ووصيته فيه كهُوَ.
 وقيل: لا يجبر ولا يزوج من لا إذن لها، اختاره أبو بكر وابن أبي موسى.
 وعنه: لا تصح وصيته به.
 وعنه: لا تصح مع عصبة، اختاره ابن حامد.
 وهل للوصي الوصية به أو يوكل؟ في الترغيب فيه الروايتان.
 وفي النوادر: ظاهر المذهب جوازها.
 وإن تزوج صغير بوصية كائني، وكذا في المغني وغيره في تزويج صغير بوصية فيه.
 وفي الخيارات: أو وصي ناظر له في التزويج، وظاهر كلام القاضي والمحرر: الوصي مطلقاً، وجزم به شيخنا، وأنه
 قولهما إن وصي المال يزوج الصغير، والأول أظهر، كما لا يزوج الصغيرة.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (ويقول لو وكيل الزوج: زوجت بنتي أو موليتي فلانة لفلان أو زوجت موكلك فلانا فلانة، ولا يقول: منك، فيقول: قبلت تزويجها أو نكاحها لفلان، فلو لم يقل لفلان فوجهان في الترغيب). انتهى.
 قال في الرعاية الكبرى: إن قال: قبلت هذا النكاح ونوى أنه قبله لموكله ولم يذكره صح.
 قلت: يحتمل ضده، بخلاف البيع. انتهى.
 والصواب ما قدمه في الرعاية.
 وقال المصنف في الوكالة: (ويعتبر لصحة عقد النكاح فقط تسمية موكل، ذكره في الانتصار، والمتخب، والمغني).
 واقتصر عليه، فظاهره عدم الصحة مع اقتصره عليه.
 وقال في آخر جامع الإيمان: (ولا بد في النكاح من الإضافة). انتهى.
 والصواب ما قلناه، والله أعلم.
 وهذه المسألة قطع فيها المصنف بحكم في باب الوكالة، وأطلق الخلاف هنا عن صاحب الترغيب، واقتصر عليه، مع أن الخلاف
 الذي ذكره مقيد بأن ينوي أن ذلك لموكله، كما قاله في الرعاية، ولم يقيد، وهو يحتمل أن يكون محل الوجهين اللذين في الترغيب في
 مسألة القبول.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وقيل: يصح توكيل فاسق ونحوه في إيجابه، كقبوله في أحد الوجهين). انتهى.
 وأطلقهما في الرعاية الصغير، والحاوين، والفاق وغيرهم.
 أحدهما: لا تشترط عدالة الوكيل في قبول النكاح، كموكله، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب وابن عقيل، وابن عبدوس في
 تذكرته، وغيرهم.
 وقدم في المغني، والشرح وقال: هذا أولى، وهو القياس. انتهى.
 وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.
 وقدمه في الكافي، وصححه ابن نصر الله في حواشيه.
 والوجه الثاني: تشترط عدالته في القبول كالإيجاب، اختاره القاضي، وقدمه ابن رزين في شرحه، والرعاية الكبرى، وصححه
 الناظم.

قال في التلخيص: اختاره أصحابنا إلا ابن عقيل. انتهى.
 وهذه المسألة بعينها قد ذكرها المصنف في باب الوكالة، وأطلق الخلاف فيها أيضاً، فحصل التكرار.

وفي الرعاية: يُزوجه بعد أبيه.

وقيل: حاكم.

وإن استوى ولياً حرّاً فليهما زوج صح، والاولى تقديم أفضل ثم أسن ثم القرعة.

وفي مختصر ابن رزين: يقدم أعلم ثم أسن ثم أفضل ثم يقرع، فإن سبق غير من قرع فزوج صح، في الأصح، وإن أذنت لواحد تعين، وإن زوج وليان لاثنين وجهل السابق فسحهما الحاكم، ونصه: لها نصف المهر، ويفترعان عليه.

وقيل: لا.

وعنه: النكاح مفسوخ، ذكره في النوادر.

وقدّمه في التبصرة.

وعنه: يقرع، فمن قرع فعنه: هي له، اختاره أبو بكر النجاد ونقله ابن منصور.

وعنه: يجدد القارع عقده بإذنها (م ١٤) (١).

وعلى الأصح: يعتبر طلاق صاحبه، فإن أبي فحاكم.

وقيل: إن جهل وفوعهما مّا بطلا، كالعلم به.

وإن علم سبقه ونسي فقيل كجهله، وعند أبي بكر: يقف لنعلمه (م ١٥) (٢).

وإن أقرت لأحدهما بالسبق لم يقبل، على الأصح، ويقدم أصلح الحاطيين مطلقاً، نقله ابن هانئ.

وفي النوادر: ينبغي أن يختار لوليته شاباً حسن الصورة.

وليولي مجبر في طرفي العقد وتوليتهما، كترجيع عبده الصغير بأمته أو بنته، وكذلك لغيره، فيكفي: زوجت فلانة فلانة، أو تزوجتها إن كان هو الزوج.

وقيل: يعتبر إيجاب وقبول.

وعنه: بل يؤكل، اختاره جماعة.

وقيل: لا [ثم قال: وقيل: يولي طرفياً] إمام أعظم، كوالد، وأطلق في الترغيب روايتين في تولية طرفيه، ثم قال:

وقيل: تولية طرفيه تختص بمجبر.

ومن قال: قد جعلت عتي أمي صداقها، أو عكس، أو جعلت عتقك صداقك، نقله صالح وغيره، أو قد أعنتها،

(١) (مسألة - ١٤): قوله فيما إذا زوج وليان وجهل السابق: (وعنه: يقرع، فمن قرع فعنه: هي له، اختاره أبو بكر النجاد، ونقله

ابن منصور، وعنه يجدد القارع عقده بإذنها). انتهى.

وأطلقهما في المذهب:

إحداهما: يجدد القارع عقده بإذنها، وهو الصحيح، وبه قطع في الكافي، والمقنع، والحري، والنظم وغيرهم.

قال الزركشي: قال أبو بكر أحمد بن سليمان النجاد: من خرجت له القرعة جدد نكاحه. انتهى.

والرواية الأخرى: هي للقارع من غير تجديد عقد، اختاره أبو بكر النجاد، ونقله ابن منصور، كما قال المصنف.

قال الزركشي: هذا ظاهر كلام الجمهور: ابن أبي موسى، والقاضي وأصحابه، وصرح به القاضي في الروايتين وابن عقيل.

وقدّمه في الرعايتين، والحاري الصغير، والقواعد الفقهية، ومال إليه، واختاره الشيخ تقي الدين.

تنبيه: اختلف المصنف والزركشي في النقل عن أبي بكر النجاد فيحتمل أن يكونا قولين له، أو يكون في أحد الكتابين غلطاً، أو

يكونا اثنين، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن علم سبقه ونسي فقيل كجهله، وعند أبي بكر يقف ليعلمه). انتهى.

القول الأول: هو الصحيح، وعليه الأكثر، قال الزركشي: لا إشكال في جريان الروايتين في هذه الصورة، وكذا أجزاها فيها في

المستوعب، والمغني، والشرح، والرعايتين، والحاري الصغير وغيرهم.

وقول أبي بكر اختاره ابن حمدان في الرعاية الكبرى.

وَجَعَلْتُ عَقْفَهَا صَدَاقَهَا، أَوْ عَلَى أَنْ عَقَفَهَا صَدَاقَهَا، أَوْ عَلَى أَنْ أَتَزَوَّجَكَ وَعِنْتِي صَدَاقُكَ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، مُتَّصِلًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، صَحَّ بِشَهَادَةٍ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَقَالَ ابْنُ خَالِدٍ، مَعَ قَوْلِهِ: وَتَزَوَّجْتَهَا، فَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ رَجَعَ بِنِصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ عَتَقِهِ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَهَلْ يَنْتَظِرُ الْقُدْرَةَ أَوْ تُسْتَسْقَى؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١٦)^(١)، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.
وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ اخْتَارُهُ جَمَاعَةٌ، وَتُسْتَأْيَفُ بِكَاحٍ يَأْذِنُهَا، فَإِنْ أَبَتْ لَزِمَهَا قِيمَتُهَا.
وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُتَخَبِّ فِي الصُّورَةِ الْآخِرَةِ.
وَأِنْ أَعْتَقَتْ عَبْدَهَا عَلَى تَزَوُّجِهِ بِهَا بِسُؤَالِهِ أَوْ لَا، عَتَقَ مَجَانًا.
وَأِنْ قَالَ: اعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَنْ أَدُوجَكَ ابْتِغَاءَ لِرَمْتِهِ قِيمَتُهُ، لِأَنَّ الْأَمْوَالَ لَا تُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ عَلَيْهَا بِالْشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ: أَغْنِ عَبْدَكَ عَلَى أَنْ أَيْعِكَ عَبْدِي؛ وَلِأَنَّهُ غَرَّةٌ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَضْمَنُ كُلُّ غَارٍ فِي مَالٍ حَتَّى أَتْلَفَ الْغَرُورَ مَالَهُ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ مِلْكَهُ عَلَى بَذْلِ لَمْ يَسْلَمْ.

فصل

الشرط الرابع: بَيِّنَةٌ، اخْتِطَاطًا لِلنَّسَبِ، خَوْفُ الْإِنْكَارِ، وَيَكْفِي مُشْتَوْرَةٌ.
وَقِيلَ: إِنْ ثَبَّتَ بِهَا.

وَفِي الْمُتَخَبِّ يَثْبُتُ بِهَا مَعَ اعْتِرَافِهِ مُتَقَدِّمٌ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ قَابَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَكَمُسْتَوْرٍ.
وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: وَأَعْلَانُهُ أَيْضًا، وَعَنْهُ إِعْلَانُهُ فَقَطُّ.
وَعَنْهُ: أَحَدُهُمَا، ذَكَرَهُنَّ شَيْخُنَا، وَفِي شَهَادَةِ عَدُوِّي الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ الْوَلِيِّ وَجَهَانٍ (م ١٧)^(٢).
وَفِي مُتَهَمٍ لِرَجْمِ رَوَايَتَانِ (م ١٨)^(٣).

(١) (مسألة - ١٦): قوله فيما إذا جعل عتق أمته صداقها: (فإن طلق قبل الدخول رجع بنصف قيمتها يوم عتقه، فإن لم تقدر فهل ينتظر القدرة أو تستسقى؟ فيه روايتان، نص عليهما). انتهى.
وأطلقهما ابن رزين في شرحه، قال القاضي: أصلهما المفلس إذا كان له حرفة هل يجبر على الاكتساب؟ على الروايتين فيه. انتهى.
والصحيح من المذهب: أنه يجبر.
وقال في المغني، والشرح: وإن كانت معسرة فهل تنظر إلى الميسرة أو تجبر على الكسب؟ على وجهين، أصلهما في المفلس هل يجبر على الكسب؟ على روايتين. انتهى.
وهو موافق لما قال القاضي، فتلخص أن هؤلاء الجماعة قالوا: أصلها المفلس، والصحيح في المفلس الإيجاب، فكلما يكون الصحيح الإيجاب هنا، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله في الشهادة: (وفي شهادة عدوي الزوجين أو أحدهما أو الولي وجهان).
وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنع، والمهادي، والبلغة، والمحرر، والشرح، والنظم وشرح ابن منجأ وابن رزين، والرعائين، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم.
أحدهما: ينعقد، وهو الصحيح، اختاره ابن بطّة، وابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز ومتنخب الأدعي.

قال في تجريد العناية: لا ينعقد، في رواية، فدل على أن المقدم ينعقد.
والوجه الثاني: لا ينعقد، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

(٣) (مسألة - ١٨): قوله: (وفي متهم لرحم روايتان). انتهى.
إحدهما: لا ينعقد، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وصححه أيضًا في الهداية، والمذهب، والمستوعب في باب موانع الشهادة، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في المحرر، والنظم، والرعائين، والخلاصة، والحاوي الصغير في مواضع الشهادة.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان =

وَعَنْهُ: وَقَاسِقَةً، وَأَسْقَطَهَا أَكْثَرَهُمْ، وَذَكَرَهَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ، وَأَخَذَهَا فِي الْإِنْتِصَارِ مِنْ رَوَايَةِ مِثْنَى.
سُئِلَ أَحْمَدُ: إِذَا تَزَوَّجَ بَوَلًى وَشَهَدَ غَيْرَ عُدُولٍ هَلْ يَفْسُدُ مِنَ النِّكَاحِ شَيْءٌ؟ فَلَمْ يَزَلْ أَنَّهُ يَفْسُدُ مِنَ النِّكَاحِ شَيْءٌ.
وَأَخَذَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنْهَا عَدَمَ اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ فِي الْوَلِيِّ.
وَقِيلَ: وَكَافِرَةٌ مَعَ كُفْرِ الزَّوْجَةِ، وَقَبُولُ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.
وَعَنْهُ: تُسَنُّ فِيهِ، كَعَقْدِ غَيْرِهِ، فَتَصِحُّ بِدُونِهَا، قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَكْتُمُوهُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا.
وَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا يَبْطُلُ التَّوَاصِي بِكَيْتَابِهِ.
وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
وَلَا تُشْتَرَطُ الْكِفَاءَةُ، فَلَوْ زَوَّجَتْ بِغَيْرِ كِفَاءٍ بَرَضَاهُمْ صَحَّ، وَكَذَا بِرَضَا بَعْضِهِمْ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَيْمَنْ لَمْ يَرْضَ الْفَسْخُ مُتَرَاخِيًا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَعَنْهُ: لَا فُسْخَ لَا بَعْدَ.
وَعَنْهُ: هِيَ شَرْطٌ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَجَمَاعَةٌ، وَاحْتَجَّ جَمَاعَةٌ بِبَيْعِهِ مَالَهَا بِدُونِ تَمْيِيزِهِ، مَعَ أَنَّ الْمَالَ أَخْفُ مِنَ النِّكَاحِ؛
لِلدُّخُولِ الْبَدَلِ فِيهِ وَالْإِنَابَةِ وَالْمَخَابَةِ، وَيُحْكَمُ بِالْكُفُولِ فِيهِ، وَبِأَنَّ مَنَعَهَا تَزْوِيجَ نَفْسِهَا لِئَلَّا يَضَعَهَا فِي غَيْرِ كِفَاءٍ، فَيَبْطُلَ
الْعَقْدُ لِتَوَهُمِ الْعَارِ، فَهَذَا أَوْلَى؛ وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَظَرٌ؛ وَلَئِنْ الْوَلِيُّ إِذَا زَوَّجَهَا بِمَا كِفَاءٍ يَكُونُ قَاسِقًا.
وَلَوْ زَالَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ فَلَهَا فُسْخُهُ، كَعَقْدِهَا تَحْتَ عَيْدٍ.
وَقِيلَ: لَا، كَطُولِ خُرُوجِهِ مِنْ نِكَاحِ أُمَةٍ، وَكَوَلِّيَّتِهَا، وَفِيهِ خِلَافٌ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَقَدْ أُنْ مِثْلُهُ وَلِيٌّ وَلَدٌ، وَأَنَّهُ إِنْ طَرَأَ نَسَبٌ
فَاسْتَلْحَقَّ شَرِيفٌ مَجْهُولَةٌ أَوْ طَرَأَ صِلَاحٌ فَاحْتِمَالَانِ.
وَقِيلَ لِأَحْمَدَ فَيَمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ: يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.
وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: إِذَا شَرِبَ الْمُسْكِرَ تَخَلَّعَ مِنْهُ لَيْسَ لَهَا بِكَفَاءٍ.
وَالْكِفَاءَةُ الدِّينُ وَالنَّسَبُ، وَهُوَ الْمُنْصَبُ وَالْحُرَّةُ وَالْبَسَارُ، حَسَبُ مَا يَجِبُ لَهَا.
وَقِيلَ: تَسَاوِيَهُمَا فِيهِ، وَالصَّنَاعَةُ، فِي الْأَشْهَرِ عَنْهُ (و ش).
وَالصَّحَابَةُ فِي الْبَسَارِ أَوْجَةٌ، فَالِئِذَا يُعْتَبَرُ فِي أَهْلِ الْمَدْنِ، فَلَا تَزْوُجُ عَقِيقَةً بِفَاجِرٍ، وَلَا خُرَّةً بِعَبْدٍ.
وَعَنْهُ: وَلَا عَقِيقَ وَابْنَهُ بِخُرَّةٍ الْأَصْلِ، وَلَا مُوسِرَةً بِمَغْسِرٍ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مُتَوَلِّيًا، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، وَلَا بِنْتَ تَانِيٍّ وَهُوَ
رَبُّ الْعَقَارِ بِخَالِكٍ، وَلَا بِنْتَ بَرَّازٍ بِحَجَّامٍ، وَلَا عَرَبِيَّةً بِعَجَجِيٍّ (و ش) فِي الْكَلِّ.
وَعَنْهُ: وَلَا قُرَشِيَّةً بِغَيْرِ قُرَشِيٍّ، وَلَا هَاشِمِيَّةً بِغَيْرِ هَاشِمِيٍّ (و ش).
وَقِيلَ: نَسَاجُ كَحَائِكٍ.
وَعَنْهُ: لَيْسَ وَلَدُ الزَّوْنِيِّ كَفُؤًا لِذَاتِ نِسْبَةٍ كَعَرَبِيَّةٍ، وَإِنَّ الْمَوْلَى كِفَاءٌ لِمَوْلَاةٍ لَا لِمَنْ لَا وِلَاةَ عَلَيْهَا.
وَمَوْلَايَ بَنِي هَاشِمٍ لَا يُشَارِكُونَهُمْ فِي الْكِفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ، نَقَلَ الْمِمْوْنِيُّ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» فِي الصَّدَقَةِ، وَلَمْ
يَكُنْ عِنْدَهُ هَذَا هَكَذَا فِي التَّزْوِيجِ.

= وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَنْعَقِدُ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُتَخَبِّ لِلْأَدَمِيِّ.

قَالَ فِي تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ: لَا يَنْعَقِدُ، فِي رَوَايَةٍ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْدَمَ يَنْعَقِدُ.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى أَيْضًا: وَفِي ابْنِي الزَّوْجِينَ أَوْ ابْنِي أَحَدِهِمَا أَوْ أَبَوَيْهِمَا أَوْ أَبِي أَحَدِهِمَا وَكُلُّ ذِي رَحِمٍ عَرِمٍ مِنَ الزَّوْجِينَ
أَوْ مِنَ الْوَلِيِّ رَوَابِتَانِ. انْتَهَى.

وَأَطْلَقَهَا هُنَا فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْمَقْنَعِ، وَالْحَرْوِ، وَالشَّرْحِ وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ وَابْنُ مَنْجَا، وَالرِّعَايَةَ
الصُّغْرَى، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ ذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ فِي ابْنِي الزَّوْجِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَبَعْضُهُمْ عَنْهُمُ الرُّحْمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَهَذِهِ ثَمَانُ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ صَحَّحْتُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَنَقَلَ مُهْنًا: إِنَّهُ كُفَّءٌ لَهُمْ، ذَكَرَهُمَا فِي الْخِلَافِ، وَزَادَ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى مَا سَبَقَ أَنْ غَيَّرَ الْمُتَسَبِّبُ إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ الْمَشْهُورِينَ لَيْسَ كُفْوًا لِلْمُتَسَبِّبِ إِلَيْهِمَا، وَأَنْ مَنْ بُوِ عَيْبٌ مُبْتَدَأٌ لِلْفَسْخِ لَيْسَ كُفْوًا لِلسُّلَيْمَةِ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْفَسْخُ، فَلَهُمْ فِيهِ وَقْفٌ تَأْثِيرُ رِقِّ الْأُمَهَاتِ وَجَهَانٍ، وَأَنْ الْحَائِكَ وَنَحْوَهُ لَيْسَ كُفْوًا لِبَيْتِ الْخِيَاطِ وَنَحْوِهِ، وَلَا الْمُخْتَرِفُ لِبَيْتِ الْعَالِمِ، وَلَا الْمُبْتَدِعُ لِلسُّنَّةِ.

وَعَنْهُ الْكِفَاءَةُ الدِّينُ وَالنَّسَبُ (و هـ).

اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ.

وَقِيلَ: النَّسَبُ (و م).

وَقَالَ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا: إِذَا قُلْنَا هِيَ حَقٌّ لِلَّهِ أَعْتَبِرَ الدِّينَ فَقَطْ، قَالَ: وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ فِيهِ تَسَاهُلٌ وَعَدَمُ تَحْقِيقٍ، كَذَا قَالَ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي أَمْرٍ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ أَحْتِمَالٌ: يُخَيَّرُ مُعْتَقٌ تَحْتَهُ أَمَةً، وَذَكَرَهُ عَنْ (ش).

وَفِي الرِّوَايَةِ أَحْتِمَالٌ: يُنْطَلُ بِنَاءٌ عَلَى الرِّوَايَةِ: إِذَا اسْتَعْنَى عَنْ نِكَاحِ الْأَمَةِ بِخُرُوجِ بَطْلٍ.

قَالَ الْكِسَائِيُّ: قَوْلُهُمْ: لَا أَصْلَ لَهُ؛ أَيْ: لَا حَسَبَ.

وَلَا فَضْلَ، أَيْ لَا مَالٍ، وَلَا تُشْتَرَطُ الشَّهَادَةُ بِخُلُوقِهَا عَنِ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ (ش).

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَلَا الْإِشْهَادُ عَلَى إِذْنِهَا، وَكَذَا فِي تَعْلِيلِ ابْنِ الْمُنَيِّ فِي شَهَادَةِ الْفَاسِقِ فِي النِّكَاحِ: لَا تُعْتَبَرُ الشَّهَادَةُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ رِضَا الْوَلِيِّ أَقِيمَ مَقَامَ رِضَاهَا، وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ فِي الْعَدَالَةِ بَاطِنًا، وَكَلَامُ شَيْخِنَا فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ، قَالَ: وَفِي الْمَذْهَبِ عِلَافٌ شَاذٌ: يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَى إِذْنِهَا.

وَقَالَ: وَلَا يُزَوِّجُهَا الْعَاقِلُ نَائِبُ الْحَاكِمِ بِطَرِيقِ الْوِلَايَةِ لَا بِوَكَالَةِ الْوَلِيِّ حَتَّى يَعْلَمَ إِذْنَهَا، وَإِنْ ادَّعَى الزَّوْجُ إِذْنَهَا صَدَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا بَعْدَهُ؛ لِتَمَكِينِهَا لَهُ.

وَأُطْلِقَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ مُصَدِّقُ الشَّيْبِ؛ لِأَنَّهَا تَزَوَّجُ بِإِذْنِهَا ظَاهِرًا، بِخِلَافِ الْبَكْرِ فَإِنَّهُ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِلَا إِذْنِهَا، كَذَا قَالَ، وَهُوَ يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِبَكْرِ زَوْجِهَا أَبُوهَا وَقُلْنَا يُجْبِرُهَا، وَيَتَوَجَّهُ فِي دَعْوَى الْوَلِيِّ إِذْنَهَا كَذَلِكَ، وَذَكَرَ شَيْخِنَا قَوْلَهَا، وَإِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ فَأَنكَرَ وَرَثَتُهُ صَدَّقَتْ.

وَفِي الرُّوَايَةِ: إِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ إِذْنَهَا فَزَوَّجَهَا فَإِنْ أَجَارَتْ مَا ذَكَرَهُ صَحَّ، وَإِلَّا خَلَفَتْ وَتَنْفَسِخُ النِّكَاحُ، قَالَ: وَالَّذِي أَرَاهُ لِلْوَلِيِّ الْإِشْهَادَ، إِذَا تَنَكَّرَ فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب المحرمات في النكاح

يَحْرُمُ أَبَدًا بِالنَّسَبِ سِتْعُ: الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَإِنْ عَلَتْ، وَبَنَتُهُ وَلَوْ مُتَعَيَّةٌ بِلِعَانٍ، وَبَنَتْ أَيْمَهُ وَبَنَاتُهُمَا مِنْ بِلَاسٍ أَوْ شَبَهَةٍ وَإِنْ نَزَلْنَ. وَأَخْتُهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَبَنَتُهَا. وَبَنَتْ أَيْمَهَا.

وَبَنَتْ كُلَّ أُخٍ وَبَنَتُهَا. وَبَنَتْ أَيْمَهُ وَبَنَتُهَا وَإِنْ نَزَلْنَ. وَعَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَإِنْ عَلَتْ لَا بَنَاتَهُمَا.

وَتَلْخِيصُهُ يَحْرُمُ كُلُّ نَسَبِيَّةٍ سِوَى بَنَاتِ عَمِّ وَعَمٍّ وَبَنَاتِ خَالَاتِهِ وَخَالَاتِ الْمَذْكُورَاتِ فِي الْأَحْزَابِ. وَتَحْرُمُ عَمَّةُ أَبِيهِ وَأُمُّهُ لِلدُّخُولِ فِي عَمَاتِهِ، وَعَمَّةُ الْعَمِّ لِأَبٍ؛ لِأَنَّهَا عَمَّةُ أَبِيهِ، لَا لَأُمٍّ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ، وَتَحْرُمُ خَالَاتُ الْعَمِّ لِأُمٍّ لَا خَالَاتُ الْعَمِّ لِأَبٍ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ، وَعَمَّةُ الْخَالَاتِ لِأُمٍّ أَجْنَبِيَّةٌ لَا لِأَبٍ؛ لِأَنَّهَا عَمَّةُ الْأُمِّ.

وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي طَاعَةِ الرَّسُولِ: وَيَرْجِعُ فِي حَلِيلَةِ الْإِبْنِ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَى قَوْلِهِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَكَاحُ ابْنُ الرَّجُلِ مِنْ لَبَنِهِ بِمَنْزِلَةِ يَكَاحِ ابْنِهِ مِنْ صُلْبِهِ، تَأَوَّلْتُ فِيهِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» وَحَدِيثُ أَبِي الْقَعْقِيسِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَمْ يَقُلِ الشَّارِعُ: مَا يَحْرُمُ بِالمَصَاهِرَةِ، فَأَمَّ امْرَأَتَهُ بِرَضَاعٍ أَوْ امْرَأَتَهُ أَيْمَهُ أَوْ ابْنَهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ الَّتِي لَمْ تَرْضِعْهُ وَبَنَتْ امْرَأَتَهُ بِلَبَنٍ غَيْرِهِ حُرْمَتُهَا بِالنَّسَبِ، وَلَا نَسَبٌ وَلَا مَصَاهِرَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ فَلَا تَحْرِيمَ. وَيَحْرُمُ بِالصُّبْرِ مِنْ بِلَاسٍ أَوْ شَبَهَةٍ وَلَوْ بِوَطءٍ ذَبْرٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَالْمَغْنِيِّ وَالتَّرْغِيبِ. وَقِيلَ: لَا.

وَنَقَلَ بِشَرِّ بْنِ أَبِي مُوسَى: لَا يُعْجَبِي. وَنَقَلَ الْإِمَامُ: إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ الْحَلَالَ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالْحَرَامُ مُبَازٍ لِلْحَلَالِ، بَلَّغَنِي أَنَّ أَبَا يُوسُفَ سُئِلَ عَمَّنْ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ: هَلْ لَأَبِيهِ نَظَرٌ شَعْرَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَا أَعْجَبَ هَذَا بِشَبَهَةِ الْحَلَالِ، وَقَاسُوهُ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ فِي بَيْتِهِ مِنَ الزُّنَا: عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الزُّنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِأَبَائِهِمْ، يُرَوَى ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، «وَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ»، وَقَالَ: احْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ، وَاحْتَجَّ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ فَعَلَ يُوجِبُ تَحْرِيمًا، كَالرِّضَاعِ إِذَا غَضِبَ لَبَنُهَا وَأَرْضَعُ طِفْلًا نَشَرَ الْحُرْمَةَ، وَكَالْوَطءِ فِي ذَبْرٍ وَخِيضٍ، وَكَالْمُتَعَدِّيَةِ بِلَبَنٍ تَارَ بِوَطْئِهِ، وَهُوَ لَبَنُ الْفَحْلِ، فَالْمُخْلُوقَةُ مِنْ مَائِهِ أَوْلَى.

وَكَمَا تَحْرُمُ بَنَاتُ مَلَاعِنَةٍ وَمَجُوسِيَّةٍ وَمُرْتَدَّةٍ وَمُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا مَعَ عَدَمِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ. وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ: لَا يَنْشُرُ فِي وَجْهِ، وَعِنْدَ شَيْخُنَا: لَا يَنْشُرُ وَاعْتَبِرْ فِي مَوْضِعِ التَّوْبَةِ حَتَّى فِي اللَّوَاظِ. وَحَرَّمَ بَنَتُهُ مِنْ زَنَا وَأَنَّ وَطْأَهُ بَنَتُهُ غَلَطًا لَا يَنْشُرُ، لِكُونِهِ لَمْ يَخْذُلْهَا زَوْجَةً. وَلَمْ يَلْعَنُ يَكَاحًا أَرْبَعَ زَوَاجَةٍ أَبِيهِ وَكُلِّ جَدٍّ وَلَوْ بِرَضَاعٍ، وَزَوْجَتُهُ أَيْمَهُ كَذَلِكَ وَإِنْ نَزَلَ بِالْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ يَكَاحُ الْأَبِ الْكَافِرِ فَاسِيدًا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).

دُونَ بَنَاتِهِنَّ وَأُمَّهَاتِهِنَّ. وَفِي عَقْدٍ فَاسِيدٍ خِلَافٌ فِي الْإِنْصَارِ وَغَيْرِهِ. وَتَحْرُمُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَجَدَاتُهَا كَذَلِكَ بِالْعَقْدِ، وَبَنَاتُ زَوْجَتِهِ وَبَنَاتُ أَيْمَتِهَا كَذَلِكَ نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ وَإِنْ نَزَلْنَ، بِالدُّخُولِ.

وقيل: في جبره، واختاره ابن عقيل، وهن الرائب.
لا زوجة ربيبه، ذكره في المجرد والفنون.
فإن ماتت الأم أو بانت بعد الخلوة وقيل الدخول أبخن.
وعنه يحرمن بالموت والخلوة.

فإن كانت الموطوءة ميتة أو صغيرة لا يوطأ مثلها فوجهن (م ١) (١).
وفي المذهب: هو كنيكاح، وفيه بشبهة وجهان، والزنى كثيره (٢).
واحتج في رواية أبي الحارث بأن الحرام قد عمل حين أمر سودة أن تحتجب من ابن أمة زمعة.
وفي تحريمهم بمباشرة ولبس وخلوة ونظر فرج.
وعنه، ذكره أبو الحسين، ونقله الميموني وابن هانئ منها أو منه إذا كن لشهوة، روايان (م ٢، ٣) (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن كانت الموطوءة ميتة أو صغيرة لا يوطأ مثلها فوجهن). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرر، والشرح، وشرح ابن
منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير، وتجريد العناية وغيرهم.
أحدهما: لا يثبت التحريم بذلك، وهو الصحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح وحواشي ابن نصر الله
وغيرهما.

وقطع به في الوجيز وغيره، وقدمه ابن رزين في شرحه وغيره.
وقاله القاضي في خلافه في وطء الصغيرة، وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، وصححه الزركشي في الصغيرة.
والوجه الثاني: يثبت به التحريم، وقاله القاضي في الجامع في الصغيرة، وهو ظاهر ما قطع به في المنور فيهما.
(٢) تنبيه: قوله: (وفي المذهب هو كنيكاح، وفيه بشبهة وجهان، والزنى كثيره). انتهى.
هذا كله كلام ابن الجوزي في المذهب، وهو عجيب منه؛ لكونه جعل وطء الزنا كوطء الحلال، وحكى في وطء الشبهة وجهين.
واعلم أن الصحيح من المذهب: أن الوطء بشبهة يثبت به تحريم المصاهرة كالوطء الحلال، وعليه الأكثر، وحكا ابن المنذر إجماعاً،
وقدمه المصنف وغيره.

(٣) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وفي تحريمهم بمباشرة ولبس وخلوة ونظر فرج منها أو منه إذا كن لشهوة روايان). انتهى.
ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا باشر امرأة أو نظر إلى فرجها أو خلا بها أو فعلته هي لشهوة فهل ينشر ذلك الحرمة أم لا؟ أطلق
الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
وأطلقه في المغني، والشرح فيما إذا باشرها أو نظر إلى فرجها لشهوة.

إحدهما: لا ينشر ذلك الحرمة، وهو الصحيح.
قال في المذهب ومسبوك الذهب لم ينشر الحرمة، في أصح الروايتين، وصححه في التصحيح، والزركشي وحواشي ابن نصر الله وغيرهم.
وبه قطع في الوجيز، قال الشيخ الموفق، والشارح.
والصحيح: أن الخلوة بالمرأة لا تنشر الحرمة، قال ابن رزين في شرحه: ومن باشرها أو نظر إلى فرجها لم تثبت حرمة، في الأظهر،
وقال: ولا يثبت بالخلوة شيء، والثبوت بها مخالف للإجماع.
والرواية الثانية: تنشر الحرمة، قال الزركشي: إذا طلق بعد الخلوة وقبل الوطء فروايتان، أنصهما وهو الذي قطع به القاضي في
الجامع الكبير في موضع، وفي الحصال وابن البناء، والشيرازي ثبوت تحريم الربيبة.
والرواية الثانية: وهي اختيار أبي عمير وابن عقيل، والقاضي في المجرد وفي الجامع في موضع لا يثبت. انتهى.
وقطع في المغني وتبعه الشارح بعدم التحريم بالمباشرة من الحرمة، وأطلق في الأمة، والخلوة الروايتين، وقالوا: وذكر أصحابنا
الروايتين في جميع الصور من غير تفصيل، والأول أقرب إلى الصواب. انتهى.

(المسألة الثانية - ٣): إذا لمسها أو لمسته لشهوة هل ينشر ذلك الحرمة أم لا؟

أطلق الخلاف، والصواب: أنها لا تنشر، بل هي أولى بعدم النشر من المباشرة لشهوة، وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

وَيَحْرُمُ بَوَاطُ غُلَامٍ مَا يَحْرُمُ بَوَاطُ امْرَأَةٍ نَصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ كَمَا بَشَّرَتْ.
 قَالَ ابْنُ بِنَاءٍ وَابْنُ عَقِيلٍ: وَكَذَا دَوَاعِيهِ.
 وَتَحْرُمُ الْمَلَاعَنَةُ أَبَدًا عَلَى الْمَلَاعِنِ، نَقْلُ الْجَمَاعَةِ.
 وَعَنْهُ: حُلْمًا بِتَكْذِيبِهِ نَفْسَهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ الْأَطْهَرُ، وَعَنْهُ يَنْكَاحُ جَدِيدٍ أَوْ مِلْكٍ [يَعْنِي].
 وَمَتَى لَاعَنَ لِنَفْسِي وَلَوْ كَبِدَهُ إِيَّانَهُ أَوْ فِي يَنْكَاحٍ فَاسِدٍ فَلَا حَدَّ.
 وَفِي التَّحْرِيمِ السَّابِقِ وَجْهَانِ (م ٤) (١).

فصل

يَحْرُمُ جَمْعُهُ بِنِكَاحِ بَيْنِ أُخْتَيْنِ.
 وَبَيْنِ امْرَأَةٍ وَعَمَّتَيْهَا أَوْ خَالَئَتِهَا وَإِنْ عَلَنَّا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.
 وَعَمَّةٌ وَخَالَةٌ، بَأَنٍ يَنْكِحُ امْرَأَةً وَأَبْنَاهُ قِيْلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِنْتُ.
 وَبَيْنَ عَمَّتَيْنِ بَأَنٍ يَنْكِحُ أُمَّ رَجُلٍ وَالْآخَرُ أُمُّهُ قِيْلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِنْتُ.
 وَبَيْنَ خَالَتَيْنِ بَأَنٍ يَنْكِحُ كُلٌّ مِنْهُمَا ابْنَةَ الْآخَرِ.
 وَبَيْنَ كُلِّ امْرَأَتَيْنِ لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرَى أَنْثَى حَرْمٌ يَنْكَاحُهُ.
 قَالَ أَحْمَدُ: خَالَ أُمُّهُمَا بِمَنْزِلَةِ خَالَيْهَا وَلَوْ رَضِيْنَا بِنَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، وَخَالَفَ فِيهِ شَيْخُنَا؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيقُ الْمِلْكِ كَجَمْعِ النِّكَاحِ،
 وَلَمْ يَعْرِفْ هُوَ قَوْلُهُ هُنَا، وَفِي تَحْرِيمِ الْمَصَاهِرَةِ بِرَضَاعٍ، عَنْ أَحَدٍ، لَكِنْ قَالَ: مَنْ لَمْ يُحْرَمْ بِنْتُ امْرَأَتِهِ مِنَ النَّسَبِ إِذَا لَمْ
 تَكُنْ فِي حِجْرِهِ فَكَيْفَ يُحْرَمُ ابْنَتُهَا مِنَ الرِّضَاعِ؟ قَالَ: وَمَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ كَذَبَ.
 فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ مِمَّا بَطَلَا، وَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا أَوْ وَقَعَ فِي عِدَّةِ الْآخَرَى بَطُلًا، فَإِنْ جَهِلَ فَسَخَا.
 وَعَنْهُ: الْأَوَّلَى الْقَارِعَةُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزُمُهُ بَصْفُ الْمَهْرِ تَقْتَرِعَانِ عَلَيْهِ.
 وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً؛ لَا؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
 وَالْمَذْهَبُ: تَحْرِيمُ جَمْعِهِ بَيْنَهُمَا فِي وَطْءِ مِلْكٍ الْيَمِينِ.
 وَعَنْهُ: يُكْرَهُ.
 وَهَلْ يَكْرَهُ جَمْعُهُ بَيْنَ بَنَتِي عَمَّتِي وَعَمَّتِي أَوْ بَنَتِي خَالَئِي أَوْ خَالَئِي أَمْ لَا؟ كَجَمْعِهِ بَيْنَ مَنْ كَانَتْ زَوْجَةً رَجُلٍ وَبَنَتُهُ مِنْ
 غَيْرِهَا؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٥) (٢).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ومتى لاعن لنفي ولو كبده إيانته أو في نكاح فاسد فلا حد، وفي التحريم السابق وجهان). انتهى.
 قال الشيخ في المغني، والشارح في باب اللعان: وإن أبان زوجته ثم قذفها برزى أضافه إلى الزوجية، فإن كان بينهما ولدٌ يريد نفيه
 فله أن ينفيه باللعان، فمتى لاعنها لنفي ولدها انتفى وسقط عنه الحد، وفي ثبوت التحريم المؤبد وجهان.
 أحدهما: له ذلك؛ لأن من كان له لعانها بعد الوضع كان له لعانها قبله، كالزوجة.
 والثاني: ليس له ذلك، وهو ظاهر قول الخرقي؛ لأن الولد عنده لا ينتفي في حال الحمل، ثم قالوا: وهكذا الحكم في نفي النكاح
 الفاسد. انتهى.

وقدّم ابن رزّين في شرحه أن التحريم لا يتأبد في هاتين المسألتين، وهو احتمالٌ في الكافي، والذي قدّمه فيه التحريم المؤبد، كما إذا
 كان قبل الإبانة، وهو الصحيح، وظاهر كلام الأكثر، وأطلق الخلاف في الحرّ، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وهل يكره جمعه بين بنتي عمّتي وعمّتي أو بنتي خاليه أو خالتيه أم لا؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والزركشي.

إحدهما: لا يكره، وهو قوي، وبه قطع في المستوعب، والوجيز وغيرهما.

وقدّمه في الرعاية وغيره.

والرواية الثانية: يكره، وبه قطع في الكافي، وهو الصواب، والمذهب على ما اصطالحناه.

وَحَرَمَهُ فِي الرُّوْضَةِ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَا نَصُّ فِيهِ، وَلَكِنْ يُكْرَهُ قِيَاسًا، يَعْنِي: عَلَى الْأَخْتَيْنِ.
وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ بَنَاتًا وَوَطْنًا أُمَّةً فَالْحَقُّ وَلَدَهَا بِهِمَا فَتَزَوَّجَ رَجُلٌ بِالْأُمَّةِ وَبِالْبَنَاتَيْنِ فَقَدْ تَزَوَّجَ أُمَّ رَجُلٍ وَأَخْتَيْهِ، ذَكَرَهُ
ابْنُ عَقِيلٍ.

وَأَنَّ مَلَكَ أُخْتَيْنِ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَمَنْعَهُ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ وَطئه إِحْدَاهُمَا حَتَّى يُحَرِّمَ الْأُخْرَى، وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ، فَلِذَا
وَطِئَ إِحْدَاهُمَا حَرُمَتِ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرِّمَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَوْطُوءَةَ بِتَزْوِيجٍ أَوْ إِزَالَةِ مِلْكِهِ أَوْ اسْتِيزَارٍ، لَا بِتَحْرِيمٍ، نَصُّ عَلَى
ذَلِكَ.

وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِتَحْرِيمِهَا بِكِتَابَةٍ وَرَهْنٍ وَيَبِيعُ بِشَرْطِ خِيَارٍ وَجَهَانٍ ^(١) (م ٦) ^(٢).

فَإِنْ عَادَتْ إِلَى مِلْكِهِ تَرَكَهُمَا حَتَّى يُحَرِّمَ إِحْدَاهُمَا، فِي ظَاهِرِ نَصُوصِهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ عَادَتْ قَبْلَ وَطئه أُخْتَيْهَا فِيهِ الْمُبَاحَةُ، وَاخْتَارَ فِي الْحَرِّ بَلَّ آيَتُهُمَا شَاءَ ^(٣)، وَإِنْ عَادَتْ بَعْدَ وَطئه أُخْتَيْهَا
فَأُخْتِهَا الْمُبَاحَةُ، وَلَوْ خَالَفَ أَوَّلًا قَوِطُفَهُمَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ تَرَكَهُمَا حَتَّى يُحَرِّمَ إِحْدَاهُمَا، وَأَبَاحَ الْقَاضِي وَطئه الْأُولَى بَعْدَ
اسْتِيزَارِ الثَّانِيَةِ.

وَلَوْ مَلَكَ أُخْتَيْنِ مُسْلِمَةً وَمَعْجُومِيَّةً فَلَهُ وَطئه الْمُسْلِمَةِ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ.

(١) تَنْبِيهَات: الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: (وَيَبِيعُ بِشَرْطِ خِيَارٍ). انْتَهَى.

قَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِمَثَلِ ذَلِكَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ هَذَا مِنْهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ التَّفْرِيقِ، عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، لَكِنْ يَعْكَرُ
عَلَى ذَلِكَ مَا قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نِزَاعٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِجَوَازِ الْبَيْعِ هُنَا لِلْحَاجَةِ، وَإِنْ مَنَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَتَبِعَهُ ابْنُ رَجَبٍ: وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ، وَالْأَصْحَابُ تَحْرِيمَ الثَّانِيَةِ حَتَّى يُخْرَجَ الْأُولَى عَنْ مِلْكِهِ بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ
بَنَيْتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ فِي التَّفْرِيقِ لَزِمَ أَنْ لَا يَجُوزَ التَّفْرِيقُ بغيرِ الْعَتَقِ فِيمَا دُونَ الْبُلُوغِ، وَبَعْدَهُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ، وَلَمْ
يَتَعَرَّضُوا هُنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ مَسْتَشْنَى مِنَ التَّفْرِيقِ الْحَرِّمِ لِلْحَاجَةِ، وَإِلَّا لَزِمَ تَحْرِيمُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِلَا مَوْجِبٍ. انْتَهَى.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٦): قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا مَلَكَ أُخْتَيْنِ: (وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِتَحْرِيمِهَا بِكِتَابَةٍ وَرَهْنٍ وَيَبِيعُ بِشَرْطِ خِيَارٍ وَجَهَانٍ). انْتَهَى.

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْحَرِّ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ فِي الْكِتَابَةِ، قَطَعَ فِي الْكَافِي، وَالْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحُ أَنَّ الْأَخْتَ لَا
تَبَاحَ إِذَا رَهْنَهَا أَوْ كَاتِبَهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ، وَالشَّيْخُ فِي الْمَقْنَعِ، قَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ رَهْنَهَا أَوْ كَاتِبَهَا أَوْ دُبَّرَهَا لَمْ تَحُلْ
أَخْتُهَا، وَقَطَعَ بِهِ، وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ: هَذَا الْأَشْهُرُ فِي الرَّهْنِ، وَقَالَ: ظَاهِرُ إِطْلَاقِ أَحْمَدَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ الْاِكْتِفَاءَ بِزَوَالِ الْمَلِكِ وَلَوْ
أَمَكْنَهُ الْاِسْتِرْجَاعَ، كَهَبْتَهَا لَوْلَدَهَا وَيَبِيعُهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ. انْتَهَى.

وَقَدَّمَ فِي الرَّعَايَتَيْنِ أَنَّ كِتَابَتَهَا تَكْفِي، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ وَصَاحِبِ الْوَجِيزِ فِي الْجَمِيعِ حِينَ قَالَا:
فَإِنْ وَطِئَ إِحْدَاهُمَا لَمْ تَحُلْ الْأُخْرَى حَتَّى يَحْرُمَ الْمَوْطُوءَةُ بِمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْفَعَهُ وَحْدَهُ.

وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ.

(٣) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَادَتْ إِلَى مِلْكِهِ تَرَكَهُمَا حَتَّى يَحْرُمَ إِحْدَاهُمَا، فِي ظَاهِرِ نَصُوصِهِ).

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ عَادَتْ قَبْلَ وَطئه أُخْتَيْهَا فِيهِ الْمُبَاحَةُ، وَاخْتَارَ فِي الْحَرِّ بَلَّ آيَتُهُمَا شَاءَ. انْتَهَى.

ظَاهِرُ نَصُوصِهِ هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ.

قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الْأَرْبَعِينَ: هَذَا الْأَشْهُرُ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ. انْتَهَى.

وَاخْتَارَهُ الْخَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَجُزِمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَمَتَخَبِ الْأَدْمِيِّ وَمُنَوَّرِهِ وَنَظْمِ الْمَفْرَدَاتِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي.

وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ: إِذَا عَادَتْ بَعْدَ وَطئه الْأُخْرَى فَاَلْمَنْصُوصُ فِي رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ اجْتِنَابُهُمَا حَتَّى يَحْرُمَ إِحْدَاهُمَا،

وَإِنْ عَادَتْ قَبْلَ وَطئه الْأُخْرَى، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالْخَرَقِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ، وَالشَّارِحُ، وَالنَّاظِمُ وَغَيْرُهُمْ مَا نَقَلَهُ الْمَصْنُفُ عَنْهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَكَلَّا ذَكَرَ مَا اخْتَارَهُ فِي الْحَرِّ، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: هَذَا

إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَجِبُ فِيهِ الْاِسْتِبْرَاءُ، أَمَّا إِنْ وَجِبَ الْاِسْتِبْرَاءُ لَمْ يُلْزَمْ تَرْكُ أُخْتَيْهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا. انْتَهَى.

وَهُوَ قِيْدٌ حَسَنٌ.

وإن اشترى أخت زوجته صَحَّ، ولا يطؤها في عدَّة الزَّوْجَةِ فَإِنْ فَعَلَ فَالْوَجْهَانِ قَبْلَهَا^(١)، وهل دَوَاعِي الوَطءِ كَهُو؟ فيه وَجْهَانِ (م ٧)^(٢).

وفي صحَّة نِكَاحِ أُخْتِ سُرِّيَّتِهِ رَوَايَتَانِ (م ٨)^(٣).

فإن صَحَّ لَمْ يَطَأْ الزَّوْجَةُ حَتَّى يُحْرَمَ السُّرِّيَّةُ.

وَعَنْهُ: تَحْرِيمُهَا حَتَّى يُحْرَمَ إِحْدَاهُمَا، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ تَحْرِيمِ سُرِّيَّتِهِ ثُمَّ رَجَعَتْ السُّرِّيَّةُ إِلَيْهِ، لَكِنْ النِّكَاحُ يَكُونُ بِخَالِهِ، وَإِنْ أَعْتَقَ سُرِّيَّتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا فِي مَدَّةِ اسْتِبْرَائِهَا فَمِنَ صَحَّةِ الْعَقْدِ الرِّوَايَتَانِ (م ٩)^(٤).

وَلَهُ نِكَاحُ أَرْبَعِ سِوَاهَا، فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ جَمَعَ مُحَلَّلَةً وَمَحْرَمَةً فِي عَقْدٍ فَقِي صَحَّتْ فِي الْمُحَلَّلَةِ رَوَايَتَانِ (م ١٠)^(٥).

وَمَنْ تَزَوَّجَ أُمًّا وَبِنْتًا فِي عَقْدٍ، فَسَدَ فِي الْأُمِّ.

وَقِيلَ: وَالْبِنْتُ.

فَصْل

وَيُحْرَمُ جَمْعُ حُرٍّ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنُوَةٍ وَعَبْدٌ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ.

وَلَمَنْ يَصْنَعُهُ فَأَقْلُ غَيْرِ حُرٍّ جَمْعُ ثَلَاثٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ اثْنَتَيْنِ.

(١) الثالث: قوله: (وإن اشترى أخت زوجته صَحَّ ولا يطؤها في عدَّة الزَّوْجَةِ، فإن فعل فالوجهان قبلها). انتهى.

مراده بالوجهين: الوجهان المذكوران قبلها فيما إذا حرَّمها بكتابةٍ أو رهنٍ أو بيعٍ، فيما يظهر، وقد علمت الصحيح من ذلك.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وهل دواعي الوطء كهو؟ فيه وجهان). انتهى.

قال في القاعدة السادسة والثلاثين بعد المئة: الجمع بين المملوكين في الاستمتاع بمقدّمات الوطء، قال ابن عقيل: يكره ولا يحرم، ويتوجه أن يحرم، أمّا إذا قلنا إن المباشرة لشهوة كالوطء في تحريم الأختين حتى تحرم الأولى فلا إشكال. انتهى.

وقدّم في المغني، والشرح أن حكم المباشرة من الإمام فيما دون الفرج، والنظر إلى الفرج بشهوة فيما يرجع إلى تحريم أختها كحكمه في تحريم الربيبة، وقالوا: الصحيح أنها لا تحرم بذلك، لأنّ الحلّ ثابت، فلا يحرم إلا بالوطء فقط، وقدّم ابن رزين في شرحه إباحة المباشرة، والنظر إلى الفرج لشهوة، وهذا الصحيح.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وفي صحَّة نِكَاحِ أُخْتِ سُرِّيَّتِهِ رَوَايَتَانِ). انتهى.

وأطلقهما في المذهب.

إحدهما: لا يصح، وهو الصحيح، اختاره أبو بكر، قال القاضي: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدّمه في المستوعب، والخلاصة، والمحرّر، والرّعايتين، والحاوي الصّغير.

وقطع به في المنور ونظم المفردات، ومال إليه الشيخ في المغني، والشارح.

والرواية الثانية: يصح، نقلها حنبل، ولا يطا حتى يحرم الأمة، قطع به في الوجيز، وصححه في النّظم.

(٤) (مسألة - ٩): قوله: (فإن اعتق سُرِّيَّتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا فِي مَدَّةِ اسْتِبْرَائِهَا فَقِي صَحَّةُ الْعَقْدِ الرِّوَايَتَانِ). انتهى.

وقد علمت الصحيح منهما في التي قبلها، والنكاح في الاستبراء كالنكاح قبله، والله أعلم.

(٥) (مسألة - ١٠): قوله: (ومن جمع مُحَلَّلَةً وَمَحْرَمَةً فِي عَقْدٍ، فَقِي صَحَّتْ فِي الْحَلَّةِ رَوَايَتَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع وغيرهم.

إحدهما: يصحّ فِيمَنْ نَحَلَ، وهو الصحيح، قال الشيخ الموفق، والشارح: والمنصوص صحّة نكاح الأجنبية، وصحّحه في التّصحيح وتجريد العناية.

وبه قطع الخرقى وصاحب الوجيز، والمنور وممتخب الأدمي وغيرهم، واختاره القاضي في تعليقه، والشّريف أبو جعفر وأبو

الخطّاب في خلافهما، والشيخ الموفق، والشارح وغيرهم.

وقدّمه في المحرّر، والرّعايتين، والحاوي الصّغير وشرح ابن رزين وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يصحّ، اختاره أبو بكر.

وفي القنون: قال فقيه: شهوة المرأة فوق شهوة الرجل تسعة أجزاء، فقال حنبل: لو كان هذا ما كان له أن يتزوج بارتع ويتكبح ما شاء من الإماء، ولا تزيد المرأة على رجل، ولها من القسم الربع، وحاشا حكمته أن يضيق على الأخراج. وذكر ابن عبد البر عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وبغضهم يرفعونه: «فضلت المرأة على الرجل بسبعة وتسعين جزءاً من اللذة، أو قال: من الشهوة، ولكن الله ألقي عليهم الحياء، ومن طلق واحدة من بهاية جمعه حرم تزويجه بذلك حتى تنقضي عدتها، بخلاف موتها، نص عليها».

فإن قال: أخبرني بانقضاء عدتها، فكذبته، فله نكاح أختها، وبذلكها، في الأصح. ولا تسقط السكنى والنفقة ونسب الولد، بل الرجعة.

وإن وطئ بشبهة أو زنا حرم في العدة نكاح أختها ولو أنها زوجته، نص عليه. وفي وطء أربع غيرها أو العقد عليهن وجهان (م ١١) (١).

ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها في العدة.

وهل للوطئ نكاحها في عدتيه؟ فعنه: لا، ذلك، ذكرها شيخنا، واختارها واختاره الشيخ.

وعنه: لا، ذكرها في المحرر، وذكرها في المغني قياس المذهب، ومراعاة من مسألة من لزمها عدة من غيره، فإنه نص أحمد في رواية أبي طالب، وعليه الأصحاب، ولم يذكروا مسألة القياس بالمنع، كما ذكر الشيخ. وفي القياس نظر.

وعنه: إن لزمها عدة من غيره حرم، وإلا فلا، وهي أشهر (م ١٢) (٢).

وعنه: إن نكح معتدة من زوج ينكح فاسد ووطئ حرمته عليه أبداً.

والزانية محرمة حتى تعتد وتوب، نص عليها.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن وطئ بشبهة أو زنى حرم في العدة نكاح أختها ولو أنها زوجته، وفي [وطء] أربع غيرها أو العقد عليهن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والرعاية الكبرى في موضع.

أحدهما: لا يجوز ولا يصح، وهو الصحيح من المذهب، اختاره أبو بكر في الخلاف، وأبو الخطاب في الانتصار، وابن عقيل.

وقدّمه في المغني، والشرح، والزركشي، واختاره.

والوجه الثاني: يجوز، وبه قطع في المستوعب.

وقدّمه في الرعاية الكبرى في موضع آخر، وهو احتمال في المغني، والشرح.

وقال القاضي في التعليق: يمنع من وطء الأربع حتى يستظهر بالزانية حلاً، واستعبده المجد.

قال في القاعدة التاسعة بعد المئة: وهو كما قال المجد: لأن التحريم هل لأجل الجمع بين حسن، فيكفي فيه أن يمسك عن واحدة منهم حتى تستبرئ، وصرح به صاحب الترغيب. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها في العدة، وهل للوطئ نكاحها في عدته؟ فعنه: لا، ذلك، ذكره شيخنا، واختارها واختاره الشيخ، وعنه: لا).

ذكرها في المحرر، وذكره في المغني قياس المذهب وعنه إن لزمها عدة من غيره حرم، وإلا فلا، وهي أشهر. انتهى.

الذي قال المصنف: إنه أشهر هو المذهب.

قال في المحرر، والحاوي الصغير: وهي أصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال الزركشي في العدة وعلى هذا الأصحاب، كافة ما عدا أبا محمد. انتهى.

وجزم به في المنور وغيره.

والرواية الأولى: التي اختارها الشيخ تقي الدين، والشيخ الموفق صححها الناظم، فتتقوى هذه الرواية باختيار هؤلاء المحققين.

والرواية الثانية: قدّمها في الرعايتين.

قال في الكافي: ظاهر كلام الحارثي تحريمها على الواطئ وذكرها في المغني قياس المذهب، والرواية التي قبلها أقوى وأولى.

وفي الانحصار: ظاهرُ نقلِ حَنْبَلٍ في التوبة: لا، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنْ نَكَحَهَا غَيْرُهُ، ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ.
وَعَنْهُ: وَيَتَوَبُّ الرَّأْيِيُّ إِنْ نَكَحَهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَالتُّوبَةُ كَغَيْرِهَا، وَنَصُّهُ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الزَّوْنَا بَعْدَ الدَّعَايَةِ
رُويَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.
وَيَتَحَرَّمُ نِكَاحُ كَافِرٍ مُسْلِمَةٍ وَلَوْ وَكِيلًا، وَنِكَاحُ مُسْلِمٍ وَلَوْ عَبْدًا كَافِرًا، إِلَّا حُرَّةً كِتَابِيَّةً، وَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ، وَكَرِهَهُ الْقَاضِي
وَمُنِيخًا، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، كَذَّبَإِلَيْهِمْ بِهَا حَاجَةٌ.
وَقِيلَ: تَحَرَّمُ حُرِّيَّةً.
وَعَنْهُ: وَنَبَّاحٌ أَمَةً.
وَتَحِلُّ مُنَاكَحَةُ وَذِيحَةُ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، عَلَى الْأَصَحِّ، قِيلَ: هُمَا فِي بَقِيَّةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنَ الْعَرَبِ، وَفِيْمَنْ ذَانِ
بِصُحُفٍ شَيْثٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَالزُّبُورِ وَجَّةً، فَيَقْرَأُ بِجَزِيَّةٍ^(١).
وَيَتَوَجَّهُ: وَلَوْ لَمْ يُنْقَلْ بِهِ هُنَا.
وَمَنْ أَحَدُ آبَائِهِ كِتَابِيٌّ فَاخْتَارَ دِينَهُ فَالْأَمْتَهُ تَحْرِمُ مُنَاكَحَتِهِ وَذِيحَتِهِ.
وَعَنْهُ: لَا فِي الْأَوَّلَةِ، وَيَحْرَمَانِ مِمَّنْ شَكَ فِيهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْجَزِيَّةِ، وَفِيهَا خِلَافٌ يَأْتِي، وَإِنْ كَانَا غَيْرَ كِتَابِيَّيْنِ فَالتَّحْرِيمُ،
وَقِيلَ: عَنْهُ: لَا.
وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا اعْتِيَارًا بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُنْصَوِّصٌ أَحْمَدُ فِي عَامَّةِ أَجْوَابِهِ،
وَأَنَّهُ مَذْهَبٌ (هـ م).
وَالْجَاهُورُ أَنَّ قَوْلَ أَحْمَدَ فِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ النَّسَبِ، بَلْ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا إِلَّا فِيمَا يَشْتَهَوْنَهُ مِنَ الْخَمْرِ
وَنَحْوِهِ.
وَلَا يَنْكَحُ مَجُوسِيٌّ كِتَابِيَّةً، فِي الْمُنْصَوِّصِ.
وَقِيلَ: وَلَا كِتَابِيٌّ مَجُوسِيَّةً.
وَتَحَرَّمُ أَمَةٌ مُسْلِمَةٌ عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا لِخَوْفِهِ عَنَّتِ الْعَزُوبَةَ لِحَاجَةِ الْمُتَعَةِ أَوْ مَرَضًا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، أَوْ الْحِلْمَةِ، وَلَمْ
يَذْكُرْهَا جَمَاعَةً، وَيَعْنِجُ عَنْ طَوْلِ حُرَّةً.
وفي الانحصار احْتِمَالُ مُؤْمِنَةٍ لِظَاهِرِ الْآيَةِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَتَمْنُ أَمَةٌ.
وفيهِ فِي التَّرْغِيبِ: وَحُرَّةٌ كِتَابِيَّةٌ وَجَهَانٌ، وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ الْحُرَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فَمَنْ أَمَةٌ وَلَا غَيْرَ خَوْفِ الْعَنَتِ.
وفي التَّبصُّرَةِ: لَا تَحَرَّمُ إِذَا عَلِمَ الشَّرْطَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَالطُّوْلُ بِمِلْكِهِ مَالًا حَاضِرًا.
وَقِيلَ: إِنْ رَضِيَتْ دُونَ مَهْرِهَا أَوْ بِتَأْجِيلِهِ لَرِئَمَةٍ.
وَقِيلَ: فِي الْأَوَّلَةِ.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ، مَا لَمْ يُجَحِّفْ بِهِ.
وفي التَّرْغِيبِ: مَا لَمْ يَغْدُ سَرَفًا.
وَحُرَّةٌ لَا تُوطَأُ لِصِغَرٍ أَوْ غَيْبَةٍ كَعَدَمٍ، فِي الْمُنْصَوِّصِ، وَكَذَا مَرِيضَةٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وفي التَّرْغِيبِ وَجَهَانٌ.
وفيهِ: مَنْ يَنْفَعُهَا حُرٌّ أَوْ لِيٍّ مِنْ أَمَةٍ: لِأَنَّ إِرْقَاقَ بَعْضِ الْوَلَدِ أَوَّلَى مِنْ جَمِيعِهِ، فَإِنْ لَمْ تُعْفُ فَثَانِيَةٌ ثُمَّ ثَالِثَةٌ ثُمَّ رَابِعَةٌ.
وَعَنْهُ: وَاحِدَةٌ فَقَطْ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ.
وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمَةً بِشَرْطِهِ فَمِنْ أَنْفَسَاخٍ نِكَاحُهَا بِسَارِهِ أَوْ نِكَاحِهِ حُرَّةً.

(١) تنبيه: قوله: (ويفمن دان بصحف شيث وإبراهيم، والزبور وجة، فيقرأ بجزية).

يعني: فيها وجه بإباحة مناكحتهما، وحل ذبايحهما، فعلى هذا الوجه يقرأ بجزية، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وفي التَّزْوَيجِ: أَوْ زَالَ خَوْفُ عَنَّتِ رَوَاتَانِ (م ١٣، ١٤)^(١).
وفي الْمُتَخَبِّ: يَكُونُ طَلَاقًا لَا فُسْخًا، وَتَقْلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ إِذَا تَزَوَّجَ حُرَّةً عَلَى أُمَةٍ يَكُونُ طَلَاقًا لِلْأُمَةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَسْأَلَةُ إِسْحَاقَ مُفْرَدَةً.
وَلِعَبْدٍ بِكَاحِ إِمَاءٍ مُطْلَقًا، وَيَبْثُلُهُ مَكَاتِبَ وَمُعْتَقَ بَغْضِهِ، مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ وَغَيْرَهُ حَلَّلُوا مَسْأَلَةَ الْعَبْدِ بِالسَّوَادِ، فَيَقْتَضِي الْمَنْعَ فِيهِمَا أَوْ فِي الْمُعْتَقِ بَعْضِهِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حُرَّةٍ بِشَرْطِهِ أَوْ عَبْدًا جَاذًا.
وَعَنْهُ لَا، فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي عَقْدٍ صَحَّ عَلَى الْأُولَى لَا الثَّانِيَةَ.
وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَصِحُّ فِي الْحُرَّةِ.

وفي المَوْجَزِ فِي عَبْدٍ رَوَايَةٌ عَكْسُهَا، وَكَذَا فِي التَّبْصِيرَةِ، لِقَوْلِ الْكَفَّاءَةِ؛ وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ صَحُّ فِيهِمَا، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الْمَذْهَبِ وَكِتَابِيٍّ فِي الْوَسِيلَةِ وَمَجُوسِيٍّ.

وفي الْمَجْمُوعِ: وَكُلُّ كَافِرٍ كَمُسْلِمٍ فِي نِكَاحِ أُمَةٍ.
قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: فَإِنْ أُعْتَبِرَ فِيهَا الْإِسْلَامُ أُعْتَبِرَ فِي الْكِتَابِيِّ كَوْنُهَا كِتَابِيَّةً.

فَصْل

لَا يَنْكِحُ عَبْدٌ سَيِّدَتَهُ، وَلَا سَيِّدٌ أَمَتَهُ، وَلِحُرِّ نِكَاحِ أُمَةٍ وَالِدِهِ، ذُوْن أُمَةٍ وَلَدِهِ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَبْثُلُهُ حُرَّةٌ نَكَحَتْ عَبْدًا وَلَدَهَا.

وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَيَجْلَانُ لَهُمَا مَعَ رَقٍّ، وَيَصِحُّ نِكَاحُ أُمَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، مَعَ أَنَّ فِيهِ شُبُهَةً تُسْقِطُ الْحَدَّ، لَكِنْ لَا تَجْعَلُ الْأُمَةَ أُمَّ وَلَدِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْفَتَوَى، وَإِنْ مَلَكَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ وَلَدَهُ الْحُرَّةُ.

(١) (مسألة - ١٣ - ١٤): قوله: (ومن تزوج أمة بشرطه ففي انفساخ نكاحها بيساره أو نكاحه حرة وفي التَّزْوَيجِ أَوْ زَالَ خَوْفُ عَنَّتِ رَوَاتَانِ). انتهى.

وأطلقهما فيهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والبلغة، والمحرر، والحاوي الصغير وغيرهم، وأطلقهما في المغني، والشرح فيما إذا نكح حرة.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٣): إذا تزوج أمة وفيه الشرطان قائمان ثم أيسر، فهل يبطل نكاحها أم لا؟ أطلق الخلاف.
إحداهما: لا يبطل، وهو الصحيح، قال الزُّرْكَشِيُّ: هذا المذهب، والمنصوص المجزوم به عند عامة الأصحاب. انتهى.
وصحَّحه في التصحيح، والنظم، والشَّيْخُ، والشارح وقالوا: هذا ظاهر المذهب، وبه قطع الخرقي وصاحب الوجيز، والمنصور وغيرهم.

والرواية الثانية: يبطل، خرَّجها القاضي وغيره من رواية صفة نكاح حرة على أمة، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدَّمه في الرِّعَايَتَيْنِ، وكان من حقِّ المصنِّف أن يقدم القول الأول ولا يطلق الخلاف.

(المسألة الثانية - ١٤): إذا نكح حرة على أمة فهل يبطل نكاح الأمة ويفسخ أم لا؟

أطلق الخلاف.

إحداهما: لا يبطل، وهو الصحيح من المذهب، صحَّحه في التصحيح، والنظم، وابن رجب في القاعدة التاسعة بعد المئة، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الوجيز.

والرواية الثانية: يبطل، قطع به ناظم المفردات وقد قال:

بنيتهما على الصحيح الأشهر

وقدَّمه في الرِّعَايَتَيْنِ.

فهذه أربع عشرة مسألة قد صحَّحت في هذا الباب.

وَفِي الْأَصَحِّ: أَوْ مَكَاتِبَهُ الزَّوْجَ الْآخَرَ أَوْ بَعْضَهُ انْفُسَخَ النِّكَاحُ، فَلَوْ بَعَثَتْ إِلَيْهِ زَوْجَتَهُ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ وَنَكَحْتَ غَيْرَكَ وَعَلَيْكَ نَفَقَتِي وَنَفَقَةُ زَوْجِي، فَقَدْ مَلَكَتْ زَوْجَهَا وَتَزَوَّجَتْ ابْنَ عَمِّهَا.
وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا حَرَّمَ وَطْؤَهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَجَوَّزَهُ شَيْخُنَا، كَأَمَةِ كِتَابِيَّةٍ.
وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ خَتْنِي مُشْكِلٍ حَتَّى يَبَيَّنَ أَمْرُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ الْحَرَقِيُّ: إِنْ قَالَ: أَنَا رَجُلٌ، لَمْ يَنْكِحْ إِلَّا النِّسَاءَ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ.
فَلَوْ عَادَ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يَنْكِحْ مَا عَادَ إِلَيْهِ، فِي الْأَصَحِّ، فَلَوْ كَانَ نِكَاحُ انْفُسَخَ نِكَاحَهُ مِنْ امْرَأَةٍ خَاصَّةٍ.
وَلَا يَحْرُمُ فِي الْجَنَّةِ زِيَادَةُ الْعَدُوِّ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَحَارِمِ وَغَيْرُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

باب الشروط في النكاح

إِذَا شَرَطْتُ فِي الْعَقْدِ قَالَهُ فِي الْمَحْرُورِ، وَقَالَ حَفِيدُهُ: أَوْ اتَّفَقَا قَبْلَهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ (م ١) (١).
وَأَنَّ عَلَى هَذَا جَوَابَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسَائِلِ الْحَيْلِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ وَالْعُقُودِ وَالْعَهْدِ
يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ تَنَاطُلًا وَاحِدًا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يَتَسَرَّى.
قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ إِنْ تَزَوَّجَ [عَلَيْهَا] فَلَهَا تَطْلِيقُهَا، صَحَّ، فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَهَا الْفَسْخُ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَرِيَادَةِ مَهْرٍ أَوْ نَقْدٍ مُعَيَّنٍ،
وَشَرْطُ تَرْكِ سَفَرِهِ بَعْدَ مُسْتَأْجَرٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ طَرِيقَةً لَا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ، كَهَذِهِ الصُّورَةِ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ خَذَعَهَا فَسَافَرَ بِهَا ثُمَّ كَرِهَتْهُ لَمْ يَكُرْهَا.
وَيَصِحُّ شَرْطُ طَلَاقِ ضَرْبِهَا، فِي رِوَايَةٍ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
وَقِيلَ: بَاطِلٌ (م ٢) (٢).
وَالْأَشْهُرُ: وَمِثْلُهُ يَبِيعُ أُمِّيهِ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: وَإِنْ شَرَطْتُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِذَا أَرَادَتْ انْتِفَالًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ تَصَرُّفِ فِي الزَّوْجِ
بِحُكْمِ عَقْدِ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، كَمَا لَوْ شَرَطْتُ أَنْ تَسْتَدْعِيَهُ إِلَى النِّكَاحِ، وَقَتَّ حَاجَتِهَا وَإِرَادَتِهَا، وَهُنَا شَرَطْتُ
التَّسْلِيمَ عَلَى نَفْسِهَا فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ، وَاقْتَصَرْتُ بِالشَّرْطِ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِيهَا عَلَى بَعْضِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِإِطْلَاقِ
الْعَقْدِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، كَمَا يَبَيِّنُ أَنَّ الشَّرْعَ قَصَرَ تَصَرُّفَهُ عَلَى مَكَانٍ وَعَدَدٍ، فَلَا يَخُصُّ الشَّرْعُ الزَّوْجَةَ بِالتَّصَرُّفِ فِي الزَّوْجِ
بِحَالٍ، كَذَا قَالَ.
وَيَتَوَجَّهُ: لَا يَتَّبَعُ صِحَّةُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ شَرْطِهَا طَلَاقَ ضَرْبِهَا، وَأَنَّ ظَاهِرَ مَا اجْتَنَبُوا بِهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ
وَالشُّرُوطِ وَالْمَعَانِي يَدُلُّ عَلَيْهِ.

- (١) (مسألة - ١): قوله: (إذا شرطت في العقد قاله في المحرور، وقال حفيده: أو اتفقا قبله، في ظاهر المذهب). انتهى.
الذي قاله في المحرور قطع به في الرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
وقاله القاضي في موضع من كلامه، والذي قاله الشيخ تقي الدين قال عنه الزركشي: هو ظاهر إطلاق الحرقني وأبي الخطاب
وأبي محمد وغيرهم.
قال: وقال الشيخ تقي الدين: هو ظاهر المذهب ومنصوص أحمد وقول قدماء أصحابه ومحقق المتأخرين. انتهى.
قلت: وهو الصواب، قال الشيخ تقي الدين وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل؛ لأن الأمر بالوفاء بالشروط، والعقود،
والعهود يتناول ذلك تناوُلًا واحدًا.
قال الشيخ تقي الدين: كذا قال القاضي وغيره كما قال المجد: إذا شرط لها في العقد، قال: ولعل مرادهم بذلك الاحتراز عما
شرط بعد العقد، كما دل عليه كلام أحمد. انتهى.
فقل الشيخ تقي الدين في المسألة عن القاضي وغيره، كما قال في المحرور، ولم يطلع عليه المصنف، فلذلك عزاه إلى صاحب المحرور.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويصح شرط طلاق ضربتها، في رواية، وذكره جماعة، وقيل: باطل). انتهى.
القول الأول: عليه أكثر الأصحاب، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة، والمحرر،
والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، والمحرر، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.
قاله القاضي في الجامع، والفخر ابن تيمية.
وقدّمه في المقنع وشرح ابن رزين، والقول ببطلانه احتمال في المغني والشرح.
قال الشيخ الموفق: وهو الصحيح، قال: ولم أر ما قاله أبو الخطاب كغيره. انتهى.
وصححه الناظم وابن رزين في شرحه.
وقدّمه في المغني.
قلت: وهو الصحيح من المذهب، على ما اصطلاحناه، والصواب، والله أعلم.

قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ شَرَطَ لَهَا أَنْ يُسَكِّنَهَا بِمَنْزِلِ أَبِيهِ فَسَكَتَتْ ثُمَّ طَلَبَتْ سَكَنِي مُفْرَدَةً وَهُوَ عَاجِزٌ لَا يَلْزُمُهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ، بَلْ لَوْ كَانَ قَادِرًا فَلَيْسَ لَهَا عِنْدَ (م).

وَأَخَذَ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا غَيْرُ مَا شَرَطَ لَهَا، كَذَا قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرَادَهُمْ صِحَّةَ الشَّرْطِ فِي الْجُمْلَةِ، بِمَعْنَى ثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهَا بَعْدِيهِ، لَا أَنَّهُ يَلْزُمُهَا، لِأَنَّهُ شَرَطَ لِحَقِّهَا لِمَصْلَحَتِهَا لَا لِحَقِّهِ لِمَصْلَحَتِهِ حَتَّى يَلْزَمَ فِي حَقِّهَا، وَلِهَذَا لَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا مَنْ شَرَطَتْ دَارَهَا فِيهَا أَوْ فِي دَارِهِ لَزِمَ، وَسَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

وَقَالَ فِي الْمَذْهَبِ فِي قِصَّةِ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ لَمَّا اسْتَأْذَنُوا أَنْ يُزَوِّجُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ تَضَمَّنَ هَذَا مَسْأَلَةَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُؤْذِي فاطمة رضي الله عنها وَيُرِيهَا، وَيُؤْذِيهِ وَيُرِيهِ،.

وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا زَوَّجَهُ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ فِي الْعَقْدِ، وَفِي ذِكْرِهِ ﷺ صِهْرَهُ الْآخَرَ بِأَنَّهُ حَدَّثَهُ فَصَدَّقَهُ، وَوَعَدَهُ فَوَفَّى لَهُ، تَعْرِضُ لِعَلِّيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْهُ وَعَدَ لَهُ بِذَلِكَ، فَحُتُّهُ عَلَيْهِ، قَالَ فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُشْرُوطَ عَرَفًا كَالْمُشْرُوطِ لَفْظًا، وَإِنْ عَدِمَهُ يَمْلِكُ بِهِ الْفَسْخَ، فَقَوْمٌ لَا يُخْرِجُونَ نِسَاءَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ أَوْ الْمَرَأَةَ مِنْ بَيْتِهَا لَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَى نِسَائِهِمْ ضَرَّةً، وَيَمْنَعُونَ الْأَزْوَاجَ مِنْهُ، أَوْ يَلْعَمُ عَادَةً أَنَّ الْمَرَأَةَ لَا تُمْكِنُ مِنْ إِدْخَالِ الضَّرَّةِ عَلَيْهَا، كَانَ ذَلِكَ كَالْمُشْرُوطِ لَفْظًا، وَهَذَا مَطْرُودٌ عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَحْمَدُ أَنَّ الشَّرْطَ الْعَرَفِيُّ كَالْفَلْفَظِيِّ، وَلِهَذَا أَوْجِبُوا الْأَجْرَةَ عَلَى مَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى فَصَارِ، الْمَسْأَلَةُ الْمَشْهُورَةُ.

وَقَالَ أَيْضًا: وَقَالَ (م)، أَذْرَكْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَنْفِقِ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فُرِقَ بَيْنَهُمَا، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُعْسِرُونَ وَيَحْتَاوُونَ، فَقَالَ: لَيْسَ النَّاسُ الْيَوْمَ كَذَلِكَ.

إِنَّمَا تَزَوَّجَتْ رَجَاءَ الدُّنْيَا، بِعَيْنِي: أَنَّ نِسَاءَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُنَّ يُرِدْنَ الدَّارَ الْآخِرَةَ، وَالنِّسَاءُ الْيَوْمَ رَجَاءَ الدُّنْيَا، فَصَارَ هَذَا الْعَرَفُ كَالْمُشْرُوطِ، وَالشَّرْطُ الْعَرَفِيُّ فِي أَصْلِهِ مَذْهَبُهُ كَالْفَلْفَظِيِّ.

وَمَتَى بَانَتْ فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الشَّرْطِ.

نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ، وَإِنْ أَطْعَمَهُ مَالًا وَاشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا يَرُدُّ عَلَيْهَا الْمَالَ إِذَا تَزَوَّجَ، وَأَنَّهُ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا مَالًا عَلَى أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ بَعْدَ مَوْتِهِ فَتَزَوَّجَتْ تَرُدُّ الْمَالَ إِلَى وَرَثَتِهِ.

وَإِنْ زَوَّجَ وَلَيْتَهُ رَجُلًا عَلَى أَنْ يَزَوَّجَهُ وَلَيْتَهُ فَاجَابَهُ وَلَا مَهْرَ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ، كَشَرْطِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَهُوَ شِعَارٌ، وَيَصِحُّ مَعَ مَهْرٍ مُسْتَقِيلٍ غَيْرِ قَلِيلٍ حِيلَةً بِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بِمَهْرٍ الْخَلِّ.

وَفِي الْحَرْقِيِّ وَالْأَنْصَارِ: لَا يَصِحُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ مَعَ قَوْلِهِ: وَيَضَعُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَهْرَ الْآخَرَى فَقَطْ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ يَصِحُّ مَعَهُ بِتَسْمِيَةٍ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا اخْتَارَهُ أَنْ يُطْلَأَ لَهَا لَشَرْطِ الْمَهْرِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ أَنَّهُ مَتَى أَحْلَاهَا لِلأَوَّلِ طَلَّقَهَا، أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا، لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ، كَشَرْطِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَكَذَا يَتَّبَعُ أَوْ اتَّفَقَا قَبْلَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَكَذَا إِنْ تَزَوَّجَهَا إِلَى مَدَّةٍ، وَهُوَ نِكَاحُ الْمُنْعَةِ، وَقَطَعَ الشَّيْخُ فِيهَا بِصِحَّتِهِ مَعَ النَّبِيِّ، وَنَصَّهُ: وَالْأَصْحَابُ خِلَافُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيهَا: هُوَ شَبِيهٌ بِالْمُنْعَةِ، لَا، حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا امْرَأَتُهُ مَا حَيَّتْ.

وَفِي النَّوَادِرِ: دَلَالَةُ الْحَالِ فِيهَا الرُّوَايَاتَانِ.

وَعَنْهُ: النَّهْيُ عَنْهَا تَنْزِيهٌ، وَيُكَرَّهُ تَقْلِيدُ مُقْتِ بِهَا، قَالَهُ فِي الرَّعَايَةِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، أَنَّهَا كَثِيرُهَا مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَلَا تَثْبُتُ أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ خِلَافًا، بَلْ وَطَأَ الشُّبُهَةَ، وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ وَابْنُ بَطَّةَ أَنَّهَا كَالزَّنَا.

وَتَزَوُّجُهَا الْمُطَلَّقُ ثَلَاثًا لِعَبْدِهِ بَيْتَةً هَبْتَهُ أَوْ يُتْبِعُهُ مِنْهَا لِيَنْفَسَخَ النِّكَاحُ كَثِيرَةُ الزَّوْجِ، وَمَنْ لَا فُرْقَةَ بَيْنَهُ لَا أَثَرَ لِيَتْبِعُهُ.

وَفِي الْفَتَوَى فِيمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا لِنَاسِئِهِ عَلَى طَلَاقِهَا: جُلُهَا بَعِيدٌ فِي مَذْهَبِنَا؛ لِأَنَّهُ يَقِفُ عَلَى زَوْجٍ وَإِصَابَةٍ، وَمَتَى زَوَّجَهَا مَعَ مَا ظَهَرَ مِنْ نَاسِئِهِ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ بِالنِّكَاحِ إِلَّا التَّخْلِيلَ، وَالْقَصْدُ عِنْدَنَا يُؤَثِّرُ فِي النِّكَاحِ،

بذليل ما ذكره أصحابنا: إذا تزوج الغريب بئيه طلاقها إذا خرج من البلد لم يصح.
وفي الروضة: نكاح المخل بطل إذا اتفقا فإن اعتقدت ذلك باطنا ولم تظهره صح في الحكم وبطل فيما بينهما وبين
الله تعالى، ويصح النكاح إلى المات.
وفي الواضح: يئتها كنيته، ومن عزم على تزويجه بالملقة ثلاثاً وعدها سراً كان أشد تحرماً من التصريح بخبطة
معتدة (ج).

لا سيما وينفق عليها ويعطيها ما تحلل به، ذكره شيخنا.
ومنى شرط نفى الحل في نكاح أو علق ابتداءً على شرط فسد العقد، على الأصح، كالشرط.
وقال شيخنا: ذكر القاضي وغيره روايتين في تعليق بشرط، والأصح من كلامه جوازها، كالطلاق، قال: والفرق بأن
هذا معارضة أو إيجاب، وذلك إسقاط غير مؤثر، وبأنه يقتضى بند التبرر وبالحالة.
وإن شرط عدم مهر أو نفقة أو قسمة لها أقل من ضررها أو أكثر أو شرط أحدهما عدم وطء ونحوه فسد الشرط لا
العقد، نص عليهما.

وقيل: يفسد، نقل المروذي: إذا تزوج النهاريات أو الليليات ليس من نكاح أهل الإسلام.
ونقل عبد الله وخبل: إذا تزوج على شرط ثم بدا له أن يقيم جدد النكاح.
وفي مفردات ابن عقيل: ذكر أبو بكر فيما إذا شرط أن لا يطأ أو لا ينفق أو إن فارق رجع بما انفق ورايتين، يعني:
في صحة العقد، واختاره شيخنا بنفي مهر، وأنه قول أكثر السلف، كما في مذهبه (م) وغيره، يحدو الشغار، وقيل
بعدم وطئه.

ونقل الأثرم توفقه في الشرط، قال شيخنا: فيخرج على وجهين، واختار صحته، كشرط ترك ما يستحقه، وقرئ
القاضي بأن له مخلصاً، ليلكي طلاقها، وأجاب شيخنا: بأن عليه المهر، وأن ابن عقيل سوى بينهما، فإن صح وطلبت
فارقها وأخذ المهر، وهو في معنى الحل، فإن وجبت الفرقة ثم وجبت هنا، وأن على الأول للفايت غرضه الجاهل بفساده
الفسخ بلا شيء، كالبيع وأولى.

وإن شرطاً أو أحدهما فيه خياراً أو إن جاءها بالمهر وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما ففي صحة العقد روايتان (م ٣).
وعنه: صحتهما، واختار شيخنا صحتهما في شرط الخيار، قال: وإن بطل الشرط لم يلزم العقد بدونه، فإن الأصل
في الشروط الوفاء، وشرط الخيار له مقصود صحيح.
وقال شيخنا: وكذا تعليق النكاح على شرط فيه ثلاث روايات، وذكر ابن عقيل في الثانية رواية: يفسد المهر؛ لأنه
يأخذ قسماً، فيتأخيره عن أجله يحصل مجهولاً، وشرط الخيار في المهر قيل كذلك.
وقيل: يصح (م ٤).^(١)

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن شرطاً أو أحدهما فيه خياراً، أو إن جاء بالمهر وقت كذا، وإلا فلا نكاح بينهما، ففي صحة العقد
روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمغني في الثانية، والشرح وشرح ابن
منجاء وغيرهم.

إحدهما: يصح، وهو الصحيح، نص عليه في رواية الأثرم، وصححه في التصحيح والنظم.

وبه قطع في الوجيز وغيره، واختاره ابن عديس في تذكرته وغيره.

وقدّمه في المحرر، والرعايتين، والمحايي الصغير وشرح ابن رزين وغيرهم، واختاره الشيخ تقي الدين فيما إذا شرط الخيار.

والرواية الثانية: لا يصح، قدّمه في المغني في الأولى.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وشرط الخيار في المهر قبل كذلك، وقيل: يصح). انتهى.

قلت: قطع الشيخ في المغني، والشارح وابن رزين في شرحه بصحة النكاح، وأطلق في المغني، والشرح في الصداق ثلاثة أوجه: =

وإن طَلَّقَ بِشَرْطِ خِيَارٍ وَقَعَ.

فصل

وإن شَرَطَهَا مُسْلِمَةً، أَوْ زَوَّجَتْكَ هَذِهِ الْمُسْلِمَةُ فَبَانتَ كِتَابِيَّةً، فَلَهُ الْفَسْخُ، فَإِنْ عَكِيسَ أَوْ ظَنَّنَهَا مُسْلِمَةً وَلَمْ تُعْرِفْ بِتَقْدُمِ كُفْرٍ وَقِيلَ: أَوْ ظَنَّنَهَا بَكْرًا فَبَانتَ بِخِلَافَةِ فَوْجِهَانَ (م ٥، ٦)^(١).
وإن شَرَطَ بَكْرًا أَوْ جَمِيلَةً أَوْ نَسِيَّةً أَوْ نَفِيَّ عَيْبٍ لَا يَثْبُتُ الْفَسْخُ، فَبَانتَ بِخِلَافِهِ، فَعَنَهُ: لَهُ الْفَسْخُ، اخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَشَيْخُنَا (و م ق).
وَعَنَهُ: لَا (و ه ق) (م ٧)^(٢)، وَفِي الْإِيضَاحِ.

=صَحَّةُ الصَّدَاقِ مَعَ بَطْلَانِ الْخِيَارِ، وَصَحَّتْهُ وَثُبُوتُ الْخِيَارِ فِيهِ، وَبَطْلَانُ الصَّدَاقِ.

وقدم ابن رزین في بطلان الصداق.

والصواب: ما قطع به في المغني.

وقدمه ابن رزین أيضًا، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (فإن عكس - يعني: لو شرطها كافرة فبانت مسلمة، أو قال زوّجك هذه الكافرة فبانت مسلمة، أو ظنّها مسلمة - ولم تعرف بتقدم كفر فوجهان). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): لو شرطها كتابيّة فبانت مسلمة، أو قال زوّجك هذه الكافرة فبانت مسلمة، فهل يثبت له الخيار أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرّر، والرّعايتين، والحاوي الصّغير.

أحدهما: لا خيار له، وهو الصّحيح، صحّحه الشّيخ الموقّف، والشارح، والنّاظم وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.
وقطع به في الوجيز، والمنور ومتنخب الأدمي وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والشرح، وغيرهم.

والوجه الثّاني: له الخيار، اختاره أبو بكر، وقاله في التّرجيب، قال النّاظم: وهو بعيد.

تنبيه: كان الأولى أن المصنّف كان يقدّم أنه لا خيار له، لا أنه يطلق الخلاف، كما قاله في البيع، فإنه قدّم هناك عدم الفسخ.

(المسألة الثّانية - ٦): لو ظنّها مسلمة ولم تعرف بتقدم كفر فبانت كافرة، فالحكم فيها كآلتي قبلها، قاله في المحرّر، والرّعايتين، والحاوي، والمصنّف وغيرهم.

وقطع به في الكافي، والمغني، والشرح وغيرهم أن له الخيار في هذه الصّورة، فيكون هذا هو الصّحيح، وهذه المسألة ليست كآلتي قبلها على هذا.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن شرط بكرًا أو جميلة أو نسيّة أو نفي عيبٍ لا يثبت الفسخ فبانت بخلافه، فعنه: له الفسخ، اختاره في التّرجيب وشيخنا، وعنه: لا). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقنع، والمحرّر، والشرح، والحاوي الصّغير وغيرهم.

إحدهما: له الخيار بين الفسخ، والإمسك، اختاره في التّرجيب، والبلغة، والنّاظم، والشّيخ تقي الدّين، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وقدمه في الرّعايتين، وهو الصّواب.

والرّواية الثّانية: ليس له ذلك، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وبه قطع في الوجيز، والمنور ومتنخب الأدمي وغيرهم، وقدمه ابن رزین في البكر.

قال في المستوعب: فإن غرّمه بنسبٍ أو صفق، مثل أن تزوّجها على أنها عربيّة أو هاشميّة فتبيّن دون ذلك، أو على أنها بيضاء فتبيّن سوداء، أو أنها طويلة فتبين قصيرة، وما أشبه ذلك، فالنّكاح صحيح ولا خيار له. انتهى.

وقال ابن رزین: وإن شرطها بكرًا فبانت ثيبًا فلا خيار له، وقيل: له الخيار.

فإن شرطها نسيّة أو جميلة أو طويلة أو شرط نفي عيبٍ لا يفسخ به النّكاح ومحو فوجهان. انتهى.

وَإِخْتَارَهُ فِي الْفُصُولِ فِي شَرْطِ بَكْرٍ، إِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ رَجَعَ بِمَا بَيْنَ الْمَهْرَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ بِقِيَّةِ الشُّرُوطِ.
وَفِي الْفُتُونِ فِي شَرْطِ بَكْرٍ يَحْتَمِلُ فَسَادَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ لَنَا قَوْلًا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى صِفَةٍ فَبَانَتْ بِخِلَافِهَا بَطَلَ الْعَقْدُ، قَالَ
مُتَيْخَنًا: وَيَرْجِعُ عَلَى الْغَارِ، وَإِنْ غَرَّتْهُ وَقَضَتْهُ وَلَا سَقَطَ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَلَا يَلْزُمُهُ أَقْلُ مَهْرٍ (م).
وَإِنْ شَرْطُ أَمَةٍ فَبَانَتْ حُرَّةً، أَوْ صِفَةٍ فَبَانَتْ أَعْلَى، فَلَا فَسْخَ، فِي الْأَصَحِّ وَفِي التَّرْغِيبِ: يَفْسَخُ إِنْ شَرْطُ مُسْلِمَةٍ فَبَانَتْ
كِتَابِيَّةً، أَوْ نِسَاءً فَبَانَتْ بَكْرًا، وَإِنْ شَرْطُهَا وَاعْتَبَرَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ مَقَارِنَتَهُ أَوْ ظَنُّهَا حُرَّةً، فَبَانَتْ أَمَةً، فَإِنْ لَمْ تُبَيَّنْ لَهُ فَبَاطِلٌ،
كَمَلِّهِ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ يَصِحُّ، فَلَهُ الْخِيَارُ^(١)، وَيَبْنَاهُ فِي الْوَاضِحِ عَلَى الْكُفَاءَةِ، وَلَمَنْ تَبَاحَ لَهُ الْخِيَارُ إِلَّا أَنْ يَظُنَّهَا عَقِيقَةً، وَقَدْ
فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ يَظُنَّهَا حُرَّةً.

وَقِيلَ: لَا فَسْخَ كَعَبْدٍ وَيَتَعَقَّدُ الْوَلَدُ حُرًّا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَمَا يَتَعَقَّدُ وَلَدُ الْفَرَسِيِّ قُرَشِيًّا بِاعْتِقَادِهِ، وَيَقْدِيهِ.
وَعَنْهُ لَا، وَعَنْهُ: هُوَ بِدُونِهِ رَقِيقٌ، وَهُوَ كَوَلَدٍ مَغْصُوبَةٍ، وَيَقْدِيهِ الْعَبْدُ بَعْدَ حَقِّهِ.
وَقِيلَ: بِرَقَبَتِهِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ، وَيَرْجِعَانِ عَلَى الْغَارِ، كَأَمْرِهِ بِإِثْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ [غَرَّةً] بِأَنَّهُ لَهُ فَلَمْ يَكُنْ، ذَكَرَهُ فِي
الْوَاضِحِ مَعَ شَرْطِ، وَقِيلَ: مُقَارَنٌ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَمَعَ إِهْبَاهِهِ بِقَرِينَةٍ حُرَّتَيْهَا، وَفِيهِ: وَلَوْ أَجْنَبِيًّا، كَوَكِيلَيْهَا، وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ إِطْلَاقُ نُصُوصِهِ، وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ
وَقَالَهُ يَمَّا إِذَا دَلَّسَ غَيْرَ الْبَايِعِ، وَلَمْ يُسْتَحَقِّهِ مُطَالَبَةُ الْغَارِ ابْتِدَاءً، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلَوْلَاهُمَا بَعْدَ عَقْدٍ، وَبَيَّ لَزُومِ الْمَسْمُومِ أَوْ مَهْرٍ
الْإِثْلَ وَرُجُوعِهِ بِهِ الرَّوَايَتَانِ (م ٨، ٩)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وإن شرطها أو ظنها حرة فبانة أمة فإن لم تبج له فباطل، كعلمه، وعند أبي بكر يصح، فله الخيار). انتهى.
فظاهر هذه العبارة: أنه إذا شرطها أو ظنها حرة فبانة أمة وهو ممن لا يباح له نكاح الإماء أن النكاح يصح على قول أبي بكر،
وهو مشكل جدًا، والمحكي عن أبي بكر إنما هو إذا شرطها كتابية فبانة مسلمة.
وقال القاضي في الجوامع: قياس قول أبي بكر إذا شرطها أمة فبانة حرة، فهذا قول أبي بكر، والمقيس على كلامه، وأما إذا
شرطها حرة فبانة أمة أو ظنها حرة فبانة أمة وهو ممن لا يباح له نكاح الإماء يقول أبو بكر: إن النكاح صحيح، وله الخيار: فهذا
بعيد جدًا، بل هو ساقط، والظاهر أن في كلام المصنف سقطًا، أو حصل سهوًا وأنا لم نفهم كلامه، والله أعلم.
ومما يدل على أن في كلامه نقصًا قوله بعد ذلك: (وبناه في الواضح على الكفاءة)، وهذا لا يلائم المسألة.

(٢) (مسألة ٨ - ٩): قوله: (وفي لزوم المسمى أو مهر المثل ورجوعه به الروايتان). انتهى.
يعني: بهما في المسألة الأولى اللتين في النكاح الفاسد بعد الدخول، قاله في المغني، والشرح هنا، وهو الظاهر، ذكر المصنف مسألتين.
(المسألة الأولى - ٨): هل يلزمه المهر المسمى أو مهر المثل؟ فيه روايتان.
والصحيح من المذهب لزوم المسمى، بناءً على الوجوب في النكاح الفاسد، وقدمه المصنف هناك.
والرواية الثانية: يلزمه مهر المثل، كالنكاح الفاسد أيضًا.
(المسألة الثانية - ٩): هل يرجع بالمهر على من غره أم لا؟ فيه روايتان.
والصحيح من المذهب: الرجوع عليه بالمهر، اختاره الخرقي وغيره.
وقدمه في المغني، والمستوعب، والشرح وشرح ابن رزين، والزركشي وقال: اختاره القاضي وأبو محمد وغيرهما.
والرواية الثانية: لا يرجع به، اختاره أبو بكر، قال القاضي: والأظهر أنه لا يرجع؛ لأن أحمد قال: كنت أذهب إلى حديث علي عليه السلام
هتبه، وكأني أميل إلى حديث عمر، فحديث علي فيه الرجوع بالمهر، وحديث عمر بعده.

تنبيهان: الأول: الروايتان اللتان في المسألة الثانية ليستا هما اللتين في المسألة الأولى، فحينئذ في قوله: (فيه الروايتان) نظر؛ لأن
الأولتين هما اللتان في النكاح الفاسد، والثنتان في المسألة الثانية هما مستقلتان، وهما كالروايتين اللتين في العيوب في النكاح، والمصنف
قد صحح الرجوع، والله أعلم.

الثاني: قوله: (وإن شرطها حرة فبانة أمة فإن لم تبج له فباطل كعلمه، وعند أبي بكر يصح فله الخيار). انتهى.
النقل هنا عن أبي بكر بالصحة فيه نظر واضح، وكيف نصح نكاح من لا تباح له؟ وإنما المحكي عن أبي بكر فيما إذا شرطها
كتابية فبانة مسلمة، فالظاهر أن هنا نقصًا أو حصل سهوًا، والله أعلم.

وإن كانت الغارّة، ففي تعلّق بدّميتها أو رقبتيها وجهان (م ١٠).^(١)

ونقل ابن الحكم: لا يرجع عليها؛ لأنه لم يغرّه أحد.

ولا مهر في الأصح لمكاتبه غارّة؛ لعدم الفائدة؛ ولدها مكاتب، فيغرّم أبوه قيمته لها، على الأصح، والمعتق بعضها يجب لها البعض فيسقط، ولدها يغرّم أبوه قدر رقبه، نقل عبد الله فيمن أذعت أن مولاهما اعتقها أقبّل قولها وينكحها؟ قال: لا، حتى يسأله أو تقوم عنده بيّنة، ولو أوزمته أنها زوجته أو سرّيته فظنه فوطؤه شبهة، أو أوزمته سيدها به فلا مهر، وإن جهلت تحريره، وتزوّر عالمة، ذكره شيخنا.

قال: وإن جهل فساذ بكاح لتغير غارّة، وإن ظنّه حرّاً فلم يكن خيرت، نص عليه.

وإن شرطت صفة فبانت أقل فلا فسح إلا شرط حرّة.

وقيل: ونسب لمن يخل بكفاة، وقيل فيه: ولو مماثلاً.

وفي الجامع الكبير: وغيرهما واختاره شيخنا (و م).

كشرطه، وأولى؛ لملكه طلاقها ومن عتقت.

وعنه: أو بعضها تحت عبد.

وعنه: أو معتق بعضها.

وعنه: وليس فيه بقدر حرّيتها.

وعنه: أو تحت حرّ، وجزم في الترفيب: أو عتقت تحت معتق بغضه فلها الفسخ، ولو ارتد بلا حاكم ما لم ترّضاه أو تعتق أو يطأ طوعاً وليس طلاقاً، قال الإمام أحمد: لأن الطلاق ما تكلم به فتقول فسخته أو اخترت نفسي وطلقتها كناية عن الفسخ، واختار شيخنا وغيره لها الفسخ تحت حرّ، وإن كان زوج بريرة عبداً؛ لأنها ملكت رقبتيها وبضعها، فلا يملك عليها إلا باختيارها، وتملك العتيق رقبته ومنفعته أقوى من البيع؛ لأنه ينفذ فيما لم يعقبه ويسري في حصّة الشريك، بخلاف البيع، وقد استوفى الزوج المنفعة بالوطء، فلم يسقط له حق، كما لو طرأ رضاع أو حدوث عيب بما يزيد النكاح أو يفسخه.

وأنه إن شرط عليها دوام النكاح تحت حرّ أو عبد فرضيت لزمها، وأنه يقتضيه مذهب أحمد، فإنه يجوز العشق بشرط، وإن أذعت الجهل بعقبه، قيل: يجوز جهله.

وقيل: لا يخالفها ظاهر (م ١١)،^(٢) فلا فسح، نقله الجماعة.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كانت الغارّة ففي تعلّق بدّميتها أو رقبتيها وجهان). انتهى.

قال في المغني، والشرح: يخرج فيها وجهان، بناءً على دين العبد بغير إذن سيده هل يتعلّق برقبته أو بدّمته؟ وكذا قال ابن رزين والزركشي.

إذا علمت ذلك؛ فالصحيح من المذهب أنه يتعلّق برقبته، يفديه سيده أو يسلمه، وقدمه المصنّف وغيره في أحكام الرقيق آخر الحجر. وقال القاضي: قياس قول الحرفي أنه يتعلّق بدّميتها؛ لأنه قال في الأمة: إذا خالعت زوجها بغير إذن سيدها يتبعها به إذا عتقت، كذا هنا.

وقال في البلغة: وإن كانت الأمة هي الغارّة تعلّقت العهدة بدّميتها أو برقبته. تنبيه: إذا قلنا: إن الخلاف مبني على الخلاف في دين العبد بغير إذن سيده ففي إطلاق المصنّف الخلاف نظراً؛ لأنه قدّم أنه يتعلّق برقبته، وهنا أطلق، لكن ظاهر كلام المصنّف عدم البناء.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وإن أذعت جهلا بعقبه قيل: يجوز جهله، وقيل: لا يخالفها ظاهر). انتهى.

القول الأول: عليه الأكثر، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقتع وغيرهم.

قال في الرعاية: ومثلها يجهله.

والقول الثاني: هو الصواب.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

وَكَذَا لَا فُسْخَ إِنْ أَدْعَتْ جَهْلَ مِلْكِ الْفُسْخِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَعَنْهُ فِيهِمَا: بَلَى، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَعَلَيْهِمَا وَطءُ صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ.

وَقِيلَ: لَا يَسْقُطُ، وَلَا خِيَارَ بَيْعَتَيْهِمَا مَعًا.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: يَنْفُسُخُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، كَاخْتِمَالٍ فِي الْوَاضِحِ فِي عِتْقِهِ وَحَدُّهُ، بِنَاءٍ عَلَى غِنَاهُ عَنْ أَمَةٍ بِحُرِّهِ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَجْهًا إِنْ وَجَدَ طَوْلًا.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ: لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْكَفَاءَةَ تُعْتَبَرُ فِيهِ لَا فِيهَا، قَالَ: فَلَوْ نَكَحَ امْرَأَةً مُطْلَقًا فَبَانَتْ أَمَةٌ فَلَا خِيَارَ لَهُ، وَلَوْ نَكَحَتْ رَجُلًا مُطْلَقًا فَبَانَ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ، وَكَذَا فِي الْأَسْتِدَامَةِ، كَذَا قَالَ.

وَمَنْ زَوَّجَ مُدْبِرَةً لَهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا، يِيمَتُهَا بِنْتٌ يَعْبُدُ عَلَى مِثْلَيْنِ مَهْرًا ثُمَّ مَاتَ عَتَقَتْ، وَلَا فُسْخَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لِئَلَّا يَسْقُطَ الْمَهْرُ أَوْ يَتَنَصَّفَ، فَلَا تَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ فَيَرُقُّ بَعْضُهَا، فَيَمْتَنِعُ الْفُسْخُ.

وَمَنْ ثَبِتَ لَهَا الْفُسْخُ وَلَوْ بِشَرْطٍ أَوْ غَيْبٍ فَلَا حَكْمَ لَوْلِيَّيْهَا فِيهِ، وَتُخَيَّرُ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ بَلَّغَتْ سِنًا يُعْتَبَرُ قَوْلُهَا وَعَقَلَتْ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ بِنْتَ سَبْعٍ.

وَيَقَعُ طَلَاؤُهُ الْبَائِنُ قَبْلَ الْفُسْخِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تَفْسُخْ.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي وَقُوعِهِ وَجْهَانِ.

وَإِنْ عَتَقَتْ مُعْتَدَّةً رَجْعِيَّةً أَوْ عَتَقَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فَلَهَا الْفُسْخُ.

وَقِيلَ: وَلَوْ رَضِيَتْ بِالْمَقَامِ، وَمَتَى فَسَخَتْ الْمُتَعَتَّةَ بَعْدَ دُخُولِهَا فَالْمَسْمُومَةُ، ثُمَّ مَهْرُ الْإِثْلِ لِلْسَيِّدِ، وَلَا مَهْرَ قَبْلَهُ.

وَنَقَلَ مِنْهَا: بَلَى يُصَنَّفُ لَهُ إِلَّا الْمُتَعَتَّةَ، حَيْثُ تَجِبُ لَوْجُوبُهُ لَهُ، فَلَا يَسْقُطُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب العيوب في النكاح

إِذَا بَانَ مَجْبُوبًا أَوْ لَمْ يَبْنُ مَا يَطْلُ بِهِ فَلَهَا الْفَسْخُ، فَإِنْ أَنْكَرَتْ دَعْوَاهُ الْوَطْءَ بَيِّنَتِهِ قَبْلَ قَوْلِهَا، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ بَانَ عَيْنًا لَا يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ بِإِفْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ فَاخْتَارَ جَمَاعَةُ لَهَا الْفَسْخُ، وَالْمَذْهَبُ تَأْجِيلُهُ سَنَةً مِنْذُ تَرَافُعِهِ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا اعْتَرَلَتْهُ فَقَطْ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُهَا فِيهَا فَسَخَتْ، وَإِنْ أَنْكَرَ عُنْتَهُ فَقِيلَ: يُؤْجَلُ. وَعُنْتُهُ: لِلْبَكْرِ، وَالْأَصَحُّ: لَا، وَيَخْلِفُ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ أَبَى أَجَلَ. وَقِيلَ: تُرَدُّ الَيَمِينُ.

وَإِنْ ادَّعَى وَطْأَهَا مَعَ انْكَارِ عُنْتِهِ فَإِنْ أَقْرَتْ بِمَرَّةٍ بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ وَفِي قَدْرِهَا وَجْهَانِ (م ١) ^(١). وَالْأَصَحُّ وَلَوْ فِي حَيْضٍ وَإِحْرَامٍ وَنَحْوِهِ، فَلَيْسَ بِعَيْنٍ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ وَقَالَتْ: أَنَا بِكَرٍّ وَلَهَا بَيِّنَةٌ أَجَلَ، وَتَخْلِفُ لِدَعْوَاهُ عَوْدُهُ بِكَارِئَتِهَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَإِنْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ بِزَوَالِهَا لَمْ يُؤْجَلْ، وَيَخْلِفُ لِدَعْوَاهَا زَوَالَ عَذْرَتِهَا بِغَيْرِ مَا ادَّعَاهُ. وَكَذَا إِنْ أَقْرَ بَعْتُهُ وَأَجَلَ وَأَدَّعَى وَطْأَهَا فِي الْمُدَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ ثَبِيًّا قَبْلَ قَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ إِنْ ادَّعَاهُ ابْتِدَاءً، وَإِنْ ادَّعَاهُ بَعْدَ ثَبُوتِ عُنْتِهِ وَتَأْجِيلِهِ قَبْلَ قَوْلِهَا.

وَعُنْتُهُ: قَوْلُهُ، وَعُنْتُهُ: تُخْلَى مَعَهُ وَيُخْرِجُ مَاءَهُ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنْ قَالَتْ لَيْسَ مِثْلًا فَإِنْ ذَابَ بِنَارٍ فَمَيْتٍ، وَبَطَلَ قَوْلُهَا، وَإِلَّا قَوْلُهُ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَفِي الْوَأَصَحِّ: إِنْ ادَّعَتْ عُنْتَهُ فَأَنْكَرَ أَجَلَ، فَإِنْ تَمَّتْ سَنَةٌ فَادَّعَى وَطْأَهَا فَأَنْكَرَتْ فَالزَّوَالِيَاتُ، وَفِي زَوَالِ عُنْتِهِ بِوَطْئِهِ غَيْرِهَا أَوْ وَطْئِهَا فِي نِكَاحٍ مُتَقَدِّمٍ أَوْ فِي ذُبُرٍ وَجْهَانِ (م ٢) ^(٢)، لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِنَا فِي إِمْكَانِ طَرِيَانِهَا، عَلَى مَا فِي التَّرْغِيبِ

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن أقرت بمرة بتغيب الحشفة وفي قدرها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، وذكرهما احتمالين في المجرد.

أحدهما: يكفي تغيب قدر الحشفة من المقطوع، وهو الصحيح، قدمه في الرعاية الكبرى، والزرکشي.

قلت: قد حكم أكثر الأصحاب بأن قدر الحشفة من الذكر المقطوع كالحشفة، في مسائل كثيرة، فليكن هذا مثلاً.

والوجه الثاني: يشترط إيلاج بقائه، قاله القاضي في الجامع، وقدمه ابن رزین في شرحه.

قلت: والأول أقوى وأولى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي زوال عنته بوطئه غيرها أو وطئها في نكاح متقدم أو في ذبُر وجهان؛ لاختلاف أصحابنا في إمكان

طريانها، على ما في التَّغْيِيبِ وغيره وعلى ما في المغني، ولو أمكن، لأنه بمعناه). انتهى.

قطع في الوجيز وغيره أنه لو وطئها في الذُّبُرِ أو وطئ غيرها أن العنة لا تزول، واختاره القاضي وغيره.

وقدمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والشرح، والرعايتين وغيرهم،

وهو الصحيح من المذهب.

والوجه الثاني: أن العنة تزول بذلك.

قال في الهداية: ويخرج على قول الحرقي أنها تزول بفعل ذلك، وبه قطع في المنور، وهو مقتضى قول أبي بكر، واختاره ابن عقيل،

وهو ظاهر ما جزم به ابن عبدوس في تذكرته، فإنه قال: وتزول بإيلاج الحشفة في فرج.

قلت: وهو الصواب، وأطلقهما في الحرر، والنظم، والخواوي الصغير، والزرکشي وغيرهم.

قال في البلغة: اختلف أصحابنا هل يمكن طريانها؟ على وجهين، وينبغي عليهما لو تعذر الوطء في إحدى الزوجتين أو يمكن في

الذُّبُرِ دون غيره. انتهى.

وقال في الرعايتين: وإن وطئ غيرها أو وطئها في الذُّبُرِ أو في نكاح آخر لم تزل عنته، لأنها قد تطرا، في الأصح، وقيل: تزول. انتهى.

قال الزركشي: ولعل هذين الوجهين مبنيان على تصور طريان العنة، وقد وقع للقاضي وابن عقيل أنها لا تطرا، وكلامهما هنا

يدل على طريانها. انتهى.

وغيره، وعلى ما في المغني، ولو أمكن؛ لأنه بمنعاه، فلهذا جزم بأنه لو عجز لغير أو مرض لا يرجى برؤه ضربت المدة. ولو ادعت زوجة مجنون عتته ضربت له مدة، عند ابن عقيل لا القاضي (م ٣) (١). وهل يبطل بحدوثه فلا يفسخ الولي؟ فيه الوجهان (٢). وإن بانّت مسدودة الفرج بحيث لا يسلكه الذكر لرتقي أو قرن أو عقل أو فتقاء بالخراق السيلين قال في الروضة: أو وجد اختلاطهما لعل؛ لأن النفس تعاف أكثر أو بان بأحدهما جذام أو برص أو جنون ولو أفاق. وفي الواضح: جنون غالب.

وفي المغني: أو إغماء، لا إغماء مريض لم يدم، يثبت الخيار. فصل

وفي ثبوت الخيار بالبحر، وهو تنن الفم وتنن ثور في الفرج عند الوطء والخراق مخرج بول ومني، ورغوة تمنع اللذة، واستطلاق بول ونجو وقروح سيالة فيه وبأسور وناصر واستحاضة وخصاء وسل ووجاء ووجدان أحدهما خنثى مشكلاً أو لا (٣)، قاله جماعة. وخصه في المغني بالمشكل.

وفي الرعاية عكسه، ووجدان أحدهما بالآخر عيباً به مثله وحدوثه بعد العقد. وفي الموجز: وبول كبيرة في الفواش، والقرع في الرأس وله ربح منكراً، وجهان (م ٤ - ٢٠) (٤).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولو ادعت زوجة مجنون عتته ضربت له مدة عند ابن عقيل لا القاضي). انتهى.

قلت: الصواب قول ابن عقيل، بناء على أن القول قولها في الوطء إذا كانت ثيباً، وهو المذهب.

وأما إذا قلنا: القول قوله فهذا لا يمكن معرفة ذلك من جهته، فيوافق ما قاله القاضي.

(٢) تنبيهه قوله: (وهل تبطل بحدوثه فلا يفسخ الولي؟ فيه الوجهان). انتهى.

لعله أراد: إذا حدث بها جنون فهل يبطل ضرب المدة بذلك فلا يفسخ الولي أو لا يبطل فيفسخ؟ فيه الوجهان، ولعله أراد بهما فيما إذا حدث العيب بعد العقد، على ما يأتي قريباً.

(٣) تنبيهان: الأول: قوله: (ووجدان أحدهما خنثى مشكلاً أو لا).

يعني: إذا كان مشكلاً، وقلنا بجواز نكاحه أو غير مشكل، فذكر المصنف المشكل وغير المشكل.

وقطع به في المستوعب وتذكرة ابن عبدوس.

قال المصنف: (وخصه في المغني بالمشكل، وفي الرعاية عكسه).

قلت: ظاهر كلامه في الرعاية، والمغني يخالف ما قاله المصنف عنهما، فإنه قال: وفي البحر وكون أحد الزوجين خنثى وجهان.

انتهى.

فاطلق الخنثى.

وقال في الرعايتين: ويكون أحدهما غير مشكل أو مشكلاً، وصح نكاحه في وجو. انتهى.

فما نقله المصنف عنهما مخالف لما فيهما، كما ترى، وخصه في المذهب بكونه مشكلاً.

(٤) (مسألة - ٤ - ٢٠): قوله: (في ثبوت الخيار بالبحر، والخراق مخرج بول ومني، ورغوة تمنع اللذة، واستطلاق بول، ونجو، وقروح سيالة فيه، وبأسور، وناصر، واستحاضة، وخصاء، وسل، ووجاء، ووجدان أحدهما خنثى مشكلاً أو لا، ووجدان أحدهما بالآخر عيباً به مثله، وحدوثه بعد العقد، والقرع في الرأس وله ربح منكراً وجهان). انتهى.

ذكر هنا سبع عشرة مسألة، أطلق الخلاف.

وأطلقه في أكثرها في الحرر، وشرح ابن منجاء، والحاوي الصغير، والزرکشي وتجريد العناية وغيرهم، وأطلقه في المغني في كونه

خنثى، ووجدان أحدهما بصاحبه مثل عيبه، والبحر.

وأطلقه في الرعايتين فيما سوى الخصاء، والسل، والوجاء.

وأطلقه في البلغة إلا فيما إذا حدث به عيب بعد العقد.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي بَحْرِ رَوَائِيتَيْنِ وَذَكَرَهُمَا فِي التَّرْغِيبِ فِي وَجُودِ عَيْبٍ بِهِ مِثْلُهُ.
وَكَذَلِكَ إِنْ تَغَايَرَتِ، وَالْأَصَحُّ ثُبُوتُهُ.

قَالَ بَعْضُ الْأَطْيَاءِ: يُسْتَعْمَلُ لِلْبَحْرِ السَّوَاكِ، فَيَأْخُذُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَرَقَ آسٍ مَعَ زَيْبِ مَسْرُوعِ الْعَجَمِ بِقَدْرِ الْجَوْزَةِ
وَأَسْتِعْمَالِ الْكَرْفَسِ، وَمَضْغِ التُّغْنَاعِ جَيِّدٍ فِيهِ.
قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالذَّوَاءُ الْقَوِيُّ لِعِلَاجِهِ أَنْ يَتَغَرَّغَرَ بِالصَّبْرِ كُلَّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَلَى الرِّيقِ وَوَسَطِ النَّهَارِ وَعِنْدَ النَّوْمِ،
وَيَتَمَضَّمُ بِالْخَرْدَلِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ آخَرَ، يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يَتَغَيَّرُ قَمُهُ، إِلَى أَنْ يَبْرَأَ.
وَأَمَّا الذَّهَبُ فِي السَّمِّ يُزِيلُ الْبَحْرَ.

وَفِي الرُّوضَةِ: إِنْ انْتَشَرَ ذَكَرٌ خَصِيٌّ فَتَأْتِي الْوَطْءُ بِهِ لَمْ يَكُنْ عَيْبًا، وَلَوْ فَقَدَ الْمَاءَ، كَفَقَدَ مَاءَ امْرَأَةٍ، وَإِلَّا فَعَيْبٌ كَجَبٍّ.
وَلَا فَسْخٌ بِغَيْرِ الْعُيُوبِ الْمَذْكُورَةِ، كَعَوْرٍ وَعَرَجٍ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، زَادَ فِي الرُّوضَةِ: وَهَلْ يُحْطَ مِنْ مَهْرٍ الْمَثَلِ بِقَدْرِ النُّقْصِ؟
فِيهِ نَظَرٌ.

وَقِيلَ لِشَيْخِنَا: لِمَ فُرِّقَ بَيْنَ عُيُوبِ الْفَرْجِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا؟ قِيلَ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ عُيُوبَ الْفَرْجِ الْمَانِعَةَ مِنَ الْوَطْءِ لَا يُرْضَى بِهَا
فِي الْعَادَةِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالنِّكَاحِ الْوَطْءُ، بِخِلَافِ اللَّوْنِ وَالطُّولِ وَالْقِصَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَرُدُّ بِهِ الْأُمَّةُ، فَإِنَّ الْحُرَّةَ لَا تَقْلَبُ

= وأطلقه في المستوعب وشرح ابن رزین فيما إذا وجد أحدهما بصاحبه عيبًا مثله، وأطلقه في المذهب في الخصاء، والسل، والوجاء،
وإذا وجد أحدهما بصاحبه عيبًا به مثله.

أحدهما: يثبت الخيار بذلك كله، وهو الصحيح، قطع به في الوجيز إلا في البحر، والاستحاضة، والقرع، وصححه في التصحيح
إلا في الخرقا خرج البول، والمني.

واختاره أبو البقاء، وابن القيم في الجميع، وصححه الناظم في غير ما إذا حدث العيب بعد العقد.

واختاره ابن عديس في تذكرته في غير ما إذا وجد أحدهما بصاحبه عيبًا به مثله، أو حدث العيب بعد العقد، وقطع في الكافي
بثبوته بالخرق بين مخرج بول ومني.

قال في الهداية، والمستوعب: يثبت الخيار باغراق ما بين مخرج البول، والمني، عند أصحابنا.

وقطع به في المذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والبلغة، والمنور، وهو ظاهر ما قدمه في الكافي.

وقال أبو بكر وأبو حفص: يثبت الخيار فيما إذا كان أحدهما لا يستمسك بوله ولا نجوه، قال أبو الخطاب: فيخرج على ذلك من
به بأسور وناسور وقروح سيالة في الفرج، قال أبو حفص: والخصاء عيب يرد به.

وقال أيضًا أبو بكر وابن حامد: يثبت الخيار بالبحر.

وقال في المستوعب: إذا وجد أحد الزوجين خنثى فله الخيار، في أظهر الوجهين، واختار الشيخ تقي الدين ثبوت الخيار
بالاستحاضة، وهو الصواب، واختار القاضي في تعليقه الجديد، قاله الزركشي، والمجرد، قاله الناظم، والشريف وأبو الخطاب في
خلافهما، والشيرازي، والشيخ الموفق، والشارح: ثبوت الخيار فيما إذا حدث العيب بعد العقد، وهو ظاهر كلام الخرق في فيه، وصحح
في المذهب ثبوت الخيار في البحر واستطلاق البول، والنجس، والبأسور، والناسور، والقروح السيالة في الفرج، والخنثى المشكل،
وحدث هذه العيوب بعد العقد.

والوجه الثاني: لا يثبت الخيار بذلك كله، وهو مفهوم كلام الخرق في، لأنه ذكر العيوب التي يثبت بها الخيار في فسخ النكاح، ولم
يذكر شيئاً من هذه، وقدمه ابن رزین في شرحه في غير ما أطلق فيه الخلاف، على ما تقدم، ومال إليه الشيخ الموفق، والشارح في غير
حدوث العيب وغير ما أطلق فيه الخلاف بعد العقد، وظاهر كلام أبي حفص: أنه لا يثبت الخيار بالبحر مع كونه عيبًا.

وذكر القاضي في المجرد: لو حدث به عيب بعد العقد لا يملك به الفسخ، قاله الزركشي، وهو مناقض لما نقله عن الناظم، على ما
تقدم، واختاره أيضًا القاضي في التعليق القديم، واختاره أبو بكر في الخلاف، وابن حامد وابن البناء، وصححه في البلغة، وقدمه
الناظم، أعني باختيار هؤلاء فيما إذا حدث به عيب بعد العقد، وظاهر ما قدمه في المقنع، والرعايتين، والحاربي الصغير وشرح ابن
منبج أنه لا يثبت الخيار باغراق ما بين مخرج المني، والبول، وهو ظاهر الوجيز وغيره، وظاهر كلام الشيخ في المقنع، والشارح،
والزركشي عدم الثبوت بالاستحاضة، والله أعلم.

كَمَا تَقْلَبُ الْأُمَّةُ، وَالزَّوْجُ قَدْ رَضِيَ رِضًا مُطْلَقًا، وَهُوَ لَمْ يَشْتَرِطْ صِفَةً، فَبَانَتْ بِدُونِهَا، فَإِنْ شَرَطَ فَقَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَالصَّوَابُ أَنَّ لَهُ الْفَسْخَ، وَكَذَا بِالْعَكْسِ، وَهُوَ مَذْهَبُ (م).

وَالشَّرْطُ إِنَّمَا يَنْبَغُ لَفْظًا أَوْ عُرْفًا، فَفِي الْبَيْعِ ذَلِكَ الْعُرْفُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ إِلَّا بِسَلِيمٍ مِنَ الْعُيُوبِ، وَكَذَلِكَ فِي النِّكَاحِ لَمْ يَرْضَ بِمَنْ لَا يُمْكِنُ طَوْحُهَا، وَالْعَيْبُ الَّذِي يَمْنَعُ كَمَالِ الْوَطءِ لَا أَصْلَهُ فِيهِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا مَا أَمَكْنَ مَعَهُ الْوَطءُ وَكَمَالُهُ فَلَا تَنْضَبِطُ فِيهِ أَغْرَاضُ النَّاسِ، وَالشَّارِعُ قَدْ أَبَاحَ النَّظَرَ بَلْ أَحَبَّهُ إِلَى الْمُخْطُوبَةِ، وَقَالَ: «فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَهُمَا» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَرَهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَلِ الرُّبُوبَةَ بِأَنَّهُ يَصِحُّ مَعَهَا النِّكَاحُ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرُّبُوبَةَ لَا تَجِبُ، وَيَصِحُّ النِّكَاحُ بِدُونِهَا.

وَلَيْسَ مِنْ عَادَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ أَنْ يَهَيِّفُوا الْمَرْأَةَ الْمُنْكَوْحَةَ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ نِكَاحُهَا بِلا رُبُوبَةٍ وَلَا صِفَةٍ، وَيَلْزَمُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، قَالَ: وَهَذَا الْفَرْقُ إِنَّمَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالْأَمْوَالِ أَنَّ النِّسَاءَ يَرْضَى بِهِنَّ فِي الْعَادَةِ فِي الصِّفَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، [وَالْأَمْوَالُ لَا يَرْضَى بِهَا عَلَى الصِّفَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ] إِذَا أَلْفَصُدُ بِهَا التَّمَوُّلُ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الصِّفَاتِ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ الْمَصَاهِرَةُ وَالِاسْتِمْتَاعُ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِاخْتِلَافِ الصِّفَاتِ.

فَهَذَا فَرْقٌ شَرْعِيٌّ مُعْقُولٌ فِي عُرْفِ النَّاسِ، أَمَّا إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ لِاشْتِرَاطِهِ صِفَةً فَبَانَتْ بِخِلَافِهَا وَبِالْعَكْسِ فَإِلْزَامُهُ بِمَا لَمْ يَرْضَ بِهِ مُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ، وَلَوْ قَالَ ظَنَنْتُهَا أَحْسَنَ مِمَّا هِيَ أَوْ مَا ظَنَنْتُ فِيهَا هَذَا وَتَخَوُّ ذَلِكَ كَانَ هُوَ الْمَقْرُطُ، حَيْثُ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرَهَا، وَلَا أُرْسِلَ مِنْ رَأْيَا، وَلَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْعَادَةِ أَنْ تُوصَفَ لَهُ فِي الْعَقْدِ كَمَا تُوصَفُ الْإِمَاءُ [فِي السَّلَامِ] فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صَانِ الْحَرَائِرِ عَنْ ذَلِكَ، وَأَحَبُّ مِيزْمَرُنْ، وَلِهَذَا نَهَيْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَعْقِدَ نِكَاحَهَا، فَإِذَا كُنْ لَا يَبَاشِرُنَ الْعَقْدَ فَكَيْفَ يُوصَفُنْ؟

أَمَّا الرَّجُلُ فَأَمْرُهُ ظَاهِرٌ، يَرَاهُ مَنْ شَاءَ، فَلَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ يُوجِبُ الرُّدَّ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا قَرِطَ الزَّوْجُ فَالطَّلَاقُ بِدُونِهِ. وَقَالَ صَاحِبُ الْهَذِي مِنْ مُتَاخِرِي أَصْحَابِنَا فِي قَطْعِ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ عَمَى أَوْ خَرَسَ أَوْ طَرَشَ وَكُلُّ عَيْبٍ يَفْسِدُ الزَّوْجَ الْآخَرَ مِنْهُ وَلَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ: يُوجِبُ الْخِيَارَ، وَأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْبَيْعِ، وَإِنَّمَا يَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَى السَّلَامَةِ، فَهُوَ كَالْمَشْرُوطِ عُرْفًا.

وَاحْتِجَّ بِمَا رَوَى سَعِيدٌ عَنْ هُثَيْمٍ أَنَّنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعَتْ رَجُلًا عَلَى بَعْضِ السَّعَائِدَةِ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَكَانَ عَقِيمًا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَعْلَمْتَهَا أَنَّكَ عَقِيمٌ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَانْطَلِقْ فَأَعْلِمْهَا ثُمَّ خَيَّرَهَا.

وَقَالَ وَكَيْعٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَهَا بِرِصَاءٍ أَوْ عَمِيَاءَ فَدَخَلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ هَرَّةً.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٦٨٥): عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: خَاصَمَ رَجُلٌ إِلَى شَرِيحٍ فَقَالَ: إِنْ هُوَ لَاءٍ قَالُوا: إِنَّا نَزَوَّجُكَ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَجَاؤُونِي بِامْرَأَةٍ عَمِيَاءَ، فَقَالَ شَرِيحٌ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَكَ بِعَيْبٍ لَمْ يَجُزْ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يَرُدُّ النِّكَاحُ مِنْ كُلِّ ذَا عَضَالٍ.

وَاخْتَارَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ رَدَّ الْمَرْأَةِ بِمَا تُرَدُّ بِهِ الْأُمَّةُ فِي الْبَيْعِ، حَكَاهُ أَبُو عَاصِمٍ الْعَبْدَانِيُّ فِي كِتَابِ طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ. وَفِي الْمُنْهَي: إِنْ وَجَدَهَا مَجْتُوبَ رِقَاءٍ فَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِامْتِنَاعِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِعَيْبٍ نَفْسِيٍّ، وَاخْتَارَ فِي الْفُصُولِ إِنْ لَمْ يَطَأْ لِنُصْرَتِهَا فَكَرِّهَاقَاءَ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الشَّيْخُوخَةَ فِي أَحَدِهِمَا عَيْبٌ يَفْسَخُ بِهِ لَمْ يَنْعُدْ، وَلَوْ بَانَ عَقِيمًا فَلَا خِيَارَ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَبَيَّنَ لَهَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا كَانَ بِهِ جُنُونٌ أَوْ سَوْاسٌ أَوْ تَغَيَّرَ فِي عَقْلٍ وَكَانَ يَعْتَبُ وَيُؤْذِي رَأَيْتُ أَنْ أَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَقِيمُ عَلَى هَذَا، وَلَا خِيَارَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَخِيَارُ شَرْطٍ وَعَيْبٍ وَفِيهِ وَجْهٌ مُتَرَاخٍ فَإِنَّ رَضِيَ بِهِ وَلَوْ زَادَ أَوْ ظَنَّهُ يَسِيرًا أَوْ وَجِدَتْ مِنْهُ دَلَالَةٌ

الرَّضَا مَعَ عَلَيْهِ سَقَطَ خِيَارُهُ.

وَلَا يَسْقُطُ فِي عَتَقِ بِلَا قَوْلٍ، فَيَسْقُطُ بِهِ^(١)، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا.

وَلَا فَسْخٌ إِلَّا بِحُكْمٍ يَفْسُخُ أَوْ يَرُدُّهُ إِلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ.

وَفِي الْمَوْجِزِ: يَتَوَلَّاهُ هُوَ، وَإِنْ فَسَخَ مَعَ غَيْبَتِهِ أَوْ فَرَّقَ بَيْنَ مُتَلَاعِنِينَ بَعْدَ غَيْبَتِهِمَا، فَفِي الْإِنْتِصَارِ الصَّحَّةُ وَعَدَمُهَا (م)^(٢١).

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يُطْلَقُ عَلَى عَيْنٍ، كَمَوْلٍ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ، وَلَا تَحْرُمُ أَبَدًا.

وَعَتَقٌ: بَلَى، كَلَعَانَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْحَاكِمُ لَيْسَ هُوَ الْفَاسِخُ، وَإِنَّمَا يَأْذَنُ وَيَحْكُمُ بِهِ، فَمَتَى أُذِنَ أَوْ حُكِمَ لِأَحَدٍ بِاسْتِحْقَاقِ عَقْدٍ أَوْ فَسْخٍ [فَعَقْدٌ أَوْ فَسْخٌ] لَمْ يَخْتِجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى حُكْمٍ بِصِحَّتِهِ بِلَا بَزَاحٍ، لَكِنْ لَوْ عَقَدَ هُوَ أَوْ فَسَخَ فَهُوَ فَعَلُهُ، وَفِيهِ الْخِلَافُ، لَكِنْ إِنْ عَقَدَ الْمُسْتَحِقُّ أَوْ فَسَخَ بِلَا حُكْمٍ فَأَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَيَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ.

وَخَرَجَ شَيْخُنَا بِبِلَا حُكْمٍ فِي الرَّضَا بِعَاجِزٍ عَنِ الْوَطْءِ كَعَاجِزٍ عَنِ النَّفَقَةِ، وَمَتَى ذَاكَ الْغَيْبُ فَلَا فَسْخَ، وَكَذَا إِنْ عَلِمَ خَالَةَ الْعَقْدِ، وَمَنَعَهُ فِي الْمَغْنِيِّ فِي عَيْنٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمَصْرَافَةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهِ بِمِثْلِهِ.

وَلَا مَهْرٌ يَفْسُخُ فِيهِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَهَا بَعْدَهُ الْمَسْمُومَةُ، كَمَا لَوْ طَرَأَ الْغَيْبُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: عَلَى الْأَظْهَرِ، وَقِيلَ عَنْهُ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي فَسْخِ الزَّوْجِ لِشَرْطٍ أَوْ غَيْبٍ قَدِيمٍ، وَقِيلَ فِيهِ: يُنْسَبُ قَدْرُ نَقْصِ مَهْرِ الْمِثْلِ، لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ كَامِلًا، فَيَسْقُطُ مِنَ الْمَسْمُومَةِ بِنِسْبَتِهِ، فَسْخٌ أَوْ أَمْنَصَى، وَقَاسَهُ فِي الْخِلَافِ عَلَى الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: مَسْمُومٌ بِلَا حَقٍّ، وَمِثْلُ لِسَابِقٍ، وَالْخُلُوءَةُ كَهَيِّهَا لَا خِيَارَ فِيهِ.

وَيَرْجِعُ، عَلَى الْأَصَحِّ، عَلَى الْغَارِ، وَالْمَذْهَبُ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَكِيلِ، وَيَقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ فِي عَدَمِ عَلَيْهِ بِالْغَيْبِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ رُؤْيُهَا فَوُجْهَانِ (م ٢٢)^(٣).

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْقُطُ فِي عَتَقِ بِلَا قَوْلٍ، فَيَسْقُطُ بِهِ). انْتَهَى.

تَابِعَ فِي ذَلِكَ صَاحِبَ الْحَرَجِ، وَتَابِعَهُ أَيْضًا صَاحِبُ الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَالنُّظْمِ، وَالْوَجِيزِ وَغَيْرِهِمْ، فَقَطَعُوا بِذَلِكَ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ بَطْلَانُ الْخِيَارِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْ وَطْءٍ أَوْ تَمَكُّينٍ أَوْ يَأْتِي بِصَرِيحِ الرُّضَى، وَصَرَّحَ بِهِ الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَمْ يَجِدْ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ لِغَيْرِ الْجَدِّ. انْتَهَى.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْقَوْلَ، وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٢١): قَوْلُهُ: (وَلَا فَسْخٌ إِلَّا بِحُكْمٍ، فَيَفْسُخُ أَوْ يَرُدُّهُ إِلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ).

وَفِي الْمَوْجِزِ يَتَوَلَّاهُ هُوَ، وَإِنْ فَسَخَ مَعَ غَيْبَتِهِ أَوْ فَرَّقَ بَيْنَ مُتَلَاعِنِينَ بَعْدَ غَيْبَتِهِمَا فَفِي الْإِنْتِصَارِ الصَّحَّةُ وَعَدَمُهَا). انْتَهَى. أَحَدُهُمَا: يَصَحُّ.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: لَا يَصَحُّ.

(٣) (مَسْأَلَةٌ - ٢٢): قَوْلُهُ: (وَيَرْجِعُ - عَلَى الْأَصَحِّ - عَلَى الْغَارِ، وَالْمَذْهَبُ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَكِيلِ، وَيَقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ فِي عَدَمِ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ رُؤْيُهَا فَوُجْهَانِ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقُهَا فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ، إِذَا أَنْكَرَ الْوَلِيُّ عَدَمَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ وَلَا يَبْتَدِئُ قَبْلَ قَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ مُطْلَقًا، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفُقُ، وَالشَّارِحُ وَابْنُ رَزِينٍ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ: فَإِنْ أَنْكَرَ الْغَارُ عِلْمَهُ بِهِ وَمِثْلَهُ يَجْهَلُهُ وَحَلَفَ بِرَيْ، وَاسْتَتَنَّا مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْعَيْبُ جَنُونًا. وَقِيلَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ لِأَيِّ عِيُوبِ الْفَرْجِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ ثَمًّا يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُهَا كَابَاعِدِ الْعَصَبَاتِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، لِأَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ عِيُوبِ الْفَرْجِ وَغَيْرِهَا، فَسَوَّى بَيْنَ الْأَوْلِيَاءِ كُلِّهِمْ فِي عِيُوبِ الْفَرْجِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا. انْتَهَى.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْمَطْلُوقَيْنِ لِلْمُصَنِّفِ، وَأُطْلِقُهَا الزُّرْكَشِيُّ.

وَمِثْلَهَا فِي الرَّجُوعِ عَلَى الْغَارِ لَوْ زَوَّجَ امْرَأَةً فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا غَيْرَهَا، وَيَلْحَقُهُ الْوَلَدُ.
وَتُجْهَزُ زَوْجَتُهُ بِالْمَهْرِ الْأَوَّلِ.
نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ فَلَا رُجُوعَ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ الْفَسْخُ.
وَلَا يَزَوَّجُ وَلِيُّ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ مَعِينًا يَرُدُّ بِهِ إِلَّا بِاخْتِيَارِ مَنْ هِيَ أَهْلٌ لَهُ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ مَعَ جَهْلِهِ بِهِ.
وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَعَكْسُهُ وَهَلْ لَهُ الْفَسْخُ إِذَنْ أَوْ يَنْتَظَرُهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٣)^(١).
وَفِي الرَّعَايَةِ الْخِلَافُ إِنْ أُجْبِرَهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ، وَصَحَّحَهُ فِي الْإِبْضَاحِ مَعَ جَهْلِهِ، وَتُخَيَّرُ.
وَمِثْلُهُ تَزْوِيجُ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ بِمَعِينَةٍ، وَ [فِي التَّرْغِيبِ] فِي تَزْوِيجِ مَجْنُونٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ بِمِثْلِهِ وَمَلَكَ الْوَلِيِّ الْفَسْخُ إِنْ صَحَّ وَجْهَانِ.
وَفِي الْأَنْتِصَارِ يُلْزَمُهَا الْمَنْعُ مِنْ مُجْتَوِبٍ، فَإِنْ اخْتَارَتْ الْكَبِيرَةُ مُجْتَوِبًا أَوْ عَيْنًا لَمْ تُنْصَحْ.
وَقِيلَ: بَلَى، كَمَجْنُونٍ وَمَجْدُومٍ وَأَبْرَصٍ، فِي الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: وَلِبَقِيَّةِ الْأَوَّلِيَّاتِ الْمَنْعُ، كَغَيْرِ الْكُفَاءِ، وَإِنْ عَلِمَتْهُ بَعْدَ الْعَقْدِ، أَوْ حَدَثَ بِهِ، لَمْ يُجْبَرْهَا؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَلِيِّ فِي إِبْنَادِهِ لَا فِي دَوَائِمِهِ.

(١) (مسألة - ٢٣): قوله: (ولا يزوّج وليّ حرّةٍ أو أمةٍ معيّناً يرُدُّ به إلا باختيار من هي أهلّ له، فإن فعل صحّ مع جهله به، وقيل: مطلقاً، وقيل: عكسه، وهل له الفسخ إذا أو ينتظرها؟ فيه وجهان). انتهى.
أحدهما: له الفسخ إذا علم، وهو الصحيح، قدّمه في المغني، والشرح، وهو الصواب.
والوجه الثاني: ينتظرها.
فهذه ثلاث وعشرون مسألة في هذا الباب، بتعداد صور المسألة الرابعة.

باب نكاح الكفار

وَهُوَ صَحِيحٌ حَكَمُهُ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَتَقَرُّهُمْ عَلَى فَاسِدِهِ إِذَا اعْتَقَدُوا حِلَّهُ وَلَمْ يَرْتَفِعُوا إِلَيْهَا.

وَعَنْهُ: إِلَّا عَلَى مَا لَا مَسَاحَ لَهْ عِنْدَنَا، كِنِكَاحِ ذَاتِ مَحَرِّمْ، وَمَجْوسِي كِتَابِيَّةٍ، فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقْدَانَاهُ عَلَى حُكْمِنَا، وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ أَوْ اسْلَمَ الزَّوْجَانِ فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَبَاحَ إِذْنٍ، كَعَقْدِهِ فِي عِدَّةٍ فَرَعَتْ أَوْ بِلا شُهُودٍ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، أَوْ بِلا وَلِيٍّ، أَوْ عَلَى أَحَدٍ مَاتَتْ أَقْرَأَ.

نَقَلَ مُهْنًا: مَنْ اسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْهِ.

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أُبَلِّغُكَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى مَا اسْلَمُوا عَلَيْهِ؟ قَالَ: مَا بَلَّغْنَا إِلَّا ذَلِكَ.

وَابْنُ جُرَيْجٍ أَيْضًا يَرْوِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قِصَّةَ أُخْرَى وَإِنْ كَانَتْ يَمُنُّ بِحُرْمِ ابْتِدَاءِ نِكَاحِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. وَعَنْهُ: مَعَ تَأْيِيدِ مَفْسَدَةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ.

فَلَوْ نَكَحَ بَتَّةً أَوْ مَنْ هِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْ مُسْلِمٍ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ كَافِرٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١) (١).

وَفِي حَبْلِي مِنْ زَنَى، وَشَرَطَ الْخِيَارَ فِيهِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى مَدَّةٍ هُمَا فِيهَا وَجْهَانِ (م ٢، ٣) (٢).

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ طَرَأَ الْمَفْسُودُ كَعِدَّةٍ مِنْ وَطْءٍ شَبَّهَةً لَمْ يُؤْثَرِ.

وَلَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ وَكَذَا لَوْ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ أَحْرَمَ وَاسْلَمَ الْآخَرُ إِنْ لَمْ تَنْتَهِزِ الْفُرْقَةَ، وَفِيهِ: لَوْ تَحَاكَمُوا فِيهِ أَصْلُ الْعَقْدِ لَمْ يَحْكَمْ بِصَحِّحِهِ إِلَّا إِذَا عَقَّدَ كَمُسْلِمٍ، إِلَّا فِي الْوَلِيِّ لَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الشُّهُودِ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَإِنْ اسْتَدَامَ نِكَاحٌ مُطْلَقًا ثَلَاثًا مُعْتَقِدًا حِلَّهُ لَمْ يَقْرَأْ عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فلو نكح بتة أو من هي في عِدَّةٍ من مسلم فرَّق بينهما، ومن كافرٍ فيه روايتان). انتهى.

يعني: إذا تزوجها في عِدَّةٍ كافرًا، وأطلقهما في المذهب، والمحرر، والرعية، والحاوي الصغير.

إحداهما: يفرَّق بينهما وهو الصحيح، نص عليه.

وقطع به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة المغني، والكافي، والمقنع، والبلغة، والشرح وشرح ابن منجب، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنور وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يفرَّق بينهما، نص عليه أيضًا، وصححه الناظم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وفي حبلى من زنى، وشرط الخيار فيه مطلقًا أو إلى مدّة هما فيها وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٢): إذا عقد عليها وهي حبلى من زنى، فهل يفرَّق بينهما أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والنظم،

والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يفرَّق بينهما، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقطع به في المنور، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يفرَّق بينهما.

(المسألة الثانية - ٣): إذا شرط الخيار في نكاحها متى شاء أو إلى مدّة هما فيها، فهل يفرَّق بينهما أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه في

المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يفرَّق بينهما، وهو الصحيح، قطع به في الخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والبلغة، والشرح، والوجيز، وغيرهم.

وجزم به في المذهب في المسألة الأولى.

والوجه الثاني: لا يفرَّق بينهما.

وإن وطئ حُرْبِي حُرْبِيَّةً وَاعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا أَقْرًا، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا أَهْلُ ذِمَّةٍ، فِي ظَاهِرِ الْمَغْنِي.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يُقْرُونَ.
وَمَتَى كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحًا أَخَذَتْهُ، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا وَقَبَضَتْهُ اسْتَقْرَأَ، فَلَوْ أَسْلَمًا فَأَنْقَلَبَتْ خَمْرٌ خَلًا، وَطُلِّقَ فَعِي رُجُوعِهِ
بِنَصْفِهِ أَمْ لَا وَجَهَان (م ٤) (١).
وَلَوْ تَلَفَ الْخَلُّ ثُمَّ طُلِّقَ فَعِي رُجُوعِهِ بِنَصْفِ مِثْلِهِ احْتِمَالَانِ (م ٥) (٢).
وَأِنْ قَبِضَتْ بَعْضُهُ وَجِبَ حِصَّةُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ.
وَتُعْتَبَرُ الْحِصَّةُ فِيمَا يَدْخُلُ كَيْلٌ وَوَزَنٌ بِهِ، وَفِي مَعْدُودٍ قِيلَ بَعْدَهُ، وَقِيلَ بِقِيمَتِهِ عِنْدَهُمْ (م ٦) (٣)، فَإِنْ لَمْ تَقْبِضْ أَوْ لَمْ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ومتى كان المهر صحيحًا أخذته، وإن كان فاسدًا وقبضته استقرأ فلو أسلمًا فانقلب خمرًا خلاً وطلق فعي رجوعه بنصفه أم لا وجهان). انتهى.
أحدهما: يرجع بذلك.
قلت: الصواب رجوعه بنصفه؛ لأنه مباح في الحالين أعني حالة العقد عندهم وحالة الطلاق عند الجميع.
والوجه الثاني: لا يرجع بذلك.
(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ولو تلف الخلُّ ثم طلق فعي رجوعه بنصف مثله احتمالان).
قلت: الصواب الرجوع بنصف مثله؛ لأنه مثلي، وإطلاق المصنّف الخلاف فيه نظر، وتقدم له نظيرها في الغصب وغيره.
(٣) (مسألة - ٦): قوله: (ولو قبضت بعضه وجب حصة ما بقي من مهر المثل وتعتبر الحصة فيما يدخل كيلٌ ووزنٌ به، وفي معدود قيل بعده، وقيل بقيمته عندهم). انتهى.
أحدهما: يعتبر قدر الحصة فيما يدخله العدُّ بعده، وهو الصحيح، قطع به ابن عبدوس في تذكرته.
وقدّمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
والوجه الثاني: يعتبر بقيمته عند أهله.
قال الشيخ الموفق وتبعه الشارح: ولو أصدقها عشر زقاقٍ خمرٍ متساويةً فقبضت بعضها وجب لها نصف مهر المثل، وإن كانت مختلفةً اعتبر ذلك بالكيل، في أحد الوجهين:
والثاني: يقسم على عددها، فإن أصدقها عشر خنازير ففيه الوجهان:
أحدهما: يقسم على عددها.
والثاني: يعتبر بقيمتها، وإن أصدقها كلبًا وخنزيرين وثلاث زقاقٍ خمرٍ فثلاثة أوجه:
أحدها: يقسم على قيمتها عندهم.
والثاني: يقسم على عدد الأجناس فيجعل لكلٍّ جزءً ثلث المهر.
والثالث: يقسم على العدد كله فيجعل لكلٍّ واحدٍ سدس المهر. انتهى.
تنبيه: قدّم المصنّف أنه لو أسلم قبلها لا مهر لها فيما إذا كان قبل الدخول، وهو إحدى الروايتين، وجزم به في المنور وغيره.
وصححه في النظم وغيره.
وقدّمه في الخلاصة، والحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
والرواية الثانية: لها نصف المهر.
قال المصنّف هنا: (اختاره الأكثر).
قلت: وهو المذهب عند المتقدمين.
قال في الهداية: هو اختيار عامة أصحابنا، قال الزركشي: هو المشهور من الروايتين، والمختار للأصحاب: الحرقني وأبي بكر، والقاضي وغيرهم وقطع به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزّين وغيرهم، فإن لم يكن هذا المذهب فاقبل أحواله إطلاق الخلاف وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب وتجريد العناية.

يُسَمُّ فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ.
وَعَنْهُ: لَا شَيْءَ لَهَا فِي خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ خَمَرٍ وَخِنْزِيرٍ وَنَحْوِهِمَا كَمَا لَوْ كَانَ مَهْرًا قَبَضْتَهُ، كَذَا فِي الرُّوضَةِ.

فَصْل

وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا، وَقِيلَ: أَوْ فِي الْمَجْلِسِ، أَوْ زَوْجُ كِتَابِيَّةٍ، بَقِيَ بِنِكَاحِهِمَا، وَإِنْ أَسْلَمَتْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرَ الْكِتَابِيَّتَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ انْفُسَخَ، وَلَا مَهْرٌ.
وَعَنْهُ: لَهَا يَصْفُهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ سَبَقَهَا اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، فَلَوْ ادَّعَتْ سَبْقَهُ فَعَكْسُهُ قَبْلَ قَوْلِهَا.

وَإِنْ قَالَ: أَسْلَمْنَا مَعًا فَلَا فَسَخَ فَعَكْسُهُ، فَوَاجَهَانِ (م ٧) ^(١).

وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا وَجْهَلْ فَلَهَا يَصْفُهُ، وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ لَمْ تَكُنْ قَبَضْتَهُ لَمْ تُطَالِبْهُ، وَمَعَ قَبْضِهَا لَا يَرْجِعُ بِهِ.

فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى فَرَاغِ الْعِدَّةِ.

فَإِنْ أَسْلَمَ الْآخَرُ فِيهَا بَقِيَ النِّكَاحُ، وَإِلَّا تَبَيَّنَ فَسَخُهُ مِنْذُ أَسْلَمَ الْأَوَّلُ.

وَعَنْهُ: يَنْفَسِخُ فِي الْحَالِ، اخْتَارَهُ الْحَلَالُ وَصَاحِبُهُ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِيمَا إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ بَقَاءَ نِكَاحِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ مَا لَمْ تَنْكِحْ غَيْرَهُ، وَالْأَمْرُ إِلَيْهَا، وَلَا حُكْمَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَا حَقَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَسْتَفْصِلْ، وَهُوَ مَصْلَحَةٌ مَخْضَةٌ، وَكَذَا عِنْدَهُ إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَهَا، وَلَيْسَ لَهُ حِسُّهَا، وَأَنَّهَا مَتَى أَسْلَمَتْ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الْعِدَّةِ فَهِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ اخْتَارَ.

وَقَالَ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْمُسْلِمَةِ عَلَى الْكَافِرِ بَعْدَ صَلَاحِ الْحُدُودِ، وَلَمَّا نَزَلَ التَّحْرِيمُ أَسْلَمَ أَبُو الْعَاصِ فَرُدَّتْ عَلَيْهِ زَيْنَبُ، وَلَا ذِكْرٌ لِلْعِدَّةِ فِي حَدِيثٍ، وَلَا أَثَرُ لَهَا فِي بَقَاءِ النِّكَاحِ، وَكَذَا أَيْضًا لَمْ يَنْجِزْ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْفُرْقَةَ فِي حَدِيثٍ، وَلَا جَدُّهُ نِكَاحًا وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي يَهُودِيٍّ أَسْلَمَتْ امْرَأَتُهُ: يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا فَاعْتَرَلْتَهُ وَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهُ أَتَزَوُّجٌ؟ قَالَ: فِيهِ اخْتِلَافٌ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ وَطِئَ وَلَمْ يُسَلِّمْ الْآخَرُ فِيهَا فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ، وَإِنْ أَسْلَمَ فَلَا.

وَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَهُ فِيهَا وَيَقْبَلُ قَوْلُهَا فِي السَّابِقِ.

وَقِيلَ: قَوْلُهُ، كَاتِفًاوَهُمَا عَلَى أَنَّهَا بَعْدَهُ فَقَالَتْ فِيهَا فَقَالَ بَعْدَهَا.

وَلَوْ لَاعَنَ ثُمَّ أَسْلَمَ صَحَّ لِعَانُهُ، وَإِلَّا فَسَدَ، فَفِي الْحَدِّ إِذَا وَجْهَانِ.

فِي التَّرْغِيبِ، كَهُمَا فَيَمْنُ ظَنُّ صِحَّةِ نِكَاحٍ فَلَاعَنَ ثُمَّ بَانَ فَسَادُهُ (م ٨، ٩) ^(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: مفرعًا على قول الأكثر: (فلو ادَّعَتْ سبقه فعكسه قبل قولها، وإن قال أسلمنا معًا فلا فسح فعكسه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والكافي، والمقنع، والهادي، والمحرر، والنظم، والرعايتين وشرح ابن منجاء، والقواعد الفقهية وغيرهم، فظاهر المغني، والشرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: القول قولها؛ لأن الظاهر معها اختاره القاضي في الجامع.

قال في الخلاصة: فالقول قولها، على الأصح وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحاوي الصغير وشرح ابن رزين وغيرهم.

والوجه الثاني: القول قوله؛ لأن الأصل بقاء النكاح، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وجزم به في الوجيز، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ولو لاعن ثم أسلم صح لئانه، وإلا فسد، ففي الحد إذا وجهان في الترغيب، كهما فيمن ظن صحت نكاح، فلاعن ثم بان فساده). انتهى.

وَلَهَا الْمَسْمُ بِالْذُّخُولِ مُطْلَقًا، وَإِنْ ارْتَدَّا مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ انْفُسَخَ، وَالْمَهْرُ يَسْقُطُ بِرِدِّيَّهَا، وَيَتَنَصَّفُ بِرِدِّيَّهِ،
وَفِيهِ بِرِدِّيَّتُهُمَا مَعًا وَجِهَانِ (م ١٠) (١).
وَهَلْ تَنْتَجِزُ الْفَرْقَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ أَوْ تَقِفُ عَلَى فَرَاغِ الْعِدَّةِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١١) (٢).
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا كَمَا تَقَدَّمَ.
فَإِنْ وَقَفَتْ سَقَطَتْ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ بِرِدِّيَّهَا.
وَلَاِنْ وَطِنَهَا أَوْ طَلَّقَ وَلَمْ تَتَجَمَّلِ الْفَرْقَةُ، فَقَبِي الْمَهْرُ وَوُقُوعُ طَلَاقِهِ خِلَافٌ فِي الْاِنْتِصَارِ (م ١٢) (٣).
وَإِنْ انْتَقَلَ أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَى دِينٍ لَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ، أَوْ تَمَجَّسَ كِتَابِي تَحْتَهُ كِتَابِيَّةً، فَكَالْرَدَّةِ.

= ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٨): قوله: (إذا لاعن ولم يسلم فسد، وهل يحذ إذا أم لا؟).

أطلق الوجهين عن صاحب الترهيب.

أحدهما: لا يحذ، وهو الصواب؛ لأنه أهل لللعان، ولكن منع مانع وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: يحذ.

تنبيه: الذي يظهر أن صورة هذه المسألة إذا كانا كافرين ثم أسلمت الزوجة ثم لاعن ولم يسلم، وأما إذا لاعن وهما كافران فإن
اللعان يصح، على الصحيح من المذهب، وقدمه المصنف في بابه، وقال: (اختاره الأكثر).

(المسألة الثانية - ٩): إذا ظن صحة النكاح فلا يحذ، فهل يصح لعانه فلا يحذ؟ أم لا يصح فيحذ؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يحذ، وقد قطع في القواعد الأصولية بصحة اللعان في النكاح الفاسد فعلى هذا لا يحذ، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يحذ، وقد قطع في المغني، والشرح، والمقنع، والوجيز وغيرهم بأنه لو قذفها في نكاح فاسد ولم يكن بينهما ولد يحذ،

وقدمه المصنف فمسألة المصنف هنا فيما إذا لم يعلم فساد النكاح ثم علم بعد اللعان، وكلام هؤلاء أعم.

والظاهر: أنه محمول على العلم بالفساد قبل اللعان، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٠): قوله في الارتداد: (والمهر يسقط بردئها ويتنصف بردئه، وفيه بردئها معًا وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والنظم، والحاوي الصغير، والزركشي.

أحدهما: يسقط، وهو ظاهر كلامه في المنور وقطع به في الوجيز وصححه في تصحيح الحرر.

وقدمه في الرعيتين.

والوجه الثاني: لا يسقط، قال الزركشي في شرح الوجيز: الأظهر التنصيف.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وهل تنتجز الفرقة بعد الدخول أو تقف على فراغ العدة؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمهادي، والمقنع، والحرر، والبلغة، والنظم، والحاوي

الصغير، وتحريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: تقف على انقضاء العدة، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وتصحيح الحرر.

وبه قطع في الوجيز، ومنتخب الأدمي.

ونصره الشيخ الموفق واختاره الشارح، قال ابن منجأ في شرحه وشارح الحرر، والزركشي: هذا المذهب، واختاره الخرقسي وغيره،

وهو الصواب.

والرواية الثانية: تتجمل الفرقة، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدمه في الخلاصة، والرعيتين، والزبدة، وإدراك الغاية، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

(٣) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن وطئها أو طلق ولم تتجمل الفرقة ففي المهر وقوع طلاقه خلاف في الانتصار). انتهى.

قلت: الصواب وجوب المهر، وعدم وقوع الطلاق، وقد قطع الشيخ الموفق، والشارح وغيرهما بوجوب المهر إذا لم يسلمًا حتى

انقضت العدة.

وَأَن تَمَجُّسَتْ ذُوْنَةُ فَوْجِهَانِ (م ١٣) ^(١).
وَمَنْ هَاجَرَ إِلَيْنَا بِذِمَّةٍ مُّؤَيَّدَةٍ أَوْ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً وَالْآخَرَ يَذَارِ الْحَرْبَ لَمْ يَنْفَسِخْ.

فَصْل

وَأَن أَسْلَمَ وَتَخْتَهُ امْرَأَةً وَأَخْتَهَا وَتَحْوَهَا فَاسْلَمْنَا مَعَهُ اخْتَارَ وَاحِدَةً: وَإِن كَانَتْ أُمًّا وَبَتَا حُرِّمَتِ الْأُمُّ أَبَدًا، وَابْنَتُ ابْنِ دَخَلٍ بِأُمِّهَا، وَالْمَهْرُ لِلْأُمِّ.
وَأَن أَسْلَمَ وَقَدْ نَكَحَ فَوْقَ أَرْبَعٍ مُّطْلَقًا فَاسْلَمْنَا مَعَهُ أَوْ كُنْ كِتَابِيَّاتٍ أَمْسَكَ أَرْبَعًا وَفَارَقَ بَقِيَّتَهُنَّ، وَلَوْ مَتْنٌ أَوْ الْبَغْضُ، وَفِي حَالِ إِحْرَامِهِ وَجِهَانِ (م ١٤) ^(٢).
لِلخَبِيرِ «أَمْسَكَ أَرْبَعًا وَفَارَقَ سَائِرَهُنَّ» وَلَآنَ الْقِرْعَةُ قَدْ تَقَعَّ عَلَى مَنْ يُجِبُّهَا فَيُفْضِي إِلَى تَنْفِيهِ، وَيَكْفِي نَحْوُ أَمْسَكَتْ هَؤُلَاءِ أَوْ تَرَكْتُ هَؤُلَاءِ أَوْ اخْتَرْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّفْسِ، وَلَوْ اسْقَطَ: «اخْتَرْتُ» فَظَاهِرُ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ يَلْزَمُهُ فِرَاقُ بَقِيَّتَهُنَّ (و م).
وَالْمَهْرُ لِمَنْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا بِالْإِخْتِيَارِ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهَا بِشَرْطٍ، وَهَذِهِ الْمُرُوكَاتُ مِنْذُ اخْتَارَ وَقِيلَ: مِنْذُ أَسْلَمَ، فَإِن لَمْ يَخْتَرْ أَجْبَرَ بِخَبَرِ مَنْ تَغْزِيهِ، قَالَ الشَّيْخُ: كَرِيفَاءُ الدِّينِ، وَلَهُنَّ النُّفَقَةُ حَتَّى يَخْتَارَ.
فَإِن طَلَّقَ وَاحِدَةً فَقَدْ اخْتَارَهَا، فِي الْأَصَحِّ، كَوَطَّيْهَا، وَفِيهِ فِي الْوَأَصَحِّ وَجْهٌ كَرَجَعَتْ، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ أَنَّ لَفْظَ الْفِرَاقِ هُنَا طَلَاقٌ وَلَا اخْتِيَارًا، لِلخَبَرِ، فَإِن نَوَى بِهِ طَلَاقًا كَانَ طَلَاقًا وَاخْتِيَارًا.
وَأَن ظَاهَرَ أَوْ آلَى فَوْجِهَانِ (م ١٥) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن انتقلا أو أحدهما إلى دين لا يقرُّ عليه، أو تمجَّس كتابيُّ تحت كتابيَّة، فكالرَّوثة، وإن تمجَّست دونه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرِّ، والرَّعائيتين، والنَّظْم، والحاوي الصغير وغيرهم.
أحدهما: هو كالرَّوثة أيضًا، وبه قطع في المستوعب، والمغني، والشرح وشرح ابن رزين، والمنثور وغيرهم واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وهو الصحيح.

وَالوجه الثاني: النكاح بحاله جزم به في الوجيز وهو ظاهر كلامه في المقنع.
قلت: والصحيح من المذهب جواز نكاح الجوسية للكتابي، فعلى هذا يكون النكاح بحاله.
لكن الصحيح من المذهب: أن الكتابية إذا تمجَّست لا تقرُّ، فعلى هذا يكون كالرَّوثة، وهو الصواب.
(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (أمسك أربعًا وفي حال إحرامه وجهان). انتهى.
أحدهما: يبيز الاختيار حال الإحرام وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح ونصراه وقدمه ابن رزين في شرحه؛ لأنه استدامة.

وَالوجه الثاني: ليس له ذلك اختاره القاضي.
(٣) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن ظاهر أو آلى فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمغني، والمحرر، والشرح، والرَّعائيتين، والنَّظْم، وشرح ابن منجاء، والحاوي الصغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يكون اختيارًا، وهو الصحيح، صحَّحه في التصحيح وتصحيح المحرر.
قال في البلغة: لم يكن اختيارًا، على الأصح.
قال الزُّركشي: هذا أشهر الوجهين واختاره ابن عبدوس في التذكرة.
وقطع به في الوجيز ونهاية ابن رزين وهو ظاهر ما قطع به الآدمي في منتخبه، وقدمه في الكافي.
قال الشيخ تقي الدين: وهو الذي ذكره القاضي في المحرر، والجامع وابن عقيل. انتهى.
وَالوجه الثاني: يكون اختيارًا، وهو احتمال في الكافي.
قال في المنثور: ولو ظاهر منها فمختارة.
وقال في إدراك الغاية وتجريد العناية وطلاقه ووطؤه اختيارًا لإظهاره وإيلاؤه في وجه.

فَإِنْ طَلَّقَ الْكُلَّ ثَلَاثًا تَعَيَّنَ أَرْبَعٌ بِالْفَرْعَةِ، وَلَهُ نِكَاحُ الْبَقِيَّةِ.
وَقِيلَ: لَا فَرْعَةَ، وَيَحْرُمُنِ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، وَإِنْ وَطِئَ الْكُلَّ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ.
وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ فَقِيلَ: يَلْزَمُ الْكُلُّ عِدَّةُ الْوَفَاةِ.
وَقِيلَ: الْأَطْوَلُ مِنْهَا أَوْ عِدَّةُ طَلَاقٍ (م ١٦)^(١).
وَتَرْتُهُ أَرْبَعٌ بِفَرْعَةٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْبَعْضُ وَلَسْنَ كِتَابِيَّاتٍ مَلَكَ إِنْسَاكَا وَفَسَخَا فِي مُسْلِمَةٍ خَاصَّةٍ.
وَلَهُ تَعْجِيلُ الْإِنْسَاكِ مَطْلَقًا، وَتَأْخِيرُهُ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْبَقِيَّةِ أَوْ يُسْلِمْنَ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْنَ وَقَدْ اخْتَارَ أَرْبَعًا فَعِدَّتُهُنَّ مِنْذُ
أَسْلَمَ، وَإِنْ أَسْلَمْنَ فَقِيلَ كَذَلِكَ.
وَقِيلَ: مِنْذُ اخْتَارَ (م ١٧)^(٢).
وَيَلْزَمُ نِكَاحُ أَرْبَعٍ فَأَقْلُ مُسْلِمَاتٍ بِفَرَاغِ عِدَّةِ الْبَقِيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ فَسْخُ نِكَاحِ مُسْلِمَةٍ لَمْ يَنْقُذْهَا إِسْلَامُ أَرْبَعٍ.
وَقِيلَ: يُوقَفُ.

فَصْل

وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ إِمَاءٌ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ مُطْلَقًا اخْتَارَ إِنْ جَازَ لَهُ نِكَاحُهُنَّ وَقَسَتْ اجْتِمَاعُ إِسْلَامِهِ بِإِسْلَامِهِنَّ،
وَالْأَوَّلُ فَسَدَ، وَإِنْ تَجَزَّتِ الْفَرْعَةُ أُعْثِرَ عَدَمُ الطُّوْلِ، وَخَوَفَ الْعَنْتِ وَقَسَتْ إِسْلَامِهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.
وَإِنْ أَسْلَمَتْ إِحْدَاهُنَّ بَعْدَهُ ثُمَّ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَ الْبَقِيَّةُ اخْتَارَ مِنَ الْكُلِّ، وَإِنْ عَتَقَتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَلَوْ بَعْدَهُنَّ وَقِيلَ: بَلْ
فَبَلَّهُنَّ، وَهِيَ تَعْنِي تَعَيَّنَتْ، كَحُرُوفِ تَحْتَهُ تَعْنِي وَإِمَاءٌ فَأَسْلَمَتْ مُطْلَقًا فَسَدَ نِكَاحُ غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يُعْتَقْنَ ثُمَّ يُسْلِمْنَ فِي الْعِدَّةِ
فَكَالْحَرَائِرِ.
وَإِنْ أَسْلَمَ عِنْدَ تَحْتَهُ إِمَاءٌ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ يُتَيَّنِ، وَكَذَا إِنْ عَتَقَ قَبْلَ اخْتِيَارِهِ، وَإِنْ أَسْلَمَ وَعَتَقَ ثُمَّ

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن مات ولم يختَرْ فقيل يلزم الكلُّ عِدَّةُ الْوَفَاةِ، وقيل الأطول منها أو عِدَّةُ طَلَاقٍ). انتهى.
وأطلقهما في البلغة.

أحدهما: على الجميع عِدَّةُ الْوَفَاةِ اختاره الأكثر، منهم القاضي في الجامع وقطع به في الوجيز، والمنور.
وقدّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرّر، والنظم، والرّعايتين، والحاوي الصغير
وإدراك الغاية وغيرهم، قال ابن منبجاً في شرحه: هذا المذهب.
والوجه الثاني: يلزمهنَّ الأطول منها أو عِدَّةُ طَلَاقٍ، وهذا الصّحيح من المذهب، وهو احتمالٌ في المقنع، وبه قطع في الفصول،
والكافي، والمغني.

وقطع به القاضي في المجرّد، وقدّمه في تجريد العناية.
قال الشارح: هذا الصّحيح، والأولى وقال عن القول الأوّل: لا يصحُّ، وهو كما قال، وهو الصّواب، والقول الأوّل ضعيفٌ جدّاً،
بل لو قيل: إنّه خطأ، لأنّجه وإطلاق المصنّف فيه نظرٌ.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن أسلم البعض ولسن كتابيات ملك إمساکاً وفسخاً في مسلمة خاصة وله تعجيل الإمساک مطلقاً
وتأخيره حتى تنقضي عِدَّةُ الْبَقِيَّةِ أو يسلمن، فإن لم يسلمن وقد اختار أربعا فعِدَّتُهُنَّ منذ أسلم، وإن أسلمن فقيل كذلك، وقيل: منذ
اختار). انتهى.

وأطلقهما في المحرّر، والحاوي الصغير.
أحدهما: حكمهنَّ حكم من لم يسلمن، وهو الصّحيح، صحّحه في النّظم وتصحيح المحرّر وغيرهما، وجزم به ابن عبدوس في
تذكرته وغيره.

وقدّمه في الرّعايتين، والزّبدية.
والوجه الثاني: يعتدّن منذ اختار.
قال في الرّعايتين: وهو أولى.

أَسْلَمَ، أَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَ، لَزِمَهُ نِكَاحُ أَرْبَعٍ؛ لِثُبُوتِ خِيَارِهِ حُرًّا، وَلَوْ أَسْلَمَ عَلَى أَرْبَعٍ فَأَسْلَمَتْ ثِنْتَانِ ثُمَّ عَتَقَ فَأَسْلَمْنَا فَهَلْ تَتَعَيَّنُ الْأُولَتَانِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٨)^(١).

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (ولو أسلم على أربع - يعني: العبد- فأسلمت ثنتان ثم عتق فأسلمتا فهل تتعين الأولتان؟ فيه وجهان). انتهى.
أحدهما: لا تتعين الأوليان، بل له أن يختار من الأربع، قطع به في الرعية، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، والشرح فإنهما قالوا: اختار اثنتين.
والوجه الثاني: تتعينان.
فهذه ثمان عشرة مسألة في هذا الباب.

باب الصدّاق

تُسَنَّبُ تَسْعِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ، وَكَرَّةٌ فِي التَّبَصُّرَةِ تَرْكُهَا، وَيُسَنَّبُ تَخْفِيفُهَا وَأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى مُهُورِ أَزْوَاجِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَنَاقِشَهُ عَنْ أَرْبَعٍ مِثْلٍ إِلَى خَمْسٍ مِثْلٍ.
وَقَدْ م فِي التَّرْخِيبِ لَا يَزَادُ عَلَى مُهُرِ بَنَاتِهِ أَرْبَعٍ مِثْلٍ.
وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً صَحَّ مُهُرًا وَإِنْ قُلُ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلْيَصْنَفُوا قِيَمَةً.
وَفِي الرِّوَايَةِ: لَهُ أَوْسَطُ التَّقْوَدِ ثُمَّ أَذْنَاهَا، وَفِي مَنَفَعَتِهِ الْمَعْلُومَةِ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ.
وَقِيلَ: وَمَنَفَعَةُ خُرُ رَوَايَتَانِ (م ١) (١).
وَفِي الْمَذْهَبِ وَالتَّبَصُّرَةِ وَالتَّرْخِيبِ الرِّوَايَتَانِ فِي مَنَفَعَتِهِ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ، ثُمَّ ذَكَرُوا عَنْ أَبِي بَكْرٍ يَصْحُ فِي خِدْمَةِ مَعْلُومَةٍ كِبَاءِ الْحَائِطِ لَا خِدْمَتَهَا فِيمَا شَاءَتْ شَهْرًا.
وَلَا يَضُرُّ جَهْلَ سِيرٍ أَوْ غَرَزَ يُرْجَى زَوَالُهُ فِي الْأَصَحِّ.
فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى شِرَائِهِ لَهَا عَبْدٌ زَيْدٌ صَحَّ، فِي الْمَنُصُّوسِ، فَإِنْ تَعَلَّرَ شِرَاؤُهُ بِقِيَمَتِهِ فَلَهَا قِيَمَتُهُ، وَكَذَا عَلَى ذَيْنِ سَلَمٍ وَغَيْرِهِ، وَمَعْدُومٌ لَهُ كَاتِبٌ وَمَمِيعٌ لَمْ يَقْبِضْهُ، وَقَصِيدَةٌ لَا يُحْسِنُهَا يَتَعَلَّمُهَا ثُمَّ يُعَلِّمُهَا.
وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ، كَتُوبٍ وَذَائِبَةٍ وَزَدَ عَلَيْهَا أَيْنَ كَانَ وَخِدْمَتَهَا سَنَةً فِيمَا شَاءَتْ (٣)، وَمَا يُغَيِّرُ شَجَرَةً وَتَحْوِيهِ، وَمَنَاعَ بَيْتِهِ.
وَحُكْمُ أَحَدِهِمَا أَوْ زَيْدٍ وَهُمَا تَقْوِيضُ الْمَهْرِ، وَتَقْوِيضُ الْبُضْعِ تَزْوِيجُهُ مَنْ يُجْبِرُهَا أَوْ تَأْذَنَ لِوَلِيِّهَا فِي تَزْوِيجِهَا بِمَا مَهْرٌ أَوْ مُطْلَقًا بِمَا شَرَطَ.
وَنَقَلَ حَتْلٍ فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حَكْمِهَا فَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ: لَهَا مَهْرٌ بِفُلْهَا إِذَا أَكْثَرَتْ.
وَإِنْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا مُطْلَقًا أَوْ مِنْ عِيْدِهِ لَمْ يَصِحَّ، عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَالشَّيْخِ، كَذَائِبَةٍ أَوْ تُوْبٍ، وَأَطْلَقَ، وَظَاهِرُ نَصِّهِ صِحَّتُهُ، كَمَوْصُوفٍ، وَكَمَا لَوْ عَيْنٌ ثُمَّ تَسْمِي، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ (م ٢، ٣) (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي منفعته المعلومة مدّة معلومة رويتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم. إحداهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به ابن عقيل في تذكرته وفصوله، وصاحب الكافي، والوجيز وشرح ابن رزين وغيرهم، وصححه الشيخ الموفق وصاحب البلغة، والشرح، والنظم، والتصحيح وتحرير العناية وغيرهم، واختاره ابن عديم في تذكرته وغيره. والرواية الثانية: لا يصح، وقد لاح لك بهذا أن في إطلاق المصنف الخلاف شيئاً، وأن الأولى أنه كان يقدم الصحة.

(٢) تنبيه: ذكر صاحب الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتبصرة، والترغيب، والبلغة وغيرهم الروايتين في المنافع مدّة معلومة، وأطلقوا المنفعة ولم يقيدها بالعلم، وإنما قيدها بالمدّة المعلومة، ثم قالوا: وقال أبو بكر: يصح في خدمة معلومة كبناء حافظ وخياطة ثوب ولا يصح إن كانت مجهولة، كردّ عبدها الأبق أو خدمتها في أي شيء أرادت سنة. فقيّد المنفعة بالعلم، ولم يذكر المدّة، وهو الصواب.

وقال في الرعاية وفي منفعة نفسه وقيل المقررة، رويتان وقيل: إن عيّنا العمل صح، وإلا فلا. انتهى.

فتلخص ثلاث طرق، والمختار منها طريقة أبي بكر.

(٣) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وان أصدقها عبداً مطلقاً أو من عبيده لم يصح عند أبي بكر، والشيخ، وظاهر نصّه صحته، اختاره

القاضي وغيره). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): إذا أصدقها عبداً مطلقاً فهل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف.

وظاهر كلامه في المستوعب إطلاق الخلاف أيضاً.

فَلَهَا فِي الْمَطْلَقِ وَسَطُ رَقِيقِ الْبَلَدِ نَوْعًا وَقِيَمَةً، كَالسَّنْدِيَّ بِالْعِرَاقِيِّ؛ لِأَنَّ أَعْلَى الْعَبِيدِ التُّرْكِيُّ وَالرُّومِيُّ، وَالْأَدْنَى الزُّنْجِيُّ وَالْحَبَشِيُّ، وَالْأَوْسَطُ السَّنْدِيُّ وَالْمَنْصُورِيُّ، وَلَهَا [وَاحِدٌ] مِنْ عَبِيدِهِ بِالْفَرْعَةِ نَقْلُهُ مُهْنًا.
وَعَنَتُ: وَسَطُهُمْ.

وَقِيلَ: مَا اخْتَارَتْ.

وَقِيلَ: هُوَ كَتَبَهُ جَعْفَرُ أَخَذْتُهُمْ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَتَوَجَّهَ فِيهِ الْخِلَافُ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ الصَّحَّةَ فِي عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ، وَفِي لُزُومِهَا قِيَمَةُ الْوَسْطِ إِنْ صَحَّ أَوْ الْمَوْصُوفُ وَجْهَانِ (م ٤) (١).
وَتَوْبٌ مَرْوِيٌّ وَنَحْوُهُ كَعَبْدٍ مُطْلَقٍ، لَا تَوْبٌ مُطْلَقٍ؛ لِأَنَّ أَعْلَى الْأَجْنَاسِ وَأَدْنَاهَا مِنَ الثِّيَابِ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَتَوْبٌ مِنْ ثِيَابِهِ وَنَحْوُهُ، كَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ (م ٥، ٦) (٢).

= أحدهما: لَا يَصِحُّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفِقُ، وَالشَّارِحُ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ ابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ: هَذَا الْمَذْهَبُ وَقَطَعَ بِهِ فِي الرَّجِيزِ وَمَتَخَبِ الْأَدَمِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَقَدَّمَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْكَافِي، وَالْمَقْنَعُ وَغَيْرُهُمْ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَصِحُّ اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي التَّلْقِينِ.

وَقَطَعَ بِهِ فِي الْجَامِعِ، وَالشِّيرَازِيِّ وَابْنِ الْبَنَاءِ، وَابْنِ عَقِيلٍ فِي التَّذَكُّرَةِ.

وَنَصَرَهُ الشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي خِلَافِيهِمَا وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ.

وَجُزِمَ بِهِ فِي الْمَنُورِ وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَالْمَحْرُورِ، وَالنَّظْمِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرُ وَقَالَ: نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِدْرَاكُ الْغَايَةِ وَغَيْرُهُمْ.

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - ٣): إِذَا أَصْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ فَهَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أُطْلِقَ الْخِلَافُ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالشَّيْخُ، وَالشَّارِحُ، وَقَدَّمَهُ فِي الْكَافِي، وَنَصَرَهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَصِحُّ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَجُزِمَ بِهِ فِي الرَّجِيزِ وَغَيْرِهِ وَقَدَّمَهُ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَحْرُورِ، وَالنَّظْمِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَإِدْرَاكُ الْغَايَةِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرُ، وَقَالَ: نَصٌّ عَلَيْهِ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْمَتَةِ: وَإِنْ أَصْدَقَهَا مَبْهُمًا مِنْ أَعْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فِيهِ الصَّحَّةُ وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا الصَّحَّةُ. انْتَهَى.

فَتَلَخَّصُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنَّ جَمَاعَةً قَالُوا بَعْدَ الصَّحَّةِ فِيهِمَا، وَجَمَاعَةٌ قَالُوا بِالصَّحَّةِ فِيهِمَا، وَجَمَاعَةٌ وَهُمْ الْأَكْثَرُ فَرَّقُوا فَقَالُوا: لَا يَصِحُّ فِي الْأَوَّلَى وَيَصِحُّ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ الصَّرَاحُ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ إِيَّاهُمَا وَجْهَانًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٤): قَوْلُهُ: (وَفِي لُزُومِهَا قِيَمَةُ الْوَسْطِ إِنْ صَحَّ، أَوْ الْمَوْصُوفُ وَجْهَانِ).

يَعْنِي: إِذَا أَصْدَقَهَا عَبْدًا مُطْلَقًا، أَوْ مِنْ عَبِيدِهِ، وَقُلْنَا: يَصِحُّ، وَلَهَا الْوَسْطُ، أَوْ أَصْدَقَهَا مَوْصُوفًا وَجَاءَ بِقِيَمَتِهِ فَهَلْ يُلْزَمُهَا قَبُولُ قِيَمَةِ

الْوَسْطِ أَمْ لَا؟

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ لَفْظَةَ: (قَبُولُ) سَقَطَتْ مِنَ الْكَاتِبِ.

أُطْلِقَ الْخِلَافُ، وَأُطْلِقَ فِي الْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمَحْرُورِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِمْ.

أَحَدُهُمَا: لَا يُلْزَمُهَا اخْتِذَ الْقِيَمَةَ فِيهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْهَدَايَةِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفِقُ، وَالشَّارِحُ وَصَحَّحَهُ فِي الْخِلَاصَةِ وَتَصَحَّيْحُ الْمَحْرُورِ وَقَدَّمَهُ فِي الْمَقْنَعِ، وَالنَّظْمِ، وَبِهِ قَطَعَ الشِّيرَازِيُّ، قَالَ ابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ هَذَا الْمَذْهَبُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يُلْزَمُهَا قَبُولُهَا، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَبِهِ قَطَعَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عَمَدِ الْأَدْلَةِ، وَالشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي خِلَافِيهِمَا وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٥ - ٦): قَوْلُهُ: (وَتَوْبٌ مَرْوِيٌّ وَنَحْوُهُ كَعَبْدٍ مُطْلَقٍ، وَتَوْبٌ مِنْ ثِيَابِهِ وَنَحْوُهُ كَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ). انْتَهَى.

فِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

(مَسْأَلَةٌ - ٥): تَوْبٌ مَرْوِيٌّ.

(وَمَسْأَلَةٌ - ٦): تَوْبٌ مِنْ ثِيَابِهِ.

قَدْ عَلِمْتَ الصَّحِيحَ فِي الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، فَكَذَا يَكُونُ فِي الْمَقْيَاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْعَ فِي الْوَاضِحِ فِي غَيْرِ عَيْدٍ مُطْلَقٍ، وَمَنْعَ فِي الْإِنْتِصَارِ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي فَرَسٍ أَوْ ثَوْبٍ.
وَقَالَ: كُلُّ مَا جَهَلَ دُونَ جَهَالَةِ مَهْرٍ الْإِثْلُ صَحٌّ.

وَاجْتِنِ بِقَوْلِ أَحْمَدَ: إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خَمْسِ إِبِلٍ أَوْ عَشْرِ صَحٍّ، وَإِنْ أَصْدَقَهَا عَتَقَ أَمِيَهُ صَحٌّ، لَا طَلَاقَ ضَرَّتْهَا.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ، فَإِنْ فَاتَ قَمَهْرُهَا.

وَقِيلَ: مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَكَذَا جَعَلَهُ إِلَيْهَا سَنَةً.

وَقِيلَ: يَسْتَقْطُ بِقَوْلِهِ.

نَقَلَ مِنْهَا: إِنْ قَالَ أَتَزَوَّجُ بِكَ وَأَطْلَقُ امْرَأَتِي فَطَلَّقَهَا فَأَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ أَوْ قَالَ أَتَزَوَّجُكَ عَلَى طَلَاقِهَا وَهُوَ مَهْرُكَ: لَا يَجُوزُ هَذَا.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا أَلْفًا إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا وَالْفَتَى مَعَ مَوْتِهِ، أَوْ أَلْفًا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةً وَالْفَتَى مَعَهَا، فَعَنْهُ: يَصِحُّ.
وَعَنْهُ: لَا، وَنَصُّهُ: يَصِحُّ فِي الثَّانِيَةِ لَا الْأُولَى، وَكَذَا أَلْفًا إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِهَا وَالْفَتَى بِهِ وَنَحْوُهُ (م ٧، ٩) (١).

فَصْل

وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ لَمْ يَصِحَّ، كَالْمَنْصُوصِ فِي كِتَابِيَّةٍ، وَفِيهَا فِي الْمَذْهَبِ يَصِحُّ بِقَصْدِهَا الْإِهْتِدَاءَ بِهَا.

(١) (مسألة ٧ - ٩): قوله: (وإن أصدقها ألفاً إن كان أبوها حياً، والفتن مع موته، أو ألفاً إن لم تكن له زوجة، والفتن معها، فعنه: يصح عنه: لا، ونصّه يصح في الثانية لا الأولى، وكذا ألفاً إن لم يخرجها من دارها، والفتن به ونحوه). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٧): إذا أصدقها ألفاً إن كان أبوها حياً، والفتن مع موته فهل يصح أم لا؟

أطلق الخلاف:

إحداهما: لا يصح وهو الصحيح، نص عليه، كما قال المصنف وغيره واختاره أبو بكر وغيره، قال الشيخ الموفق، والشارح هذا أولى، وصححه في الخلاصة، والنظم وغيرهما.

قال في المذهب ومسبوك الذهب: بطل في المشهور، وبه قطع في المقتنع، والوجيز وغيرهما.

وقدّمه في البلغة، والمحزر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: يصح، وخارجها الأصحاب من المسألة الآتية بعدها.

(المسألة الثانية - ٨) إذا أصدقها ألفاً إن لم يكن له زوجة، والفتن معها فهل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: يصح، وهو الصحيح نص عليه، وصححه في النظم.

قال في المذهب: هذا المشهور.

وقطع به في الوجيز وغيره وقدّمه في البلغة، والمحزر، والرعايتين وغيره.

والرواية الثانية: لا يصح، قال الشيخ في المقتنع: هي قياس التي قبلها، واختارها أبو بكر، والشيخ، والشارح.

قال في الخلاصة: لم تصح، على الأصح.

قلت: وهو الصواب، وهي رواية مخروجة.

قال في الهداية، والحاوي الصغير وغيرهما: نص أحمد في الأولى على وجوب مهر المثل.

وفي الثانية: على صحة التسمية، فيخرج في المسألتين روايتان.

وقال في المستوعب قال أصحابنا: تخرج المسألة على روايتين، وقدّم في البلغة عدم التخييع، وهو الصحيح، كما تقدّم قال في البلغة وحمل بعض أصحابنا كل واحد على الأخرى، وتقدّم حكم التخييع في الخطبة، وتلخص في المسألتين أن المنصوص الفرق، وهو الصحيح من المذهب، والقياس أنهما سواء وهو الصواب.

(المسألة الثالثة - ٩): إذا أصدقها الفتن إن أخرجهما من دارها، وألفاً إن لم يخرجها.

والصحيح من المذهب: عدم الصحة، والله أعلم.

والرواية الثانية: يصح.

وعنه: بلى، ذكره ابن رزين الأظهر، وجزم به في عيون المسائل، فتعين، [وقيل] والقراءة، فإن تعلمته من غيره لزمته الأجرة، وإن علمها ثم سقط رجع بالأجرة، مع تنصيفه بصفها، وإن طلقها ولم يعلمها لزمه أجرة ما يلزمه لخوف الفتنة. جزم به في الفصول، وأنه يكره سماعه بلا حاجة.

وفي المذهب أصله هل صوت المرأة عوزة؟ فيه روايتان. وعنه: يعلمها مع أمن الفتنة، فإن ادعى أنه علمها وقالت غيره قبل قولها. وقيل: قوله.

وفي الواضح بقاء القرب كصلاة وصوم تخرج على الروايتين. ولو تزوج كتابية على أن يعلمها من التوراة أو الإنجيل لم يصح، ولزم مهر المثل، لأنه منسوخ بمثل محرم. وإن تزوج يساء بالفصح، وقسم بقدر مهر مثلهن. وقيل: بعدهن.

وذكره ابن رزين رواية، كقوليه: بينهن، وكذا الخلع. وقيل: بمهر من المسماة، ومع فساد عقد بعضهن فيه الخلاف. وقيل: مهر المثل، وهو احتمال في الترغيب مع صحة العقود. وإن شرطه مؤجلاً ولم يسم أجله، صح، ومحلله الفرقة. وعنه: حالاً.

وعنه: لها مهر المثل، وكل موضع خلا العقد عن ذكره حتى يتفويضها بضعها أو مهرها أو فسدت تسميته فلها مهر المثل بالعقد.

وفي الترغيب: وعنه: يجب بالعقد بشرط الدخول، وعند ابن أبي موسى مثل مغضوب أو قيمته. وفي الواضح: إن باعه ربه بشم مثله لزمه. وعنه: مثل خمر خلا.

وعنه: يفسد العقد بتسمية محرمة، كخمر ومغضوب وخر يعلمانيه، وتعلم توراة وإنجيل، اختاره الحلال وصاحبه، وخرج عليها في الواضح فساده بتفويض، كبيع، وهو رواية في الإيضاح. وقيل: [زوج النبي ﷺ] المؤهوبة بلا مهر إكراماً للفقراء، كزويج أبا طلحة على إسلامه، قال الشيخ: ونقل عنه جواره، نقل ابن منصور: فإن تزوجها على ما معه من القرآن أكرهه، لأن بعض الناس يقولون على أن يعلمها، يضمنونه على هذا، وليس هذا في الحديث، قال أبو بكر: بما روى ابن منصور أقول: وإن بان خراً صح، ولها قيمته. وكذا إن بان أحدهما.

وعنه: قيمتها، وإن بان نصفه مستحقاً أو أصدقها ألف ذراع فبان تسعياً خيوت بين أخيه وقيمة الفات وتبين قيمة الكل. وإن بان خمرًا فمثلته.

وقيل: قيمته، وقدم في الإيضاح: مهر مثلها، وعند شيخنا: لا يلزمه فيهن، وكذا قال في مهر معين تعدر، وإن كان المنع من جهته، وأن الكل قالوا: لها بذلك، وقال: إن لم يحصل لها ما أصدقته لم يكن النكاح لازماً، وإن أعطيت بذلك، كالبيع، وأولى، وإنما يلزم ما ألزم به الشارع أو التزمه.

قال عن قول غيره: هذا ضعيف مخالف للأصول، فإن لم نقل بامتناع العقد بتعدر تسليم المعقود عليه فلا أقل من أن تملك المرأة الفسخ، فإنها لم ترص ولم تبح فرجها إلا بهذا، وهم يقولون: المهر ليس بمقصود أصلي فيقال: كل شرط فهو مقصود، والمهر أوكد من الثمن، لكن الزوجان معقود عليهما، وهما عاقدان، بخلاف البيع، فإنهما عاقدان غير معقود عليهما، وهذا يقتضي إذا فات المرأة مخيرة بين الفسخ وبين المطالبة بالبدل، كالعيب في البيع، لكن المعقود عليه وهما

الزَّوْجَانِ بَاقِيَانِ، فَالْفَائِزُ جُزْءٌ مِنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالْعَيْبِ فِي السَّلْعَةِ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ بَاطِلًا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِطُ بِبُطْلَانِهِ لَمْ يَكُنْ الْعَقْدُ لَازِمًا إِنْ رَضِيَ بِدُونِ الشَّرْطِ وَإِلَّا فَلَهُ الْفَسْخُ، وَأَمَّا الزَّامَةُ بِعَقْدٍ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَلَا الزَّامَةُ الشَّارِعُ أَنْ يَعْقِدَهُ فَمُخَالَفٌ لِأَصُولِ الشَّرْعِ وَالْعَدَلِ.

وَإِنْ بَانَ الْمَهْرُ الْمُعَيَّنُ بِالْعَقْدِ أَوْ عَوَضَ الْخَلْعُ الْمُنَجَّزُ مَعِيْنًا أَوْ نَاقِصًا صِفَةً شَرِطْتَ فِيهِ فَكَمَيْعٌ، وَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِ فِي الذَّمِّ الْوَاجِبُ إِذْنَالُهُ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا مِثْلَهَا وَمِثْلَهَا لَابٍ يَصِحُّ تَمْلُكُهُ أَوْ شَرَطَ لَهُ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ، فَإِنْ تَنَصَّفَ بَعْدَ قَبْضِهِ رَجَعَ بِنَصْفِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآبِ.

وَقِيلَ: إِلَّا فِي شَرْطِ جَمِيعِهِ لَهُ، وَكَذَا بَيْعُهُ سِلْعَتَهَا بِمِائَةِ وَلَهْ مِائَةٌ، وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْآبِ فَكُلُّ الْمَسْمُومِ لَهَا، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي الْآبِ رَوَايَةٌ كَذَلِكَ.

وَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا صَحَّ مُطْلَقًا، وَقِيلَ يَتِمُّ، كَيْبَعُهُ بَعْضُ مَالِهَا بِدُونِ تَمْيِيزِ لِسُلْطَانٍ يَظُنُّ بِهِ حِفْظَ الْبَاقِي، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.

وَقِيلَ: لِتَيْبٍ كَبِيرَةٍ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: إِلَّا أَنْ تَرْضَى بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ قَبْلَ لَزُومِ الْعَقْدِ.

وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَلَيْ غَيْرُهَا بِإِذْنِهَا صَحَّ، وَلَا يَنْقُضُهُ أَحَدٌ، وَيُدُونُ إِذْنَهَا يُلْزَمُ الزَّوْجُ تَمَّتْهُ، وَنَصَّهُ: الْوَلِيُّ.

وَعَنْهُ: تَمَّتْهُ عَلَيْهِ^(١)، كَمَنْ زَوَّجَ بِدُونِ مَا عَيْتَتْهُ لَهُ، وَيَتَوَجَّهُ كَخُلْعٍ.

وَفِي الْكَافِي: لِلْآبِ تَقْوِيضُهَا.

وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرٍ الْخُلْعِ فَارْتَدَّ صَحَّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئٍ: مَعَ رِضَا، وَمَعَ عَسَرَتِهِ لَا يَضْمُنُهُ أَبُوهُ عَنْهُ، كَتَمَنِ مَبِيعِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى؛ لِلْعَرْفِ.

وَقِيلَ: الزَّيَادَةُ.

وَفِي التَّوَادِرِ نَقَلَ صَالِحٌ كَالْتَفَقَةِ، فَلَا شَيْءَ عَلَى ابْنِ، كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ الْمُروُذِيُّ: التَّفَقُّ عَلَى الصَّغِيرِ فِي مَالِهِ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تَوْطَأُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْهُ، وَالتَّفَقُّ تَجِبُ مَعَ الْمَنْعِ مِنْ قَبْلِهِ لَا مِنْ قَبْلِهِمْ،

وَإِنْ قِيلَ لِلْآبِ: إِنَّكَ فَفِيرٌ مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ الصَّدَاقُ؟ فَقَالَ الْآبِ: عِنْدِي، لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَهَلْ يُلْزَمُهُ؟ يَتَوَجَّهُ خِلَافًا

سَبْقُ، كَقَوْلِهِ أَطْعِمْ هَذَا، وَلَمْ يَقُلْ: عَنِّي، وَلِلْآبِ قَبْضُ مَهْرِ ابْنَتِهِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: وَالْبِكْرُ الرُّشِيدَةُ، زَادَ فِي الْمَحْرُورِ: مَا لَمْ تَمْتَنِعْ، فَعَلَيْهَا يَبْرَأُ الزَّوْجُ بِقَبْضِهِ، وَتَرْجِعُ عَلَى أَبِيهَا بِمَا بَقِيَ لَا بِمَا أَنْفَقَ.

فَصَّلْ

مَنْ زَوَّجَ سِرًّا بِمَهْرٍ وَعَلَانِيَةً بِغَيْرِهِ أَخَذَ بِأَرْبَعَيْهِمَا.

وَقِيلَ: بِأُولَاهُمَا.

(١) تَبَيَّنَ: قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ غَيْرَ الْآبِ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا: (وَيُدُونُ إِذْنَهَا يُلْزَمُ الزَّوْجُ تَمَّتْهُ، وَنَصَّهُ: الْوَلِيُّ وَعَنْهُ:

تَمَّتْهُ عَلَيْهِ). انْتَهَى.

ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ النَّصَّ هُوَ عَنِ الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهُ، فَيَحْصُلُ التَّكَرُّارُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ قَوْلَهُ: (وَنَصَّهُ الْوَلِيُّ)

إِنَّمَا هُوَ: وَيُضْمِنُهُ الْوَلِيُّ، وَحَصَلَ فِيهِ تَصْحِيفٌ، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَبِهَذَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ وَيَنْتَهِي التَّكَرُّارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَعَلَى الْمَذْهَبِ يُلْزَمُ الزَّوْجُ التَّمَتُّ وَيَكُونُ الْوَلِيُّ ضَامِنًا لَهَا وَلِلذَلِكَ قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: لَوْ قَالَ: (وَيُضْمِنُهَا) زَالِ الْإِبْهَامُ انْتَهَى.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يُلْزَمُ الْوَلِيُّ التَّمَتُّ وَلَيْسَ عَلَى الزَّوْجِ مِنْهَا شَيْءٌ.

وفي الخِرقِيّ وَغَيْرِهِ: يُؤْخَذُ بِالْعَلَايَةِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ نَصُّ أَحْمَدَ مُطْلَقًا، نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: يُؤْخَذُ بِالْعَلَايَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَقْرَبَهُ.

وَذَكَرَ الْحَلَوَانِيُّ فِي بَيْعِ مِثْلِهِ، فَإِنْ قَالَ: عَقْدٌ وَاحِدٌ تَكَرَّرَ، وَقَالَتْ: عَقْدَانِ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ، أَخَذَ بِقَوْلِهَا وَلَهَا الْمَهْرَانُ. وَإِنْ اتَّفَقَا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى مَهْرٍ أَخَذَ بِمَا عَقَدَ بِهِ، فِي الْأَصَحِّ، كَعَقْدِهِ هَزَلًا وَتَلَجُّعَةً، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْبَيْعِ وَجْهَانِ (م ١٠) (١). وَتَلَحُّقُ الزِّيَادَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ بِالْمَهْرِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيمَا يَفْرُرُهُ وَيَنْصِفُهُ، وَخَرَجَ سُقُوطُهُ بِمَا يَنْصِفُهُ مِنْ وَجُوبِ الْمُتَعَةِ لِمَقْصُودَةِ مُطْلَقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ بَعْدَ فَرَضِهِ، وَتَمْلِكُ الزِّيَادَةُ مِنْ حَيْثُهَا، نَقَلَهُ مُهَنَّأٌ فِي أَمَةِ عَتَقَتْ فَزَيْدٌ مَهْرَهَا، وَجَعَلَهَا الْقَاضِي لِمَنْ الْأَصْلُ لَهُ.

وَلَيْسَتْ هَدِيَّتُهُ مِنَ الْمَهْرِ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ وَقَدْ وَعَدَ بِهِ فَوُجُوهٌ غَيْرُهُ رَجَعَ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: مَا قَبِضَ بِسَبَبِ نِكَاحٍ فَكَمَهْرٍ، وَقَالَ فِيمَا كَتَبَ فِيهِ الْمَهْرُ: لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِطَلَاقِهَا.

وَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَحَّ، وَلَهُ نِكَاحُ أَمَةٍ وَلَوْ أَمْتَهُ حُرٌّ وَجَانٌّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ أَحْمَدَ، وَمَتَى أَذِنَ لَهُ وَأَطْلَقَ نَكَحَ وَاحِدَةً فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَهَلْ زِيَادَتُهُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ فِي رَقَبَتِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ؟ فِيهِ الرَّوَايَتَانِ (٢).

وَفِي تَنَاوُلِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ احْتِمَالَانِ (م ١١) (٣).

وَيَتَعَلَّقُ الْمَهْرُ بِسَيِّدِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بِرَقَبَتِهِ.

وَعَنْهُ: بِهِمَا، بِذِمَّتَيْهِمَا.

وَعَنْهُ: بِكَسْبِهِ، وَمِثْلُهُ التَّفَقُّعُ، وَيُدُونُ إِذْنَهُ بِاطِّلَ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَقَالَ الْأَصْحَابُ: كَفَضُولِي، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ، وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ فَكَيْفَ نِكَاحٍ فَامِئِدَ فَبَيَّ رَقَبَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي ذِمَّتِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ.

وَقِيلَ: خُمْسَاهُ.

وَعَنْهُ: الْمُسْتَى.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن اتفقا قبل العقد على مهرٍ أخذ بما عقد به في الأصح، كعقده هزلا وتلجئة، نص عليه، وفي البيع

وجهان). انتهى.

يعني: إذا اتفقا قبل عقد البيع على ثمنٍ ثم عقده على بيعه، فهل الاعتبار بما عقد به أو بما اتفقا عليه؟ أطلق الخلاف وأطلقه في الرعاية الكبرى.

أحدهما: الثمن بما اتفقا عليه قطع به ناظم المفردات، وقد قال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وحكاه أبو الخطاب وأبو الحسين عن القاضي، وهو الصواب.

والوجه الثاني: ما وقع عليه العقد، قطع به القاضي في الجامع الصغير.

قال ابن نصر الله في حواشيه هذا أظهر الوجهين كالنكاح، لكن ذكر الإمام أحمد في النكاح أنها نفي بما وعدت به وشرطته من أنها لا تأخذ إلا بمهر السر، حتى قال أبو حفص البرمكي: يجب عليها ذلك.

قلت: فينبغي أن يكون البيع كذلك، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في نكاح العبد بإذن سيده: (وهل زيادته على مهر المثل في رقبته أو ذمته؟ فيه الروايتان). انتهى.

يعني: بهما اللتين في أحكام العبد في آخر الحجة فيما إذا استدان بغير إذن سيده، وقد حرر المصنف المذهب هناك، فليعاود.

وقال ابن نصر الله: هما اللتان في أرض جنابته، وليس بالبين وما قلناه أولى.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وفي تناول نكاح الفاسد احتمالان). انتهى.

قلت: الصواب أنه لا يتناول ذلك، والله أعلم.

وَعَنهُ: خُمُسًا، نَقَلَ الْجَمَاعَةُ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ عُمَانَ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَنَقَلَ الْمُروُذِيُّ: تُعْطَى شَيْئًا.

قلت: تَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَانَ؟ قَالَ: أَذْهَبُ إِلَى أَنْ تُعْطَى شَيْئًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ الْقِيَاسُ، وَيَقْدِيرُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ مَهْرٍ وَاجِبٍ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا مَهْرَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَاهِرِ، يُرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ فَعَلَهُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الْمَحْرُورِ إِنْ عَلِمَا: التَّخْرِيمَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: أَوْ عَلِمْتُهُ هِيَ، وَالْإِخْلَالُ بِهَذِهِ الرِّيَازَةِ سَهْوٌ.

وَأِنْ زَوْجُهُ بِأَمْتِهِ فَتَقْلَ سِنْدِي يَتَّبِعُهُ بِالْمَهْرِ بَعْدَ عَتَقِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَا يَجِبُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَيَسْقُطُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي التَّبْصِرَةِ (م ١٢) ^(١)، وَإِنْ زَوْجُهُ بِحُرٍّ ثُمَّ بَاعَهُ لَهَا بِشَمْنٍ فِي ذِمَّتِهَا فَعَلَى حُكْمِ مُفَاصَّةِ الذَّيْنَيْنِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ تَحَوَّلَ مَهْرُهَا إِلَى ثَمَنِهِ، كَثِيرًا غَرِيمَ عَبْدًا مَدِينًا، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِذِمَّتَيْهِمَا سَقَطَ الْمَهْرُ: لِجَلْبِهَا الْعَبْدَ، وَالسَّيِّدُ تَبِعَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنُهُ، وَيَبْقَى الثَّمَنُ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ: لَا يَسْقُطُ، بِنَاءً عَلَى مَنْ ثَبِتَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى عَبْدٍ ثُمَّ مَلَكَهُ فَقَبِي سَقُوطِهِ وَجَهَانٍ (م ١٣) ^(٢).

وَالنَّصْفُ قَبْلَ الدُّخُولِ كَالْجَمِيعِ إِنْ لَمْ يَسْقُطْ، فِي رِوَايَةٍ، وَإِنْ بَاعَهُ لَهَا بِمَهْرٍ صَحَّ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ ثَمَنًا لِغَيْرِ هَذَا الْعَبْدِ، وَفِي رُجُوعِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ يَنْصِفُهُ أَوْ بِجَمِيعِهِ الرُّوَايَتَانِ ^(٣).

وَعَنهُ: لَا يَصِحُّ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ صِحِّهِ فَسَخَ النِّكَاحُ، وَمِنْ سَقُوطِ الْمَهْرِ بَطْلَانُ التَّبْيِخِ؛ لِأَنَّهُ عَوَضُهُ، وَاخْتَارَ وَلَدُ صَاحِبِ التَّرْغِيبِ: إِنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ وَسَقَطَ مَا فِي الذِّمَّةِ بِمِلْكِهِ طَائِرٍ بَرَكْتُ ذِمَّةُ سَيِّدٍ، فَيُلْزَمُ الدُّورُ، فَيَكُونُ فِي الصَّحَّةِ بَعْدَ الدُّخُولِ الرُّوَايَتَانِ قَبْلَهُ، وَإِنْ جَعَلَهُ مَهْرًا بَطَلَ الْعَقْدُ، كَمَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ عَلَى رَقَبَةٍ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى الْإِبْنِ لَوْ مَلَكَهُ، إِذْ نَقْدَرَهُ لَهُ قَبْلَهَا، بِخِلَافِ إِصْدَاقِ الْحَرِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبِتَ لَمْ يَنْفَسَخْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، نَقَلَ مُهْنًا: إِذَا قَالَ لَهُ تَزَوَّجْ عَلَى رَقَبَتِكَ فَهَذَا لَا يَكُونُ أَنْ يَزَوَّجَ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَخَرَجَ بِالْعَبْدِ عَيْبٌ قَالَ: تَرَدُّهُ وَالْمَهْرُ عَلَى مَوْلَاهُ.

فَصْلٌ

وَتَمْلِكُ الْمَهْرَ بِالْعَقْدِ.

وَعَنهُ: يَنْصَفُ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن زوجه بامته فقل سندي يتبعه بالمهر بعد عتقه، وذكر جماعة لا يجب، وقيل: بلى، ويسقط، وهو رواية في التبصرة). انتهى.

ما نقله سندي هو الصحيح.

قال في المحرر وغيره: وهو المنصوص.

وقطع به في الوجيز، والمنور، وذكر جماعة: لا يجب، منهم أبو بكر، والقاضي وغيرهما، وصححه في النظم وغيره.

وقدمه في المقنع، والمحرر، والحاوي الصغير وتجريد العناية وغيرهم، وقيل: يجب ويسقط.

وقدمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكاظمي، والرعايتين وإدراك الغاية وغيرهم.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله فيما إذا زوجه بحرة ثم باعه لها بشمن في ذمتها: (وإن تعلق برقبته تحول مهرها إلى ثمنه وإن تعلق بذمتهما سقط المهر وقيل: لا يسقط، بناءً على من ثبت له دين على عبد ثم ملكه، ففي سقوطه وجهان). انتهى.

قال في المحرر بعد أن قدم أنه يسقط كما قال المصنف: وقيل: لا يسقط المهر؛ لثبوته قبل أن تملكه، وأصلهما من ثبت له دين على عبد ثم ملكه هل يسقط؟ على وجهين. انتهى.

فأفصح أن الوجهين في المهر كالوجهين في العبد، وأن المقدم فيها السقوط وقدم السقوط أيضًا في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يسقط.

(٣) تنبيهات: أحدها: قوله: (إن باعه لها بمهرها صح، وفي رجوعه قبل الدخول ينصفه أو بجميعه الروايتان). انتهى.

مراده بهما: اللتان تاتيان قريبًا فيما إذا اشترت زوجها، وقد أطلقهما أيضًا، ويأتي تصحيحهما هناك.

وَتَقْدَمُ الضَّمَانُ وَالتَّصَرُّفُ فِي الْبَيْعِ، وَيَتَقَرَّرُ الْمَسْمِيُّ حُرَّةً أَوْ أَمَةً بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَيَقْتُلُهُ.
وَفِيهِ رَوَايَةٌ.

وَفِي الْوَجِيزِ يَتَقَرَّرُ إِنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ قَتَلَ غَيْرَهُمَا، فَظَاهِرُهُ لَا يَتَقَرَّرُ إِنْ قَتَلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ قَتَلْتَهُ، وَبِوُطْئِهِ فِي فَرْجٍ، وَالْأَصَحُّ أَوْ دُبُرٍ، لَا فَرْجٌ مَيْتَةً، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ، وَبِالْخُلُوءِ.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا^(١)، اخْتَارَهُ فِي عُمْدِ الْأَوَّلَةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَتَقَرَّرُ إِنْ لَمْ تَمْنَعْهُ وَعَلِمَ بِهَا.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا، وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا مُمَيِّزٌ مُطْلَقًا وَقِيلَ: مُسْلِمٌ، وَهُوَ يَمْنُ يَطًا مِثْلَهُ، بِمَنْ يُوْطَأُ مِثْلَهَا.
وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ عَدَمَ عِلْمِهِ بِهَا، وَالْمَنْصُوصُ وَلَوْ أَنَّهُ أَعْمَى، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَقَدْ قَدَّمَ أَصْحَابُنَا هُنَا الْعَادَةَ عَلَى الْأَصْلِ، فَكَذَا دَعْوَى إِنْفَاقِهِ، فَإِنَّ الْعَادَةَ هُنَاكَ أَقْوَى، قَالَه شَيْخُنَا، وَيُتَوَجَّهُ مِنْ نَصِّهِ هُنَا تَخْرِيجُ رَوَايَةِ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الزَّوْجِ إِذَا ادَّعَى مَهْرًا تُخَالِفُهُ الْعَادَةُ، وَتَخْرِيجُ رَوَايَةِ هُنَا مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ مُطْلَقًا.
وَيُقْبَلُ قَوْلُ مُدْعِي الْوُطْءِ.

وَفِي الْوَاضِحِ وَجْهٌ: قَوْلُ مُنْكَرِهِ، كَعَدَمِهَا، قَالَه ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ، فَلَا يَرْجِعُ هُوَ بِمَهْرٍ لَا يَدْعِيهِ وَلَا لَهَا مَا لَا تَدْعِيهِ.
قَالَ فِي الْإِنْصَارِ: وَالتَّسْلِيمُ بِالتَّسْلِيمِ.
وَلِهَذَا لَوْ دَخَلَتْ الْبَيْتَ فَخَرَجَ لَمْ يَكْمَلْ، قَالَه قَبِيلُ الْمَسَائِلَةِ، وَفِيهَا يَسْتَقَرُّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمْ، كَتَبَ وَاجَارَ.
وَفِي الْعِدَّةِ وَالرَّجْعَةِ وَتَحْرِيمِ الرِّبِّيَّةِ الْخِلَافُ^(٢)، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بَقِيَّةُ حُكْمٍ وَطْءٍ، وَقِيلَ كَمَدْخُولٍ بِهَا إِلَّا فِي جِلْهَا لِمُطْلَقِهَا وَاحْصَانٍ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ وَغَيْرُهُ: هِيَ كَمَدْخُولٍ بِهَا، وَيُجْلَدَانِ إِذَا زَنَيَا وَلَوْ اتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ يَطَّا لَزِمَ الْمَهْرُ وَالْعِدَّةُ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُقَرَّرُ بِمَا يَلْزَمُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ فِي تَنْصِيْفِهِ هُنَا رَوَايَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ، كِإِحْرَامٍ وَخِيَضٍ وَجَبَ وَرَتَقَ نَفَاطُؤُهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ بِهِ، وَعَنْهُ لَا.
وَيُقَرَّرُهُ لِمَسٍّ وَنَحْوِهِ لَشَهْوَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَخَرَجَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْمَصَاهِرَةِ، قَالَه الْقَاضِي مَعَ خُلُوءِهِ، وَقَالَ إِنْ كَانَ عَادَتُهُ تَقَرَّرُ.

وَعَنْهُ: وَنَظَرَ، فَإِنْ تَحَمَّلَتْ مَاءَ زَوْجٍ فَوَجَّهَانِ (م ١٤)^(٣).
وَيَلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ فِيْمَا يَقَرَّرُ الْمَهْرُ: (وَبِالْخُلُوءِ)، وَعَنْهُ: (أَوْ لَا). انْتَهَى.
صَوَابُهُ: وَعَنْهُ: لَا، وَزِيَادَةُ: (أَوْ) قَبْلَ (لَا) خَطَأٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٢) الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ: (وَفِي الْعِدَّةِ، وَالرَّجْعَةِ وَتَحْرِيمِ الرِّبِّيَّةِ الْخِلَافُ). انْتَهَى.
الظَّاهِرُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالْخِلَافِ الْخِلَافَ الَّذِي فِي الْخُلُوءِ، هَلْ يَقَرَّرُ الْمَهْرُ كَامِلًا أَمْ لَا؟ وَقَدْ قَدَّمَ أَنَّهَا تَقَرَّرُهُ كَامِلًا.
إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ فَالْخِلَافُ الَّذِي فِي الْعِدَّةِ بِالْخُلُوءِ يَأْتِي فِي أَوَّلِ بَابِ الْعِدَّةِ، وَقَدَّمَ أَنَّهَا عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَالْخِلَافُ الَّذِي فِي جَوَازِ الرَّجْعَةِ بَعْدَ الْخُلُوءِ إِذَا طَلَّقَهَا يَأْتِي فِي الرَّجْعَةِ، وَقَدَّمَ أَنَّ لَهُ رَجْعَتَهَا، فِي الْمَنْصُوصِ، وَالْخِلَافُ الَّذِي فِي تَحْرِيمِ الرِّبِّيَّةِ إِذَا خَلَا بِأَمَتِهَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ فِي بَابِ الْمُحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ هُنَا وَتَقَدَّمَ تَصْحِيحُ ذَلِكَ فَلْيَعَاوَدُ.
(٣) (مَسْأَلَةٌ - ١٤): قَوْلُهُ فِيْمَا يَقَرَّرُ الصَّدَاقُ كَامِلًا: (وَيُقَرَّرُهُ لِمَسٍّ وَنَحْوِهِ لَشَهْوَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ وَعَنْهُ: وَنَظَرَ فَإِنْ تَحَمَّلَتْ مَاءَ زَوْجٍ فَوَجَّهَانِ). انْتَهَى.

أَحَدُهُمَا: لَا يَقَرَّرُهُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَظَاهَرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ.
قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَلَوْ اسْتَدَخَلَتْ مَنِيَّ زَوْجٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ لَشَهْوَةٍ ثَبَتَ النَّسَبُ، وَالْعِدَّةُ، وَالْمَصَاهِرَةُ، وَلَا تَثْبِتُ رَجْعَةً وَلَا مَهْرَ الْمَثَلِ، وَلَا يَقَرَّرُ الْمَسْمِيُّ. انْتَهَى.
وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَقَرَّرُهُ، وَيَأْتِي نَظِيرَتَهَا فِي أَوَّلِ الْعَدَدِ.

وَيَتَنَصَّفُ الْمَهْرَ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ بِكُلِّ فُرْقَةٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ أَوْ مِنْهُ، كَخَلْعِهِ وَتَغْلِيْقِ طَلَاقِهَا عَلَى فَعْلِهَا وَتَوَكُّيلِهَا فِيهِ، وَيَسْقُطُ بِفَسْخِهَا لِعَجَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ حُرْمَةِ جَمْعٍ، وَيَكُلُّ فُرْقَةً مِنْهَا مُطْلَقًا.
وَعَنْهُ: يَتَنَصَّفُ بِفَسْخِهَا لِشَرْطٍ، فَيَتَوَجَّهُ فِي فُسْخِهَا لِعَتِيهِ، وَفِي فُرْقَةٍ مِنْهَا أَوْ مِنْهَا وَمِنْ أَجْنَبِيٍّ كُلِّعَانِيَّهَا؛ وَتَخْيِيرِهَا بِسُؤَالِهَا وَشِرَائِهَا لَهُ رَوَايَتَانِ (م ١٥، ١٧)^(١).
وَخَرَجَ الْقَاضِي إِنْ لَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ فَعِنَهُ.
وَفِي شِرَائِهَا لَهَا.
وَفِي الْمَحْرَرِ مِنْ مُسْتَحَقِّ مَهْرٍ^(٢)، وَتَخَالُفِهَا وَجَهَانِ (م ١٨، ١٩)^(٣).

(١) (مسألة - ١٥ - ١٧): قوله: (وفي فرقة منهما أو منها ومن أجنبي كلعانيهما وتخييرها بسؤالها وشرائها له روايتان). انتهى.
ذكر مسائل:
(المسألة الأولى - ١٥): إذا تلعنا فهل يسقط المهر كاملا أو نصفه؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والمحزر، والشرح وشرح ابن منجنا ومجريد العناية وغيرهم.
قال في المقنع: وفرقة اللعان تخرج على روايتين انتهى.
أحدهما: يسقط المهر كله، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر، والنظم وغيرهم.
وبه قطع في الوجيز وغيره.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير وشرح ابن رزين وغيرهم، واختاره أبو بكر وغيره.
والرواية الثانية: يتنصف بها المهر، وهو قوي.
(المسألة الثانية - ١٦): تخييرها بسؤالها، كما لو جعل لها الخيار في الطلاق، بأن قال لها اختاري فاخترت الطلاق، فهل يسقط المهر كله أو يتنصف؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى.
إحدهما: لا مهر، وهو الصحيح نص عليه.
قال في القواعد الفقهية: المنصوص عن الإمام أحمد: لا مهر لها. انتهى.
والرواية الثانية: يتنصف.
(المسألة الثالثة - ١٧): إذا اشترت زوجها انفسخ نكاحها، وهل يسقط المهر كله أو نصفه؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المغني، والكافي، والمقنع، والمحزر، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير في موضع، وغيرهم.
إحدهما: يتنصف به المهر، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر وجزم به في الوجيز وغيره.
وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة في أحكام زواج العبد، وقدّمه في الرعايتين هناك.
قال في القواعد: هذا أشهر الوجهين، وهو اختيار أبي بكر، والقاضي وأصحابه انتهى.
والرواية الثانية: يسقط المهر كله، وهو قوي.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي المحرر من مستحق مهرها) مثال غير مستحق أن يشتريها ممن انتقلت إليه ببيع وهبة أو وصية، فإنّ البائع هنا لا يقوم مقامها، فلا تكون الفرقة قد جاءت من مستحق المهر، قاله الشيخ تقي الدين في شرحه.
(٣) (مسألة - ١٨ - ١٩): قوله: (وفي شرائها لها وفي المحرر من مستحق مهرها وتخالفهما وجهان). انتهى.
ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١٨): إذا اشترى الزوج امرأته قبل الدخول فهل يتنصف المهر أو يسقط؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والمحزر، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير، والقواعد الفقهية، وغيرهم.
أحدهما: يتنصف، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر.
وقطع به في الوجيز وغيره.
والوجه الثاني: يسقط كله، اختاره أبو بكر.
قلت: وهو ضعيف، واختار في الرعاية إن طلب الزوج الشراء فلها المتعة، وإن طلبه سيدها فلا.

وَمَنْ ابْتَرَأَتْ زَوْجَهَا مِنْ مَهْرٍ أَوْ وَهَبَتْهُ، ثُمَّ سَقَطَ أَوْ تَنَصَّفَ رَجْعَ بَيَّاتِيهِ، كَعَوْدِهِ إِلَيْهِ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَتِهَا الْعَيْنَ لِأَجْنَبِيٍّ ثُمَّ وَهَبَهَا لَهُ.

وَعَنْهُ: لَا؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْحَيَّةِ لَا يَفْتَضِي ضَمَانًا.

وَعَنْهُ: مَعَ الْإِبْرَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمْلِكْهُ مَا زَالَ يَمْلِكُهُ عَنْهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَصْلُ الْخِلَافِ فِي الْإِبْرَاءِ أَيُّهُمَا تَلَزَمَتْ زَكَاتُهُ إِذَا مَضَى أَحْوَالُ، وَهُوَ ذَيْنٌ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ، وَكَلَامُهُ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطٌ أَوْ تَمْلِيكٌ، وَإِنْ وَهَبَتْهُ بَعْضُهُ ثُمَّ تَنَصَّفَ رَجْعَ يَنْصَفُ غَيْرَ الْمُوْهُوبِ، وَيَنْصَفُ الْمُوْهُوبَ أَسْتَقَرَّ يَمْلِكُهَا لَهُ، فَلَا يَرْجِعُ بِهِ، وَيَنْصَفُهُ الَّذِي لَمْ يَسْتَقِرَّ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَوَّلَى لَا الثَّانِيَةَ.

وَفِي الْمُتَخَبِّرِ: عَلَيْهَا اخْتِمَالٌ، وَلَوْ وَهَبَ الثَّمَنُ لِمُشْتَرٍ فَظَهَرَ مُشْتَرٍ عَلَى غَيْبٍ فَهَلْ تَعَدَّرَ السَّرْدُ فَلَهُ ارْشُةٌ أَمْ يَرُدُّ وَلَهُ ثَمَنُهُ؟ وَفِي التَّرْغِيبِ الْقِيَمَةُ؟ فِيهِ الْخِلَافُ^(١)، وَإِنْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِأَدَاءِ الْمَهْرِ فَالرَّاجِعُ لِلزَّوْجِ. وَقِيلَ: لَهُ.

وَيُظَلُّ أَدَاءُ ثَمَنٍ ثُمَّ يَفْسَخَ بِغَيْبٍ، وَرُجُوعُ مَكَاتِبِ أَيْرَى مِنْ كِتَابَتِهِ بِالْإِبْرَاءِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِيهِ: لَا يَرْجِعُ.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ قَبْلَ قَوْلِهِ، وَيَحْلِفُ.

وَفِي الْمُنْهَجِ رَوَايَةٌ: يَتَخَالَفَانِ.

وَعَنْهُ: قَوْلٌ مَذْعِي مَهْرُ الْمَثَلِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَفِي الْيَمِينِ وَجْهَانِ (م ٢٠)^(٢).

= (المسألة الثانية - ١٩): إِذَا تَخَالَفَا فَهَلْ يَسْقُطُ الْمَهْرُ كُلُّهُ أَوْ يَنْصَفُ؟ أُطْلِقَ الْخِلَافُ فِيهِ، وَأُطْلِفَ فِي الْحَرَرِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَغَيْرِهِمْ.

أَحَدُهُمَا: يَنْصَفُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بِهِ فِي الشَّرْحِ وَشَرَحَ ابْنُ مَنْجَا وَغَيْرُهُمَا وَقَطَعَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَالْمُقْنَعِ، وَالْوَجِيزِ وَغَيْرِهِمْ.

وقدّمه في المستوعب.

قال في القواعد: المنصوص عن أحد أن لها نصف الصّدّاق، وهو قول القاضي وأصحابه. انتهى.

والوجه الثاني: يسقط كله.

(١) تنبيه: قوله فيما إذا وهب الثمن لمشتري فظهر على عيبه هل تعذر الرد أم لا: (فيه الخلاف).

يعني: به الذي قبله فيما إذا أبرأته من مهرها أو وهبته له، فيما يظهر.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن اختلف الزوجان أو ورثتهما في قدر المهر قبل قوله: ويحلف).

وعنه: قول مذهب ماهر المثل، نصره القاضي وأصحابه، وفي اليمين وجهان). انتهى.

قال في الحرر: ولم يذكر اليمين، فيخرج وجوبها على وجهين.

وقال في الهداية، والمستوعب: وفي كلام أحمد ما يدل على الوجهين، وأطلقهما في المذهب، والرعايتين، والحواشي الصغير وغيرهم.

وظاهر المقنع، والشرح وشرح ابن منجنا إطلاق الخلاف أيضاً.

أحدهما: لا يحل، اختاره القاضي، وقطع به في الوجيز وغيره وقدّمه في الخلاصة وغيره.

والوجه الثاني: يجب اليمين، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب في الهداية.

وقطع به الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في خلافيهما، وقدّمه، ابن رزين في شرحه قال الشيخ الموفق في المغني: إذا ادعى أقل من

مهر المثل وأدعت أكثر منه رد إلى مهر المثل، ولم يذكر أصحابنا ميمناً، والأولى أن يتحالفا فإن ما يقوله كل واحد منهما محتمل للصحة

فلا يعدل عنه، إلا يبين من صاحبه كالتكرار في سائر الدعاوى؛ ولأنهما تساويا في عدم الظهور، فشرع التحالف كما لو اختلف

المتبايعان. انتهى.

والظاهر: أن المجد لم يطلع على الخلاف، وأن الشيخ في المغني لم يستحضر الخلاف حالة التصنيف، إذ الخلاف ذكره الشيخ في المقنع

وغيره، اللهم إلا أن يكون صنف المغني قبله ثم أطلع على الخلاف.

فَلَوْ ادَّعَى دُونَهُ وَادَّعَتْ قَوْفَهُ رُدُّ إِلَيْهِ.

وَأِنْ اِخْتَلَفَا فِي عَيْنِهِ أَوْ صِفَةٍ، فَالرَّوَايَتَانِ^(١)، لَكِنْ الرَّاجِبُ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّ يُمْلِكُهَا مَا يُنْكِرُهَا.

وَقِيلَ: إِنْ قُبِلَ قَوْلُهَا فَمَا عَيْنَتُهُ، وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ: إِنْ عَيَّنَتْ أَمَّا وَعَيْنَ أَبَاهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَ أَبُوهَا؛ لِأَنَّهُ مُعْرِ بِمِلْكِهَا لَهُ، وَاعْتِاقُهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَتَخَالَفَانِ، وَلَهَا الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ أَمَّا أَوْ مَهْرٍ مِثْلُهَا.

وَفِي الْوَاضِحِ: يَتَخَالَفَانِ، كَبَيْعٍ، وَلَهَا الْأَقْلُ مِمَّا ادَّعَتْهُ أَوْ مَهْرٍ مِثْلُهَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَقْبَلُ قَوْلَ مُدَّعِي جِنْسِ مَهْرٍ الْإِثْلِ، فِي أَضْهِرَ الرَّوَايَتَيْنِ، وَالثَّانِيَةُ: قِيَمَةُ مَا يَدَّعِيهِ هُوَ.

وَإِنْ ادَّعَتْ التَّسْمِيَةَ فَانْكَرَ قَبْلَ فِي تَسْمِيَةِ مَهْرٍ الْإِثْلِ، فِي رِوَايَةٍ.

وَعَنْهُ: قَوْلُهُ، وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا (م ٢١)^(٢).

فَلَوْ طَلَّقَ وَلَمْ يَدْخُلْ فَمَيَّ تَنْصِفُهُ أَوْ الْمَتْعَةُ الْخِلَافُ^(٣).

وَعَلَى الْأَوَّلَةِ يَتَنَصَّفُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَسْتَقِرُّ بِهِ، وَقَوْلُهَا فِي قَبْضِهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ رِوَايَةٌ: قَوْلُهُ، بِنَاءً عَلَى: كَانَ لَهُ عَلَيَّ وَقَضَيْتُهُ.

فَصْل

وَإِذَا قَبِضَتِ الْمُسَمَّى الْمَعِينُ ثُمَّ تَنَصَّفَ فَلَهُ يَنْصِفُهُ حَكَمًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ اِخْتَارَ بِلَكَّةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَصْلُهُمَا اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ فِيمَنْ يَدِيهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ، فَعَلَى هَذَا مَا يُنْعَمِي قَبْلَهُ لَهَا، وَيَنْتَهَمَا عَلَى نَصِّهِ وَعَلَيْهِ

لَوْ طَلَّقَهَا عَلَى أَنَّ الْمَهْرَ كُلَّهُ لَهَا لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ، وَعَلَى الثَّانِي وَجْهَانِ.

وَعَلَيْهِ لَوْ طَلَّقَ ثُمَّ عَفَا فَمَيَّ صَحِيحٌ وَجْهَانِ، وَيَصِحُّ عَلَى الثَّانِي، وَلَا يَنْصَرَفُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ عَلَى الثَّانِي وَجْهَانِ، لِتَرُدُّهُ بَيْنَ خِيَارِ الْبَيْعِ وَخِيَارِ الْوَاهِبِ (م ٢٢، ٢٤)^(٤).

(١) تنبيه: قوله: (وإن اختلفا في عينه أو صفة فالروايتان).

يعني: المتقدمين قبل ذلك قريبًا، وهو قد قدم أن القول قول الزوج، فكذلك هنا.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن ادعت التسمية فانكر قبل في تسمية مهر المثل، في رواية، وعنه: قوله، ولها مهر مثلها). انتهى.

يعني: بقوله: (قيل): أي: قولها في تسمية مهر المثل، كما قاله في المحرر، والظاهر أن لفظة: (قولها) سقطت من الكاتب.

وأطلقهما في البلغة، والمحرر.

إحداهما: القول قولها في تسمية مهر المثل، قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والرواية الثانية: القول قوله؛ لأنه يدعي ما يوافق الأصل، ولها مهر مثلها.

قلت: وهو الصواب، ولعل الخلاف ينزع إلى اختلاف الأصل والظاهر.

(٣) تنبيه: قوله: (فلو طلق ولم يدخل ففي تنصفه أو المتعة الخلاف).

يعني: على القول بأن القول قوله في عدم التسمية، ومراده بالخلاف الخلاف الذي في المفوضة الآتي في المسألة الثانية، والثالثة، والثلاثين.

(٤) (مسألة - ٢٢ - ٢٤): قوله: (وإذا قبضت المسمى المعين ثم تنصفت فله نصفه حكمًا، نص عليه، وقيل: إن اختار ملكه فعلى

هذا ما ينمي قبله لها، وبينهما على نصه، وعليه لو طلقها على أن المهر كله لها لم يصح الشرط، وعلى الثاني وجهان وعليه لو طلقها

ثم عفا ففي صحته وجهان ويصح على الثاني، ولا ينصرف.

وفي الترغيب على الثاني وجهان لتردده بين خيار البيع وخيار الواهب). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢٢): إذا قبضت المهر المعين ثم تنصفت، فالمنصوص: أنه يدخل في ملكه حكمًا، كالإراث، وقيل: لا يدخل، إلا

إذا اختار ملكه.

إذا علمت ذلك فلو طلقها على أن المهر كله لها لم يصح الشرط، على المنصوص، وعلى القول الثاني هل يصح أم لا؟

=

أطلق فيه وجهين.

وَلَا يَرْجِعُ فِي نَصْفِ زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، كَمُنْفَصِلَةٍ، وَفِيهَا تَخْرِيجٌ مِنْ مُنْفَصِلَةٍ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ وَأُطْلِقَ فِي الْوَجْزِ رِوَايَتَيْنِ فِي النِّسَاءِ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: لَهَا نَمَاؤُهُ بِتَغْيِينِهِ.
وَعَنْهُ: بِقَبْضِهِ.

فَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَهُ قِيَمَةٌ يَنْصِفُ يَوْمَ الْفُرْقَةِ عَلَى أَذْنَى صِفَةٍ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ إِلَى وَقْتِ قَبْضِهِ.
وَفِي الْكَافِي: أَوْ التَّمَكِينِ مِنْهُ، فَإِنْ قُلْنَا: يُضْمَنُ التَّمَيُّزُ بِالْعَقْدِ أُخْتِيرَتْ صِفَتُهُ وَقَتُّهُ، وَذَكَرَ فِي التَّرْغِيبِ الْمَهْرَ الْمَعِينِ قَبْلَ قَبْضِهِ هَلْ هُوَ بِيَدِهِ أَمَانَةٌ أَوْ مَضْمُونٌ فَمَوْنَةٌ ذَهَنَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَيَسَى عَلَيْهِمَا التَّصَرُّفُ وَالنِّسَاءُ وَتَلَفُّهُ، وَعَلَى ضَمَانِهِ هَلْ هُوَ ضَمَانٌ عَقْدٍ بِحَيْثُ يَنْفَسِخُ فِي الْمَعِينِ وَيَبْقَى فِي تَقْدِيرِ الْمَالِيَةِ يَوْمَ الْإِصْدَاقِ أَوْ ضَمَانٌ يَدُ بِحَيْثُ تُجَبُّ الْقِيَمَةُ يَوْمَ تَلَفِهِ كَعَارِيَةٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْقَاضِيَّ وَجَمَاعَةً قَالُوا: مَا يَفْتَقِرُ تَوْقِيئُهُ إِلَى مِغْيَارِ ضَمَانِهِ، وَإِلَّا فَلَا، كَبَيْعٍ، وَالْوَجْهَانِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ.
وَإِنْ دَفَعَتْهُ زَائِدًا لِرُمَةِ، وَإِنْ فَاتَ بِتَلَفٍ أَوْ اسْتَحَقَّ بِذَيْنِ أَوْ شَفْعَةٍ أَوْ انْتَقَلَ تَعَيَّنَ قِيَمَةُ حَقِّهِ، كَمَا تَقْدَمُ، وَمَتَى تَنْصَفُ قَبْلَ عِلْمِ الشَّفِيعِ بِالنِّكَاحِ فَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٥) (١).
وَإِنْ زَادَ مِنْ وَجْهِ وَنَقَصَ مِنْ وَجْهِ كَعَبْدٍ صَغِيرٍ كَبُرَ وَمَصُوعٍ كَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ صِيَاغَةً أُخْرَى، فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ، وَكَذَا حَمْلُ أَمَةٍ.

وَفِي الْبَهِيمَةِ زِيَادَةٌ مَا لَمْ يَفْسُدِ اللَّحْمُ، وَالزَّرْعُ وَالْغَرْسُ نَقْصٌ لِلْأَرْضِ.
وَلَا أَثَرُ لِمَصُوعٍ كَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ كَمَا كَانَ، أَوْ أَمَةٍ سَمُنَتْ ثُمَّ هَزَلَتْ ثُمَّ سَمُنَتْ، وَفِيهِمَا فِي الْمَغْنِيِّ وَجْهَانِ، وَلَا لَارْتِفَاعٍ سَوْقٍ، وَلَا لِنَقْلِهَا الْمَلِكُ فِيهِ ثُمَّ طُلِقَ وَهُوَ بِيَدِهَا، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ بِمَا فِيهِ غَرَضٌ مَقْصُودٌ وَإِنْ لَمْ تَزِدِ الْقِيَمَةَ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَخَبَرَهُ.
وَبِظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِهِمْ خِلَافُهُ، وَمَا لَمْ يُؤَيِّرْ فَرِيَادَةً مُتَّصِلَةً، وَكَذَا مَا أُبْرِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ.

= أحدهما: لا يصح، وهو الصواب؛ لأنه ليس في ملكه.
والوجه الثاني: يصح، قال ابن نصر الله في حواشيه لعل أصلهما إسقاط الشفعين الشفعة قبل البيع. انتهى.
والصحيح: أن إسقاط الشفعة قبل البيع لا يسقطها.
(المسألة الثانية - ٢٣): لو طلق ثم عفا فعلى المصوص في صحته وجهان.
أحدهما: يصح، وهو الصواب؛ لأنه دخل في ملكه وتصح أهبة بلفظ العفو، على الصحيح من المذهب، وعليه الأكثر، وهذا منه، والله أعلم.

والوجه الثاني: لا يصح.
(المسألة الثالثة - ٢٤): لو طلق ثم عفا، فعلى القول الثاني يصح ولا يتصرف وفي الترخيب على الثاني وجهان؛ لتردده بين خيار البيع وخيار الواهب.

لكن المصنف قد قدم حكماً وهو أنه يصح ولا يتصرف، وهذا الصحيح من المذهب.
فهذه المسألة لم يطلق فيها الخلاف، بل قدم فيها حكماً، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (ومتى تنصف قبل علم الشفعين بالنكاح فأيهما يقدم؟ فيه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: يقدم حق الشفعين؛ لأنه أسبق، قدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يقدم حق الزوج؛ لأنه ثبت بالنص، والإجماع.

تنبيه: محل هذا الخلاف إذا قلنا بنبوت الشفعة فيما إذا انتقل إليها صداقاً.

وإن أصدقها أمة حاملاً فولدت لم يرجع في نصفه إن قلنا: لا يقابله قسط من الثمن، وإلا فهو بغض مهر زاد زيادة لا تتميز^(١)، ففي لزومها نصف قيمته ولزومه قبول نصف الأرض بنصف زرعها وجهان (م ٢٦، ٢٧)^(٢).
وله نصف مثلي، ويحتمل له الرجوع في نصف مكاتب، كنيجه، وكإجارة وتزويج، وكثديج إن رجع فيه بقول، فيرجع فيه أو في القيمة، للنقص.
وفي لزومها رد نصفه قبل تقيض هبة وزهر وفي مدة خيار بيع وجهان (م ٢٨)^(٣).
ولو أصدقها صيداً ثم طلق وهو محرم فإن لم يملكه بإرث فنصف قيمته، وإلا فهل يقدم حق الله فيرميه ويغرم لها قيمة النصف؟ أم حق الأدمي فيمسكه ويبقى ملك المحرم ضرورة؟ أم هما سواء فيخيران؟ فإن أرسله برضاها غرم لها وإلا بقي مشتركاً قال في الترخيب: ينبغي على حكم الصيد المملوك بين محل ومحرّم.
وفيه الأوجه (م ٢٩)^(٤).
وإن نقصت صفتة فكذلك أو نصفه ناقصة.

(١) تنبيه: قوله: (لم يرجع في نصفه إن قلنا لا يقابله قسط من الثمن، وإلا فهو بغض مهر زاد زيادة لا تتميز). انتهى.
أشعر كلامه بأن لنا خلافاً: هل يقابل الحمل قسط من الثمن أم لا؟ وهو الصحيح، وقد تقدّم ذلك مستوفى في باب الخيار في المسألة الخامسة فراجع.
(٢) (مسألة - ٢٦ - ٢٧): قوله: (وإن أصدقها أمة حاملاً، فولدت لم يرجع في نصفه إن قلنا لا يقابله قسط من الثمن، وإلا فهو بعض مهر زاد زيادة لا تتميز، ففي لزومها نصف قيمته، ولزومه قبول نصف الأرض بنصف زرعها وجهان). انتهى.
ذكر مسألتين:
(المسألة الأولى - ٢٦): إذا أصدقها حاملاً فولدت وقلنا يقابله قسط من الثمن فهل يلزمها نصف قيمة الولد أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والبلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
أحدهما: لا يلزمها نصف قيمته؛ لأنه حالة العقد لا قيمة له، وحالة الانفصال قد زاد في ملكها.
ومال إليه القاضي وابن عقيل.
والوجه الثاني: يلزمها؛ لأنه أصدقها عتين.
قلت: ويحتمل أن له منه بمقدار نصف قيمته وقت العقد.
(المسألة الثانية - ٢٧): هل يلزمه قبول نصف الأرض بنصف زرعها أم لا؟ أطلق الخلاف.
أحدهما: يلزمه قبول نصف ذلك، اختاره القاضي.
والوجه الثاني: لا يلزمه، وهو الصحيح، قدّمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم، وتقدّم نظير هذه المسألة في باب الغصب.

(٣) (مسألة - ٢٨): قوله: (وفي لزومها رد نصفه قبل تقيض هبة وزهر وفي مدة خيار بيع وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والشرح.
قال ابن رزين: ولا تجبر على إزالة ملكها في مدة الخيار، وقبل قبض الهبة كذلك، وقيل: تجبر. انتهى.
قلت: الصواب عدم اللزوم في الثلاث، وتستلزم ظلامته.
والقول الثاني: يلزمها الرجوع في الثلاث، فنفسخ العقد.
(٤) (مسألة - ٢٩): قوله: (ولو أصدقها صيداً ثم طلق وهو محرم فإن لم يملكه بإرث فنصف قيمته، وإلا فهل يقدم حق الله تعالى فيرميه ويغرم لها قيمة النصف؟ أم حق الأدمي فيمسكه ويبقى ملك المحرم ضرورة؟ أم هما سواء فيخيران؟ فإن أرسله برضاها غرم لها، وإلا بقي مشتركاً بينهما؟
قال في الترخيب: ينبغي على حكم الصيد المملوك بين محل ومحرّم، وفيه الأوجه). انتهى.
قلت: الصواب عدم الإرسال؛ لأن حق الأدمي مبني على الشئ، والضيق وحق الله مبني على المساعة، ودخل ملك المحرم في ذلك ضمناً ضرورة، والله أعلم.

وَعَنْهُ: مَعَ ارْشَادِهِ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ قَدَّمَهَا: نَصَفَهُ بِأَرْشَادِهِ بِلَا تَخْيِيرٍ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا ثَوْبًا فَصَبَغَتْهُ أَوْ أَرْضًا فَبَتَّهَا وَنَحْوَهُ فَبَذَلَ قِيمَةً زِيَادَتِهِ لِتَمْلُكِهِ فَلَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَرَقِيِّ وَالشَّيْخِ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا (م ٣٠) ^(١).

وَإِنْ تَلَفَ الْمَهْرُ أَوْ نَقَصَ يَدُوهَا وَثَبَتَ أَنَّهُ بَعْدَ تَنْصِفِهِ خُسُوفَتُهُ، كَتَلَفِهِ بَعْدَ الْفَسْخِ بِعَيْنِهِ، وَكُلُّ فُسْخٍ يَسْتَبْدِلُ إِلَى أَصْلِهِ الْعَقْدِ.

وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: هُوَ كَتَلَفِهِ فِي يَدِهِ قَبْلَ طَلَبِهَا لَهُ.

وَإِنْ فَاتَ النِّصْفُ مُشَاعًا فَلَهُ النِّصْفُ الْبَاقِي، وَكَذَا مُعَيَّنًا مِنَ الْمُتَنَصِّفِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَهُ نِصْفُ الْبَقِيَّةِ وَنِصْفُ قِيمَةِ الْفَائِتِ أَوْ مِثْلَهُ، وَإِنْ قَبِضَتِ الْمُسَمَّى فِي الذَّمَّةِ فَكَالْمُعَيَّنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِنَمَائِهِ مُطْلَقًا، وَيُعْتَبَرُ فِي تَقْوِيمِهِ صِفَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَفِي وَجُوبِ رَدِّهِ بِعَيْنِهِ وَجَهَانِ (م ٣١) ^(٢).

وَالَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ الزَّوْجُ، فَإِذَا طُلِقَ قَبْلَ الدُّخُولِ صَحَّ عَقْدُ مَالِكِ التَّبَرُّعِ مِنْهُمَا عَنْ حَقِّهِ، وَلَا عَقْدُ لِبَالِبٍ، كَعَقْفِهِ عَنْ مَهْرِ ابْنَتِهِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكْسِبْهُ لِيَاءَهُ.

وَعَنْهُ: أَنَّهُ الْآبُ، قَدَّمَهُ ابْنُ زَرِينٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قِيلَ: وَمِثْلُهُ سَيِّدُ الْأَمَةِ فَيَعْقُفُ عَنْ نِصْفِ مَهْرِ ابْنَتِهِ الْمُطْلَقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ الْمَجْزُوءَةِ وَالصَّغِيرَةِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ وَالْكَافِيِّ: بِشَرْطِ الْبِكَارَةِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَقَدَّمَهُ فِي الْمَحَرَّرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَوْجِزِ، وَكَبَّرَ بِاللُّغَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَصْلُهُ هَلْ يَنْفَكُ الْحَجَرُ بِالْبُلُوعِ؟ وَعَلَى هَذَا وَلَوْ دَخَلَ بِهَا مَا لَمْ تَلِدْ أَوْ تَمْضِي سَنَةً بَيْنَهُ، وَأَنْ عَلَى هَذَا يَنْبِيئِي مِلْكُهُ لِقَبْضِ صَدَاقِ ابْنَتِهِ الْبَالِغِ الرَّشِيدَةِ.

وَقِيلَ: يَمْلِكُهُ فِي الْبَكْرِ، وَقَدَّمَ اخْتِيَارَ كَوْنِهِ ذُنَا، فَلَا يَعْقُفُ عَنْ عَيْنٍ، فَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْهَبَةِ وَالتَّمْلِيكِ فَقَطْ، وَفِي الْقَبُولِ الْخِلَافُ ^(٣)، وَسَوَاءٌ فِيهِ عَقْفُهُ وَعَقْفُهَا، وَلَمْ يَقْعُدْ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ بِصَغَرٍ وَكِبَرٍ وَبِكَارَةٍ وَلَا ثُبُوتٍ وَذِكْرٍ ابْنٍ عَقِيلٍ رَوَايَةً: الْوَلِيُّ فِي حَقِّ الصَّغِيرَةِ.

(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (وإن أصدقها ثوبًا فصبغت أو أرضًا فبتتها ونحوه، فبذل قيمة زيادته لتملكه فله ذلك عند الحرقي،

والشيخ، وعند القاضي لا). انتهى.

ما اختاره الحرقي، والشيخ هو الصحيح واختاره الشارح أيضًا.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والقول الآخر اختاره القاضي.

(٢) (مسألة - ٣١): قوله: (وفي وجوب رده بعينه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والنظم، والحاوي، والصغير.

أحدهما: يجب رده بعينه، وهو الصحيح، وبه قطع ابن عديوس في تذكرته وقدّمه في الرعايتين، وهو ظاهر ما قدّمه في المغني، والشرح ونصراه.

والوجه الثاني: لا يجب ذلك.

(٣) تنبيه: قوله فيما إذا عفا من يده عقدة النكاح: (وفي القبول الخلاف).

يعني: هل يشترط فيه القبول أم لا؟

والظاهر: أنه أراد بالخلاف الخلاف الذي في الإبراء من الدين.

وفيه قولان، والمنصوص أنه لا يشترط القبول قاله المصنف في باب السلم.

وقال الأزجي: إن قلنا: يدخل في ملكه فهو هبة، والمذهب: لا يشترط فيها القبول.

وإن قلنا: ملك أن يملك اشتراط القبول.

قال بعضهم: لعله أراد بالخلاف ذلك وهو بعيد؛ لخروج عفو الأب.

فصل

وَإِذَا وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ فَلَهَا الْمَطَالِبَةُ بِفَرْضِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيَبَى.
 وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ (م ٣٢)^(١).
 وَيَصِحُّ إِبْرَازُهَا مِنْهُ قَبْلَ فَرْضِهِ.
 وَعَنْهُ: لَا، لِجِهَاتِهِ وَإِنْ وَقَفَ وَجُوبُهُ عَلَى الدُّخُولِ فَكَالْعَفْوِ عَمَّا انْعَقَدَ سَبَبُ وَجُوبِهِ.
 وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَدَرٍ وَإِلَّا فَرَضَهُ الْحَاكِمُ بِقَدَرِهِ.
 فَإِذَا فَرَضَهُ لَزِمَهَا فَرْضُهُ، كَحَكْمِهِ، فَذَلِكَ أَنْ ثُبُوتَ سَبَبِ الْمَطَالِبَةِ كَتَقْدِيرِهِ أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَالنَّفَقَةَ وَنَحْوَهُ حُكْمٌ (م)، فَلَا يُغَيِّرُهُ
 حَاكِمٌ آخَرُ (م) مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ السَّبَبُ، كَيُسْرِهِ فِي النَّفَقَةِ أَوْ عُسْرِهِ، وَمَا قَرَّرَهُ الْمُسَمَّى قَرَرَهُ، وَمَا أَسْقَطَهُ أَسْقَطَهُ إِلَى غَيْرِ مُنْعَةٍ.
 وَعَنْهُ: يُقَرَّرُ الْمَوْتُ بِنِصْفِهِ قَبْلَ تَسْمِيَّتِهِ وَفَرْضِهِ.
 وَمَا بِنِصْفِهِ فَعَنْهُ: يَنْصِفُهُ، وَعَنْهُ: إِنْ وَجِبَ؛ لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ، وَإِنْ وَجِبَ لِفَقْدِهَا سَقَطَ إِلَى الْمُنْعَةِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرُ
 الْمَذْهَبِ، وَاخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ.
 وَعَنْهُ: سَقُوطُهُمَا إِلَى الْمُنْعَةِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ٣٣ - ٣٥)^(٢).

(١) (مسألة - ٣٢): قوله: (إذا وجب مهر المثل فلها المطالبة بفرضه، قال جماعة: وبه وقيل: لا؛ لأنه لم يستقر). انتهى.
 ظاهر عبارته إطلاق الخلاف في المطالبة بالمهر في المفوضة والمحوا.
 أحدهما: لها المطالبة به، كالمطالبة بفرضه، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم، وهو ظاهر ما قطع
 به في الرعاية الكبرى.
 والقول الثاني: ليس لها ذلك؛ لأنه لم يستقر، وهو ظاهر كلام جماعة كثيرة.
 (٢) (مسألة - ٣٣ - ٣٥): قوله فيما يكمل المهر: ويسقطه وينصفه في المفوضة: (وما قرره المسمى قرره، وما أسقطه أسقطه، وما
 نصفه فعنه ينصفه، وعنه: إن وجب؛ لفساد التسمية وإن وجب لفقدائها سقط إلى المنعة، ذكره الشيخ ظاهر المذهب واختاره الحرقى،
 وعنه: سقوطهما إلى المنعة، نصره القاضي وأصحابه). انتهى.
 شمل كلامه مسائل:

(المسألة الأولى - ٣٣): إذا طُلِقَ الْمُفَوَّضَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا يَخْلُو، إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ تَفْوِيضُ بَضْعٍ أَوْ تَفْوِيضُ مَهْرٍ، فَإِنْ كَانَ تَفْوِيضُ
 بَضْعٍ فَهَلْ لَهَا الْمُنْعَةُ فَقَطْ أَوْ يَجِبُ لَهَا نِصْفُ مَهْرِ الْمَثَلِ؟
 أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحزر، والحاوي الصغير، وغيرهم.
 إحداهما: ليس لها إلا المنعة، وهو الصحيح، وعليه الأكثر، منهم الحرقى، والقاضي وأصحابه، ونص عليه في رواية جماعة.
 قال في المحزر: هذا أصحُّ عندي، وصححه في النظم وتجريد العناية.
 قال في البلغة: هذا أصحُّ الروايتين.
 قال في الرعايتين: وهو أظهر.
 وقطع به في الوجيز وغيره.
 وقدمه في المقنع، والمغني، والشرح وشرح ابن رزين وإدراك الغاية وغيرهم.
 والرواية الثانية: يجب لها نصف مهر المثل.
 وقدمه في الخلاصة، والرعايتين، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.
 وقطع به في المنور، قال الزركشي: هذه الرواية أضعفها.
 وإن كان تفويض مهر وهي:
 (المسألة الثانية - ٣٤): فهل يسقط إلى المنعة أو يجب لها نصف مهر المثل.
 أطلق الخلاف، وأطلقه في الحاوي الصغير وشرح الزركشي.
 إحداهما: يجب نصف مهر المثل، وهو ظاهر كلام الحرقى وغيره، وبه قطع في الوجيز، والمنور وشرح ابن رزين في موضع، =

وَمَتَى فَرَضَ فَكَالْمُسْمَى، وَعَنْهُ: يَسْقُطُ، وَتَجِبُ الْمُتْعَةُ، فَإِنْ دَخَلَ فَلَا مُتْعَةَ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ؛ أَيِ: الْمُتْعَةِ تَجِبُ.
وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ وَقَالَ: كَمَا ذَكَرَ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْفَرَّانِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: الْعَمَلُ عِنْدِي عَلَيْهِ لَوْلَا تَوَاتُرُ الرُّوَايَاتِ بِخِلَافِهِ.
وَعَنْهُ: إِلَّا الْمَدْخُولُ بِهَا وَلَهَا مُسْمَى^(١).
وَقَالَ أَحْمَدُ فِيمَا خَرَجَهُ فِي مُحْسِيهِ: قَالَ ابْنُ عَمَرَ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مَتَاعٌ إِلَّا الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الْأَعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الَّتِي قَبَّلَهَا.
وَفِي سَقُوطِ الْمُتْعَةِ بِهَيَّةِ مَهْرِ الْمَثَلِ قَبْلَ الْفُرْقَةِ وَجِهَانِ (م ٣٦)^(٢).
وَذَكَرَ الْقَاضِي: لَهَا حَبْسٌ رَهْنٌ بِمَهْرِ الْمَثَلِ عَلَى الْمُتْعَةِ، وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِخَالِهِ عِنْدَ أَحْمَدَ.
وَقِيلَ: بِخَالِهَا وَقِيلَ: هُمَا، فَأَعْلَاهَا خَادِمٌ، وَأَذْنَاهَا كِسْوَةٌ تُجَرِّفُهَا لِصَلَاتِهَا.
وَعَنْهُ: يَقْدَرُهَا حَاكِمٌ.
وَعَنْهُ: هِيَ يَقْدَرُ نَصْفُ مَهْرٍ بِمِثْلِهَا.
وَمَهْرُ الْمَثَلِ مُعْتَبَرٌ بِمَنْ يُسَاوِيهَا فِي الصِّفَاتِ الْحَسَنَةِ وَالْمَالِ وَالْبَلَدِ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ مِنْ نِسَائِهَا، كَأُمٍّ وَخَالَةٍ وَعَمَةٍ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: مِنْ نِسَاءٍ عَصَبَتِهَا مِنْ جِهَةٍ أَبِيهَا وَجَدَّهَا، فَإِنْ عَدِمَ الْكُلُّ فَأَشْبَهَتْهَا مِنْ نِسَاءِ بَلَدِهَا، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا فَوْقَهَا أَوْ دُونَهَا زَيْدٌ وَنَقِصٌ يَقْدَرُوهُ، وَتُعْتَبَرُ عَادَتُهُمْ.
وَقِيلَ: لَا فِي تَأْجِيلِ مَهْرٍ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ مُهُورُهُنَّ أُعْجِلَ الْوَسْطُ الْحَالُ.

= وغيرهم وقدمه في المغني، والشرح، والرعايتين ونهاية ابن رزين وإدراك الغاية وغيرهم.
والرواية الثانية: ليس لها إلا المتعة، وهو الصحيح، قدمه في الكافي وقال: هذا المذهب وقدمه في المقنع وظاهر كلام المصنف أنه اختيار القاضي وأصحابه، وصححه في المحرر، والنظم وتجريد العناية وغيرهم.
قال في الرعايتين: هذا أظهر، واختاره الحرقفي، وقدمه ابن رزين في شرحه في موضع آخر.
(المسألة الثالثة - ٣٥): لو سئى لها صداقاً فاسداً، وطلقها قبل الدخول فهل يجب لها المتعة فقط أم نصف مهر المثل؟ أطلق الخلاف وأطلقه صاحب الحاوي، والزركشي.
إحدهما: تجب المتعة فقط، نصره القاضي وأصحابه، قاله المصنف، قال الزركشي.
اختاره الشريف وأبو الخطاب في خلافيهما، واختاره المجد وأصحاب الرعايتين، والنظم وغيرهم.
والرواية الثانية: يجب لها نصف مهر المثل، وهو الصحيح، اختاره الشيرازي، والشيخ الموفق، والشارح وغيرهم.
وقطع به الحرقفي وابن رزين في شرحه.
(١) تنبيه: قوله: (فإن دخل فلا متعة، ونقل حنبل لكل مطلقه عنه إلا المدخول بها ولها مسمى). انتهى.
تابع في هذه الرواية الأخيرة صاحب المحرر فإنه قال فيه: وعنه: يجب للكل إلا لمن دخل بها، وسئى مهرها. انتهى.
قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: صوابه إلا من سئى مهرها، ولم يدخل بها، قال: وإنما هذا زيغ حصل من قلم صاحب المحرر، قال الزبيراني: وقد وجدت ما يدل على كلام ابن تيمية. انتهى.
وتابع صاحب المحرر صاحب الرعايتين، والحاوي.
(٢) (مسألة - ٣٦): قوله: (وفي سقوط المتعة بهية مهر المثل قبل الفرقة وجهان). انتهى.
أحدهما: تسقط قطع به ابن رزين في شرحه.
وقدمه في المغني، والشرح.
والوجه الثاني: لا يسقط، وهو احتمال في المغني، والشرح وصححه الناظم وقدمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

فصل

وَلِلْمَرْأَةِ مَسْمُومَةٍ لَهَا أَوْ مُقَوَّضَةٍ مَنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَقْبِضَ كُلَّ مَهْرِهَا الْحَالُ.

وَقِيلَ: أَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَتَسَافِرُ بِمَا إِذْنِهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ أَصَحُّ الرَّوَائِثَيْنِ، وَلَهَا النِّفَقَةُ، وَعَلَّلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَجُوبَ النِّفَقَةِ بِأَنَّ الْحَيَسَ مِنْ قِبَلِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا نِفَقَةَ، وَهُوَ مُتَجَدٍّ، فَإِنْ سَلِمَتْ نَفْسُهَا تَبَرُّعًا فَدَخَلَ أَوْ خَلَا لَمْ تَمْلِكِ الْمَنَعَ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَلَا نِفَقَةَ، وَعَكْسُهُ ظُهُورُهُ مَعِينًا بَعْدَ قَبْضِهِ وَتَسْلِيمِ نَفْسِهَا.

وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ فَقِيلَ: لَا يَفْسَخُ، كَمَنْ تَزَوَّجَتْ عَالِمَةً عُسْرَتُهُ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَقِيلَ: قَبْلَ الدُّخُولِ (م ٣٧، ٣٨) ^(١).

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ تَزَوَّجَ مُفْلِسًا وَلَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَالَ عِنْدِي عَرَضٌ وَمَسَالٌ وَغَيْرُهُ، فَإِنْ رَضِيَتْ بِالْمَقَامِ فَلَا فُسْخَ، فِي الْأَصَحِّ، وَلَكِنْ لَهَا مَنَعَ نَفْسِهَا.

وَالْمَنَعَ وَالْفُسْخُ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ.

وَقِيلَ: لَا، وَلَا يَفْسَخُ إِلَّا حَاكِمٌ، فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ اقْتَرَفَا فِي نِكَاحٍ فَاسِيدٌ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَالْأَصَحُّ وَلَوْ بِهِ فَلَا مَهْرٌ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بِمَوْتٍ.

(١) (مسألة - ٣٧ - ٣٨): قوله: (وإن أعسر بالمهر فقيل لا يفسخ، كمن تزوجته عالة عسرتة في الأصح، وقيل: بلى، وقيل: قبل

الدُّخُولِ). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٧): إذا أعسر بالمهر قبل الدُّخُولِ فهل لها الفسخ إذا كان حالاً أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لها الفسخ، وهو الصحيح.

قال في تصحيح المقنع في كتاب النفقات: هذا المشهور من المذهب. انتهى.

واختاره أبو بكر.

وقطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع وشرح ابن منجأ، والنظم، والوجيز وغيرهم ورجحه في المغني قال

في الرعايتين، والحاوي الصغير: لها الفسخ، في أصح الوجهين.

وقدّمه في المحرر، والشرح وغيرهما.

والوجه الثاني: ليس لها ذلك اختاره ابن حامد، والشيخ الموفق، والشارح وغيرهم، وهو قوي.

(المسألة الثانية - ٣٨): إذا أعسر بعد الدُّخُولِ فهل لها الفسخ أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والنظم، وغيرهم.

أحدهما: لها الفسخ.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: لها الفسخ، في أصح الوجهين.

وقطع به في الوجيز وغيره واختاره أبو بكر وغيره.

وقدّمه في المحرر وغيره.

والوجه الثاني: ليس لها ذلك.

قال في التصحيح: هذا المشهور في المذهب، واختاره ابن حامد، والشيخ الموفق، والشارح وغيرهم، وهو الصواب، وقيل: إن

أعسر بعد الدُّخُولِ اتبني على منع نفسها لقبض صداقها بعد الدُّخُولِ إن قلنا لها ذلك فلها الفسخ، وإلا فلا وهي طريقته في المغني

وشرح ابن منجأ.

وَيَتَوَجَّهَ أَنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي وُجُوبِ الْعِدَّةِ بِهِ، وَتَقَرُّوهُ بِخُلُوعِهِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: يَسْتَقِرُّ بِهِ، وَإِنْ وَطَّئَهَا لَزِمَهُ الْمَسْمِيُّ.

وَعَنْهُ: مَهْرُ الْإِثْلِ، وَكَذَا الْخُلُوعُ.

وَفِي الْإِئْتِصَارِ وَالْمَذْهَبِ رَوَايَةٌ: لَا شَيْءَ بِهَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: لَا يَكْمَلُ.

وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَنْ نِكَاحَهَا فَاسِدٌ قَبْلَ طَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ، فَإِنْ أَبَى الزَّوْجُ فَسَخَهُ حَاكِمٌ، وَظَاهِرُهُ لَوْ زَوَّجَهَا قَبْلَ فُسْخِهِ

لَمْ يَصِحَّ مُطْلَقًا (م).

وَبِثْلِهِ نَظَائِرُهُ.

فَإِنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِمَا شَهِدَ فِي تَزْوِيجِهَا قَبْلَ فُرْقَةِ رَوَاتَيْنِ فِي الْإِرْشَادِ.

وَهُمَا فِي الرَّعَايَةِ، بَلَا وَلِيٍّ أَوْ بِذَوَيْهِمَا (م ٣٩) ^(١).

وَفِي تَغْلِيظِ ابْنِ الْمُنِيِّ فِي انْتِقَادِ النِّكَاحِ بِرَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ أَنَّهُ إِذَا عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدَ فَاسِدٍ لَا يَجُوزُ صَحِيحٌ حَتَّى يَقْضِيَ

بِفُسْخِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ سَلَمْنَا؛ فَلِأَنَّهُ حَرَامٌ، وَالْحَرَامُ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ.

وَلِلْمُطَوِّعَةِ بِشَبْهَةِ مَهْرِ الْإِثْلِ، كَبَدَلٍ مُتَقَلَّبٍ، وَكَذَا الْمَكْرَهَةُ عَلَى الزَّانَا فِي قَبْلِ وَلَوْ مِنْ مَجْنُونٍ، وَلَا يُلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

وَعَنْهُ: الْمَهْرُ لِلْيَكْرِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: مَعَ أَرْضِ الْبَكَارَةِ، وَأُطْلِقَ شَيْخُنَا رَوَايَةً أَنَّهُ لَا مَهْرَ لِمَكْرَهَةٍ، وَاخْتَارَهُ، وَأَنَّهُ حَبِيبٌ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: وَلَا بِشَبْهَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: الْبَضْعُ إِنَّمَا يَقْتَضِي عَلَى زَوْجٍ أَوْ شَبْهِهِ قِيَمَ لِكَيْهِ بِهِ، وَفِي ذُبُرٍ وَأُمَمَةٍ أَذْنَتْ وَجْهَانِ (م)

(٤١، ٤٠) ^(٢).

وَفِي الْإِئْتِصَارِ: وَلِلْمُطَاوَعَةِ، وَيَسْقُطُ.

وَعَنْهُ: لَا مَهْرَ لِذَاتِ مَحْرَمٍ.

وَعَنْهُ: تُحْرَمُ بِثَنَاءِ، كُلُّوَاطٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِخِلَافِ مُصَاهَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ طَارِعٌ، قَالَ الشَّيْخُ: وَرَضَاعٌ.

(١) (مسألة - ٣٩): قوله: (فإن زوّجت نفسها بلا شهود ففي تزويجها قبل فرقة رواتين في الإرشاد، وهما في الرعاية بلا ولي أو

بدونهما). انتهى.

إحدهما: لا يصح، وهو المذهب، قاله في القواعد الأصولية وغيره، وهو ظاهر ما قدمه المصنف قبل هذا.

والرواية الثانية: يصح.

(٢) (مسألة - ٤٠ - ٤١): قوله: (وفي ذبُر وأمة أذنت وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٤٠): إذا وطئ في الذبُر فهل يجب به مهر أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في تجريد العناية.

أحدهما: لا يجب، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، وبه قطع في المنهي، والكافي وشرح ابن رزين وغيرهم.

وقدّمه في الرعايتين، والشرح، والحاوي الصغير وغيرهم.

والوجه الثاني: هو كالوطء في القبل، قطع به في الحرز.

(المسألة الثانية - ٤١): لو أذنت الأمة في الوطء فوطئها فهل يجب المهر بذلك؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يجب، وهو الصحيح من المذهب قطع به في المنهي، والشرح، وهو الصواب الذي لا يعدل عنه ويكون للسيد، وقد ذكر

الأصحاب أنه لو غصبها ووطئها وجب المهر للسيد، ولو كانت مطاوعة وأذنت، وإذن الأمة لا يفيد شيئاً وليست مستحقة للمهر حتى

يسقط بإذنها فإطلاق المصنف الخلاف في هذه المسألة فيه نظر واضح، بل الأولى أنه كان يقدم هذا.

والوجه الثاني: لا مهر لها، وهو ضعيف جداً، وفي صحته بعد، والله أعلم.

وَلَوْ وَطِئَ مَيْتَةً لَزِمَهُ الْمَهْرُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَهُوَ مُتَجَعِدٌ.
 وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ لَمْ يَنْظُرَ الْإِخْرَامُ بِالْمَوْتِ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ إِذَا طَلِبَ، فَقَالَ: إِنَّمَا تَلَزَمَتْهُ لِأَنَّهُ وَجُوبُهَا يَتَعَلَّقُ بِخُصُوصٍ
 الْإِنْتِفَاعِ بِذَلِكَ، وَبِالْمَوْتِ يَزُولُ، وَالْمَنْعُ لِحَقِّ اللَّهِ، لَا يَزُولُ بِالْمَوْتِ، وَلَئِنْ بَاطِلٌ بِالْمَحْرَمِ الْمَيْتِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَئِنْ
 لَا يَمْتَنِعُ بَقَاءُ التَّحْرِيمِ.
 وَيَزُولُ الضَّمَانُ بِالْمَالِ، كَمَا أَنَّ كَسَرَ عَظْمِ الْمَيْتِ مُحَرَّمٌ وَلَا ضَمَانٌ، وَوَطْءُ الْمَيْتَةِ مُحَرَّمٌ وَلَا مَهْرٌ وَلَا حَدٌّ.
 فَسَوَّى الْقَاضِي بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْحَدِّ فِي النَّفْسِ، فَقَدْ يَتَوَجَّهُ مِنْهُ اسْتِثْنَاؤُهُمَا، فَيُثْبِتُ فِي هَذَا مَا ثَبَتَ فِي هَذَا.
 وَيَتَعَدَّدُ الْمَهْرُ بِتَعَدُّدِ الشُّبْهَةِ وَالزَّوْنِ، لَا بِتَكَرُّرِ الْوَطْءِ فِي الشُّبْهَةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.
 وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الصَّغِيرُ، يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْوَطْءِ فِي الشُّبْهَةِ لَا فِي نِكَاحِ فَاسِيدٍ.
 وَفِي الْمُنْهِيِّ وَالنَّهَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي الْكِتَابَةِ: يَتَعَدَّدُ فِي نِكَاحِ فَاسِيدٍ، وَوَطْئِهِ مَكَاتِبَتُهُ إِنْ اسْتَوَفَتْ مَهْرًا عَنْ الْوَطْءِ الْأَوَّلِ،
 وَإِلَّا فَلَا.
 وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِ الْمَسَائِلِ وَالْمُنْهِيِّ: لَا يَتَعَدَّدُ فِي نِكَاحِ فَاسِيدٍ.
 وَقَالَ فِي التَّعْلِيقِ كَذَخُولِهَا عَلَى أَنْ تَسْتَحِقَّ مَهْرًا.
 وَفِيهِ بِكُلِّ وَطْءٍ فِي عَقْدِ فَاسِيدٍ مَهْرٌ إِنْ عَلِمَ فُسَادُهُ، وَإِلَّا مَهْرٌ وَاحِدٌ.
 وَفِيهِ: فِي الْمَكْرَهَةِ: لَا يَتَعَدَّدُ لِعَدَمِ التَّنْقِصِ، كَنِكَاحِ، وَكَاسْتِثْنَاءِ مُوضِحَةٍ، وَفِيهِ.
 لَوْ أَقْرَبَ بَوَاطِنَهَا بِشُبْهَةٍ فَلَهَا الْمَهْرُ وَلَوْ سَكَتَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ اسْقَاطًا.
 وَلَوْ اعْتَرَفَ بِنِكَاحِ أَوْ بِأَنَّ هَذَا ابْنُهُ مِنْهَا فَمَهْرٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَمَنْ نِكَاحُهَا بَاطِلٌ إِجْمَاعًا
 كَمَكْرَهَةٍ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ وَوَايَةٍ: يَلْزِمُهُ الْمُسَمَى.
 وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ الرُّوَايَةَ الثَّلَاثَةَ: لَا مَهْرٌ لِمَحْرَمَةٍ بِسَبَبٍ.
 وَمَنْ دَفَعَ غَيْرَ زَوْجَتِهِ فَأَذْهَبَ عَذْرَتَهَا لَزِمَهُ أَرْضُ بَكَارَتِهَا.
 وَعَنْهُ: مَهْرُ الْمَثَلِ، وَخَرَجَ مِنْهَا فِي الزَّوْجِ كَذَلِكَ، وَالْمَذْهَبُ: يَصْنَفُ الْمُسَمَى.
 وَإِنْ مَاتَ أَوْ طُلِقَ مَنْ دَخَلَ بِهَا فَوَضَعَتْ فِي يَوْمِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ فِيهِ وَطُلِقَ قَبْلَ دُخُولِهِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ مِنْ يَوْمِهَا مَنْ دَخَلَ
 بِهَا فَقَدْ اسْتَحَقَّتْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ بِالنِّكَاحِ مَهْرَيْنِ وَبَصَفًا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي قَتَاوِيهِ، وَاللَّهُ أَكْلَمُ^(١).

(١) تنبيه: قوله: (وإن مات أو طلق من دخل بها فوضعت في يومها ثم تزوجت فيه وطلق قبل دخوله ثم تزوجت من يومها من دخل بها فقد استحققت في يوم واحد بالنكاح مهريْن ونصفاً ذكره الشيخ في قتاويه). انتهى.
 في استحقاقها ذلك في يوم واحد نظراً لأن المهر الأول كان مستحقاً لها من حين العقد، لم يتجدد استحقاقه يوم الموت أو الطلاق، فلم يتجدد لها إلا مهر ونصف، نعم حلت في يوم واحد لثلاثة أزواج، وليس بكبير أمر نبه عليه ابن نصر الله.
 قلت: يمكن أن يقال: إن صداق الأول كان مؤجلاً، وعمله الموت أو الطلاق، عند الأصحاب، فما استحققت قبضه إلا ذلك اليوم، والله أعلم.

فهذه إحدى وأربعون مسألة في هذا الباب.

باب وليمة العرس

تُسْتَحَبُّ بِالْعَقْدِ، قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَلَوْ بَشَاؤَ فَأَقْلُ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّهَا تَجِبُ وَلَوْ بِهَا، لِلْأَمْرِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: السُّنَّةُ أَنْ يَكْثَرَ لِلْبَكْرِ.
وَيَجِبُ فِي الْأَشْهُرِ عَنْهُ، قَالَهُ فِي الْإِفْصَاحِ إِجَابَةُ دَاعٍ مُسْلِمٍ يَحْرُمُ هَجْرُهُ إِنْ عَيْنَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَالْمَنْصُوصُ: وَمَكْسَبُهُ طَيِّبٌ.
وَعَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ فِيمَنْ عِنْدَهُ الْمُخْتَشُونَ يَدْعُو بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْسُوا عِنْدَهُ: فَخَيَّرَ، فَقُلَّ بِكَرٍّ.
وَمَنْعَ فِي الْمُنْهَاجِ مِنْ ظَالِمٍ وَفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ وَمُفَاجِرٍ بِهَا، أَوْ فِيهَا مُبْتَدِعٌ يَتَكَلَّمُ بِبِدْعَتِهِ، إِلَّا لِرَادِّ عَلَيْهِ، وَكَذَا مُضْجِكُ
بُخْشٍ أَوْ كَذِبٍ، وَإِلَّا أُبِيحَ الْقَلِيلُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ عَلِمَ حُضُورَ الْأَرْدَالِ وَمَنْ مُجَالَسَتِهِ تُزْزِي بِمِثْلِهِ لَمْ تَجِبْ إِجَابَتُهُ، وَيَأْتِي مَا دُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ.
وَقِيلَ: الْإِجَابَةُ فَرَضٌ كِفَايَةً.
وَقِيلَ: مُسْتَحَبَّةٌ.
وَعَنْهُ: إِنْ دَعَاهُ مَنْ يَتَّقُ بِهِ فِرَاجَتَهُ أَفْضَلُ.
وَيُسْتَحَبُّ ثَانِي مَرَّةً، وَيَكْرَهُ فِي الثَّالِثَةِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِنْ أَحَبَّ أَجَابَ فِي الثَّانِي، وَلَا يُعْجِبُ فِي الثَّالِثِ، وَإِجَابَةُ ذِمِّيٍّ وَمَنْ دَعَا الْجَفْلَى، نَحْوُ أَذْنَتِ لِمَنْ شَاءَ،
قِيلَ بِجَوَازِهِمَا.
وَقِيلَ: يَكْرَهُ (م ١، ٢) ^(١).
وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: تُجِبُ دَعْوَةَ الذَّمِّيِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: يَأْكُلُ عِنْدَ الْمُجُوسِيِّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَأْكُلْ مِنْ
قُدُورِهِمْ، وَنَصَبُهُ إِبَاحَةً بَقِيَّةِ الدَّعَوَاتِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: تَكْرَهُ دَعْوَةَ الْحَتَّانِ، وَاسْتَحَبَّ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ الْجَمِيعَ، كَرِجَائَتِهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَأَبَاحَهَا فِي الْمَوْجِزِ
وَالْمُحَرَّرِ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ وَمُثْنَى: تَجِبُ.

(١) (مسألة ١ - ٢): قوله: (وإجابة ذميٍّ ومن دعا الجفلى، نحو أذنت لمن شاء، قيل بجوازهما، وقيل: يكره). انتهى.
ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١): إجابة الذميٍّ هل تكره أو تجوز من غير كراهة؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: تكره، قطع به في الوجيز.

والوجه الثاني: لا تكره.

قال الشيخ الموفق: قال أصحابنا: لا يجب إجابة الذميٍّ، ولكن تجوز.

قال في الكافي: وتجوز إجابته، قال ابن رزين في شرحه: وإن دعاه الذميُّ فلا بأس بإجابته. انتهى.

قلت: ظاهر كلام الإمام أحمد عدم الكراهة، وهو الصواب.

وخرج الزركشي من رواية عدم جواز تهنتهم وعبادتهم عدم الجواز هنا.

(المسألة الثانية - ٢): إذا دعا الجفلى هل تكره الإجابة أو تجوز من غير كراهة؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: تكره، وهو الصحيح، وبه قطع في الكافي، والرعايتين، والوجيز وغيرهم.

قال في المغني، والشرح: لم تجب ولم تستحب. انتهى.

فيحتمل القولين.

والوجه الثاني: تباح.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ وَكَدَ إِجَابَةُ الدُّعْوَةِ وَسَهْلٌ فِي الْحَتَانِ.
وَعَنْهُ: غَيْرُ الْوَلِيمَةِ، أَسْهَلُ وَأَخَافُهُ، وَاسْتَحَبَّ فِي الْغَنِيِّ إِجَابَةُ وَلِيمَةِ عُرْسٍ، وَكَرِهَ حُضُورَ غَيْرِهَا إِنْ كَانَ كَمَا وَصَفَ
النَّبِيُّ ﷺ: يَمْنَعُ الْمَحْتَاجَ وَيَحْضُرُ الْغَنِيَّ.
قَالَ: وَيُكَرَّهُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ التَّسَرُّعُ إِلَى إِجَابَةِ الطَّعَامِ وَالنَّسَاحِ لِأَنَّهُ فِيهِ ذُلَّةٌ وَدَنَاءَةٌ شَرَّهَا، لَا سِبْيًا الْحَاجِمِ،
وَيَأْتِي ذَلِكَ.

وَيَحْرُمُ فِطْرُ مَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ، وَيُفْطِرُ مَنْطَوِّعٌ.
وَقِيلَ: إِنْ جَبَرَ قَلْبُ دَاعِيهِ، وَيَعْلَمُهُمْ بِصَوْمِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ نَصُّهُ: يَدْعُو وَيَنْصَرِفُ وَيَأْكُلُ مُفْطِرٌ إِنْ شَاءَ، قَالَهُ أَحْمَدُ.
وَفِي الْوَاضِحِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَجُوبُهُ وَفَاقًا لِلْأَصَحِّ لِلشَّافِعِيِّ وَفِي مُنَاطَرَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ: لَوْ غَسَسَ أَصْبَعُهُ فِي مَاءٍ
وَمَتَّصَهَا حَصَلٌ بِهِ إِرْضَاءُ الشَّرْعِ وَإِزَالَةُ الْمَأْتَمِّ بِإِجْمَاعِنَا، وَمِثْلُهُ لَا يُعَدُّ إِجَابَةً عَرَفًا، بَلْ اسْتِخْفَافًا بِالْدَّاعِي.
وَيَحْرُمُ اخْتِذَ طَعَامٍ، فَإِنْ عَلِمَ بِقَرِينَةٍ رِضًا مَا لَيْكِهِ فِيهِ التَّرْغِيبُ: يَكْرَهُ، وَيَتَوَجَّهُ: يَبَاحُ، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ مَعَ ظَنِّهِ رِضَاءَهُ، وَيُغْسِلُ
يَدَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ قَبْلَهُ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي (و ش).
وَأُطْلِقَهَا جَمَاعَةً، وَاسْتَحَبَّ فِي الْمَذْهَبِ بَعْدَهَا لَهُ عَمَرَ (و م).
وَيَكْرَهُ بِطَعَامٍ، وَلَا بِأَسٍ بِخَالَةٍ، وَغَسَلَهُ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.
قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَكْرَهُ بِدَقِيقِ جِمَصٍ وَعَدَسٍ وَيَأْقِلَاءَ وَنَحْوَهُ.
وَفِي الْمُنْهَيِّ فِي خَبَرِ الْمَلْحِ فِي مَعْنَاهُ مَا يَشْبَهُهُ، كَدَقِيقِ الْبَاقِلَاءِ، وَنَحْوَهُ مَا يُجْلَى، وَالْفَسْلُ لِمَا يُفْسِدُهُ الصَّابُونَ وَالْحُلُ،
لِلْخَبَرِ، وَيَلْعَقُ قَبْلَهُ أَصَابِعَهُ أَوْ يَلْعَقُهَا وَيَعْرِضُ الْمَاءَ لِيُغْسِلَ بِهَا، وَيَقْدُمُهُ بِقُرْبِ طَعَامِهِ، وَلَا يَغْرُضُهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ،
وَيُسَمَّى، وَيَأْكُلُ بِيَعِينِهِ، وَيَحْمَدُ إِذَا فَرَّغَ.
وَقِيلَ: يَجِبُنْ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ.
وَفِي الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ: «فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ»، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ زَادَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، عِنْدَ الْأَكْلِ كَانَ حَسَنًا، فَإِنَّهُ
أَكْمَلُ، بِخِلَافِ الدُّبُحِ، فَإِنَّهُ [قَدْ] قِيلَ: لَا يَنْسِيبُ ذَلِكَ.
وَنَقَلَ ابْنُ هَائِي أَنَّهُ جَعَلَ عِنْدَ كُلِّ لُقْمَةٍ يُسَمَّى وَيَحْمَدُ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يَأْكُلُ بِالرُّشُورِ مَعَ الْإِخْوَانِ، وَبِالْإِيثَارِ مَعَ الْفُقَرَاءِ، وَبِالْمُرُوءَةِ مَعَ أَثْنَاءِ الدُّنْيَا، وَأَكَلَ وَحَمَدَ خَيْرٌ مِنْ
أَكَلَ وَصَمَتَ، وَيَأْكُلُ بِلَا نِصَابٍ، مِمَّا يَلِيهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالطَّعَامُ نَوْعٌ وَاحِدٌ.
وَقَالَ الْأَمِيدِيُّ: لَا بِأَسٍ وَهُوَ وَحْدَهُ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَيَخْلَعُ نَعْلَيْهِ، وَيَكْرَهُ عَيْبَ طَعَامٍ، وَحَرَمُهُ فِي الْغَنِيِّ، وَتَفَحُّهُ فِيهِ وَقَالَ الْأَمِيدِيُّ: لَا وَهُوَ حَارٌّ، وَأَكَلَهُ
حَارًّا، وَيَفْعَلُ مَا يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَزَنَعَ يَدَيْهِ قَبْلَهُمْ بِلا قَرِينَةٍ، وَمَدَحَ طَعَامِهِ وَتَقَوَّمَهُ، وَحَرَمَهُمَا فِي الْغَنِيِّ.
وَفِي الْمُنْهَاجِ وَحْدَهُ وَلَا يَسْتَأْذِنُهُمْ فِي تَقْدِيمِهِ، وَتَنْفُسِهِ فِي إِنْاءٍ وَأَكْلِهِ مِنْ وَسْطِهِ وَأَعْلَاهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: وَأَكَلَهُ مُتَكِنًا.
وَفِي الْغَنِيِّ: وَعَلَى الطَّرِيقِ، وَقَرَانِهِ فِي الثَّمَرِ، قِيلَ: مُطْلَقًا.
وَقِيلَ: مَعَ شَرِيكَ لَمْ يَأْذَنْ (م ٣) ^(١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وقرانه في الثمر قيل: مطلقًا، وقيل: مع شريك لم ياذن). انتهى.

يعني: هل يكره القرآن مطلقًا أو مع شريك لم ياذن؟

أطلق الخلاف.

والقول الأول: هو الصحيح، قدّمه الشامي وابن حمدان في آداب كتبهما، والنّاظم، والمصنّف في آدابهما.

(ر): رواه ابن

(ق): قول الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَشَيْخُنَا: وَمِثْلُهُ قِرَانُ مَا الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِتَأْوِيلِهِ إِفْرَادًا.

نَقَلَ مِنْهَا: أَكْرَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْحَبِزَ عَلَى الْمَائِدَةِ، وَسَفِيَانٌ يَكْرَهُ أَنْ تَوْضَعَ الْقَصْعَةُ الَّتِي عَلَى الْخَوَانِ عَلَى الرَّغِيفِ، لِأَنَّهُ مِنْ زَيْ الْعَجَمِ، وَحَرَّمَ الْأَمِيدِي وَضَعَهُ تَحْتَهَا، وَكَرِهَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ مَعْمَرُ أَنَّ أَبَا أَسَامَةَ قَدَّمَ لَهُمْ طَعَامًا فَكَسَّرَ الْحَبِزَ، قَالَ أَحْمَدُ لَيْلًا يَغْرِفُوا كَمْ يَأْكُلُونَ.

وَلَهُ قَطْعُ لَحْمٍ بِسِكِّينٍ، وَالتَّهْمِي لَا يَصِيحُ، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَاحْتَجُّوا بِنَهْيِ ضَعِيفٍ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَلَوْ عَلَى قَوْلِ قَتَادَةَ هُنَا مِثْلُهُ (و ش) بِلَا حَاجَةٍ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ: تَرَكْتُ الْحِلَالَ يَوْمَهُنَّ الْأَسْنَانَ، وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ وَاصِلِ بْنِ السَّائِبِ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ أَيُّوبَ مَرْفُوعًا قَالَ: «حَبِّدُوا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ، وَتَخَلَّلُوا مِنَ الطَّعَامِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَى الْمَلِكِ الَّذِي عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَجِدَ مِنْ أَحَدِكُمْ رِيحَ الطَّعَامِ» قَالَ الْأَطْيَاءُ: وَهُوَ نَافِعٌ أَيْضًا لِلنَّفْسِ وَمِنْ تَغْيِيرِ التَّكْهَةِ.

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَاهَدَ فِي الطَّعَامِ وَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ، لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَفْعَلُونَ هَذَا، وَيَتَوَجَّهَ رِوَايَةٌ: لَا يَتَصَدَّقُ بِلَا إِذْنٍ، وَيَجُوزُ أَكْلُهُ كَثِيرًا بِحَيْثُ لَا يُؤْذِيهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ أَطْلَقَ. وَفِي الْعُنَيْنَةِ: يَكْرَهُ مَعَ خَوْفِ تَحَمُّةٍ، وَكَرِهَ شَيْخُنَا أَكْلَهُ حَتَّى يَنْحَمَ، وَحَرَّمَهُ أَيْضًا، وَحَرَّمَ أَيْضًا الْإِسْرَافَ، وَهُوَ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ، قَالَ أَحْمَدُ فِي أَكْلِهِ قَلِيلًا: مَا يُعْجِبُنِي، وَقَالَ: مَا أَرَى أَنَّهُ يَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ رَقَّةً وَهُوَ يَشْبَعُ، وَقَالَ: يُؤْجَرُ فِي تَرْكِ الشَّهَوَاتِ، وَمُرَادُهُ: مَا لَمْ يَخَالِفِ الشَّرْعَ، وَقَالَ لِلْإِنْسَانِ يَأْكُلْ مَعَهُ: كُلِّ وَلَا تَحْتَشِمِ، فَإِنَّ الْأَكْلَ أَهْوَى مِمَّا يَخْلَفُ عَلَيْهِ. وَلَا يَكْرَهُ شُرْبُهُ قَائِمًا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِرْشَادِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَسَأَلَهُ صَالِحٌ عَنْ شُرْبِهِ قَائِمًا فِي نَفْسٍ وَتَائِمًا، قَالَ: أَرْجُو، وَيَتَوَجَّهُ كَأَكْلٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يَكْرَهُ أَكْلَهُ قَائِمًا، وَيَتَوَجَّهُ كَشْرِبٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الشُّرْبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ، وَاخْتَارَتِ الْأَسْقِيَّةُ، وَهُوَ قَلْبُهَا، وَالْجُلُوسُ يَبِينُ ظِلٌّ وَشَمْسٌ، وَالنُّوْمُ يَغْدُو الْعَصْرُ، وَعَلَى سَطْحٍ غَيْرِ مُحَجَّرٍ، وَاسْتَحَبَّ الْقَائِلَةُ بِنَصْفِ النَّهَارِ وَالنُّوْمُ إِذْنًا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَيَتَجَنَّبُ فِي الْإِنْتِيَاءِ قَبْلَ الرُّوَالِ.

وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، كَطَّاعِمٍ سَائِلٍ وَسُونُورٍ وَتَلْقِيمٍ وَتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ يَحْتَمِلُ كَلَامُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَجَوَازُهُ أَظْهَرَ (م ٤) (١).

= وَالْقَوْلُ الثَّانِي: اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ.

قَالَ أَبُو الْفَرَجِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي فِي أَصُولِ الْفَقْهِ: لَا يَكْرَهُ الْقِرَانُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْوَاضِحِ: الْأَوَّلَى تَرْكُهُ.

وَقَالَ فِي الرُّعَايَةِ: لَا يَكْرَهُ إِذَا أَكَلَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ أَهْلِهِ أَوْ مِنْ أَطْعَمِهِمْ ذَلِكَ. انْتَهَى.

قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّازِيِّ وَابْنِ حَمْدَانَ قَوْلَانِ آخَرَانِ.

(١) (مسألة - ٤): قَوْلُهُ: (وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، كَطَّاعِمٍ سَائِلٍ وَسُونُورٍ وَتَلْقِيمٍ وَتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ) يَحْتَمِلُ كَلَامُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَجَوَازُهُ أَظْهَرَ. انْتَهَى.

قَالَ الْمُسْتَفْتَى فِي آدَابِهِ الْكُبْرَى: الْأَوَّلَى جَوَازُهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ: يَكْرَهُ أَنْ يَلْقَمَ مَنْ حَضَرَ مَعَهُ لِأَنَّهُ يَأْكُلُ عَلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِبَاحَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: مِنَ الْآدَابِ أَنْ لَا يَلْقَمَ أَحَدًا يَأْكُلُ مَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِ الطَّعَامِ.

قَالَ فِي الْآدَابِ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، عَمَلًا بِالْعَادَةِ، وَالْعَرَفِ، لَكِنَّ الْأَدَبَ، وَالْأَوَّلَى الْكُفُّ عَنْ ذَلِكَ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ عَلَى صَاحِبِهِ، وَالْإِقْدَامُ عَلَى طَعَامِهِ بِبَعْضِ التَّصَرُّفِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ صَرِيحٍ، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ تَقْدِيمُ بَعْضِ الضُّيُفَانِ مَا لَدَيْهِ وَتَقْلَهُ إِلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِغَاثِلِ ذَلِكَ أَنْ يَسْقُطَ حَقُّ جَلِيسِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَالْقَرِينَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ فِي الْفَنُونِ: كُنْتُ أَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِلْقَوْمِ أَنْ يَقْدُمَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَلَا السُّنُورُ، حَتَّى وَجَدْتُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي الدُّبَاءِ. انْتَهَى.

وَإِذَا شَرِبَ نَأَوَلَهُ الْإِيْمَنُ.
وَفِي التَّرْغِيْبِ: وَكَذَا فِي غَسْلِ يَدَيْهِ.

فصل

وَيَحْرُمُ أَكْلُهُ بِلَا إِذْنِ صَرِيحٍ أَوْ قَرِينَةٍ، كَدَعَائِهِ إِلَيْهِ.
نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ مِنْ بَيْتٍ قَرِيبِهِ أَوْ صَدِيقِهِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ، نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ النَّصْرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْجَامِعِ، وَظَاهِرُ
كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ: يَجُوزُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ أَظْهَرُ.
وَجَزَمَ الْقَاضِي فِي الْمَجْرَدِ وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ فِي آخِرِ الْغَضَبِ فِيمَنْ كَتَبَ مِنْ مَحْبُورَةٍ غَيْرِهِ: يَجُوزُ فِي حَقِّ مَنْ
يُنَبِّطُ إِلَيْهِ وَيَأْذُنُ لَهُ عُرْفًا، وَلَيْسَ الدَّعَاءُ إِذَا دَخَلَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ.
وَفِي الْغُنْيَةِ: لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ تَقْدِيمِ الطَّعَامِ إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ بِالْأَكْلِ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ الْعُرْفُ إِذَا.
فَإِنْ دَعَاهُ اثْنَانِ قَدَّمَ أَسْبَقَهُمَا، وَحَكَى هَلْ لِسَبْقِي بِالْقَوْلِ أَوْ الْبَابِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٥) ^(١)، ثُمَّ أَقْرَبَهُمَا.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ وَالْكَافِي: جَوَارًا ثُمَّ رَجِمًا.
وَفِي الْمَحْرُرِ وَالرَّعَايَةِ عَكْسُهُ.
وَفِي الْمَقْنِعِ وَالْمُسْتَوْعِبِ: يُقَدِّمُ أَسْبَقَهُمَا ثُمَّ أَدْنَيْهِمَا ثُمَّ أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا.
وَقِيلَ: الْأَدْنَى بَعْدَ الْأَقْرَبِ جَوَارًا، ثُمَّ يَقْرَعُ (م ٦) ^(٢).
وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ مُتَّكِرًا يَقْدِرُ يُغَيِّرُهُ حَضَرَ وَغَيْرَهُ، وَإِلَّا امْتَنَعَ، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ حُضُورِهِ أزالَهُ، فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ، وَخَرَجَ أَحْمَدُ
مِنْ وَلِيْمَةٍ فِيهَا آيَةٌ بَضِيَّةٌ، فَقَالَ الدَّاعِي: نُحَوِّلُهَا، فَلَمْ يَرْجِعْ، فَقُلْتُ حَبْلٌ.
وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَلَمْ يَرَ وَلَمْ يَسْمَعْ خَيْرَ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ.
وَفِي الْمَذْهَبِ وَالْمُسْتَوْعِبِ: لَا يَنْصَرِفُ، وَقَالَ أَحْمَدُ.
وَإِنْ وَجِبَ الْإِنْكَارُ عَلَى قَوْلٍ أَوْ رَوَايَةٍ فَكَمَا تَقَدَّمَ.
فَإِنْ سَتَرَ الْجُلْدُ بِغَيْرِ حَرِيرٍ وَصُورَةٍ حَيَوَانٍ، فَعَنَّهُ: يُحْرَمُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (فإن دعاه اثنان قدّم أسبقهما، وحكى هل السبق بالقول أو الباب؟ فيه وجهان). انتهى.
أحدهما: السبق بالقول، وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، ولا سيما في المغني، والشرح، والرعاية، والوجيز،
وتجريد العناية وغيرهم.

والوجه الثاني: السبق بالباب.
قلت: وهو ضعيف، وإطلاق المصنف فيه شيء ولكن أتى في إطلاق الخلاف بصيغة التمرّض، والصواب الأول.
(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ثم أقربهما، قال في المغني، والكافي: جوارًا ثم رحماً، وفي المحرر، والرعاية عكسه.
وفي المقنع، والمستوعب: يقدم أسبقهما ثم أدنهما ثم أقربهما جوارًا، وقيل: الأدين بعد الأقرب جوارًا، ثم يقرع). انتهى.
ما قاله في المقنع، والمستوعب قاله في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والهادي.
وقال في الخلاصة: والكافي ونهاية ابن رزين: فإن استويا أجاب أقربهما بآباء، زاد في الخلاصة: وتقدّم إجابة الفقير منهما، وزاد في
الكافي: فإن استويا أجاب أقربهما رحماً، فإن استويا أجاب أدنهما، فإن استويا أقرع بينهما.
وكذا قال في المغني، والشرح، وما قاله في المحرر قطع به في النظم، والوجيز، والحاوي الصغير وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
وقدّمه في الرعايتين.

وفي تجريد العناية: أدين ثم أقرب جوارًا ثم رحماً ثم قارع.
وفي الفصول: إن لم يسبق أحدهما الآخر، فقال أصحابنا: ينظر أقربهما داراً فيقدّم في الإجابة.
وفي البلغة: فإن استويا أجاب أقربهما جوارًا، فإن استويا قدّم أدنهما. انتهى.
قلت: الصواب تقديم الأدين ثم الأقرب جوارًا ثم رحماً ثم قرعة.

وَعَنهُ: يَكْرَهُ، فَقِي جَوَازُ خُرُوجِهِ لِأَجْلِهِ وَجَهَان، (م ٧، ٨) (١).

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ وَغَيْرُهُ: مَا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ زَيِّ الْعَجَمِ وَنَتْنِهِ فَلَا يَدْخُلُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ: لَا بَأْسَ أَنْ لَا يَدْخُلَ، قَالَ: لَا لِإِتِّحَانٍ مُتَضَلِّ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشُّبُهَةِ بِالْعَجَمِ

لِلتَّحْرِيمِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: لَا يَشْهَدُ عُرْسًا فِيهِ طَبْلٌ أَوْ مُخَنَّثٌ أَوْ غِنَاءٌ أَوْ تَسْتُرُ الْحَيْطَانِ، وَيَخْرُجُ لِصُورَةٍ عَلَى الْجِدَارِ.

وَنَقَلَ الْأَثَرَمُ وَالْفَضْلُ: لَا لِصُورَةٍ عَلَى مِيزَةٍ لَمْ يَسْتُرْ بِهَا الْجَنَنَ.

وَفِي تَحْرِيمِ دُخُولِهِ مَنْزِلًا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ وَلَبِثُهُ فِيهِ وَجَهَان (م ٩، ١٠) (٢).

(١) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (فإن ستر الجدر بغير حرير وصورة حيوان فعنه: يحرّم، وعنه: يكره، ففي جواز خروجه لأجله

وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٧): إذا ستر الجدر بغير حرير وصورة حيوان فهل يحرّم ذلك أم يكره؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسيوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرّر، والشرح، والنظم وغيرهم.

إحدهما: يكره، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح وتصحيح المحرّر، واختاره الشيخ الموفق، وبه قطع في المغني، والشرح في

موضع، وشرح ابن رزين، والوجيز وغيرهم.

وقدّمه في البلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: يحرّم.

تنبيه: محلّ الخلاف إذا لم تكن حاجة، فإن كان ثمّ حاجة من حرّ أو برّد فلا بأس به، ذكره الشيخ الموفق، والشارح وابن رزين

وغيرهم، وهو واضح.

(المسألة الثانية - ٨): إذا قلنا: يكره فهل يجوز خروجه لأجل ذلك أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يكون عذرًا في الخروج، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والشرح، وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يكون عذرًا، وهو الصواب، والواجب لا يترك لكرهه، والله أعلم.

ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه قال: أظهرهما لا يخرج.

وقال في الخلاصة: وإذا حضر فرأى ستورًا معلقًا لا صور عليها فهل يجلس فيه روايتان، أصلهما هل هو حرام أم مكروه؟ فهذه

الطريقة مخالفة لظاهر ما قال المصنّف: إنّ محلّ الخلاف على القول بالكراهة.

(٢) (مسألة - ٩ - ١٠): قوله: (وفي تحريم دخوله منزلاً فيه صورة حيوان على وجه محرّم ولبثه فيه وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٩): هل يحرّم دخوله منزلاً فيه صورة حيوان على وجه محرّم أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يحرّم، وهو الصحيح، قطع به في المغني، والشرح ونصراه.

والوجه الثاني: يحرّم.

(المسألة الثانية - ١٠): هل يحرّم لبثه في منزل فيه صورة حيوان على وجه محرّم أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يحرّم، وهو ظاهر ما قطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والرعايتين، والحاوي الصغير، والوجيز وغيرهم،

حيث قالوا: إذا رأى ذلك خرج.

والوجه الثاني: لا يحرّم، قطع به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم، وقالوا: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، ونصروه، وهو

الصحيح.

وَلَهُ دُخُولُ بَيْتِهِ وَكَيْسَةِ وَصَلَاةٍ فِيهِمَا.
وَعَنْهُ: يَكْرَهُ.

وَعَنْهُ: مَعَ صَوْرٍ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ جَمَاعَةٍ تَحْرِيمُ دُخُولِهِ مَعَهُمَا.
وَقَالَهُ شَيْخُنَا، وَأَنَّهَا كَالْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، وَقَالَ: وَلَيْسَتْ مِلْكًا لِأَحَدٍ، وَلَيْسَ لَهُمْ مَنَعٌ مَنْ يَتَبَدُّ إِلَهُ، لِأَنَّا صَالِحَانَهُمْ
عَلَيْهِ، وَالْعَابِدُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْعَالَمِينَ أَكْثَرُ أَجْرًا.

وَيَحْرَمُ شَهْرُ عِيدٍ لِيَهُودٍ أَوْ نَصَارَى، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ» [الفرقان: ٧٢] نَقَلَهُ مَعَهُ.
وَقَالَهُ الْأَمِيدِي، وَتَرْجُمَةُ الْخَلَالِ بِالْكَرَاهَةِ، وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْمَنَعِ أَنْ يَفْعَلَ كَقَوْلِهِمْ، قَالَهُ شَيْخُنَا، لَا يَبِيعُ لَهُمْ فِيهَا، نَقَلَهُ
مَعَهُ، وَحَرَمُهُ شَيْخُنَا، وَخَرَجَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ رَوَاتَيْنِ مَنصُوصَتَيْنِ فِي حَمْلِ التَّجَارَةِ إِلَى دَارِ حَرْبٍ، وَأَنْ يَمْلِكُهُ مَهَادَاتُهُمْ
لِيَعِيْدَهُمْ، وَجَزَمَ غَيْرُهُ بِكَرَاهَةِ التَّجَارَةِ وَالسُّفَرِ إِلَى أَرْضٍ كَفَرٍ وَنَحْوَهُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: لَا يَمْنَعُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَلْزَمُوهُ بِفَعْلٍ مُحَرَّمٍ أَوْ تَرْكٍ وَاجِبٍ، وَيُنْكَرُ مَا يَشَاهِدُهُ مِنَ الْمُنْكَرِ بِحَسْبِهِ، قَالَ:
وَيَحْرَمُ بَيْعُ مَا يَمْعَلُونَ بِهِ كَيْسَةً أَوْ يَمْنَالًا وَنَحْوَهُ، قَالَ: وَكُلُّ مَا فِيهِ تَخْصِيصٌ لِيَعِيْدَهُمْ وَتَنْمِيزٌ لَهُ فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّهُ مِنْ
التَّشْبِيهِ، وَالتَّشْبِيْهُ بِالْكَفَّارِ مِنْهُ عَنَّا (ع).

قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي إِجَابَةُ هَذِهِ الْوَلِيْمَةِ، قَالَ: وَلَمَّا صَارَتْ الْعِمَامَةُ الصُّفَرَاءُ وَالزُّرْقَاءُ مِنْ شِعَارِهِمْ لَمْ يَجُزْ لِنِسْبَتِهَا، فَكَيْفَ
بِمَنْ يُشَارِكُهُمْ فِي عِبَادَاتِهِمْ وَشُرَائِعِ دِينِهِمْ؟ بَلْ لَيْسَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَخْصُ مَوَاسِمَهُمْ بِشَيْءٍ يَمَّا يَخْصُصُونَهَا بِهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ
يُجِيبَ دَعْوَةَ مُسْلِمٍ فِي ذَلِكَ، وَيَحْرَمُ الْأَكْلُ وَالشُّبْحُ، وَلَوْ أَنَّهُ قَعْلَةٌ، لِأَنَّهُ اعْتَادَهُ وَلَيَفْرَحُ أَهْلُهُ، وَيَعُزُّوهُ إِنْ عَادَ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي التَّطَوُّعِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ يَوْمَ حَرَقَةٍ إِذَا صَادَفَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَبَيْنَ عَادَتِهِ صِيَامُهُ نَقَلَ الْأَثَرُ: إِنْ صَامَهُ
مُفْرَدًا فَهَذَا لَا يَتَعَمَّدُ صَوْمُهُ خَاصَّةً، إِنَّمَا كَرِهَ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْجُمُعَةَ، وَكَذَا نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَصُومُهُ.
وَكَذَا قَالَ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: مَا أَجِبَ لِرَجُلٍ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْخُلُوءَ وَاللَّحْمَ لِمَكَانِ النَّيْزُورِ، لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ، إِلَّا
أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا فِيهِ.

قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعٌ مِنْ فَضْلِ النِّفَقَةِ يَوْمَ النَّيْزُورِ، لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى تَعْظِيمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِذَا وَافَقَ
عَادَةً فَلَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ، فَلِهَذَا جَازَ وَمِثْلُهُ هُنَا مَنَعٌ مِنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُفْرَدًا تَشْبِيْهُهُ بِيَوْمِ الْعِيدِ، فَإِذَا صَادَفَ عَادَةً فَلَمْ يُوْجَدْ
ذَلِكَ الْمَنَعُ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا يَوْمَا الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامَ النَّشْرِ، لِأَنَّهُ لَا تَقْبَلُ الصُّومُ، كَزَمَنِ لَيْلٍ وَخَيْضٍ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ يَقْبَلُ
الصُّومُ، وَهُوَ الْفَرَضُ، وَلَا الشَّرْعُ وَرَدَّ بِأَنَّ الصُّومَ إِذَا وَافَقَ عَادَةً جَازَ وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ مِنْهَا عَنْهُ، بِذَلِيلِ الْحَبْرِ «لَا تَقْدَمُوا
رَمَضَانَ» قَالَ ابْنُ هَاشِمٍ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَطْعَمَ ابْنَةَ دِرْعَمَةَ يَوْمَ النَّيْزُورِ وَقَالَ: أَذْهَبَ بِهِ إِلَى الْمَعْلَمِ.

وَسُئِلَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الْمُسْلِمِ يَعْلَمُ وَلَدَ الْمَجُوسِيِّ وَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، قَالَ: لَا يَجْعَلُنِي، وَأَمَّا مَوَاسِمُ خَاصٍ،
كَالْغُرَابِ وَلَيْلَةِ النِّصْفِ، فَلَعَلَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لَا يَكْرَهُ، وَكَرِهَهُ شَيْخُنَا، وَأَنَّهُ بِذَمَّةٍ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ تَغْلِيلِ أَحْمَدَ بَزِي الْأَعَاجِمِ،
قَالَ: وَقَدْ كَرِهَ طَوَائِفُ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالسُّلَفِ كَأَنَسٍ وَالْحَسَنِ وَأَحْمَدَ صَوْمَ أَحْيَائِهِمْ لِأَنَّهُ فِيهِ نَوْعٌ تَعْظِيمٍ لَهَا، فَكَيْفَ
يَتَخَصَّصُهَا بِظَهْرِ مَا يَفْعَلُونَهُ؟ بَلْ نَهَى أَيْمَةُ الدِّينِ عَمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ، كَمَا يَفْعَلُونَهُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَوْ فِي رَجَبٍ وَلَيْلَةِ نِصْفِ
شَعْبَانَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْاجْتِمَاعِ وَالْأَطْعِمَةِ وَالزُّبْنَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِاعْتِيَادِ الْمُشْرِكِينَ؟ وَالنَّاهِي عَنْ هَذَا
الْمُنْكَرَاتِ مَطِيحٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْمَجَاهِدُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ
ذَلِكَ بِطَعَامٍ غَيْرِهِ، وَسَبَقَ فِي اللَّبَاسِ التَّشْبِيْهُ أَيْضًا.

وَيَكْرَهُ النَّتَارَ وَالْبِطَاطَةَ، وَعَنْهُ: إِحْبَاتُهَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، كَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ.
وَعَنْهُ: لَا يَجْعَلُنِي، هَلَاكَ نَهْيَةٌ لَا تُؤَكَّلُ.

وَلَفَرَّقَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ بَأَنَّهُ بِذَمِّهِ أَزَالَ مِلْكَهُ، وَالْمَسَاكِينَ عِنْدَهُ سَوَاءٌ وَالشَّرُّ لَا يُزِيلُ الْمُلْكَ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَحَبُّ
إِلَى صَاحِبِهِ، وَيَمْلِكُهُ مَنْ أَحَدَهُ أَوْ وَقَعَ فِي حَبْرِهِ، وَقِيلَ يَقْصِدُ.
وَلَا يَكْرَهُ دَفُّ فِي غُرْسٍ، وَالتَّخْصُوصُ: وَنَحْوَهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: وَإِنْ أَصْحَابُنَا كَرِهُوا فِي غَيْرِ غُرْسٍ، وَكَرِهَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي غَيْرِ غُرْسٍ وَخِتَانٍ، وَيَكْرَهُ لِرَجُلٍ لِلشَّيْءِ، وَيَحْرُمُ كُلُّ مَلْهَأَةٍ سِوَاهُ، كَحِزْمَانٍ وَطَبُورٍ وَرِيَابٍ وَجَنْكُلٍ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّرْغِيبِ: سَوَإَهُ اسْتَعْمَلْتَ لِخُرُونٍ أَوْ سُرُورٍ، وَسَأَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ عَنِ النَّفْعِ فِي الْقَصْبَةِ كَالزُّنَارِ قَالَ: أَكْرَهُهُ، وَفِي الْقَضِييَةِ وَجْهَانِ (م ١١) (١).

وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا يَكْرَهُ إِلَّا مَعَ تَصْفِيْقٍ أَوْ غِنَاءٍ أَوْ رَقَصٍ وَنَحْوِهِ، وَكَرَهُ أَحْمَدُ الطَّبَّلَ لِغَيْرِ حَرْبٍ، وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ، لِيَتَنَهَضَ طِبَاعُ الْأَوَلِيَاءِ وَكَشَفُوا حُثُودَ الْأَعْدَاءِ، وَلَيْسَ حَبًّا، وَقَدْ أُرْسِلَ اللَّهُ الرِّيحُ وَالرُّغُودُ قَبْلَ الْغَيْثِ، وَالنَّفْعُ فِي الصُّورِ قَبْلَ الْبُثِّ.

وَحَرَّبَ الدُّفَّ فِي النِّكَاحِ، وَالْحَيَّ: الْعَجُّ وَالشَّجُّ، وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ الصَّوْتُ فِي غُرْسٍ، وَكَذَا الدُّفُّ، قَالَ الشَّيْخُ: لَيْسَاءُ، وَظَاهِرُ نَصْرِهِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ التَّشْوِيعِ، قِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ: مَا نَرَى لِلنَّاسِ الْيَوْمَ تَحْرُكَةَ الدُّفِّ فِي إِمْلَاكِ أَوْ بِنَاءٍ بِلَا غِنَاءٍ، فَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ.

وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ جَعْفَرٍ: يَكُونُ فِيهِ جَرَسٌ، قَالَ: لَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَأْمَسُ بِالصَّوْتِ وَاللُّدْفِ فِيهِ وَأَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهُ الطَّبَّلَ، وَهُوَ الْكُوبَةُ، نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: الطَّبَّلُ لَيْسَ فِيهِ رُخْصَةٌ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا فِي مَنْ أَتْلَفَ آلَهُ لَهْوٍ: الدُّفُّ مُنْدُوبٌ إِلَيْهِ فِي النِّكَاحِ، لِأَمْرِ الشَّارِعِ، بِخِلَافِ الْعُودِ وَالطَّبَّلِ فَإِنَّهُ لَا يَبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ وَالتَّلْهِي بِهِ بِحَالٍ.

وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْقَصَائِدِ قَالَ: أَكْرَهُهُ، وَقَالَ: بِذَعَةٍ لَا يُجَالِسُونَ، وَكَرَهُ التَّغْيِيرَ، وَنَهَى عَنِ اسْتِمَاعِهِ وَقَالَ: بِذَعَةٍ وَمُخَدَّتٍ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: لَا يُعْجَبِي، وَنَقَلَ يُونُسُ: لَا يَسْتَمِعُهُ، وَقِيلَ: هُوَ بِذَعَةٌ؟ قَالَ: حَسْبُكَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ مَنَعَ مِنْ اسْمِ الْبَذَعَةِ عَلَيْهِ وَمِنْ تَحْرِيمِهِ، لِأَنَّهُ شِعْرٌ مَلْحَنٌ كَالْحَيَاءِ، وَالْحَدُّو لِلْإِبِلِ وَنَحْوِهِ، وَاحْتِجَّ قَبْلَ هَذَا بِكَرَاهَةِ أَحْمَدَ لَهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَهُ زَالَ عَقْلُهُ حَرَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَارَةً وَتَارَةً لَمْ يَكْرَهُ، ذَكَرَهُ فِي الْفُنُونِ، وَيَتَوَجَّهُ: يَكْرَهُ، قَالَ: وَالْوَعَاظُ الْمُنْشِدُونَ لِيُغْزَلَ الْأَشْعَارُ وَيُذَكَّرَ الْعَشَاقُ كَالْمَغْنِيِّ وَالنَّاسِجِ يَجِبُ تَغْيِيرُهُمْ، لِأَنَّهُمْ يَهَيِّجُونَ الطَّبَاعَ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَلَانِسِيُّ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ عَنِ الصُّوفِيَّةِ: لَا أَعْلَمُ أَقْوَامًا أَفْضَلَ مِنْهُمْ، قِيلَ: إِنَّهُمْ يَسْتَمِعُونَ وَيَتَوَاجَدُونَ، قَالَ: دَعَوْهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً، قِيلَ: فَمَنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْشَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَبِذَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ» [الزمر: ٤٧].

وَلَعَلَّ مُرَادَهُ سَمَاعُ الْقُرْآنِ، وَعَلَّزَّهُمْ لِقُوَّةِ الزَّادِ، كَمَا عَلَّزَ يَحْيَى الْقَطَّانُ فِي الْغَنِيِّ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ لِاسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ وَقَدْ سَمِعَ عِنْدَهُ كَلَامَ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَرَأَى أَصْحَابَهُ: مَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ مِثْلَهُمْ، وَلَا سَمِعْتُ فِي عِلْمِ الْحَقَائِقِ مِثْلَ كَلَامِ هَذَا الرَّجُلِ، وَلَا أَرَى لَكَ صَحْبَتَهُمْ، وَقَدْ نَهَى عَنْ كِتَابَةِ كَلَامٍ مُنْصُورٍ بِنَ عَمَّارٍ وَالْإِسْمَاعِيلِ لِلْقَاصِ بِهِ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: لَيْلًا يُلْهَوْنَ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا غَيْرَ، وَأَنْكَرَ الْأَجْرِيُّ وَأَبْنُ بَطَّةٍ وَغَيْرُهُمَا هَذَا السَّمَاعَ.

وَفِي الْغَنِيِّ: يَكْرَهُ تَحْرِيقَ النَّيَّابِ فِي حَقِّ الْمُتَوَاجِدِ عِنْدَ السَّمَاعِ، قَالَ: وَتَجَوُّزَ سَمَاعِ الْقَوْلِ بِالْقَضِييَةِ، وَيَكْرَهُ الرُّقْصَ.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي القضيبي وجهان). انتهى.

يعني: هل يحرم اللعب بالقضيبي أم لا؟

أحدهما: لا يحرم، بل يكره، وبه قطع في آداب المستوعب.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يحرم، وهو الصواب، وبه قطع ابن عديوس في تذكرته.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

باب عشرة النساء

يَلْزَمُ الزَّوْجَيْنِ الْعِشْرَةَ بِالْمَعْرُوفِ، وَاجْتِنَابَ تَكْرُوهٍ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ الْمَعَاشِرَةُ الْحَسَنَةُ وَالصَّحْبَةُ الْجَمِيلَةُ. قَالُوا: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنِّي لِأَجِبُ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِلْمَرْأَةِ كَمَا أَجِبُ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِي، لِهُلَاكِ الْآيَةِ وَإِسْنَادِهِ حَسَنٌ، فَذَلِكَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ تَحْصِينَ الْخُلُقِ وَالرَّفْقَ، وَاسْتِحْبَابَهُمَا فِي الْمَعْنَى. وَاحْتِمَالُ الْأَدَى، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رِثْمًا رَزَقَ مِنْهَا وَلَدًا فَجُعِلَ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا. قَالَ: وَقَدْ نَدَّبَتِ الْآيَةُ إِلَى إِسْنَادِ الْمَرْأَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَهَا، وَبُيِّنَتْ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْلَمُ وَجْهَ الصَّلَاحِ قَرِيبًا مَكْرُوهًا عَادَ مَحْمُودًا، وَمَحْمُودًا عَادَ مَكْرُوهًا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَجِدُ مُحِبًّا لَيْسَ فِيهِ مَا يَكْرَهُ، فَلْيَصْبِرْ عَلَى مَا يَكْرَهُ لِمَا يَحِبُّ، وَأَنْشَدُوا فِي هَذَا الْمَعْنَى: وَمَنْ لَمْ يَغْمُضْ عَيْنَهُ عَنْ صَدِيقِهِ وَعَنْ بَعْضٍ مَا فِيهِ يَمُتْ وَهُوَ عَائِبٌ وَمَنْ يَتَّبِعْ جَاهِدًا كُلَّ عَثْرَةٍ يَجِدْهَا وَلَا يَسْلَمْ لَهُ الدُّعْرُ صَاحِبٌ

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرِّ الْمَصُونِ: مُعَاشِرَةُ الْمَرْأَةِ بِاللُّطْفِ مَعَ إِقَامَةِ الْهَيْبَةِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْلَمَهَا قَدْرَ مَا لِيهِ تَتَبَسَّطُ فِي الطَّلَبِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا احْتَقَرَتْهُ، وَرِثْمًا نَفَرَتْ، وَلَا يَغْشَى إِلَيْهَا سِرًّا يَخَافُ مِنْ إِذَاعَتِهِ، وَلَا يَكْثُرُ مِنَ الْهَيْبَةِ لَهَا، فَرِثْمًا اسْتَوْفَقَتْ ثُمَّ نَفَرَتْ، وَقَدْ رَأَيْنَا جَمَاعَةً أَطْلَعُوا نِسَاءَهُمْ عَلَى الْأَسْرَارِ، وَسَلَّمُوا إِلَيْهِنَّ الْأَمْوَالَ، لِقُوَّةِ مُحِبَّتِهِمْ لَهُنَّ، وَالْمَحَبَّةُ تَتَغَيَّرُ، فَلَمَّا مَلُوا أَرَادُوا الْخِلَاصَ فَصَعِبَ عَلَيْهِمْ، فَصَارُوا كَالْأَسْرَى.

وَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَدْخُلَ فِي أَمْرٍ حَتَّى يَذْهَبَ الْخُرُوجَ مِنْهُ، وَلَيْكُنْ لِلرَّجُلِ بَيْتٌ وَلِلْمَرْأَةِ بَيْتٌ، وَلَهُ فِرَاشٌ وَلَهَا فِرَاشٌ، وَلَا يَلْقَاها إِلَّا فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ بَيْنَهُمَا، لِيَتَبَيَّنَ لَهُ، فَالْبُعْدُ وَقْتُ النَّوْمِ أَصْلٌ عَظِيمٌ، لِئَلَّا يَخْذُلَ مَا يُفَرُّ، وَعَلَى قِيَاسِهِ الْقِيَامُ وَقْتُ الْوَسَاخِ.

قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ نَامَ إِلَى جَانِبِ مُحَبِّبِهِ فَرَأَى مِنْهُ مَا يَكْرَهُ سَلَاةً. وَحَكَى أَنَّ كِسْرَى نَظَرَ يَوْمًا إِلَى مَطْبُخِهِ وَكَيْفَ تُسْلَخُ فِيهِ الْقَتْمُ فَعَاقَتْهُ نَفْسُهُ، وَبَقِيَ آيَامًا لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى بَزْرَجَمَهْرٍ، فَقَالَ: أَيُّهَا الْمَلِكُ! الطَّعَامُ عَلَى الْخَوَانِ، وَالْمَرْأَةُ عَلَى الْفِرَاشِ. وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ: فَإِنَّ عِيُوبَ جَسَدِ الْإِنْسَانِ كَثِيرَةٌ، وَلِهَذَا أَقُولُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَرَّءَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِسِرِّهِ الْآخَرَ، وَخُصُوصًا الْعَوْرَاتِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمَّا زَوَّجَ أَسْمَاءُ بْنُ خَارِجَةَ ابْنَتَهُ دَخَلَ عَلَيْهَا لَيْلَةً بَنَاهَا فَقَالَ: يَا بَيْتِي إِنْ كَانَ النِّسَاءُ أَحَقَّ بِتَأْوِيلِكَ، فَلَا يَدْ مِنْ تَأْوِيلِكَ كُنِي لِزَوْجِكَ أُمَةً يَكُنْ لَكَ عَبْدًا، وَلَا تَقْرَبِي مِنْهُ جِدًّا فَيَمْلِكُ أَوْ تَكَلِّبِي، وَلَا تَبَاعِدِي مِنْهُ فَتَقْلِبِي عَلَيْهِ، وَكُنِي لَهُ كَمَا قُلْتَ لِأَمِّكَ:

خُلِي الْعَفْوُ مِنِّي تَسْتَدِينِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ
وَلَا تَقْرَبِي نَفْسَةَ الدَّفِّ مَرَّةً فَإِنَّكَ لَا تَدْرِينَ كَيْفَ الْمَغِيبُ
فَإِنِّي رَأَيْتُ الْحُبَّ فِي الْقَلْبِ وَالْأَدَى إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبَثِ الْحُبُّ يَذْهَبُ

وَلَيْكُنْ عِيُورًا.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا كُنَّا وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ الْحَمُو؟ قَالَ: الْحَمُو الْمَوْتُ» وَقَالَ: «أَتَعْجِبُونَ مِنْ غَيْرِهِ؟»

سَعْدُ؟ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ.
قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا يَأْمَنَنَّ عَلَى النِّسَاءِ أَحَا مَا فِي الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ أَمِينٌ
إِنَّ الْأَمِينَ وَإِنْ تَحَفَّظَ جَهْدَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْظُرَ سَيِّخُونُ

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: قَالَ سَلِمَانُ بْنُ دَاوُدَ [عليهما السلام] لَانِيَه: يَا بُنَيَّ، لَا تُكْثِرِ الْغَيْرَةَ عَلَى أَهْلِكَ مِنْ غَيْرِ رِبِّيَّةٍ فَتَرْمِي
بِالشَّرِّ مِنْ أَجْلِكَ وَإِنْ كَانَتْ بَرِيَّةً.
وَيَلْزَمُ تَسْلِيمَ الْحُرَّةِ الَّتِي يُوطَأُ بِمِثْلِهَا، وَنَصَهُ: بِنْتُ تَسْمَعُ، يَطْلُبُهُ فِي بَيْتِهِ.
وَتَسْلَمُهَا إِنْ بَدَلْتَهُ، فَإِنْ اشْتَرَطَتْ بَيْتَهَا فَبِهِ أَوْ فِي بَيْتِهِ، وَلَا كُزُومَ مَعَ مَا يَمْنَعُ الِاسْتِمْتَاعَ بِالْكَلْبَةِ وَيُرْجَى ذَوَالَهُ، كِلَاهُمَا
وَمَرَضٌ وَصِغَرٌ، وَلَوْ قَالَ: لَا أَطَأُ.
وَفِي حَائِضٍ احْتِمَالَانِ (م ١) (١).

بَلْ يَضُوءُ الْحَلْفَةَ، فَلَوْ خَشِيَ عَلَيْهَا اسْتِمْتَاعَ كَحَائِضٍ، وَتَقَبَّلَ امْرَأَةً ثَقَةً فِي ضَيْقِ فَرْجِهَا وَقُرُوحِ بِهِ، وَعِبَالَةً ذَكَرُوا وَنَحْوَهُ،
وَتَنْظُرُهُمَا وَقَتَ اجْتِمَاعِهِمَا، لِلدَّخَاةِ، وَمَتَى امْتَنَعَتْ قَبْلَ الْمَرْصِ ثُمَّ حَدَثَ فَلَا نَفَقَةَ، وَلَوْ أَنْكَرَ أَنْ وَطَأَ يُوْذِيهَا لَزِمَتْهَا
الْبَيْتَةُ، وَإِنْ اسْتَمْتَعَلَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ إِمْنَالُ الْعَادَةِ، لَا يَجْعَلُ الْجِهَازَ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَكَسْرُهَا وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.
وَفِي الْغَنِيِّ: إِنْ اسْتَمْتَعَلَ هِيَ وَأَهْلُهَا اسْتَحَبَّ لَهُ إِجَابَتُهُمْ مَا يَعْلَمُ بِهِ التَّهَيُّؤُ مِنْ شِرَاءِ جِهَازٍ وَتَزْوِينِ.
وَوَلَّى مَنْ بِهِ صِغَرٌ أَوْ جُنُونٌ مِثْلَهُ.
وَتَسْلَمُ الْأَمَةُ كَمَا تَقْدَمُ لَيْلًا، وَكَذَا نَهَارًا بِشَرْطٍ أَوْ بِبَذْلِ السَّيِّدِ، فَإِنْ بَدَلَهُ وَقَدْ شَرَطَهُ لِنَفْسِهِ فَوَجْهَانِ (م ٢) (٢).
وَيَلْزُوجُ حَتَّى الْعَبْدِ السَّفَرُ بِلا إِذْنِهَا وَبِهَا مَا لَمْ تَشْتَرِطْ بَلَدَهَا أَوْ تُكُنْ أَمَةً، وَفِي مِلْكِ السَّيِّدِ لَهُ بِلا إِذْنِ زَوْجِ صَحْبِهِ أَمْ
لَا وَجْهَانِ (م ٣) (٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي حائضٍ احتمالان).
يعني: هل يلزم تسليمها إلى الزوج إذا كانت حائضًا أو ينتظر طهرها؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح.

أحدهما: يلزم التسليم، وبه قطع في المغني، في باب الحال التي تجب فيها النفقة، وكذلك ابن رزق في شرحه، وكذلك الشارح في
كتاب النفقات.

والوجه الثاني: لا يلزمه.

قلت: وهو أصحُّ من الأول، بل لو قيل بالكراهة لأتجه، أو ينظر إلى قرينة الحال، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وتسلم الأمة ليلاً، وكذا نهارًا بشرطٍ أو ببذل السيد، فإن بذله وقد شرطه لنفسه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والنظم، والرعاية الصغرى، والزركشي وغيرهم.

أحدهما: يجب تسليمها، قدّمه في الرعاية الكبرى وصحّحه في تصحيح المحرر.

والوجه الثاني: لا يلزمه تسليمها، وهو قوي.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وللزوج حتى العبد السفر بلا إذنها وبها ما لم تشرط بلدها أو تكن أمة، وفي ملك السيد له بلا إذن

زوج صحبه أم لا وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشرح، وأطلقهما في النظم.

أحدهما: له ذلك من غير إذنه.

وقطع به في المنور، والقاضي في المحرر، نقله المجد، وقدّمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: ليس له ذلك.

قلت: وهو قوي جدًّا، ولا سيما إذا لم يصحبه، وصحّحه في تصحيح المحرر.

قال المجد: قطع به القاضي في التعليق، وهو الصواب.

وَعَلَيْهِمَا يَتَّبِعِي لَوْ بَوَّاهَا مَسَكْنَا لِثَابِتِهَا الرَّوْجُ فِيهِ هَلْ يَلْزَمُهُ؟ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ.
وَلَهُ السَّفَرُ بِعَيْدِهِ الْمَرْوُجِ، وَاسْتِخْدَامُهُ نَهَارًا، وَإِنْ قُلْنَا: النِّفَقَةُ وَالْمَسْكَنُ فِي كَسْبِهِ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْهُ.
وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ: بِعَتَّقِهَا، قَالَ: زَوْجَتُهَا وَجَبَتْ تَسْلَمُهَا لِلزَّوْجِ، وَتَحِلُّ لَهُ، لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى اسْتِخْفَافِهِ لَهَا، وَيَلْزَمُهُ الْأَقْلُ
مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ مَهْرَهَا، وَيَحِلُّ لِمَنْ زَالِيَ، فَإِنْ نَكَلَ لِرِمَّةٍ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا مَهْرٌ وَلَا ثَمَنٌ، وَلَا يَمِينُ عِنْدَهُ عَلَى الْبَايَعِ، لِأَنَّهُ
لَا يَرَاهَا فِي نِكَاحٍ.

وَذَكَرَ الْأَرْجِي: مِثْلَهُ إِلَّا فِي الْيَمِينِ، وَقَالَ: وَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا عَنْهَا قَضَى عَلَيْهِ وَثَبِتَ مَا يَدْعِيهِ الْآخَرُ مِنْ نَيْعٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ،
وَإِنْ أَوْلَدَهَا فَهُوَ حُرٌّ وَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ، وَلَا تُرَدُّ الْأَمَةُ إِلَيْهِ، لِاخْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ أُمٌّ وَلَدٍ، وَتَفَقُّهُ عَلَى أَبِيهِ، وَتَفَقُّهُ عَلَى الزَّوْجِ.
وَقَالَ الْأَرْجِي: إِنْ قُلْنَا: لَا تَحِلُّ لَهُ فَهَلْ هِيَ عَلَى مَالِكِهَا السَّابِقِ أَمْ فِي كَسْبِهَا؟ فِيهِ اخْتِلَافَانِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي فِي
كَسْبِهَا، فَإِنْ مَاتَتْ فَلِلْبَايَعِ مِنْهُ قَدْرُ ثَمَنِهَا وَبَقِيَّتُهُ مَوْفُوفٌ حَتَّى يَصْطَلِبَهَا، وَإِنْ مَاتَتْ بَعْدَ الْوَاطِئِ مَاتَتْ حُرَّةً وَوَرَثَهَا وَلَدُهَا
وَوَرِثَهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَوْفُوفٌ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهَا أَخْذُ قَدْرِ ثَمَنِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَدْعِيهِ عَلَى الْوَاطِئِ، وَإِنْ رَجَعَ الْبَايَعُ فَصَدَقَهُ لَمْ يَقْبَلْ فِي
إِسْقَاطِ حُرِّيَّةٍ وَلَدٍ وَاسْتِرْجَاعِهَا إِنْ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ، وَيَقْبَلُ فِي غَيْرِهِمَا، وَإِنْ رَجَعَ الزَّوْجُ ثَبَّتَتْ الْحُرِّيَّةُ وَلِرِمَّةِ الثَّمَنِ، إِنْ قَالَ
الشَّيْخُ فِي فِتَاوَاهِ: ذَكَرَهَا الشَّيْخُ فِي أَوَاخِرِ بَابٍ مَا إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُخَيِّرُهُ.

وَقَالَ الْأَرْجِي: إِذَا كَانَ التَّنَازُعُ قَبْلَ الْأَسْتِيلَادِ تَحَالُفًا، فَإِذَا تَحَالَفَا فَلَا مَهْرٌ وَلَا ثَمَنٌ، وَتُرَدُّ إِلَى سَيِّدِهَا، قِيلَ: تَرْجِعُ إِلَيْهِ
وَرُجُوعُ الْبَايَعِ فِي السَّلْعَةِ إِذَا أُنْفَسَ الْمُشْتَرِي وَتَعَدَّرَ الثَّمَنُ، فَيُخْتِاجُ السَّيِّدُ أَنْ يَقُولَ: فَسَخْتُ الْبَيْعَ وَتَعَوَّدَ يَلْكَأَ ظَاهِرًا وَيَاطُنَا.
وَقِيلَ: تَرْجِعُ بِرُجُوعٍ مِنْ لِرِمَّةٍ دَيْنٌ فَلَمْ يَقْبِهِ، فَيُبْعَثُهَا وَيَسْتَوْفِي حَقَّهُ، وَمَا فَضَّلَ تَحِلُّهُ فِي رَدِّهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ فَإِنْ
أَمْسَكَهَا الْبَايَعُ عَلَى بَقِيَّةِ الثَّمَنِ وَفَسَخَ الْبَيْعَ لِعَدْلِ الثَّمَنِ وَاسْتَرْجَعَهَا وَكَانَ صَادِقًا حَلَّتْ لَهُ، وَإِلَّا حَلَّتْ ظَاهِرًا.
وَلَهُ الْأَسْتِمْتَاعُ فِي قَبْلِ وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْعَجِيزَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرُّ الْمَصُونُ: كَرِهَ الْعُلَمَاءُ الْوَطْءَ بَيْنَ الْأَلْيَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْوَطْءِ فِي الدُّبُرِ، وَجَزَمَ بِهِ
فِي الْفُصُولِ، كَذَا قَالَا، مَا لَمْ يَضُرَّ أَوْ يَشْغَلَ عَنْ فَرْصِهِ، «وَلَوْ كَانَتْ عَلَى الشَّوَرِ أَوْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ»، كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ
(٣٨١/٤) وَغَيْرُهُ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَلَا تَطْلُوعُ بِصَلَاةٍ وَصَوْمٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، نَفْلَةٌ حَتَّى يَلْ، وَأَنَّهُ تَطْلُعُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَهَا بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ.

وَيَحْرُمُ وَطْءُهُ فِي دُبُرٍ، فَإِنْ تَطْلَعَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَيَعَزَّزُ عَالِمٌ تَحْرِيمَهُ.

وَلَيْسَ لَهَا اسْتِذْخَالُ ذَكَرِهِ وَهُوَ نَائِمٌ بِلَا إِذْنِهِ، بَلِ الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ لَشَهْوَةٍ، ذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي
اسْتِذْخَالِهِ: لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ الْعَقْدَ وَخَبَسَهَا.

وَيَحْرُمُ عَزْلُهُ بِلَا إِذْنِ حُرَّةٍ وَسَيِّدِ أَمَةٍ.

وَقِيلَ: وَإِذْنُهَا.

وَقِيلَ: يَبَاحُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ عَكْسُهُ وَلَا إِذْنُ لِسِرِّيَّتِهِ، وَفِي أُمِّ وَلَدٍ وَجَهَانٍ، فِي التَّرْغِيبِ (م) ٤(١).

وَعَلَيْهِ الْوَطْءُ فِي كُلِّ ثَلَاثِ سَنَةٍ مَرَّةً إِنْ قَدَّرَ.

وَقِيلَ: الْعَرَفُ.

وَتَبَيَّتْ لَيْلَةً مِنْ أَرْبَعٍ عِنْدَ الْحُرَّةِ بِطَلَبِهَا، وَالْأَمَةُ مِنْ سِتْمِعٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ مِنْ ثَمَانٍ، وَلَهُ الْإِنْفِرَادُ
فِي الْبَقِيَّةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَبِيتُ وَحْدَهُ مَا أَحْبَبَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ، وَقَالَ فِي سَفَرِهِ وَحْدَهُ.

وَعَنْهُ: لَا يُعْجَبُ فِيهِ.

وَلَا أَحْمَدُ (٧٨٧٨) عَنْ أَبِي بَرْزَةَ بْنِ النَّجَّارِ، عَنْ طَيْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

(١) (مسألة ٤ - ٤): قوله في العزل: (ولا إذن لسريته، وفي أم ولد وجهان في الترغيب). انتهى.

قلت: الصواب جواز العزل، لأنها من جملة الإماء، وهو ظاهر كلام الأصحاب، والقول بأنها تستأذن ولا تستأذن الأمة ضعيف جدًا.

مرفوعاً: «أنه عليه السلام لعن المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال، والمتبليين الذين يقولون: لا نتزوج، والمتبيلات
اللائي يقلن ذلك، وراكب الفلاة وحده، والبايت وحده».

طيب قيل: لا يكاد يعرف، وله متاخير.
وذكر العقيلي: وإن أبي ذلك بلا عذر لأحدهما فرق بينهما بطلبها، ولو قبل الدخول، نص عليه، لأنه في معنى مول.
وفي الترغيب: هو صحيح المذهب.
والمدد من تركه، وتعلم قصد الإضرار بقرائين.
وعنه: لا يفرق.

وفي المغني: هو ظاهر قول أصحابنا، وكذا لو ظاهر ولم يكثر.
وعنه: لا يلزم وطء ولا مبيت إن لم يتركهما هيراراً، ولم يعتبر ابن عقيل قصد الإضرار بتركه الوطء كالمبيت، قال:
وكلام أحمد غالياً يشهد لهذا القول، ولا عبرة بالقصد في حق الأدنى، وخرج كلام أحمد في قصد الإضرار على
الغالب، كما قال، فيلزم أنه لا فائدة في الإيلاء، وأما إذا اعتبر الإضرار فالإيلاء دل على قصد الإضرار، فيكفي ولو لم
يظهر منه قصد.

وقال شيخنا: خرج ابن عقيل قولاً: لها الفسخ بالغيبة المفردة بها، ولو لم يكن مفقوداً، كما لو كوتب فلم يحضر بلا
عذر.

وفي المغني في امرأة من علم خبره كاسير ومحبوس: لها الفسخ بتعذر النفقة من ماله وإلا فلا (ع).
قال شيخنا: لا إجماع، وإن تعذر الوطء لعجز كالفقعة وأولى، للفسخ بتعذره (ع).
في الإيلاء.

وقال أبو يعلى الصغير، وقال أيضاً: حكمه كمتين.
وإن سافر فوق نصف سنة وطلبت قدومه فأي بلا عذر فرق بينهما، قيل: إن وجب الوطء.
وقيل: أو لا (م ٥) (١).

وفي الترغيب ذكر المقاضي وابن عقيل أنه يلزم من التثبوت ما يزول معه ضرر الوحشة، ويحصل معه الأذى المقصود
بالزوجة، فلا توقيت، فيجتهد الحاكم.

فصل

تستحب التسمية عند الوطء.

وقوله: «اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا».

ولأبي داود (٥١٠٧) عن عائشة [رهي الله عنها] قالت: قال لي رسول الله ﷺ: هل رؤي أو كلمة غيرهما: «فيكم
المغربون؟»

قلت: وما المغربون؟ قال الذين يشتركون فيهم الجن.

وقال بعض العلماء: المراد أمرهم بإلهام بالزنى، فجاء أولادهم بغير رشدة.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن سافر فوق نصف سنة وطلبت قدومه غايى بلا عذر فرق بينهما، وقيل: إن وجب الوطء، وقيل:

أو لا). انتهى.

أصلها: لما ذلك ولو لم نقل بوجوب الوطء، وهو الصحيح، قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو الصواب، وهو ظاهر
كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثاني: ليس لها الفسخ إلا إذا قلنا بوجوب الوطء، وهو ظاهر ما قطع به في تجريد العناية.

قلت: وهو بعيد جداً.

وذكر المصنف ما نقله في الترغيب.

وَتَغَطِيَّةُ رَأْسِهِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ تَخْلِيهِ، ذِكْرُهُ جَمَاعَةً.

وَأَنْ لَا يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا.

قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَطَاءٍ: كُرِهَ ذَلِكَ، وَاخْتَلَفَ الْحَقِيقِيُّ فِي عِلَّةِ مَنْعِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْبَوْلِ هَلْ هُوَ لِلخَارِجِ النَّجَسِ أَوْ لِكَشْفِ الْعَوْرَةِ نَحْوَهَا؟ فَمَنْ حَلَّلَ بِالْأَوَّلِ أَبَاحَ الْوُطْءَ نَحْوَهَا، وَالثَّانِي يَمْنَعُهُ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ عَنْ كَعْبٍ: إِنَّهُ كُرِهَ الْوُطْءُ فِي السَّيْتَةِ لِأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى كَفِّ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ فِي خَبَرٍ غَيْرِ ثَابِتٍ عَنْ مَكْحُولٍ: «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاخِرَ وَالنَّاخِرَةَ إِلَّا عِنْدَ الْوَقَاعِ».

ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ فِي أَحْكَامِ الْوُطْءِ.

وَتُكْرَهُ كَثْرَةُ الْكَلَامِ، وَنَزْعُهُ قَبْلَ قَرَأَتِهَا، وَتَجَرُّوَيْنِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا سِتْرَةَ عَلَيْهِمَا، اخْتَجُوا بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَلْجَةَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ مَرْفُوعٍ «إِذَا أَتَى اخْتَضَكُمُ أَهْلُهُ فَلْيَسْتَرِ، وَلَا يَتَجَرَّعُوا تَجَرَّةَ الْعَيْرَيْنِ» وَاخْتَجَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّعَرُّيِ خَلْوَةً، مَعَ أَنَّهُ اخْتَجَ لِلْكَرَاهَةِ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ سِتْرُهَا عَنْ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ، وَالْخَلْوَةُ دُونَهُ، فَقَدْ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ لَا يَجِبُ سِتْرُهَا عَنْهُمَا.

وَتَحْرِمُ خَلْوَةً، بِدَلِيلِ النَّبِيِّ عَنْهُ خَالَ الْجَمَاعِ، فَيَكُونُ مُحَرَّمًا أَيُّضًا، وَكَذَا تَحَدُّثُهُ بِهِ، وَحَرَمَتْهُ فِي الْغَنِيِّ وَالْأَدَبِيِّ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَحَرَّمَ فِي أَسْبَابِ الْمِدَافَةِ إِفْتَاءَ السَّرِّ.

وَحَرَّمَ فِي الرُّعَايَةِ، إِفْتَاءَ السَّرِّ الْمُضَرِّ، وَالْأَخْمَةَ وَمُسْلِمَ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «إِنْ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ أَحَدُهُمَا سِرَّ صَاحِبِهِ» وَكَذَا بِمَرَأَى أَحَدِهِ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يَحْرُمُ وَلَوْ رَضِيََا وَيَحْرُمُ جَمْعُهُ بَيْنَهُمَا فِي مَسْكَنٍ، وَيَجُوزُ بَرَضَاهُمَا، كَتَوْبِهِ بَيْنَهُمَا فِي إِخْفَافٍ وَاحِدٍ، وَجُوزُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّرْغِيبِ جَعْلُ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي بَيْتٍ مَسْكَنٍ بِطِلْهَا.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَقِيلَ يَحْرُمُ مَعَ اتِّحَادِ الْمَرَاقِقِ، وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ زَوْجَةٍ وَسُرِّيَةٍ فَظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ الْمَنْعُ، إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَةِ فَقَطْ، لِيُبَيِّنَ حَقَّقَهَا، كَمَا لَا جَمَاعَ، وَالسَّرِّيَّةُ لَا حَقَّ لَهَا فِي الْاسْتِمْنَاعِ، وَهَذَا مُتَّجِعٌ.

وَيَجُوزُ نَوْمُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ بِلَا جَمَاعٍ بِحَضْرَةِ مُحَرَّمٍ لَهَا، «لَيَزِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَيِّمُونَةٌ فِي طَوْلِ الْوِسَادَةِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا بَاتَ عِنْدَهَا فِي عَرْضِهَا».

وَلَهُ الْإِزَامُهَا بِتَرْكِ مُحَرَّمٍ وَغَسْلِ نَجَاسَةٍ.

وَفِيهِ رِوَايَةٌ فِي الْمَذْهَبِ: وَغَسْلُ خِيضٍ.

وَفِيهِ رِوَايَةٌ فِي ذِمَّتِهِ، فَفِيهِ وَطْئُهُ بِدُونِهِ وَجَهَانٍ (م ٦) (١).

وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي النِّتَةِ لَهُ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّعْبُدُ بِهِ لَوْ أَسْلَمَتْ وَجَهَانٍ (م ٧، ٨) (٢).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وله الإزامها بغسل حيض، وفيه رواية في ذمته، ففي وطئه بدونه وجهان). انتهى.

أحدهما: يجوز وطؤها بدون الغسل، وهو الصحيح، وبه قطع في الحرر، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم. وقدمه في الرعايتين، وينبغي أن يفيد بأن تغسل فرجها.

والوجه الثاني: لا يجوز.

قال في الرعاية الكبرى: وهو أصح، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح حيث قال: وللزواج إجبار زوجته على الغسل من الحيض، والنفس مسلمة أو ذميمة، لأنه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له، لكن هذا على القول بالإجبار، وعلى الخلاف على القول بعدمه.

(٢) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (وعلى الأول في النية له، والتسمية، والتعبد به لو أسلمت وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٧): إذا قلنا: له إلزامها، فهل تجب النية، والتسمية فيه أم لا؟

وَهَلْ مُنْفَصِلُهُ طَاهِرٌ لِكُونِهِ أَزَالَ مَا بَعْدَهُ؟ أَوْ طَهُورٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ قُرْبَةً؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٩) (١).
وَقِيلَ: وَمِنْ الْجَنَابَةِ طَاهِرٌ.
وَفِي غَسْلِ جَنَابَةِ رَوَايَتَانِ (م ١٠) (٢).

= أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يبيان.

قال في الرّعاية الكبرى في باب صفة الغسل: وفي اعتبار التسمية في غسل الذمّة من الحيض وجهان، ويصح منها الغسل بلا نيّة، وخرّج ضده. انتهى.

قلت: الصواب عدم الوجوب فيهما، وقد قدّم ابن تيميم وصاحب القواعد الأصوليّة أن غسلها لا يحتاج إلى نيّة، قال ابن تيميم: واعتبر الدّينوري في تكفير الكافر بالعتق، والإطعام النّيّة، وكذلك يخرج هنا.

قال في القواعد الأصوليّة: ويحسن بناؤه على أنهم مكلفون بالفروع أم لا؟

وذكر المصنّف في أوائل الحيض أن أبا المعالي قال: لا نيّة للكافرة، والمجنونة، لعدم تعلّدها مالا، بخلاف الميّت، وأنها تعيده إذا أفاقت وأسلمت، وكذا قال القاضي في الكافرة: إنّما يصح في حقّ الأدمي؛ لأنّ حقّه لا يعتبر له النّيّة، فيجب عوده إذا أسلمت، ولم يجر أن تصلّي به. انتهى.

(المسألة الثمانية - ٨): هل لها أن تتعبد به لو أسلمت أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس لها ذلك، وهو الصواب، وقد قاله القاضي وأبو المعالي، على ما تقدّم في التي قبلها.

والوجه الثاني: يجوز لها أن تتعبد به، وأظنّ أن الشّيخ تقي الدّين جوز لها ذلك.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وهل منفصله طاهر لكونه أزَالَ ما بعدَهُ؟ أو طهورٌ لأنّه لم يقع قربة؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح وشرح ابن عبيدان، والرّعايتين، والحاويين، وأطلقهما في مجمع البحرين في غسل الحيض، وابن تيميم في غسل الجنابة.

إحدهما: هو طاهرٌ غير مطهّر.

قال في الرّعاية الكبرى: والأولى جعله طاهراً غير مطهّراً.

والرواية الثانية: هو طهورٌ.

قلت: وهو الصواب، وقدمه ابن تيميم في غسل الحيض، وابن رزين في شرحه مطلقاً في كتاب الطهارة.

وقال في الحاوي الكبير في كتاب الطهارة: أصحهما أنّه طهورٌ من غسل الجنابة.

وقال في الفصول في ماء غسل الحيض روايتان، وقال في ماء غسل الجنابة: يحتمل أنّه طاهرٌ مطهّرٌ وجهاً واحداً، واقتصر عليه،

وقيل: إن لزما الغسل منه بطلب الزوج.

قال في الرّعاية: قلت: أو السيّد، فطاهرٌ، وإن لم يطلبه أحدهما أو طلبه وقلنا: لا يجب فطهورٌ.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي غسل جنابة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والشرح وشرح ابن منجّأ، والحاوي الصغير وغيرهم.

إحدهما: له إجبارها على ذلك، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح وتصحيح الحرّز.

وقطع به في الوجيز.

قال في الرّعايتين: له إجبارها على غسل الجنابة، على الأصح، كالحيض، والنّفس، والنّجاسة.

قال النّاظم: هذه الرواية أشهر وأظهر. انتهى.

وقدمه ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: ليس له إجبارها، والذي يظهر أنّ هذه الرواية أقوى من الأولى، والفرق بين الجنابة، والحيض، والنّفس جليّ واضح.

تنبيه: ظاهر كلامه سواء كانت مسلمة أو ذمّية، وهو ظاهر كلامه في المجرّد، والفصول، والحرّز وغيرهم، وخصّهما في الكافي،

والمقنع وغيرهما بالذمّة، وهو الصواب، ويحمل كلام من أطلق على ذلك، والله أعلم.

وفي أخذ شعر وظفر وقيل: وتَنَظَّفَ وَجْهَانِ كَأَكْلٍ مُؤْذٍ رِيحُهُ (م ١١، ١٢)^(١).
وَنُخِرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَاتَيْنِ فِيهِ.
وَتَمْنَعُ ذِمَّةً مِنْ سَكْرِ، فِي الْأَصَحِّ، كَيْفَعَةٌ وَكَيْسَةٌ.
وَعَنَةٌ وَذَوْنَةٌ.

وفي الترغيب: ومثله لحم خنزير.

وَلَا تَكْرَهُ عَلَى وَطئه فِي صَوْبِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا إِفْسَادَ صَلَاتِهَا وَسُتَيْهَا.

وَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ، وَيَحْرُمُ بِلَا إِذْنِهِ، فَلَا تَفَقُّ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا قَامَ بِخُرُوجِهَا كُلِّهَا وَلَا يَدُّ لَهَا، قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ حَبَسَتْهُ بِحَقِّهَا: إِنْ خَافَ خُرُوجَهَا بِلَا إِذْنِهِ أَسَكَّنَهَا حَيْثُ لَا يُمْكِنُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَحْفَظُهَا غَيْرَ نَفْسِهِ حَبَسَتْ مَعَهُ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا أَوْ خِيفَ حَدُوثُ شَرٍّ أَسَكَّنَتْ فِي رِبَاطٍ وَنَحْوِهِ، وَمَتَى كَانَ خُرُوجُهَا مَقْطَعًا لِلْفَاجِئَةِ صَارَ حَقًّا إِلَيْهِ [تَعَالَى] يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ رِعَايَتُهُ، وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهُ فِي خُرُوجِهَا لِمَرَضٍ مَحْرُومٍ أَوْ مَوْتِهِ، وَأَوْجِبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ لِلْعِيَادَةِ.

وقيل: أَوْ نَسِيْبِهِ وَقِيلَ: لَهَا زِيَارَةُ أَبَوَيْهَا، كَكَلَامِهِمَا وَلَا يَمْلِكُ مَنَعُهُمَا مِنْ زِيَارَتِهَا، فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَلْزَمُهَا طَاعَةُ أَبَوَيْهَا فِي فِرَاقٍ وَزِيَارَةٍ وَنَحْوِهِ، بَلْ طَاعَةُ زَوْجِهَا أَحَقُّ.

وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا عَجَنٌ وَخَزٌّ وَطَبِخٌ وَنَحْوُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِلْمَجُوزِ جُلَيْهِ، وَأَوْجِبَ شَيْخُنَا الْمَعْرُوفَ [مِنْ] يُلْزِمُهَا لِإِنِّهَا، وَخَرَجَ أَيْضًا الْوُجُوبُ مِنْ نَصِّهِ عَلَى نِكَاحِ الْأَمَةِ لِحَاجَةِ الْخِدْمَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ وَجُوبُ الْخِدْمَةِ عَلَيْهَا.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي الرَّاضِحَةِ: [إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ] حَكَّمَ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِخِدْمَةِ النَّبِيِّ كُلِّهَا.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: عَلَيْهَا أَنْ تَخْدُمَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَيَصِحُّ تَزْوِيجُ مُسْتَأْجَرَةٍ لِرَضَاعٍ.

وقيل: يَمْلِكُ الْفَسْخُ إِنْ جَهَلَهُ، وَلَهُ الْوَطءُ.

وقيل: لَا، إِنْ ضَرَّ بِلَبِّنٍ.

(١) (مسألة - ١١ - ١٢): قوله: (وفي أخذ شعر وظفر وجهان كأكْل مؤذٍ ريحه). انتهى.

ذكر مسألتي:

(المسألة الأولى - ١١): هل له إجبارها على أخذ الشعر، والظفر إذا طالا أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع في الشعر.

أحدهما: له إجبارها، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

وقطع به في الوجيز، والحاوي الصغير.

وقدّمه في الرعايتين، قال الشيخ الموفق، والشاذح: له إجبارها على إزالة شعر العانة إذا خرج عن العادة، رواية واحدة، ذكره

القاضي، وكذلك الأظفار، وقدّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: ليس له إجبارها على أخذ ذلك، وقال في الرعية الكبرى: وقيل: إن طال الشعر، والظفر وجب إزالتها، وإلا

فلا، وقيل في التطهير، والاستعداد وجهان. انتهى.

تنبيه: حكى المصنف وكثير من الأصحاب الخلاف وجهين.

وحكاهما في المقنع وغيره روايتين.

(المسألة الثانية - ١٢): إذا أكلت ما يؤذي ريحه فهل تمنع من ذلك أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والرعايتين،

والحاوي الصغير.

أحدهما: تمنع من ذلك، جزم به في المنور وغيره، وصححه في النظم وغيره، وقدّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

والوجه الثاني: لا تمنع من ذلك، وفيه بعد، ويمكن أن تاكل ذلك في وقت لا يتأذى به.

فصل

القسم مستحق على غير طفل، فيلزمه النسوة بين زوجاته، حتى حائض ومعيبة ورتقاء ومظاهر وبها ومن سافر بها بقرعة ومجنونة مأمونة وكتابية، نص عليه، وصغيرة قيل: توطأ. وقيل: مميّزة (م ١٣)^(١) في القسم فقط، نص عليه. وقال شيخنا: والنفقة والكسوة، ونصه: لا بأس. وقال في الجماع: لا ينبغي أن يدعه عندا يبقى نفسه، إليك ليلة وليلة، وقال القاضي وغيره: أو ثلاثا وثلاثا، والامة نصف حرّ، والعنق بعضها بالحساب. وإن عتقت أمة في نوبتها أو نوبة حرّ مسبوقة فلها قسم حرّ، وفي نوبة حرّ سابقة قيل: يتم للحرّة على حكم الرّق. وقيل: يستويان بقطع أو استدراك (م ١٤)^(٢). وفي المغني والترغيب: وإن عتقت بعد نوبتها اقتصرت على يومها^(٣).

- (١) (مسألة - ١٣): قوله في القسم: (فيلزمه النسوة حتى حائض، وكذا: صغيرة قيل: توطأ، وقيل: مميّزة). انتهى.
- القول الأول: قطع به الشيخ الموفق، والشارح.
- والقول الثاني: اقتصر عليه في الحرّر وتذكرة ابن عبدوس، والرعايتين، والحاوي الصغير، وهو أولى، والمقصود من الميت ليس هو الوطء وحده، والأنس ونحوه، والمميّزة محتاجة إليه كغيرها.
- (٢) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن عتقت أمة في نوبتها أو نوبة حرّ مسبوقة فلها قسم حرّ، وفي نوبة حرّ سابقة قيل: يتم للحرّة على حكم الرّق، وقيل: يستويان بقطع أو استدراك). انتهى.
- وأطلقهما في الحرّر، والحاوي الصغير.
- القول الأول: قدّمه في الرعايتين.
- والقول الثاني: لم أطلع على من اختاره قال في المغني، والشرح: وإن عتقت في ابتداء مدتها أضاف إلى ليلتها أخرى، وإن كان بعد انقضاء مدتها استوف القسم متساويا، ولم يقض لها ما مضى، لأن الحرية حصلت بعد استيفاء حقها، وإن عتقت، وقد قسم للحرّة ليلة لم يزد على ذلك، لأنهما تساويا. انتهى.
- ومعناه في الترغيب، وزاد: إن عتقت بعد نوبتها بدأ بها أو بالحرّة.
- وقال في الكافي: فإن عتقت الأمة في نوبتها أو قبلها أضاف إلى ليلتها أخرى، وإن عتقت بعد مدتها استوف القسم متساويا. انتهى.
- تبيينه: الأول: تبع المصنف في عبارته ابن حمدان في رعايته، أعني أن الأمة إذا عتقت في نوبة حرّ مسبوقة لها قسم حرّ، وإذا عتقت في نوبة حرّ سابقة فيها الخلاف.
- وقال ابن عبدوس في تذكرته: ولأمة عتقت في نوبة حرّ سابقة كقسمها إذا عتقت، وفي نوبة حرّ مسبوقة يتمها على الرّق. انتهى.
- بعكس ما قاله المصنف وابن حمدان، وجعل لها إذا عتقت في نوبة حرّ سابقة قسم حرّ، وإذا عتقت في نوبة حرّ مسبوقة أنه يتمها على الرّق، ورأيت بعض الأصحاب صوّب ذلك، وأصل هذا ما قاله في الحرّر، فإنه قال: وإذا عتقت الأمة في نوبتها أو نوبة الحرّة وهي المتقدمة فلها قسم حرّ، وإن عتقت في نوبة الحرّة وهي المتأخرة فوجهان، فالصنف وابن حمدان جعلوا الضمير المنفصل في قوله: (وهي المتقدمة، وهي المتأخرة) عائداً إلى الأمة، وابن عبدوس جعله عائداً إلى الحرّة، وكلامه محتمل في بادئ الرأي، وقد صوّب شارح الحرّر عود الضمير إلى الحرّة، كما قاله ابن عبدوس، وخطأ ما قاله ابن حمدان ومن تابعه، وهو الصواب.
- وهو ظاهر ما قاله الشيخ في الكافي، وكذلك في المغني، والشرح، وللقاضي محب الدين بن نصر الله البغدادي صاحب الحواشي على هذه المسألة كرامة على كلام صاحب الحرّر.
- وقال في حواشي الفروع: قول شارح الحرّر أقرب إلى الصواب.
- (٣) الثاني: قوله: (وإن عتقت بعد نوبتها اقتصرت على يومها).
- كذا في النسخ.
- قال شيخنا: وهو تصحيّف فيما يظهر، وإنما هو: (على نوبتها)، وهو الظاهر، إذ لو أراد ذلك لقال: (على ليلتها).

زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: بَدَأَ بِهَا أَوْ بِالْحَرَّةِ.
وَيَطْرُقُ بِمَجْنُونٍ مَأْمُونٌ وَلَيْلَةٌ وَجُوبَاءُ، لَا يَطْفُلُ، وَيَحْرُمُ تَخْصِيصُ بِإِقَاتِيهِ، وَإِنْ أَفَاقَ فِي نَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهِ قَضَاءُ يَوْمِ
جُنُونِهِ لِلْأُخْرَى وَجَهَانٌ (م ١٥) ^(١).
وَعِمَادُ الْقِسْمِ اللَّيْلُ لِمَنْ مَعَاشُهُ نَهَارًا وَالنَّهَارُ يَتَّبِعُهُ، وَالْعَكْسُ بِعَكْسِهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ وَأَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَيُسْقِطُ
حَقَّ مُنْتَبِغَةٍ، وَلَهُ دُعَاءُ الْبُغْضِ.
وَقِيلَ: يَدْعُو الْكُلَّ، أَوْ يَأْتِي الْكُلَّ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَتْ الْمُنْتَبِغَةُ بِأَهْرَاقًا، وَالْحَبْسُ كَثِيرٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ دَعَاهُمْ لَمْ يَلْزَمْ مَا لَمْ
يَكُنْ سَكَنٌ يَفِيهِمْ.
وَمَتَى بَدَأَ بِمَبِيتٍ عِنْدَ وَاحِدَةٍ أَوْ سَفَرٍ بِهَا بِلا قَرَعَةٍ أَيْمَ وَقَضَى، وَاجْتَارَ الشَّيْخُ لَا زَمَنَ سَبِيرِهِ، وَيَقْضِي مَعَ الْفَرَعَةِ مَا
تُعَقِّبُهُ السَّفَرُ أَوْ تَحُلُّهُ مِنَ الْإِقَامَةِ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّرْغِيبِ: إِنْ لَزِمَهُ إِنْتِمَاءُ صَلَاةٍ، وَقِيلَ: وَزَمَنَ سَبِيرِهِ.
وَقِيلَ: فِي سَفَرٍ نَقْلَةٍ، وَقِيلَ [فِي] سَفَرٍ قَصِيرٍ، كَالْإِقَامَةِ، وَسَوَاءٌ عَنْ لَهْ سَفَرٍ أَيْدٍ مِنْهُ أَوْ لَا.
وَيَدْخُلُ فِي نَوْبَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا لَيْلًا لِفَرُودِهِ، وَنَهَارًا لِحَاجَتِهِ، كَمِثَاقَةِ مَرِيضٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: فِيهَا لِحَاجَةٍ مَاسَةٍ أَوْ لِمَرْغَبٍ، قَبْلَ دَاوِيهَا، وَفِي قَبْلَةٍ وَتَحْوِيلًا نَهَارًا وَجَهَانًا (م ١٦) ^(٢)، وَإِنْ لَبِثَ وَلَوْ
ضُرُورَةً أَوْ وَطِئَ قَضَاءً مَسْرُورًا فَلَا.
وَقِيلَ: لَا يَقْضِي وَطِئًا بِرَمْيِهِ السَّبِيرِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ فِيمَنْ دَخَلَ نَهَارًا لِحَاجَةٍ وَلَبِثَ وَجَهَانًا، وَأَنَّهُ لَا يَقْضِي لَيْلَةً صَنِيفٍ عَنْ لَيْلَةٍ شِتَاءٍ، وَلَهُ قَضَاءُ أَوَّلِ لَيْلٍ
عَنْ آخِرِهِ وَعَكْسُهُ.
وَقِيلَ: يَتَعَيَّنُ زَمَنُهُ، وَيَخْرُجُ نَهَارٌ لَيْلٍ قَسَمَ: وَأَوَّلُ لَيْلٍ وَآخِرُهُ، وَإِلَّا قَضَى الْكَثِيرَ أَوْ غَابَ مِثْلُهُ عَنْ الْأُخْرَى.
وَإِنْ سَافَرَتْ بِلا إِذْنِهِ، أَوْ أَبَتِ الْمَيْتَ أَوْ السَّفَرُ مَعَهُ، فَلَا قَسَمَ وَلَا نَفَقَةَ.
وَقِيلَ: لَهَا النُّفَقَةُ بِالْوَطءِ وَإِنْ بَعَثَهَا لِحَاجَتِهِ بَقِيًا، وَفِيهِمَا لِحَاجَتُهَا بِإِذْنِهِ وَجَهَانًا.
وَقِيلَ: يَبْقَاءُ النُّفَقَةُ (م ١٧) ^(٣).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن أفاق في نوبة واحدة ففي قضاء يوم جنونه للأخرى وجهان). انتهى.

أحدهما: يقضي، وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
والوجه الثاني: لا يقضي.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وفي قبلة ونحوها نهارًا وجهان). انتهى.

يعني: هل يقضي ذلك أم لا؟ وأطلقهما في المغني، والشرح، والرعايتين، والنظم.

أحدهما: لا يقضي، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحزر، والحاوي وتذكرة ابن
عبدوس وغيرهم، لاقتصارهم على قضاء الجماع لا غير، وقدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يقضي، كالجماع، وهو العدل.

(٣) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن بعثها لحاجته بقاء، وفيهما حاجتها بإذنه وجهان، وقيل ببقاء النفقة). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمحزر، والشرح وشرح ابن منجب،
والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يسقط حقها من القسم، والنفقة، وهو الصحيح، وصححه في التصحيح وتصحيح المحزر.

وقطع به صاحب المنور ومتنخب الأدبي، والخرق في بعض نسخه، واختاره القاضي، والشيخ الموفق.

وقدمه في المغني وشرح ابن رزين، وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

والوجه الثاني: لا يسقطان.

وقطع به في الوجيز في مكانين.

وَمَنْ تَزَوَّجَ بَكَرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سِتْمًا خَالِصَةً، ثُمَّ دَارَ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيَابًا ثَلَاثًا، وَإِنْ شَاءَتْ وَقِيلَ: أَوْ هُوَ سِتْمًا، فَعَلَّ، وَقُصِيَ الْكُلُّ.

وفي الرُّوضَةِ: الفاضِلُ لِلْبَقِيَّةِ.

وقيل: الأُمَّةُ يَصْنَفُ حُرَّةً.

وإِنْ رُقَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتَانِ كُرَّةً وَبَدَأَ بِالدَّخِيلَةِ أَوَّلًا، وَيَقْرَعُ لِلتَّسَاوِي.

وفي التَّبَصُّرَةِ: يَبْدَأُ بِالسَّابِقَةِ فِي الْعَقْدِ وَالْأَفْرَعِ، وَإِنْ سَافَرَ بَيْنَ فِرْعَتِ دَخَلَ حَقَّ الْعَقْدِ فِي قَسَمِ السَّفَرِ إِنْ كَانَ السَّفَرُ يَسْتَرْفِقُ، فَيَقْضِيهِ لِلْأُخْرَى، فِي الْأَصَحِّ، بَعْدَ قُدُومِهِ.

وقيل: يَقْضِيهِ لهُمَا، وَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً وَقَتَّ قَسَمَهَا أُيْمًا، وَيَقْضِيهِ مَتَى نَكَحَهَا، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَيَجُوزُ بِنَاءُ الرَّجُلِ بِامْرَأَتِهِ فِي السَّفَرِ، وَرُكُوبُهَا مَعَ عَلَى دَابَّةٍ بَيْنَ الْجَيْشِ، لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ بِصِفَتِهِ بِنْتُ حَيٍّ.

فَصَلَّ

لَهَا هَيْبَةٌ قَسَمَهَا بِمَا لَهَا لِبَصْرَةِ بِإِذْنِهِ، وَلَوْ أَبَتْ الْمُوهُوبُ لَهَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَإِذَا سَيِّدُ امْتَةٍ، لَأَنَّ وَلَدَهَا لَهُ، أَوْ لَهُ فَيَجْعَلُهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ.

وفي التَّرْغِيبِ: لَوْ قَالَتْ: خُصَّ بِهَا مَنْ شِئْتَ، الْأَشْبَهُ أَنْ لَا يَمْلِكُكَ، لِأَنَّهُ يُوَرِّثُ الْغَيْظَ، بِخِلَافِ تَخْصِيصِهَا وَاحِدَةً. وَقِيلَ: لَهُ نَقْلُهُ لِيَلِي لَيْلَةَ الْمُوهُوبَةِ، فَلَوْ وَهَبَتْ رَابِعَةً لَيْلَتَهَا ثَانِيَةً، فَقِيلَ: يَطَأُ ثَانِيَةً ثُمَّ أَوَّلَى ثُمَّ ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً، وَقِيلَ لَهُ وَطَأُ الْأَوَّلَى أَوَّلًا، ثُمَّ يُوَالِي لِلثَّانِيَةِ لَيْلَتَهَا وَلَيْلَةَ الرَّابِعَةِ (م ١٨) (١).

وَيَقْسِمُ لَهَا مِنْ حِينَ رُجُوعِهَا وَلَوْ فِي بَعْضِ لَيْلَةٍ، وَلَا يَقْضِيهِ إِلَّا عِلْمٌ بَعْدَ تِمَتِّيْهَا، وَلَهَا بِذَلِكَ قَسَمٌ وَتَفَقُّهُ وَغَيْرُهُمَا يُسَمِّكُهَا، وَالرُّجُوعُ لِتَجَدُّو الْحَقِّ.

وفي الهَدْيِ: يَلْزَمُ وَلَا مُطَالَبَةٌ، لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ، كَمَا صَالَحَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ وَالْأَمْوَالِ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَدَاوَةِ، وَمِنْ عِلَامَةِ الْمُنَاقِقِ إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ.

كَذَا قَالَ: وَإِنْ قَسَمَ لِأَتَيْنِ مِنْ ثَلَاثٍ، ثُمَّ تَجَدَّدَ حَقٌّ رَابِعٌ، بَانَ رَجَعَتْ فِي هَيْبَةٍ أَوْ عَنْ نُشُوزٍ أَوْ بِنِكَاحٍ، وَقَالَهَا حَقٌّ عَقْدِي، ثُمَّ رُبِعَ الزَّمَنُ الْمُسْتَقْبَلُ لِلرَّابِعَةِ، وَيَتِمَّتُهُ لِلثَّانِيَةِ، إِذَا كَمَلَ الْحَقُّ ابْتِدَاءَ التَّسْوِيَةِ.

وَلَوْ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ امْرَأَتِهِ ثُمَّ نَكَحَ وَقَالَهَا حَقٌّ عَقْدِي ثُمَّ لَيْلَةً لِلْمُظْلُومَةِ ثُمَّ يَصْنَفُ لَيْلَةً لِلثَّانِيَةِ ثُمَّ يَسُدُّ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ لَا يَبْيِيتُ بِصَفَتِهَا بَلْ لَيْلَةً، لِأَنَّهُ خَرَجَ.

وفي التَّرْغِيبِ: لَوْ أَبَانَ الْمُظْلُومَةُ ثُمَّ نَكَحَهَا وَقَدْ نَكَحَ جَدِيدَاتٍ تَعَدَّرَ الْقَضَاءُ وَلَا قَسَمٌ لِإِمَائِهِ مُطْلَقًا، فَيَفْعَلُ مَا شَاءَ، وَلَوْ أَخَذَ مِنْ زَمَنٍ رُؤُوسًا.

وفي المحَرَّرِ: لَكِنْ يُسَوَّى فِي حُرْمَانِهِ.

= والقول الثالث: الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ أَنَّ الْبُفْقَةَ تَبْقَى وَحْدَهَا، احْتِمَالًا فِي الْمَغْنَى، وَالْشَّرْحُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ.

قلت: وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي، وَأَطْلَقَهَا الزُّرْكَشِيُّ وَصَاحِبُ تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (وقيل: له نقله ليلى ليلة الموهوبة، فلو وهبت رابعة ليلتها ثانية فقيل: يطأ ثانية ثم أولى ثم ثانية ثم ثالثة، وقيل: له وطأ الأولى أولاً، ثم يوالي للثانية ليلتها وليلة الرابعة). انتهى.

قلت: إن وهبت الرابعة الثانية ليلتها وكان قد وصل في الدور إلى الثالثة فإنه يبيت ويطأ بعد الثالثة الثانية ثم الأولى ثم الثانية ثم الثالثة كالقول الأول، والذي يظهر أن هذا بلا نزاع في المذهب، وإن كانت قد وهبت ليلتها بعد فراغها فتستحقها في المستقبل، فيدور على الأولى ثم الثانية، والصواب ثم الثالثة ثم ليلة الرابعة، وهو العدل، وقيل: يجوز نقل ليلة الرابعة ليلى ليلة الموهوبة لبيت ثانية قبل المبيت عند الثالثة.

قلت: وهذا ضعيف، لأن فيه نوع ظلم، والله أعلم.

فَإِنْ نَشَرْتَ بِأَنْ مَنَعْتَهُ حَقَّهُ أَوْ أَجَابْتَهُ مُتَبَرِّمَةً وَعَظَمْتَ ثُمَّ يَهْجُرُهَا فِي الْكَلَامِ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ وَالْعُنْيَةِ وَالْمَحْرُورِ: وَالْمَضْجَعِ، ثَلَاثَةٌ أَهَامٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ كَلَامُ أَحْمَدَ بِأَلْهَجْرِ بِالْكَلامِ فَوْقَ
ثَلَاثَةٍ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ هُنَاكَ، «وَقَدْ هَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٣٣٥، م: ١٠٨٣).

وَفِي الْوَاضِحِ يَهْجُرُهَا فِي الْفِرَاشِ، فَإِنْ أَصَافَ إِلَيْهِ الْهَجْرَ فِي الْكَلَامِ وَدُخُولَهُ وَخُرُوجَهُ عَلَيْهَا جَازَ وَكَرِهَ، ثُمَّ يَضْرِبُهَا
غَيْرَ شَدِيدٍ، عَشْرَةَ فَأَقْبَلَ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا وَهُوَ حَسْبُهُ، قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ.
وَعَنْهُ: لَهُ ضَرْبُهَا أَوَّلًا.

وَالْأَخْمَدُ (١٠٧٤٢)، وَابْنُ خَالٍ (٤٨٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٤٣٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] «إِذَا بَايَعَتِ الْمَرْأَةُ
مُهَاجِرَةَ فِرَاشِ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ».
وَلَا يَمْلِكُ تَغْزِيرُهَا فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
وَنَقَلَ مُهْنًا هَلْ يَضْرِبُهَا عَلَى تَرْكِ زَكَوَاتِ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.
وَفِيهِ ضَعْفٌ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: يَضْرِبُهَا عَلَى فِرَاشِ اللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ]، قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يَمْلِكُكَ، وَلَا يَنْبَغِي
سُؤَالُهُ لِمَ ضَرَبَهَا، قَالَ أَحْمَدُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: الْأَوَّلَى تَرْكُهُ إِيقَافًا لِلْعَوْدَةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَتْرُكَهُ عَنِ الصَّبِيِّ لِإِصْلَاحِهِ.
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م: ٢٣٢٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَدِي شَيْئًا قَطُّ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ».
وَلِمُسْلِمٍ (٩٧٤) عَنْهَا فِي خُرُوجِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي اللَّيْلِ إِلَى الْبَيْتِ وَأَخْفَاهُ مِنْهَا: وَخَرَجَتْ فِي أَثَرِهِ فَقَامَ
فَاطِلَ الْقِيَامِ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتْ: ثُمَّ انْعَرَفْتُ فَاَنْعَرَفْتُ، فَاسْرَعْتُ فَاسْرَعْتُ، فَهَزَلْتُ فَهَزَلْتُ، فَاحْضَرْتُ
فَاحْضَرْتُ وَالْإِحْضَارُ الْعُدُوُّ فَسَبَّهْتُ فَدَخَلْتُ، فَدَخَلَ فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ! حَشَا وَابِيَّةٌ؟».
قُلْتُ: لَا شَيْءَ، قَالَ: «لَتُخْبِرَنِي أَوْ لَيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ».
قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي، فَأَخْبِرْتَهُ، فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي أَوْ جَعَنِي، ثُمَّ قَالَ: «أَطْلُتَنِي أَلَا يَحِيفُ اللَّهُ عَلَيْكَ
وَرَسُولُهُ؟».

حَشَا يَفْتَحُ الْمَاءَ الْمُهْتَلَةَ وَإِسْكَانَ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ مُقْصُورٌ، وَالْحَشَا الرُّسُو وَالنَّهْيُ الَّذِي يَغْرُضُ لِلْمُسْرَعِ فِي مَشْيِهِ
وَالْمُخْتَدِّ فِي كَلَامِهِ مِنْ إِرْتِفَاعِ النَّفْسِ وَتَوَاتُرِهِ، وَرَابِعَةٌ أَيْ مُرْتَبَعَةُ الْبَطْنِ، وَلَهَدَنِي يَفْتَحُ الْمَاءَ وَالذَّلَالُ الْمُهْتَلَةُ، وَيَرَوَى بِالزَّايِ،
وَمِمَّا يُتَقَارَبَانِ، يُقَالُ: لَهْدَةٌ بِخَفِيفِ الْمَاءِ وَتَشْبِيهِهَا أَيْ دَفْعُهُ وَتَقَالُ: لَهْرَةٌ أَيْ ضَرْبَةٌ بِجَمِيعِ كَفِّهِ فِي صَدْرِهِ، وَيَقْرَبُ مِنْهُمَا
لَكَرَةٌ وَكَرَةٌ، وَيَمْنَعُ مِنْهَا مَنْ عَلِمَ بِمَنْعِهِ حَقَّهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهُ، وَيَحْنِنُ جِسْرَتَهَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «خَيْرَكُمْ خَيْرَكُمْ لِنِسَائِهِمْ
وَأَنَا خَيْرَكُمْ لِأَهْلِي».

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣١٥٣، م: ١٤٦٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ
خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ فَإِنَّ ذَهَبَتْ قِيَمَةُ كَسْرَتِهِ وَإِنْ تَرَكَتْهُ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَلِهَا حُجٌّ فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ».
وَلِمُسْلِمٍ: «وَكَسْرُهَا طَلَاقُهَا».

وَالْأَخْمَدُ (٨/٥) مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ «فَدَارَهَا تَعِيشَ بِهَا».
وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ الْقَاضِي أَبَا يُونُسَ يَقُولُ: خَمْسَةٌ تَجِبُ عَلَى النَّاسِ مُدَارَاتُهُمْ: الْمَلِكُ السُّلْطَانُ،
وَالْقَاضِي الْمَأُولُ، وَالْمَرْوِيُّ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْعَالِمُ لِيَقْبَسَ مِنْ عِلْمِهِ، فَاسْتَحْسَنْتُ ذَلِكَ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ: لَا تَفْعَلُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الْهَبُ وَالْبَغْضُ.
وَنَقَلَ الْمَرْذُوقِيُّ: مَنْ لَمْ يَمُزَّ بِقَلِيلٍ مَا يَأْتِي بِهِ السُّفِيَّةُ أَقْرَ بِالْكَثِيرِ.
وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: مَتَى أَسْتَكَّ مِنَ الْجَاهِلِ عَادَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعَقْلِ مُوَيْخًا لَهُ عَلَى قُبْحِ مَا أَتَى بِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الْخُلُقُ
لَا يَبِينُ لَهُ عَلَى سَوَاءٍ أَدَبٍ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَجِبُ، وَمَا نَدِمَ حَلِيمٌ وَلَا سَاكِتٌ.

فَإِنْ شِئْتَ فَاجْعَلْ سَكُونَكَ أَجْزًا وَاحْتِقَارًا، أَوْ مَبِيًّا لِمُعَاوَنَةِ النَّاسِ لَكَ وَلِفَلَا تَقَعْ فِي إِثْمٍ.
وَتَقُلْ ابْنُ مَنْصُورٍ: حُسْنُ الْخُلُقِ أَنْ لَا تَغْضَبَ وَلَا تَحْتَدَّ وَتَقُلْ أَيْضًا: أَنْ يَحْتَمِلَ مِنَ النَّاسِ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ.
وَقَالَ ثَعْلَبُ: الْعَرَبُ يَقُولُ: صَبْرُكَ عَلَى أَدَى مَنْ تَعْرِفُهُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ اسْتِخْدَاثِ مَنْ لَا تَعْرِفُهُ.
وَكَانَ شَيْخُنَا يَقُولُ هَذَا الْمَعْنَى، وَحَدَّثَ رَجُلٌ لِأَخِيهِ مَا قِيلَ فِي الْعَاقِبَةِ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ، تَسْمَعُ مِنْهَا فِي التَّعَاوُلِ، فَقَالَ
أَخِي: الْعَاقِبَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ كُلُّهَا فِي التَّعَاوُلِ.
وَفِي «السُّنَنِ» (د: ٢١٤٠، ت: ٩١٤٧، ن: ١١٥٩، هـ: ١٨٥٢) مِنْ أَوْجُو عَنْهُ ﷺ قَالَ «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ
لَا حَبْرَ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا».
وَلَأَخِي (٣٤١/٤): حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَبْنَانًا يَحْتَمِلُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرٍ عَنْ يَسَارٍ عَنْ الْحَصَنِ بْنِ مُخَصِّنٍ: أَنَّ عَمَةً لَهُ أَنْتَ
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَذَاتُ زَوْجٍ أَنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْظُرِي أَيْنَ أَنْتِ مِنْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ جَنَّتُكَ وَتَارَكَ»، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.
وَلَابِنِ مَاجَةَ (١٨٥٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦١) وَحَسَنُهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا دَخَلَتْ
الْجَنَّةَ» وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَحَبُّ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعَةٌ: الْقَصْدُ عِنْدَ الْحَيَّةِ وَلَعَلَّةُ الْجِسْدِ
قَالَ: وَالْعَفْوُ عِنْدَ الْقَذْرَةِ، وَالْجَلْمُ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَالرَّفْقُ بِعِبَادِ اللَّهِ فِي كُلِّ خَالٍ.
وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَضَائِلٌ مَشْهُورَةٌ.
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اجْتَمَعَتِ الْحِكْمَاءُ عَلَى أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ وَهِيَ: لَا تَحْمِلَنَّ عَلَى قَلْبِكَ مَا لَا يُطِيقُ وَلَا تَعْمَلَنَّ عَمَلًا لَيْسَ
لَكَ فِيهِ مَنَفَعَةٌ، وَلَا تُثِقَنَّ بِأَمْرٍ، وَلَا تَغْتَرَّ بِالْمَالِ وَإِنْ كَثُرَ.
فَإِنْ أَدْعَى كُلٌّ مِنْهُمَا جَوْرَ صَاحِبِهِ اسْتَكْنَهَمَا الْحَاكِمُ قُرْبَ بَقَاةٍ يُشْرَفُ عَلَيْهِمَا، وَيَكْشِفُ عَنْهُمَا كَمَا يَكْشِفُ عَنْ عَذَابِهِ
وَأَفْلَاسٍ مِنْ خَيْرٍ بَاطِنَةٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ: وَيَلْزَمُهُمَا الْحَقُّ، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَتَشَاقَا بَعَثَ حَكَمَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ [مُسْلِمَيْنِ]، عَذْلَيْنِ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: ذَكَرْنِي، وَفِي الْحَرَمِيِّ وَالْفَقْهِ وَجْهَانِ (م ١٩، ٢٠) ^(١).

(١) (مسألة - ١٩ - ٢٠): قوله في الحكمين: (وفي الحرمة، والفقه وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١٩): هل يشترط في الحكمين الحرمة أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الحرر، والحواري الصغير، والزركشي.

أحدهما: يشترط فيهما الحرمة، وهو الصحيح، اختاره القاضي.

قال في الرعايتين: حرين، على الأصح، وصححه في النظم وتصحيح الحرر، وبه قطع في المذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب،
والخلاصة، والمنقح وتذكرة ابن عياد وغيرهم، وقدمه ابن منبج في شرحه.

والوجه الثاني: لا تشترط الحرمة فيهما، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والبلغة، والوجيز وجماعة، فإنهم لم يذكروه في الشروط.

وقال في المغني: وقال القاضي: يشترط كونهما حرين، قال: والأولى إن كانا وكيلين لم تعتبر الحرمة، وإن كانا حكمين اعتبرت. انتهى.

وقدم هذا في الكافي، ويأتي لفظه في المسألة التي بعدها.

(المسألة الثانية - ٢٠): هل يشترط كونهما فقيهين أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يشترط، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمنقح، والحرر، والوجيز، والحواري الصغير،

وغيرهم؛ لعدم ذكره في الشروط وقدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يشترط.

قال الزركشي: يشترط أن يكونا علمين بالجمع، والتفريق. انتهى.

قلت: أمّا اشتراط هذا فينبغي أن يكون عن غير نزاع في المذهب، وقد جزم به ابن منبج في شرحه وغيره.

وقال في الكافي: ومتى كانا حكمين اشترط كونهما فقيهين، وإن كانا وكيلين جاز أن يكونا عاميين. انتهى.

وهذا الثاني ضعيف.

فهذه عشرون مسألة في هذا الباب.

وفي الترغيب: لا يُعْتَبَرُ اجْتِهَادُهُ، وَإِنْ [مِثْلُهُ] مَا يُقَوِّضُهُ الْحَاكِمُ مِنْ مُعَيَّنٍ جُزْئِيٍّ كَقِسْمَةٍ، وَمِنْ أَهْلِيهِمَا أُولَى، يُوَكِّلُهُمَا الزَّوْجَانِ فِي فِعْلِ الْأَصْلَحِ مِنْ جَمْعٍ وَتَفْرِيقٍ بَعْوَضٍ وَذَوْنَةٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُمَا إِثْرَاءٌ، وَإِنْ أَثْرَاءٌ وَكَيْلُهَا بَرَاءٌ فِي الْخَلْعِ فَقَطْ، وَإِنْ شَرْطًا مَا لَا يُنَافِي بِكَاحٍ لَزِمَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا، كَثَرَكِ قَسَمٌ أَوْ نَقَعٌ، وَلَيَّمَنَ رَضِيَ الْعَوْدَ، وَلَا يُجْبَرَانِ عَلَى التَّوَكُّلِ. وَعَنْهُ: بَلَى بَعْوَضٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ أَبَيَا جَعَلَهُ لِلْحَكَمَيْنِ، اخْتَارَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَشَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ وَلَا يَنْقَطِعُ نَظَرُهُمَا بِغَيْبَةِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْأُولَى.

وَقِيلَ: وَالثَّانِيَةُ وَيَنْقَطِعُ بِجُنُونِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا، عَلَى الْأُولَى فَقَطْ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ عَلَى الْمَجْنُونِ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَالثَّانِيَةُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ بَقَاءُ الشَّقَاقِ وَحُضُورُ الْمُتَدَاعِيَيْنِ، وَهُوَ شَرْطٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الخلع

يَبَاحُ لِسَوْءِ عَشْرَةِ بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ، وَتُسْتَحَبُّ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي وَجُوبِهِ وَالزَّمُّ بِهِ بَغْضِ حُكَامِ الشَّامِ الْمُقَادِسَةِ الْفَضْلَاءِ، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا كَرِهْتَهُ حَلٌّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا أَطْعَمَهَا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «اتْرُدْنِي عَلَيْهِ حَذِيقَتَهُ؟» قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُخْتَلِفَاتِ هُنَّ الْمَنَافِقَاتِ.

وَقَالَ عُمَرُ: أَحْسَنُهَا وَلَوْ فِي بَيْتِ الزَّيْلِ.
وَالْمَذْهَبُ: يَكْرَهُ وَيَصِحُّ وَخَالَهِنَّ مُسْتَقِيمَةٌ.
وَعَنْهُ: يُحْرَمُ وَلَا يَصِحُّ، وَاعْتَبِرْ شَيْخِنَا خَوْفَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ بِالْوَاجِبِ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ، فَلَا يَجُوزُ انْفِرَاؤُهُمَا بِهِ، لِإِقْرَاءَةِ حَمْزَةٍ: «إِلَّا أَنْ يُخَافَا» [البقرة: ٢٢٩] بِالضَّمِّ، وَلَا يَصِحُّ (هـ).
مَعَ مَنَعِهِ حَقًّا وَظُلْمِهِ لِتَخْلِيلِ مِنْهُ، فَيَقَعُ رَجْعِيًّا إِنْ قِيلَ هُوَ طَلَاقٌ.
وَيَقِيلُ: بَاتِنًا إِنْ صَحَّ الْخُلْعُ بِلا عَوْضٍ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ بَطْلِيًّا لِتَخْلِيلِ لَمْ يَحْرَمُ (و هـ ش).
وَلَنَا نِزَاعٌ، قَالَهُ شَيْخِنَا، وَلَهُ قَصْدُهُ مَعَ ذَاتِيَّةٍ، نَصْرٌ عَلَيْهِ (م ق).

وَيَصِحُّ بِمَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَأَنْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ وَبَذَلَهُ لِمَوْضِعِهِ بِمَنْ يَصِحُّ تَرْغُهُ مِنْ زَوْجَةٍ، وَالْأَصَحُّ: وَغَيْرَهَا إِنْ سُمِّيَ عَوْضُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا وَضَمِنَهُ، كَبَدَلِ أَجْنَبِيٍّ عَوْضًا فِي اقْتِنَاءِ أُسْرٍ، لَا كَقَالَةٍ، وَكَذَا خَلَعَهَا بِمَالِهِ.
وَنَصْرٌ فِيمَنْ قَالَ: طَلَّقَ بَيْتِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرَهَا، فَعَقِلَ بَاتِنًا وَلَمْ يَتَزَّ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْآبِ، وَحَمَلَةُ الْقَاهِصِي وَغَيْرُهُ عَلَى جَهْلِ الزَّوْجِ وَالْأَفْخَلُ بِلا عَوْضٍ، وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ: طَلَّقَهَا إِنْ بَرَفَتْ مِنْهُ لَمْ تَطْلُقْ.
وَلَا يَطْلُقُ الْإِبْرَاءُ بِدَعْوَاهَا السُّفَهَاءُ، قَالَ شَيْخِنَا: وَلَوْ مَعَ بَيْتَةٍ أَنَّهَا سَفِيهَةٌ وَلَيْسَتْ تَحْتَ الْحَجَرِ، وَيَتَوَجَّهُ: بَلَى مَعَ بَيْتَةٍ.
وَقَالَ: وَلَوْ أَبْرَأَتْهُ وَوَلَدَتْ عِنْدَهُ وَمَالَهَا يَدُوهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ لَمْ يَصْدُقْ أَبُوهَا أَنَّهَا كَانَتْ سَفِيهَةً تَحْتَ حَجَرِهِ بِلا بَيْتَةٍ، وَإِنْ خَالَعَتْهُ مُتَبَيِّنَةً وَسَفِيهَةً أَذِنَ وَلِيَّهِنَّ أَوْ لَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِذْنُ فِي تَبَرُّعٍ، وَجُعِلَ طَلَاقًا وَقَعَ رَجْعِيًّا، فِي الْأَصَحِّ فَيُحْمَلُ.
وَخُلْعٌ وَلِيَّهَا بِمَالِهَا كَأَجْنَبِيٍّ.

وَيَقِيلُ: يَصِحُّ لَأَبِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الْمُنْهَجِ، نَقَلَ أَبُو الصَّفَرِ فِيمَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ صَغِيرًا بِصَغِيرَةٍ وَتَدَمَّ أَبَوَاهُمَا هَلْ تَرَى فِي فَسْخِهَا وَطَلَاقِهَا عَلَيْهِمَا شَيْءٌ؟ قَالَ: فِيهِ اخْتِلَافٌ وَأَرْجُو.
وَكَمْ يَرَى بِأَمْسَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَهُ قَوْلَانِ، وَالْعَمَلُ عِنْدِي عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْهُمَا عَلَيْهِمَا.
وَخُلْعُ الْأُمَةِ كَاسْتِدَائِيهَا يَصِحُّ بِإِذْنِ سَيِّدِ.
وَيَقِيلُ: وَدُونَهَا^(١)، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ.
فَعَنْهُ: يَتَعَلَّقُ بِرَبْقِيَّتِهَا، وَاخْتَارَ الْحَرْفِيُّ تَتَبِعَ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهَا (م ١)^(٢)، كَقَوْلِهِ مَهْرَهَا بِإِذْنِ مُطْلَقٍ، وَكَذَا مَكَاتِبُهُ.

(١) تنبيه: قوله: (وقيل: ودونها) الذي يظهر أن الصواب: (وقيل: ودونه) بضمير مذكر وأنه عائد إلى الإذن، وهو كذلك.
(٢) (مسألة - ١): قوله: (وخلع الأمة كاستدانتها، يصح بإذن سيئ، وقيل: وبدونها، جزم به في الترغيب، فعنه: يتعلق برقبته، واختار الحرقي تتبع به بعد عتقها). انتهى.
ما اختاره الحرقي هو الصحيح، قطع به الشيخ في المقتضب، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرز، والرعايتين، والحاوي الصغير.

والرواية التي ذكرها المصنف لم أطلع على من اختارها، وهذه المسألة شبيهة باستدانة الرقيق بغير إذن سيده، بل هي من جملة ذلك إذا وقع على شيء في الذمة، وقد قدم المصنف في آخر الحبر أن دينه بغير إذن سيده يتعلق برقبته، وقال: نقله الجماعة، واختار في الرعاية الكبرى أنها تتبع بمهر المثل.

وقال في المغني، والشرح: إن وقع على شيء في الذمة تعلق بدمتها، وإن وقع على عين فقياس المذهب: أنه لا شيء له إذا علم أنها أمة فقد علم أنها لا تملك العين، فيكون راضياً بغير عوض، قال الزركشي: فيلزم من هذا التعليل بطلان الخلع، على المشهور، لوقوعه بغير عوض. انتهى، وهو واضح.

وَمَنْ صَحَّ خُلِعَهُ قَبْضَ عَوْضَةٍ، عِنْدَ الْقَاضِي.

وَقَالَهُ أَحْمَدُ فِي الْعَبْدِ: كَمَكَاتِبٍ.

وَقِيلَ: يَقْبِضُهُ وَلِيٌّ وَسَيِّدٌ (م ٢) ^(١).

وَصَرِيحُهُ لَفْظُ الْخُلْعِ وَالْمُفَادَاةِ، وَكَذَا الْفَسْخُ.

وَقِيلَ: كِتَابَةٌ.

وَفِي الْوَاضِحِ رَجْعَةٌ: لَا، وَكِتَابَتُهُ نَحْوُ الْإِبَانَةِ وَالْتِبَرَةِ.

وَفِي الرُّوضَةِ: صَرِيحُهُ الْخُلْعُ أَوْ الْفَسْخُ أَوْ الْفِدَاءُ أَوْ بَارَاتُكَ، وَهُوَ بِصَرِيحِ طَلَاقٍ أَوْ يَتْنَةِ طَلَاقٍ بَاطِنٍ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، قَالَ شَيْخُنَا.

وَعَلَيْهِ ذَلْ كَلَامُ أَحْمَدَ وَقَدْ نَمَّاءُ أَصْحَابِهِ، وَمُرَادُهُ مَا قَالَ هَذَا اللَّهُ: رَأَيْتُ أَبِي كَانَ يُلْغِبُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ صَحَّ عَنْهُ: مَا أَجَازَهُ الْمَالُ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَصَحَّ عَنْهُ: الْخُلْعُ تَفْرِيقٌ وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَعَنْهُ بِصَرِيحِ خُلْعٍ فُسْخٌ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا، وَعَنْهُ عَكْسُهُ بَيِّنَةُ طَلَاقٍ، وَلَا يَفْعُ بِمَعْنَى مَنْ خُلِعَ طَلَاقًا، وَلَوْ رَاجَعَهَا بِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِلَّا إِنْ قُلْنَا: هُوَ طَلَقٌ، وَيَكُونُ بِلَا عَوْضٍ.

وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الرُّجْعَةِ فِيهِ، كَشَرْطِ خِيَارٍ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ قَدَرُ مَهْرٍ ^(٢)، وَقِيلَ: يَصِحُّ، لِقَعِ رَجْعِيًّا بِلَا عَوْضٍ.

وَأِنْ خَالَعَ بِلَا عَوْضٍ أَوْ بِمَحْرَمٍ يَعْلَمَانِيهِ لَمْ يَصِحَّ، لِقَعِ رَجْعِيًّا بَيِّنَةُ طَلَاقٍ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، وَجَعَلَهُ شَيْخُنَا كَمَقْدَرِ الْبَيْعِ حَتَّى فِي الْإِقَالَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ فُسْخًا بِلَا عَوْضٍ (ع).

وَاخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُهُ فِي الْإِنْصَارِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ جَوَازُهُ.

وَأِنْ تَخَالَعَ كَافِرَانِ بِمَحْرَمٍ يَعْلَمَانِيهِ ثُمَّ اسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ لَمَّا.

وَقِيلَ: لَهُ قِيَمَتُهُ.

وَقِيلَ: مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَيَكْرَهُ بِأَكْثَرِ مَا أُعْطِيَ، نَصْرٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَحْرَمُ وَتَرُدُّ الزَّيَادَةُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

فصل

وَأِنْ جَعَلَ عَوْضَهُ مَا لَا يَصِحُّ مَهْرًا لِجَهَالَةٍ أَوْ غَرَرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَصِحُّ، وَأَنَّهُ قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ أَبُو مُخَلَّمٍ الْجَوْزِيُّ أَنَّهُ كَالْمَهْرِ، وَالْمَذْهَبُ يَصِحُّ، فَيَجِبُ فِي ظَاهِرِ نَصِّ الْمُسَمَّى، فَعِي حَمَلِ شَجَرَةٍ أَوْ أَقْعَةٍ أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا أَوْ مَا

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومن صحَّ خُلِعَهُ قبض عَوْضَةٍ، عند القاضي، وقاله أحمد في العبد كمكاتيب، وقيل: يقبضه وليٌّ وسيدٌ).

انتهى قول القاضي.

قطع به في المنور، وقدمه في الحرر ونجريد العناية.

والقول الثاني: هو الصحيح، اختاره الشيخ، والشاوح.

قال أبو المعالي في النهاية: هذا أصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وبه قطع في البلغة، والهادي وغيرهما.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع وشرح ابن منبج، والرعايتين، والحاوي وغيرهم، وهو

الصواب، وموافق لقواعد المذهب، لكونهما محجورًا عليهما.

(٢) تنبيه: قوله: (ولا يصح شرط الرجعة فيه، فقيل: يلزمه قدر مهرها). انتهى.

صوابه: (وقيل: يلزمها)، بتأنيث الضمير؛ لأن المذهب يلزمها المسمى.

والقول الثاني: يلغو المسمى ويلزمها مهر المثل، ويعتدل أن يعود الضمير إلى الشخص السائل، فيعم كل سائل من المرأة، والأجنبي.

في يدها من ذراهم أو ما في يتيها من متاع ونحوه ما يحصل منه، فإن لم يحصل شيء وجب فيه وفيما يجهل مطلقاً، كتوب وعبد مطلق ما تناوله الاسم.

وقيل: يجب فيما يجهل مطلقاً مهرها، وفيما قد يتبين المسمى، فإن تبين عذمة فمهرها، والأصح: وإن لم تفر كحمل أمه، وعند أبي الخطاب: يصح في الكل بمهرها، وعلى رواية صحيحة بلا عوض يجب المسمى، كما تقدم، إلا أنه لا يلزمها شيء، لما بان عذمة، وهل يقع بآثاق؟ ينبغي على صحيحة بلا عوض، قاله الحلواني، إلا الفارة كمسألة الذراهم والمتاع، فيجب ثلاثة ذراهم، وما يسمى متاعاً، ذكر ابن عقيل في الفارة: لا يلزمها شيء، وإن قلنا في عبد مطلق: أنه الوسط في المهر، قلنا هنا.

وإن قال: إن أعطيتني عبداً فأنت طالق، بآثاق بسمي عبد يصح تعليقك، نص عليه. وقال القاضي: إن أعطته معيياً أو دون الوسط قلنا رده وأخذ بذله، وإن بان مفصوباً لم تطلق، كتعليقه على هروي فأعطته مروباً، ولو كان قال: إن أعطيتني هذا العبد أو التوب الهروي بآثاق ولو بان معيياً أو مروباً.

وقيل: له الرّد وأخذ القيمة بالصفة سليماً.

وفي الترخيب: في رجوعه بأرضه وجهان.

وأنه لو بان مستحق الدّم فقتل فأرض عينه.

وقيل: قيمته، [وأنه] إن بان الموصوف معيياً طالبها بسليم، وإن بان مفصوباً أو حرّاً لم تطلق. وعنه: بلى، وله قيمته، جزم به في الروضة وغيرها فقال: لو خالته على عبد فبان حرّاً أو مفصوباً أو بنفسه، صحّ ودفع بقيمته أو قيمة ما خرج.

وقيل: وكذا إن أعطيتني عبداً.

وفي الترخيب: وإن قال هذا المفصوب فوجهان، ثم إن وقع فرجعي.

وقيل: بآثاق، وعليها قيمته، وإن علقه على خمر أو الخمر فأعطته فرجعي.

فصل

وإن خالغ برضاع ولديه مدة معينة صحّ، فإن ماتت أو مات الولد رجّع، قيل: ببقية حقه، وهل يستحقه دفعة أو يوماً بيوم فيه وجهان وقيل: بأجرة المثل (م ٣، ٤)، وإن أطلق فحولان أو بقيتهما.

(١) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وإن خالغ برضاع ولديه مدة معينة صحّ، فإن ماتت أو مات الولد رجّع، قيل: ببقية حقه، وهل يستحقه دفعة أو يوماً بيوم؟ فيه وجهان، وقيل: بأجرة المثل). انتهى ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا خالغ برضاع ولديه مدة معينة ثم ماتت أو مات الولد فهل يرجع ببقية حقه أو بأجرة المثل؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يرجع ببقية حقه، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمهازي، والحرر، والنظم وتذكرة ابن عبدوس، والحاوي الصغير وغيرهم. وقدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: يرجع بأجرة المثل لما بقي، جزم به في المغني، والشرح، والكافي.

(المسألة الثانية - ٤): إذا قلنا: يرجع ببقية حقه فهل يستحقه دفعة واحدة أم يوماً بيوم؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يرجع يوماً بيوم، وهو الصحيح، اختاره القاضي في المجرد.

قال الشيخ الموفق، والشارح: هذا الصحيح.

قلت: وهو أقرب إلى العدل.

والوجه الثاني: يستحقه دفعة واحدة، قاله القاضي في الجامع.

وَكَذَا بِنَفْقَتِهِ، وَفِي اعْتِبَارِ قَدَرِهَا وَصِفَتِهَا وَجِهَانِ (م ٥)^(١)، وَيَصِحُّ بِنَفْقَتِهَا، فِي الْمُنْصُوصِ.
وَقِيلَ: إِنْ وَجِبَتْ بِالْعَقْدِ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ، وَجُزِمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ^(٢)، وَالْأَوَّلُ فَخْلَجٌ بِمَعْنَى
وَلَا خَالَعَ خَائِلًا فَأَبْرَأَتْهُ مِنْ نَفَقَةٍ حَمَلَهَا صَحَّ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا لَهُ حَتَّى تَقْطَعَهُ، نَقَلَ الْمُرُودِيُّ: إِذَا أَبْرَأَتْهُ مِنْ مَهْرِهَا، أَوْ
نَفَقَتِهَا وَلَهَا وَلَوْ فَلَهَا النَّفَقَةُ عَلَيْهِ إِذَا قَطَعَتْهُ، لِأَنَّهَا قَدْ أَبْرَأَتْهُ بِمَا يَجِبُ لَهَا مِنَ النَّفَقَةِ، فَإِذَا قَطَعَتْهُ فَلَهَا طَلَبُهُ بِنَفْقَتِهِ، وَكَذَا
السُّكْنَى.
وَتُعْتَبَرُ الصِّغَةُ مِنْهُمَا، فَيَقُولُ: خَلَعْتُكَ أَوْ فَسَخْتُ أَوْ قَاذَيْتُ عَلَى كَذَا، فَتَقُولُ: قَبِلْتُ أَوْ رَضِيتُ.
وَقِيلَ: وَتَذَكَّرُهُ، فَإِنْ قَالَتْ: أَخْلَعَنِي بِالْف، أَوْ عَلَى الْف، أَوْ وَلَكَ الْف، أَوْ طَلَقَنِي كَذَلِكَ، أَوْ إِنْ طَلَقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ
الْف، فَقَالَ عَلَى الْفَوْرَ وَقِيلَ: أَوْ التَّرَاخِي، جُزِمَ بِهِ فِي الْمُتَخَيَّرِ.
وَفِي الْمَحْزَرِّ: فِي الْمَجْلِسِ، وَقَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، فِي إِنْ طَلَقْتَنِي فَلَكَ الْفَ خَالَعْتُكَ أَوْ طَلَقْتُكَ.
وَقِيلَ: وَتَذَكَّرُ الْآلَفَ، طَلَقْتَ وَاسْتَحَقَّ مِنْ غَالِبٍ نَقْدَ الْجَلْدِ.
وَعَنْهُ: إِنْ قَالَتْ: أَخْلَعَنِي بِالْف، فَأَخَذَهُ وَسَكَتَ، بَانَتْ، وَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ إِجَابَتِهَا.
وَقِيلَ: يَنْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ، فَيَسْتَتِعُّ مِنْ قَبْضِ الْعَوَضِ لِيَقَعَ رَجْعِيًّا.
وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي: خَلَعْتُكَ، أَوْ أَخْلَعَنِي، وَتَحْوُهُمَا، عَلَى كَذَا، يُعْتَبَرُ الْقَبُولُ فِي الْمَجْلِسِ، إِنْ قُلْنَا: فَسَخَ بِعَوَضٍ، وَإِنْ
قُلْنَا: هُوَ فَسَخَ مِنْهُ مَجْرُودٌ فَكَالْإِبْرَاءِ وَالْإِسْقَاطِ لَا يُعْتَبَرُ قَبُولُ وَلَا جَوَازُ، فَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ فَسَخْتُ أَوْ خَلَعْتُ.
وَلَا يَصِحُّ بَلْفَظِ الْفِيَاءِ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: إِنْ بَدَلْتُ لِي فَقَدْ خَلَعْتُكَ^(٣).
قَالَ شَيْخُنَا: وَقَوْلُهَا: إِنْ طَلَقْتَنِي فَلَكَ كَذَا أَوْ أَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ، كَبْرًا طَلَقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ الْف، وَأَوَّلَى وَلَيْسَ فِيهِ نَزَاعٌ فِي

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وكذا بنفقته، وفي اعتبار قدرها وصفتها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير.

قال في الرعاية الكبرى: فإن صح الإطلاق فله نفقة مثله.

أحدهما: لا يعتبر قدرها وصفتها.

وقطع به في المغني، والشرح، وهذا الصحيح، ويرجع في ذلك إلى العرف، والعادة.

قال أبو بكر في الخلاف، والقاضي في الجامع الكبير: لا يعتبر قدرها وصفتها. انتهى.

والوجه الثاني: يعتبر ذلك، وهو ضعيف حيث كان ثم عادة.

(٢) تنبيهات: الأول: قوله: (ويصح بنفقته، في المنصوص، وقيل: إن وجبت بالعقد، وفيه روايتان، وجزم به في الفصول). انتهى.

مراده -والله أعلم- مجرد حكاية روايتين، لا أنه أطلقهما، لأنه قد قدم في كتاب النفقات أنه لا تلزمه النفقة إلا إذا تسلم من

يلزمه تسلمها أو بذلته هي أو ولي قال: (ومتى تسلم من يلزمه تسلمها أو بذلت هي أو ولي فلها النفقة، وعنه: تلزمه بالعقد مع عدم

منع من يلزمه تسلمها لو بذلته). انتهى.

(٣) الثاني: قوله: (ولا يصح تعليقه بقوله إن بذلت لي كذا فقد خلعتك). انتهى.

قطع هنا بأنه لا يصح تعليق الخلع على شرط، وقال في باب الشروط في البيع: ويصح تعليق الفسخ بشرط، ذكره في التعليق،

والمبهم، وذكر أبو الخطاب، والشيخ: لا، قال صاحب الرعاية فيما إذا أجره كل شهر بدرهم: إذا مضى شهر فقد فسختها، إنه يصح،

تعليق الخلع، وهو فسخ، على الأصح. انتهى.

فقدم هنا أنه يصح، وذكر كلام صاحب الرعاية وأقره عليه، قال ابن نصر الله: والأظهر أنه لا يصح، لأن الخلع عقد معاوضة

يتوقف على رضا المتعاقدين، فلم يصح تعليقه بشرط، كالبيع. انتهى.

الثالث: قوله: (ويصح بنفقته) أطلق النفقة، فظاهره سواء كانت واجبة أم لا.

وقال القاضي في الجامع: وصرح أنه يصح الخلع على نفقة الحائل التي تحيض والآيسة.

قال الشيخ تقي الدين: وهو الصواب، وله ماخذان، وذكرهما وأطال، وحمل شيخنا كلام المصنف على أنها حامل، وصرح به

الشيخ الموفق، والمجد وغيرهما من الأصحاب.

تَغْلِيْقُ الْبَرَاءَةِ بِشَرْطٍ، أَمَّا لَوْ تَزَمَّ دَيْنًا لَا عَلَى وَجْهِ الْمَعَاوَضَةِ، كَإِنْ تَزَوَّجْتَ فَكَفَّ فِي ذِمَّتِي أَلْفَ، أَوْ جَعَلْتَ لَكَ فِي ذِمَّتِي أَلْفًا، لَمْ يَلْزَمُهُ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ إِلَى شَهْرٍ فَطَلَّقَهَا قَبْلَهُ، فَلَا شَيْءَ لَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَتْ: مِنْ الْآنَ إِلَى شَهْرٍ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَهُ اسْتَحَقَّهُ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي مَهْرَ بَيْلِهَا، وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بِهِ، فَقَالَ: خَلَعْتُكَ، فَإِنْ كَانَ طَلَاقًا اسْتَحَقَّهُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ. وَقِيلَ: خَلَعَ بِلا عَوْضٍ.

وَفِي الرُّوضَةِ: يَصِحُّ وَلَهُ الْعَوْضُ، لِأَنَّ الْقَصْدَ أَنْ تَمْلِكَ نَفْسَهَا بِالطَّلَاقِ، وَحَصَلَ بِالْخَلْعِ. وَعَكْسُ الْمَسْأَلَةِ يَسْتَحِقُّ إِنْ كَانَ طَلَاقًا، وَإِلَّا فَوُجْهَانِ (م ٦) ^(١).

فَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقُّ فِيهِ وَقُوعِهِ رَجْعِيًّا اِحْتِمَالَانِ (م ٧) ^(٢).

وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ، أَوْ وَلَكَ أَلْفَ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا. قَالَ فِي الرُّوضَةِ: أَوْ اثْنَتَيْنِ اسْتَحَقَّهُ.

وَقِيلَ: إِنْ قَالَ: ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ قُلْتُهِ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، بَانَتْ بِالْأُولَى.

وَقِيلَ: بِالْكُلِّ ^(٣)، وَإِنْ ذَكَرَهُ عَقِبَ الثَّانِيَةِ بَانَتْ بِهَا وَالْأُولَى رَجْعِيَّةٌ وَلَعَنَ الثَّالِثَةَ، وَإِنْ قَالَتْ: ثَلَاثًا بِأَلْفٍ لَمْ يَسْتَحِقُّ إِلَّا بِهَا، وَلَوْ وَصَفَ طَلَقَهُ بَيِّنَتَيْنِ وَقُلْنَا بِهِ لِعَدَمِ التَّحْرِيمِ التَّامِّ وَإِنْ لَمْ يَصِفْهَا فَوَاحِدَةً رَجْعِيَّةٌ.

وَقِيلَ: بَائِنٌ بِثَلَاثَةٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ بِوَاحِدَةٍ اسْتَحَقَّهُ. وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ إِنْ جَهَلَتْ.

وَإِنْ قَالَ ابْتِدَاءً: أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ أَوْ: وَعَلَيْكَ أَلْفَ، فَقَبِلْتُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَأَجْرَاهُ فِي الْمَغْنِيِّ كَإِنْ أُعْطِيتَنِي بَانَتْ وَاسْتَحَقَّهُ، وَلَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَتَنَصُّهُ: يَقَعُ رَجْعِيًّا.

وَقِيلَ: يَقَعُ فِي الْأُولَى.

وَقِيلَ: وَالثَّانِيَةِ (م ٨) ^(٤).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وعكس المسألة يستحق إن كان طلاقًا، وإلا فوجهان). انتهى.

يعني: لو قالت اخلمي بالف، فقال: طلقتك، استحقها إن قلنا: الخلع طلاق، وإن قلنا: هو غير طلاق هل يستحقها؟ فيه وجهان. انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشرح.

أحدهما: لا يستحق شيئًا، وهو الصواب، لأن فيه غرضًا صحيحًا، وقدمه ابن رزوين في شرحه. والوجه الثاني: يستحقها.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (فإن لم يستحق ففي وقوعه رجعيًا احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: يقع رجعيًا وهو الصواب، لأنه طلاق وقع من غير عوض.

والقول الثاني: لا يقع شيئًا البتة.

(٣) تنبيه: قوله: (وإن قالت: طلقني واحدة بالف ونحوه، فقال: أنت طالق وطالق وطالق بانت بالأولة، وقيل: بالكل). انتهى.

قدم أنها تبين بالأولة، وهو قول القاضي في المجرد وغيره، وليس ماضيًا على قواعد المذهب من أن الواو لطلق الجمع، حتى قال بعضهم: إنه سهو، والصحيح هنا أنها تطلق ثلاثًا، ولا فرق بين قوله: طالق وطالق وطالق، وبين قوله: ثلاثًا، نبه على معنى ذلك في القواعد الأصولية، وهو واضح.

(٤) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قال ابتداءً: أنت طالق بالف، أو علي ألف، أو عليك ألف، ولم تقبل، فنصته: يقع رجعيًا، وقيل: يقع في الأولى، وقيل: والثانية). انتهى.

ظاهره إطلاق الخلاف، وظاهر كلامه في المغني، والشرح إطلاق الخلاف في الثانية.

وَحُرْجٌ مِنْ نَظِيرَتَيْنِ فِي الْوَقْتِ عَدَمُهُ فِيهِنَّ، وَلَا يَنْقَلِبُ بَايِنًا بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ.
وَقِيلَ: بَلَى فِي الْأَوَّلَتَيْنِ، قَالَ شَيْخُنَا مَعَ أَنَّ «عَلَى» لِلشَّرْطِ اتِّفَاقًا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَيْسَتْ لَهُ وَلَا لِمُعَاوَضَةٍ، لِعَدَمِ صِحَّةِ بَعَثِكَ تَوْبِي عَلَى يِنَارٍ.
وَأِنْ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتَاهُ: طَلَّقْنَا بِالْفَرِّ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً، بَأَنَتْ بِقِسْطِهَا، وَإِنْ قَالَتْهُ إِحْدَاهُمَا فَقِيلَ كَذَلِكَ.
وَقِيلَ: رَجَعِي. (م ٩).

= أحدهما: يقع رجعيًا في المسائل الثلاث، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه الأكثر.
وقطع به جمهور الأصحاب في الثالثة.

وقطع به في المسائل الثلاث في الوجيز ومنزور الأدمي ومتسخه، وتجريد العتابة، وغيرهم.
وقطع به في القاعدة الرابعة، والخمسين بعد المئة في المسألة الأولى، وقال: نص عليه، وقاله الأصحاب. انتهى.
قال ابن منجنا في شرحه عن الأولى، والثانية: هذا المذهب، وقدمه فيهما في القنع، والمحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي، وغيرهم،
وقيل: لا يقع في الجميع حتى تقبل، حكاها في الرعايتين، ولم أوه في غيرهما.
والظاهر أنه التخييع الذي خرج المصنف وغيره.
وقال القاضي في موضع: تطلق، إلا في الصورة الأولى فلا تطلق فيها حتى تقبل، وهي قوله: (بالف)، واختاره الشارح.
وقال ابن عقيل: لا تطلق إلا في الأخيرة، فلا تطلق في الأولى والثانية، وهو قوله: (بالف، وعلى ألف) حتى تقبل، وهو احتمال في المقتنع.

ونقل الشيخ في المغني ومن تابعه أن القاضي في المجرد قال: لا تطلق في قوله: (على ألف) حتى تقبل. انتهى.
هذا نقل الأصحاب في المسألة على التحرير.

تنبيه: ظهر مما تقدم أن نقل المصنف القولين الأخيرين غير موافق لما نقل عن الأصحاب من الخلاف، لأنه في القول الثاني أوقع
الطلاق في المسألة الأولى رجعيًا، وهو قوله: (بالف)، ولم يوقع في الثانية، والثالثة، وهو قوله: (على ألف)، أو: (وعليك ألف) حتى
تقبل، وأوقعه في القول الثالث في المسألة الأولى، والثانية رجعيًا، ولم يوقعه في الثالثة حتى تقبل، وهو مخالف للمنفرد عن الأصحاب.
والصواب: أن في كلامه نقصًا، وهو لفظة: (لا) بعد القول، وبه يستقيم الكلام، فتفسيره: (وقيل: لا يقع في الأولى، وقيل:
والثانية) لفظة: (لا) سقطت من الكاتب، فعلى هذا التقدير يكون موافقًا لما قاله القاضي الذي نقله عنه في الحاوي، واختاره الشارح،
أعني القول الثاني، وموافقًا لما قاله ابن عقيل، أعني القول الثالث، ولم يذكر المصنف ما نقله الشيخ عن القاضي في المجرد، والمصنف
تابع الشيخ في المحرر، فإنه وجد نسخة قرئت على المصنف وعليها خطأ.

وقال القاضي في موضع: لا تطلق إلا في الصورة الأولى، فعلى هذه النسخة تطلق في قوله: (بالف) رجعيًا، ولا تطلق في الثانية،
والثالثة، وهما قوله: (على ألف)، أو: (عليك ألف)، وهو مشكل، إذ لم ينقل أحد عن القاضي ولا غيره في قوله: (وعليك ألف)،
فلذلك لم أقر هذا المكان على الشيخ تقي الدين ابن تيمية كشط لفظة: (لا)، بقي.
وقال القاضي: تطلق إلا في الصورة الأولى، وهو موافق لما نقله في الحاوي عنه، واختاره الشارح، ولو اعتذر عن المصنف بأنه تابع
الشيخ في المحرر قلنا: لم يتابعه في القول الأخير، وهو اختيار ابن عقيل، فحصل بذلك الخلط، وعلى ما قدرنا يسزول الإشكال ويوافق
كلام الأصحاب، والله أعلم.

وفي الرعاية الصغرى تخييط في هذا المكان، رأيت بعض الأصحاب بثه عليه وهو غير ما وقع للمصنف ولصاحب المحرر.
(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن قالت امرأته: طلقنا بالف فرطلق واحدة بأت بقتطها، وإن قالت إحداهما فقيل كذلك، وقيل:
رجعي). انتهى.

أحدهما: هو رجعي لا شيء له، لعدم وجود الشرط، وهو الصحيح، صححه في المحرر.
وقدمه في الكافي.

قال في المغني: قياس قول أصحابنا لا يلزم الباذلة هنا شيء. انتهى.
والوجه الثاني: هي كائني قبلها، قال القاضي: هي كائني قبلها، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وإن قالت: طلقني به على أن لا تطلق ضرتي، أو أن تطلقها، صح شرطه وعوضه، فإن لم يف استحق في الأصح الأقل منه أو المسمى^(١).

فصل

إذا قال: متى، أو: إن أعطيتني، أو أقبضتني ألفاً، فأنت طالق، لزم من جهته، خلافاً لشيخنا، كالكتابة عنده، ووافق على شرط مخض، كان قدّم زيد. وقال: التعليق الذي يقصد به إيقاع الجزاء: إن كان معاوضة فهو معاوضة، ثم إن كانت لازمة فلازم وإلا فلا، فلا يلزم الخلع قبل القبول ولا الكتابة. وقول من قال: التعليق لازم دعوى مجردة وتبين بعطية ذلك فأكثر، وإذبه بإحضاره وإذنيها في قبضه ومملكه وإن تراخى، والمراد تعطيه بحيث يمكنه قبضه، كما في المنتخب والمغني وغيرهما. وفي الترغيب وجهاً في أن أقبضتني فأحضرته ولم يقبضه، فلو قبضه فهل يملكه فيقع بائناً، أم لا فيقع رجعيًا؟ فيه احتمالان (م ١٠)^(٢). وقيل: يكفي عدة ينقو برأسه بلا وزن، لحصول المقصد فلا تكفي وإزالة ناقصة عدداً كذلك، والسبيكة لا تسمى ذراهم.

وإن قال ليرشيدتين: أنما طالقان باللف، فقبلته إحداهما، طلقت في الأصح بقسطها، وإن قاله ليرشيدة ومميّزة، وإذا: إن شئتما، فقالنا: قد شئنا، طلقت الرشيدة بقسطها منه، عند أبي بكر، وعند ابن حامد يقسط بقدر مهريهما، وذكره الشيخ ظاهر المذهب (م ١١)^(٣). والمميّزة تطلق رجعية كسبيته. وعنه: لا مميّزة لمميّزة، كدونها. فلا طلاق إن خالعت في مرض موتهما بزائد على إرثه.

(١) تنبيه: قوله: (فإن لم يف استحق في الأصح الأقل منه أو المسمى).

قال ابن نصر الله: صوابه: (منه، ومن المسمى)، وإنما استحق ذلك لكونه لم يطلق إلا بعوض، فإذا لم يسلم له رجع إلى ما رضي بكونه عوضاً وهو المسمى إن كان أقل من الألف، وإلا فله الألف؛ لأنه رضي به عوضاً عنها وعن شيء آخر، فإذا جعله كله عنها كان أحظ له.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (فلو قبضه فهل يملكه فيقع بائناً أو لا فيقع رجعيًا؟ فيه احتمالان). انتهى.

يعني: إذا قال لها: متى أو إذا أو إن أعطيتني أو أقبضتني ألفاً فأنت طالق لزم من جهته، فلو قبضه فهل يملكه فيقع بائناً أم لا يملكه فيقع رجعيًا؟ أطلق الخلاف فيه، مع أنه يحتمل أن يكون من تنمّة كلام صاحب الترغيب، وهو أولى، لقوله قبل ذلك: وتبين بعطيته ذلك فأكثر، وعلى تقدير أن يكون أطلق الخلاف فيه نذكر الصحيح منهما. أحدهما: يكون بائناً، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى في هذه المسألة: فإذا أحضرته في المجلس أو غيره وأذنت في قبضه على فور أو تراخ بائنت منه بطلقة ومملكه وإن لم يقبضه، وكذا قال في الصغرى، ولم يقل: (وملكه)، وكذا قال في الحاوي ولم يقل: (ملكه وإن لم يقبضه)، وهو مراد، والله أعلم. والقول الثاني: لا يقع بائناً بل رجعيًا، وهو ضعيف.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن قال لمكلفت ومميّزة: أنما طالقان باللف، إن شئتما فقالنا قد شئنا طلقت الرشيدة بقسطها منه عند أبي بكر، وعند ابن حامد يقسط بقدر مهريهما، وذكره الشيخ ظاهر المذهب). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب.

قول أبي بكر هو الصحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وبه قطع في المنع، والمحرز، والوجيز وشرح ابن رزين، والنور وغيرهم.

وقدّمه في الخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وقول ابن حامد ذكر الشيخ وتبعه الشارح أنه ظاهر المذهب.

وقيل: وعلى مهرها، فللورثة منعة.

وإن طلقها في مَرَّهٍ ثُمَّ أَوْصَى أَوْ أَقْرَ لَهَا بِشَيْءٍ أَخَذَتْهُ إِنْ كَانَ دُونَ إِرْثِهَا، وَإِنْ حَاطَهَا فِي الْخُلْعِ فَعِنَ رَأْسِ الْمَالِ.
وَأَنْ خَالَعَ وَكِيلَهُ مُطْلَقًا بِمَهْرٍ أَوْ بِمَا قَدَّرَ لَهُ فَكَثُرَ أَوْ وَكِيلَهُمَا مُطْلَقًا بِمَهْرٍ أَوْ بِمَا قَدَّرْتَهُ لَهُ فَاقْلُ صَحَّ، وَإِنْ زَادَ وَكِيلَهَا أَوْ نَقَصَ وَكِيلَهُ فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ.

وقيل: في المقدَّر.

وقيل: لا يَصِحُّ مِنْ وَكِيلِهِ.

وقيل: يَصِحُّ وَيُضْمَنُ الْوَكِيلُ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةَ.

وقيل: يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَجُنْدُ الْقَاضِي: لَا يَضْمَنُ وَكِيلَهَا، لِأَنَّهُ يَقْبَلُ الْعَقْدَ لَهَا لَا مُطْلَقًا وَلَا لِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الشَّرَاءِ (م ١٥، ١٢).^(١)

(١) (مسألة - ١٢ - ١٥): قوله: (وإن خالع وكيله مطلقاً بمهرها أو بما قدر له فأكثر أو وكيلها مطلقاً بمهرها أو بما قدرته [له] فأقل صَحَّ، وإن زاد وكيلها أو نقص وكيله فقيل: لا يَصِحُّ، وقيل: في المقدَّر، وقيل: لا يَصِحُّ مِنْ وَكِيلِهِ. وقيل: يَصِحُّ وَيُضْمَنُ الْوَكِيلُ النِّقْصَ، وَالزِّيَادَةَ، وقيل: يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُهَا: وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا يَضْمَنُ وَكِيلَهَا، لِأَنَّهُ يَقْبَلُ الْعَقْدَ لَهَا لَا مُطْلَقًا وَلَا لِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ الشَّرَاءِ). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١٢): ولو وكَّلَ الزَّوْجُ فِي خُلْعِ امْرَأَتِهِ مُطْلَقًا، فَخَالَعَ بِمَهْرٍ فَازِيدَ، صَحَّ، وَإِنْ نَقَصَ صَحَّ وَرَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ، عَلَى الصَّحِيحِ، اخْتَارَهَا ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرِهِ، وَصَحَّحَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ وَتَجَرِيدِ الْعِنَايَةِ. وقطع به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحاوي وغيرهم، ويحتمل أن يثير بين قبوله ناقصاً وبين ردِّه وله الترجمة، وهذا الاحتمال للقاضي وأبي الخطاب، ولم يذكره المصنِّف، وقيل: يجب مهر مثلها، وهذا احتمال للقاضي أيضاً، وقيل: لا يَصِحُّ الْخُلْعُ، قَدَّمَهُ فِي النِّظْمِ وَصَحَّحَهُ، وَاليه ميل الشيخ، والشارح، وهو ظاهر قول ابن حامد، والقاضي، وأطلق الأول والأخير في المحرر، والشرح.

(المسألة الثانية - ١٣): لو عَيَّنَ لَهُ الْعَوْضُ نَقْصَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ الْخُلْعُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَالْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ، وَالشَّارِحُ، وَصَحَّحَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالنِّظْمِ.

وقدَّمه في الخلاصة، وجزم به في المنور.

وقال أبو بكر: يَصِحُّ وَيَرْجَعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِالنِّقْصِ.

قال في الفائدة العشرين: هذا المنصوص عن أحمد، قال ابن منبجاً في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب في الوكالة، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والحاوي الصغير وغيرهم.

(المسألة الثالثة - ١٤ والرابعة - ١٥): لو وكَّلت المرأة في ذلك فخَالَعَ بِمَهْرٍ فَمَا دُونَ أَوْ بِمَا عَيْتَتْهُ فَمَا دُونَ صَحَّ، وَلِزِمَ الْوَكِيلُ الزِّيَادَةَ، عَلَى الصَّحِيحِ، صَحَّحَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ.

وقطع به في الهداية، والمذهب، والحاوي الصغير، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في المنفي، والكافي، والشرح.

وقال القاضي: عليها مهر مثلها، ولا شيء على وكيلها، لما علَّله به المصنِّف، وقيل: لا يَصِحُّ، صَحَّحَهُ النَّازِمُ.

قال ابن منبجاً في شرحه: هذا المذهب.

وقدَّمه في المقنع، ويحتمل أن يَصِحَّ وَتَبْطُلُ الزِّيَادَةُ، يَعْنِي: أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ الْوَكِيلَ وَلَا غَيْرَهُ، وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ فِي الْمَعِينِ، وَتَصِحُّ فِي غَيْرِهِ، وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعَبِ: إِذَا وَكَّلتَهُ وَأَطْلَقْتَ لَا يَلْزِمُهَا إِلَّا مِقْدَارُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَهْرُ الْمَثَلِ، وَقَالَ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مَا عَيْتَتْ لَهُ: يَلْزِمُ الْوَكِيلَ الزِّيَادَةَ.

وقال ابن البناء: يلزمها أكثر الأمرين من مهر مثلها أو المسمى.

وخلع وكيله بلا مال لغو.
 وقيل: يصح إن صح بلا عوض، وإلا رجعيًا، ويصح من وكيلها.
 وإن خالف جنسًا أو خلولا أو نقد بلد فقيل كذا.
 وقيل: لا يصح (م ١٦) (١).
 وتولي الوكيل فيه لطرفيه كنيكاح، وإذا تخالفا تراجعا بما بينهما من حقوق النكاح، كوقوعه بلفظ طلاق.
 وعنه: تسقط بالسكوت عنها، إلا نفقة العدة وما خولج بهغضيه.
 وإن ادعى مخالفتها بعتة فأنكرته أو قالت: خالعتك غيري، بأتت وتخلف لنفي العوض، وإن اعترفت وقالت ضمنته غيري أو في ذمتي قال في ذمتك لزمتها، وإن اختلفا في قدر عوضه أو صفته أو تأجيله قيل قولها.
 وعنه: قوله.
 وقيل: إن لم يجاوز المهر، وخرج التخالف إن لم يكن بلفظ طلاق وله المهر.
 ومن حلف بطلاق أو عتق على شيء ثم أبانها وباعه ثم عاد إليه فيمينه باقية، لأن غرضه منعه في ملكه، كقوله لأجنبي: إن طلقته فعتدي حرًا أو زوجي طالق، بخلاف اليمين بالله، لحيث وانعقادها وجعلها في غير ملك.
 وعنه: لا ذكره شيخنا، وذكره أيضًا قولاً.
 وعنه: في العتق تنحل يمينه بفعل المخلوف عليه قبل العود، جزم به أبو محمد الجوزي في كتابه الطريق الأقرب فيه وفي الطلاق، وخرج جماعة مثله في الطلاق، وجزم في الرخصة بالسوية بينهما.
 وفي الترجيب: وأولى، وذكره ابن الجوزي رواية، واختاره التميمي.
 وكذا: إن بنت بني ثم تزوجتك فأنت طالق، فبأتت ثم تزوجها.
 وفي التعليق احتمالان: لا يقع، كتعليقه بالملك.
 قال أحمد فمن طلق واحدة ثم قال: إن راجعتك فأنت طالق ثلاثاً: إن كان هذا القول تغليظاً عليها في أن لا تعود إليه فمتى عادت إليه في العدة أو بعدها طلقت.
 ويحرم الخلع حيلة لإسقاط يمين الطلاق، ولا يقع، جزم به ابن بطه في مصنف له فيها، وذكر عن الأجرى ذلك، وجزم به في عيون المسائل، والقاضي في الخلاف، واحتج بأشياء، منها قول عمر: الحليف حنث أو ندم.
 رواه ابن بطه، ورواه الدارقطني في الأفراد مرفوعاً.
 وكذا في الانبصار، وقال: إنه محرم عند أصحابنا، وكذا قال في المغني: هذا يفعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق، والليل خلد لا تلج ما حرم الله، فلز اعتقد البيئونة ففعل ما حلف فكتمطلق معتقد أجنبي فبين امرأته، ذكره شيخنا، وقال: خلع اليمين هل يقع رجعيًا أو لغوًا وهو أقوى؟ فيه نزاع، لأن قصده ضده كالمحلل، وشد في الرعية فقال: يحرم الخلع حيلة ويقع في الأصح، ويتوجه أن هذه المسألة وقصد المحلل التحليل وقصد أحد المتعاقدين قصدًا محرمًا كبيع عصير بمن يتخذ خمرًا على حد واجب، فيقال في كل منهما ما قيل في الأخرى.
 وفي واضح ابن عقيل: يستحب إعلام المستفتي بمذهب غيره إن كان أهلاً للرخصة، كطالب للتخلص من الربا فبدله إلى من يرى التحليل للخلاص منه والخلع بعدم وقوع الطلاق.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن خالف جنسًا أو خلولا أو نقد بلد فقيل كذلك، وقيل: لا يصح). انتهى.

عدم الصحة مطلقاً هو الصحيح، قال الشيخ الموفق، والشارح: القياس أنه لا يصح هنا.

قال في الكافي، والرعية: لا يصح.

وقال القاضي: القياس أن يلزم الوكيل الذي أذن فيه، ويكون ما خالعه به، ورده الشيخ، والشارح.

فهذه ست عشرة مسألة في هذا الباب.

ومن كتاب البيع إلى هنا ثمان مئة وأربع وعشرون مسألة على التحرير.

كتاب الطلاق

يَبَاحُ لِلْحَاجَةِ، وَيَكْرَهُ لغيرِهَا.
وَعَنْ: لَا.
وَعَنْ: يُحْرَمُ، وَيَسْتَحَبُّ لِتَرْكِهَا صَلَاةٌ وَحَقَّةٌ وَنَحْوُهُمَا، كَتَضَرُّرِهَا بِالنِّكَاحِ.
وَعَنْ: يَجِبُ لِعَقَّةٍ.
وَعَنْ: وَغَيْرِهَا، فَإِنْ تَرَكَ حَقًّا لِلَّهِ فَهِيَ كَهَوِّ فَتَحْتَلِمُ، وَالزَّانَا لَا يَفْسُخُ بِكَاحَا، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.
وَتَقُلُّ الْمُرُودِيُّ فَيَمْنُ يُسْكِرُ زَوْجَ أَخِيهِ يُحَوِّلُهَا إِلَيْهِ، وَعَنْ: أَهْمَا، أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
وَيَجِبُ فِي الْمَوْلَى، وَالْحَكَمَتَيْنِ.
وَعَنْ: لَا.
وَعَنْ: وَلَا مَرَأِيَةٍ.
وَعَنْ: الْعَدْلُ.
فَإِنْ أَمَرَتْهُ أُمُّ قُصَّةٍ: لَا يُعْجَبِي طَلَاقُهُ، وَنَمَتُهُ شَيْخَتَا مِنْهُ وَنَصٌّ فِي بَيْعِ السَّرِيَّةِ: إِنْ خُفِتْ عَلَى نَفْسِكَ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ.
وَكَذَا نَصٌّ فِيمَا إِذَا مَنَعَهُ مِنَ التَّزْوِيجِ.
وَيَصِحُّ مِنْ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ حَتَّى كِتَابِي وَنَفْسِي، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَكَذَا مُمَيَّزٌ بِعَقْلِهِ نَقْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْ: ابْنُ عَشَرَ.
وَعَنْ: اثْنَتَيْ عَشْرَةَ.
وَعَنْ: لَا يَقَعُ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمَحْرَمِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَدِيمُ.
وَعَنْ: لِأَبٍ صَغِيرٍ وَمُتَجَنِّونَ فَقَطُّ الطَّلَاقُ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: هِيَ أَشْنَهْرُ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَكَذَا سَيِّدُهُمَا، وَقَاسَ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى الْحَاكِمِ يُطَلَّقُ عَلَى صَغِيرٍ وَمُتَجَنِّونَ بِالْإِعْسَارِ وَتَزْوُجُ الصَّغِيرِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ: يَمْلِكُهُ غَيْرُ أَبِي إِنْ مَلَكَ تَزْوِيجُهُ، وَأَطْنَهُ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ وَلَمْ يَحْتَجِ الشَّيْخُ لِلْمَنْعِ، بَلْ قَالَ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.
وَطَّلَاقٌ مُرْتَدٌّ مُوقُوفٌ، وَإِنْ تَعَجَّلْتَ الْفَرْقَةَ فَبَاطِلٌ، وَتَزْوِيجُهُ بَاطِلٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ كَرَجَعْتِهِ وَفِي التَّبَصُّرَةِ، وَالتَّرْغِيبِ رَوَايَةٌ: يَصِحُّ، وَأَخَذَهُ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ رَوَايَةِ عَدَمِ إِفْرَاقٍ وَلَدِيهِ زَمَنٌ رَوَاهُ بِجَزِيَّةٍ.
وَقِيلَ: يَصِحُّ مُرْتَدٌّ لِمُرْتَدَّةٍ.
وَتُعْتَبَرُ إِزَادَةُ لَفْظِ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ، فَلَا طَّلَاقَ لِقَوِيهِ بِكَرَرِهِ وَحَاكٍ عَنْ نَفْسِهِ، خِلَافًا لِيَعْنَصِ الشَّافِعِيَّةِ، حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ كَثِيرًا، وَتَأْيِيدُ وَزَائِلُ الْعَقْلِ.
وَلَوْ ذَكَرَ الْمَغْنِيُّ عَلَيْهِ أَوْ الْمَحْجُونُ لَمَّا أَتَاهُ أَنَّهُ طَلَّقَ وَقَعُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا فَيَمْنُ جُنُونُهُ بِذَهَابِ مَعْرِفَتِهِ بِالْكَلِّيَّةِ، فَأَمَّا الْمُبْرَسَمُ وَمَنْ بِهِ يَشَافُ فَلَا يَقَعُ، وَفِي الرُّوْحَانَةِ أَنَّ الْمُبْرَسَمَ، وَالْمُسْوَسَ إِنْ عَقَلَ الطَّلَاقَ لَزِمَهُ.
وَيَدْخُلُ فِي كَلَامِهِمْ مَنْ غَضِبَ حَتَّى أَغْمِيَ [عَلَيْهِ] أَوْ غَشِيَ عَلَيْهِ، قَالَ شَيْخُنَا: بَلَا زَيْبٍ، ذَكَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمَ لَا، وَيَقَعُ مِنْ غَيْرِهِ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، لِأَنَّ «أَبَا مُوسَى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَحِيلُهُ، فَوَجَدَهُ غَضَبًا فَحَلَفَ لَا يَحْمِلُهُمْ وَكَفَّرَ الْحَدِيثَ.»
«وَسَأَلَ رَجُلٌ عَنْ عَمَلِهِ الْإِبِلِ، فَقَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتُهُ وَاحْمَرَّ وَجْهُهُ ثُمَّ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا الْحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.
وَجَنَّتُهُ مَثَلُ الْوَاوِ، مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ.
وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ «أَنَّهُ لَمَّا أُبْطِغَ عَلَيْهِمْ فِي الْخُرُوجِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَّبُوا الْبَابَ، فَخَرَجَ مُغَضَّبًا...» الْحَدِيثُ.

ولأنه قول ابن عباس، ولأنه من باطن كالحجة الحاملة على الزنا، وعند شيخنا إن غيره ولم يؤل عقله لم يقع، لأنه الجأ وحمله عليه فأوقعه وهو يكرهه لئلا يترتب منه، فلم يبق له قصد صحيح، فهو كالمكره، ولهذا لا يجاب دعاءه على نفسه وماله، ولا يلزمه نذر الطاعة فيه.

وفي صحة حكمه الخلاف، وإنما انعقدت يمينه، لأن ضررها يؤول بالكفارة، وهذا إلتاف.

وروى أحمد (٢٦٤٠٣): «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق».

قال في رواية حنبل: يريد الغضب، ذكره أبو بكر ولم يذكر خلافة.

وقال أبو داود: أظنه الغضب، وهذا، والقياس على المكره يدل أن يمينه لا تنعقد، ويخص ظاهر الدليل بهذا، أما الغضب سيرا فلا يؤثر ذلك فيقع، وعليه يحمل نذر الغضب، وفيه نظر، لظاهر قصة ليلى بنت العجمي التي أفتاها الصحابة في قولها هي يهودية ونصرانية وكذا، وكذا، وعليه حمل صاحب المحرر حكمه للزبير.

ولمن اختار هذا أن يحمل الأخبار المذكورة عليه، وإن كان كثيرا، كظاهر خبر زيد، فلأنه منصرف، ولهذا ذكر في شرح مسلم أنه لا يكره حكمه منه، أما لو طلق غيرها أو تصرف بغيره صح، وفي الفتون: من ذيق الزرع ومكأرم الأخلاق أن لا يقبل البدل في احتياج الطبع وهو كيد السكران، وقيل أن يصح رأي مع فورة طبع من حزن أو سرور أو حق الحش أو غضب، فإذا بدل في فورة ذلك يعقبه الندم، ومن هنا لا يقضي غضبان.

وإذا أرادت علم ذلك فاحتبر نفسك.

وقد ندم أبو بكر على إخراجيه بالثر، والحسن على المثلثة، فمن هنا وجب التوقف إلى حين الاعتدال.

وقال ابن الجوزي: من الذنوب المختصة بالقلب الغضب، وإنما ينشأ من اعتقاد الكبر على المغضوب عليه، ثم ذكر النهي عنه، وإذا كلمته عجزا عن الشفقي احتقن في الباطن، فصار حيفا يثير الحسد، والطمع فيه.

وفي البخاري (٢٢٨٠): «باب إذا لعن المسلم يهوديا عند الغضب» ثم روى قصة الأنصاري لما سمع اليهودي يقول: «واللذي أصطفى موسى على البشر فغضب فلطمه، وأخبر النبي ﷺ بذلك»، ولأنه «عليه الصلاة والسلام نهى عن الغضب فقال لرجل: لا تغضب».

رواه البخاري (٥٧٦٥).

والمحال لا ينهي عنه، وما حرم لا يمنع ترتب الأحكام مع وجود العقل، كالحكم، وظهر من هذا أنه إن زال عقله به

إن علو فكسرك علير فيه، وإلا كبتج، وظهر الجواب عن فعل ورد مع غضب، والله أعلم.

ويقع بمن زال عقله بسكر محرم وعنه، لا اختاره أبو بكر، والشيخ وشيخنا وقال: كمنكره لم يأنم، في الأصح ونقل الميموني: كنت أقول: يقع حتى يثبت قلب علي أنه لا يقع.

ونقل أبو طالب: الذي لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة، والذي يأمر به أتى اثنين: حرمها عليه وأحلها لغيره، وعنه الوقف وهو من يخلط في كلامه أو لم يعرف ثوبه أو هذى.

وذكر شيخنا وجهها: أن الخلاف فيمن قد يفهم، وإلا لم يقع، قال شيخنا: وزعم طائفة من أصحاب (م ش) وأحمد أن النزاع إنما هو في النشوان الذي قد يفهم ويغلط، فأما الذي تم سكره بحيث لا يفهم ما يقول: فإنه لا يقع به، قولا واجدا، والأئمة الكبار جعلوا النزاع في الجميع، والروايتان في أقواله وكل فعل يعتبر العقل له.

وعنه: في حد.

وعنه: وقول كمنجنون، وغيرهما كصاح، وعنه أنه فيما يستعمل به كعقيقه وقيل كصاح، قال جماعة: ولا تصح عبادة.

وقال شيخنا: ولا تقبل صلاته أربعين يوما حتى يتوب، للخبر، وقاله الإمام أحمد، والنج ونحوه كجنون، لأنه لا لذة به، نص عليه.

وذكر جماعة: يقع لئلا يحرره، ولهذا يعز ز قال شيخنا: قصد إزالة العقل بلا سبب شرعي محرم.

وفي الواضح: إن تداوى بينج فسكر لم يقع، وهو ظاهر كلام جماعة.

وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ ظُلْمًا وَعَنَهُ: مِنْ سُلْطَانٍ يُلَاقِيهِ بِضَرْبِهِ أَوْ حَبْسِهِ، وَالْأَصَحُّ أَوْ يُولَدِيهِ، وَيَتَوَجَّهُ أَوْ، وَالِدِيهِ وَنَحْوَهُ أَوْ اخْذَ مَالٍ يَضُرُّهُ، أَوْ هُدَّةً بِأَحَدِهَا قَادِرٌ يَطْنُ إِيْقَاعَهُ فَطُلُقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَضُرُّهُ بِلَا تَهْدِيدٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ، لَمْ يَقَعْ.

وَعَنَهُ: إِنْ هُدَّةً يَقْتُلُ، أَوْ قَطَعَ عَضْوًا، فَإِكْرَاهُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ: إِخْرَاقُ مَنْ يُؤْلِمُهُ إِكْرَاهًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْوَاضِحِ، قَالَ الْقَاضِي الْإِكْرَاهُ يَخْتَلِفُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَهُوَ قَوْلُ حَسَنٍ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: لَا يَقَعُ مِنْ مَكْرِهِ بِمَضْرُوبٍ لَا وَشْتَمَ وَتَوَعَّدَ لِسَوْفَةٍ، وَإِنْ سَحَرَهُ لِيُطْلَقَ فَإِكْرَاهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَأَنْ تَرَكَ التَّأْوِيلَ بِلَا عَدْرِ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى مَبْهَمَةٍ فَطُلُقَ مُعَيَّنَةً فَوَجْهَانِ (م ١، ٢) (١).

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: هَلْ يَقَعُ لَعْنًا أَوْ يَقَعُ بَيْنَهُ طَلَاقٌ فَقَطُّ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَكَذَا عِنْفُهُ وَتَمِيئُهُ وَنَحْوُهُمَا.

وَعَنَهُ: تَتَعَقَّدُ بَعِيْنُهُ، وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهَا غَيْرَهَا.

وَلَا يَقَالُ: لَوْ كَانَ الْوَعْدُ إِكْرَاهًا لَكُنَّا مَكْرَهَيْنِ عَلَى الْعِيَادَاتِ فَلَا قِرَابَ، لِأَنَّ أَصْحَابَنَا قَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّمَا

مَكْرَهُونَ عَلَيْهِمَا، وَالثَّوَابُ بِفَضْلِهِ لَا مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ عِنْدَنَا، ثُمَّ الْعِيَادَاتُ تَفْعَلُ لِلرَّغْبَةِ، ذِكْرُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَيَقَعُ بَابُنَا فِي نِكَاحٍ

مُخْتَلَفٍ فِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ كَحُكْمِ بَصِيْحَةِ الْعَقْدِ وَهُوَ إِنَّمَا يَكْتَسِفُ خَافِيًا أَوْ يَنْعَدُ وَأَيْعًا، وَتَقُلُّ ابْنُ الْقَاسِمِ: قَدْ قَامَ مَقَامُ النِّكَاحِ

الصَّحِيحِ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا.

وَعَنَهُ: يَقَعُ إِنْ اعْتَقَدَ صِحَّتَهُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبُ، وَالتَّلْخِصُ.

وَيَجُوزُ فِي خِيَصٍ، وَكَذَا جِئْتُ فِي بَيْعٍ قَاسِدٍ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ وَتَعْلِيلِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ.

وَأَنْ سَلَّمَ فَلِإِسْقَاطِهِ حَقَّ الْبَائِعِ، وَلَا يَلْزَمُ نِكَاحُ الْمُرْتَدَّةِ، وَالْمُعْتَدَّةِ، فَإِنَّهُ كَمَسَالَتَيْنَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، قَالَهُ فِي عَيُونِ

السَّائِلِ.

وَعَنَهُ: يَقَعُ فِي بَاطِلٍ إِجْمَاعًا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَلَا يَقَعُ فِي نِكَاحٍ قُضِيَ قَبْلَ إِجَازَتِهِ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِلَا إِذْنٍ فَطُلُقَ سَيِّدُهُ جَارَ طَلَاقِهِ وَفُرَّقَ بَيْنَهُمَا.

وَنَقَلَ مُهَنَّادٌ: إِنْ طُلُقَ الْعَبْدُ بِأَمْرِ سَيِّدِهِ أَوْ لَا لَمْ يَجْزُ.

وَأَنْ تَزَوَّجَ مُطْلَقَةً ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ فَطُلُقَهَا، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا أَعْرِفُ رَوَايَةً، وَإِنْ سَلَّمَ فَلِلْإِجْمَاعِ بَعْدُ.

وَقَالَ حَفِيدُهُ عَنْ بَعْضِ مُحَقِّقِي أَصْحَابِهِ: إِنْ بَقِيَ مُجْتَهِدٌ يُفْتِي بِهِ وَقَعَ، وَالْأَثْبَتُ عَلَى انْقِصَادِ الْإِجْمَاعِ: هَلْ يَمْنَعُ بَقَاءُ

حُكْمٍ خِلَافَ سَبَقٍ وَعَلَى الْعَمَلِ بِمَذَاهِبِ الْمَوْتَى، وَلَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ.

وَقَدْ بَنَى أَحْمَدُ مَذْهَبَهُ فِي أَحْكَامِ الْمُقْدُودِ عَلَى الْأَجْزَاءِ، فَاسْتَقَطَ مَهْرٌ مُجَوِّبٌ تَحْتَ أَحْيَافِهَا أَوْ أَبْيَافِهَا.

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وإن ترك التأويل بلا عذر أو أكره على مبهمه فطلق معينة فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصولية، ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا ترك المكره التأويل بلا عذر فهل يقع الطلاق أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يقع، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وبه قطع في المعنى، والشرح ونصره، ويأتي كلام الزركشي.

والوجه الثاني: تطلق.

وقال في الرعاية الكبرى: وقيل: إن نوى المكره ظلمًا غير الظاهر نفعه تأويله، وإن ترك ذلك جهلاً أو دهمشة لم يضره، وإن تركه

بلا عذر احتمل وجهين. انتهى.

وقال الزركشي: لا نزاع عند العامة أنه إذا لم ينو الطلاق ولم يتأول بلا عذر أنه لا يقع، ولا بين حمدان احتمالاً بالوقوع، والحالة

هذه. انتهى.

(المسألة الثانية - ٢): إذا أكره على الطلاق بمبهمه فطلق معينة فهل يقع الطلاق أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم فيها كالتخييل قبلها خلافاً ومذهباً.

قلت: الذي يظهر أن الوقوع هنا أقوى من التي قبلها، فإن عدوله عن المهمة إلى معينة يدل على نوع إرادة، والله أعلم.

فصل

السنة لم يرد: إيقاع واحدة في طهر لم يجامع فيه، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، وإن طلق مذخوراً بها في حيض أو طهر وطهر فيه حرم ووقع، نص عليه.
وفي المخور: وكذا أنت طالق في آخر طهره ولم يطق فيه، وكلام الكل واختاره شيخنا مباح إلا على رواية القروء الأظهر.
وفي الترغيب: تحملها ماء في معنى وطء، قال: وكذا وطؤها في غير قبل، لوجوب العدة، فيتوجه الخلاف، وتستحب رجعتها.

وفي الموجز، والتبصرة، والترغيب رواية: تجب.
وعنه: في حيض، اختاره في الإرشاد، والمهجع.
وطاؤها في الطهر المتعقب للرجعة بدعة، في ظاهر المذهب، اختاره الأكثر، ذكره شيخنا.
وعنه: يجوز، واختار في الترغيب: ويلزمه وطؤها.
وإن علقة بقيام فقامت حائضاً ففي الانتصار مباح.
وفي الترغيب: بدعي، وفي الرعاية: يحتل وجهين.
وذكر الشيخ إن علقة بقدميه فقدم في حيضها، فبدعة، ولا إثم (م ٣) (١).
وإن طلقها ثلاثاً.

وقيل: أو يثنى بكلمة أو كلمتين في طهر فأكثر، وقع ويحرم، اختاره الأكثر.
وعنه: في الطهر لا الأظهر.
وعنه: لا يحرم، اختاره الحرقي، وقدمه في الروضة وغيرها، فعليها: يكره، ذكره جماعة.
وتقل أبو طالب: هو طلاق السنة، ولا بدعة بعد رجعة أو عقلة.
وقدم في الانتصار رواية تحريمه حتى تغرق العدة (هـ).
وجزم به في الروضة فيما إذا رجع.

قال: لأنه طول العدة، وأنه معنى نهيه: «ولا تمسكوهن ضراراً لينتدوا» [البقرة: ٢٣١].
ولم يوقع شيخنا طلاق خالص وفي طهر وطهر فيه، وأوقع من ثلاث مجموعة أو مفردة قبل رجعة واحدة، وقال: إنه لا يعلم أحداً فرق بين الصورتين.

وحكاها فيها عن جده، لأنه مخجور عليه إذن فلا يصح، كالمقود المحرمة بحق الله.
ومنع ابن عقيل في الواضح في مسألة النهي وفوعة في حيض، لأن النهي للفساد.
وقال عن قول عمر في إيقاع الثلاث: إنما جعله لإكثارهم منه، فعاقبهم على الإكثار منه لما عصوا بجمع الثلاث،

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن علقة بقيام فقامت حائضاً ففي الانتصار: مباح).
وفي الترغيب: بدعي.

وفي الرعاية يحتل وجهين، وذكر الشيخ إن علقة بقدميه فقدم في حيضها فبدعة ولا إثم. انتهى.
قطع في الرعاية الصغرى بأنه إذا وقع ما كان علقة وهي حائض أنه يجرم ويقع. انتهى.
قلت: يحتل إن علم وقوع الطلاق وهي حائض حرم، وإلا فلا، ولعله مرادهم.

ويحتل أيضاً: أن يبنى ذلك على علّة الطلاق في الحيض، فأكثر الأصحاب قالوا: العلّة في منع الطلاق فيه تطويل العدة، فعلى هذا يكون بدعيًا، اللهم إلا أن يقال: العلّة تطويل العدة مع قصد المضارة، فلا يكون بدعيًا.

وقال أبو الخطاب: العلّة كونه في زمن رغبة عنها، فعليه لا يكون بدعيًا.
وهذان الاحتمالان قد فتح الله علينا بهما، ولكل واحد منهما وجه، فله الحمد والمنة.

فَيَكُونُ عَقُوبَةً لِمَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ، مِنَ التَّعْزِيرِ الَّذِي يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْأَئِمَّةِ، كَالزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي حَدِّ الْحُمْرِ لَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنْهَا وَأَطْهَرُوهَا سَاعَتَ الزِّيَادَةِ عَقُوبَةً.

ثُمَّ هَذِهِ الْعَقُوبَةُ إِنْ كَانَتْ لَارِزَةً مُؤَيَّدَةً كَانَتْ حَدًّا، كَمَا يَقُولُهُ مِنْ يَقُولُهُ فِي جَلْدِ الثَّمَانِينَ فِي الْحُمْرِ، وَمَنْ يَقُولُ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ بِمَنْ جَمَعَهَا، وَإِنْ كَانَ الْمَرْجِعُ فِيهَا إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ كَانَتْ تَعْزِيرًا، وَمَنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ اتَّفَقَتْ النُّصُوصُ، وَالْأَثَارُ، لَكِنْ فِيهِ عَقُوبَةٌ بِتَحْرِيمِ مَا تُمْكِنُ إِبَاحَتُهُ لَهُ، وَهَذَا كَالْتَّعْزِيرِ بِالْعُقُوبَاتِ الْمَالِيَّةِ، وَهُوَ أَجْوَدُ مِنَ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ طَلَاقِ السُّكْرَانِ عَقُوبَةً، لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ مُحَرَّمٌ يَعْلَمُ قَابِلُهُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَإِذَا أَقْضِيَ لِبِقَاعِ الثَّلَاثِ إِلَى التَّحْلِيلِ كَانَ تَرْكُ إِبْقَاعِهَا خَيْرًا مِنْ إِبْقَاعِهَا، وَيُؤَذِّنُ لَهُمْ فِي التَّحْلِيلِ.

وَلَعَلَّ إِبْقَاعَ بَعْضٍ مِنْ أَوْقَعِ الطَّلَاقِ بِالْخِلَافِ بِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّ الْخَالَفَ بِالْزُّدْرِ يُخَيَّرُ بَيْنَ التَّخْفِيرِ، وَالْإِمْنَاءِ، فَإِذَا قَصَدَ عَقُوبَتَهُ لِئَلَّا يَفْعَلَ ذَلِكَ أَمَرَ بِالْإِمْنَاءِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لِابْنِهِ: أَقْنَيْتُكَ بِقَوْلِ اللَّيْثِ، وَإِنْ عُدْتَ أَقْنَيْتُكَ بِقَوْلِ مَالِكٍ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، وَالذِّهْنِ، فَرَأَى سَابِقًا لَهُ أَنْ يَفْهِيَ ابْنَهُ ابْتِدَاءً بِالرُّخْصَةِ، فَإِنْ أَصْرَ عَلَى فِعْلٍ مَا نَهَى عَنْهُ أَقْنَاهُ بِالضَّدِّ، وَهَذَا هُوَ بَعْثُهُ هُوَ التَّعْزِيرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالشَّدِيدِ، إِمَّا فِي الْإِجَابِ وَإِمَّا فِي التَّحْرِيمِ فَإِنَّ الْعَقُوبَةَ بِالْإِجَابِ كَالْعَقُوبَةِ بِالتَّحْرِيمِ.

وَحَدِيثُ رُكَانَةٍ ضَعْفُهُ أَحْمَدُ، وَلَيْسَ فِيهِ إِذَا أَرَادَ الثَّلَاثُ بَيَانُ حُكْمِهِ، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ جَوَازَ الزَّامِ بِالثَّلَاثِ يَكُونُ قَدْ عَمِلَ بِمَوْجِبِ دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ، وَقَدْ يَكُونُ اسْتِنْفَاهُ لِمُسْتَحَقَّاقِ التَّعْزِيرِ بِجَمْعِ الثَّلَاثِ، فَيَتَأَقَّبُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَغْتَاطُ عَلَيْهِ كَمَا اغْتِاطَ عَلَى ابْنِ عَمَرَ لَمَّا طَلَّقَ فِي الْحَبِصِ، لَكِنْ التَّعْزِيرُ لِمَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ، وَكَانُوا قَدْ عَلِمُوا النُّهْيَ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَبِصِ.

وَالْعَجَزُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ ضِدُّ الْكَيْسِ يَسْتَحِقُّ الْعَقُوبَةَ فَيُوقِعُ بِهِ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَلْغُهُ أَنْ هَذَا الطَّلَاقُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَقُوبَةَ، قَالَ: وَقَدْ يُقَالُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَمْرٌ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لِمَنْ صَامَ فِي السُّفَرِ أَنْ يُعِيدَ لِمَتَانَعِهِ مِنْ قَبُولِ الرُّخْصَةِ.

وَكَثِيرٌ مَا يَكُونُ التَّرَاوُعُ وَقِيعًا فِيمَا يُسَوِّغُ فِيهِ الْأَمْرَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَقَالَ: إِنْ مِنْ ذَلِكَ يَنْبَغُ أَمْتُهُاتِ الْأَوَّلَى، لِيُولِي الْأَمْرَ مَنْعُ النَّاسِ مِنْهُ إِذَا رَأَاهُ مُصْلَحَةً، وَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ فِي ذَلِكَ.

وَلَا سُنَّةٌ وَلَا بَدْعَةٌ لِغَيْرِ مَدْخُولِ بِهَا وَصَغِيرَةٍ وَأَيْسَةٍ، وَمَنْ بَانَ حَمْلُهَا مُطْلَقًا. وَعَنْهُ: بَلَى، مِنْ جِهَةِ الْعَدُوِّ، وَقَوْلُ ابْنِ مَنصُورٍ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُطْلَقَ خَائِفًا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا. وَعَنْهُ: سُنَّةُ الْوَقْتِ تَبَيَّنَتْ لِحَامِلِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، فَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبَدْعَةِ طَلَّقْتَ بِالْوَضْعِ، وَعَلَى الْأَوَّلَى لَوْ قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ طَلَّقْتَ، وَلِلْبَدْعَةِ طَلَّقْتَ، وَقَعْنَا، وَيُذَيِّنُ بَيْنَهُ فِي غَيْرِ أَيْسَةٍ إِذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ. وَفِي الْوَاضِحِ وَجْهٌ: لَا، وَفِي الْحُكْمِ وَجْهَانِ (م ٤) (١).

وَإِنْ قَالَ لِمَنْ هُمَا لَهَا فَوَاحِدَةٌ فِي الْحَالِ وَوَاحِدَةٌ فِي ضِدِّ خَالِهَا، إِذَنْ. وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ، وَالْبَدْعَةِ يَصْغِيَانِ وَقَعَتْ إِذَنْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى، لِتَبْعِيضِ كُلِّ طَلْفَةٍ، وَالْأَصَحُّ وَقُوعُ الثَّالِثَةِ فِي

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ولا سنة ولا بدعة لغير مدخول بها وصغيرة وأيسة ومن بان حملها). ثم قال: لو قال لإحداهن أنت طالق للسنة طلاقة، وللبدعة طلاقة، وقعنا، ويدين بينه في غير أيسة إذا صارت من أهل ذلك. وفي الحكم وجهان). انتهى.

يعني إذا قال: أردت طلاقها في زمن يصير طلاقاً فيه للسنة إن قال: للسنة، أو للبدعة إن قال: للبدعة. وهذا الوجهان ذكرهما القاضي، وأطلقهما في المغني، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم. أحدهما: يقبل، وهو الصحيح.

قال الشيخ الموفق، والشارح: هذا أشبه بمذهب أحمد، لأنه فسر كلامه بما يحتمله. والوجه الثاني: لا يقبل، وهو ظاهر كلامه في المنور.

ضِدَّ خَالِهَا إِذْنًا، وَإِنْ نَوَى تَأْخِيرَ بُتْنَيْنِ فِيهِ الْحُكْمَ وَجْهَانِ (م ٥)^(١).
 وَإِنْ قَالَ لِمَنْ هُمَا لَهَا: أَنْتَ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ، طَلَّقْتَ إِنْ كَانَتْ فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَأَ فِيهِ، وَإِلَّا بِوُجُودِهِ، وَإِنْ قَالَ لِلْبِدْعَةِ
 فَبِالْعَكْسِ، وَفِي الثَّلَاثِ الرَّوَايَتَانِ^(٢).
 وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ فَعَلَى الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ السَّابِقَةِ.
 وَالْقُرْءُ الْحَيْضُ، فَيَقَعُ بِتَغْلِيْقِهِ عَلَيْهِ بِالْحَائِضِ، وَعَلَى أَنَّهَا الْأَطْهَارُ يَقَعُ إِذْنٌ إِلَّا حَائِضًا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَفِي صَغِيرَةٍ
 وَجْهَانِ (م ٦)^(٣).
 وَأَقْبَحُهُ وَأَسْمَجُهُ كَقَوْلِهِ لِلْبِدْعَةِ، وَأَحْسَنُهُ وَأَجْمَلُهُ وَأَقْرَبُهُ وَأَعْدَلُهُ وَأَكْمَلُهُ وَأَتَمُّهُ وَأَسَنُّهُ كَالسُّنَّةِ، فَإِنْ نَوَى أَحْسَنَ
 أَحْوَالِكُمْ وَأَقْبَحَهَا كَوْنِكَ مُطَلَّقَةً وَقَعَ إِذْنًا، كَقَوْلِهِ: طَلَّقْتُ حَسَنَةً قَبِيحَةً، وَإِنْ نَوَى بِأَحْسَنِهِ زَمَنَ الْبِدْعَةِ لِشَبْهِهِ بِخَلْقِهَا الْقَبِيحِ
 أَوْ بِأَقْبَحِهِ زَمَنَ السُّنَّةِ لِقَبْحِ عَشْرَتِهَا فِيهِ الْحُكْمَ وَجْهَانِ (م ٧)^(٤).
 وَيَحْزُرُ تَطْلِيقُ وَكِيلٍ مُطَلَّقٍ وَقَتَ بِدْعَةٍ، وَفِي وَقْعِهِ وَجْهَانِ (م ٨)^(٥).

(١) (مسألة - ٥) قوله: (وإن قال: ثلاثاً للسُّنَّةِ، والبدعة نصفين وقعت إذن عند ابن أبي موسى، والأصحُّ وقوعُ الثالثة في ضِدِّ
 حالها إذا، وإن نوى تأخير بُتْنَيْنِ في الحكم وجهان). انتهى.
 أحدهما: يقبل، وهو الصحيح، قال الشيخ في المغني، والشارح: هذا أظهر: (وَالْوَجْهُ الثَّانِي) لا يقبل في الحكم، لأنَّه فسر كلامه
 بأخفِّ مما يلزمه حالة الإطلاق.
 قلت: وهو قويٌّ.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن قال للبدعة بالعكس، وفي الثَّلَاثِ الرَّوَايَتَانِ).
 يعني: اللَّتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ ثَلَاثًا، هل هو للبدعة أم لا؟
 وقَدَّمَ المصنِّفُ أَنَّهُ يَحْزُرُ، وَقَالَ: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَقَوْلُهُ: (وإن قال: ثلاثاً للسُّنَّةِ فعلى الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ السَّابِقَةِ)؛ يعني: في المسألة
 الْمُتَقَدِّمَةُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: (وعنه: في الطَّهْرِ لَا الْأَطْهَارَ)، وَقَدَّمَ الْوُقُوعَ، وَالتَّحْرِيمَ وَرَوَايَةً ثَالِثَةً بِعَدَمِ التَّحْرِيمِ.
 (٣) (مسألة - ٦): قوله: (والقُرْءُ الْحَيْضُ فيقع بتعليقه عليه بالحائض، وعلى أَنَّهَا الْأَطْهَارُ يقع إذن إِلَّا حَائِضًا لم يدخل بها، وفي
 صَغِيرَةٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والمحرَّر، والشرح، وشرح ابن منبج، والرَّعَايَتَيْنِ، والنَّظْمُ، والحارِثِيُّ الصَّغِيرُ وغيرهم.
 أحدهما: تطلق في الحال طَلَّقَ، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة
 وغيرهم.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا تَطْلُقُ إِلَّا فِي طَهْرٍ بَعْدَ حَيْضٍ مُتَجَدِّدٍ.
 (٤) (مسألة - ٧) قوله: (وإن نوى بأحسنه زمن البدعة لشبهه بخُلُقِهَا الْقَبِيحِ أَوْ بِأَقْبَحِهِ زَمَنَ السُّنَّةِ لِقَبْحِ عَشْرَتِهَا فَنُفِيَ الْحُكْمَ
 وَجْهَانِ). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.
 قال في الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى: وَقِيلَ: إِنْ قَالَ فِي أَحْسَنِ الطَّلَاقِ وَغَوْهَ: أَرَدْتَ طَلَاقَ الْبِدْعَةِ، وَفِي أَقْبَحِ الطَّلَاقِ وَغَوْهَ: أَرَدْتَ طَلَاقَ
 السُّنَّةِ، قَبْلَ فِي الْأَغْلَظِ عَلَيْهِ، وَدَيْنٌ فِي الْأَخْفِ، وَهَلْ يَقْبَلُ حُكْمًا؟ خَرَّجَ فِيهِ وَجْهَانِ. انتهى.
 أحدهما: يقبل في الحكم.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَقْبَلُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى شَيْءٍ فَيَعْمَلُ بِهِ.
 (٥) (مسألة - ٨) قوله: (ويحزُرُ تَطْلِيقُ وَكِيلٍ مُطَلَّقٍ وَقَتَ بِدْعَةٍ، وَفِي وَقْعِهِ وَجْهَانِ). انتهى.
 وأطلقهما في المحرَّر.

أحدهما: يحزُرُ ويقع، قدَّمه في الرَّعَايَتَيْنِ، والحارِثِيُّ الصَّغِيرُ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
 قال في الهداية، والمستوعب، والمقنع وغيرهم: له أَنْ يَطْلُقَ مَنْ شَاءَ.
 وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَحْزُرُ وَلَا يَقَعُ، صَحَّحَهُ النَّازِمُ، وَهُوَ قَوِيٌّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ وَكِيلًا فِيهِ شَرْعًا.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: الزَّوْجُ يَمْلِكُهُ بِمِلْكِهِ مَحَلَّهُ، وَلَمْ يُعْلَلِ الْأَزْجِيُّ عَدَمَ الْوُقُوعِ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ أَمْرِ الشَّارِعِ، فَإِنْ أَوْقَعَهُ وَقَتْ
بِدْعَةٍ أَوْ ثَلَاثًا فظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَقَعُ، وَيَتَوَجَّهُ عَدَمُهُ^(١).

(١) تنبيه: قول المصنّف بعد ذلك بسطرٍ بعد كلام الأزجي: فإن أوقعه وقت بدعةٍ أو ثلاثًا فظاهر كلامهم: يقع، ويتوجه عدمه. انتهى.

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَتَمَّةِ كَلَامِ الْأَزْجِيِّ، وَهُوَ أَوَّلَى. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ، وَيَكُونُ زَادَ الثَّلَاثَ، فَيَحْصِلُ فِي كَلَامِهِ خِلَافٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَطْلَقَ فِي الْخِلَافِ فِي وَقْعِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَدَّمَ الْوُقُوعَ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ صَرَّحَ أَوَّلًا أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَيْنِ، وَهَذَا لَمْ يَنْقُلْ عَنِ الْأَصْحَابِ فِي ذَلِكَ تَصْرِيحًا، وَإِنَّمَا قَالَ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ، وَذَكَرَ مِنْ عِنْدِهِ تَوْجِيهًا، وَإِنْ أَعْدَنَاهُ إِلَى كَلَامِ الْأَزْجِيِّ انْتَفَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَهَذِهِ ثَمَانِي مَسَائِلَ فِي هَذَا الْبَابِ.

باب صريح الطلاق وكنايته

وصريحه: لفظ الطلاق وما تصرف منه بغير أمر ومضارع. وعنه: أنت مطلقة (وم).

وقيل: وطلقتك كناية، فيتوجه عليه أنه يحتمل الإنشاء، والخبر، وعلى الأول هو إنشاء، وذكر القاضي في مسألة الأمر أن العقود الشرعية بلفظ الماضي أخبار.

وقال شيخنا: هذه الصيغة إنشاء من حيث إنها هي التي أثبت الحكم وبها تم، وهي أخبار لدلائلها على المعنى الذي في النفس، فإن فتح ثاء أنت طلقت، خلافاً لأبي بكر وأبي الوفاء.

ويتوجه على الخلاف لو قالت له لمن قال لها: كلماً قلت لي ولم أقل لك مثله فانت طالق، فقال: لها مثله، طلقت، ولو علقة، ولو كسر التاء تخلص وبقي معلقاً، ذكره ابن عقيل ثم قال: وله جواب آخر بقوله بفتح التاء فلا يجب، قال ابن الجوزي وله التماسي إلى قبيل الموت.

وقيل: لا يقع شيء، لأن استثناء ذلك معلوم بالقرينة، فزوجتك بفتح التاء ونحوه يتوجه مثله، وصححه الشيخ. وقيل: من عامي.

وفي الرعاية: يصح جهلاً أو عجزاً، وإلا احتمل وجهين.

وقال الحرقلي وأبو بكر ونصرة القاضي وغيره.

وفي الواضح: اختاره الأكثر الفراق، والسراح كالطلاق.

وقيل: وكذا الإطلاق، فيقع بصريه جده أو هزل.

وعنه: بينه أو قرينة غضب أو سؤالها ونحوه.

فإن أراد طاهراً فغلط، أو أن يقول: إن قمت فترك الشرط ولم يرد طلاقاً أو نوى بطلان من وثاق أو من نكاح سابق لم تطلق، ويدين باطلاً.

وعنه: لا، كهازل، على الأصح، وفي الحكم ولا قرينة روايتان (م ١) (١).

وقيل في نكاح سابق: يقبل إن وجد.

وكذا قوله: أنت طالق ثم قال أرذت إن قمت.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن أراد طاهراً فغلط أو أن يقول: إن قمت فترك الشرط، ولم يرد طلاقاً، أو نوى بطلان من وثاق أو من نكاح سابق لم تطلق، ويدين باطلاً، وعنه لا، وفي الحكم، ولا قرينة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغني، والهادي، والبلغة وتجريد العناية وغيرهم، وأطلقهما في المنع، وشرح ابن منجأ إلى في قوله: أردت أن أقول: إن قمت فترك الشرط، وأطلقهما في المحرر في الأخيرة.

إحداهما: يقبل وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وقطع به في الوجيز ومنتخب الأدمي في غير مسألة إرادة الشرط، وقدمه ابن رزين.

وفي الكافي إلا في قوله أردت أنها مطلقة من زوج كان قبلي، وكان كذلك، فاطلق فيه وجهان.

وقدمه في الشرح إلا في إرادة الشرط.

والرواية الثانية: لا يقبل.

قال في الخلاصة: لم يقبل في الحكم، على الأصح.

قال في إدراك الغاية لم يقبل في الحكم في الأظهر.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدمه في المحرر إلا في الأخيرة، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

وقيل: لا يُقبلُ (م ٢) (١).
 وتَوَجَّهَ مِثْلُهُ إِنْ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ شَهِدَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ وَأَدْعَى أَنْ مَعَهُ شَرْطًا آخَرَ، وَأَوْقَعَهُ فِي الْفَنُونِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لَا
 فَقَهَا الْبَصْرَةَ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْأَصُولِ قَبُولُ قَوْلِ إِنْسَانٍ فِي رَدِّ قَوْلِ شَاهِدَيْنِ، كَمَا لَوْ أَقْرَأَهُ وَكَيْلُ فُلَانٍ أَوْ يَبِيعُ ثُمَّ ادَّعَى
 عَزْلًا أَوْ خِيَارًا.
 وَإِنْ ضَرَبَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ قَبَّلَهَا أَوْ أَطْعَمَهَا وَنَحْوَهُ وَقَالَ هَذَا طَلَاكَ، فَتَنَصُّهُ: صَرِيحٌ، فَإِنْ نَوَى أَنَّهُ سَبَبُهُ فَبِهِ
 الْحُكْمُ وَجَهَانٌ.
 وَعَنْهُ: كِتَابَةٌ (٣)، (٤)، كَقَوْلِهِ بَعْدَ فِعْلٍ مِنْهَا أَوْ قَوْلِهِ: أَنْتِ عَاقِلَةٌ هَذَا طَلَاكَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ أَطْعَمَهَا أَوْ سَقَاهَا فَفِي كَوْنِهِ كَالضَّرْبِ وَجَهَانٌ.
 وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا شَيْءَ، وَقَعَ، فِي الْأَصَحِّ، وَعَكْسُهُ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لَا.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا قوله أنت طالق ثم قال: أردت إن قمت، وقيل: لا يقبل). انتهى.
 قال في الهداية، والكافي: يخرج فيها روايتان.
 وأطلقهما في المستوعب، والمذهب وغيرهما.
 إحداهما: لا يقبل، وهو الصحيح، قطع به في المقتنع وقال: نص عليه، وشرح ابن منبج، والوجيز وغيرهم.
 وقدمه في المحرر، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
 والرواية الثانية: يقبل، وقول المصنف: (وقيل: لا يقبل) يعني: وإن قبل في المسائل التي قبلها.
 وهو الذي قطع به في المغني، وشرح ابن منبج، والوجيز وغيرهم.
 وفرق ابن منبج بينها وبين التي قبلها.
 (٢) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وإن ضربها أو أخرجها من دارها أو قبَّلها أو أطعمها ونحوه وقال: هذا طلاقك، فنصه صريح،
 فإن نوى أنه سببه ففي الحكم وجهان، وعنه كناية). انتهى.
 ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا فعل بها ما قال المصنف وقال هذا طلاقك، فهل هذا صريح أو كناية؟
 ظاهر كلامه إطلاق الخلاف.
 إحداهما: هو صريح، وهو الصحيح، نص عليه، واختاره ابن حامد وغيره، وجزم به في المقتنع، والكافي، والخلاصة، والوجيز،
 وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
 وقدمه في الفصول، والمحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن منبج، وغيرهم.
 والرواية الثانية: هو كناية، وهو قول في المحرر وغيره.
 قال القاضي: يتوجه أنه لا يقع حتى ينويه.
 وقدمه الشيخ في المغني، والشارح ونصراه، وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في الخلاف.
 قال الزركشي: ويمتله كلام الخرقي، انتهى.
 قلت: وهو قوي.

(المسألة الثانية - ٤) على المنصوص لو نوى أنه سبب طلاقك، فهل يقبل في الحكم؟ أطلق الخلاف.
 أحدهما: يقبل، وهو الصحيح، اختاره في الهداية، وصححه في الخلاصة.
 وقطع به في المقتنع، والمحرر، والنظم، والوجيز، والحاوي الصغير وغيرهم.
 وقدمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر ما قدمه ابن حمدان.
 والوجه الثاني: لا يقبل في الحكم.
 وصحح في المغني فيما إذا لطمها فقال: هذا طلاقك إنه كناية محتمل بالتقدير الذي ذكره ابن حامد.
 ويمتثل: أن يريد أنه سبب طلاقك. انتهى.

وإن قال: أنت طالق واحدة أو لا، فوجهاً (م ٥) ^(١).
 وإن طلقها أو ظاهر منها أو آلى ثم عقبه بقوله لضررتها: شركت معها أو أنت مثلها أو كهي، فعنه كناية في الثانية، ونصه: صريح.
 وقيل: لا يلزمها إيلاء إن حلف بالله ولو نواه (م ٦، ٧) ^(٢).
 وإن كتب صريح طلاقها بشيء يبين.
 وقيل: أو لا، فعنه: صريح، نصرة القاضي وأصحابه.
 وذكره الحلواني عن أصحابنا، وعنه كناية (م ٨) ^(٣).

(١) (مسألة - ٥) قوله: (وإن قال: أنت طالق واحدة أو لا فوجهاً). انتهى.

يعني: هل تطلق أم لا؟

وأطلقهما في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: لا تطلق، وهو الصحيح.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به الأدي في متنبه، وقدمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمقنع، والمغني، والشرح ونصراه ورداً غيره.

والوجه الثاني: تطلق، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز، فإنه ذكر عدم الوقوع في الأولى، وهو قوله: (أنت طالق أو لا)، ولم يذكر هذه.

وجزم به في المنور، وتذكرة ابن عبدوس.

قال في الخلاصة: فقيل تطلق واحدة، واقتصر عليه.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وإن طلقها أو ظاهر منها أو آلى ثم عقبه بقوله لضررتها: شركت معها، أو أنت معها، أو كهي،

فعنه: كناية في الثانية، ونصه: صريح، وقيل: لا يلزمها إيلاء إن حلف بالله ولو نواه). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٦): إذا طلق امرأته أو ظاهر منها ثم عقبه بقوله لضررتها ما قاله المصنف، فهل هو صريح في الضرر أو كناية؟

أطلق الخلاف.

إحداهما: هو صريح، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب، ونص عليه.

وقطع به كثير منهم، وقدمه في الظهار في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

وقدمه فيهما في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: هو كناية فيهما.

(المسألة الثانية - ٧): مسألة الإيلاء، فأطلق المصنف الخلاف في كونه صريحاً أو كناية في الثانية.

إحداهما: يكون صريحاً، وهو الصحيح، فيكون مولياً من الثانية أيضاً، نص عليه.

واختاره القاضي وغيره.

وقدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: يكون كناية، فإن نواه كان مولياً، وإلا فلا.

وذكر المصنف قولاً: لا يكون بذلك مولياً من الضرر مطلقاً، وهذا القول عليه الأكثر، وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب،

والخلاصة، والوجيز وغيرهم، وقدمه في المغني، والمقنع، والشرح، والرعاية الكبرى في باب الإيلاء أيضاً.

تنبيه: الظاهر: أن الخلاف الذي أطلقه المصنف إنما هو في كونه كناية أو صريحاً.

أما القول بأنه لا يكون مولياً مطلقاً؛ فليس داخلاً في الخلاف المطلق، والله أعلم.

وتأخير المصنف له في الذكر عن الروايتين فيه شيء، بل الأولى أنه إما أن يلحقه بالخلاف المطلق أو يقدمه عليه.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وإن كتب صريح طلاقها بشيء يبين وقيل: أو لا، فعنه: صريح، نصرة القاضي وأصحابه، وذكره

الحلواني عن أصحابنا، وعنه: كناية). انتهى.

هاتان الروايتان خرجهما في الإرشاد، وأطلقهما في المغني، والمقنع، والبلغة، والشرح، وشرح ابن منبج، والنظم وغيرهم. =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَيَخْرُجُ أَنَّهُ لَعُوٌّ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ بِنَاءً عَلَى إِقْرَارِهِ بِخَطِّهِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٩) ^(١).
وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمَا صِحَّةُ الْوَلَايَةِ بِالْخَطِّ، وَصِحَّةُ الْحُكْمِ بِهِ.
وَفِي تَغْلِيْقِ الْقَاضِي: مَا تَقُولُونَ فِي الْعُقُودِ، وَالْحُدُودِ، وَالشَّهَادَاتِ؟ هَلْ تَثْبُتُ بِالْكِتَابَةِ؟
قِيلَ: الْمَنْصُوصُ عَنْهُ فِي الْوَصِيَّةِ تَثْبُتُ، وَهِيَ عَقْدٌ يَفْتَقِرُ إِلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ.
فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَثْبُتَ جَمِيعُهَا، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الصَّرِيحِ وَيَحْتَمِلُ لَا، لِأَنَّهُ لَا كِتَابَةَ لَهَا فَقَوِيَّتُ، وَلِلطَّلَاقِ، وَالْعَتَقِ كِتَابَةُ
فَضَعُفٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لَا أَذِي أَرَادَ صِحَّتَهَا بِالْكِتَابَةِ أَوْ تَثْبُتُهَا فِي الظَّاهِرِ، وَيَتَوَجَّهُ: هُنَا.
وَلَا يَقَعُ بِكِتَابَتِهِ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ خَطٌّ كَمَا وَنَحْوُهُ.
وَفِي الْمُنْهَي وَجْهٌ، وَإِنْ نَوَى تَجْوِيدَ خَطِّهِ أَوْ غَمَّ أَهْلُهُ قَبْلَ حُكْمًا، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ قَرَأَ مَا كَتَبَهُ وَقَصَدَ الْقِرَاءَةَ فَفِي
قَبُولِهِ حُكْمًا الْخِلَافُ فِي التَّرْغِيبِ.
وَيَقَعُ مِنْ أُخْرَسٍ وَخَذَهُ بِإِشَارَةٍ، فَلَوْ فَهَمَّهَا الْبَغْضُ فَكِتَابَةُ، وَتَأْوِيلُهُ مَعَ صَّرِيحٍ كَالنُّطْقِ، وَكِتَابَتُهُ طَلَاقٌ.
وَإِنْ قَالَ الْعَجَمِيُّ: بِهَشْتَمٍ، وَقَعَ مَا نَوَاهُ، فَإِنْ زَادَ: بِسِيَارٍ، فَثَلَاثٌ.
وَفِي الْمَذْهَبِ مَا نَوَاهُ، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِالْفَارِسِيَّةِ عَلَى مَا نَوَاهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مِثْلَ كَلَامِ عَرَبِيٍّ، وَإِنْ
قَالَهُ عَرَبِيٌّ أَوْ نَطَقَ عَجَمِيٌّ بِلَفْظِ طَلَاقٍ وَلَمْ يَفْهَمْهُمَا لَمْ يَقَعْ.
وَقِيلَ: بَلَى بَيِّنَةٌ مُوجِبَةٌ عِنْدَ أَهْلِهِ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيِّوِنِ الْمَسَائِلِ، وَالْمُفْرَدَاتِ: مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، وَيَقَعُ طَلَاقُهُ.
فَصَلَّ
وَكِتَابَاتُهُ الظَّاهِرَةُ: أَنْتَ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَابِنٌ، وَبَيْتَةٌ، وَبَيْتَلَةٌ، وَالْحَرْجُ.
وَجَعَلَ أَبُو جَعْفَرٍ مِخْلَةً كَخَلِيَّةٍ.

= إحداهما: هو صريح، وهو الصحيح.

قال ناظم المفردات:

أدخله الأصحاب في الصريح

وصححه في التصريح.

قال في تجريد العناية: وقع، على الأظهر، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
ونصره القاضي وأصحابه، وذكره الحلواني عن الأصحاب كما نقله المصنف.
والرواية الثانية: هو كناية، فلا يقع من غير نيّة، جزم به في الوجيز.
قال في الرّعاية: وهو أظهر.
قلت: وهو الصواب، والذي يظهر أنّ الأول بعيد، وإن كان عليه الأكثر.
(١) (مسألة - ٩): قوله: (ويتخرج أنّه لعوٌّ، واختاره بعضهم بناءً على إقراره بخطّه، وفيه وجهان). انتهى.
قال في الرّعاية الكبرى: ويتخرج أنّه يقع بخطّه شيء، وإن نواه، بناءً على أنّ الخطّ بالحقّ ليس إقراراً شرعياً، في الأصح. انتهى.
وقدم في الرّعاية الكبرى أيضاً في الإقرار أنّه الاعتراف، وهو إظهار الحقّ لفظاً.
وقاله في الرّعاية الصّغرى، والحاوي، ثمّ قال في الكبرى: قلت: هو إظهار المكلف الرّشيد المختار ما عليه لفظاً أو كتابةً في
الأقيس، أو إشارة أو على موكله أو مواليه أو موروثه بما يمكن صدقه فيه. انتهى.
فصحح هنا أنّه ليس إقراراً شرعياً، وقال في الإقرار: إنّ إقراراً في الأقيس، وتابعه على الأوّل في الرّعاية الصّغرى، والحاوي.
قلت: الصواب أنّه يكون إقراراً، وهو مقتضى قواعد المذهب.
كمن وجد خطّ أبيه بدين عليه أو له، على ما تقدّم.
وكذلك الوصيّة إذا وجدت بعد موته وعرف خطّه، ونحو ذلك، والله أعلم.

وقيل: أُنْبِتَكَ كَبَائِنٍ، والخَفِيَّةُ أَخْرَجِي، وأَذْهَبِي، ودَوَّقِي، وتَجَرَّعِي، وأَنْتِ وَاحِدَةٌ، وأَعْتَزِّلِي، وَلَا حَاجَةَ لِي بِكَ، وَمَا بَقِيَ شَيْءٌ، وَأَغْنَاكَ اللَّهُ، وَنَحْوُهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ طَلَّقَكَ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا قَالَ: فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ، قَالَ: إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَيُّ دَعَاءٍ يَدْعُو بِهِ فَارْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

فَلَمْ يَجْعَلْهُ شَيْئًا مَعَ بَيِّنَةِ الدَّعَاءِ، فَظَاهَرَهُ أَنَّهُ شَيْءٌ مَعَ بَيِّنَةِ الطَّلَاقِ أَوْ الإِطْلَاقِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِرَاقَ صَرِيحٌ أَوْ لِلْقَرِينَةِ، وَيُؤَافِقُ هَذَا مَا قَالَ شَيْخُنَا فِي إِنْ أَمَرْتُنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتْ: أَبْرَأُكَ اللَّهُ، مِمَّا تَدْعِي النِّسَاءَ عَلَى الرَّجَالِ، فَظَنَّ أَنَّهُ يَبْرَأُ فَطَلَّقَ قَالَ: يَبْرَأُ، فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ الثَّلَاثُ الْحُكْمُ فِيهَا سَوَاءٌ.

وظَهَرَ أَنَّ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ قَوْلَيْنِ: هَلْ يَمْعَلُ بِالِإِطْلَاقِ لِلْقَرِينَةِ وَهِيَ تَذَلُّ عَلَى النِّسَاءِ، أَمْ تَعْتَبَرُ النِّسَاءُ؟ وَتَظْهَرُ ذَلِكَ: إِنْ اللَّهَ قَدْ بَاعَكَ، أَوْ قَدْ أَقَالَكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي: حَبْلِكَ عَلَى غَارِيكِ، وَتَزَوَّجِي مَنْ شِئْتَ، وَحَلَلْتَ لِلزَّوْجِ، وَلَا سَبِيلَ أَوْ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَغَطِّيَ شَعْرَكَ وَتَقَنَّعِي^(١).

فَعَنَهُ: ظَاهِرَةٌ، كَأَنْتِ حُرَّةٌ وَأَعْتَقْتُكَ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، لِأَنَّ النِّكَاحَ رِقٌّ.

وَعَنَهُ: خَفِيَّةٌ (م ١٠)^(٢) قَوْلُهُ: اعْتَدِي (م)، وَاسْتَبْرِي، وَالْحَقِي بِأَهْلِكَ (م)، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِنَّ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ لَا حَاجَةَ لِي بِكَ، وَبَابُ الدَّارِ لَكَ مَفْتُوحٌ، كَأَنْتِ بَائِنٌ.

وَفِي الْفِرَاقِ، وَالسَّرَاحِ وَجْهَانِ (م ١١)^(٣).

وَلَا يَقَعُ بِكَيْفَايَةٍ وَلَوْ ظَاهِرَةٌ، وَفِيهَا رَوَايَةٌ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ إِلَّا بَيِّنَةً مُقَارِنَةً لِلْفُظْ، وَقِيلَ أَوَّلُهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ أَوْ قَبْلَهُ، وَعَنَهُ وَمَعَ خُصُومَةٍ وَغَضَبٍ، قَطَعَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ وَغَيْرُهُ.

وَعَنَهُ: وَلَوْ بَعْدَ سَوَالِهَا إِثَاءً، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِيمَا كَثُرَ قَوْلُهُ لِيَغْيِرَ الطَّلَاقِ، نَحْوَ أَخْرَجِي، فَإِنْ لَمْ يُرِدْهُ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ لَمْ يَقْبَلْ حُكْمًا مَعَ سَوَالِهَا أَوْ خُصُومَةٍ وَغَضَبٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَيَقَعُ بِالظَّاهِرَةِ ثَلَاثٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.

وَعَنَهُ: وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ.

وَعَنَهُ: مَا نَوَى، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا الرُّوَايَاتُ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ أَوْ الْبَيِّنَةُ، أَوْ بِلَا رَجْعَةٍ، وَإِنْ قَالَ:

وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ أَوْ بَيِّنَةٌ فَرَجْعِيَّةٌ.

(١) تنبيه: حكم قوله: (غطّي شعرك، وتقنّعي) حكم ما تقدّم، خلافاً ومذهباً.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (واختلف عنه في: حبلك على غاربك، وتزوّجي من شئت، وحللت للأزواج، ولا سبيل أو لا سلطان لي عليك، وغطّي شعرك، وتقنّعي فعنه: ظاهراً، وعنه: خفياً). انتهى.

وأطلقهما في الخمسة الأول في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمنع، والمحرر، والشرح، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

إحدهما: الخمس الأول من الكنايات الظاهرة، صحّحه في التصحيح، وتصحيح المحرر.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الرعايتين، والزبدة، وشرح ابن رزين.

الرواية الثانية: هي من الكنايات الخفية، جزم به في المنور.

وهو ظاهر ما جزم به في منتخبه، وقدمه في إدراك الغاية، واختار ابن رزين في شرحه أنّ قوله: لا سلطان لي عليك وحللت للأزواج كناية خفية، واختار ابن عبدوس في تذكرته أنّ حبلك على غاربك وتزوّجي من شئت وحللت للأزواج من الكنايات الظاهرة، وأنّ قوله: لا سبيل لي عليك ولا سلطان عليك خفية.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وفي الفراق، والسراح وجهان). انتهى.

يعني: إذا قلنا: إنهما ليستا صريحين هل هما من الكنايات الظاهرة أو الخفية؟ أطلق الخلاف فيهما.

أحدهما: هما من الكنايات الخفية، قطع به في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: هما من الظاهرة، قطع به الزركشي، وأنا أستبعد هذا منه، لكونه يقطع به مع قطع صاحب المغني بخلافه، ولم يحكه، ولعلّ في النسخة غلطاً.

وَعَنْهُ: بَائِنَةٌ، وَعَنْهُ ثَلَاثٌ، كَأَنَّ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ ثَلَاثًا، وَفِي الْفُصُولِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَاحِدَةٌ يَقَعُ وَاحِدَةً، لِأَنَّهُ وَصَفَ الْوَاحِدَةَ بِالثَّلَاثِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَصَفَ الثَّلَاثَ بِالْوَاحِدَةِ فَوَقَعَتِ الثَّلَاثُ، وَلَعَلَّ الْوَصْفَ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَيَقَعُ بِالْحَقِيقَةِ رَجْعِيَّةٌ، فَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ فِي غَيْرِ: أَنْتِ وَاحِدَةٌ قَالَهُ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ وَقَعَ.

وَإِنْ قَالَ: لَيْسَ لِي امْرَأَةٌ أَوْ لَسْتُ ..

فَعَنْهُ: لَعْنُو، وَالْأَصَحُّ كِنَايَةً، فَلَوْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ عَلَيْهِ فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ.

فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ١٢)^(١)، وَكُلِّي وَاشْرَبِي قِيلَ: كِنَايَةً، وَالْأَصَحُّ لَا، نَحْوُ: أَفْعُدِي، وَأَنْتِ مَلِيحَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ.

وَإِنْ قَالَ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ، فَلَيْسَ كِنَايَةً، فِي الْمَنْصُوصِ، كَحَذْفِهِ «مِنْكَ».

وَفِي: أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ، أَوْ حَرَامٌ، أَوْ بَرِيَّةٌ، وَجِهَانِ (م ١٣)^(٢).

وَكَلَّدَا مَعَ حَذْفِهِ «مِنْكَ» بِالنِّيَّةِ، فِي اخْتِمَالٍ.

فَصْلٌ

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ، مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَظَهَرَ.

وَعَنْهُ: يَبِينُ.

وَعَنْهُ: طَلَاقٌ بَائِنٌ، حَتَّى نَقَلَ الْأَوْنَمُ وَحَبَّلَ: الْحَرَامُ ثَلَاثٌ حَتَّى لَوْ وَجَدْتَ رَجُلًا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهَا وَاحِدَةٌ فَرَفَّتَ بَيْنَهُمَا، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ كَرَاهَةُ الْفَتَا فِي الْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ.

وَعَنْهُ: كِنَايَةٌ خَفِيَّةٌ، وَإِنْ نَوَى شَيْئًا، فَعَنْهُ: يَثْبُتُ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ الْأَشْهَرُ: ظَهَرَ (م ١٤)^(٣).

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وَإِنْ قَالَ: لَيْسَ لِي امْرَأَةٌ أَوْ لَسْتُ .. فعنه: لعنو، والأصح كناية، فلو أقسم بالله فقد توقف أحمد،

فيحتمل وجهين). انتهى.

توقف الإمام أحمد في ذلك في رواية مهتأ، وأطلقهما في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي وقال: مبنيهما على أن الإنشاءات هل تؤكد فيقع الطلاق؟ أم لا يؤكد إلا الخبر فتعين خبره هذا فلا يقع الطلاق؟ انتهى.

قال ابن عبدوس في تذكرته: ذلك كناية ولو أقسم بالله. انتهى.

وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي: أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَرِيَّةٌ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والمقتع، والشرح، وشرح ابن منبج وابن رزين، ولم يذكروا أَنَا مِنْكَ بَرِيَّةٌ، وهي مثلهما

في الحكم.

أحدهما: هو لعنو، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، وقدمه في الرعاية في قوله: أَنَا مِنْكَ بَرِيَّةٌ.

والوجه الثاني: هو كناية، وصححه في المذهب ومسبوك الذهب، وقدمه في الرعاية الصغرى في الجميع، وقدمه في الكبرى،

والحاوي الصغير في الأولين.

تنبيه: منشأ الخلاف كون الإمام أحمد سئل عن ذلك فتوقف، قال ابن حامد: يتخرج على وجهين.

(٣) (مسألة - ١٤): قوله: (وَإِنْ نَوَى شَيْئًا فعنه: يثبته، ونقل الجماعة - وهو الأشهر - ظهَرَ). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، ما قاله المصنف إنه أشهر هو الصحيح من المذهب، نقله الجماعة، كما قاله الشيخ، والشارح وغيرهما.

قال في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب وغيرهم: هذا المشهور في المذهب.

وقطع به الخرقى وصاحب الوجيز، ومتخب الأدمي، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والشرح وغيرهم.

والرواية الثانية: يقع ما نواه، جزم به في المنور، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدمه في الحرر، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

فَإِنْ نَوَىٰ ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَظَهَارٌ، وَإِنْ قَالَ لِمُحْرَمَةٍ بِحَيْضٍ وَنَحْوِهِ وَنَوَىٰ أَنَّهَا مُحْرَمَةٌ بِهِ فَلَفْسٌ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ، وَيَحْتَمِلُ إِنْشَاءَ التَّحْرِيمِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَتَوَجَّهَ كإِطْلَاقِهِ لِأَجَنِّيَّةٍ، وَإِنْ قَالَ: أَغْنِي بِهِ الطَّلَاقَ، أَوْ طَلَقًا، فَعَنَى ظَهَارًا، كَقَوْلِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي أَغْنِي بِهِ الطَّلَاقَ.

وَالْمَذْهَبُ: طَلَاقٌ بِالْإِنْشَاءِ، وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ مَعَ التَّعْرِيفِ رَوَايَتَانِ (م ١٥) ^(١).

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامًا - يَعْنِي بِهِ: الطَّلَاقَ - إِنْ دَخَلْتَ لَكَ فِي خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَالرَّجُلُ مَرِيضٌ، يَمُودُهُ؟ قَالَ: لَا، وَلَا يُشَيِّعُ جِنَازَتَهُ، أَخَافُ أَنَّهُ ثَلَاثٌ وَلَا أَقْنِي بِهِ.

وَلَوْ نَوَىٰ فِي: حَرَمْتِكَ عَلَىٰ غَيْرِي، فَكَطَلَاقٍ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَلَوْ قَالَ: فِرَاشِي عَلَيَّ حَرَامًا، فَإِنْ نَوَىٰ امْرَأَتَهُ فَظَهَارٌ، وَإِنْ نَوَىٰ فِرَاشَهُ فَيَمِينٌ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ، وَإِنْ قَالَ: كَالْمَيْتَةِ، وَالْدَّمِ، وَالْحَمْرِ، لَزِمَهُ مَا نَوَاهُ.

وَقِيلَ: لَا الظَّهَارُ، جَزَمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، لِإِبَاحَتِهِ بِحَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ظَهَارًا. وَعَنَى: يَمِينٌ.

وَإِنْ قَالَ: خَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ، وَكَذَّبَ، ذَمٌّ وَلَزِمَهُ حُكْمًا، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا:

وَإِنْ سِئِلَ أَطْلَقْتَ امْرَأَتَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَوْ أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ قَالَ: قَدْ طَلَقْتُهَا، يُرِيدُ الْكَذِبَ، وَقَعَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: حُكْمًا كَقَوْلِهِ: كُنْتُ طَلَقْتُهَا، وَإِنْ قِيلَ لَهُ: خَلَقْتُهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَكَيْفَايَةٌ.

وَمَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ بِطَلَاقِ ثَلَاثٍ: ثُمَّ أَقْنَى بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَمْ يُوَاحِدْ بِإِقْرَارِهِ لِمَعْرِفَةِ مُسْتَنَبِدِهِ، وَيُقْبَلُ بِبَيِّنَةٍ أَنْ مُسْتَنَبِدُهُ فِي إِقْرَارِهِ ذَلِكَ مِمَّنْ يَجْهَلُهُ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَإِنْ قَالَ: أَمْرُكَ بِكَ، فَكَيْفَايَةٌ ظَاهِرَةٌ تَمْلِكُ ثَلَاثًا.

وَلَوْ نَوَىٰ وَاحِدَةً، أَقْنَى بِهِ أَحَدًا غَيْرَ مَرَّةٍ.

وَعَنَى: وَاحِدَةً مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ، قَطَعَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ، وَالتَّبَصُّرُ، كَقَوْلِهِ: اخْتَارِي، وَعَنَى: فِيهِ: غَيْرُ مُكَرَّرٍ ثَلَاثًا، وَكَقَوْلِهِ:

وَطَلَّقِي نَفْسَكَ، وَعَنَى: فِيهِ: ثَلَاثٌ بَيْنَهُمَا لَهَا، كَقَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَتَطْلُقُ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ أَوْ لَا وَنَصُّهُ:

وَمُتَرَاخِيًا، وَنَصُّهُ أَنْ اخْتَارِي مُخْتَصِمَةً بِالْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَشْتَغِلْ بِقَاطِعٍ.

وَعَنَى: عَلَى الْفَرَزِ، وَخَرَجَ فِيهِمَا الْعَكْسُ.

وَطَلَّقِي نَفْسَكَ هَلْ يَخْتَصُّ بِمَجْلِسٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٦) ^(٢)، وَذَلِكَ تَوْكِيلٌ يَطْلُبُ بِرَجُوعِهِ، وَلَوْ وَكَّلَهَا بِعَبُوضٍ نَصُّ

عَلَيْهِ، وَيُرَدُّ الْوَكِيلُ.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي لزوم الثلاث مع التعريف روايتان).

يعني إذا قال: أنت علي حرام أعني به الطلاق بالتعريف، قلنا: هو طلاق فهل يقع ثلاثاً أو واحدة؟ اطلق الروايتين.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب، والمحرو، والحاوي الصغير وغيرهم، وأطلقهما أيضاً القاضي في المجرد.

إحداهما: يكون ثلاثاً، قطع به في المقنع وغيره، وقدمه في الهداية، والخالصة، والمغني، والشرح، والنظم، والرعايتين وقال: إن

حرمت الرجعية، وذكر في المستوعب نقل أبي طالب في أنها تطلق ثلاثاً فقال: وقال ابن عقيل: وهذا يخرج على قوله بأن الرجعة محرمة.

والرواية الثانية: تطلق واحدة، جزم به في الرجز، والمنور.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وطلقي نفسك هل يختص بمجلس؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يكون على التراخي، وهو الصحيح، رجحه الشيخ في الكافي، والمغني.

وقال في الرعاية الكبرى: وهو أولى.

والوجه الثاني: يختص بالمجلس، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنور، وقدمه في الرعايتين.

وَيَقَعُ بِإِقَاعِ الْوَكِيلِ بِصَرِيحٍ أَوْ كِتَابَةٍ بَيْنَهُ وَفِي وَقْعِهِ بِكِتَابَةٍ بَيْنَهُ وَمَنْ وَكَّلَ فِيهِ بِصَرِيحٍ وَجَهَانٍ (م ١٧) ^(١).
وَكَذَا عَكْسُهُ فِي التَّرْغِيبِ (م ١٨) ^(٢).
وَلَا يَقَعُ بِقَوْلِهَا: اخْتَرْتُ بَيْنَهُ حَتَّى تَقُولَ: نَفْسِي أَوْ أَبِي أَوْ الْأَزْوَاجَ، وَتَقُلَّ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً، وَنَفْسَهَا ثَلَاثَ.
وَعَنْهُ: إِنْ خَيْرَهَا فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا وَقَعْتُ، وَإِنْ أَنْكَرَ قَوْلَهَا قَبْلَ قَوْلِهِ، وَمَنْ أُعْتِبِرَتْ بَيْنَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِيهَا.
وَتَقْبَلُ دَعْوَى الزَّوْجِ فِي أَنَّهُ رَجَعَ قَبْلَ إِقَاعِ وَكِيلِهِ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، قَالَهُ فِي الْمَحَرِّ، وَنَصُّ أَحْمَدَ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْرَدِ،
وَالْفُصُولُ فِي تَعْلِيلِ الْوَكَاةِ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: لَا يَقْبَلُ إِلَّا بَيْنَتَهُ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَالْأَرْجَحِيُّ، فِي عَزْلِ الْمُوَكَّلِ لَهُ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا قَالَ: وَكَذَا دَعْوَى عَتِيقِهِ وَزَهْبِهِ وَنَحْوِهِ.
وَمَنْ وَكَّلَ فِي ثَلَاثٍ فَأَوْقَعَ وَاحِدَةً أَوْ عَكْسَهُ فَوَاحِدَةً، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ خَيْرَ مِنْ ثَلَاثٍ مَلَكَ يَنْتَسِبُ فَأَقْلَ، وَلَا يَمْلِكُ
بِالْإِطْلَاقِ تَعْلِيلًا.
وَإِنْ وَكَّلَا فِي ثَلَاثٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَالْآخَرُ أَكْثَرَ فَوَاحِدَةً، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَإِنْ صَحَّ طَلَاقٌ مُمَيَّزٌ صَحَّ تَوَكُّلُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةَ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ: وَتَخْيِيرٌ مُمَيَّزٌ، وَإِلَّا فَلَا، نَصُّ عَلَيْهِمَا.
وَتَمْلِكُ بِطَلَاقِكِ بِيَدِكَ وَوَكَّلْتِكِ فِي الطَّلَاقِ مَا تَمْلِكُ بِالْأَمْرِ، فَلَا يَقَعُ بِقَوْلِهَا: أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مِنِّي طَالِقٌ أَوْ طَلَّقْتِكِ.
وَقِيلَ: بَلَى بَيْنَتُهُ.
وَفِي الرُّوَايَةِ: صِفَةُ طَلَاقِهَا طَلَّقْتُ نَفْسِي أَوْ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ، وَإِنْ قَالَتْ: أَنَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ، وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ
يُكْرَرْهُمَا بِرَدِّهِ الْيَوْمَ الْأَوَّلُ، خِلَافًا لِلْحُلُوتَانِي، وَالْأَخْطَبِيُّ كَبِهِي، وَالْمَلْعَبُ إِلَّا أَنَّهُ مُتَرَاخٍ.
وَإِنْ وَهَبَهَا لِنَفْسِهَا أَوْ لغيرِهَا فَرُدَّتْ فَلَفُتْ.
وَعَنْهُ: رَجَعِيَّتُهُ، وَإِنْ قَبِلَتْ فَرَجَعِيَّةٌ.
وَعَنْهُ: بَائِنَةٌ.
وَعَنْهُ: ثَلَاثُ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: مَا نَوَاهُ، وَتُعْتَبَرُ بَيْنَتُهُ وَاهِبٌ وَمَوْهُوبٌ، وَيَقَعُ أَقْلُهُمَا.
وَعَنْهُ: لَا تُعْتَبَرُ بَيْنَتُهُ فِي الْهَبَةِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.
وَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ وَالْأَمْرُ، وَالْخِيَارُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ وَقَعَ، وَإِنْ بَاعَهَا لغيرِهِ فَلَفُتْ مُطْلَقًا، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ فِي كَوْنِهِ كِتَابَةً كَبِهَةٍ وَجَهَانٍ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: وَهْمًا كَخَابِئِ يُوْدُبَانَ وَلَا قَطْعَ وَيُحِبَّسَانَ حَتَّى يُظْهَرَا تَوْبَةً.
وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ لَمْ يَقَعْ، نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: إِذَا طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ لَا يَلْزَمُهُ مَا لَمْ يَلْفِظْ بِهِ أَوْ يُحَرِّكَ لِسَانَهُ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ
يَسْمَعَهُ، وَيَتَوَجَّهُ كَقِرَاءَةِ صَلَاةٍ.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (ويقع بإيقاع الوكيل بصريح أو كتابية، وفي وقوعه بكتابية بينة ممن وكل فيه بصريح وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: يقع.

قلت: وهو الصواب، كما لو قال لامرأته: طلقي نفسك، فطلقت بالكتابة، بل جعلها ابن حنبل مثلها.
والوجه الثاني: لا يقع إلا بالصريح.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وكذا عكسه في الترغيب).

يعني: أنه ولو وكله بلفظ الكتابة فطلق بالصريح.

والصواب هنا: الوقوع بطريق أولى، وهو ظاهر كلام الأكثر.
فهذه ثمانية عشرة مسألة في هذا الباب.

باب ما يختلف به عدد الطلاق

الطلاق بالرجال، فِيمَلِكُ حُرٌّ ثَلَاثًا، وَعَبْدٌ ثِنْتَيْنِ، وَلَوْ طَرَأَ رَقَّةٌ، كُلُّحَقٌّ ذِمِّيٌّ بِذَارِ حَرْبٍ فَاسْتَرْقَ وَكَانَ قَدْ طُلِّقَ ثِنْتَيْنِ وَقُلْنَا: يَنْكِحُ عَبْدٌ حُرَّةً نَكَحَ هُنَا، وَلَهُ طَلَقَةٌ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ.
وَعَنْهُ: الطَّلَاقُ بِالنِّسَاءِ، فِيمَلِكُ زَوْجٌ حُرَّةٌ ثَلَاثًا، وَزَوْجٌ أَمَةٌ ثِنْتَيْنِ، فَيَعْتَبَرُ الطَّرِيقَانِ بِالْمَرْأَةِ وَمُعْتَقٌ بَعْضُهُ كَحُرٍّ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفِي الْكَافِي: كَقَرْنٍ.
فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ أَوْ يَلْزُمُنِي أَوْ عَلَيَّ وَنَحْوَهُ فَصَرِيحٌ، فِي الْمَنْصُوصِ، مُنْجَزٌ أَوْ مُعْلَقٌ بِشَرْطٍ أَوْ مُخْلُوفٌ بِهِ يَقَعُ وَاحِدَةً، مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ.

وَعَنْهُ: ثَلَاثٌ: وَفِي الرُّوضَةِ، هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا، وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمَا: مَنْ خَلَفَ بِطَلَاقٍ وَلَهُ نِسَاءٌ وَلَا بَيَّةٌ وَحَيْثُ.
وَفِي الرُّوضَةِ: إِنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاِمْرَأَتُهُ طَالِقٌ وَقَعُ بِالْكُلِّ أَوْ بِمَنْ بَقِيَ.
قَالَ: وَإِنْ قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَأَفْعَلَنَّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَرْأَةَ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ نَحْتَهُ زَوْجَةٌ ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى وَقَعَلَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ وَقَعُ أَيْضًا، كَذَا قَالَ.

وَلَوْ قَالَ: فَلَانَّةٌ طَالِقٌ لَأَفْعَلَنَّ، فَمَاتَتْ، أَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى، لَمْ تَطْلُقْ، لِأَنَّهُ عَيْنُهُ لَا مَرَأَةَ.
وَفِي الْوَاضِحِ: أَنْتِ طَلَاقٌ كَانَتْ الطَّلَاقُ، وَمَعْنَاهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.
وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا بِأَنْتِ طَالِقٌ لَزِمَتْهُ كَتِيبَتُهَا بِأَنْتِ طَالِقًا، وَعَنْهُ وَاحِدَةٌ اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي، وَجَمَاعَةٌ، كَتِيبَتُهَا بِأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ، فِي الْأَصَحِّ، كَعَمَلِي الثَّانِيَةِ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَصَادَفَ قَوْلُهُ ثَلَاثًا مَوْنَهَا أَوْ قَارَنَهُ، وَقَعُ وَاحِدَةً.
وَعَلَى الْأَوَّلِ ثَلَاثًا، لِبُجُودِ الْمَفْسَرِ فِي الْحَيَاةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.
وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، فَثَلَاثٌ.
وَإِنْ أَرَادَ الْمُقْبُوضَتَيْنِ فِئْتَانِ.

وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هَكَذَا فَوَاحِدَةً، وَتَوَقَّفَ أَحَدُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي التَّرْغِيبِ.
وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلُّ الطَّلَاقِ أَوْ غَايَتُهُ أَوْ مَتْنَاهُ أَوْ كَالْفِ أَوْ عَدَدُ الْحَصَى أَوْ التُّرَابِ أَوْ الْمَاءِ أَوْ الرِّيحِ وَنَحْوَهُ أَوْ يَا مَائَةَ طَالِقٌ، فَثَلَاثٌ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً، نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْفِرِّ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ: وَيَأْتُمُّ بِالزِّيَادَةِ.

وَلَوْ نَوَى كَالْفِ فِي صَعُوبَتِهَا فَبِهِ الْحُكْمُ الْخِلَافُ (م ١) (١).
وَإِنْ قَالَ: أَشَدُّهُ أَوْ أَغْلَظُهُ أَوْ أَطْوَلُهُ أَوْ أَعْرَضُهُ أَوْ مِلءُ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلُ الْجَبَلِ أَوْ عِظْمُهُ وَنَحْوَهُ فَوَاحِدَةٌ.
وَيَقَعُ مَا نَوَاهُ، نَقْلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي مِلءِ الْبَيْتِ، وَفِي أَقْصَاهُ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْجَةً، فَالْثَّلَاثُ أَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ (م ٢، ٣) (٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وان نوى كالف في صعوبتها ففي الحكم الخلاف). انتهى.

يعني: هل يقبل في الحكم أم لا؟ فيه الخلاف المذكور في غير ما مسألة تقدمت فيما إذا احتمل تأويله ذلك. إحداهما: يقبل في الحكم، قدمه في الرعايتين.

والرواية الثانية: لا يقبل.

قال ابن رزين في شرحه: لا يقبل في الحكم على رأي.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وان قال: أشده أو أغلظه أو أطوله أو أعرضه أو ملء الدنيا أو مثل الجبل أو عظمه ونحوه

فواحدة، ويقع ما نواه، نقله ابن منصور في ملء البيت، وفي أقصاه أو أكثره أوجه، ثالثاً أكثره ثلاث). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٢): إذا قال: أنت طالق أكثر الطلاق، فهل تطلق ثلاثاً أو واحدة؟

وفي آخر المجلد التاسع عشر من الفنون: أن بغض أصحابنا قال في أشد الطلاق كاتح الطلاق يقع طلاقاً في الحيض أو ثلاث، على احتمال وجهين، وأنه كيف يسوي بين أشد الطلاق وأهون الطلاق.
ولو أوقع طلاقاً ثم قال: جعلتها ثلاثاً ولم ينو استئناف طلاق بعد ما فوَّاحدة، ذكره في الموجز، والتبصرة.
وإن قال: واحدة بل هذو ثلاثاً طلقت واحدة، والأخرى ثلاثاً.
وإن قال: هذو لا بل هذو، طلقتا، نص عليه.
وإن قال هذو أو هذو طالقي وقع بالثالثة وإحدى الأوليين، كهذو أو هذو بل هذو.
وقيل: يفرق بين الأولى وبين الآخرين.
وإن قال هذو وهذو، أو هذو وقع بالأولى وإحدى الآخرين، كهذو بل هذو أو هذو وقيل: يفرق بين الأولى والثالثة.
وإن قال: أنت طالقي من واحدة إلى ثلاث فثنتين.
وعنه: ثلاثاً، وإن قال طلاقاً في ثنتين فثنتان بالحاسب وبغيره قيل: طلاقاً.
وقيل: ثنتان، وقيل: بهما واحدة، وقيل: ثلاث، وقيل: بهامي (م ٤)، ويلزمه ما نواه.

= أطلق الخلاف.

أحدهما: تطلق ثلاثاً، وهو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وهو الصواب.
وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني في مكان، والكافي، والمقنع، والهادي، والبلغة، والحرر، والشرح في موضع، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، والمنور، ومختب الأدمي، وإدراك الغاية، وغيرهم.
وقال في تجميد العناية: هذا أشهر.

والوجه الثاني: تطلق واحدة، جزم به في المغني وفي موضع آخر فقال: تطلق واحدة، في قياس المذهب، واقتصر عليه، وتبعه في الشرح في موضع، وقطع به ابن رزين في شرحه، وهو ضعيف.
تنبيهان: الأول: في إطلاق المصنف نظر ظاهر من جهة الأصحاب، والمغني، وكان الأولى أن يقدم أنها تطلق ثلاثاً، لما تقدم.
الثاني: كون الشيخ في المغني، والشارح يقطعان بوقوع الثلاث في هذه المسألة ويقطعان بوقوع واحدة فيها، والكل في ورقة عجيب منهما، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ٣): إذا قال أنت طالقي أقصى الطلاق تطلق فهل تطلق ثلاثاً أو واحدة؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في البلغة، والرعاية الصغير، والحاوي الصغير.

أحدهما: تطلق ثلاثاً، وهو الصحيح، كمتناه وغايته.
قال في الرعاية الكبرى: أظهر الوجهين أنها تطلق ثلاثاً، واختاره في المستوعب، وهو الصواب.
والوجه الثاني: تطلق واحدة، اختاره القاضي، ذكره عنه في المستوعب، وقدمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين وغيرهم، كاشده وأعرضه وأطوله.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن قال: طلاقاً في ثنتين فثنتان بالحاسب وبغيره، قيل: طلاقاً، وقيل: ثنتان وقيل بهما واحدة، وقيل: ثلاث، وقيل: بهامي). انتهى.

أحدهما: تطلق واحدة، وهو الصحيح.
قطع به الشيخ في الكافي، وابن رزين في شرحه، وصاحب الوجيز وغيرهم، وقدمه في المغني، والمقنع، والشرح.
قال في المغني: ولم يفرق أصحابنا بين أن يكون التكلم بذلك من لهم عرف في هذا اللفظ أو لا.
قال: والظاهر أنه إن كان التكلم بذلك ممن عرفهم أن (في) هنا بمعنى (مع) وقع به ثلاث، لأن كلامه يحمل على عرفهم.
والظاهر: أنه إرادته. انتهى.

والقول الثاني: تطلق اثنتين، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
والقول الثالث: تطلق ثلاثاً.

والقول الرابع: تطلق ثلاثاً من العامي دون غيره.
وقول الشيخ في المغني وهو الفرق قول خامس، والله أعلم.

فَإِنْ نَوَى مُوجِبَ حِسَابِهِ وَجْهَهُ فَوَجْهَانِ (م ٥)^(١).
وَإِنْ قَالَ: بَعْدَ مَا طَلَّقَ فَلَانَ زَوْجَتَهُ، وَجْهٌ لَطَلَّقَهُ، وَقِيلَ: يَبْدُوهُ.

فَصْلٌ

وَجُزْءُ طَلْقٍ كَهَيْ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ نَصَفَ طَلْقَهُ أَوْ نَصَفَ فِيهَا طَلْقَهُ وَكَذَا نَصَفَ وَثَلَّثَ وَمُسَدَّسُ طَلْقَةٍ، وَكُلُّ مَا لَا يَزِيدُ إِذَا جُمِعَ عَلَى وَاحِدَةٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: ثَلَاثٌ.

وَلَوْ قَالَ: نَصَفَ طَلْقَةً ثَلَّثَ طَلْقَةً سُدَّسَ طَلْقَةً فَوَاحِدَةً، وَلَوْ كَرَّرَ الْوَاوَ ثَلَاثًا.
وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلْقَةً أَوْ خَمْسَةَ أَرْبَاعٍ طَلْقَةً أَوْ أَرْبَعَةَ أَثْلَاثٍ وَنَحْوَهُ فَيَتَنَانُ.
وَقِيلَ: وَاحِدَةً، كَنَصْفِي ثَنَيْنِ أَوْ نَصْفِ ثَنَيْنِ^(٢)، وَلَا يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ فِي نَصْفِ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ بِأَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ، وَالْأَوَّلُ مُطْلَقٌ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ ثَنَيْنِ ثَلَاثًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: ثَنَانٌ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهَا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ ثَنَيْنِ.

وَفِي الرُّوضَةِ: يَقَعُ ثَنَانٌ.

وَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: أَوْفَقْتُ عَلَيْكُنَّ أَوْ بَيَّنَكُنَّ، نَصٌّ عَلَيْهِ، طَلْقَهُ أَوْ ثَنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، وَقَعَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ طَلْقَةً.
وَعَنْهُ: ثَنَانٌ، فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، وَثَلَاثٌ فِي الثَّالِثَةِ، وَالرَّابِعَةِ، كَقَوْلِهِ طَلَّقْتُكُنَّ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ: خَمْسًا فَعَلَى الْأَوَّلَى ثَنَانٌ مَا لَمْ يَجَاوِزِ الثَّمَانِ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ قَالَ: بَيَّنَكُنَّ طَلْقَةً وَطَلْقَةً وَطَلْقَةً ثَلَاثًا.
وَقِيلَ: وَاحِدَةً عَلَى الْأَوَّلَى.

وَإِنْ طَلَّقَ جُزْءًا مِنْهَا مُعَيَّنًا أَوْ مَشَاعًا أَوْ مِنْهُمَا أَوْ عُضْوًا طَلَّقَتْ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِصِحِّحِهِ فِي الْبَعْضِ، بِخِلَافِ زَوْجَتِكَ بَعْضٌ وَلَيْثِي، وَعَنْهُ وَكَذَا الرُّوحُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ^(٣)، وَكَذَا الْحَيَاءُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويلزمه ما نواه، فإن نوى بموجب حسابيه وجهه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والبلغة، والشرح وغيرهم.

أحدهما: تطلق اثنتين، وهو الصحيح، قال الناطم: هذا أصح، واختاره ابن حامد، وابن عبدوس في تذكرته.

وقدّمه في الخلاصة، والمحرّر، والرّعائيتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزّين وغيرهم.

والوجه الثاني: تطلق واحدة، اختاره القاضي، وقطع به في الوجيز، واقتصر في المغني على قول القاضي.

وقال في المنور ومنتخب الأدمي: وإن قال واحدة في اثنتين لزم الحاسب ثنتان، وغيره ثلاث، ولم يفصل.

(٢) تبيينان: أحدهما: قوله: وإن قال: ثلاثة أنصاف طلقه أو خمسة أرباع طلقه أو أربعة أثلاث ونحوه فتثنان، وقيل: واحدة،

كنصفي ثنتين أو نصف ثنتين. انتهى.

في هذا القياس نظر واضح، لأن ظاهره القطع بوقوع طلقه واحدة في قوله أنت طالق نصفين ثنتين، ولم أر ذلك للأصحاب،

والمقول فيها أنها تطلق ثنتين، على الصحيح من المذهب.

ثم ظهر لي الجواب عن ذلك، وهو أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا حصل من الكاتب أو من تحرّيج سقط وشبهه وتقديره: أنت طالق

ثلاثة أنصاف طلقه إلى آخره فتثنان كنصفي ثنتين، وقيل: واحدة كنصف ثنتين.

وبهذا يستقيم المعنى ويصح الحكم، والله أعلم.

(٣) الثاني: قوله: (وإن طلق جزءًا منها معيّنًا أو مشاعًا أو مبهمًا أو عضوًا طلقت، نصّ عليه لصحّته في البعض، بخلاف زوجتك

بعض وليثي، وعنه وكذا الروح، اختاره أبو بكر وابن الجوزي، وجزم به في التبصرة). انتهى.

ظاهر هذا: أن المقدّم أنها لا تطلق بقوله: روحك طالق، والمصراّب أنها تطلق بذلك، قال في المذهب ومسبوك الذهب: فإن قال:

روحك طالق وقع الطلاق، في أصح الوجهين، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدّمه في الهداية، والخلاصة، والمنقح، والمحرّر، =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحْمَدَ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ وَعَتَقٌ وَظَهَارٌ وَحَرَامٌ بِذِكْرِ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَالسِّنِّ، وَالرُّوحِ، فَبِذَلِكَ أَقُولُ.

وَقِيلَ: تَطَلَّقَ بَسِينٌ وَظَفَرٌ وَشَعْرٌ، وَقِيلَ وَسَوَادٌ وَتَيَاضٌ وَلَكِنَّ وَمَنْهُ، كَدَمٌ. وَفِيهِ وَجْهٌ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَلَا تَطَلَّقُ بِذَمٍّ أَوْ عِرْقٍ أَوْ حَمَلٍ وَنَحْوِهِ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ: هَلْ يَقَعُ وَيَسْقُطُ الْقَوْلُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى صِفَةٍ كَسَمِعَ وَبَصَرَ إِنْ قُلْنَا: تَسْمِيَةُ الْجُزْءِ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَمِيعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ صَحٌّ، وَإِنْ قُلْنَا بِالسَّرَايَةِ فَلَا، وَالْعَتَقُ كَطَلَاقٍ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ شَهْرًا أَوْ بِهَذَا الْبَلَدِ، صَحٌّ، وَيُكْمَلُ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْعُقُودِ.

وَإِنْ قَالَ: يَذْكُ طَالِقٌ وَلَا يَدَّ لَهَا أَوْ إِنْ قُمْتَ فَهِيَ طَالِقٌ^(١)، فَقَامَتْ وَقَدْ قُطِعَتْ فَوْجَهَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ هُوَ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ أَوْ بِطَرِيقِ التَّعْيِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ (م ٦، ٧)^(٢).

=والشرح، والنظم وتجريد العناية وغيرهم، قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وحكاه المصنف عن أبي بكر، وصاحب الثبصرة وابن الجوزي.

لكن لا يصح نسبة هذا القول إلى أبي بكر، مع نقله عنه بعد هذا أنه قال: لا يختلف قول أحمد: إنه لا يقع طلاق وعتق وظهار وحرام بذكر الشعر، والظفر، والسِّن، والروح وبذلك أقول فصريح بأن اختياره عدم الوقوع، ونقله عند الأصحاب، وتقدم لفظه في المذهب ومسبوك المذهب.

ولكن حكى في الرعاية أن المنصوص عدم الوقوع، وجزم به في الوجيز، واقتصر في المنبي على نقل أبي بكر واختياره بصيغة التمرير، والله أعلم.

وهو ظاهر ما قدمه المصنف، قال في المستوعب: توقّف أحمد فيها، وأطلق الخلاف فيها في المستوعب، والكافي، والبلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

(١) تنبيه: قوله: (فهى طالق)، فيه التفات. وكان الأولى أن يقول: (فانت طالق)؛ لأنه قد خاطبها بقوله يدك أو إن قمت، ثم ظهر لي أن الضمير إنما يعود إلى اليد، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وإن قال يدك طالق ولا يد أو إن قمت فهى طالق فقامت وقد قطعت فوجهان، بناءً على أنه هل هو بطريق السراية أو بطريق التعيير بالبعض عن الكل). انتهى. وكذا قال شارح المحرر.

قال الزركشي: إذا أضاف الطلاق إلى عضو فهل يقع عليها جملة تسمية للكل باسم البعض؟ وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، قاله القاضي، أو على العضو لحقيقة اللفظ ثم يسري تغليباً للتحريم؟ فيه وجهان، وبني عليها المسألة.

وقد قال المصنف قبل ذلك بأسطر: (وفي الانتصار هل يقع ويسقط القول بإضافته إلى صفة كسمع وبصر؟ إن قلنا: تسمية الجزء عبارة عن الجميع، وهو ظاهر كلامه، صح، وإن قلنا بالسراية فلا). انتهى.

فذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): وقوع الطلاق بالسراية أو بطريق التعيير بالبعض عن الكل، وهي أصل للمسألة التي ذكرها المصنف وبنائها عليها، والصواب: أنها تطلق بالسراية.

(المسألة الثانية - ٧): التي ذكرها المصنف، وهي مبنية عليها.

وأطلق الخلاف في هذه المسألة في المحرر وشرحه، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: تطلق، قطع به في المنور، بناءً على التعيير بالبعض عن الكل.

والوجه الثاني: لا تطلق، بناءً على السراية، وهو الصواب.

واختار ابن عبدوس أنها تطلق في الأولى، ولا تطلق في الثانية.

وَإِذَا قَالَ لِمَدْخُولِهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ لَزِمَهُ الْعَدَّةُ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ تَأْكِيدًا مُتَّصِلًا أَوْ إِفْهَامًا، وَيَتَوَجَّهُ مَعَ الْإِطْلَاقِ وَجْهٌ كَقَرَارٍ.

وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ: اعْتَدِي اعْتَدِي فَأَرَادَ الطَّلَاقَ هِيَ تَطْلِيقُهُ، وَلَوْ نَوَى بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ الْأَوَّلَةِ لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ أُنْصِيَ بِشَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ أَوْ صِفَةٍ عَقِبَ جُمْلَةٍ اخْتَصَّ بِهَا، بِخِلَافِ الْمَعْطُوفِ، وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ طَالِقًا ثَلَاثًا وَثَلَاثًا إِنْ شَاءَ زَيْدٌ لَا يَنْفَعُهُ، وَإِنْ كَرَّرَهُ بِشَيْءٍ أَوْ بِالْفَاءِ أَوْ بِبَلٍّ فَيُتَنَانُ. وَعَنْهُ فِي طَلْقِ بَلٍّ طَلْقَةٌ أَوْ طَالِقٌ بَلٌّ طَالِقٌ: وَاحِدَةٌ، وَأَوْفَعُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ الرَّاعُونِيِّ فِي طَلْقِ بَلٍّ يُتَنَانُ ثَلَاثًا، وَنَصُّهُ: يُتَنَانُ.

وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَانَتْ بِأَوَّلِ طَلْقَةٍ وَلَعَا الزَّائِدُ. وَإِنْ قَالَ: طَلْقَةٌ قَبْلُهَا أَوْ قَبْلُ طَلْقَةٍ أَوْ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ طَلْقَةٍ فَقِيلَ: وَاحِدَةٌ، قُطِعَ بِهِ فِي: قَبْلُ طَلْقَةٍ، فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَزَادَ بَعْدَ طَلْقَةٍ: وَالْأَصَحُّ يُتَنَانُ، قِيلَ: مَعًا، كَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ طَلْقَةٍ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ فَوْقَ طَلْقَةٍ وَضِدُّهُمَا. وَقِيلَ: مُتَعَايِنَتَيْنِ، فَتَبَيَّنَ قَبْلُ الدُّخُولِ بِالْأَوَّلَى، وَهُوَ أَشْهَرُ، وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ (م ٨) ^(١). وَإِنْ أَرَادَ فِي بَعْدَهَا طَلْقَةً سَأَوْقَعَهَا، فَفِي الْحُكْمِ رَوَاتَانِ (م ٩) ^(٢). وَفِي الرُّوْضَةِ: لَا يَقْبَلُ حُكْمًا، وَفِي بَاطِنِ رَوَاتَانِ. وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ ثَلَاثَ مَعًا، نَصُّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: تَبَيَّنَ قَبْلُ الدُّخُولِ بِالْأَوَّلَى، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ لِلتَّرْيِيبِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ. وَقَالَ صَاحِبُ النُّوَادِرِ: كَمَا أَخَذْنَا مِنَ الطَّلَاقِ أَنَّهَا لِلْجَمْعِ تَجِيءُ مِنْ تَقْدِيمِ الْفُقَرَاءِ فِي: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ» [التوبة: ٦٠] أَنَّهَا تَوْجِبُ التَّرْيِيبَ، وَهَذَا سَهْوٌ. وَإِنْ أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِالثَّانِيَةِ لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّالِثَةِ فَفِي الْحُكْمِ رَوَاتَانِ (م ١٠) ^(٣).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قال طلق قبلها طلق أو قبل طلق أو بعدها أو بعد طلق، فقيل: واحدة، والأصحُّ نتان، قيل: معًا، وقيل: متعاقبتين، فتبين قبل الدخول بالأولى، وهو أشهر، وتوقف أحمد). انتهى. ما ذكره المصنف أنه أشهر هو الصحيح من المذهب، وقد قطع به في المغني، والمقنع، والشرح، والوجيز وغيرهم. وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير في قوله: أنت طالق طلق بعدها طلق أو بعد طلق أو قبل طلق. واختار القاضي ونصره الشارح، وجزم به في الوجيز وغيره. وقدمه في الرعايتين، والحاوي أنها تبين بطلاق في قوله: أنت طالق طلق قبلها طلق، وهذا الصحيح من المذهب. وعند أبي خطاب تطلق اثنتين معًا في قوله قبلها طلق، واختاره أبو بكر، وقلعه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، وغيرهم. واختاره الشيخ الموفق، زاد أبو الخطاب وغيره تطلق: ثنتين معًا في قوله: أنت طالق بعدها طلق، وظاهر المستوعب، والمقنع، والمحزر إطلاق الخلاف في هذه الأخيرة.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن أراد في بعدها طلق سَأَوْقَعَهَا ففي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى وحكماهما وجهين:

إحدهما: يقبل في الحكم، وهو الصواب.

قال ابن رزبن في شرحه: ولم يقبل في الحكم في رواية، فظاهره أن المقدم يقبل.

والرواية الثانية: لا يقبل.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن أكد الأولى بالثانية لم يقبل، وإن أكد الثانية بالثالثة ففي قبوله في الحكم روايتان).

وأطلقهما في المغني، والشرح.

إحدهما: يقبل، قال في القواعد الأصولية: قبل منه، لمطابقتها لها في لفظها، وقطع به وقدمه ابن رزبن في شرحه.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يقبل.

وكذا الواو^(١)، وثم (م ١١)^(٢)، وإن غاير الحروف لم يقبل.
وتقبل ثبته التأكيد في أنت مطلقة أنت مسرحة، ومع الواو احتمالان (م ١٢)^(٣).
وإن قال: أنت طالق طالق فواحدة ما لم ينو أكثر، ذكره الشيخ، وظاهر جزمه في الترغيب إن أطلق تكرر، والمعلق كالمنجز في ذلك، فلو قال: إن قمت فانت طالق وطالق وطالق، أو آخر الشرط، أو كثره ثلاثاً بالجزء، أو فانت طالق طلقة معها طلقتان أو مع طلقتين: فقامت، فثلاث.
ولو أتى بدل الواو بالفاء أو ثم لم يقع حتى تقوم، فتقع واحدة بمن لم يدخل بها، وإلا فثلاث.
وفي المغني عن القاضي تطلق من لم يدخل بها طلقة منجزة، كذا قال، والذي اختاره القاضي وجماعة أن «ثم» كسكتة لتراخيها، فيتعلق بالشرط معها طلقة فقط، فيقع بالمداخل بها إذا نسيان، وطلقة بالشرط، ويقع بغيرها إن قدم الشرط الثانية، والثالثة لغو، والأولى معلقة، وإن أخره فطلقة منجزة، والباقي لغو.
وفي المذهب فيما إذا قدم الشرط أن القاضي أوقع واحدة فقط في الحال، وذكر أبو يعلى الصغير أن المعلق كالمنجز، لأن اللغة لم تفرق، وأنه إن أخر الشرط فطلقة منجزة، وإن قدمه لم يقع إلا طلقة بالشرط.

(١) تنبيه: قوله: (وكذا الواو) كذا في النسخ، وصوابه: (الفاء بدل: الواو)؛ لأنه ذكر أولاً حكم الواو، ثم ذكر حكم الفاء وثم وثبه عليه أيضاً ابن نصر الله.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وكذا الواو وثم). انتهى.

قد علمت الصحيح من ذلك فذلك يكون الصحيح هنا.

(٣) (مسألة - ١٢): قوله: (وتقبل ثبته التأكيد في أنت مطلقة أنت مسرحة، ومع الواو احتمالان). انتهى.

يعني إذا قال: أنت مطلقة ومسرحة، وأطلقهما في المغني، والشرح، والقواعد الأصولية.

أحدهما: لا يقبل، قدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب؛ لأنه يقتضي المغايرة، وهو خلاف الظاهر.

والاحتمال الثاني: يقبل، كقوله كذباً وميناً، وأقوى وأقفر، وهو ضعيف.

فهذه اثنا عشرة مسألة في هذا الباب.

وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ الصُّحَّةَ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ، وَجَازَ الْأَكْثَرُ، إِنْ مَلَّمْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِالْعَدُوِّ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ فِيهَا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ بِالصُّفَةِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَخْصِيسٌ وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْكُلُّ، نَحْوُ: أَقْتُلْ مَنْ فِي الدَّارِ إِلَّا بَنِي تَيْمِمْ، أَوْ إِلَّا الْبَيْضَ، فَيَكُونُونَ مِنْ بَنِي تَيْمِمْ أَوْ بَيْضًا، فَيُحْرَمُ قَتْلُهُمْ. فَعَلَى الْمَذْهَبِ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً يَفْعُ اثْنَانِ، وَإِنْ قَالَ إِلَّا اثْنَيْنِ أَوْ اسْتثنَى ثَلَاثَةً مِنْ خَمْسَةِ ثَلَاثٍ، كَلَّا ثَلَاثًا، وَإِنْ صَحَّ الْأَكْثَرُ فِثْنَانِ، وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا رُبْعَ طَلْقَةٍ أَوْ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً، أَوْ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً إِلَّا طَالِقًا. أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِلَّا طَلْقَةً أَوْ إِلَّا طَالِقًا. أَوْ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ إِلَّا اثْنَيْنِ أَوْ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ وَبَصَفَا إِلَّا طَلْقَةً قَبِيلٍ: يَفْعُ ثَلَاثَ، كَحَطْفِهِ بِغَيْرِ وَאוٍ لِلتَّرْتِيبِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَسَوَى شَيْخِنَا. وَقِيلَ: ثِنْتَانِ (م ٢ - ١١) ^(١).

= أحدهما: تطلق ثلاثاً، وهو الصحيح.

وعليه الأكثر، وقطع به القاضي في الجامع الكبير، وصاحب المغني، والمقنع، والشارح، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز وغيرهم.

قال في القواعد الأصولية: تطلق ثلاثاً، في أصح الوجهين.

وصححه في الفصول.

والوجه الثاني: تطلق اثنتين، اختاره القاضي، ونقله عنه في الفصول.

(المسألة الثانية - ٣): إذا قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً واحدة، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم. أحدهما: تطلق ثلاثاً، وهو الصحيح.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في المغني، والمقنع، والنظم وغيرهم.

واختاره القاضي مما نقله عنه صاحب المستوعب، واختاره الشيخ في المغني، والشارح، وقدم في الكافي أن هذا الاستثناء وشبهه لا يصح، فعليه بقع ثلاثاً، وقدم في الرعايتين أيضاً فيما قرره من القاعدة أول الباب صحة الاستثناء من الاستثناء، ثم قال: فلأن استثنى من استثناء باطل شيئاً بطلاً، وقيل: لا، وقيل: لا يرجع ما بعد الباطل إلى ما قبله. انتهى.

والوجه الثاني: تطلق اثنتين، قدمه في المستوعب، وهو القول الثالث في الرعاية.

(المسألة الثالثة - ٤): لو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، والمحرر.

أحدهما: تطلق اثنتين، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم، لأن الاستثناء من الاستثناء عندنا صحيح، واستثناء النصف صحيح، على الصحيح، كما تقدم.

والوجه الثاني: تطلق ثلاثاً، وهو ظاهر ما قدمه في الرعايتين في القاعدة التي ذكرها أول الباب، وتقدم لفظه.

قال الشيخ الموفق، والشارح وغيرهما: لا يصح الاستثناء من الاستثناء في الطلاق إلا في هذه المسألة فإنه يصح إذا أجزنا صحة استثناء النصف. انتهى.

(المسألة الرابعة - ٥): لو قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة إلا واحدة فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشرح:

أحدهما: تطلق اثنتين، لأنه استثنى من الواحدة المستثناة واحدة، فيلغو الاستثناء الثاني ويصح الأول.

قطع به ابن رزين في شرحه، وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: تطلق ثلاثاً، لأن الاستثناء الثاني معناه إثبات طلاق في حقها، لكون الاستثناء من النفي إثباتاً فيقبل ذلك في

إيقاع طلاقه وإن لم يقبل في نفيه.

(المسألة الخامسة - ٦): لو قال أنت طالق وطالق وطالق إلا طلاقاً فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الشارح.

أحدهما: تطلق اثنتين، وهو الصحيح، وبه قطع في الفصول، وقدمه في الرعايتين، لأنه قدم أن الاستثناء بعد العطف بالواو يعود إلى الكل، وقطع القاضي في الجامع الكبير بوقوع طلقتين في هذه المسألة، ويأتي كلامه في القواعد الأصولية.

والوجه الثاني: تطلق ثلاثاً، وقد قطع في الهداية، والخلاصة بأن الاستثناء بعد العطف لا يعود إلا إلى الأخيرة، فعلى قولها تطلق ثلاثاً.

وقدمه في المستوعب، وصححه في المغني.

قال في القواعد الأصولية: وما قاله في المغني ليس بجار على قواعد المذهب. انتهى.

ولكن قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في المقنع، ونقل صاحب المستوعب أن القاضي اختاره أيضاً.

(المسألة السادسة - ٧): لو قال أنت طالق وطالق وطالق إلا طالقاً فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟

أطلق الخلاف في المحرر، والرعاية الكبرى، ولم أرها في غيرهما، والذي يظهر أنها تطلق اثنتين؛ وأن الاستثناء صحيح، ويقدر له =

وإن قال ثلاثاً إلا واحدة، وإلا واحدة فثنتان وقيل: واحدة، وإن قال: أنت طالق ثلاثاً واستثنى بقلبه إلا واحدة لم يدين، خلافاً لأبي الخطاب، قال في عيون المسائل: لأنه لا اختيار في صريح النطق، على الصحيح من المذهب. وكذا نسائي الأربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه، وإن لم يقل الأربع ففي الحكم روايتان (م ١٢) (١). وفي الترغيب: أربعتك طوالق إلا فلانة، لم يصح، على الأصح، لأنه صرح وأوقع، ويصح أربعتك إلا فلانة طوالق. وإن استثنى من سألته طلاقها دين، وتوجه أنه كنسائي الأربع ولم يقبل في الحكم، لأن السبب لا يجوز إخراجاً ويحتمل قبوله، قاله القاضي بجواز تخصيص العام. وإن قالت: طلق نساءك فقال: نسائي طوالق طلقت أيضاً، لأن اللفظ لا يقصر على سببه، ولنا فيه خلاف في الأصول، وإن استثناهما قبل في الحكم، لأن السبب يدل على نيته، ويعتبر للاستثناء اتصال معتاد، قاله القاضي وغيره. وقطع به في المحرر، واختاره في الترغيب، ويثبته قبل تكميل ما ألحقه به. وقيل: وبعده، قطع به في المبهيح والمستوعب، والمغني.

=تقدير يصح به، والله أعلم.

(المسألة السابعة - ٨، والثامنة - ٩): لو قال: أنت طالق اثنتين وثنتين إلا اثنتين أو إلا واحدة، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟ أطلق الخلاف فيهما، وأطلقه في الأولى ابن رزين في شرحه، والذي قطع به القاضي في الجامع الكبير وغيره أنها تطلق في الأولى ثلاثاً، وقطع في الجامع أيضاً أنها تطلق في الثانية طلقتين، بناءً على قاعدته، وقاعدة المذهب أن الاستثناء يرجع إلى ما يملكه، وأن العطف بالواو يصير الجملتين جملة واحدة، وأبدى الشيخ في المغني، والشارح احتمالين في المسألة الثانية:

أحدهما: ما قاله القاضي.

والثاني: لا يصح الاستثناء، وقدماً في المسألة الأولى وقوع الثلاثة، وقدمه ابن رزين فيها، لكن قال: وقوع اثنتين أقيس.

قلت: الصواب في المسألة الثانية وقوع الثلاث، وهو أقوى من وقوعه في الأولى، وإن كان الآخر قوياً.

(المسألة التاسعة - ١٠): لو قال أنت طالق ثنتين وواحدة إلا واحدة، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والشرح، والرعايتين، والحاوي في صورة المسألة.

أحدهما: تطلق ثلاثاً، صححه في المغني.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والنظم وغيرهم.

والوجه الثاني: تطلق اثنتين، وهو الصواب.

قدمه في المستوعب، وقدمه أيضاً في الرعايتين، لكونه جعل الاستثناء بعد العطف بالواو عائداً إلى الكل.

(المسألة العاشرة - ١١): لو قال: أنت طالق اثنتين ونصفاً إلا طلبة، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين.

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والمستوعب، والمقنع، والرعايتين، والحاوي وغيرهم.

أحدهما: تطلق طلقتين، وهو الصحيح، اختاره في الفصول، وقدمه في الهداية.

قلت: وهو الصواب، وهو مقتضى ما قاله ابن حمدان وصاحب الحاوي أول الباب في القاعدة التي ذكرها.

والوجه الثاني: تطلق ثلاثاً، اختاره القاضي، وذكر وجهه في الفصول.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في المقنع، وصححه في المغني.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وكذا نسائي الأربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه - يعني: أنه لا يدين على الصحيح -، وإن لم يقل

الأربع ففي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما، في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والشرح، والرعايتين، والحاوي وغيرهم.

إحداهما: يقبل في الحكم، وهو الصحيح، اختاره القاضي، والشارح، وصححه الناظم.

وقطع به الزركشي، والمنور، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز، وظاهر ما قدمه في المحرر.

والرواية الثانية: لا يقبل، اختاره ابن حامد.

وَفِي التَّرْغِيبِ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا (م ١٣) (١).
وَقَالَ: دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ أَحْمَدَ، وَعَلَيْهِ مُتَقَدِّمُ أَصْحَابِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ فَصْلَ يَسِيرٍ بِالنِّبَةِ وَبِالْإِسْتِثْنَاءِ، وَاحْتِجُّ بِالْأَخْبَارِ
الْوَارِدَةِ فِي الْإِيمَانِ، وَقَالَ: فِي الْقُرْآنِ جُمْلَةٌ قَدْ فَصَّلَ بَيْنَ أَبْعَاضِهَا بِكَلَامٍ آخَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَالَتِ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ آمَنُوا» إِلَى قَوْلِهِ: «هَذَى اللُّذَى» [آل عمران: ٧٢ - ٧٣]، فَصَّلَ بَيْنَ أَبْعَاضِ الْكَلَامِ الْمُحْكِي عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَهُ
نُظَايِيرُ.
وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقِيلَ لَهُ: أَلَيْكَ امْرَأَةٌ مَيُوسَى هَذِهِ؟ فَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ فَسَكَتَ، فَقِيلَ: إِلَّا فُلَانَةً،
قَالَ: إِلَّا فُلَانَةً فَإِنِّي لَمْ أَغْنِيهَا، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ فِيهِ.

- (١) (مسألة - ١٣): قوله: (ويعتبر للاستثناء ونحوه اتصال معتاد).
قال القاضي وغيره: وقطع به في المحرر، واختاره في الترغيب، وبنيته قبل تكميل ما لحقه به، وقيل: وبعده، قطع به في المبهم،
والمستوعب، والمغني.
وفي الترغيب أنه ظاهر كلام أصحابنا، واختاره شيخنا. انتهى.
ما قطع به في المحرر قطع به في الرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، والوجيز، والمنور وتجريد العناية وغيرهم.
قال في القواعد الأصولية: وهذا المذهب. انتهى.
ما قطع في المبهم، والمستوعب، والمغني.
وقال صاحب الترغيب: إنه ظاهر كلام الأصحاب، وهو الصواب، واختاره الشيخ تقي الدين وقال: دل عليه كلام الإمام أحمد،
وعليه متقدمو أصحابه، وأنه لا يضر فصل يسير بالنبذة وبالإستثناء وجزم بما قطع به في المغني، والشارح وقالوا في آخر الإستثناء ولا
يصح الإستثناء في جميع ذلك إلا متصلاً بالكلام، وقالوا في الإقرار: ولا يصح الإستثناء إلا أن يكون متصلاً بالكلام، فإن سكت سكوتاً
يمكنه الكلام فيه أو فصل بين المستثنى.
والمستثنى منه بكلام أجنبي لم يصح، لأنه إذا سكت أو عدل عن إقراره إلى شيء آخر استقر حكم ما أقر به فلم يرتفع، بخلاف ما
إذا كان في كلامه، فإنه لا يثبت حكمه ويتنظر ما يتم به كلامه، ويتعلق به حكم الإستثناء، والشرط، والعطف البدل ونحوه. انتهى.
فهذه ثلاث عشرة مسألة في هذا الباب.

باب الطَّلَاق فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ

إِذَا قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسَ أَوْ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ وَتَوَى وَقُوعَهُ إِذْنٌ وَقَعَ. وَفِي التَّرْغِيبِ أَوْ مُسْتَنَدًا إِلَى مَا ذَكَرَ وَجَعَلَهُ الْقَاضِي وَخَفِيدَهُ وَغَيْرَهُمَا كِبْرَاطِيقِهِ فِيهِ الْخِلَافُ وَعَنْهُ: يَقَعُ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي.

وَعَنْهُ: يَقَعُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَمْسَ، وَأَوْقَعَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الثَّانِيَةِ خَاصَّةً، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَيُبَيِّنَ وَقُوعَهُ الْآنَ؛ وَإِنْ أَرَادَ بَطْلَاقَ سَبَقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَأَمَكَّنَ فَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ فَلَهَا النِّفَقَةُ، فَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ مُضِيِّهِ أَوْ مَعَهُ لَمْ يَقَعْ، وَقِيلَ يَقَعُ كَقَوْلِهِ: أَمْسَ. وَجُزْمَ بِهِ الْحُلُوتَانِي وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْمَ تَطَلَّقَ فِيهِ ثَبِينَ وَقُوعَهُ، وَإِنْ وَطَأَ مُحَرَّمًا، وَلَهَا الْمَهْرُ فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ بَيِّنٌ فَكَثُرَ وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَئِذٍ صَحَّ الْخُلْعُ وَتَطَلَّقَ الطَّلَاقُ، وَعَكْسُهُمَا بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْخُلْعُ رَجَعَتْ بِالْعَوَضِ، إِلَّا الرُّجُوعِيَّةُ يَصِحُّ خُلْعُهَا، وَكَذَا حُكْمُ: قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ، وَلَا إِرْثَ لِبَايْنٍ، لِعَدَمِ التُّهْمَةِ.

وَإِنْ قَالَ إِذَا مِتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ، ذَكَرَهُ فِي الْاِئْتِصَارِ، لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ بَعْدَهُ، فَلَا يَقَعُ قَبْلَهُ لِمُضِيِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَقَلْ بِشَهْرٍ وَقَعَ إِذْنٌ وَفِي النُّبُورَةِ: فِي جُزْءٍ بِلَيْهِ مَوْتُهُ، كَقَبِيلِ مَوْتِي، وَلَا يَقَعُ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ، وَفِي يَوْمِ مَوْتِي وَجْهَانُ (م ١)؛^(١) لِأَنَّ فُرْقَةَ الْمَوْتِ اعْظَمَ، وَالْبُضْعُ لَا يُوَرِّثُ، بِخِلَافِ الرُّقِيقِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩].

وَإِنْ قَالَ: أَطَوَّلْتُمَا حَيَاةَ طَالِقٍ فَيَمُوتَ إِحْدَاهُمَا يَقَعُ بِالْآخَرَى إِذْنٌ.

وَقِيلَ: وَقْتُ يَمِينِهِ.

وَلَوْ تَزَوَّجَ أَمَةً أَيْبَهُ وَقَالَ: إِذَا مَاتَ أَبِي أَوْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا طَلَّقَتْ، اخْتَارَهُ فِي الْجَامِعِ، وَالشَّرِيفُ أَبُو الْخَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي النُّبُورَةِ وَقِيلَ: لَا؛ كَقَوْلِهِ: إِذَا مَلَكَتْكَ، فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ أَحْيَمَانُ: يَقَعُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّرَاءِ، بِنَاءً عَلَى الْمَلِكِ هَلْ يَتَّقِلُ زَمَنَ الْحَيَاتِ.

وَفِيهِ رَوَاتَانِ، وَلَوْ ذَهَبَ أَبُوهُ وَخَرَجَتْ مِنْ ثُلُثِهِ طَلَّقَتْ وَعَقَّتْ مَعًا.

وَإِذَا عُلِّقَ بِفِعْلِ مُسْتَحِيلٍ عَادَةً أَوْ لِدَائِهِ نَحْوُ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَوْ لَا طُرْتُ، أَوْ صَبَعْتَ السَّمَاءَ، أَوْ شَاءَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَلَبْتَ الْحَجَرَ ذَهَبًا، أَوْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، أَوْ رَذَذْتَ أَمْسَ، أَوْ شَرِبْتَ مَاءَ الْكُوزِ وَلَا مَاءَ فِيهِ، فَلَقَوْا، كَحَلِيقِهِ بِاللَّهِ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: تَطَلَّقُ.

وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَحِيلِ لِدَائِهِ، وَإِنْ عُلِّقَ بَعْدِيهِ كَقَوْلِهِ: لَأَصْعَدَنَّ أَوْ إِنْ لَمْ أَصْعُدِ السَّمَاءَ، أَوْ لَأَشْرَبَنَّ أَوْ إِنْ لَمْ أَشْرَبْ فِي مَسْأَلَةِ الْكُوزِ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّ، فَإِذَا هُوَ مَيِّتٌ عَلَيْهِ أَوْ لَا، وَقَعَ إِذْنٌ.

وَقِيلَ: لَا يَقَعُ.

وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَحِيلِ لِدَائِهِ، وَفِي الْمُسْتَحِيلِ عَادَةً فِي آخِرِ حَيَاتِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ وَقَعَتْ فِيهِ آخِرُ وَقْتِهِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ اتِّفَاقًا، وَإِنْ لَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، كَقَوْلِهِ لَأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ.

وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ مَوْتَهُ حَيْثُ، وَإِلَّا فَلَا، لِتَوَهُمِ عَوْدِ الْحَيَاةِ الْفَاجِئَةِ، وَالْعِتْقُ، وَالظَّهَارُ، وَالْحَرَامُ، وَالنَّذْرُ كَالطَّلَاقِ، وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ قِيلَ كَذَلِكَ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا يقع مع موتي أو بعده، وفي يوم موتي وجهان). انتهى.

وأطلقه في الحرِّ، والرَّعَاتَيْنِ، والْحَاوِي وَغَيْرِهِمْ.

أحدهما: تطلق في أوَّلِهِ، وهو الصَّحِيحُ.

صَحَّحَهُ فِي النِّظْمِ وَغَيْرِهِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي النُّوْرِ وَغَيْرِهِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا تَطْلُقُ.

وَقِيلَ: لَا كَفَّارَةَ (م ٢)^(١).
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ تَغْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ لَا فَعَلْنَا أَوْ لَا فَعَلْتَ نَحْوُ لَأَقُومَنَّ أَوْ لَا قُمْتُ، يَصِحُّ بَيِّنَةُ جَاهِلٍ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ نَوَاهُ عَالِمٌ
 فَرَوَاتِنَا أَنْتَ طَالِبٌ، ثُمَّ يُرِيدُ إِنْ قُمْتُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفِ شَرْطٍ، وَتَطْلُقُ، كَقَوْلِهِ: لَقَدْ فَعَلْتَ كَذَا، وَتَبِعَهُ فِي
 التَّرْغِيْبِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ الْقَدِيمِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ.
 وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِبٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدًا فَلَقَوْ.
 وَقِيلَ: يَقَعُ إِذَنْ.
 وَقِيلَ: يَقَعُ فِي غَدٍ.
 وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِبٌ ثَلَاثًا عَلَى مَذْهَبِ السُّنَّةِ، وَالشَّيْعَةِ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، فَفِي الدَّعَاوَى مِنْ حَوَاشِي تَغْلِيْقِ
 الْقَاضِي: طَلَقْتُ ثَلَاثًا، لَا مِثْلَ الصَّفَةِ، لِأَنَّهُ لَا مَذْهَبَ لَهُمْ، وَلِقَصْدِهِ التَّأْكِيدَ (م ٣)^(٢).
 فَصَلَّ
 إِذَا قَالَ: أَنْتَ طَالِبٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ وَقَعُ إِذَنْ.
 وَإِنْ قَالَ فِي رَجَبٍ أَوْ فِي غَدٍ فَفِي أَوَّلِهِ عَقِبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيَطَأُ قَبْلَ وَقُوعِهِ.
 وَعَنْهُ: إِنْ قَالَ فِي الْحَوْلِ، فَفِي رَأْسِهِ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَهِيَ أَظْهَرُ.
 وَإِنْ أَرَادَ آخِرَ الْكُلِّ ذَيْنَ، فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْحَكَمِ رَوَاتِنَا (م ٤)^(٣).
 وَإِنْ قَالَ: غَدًا أَوْ يَوْمَ كَذَا وَأَرَادَ آخِرَهُ فَقِيلَ كَذَلِكَ، وَالْمَنْصُوصُ: لَا يُدَيَّنُ (م ٥)^(٤).
 وَإِنْ قَالَ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا فَفِي أَسْبَقِيهِمَا.

- (١) (مسألة - ٢): قوله: (واليمين بالله قبل كذلك، وقيل: لا كفارة). انتهى.
 يعني: أنَّ اليمين بالله تعالى إذا علقها على مستحيل هل تكون كالطلاق، والعق، والحرام، والظهار، والنذر أم لا كفارة فيها؟
 أطلق الخلاف.
 أحدهما: هي كذلك، وهو الصحيح، وقدمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وصححه الناظم.
 والقول الثاني: لا كفارة عليه هنا.
 (٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن قال: أنت طالع ثلاثاً على مذهب السنة، والشيعه، واليهود، والنصارى ففي الدعوى من حواشي
 تعليق القاضي طلقت ثلاثاً لاستحالة الصفة؛ لأنه لا مذهب لهم، ولقصده التأكيد). انتهى.
 لم يذكر المصنف ما يخالف هذا، والظاهر أنَّ المسألة ليس فيها نقلٌ غير ما ذكره، وتقدم في المقدمة الجواب عن هذا وغيره.
 (٣) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أراد آخر الكل ذين، في الأصح، وفي الحكم روايتان). انتهى.
 وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
 إحداهما: يقبل، وهو الصحيح، صححه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والنظم، والتصحيح، ومختصر ابن أبي المجد
 وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.
 والرواية الثانية: لا يقبل، صححه في الخلاصة.
 وبه قطع في المنور، قال في الوجيز: دَيْنٌ فِيهِ.
 فظاهره: أنه لا يقبل في الحكم.
 (٤) (مسألة - ٥): قوله: (وإن قال غداً أو يوم كذا وأراد آخره فقيل كذلك، والمنصوص لا يدَيْنُ). انتهى.
 وأطلقهما في الهداية.
 أحدهما: حكمها حكم المسائل التي قبلها، وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب.
 قطع به في المغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء وابن رزين، والوجيز وغيرهم، وقالوا: يدَيْنُ، وقدمه في الرعايتين، والحاوي
 الصغير، والمنصوص هنا أنه لا يدَيْنُ، وقدمه في المحرر ومال إليه الناظم.
 قلت: وهذا المذهب المنصوص عن صاحب المذهب.

وإن قال أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم وقع بآخره، نص عليه، وعند أبي بكر: لا يقع.
وكذا إن أسقط اليوم الأخير.
وإن أسقط الأول وقع قبل آخره.
وقيل: بعد خروجه (م ٦) (١).

ويأتي - إن شاء الله - إن أسقطهما، واحتج بها الشيخ وغيره على ضعف قول أبي بكر، فدل أنها مثلها وأنه لا يقع فيها على قول أبي بكر.

وإن قال: أنت طالق اليوم غدا فواحدة فإن نوى في كل يوم فیتان، وإن نوى نصف طلقة اليوم وبقيتها غدا فواحدة وقيل اثنتان: وإن قال اليوم وغدا وبعد غد أو كرر: «في» ثلاثا فقليل: واحدة، كقوله: كل يوم، ذكره في الانتصار، واحتج غيره، بأنها إذا طلقت اليوم فهي طالق بعد ذلك وقيل: ثلاث، كقوله: في كل يوم، ذكره في الانتصار، واحتج غيره بأن تعدد وقت الطلاق إن لم يدل على تعدد مكان عديم الفائدة.

وقيل: تطلق ثلاثا مع «في» لتكررها (م ٧) (٢).
ويتوجه: أن يخرج أنت طالق كل يوم أو في كل يوم على هذا الخلاف.
وإن قال: في غد إذا قدم زيد فقدم فيه.
وقيل: والزوجان حيان، فقليل: يقع عقب قدومه.
وقيل: من أوله (م ٨) (٣).

وإن قال: يوم يقدم زيد، فقدم نهارا، وقع عقبه، وقيل: من أوله (م ٩) (٤)، وعليهما ينشئ الإرث، وإن قدم ليلا ونوى

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أسقط الأول وقع قبل آخره، وقيل: بعد خروجه). انتهى.

يعني: إذا قال: أنت طالق إن لم أطلقك اليوم، وأطلقهما في المعنى، والشرح.

أحدهما: تطلق في آخره، قدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: تطلق بعد خروجه.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال: أنت طالق اليوم وغدا وبعد غد أو كرر «في» ثلاثا، فقليل: واحدة، كقوله: كل يوم، ذكره في الانتصار، وقيل: ثلاث، كقوله: في كل يوم، ذكره في الانتصار، وقيل: تطلق ثلاثا مع «في» لتكررها). انتهى.

أحدها: تطلق واحدة، صححه في التصحيح.

والقول الثاني: تطلق ثلاثا.

والقول الثالث: تطلق في الأولى واحدة وفي الثانية ثلاثا، وهو الصحيح من المذهب.

جزم به فيها في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وقدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وقطع به في الأولى في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

وقدموه في الثانية، وأطلق الخلاف في المقنع، وشرح ابن منجاء، وأطلق الوجهين فيها في المعنى، والشرح.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قال في غد إذا قدم زيد فقدم فيه، وقيل: الزوجان حيان، فقليل: يقع عقب قدومه، وقيل: من أوله). انتهى.

أحدهما: يقع عقب قدومه، وهو الصحيح، قدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وقطع به في الشرح.

والوجه الثاني: يقع من أول الغد، اختاره أبو الخطاب، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته.

تنبيه: ظاهر قوله: (وقيل، والزوجان حيان): أن المقدم أن حياتهما وموتهما على حد واحد، وفي إشكال على التفرع، فإن الوجه الأول يقع عقب قدومه، فلو كانت الزوجة ماتت في اليوم قبل قدومه فظاهره وقوع الطلاق عليها بعد موتها، وهو مشكل.

(٤) (مسألة - ٩): قوله: (وإن قال: يوم يقدم زيد، فقدم نهارا، وقع، قيل: عقبه، وقيل: من أوله). انتهى.

أحدهما: يقع من أول النهار، وهو الصحيح، قطع به في المعنى، والحرر، والشرح، والحاوي الصغير وغيرهم.

والقول الثاني: يقع عقب قدومه، قدمه في الرعايتين.

الوقت وقيل: أو أطلق وقَعَ.
وإن قديم به ميتا أو مكرها لم يقع.
وعنه: بلى، اختاره أبو بكر.

فصل

وإن قال: أنت طالق إلى الحول أو الشهر، وقَعَ بمضيهِ.
وعنه: إذن، كنيته، وذكر ابن عقيل الروائين مع التية، وكفوله أنت طالق إلى مكة ولم ينو بلوغها مكة.
وإن قال: بعد مكة وقَعَ إذن، وإن قال في أول الشهر فبدخوله.
وفي آخره في آخر جزء منه، وقيل آخره كأول آخره، فيقع بفجر آخر يوم منه، فيحرم وطؤه في تاسع عشرين، ذكره
في المذهب، ويتوجه تخريج.
وقيل: بأول ليلة سادس عشرة، وفي آخر أوله بفجر لا بأخر أول يوم منه، في الأصح، وقيل في آخر يوم الخامس
عشر وفي الرعاية: إن نوى في غريمه أو أوله آخرهما دين في الأظهر، وفي الحكم وروايتان، وفي المغني: الثلاث الأول
تسمى غررا.
وإن قال: إذا مضى يوم فانت طالق، فإن كان نهارا وقَعَ إذا عاد النهار إلى مثل وقته، وإن كان ليلا فبغروب شمس
الغدير.
وإن قال: كل يوم طلقة، وكان تلفظه نهارا، وقَعَ إذن، والثانية بفجر اليوم الثاني، وكذا الثالثة، وإن قال في مجيء
ثلاثة أيام ففي أول الثالث.
وإن قال إذا مضت سنة وقَعَ بمضي اثني عشر شهرا، وفي أثناء شهر بعده.
وعنه: الكل به.
وإن عرف السنة وفي مختصر ابن رزين أو أشار وقَعَ بانسلاخ ذي الحجة.
وإن قال: في كل سنة طلقة فالأولى إذن، والثانية في أول المحرم، وكذا الثالثة، فإن نوى اثني عشر شهرا قبل في
الحكم، على الأصح، وفي التي قبلها، وقوله في هله بينة ابتداء السنين المحرم المقبل وروايتان (م ١٠، ١١) (١).
ولو بانئت وكامت حتى مضى العام الثالث لم يقع بعده، ولو نكحها فيه أو في الثاني وقعت الطلقة عقب العقد.
(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (فإن نوى اثني عشر شهرا قبل في الحكم، على الأصح، وفي التي قبلها، وقوله في هذه بينة
ابتداء السنين المحرم المقبل وروايتان). انتهى.
ذكر مسالتين:
(المسألة الأولى - ١٠): وهي التي عنها المصنف بقوله: (وفي التي قبلها) إذا قال: أنت طالق إذا مضت السنة، بالتحريف، وأراد
بالسنة اثني عشر شهرا، فهل يقبل في الحكم أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والمحزر وغيرهم.
إحداهما: يقبل، وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع في المغني، والشرح، والمتور وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
والرواية الثانية: لا يقبل، صححه النظم.
(المسألة الثانية - ١١): إذا قال في المسألة الأخيرة نويت ابتداء السنين المحرم فهل يقبل في الحكم أم لا؟ أطلق الخلاف، وهما
وجهان مطلقان في الرعايتين، والنظم.
قال في المغني: والأولى أن يخرج فيها الروايتان، قال في المحرر: يخرج على روايتين.
إحداهما: لا يقبل، وهو الصحيح.
وبه قطع القاضي وصاحب المقنع، والمتور وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
والرواية الثانية: يقبل في الحكم.
فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

باب تعليق الطلاق بالشروط

يَصِحُّ مَعَ تَقَدُّمِ الشَّرْطِ (و) كَعِنِّي عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ (ع) أَوْ لَا، وَكَذَا إِنْ تَأَخَّرَ، وَعَنْهُ يَنْتَهِزُ.
وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِئٍ فِي الْعِتْقِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَتَأَخَّرَ الْقَسَمُ، كَأَنْتَ طَالِقٌ لَأَفْعَلَنَّ، كَالشَّرْطِ، وَأَوَّلَى بَأَنْ لَا يَلْحَقَ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ عَقِبَ الرَّابِعَةِ: إِنْ قُمْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُ مَا لَمْ يَمْلِكْ بِشَرْطٍ، وَيَصِحُّ بِصَرِيحِهِ وَبِكِنَايَتِهِ مَعَ قَصْدِهِ مِنْ زَوْجٍ، وَتَعْلِيْقِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ كَتَعْلِيْقِهِ عِتْقًا بِمِلْكِهِ، وَالْمَذْهَبُ: لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ صِحَّةُ قَوْلِهِ لِرُؤُوسِيهِ: مَنْ تَزَوَّجْتَ عَلَيْكَ فَهِيَ طَالِقٌ، أَوْ لِعَتِيقَتِيهِ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ لِرُجُوعِيهِ: إِنْ رَاجَعْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَأَرَادَ التَّغْلِيظَ عَلَيْهَا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا فِي الْأَوَّلَيْنِ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي الْعِتْقَةِ: قَدْ وَطِنَهَا، وَالْمُطْلَقُ قَبْلَ الْمَلِكِ لَمْ يَطَأْ.

وظَاهِرُ أَكْثَرِ كَلَامِهِ وَكَلَامِ أَصْحَابِهِ التَّسْوِيَةُ، وَيَقَعُ بِوُجُودِ شَرْطِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ: الطَّلَاقُ، وَالْعِتَاقُ لَيْسَا مِنَ الْإِيمَانِ وَاحْتِجَّ بِأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّ حَدِيثَ لَيْلَى بِنْتِ الْعَجْمِيِّ حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ لَمْ يَقُلْ فِيهِ: وَكُلُّ مَمْلُوكٍ لَهَا حُرٌّ، وَأَنَّهُمْ أَمَرُوهَا بِكَفَّارَةِ يَمِينٍ، أَلَا سَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ، انْفَرَدَ بِهِ.

وَاحْتِجَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ بِهَذَا الْأَثَرِ عَلَى أَنَّ مَنْ خَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ بِحُجَّةٍ وَهُوَ يَهْدِي وَمَالُهُ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ: يَكْفُرُ وَاحِدَةً وَأَنْ فِيهِ: اعْتَقِي جَارِيَتَكَ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ بِخُرُوجِ عَنْهُ فِي الْعِتْقِ، وَالطَّلَاقُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا الْأَثَرُ مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ الْحِمْرَانِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُمَا تَفَرَّدَا بِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ صَحِيحٌ فِيهِ، وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ زَوْيٌّ عَنْهُمَا فِيهِ: أَمَّا الْجَارِيَةُ فَتَعْتَقُ، فَكَأَنَّ الرَّاويَ اخْتَصَرَهُ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: إِنْ أَرَادَ الْجَزَاءُ بِتَعْلِيْقِهِ كَرِهَ الشَّرْطَ أَوْ لَا، وَكَذَا عِنْدَهُ الْخَلِيفُ بِهِ وَبِعَتِي وَظَهَارٍ وَتَحْرِيمٍ، وَأَنْ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَلَامُ أَحْمَدَ.

وَقَالَ: نَقَلَ حَرْبٌ أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنْ وَقُوعِ الْعِتْقِ.

وَمَا تَوَقَّفَ فِيهِ بِخُرْجِهِ أَصْحَابَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ، قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ رَوَايَةً، قَالَ شَيْخُنَا: كَمَا سَلَّمَ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْخَالِيفَ بِالنَّذْرِ لَيْسَ نَازِلًا، وَلِأَنَّهُ لَوْ عُلِقَ إِسْلَامُهُ أَوْ كُفْرُهُ لَمْ يَلْزَمَهُ، وَإِنْ قَصَدَ الْكُفْرَ تَنَجَّزَ وَمَا لَزِمَ مُنْجَزًا مَعَ تَعْلِيْقِهِ أَبْلَغُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا إِذَا قَصَدَ الْيَمِينَ بِهِ مُعْلَقًا لَا يَلْزَمُ فَذَلِكَ أَوَّلَى.

فَعَلَى هَذَا: إِذَا حُتَّ فَإِنَّهُ فِي الْعِتْقِ إِنْ لَمْ يَخْتَرَهُ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَفِي غَيْرِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى نَذْرِهِ، فَيَكْفُرُ، وَإِلَّا لَزِمَ ذَلِكَ بِمَا يُحْلِيهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَكُونُ مُؤَقَّتًا لِمَوْجِبِ عَقْدِهِ، وَلَا يَجِيءُ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَفَّارَةِ عِنْدَ مَنْ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ عَيْنًا فِي الْخَلِيفِ بِنَذْرِ الطَّاعَةِ، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا تَطْلُقُ قَبْلَهُ ذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى قَوْلِ أَبِي ذَرٍّ: أَنْتَ حُرٌّ إِلَى الْخَوَلِ.

وَعَنْهُ: بَلَى مَعَ تَيَقُّنِ وَجُودِهِ، وَخَصَّصَهَا شَيْخُنَا بِالثَّلَاثِ، لِأَنَّهُ الَّذِي يُصِيرُهُ كَمُعْتَقَةٍ، وَنَقَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ: تَطْلُقُ إِذَنْ، قِيلَ لَهُ: فَتَزَوَّجُ فِي: قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ؟

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ يُسِيكُ عَنِ الْوَطْءِ حَتَّى يَمُوتَ، وَذَكَرَ فِي الرِّعَايَةِ تَحْرِيمَهُ وَجْهًا، فَإِنْ قَالَ: عَجَلْتُ مَا عُلَّقْتَهُ، لَمْ يَتَعَجَّلْ، لِأَنَّهُ عُلِّقَ فَلَمْ يَمْلِكْ تَغْيِيرَهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَيَتَوَجَّهَ مِثْلُهُ ذَيْنَ.

وَإِنْ قَالَ: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ وَأَرَدْتُ التَّنْجِيزَ وَقَعَ إِذَنْ.

فَإِنْ فَصَّلَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَحُكْمِهِ بِمَنْتَظِمٍ، نَحْوُ: أَنْتَ طَالِقٌ يَا زَيْنَةُ إِنْ قُمْتَ لَمْ يَضُرَّ.

وَقِيلَ: يَقْطَعُهُ، كَسَكَتِهِ وَتَسْبِيحَتِهِ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَرِيضَةٌ نَصَبًا وَرَفْعًا وَقَعَ بِمَرَضِهَا.

فصل

وأدوات الشرط المستعملة غالباً: إن وإذا ومتى ومن وأي، وكلما، وهي وحدها للتكرار. وقيل: ومتى، وتعم من وأي المضافة إلى الشخص ضميرهما، وكلها بلا «لم» ونيسة الفور أو قريته للتراخي، ومنع «لم» للفور، إلا أن مع عدم نية أو قريته، وفي أي المضافة إلى الشخص ومن وإذا وجهان (م ١ - ٣) (١). ويتوجهان في «مهما»، فإن اقتضت فوراً فهي في التكرار كمتى وعنه: يحث بعزمه على الترك، جزم به في الرخصة، لأنه أمر موقوف على القصد، والقصد هو النية، ولهذا لو فعله ناسياً أو مكرهاً لم يحث، لعدم القصد، فأثر فيه تعيين النية، كالعبادات من الصلاة، والصوم إذا نوى قطعها، ذكره في الواضح. نقل أبو داود فيمن قال: ما أنقلب إليه حرام وله امرأة أمره بكفارة طهار، قيل: متى يحث؟ قال: إذا عقد على خلافه.

وقال ابن بطة: أو تردو، فإذا قال إن قمت أو إذا أو متى أو أي وقت أو من قامت أو كلما قمت، فأنت طالق، فمتى قامت طلقت.

ولا يتكرر بتكرره إلا في «كلما»، وفي «متى» الوجهان (٢). ولو قمن الأربع فيمن قامت وأيتكن قامت أو من أقمتها أو أيتكن أقمتها طلقت، وإن قال أيتكن حاصت فضرأتها طوائق فقلن: قد حصن، أو أيتكن لم أطأها اليوم فضرأتها طوائق، ولم يطأ، طلقت ثلاثاً ثلاثاً، فإن وطئ واحدة فثلاث بعد وطء ضرأتها، وهن يثنين يثنين، وإن وطئ يثنين فثنتان يثنان وهما واحدة واحدة، وإن وطئ ثلاثاً وقع بمن وطئ فقط واحدة واحدة، وإن أطلق، تفيد بالعم. وعنه فيمن قال ليعبيدوكم أتاني بخبر كذا فهو حر فجاءه به جماعة عتقوا، ونقل حبل: أخذهم بقرعة، فيتوجه مثله

(١) (مسألة - ١ - ٣): قوله: (وفي أي المضافة إلى الشخص، من وإذا وجهان). انتهى.

يعني: أن هذه الأدوات الثلاث هل هي على الفور إذا اتصلت بها لم، أم لا تكون على الفور؟ أطلق الخلاف، وفيه ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ١): إذا اتصلت لم بإذا فهل يكون على الفور أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمهادي، والبلغة، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، وتحريد العناية، وغيرهم. أحدهما: هي على الفور، وهو الصحيح.

صححه في التصحيح، وبه قطع في العمدة، والوجيز، والمنور، ومختب الأدمي وغيرهم. والوجه الثاني: هي على التراخي، قال في المذهب ومسبوك الذهب في التمثيل: إذا قال: إذا لم تدخلني الدار فأنت طالق، فهو على التراخي، في أصح الوجهين. انتهى.

فاطلق الخلاف أولاً ثم صحح ثانياً.

(المسألة الثانية - ٢، والثالثة - ٣): من وأي المضافة إلى الشخص، إذا اتصل بهما (لم) فهل يكونان على الفور أم على التراخي؟

أطلق الخلاف في ذلك وأطلقه في المحزر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم. أحدهما: هما على الفور، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمهادي، والعمدة، والوجيز، والمنور، ومختب الأدمي وغيرهم.

والوجه الثاني: هما على التراخي، نصره الناظم.

وقال الشارح: الذي يظهر أن (من) على التراخي إذا اتصل بها (لم).

(٢) تنبيه: قوله: (ولا يتكرر بتكرره إلا في كلما وفي متى الوجهان). انتهى.

يعني: المتقدمين.

وقد قدم المصنف حكماً في ذلك، وأن المذهب لا يقتضي التكرار.

في نظائرها، ذَكَرَهُمَا فِي الْإِرْشَادِ وَلَمْ أَجِدْ أَوَّلَى عَنْ أَحْمَدَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ صَالِحٌ فِيمَنْ أَنَا فِيهِ.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْهَا: أَرَادَ الْكُلَّ وَعَمَّا نَقَلَهُ حَنْبَلٌ: أَرَادَ الْبَعْضَ.

وَأَنَّ قَالَ: إِنْ أَكَلْتُ رُمَانَةً وَإِنْ أَكَلْتُ نِصْفَهَا فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَأَكَلْتُ رُمَانَةً، فَنِسَانٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَاحِدَةً وَلَوْ أَنِّي بَدَلْتُ
«إِنْ» بِكُلَّمَا قَلَّتْ، وَإِنْ عُلِقَ بِصِفَاتِ كَالرُّجُولِيَّةِ، وَالشَّرَفِ، وَالْفَقْرِ فَاجْتَمَعْنَ فِي شَخْصٍ وَقَعَ بِكُلِّ صِفَةٍ مَا عُلِقَ بِهَا،
وَأَنَّ قَالَ: إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتَ أَوْ فَضَرْتُكَ طَلَّقَ، فَمَاتَ أَحَدُهُمْ، وَقَعَ إِذَا بَقِيَ مِنْ حَيَاةِ الْمَيِّتِ مَا لَا يَتَسَبَّحُ لِإِقَاعِهِ، نَصُّ
عَلَيْهِ.

وَفِي الْإِرْشَادِ رَوَايَةٌ: بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَا يَرِثُ بَائِنًا وَتَرْتَهُ، وَيَتَخَرَّجُ: لَا تَرْتَهُ، مِنْ تَعْلِيلِهِ فِي صِحَّتِهِ عَلَى فِعْلِهَا، فَيُوجَدُ فِي
مَرَضِهِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ، قَالَ فِي الرُّضَةِ: فِي إِرْتِبَاهِمَا رَوَاتِنَانِ، لِأَنَّ الصِّفَةَ فِي الصِّحَّةِ، وَالطَّلَاقُ فِي الْمَرَضِ، وَفِيهِ رَوَاتِنَانِ،
وَلَا يُنْتَعَمُ مِنْ وَطْئِهَا قَبْلَ فِعْلٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَلَوْ أَنِّي بَدَلْتُ «إِنْ» بِمَتَى لَمْ، أَوْ أَيُّ وَقْتٍ، فَضَمْنِي مَا يُمَكِّنُ إِيقَاعَهُ وَقَعَ، وَفِي «كُلَّمَا» ثَلَاثٌ إِنْ دَخَلَ بِهَا
وَمَضَى مَا يُمَكِّنُ إِيقَاعَهَا مُتَرْتَبَةً، وَإِلَّا بَانَتِ بِالْأَوَّلَى، وَاتَّكُنْ لَمْ أَطْلُقْهَا وَمَنْ لَمْ أَطْلُقْهَا وَإِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ، قِيلَ: كَمْثَى.
وَقِيلَ: كَانِ (م ٤) (١).

وَأَنَّ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ قُمْتَ بِفَتْحِ الْمَمْرَةِ فَشَرَطَ مِنْ عَامِي كَيْتِيهِ.
وَقِيلَ: يَقَعُ إِذَنْ إِنْ كَانَ وَجَدَ كَنَحْوِي، وَقِيلَ فِيهِ لَمْ يَنْوَ مُقْتَضَاءً.
وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجَةٌ: يَقَعُ إِذَنْ وَلَوْ لَمْ يُوجَدَ، كَتَطْلِيلِهَا لِرِضَاءِ أَبِيهَا يَقَعُ، كَانَ فِيهِ رِضَاؤُهُ أَوْ سَخَطُهُ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ
عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمَا: يَقَعُ إِذَنْ، وَلَوْ بَدَلْتُ إِنْ كَيْهِ.

وَفِي الْكَافِي: يَقَعُ إِذَنْ، كَذَا، وَفِيهَا أَحْجَمَالٌ كَأَمْسٍ، وَالْوَاوُ يَقَعُ إِذَنْ، لَيْسَتْ جَوَابًا، وَفِي الْفُرُوعِ كَالْفَاءِ.
وَأَنَّ أَرَادَ مَعَ الْوَاوِ الشَّرْطَ أَوْ جَوَابًا لَلْوُ فَفِي الْحُكْمِ رَوَاتِنَانِ (م ٥، ٦) (٢).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وَاتَّكُنْ لَمْ أَطْلُقْهَا، وَمَنْ لَمْ أَطْلُقْهَا وَإِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ، قِيلَ: كَمْثَى، وَقِيلَ: كَانِ). انتهى.

أحدهما: هُنَّ كَمْثَى، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ مَضِيِّ مَا يُمَكِّنُ إِيقَاعَهُ فِيهِ.
وهذا هو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: هُنَّ كَانِ، واختاره الشارح في من، كما تقدم، وهذان الوجهان مبنيان على الوجهين المتقدمين في أي المضافة إلى
الشخص (ومن)، و(إذا)، إذا اتصل بهن (لم) على ما تقدم قريباً، بل هذه المسألة هي عين ما تقدم أولاً.

(٢) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (ولو أراد مع الواو الشرط أو جواباً للو، و«مَنْ» في الحكم رواتين). انتهى.
ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا قال: أنت طالق وإن قمت، بالواو بدل الفاء، وأراد الشرط دين، وهل يقبل في الحكم أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والشرح.

إحدهما: يقبل، وبه قطع في الرعاية الكبرى.

والرواية الثانية: لا يقبل، وهو ظاهر ما قطع به في الكافي وهو الصواب.

(المسألة الثانية - ٦): إذا قال: أنت طالق لو قمت، كان شرطاً على الصحيح من المذهب، وقيل: تطلق في الحال.

وإن قال: أردت أن أجعل لها جواباً دين، وهل يقبل في الحكم أم لا؟ فيه روايتان، وأطلقهما في المغني، والشرح، فيحتمل أن
يكون هذا مراد المصنف بقوله: (أو جواباً للو).

وظاهر كلامه: أن صورة المسألة أن يقول: لو قمت وأنت طالق، لأنه أراد مع الواو جواباً للو، وقد قال في الكافي: وإن قال أنت
طالق وإن دخلت الدار، طلقت، لأن معناه: ولو دخلت، كقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ
سَرَقَ وَإِنْ زَنَى».

وإن قال: أنت طالق لو دخلت طلقت؛ لأن لو تستعمل بعد الإنبات لغير المنع، لقوله تعالى: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» -

وإن قال: إن قُمت فَعَدت، أو ثم أو إن قُمت إذا قعدت أو إن قُمت إن قعدت فأنْتَ طالق لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم^(١)؛ لأن القعود شرط يتقدم مشروطة.

وذكر القاضي في إن كالوا، بناءً على أن فيه عرفاً، وأنه يقدم.
وذكر جماعة في الفاء وثم رواية كالوا، وبالواو كان قُمت وقعدت أو لا قُمت وقعدت تطلق بوجودهما.
وعنه: أو أحدهما، كان قُمت وإن قعدت، وكالاصح، في لا قُمت ولا قعدت، وذكره شيخنا في هذه اتفاقاً، وأنه لا يتكرر حيثه.

وإن قال: كلما اجتنبت منك جنابة فإن اغتسلت من حمام فأنْتَ طالق فأجيب ثلاثاً واغسل مرة فيه فواجدة.
وقيل: ثلاثاً، كفيلاً لم يتردد مع كل جنابة، كموت زيد وقذوبه، وإن اسقط الفاء من جزاء متأخر فشرط.
وقيل: ببنييه، والأ وقع إذن، كالواو بدل الفاء، فإن أراد الشرط فالروايتان^(٢).

فصل

إذا قال: إذا حضت فأنْتَ طالق وقع بأوله.

نقل منها تطلق برواية الدم، لإشراح مباحثها ظاهراً فيه.

وفي: قبل موته بشهر، وكل زمن يحتمل أن يبين أنه زمن الطلاق، في الاصح، ولمنع المعتادة من العيادة (ع).
وفي الانتصار، والفنون، والترغيب، والرعاية: ببنييه بمضي أقله، ومتى بان غير خيض لم تطلق به، ويقع في إذا حضت حيضة بانقطاعه.

وقيل: وغسلها، وذكره ابن عقيل رواية من أول حيضة مستقبل.

ولو كان قال: كلما فرغت عذتها فيها بأول حيضة رابعة، وطلاقه في الثانية مباح، ويقع في إذا طهرت بأول طهر مستقبل، نص عليه.

وفي التنبيه قول حتى تغتسل، وإن قال: إذا حضت نصف حيضة فأنْتَ طالق، فمضت حيضة مستقرة وقع لنصفها، وفي وقوعه ظاهراً بمضي دم سبعة أيام ونصف أو ليصنف العادة فيه وجهان (م ٧)^(٣).

[الواقعة: ٧٦]، وإن قال: أردت الشرط قبل؛ لأنه محتمل. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن قال: أنت طالق، وإن قمت، طلقت، وكذا إن قال: أنت طالق لو قمت، فإن أراد الشرط قبل، وكذا قيل في: ولو قمت. انتهى.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وإن قال: إن قمت فَعَدت أو ثم أو إن قمت إذا قعدت أو إن قمت إن قعدت، فأنْتَ طالق لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم). انتهى.

هذا الحكم صحيح في المسألة الثالثة والرابعة، وغير صحيح في الأولى والثانية.

بل الصواب فيهما: أنها لا تطلق حتى تقوم ثم تقعد، على الترتيب، صرح به الأصحاب، ولقد تبع كلامهم فلم أجد أحداً قال ذلك، بل صرحوا بخلافه.

(٢) الثاني: قوله: (وإن أراد الشرط، فالروايتان).

يعني: فيما إذا سقط الفاء من جزاء متأخر، وقلنا: لا يكون شرطاً إذا لم ينو، وقال: أردت الشرط، ففيه الروايتان اللتان فيما إذا قال: أنت طالق وإن قمت، بالواو، وأراد الشرط. المسألة التي تقدمت هذه.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال: إذا حضت نصف حيضة فأنْتَ طالق، فمضت حيضة مستقرة وقع لنصفها، وفي وقوعها ظاهراً بمضي دم سبعة أيام ونصف أو لنصف العادة فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر وما احتمالان مطلقان في الكافي، والمنع.

أحدهما: تطلق بمضي سبعة أيام ونصف، اختاره القاضي، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: تطلق بمضي نصف العادة، وهو الصحيح، وبه قطع في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وقدمه في المشي، والشرح وصححه.

وَقِيلَ فِيهَا كَأَلْسَاتَيْنِ الْأُولَيْنِ.

وَأَنَّ قَالَ: إِنْ حَضَتْ فَأَنْتِ وَضُرْتُكَ طَالِقَتَانِ فَأَدْعَاهُ طَلَقًا بِإِقْرَارِهِ.

وَأَنَّ ادَّعَاهُ: فَأَنْكَرَ طَلَقَ كَقَوْلِهِ: إِنْ أَضْمَرْتُ بَعْضِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَدْعَاهُ، بِخِلَافِ دُخُولِ الدَّارِ، وَفِي بَيِّنَتِهَا وَجْهَانِ (م ٨) ^(١).

وَعَنْهُ: تَطْلُقُ بَيِّنَةً، كَالضَّرَةِ، فَيَخْتَبِرُهَا بِإِدْخَالِ قُطْنَةٍ فِي الْفَرْجِ زَمَنَ دَعْوَاهَا الْحَيْضَ، فَإِنْ ظَهَرَ دَمٌ فَهِيَ حَائِضٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ أُخْرِجَتْ عَلَى خِرْقَةٍ دَمًا طَلَقَتْ الضَّرَّةَ، اخْتَارَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَحَكَاهُ عَنِ الْقَاضِي.

وَأَنَّ قَالَ: إِنْ حَضَّتْهَا فَأَنْتِ طَالِقَتَانِ فَأَدْعَاهُ طَلَقًا إِنْ صَدَّقْتُمَا، وَإِنْ كَذَبَ وَاحِدَةٌ طَلَقَتْ وَخَذَهَا، وَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعٍ فَأَدْعَيْنَهُ وَصَدَّقَهُنَّ طَلَقْنَ، وَإِنْ كَذَبَ وَاحِدَةٌ طَلَقَتْ وَخَذَهَا.

وَلَوْ قَالَ: كُلَّمَا حَاضَتْ إِحْدَاكُمُ أَوْ أُتِيكُنَّ حَاضَتْ فَضَرَاتُهَا طَوَالِي فَأَدْعَيْنَهُ، وَصَدَّقَهُنَّ طَلَقْنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَإِنْ صَدَّقَ وَاحِدَةً لَمْ تَطْلُقْ بَلْ ضَرَاتُهَا طَلَقَةٌ طَلَقَةٌ، وَإِنْ صَدَّقَ ثِنْتَيْنِ طَلَقَتْ طَلَقَةٌ طَلَقَةٌ، وَالْمَكْذُوبَتَانِ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ، وَإِنْ صَدَّقَ ثَلَاثًا طَلَقْنَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ، وَالْمَكْذُوبَةُ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ: إِنْ حَضَّتْ حَيْضَةً طَلَقَتْ بِحَيْضَتَيْنِ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: بِحَيْضَةٍ مِنْ وَاحِدَةٍ، وَالْأَشْهُرُ بِشُرُوعِهَا.

وَقِيلَ: لَا طَلَاقَ كَمُسْتَحِيلٍ.

فصل

إِذَا عَلِقَتْ بِالْحَمْلِ فَوَلَدَتْ بَعْدَ أَكْثَرِ مَدَّةِ الْحَمْلِ لَمْ يَقَعْ، وَلَاقِلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَقَعُ مِنْذُ حَلْفٍ، وَكَذَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَطَّأ، وَإِنْ وَلَدَتْ لَهَا فَاكْثَرَ مِنْذُ وَطِئَ لَمْ يَقَعْ، فِي الْأَصْحَ، وَنَصُّهُ: يَقَعُ إِنْ ظَهَرَ لِلنِّسَاءِ أَوْ خَفِيَ فَوَلَدَتْهُ يَتَسَعَةُ أَشْهُرٍ فَأَقْلُ، وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا.

وَقَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ رَجَعِيَّةٌ مَبَاحَةً مِنْذُ حَلْفٍ.

وَعَنْهُ: يَظْهَرُ حَمْلٌ، وَيَكْفِي الْأَسْبِيْرَاءُ بِحَيْضَةٍ مَاضِيَةٍ أَوْ مُوْجُودَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَا، وَذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيْبِ عَنْ أَصْحَابِنَا.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ ثَلَاثَةُ أَفْرَاءَ، وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَعَكْسُ الَّتِي قَبْلُهَا.

وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ عَلَى الْأَصْحَ حَتَّى يَظْهَرَ حَمْلٌ أَوْ تَسْتَبْرَأَ، أَوْ تَزُولَ الرَّبِيعَةُ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا حَمَلْتُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِحَمْلٍ مُتَجَدِّدٍ، وَلَا يَطَّأ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ يَطَّأ كُلُّ طَهْرٍ مَرَّةً.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ أَكْثَرُ.

وَأَنَّ عَلَّقَ طَلَقَةً إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِذَكَرٍ وَطَلَقَتَيْنِ بَأَنْتِي فَوَلَدَتْهُمَا طَلَقَتْ ثَلَاثًا وَاسْتَحَقَّ مِنْ وَصِيَّةٍ.

وَأَنَّ قَالَ: إِنْ كَانَ حَمْلُكَ أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ فَوَلَدَتْهُمَا لَمْ تَطْلُقْ، وَلَا وَصِيَّةٌ، وَلَوْ اسْتَقَطَّ «مَا» طَلَقَتْ ثَلَاثًا، وَإِذَا عَلِقَتْ عَلَى الْوِلَادَةِ فَالْقَلْتُ مَا تَصِيرُ بِهِ الْأَمَةُ أُمٌ وَلَدٍ وَقَعَ، وَيَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي عَدِمِهَا، قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: إِنْ لَمْ يَغِرْ بِالْحَمْلِ، وَإِنْ شَهِدَ بِهَا النِّسَاءُ وَقَعَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، قِيلَ: لَا، كَمَنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ مَا غَضَبَ أَوْ لَا غَضَبَ،

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قال إن حضت فأنت وضرتك طالقان فأدعاه طلقا بإقراره، وإن ادَّعته فأنكر طلق، وفي بينهما

وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الغني، والشرح، وشرح ابن رزين.

أحدهما: تحلف، وهو الصواب، وهو ظاهر ما قاله الحرقلي، إنه قال: لا تحلف المرأة إذا أنكرت النكاح، وتحلف إذا ادَّعت انقضاء عدتها. انتهى.

وهي مذكورة في اليمين في الدعاوى.

والوجه الثاني: لا تحلف، وهو ظاهر ما قطع به في الكافي.

فَبَيَّنَتْ بَيِّنَةً مَال لَمْ تَطْلُقْ، ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ، وَالْمُتَخَبِّ، وَالْمُسْتَوْجِبِ، وَالْمَغْنِيِّ.
وَقِيلَ: بَلَى، وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَلَدْتَ ذَكَرًا فَوَاحِدَةً وَإِنْ وَلَدْتَ أُنْثَى فِئْتَيْنِ، فَثَلَاثٌ بِمَعْنَى، فَسَبَقَ أَحَدُهُمَا^(١) بِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقْتَ بِهِ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَتَطْلُقُ بِهِ، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، قَالَ فِي الْمُتَخَبِّ، وَتَقَلَّ بَكَرَ هِيَ وَلَادَةُ وَاحِدَةً.
قَالَ فِي زَادِ الْمَسَافِرِ: وَفِيهَا نَظَرٌ، وَتَقَلَّ ابْنُ مَنْصُورٍ: هَذَا عَلَى نِيَّةِ الرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ بِذَلِكَ تَطْلِيقَهُ، وَإِنْ كَانَ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَالثَّانِي مِنْ حَمَلٍ مُسْتَأْنَفٍ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْأَيْمَةِ، فَلَا يُمَكِّنُ ادِّعَاءُ أَنْ تَحْبَلَ بِوَلَدٍ بَعْدَ وَلَدٍ، قَالَ فِي الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ فِي الْحَامِلِ لَا تَحْيِضُ وَفِي الطَّلَاقِ بِهِ الْوُجْهَانِ^(٢) إِلَّا أَنْ تَقُولَ: لَا تَنْقُضِي بِهِ عِدَّةَ فَتَقَعُ الثَّلَاثُ، وَكَذَا فِي الْأَصَحِّ إِنْ الْحَقْنَاءُ بِهِ، لِثُبُوتِ وَطْئِهِ بِهِ، فَتُبْنَتِ الرَّجْعَةُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ الْحَمْلَ لَا يَذُلُّ عَلَى الْوَطْءِ الْمُحْصِلِ لِلرَّجْعَةِ، وَمَتَى أَشْكَلَ السَّابِقُ طَلْقَهُ، وَيَنَاسُ الْمَذْهَبُ تَعْيِينَهُ بِفِرْعَةٍ، قَالَ الْقَاضِي وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، قَالَ فِي الْمُتَخَبِّ وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا وَلَدْتَ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدْتَ ثَلَاثًا مَعَ ثَلَاثٍ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ وَلَدًا فَوُجْهَانِ (م ٩) (٣).

وَإِنْ وَلَدْتَ اثْنَتَيْنِ وَزَادَ: لِلْسِّنَةِ، فَطَلْقَهُ بِطَهْرٍ ثُمَّ أُخْرَى بَعْدَ طَهْرٍ مِنْ خِيضَةٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

فصل

إِذَا قَالَ: إِذَا طَلَّقْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ أَرْقَعَهُ أَوْ عَلَقَهُ بِالْقِيَامِ ثُمَّ بَوَّعَ الطَّلَاقَ فَقَامَتْ وَقَعَ اثْنَانِ فِيهِمَا، وَإِنْ زَادَ: ثُمَّ إِذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ نَجَزَهُ فَوَاحِدَةً بِالْمُبَاشَرَةِ وَاثْنَانِ بِالْوُقُوعِ، وَالْإِيْقَاعِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: التَّعْلِيلُ مَعَ وَجُودِ الصَّفَةِ لَيْسَ تَطْلِيقًا، وَإِنْ نَوَى إِذَا طَلَّقْتِ طَلَّقْتَ وَلَمْ أَرِدْ عَقْدَ صِفَةٍ، ذَيْنَ، وَفِي الْحُكْمِ رَوَاتَانِ (م ١٠) (٤).

وَالطَّلَاقُ الْوَارِعُ بِوُجُودِ الصَّفَةِ لَمْ يَوْقِعْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ وَقَعَ، وَإِنْ عَلَقَهُ بِقِيَامٍ ثُمَّ بِطَلَاقٍ لَهَا فَقَامَتْ فَوَاحِدَةً، وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَوَجَدَ رَجْعِيًّا وَقَعَ ثَلَاثٌ، وَلَوْ كَانَ بِذَلِكَ كُلَّمَا طَلَّقْتِ فِئْتَانِ، وَقَبْلَ الدُّخُولِ لَا تَقَعُ الْمُعْلَقَةُ.

وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا طَلَّقْتَ ضَرْبَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ لِلضَّرْبَةِ ثُمَّ طَلَّقَ الْأَوَّلَةَ طَلَّقْتَ الضَّرْبَةَ طَلْقَهُ بِالصَّفَةِ، وَالْأَوَّلَةَ يُتَيْنِ بِالْمُبَاشَرَةِ، وَوُقُوعُهُ بِالضَّرْبَةِ تَطْلِيقٌ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهَا طَلَاقًا بِتَعْلِيلِهِ طَلَاقَهَا ثَانِيًا، وَإِنْ طَلَّقَ الثَّانِيَةَ فَقَطْ طَلَّقْنَا طَلْقَهُ، وَمِثْلُ الْمَسْأَلَةِ: إِنْ أَوْ كُلَّمَا طَلَّقْتَ فَعَمْرَةَ طَالِقٌ ثُمَّ إِنْ أَوْ كُلَّمَا طَلَّقْتَ عَمْرَةَ فَحَفْصَةُ طَالِقٌ فَحَفْصَةُ كَالضَّرْبَةِ، وَعَكْسُهَا

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ثلاث بمعية، فسبق أحدهما).

كذا في النسخ، صوابه: فإن سبق أحدهما.

(٢) الثاني: قوله: (وفي الطلاق به الوجهان).

لعله أراد المذهب، وقول ابن حامد المتقدمان قريباً.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (وإن قال كلما ولدت ولداً فأنت طالق فولدت ثلاثاً معاً ثلاثاً، وإن لم يقل ولداً فوجهان). انتهى.

أحدهما: تطلق ثلاثاً، كأول، اختاره أبو الخطاب، وقدمه في الرعيتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: تطلق واحدة، اختاره في الحرر.

قلت: وهو الصواب.

(٤) (مسألة - ١٠): قوله: (إذا قال إذا طلقك فأنت طالق ثم أرقعه أو علقه بالقيام ثم بوقع الطلاق فقامت وقعت ثنتان

فيهما، وإن بقوله: إذا طلقك طلقك ولم أرد عقد صفة ذين، وفي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمغني، والكافي، والشرح، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

إحدهما: لا يقبل، وهو الصواب، لأنه خلاف الظاهر، إذ الظاهر أن هذا تعليق للطلاق على وقوع الطلاق وإرادة ما قاله

احتمال بعيد، فلا يقبل منه ذلك.

والرواية الثانية: يقبل، لأنه محتمل لما قال.

قَوْلُهُ لِعَمْرَةَ إِنْ طَلَّقْتِكْ فَحَفْصَةُ طَالِقٌ ثُمَّ لِحَفْصَةَ إِنْ طَلَّقْتِكْ فَعَمْرَةُ طَالِقٌ، فَحَفْصَةُ هُنَا كَعَمْرَةَ هُنَا.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى: أَرَى مَتَى طَلَّقْتَ عَمْرَةَ طَلَقَهُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَطَلَقَهُ بِالصَّفَةِ أَنْ يَقَعَ عَلَى حَفْصَةَ أُخْرَى
بِالصَّفَةِ فِي حَقِّ عَمْرَةَ فَيَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَيْهِمَا.
وَأِنْ قَوْلُ أَصْحَابِنَا فِي: كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ وَوُجِدَ رَجْعِيًّا يَقَعُ ثَلَاثٌ، يُعْطَى اسْتِيفَاءُ الثَّلَاثِ فِي حَقِّ
عَمْرَةَ، لِأَنَّهَا طَلَّقَتْ طَلَقَهُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَطَلَقَهُ بِالصَّفَةِ، وَالثَّلَاثَةُ بِوُقُوعِ الثَّانِيَةِ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِي طَلَاقِ عَمْرَةَ الْمَعْلُوقِ بِطَلَاقِ
حَفْصَةَ، وَإِنْ عَلَّقَ ثَلَاثًا بِتَطْلِيقِ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ ثُمَّ طَلَّقَ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ فِي الْأَصَحِّ ثَلَاثًا.
وَإِنْ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتِكْ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، قِيلَ: مَعًا.
وَقِيلَ: يَقَعُ الْمَعْلُوقُ.
وَقِيلَ: الْمَنْجُزُ، ثُمَّ تَتِمُّهَا مِنَ الْمَعْلُوقِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: اخْتَارَهُ الْجُمْهُورُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ عَنْ أَصْحَابِنَا (م ١١) (١).
وَأَوْقَعَ ابْنُ عَقِيلٍ الْمَنْجُزَ، وَالْعَمَى غَيْرَهُ.
وَقِيلَ: لَا تَطْلُقُ.
وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَطَّئْتُكِ وَطْئًا مَبَاحًا أَوْ إِنْ ابْتَسَكَ أَوْ فَسَخْتُ نِكَاحَكَ أَوْ إِنْ ظَاهَرْتَ مِنْكَ أَوْ إِنْ رَاجَعْتِكِ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ
ثَلَاثًا، فَفِي التَّرْغِيبِ: تَلْغُو صِفَةُ الْقَبْلِيَّةِ، وَفِي الْإِغَاءِ الطَّلَاقِ مِنْ أَصْلِهِ الْوَجْهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ الْأَوْجَهُ.
وَفِي الرُّعَايَةِ احْتِمَالٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةِ: يَقَعَانِ مَعًا (م ١٢) (٢).
وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا طَلَّقْتَ وَاحِدَةً فَعَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي حُرٌّ وَاثْنَتَيْنِ فَعَبْدَانِ حُرَّانِ وَثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ فَأَرْبَعَةٌ ثُمَّ طَلَّقَهُنَّ مَعًا
أَوَّلًا عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ.
وَقِيلَ: سَبْعَةَ عَشَرَ.
وَقِيلَ: عَشْرُونَ.
وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن قال إن طَلَّقْتِكْ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، قِيلَ: مَعًا، وَقِيلَ: يَقَعُ الْمَعْلُوقُ، وَقِيلَ: الْمَنْجُزُ ثُمَّ تَتِمُّهَا مِنَ الْمَعْلُوقِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ اخْتَارَهُ الْجُمْهُورُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ عَنْ أَصْحَابِنَا). انتهى.
هذه المسألة تسمى بالسُّرِّيَّةِ، والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَقَعُ الْمَنْجُزُ ثُمَّ يَتِمُّ مِنَ الْمَعْلُوقِ، وَبِهِ قَطَعَ فِي الْمَغْنِيِّ
وَالْمَحْرُورِ، وَالشَّرْحِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصُّغَرِ، وَالنُّوْرَ، وَتَقَدَّمَ نَقْلُ الْمَصْنُفِ عَنْ صَاحِبِ التَّرْغِيبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، فَعُلِيَ هَذَا إِنْ كَانَتْ
غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَقِيلَ: تَقَعُ الثَّلَاثُ مَعًا، فَيَقَعُ بِالْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: يَقَعُ الثَّلَاثُ الْمَعْلُوقَةُ، فَيَقَعُ أَيْضًا
بِالْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا ثَلَاثٌ.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله بعد المسألة التي قبلها: (وإن قال: إن وطئتكِ وطئًا مباحًا أو إن ابتسكت أو فسخت نكاحك أو إن ظاهرت منك أو إن راجعتكِ فأنت طالق قبله ثلاثًا، ففي التَّغْيِبِ تلغو صفة القبليَّة وفي إغناء الطَّلَاق من أصله الوجهان، ويتوجه الأوجه.
وفي الرُّعَايَةِ احْتِمَالٌ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ يَقَعَانِ مَعًا). انتهى.
قَطَعَ فِي الرُّعَايَةِ الصُّغَرَى، وَالْحَاوِي الصُّغَرِ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ.
وَقَدَّمَ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.
وقوله: (وفي إغناء الطَّلَاق من أصله الوجهان) الظَّاهِرُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِهِمَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ وَعَدَمَهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ السُّرِّيَّةِ، وَهُوَ
عَدَمُ الْوُقُوعِ.

وقوله: (ويتوجه الأوجه)، يعني: ألتي تكلمنا عليها في صفة الوقوع، وقد علم الصحيح منها، والله أعلم.

وقيل: عشرة، كـ «إن» بَدَلْ «كَلِمًا» لِعَدَمِ تَكَرُّرِهَا، وَارْتَبَعَهُ هُنَا أَظْهَرُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ إِنْ طَلَّقَ مَعًا، وَتَقَدَّمَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا فِي تَدَاخُلِ الصَّفَاتِ.

وَإِنْ قَالَ: إِذَا أَتَاكَ طَلَاقي فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهَا إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَتَاهَا وَقِيلَ أَوْ أَتَى مَوْضِعَ الطَّلَاقِ مِنْهُ وَلَمْ يَنْصَحْ ذِكْرَهُ طَلَّقَتْ ثَلَاثِينَ، وَإِنْ أَرَادَ بِالثَّانِي الْأَوَّلَ فَقَبِي الْحُكْمَ وَرَأَيْتَانِ (م ١٣) (١).
وَلَوْ كَتَبَ: إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي هَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَرَأَ عَلَيْهَا وَقَعَ إِنْ كَانَتْ أُمِّيَّةً، وَإِلَّا فَوُجَّهَانِ فِي التَّرْغِيبِ (م ١٤) (٢).
قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهَا شَهْوَدٌ عَدُولٌ شَاهِدَانِ لَا حَاطِلَ الْكِتَابِ وَخَذَهُ.

فَصْلٌ

إِذَا قَالَ: إِنْ خَلَفْتَ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ أَعَادَهُ أَوْ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ فِيهِ حَثٌّ أَوْ مَنَعٌ، وَالْأَصَحُّ أَوْ تَصْدِيقُ خَيْرٍ أَوْ تَكْذِيبُهُ وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ، كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ سَبَوَى تَغْلِيْقِهِ بِمَشِيئَتِهَا أَوْ خِيَصَ وَطَهَرَ، وَمِمَّا مَنْ لَمْ يَسْتَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَاخْتَارَ الْعَمَلُ بِعُرْفِ الْمُتَكَلِّمِ وَقَصْدِهِ فِي مَسْمَى الْيَمِينِ، وَأَنَّهُ مُوجِبٌ أَصُولُ أَحْمَدَ وَتَصُوصِهِ وَأَنْ يَنْتَهَ: وَاللَّهُ لَا أَخْلَفَ يَمِينًا، طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ طَلَقًا فِي مَرَّةٍ، وَإِنْ قَصَدَ بِإِعَادَتِهِ إِفْهَامَهَا لَمْ يَقَعْ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَعَادَهُ مَنْ عَلَّقَهُ بِالْكَلَامِ، وَأَخْطَأَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَقَالَ فِيهَا كَالأَوَّلَى، ذَكَرَهُ فِي الْقَتُونِ، وَإِنْ أَعَادَهُ ثَلَاثًا طَلَّقَتْ طَلَقَتَيْنِ وَإِنْ أَعَادَهُ أَرْبَعًا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا إِنْ كَانَتْ مَذْخُولًا بِهَا.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ خَلَفْتَ بِطَلَاقِكُمَا، فَأَتَيْتُمَا طَالِقَتَانِ وَأَعَادَهُ طَلَقَتَا طَلَقَةً طَلَقَةً، وَتَبَيَّنَ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا مِنْهُمَا، فَلَا يُطَلِّقَانِ بِقَوْلِهِ ثَلَاثًا، فَإِنْ نَكَحَ الْبَائِنَ ثُمَّ خَلَفَ بِطَلَاقِهَا فَاخْتَارَ الشَّيْخُ لَا تَطْلُقُ، وَهُوَ مَعْنَى جُزْئِهِ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْخَلْفُ بِطَلَاقِهَا، لِأَنَّ الصَّفَةَ لَمْ تَتَعَيَّدْ، لِأَنَّهَا بَائِنٌ، وَكَذَا جَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ فِيمَا تُخَالِفُ الْمَذْخُولُ بِهَا غَيْرَهَا أَنَّ التَّغْلِيْقَ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ لَا يَصِحُّ.

وَأَمَّا عَلَّلُوا بِذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّ مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ لَا تَتَعَيَّدُ بِهِ الصَّفَةُ، كَمَسْأَلَةِ الْوِلَادَةِ، فِي الْأَشْهَرِ، وَالتَّغْلِيلِ عَلَى الْمَذْهَبِ، مَعَ أَنَّهُ يَنْجُو عَدَمُ الْوُقُوعِ مَعَ صِحَّةِ التَّغْلِيلِ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهُ يُغْتَبَرُ لِتَأْثِيرِ الصَّفَةِ وَجُودُ الزَّوْجِيَّةِ، وَالْأَشْهَرُ: بَلَى، كَمَا أَخْرَجَ طَلَقَةً طَلَقَةً، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ، كَمَا سَبَقَ، وَبِ: «كَلِمًا» بِذَلِكَ: «إِنْ» ثَلَاثًا ثَلَاثًا، طَلَقَةً عَقِبَ خَلْفِهِ ثَانِيًا وَطَلَقَتَيْنِ لَمَّا نَكَحَ الْبَائِنَ وَخَلَفَ بِطَلَاقِهَا، لِأَنَّ كَلِمًا لِلتَّكَرُّارِ، وَفَرَضَ فِي الْمَغْنِيِّ الْمَسْأَلَةَ فِي كَلِمًا وَقَالَ مَا سَبَقَ.

وَإِنْ قَالَ: كَلِمًا خَلَفْتَ بِطَلَاقِكُمَا فَاخْذَاكُمَا طَالِقٌ وَأَعَادَهُ لَمْ يَقَعْ، وَإِنْ قَالَ لِمَذْخُولٍ بِهِمَا: كَلِمًا خَلَفْتَ بِطَلَاقِ

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن قال: إذا أتاك طلاقى فأنت طالق ثم كتب إذا أتاك كتابي، فأنت طالق فأتاهما، طلقت ثلاثين، وإن أراد بالثاني الأول ففي الحكم ورايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرر، والشرح، والرعايتين وغيرهم.
إحدهما: يقبل في الحكم، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنظم، وقطع به في الوجيز، واليه ميل الشيخ، والشارح، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يقبل.

قال الأدمي في منتخبه: دُين باطنا، وقال في منوره: دُين.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (ولو كتب إذا قرأت كتابي هذا فأنت طالق، فقرأ عليها، وقع إن كانت أمية، وإلا فوجهان في الترغيب). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية.

أحدهما: لا يقع، لأنها لم تقرأ.

والوجه الثاني: يقع.

قلت: الصواب الرجوع إلى نيته، فإن لم يكن له نية لم يقع، لأنها لم تقرأ، والأصل عدم وقوع الطلاق وبقاء الزوجية، فلا تزال بالاحتمال.

إحداكما، أو واحدة منكما فانتما طالقان، وأعادة، طلقنا يبتين يبتين، وإن قال فبي أو فضرئها طالق فطلقة طلقة، وإن قال: فأحداكما طالق، فطلقة بإحداهما نعين بقرعة. وإن قال: إذا خلقت بطلاق ضرئك فانت طالق ثم قاله للأخرى طلقت الأولى، فإن أعاده للأولى وقع بالأخرى. فصل

في تعليقه بالكلام والإذن والرؤية والبشارة واللبس والقربان

إذا قال: إن كلئت فانت طالق، ثم قال: أسكتي أو تحققي أو مرّي ونحوه طلقت. وقيل: إن لم يتصل بيمينه، وإن علقه ببذائه إياها به فقالت إن بذائك به فعندي حر انحلت يمينه، في الأصح، ثم إن بذائه حيث، إن بذأها انحلت بيمينها. وإن علقه بكلامها زيداً فكلمته فلم يسمع لشغل أو غفلة ونحوه حيث، وإن كلمته مجنوناً أو سكران أو أصم يسمع لولا المانع حيث واختاره القاضي وغيره: لا. وقيل: لا السكران، كتكليمه غائباً أو نائماً أو مغمى عليه أو ميتاً، خلافاً لأبي بكر، وذكره رواية، وإن كاتبته أو راسلته حيث، كتكليمها غيره وهو يسمع نقصده به. وعنه: لا، كنية غيره وإن أشارت إليه فوجهان (م ١٥) (١).

وإن قال: إن كلئت فانت طالق ثم قاله ثانياً طلقت واحدة، وإن قاله ثالثاً فثانية، رابعاً فثالثة، وتبين غير المدخول بها بطلقة، ولم تتعقد يمينه الثانية ولا الثالثة، ذكره القاضي. وجزم به في المغني، وقدمه في المحرر ثم قال: وعندي تتعقد الثانية بحيث إذا تزوجها وكلمتها طلقت، إلا على قول التميمي بحل الصفة مع البيئونة فإنها قد انحلت بالثانية، لأنه قد كلمتها، ولا يجيء بمثله في الحليف بالطلاق، لأنه لا يتعقد، لعدم إمكان إيقاعه.

وتوجه: أنه لا فرق في المعنى بينها وبين مسألة الحليف السابقة، فيما أنه لا يصح فيهما وهو أظهر، كالأجنبية، وإما أن يصح فيهما كما سبق من قول أحمد في تعليق طلاق العتقة قد وطئها، والمطلق قبل الملك لم يطلأ. مع أن المذهب في العتقة عند القاضي وغيره لا يصح، أما بطلانها في العتقة وصحتها هنا فيهما أو التفرقة بين مسألة الحليف ومسألة الكلام كما هو ظاهر كلام بعضهم فلا وجه له من كلام أحمد، ولا معنى يقتضيه، ولم أجده من صرح بالتفرقة، وقد يَحْتَمِلُ أن يقال: قد كلمتها بشروعه في كلامها، ولا يكون خالفاً إلا بالشرط، والجزاء؛ لأنه حقيقة، وقد يقال: حقيقة الكلام الشرط، والجزاء، فتعتبر حقيقته كالحليف وهذا حقيقة التمين وحقيقة كلام الأصحاب فيعمل به، ولهذا سؤوا بين المسألتين، ولأفكان يمتين بيان خلاف الحقيقة، والتفرقة، والاحتياط الأول فقط، مع أنني لم أره في كلامهم.

وإن قال: إن كلمتما زيداً وعمراً فانتما طالقان ولم نخينه ببعض المحلوف فكلمت كل واحدٍ واحداً فليل: تطلقان. وقيل: حتى تكلمتا كلا منهما (م ١٦) (٢)، كقوليه: إن كلمتما زيداً وكلمتما عمراً.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن علقه بكلامها زيداً فكلمته ولم يسمع لشغل أو غفلة ونحوه حيث، إن أشارت إليه فوجهان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم. أحدهما: لا يحنث، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنظم. واختاره أبو الخطاب، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهما. قال الشارح: وهذا أولى، وقطع به في الوجيز، والمنور وغيرهما. والوجه الثاني: اختاره القاضي.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن قال: إن كلمتما زيداً وعمراً فانتما طالقان ولم نخينه ببعض المحلوف عليه فكلمت كل واحدٍ واحداً، فليل: تطلقان، وقيل: حتى تكلمتا كلا منهما). انتهى.

وإن قال: إن خالفت أمري فأنت طالق ثم نهاها فخالفتها ولا يئة لم يحنث.
وقيل: بلى.

وقيل: إن عرف حقيقة الأمر والنهي^(١).

وإن قال: إن خرجت قال في الانبصار: أو إن خرجت مرة بغير إذني أو إلا بإذني أو حتى آذن لك فأنت طالق، فأذن
مرة فخرجت عالمة بإذني، نص عليه.

وقيل: أو لا، لم يحنث.

ثم إن خرجت بلا إذن ولا يئة حنث.

وعنه: لا، كأذني في الخروج كلما شاءت، نص عليه.

وفي الروضة: إن أذن لها بالخروج مرة أو مطلقاً أو أذن بالخروج لكل مرة فقال: أخرجني متى شئت لم يكن إذناً إلا
لمرة واحدة.

= وأطلقهما في المغني.

أحدهما: تطلقان، وهو الصحيح، وعليه جمهور الأصحاب.

وقطع به في الوجيز وغيره، وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرو و تذكرة ابن عبدوس،
والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

قال في تجريد العناية: طلقنا في الأظهر.

والقول الثاني: لا يحنث حتى تكلماً جبراً كل واحد منهما، وهو مخيرج لأبي الخطاب، واحتمال في المقنع، قال الشارح: وهو

أولى، قال ابن عبدوس في تذكرته: والأقوى لا يقع.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام ابن رجب في القاعدة الثالثة عشرة بعد المئة.

تنبيهات: الأول: كان الأولى للمصنف أن يقدم الأول، لأن معظم الأصحاب عليه، أو كان يحكي اختيارهم فيقول: اختاره
الأكثر، كما هو عادته، والله أعلم.

الثاني: هذه المسألة من جملة قاعدة، وهي إذا وجدنا جملة ذات أعداد موزعة على جملة أخرى فهل يتوزع أفراد الجملة الموزعة

على أفراد الأخرى أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى؟ وهي على قسمين:

الأول: أن توجد قرينة تدل على تعيين أحد الأمرين، فلا خلاف في ذلك، فمثال ما دلت القرينة فيه على توزيع الجملة على

الجملة الأخرى فيقابل كل فرد كامل بفرد يقابله، إما لجريان العرف أو دلالة الشرع على ذلك وإما لاستحالة ما سواه أن يقول

لزوجتي: إن أكلتما هذين الرغيفين فالتتما طالقان، فإذا أكلت كل واحد منهما رغيفاً طلقت لاستحالة أكل واحدة منهما الرغيفين.

أو يقول لعبديه: إن ركبتما دابتيكما أو لبستما ثوبيكما أو تقلدتما سيفيكما أو دخلتما بزوجتيكما فالتتما حران، فمتى وجد من كل

واحد ركوب دابته أو لبس ثوبه أو تقلد سيفه أو دخل بزوجه ترتب عليه العتق، لأن الانفراد بهذا عرفي، وفي بعضه شرعي، فيتعين

صرفه إلى توزيع الجملة على الجملة، ذكره الشيخ في المغني وغيره، ومثال ما دلت القرينة فيه على توزيع كل فرد من أفراد الجملة على

جميع أفراد الجملة الأخرى أن يقول لزوجتي: إن كلمتما زيداً وعمراً فالتتما طالقان، فلا تطلقان حتى تكلم كل واحد منهما زيداً

وعمراً.

القسم الثاني: أن لا يدل دليل على إرادة أحد التوزيعين، فهل يحمل التوزيع عند هذا الإطلاق على الأول أو الثاني؟ في المسألة

خلاف، والأشهر أنه يوزع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى إذا أمكن، وصرح به القاضي وابن عقيل وأبو

الخطاب في مسألة الظهار من نسائه بكلمة واحدة، ذكر ذلك ابن رجب في القاعدة الثالثة عشرة بعد المئة.

(١) الثالث: قوله: (وإن قال إن خالفت أمري فأنت طالق ثم نهاها فخالفتها ولا يئة لم يحنث، وقيل: بلى، وقيل إن عرف حقيقة

الأمر، والنهي). انتهى.

صواب القول الثالث: وقيل يحنث إن جهل حقيقة الأمر، والنهي، لا أنه يحنث إن عرف ذلك، كما في الرعاية وغيرها، وهذا

القول قوي جداً، قال في القواعد الأصولية: ولعل هذا القول أقرب إلى الفقه، والتحقيق.

وإن أذن فلم تخرج حتى نهاها وخرجت فوجهان (م ١٧)^(١).
فإن قال إلا بإذن زيد فمات زيد لم يحدث، وحشة القاضي وجعل المستثنى مخلوقاً عليه.
وإن قال: إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذني فأنت طالق فخرجت له ولغيره، أو له ثم بدا لها غيره، حيث
وقيل: لا.

وقيل: في الثانية، ومتى قال: كنت أذن قبل بيّنة، ويحتمل الاكتفاء بعلمه للبيّنة.
وإن قال أنت طالق إذا رأيت الهلال أو عند رأسه وقع بكمال العدة أو رؤيته.
وقيل: ولو رأي قبل الغروب، ولو نوى العيان أو رؤيتها له قبل حكمها، على الأصح.
وقيل: بقرينة، وهل يقمر بعد ثالثة أو باستدارته أو يهر ضوؤه؟ فيه أقوال (م ١٨)^(٢).
وإن قال: إن رأيت فلانا، وأطلق، قرأته ولو ميتاً.
وقيل: ومكرهه، لا خياله في ماء ومراة.
وقيل: أو جالسته عمتاء، وقع.

وإن قال من بشرتني بقدوم أخي فهي طالق فأخبره نساءه ما طلقن، وإن تفرق طلقت الأولى الصادقة، وإلا فأول
صادقة بعدها، وكذا من أخبرتني عند القاضي.
وقيل: يطلقن.

وقيل: مع الصدق (م ١٩)^(٣).
وإن قال: إن لبست ثوباً فأنت طالق ونوى معيناً دين، خلافاً لابن البناء وقدمه في التبصرة، وخرجه الحلواني على
روايتين، ويقبل حكماً على الأصح، وإن لم يقل ثوباً فقبل كذلك.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن أذن فلم تخرج حتى نهاها وخرجت فوجهان). انتهى.

يعني: إذا قال لها: إذا خرجت بغير إذني ونحوه مما قاله المصنف فانت طالق، ثم أذن لها فلم تخرج حتى نهاها.
ثم خرجت، فهل تطلق أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.
أحدهما: تطلق، صححه النازم، وقطع به في المنور، وهو الصواب.
والوجه الثاني: لا تطلق.

قال ابن عبدوس في تذكرته: لا يقع إذا أذن لها ثم نهى وجهته. انتهى.
وليس بمناف للقول الأول.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وهل يقمر بعد ثالثة أو باستدارته أو يهر ضوؤه؟ فيه أقوال). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح.

أحدهما: يقمر بعد ثالثة، قدمه في الرعاية الكبرى، والصرصري في زوائد الكافي على الحرقي، وهو الصواب.
والقول الثاني: لا يقمر إلا باستدارته.

والقول الثالث: لا يقمر حتى يهر ضوؤه، قال القاضي: لا يهر ضوؤه إلا في الليلة السابعة، حكاه عن أهل اللغة.

(٣) (مسألة - ١٩): قوله: (وكذا من أخبرتني عند القاضي، وقيل: يطلقن، وقيل: مع الصدق). انتهى.

يعني: أن قوله من أخبرتني بقدوم أخي فهي طالق هل هي مثل قوله من بشرتني بقدومه فهي طالق؟ أم يطلقن هنا بالإخبار مطلقاً
أم بالصدق؟ أطلق الخلاف في ذلك.

قول القاضي قطع به في الوجيز وغيره، وقدمه في الخلاصة، والرعايتين، والنظم.

والقول الثاني: اختاره أبو الخطاب، فيطلقن في الأحوال الثلاثة، لأن الخبر يدخله الصدق، والكذب، ويسمى خبراً وإن تكرّر،
والبشارة القصد بها السرور، وإنما يكون ذلك مع الصدق ويكون في الأولى لا غير.

والقول الثالث: اختاره صاحب المحرر.

وَقِيلَ: لَا يَقْبَلُ حُكْمًا (م ٢٠) (١).

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَإِنْ خَلَفَ لَا لِبَسْتِ ثَوْبًا وَنَوَى مَعْنِيًا دَيْنَ، وَفِي الْحُكْمِ رَوَيْتَانِ، سَوَاءٌ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ قَرَبْتُ دَارَ أَبِيكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، بِكَسْرِ الرَّاءِ، لَمْ يَقْعُ حَتَّى تَدْخُلَهَا، وَإِنْ قَالَ: إِنْ قَرَبْتُ وَقَعَتْ بِوُفُوقِهَا تَحْتَ فَنَائِهَا وَلَصُوقِهَا بِجِدَارِهَا، لِأَنَّ مَقْتَضَاهُمَا ذَلِكَ، ذَكَرَهُمَا فِي الرُّوضَةِ.

فَصْلٌ

إِذَا عُلِّقَ بِمَشِيئَتِهَا بِ: (إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا أَوْ (أَنْتِ) أَوْ (أَنْتَ) لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ وَلَوْ كَارِهَةً مُتَرَاخِيًا، وَكَذَا حَيْثُ شِئْتَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَكَيْفٌ.

وَقِيلَ: يَقْعُ وَإِنْ لَمْ تَشَأْ.

وَقِيلَ: تَخْتَصُّ: (إِنْ) بِالْمَجْلِسِ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ مَشِيئَتِهَا لَمْ يَصِحَّ رُجُوعُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، كَبَيِّنَةِ التَّغْلِيصِ، فَإِنْ قَالَتْ: قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ فُشَاءَ أَوْ إِنْ شَاءَ أَبِي فُشَاءَ، لَمْ تَطْلُقْ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَلَنَ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَاءَ ثَلَاثًا، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ تَشَاءَ وَاحِدَةً، فُشَاءَتْ الثَّلَاثُ أَوْ الْوَاحِدَةُ وَقَعَتْ.

وَقِيلَ: لَا تَطْلُقْ، لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ.

وَإِنْ عُلِّقَ بِمَشِيئَةِ اثْنَيْنِ فُشَاءَ.

وَقِيلَ: أَوْ أَحَدُهُمَا، وَقَعْ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، وَلَا يَتَّةُ، فُشَاءَهُمَا وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ أَوْ تَعَذَّرَتْ بِمَوْتٍ وَنَحَوَهُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبْنُ عَقِيلٍ.

وَحَكِي عَنْهُ: أَوْ غَابَ وَحَكَاهُ فِي الْمُتَخَبِّرِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَقَعَا، كَقَوْلِهِ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ فَيَمُوتَ فَيَقْعُ إِذَنْ.

وَقِيلَ: فِي آخِرِ حَيَاتِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ خَلِيفَةٍ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَثَلَاثًا إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، يَقْعُ، وَلَيْسَ اسْتِثْنَاءٌ، وَإِنْ شَاءَ مُمَيِّزٌ أَوْ سَكْرَانٌ فَكَطْلَقَهُمَا، وَإِشَارَةُ أُخْرَى تَفْهَمُ كَتَطْلُقُ.

وَقِيلَ: إِنْ أُخْرِسَ بَعْدَ يَمِينِهِ فَلَا، وَإِنْ خَلَفَ لَا يَفْعَلُهُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ فَلَيْسَ اسْتِثْنَاءٌ يَنْعَقِدُ بَعِيْنُهُ بِمَشِيئَتِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فَقَطْ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ مَشِيئَتِهِ أَوْ لِدُخُولِ الدَّارِ وَقَعْ إِذَنْ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: لِقُدُومِ زَيْدٍ أَوْ لِعَدِّ وَنَحْوِهِ.

وَإِنْ أَرَادَ الشَّرْطَ فِيمَا ظَاهَرَهُ التَّغْلِيلُ قَبْلَ حُكْمًا، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ رَضِيَ أَبُوكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَقَالَ: مَا رَضَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: رَضَيْتَ، وَقَعْ، لِأَنَّهُ مَطْلُوقٌ فَكَانَ مُتَرَاخِيًا، ذَكَرَهُ فِي الْقُنُونِ وَأَنْ قَوْمًا قَالُوا يَنْقَطِعُ بِالْأَوَّلِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ عَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَدْ أَسْتِثْنَاءَ وَقَعَا، كَقَصْدِهِ بِتَأْكِيدِ الْإِقْبَاعِ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ قَوْلَ قَتَادَةَ قَدْ شَاءَ اللَّهُ الطَّلَاقَ حِينَ أَدْنَى فِيهِ، وَكَالْمُتَّصِصِ فِي إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَيَكُونُ مَعْنَاهُ هِيَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الطَّلَاقَ بَعْدَ هَذَا، وَاللَّهُ لَا يَشَاوُهُ إِلَّا بِتَكْلِيمِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَحَكِي عَنْهُ: يَقْعُ الْعِنَقُ، وَعَكْسُهَا فِي التَّرْغِيبِ.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن قال: إن لبست ثوبًا فانت طالق ونوى معنيًا دينً ويقبل حكمًا، على الأصح، وإن لم يقل ثوبًا فقبل كذلك، وقيل: لا يقبل حكمًا)، انتهى.

أحدهما: حكمها حكم المسألة التي قبلها، فيقبل قوله في الحكم، على الأصح، وهو الصواب، قال في القاعدة الخامسة، والعشرين بعد المائة، هذا قول جمهور الأصحاب، وقدمه.

والقول الثاني: لا يقبل في الحكم هنا، وإن قبلناه في التي قبلها، واختاره القاضي في كتاب الحيل، وذكر المصنف كلام صاحب الترغيب.

وَقَالَ: يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْلَى بِالْوُقُوعِ.
وَبِالرَّعَايَةِ وَجْهَانِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: الْيَمِينُ الْمَطْلُوقَةُ إِنَّمَا تَنْصَرِفُ إِلَى الْحَلْفِ بِاللَّهِ، قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: وَلِهَذَا لَوْ
حَلَفَ لَا حَلْفَتْ، فَمَلَقَ طَلَاقًا بِشَرْطٍ أَوْ صِغَةٍ لَمْ يَحْتُثْ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ قَصَدَ الْيَمِينَ حَيْثُ بَلَا نِزَاعَ أَعْلَمُهُ، قَالَ: وَكَذَا مَا عَلَّقَ لِقَصْدِ الْيَمِينَ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ يَشَأْ أَوْ مَا لَمْ
يَشَأْ اللَّهُ وَقَعَ، فِي الْأَصَحِّ، لِنَصَادِ الشَّرْطِ، وَالْجَزَاءِ، فَلَعَى تَعْلِيْقَهُ، بِخِلَافِ الْمُسْتَحِيلِ.
وَإِنْ قَالَ إِنْ قُتِمَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ قُتِمَتْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ وَجَدَ فَإِنْ نَوَى رَدَّ الْمَشِيئَةِ إِلَى الْفِعْلِ لَمْ يَقَعْ، وَإِلَّا
فَرَوَاتَانِ.
وَكَذَا إِنْ كَانَ الشَّرْطُ نَفْيًا وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ لَا يَحْتُثْ (م ٢١، ٢٢) (١).

(١) (مسألة - ٢١ - ٢٢): قوله: (وإن قال: إن قمت فأنت طالق أو أنت طالق إن قمت إن شاء الله تعالى ثم قامت، فإن نوى رد المشيئة إلى الفعل لم يقع، وإلا فروايتان، كذا إن كان الشرط نفياً، يعني مثل قوله أنت طالق إن لم تدخلني الدار إن شاء الله أو إن لم تقومي اليوم إن شاء الله، واختار في الترغيب لا يثبت). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢١): تعليق المشيئة بالشرط المتيقن.

(المسألة الثانية - ٢٢): تعليقها بالشرط المنفي.

وأطلق الخلاف في الشرط المتيقن في الهداية، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحزر، والشرح، والحاوي وغيرهم.

إحدهما: لا تطلق، صححه في التصحيح، فقال: لا تطلق من حيث الدليل، قال: وهو قول محققي الأصحاب.

وجزم به الأدهمي في منتخبه ومنوره.

والرواية الثانية: تطلق.

وقطع به في الوجيز، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في المذهب، والخلاصة، وقدمه في الرعايتين، وصححه ابن نصر الله في حواشيه فيها، وكذا إن كان الشرط نفياً.

وقال صاحب الترغيب: إن كان الشرط نفياً لم تطلق، وإن كان إثباتاً طلقت، ذكره المصنف عنه أيضاً.

تنبيه: حرر ابن رجب رحمه الله تعالى في هذا المسألة وفي صيغة القسم كقوله أنت طالق لا تدخلني الدار إن شاء الله، أو أنت طالق لتدخلني الدار إن شاء الله، ونحوه للأصحاب سبع طرق ذكرها عنه في القواعد الأصولية.

أحدها: الروايتان وردتا مطلقاً، أعني سواء كان الحلف بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء، وهذه الطريقة مقتضى كلام أكثر المتقدمين كأبي بكر، والقاضي وابن عقيل وغيرهم، وما أخذ الخلاف عند المحققين من الأصحاب وغيرهم: أن الطلاق المعلق بشرط ونحوه قد تضمن شيئين: طلاقاً ملتزماً عند وجود شرطه، وفعلًا ملتزماً بقصد الحضي عليه أو المنع منه، فإن غلبنا جهة الطلاق قلنا: هو طلاق ملتزم بشرطه، فإذا وجد شرطه صار كالطلاق المنجز في حينه فلا ينفع فيه الاستثناء، وإن غلبنا عليه جهة اليمين قلنا: هو يمين من الأيمان، فإن المقصود منه الحضي على فعلٍ أو المنع منه دون الطلاق، وإذا كان يميناً صح الاستثناء وقد ذكر مضمون هذا المأخذ القاضي وأبو الخطاب في خلافهما، وصاحب المغني وغيرهم.

وأما أبو بكر ففرق بين الاستثناء في الطلاق، والاستثناء في تعليقه وذكره.

الطريق الثاني: الروايتان وردتا في الحلف بالطلاق بصيغة القسم، وفي التعليق على شرط يقصد به الحضي أو المنع دون التعليق على شرط يقصد به وقوع الطلاق بته.

وهذه الطريقة اختيار الشيخ تقي الدين، وهي مقتضى كلام كثير من الأصحاب، وذكر ما علّوه به.

فعلى هذا لو كان الطلاق معلقاً بشرط يقصد به الوقوع لم ينفع فيه الاستثناء، قولاً واحداً، كقوله أنت طالق غداً إن شاء الله، فإذا جاء وقته فقد شاء الله وقوعه فيه.

الطريق الثالث: الروايتان وردتا في صيغة التعليق إذا قصد رد المشيئة إلى الطلاق أو إطلاق، وأما إن رد المشيئة إلى الفعل فإنه ينفعه، قولاً واحداً.

وكذلك إن حلف بصيغة القسم، فإنه ينفعه الاستثناء، قولاً واحداً، وهذه طريقة صاحب المحزر، وكذا هي طريقة صاحب =

وإن قال: أنت طالق لتقومين أو لا قمت إن شاء الله، فقيل: كألتي قبلها.
وقيل: لا يقع، ونقل ابن منصور وغيره: من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث، وليس له استثناء في الطلاق، والعناق (م ٢٣).
وإن علقه بمحبتها تعذيبها بالنار أو ببغضها الجنة ونحوه فقالت أحب أو أبغض لم تطلق، وقيل إن لم يقل بقلبك، وقيل تطلق، وذكره في الفنون مذهبنا ومذهب العلماء كافة سيوى محمد بن الحسن.
ثم اختار قوله: إنها لا تطلق، لاستحالة عادة، كقوله إن كنت تعتقدين أن الحمل يدخل في حرم الإبرة فأنت طالق، فقالت: اعتقده، فإن عاقلاً لا يجوز فضلاً عن اعتقاده، ثم إن قالت: كذبت، لم تطلق، وهل يعتبر نطقها أو تطلق بإقرار الزوج؟ فيه احتمالان (م ٢٤).

=الرعاية، والنظم، والمصنف وغيرهم.

والمصنف تابع فيها صاحب الحرر، وردها ابن نصر الله في حواشيه، وذكر ابن رجب توجيه هذه الطريقة وماخذها.
الطريق الرابع: طريقة صاحب المغني ومن تابعه، وهي أن الروايتين في صورة التعليق بالشرط إذا لم يرد المشيئة إلى الطلاق، فإن ردها إلى الطلاق فهو كما لو غجز الطلاق، واستثنى فيه، وإن أطلق النية فالظاهر رجوعه إلى الفعل دون الطلاق، ويحتمل عوده إلى الطلاق، وإن رد المشيئة إلى الفعل نفعه، قولاً واحداً، كما ينفعه في صيغة القسم، وهذه توافق طريقة صاحب الحرر، إلا أنها مخالفة لها في أنه إذا عاد الاستثناء إلى الطلاق لم ينفع، كما لا ينفع في المنجز، وهو الذي ذكره ابن عقيل وغيره أيضاً، وهو واضح.
الطريق الخامس: طريقة صاحب التلخيص، وهو حمل الروايتين على اختلاف حالين فإن كان الشرط نفيًا لم تطلق، نحو أن يقول: أنت طالق إن لم أفعل كذا إن شاء الله تعالى، فلم يفعله، فلا يحنث، وإن كان إثباتاً حنث، نحو إن فعلت كذا فأنت طالق - إن شاء الله تعالى -.
وهذه الطريقة مخالفة للمذهب المنصوص، لأن نص أحمد إنما هو في صورة الشرط الثبوتي، وقد اختلف قوله فيه على روايتين، فكيف يصح تنزيل الروايتين على اختلاف حالين؟ وذكر شبهته.

الطريق السادس: طريقة القاضي أبي يعلى في الجامع الكبير، وهو أنه قال: عندي في هذه المسألة تفصيل، ثم ذكر ما مضمونه أنه إذا لم توجد الصفة التي هي الشرط المعلق عليه الطلاق انبنى الحكم على علة وقوع الطلاق المنجز المستثنى منه، فإن قلنا: العلة أنه علقه بمشيئة لا يتوصل إليها لم يقع الطلاق، رواية واحدة، لأنه علقه بصفتين: إحداهما: دخول الدار مثلاً، والأخرى المشيئة، وما وجدنا، فلا يحنث.

وإن قلنا: العلة علمنا بوجود مشيئة الله لوجود لفظ الطلاق، انبنى على أصل آخر، وهو ما إذا علق الطلاق بصفتين فوجدت إحداهما، مثل أن يقول: إن دخلت الدار وشاء زيد، فدخلت ولم يشأ زيد، فهل يقع الطلاق؟ على روايتين، كذا هنا يخرج على روايتين، وأما إن وجدت الصفة وهي دخول الدار فإنه ينبنى على التعليق أيضاً، فإن قلنا قد علمنا مشيئة الطلاق وقع، رواية واحدة، لوجود الصفتين جميعاً، وإن قلنا لم نعلم مشيئة انبنى على ما إذا علقه على صفتين فوجدت إحداهما، ويخرج على روايتين. انتهى.
الطريق السابع: طريقة ابن عقيل في المفردات، فإنه جعل الروايتين في وقوع الطلاق بدون وجود الصفة، فأما مع وجودها فيقع الطلاق، قولاً واحداً، وجعل ماخذ الروايتين في وقوعه قبل الصفة أن المشيئة إن عادت إلى الطلاق فقد شاء الله الطلاق كما شاء وقوع المنجز، وإن عادت إلى الفعل لم يقع الطلاق حتى يوجد، وهذه أضعف الطرق، وفسادها من وجهين، وذكرهما. انتهى.

(١) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن قال أنت طالق لتقومين أو لا قمت إن شاء الله فقيل: كألتي قبلها، وقيل: لا يقع، ونقل ابن منصور وغيره: من حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث، وليس له استثناء في الطلاق، والعناق). انتهى.

وهذه المسألة من جملة المسائل التي ذكر فيها هذه الطرق، والله أعلم.

وقد قال في الرعاية الكبرى: وإن قال: أنت طالق لتدخلن الدار إن شاء الله لم يحنث بحال.

(٢) (مسألة - ٢٤): قوله بعد قوله: (وإن علقه بمحبتها تعذيبها بالنار أو ببغضها الجنة ونحوه، ثم إن قالت كذبت لم تطلق، وهل يعتبر نطقها أو تطلق بإقرار الزوج؟ فيه احتمالان). انتهى.

أحدهما: يعتبر نطقها وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: تطلق بإقرار الزوج.

فهذه أربع وعشرون مسألة في هذا الباب.

وَلَوْ قَالَتْ: أُرِيدُ أَنْ تُطَلِّقَنِي فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدِينَ أَوْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ أُطَلِّقَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَظَاهِرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي إِنْمَا تُطَلِّقُ بِإِرَادَةِ مُسْتَقْبَلَةٍ، وَدَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ إِيقَاعَهُ لِلْإِرَادَةِ الَّتِي أَخْبَرَتْهُ بِهَا، قَالَهُ فِي الْفَتَوَى، وَأَنْ قَوْمًا أَوْقَعُوهُ وَقَوْمًا لَا.

قَالَ: وَلَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ أَبُوكَ يَرْضَى بِمَا فَعَلْتِيهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ: مَا رَضِيتَ، ثُمَّ قَالَ: رَضِيتَ، طَلَّقْتَ، لِأَنَّهُ عُلِّقَ عَلَى رِضَا مُسْتَقْبَلٍ، وَقَدْ وَجَدَ بَخِلَافٍ إِنْ كَانَ أَبُوكَ رَاضِيًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَاضٍ. وَتَعْلِيلُ الْعِنْتِ كَالطَّلَاقِ، وَيَصِحُّ بِالْمَوْتِ.

باب الشك في الطلاق

مَنْ شَكَ فِي طَلَاقٍ أَوْ شَرَطِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ.
 وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ مَعَ شَرْطِ عَدَمِي، نَحْوُ لَقَدْ فَعَلْتُ كَذَا أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْهُ الْيَوْمَ، فَمَضَى وَشَكَ فِي فِعْلِهِ.
 وَإِنْ شَكَ فِي عَدْوِهِ فَطَلَقَهُ، وَلَهُ الْوَطْءُ بَعْدَ الرَّجْعَةِ.
 وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ؛ لِشَكِّهِ فِي حِلِّهِ بَعْدَ حُرْمَتِهِ
 وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِي: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، طَلَّقَ الْمَرْأَةَ ثُمَّ مَنْ قُرِعَتْ: وَعَنْهُ: يُعَيَّنُهَا، وَذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ فِي الْبَيْتِ
 وَلَا يَطَأُ قَبْلَ ذَلِكَ.
 وَلَيْسَ هُوَ تَعْيِينًا لِغَيْرِهَا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَفِيهِ وَجْهٌ، وَالْبَيْتُ كَمَا ذَكَرَ الْقَاضِي، أَيْ: إِنْ وَطِئَ إِحْدَى الْجَارِيَتَيْنِ لَا يَتَعَيَّنُ
 بَيْتُ غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ.
 وَيَتَوَجَّهُ الْوَجْهُ، وَلَا يَقَعُ بِالتَّعْيِينِ بَلْ يَتَبَيَّنُ وَقُوعُهُ فِي الْمَنْصُوصِ، وَإِنْ مَاتَ أَفْرَعُ وَرَثَتُهُ.
 وَإِنْ أَبَانَ إِحْدَاهُمَا مَعِيْنَةً وَأَنْسَبَهَا أَوْ قَالَ إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غَرَابًا فَهَلْوَ طَالِقٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهَلْوَ، وَجَهْلٌ، فَعَنْهُ:
 يَجْتَنِبُهُمَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.
 وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ هِيَ كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا (م ١) (١).
 وَيَنْبَغِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَوْ يَقْرَعَ، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّ الْمَعِيْنَةَ غَيْرُ مَنْ قُرِعَتْ طَلَّقَتْ وَرَدَّتْ مَنْ قُرِعَتْ، وَلَمْ يَزِدْ ابْنُ رَزِينٍ.
 وَالْمَذْهَبُ: مَا لَمْ تَزَوْجْ، لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي رَفْعِ النِّكَاحِ الثَّانِي أَوْ تَكُنِ الْفُرْعَةُ بِحَاكِمٍ، قِيلَ لِأَنَّهَا كَحَكْمِهِ.
 وَقَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّ الْحَاكِمَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْهُ.
 وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ حَامِدٍ: تَطْلُقُ أَيْضًا.
 وَإِنْ قَالَ لِرُؤُوسِي أَوْ أَمِّي إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ أَوْ حُرَّةٌ غَدًا، فَمَاتَتْ زَوْجَةٌ أَوْ بَاعَ أُمَةً، فَقِيلَ: يَقَعُ بِالْبَاقِيَةِ.
 وَقِيلَ: يَقْرَعُ، كَمَوْتِهِمَا (م ٢) (٢).
 وَإِنْ زَوَّجَ بَتْنًا مِنْ ثَلَاثٍ ثُمَّ مَاتَ وَجْهَلَتْ حُرْمَتُهُ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَخَنْبَلٌ وَغَيْرُهُمَا: تُخْرَجُ بِفُرْعَةٍ، قَالَ الْقَاضِي وَأَبُو
 الْخَطَّابِ: فَكَذَا يَجِيءُ إِنْ اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِأَخِيَّاتٍ.
 وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ مَا لَوْ اخْتَلَطَ مِلْكُهُ بِمِلْكٍ لِأَخِيْنِي بِمَا لَوْ اخْتَلَطَ مِلْكُهُ بِمِلْكِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَطَ عَبْدُهُ
 بِعَبْدٍ غَيْرِهِ لَمْ يَقْرَعَ، وَلَوْ اعْتَقَ سَيِّئَةً أَعْتَبِدَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَفْرَعُ، عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الرُّوَايَةَ، ثُمَّ كَلَّمَ الْقَاضِي،
 وَأَنَّهُ لَوْ أَشْتَبَهَ وَلَدُهُ بَوْلَهُ غَيْرِهِ فَلَا فُرْعَةَ وَلَا تَعْيِينَ، قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ فِيمَا إِذَا زَوَّجَ وَلِيَّانِ الْمَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا رِوَايَةُ خَنْبَلٍ،

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن أبان إحداهما معينة وأنسبها، أو قال: إن كان هذا الطائر غرابًا فهذه طالق، وإن لم يكن فهذه،
 وجهل، فعنه يجتنبهما حتى يتبين، اختاره الشيخ، ونقل عنه الجماعة واختاره الأكثر هي كالمسألة قبلها). انتهى.
 اشتمل كلامه على مسألتين حكمهما واحد، والذي نقله الجماعة عن الإمام أحمد هو الصحيح من المذهب.
 قطع به في الوجيز وغيره.
 قال في القواعد: هذا المشهور، وهو المذهب.
 قال الزركشي: هذا منصوص أحمد، وعليه عامة أصحابه.
 قال الشيخ في المقنع وغيره: هذا قول أصحابنا، يعنون أنه يقرع، وما اختاره الشيخ مال إليه الشارح.
 (٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قال لزوجتيه أو أمتيه: إحدكما طالق أو حرّة غدا، فماتت زوجة أو باع أمة، فقيل: يقع بالباقية،
 وقيل: يقرع كموتهما). انتهى.

وَذَكَرَهَا قَالَ: أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ مَا ذَكَرَهُ النَّجَادُ.
 وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ الطَّائِرُ غَرَابًا فَأَمْرًا بِي طَالِقٍ، وَإِلَّا فَعَبْدِي حُرٌّ وَجَهْلٌ أَفْرَعُ.
 وَإِنْ قَالَ لِزَوْجِيهِ وَأَجْنَبِيَّةٍ اسْمُهُمَا هِنْدٌ: إِخْذَاكُمَا أَوْ هِنْدٌ طَالِقٌ طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ.
 فَإِنْ نَوَى الْأَجْنَبِيَّةُ دَيْنًا وَيَقْبَلُ حُكْمًا بِقَرِينَةٍ.
 وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، وَتَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ لَهُ امْرَأَتَانِ اسْمُهُمَا وَاحِدَةٌ مَاتَتْ إِخْذَاهُمَا فَقَالَ فَلَانَةُ طَالِقٌ يَنْوِي الْمَيْتَةَ؟ فَقَالَ: الْمَيْتَةُ
 تَطْلُقُ؟ كَانَ أَحْمَدُ أَرَادَ لَا يَصْدُقُ حُكْمًا.
 وَفِي الْإِتْبَاعِ خِلَافٌ فِي قَوْلِهِ لَهَا وَلِلرَّجُلِ: إِخْذَاكُمَا طَالِقٌ، هَلْ يَقَعُ بِلَا نِيَّةٍ؟
 وَإِنْ نَادَى هِنْدًا فَاجَابَتَهُ عَمْرَةُ أَوْ لَمْ تَجِبْهُ وَهِيَ الْحَاضِرَةُ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَطْلُقُهَا الْمُنَادَاةُ طَلَّقَتْ.
 وَعَنْهُ: وَتَطْلُقُ عَمْرَةُ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ عَلِمَهَا غَيْرَ الْمُنَادَاةِ طَلَّقَتْ إِنْ أَرَادَ طَلَاقَ الْمُنَادَاةِ، وَإِلَّا طَلَّقَتْ عَمْرَةَ فَقَطْ.
 وَإِنْ قَالَ لِمَنْ ظَنُّهَا زَوْجَتَهُ أَنْتِ طَالِقٌ وَقِيلَ وَسَمَى زَوْجَتَهُ طَلَّقَتْ، وَفِي الْعَكْسِ رَوَاتَانِ هُمَا أَصْلُ الْمَسَائِلِ (م ٣) (١).
 قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: الْعَمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَكَذَا الْعِتْقُ (م ٤) (٢).
 وَقِيلَ: لَا يَقَعُ قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ قَالَ يَا غُلَامُ أَنْتَ حُرٌّ: يَعْتَقُ عَبْدُهُ الَّذِي نَوَى.
 وَفِي الْمُتَخَصُّبِ: أَوْ نَسِيَ أَنَّهُ عَبْدٌ أَوْ زَوْجَةٌ فَبَانَ لَهُ.
 وَإِنْ أَوْقَعَ بِزَوْجَتِهِ كَلِمَةً وَجَهْلَهَا وَشَكَّ هَلْ هِيَ طَلَاقٌ أَوْ ظَهَارٌ فَقِيلَ: يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا.
 قَالَ فِي الْفُنُونِ: لِأَنَّهَا تُخْرَجُ الْمُطْلَقَةُ فَتُخْرَجُ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ.
 وَقِيلَ: لَغَوٌ، قَدَّمَهُ فِي الْفُنُونِ، كَمَتِي فِي ثَوْبِي لَا يَذَرِي مِنْ أَهْبَمَا هُوَ (م ٥) (٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن قال لمن ظنها زوجته: أنت طالق، وقيل: وسمى زوجته، طلقت، وفي العكس روايتان هما أصل المسائل). انتهى.

يعني: إذا قال لمن ظنها أجنبية: أنت طالق، فظهرت امرأته، هل تطلق أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والقواعد الفقهية، والأصولية وغيرهم، وبناهما أبو بكر على أن الصريح هل يحتاج إلى نية أم لا؟ قال القاضي: إنما هذا الخلاف في صورة الجهل بأهلية المحل ولا يطرد مع العلم. انتهى.

إحدهما: لا يقع، قال ابن عقيل وغيره: العمل على أنه لا يقع، وهو الصحيح.

وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره أبو بكر وغيره، وصححه في تصحيح الحرر وغيره، وهو ظاهر ما قدمه في المغني، والشرح.

والرواية الثانية: يقع، جزم به ابن عقيل في تذكرته وصاحب النور.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: دين ولم يقبل حكما.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا العتق).

يعني: أنه كهذه المسألة في الحكم وقاله أيضا في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وقدمه في المغني، والشرح، وقد علمت الصحيح في المقيس عليه، فكذا يكون الصحيح في المقيس، والله أعلم، وقيل: لا يعتق وإن طلقت في الأولى، وهو احتمال في المغني، والشرح.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن أوقع بزوجه كلمة وجهلها وشك هل هي طلاق أو ظهار؟ قيل: يفرع بينهما).

قال في الفنون: لأنها تخرج المطلقة فتخرج أحد اللفظين، وقيل: لغو، قدمه في الفنون، كمي في ثوب لا يدري من أهيما هو).

انتهى.

أحدهما: لا يلزمه شيء، بل هي لغو، قدمه في الفنون كما قال المصنف، وقدمه في القاعدة الستين بعد المنة، فقال: والمنصوص لا

يلزمه شيء.

قال في رواية ابن منصور: في رجل حلف بيمين لا يدري ما هي طلاق أو غيره؟

قال: لا يجب عليه الطلاق حتى يعلم أو يستيقن، وتوقف في رواية أخرى، وقال: في المسألة قولان آخران.

أحدهما: يفرع، فما خرج بالقرعة لزمه، قال: وهو بعيد.

وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا ثُمَّ جَهِلَهَا، يُؤَيَّدُ أَنَّهُ لَعَنَ قَوْلَ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْأُبَّارِ، وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ حَلَفْتَ يَمِينٍ لَا أَذْرِي أَيَّ شَيْءٍ هِيَ، قَالَ: لَيْتَ أَنَّكَ إِذَا دَرَيْتَ دَرَيْتَ أَنَا. وَحَكِي عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ أَنَّهُ ذَكَرَ رِوَايَةَ: يُلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَرِوَايَةَ أَنَّهُ لَعَنَ، يُؤَيَّدُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ الرَّوَايَةُ فِي: أَنْتَ عَلَيَّ كَالْيَمِينَةِ، وَالْدَّمِ، وَلَا نِيَّةَ، لِأَنَّهُ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ، فَثَبَّتَ الْيَقِينُ (م ٦)^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- والثاني: يلزمه كفارة كل يمين شك فيها وجهلها.
ذكرهما ابن عقيل في الفنون، وذكر القاضي في بعض تعليقاته أنه استفتي في هذه المسألة، فتوقف فيها، ثم نظر فلإذا قياس المذهب أنه يقرع بين الأيمان كلها الطلاق، والعناق، والظهار، واليمين بالله، فأبي يمين وقعت عليها القرعة فهي المحلوف عليها.
قال: ثم وجدت عن أحمد ما يقتضي أنه لا يلزمه حكم هذه اليمين، وذكر رواية ابن منصور. انتهى.
قلت: والنفس تميل إلى القرعة، لأن دمه قد اشتغلت قطعاً إما بطلاق أوظهار.
(١) (مسألة - ٦): قوله: (ويتوجه مثله من حلف يميناً ثم جهلها يؤيد أنه لعن قول أحمد في رواية أحمد بن علي الأبار، وقال له رجل: حلفت بيمين لا أدري أي شيء هي، فقال: ليت أنك إذا دريت دريت أنا، وحكي عن ابن عقيل أنه ذكر رواية: يلزمه كفارة يمين، ورواية أنه لعن، يؤيد كفارة اليمين الرواية في أنت علي كالمينة، والدّم، ولا نية، لأنه لفظ محتمل ثبت اليقين). انتهى.
قلت: الصواب في هذه أنه يلزمه أدنى الكفارات: لأنه اليقين وما عداه مشكوك فيه، والأحوط أعلاها، والله أعلم.
فهذه ست مسائل في هذا الباب.

باب الرُّجْعَةِ

مَنْ طَلَّقَ بِلَا عَوْضٍ مَنْ دَخَلَ بِهَا، وَالْمَنْصُوصُ أَوْ خَلَا دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا، وَإِنْ كَرِهَتْ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ وَغَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ مَرِيضًا مُسَافِرًا، نَصَّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يُمْكِنُ مِنَ الرُّجْعَةِ إِلَّا مَنْ أَرَادَ إِصْلَاحًا وَأَمْسَكَ بِمَعْرُوفٍ، فَلَوْ طَلَّقَ إِذْنٌ فَبَيَّ تَحْرِيمِ الرُّوَایَاتِ، وَقَالَ: الْقُرْآنُ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ، وَأَنَّهُ لَوْ أَوْقَعَهُ لَمْ يَقَعْ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ الْبَائِنُ.
وَمَنْ قَالَ: إِنْ الشَّارِعَ مَلَكَ الْإِنْسَانَ مَا حَرَّمَهُ عَلَيْهِ فَقَدْ تَنَاقَضَ.
وَلِيَحْرُ رَجْعَةُ أَمَةٍ وَتَحْتَهُ حُرَّةٌ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يَصِحُّ مِنْ يَصِحُّ قَبْلَهُ النِّكَاحُ بِلَفْظٍ رَاجِعَتُهَا، وَرَجَعْتُهَا، وَارْتَجَعْتُهَا وَأَمْسَكَتُهَا وَرَدَّذَتْهَا وَنَحَوَهُ، وَلَوْ قَالَ لِلْمَحْجَةِ أَوْ الْأَمَانَةِ وَلَا نِيَّةَ.

وَقِيلَ: الصَّرِيحُ لَفْظُهَا

وَفِي نَكْحَتِهَا وَتَزَوُّجَتِهَا.

وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ، وَالْمَغْنِيِّ: بَيْنُهُ وَجْهَانِ.

وَفِي الْإِيضَاحِ رَوَايَتَانِ (م ١) ^(١).

وَفِي التَّرْغِيبِ هَلْ تَخْصُلُ بِكِنَايَةِ نَحْوِ أَعْدَتِكَ وَاسْتَدَمَّتْكَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَمْلِكُهَا وَلِيٌّ مَجْتُونٌ.
وَقِيلَ: لَا.

وَلَا يَصِحُّ بِشَرْطٍ، نَحْوُ كُلَّمَا طَلَّقْتِكَ فَقَدْ رَاجِعْتِكَ، وَلَوْ عَكْسَهُ صَحَّ وَطَلَّقْتَ.

وَفِيهَا مَعَ رَدِّ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ تَتَعَجَّلْ الْفَرْقَةُ وَجْهَانِ (م ٢) ^(٢)، وَهِيَ وَجَّةٌ فِيمَا لَهَا وَعَلَيْهَا وَعَنْهُ: لَا إِيلَاءَ مِنْهَا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي نكحتها أو تزوجتها، وفي الموجز، والتبصرة، والمغني بينه وجهان، وفي الإيضاح روايتان). انتهى.
وأطلقهما في المبهج، والإيضاح، والمغني، والكافي، والمقنع، والبلغة، والمذهب الأحمد، والمحزر، والشرح، والرعايتين، والزبدة، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم.

إحداهما: لا تحصل الرجعة بذلك، وهو الصحيح، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر، والخلاصة وغيرهم.
وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره القاضي، قاله في المبهج، وقدمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، وشرح ابن رزين وغيرهم.

والوجه الثاني: تحصل الرجعة بذلك، أو ما إليه أحمد.

قاله في المغني وغيره: واختاره ابن حامد.

وفي الموجز، والتبصرة، والمغني، والشرح وغيرهم: تحصل الرجعة بذلك مع نيته، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.
قال في المنور: ونكحتها وتزوجتها كناية.

وقال في التَّغْيِبِ: وهل تحصل الرجعة بكناية، نحو أعدتك أو استدمتك؟ فيه وجهان.

وقال في القاعدة التاسعة والثلاثين: إن اشترطنا الإشهاد في الرجعة لم تصح رجعتها بالكناية، وإلا فوجهان.

وأطلق صاحب التَّغْيِبِ وغيره الوجيين، والأولى ما ذكرنا. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفيها مع ردِّ أحدهما إن لم تتعجل الفرقه وجهان). انتهى.

إن قلنا: تتعجل الفرقه بمجرد الردِّ لم يصح الارتجاع، لأنها قد بانت، وإن قلنا: لا تتعجل فهل يصح الارتجاع أم لا؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم.
وقدمه في المغني، والمحزر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وكان الأولى أن يقدم المصنف هذا.
والوجه الثاني: يصح، وقال ابن حامد والقاضي: الرجعة موقوفة.

قال الشيخ الموفق، والشارح: هذا ينبغي أن يكون فيما إذا راجعها بعد إسلام أحدهما. انتهى.

وَأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، فَيَرَجِعُ بِالْقَوْلِ.
 وَفِي اخْتِيَارِ الْإِشْهَادِ رَوَاتَانِ (م ٣) ^(١)، وَالزَّمَّ شَيْخُنَا بِإِعْلَانِ الرُّجْعَةِ، وَالتَّسْرِيحِ وَالْإِشْهَادِ كَالنِّكَاحِ، وَالْخُلْعِ عِنْدَهُ، لَا عَلَى ابْتِدَاءِ الْفُرْقَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَشْهَدُوا» [الطلاق: ٢]، وَلَيْلًا يَكْتُمُ طَلَاقَهَا، وَتَقْلُ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا طَلَّقَ فَاشْهَدْ ثُمَّ رَاجِعٌ وَلَمْ يُشْهَدْ حَتَّى فَرَّغْتَ الْعِدَّةَ فَإِذَا رَاجِعٌ فِيهِ رَجْعَةٌ.
 وَتَقْلُ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا طَلَّقَ وَاسْتَكْتَمَ الشُّهُودَ حَتَّى فَرَّغْتَ الْعِدَّةَ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا حَدِيثُ عَلِيٍّ، وَفِي التَّرْغِيبِ فِي خُلْعِهَا رَوَاتَانِ.
 وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ، وَلَا مَهْرَ يَوْطِيهَا مَكْرَهَةً، وَأَوْجَبَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ لَمْ يَرَا جِعْ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ يَحْصُلُ يَوْطِيهَا.
 وَقِيلَ: بَيِّنَةٌ.
 وَلَا تَحْصُلُ بِمَا يُنْشَرُ الْحُرْمَةُ سِوَى الْوَطْءِ فِي الْمَنْصُوصِ، لَا بِإِنْكَارِ الطَّلَاقِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَمَتَى وَطِئَ وَلَمْ تَحْصُلْ بِهِ رَجْعَةٌ اسْتَأْنَفَ لِيَوْطِيهِ ^(٢)، وَدَخَلَ فِيهَا بَقِيَّةَ عِدَّةٍ طَلَاقٌ، وَتَرَا جِعٌ فِي بَقِيَّةِ عِدَّةٍ طَلَاقٌ فَقَطْ.
 وَقِيلَ فِي وَقُوعِ طَلَاقِهِ فِي بَقِيَّةِ عِدَّةٍ وَطِئَ وَجَهَانٍ، وَلَوْ أَحْبَلَهَا فَرَعَتَا فِي الْأَصَحِّ بِالْوَضْعِ، وَلَهُ فِي الْأَصَحِّ الرُّجْعَةُ مُدَّةَ الْحَمْلِ، وَإِنْ رَاجَعَهَا أَوْ تَزَوَّجَهَا مَلَكَ تِيْمَةً عَدْوِيًّا.
 وَتَقْلُ حَنْبَلٌ: يَسْتَأْنَفُ الْعِدَّةَ إِنْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ.
 وَإِنْ ادَّعَى رَجْعَتَهَا فِي الْعِدَّةِ قَبْلَ قَوْلِهِ لَا بَعْدَهَا، وَإِنْ سَبَقَتْهُ فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي فَقَالَ قَدْ كُنْتُ رَاجِعْتُكَ أَحْبَدَ بِقَوْلِهَا، وَلَوْ صَدَّقَهُ مَوْلَى الْأُمَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ سَبَقَهَا، قَطَعَ بِهِ الْحَرَمِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ.
 وَفِي الْوَاضِحِ فِي الدَّعَاوِي، نَصَّ عَلَيْهِ.
 وَالْأَصَحُّ قَوْلُهُ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، فَلَوْ تَدَاخَلَا مَعَ قَيْلٍ: يُؤْخَذُ بِقَوْلِهَا.
 وَقِيلَ: بِقَوْلِهِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي اعتبار الإشهاد روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسيوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والمحرر، والمذهب الأحمد وغيرهم.
 إحداهما: لا يشترط، وهو الصحيح، نص عليه في رواية ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب، منهم أبو بكر، والقاضي وأصحابه كالشريف وأبي الخطاب وابن عجيل، والشيرازي، والشيخ الموفق، والشارح وابن عبدوس في تذكرته وغيرهم.
 وصححه في التصحيح وغيره.
 وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.
 والرواية الثانية: يشترط، نص عليه في رواية مهنا، وهزيت إلى اختيار الحرقي وأبي إسحاق بن شاقلا في تعاليقه، وقدمه ابن رزين في شرحه.

(٢) تنبيهان: الأول: علل هاتين الروايتين على رواية أنها ليست مباحة حتى يراجعها بالقول وأنه لا يباح لزوجها وطؤها ولا الخلوة بها ولا السفر، ويناهما على ذلك في المذهب، ومسيوك الذهب، والمحرر، والرعايتين، والنظم، والحاوي، والمصنف، وغيرهم.
 قال الزركشي: وهو واضح.
 وأما إن قلنا: تحصل الرجعة بالوطء فكلام المجدي يقتضي أنه لا يشترط الإشهاد، رواية واحدة.
 قال الزركشي: وعامة الأصحاب يطلقون الخلاف.
 وهو ظاهر كلام القاضي في التعليق. انتهى.
 قلت: وهو ظاهر كلام الشيخ في الكافي، والمقنع وغيره.
 الثاني: قوله: ومتى وطئ ولم تحصل به رجعة استأنف لوطته.
 صوابه: (استأنفت)؛ أي: عدة.

وَقِيلَ: يُفْرَعُ (م ٤) ^(١).

وَمَتَى رَجَعَتْ قَبْلَ كَجَحْدِ أَحَدِهِمَا النِّكَاحَ ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ (م ٥) ^(٢).

وَإِنْ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتَيْهَا وَلَمْ تَعْلَمْ حَتَّى اعْتَدَتْ وَنَكَحَتْ مَنْ أَصَابَهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ وَلَمْ يَطَأْ حَتَّى تَعْتَدَ وَعَنْهُ: هِيَ زَوْجَةُ الثَّانِي، وَكَذَا إِنْ صَدَّقَا.

وَفِي الْوَاضِحِ الرُّوَايَتَانِ دَخَلَ بِهَا أَمْ لَا، وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ بِرَجْعَتَيْهَا وَأَنْكَرَاهُ رَدُّ قَوْلِهِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ عَلَى نَفْسِهِ فَقَطْ.

وَالْأَصَحُّ: لَا يَلْزَمُهَا مَهْرُ الْأَوَّلِ لَهُ إِنْ صَدَّقَتْهُ وَمَتَى بَانَتِ مِنَ الثَّانِي بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ بِلا عَقْدٍ جَدِيدٍ.

فَصَلِّ

مَنْ طَلَّقَ عَدَّةَ طَلَاقِهِ حُرْمَتَ حَتَّى تَتَزَوَّجَ مِنْ يَطُوعًا مَعَ انْتِشَارٍ فِي الْفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ.

وَقِيلَ: وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ.

وَقِيلَ: يَنْتَبِهُ عَشْرَةٌ وَتَقْلَعُ مَهْنًا وَلَوْ ذِمِّيًّا وَهِيَ ذِمِّيَّةٌ، وَيَكْفِي تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدْرَهَا مَعَ جَبِّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: بَقِيَّتُهُ، وَالْأَصَحُّ: وَتَوَمُّ وَإِعْمَاءٌ وَجُنُونٌ وَظَنُّهَا أَجْنَبِيَّةٌ وَخِصَاءٌ وَعَنْهُ فِيهِ: إِذَا كَانَ يُنْزَلُ، وَإِنْ مَلَكَ أَمَةً طَلَّقَهَا أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَرَضَ أَوْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ لَمْ يَجْلُهَا، فِي الْمَنْصُوصِ فِي الْكُلِّ، كَوَطْءِ شَبَّهَةٍ أَوْ مَلَكَ يَمِينٍ أَوْ نِكَاحٍ بَاطِلٍ أَوْ فِي رَدِّهِ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ نَوَيْتَ الْإِحْلَالَ فَرَوَايَتَانِ، بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ النِّكَاحِ.

وَتَجَلَّ مُخَرَّمَةُ الْوَطْءِ لِمَرْضٍ وَضَيْقٍ وَقَتِّ صَلَاةٍ وَمَسْجِدٍ ^(٣)، وَلِقَبْضِ مَهْرٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لَا لِمَعْنَى فِيهَا بَلْ لِحَقِّ اللَّهِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْمَفْرَدَاتِ: مَنَعٌ وَتَسْلِيمٌ.

وَقَالَ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا نُسَلِّمُ، لِأَنَّ أَحْمَدَ عَلَّلَهُ بِالْمُخَرِّمِ فَنَطَرَدَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ كَالصَّلَاةِ فِي دَارِ غَضَبٍ وَتَوْبٍ خَرِيرٍ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ولو سبقها أخذ بقوله، في الأصح، فلو تداعيا معاً فاقيل: يؤخذ بقولها، وقيل: بقوله، وقيل: يقرع). انتهى.

أحدها: يؤخذ بقولها، والصحيح، قطع به في الوجيز وغيره، وصححه في المغني، والشرح وتصحيح المحرر وغيرهم، وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين وغيرهم، قال ابن منبج: هذا المذهب.

والقول الثاني: وهو أن القول قوله مطلقاً، اختاره بعض الأصحاب.

والقول الثالث: احتمالاً لأبي الخطاب، وأطلقهما في المحرر، والزركشي.

إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنف نظر، إذ الأولى أنه كان يقدم أن القول قولها، والظاهر أنه تابع المحرر، ولكن لم يشترط صاحب المحرر فيه ما اشترطه المصنف.

(٢) (مسألة - ٥): قوله بعد المسألة المقدمة: (ومتى رجعت قيل كجحد أحدهما النكاح ثم اعترف به). انتهى.

إتيان المصنف بهذه الصيغة يدل على أنه لم يرتض هذا القول، ولكن لم يأت بما ينافيه، ويحتمل أنها: (قبل) بالياء الموحدة من تحت من (القول)، لا أنه بالياء المثناة من تحت من (القول)، ولعله أولى، فانتفى ما يرد عليه، ولكن نحتاج إلى تصريح بذلك، والله أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (وتحل محرمة الوطء لمرض وضيق وقت صلاة ومسجد). انتهى.

صرح وقطع أن الوطء في المسجد محرّم، وقطع ابن تميم بكراهة الوطء فوق المسجد.

وقال: نص عليه ذكره عنه المصنف في الاعتكاف.

وقطع في الرعاية الكبرى بجواز الوطء في المسجد وفوق سطحه.

فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

وَلَوْ عَتَقَ عَبْدٌ بَعْدَ طَلْقِهِ.
وَعَنْهُ: وَطَلَّقَتَيْنِ، مَلَكَ تَيْمَةً ثَلَاثَ، كَكَافِرٍ طَلَّقَ بُنْتَيْنِ ثُمَّ أُسْرِقَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَكَذَا الرِّوَايَةُ فِي عِتْقِهَا مَعًا، وَلَهُ الرُّجْعَةُ
إِنْ مَلَكَ التَّيْمَةُ، وَإِنْ عَلَّقَ ثَلَاثًا بِشَرْطِ فَوَجَدَ بَعْدَ عِتْقِهِ لَزِمَتْهُ.
وَقِيلَ: نَبَقِيَ لَهُ طَلْقَةٌ، كَتَغْلِيْقِهَا بِعِتْقِهِ، فِي الْأَصَحِّ.
وَإِنْ ادَّعَتْ مُطْلَقَتُهُ الْمَحْرَمَةَ الْغَايِبَةَ بِنِكَاحٍ مِّنْ أَحْلَاهَا لَهُ وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ وَلَمْ تَرْجِعْ قَبْلَ الْعَقْدِ نَكَحَهَا إِنْ امْتَكَنَ وَظَنُّ
صِدْقَهَا.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: إِنْ كَانَتْ يَفَقَهُ.
وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ طَلْقِ ثَلَاثًا وَهُوَ مَعَهَا، قَالَ: تَعْطُهُ وَتَأْمُرُهُ وَتَقْتُلِي مِنْهُ وَتَقْرُ مِنْهُ، وَلَا تَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ، وَلَا تَتَزَوَّجُ
حَتَّى تُعْلِلَهُ، هَلَاوِ دَعْوَى، وَلَا تَرُدَّهُ.
وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ قَدَّرْتَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَلَمْ يُعْجِبْهُ، قُلْتَ: فَإِنْ قَالَ اسْتَحْلَلْتُ وَتَزَوَّجَهَا قَالَ: يُقْبَلُ مِنْهُ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا
عُرِفَتْ بِصِدْقِ يُقْبَلُ مِنْهَا، وَلَوْ كَذَبَهَا الثَّانِي صَدَّقَتْ فِي حِلِّهَا لِلأَوَّلِ، وَكَذَا دَعْوَى بِنِكَاحٍ حَاضِرٍ مُنْكَرٍ، فِيهِ الْأَصَحُّ، وَيَمْلُ
الْأَوَّلُ مَنْ جَاءَتْ حَاجِبًا فَأَدَّعَتْ أَنْ زَوَّجَهَا طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا إِنْ ظَنَّ صِدْقَهَا، كَمُعَامَلَةِ عَبْدٍ لَمْ يَثْبُتْ
عِتْقُهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الزَّوْجُ لَا يَعْرِفُ.
وَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ: لَوْ اتَّفَقَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ زَوَّجَتْ، وَقَدْ ذَكَرُوا مَنْ بَلَغَهَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَمَنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي
مَرْضَاهُ وَمَنْ قَالَ فِي الْعِدَّةِ رَاجَعْتُهَا مِنْ شَهْرِ، وَظَهَرَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ الْمَذْكُورَةِ لَوْ شَهِدَ أَنْ ثَلَاثًا طَلَّقَ ثَلَاثًا وَوَجَدَ مَعَهَا
بَعْدَ وَادَّعَى الْعَقْدَ ثَانِيًا بِشَرْطِهِ يُقْبَلُ مِنْهُ.
وَسُئِلَ عَنْهَا الشَّيْخُ فَلَمْ يُجِبْ: وَيَأْتِي إِذَا لَمْ يَقْبَلْ إِفْرَاقَهَا بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا لَا يُنْكَرُ عَلَيْهَا بِلَدٍّ غُرْبَةٍ، فَيَتَوَجَّهُ التَّنْسُؤُةُ
تَخْرِيجًا، وَلَوْ وَطِئَ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا حَدًّا، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ جَحَدَ طَلَاقَهَا وَوَطِئَهَا فَشَهِدَ بِطَلَاقِهِ لَمْ يُحَدِّ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ مَعْرِفَتَهُ
بِهِ وَقَدْ وَطِئَهُ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ بِهِ.

باب الإيلاء

وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ فِي الرِّضَا، وَالْغَضَبِ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ زَوْجٍ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَخْرُجُ: وَأَجْنَبِيٌّ، كُلُّ زَوْجٍ مِنَ الْكُفَّارَةِ، وَيَخْرُجُ: إِنْ أَضَافَهُ إِلَى النِّكَاحِ، وَمِثْلُهُ نِكَاحٌ فَاسِدٌ يُمْكِنُهُ الْوَطْءُ، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا كَافِرًا خَصِيًّا جُبَّ بَعْضُ ذَكَرِهِ، أَوْ مُعَيَّرًا مَعَ عَارِضٍ يُرْجَى زَوَالُهُ، كَحَبْسٍ وَمَرَضٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا كَجُبِّ وَرَثَتِي، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَلَوْ حَلَفَ ثُمَّ جُبَّ فِيهِ بَطْلَانُهُ وَجْهَانِ (م ١) ^(١) لَا طِفْلَةَ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، بِاللَّهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، لاختصاصه سقوط الدَّعْوَى بِهَا واختصاصها بِاللَّعَانِ.

وَعَنْهُ: وَيَبِينُ مَكْفُورَةً، كَنَذَرٍ وَظَهَارٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَعَنْهُ: وَيَبَيِّنُ وَطْلَاقَ بَانَ يَخْلِفُ بِهِمَا، لِنَفْعِهَا، أَوْ عَلَى رَوَايَةِ تَرْكِهِ ضِرَارًا، لَيْسَ كَمَوْلٍ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَالزَّمَّ عَلَيْهِ كَوْنُهُ يَمِينًا مَكْفُورَةً يَدْخُلُهَا الْأَسْتِثْنَاءُ، وَخَرَجَ عَلَى الْأَوَّلَى أَنَّ الْحَلْفَ يَغْيِرُ اللَّهُ وَصِفَتَهُ لَغَوٍ، عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي الْفَرْجِ لَا الدُّبُرِ أَبَدًا، أَوْ يُطْلَقُ أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ يَنْوِيهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ هِيَ، أَوْ يَجْعَلُ غَايَتَهُ مَا لَا يَرْجُدُ فِيهَا غَايَةً. وَعَنْهُ: أَوْ مَا لَا يَظُنُّ خُلُوقَ الْمَدَّةِ مِنْهُ فَتَخْلُو، كَمَطَرٍ وَقُدُومِ زَيْدٍ.

نَقَلَ عَنْهُ مَهْنًا فَيَمْنُ حَلْفٌ لَا يَطَأُ حَتَّى يَأْذَنَ فُلَانٌ أَوْ مَا دَامَ حَيًّا فَمَوْلٍ بِمَضِيِّ الْمَدَّةِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي حَتَّى تُرْضِعَ صَبِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، قَالَ: لِأَنَّ كُلَّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جَمَاعًا حَتَّى تَمَضِيَ الْمَدَّةُ فَمَوْلٍ لِأَنَّهُ قَدْ عَضَلَ أَمْرًا بِهِ وَإِنْ قَالَ: حَتَّى تَحْبِلِي، وَيَبْتَنِي حَبْلًا مُتَّجِدًا وَلَمْ يَطَأْ فَمَوْلٍ، وَإِلَّا فَالرَّوَايَتَانِ ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ أَلَى مِنْ تَظَاهَرٍ مِنْهَا أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصِحَّ الثَّانِي مِنْهُمَا فِي رَوَايَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَلِيٍّ. وَإِنْ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ صَارَ مَوْلِيًّا بِوُجُودِهِ وَقِيلَ: تُعْتَبَرُ مَشِيئَتُهَا فِي الْحَالِ، نَحْوُ: وَاللَّهِ لَا وَطْئُكَ إِنْ شِئْتَ أَوْ دَخَلْتَ الدَّارَ. وَإِنْ قَالَ: إِلَّا بِرِضَاكَ، أَوْ إِلَّا أَنْ تَشَاءِي، فَلَا إِيْلَاءَ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَابْنِ الْجَوَازِيِّ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ إِنْ لَمْ تَشَأْ فِي الْمَجْلِسِ صَارَ مَوْلِيًّا. وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَطِئْتُكَ، أَوْ قَمْتُ، أَوْ كَلَمْتُ زَيْدًا، فَوَاللَّهِ لَا وَطْئُكَ، لَمْ يَصِرْ مَوْلِيًّا إِذَنْ، فِي الْأَصَحِّ، وَمَتَى أَوْلَجَ الْحَشْفَةَ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَةِ وَلَا يَتَى حَيْثُ يَزِيدُ بِهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَمَتَى أَتَى بِصَرِيحِهِ، أَوْ لَا أَدْخَلْتَ، وَمَعْنَاهُ حَشَفَتِي أَوْ ذَكَرِي، لَا جَمِيعَةً، فِي فَرْجِكَ وَتَزِيدَ الْبُكَرُ يَقُولُهُ: لَا انْتَضَعْتُكَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَلَا أَتَيْتِي بِكَ، فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، فِيهِمَا، مِنْ عَرَبِيٍّ، لَمْ يَدْنِ، وَيَدْنِي مَعَ عَدَمِ قَرِينَةٍ، وَلَا كُفَّارَةً بَاطِنًا فِي لَا جَمَاعَتِكَ، لَا وَطْئُكَ، لَا بَأْسَ تَرْكَ، لَا بَأْضَعَتِكَ، لَا بَعَاغَتِكَ، لَا قَرْنَتِكَ، لَا أَتَيْتِكَ، لَا أَصْبَيْتِكَ، لَا

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولو حلف ثم جب ففي بطلانه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: يبطل.

قلت: وهو الصواب، وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

وقد قال أكثر الأصحاب: لا يصح إيلاء العاجز عن الوطء بجب أو شلل ونحوهما.

وعند القاضي وأصحابه: يصح، فيصح هنا ولا يبطل بطريق أولى وأخرى.

والوجه الثاني: لا يبطل، وهو مقتضى ما قاله القاضي وأصحابه.

قلت: وهو ضعيف جدًا، فعلى هذا ثبت إذا قدرت جامعتك، وجعل ابن نصر الله محل الخلاف هنا على القول بعدم الصحة هناك، وهو واضح.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن لم يطا فمولى، وإلا فالروايتان): يعني: اللتين في قوله: (كمطر وقدم زيد).

وقد قدم أنه يكون موليًّا في ذلك.

مَسِّسْتُكَ، أَوْ لَمَسْتُكَ، لَا اغْتَسَلْتَ مِنْكَ، وَزَادَ جَمَاعَةٌ: لَا اقْتَرَشْتُكَ، وَالْمَنْصُوصُ: وَلَا غَشَّيْتُكَ، وَالْأَصَحُّ: وَلَا أَفْضَيْتُ إِلَيْكَ.

وَفِي الْوَاضِحِ: الْإِبْضَاعُ الْمَنَافِعُ الْمُبَاحَةُ بَعْدَ النِّكَاحِ دُونَ عُضْوٍ مَخْصُوصٍ مِنْ فَرْجٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَلَى مَا يَتَّبِعُهُ الْمُتَّفَقُونَ، وَالْمُبَاضَعَةُ مَنَاعِلَةٌ مِنَ الْمُتَعَةِ بِهِ، وَالْمُتَّفَقَةُ تَقُولُ: مَنَافِعُ الْبُضْعِ فِي الْخِلَافِ أَنْ الْمَلَامَسَةَ اسْمٌ لِلْبِقَاءِ الْبَشَرِيِّ، قِيلَ لَهُ: إِذَا أَضَيْفَ اللَّمْسُ إِلَى النِّسَاءِ اقْتَضَى ظَاهِرُ الْجَمَاعِ، كَمَا إِذَا أَضَيْفَ الْوَطْءَ إِلَى النِّسَاءِ اقْتَضَى الْجَمَاعَ، فَقَالَ: الْوَطْءُ قَدْ أَفْشَرَنَ بِهِ الْاسْتِغْنَالَ فِي الْجَمَاعِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَسُّ، وَاللَّمْسُ، وَالْمُبَاشَرَةُ، وَالْإِفْضَاءُ، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْتَرِنِ الْعُرْفُ بِاسْتِغْنَائِهَا فِي الْجَمَاعِ، فَبَيَّنَتْ عَلَى حَقِيقَتِهَا.

وَفِي الْإِنْصَارِ: (لَمَسْتُمْ) ظَاهِرٌ فِي الْجَسِّ بِالْيَدِ، وَ (لَامَسْتُمْ) ظَاهِرٌ فِي الْجَمَاعِ، فَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ كَالْآيَتَيْنِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا وَظَاهِرُ نَقْلِ عَبْدِ اللَّهِ فِي، لَا اغْتَسَلْتَ مِنْكَ، أَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَهُوَ فِي الْحَيْلِ فِي الْيَمِينِ، وَالْكِنَايَةُ تَقِفُ عَلَى نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ، نَحْوُ لَا ضَاجِعْتُكَ، لَا دَخَلْتُ عَلَيْكَ، لَا دَخَلْتُ عَلَيَّ، لَا قَرِنْتُ فِرَاشَكَ، لَا بَتَّ عِنْدَكَ. وَلَا إِيْلَاءَ فِي إِنْ وَطِئْتَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ امْرِئٍ، أَوْ هَذَا الشَّهْرِ، أَوْ فَأَنْتَ زَانِيَةٌ، أَوْ لَا وَطِئْتَكَ فِي هَذَا الْبَلَدِ، أَوْ مَخْطُوبَةٌ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، أَوْ حَتَّى تَصُومِي نَفْلًا، أَوْ تَقُومِي، أَوْ يَأْذَنَ زَيْدٌ فَيُتِمُّوتَ زَيْدًا، وَعَكْسُهُ: حَتَّى تُشْرِبِي خُمْرًا، أَوْ تُسْقِطِي مَهْرَكَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَطِئْتَكَ فَمَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي، وَكَانَ ظَاهِرُ فَوَاطِي عَتَقَ عَنِ الظَّهَارِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ، فَلَوْ وَطِئَ لَمْ يَغْنُ، فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتَكَ فَهُوَ حُرٌّ قَبْلَهُ بِشَهْرِ فَإِنِئْدَاءُ الْمُدَّةِ بَعْدَ مُضِيِّهِ.

فَلَوْ وَطِئَ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَغْنُ، وَالْمَطَالَبَةُ فِي شَهْرِ سَادِسٍ. وَإِنْ قَالَ: لَا وَطِئْتَكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا يَوْمًا أَوْ مَرَّةً فَلَا إِيْلَاءَ حَتَّى يَطْلَأَ، وَيَبْقَى فَوْقَ ثَلَاثِهَا، وَكَذَا لَا وَطِئْتَكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا، وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: مَوْلٍ فِي الْحَالِ.

وَإِنْ قَالَ: لَا وَطِئْتَكَ زَمَنًا مُعَيَّنًا، فَإِذَا مَضَى، فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتَكَ زَمَنًا مُعَيَّنًا وَهَذَا فَوْقَ ثَلَاثِ سَنَةٍ، فَبَقِيَ إِيْلَافُهُ وَجِهَانٌ (م ٢) ^(١)، وَإِنْ قَالَ لَارْتَبِعْ: لَا وَطِئْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ صَارَ مَوْلِيًا مِنْهُمْ، فَيَحْتَثُّ بِوَطْءِ وَاحِدَةٍ. وَقِيلَ: يَبْقَى لَهُنَّ، كَمَوْلِيَّاتِهَا وَطَلَاقِهَا.

وَقِيلَ: لَا حِنْثَ وَإِنْ بَقِيَ وَكَذَا لَا أَطْوَكُنْ إِنْ حَيْثُ بَوَّطَهُ بِغَضِيهِنَّ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَثْ صَارَ مَوْلِيًا مِنَ الرَّابِعَةِ إِذَا وَطِئَ ثَلَاثًا، وَقِيلَ: هُوَ مَوْلٍ مِنْهُمْ، فَلَوْ طَلَّقَ أَوْ وَطِئَ وَاحِدَةً بَقِيَ فِي الْبَاقِيَّاتِ.

وَعَكْسُهُ: مَوْتُهَا لَعَدَمِ وَطِئِهَا، وَإِنْ قَالَ: لَا وَطِئْتَ وَاحِدَةً مِنْكُمْ، فَكَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِوَطْءِ ثَانِيَةٍ، وَتَقْبَلُ فِيهَا نِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ أَوْ مِنْهُمْ، وَيُفْرَغُ. وَقِيلَ: يُعَيَّنُ.

وَقِيلَ: يُفْرَغُ مَعَ الْإِطْلَاقِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قال: لا وطئتكَ زمانًا معيَّنًا فإذا مضى فوالله لا وطئتكَ زمانًا معيَّنًا وهما فوق ثلاث سنة ففي إيلاف وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب، والمغني وغيرهم.

أحدهما: لا يصير موليًا، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمنقح، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

والوجه الثاني: يكون موليًا، وهو احتمال لأبي الخطاب، وتبعه في المنقح وغيره، وصححه الشارح، وهو الصواب.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قول الشافعي (ر): رواه

فصل

وَتَضْرِبُ مَدَّةَ الْإِيْلَاءِ مِنَ الْيَمِينِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَفِي الْمَوْجِزِ: لِكَاْفِرٍ بَعْدَ إِسْلَامِهِ.
وَعَنْهُ: الْعَبْدُ كَيَصْفَحَ حُرٌّ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ أَنَّ أَحْمَدَ رَجَعَ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ قَوْلُ التَّابِعِينَ كُلُّهُمْ إِلَّا الزُّهْرِيَّ وَحْدَهُ، وَفِي عَيَّونِ
الْمَسَائِلِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ مَتَى كَانَ أَحَدُهُمَا رَقِيقًا يَكُونُ عَلَى النِّصْفِ فِيمَا إِذَا كَانَا حُرَّيْنِ، وَتُحْسَبُ عَلَيْهِ مَدَّةُ عَذْرُو،
وَلَا يَقْطَعُ الْمَدَّةُ حُدُوثُهُ، وَعَذْرُهَا كَصَغِيرٍ وَجُنُونٍ وَنَشْوَرٍ وَإِحْرَامٍ، قِيلَ: يُحْسَبُ عَلَيْهِ كَحَيِّضٍ، وَقِيلَ لَا (م ٣) ^(١)، فَإِنْ حَدَثَ
بِهَا اسْتَوْفَتْ الْمَدَّةَ عِنْدَ زَوَالِهِ.

وَقِيلَ: تَبْنِي كَحَيِّضٍ، وَهَلِ النَّفَاسُ مِثْلُهُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٤) ^(٢).

وَقِيلَ مَجْنُونَةٌ لَهَا شَهْوَةٌ كَعَاقِلَةٍ، وَإِنْ طَلَّقَ.

وَقِيلَ: وَلَوْ رَجَعِيَّةً، كَفَرَاغِ الْعِدَّةِ قَبْلَ الْمَدَّةِ، انْقَطَعَتْ، وَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ وَلَوْ بِعَقْدٍ اسْتَوْفَتْ، وَكَذَا لَوْ ارْتَدَّ أَوْ أَخَذَهُمَا
بَعْدَ الدُّخُولِ، فَلَوْ اسْلَمَا فِي الْعِدَّةِ فَهَلِ اسْتَأْنَفَ أَوْ تَبْنِي لِدَوَامِ نِكَاحِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٥) ^(٣).
فَإِنْ مَضَتْ الْمَدَّةُ وَلَمْ تَنْحَلْ يَمِينُهُ بِفَرَاغِ مَدَّةٍ أَوْ بِعَيْتٍ أَوْ بِغَيْرِهِ لَزِمَ الْقَادِرُ الْوَطْءَ بِطَلَبِ زَوْجَةٍ يَحِلُّ وَطْؤُهَا وَلَوْ أَمَةً،
وَلَا مُطَالَبَةَ لَوْلِيٍّ وَسَيِّدٍ.

وَلَوْ عَلَنَ طَلَقًا ثَلَاثًا بَوَاطِنَهَا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ وَحَرَّمَ الْوَطْءَ.

وَعَنْهُ: لَا، وَمَتَى أَوْلَجَ وَتَمَّ أَوْ لَبِثَ لِحْقَهُ نَسَبُهُ، وَفِي الْمَهْرِ وَجْهَانِ، (م ٦) ^(٤).

وَقِيلَ: وَيَجِبُ الْحُدُّ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَقِيلَ وَيُعْزَرُ جَاهِلٌ.

وَفِي الْمُتَخَبِّرِ: فَلَا مَهْرٌ وَلَا نَسَبٌ، وَإِنْ نَزَعَ فَلَا حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ، لِأَنَّهُ تَارِكٌ.

(١) (مسألة - ٣): (وعذرها كصغير وجنون ونشور وإحرام، قيل: يحسب عليه كحيض، وقيل: لا). انتهى.

واطلقهما في الحاوي، والزركشي.

أحدهما: لا يحسب عليه من المدة، وهو الصحيح، جزم به في الكافي، والمغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجأ وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرعايتين وغيرهم.

والقول الآخر: يحسب.

قطع به القاضي في تعليقه، والشريف وأبو الخطاب في خلافيهما، والشيرازي وابن البناء وغيرهم، وقدّمه في المحرر.

قال في الوجيز: تقرب مدته من اليمين، سواء كان في المدة مانع من قبلها أو من قبله.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وهل النفاس مثله؟ فيه روايتان). انتهى.

وكذا قال في البلغة، وهما وجهان عند الأكثر.

واطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والبلغة، والمحرر،

والشرح، وشرح ابن منجأ، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم:

إحدهما: لا يحسب عليه، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح، وتصحيح المحرر.

وجزم به في الوجيز ومتنخب الأدمي وغيرهما، وقدّمه في إدراك الغاية.

والرواية الثانية: يحسب عليه كالحيض، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في تجريد العناية.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (فإن اسلما في العدة فهل يستأنف أو يبني لدوام نكاحه؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: تستأنف، وهو الصحيح، اختاره في الرعية، وجزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين وغيرهم.

والوجه الثاني: تبني.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (ومتى أولوج ونمّ أو لبث لحقه نسبه، وفي المهر وجهان). انتهى.

أحدهما: يجب المهر، وهو الصحيح، قطع به في الرعية الصغير، والحاوي الصغير.

وقدّمه في الرعية الكبرى، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يجب مهر، وقدّمه ابن رزين في شرحه وقال: لأنه تابع للإيلاج.

وإن نَزَعَ ثُمَّ أَرْجَعَ، فَإِنْ جَهِلَا التَّحْرِيمَ فَالْمَهْرُ، وَالنَّسَبُ وَلَا حَدٌّ، وَالْعَكْسُ بِعَكْسِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ لَزِمَهُ الْمَهْرُ، وَالْحَدُّ وَلَا نَسَبٌ، وَإِنْ عَلِمَتْهُ فَالْحَدُّ، وَالنَّسَبُ وَلَا مَهْرٌ، وَكَذَا إِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا وَيُؤَدَّبَانِ.

وَقِيلَ: لَا حَدٌّ فِي الَّتِي قَبْلَهَا.

وَيَتَوَجَّهُ طَرْدُهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَتَعْزِيرُ جَاهِلٍ فِي نَظَائِرِهِ وَنَقَلَ الْأَثَرُ فِي جَاهِلَيْنِ وَطِنًا أَمْتَهُمَا: يَنْبَغِي أَنْ يُؤَدَّبَا.

وَلَوْ عَلِقَ طَلَاقٌ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا بَوَاطِنًا فِيهِ إِيلَاءُ الرَّوَائِثَانِ، فَلَوْ وَطِنَهَا وَقَعَ رَجْعِيًّا.

وَالرَّوَائِثَانِ فِي: إِنْ وَطِنْتَكَ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ، فَإِنْ صَحَّ قَابَانِ الضَّرَةِ انْقَطَعَ، فَإِنْ نَكَحَهَا وَقَلْنَا تَعُودُ الصَّفَةُ عَادَ الْإِيلَاءُ، وَيَنْبَغِي عَلَى الْمُدَّةِ، وَالرَّوَائِثَانِ فِي: إِنْ وَطِنْتَ وَاحِدَةً فَلَا أُخْرَى طَالِقٌ^(١).

وَمَتَى طَلَّقَ الْحَاكِمُ هُنَا طَلَّقَ عَلَى الْإِهْلَامِ وَلَا مُطَالَبَةٍ، فَإِذَا حَيَّثَ بِقَرْعَةٍ سَمِعَ دَعْوَى الْأُخْرَى، وَتَمْتَلِ لِبَصْلَةٍ فَرَضِ وَتَحْلَلْ مِنْ إِحْزَامٍ وَأَكْلٍ وَهَضَمٍ طَعَامٍ وَتَوَمَّ عَنْ نَعَاسٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا يَصِحُّ طَلَاقٌ حَاكِمٍ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمُطَاهِرٌ لِبَطْلٍ رَقْبَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، لَا لِصَوْمِيٍّ.

بَلْ يُطَلَّقُ.

وَقِيلَ: يَصُومُهُ، فَيُفِيءُ كَمَعْدُورٍ.

وَقِيلَ: هَلْ تُمْكِنُهُ أَوْ مُحَرَّمًا، وَإِلَّا سَقَطَ حَقُّهَا؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ عَلَيْهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

فَإِنْ فَاءَ وَلَوْ بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ انْحَلَّتْ يَمِينُهُ وَكَفَّرَ.

وَقِيلَ وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: وَطًا مُبَاحًا لَا فِي خِيضٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ حَيَّثَ بِهِ كَذَّبَ وَذُوْنُ الْفَرْجِ، وَإِنْ حَيَّثَ بِهِمَا فِي وَجْهِهِ.

وَإِنْ اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ وَطِنَهَا نَائِمًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِهَا، أَوْ مَجْنُونًا وَلَمْ نَحْنُثِ الثَّلَاثَةَ أَوْ كَفَّرَ يَمِينَهُ بَعْدَ الْمُدَّةِ قَبْلَ الْوُطءِ، فَيُفِيءُ خُرُوجِهِ مِنَ الْفَيْتَةِ وَجْهَانِ (م ٧)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (ولو علّق طلاق غير مدخول بها بوطئها ففي إيلائه الروائتان، فلو وطئها وقع رجعيًا، والروائتان في إن وطئتكَ وفُضِرْتُكَ طالقٌ، فإن صحَّ قَابَانِ الضَّرَةِ انْقَطَعَ، والروائتان في إن وطئت واحدةً فالأخرى طالقٌ). انتهى.

لعله أراد بهما قوله قبل ذلك: (ولو علّق طلاقًا ثلاثًا بوطئها أمر بالطلاق وحرّم الوطء وعنه لا). انتهى.

وهو قد قدّم فيها حكمًا.

ثمّ ظهر لي: أنّ الروائتين هما اللتان في صحّة الإيلاء بطلاق، وقدّم أنّه لا يصحُّ، وهذا عين الصواب.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن استدخلت ذكره وهو نائمٌ أو وطئها نائمًا أو ناسيًا أو جاهلًا بها أو مجنونًا ولم نَحْنُثِ الثَّلَاثَةَ أو كَفَّرَ

يمينه بعد المدّة قبل الوطء ففي خروجه من الفَيْتَةِ وَجْهَانِ). انتهى.

ذكر ستّ مسائل حكمها واحد.

وأطلقهما في الرّعايتين، والحارّي الصغير، قال في الكافي: وإن وطئها وهو مجنونٌ لم يحنث ويسقط الإيلاء، ويحتمل أن لا يسقط، وإن وطئها ناسيًا فأصحُّ الروائتين لا يحنث، فعلیها هل تسقط؟ على وجهين، كالمجنون.

وقال في المحرّر: ولو استدخلت ذكره وهو نائمٌ، أو وطئها ناسيًا، أو في حال جنونه، وقلنا لا يحنث خرج من الفَيْتَةِ، وقيل: لا يخرج، وقدّم فيما إذا كَفَّرَ بعد المدّة قبل الوطء أنّه لم يخرج من الفَيْتَةِ.

وقال في المنور: ويخرج بتغيب الحشفة في قبل مطلقًا.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ويكفّر بوطء ولو مع إكراه ونسيان.

وقال في المغني، والشرح: وإن كَفَّرَ بعد الأربعة أشهر وقبل الوقف صار كالحالف على أكثر منها إذا مضت يمينه قبل وقفه. انتهى.

وقال ابن رزين في شرحه: إذا حلف على ترك الوطء ثمّ كَفَّرَ انحلت يمينه ولم يصر موليًا، نصّ عليه.

وقال أيضًا: ويخرج المجنون بوطئه من الإيلاء ولا يحنث، لأنّه غير مكلف، وإن وطئ ناسيًا وقلنا: يحنث انحلت يمينه، وإلّا فوجهان، بناءً على المجنون، والجاهل كالنّاسي، فإن استدخلت ذكره وهو نائمٌ لم يحنث ويخرج من الإيلاء، وقيل: لا يخرج. انتهى.

وَلِي الْمَذْهَبِ: يَفِيءُ بِمَا يُبَيِّحُهَا لِزَوْجٍ أَوَّلٍ، وَإِنْ أَخَفَّتْهُ الْمَرْأَةُ سَقَطَ حَقُّهَا، كَعَفْوِهَا بَعْدَ مُدَّةِ الْعَنَةِ.
وَقِيلَ: لَا، كَسَكُونِهَا، وَإِنْ لَمْ يَفِيءْ وَلَمْ تُعَفِّهِ أَمِيرَ بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ أَبَى فَعَنَتْ: يُحْبَسُ حَتَّى يُطْلَقَ، أَوْ يَطَّأَ.
وَعَنَتْ وَهُوَ أَظْهَرُ: يَفْرِقُ حَاكِمٌ بِطَلْقَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ قَسَخَ (م ٨) (١).

وَقَدَّمَ فِي التَّبَصُّرَةِ: لَا يَمْلِكُ ثَلَاثًا.

وَعَنَتْ: يَتَعَيَّنُ الطَّلَاقُ.

وَعَنَتْ: الْقَسَخُ، وَإِنْ قَالَ: فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا، فَهُوَ قَسَخٌ.

وَعَنَتْ: طَّلَاقٌ، وَالطَّلْقَةُ مِنْهُمَا رَجْعِيَّةٌ.

وَعَنَتْ: بَابِنَّةٌ.

وَعَنَتْ: مِنْ حَاكِمٍ.

وَعَنَتْ: فُرْقَةٌ حَاكِمٍ كِلَعَانٍ.

وَالْعَاجِزُ عَنِ الْوِطَاءِ حِسًا أَوْ شَرْعًا يَفِيءُ نَظْفًا بِلَا مُهْلَةٍ وَلَا يَحْتَسِبُ بِهَا، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: فَيَتَّبِعُ حَكْمَهُ يَلْبِغُ بِهِ الْجَهْدَ مِنْ تَغْيِيرِ الشُّهُورِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ، الْمَجْتَبِيُّ: لَوْ قَدَّرْتُ جَامِعَتَهَا، وَالْمَرِيضُ: مَتَى قَدَّرْتُ.

وَمَتَى قَدَّرَ فَاَلْمَذْهَبُ يَلْزِمُهُ أَوْ يُطْلَقُ، وَأُطْلِقَ الْحُلُولَانِي وَجْهَيْنِ.

وَعَنَتْ: فَيَتَّبِعُ: قَدْ فُتَّ إِلَيْكَ، وَلَا أَقْرَ لِقَدْرَتِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالْحُلُولَانِي، وَإِنْ كَانَ بِهَا عُدْرٌ كَمَرَضٍ وَإِحْرَامٍ طَوِيلٍ عِنْدَ زَوَالِهِ.

وَقِيلَ: لِمَنْ بِهَا مَانِعٌ شَرْعِيٌّ طَلَبَهُ بِفَيْتَةٍ قَوْلٍ

وَإِنْ ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ أَنَّهُ وَطِنُهَا وَهِيَ تَيَّبَ قَبْلَ قَوْلِهِ، فَلَوْ طَلَّقَهَا فَهَلْ لَهُ رَجْعَةٌ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ.

فِي التَّرْغِيبِ اخْتِمَالَانِ (م ٩) (٢).

وَفِيهِ اخْتِمَالٌ قَوْلُهَا بِنَاءً عَلَى رَوَايَةٍ فِي الْعَنَةِ.

وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًا وَشَهِدَ بِهِ امْرَأَةٌ قَبْلَ.

= فَنَلْخُصُّ: أَنَّ صَاحِبَ الْكَافِي، وَالْحَرَّ وَابْنَ رَزِينٍ وَغَيْرَهُمْ قَدَّمُوا فِيمَا إِذَا وَطِنُهَا نَاسِيًا أَوْ مَجْنُونًا أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْفَيْتَةِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَنُورِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدَّمَهُ أَيْضًا فِي الْحَرِّ، وَشَرَحَ ابْنَ رَزِينٍ فِيمَا إِذَا اسْتَدَخَلْتَ ذَكَرَهُ وَهُوَ نَائِمٌ.

وَقَدَّمَ فِي الْحَرِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَيْتَةِ إِذَا كَفَّرَ بَعْدَ الْمُدَّةِ قَبْلَ الْوِطَاءِ.

وَقَطَعَ ابْنَ رَزِينٍ أَنَّ يَمِينَهُ اخْلَعَتْ وَلَمْ يَصِرْ مَوْلِيًا وَقَالَ: نَصٌّ عَلَيْهِ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٨): قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَفِيءْ وَلَمْ تُعَفِّهِ أَمْرٌ بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ أَبَى فَعَنَتْ: يُحْبَسُ حَتَّى يُطْلَقَ، وَعَنَتْ، وَهُوَ أَظْهَرُ: يَفْرِقُ الْحَاكِمُ بِطَلْقَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ قَسَخَ). انْتَهَى.

مَا قَالَ الْمَصْنَفُ أَنَّهُ أَظْهَرُ هُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي فِي التَّعْلِيقِ، وَالشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفِقُ، وَالشَّارِحُ وَغَيْرُهُمْ.

وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى: وَهُوَ الْقَوْلُ بِالْحَبْسِ جَزَمَ بِهَا فِي الْوَجِيزِ، وَقَدَّمَهَا فِي الْخِلَاصَةِ، وَالْحَرَّ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَغَيْرَهُمْ.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمُنْفَعِ، وَالْقَوَاعِدِ وَغَيْرَهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ: وَأَبْيَهَا بِحَبْسٍ ثُمَّ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْقَوْلِ بِالْحَبْسِ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٩): قَوْلُهُ: (وَإِنْ ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ أَنَّهُ وَطِنُهَا وَهِيَ تَيَّبَ قَبْلَ قَوْلِهِ، فَلَوْ طَلَّقَهَا فَهَلْ لَهُ رَجْعَةٌ أَمْ لَا لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ؟ فِي

التَّرْغِيبِ اخْتِمَالَانِ). انْتَهَى.

أَحَدُهُمَا: لَهُ رَجْعَتُهَا، وَهُوَ الصَّرَاحُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ.

وَالْآخَرُ: لَيْسَ لَهُ رَجْعَتُهَا لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي يَمِينِهَا وَجْهَانِ (م ١٠) (١).

وَفِي يَمِينِ الْمَصْدُقِ رَوَاتَانِ (م ١١) (٢).

وَالْإِيْلَاءُ مُحَرَّمٌ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، لِأَنَّهُ يَمِينٌ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، وَكَانَ هُوَ، وَالظَّهَارُ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَذَكَرَهُ آخَرُونَ فِي ظَاهِرِ الْمَرْأَةِ مِنَ الزَّوْجِ، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي الظَّهَارِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَقَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كانت بكراً أو شهد به امرأة قبل، وفي التَّغْيِبِ: فِي يَمِينِهَا وَجْهَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ.

قال في المغني: وظاهر قول الخرقي أنه لا يمين هنا، لقوله في باب العتق: فإن شهدن بما قالت أجل سنة.

ولم يذكر يميناً، وهذا قول أبي بكر، لأنَّ البيّنة تشهد، فلا تجب اليمين معها. انتهى.

وقطع به ابن رزّين في شرحه، وهو الصواب، والقول بأنها تحلف ضعيف جداً، وظاهر كلام المصنّف أنه قدّم عدم اليمين، وهو

المذهب.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وفي يمين المصدق روايتان). انتهى.

يعني: من قلنا: يصدّق في قوله، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والرّعايتين، والحّاوي الصّغير، والرّزّكشي

وغيرهم.

أحدهما: تجب اليمين.

قطع به الخرقي، وصاحب الوجيز، وصحّحه في النّظم، وقدّمه في المستوعب، والمغني، والمحرّر، والشرح وغيرهم.

والقول الثّاني: القول قوله من غير يمين، اختاره أبو بكر، قال القاضي: وهو أصحُّ، وصحّحه في التّصحيح.

وقدّمه ابن رزّين وقال: نصّ عليه، لأنّه لا يقضي فيه بالنّكول.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

باب الظهار

وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَمَنْ شَبَّهَ امْرَأَتَهُ أَوْ غَضَنَهَا بِهَا، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِ، بِتَضَعٍ مِنْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ أَبَدًا، بِسَبَبٍ أَوْ سَبَبٍ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِ.

وَقِيلَ: مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُظَاهَرٌ، وَلَوْ بَغَيْرِ عَرَبِيَّةٍ، وَاعْتَقَدَ الْحِلَّ كَمَجْنُونٍ، نَحْوُ أَنْتَ أَوْ يَذَكَ أَوْ وَجْهَكَ عَلَى كَظْهَرِ أَوْ يَدِ أَوْ بَطْنِ أُمِّي، أَوْ عَمَّتِي، أَوْ خَالَتِي، أَوْ خَمَاتِي، وَلَا يَذُنُّ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرُ أُمِّي طَالِقٌ، أَوْ عَكْسُهُ لَزِمَا:

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ أَوْ عِنْدِي أَوْ مَنِّي أَوْ مَعِي كَأُمِّي أَوْ مِثْلُ أُمِّي، وَأُطْلَقَ، فَظَهَارٌ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ فِي الْإِرْشَادِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَإِنْ نَوَى: فِي الْكِرَامَةِ وَتَحْوِهَا ذَيْنَ، وَفِي الْحُكْمِ رَوَايَتَانِ (م ١) ^(١).

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ أُمِّي أَوْ كَهَيَّ أَوْ مِثْلَهَا، وَأُطْلَقَ، فَلَا ظَهَارَ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ الْمُتَضَوِّصُ، وَإِنْ قَالَ: كَظْهَرِ رَجُلٍ أَوْ أَجَنِيَّةٍ، فَظَهَارٌ وَعَنْهُ: فِي الرَّجُلِ، نَصَرَةُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَعَكْسُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْهُ فِيهِمَا: يَمِينٌ.

وَعَنْهُ: لَغَوٌ.

وَفِي ظَهَرِ بَهِيمَةٍ وَجْهَانِ (م ٢) ^(٢)، وَالشَّعْرُ وَتَحْوُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَالرِّقُّ، وَالسُّدُمُ، وَالرُّوحُ لَغَوٌ، كَوَجْهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَأُمِّي امْرَأَتِي أَوْ مِثْلَهَا، وَفِي الْمَبْهَجِ أَنَّهُ كَطَّلَاقٍ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: مَنْ قَالَ: أُمُّهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ أُخْتُهُ زَوْجَتُهُ، لَا فَعَلَ كَذًا، وَفَعَلَهُ، لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَأَنَا مُظَاهَرٌ، أَوْ عَلَيَّ، أَوْ يَلْزَمُنِي الظَّهَارُ، أَوْ الْحَرَامُ، لَغَوٌ وَفِيهِ مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ وَجْهَانِ، كَأَنَّكَ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ كَظْهَرِ رَجُلٍ (م ٣ - ٥) ^(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال: أنت علي، أو عندي، أو مني، أو معي، كأمي أو مثل أمي، أو أطلق، فظهار، وإن نوى: في الكرامة ونحوها ذين، وفي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمقنع، والمحرم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وهما وجهان في المستوعب، والرعاية.

إحدهما: يقبل في الحكم، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، وصححه في التصحيح.

قال في الإرشاد: أظهرهما أنه ليس بظهار حتى ينويه، وقدمه ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: لا يقبل.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي ظهر بهيمة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحرم، والحاوي وغيرهم، وصححه في النظم.

أحدهما: لا يكون مظاهراً بذلك، وهو الصحيح، قطع به في الكافي، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وصححه في النظم وغيره.

وقدمه في الشرح، والرعايتين.

والوجه الثاني: يكون مظاهراً.

(٣) (مسألة - ٣ - ٥): قوله: (ولو قال: أنا مظاهر، أو علي، أو يلزمي الظهار، أو الحرام، فلوغ، ومع نية أو قرينة وجهان كانا عليك حراماً أو كظهر رجل). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل، أطلق فيها الخلاف، المقيس، والمقيس عليه، فالمقيس هي:

(المسألة الأولى - ٣): وهي ما إذا قال: أنا مظاهر، أو علي الظهار، أو الحرام، أو يلزمي الظهار، أو الحرام، مع نية أو قرينة، هل هو لغو أم لا؟

أطلق الخلاف.

قلت: الصواب أنه مع النية أو القرينة يكون في الظهار ظهاراً، أو في الحرام حراماً، كقوله: أنت علي حرام، لأنه أحد نوعي =

وَيَتَوَجَّهُ الْوُجْهَانِ إِنْ نَوَى بِهِ طَلَاقًا، وَأَنَّ الْعُرْفَ قَرِينَةٌ (م ٦، ٧) ^(١).

وَنَقَلَ بَكْرٌ فِي أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْخَبَرَ «لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحِلَّانَ» ضَعِيفٌ، عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: إِرَادَةُ بِهِ النَّظَرُ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ إِرَادَةُ بِهِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: الْحَرَامُ يَلْزُمُهُ.
وَلَا ظَهَارَ مِنْ أَمْتِهِ أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ، وَيَلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: كَفَّارَةُ ظَهَارٍ، وَيَخْرُجُ: لِنُفْوٍ، كَالَّتِي بَعْدَهَا.

وَفِي عُمْدَةِ الْأَدِلَّةِ، وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَةٌ: يَصِحُّ.
قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ اخْتَفَى فَهُوَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ، وَيَتَوَجَّهُ إِنْ شَاءَ.
وَإِنْ قَالَتْهُ إِزْوَاجُهَا فَعَنْهُ: ظَهَارٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى، فَتَكْفَرُ إِنْ طَاوَعَتْهُ وَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهِ أَوْ عَزَمَتْ فَكَمُظَاهِرٌ.
وَالْمَذْهَبُ: لَا ظَهَارَ، وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ قَبْلَ التَّمْكِينِ (م ٨) ^(٢).
وَقِيلَ: بَعْدَهُ، وَالتَّمْكِينُ قَبْلُهَا.
وَقِيلَ: لَا.

نَقَلَ صَالِحٌ: لَهُ أَنْ يَطْلَأَ قَبْلَ أَنْ تَكْفَرَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، قَالَ أَحْمَدُ: الظَّهَارُ يَمِينٌ فَتَكْفَرُ كَالرَّجُلِ.
وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ حَرَّابٌ عَنْ ابْنِ مَسْنُونٍ: «الظَّهَارُ مِنَ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةُ مَوَاءَةٌ».
وَفِي الْمَحْرُورِ: وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءُ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا، يَعْنِي كَمُظَاهِرٍ.
وَعَنْهُ: كَفَّارَةٌ يَمِينٌ.

= تحريم الزوجة، فصَحُّ بالكناية كالطلاق.

وقدَّمه ابن رزِّين في شرحه.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ لِنُفْوٍ مُطْلَقًا، لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِهِ بِصَرِيحٍ لَفْظِي، وَهَذَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِيهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ حُكْمُهُ بِغَيْرِ الصَّرِيحِ، كَالْيَمِينِ، وَهُمَا أَحْتِمَالَانِ مُطْلَقَانِ فِي الْمَعْنَى، وَالشَّرْحُ.
(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - ٤، وَالثَّالِثَةُ - ٥): لَوْ قَالَ: أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ، أَوْ كَظْهَرِ رَجُلٍ فَهَلْ هُوَ ظَهَارٌ أَوْ لِنُفْوٍ؟ أُطْلِقُ الْخِلَافَ، وَأُطْلِقُهُ فِي الْحَرِّ، وَالشَّرْحُ، وَنَقَلَ بَكْرٌ فِي أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ. انْتَهَى.
أَحَدُهُمَا: لَيْسَ بِظَهَارٍ، قَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ.
قَالَ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ: فَلَيْسَ بِظَاهِرًا، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.
قَالَ فِي الْمَنُورِ: فَلِنُفْوٍ، وَفِيهِمَا كَفَّارَةٌ يَمِينٌ.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ ظَهَارٌ مَعَ النِّيَّةِ أَوْ الْقَرِينَةِ، وَهُوَ الصُّوَابُ.
(١) (مَسْأَلَةٌ ٦ - ٧): قَوْلُهُ: (وَيَتَوَجَّهُ الْوُجْهَانِ إِنْ نَوَى بِهِ طَلَاقًا وَأَنَّ الْعُرْفَ قَرِينَةٌ). انْتَهَى.

فيه مسألتان:

(الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى - ٦): إِذَا نَوَى بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الطَّلَاقَ هَلْ يَكُونُ طَلَاقًا أَمْ لَا؟

قُلْتُ: الصُّوَابُ أَنَّهُ يَكُونُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ أَوَّلَى بِأَنَّ تَكُونَ كِتَابَةً مِنْ قَوْلِهِ أَخْرِجِي وَنَحْوِهِ.

(وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - ٧): هَلْ يَقُومُ الْعُرْفُ مَقَامَ الْقَرِينَةِ وَيَكُونُ قَرِينَةً أَمْ لَا؟ وَجْهُ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ، وَالصُّوَابُ أَنَّ الْعُرْفَ قَرِينَةٌ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ ٨): قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَتْهُ لَزُوجِهَا، فَعَنْهُ: ظَهَارٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَتَكْفَرُ إِنْ طَاوَعَتْهُ، وَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهِ،

فَكَمُظَاهِرٌ، وَالْمَذْهَبُ: لَا ظَهَارَ، وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ قَبْلَ التَّمْكِينِ). انْتَهَى.

الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَ بَلَا رَيْبٍ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهَذِهِ الصِّيْغَةِ لِقَوْلِهِ دَلِيلُ الرِّوَايَةِ عِنْدَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ، فَلَقَوْلُهُ أَتَى بِذَلِكَ، لِمَقَاوِمَتِهِ

الْمَذْهَبِ.

وعنه: لغو، وإن علقته بتزوجها فكذلك، ذكره الأكثر، وهو ظاهر نصوصه، ولم يفرق بينهما أحمد، إنما سئل في رواية أبي طالب فقال: ظاهر.
وقطع بها في المحرر، وقيل له في المفردات وغيون المسائل: هذا ظاهر قبل النكاح وعندكم لا يصح، قلنا: يصح على إحدى الروايتين، وإن قلنا: لا فالخبر أفاد الكفارة، وصحته قام الدليل على أنه لا يصح قبله، بقيت الكفارة.
وذكر ابن عقيل على المذهب: أن قياسه قولها أنا عليك كظهر أمي، فإن التحريم عليه تحريم عليها.
وإن نجزه لأجنبي فتنصه يصح، ولم يطا إن تزوج حتى يكفر.
وقيل: لا يصح، قال في الانتصار: هو قياس المذهب، كطلاق.
وذكره، شيخنا رواية (م ٩)،^(١) والفرق أنه يمين، والطلاق حل عقد، ولم يوجد، وكذا إن علقه بتزوجها (م ١٠)^(٢).
احتج أحمد بأنه قول عمر.
فإن نوى إذن ففي الحكم وجهان (م ١١)^(٣).
وكذا قوله لها أنت علي حرام ونوى به أبداً.
وفي الترغيب وجه: أو أطلق (م ١٢)^(٤).

فصل

ويصح من زوج يصح طلاقه، قال في غيون المسائل: فإن أحمد سوى بينه وبين الطلاق، وفي الموجز: مكلف، وعلى الأصح: ولو كافراً كجزء صبي، ويكفر بمال فقط.
وقال ابن عقيل: ويعتق، بلا يثقة، وأنه يصح العتق من مرتد.
وفي غيون المسائل: لأنه من فرع النكاح أو قول منكر وزور، والدعي أهل لذلك، ويصح منه في غير الكفارة،

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن نجزه لأجنبي فتنصه: يصح ولم يطا إن تزوج حتى يكفر، وقيل: لا يصح، قال في الانتصار: هو قياس المذهب، كطلاق، وذكره شيخنا رواية). انتهى.
المنصوص هو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.
قال في الرعاية الكبرى: صح في الأشهر.
قال الزركشي: هذا منصوص أحمد، وعليه أصحابه.
وقطع به في المقنع، والرعاية الصغرى، والوجيز، وغيرهم.
وقدمه في المغني، والمحرر، والشرح، والحاوي الصغير، وغيرهم.
والقول الآخر: اختاره من ذكره المصنف.
(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وكذا إن علقه بتزوجها) بأن قال: إذا تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي ونحوه. انتهى.
وقد علمت الصحيح من المذهب في المقيس عليه، فكذا يكون في هذه.
(٣) (مسألة - ١١): قوله: (فإن نوى إذن ففي الحكم وجهان). انتهى.
يعني: إذا قال لأجنبي: أنت علي كظهر أمي ونحوه منجزاً وأدعى أنه نوى أنها عليه حرمة إذن فهل يقبل في الحكم أم لا؟ أطلق الخلاف كظائره.

أحدهما: يقبل في الحكم، وهو الصواب، لأنه ادعى ممكنًا ظاهرًا، وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية.
والوجه الثاني: لا يقبل.

(٤) (مسألة - ١٢): قوله: (وكذا قوله أنت علي حرام ونوى أبداً، وفي الترغيب وجه: أو أطلق). انتهى.
جعل المصنف هذه المسألة كالتّي قبلها في الحكم، وهو صحيح، قال في الرعاية: وإن قال لأجنبي: أنت علي كظهر أمي أو علقه بتزوجها صح، في الأصح، فإن تزوجها لم يطا حتى يكفر كفارة ظاهر، نص عليه، وكذا إن قال أنت علي حرام ونوى أبداً، وإن نوى في الحال ملغو، وإن أطلق احتمل وجهين. انتهى.
فقطع بما قطع به المصنف من أن هذه المسألة كالتّي قبلها، وقد علمت الصحيح من ذلك.

فَصَحَّ مِنْهُ فِيهَا بِخِلَافِ الصَّوْمِ، وَصَحَّحَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ مِنْ وَكَيْلٍ فِيهِ.
وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ ظَهَارُ صَبِيٍّ وَلَا إِيْلَاؤُهُ وَلَوْ صَحَّ طَلَاغُهُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ.
وَفِي الْمَذْهَبِ: فِي يَمِينِهِ وَجْهَانِ.

وَفِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحُّ ظَهَارُهُ، لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الزُّورِ، وَخُصُولِ التَّكْفِيرِ، وَالْمَأْتَمِ، وَإِجْبَابِ
مَالٍ أَوْ صَوْمٍ، قَالَ: وَأَمَّا الْإِيْلَاءُ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَصِحُّ رَدُّهُ وَإِسْلَامُهُ، وَذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَإِنَّمَا لَمْ
يَصِحَّ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ لِرَفْعِ الدَّعْوَى.
وَفِي التَّرْغِيبِ: يَصِحُّ مِنْ مُرْتَدَّةٍ، وَيَصِحُّ مُطْلَقًا وَمَوْقِفًا.

فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كُفْرًا، وَإِنْ فَرَعَ الْوَقْتُ فَلَا، وَمُتَعَلِّقًا بِشَرْطٍ، فَإِذَا وَجَدَ فَمُظَاهَرَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.
فَإِنْ خَلَفَ بِهِ أَوْ بِحَرَامٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ وَخِثَ لَزَمَهُ وَخَرَجَ شَيْخُنَا عَلَى أَصُولِ أَحْمَدَ وَتُصَوِّبُهُ عَدَمُهُ فِي غَيْرِ ظَهَارٍ،
وَمُطْلَقًا إِنْ قَصَدَ الْيَمِينَ، وَاخْتَارَهُ، وَنُتِلَ بِالْحُلِّ عَلَى حَرَامٍ لَأَفْعَلَنَ، أَوْ إِنْ فَعَلْتَهُ فَالْحُلُّ عَلَيْهِ حَرَامٌ، أَوْ الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي لَأَفْعَلَنَ،
أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْهُ فَالْحَرَامُ يَلْزُمُنِي، وَإِنْ صِيغَةُ الْقَسَمِ وَالتَّعْلِيلِ يَمِينٌ اتِّفَاقًا، وَإِنَّهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ وَقُوعَ الْجَزَاءِ عِنْدَ الشَّرْطِ يَكْفُرُ؛
لَأَنَّهَا يَمِينٌ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ الْخُصَّ أَوْ الْمَنْعَ أَوْ التَّصْدِيقَ أَوْ التَّكْلِيدَ، وَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِدَلِيلِكَ، فَالْجَزَاءُ أَكْرَهُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرْطِ
بِكَثِيرٍ، وَإِنَّهُ إِنْ قَصَدَهُ وَقَعَ طَلَاقًا أَوْ غَيْرُهُ، وَلَا يَجْزِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ اتِّفَاقًا، وَلَيْسَ يَمِينٌ، وَلَا حَالِفًا شَرْعًا وَلُغَةً، بَلْ عَرَفْنَا
خَادِمًا كَالْعُرْفِ الْحَادِثِ فِي الْمَنْجَزِ.

وَقَالَ: إِذَا خَلَفَ بِالْحَرَامِ وَأُطْلِقَ فَكُفَّارَةٌ يَمِينٌ عِنْدَ (هـ و ش) وَأَحْمَدَ، وَعِنْدَ (م) طَلَاقٌ.
وَفِي الرَّعَايَةِ: مَنْ قَالَ: أُمُّهُ زَوْجَتُهُ لَأَفْعَلَنَ كَذًّا، يَمِينٌ، وَذَكَرَ ابْنَ عَقِيلٍ: أَنَّ حَاصِلَهُ تَحْرِيمُ الْحَلَالِ وَتَحْلِيلُ الْحَرَامِ، وَهُوَ
كُفْرٌ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: هُوَ كَافِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا ظَهَارَ، نَصَّ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِابْنِ شَاقِلَةَ وَابْنِ بَطَّةٍ وَابْنِ عَقِيلٍ.
وَإِنْ كَوَّرَ ظَهَارَهَا قَبْلَ تَكْفِيرِهِ فَكُفَّارَةٌ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَعَنْهُ: يَعْذُوهُ إِنْ أَرَادَ اسْتِئْثَاقًا.
وَعَنْهُ: يَعْذُوهُ.

وَعَنْهُ: فِي مَجَالِسٍ.
وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ فَعَنْهُ: كُفَّارَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، كَيَمِينٍ بِاللَّهِ.
وَعَنْهُ: كُفَّارَاتٌ.

وَعَنْهُ: بِكَلِمَاتٍ وَهُوَ الْمَذْهَبُ.
وَعَنْهُ: فِي مَجَالِسٍ، وَخَرَجَ الْقَاضِي كَذَلِكَ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ، يَعْنِي بِفِعْلٍ أَوْ أَفْعَالٍ.
وَيَحْرُمُ وَطْءٌ مِنْ ظَاهَرٍ مِنْهَا قَبْلَ تَكْفِيرِهِ.

وَعَنْهُ: لَا إِنْ كَفَّرَ بِإِطْعَامٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ، وَيَحْرُمُ دَوَاعِيهِ عَلَيْهِمَا، كَمُرْتَدَّةٍ.
وَعَنْهُ: لَا، نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هِيَ أَظْهَرُهُمَا، وَتَثْبُتُ فِي ذَمِّهِ بِالْعَوْدِ وَهُوَ الْوُطْءُ، ثُمَّ لَا يَطَأُ حَتَّى يَكْفُرَ، وَيَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا بِعَزْمِهِ عَلَى
وُطْءٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَجُوزُ قَبْلَهُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: إِنْ عَزَمَ قَبِيقَ مُرَاعَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحُّ.
قَالَ فِي الْخِلَافِ فِي الصَّوْمِ فِي إِجْبَابِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْمَرَاةِ الْمَكْرَهَةِ: وَلَا يَلْزَمُ الْمَظَاهِيرَ إِذَا أَكْرَهَ عَلَى الْوُطْءِ، لِأَنَّ تِلْكَ
الْكُفَّارَةُ تَجِبُ بِالْعَزْمِ، وَذَلِكَ يَمَّا لَا يَصِحُّ الْإِكْرَاهُ عَلَيْهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ الْكُفَّارَةُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: الْعَوْدُ الْعَزْمُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ رَوَايَةً، فَتَثْبُتُ بِهِ وَلَوْ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ، وَعَنِ الْقَاضِي: لَا.
وَإِنْ بَانَ قَبْلَ الْعَوْدِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا مُطْلَقًا ارْتَدًّا أَوْ لَا فَمُظَاهَرَةٌ بِحَالِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَاهَا.

وقيل: تَسْقُطُ وَيَطَأُ مَعَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ، وَيَتَخَرَّجُ: بِلا كَفَّارَةٍ، كَظَهَارِهِ مِنْ أَمِيهِ، وَنَصُهُ: تَلْزَمُ مَجْنُونًا بِوَطْئِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا، وَأَنَّهُ كَالْيَمِينِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَكَذَا فِي التَّرْغِيبِ وَجَهَانِ، كَرِبْلَاءَ، فَذَلَّ أَنَّهُ إِنْ حَيْثُ فَقَدْ عَادَ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: إِنْ أَذْخَلْتَ ذِكْرَهُ نَائِمًا وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا عَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ. وَذَعَاءُ أَحَدِهِمَا الْآخَرُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ ذِي رَحِمٍ كَأَبِي وَأُمِّي وَأَخِي وَأَخْتِي، كَرِهَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: لَا يُعْجِبُنِي.

فصل

في كفَّارَتِهِ وَنَحْوِهَا

كَفَّارَةُ الظَّهَارِ عِتَقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ. وَفِي الْكَاغِي: غَيْرُ مَرْجُوٍّ ذَوَالَهُ، أَوْ يَخَافُ زِيَادَتَهُ أَوْ بَطْأَهُ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَوْ يَسْتَبِقُ. وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ لِيَضَعِفَهُ عَنْ مَعِيشَةِ تَلْزَمُهُ، وَهُوَ خِلَافُ نَقْلِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ. وَفِي الرُّوَضَةِ: لِيَضَعِفَ عَنْهُ أَوْ كَثْرَةَ شُغْلٍ أَوْ شِدَّةَ حَرٍّ أَوْ شَيْءٍ، فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَكَذَا كَفَّارَةُ قَتْلِ الْإِنْسَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدًا.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَالطَّرِيقَ الْأَقْرَبَ وَغَيْرَهُمَا، وَكَفَّارَةُ وَطْءٍ فِي رَمَضَانَ، وَالْيَمِينِ فِي مَكَانِهِمَا، وَيُعْتَبَرُ وَقْتُ وَجُوبِهَا كَحَدِّ نَصٍّ عَلَيْهِمَا، وَقَوْدٌ وَإِمَّاكَانُ الْأَدَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى زَكَاةٍ، فَلَوْ أَعْسَرَ مُوسِرٌ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ لَمْ يُجْزِئْهُ صَوْمٌ، قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ وَجِبَ الْإِطْعَامُ، وَإِنْ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ لَمْ يَلْزَمْهُ عِتَقُ. وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَ صَوْمِهِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَغْلَظُ حَالِهِ. وَقِيلَ: وَفِيهِ، وَيُجْزِئُهُ الْعِتَقُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: هُوَ وَهَذِي الْمُنْعَةُ أَوَّلَى. وَفِي الْمَذْهَبِ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: لَا يُجْزِئُهُ عِتَقُ.

وَعَنْهُ: إِنْ حَيْثُ عَبْدٌ وَعِتَقُ وَأَيْسَرَ فَلَا، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَخَرَجَ بِمِثْلِهِ فِي حُرِّ مُعْسِرٍ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ، وَكَذَا فِي الْإِنْتِصَارِ، وَاحْتَجَّ بِنَقْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ عَدِمَ الْهَدْيَ ثُمَّ وَجَدَهُ يَصُومُ، قَالَ: فَأَوْجَبَهُ. وَذَكَرَ فِي الْمُبْهَجِ وَأَبْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً: يُعْتَبَرُ وَقْتُ الْأَدَاءِ، وَلَا تَلْزَمُ الرُّقْبَةُ إِلَّا لِإِمَالِكِهَا، فَلَوْ اشْتَبَهَ عَبْدُهُ بِغَيْبِهِ غَيْرُهُ أُمَكَّنَهُ الْعِتَقُ، بِأَنْ يُعْتِقَ الرُّقْبَةَ الَّتِي فِي يَدِهِ، ثُمَّ يَقْرَعَ بَيْنَ الرُّقَابِ، فَيُعْتِقُ مَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الرُّقْعَةُ، هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي اشْتِبَاهِ الْأَوَانِي، أَوْ مَنْ يُمْكِنُهُ بَثْنُ بَيْتِلَها، لَا هَيْئَةً.

وَفِي زِيَادَةِ غَيْرِ مُجَحِّفَةٍ وَجَهَانِ، كَالْمَاءِ (م ١٣)^(١)، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ مِنْ أَذْنَى مُسْكِنٍ صَالِحٍ لِيُعْلِيهِ، وَخَادِمٍ، لِيَكُونَ بِمِثْلِهِ لَا يَخْدُمُ نَفْسَهُ أَوْ عَجْزَهُ، وَمَرْكُوبٍ، وَعَرَضٍ بِذَلِكَ، وَكُتِّبَ عِلْمٌ، وَتَبَابَ تَجَمُّلٌ، وَكِفَايَتُهُ دَائِمًا، وَمَنْ يَمُونُهُ، وَرَأْسُ مَالِهِ

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي زيادة غير مجحفة وجهان، كالماء). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمهادي، والمحزور، والشرح، وشرح ابن منجاء، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يلزمه، وهو الصحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدمي، ومنوره، وغيرهم.

قال في البلغة: لا يلزمه إذا كانت الزيادة تجحف بماله.

فظاهره أنها إذا لم تجحف بماله يلزمه.

والوجه الثاني: لا يلزمه.

تنبيه: قد يقال إن المصنف لم يطلق الخلاف هنا لكونه قال: (كالماء)، وهو قد قدم فيها حكمًا، وهو اللزوم وهو ظاهر، ويمكن أن يقال: إنه أطلق الخلاف هنا وأحاله على مسألة ذات وجهين، وإن كان قد بين فيها المذهب.

وعلى كل تقدير المذهب هنا كالمذهب هناك، قال في المغني وغيره، وأصل الوجهين العام للماء إذا وجده بزيادة على ثمن مثله.

كَذَلِكَ، وَوَفَاءَ ذَيْنِ (و هـ م).
وَفِيهِ رِوَايَةٌ (و ش) لَا مَالَ يَحْتَاجُهُ لِأَكْلِ الطَّيِّبِ وَلَيْسَ نَاعِمٌ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ، لِيَصْدَمَ عِظَمَ الْمَشَقَّةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الشَّرَاءُ بِنِسِيئَةٍ لِفَقِيئَةٍ مَالِهِ.
وَفِي الرِّعَايَةِ: أَوْ لِكُونِهِ دَيْنًا، لِرُمَةِ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ لَمْ يَبِعْ جَازَ الصُّومِ.
وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: فِي غَيْرِ ظَهَارٍ، لِلْحَاجَةِ، لِتَحْرِيمِهَا قَبْلَ التَّكْفِيرِ.
وَلَا يُجْزَى فِيهِنَّ، وَفِي نَذْرِ الْعَتَقِ الْمَطْلُوقِ إِلَّا رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً.
وَعَنْهُ: تُجْزَى فِي غَيْرِ قَتْلِ رَقَبَةٍ، قِيلَ: كَافِرَةٌ.
وَقِيلَ: كِتَابِيَّةٌ.

وَقِيلَ: ذِمِّيَّةٌ (م ١٤) ^(١).

وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ: مَنْعَ خَرْيِيَّةٍ وَمُرْتَدَّةٍ اتِّفَاقًا، وَيُتَوَجَّهُ فِي نَذْرِ عَتَقِ مَطْلُوقِ رِوَايَةٍ مُخْرَجَةٍ مِنْ فِعْلِ مُنْذُورٍ وَقَتَّ نَهْيٍ، وَمِنْ مَنْعِهِ زَوْجَةً مِنْ حَجَّةٍ نَذَرُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْوَالِدِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ.
وَتَشْتَرِطُ السَّلَامَةُ مِنْ عَتَبٍ مُضِرٍّ بِالْعَمَلِ صَرَرًا يَبْنَاهُ، كَعَمَى، وَشَلَلٍ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ قَطْعِ أَصْبَعٍ سَبَابَةٍ أَوْ وَسْطَى، أَوْ أَنْمَلَةٍ إِنْهَاكٍ أَوْ هَوٍّ، وَقِيلَ فِيهِنَّ: مِنْ يَدٍ أَوْ قَطْعِ خِنْصَرٍ وَيَنْصَرُ مِنْ يَدٍ.
وَعَنْهُ: إِنْ كَانَتْ أَصْبَعُهُ مَقْطُوعَةً فَارْجُو، هُوَ يَقْدَرُ عَلَى الْعَمَلِ.
فَإِنْ أَعْتَقَ مَرِيضًا مَأْيُوسًا.

وَقِيلَ: أَوْ لَا، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ نَحِيفًا عَاجِزًا عَنِ الْعَمَلِ، أَوْ زَمِنًا أَوْ مُفْعَدًا، وَفِيهِمَا رِوَايَةٌ، أَوْ مَغْضُوبًا، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُهُمُ النَّحِيفُ، أَوْ جَبِينًا، أَوْ مَجْثُونًا مُطْبَقًا.

وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرَ وَفِيهِ، وَهُوَ أَوْلَى، أَوْ أَخْرَسَ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَأَطْلَقَ جَوَازُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ.
وَعَنْهُ: وَمَنْعَ فَهْمٍ إِشَارَتِهِ وَفَهْمِهِ لَهَا، أَوْ بِوَصْمٍ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ مَعَ فَقْدِ فَهْمٍ الْإِشَارَةَ.
أَوْ مَنْ جَهَلَ خَبْرَهُ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ.
وَإِنْ عَتَقَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ بِعَتَقِهِ (م ١٥) ^(٢).

أَوْ أُمٍّ وَلَدٍ، أَوْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطٍ عَقْدِهِ.
وَفِيهِمَا رِوَايَةٌ أَوْ عَتَقَ بِصِفَةٍ وَتَوَاءَ عِنْدَ وَجُودِهَا بَلْ مُنْجَزًا، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَجْمٍ، أَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً أَوْ مَالًا، لَمْ يُجْزَئَهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْخِلَافِ لِيَمُنَّ شَكٌّ فِي الْحَدَثِ أَنَّهُ يُجْزَى مَنْ جَهَلَ خَبْرَهُ أَنَّهُ يُجْزَى عَنْ كَفَّارَتِهِ.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وعنه: يجوزته في غير قتل رقبة، قيل: كافرة، وقيل: كتابية، وقيل: ذميمة). انتهى.

قال في المغني، والشرح: وعنه: يجوزته عتق رقبة ذميمة. انتهى.

وقال الزركشي: تجزئ الكافرة، نص عليه في اليهودي، والنصراني. انتهى.

قلت: الصواب: اشتراط كونها ذميمة، وقال في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والحاوي وغيرهم: إحدى الروايتين تجزئ الكافرة، وقدمه في الرعايتين.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (لو اعتق من جهل خبره ولم يتبين لم يجزته، وإن عتق في أحد الوجهين بعته). انتهى.

يعني: أنه لو اعتق من جهل خبره ولم يتبين أمره لم يصح عتقه في كفارة، وإن صححنا عتقه بجائنا، في أحد الوجهين.

قلت: الصواب صحة عتقه بجائنا، بخلاف ما إذا اعتقه عن كفارة، لأن حياته مشكوك فيها، والكفارة واجبة في ذمته بيقين، فلا يزال اليقين بالشك، بخلاف العتق بجائنا، فإنه إن كان حيًا فقد صادف محلاً، وإلا فلا، والله أعلم.

والوجه الثاني: لا يصح عتقه، وهو ضعيف.

وَأَنْ عَلَّقَ عَقَّةَ بَنَظْهُرِهِ وَتَظَاهَرَ، فَوَجَّهَانَ (م ١٦)^(١)، وَلَوْ نَجَزَهُ عَنْ ظَهَارِهِ.

وَأَنْ تَظَاهَرَ أَوْ عَلَّقَ ظَهَارَهُ بِشَرْطِ فَاعَقَتَهُ قَبْلَهُ عَتَقَ وَلَمْ يُجْزِهِ.

وَأَنْ أَمْتَقَ مَنْ قَطَعَ أَنْفَهُ وَأَذْنَاهُ وَمَجْتُوبًا وَخَصِيًّا وَأَحْمَقَ وَأَعْرَجَ سِيرًا أَوْ أَعْوَزَ يَبْصِرُ بَعَيْنَيْنِ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ قَدَّمَهَا فِي التَّبْصِيرَةِ، أَوْ مَذْبَرًا أَوْ جَانِبًا إِنْ جَارَ بَيْنَهُمَا، أَوْ أُمَةً حَامِلًا، أَوْ مَكَاتِبًا لَمْ يُوَدَّ شَيْئًا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَعَنْهُ: أَوْ أَدَى.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، أَوْ وَلَدَ زَنَا مَعَ كَمَالِ أَجْرِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا، (م) وَأَنَّهُ يَشْفَعُ مَعَ صِغَرِهِ فِي أُمِّهِ لَا أَبِيهِ، أَوْ أَصَمٍّ، خِلَافًا لِلْمَوْجَزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ فِيهِ، أَوْ صَغِيرًا.

وَعَنْهُ: لَهُ سَبْعٌ إِنْ اشْتَرَطَ الْإِيمَانَ.

وَقَالَ الْحَرَقِيُّ: إِنْ صَامَ وَصَلَّى.

وَقِيلَ: وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعًا، أَجْزَأ.

وَنَقَلَ الْمُتَمَوِّنِيُّ: يُعْتَقُ الصَّغِيرُ، إِلَّا فِي قَتْلِ الْخَطَا فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا مُؤَمَّنَةً، وَأَرَادَ النَّبِيُّ قَدْ صَلَّتْ، وَيُجْزَى مُؤَجَّرٌ أَوْ مَرْهُونٌ، وَفِي مَوْصَى بِخِدْمَتِهِ أَبَدًا مَنَعَ وَتَسْلِيمٌ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَفِي مَغْصُوبٍ وَجَّهَانَ فِي التَّرْغِيبِ (م ١٧، ١٨)^(٢).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن علّق عتقه بنظّهره فتظاهر فوجهان). انتهى.

أتى في هذه المسألة بصيغتين، الأولى تظّهّره، من التّظّهّر، التّفعل، والثانية التّظاهر: وهو التّفاعّل.

والظّاهر: أنّ معناهما واحد، وقد ورد القرآن بهما، ومعنى المسألة أن يعلّق عتق عبدٍ على ظهّاره، فإذا ظاهر عتق، وإذا عتق فهل

يجزئ عن هذا الظّهار أم لا؟

أطلق الخلاف، والصّواب أنّه لا يجزئه، أشبه ما لو علّق عتقه بصفّة فوجدت بعد ظهّاره، واللّه أعلم، وقدم ابن رزّين في شرحه الإجزاء فقال: أجزاء عنها، لأنّه نوى عتقه بعد السّبب.

وقال في المغني، والشارح آخر الباب: وإن قال لعبد: إن تظّهّرت فانت حرٌّ عن ظهّاري ثمّ ظاهر من امرأته عتق العبد، لوجود الشرط، وهل يجزئه عن الظّهار؟ فيه وجهان: الإجزاء لأنّه عتق بعد الظّهار وقد نوى إعتاقه عن الكفّارة، وعدمه؛ لأنّ عتقه مستحقّ بسبب آخر، وهو الشرط؛ لأنّ النّيّة لم توجد عند عتق العبد، والنّيّة عند التعلّق لا تجزئ؛ لأنّه تقدّم لها على سببها.

زاد في المغني: وإن قال لعبد: إن تظاهرت فانت حرٌّ عن ظهّاري فالحكم فيه كذلك، لأنّه تعلّق لعتقه على المظاهرة، انتهى.

(٢) (مسألة - ١٧ - ١٨): قوله: (وفي موصى بخدمته أبدًا منع وتسليم، وفي مغصوب وجهان في التّرجيب). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٧): هل يجزئ عتق من أوصى بخدمته أبدًا عن الكفّارة أم لا؟ ذكر فيه منعًا وتسليمًا لبعض الأصحاب.

قلت: الصّواب عدم الإجزاء، والقول بالإجزاء ضعيف جدًّا، ثمّ وجدت ابن نصر اللّه في حواشيه قال: المنع أظهر، فله الحمد.

(المسألة الثانية - ١٨): هل يجزئ عتق المغصوب عن الكفّارة أم لا؟

أطلق الخلاف عن صاحب التّرجيب، واقتصر عليه.

أحدهما: لا يجزئ، وهو الصّحيح من المذهب، قدّمه المصنّف قبل ذلك بأسطر ثمّ قال: وفيه وجه. انتهى.

وصحّح عدم الإجزاء في الرّعاية وغيره، قال ابن نصر اللّه: أظهرهما: لا يجزئ إلا أن يكون بحيث يمكنه التخلّص بنفسه. انتهى.

والوجه الثاني: يجزئ.

تنبيه: في كلام المصنّف نظرٌ من وجهين:

أحدهما: كونه قدّم في هذه المسألة حكمًا، وهو عدم الصّحّة، قبل ذلك يسيّر.

والثاني: كونه لم يعز الوجهين هنا إلا لصاحب التّرجيب، وهناك ذكر الخلاف من غير عزو، فظاهر ما نقله عن التّرجيب أنّه لم

يجد النقل لأفّيه، وظاهر الأوّل أنّ الخلاف متقولٌ عنه وعن غيره، وذاكرني بعضهم في هذه المسألة، وقال: الأولى إنّما هي

(المغصوب) بالعين المهملة، والضّاد المعجمة، بدليل السيّاق، وفي هذه المسألة بالعين المعجمة، والضّاد المهملة، فعلى هذا يزول التكرار،

والتناقض، لكن لم نر من استعمل هاتين العبارتين هنا، واللّه أعلم بما أراد.

وإن أعتق مغير نصيبه ثم ملك بغيته فأعتقه ولم نقل بالاستسعاء أجزاء، وإن كان موسيراً ونوّاه في المباشر، والساري لم يجزئه، نص عليه، وعند القاضي وأصحابه: يجزئه، كعتقه بنفس عبده ثم بغيته، أو يسري. وإن أعتق نصفين عبدتين أجزاء، عند الحرقي. وفي الروضة: هو الصحيح في المذهب. وفي عيون المسائل: هو ظاهر المذهب، وعند أبي بكر: لا (م ١٩) (١). وذكر ابن عقيل وصاحب الروضة روايتين، وعند القاضي: إن كان باقيهما حراً أجزاء، وذكرهن في الهدى روايات. فصل

يلزمه تتابع الصوم. وقيل: وثبته، ففي الاكتفاء بالليلة الأولى، والتجديد كل ليلة وجهان في الترغيب (م ٢٠، ٢١) (٢). وبيئت النية، وفي تعيينها جهة الكفارة وجهان في الترغيب (م ٢٢) (٣).

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (وإن أعتق نصفين عبدتين أجزاء، عند الحرقي). وفي الروضة: هو الصحيح من المذهب، وفي عيون المسائل: هو ظاهر المذهب، وعند أبي بكر: لا. انتهى. ما اختاره الحرقي هو الصحيح من المذهب، قال الشريف أبو جعفر: وهو قول أكثرهم. قال الزركشي: هو قول القاضي في تعليقه، وعامة أصحابه، كالشريف وأبي الخطاب في خلافهما، وابن البناء، والشيرازي. انتهى. قال في الخلاصة: أجزاء، في الأصح، وقول أبي بكر اختاره ابن حامد، فيما حكاه القاضي عنه في روايته، وجزم به في العمدة. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم. وعند القاضي: إن كان باقيهما حراً أجزاء، وإلا فلا، واختاره الشيخ الموفق وغيره، وجزم به في الوجيز، وقدمه في النظم، قال في المنور: ولا يميز نصفاً باقيهما رقيقاً. انتهى. وقيل: إن كان باقيهما حراً أو أعتق كل واحد منهما عن كفتارين أجزاء، وإلا فلا، قال في المحرر، والحاوي: وهذا أصح، وجزم بالثاني ناظم المفردات، وذكر هذه الأقوال في الهدى روايات. تنبيه: قال في القاعدة الحادية بعد المائة؛ وخرج أصحاب على الوجهين لو أخرج في الزكاة نصفين شاتين، زاد في التلخيص: وكذا لو أهدى نصفين شاتين. قال في القواعد: وفيه نظر، إذ المقصود من الهدى اللحم، ولهذا أجزاء فيه شقص من بدنة، وروي عن أحمد ما يدل على الإجزاء هنا. انتهى.

قلت: وقد يتخرج على ذلك الأصحبة، والعقيقة، وهما بالهدى أقرب، فيجزي ذلك، والله أعلم. (٢) (مسألة - ٢٠ - ٢١): قوله: (يلزمه تتابع الصوم، وقيل، وثبته، ففي الاكتفاء بالليلة الأولى، والتجديد كل ليلة وجهان في الترغيب). انتهى. فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٢٠): الاكتفاء بأول ليلة في نية التتابع. (المسألة الثانية - ٢١): التجديد كل ليلة. قلت: قواعد المذهب تقتضي أنه يكفي بالليلة الأولى في نية التتابع، وأنه لا بد من تجديد النية في كل ليلة لكل يوم، قياساً على الصحيح من صوم شهر رمضان، بل هنا أولى، والله أعلم. ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه قال: أصحهما الاكتفاء بأول ليلة أن ينوي التتابع، وأما صوم كل يوم فلا بد من تجديد نية كل ليلة. انتهى.

(٣) (مسألة - ٢٢): قوله: (وبيئت النية، وفي تعيينها جهة الكفارة وجهان في الترغيب). انتهى. قلت: الصواب وجوب التعيين، فإن الأصحاب قاطبة قالوا: لا بد من تعيين النية، وهو أن يعتقد أن يصوم عن نذره، أو قضائه، أو كفارته.

وقد قال المصنف في الصيام فيما يشابهها: اختاره الأصحاب.

وَيَنْقَطِعُ بِصَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ وَفَطْرُهُ بِلَا عَذْرٍ، وَيَقَعُ صَوْمُهُ عَمَّا نَوَاهُ، لِأَنَّهُ زَمَانٌ لَمْ يَتَعَيَّنْ لِلْكَفَّارَةِ وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ يَفْسُدُ ذَلِكَ أَوْ يَنْقَلِبُ نَفْلًا؟ فِيهِ وَفِي نَظَائِرِهِ وَجْهَانِ لَا يَرْمِضَانِ وَيُطْرَ وَاجِبٌ، كَعِيدٍ وَحَيْضٍ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَجُنُونٌ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَمَرَضٌ مَخُوفٌ، وَفِي مَقَرَّدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي صَوْمِ الْعِيدِ يَنْقَطِعُ التَّائِبُ، لِأَنَّهُ خَلَّلَهُ بِإِفْطَارٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْهُ، ثُمَّ سَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الصَّوْمَ، كَاللَّيْلِ.

وَقِيلَ: يَنْقَطِعُ بِفَطْرِهِ نَاسِيًا أَوْ مَكْرَهًا أَوْ مُخْطِئًا، كَجَاهِلٍ بِهِ.

وَقِيلَ: وَيَفْطُرُهُ لِسَفَرٍ مُبِينٍ، وَمَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ، وَحَائِلٍ وَمَرْضِعٍ لِضَرَرٍ وَلَدِيهِمَا.

وَفِي النَّفَاسِ وَجْهَانِ (م ٢٣) (١).

وَفِي الرُّوَاةِ: إِنْ أَفْطَرَ لِعَذْرٍ كَمَرَضٍ وَعِيدٍ بَنَى وَكَفَّرَ كَفَّارَةً يَمِينٍ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: مُظَاهِرُ أَفْطَرٍ مِنْ مَرَضٍ، يُعِيدُ؟ قَالَ أَرَجُو، إِنَّهُ فِي عَذْرٍ.

وَسُئِلَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ فَصَاتَهُمَا إِلَّا يَوْمًا أَفْطَرَهُ: أَيْعِيدُ الصَّوْمَ؟ قَالَ: بَلَى يَصُومُ يَوْمًا.

وَيَنْقَطِعُ بِوَطْءِ الْمَظَاهِرِ مِنْهَا.

وَعَنْهُ: لَا نَهَارًا نَاسِيًا أَوْ لِعَذْرٍ يُبِيحُ الْفَطْرَ، أَوْ لَيْلًا، كَخَبَرِهَا فِي الصُّورِ الثَّلَاثَةِ، وَإِلَّا انْقَطَعَ، لَا بِوَطْئِهِ فِي أَثْنَاءِ طَعَامٍ نَفْلَةٍ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَعَتَقَ، وَمَنْعَهُمَا فِي الْإِتِّصَارِ ثُمَّ سَلَّمَ الْإِطْعَامَ، لِأَنَّهُ بَدَلَ، وَالصَّوْمُ مُبْذَلٌ، كَوَطْءٍ مَنْ لَا يُطِيقُ الصَّوْمَ فِي الْإِطْعَامِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: وَفِي اسْتِمْنَاعِهِ بَغَيْرِهِ وَرَأْيَانِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ يَنْقَطِعُ إِنْ أَفْطَرَ.

وَمَنْ أَعْطَى مِنْ زَكَاةٍ لِحَاجَتِهِ جَارَ إِعْطَاؤُهُ مِنْ طَعَامِيهَا.

وَعَنْهُ: إِلَّا مَكَاتِبًا وَطِفْلًا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي فِي طِفْلِ، وَهِيَ أَشْهُرُ عَنْهُ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ كَزَكَاةٍ فِي رِوَايَةِ (خ) نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ فِي ذِمِّي تَخْرِيجٍ مِنْ عِتْقِهِ، وَخَرَجَ الْحَلَالُ دَفْعَهَا لِكَاثِرٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَعَلَّهُ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ.

وَأَقْتَصَرَ صَاحِبُ الْهَدْيِ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ

وَيُعْطَى مَا يُجْزِئُ فِطْرَةً مِنَ الْبَرِّ مُدٌّ وَمِنْ غَيْرِهِ مُدَّانٌ لَا أَقْلُ مُطْلَقًا وَلَا مُدٌّ مُدٌّ (م).

وَذَكَرَهُ فِي الْإِبْرَاقِ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُورِ وَرِوَايَةً، وَنَقَلَهُ الْأَنْزَمِيُّ.

وَعَنْهُ: وَرِطْلًا خَيْرٌ بَرِّ عِرَاقِيَّةٍ أَوْ مَا عَلِمَ مُدًّا أَوْ ضِعْفَهُ مِنْ شَعِيرٍ، وَيُسْتَحَبُّ أَدَمُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ: بِأَذْيِهِ.

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رِوَايَةً لِكُلِّ مَسْكِينٍ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ كَالْوَصِيَّةِ لَهُمْ.

وَعَنْهُ: وَقَوْتُ بَلَدِي، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُمَا.

(١) (مسألة - ٢٣): قوله: (وفي النفاس وجهان). انتهى.

يعني هل ينقطع به التائب أم لا؟

وأطلقهما في المعنى، والشرح.

أحدهما: لا ينقطع، وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسيوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع،

والبلغة، والمحزر، والرعايتين، والحاوي الصغير وتذكرة ابن عبدوس وتجريد العناية وغيرهم، وقدمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثاني: يقطع التائب، وهو ظاهر ما قطع به في الخلاصة، والوجيز، فإنهما لم يذكرهما فيما لا يقطع، ويمكن أن يكونا اكتفيا

بذكر الحيض فإنه مثله، والله أعلم.

(٢) تنبيه: في إطلاق المصنف الخلاف نظر ظاهر، وكان الأولى أن يقدم أنه كالحيض، وعذره أنه أولاً تابع الشيخ في المعنى.

ولم يراجع كلام الأصحاب في ذلك، ولو بيضه لقدّم ما قلنا، والله أعلم.

وَعَنَهُ: وَالْقِيَمَةُ، وَغَدَاؤُهُمْ وَعَشَاءُؤُهُمْ بِالْوَجِيبِ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْخُنَا: «بِالْوَجِيبِ»، وَهُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَشْبَعُهُمْ، قَالَ: مَا أَطْعَمُهُمْ؟ قَالَ: خَبِزَ وَلَحْمٌ إِنْ قَدَرْتُ أَوْ مِنْ أَوْسَطِ طَعَامَيْكُمْ (و ه م). فَلَوْ نَذَرَ إِطْعَامَهُمْ؟ فَقِيلَ: مِثْلُهُ.

وقيل: يُجْزَى أَيُّ طَعَامٍ الْغَدَاةِ أَوْ الْعِشَاءِ.

قَالَ فِي الْإِتِّصَارِ: لِأَن تَقْدِيرَهُ وَجَنَسَهُ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ صِفَةُ إِخْرَاجِهِ (م ٢٤).

فَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَوْ قَدَّمَ إِلَيْهِمْ سِتِينَ مِثْلًا^(١)، وَقَالَ: هَذَا بَيْنَكُمْ فَقَبِلُوهُ، فَإِنْ قَالَ: بِالسُّوِّيَةِ أَجْزًا (م ٢٥)^(٢)، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَخَذَ كُلَّ وَاحِدٍ حَقَّهُ أَجْزًا، وَاعْتَبَرَ فِي الْوَاضِحِ غَالِبُ قُوَّةِ الْبَلَدِ.

وَأَوْجَبَ شَيْخُنَا وَسَطَهُ قَدْرًا وَتَوَخَّاهُ مُطْلَقًا بِلَا تَقْدِيرٍ وَلَا تَمْلِيكٍ، وَأَنَّهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، كَرُوحَةٍ، وَأَنَّ الْأَذْمَ يَجِبُ إِنْ كَانَ يُطْعِمُهُ أَهْلَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: التَّمَرُ، وَالذَّقِيقُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا سِوَاهُمَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: التَّمَرُ أَغْجَبَ إِلَى أَحْمَدَ.

فَإِنْ رَدَّهَا عَلَى مَسْكِينٍ سِتِينَ يَوْمًا فَالْمَذْهَبُ يُجْزَى مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ وَعَنَهُ: مُطْلَقًا، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوزِيُّ.

وَعَنَهُ عَكْسُهُ.

اخْتَارَهُ فِي الْإِتِّصَارِ وَقَالَ لِمَنْ اخْتَجَّ لِعَدَمِ بَرَكَاةٍ وَوَصِيَّةٍ لِلْفُقَرَاءِ وَخُمْسِ الْخُمْسِ بِأَن فِيهِ نَظَرًا، وَصَحَّحَهَا أَيْضًا فِي

عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَقَالَ: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ.

وَاخْتَجَّ ابْنُ شِهَابٍ بِأَنَّهُ مَالٌ أَصِيفٌ إِلَى عَدَدٍ مَحْصُورٍ، فَلَمْ يُجْزَ صَرَفُهُ إِلَى وَاحِدٍ، كَمَا لَوْ قَالَ: لِيْلَهُ عَلَيَّ أَنْ أَطْعِمَ

سِتِينَ مَسْكِينًا، أَوْ أَوْصَى لَهُمْ.

وَأِنْ أُعْطِيَ مَسْكِينًا فِي يَوْمَيْنِ مِنْ كَفَّارَاتٍ^(٣) أَجْزًا.

وَعَنَهُ: عَنْ وَاحِدَةٍ، وَلَا يُجْزَى التَّكْفِيرُ بِلَا نِيَّةٍ، لَا نِيَّةَ التَّقَرُّبِ.

فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً لَمْ يَلْزَمُهُ تَعْيِينُ سَبَبِهَا.

فَإِنْ عَيَّنَهُ فَقَلِطَ أَجْزَاءَهُ عَمَّا يَتَذَاخَلُ، وَهِيَ الْكَفَّارَاتُ مِنْ جِنْسٍ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (فإن نذر إطعامهم فقيل: مثله، وقيل: يجوز، قال في الانتصار، لأن تقديره وجنسه إليه، فكذا صفة

إخراجه). انتهى.

يعني: إذا نذر إطعام من يجوز له الأخذ من كفارة الظهار فهل يلزمه أن يطعمهم ما يلزمه أن يطعمهم في كفارة الظهار أم لا؟

أطلق الخلاف.

قلت: الصواب أنه لا يلزمه ذلك، كما قال في الانتصار، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله: (لو قدم إليهم مئلا).

لعله: (ستين مئلا) فسقط لفظ: (ستين)؛ لأنه قدر الإطعام في الظهار، ويدل عليه قوله، فإن قال بالسوية أجزاء، والمئلا قدر استحقاق

واحد منهم.

وكلام القاضي الذي ذكره المصنف يدل عليه، وأنه دفع إليه قدر حقهم، ولكنه مشاع.

(٣) (مسألة - ٢٥): قوله: (فعلى الأول لو قدم إليهم مئلا وقال: هذا بينكم فقبلوه، فإن قال بالسوية أجزاء، وإلا فوجهان، وعند

القاضي إن علم أنه أخذ كل واحد حقه أجزاء). انتهى.

قلت: الصواب عدم الإجزاء، لأننا لا نعلم قدر ما يأخذ كل واحد منهم، فحصل الشك في المساواة في ذلك، وذمته مشغولة بيقين،

فلا يزال بهذا، هذا ما يظهر، ويحتمل الإجزاء، لأن الإعطاء يقتضي التسوية، والله أعلم.

(٤) الثاني: قوله: (وإن أعطى مسكينا في يومين من كفارات).

صوابه: في يوم، والله أعلم.

فهذه خمس وعشرون مسألة في هذا الباب.

وإن لزمت كفارات أسبابها من اجتناس كظهار ويعين وقتل لم يشترط تعيين سببها، قال ابن ميثاب: بناء على أن الكفارات كلها من جنس، قال: ولأن أحادها لا تفتقر إلى تعيين النية، بخلاف الصلوات وغيرها، وكفارات من جنس، في الأصح. واشترطه القاضي، كميمه لاجتناس، وكوجه في دم نسك ودم مخطور، وكعتق نذر وعتق كفارة، في الأصح، قاله في الترغيب.

فعلى هذا يكفر عن واجبة نسي سببها بعدد الأسباب، واختار في الانتصار إن اتحد السبب فتوع، وإلا فجنس. ولو كفر مرتد بغير صوم فتنصه: لا يصح.

وقال القاضي: المذهب صحته.

باب اللعان

مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بَرْنًا وَلَوْ فِي طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ فِي قَبْلِ أَوْ ذَهَبَ فَكَذَّبَتْهُ لِرِمَّةٍ مَا يَلْزَمُ بِقَذْفِ اجْنَبِيَّةٍ، وَلَهُ اسْتِقَاطَةُ بِلْعَانٍ، وَلَوْ بَقِيَ سَوَطٌ وَاحِدٌ، وَلَوْ زَنَتْ قَبْلَ الْحَدِّ.
وَيَسْقُطُ بِلْعَانُهُ وَحَدُّهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ، وَلَهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ اللَّعَانِ وَتَبَيَّنَتْ مُوجِبُهُمَا.
وَصِفَةُ اللَّعَانِ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، قِيلَ: لَقَدْ زَنَتْ زَوْجَتِي هَذَا، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ.
وَقِيلَ: إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ.

وَقِيلَ: بِزِيَادَةٍ: فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنَ الزُّنَا (م ١)، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَسْمِيَةِ وَتَسْبِيٍّ وَمَعَ الْغِيْبَةِ يُسَمِّيَهَا وَتُسَبِّهَا، وَفِي الْخَامِسَةِ: أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ.
ثُمَّ يَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ كَذَبَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزُّنَا.
وَفِي الْخَامِسَةِ: وَأَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَقِيلَ: فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزُّنَا.
وَأَخَذَ ابْنُ هُبَيْرَةَ بِالْآيَةِ فِي ذَلِكَ.
وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: عَلَى مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ لَمِنَ الصَّادِقِينَ^(١).
ثُمَّ يُوقَفُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَيَقُولُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ.
وَالْمَرْأَةُ مِثْلُ ذَلِكَ.

وَأَنْ قَذَفَهَا بِرَجُلٍ بَعَيْنِهِ سَقَطَ حَقُّهُمَا بِلْعَانِهِ (هـ م) وَلَوْ أَغْفَلَهُ فِيهِ (ق).
وَقِيلَ: لَا حَقَّ لِعَمْرُهَا، فَإِذَا نَقَصَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ شَيْئًا وَلَوْ أَتَى بِأَكْثَرِهِ، وَحَكَمَ حَاكِمٌ، أَوْ بَدَأَتْ قَبْلَهُ، أَوْ قَدَّمَتْ الْغَضَبَ، أَوْ أَبْدَلَتْهُ بِاللَّعْنَةِ، أَوْ قَدَّمَ اللَّعْنَةَ أَوْ أَتَى بِهِ قَبْلَ الْإِقَابِ عَلَيْهِ، أَوْ بَغَيْرِ حَضْرَةِ حَاكِمٍ أَوْ نَائِبِهِ، أَوْ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ يُحْسِنُهَا.
وَقِيلَ: أَوْ قَدَّرَ يَتَعَلَّمُهَا.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: أَوْ عَلَقَهُ بِشَرْطٍ، وَالْأَصَحُّ: أَوْ أَبْدَلَ لَفْظَةً أَشْهَدُ بِأَقْسَمٍ أَوْ أَخْلَفَ، أَوْ اللَّعْنَةُ بِالْإِنْعَادِ، أَوْ الْغَضَبُ بِالسُّخْطِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: أَوْ عُدِمَتْ مُوَالَاةُ الْكَلِمَاتِ، لَمْ يَصِحَّ.
وَأَوَّمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ أَنَّ الْخَامِسَةَ لَا تُشْتَرِطُ، فَيَنْفُذُ حُكْمَهُ، لَا عَلَى الْأَوَّلَى، قَالَهُ فِي الْأَنْصَارِ، وَيَصِحُّ مِنْ آخَرَسٍ بِإِشَارَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ مَفْهُومَةٍ وَعَنَهُ، لَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.
وَأَنْ نَطَقَ وَأَنْكَرَ لِعَانَهُ قَبْلَ فِيمَا عَلَيْهِ، وَكَذَا إِفْرَارُهُ بَرْنًا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وصفة اللعان أن يقول أربع مرّاتٍ: أشهد بالله، قيل لقد زنت زوجتي هذه، وذكره أحمد، وقيل: إنني لمن الصادقين، وقيل: بزيادة: فيما رميتها به من الزّنا). انتهى.

الوجه الأخير: هو الصحيح.
وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منبج وابن رزين، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الأول: ذكره الإمام أحمد، وجزم به في المحرر، والنظم، والوجيز وغيرهم، ولعلّه المذهب، لذكر صاحب المذهب له.
والوجه الثاني: لم أطلع على من اختاره.

(٢) تنبيه: قوله: (وقيل: إنني لمن الصادقين).
كذا في النسخ، وصوابه: (وإنني)، بزيادة واو في أوله.

وفي معتقل لسانه مايوس من نطقه وجهان (م ٢)^(١).
 ولو قال: لَمْ أَرَدْ قَذْفًا وَلَعَانًا قَبْلَ فِي لِعَانٍ فِي حَدٍّ وَتَسْبٍ فَقَطْ، وَيُلَاعَنُ لَهُمَا، وَمَنْ رُجِيَ نُطْقُهُ انتظر.
 وفي الترغيب: ثلاثة أيام.
 وفائدة مسألة قذف الآخرس ولعانه أن عندنا نأمره باللعان ونحسبه إذا نكل حتى يلاعن، ذكره في عيون
 المسائل، وكلام غيره يقتضي أنه يحذو ويسن قيامهما بحضرة جماعة.
 وقيل: أربعة، وأن يصح رجل يده عند الحامية على فيه، وامرأة يدها على فيها، ويقول: اتق الله فإنها الموجهة.
 وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وهل يسن تغليظه بمكان وزمان؟ فيه وجهان (م ٣)^(٢).
 وخصهما في الترغيب بلزمة وينتج حاكم إلى الحفرة من يلاعن بينهما وفي عيون المسائل في مسألة فسح الخيار بلا
 حضور الآخر للزوج أن يلاعن مع غيبته وتلاعن مع غيبته.
 ومن قذف بساءه يفرّد كل واحدة يلاعن.
 وعنه: يجرّزه واحد.
 وعنه: إن قذفهن بكلمة فيقول: أشهد بالله إني لعن الصادقين فيما رميتكن به من الزنا، وتجب كل واحدة.
 فصل
 ولا يصح إلا من زوجين مكلفين، نقله واختاره الأكثر، وعنه مسلمين حريين عدلين، اختاره الحرفي.
 وعنه: من زوج مكلف ومحصنة فإذا بلغت من يجامع مثلها ثم طلبت حد، إن لم يلاعن إذن، فلا لعان لتعزير.
 وذكر أبو بكر: يلاعن بقذف صغيرة لتعزير.
 وفي الموجز: وتأخر لعانها حتى تبلغ.
 وفي مختصر ابن رزين: إذا قذف زوجة محصنة بزنا حد بطلب، وعزّر بترك، ويسقطان بلعان أو يئنس وعنه: يلاعن
 بقذف غير محصنة لنفي ولد فقط.
 وفي المذهب: كل زوج صح طلاقه صح لعانه، في رواية.
 وعنه: من مسلم عدل.
 والملاعة كل زوجة عاقلة بالغة.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي معتقل لسانه مايوس من نطقه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعاية الصغرى،
 والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنظم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، واختاره الشيخ في المغني.

وجزم به في الوجيز، والمنور، قال في الكافي: هو كالآخرس.

والوجه الثاني: لا يصح، وقال ابن رزين في شرحه: وإن قذفها وهو ناطق ثم خرس أو اعتقل لسانه وأيس صار كالأصلي،
 وإن رجي زواله بقول عدلين مسلمين انتظرت؛ لأنه محتمل، وقيل في صحة لعان من اعتقل لسانه وأيس منه وجهان. انتهى.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وهل يسن تغليظه بمكان وزمان؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يسن، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والمحزر،
 والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والوجيز وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى، والشرح.

والوجه الثاني: لا يسن، اختاره القاضي، والشيخ الموفق أيضًا، وقدّمه في الكافي، وصححه في المغني، واليه ميل الشارح.

قلت: وهو الأصح دليلًا.

وَعَنْهُ: مُسَلِّمَةُ حُرَّةٌ عَقِيفَةٌ، وَإِنْ قَذَفَهَا بَرْنًا قَبْلَ النِّكَاحِ لَمْ يَلَاغِنِ، كَقَذْفِهِ أَجْنَبِيَّةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا.
وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: لِنَفْيِ وَلَدٍ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ يَا زَانِيَةُ فَلَا تَلَاغِنِ لَاعِنٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لَا بَاطِلَ لَهُ بَعْدَ قَذْفِهَا، وَإِنْ قَالَ فَلَا تَلَاغِنِ يَا زَانِيَةُ أَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ قَذَفَهَا بَرْنًا فِي الزَّوْجِيَّةِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَوْ تَزَوَّجَهَا فَاسِيدًا لَاعِنٍ، لِنَفْيِ وَلَدٍ، وَتَسْقُطُ الْحُدُ، وَالْأَفْلَا، كَمَنْ أَنْكَرَ قَذْفَهَا وَلَهَا بَيِّنَةٌ أَوْ كَذَبَ نَفْسَهُ.

وَفِي الْإِتِّصَارِ عَنْ أَصْحَابِنَا: إِنْ أَبَانَهَا ثُمَّ قَذَفَهَا بَرْنًا فِي الزَّوْجِيَّةِ لَاعِنٍ، وَفِيهِ: لَا يُنْتَفَى وَلَدٌ بِلِغَانٍ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِيدٍ كَوَلَدٍ أُمِّيٍّ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَلَاغِنِ ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا لَاعِنًا لِنَفْيِ وَلَدٍ، وَإِنْ قَذَفَهَا بَلَا وَلَدٍ لَمْ يَلَاغِنَهَا.

وَمَنْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ فَأَنْتَ بَوْلِدٍ لَا يُمَكِّنُ مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ فَلَهُ نَفْيُهُ بِلِغَانٍ، وَإِلَّا فَلَا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: يُلْحَقُ بِالنِّكَاحِ مَا أَمَكَّنَ، وَلَهُ نَفْيُهُ بِلِغَانٍ.

وَإِنْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي وَقُلْنَا: لَا قَذْفُ أَوْ زَادَ مَعَهُ وَلَا أَفْلَدُكَ أَوْ لَمْ تَزِنْ، أَوْ وَطِئْتَ مَعَ إِخْرَاهِ وَتَوَمُّ وَإِعْصَاءٍ وَجُنُونٍ لَزِمَةَ الْوَلَدُ وَلَا لِعَانٍ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: بَلَى لِنَفْيِ وَلَدٍ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، فَيَنْتَفِي بِلِغَانِهِ وَحْدَهُ، وَكَذَا وَطِئْتَ بِشَبَّهَةٍ.

وَعَنْهُ: لَا لِعَانٍ، وَإِنْ صَدَّقْتَهُ مَرَّةً فَأَكْثَرَ أَوْ عَفَّتْ أَوْ سَكَتَتْ أَوْ ثَبَّتْ زَانَاهَا بِأَرْبَعَةٍ سِوَاهِ أَوْ قَذَفَ مَجْنُونَةً بَرْنًا قَبْلَهُ أَوْ مُحْصَنَةً فَجُنْتُ أَوْ خَرَسَاءُ أَوْ تُمَّ خَرَسَتْ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ أَوْ صَمَاءُ فَلَا لِعَانٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَى وَحْدَهُ لِنَفْيِ وَلَدٍ وَهُوَ يُخْرِجُ عَلَى الرَّوَايَةِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا.

نَقَلَ ابْنُ أَصْرَمَ فَيَمْنُ رُمِيَتْ فَأَقْرَتْ ثُمَّ وَلَدَتْ فَطَلَّقَهَا زَوْجَهَا: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ حَتَّى يَلَاغِنَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ قَذَفَهَا بَرْنًا فِي جُنُونِهَا أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يُحْدِ، وَفِي لِعَانِهِ لِنَفْيِ وَلَدٍ وَجِهَانٍ، وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ فَيَمْنُ قَذَفَ رَجُلًا فَقَدَّمَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَقَالَ: أَنَا أَجِيءُ بِثَلَاثَةِ شُهُودٍ مَعِيَ أَيْكُونُ شَاهِدًا أَمْ قَافِظًا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَ بِهِمْ قَرِيبًا لَمْ يَتْبَاعِدْ فَهُوَ شَاهِدٌ رَابِعٌ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُ أَوْ قَبْلَ تَيَمُّمِهِ تَوَارَثَا، وَنَصُّهُ: يُلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

وَقِيلَ: يُنْتَفَى بِلِغَانِهِ وَحْدَهُ مُطْلَقًا، كَذَرِّ حَدٍّ، وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَهُ لِعَانُهَا وَنَفْيُهُ، لِأَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَإِنْ التَّعَنُّ وَنَكَلَتْ فَعَنْهُ تَخَلَّى، وَعَنْهُ: تُحْبَسُ حَتَّى تَقْرَأَ أَرْبَعًا.

وَقِيلَ: ثَلَاثًا، أَوْ ثَلَاعِينَ (م ٤) (١).

وَقَالَ الْجَوْرَجَانِيُّ، وَأَبُو الْفَرَجِ، وَشَيْخُنَا: تُحْدِ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

فَصْلٌ

وَتَحْصُلُ الْفُرْقَةُ وَانْتِفَاءُ الْوَلَدِ مَا لَمْ يُقَرَّبَ بِهِ أَوْ تَوَجَّدَ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ بِتَمَامِ ثَلَاعِيهِمَا، فَلَا يَقَعُ طُلَاقُهُ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن التعن ونكلت، فعنه: تخلى، وعنه: تحبس حتى تقر أو تلاعن). انتهى.

إحدهما: يخلى سبيلها، اختاره الحرقي وأبو بكر.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المقنع وتجريد العناية.

والرواية الثانية: تحبس حتى تقر أو تلاعن، اختاره القاضي وابن البناء، والشيرازي، وصححه في المذهب ومسبوك الذهب.

وقدمه في الخلاصة، والكافي، والمحرر، والنظم، وشرح ابن رزين، والرعايتين، والحاوي الصغير وإدراك الغاية وغيرهم.

وجزم به الأدمي في منتخبه ومنوره، وغيرهما.

قلت: وهذا الصحيح من المذهب، لاتفاق الشيخين عليه.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والشرح.

وَعَنْهُ: بِحُكْمِ حَاكِمٍ.
وَعَنْهُ: بِالْفُرْقَةِ، اخْتَارَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا، قَالَ فِي الْاِنْتِصَارِ، فَتَنَقَّى الْوَلَدُ، وَخَرَجَ اِنْتِصَاؤُهُ بِلَعَانِهِ، وَقَالَ فِي الْاِنْتِصَارِ، وَيَلْزَمُ الْحَاكِمُ الْفُرْقَةَ بِلَا طَلَبٍ، وَيُعْتَبَرُ لِنَفْيِهِ ذِكْرُهُ فِي كُلِّ لَفْظَةٍ وَلَوْ تَضَمَّنَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ نَفَاهُ بِلَعَانٍ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ أَبُو بَكْرٍ ذِكْرُهُ.
وَقِيلَ: مِنْهَا، وَإِنْ نَفَى حَمَلًا أَوْ اسْتَلْحَقَهُ أَوْ لَاعَنَ عَلَيْهِ مَعَ ذِكْرِهِ، وَقِيلَ أَوْ دُونَهُ لَمْ يَصِحَّ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَيَلَاعِنُ لِدَرْجِ حَدٍّ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي لَعَانِهِ.
وَهِيَ فِي الْمَوْجِزِ فِي نَفْيِهِ أَيْضًا.
وَفِي الْاِنْتِصَارِ نَفْيُهُ لَيْسَ قَدْفًا، بِذَلِيلٍ نَفِيهِ حَمْلٍ أَجَنَبِيٍّ لَا يَحُدُّ، كَتَغْلِيْقِهِ قَدْفًا بِشَرْطٍ، إِلَّا أَنْتَ زَانِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا زَنَيْتَ، وَإِنْ صَحَّ خَبَرُ بِلَعَانٍ عَلَيْهِ فَيَحْتَمَلُ عِلْمَ وَجُودِهِ بَوَاحِي، ضَعُفَ أَحْمَدُ الْحَبَرِ فِيهِ، وَإِنْ أَقْرَبَ بَوْلَدٍ أَوْ تَوَامِيهِ أَوْ نَفَاهُ وَسَكَتَ عَنْ تَوَامِيهِ أَوْ هُنَّ بِهِ، فَسَكَتَ أَوْ أَمِنَ عَلَى الدَّعَاءِ بِهِ أَوْ آخَرَ نَفْيِهِ بِلَا عُدَرٍ، وَقِيلَ بَعْدَ مَجْلِسِ عِلْمِهِ أَوْ رَجَاءِ مَوْتِهِ، لِحَقِّهِ وَسَقَطَ نَفْيُهُ.
وَفِي الْاِنْتِصَارِ فِي لُحُوقِ وَلَدٍ بِوَاحِدٍ فَكَثُرَ أَنْ اسْتَلْحَقَ أَحَدَ تَوَامِيهِ وَنَفَى الْآخَرَ وَلَا عَنَ لَهُ لَا يَعْرِفُ فِيهِ رِوَايَةً، وَعِلَّةُ مَذْهَبِهِ جَوَازُهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَكِبَهُ.
وَأِنْ قَالَ: لَمْ أَعْلَمْ بِهِ وَكَذَا لَمْ أَعْلَمْ بِأَنْ لِي نَفْيُهُ أَوْ بَأَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ مِنْ بَادٍ أَوْ حَدِيثٍ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَعَامِي، وَقِيلَ: وَفَقِيهِ وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ مِنْ يَجْهَلُهُ، وَإِنْ آخَرُهُ لِعُدَرٍ كَفَيْتُهُ وَحَسِبَ وَمَرَضَ وَحَفِظَ مَالٍ وَذَهَابَ لَيْلٍ لَمْ يَسْقُطْ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: مَعَ طُولِ الْمَدَّةِ يَنْفُذُ إِلَى حَاكِمٍ إِنْ امْتَكَنَهُ، أَوْ يَشْهَدُ بِنَفْيِهِ، وَإِلَّا سَقَطَ.
وَأِنْ كَذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ نَفْيِهِ وَلَعَانِهِ حَدٌّ لِمُحْصَنَةٍ، وَعَزْرٌ لغيرِهَا، وَلَحِقَهُ، وَأَنْجَرَ النَّسَبُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ إِلَى جِهَةِ الْأَبِ، كَالْوَلَاءِ، وَتَوَارَثَا، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهٌ، كَمَا لَا يَرِثُهُ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ^(١)، وَلَا يَلْحَقُهُ بِاسْتِلْحَاقٍ وَرَثَتِهِ بَعْدَهُ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَفِي الْمَسْتَوْعِبِ رِوَايَةٌ: لَا يَحُدُّ، وَسَأَلَهُ مَهْنًا: إِنْ كَذَبَ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَا حَدٌّ وَلَا لَعَانٌ، لِأَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ عَنْهُ الْقَدْفَ، وَإِنْ نَفَى مَنْ لَا يَنْتَهِي وَأَنَّهُ مِنْ زَنَّا فَعَنَهُ، يَحُدُّ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَلَاعِنِ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُمَا (م ٥)^(٢).
وَمَنْ نَفَى أَوْلَادًا فَلِعَانٍ وَاحِدَةً، وَالتَّوَامَانِ الْمُنْفِيَّانِ أَخَوَانِ لَأُمٍّ.
وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: يَتَوَارَثَانِ بِأَخَوَةٍ أَبَوَةٍ.

(١) تبيينه: قوله: (وإن كذب نفسه بعد نفيه ولعانه حدٌ لمُحْصَنَةٍ، وعزْرٌ لغيرِهَا ولحقه، والمجرُّ النسب، وتوارثا، فيتوجه فيه وجهٌ كما لا يرثه إن أكذب نفسه). انتهى.
قال ابن نصر الله في حواشيه: هذا توجيهٌ لم يظهر معناه، وقد توقَّف مولانا وسيِّدنا قاضي القضاة ابن مغلي فلم يتضح له معناه.
ولعلَّ لفظه: (كما) زائدة، وأن صوابه ويتوجه فيه وجهٌ لا يرثه إذا أكذب نفسه، وهو ظاهرٌ، لأنَّه حقٌّ له أشبه زوال التَّحْرِيمِ المؤبَّد، انتهى، وهو كما قال.
(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن نفى من لا ينتهي وأنه من زنا فعنه: يحُدُّ، اختاره القاضي وغيره، وعنه: وإن لم يلاعن، اختاره أبو الخطاب، والشَّيْخُ وغيرهما). انتهى.
وأطلقهما في الحرِّزِ، والنَّظْمِ، والرَّعَايَتَيْنِ، والْحَارِيِّ الصَّغِيرِ وغيرهم.
إحداهما: يحُدُّ مطلقاً، أعني سواءً لَاعَنَ أَوْ لَا، اختاره القاضي وغيره، كما قال المصنَّف، وقدمه ابن رزِّين في شرحه.
والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يحُدُّ إِنْ لَمْ يَلَاعِنِ، وهو الصَّحِيحُ، اختاره أبو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ الْمَوْفِقُ، وَالشَّارِحُ وَأَبْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في الوجيزِ.
فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

باب ما يلحق من النسب

مَنْ وَلَدَتْ امْرَأَتُهُ مَنْ أَمَكَنَ أَنَّهُ مِنْهُ وَلَوْ مَعَ غَيْبِهِ عِشْرِينَ سَنَةً قَالَ فِي الْمُنْهِي فِي مَسْأَلَةِ الْقَافَةِ، وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَحْمَدَ.
وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: وَيَخْفَى سِتْرُهُ، وَإِلَّا فَالْخِلَافُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّغْلِيْقِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَنْقُطِعُ الْإِمْكَانُ عَنْهُ بِالْخِيَصِ، قَالَ فِي
التَّرْغِيبِ لِحَقِّهِ، بِأَن تَلِدَهُ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مِنْذُ أَمَكَنَ وَطَوُّهُ، وَذَوْنَ أَكْثَرِ مَدَّةِ الْحَمْلِ مِنْذُ أَبَانَهَا وَهُوَ يُمْسِنُ يُولَدُ لِعَلَّيْهِ، وَهُوَ
ابْنُ عَشْرِ.

وَقِيلَ: وَتَسَعُ وَقِيلَ: اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ، بَلْ بِالْبَيْغِ، كَمَا لَا يَمْلِكُ نَفْيُهُ حَتَّى يَغْلَمَ
بُلُوغَهُ، لِلشَّكِّ فِي صِحَّةِ بَيِّنَتِهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَصِيرُ بَالِغًا، وَلَا يَتَقَرَّرُ بِهِ مَهْرٌ، وَلَا تَلْزَمُ عِدَّةٌ وَلَا رَجْعَةٌ، وَتَتَوَجَّهُ فِيهِ قَوْلُ،
كَثُرَتْ الْأَحْكَامُ بِصَوْمِ يَوْمِ الْغَيْمِ، وَتَقَلَّ حَرْبٌ فَيَمْنُ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَأَنْتَ بَوْلُو فَانْكُرْهُ: يَنْتَقِي بِلا لِعَانٍ، وَأَخَذَ شَيْخُنَا
مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَةِ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا يَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْدُّخُولِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَا يَلْحَقُ بِمُطَلَّقٍ إِنْ اتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ يَمْسُهَا.
وَتَقَلَّ مِنْهَا: لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ حَتَّى يُوْجَدَ الدُّخُولُ، وَفِي الْإِرْشَادِ، فِي مُسْلِمٍ صَالِحٍ فِي رَمَضَانَ خَلَا بِزَوْجَةٍ نَصْرَانِيَّةٍ ثُمَّ
طَلَّقَ وَلَمْ يَطَّ وَأَنْتَ بَوْلُو لِمُمْكِنٍ، لِحَقِّهِ، فِي أَظْهَرِ الرُّوَايَتَيْنِ.

وَإِنْ وَلَدَتْهُ قَبْلَ نِصْفِ سَنَةٍ مِنْذُ تَزَوُّجِهَا، وَمُرَادُهُمْ: وَعَاشَ، وَإِلَّا لِحَقِّهِ بِالْإِمْكَانِ، كَمَا بَعْدَهَا، قَالَ الْأَصْحَابُ أَوْ بَعْدَ
أَكْثَرِ مَدَّةِ الْحَمْلِ مِنْذُ أَبَانَهَا أَوْ أَبَانَ حَامِلًا قَوْلَهُ ثُمَّ أَنْتَ بَاخَرٌ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ، أَوْ تَزَوَّجَ بِحَضْرَةِ حَاكِمٍ وَطَلَّقَ فِي الْمَجْلِسِ،
أَوْ مَاتَ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَقْتُ الْعَقْدِ مَسَافَةً لَا يَصِلُهَا فِي الْمَدَّةِ الَّتِي وَلَدَتْهُ فِيهَا.

وَقَالَ فِي التَّغْلِيْقِ، وَالْوَسِيلَةَ، وَالْإِنْتِصَارَ: وَلَوْ أَمَكَنَ وَلَا يَخْفَى السَّيْرُ كَأَمِيرٍ وَتَاجِرٍ كَبِيرٍ، وَمَثَلٌ فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ
بِالسُّلْطَانِ، وَالْحَاكِمِ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ مِثْلُهُ لَمْ تَقْضَ بِالْفِرَاشِ، وَهِيَ مِثْلُهُ، وَتَقَلَّ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ فِي، وَال
وَقَاضٍ: لَا يُمْكِنُ يَدْعُ عَمَلَهُ، فَلَا يَلْزَمُهُ، فَإِنْ أَمَكَنَ لِحَقِّهِ، أَوْ كَانَ خَصِيًّا، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ فِيهَا.
وَقِيلَ: أَوْ مَجْتَبَا، قَالَ أَصْحَابُنَا: أَوْ اجْتَمَعَا.

وَقَالَ فِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ: أَوْ عَيْنًا، لَمْ يَلْحَقْهُ، وَتَقَلَّ ابْنُ هَانِيٍّ فَيَمْنُ قَطَعَ ذَكَرَهُ وَأَنْتَبَيْهِ قَالَ إِنْ دَفَقَ فَقَدْ يَكُونُ الْوَلَدُ
مِنْ الْمَاءِ الْقَلِيلِ، فَإِنْ شَكَّ فِي وَلِيِّهِ فَالْقَافَةُ، وَسَأَلَهُ الْمُرَوِّدِيُّ عَنْ خَصِيٍّ، قَالَ: إِنْ كَانَ مَجْتَبَا لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، فَإِنْ أُنْزِلَ فَإِنَّهُ
يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ، وَإِلَّا فَالْقَافَةُ.

وَفِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ: مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بِأَن يَأْتِيَ بِهِ لِذَوْنِ سِتْرٍ أَشْهُرٍ، لَهُ نَفْيُهُ بِاللَّعَانِ، وَلَا يَلْحَقْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِظَاهِرِ
كَلَامِهِ، قَالَ فِي الْخِلَافِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا: إِنْ أَقْرَتْ بِفِرَاقٍ عِدَّةً أَوْ اسْتَبْرَأَ عَشَقَ ثُمَّ وَلَدَتْ بَعْدَهُ قَوْلُ
نِصْفِ سَنَةٍ، وَلَا يُقَالُ الْحُكْمُ فِي حَقِّهِمَا فَقَطْ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ إِلَّا بِنَقْضِ الْحُكْمِ فِي حَقِّهِ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَإِنْ
حَمَلَتْ بَعْدَ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ قَوْلَتْ بَعْدَ أَكْثَرِ مَدَّةِ حَمْلِ مَنْذُ طَلَّقَ.

وَقِيلَ: نِصْفُ سَنَةٍ مِنْذُ أَخْبِرَتْ بِفِرَاقِ الْعِدَّةِ أَوْ لَمْ تُخْبَرْ، لِحَقِّهِ.
وَعَنْهُ: لَا، وَإِنْ أَخْبِرَتْ بِمَوْتِ زَوْجٍ فَاعْتَدَتْ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ لِحَقِّ بِالثَّانِي مَا وَلَدَتْهُ لِيَنْصَفِ سَنَةٍ فَأَكْثَرُ فَقَطْ نَصٌّ عَلَيْهِ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ولا يقال الحكم في حقهما فقط). انتهى.

قال ابن مغلي: صوابه في حقهما يعني أنه لو قيل يكون خاصا بما يتعلق حقهما دون حق الزوج، فإنه ممنوع، بدليل أنه كان يتمتع هو
من نكاح أختها قبل إقرارها، فإقرارها أبيع له ذلك، فإذا أنت بالولد بعد إقرارها وكان قد تزوج بأختها تبينا فساد نكاحها لها، ونقضنا
ذلك في حقه أيضا. انتهى.

نقله ابن نصر الله عنه وأقره عليه.

الثاني: كل ما في كلام المصنف من بياض من قوله: «وَاللَّعَانُ الْحَبْرُ» حديث صحيح إلى قوله: (على امرأة ادعته)؛ فإنه مكان
حبر وقع عن الأصل، وقد حزر بعضه فكتب على الهامش فليعلم ذلك.

فصل

وَمَنْ أَقْرَ بَوْطَهُ أُمِّيهِ فِي الْفَرْجِ فَوَلَدَتْ لِمُدَّةٍ إِمَكَانِهِ لَزِمَهُ وَلِحَقِّهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ مُطْلَقًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ عُمَرَ، وَأَنَّهُ يَقْوِيهِ قِصَّةُ عَبْدِ بْنِ زُمَعَةَ فَلَا يَنْتَفِي بِلِعَانٍ وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ اسْتِبْرَاءً، وَفِي يَمِينِهِ وَجْهَانِ (م ١) ^(١) وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: أَوْ يَرَى الْقَافِلَةَ، نَقَلَهُ الْفَضْلُ، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ عَنْ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ: يَنْتَفِي بِالْقَافَةِ لَا بِذَوَى الْإِسْتِبْرَاءِ، وَاحْتَجَّ بِرَوَايَةِ الْفَضْلِ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَلْزِمُهُ الْوَلَدُ إِذَا نَفَاةً، وَالْحَقُّهُ الْقَافَةُ وَأَقْرَ بِالْوِطْءِ. وَفِي الْفُصُولِ: إِنْ ادَّعَى اسْتِبْرَاءً ثُمَّ وَلَدَتْ انْتَفَى عَنْهُ، وَإِنْ أَقْرَ بِالْوِطْءِ وَوَلَدَتْ لِمُدَّةٍ الْوَلَدُ ثُمَّ ادَّعَى اسْتِبْرَاءً لَمْ يَنْتَفِ، لِأَنَّهُ لَزِمَهُ بِإِقْرَارِهِ، كَمَا لَوْ أَرَادَ نَفْيَ وَلَدٍ زَوْجَةٍ بِلِعَانٍ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِهِ.

كَذَا قَالَ، وَكَذَا دُونَ الْفَرْجِ، فِي الْمَنْصُوصِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ يَدْعِي الْعَزْلَ أَوْ عَدَمَ انْزَالِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الرِّيحِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَهَذَا مِنْهُ يَذَلُّ أَنَّهُ أَرَادَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِي الْفَرْجِ، لِأَنَّهُ لَا رِيحَ يُشِيرُ إِلَيْهَا إِلَّا رَايَحَةُ الْمَيْمَنِ، وَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ انْزَالِهِ فَتَعْدَى رَايَحَتُهُ إِلَى مَاءِ الْمَرْأَةِ فَيَعْلَقُ بِهَا كَرِيحِ الْكُشِّ الْمُلْفَحِ لِإِنَاثِ النَّخْلِ. قَالَ: وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ عَلِمَ عَظِيمٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ فِي أَمَةِ تَرَادُّ لِّلْتَسَرُّي عَادَةً أَنَّهَا تَصِيرُ فِرَاشًا بِالْمَلِكِ، وَفَاقًا لِيَتَخَضَّ مُتَاَخِرِي الْمَالِكِيَّةِ لِظَاهِرِ قِصَّةِ عَبْدِ بْنِ زُمَعَةَ، وَاحْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ، وَإِنْ أَقْرَ بِالْوِطْءِ مَرَّةً ثُمَّ وَلَدَتْ بَعْدَ أَكْثَرِ مُدَّةٍ حَمَلٍ فَوَجْهَانِ (م ٢) ^(٢)

وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ وَلَدًا فَفِي لُحُوقِ مَا بَعْدَهُ بِدُونِ إِقْرَارِ آخَرِ فَوَجْهَانِ، وَنُصُوصُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْحَقُهُ لَثْبُوتُ فِرَاشِيهِ (م ٣) ^(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن أقر بوطه أمته في الفرج فولدت لمدة إيمكانه لزمه ولحقه، فلا ينتفي بلعان ولا غيره إلا أن يدعي استبراء وفي يمينه وجهان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يحلف، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس. قال ابن نصر الله في حواشيه.

وفيما جزم به في الوجيز نظر، لأنه صحح أن الاستيلاد لا يجب فيه يمين. انتهى. والوجه الثاني: لا يحلف.

قال الشيخ تقي الدين: المشهور أنه يحلف.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي يمينه وجهان)، يعني: هل يحلف أنه استبرا أم لا؟ هكذا قال الأصحاب.

وقال في الرعاية الكبرى: فإن أنكرت الاستبراء ففي نفيه أنه ليس منه وجهان.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وإن أقر بالوطء مرة ثم ولدت بعد أكثر مدة حمل فوجهان). انتهى.

أي: من حين وطئه، وأطلقهما في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: لا يلحقه إذا ولدت بعد أكثر مدة الحمل من وطئه، وهو الصواب، وصححه الناظم.

والوجه الثاني: يلحقه.

قال ابن نصر الله في حواشيه: أظهر الوجهين أنه يلحقه.

قلت: بل هو ضعيف.

(٤) (مسألة - ٣): قوله: (وإن استلحق ولداً ففي لحوق ما بعده بدون إقرار آخر وجهان: ونصومه تدل على أنه يلحقه لثبوت فراشه). انتهى.

أحدهما: لا يلحقه، صححه الناظم وابن نصر الله في حواشيه، وقدمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، فلا بد

من إقرار ثان منه على هذا القول.

والوجه الثاني: يلحقه، ونصومه تدل عليه، لثبوت فراشه، وهو الصواب.

وإن أقر بوطئها ثم باعها ولم تستبرأ فولدت لدون نصف سنة لحقه، والبيع باطل، وكذا لأكثر، إلا أن يدعيه المشتري، فقيل: يلحقه.

وقيل: يرى القافة، نقله صالح وحنبلي.

ونقل الفضل: هو له، قلت: في نفسه منه، قال: فالقافة (م ٤).^(١)

وإن ادعى كل منهما أنه للآخر، والمشتري مقر بالوطء، فقيل: للبائع وقيل: يرى القافة (م ٥).^(٢)

أو ادعى المشتري استبراء وتلدته من بعلوه ينصف سنة فيكون عبده إن لم يقر به، وإن باع بعد الاستبراء فولدته من الاستبراء لدون نصف سنة لحقه، لا بعددتها، ولو باع ولم يقر بوطء فإن ادعاه وصدقه المشتري فيها أو في التي قبلها لحقه.

وقيل: أو لم يصدقها إذا لم يدعيه المشتري، وكذا مع كونه عبداً له.

وقال شيخنا فيما إذا ادعى البائع أنه ما باع حتى استبرأ وحلف المشتري أنه ما وطئها، فقال: إن أثبت به بعد الاستبراء لأكثر من سنة أشهر فقيل: لا يقبل قوله ويلحقه النسب، قاله القاضي في تعليقه، وهو ظاهر كلام أحمد.

وقيل: ينتفي النسب، اختاره القاضي في المجرد وابن عقيل وأبو الخطاب وغيرهم، وهو مذهب (م ش) فعلى هذا هل يحتاج إلى اليمين على الاستبراء؟ فيه وجهان في مذهب مالك وأحمد، والاستيخلاف قول (ش)، والمشهور: لا يخلف (م ٦، ٧).^(٣)

ويلحقه الولد بوطء شبهة كعقد: نصه عليه وذكره شيخنا (ع) خلافاً لأبي بكر، وذكره ابن عقيل رواية، وفي كل نكاح فاسد فيه شبهة نقله الجماعة.

وقيل: لم يعتقد فساده، وفي كونه كصحيح أو كملك يمين وجهان.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أقر بوطئها ثم باعها ولم تستبرأ فولدت لدون نصف سنة لحقه، والبيع باطل، وكذا لأكثر، إلا أن يدعيه المشتري، فقيل: يلحقه، وقيل: يرى القافة، نقله صالح وحنبلي، ونقل الفضل: هو له، قلت: في نفسه منه؟ قال فالقافة). انتهى.

القول الأول: جزم به في المعنى، والشرح، وهو ظاهر ما قطع به في المقنع.

والقول الثاني: قطع به في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم.

قلت: وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن ادعى كل منهما أنه للآخر، والمشتري مقر بالوطء فقيل: للبائع، وقيل: يرى القافة). انتهى.

أحدهما: هو للبائع، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

والقول الثاني: يرى القافة، وهو الصحيح، وبه قطع في المعنى، ذكره قبيل قول الحرقي: وتجتنب الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب.

قلت: وهو الصواب.

(٣) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وقال شيخنا فيما إذا ادعى البائع أنه ما باع حتى استبرأ وحلف المشتري أنه ما وطئها، فقال: إن أتت به بعد الاستبراء لأكثر من سنة أشهر فقيل: لا يقبل قوله ويلحقه النسب، قاله القاضي في تعليقه، وهو ظاهر كلام أحمد، وقيل: ينتفي النسب، اختاره القاضي في المجرد وابن عقيل وأبو الخطاب وغيرهم).

فعلى هذا هل يحتاج إلى اليمين على الاستبراء؟ فيه وجهان في مذهب أحمد، والمشهور لا يلحق. انتهى كلام تقي الدين.

فأطلق الوجهين فيما إذا أتت به لأكثر من سنة أشهر إذا ادعى البائع الاستبراء وأدعى المشتري عدم الوطء.

والصواب انتفاء النسب عنه وجوب اليمين على أنه استبراء.

وقال ابن نصر الله عن القول بأنه لا يقبل قوله: لعله بناءً على أن الاستبراء لا يقطع الفراش، فهما مسألتان:

(مسألة - ٦): انتفاء النسب.

و(مسألة - ٧): وجوب اليمين على الاستبراء، وقد تقدّم قريباً مسألة وجوب اليمين في الاستبراء وعدمه، فليعاود.

وفي القنن: لَمْ يُلْحَقْ أَبُو بَكْرٍ فِي نِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ (م ٨) (١).
وَأَنْ أَنْكَرَ وَلَدًا بِيَدِ زَوْجَتِهِ أَوْ مُطَلَّقَتِهِ أَوْ سَرَّتِيهِ فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ.
وَعَنْهُ: نِثَانٌ بَوْلَادَتِهِ لِحَقَّةٍ.

وقيل: يُقْبَلُ قَوْلُهَا.

وقيل: قَوْلُ الزَّوْجَةِ، ثُمَّ هَلْ لَهُ نَفْيُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٩) (٢).

وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي الْمَغْنِيِّ عَنِ الْقَاضِي، يُصَدِّقُ فِيهِ لِنَقْضِ عِدَّتِهَا بِهِ، وَلَا أَثَرَ لِشَهْنَةِ مَعَ فِرَاشٍ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: تَبْعُضُ الْأَحْكَامِ لِقَوْلِهِ: «وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ»، وَعَلَيْهِ نَصُوصُ أَحْمَدَ، لِأَنَّهُ اخْتَجَّ بِهٍ عَلَى أَنَّ الزَّنا
يَحْرُمُ وَأَنَّ بَنَتَهُ مِنَ الزَّنا تَحْرُمُ، وَبِمَا يَرَوْنَ عَنْ عُمَرَ بْنِ وَجْهَيْنَ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْلَادُ الْمُعَاهِرِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِأَبَائِهِمْ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: أَمْرُهُ لِسَوْدَةَ بِالْاِخْتِجَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَأَى قُوَّةَ شَهْنِهِ مِنَ الزَّانِي فَامْرَأَتُهَا بِذَلِكَ، أَوْ قَصَدَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ
لِلزَّوْجِ حَجَبَ زَوْجَتِهِ عَنْ أَحْبَابِهَا، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِنْ اسْتَلْحَقَّ وَلَدَهُ مِنْ زَنَّا وَلَا فِرَاشَ لِحَقَّةٍ.

وَنَصَّ أَحْمَدُ فِيهَا: لَا يُلْحَقُ هُنَا، وَفِي الْإِنْتِصَارِ: فِي نِكَاحِ الزَّانِيَةِ يَسُوعُ الْاِخْتِهَادُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَذَكَرَ ابْنُ اللَّبَّانِ فِي
الْإِيْمَازِ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ وَعُرْوَةَ، وَالنَّخَعِيِّ وَإِسْحَاقَ، وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ اللَّبَّانِ.
وَفِي الْإِنْتِصَارِ: يُلْحَقُ بِحُكْمِ حَاكِمٍ، ذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ مِثْلَ ذَلِكَ وَمَنْ قَالَ: يُلْحَقُ قَالَ لَمْ يَخَالِفْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَذَلُّ مَعَ الْفِرَاشِ، لَكِنْ يَذَلُّ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٦٥) فِي بَابِ ادِّعَاءِ وَلَدِ الزَّنا: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ،
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ وَهُوَ اشْتَبَعَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
مُوسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ كُلَّ مُسْتَلْحَقٍ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادِّعَاءُهُ وَرَثَتُهُ
فَقَضَى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَّ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْهَا قَسَمٌ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَمَا أَذْرَكَ
مِنْ مِيرَاثٍ لَمْ يُقَسِّمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ، وَلَا يُلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أُمَةٍ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ
عَاهَرَ بِهَا فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ، وَلَا يَرِثُهُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُدْعَى لَهُ هُوَ ادِّعَاءُ فَهُوَ وَلَدُ زَيْنَةٍ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ أُمَةٍ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، زَادَ (٢٢٦٦): «وَهُوَ وَلَدُ زَنَّا لِأَهْلِ أُمِّهِ مَنْ
كَانُوا، حُرَّةٌ أَوْ أُمَةٌ، وَذَلِكَ فِيمَا اسْتَلْحَقَّ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، فَمَا أَقْتَسِمَ مِنْ مَالٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَقَدْ مَضَى».
عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ فِيهِ كَلَامٌ مَشْهُورٌ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ وَثَقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ:
صَدُوقٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَحَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: يُغْتَبَرُ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ: لَمْ يَكُنْ الْحَدِيثُ مِنْ صُنْعَتِهِ فَكَثُرَ الْمَنَاقِبُ فِي حَدِيثِهِ فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْاِخْتِجَاعِ بِهِ، كَذَا قَالَ.
وَالصُّوَابُ كَلَامُ الْأَيْمَةِ قَبْلَهُ، فَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ قَوْمٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَهُمْ إِسَاءَةٌ بَغَايَا تَلِدُ وَقَدْ زَنَّتْ

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويلحقه الولد بوطء شبهة كعقد، نص عليه، وفي كل نكاح فاسد فيه شبهة، نقله الجماعة، وقيل: لم
يعتقد فساد، وفي كونه كصحيح أو كملك بين وجهان، وفي القنن: لم يلحقه أبو بكر في نكاح بلا ولي، انتهى.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: وهل يلحق النكاح الفاسد بالصحيح أم يملك اليمين؟ على وجهين. انتهى.

قلت: الصواب أنه كالصحيح، فيعطى حكمه من ثبوت الفرائض به قبل الوطء وغيره.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن أنكر ولداً بيد زوجته أو مطلقتها أو سرته فشهدت امرأة وعنه نثان بولادته لحقه، وقيل: يقبل
قولها، وقيل: قول الزوجة، ثم هل له نفيه؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: له نفيه، وهذا ضعيف فيما يظهر.

والوجه الثاني: ليس له نفيه.

قلت: وهو الصواب.

فَيُدْعِي سَيِّدَهَا الْوَلَدَ، وَيُدْعِيهِ الرَّأْيَ، حَتَّى جَاءَ الْإِسْلَامَ، فَقَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَلَدِ لِلسَّيِّدِ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْفِرَاشِ، وَنَفَاهُ عَنْ الرَّأْيِ، وَقَوْلُهُ «قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلْحَقٍ» إِلَى قَوْلِهِ «وَلَيْسَ لَهُ بِمَا قَسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»، لِأَنَّهُ صَارَ ابْنُهُ حَيْثُ كَانَ، فَهُوَ تَجْدِيدُ حُكْمٍ بِنَسَبِهِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُ الْبُتُوَّةِ نَائِبًا، وَمَا أَذْرَكَ مِنْ مِيرَاثٍ لَمْ يَقْسَمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ مِنْهُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ قَبْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ فَيَسْتَحِقُّ مِنْهُ نَصِيبَهُ.

نَظَرْتُ هَذَا مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ قَسَمِهِ، فَثَبُوتُ النَّسَبِ هُنَا بِعَنْزِلَةِ الْإِسْلَامِ بِالنَّسَبِ إِلَى الْمِيرَاثِ، قَوْلُهُ «وَلَا يُلْحَقُ» إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرُهُ، يَبَيِّنُ أَنَّ التَّنَازُعَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ، فَالْصُّورَةُ الْأُولَى اسْتَلْحَقَهُ وَرَثَةُ أَبِيهِ الَّذِي كَانَ يُدْعَى لَهُ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ اسْتَلْحَقُوهُ وَأَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ كَانَ يُنْكَرُهُ، فَلَا يُلْحَقُهُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي لِلْوَرَثَةِ خَلْفَ عَنْهُ مُنْكَرُ لَهُ هَذَا إِذَا كَانَ مِنْ أُمِّهِ يَمْلِكُهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أُمِّهِ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ غَايَرَهَا بِهَا فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ وَلَا يَرِثُ. وَإِنْ ادَّعَاهُ الْوَاطِئُ وَهُوَ وَلَدُ زَيْنَةٍ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ مِنْ أُمِّهِ لَأَهْلِ أُمِّهِ مِنْ كَانُوا حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أُمِّهِ، وَأَمَّا مَا أَقْسِمَ مِنْ مَالٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَقَدْ مَضَى.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٢٢٦٤) قَبْلَهُ مِنْ حَدِيثِ سَلَمِ بْنِ أَبِي الدِّهَالِ حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ، مَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِعَصَبِيهِ، وَمَنْ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ فَلَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ».

قَالَ أَحْمَدُ فِي سَلَمٍ: ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ مَا أَصْلَحَ حَدِيثُهُ فَالظَّاهِرُ مِنْ خَالِهِ أَنَّ صَاحِبَهُ، وَمَنْ يَرَوِي عَنْهُ ثِقَّةٌ، لَا سِيَّمًا وَهُوَ يَرَوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤١٦)، وَلَفْظُهُ «فَقَدْ لَحِقَهُ بِعَصَبِيهِ»، وَالْمُسَاعَاةُ الزَّوْنُ، سُمِّيَ مُسَاعَاةً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَسْعَى لِصَاحِبِهِ فِي حُصُولِ غَرَضِهِ، فَأَبْطَلَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ وَعَقًّا عَمَّا كَانَ مِنْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْحَقُّ النَّسَبُ بِهِ. وَفِي زَهَابِ ابْنِ الْأَثِيرِ: وَعَقًّا عَمَّا كَانَ مِنْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِمَعْنَى الْحَقِّ بِهَا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٢٢٧٤) فِي (بَابِ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَّنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمُ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَلَانًا ابْنِي، غَايَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْغَايِرِ الْحَجَرُ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَتَبَعِيَّةُ النَّسَبِ لِلأَبِ (ع) مَا لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُ، كَابْنِ مَلَاغَةِ، فَوَلَدُ قُرْشِيِّ مِنْ غَيْرِ قُرْشِيَّةٍ قُرْشِيٌّ لَا عَكْسُهُ وَتَبَعِيَّةُ حُرَّةٍ وَرَقٍ لِلأُمِّ (ع) إِلَّا مِنْ عُذْرِ اللَّعْنِ أَوْ غُرُورٍ، وَظَاهِرُهُ وَلَدُ وَتَبَعٍ خَيْرُهُمَا دِينًا، وَقَالَ شَيْخُنَا. وَتَبَعٌ مَا أَكَلَ أَبْرَأَهُ أَوْ أَخَذَهُمَا، تَقَدَّمَ فِي نِكَاحِ الْأُمِّ لِلْعَنْبِ، وَالْغُرُورُ.

وَذَكَرَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ يُوجَدُ الْعَبْدُ مِنَ الْحُرَّةِ وَهُوَ وَلَدُ الْأُمِّ الْمُعْلَقِ عِفْطُهَا بِمَجِيئِهِ عَبْدًا، كَذَا قَالَ.

فَصْلٌ

مَنْ أَقْرَ بِطِفْلٍ أَوْ مَجْنُونٍ مَجْهُولِ نَسَبِهِ أَنَّهُ وَلَدُهُ وَأَمَكَّنَ لِحَقِّهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَيَرِثُهُ أَقَارِبُهُ وَيَرِثُهَا.

وَقِيلَ: لَا يُلْحَقُ بِأُمِّهِ. وَهُوَ: مُزَوَّجَةٌ وَعَنْهُ لَا يُلْحَقُ بِمَنْ لَهَا نَسَبٌ مَعْرُوفٌ، وَأَيُّهُمَا لِحَقُّهُ لَمْ يُلْحَقِ الْآخَرُ، وَلَا يُلْحَقُ بِعَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ رِقًا وَدِينًا بِلَا بَيِّنَةٍ، إِلَّا أَنْ يُعَيِّمَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ.

وَقِيلَ: وَكَذَا فِي حُرِّيَّتِهِ، وَإِنْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ قَدَّمَ ذُو الْبَيِّنَةِ ثُمَّ السَّابِقُ، وَإِلَّا فَقَدْ تَسَاوَيَا مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَفِي الْإِرْشَادِ وَجْهٌ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَى كَافِرٍ بِلَا بَيِّنَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ لَهُ يَدٌ غَيْرُ يَدِ التَّقَاطُعِ فَأَرَادَ غَيْرَهُ اسْتَلْحَقَهُ وَلَهُ بَيِّنَةٌ وَكَذَلِكَ الثَّانِي فِيهِ تَقْدِيمُهُ بِالْيَدِ اخْتِمَالًا، وَبَيِّنَةٌ الْخَارِجُ مُقَدَّمَةٌ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَتَقَدَّمَ امْرَأَةٌ هُوَ فِي يَدِهَا عَلَى امْرَأَةٍ ادَّعَتْهُ، وَيَحْتَمَلُ التَّسَاوِي.

فَإِنْ تَسَاوَيَا فِي بَيِّنَةٍ أَوْ عَدَمِهَا أَرَى الْقَافَّةَ مَعَهَا أَوْ مَعَ أَقَارِبِهَا إِنْ مَاتَا، كَأَخٍ وَأَخْتٍ وَعَمَةٍ وَخَالََةٍ وَأَوْلَادِهِمْ، وَلَا يَقْبَلُ إِفْرَازُهُ لِأَحَدِهِمَا مَعَ كِبَرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِلتَّهْمَةِ، قَالَهُ فِي الْوَاضِحِ، فَإِنَّ الْحَقَّقَةَ بِوَاجِبٍ.

وفي المحرر: أو توفقت فيه وتفتت عن الآخر لحق، وإن ألحقته بامراتين لم يلحق بل برجلين، فيرث كلا منهما إرث ولد كامل، وتزويجه إرث أب واحد.

ولهذا لو أوصي له قبلًا جميعًا ليحصل له، وإن خلف أحدهما فله إرث أب كامل، ونسبه ثابت من الميت، نص عليه، وليامي أبو به مع أم أم نصف سندس، ولها نصفه، وإن تفتت عنهما أو اشكل أو عومت أو اختلفت قافان ضاع نسبه، نص عليه في الأولى.

وقيل: يلحق بهما، ونقل ابن هاني يخير، ولم يذكر قافة، وأما أنه يترك حتى يبلغ فيتسبب إلى من شاء منهما، اختاره ابن حامد، ثم إن ألحقته بغيره بطل انتسابه، وذكر ابن عقيل وغيره الوجه الثاني أن يعيل بطبيعته إليه، لأن الفرع يعيل إلى أصله فيشترط أن لا يتقدمه إحصان، لأنه يغطي كتنطية الطيب ربح النجاسة، فلو قتلاه قبل أن يلحق بواحد منهما فلا قود ولو رجعا بعد قومه، وإن رجعا أحدهما اتفق عنه وهو شريك أب، بخلاف التي بعدها، لبقاء فراشه مع إنكاره، وكذا إن وطئت امرأة بشبهة أو اشتراك في طهر واحد، واختار أبو الخطاب إن ادعاه الزوج لنفسه لحقه، وفي الانتصار رواية مثله ورواية كالأول.

ونقل أبو الحارث فيمن غصب امرأة رجل فولدت عنده ثم رجعت إلى زوجها كيف يكون الولد للفراش؟ مثل هذا إنما يكون له إذا ادعاه، وهذا لا يدعيه فلا يلزمه.

وقيل: إن عديم القافة، فهو لرب الفراش.

وقال من لم ير القافة: لو عمل بها يعمل في: ليس الولد ممي بل من زنا في نسبه وحده.

فاجاب في الانتصار: إذا شك في الولد نقل عبد الله ومحمد بن موسى: يرى القافة، فإن ألحقته به لحق، وإن ألحقته بالزاني لم يلحق به ولا بزنا ولا حده، وإن سلمنا على ما رواه الأثرم فالقافة ليست حلة موجبة، بل حجة مرجحة لشبهة الفراش.

فإن أنكره الزوج ولحقه بقافة أو انتساب ففي نفيه بلعان روايتان (م ١٠).

ومن ادعاه اثنان فقتله أحدهما قبل إلحاق قافة فلا قود، فلو ألحقته بغيره وجهان (م ١١).

والثلاثة فكثر كائنين في الدعوى، والافتراش.

نص عليه في ثلاثة.

وأما في أكثر، ولم يلحقه ابن حامد بهم، ويكون كدعوى اثنين ولا قافة، وعنه يلحق بثلاثة، اختاره القاضي وغيره وذكروا أن فيما زاد روايتين.

وتعتبر عدالة القايض وذكرته وكثرة إصابته.

وقيل: وخبرته، وذكره في الترغيب عن أصحابنا.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (فإن أنكره الزوج ولحقه بقافة أو انتساب ففي نفيه بلعان روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة.

إحداهما: لا يملك نفيه باللعان، وهو الصحيح، قاله في المغني، والشرح، وهو الصواب.

والرواية الثانية: يملك ذلك، صححه ابن نصر الله في حواشيه، وهذا ضعيف.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن ادعاه اثنان فقتله أحدهما قبل إلحاق قافة فلا قود، فلو ألحقته بغيره فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا قود.

قلت: وهو الصواب، لوجود شبهة ما، وقول القافة ليس مقطوعاً به.

ثم وجدت ابن نصر الله قال في حواشيه: هذا أظهر الوجهين. انتهى.

والوجه الثاني: يقاد به.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

وَجَزَمَ بِأَنَّهُ تُعْتَبَرُ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ، وَيَكْفِي وَاحِدٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: ائْتَان.

فَيُعْتَبَرُ مِنْهُمَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْاِتِّصَارِ قَالَ: كَالْمَقُولَيْنِ، وَلَا يَبْطُلُ قَوْلُهَا بِقَوْلٍ أُخَرَى وَلَا بِالْخَاقِيَا غَيْرَةٍ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصِرَ الْقَائِفُ عَلَى الصُّورَةِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ الشُّبُهَةُ فِي الشَّمَائِلِ، وَالْحَرَكَاتِ، كَقَوْلِ قَائِلِهِمْ:

يَعْرِفُهُ مَنْ قَافَ أَوْ تَقَوَّافَا
بِالْقَدَمَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالْفَقَا

وَطَرَفَ عَيْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

وَلِإِنْ عَارَضَ قَوْلَ اثْنَيْنِ قَوْلَ ثَلَاثَةٍ فَاتَّكَرَّ أَوْ تَعَارَضَ اثْنَانِ سَقَطَ الْكُلُّ، وَإِنْ اتَّفَقَ اثْنَانِ وَخَالَفَا ثَالِثًا أَحْجَذَ بِهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ: يَنْطَارَانِ وَطَبِيبَانِ فِي عَيْبٍ، فَلَوْ رَجَعَا، فَلِإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا لِحَقِّ بِالْأُخَرِ وَتَفَقُّعِ الْمَوْلُودِ عَلَى الْوَاطِئِينَ، فَلِذَا أَلْحَقَ بِأَحَدِهِمَا رَجَعَ الْآخَرُ بِتَفَقُّعِهِ وَيَعْمَلُ بِقَافَةٍ فِي ثُبُوتِ غَيْرِ بَنُوهُ، كَأَخَوَةٍ وَعَمُومَةٍ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: لَا؛ كَلِإِخْبَارِ رَاجِعٍ بِشُبُهَةٍ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْوَلَدِ، وَالْفَصِيلِ لِأَنَّا وَقَفْنَا عَلَى مَوْرِدِ الشَّرْعِ، وَلِتَأْكُذِبَ النَّسَبُ، لِثُبُوتِهِ مَعَ السُّكُوتِ.
وَنَقَلَ صَالِحٌ وَخَبَّلٌ: أَرَى الْفُرْعَةَ، وَالْحَكَمَ بِهَا يُرَوَّى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَفْرَعَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، فَذَكَرَ مِنْهَا إِفْرَاعَ عَلِيٍّ فِي الْوَلَدِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ وَقَعُوا عَلَى الْأُمَةِ فِي طَهَرٍ وَاحِدٍ.

وَلَمْ يَزِدْ فِي هَذَا فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، لِاضْطِرَابِهِ، وَلِأَنَّ الْقَافَةَ قَوْلُ عَمْرٍ وَعَلِيٍّ، وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ فِي الْقَافَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُرَّ بِقَوْلِ الْمُدْلِجِي وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَقْدَامِ زَيْدٍ، وَأَسَامَةَ: إِنَّ هَلَاكَ أَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَبِخَيْرٍ عَائِشَةَ: «رَأَى شُبُهَةً بَيْنَا بَعْثَةً».

قَالَ: وَتَلَفَّنِي أَنَّ قُرَشِيًّا وَلَدَ لَهُ ابْنٌ أَسْوَدُ، فَغَمَّهُ ذَلِكَ، فَسَأَلَ بَعْضَ الْقَافَةِ فَقَالُوا: الْإِبْنُ ابْنُكَ، فَسَأَلَ الْقُرَشِيَّ أُمَّهُ عَنْ أَمْرِ، فَقَالَتْ: لَسْتُ ابْنُ فُلَانٍ، أَبُوكَ فُلَانُ الْأَسْوَدُ.

وَتَلَفَّنِي أَنَّ السَّارِقَ يَسْرِقُ بِمَكَّةَ فَيَدْخُلُ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي يَسْرِقُ مِنْهُ فَيَرَى قَدَمًا ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْإِبْطَحِ فَيَقُومُ عَلَيْهِ فَيَمُرُّ بِهِ فَيَعْرِفُهُ.

وَفِي كِتَابِ الْمُدَى: الْفُرْعَةُ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ فَقْدَانِ مَرْجِعِ سِوَاهَا مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ إِفْرَارٍ أَوْ قَافَةٍ، قَالَ: وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ تَعْيِينُ الْمُسْتَحَقِّ فِي هَلَاكِ الْحَالِ بِالْفُرْعَةِ، لِأَنَّهَُا غَايَةُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْ تَرْجِيحِ الدُّعْوَى، وَلَهَا دُخُولٌ فِي دَعْوَى الْأَمْلَاكِ الَّتِي لَا تُبْتِغَى بِقَرِينَةٍ وَلَا أَمَارَةٍ، فَدُخُولُهَا فِي النَّسَبِ الَّذِي يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ الشُّبُهَةِ الْحَقِيقِيِّ الْمُسْتَنِدِّ إِلَى قَوْلِ الْقَائِفِ أَوَّلَى.

وَمَنْ لَهُ عَيْدٌ، لَهُ ابْنٌ، وَلِلْإِبْنِ ابْنَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: وَلَدِي، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْعَيْدُ الْأَكْبَرُ مَعْرُوفَ النَّسَبِ وَادَّعَى أَنَّهُ الْمَقْرُبُ بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَ وَيُعْتَقَلُوا، وَيَثْبُتَ نَسَبُهُمْ مِنْهُ بِصِحَّةِ إِفْرَارِهِ بِهِ فَقَطْ، لِأَنَّ شَرْطَهُ جِهَالَةَ النَّسَبِ، فَيَصْرَفُ إِفْرَارُهُ إِلَى مَنْ يَصِيحُ، وَإِنْ كَانَ نَسَبُهُ مَعْرُوفًا تَسَاوَوْا، وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْمَقْرُبِ بِهِ، بَلْ حُرِّتُهُ، لِأَنَّهُ فِي هَيْمَنِ إِفْرَارِهِ، فَيَقْرَعُ.

ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي فِتَاوَيْهِ.

كتاب العدد

يَلْزَمُ مَنْ فَارَقَتْ زَوْجًا بِمَوْتٍ وَكَذَا فِي الْحَيَاةِ وَهِيَ يَمْنُ قَوَاطُ وَتَوَلَّدَ لِحَبْلِهِ بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ خُلُوءٍ مُطَارَعَةٍ عَالِمًا بِهَا وَلَوْ
مَعَ مَانِعٍ، كَأَحْزَامٍ وَجَبَ وَرَقَّ، وَيَتَخَرَّجُ فِي عِدَّةِ كَصَدَاقٍ، وَاخْتَارَ فِي عِدَّةِ الْأَدْلَةِ: لَا عِدَّةَ بِخُلُوءٍ.
وَفِي تَحْمِيلِهَا مَاءَ رَجُلٍ وَقَبْلَةً وَلَمَسٍ وَجْهَانِ (م ١، ٢)^(١)، وَالنِّكَاحُ الْقَاسِدُ كَصَحِيحٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا عِدَّةَ فِيهِ إِلَّا بِوَطْءٍ مُطْلَقًا، كَبَاطِلٍ
وَالْمَعْتَدَاتُ سِتٌّ:

الْحَامِلُ، فَتَعْتَدُ مِنْ مَوْتٍ وَغَيْرِهِ بِمَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌ وَلَدٌ.
وَعَنْهُ: غَيْرُ مُضْغَةٍ، احْتِنَاطًا بِوَضْعِهِ كُلِّهِ، لِيَقَاءَ تَبَيُّنُهُ لِلأَمِّ فِي الْأَحْكَامِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَغُسْلُهَا مِنْ نَفَاسِهَا إِنْ أُعْتَبِرَ غُسْلُهَا مِنْ حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ.
وَعَنْهُ: أَوْ الْوَلَدُ الْأَوَّلُ، وَذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَاحْتَجَّ الْقَاضِي بِأَنَّ أَوَّلَ النَّفَاسِ مِنْ الْأَوَّلِ وَآخِرُهُ مِنْهُ بِأَنَّ أَحْكَامَ
الْوِلَادَةِ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِ الْوَلَدَيْنِ؛ لِأَنَّ انْقِطَاعَ الرَّجْعَةِ وَانْقِضَاءَ الْعِدَّةِ يَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا لَا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَذَلِكَ مُدَّةُ النَّفَاسِ،
كَذَا قَالَ.

وَتَبَعَةُ الْأَرْجِي، وَلَا تَنْقُضِي بِمَا لَا يُلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: مِنْ غَيْرِ طِفْلٍ، لِلْحُقُوقِ بِاسْتِلْحَاقِهِ.
وَفِي الْمُتَخَبُّ: إِنْ أَتَتْ بِهِ بَائِنٌ لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، كَمَلَاعِنَةٍ.
وَأَقْلُ مُدَّةٍ حَمَلٍ نِصْفُ سَنَةٍ، وَغَايِبُهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَأَكْثَرُهَا أَرْبَعُ سِنِينَ.

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وفي تحملها ماء رجل وقبلة ولمس وجهان). انتهى.

ذكر مسائلتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا تحملت ماء رجل فهل تجب العدة بذلك أم لا؟

أطلق الخلاف فيه.

وأطلقه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي، وغيرهم.

أحدهما: لا تجب.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقطع به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وصححه ابن نصر الله في حواشيه.

والوجه الثاني: تجب العدة بذلك، وبه قطع القاضي في المجرد.

وقال في الرعاية الكبرى في غير هذا الباب: إذا استدخلت مني زوج أو أجنبي بشهوة ثبت النسب، والعدة. انتهى.

وقال فيها هنا بعد أن أطلق الوجهين: قلت: إن كان ماء زوجها اعتدت، وإلا فلا، وتقدم نظيرتها في الصداق فيما يقرره.

(المسألة الثانية - ٢): لو قبلها أو لمسها فهل تجب عليها العدة بذلك أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والنظم، والرعاية

الصغرى، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم.

أحدهما: لا تجب.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس.

وصححه ابن نصر الله في حواشيه، وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى، فإنه قال: فإن تحملت ماء الرجل، وقيل: أو قبلها أو

لمسها بلا خلوة، فوجهان. انتهى.

والوجه الثاني: تجب العدة بذلك.

وَعَنْهُ: سَتَانِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَأَقْلُ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الْوَلَدُ أَحَدٌ وَتَمَانُونَ يَوْمًا.
الثَّانِيَةُ: الْمُتَوَفَّى زَوْجُهَا عَنْهَا بِلَا حَمْلٍ فَتَعْتَدُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ لَيَالٍ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ.
وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَكَذَا نَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.
الْيَوْمَ مُقَدَّمٌ قَبْلَ اللَّيْلَةِ، لَا يُجْزِفُهَا إِلَّا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَالْأَمَةُ يَنْصِفُهَا، وَمَنْ يَنْصِفُهَا حُرٌّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَتَمَانِيَةِ أَيَّامٍ.

وَإِنْ مَاتَ زَوْجٌ رَجْعِيَّةٌ فِي عِدَّةٍ طَلَقٍ سَقَطَتْ وَابْتَدَأَتْ عِدَّةُ وَفَاةٍ مِنْ مَوْتِهِ.
وَعَنْهُ: أَطْوَلُهُمَا، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ عِدَّةٍ بَابِنٍ فَلَا عِدَّةَ.
وَعَنْهُ: تَعْتَدُ لَوْفَاةٍ إِنْ وَرِثَتْ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ مَاتَ فِي عِدَّةٍ بَابِنٍ فَعَنْهُ: تَعْتَدُ لِطَلَاقٍ، كَأَلْتِي لَا تَرِثُ.
وَعَنْهُ: لَوْفَاةٍ.
وَعَنْهُ: أَطْوَلُهُمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ (م ٣) (١).

وَإِنْ ارْتَابَتْ مُتَوَفَّى عَنْهَا بِأَمَارَةٍ حَمْلٍ، كَحَرَكَةٍ أَوْ انْتِفَاحٍ بَطْنٍ أَوْ رَفْعٍ خَيْضٍ، فَهِيَ فِي عِدَّةٍ حَتَّى تَزُولَ الرَّيَّةُ، وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ زَوَالِهَا بَعْدَ شَهْرِ الْعِدَّةِ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ ظَهَرَتْ بَعْدَ الشَّهْرِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَقِيلَ: قَبْلَ الدُّخُولِ فَوَجْهَانِ (م ٤) (٢)، لَكِنْ إِنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ لِدَوْنِ يَنْصَفِ سَنَةٍ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ.
فَصَلِّ

الثَّالِثَةُ: ذَاتُ الْأَفْرَاءِ الْمَفَارِقَةُ فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ بَطْلَقَةً ثَالِثَةً (ع)، فَتَعْتَدُ حُرَّةٌ أَوْ بَعْضُهَا بِثَلَاثَةِ أَفْرَاءٍ، وَغَيْرُهُمَا بِقَرَّائِنٍ، وَهِيَ الْخَيْضُ، وَلَيْسَ الطَّهْرُ عِدَّةً وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَلَا تَعْتَدُ بِخَيْضَةٍ طَلَّقَهَا فِيهَا، وَلِيَّ امْتِنَاعِ الرَّجْعَةِ وَحَلِّهَا لِزَوْجٍ قَبْلَ غَسْلِهَا مِنْ الثَّالِثَةِ رَوَايَتَانِ (م ٥) (٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن مات في عِدَّةٍ بَابِنٍ فعنه: تعتدُ لطلاق كَأَلْتِي لا تَرِثُ، وعنه: لوفاة، وعنه: أطولهما، وهو المذهب). انتهى.
ما قاله المصنف أنه المذهب هو كما قال، والقول بأنها تعتدُ للوفاة لا غير قدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والنَّظْمِ، والْحَاوِي الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِمْ، وهو أقوى من القول بأنها تعتدُ للطَّلَاقِ لا غير.

(٢) (مسألة - ٤): قوله في المرتبة: (وإن ظهرت -يعني: الرِّية- بعد الشهر قبل العقد، وقيل: قبل الدُّخُولِ، فوجهان). انتهى.
وأطلقهما في الفصول، والمغني، والشرح، والرُّعَايَتَيْنِ، والمستوعب وغيرهم.
أحدهما: لا يصحُّ نِكَاحُهَا، وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز وغيرهما، وقدَّمه في المحرَّرِ، وشرح ابن رزين، والْحَاوِي الصَّغِيرِ.
والوجه الثاني: يصحُّ، لأنَّا حكمنا بانقضاء العِدَّةِ وحلِّ النِّكَاحِ وسقوط الثَّفَقَةِ، والسُّكْنَى قبل الثُّكْلِ، فلا يزول ذلك بالشُّكِّ الطَّارِئِ.
(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وفي امتناع الرجعة وحلها لزواج قبل غسلها من الثالثة روايتان). انتهى.
ذكر مسألتين حكمهما واحد.

وأطلقهما في المذهب، والمغني، والكافي في الرُّجْعَةِ، والمقنع، والمحرَّرِ، والنَّظْمِ، والْحَاوِي، والرُّعَايَةِ في باب العدد.
إحداهما: له رجعتها ولا تحلُّ للأزواج حتى تفتسل، وهو الصَّحِيحُ، نصُّ عليه في رواية حنبلٍ، وعليه أكثر الأصحاب.
قال الزُّرْكَشِيُّ: هي انصُفُهَا عن أحمد، واختيار أصحابه الحَرَقِيِّ، والقَاضِي، والشَّرِيفِ، والشَّيْزَاوِيِّ وغيرهم.
قال في الهداية، والمذهب: قال أصحابنا: للزَّوْجِ الأوَّلِ اِرْتِجَاعُهَا.
قال الشيخ الموقِّقُ والشارح: قال به كثيرٌ من أصحابنا، وجزم به في الوجيز وغيره، ويأتي لفظه، وصحَّحه في الخلاصة وغيره، وقدَّمه في المستوعب، والرُّعَايَتَيْنِ في باب الرُّجْعَةِ.

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: ليس له رجعتها وتحلُّ للأزواج.
اختاره أبو الخطَّابِ وابن عبدوس في تذكرته، قال في الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى: وهو أولى، قال في مسبوكة المذهب: وهو الصَّحِيحُ.
قلت: وهو الصَّوَابُ، وقدَّمه في الكافي في أنَّ العِدَّةَ تنقضي بانقطاع الدَّمِ قبل الغسل.
وقال في التَّصْحِيحِ: له رجعتها ما لم يمضَ عليها وقت صلاة، وهو الصَّحِيحُ، وقال في الوجيز: لا تحلُّ حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة. انتهى.

وظاهر ذلك: ولو قرطت في الغسل مئتين، حتى قال به شريك القاضي عشرين سنة، وذكره في الهندي إحدى الروايات عن أحمد.

وعنه: بمضي وقت صلاة، وتقطع بقية الأحكام بانقطاع الدم، وجعلها ابن عقيل على الخلاف.
وعنه: الأقراء: الأطهار، فتعذر بالطهر المطلق فيه قرءاً، ثم إذا طعنت في الثالثة أو الأمة في الثانية حلت.
وقيل: بيوم وليلة، وليس من العدة في الأصح.

ومنى أدعت فراغها بولادة أو أقراء وأمكن قبل، إلا أن تدعيه بالحيض في شهر، فيقبل بيئته، كخلاف عادة منتظمة، في الأصح.
وعنه: مطلقاً.

اختاره الحرق وأبو الفرج، ثلاثة وثلاثين يوماً، ذكره في الواضح، والطريق الأقرب وغيرهما.
ونقل أبو داود: البيئته لها بانقضائها في شهر أن تشهد أنها ركبت تصلي وتصوم، فأما غير ذلك فلا، يريد: طلوع إلى فرج.

ويقبل قوله في عدم سبق الطلاق وقت الحيض أو الولادة أو الأشهر.
وأقل ما تنقضي العدة به بالأقراء، على المذهب، وإن قيل أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً تسعة وعشرون يوماً ولحظة، والأمة خمسة عشر ولحظة.

وإن قيل: أقله خمسة عشر، فثلاثة وثلاثون يوماً ولحظة، ولأمة سبعة عشر ولحظة.
وإن قيل: الأقراء الأطهار وأقله ثلاثة عشر فثمانية وعشرون ولحظتان، والأمة أربعة عشر ولحظتان، وإن قيل أقله خمسة عشر فاثنتان وثلاثون ولحظتان، ولأمة ستة عشر ولحظتان، ولا تحسب مدة يقاس لمطلقة بعد الوضع.
الرابعة: مفارقة في الحياء لم تحض لإياس أو صغر، فتعذر بثلاثة أشهر من وقتها.
قال ابن حامد: أول ليل أو نهار، والأمة بشهرين، نقله واختاره الأكثر، وعنه بثلاثة.
وعنه: ينصفها.

وعنه: بشهر، وفيه نظر، والمعتق بعرضها بحسابه، وقدم في الترغيب كحرق، على الروايات وعنه: عدة مختلعة.
حيضة^(١)، واختاره شيخنا في بقية الفسوخ، وأومأ إليه في رواية صالح.
وإن حاضت صغيرة في عدتها ابتدأت عدة الأقراء.
فإن قيل: هي الأطهار ففي عدتها ما قبل الحيض طهرًا وجهان (م ٦) (٢).

(١) تنبيه: قوله في الرابعة: (وعنه عدة مختلعة حيضة). انتهى.
الذي يظهر أن هذا المكان ليس بموضع ذكرها، لأنه عقده لمن لم تحض، وإنما موضع ذكرها في الثالثة، وهي ذوات الأقراء، فنذكر الرواية بعد قوله فتعذر حرة أو بعضها بثلاثة أقراء وعنه عدة مختلعة، إلى آخره، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ١) : قوله: (وإن حاضت صغيرة في عدتها ابتدأت عدة الأقراء، فإن قيل: هي الأطهار ففي عدتها ما قبل الحيض طهرًا وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والبلغة، والمحرق، والشرح، وشرح ابن منجاء، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم.
أحدهما: لا يحتسب قرءاً، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز.

قال في المنور: وإن حاضت الصغيرة ابتدأت قال ابن عبدوس في تذكرته: وتبدأ حائض في العدة بالأقراء. انتهى.

وليس في كلام هؤلاء دليل على أنه لا يحتسب به قرءاً، لأن عندهم القرء الحيض.

قال في إدراك الغاية: والطهر غير معتبر في وجوه. انتهى.

والوجه الثاني: يحتسب به قرءاً، صححه في التصحيح، وقدمه ابن رزين، وهو ظاهر ما قدمه في إدراك الغاية، على ما تقدم من لفظه.

وإن أيسر في عدو الأقران ابتدأت عدو آيسة، وإن عتقت أمة معتدة أمنت عدو أمة، إلا الرجعية فتيم عدو حر، نص عليهما.

فصل

الخامس^(١): من ارتفع حيضها ولم تعلم سببه، فتعتد للحمل غالب مدته، وقيل أكثرها، ثم تعتد كآيسة، كذا في المحرر وغيره، واختار الحرقفي، والشيخ هنا، لظهور براءتها من الحمل بغالب مدته، وفي انتقاض العدة بعود الحيض بعدها قبل التزوج وجهان (م ٧)^(٢).

وعدة بالغة لم تر حيضاً ولا نفاساً كآيسة.

وعنه: كمن ارتفع حيضها، اختار القاضي وأصحابه، وكذا مستحاضة ناسية لو قتها، ومن لها عادة أو تميز عيلت بهما، وإن عيلت لها حيضة في كل مدة كشهرا اعتدت بتكرارها ثلاثاً نص عليه.

وفي عند الأدلة: المستحاضة الناسية لو قتها حيضها تعتد بسنة أشهر، وإن عيلت ما رفعه كمرض ورضاع قعدت معتدة حتى تعتد بحيض أو تصير آيسة فتعتد مثلها.

وعنه: تنتظر زواله، ثم إن حاضت اعتدت به، وإلا بسنة، ذكره محمد بن نصر المروزي عن مالك ومن تابعه، ومنهم أحمد وإسحاق وأبو عبيد، وهو ظاهر عيون المسائل، والكافي^(٣).

ونقل ابن هانئ: تعتد سنة.

ونقل حنبل: إن كانت لا تحيض أو ارتفع حيضها أو صغيرة فعدتها ثلاثة أشهر.

ونقل أبو الحارث في أمة ارتفع حيضها لعارض: تستبرأ بتسعة أشهر للحمل، وشهر للحيض.

واختار شيخنا: إن عيلت عدم عودها كآيسة، وإلا سنة.

السادسة: امرأة المفقود تتربص ما تقدم في ميراثه ثم تعتد للوفاة، وفي اختيار حكم بضرب المدّة، والعدة واختيار

(١) تنبيه: قوله: (الخامس) حقه أن يقول الخامسة، كأخواتها.

فإنه قال أولاً: (والمعتدات ست)، ثم قال: الثانية، الثالثة، الرابعة، فيقدر ما يصححه فيقال: الضرب الخامس من المعتدات.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (من ارتفع حيضها ولم تعلم سببه فتعتد للحمل غالب مدته، وقيل: أكثرها ثم تعتد كآيسة، كذا في المحرر وغيره، واختار الحرقفي، والشيخ هنا، لظهور براءتها من الحمل بغالب مدته، وفي انتقاض العدة بعود الحيض بعدها قبل التزوج وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح، والرحماتين.

أحدهما: لا تتنقض عدتها بعود الحيض بعد انقضاء العدة، وهو الصحيح، قال الزركشي: أصح الوجهين أنها لا تتنقل إلى الحيض، للحكم بانقضاء العدة، وقدمه في المحرر، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين وغيرهم.

والوجه الثاني: تنتقل فتعتد بالحيض، جزم به في المستوعب، والمنور وتذكره ابن عديم وغيرهم.

تنبيهان: الأول: ليس بين كلامه في المحرر وغيره وبين كلام الحرقفي، والشيخ منافاة، إلا أن صاحب المحرر ذكر قولاً بأنها تعتد للحمل أكثر مدته.

وليس هذا الاحتمال لصاحب المحرر.

بل ذكره أبو الخطّاب في الهداية، والشيخ في المقنع، وغيرهما، وهو ضعيف، فكان الأولى التصدير بصاحب الهداية.

(٣) الثاني: قوله: وإن علمت ما رفعه كمرض ورضاع قعدت معتدة حتى تحيض أو تصير آيسة، فتعتد مثلها، وعنه تنتظر زواله،

ثم إن حاضت اعتدت به، وإلا بسنة، وهو ظاهر عيون المسائل، والكافي. انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه: ليس هذا في عيون المسائل ولا في الكافي لا ظاهراً ولا نصاً.

ثم قال في الكافي: وإن لم تزل في عدو حتى يعود الحيض فتعتد به، لأنها من ذوات القروء، والعارض الذي منع الدم يزول، فانتظر زواله، إلا أن تصير آيسة فتعتد ثلاثة أشهر، ولم يذكر أنها تعتد سنة أصلاً. انتهى.

طلاق الولي بعدها ثم تعتد بالأقراء إن طلق رواتان (م ٨، ٩)^(١).
 قال ابن عقيل: لا يُعتبر فسخ النكاح الأول، على الأصح، كضرب المدة، وكذا قال شيخنا إن على الأصح لا يُعتبر الحاكم، فلو مضت المدة، والعدة تزوجت بلا حكم، وإذا فرق وفي المستوعب وغيره: أو فرغت المدة نفذ الحكم ظاهراً، فيصح طلاق المفقود، لبقاء نكاحه.
 وعنه: وباطناً، فلا يصح، ويتوجه عليهما الإرث، فإن تزوجت ثم قدم قبل وطء الثاني فهي له.
 وعنه: يُخير، وبعده له أخذها زوجة بعقد الأول.
 والمنصوص: وإن لم يطلّق الثاني، وطءاً بعد عديته، وله تركها معه.
 وقال الشيخ: بعقد ثانٍ، فإن تركها ففي أخذه ما مهرها هو أو الثاني، وفي رجوع الثاني عليها به رواتان (١٠)،^(١١).

(١) (مسألة - ٨ - ٩): قوله في امرأة المفقود: (تترئص ما تقدم في ميراثه ثم تعتد للوفاة، وفي اعتبار حكم بضرب المدة والعدة، واعتبار طلاق الولي بعدها ثم تعتد بالأقراء إن طلق رواتان). انتهى.
 ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٨): هل يفترق إلى رفع الأمر إلى الحاكم ليحكم بضرب المدة وعدة الوفاة أم لا؟
 أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منبج، والرعاية الكبرى، والنظم وغيرهم.
 إحداهما: يفترق إلى ذلك، فيكون ابتداء المدة من حين ضربها الحاكم، كمدة العنة، جزم به في الرجز.
 وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين، والرؤية الثانية: لا يفترق إلى ذلك، بل ابتداء المدة من ابتداء الغيبة، فلو مضت المدة، والعدة حلت للأزواج.
 قال الشيخ تقي الدين: لا يفترق لحاكم، على الأصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في الرعاية الكبرى، وهو الصواب، وقال في الرعاية الكبرى: وعلى الأولى هل أول المدة منذ ضربها الحاكم أو منذ انقطع خبره؟ على وجهين، وقيل: هل أول المدة منذ غاب أو منذ ضربها الحاكم؟ على رواتين. انتهى.

(المسألة الثانية - ٩): هل يعتبر في ذلك طلاق الولي بعد انقضاء العدة أم لا؟
 أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، والمغني، والشرح.
 إحداهما: لا يعتبر ذلك، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.
 قال الشيخ الموفق، والشارح: هو القياس.
 وقال ابن رزين: وهو أقيس، وقدمه في الرعاية الكبرى، وصححه في النظم.
 قال ابن عقيل: لا يعتبر فسخ النكاح الأول، على الأصح، كضرب المدة. انتهى.
 قلت: وهو الصواب.

والرؤية الثانية: يعتبر طلاق وليه بعد اعتدادها للوفاة، ثم تعتد بعد طلاق الولي بثلاثة قروء، قدمه ابن رزين في شرحه.
 قلت: وهو ضعيف جداً، قال ابن نصر الله: فيلزمها عدتان، ولا نظير له. انتهى.
 (٢) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (فإن تركها ففي أخذه ما مهرها هو أو الثاني وفي رجوع الثاني عليها به رواتان). انتهى.
 ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١٠): إذا تركها الأول للثاني فهل يأخذ ما مهرها هو أو ما مهرها الثاني؟
 أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
 إحداهما: يأخذ قدر صداقها الذي أعطاه هو، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وابن نصر الله في حواشيه.
 قال في القاعدة الرابعة والخمسين بعد الملة: هذا أصح الروايتين.
 وجزم به في الوجيز ومتخب الأدمي ومنوره ونظم المفردات وغيرهم، واختاره أبو بكر وغيره، وقدمه في الخلاصة، والكافي، =

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْقِيَاسُ لَا يَأْخُذُ.
وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الْقِيَاسُ أَنَّهَا لِلأَوَّلِ بِلَا خِيَارٍ، إِلَّا أَنْ تَقَعَ الْفُرْقَةُ بَاطِنًا فَلِلثَّانِي، وَتَقَلَّ أَبُو طَالِبٍ: لَا خِيَارَ لِلأَوَّلِ مَعَ مَوْتِهَا، وَأَنَّ الْأَمَّةَ كَبَصْفِ حُرٍّ، كَالْعِدْوَةِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ زَوْجَةُ الثَّانِي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَتَرْتُهُ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَهَلْ تَرِثُ الأَوَّلُ؟
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: تَرْتُهُ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ^(١).
وَأَنْ مَتَى ظَهَرَ الأَوَّلُ فَالْفُرْقَةُ وَنِكَاحُ الثَّانِي مُوقُوفٌ، فَإِنْ أَخَذَهَا بَطْلَ نِكَاحِ الثَّانِي حَيْثُ بَيَّنَّ نِكَاحُ الثَّانِي، وَجَحَلَ فِي الرُّوَضَةِ التَّخْيِيرَ الْمَذْكُورَ إِلَيْهَا وَأَنَّهَا أَيُّهَا اخْتَارَتْهُ رَدَّتْ عَلَى الْآخِرِ مَا أَخَذَتْ مِنْهُ: وَتَنْقَطِعُ النِّفَقَةُ بِتَقْرِيبِهِ أَوْ تَرْوِيحِهَا.
وَقِيلَ: وَبِالْعِدْوَةِ وَإِنْ بَانَ مَوْتُهُ وَقَتَّ الْفُرْقَةُ وَلَمْ يَجْزِ التَّزْوِيجُ فَمَيَّ صَحِيحُهُ وَجْهَانِ (م ١٢)^(٢).
وَمَتَى قِيلَ: لَا تَتَزَوَّجُ فَتَزَوَّجْتَ وَأَنْفَقَ لَمْ يَرْجِعْ، فَإِنْ أَجْبَرَهُ عَلَيْهَا حَاكِمٌ احْتَمَلَ رُجُوعَهُ، لِعَدَمِ وَجُوبِهَا، وَاحْتِمَلَ لَا، لِأَنَّ الْحَكَمَ لَا يُنْقَضُ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا (م ١٣)^(٣).

= وشرح ابن رزین وغیرهم.

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَأْخُذُ صَدَاقُهَا الَّذِي أَعْطَاهَا الثَّانِي.

(المسألة الثانية - ١١): إِذَا أَخَذَ مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي الْمَهْرَ سِوَا مَا كَانَ قَدْ أَخَذَ مِنَ الْمَهْرِ الأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي فَهَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَمْ لَا؟ أَطْلُقُ الْخِلَافَ، وَأَطْلُقُهُ فِي الْمَدَايِ، وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْحَرِّ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَالْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.
إِحْدَاهُمَا: يَرْجِعُ عَلَيْهَا، جَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: وَهُوَ أَظْهَرُ.

(١) تَبَيَّنَ: قَوْلُهُ: (وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ زَوْجَةُ الثَّانِي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَتَرْتُهُ ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَهَلْ تَرِثُ الأَوَّلُ؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: تَرْتُهُ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ). انْتَهَى.

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ تَمَتُّعِ كَلَامِ الشَّيْخِ تَقَى الدِّينِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا لَا تَرْتُهُ، كَمَا قَالَ غَيْرُ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ.
وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: تَرْتُهُ).

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ: صَوَابُهُ: أَبُو حَفْصٍ.

(٢) (مسألة - ١٢): قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَانَ مَوْتُهُ وَقَتَّ الْفُرْقَةُ وَلَمْ يَجْزِ التَّزْوِيجُ فَفَسِي صَحَّتْهُ وَجْهَانِ - يَعْنِي: إِذَا تَزَوَّجْتَ قَبْلَ الزَّمَانِ الْمَعْتَبَرِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا، فَهَلْ يَصِحُّ التَّزْوِيجُ، أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ). انْتَهَى.
ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي.

أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمُؤَقَّفُ، وَالشَّارِحُ وَغَيْرُهُمَا.

قُلْتُ: وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ تَقْتَضِيهِ، وَلَهَا نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَصِحُّ، لِأَنَّهُ صَادَفَ مَحَلًّا.

(٣) (مسألة - ١٣): قَوْلُهُ: (وَمَتَى قِيلَ: لَا تَتَزَوَّجُ فَتَزَوَّجْتَ وَأَنْفَقَ لَمْ يَرْجِعْ، فَإِنْ أَجْبَرَهُ عَلَيْهَا حَاكِمٌ احْتَمَلَ رُجُوعَهُ، لِعَدَمِ وَجُوبِهَا، وَاحْتَمَلَ لَا، لِأَنَّ الْحَكَمَ لَا يُنْقَضُ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا). انْتَهَى.
قُلْتُ: الصَّوَابُ عَدَمُ الرُّجُوعِ لِحُكْمِ الْحَاكِمِ.

(٤) تَبَيَّنَ: الأَوَّلُ: قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ: لِمَلَّ مَحَلُّ الاحْتِمَالَيْنِ إِذَا أَجْبَرَهُ عَلَى الْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلنِّكَاحِ بِالْحَكَمِ بِصَحَّتِهِ، فَإِذَا حَكَمَ بِبَطْلَانِهِ تَوَجَّهَ الْاحْتِمَالَانِ، أَمَّا لَوْ حَكَمَ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ، وَالْإِنْفَاقِ لَمْ يَتَوَجَّهْ احْتِمَالُ الرُّجُوعِ. انْتَهَى، وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَمَنْ ظَهَرَ مَوْتُهُ بِاسْتِفَاضَةٍ أَوْ بَيِّنَةٍ فَكَمَفْقُودٌ، وَتَضَمَّنَ الْبَيِّنَةُ مَا تَلَفَ مِنْ مَالِهِ وَمَهْرُ الثَّانِي.
وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: إِنْ عُرِفَ خَبَرُهُ بِلَدٍّ تَرَبَّصْتَ إِلَى تِسْعِينَ سَنَةً، وَمَنْ أَخْبَرَ بِطَلَاقٍ غَائِبٍ وَأَنَّهُ وَكِيْلٌ آخَرَ فِي نِكَاحِهِ بِهَا
وَضَمِنَ الْمَهْرَ فَتَنَكَّحَتْهُ ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ فَأَنكَرَ فِيهِ زَوْجَتَهُ وَلَهَا الْمَهْرُ.
وقيل: كَمَفْقُودٌ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَصَّبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَتَى فُرِقَ بَيْنَهُمَا لِسَبَبٍ يُوجِبُ الْفُرْقَةَ ثُمَّ بَانَ انْتِفَاؤُهُ فَكَمَفْقُودٌ، وَكَذَا إِنْ كَتَمَهُ حَتَّى تَزَوَّجَتْ وَدَخِلَ بِهَا،
فَإِنْ عَلِمَتْ تَحْرِيمَ فِرَاقِيَّةٍ، وَكَأَنَّهُمَا طَلَّقَتْ نَفْسَهُمَا بِإِذْنِهِ ثُمَّ أَجَارَهُ، وَإِنْ طَلَّقَ غَائِبٌ أَوْ مَاتَ اعْتَدْتُ مِنْهُ الْفُرْقَةَ وَإِنْ لَمْ
تُجَدِّ.

وعنه: هَذَا إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَوْ كَانَتْ بِوَضْعِ حَمَلٍ، وَلَا فَمِنْ بُلُوغِ الْحَبَرِ.
وَعِدَّةٌ مَوْطُوءَةٌ بِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ كَمُطْلَقَةٍ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ (ع)، وَكَذَا الزَّوْائِيَةُ.
وعنه: لَا عِدَّةَ بَلٍ تَسْتَبْرَأُ، اخْتَارَهُ الْحُلُولَانِي وَأَبْنُ رَزِينٍ كَامَةً مَزُوجَةً^(١).
وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الْكُلِّ، وَفِي كُلِّ فَسَخٍ وَطَلَاقٍ ثَلَاثَ، وَأَنْ لَنَا فِي وَطءِ الشَّبْهَةِ وَجْهَيْنِ، وَأَنَّهَا دُونَ الْمُخْتَلَعَةِ.
وَقَالَ أَيْضًا فِي الطَّلَاقِ الثَّلَاثَةِ: تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ (ع) لِخَبَرِ فَاطِمَةَ «اعْتَدِي»، وَقَدْ جَاءَ تَسْمِيَةُ الْأَسْتِيزَاءِ عِدَّةً، فَإِنْ كَانَ
فِيهِ زِنَاحٌ فَالْقَوْلُ بِالْأَسْتِيزَاءِ مُتَوَجِّهٌ، وَتَقَلَّ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ بِالْمَوْتِ.
قَالَ بَعْضُهُمْ: تَعْتَدُ ثَلَاثَ حَيْضٍ، وَلَا وَجْهَ لَهُ، إِنَّمَا تَعْتَدُ ثَلَاثَ حَيْضٍ الْمُطْلَقَةِ، وَلَا تَوَطَأُ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ، وَفِيمَا دُونَهُ
وَجْهَانِ (م ١٤)^(٢).

وَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُ بَرْنَا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَقَالَ: حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُرَدُّ يَدُ لَامِسٍ»: لَا يَصِيحُ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا يَسْتَبْرَأُ.
وَالْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّهَا كَانَتْ وَطِئَتْ.

فَصْلٌ

مَنْ وَطِئَ مُعْتَدَّةً بِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَتَمَّتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا مَقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي، فِي الْأَصَحِّ، وَلَهُ رَجْعَةٌ
الرُّجْعِيَّةُ فِي التَّيَمُّ، فِي الْأَصَحِّ.
ثُمَّ اعْتَدْتُ لِلثَّانِي، وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا عَيْنًا أَوْ الْحَقَّقَتْ بِهِ قَافَةً وَأَمَكْنَ، بَانَ تَأْنِي بِهِ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطءِ
الثَّانِي، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَا رَتَبَ سِنِينَ فَأَقْلُ مِنْ يَتَنَوَّعُ الْأَوَّلُ، لِحَقِّهِ، وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِهِ ثُمَّ اعْتَدْتُ لِلْآخِرِ، وَإِنْ الْحَقَّقَتْ بِهِمَا
لِحَقٍّ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ وَفِي الْإِنْتِصَارِ احْتِمَالُ تَسْتَأْنِفِ عِدَّةَ الْآخِرِ كَمَوْطُوءَةٍ لِاثْنَيْنِ.
وَقِيلَ: فِيهَا، بَرْنَا عِدَّةً، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: إِنْ أَتَتْ بِهِ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ مِنْ نِكَاحِ الثَّانِي فَلَهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَبْنُ عَقِيلٍ فِي
الْمَقْفُودِ، وَتَقَلَّ ابْنُ مَنْصُورٍ بِمِثْلِهِ وَزَادَ: فَإِنْ ادَّعَاهُ فَالْقَافَةُ وَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَهَا وَيُؤَدَّبَانِ.
وَمَنْ وَطِئَتْ امْرَأَتَهُ بِشَبْهَةٍ ثُمَّ طَلَّقَ اعْتَدْتُ لَهُ ثُمَّ لِلشَّبْهَةِ.

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَعِدَّةٌ مَوْطُوءَةٌ بِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ كَمُطْلَقَةٍ، وَكَذَا الزَّوْائِيَةُ، وَعَنْهُ: لَا عِدَّةَ، بَلِ تَسْتَبْرَأُ، اخْتَارَهُ الْحُلُولَانِي وَأَبْنُ
رَزِينٍ، كَامَةً مَزُوجَةً). انْتَهَى.
قَالَ فِي الْحَزَرِ، وَالرَّعَايَةِ وَغَيْرِهِمَا: إِلَّا الْأَمَةُ غَيْرُ الْمَرْجُوعَةِ فَإِنَّهَا تَسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ، وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ كِتَابِ الْمُصَنَّفِ: (غَيْرِ) قَالَ ابْنُ نَصْرِ
اللَّهُ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١٤): قَوْلُهُ: (وَلَا تَوَطَأُ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ، وَفِيمَا دُونَهُ وَجْهَانِ). انْتَهَى.

يعني: فِيمَا دُونَ الْوَطءِ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ وَغَوْهِمَا.

وَأُطْلِقُهُمَا فِي الْحَزَرِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ، وَالنَّظْمَ، وَالزُّرْكَشِيَّ وَغَيْرِهِمْ.

أَحَدُهُمَا: لَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَحْرَمُ.

وَقِيلَ: لِلشُّبْهَةِ ثُمَّ لَهُ، وَفِي رَجْعَتِهِ قَبْلَ عِدَّتِهِ وَجْهَانِ (م ١٥) (١).
وَتَقْدُّمُ عِدَّةٍ مَنْ حَمَلَتْ مِنْهُ، وَفِي وَطءِ الزَّوْجِ إِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ وَجْهَانِ (م ١٦) (٢).
وَمَنْ وَطِئَ مُعْتَدَّةً بَائِنًا مِنْهُ بَزْنًا فَكُوطُهُ غَيْرُهُ، وَجَعَلَهُ فِي التَّرْغِيبِ كَشُبْهَةِ تَبْتَدِي الْعِدَّةَ لَوْطِيهِ وَتَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأُولَى،
وَمَنْ طَلَّقَ رَجْعِيَّةً.

وَالْأَصَحُّ: أَوْ فَسَخَ بِنِكَاحِهَا أَتَمَّتْ عِدَّتَهَا، وَإِنْ رَاجَعَ ثُمَّ طَلَّقَ ابْتَدَأَتْ عِدَّةً، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، كَفَسْخِهَا بَعْدَ الرُّجْعَةِ
بِعَتَقٍ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ تَمُّ إِنْ لَمْ يَطْأْ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ (٣).
نَقَلَهُ الْيَمُونِيُّ وَأَنَّ لَهَا نِصْفَ الْمَهْرِ، وَإِنْ رَاجَعَ وَوَطِئَ ابْتَدَأَتْ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ فَقَطَّ، وَإِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ أَتَمَّتْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ
بَعْدَ وَضْعِهِ، لِأَنَّهُمَا مِنْ جَنْسَيْنِ، وَإِنْ نَكَحَ بَائِنًا مِنْهُ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ طَلَّقَ فِيهَا قَبْلَ وَطْءِ أَتَمَّتْ، وَعَنْهُ تَبْتَدِي، وَلَوْ أَبَانَهَا حَامِلًا
ثُمَّ نَكَحَهَا حَامِلًا ثُمَّ طَلَّقَهَا حَامِلًا فَرُغَتْ بِوَضْعِهِ، عَلَيْهِمَا، وَلَوْ أَتَمَّتْ بِهِ قَبْلَ طُلَاقِهِ فَلَا عِدَّةَ، عَلَى الْأُولَى.

فَصْلٌ

يَلْزَمُ الْإِحْدَادُ فِي الْعِدَّةِ وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، وَالْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا، وَالْمَحْرُومَةُ يَجْتَنِبُ الطَّيِّبَ، وَالزَّيْنَةَ كُلَّ مُتَوَفَّى
عَنْهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ فَقَطَّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُمَا، وَعَنْهُ وَيَالِ بْنِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ لَهَا
الْإِحْدَادُ (ع) لَكِنْ لَا يُسَنُّ، قَالَهُ فِي الرُّعَايَةِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْرُمُ فَوْقَ ثَلَاثٍ عَلَى مَيْتٍ غَيْرِ زَوْجٍ.
وَقِيلَ: الْمُخْتَلَعَةُ كَرَجْعِيَّةٍ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: لَا يَلْزَمُ بَائِنًا قَبْلَ دُخُولِ.

وَفِي جَامِعِ الْقَاضِي أَنَّ الْمُتَوَصَّصَ يَلْزَمُ الْإِحْدَادُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ.

وَفِي الْهَذِي: الَّذِينَ أَلْزَمُوا بِهِ الدَّمِيَّةَ لَا يَلْزَمُونَهَا بِهِ فِي عِدَّتِهَا مِنَ الدَّمِيَّةِ، فَصَارَ هَذَا كَعَقُودِهِمْ، كَذَا قَالَ: وَهُوَ تَرَكَ
طَيْبَ كَرْعَفَرَانَ، وَإِنْ كَانَ بِهَا سَقَمٌ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَزَيْنَةُ وَحَلِيٌّ وَلَوْ خَاسَمَ وَتَحْسِينُ بِكُحْلِ أَسْوَدَ بِلَا حَاجَةٍ، وَجِنَاءُ
وَحِضَابٍ وَنَحْوُ تَحْمِيرٍ وَجَبَّ، وَخَفَقَ، وَفِيهِ قَوْلُ سَهْوٍ، وَلَبَسَ أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ، وَأَخْضَرَ وَأَزْرَقَ صَافِيَيْنِ، وَدَهَنَ مُطَيَّبٍ فَقَطَّ،
نَصُّ عَلَيْهِ، كَدَهْنٍ وَزَوٍ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَدَهْنُ رَأْسٍ (٤).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ومن وطئت امرأته بشبهة ثم طلق اعتدت له ثم للشبهة، وقيل: للشبهة ثم له، وفي رجعتة قبل عدته
وجهان). انتهى.

أحدهما: ليس له ذلك، وقطع به ابن عبدوس في تذكرته، وصححه ابن نصر الله في حواشيه، وقدمه في الرعايتين، والحاوي
الصغير.

والوجه الثاني: له رجعتها، وهو قوي.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وتقدم عده من حملت منه، وفي وطء الزوج إن حملت منه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير.

أحدهما: يحرم، قدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: لا يحرم وطؤها عليه، وهو احتمالان في الرعاية، وصححه ابن نصر الله في حواشيه إن جاز وطء الرجعية.

(٣) تنبيهان: الأول: قوله: (وإن راجع ثم طلق ابتدأت عده، وعنه: تتم إن لم يطأ، اختاره الحرقي، والقاضي وأصحابه). انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه: ليست هذه المسألة في مختصر الحرقي، ولا عزاها إليه في المغني، وإنما ذكرها في فصل مفرد، ولم ينقل
عنه فيها قولاً. انتهى.

(٤) الثاني: قوله: (وفي المغني ودهن رأس). انتهى.

قال شيخنا البعلبي في حواشيه: لعله دهن يان، كما صرح به في المغني، فإن قيل أراد عدم الدهن في الرأس قلنا صرح فيه بأنها
تدهن بزيت وشيرج وسمين، ولم نر ما قاله فيه. انتهى.

وَيَحْرُمُ مَا صُبَّ غَزْلُهُ ثُمَّ نَسَجَ، كَالْمَصْبُوغِ بَعْدَ نَسْجِهِ.
 وَقِيلَ: لَا «لِقَوْلِهِ ﷺ إِلَّا تَوْبٌ عَصَبٌ» كَذَا قِيلَ، وَلَا يَحْرُمُ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي الْأَصَحِّ مَلُوءٌ لِدَفْعِ وَسَخٍ، كَأَسْوَدَ وَكُحْلِيٍّ وَأَبْيَضَ مُعَدَّ لِلزَّيْنَةِ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَنَقَابٌ، نَصُّ عَلَيْهِ،
 خِلَافًا لِلْخُرْقِيِّ وَغَيْرِهِ، وَمَعَ حَاجَةٍ تُسَدِّلُ كُمُحْرَمَةٍ، وَلَا تُنْمَعُ مِنَ الصَّبْرِ إِلَّا فِي الْوَجْهِ، لِأَنَّهُ يُصَفَّرُهُ فَيُنْسِبُهُ الْخِضَابَ، كَذَا
 فِي الْمَغْنِيِّ.
 فَيَتَوَجَّهُ: وَالْيَدَيْنِ، وَأَخَذَ ظَفْرٍ وَشَعْرٍ وَتَنْظِيفَ وَغَسَلَ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ تَحُدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا، بِاتِّفَاقِ الْأَيْمَةِ،
 قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَتَلْزَمُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي مَسْكِنِهَا لَا غَيْرِهِ، فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَهْرًا أَوْ خَوْفًا أَوْ لِحَاجَةٍ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ طَلَبَ بِهِ فَوْقَ أَجْرَتِهِ وَفِيهِ: أَوْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا مِنْ مَالِهَا، فَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالْمُسْتَوْعِبُ، وَالْمَحْرُورُ: بِقُرْبِهِ،
 وَاخْتَارَ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ: حَيْثُ شَاءَتْ (م ١٧)^(١)، وَلَهُمْ نَقْلُهَا لِأَذَاهَا.
 وَقِيلَ: يَنْتَقِلُونَ هُمْ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: إِنْ قُلْنَا: لَا سَكَنَ لَهَا فَعَلَيْهَا الْأَجْرَةُ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلزَّوْجَةِ تَحْوِيلُهَا مِنْهُ، وَظَاهِرُ
 الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ خِلَافُهُ، وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا لِحَوَائِجِهَا، قَالَ الْحَلَوَانِيُّ: مَعَ وَجُودِ مَنْ يَقْضِيهَا.
 وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

وَفِي الْوَسِيلَةِ نَصُّ عَلَيْهِ، نَقَلَ خَبْلًا: تَذَهَبُ بِالنَّهَارِ، وَفِيهِ لَيْلًا لِحَاجَةٍ وَجْهَانِ (م ١٨)^(٢).
 وَظَاهِرُ الرَّاصِحِ: مُطْلَقًا، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: لَا تُخْرُجُ، قُلْتُ: بِالنَّهَارِ؟ قَالَ: بَلَى، لَكِنْ لَا تَبِيتَ، قُلْتُ: بَعْضُ اللَّيْلِ؟ قَالَ:
 تَكُونُ أَكْثَرَهُ بَيْنَيْهَا، فَإِنْ خَالَفَتْ أَوْ لَمْ تَحُدَّ تُمَتَّ الْعِدَّةُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ، وَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ أَوْ مَعَهُ لِلنَّقْلَةِ إِلَى بَلَدٍ فَمَاتَ قَبْلَ
 فِرَاقِ الْبَلَدِ اعْتَدَتْ فِي مَنْزِلِهِ، وَبَعْدَهُ تَحْيِيرُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: وَفِي الثَّانِي، كَمَا لَوْ وَصَلَتْهُ، وَكَذَا مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، وَتَحْيِيرُ لِيُغَيَّرَ النَّقْلَةُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ مَسَافَةِ قَصْرِ.
 وَيَلْزَمُهَا الرُّجُوعُ قَبْلَهَا، وَمِثْلُهُ سَفَرٌ حَجٌّ قَبْلَ الْإِحْرَامِ.
 وَفِي التَّبْصِيرَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا فِيمَنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ يَلْزَمُهَا الْمَضِيُّ مَعَ الْبُعْدِ، فَتَعْتَدُ فِيهِ، وَإِنْ أَحْرَمَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَيْسَ
 لَمْ يُمْكِنَ الْجَمْعُ فَقِيلَ: تَقْدَّمَ الْحَجُّ.
 وَقِيلَ: أَسَقَّيْهُمَا.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (إذا انتقلت قهراً ونحوه فذكر أبو الخطاب والمستوعب، والمحصر: بقربه، واختار القاضي، والشيخ: حيث شاءت). انتهى.

الوجه الأول: جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخالصة، والمحصر، والمنور، والوجيز وإدراك الغاية،
 والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير وغيرهم.
 وقدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: اختاره القاضي، والشيخ الموفق، والشارح، وجزم به في الكافي، وقدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وفيه ليلاً لحاجة وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجوز، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، فإنه قال: ولها الخروج لحاجة نهاراً.

وجزم به في الكافي، والمحصر، وقدمه في الرعاية الكبرى.

وصححه ابن نصر الله في حواشيه، وقد قطع في المغني، والشرح أنه لا يجوز الخروج ليلاً إلا لضرورة.

والوجه الثاني: يجوز لها ذلك للحاجة، قال في الرعاية الصغرى: ولها الخروج ليلاً لحاجة، في الأشهر.

وقال في الحاوي الصغير: ولها ذلك، في أظهر الوجهين.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وفي المحرر: هل تقدم مع القرب العدة أو أسبقهما؟ فيه روايتان (م ١٩).
وإن أمكن لزومها العود، ذكره الشيخ وغيره.

وفي المحرر: تخير مع البعد، وتيمم تيمم العدة في منزلها (م ٢٠)، إن عادت بعد الحج، وتحلل لقوته بعمره.
وتعتمد المبثوثة مكاناً مأموناً حيث شاءت، ولا تفارق البلد، ولا تبيت خارج منزلها، على الأصح فيهما.
وعنه: هي كمثوقتي عنها، وإن شاء إسكانها في منزله أو غيره أن صلح لها تحصيناً لإفراشه ولا محذور لزومها، ذكره
القاضي وغيره، وإن لم تلزمه نفقتها كمعتدة لبثتها أو بكاح فاسيد أو مستبرأو لعنتي، وظاهر كلام جماعة: لا يلزمها.
وقال شيخنا: إن شاء وأنفق عليها فله ذلك، وسوى في المعتدة بين من يمكن زوجها إنساكها، والرجعية في نفقة
وسكنى، وإن سكنت علواً دار وسكن بيئتها وبينهما باب مغلق، أو معها محرم، جاز، وله الخلوة مع زوجته وأميته ومحرم
أحدهما.

وقيل: ومع أجنبية فأكثر.

قال في الترغيب: وأصله النسوة المنفردات هل لهن السفر مع أمن بلا محرم؟ قال شيخنا: ويحرم سفره بأخت زوجته
ولو معها قال في ميت عن امرأة شهد قوم بطلاقه ثلاثاً مع علمهم عادة بخلوته بها: لا يقبل، لأن إقرارهم يقدح فيهم،
ونقل ابن هانئ: يخلو إذا لم تشتهى، ولا يخلو أجانب بأجنبية.
ويتوجه وجّه، لما رواه أحمد (٦٥٩٥)، وسليم (٢١٧٣) عن عبد الله بن عمرو، «أن نقرأ من بني هاشم دخلوا على

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (فإن لم يمكن الجمع فقبل: يقدم الحج، وقيل: أسبقهما، وفي المحرر: هل تقدم مع القرب العدة أم
أسبقهما؟ فيه روايتان). انتهى.

قال في الرعايتين، والحاوين في باب الفوات، والإحصار: وإن تعذر الجمع قدمت الحج مع البعد ومع القرب تقدم العدة، وعنه:
الأسبق لزوماً، زاد في الكبرى: وإن خافت في عودها مضت.
فتابع صاحب المحرر وقدم في القرب تقديم العدة.
وقال في الوجيز: وإن لم يمكن الجمع قدمت الحج مع البعد.
وقال في الكافي: إن أحرمت مجمع أو عمره في حياة زوجها في بلدتها ثم مات وخافت فواته مضت فيه، لأنه أسبق، فإذا استويا في
خوف الفوات كان أحق بالتقديم.

قلت: وهذا الصواب، وقطع به ابن رزين.

وقال الزركشي: إن كانت قريبة ولم يمكن الرجوع فهل تقدم العدة وهو ظاهر كلامه في رواية حرب ويعقوب أم الحج إن كانت
قد أحرمت به قبل العدة؟ وهو اختيار القاضي، على روايتين.

وقاله في الهداية، والمستوعب: وقدم في المذهب أنها تقدم العدة، وإن كانت بعيدة مضت في سفرها، وظاهر كلام الخرقى وجوب
ذلك، وجعله أبو محمد مستحباً.

وفصل المجد ما تقدم، انتهى كلام الزركشي.

وقال في المنع: وإن أذن لها في الحج أو كانت حجة فاحرمت به ثم مات فخشيت فوات الحج مضت في سفرها، وإن لم تخش
وهي في بلدتها أو قريبة يمكنها العود أقامت لتقضي العدة في منزلها، وإلا مضت في سفرها، وإن لم تكن أحرمت أو أحرمت بعد موته
فحكمها حكم من لم تخش الفوات في أنها تقيم إذا كانت في بلدتها لم تخرج، أو خرجت إليها لكنها قريبة يمكنها العود، وإن لم تكن
كذلك مثل أن تكون قد تباعدت أو لا يمكنها العود فإنها تمضي.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن أمكن لزومها العود، ذكره الشيخ وغيره وفي المحرر تخير مع البعد وتتم تيمم العدة في منزلها).

انتهى.

ما ذكره الشيخ هو المذهب.

وقطع به في الكافي وغيره، وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوين، في باب الفوات، والإحصار، وما قاله في المحرر قدمه في الرعاية
الكبرى.

أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَحْتَهُ يَوْمَئِذٍ فَرَأَاهُمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: لَمْ أَرِ إِلَّا خَيْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَّاهَا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ لَا يَدْخُلُنْ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغَيِّبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ، وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ عَلَى جَمَاعَةٍ يَتَّبِعُونَ التَّوَاتُؤَ مِنْهُمْ عَلَى الْفَاحِشَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مَنْ عَرَفَ بِالْفِسْقِ مَنَعَ مِنَ الْخَلْوَةِ بِأَجْنَبِيَّةٍ، كَذَا قَالَ، وَالْأَشْهَرُ: يَحْرُمُ مُطْلَقًا، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ (ج) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلَوْ لِإِزَالَةِ شُبْهَةٍ ارْتَدَّتْ بِهَا أَوْ لِنَدَاوٍ.

وَفِي آدَابِ عُبُودِ الْمَسَائِلِ: «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ لَهُ بِمَحْرَمٍ إِلَّا وَكَانَ الشَّيْطَانُ ثَالِفَهُمَا وَإِنْ كَانَتْ عَجُوزًا شَوْهَاءَ» كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ لِمَنْ احْتَجَّ بِأَنَّ الْعَبْدَ مُحْرَّمٌ لِمَوْلَايِهِ بِذَلِيلٍ نَظَرِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَحْرَمِيَّةُ، بِذَلِيلٍ الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ وَغَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ أَيْضًا: لَا يَجُوزُ إِعَارَةُ أَمَةٍ جَمِيلَةٍ لِرَجُلٍ غَيْرِ مُحْرَمٍ إِنْ كَانَ يَخْلُو بِهَا أَوْ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا، وَكَذَا فِي الشَّرْحِ، إِلَّا أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ بِالْكَرَاهَةِ، فَحَصَلَ مِنَ النَّظَرِ مَا تَرَى وَقَالَ: كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَغْنِيِّ، فَإِنْ كَانَتْ شَوْهَاءَ أَوْ كَبِيرَةً فَلَا بَأْسَ، لِأَنَّهُمَا لَا يُشْتَبَى مِنْهُمَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْخَلْوَةِ، وَالنَّظَرُ كَمَا تَرَى، وَهَذَا فِي الْخَلْوَةِ غَرِيبٌ.

وَفِي آدَابِ صَاحِبِ النُّظْمِ أَنَّهُ تَكْرَرُ الْخَلْوَةُ بِالْعَجُوزِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ غَرِيبٌ، وَلَمْ يُغَيِّرْهُ. وَإِطْلَاقُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي تَحْرِيمِ الْخَلْوَةِ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ لِعَوْرَتِهِ حُكْمٌ، فَأَمَّا مَنْ لَا عَوْرَةَ لَهُ كَسَدُونٍ سَبْعٍ فَلَا تَحْرِيمَ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي الْجَنَائِزِ فِي تَفْسِيلِ الْأَجْنَبِيِّ لِأَجْنَبِيَّةٍ وَعَكْسِيهِ، وَلَهُ فِي إِزْدَافٍ مُحْرَمٍ. وَيَتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهَا مَعَ الْأَمْنِ وَعَدَمِ سُوءِ الظَّنِّ خِلَافٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِزَادَتَهُ ﷺ إِزْدَافٌ أَسْمَاءُ يَخْتَصُّ بِهِ. وَالرُّجُوعِيَّةُ كَمَتَوَقَّيْ غُنْهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: كَزَوْجَةٍ، وَلَوْ غَابَ مَنْ لَزِمَتْهُ سَكْنَى أَوْ مَنَعَ اكْتِرَاءُ حَاكِمٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ، أَوْ فَرَضَ أَجْرَتَهُ، وَإِنْ اكْتَرَتْهُ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ حَاكِمٍ أَوْ بِذَوْنِهَا لِلْعَجْزِ رَجَعَتْ، وَمَعَ الْقُدْرَةِ الْخِلَافُ^(١)، وَلَوْ سَكَنْتَ مِلْكَهَا فَلَهَا أَجْرَتُهُ، وَلَوْ سَكَنْتَهُ أَوْ اكْتَرَتْهُ مَعَ حُضُورِهِ وَسُكُونِهِ فَلَا.

(١) تنبيه: قوله: (وإن اكترته بإذنه أو إذن حاكم أو بدونها للعجز رجعت، ومع القدرة الخلاف). انتهى.
الظاهر: أنه أراد بالخلاف الخلاف الذي فيمن أدى حقاً واجباً عن غيره، والمذهب الرجوع، وقد قال في الرعاية: وبلا إذنه ترجع مع المعجز عنها، وعنه: ومع القدرة. انتهى.
فهذه عشرون مسألة في هذا الباب.

باب الاستبراء

مَنْ مَلَكَ أَمَةً مُطْلَقًا، حَائِلًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تَحْيِضٌ وَلَا يَتَأَخَّرُ، حَرَمُ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا، كَحَامِلٍ، وَعَنْهُ بِالْوَطءِ، ذَكَرَهُ فِي الْإِرْشَادِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْمَهْذِيِّ، وَاحْتَجَّ بِجَوَازِ الْخُلُوءِ، وَالنَّظَرِ وَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ فِي جَوَازِ هَذَا نِزَاجٌ.

وَعَنْهُ: بِالْوَطءِ فِي الْمُسْنِيَةِ.

وَعَنْهُ: وَمَنْ لَا تَحْيِضُ، حَتَّى يَسْتَبْرَأَ.

وَعَنْهُ: لَا يُلْزَمُ مَالِكًا مِنْ طِفْلِ أَوْ امْرَأَةٍ، كَامْرَأَةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَعَنْهُ: وَطِفْلٌ، وَعَنْهُ لَا يُلْزَمُ فِي مُسْنِيَةٍ، ذَكَرَهُ الْخُلُوءِيُّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ رَجَّةٌ: لَا يُلْزَمُ فِي إِرْشَادٍ، وَفِي صَغِيرَةٍ لَا يُوطَأُ مِثْلَهَا رَوَاتِبَانِ (م ١).^(١)

وَخَالَفَ شَيْخُنَا فِي بَكْرِ كَبِيرَةٍ وَأَيْسَةٍ، وَخَبِرَ صَادِقٌ لَمْ يَطَأْ أَوْ اسْتَبْرَأَ، وَإِنْ أَرَادَ قَبْلَ الْاسْتِبْرَاءِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا اغْتَفَقَ أَوَّلًا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ عَتَقِهَا لَمْ يَصَحِّ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ، وَلَا يَطَأُ.

وَعَنْهُ: يَتَزَوَّجُهَا إِنْ كَانَ بِلَاغِهَا اسْتَبْرَأَ وَلَمْ يَطَأْ، صَحَّحَهُ فِي الْمَحْرُورِ وَغَيْرِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ إِنْ اغْتَفَقَ، وَإِلَّا فَلَا^(٢).

وَإِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعَجَزٍ مَكَاتِبِيَةٍ أَوْ رَجِمَهَا الْمَحْرَمُ أَوْ فَكَّ أَمَتَهُ مِنْ رَهْنٍ، أَوْ أَخَذَ مِنْ عَتَبِيَةِ التَّاجِرِ أَمَةً، أَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ.

لَمْ يُلْزَمْ اسْتِبْرَاءٌ لِذَلِكَ، وَاسْتَحَبَّ فِي الْأَخِيرَةِ، لِيَعْلَمَ هَلْ حَمَلَتْ فِي الْمَلِكِ، وَأَوْجَبَتْ فِيهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا لِتَجْدِيدِ الْمَلِكِ، قَالَهُ فِي الرُّوْضَةِ، قَالَ: وَمَتَى وَلَدَتْ لِسِتَةٍ أَشْهُرٍ فَاتَّكَرَفَ فَأَمُّ وَلَدٍ، وَلَوْ أَنْكَرَ الْوَلَدَ بَعْدَ أَنْ يُقَرَّ بِوَطْئِهَا، لَا لَأَقْلَ مِنْهَا، وَلَا مَعَ دَعْوَى اسْتِبْرَاءٍ، وَكَذَا فِي الْأَصَحِّ لَا يُلْزَمُ إِنْ أَسْلَمَتْ مَجُوسِيَّةٌ أَوْ نَسِيَّةٌ أَوْ مُرْتَدَّةٌ، أَوْ رَجَعَ إِلَيْهِ رَجِمٌ مَكَاتِبِيَةٍ الْمَحْرَمِ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي صغيرة لا يوطأ مثلها رواتبان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

إحداهما: لا يجب الاستبراء، وهو الصحيح، اختاره ابن أبي موسى، وصحَّحه الشيخ في المغني، والشارح، وابن رزق في شرحه، وغيرهم.

قال في المغني: لا يجب استبراء صغيرة لا يوطأ مثلها، اختاره ابن أبي موسى، وهو الصحيح، لأن سبب الإباحة متحقق، وليس على تحريمها دليل، فإنه لا نص فيه ولا معنى نص. انتهى.

وقطع به في الوجيز ومتنبخ الأدمي، ولا عبرة بقول ابن منبج في شرحه: إن ظاهر كلامه في المغني ترجيح الوجوب، وهو قد صحَّح عدمه كما حكيناها عنه، وعذر أنه لم يطلع عليه، قال القاضي علاء الدين بن مغلي: كان ينبغي للمصنف أن يقول: ولا يجب على الأصح، تبعاً لتصحیح الشيخ في المغني، وهو اختيار ابن أبي موسى. انتهى.

والرواية الثانية: يجب استبرأؤها، قال الشيخ الموفق: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، في أكثر الروايات عنه، وهي ظاهر كلام الخرقسي، والشيرازي وابن البناء وغيرهم.

وقطع به ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في الكافي، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

(٢) تنبيه: قوله: وإن أراد قبل الاستبراء أن يزوجه بعد عتقها لم يصح، وعنه: يزوجه إن كان بائعها استبرأ ولم يوطأ، صحَّحه في المحرر وغيره، وجزم به في المغني إن اعتقها، وإلا فلا، انتهى ملخصاً.

فقدّم أنه ليس له أن يزوجه بعد عتقها قبل استبرائها، ولو كان البائع استبرأها، وقدمه في المستوعب، والمحرر، والنظم، وعنه: له ذلك، والحالة هذه، قطع به في المغني، والكافي، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منبج، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم، وصحَّحه في المحرر، والرعاية الصغرى.

وقال في الكبرى: لما تكاح غيره، على الأقيس، وقواه الناطم، وقدمه في الحاوي الصغير وغيره.

إذا علم ذلك ففي تقديمه الأول مع اختيار هؤلاء الجماعة نظراً، فكان الأول أن يقدم هذا أو يطلق الخلاف، والله أعلم.

لِعَجْزِهِ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ أَمَةٌ حَاضَتْ عِنْدَهُ لَزِمَهُ، فِي الْأَصَحِّ.
وَأِنْ اشْتَرَى مُعْتَدَةً أَوْ مَرْجُوعَةً فَمَاتَ الزَّوْجُ فَقِيلَ: تَسْتَبِرُّ بَعْدَ الْعِدَّةِ.
وَقِيلَ: تَدْخُلُ فِيهَا، وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الدُّخُولِ (م ٢، ٣)^(١)، وَيَلْزَمُ قَبْلَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْهُ فَلَهُ الْوَطْءُ فِيهَا.
وَفِي الْأَنْتِصَارِ: إِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ فَمَبَاحَةٌ، فَلَوْ اعْتَقَهَا قَضَتْ عِدَّةَ يَكَّاحِ حَيْضَتَيْنِ، وَيَلْزَمُهَا حَيْضَةٌ أَوْ ثَلَاثٌ، عَلَى
الِاخْتِلَافِ لِلْعَيْتِيِّ، وَإِنْ زَوَّجَ أَمَّتَهُ فَطَلَّقَتْ لَمْ يَلْزَمَهُ، وَتَعْتَدُ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَالْمَوْتِ، وَلَا اسْتِبْرَاءَ بِفُسْخٍ، وَلَمْ يَنْتَقِلِ الْمَلِكُ،
وَالْأَلْزَمُ.
وَعَنْهُ: إِنْ قَبِضَتْ مِنْهُ، وَيُجْزِئُ الْاسْتِبْرَاءُ قَبْلَ الْقَبْضِ.
وَعَنْهُ: فِي مَوْرُوئِهِ.
وَقِيلَ: لَا، وَوَكِيلُهُ كَهْوُ.
وَقِيلَ: لَا.
وَأِنْ أَرَادَ تَزْوِيجَ أَمَةٍ يَطْوَها اسْتَبْرَأَ.
وَعَنْهُ: يَصِحُّ بِدُونِهِ، وَلَا يَطَأُ الزَّوْجَ قَبْلَهُ، نَقْلَهُ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا وَنَحْوَهُ فِرَوَائِثَانِ (م ٤)^(٢).
فَإِنْ لَزِمَهُ فَنَحْنُ صِحَّةُ الْبَيْعِ بِدُونِهِ رَوَائِثَانِ (م ٥)^(٣).

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وإن اشترى معتدة أو مَرْجُوعَةً فمات الزوج، فقيل: تستبرأ بعد العدة، وقيل: تدخل فيها، وكذا إن طلق بعد الدُّخُولِ). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): لو اشترى أمة مَرْجُوعَةً فطلقها الزوج بعد الدُّخُولِ فهل يجب استبرأؤها بعد العدة أم تدخل في العدة؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
أحدهما: تكتفي بالعدة، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والمغني، والشرح وغيرهم.
وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وقطع به الأدمي في منتخبه ومنوره، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
والوجه الثاني: يجب الاستبراء أيضاً، اختاره القاضي.

(المسألة الثانية - ٣): لو اشترى معتدة أو مَرْجُوعَةً فمات الزوج فهل تستبرأ بعد العدة أم تكتفي بالعدة؟
أطلق الخلاف.

واعلم أن الحكم هنا كالحكم في ألتي قبلها خلافاً ومذهباً، فلا حاجة إلى إعادته.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أراد تزويج أمة يطؤها استبرأ، وعنه: يصح بدونه، ولا يطأ الزوج قبله، وإن أراد بيعها ونحوه فِرَوَائِثَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
إحدهما: يلزمه استبرأؤها، وهو الصحيح، وصححه أبو المعالي في الخلاصة، والشيخ الموفق، والشارح، والنظام وغيرهم، وجزم
به الأدمي في منوره ومنتخبه وقدمه ابن رزين في شرحه.
والرواية الثانية: لا يلزمه استبرأؤها قبل بيعها، صححه في التصحيح، وابن نصر الله في حواشيه، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.
وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المحرر.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (فإن لزم ففي صحة البيع بدونه رَوَائِثَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير:

إحدهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والوجيز وغيرهم، وصححه النظام وابن نصر الله
في حواشيه واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدمه في المحرر.
والرواية الثانية: لا يصح.

وَعَنهُ: يَلْزَمُهُ، وَلَوْ لَمْ يَطَّأَهَا، ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي مَقْبِيعِهِ، وَاخْتَارَهَا.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: فَإِنْ كَانَتْ الْبَايَعَةُ امْرَأَةً؟ قَالَ: لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا، وَمَا يُؤْمَنُ أَنْ تَكُونَ قَدْ جَاءَتْ بِحَمْلٍ؟ وَهُوَ ظَاهِرُ مَا
نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ.

وَفِي الْأَنْبِيَاءِ: إِنْ اسْتَبْرَأَهَا ثُمَّ بَاعَهَا قَبْلَ الْأَسْتَبْرَاءِ لَمْ يَسْقُطِ الْأَوَّلُ، فِي الْأَصَحِّ.
وَإِنْ اخْتَقَ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ سُرِّيَّتُهُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا لَزِمَهَا اسْتَبْرَاءُ نَفْسِهَا، فَإِنْ أَرَادَ تَزْوِجَهَا أَوْ اسْتَبْرَاءَ بَعْدَ وَطْئِهِ ثُمَّ اخْتَقَهَا أَوْ
بَاعَ فَاعْتَقَهَا مُشْتَرٍ قَبْلَ وَطْئِهَا، أَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً أَوْ مُعْتَدَةً، أَوْ فَرَحَتْ عِدَّتَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَاعْتَقَهَا وَأَرَادَ تَزْوِجَهَا قَبْلَ وَطْئِهِ
فَلَا، وَإِنْ أَبَانَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَاتَ فَاعْتَدَتْ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ فَلَا اسْتَبْرَاءَ إِنْ لَمْ يَطَّأْ، إِذَا زَالَ فِرَاشُهُ بِتَزْوِيجِهَا، كَأَمَةِ لَمْ
يَطَّأَهَا، نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَسَيْنَدِي، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَجُوبَةَ لِعَوْدِ فِرَاشِهِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: يُسْنُ لَامْرَأَةٍ وَأَيْسَةً وَغَيْرَ مَوْطُوءَةٍ.
وَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ، فَاعْتَقَهَا مُشْتَرٍ قَبْلَ وَطْئِهِ وَاسْتَبْرَاءِ، اسْتَبْرَأَتْ أَوْ تَمَتَّتْ مَا وَجَدَ عِنْدَ مُشْتَرٍ.
وَإِنْ مَاتَ زَوْجُهَا وَسَيِّدُهَا وَجْهَلُ أَسْبَقَهُمَا، فَعَنهُ: تَعْتَدُ بِمَوْتِ آخِرِهِمَا لِلْوَفَاةِ بِلَا اسْتَبْرَاءٍ.
وَالْمَذْهَبُ: إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَوْقَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ، أَوْ جَهِلَتْ الْمُدَّةُ، لَزِمَهَا أَطْوَلُهُمَا، وَلَا تَرِثُ الزَّوْجُ.
وَعَنهُ: تَعْتَدُ أُمُّ وَلَدٍ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا لِيُوفَاةٍ كَحُرُوفٍ.
وَعَنهُ: كَأَمَةٍ.

وَإِنْ أَدْعَتْ مَوْرُوثَةً تَحْرِمُهَا عَلَى وَارِثٍ بِوَطْئِهِ مَوْرُوثِهِ فَفِي تَصْدِيقِهَا وَجْهَانِ (م ٦) (١).
وَإِنْ وَطَّئَ اثْنَانِ أَمَةً لَزِمَهَا اسْتَبْرَاءُ، فِي الْأَصَحِّ.
وَاسْتَبْرَاءُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهِ وَمَنْ تَحْيِضُ بِحَيْضَةٍ لَا يَبْقِيَتُهَا، وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَ شَهْرٍ فَبَحِيضَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِمَا.
وَفِي الْوَاهِجِ رَوَايَةٌ: تَعْتَدُ أُمُّ وَلَدٍ بِعِتْقِهَا أَوْ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ، وَهِيَ سَهْوٌ.
وَفِي التَّرْغِيبِ فِي عِتْقِهَا فَإِنْ ارْتَفَعَ لِكَعْدِهَا، وَالْأَيْسَةُ، وَالصَّغِيرَةُ بِشَهْرٍ.
وَعَنهُ: وَيَنْصَفُهُ.

وَعَنهُ: بِشَهْرَيْنِ.
وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ بِثَلَاثَةٍ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَالْإِبْنُ عَقِيلٌ، وَالشَّيْخُ وَهِيَ أَظْهَرُ.
وَتَصَدَّقُ فِي حَيْضٍ، فَلَوْ أَنْكَرَتْهُ، فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِهِ فَوَجْهَانِ (م ٧) (٢).
وَوَطْئُهُ فِي مَدَّةِ اسْتَبْرَاءٍ لَا يَقْطَعُهُ.
وَلَوْ أَحْبَلَهَا فِي الْحَيْضِ اسْتَبْرَأَتْ بِوَضْعِهِ (٣).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن ادعت موروثه تحريمها على وارثه بوطء موروثه ففي تصديقها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير.
أحدهما: تصدق في ذلك، لأنه لا يعرف إلا من جهتها، قال ابن نصر الله في حواشيه: وهذا أظهر.
والوجه الثاني: لا تصدق، وهو قوي، لاحتمال تهمة.

قلت: ويحتمل أن ينظر في ذلك إلى القرائن، فإن دلّت على شيء كان، وإلا فلا تصدق؛ لأن الأصل الحق.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وتصدق في حيض، فلو أنكرته فقال أخبرني به فوجهان). انتهى.

أحدهما: يصدق هو، جزم به في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: تصدق هي، قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو أظهر، إلا في وطنه أختها بنكاح أو ملك. انتهى.

قلت: الصواب تصديقها مطلقاً، ويعمل بالقرائن إن أمكن أيضاً.

(٣) تنبيه: قوله: (ولو أحبلها في حيض استبرأت بوضعها). انتهى.

لعنه. ولو أحبلها لا في حيض، قاله شيخنا.

وَلَوْ أَحْبَلَهَا فِي الْحَيْضَةِ حَلَّتْ إِذْنٌ، لِأَنَّ مَا مَضَى حَيْضَةً، وَتَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ: مَنْ وَطِئَ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ يُعْجِبُنِي أَنْ يُسْتَقْبَلَ
بِهَا حَيْضَةً، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ اسْتِبْرَاءُ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ لَهُ نَفْيَ الْوَلَدِ بِاللَّعَانِ، ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمُنْتَوَرِ أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ ذَكَرَهُ لَهُ أَبُو
بَكْرٍ الشَّاشِيُّ وَقَدْ بَعَثَنِي شَيْخُنَا لِمَسْأَلَةٍ عَنْ ذَلِكَ.

= وقال: وما في النسخ يناقض قوله ولو أحبلها في الحيض حلَّت، والمسألة في الرِّعَاية. انتهى.

وقال ابن نصر الله: يعني ملكها حائضاً فأحبلها في حيضها، فأجراه على ظاهره، وقال: المراد أحبلها في حيض لا يصلح أن تستبرأ
به، وقول المصنّف: ولو أحبلها في الحيضة حلَّت إذن، أي في حيضة الاستبراء، لأن ما مضى حيضةً، وهذه هي الرِّعَاية، وكلام
ابن نصر الله أولى وأوفق لكلام المصنّف، وحاصله إن ملكها حائضاً ووطئها فيها استبرأت بوضعه، وإن ملكها طاهرًا فحاضت
وووطئ فيها حلَّت.

ولذلك -والله أعلم- ذكر الحيضة الثانية بالتعريف، يعني حيضة الاستبراء.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

باب الرضاع

مَنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنٍ حَمْلًا لِأَجْلِ الْوَاطِئِ طِفْلًا.
وَفِي الْمُهْجِ وَلَمْ يَنْقُصْ صَارًا فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ، وَالْحَلَوَةِ فَقَطُّ أَبَوَيْهِ وَهُوَ وَلَدُهُمَا، وَأَوْلَادُهُ وَإِنْ سَفَلُوا أَوْلَادَ وَلَدَيْهِمَا،
وَأَوْلَادَ كُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَوْ غَيْرِهِ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ، وَأَبَاؤُهُمَا أَجْدَادُهُ وَجَدَاتُهُ، وَإِخْوَتُهُمَا وَأَخَوَاتُهُمَا أَعْمَامُهُ وَعَمَّاتُهُ
وَأَخَوَالُهُ وَخَالَاتُهُ، وَلَا تَنْتَشِرُ الْحُرْمَةُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُرْتَضِعِ أَوْ فَوْقَهُ مِنْ أَخٍ وَأَخْتٍ وَأَبٍ وَأُمٍّ وَعَمٍّ وَعَمَّةٍ وَخَالَ وَخَالَةٍ،
فَتَحِلُّ الْمُرْتَضِعَةُ لِأَبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنْ نَسَبِ (ع) وَأُمِّهِ وَأَخْتِهِ مِنْ نَسَبِ لَأَبِيهِ وَأَخِيهِ مِنْ رَضَاعِ (ع) كَمَا يَحِلُّ لِأَخِيهِ مِنْ
أَبِيهِ أَخْتَهُ مِنْ أُمِّهِ (ع).

وَفِي الرُّضْعَةِ: لَوْ أَرْضَعَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى مِنْ امْرَأَةٍ صَارَتْ أُمًّا لَهُمَا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْآخَرِ وَلَا بِأَخَوَاتِهِ
الْحَادِثَاتِ بَعْدَهُ، وَلَا بِأُمِّ يَتَزَوَّجُ أَخَوَاتِهِ الْحَادِثَاتِ قَبْلَهُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ أَخْتَهُ الْآخَرِ.
وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنٍ وَلَدَ زَنًا أَوْ مُغْنِيًّا بِلَبَانٍ صَارَ وَلَدًا وَقِيلَ: وَلَدَ الزَّانِي.
وَقِيلَ: وَالْمُلَاعِنِ.

وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنٍ اثْنَيْنِ وَطَنَاهَا بِشَبْهَةِ طِفْلًا فَإِنَّ الْحَقَّقَةَ قَافَةً بِأَحَدِهِمَا فَهُوَ ابْنُهُ، وَإِنْ الْحَقَّقَةُ بِهِمَا قَالَ فِي التَّرْغِيبِ
وغيرِهِ أَوْ مَاتَ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ فَهُوَ ابْنُهُمَا^(١).

وَإِنْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ فَقِيلَ: إِنَّهُ كَنَسَبٍ، وَقِيلَ وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ هُوَ لِأَحَدِهِمَا مِنْهُمَا، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي
فِيمَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ (م ١)^(٢).

وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ لَهَا لَبَنٌ مِنْ زَوْجٍ قَبْلَهُ فَحَمَلَتْ مِنْهُ فَزَادَ لَبْنُهَا فِي أَوَائِهِ فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلًا فَهُوَ لَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَزِدْ أَوْ زَادَ
قَبْلَ أَوَائِهِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ.

وَإِنْ انْقَطَعَ مِنَ الْأَوَّلِ وَعَادَ بِحَمْلِهَا مِنَ الثَّانِي فَهُوَ لَهُمَا.

وَقِيلَ: لِلثَّانِي، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ وَلَمْ يَنْقُصْ حَتَّى وَلَدَتْ فَهُوَ لَهُمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ الثَّانِي، كَمَا لَوْ زَادَ.

وَإِنْ ظَهَرَ لَامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ قَالَ جَمَاعَةٌ أَوْ وَطئه تَقَدَّمَ لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةُ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، كَلَبَنَ بِهِمَةِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَبَنٍ حَقِيقَةً، بَلْ رُطُوبَةٌ مَتَوَلَّدَةٌ، لِأَنَّ اللَّبَنَ مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ وَأَثْبَتَ اللَّحْمَ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

(١) تنبيه: قوله: (قال في الترغيب وغيره أو مات ولم يثبت نسبه فهو ابنهما). انتهى.

قد سبق صاحب الترغيب إلى هذا أبو الخطأب في الهداية، وابن الجوزي في المذهب، والسامري في المستوعب، وأبو المعالي في الخلاصة، وغيرهم، فكان الأولى التصدير بمن قال ذلك أولاً، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن أرضعت لبنين اثنين وطناها بشبهة طفلاً، فإن الحقته قافة بأحدهما فهو ابنه، وإن الحقته بهما قال في الترغيب وغيره أو مات ولم يثبت نسبه فهو ابنهما، وإن أشكل أمره فقيل: كنسب، وقيل: واختاره في الترغيب: هو لأحدهما مبهماً فيحرم عليهما، وجزم به في المغني فيما إذا لم يثبت نسبه). انتهى.
أحدهما: هو كالنسب.

قلت: وهو الصواب، وجزم به في المحرر، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم، فعلى هذا يضيع نسبه، أو يترك حتى يبلغ فيتسبب إلى أيهما شاء، أو يكون ابنهما، كما اختاره المجد.

الوجه الثاني: هو لأحدهما مبهماً، اختاره في الترغيب قال في المغني وتبعه الشارح: وإن لم يثبت نسبه منهما لتعذر القافة أو لاشتباهه عليهما ونحو ذلك حرم عليهما، تغلياً للخطر، لأنه يحتمل أن يكون منهما، ويحتمل أن يكون ابن أحدهما، فيحرم عليه أقاربه دون أقارب الآخر، فقد اختلطت أخته بغيرها، فحرم الجميع، كما لو علم أخته بعينها ثم اختلطت بأجنبيات. انتهى.

وقطع به ابن رزين في شرحه وابن منجأ وغيرهم.

وكلامه في المقنع وغيره محتمل للقولين، وهو إلى القول الأول أقرب.

وَعَنْهُ: بَلَى، فَفِي خَتْنِي مُشْكَلٍ وَجْهَانِ (م ٢)^(١)، وَذَكَرَهُمَا الْحَلَوَانِيُّ وَابْنُهُ فِي لَبَنِ رَجُلٍ.

فَصْلٌ

وَالرُّضَاعُ الْمَحْرُمُ فِي الْحَوْلَيْنِ فَقَطْ مُطْلَقًا وَقَالَ شَيْخُنَا: قَبْلَ الْفِطَامِ، وَقَالَ: أَوْ كَبِيرَ لِحَاجَةٍ، نَحْوُ جَعْلِهِ مُحْرَمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ.

وَعَنْهُ: ثَلَاثٌ.

وَعَنْهُ: وَاحِدَةٌ، وَلَمْ يَكْتَفِ الْقَاضِي، وَالتَّرْغِيبُ بِنُغْضِ الْخَافِيسَةِ فِيهِمَا، وَإِنْ امْتَصَّ ثُمَّ تَرَكَهُ مُطْلَقًا فَرَضْعَةٌ.

وَعَنْهُ: غَيْرُ قَهْرٍ أَوْ لِيَتَنَفَّسَ أَوْ مَلَّةً، وَكَذَا إِنْ انْتَقَلَ إِلَى لَذِيٍّ آخَرَ أَوْ مُرْضِعَةٍ أُخْرَى.

وَقِيلَ: اثْنَتَانِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ فِي الْكُلِّ: إِنْ عَادَ قَرِيبًا فَوَاحِدَةٌ، وَالسُّعُوطُ، وَالْوَجُورُ كَالرُّضَاعِ، عَلَى الْأَصَحِّ، فَيَحْرُمُ لَبَنُ شَيْبٍ بغيرِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ غَلَبَ اللَّبَنُ حُرْمٌ.

وَذَكَرَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وَقِيلَ: بَلَى وَإِنْ لَمْ يَغْيَرَهُ، وَجَبْنَ، فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحْرُمُ لَبَنُ حَلَبٍ مِنْ مَيْتَةٍ، كَحَلَبِهِ مِنْ حَيَّةٍ ثُمَّ شَرِبَ بَعْدَ مَوْتِهَا، لَا حُقْنَةً، نَصَّ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّ الْعِلَّةَ إِنْشَاءُ الْعَظْمِ وَإِبْنَاتُ اللَّحْمِ، لَا حُصُولُهُ فِي الْجَوْفِ فَقَطْ، بِخِلَافِ الْحُقْنَةِ بِخَبَرٍ.

وَخَالَفَ الْحَلَّالُ فِي الْأَوَّلَى، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ رَوَايَةً، وَابْنُ حَامِدٍ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَحْتَنُ بِهِنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَلَا أَثَرَ لِوَأَصِلَ جَوْفًا لَا يَغْذِي كَمَثَلِهِ وَذَكَرَ.

وَمَنْ أَبَانَ زَوْجَةً لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ فَتَزَوَّجَتْ طِفْلًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ أَوْ تَزَوَّجَتْ طِفْلًا أَوَّلًا، ثُمَّ فَسَخَتْ نِكَاحَهُ بِسَبَبٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ فَأَرْضَعَتْهُ بِهِ صَارَ ابْنًا لَهَا وَحُرْمَتْ أَبَدًا.

وَلَوْ زَوَّجَ أُمٌّ وَلَدَهُ رَضِيعًا حُرًّا لَمْ يَصِحَّ، لِعَدَمِ خَوْفِ الْعَنْتِ، فَلَوْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ لَمْ تَحْرَمْ، وَفِيهِ وَجْهٌ.

وَإِنْ تَزَوَّجَ كَبِيرَةٌ ذَاتَ لَبَنِ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَصَغِيرَةٌ فَكَثُرَ، فَأَرْضَعَتْ صَغِيرَةً حُرْمَتْ أَبَدًا، وَيَقْبِي نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ كَرِضَاعِهَا بَعْدَ طَلَاقِهَا.

وَعَنْهُ: يَنْفَسَخُ نِكَاحُهَا، فَإِنْ أَرْضَعَتْ الثَّانِيَةَ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا عَلَى الْأَوَّلَى، كَرِضَاعِهِمَا مَعًا، وَعَلَى الثَّانِيَةِ لَا يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الثَّانِيَةِ، لِعَدَمِ اجْتِمَاعِهَا مَعَهَا، ثُمَّ إِنْ أَرْضَعَتْ الثَّالِثَةَ بَقِيَ نِكَاحُهَا فَقَطْ عَلَى الْأَوَّلَى.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْكُلِّ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ وَاحِدَةً ثُمَّ اثْنَتَيْنِ مَعًا انْفَسَخَ نِكَاحُهُنَّ، وَلَوْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ حُرْمٌ أَبَدًا.

فَصْلٌ

وَمَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بَنْتُ امْرَأَةٍ، فَأَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ بِلَبَنِهِ طِفْلَةً حُرِّمَتْهَا عَلَيْهِ، وَمَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بَنْتُ رَجُلٍ فَأَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ بِلَبَنِهِ طِفْلَةً حُرِّمَتْهَا عَلَيْهِ، وَفَسَخَتْ نِكَاحُهَا إِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن ظهر لامرأة لبن من غير حمل لم ينشر الحرمة).

وعنه: بلى، ففي ختنى مشكل وجهان. انتهى.

اعلم: أن المجد في محرره، وصاحب الحاوي، والمصنف، وغيرهم، جعلوا محل الخلاف على القول بنشر الحرمة بلبن المرأة التي شاب من غير حمل، وهو الصواب.

وظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم: أن الخلاف فيه مطلقاً، أعني من غير بناء، وهو ضعيف جداً، ويجب حمله على ما قاله هؤلاء اعلم ذلك فأحد الوجهين لا ينشر.

وإن قلنا: ينشر من المرأة وهو الصواب وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره.

والوجه الثاني: ينشر كالمرأة.

وَأَنْ تَزُوجَ طِفْلَةً فَأَرْضَعَهَا زَوْجَاتِهِ الثَّلَاثَ رَضَعَتَيْنِ رَضَعَتَيْنِ، أَوْ خَمْسَ أُمَهَاتٍ أَوْلَادِهِ رَضَعَةً رَضَعَةً، ثَبَّتَتِ الْأُبُوَّةَ. وَقِيلَ: لَا، كَالْأُمُوَّةِ، وَلَوْ أَرْضَعَهَا خَمْسَ بَنَاتٍ زَوْجَتِهِ رَضَعَةً رَضَعَةً فَلَا أُمُوَّةَ، وَهَلْ تَصِيرُ الْكَبِيرَةُ جَدَّةً؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣) ^(١)، وَالصَّغِيرَةُ مَعَهَا كَمَا تَقْدَمُ.

وَمَنْ لَهُ خَمْسُ بَنَاتٍ فَأَرْضَعْنَ طِفْلاً رَضَعَةً رَضَعَةً فَلَا أُمُوَّةَ، وَهَلْ يَصِيرُ جَدًّا وَأَوْلَادُهُ إِخْوَةُ الْمَرْضِعَاتِ أَخْوَالُهُ وَخَالَاتُهُ؛ لَوْ جُودَ الرِّضَاعُ مِنْهُنَّ كَبْنَتْ وَاحِدَةً، أَمْ لَا، لِأَنَّ ذَلِكَ فَرْعُ الْأُمُوَّةِ، لِأَنَّ اللَّبْنَ لَيْسَ لَهُ، وَالتَّحْرِيمُ هُنَا بَيْنَ الْمَرْضِعَةِ وَابْنَتِهَا عَلَى وَجْهَيْنِ، بِخِلَافِ الْأُولَى، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ فِيهَا بَيْنَ الْمَرْتَضِعِ وَصَاحِبِ اللَّبَنِ (م ٤) ^(٢).

وَأَنْ أَرْضَعَتْ أُمُّ رَجُلٍ وَابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ وَزَوْجَةَ ابْنِهِ طِفْلَةً رَضَعَةً رَضَعَةً ^(٣)، لَمْ تَحْرَمْ عَلَى الرَّجُلِ، فِي الْأَصَحِّ، لِمَا سَبَقَ. وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَفْسَدَتْ بِكَاحِهَا بِرِضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ، حَتَّى صَغِيرَةٌ ذُبْتُ فَرَضَعَتْ مِنْ نَاقِمَةٍ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ يُلْزَمُ الزَّوْجُ الْمُسَمَّى.

وَذَكَرَ الْقَاضِي بَصْفَهُ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ غَيْرُهَا لَزِمَهُ بَصْفُهُ قَبْلَهُ، وَكُلُّهُ بَعْدَهُ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْمُقْسِدِ قَبْلَهُ، فَإِنْ تَعَدَّدَ وَزُعَ عَلَى الرِّضَاعَاتِ الْمَحْرَمَةِ، وَكَذَا بَعْدَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورُ: لَا يَرْجِعُ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى لِلرُّجُوعِ الْعَمْدَ، وَالْعِلْمَ بِحُكْمِهِ، وَقَاسَى فِي الْوَاضِحِ نَاقِمَةً عَلَى مَكْرَمَةٍ، وَلَهَا الْإِخْذُ مِنَ الْمُقْسِدِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَتَى خَرَجَتْ مِنْهُ بَغْيٌ اخْتِيَارُهُ بِإِفْسَادِهَا أَوْ لَا أَوْ يَمِينُهُ لَا تَفْعَلُ شَيْئًا فَفَعَلَتْهُ فَلَهُ مَهْرُهُ، وَذَكَرَهُ رَوَايَةً، كَالْمَقْشُورِ، لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ الْمَهْرَ بِسَبَبِهِ هُوَ تَمَكِينُهَا مِنْ وَطْئِهَا، وَضَمِيمَتُهُ بِسَبَبِهِ هُوَ إِفْسَادُهَا، وَاحْتِجَ بِالْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي تَسْبَبَتْ إِلَى الْفَرْقَةِ.

قَالَ: وَالْمَالَعَةُ لَمْ تُفْسِدِ النِّكَاحَ وَتُمْكِنُ تَوَثُّقُهَا وَتَبْقَى مَعَهُ، مَعَ أَنَّ جَوَازَ عَضْلِ الزَّانِيَةِ يَدُلُّ أَنَّ لَهُ حَقًّا فِي مَهْرِهَا إِذَا أَفْسَدَتْ بِكَاحِهِ: وَقَالَ فِي رَجُوعِهِ بِالْمَهْرِ عَلَى الْغَارِ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ وَمَعِيَّةٍ وَمُدْلَسَةٍ: وَإِذَا أَفْسَدَهُ عَلَيْهِ وَنَحْوُهُ رَوَايَتَانِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ خُرُوجَ الرِّضْعِ مُتَقَوِّمٌ، وَصَحْحَةٌ، وَأَنَّ أَكْثَرَ نَصُوصِهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَاحْتِجَ بِالْآيَةِ أَنَّ لِرَّوْجِ السَّلِيمَةِ إِذَا ارْتَدَّتْ الْمَهْرَ، وَلِلْمُعَاهَدَةِ الَّتِي شَرَطَ رَدُّ الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَرُدِّ الْمَهْرَ، وَالتَّنْصُوصُ الْمُسَمَّى لَا مَهْرَ الْإِثْلَ.

قَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: أَذَاءُ الْمَهْرِ وَأَخْذُهُ مِنَ الْكُفَّارِ وَتَغْوِيضُ الزَّوْجِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَيَسْنُ صَدَاقٍ وَجَبَ رَدُّهُ عَلَى أَهْلِ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وأرضعها يعني زوجته الطفلة خمس بنات زوجته رضة رضة فلا أمومة، وهل تصير الكبيرة جدّة؟ فيه

وجهان). انتهى.

أحدهما: تصير جدّة، وهو الصواب، وقدمه في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والوجه الثاني: لا تصير جدّة، قال في المغني: والصحيح أن الكبيرة لا تحرم بهذا، لأن كونها جدّة يني على كون ابنتها أمًا، وما سارت واحدة من بناتها أمًا. انتهى.

قال ابن رزين في شرحه: والأظهر أن الكبيرة لا تحرم، وعلمه بما علّله في المغني.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن له خمس بنات فأرضعن طفلاً رضة رضة فلا أمومة، وهل يصير جدًّا وأولاده إخوة المرضعات أخواله وخالاته لوجود الرضاع منهن كبنّت واحدة أم لا، لأن ذلك فرع الأمومة، لأن اللبن ليس له، والتحرّيم هنا بين المرضعة وابنها؟ على وجهين، بخلاف الأولى، لأن التحريم فيها بين المرتضع وصاحب اللبن). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والرعاية الكبرى.

قال الشيخ في المغني وتبعه الشارح: وجه عدم الصيرورة يترجح في هذه المسألة، لأن الفرعية متحققة، بخلاف ما إذا أرضع خمس أمهات أولاده طفلاً. انتهى.

وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى.

قلت: الصواب أنها كالتي قبلها، وأنه يصير جدًّا، والله أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (وإن أرضعت أم رجل وابنته وأخته وزوجة ابنه طفلة رضة رضة).

هنا نقص، ولعلّه: وزوجته، كما في الكافي، أو زوجة أبيه، حتى يكملن خمسًا، ثبت عليه ابن نصر الله.

الحَرْبِ مَنْسُوخٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ إِخْدَى الرُّوَابِئِينَ، وَإِنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ أَنَّ مَنْ أَسْلَمَتْ وَهَاجَرَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ وَلَحِقَتْ بِالْكَفَّارِ فَلَزَّوَجَهَا مَا أَنْفَقَ، فَلَزَّ الْمُهَاجِرَةُ الْمُسِيرَةَ، وَإِلَّا لَزَمْنَا كَيْدَاءَ الْأَسِيرِ، لَوْلَا الْعَهْدُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ لِلْمَنْصَلَةِ لَمَنْعَ الْمُسْلِمِ امْرَأَتَهُ مِنَ اللَّحَاقِ بِهِمْ وَلَمْ تَطْمَعْ بِهِ، فَلَزَمْنَا الْمَهْرَ لَهُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَقَدْ يُقَالُ: يَجُوزُ لِحَاجَةٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ، لِأَنَّهُمْ نَالُوهَا بِالْعَهْدِ، فَالزَّوْجُ كَالرَّدِّ، وَلِهَذَا أَقَامَ عُثْمَانُ عَلَى رُقْيَةَ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَسَمَ لَهُ لِيَتِمَّكَنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْغَزْوِ وَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْهُمْ مَهْرَ الْمَعَاهِدِ وَأَعْطِيَهُ مِنْ ارْتَدَّتْ امْرَأَتُهُ، وَهُوَ لَمْ يَحْبِسْ امْرَأَتَهُ، لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْمُنْتَبِعَةَ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ فِيمَا أَتَلَفُوهُ.

قَالَ: وَالْمَرْتَدَّةُ بِدُونِ هَذَا الْعَهْدِ، وَالشَّرْطُ: فَقَدْ ذَكَرُوا مَذَاهِبَ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةَ لَا مَهْرَ لَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنْ لَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ فَمُخَارِبَةٌ، كِبَائِقُ عَبْدِهِ، فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ أَقَامَتْ بِدَارِنَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ عَادَتْ، وَإِنْ أَبَتْ حَتَّى قُتِلَتْ فَكَمَوْنُهَا، وَقَالَ: وَالنَّسْخُ بِنَبْلِ الْعَهْدِ فِي بَرَاءَةٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَكَوْنُ الرَّدِّ اسْتِحْبَابًا ضَعِيفٌ. وَمَنْ قَالَ: زَوْجَتِي أَوْ هَلَوِ بَنَتِي أَوْ أُخْتِي لِرِضَاعٍ حَرَمَتْ وَانْقَسَخَ حُكْمُهَا، وَلَوْ ادَّعَى خَطَأً كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لِأُمِّي ثُمَّ رَجَعَ، فَإِنْ عَلِمَ كَذِبُهُ فَلَا، وَلَا مَهْرَ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ صَدَّقَتْهُ، وَإِلَّا فَبُضْعَتْ، وَلَهَا بَعْدَهُ كُلُّهُ، وَقِيلَ إِنْ صَدَّقَتْهُ سَقَطَ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ الْمُسَمَّى، فَيَجِبُ مَهْرُ الْإِثْلِ.

لَكِنْ قَالَ فِي الرُّوَضَةِ: لَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ وَأَكْذَبَهَا فَهِيَ زَوْجَتُهُ حُكْمًا، وَلَا يُطْلَبُ مَهْرًا فَبُضْعَتْ مِنْهُ، وَلَهَا بَعْدَهُ كُلُّهُ مَا لَمْ تَطَاوِعْ عَالِمَةً بِالتَّخْرِيمِ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ قَبْلَ النِّكَاحِ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ ظَاهِرًا، وَمَنْ ادَّعَاهَا لَمْ تَصْدُقْ أُمُّ بَلٍّ أَمْ الْمُنْكَرِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ شَهِدَ بِهَا أَبُوهَا لَمْ يَقْبَلْ، بَلَّ أَبُوهُ، يَعْنِي بِلَا دَعْوَى. وَإِنْ ادَّعَتْ أُمُّهُ أَخُوهُ سَيِّدٌ بَعْدَ وَطْءٍ لَمْ يَقْبَلْ، وَإِلَّا احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ (م) (٥) (١). وَكَرَّ أَحْمَدُ الْأَرِضِيَّاتُ بِلَبَنِ فَاجِرَةٍ وَمُشْرِكَةٍ، وَكَذَا حَمَقَاءَ وَسَيِّئَةِ الْخُلُقِ. وَفِي الْمَجْرُودِ: وَبِهِمَةِ. وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَمِيَاءَ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن ادَّعت أمة أخوة سيِّدٍ بعد وطءٍ لم يقبل، وإلا احتمل وجهين، انتهى، قال ابن نصر الله في حواشيه: أظهرهما القبول في تحريم الوطء وعدمه في ثبوت العتق). انتهى.
قلت: الصواب عدم قبولها مطلقاً، وهو الأصل، وربما كان فيه نوع تهمة، والله أعلم.
فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

كتاب النفقات

يَلْزَمُ الزَّوْجَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَكِسْوَتُهَا وَسَكَنَاتُهَا بِمَا يَصْلُحُ لِمِثْلِهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ الْحَاكِمُ عِنْدَ التَّنَازُعِ بِحَالِهِمَا، فَيَفْرَضُ لِمُوسِرَةٍ مَعَ مُوسِرٍ كِفَايَتُهَا خَبِزًا خَاصًّا بِأَدْمِهِ الْعَتَادَ لِمِثْلِهَا، وَلَوْ تَبَرَّأَتْ بِأَدْمٍ غَيْرِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَفْرَضُ لَحَمًا عَادَةً الْمُسِيرِينَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلًا، وَأَنَّهُ أَظْهَرَ، وَقَدْ مَ كُلُّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ الْعَادَةُ، لَكِنْ يُخَالِفُ فِي إِدْمَانِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُهُمْ.

وَمَا يَلْبَسُ مِثْلُهَا مِنْ حَرِيرٍ وَخَزٍّ وَجِيدٍ كَتَانٍ وَقُطْنٍ، وَأَقْلَهُ قَمِيصٍ وَسَرَائِيلَ وَوَقَايَةَ، وَهِيَ مَا تَضَعُهُ فَوْقَ الْمُتَعَنَةِ، وَتُسَمَّى الطَّرْحَةَ، وَمُتَعَنَةٌ وَمَدَاسٌ وَجَبَّةٌ لِلشَّتَاءِ، وَلِلنَّوْمِ فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَمِخْدَةٌ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: وَإِذَا رَأَى^(١)، وَلِلْجُلُوسِ زُلِّي وَهُوَ بَسَاطَةٌ مِنْ صُوفٍ وَرَفِيعِ الْحَصْرِ، وَلِلْفَقِيرَةِ مَعَ فَقِيرٍ خُبْزٌ خَشْكَارٍ بِأَدْمِهِ وَزَيْتٌ مُصْتَبَاحٌ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: لَا يَقْطَعُهَا اللَّحْمُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ، وَقَدْ مَ فِي الرَّعَايَةِ كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةً.

وَقِيلَ: الْعَادَةُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ، وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: فِي كَمْ يَأْكُلُ الرَّجُلُ اللَّحْمَ؟ قَالَ: فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَقَالَ فِي رَوَايَةِ الْمُتَمُوسِي: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّا كُنَّا، وَاللَّحْمَ فَإِنَّ لَهُ ضِرَاوَةً كَضِرَاوَةِ الْحَفَرِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: يَغْنِي إِذَا أَكْثَرَ مِنْهُ، وَمِنْهُ: كَلْبٌ ضَارٍ، وَمَا يَلْبَسُ مِثْلُهَا وَيَتَمَّ فِيهِ وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَلِلْمُتَوَسِّطَةِ مَعَ الْمُتَوَسِّطِ، وَالْمُوسِرَةِ مَعَ الْفَقِيرِ وَعَكْسُهَا. مَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ عَرَفًا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ: لَا يَلْزَمُهُ خُفٌ وَمِلْحَفَةٌ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: الْوَاجِبُ لِيَوْمٍ رَطَلًا خُبْزٌ بِحَسْبِهَا بِأَدْمِهِ وَدِهْنًا بِحَسْبِ الْبَلَدِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ عَنْهُ: لِمُوسِرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ أَقْلُ كِفَايَةٍ، وَالبَقِيَّةُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَاغُونِ الدَّارِ، وَيُكْتَفَى بِخَرْفٍ وَخَشَبٍ، وَالْعَدْلُ مَا يَلِيقُ بِهِمَا، وَقَدَّرَ الشَّافِعِيُّ النَّفَقَةَ بِالْحَبِّ، فَعَلَى الْفَقِيرِ مَدٌّ، وَعَلَى الْمُسِيرِ مَدَانٌ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وَاجِبٍ فِي كِفَايَةِ وَهِيَ كِفَايَةُ الْأَذَى، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ يَصْفُهَا، وَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ فَهَلْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا عَمَلًا بِالْعَرَفِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ بِالْوَاجِبِ؟ لِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّرْجِيحِ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيُّ لَهَا لَمْ تَسْقُطْ، وَجْهًا وَاحِدًا.

وَيَلْزَمُهُ مُونَةٌ تَطَافِيهَا مِنْ دُهْنٍ وَسَبْدٍ وَمِشْطٍ وَتَمَنِّ مَاءٍ وَأَجْرَةٌ قِيَمَةٍ وَنَحْوِهِ.

وَفِي الْوَضَائِعِ وَجْهٌ، قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ تَنْظِيفٍ عَلَى مَكْتَرٍ، كَرَشٍ وَتَنْقِيَةِ الْأَبَارِ، وَمَا كَانَ مِنْ حِفْظِ الْبَنِيَّةِ كَبِنَاءِ حَاطِطٍ وَتَغْيِيرِ الْجِدْعِ عَلَى مَكْرٍ، فَالزَّوْجُ كَمَكْرٍ، وَالزَّوْجَةُ كَمَكْرٍ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِيمَا يَحْفَظُ الْبَنِيَّةَ دَائِمًا مِنَ الطَّعَامِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الزَّوْجَ، لَا ذَوَاءَ وَأَجْرَةٌ طَبِيبٍ وَجَنَاءَ وَنَحْوَهُ وَتَمَنِّ طَبِيبٍ، وَفِيهِ وَجْهٌ فِي الْوَضَائِعِ، فَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا التَّزْوِينَ بِهِ وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ: أَوْ قَطَعَ رَايِحَةً كَرِيهَةً لَزَمَهُ، وَيَلْزَمُهَا تَرَكَ حِنَاءَ وَزَيْتَةَ نَهَى عَنْهَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَمَنْ مِثْلُهَا يُخْذَمُ وَلَا خَادِمَ لَهَا وَلَوْ لِمَرَضٍ خِلَافًا لِلتَّرْغِيبِ: فِيهِ لَزَمَهُ وَاحِدٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَأَكْثَرُ بِقَدْرِ حَالِهَا وَلَوْ بِأَجْرَةٍ أَوْ عَارِيَةٍ، وَتَجُوزُ كِتَابِيَّةٌ، فِي الْأَصَحِّ، إِنْ جَازَ نَظَرُهَا، وَتَعْنِيهِ إِلَيْهِ، وَتَعْنِي خَادِمَهَا إِلَيْهِمَا^(٢)، وَنَفَقَتُهُ كَفَقِيرَتَيْنِ، مَعَ خُفٍّ وَمِلْحَفَةٍ، وَالْأَشْهُرُ سِوَى النُّظَافَةِ، فَإِنْ كَانَ الْخَادِمُ لَهَا فَرَضِيَّةً فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِ.

(١) تَبَيَّنَ: أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: (وَلِلنَّوْمِ فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَغِدَّةٌ، وَفِي التَّبَصُّرَةِ: وَإِذَا رَأَى). انْتَهَى.

ليس ما في التَّبَصُّرَةِ مَخْصُوصًا بِهِ، بَلْ قَدْ صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْمَهَادِي، وَالبَلْفَةِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصُّغِيرِ، وَالْوَجِيزَ وَتَجْرِيدَ الْعَنَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَمَرَادُهُم بِالْإِزَارِ إِزَارُ النُّوْمِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرُوهُ عَقِبَ مَا يَجِبُ لِلنُّوْمِ، كَالْمَصْنَفِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الرَّعَايَةِ غَيْرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: وَلَا يَجِبُ لَهَا إِزَارٌ لِلخُرُوجِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَجُوبَ الْإِزَارِ لِلنُّوْمِ إِذَا كَانَتْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِالنُّوْمِ فِيهِ، كَارِضِ الْحِجَازِ وَنَحْوِهَا، هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَتَعْنِيهِ إِلَيْهِ وَتَعْنِي خَادِمَهَا إِلَيْهِمَا). انْتَهَى.

يعني: أَنْ تَعْنِيَنَّ الْخَادِمَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِلْكُهَا، فَيَكُونُ تَعْنِيَهُ إِلَيْهِمَا.

وقوله بعد ذلك: (فَإِنْ كَانَ لَهَا فَرَضِيَّةٌ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِ).

وفي الرُعَايَةِ: وَهَذَا نَفَقَةُ الْمَوْجِرِ، وَالْمَعَارِ، فِي وَجْهِهِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ، وَلَمْ أَجِدْهُ صَرِيحًا، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ فِي الْمَوْجِرِ، فَإِنَّ نَفَقَتَهُ عَلَى مَا لِكَبِهِ، وَأَمَّا فِي الْمَعَارِ، فَمُحْتَمَلٌ، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي آخِرِ الْإِجَارَةِ، وَقَوْلُهُ: «فِي وَجْهِهِ» يَدُلُّ [عَلَى] أَنَّ الْأَشْهَرُ خِلَافُهُ، وَلِهَذَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَعَارِ، فِي بَابِهِ، وَلَا تَمْلِكُ خِدْمَةُ نَفْسِهَا لِتَأْخُذَ نَفَقَتَهُ، وَهَلْ يَلْزِمُهَا قَبُولُ خِدْمَتِهِ لَهَا لِيَسْقِطَهُ وَقَبُولُ كِتَابِيَّةٍ؟ وَجَهَانٌ (م ١، ٢) ^(١).

وَلَا تَلْزِمُهُ أَجْرَةٌ مَنْ يَوْضَعُ مَرِيضَةً، بِخِلَافِ رَقِيقَةٍ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

فَقُصِّلَ

وَيَلْزِمُهُ دَفْعُ الْقَوْتِ، لَا بَدَلَهُ، وَلَا حَبَّ كُلِّ يَوْمٍ فِي أَوَّلِهِ، وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ، وَتَمْلِكُهُ بِقَبْضِهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ مَا لَمْ يَضُرَّ بَدَنُهَا، وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَمْلِكُ فَرَضَ غَيْرِ الْوَاجِبِ، كَذَرَاهِمٍ مَثَلًا، إِلَّا بِاتِّفَاقِهِمَا، فَلَا يُجْبَرُ مَنْ امْتَنَعَ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ: لَا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا نَصٍّ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، لِأَنَّهُا مُعَاوَضَةٌ بِغَيْرِ الرِّضَا عَنْ غَيْرِ مُسْتَقَرٍّ، وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ مَعَ عَدَمِ الشَّقَاقِ وَعَدَمِ الْحَاجَةِ، فَأَمَّا مَعَ الشَّقَاقِ، وَالْحَاجَةِ كَالْغَائِبِ مَثَلًا فَيَتَوَجَّهُ الْفَرَضُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَلَا يَقَعُ الْفَرَضُ بِذَوْنِ ذَلِكَ بِغَيْرِ الرِّضَا، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يُغْنَاصُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَجْهًا وَاجِدًا، لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا، وَلَا عَنِ الْمَاضِي بِخَبَرٍ وَدَقِيقٍ، لِأَنَّهُ رَبًّا، وَبَغَيْرِهِمَا فَهَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا كَمُسْلَمٍ فِيهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَكَذَا مُرَادُ أَصْحَابِنَا إِذَا اعْتَاَصَتْ عَنِ الْمَاضِي فَلَا يَجُوزُ بِرَبْوِي.

= قال ابن مغلي: ظاهره أن رضاها كافٍ وإن لم يوافقها الزوج وأخذ هذه العبارة من المغني، ولكن صرح بعد أنه إن لم يرض بخادما فله ذلك، فوقع للمصنف التخليط من وجهين:

أحدهما: ذكره ذلك لا على سبيل حكاية خلاف.

والثاني: سهوه عن استيفاء النظر في كلام الشيخ. انتهى.

قلت: الذي يظهر أنه لا نظر في كلام المصنف ولا تخليط، وإنما ذكر العبارة الثانية لأجل التصريح بوجوب نفقته عليه، وإن كان لها فكلامة الأول في التمين، وكلامه الثاني في وجوب النفقة، لتلا يتوهم متوهم كونه ملكها أن تكون نفقته عليها.

وقوله: (فرضيته)؛ يعني: مع رضا الزوج، بدليل ما تقدم، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وهل يلزمها قبول خدمته لها ليسقطه وقبول كتابية؟ وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): هل يلزمها قبول خدمته لها ليسقطه عنه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والمحزر، والحاوي الصغير وغيرهم. أحدهما: لا يلزمها قبول ذلك، وهو الصحيح.

جزم به في المنور، وصححه في النظم، وقدمه في الخلاصة، والمغني، والشرح وغيرهم.

والوجه الثاني: يلزمها، صححه في التصحيح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز، وقدمه في الرعايتين وتجريد العناية.

واختار في الرعية: له ذلك فيما يتولاه مثله لمن يكفيها خادمًا واحدًا.

(المسألة الثانية - ٢): هل يلزمها قبول كتابية أم لا بد أن تكون مسلمة؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعية الكبرى.

أحدهما: يلزمها، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يلزمها، ولعل الخلاف مبني على جواز النظر وعدمه، فإن كان كذلك فالصحيح لزوم، لأن الصحيح جواز النظر، ولكن ظاهر كلام أكثر الأصحاب الإطلاق، ولذلك قال في الرعية الكبرى بعد أن أطلق الوجهين: وقيل: إن جاز نظرها إلى مسلمة وخلوتها بها لزمها قبولها، على الأشهر، ولأ فلا. انتهى.

والمصنف قد صحح قبل ذلك جواز خدمة الكتابية، وكلامه هنا في لزوم، والله أعلم.

وفي الإنصاف: لا يسقط فرضه عن زوجته صغيرة أو مجنونة إلا بتسليم ولي أو بإذنه.
واختار شيخنا: لا يلزمه تمليك، بل ينفق ويكسو بحسب العادة، فإن الإنفاق بالمعروف ليس هو التمليك، قال رحمته:
«إن حقها عليك أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت» كما قال رحمته في المملوك، ثم المملوك لا يجب له التمليك
إجماعاً، وإن قيل: إنه يملك بالتمليك.

وتلزمه الكسوة أول كل عام، وذكر الحلواني وإبنة أول صيف وشتاء.
وفي الواضح كل يصنف سنة، وتملكها في الأصح بقبضها، فإن سرق أو بليت فلا بدل، وعكسه إن بقيت صحيحة
ودخلت سنة أخرى في الأصح فيهما، وفي غطاء ووطاء ونحوهما الوجهان^(١)، وإن بانث فيها أو تسلفت نفقتها رجعت
بالبقية، في الأصح.
وقيل: بالنفقة.
وقيل: بالكسوة.

وقيل: كزكاة معجلة، وجزم به في المتخبر، ولا يرجع ببقيته، اليوم إلا على ناشئ، في الأصح فيهما، وجزم في عيون
المسائل: لا ترجع بما وجب كيوم وكسوة سنة بل بما لم يجب وترجع بنفقتها من مال غائب بعد موته بظهوره، على
الأصح، وإن غاب ولم ينفق لزمت نفقة الماضي، وعنه: إن كان فرضها حاكم، اختاره في الإرشاد.

وفي الرعاية أو الزوج برضاها.
وفي الإنصاف: أن أحمد أسقطها بالموت وعلل في الفصول الرواية الثانية بأنه حتى ثبت بقضاء القاضي، وهو ظاهر
الكافي، فإنه فرغ عليها: لا تثبت في ذمته، ولا يصح ضمانها لأنه ليس مالها إلى الوجوب.
ولو استدانت وأنفقت رجعت، نقله أحمد بن هاشم، وذكره في الإرشاد، ويتوجه الروايتان فيمن أدى عن غيره
واجباً، ومن أكلت معه عادة أو كساها بلا إذن ولم يتبرع سقطت.
وفي الرعاية وهو ظاهر المغني: إن نوى أن يعتد بها ومتى تسلم من يلزمه تسلمها أو بذلت هي أو ولي فلها النفقة.
وعنه: مع عدم صغره.

وعنه: يلزمه بالعقد مع عدم منع لمن يلزمه تسلمها لو بذلته.
وقيل: ولصغيرة، وهو ظاهر كلام الحرقي، فعليها لو تساكنا بعد العقد مدة لزمت.
وفي الترخيب وغيره: دفع النفقة لا يلزم إلا بالتمكين، ولو قدر على الوطء وتركه أو عجز عنه، ولو تزوج طفل
بطفلة فالصحيح لا نفقة لعدم الموجب، ومن بذلت التسليم فحال بينها وبينه أولياؤها فظاهر كلام جماعة لها النفقة.
وفي الروضة: لا، ذكره الحرقي قال: وفيه نظر^(٢) (م ٣)، وإن بذلته، والزوج غائب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم

(١) تنبيه: قوله: (وفي غطاء ووطاء ونحوهما الوجهان). انتهى.
يعني: اللذين في ملك الكسوة بقبضها، وقد صحح المصنف أنها تملكها، واختار ابن نصر الله في حواشيه أنها إمتاع، كمسكن
وماعون، لمشاركته لها فيه وعدم اختصاصها به عنه عرفاً وعادة، أشبه المسكن، والماعون، بخلاف النفقة، والكسوة. انتهى.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ومن بذلت التسليم فحال بينها وبينه أولياؤها فظاهر كلام جماعة لها النفقة.
وفي الروضة: لا، ذكره الحرقي، قال: وفيه نظر). انتهى.
قلت: الصواب عدم الوجوب، وهو ظاهر كلام الشيخ في المتن، والوجيز وغيرهما، حيث قالوا: وإن منعت تسليم نفسها أو
منعها أهلها فلا نفقة لها. انتهى.

قال في الحرر: لها النفقة ما لم تمنع نفسها، لا منعها أهلها. انتهى.
فعلى هذا ينبغي أن تجب النفقة على مانعها، لئلا تسقط نفقتها من غير منع منها، ولم أره، وهو قوي، والله أعلم.
والقول الثاني: لها النفقة، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.

قلت: وهو ضعيف.

وَيَمْضِي زَمَنٌ يُمكن قُدُومُهُ فِي مِثْلِهِ.
وَمَنْ سَلِمَ أَمَتَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا فَكَحَرَهُ وَلَوْ أَبِي زَوْجٍ، وَإِنْ سَلِمَهَا لَيْلًا لَزِمَتْ نَفَقَةُ النَّهَارِ، وَالزَّوْجُ نَفَقَةُ اللَّيْلِ وَغِطَاءُ وَنَحْوُهُ.
وَقِيلَ: بِصَفَتَيْنِ، وَلَوْ سَلِمَهَا نَهَارًا فَقَطْ لَمْ يَجُزْ، وَلَا نَفَقَةُ لِنَاشِيزٍ وَلَوْ بَيْنَكَحٍ فِي عِدَّةٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ مَكَّنَتْهُ مِنَ الْوَطَاءِ لَا مِنْ بَقِيَّةِ الْاسْتِمْتَاعِ فَسَقُوطُ النَّفَقَةِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَيَشْطُرُ لِنَاشِيزٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، لَا يَقْدَرُ الْأَزْمِيَّةُ، وَيَشْطُرُ لِنَاشِيزٍ بَعْضُ يَوْمٍ.
وَقِيلَ: تَسْقُطُ وَإِنْ أَطَاعَتْ فِي غَيْبَتِهِ فَعَلِمَ وَمَضَى زَمَنٌ يَقْدُمُ فِي مِثْلِهِ عَادَتُ.
وَكَذَا لَوْ سَافَرَ قَبْلَ الزَّافِ^(١)، وَكَذَا إِسْلَامُ مُرْتَدَّةٍ وَمُتَخَلِّفَةٍ عَنِ الْإِسْلَامِ فِي غَيْبَتِهِ، وَالْأَصَحُّ تَعَوُّدُ بِإِسْلَامِهَا.
وَإِنْ صَامَتْ لِكِفَّارَةٍ أَوْ نَذَرَ أَوْ رَمَضَانَ وَوَقْتَهُ مُتَّسِعٌ أَوْ تَفْلًا، وَفِيهِمَا وَجْهٌ، أَوْ حَجَّتْ لِنَذَرٍ، أَوْ تَفْلًا بِلا إِذْنِهِ، فَلَا نَفَقَةَ، وَكَذَا حَسَنُهَا بِحَقٍّ أَوْ ظَلَمًا فِي الْأَصَحِّ، وَهَلْ لَهُ الْبَيْتُوتَةُ مَعَهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٤) ^(٢).
وَفِي صَوْمٍ وَحَجٍّ لِنَذَرٍ مَعَيْنٍ وَجْهَانِ (م ٥) ^(٣).
وَقِيلَ: إِنْ نَذَرَتْ بِإِذْنِهِ أَوْ قَبْلَ النِّكَاحِ فَلَهَا النَّفَقَةُ.
وَنَقَلَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ: تَصُومُ النَّذَرُ بِلا إِذْنِهِ.
وَفِي الْوَأَصَحِّ فِي حَجٍّ نَفَلَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ مَنَعَهَا وَتَحْلِيلُهَا لَمْ تَسْقُطْ، وَأَنْ فِي صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ مَنُذُورٍ فِي الدِّمَةِ وَجْهَيْنِ، قَالَ فِي الْفَتَوَى: سَفَرُ التَّغْرِيبِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَسْقُطَ فِيهِ النَّفَقَةُ، وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِفَرِيضَةٍ أَوْ مَكْتُوبَةٍ فِي وَقْتِهَا وَبَسُيَّتِهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: فِي سَقُوطِهَا فِي حَجٍّ فَرَضَ احْتِمَالًا كَزَالِدَةٍ عَلَى الْحَضَرِ، وَفِي بَقَائِهَا فِي نَزْهَةٍ [أَوْ تِجَارَةٍ] أَوْ زِيَارَةِ أَهْلِهَا احْتِمَالًا.
وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي بَذْلِ تَسْلِيمِ حَلْفٍ وَقَبْلَ قَوْلِهِ، وَفِي تَشْوِيزٍ وَأَخَذِ نَفَقَةٍ حَلَفَتْ وَقَبْلَ قَوْلِهَا.
وَقَالَ الْأَمِيدِيُّ: إِنْ اخْتَلَفَا فِي تَشْوِيزٍ فَلَنْ وَجِبَتْ بِالْتَّمَكِينِ صَدُقٌ وَعَلَيْهَا إِثْبَاتُهُ، وَإِنْ وَجِبَتْ بِالْعَقْدِ صُدُقَتْ وَعَلَيْهِ إِثْبَاتُهُ

(١) تنبيه: قوله: (وإن أطاعت في غيبته فعلم ومضى زمنٌ يقدم في مثله عادت، وكذا لو سافر قبل الزفاف). انتهى.
قوله: (وكذا لو سافر قبل الزفاف) هي المسألة السابقة، وهي قوله: (وإن بذلت، والزواج غائب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ومضي زمن يمكن قدومه في مثله)، فذكره هنا تكررًا، ومع اختلاف الحكم قاله ابن نصر الله.
قال: ويسأل لم اكتفى هنا بعلمه ولم يشترط مراسلة حاكم وهناك اشترط ذلك. انتهى.
(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وهل له البيوتة معها؟ فيه وجهان). انتهى.
يعني: إذا حبست بحقٍّ أو ظلمًا.
وأطلقهما في الرعاية.
أحدهما: له البيوتة، وهو الصواب، ولكن على هذا ينبغي أن تجب النفقة لها بمقدار ذلك.
والوجه الثاني: ليس له ذلك لعدم وجوب النفقة إذن.
(٣) (المسألة - ٥): قوله: (وفي صوم وحجٍّ لنذرٍ معينٍ وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والبلغة، والشرح، وشرح ابن منجش، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
أحدهما: لها النفقة، ذكره القاضي، وصححه في التصحيح، وهو ظاهر كلام الأدمي في منتخبه، فإنه قال: فإن صامت أو حجبت لغير فرض فلا نفقة.
والوجه الثاني: لا نفقة لها، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنور، والوجيز.
قلت: وهو أول من الوجه الأول، قال ابن نصر الله في حواشيه: وأظهرهما سقوطها، والصواب أنه إن كان النذر بإذنه فلها النفقة، وإلا فلا، وهو:
الوجه الثالث: الذي ذكره المصنف.

المنع، ولو اختلفا بعد التمكن لم يقبل قوله.

وفي التبصرة: يقبل قوله قبل الدخول وقولها بعده، واختار شيخنا في النفقة قول من يشهد له العرف، لأنه تعارض الأصل، والظاهر، والغالب أنها تكون راضية، وإنما تطالبه عند الشقاق، كما لو أصدقها تعليم شيء فادعت أن غيره علمها، وأولى، لأن هنا تعارض أصلاً، قال: وأكثر العلماء كأي خيفة ومالك وأحمد يقضون باليد العرفية وتقديهما على اليد الحسية فيما إذا تداعى الزوجان في مناع البيت، أو صانغان في مناع الخانوت.

فصل

وإن أعسر بالقوت أو الكسوة أو ببعضهما فلها الفسخ على الأصح (هـ) وصاحبه، والظاهرية، على التراخي أو الفور، كخيار العيب.

وذكر ابن البناء وجهاً: يؤجل فلاناً، وهو أصح قولنا (ش)، ولها المقام، ولا تمكنه ولا يحبسها، ونفقة الفقير في ذميه ما لم تمنع نفسها (و ش) ثم إن أحبت الفسخ ملكته، على الأصح. وكذا لو رضىت عسرتة أو تزوجته عالمة بها.

وفي الرعاية لا في الأصح.

قال بعضهم: كالعين المستأجرة المنيعة مع تجدد حقه بالانقطاع، كتجدد حق المرأة من النفقة، أما إن أسقطت النفقة أو المهر قبل النكاح فسبق في الشروط الفاسدة في النكاح، وإنما لم يسقط لعدم انعقاد سببه بالكلية.

قال في الهدى: هذا إن كان في المسألة إجماع، وإن كان فيها خلاف فلا فرق بين الإسقاطين، وسؤنا بين الحكمين، فإن كان بينهما فرق امتنع القياس.

وقال: واللبي تقتضيه أصول الشريعة وقواعد ما أن الرجل إذا غر المرأة بأنه ذو مال، فتزوجت على ذلك، فظهر لا شيء له، أو كان ذا مال وترك النفقة عليها، ولم تقبل على أخلا كفايتها من ماله بنفسها أو بحاكم، أن لها الفسخ، وإن تزوجته عالمة بعسرتة أو كان موسيراً ثم افتقر فلا فسخ لها، ولم يزل الناس نصيبهم الفاقة بعد اليسار، ولم يرفعهم أرواحهم إلى الحكم ليفرقوا بينهم، كذا قال.

ومن قدر يتكسب أجبر، وفي الترغيب: على الأصح، وفيه: وللصانع الذي لا يرجو عملاً أقل من ثلاثة أيام، فإذا عمل دفع نفقة ثلاثة أيام ولا فسخ ما لم يدم.

وفي المغني: لا، ولو تعدر الكسب بعض ذميه، لأنه يقترض، ولو تعدر أيضاً إيماناً، يسيرة، ولزواله قريباً.

وإن أعسر بنفقة موسيرة أو متوسطة أو أدم فلا فسخ، في الأصح فيه، كتفقة ماضية وخادم.

وفي الانحصار في الكل احتمال مع ضررها ويتقى في ذميه، وأسقط القاضي زيادة يسار وتوسط.

وإن أعسر بالسكنى فوجهان (م ٦) (١)، ولا فسخ في المنصوص لولي أمه راضية وصغيرة، ومجنونة، فلا يلزم السيد شيء.

وإن منع موسير بعض نفقة أو كسوة وقدرت على ماله أخذت كفايتها وكفاية ولديها عرفاً بلا إذنيه، نص عليه.

وفي الروضة: القياس منعه تركناه للخبير.

وفي ولديها وجه في الترغيب، ولا تقترض على الأب ولا تنفق على الصغير من ماله بلا إذن وليه، وعند شيخنا:

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أعسر بالسكنى فوجهان).

يعني: هل لها الفسخ بذلك أم لا؟

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: لما الفسخ، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، واختاره ابن عقيل، وجزم به في الوجيز، والمنور.

والوجه الثاني: لا فسخ لها، ذكره القاضي، وقطع به الأدمي في متعبه، وابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر ما قدمه في المحرر.

(ر): روايتان

(ق): قولنا الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

تُضَحِّي عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَيْضًا، وَمَتَى لَمْ تَقْدِرِ الزَّمَةَ حَاكِمٌ، فَإِنْ أَبَى حَسَبُهُ أَوْ دَفَعَهَا مِنْهُ يَوْمًا بِيَوْمٍ، فَإِنْ غِيَبَهُ وَصَبَرَ، أَوْ غَابَ مُوسِرٌ وَتَعَذَّرَتْ النِّفَقَةُ بِاسْتِدَانَةٍ وَغَيْرِهَا، فَلَهَا فِرَاقُهُ، وَمَنْعُ الْقَاضِي، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ.

وَقِيلَ: لَا، فِي الثَّانِيَةِ، لِاحْتِمَالِ عَذْرِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: بَلْ فِيهَا أَوَّلَى، لِأَنَّ الْحَاضِرَ قَدْ يَنْفِقُ لِيُطَوِّلَ الْحَسَنَ.

وَلِلْحَاكِمِ بَيْعُ عَقَارٍ وَعَرَضٍ لِبُغَايِبٍ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَيَنْفِقُ عَلَيْهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ، وَلَا يَجُوزُ كُلُّ شَهْرٍ، لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ ثُمَّ إِنْ بَانَ مَيْتًا قَبْلَ انْفِاقِهِ حَسَبَ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَتْهُ بِنَفْسِهَا أَوْ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ.

قَالَ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ: إِذَا ثَبَتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ صِحَّةُ النُّكَاحِ وَمَبْلَغُ الْمَهْرِ فَإِنْ عَلِمَ مَكَانَهُ كَتَبَ: إِنْ سَلِمْتَ إِلَيْهَا حَقَّهَا، وَإِلَّا بَعَثْتُ عَلَيْكَ بِقَدْرِهِ، فَإِنْ أَبَى أَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ بَاعَ بِقَدْرِ نَصْفِهِ، لِجَوَازِ طَلَاغِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَإِمَّا إِنْ لَمْ تَوْجَدْ نَفَقَةً ثَبَتَ إِعْسَارُهُ، وَلِلْحَاكِمِ الْفُسْخُ بِطَلَبِهَا.

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ وَقَالَا فِي النِّفَقَةِ: وَمَا تَجِدُ مَنْ يُدِينُهَا عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي الْغَايِبِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْحَاضِرِ الْمُسِيرِ الْمَانِعِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي التَّصْرِيفِ فِي الدِّينِ أَنَّ الْمَذْهَبَ لَوْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ فَبَذَلَهَا أَجْنَبِيًّا لَمْ تُجْبَرْ، وَرَفَعَ النُّكَاحَ هُنَا فَسَخَّ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا: فَيُعْتَبَرُ الرُّفْعُ إِلَى حَاكِمٍ، فَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُهُ فُسِخَ بِطَلَبِهَا أَوْ فُسِخَتْ بِأَمْرِ (و ش) وَلَا يَنْفَعُ بِدُونِهِ.

وَقِيلَ: ظَاهِرًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَنْفَعُ مَعَ تَعَذُّرِهِ زَادَ فِي الرُّعَايَةِ: مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ طَلَاقُ أَمْرِهِ بِطَلَبِهَا بِطَلَاقٍ أَوْ نَفَقَةٍ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ عَلَيْهِ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّصْمِيرِ، فَإِنْ رَاجَعَ فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ مَعَ عُسْرَتِهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، فَيُطَلَّقُ ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً (م ٧) ^(١).

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ: كَهَذَا، وَالْقَوْلُ بِالْفُسْخِ.

وَقِيلَ: إِنْ طَلَبَ الْمَهْلَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَجِيبَ، فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ فَقِيلَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَقِيلَ:

إِلَى آخِرِ الْيَوْمِ الْمُتَخَلِّفَةَ نَفَقَتَهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا (م ٨) ^(٢).

وَهِيَ فَسْخٌ فَإِنْ أَجْبَرَهُ عَلَى الطَّلَاقِ فُطِّلَ فَرَاجَعَ وَلَمْ يَنْفِقْ فَلِلْحَاكِمِ الْفُسْخُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي أَنَّ الْحَاكِمَ يَمْلِكُ الطَّلَاقَ، وَالْفُسْخَ.

وَمَذْهَبُ (م) يُؤْجَلُ فِي عَدَمِ نَفَقَةٍ نَحْوَ شَهْرٍ فَإِنْ انْقَضَى وَهِيَ حَائِضٌ فَحَتَّى تَطْهُرَ.

وَفِي الصَّدَاقِ عَامَرَيْنِ ثُمَّ يُطَلَّقُهَا عَلَيْهِ الْحَاكِمُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً، فَإِنْ أَيْسَرَ فِي الْعِدَّةِ فَلَهُ اِرْتِجَاعُهَا، وَمَنْ أَمَكَّنَهُ أَخَذَ ذَنْبَهُ قُوسِرَ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (فإن راجع فليل: لا يصح مع عسرتيه، وقيل: بلى، فيطلق ثانية ثم ثالثة). انتهى.

القول الثاني: هو الصحيح.

وبه قطع في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين.

والقول الأول: لم أطلع على من اختاره، ويعاها بها عليه.

(٢) (مسألة - ٨): قوله في المسألة: وقيل إن طلب المهلة ثلاثة أيام أجيب، فلو لم يقدر فليل: ثلاثة أيام، وقيل: إلى آخر اليوم

المختلفة نفقته.

وفي المغني: يفرق بينهما. انتهى.

ما قاله في المغني هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والقول الثاني: قوي.

والقول الأول: ضعيف.

فصل

يَلْزَمُهُ لِزَجَعِيَّةٍ نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَسَكْنَى كَزَوْجَةٍ، وَكَذَا لِكُلِّ بَايِنٍ حَامِلٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: بِوَضْعِهِ.
وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ رِوَايَةٌ.

لَا يَلْزَمُهُ، وَهِيَ سَهْوٌ.

وَفِي الرُّوَضَةِ: تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ، وَفِي السُّكْنَى رِوَايَتَانِ.

وَعَنْهُ: وَجُوبُهُمَا لِحَامِلٍ.

وَعَنْهُ: لَهَا سَكْنَى، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ.

وَفِي الْإِتِّصَارِ: لَا تَسْقُطُ بِتَرَاصِيهِمَا كَعِدَّةٍ.

وَمَنْ نَفَاهُ وَلَا عَنَ فَإِنْ صَحَّ فَلَا نَفَقَةَ، فَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ لَزَمَهُ مَا مَضَى.

وَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ يَطْلُبُهَا حَامِلًا فَإِنَّمَا رَجَعَتْ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَبِالْعَكْسِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ: إِنْ نَفَى الْحَمْلَ فِي رُجُوعِهِ رِوَايَتَانِ، وَإِنْ ادَّعَتْ حَمْلًا أَنْفَقَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ.

إِنْ شَهِدَ بِهِ النِّسَاءُ، فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَبَيِّنْ رَجْعَ.

وَعَنْهُ: لَا، كَيْفَاحَ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ لِتَفْرِيطِهِ، كَتَفَقُّهُ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ، كَذَا قَالُوا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ الْخِلَافُ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنْ كَتَمَتْ بَرَاءَتَهَا مِنْهُ فَيُنْفِقُ أَنْ يَرْجِعَ قَوْلًا وَاجِدًا.

وَهَلْ نَفَقَةُ حَامِلٍ لَهُ أَوْ لَهَا لِأَجْلِهِ؟ فَعَنْهُ: لَهَا، فَلَا تَجِبُ لِنَاسِيزٍ وَحَامِلٍ مِنْ شُبْهَةٍ وَقَامِدٍ وَمِلْكٍ يَمِينٍ، وَتَجِبُ مَعَ رِقٍّ

أَحَدِ الزَّوْجَتَيْنِ، وَعَلَى غَايِبٍ، وَمُغِيرٍ، وَلَا يُنْفِقُ بَقِيَّةَ قَرَابَةِ حَمْلٍ.

وَعَنْهُ: لَهُ، فَتَتَعَكَّسُ الْأَحْكَامُ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ٩) (١١).

وَأَوْجِبَتْهَا شَيْخُنَا لَهُ وَلَهَا لِأَجْلِهِ، وَجَعَلَهَا كَمُرْصِعَةٍ لَهُ بِأَجْرَةٍ.

وَفِي الْوَاضِحِ فِي مَسْأَلَةِ الرِّقِّ رِوَايَتَانِ كَحَمْلٍ فِي بَكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ لَا حُرْمَةَ لَهُ، وَإِنْ قُلْنَا هِيَ لَهَا فَلَا نَفَقَةَ، وَالْفَسْخُ

لِغَيْبِ كَيْفَاحٍ فَاسِدٍ، وَعِنْدَ الْقَاضِي كَصَحِيحٍ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ فِي حَامِلٍ مِنْ شُبْهَةٍ: وَهَلْ يَلْزَمُ الزَّوْجُ نَفَقَةً؟ تَلْزَمُهُ لِمُكْرَهَةٍ وَتَائِمَةٍ، لَا إِنْ طَلَّتْهُ زَوْجَتُهَا.

وَلَا شَيْءٌ لِمُتَوَلِّفٍ عَنْهَا، كَزَائِنَةٍ.

وَعَنْهُ: لَهَا سَكْنَى، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ، فَهِيَ كَغَرِيمٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ مَاتَ وَهِيَ فِي مَسْكَنِهِ قُدِّمَتْ بِهِ.

وَعَنْهُ: لِحَامِلٍ سَكْنَى وَنَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ.

وَنَقَلَ الْكَحَالَ فِي أُمِّ وَلَدٍ: تَتَّقِي مِنْ مَالِ حَمْلِهَا.

(١١) (مسألة - ٩): قوله: (وهل نفقة حامل له أو لها لأجله، فعنه: لها، وعنه: له، اختاره الحرقي وأبو بكر، والقاضي وأصحابه).

انتهى.

وهما وجهان في الكافي، وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والمنقح، والهادي، والحرر، والشرح وغيرهم.

إحداهما: هي للحمل، وهي الصحيح، واختارها الأكثر.

قال في القواعد الفقهية: أصحهما أنها للحمل، قال الزركشي: هي أشهرهما، واختارها الحرقي وأبو بكر، والقاضي وأصحابه، وقدمه ابن رزين في شرحه.

والرواية الثانية: هي لما من أجله، صححها في التصحيح، واختارها ابن عقيل وغيره.

وجزم بها في الوجيز وغيره.

وقدّمها في الرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

وَتَقَلَّ جَعْفَرٌ، مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ (م ١٠).^(١)

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (ونقل الكحل في أم الولد: تنفق من مال حلقها، ونقل جعفر: من جميع المال). انتهى.
 ظاهر ما قدمه المصنف أنه لا نفقة لموتى عنها، لقوله: (ولا شيء لموتى عنها).
 ولكن إذا قلنا: إن أم الولد لها نفقة، فهل ذلك من مال حلقها أو من جميع المال؟ ذكر هاتين الروايتين، قال في الرعايتين: ومن أحبل أمته ومات فهل نفقتها من الكل أو من حق ولدها؟ على روايتين.
 وقال في القاعدة الرابعة، والثمانين: في نفقة أم الولد الحامل ثلاث روايات.
 إحداها: لا نفقة لها، نقلها حرب وابن بختان.
 والثانية: ينفق عليها من نصيب ما في بطنها، نقلها الكحل.
 والثالثة: إن لم تكن ولدت من سيدها قبل ذلك فنفتها من جميع المال إذا كانت حاملا، وإن كانت ولدت قبل ذلك فهي في عداد الأحرار؛ ينفق عليها من نصيب ولدها، نقلها جعفر بن محمد، قال: وهي مشكلة جدًّا، وبين معناها، واستشكل المجد الرواية الثانية فقال: الحمل إنما يرث بشرط خروجه حيًّا، ويوقف نصيبه، فكيف يتصرف فيه قبل تحقق الشرط؟
 ويجب: بأن هذا النص يشهد لثبوت ملكه بالإرث من حين موت موروثه، وإنما خروجه حيًّا يبيِّن به وجود ذلك، فإذا حكمنا له بالملك ظاهرًا جاز التصرف فيه بالنفقة الواجبة عليه، وعلى من تلزمه نفقته، لا سيِّما، والنفقة على أنه يعود نفعها إليه، كما يتصرف في مال المفقود. انتهى.
 فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

باب نفقة القريب والرفيق والبهائم

تَلْزَمُهُ نَفَقَةُ أَبَوَيْهِ وَإِنْ عَلُوا، وَلَوْلَاهُ وَإِنْ سَفَلُوا، بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ بَعْضُهَا، وَالْكِسْفَةُ، وَالسُّكْنَى مَعَ فَقْرِهِمْ، إِذَا فَضَّلَ عَنْ نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَرَفِيقِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ مِنْ كَسْبِهِ وَأَجْرَةِ مَلِكِهِ وَنَحْوِهِ.
وَعَنْهُ: وَزَوْجَتُهُمْ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ بِقَبِيلَةِ الْأَقَارِبِ.
وَعَنْهُ: تَخْتَصُّ الْعَصَبَةُ مُطْلَقًا^(١)، نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ، فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَرْتَهُمْ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ فِي الْحَالِ، فَلَا تَلْزَمُ بَعِيدًا مُوسِرًا يَحْتَجُّهُ قَرِيبٌ مُعْسِرٌ.

وَعَنْهُ: بَلْ إِنْ وَرَثَهُ وَخَذَهُ لَزِمَتْهُ مَعَ يَسَارِهِ، وَمَعَ فَقْرِهِ تَلْزَمُ بَعِيدًا مُوسِرًا، فَلَا تَلْزَمُ جَدًّا مُوسِرًا مَعَ أَبِي فَقِيرٍ، وَأَخًا مُوسِرًا مَعَ ابْنِ فَقِيرٍ عَلَى الْأَوَّلَى، وَتَلْزَمُ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَإِنْ عُدَّتْ وَارِثٌ فِي غَيْرِ عَمُودِي نَسَبِهِ فَقَطُّ لَزِمَتْ الْجَدُّ.
قَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ أَوْجُهَا ثَلَاثَةٌ.
وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ تَوَارِثُهُمَا، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَزْرِيُّ.

وَلَا نَفَقَةٌ لِدَوِي الْأَرْحَامِ، نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ، وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: تَجِبُ لِكُلِّ وَارِثٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، لِأَنَّهُ مِنْ صِلَةِ الرَّحِمِ، وَهُوَ عَامٌّ كَعُمُومِ الْمِيرَاثِ فِي دَوِي الْأَرْحَامِ، بَلْ أَوَّلَى.

قَالَ: وَعَلَى هَذَا مَا وَرَدَ مِنْ حَمْلِ الْحَالِ لِلْعَقْلِ.

وَقَوْلُهُ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ»، وَكَانَ مِسْطَحٌ ابْنُ خَالَتِ أَبِي بَكْرٍ.

فَيَدْخُلُونَ فِي قَوْلِهِ: «وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ» [الإسراء: ٢٦].

وَأَوْجَبَهَا جَمَاعَةٌ لِعَمُودِي نَسَبِهِ فَقَطُّ، وَمَنْ لَهُ وَارِثٌ لَزِمَتْهُمْ بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ، إِلَّا الْأَبُ يَخْتَصُّ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ، وَفِي الْوَاضِحِ: مَا دَامَتْ أُمُّهُ أَحَقُّ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَمِثْلُهُ الْوَلَدُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ: الْقِيَاسُ فِي أَبِي وَابْنٍ أَنْ يَلْزَمَ الْأَبُ سُدُسٌ فَقَطُّ، لَكِنْ تَرَكَ أَصْحَابُنَا لِمَظَاهِرِ الْآيَةِ، فَأُمُّ وَجَدٌ أَوْ ابْنٌ وَبَنَتْ بَيْنَهُمَا اثْنَاثًا، وَأُمُّ وَبَنَتْ أَرْبَاعًا، وَيُخْرَجُ: يَلْزَمُهُمَا ثَلَاثًا بِإِرْثِهِمَا فَرَضًا: وَجَدٌ وَأَخٌ أَوْ أُمُّ أُمُّ وَأَبُ أَبِي سَوَاءً، وَلَا تَلْزَمُ أَبَا أُمٍّ مَعَ أُمٍّ وَابْنٌ بَنَتْ مَعَهَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ مُوسِرًا لَزِمَتْهُ بِقَدْرِ إِرْثِهِ، هَذَا الْمَذْهَبُ.

وَعَنْهُ: الْكُلُّ، وَلَا يُعْتَبَرُ النِّقْصُ، فَتَجِبُ لِصَاحِبِ مُكَلَّفٍ لَا حِرْفَةَ لَهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَأَنَّاقَ بَيْنَهُمَا، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَذِكْرَةُ الْأَمِيدِي رِوَايَةً.

وَعَنْهُ: فِيهِمَا غَيْرُ عَمُودِي نَسَبِهِ.

وَفِي الْمَوْجَزِ فِي الثَّانِيَةِ رِوَايَةٌ: غَيْرُ، وَالِدٍ.

(١) تنبيه: قوله: (تَلْزَمُهُ نَفَقَةُ أَبَوَيْهِ وَإِنْ عَلُوا، وَلَوْلَاهُ وَإِنْ سَفَلُوا، وَعَنْهُ: وَوَرْتَهُمْ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ، وَعَنْهُ: تَخْتَصُّ الْعَصَبَةُ مُطْلَقًا).

تابع في هذه العبارة صاحب المحرر فيه، فأدخل ذوي الأرحام من عمودي النسب في وجوب النفقة لهم، وقد صرح شارح المحرر بأنه أدخلهم في كلامه الأول، وأخرجهم في الرواية الثانية، والثالثة.

ثم قال المصنف بعد ذلك: (ولا نفقة لذوي الأرحام، وعنه: تجب لكل وارث، وأوجبها جماعة لعمودي نسبه فقط)، فقدم هنا أنها لا تجب لعمودي نسبه من ذوي الأرحام، وقدم كلامه الأول أنها تجب لهم فناقض.

لا يقال كلامه ثانيًا خصص كلامه الأول، لأننا نقول: ذكره للروايتين بعده يرد ذلك، وسبب التناقض -والله أعلم-: أنه تابع صاحب المحرر في كلامه الأول، لكن صاحب المحرر أخرجهم ثانيًا بقوله: ولا نفقة لذوي الأرحام من غير عمودي النسب، وتابع في كلامه الثاني ابن حنبل في رعايته، فإنه قال: ولا نفقة لذوي رحم، وعنه: تجب لعمودي نسبه، لكن ابن حنبل لم يدخل في كلامه أول الباب ذوي الأرحام، والمصنف أدخلهم، فحصل ما حصل، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

وَهَلْ يَلْزَمُ الْمَعْدَمُ الْكَسْبَ لِنَفَقَةِ قَرِيْبِهِ؟ عَلَى الرَّوَائِيَيْنِ فِي الْأَوَّلَةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ يَلْزَمُهُ، وَقَالُوا: وَلَا تُنْفِقُ كَالْغَنِيِّ فِي أَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ قَرِيْبِهِ، وَتَسْقُطُ عَنْ أَبِيهِ نَفَقَتُهُ، فَكَانَ كَالْغَنِيِّ فِي حِرْمَانِ الزُّكَاةِ (م ١) (١).
وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ، ثُمَّ التَّسَاوِي.
وَقِيلَ: يُقَدَّمُ وَارِثٌ، ثُمَّ التَّسَاوِي، فَابْوَانُ يُقَدَّمُ الْآبُ.
وَقِيلَ: الْأُمُّ، وَمَعَهُمَا ابْنٌ قِيلَ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا، وَقِيلَ عَكْسُهُ.
وَقِيلَ: فِيهِمَا سَوَاءٌ (م ٢) (٢).
نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: الْإِبْنُ أَحَقُّ بِالنَّفَقَةِ مِنْهَا وَهِيَ أَحَقُّ بِالْبِرِّ، وَالْأَوْجُهُ فِي جَدِّ وَابْنِ ابْنِ (م ٣) (٣).
وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا أَبٌ وَابْنٌ.
وَقِيلَ: سَوَاءٌ، وَيُقَدَّمُ أَبُو أَبٍ عَلَى أَبِي أُمٍّ، وَمَعَ أَبِي أَبِي أَبٍ يَسْتَوِيَانِ. وَقِيلَ: يُقَدَّمُ أَبُو أُمٍّ.
وَفِي الْفُصُولِ احْتِمَالُ عَكْسِهِ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل يلزم المعدم الكسب لنفقة قريبه، على الروائيين في الأولى، قاله في التَّغْيِبِ، وجزم جماعة: يلزمه، ذكره في إجازة المفلس واستطاعة الحج، وقالوا: ولأنه كالغني في أنه يلزمه، نفقة قريبه، وتسقط عن أبيه نفقته، فكان كالغني في حرمان الزُّكَاةِ). انتهى.
الظاهر: أن مراده بالروائين اللتين قالهما في التَّغْيِبِ في الأولى، وهي قوله: ولا يعتبر النقص فتجب لصحيح مكلف لا حرفة له، وعنه: بلى. انتهى.

قال في القواعد: وخرج صاحب التَّغْيِبِ المسألة على روايتين من اشتراط انتفاء الحرفة للإنفاق، وهو ضعيف، وأظهر منه أن يخرج على الخلاف في إيجاب المفلس على الكسب لو فاء دينه. انتهى.
إذا علمت ذلك فقد قال في القواعد: وأما وجوب النفقة على أقاربه من الكسب، فصرَّح القاضي في خلافه، والمجرد، وابن عقيل في مفرداته، وابن الزَّاغُونِي، والأَكْثَرُونَ، بالوجوب، قال القاضي في خلافه: لا فرق في ذلك بين الوالدين، والأولاد وغيرهم من الأقارب.

وخرج صاحب التَّغْيِبِ المسألة على روايتين، كما تقدم.
قال ابن نصر الله في حواشيه: جزم به الأكثر، وخرجه في التَّغْيِبِ على الروائيين في اشتراط انتفاء الحرفة لوجوب نفقة القريب. انتهى.

فما نقله المصنَّف عن جماعة باللزوم هو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب، ولعلَّ المصنَّف ما أطلع على ما نقله في القواعد، وإنما رأى جماعة ذكروا ذلك في إجازة المفلس واستطاعة الحج على ما ذكره، وهو الظاهر، والله أعلم.
تنبيه: ليس في كلام المصنَّف إفصاح بالروائين اللتين بنى عليهما صاحب التَّغْيِبِ المسألة.
وقد قال في الرُّعَايَةِ وغيره: فإن عدم الحرفة فروائتان، يعني في وجوب النفقة له.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويقدم الأقرب فالأقرب، ثم العصب، ثم التساوي، وقيل: يقدم وارث ثم التساوي، فابوان يقدم الأب، وقيل: الأم، ومعهما ابن قيل: يقدم عليهما، وقيل عكسه، وقيل فيهما سواء). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والمقنع، والشرح، وأطلق الخلاف بين الابن، والأب في الهداية، والمذهب، والمستوعب وغيرهم.
أحدهما: يقدم الابن عليهما، وهو الصحيح، وجزم به في النور ومنتخب الأدمي، وقدمه في الخلاصة، والمحرر، والرَّعَايَتَيْنِ، والحاوي الصغير وغيرهم.

قال في الوجيز: فإن استوى اثنان في القرب فالعصب. انتهى.

والقول الثاني: يقدم الأبوان عليه.

والقول الثالث: يقسم بينهم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (الأوجه في جد وابن ابن). انتهى.

قد علمت الصحيح من المذهب في التي قبلها، فكذلك هذه، وقدم الشارح هنا أنهما سواء.

وفي المستوعب: يقدّم الأخرج في الكل، واعتبر في الترغيب، يارث، وأن مع الاجتماع يورث لهم بقدر إرثهم، ومن تركه لم يلزمه الماضي، أطلقه الأكثر، وجرّم به في الفصول، وذكر بعضهم إلا بفرض حاكم، لأنه تأكد بفرضه، كنفقة الزوجة.

وفي المحرر: وإذنه في الاستدانة^(١).

وظاهر ما اختاره شيخنا: ويستدين عليه، فلا يرجع إن استغنى بكسبه أو نفقة متبرع.

وظاهر كلام أصحابنا: يأخذ بلا إذنه، كزوجة.

نقل ابننا، والجماعة: يأخذ من مال، والدو بلا إذنه بالمعروف، إذا احتاج، ولا يتصدق.

قال شيخنا: من أنفق عليه بإذن حاكم رجّع عليه، وبلا إذن فيه خلاف.

ومن لزومه نفقة رجل لزومه نفقة امرأته.

وعنه: في عمودي نسبه.

وعنه: لامرأة أبيه.

وعنه: لا، وهي مسألة الإغفاف، ولمن يعف قريبه أن يزوجه حرّة تفعه، ويسريه، وتقدّم تعيين قريب، والمهر سواء.

وفي الترغيب: التّعين للزوج، ولا يملك استرجاع أمه أعفها بها مع غناه، في الأصح.

وتصدق في أنه تائب بلا يمين، وتزوجه: يمينه، ويعتبر عجزه، ويكفي إعفافه بواحدة، ويعفها ثانياً إن ماتت.

وقيل: لا، كطلقي لغدر، في الأصح، ويلزومه إعفاف أمه كالأب.

قال القاضي: ولو سلم فالأب أكّد، ولأنه لا يتصور لأنه بالتزويج ونفقتها عليه، وتزوجه: تلزومه نفقة إن تعدّر تزويج

بدونها، وهو ظاهر القول الأول، وهو ظاهر الوجيز: يلزومه إعفاف كل إنسان تلزومه نفقته وتقدّم في أول الفرائض هل يلزم العتيق نفقة مولاة؟ وتلزومه نفقة ظفر صغير حولين من تلزومه نفقته، وليس لأبيه منع أمه من رضاها.

وقيل: بلى إذا كانت في حباله، كخدمته، نصّ عليها: ولها أخذ أجره المثل حتى مع رضا زوج ثان، ولو مع متبرعة.

وفي الواضع، وفوقها مما يتسامح به، ونقل أبو طالب: هي أحق بما يطلب به من الأجرة لا بأكثر.

وفي المستحب: إن استأجرها من هي تحته لرضاع ولدو لم يجز، لأنه استحق نفقها، كاستئجارها للخدمة شهراً ثم فيه لبناء.

وعند شيخنا: لا أجرة مطلقاً، فيحلفها أنها أنفقت عليه ما أخذت منه.

ولا يلزمها إلا لحوف تليفه، وله إجبار أم ولدو مجاناً، ولزوج ثان منعها من رضاع ولديها من الأول، نصّ عليه، إلا

لضروريته، نقل منها: أن شرطها، ولا يقطع قبل حولين إلا برضا أبويها ما لم ينضّر.

وفي الرعاية هنا: يخرم رضاعه بعدهما ولو رضياً.

وقال في باب النجاسة: ظاهر مباح من رجل وامرأة، وظاهر كلام بعضهم يباح من امرأة وفي الانحصار وغيره:

القياس تحريمه ترك للضرورة ثم أبيع بعد زوالها، وله نظائر، وظاهر كلامه في عيون المسائل إباحته مطلقاً وفي الترغيب:

له فطام رقيقه قبلهما ما لم ينضّر.

قال في الرعاية: وبعدهما ما لم تنضّر الأم.

(١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (ومن تركه لم يلزمه الماضي، أطلقه الأكثر، وذكر بعضهم: إلا بفرض حاكم، وفي المحرر: وإذنه في

استدانة)، انتهى.

ظاهره أن في المحرر يلزمه بشئين، بفرض حاكم وإذنه في الاستدانة، والذي في المحرر أنها لا تلزمه وإن فرضت، وتلزمه في

الاستدانة بإذن حاكم.

وقوله: (وذكر بعضهم إلا أن يفرض حاكم).

قال في الشرح: فإن فرضها حاكم فينبغي أن تلزمه، لأنها تأكدت بفرضه.

وفي الرعايتين: تسقط إلا إن فرضها حاكم.

وَيَلْزَمُهُ خِدْمَةُ قَرِيبٍ لِحَاجَةٍ، كَزَوْجَةٍ، وَمَذْهَبٌ (هـ) تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى كُلِّ ذِي رَجَمٍ مَحْرَمٍ لِدَوِي رَجِيمِهِ بِشَرْطِ قُدْرَةِ الْمُنْفِقِ وَحَاجَةِ الْمُنْفِقِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُنْفِقُ عَلَيْهِ كَبِيرًا أُعْتَبِرَ مَعَ فَقْرِهِ عَمَى أَوْ زَمَانَةً، وَهِيَ مُرْتَبَةٌ عَلَى الْيَرَاثِ، إِلَّا أَنْ نَفَقَةَ الْوَلَدُ عَلَى أَبِيهِ خَاصَّةً، وَيُعْتَبَرُ عِنْدَهُ اتِّخَاذُ الدِّينِ فِي غَيْرِ عَمُودِي نَسَبِهِ لَا فِيهِ، وَمَذْهَبٌ (م) تَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى نَفَقَةُ آبَائِهِ الْأَدْنَى فَقَطْ، وَتَجِبُ عَلَى الْأَبِ فَقَطْ نَفَقَةُ أَوْلَادِهِ الْأَدْنَى فَقَطْ، فَالذِّكْرُ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْأُنْثَى حَتَّى تَتَزَوَّجَ، وَحَيْثُ وَجِبَتْ فَسَوَاءٌ اتَّخَذَ الدِّينَ أَوْ لَا، وَمَذْهَبٌ (ن) تَجِبُ لِعَمُودِي النَّسَبِ خَاصَّةً مَعَ اتِّخَاذِ الدِّينِ، وَاعْتَبِرَ عَجْزُ الْمُنْفِقِ عَلَيْهِ بِصِغَرِ أَوْ جُنُونِ أَوْ زَمَانَةٍ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَمُودِ الْأَسْفَلِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَعْلَى فَقَوْلَانِ، وَإِذَا بَلَغَ الْوَلَدُ صَحِيحًا فَلَا نَفَقَةَ. فَصْلٌ

يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ عُرْفًا وَلَوْ أَبَقًا وَأَمَةً نَاسِرًا، قَالَهُ جَمَاعَةٌ. وَاخْتَلَفَ كَلَامُ أَبِي يُعْلَى الصَّغِيرِ فِي مَكَاتِبِ، وَالْكِسُوفَةِ، وَالسُّكْنَى مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ الْبَلَدِ، وَيَكْسُونُهُ مُطْلَقًا، وَتَزْوِجُهُمْ بِطَلَبِهِمْ إِلَّا أَمَةً يَسْتَمْتِعُ بِهَا، فَإِنْ أَبَى أَجْبَرَ، وَتَصَدَّقَ فِي أَنَّهُ لَا يَطَأُ. قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ: يَلْزَمُهُ تَزْوِيجُ الْمَكَاتِبِ بِطَلَبِهِ وَلَوْ وَطَنَهَا وَأَبْيَحَ بِالشَّرْطِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ اكْتِسَابِ الْمَهْرِ فَمَلَكَتُهُ كَأَنْوَاعِ التَّكْسِبِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِسْقَاطِ حَقِّ السَّيِّدِ، وَالْغَاءِ الشَّرْطِ، وَلَا يَكْلُفُهُ مُشِيقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَالْمُرَادُ مُشَقَّةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْأَمَةِ بِالرَّغِي، لِأَنَّ السُّفْرَ مَطْنَةُ الطَّمْعِ، يُغْدِيهَا عَنْهُنَّ يَذُبُّ عَنْهَا.

قَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْضَى عَنَّمَا لِي قَبْلَ أَحَدٍ، وَالْجَوَانِيَةُ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَتَشْدِيدُ الْوَارِ وَيَعْدُ الْأَلْفَ نُونٌ ثُمَّ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَكَانَ بَقَرٍ أَحَدٍ، قَالَ: فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ إِذَا الذِّبُّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ عَنَمَيْهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، أَسَفْتُ بِفَتْحِ السِّينِ أَيْ أَغْضَبْتُ، كَمَا يَأْسَفُونَ، وَلَكِنِّي صَكَّيْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «اتَّبِعِي بِهَا فَأَتِيَنِي بِهَا فَقَالَ: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٨١٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٣٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٣٠).

وَإِنْ خَافَ مَفْسَدَةَ لَمْ يَسْتَوْجِبْهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَنْ نَقْلِ أَسْمَاءَ التَّوْنَى عَلَى رَأْسِهَا لِلزُّبَيْرِ نَحْوَ ثَلَاثِي فَرَسَخٍ مِنَ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ خُجَّةٌ فِي سَفَرِ الْمَرَاةِ السُّفْرَ الْقَصِيرِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ، وَرَغِي جَارِيَةٌ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ فِي مَعْنَاهُ^(١) وَأَوَّلَى. فَيُتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، وَأَمَّا عَلَى كَلَامِ شَيْخِنَا وَمَعْنَاهُ لَغِيرِهِ، فَيَجُوزُ مِثْلُ هَذَا قَوْلًا وَاحِدًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَفَرٍ شَرْعًا وَلَا عُرْفًا وَلَا يَنَاهِي لَهُ أَهْتَبَةً، وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَكْلُفُهُ مُشِيقًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلنَّهْيِ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَحَكَاهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إجماعًا.

قَالَ: فَإِنْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِيْنُوهُمْ».

وَقَالَ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُؤْمَرُ الشَّاقُّ عَلَى رَقِيقِهِ بِالْبَيْعِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَبِعْهُ»، لَكِنْ هَذَا الْأَمْرُ عَلَى طَرِيقِ الْوَعْظِ لَا الْإِجْبَارِ كَذَا قَالَ: وَبَرِيحُهُ وَقْتُ قَابِلَةٍ وَتَوَمُّ وَصَلَاةٍ، وَتَدَاوِيهِ وَجُوبًا، قَالَهُ جَمَاعَةٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ يَسْتَحَبُّ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي كَفَنِ الزَّوْجَةِ: الْعَبْدُ لَا مَالَ لَهُ، فَالسَّيِّدُ أَحَقُّ بِنَفَقَتِهِ وَمُؤَنِّيهِ، وَلِهَذَا النَّفَقَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْمَرَضِ تَلْزَمُهُ مِنَ الدَّوَاءِ وَأَجْرَةُ الطَّبِيبِ، بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ، وَرَكْمَتِهِ فِي السُّفْرِ عَقْبَةً، وَتَلْزَمُهُ إِزَالَةُ مِلْكِهِ بِطَلَبِهِ وَامْتِنَاعِهِ مِمَّا يَلْزَمُهُ فَقَطْ، نَصٌّ

(١) الثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَرَغِي جَارِيَةٌ مُعَاوِيَةَ فِي مَعْنَاهُ).

صَوَابُهُ: جَارِيَةٌ ابْنُ الْحَكَمِ، أَوْ مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُهُ قَرِيبًا. فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ فِي هَذَا الْبَابِ.

عَلَيْهِ كَفَرَةٌ زَوْجَةً، قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا فِي أُمِّ وَلَدٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ.
قَالَ شَيْخُنَا فِي مُسْلِمٍ بِحَيْشِ بِلَادِ التَّارِ أَبِي بَيْعٍ عَبْدُهُ وَعَتَقَهُ، وَيَأْمُرُهُ بِتَرْكِ الْأُمُورِ وَفِعْلِ الْمُنْهَيِّ: فَهَرَبَهُ مِنْهُ إِلَى بَلَدِ
الْإِسْلَامِ وَاجِبٌ، فَإِنَّهُ لَا حَرَمَةَ لِهَذَا، وَلَوْ كَانَ فِي طَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.
وَالْعَبْدُ إِذَا هَاجَرَ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ حُرٌّ، وَقَالَ: وَلَوْ لَمْ تَلَايِمِ أَخْلَاقَ الْعَبْدِ أَخْلَاقَ سَيِّدِهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ،
لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَمَا لَا يَلَايِمُكُمْ فَبِعُوهُ وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ» كَذَا قَالَ.

رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٥١٥٧) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «فَمَنْ لَمْ يَلَايِمُكُمْ، فَبِعُوهُ وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ».
وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا (٥١٦١) «مَنْ لَاءَ مَعَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ،
وَمَنْ لَا يَلَايِمُكُمْ فَبِعُوهُ وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ».
وَهُمَا خَيْرَانِ صَحِيحَانِ، وَكَذَا أُطْلِقَ فِي الرُّوَضَةِ: يَلْزِمُهُ بَيْعُهُ بِطَلْبِهِ، وَيُسْنُ إِطْعَامُهُ مِنْ طَعَامِهِ، فَإِنْ وَلِيَهُ فَمَعْنَى أَوْ مِنْهُ،
وَلَا يَأْكُلُ بِلَا إِذْنِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيَسْتَرْضِعُ الْأَمَةَ لِغَيْرِ وَلَدِهَا بَعْدَ رِيءٍ، وَالْأُ حَرَمٌ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهَا بِلَا إِذْنِ زَوْجٍ، كَمَا سَبَقَ، قَالَ الشَّيْخُ:
لَا شَيْخَالِيهَا عَنْهُ بَرَضَاعٌ وَحَصَانَةٌ وَهَذَا إِنَّمَا يَجِيءُ إِذَا أَجْرَهَا فِي مَدَّةِ حَقِّ الزَّوْجِ، فَلَوْ أَجْرَهَا فِي غَيْرِهِ تَوَجَّهَ الْجَوَازُ، وَإِطْلَافُهُ
مُقَيَّدٌ بِتَعْلِيلِهِ: وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَلْزَمَ تَقْيِيدُهُ بِهِ، فَأَمَّا إِنْ ضَرَّ ذَلِكَ بِهَا لَمْ يَجْزُ.
وَتَجُوزُ الْمَخَارِجَةُ بِاتِّفَاقِهِمَا بِقَدْرِ كَسْبِهِ بَعْدَ نَفَقَتِهِ، وَالْأُ لَمْ يَجْزُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ قَدَّرَ خَرَجًا بِقَدْرِ كَسْبِهِ لَمْ يَمَارِضْ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمُغْنِيِّ: لِعَبْدٍ مَخَارِجُ هَدِيَّةٍ طَعَامٍ وَإِعَارَةٌ مَتَاعٍ وَعَمَلٌ
ذَخْوَةٌ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ كَعَبْدٍ مَاذُونٌ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ.
وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَأَنْ فَايِدَةُ الْمَخَارِجَةُ تَرَكُ الْعَمَلَ بَعْدَ الضَّرِيَّةِ.
وَفِي كِتَابِ الْهَدْيِ: لَهُ التَّصَرُّفُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَرَجِهِ، وَلَوْ مَنَعَ مِنْهُ كَانَ كَسْبُهُ كُلُّهُ خَرَجًا وَلَمْ يَكُنْ لِنَفَقَتِهِ فَايِدَةً، بَلْ
مَا زَادَ تَمْلِكُ مِنْ سَيِّدِهِ لَهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَمَا أَرَادَ.
كَذَا قَالَ وَلِلَّسِيدِ تَأْوِيلُهُ كَوَلِّهِ زَوْجَةً، كَذَا قَالُوا.

وَالْأَوَّلَى مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١١، ٣٣/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٢) عَنْ لَقِيطٍ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: «وَلَا تُضْرِبْ
طَلْعَتَكَ ضَرْبَكَ أَمْتِكَ».

وَلِأَحْمَدَ (١٧/٤)، وَابْنُ خَالٍ (٤٦٥٨): «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ لَعَلَّهُ يُجَامِعُهَا أَوْ يُضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ
الْيَوْمِ».

وَلَابِنِ مَاجَةَ (١٩٨٣) بَدَلُ الْعَبْدِ الْأَمَةُ.
وَنَقَلَ حَرْبٌ: لَا يَضْرِبُهُ إِلَّا فِي ذَنْبٍ بَعْدَ عَفْوِهِ عَنْهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَلَا يَضْرِبُهُ شَدِيدًا، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَضْرِبُهُ إِلَّا فِي
ذَنْبٍ عَظِيمٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا زُنْتُ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا».

وَيُقَيَّدُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ، وَيَضْرِبُهُ غَيْرُ مَبْرُوحٍ، فَإِنْ وَاظَّقَهُ، وَالْأُ بَاغَةٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا عِبَادَ اللَّهِ».
قَالَ الْوَاحِدِيُّ: أَصْلُ الْعَذَابِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْعَذَابِ، وَهُوَ مَنَعَ، يُقَالُ: عَذَّبْتُهُ عَذَابًا إِذَا مَنَعْتُهُ، وَعَذَّبَ عَذُوبًا أَيِ
الْمَنَعَ.

وَسُمِّيَ الْمَاءُ عَذَابًا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَطَشَ، وَسُمِّيَ الْعَذَابُ عَذَابًا؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمَعَاقِبَ مِنْ مُعَاوَذَةٍ مِثْلِ جُرْمِهِ، وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ
مِثْلِ فِعْلِهِ.

وَظَاهِرُ هَذِهِ الرُّوَايَةِ يُوَافِقُ مَا سَبَقَ مِنْ اخْتِيَارِ شَيْخِنَا، وَنَقَلَ غَيْرُهُ: لَا يُقَيَّدُ وَيَبْتَاعُ أَحَبُّ إِلَيَّ.
وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يُؤْذَبُ فِي فَرَاضِيهِ، وَإِذَا حَمَلَهُ مَا يُطِيقُ، قِيلَ لَهُ: فَضْرَبَ مَمْلُوكَةً عَلَى هَذَا فَاسْتَبَاعَتْ، وَهُوَ يَكْسُوهَا
مِمَّا يَلْبَسُ وَيَطْعِمُهَا مِمَّا يَأْكُلُ.

قَالَ: لَا تَبَاعُ، قِيلَ: فَإِنْ أَكْثَرْتَ أَنْ تَسْتَبِيحَ؟ قَالَ: لَا تَبَاعُ إِلَّا أَنْ تَحْتَاجَ زَوْجًا فَتَقُولَ: زَوْجِي.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٥١٦٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٤٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ تَغْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَصَمَتَ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَصَمَتَ، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ: أَعْفُو عَنْهُ سَبْعِينَ مَرَّةً» حَدِيثٌ جَيِّدٌ.

وَلَا يُشْتَمُ أَبُوهُ الْكَافِرَانِ.

لَا يُعَوِّدُ لِسَانَهُ الْخَنَاءَ، وَالرَّذَى، وَلَا يَدْخُلُ الْحِنَةَ سِوَى الْمَلَكَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَيِّءُ إِلَى مَمْلُوكِهِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ. وَفِي الْقَتُونِ: الْوَلَدُ يُضْرِبُهُ وَيُعْزَرُهُ، وَأَنْ يَمْلُكُهُ عَبْدٌ وَزَوْجَةٌ.

وَأَنْ يَبْعَهُ لِحَاجَةٍ فَوَجَدَ مَسْكِنًا يُصَلِّي فِيهِ فَضَى حَاجَتَهُ وَإِنْ صَلَّى فَلَا بَأْسَ، نَقْلُهُ صَالِحٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ مَسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ صَلَّى، وَإِلَّا قَضَاهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: يُؤْذِبُ الْوَلَدَ وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا مُزَوَّجًا مُفْرَدًا فِي بَيْتٍ يَقُولُ غَائِبَةً لَمَّا انْقَطَعَ عَقْدُهَا وَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، بِالنَّاسِ عَلَى غَيْرِ مَا: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعَنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي يَطْعَنُ بِيَسْمِ الْعَيْنِ وَحِكْمِي فَتَحَهَا وَعَكَّسَهُ الطَّعْنُ فِي الْمَعَانِي وَلَمَّا رَوَى ابْنُ عُمَرَ «لَا تَمْنَعُوا إِمَامَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» قَالَ ابْنُهُ بِلَالٌ: وَاللَّهِ لَتَمْنَعَنَّ قَسْبُهُ سَبًّا سَبًّا وَضَرْبَ فِي صُدْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ السَّرِّ الْمُصُونِ: مُعَاشَرَةُ الْوَلَدِ بِالطُّفْلِ، وَالتَّأْوِيلُ، وَالتَّعْلِيمُ، وَإِذَا أُخْبِيعَ إِلَى ضَرْبِهِ ضَرْبٌ، وَيُحْمَلُ عَلَى أَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ وَيُجَنَّبُ سَيِّئُهَا، فَإِذَا كَبُرَ فَالْحَدْرُ مِنْهُ، وَلَا يُطْلَعُ عَلَى كُلِّ الْأَسْرَارِ، وَمِنْ الْغَلْطِ تَرْكُ تَرْوِيحِهِ إِذَا بَلَغَ، فَإِنَّكَ تَذَرِي مَا هُوَ فِيهِ بِمَا كُنْتَ فِيهِ، فَصَنَّهُ عَنِ الرُّذَلِ عَاجِلًا، خُصُوصًا الْبَنَاتِ، وَإِلَيْكَ أَنْ تُزَوِّجَ الْبَنَاتِ بِشَيْخٍ أَوْ شَخْصٍ مَكْرُوهٍ.

وَأَمَّا الْمَمْلُوكُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْكُنَ إِلَيْهِ بِحَالٍ، بَلْ كُنْ مِنْهُ عَلَى حَدَرٍ، وَلَا يَدْخُلُ الدَّارَ مِنْهُمْ مَرَاهِقٌ وَلَا خَادِمٌ، فَإِنْ هُمْ رَجُلَانِ مَعَ النِّسَاءِ وَنِسَاءٌ مَعَ الرِّجَالِ، وَزَيْمًا امْتَدَّتْ عَيْنُ امْرَأَةٍ إِلَى غُلَامٍ مُحْتَقِرٍ، لِأَنَّ الشَّهْوَةَ، وَالْحَاجَةَ إِلَى الْوَطْءِ تَهْجُمُ عَلَى النَّفْسِ، وَلَا يُنْظَرُ فِي جِزٍّ وَلَا دَلٍّ وَلَا مَقْطُوعٍ جَاءٍ وَلَا تَحْرِيمٍ.

وَمَنْ غَابَ عَنْ أُمٍّ وَلَدًا زَوْجَتَ، فِي الْأَصَحِّ، لِحَاجَةٍ نَفَقَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ أَوْ وَطْءٍ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ كَنَفَقَةٍ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ فِي غَيْبَةِ الْوَلَدِ أَنَّهُ يُزَوِّجُ أُمَّةً سَيِّدًا غَائِبٍ مِنْ بَيْتِ مَالِهِ، أَوْ مَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ بَكْرٍ، وَفِيهِ فِي أُمٍّ وَلَدًا نَفَقَةً إِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَعَجَزَتْ لَزِمَهُ عِتْقُهَا، وَسَأَلَهُ مُهْنًا عَنْ أُمٍّ وَلَدًا زَوْجَتَ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهَا، قَالَ: كَيْفَ تَزَوِّجُ بِلَا إِذْنِهِ؟ قُلْتُ: غَابَ سَيِّدُهَا فَجَاءَ الْخَبَرُ بِمَوْتِهِ فَتَزَوَّجْتُ وَوَلَدْتُ ثُمَّ جَاءَ السَّيِّدُ، قَالَ: الْوَلَدُ لِلْأَخِيرِ وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْوَلَدِ، وَتَرُدُّ إِلَى السَّيِّدِ، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: الْمَقْفُودُ يَقْدَمُ وَقَدْ تَزَوَّجْتَ أُمًّا وَلَدِي؟ قَالَ: تَرُدُّ إِلَيْهِ.

وَتَلْزِمُهُ نَفَقَةُ أُمِّيَّةٍ دُونَ زَوْجِهَا، وَالْحَرَّةُ نَفَقَةُ وَلَدِهَا، مِنْ عَنَدِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَلْزِمُ الْمَكَاتِبَةَ نَفَقَةَ وَلَدِهَا، وَكَسْبَهُ لَهَا، وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ بَعْضُهُ خَرٌّ بِقَدَرِ رِقِّهِ، وَبَقِيَّتُهَا عَلَيْهِ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: فَإِنْ أَطْعَمَ عِيَالَهُ حَرَامًا يَكُونُ ضَيْعَةً لَهُمْ؟ قَالَ: شَدِيدًا.

وَيَلْزِمُهُ الْقِيَامُ بِمَصْلَحَةِ بَهِيمَتِهِ فَإِنْ عَجَزَ أَجْبَرَ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ لِابْنِ عَقِيلٍ: عَلَى بَيْعٍ أَوْ كِرَاءٍ أَوْ ذَبْحٍ مَا كُورَ، فَإِنْ أَبَى فَعَلَ الْحَاكِمُ الْأَصْلَحَ أَوْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ، قَالَ فِي الْغَنِيِّ: وَيَكْرَهُ إِطْعَامُهُ فَوْقَ طَاقِهِ وَإِكْرَامُهُ عَلَى الْإِكْلِ، عَلَى مَا اتَّخَذَهُ النَّاسُ عَادَةً لِاجْلِ التَّسْمِينِ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي سَفَرِ النُّزْهِةِ: قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: لَا يَجِلُّ أَنْ يَتَعَبَّ ذَابَّةً وَنَفْسَهُ بِلَا غَرَضٍ صَحِيحٍ، وَيَحْرُمُ تَحْمِيلُهَا مُشَقًّا وَحَلْبُهَا مَا يَضُرُّ وَلَدَهَا، وَجِفَّتُهَا لَهُ، وَنَقْلُهَا عَلَيْهِ، وَلَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ وَسَمَ أَوْ ضَرَبَ الْوَجْهَ، وَنَهَى عَنْهُ.

فَتَحْرِيمُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ كَلَامَ الْإِمَامِ، وَالْأَصْحَابِ، وَذَكَرُوهُ فِي ضَرْبِ الْوَجْهِ فِي الْحَدِّ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي الْوَسْمِ يَكْرَهُ، فَيَتَوَجَّهُ فِي ضَرْبِهِ مِثْلُهُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَهُوَ فِي الْأَدِمِيِّ أَشَدُّ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَجُوزُ الْوَسْمُ إِلَّا لِمُدَاوَاةٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: يَحْرُمُ لِقْصْدِ الْمُثَلَّةِ، وَيَجُوزُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ.

نَقَلَ ابْنُ هَانِئٍ: يُوسَمُ وَلَا يَعْمَلُ فِي اللَّحْمِ.

وَكَرَهُ أَحْمَدُ خِصَاءَ عَتَمٍ وَغَيْرَهَا إِلَّا خَوْفَ غَضَاظَةٍ، وَقَالَ: لَا يَغْنَجِيهِ أَنْ يُخْصِي شَيْئًا، وَخَرَمَهُ الْقَاضِي وَإِسْنُ عَقِيلٍ، كَالْأَدْمِيِّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزَمٍ فِيهِ (ع) وَفِي الْغَنِيِّ: لَا يَجُوزُ خِصَاءُ شَيْءٍ مِنْ حَيَوَانَ وَغَيْرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ وَأَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ السَّمَةُ فِي الْوَجْهِ، عَلَى مَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ لِلنَّهْيِ.

وَأِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْعَلَامَةِ فَعَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ.

وَنُزُوُ حِمَارٍ عَلَى فَرَسٍ يَتَوَجَّهَ تَخْرِيجُهُ عَلَى الْخِصَاءِ، لِعَدَمِ النُّسْلِ فِيهِمَا، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَكْرَهُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ يَبَاحُ خُصْيُ الْغَنَمِ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ، كَغَيْرِهَا، وَيَكْرَهُ تَغْلِيْقُ جَرَسٍ أَوْ وَتَرٍ، وَجَزُ مَعْرِقَةٍ وَنَاصِيَةٍ، وَفِي جَزُ ذَنْبِهَا رِوَايَتَانِ، أَظْهَرُهُمَا يَكْرَهُ لِلْخَبَرِ، وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ فَقَالَ اتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمُنَجَّمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً، وَكُلُوا لَحْمَهَا صَالِحَةً» إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٤٨)، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: «لَوْ غُفِرَ لَكُمْ مَا تَأْتُونَ إِلَى الْبَهَائِمِ لَغُفِرَ لَكُمْ كَثِيرًا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٥٢٦).

وَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ مَا خُلِقَ لَهُ، كَالْبَقَرِ لِلْحَمْلِ أَوْ لِلرُّكُوبِ، وَالْإِبِلِ، وَالْحُمْرِ لِلْحَرْثِ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي الْإِجَارَةِ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْمِلْكِ جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِيمَا يُمَكِّنُ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ كَالَّذِي خُلِقَ لَهُ، وَجَرَتْ بِهِ عَادَةٌ بَعْضِ النَّاسِ، وَلِهَذَا يَجُوزُ أَكْلُ الْحَيْلِ، وَاسْتِعْمَالُ اللَّوْلُو فِي الْأَدْوِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا قَالَتْ: إِنَّا لَمْ نَخْلُقْ لِهَذَا إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢١٩٩، م: ٢٣٨٨).

أَيُّ: أَنَّهُ مُعْظَمُ النِّفْعِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَنَعُ غَيْرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ فِي الصَّيْدِ: اخْتَلَفُوا فِي رُكُوبِ الْبَقَرِ، فَيَلْزَمُ الْمَانِعُ مَنَعُ تَحْمِيلِ الْبَقَرِ، وَالْحَرْثِ بِالْإِبِلِ، وَالْحُمْرِ، وَإِلَّا فَلَمْ يَعْمَلْ بِالظَّاهِرِ وَلَا بِالْمَعْنَى.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤٨٤/٣) عَنْ سَوَادَةَ بْنِ الرَّبِيعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ «إِذَا رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِكَ فَمُرْهُمْ فَلْيُحْسِنُوا عِدَا رِبَاعَهُمْ، وَمُرْهُمْ فَلْيَقْلَمُوا أَظْفَارَهُمْ وَلَا يَغِطُّوا بِهَا ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ إِذَا حَلَبُوا» قَالَ أَحْمَدُ يَمُنُّ شَتَمَ ذَابَةٌ: قَالَ الصَّالِحُونَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ [مِنْ] هَذِهِ عَادَتُهُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤٢٩/٤، ٤٣١)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٩٥) عَنْ جَعْفَرَانَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَلَعَنَتْ امْرَأَةٌ نَاقَةً فَقَالَ: «خُدُّوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ» فَكَأَنِّي أَرَاهَا الْآنَ تَعْمِي فِي النَّاسِ مَا يَغْرُسُ لَهَا أَحَدٌ.

وَلَهُمَا (ح: ٤١٩/٤، م: ٢٥٩٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ «لَا تُصَاحِبُنَا نَاقَةً عَلَيْهَا لَعْنَةٌ»، فَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ مُصَاحَبَتِهَا فَقَطُّ.

وَلِهَذَا رَوَى أَحْمَدُ (٢٤٤٧٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ أَنْ تُرَدَّ.

وَقَالَ: «لَا يَصْحَبُنِي شَيْءٌ مَلْعُونٌ» وَيَحْتَمِلُ مُطْلَقًا مِنَ الْعُقُوبَةِ الْمَالِيَةِ، لِيَتَنَهَى النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ جَعْفَرَانَ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ اخْتِمَالُ: إِنَّمَا نَهَى لِجَلْبِهِ بِاسْتِجَابَةِ الدَّعَاءِ. وَلِلْعَلَمَاءِ كَهَذِهِ الْأَقْوَالِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِذَا لَعَنَ أَشْئٌ أَوْ مَلَكًا مِنْ أَمْلَاقِهِ فَعَلَى مَقَالَةِ أَحْمَدَ يَجِبُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ عَنْ مِلْكِهِ، فَيَعْتَقُ الْعَبْدُ وَيَتَصَدَّقُ بِالشَّيْءِ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَعَنَتْ بَعِيرَهَا، فَقَالَ ﷺ: «لَا يَصْحَبُنَا مَلْعُونٌ، خَلِيهِ» قَالَ: وَقَدْ يَجِيءُ فِي الطَّلَاقِ إِذَا قَالَ لِرُجُوعِهِ ذَلِكَ وَلَعَنَهَا مِثْلَ مَا فِي الْفَرْقَةِ.

وَلِمُسْلِمٍ (٢٥٩٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «لَا يَكُونُ اللَّعَّانُونَ شُعْعَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٤٩٠٨) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا نَارَعَهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ فَلَعَنَهَا، فَقَالَ ﷺ: لَا تَلْعَنَهَا

فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَأَنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ.
 «وَسَبَّتْ عَائِشَةُ يَهُودَ وَلَعَنَتْهُمْ لَمَّا سَلَّمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، لَا تَكُونِي فَاحِشَةً.
 وَلَا أَحْمَدَ (٢٥٩٦٦)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٥): «مَنْ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ». وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْبَذَاءُ مِنَ الْجَفَاءِ، وَالْجَفَاءُ فِي النَّارِ»، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِطَعْنَانَ وَلَا لَعْنَانَ وَلَا فَاحِشٍ وَلَا بَلْدِيٍّ».
 رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣٨٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٩) وَصَحَّحَهُمَا.
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَبَبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ».
 إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٧٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٢/٤).
 أَيُّ: خَدَعَهُ وَأَفْسَدَهُ، وَلَا أَحْمَدَ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ.
 وَتُسَنَّبُ نَفَقَتُهُ عَلَى غَيْرِ حَيَّوَانٍ، ذَكَرَهُ فِي الْوَأَضِيحِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِهِ.
 وَيَتَوَجَّهُ وَجُوبُهُ لِثَلَاثٍ يَضِيغُ مَالُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الحضانة

لَا حَضَانَةَ إِلَّا لِرَجُلٍ عَصَبِيٍّ أَوْ امْرَأَةٍ وَارِثَةٍ أَوْ مُدْلِيَةٍ بَوَارِثٍ أَوْ عَصَبِيٍّ.

ثُمَّ هَلْ هِيَ لِحَاكِمٍ أَوْ لِبَقِيَّةِ الْأَقْرَابِ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ثُمَّ لِحَاكِمٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١) (١).

فَعَلَى الثَّانِي يُقَدَّمُ أَبُو أُمٍّ وَأُمُّهَاةٌ عَلَى الْخَالِ، وَفِي تَقْدِيمِهِمْ عَلَى أَخٍ مِنْ أُمٍّ أَوْ عَكْسِهِ وَجْهَانِ (م ٢) (٢).

وَأَخْتُ النِّسَاءِ بِطِفْلِ أَوْ مَعْتُوهُ أُمُّهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ كَرَضَاعٍ قَالَهُ فِي الْوَاهِصِ، ثُمَّ جَدَّائِهِ، ثُمَّ أَخَوَاتُهُ، ثُمَّ عَمَّاتُهُ وَخَالَاتُهُ، ثُمَّ عَمَّاتُ أَبِيهِ وَخَالَاتُ أَبِيهِ، ثُمَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِهِ وَقِيْلَ: الْعَمَّاتُ، وَالْخَالَاتُ بَعْدَ بَنَاتِ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ.

وَتُقَدَّمُ أُمُّ أُمٍّ عَلَى أُمِّ أَبِي، وَأَخْتُ لَأُمٍّ عَلَى أُخْتِ لَأَبِي، وَخَالَةٌ عَلَى عَمَّةٍ، وَخَالَةٌ أُمٍّ عَلَى خَالَةِ أَبِي، وَخَالَةٌ أَبِي عَلَى عَمَّةٍ، وَمُدَّلٌ مِنْ خَالَةٍ وَعَمَّةٍ بِأُمٍّ (و).

وَعَنْهُ عَكْسُهُ فِي الْكُلِّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لِلأَبِ، وَكَذَا قَرَابَتُهُ، لِقَوْتِهِ بِهَا، وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الْأُمُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامُهَا هُنَا فِي مَصْلَحَةِ الطِّفْلِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الشَّارِعُ خَالَةُ ابْنَةِ حَنْزَلَةَ عَلَى عَمَّتِهَا صَفِيَّةَ، لِأَنَّ صَفِيَّةَ لَمْ تَطْلُبْ، وَجَعَفَرُ طَلَبَ نَائِبًا عَنْ خَالَاتِهَا، فَقَضَى الشَّارِعُ بِهَا لَهَا فِي غَيْبَتِهَا، وَقُدِّمَ الْقَاضِي وَأَصْنَحَابُهُ، وَالشَّيْخُ الْخَالَةُ عَلَى الْعَمَّةِ، وَالْأُخْتُ لِلأَبِ عَلَى الْأُخْتِ لِلأُمِّ، قَالَ بَعْضُهُمْ: فَتَنَاقَضُوا، وَكَذَا قَالَهُ (ش) فِي الْجَلِيدِ.

وَأَخْتُ الرَّجَالِ أَبِي، ثُمَّ جَدٍّ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبِيٍّ، وَتُقَدَّمُ النِّسَاءُ عَلَيْهِمْ، إِلَّا أَنَّ الْأَبَ يُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِ أُمُّهَاتِ الْأُمِّ، وَالْجَدُّ يُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِ أُمُّهَاتِ الْأَبِ.

وَعَنْهُ: تَقْدِيمُهَا عَلَى غَيْرِ أُمٍّ.

وَعَنْهُ: تُقَدَّمُ أُخْتُ لَأُمٍّ وَخَالَةٌ عَلَى أَبِي، فَتُقَدَّمُ النِّسَاءُ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ.

وَقِيْلَ: إِنْ لَمْ يَذَلِّلْ بِهِ، وَيَحْتَمَلْ تَقْدِيمَ نِسَاءِ الْأُمِّ عَلَى الْأَبِ وَجْهَيْهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا حضانة إلا لرجل عصبي أو امرأة وارثة أو مدلية بوارث أو عصبية، ثم هل هي لحاكم أو لبقية الأقارب من رجل وامرأة ثم لحاكم؟ فيه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان للقاضي، وبعده لصاحب الهداية، والكافي، والمهادي.

وأطلقهما في الهداية، والبلغة، والشرح، وشرح ابن منبج وغيرهم.

أحدهما: لا حق لهم في الحضانة، وينتقل إلى الحاكم، جزم به في الوجيز.

وهو ظاهر ما جزم به في العمدة، والمنور، ومختب الأدمي، فإنهم ذكروا مستحقّي الحضانة ولم يذكروهم فيهم، وقدمه في المحرر، والحاوي الصغير.

وقدمه في الرعايتين، والنظم في أوّل الباب، وصحّحه في التصحيح.

والوجه الثاني: هو لبقية الأقارب من ذوي الأرحام دون الحاكم، وهو الصحيح.

قال في المغني: وهو أولى، وجزم به ابن رزين في نهايته، وصاحب تهرید العناية.

وقدمه ابن رزين في شرحه، وقال: هو أقيس، وقدمه في النظم في موضع، وصحّحه في آخر، وقدمه في الرعايتين في أثناء الباب، ولعله تناقض منهم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله في المسألة: (فعلى الثاني يقدم أبو أم وأمهاته على الخال، وفي تقديمهم على أخ من أم أو عكسه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والمهادي، والشرح، وشرح ابن منبج، والنظم وغيرهم.

أحدهما: يقدمون عليه، قدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: يقدم عليهم، صحّحه في التصحيح.

وَقِيلَ: تَقْدُمُ الْعَصَبَةُ عَلَى امْرَأَةٍ مَعَ قُرْبَى، فَإِنْ تَسَاوَا فَوَجْهَانِ (م ٣).^(١)

وَلَا حَضَانَةٌ لِعَصَبَةٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ عَلَى أَنْثَى، وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: إِنْ بَلَغَتْ سَبْعًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: تَنْتَهَى، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْهَدْيِ: مُطْلَقًا، وَيُسَلِّمُهَا إِلَى ثِقَةٍ يَخْتَارُهَا هُوَ، أَوْ إِلَى مُحَرَّمٍ، لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَحَاكِمٍ، وَكَذَا قَالَ فِيمَنْ تَزَوَّجَتْ وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ غَيْرُهَا، وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ وَلَيْسَ بِمُخَالَفٍ لِلْخَبَرِ، لِعَدَمِ عُمُومِهِ، فَإِنْ أَبَتْ الْأُمُّ لَمْ تُجْبَرْ، وَأُمُّهَا أَحَقُّ.

وَقِيلَ: الْأَبُ، وَلَا حَضَانَةٌ لِمَنْ فِيهِ رُقٌّ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَفْعَهُ الَّذِي يَخْصُلُ الْكَفَالَةُ.

وَفِي الْفُنُونِ: لَمْ يَتَرَضَّوْا لِأُمِّ وَلَدٍ فَلَهَا حَضَانَةٌ وَلَدِهَا مِنْ سَيِّدِهَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، لِعَدَمِ الْمَانِعِ، وَهُوَ الْإِسْتِغَالُ بِزَوْجٍ وَسَيِّدٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي مُعْتَقٍ بَعْضُهُ: قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ: يَدْخُلُ فِي مَهَائِظِهِ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ: لَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِزَاطِ الْحُرِّيَّةِ، وَقَالَ (م) فِي حُرِّ لَهْ وَلَدٌ مِنْ أُمِّهِ هِيَ أَحَقُّ بِهِ، إِلَّا أَنْ تُبَاعَ فَتَنْتَقِلَ، فَالْأَبُ أَحَقُّ.

قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَخَاوِثِ مَنَعَ التَّفْرِيقِ.

قَالَ: وَتَقْدُمُ بَحْقُ حَضَانَتِهَا وَقَدْ حَاجَتِ الْوَلَدَ عَلَى حَقِّ السَّيِّدِ كَمَا فِي الْبَيْعِ سَوَاءً.

وَقَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَا حَضَانَةٌ لِفَاسِقٍ، وَخَالَفَ صَاحِبُ الْهَدْيِ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ أَنَّ الشَّرْعَ فَرَّقَ لِدَلِيلِكَ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ، وَلَمْ يَبَيِّنْهُ بَيَانًا وَاضِحًا عَامًّا، وَلَا خُتْبَاطَ الْفَاسِقِ وَشَفَقَتِهِ عَلَى وَلَدِهِ وَلَا لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ، وَلَا لَامْرَأَةٍ مُزَوَّجَةٍ.

قَالَ الْخَرِيقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ (و م ش) وَلَوْ رَضِيَ الزَّوْجُ: وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْهَدْيِ لَا تَسْقُطُ إِنْ رَضِيَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ سَقُوطَهَا لِمُرَاعَاةِ حَقِّ الزَّوْجِ.

وَقِيلَ: تَسْقُطُ إِلَّا بِجَدَّةٍ (و م).

وَالْأَمْنَهُ: وَفَرِيَّةٌ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: وَنَسِيَّةٌ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ذَا رَجَمٍ مُحَرَّمٍ (و هـ).

وَعَنْ: لَهَا حَضَانَةٌ الْجَارِيَّةِ.

وَلَا يَتَغَيَّرُ الدُّخُولُ فِي الْأَصْحَ (م) فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ عَادَتْ (م) فِي النِّكَاحِ، وَوَأَقَرَّ فِي غَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» تَوْقِيتٌ لِحَقِّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ بِالنِّكَاحِ.

وَعَنْ: فِي طَلَاقِ رَجْعِيٍّ بَعْدَ الْعِدَّةِ (و هـ) وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَجْهًا، وَصَحَّحَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَتَنْظِيرُهَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ، فَمَنْ تَزَوَّجَ مِنَ الْبَنَاتِ فَلَا حَقَّ لَهُ، قَالَهُ الْقَاضِي، وَهَلْ يَسْقُطُ حَقُّهَا بِإِسْقَاطِهَا؟ فِيهِ احْتِمَالَانِ فِي الْأَنْتِصَارِ وَيَتَوَجَّهُ كِاسْقَاطُ أَبِي الرَّجُوعِ فِي هَبَةٍ.

وَفِي كِتَابِ الْهَدْيِ: هَلِ الْحَضَانَةُ حَقٌّ لِلْحَاضِنِ أَوْ عَلَيْهِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَيَبْنِي عَلَيْهِمَا: هَلْ لِمَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ خِدْمَةُ الْوَلَدِ أَيَّامَ حَضَانَتِهِ إِلَّا بِأَجْرَةٍ إِنْ قُلْنَا الْحَقُّ لَهُ، وَإِلَّا وَجَبَتْ عَلَيْهِ خِدْمَتُهُ مَجَانًّا، وَلِلْفَقِيرِ الْأَجْرَةُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ؟

قَالَ: وَإِنْ وَهَبَتْ الْحَضَانَةُ لِلْأَبِ وَقُلْنَا الْحَقُّ لَهَا لَزِمَتْ الْهَبَةُ وَلَمْ تَرْجِعْ فِيهَا، وَإِنْ قُلْنَا الْحَقُّ عَلَيْهَا فَلَهَا الْعَوْدُ إِلَى طَلِبِهَا، كَذَا قَالَ (م ٤).^(٢)

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وقيل: تقدم العصبه على امرأة مع قربه، فإن تساوى فوجهان). انتهى.

أحدهما: تقدم هي مع التساوي على هذا البناء، وهو الصواب، وهو ظاهر كلام الشارح وغيره.
والوجه الثاني: يقدم هو.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يسقط حقها بإسقاطها؟ فيه احتمالان في الانتصار في مسألة الخيار هل يورث أم لا؟ ويتوجه كإسقاط أبي الرجوع في هبة).

وفي كتاب الهدي: هل الحضانه حق للحاضن أو عليه؟ فيه قولان في مذهب أحمد ومالك، ويبنى عليهما هل لمن له الحضانه أن=

ثُمَّ قَالَ: هَذَا كُلُّهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ، كَذَا قَالَ.
وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ أَبْوَيْهِ سَفَرًا لِحَاجَةٍ فَقِيلَ: لِلْمَقِيمِ.
وَقِيلَ: لِلْأُمِّ.

وَقِيلَ: مَعَ قُرْبِهِ (م ٥، ٦)^(١)، وَالسُّكْنَى مَعَ قُرْبِهِ لِلْأُمِّ.
وَقِيلَ: لِلْمَقِيمِ، وَمَعَ بَعْدِهِ وَلَا خَوْفَ لِلْأَبِ (و م ش).

وَعَنْهُ: لِلْأُمِّ، وَقَبْدَهَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ بِإِقَامَتِهَا، وَجِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ هُوَ لِلْمَقِيمِ إِلَّا أَنْ تَنْتَقِلَ الْأُمُّ إِلَى بَلَدٍ كَانَ فِيهِ أَصْلُ النِّكَاحِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدْيِ: إِنْ أَرَادَ الْمُتَقَبِّلُ مُضَارَاةَ الْآخَرِ وَانْتِزَاعَ الْوَلَدِ لَمْ يُجِبْ إِلَيْهِ، وَإِلَّا عَمِلَ مَا فِيهِ مَصْلَحَةُ طِفْلٍ.
وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَصْحَابِ، فَلَا مُخَالَفَةَ، لَا سِيَّمَا فِي صُورَةِ الْمُضَارَاةِ، وَالبَعِيدِ مَسَافَةً قَصِيرًا، وَنَصُّهُ: مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْعَوْدُ فِي يَوْمِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

يسقطها، وينزل عنها؟ على قولين، وأنه لا يجب عليه خدمة الولد إتمام حضائته إلا بأجرة إن قلنا الحق له، وإلا عليه خدمته مجاناً وللغلب الأجرة على القولين، قال: وإن وهبت الحضانة للأب وقلنا: الحق لها لزمت الهبة ولم ترجع فيها، وإن قلنا الحق عليها فلها العود إلى طلبها، كذا قال. انتهى كلام المصنف.

قال ابن نصر الله في حواشيه: كلامه في المغني يدل على سقوط حق الأم من الحضانة بإسقاطها، وإن ذلك ليس محل خلاف، وإنما محل النظر أنها لو أرادت العود فيها هل لها ذلك؟ يحتمل قولين، أظهرهما لها ذلك، لأن الحق لها ولو يتصل تبرعها به بالقبض، فلها العود، كما لو أسقطت حقها من القسم. انتهى.

قال في المغني: وإن تركت الأم الحضانة مع استحقاقها لها ففيه وجهان:

أحدهما: تنتقل إلى الأب؛ لأن أمهاتها فرعٌ عليها في الاستحقاق، فإذا أسقطت حقها سقط فروعها.

والثاني: تنتقل إلى أمها وهو أصح، ولأن الأب أبعد، فلا تنتقل إليه مع وجود الأقرب، وكون أمها فرعها لا يقتضي سقوط حقها بإسقاط بنتها، كما لو تزوجت، انتهى ملخصاً.

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن أراد أحد أبويه سفرًا لحاجة، فقليل: للمقيم، وقيل: للأم، وقيل: مع قربه). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا كان السفر بعيداً لحاجة ثم يعود فهل المقيم أحق أم الأم؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: المقيم منهما أحق، وهو الصحيح، جزم به في المستوعب، والمغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن منجاء وابن رزين وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: الأم أحق مطلقاً، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والوجيز وغيرهم، وقدّمه في المحرر، والنظم، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغرى وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٦): إذا كان السفر قريباً لحاجة ثم يعود فهل المقيم أحق أم الأم؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: المقيم أحق، وهو الصحيح، وبه قطع في المستوعب، والمغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: الأم أحق مطلقاً، أعني سواء كانت المسافرة أو المقيمة، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمحرر، والحاوي، والوجيز وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الصغرى، ولنا قول: إن الأم أحق هنا، وإن قلنا المقيم أحق في البعيد وهو الذي ذكره المصنف، وقد قدم في المحرر، والنظم، والرعاية الصغرى، والحاوي أن الأم أحق مطلقاً في البعيد، وقطعوا في القريب بأنها أحق، فهناك قدّموا مع حكايتهما الخلاف، وهنا قطعوا.

وإن بلغ غلام سبع سنين عاقلاً فعنه: أبوه أحق، وعنه أمه، والمذهب يُخير (م ٧) (١) (و ش)، فإن أبى ذلك أقرع.
وفي الترغيب احتمال أن أمه أحق، كملوغه غير رشيد، ونقل أبو داود: يُخير ابنُ سِتٍّ أو سبع.
ومذهب (هـ) أمه أحق حتى يأكل ويشرب ويلبس وحده فيكون عند أبيه، ومتى أخذه الأب لم يمنع زيارة أمه ولا هي تمنع، وإن أخذته أمه كان عندها ليلاً، وعنده نهاراً ليؤدبه ويُعلمه ما يصلحه.
وإن اختار أحدهما ثم اختار غيره أخذه.
وكذا إن اختار أبداً وفي الترغيب: إن أسرف تبين قلة تميزه فيفرع أو للأم.
وإن بلغت أنثى سبعا فعنه: الأم أحق (و هـ) قال في الهدي: وهي الأشهر عن أحمد وأصح دليلاً.
وقيل: يُخير، وذكر في الهدي رواية وقال: نص عليها (و ش)، والمذهب الأب (م ٨) (٢)، تبرت إحصائيه أم لا.
وعنه: بعد سبع، فإن بلغت فعنده حتى يتسلمها زوج (و هـ) وعنه: عندها.
وقيل: إن كانت أيماً أو الزوج محرماً.
وقيل: إن حكم برشدتها فحيث أحببت، كغلام.
وقال في الواضح، وخبره على عدم إجبارها، والمراد بشرط كونها مأثومة، زاد صاحب الرعاية: ثيباً، وعلى المذهب: لا يبيها منعها من الانفراج، فإن لم يكن فأولياؤها.
ويستحب للرجل أن لا يفرد عن أبويه.
وروى ابن وهب عن مالك (الأم أحق بهما حتى ينفرا).
وروى ابن القاسم عن (م) حتى يتلغا، ولا يمنع أحدهما الآخر من زيارتها.
قال في الترغيب: لا تحجب بنت مطلقها إلا مع أثوية الولد، ولا خلوة لأم مع خوفه أن يفسد قلبها، قاله في الواضح، ويتوجه فيه مثلها.
والأم أحق بتعريضها في بيتها، ولها زيارة أمها إن مرضت، وغير أبويه كهما فيما تقدم ولو مع أحدهما ولا يقرب بيد من لا يصونه ويصلحه.
وإن استوى اثنان أقرع قبل السبع، وخير بعد السبع مطلقاً، وخضانة رقيق لسيده، فإن كان بعضه حراً تهاياً فيه سيده وقريبة.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن بلغ غلام سبع سنين عاقلاً، فعنه: أبوه أحق، وعنه: أمه، والمذهب: يُخير). انتهى.

المذهب بلا شك: التخير، والكلام على الروایتين على القول بعدم التخير، فإنه أطلقهما.
والصحيح منهما: أن الأب أحق، قدمه في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وهو ظاهر ما قدمه الناظم.
قال الزركشي: أضعف الروايات الرواية التي تقول: إن الأم أحق. انتهى.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن بلغت أنثى سبعا، فعنه: الأم أحق، قال في الهدي: وهي أشهر عن أحمد وأصح دليلاً، وقيل: يُخير، ذكره في الهدي رواية).

وقال: نص عليها، والمذهب: الأب). انتهى.

المذهب كما قال المصنف بلا ريب، والكلام على القولين غيره، فإن ظاهره إطلاق الخلاف إيهما أصح؟ الرواية الأولى أو القول الثاني؟

والصحيح منهما: الرواية الأولى، وقد اختارها ابن القيم وغيره.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

كتاب الجنائيات

وهي: عمدٌ يختصُّ القودُ به، وشبهةٌ عمدٌ، وخطأٌ.

فالعمدُ أن يقصدَ من يعلمُه معصوماً بما يقتله غالباً، مثل أن يضربه بحجر كبير أو سندان أو لست وهو معروف من السلاح أو كودزين وهو ما يذق به الدقاق الثياب أو خشبة كبيرة، وكل شيء فوق عمود الفسطاط لا كهو، نص عليه، وهو الخشبة التي يقوم عليها بيت الشعر.

ونقل ابن ميثاق: يجب القود إذا ضربه بعنق عمود الفسطاط وكودزين القصار، والصخرة وبما يقتل مثله احتجوا به في القتل بالثقل.

وفي هذه المسألة قال في عيون المسائل وغيرها: ناقض العهد يقتل بالسيف لا بالحجر، إجماعاً. أو يكرز ضربه بصغير، نقله أبو طالب، أو مرة به في مقتل، وفيها وجه في الواضح، وفي الأولى في الانحصار: هو ظاهر كلامه.

نقل حرب: شبه العمد أن يضربه بخشبة دون عمود الفسطاط ونحو ذلك حتى يقتله، أو مرة به في مرض أو ضعف أو صغر أو كبر أو حر أو برد ونحوه، ومثله لكمه، ذكره ابن عقيل وغيره. وإن قال: لم أقصد قتله لم يصدق، أو يلقيه من شاهق أو في نار أو ماء يغرقه ولا يمكنه التخلص، فإن أمكنه فقيس: يضمن الدية بالقاءه في نار.

وقيل: لا كماء في الأصح (م ١)، أن يكتمه بحضرة سبغ بفضاء، أو بمضيق بحضرة حية، خلافاً للقاضي فيهما، أو يجمع بينه وبين سبغ بمضيق، كزيتية، فيفعل به ما يقتل مثله أو ينهشه سبغ أو حية يقتل مثله غالباً، وإلا فوجهان (م ٢)، أو يخنقه بحبل أو غيره، أو يسد فمه وأنفه.

نقل أبو داود: إذا عمه حتى يقتله قتل به، أو يعصر خصيتيه، أو يحبس ويمنعه الأكل، والشرب ويتعذر طلبه فيموت من ذلك لمدة فيها غالباً، فلو تركهما قادر فلا دية، كتركه شد فصد، أو يجرخه بخليد أو غيره فيموت منه، والأصح: ولو لم يداو مجروح قادر جرحه.

نقل جعفر الشهادة على القتل أن يروه وجاه وأنه مات من ذلك، أو يطول به المرض ولا علة به غيره. قال ابن عقيل في الواضح: أو جرحه وتعقبه سبابة بمرض ودام جرحه حتى مات، فلا يعلق بفعل الله تعالى شيء. أو يغرزه بإبرة ونحوها في غير مقتل فيبقى ضمناً حتى يموت، وفيه وجه، فإن مات في الحال فوجهان (م ٣)، أو

(١) (مسألة - ١): قوله: (أو يلقيه في نار ولا يمكنه التخلص، فإن أمكنه فقيس: يضمن الدية بالقاءه في نار، وقيل: لا، كماء، في الأصح). انتهى.

أطلقهما في المعنى، والشرح، والقواعد الأصولية وغيرهم. أحدهما: يضمن الدية، قال في الكافي: وإن كان لا يقتل غالباً أو التخلص منه ممكن فلا قود فيه، لأنه عمد الخطأ، فظاهره أن فيه الدية، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا شيء عليه، وهو ظاهر كلامه في المحرر، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (أو ينهشه سبغاً أو حية يقتل مثله غالباً، وإلا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والشرح، وشرح ابن رزين.

أحدهما: هو عمد محض، وهو ظاهر ما جزم به في النظم وغيره.

والوجه الثاني: ليس بعمد، قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو ظاهر كلامه في الهداية وغيره.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (أو يغرزه بإبرة ونحوها في غير مقتل، فيبقى ضمناً حتى يموت، وفيه وجه، فإن مات في الحال فوجهان).

انتهى.

يَقْطَعُ أَوْ يَبْطُ سِلْعَةً أَعْجَنِي خَطَرَةً بَلَا إِذْنِهِ قِيمُوتُ، لَا وَلِيَّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ لِمَصْلَحَةٍ.
 وَقِيلَ: لَا وَلِيَّ لِمَصْلَحَةٍ أَوْ يَسْخَرَهُ بِمَا يَقْتُلُهُ غَالِيًا، أَوْ يَسْقِيهِ سُمًّا لَا يَعْلَمُ بِهِ، أَوْ يَخْلِطُهُ بِطَعَامٍ وَيُطْعِمُهُ، أَوْ بِطَعَامٍ أَكَلَهُ
 فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا فَيَلْزِمُهُ الْقَوْدُ، وَأُطْلِقَ ابْنُ رَزِينٍ فِيمَا إِذَا الْقَمَّةُ سُمًّا أَوْ خَلَطَهُ بِهِ قَوْلَيْنِ.
 «وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْيَهُودِيَّةَ لَمَّا مَاتَ بَشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ الَّذِي أَكَلَ مَعَهُ مِنَ الشَّاةِ الْمُسْمُومَةِ فَقَتَلُوهَا قَوْدًا وَلَمْ يَقْتُلْهَا
 أَوْلَاهُ، فَإِنْ عَلِمَ بِهِ أَكَلَهُ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ، أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ نَفْسِهِ فَأَكَلَهُ أَحَدٌ بَلَا إِذْنِهِ، فَهَدَرَ، فَإِنْ قَالَ الْقَاتِلُ بِالسُّمِّ أَوْ السَّخْرِ:
 لَمْ أَعْلَمْهُ قَاتِلًا، أَوْ ادَّعَى جَهْلَ الْمَرَضِيِّ، لَمْ يَقْتُلْ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَقِيلَ: وَيَجْهَلُهُ مِثْلُهُ.

وَمَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ فَقُتِلَ ثُمَّ رَجَعَتْ أَوْ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْ سِتَّةٍ مَثَلًا ذَكَرَهُ فِي الرُّوَاضَةِ وَقَالَتْ: عَمَدُنَا
 قَتَلَهُ.

وَفِي الْكَافِي: وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يُقْتَلُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَلَمْ يَجْزُ جَهْلُهُمَا بِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، وَالرَّعَايَةِ: وَكَذَبْتُهُمَا قَرِينَةً، أَوْ قَالَ حَاكِمٌ أَوْ وَلِيٌّ: عَلِمْتُ كَذِبَهَا وَعَمَدْتُ قَتْلَهُ، لَزِمَ الْقَوْدُ، وَنَصَرَ ابْنُ
 عَقِيلٍ فِي مَنَاطِرَاتِهِ مَذْهَبَ الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَمْ تَلْجِئْهُ الْبَيِّنَةُ، وَإِنْ كَانَ فَلَيْسَ الشَّرْعُ بِوَعِيدِهِ مُلْجِئًا، لِأَنَّ وَعِيدَ الرَّسُولِ
 إِكْرَاهٌ لَا وَعِيدَ الْبَارِئِ.

وَقِيلَ: فِي قَتْلِ حَاكِمٍ وَجِهَانٍ، كَمْزُكَ فَإِنَّ الْمَرْكَمِيَّ لَا يَقْتُلُ عِنْدَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْجِيٍّ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ شِهَابٍ:
 لَمْ يَقْصِدُوا قَتْلَهُ، بَلْ قَبُولُ شَهَادَتِهِمْ، وَيُقْتَلُ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ (م ٤) ^(١)، وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ مَعَ مُبَاشَرَةٍ وَلِيٍّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجَهَةً: هُمَا كَمُسْلِكٍ مَعَ مُبَاشِرٍ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ عَلِمَ الْوَلِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَالْبَيِّنَةُ: أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْ أَقْبَدَ الْكُلَّ، وَيَخْتَصُّ مُبَاشِرًا غَالِيًا، ثُمَّ وَلِيًّا، ثُمَّ الْبَيِّنَةُ،
 وَالْحَاكِمُ.

وَقِيلَ: ثُمَّ حَاكِمًا، لِأَنَّ سَبَبَهُ أَخْصَصَ مِنَ الْبَيِّنَةِ.

وَإِنْ لَزِمَتْ دِيَّةٌ بَيِّنَةٌ وَحَاكِمًا فَقِيلَ: أَثْلَاثًا.

= وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمُنْتَعِ، وَالْمَهَادِي، وَالْمَحْرُورِ، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ،
 وَالزُّرْكَشِيِّ.

أَحَدُهُمَا: يَكُونُ عَمَدًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ،
 وَالنَّظْمِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ النُّسْخَةُ مَغْلُوطَةً.

قَالَ فِي الْهَدَايَةِ: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ ابْنِ حَامِدٍ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَكُونُ عَمَدًا، بَلْ شَبْهُ عَمَدٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمُنَوَّرِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَقَدَّمَهُ فِي تَحْرِيدِ الْعَنَابَةِ وَشَرَحَ
 ابْنَ رَزِينٍ.

(١) (مسألة - ٤): قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِي قَتْلِ حَاكِمٍ وَجِهَانٍ، كَمْزُكَ فَإِنَّ الْمَرْكَمِيَّ لَا يَقْتُلُ، عِنْدَ الْقَاضِي، وَيُقْتَلُ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ).

انتهى.

مَا قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَهُوَ الصَّحِيحُ قَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالشَّرْحِ، فِي الرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ، وَنَصَرَاهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ رَزِينٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي لَا يَقْتُلُ.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَا: وَلَوْ رَجَعَ الْمَرْكُونُ وَقَالُوا عَمَدُنَا الْكَذِبَ لَيَقْتُلُ أَوْ لَيَقْطَعُ فَنَفِي لَزُومِ الْقَوْدِ وَجِهَانٍ.

زَادَ فِي الرَّعَايَتَيْنِ: وَكَذَا لَوْ قَالَ الْحَاكِمُ أَوْ الْوَلِيُّ عَلِمْتُ كَذِبَهَا وَعَمَدْتُ قَتْلَهُ.

وَقِيلَ: يَصِفَيْنِ (م ٥) (١).
وَلَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ: عَمَدْنَا، وَبَعْضُهُمْ: أَخْطَأْنَا: فَلَا قَوْلَ عَلَى التَّعَمُّدِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَعَلَيْهِ بِجُصْيَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ الْمَغْلُطَةِ،
وَالْمَخْطِئِ مِنَ الْمُخَفَّفَةِ.
وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ: تَعَمَّدْتُ وَأَخْطَأْتُ شَرِيكِي فَوْجَهَانِ فِي الْقَوْلِ (م ٦) (٢).
وَلَوْ قَالَ وَاحِدٌ: عَمَدْنَا، وَالْآخَرُ: أَخْطَأْنَا، لَزِمَ الْقَرُّ بِالْعَمْدِ الْقَوْلَ، وَالْآخَرُ يَصِفُ الدِّيَةَ، وَإِنْ رَجَعَ وَلَمْ يَبَيِّنْ ضَمِنَهُ
وَلَمْ يَبَيِّنْ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: وَيَبَيِّنُ كَمُشْتَرَكٍ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّ الدَّالَّ يَلْزِمُهُ الْقَوْلُ إِنْ تَعَمَّدَ، وَإِلَّا الدِّيَةُ وَأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَبْرُثُ.
فَصْلٌ

الْمَذْهَبُ: تُقْتَلُ جَمَاعَةٌ بِوَاحِدٍ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا، قَتَلَهُمْ دِيَّةً، وَعَلَى الْأُولَى دِيَّةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ، كَخَطَأٍ.
وَنَقَلَ ابْنُ مَاهَانَ وَيَاثِرٌ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ، وَالْفَضْلُ: إِنْ قَتَلَهُ ثَلَاثَةٌ فَلَهُ قَتْلُ أَحَدِهِمْ، وَالْعَفْوُ عَنْ آخَرَ وَأَخَذَ الدِّيَةَ كَامِلَةً
مِنْ أَحَدِهِمْ.
وَفِي الْقَتْلِ: أَنَا اخْتَارَ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّ شَرَكَةَ الْأَجَانِبِ تَمْنَعُ الْقَوْلَ، لِأَنَّهُ لَا إِطْلَاعَ لَنَا بِظَنٍّ فَضْلًا عَنْ عِلْمٍ بِجَرَاحَةِ
إِيَّاهُمَا مَاتَ أَوْ بَيَّهَمَا، وَإِنْ جَرَحَ وَاحِدٌ جُرْحًا وَآخَرُ يَأْتِي فَسَوَاءٌ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ كَفَّهُ وَآخَرُ مِنْ مَرْفِقَيْهِ.
وَقِيلَ: الْقَاتِلُ الثَّانِي يَقْبِضُ الْأَوَّلَ، وَلَوْ ائْتَمَلَا أَقْبَدَ الْأَوَّلَ، وَكَذَا مِنَ الثَّانِي الْمَقْطُوعِ يَدُهُ مِنْ كُرْعٍ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ، أَوْ ثَلَاثُ
دِيَّةٍ؟ فِيهِ الرَّوَابِيتَانِ.
وَلَوْ قَتَلُوهُ بِأَفْعَالٍ لَا يَصْلُحُ وَاحِدٌ لِقَتْلِهِ، نَحْوُ إِنْ ضَرَبَهُ كُلُّ مِنْهُمْ سَوْطًا فِي خَالَةٍ أَوْ مَتَوَالِيَا، فَلَا قَوْلَ، وَفِيهِ عَنْ تَوَاطُؤِ
وَجَهَانٍ فِي التَّرْغِيبِ (م ٧) (٣).
وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا بِفَعْلٍ لَا يَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ، كَقَطْعِ خَشَوِيَّتِهِ أَوْ مَرِيئِهِ أَوْ وَدَجِيئِهِ ثُمَّ ذَبَحَهُ آخَرَ قَبْلَ الْأَوَّلِ وَعُزِّرَ الثَّانِي،
وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى مَيْتٍ، فَلِهَذَا لَا يَضْمَنُهُ، وَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ التَّصَرُّفَ فِيهِ كَمَيْتٍ لَوْ كَانَ
عَبْدًا، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، كَذَا جَعَلُوا الضَّابِطَ: يَعْيشُ مِنْهُ أَوْ لَا يَعْيشُ.

- (١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن لزمت ديةً بَيِّنَةٌ وحاكمًا فقيلاً: اثلاثاً، وقيل: نصفين). انتهى.
أحدهما: تلزمهم اثلاثاً، على الحاكم الثلث، وعلى كلِّ شاهدٍ الثلث، قياساً على ما إذا شهد أربعةً بالزُّنا واثنتان بالإحصان، فرجم
ثم رجعوا، فالدية على عددهم، على الصحيح، جزم به في المغني، والشرح هنا.
والوجه الثاني: تلزمهم نصفين، على الحاكم النصف، وعلى الشاهدين النصف، وهو الصواب.
ثم رأيت ابن حُدان في الرِّعاية الكبرى قطع بذلك في باب الرجوع عن الشهادة، فلهذا الحمد.
(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ولو قال كلُّ واحدٍ تعمدت وأخطأ شريكي فوجهان في القود). انتهى.
أحدهما: لا قود: قدّمه في الرِّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغرى.
وصحّحه في الرِّعاية الكبرى وقال: عليهما الدية حالة انتهى.
والوجه الثاني: عليهما القود.
قلت: وهو الصواب، لاعتراف كلِّ واحدٍ منهما بالعمدية، ودعواه أنَّ صاحبه أخطأ لا أثر له، لتكذيبه له.
(٣) (مسألة - ٧): قوله: (ولو قتلوه بأفعالٍ لا يصلح واحدٌ لقتله، نحو إن ضربه كلُّ منهم سوطاً في خالَةٍ، أو متواليًا، فلا قود،
وفيه عن تواطؤ وجهان، في التَّغْيِيبِ). انتهى.
أحدهما: عليهم القود، وهو الصواب.
والوجه الثاني: لا قود عليهم، كغير التواطؤ، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.
وأطلقهما في الرِّعاية الكبرى.

وكذا علل الحرقي المسألتين، مع أنه قال في الذي لا يعيش: خرق بطنه وأخرج حشوته فقطعها فأبانها منه، وهذا يقتضي أنه لو لم يبينها لم يكن حكمه كذلك، مع أنه يقطعها لا يعيش فاعتبر الحرقي كونه لا يعيش في موضع خاص، فتعميم الأصحاب لا سيما واحتج غير واحد منهم بكلام الحرقي وفيه نظر.

وهذا معنى اختيار الشيخ وغيره في كلام الحرقي، وأنه، احتج به في مسألة الذكاة، فدل على تساويهما عنده وعند الحرقي.

ولهذا احتج بوصية عمر - رضي الله عنه - وجوب العيادة عليه في مسألة الذكاة، كما احتج هنا، ولا فرق.

وقد قال ابن أبي موسى وغيره في الذكاة كالقول هنا في أنه يعيش أو لا.

ونص عليه أحمد أيضا، فهو لا أيضا سؤرا بينهما، وكلام الأكثر على التفرقة، وفيه نظر.

وقال في المغني: إن فعل ما يموت به يبين ويثبت معه حياة مستقرة، كما لو خرق حشوته ولم يبينها، فالقائل الثاني، لأنه في حكم الحياة، لصحة وصية عمر وعلي رضي الله عنهما، وكما لو جاز بقاؤه، وكمرض لا يرجى برؤه.

قال: وإن أخرجه فعلى الأول من حكم الحياة بأن أبان، حشوته أو ذبحة ثم ضرب عنقه آخر فالقائل هو الأول، وتوجه تخريج رواية من مسألة الذكاة أنهما قاتلان، ولهذا اعتبروا إحداهما بالأخرى، ولو كان فعل الثاني كلا بفعل لم يؤثر خرق حيوان في ماء يقتله مثله بعد ذبحه، على إحدى الروايتين، ولما صح القول بأن نفسه زهقت بهما كالمقارن، ولا يقع كون الأصل الخطر بل الأصل بقاء عصمة الإنسان على ما كان.

فإن قيل: زال الأصل بالسبب، قيل وفي مسألة المذكاة.

وقد ظهر أن الفعل الطارئ له تأثير في التخريم في المسألة المذكورة، وتأثير في الحل في مسألة المنخفة وأحوالها على ما فيها من الخلاف، ولم يجد في كلامهم دليلا هنا إلا مجرد دعوى أنه كميت، ولا فرقا مؤثرا بينه وبين الذكاة، والله أعلم.

ويلزم الأول موجب جراحته.

وظاهر كلامهم هذا: أن المريض الذي لا يرجى برؤه كصحيح في الجنابة منه وعليه وإرثه واعتبار كلامه إلا ما سبق من تبرعاته، وسواء عاين ملك الموت أو لا، وقد ذكروا هل يمنع قبول توبته بمعاينة الملك أو لا يمنع ما دام عقله ثابتا أو يمنع بالغرغرة؟ لنا أقوال (م ٨) (١)، إلا أن يختل عقله فلا اعتبار لكلامه كصحيح.

ولهذا قال ابن حزم قبل كتاب العاقلة ينحو كراسية: مسألة فيمن قتل عيلا، عن جابر الجعفي عن الشعبي في رجل قتل رجلا قد ذهب الروح من نصف جسده، قال: يضمته.

وقال ابن حزم: اتفقوا على أن من كرت نفسه من الزهوق فمات له ميت أنه يرثه، وإن قدر على النطق فأسلم فإنه مسلم يرثه المسلمون من أهله، وأنه إن شخص ولم يكن بينه وبين الموت إلا نفس واحد فمات من أوصى له بوصية فإنه قد استحقها، فمن قتل في تلك الحال أقيد به، انتهى كلامه.

وظاهره سواء عاين أو لا، وأنه سواء كان منجيا عليه أو لا.

ولهذا قال ابن حزم قبل كتاب العاقلة: من جرح جرحا يمات من مثله فتداوى بسم فمات فالقود على القاتل، لأنه مات من فعل الجراح ومن فعل نفسه، فكلاهما قاتل.

وقال قبل هذا: من قتل ميتا لا شيء فيه، لأنه ليس قاتلا، ومن كسره أو جرحه فقد قال الله تعالى ﴿والجروح قصاص﴾ [المائدة: ٤٥]، وهذا جرح وجرح.

وقال: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ [الشورى: ٤٠].

(١) (مسألة - ٨): قوله: (استطرادا: وقد ذكروا، هل يمنع قبول توبته بمعاينة الملك أم لا يمنع ما دام عقله ثابتا، أو يمنع بالغرغرة؟ لنا أقوال). انتهى.

قلت: قد ذكر المصنف هذه المسألة في كتاب الوصايا، وصححناها هناك، فلترجع.

وَهَذَا الْفِعْلُ بِالْيَتِّ سَيِّئَةٌ وَأَعْيَادٌ، فَالْقَصَاصُ وَاجِبٌ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ إِجْمَاعٌ، وَكَثُرَ خُصُومُنَا يَسْرُونَ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ مَيْتٍ كَفَنَهُ، وَالْحَذُّ عَلَى مَنْ رَزَى بِمَيْتَةٍ أَوْ قَذَفَ مَيْتًا، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَأَنْ رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخَرُ يَسْتَنْبِرُ فَقَذَّاهُ فَالْقَاتِلُ الثَّانِي، وَإِنْ الْقَاءَ فِي لُجَّةٍ فَتَلَقَّاهُ حَوْثٌ فَابْتَلَعَهُ لَزِمَ مُلْقِيَهُ الْقَوْدُ.

وَقِيلَ: إِنْ التَّقَمَّ بَعْدَ خُصُولِهِ فِيهِ قَبْلَ غَرَقِهِ.

وَقِيلَ: شَبَّهَ عَمْدًا، وَمَعَ قِلَّةٍ فَإِنْ عَلِمَ بِالْحَوْتِ فَالْقَوْدُ، وَإِلَّا وَبَتٌ، وَإِنْ كَتَمَهُ فِي أَرْضٍ ذَاتِ مِيَاعٍ أَوْ حَيَاتٍ فَتَلْتَلَهُ فَالْقَوْدُ.

وَقِيلَ: الدِّيَةُ، كَغَيْرِ مَسْبُوعَةٍ.

وَعَنْهُ: كَمُسْمِكِهِ لِمَنْ يَقْتُلُهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ.

وَفِي الْمُتَجَبِّ: لَا مَارَحًا مَلَاعِيًا، فَيَقْتُلُ قَاتِلَهُ وَيُحْبِسُ مُسْمِكُهُ حَتَّى يَمُوتَ.

وَعَنْهُ: يَقْتُلَانِ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ، وَمِثْلُهُ أَمْسَكَهُ لِيَقْطَعَ طَرَفَهُ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.

وَكَذَا إِنْ فَتَحَ فَمَهُ وَسَقَاهُ آخَرُ سُمًّا، أَوْ اتَّبَعَ رَجُلًا لِيَقْتُلَهُ فَلَقِيَهُ آخَرٌ فَقَطَعَ رَجُلَهُ لِيَقْتُلَهُ، وَفِيهَا وَجْهٌ: لَا قَوْدَ، وَمَنْ أَكْرَهَ مُكَلَّفًا عَلَى قَتْلِ مُعَيَّنٍ أَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى الْإِكْرَاهِ عَلَيْهِ، فَالْقَوْدُ، وَفِي الْمَوْجِزِ، إِذَا قُتِلَتِ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِمَكْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْقَتْلِ بِأَخِيذِ الْمَالِ فَالْقَوْدُ، وَلَوْ أَكْرَهَ بِقَتْلِ النَّفْسِ فَلَا، وَإِنْ أَكْرَهَ أَوْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ لِيَقْتُلَ عَبْدَهُ فَلَا قَوْدَ، وَمَنْ أَمَرَ بِالْقَتْلِ كَبِيرًا يَجْهَلُ تَحْرِيمَهُ أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ أَمَرَ بِهِ سُلْطَانٌ ظَلَمًا مِنْ جَهْلٍ ظَلَمَهُ فِيهِ، لَزِمَ الْأَمْرَ.

نَقَلَ مُهْنًا: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ صَبِيًّا أَنْ يَضْرِبَ رَجُلًا فَضْرَبَهُ فَقَتَلَهُ فَعَلَى الَّذِي أَمَرَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِدَفْعِ سِكِّينَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَأْمُرْ، نَقَلَهُ الْفَضْلُ.

وَفِي شَرْحِ أَبِي الْبَرَكَاتِ بْنِ الْمُنْجِيِّ: إِنْ أَمَرَ مُعَيَّنًا فَلَا قَوْدَ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: إِنْ أَمَرَ صَبِيًّا وَجَبَ عَلَى أَمْرِهِ وَشَرِيكِهِ، فِي رِوَايَةٍ، وَإِنْ سَلِمَ، لَا يَلْزَمُهُمَا فَلْيَعْزِزُوا غَالِبًا، وَإِنْ قَبِلَ مَأْمُورٌ مُكَلَّفٌ عَالِمًا تَحْرِيمَ الْقَتْلِ لَزِمَ الْمَأْمُورَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُؤَذِّبُ الْأَمْرَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ يُحْبَسُ كَمُسْمِكِهِ.

وَفِي الْمُبْهَجِ رِوَايَةٌ يَقْتُلُ.

وَعَنْهُ: بِأَمْرِهِ عَبْدُهُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: مَنْ أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَقَتَلَهُ قَبِلَ الْمُوَلَّى وَحَبَسَ الْعَبْدَ حَتَّى يَمُوتَ، لِأَنَّهُ سَوَاطُ الْمُوَلَّى وَسَيِّقُهُ، كَذَا قَالَ عَلِيُّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنَّهُ لَوْ جَنَى بِإِذْنِهِ لَزِمَ مُوَلَّاهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِي، وَحَمَلَهَا أَبُو بَكْرٍ عَلَى جَهَالَةِ الْعَبْدِ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ أَمَرَ عَبْدًا بِقَتْلِ سَيِّدِهِ فَقَتَلَ أَيْمًا، وَإِنْ فِي ضَمَائِهِ قِيَمَتَهُ رِوَايَتَيْنِ.

وَيُحْتَمَلُ إِنْ خَافَ السُّلْطَانُ قِتْلًا.

وَمَنْ قَالَ لِيَغِيرَهُ: أَقْتُلْنِي أَوْ اجْرَحْنِي فَعَلَلْ فَهَدَرَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تَلَزَمَ الدِّيَةُ.

وَعَنْهُ: لِلنَّفْسِ، وَحْتَمَلُ الْقَوْدَ، وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ ضَعِنَ لِسِيْدِهِ بِمَالٍ فَقَطَّ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ أَقْتُلْنِي، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَخِلَافٌ، كَأَذْنِهِ (م ٩، ١٠) ^(١).

(١) (مسألة - ٩ - ١٠): قوله: (ولو قال اقتلني، وإلا قتلتك فخلاف، كإذنه). انتهى.

فيه مسألتان: المقيس، والمقيس عليه.

(المسألة الأولى - ٩): لو قال: اقتلني، وإلا قتلتك فهل ذلك إكراه أم لا؟ أطلق الخلاف، فقال: فيه خلاف، قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: وإن قال اقتلني، وإلا قتلتك فإكراه ولا قود إذن، وعنه: ولا دية، زاد في الرعايتين: ويحتمل أن يقتل أو يغرر الدية إن قلنا: هي للورثة. انتهى.

وقال في الانتصار، في الصَّيَّام: لا إثم هنا ولا كفارة، كما نقله المصنَّف.

(ر): روايتان

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وفي الإنصاف: لا إثم ولا كفارة، واختار في الرعاية وحده أن يقتل نفسه، وإلا قتلته إكراهًا، كاختيمال في أقتل زيدًا أو عمرًا.

وإن اشترك اثنان لا يلزم القود أحدهما مفردًا، فعنه: يقتل شريكه، اختاره أبو محمد الجوزي، كما لو أكره أبا علي قتل أبيه.

وعنه: لا، والمذهب: يقتل غير شريك نفسه ومخطئ وصبي ونحوهم (م ١١) (١).

ومتى سقط القود فيصنف الدية.

وقيل: كمالتها في شريك سبع.

وقيل: في ولي مقتص، ودية شريك مخطئ في ماله، لا على عاقليته، على الأصح، قاله القاضي.

فصل

وشبه العمد: أن يقصد جنابة لا تقتل غالبًا ولم يجرحه بها.

وقال جماعة: ولم يقصد قتله، كمن ضربته في غير مقتل بصغير، أو لكزه أو لكمه، أو سحره بما لا يقتل غالبًا، أو ألغاه في ماء يسير، أو صاح بصبي أو معتوه.

وفي الواضح: أو امرأة.

وقيل: أو مكلفًا على سطح فسقط أو اغتفل عاقلًا بصنيحة فسقط أو ذهب عقله فالدية، نقل الفضل في رجل يسيو سيكن فصاح به رجل فرمى بها فعقرت رجلًا هل على من صاح به شيء؟ قال: هذا أخشى عليه، قد صاح به.

ومن أسنك الحية كمدعي المشيخة فقتلته فقاتل نفسه، وإن قيل: إنه ظن أنها لا تقتل فشيبة عمد، بمنزلة من أكل حتى يشم فإنه لم يقصد قتل نفسه، وإسناك الحيات جنابة فإنه محرم، ذكره شيخنا.

والخطأ كرمي صلب أو غرض أو شخص فيصيب آدميًا لم يقصده، أو ينقلب عليه نائم ونحوه، أو يجزي عليه غير مكلف، كصبي أو مجنون، أو يظنه مباح الدم فبين معصومًا، فالدية.

ومن قال كنت يوم قتله صغيرًا أو مجنونًا، وأمكن صدق يمينه، وإن قتل في صف كفار أو دار حرب من ظنه حربيًا فبان مسلمًا أو وجب رمي كفار تترسوا بمسلم فقصدهم دونه فقتله فلا دية عليه.

وعنه: بلى.

وعنه: في الأخيرة.

وفي عيون المسائل عكسها، لأنه فعل الواجب هنا، قال: وإنما وجبت الكفارة كما لو حلف لا يصلي، يصلي ويكفر، كذا هنا، وإن حذر بترًا أو نصب سيكنا ونحوه تعديًا، ولم يقصد جنابة فخطأ، ولو قتل من أسلم خوف القتل قبائي في الجهاد إن شاء الله تعالى.

= (المسألة الثانية - ١٠): إذا أذن له في قتله فقتله ففيها خلاف.

قلت: قال المصنف قبل ذلك: (لو قال لغيره: اقتلي أو اجرحي ففعل فهدر، نص عليه، وعنه: تلزم الدية، وعنه: للنفس، ويحتمل القود). انتهى.

فهذه شبيهة بمسألة المصنف هنا، إلا أن المصنف قال في تلك: (اقتلي) بصيغة الأمر، وفي هذه بصيغة الإذن، فيحتمل فيه الأمر.

ويحتمل عدمه، وهو الظاهر، كقوله: أذنت أن تقتلي، فصيغة الأمر أقوى من الإذن في الفعل.

(١) (مسألة - ١١): (وإن اشترك اثنان لا يلزم القود، أحدهما مفردًا، فعنه: يقتل شريكه، اختاره أبو محمد الجوزي وعنه:

لا، والمذهب: يقتل غير شريك نفسه ومخطئ وصبي ونحوهم). انتهى.

المذهب ما قاله المصنف بلا ريب، ولكن الكلام على غيره من الروايتين، فإن ظاهره إطلاق الخلاف فيهما على غير المذهب، والرواية الأولى أقوى وأصح من الرواية الثانية، والله أعلم.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

باب شُرُوطِ الْقَوْدِ

يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَقْتُولِ مَعْصُومًا، فَكُلُّ مَنْ قَتَلَ مُرْتَدًّا أَوْ زَائِنًا مُخَصَّنًا وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ، وَالْمُرَادُ قَبْلَ التَّوْبَةِ، وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ، فَهَذَرُ، وَإِنْ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِنْ قُبِلَتْ ظَاهِرًا فَكَاسِلَامٌ طَارِئٌ، فَذَلِكَ أَنَّ طَرَفَ مُخَصَّنٍ كَمُرْتَدٍّ، لَا سِيَّمَا وَقَوْلُهُمْ غَضُّوا مِنْ نَفْسٍ وَجَبَ قَتْلُهَا فَهَذَرُ، وَيُعْزَرُ لِلْأَفْيَاقِ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، كَمَنْ قَتَلَ حَرَبِيًّا. وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَهُ تَغْيِيرُهُ، وَيَحْتَمِلُ قَتْلَ ذِمِّيٍّ، وَأَشَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَيْهِ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ، لِأَنَّ الْحَدَّ لَنَا، وَالْإِمَامَ نَائِبًا.

قَالَ فِي الرُّوضَةِ: إِنْ أَسْرَعَ وَلِيُّ قَبِيلٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَقَتَلَ قَاطِعَ طَرِيقٍ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْإِمَامِ فَلَا قَوْدَ، لِأَنَّهُ انْهَدَرَ ذِمَّتُهُ، وَظَاهِرُهُ: وَلَا دِيَّةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَسَيَأْتِي، وَكَذَا مَنْ قَطَعَ يَدَ مُرْتَدٍّ أَوْ حَرَبِيٍّ فَأَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ وَجَعَلَهُ فِي التَّرْغِيبِ كَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْإِصَابَةِ، وَمَنْ رَمَاهُمَا فَأَسْلَمَ قَبْلَ وَقُوعِهِ بِهِمَا فَهَذَرُ، كَرَدُّهُ مُسْلِمًا. وَقِيلَ: تَجِبُ دِيَّتُهُ كَتَلْفِهِ بِشَرِّ حَقِيرَةٍ. وَقِيلَ: كَمُرْتَدٍّ، لِتَغْيِيرِهِ، إِذْ قَتَلَهُ لَيْسَ إِلَيْهِ. وَقِيلَ: يُقْتَلُ بِهِ.

وَمَنْ قَطَعَ طَرَفَ مُسْلِمٍ فَارْتَدَّ فَلَا قَوْدَ، فِي الْأَصَحِّ، أَصْلُهُمَا هَلْ يَفْعَلُ بِهِ كَيْفَعْلُهُ أَمْ فِي النَّفْسِ فَقَطْ، وَهَلْ يَسْتَوْفِيهِ إِمَامٌ أَمْ قَرِيبُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، أَصْلُهُمَا هَلْ مَالُهُ فِيءٌ أَمْ لَوْرَثَتِهِ؟ وَهَلْ يَضْمَنُ دِيَّةَ الطَّرَفِ أَمْ الْأَقْلُ مِنْهَا وَمِنْ دِيَّةِ النَّفْسِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١ - ٣) ^(١).

وَقِيلَ: هَذَرُ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ مَاتَ فَالْقَوْدُ فِي النَّفْسِ أَوْ الدِّيَّةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَتَوَجَّهُ سُقُوطُ الْقَوْدِ بِرَدِّهِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي وَصَاحِبُ التَّبَيُّرَةِ أَنْ سَرَى الْقَطْعُ فِي الرُّدَّةِ فَلَا قَوْدَ، فَيَجِبُ نِصْفُ الدِّيَّةِ.

(١) (مسألة - ١ - ٣): قوله: (ومن قطع طرف مسلم فارتد فلا قود، في الأصح، أصلهما هل يفعل به كفعله أم في النفس فقط؟ وهل يستوفيه إمام أو قريبه؟ فيه وجهان، أصلهما هل ماله فيء أم لورثته؟ وهل يضمن دية الطرف أو الأقل منها ومن دية النفس؟ فيه وجهان). انتهى.

ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ١): لو قطع طرف مسلم فارتد المقطوع طرفه ثم مات، فلا قود في الطرف، على الصحيح من المذهب، والوجهان أصلهما هل يفعل به كفعله أم في النفس فقط.

وفيه روايتان، والصحيح من المذهب أنه يفعل به فيما دون النفس، كما يفعل به في النفس، وقدمه المصنف وغيره، وهذه المسألة ليست من الخلاف المطلق في شيء، لأنه صريح فيها حكمًا.

(المسألة الثانية - ٢): إذا قلنا: بوجوب القود على الوجه الثاني، فهل يستوفيه الإمام أو قريبه المسلم؟ فيه وجهان.

قال المصنف: (أصلهما هل ماله فيء أم لورثته؟ وفيه وجهان).

والصحيح من المذهب: أن ماله فيء، فيستوفيه الإمام، على الصحيح من المذهب، وهذه المسألة أيضًا ليست مما نحن بصدده.

(المسألة الثالثة - ٣): إذا قلنا: بعد القود، فهل يضمن دية الطرف أم الأقل منها ومن دية النفس؟ أطلق الخلاف، ومثاله أن يقطع يديه ورجليه ثم يموت مرتدًا، وأطلقه في المغني، والشرح.

أحدهما: يجب عليه الأقل من دية النفس أو الطرف، وهو الصحيح من المذهب، جزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، ومال إليه الشيخ، والشارح.

والوجه الثاني: تلزمه دية الطرف، لأن الردة قطعت حكم السراية، فأنشبه انقطاع حكمها باندمالها أو بقتل الآخر له.

تنبيه: الذي يظهر أن في أول كلام المصنف نقصًا بعد قوله: (فارتد)، والنقص: ثم مات.

ويدل عليه كلام المصنف بعد ذلك، والله أعلم.

وَقِيلَ: كُلُّهَا، وَمَنْ عَلَيْهِ الْقَوْدُ مَعْصُومٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ لِدَمِهِ وَتَشْتَرُطُ الْمَكَافَأَةُ خَالَةَ الْجِنَايَةِ بِأَنْ لَا يُفْضَلَهُ قَاتِلُهُ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ مِلْكٍ أَوْ لِبِلَادٍ خَاصَّةً، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَوْ ارْتَدَّ.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ بَقْتُلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ، وَأَنْ الْحَرْبُ فِي الْحَرْبِيِّ كَمَا يَقْطَعُ بِسَرْقَةِ مَالِهِ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: حُكْمُ الْمَالِ غَيْرُ حُكْمِ النَّفْسِ، بِذَلِيلِ الْقَطْعِ بِسَرْقَةِ مَالِ زَانٍ مُخَصَّنٍ وَقَاتِلٍ فِي مُحَارَبَةٍ، وَلَا يُقْتَلُ قَاتِلُهُمَا، وَالْفَرْقُ أَنَّ مَالَهُمَا بَاقٍ عَلَى الْبَعْضَةِ كَمَالِ غَيْرِهِمَا، وَعِصْمَةُ دَمِهِمَا زَالَتْ.

وَلَا حُرٌّ بَعِيدٌ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ عَكْسُهُ، وَلَا مَكَاتِبُ بَعِيدِهِ، فَإِنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَوْ قَتَلَ رَقِيقًا مُسْلِمًا رَقِيقًا مُسْلِمًا لِلْذِمِّيِّ فَوَجَّهَانِ (م ٤، هـ) ^(١).

وَيُقْتَلُ عَبْدٌ بَعِيدٌ مَكَاتِبٍ أَوْ لَا؟ وَعَنْهُ مَا لَمْ تَزِدْ قِيَمَةَ قَاتِلِهِ، وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدٍ فَلَا قَوْدَ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، قَالَهُ فِي الْمَذْهَبِ (م ٦) ^(٢)، وَذَكَرَ بَأْتِي.

وَعَنْهُ: مَعَ أَخْلَاهُ يَصِفُ ذِيَّتَهُ.

وَخَرَجَ فِي الْوَاضِحِ مِنْهَا فِي عَبْدٍ بَعِيدٍ وَفِي تَفَاضُلِ مَالٍ فِي قَوْدِ طَرَفٍ. وَكِتَابِي بِمَجُوسِي، نَصٌّ عَلَيْهِ وَمُرْتَدٌّ بِذِمِّيٍّ، وَهُوَ بِهِ وَبِمُسْتَأْمَنٍ ^(٣)، وَإِنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ قُتِلَ لَهُ وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ حُرٌّ وَقِيَمَةُ عَبْدٍ.

وَلَا يُقْتَلُ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ، وَالْأَصَحُّ إِلَّا بِعِيْلِهِ أَوْ أَكْثَرُ حُرِّيَّةً.

وَإِنْ قَتَلَ أَوْ جَرَحَ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا عَبْدًا ثُمَّ أَسْلَمَ أَوْ عَتَقَ مُطْلَقًا قُتِلَ بِهِ، فِي الْمُنْصُوصِ، كَجُنُودِهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَعَدَمُ قَتْلِ مَنْ أَسْلَمَ ظَاهِرٌ نَقْلًا بَكْرًا، كإِسْلَامِ حَرْبِيٍّ قَاتِلٍ، وَكَذَا إِنْ جَرَحَ مُرْتَدًّا ذِمِّيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ بَعْدَ الْجَرَحِ أَوْ بَعْدَ الرُّمِيِّ قَبْلَ الْإِصَابَةِ مَانِعَةً مِنَ الْقَوْدِ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا، كَمَا بَعْدَ الزُّهُوقِ (ع).

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ صَحِيحَتَهَا، وَأَنَّ الْإِفْثَمَ، وَاللَّائِمَةَ يَزُولُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ وَجِهَةِ الْمَالِكِ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا حَقُّ الضَّمَانِ لِلْمَالِكِ.

(١) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (ولا يقتل... حُرٌّ بعيد... ولا مكاتب بعيد، فإن كان ذا رحم محرم، أو قتل رقيق مسلم رقيقًا مسلمًا للذمي، فوجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٤): لا يقتل المكاتب بعيد إذا كان أجنبيًّا، فإن كان ذا رحم محرم، فهل يقتل به أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم: أحدهما: لا يقتل به، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وبه قطع في المنور وغيره، وقدمه في النظم وغيره. والوجه الثاني: يقتل به.

(المسألة الثانية - ٥): لو قتل رقيق مسلم رقيقًا مسلمًا للذمي، فهل يقتل به، أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: يقتل به، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا يقتل به.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ويقتل عبد بعيد مكاتب أو لا؟ فإن كان لسيد، فلا قود في أحد الوجهين، قاله في المذهب). انتهى.

أحدهما: عليه القود.

قلت: وهو الصحيح، وجزم به في الرعاية صريحًا، وقدمه في القواعد الأصولية.

والوجه الثاني: لا قود.

(٣) تنبيهان: أحدهما: قوله: (يقتل مرتدٌ بذميٍّ وهو به وبمستأمن). انتهى.

فقوله: (وهو به)، يعني: يقتل الذميُّ بالمرتدِّ، هذا ظاهر العبارة، وهو سهو، لأنَّ الأصحاب قالوا: لا يقتل أحدٌ بقتل المرتدِّ، وصرَّحوا بأنَّ الذميَّ لا يقتل بقتله، حتى المصنَّف أوَّل الباب.

ثمَّ ظهر لي: أنَّ الضَّمير في به يعود إلى المجوسي، يعني يقتل المجوسيُّ بالذميِّ، وإن كان اللَّفْظُ موهماً، لكن يزول الإشكال.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقَهْمُ مِنْهُ شَيْخَانَا سَقَطَ الْقَوْدُ وَقَالَ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنْ فُرِّقَا بَيْنَ الْخَطَايَا ابْتِدَاءً، وَالْخَطَا فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ، وَقَدْ يَكُونُ مُرَادُ ابْنِ عَقِيلٍ بِنَقَاءِ الضَّمَانِ الْقَوْدَ.

وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ شَيْخَانَا مَا يَأْتِي: لَوْ ارْتَدَّ عَبْدُ الرَّمِيِّ قَبْلَ إصَابَةِ الصَّيْدِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى سَبَبِهِ وَإِبَاحَةِ الصَّيْدِ، وَأَبْلَغُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ قَوْلُ الْحَلْوَانِيِّ فِي التَّبَصُّرَةِ: تُسْقَطُ التَّوْبَةُ حَقَّ آدَمِي لَا يَوْجِبُ مَالًا، وَلَا سَقَطَ إِلَى مَالٍ. وَإِنْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا أَوْ حُرًّا عَبْدًا ثُمَّ اسْلَمَ الْمَجْرُوحُ أَوْ عَتَقَ ثُمَّ مَاتَ فَلَا قَوْدَ، وَيَلْزَمُهُ دِيَّةٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ: دِيَّةٌ ذِمِّيٌّ لَوَارِثٍ مُسْلِمٍ وَقِيَمَةُ عَبْدٍ، وَيَأْخُذُ سَيِّدُهُ قِيَمَتَهُ، نَقْلَهُ حَنْبَلٌ، وَقَسَتْ جَنَائِيزُهُ، وَكَذَا دِيَّتُهُ، نَقْلَهُ حَرْبٌ، إِلَّا أَنْ تُجَاوِزَ أَرْضَ الْجَنَابَةِ فَالزِّيَادَةُ لِلْوَرْتَةِ.

وَلَا وَجِبَ بِهِذِهِ الْجَنَابَةُ قَوْدَ فَطَلَبَهُ لِلْوَرْتَةِ، عَلَى هَذِهِ، وَعَلَى الْآخَرَى لِلسَّيِّدِ.

وَمَنْ جَرَحَ عَبْدٌ نَفْسَهُ ثُمَّ اعْتَقَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ مَاتَ فَلَا قَوْدَ، وَفِي ضَمَانِهِ الْخِلَافُ^(١).

وَلَوْ رَمَى رَمِيَّةً فَوَقَعَ السَّهْمُ بِهِمَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَوْ الْعَتَقِ ثُمَّ مَاتَا فِدِيَّةٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ لِلْوَرْتَةِ، وَلَا شَيْءٌ لِلسَّيِّدِ وَلَا قَوْدَ، وَأَوْجَبَهُ أَبُو بَكْرٍ، كَقَتْلِهِ مَنْ عِلْمُهُ أَوْ ظَنُّهُ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا، فَكَانَ قَدْ اسْلَمَ وَعَتَقَ، أَوْ قَاتَلَ أَبِيهِ فَلَمْ يَكُنْ، فِي الْأَصَحِّ، وَكَذَا مُرْتَدًّا وَقِيلَ: الدِّيَّةُ.

وَفِي الرُّوضَةِ يَمِينًا إِذَا رَمَى مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا هَلْ يَلْزَمُهُ دِيَّةٌ مُسْلِمٍ أَوْ دِيَّةٌ كَافِرٍ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ، اخْتِيارًا بِحَالِ الْإِصَابَةِ أَوْ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ بَنَى مُسَآلَةَ الْعَبْدِ عَلَى الرُّوَاتَيْنِ فِي ضَمَانِهِ بِدِيَّةٍ أَوْ قِيَمَةٍ، ثُمَّ بَنَى عَلَيْهِمَا مَنْ رَمَى مُرْتَدًّا أَوْ حَرِيصًا فَاسْلَمَ قَبْلَ وَقُوعِهِ، هَلْ يَلْزَمُهُ دِيَّةٌ مُسْلِمٍ أَوْ هَذَرٌ؟

وَأَنْ قَتَلَ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَوْ مَلْفُوفًا وَادَّعَى كُفْرَهُ أَوْ رَفَعَهُ أَوْ مَوْتَهُ فَالْقَوْدُ أَوْ دِيَّتُهُ، فِي الْأَصَحِّ، إِنْ أَنْكَرَ وَلِيُّهُمْ، وَأُطْلِقَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَوْتِهِ وَجْهَيْنِ، وَسَأَلَ الْقَاضِي: أَفَلَا يُعْتَبَرُ بِالذَّمِّ وَعَدَمِهِ؟ قَالَ: لَا، لَمْ يُعْتَبَرِ الْفَقْهَاءُ. وَيُؤَيِّدُهُ: يُعْتَبَرُ.

وَأَنْ ادَّعَى زَنَا مُحْصَنٍ بِشَاهِدَيْنِ، نَقْلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ: أَرْبَعَةً، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَغَيْرُهُ، قَبْلَ، وَلَا أَفْقِيَّةً بَاطِنًا وَجَهَانٍ (م ٧)^(٢). وَقِيلَ: وَظَاهِرًا.

وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ ابْنُ مَنْصُورٍ بَعْدَ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ: وَقَدْ رَوَى عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْزِلُ الرَّجُلِ حَرِيمُهُ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْكَ حَرِيمَكَ فَاقْتُلْهُ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْزَرُ، وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: إِنْ اعْتَرَفَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةٌ. وَاخْتِجَ بِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَلَامِهِمْ وَكَلَامِ أَحْمَدَ السَّابِقِ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُحْصَنًا أَوْ لَا، وَكَذَا مَا

(١) الثاني: قوله: (ومن جرح عبد نفسه ثم اعتقه قبل موته ثم مات فلا قود، وفي ضمانه الخلاف). انتهى.

وأطلقه في هذه المسألة في المغني، والشرح وغيرهما، والظاهر أنه أراد بالخلاف الخلاف الذي سبق قبل هذا فيما إذا جرح حرُّ عبدًا ثم عتق ثم مات فلا قود، وفي وجوب الدية قولان، قدّم المصنّف لزوم الدية.

واختار أبو بكر، والقاضي وأصحابه لزوم القيمة، فعلى هذا قوله: (وفي ضمانه الخلاف)؟ يعني: في ضمان الدية أو القيمة الخلاف.

لكن إن جعلنا القيمة للسيد فإنها تسقط فيكون الخلاف في ضمان الدية أو السقوط، وهو ظاهر كلام المصنّف، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن ادّعى زنا محصن بشاهدين نقله ابن منصور، اختاره أبو بكر وغيره، ونقل أبو طالب وغيره أربعة، اختاره الخلال وغيره، قبل، ولا فقيه باطنًا، وجهان). انتهى.

أحدهما: يقبل في الباطن.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يقبل في الباطن.

قلت: وهو ضعيف، والصحيح من المذهب ثبوت الإحصان بشاهدين، كما نقله ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب.

يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، كَشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ عُقُوبَةٌ عَلَى فِعْلِهِ، وَإِلَّا لَاعْتَبِرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْحَدِّ، الْأَوَّلُ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَهُ قَتْلُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ مُحْصَنًا، وَلِلْمَالِكِيَّةِ قَوْلَانِ، فِي اعْتِبَارِ احْصَانِهِ، وَسَأَلَهُ أَبُو الْحَارِثِ: وَجَدَهُ يَفْجَرُ بِهَا، لَهُ قَتْلُهُ؟ قَالَ: قَدْ رَوَيْتُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَإِنْ قَتَلَهُ فِي دَارِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ دَخَلَ لِقَتْلِهِ وَأَخَذَ مَالَهُ فَالْقَوْدُ، وَيَتَوَجَّهُ عَدَمُهُ فِي مَعْرُوفٍ بِالْفَسَادِ. وَإِنْ تَجَارَحَ اثْنَانِ وَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ دَفْعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَالْقَوْدُ، وَفِي الْمَذْهَبِ، وَالْكَافِي: الدِّيَّةُ، وَنَقَلَ أَبُو الصَّفَرِ وَحَنَبِلٌ فِي قَوْمٍ اجْتَمَعُوا بِدَارِ فَجْرَحَ وَقَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَجَهِلَ الْحَالُ أَنْ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَجْرُوحِينَ دِيَّةُ الْقَتْلَى يَسْقُطُ مِنْهَا أَرْضُ الْجَرْحِ. قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَنَّ بَنَاتَ الشَّيْبَانِي عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عَلِيٍّ أَنَّهُ قَضَى بِهِ. وَهَلْ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِهِ جَرْحٌ مِنْ دِيَّةِ الْقَتْلَى شَيْءٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، قَالَهُ ابْنُ خَالِدٍ (م ٨) ^(١). وَلَا يَقْتُلُ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَإِنْ عَلَا بِالْوَلَدِ وَإِنْ سَقَلَ وَلَوْ اخْتَلَفَا دَيْنًا وَخَرِيَّةً. وَقِيلَ: وَلَوْ وَلَدَهُ مِنْ زَنَاءٍ لَا مِنْ رَضَاعٍ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا فِي بَحْثِ الْمَسْأَلَةِ: وَلَا يَلْزَمُ الزَّاهِدُ الْعَابِدَ، فَإِنْ مَعَهُ مِنَ الدِّينِ، وَالشُّعْفَةِ مَا يَرُدُّهُ وَيَمْنَعُهُ عَنِ الْقَتْلِ لِأَنَّ رَادِعَةَ حَكْمِيَّةً، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَادِعُ الْأَبِّ طَبْعِيٌّ وَهُوَ أَقْوَى، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ إِزَالَتُهُ. وَعَنْهُ: تُقْتَلُ أُمٌّ.

وَعَنْهُ: وَأَبٌ كَالْوَلَدِ بِهِمْ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: يَقْتُلُ أَبٌ أُمٌّ بِوَلَدٍ بَيْنَهُ وَعَكْسِيهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: لَا تُقْتَلُ أُمٌّ بِوَلَدٍ، وَالْأَصَحُّ: وَجَدَهُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَا يَجُوزُ لِلابْنِ قَتْلُ أَبِيهِ بِرَدِّهِ وَكُفْرٍ بِدَارِ حَرْبٍ، وَلَا رَجْمُهُ بِرَنَاءٍ وَلَوْ قَضَى عَلَيْهِ بِرَجْمٍ.

وَعَنْهُ: لَا قَوْدَ بِقَتْلِ فِي دَارِ حَرْبٍ، فَتَجِبُ دِيَّةٌ إِلَّا لَغَيْرِ مَهْجَرٍ، وَنَقَلَ حَنَبِلٌ فِيمَنْ أَرِيدَ قَتْلُهُ قَوْدًا؟ فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا الْقَائِلُ لَا هَذَا: أَنَّهُ لَا قَوْدَ، وَالدِّيَّةُ عَلَى الْمُقْرِ لِقَوْلِ عَلِيٍّ «أَحْيَا نَفْسًا»، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَبِّ، وَحَمَلَهُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ صَدَقَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا قَائِلَ لَهُ سِوَى الْأَوَّلِ، وَلَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ لِصِحَّةِ بَذْلِهَا مِنْهُ، وَذَكَرَ فِي الْقَسَامَةِ: لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِقَتْلِ فَأَقْرَبَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَذَكَرَ رِوَايَةَ حَنَبِلٍ، وَلَوْ أَقْرَبَ بِهِ بَعْدَ الْأَوَّلِ قُتِلَ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ وَمَصَادِقَةِ الدَّعْوَى.

وَفِي الْمُغْنِيِّ فِي الْقَسَامَةِ لَا يَلْزَمُ الْمُقْرِ الثَّانِي شَيْءٌ، فَإِنْ صَدَقَهُ الْوَلِيُّ بَطَلَتْ دَعْوَاهُ الْأُولَى، ثُمَّ هَلْ لَهُ طَلَبُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُتَصَوِّصَ وَهُوَ رِوَايَةُ حَنَبِلٍ، وَأَنَّهُ أَصَحُّ، يَقُولُ عُمَرُ: «أَحْيَا نَفْسًا» ^(٢).

وَذَكَرَ الْحَلَّالُ وَصَاحِبِيهِ رِوَايَةَ حَنَبِلٍ ثُمَّ رِوَايَةَ مُهْنًا: ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَ أَخَاهُ فَقَدَّمَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَقَالَ: إِنَّمَا قَتَلْتُهُ فَلَانٌ، فَقَالَ فَلَانٌ: صَدَقَ، أَنَا قَتَلْتُهُ، فَإِنَّ هَذَا الْمُقْرِ بِالْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِهِ، قُلْتُ أَلَيْسَ قَدْ ادَّعَى عَلَى الْأَوَّلِ؟

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن تجارح اثنان وادَّعى كل واحد دفعه عن نفسه فالقود، وفي المذهب، والكافي: الدية، ونقل أبو الصفر وحنبلٌ في قوم اجتمعوا بدار فجرح وقتل بعضهم بعضاً وجهل الحال أن على عاقلة المجروحين دية القتل يسقط منه أرض الجرح، وهل على من ليس به جرح من دية القتل شيء؟ فيه وجهان، قاله ابن حامد). انتهى نقله عنه، وكذا الشيرازي في المتخب. أحدهما: يشاركونهم، اخترته في التصحيح الكبير.

والوجه الثاني: لا دية عليهم، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.

(٢) تنبيه: قوله في آخر الباب: (لقول عمر: أحيا نفساً). انتهى.

صوابه: لقوله لعمر، بزيادة (لام) في أوله، يعني لقول عليٍّ لعمر: أحيا نفساً.

وقد تقدّم قبل ذلك بأربعة سطور أو أكثر أن عليّاً قال ذلك لعمر، وقد ذكر القصة في الطرق الحكمية لابن القيم وغيره.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

قَالَ: إِنَّمَا هَذَا بِالظَّنِّ، فَأَعَدَّتْ عَلَيْهِ فَقَالَ: يُؤْخَذُ الَّذِي أَقْرَأَهُ قَتْلَهُ.
وَمَنْ وَرَثَ الْقَاتِلِ أَوْ وَلَدَهُ بَعْضُ دَمِهِ فَلَا قَوْدَ، فَلَوْ قَتَلَ امْرَأَتَهُ فَوَرِثَهَا أَوْ وَلَدَهُمَا، أَوْ قَتَلَ أَخَاهَا فَوَرِثَتْهُ ثُمَّ مَاتَتْ
فَوَرِثَهَا هُوَ أَوْ وَلَدَهُ، سَقَطَ.
وَعَنْهُ: لَا يَسْقُطُ بِإِرْثِ الْوَلَدِ، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ قَتَلَ أَحَدَ الْبَنَيْنِ أَبِيهِ، وَالْآخَرَ أُمَّهُ وَهِيَ فِي زَوْجِيَةِ الْآبِ فَلَا قَوْدَ
عَلَى قَاتِلِ أَبِيهِ، لِإِرْثِهِ كَمَنْ أُمُّهُ، وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَثْمَانٍ دِيْنِهِ لِأَخِيهِ، وَلَهُ قَتْلُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بَابِنَا فَالْقَوْدُ عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب القَوَدِ فيما دون النُفْسِ

مَنْ أَخَذَ بغيرِهِ فِي النَّفْسِ أَخَذَ بِهِ فِيمَا دُونَهَا، وَمَنْ لَا قَلَا.
وَعَنَهُ: لَا قَوَدَ بَيْنَ عَيْبٍ، نَقَلَهُ الْأَثَرُ وَمَهْنًا.
وَعَنَهُ: دُونَ النَّفْسِ.
وَعَنَهُ: فِي النَّفْسِ، وَالطَّرْفِ حَتَّى تَسْتَوِيَ الْقِيَمَةُ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْصَارِ.
قَالَ حَرْبٌ فِي الطَّرْفِ: كَأَنَّهُ مَالٌ إِذَا اسْتَوَتْ الْقِيَمَةُ.
وَيُسْتَرْطُ الْعَمْدُ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى: أَوْ شَبَّهَهُ.
وَذَكَرَهُ الْقَاضِي رَوَايَةً، وَالْمَسَاوَاةُ فِي الْمَوْضِعِ، وَالْأَسْمُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْكَمَالُ: فَيُؤْخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عَيْنٍ وَأَنْفٍ وَأُذُنٍ
مُتَقَوِّبَةٍ أَوْ لَا، وَمِنْ رُبْعَيْهَا بِذَهَبٍ أَوْ لَا، وَشَقَّةٌ وَجْفَنٌ وَيَدٌ وَرِجْلٌ قَوِيٌّ بَطْشُهَا أَوْ ضَعْفٌ، وَأَصْبَحَ وَكَفٌ وَمَرْفِقٌ وَخَصِيْبَةٌ،
وَذَكَرَ بِعَيْنَيْهِ، وَمَسْخُوتٌ كَأَقْلَفٍ وَفِيهِ فِي الْيَدِ وَشَقَرٌ وَجْهَانِ (م ١، ٢) (١).
وَلَا تُوْخَذُ يَمِينٌ بِيَسَارٍ، وَيَسَارٌ بِيَمِينٍ وَمَا عَلَا مِنْ أُنْمَلَةٍ وَشَقَّةٍ وَجْفَنٍ بِمَا سَقَلُ.
وَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا، أَوْ مِنْ بَيْنِ مَخَالَفَةٍ فِي الْمَوْضِعِ، وَأَصْلِيٌّ بِزَائِدٍ وَعَكْسِيٌّ، بَلْ زَائِدٌ بِعَيْنَيْهِ مَوْضِعًا وَخِلْقَةً وَلَوْ تَقَاوَسَا
قَدَرًا، وَلَا كَأَمَلَةٍ الْأَصَابِعِ أَوْ الْأَطْفَارِ بِنَاقِصَةٍ، رَضِيَ الْجَانِي أَوْ لَا، بَلْ مَعَ أَطْفَارٍ مَعِيَّةٍ.
وَقِيلَ: وَلَا بِزَائِدَةٍ أَصْبَحًا، فَإِنْ دَخَلَتْ فَلَهُ.
وَقِيلَ: وَلَا زَائِدَةً بِعَيْنَيْهَا، وَلَا عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ، وَلِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسٍ، وَلَا صَحِيحٌ بِأَشْلٍ مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ وَأَصْبَحَ
وَذَكَرَ وَلَوْ شُلٌّ أَوْ يَبْغَضُهُ شُلٌّ كَأَنْمَلَةٍ يَدٍ.
وَفِيهِ مِنْ أَنْفٍ وَأُذُنٍ، وَأُذُنٌ سَمِيعَةٌ بِصَمَاءٍ، وَأَنْفٌ شَامٌ بِضِدِّهِ، وَتَامٌ مِنْهُمَا بِمَخْرُومٍ (م ٣) (٢).

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وفيه في اليد وشقير وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١): هل يجري القصاص في الآلية أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المعنى، والمقتنع، والمحزر، وشرح ابن منجاء،
والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يجري القصاص فيها، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وبه قطع في الكافي، والوجيز.
والوجه الثاني: لا يجري فيها.

قلت: وهو الصواب، وصححه في النظم، وقدمه في الرعايتين.

(المسألة الثانية - ٢): هل يجري القصاص في الشتر أم لا؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب،
والمعنى، والكافي، والمقتنع، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يجري القصاص فيه، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، واختاره أبو الخطاب وغيره.
والوجه الثاني: لا يجري فيه القصاص.

قلت: وهو الصواب.

قال في الخلاصة: فلا قصاص فيه، في الأظهر، واختاره القاضي، وصححه الناظم، وقدمه في الرعايتين.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وفيه من أنفو وأذن - يعني: صحيحين بأشلى - وأذن سميعة بصماء، وأنف شام بضده، وتام بمخروم
وجهان). انتهى.

ذكر أولاً أنه لا يؤخذ صحيح بأشلى من يد أو رجل أو إصبع أو ذكر، فأما أخذ الأنف، والأذن الصحيحين بالأشلىين فإطلاق فيه
الخلاف، وكذا أطلق الخلاف في أخذ الأذن السميعة بالصماء، والأنف الشام بضده، وهو الأنف الأخشم، وأخذ التام منهما بالمخروم.
فهذه خمس مسائل أطلق فيها الخلاف.

وأطلقه في المقتنع، والخلاصة، والمحزر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم في الثلاثة الأخيرة.

=

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (ه): الإمام أبو حنيفة

وفي الترغيب: ولسان صحيح بأخروس وجهان، ولا ذكر فحل بذكر خصي وعين.
وعنه: بلى.

وعنه: بذكر عين.

ولو قطع صحيح من مقطوع الأنملة العليا أنملته الوسطى فله أخذ وبه أنملته، والصبر حتى تذهب العليا بقود أو غيره، فيقتص، ولا أرض له الآن للمحيلة بخلاف غضب مال لشد مال مسد مال، ويؤخذ المغيب مما تقدم بمثله وبصحيح بلا أرض.

وقيل: بل معه، وقيل لنقص القدر، كأصم، لا الصفة كشلل.

وقيل: الشلل موت، وذكر في الفنون أنه سمعة من جماعة من البله المدعين للفقير قال: وهو بعيد، والأ لائن واستحال كالحقوان.

وفي الواضح: إن ثبت فلا قود في ميت.

وإن ادعى الجاني نقص العضو قبل قول المنكر، نص عليه.

وقيل: إن انفق على تقدم صحيحه.

وقيل: قول الجاني، واختار في الترغيب عكسه في أعضاء باطنة، لتعذر البينة.

ويشترط لجواز استيفاء لا لجوابه أمن الحبيب، فيقاد في جنابة من مفصل أو لها حد ينتهي إليه، كمارن الأنف، وهو ما لأن منه، وفي جرح ينتهي إلى عظم خاصة، كموضحة، لا فيما دون موضحة، وبغض كوع، ليغل الضبط.

قال في الانبصار: وشعر، وقيل له في رواية أبي داود: الموضحة يقتص منها؟ قال: الموضحة كيف يحيط بها وجرح قدم وفخذ وعضد وساعد، ويتعين جانبها.

ونقل حنبل: ليس في عظم قصاص، لأن الرجل لما ضرب بالسيف على ساعد هذا فقطعه فأمر له النبي ﷺ بالدية، لم يجعل له القصاص، قال: وهذا يدل على أنه لا قصاص من غير مفصل ولا في عظم، لأنه لا يعلم ما قدره، ونقل أبو طالب: لا يقتص من جافة ولا مأومة، لأنه يصل إلى الدماغ، ولا من كسر فخذ وساق ويد، لأن فيه مخا.

ونقل حنبل، والثالثجي: القود في اللطمة ونحوها، ونقل حنبل: الشمني، والحكم وخماد قالوا: ما أصاب بسوط أو عصا وكان دون النفس ففيه القصاص، قال: وكذلك أرى.

ونقل أبو طالب: لا قصاص بين المرأة وزوجها في أذب يؤذيها، فإذا اعتدى أو جرح أو كسر يقتص لها منه.

ونقل ابن منصور: إذا قتل بعض أو خنقه أو شذخ رأسه بحجر، يقتل بمثل الذي قتل به، لأن الجروح قصاص.

= قال في الهداية: فأما الأنف الأشم بالأخشم أو الصحيح بالمخزوم أو المستحشف، فلا يعرف فيه رواية، فيحتمل القصاص وعدمه. انتهى.

وتابعه في المذهب، والمستوعب وقال: لا يعرف فيه رواية، وقال أصحابنا: يحتمل وجهين: القصاص، وعدمه، فنسبه إلى الأصحاب، وأطلق في المستوعب الخلاف في أخذ الصحيحة بالصماء، وذلك غير ما تقدم ذكره عنه، وعن صاحب الهداية وأطلق

الخلاف في المغني، والكافي، والهادي، والشرح.

في أخذ الصحيح بالمستحشف.

أحدهما: يؤخذ صححه في التصحيح فيما ذكره في المقنع، وجزم في المغني، والكافي، والشرح، وهو مقتضى كلام الخرقي.

واختاره القاضي: بأخذ الأذن الصحيحة، والأنف الشام بالأذن الصماء، والأنف الأخشم.

واختار القاضي والشيخ: عدم أخذ الأذن الصحيحة والأنف الصحيح بالأذن والأنف المخزومين.

واختار القاضي أيضاً أخذ الأذن الصحيحة بالأذن الشلاء.

قال في الحرر: وقال القاضي: يؤخذ في الجميع إلا في المخزوم خاصة، وقطع في المقنع لعدم الأخذ في الصحيحة بالشلاء من الأنف، والأذن.

وَنَقَلَ أَيْضًا: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ، وَالْكَسْرِ يَقْدَرُ عَلَى الْقِصَاصِ يَقْتَصُّ مِنْهُ، لِلْإِخْتِبَارِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُمْ وَجُزِمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَأَشَارَ أَنْ لَا تَلْدُونِي فَلْنَا: كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَلَمْ أَنُحْكَمْ أَنْ تَلْدُونِي؟ فَلْنَا: كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: لَا يَتَقَى فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ إِلَّا لَدًّا وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤١٨٩، م: ٢٢١٣).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: الدُّوَاءُ مَا يُسْقَى الْإِنْسَانَ فِي أَحَدِ شَيْئِي الْقَسَمِ، أَخَذًا مِنَ لَيْبِدِ الْوَادِي، وَهَمَّا جَانِبَاهُ، وَالْوَجُورُ بِالْفَتْحِ فِي وَسْطِ الْقَمِ، وَالسُّعُوطُ: مَا أُدْخِلَ مِنْ أَنْفِهِ، وَاللُّدُوءُ بِالْفَتْحِ: هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُلْدُّ بِهِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ أَنَّ الْإِشَارَةَ الْمِهْمَةَ كَصَرِيحِ الْبَيَارَةِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَغْزِيرِ الْمُتَعَدِّي بِنَحْوِ فَعْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَيُغْتَبَرُ قَوْدُ الْجِرَاحِ بِالمَسَاحَةِ دُونَ كَثَافَةِ لَحْمٍ، فَمَنْ أَوْضَحَ بَعْضُ رَأْسِهِ وَهُوَ كَرَأْسِ الْجَانِي أَوْ أَكْثَرَ أَوْضَحَهُ فِي كُلِّهِ، وَفِي أَرْضِ زَائِدٍ وَجْهَانِ (م ٤) ^(١).

وَفِي الْمَوْجِزِ: فِيهِ وَفِي نَقْصِ أَصْبَغٍ رَوَاتِبَانِ، وَإِنْ أَوْضَحَ كُلُّهُ وَرَأْسُ الْجَانِي أَكْبَرَ فَلَهُ قَدْرُ شَجْوِهِ مِنْ أَيِّ الْجَانِيَيْنِ شَاءَ. وَقِيلَ: وَمِنْهُمَا.

وَإِنْ شَجَّهَ هَاشِمَةً أَوْ مُنْقَلَةً أَوْ مَامُومَةً فَلَهُ قَوْدٌ مُوضِحَةٌ وَفِي تَبَيُّنِهَا وَجْهَانِ (م ٥) ^(٢).

وَأَنْ قُطِعَ قَصَبَةٌ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ يَصْفَرُ ذِرَاعٍ أَوْ سَاقٍ فَلَا قَوْدَ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَى مِنْ مَارِنٍ وَكُوعٍ وَكَعْبٍ، وَعَلَيْهِمَا فِي أَرْضِ الْبَاقِي وَلَوْ خَطَأً وَجْهَانِ (م ٦) ^(٣).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويعتبر قود الجرح بالمساحة دون كثافة لحم، فمن أوضح بعض رأسه وهو كراس الجنائي أو أكثر أوضعه في كله، وفي أرض زائد وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المقنع، والمحرق، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: لا يلزمه أرض للزائد، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز ومتخب الأدمي، قال القاضي: هذا ظاهر كلام أبي بكر.

قال في الهداية والمذهب: لا يلزمه أرض للزائد على قول أبي بكر. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: له الأرض للزائد، اختاره ابن حامد وبعض الأصحاب، قاله الشارح، وصححه في الرعايتين، وجزم به في المنور، وهو ظاهر كلام جماعة.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن شجّه هاشمة أو منقلة أو مامومة فله قود موضحة، وفي تبينها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمقنع، والمحرق، والشرح، وشرح ابن منجا وغيرهم.

أحدهما: لا يجب له شيء، اختاره أبو بكر، وقطع به الأدمي في منتخبه، وقدمه في الحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يجب له ما بين دية موضحة ودية تلك الشجّة، اختاره ابن حامد.

وقطع به في الوجيز، والمنور، وقدمه في الخلاصة، والرعايتين.

قلت: وهو الصواب.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وإن قطع قصبة أنفه أو نصف ذراع أو ساق فلا قود، نص عليه، وقيل: بلى من مارن وكوع وكعب، وعليهما في أرض الباقي ولو خطأ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهاضي، والمحرق، والشرح، وشرح ابن منجا، والنظم،

والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

وَقِيلَ فِي قَطْعِ الْأَصَابِعِ وَجْهَانِ.
وَلَا أَرْضَ لِكَفِّ وَقَدَمٍ، وَعَلَى النَّصْرِ: لَوْ قُطِعَ مِنْ كُوعٍ فَتَأَكَّلَتْ إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ فَفِي الْقَوْدِ وَجْهَانِ (م ٧)^(١).
وَمَنْ قُطِعَ مِنْ مَرْفِقِهِ مِثْلُ الْقَوْدِ مِنَ الْكُوعِ، وَفِيهِ إِنْ قُطِعَ مِنْ عَضْدِهِ وَجْهَانِ (م ٨)^(٢).
وَلَوْ قُطِعَ عَضْدُهُ فَإِنْ خِيفَ جَائِفَةً فَفِي مَرْفِقِهِ وَجْهَانِ (م ٩)^(٣).
وَمَنْ خَالَفَ وَاقْتَصَرَ مَعَ خَشْيَةِ الْخَيْفِ أَوْ مِنْ مَأْمُومَةٍ أَوْ جَائِفَةٍ أَوْ نِصْفِ ذِرَاعٍ وَنَحْوِهِ أَجْزَاءً.
وَإِنْ أَوْضَحَهُ فَأَذْهَبَ بَصَرَهُ أَوْ سَمِعَهُ أَوْ شَمَّهُ أَوْضَحَهُ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ ذَلِكَ فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ دِيَّتُهُ، وَالْأَشْهَرُ: يَسْتَعْمَلُ مَا يَذْهَبُهُ (م ١٠)^(٤).
فَإِنْ خِيفَ عَلَى الْعَضْوِ فَالِدِيَّةُ، وَكَذَا الْوَجْهَانِ إِنْ أَذْهَبَهُ بِلَطْمَةٍ وَنَحْوِهَا، وَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ أُذُنِهِ أَوْ مَارِنِهِ أَوْ شَفَتَيْهِ أَوْ لِسَانِهِ أَوْ حَشْفَتَيْهِ أَوْ سِنَّهُ أَقِيدَ مِنْهُ بِقَدَرِهِ بِنِسْبَةِ الْأَجْزَاءِ، كَتَلْتِ وَزَيْعٍ.
وَقِيلَ: لَا قَوْدَ يَبْعُضُ لِسَانٍ

فَصْلٌ

وَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ لِمَا رُجِيَ عَوْدُهُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ فِي مَدُّهُ يَقُولُهَا أَهْلُ الْخَيْرِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِي سِنِّ كَبِيرٍ وَنَحْوِهَا الْقَوْدَ فِي الْحَالِ، فَإِنْ مَاتَ فِي الْمَدِّ فَلَوْلِيَّةُ دِيَّةٍ سِنَّ وَظْفَرٍ.
وَقِيلَ: هَذَرٌ، كَتَبْتُ شَيْءَ فِيهِ، قَالَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ، وَلَوْ فِي غَيْرِهِمَا الدِّيَّةُ، وَفِي الْقَوْدِ وَجْهَانِ (م ١١)^(٥).

= أحدهما: لا يجب له أرض، صححه في التصحيح.

قال الزركشي: هذا أشهر الوجهين، وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثاني: له الأرض، اختاره ابن حامد، وقدم في المغني أن في قصة الأنف حكومة مع القصاص، وقال فيمن قطع نصف الذراع: ليس له القطع من ذلك الموضع، وله نصف الدية وحكومة في المقطوع من الذراع.
وهل له أن يقطع من الكوع؟ فيه وجهان، ومن جَوَزَ له القطع من الكوع فعنه في وجوب الحكومة لما قطع من الذراع وجهان. انتهى.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ولا أرض لكف وقدم، وعلى النص: لو قطع من كوع فتأكلت إلى نصف الذراع ففي القود وجهان). انتهى.

أحدهما: لا قود أيضاً، اعتباراً بالاستقرار، قاله القاضي وغيره، وقدمه في الرعيتين وصححه الناظم.

والوجه الثاني: يقتصر هنا من الكوع، اختاره في الحرر.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (ومن قطع من مرفقه منع القود من الكوع، وفيه إن قطع من عضده وجهان). انتهى.

حكم هذه المسألة حكم ما إذا قطع من نصف الذراع أو الساق، على ما تقدم خلافاً ومذهباً عند الأصحاب، فلا حاجة إلى إعادته، وقد علمت الصحيح من ذلك.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (وله قطع عضده، فإن خيف جائفة ففي مرفقه وجهان). انتهى.

يعني: ففي جواز القطع من مرفقه وجهان، وأطلقهما في المغني، والحرر، والشرح، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: له ذلك، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز وغيره، وصححه في النظم، وقدمه في الرعيتين.

والوجه الثاني: ليس له ذلك.

(٤) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن أوضحه فأذهب بصره أو سمعه أو شمّه أوضحه بقدره فإن لم يذهب ذلك فقيل: يلزمه ديته، والأشهر: يستعمل ما يذهب). انتهى.

الأشهر هو الصحيح من المذهب، وعليه الأكثر، وإنما أتى بهذه الصيغة لقوة القول بلزوم الدية.

(٥) (مسألة - ١١): قوله: (ولا قود ولا دية لما رجي عوده من عين أو منفعة في مدّ يقرؤها أهل الخبرة).

فإن مات في المدّة فلوليّة دية سنّ وظفر، وله في غيرهما الدية، وفي القود وجهان. انتهى.

أحدهما: له القود حيث يشرع، وهو الصحيح، قطع به في المنور وغيره، وقدمه في الحرر، والرعيتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والوجه الثاني: ليس له القود وهو قوي.

وَمَنْ عَادَ ذَلِكَ نَاقِصًا فَحُكُومَةٌ، وَإِلَّا لَمْ يَضْمَنْ، فَإِنْ كَانَ أَقْبَدَ أَوْ اخْتَلَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ رُدَّتْ، وَلَا زَكَاةَ، كَمَالٍ ضَالٍّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

ثُمَّ إِنْ عَادَ طَرَفٌ جَانٍ رَدَّ مَا أَخَذَ.
وَفِي الْمَذْهَبِ فِيمَنْ قُلِعَ مِنْ كَبِيرٍ ثُمَّ نَبِتَ: لَمْ يَرُدَّ مَا أَخَذَ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ.
وَمَنْ قَطَعَ طَرَفَهُ فَرَدَّهُ فَالتَّحَمَّ فَحَقُّهُ بِحَالِهِ، وَيُبَيِّنُهُ إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ خَاصَّةً، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي بَقَاءَ حَقِّهِ، ثُمَّ إِنْ أَبَانَهُ أَجَنِّيٌّ وَقِيلَ بِطَهَارَتِهِ فَفِي دَيْتِهِ وَجْهَانِ (م ١٢) (١).
وَإِنْ أَبَانَ سِنًا وَضِيعَ مَحَلَّهُ، وَالتَّحَمَّ فَفِي الْحُكُومَةِ وَجْهَانِ (م ١٣) (٢).

وَلَوْ رَدَّ الْمُتْلِحِمُ الْجَانِي أَقْبَدَ ثَانِيَةً فِي الْمَنُصُوصِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ فِي عَدَمِ عَوْدِهِ، وَالتَّحَامِيهِ.
وَفِي الْمُتَخَبِّ: إِنْ ادَّعَى انْدِمَالَهُ وَمَوْتَهُ بِغَيْرِ جُرْحِهِ وَأَمَكَّنْ قَبْلَ، وَسِرَايَةَ الْجَنَائِيَةِ كَهَيِّ فِي الْقَوْدِ، وَالدِّيَّةِ فِي النَّفْسِ وَذَوْنِهَا، فَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا فَالْقَوْدُ، وَكَذَا إِنْ تَأَكَّلَتْ أُخْرَى وَسَقَطَتْ، أَوْ الْيَدُ مِنَ الْكُوعِ، وَإِنْ شَلَّتْ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَصَمَّهَا لُغَةً فَأَرَشَتْهَا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لَا قَوْدَ بِنَقْصِهِ بَعْدَ بُرْهِ، وَسِرَايَةِ الْقَوْدِ هَذَرٌ، لِأَنَّهُ مُسْتَجِقٌّ لَهُ، بِخِلَافِ قَسَمِ الْخَطِ، وَاخْتِجَّ الْأَصْحَابُ بِمَسْأَلَةٍ: أَتُقْلَبُ أَوْ اجْرَحَنِي، مَعَ تَحْرِيمِ الْإِذْنِ، وَالْقَطْعِ، فَهَذَا أَوْلَى.
فَإِنْ اقْتَصَّ قَهْرًا مَعَ حُرٍّ أَوْ بَرٍّ بِأَلَةٍ كَالَةِ أَوْ مَسْمُومَةٍ وَتَحْوِيهِ لِرِمَّةٍ بَقِيَّةُ الدِّيَّةِ.
وَعِنْدَ الْقَاضِي: يَنْصَفُهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَنْ لَهُ قَوْدٌ فِي نَفْسٍ وَطَرَفٍ فَقَطَعَ طَرَفَهُ، فَسَرَى أَوْ صَالَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ فَدَفَعَهُ دَفْعًا جَائِزًا فَقَتَلَهُ هَلْ يَكُونُ مُسْتَوْفًى لِحَقِّهِ؟ كَمَا يَجْزِي إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مِنْ كَفَّارَةٍ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَذْلُهُ لَهُ وَكَذَا مَنْ دَخَلَ مَسْجِدًا فَصَلَّى قَضَاءً وَنَوَى كَفَّاهُ عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ، وَلَا دِيَّةَ لِمُجْرِحٍ قَبْلَ بُرْهِ فَيَسْتَقِرُّ بِهِ.
قَالَ فِي الرُّوضَةِ: لَوْ قَطَعَ كُلُّ مِنْهُمَا يَدًا فَلَهُ أَخْذُ دِيَّةٍ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْحَالِ قَبْلَ الْانْدِمَالِ وَبَعْدَهُ، لَا الْقَوْدَ قَبْلَهُ، وَلَوْ زَادَ أَرْضُ جُرُوحٍ عَلَى الدِّيَّةِ فَعَفَا عَنْ الْقَوْدِ عَلَى الدِّيَّةِ وَأَحَبَّ أَخْذَ الْمَالِ قَبْلَ الْانْدِمَالِ فَقِيلَ: يَأْخُذُ دِيَّةً، لِاخْتِمَالِ السَّرَايَةِ.
وَقِيلَ: لَا، لِاخْتِمَالِ جُرُوحٍ تَطَرُّا (م ١٤) (٣).

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (ومن قطع طرفه فردّه فالتحم فحقه بحاله، ويبيّن إن قيل بنجاسته، وإلّا فله أرض نقصه خاصة، نصّ عليه، واختار القاضي بقاء حقه، ثم إن أبانه أجنبي وقيل بطهارته ففي ديتيه وجهان). انتهى.

قلت: الصواب وجوب حكومته لا ديتيه، لأنه ليس كالأصلي، والله أعلم.
قال في المغني، والشرح: وإن قلعهما قاتل بعد ذلك وجبت ديتيهما، ذكره في السنن، وعلى قول القاضي ينيي حكمها على وجوب قلعهما، فإن وجب فلا شيء، وإلّا احتمل أن يؤخذ بديتيهما، واحتمل أن لا يؤخذ. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: وإن أعاد السنن فنبت ثم قلعه آخر غرم ديتها وقيل على الأول الدية. انتهى.
(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن أبان سنا وضع محله، والتحم ففي الحكومة وجهان). انتهى.
وأطلق في الرعايتين احتمالين، وقال في المغني، والشرح: فأما إن جعل مكانها سنا أخرى أو سن حيوان أو عظما فنبت وجبت ديتها وجهًا واحدًا، وإن قلعت هذه الثانية لم تجب ديتها، لكن تجب حكومته، ويحتمل أن لا يجب شيء. انتهى.
فقدّمنا وجوب الحكومة.

تنبيه: الاحتمالان اللذان ذكرهما ابن عقيل من تمة مسائل ذكرها المصنف وقدم فيها حكمًا، وليستا من الخلاف المطلق، فليعلم ذلك.
(٣) (مسألة - ١٤): قوله: (ولو زاد أرض جروح على الدية فعفا عن القود إلى الدية، وأحب أخذ المال قبل الاندمال فقيل: يأخذ دية، لاحتمال السراية، وقيل: لا، لاحتمال جروح تطرا). انتهى.

أحدهما: يأخذ دية، وهو الصواب، واحتمال جروح تطرا الأصل عندهما.
والقول الثاني: لا يأخذها، لما علّلها به المصنف.
فهذه أربع عشرة مسألة في هذا الباب.

وَيَحْرُمُ الْقَوْدَ قَبْلَ بُرْؤِهِ عَلَى الْأَصْحَحِ فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَ حَقُّهُ مِنْ سِرَايَةِ الْجِنَايَةِ، فَسِرَايَتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ هَذَرٌ، قَالَ أَحْمَدُ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ الْعَفْوُ بِالْقِصَاصِ.
وَأَحْتَجُّ الْأَصْحَابُ بِخَبَرِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَبِأَنَّهُ تَعَجَّلَ حَقُّهُ، كَقَتْلِ مَوْزُونِهِ.
وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فَوَضَعُوا حَدِيدَةً عَلَى طَرَفِهِ وَتَحَامَلُوا عَلَيْهِ حَتَّى بَانَ فَالْقَوْدُ كَالنُّفُوسِ، وَفِي الْأَنْبِصَارِ: لَوْ خَلَفَ كُلُّ مِنْهُمْ لَا يَقْطَعُ يَدًا حَنْثٌ، وَكَذَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ إِنْ كَلَّا مِنْهُمْ قَاطِعٌ لِجَمِيعِ الْيَدِ، سَلَمْنَا، لَكِنْ تُقْطَعُ يَدُهُ، لِأَنَّهُ قَطَعَ بَعْضُهَا وَأَعَانَ عَلَى الْبَاقِي، أَوْ يُقْطَعُ بَعْضُهَا قَوْدًا، وَالْبَاقِي مُؤَنَّةٌ، ضَرُورَةُ اسْتِيفَاءِ الْوَاجِبِ.
وَعَنْهُ: لَا قَوْدَ، كَمَا لَوْ تَمَيَّزَتْ أَفْعَالُهُمْ.

باب استيفاء القود

وله شروط:

أحدها: كون مستحقه مكلفاً، فإن كان صبيّاً أو مجنوناً حُسِنَ الجنائي إلى البلوغ والإفاقة، فإن كانا محتاجين فهل للوليّ العفو إلى الدية؟ فيه روايتان، ونصّه: يَغْفُو فِي مَجْنُونٍ لَا صَبِيٍّ (م ١) (١).

وعنه: لأب.

وعنه: ووَصِيٍّ وَحَاكِمٍ اسْتِيفَاؤُهُ لهُمَا فِي نَفْسٍ وَدُونِهَا، فَيَغْفُو إِلَى الدِّيةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلَ قَاتِلُ أَبِيهِمَا أَوْ قَطَعَا قَاطِعُهُمَا قَهْرًا سَقَطَ حَقُّهُمَا، كَمَا لَوْ اقْتَصَا يَمَنٌ لَا تَحْمِيلَ الْعَاقِلَةُ دِيَّتَهُ.

وقيل: لَا تَسْقُطُ وَلَهُمَا الدِّيةُ، وَجَنَائَتُهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِمَا، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَعَثُوبِ الْمَسَائِلِ. الشرط الثاني: اتِّفَاقُ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِيهِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَيَنْتَظَرُ قُدُومُ غَائِبٍ وَبُلُوغُ إِفَاقَةٍ، كَدِيَّةٍ، وَكَعَبْدٍ مُشْتَرَكٍ، بِخِلَافِ مُحَارَبَةٍ، لِتَحْتِمِهِ، وَحَدٌّ قَذْفٍ لَوْجُوبِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَامِلًا، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهٌ.

قال في عَثُوبِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: وَلَا يُلْزَمُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَقْتَصُّ وَلَا يَنْتَظِرُ بُلُوغَ الصِّغَارِ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ لِغَيْرِ مُعَيَّنِينَ، وَلِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْإِمَامِ بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ لَا بِحُكْمِ الْأَدَبِ قَالَ الْأَصْحَابُ: وَإِنَّمَا قَتَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ ابْنَ مُلْجِمٍ حَدًّا لِكُفْرِهِ، لِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ إِتَابَةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ كَافِرٌ.

وقيل: لِيَسْتَعِيهِ بِالْفَسَادِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَنْتَظِرِ الْحَسَنُ غَائِبًا مِنَ الْوَرِثَةِ.

وعنه: لِشَرِكِهِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ الْإِنْفِرَادُ بِهِ، وَإِنْ مَاتَا فَوَارِثَتُهُمَا كُهُمَا.

وعند ابن أبي موسى: تَتَعَيَّنُ الدِّيةُ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِهِ مَنْ مَنَعَاهُ عَزْرٌ فَقَطْ، وَحَقُّ شُرَكَائِهِ فِي تَرْكَةِ الْجَنَائِي، وَيَأْخُذُ وَارِثُهُ مِنَ الْمَقْتَصِّ الزَّائِدَ عَنْ حَقِّهِ.

وقيل: حَقُّ شُرَكَائِهِ عَلَيْهِ وَتَسْقُطُ عَنِ الْجَنَائِي.

وفي الواضحات احتمالان: يَسْقُطُ حَقُّهُمُ عَلَى رَوَايَةِ وَجُوبِ الْقَوْدِ عَيْنًا، وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ بِعَفْوِ شَرِكِهِ عَنْهُ، وَيَشْهَادَتِهِ وَلَوْ مَعَ فُسْقِهِ بِعَفْوِهِ لِكُونِهِ أَقْرَبُ بِأَن نَصَبِيَّهُ سَقَطَ مِنَ الْقَوْدِ، وَحَقُّ الْبَاقِينَ مِنَ الدِّيةِ عَلَى الْجَنَائِي.

وفي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ عَفَا أَحَدُهُمْ فَلِلْبَقِيَّةِ الدِّيةُ، وَهَلْ يُلْزَمُهُ حَقُّهُمُ مِنَ الدِّيةِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.

وَأِنْ قَتَلُوهُ عَالِيَيْنَ بِالْعَفْوِ وَسَقُوطِ الْقَوْدِ لَزِمَهُمُ الْقَوْدُ، وَإِلَّا الدِّيةُ.

وَأِنْ قَتَلَهُ الْعَالِي قَتْلٌ وَلَوْ ادَّعَى نِسْبَانَهُ أَوْ جَوَاؤَهُ.

وَيَسْتَنْجِقُ كُلُّ وَاحِدٍ الْقَوْدَ بِقَدْرِ إِرَائِهِ مِنْ مَالِهِ.

وعنه: يَخْتَصُّ الْعَصْبَةُ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْبَنَاءِ، وَخَرَجَهَا شَيْخُنَا وَاخْتَارَهَا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن كانا محتاجين فهل للوليّ العفو إلى الدية؟ فيه روايتان.

ونصّه: يغفو في مجنون لا صبي)، انتهى.

وهما احتمال وجهين في الهداية، والمذهب، والمقنع، وأطلق الخلاف في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والبلغة، وشرح ابن منبج وغيرهم.

إحدهما: له العفو، وهو الصواب.

قال القاضي: هذا هو الصحيح، وصححه الشارح، والتأظم وصاحب تجريد العناية.

وجزم به الأدمي في متخيه، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والرواية الثانية: ليس له ذلك.

قدمه في تجريد العناية، والمنصوص اختاره جماعة، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز، والمنور، ولعله المذهب، وأطلقهن في المحرر.

وَهَلْ يَسْتَحِقُّهُ ابْتِدَاءُ أَمْ يَتَقَلُّ عَنْ مَوْرُوثِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٢)، وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فَوَلِيُّهُ الْإِمَامُ لَهُ الْقَوْدُ. وَفِي الْإِنْصَارِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، لِأَنَّ بِنَا حَاجَةً إِلَى عِصْمَةِ الدَّمَاءِ، فَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَقُتِلَ كُلُّ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، قَالَا: وَلَا رَوَايَةَ فِيهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ وَجَهَانٍ، كَوَالِدٍ لَوَلَدِهِ، وَالْأَشْهَرُ، وَالذَّيْبُ. وَقِيلَ: وَعَقُودُهُ مَجَانًا.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يُؤْمِنَ فِيهِ الْإِسْتِغْفَاءُ أَنْ يَتَعَدَّى الْجَانِي، فَلَوْ لَزِمَ الْقَوْدُ حَاطِلًا أَوْ خَاطِلًا فَحَمَلَتْ لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ وَتُسْقِيَهُ اللَّبَأَ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مُرْضِعَةً.

وَفِي التَّرْغِيبِ: تُلْزَمُ بِرَضَاعِهِ بِأَجْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَحَتَّى تَقْطِعَهُ لِحَوْلَتَيْنِ وَفِي الْمُغْنِيِّ: لَهُ الْقَوْدُ إِنْ سَقِيَ لَبَنَ شَاةٍ، وَتَقَادُ فِي طَرَفِهَا بِالْوَضْعِ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ: وَسَقِيَ اللَّبَأَ وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَفْرُغُ نَفَاسَهَا. وَفِي الْبُلْغَةِ: هِيَ فِيهِ كَمُرِيضٍ، وَأَنَّهُ إِنْ تَأَثَّرَ لَبَنُهَا بِالْجِلْدِ وَلَا مُرْضِعَ آخَرَ، وَالْحَدُّ فِي ذَلِكَ كَالْقَوْدِ. وَاسْتَحَبَّ الْقَاضِي تَأْخِيرَ الرَّجْمِ حَتَّى تَقْطِعَهُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ.

نَقَلَ الْجَمَاعَةُ: تَتَرَكُّ حَتَّى تَقْطِعَهُ، وَلَا تُحْبَسُ لِحَدِّ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، بَلْ لِقَوْدٍ وَلَوْ مَعَ غِيَبَةٍ وَلَيْ الْمَقْتُولِ، لَا فِي مَالٍ غَائِبٍ.

فَإِنْ أَدْعَتْ حَمَلًا حُبِسَتْ حَتَّى يَبَيَّنَ أَمْرُهَا.

وَقِيلَ: يَقْبَلُ قَوْلُهَا بِأَمْرٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي التَّرْغِيبِ: لَا قَوْدَ مِنْ مَنكُوحَةٍ مُخَالِطَةٍ لِرُؤُوسِهَا، وَفِي خَالَةِ الظَّهَارِ احْتِمَالَانِ (م ٣) ^(١).

وَيَقْضَى مَقْتَصٌ مِنْ حَامِلٍ جَنِينَهَا، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ إِنْ عَلِمَهُ وَحَدَّهُ، وَقِيلَ حَاكِمٌ مَكْنَهُ إِنْ عَلِمَا أَوْ جَهْلًا، وَالْأَمْرُ مِنْ عِلْمٍ،

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل يستحقه ابتداءً أو يتقل عن موروثه؟ فيه روايتان). انتهى.

يعني بذلك: القود هل يستحقه الوارث ابتداءً أم يتقل عن موروثه؟ قال في القاعدة السادسة عشرة بعد المائة: حكى ابن الزاغوني في الإقناع روايتين في القصاص، هل هو واجب للورثة ابتداءً أو موروث عن الميت؟ انتهى.

إحداهما: يستحقه ابتداءً، لأنه حدث بعد الموت.

والرواية الثانية: يتقل الاستحقاق إليهم عن موروثهم.

قلت: قد حكى الأصحاب روايتين في دية المقتول، هل حدثت على ملك الوارث؛ لأنها تجب بالموت؟ أو على ملك المقتول لأن سببها وجد في حياته وأن الصحيح من المذهب أنها حدثت على ملك المقتول؟ قال الإمام أحمد: «فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الدِّيَةَ مِيرَاثٌ».

واختاره القاضي وغيره، وصححه في الخلاصة وتصحيح المقنع، والحاوي وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه المصنف وصاحب المحرر، والنظم وغيرهم، فكذا يكون القود، ومما يؤيد ذلك أن الأصحاب قالوا: لو عفا المقتول عن قاتله بعد الجرح صح.

وقطع به الشيخ، والشارح وابن منجا وغيرهم، وقدمه المصنف وصاحب المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي وغيرهم.

قال الشارح وغيره: صح عفو عنه، لأن الحق له، فهو كماله. انتهى.

إذا علم ذلك فيكون الصحيح أن القود انتقل عن المقتول إلى الوارث كالدية، والظاهر أنه لا فرق بينهما، فعلى هذا يكون في إطلاق المصنف نظرًا، لأنه قدم أن الدية تحدث على ملك الميت، وأن الأصحاب قالوا بصحة عفو المقتول عن القاتل، اللهم إلا أن يكون بين تلك وبين هذه المسألة فرق مؤثر، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (فإن ادعت حملا حبست حتى يتبين أمرها، وقيل: تقبل بامراء، فعلى الأول في الترغيب: لا قود من منكوحَةٍ مُخَالِطَةٍ لِرُؤُوسِهَا).

وفي حالة الظهار احتمالان). انتهى.

قلت: الذي يقوى أنها كالمَنكُوحَةِ المخالطة لزوجها، والله أعلم.

وَيَتَوَجَّهُ بِفُلِّهِ إِنْ حَدَثَ قَبْلَ الرَّضْعِ.

وَفِي الْمَذْهَبِ فِي ضَمَانِهَا وَجْهَانِ.

وَيَتَحَرَّمُ اسْتِيفَاءُ قَوْلِهِ إِلَّا بِحَضْرَةِ سُلْطَانٍ، وَفِي النَّفْسِ اِحْتِمَالٌ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَيَقَعُ الْمَوْقِعُ، وَلَهُ تَغْيِيرُهُ، وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَغْزَرُهُ.

وَفِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ: لَا يَغْزَرُهُ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ كَأَمَالٍ، نَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ هَانِيٍّ يَمْنَنُ قَتْلَ رَجُلًا فَقَامَتِ الْيَبْتَةُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَعَدَا بَعْضُ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ فَقَتَلَهُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْحَاكِمِ قَالَ: هَذَا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ، مَا لِلْحَاكِمِ هُنَا؟، وَالْإِبْرَاهِيمِيَّةُ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلِيُّهُ وَأَحْسَنَهُ بَاشَرًا أَوْ وَكَلًا.

وَقِيلَ: لَا يَبَاشِرُ فِي طَرَفِهِ.

وَقِيلَ: يَرْكَلُ فِيهِمَا، كَمَجْلِهِ، فَإِنْ اِحْتِاجَ إِلَى أَجْزَةٍ فَمِنْ الْجَانِبِ كَحَدِّ.

وَقِيلَ: مِنْهُ، وَإِنْ تَشَاحَّ جَمَاعَةٌ فِي مُبَاشَرَتِهِ أَقْبَرَ.

وَقِيلَ: يُعَيِّنُ إِمَامًا.

فَإِنْ اقْتَصَرَ جَانٌ مِنْ نَفْسِهِ فِي جَوَازِهِ بِرِضَا وَلِيِّ وَجْهَانِ، وَصَحَّحَ فِي التَّرْغِيبِ: لَا يَقَعُ قَوْلًا.

وَفِي الْبُلْغَةِ: يَقَعُ، وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ٤) ^(١).

قَالَ: وَلَوْ أَقَامَ حَدٌّ زَنَا أَوْ قَذَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِإِذْنٍ لَمْ يَسْقُطْ، بِخِلَافِهِ قَطْعُ سَرَقَةٍ.

وَلَهُ أَنْ يَخُونُ نَفْسَهُ إِنْ قَوِيَ وَأَحْسَنَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يَسِيرُ، لَا قَطْعَ فِي سَرَقَةٍ، لِفَوَاتِ الرُّذْعِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ الْقَطْعُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ مَنَعْنَاهُ فَلَأَنَّهُ رُبَّمَا اضْطَرَّتْ يَمَدُّهُ فَيَجْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ

الْقَاضِي عَلَى جَوَازِهِ إِذْنَا، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِيَارُهُ، وَهُوَ مَرَادُ الْقَاضِي، وَهَلْ يَقَعُ الْمَوْقِعُ؟ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي الْقَوْلِ.

وَيَتَوَجَّهُ اِحْتِمَالُ تَخْرِيجِ فِي حَدِّ زَنَا وَقَذَفٍ وَشُرْبٍ، كَحَدِّ سَرَقَةٍ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، بِحُصُولِ الْمَقْصُودِ فِي الْقَطْعِ فِي

السَّرَقَةِ، وَهُوَ قَطْعُ الْغَضْرِ الْوَاجِبِ قَطْعُهُ، وَعَدَمُ حُصُولِ الرُّذْعِ، وَالزُّجْرُ بِجَلْدِهِ نَفْسَهُ، وَقَدْ يُقَالُ بِحُصُولِ الرُّذْعِ، وَالزُّجْرُ

بِحُصُولِ الْأَلَمِ، وَالتَّادِي بِذَلِكَ.

وَلَا يَسْتَوْلَى قَوْلُهُ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِسِتْفٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِمَحْرَمٍ فِي نَفْسِهِ، كِلَاطٍ وَتَجْرِيعٍ

خَمِيرٍ.

قَالَ فِي الْاِتِّصَارِ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِ: وَحَقُّ الْمَلِكِ لَا يَجُوزُ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِسِتْفٍ، لِأَنَّهُ أَوْحَى، لَا بِسِكِّينٍ وَلَا فِي طَرَفِهِ إِلَّا

بِهَا إِفْلَاحًا يَحْيِيهِ وَأَنْ الرُّجْمَ بِحَجَرٍ لَا يَجُوزُ بِسِتْفٍ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ كَقَتْلِهِ وَقَتْلِهِ بِسِتْفٍ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، فَإِنْ مَاتَ، وَإِلَّا ضَرَبَتْ عُنُقُهُ.

وَفِي الْاِتِّصَارِ اِحْتِمَالٌ: أَوْ الدِّيَّةُ بِغَيْرِ رِضَا.

وَإِنْ عَفَا وَقَدْ قُطِعَ مَا يَلْزَمُ بِهِ فَوْقَ دِيَّةٍ فَمَنْ لَزُومِهِ الزَّائِدُ اِحْتِمَالَانِ (م ٥) ^(٢).

وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ رِوَايَةً يَفْعَلُ بِهِ كَقَتْلِهِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (فإن اقتصر جان من نفسه ففي جوازه برضا ولي وجهان، وصحح في الترغيب: لا يقع قولًا).

وفي البلغة يقع، وفي الرعاية: يحتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: يجوز، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز، والمنور وغيرهما، وقدمه في المحرر، والحاوي الصغير وغيرهما.

والوجه الثاني: لا يجوز، صححه في النظم، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشرح.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (فإن عفا وقد قطع ما يلزم به فوق دية ففي لزوم الزائد احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والزركشي.

أحدهما: لا يلزم الزائد، وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: يلزم.

وَعَنْهُ: يُفْعَلُ بِهِ كَفْعِلِهِ إِنْ كَانَ فِعْلُهُ مُوجِبًا.
وَعَنْهُ: أَوْ مُوجِبًا لِقَوْدِ طَرَفِهِ لَوْ انْفَرَدَ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ لَوْ فَعَلَ لَمْ يَضْمَنْ، وَأَنَّهُ لَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ الْبُرءِ فَفِي دُخُولِ قَوْدِ طَرَفِهِ فِي قَوْدِ نَفْسِهِ كَدُخُولِهِ فِي الذِّئَةِ رَوَايَتَانِ (م ٦) (١).
قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: فَأَيْدَتْهُ لَوْ عَفَا عَنْ النَّفْسِ سَقَطَ الْقَوْدُ فِي الطَّرَفِ، لِأَنَّهُ قَطَعَ السَّرَايَةَ كَأَنْدِمَالِهِ، وَإِنْ فَعَلَ بِهِ الْوَلِيُّ، كَفْعِلِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَإِنْ زَادَ أَوْ تَعَدَّى بِقَطْعِ طَرَفِهِ فَلَا قَوْدَ، وَيَضْمَنْهُ بِدِيَّتِهِ عَفَا عَنْهُ أَوْ لَا.
وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَسِرِ الْقَطْعُ، وَجَزَمُوا بِهِ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ وَقَالُوا: أَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، أَوْ يَقْتُلُهُ.
وَإِنْ كَانَ قَطْعُ يَدِهِ فَقَطَعَ رَجْلَهُ فَقِيلَ: كَقَطْعِ يَدِهِ.
وَقِيلَ: دِيَّةُ رَجْلِهِ (م ٧) (٢)، وَإِنْ ظَنُّ وَلِيٍّ دَمَ أَنَّهُ اقْتَصَفَ فِي النَّفْسِ فَلَمْ يَكُنْ وَدَاوَاهُ أَهْلُهُ حَتَّى يَرَأَ، فَإِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ دَفَعَ إِلَيْهِ دِيَّةَ فِعْلِهِ وَقَتْلِهِ، وَإِلَّا تَرَكَهُ، هَذَا رَأْيُ عَمَرَ وَعَلِيٍّ وَيَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ.

فَصْلٌ

وَإِنْ قَتَلَ أَوْ قَطَعَ وَاحِدَ جَمَاعَةٍ فِي وَقْتٍ أَوْ أَكْثَرَ فَرَضِي الْأَوْلِيَاءِ بِالْقَوْدِ اكْتِفَاءً أَقِيدَ، وَإِنْ طَالَبَ كُلُّ وَلِيٍّ قَتْلَهُ عَلَى الْكَمَالِ فَقِيلَ: بِالْقَرْعَةِ.
وَقِيلَ: بِالسَّبْقِ، وَلِمَنْ بَقِيَ الذِّئَةُ، كَمَا لَوْ بَادَرَ بَعْضُهُمْ، فَأَقْتَصَّ بِجَنَائِيَّتِهِ.
وَقِيلَ: يُقَادُ لِلْكُلِّ اكْتِفَاءً مَعَ الْمَعِيَةِ.

وَفِي الْاِئْتِصَارِ: إِذَا طَلَبُوا الْقَوْدَ فَقَدْ رَضِيَ كُلُّ وَاحِدٍ بِجُزْءٍ مِنْهُ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ (م ٨) (٣).
قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُجَبَّرَ لَهُ بَاقِي حَقِّهِ بِالذِّئَةِ، وَيُتَخَرَّجُ: يُقْتَلُ بِهِمْ فَقَطْ، عَلَى رِوَايَةٍ يَجِبُ بِقَتْلِ الْعَمْدِ الْقَوْدَ، وَفِيهِ أَنْ

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فعلى المذهب يعني إذا قلنا: لا يستوفى القود في النفس إلا بالسيف لو فعل يعني به مثل ما فعل لم يضمن، وأنه لو قطع طرفه ثم قتل قبل البرء ففي دخول قود طرفه في قود نفسه كدخوله في الذئبة روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الحرر، والحاوي الصغير.

إحدهما: يدخل قود الطرف في قود النفس، ويكفي قتله، صححه النأظم، وقدمه في الرعائيتين، وهو ظاهر ما قطع به الخرقى.
والرواية الثانية: لا يدخل، فله قطع طرفه ثم قتله.

قلت: هو الصواب.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن كان قطع يده قطع رجله فقيل: كقطع يده، وقيل: دية رجله). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والزركشي وغيرهم.

أحدهما: تجب دية رجله.

قلت: وهو الصواب، لا قطع ما ليس له قطعه.

والقول الثاني: هو كقطع يده فيجزئ.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قتل أو قطع واحد جماعة فرضي الأولياء بالقود اكتفاءً أقيد، وإن طلب كل ولي قتله على الكمال

فقيل: بالقرعة، وقيل: بالسبق، وقيل: يقاد لكل اكتفاءً مع المعية.

وفي الائتصار: إذا طلبوا القود ففي رضى كل واحد يجزئه منه، وأنه قول أحمد). انتهى.

وأطلق الأولين الزركشي.

أحدهما: الاعتبار بالسبق فيقاد للأول، وهو الصحيح، وبه قطع الخرقى والشيخ في الكافي، والمقتنع، والشارح، وابن منجأ في

شرحه، وقدمه في الرعائيتين.

قال في المغني: يقدم الأول، وإن قتلهم دفعة واحدة أقرع بينهم. انتهى.

والقول الثاني: يقرع بينهم.

قال في الرعاية: وهو أقيس، وجزم به في الوجيز، وقدمه في الحرر، والنأظم، والحاوي الصغير.

العبد ككفير، وفيه أن الواجب قيمته كخطأ، وفيه أن المحاربة كمسألتنا، لتغليب القود فيها، لعدم وجوبه بقتله غير مكافئيه، وفيه: هي لله، بذليل العفو، فتبذل، ولو بادر بعضهم فاقصص بجنائيه فلمن بقي الدية على جان، وفي كتاب الأديبي البغدادي: ويرجع ورثته على المقتص، وقدم في التبصرة وابن رزين: على قاتله.

وفي الخلاف في تيمم من لم يجد إلا ماء ليغض يديه. لو قطع يميني رجلين فقطعت يمينه لهما أخذ منه نصف دية اليد لكل منهما، فيجمع بين البدل وبعض المبدل، ومن رضي بالدية أخذها، ولمن بقي القود، وقدم قود الطرف على النفس، ولا قود فيهما حتى يندمل. ونقل الميموني: إن قتل رجلاً وقطع يده آخر قطع ثم قتل، ولا يذهب الحق لهذا إذا كان حياً، وإن قتل فهي نفسه ليس هنا شيء غيرها.

وإن قطع يده وأصبع آخر قدم رب اليد إن كان أولاً، وللآخر دية أصبعه، ومع أوليته يقتص، ثم رب اليد، ففيه أخذه دية الإصبع الخلاف، وإن قطع يسار جان من له قود في يمينه بها تراضيها أو قال له أخرج يمينك فأخرج يساره عمداً أو غلطاً أو ظن أنها تجزئ أجزاء ولا ضمان، وعند ابن حامد لا تجزئ، وتضمن بالدية إلا أن يخرجها عمداً لا بدلاً عن يمينه فتهدر وله قطع يمينه بعد براء اليسار إلا مع تراضيها، ففي سقوطه إلى الدية وجهان (م ٩) (١). وإن كان من عليه القود مجنوناً يلزم قاطع يساره القود إن علمها وأنها لا تجزئ، وإن جهل أحدهما فالدية، وإن كان المقتص مجنوناً، والآخر عاقلاً ذهبت هذراً.

وفي الترهيب: إذا ادعى كل منهما أنه دهمس أقتص من يسار القاطع، لأنه مأمور بالتثبت.

وقال: إن قطعها ظلماً عالماً عمداً فالقود.

وقيل: الدية، ويقتص من يمينه بعد الاندمال، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وله قطع يمينه بعد براء اليسار إلا مع تراضيها ففي سقوطه إلى الدية وجهان). انتهى.

يعني: إذا قطع يسار جان من له قود في يمينه لا تراضيها وقلنا: لا تجزئ.

أحدهما: يسقط إلى الدية.

قلت: وهو الصواب، فكأنه أسقط حقه من قطع اليمين، وإذا لم تجز أخذت الدية.

والوجه الثاني: لا يسقط، وهو ظاهر كلام جماعة.

فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

باب العفو عن القود

يَجِبُ بِالْعَمَلِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ، فَيُخَيَّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا، وَعَفْوُهُ مَجَانًا أَفْضَلُ، ثُمَّ لَا عَفْوَةَ عَلَى جَانٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَلَيْهِ حَقٌّ وَاحِدٌ، وَقَدْ سَقَطَ، كَعَفْوٍ عَنْ دِيَّةٍ قَاتِلٍ خَطَأً، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَسَيَأْتِي قَوْلُ فِي تَغْزِيرِهِ.
قَالَ شَيْخُنَا: الْعَدْلُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: هُوَ الْعَاقِبَةُ، وَهُوَ الْعَدْلُ بَيْنَ النَّاسِ (وَالثَّانِي) مَا يَكُونُ الْإِحْسَانُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَهُوَ عَدْلُ الْإِنْسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَصْمِهِ فِي الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعَرَضِ، فَإِنْ اسْتَيْفَأَ حَقُّ عَدْلٍ، وَالْعَفْوُ إِحْسَانًا، وَالْإِحْسَانُ هُنَا أَفْضَلُ، لَكِنْ هَذَا الْإِحْسَانُ لَا يَكُونُ إِحْسَانًا إِلَّا بَعْدَ الْعَدْلِ، وَهُوَ أَنْ لَا يَحْصُلَ بِالْعَفْوِ ضَرَرٌ، فَإِذَا حَصَلَ مِنْهُ ضَرَرٌ كَانَ ظُلْمًا مِنَ الْعَاقِبِ، إِمَّا لِنَفْسِهِ وَإِمَّا لِغَيْرِهِ، فَلَا يُشْرَعُ، وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِي آخِرِ الْمُحَاطَرِينَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ اخْتَارَ الْقَوْدُ أَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَّةِ فَلَهُ اخْتُدَّهَا، وَالصَّلُحُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا.
وَخَرُجَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي غَيْرِ الصَّلُحِ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ، كَطَّلَاقٍ مِنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ فَوْقَ أَرْبَعٍ، وَقِيلَ لَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.
لَوْ كَانَ الْمَالُ بَدَلَ النَّفْسِ فِي الْعَمَلِ لَمْ يَجُزِ الصَّلُحُ عَلَى أَكْثَرٍ مِنَ الدِّيَّةِ، فَقَالَ: كَذَا نَقُولُ عَلَى رِوَايَةٍ يَجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَإِنْ اخْتَارَ الدِّيَّةَ تَعَيَّنَتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَخَذَ الدِّيَّةَ فَقَدْ عَفَا عَنِ الدَّمِ، فَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ اخْتُدِّهَا قُبِلَ بِهِ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ الْقَوْدُ عَيْنًا، وَلَهُ اخْتُدَّ الدِّيَّةُ.

وَعَنْهُ: بَرَضًا الْجَانِي، فَقَوْدُهُ بَاقٍ، وَلَهُ الصَّلُحُ بِأَكْثَرٍ، وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ أَوْ عَنِ الْقَوْدِ مُطْلَقًا وَلَوْ عَنْ يَدِهِ فَلَهُ الدِّيَّةُ، عَلَى الْأَصَحِّ، عَلَى الْأَوَّلَى خَاصَّةً، وَإِنْ هَلَكَ الْجَانِي تَعَيَّنَتْ فِي مَالِهِ، كَتَغْزِيرِهِ فِي طَرَفِهِ.
وَقِيلَ: تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْوَلِيِّ الْأَوَّلِ قَتْلَ قَاتِلِهِ، وَالْعَفْوُ عَنْهُ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ لِتَعَدُّرِ الْاِخْتِارِ، كَالْقَتْلِ فِي مُكَابَرَةٍ، وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا فِي قَاتِلِ الْأَيْمَةِ: يُقْتَلُ حَدًّا، لِأَنَّهُ فَسَادُهُ عَامٌ أَعْظَمُ مِنْ مُحَارَبَةٍ، وَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ عَنْ قَوْدٍ فِي طَرَفٍ ثُمَّ قَتَلَهُ الْجَانِي قَبْلَ الْبَرءِ فَالْقَوْدُ فِي النَّفْسِ أَوْ دِيَّتِهَا.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: تَيَمُّمُ الدِّيَّةِ.

وَإِنْ قَالَ لِمَنْ عَلَيْهِ قَوْدٌ: عَفَوْتُ عَنْ جَنَائِكَ أَوْ عَنْكَ، بَرَأَ مِنَ الدِّيَّةِ، كَالْقَوْدِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ قَصَدَهَا.

وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى قَصْدَ الْقَوْدِ فَقَطُّ قُبِلَ، وَإِلَّا بَرَأَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ قُلْنَا مُوجِبُهُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ يَقَعَتِ الدِّيَّةُ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ.

وَإِنْ عَفَا مَجْرُوحٌ عَمَلًا أَوْ خَطَأً صَحَّ، كَعَفْوِ وَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: فِي الْقَوْدِ إِنْ كَانَ الْجُرْحُ لَا قَوْدَ فِيهِ لَوْ بَرَأَ.

وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ عَنِ الدِّيَّةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: يَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ لَا الْوَصِيَّةِ.

وَفِيهِ يُخْرَجُ فِي السَّرَايَةِ فِي النَّفْسِ رَوَايَاتٌ: الصَّحَّةُ، وَهَدْمُهَا، وَالثَّالِثَةُ: يَجِبُ النُّصْنُ بِنَاءً عَلَى أَنْ صِحَّةَ الْعَفْوِ لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ، وَيَبْقَى مَا قَابِلُ السَّرَايَةِ لَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَنْهُ.

قَالَ: وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي مُوسَى إِلَى صِحَّتِهِ فِي الْعَمَلِ، وَفِي الْخَطِّ مِنْ ثَلَاثِهِ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: إِنْ قَالَ: عَفَوْتُ عَنْ هَذَا الْجُرْحِ أَوْ الضَّرْبَةِ.

فَعَنْهُ: يَضْمَنُ السَّرَايَةَ بِقِسْطِهَا مِنَ الدِّيَّةِ إِنْ لَمْ يَقْلُ، وَمَا يَخْدُثُ مِنْهَا كَعَفْوِهِ عَلَى مَالٍ.

وَعَنَهُ: لَا، كَعَفَوْهُ عَنِ الْجَنَائِيَةِ (م ١) (١).

وَأِنْ قَصَدَ بِالْجَنَائِيَةِ الْجُرْحَ فَبِهِ عَلَى الْأَوَّلَى وَجْهَانِ (م ٢) (٢).

وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ فِي عَفَوَاتٍ إِلَى مَالٍ أَوْ دُونِ سِرَائِيَّتِهَا، وَيَصِحُّ مِنْ مَجْرُوحٍ: أَتَرَأَيْتَكَ مِنْ ذِمِّي وَنَحْوِهِ مُعْلَقًا بِمَوْتِهِ، فَلَوْ بَرَأَ بَقِيَ حَقُّهُ، بِخِلَافٍ: عَفَوَاتُ عَنكَ وَنَحْوُهُ.

وَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ مَجَانًا عَنْ قَوْدٍ شَجَّ لَا قَوْدَ فِيهَا، وَمَنْ صَحَّ عَفْوُهُ فَإِنْ أَوْجَبَ الْجُرْحَ مَالًا عَيْنًا فَكَوَصِيَّةٍ، وَلَا فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ لَا مِنْ ثُلُوبِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، لِأَنَّ الدِّيَةَ لَمْ تَتَّعِنْ قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: وَلِلَّذَلِكَ صَحَّ عَفْوُ الْفُلَيْسِ مَجَانًا، مَعَ أَنَّهُ هُوَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَجَمَاعَةٌ لَمْ يُصَحِّحُوهُ إِنْ قِيلَ يَجِبُ أَخْذُ شَيْئَيْنِ.

وَأِنْ أَتَرَأَى عَبْدًا مِنْ جَنَائِيَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِرَقَبَتِهِ لَمْ يَصِحَّ، فِي الْأَصَحِّ، كَحُرِّ جَنَائِيَتِهِ عَلَى عَاقِلِيَّتِهِ، وَيَصِحُّ إِتْرَاءُ عَاقِلِيَّتِهِ إِنْ وَجَبَتْ الدِّيَةُ لِلْمَقْتُولِ، كَأِتْرَاءِ سَيِّدٍ، كَعَفَوْهُ عَنْهَا وَلَمْ يُسَمَّ الْمُبْرَأَ.

وَأِنْ وَكَّلَ فِي قَوْدٍ ثُمَّ عَفَا فَاقْتَصَّ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: بِضَمِّهَا، وَالْقَرَارُ عَلَى الْعَافِي.

وَقِيلَ: الضَّمَانُ عَلَى الْوَكِيلِ حَالًا.

وَقِيلَ: عَلَى عَاقِلِيَّتِهِ، فَعَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ عَفَا إِلَى الدِّيَةِ فَهِيَ لِلْعَافِي عَلَى الْجَانِي، وَإِنْ وَجَبَ لِمُبْرَأٍ قَوْدٌ أَوْ تَغْزِيرٌ قَدْ ذُفِرَ فَلَهُ طَلَبُهُ وَإِسْقَاطُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَلَيْسَ بِدُونِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فعلى الأول إن قال عفوت عن هذا الجرح أو الضربة، فعنه: يضمن السراية بقسطها من الدية إن لم

يقبل، وما يحدث كعفو على مال، وعنه: لا، كعفو عن الجنابة). انتهى.

يعني: إذا عفا الجروح عمدًا أو خطأ وقلنا يصح وأطلقهما في الحرر.

إحداهما: يضمن السراية بقسطها من الدية، والحالة هذه.

قلت: وهو الصواب، لأن إرادة العفو عما يحدث مشكوك فيه، والأصل عدم الإرادة.

والرواية الثانية: لا يضمن السراية، قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قصد بالجنابة الجرح ففيه على الأولى وجهان). انتهى.

الوجه الأول: يقبل قوله.

قال في الحرر: فلو قال عفوت عن هذه الجنابة فلا شيء في السراية، رواية واحدة، لا إذا قال: أردت بالجنابة الجراحة نفسها دون

سرايتها، وقلنا بالرواية الثانية في التي قبلها فإنه يقبل منه مع ميته، وقيل: لا يقبل. انتهى.

فقدم قبول قوله، وقدمه أيضًا في النظم، وصححه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يقبل قوله.

فهاتان مسالتان في هذا الباب.

كتاب الديات

كُلُّ مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَانًا بِمَبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ لَزِمَتْهُ دِيَّتُهُ، فَإِذَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَفْعَى، أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا، أَوْ طَلَبَهُ بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ وَنَحَسُوهُ، فَهَرَبَ قَتْلَفَ فِي هَرَبِهِ وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعِنْدِي مَا لَمْ يَتَعَمَّدِ الْقَاءَ نَفْسِهِ مَعَ الْقَطْعِ بَتَلْقَوِ، لِأَنَّهُ كَمَبَاشِيرٍ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ مُرَادٌ غَيْرُهُ أَوْ رَوْعُهُ بِأَن شَهْرَهُ فِي وَجْهِهِ، أَوْ ذَلَاهُ مِنْ شَاهِقِ فَمَاتَ، أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ، أَوْ حَفَرَ بَغْرًا مُحَرَّمًا، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا، أَوْ قَسَرَ بَطْنِيًا أَوْ صَبَّ مَاءً فِي فِتَائِهِ، أَوْ طَرِيقَ، قَتْلَفَ بِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

أَوْ رَمَى مِنْ مَنَزَلِهِ حَجَرًا أَوْ غَيْرَهُ، أَوْ حَمَلَ بِيَدِهِ رُمَحًا جَعَلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ خَلْفَهُ، لَا قَائِمًا فِي الْهَوَاءِ وَهُوَ يَمْشِي. لِعَدَمِ تَعْدِيهِ، فَأَتْلَفَ إِنْسَانًا، أَوْ وَقَعَ عَلَى نَائِمٍ بِنَفْسِهِ جِدَارٍ قَتْلَفَ بِهِ ذَكَرَ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ فِي الرُّوَضَةِ لَزِمَتْهُ دِيَّتُهُ، وَإِنْ تَلَفَ الْوَاقِعُ فَهَدَرَ، لِعَدَمِ تَعْدِي النَائِمِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ رَشَهُ لِيُسْكِنَ الْغُبَارَ فَمَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ، كَحَفْرِ بئرٍ فِي سَابِلَةٍ، فِيهِ رَوَائِثَانِ (م ١) ^(١). نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ أَلْقَى كَيْسَهُ فِيهِ ذَرَاهِمُ فَكُلُّ الْقَاءِ الْحَجَرِ، وَأَنْ كُلُّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا فِيهَا لَيْسَ مُنْفَعَةً ضَمِينٍ، وَإِنْ بَالَتْ فِيهَا دَابَّةٌ رَاكِبٌ وَقَائِدٌ وَسَائِقٌ ضَمِينُهُ، وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ: لَا كَمَنْ سَلَّمَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ أَمْسَكَ يَدَهُ فَمَاتَ وَنَحَسُوهُ، لِعَدَمِ تَأْيِيدِهِ.

وَإِنْ كَانَ وَاضِعُ الْحَجَرِ آخَرَ فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ فَوَقَعَ فِي الْبئرِ فَقَدْ اجْتَمَعَ سَبَبَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَعَنَهُ: يُحَالُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَشْهُرُ فَضْمَانُهُ عَلَى الْوَاضِعِ، كَالذَّافِعِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ بِهِ الْقَتْلَ عَادَةً لِمُعَيَّنٍ، بِخِلَافِ مُكْرَهُ وَغَنَهُ: عَلَيْهِمَا (م ٢) ^(٢)، فَيُخْرِجُ مِنْهُ ضَمَانُ الْمُسَبِّبِ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ وَجَعَلَهُ أَبْرَ بَكَرٍ كَقَائِلٍ وَمُسْبِكٍ، وَإِنْ تَعَدَّى أَحَدُهُمَا خَصًّا بِهِ.

وَإِنْ أَصْحَقَ بئرًا قَصِيرَةً ضَمِنَا التَّالِفَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَلَفَ أَجْبَرُ لِحَفْرِ بئرٍ بِهَا فَهَدَرَ، وَكَذَا إِنْ عَدَا مَنْ يَحْفِرُ لَهُ بِدَارِهِ أَوْ بِمَعْدِنٍ فَمَاتَ بِهِدَمٌ لَمْ يَلْقَهُ أَحَدٌ، نَقَلَهُ حَرْبٌ.

وَإِنْ حَفَرَ بَيْتَهُ بئرًا وَسَتَرَهُ لِيَقَعَ فِيهَا أَحَدٌ، فَمَنْ دَخَلَ يَأْذِيهِ فَالْقَوْدُ فِي الْأَصْحَ، وَإِلَّا فَلَا، كَمَكْشُوفَةٍ بِحَيْثُ رَأَاهَا، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ إِذْيِهِ.

وَقِيلَ: وَكَشَفَهَا، وَلَوْ وَضَعَ آخَرَ فِيهَا سَكَنًا ضَمِنُوهُ بَيْنَهُمْ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنْ قَرَّبَ صَغِيرًا مِنْ هَدَفٍ فَاصَابَهُ سَهْمٌ ضَمِنَهُ الْمُقَرَّبُ، وَإِنْ أَرْسَلَهُ فِي حَاجَةٍ فَأَتْلَفَ مَالًا أَوْ نَفْسًا فَجَنَائِيَةُ خَطِئٍ مِنْ مُرْسِلِهِ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ ضَمِنَهُ أَيْضًا، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: مَا جَنَى فَعَلَى الصَّبِيِّ، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا فَكَغَضَبِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَإِنْ غَضَبَ صَغِيرًا قَتْلَفَ بِحَيَّةٍ أَوْ صَاعِقَةٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي التَّغْرِيبِ إِنْ رَشَهُ لِيُسْكِنَ الْغُبَارَ فَمَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ كَحَفْرِ بئرٍ فِي سَابِلَةٍ، فِيهِ رَوَائِثَانِ).

يعني: فِي الضَّمَانِ جَفَرُ ذَلِكَ.

قلت: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ عَدَمُ الضَّمَانِ، وَقَدْ قَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْغَضَبِ فَقَالَ: (وَإِنْ حَفَرَ بئرًا فِي سَابِلَةٍ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا ضَرَرٍ لِمَنْ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ، وَعَنْهُ: إِذَا كَانَ بِإِذْنِ حَاكِمٍ، وَعَنْهُ: يَضْمَنُ مُطْلَقًا). انْتَهَى.

وَالَّذِي قَدَّمَهُ هُنَاكَ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ أَرَادَ هُنَا حِكَايَةَ الْخِلَافِ لَا إِطْلَاقَهُ، أَوْ يَكُونُ مِنْ تَشْمَةِ كَلَامِ صَاحِبِ التَّرْغِيبِ، وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وَإِنْ كَانَ وَاضِعُ الْحَجَرِ آخَرَ فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ فَوَقَعَ فِي الْبئرِ فَقَدْ اجْتَمَعَ سَبَبَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَعَنَهُ: يُحَالُ عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ أَشْهُرُ، فَضْمَانُهُ عَلَى الْوَاضِعِ، وَعَنْهُ: عَلَيْهِمَا). انْتَهَى.

مَا قَالَ: إِنَّهُ أَشْهُرُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَطْعٌ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالْمَقْنَعِ، وَالشَّرْحِ، وَشَرْحُ ابْنِ مَنَاجِيَا، وَالْوَجِيزِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْحَرْزِ، وَالنَّظْمِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِمْ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ بَعْدَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَعَرَفْتُ أَرْضَهُ بِفَدَيْتِهِ، وَإِنْ تَلَفَ بِمَرَضٍ أَوْ فُجَاءَةً فَرَوَيْتَانِ (م ٣) ^(١).
وَإِنْ قِيدَ حُرًّا مَكْلَفًا وَغَلَّهُ قَتْلَفَ بَصَاعِقَةٍ أَوْ حَيَّةٍ فَوَجَّهَانِ (م ٤) ^(٢).

وَلَنْ اصْطَلَدَمَ رَاجِلَانِ أَوْ رَاكِبَانِ أَوْ مَاشٍ أَوْ رَاكِبٌ.
قَالَ فِي الرُّوَضَةِ: بَصِيرَانِ أَوْ ضَرِيرَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَمَاتَا أَوْ ذَابَتَاهُمَا ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مُتْلَفَ الْآخَرِ.
وَقِيلَ: يَصْنَفُ، وَقَدْ مَ فِي الرُّعَايَةِ: إِنْ غَلَبَتْ الدَّابَّةُ رَاكِبَهَا بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ.
وَإِنْ اصْطَلَدَمَا عَمْدًا وَتَقَتَّلَ غَالِيًا فَهَدَرَ، وَإِلَّا شَيْئًا عَمْدًا، وَمَا تَلَفَ لِلْسَّائِرِ مِنْهُمَا لَا يَضْمَنُهُ وَقَاعِدٌ، فِي الْمُنْصَوِّصِ.
وَقِيلَ: بَلَى مَعَ ضَيْقِ الطَّرِيقِ.

وَفِي ضَمَانِ سَائِرِ مَا تَلَفَ لِوَأَقِفٍ وَقَاعِدٍ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ وَجْهَانِ (م ٥) ^(٣).
وَإِنْ اصْطَلَدَمَ قَنَانٌ مَاشِيَانِ فَهَدَرَ، لَا حُرٌّ وَقِنٌ، فَيَقِيمَةُ قِنٌ.

وَقِيلَ: يَصْنَفُهَا فِي تَرْكَةِ حُرٍّ، وَدِيَّةَ حُرٍّ وَيَتَوَجَّهُ الْوَجْهَ أَوْ يَصْنَفُهَا فِي تِلْكَ الْقِيَمَةِ.
وَإِنْ اصْطَلَدَمَتْ سَفِينَتَانِ فَعَرَفَتَا ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مُتْلَفَ الْآخَرِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ فُرْطَا وَقَالَ فِي الْمُنْتَخِبِ، وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، وَلَا يَضْمَنُ الْمُصْنَعُ مِنْهُمَا بَلْ الْمُنْخَدِرُ إِنْ لَمْ تَغْلِيهِ رِيحٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ وَجْهٌ: لَا يَضْمَنُ مُنْخَدِرٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: السَّفِينَةُ كَذَابَةٌ، وَالْمَلَأُ كَرَاكِبٌ، وَيَصْنَدُقُ مَلَأُ فِي إِنْ تَلَفَ مَالٌ بِغَلَبَةِ رِيحٍ، وَلَوْ تَعَمَّدَا الصَّدَمَ فَشَرِيكَانِ فِي إِتْلَافِ كُلِّ مِنْهُمَا وَمَنْ فِيهِمَا، فَإِنْ قَتَلَ غَالِيًا فَالْقَوْدُ، وَإِلَّا شَيْئًا عَمْدًا، وَلَا يَسْقُطُ فِعْلُ الْمَصَادِمِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ مَعَ عَمْدٍ، وَلَوْ خَرَقَهَا عَمْدًا أَوْ شَبَّهَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأَ عَمِلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَلْ يَضْمَنُ مَنْ أَلْقَى عَدْلًا مَمْلُوءًا بِسَفِينَةٍ مَا فِيهَا أَوْ يَصْنَفُهُ أَوْ بِحَصْبَةٍ؟ يَحْتَمِلُ أَوْجُهًا (م ٦) ^(٤).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن غصب صغيرًا فتلف بحية أو صاعقة فديته، وإن تلف بمرض أو فجأة فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والنظم، والرعائتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وأكثرهم ذكرهما فيما إذا مات بمرض وذكرهما وجهين:
إحدهما: تجب عليه الدية، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدمي.

والرواية الثانية: لا تجب: نقلها أبو الصقر، وهو الصواب، وجزم به في المنزور وغيره، وقدمها في المحرر وغيره.
قلت: ويحتمل أنه إن خرج به إلى أرض بها الطاعون أو بيئة وجبت الدية، وإلا فلا، ولم أره، قال الحارثي في الغصب: وعن ابن عقيل: لا يضمن، ولم يفرق بين الصاعقة، والمريض، وهو الحق. انتهى.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن قيد حُرًّا مَكْلَفًا أو غلّه قتلَفَ بَصَاعِقَةٍ أو حَيَّةٍ فوجَّهَان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والرعائتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: تجب الدية وهو الصحيح، قطع به في الوجيز وغيره، وقدمه في النظم وغيره.

والوجه الثاني: لا تجب.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وفي ضمان سائر ما أتلف لواقف وقاعد في طريق ضيق وجهان). انتهى.

أحدهما: لا ضمان عليه، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه، وبه قطع في المغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والوجيز وغيرهم، وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية الصغير، والحاوي الصغير، وكذا في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: يضمنه، قدمه في المحرر، والنظم، والزركشي وغيرهم، وهو ظاهر كلام الحارثي.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وهل يضمن من ألقى عدلاً مملوءاً بسفينة ما فيها أو نصفه أو بمحصته؟ يحتمل أوجهًا). انتهى.

تابع في ذلك ابن حندان في رعايته الكبرى، فإنه قال: ومن ألقى عدلاً مملوءاً في سفينة فغرقت ضمن ما فيها أو نصفه أو بمحصته.

قلت: يحتمل أوجهًا. انتهى.

قلت: هي شبيهة بما إذا حمل على الدابة زيادة على قدر المأجور، أو جاوز بها المكان الذي استأجرها إليه وتلفت، أو زاد في الحد=

وَأَن أَرْكَبَ صَبِيئَيْنِ غَيْرَ وَلِيَّهِمَا فَأَصْطَلَمَا هَمِينَ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: تَضَمَّنُ عَاقِلَتُهُ دِيْنَهُمَا، فَإِنْ رَكِبَا، فَكَبَّالَتَيْنِ مُخْطِئَتَيْنِ، وَكَذَا إِنْ أَرْكَبَهُمَا وَلِيٌّ لِمَصْلَحَةٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ:
وَيَتَّبِعَانِ بَأْنَفْسِيهِمَا.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ صَلَحَا لِلرُّكُوبِ وَأَرْكَبَهُمَا مَا يَصْلُحُ لِلرُّكُوبِ بِفِلْهِمَا، وَإِلَّا هَمِينَ، وَيَضَمَّنُ كَبِيرَ صَدَمِ الصَّغِيرِ.
وَأِنْ مَاتَ الْكَبِيرُ هَمِينَ مَنِ أَرْكَبَ الصَّغِيرَ، نَقَلَ حَرْبٌ: إِنْ حَمَلَ رَجُلٌ صَبِيًّا عَلَى دَابَّةٍ فَسَقَطَ هَمِينَ، إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ أَهْلُهُ
بِحَمْلِهِ

فصل

وَأِنْ أَتْلَفَ نَفْسَهُ أَوْ طَرَفَهُ خَطَأً فَهَدَرٌ، كَالْعَمْدِ.
وَعَنْهُ: دِيْنُهُ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، لَهُ أَوْ لِيُورَثِيهِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَلَا تُحْمَلُ دُونُ الثَّلَاثِ، فِي الْأَصَحِّ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.
نَقَلَ حَرْبٌ: مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ لَا يُؤْذَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
وَأِنْ رَمَى ثَلَاثَةً بِمَنْجَنِيْقٍ فَقَتَلَ الْحَجَرَ رَابِعًا هَمِيْنُهُ الْعَاقِلَةُ أَثْلَاثًا، وَلَا قُوْدَ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْقَصْدِ غَالِيًّا.
وَفِي الْفُصُولِ الْحَيْمَالُ: كَرَمِيْهِ عَنْ قَوْسٍ وَمِقْلَاحٍ وَحَجَرٍ عَنْ يَدٍ.
وَنَقَلَ الْمُرُوْدِيُّ: يُقْدِيهِ الْإِمَامُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلِيْهِمْ، وَإِنْ قَتَلَ أَحَدَهُمْ فَقِيلَ: عَلَى عَاقِلَةٍ صَاحِبِيْهِ دِيْنُهُ.
وَقِيلَ: ثَلَاثَاهَا (م ٧) (١).
وَفِي بَقِيَّتِيْهَا الرُّوَايَاتَانِ فِي فِعْلِ نَفْسِهِ، وَإِنْ زَادُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ فَالْدِيْنُ فِي أَمْوَالِهِمْ.
وَعَنْهُ: عَلَى الْعَاقِلَةِ، لَا تَحَادُ فِعْلُهُمْ، وَلَا يَضَمَّنُ مَنْ وَضَعَ الْحَجَرَ وَأَمْسَكَ الْكِفَّةَ، كَمَنْ أَوْتَرَ وَقُرِبَ السُّهْمُ.
قَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: يَتَوَجَّهُ رَوَايَتَا مُسِيْكٍ.
وَأِنْ وَقَعَ فِي حُفْرَةٍ ثُمَّ تَانَ ثُمَّ ثَالِثٌ ثُمَّ رَابِعٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَمَاتُوا أَوْ بَعْضُهُمْ قَدِمَ الرَّابِعُ هَدَرٌ، وَدِيْنُهُ الثَّلَاثِ عَلَيْهِ،
وَدِيْنُهُ الثَّانِي عَلَيْهِمَا، وَدِيْنُهُ الْأَوَّلُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ تَعَمَّدَ وَاحِدٌ أَوْ كُلُّهُمْ وَيُقْتَلُ غَالِيًّا فَالْقُوْدُ، وَإِنْ جَذَبَ الْأَوَّلُ الثَّانِي، وَالثَّانِي
الثَّلَاثِ، وَالثَّلَاثُ الرَّابِعَ قَدِيْنَةُ الرَّابِعِ عَلَى الثَّلَاثِ.

=سوطاً فقتله، والصحيح من المذهب أنه يضمته جميعه، وقد قطع في الفصول أنه يضمن جميع ما في السفينة بإلقاء الحجر فيها، ذكره في
أثناء الإجارة، وجعله أصلاً لما إذا زاد على الحد سوطاً في وجوب الدية كاملة.
وكذلك الشيخ في المغني جعل تغريق السفينة بإلقاء الحجر فيها أصلاً في وجوب ضمان العين كاملة إذا جاوز بها مكان الإجارة،
أو زاد على الحد سوطاً، وكذلك الشارح وغيره، بل المصنف وغيره قد ذكر ذلك وغيره في كتاب الحدود مستوفى، وقدم ضمان
الجميع، والظاهر أنه ذهل هنا عن ذلك وتابع ابن حمدان، فحصل الخلل من وجوه إطلاقه الخلاف ومتابعته لابن حمدان ولم يعزه إليه،
وابن حمدان إنما قال ذلك من عنده ومن تحريجه، وكونه ذكر المسألة في كتاب الحدود وقدم الضمان، اللهم إلا أن يقال تلك المسألة
أُلقي حجباً ففيه نوع تعدد، وأما هذه المسألة فألقي فيها من جنس ما فيها فليس فيه تعدد، وفيه ما فيه، وعلى كل حال الصحيح أن
حكم هذه المسألة حكم الحد وغيره، والظاهر أن ابن حمدان خرج الأوجه على الأقوال التي في الحد، والله أعلم.
(١) (مسألة - ٧): قوله في مسألة المنجنيق: (وإن قتل أحدهم ف قيل: على عاقلة صاحبيه دية، وقيل: ثلاثا). انتهى.
وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمقتنع، والشرح، وشرح ابن منجنا وغيرهم.
أحدهما: على صاحبيه الدية كاملة، قال أبو الخطاب وتبعه في الخلاصة: هذا قياس المذهب.
وصححه في التصحيح وجزم به في الوجيز، وقدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
والوجه الثاني: يلغي فعل نفسه وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية، وهو الصحيح، وبه قطع القاضي في الحرر، والشيخ في العمدة،
والأدعي في منتخبه.
قال الشيخ في المغني: هذا أحسن وأصح في النظر وقدمه في الخلاصة وإدراك الغاية.

وَقِيلَ: عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَدِيَّةُ الثَّالِثِ قِيلَ: عَلَى الثَّانِي.

وَقِيلَ: بِصَفْهَا وَقِيلَ: عَلَى الْأَوَّلَيْنِ.

وَقِيلَ: ثُلَاثَاهَا.

وَقِيلَ: دَمُهُ هَذَرٌ (م ٨)^(١)، وَدِيَّةُ الثَّانِي قِيلَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَالثَّالِثِ.

وَقِيلَ: ثُلَاثَاهَا.

وَقِيلَ: عَلَى الثَّالِثِ.

وَقِيلَ: بِصَفْهَا (م ٩)^(٢).

وَيُتَوَخَّجُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي دِيَّةِ الثَّالِثِ أَنَّهَا عَلَى الْأَوَّلِ، وَدِيَّةُ الْأَوَّلِ: قِيلَ: عَلَى الثَّانِي، وَالثَّالِثِ.

وَقِيلَ: ثُلَاثَاهَا (م ١٠)^(٣).

وَفِي بَقِيَّتِهَا فِي الْكُلِّ الرَّوَابِيتَانِ^(٤).

وَلَا نَ لَمْ يَقَعْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ بَلْ مَاتُوا بِسُقُوطِهِمْ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ: أَوْ وَقَعَ وَشَكَ فِي تَأْيِيدِهِ أَوْ قَتَلَهُمْ فِي الْحَفْرَةِ أَسَدٌ وَلَمْ يَتَجَادَبُوا فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ تَجَادَبُوا فَدَمُ الْأَوَّلِ هَذَرٌ، وَعَلَيْهِ دِيَّةُ الثَّانِي، وَعَلَى الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ، وَعَلَى الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ.

وَقِيلَ: دِيَّةُ الثَّالِثِ عَلَى الثَّانِي.

وَقِيلَ: وَالْأَوَّلُ، وَدِيَّةُ الرَّابِعِ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أُرْذِحَ وَتَدَافَعَ جَنَاحَةٌ عِنْدَ الْحَفْرَةِ فَسَقَطَ أَرْبَعَةٌ مُتَجَادِبِينَ، وَعَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ قَضَى لِلأَوَّلِ بِرُبْعِ الدِّيَةِ، وَلِلثَّانِي بِثُلَاثِهَا، وَلِلثَّالِثِ بِصَفْهَا، وَلِلرَّابِعِ بِهَا.

وَجَعَلَهُ عَلَى قَبَائِلِ الَّذِينَ أُرْذِحُوا، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَجَازَهُ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن جذب الأول الثاني، والثاني الثالث، والثالث الرابع فدية الرابع على الثالث، وقيل على الثلاثة،

ودية الثالث قيل: على الثاني، وقيل: نصفها، وقيل: على الأولين، وقيل: ثلثاها، وقيل: دمه هذر). انتهى.

أطلق الخلاف في دية الثالث، والقول الأول هو الصحيح، جزم به في الوجيز وغيره وقدمه في المحرر، والنظم، وشرح ابن رزين، والحاوي الصغير وغيرهم، والقول الثاني، والثالث، والرابع لم أطلع على من اختار شيئاً منها، وذكر الأول، والثاني في الفصول احتمالين وأطلقهما.

والقول الخامس اختاره في المحرر وهو أن دمه هذر.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (ودية الثاني قيل: على الأول، والثالث، وقيل: ثلثاها، وقيل: على الثالث، وقيل: نصفها). انتهى القول

الأول هو الصحيح.

قطع به في الفصول، والوجيز، والمنور، وقدمه في المحرر، والنظم، ابن رزين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والقول الثاني: يجب ثلثاها.

والقول الثالث: تجب كاملة على الثالث، قال المجد: وعندي لا شيء منها على الأول بل على الثالث كلها أو نصفها.

والقول الرابع: يجب نصفها على الثالث.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (ودية الأول قيل: على الثاني، والثالث. وقيل: ثلثاها). انتهى.

القول الأول هو الصحيح.

جزم به في الفصول، والوجيز، وقدمه في المحرر، والنظم، والحاوي الصغير.

والقول الثاني: يجب ثلثاها.

قلت: والقول بأن دمه هذر قوي، لأنه السبب في ذلك.

(٤) تنبيه: قوله: (وفي بقيتها في الكل الروايتان).

هما الروايتان اللتان في أول الفصل في فعل نفسه.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ أَنَّ سَيِّئَةً تَغَاطُّوا فِي الْفَرَاتِ فَمَاتَ وَاحِدٌ فَرُفِعَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَشَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ وَثَلَاثَةِ عَلَى اثْنَيْنِ فَقَضَى بِخُمُسِيٍّ الدِّيَّةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَبِثَلَاثَةِ أَخْمَاسِ الدِّيَّةَ عَلَى الْاِثْنَيْنِ، ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنَّ نَامَ عَلَى سَطْحِهِ فَهَوَى سَقْفَهُ مِنْ تَحْتِهِ عَلَى قَوْمٍ لَزِمَهُ الْمَكْتُ، كَمَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ فَيَمُنُ الْقِي فِي مَرْكَبِهِ نَارًا، وَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِسُقُوطِهِ لِأَنَّهُ مَلْجَأٌ لَمْ يَتَسَبَّبْ، وَإِنْ تَلَفَ شَيْءٌ بِدَوَامِ مَكْتَبِهِ أَوْ بِانْتِقَالِهِ ضَمِنَهُ.
وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي التَّائِبِ الْعَاجِزَ عَنِ مُفَارَقَةِ الْمَعْصِيَةِ فِي الْحَالِ أَوْ الْعَاجِزَ عَنِ إِزَالَةِ أَثَرِهَا، كَمُتَوَسِّطِ الْمَكَانِ الْمَغْضُوبِ، وَتَوَسُّطِ الْجُرْحِ، تَصِحُّ تَوْبَتُهُ مَعَ الْعَزَمِ، وَالنَّدَمِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَاصِيًا بِخُرُوجِهِ مِنَ الْغَضَبِ وَمِنَ تَوْبَتِهِ بَعْدَ رَمِي السَّهْمِ أَوْ الْجُرْحِ، وَتَخْلِيصُهُ صَيِّدَ الْحَرَمِ مِنَ الشَّرْكِ، وَحَمَلُهُ الْمَغْضُوبَ لِيُرِيَهُ يَرْتَفِعَ الْإِثْمُ بِالتَّوْبَةِ، وَالضَّمَانُ بَاقٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ ابْتِدَاءَ الْفِعْلِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ، كَخُرُوجِ مُسْتَعِيرٍ مِنْ دَارٍ انْتَقَلَتْ عَنِ الْمُعِيرِ، وَخُرُوجِ مَنْ أَجْنَبَ بِمَسْجِدٍ وَنَزَعَ مُجَامِعَ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ، فَإِنَّهُ غَيْرُ آثِمٍ اتِّفَاقًا.
وَنَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ تَوْبَةُ مُبْتَدِعٍ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْ أَصْلِهِ، تَصِحُّ.
وَعَنْهُ: لَا.

اخْتَارَهُ ابْنُ شَاقِلَا، وَكَذَا تَوْبَةُ الْقَائِلِ قَدْ تُشْبِهُ هَذَا وَتَصِحُّ عَلَى الْأَصَحِّ.
وَحَقُّ الْأَدَمِيِّ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَذَاءِ إِلَيْهِ، وَكَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ: فَإِنَّهُ شَبَّهَهُ بِمَنْ تَابَ مِنْ قَتْلِ أَوْ إِتْلَافٍ مَعَ بَقَاءِ أَثَرِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ قَالَ: إِنَّ تَوْبَتَهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَمَحُّو جَمِيعَ ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْإِثْمَ، وَاللَّابِمَةَ، وَالْمُعْتَبَةَ تَزُولُ عَنْهُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَجِهَةِ الْمَالِكِ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا حَقُّ الضَّمَانِ لِلْمَالِكِ.
قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ التَّائِبَ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ وَجُوبِ الْقَوْدِ لَيْسَ كَالْمُخْطِئِ ابْتِدَاءً، فَرُفِعَتِ الشَّرِيعَةُ بَيْنَ الْمُعْذُورِ ابْتِدَاءً وَبَيْنَ التَّائِبِ فِي آثَانِهِ وَأَثَرِهِ.
وَأَبُو الْخَطَّابِ مَنَعَ أَنْ حَرَكَاتِ الْغَاصِبِ لِلْخُرُوجِ طَاعَةٌ، بَلْ مَعْصِيَةٌ، فَعَلَهَا لِدَفْعِ أَكْثَرِ الْغَضَبَيْنِ بِأَقْلَهُمَا، وَالْكَذِبُ لِدَفْعِ قَتْلِ إِنْسَانٍ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ هُوَ الْوَسْطُ، وَكَذَا الْقَوْلُ يَمُنُ أَصْلُ غَيْرِهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ مُضِلٌّ، وَمَنْ لَا يَرَى أَنَّهُ إِضْلَالٌ فَكَالْكَافِرِ الدَّاعِيَةِ يَتُوبُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.
وَذَكَرَ جَدُّهُ أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْغَضَبِ مُمْتَلٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، إِنْ جَارَ الْوُطْءُ لِمَنْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثًا، وَفِيهَا رَوَايَتَانِ، وَإِلَّا تَوَجَّهَ لَنَا أَنَّهُ عَاصٍ مِنْ وَجْهِ مُمْتَلٍ مِنْ وَجْهِ

فَصْلٌ

وَمِنْ أَضْطَرُّ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ أَوْ شَرَابٍ فَطَلَبَهُ فَمَنَعَهُ حَتَّى مَاتَ ضَمِنَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَأَخْذِهِ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ وَهُوَ عَاجِزٌ فَيَتَلَفُ أَوْ ذَائِبَةٌ، قَالَ الشَّيْخُ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: عَلَى عَاقِلِيهِ، وَكَذَا أَخْذَهُ تَرْسًا مِمَّنْ يَدْفَعُ بِهِ ضَرْبًا عَنْهُ.
ذَكَرَهُ فِي الْإِنْصَارِ.
وَإِنْ امْكَنَهُ إِنْجَاءُ شَخْصٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ فَوَجْهَانِ (م ١١) (١).

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن امكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل فوجهان) انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصولية.

أحدهما: لا يضمنه، وهو الصحيح، اختاره الشيخ في المغني، والمقنع، والشارح وغيرهم، واليه مال ابن منبج في شرحه.

والوجه الثاني: يضمنه، وعليه الأكثر، وجزم به في الخلاصة، والمنور.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو ظاهر ما اختاره القاضي وأبو الخطاب وصاحب المذهب، والمستوعب وغيرهم؛ لأنهم خرجوا ضمانه على من منعه من الطعام، والشراب حتى مات.

وقد نصّ أحد الأصحاب في هذه المسألة على الضمان، ولكن الشيخ الموفق وغيره فرق بين من منعه من الطعام، والشراب، وبين من امكنه إنجاء إنسان من هلكة، لأنه في الثانية لم يكن هلاكه بسببه منه، فلم يضمنه، كما لو لم يعلم بحاله.

وأما في مسألة الطعام فإنه منع منه متعًا كان سببًا في هلاكه، فافترقا، والله أعلم.

وقيل: وهما في وجوبه وخروج الأصحاب ضمانه على المسألة قبلها، فدل أنه مع الطلب وفرق الشيخ بأنه لم يتسبب، كما لو لم يطلبه في التي قبلها، فدل أن كلامهم عنده: ولو لم يطلبه، فإن كان مرادهم فالفرق ظاهر، وقد نقل محمد بن يحيى فيمن مات فرسه في غزاة: لم يلزم من معة فضل حمليه. نقل أبو طالب: يذكر الناس، فإن حملوه، وإلا مضى معهم. ومن أسقطت بطلب سلطان أو تهديده بحق الله أو غيره، أو ماتت بوضعها أو ذهب عقلها، أو استعدى إنسان، ضمن السلطان، والمستعدى في الأخيرة، في المنصوص فيهما، كإسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن سيده فيها. أو شرب دواء لمرض.

وإن ماتت فرعا فوجها (م ١٢) (١). قال في المغني: إن أحضر طالمة عند حاكم لم يضمنها، بل جنيها. وفي المتخerb: وكذا رجل مستعدى عليه. وترجم الحلال وصاحبه على نصه في طلب سلطان لرجل يفرج الرجل بالسلطان أو غيره فموت. قال في الفتون: إذا شئت حامله ربح طبع فاضطررب جنيها فماتت أو مات، فقال حنبلي وشافعيان: إن لم يعلموا بها فلا إنهم ولا ضمان، وإن علموا وكان عادة مستمرة أن الرابحة تقتل احتمل الضمان، لإلضرار. واحتمل، لا، لعدم تضرر بعض النساء، وكربح الدخان يتضرر بها صاحب سعال وحيق نفس، لا ضمان ولا إنهم، كذا قال، والفرق واضح.

وإن سلم ولده لسلاب ليعلمه فغرق لم يضمنه، في الأصح، كبالغ سلم نفسه إليه، وإن أمره أن ينزل بثرا أو يصعد شجرة فهلك به لم يضمنه كاستجاره قبضه الأجرة أو لا. وقيل: إن أمره سلطان ضمينه، وهو من خط الإمام، ولو أمر من لا يميز قاله الشيخ وغيره، وذكر الأكثر، وجزم به في الترغيب، والرعاية غير مكلف ضمينه، ولعل مراد الشيخ: ما جرى به عرف وعادة، كقرابة وصحبة وتعليم ونحوه، فهذا متبج، وإلا ضمينه، «وقد كان ابن عباس يلعب مع الصبيان، فبعت النبي ﷺ إلى معاوية». رواه مسلم (٢٦٠٤).

قال في شرح مسلم: لا يقال هذا تصرف في منفعة الصبي؛ لأنه قدر يسير، ورد الشرع بالمسامحة به للحاجة، وأطرد به العرف وعمل المسلمين. وإن وضع شيئا على علو وقيل: غير متطرف فرمته ربح أو دفعها عن وصولها إليه ذكرها في الانتصار في الصائل فلا ضمان، ولو تخرج فدفعه عن نفسه لم يضمنه، ذكره في الانتصار. وفي الترغيب وجها، وأنهما في بهيمة حالت بين مضطر وطعامه، ولا تندفع إلا بقتلها، مع أنه يجوز، والله أعلم.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (فإن ماتت فرعا فوجها). انتهى.

يعني: إذا أرسل إليها السلطان أو هديها، وأطلقها في الرعاية الكبرى في موضع، والنظم.

أحدهما: يضمنها، جزم به في الهداية، والمستوعب، والمنفع، والمغني، والشرح، ونصره في موضع آخر، وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهو أظهر.

والوجه الثاني: لا يضمنها، جزم به في الوجيز، وقدمه في الكافي، والمحرر.

قال في المغني، والشرح وابن رزين في شرحه أيضا: فإن استعدى على امرأة فالقت جنيها أو ماتت فرعا ضمنها العاقلة إن كان ظالما، وإلا فلا.

فهذه اثنا عشرة مسألة في هذا الباب.

باب مقادير ديات النفس

دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةُ بَعِيرٍ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ أَوْ أَلْفُ مِثْقَالِ ذَهَبٍ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَهَذِهِ أَصُولُ الدِّيَةِ، إِذَا أَحْضَرَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ أَحَدَهَا لَزِمَ قَبُولُهُ، وَعَنْهُ مِنَ الْأَصُولِ: مِائَتَا حُلَّةٍ مِنْ خَلَلِ الْيَمَنِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، الْحُلَّةُ: بَرْدَان، إِزَارٌ وَرَدَاءٌ، وَفِي الْمَذْهَبِ: جَدِيدَانِ مِنْ جِنْسٍ. وَقَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلِ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ فِي مُسْتَدْرَكٍ عَمَرٍ فِي إِفْرَادِ الْبُخَارِيِّ: الْحُلَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا ثَوْبَيْنِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ: إِزَارٌ وَرَدَاءٌ، وَلَا تُسَمَّى حُلَّةً حَتَّى تَكُونَ جَدِيدَةً تَجِلُ عِنْدَ طَيْبِهَا، هَذَا كَلَامُهُ، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ جِنْسٍ.

وَعَنْهُ: الْأَصْلُ الْإِبِلُ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ زَادَ ثَمَنُهَا انْتَقَلَ عَنْهَا إِلَى الْبَاقِي. فَيَجِبُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَعَنْهُ: ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً: نَصَرَهُ فِي الْإِنْصَارِ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ مَنْ حَمَلَ الْعَاقِلَةَ كَخَطَأٍ. وَفِي الرُّوضَةِ رَوَايَةٌ: الْعَمْدُ اثْنَاثَا، وَشِبْهُهُ أَرْبَاعًا، كَمَا تَقَدَّمَ. وَالْخِلْفَةُ الْحَامِلُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا ثَنَانًا. وَقِيلَ: إِلَى بَازِلِ عَامٍ، وَلَهُ سَبْعٌ، وَإِنْ تَسَلَّمَهَا بِقَوْلٍ خَيْرٍ ثُمَّ أَتَكَرَّ حَمَلَهَا رُدُّ قَوْلِهِ، وَإِلَّا قَبِلَ. وَتَجِبُ فِي الْخَطَأِ أَسْوَاسًا، ثَمَانُونَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالسُّوْيَةِ، وَعِشْرُونَ ابْنِ مَخَاضٍ، وَيُؤْخَذُ فِي بَقَرٍ مُسِنَّاتٍ وَأَتْبَعَةٍ، وَفِي عَتَمٍ ثَنَانًا وَأَجْلَدَةٍ بَصْفَيْنِ وَيَتَوَجَّهُ: أَوْ لَا، وَأَنَّهُ كَرْكَاءٌ. وَتُعْتَبَرُ السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبٍ وَعَنْهُ: وَأَنْ تَبْلُغَ قِيَمَتُهَا دِيَةً نَقْدًا. اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَاعْتَبَرُوا جِنْسَ مَا شِئِيَ، ثُمَّ بَلَدُوهُ، فَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ يُؤْخَذُ فِي الْحُلَلِ الْمُتَعَارَفِ بِالْيَمَنِ، وَإِنْ تَنَازَعًا فَقِيَمَةُ كُلِّ حُلَّةٍ مِثْوَنٌ دِرْهَمًا.

وَتُعْلَظُ دِيَةُ طَرَفٍ، كَقَتْلِ، وَلَا تُغْلِظُ فِي غَيْرِ إِبِلٍ، وَدِيَةُ أَنْثَى نِصْفُ دِيَةِ ذَكَرٍ. وَتَسَاوِي جِرَاحُهَا جِرَاحَهُ إِلَى الثَّلَاثِ وَعَنْهُ: عَلَى نِصْفَيْهِ كَالزَّائِدِ، وَفِي الثَّلَاثِ رَوَايَتَانِ (م ١) (١). وَدِيَةُ خَنْثَى مُشَكِّلٍ نِصْفُ دِيَةِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَكَذَا جِرَاحُهُ. وَدِيَةُ كِتَابِيٍّ نِصْفُ دِيَةِ مُسْلِمٍ.

وَعَنْهُ: ثَلَاثٌ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ، وَقَالَ: إِنْ قَتَلَ عَمْدًا فِدْيَةُ الْمُسْلِمِ، وَكَذَا جِرَاحُهُ وَدِيَةُ مَجُوسِيٍّ وَوَلَدِيٍّ ذِمِّيٍّ وَمُعَاهِدٍ أَوْ مُسْتَأْمَنٍ بِدَارِنَا.

(١) (مسألة - ١): قوله في جراح المرأة: (وفي الثلث روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والحُرُّ، والنَّظْمُ، والْحَاوِي الصَّغِيرُ، وَالزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرِهِم.

إحداهما: عدم المساواة، فلا بد أن يكون أقل من ذلك، وهو الصحيح، صححه في المعني، والشرح، وقدمه في الرعايتين.

والرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يساويه في ذلك، كما لو كان دونه، وهو أولى، اختاره الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في خلافيهما، والشَّيرَازِيُّ،

وقدمه في الهداية، والمستوعب، وشرح ابن رزين وغيرهم.

وجزم به في الوجيز، ويحتمل كلامه في الكافي، والمنع فإنه قال: ويساوي جراحها جراحه إلى ثلث الدية، فإذا زادت صارت على

النَّصْفِ.

فظاهر قوله: (إلى ثلث الدية) عدم المساواة، وظاهر قوله: (فإذا زادت صارت على النصف) المساواة، وكذا كلام ابن منجيا في

شرحه.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ قِيلَ مِنْهُمْ مَنْ آمَنُوهُ بِدَارِهِمْ ثَمَانِ مِثْقَالِ دِرْهَمٍ^(١)، وَجَرَّاحُهُ بِالنِّسْبَةِ.
وَفِي الْمُغْنِيِّ فِي مُعَاهَدَةِ دِيَّةِ أَهْلِ دِينِهِ وَيَسَاوُهُمْ كَيْصِفُهُمْ كَالْمُسْلِمِينَ.
وَلَا يَضْمَنُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: مَنْ لَهُ دِينَ لَهُ دِيَّةُ أَهْلِ دِينِهِ.
وَذَكَرَ أَبُو الْقَرَجِ: كَذِبِيَّةٌ مُسْلِمٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنْ يَتَّبَعُهُ.
وَيَسَاءُ حَرْبٍ وَذَرِيَّتُهُمْ وَرَاهِبٌ يَتَّبِعُونَ أَهْلَ الدَّارِ، وَالْأَبَاءِ.
وَتَغْلُظُ دِيَّةُ نَفْسٍ خَطَأً.

وَقَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ: أَوْ عِنْدَنَا، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.
قَالَ فِي الْإِنْصَارِ: كَمَا يَجِبُ بِوَطْءِ صَائِمَةٍ مُحَرَّمَةٍ كَفَّارَتَانِ، ثُمَّ قَالَ: تَغْلُظُ إِذَا كَانَ مُوجِبُهُ الدِّيَّةَ.
وَفِي الْمَفْرَدَاتِ: تَغْلُظُ عِنْدَنَا فِي الْجَمِيعِ، ثُمَّ دِيَّةُ الْخَطَا لَا تَغْلُظُ فِيهَا.

وَفِي الْمُغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ: وَطَرَفٌ بَثْلُثٌ دِيَّتُهُ بِحَرَمٍ جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَإِحْرَامٌ وَشَهَرٌ حَرَامٌ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَعَنْهُ: وَرَجَمَ مُحَرَّمٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَجَمَاعَةٌ، وَلَمْ يَقْبِذْ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَالطَّرِيقُ الْأَقْرَبُ وَغَيْرُهُمَا
الرَّجْمُ بِالْمَحْرَمِ، كَمَا قَالُوا فِي الْعِتْقِ، وَلَمْ يَخْتِجْ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا لِلرَّجْمِ إِلَّا بِسُقُوطِ الْقَوْدِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ
بِعُمُودِي النِّسْبِ وَقِيلَ: وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ، وَفِي التَّرْغِيبِ: تَخْرُجُ رَوَاتَانِ، وَلَا تَدْخُلُ.

وَقِيلَ: التَّغْلِيزُ بِدِيَّةِ عَمْدٍ، وَقِيلَ: بِلَيْتَيْنِ، وَفِي الْمُبْهَجِ: إِنْ لَمْ يَقْتُلْ بِأَبَوَيْهِ فَيُفِي لِرُؤْيِهِ دِيَّتَانِ أَمْ دِيَّةٌ وَثَلُثٌ؟ رَوَاتَانِ.
وَعِنْدَ الْحَرَوِيِّ، وَالشَّيْخِ: لَا تَغْلِيزُ كَجَبَيْنِ وَعَمْدٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ الْأَظْهَرُ، وَإِنْ قَتَلَ مُسْلِمٌ.
وَقَدَّمَ فِي الْإِنْصَارِ: أَوْ كَافِرٌ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ كَافِرًا عَامِدًا أَضْعَفَتِ الدِّيَّةُ فِي الْمُنْصُوصِ، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ تَغْلُظُ
بَثْلُثٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَفِي كُلِّ جَبَيْنٍ ذَكَرَ وَأُنْتَى حُرٌّ.

وَقِيلَ: وَلَوْ مُضْغَةً لَمْ تُتَّصِرْ، ظَهَرَ أَوْ بَغَضَهُ مِيتًا، وَفِيهِ مَنَعٌ وَتَسْلِيمٌ فِي الْإِنْصَارِ، وَأَنْ مِثْلَهُ لَوْ شَقَّ بَطْنُهَا فَشَوَّهَ، قَالَ
أَصْحَابُنَا: وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّهِ بِجَنَابَةِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، فَسَقَطَ عَقِيبُهَا، أَوْ بَقِيَتْ مَثَالِمَةٌ إِلَيْهِ، عَشْرُ دِيَّةٍ أُمُّهُ غُرَّةٌ مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ، لَهَا
سِتْعٌ سَبْعِينَ فَاكْثَرُ، وَقِيلَ أَوْ أَقَلُّ، لَا خَتْنِي وَلَا مَعِيَّةٌ تُرَدُّ فِي بَيْعٍ، وَلَا خَصْبِي وَنَحْوُهُ، فَإِنْ أَعُوزَتْ فَالْقِيَمَةُ مِنْ أَصْلِ الدِّيَّةِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: وَهَلِ الْمَرْعِيُّ فِي الْقَدْرِ بَوَقْتُ الْجَنَابَةِ أَوْ الْإِسْقَاطُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.
وَمَعَ سَلَامَتِهِ وَغَيْرِهَا هَلْ تُعْتَبَرُ سَلِيمَةً أَوْ مَعِيَّةٌ؟ فِي الْإِنْصَارِ أَحْثَمَالَانِ (م ٢) (١).

(١) تنبيه: قوله: (ودية مجوسي ووثني ذمي) ومعاهد أو مستامن بدارنا ثمانمائة درهم). انتهى.

الظاهر أن قوله: (ذمي) عائد إلى المجوسي، وقوله: (معاهد) عائد إلى الوثني، لكن لا فرق بين الوثني وغيره فيما إذا عاهد، وإن
أعدنا لفظة ذمي إلى المجوسي، والوثني ففيه نظر، لأن الوثني لا يكون ذميًّا إلا على قول ضعيف، وليس القول مخصوصًا به بل به
وبغيره، والله أعلم.

(٢) (مسألة ٢ -): قوله في غُرَّةِ الجنين الحرِّ: (عشر دية أمه غُرَّةٌ موروثة عنه، فإن أعوزت فالقيمة من أصل الدية).

وفي التَّغْرِيبِ: وهل المرعي في القدر بوقت الجنابة أو الإسقاط؟ فيه وجهان.

ومع سلامته وغيبها هل تعتبر سليمة أو معيبة في الانتصار احتمالان). انتهى.

الصواب فيما قال في التَّغْرِيبِ: إن المرعي في القدر بوقت الإسقاط لا بوقت الجنابة، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، والصواب
فيما قاله في الانتصار أن تعتبر الأم سليمةً لسلامة الولد، وإن كان ظاهر كلام كثير من الأصحاب أن الاعتبار بقيمة الأم مطلقاً.

وصورة المسألة فيما يظهر أن الولد إذا خرج سليماً وكانت أمه معيبة فهل تعتبر قيمة الأم سليمةً لسلامة الدار أو نعتبرها على صفتها؟
ظاهر كلام الأصحاب الثاني، والصواب الأول، والله أعلم.

وَيُرَدُّ قَوْلُ كَافِرَةٍ: حَمَلَتْ بِهِ مِنْ مُسْلِمٍ.
وَأِنْ ضَرَبَ بَطْنَ مَيْتَةٍ أَوْ عُضْوًا فَخَرَجَ مَيْتًا وَشُوْهِدَ بِالْجَوَفِ يَتَحَرَّكُ فَفِيهِ خِلَافٌ (م ٣) (١).
وَفِي مَمْلُوكٍ عَشْرٌ قِيَمَتِهَا، نَقْلُهُ جَمَاعَةً، وَنَقَلَ حَرْبٌ: يَصْنَفُ عَشْرَهَا يَوْمَ جَنَائِزِهِ نَقْدًا إِذَا سَاوَتْهُمَا حُرِّيَّةٌ وَرَقًا، وَالْأَفْجَالُ سَابِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ دِينَ أَبِيهِ أَوْ هُوَ أَعْلَى مِنْهَا دِيَّةً، فَيَجِبُ عَشْرٌ دِيَّتِهَا لَوْ كَانَتْ عَلَى ذَلِكَ الدِّينِ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ فِي جَنِينَ الْحُرَّةِ غُرَّةٌ سَالِمَةٌ لَهَا سَبْعٌ مِائِينَ.
وَعَنْهُ: بَلْ يَصْنَفُ عَشْرٌ دِيَّةَ أَبِيهِ أَوْ عَشْرٌ دِيَّةَ أُمِّهِ.
وَأِنْ سَقَطَ حَيًّا لَوْ قَتَلَ يَعْيشُ فِي مِثْلِهِ كَيَصْنَفُ سَنَةً لَا أَقْلَ.
وَعَنْهُ: وَاسْتَهْلَ، فَفِيهِ مَا فِيهِ مَوْلُودًا، وَالْأَفْجَالُ كَمِثَّتِ.
قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا: كَحَيَاةٍ مَذْبُوحٍ، فَإِنَّهُ لَا حَكْمَ لَهُ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ، فَوَجْهَانِ (م ٤) (٢).
وَفِي التَّرْغِيبِ أَوْ غَيْرِهِ: لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا وَبَعْضُهُ مَيْتًا قُرُوءَانِ.
وَأِنْ أَلْقَتْهُ أُمُّهُ وَقَدْ عَتَقَتْ أَوْ أُعْتِقَ، وَاعْتَقْنَاهُ (٣).
فَعَنْهُ: كَجَنِينٍ حُرٍّ، وَعَنْهُ مَعَ سَبْقِ الْعَتَقِ الْجَنَايَةِ.
وَعَنْهُ: كَجَنِينٍ مَمْلُوكٍ، وَنَقَلَ حَرْبَ التَّوَقُّفِ (م ٥) (٤).
وَأِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فَالْدِّيَّةُ كَامِلَةٌ مَعَ سَبْقِ الْعَتَقِ الْجَنَايَةِ، وَالْأَفْجَالُ عَتَقَ جَرَحَ ثُمَّ عَتَقَ.
وَبَرِثَ الْغُرَّةَ، وَالْدِّيَّةَ مَنْ يَرِثُهُ كَأَنَّهُ سَقَطَ حَيًّا، وَلَا يَرِثُ قَاتِلَ وَلَا رَقِيقَ، فَيَرِثُ عَصَبَةُ سَيِّدِ قَاتِلِ جَنِينِ أُمِّيَّةٍ.

- (١) (مسألة - ٣) قوله: (ويرد قول كافرة حملت من مسلم، وإن ضرب بطن ميتة أو عضوًا فخرج ميتًا وشوهد بالجوف يتحرك ففيه خلاف). انتهى.
- قلت: الصواب وجوب الغرّة، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وحركته تدل على حياته، والله أعلم.
- (٢) (مسألة - ٤): قوله: (فإن اختلفا في حياته، فوجهان). انتهى.
- وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والمحرر، وشرح ابن منبج وغيرهم.
- أحدهما: القول قول الجاني، وهو الصحيح، وصححه في الصحيح، والنظم وغيرهم، وقطع به في المغني، والوجيز، والمنصور، والشرح في موضع، وهو عجيب منه، إذ الكتاب المشروح ذكر الوجين، وعذره أنه تابع الشيخ في المغني، وذهل عن كلام الشيخ في المقنع إلا أن تكون النسخة مغلوطة، وقدمه في الخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
- والوجه الثاني: القول قول مستحقي دين الجنين.
- (٣) تنبيه: قوله: (أو أعتق وأعتقناه).
- يشعر بأن في عتق الجنين خلافًا هل يصح عتقه أو لا يصح حتى يوضع؟ وهو كذلك، والصحيح من المذهب أنه يصح عتقه مفردًا وعليه الأصحاب.
- وقدمه المصنف وغيره في كتاب العتق.
- وعنه: لا يعتق بالكلية، وعنه لا يعتق حتى تلده حيًّا.
- (٤) (مسألة - ٥): قوله: (وإن ألقته أمه وقد عتقت وأعتق وأعتقناه، فعنه: كجنين حرّ، وعنه: مع سبق العتق الجنانية، وعنه: كجنين مملوك، ونقل حرب التوقف). انتهى.
- أطلق الخلاف في كونه كجنين حرّ أو مملوك، والحالة هذه، أطلقهما في المستوعب، والكافي.
- إحدهما: هو كجنين حرّ، ففيه غرّة، وهو الصحيح، اختاره ابن حامد، والقاضي.
- وجزم به في المقنع، ومنتخب الأدمي ومنوره، وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
- والرواية الثانية: هو كجنين مملوك، اختاره أبو بكر وأبو الخطاب، فقال في الهداية: وهو أصح في المذهب، قال في المحرر: نقلها حرب وابن منصور.
- والرواية الثالثة: هو كجنين حرّ إن سبق العتق الجنانية، وإلا فلا، وهي أقوى من كونه كجنين مملوك.

وَفِي الرُّوضَةِ هُنَا: إِنْ شَرَطَ زَوْجُ الْأُمَةِ حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ كَانَ حُرًّا، وَإِلَّا عَبْدًا.
وَفِي جَنِّينَ ذَابَّةٍ مَا نَقَصَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَمَجْنِينِ أُمَةٍ.
وَإِنْ جَنَى عَبْدٌ وَلَوْ عَمْدًا وَاخْتِيرَ الْمَالُ أَوْ أَثْلَفَ مَا لَا فِدَاءَ سَيِّدُهُ أَوْ بَاعَهُ فِي الْجَنَائَةِ.
وَعَنْهُ: يُفْدِيهِ أَوْ يُسَلِّمُهُ بِهَا.
وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُنَّ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُ بِالْعَفْوِ عَنْ قَوْدٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْوَسِيلَةَ رَوَايَةً: يَمْلِكُهُ بِجَنَائَةِ عَمْدٍ، وَلَهُ قَتْلُهُ وَرَفْعُهُ وَعِتْقُهُ، وَيَنْبِي عَلَيْهِ
لَوْ وَطِئَ الْأُمَةَ، وَنَقَلَ مَهْنًا: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهِيَ لَهُ وَلَدُهَا، وَهَلْ يُلْزَمُ السَّيِّدُ بَيْعُهُ بِطَلْبِهِ مِنْهَا أَوْ بَيْعُهُ حَاكِمٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ
(م ٦) (١)
وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَقِيلَ: بِإِذْنٍ، وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَا، قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: كَوَارِثٍ فِي تَرْكَةِ، وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ،
وَالْتَرغيبِ: يَكُونُ مُلْتَزِمًا لِلْفِدَاءِ.

وَإِنْ فَدَاهُ فَبِالْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرْضِ جَنَائَتِهِ.
وَعَنْهُ: بِكُلِّهِ، كَأَمْرِهِ بِهَا أَوْ إِذْنِهِ فِيهَا، نَصَّ عَلَيْهِمَا.
وَعَنْهُ: إِنْ أَعْتَقَهُ عَالِمًا بِالْجَنَائَةِ.
وَعَنْهُ: فِي قَوْدٍ.
وَقِيلَ: أَوْ غَيْرِ عَالِمٍ.
وَقِيلَ: أَوْ قَتَلَهُ يُفْدِيهِ بِكُلِّهِ، وَلَوْ جَاوَزَتْ قِيَمَتُهُ الدِّيَّةَ، وَمَوْتُهُ عَنْ جَانٍ مُدْبِرٍ كَمَبَاشِيرِ عِتْقِهِ.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ قَتَلَهُ رَجُلٌ فَهَلْ قِيَمَتُهُ لَهُ أَوْ لِسَيِّدِهِ كَمَوْتِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَإِنْ جَنَى عَلَى جَمَاعَةٍ فِي وَقْتٍ أَوْ أَوَاقَاتٍ
اشْتَرَكُوا بِالْحِصَصِ، نَصَّ عَلَيْهِ.
فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ تَعَلَّقَ حَقٌّ مِنْ بَقِيٍّ بِجَمِيعِهِمْ وَقِيلَ: بِحِصَّتِهِمْ وَإِنْ جَرَحَ حُرًّا فَعَفَا ثُمَّ مَاتَ، فَإِنْ فَدَاهُ بِقِيَمَتِهِ فَدَاهُ
بِثَلَاثَتَيْهِ، لِصِحَّةِ الْعَفْوِ فِي ثَلَاثَتَيْهِ، وَإِنْ فَدَاهُ بِالْأَدْيَةِ زَدَتْ يَصِفُهَا عَلَى الْقِيَمَةِ يُفْدِيهِ بِنِسْبَةِ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُبْلَغِ.
وَإِنْ حَفَرَ بَثْرًا ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَتْلَفَتْ ضَمْنٌ وَثِيْرَاءُ وَلِيٍّ قَوْدٌ لَهُ عَفْوُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وهل يلزم السيد بيعه بطلبه منها أو بيعه حاكم فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والزركشي وغيرهم.
إحداهما: لا يلزمه بيعه، فيبيعه الحاكم.

قال في الخلاصة: لم يلزمه في الأصح، وصححه في التصحيح، وهو الصواب.
والرواية الثانية: يلزمه، قال في الرعايتين.

يلزمه، على الأصح، وقدمه في الحاوين، والفاائق، ذكروه في الرهن.
فهذه ست مسائل في هذا الباب.

باب ديات الأعضاء ومنافعها

مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَبِهِ دِيَّةٌ نَفْسِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، كِلْسَانٍ وَأَنْفٍ، وَلَوْ مَعَ عَوَجِهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَذَكَرَ، حَتَّى صَغِيرٍ.
نَصُّ عَلَيْهِ، وَشَيْخٌ فَإِنْ ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.
وَمَا فِيهِ مِنْ شَيْئَانِ فَبَيْنَهُمَا الدِّيَّةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا بِنَفْسِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، كَعَيْنَيْنِ وَمَعَ بَيَاضٍ يُنْقِصُ الْبَصَرَ يُنْقِصُ بِقَدَرِهِ.
وَعَنْ: الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، كَحَوْلَاءٍ وَعَمَشَاءٍ، مَعَ رَدِّ الْمَبِيعِ بِهِمَا، وَأُذُنَيْنِ.
وَفِي الْوَسِيلَةِ: وَأَشْرَافِهِمَا، وَهُوَ جِلْدُ بَيْنِ الْعَذَارِ، وَالْبَيَاضُ الَّذِي حَوْلَهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْوَاضِحِ وَأَصْدَافِ الْأُذُنَيْنِ، وَشَفَتَيْنِ وَلَحْيَيْنِ، وَتَلْهِي الْمِرَاةِ.
نَصُّ عَلَيْهِ، وَتُنْدَوِي الرَّجُلِ، نَصُّ عَلَيْهِ: مَغْرَزُ الثَّدْيِ، وَالْوَاحِدَةُ تُنْدَوِي بِفَتْحِ الثَّاءِ بِلَا هَمْزَةٍ، وَبَضْمِهَا مَعَ الْهَمْزَةِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الثَّدْيُ لِلْمِرَاةِ، وَالرَّجُلِ، وَهَذَا أَصَحُّ فِي اللَّغَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَالثَّدْيُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، وَجَمْعُهُ أَثْدَى وَثَدْيٌ وَثَدْيٌ بِضَمِّ الثَّاءِ وَكُسْرُهَا.
وَيَذَنُ وَيَذُ مَرْغَبِشٍ كَصَحِيحٍ، وَرَجُلَيْنِ، وَقَدَّمَ أَعْوَجَ.
وَيَذُ أَغْشَمَ، وَهُوَ عَوَجٌ فِي الرَّسْغِ كَصَحِيحٍ.
وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ حُكُومَةَ، وَالتَّيْنِ، وَهُمَا مَا عَلَا وَإِنْ لَمْ يَصِلِ الْعَظْمُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَنَقَلَ إِبْنُ مَنْصُورٍ فِيهِمَا الدِّيَّةُ إِذَا قُطِعَتَا حَتَّى تَبْلُغَ الْعَظْمَ، وَأَتَيْنِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْإِنْصَارِ: اخْتِمَالٌ وَحُكُومَةٌ لِتَنْقِصِ ذَكَرٍ، وَإِسْكَتِي الْمِرَاةِ وَهُمَا شَفْرَاهَا، أَوْ أَشْلُهُمَا.
وَعَنْ: فِي شَفَةِ سُفْلَى ثَلَاثَا دِيَّةً.
وَفِي عَلَيَا ثَلَاثًا.
وَفِي الْمُنْجَرَيْنِ ثَلَاثَا دِيَّةً، وَفِي الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ثَلَاثًا.
وَعَنْ: فِيهِمَا دِيَّةً، وَفِي الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا: حُكُومَةٌ.
وَفِي الْأَجْفَانِ الْأَرْبَعَةِ دِيَّةً، وَفِي جَفْنِ رَنْعٍ.
وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ دِيَّةً، وَكَذَا أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرُ دِيَّةٍ.
وَفِي أَنْمَلَةٍ ثَلَاثُ عَشْرٍ، وَلَوْ كَانَ لَهَا ظَفَرٌ، وَالْإِبْهَامُ مَفْصِلَانِ، فَبِهِ كُلُّ مَفْصَلٍ بِنِصْفِ عَشْرٍ، وَفِي ظَفَرِ خُمُسٍ أَصْبَعٍ، نَصُّ عَلَيْهِ لِقَوْلِ زَيْدٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.
وَفِي سِنٍّ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَضَرْبِهِ وَنَابِيهِ بِنِصْفِ عَشْرٍ دِيَّةً، مَا لَمْ تَعُدَّ.
وَعَنْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ فَحُكُومَةٌ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي.
وَعَنْ: فِي الْكُلِّ دِيَّةً، فَبِهِ كُلُّ ضَرْبٍ مِنْ بَعِيرَانِ، لِأَنَّ فَوْقَ ثِيَّتَيْنِ وَرَبَاعِيَّتَيْنِ وَثَانِيَيْنِ وَضَاحِكَيْنِ وَتَاجِدَيْنِ وَسِتَّةَ طَوَاحِينِ وَأَسْفَلَ مِثْلَهَا، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ: إِنْ قَلَعَ أَسْنَانَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَالْدِّيَّةُ.
وَفِي خَشْفَةِ ذَكَرٍ وَخَلْمَتِي ثَدْيَيْنِ وَكُسْرِ ظَاهِرِ سِنٍّ وَهُوَ مَا بَانَ مِنْ لَثَةٍ دِيَّةُ الْعَضْرِ كُلُّهُ، ثُمَّ مَنْ قَلَعَ مَا فِي اللَّثَةِ وَهُوَ السَّيْخُ فَحُكُومَةٌ، قَالَهُ الشَّيْخُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ فِي سَبْخَةِ حُكُومَةٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِي حِسَابِ النَّسْبَةِ.
وَفِي قَطْعِ بَعْضِ مَارْنٍ وَأُذُنٍ وَلِسَانٍ وَسِنٍّ وَشَفَةِ وَخَلْمَةٍ، وَالْيَةِ وَخَشْفَةِ وَأَنْمَلَةٍ بِالحِسَابِ مِنْ دِيَّةٍ ذَلِكَ مَنْسُوبًا بِالْأَجْزَاءِ وَفِي التَّرْغِيبِ هُنَا رَوَايَةٌ: ثَلَاثُ دِيَّةٍ لِشَحْمَةِ أُذُنٍ.
وَفِي الْوَاضِحِ: فِيمَا بَقِيَ مِنْ أُذُنٍ بِلَا نَفْعٍ الدِّيَّةُ، وَإِلَّا حُكُومَةٌ.
وَفِي ثَلَاثِ عَضْرِ أَوْ ذَهَابِ نَفْعِهِ، وَالْجِنَايَةِ عَلَى شَفَتَيْنِ بَحِثٌ لَا يَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ اسْتَرْخَتْ فَلَمْ يَنْفَصِلَا عَنْهَا دِيَّةً كَامِلَةً، قَالَ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَالتَّرْغِيبِ: وَفِي التَّقْلُصِ حُكُومَةٌ. وَفِي تَسْوِيدِ سِنٍ أَبَدًا دِيَّتُهَا، كَأَذْنٍ وَأَنْفٍ وَظَفَرٍ.

وَعَنْهُ: ثَلُثُ دِيَّتِهَا كَتَسْوِيدِ أَنْفِهِ مَعَ بَقَاءِ نَفْعِهِ قَالَهُ فِي الْوَاضِحِ. وَعَنْهُ: حُكُومَةٌ، كَمَا لَوْ أَحْمَرَتْ أَوْ اصْفَرَّتْ أَوْ كَلَّتْ.

وَعَنْهُ: إِنْ ذَهَبَ نَفْعُهَا فِدْيَةٌ، وَإِنْ اخْضَرَّتْ فَعَنْهُ: كَتَسْوِيدِهَا، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُتَخَبِّ. وَعَنْهُ: حُكُومَةٌ وَهِيَ أَشْهُرُ (م ١) (١).

وَفِي غَضْوِ ذَهَبٍ نَفْعُهُ وَبَقِيَ صُورَتُهُ كَأَشْتَلُ مِنْ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ أَصْبَحَ وَتَذَكَرَ وَلِسَانٍ أَخْرَسَ وَطِفْلٍ بَلَغَ أَنْ يُحْرَكَهُ بِالْبَكَاءِ وَلَمْ يُحْرَكْهُ وَسِنْ سَوْدَاءَ وَعَيْنٍ قَائِمَةٌ وَتَذَكَرَ بِلَا حَلْمَةٍ، وَتَذَكَرَ بِلَا حَشْمَةٍ، وَتَقَصَّبَ أَنْفٍ، وَشَحْمَةٌ أَذْنٍ، حُكُومَةٌ. وَعَنْهُ: ثَلُثُ دِيَّةٍ.

وَلَوْ حَرَكَهُ بِبَكَاءٍ فَالْفَوْذُ أَوْ الدِّيَّةُ، وَتَذَكَرَ الْقَاضِي فِي لِسَانٍ صَغِيرٍ لَمْ يُنْطِقْ الدِّيَّةُ. وَتَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ: حُكُومَةٌ.

وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَةٌ فِي ذَكَرَ وَلِسَانٍ أَشْتَلُ دِيَّةً.

وَلَوْ نَبَتْ سِنٌ مِنْ صَغِيرٍ سَوْدَاءَ ثُمَّ تَغَرَّتْ ثُمَّ عَادَتْ سَوْدَاءَ فَالدِّيَّةُ، وَيُحْتَمَلُ كِتَابَتُ بَيْضَاءَ ثُمَّ عَادَتْ سَوْدَاءَ، إِنْ كَانَ لِبَلْسَةٍ فَالرَّوَايَتَانِ، وَالْأُ دِيَّةٌ.

وَفِي يَدٍ وَرَجُلٍ وَأَصْبَحَ وَسِنْ زَوَائِدَ حُكُومَةٌ.

وَعَنْهُ: ثَلُثُ دِيَّتِهِ: وَقِيلَ: هَذَرٌ، وَالرَّوَايَتَانِ فِي ذَكَرِ خَصِيٍّ وَعَيْنٍ. وَعَنْهُ: الدِّيَّةُ.

وَعَنْهُ: لِعَيْنَيْنِ.

وَوُجِدَ مِثْلُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ فِي لِسَانٍ أَخْرَسَ.

وَقَدْ أَمَّ فِي الرُّوضَةِ فِي ذَكَرِ الْخَصِيِّ إِنْ لَمْ يُجَامِعْ بِعَيْلِهِ ثَلُثُ دِيَّةٍ، وَالْأُ دِيَّةٌ قَالَ: فِي عَيْنٍ قَائِمَةٍ يَنْصَفُ دِيَّةً. وَفِي شَتْلِ أَنْفٍ وَأَذْنٍ حُكُومَةٌ، كَمِوَجِهِمَا.

قَالَ الشَّيْخُ: أَوْ تَغْيِيرُ لَوْنِهِمَا.

وَقِيلَ: الدِّيَّةُ كَشَتْلِ يَدٍ وَمِثْلَانِ وَنَحْوِهِمَا.

وَفِي الْمَذْهَبِ: وَإِنْ أَشْتَلُ الْمَارَنَ وَعَوَّجَهُ فِدْيَةٌ وَحُكُومَةٌ، وَيُحْتَمَلُ دِيَّةً.

وَفِي أَنْفٍ أَخْشَمَ وَأَذْنٍ صَمَاءَ وَمَخْرُومٍ مِنْهُمَا وَأَشْتَلُ دِيَّةً كَامِلَةً.

وَفِي الْمَحْرُورِ: إِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ سَالِمٌ فِي الْعَمْدِ فَحُكُومَةٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي أَذْنٍ مُسْتَحْشِفَةٍ وَهِيَ الشَّلَاءُ رَوَايَتَانِ ثَلُثُ دِيَّةٍ أَوْ حُكُومَةٌ، وَكَذَا فِي أَنْفٍ أَشْتَلُ إِنْ لَمْ تَجِبِ الدِّيَّةُ.

وَمَنْ لَهْ يَدَانِ عَلَى كَوْعِهِ أَوْ يَدَانِ وَذِرَاعَانِ عَلَى مِرْفَقَيْهِ وَتَسَاوَيَا فَهُمَا يَدٌ، وَلِلزِّيَادَةِ حُكُومَةٌ، وَفِي أَحَدِهِمَا يَنْصَفُ دِيَّةً

(١) (مسألة - ١): قوله في السُّنِّ: (وإن اخضرت فعنه كتسويدها، جزم به في المتخَبِّ، وعنه: حكمة وهو أشهر). انتهى.

وأطلقهما في المغني والشرح.

إحداهما: فيه حكمة، وهو الصحيح من المذهب.

قال المصنف هنا: وهو أشهر.

وقطع به في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

قال في الهداية وغيره: فإن تغيرت أو تحركت وجبت حكمة. انتهى.

والرواية الثانية: خضرتها كتسويدها.

قطع به ولد الشيرازي في المتخَبِّ، كما قال المصنف، وقطع به أيضًا في الكافي.

(وَحُكُومَةٌ^(١)).

وَفِي نِصْفِ أَصْبَحٍ مِنْ أَحَدِهِمَا خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ، فَإِنْ قَطَعَ يَدًا لَمْ يُقْطَعَا وَلَا أَحَدُهُمَا
فَصَلِّ

وَفِي كُلِّ حَاسَةٍ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، كَذَا عِبَارَةٌ أَصْحَابُنَا وَغَيْرِهِمْ.
يُقَالُ: حَسٌّ وَأَحْسٌ، أَيُّ عِلْمٍ، وَيُقْنَنُ: وَيَأْلَفُ أَفْصَحُ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ قَوْلُهُمُ الْحَاسَةُ، وَالْحَوَاسُ الْخَمْسُ
عَلَى اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ.

وَالْأَشْهُرُ فِي حَسٍّ بِلَا أَلْفٍ بِمَعْنَى قَبْلُ: وَهِيَ سَمْعٌ وَبَصَرٌ وَشَمٌّ وَذَوْقٌ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِيهِ حُكُومَةً.
وَتَجِبُ دِيَّةٌ فِي كَلَامٍ وَعَقْلٍ وَمَشْيٍ وَنِكَاحٍ وَأَكْلٍ وَحَدَبٍ فِي رِوَايَةٍ فِيهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَ فِيهِ الْقَاضِي
وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (م ٢) ^(٢)، وَصَغَرَ بِأَنْ يَضْرِبَهُ فَيَصِيرَ الْوَجْهَ فِي جَانِبٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ، أَوْ لَا يَتَلَعَّ رِيقَهُ، وَفِي تَسْوِيدِهِ: وَلَمْ يَزَلْ.
وَفِي الْمُبْهَجِ، وَالتَّرْغِيبِ: أَوْ ذَالَ لَوْنُهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكْ غَائِطٌ أَوْ بَوْلٌ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ ثَلَاثُ دِيَّةٍ، اخْتَارَهُ فِي
الْإِرْشَادِ.

وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ وَمَنْفَعَةُ الصَّوْتِ وَمَنْفَعَةُ الْبَطْشِ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ الدِّيَّةُ.
وَفِي الْفُنُونِ: لَوْ سَقَاهُ ذَرْقٌ حَمَامٍ فَذَهَبَ صَوْتُهُ لَزِمَهُ حُكُومَةٌ.
وَفِي إِذْهَابِ الصَّوْتِ وَفِي نَقْصِهِ إِنْ عِلِمَ بِقُدْرِهِ بِأَنْ يُجَنِّ يَوْمًا وَيُفَيِّقَ يَوْمًا، أَوْ يَذْهَبَ ضَوْءُ عَيْنٍ، أَوْ سَمْعُ أُذُنٍ، أَوْ شَمٌّ
مَنْجَرٍ، أَوْ أَخَذَ الْمَذَاقَ الْخَمْسُ.

وَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ بِالْجِسَابِ يُقْسَمُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ حَرْفًا.
وَيُقَالُ: سَوَى الشُّقْرِيقِ، وَالْحَلْقِيَّةِ، وَسَوَاءٌ ذَهَبَ حَرْفٌ بِمَعْنَى كَلِمَةٍ كَجَعَلِهِ: «أَحْمَدُ» أَوْ لَا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهٌ.
وَمَنْ أَمَكِنَ زَوَالَ لُغَتِهِ لِكَبِيرٍ صَغِيرٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ تَعْلِيمٍ كَبِيرٍ، فَالدِّيَّةُ، وَإِلَّا وَرُخَّ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قُدْرَتَهُ كَنَقْصِ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَشَمٍّ وَمَشْيٍ أَوْ
أَنْخَى قَلِيلًا، أَوْ صَارَ مَذْهُوشًا، أَوْ فِي كَلَامِهِ تَمَثُّمَةً، أَوْ عَجَلَةً أَوْ لَا يَلْتَفِتُ، أَوْ لَا يَتَلَعَّ رِيقَهُ إِلَّا بِشِدَّةٍ، أَوْ اسْوَدَّ بَيَاضُ عَيْنَيْهِ
أَوْ احْمَرَّ أَوْ تَحَرَّكَتْ سِنُّهُ، أَوْ ذَهَبَ لَبَنُ امْرَأَةٍ، فَحُكُومَةٌ.
وَيُقَالُ: إِنْ ذَهَبَ اللَّبَنُ فَالدِّيَّةُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي نَقْصِ بَصَرٍ يَزِيدُهُ بِالسَّافَةِ، فَلَوْ نَظَرَ الشَّخْصُ عَلَى مِائَتِي ذِرَاعٍ فَتَنَظَرَهُ

(١) تشبيه: قوله: (ومن له يدان على كوعه أو يدان وذراعان على مرفقيه وتساويا فهما يدٌ، وللزيادة حكومة، وفي أحدهما نصف
ديَّةٍ وحكومة)، انتهى.
هذا صحيح.

وقوله: (وفي نصف أصبع من أحدهما خمسة أبصرة)،
الذي يظهر: أنَّ هذا سهوٌ من المصنّف، وإنَّما الصواب أن يقال: (وفي قطع أصبع من أحدهما)، بإسقاط نصف أصبع: كما صرح
به في المغني، والشرح، والرعاية وغيرهم، لأنَّ الـيدَين كالـيدِ الواحدة، ففي كلِّ أصبع خمسة أبصرة.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وتجب دية في كلام وعقل ومشى ونكاح وأكل وحذب في رواية، اختاره الشيخ وغيره وخالف فيه
القاضي وغيره، وهو ظاهر المذهب، قاله ابن الجوزي)، انتهى.

القول الأول: هو الصحيح، قال في الفصول: أطلق الإمام أحمد في الحذب الدية ولم يفصل، وهذا محمولٌ على أنَّه يمنع من المشي،
وأجراه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والشيخ في المقنع وغيرهم على ظاهره.

فقالوا: تجب في الحذب الدية، قال في الهداية: قال أحمد في الحذب الدية، وظاهره أنَّه إذا كسر صلبه فأنحنى لزمته الدية. انتهى.

وقطع بوجوب الدية في المحرر، والشرح، والوجيز وغيرهم.

والقول الثاني: تجب فيه حكومة، قدمه في المذهب ومسبوك المذهب، وقال: هذا ظاهر المذهب.

عَلَى مِائَةِ فَيَنْصِفُ الدِّيَّةَ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ: لَوْ لَطَمَهُ فَذَهَبَ بَعْضُ بَصَرِهِ فَالدِّيَّةُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ.

وَمَنْ صَارَ الثَّغِ فَقِيلَ: دِيَّةُ الْحَرْفِ.

وَقِيلَ: حُكُومَةُ (م ٣)^(١).

وَإِنْ قُطِعَ رِجٌّ لِسَانٍ فَذَهَبَ يَنْصِفُ كَلَامٌ أَوْ بِالْعَكْسِ فَيَنْصِفُ دِيَّةً، فَإِنْ قُطِعَ آخَرُ بَقِيَّتِهِ فَبِهَا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى يَنْصِفُ دِيَّةً، وَالْأَشْهُرُ: وَحُكُومَةُ.

وَقِيلَ: ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ دِيَّةٍ كَالثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ يَنْصِفُ.

وَإِنْ قُطِعَ لِسَانُهُ فَذَهَبَ ذَوْقُهُ وَنُطْقُهُ أَوْ كَانَ آخِرَ قَدِيمَةٍ، وَإِنْ ذَهَبَ، وَاللِّسَانُ بَاقٍ فَلِدِيَّتَانِ.

وَفِي الرَّوَاحِصِ: إِنْ قُطِعَ لِسَانُهُ قَدِيمَةً، أَزَالَ نُطْقَهُ أَوْ لَمْ يَزَلْهُ، فَإِنْ عَدِمَ الْكَلَامَ يَقْطَعُهُ وَجِبَ لِعَدَمِهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، كَذَا وَجَدْتُهُ.

وَفِي مُحْتَضَرِ ابْنِ رَزِينَ: لَوْ ذَهَبَ سَمُّهُ وَسَمْعُهُ وَمَشْيُهُ وَكَلَامُهُ تَبَعًا فَلِدِيَّتَانِ.

وَلَا يَدْخُلُ أَرْضُ جَنَائِيَةِ أَذْهَبَتْ عَقْلَهُ فِي دِيَّتِهِ؛ فِي الْمُنْصُوصِ.

وَإِنْ كَسَرَ صُلْبَهُ فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَنِكَاحُهُ فَلِدِيَّتَانِ، كَذَهَابِ سَمٍّ أَوْ سَمْعٍ يَقْطَعُ أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَهُ.

وَعَنْهُ: دِيَّةٌ، كَبَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ الذَّاهِبَةِ بِنَفْعِهَا.

وَإِنْ ذَهَبَ مَأْوُهُ أَوْ إِحْبَالُهُ فَالدِّيَّةُ، ذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ، وَكَذَا فِي الرُّوضَةِ: إِنْ ذَهَبَ نَسْلُهُ الدِّيَّةُ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ: فِي ذَهَابِ مَائِهِ إِحْتِمَالَانِ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ فِي نَقْصِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، وَفِي قَدْرِ مَا أَثْلَفَهُ الْجَانِيَانِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذَهَابِ بَصَرِهِ أَرَى أَهْلَ الْحَبِيرَةِ، وَيُمْتَحَنُ بِتَقْرِيبِ شَيْءٍ إِلَى عَيْنَيْهِ وَقَتَ غَفْلَتِهِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذَهَابِ سَمْعٍ وَسَمٍّ وَذَوْقٍ أَمْتَحَنَ وَعَمِلَ بِمَا يَظْهَرُ مَعَ الْيَمِينِ، وَكَذَا عَقْلَهُ، وَلَا يُحْلَفُهُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَرَدَّ الدِّيَّةَ، إِنْ عَلِمَ كَلْبَتَهُ، وَمَنْ أَفْرَعَ إِنْسَانًا أَوْ ضَرَبَهُ فَأَخَذَتْ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَوْ رِيحٍ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فَعَنْهُ: عَلَيْهِ ثَلَاثُ دِيَّاتِهِ.

وَعَنْهُ: هَذَرٌ، وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَذْمَ (م ٤)^(٢).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ومن صار الثغ فقيل: دية الحرف، وقيل: حكومة). انتهى.

القول الأول: هو الصواب.

قال في الرعاية الكبرى: وإن صار الثغ وجبت دية الحرف الذاهب.

وقيل: حكومة، فإن حصلت به تممة أو لثغة أو عجلة أو ثقل فحكومة. انتهى.

والقول الثاني: فيه حكومة.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن أفرع إنساناً أو ضربه فأخذت بغائط أو بول ونقل ابن منصور أو ريح، وذكره القاضي وأصحابه، فعنه: عليه ثلاث دية، وعنه هذر، والمراد ما لم يذم). انتهى.

الرواية الأولى: وهو وجوب ثلث الدية، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب، وهو أصح.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: لا شيء عليه، بل هو هذر، جزم به في الوجيز وغيره، وصححه في النظم وغيره، وقدّمه في المحرر وغيره، وهو

الصواب.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: إِنْ دَامَ ثَلَاثُ دِيَّةٍ.

وَمَنْ وَطِئَ أَجْنَبِيَّةً كَبِيرَةً مُطَاوَعَةً وَلَا شُبْهَةً، أَوْ امْرَأَتَهُ وَمِثْلَهَا يُوطَأُ لِيُؤْتِيَ.

فَأَفْضَاها بَيْنَ مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَنِيٍّ، أَوْ بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ فَهَدَرَ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الزِّيَادَةِ، وَهُوَ حَقٌّ لَهُ، أَيْ لَهُ طَلَبُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، بِخِلَافِ أَجِيرٍ مُشْتَرَكٍ.

وَمَنْ رَمَى صَنِيدًا فَأَصَابَ أَدْمِيًّا، وَإِلَّا فَالْدِّيَّةُ، فَإِنْ ثَبَتَ الْبَوْلُ فَجَائِزَةٌ، وَلَا يَنْدَرِجُ أَرْضُ بَكَارَةٍ فِي دِيَّةِ إِنْصَاءٍ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الْفَتُونِ: فَيَمْنُ لَا يَطَأُ مِثْلَهَا: الْقَوْدُ وَاجِبٌ.

لَأَنَّهُ قَتَلَ بِفِعْلٍ يَقْتُلُ مِثْلَهُ.

فَصْلٌ

وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ فَصْلُ الدِّيَّةِ، وَهِيَ شَعْرُ رَأْسٍ وَلِحْيَةٍ وَحَاجِبَيْنِ وَأَهْدَابِ عَيْنَيْنِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَتَقْلُ خَنْبَلٍ: شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ فِيهِ أَرْبَعَةٌ فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُ الدِّيَّةِ وَطَرْدَةُ الْقَاضِي فِي جِلْدَةٍ وَجْهِ وَفِي حَاجِبٍ يَنْصَفُ، وَفِي هَدَبٍ رُبْعٌ، وَفِي بَغْضِهِ بِقِسْطِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ اخْتِمَالًا: حُكُومَةً، فَإِنْ عَادَ سَقَطَتْ دِيَّتُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَبْقَى مِنْ لِحْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَا لَا جَمَالَ فِيهِ فَالْدِّيَّةُ.

وَقِيلَ: بِقِسْطِهِ.

وَقِيلَ: حُكُومَةً.

وَعَنْهُ: فِي الشُّعْرِ حُكُومَةٌ، كَالشَّارِبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَأَنْ قُلْعَ جَفَنًا يَهْدِيهِ فِدْيَةُ الْجَفَنِ فَقَطُّ.

وَأَنْ قُلْعَ لَحْيَيْنِ بِالْأَسْنَانِ فِدْيَةُ الْكُلِّ.

وَأَنْ قَطَعَ كَفًا عَلَيْهِ بَعْضُ أَصَابِعِهِ دَخَلَ فِي دِيَّةِ الْأَصَابِعِ مَا حَادَاها وَعَلَيْهِ أَرْضُ بَيْتِيهِ الْكَفُّ، وَقِيلَ دِيَّةُ يَدٍ مِثْلُ الْأَصَابِعِ.

وَفِي كَفِّ بِلَا أَصَابِعٍ وَفِرَاعٍ بِلَا كَفِّ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ، شُبْهَةُ أَحْمَدَ بَعَيْنٍ قَائِمَةٍ.

وَعَنْهُ: حُكُومَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْمُتَشَخَّبِ، وَالنَّبْصَرَةِ، وَالْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَذَا الْعَضُدُ وَكَذَا تَفْصِيلُ الرَّجْلِ.

وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ كَكَمَالِ قِيَمَةِ صَنِيدِ الْحَرَمِ الْأَعْوَرِ، فَإِنْ قُلْعَهَا صَحِيحٌ فَلَهُ الْقَوْدُ بِشَرْطِهِ، وَيَأْخُذُ مَعَهُ يَنْصَفُ الدِّيَّةَ فِي الْمَنْصُوصِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَاتَيْنِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا قَوْدَ.

وَفِي الرُّوَضَةِ: إِنْ قُلْعَهَا خَطَأً فَيَنْصَفُ الدِّيَّةَ، وَإِنْ قُلْعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ صَحِيحٍ خَطَأً فَيَنْصَفُ الدِّيَّةَ، وَإِلَّا فِدْيَةُ كَامِلَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

نَقَلَ مِنْهَا: عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا: الْأَعْوَرُ إِذَا فُقِّتَتْ عَيْنُهُ لهُ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ وَلَا يَقْتَصَرُ مِنْهُ إِذَا فَقَا عَيْنَ صَحِيحٍ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِهِ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ.

وَقِيلَ: تُقْلَعُ عَيْنُهُ، كَقَتْلِ رَجُلٍ بِأَمْرٍ، وَالْأَشْهُرُ: وَيَأْخُذُ يَنْصَفُ دِيَّةً، وَخَرَجَهُ فِي التَّغْلِيْقِ، وَالْإِنْصَارِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ بِأَمْرٍ.

إِنْ قُلْعَ عَيْنَيْنِ صَحِيحٍ عَمْدًا فَالْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ فَقَطُّ، وَذَكَرَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ دِيَّتَانِ.

وَقِيلَ: عَيْنُ الْأَعْوَرِ كَغَيْرِهِ، وَكَسَمْعٍ أَذُنٍ وَتَوَجُّهٍ فِيهِ اخْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ مَنْ جَعَلَهُ كَالْبَصَرِ فِي مَسْأَلَةٍ نَظَرَ بَيْنَهُ مِنْ خُصَاصِ بَابٍ.

وَفِي يَدٍ الْأَقْطَعِ أَوْ رِجْلِهِ عَمْدًا يَنْصَفُ الدِّيَّةَ، كَبَيْتِي الْأَعْضَاءِ وَعَنْهُ: كَمَالُهَا، وَعَنْهُ وَإِنْ ذَهَبَتْ الْأُولَى هَذَرًا.

وَفِي الرُّوَضَةِ: إِنْ ذَهَبَتْ فِي حَدٍّ فَيَنْصَفُ دِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ ذَهَبَتْ فِي جِهَادٍ فَرَوَاتَيْنِ، فَإِنْ قَطَعَ يَدٌ صَحِيحٌ لَمْ تَقْطَعْ يَدَهُ إِنْ كَمَلَتْ فِيهَا الدِّيَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الشَّجَاكِ وَكُسْرِ الْعِظَامِ

الشَّجَّةُ: جُرْحُ الرَّأْسِ، وَالْوَجْهِ، وَهِيَ عَشْرُ الْحَارِصَةِ الَّتِي تَحْرُسُ الْجِلْدَ أَيَّ تَشَقُّهُ قَلِيلًا وَلَا تُذَمِّيهِ.
ثُمَّ الْبَازِلَةُ الدَّامِيَةُ الدَّامِغَةُ الَّتِي تُذَمِّيهِ، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ الَّتِي تُبْضِعُ اللَّحْمَ، ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ الْغَائِصَةُ فِيهِ، ثُمَّ السُّمْحَاقُ الَّتِي
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قَشْرَةٌ.

وَعِنْدَ الْحَرَقِيِّ: الْبَاضِعَةُ بَيْنَ الْحَارِصَةِ، وَالْبَازِلَةُ تَشَقُّ اللَّحْمَ وَلَا تُذَمِّيهِ، فَهَذِهِ خَمْسٌ فِيهَا حُكُومَةٌ.
وَعَنْهُ: فِي الْبَازِلَةِ بَعِيرٌ، وَفِي الْبَاضِعَةِ بَعِيرَانِ، وَفِي الْمُتَلَاخِمَةِ ثَلَاثَةٌ، وَفِي السُّمْحَاقِ أَرْبَعَةٌ.
رُوي عَنْ زَيْدٍ وَلَمْ يَصِحَّ.

وَخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ: الْمَوْضِجَةُ الَّتِي تُوضِجُ الْعَظْمَ وَتُبْرِزُهُ، فَبِهَا يَنْصَفُ عَشْرُ الدِّيَةِ، فَمِنْ حُرِّ خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ،
وَعَنْهُ فِي مُوضِجَةٍ وَجْهٌ وَعَشْرَةٌ، فَإِنْ عَمَّتِ الرَّأْسَ وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ فَيَتَنَانِ.

وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ، وَإِنْ أَوْضَحَهُ يَتَنَانِ بَيْنَهُمَا حَاجِرٌ، فَإِنْ ذَهَبَ بِسِرَاطَةٍ أَوْ جَنَاطِيَةٍ فَالْكُلُّ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ خَرَقَهُ الْمَجْرُوحُ أَوْ
أَجْنَبِيٌّ ثَلَاثٌ، فَإِنْ قَالَ الْجَانِي أَنَا خَرَقْتُهُ صَدَّقَ الْمَجْرُوحُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُصَدَّقُ مَنْ يُصَدِّقُهُ الظَّاهِرُ بِقُرْبِ زَمَنِ وَتَعْدِيهِ، فَإِنْ تَسَاوَا فَالْمَجْرُوحُ.

قَالَ: وَلَهُ أَرْشَانِ، وَفِي ثَالِثِ جِهَانٍ، وَمِثْلُهُ لَوْ قَطَعَ ثَلَاثُ أَصَابِعِ امْرَأَةٍ ثَلَاثُونَ، فَإِنْ قَطَعَ الرَّابِعَةَ عَادَ إِلَى عِشْرِينَ، فَإِنْ
اخْتَلَفَا فِي قَاطِعِهِمَا صَدَّقَتْ، وَإِنْ خَرَقَ جَانِ بَيْنَ مُوضِجَتَيْنِ بَاطِنًا فَقَطُّ فَوَاحِدَةٌ.

وَقِيلَ: يَتَنَانِ كَخَرَقِهِ ظَاهِرًا فِي الْأَصْحَ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ جَمَاعَةٌ مُوضِجَةٌ فَهَلْ يُوضَحُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِقَدَرِهَا أَوْ يُوزَعُ؟ فِيهِ
الْخِلَافُ.

ثُمَّ الْمَاشِيَةُ الَّتِي تُوضَحُ الْعَظْمُ وَتَهْتِمُهُ فِيهَا عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ هَشَمَهُ بِعَقْلٍ وَلَمْ يُوضِحْهُ فَحُكُومَةٌ.

وَقِيلَ: خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ كَهَشْمِهِ، عَلَى مُوضِجَةٍ.

ثُمَّ الْمُتَقَلَّةُ الَّتِي تُوضَحُ وَتَهْتِمُ وَتَنْقَلُ عِظَامَهَا فِيهَا خَمْسَةُ عَشْرٍ بَعِيرًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ الَّتِي تُصَلُّ جِلْدَةُ الدِّمَاغِ تُسَمَّى الْأَمَةُ.

ثُمَّ الدَّامِغَةُ الَّتِي تَخْرُقُ الْجِلْدَةَ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

وَإِنْ شَجَّةٌ شَجَّةٌ بَعْضُهَا هَاشِمَةٌ أَوْ مُوضِجَةٌ وَبَقِيَّتُهَا دُونَهَا فِدْيَةُ هَاشِمَةٍ أَوْ مُوضِجَةٍ فَقَطُّ، لِأَنَّهُ لَوْ هَشَمَهُ كُلُّهُ أَوْ أَوْضَحَهُ
لَمْ يَلْزَمُهُ فَوْقَ دِيَّةٍ.

وَقَدْ أُنْشِدَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ:

سَلَامٌ عَمْرُو وَاعْلَمَا كُنْهُ شَأْنِهِ وَلَا سِيَمًا أَنْ تَسْأَلَا هَلْ لَهُ عَقْلٌ

هَذَا يُخَاطَبُ رَجُلَيْنِ أَيْ سَلَامٌ عَمْرُو، أَيْ هَلْ شَيْءٌ رَأْسُ عَمْرُو مِنَ الْمَأْمُومَةِ وَهَلْ تَوْجِبُ هَذِهِ الْجِرَاحَةُ الدِّيَةَ أَمْ لَا؟
وَالْعَقْلُ: الدِّيَةُ.

وَقَالَ تَعِيْمُ بْنُ رَافِعٍ الْمَخْزُومِيُّ:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِيقَاؤُنَا

وَتَحْنُ بَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهِيَ شِم

يُرِيدُ: أَقُولُ لِعَبْدَةِ، فَزَحَمَ، وَنَصَّبَ اللَّهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ كَأَنَّهُ يُرِيدُ: أَقُولُ لِعَبْدَةِ لَمَّا وَهِيَ سِيقَاؤُنَا بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَلَمْ
يَقْنُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ اتَّقِ اللَّهَ وَشِمِ الْبَرَقِ.

وَقَالَ خَلْفُ الْأَخْمَرِ:

لَقَدْ طَافَ عَبْدُ اللَّهِ بِي الْبَيْتِ سَبْعَةً

فَسَلَعَنَ عَيْنُ اللَّهِ ثُمَّ أَبِي بَكْرٌ

فَقَحَّ الدَّالَّ فِي عَبْدِ اللَّهِ لِلتَّيْنَةِ، وَالسَّلْعَةُ: ضَرْبٌ مِنَ الْمَشْيِ، كَالْمَرْوَلَةِ، وَارْتَفَعَ عَيْنُ اللَّهِ بِعَيْنِهِ وَأَبَى بَكْرٌ مِنَ الْإِبَاءِ يُقَالُ
أَبَى يَأْبَى إِبَاءً.

وَقَالَ الْآخَرُ:

مُحَمَّدٌ زَيْدًا يَا أَحَا الْجَوْدِ، وَالْفَضْلِ
يُرِيدُ: يَا مُحَمَّدُ ثُمَّ رَحِمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ زَيْدًا، أَيْ أَعْطِ دَيْتَهُ، وَالْبَسْلُ: الْحَرَامُ.
وَقَالَ الْآخَرُ:

عَلَى صُلْبِ الْوُظَيْفِ أَشَدُّ يَوْمًا
يُرِيدُ أَشَدُّ يَوْمًا عَلَى فَارِسٍ بَطْلٍ وَتَحْتِي كَمَيْتِ صُلْبِ الْوُظَيْفِ.
فَصَلَّ

وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَهِيَ مَا تَصِلُ بَاطِنَ جَوْفٍ، كِبَطْنٍ وَلَوْ لَمْ يَخْرِقِ الْأَمْعَاءُ، وَظَهْرٍ وَصَدْرٍ وَخَلْقٍ وَمَثَانَةٍ وَبَيْنَ
خُصْيَيْنِ وَذُبُرٍ.

وَأَنْ جَرَحَ جَائِفًا فَخَرَجَ مِنْ آخَرِ فَيْتَتَانِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ.

وَأَنْ جَرَحَ خَدًا فَتَنَفَّذَ إِلَى فِيهِ أَوْ نَفَذَ أَنْفًا أَوْ ذَكَرًا أَوْ جَفَنًا إِلَى بَيْضَةِ الْعَيْنِ فَحُكِّمَتْ، كَذِخَالِهِ أَصْبَعُهُ فَرَجَ بِكَرٍ وَدَاخِلِ
عَظْمٍ فَنَجِلَ.
وَقِيلَ: جَائِفَةٌ.

وَأَنْ جَرَحَ وَرَكَةً فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ أَوْضَحَهُ فَوَصَلَ فَقَاءَ دِيَّةَ جَائِفَةٍ وَمُوضِحَةٌ حُكُومَةٌ، لِيُجْرَحَ فَقَاءَ وَوَرِكِهِ.
وَمَنْ وَسَّعَ جَرَحَ جَائِفَةً بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَفِي التَّرْغِيبِ وَجَةٌ: أَوْ أَحَدُهُمَا فَجَائِفَةٌ.
وَأَنْ تَقْتُلَ مُوضِحَةً نَبَتَ شَعْرَهَا فَجَائِفَةٌ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ أَنْدَمَلَتْ فَأَوْضَحَهَا آخَرُ فَقِيلَ: مُوضِحَةٌ.
وَقِيلَ: حُكُومَةٌ، وَكَذَا تَقْتُلُ جَائِفَةً مُنْدَمِلَةً.

وَذَكَرَ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ رِوَايَةَ ابْنِ مَنْصُورٍ: إِنْ أَوْضَحَهُ قَبْرًا وَلَمْ يَنْبُتِ الشَّعْرُ ثُمَّ أَوْضَحَهُ آخَرَ فَحُكُومَةٌ.
وَأَنْ السَّحْمَ مَا أَرْضُهُ مُقَدَّرٌ لَمْ يَسْقُطْ، وَفِي كَسْرِ ضِلْعٍ جَبْرٍ مُسْتَقِيمًا بَعِيرٌ، وَكَذَا تَرْقُوتُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفِي الْإِرْشَادِ: اثْنَانِ.
وَهَلْ فِي كَسْرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ فَخْذٍ وَسَاقٍ وَعَضْدٍ وَذِرَاعٍ وَهُوَ السَّاعِدُ الْجَامِعُ لِعَظْمِي الزُّنْدِ بَعِيرٌ أَوْ اثْنَانِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ
(م ١) (١)

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةَ: فِيهَا وَفِي ضِلْعٍ حُكُومَةٌ.
وَتَقْلُ حَنْبَلٍ فَيَمَنْ كَسَرَتْ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ: فِيهَا حُكُومَةٌ، وَإِنْ أَنْجَبِرَتْ.
وَتَرَجَمَهُ أَبُو بَكْرٍ بِنَقْصِ الْمَضْوَ بِجَنَائِيَةٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل في كسر كلِّ واحدٍ من فخذٍ وساقٍ وعضدٍ وذراعٍ وهو الساعد الجامع لعظمي الزند بعيرٌ أو اثنان،
فيه روايتان).

ذكر أربع مسائل حكمهنَّ واحدٌ:

إحداهما: في كلِّ واحدٍ بعيران، وهو الصحيح، نصُّ عليه في رواية أبي طالبٍ، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب،
والخلاصة، والمقنع، والهادي ومتخب الأدمي وغيرهم، وقدمه في الرعايتين، واختاره القاضي في كسر الساق، والفخذ.
والرواية الثانية: في كلِّ واحدٍ بعيرٌ، نصُّ عليه في رواية صالح.
وجزم به في الوجيز، والمنور، وقدمه في المحرر، والنظم، والحاوي الصغير، وقاله أبو الخطَّاب وابن عقيل وجماعة من أصحاب
القاضي.

وقال الشيخ الموفق: والصحيح أنه لا تقدير في غير الخمسة وهي الضِّلْع، والترقوتان، والزندان، وقطع: أثر في الزند بعيرين.
فهذه أربع مسائل.

وَعَنْهُ: فِي الزُّنْدِ أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّهُ عَظَمَانِ.
 وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِيمَا سِوَاهُ حُكُومَةً، كَبَقِيَّةِ الْجُرُوحِ، وَكَسْرِ الْعِظَامِ، كَخَرَزَةِ صُلْبٍ وَعَصَصِ وَعَانَةٍ، وَقَالَ فِي الْإِشَارَةِ
 فِي غَيْرِ ضِلَعٍ.
 وَالْحُكُومَةُ: أَنْ يَقُومَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جَنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يَقُومَ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ كِنْسَبَتُهُ مِنْ
 الدِّيَةِ كَانَ قِيَمَتُهُ صَحِيحًا عَشْرَةً وَمَعِينًا تِسْعَةً فَفِيهِ، عَشْرُ دِيَنِهِ، وَلَا يَبْلُغُ بِحُكُومَةٍ مَحَلٌّ لَهُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ، كَمُجَاوَزَتِهِ،
 فَإِنْ لَمْ تُنْقِصْ الْجَنَايَةُ حَالِ الْبَرِّ فَحُكُومَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَتَقُومُ خَالَهَا.
 وَقِيلَ: قَبِيلُ الْبَرِّ.
 وَعَنْهُ: لَا شَيْءَ فِيهَا كَمَا لَوْ لَمْ تُنْقِصْهُ ابْتِدَاءً، أَوْ زَادَتْهُ حُسْنًا، فِي الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب العاقلة وما تحمله

سَمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَعْقِلُونَ، نَقَلَهُ عَنْهُ حَرْبٌ، عَاقِلَةُ الْجَانِي: كُلُّ ذَكُورٍ عَصَبِيٍّ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، نَسَبًا وَوَلَاءً، الْأَحْرَارُ الْعَاقِلُونَ الْبُلُغُ الْأَغْنِيَاءُ.

وَقِيلَ: وَمُمَيِّزٌ.

وَعَنْهُ: وَفَقِيرٌ مُعْتَمِلٌ، وَلَوْ بَعْدُوا أَوْ غَابُوا.

وَعَنْهُ: إِلَّا عَمُودِي نَسَبِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ^(١).

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِبْنُ مِنْ عَصَبَةِ أُمِّهِ.

وَعَنْهُ: إِلَّا عَمُودِيهِ وَإِخْوَتَهُ، وَهُمْ عَصَبَتُهُ.

وَعَنْهُ: إِلَّا ابْنَاءُ إِذَا كَانَ امْرَأَةً، نَقَلَ حَرْبٌ: الْإِبْنُ لَا يَعْمَلُ عَنْ أُمِّهِ، لِأَنَّهُ مِنْ قَوْمِ آخَرِينَ، وَفِي هَرَمٍ وَزَمِينٍ وَأَعْمَى وَجْهَانٍ (م ١)^(٢).

وَعَنْهُ: تَعْمَلُ امْرَأَةٌ وَخَتْنِي بَوَلَاءٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَحْمِلُهَا حَامِلٌ جَنَائِزَهَا، وَإِنْ عَرَفَ نَسَبَ قَاتِلٍ مِنْ قَبِيلَةٍ وَلَسِمَ يَحْلُمُ مِنْ أَيِّ بَطُونِهَا لَمْ يَعْمَلُوا عَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَهَبِيُّ.

وَلَا تَعَاوَلُ بَيْنَ ذِمِّيٍّ وَخَرَجِيٍّ كَمُسْلِمٍ وَكَأَجْرِيٍّ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ تَوَارَتْ، وَتَعَاوَلُ ذِمِّيَّانِ.

وَعَنْهُ: لَا فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمِلَّةُ فَوَجْهَانٍ وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَتَانِ (م ٢)^(٣).

(١) تنبيه: قوله في العاقلة: (وعنه: إلا عمودي نسبه، اختاره الحرقى). انتهى.

تبع المصنف في ذلك القاضي في روايته.

وإنما قال الحرقى: والعاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا، في إحدى الروايتين.

والرواية الأخرى: الأب، والابن، والإخوة، وكل العصبة من العاقلة. انتهى.

وهذا مخالف لما قاله المصنف عن الحرقى، بل كلامه إلى الثالثة: ألقي ذكرها المصنف أقرب.

وهي قوله: (وعنه إلا عموديه وإخوته)، فاخرج الآباء، والأبناء، والإخوة، فهي قريبة من الرواية الأولى ألقي ذكرها الحرقى.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي هرم وزمن وأعمى وجهان) انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: يحملون منها، وهو ظاهر كلام الأكثر، وجزم به في البلغة، وقدمه الزركشي.

قال في المستوعب: فأما الزماني، والشيوخ، والضعفاء فيعقلون كما يعقل غيرهم.

وكذا قال في الرعاية الصغرى.

وقال في الكبرى: ويعقل المريض، والضعيف، والشيوخ، وفي الهرم، والزمن وجهان. انتهى.

والوجه الثاني: لا يحملون شيئاً.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (ويتعادل ذميان، وعنه: لا، فإن اختلفت الملة فوجهان، وفي الترغيب روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يتعادلون، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقدمه في الرعاية وصححه.

والوجه الثاني: لا يتعادلون، وذكر الوجهين في الكافي، وقال: بناءً على الروايتين في تورثهم. انتهى.

والمذهب عدم التوارث، كما قدمه المصنف في بابه وغيره.

وقيل: إن اتفق دينهم تعادلو، وإلا فلا.

قال في المغني: ولا يعقل يهودي عن نصراني، ولا نصراني عن يهودي، ويحتمل أن يتعادلا.

وخطأ إمام وحاكم في حكم في بيت المال كخطأ وكيل، وعليها: للإمام عزل نفسه، ذكره القاضي وغيره. وعنه: على عاقلتيهما، والمراد فيما تحمله العاقلة، كما ذكره في الروضة، كغير حكم، وكذا إن زاد سوطاً كخطأ في حد أو تغير، أو جهلاً حملاً، أو بأن من حكماً بشهادته غير أهل، ومن لا عاقلة له أو عجزت عن الجميع ففي بيت المال خطأ.

وقيل: كالعاقلة.

وعنه: لا تحمله، فإن تعدر سقطت، نقله الجماعة، لأن الدية تلزم العاقلة ابتداء.

وقال الشيخ: بل يتحملها، وإن سلم فمع وجودهم.

وقيل: بل في ماله.

وإن كان ذمياً لا عاقلة له فليل: كمسلم.

وقيل: في ماله (م ٣) (١).

كمن رمى سهماً ثم أسلم أو كفر قبل إصابته، في الأصح، وكجناية مرتد، وحكي وجبة.

وإن تغير ذنن جريح خالتي جرح وزهوق عقله عاقلة حال الجرح.

وقيل: أرضه.

وقيل: الكل في ماله، وإن انجر ولاء ابن معلقة بين جرح أو رمي وتلف فكتغير دين.

فصل

ولا تحمل عاقلة عمداً ولا اعتزافاً لم تصدقه به ولا صلحاً، وفسره القاضي وغيره بصلحه عن دم العمدا.

وقال الشيخ وغيره: يعني عنه ذكر العمدا، بل معناه صالح عنه صلح إنكار.

وجزم به في الروضة، ولا قيمة ذائبة أو عبدة، أو قيمة طرفه، ولا جنايته، ولا دون ثلث الدية، نص على ذلك.

وتحمل الغرة ثبماً لدية الأم، إلا إن تأخر موت الأم، نص عليه.

وقال أيضاً: هذا من قبل أنها نفس واحدة، وقال: الجناية عليهما واحدة، فليل له: النبي ﷺ قد جعل في كل منهما

دية فقد فصل بينهما، فلم يجب بشيء.

وفي عيون المسائل خبر المرأة التي قتلت المرأة وجنيتها.

قال: فوجه الدليل: أنه قضى بدية الجنين على الجانية حيث لم تبلغ الثلث.

ونقل ابن منصور: إذا شربت دواء عمداً فاستقطت جنيناً فالدية على العاقلة، فيتوجه منه احتمال: تحمّل القليل.

وعمد معز كمجنون.

وعنه: في ماله، قال ابن عقيل، والحلواني: مغلظة.

وفي الواضح رواية: في ماله بعد عشر.

ونقل أبو طالب: ما أصاب الصبي من شيء فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية، فإذا جاوز ثلث الدية فعلى العاقلة، فهذا

رواية لا تحمّل الثلث، وتحمل شبة عمد مؤجلاً في ثلاث ميين، نص عليه كخطأ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن كان ذمياً لا عاقلة له فليل: كمسلم، وقيل: في ماله). انتهى.

أحدهما: يكون في ماله، وهو الصحيح.

قطع به القاضي في كتبه.

وجزم به في المغني، والمقنع، والشرح وشرح ابن منجاء، والوجيز، وغيرهم.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والقول الآخر: حكمه حكم المسلم.

قدّمه في المحرر.

وَعَنْهُ: مُؤَجَّلًا كَذَلِكَ فِي مَالِ جَانٍ وَقِيلَ: خَالًا.

قَدَّمَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَالرَّعَايَةِ كَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: تَحْمِيلُهُ خَالًا.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: لَا تَحْمِلُ عَمْدًا وَلَا صَلَاحًا وَلَا اغْتِرَافًا وَلَا مَا دُونَ الثَّلَاثِ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَالِ جَانٍ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ.

وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: تَحْمِيلُهُ الْعَاقِلَةُ^(١).

وَفِي الرُّوضَةِ: دِيَّةُ الْخَطِئِ فِي خَمْسِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ خُمُسُهَا، وَيَجْتَهِدُ حَاكِمٌ فِيمَا تَحْمِيلُهُ الْعَاقِلَةُ، فَيَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مَا يَسْهُلُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَحْمِلُ الْمُسِيرُ مَالَكَ نَصَابٍ عِنْدَ خُلُولِ الْحَوْلِ فَاضِلًا عَنْهُ، كَالْحَجِّ وَكَفَّارَةِ ظَهَارٍ يَنْصَفُ دِينَارٍ، وَالْمُتَوَسِّطُ رُبْعًا، وَفِي تَكَرُّرِهِ فِي الْأَحْوَالِ وَجْهَانِ (م ٤)^(٢).

وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ كَارِثٍ، قَالَ أَحْمَدُ: الْأَبُ قَمَنْ دُونَهُ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ.

وَفِي الْوَاضِحِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالتَّرْغِيبِ: الْأَبَاءُ ثُمَّ الْأَبْنَاؤُ.

وَقِيلَ: مُذِلُّ بَابٍ كَمُذِلِّ بَابَوَيْنِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُسَاوَاةِ أَخٍ لِأَبٍ لِأَبَوَيْنِ رَوَاتَيْنِ، وَخَرَجَ مِنْهَا مُسَاوَاةٌ بَعِيدٍ لِقَرِيبٍ.

وَنَقَلَ الْفَضْلُ وَابْنُ مَنْصُورٍ أَنَّ عَمَرَ لَمَّا أُرْسِلَ إِلَى الْمَرَاةِ فَاَسْتَقَطَّتْ قَالَ لِعَلِيٍّ: لَا تَبْرَحْ حَتَّى تَقْسِمَهَا عَلَى قَوْمِكَ، يَقُولُ: عَلَى قُرَيْشٍ، فَقَسَمَهَا عَلَيْهِمْ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يَضْرِبُ عَلَى عَاقِلَةٍ مُعْتَقَةٍ فِي حَيَاةٍ مُعْتَقَةٍ، بِخِلَافِ عَصَبَةِ النَّسَبِ، كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: وَالْمَوْلَى يَعْمَلُ عَنْهُ عَصَبَةُ الْمُعْتَقِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ بَعِيدٍ لِعَيْنَةٍ قَرِيبٍ.

وَقِيلَ: يَبْعَثُ إِلَيْهِ فَإِنْ تَسَاوَا وَكَثُرُوا وَزَعَّ الْوَاجِبُ بَيْنَهُمْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَمَا أَوْجَبَ ثَلَاثُ دِيَّةٍ فَأَقْلُ أُخِذَ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ، وَثَلَاثِيهَا فَأَقْلُ فَمِنْ رَأْسِ الْحَوْلِ ثَلَاثُ دِيَّاتِهِ فِي رَأْسِ آخَرَ، وَإِنْ أَوْجَبَ دِيَّةً فَاكْثَرُ فَمِنْ كُلِّ حَوْلٍ ثَلَاثُ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ: دِيَّةُ نَفْسٍ فِي ثَلَاثِ.

وَقِيلَ: الْكُلُّ، وَإِنْ قَتَلَ اثْنَيْنِ فِدْيَتُهُمَا فِي ثَلَاثِ، كَأَذْهَابِهِ بِجَنَائِيهِ سَمْعًا وَيَتَصَرًّا.

وَقِيلَ: فِي سِتٍّ، وَابْتِدَاءُ الْحَوْلِ مِنَ الزُّهْقِ، وَفِي الْجُرْحِ مِنَ الْبُرْءِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مِنَ الْجَنَائِيَةِ فِي قَتْلِ مُوحٍ وَجُرْحِ لَمْ يَسِرْ، وَمَنْ صَارَ أَهْلًا عِنْدَ الْحَوْلِ لَزِمَهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ حَدَثَ مَا بَعْدَ الْحَوْلِ فَقَسَطَهُ، وَإِلَّا سَقَطَ.

(١) تنبيه: قوله: (وقال الخرقى: تحمله العاقلة).

يعني: العمد، والصلح، والاعتراف وما دون الثلث، ليس هذا في الخرقى.

ولعل هذا من تمة نقل صاحب التبصرة، وأنه نقله عن الخرقى في غير كتابه، وإلا فهو خطأ.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وفي تكرره في الأحوال وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والكافي، والمغني، والمنع، والحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، وغيرهم.

أحدهما: يتكرر النصف دينار، والرابع دينار في الأحوال الثلاثة، على الغني، والمتوسط.

قدّمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر كلام جماعة، فيجب في كل حول على الغني نصف دينار، وعلى المتوسط ربع دينار.

قال في الكافي: لأنه قدر يتعلق بالحول على سبيل المواساة، فيتكرر بالحول كالزكاة. انتهى.

والوجه الثاني: لا يتكرر، بل يقسط على الغني النصف دينار في الأحوال الثلاثة، وكذلك المتوسط يقسط عليه الربع دينار في

الأحوال الثلاثة، صرح به في الفصول، وأزال الإشكال.

قال في الكافي: لو قلنا يتكرر لأفضى إلى إيجاب أكثر من أقل الزكاة، فيكون مضراً. انتهى.

قال في المغني والشرح: لأن في إيجاب زيادة على النصف إيجاباً لزيادة على أقل الزكاة فيكون مضراً. انتهى.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب، وليس في باب كفارة القتل شيء مما نحن بصدده.

باب كفارة القتل

تَلْزَمُ كُلُّ قَاتِلٍ وَلَوْ بِسَبَبٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِكُلِّ مُقْتُولٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا. وَقِيلَ: وَلَوْ مُضْغَةً لَمْ تَتَّصُرَ.

وَفِي الْإِرْشَادِ: إِنْ جَنَى عَلَيْهَا فَالْقَتْلُ جَنَيْنَيْنِ فَأَكْثَرُ، فَقِيلَ: كَفَّارَةٌ.

وَقِيلَ: تَتَعَدَّدُ فَيُخْرَجُ بِمِثْلِهِ فِي جَنَيْنٍ وَأُمِّهِ.

وَعَنْهُ: يَكْفِي الْمُشْرِكِينَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لَا تَلْزَمُ قَاتِلٌ نَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: وَلَا كَافِرًا، بِنَاءٍ عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، قَالَهُ فِي الرَّوَاضِ.

وَفِي الْإِتِّصَارِ فِي إِخْرَاجِ وَاجِبِ حَجٍّ لَا يَلْزَمُ مَجْنُونًا، وَاخْتَارَ أَنْ قَتَلَ الْجَاهِلِيَّةُ الْمَوْتَ كَانُوا مُعْتَقِدِينَ الْحِلَّ، وَالْجَهْلُ بِالْحُكْمِ كَالْخَطَا.

وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ إِنْ صَحَّ مَا رَوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ عُمَرَ أَنْ يُعْتِقَ عَنْ كُلِّ مَوْتَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ رَقَبَةً.

وَلَا تَلْزَمُ قَاتِلًا حَرْبِيًّا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَلَا قَاتِلًا نِسَاءً حَرْبٍ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَقَوْدًا وَحَدًّا، وَصَائِلًا وَبَاعِيًّا.

وَلِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ عَلَى رَوَايَةِ لَا ضَمَانَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي بَابِ دُعَاءِ الْمُشْرِكِينَ: مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ، وَالذِّبَّةُ، ثُمَّ قَالَ: وَفِي وَجُوبِ الذِّبَّةِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَلْزَمُ فِي الْعَمْدِ، وَاحْتَجَّ غَيْرُ وَاحِدٍ بِقَوْلِهِ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يَسْقُطُ بِالتَّكْفِيرِ احتَاجَ دَلِيلًا يُثَبِّتُ بِمِثْلِهِ نَسْخَ الْقُرْآنِ.

زَادَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَإِنَّ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَابَ مِنْ قَتْلِ أَوْ كُفْرٍ قَدْ شَاءَ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُمَا، كَشِبَهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ فَقِي مَالِهِ.

وَقِيلَ: مَا حَمَلَهُ بَيِّنَةُ الْمَالِ مِنْ خَطَا إِمَامٍ وَحَاكِمٍ فَبِيهِ.

وَيُكْفَرُ عَنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ مِنْ مَالِهِ وَلِيهِ، نَقَلَ مَهْنًا: الْقَتْلُ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَالزُّنَا لَهُ كَفَّارَةٌ.

وَنَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ: لَيْسَ بَعْدَ الْقَتْلِ شَيْءٌ أَشَدَّ مِنَ الزُّنَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الشَّرِكِ الْقَتْلُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الْمَرْبِيِّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ.

باب القَسَامَةِ

وَهِيَ أَيْمَانٌ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ، وَظَاهِرُ الْحَرْثِيِّ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ عَنْهُ: عَمْدًا، وَالنَّصْرُ: أَوْ خَطَأً.
وَقِيلَ: لَا قَسَامَةَ فِي عَيْدٍ وَكَافِرٍ، كَطَرَفٍ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، وَيَشْتَرِطُ لَهَا اللَّوْثُ، وَهُوَ الْعِدَاوَةُ وَلَوْ مَعَ سَيِّدِ عَيْدٍ.
قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَعَصَبَةٌ مَقْتُولٌ، نَحْوُ مَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ وَكَالْقَابِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِثَارٍ.
وَنَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ: عِدَاوَةُ أَوْ عَصَبِيَّةٌ.
وَعَنْهُ: أَنَّهُ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى بِهِ، كَتَفَرُّقِ جَمَاعَةٍ عَنْ قَتِيلٍ، وَوُجُودِ قَتِيلٍ عِنْدَ مَنْ مَعَهُ سَيْفٌ مُلْطَخٌ
بِدَمٍ، وَشَهَادَةُ مَنْ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِمْ قَتْلٌ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ وَأَبْنُ رَزِينٍ وَشَيْخُنَا وَغَيْرُهُمْ.
وَقَوْلُ الْمَجْرُوحِ فَلَانِ جَرَحَنِي لَيْسَ لَوْثًا.
وَنَقَلَ الْمُيَمُونِيُّ: أَذْهَبَ إِلَى الْقَسَامَةِ إِذَا كَانَ ثُمَّ لَطَخَ، إِذَا كَانَ ثُمَّ سَبَّ بَيْنَ، إِذَا كَانَ ثُمَّ عِدَاوَةً، إِذَا كَانَ مِثْلَ الْمُدْعَى
عَلَيْهِ يَفْعَلُ هَذَا.
وَعَنْهُ: يَشْتَرِطُ مَعَ الْعِدَاوَةِ أَثَرُ الْقَتْلِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ كَدَمٌ مِنْ أُذُنِهِ، وَفِيهِ مِنْ أَنْفِهِ وَجْهَانِ (م ١) ^(١).
وَيَتَوَجَّهُ: أَوْ مِنْ شَفَقَتِهِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَيْسَ أَثَرًا، وَاشْتَرِطَ الْقَاضِي أَنْ لَا يَخْتَلِطَ بِالْعَدُوِّ وَغَيْرِهِ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ أَدْعَى قَتِيلٌ عَلَى مَحَلَّةٍ بَلَدٍ كَبِيرٍ يَطْرُقُهُ غَيْرُ أَهْلِهِ ثَبُتَتْ الْقَسَامَةُ فِي رَوَايَةٍ.
وَيَشْتَرِطُ تَكْلِيفُ الْقَاتِلِ، لِصِحِّحِ الدَّعْوَى وَإِمْكَانُ الْقَتْلِ مِنْهُ، وَالْأَكْثَرُ الدَّعَاوَى وَصِفَةُ الْقَتْلِ، فَلَوْ اسْتَحْلَفَهُ الْحَاكِمُ
قَبْلَ تَفْصِيلِهِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، لِعَدَمِ تَحْوِيلِ الدَّعْوَى وَطَلَبِ الْوَرْتَةِ، وَكَذَا اتَّفَاقُهُمْ عَلَى الْقَتْلِ وَعَيْنُ الْقَاتِلِ، نَصْرٌ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكْذِبْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَمْ يَقْدَحْ، كَغَيْبَتِهِ وَعَدَمِ تَكْلِيفِهِ وَنُكُولِهِ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمْ؟ وَهَلْ يَحْلِفُ خَمْسِينَ
يَمِينًا أَوْ يَقْسُطُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢) ^(٢).
وَيَأْخُذُ نَصِيئَةً، ثُمَّ إِنْ زَالَ الْمَانِعُ عَنْ صَاحِبِهِ حَلَفَ بِقِسْطِهِ.
وَقِيلَ: خَمْسِينَ، وَيَأْخُذُ، وَعَلَى هَذَا إِنْ اخْتَلَفَ التَّعْيِينَ أَقْسَمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ، وَمَتَى فُقِدَ اللَّوْثُ حَلَفَ الْمُدْعَى
عَلَيْهِ يَمِينًا.
وَعَنْهُ: خَمْسِينَ وَبَرَاءً.

- (١) (مسألة - ١): قوله: (وعنه يشترط في العداوة أثر القتل، اختاره أبو بكر، كدم في أذنه، وفيه من أنفه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والشرح، وشرح ابن رزین.
أحدهما: يكون لوثًا وهو الصواب، كما لو خرج من أذنه، وهو ظاهر كلام جماعة.
والوجه الثاني: لا يكون لوثًا.
(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وهل يحلف خمسين يمينًا أو بقسطه؟ فيه وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهاضي، والمحزر، والحاوي الصغير،
والزركشي، وغيرهم.
أحدهما: يحلف خمسين يمينًا اختاره أبو بكر في الخلاف.
وجزم به الأديمي في منتخبه ومنوره.
وقدمه في الرعايتين، والنظم.
والوجه الثاني: يحلف بقسطه.
اختاره ابن حامد، وجزم به في الوجيز

وَعَنْهُ: لَا يَمِينُ فِي عَمَلٍ، وَهِيَ أَشْهَرُ.
وَلَا قَسَامَةٌ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
قَالَ جَمَاعَةٌ: نَحْوُ: قَتَلَهُ هَذَا مَعَ جَمَاعَةٍ.
أَوْ قَتَلَهُ أَحَدُهُمَا، وَفِي الْمَغْنِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَالْقَاضِي يُبَوِّهَانِ فِي: قَتَلَهُ زَيْدٌ وَآخَرُ لَا أَعْرِفُهُ.
وَقَالَ آخَرُ: قَتَلَهُ عَمْرُو وَآخَرُ لَا أَعْرِفُهُ، وَيُقْبَلُ تَعْيِينُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا أَعْرِفُهُ وَفِي التَّرْغِيبِ أَحْتِمَالٌ.
قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا قَسَامَةٌ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٍ، إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ».
وَعَنْهُ: بَلَى، فِي غَيْرِ قَوْدٍ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، فَلَوْ ادَّعَى عَلَى اثْنَيْنِ عَلَى أَحَدِهِمَا لَوَثَّ خَلْفَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ يَصِفُ
الدِّيَّةَ، وَالْآخَرُ إِنْ خَلَفَ بَرِيءٌ، وَإِنْ نَكَلَ فِيهِ الْحَكْمُ عَلَيْهِ الْوَجْهَانِ، وَلَوْ عَيْنَ بَعْضَهُمْ قَاتِلًا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا أَيْضًا،
خَلَفًا عَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَأَخَذًا يَصِفُ الدِّيَّةَ.
وَيَجِبُ الْقَوْدُ فِي قَسَامَةِ الْعَمْدِ بِشَرْطِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، كَسَائِرِ قَتْلِ الْعَمْدِ.
قَالَ أَحْمَدُ: الَّذِي يَدْفَعُ الْقَتْلَ فِي هَذَا قَدْ يَبِيحُهُ بِإِسْرَ مِنْهُ، فَيَبِيحُهُ بِالظَّنِّ، فَلَوْ حَمَلَ عَلَيْهِ بِسِلَاحٍ لِيَأْخُذَ مَتَاعَهُ أَلَيْسَ
دُمُهُ هَذَرًا؟

وَأَمَّا هُوَ شَيْءٌ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَنْلَهُ بِشَيْءٍ، فَكَلَذًا بِمَا وَقَعَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَرَفُوهُ وَيُقْسِمُونَ عَلَيْهِ.
وَيَنْبَغُ فِي الْقَسَامَةِ بِإِيمَانٍ ذُكِرَ الْعَصَبَةُ الْعُدُولُ أَوَّلًا نَصٌّ عَلَيْهِ الْوَارِثِينَ.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا، نَصَرَهَا جَمَاعَةٌ فَيُقْسِمُ مَنْ عَرَفَ وَجْهَ نَسَبِهِ مِنَ الْمَقْتُولِ، لَا أَنَّهُ مِنَ الْقَبِيلَةِ فَقَطْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
وَسَأَلَهُ الْمِمْوْنِيُّ: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلِيَاءُ؟ قَالَ: فَقَبِيلَتُهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ.
وَلَا تُقْسِمُ أَثْنَى، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ تُقْسِمُ فِي الْخَطِّ، وَفِي خَشْيٍ وَجْهَانِ (م ٣) (١).
وَلَا مَرْتَدٌ وَقَتَ مَوْتِ مَوْرُوئِهِ الْحُرِّ، لِعَدَمِ إِرَائِهِ وَلَوْ أَسْلَمَ، بَلْ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَيُخَلِّفُونَ خَمْسِينَ بِقَدَرِ إِرَائِهِمْ وَيَكْمُلُ الْكَسْرُ
وَإِنْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ خَلَفَهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ الْمِمْوْنِيُّ: لَا أَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «يُخَلِّفُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ».
قُلْتُ: فَمَنْ اخْتِجَ بِالْوَاحِدِ؟ قَالَ: يَخْتِجُ بِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ، فَصَرَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.
وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ يُخَلِّفُ وَلِيُّ يَمِينًا.
وَعَنْهُ: خَمْسِينَ، وَإِنْ جَاوَزُوا خَمْسِينَ خَلَفَ خَمْسُونَ كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا، وَفِي اخْتِيَارِ كَوْنِ الْإِيمَانِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فِيهِ
وَجْهَانِ أَصْلُهُمَا الْمَوَالَاةُ (٢) (م ٤) (٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي خشي وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والحزر، والشرح، والحاوي الصغير، والزركشي، وغيرهم.
أحدهما: لا مدخل له، كالتشاء، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام الحرقي.
وصححه في النظم، وجزم به في الوجيز، والمنور، وقدمه في الرعايتين.
والوجه الثاني: له مدخل كالرجل، فيحلف.

(٢) تنبيه: قوله: (أصلهما الموالاة)، يعني: أن الإيمان هل تجب الموالاة فيها أم لا؟
والصحيح من المذهب: أنها لا تجب، قطع به الشيخ في المغني، والشارح وشرح ابن رزين وغيرهم.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (وفي اعتبار كون الإيمان في مجلس واحد فيه وجهان أصلهما الموالاة). انتهى.
أحدهما: لا يعتبر المجلس، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.
وقطع به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.
وقدمه في الرعايتين وغيره.

والوجه الثاني: يعتبر.

فَإِنْ أُعْتَبِرَ فَخَلَفَ ثُمَّ جُنْ أَوْ عَزَلَ الْحَاكِمُ بَنَى، لَا وَارَثَهُ، وَوَارَثَهُ كَهُوَ.
وَفِي الْمُتَخَبِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَالِبٌ فَلَهُ الْحَقُّ ابْتِدَاءً، وَلَا بُدَّ مِنْ تَفْصِيلِ الدَّعْوَى فِي يَمِينِ: الْمُدَّعِي.
وَمَتَى خَلَفَ الذَّكُورُ فَالْحَقُّ لِلْجَمِيعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْعَمْدَ لِذُكُورِ الْعَصَبَةِ، وَالسَّيِّدِ كَوَارِثِ، وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ كَانُوا نِسَاءً
خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ.
وَعَنْهُ: يَغْرُمُ الدِّيَّةَ.
وَعَنْهُ: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَدَّمَ فِي الْمَوْجِزِ: يَمِينًا وَاحِدَةً، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي التَّبَصُّرَةِ.
فَإِنْ ادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ وَصَحَّ، فَقِيلَ: يَخْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ.
وَقِيلَ: قَسَطُهُ بِالسُّوَيْةِ (م ٥) (١).
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَا تَصِحُّ يَمِينُهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ: مَا قَتَلْتُهُ وَلَا أَهْنَتُ عَلَيْهِ وَلَا تَسَبَّيْتُ، لِئَلَّا يَتَأَوَّلَ، وَيُعْتَبَرُ حُضُورُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
وَقَتَّ يَمِينِهِ، كَالْيَمِينَةِ عَلَيْهِ، وَحُضُورُ الْمُدَّعِي، ذِكْرُهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.
وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْأَوْلِيَاءُ يَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَذَاهِ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ نَكَلَ فَعَنْهُ كَذَلِكَ.
وَعَنْهُ: يُجْبَسُ حَتَّى يَقْرَأَ أَوْ يَخْلِفَ.
وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ الدِّيَّةُ، وَهِيَ أَظْهَرُ (م ٦، ٧) (٢).

(١) (مسألة - ٥): قوله: (فإن ادَّعى على جماعة وصحَّ، فقل: يحلف كل واحد خمسين، وقيل: قسطه بالسُّوَيْة). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والحاوي الصغير، والزركشي.

أحدهما: يحلف كل واحد خمسين يمينًا، وهو الصحيح.

قدَّمه في المغني، والشرح ونصراه، وابن رزين، وصاحب الرعايتين، والنظم، وغيرهم.

والوجه الثاني: يحلف كل واحد منهم بقسطه، ويكون بالسُّوَيْة بينهم.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وإن لم يرض الأولياء يمين المدعى عليه فذاه الإمام من بيت المال، وإن نكل فعنه كذلك).

وعنه: يجبس حتى يقرأ أو يحلف، وعنه: تلزمه الدِّيَّة، وهو أظهر. انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): إذا طلبوا إيمانهم ونكلوا، فهل يجبس حتى يقرأ، أو يحلف، أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الزركشي.

أحدهما: لا يجبس، وهو الصحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقتنع، والهادي، والوجيز، وغيرهم.

وقدَّمه في المغني، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يجبس حتى يقرأ أو يحلف.

تنبيه: ظهر ثَمًا قدَّم أن في إطلاق المصنَّف شيئًا، وأن الأولى أنه كان قدَّم أنه لا يجبس.

(المسألة الثانية - ٧): إذا قلنا: لا يجبس فهل تلزمه الدِّيَّة أو تكون في بيت المال؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والزركشي، وغيرهم.

إحدهما: تلزمه الدِّيَّة، وهو الصحيح.

قال المصنَّف هنا: (وهو أظهر).

واختاره أبو بكر، والشريف وأبو الخطاب، والشيخ الموفق وغيرهم، وصحَّحه الشارح، والنَّاطِم.

وقدَّمه في الرعايتين.

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يكون في بيت المال، قدَّمه في المحرر، والحاوي الصغير.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

وَلَوْ رَدَّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي فَلَيْسَ لِلْمُدَّعِي أَنْ يَخْلِفَ، وَفِي التَّرْغِيبِ عَلَى رَدِّ الْيَمِينِ وَجَهَانٍ، وَأَنْهُمَا فِي كُلِّ نَكْوَلٍ عَنْ يَمِينٍ مَعَ الْعَوْدِ إِلَيْهَا فِي مَقَامٍ آخَرَ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ لِنَعْدُ الْمَقَامَ أَمْ لَا؟ لِنَكْوِلَهُ مَرَّةً.
وَيَقْدِي مَيِّتٌ فِي رَحْمَةٍ كَجُمُعَةٍ وَطَوَافٍ، مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَاحْتِجَ أَحْمَدُ بِعُمَرَ وَعَلِيٍّ.
وَعَنْهُ: هَذَا.

وَعَنْهُ: فِي صَلَاةٍ لَا حَاجَ لِإِمْتِكَانِ صَلَاتِهِ فِي غَيْرِ زِحَامٍ خَالِيًا.
وَيَقُولُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَدِيَهُ سُلْطَانٌ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَهَذَا اسْتِحْبَابٌ.

وَلِإِنْ كَانَ قَتِيلًا وَتَمَّ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ أَخَذَ بِهِ نَقْلَهُ مَهْنًا، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْ قَتِيلٍ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ؟ قَالَ: هَذَا قَسَامَةٌ.

قَالَ الْمُرُودِيُّ: وَاحْتِجَ أَحْمَدُ بِعُمَرَ أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَةَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: أَذْهَبَ إِلَى حَدِيثِ عُمَرَ: «قِيسُوا مَا بَيْنَ الْحَيَيْنِ فَإِلَى إِلَيْهِمَا كَانَ أَقْرَبَ فَخُذْهُمْ بِهِ» فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَتُفَرِّمُنَا وَتُخْلِفُنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَخْلَفَ خَمْسِينَ رَجُلًا بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُ وَلَا عَلِمْتُ قَاتِلًا.

قَالَ عُمَرُ: وَهَذَا لِرِزَالَةِ الْقَوْدِ بِالْيَمِينِ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «وُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَرَعَ مَا بَيْنَهُمَا، فَوُجِدَ إِلَى أَحَدِهِمَا أَقْرَبَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى شَيْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَالْقَاءُ عَلَى أَقْرَبِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الحدود

تَحْزَمُ إِقَامَةَ حَدٍّ إِلَّا لِإِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا إِلَّا لِقَرِينَةٍ، كَتَطَلَّبِ الْإِمَامِ لَهُ لِيَقْتُلَهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا ضَمَانَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلِسَيِّدٍ مُكَلَّفٍ عَالِمٍ بِهِ، وَالْأَصَحُّ حُرٌّ.
 وَقِيلَ: ذَكَرَ عَدْلُ إِقَامَتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ عَلَى رَقِيقِهِ الْكَامِلِ رِقَّهُ، كَتَغْزِيرٍ.
 وَقِيلَ: غَيْرُ الْمَكَاتِبِ^(١).
 وَقِيلَ: وَغَيْرُ مَرْهُونَةٍ وَمُسْتَأْجَرَةٍ، كَأَمَةِ مَرْوُجَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفِيهَا وَجْهٌ، وَصَحْحُهُ الْحُلُوتَانِي.
 وَنَقَلَ مُهْنًا: إِنْ كَانَتْ قِيًّا.
 وَنَقَلَ ابْنَ مُنْصُورٍ: إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً فَالسُّلْطَانُ، وَأَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا حَتَّى تُحَدَّ.
 وَجَعَلَ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ مَرْهُونَةً، وَمَكَاتِبَةً أَصْلًا لِمَرْوُجَةٍ.
 وَقِيلَ: يَقِيمُهُ وَلِيُّ أَمْرٍ، وَمَنْ أَقَامَهُ فَيُفَرِّقُ.
 وَيَسْمَعُ الْبَيْتَةَ حَاكِمٌ، وَفِيهِ هُوَ وَجْهَانِ، مَعَ عِلْمِهِ شُرُوطُهَا (م ١)^(٢).
 وَنَصَّهُ: يَقِيمُهُ بِعِلْمِهِ.
 وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْقَاضِي
 وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ وَجُوبَ بَيْعِ رَقِيقٍ ذُنًى فِي الرَّابِعَةِ، وَفِي قَتْلِهِ لِرُدِّهِ وَقَطْعِهِ لِسْرِقَةٍ رَوَايَتَانِ (م ٢)^(٣).
 وَيَأْتِي فِي التَّغْزِيرِ وَجُوبُ إِقَامَةِ الْحَدِّ.

(١) تنبيه: قوله: (ولسيد إقامته على رقيقه، وقيل: غير مكاتب). انتهى.
 فقدم: أن له إقامته على مكاتبه، ولم أعلم له متابًا، والقول بأنه لا يقيم عليه هو الصحيح اختاره الشيخ الموفق، وابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في المقنع، والوجيز، وشرح ابن منجأ ونهاية ابن رزين ومتنخب الأدمي.
 قال في المنور: وملكه السيد مطلقاً على قن.
 وقدمه في الشرح.

قال في الرعاية الكبرى: ولا يقيم الحد على مكاتبته.
 وأطلقهما في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
 (٢) (مسألة - ١): قوله: (ويسمع البيعة حاكم، وفيه هو وجهان مع علمه شروطها). انتهى.
 أحدهما: يسمعها ويقيمها كالحاكم، اختاره القاضي يعقوب.

وجزم به في المقنع، والوجيز، وغيرهما.
 وقدمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والرعاية الكبرى.
 والوجه الثاني: لا يسمعها ولا يقيمها.

قدمه في المغني، والشرح وشرح ابن رزين.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وفي قتله لردة وقطعه لسرقه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمقنع، والبلغة، والحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.
 أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح، صححه في المغني، والشرح، والنظم ونصروه.
 واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به الأدمي في متنخبه، وقدمه في الكافي.

الرواية الثانية: له ذلك، صححه في التصحيح وتصحيح الحرر.

وجزم به في الوجيز.

وظاهره: وَلَوْ كَانَ مِنْ يُقِيمُهُ شَرِيكًا لِمَنْ يُقِيمُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْصِيَةِ أَوْ عَوْنًا لَهُ، وَقَالَ شَيْخُنَا. وَاحتج بما ذكره العلماء من أصحابنا وغيرهم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك، بل عليه أن يأمر وينهى ولا يجمع بين معصيتين.

وقال شيخنا: إن عصي الرقيق علانية إقام السيد عليه الحد، وإن عصى سرًا فينبغي أن لا يجب عليه إقامته بل يخير بين ستره واستنابته بحسب المصلحة في ذلك، كما يخير اليهود على إقامة الحد بين إقامتها عند الإمام وبين الستر على اليهود عليه واستنابته بحسب المصلحة، فإن ترجح أنه يتوب ستره.

وإن كان في ترك إقامة الحد عليه ضرر للناس كان في الرجوع رفعه إلى الإمام، ولهذا لم يقل أصحابنا إلا أن إقامة الحد يعلم، ولم يقولوا: إن ذلك عليه، وذلك لأنه لو وجب على من علم من رقيقه حدًا أن يقيم عليه مع إمكان استنابته لأفضى ذلك إلى وجوب هتك كل رقيق، وأنه لا يستر على أحد منهم.

وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، كذا قال. ويقال: السيد في إقامته كالإمام، فيلزمه إقامته بثبوته عنده كالإمام، ولا يلزم ما ذكره بدليل الإمام، وإنما قال الأصحاب: للسيد إقامته لأنه استثنى من التحريم، وتوجه من قول شيخنا تخريج في الإمام، وغايته تخصيص ظاهر الأخبار بتقييد مطلقها، وهو جائز، ولكن الشأن في تحقيق دليل التخصيص، والتقييد.

وقيل: يوصي حد رقيق مؤليه. ويضرب الرجل قائما. وعنه: قاعدة، بسوط لا خلقي ولا جديد، نص عليه. قال في البلغة: ولتكن الحجارة متوسطة كالكفية. وعند الخريفي: سوط حديد دون خر بلا مد، لأنه محدث، نص عليه، ولا ربط، ولا يجرد بل مع قعيص أو اثنين، نقل أبو الحارث، والفضل: وعليه ثبابة.

وعنه: يجوز تجريده، نقل عبد الله، والميموني: يجرد. وإن كان السوط مغصوبا أجزأ، على خلاف مقتضى النهي، لإجماع، ذكره في التمهيد، ولا يشق جلد ولا يئدي إنبطه في رفع يده، نص عليه، ويفرق الضرب، وأوجه القاضي. ويلزم إلقاء وجه ورأس وفرج ومقتل، وإن ضرب قاعدة فظهره ومقاربه.

ولا تعتبر الموالاة في الحدود، ذكره القاضي وغيره في موالاة الوضوء لإزالة العقوبة، وإسقاطه بالشبهة. وقال شيخنا: فيه نظر، وما قاله أظهر، وتعتبر له النية، فلو جلده للتشفي أتم وتعيده، ذكره في المشور عن القاضي، وظاهر كلام جماعة: لا، وهو أظهر، ولم يعتبروا نية من يقيم أنه حد، مع أن ظاهر كلامهم يقيم الإمام أو نائبه لا يعتبر، وتأتي في حد القذف كلام القاضي.

وفي الفصول قيل فصول التغير: يحتاج عند إقامته إلى نية الإمام أنه يضرب لله عز وجل، ولما وضع الله ذلك، وكذلك الحداد إلا أن الإمام إذا تولى وأمر عبدا أعجميا يضرب لا علم له بالنية أجزأت نية، والعبد كالآلة، قال: ويحتمل أن تعتبر نية، كما نقول في غسل الميت تعتبر نية غاسله. واحتج في منتهى الغاية لاعتبار نية الزكاة بأن الصرف إلى الفقير له جهات، فلا بد من نية التمييز، كالجلد في الحدود.

وقال شيخنا في تيمم كلامه السابق في آخر الصلح: فعلى الإنسان أن يكون مقصوده نفع الخلق، والإحسان إليهم، وهذا هو الرحمة التي بحث بها محمد ﷺ في قوله عز وجل: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» [الأنبياء: ١٠٧]. لكن للاحتياج إلى دفع الظلم شرعت العقوبات، وعلى المقيم لها أن يقصد بها النفع، والإحسان، كما يقصد الوالد بعقوبة الولد، والطبيب بدواء المريض، فلم يأمر الشرع إلا بما هو نفع للعباد.

وَعَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْضِيَ ذَلِكَ.
 وَامْرَأَةٌ كَرَجَلٍ، وَتَضْرِبُ جَالِسَةً، وَتَشُدُّ عَلَيْهَا يَدَايَهَا، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَتُمْسِكُ يَدَاهَا لِشَأْ تَنْكَشِفَ، وَفِي الْوَاضِحِ،
 أَسْوَأُهَا كَذَلِكَ.
 وَجَلَدُ الزَّوْنَا أَشَدُّ، ثُمَّ الْقَذْفُ، ثُمَّ الشَّرْبُ، نَصُّ عَلَيْهَا، ثُمَّ التَّغْزِيرُ، وَلِلْإِمَامِ حَدُّهُ لِشَرْبِ بَجْرِيٍّ وَتَعَالٍ.
 وَفِي الْمَذْهَبِ، وَالْبُلْغَةِ: وَأَيْدٍ، وَفِي الْوَسِيلَةِ: يَسْتَوْفَى بِالسُّوْطِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَالْخِرَقِيِّ.
 وَفِي الْمَوْجَزِ: لَا يُجْزَى بِيَدٍ وَطَرَفٍ ثَوْبٍ.
 وَفِي التَّبْصِيرَةِ: لَا يُجْزَى بِطَرَفِ ثَوْبٍ وَتَعَالٍ، وَيَحْرُمُ حَبْسُهُ بَعْدَ حَدِّهِ، نَقْلُهُ حَتْبَلٍ.
 وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: مَنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِالْحَدِّ وَضُرَّ النَّاسُ فَلِلْوَالِي لَا الْقَاضِي حَبْسُهُ حَتَّى يَتُوبَ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ:
 حَتَّى يَمُوتَ.
 وَيَحْرُمُ الْأَدَى بِالْكَلَامِ كَالْتَّغْيِيرِ، عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي وَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا، لِنَسْخِهِ بِشَرْعِ الْحَدِّ، كَنَسْخِ حَبْسِ الْمَرْأَةِ.
 وَلِأَنَّهُ يَكُونُ تَغْيِيرًا، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَتَأْخِيرُ حَدِّهِ، وَإِنْ خِيفَ مِنَ السُّوْطِ لَمْ يَتَعَيَّنْ، عَلَى الْأَصَحِّ فَيَقَامُ بِطَرَفِ ثَوْبٍ
 وَعُكُوفٍ نَحْلٍ حَسْبَمَا يَحْتَمِلُهُ.
 وَقِيلَ: ضَرْبُهُ بِمِائَةِ شِمْرَاخٍ.
 وَقِيلَ: يُؤْخَرُ لِحَرٍّ وَبَرْدٍ وَتَرَضٍ مَرَجُو الْبُرْدِ، وَلَا ضَمِنَ، وَيُؤْخَرُ لِشَرْبٍ حَتَّى يَصْحُوَ، نَصُّ عَلَيْهِ وَلِقَطْعِ خَوْفِ التَّلْفِ.
 وَمَنْ مَاتَ فِي حَدٍّ وَلَوْ حَدًّا خَمَرٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، أَوْ تَغْيِيرٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ تَأْخِيرُهُ، فَهَذَا.
 وَإِنْ زَادَ سَوْطًا، أَوْ فِي السُّوْطِ، أَوْ اعْتَمَدَ فِي ضَرْبِهِ، فَلْيَدَيْتِهِ، كَضَرْبِهِ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ، وَالْقَاءِ حَجَرٍ فِي سَفِينَةٍ مِثْلُهُ لَا
 يُغْرِقُهَا أَتْفَاقًا، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.
 وَعَنْهُ: يَنْصَفُهَا، وَقِيلَ: وَيَتَّهَى عَلَى الْأَسْوَاطِ^(١)، إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ، وَفِي الْوَاضِحِ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ وَضَعَ فِي سَفِينَةٍ كُرًّا
 فَلَمْ تَغْرُقْ ثُمَّ وَضَعَ قَفِيرًا فَغَرِقَتْ فَغَرِقَتْ بَيْنَهُمَا فِي أَقْوَى الْوَجْهَيْنِ، وَالثَّانِي بِالْقَفِيرِ، وَكَذَا الشَّيْخُ، وَالرَّيُّ، وَالسَّيْرُ بِالدَّائِبَةِ
 فَرَأْسِخٍ، وَالسُّكْرُ بِالْقَدَحِ أَوْ الْأَفْدَاحِ.
 وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنِ الْمُحَقِّقِينَ كَمَا يَنْشَأُ الْغَضَبُ بِكَلِمَةٍ بَعْدَ كَلِمَةٍ وَيَمْتَلِئُ الْإِنَاءُ بِقَطْرَةٍ بَعْدَ قَطْرَةٍ، وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِوَاحِدٍ
 بَعْدَ وَاحِدٍ.
 وَقَالَ أَيْضًا: لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقَالَ أَرَوْنَتِي الْجَرَعَةَ، وَيَحْسُنُ أَنْ يَقَالَ غَرَقَ السَّفِينَةَ هَذَا الْقَفِيرُ، وَقَالَ: لَا يَقَالُ لِسَفِينَةٍ ثَقِيلَةٍ
 بَوْقُهَا غَامٌ بَعْضُهَا فِي الْمَاءِ غَرِيقَةٌ بَعْضُ الْغَرَقِ، وَلَا يَقَعُ اسْمُ الْغَرَقِ إِلَّا عَلَى غَمْرِ الْمَاءِ لَهَا، وَجَزَمَ أَيْضًا فِي السَّفِينَةِ بِأَنْ
 الْقَفِيرُ الْمَغْرُوقُ لَهَا.
 وَمَنْ أَمَرَ بِزِيَادَةِ فَرَادَ جَهْلًا ضَمِنَهُ الْآمِرُ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ (م ٣) (٣)، وَإِنْ تَعَمَّدَهُ الْعَادُّ فَقَطُّ أَوْ أَخْطَأَ.

(١) تنبيه: قوله: (وإذا زاد سوطًا، فديته، وعنه: نصفها). انتهى.

قدّم وجوب الدّية، وهو المذهب.

وقال في الإجارة: ولو جاوز المكان أو زاد على المحمول فالسمي مع أجر المثل للزائد، ويلزمه قيمة الدّابة إن تلفت.

وقيل: نصفها، كسوط في حد. انتهى.

فظاهره القطع بوجوب نصف الدّية إذا زاد سوطًا، وهو مخالف لما قدّمه في هذا الباب.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ومن أمر بزيادة فراد جهلاً ضمنه الأمر، وإلا فوجهان). انتهى.

أحدهما: يضمن الأمر أيضًا، قدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يضمن الضارب.

قال في الرّعاية الكبرى: وهو أولى.

قلت: وهو الصواب، حيث كان عالمًا عاقلًا.

واختاره القاضي، واقتصر عليه في المغني، والشرح وشرح ابن رزيق، وقد تقدّم نظيره إذا أمره بالقتل.

وَأَدْعَى ضَارِبَ الْجَهْلِ ضَعْفَهُ الْعَادُ.
وَتَعَمَّدَ الْإِمَامُ الزَّيَادَةَ يَلْزُمُهُ فِي الْآفِيسِ، لِأَنَّهُ شَيْئُهُ عَمْدٌ.
وَقِيلَ: كَخَطِّطُ، فِيهِ الرُّوَاتَانِ، قَدَّمَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.
وَلَا يُحْفَرُ لِمَرْجُومٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: بَلَى لَا مَرَأَةَ إِلَى الصُّدْرِ إِنْ رَجِمَتْ بَيِّنَةٌ اخْتَارَهُ فِي الْهِدَايَةِ، وَالْفُصُولِ، وَالتَّبَصُّرَةِ، وَأُطْلِقَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَابْنُ
زَرِينٍ: يُحْفَرُ لَهَا، لِأَنَّهَُا عَوْرَةٌ، فَهُوَ سِتْرٌ بِخِلَافِ الرَّجُلِ.
وَيُسْتَحَبُّ بَدَاءَةُ شُهُودِهِمْ وَحُضُورُهُمْ، وَإِنْ ثَبِتَ بِإِقْرَارٍ، فَلَا إِمَامَ، فَمَنْ يَقِيمُهُ، وَيَجِبُ حُضُورُهُ.
وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَجِيءُ النَّاسُ صُفُوفًا لَا يَخْتَلِطُونَ، ثُمَّ يَمْضُونَ صَفًّا صَفًّا.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ قَوْلِ مَا عَرِ: رُدُّونِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ قَوْمِي غُرُونِي، يَذَلُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخْضُرْ رَجْمَهُ، فَبِهَذَا
أَقُولُ.

وَيَجِبُ لِرْنَا حُضُورُ طَائِفَةٍ، وَاحِدٍ فَكَثَرٌ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ.
وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذَّبُ طَائِفَةً» [التوبة: ٦٦].
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ: الطَّائِفَةُ الْوَاحِدُ فَمَا قُوَّةُ، وَاخْتَارَ فِي التَّلَافُظِ: اثْنَانِ، لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْجَمَاعَةَ، وَأَقْلَهَا اثْنَانِ.
قَالَ الرَّجَّاجُ: أَصْلُ الطَّائِفَةِ فِي اللَّغَةِ الْجَمَاعَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلْوَاحِدِ طَائِفَةً، يُرَادُ بِهِ: نَفْسُ طَائِفَةٍ.
وَقَالَ أَضْمًا: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ مَا عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ، لِأَنَّ الطَّائِفَةَ فِي مَعْنَى جَمَاعَةٍ، وَأَقْلُ الْجَمَاعَةِ اثْنَانِ.
وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: إِذَا أُرِيدَ بِالطَّائِفَةِ الْوَاحِدُ كَانَ أَصْلُهَا طَائِفًا، عَلَى مِثَالِ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ فَتَدْخُلُ الْمَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي
الْوَصْفِ، كَمَا يُقَالُ: رَاوِيَةً، عَلَامَةً، نَسَابَةً.

وَاحْتِجَّ مَنْ قَالَ: أَقْلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ يَقُولُهُ تَعَالَى: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا» [الحجرات: ٩]، فَأَضَافَ الْفِعْلُ
إِلَيْهِمَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَأَجَابَ الْقَاضِي عَنْهُ بِأَنَّ الطَّائِفَةَ اسْمٌ لِلْجَمَاعَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَتَأْتِيَ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا
مَعَكُمْ» [النساء: ١٠٩].

وَلَوْ كَانَتِ الطَّائِفَةُ وَاحِدًا لَمْ يَقُلْ: «فَلْيُصَلُّوا».
وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ، وَسَبَقَ فِي الْوَقْفِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ ثَلَاثَةٌ.
وَفِي الْفُصُولِ فِي صَلَاةِ الْخَوَافِ طَائِفَةٌ اسْمٌ جَمَاعَةٍ، وَأَقْلُ اسْمُ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْعَدَدِ ثَلَاثَةٌ.
وَلَوْ قَالَ جَمَاعَةٌ لَكَانَ كَذَلِكَ.

فَكَذًا إِذَا قَالَ طَائِفَةٌ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّ الطَّائِفَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ» [النور: ٢]؛
لِأَنَّهُ أَوَّلُ شُهُودِ الزَّانِ.

وَإِنْ رَجَعَ مَنْ أَقْرَبَ بَحْدًا زَنَا أَوْ سَرَقَةً أَوْ شَرِبَ قُبْلَهُ أَوْ فِي بَعْضِهِ أَوْ هَرَبَ فِي الْمَنْصُوصِ فِيهِ، سَقَطَ، فَإِنْ تَمَّ ضَمِنَ
الرَّاجِعُ فَقَطُّ بِالْمَالِ، وَلَا قُوَّةَ.

وَفِي الْإِتْبَاعِ فِي زَنَا يَسْقُطُ بِرُجُوعِهِ بِكِنَايَةٍ، نَحْوُ مَزَحَتْ، أَوْ مَا عَرَفْتُ مَا قُلْتُ، أَوْ كُنْتُ نَاعِسًا، وَفِيهِ فِي سَارِقٍ بَارِيَةٍ
مَسْجُودٍ، وَنَحْوَهَا: لَا يَقْبَلُ رُجُوعُهُ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يَقْبَلُ رُجُوعُهُ فِي الزَّانِ فَقَطُّ، وَلَا يَتْرُكُ بَعْدَ بَيِّنَةٍ عَلَى الْفِعْلِ.
وَعَنْهُ: أَوْ عَلَى إِقْرَارِهِ.

وَقِيلَ: يَقْبَلُ رُجُوعٌ مُقَرَّرٌ بِمَالٍ.
وَمَنْ أَتَى حَدًّا سَتَرَ نَفْسَهُ، نَقَلَ مَهْنًا: رَجُلٌ زَنَى يَذْهَبُ يَقْرَأُ؟

قَالَ: بَلَى يَسْتَرُ نَفْسَهُ.
وَاسْتَحَبَّ الْقَاضِي إِنْ شَاعَ رَفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ لِيُقِيمَهُ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ تَعَلَّقَتِ التَّوْبَةُ بِظَاهِرٍ كَصَلَاةٍ وَزَكَاةٍ

أظهرها، وإلا أسر.

وَمَنْ قَالَ لِإِمَامٍ: أَصَبْتُ حَدًّا لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ لِمَا لَمْ يَبَيِّنْهُ، نَقَلَهُ الْأَقْرَمُ، وَيَحْدُ مِنْ زَنَا هَزِيلًا وَلَوْ بَعْدَ سِمْنِهِ، كَذَا عَقُوبَةُ الْأَخْرَجِ، كَمَنْ قَطَعَتْ يَدُهُ ثُمَّ زَنَى أَعِيدَتْ بَعْدَ بَيْتِهِ وَعُقُوبِ، ذَكَرَهُ فِي الْقَتْلِ، فَالْحَدُ كَفَّارَةٌ لِذَلِكَ الذَّنْبِ، لِلْخَبَرِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ أَسْتَوْفَى وَحَدَهُ.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: لَا يُشْرَعُ غَيْرُهُ، وَإِلَّا تَدَاخَلَ الْجَنْسُ، فَظَاهِرُهُ: لَا يَجُوزُ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.
قَالَ أَحْمَدُ: يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَرَّةً لَا الْأَجْنَاسُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً: لَا تَدَاخُلُ فِي السَّرِقَةِ. وَفِي الْبُلْغَةِ: فَقَطَّعَ وَاحِدٌ، عَلَى الْأَصَحِّ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ رِوَايَةٌ: إِنْ طَالَبُوا مُفْتَرِقِينَ قَطَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذِهِ رِوَايَةُ صَالِحٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهَا.
ثُمَّ قَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُ الْفَقَهَاءِ تَدَاخُلٌ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّابِتَ أَحْكَامُ، وَإِلَّا فَالْشَيْءُ الْوَاحِدُ لَا يُعْقَلُ فِيهِ تَدَاخُلٌ.
فَالصَّوَابُ: أَنَّهَا أَحْكَامُ، وَعَلَى ذَلِكَ نَصُّ الْأَيْمَةِ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بَعْضُ مَا ذَكَرَهُ هَذَا بِمِثْلِ لَحْمٍ خِنْزِيرٍ مَيِّتٍ، فَأُثْبِتَ فِيهِ تَحْرِيمَيْنِ.

وَأَسْتَوْفَى حُقُوقَ الْأَدَمِيِّينَ كُلَّهَا، وَيَبْدَأُ بِهَا مُطْلَقًا، وَبِالْأَخْفِ وَجُوبًا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ بَدَأَ بِغَيْرِهِ جَازَ، فَلَوْ زَنَى وَسَرَقَ مِرَارًا جِلْدَ مَرَّةٍ ثُمَّ قَطَعَتْ يَمِينُهُ، وَإِنْ قَتَلَ فِي مُحَارَبَةٍ قُتِلَ فَقَطَّ، وَلَوْ زَنَى وَشَرِبَ وَقَذَفَ وَقَطَّعَ يَدًا قَطَّعَ ثُمَّ حُدَّ لِقَذْفِهِ ثُمَّ لِشَرْبِهِ، ثُمَّ لِلزَّنى^(١).
وَقِيلَ: يُؤَخَّرُ الْقَطْعُ، وَأَنَّهُ يُؤَخَّرُ شَرْبٌ عَنْ قَذْفٍ إِنْ قِيلَ أَرْبَعُونَ، وَلَا يُسْتَوْفَى حَدٌّ حَتَّى يَبْرَأَ مِمَّا قَبْلَهُ.
وَقِيلَ: إِنْ طَلَبَ صَاحِبُ قَتْلِ جِلْدَهُ قَبْلَ بُرْئِهِ مِنْ قَطْعٍ لَيَقْتُلَهُ فَوَجْهَانِ، وَإِنْ قَتَلَ وَارْتَدَّ أَوْ سَرَقَ وَقَطَّعَ قُتِلَ وَقَطَّعَ لَهْمَا.
وَقِيلَ لِلْقَوْدِ، قَطَّعَ بِهِ فِي الْفُصُولِ، وَالْمَذْهَبُ، وَالْمَغْنِيُّ.
وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَظْهَرُ لِهَذَا الْخِلَافِ فَالْإِدَّةُ فِي جَوَازِ الْخِلَافِ فِي اسْتِيفَائِهِ بِغَيْرِ حُضُورِ وَلِيِّ الْأَمْرِ، وَأَنْ عَلَى الْمَنَعِ هَلْ يَعْزُرُ؟
وَأَنْ الْأَجْرَةَ مِنْهُ أَوْ مِنَ الْمَقْتُولِ؟
وَأَنَّهُ هَلْ يَسْتَقِلُّ بِالْأَسْتِيفَاءِ أَوْ يَكُونُ كَمَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً فَيَفْرُقُ أَوْ يَعَيِّنُ الْإِمَامَ؟
وَأَنَّهُ هَلْ يَأْخُذُ بِصَنْفِ الدِّيَةِ كَمَا قِيلَ فَيَمْنُ قُتِلَ لِرَجُلَيْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَإِنْ أَخَذَ الدِّيَةَ اسْتَوْفَى الْحَدَّ؟

وَذَكَرَ ابْنُ النَّبَا: مَنْ قَتَلَ بِسِخْرِ قُتِلَ حَدًّا وَلِلْمَسْخُورِ مِنْ مَالِهِ دِيَّتُهُ، فَيَقْدَمُ حَقُّ اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ خَارِجَ الْحَرَمِ ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ أَوْ لَجَأَ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا لَمْ يَجْزِ أَخْذُهُ بِهِ فِيهِ، كَحَيَوَانَ صَائِلٍ مَأْكُولٍ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ لَا يَبَاقُ وَلَا يَشَارَى.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالرُّعَايَةِ: وَلَا يَكَلِّمُ، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، رَأَى فِي الرُّوضَةِ: وَلَا يُؤَاكِلُ وَلَا يَشَارِبُ لِيُخْرِجَ فَيَقَامَ عَلَيْهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يُؤْخَذُ بِدُونِ الْقَتْلِ.

(١) تنبيه: قوله: (ولو زنى وشرب وقذف وقطع يدا قطع ثم حد لقذفه ثم لشربه ثم للزنا). انتهى.

إنما بدأ بقطع اليد؛ لأنه محض حق آدمي فقدم، لأنه قال: ويبدأ بمقوق الأدميين مطلقاً، وإنما قدم حد القذف على حد الشرب، والزنا؛ لأن حد القذف مختلف فيه، هل هو لله أو للآدمي، فقدم على محض حق الله تعالى، وقدم حد الشرب على حد الزنا لأنه أخف.

وقوله قبل ذلك: (فلو زنى وسرق مراراً جلد مرة ثم قطعت يمينه)، فبدأ بالجلد؛ لأنه أخف من القطع، وكلاهما حق لله، لأن القطع في السرقة حق لله، بخلاف ما إذا قطع يدا فإنه حق لآدمي، فلذلك بدأ به، والله أعلم.
فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

وفي الرّعاية: أن المرتدّ فيه كذلك، وظاهر كلامهم: لا، ومن فعله فيه أخذ به فيه، وذكر جماعة فيمن لجأ إلى داره كذلك.

وإن قوتلوا في الحرم دفعوا عن أنفسهم فقط الآية في قوله: «ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام»، «ولا تقتلوهم» [البقرة: ١٩١]، قراءتان في السّبع.

هذا ظاهر ما ذكروه في بحث المسألة، واستدلّوا لهم بالخبر المشهور فيه، صحّحه ابن الجوزي في تفسيره، وقاله القفال، والمروزي من الشافعية، وذكر ابن الجوزي أن مجاهدًا في جماعة من الفقهاء قالوا: الآية محكمة.

وفي التمهيد في النسخ أنها نسخت بقوله: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» [التوبة: ٥]. وذكر صاحب الهادي من متأخري أصحابنا أن الطائفة المتبعية بالحرم من مبايعة الإمام لا تقتل، لا سيما إن كان لها تأويل، كما امتنع أهل مكة من بيعة يزيد وبايعوا ابن الزبير، فلم يكن قتالهم ونصب المنجنيق عليهم وإحلال حرم الله جائزًا بالنص، والإجماع.

وإنما خالف في ذلك عمرو بن سعيد بن العاص وشيعته، وعارض نص رسول الله ﷺ برأيه وهواه فقال: إن الحرم لا يبعد عاصيًا.

قال: والخبر صريح في أن الدّم الحلال في غيرها حرام فيما عدا تلك الساعة. وفي الأحكام السلطانية يقتل البغاة إذا لم يندفع بغيتهم إلا به، لأنه من حقوق الله، وحفظها في حرمه أولى من إضاغتها، ذكره الماوردي من الشافعية عن جمهور الفقهاء ونص عليه الشافعي، وحمل الخبر على ما يعم إنلافه كالمنجنيق إذا أمكن إصلاح بدون ذلك، فيقال: وغير مكة كذلك، واحتج في الخلاف وعيون المسائل وغيرهما على أنه لا يجوز دخول مكة لإحاجة لا تتكرر إلا بإحرام، بالخبر: «وإنما أجلت لي ساعة من نهار» قالوا: قلنا اتفق الجميع على جواز القتال فيها متى عرض مثل تلك الحال علينا أن التخصيص وقع لدخولها بغير إحرام، كذا قالوا.

ولما كان هذا ضيقًا عند الأكثر حكمًا واستنباطًا لم نغرجوا، وذكر مثلهم أبو بكر بن العربي في العارضة. وقال: لو تغلب فيها كفار أو بغاة وجب قتالهم فيها بالإجماع.

وقال شيخنا: إن تعدى أهل مكة أو غيرهم على الركب دفع الركب كما يدفع الصائل، ولإنسان أن يدفع مع الركب بل يجب إن أحتج إليه.

وفي التعليق وجه في حرم المدينة كالحرم.

وفي مسلم (١٣٧٤) عن أبي سعيد مرفوعًا: «إني حرمت المدينة، ما بين مأزمتها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال».

ولا تعصم الأشهر الحرم للعمومات ولغزو الطائيف وإفزارهم، وتردد كلام شيخنا، وتوجه احتمال. واختاره بغضهم في كتاب الهادي، وذكر أنه لا حجة في غزوة الطائيف، وإن كانت في ذي القعدة، لأنها كانت من تمام غزوة هوازن، وهم بدأوا النبي ﷺ بالقتال، ولما انتهزوا دخل ملكهم مالك بن عوف مع قتيب في حصن الطائيف، فحاربت لرسول الله ﷺ، فكان غزوتهم من تمام الغزوة التي شرع فيها، وفتح خير كان في صفر، وبيعة الرضوان كانت في ذي القعدة، وبايعهم لما بلغه قتل عثمان وأنهم يريدون قتاله.

ويجوز القتال في الشهر الحرام دفعا إجماعًا، وإنما بعث النبي ﷺ أبا عامر في سرية إلى أوطاس في ذي القعدة، لأن ذلك كان من تمام الغزوة التي بدأ الكفار فيها بالقتال، قال: وقد قال تعالى في المائدة وهي من آخر القرآن نزولاً ولا منسوخ فيها: «يا أيها الذين آمنوا لا تهللوا شعائر الله ولا الشهر الحرام» [المائدة: ٢].

وقال في البقرة: «يسألونك عن الشهر الحرام» الآية [البقرة: ٢١٥]، وبينهما في النزول نحو ثمانية أعوام. وفي عيون المسائل وغيرها في مسألة التغليب بالأشهر الحرم.

قال تعالى: «فإذا استلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين» [التوبة: ٥]، فأباح قتلهم بشرط استلخ الأشهر الحرم، فدل

عَلَى أَنْ قَتَلَهُمْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ يَحْرُمُ، وَإِذَا كَانَ قَتْلُ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ مُبَاحٌ حَرُمَ لِأَجْلِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ذَلِكَ عَلَى تَغْلِيظِ الْقَتْلِ فِيهَا، كَذَا قَالَ.

وَمَنْ فَعَلَ مَا يُوْجِبُ حَدًّا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ قَوْلًا مِنَ الْغَزَاةِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ أَخَذَ بِهِ فِي دَارِنَا خَاصَّةً، قَالَ أَحْمَدُ: لَا تُقَامُ الْحُدُودُ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ. وَنَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ مَنْصُورٍ إِنَّ زَيْنَ الْأَسِيرِ.

أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا مَا أَعْلَمَهُ إِلَّا أَنْ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ إِذَا خَرَجَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا يَقْتُلُ إِذَا قَتَلَ فِي غَيْرِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ هُنَاكَ حُكْمٌ، كَذَا كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ

النَّاسِ إِذَا أَتَى حَدًّا ثُمَّ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ أَوْ أُسِرَ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا قَتَلَ وَزَنَى وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَقَتَلَ أَوْ زَنَى أَوْ سَرَقَ: لَا يُعْجَبُنِي أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَ هُنَاكَ.

باب حد الزنا

إِذَا زَنَى مُحْصَنٌ وَجِبَ رَجْمُهُ حَتَّى يَمُوتَ.

وفي رواية: يُجْلَدُ مِائَةً قَبْلَهُ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ، والقاضي وجماعة، قال أبو يعلى الصغير: اختاره شيخ المذهب. ونقل الأكثر: لا كالردة، اختاره الأثرم، والجوزجاني وابن حامد وأبو الخطاب وغيرهم، وابن شهاب، وقال عن الأول: اختاره الأكثر (م ١) (١).

وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ النَّفْيُ مَعَ الرَّجْمِ؛ لِأَنَّهُ غَايَةُ التَّغْلِيظِ؛ لِأَنَّهُ نَفَى عَنِ الذَّنْبِ رَأْسًا، بِخِلَافِ الْجُلْدِ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي «الصَّحِيحِ» (خ: ٦٤٤٣، م: ١٦٩١) وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ فِي الْمُصَحِّفِ لاجتماع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

فَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَجَابَ ابْنُ عَقِيلٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِيُظْهَرَ بِهِ مِقْدَارُ طَاعَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْمَسَارَعَةِ إِلَى بَدْلِ النَّفْسِ بِطَرِيقِ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ اسْتِصْنَاءٍ لِيُطْلَبَ طَرِيقُ مَقْطُوعٍ بِهِ قَنُوعًا بِأَيْسَرِ شَيْءٍ، كَمَا سَارَعَ الْخَلِيلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ إِلَى ذَنْبٍ وَلَدِهِ بِمَنَامٍ، وَالنَّمَامُ أَذْنَى طَرِيقِ الْوَحْيِ وَأَقْلَهُهَا. وَإِذَا وَطِئَ حُرٌّ مُكَلَّفٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ فِي قُبُلِ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ فَهُمَا مُحْصَنَانِ، مُسْلِمَانِ أَوْ كَافِرَانِ، فَإِنْ اخْتَلَّ بَعْضُ ذَلِكَ فَلَا إِحْصَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ أَنَّهُ لَا يَخْصُلُ الْإِحْصَانُ بِوَطْئِهِ فِي خَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْسَامٍ وَنَحْوِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مَنَعًا وَتَسْلِيمًا، تَغْلِيظًا عَلَيْهِ.

وفي الإرشاد: يُحْصِنُ مُرَاهِقٌ بِالْعَةِ، وَمُرَاهِقَةٌ بِالْفَاءِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رَوَايَةً. وفي الترهيب: إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ رَقِيقًا فَلَا إِحْصَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، عَلَى الْأَصَحِّ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ. وَعَنْهُ: لَا تُحْصِنُ ذِمَّةُ مُسْلِمًا. وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ: امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ بِخَصْمِي أَوْ عَيْنِي، يُحْصِنُهَا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: وَحَكْمُ الْيَهُودِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ كَالْمُسْلِمَةِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (إذا زنى محصن وجب رجمه حتى يموت، وفي رواية يجلد مئة قبله، اختاره الحرقى، والقاضي وجماعة، قال القاضي أبو يعلى الصغير: اختاره شيخ المذهب، ونقل الأكثر: لا، كالردة، اختاره الأثرم، والجوزجاني وابن حامد وأبو الخطاب وغيرهم وابن شهاب، وقال عن الأول: اختاره الأكثر). انتهى.
الرواية الثانية: التي نقلها الأكثر هي الصحيح من المذهب.
قال الزركشي: هي أشهر الروايتين، وصححه في التصحيح وغيره.
وبه قطع في العمدة، والمنور ومنتخب الأدمي، والتسهيل وغيرهم.
وقدّمه في المحرر، والنظم، والرايعتين، والحاوي الصغير وإدراك الغاية وغيرهم.
واختاره ابن عديوس في تذكرته وغيره.
والرواية الأولى: اختارها الحرقى، والقاضي، والشريف وأبو الخطاب في خلافهما، وصححها الشيرازي.
وجزم بها في تذكرة ابن عقيل، والوجيز ونظم المفردات.
وقدّمها ابن رزين في شرحه ونهايته، وصاحب تجريد العناية.
وأطلقها في الهداية، والإيضاح، والفصول، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشرح، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.
تنبيه: إتيان المصنف بصيغة الروايتين كذلك فيه نظر.
ولعلّ قوله: (وفي رواية يجلد) بالفاء لا بالواو، وبه يتضح المعنى، وللمصنف عبارة كذلك في القرض تكلمنا عليها.

وَنَقَلَ الْمُروذِيُّ: لَا يُخْصِنُ الْمُجُوسِيُّ، وَإِنْ زَنَى مُخْصِنٌ بِكَرٍ فَلِكُلِّ حُدُّهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَيُثَبِّتُ إِخْصَانَهُ بِقَوْلِهِ وَطِئْتَهَا أَوْ جَامَعْتُهَا، وَالْأَشْهَرُ: أَوْ دَخَلْتُ بِهَا، لَا بِوَلَدَيْهَا مِنْهَا، وَانْتَفَى فِي الْوَاضِحِ بِقَوْلِ يَنْتَهَى:
بِاضْعَمَهَا، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ: أَنَاهَا، وَنَحْوُهُ.

وَإِذَا زَنَى حُرٌّ غَيْرَ مُخْصِنٍ جَلْدَ مِائَةٍ، وَلَا يَجِبُ غَيْرُهُ، نَقَلَهُ أَبُو الْحَارِثِ، وَالْمِثْمُونِيُّ، قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ.
وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ عَنْ (هـ) لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَرَاهُ الْإِمَامُ تَغْزِيرًا، وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ، وَالْمَذْهَبُ يُغْرَبُ عَامَا الرَّجُلُ
مَسَافَةً قَصْرَ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَقْلُ، وَالْمَرْأَةُ بِمَحْرَمٍ بِإِذِلِّ وَعَلَيْهَا أَجْرَتُهُ.

وَقِيلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ أَمَكَنَّ وَبَدَوِيهِ لَتَعْدِرُو.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: مَعَ أَثَرٍ.

وَعَنْهُ: بِلَا مَحْرَمٍ، تَعْدَرُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ عَقُوبَةٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ فِي الْحَجِّ بِمَحْرَمٍ، وَتَغْرَبُ مَسَافَةً قَصْرَ، نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ
بِوُجُوبِهِ، كَالدُّعَايِ.

وَعَنْهُ: أَقْلُ.

وَعَنْهُ: بِدَوِيهِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ تَعْدَرُ فَاِمْرَأَةٌ بَقَّةً، وَلَوْ بِالْأَجْرَةِ.

وَقِيلَ: لَا تَغْرَبُ مَعَ تَعْدِيرِهَا.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

وَيُجْلَدُ رَقِيقٌ خَمْسِينَ، وَلَا يُغْرَبُ، وَلَا يُعِيرُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ، أَحْتِمَالٌ (م)؛ لِأَنَّهُ عَمَرُ نَفَاةٍ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٤٥).

وَقَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلِ: يُحْتَمَلُ قَوْلُهُ نَفَاةٌ: أَبْعَدُهُ مِنْ صُحْبَتِهِ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ (٤٧٨): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ

سَعْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْثُودٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَيْسَ عَلَى الْأَمَةِ حُدٌّ حَتَّى تُخْصِنَ، فَإِذَا أُخْصِنَتْ بَزَوْجٍ فَعَلَيْهَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخْصِنَاتِ».

وَرَوَى ابْنُ مَرْثُودٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَانَ الْعَالِلِيِّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

مَرْثُودٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَيْسَ عَلَى الْأَمَةِ حُدٌّ حَتَّى تُخْصِنَ بَزَوْجٍ، فَإِذَا أُخْصِنَتْ بَزَوْجٍ فَعَلَيْهَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخْصِنَاتِ» وَرَوَاهُمَا الْحَافِظُ

الضَّيَّاءُ فِي «الْمُخْتَارَةِ» (٣٢٧/١٠) مِنْ طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ وَابْنِ مَرْثُودٍ إِسْنَادًا جَيِّدًا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

صَدُوقٌ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي الضُّعْفَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ: يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ، وَالْمَعْتَقُ بَعْضُهُ بِالْحِسَابِ وَيُغْرَبُ فِي الْمَنْصُوصِ بِحِسَابِهِ.

وَهَلْ اللَّوْطِيُّ الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ كَالزَّانِي، أَوْ يُرْجَمُ بِكَرٍّ أَوْ ثِيَابًا؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٢) ^(١).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل اللوطي الفاعل، والمفعول به كالزاني أو يرجم بكرة أو ثيابا فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: حده كحد الزاني سواء، وهو الصحيح من المذهب.

جزم به في العمدة، والوجيز، والنور، ومتخب الأدمي وغيرهم.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والبلغة، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والخواوي

الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: حده الرجم بكل حال، اختاره الشريف أبو جعفر وابن القيم في النّاء، والدّواء وغيره.

وأظن أن الشيخ تقي الدين اختاره، وقدّمه الخرقى، قال ابن رجب في كلام له على ما إذا زنى بامته: الصحيح قتل اللوطي سواء

كان محصنا أم لا.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَوْ قِيلَ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ لَمْ أَرِ بِهِ بَأْسًا، وَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَقِيسًا عَلَى الزَّائِسِي فِي الْغُسْلِ، كَذَلِكَ فِي الْحَدِّ، وَأَنَّ الْغُسْلَ قَدْ يَجِبُ وَلَا حَدَّ لَأَنَّهُ يُدْرَأُ بِالشَّيْئَةِ، بِخِلَافِ الْغُسْلِ فَذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْغُسْلِ نَفْيُ الْحَدِّ، وَأَوَّلَى، وَتَصَرُّهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و هـ)؛ لَأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنْ أَحَدٍ فَرَجَحِي الْجَنَّتِي الْمَشْكِلِ، لِيُخْرُجَهُ عَنْ هَيْئَةِ الْفُرُوجِ وَأَحْكَامِهَا.
وَفِي رَدِّ شَيْئِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ إِذَا قِيلَ: الْفَاعِلُ كَرَانَ فَقِيلَ: يَقْتُلُ الْمَفْعُولُ (بِه) مُطْلَقًا.
وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ بِالْفَرْقِ، كَقَاعِلٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرُّ الْمَصُونُ: كُلُّ مُسْتَحْسَنٍ وَمُسْتَنْدَلٍ فِي الدُّنْيَا أُنْمُوذَجُ مَا فِيهِ الْآخِرَةُ مِنْ ثَوَابٍ، وَكُلُّ مُؤَلِّمٍ وَمُؤَدِّ أُنْمُوذَجُ عِقَابٍ، فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَسَنُ الْأَمْرِ أُنْمُوذَجًا لِحُصُولِ مِثْلِهِ فِي الْآخِرَةِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أُنْمُوذَجُ حَسَنٍ، فَإِذَا وَجِدَ مِثْلَهُ وَأَضْعَافَهُ فِي جَارِيَةٍ حَصَلَ مَقْصُودُ الْأُنْمُوذَجِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنَالَ مِثْلَ هَذَا فِي الْآخِرَةِ فَيَنَالُ مِثْلُ مَا حَظَرَ بِمَا كَانَتْ تَشْرِبُ إِلَيْهِ فَيُوجَدُ الصَّبِيحَانِ عَلَى هَيْئَةِ الرِّجَالِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ، وَزَيْمًا كَانَ الْوَلَدَانِ كَذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ جَرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَبِي يُوسُفَ الْقَزَوِينِي فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَا يَمْتَنِعُ جَمَاعُ الْوَلَدَانِ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ شَاءَ الشَّهَوَاتُ لِذَلِكَ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ اللَّذَاتِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا لِيَكُونَهُ مَحَلًّا لِلْأَذَى، وَلَاجَلِ قَطْعِ النَّسْلِ.
وَهَذَا قَدْ أَثْبَتَ ابْنُ فِي الْجَنَّةِ وَلِلَّذَلِكَ أَبْيَحُوا شَرِبَ الْخَمْرِ لَمَّا آمَنُوا مِنْ غَائِلَةِ السُّكْرِ وَهُوَ إِيْقَاعُ الْعَرَبِيَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْعَدَاوَةِ وَزَوَالِ الْعَقْلِ.

فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْمَيْلُ إِلَى الذُّكُورِ عَاهَةٌ، وَلَمْ يَخْلُقْ هَذَا الْمَحَلَّ لِلْوَطْءِ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْعَاهَةُ هِيَ الْمَيْلُ إِلَى مَحَلٍّ فِيهِ تَلَوِيثٌ وَأَذَى، فَإِذَا أُزِيلَ وَلَمْ يَكُنْ نَسْلٌ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدُ الْإِلْتِذَافِ، وَالتَّمَتُّعِ، وَلَا وَجْهَ لِلْعَاهَةِ. انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ.
وَفِي قِتُونِ ابْنِ عَقِيلٍ أَيْضًا: سِئْلُ عَمَّنْ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَقَارِبُ فِي النَّارِ هَلْ يَبْقَى عَلَى طَبْعِهِ؟
فَقَالَ: قَدْ أَشَارَ إِلَى تَغْيِيرِ الطَّبْعِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾ [الحجر: ٤٧]، فَيُزِيلُ التَّخَاسُّدَ، وَالْمَيْلَ إِلَى اللَّوْاطِ، وَأَخَذَ مَالَ الْغَيْرِ، وَتَمَلُّوكَهُ كَأَجْنَبِيٍّ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَذُبُّ أَجْنَبِيَّةٍ كَلُوطًا، وَقَالَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ وَقِيلَ: كَرَانًا؛ وَإِنَّهُ لَا حَدَّ بِذُبِّ أَمْتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمَةً بِرَضَاعٍ، وَزَانَ بِذَاتِ مُحَرَّمٍ كَلُوطًا.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً: وَيُؤْخَذُ مَالُهُ لِيُخْبَرَ الْبَرَاءَ وَأَوَّلُهُ الْأَكْثَرُ عَلَى عَدَمِ وَارثٍ.
وَأَوَّلُ جَمَاعَةٍ: ضَرْبُ الْعَنْقِ فِيهِ عَلَى ظَنِّ الرَّوَايِ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: يَقْتُلُ وَيُؤْخَذُ مَالُهُ، عَلَى خَيْرِ السَّبَرَاءِ إِلَّا رَجُلًا يَرَاهُ مَبَاحًا فَيَجْلَدُ، قُلْتُ: فَالْمَرَأَةُ، قَالَ: كِلَاهُمَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ يَقْتُلُ.
وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ إِنْ خَبَرَ الْبَرَاءَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ وَإِنْ غَيْرَ الْمُسْتَحِلِّ كَرَانًا، نَقَلَ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ.

وَمَنْ أَتَى بَهِيمَةً وَلَوْ سَمَكَةً عُرْزَ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: كَلُوطِيٍّ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يَجِبُ الْحَدُّ فِي رَوَايَةٍ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فِي رَوَايَةٍ فَلَأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِمَجَرَّدِ الْإِسْلَاحِ فِيهِ غُسْلٌ وَلَا فِطْرٌ وَلَا كَفَّارَةٌ بِخِلَافِ اللَّوْاطِ، كَذَا قَالَ وَظَاهِرُهُ لَا يَجِبُ، وَلَوْ وَجَبَ الْحَدُّ مَعَ أَنَّهُ احْتِجَّ لَوْجُوبُ الْحَدِّ بِاللَّوْاطِ بِوُجُوبِ ذَلِكَ بِهِ، وَظَاهِرُهُ يَجِبُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالتَّسْوِيقُ أَوَّلَى، مَعَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ ذَلِكَ غَرِيبٌ.

وَيُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَتَحْرُمُ، فَيَضْمَنُهَا.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: احْتِمَالًا، وَقِيلَ: يَكْرَهُ، فَيَضْمَنُ النِّقْصَ.

فَصْلٌ

وَلَا حَدَّ إِلَّا بِتَغْيِيبِ حَشَفَةِ أَصْلِيَّةٍ مِنْ خَصْمِيٍّ أَوْ فَحْلٍ أَوْ قَدْرَها يَعْدَمُ، فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ قَبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا، فَتَعَزَّرَ امْرَأَتَانِ تَسَاحَقَتَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُحْتَمَلُ الْحَدُّ، لِلْخَبَرِ، وَيُحْتَرَفُ انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ، فَلَوْ وَطِئَ امْرَأَتُهُ فِي حَنْضٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ فِي دُبْرٍ، أَوْ أَمَةً لَهْ أَوْ لِمَكَاتِبِهِ فِيهَا شِرْكٌ أَوْ لَيْتَ الْمَالِ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ حَقٌّ أَوْ امْرَأَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، أَوْ مَنْزِلُهُ ظَنُّهَا امْرَأَتُهُ، أَوْ جَهْلُ تَحْرِيمِهِ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ نُشْرِهِ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، أَوْ تَحْرِيمِ نِكَاحِ بَاطِلٍ إِجْمَاعًا، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، وَقَالَ شَيْخُنَا وَقَدَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَمِثْلُهُ يَجْهَلُهُ.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ عَقَدَ عَلَيْهَا فَلَا حَدَّ، نَقَلَ مُنْهَا: لَا حَدَّ وَلَا مَهْرٌ يَقُولُ إِنَّهَا امْرَأَتُهُ وَأَنْكَرَتْ هِيَ، وَقَدْ أَقْرَتْ عَلَى نَفْسِهَا بِالزَّانَا، فَلَا تَحُدُّ حَتَّى تُقِرَّ أَرْبَعًا، وَلَا يَسْقُطُ الْحَدُّ بِجَهْلِ الْعُقُوبَةِ إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ، لِقِصَّةِ مَا عِزَّ.

وَأَنْ وَطِئَ أُمَّهُ الْمُحْرَمَةَ أَبَدًا بِرِضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَعَلِمَ لَمْ يَحُدَّ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَهِيَ أَظْهَرُ.

وَقِيلَ: وَكَذَا أُمَّهُ الْمَرْجُوعَةُ، وَالْأَكْثَرُ يُعَزَّرُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَلَا يُرْجَمُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَحَرْبٌ: يَحُدُّ وَلَا يُرْجَمُ، وَكَذَا أُمَّهُ الْمُعْتَدَةُ، فَإِنْ كَانَتْ مُرْتَدَّةً أَوْ مَجُوسِيَّةً فَلَا حَدَّ، وَعَكْسُهُ مُحْرَمَةٌ بِسَبَبٍ.

وَأَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ يَتَعَقَّدُ تَحْرِيمُهُ كَمَتْعَةٍ، أَوْ بِلَا وَلِيِّ، وَشِرَاءٍ فَاسِيدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ قَبْلَهُ، لَمْ يَحُدَّ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ فِي «وَطِئَ بِأَيِّ بَشَرٍ خِيَارًا»، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يَحُدَّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، فَلَوْ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ تَوَجُّهُ خِلَافَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مُخْتَلَفٌ (م ٣)^(١)، وَكَذَا وَطِئَ بِعَقْدٍ فَضُلُوِّي.

وَعَنْهُ: يَحُدُّ قَبْلَ الْإِجَارَةِ، وَاخْتَارَ فِي الْمَحْرُورِ: يَحُدُّ قَبْلُهَا إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يَنْقُذُ بِهَا.

وَحَكَى رِوَايَةً، وَإِنْ زَنَى بِمَيْتَةٍ فَرَوَايَتَانِ (م ٤)^(٢).

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ عَلَيْهِ حَدَّانِ فَظَنَّتْهُ يَعْني نَفْسَهُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَطْنُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَهَذَا بِخِلَافِ طَرَفٍ مِثَّتْ لِعَدَمِ ضَمَانِ الْجُمْلَةِ، لِعَدَمِ

وُجُودِ قَتْلِ بِخِلَافِ الْوَطْءِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (فلو حكم بصحته توجه خلاف، وظاهر كلامهم مختلف)، انتهى.

يعني: إذا وطئ في نكاح مختلف فيه يعتد بحريمه، كما مثله المصنف، وقلنا: يحُدُّ بعده قبل الحكم، فهل يحُدُّ بعده أم لا. قلت: هي شبيهة بما إذا زوجت نفسها بدون إذن ولي، فإن المصنف حكى في نقض حكم من حكم بصحته وجهين، وأطلقهما، وتكلما عليهما هناك، فليراجع.

وإن الصحيح من المذهب: لا ينقض، فلا يحُدُّ هنا، فأثر الحكم شيئاً، وعلى القول بأنه ينقض فيحُدُّ هنا فأقرب من ذلك ما ذكره المصنف فيما إذا حكم حنفي الحنبلي بشفعة الجوار، فإنه أطلق فيه وجهين، على القول بأن حكم الحاكم يزيل الشيء عن صفته في الباطن ومسألة متروك التسمية.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن زنى بميتة، فروايتان)، انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحزر، والشرح، والمحايي الصغير، وغيرهم.

وحكماهما في الكافي وغيره وجهين.

إحداهما: لا حد عليه، وهو الصحيح من المذهب، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز، والأدبي في منتخبه ومنوره، وغيرهما.

والوجه الثاني: يجب عليه الحد، اختاره أبو بكر، والناظم وقدمه في الرعايتين.

وإن أكره رجل فزنى فتنه: يحد، اختاره الأكثر.
وعنه: لا، كأمراه مكرهة أو غلام بالجماع أو تهديد أو منع طعام مع اضطراب ونحوه.
وعنه: فيهما لا يتهديدي ونحوه، ذكره شيخنا، قال: بناء على أنه لا يباح بالإكراه الفحل بل القول.
قال القاضي وغيره: إن خافت على نفسها القتل سقط عنها الدفع، كسقوط الأمر بالمعروف بالخوف.
ومن وطئ أمة امرأته وقد أحلتها له عزز بيمينه جلدًا.
وعنه: إلا سوطًا.
وعنه: بعشر، ولا يلحقه الولد، في رواية، نقله الجماعة، قال أبو بكر: عليه العمل، قال أحمد: لما لزمه من الجلد أو الرجم.
وعنه: بلى.
وقال شيخنا: إن ظن جوارحه لحقه، وإلا فروايتان فيه وفي حدّه.
وعنه: يحد، فلا يلحقه كعدم جلدّها، ولو ظن جلدّها، نقله منها.
وسأله ابن منصور فيمن وطئ أمة امرأته أو أبيه أو ابنه، قال: يحد، إلا أمة امرأته، على خبر النعمان، قلت: فأحلّ أمة لرجل؟
قال: لا يصلح ولا تكون له الأمة وإن وطئها فالولد ولده، لأنه وطئ على شبهة.
وقد قال أحمد في مواضع: إنما يلزم الولد إذا لم يحد.
وفي زاد المسافر رواية ابن منصور: الرجل يحل أمة لرجل أو فرجها أو المرأة أمتها لزوجها، حديث النعمان بن بشير.
وقال أبو بكر بعد رواية ابن منصور الأولى حكم غير الأب من القرابة على خبر النعمان.
وعنه فيمن وطئ أمة امرأته: إن أكرهها عتقت وعرم بفلها، وإلا ملكها بعفلها، لخبر سلمة بن المحبق، لأنه إنلأف، كمن مثل بعبده، فمن أنلأف عبده غيره بما يتعدّر معه انتفاع ماله به عتق، ولما لي قيمته، وليس ببيع من الأصول، قاله شيخنا.
وإن من هذا جلع مرقوب الحاكم ونحوه، والرواية المذكورة حكاهما شيخنا فقال: حكى عن أحمد وإسحاق القول به.
وإن وطئ في نكاح باطل إجماعاً مع علمه، نص عليه، أو زنى بمن استأجرها لزناً أو غيره، أو بصغيرة يوطأ مثلها، نقله الجماعة.
وقيل: أو لا.
وقيل: لها تسع، أو بمجنونة، أو بامرأة ثم تزوجها أو ملكها، أو أقر عليها فجحدت (هـ) ككسوتها (و) أو بحزينة مستأمنة، ونصه: أو نكح بنته من زنا، وحمله جماعة على أنه لم يبلغه الخلاف، ويحتمل حمله على معتق تحريمه حد.
وكذا بمن له عليها قود، في الأصح.
وفي المغني أو دعا أمة مشتركة فوطئ يظنها المدعوة.
وإن مكنت مكلفة من لا يحد.
وقيل: ابن عشر، أو جهله، أو حرياً مستأمن، أو استدخلت ذكر نائم، حدثت، كلزومها كفارة رمضان دون مجنون.
وكذا يحد رجل وطئ من لم يبلغ نص عليه.

فصل

ولا يثبت الزنى إلا بأحد شئني: أحدهما: أن يقر به حرّ وعبد، مخدود في قذف أو لا، أربع مرات، في مجلس أو مجالس نص على ذلك. وفي مختصر ابن رزين مجلس وسأله الأثرم: بمجلس أو مجالس، قال: الأحاديث ليست تدل إلا على مجلس، إلا عن ذلك الشيخ بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه، وذلك منكرو الحديث.

وَيُصَرِّحُ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوُطْءِ.
وَعَنْهُ: وَبِمَنْ زَنَى، فِي الرَّعَايَةِ أَنَّهَا أَظْهَرُ، وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ رَوَاتَيْنِ.
وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةً بِإِقْرَارِهِ فَانْكَرَ أَوْ صَدَّقَهُمْ مَرَّةً فَهَلْ هُوَ رُجُوعٌ فَلَا يُحَدُّ أَوْ يُحَدُّ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ (م ٥) ^(١).
وَلَا يُحَدُّونَ، وَهَذَا فِي التَّرْغِيبِ إِنْ أَنْكَرُوا أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُمْ لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ.
الثَّانِي: أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةً فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ بَرْنًا وَاحِدٍ يَصِفُونَهُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَأَنْ هَذَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، لَمْ يُسْمَعْ أَقِيمَ حَدٌّ إِلَّا بِإِقْرَارٍ، وَسَوَاءٌ أَتَوْا الْحَاكِمَ جُمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقِينَ، وَلَوْ صَدَّقَهُمْ، نَصُّ عَلَيْهِ.
فَلَنْ يَشْهَدُوا فِي مَجْلِسَيْنِ فَكَثُرَ، وَكَانُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ لِأَمْرِ ظَاهِرٍ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: أَوْ خَفِيَ، كَشَكِّهِ فِي فُسْتٍ، حُدُّوا لِلْقَذْفِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ ذُوْنُ أَرْبَعَةٍ، عَلَى الْأَصْحَحِ، أَوْ كَانَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مَجْبُوبًا أَوْ رَتْقًا.
وَعَنْهُ: لَا كَمُسْتَوْرِي الْحَالِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَوْ مَوْتُ أَحَدِهِمْ قَبْلَ وَصْفِهِ الزُّنَا، وَأَنْ الْمَشْهُودَ عَلَيْهَا عَذْرَاءُ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَفِيهَا فِي الْوَأَصِحَّ تَزُولُ خَصَانَتُهَا بِهِلِوِ الشَّهَادَةِ.
وَعَنْهُ: يُحَدُّ الْعُمَيَّاُ خَاصَّةً.
فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ زَوْجًا لِأَخَى.
وَنَقَلَ أَبُو النَّضْرِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَجْبُوبِ أَنَّ الشُّهُودَ قَذَفَ، وَقَدْ أَحْرَزُوا ظُهُورَهُمْ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: الْعَذْرَاءُ.
قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ عَنْهُ اخْتِلَافٌ، فَذَلَّ أَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ، فَإِنْ رَجَعَهُ الْقَاضِي فَالْخَطَأُ مِنْهُ، قُلْتُ: فَتَرَى فِي هَذَا أَوْ فِيمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالزُّنَا، فَلَمْ يَسْأَلِ الْقَاضِي عَنْ إِحْصَائِهِ حَتَّى رَجَعَهُ إِلَى الدِّيَةِ فِي بَيْتِ الْمَالِ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَيْسَ عَلَيْهِ غَرَمٌ.
قَالَ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَالَ غَيْرُهُ: إِذَا رَجَعَهُ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ بَانَ لَهُ كَلِبَتُهُمْ فَالدِّيَةُ عَلَيْهِمْ أَوْ الْقَوْدُ مَعَ الْعَمَلِ.
قَالَ: وَإِنْ رَجَعَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ إِحْصَانَهُ فَلَهُ قَوْلُ آخَرٍ: إِنْ خَطَأَ فِي مَالِهِ أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ أَخْطَأَ فِي النَّفْسِ، وَهَذَا أَوَّلَى بِهِ عِنْدِي، وَقَدْ أَطْلَقَ ابْنُ رَزِينٍ فِي مَجْبُوبٍ وَتَخَوُّهُ قَوْلَيْنِ، بِخِلَافِ الْعَذْرَاءِ.
وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ يَمِينٌ قَذَفَ رَجُلًا فَقَدَّمَهُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَقَالَ الْقَاضِي: أَنَا أَجْبَى بِثَلَاثَةِ شُهُودٍ مَعِي، فَجَاءَ بِهِمْ يَكُونُ شَاهِدًا مَعَهُمْ، قَالَ: إِنْ جَاءَ بِهِمْ قَرِيبًا وَلَمْ يَتَبَاعَدْ فَهُوَ شَاهِدٌ رَابِعٌ.
وَنَقَلَ مِنْهَا: إِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةً عَلَى رَجُلٍ بِالزُّنَا، أَحَدُهُمْ فَاسِقٌ، فَصَدَّقَهُمْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.
وَمَنْ شَهِدَ فِي غَيْرِ مَجْلِسٍ حُكْمٌ فَقِيلَ: لَا يَفْسُقُ، وَخَالَفَ أَبُو الْخَطَّابِ (م ٦) ^(٢).
وَإِنْ شَهِدُوا بَرْنًا وَاحِدٍ لَكِنْ عَيْنَ اثْنَانِ بَيْنًا، أَوْ بَلَدًا أَوْ يَوْمًا، وَاثْنَانِ آخَرَ، حُدُّوا لِلْقَذْفِ، عَلَى الْأَصْحَحِ.
وَعَنْهُ: يُحَدُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِمَا ظَاهِرُهَا الْاِكْتِفَاءُ بِشَهَادَتِهِمْ بِكُونِهَا زَانِيَةً.
وَأَنَّهُ: لَا اخْتِيَارَ بِالْفِعْلِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ عَيْنَ اثْنَانِ زَاوِيَةً مِنْ بَيْتِ صَغِيرٍ وَاثْنَانِ أُخْرَى مِنْهُ، أَوْ قَالَ اثْنَانِ: فِي قَيْصِصٍ بَيْضٍ، أَوْ قَائِمَةٍ، وَقَالَ اثْنَانِ فِي أَحْمَرٍ أَوْ نَائِمَةٍ، كَمَلْتُ شَهَادَتَهُمْ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن شهد أربعة بإقراره فانكر أو صدقهم مرة فهل هو رجوع، فلا يحد أو يحد؟ فيه روايتان). انتهى.
إحدهما: لا حد عليه، وهو الصحيح من المذهب، وهو رجوع.
جزم به في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
والرواية الثانية: عليه الحد.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، ونقل المصنف كلام صاحب الترغيب.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ومن شهد في غير مجلس حكم، فقيل: لا يفسق، وخالف أبو الخطّاب). انتهى.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب: أنه يفسق؛ لأنهم قالوا: لو جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم، فهو قاذف؛ لأن شهادته غير مقبولة ولا صحيحة، والله أعلم.

وَقِيلَ: هِيَ كَأَلْتِي قَبْلَهَا.
وَأِنْ قَالَ اثْنَانِ: زَنَى بِهَا مُطَاوَعَةً، وَقَالَ اثْنَانِ مُكْرَهَةً، لَمْ يَقْبَلْ، فَيَحْدُ شَاهِدًا الْمَطَاوَعَةَ، لِقَذْفِهَا، وَفِي حَدِّ الْأَرْبَعَةِ لِقَذْفِ الرَّجُلِ وَجْهَانِ (م ٧)^(١).
وَقِيلَ: تُقْبَلُ عَلَى الرَّجُلِ فَيَحْدُ وَحْدَهُ، اخْتَارَهُ فِي الْهَدَايَةِ، وَالتَّبْصِيرَةِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا تَحْدُ هِيَ، وَفِيهِ وَجْهَانِ.
وَفِي الْوَاضِحِ: لَا يُحْدُ أَحَدٌ، وَإِنْ قَالَ اثْنَانِ: وَهِيَ بَيْنَاءٌ، وَقَالَ اثْنَانِ غَيْرُهُ لَمْ يَقْبَلْ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَمْ تَجْتَمِعْ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، بِخِلَافِ السَّرْقَةِ.
وَأِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ فَرَجَعُوا أَوْ أَحَدُهُمْ فَهَلْ يَحْدُونُ أَوْ إِلَّا الرَّاجِعُ وَحْدَهُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٨)^(٢).
وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ يُحْدُ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْمِنُ التَّحَرُّزُ بَعْدَهُ، وَظَاهِرُ الْمُتَخَبِّ، لَا يُحْدُ أَحَدٌ لِتَمَامِهَا بِالْحُكْمِ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ الْحَدِّ حْدٌ وَحْدَهُ إِنْ وَرِثَ حَدَّ الْقَذْفِ.
وَقُلَّ أَبُو النَّضْرِ: لَا يُحْدُ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ.
وَأِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى الشُّهُودِ أَنَّهُمُ الزَّانَا بِهَا لَمْ يَحْدُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ، وَفِي حَدِّ الْأَوَّلَيْنِ لِلزَّانَا وَلِلْقَذْفِ أَيْضًا رَوَايَتَانِ (م ٩، ١٠)^(٣).

- (١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال اثنان: زنى بها مطاوعة، وقال اثنان: مكروهة، لم يقبل فيحدُ شاهداً المطاوعة لقذفها، وفي حدِّ الأربعة لقذف الرجل وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.
أحدهما: يحدون لقذفه، جزم به الأدمي في منوره ومنتخبه.
وقدّمه في الخلاصة وإدراك الغاية، وهو الصواب.
والوجه الثاني: لا يحدون، صحّحه في التصحيح.
وجزم به في الوجيز، وقدّمه ابن رزين في شرحه، ويظهر لي قوة هذا القول؛ لأنَّ الشهادة بالنسبة إلى الرجل قد كملت، فإذا سقط عنه الحدُ فأولى أن تسقط عنهم، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن شهد أربعة فرجعوا أو أحدهم - يعني: قبل الحد -؛ فهل يحدون أو إلا الرجاع وحده؟ فيه روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
إحدهما: يحدُ الأربعة، وهو الصحيح.
قدّمه في الكافي، والحرر، والنظم، وشرح ابن رزين وصحّحه، فقال: حدوا في الأظهر.
وقال الشيخ في المغني: على الجميع الحدُّ، في أصحَّ الروايتين. انتهى.
فقد اتفق الشيخان.
والرواية الثانية: يحدُ غير الرجاع.
اختاره أبو بكر وابن حامد، وقطع به في المنقح، والوجيز، والأدمي في منوره ومنتخبه، وغيرهم وقدّمه في إدراك الغاية.
(٣) (مسألة - ٩ - ١٠): قوله: (وإن شهد أربعة أنه زنى بامرأة فشهد أربعة على الشهود أنهم الزناة بها لم يحدُ المشهود عليه، وفي حدِّ الأولين للزنا وللقذف أيضاً روايتان). انتهى.
في ضمن كلامه مسألتان أطلق فيهما الخلاف:
(المسألة الأولى - ٩): هل يحدُّ الأولون للزنا لإقامة البيّنة الكاملة عليهم بأنهم هم الزناة أم لا؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمنقح، والحرر، والشرح، وشرح ابن منجّأ، وغيرهم.
إحدهما: يحدون للزنا، وهو الصحيح.
قال النّاظم: هذا الأشهر، وصحّحه في التصحيح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المستوعب.

=

وإن حملت من لا زوج لها ولا سيّد لم تحُد، نقله الجماعة.
وعنه: بلى إن لم تدع شبهة وفي الوسيلة، والمجموع رواية: ولو ادعت.
وكذا حدّه لخمير برائحتيه وكذا قيل في قيئه ووجوده سكران.
وقيل: يحُد (م ١١، ١٢)^(١).
ونقل الجماعة: يؤدّب له برائحتيه، اختاره الحلال كحاضِر مع من يشربه، نقله أبو طالب.
قال بعض الأطباء: يستعمل لقطع رائحة الخمر الكسفرة وعرق البنفسج، والثوم وما أشبه ذلك مما له رائحة قوية.

= والرواية الثانية: لا يحُدون، اختاره أبو الخطاب وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في المغني وشرح ابن رزين.

(المسألة الثانية - ١٠): هل يحُد للقدف على كلا الروايتين أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرّر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

إحداهما: يحُدون، للقدف.

وجزم به في الوجيز.

والرواية الثانية: لا يحُدون، وهو ظاهر كلام الشيخ في المقنع وجماعة.

وقدّمه ابن رزين في شرحه.

قال الشيخ في المغني، والشارح وغيرهما: وذكر أبو الخطاب في صدر هذه المسألة - يعني: ألتي قبل هذه - كلاماً معناه لا يحُد أحدٌ منهم حدّ الزّنا، وهل يحُد الأولون حدّ القذف؟ على وجهين؛ بناءً على أن القاذف إذا جاء بجيء الشاهد هل يحُد؟ على روايتين. انتهى.

(١) (مسألة - ١١ - ١٢): قوله: (وكذا قيل في قيئه ووجوده سكران، وقيل: يحُد). انتهى.

يعني: هل حكم ما إذا تقيّها أو وجد سكران حكم من وجد منه ريحها أم يحُد مطلقاً؟ أطلق الخلاف، وفيه مسألتان:

(مسألة - ١١): من تقيّها.

و(مسألة - ١٢): وجوده سكران.

إحداهما: حكمهما حكم من وجد منه رائحة الخمر.

جزم به في الرعاية الكبرى.

وقدّمه في الفصول وشرح ابن رزين.

والقول الثاني: يحُد هنا في المسألتين، وهو الصحيح.

اختاره الشيخ الموفق، والشارح وغيرهما، وهو ظاهر كلامه في الإرشاد في وجوده سكران.

واختاره الشيخ تقي الدين إن لم يدع شبهة.

فهذه اثني عشرة مسألة في هذا الباب، والله أعلم.

باب القَذْف

مَنْ قَذَفَ بَرَأً فِي قُبُلٍ وَهُوَ مَكْلَفٌ مُخْتَارٌ مُحْصَنٌ وَلَوْ ذَاتَ مَحْرَمٍ نَصَّ عَلَيْهِ جُلْدُ الْحُرِّ ثَمَانِينَ، وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ وَلَوْ عَتَقَ قُبُلَ حُدٍّ، وَمَعْتَقٌ بَعْضُهُ بِحِسَابِهِ.

وَقِيلَ: كَعَبْدٍ.

وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَ مُحْصَنٍ عَزَّرَ.

وَقِيلَ: سَوَى سَيِّدٍ لِعَبْدِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُحْدُ.

وَحْدُ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَوْا بِقَذْفِهِ وَإِنْ نَزَلَ كَقَوْدٍ فَلَا يَرْتُهُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ وَرَثَةُ أَخُوهُ لَأُمِّهِ وَحْدَهُ لَيْتَبَعْضُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يُحْدُ الْآبُ، وَفِي أُمِّ وَجْهَانٍ.

وَقِيلَ: لَا حَدَّ بِقَذْفِهِ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ، وَعَنْهُ يُحْدُ قَاذِفٌ أُمَةً أَوْ ذِمَّةً لَهَا وَلَدًا أَوْ زَوْجًا مُسْلِمًا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ قَذَفَ كَافِرًا لَا وَلَدَ لَهُ مُسْلِمٌ لَمْ يُحْدُ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَيُحْدُ بِقَذْفٍ عَلَى جِهَةِ الْغَيْرَةِ (بِفَتْحِ الْغَيْنِ)، وَيَتَوَجَّهُ أَحْيَمَالٌ (وَم)، وَأَنَّهَُا عَذْرٌ فِي غَيْبَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَتَقْدَمُ فِي الطَّلَاقِ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ وَشَيْخِنَا «لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ خَدِيجَةَ: وَمَا تَذَكَّرُ مِنْ عَجُوزٍ حَمْرَاءَ الشَّدَقَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ إِنِّي أَعْرِفُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي».

وَيُلْدَعَانِهَا وَجَعَلِيهَا بَيْنَ الْإِذْخِرِ يَقُولُ: يَا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغُنِي، وَذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٩١٣، م: ٢٤٤٥).

وَفِيهِمَا (خ: ٢٣٣٦، م: ١٤٨٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «أَنَّ امْرَأَةً عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنْ أَرَوَّاجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَرَا جَعْنَهُ وَتَهَجَّرَهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ.

فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ، أَتَأْتَمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَهُ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ، وَإِنْ عُمَرَ قَالَ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَتَبَسَّمَ».

وَفِيهِ: وَكَانَ قَدْ أَقْسَمَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةٍ مَوْجِدَةٍ عَلَيْهِنَّ حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَالْمُحْصَنُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلَهُ الْعَقِيفُ عَنِ الزُّنَا.

وَقِيلَ: وَوَطءٌ لَا يُحْدُ بِهِ لِمَلِكٍ أَوْ شَبَّهَةٍ.

وَقِيلَ: يَجِبُ الْبَحْثُ عَنْ بَاطِنِ عِفَّةٍ.

وَفِي الْمُبْهَجِ: لَا مَبْتَدِعٌ.

وَفِي الْإِبْطَاحِ: لَا فَاسِقٌ ظَهَرَ فِسْقُهُ.

وَلَا يَخْتُلُ إِحْصَانُهُ بَوَاطِنُهُ فِي خِيضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَلَوْ قَذَفَ امْرَأَةً بِمَتْنِهِمْ بِهَا حَدٌّ، قَالَهُ فِي الْإِتِّصَارِ وَفِيهِ، لَا يُحْدُ بِقَذْفٍ فَاسِقٍ، وَفِي عَمَدِ الْأَوَّلَةِ: عِنْدِي يُحْدُ بِقَذْفِ

الْعَبْدِ وَأَنَّهُ أَشْبَهَ بِالْمَذْهَبِ، لِخِدَالِيهِ فَهُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْفَاسِقِ بِغَيْرِ الزُّنَا.

وَفِي اشْتِرَاطِ بُلُوغِهِ رَوَايَتَانِ أَشْهَرُهُمَا: لَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ (م ١) ^(١)، فَالْغُلَامُ ابْنُ عَشْرِ، وَالْبِنْتُ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَطَالِبَتُهُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي اشتراط بلوغه روايتان أشهرهما لا، قاله في التَّريغيب). انتهى.

إحداهما: لا يشترط بلوغه، وهو الصحيح من المذهب، وهو الذي قاله في التَّريغيب أنه أشهر.

قال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله أنه يحْدُ قاذفه إذا كان ابن عشر أو ثني عشر سنة.

وقطع به القاضي، والشريف وأبو الخطاب في خلافاتهم، والشيرازي وابن البناء، وابن عقيل في التذكرة، وهو مقتضى كلام

الخرقي، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز ونظم المفردات، وقدمه في الهادي، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وإدراك الغاية، وغيرهم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة =

إِذَا بَلَغَ، وَالْمَلَاعِنَةُ وَابْنُهَا وَوَلَدُ الزَّانَا كَغَيْرِهِمْ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَمَنْ قَالَ لِمُحَصَّنَةٍ: زَنَيْتَ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِذُنُوبٍ تَسَعُ عِزْرَ، زَادَ فِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ رَأَاهُ الْإِمَامُ وَأَنَّهُ لَا يَخْشَاكَ إِلَى
طَلَبٍ، لِأَنَّهُ يُتَأَدَّبُ بِهِ، وَالْأَفْرَاقُ الْبُلُوغُ.
وَإِنْ قَالَ: وَأَنْتِ أُمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ وَمَا كُنْتُ وَأَمَكَنْ فَرَوَايَتَانِ (م ٢) ^(١)، وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يَحْذُ.
وَعَنَهُ: بَلَى، فَإِنْ قَالَتْ: أَرَدْتُ قَدْ فِي الْآنَ فَأَنْكَرَ فَهَلْ يَحْذُ أَوْ يَعْزُرُ وَجْهَانِ (م ٣) ^(٢).
وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ إِنْ أَضَافَ إِلَى جُنُونٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُجَنُّ لَمْ يَقْلِفُهُ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَجْنُونًا حِينَ قَدْ فَهَلْ فَأَنْكَرَتْ وَعَرَفَتْ لَهُ حَالَهُ جُنُونٍ وَإِفَاقَةٍ، فَوَجْهَانِ.
وَإِنْ ادَّعَى رِقًّا مَجْهُولَةً فَرَوَايَتَانِ (م ٤) ^(٣).

= قال في القواعد الأصولية: أظهر الروايتين وجوب الحد. انتهى.

والرواية الثانية: يشترط البلوغ.

قال في العمد، ومنتخب الأدمي ومنوره، ونهاية ابن رزين.

والمحسن هو الحر المسلم البالغ العفيف. انتهى.

وقيل: هذه الرواية غرجة لا منصوعة.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذم، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمنقح، والمحزر، والشرح، وشرح ابن
منجاء، والزركشي وغيرهم.

فعلى المذهب يشترط أن يكون مثله يداً أو يوطاً.

وقد بين المصنف سندهما، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومن قال لمحصنة زنت وأنت أمة أو كافرة وما ثبت وأمكن فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحزر، والشرح، والنظم وغيرهم.

إحدهما: يحذ، وهو الصحيح.

قال في الرعايتين: حد، على الأصح، وقدمه في الحاوي الصغير.

قال في الوجيز: فإن قال لحررة مسلمة: زنت وأنت كافرة أو أمة ولم يكن كذلك فعليه الحد.

والرواية الثانية: لا يحذ.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن كانت كذلك لم يحذ، وعنه: بلى، فإن قالت: أردت قذني الآن فأنكر فهل يحذ أو يعزر؟ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المنقح، والمحزر، والمستوعب، والنظم، والزركشي وغيرهم.

أحدهما: لا يحذ، بل يعزر، وهو الصحيح.

اختاره أبو الخطأب في الهداية وابن البناء، قاله في المستوعب، وصححه في التصحيح، وابن منجاء في شرحه.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في المغني وغيره.

والوجه الثاني: يحذ، اختاره القاضي.

وقدمه في الخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

قال في المستوعب: فقال الحرقي، والقاضي: القول قولها.

قلت: ويحتمل أن يرجع فيه إلى القولين، فإن دلت على شيء عمل به، وإلا فلا حد، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (وإن ادعى رقاً مجهولة فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في المحزر، والنظم.

إحدهما: يحذ، وهو الصحيح.

قال في الرعايتين: حد، على الأصح، وقدمه الشيخ الموفق، والشارح وصاحب الحاوي وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يحذ، اختاره أبو بكر.

(م): الإمام مالك

(ش): الإمام الشافعي

(ق): قولي الشافعي

(ر): روايتان

وإن ادعى أن قذفاً متقدماً كان في صغير أو قال: زنيته مكرمة، أو قال: يا زانية! ثم ثبت زناها في كفر لم يحد، كذبته في إسلام.

وفي المبهج: إن قذفه بما أتى في الكفر حد، لحُرمة الإسلام. وسأله ابن منصور: رجل رمى امرأة بما فعلت في الجاهلية؟ قال: يحد. وذكر القاضي: لو قال ابن عشرين لابن خمسين زنيته من ثلاثين سنة لم يحد، وهو سهو. ولا يسقط حد بزوال إحصائه، نص عليه (خ) حكم حاكم بوجوبه (خ) أو لا (خ) لأن الحدود تعتبر بوقت وجوبها، وكما لا يسقط برؤيته وجنونه.

وبخلاف فسق الشهود قبل الحكم لصيق الشهادة، وعلة الشيخ بأنه حق آدمي، وبأن الزنا نوع فسق، واحتمال وجود الجنس أكثر من النوع، إلا أن يتقدم مزيلة على القذف بإقرار أو بيعة. قيل لابن عقيل: لو زنى مقطوع اليد أتعاد بعد بغيه ويعاقب؟ فقال: لا يراعي مثل هذا، كحد هزيل بعد سميء، كذا عقوبة الأخيرة.

والقذف محرم إلا أن يرى امرأته تزني في طهر لم يطا فيه.

وفي الترغيب: ولو دون فرج.

وفي المغني: أو تقر به فيصدقها فيعتزلها ثم تلد بما يمكن أنه من الزاني، فيلزمه قذفها ونفيه.

وفي المحرر: وكذا لو وطئها في طهر زنت فيه وظن الولد من الزاني.

وفي الترغيب: نفيه محرم مع الرد، فإن ترجع النفي بأن استبرأ بخيصة فوجهان، واختار جواز مع أمانة الزنا، ولا وجوب ولو زناها تزني، واحتمل من الزنا حرم نفيه، ولو نفاه ولا عن انتفى، وإن لم تلد ما يلزمه نفيه أو استفاض زناها أو أخبره به ثقة، أو رأى رجلاً مغروراً به عندها.

زاد في الترغيب: خلوة، واعتبر في المغني هنا استفاضة زناها، وقدم لا يكفي استفاضة بلا قرينة، فله قذفها، وإقرارها أولى.

قال شيخنا: إذا قال أخبرني أنها زنت فكذبته ففي كونه فاذنًا بزاح في مذهب أحمد وغيره، فإن جعل قذفاً أو قذفها صريحاً فله إلعانها، ولو خلف بالطلاق أنها قالت له فأنكرته لم تطلق باتفاق الأئمة. ولو أسقطت جنيماً بسبب القذف لم تضمنه لأنه إذا جاز قذفه فلا عدوان، فدل أنه لو حرم قذفه ضمنية. واختار أبو محمد الجوزي المباح أن يراها تزني أو يظنه ولا ولد، وإن ولدت أسود وهما أبيضان أو عكسه فله نفيه بقرينة.

وقيل: ودونها.

فصل

وصريح القذف، يا زان يا عاهر، قد زنيته.

زنى فرجك ونحوه، وكذا: يا لوطي، نقله واختاره الأكثر وعنه مع غضب ونحوه.

وعنه: يُقبل تفسيره بغير القذف اختاره الجوزي، وبما معفوج، صريح قال أحمد: يحد.

وقيل: كناية وإن فسر يا متيوكة بفعل زوج فليس قذفاً، ذكره في الرعاية، والبصرة.

وزاد إن أراد بزاني العين أو يا عاهر اليد لم يقبل منه مع سبقه ما يدل على قذف صريح، وإن قال: لست بولد فلان فقف لأمو، في المنصوص إلا متنياً بلعان لم يستلجفه أبوه ولم يفسره بزنا أمه، وكذا إن نفاه عن قبيليه، وعند الشيخ بالقياس لا حد.

نقل منها فيمن قال لرجل لست لبيك: يحد، وإن كانت أمه كافرة، ونقله منها لبيحي: لست منهم ونقله ابن منصور فيمن قال: لو كنت ولد فلان ما فعلت كذا، ولست بولدي كناية في قذفها، نص عليه.

وَقِيلَ: صَرِيحٌ.
وَأَنَّ قَالَ لِرَجُلٍ يَا زَيْنَةُ أَوْ لَامْرَأَةٍ يَا زَانَ فَصَرِيحٌ، كَفَتَحَ النَّاءَ وَكَسَرَهَا لَهُمَا، خِلَافًا لِصَاحِبِ الرُّعَايَةِ فِي عَالِمِ بَعْرِيَّةٍ.
وَقِيلَ: كِنَايَةٌ.
وَقِيلَ لِلرَّجُلِ، وَكَذَا أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ، أَوْ مِنْ فُلَانَةٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي فُلَانَةٍ وَجَهَانٍ (م ٥) (١).
وَفِي زَنْتٍ يَذُكُّ أَوْ رَجُلُكَ أَوْ ثَنَاهُمَا وَجَهَانٍ (م ٦) (٢).
وَكَذَا زَنَى بَذْنِكَ، قَالَهُ فِي الرُّعَايَةِ، وَكَذَا الْعَيْنُ فِي التَّرْغِيبِ، وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: لَا.
وَأَنَّ قَالَ: زَنَاتَ فِي الْجَبَلِ فَصَرِيحٌ.
وَقِيلَ: إِنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةُ، وَقَالَ أَرَدْتُ الصُّعُودَ فِي الْجَبَلِ، قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الْجَبَلِ فَوَجَهَانٍ (م ٧) (٣).
وَقِيلَ: لَا قَذْفَ وَيَتَوَجَّهُ بِثَلَاثَةِ لَفْظَةٍ: «عَلَقَ» وَذَكَرَهَا شَيْخُنَا صَرِيحَةً (٤)، وَمَعْنَاهُ قَوْلُ ابْنِ زُرَيْنٍ (كُلُّ مَا يَذُلُّ عَلَيْهِ عَرَفًا).
وَكَِنَايَتُهُ، وَالتَّعْرِيفُ كَقَوْلِهِ لَامْرَأَتِهِ: قَدْ فَضَحْتِهِ، أَوْ نَكَسْتُ رَأْسَهُ، أَوْ أَفْسَدْتُ فِرَاشَهُ، أَوْ يَا فَحْبَةً يَا فَاجِرَةً، أَوْ لِمَنْ

- (١) (مسألة - ٥): قوله: (وكذا أنت أزنى الناس أو من فلانة).
يعني: أنه صريح على الصحيح (فعلى الأول) يعني: على أنه صريح (في فلانة وجهان)، يعني في قذف فلانة وجهان. انتهى.
وأطلقهما في المغني، والشرح، والمحرم، والحاوي الصغير.
أحدهما: ليس بقاذفٍ لها.
قال في الرُّعَايَةِ: وهو أقيس.
وقدّمه في الكافي.
والوجه الثاني: هو قذفٌ أيضًا لها.
قدّمه في الرُّعَايَةِ، وهو الصُّوَابُ.
(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وفي زنت يدك أو ثناهما وجهان). انتهى.
أحدهما: هو صريح، فيحدّ به، اختاره أبو بكر.
وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في الرُّعَايَتَيْنِ.
والوجه الثاني: ليس بصريح، فلا يحّد، وهو الصحيح، اختاره ابن حامد.
قال الشيخ الموفق والشارح: هذا ظاهر المذهب.
قال في الخلاصة: لم يكن قذفًا في الأصح.
(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال أردت الصُّعُودَ في الجبل، قيل: فإن لم يقل: في الجبل فوجهان).
يعني: هذان الوجهان مبنيان على القول الثاني، وهو قوله.
(وقيل: إن عرف العربيّة وقال أردت الصُّعُودَ).
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمقتنع، والمحرم، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم.
أحدهما: هو صريح، وجهاً واحداً، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح وغيره.
وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في الرُّعَايَتَيْنِ وغيره.
والوجه الثاني: حكمها كالتي قبلها، فيها الوجهان.
(٤) تنبيه: قوله: (وإن لم يقل في الجبل فوجهان، وقيل: لا قذف، ويتوجه مثله لفظة: «علق»، وذكرها شيخنا صريحة). انتهى.
وقال بعد ذلك بقريب من عشرين سطراً أو أكثر: وقال شيخنا: إن (علق) تعريضٌ. انتهى.
فلعله قال هذا أولاً، ثم أطلع على نقلٍ بأنها صريح، أو له قولان، والله أعلم.

يُخَاصِمُهُ يَا خَلَالَ ابْنَ الْحَلَالِ، مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزُّنَا، يَا نَظِيفُ، يَا خَبِيثُ الْبُلُونِ وَذَكَرَ بَعْضُهُم بِالْبَاءِ يَا عَفِيفُ، أَوْ لِعَرَبِيٍّ: يَا بُطْطِي، يَا فَارِسِيٍّ، يَا رُومِيٍّ، أَوْ لِأَحَدِهِمْ يَا عَرَبِيٍّ أَوْ مَا أَنَا بِزَانٍ أَوْ مَا أُمِّي بِزَانِيَّةٍ، فَإِنْ قَسَرَهُ بِغَيْرِ الْقَدْفِ. وَعَنْهُ: بِقَرِينَةٍ ظَاهِرَةٍ قُبِلَ.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ عَنِ الْحَرْقِيِّ. وَعَنْهُ: لَا يُحَدُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَالْقَرِينَةُ كَكِنَايَةِ طَلَاقٍ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ قَذْفُ بِنِيَّةٍ، وَلَا يَحْلِفُ مُنْكِرُهَا، وَفِي قِيَامِ قَرِينَةٍ مَقَامَهَا مَا تَقَدَّمَ، وَيَلْزَمُهُ الْحَدُّ بَاطِنًا بِالنِّيَّةِ، وَفِي لُزُومِ إِظْهَارِهَا وَجْهَانِ (م ٨) ^(١).

وَأِنْ عَلَى أَنَّهُ صَرِيحٌ وَيُقْبَلُ تَأْوِيلُهُ. وَفِي الْإِنْصَارِ رَوَايَةٌ: يُحَدُّ بِالصَّرِيحِ فَقَطْ. وَإِنْ قَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا زَانٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا، فَقَالَ: لَا، قَذْفٌ لِلْآخَرِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ. وَإِذَا لَمْ يُحَدِّ بِالتَّعْرِضِ عَزَرَ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ عَدَمُ عَقْلِهِ. وَفِي الْمَغْنِيِّ وَجْهَانِ فِيمَنْ يُجَنُّ وَقْتًا وَيُتَّقِي وَقْتًا. قَالَ فِي التَّرْغِيبِ فِي مَقْدُوفٍ: يُقْبَلُ مِنْ مُطَبِّئٍ إِفَاقَتُهُ طَارِفَةً، وَيَتَوَجَّهُ أَوْ يُجَنُّ وَقْتًا، وَكَذَا فِي الْخِلَافِ فِي: أَخْبَرَنِي فَلَانٌ، أَوْ أَشْهَدَنِي أَنَّكَ زَنَيْتَ، فَكَذَبَهُ فَلَانٌ.

وَكَذَا لَوْ سَمِعَ رَجُلًا يَقْذِفُ رَجُلًا فَقَالَ: صَدَقْتَ، فَإِنْ زَادَ فِيمَا قُلْتَ فَقِيلَ: كَذَلِكَ وَقِيلَ يُحَدُّ (م ٩) ^(٢). وَيُعْزَرُ فِي يَأْ كَافِرًا، يَأْ فَاجِرًا، يَأْ حِمَارًا، يَأْ تَيْسًا، يَأْ ثَوْرًا، يَأْ زَافِضِيٍّ، يَأْ خَبِيثَ الْبَطْنِ أَوْ الْفَرْجِ، يَأْ عَدُوَّ اللَّهِ، يَأْ ظَالِمًا، يَأْ كَذَابًا، يَأْ خَائِنًا، يَأْ شَارِبَ الْخَمْرِ، يَأْ مُحْضَنٌ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ. وَقِيلَ: فَاسِقٌ كِنَايَةً، وَمُحْضَنٌ تَعْرِضٌ، وَيُعْزَرُ فِي: قَرْنَانٍ وَقَوَادٍ وَنَحْوِهِمَا، وَسَأَلَهُ حَرْبٌ عَنْ ذُبُوثٍ، قَالَ: يُعْزَرُ. قُلْتُ: هَذَا عِنْدَ النَّاسِ أَقْبَحُ مِنَ الْقَرِينَةِ، فَسَكَتَ. وَفِي الْمُهَبِّجِ: ذُبُوثٌ قَذْفٌ لِأَمْرَأَةٍ، وَمِثْلُهُ كَشْحَانٌ وَقَرْطَبَانِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي مَاثُونَ كَمُحْضَنٍ. وَفِي الْفُنُونِ: هُوَ لُغَةٌ: الْعَيْبُ يَقُولُونَ: عُدُوَّ مَاثُونَ، وَالْأَبْنُ: الْجُنُونُ، وَالْأَبْنَةُ: الْعَيْبُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ فِي كِتَابِ الزَّاهِرِ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ عَرَفَ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْفِعْلِ بِهِ أَوْ الْفِعْلِ مِنْهُ فَلَيْسَ بِصَرِيحٍ، لِأَنَّ الْأَبْنَةَ الْمُسَارَ إِلَيْهَا لَا تُغْطِي أَنَّهُ يَفْعَلُ بِمُقْتَضَاهَا إِلَّا بِقَوْلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ لِلْمَرْأَةِ: يَا شَبَقَةَ، يَا مُغْتَلِمَةً. وَفِي الرِّعَايَةِ: لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ كِنَايَةً، وَأَنْ مَنْ قَالَ لِظَالِمٍ بَنٍ ظَالِمٍ: جَبَّوْكَ اللَّهُ وَرَجِمَ سَلَفَكَ احْتِمَلُ الْمَذْحُ، وَالتَّهْزِيءُ، وَأَنَّهُ أَظْهَرَ، فَيُعْزَرُ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِنَّ «عَلَّقَ» تَعْرِضٌ. وَإِنْ قَذْفٌ مَجْتَبِيًا حَدٌّ، فِي الْمَنْصُوصِ، لِأَنَّهُ قَذَفَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، قَالَهُ أَحْمَدُ وَعَكْسُهُ: مَا أَنْتَ ابْنُ فَلَانَةَ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَإِنْ قَذْفٌ مَنْ لَا يُتَصَوَّرُ عَادَةً الزُّنَا مِنْهُمْ كَأَهْلِ بَلَدِهِ لَمْ يُحَدِّ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويلزمه الحدُّ باطنًا بالنِّيَّةِ، وفي لزوم إظهارها وجهان). انتهى.
لعله من تشبه كلامه في التَّعْرِيبِ، وهو الظَّاهِرُ، والذي يظهر أَنَّهُ يلزمه إظهار النِّيَّةِ إِذَا سئل عما أَرَادَ، واللَّهُ أعلم.
(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وكذا لو سمع رجلاً يقذف رجلاً فقال: صدقت، فإن زاد فيما قلت، فقيل: كذلك، وقيل: يحدد). انتهى.

القول الأول: قدَّمه في المحرر، والرَّعَايَةُ الصُّغْرَى، والحاوِي الصُّغِيرُ.
والقول الثاني: قطع به في الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى.
قلت: وهو الصَّواب.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ: لَيْسَ قَاضِيًا، لِأَنَّهُ لَا عَارَ، وَيُعَزَّرُ، كَسَبْتُهُمْ بِغَيْرِهِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهُ أَحَدٌ. يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ فِي الْمَغْنِيِّ جَعَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَصْلًا لِقَذْفِ الصَّغِيرَةِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَحْتَاجُ فِي التَّعْزِيرِ إِلَى مُطَالَبَةٍ. وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: وَيُعَزَّرُ حَيْثُ لَا حَدٌّ، وَإِنْ قَالَ: مَنْ رَمَانِي فَهُوَ ابْنُ الزَّانِيَةِ لَمْ يُحَدِّ (ع). وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: الْكَاذِبُ ابْنُ الزَّانِيَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ وَمَا أَشْبَهَهُ، لَعَدِمَ التَّعْيِينَ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُعَزَّرُ، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، لَكِنْ يَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لِحَقِّ اللَّهِ، فَذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ غَيْبَةِ أَهْلِ قَرْبَةٍ (هـ) لَا أَحَدٌ هَؤُلَاءِ، أَوْ وَصَفَ رَجُلًا بِمَكْرُوهٍ لِمَنْ لَا يَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَدَّى غَيْرَ الْمُعَيَّنِ كَقَوْلِهِ فِي الْعَالَمِ مَنْ يَزْنِي وَنَحْوُهُ، إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ بَعْدَ الْبَحْثِ.

وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ يَا زَانِيَةً فَقَالَتْ بِكَ زَيْنَتْ سَقَطَ حَقُّهَا بِتَصْدِيقِهَا وَلَمْ تَقْلِبْهُ، وَإِنْ قَالَ زَنَى بِكَ فَلَنْ فَقَدْ قَذَفْتُهُمَا، نَصَّ عَلَيْهِمَا، وَخَرَجَ فِيهِمَا رَوَاتَانِ، فَعَلَى أَنَّهَا لَمْ تَقْلِبْهُ يَخْرُجُ أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَأَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ يَقْلِبْهَا، لِاخْتِمَالِ أَنَّهَا مَكْرُمَةٌ أَوْ نَائِمَةٌ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ فِي الزَّوْجَةِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: خَبِرَ مَا عَزَّ حِينَ سَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ بِفُلَانَةٍ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا، نَقَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ.

وَنَقَلَ مُهَنَّادٌ: لَا يُحَدُّ لَهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَوْ كَانَ قَاضِيًا لَمْ يَسْأَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ «بِمَنْ؟».

وَأَيْضًا هَذَا بَيَانُ الْإِفْرَارِ، وَلَوْ كَانَ قَوْلُهَا أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي، أَوْ زَيْنَتْ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقَدْ قَذَفَتْهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَجْهٌ، وَإِنْ قَالَ: يَا زَانِيَةً، قَالَتْ: بَلْ أَنْتَ زَانٍ حُدًّا.

وَعَنْهُ: لَا لِمَانٍ، وَتَحَدُّ هِيَ قَطْعٌ، وَهُوَ سَهْوٌ عِنْدَ الْقَاضِي وَذِكْرُهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَقَالَ: بَلْ هَذَا يُعْطِي رِوَايَةً عَنْهُ أَنَّ اللَّعَانَ شَهَادَةٌ.

فَصْلٌ

وَهُوَ حَقٌّ لَادِمِيٍّ، فَيَسْقُطُ بِعَفْوِهِ، قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ عَنْهُ: لَا عَنْ بَعْضِهِ.

وَعَنْهُ: لِلَّهِ، فَلَا يَسْقُطُ، وَعَلَيْهِمَا لَا يُحَدُّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَضَ لَهُ إِلَّا بِالطَّلَبِ وَذِكْرِهِ شَيْخُنَا (ع).

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الثَّانِيَةِ: وَبِدُونِهِ، وَلَا يَسْتَوْفِيهِ بِنَفْسِهِ، خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَذِكْرُهُ ابْنُ عَقِيلٍ (ع) وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَعَلَّلَهُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ تَعْتَبَرُ نِيَّةُ الْإِمَامِ أَنَّهُ حَدٌّ.

وَفِي الْبُلْغَةِ: لَا يَسْتَوْفِيهِ بِدُونِهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَوَجَّهَانِ، وَأَنَّ هَذَا فِي الْقَذْفِ الصَّرِيحِ، وَأَنَّ غَيْرَهُ يَبْزَأُ بِهِ سِرًّا، عَلَى خِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا الْإِمَامُ، وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ هَلْ تَعْتَبَرُ الْمَوَالَاةُ أَوِ النَّبِيُّ، وَسَأَلَهُ مُهَنَّادٌ عَمَّنْ قَدَّمَ قَاضِيَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَأَقْرَأَ فَقَالَ: قَدْ أَمْسَيْنَا، هَذَا نَقِيْمُهُ عَلَيْهِ، فَعَابَ الْمَقْدُوفُ، فَقَالَ: لَا يُحَدُّ حَتَّى يَخْضُرَ، لَعَلَّهُ عَفَا.

وَإِنْ قَالَ أَقْدَفْنِي فَقَذَفَهُ عَزَّزَ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ يُحَدُّ وَصَحَّحَهُ فِي التَّرْغِيبِ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَإِنْ مَاتَ وَوَرِثَ حَدُّ الْقَذْفِ فَلِوَارِثِهِ الْمَطَالِبَةُ إِذَنْ.

وَإِنْ قَذِفَ مَيِّتٌ مُحَصَّنٌ أَوَّلًا فَلِوَارِثِهِ الْمُحَصَّنِ خَاصَّةً حَدٌّ قَاضِيَهُ، وَحِنْدُ أَبِي بَكْرٍ: لَا حَدٌّ بِقَذْفِ مَيِّتٍ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ فِي غَيْرِ أُمَمَائِهِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُنْهَجِ.

وَحَقُّ الْقَذْفِ لِلزَّوْرَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: سِوَى الزَّوْجَيْنِ، وَفِي الْمَغْنِيِّ: لِلْمَصْبِيَّةِ، وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ حَدُّهُ الْبَاقُونَ كَامِلًا.

وَقِيلَ يَسْقُطُ، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنصُورٍ: افْتَرَى عَلَى أَبِيهِ وَقَدْ مَاتَ فَعَفَا ابْنُهُ؟ قَالَ: جَائِزٌ.

وَسَأَلَهُ الْأَوْزَمِيُّ: أَلَا الْعَفْوُ بَعْدَ رَفْعِهِ؟

قَالَ فِي نَفْسِهِ: فَإِنَّمَا هُوَ حَقٌّ، وَإِذَا قَذَفَ أَبَاهُ فَهَذَا شَيْءٌ يَطْلُبُهُ غَيْرُهُ.

قَالَ فِي الرُّوْضَةِ: إِنْ مَاتَ بَعْدَ طَلْبِهِ مَلَكَهُ وَارِثُهُ، فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ حَدٌّ لِمَنْ يَطْلُبُ مِنْهُمْ بِقِسْطِهِ وَسَقَطَ قِسْطُ مَنْ عَفَا،

بخلاف القذف إذا عفا بغض الورثة لأن القذف لا يتبعض، وهذا يتبعض^(١).

ومن قذف أم النبي ﷺ كفر ويقتل.

وعنه: إن تاب لم يقتل.

وعنه: كافر بإسلام، وهي مخرجة من نصه في التفرقة بين الساحر المسلم، والساحر الذمي.

قال في المنشور: وهذا كافر قتل من سبه، فيعاقب بها، وقذفه عليه السلام كقذف أمه، ويسقط سبه بالإسلام، كسب الله، وفيه خلاف في المرتد، قاله الشيخ وغيره^(٢).

قال شيخنا: وكذا من قذف نساءه لقتله في دينه، وإنما لم يقتلهم لأنهم تكلموا قبل علمه براءتها وأنها من أمهات المؤمنين لإمكان المفاقة فتخرج بها منهن وتجل لغيره في وجهه.

وقيل: لا.

وقيل: في غير مدخول بها (م ١٠)^(٣).

وسأله خرب: رجل افتري على رجل فقال: يا ابن كذا وكذا إلى آدم وحواء؟ فعظمه جدا، وقال عن الحد: لم يبلغني فيه شيء وذهب إلى حد واحد.

ومن قذف جماعة بكلمة، فحدوا طالبوا أو بعضهم، فيحد لمن طلب، ثم لا حد نقله الجماعة.

وعنه: لكل واحد حد.

وعنه: إن طالبوا متفرقين.

وعنه: إن قذف امرأته وأجنبية تعدد الواجب هنا، اختاره القاضي وغيره، كما لو لاعن امرأته، وفيها نكاح أمه، الروايات، ونص فيمن قال لرجل: يا ابن الزانية، يطالبه.

قيل: إنما أراد أمه، قال: أليس قد قال له، هذا قصده، وإن قذفهم بكلمات تعدد الحد، على الأصح.

وعنه: إن تعدد الطلب، ومن أعاد قذفه قبل الحد فحد، نص عليه.

وقيل: يتعدد، وإن أعاده بعده أو بعد لعانيه فنقل حنبل: يحد، اختاره أبو بكر، والمذهب: يعزّر، وعليهما لا لعان، وقدم في الترغيب يلاعن إلا أن يذللها بزنا لاعن عليه مرة واعترف أو قامت البينة، واختار ابن عقيل يلاعن لنفي تغريب.

وإن قذف بزنا آخر بعد حد أو روايات، الثالثة يحد مع طول الفصل (م ١١)^(٤).

(١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (قال في الروضة: بخلاف القذف إذا عفا بعض الورثة؛ لأن القذف لا يتبعض، وهذا يتبعض). انتهى.

صوابه: بخلاف القذف؛ لأن القذف لا يتبعض مكان (القذف) في الموضعين، وهو في الروضة كذلك وهو واضح.

(٢) الثاني: قوله: (ويسقط سبه - يعني: النبي ﷺ - بالإسلام كسب الله تعالى، وفيه خلاف في المرتد، قال الشيخ وغيره). انتهى.

ليس في هذا خلاف مطلقا عند المصنف، بل قد قدم حكما؛ وهو: أن سب الله تعالى يسقط عنه حكمه بالإسلام، ولكن الشيخ ذكر فيه خلافا.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (وقال شيخنا: وكذا من قذف نساءه، لقدحه في دينه وإنما لم يقتلهم بكلامهم في عائشة؛ لأنهم تكلموا قبل علمه براءتها وأنها من أمهات المؤمنين؛ لإمكان المفاقة، فتخرج بها منهن وتجل لغيره في وجهه، وقيل: لا، وقيل: في غير مدخول بها). انتهى.

يعني: لو حصل مفارقة لأحد من أزواج النبي ﷺ هل تخرج من أمهات المؤمنين وتجل لغيره أو لا؟ أو تخرج إن كان قبل الدخول؟ حكى أقوالا، ظاهرها إطلاق الخلاف فيها.

قلت: قد صرح المصنف بهذه المسألة، وقدم أنه يحرم نكاحها مطلقا، وأن ابن حامد وغيره، قال: يجوز نكاح من فارقتها في حياته، فقال في الخصائص في كتاب النكاح: وحرم على غيره نكاح زوجاته فقط، وجوز ابن حامد وغيره نكاح من فارقتها في حياته. انتهى.

(٤) (مسألة - ١١): قوله: (وإن قذف بزنا آخر بعد حده فروايات، الثالثة: يحد مع طول الفصل). انتهى.

إحداهن: يحد مع طول الفصل، وهو الصواب.

وجزم به في الكافي، والمغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ قَذَفَ أَجْنَبِيَّةٌ ثُمَّ نَكَحَهَا قَبْلَ حُدُودِ قَذْفِهَا فَإِنْ طَالَبَتْ بِأُولَئِهِمَا فَحَدَّ فِيهِ الثَّانِي رَوَاتَانِ، وَإِنْ طَالَبَتْ بِالثَّانِي قَبَّتْ بَيِّنَةٌ أَوْ لَاعَنَ لَمْ يُحَدِّ لِلأُولَى، وَمَنْ تَابَ مِنْ زِنَا حُدَّ قَاذِفُهُ.
وَقِيلَ: يُعَزَّرُ، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: يُحَدُّ بِزِنَا جَدِيدٍ لِكَذِبِهِ يَقِينًا، بِخِلَافِ مَنْ سَرَقَ عَيْنًا ثَانِيًا فَإِنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ مَا وَجَدَ فِي الْأَوَّلَى.

وَإِنْ قَذَفَ مَنْ أَفْرُتَ بِهِ مَرَّةٌ وَفِي الْمُبْهَجِ أَرْبَعًا أَوْ شَهِدَ بِهِ اثْنَانِ أَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزُّنَا فَلَا لِعَانَ وَيُعَزَّرُ.
وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ: لَا، وَلَا يَشْتَرُطُ لِصِحَّةِ تَوْبَةٍ مِنْ قَذْفٍ وَغَيْبَةٍ وَتَحْوِجَمَا إِعْلَامُهُ، وَالتَّحْلُلُ مِنْهُ، وَحَرَمُهُ الْقَاضِي وَغَبْدُ الْقَادِرِ.

وَنَقَلَ مِنْهُنَا: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ، وَعَنْهُ يَشْتَرُطُ.
وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ بِهِ الْمَظْلُومُ، وَإِلَّا دَعَا لَهُ وَاسْتَغْفَرَ وَلَمْ يَعْلَمْهُ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، قَالَ: وَعَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ لَا يَجِبُ الْأَعْزَافُ لَوْ سَأَلَهُ فَيُعْرَضُ وَلَوْ مَعَ اسْتِخْلَافِهِ، لِأَنَّهُ مَظْلُومٌ، لِصِحَّةِ تَوْبَتِهِ.
وَمَنْ جَوَّزَ النَّصْرِيحَ فِي الْكُذْبِ الْمُبَاحِ هُنَا نَظَرٌ، وَمَعَ عَدَمِ تَوْبَةٍ وَإِحْسَانِ تَعْرِضِهِ كَذِبٌ، وَيَعِينُهُ غُمُوسٌ، قَالَ: وَاخْتِيَارُ أَصْحَابِنَا: لَا يَعْلَمُهُ، بَلْ يَدْعُو لَهُ فِي مُقَابَلَةِ مَظْلَمَتِهِ، قَالَ: وَزَنَاهُ بِزَوْجَةٍ غَيْرِهِ كَخِيْبَتِهِ.

وَذَكَرَ فِي الْغَنِيِّ: إِنْ تَأَذَّى بِمَعْرِفَتِهِ كَزَنَاهُ بِجَارِيَتِهِ وَأَهْلِيهِ وَغَيْبَتِهِ يَغْشَى خَفِيٍّ يَعْظُمُ أَذَاهُ بِهِ، فَهُنَا لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّهُ وَيَتَّقَى لَهُ عَلَيْهِ مَظْلِمَةٌ مَا، فَيَجْبِرُهَا بِالْحَسَنَاتِ كَمَا يُجْبِرُ مَظْلِمَةُ الْمَيِّتِ، وَالْغَائِبِ.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي زَنَاهُ بِزَوْجَةٍ غَيْرِهِ اخْتِمَالًا لِيَعْضِيَهُمْ.

لَا يَصِحُّ إِحْلَالُهُ، لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَسْتَبَاحُ بِإِبَاحَتِهِ ابْتِدَاءً، قَالَ: وَعِنْدِي يَبْرَأُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ إِبَاحَتَهُ ابْتِدَاءً، كَالدَّمِ، وَالْقَذْفِ، قَالَ: وَيَنْبَغِي اسْتِخْلَالُهُ فَإِنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ فَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَصْبَحَ فَتَصَدَّقَ بِعَرْضِهِ عَلَى النَّاسِ لَمْ يَمْلِكْهُ وَلَمْ يُسَحِّ، وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ قَبْلَ وَجُودِ سَبَبِهِ لَا يَصِحُّ، وَإِذْنُهُ فِي عِرْضِهِ كِإِذْنِهِ فِي قَذْفِهِ وَهِيَ كِإِذْنُهُ فِي ذِمِّهِ وَمَالِهِ.

وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَوْلُ الْحَنَفِيِّ: رَضَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِتَوَكُّلِ الْمُدَّعِي أَسْقَطَ حَقَّهُ، فَجَازَ.
قُلْنَا: لَيْسَ لَهُ إِبَاحَةُ الْمُحَرَّمِ، وَلِهَذَا لَوْ رَضِيَ بِأَنْ يُشْتَمَ أَوْ يُغْتَابَ لَمْ يَبَحِّ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ فِي طَلَاقِ الْحَائِضِ أَنَّ الزَّوْجَ مُلْكُهُ بِمِلْكِهِ مَحْلُوهٌ.

وَتَقَدَّمَ فِي الْعُرْيِ أَنَّ النُّهْيَ إِذَا كَانَ ضَرَرًا لَمْ يَمْنَعْ صِحَّتُهُ، وَمَا رَوَى عَنْهُ ﷺ: «أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَنْضَمٍ؟»، وَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَلَا تُعْرِضُ صِحَّتُهُ، وَيُحْمَلُ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّ وَحْدِهِ.
وَإِنْ أَعْلَمَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ فَحَلَّلَهُ فَلِإِبْرَاءٍ مِنْ مَجْهُولٍ.

وَفِي الْغَنِيِّ: لَا يَكْفِيُ الْاسْتِخْلَالُ الْبُتْهُمَ لِحُجُوزِ، لَوْ عَرَفَ قَدْرَ ظُلْمِهِ لَمْ تَطِبْ نَفْسُهُ بِالْإِحْلَالِ.
إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ فَيَكْثُرُ الْحَسَنَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ عَلَيْهِ وَيُلْزِمُهُ قَبُولَ حَسَنَاتِهِ مُقَابَلَةً لِجِنَايَتِهِ عَلَيْهِ، كَمَنْ أَتْلَفَ مَا لَا فَجَاءَ بِعَمَلِهِ فَكَبِيَ قَبُولُهُ وَإِبْرَاءُ حَكَمِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ بِقَبْضِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= قَالَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى: حَدُّ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: بِحُدِّ مُطْلَقًا، قَالَ النَّازِمُ: بِحُدِّ مَعَ قَرَبِ الزَّمَانِ فِي الْأَوَّلَى.

وَالرُّوَايَةُ الثَّالِثَةُ: لَا بِحُدِّ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِي الصُّغِيرِ.

وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ مَعَ قَصْرِ الْفَصْلِ فِي الْمَغْنَى، وَالْكَافِي، وَالشَّرْحِ، وَالرَّعَايَةِ الْكُبْرَى.

فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً فِي هَذَا الْبَابِ.

باب حد المسكر

كُلُّ مُسْكِرٍ خَمَزٌ يَحْزُمُ شَرْبَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، نَقَلَ ذَلِكَ الْجَمَاعَةُ مُطْلَقًا، وَلَوْ لَعَطَشَ بِخِلَافِ الْمَاءِ النَّجَسِ، إِلَّا لِدَفْعِ لُقْمَةِ غُصْنٍ بِهَا وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَخَافَ تَلْفًا، وَيُقَدَّمُ بَوْلًا، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا مَاءٌ نَجَسًا، وَأَبَاحَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ مِنْ نَقِيعِ التَّمْرِ إِذَا طُبِخَ مَا دُونَ السُّكَّرِ.

قَالَ الْخَلَّالُ: فُتِيَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

فَإِذَا شَرِبَهُ مُسْلِمٌ مَكْلُفٌ عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسَكِّرُ وَيُصَدِّقُ مُخْتَارًا لِحِلِّهِ، لِمُكْرِهِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، ذَكَرَهُمَا فِي التَّعْلِيلِ.

قَالَ: كَمَا لَا يُبَاحُ لِمُضْطَرٍّ، فَفِي حَدِّهِ رَوَاتَانِ، قَالَهُ فِي الْوَاضِحِ (م ١) ^(١)، وَالصَّبْرُ أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَكَذَا كُلُّ مَا جَازَ

فِعْلُهُ لِمُكْرِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: يَرْخُصُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِيمَا يُكْرَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ، لِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَهُوَ

ظَاهِرٌ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَيُثَبَّتُ بِإِفْرَارِ مَرْءٍ، كَحَدِّ الْقَذْفِ.

وَعَنْهُ: مَرَّتَيْنِ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَجَعَلَ أَبُو الْحَطَّابِ بَقِيَّةَ الْحُدُودِ بِمَرَّتَيْنِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي حَدِّ الْخَمْرِ بِمَرَّتَيْنِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَأَنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ إِتْلَافًا، بِخِلَافِ حَدِّ السَّرِقَةِ، وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ حَدِّ

الْقَذْفِ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ، كَالْقَوْدِ، فَذَلِكَ عَلَى رِوَايَةِ فَيْهِ، وَهَذَا مُتَّجِعٌ أَوْ بَعْدَلَيْنِ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمَا عَالِمًا تَحْرِيمُهُ مُخْتَارًا، كَذَعْوَاهُ إِكْرَاهًا أَوْ جَهْلًا بِسُكْرِهِ، وَيَعُزَّرُ مَنْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ لِقُرْبِهِ عَهْدِهِ

بِإِسْلَامٍ، ذَكَرَهُ فِي الْبَلْغَةِ ^(٢) كَالْحَدِّ.

وَفِي الْفُصُولِ، وَالْبَلْغَةِ: مُخْتَارًا، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا وَرَاءَهُ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يُثَبَّتُ بَعْدَئَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّهُ شَرِبَ مُسْكِرًا، وَلَا يَسْتَفْسِرُهُمَا الْحَاكِمُ عَمَّا شَرِبَ، لِأَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ

يُوجِبُ الْحَدَّ فَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرَهُ الْحَاكِمُ مُوجِبًا اسْتَفْسَرَهُمَا.

فَعَلَى الْحَرِّ الْحَدَّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، وَجَوَازُهَا شَيْخُنَا لِلْمُصْلَحَةِ وَأَنَّ الرُّوَايَةَ الثَّانِيَةَ، وَعَنْهُ أَرَبَعُونَ اخْتَارَهُ، أَبُو بَكْرٍ، وَالشَّيْخُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإذا شربه مسلم مكلف عالماً أن كثيراً يسكر، ويصدق غتاراً لحله كمكره، وعنه: لا، اختاره أبو بكر،

ففي حدّه روايتان، قاله في الواضح). انتهى.

يعني: إذا قلنا لا يحل لمكره وشربه مكرهاً ففي حدّه روايتان في الواضح.

قلت: الصواب عدم الحد، والذي يظهر أن المصنف لم يرد في هذه المسألة إطلاق الخلاف للاختلاف في الترجيح، وإنما أراد

حكايته في الجملة.

وقد قطع في المغني، والشرح وغيرهما أن المكره لا يحل، وصححه في النظم وغيره، وقدمه الزركشي وغيره، وظاهر كلامهم سواء

قلنا يحل للمكره أم لا، والله أعلم.

والرواية الثانية: يحل المكره.

اختاره أبو بكر، وأطلق الخلاف في وجوب الحد وعدمه في الحر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

تنبيهات: أحدها: ظاهر كلام المصنف أن محل الخلاف في حدّه إذا قلنا: إنها لا تحل له إذا أكره عليها، والمجد، وابن حمدان،

وصاحب الحاروي، والنّازم، والزركشي، وغيرهم حكوا أن الخلاف في حدّه، لم يفسلوا، وكذا الشيخ، والشارح وغيرهما قطعوا بعدم

الحد ولم يفرقوا.

(٢) الثاني: قوله: (ويعزّر من جهل تحريمه لقرب عهد بإسلام، ذكره في البلغة). انتهى.

صوابه: (ولا يعزّر) بزيادة لا، وهو في البلغة كذلك، والمعنى يساعده.

وغيرهما، وصَرَبَ عليّ النجاشي بشربه في رمضانَ ثمانين، ثم حبسه، ثم عشرين من الغد.
نقل صالح: أذهب إليه.

ونقل خنبل: يُغلظ عليه، كمن قتل في الحرم، واختار أبو بكر يعزُر بعشرون فأقل.
وفي المغني: عزَّره بعشرين لإبطاره، والرفيق نصفه
وعنه: يحدُّ ذمِّي لا حرَّبي.
وقيل: إن سكره، والمذهب: لا.

قال في البلغة: ولو رضي بحكمنا، لأنه لم يلتزم بالانقياد في مخالفة دينه.
ويحدُّ من احتقر بها، في المنصوص، كما لو استعط أو عجن دقيقاً فأكله.
وفي المغني: ولم يَحْزَنْ، ونقل خنبل: أو تَضَمَّنَ حدَّ.
وذكره في الرعاية قولاً ثم قال: وهو بعيد، وفي المستوعب: إن وصل جوفه حدَّ.
ويحرم العصير إذا غلى، نقله الجماعة.

وعنه: إذا غلى أكرهه وإن لم يسكر^(١)، فإذا أسكر فحرام، وعنه الوقف فيما نش.
والمنصوص: يحرم ما تم له ثلاثة أيام، زاد بعضهم: بليلتها، وإذا طبخ قبل التحريم حلَّ إن ذهب ثلثاه وبقي ثلثه،
نقله الجماعة.
وفي المغني: أو لم يسكر.

وله وضع تمر ونحوه في ماء لتخليته ما لم يشند أو يتم ثلاث، نص عليه.
نقل ابن الحكم: إذا نقع زيباً أو تمر هندي أو عناباً ونحوه^(٢)، لدوام غدوة، وشربه عشية، أو عشية وشربه غدوة:
هذا نبيذ أكرهه، ولكن يطبخه وشربه على المكان، فهذا ليس نبيذاً.
وإن غلى العنب وهو عنب فلا بأس به، نقله أبو داود، ويباح فقاء، نقله الجماعة لأنه لا يسكر، ويفسد إذا بقي.
وعنه: يكره.

وفي الوسيلة رواية: يحرم، وجعل أحمد وضع زبيب في خردل كعصير، وأنه إن صب فيه خل أكل.
ويكره الخليطان، كنبيذ تمر وزبيب أو مذنب وحده، نقله الجماعة.
وعنه: يحرم، اختاره في التنبية، وعنه: لا يكره، اختاره في الترغيب.
واختار في المغني: ما لم يحتمل إسكاره، وله الانتياد في دباء وحتم وتغير ومزقت.
وفي كتاب المذني رواية: يحرم، وعنه: يكره، وعليه العمل، قاله الحلال.
وعنه وغيره من الأوعية، إلا سقاء يوكى حيث بلغ الشراب، ولا يترك يتنفس، نقله جماعة.
ونقل أبو داود: لا يعجني إلا هو.
ونقل جماعة أنه كره السقاء الخليط، والله أعلم.

(١) والثالث: قوله: (ويحرم العصير إذا غلى، نقله الجماعة، وعنه إذا غلى أكرهه وإن لم يسكر). انتهى.
صوابه: (إن لم يسكر) بإسقاط الواو.

(٢) والرابع: قوله: (ونقل ابن الحكم إذا نقع زيباً أو تمر هندي وعناباً ونحوه). انتهى.
قال ابن مغلي: كذا وقع في النسخ بـ: «او»، وإنما هو بالواو، والكره لاجل الخليطين ذكرها جماعة من الأصحاب.
ويؤب أبو بكر في زاد المسافر باب القول في تحريم الخليطين، وذكرها فيه. انتهى.
ويظهر لي: أنه لا اعتراض على المصنف، وأن كلامه في الخليطين واضح، وتقديره: إذا نقع زيباً وعناباً أو تمر هندي وعناباً ونحوه،
وهذا وافٍ بالخليطين، والله أعلم.
فهذه مسألة واحدة في هذا الباب.

باب التعزير

كُلُّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا، وَالْأَشْهُرُ وَلَا كَفَّارَةٌ كَمَبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَامْرَأَةٌ امْرَأَةٌ، وَسَرِقَةٌ لَا قَطْعَ فِيهَا، وَجَنَائِدُ لَا قَوْدَ فِيهَا، وَقَذْفُ بَغِيرِ زَنَّا.

وَفِي الرِّعَايَةِ: هَلْ حَدُّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلَّهِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ وَأَنَّ التَّعْزِيرَ لِمَا دُونَ الْفَرْجِ مِثْلُهُ، وَقَوْلُنَا وَلَا كَفَّارَةٌ فَإِذْنُهُ فِي الظَّهَارِ وَشِبْهِهِ الْعَمْدِ وَتَحْوِيهِمَا، لَا فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ إِنْ وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ، لَا اخْتِلَافٌ سَبِيحًا وَسَبَبِ التَّعْزِيرِ يُعْزَرُ فِيهَا الْمَكْلُفُ وَجُوبًا، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي سَبِّ صَحَابِيٍّ كَحَدِّ، وَكَحَقِّ أَدَمِيٍّ طَلَبُهُ.

وَعَنْ: نَدَبًا، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي تَعْزِيرِ رَقِيقِهِ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَشَاهِدُ زُورٍ.

وَفِي الْوَاضِحِ فِي وَجُوبِ التَّعْزِيرِ رَوَاتَانِ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ إِنْ تَشَاتَمَ، وَالِدٌ وَوَلَدُهُ لَمْ يُعْزَرِ الْوَالِدُ لِحَقِّ وَلَدِهِ، وَيُعْزَرُ الْوَلَدُ لِحَقِّهِ.

وَفِي جَوَازِ عَقْوِ وَلِيِّ الْأَمْرِ عَنْهُ الرُّوَاتَانِ، وَلَا يُجَوِّزُ تَعْزِيرُهُ إِلَّا بِمُطَالَبَةِ الْوَالِدِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي قَذْفِ صَغِيرَةٍ لَا يَخْتِاجُ فِي التَّعْزِيرِ إِلَى مُطَالَبَةٍ، لِأَنَّهُ مُشْرُوعٌ لِتَأْدِيبِهِ فَلِلْإِمَامِ تَعْزِيرُهُ إِذَا رَأَاهُ، يُؤَيِّدُهُ نَصُّهُ فِيمَنْ سَبَّ صَحَابِيًّا يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ تَأْدِيبُهُ، وَلَمْ يَقْبِذْهُ بِطَلَبِ وَارِثٍ مَعَ أَنْ أَكْثَرَهُمْ أَوْ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَهُ وَارِثٌ.

وَقَدْ نَصَّ فِي مَوَاضِعَ عَلَى التَّعْزِيرِ، وَلَمْ يَقْبِذْهُ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ أَدَبِ الْقَاضِي: إِذَا أَفْكَاتُ خَصَمٌ عَلَى الْحَاكِمِ لَهُ تَعْزِيرُهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ (ع).

فَقَدْ أَنَّهُ لَيْسَ كَحَقِّ الْأَدَمِيِّ الْمُفْتَقِرِ جَوَازَ إِقَامَتِهِ إِلَى طَلَبِ، وَلِهَذَا أَجَابَ فِي الْمَغْنِيِّ عَنْ «قَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ الزُّبَيْرِ: إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ وَأَنْتَ لَمْ يُعْزَرَهُ».

وَعَنْ قَوْلِ رَجُلٍ: إِنْ هَلَوُ لِقِسْمَةٍ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ بِأَنَّ لِلْإِمَامِ الْعَقْوُ عَنْهُ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٤٣٦٦): أَنَّ عَيْنَةَ بْنَ حِجْصَانَ لَمَّا أَغْضَبَ عَمْرُوهُمُ بِهِ، قَتَلَا عَلَيْهِ ابْنَ أُخِيهِ الْحُرَّ بْنَ قَيْسٍ «خُذَ الْعَفْوُ» [الأعراف: ١٩٩].

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٢٣٢٨) فِي قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَهَكَ شَيْءٌ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ فَيَسْتَقِيمَ لِلَّهِ»، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَوْلَاةِ الْأُمُورِ التَّخَلُّقُ بِهَذَا، فَلَا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يُهْمِلُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ لَهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: نَصٌّ عَلَيْهِ أَوْ رَأَاهُ لِمَصْلَحَةِ أَوْ طَلَبِ أَدَمِيٍّ بِحَقِّهِ وَجِبَ.

وَفِي الْكَافِي: يَجِبُ فِي مَوْضِعَيْنِ فِيهِمَا الْحَبْرُ، وَالْأَنْ جَاءَ تَائِيًا فَلَهُ تَرْكُهُ، وَالْأَوْجِبُ، وَهُوَ مَعْنَى الرِّعَايَةِ، مَعَ أَنَّ فِيهَا لَهُ الْعَفْوُ عَنْ حَقِّ اللَّهِ.

وَأَنَّهُ إِنْ تَشَاتَمَ اثْنَانِ عَزْرًا، وَيَحْتَمَلُ عَدَمُهُ، فَقَدْ أَنْ مَا رَأَاهُ تَعَيَّنَ، فَلَا يُبْطِلُهُ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ قَدْرُ تَعْزِيرِ عَيْنِهِ (م)،

وَحَصْلَةُ عَيْنِهَا لِعُقُوبَةِ مُحَارِبِ كَيْفِيَّةِ الْقَتْلِ لِتَارِكِ صَلَاةٍ أَوْ زُنْدِيقٍ وَتَحْوِهِ.

وَقَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: وَيَسْقُطُ بِعَقْوِ أَدَمِيٍّ حَقُّهُ وَحَقُّ السُّلْطَانَةِ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ، لَا، لِلتَّهْدِيدِ، وَالتَّقْوِيمِ.

وَفِي الْأَنْصَارِ فِي قَذْفِ مُسْلِمٍ كَافِرًا التَّعْزِيرُ لِلَّهِ، فَلَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ.

وَنَقَلَ الْمُيَمُونِيُّ فِيمَنْ زَنَى صَغِيرًا لَمْ يَرَّ عَلَيْهِ شَيْئًا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ فِي صَبِيٍّ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا زَانٍ لَيْسَ قَوْلُهُ شَيْئًا، وَكَذَا فِي التَّبَصُّرَةِ أَنَّهُ لَا يُعْزَرُ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَلَا لِعَانٍ، وَأَنَّهُ قَوْلُ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي رَدِّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ: لَا يَزَاغُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ غَيْرَ الْمَكْلُفِ كَالصَّبِيِّ الْمُمَيَّرِ يُعَاقَبُ عَلَى الْفَاحِشَةِ تَعْزِيرًا بَلِيفًا، وَكَذَا الْمَجْنُونُ يُضْرَبُ عَلَى مَا فَعَلَ لِيَنْزَجَرَ لَكِنْ لَا عُقُوبَةٌ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ.

قَالَ فِي الْوَاضِحِ: مَنْ شَرَعَ فِي عَشْرِ صَلَاحٍ تَأْدِيبِيٍّ فِي تَعْزِيرٍ عَلَى طَهَارَةٍ وَصَلَاةٍ، فَكَذَا مِثْلُهُ زَنَى وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ

القاضي، وذكر ما نقله الشافعي في العلمان يَمْرُدُونَ: لا بأس بضربهم، وظاهر ما ذكره الشيخ وغيره عن القاضي: يجب ضربه على صلاة.

قال الشيخ لمن أوجبها محتجاً به: هو تأديب وتعويد كتأديب على خط وقراءة وصناعة وشبهها، وكذا قال صاحب المحرر كتأديب اليتيم، والمجنون، والدواب فإنه شرع لا يترك واجب، فظاهر كلامهم في تأديب في الإجارة، والديات أنه جائز.

وأما القصاص مثل: أن يظلم صبياً أو مجنوناً، أو بهيمة بهيمة فيقتص للمظلوم من الظالم وإن لم يكن في ذلك زجر عن المستقبل لكن لاستيفاء المظلوم وأخذ حقه.

فتوجه أن يقال: يفعل ذلك ولا يخلو عن ردع وزجر في المستقبل، فعلة لأجل الزجر، وإلا لم يشرع لعدم الأثر به، والقائدة في الدنيا، وأما في الآخرة فالله تعالى يتولى ذلك للعدل بين خلقه، فلا يلزم منه فعلنا نحن كما قال ابن حبيب: القصاص بين البهائم، والشجر، والعيذان جائز شرعاً بإيقاع مثل ما كان في الدنيا.

وكما قال أبو محمد البربهاري في القصاص من الحجر: لم يلت أصبغ الرجل؟

وهذا ظاهر كلامهم السابق في التعزير أو صريحه فيمن لم يميز.

وقال شيخنا: القصاص موافق لأصول الشريعة، واحتج بثبوت في الأموال، وبوجوب دية الخطأ، وبقتال البغاة المغفور لهم، قال: فتبين بذلك أن الظلم، والعدوان يؤدي فيه حق المظلوم مع عدم التكليف فإنه من العدل، وحرّم الله تعالى الظلم على نفسه، وجعله محرماً بين عباده، كذا قال، وتقديره، فإنما يدل في الآدميين.

والمذهب قاله القاضي: بعشر جلدات فأقل إلا في وطء أمة مشتركة فيعزّر حرّ بعتة إلا سوطاً، نقله الجماعة.

وعنه: بعتة، بلا نفي، وله نقصة.

وعنه: وكذا كل وطء في فرج، وهي أشهر عند جماعة.

وعنه: أو دونه، نقله يعقوب، جزم به في المذهب، والمحرر وغيرهما، على ما قدموه، واحتج، بأن علياً - رضي الله عنه - وجد رجلاً مع امرأة في لحافها فضرته مئة، والعبد بخمسين إلا سوطاً.

وعنه: الكل بعشر فأقل، نقله ابن منصور وغيره، للخبر، ومراعاة عند شيخنا إلا في محرم بحق الله.

وعنه: يسع، وعنه: لا يبلغ به الحد، جزم به الحزقي وغيره.

وقدمه في المذهب، والمحرر وغيرهما، واستثنى من قدمه ما سببه الوطء، فعلى قول الحزقي روي عنه: أدنى حدّ عليه، وهو أشهر، نصرة أبو الخطاب وجماعة.

وفي الفصول: حدّ العبد، ويختل كلام أحمد، والحزقي لا يبلغ بجناية حدّ في جنسها، ويكُون ما لم يرِدْ به نصّ بحبس وتوبيخ.

وقيل: في حقّ الله، ويشهر لمصلحة، نقله عبد الله في شاهد زور، ويحرم خلق ليحييه، وفي تسويد وجهه وجهان، وتوقف فيه أحمد (م ١) ^(١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويحرم خلق لحيته، وفي تسويد وجهه وجهان، وتوقف فيه أحمد). انتهى.

أحدهما: لا يفعل به ذلك، وهو الصحيح.

جزم به في المعنى، والشرح وشرح ابن رزين ونصروه، ذكروه في الرجوع عن الشهادة في تعزيز شاهد الزور.

وقد سئل الإمام أحمد في رواية مهنا عن تسويد الوجه، قال مهنا: فرأيت أنه كره تسويد الوجه.

قاله في النكت في شاهد الزور. انتهى.

قلت: الصواب الرجوع في ذلك إلى الأشخاص، فإن المقصود منه الردع، والزجر، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فكل أحد

بحسبه، فيرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم، فيفعل ذلك إن رآه مصلحة.

ثم وجدت في المعنى، والشرح قريباً من ذلك.

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَاهِدِ الزُّورِ يُحْلَقُ رَأْسُهُ، ذَكَرَهُ فِي الْإِرْفَادِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ أَصْحَابِنَا: لَا يَرْكَبُ وَلَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَلَا يُثْمَلُ بِهِ، ثُمَّ جَوَزَهُ هُوَ لِمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ، لِلرُّدْعِ، وَاحْتِجَ بِقِصَّةِ الْعَرَبِيِّينَ، وَفَعَلَ الصَّحَابَةُ فِي اللُّوْطِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِيهِ عَنْ عُمَرَ: يُضْرَبُ ظَهْرُهُ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُسْحَمُ وَجْهُهُ، وَيُطَافُ بِهِ، وَيُطَالُ حَبْسُهُ. وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَهُ التَّغْزِيرُ بِحَلْقِ شَعْرٍ لَا لِحْيَةٍ وَيُصَلِّبُهُ حَيًّا، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَكْلِ وَوُضُوءٍ، وَيُصَلِّي بِالْإِيمَاءِ، وَلَا يُعِيدُ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ صَلَاةٍ.

قَالَ: وَهَلْ يَجْرُدُ فِي التَّغْزِيرِ مِنْ يُبَايِهِ إِلَّا بَسْرَ عَوْرَتِهِ؟ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي الْحَدِّ. قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ وَلَمْ يُقْلِعْ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ أَحْمَدَ فِي شَاهِدِ الزُّورِ قَالَ: فَتَصَّ أَنْهُ يُنَادَى عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ، وَيُطَافُ بِهِ، وَيُضْرَبُ مَعَ ذَلِكَ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ: يُعْزَرُ بِقَدَرِ رُبَّةِ الْمَرْمِيِّ، فَإِنَّ الْمَرْءَ تَلَحَّقَ بِقَدَرِ مَرْتَبَتِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِيَّاكُمْ، وَالْمَلَّةَ فِي الْعُقُوبَةِ، وَجَزُ الرَّأْسِ، وَاللَّحْيَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: بِمَا يَرُدُّهُ، كَمَزَلٍ مَثُولٍ وَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّرُ، لَكِنْ مَا فِيهِ مَقْدَرٌ لَا يَبْلُغُهُ، فَلَا يَقْطَعُ بِسَرَقَةٍ دُونَ نَصَابٍ. وَلَا يُحَدُّ حَدُّ الشَّرْبِ بِمَضْمَضَةٍ خَمَرٍ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّهُ رَوَايَةٌ، وَاخْتِيارٌ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ يُقَالُ بِقَتْلِهِ لِلْحَاجَةِ، وَإِنَّهُ يُقْتَلُ مُتَبَدِّعٌ دَاعِيَةً، وَذَكَرَهُ وَجْهًا (و م) وَنَقَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَطْرُوشُ فِي الدُّعَاةِ مِنَ الْجَهَنِّيَّةِ.

وَقَالَ فِي الْخَلْوَةِ بِأَجْنَبِيَّةٍ، وَاتِّخَاذِ الطَّوَافِ بِالصَّخْرَةِ دِينًا. وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ: أَنْذِرُوا لِي لِيَقْضَى حَاجَتُكُمْ، أَوْ اسْتَعِينُوا بِي: إِنْ أَصَرَ وَلَمْ يَثْبُ قِتْلًا، وَمَنْ تَكَرَّرَ شُرْبُهُ مَا لَمْ يَنْتَهُ بِدُونِهِ، لِلْأَخْبَارِ فِيهِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهُ وَلَا جَرْحُهُ، وَلَا اخْتِيارُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُنَافِلَهُ أَوَّلَى مَعَ أَنْ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لَا يَجُوزُ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَارِيخِهِ الْمُنتَظِمِ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، فِي خِلَافَةِ الْمُسْتَضْعِيءِ بِأَمْرِ اللَّهِ كَثُرَ الرُّفْضُ فَكَتَبَ صَاحِبُ الْمَخْزَنِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ لَمْ يَقُولْ يَدُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ لَمْ يُطَقْ دَفْعُ الْبَدْعِ، فَكَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بِتَقْوِيَةِ يَدِي، فَأَخْبَرْتُ النَّاسَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُبْتَدِ وَقُلْتُ: إِنْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ بَلَغَهُ كَثْرَةُ الرُّفْضِ، وَقَدْ خَرَجَ تَوْفِيقُهُ بِتَقْوِيَةِ يَدِي فِي إِزَالَةِ الْبَدْعِ، فَمَنْ سَمِعْتُمُوهُ مِنَ الْعَوَامِ يَتَّقِصُّ بِالصَّحَابَةِ فَأَخْبِرُونِي حَتَّى أَنْقُضَ دَارِهِ وَأُخْلِدَهُ الْحَبْسَ، فَأَنْكَفُ النَّاسَ.

وَسَبَقَ فِي آخِرِ الْغَضَبِ حُكْمُ إِتْلَافِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَالًا، وَالصَّدَقَةُ بِهَا، وَأَنْفَرَدَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ بِذَلِكَ، كَانْفِرَادِهِ بِقَوْلِهِ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ: تَكَلَّمَ ابْنُ الْبَغْدَادِيِّ الْفَقِيهَ فَقَالَ: إِنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَاتَلَتْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَصَارَتْ مِنَ الْبُغَاةِ، فَتَقَدَّمَ صَاحِبُ الْمَخْزَنِ بِإِقَامَتِهِ مِنْ مَكَائِهِ وَوَكَّلَ بِهِ فِي الْمَخْزَنِ، وَكَتَبَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَغْنِي الْمُسْتَضْعِيءَ بِأَمْرِ اللَّهِ بِذَلِكَ.

فَخَرَجَ التَّوْقِيعُ بِتَغْزِيرِهِ، فَجُمِعَ الْفُقَهَاءُ، فَمَالُوا عَلَيْهِ، فَقِيلَ لِي: مَا تَقُولُ؟ فَقُلْتُ هَذَا رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِالنُّقْلِ وَقَدْ سَمِعَ أَنَّهُ جَرَى قِتَالٌ. وَلَعَنَرِي إِنَّهُ جَرَى قِتَالٌ وَلَكِنْ مَا قَصَدْتُهُ عَائِشَةُ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا أَثَارُ الْحَرْبِ سَفَهَاءُ الْفَرِيقَيْنِ، وَلَوْ لَا عَلِمْنَا بِالسَّيْرِ لَقُلْنَا بِمِثْلِ مَا قَالَ، وَتَغْزِيرُ مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَرَّ بِالْخَطِ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ فَيُصْنَعَ عَنْهُ.

فَكَتَبَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ فَوَقَعَ: إِنْ كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِالْخَطِ فَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعَاوِدَ ثُمَّ يُطْلَقُ، كَذَا قَالَ. فَإِذَا كَانَ تَغْزِيرُ مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَرَّ بِالْخَطِ فَكَيْفَ يَقُولُ فَيُصْنَعُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا صَفْحَ مَعَ وَجُودِ تَغْزِيرٍ مِثْلِهِ، وَمُرَادُهُ. يُصْنَعُ عَنْهُ بَتْرُكُ الضَّرْبِ وَنَحْوِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ اعْتِرَافَ هَذَا بِالْخَطِ تَغْزِيرًا لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَالْمَوَازِنَ لَهُ، فَهُوَ كَالْتَّغْزِيرِ بِضَرْبٍ وَكَلَامٍ سَوٍ لِيُغَيِّرَهُ، وَمَا قَالَهُ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَهَذَا وَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّ الْاعْتِرَافَ بِالْخَطِ تَوْبَةٌ، وَفِي التَّغْزِيرِ مَعَهَا خِلَافٌ.

وَلَعَلَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ أَرَادَ بِنَقْضِ الدَّارِ فِي كَلَامِهِ السَّابِقِ الْمُبَالِغَةَ لَا حَقِيقَةَ الْفِعْلِ.
 كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ الْخَطِيبَةُ فِي الزُّبُرْقَانِ بْنِ بَذْرٍ:
 دَخَ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِيُعْتَبَهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
 وَسَأَلَ عُمَرُ حَسَنًا وَلَيْبِدًا فَقَالَا: إِنَّهُ هَجَاءٌ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُمِيَ فِي بَرٍّ ثُمَّ أُلْقِيَ عَلَيْهِ شَيْئًا فَقَالَ الْخَطِيبَةُ:
 مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرْخٍ دُغِبَ الْخَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرُ
 أَلْقَيْتُ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلَمَةٍ فَاعْفُ عَنكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ
 أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي مِنْ بَعْدِ صَاحِبِهِ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَقَالِيدَ النَّهْيِ الْبَشْرِ
 لَمْ يُؤْثِرْوكَ بِهَا إِذْ قُدِّمُوكَ لَهَا لَكِنْ بِأَنْفُسِهِمْ كَانَتْ بِكَ الْأَثَرُ
 فَاثْنُ عَلَى صَبِيئَةٍ فِي الرُّمْلِ مَسْكُنُهُمْ يَبِينُ الْإِبْطَاحُ يَغْشَاهُمْ بِهَا الْفَدْرُ
 أَهْلِي فِذَاؤُكَ كَمْ يَبْنِي وَيَنْهَهُمْ مِنْ عَرَضِ ذَاوِيَةٍ يَغْمِي بِهَا الْخَبَرُ

فَجِيئَتْهُ كُلُّهُ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ وَاسْتَرْضَيْتَاهُ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ السُّجْنِ، ثُمَّ دَعَاهُ فَهَدَّاهُ بِقَطْعِ
 لِسَانِهِ إِنْ عَادَ يَهْجُو أَحَدًا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْفَادِرُ، وَالْقُدُورُ: الْمِسْنُ مِنَ الْوَعُولِ، وَيُقَالُ: الْعَظِيمُ، وَالْجَمْعُ فُذْرٌ وَفُذَرٌ وَمَوْضِعُهَا
 الْمَفْدُورَةُ.

بِمَا هُوَ مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ السُّجْنِ بِالْعِرَاقِ: هَاهُنَا تَلَيْنُ الصُّغَابَ وَتُخْتَبِرُ الْأَحْيَابَ.
 وَمَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ مِيجِنَ: هَذِهِ مَنَازِلُ الْبُلُوَى، وَقُبُورُ الْأَحْيَاءِ، وَتَجَرِبَةُ الْأَصْدِقَاءِ، وَشِمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ، وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ
 فِي السُّجْنِ:

خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا فَلَسْنَا مِنَ الْأَمْوَاتِ وَلَا الْأَحْيَا
 إِذَا جَاءَنَا السُّجَانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ فَرَحْنَا وَقَلْنَا جَاءَ هَذَا مِنَ الدُّنْيَا
 وَتَفَرَّخَ بِالرُّؤْيَا فُجِّلَ حَدِيثُنَا إِذَا نَحْنُ أَصْبَحْنَا الْحَدِيثَ عَنِ الرُّؤْيَا
 فَإِنْ حَسَنْتَ لَمْ تَأْتِ عَجَلَى وَأَبْطَأَتْ وَإِنْ هِيَ سَاءَتْ بَكَرَتْ وَأَنْتَ عَجَلَى

وَلَمَّا عَمِلَ مَعْنُ بْنُ زَائِدَةَ خَاتَمًا عَلَى نَفْسِ خَاتَمِ بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ جَاءَ بِهِ صَاحِبُ بَيْتِ الْمَالِ فَأَخَذَ مِنْهُ مَالًا ضَرَبَهُ عُمَرُ
 مِئَةً، وَحَسَبَهُ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَضْرَبَهُ مِئَةً، وَكَلَّمَ فِيهِ فَضْرَبَهُ مِئَةً وَنَقَاهُ.
 قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: لَعَلَّهُ كَانَتْ لَهُ ذُنُوبٌ فَأُذِّبَ عَلَيْهَا، أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْأَخْذُ أَوْ كَانَ ذَنْبُهُ مُشْتَمِلًا عَلَى جِنَايَاتٍ.
 وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ: يُحْبَسُ حَتَّى يَكْفُ عَنْهَا.
 وَفِي الرُّعَايَةِ: مَنْ عُرِفَ بِأَذَى النَّاسِ وَلَمْ يَكْفُ، حُبِسَ حَتَّى يَمُوتَ.
 وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لِلرَّوَالِيِّ فَعْلُهُ لَا لِلْقَاضِي، وَتَقَعَتْهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيُدْفَعَ ضَرَرُهُ، وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ
 بَعْدَ مَسْأَلَةِ السَّاحِرِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي الْعَالَيْنِ: لِلْإِمَامِ حَسَبُهُ وَيَتَوَجَّهُ: إِنْ كَثَرَ مَجْدُومُونَ وَتَخَوُّهُمُ لَزِمَهُمُ التَّنْحِي نَاحِيَةً.
 وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا، فَلِلْإِمَامِ فَعْلُهُ.

وَجَوَزَ ابْنُ عَقِيلٍ قَتْلَ مُسْلِمٍ جَاسُوسٍ لِكُفَّارِ (و م) وَزَادَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنْ خِيفَ دَوَامُهُ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ، وَعِنْدَ
 الْقَاضِي: يَغْتَفُ ذُو الْهَيْئَةِ، وَغَيْرُهُ يَغُزُّ.

وَقَالَ (ش): إِنْ كَانَ مِنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ كَخَاطِبٍ أَحْبَبْتَ أَنْ يَتَجَافَى عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ كَانَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَغُزَّهُ. وَقَالَ
 أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَغَاقِبُ وَيُسْجَنُ وَقِصَّةُ خَاطِبٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٦٢٢، م: ٢٥٨٤).
 وَقَالَ عُمَرُ: «قَدْ كَفَّرَ». وَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كَشْفِ الْمَشْكِلِ: تَقَرَّبَ إِلَى الْقَوْمِ لِيَحْفَظُوهُ فِي أَهْلِهِ بِأَنْ أَلْطَعَهُمْ عَلَى بَغْضِ أَسْرَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كَيْدِهِمْ وَقَصْدِ قِتَالِهِمْ، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِنَصْرِ اللَّهِ إِيَّاهُ، وَهَذَا الَّذِي فَعَلَهُ أَمْرٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَلِلَّذَلِكَ «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ حُسْنَ الظَّنِّ وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ».

وَقَدْ ذَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ التَّأْوِيلِ فِي اسْتِثْنَاءِ الْمَحْظُورِ خِلَافَ حُكْمِ التَّعَمُّدِ لاسْتِخْلَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَى مَحْظُورًا وَادَّعَى فِي ذَلِكَ مَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ غَالِبُ الظَّنِّ بِخِلَافِهِ، وَقَالَ عَنْ قَوْلِ عُمَرَ: وَهَذَا لِأَنَّهُ رَأَى صُورَةَ التَّفَاقُقِ، وَلَمَّا احْتَمَلَ قَوْلَ عُمَرَ وَكَانَ لِتَأْوِيلِهِ مَسَاحٌ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ فِي كِتَابِهِ الْهَدْيِ: فِيهِ إِنْ مِنْ نَسَبٍ مُسْلِمًا إِلَى نِفَاقٍ أَوْ كُفْرٍ مُتَّوَالٍ وَغَضَبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ لَا لِبُهْوَةٍ وَحَظٍّ لَا يَكْفُرُ، بَلْ لَا يَأْتُمُ، بَلْ يَثَابُ عَلَى نِيَّتِهِ، بِخِلَافِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْبِدْعِ فَإِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ وَيُبْذَعُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَهُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ.

وَكَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنْ مِنْ كُفْرٍ مُسْلِمًا أَوْ نِفَاقٍ مُتَّوَالٍ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ لَمْ يَلْزِمُهُ عَقُوبَةٌ. قَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكِلِ: وَقَدْ ذَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْجَاسُوسَ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ، فَيَقَالُ مُطْلَقًا أَوْ مَعَ التَّأْوِيلِ، فَهُوَ لَا يَذَلُّ مُطْلَقًا، وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ تَعْزِيرٌ، هَذَا إِنْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّأْوِيلِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَذَلَّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَمَّا طَلَبَ قَتْلَهُ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ يُقَالُ: لَمْ يَذَكَّرْ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْمُقْتَضِي لِقَتْلِهِ، بَلْ ذَكَرَ الْمَانِعَ وَهُوَ شُهُودُ بَذَرٍ، فَذَلِكَ عَلَى وَجُودِ الْمُقْتَضِي، وَأَنَّهُ لَوْلَا الْمَعَارِضُ لَعَجِلَ بِهِ، وَهُوَ أَيْضًا يَذَلُّ عَلَى تَحْرِيمِ مَا وَقَعَ.

وَفِي كِتَابِ الْهَدْيِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ مُجِيءَةٌ بِالْحَسَنَةِ الْكَبِيرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ: فِيهِ أَنَّ الْجَاسُوسَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَصْحَابِ الذُّنُوبِ الْكَبِيرَةِ لَا يَكْفُرُونَ بِذَلِكَ وَهَذَا الْجَنْسُ كَبِيرَةٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِذَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ كَبِيرَةٌ بِلا شَكٍّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَلْيَنَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الاحزاب: ٥٧]. وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذَرٍ فَقَالُوا: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ الْغُفْرَانُ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَالْأَقْلَرُ تَوَجُّهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ حَدٌّ أَوْ غَيْرُهُ أَوْقِمَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا. وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ وَأَقَامَهُ عُمَرُ عَلَى بَعْضِهِمْ «وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِسْطَحًا الْحَدَّ وَكَانَ بِبَذَرِيًّا».

وَقَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكِلِ فِي هَذَا لَيْسَ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَاضِي وَتَقْدِيرُهُ أَيُّ عَمَلٍ كَانَ لَكُمْ فَقَدْ غُفِرَ، وَيَذَلُّ عَلَى هَذَا شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَانَ جَوَابُهُ فَسَاغِفِرُ، وَالثَّانِي أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ إِطْلَاقًا فِي الذُّنُوبِ، وَلَا وَجْهَ لِلَّذَلِكَ، وَيُوضَحُ هَذَا أَنَّ الْقَوْمَ خَافُوا الْعُقُوبَةَ فِيمَا بَعْدَ فَقَالَ عُمَرُ: يَا حَلِيفَةُ هَلْ أَنَا مِنْهُمْ؟ وَكَذَا اخْتِيَارُ الْخَطَّابِيِّ أَنَّهُ لِلْمَاضِي.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَا نَفْيَ إِلَّا فِي الزَّمَنِ، وَالْمَحْنَثِ. وَقَالَ الْقَاضِي: نَفْيُهُ دُونَ عَامٍ، وَاحْتِجَّ بِهِ شَيْخُنَا وَيَنْفِي عُمَرَ نَصْرَ بَنٍ حَاجَّاجٍ لَمَّا خَافَ الْفِتْنَةَ بِهِ نَفَاهُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَكَيْفَ مَنْ عُرِفَ ذَنْبُهُ، وَيَمْنَعُهُ الْعَزَبُ السُّكْنَى بَيْنَ مَتَاهِلَيْنِ وَعَكْسُهُ، وَأَنَّ امْرَأَةً تَجْمَعُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ شَرٌّ مِنْهُمْ، وَهُوَ الْفَوَادَةُ، فَيَفْعَلُ وَلِي الْأَمْرِ الْمَصْلَحَةَ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّمَا الْعُقُوبَةُ عَلَى ذَنْبٍ ثَابِتٍ، أَمَا الْمَنْعُ، وَالْإِحْزَارُ فَيَكُونُ لِلتَّهْمَةِ، لِيَمْنَعَ عُمَرَ اجْتِمَاعَ الصَّبِيَّانِ بِمَتْنِهِم بِالْفَاحِشَةِ.

وَفِي الْقَوْنِ: لِلسُّلْطَانِ سُلُوكُ السِّيَاسَةِ، وَهُوَ الْحَزْمُ عِنْدَنَا، وَلَا يَقِفُ السِّيَاسَةُ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الشَّرْعُ، إِذِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ قَتَلُوا وَمَتَلُّوا وَحَرَقُوا الْمَصَاحِفَ، وَنَفَى عُمَرُ نَصْرَ بَنٍ حَاجَّاجٍ خَوْفَ فِتْنَةِ النِّسَاءِ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَضْمُونُهُ جَوَازُ الْعُقُوبَةِ وَدَفْعُ الْمُسْتَدَى، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، قَالَ: وَقَدْ سَلَكَ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَوْسَعَ مِنْ هَذَا.

قَالَ: وَقَوْلُهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَيْكَ، كَالدُّعَاءِ عَلَيْهِ وَشَتْمِهِ بِغَيْرِ فِرْيَةٍ، نَحْوُ يَا كَلْبُ، فَلَهُ قَوْلُهُ لَهُ أَوْ تَعْزِيرُهُ، وَلَوْ لَعَنَهُ فَهَلْ لَهُ أَنْ

يَلْعَنَهُ؟ يَنْبِي عَلَى جَوَازِ لَعْنَةِ الْمُعْتَنِ.

وَمَنْ لَعَنَ نَصْرَانِيًّا أَدَبٌ أَذْبًا خَفِيفًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْعَنَهُ بِغَيْرِ مُوجِبٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَدَرَ مِنَ النُّصْرَانِيِّ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، قَالَ: وَالْأَرْبَعُ الَّتِي مِنْ كُنْ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا مُحَرَّمَةً لِحَقِّ اللَّهِ لَا قِصَاصَ فِيهِمْ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (ح: ٦٤٤٢): أَنْ عَمَرَ قَالَ يَوْمَ نَبَعَةِ أَبِي بَكْرٍ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدًا. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنَّمَا قَالَ هَذَا لِأَنَّهُ سَعْدًا أَرَادَ الْوَلَايَةَ وَمَا كَانَ يَصْلُحُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيُّ أَحْسَبُوهُ فِي عِدَادِ مَنْ مَاتَ، لَا تَعْتَدُوا بِحُضُورِهِ، قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِمُخَاصَصَةِ النَّاسِ تَقَرُّأَ تَارِيخَ آدَمَ وَظَهَرَ مِنْهُ مَعْرِفَتُهُمْ بِخَطِيئَتِهِ عَزَّزَ وَلَوْ كَانَ صَادِقًا.

قَالَ: وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ لَفْظَةِ الْقَطْعِ مُتَدَبِّئًا عَزَّزَ، لِأَنَّهُ بَذَعَهُ، وَكَذَا مَنْ يُمْسِكُ الْحَيَّةَ وَيَدْخُلُ النَّارَ وَنَحْوَهُ. وَقَالَ يَمِينُ فَعَلَ كَالْكُفَّارِ فِي عِيْدِهِمْ: اتَّفَقُوا عَلَى إِنْكَارِهِ، وَأَوْجِبُوا عَقُوبَةَ مَنْ يَفْعَلُهُ، قَالَ: وَالتَّعْزِيرُ عَلَى شَيْءٍ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

وَقَالَ يَمِينُ غَضِبَ فَقَالَ: فَمَا نَحْنُ مُسْلِمِينَ: إِنْ أَرَادَ ذَمُّ نَفْسِهِ لِنَقْصِ دِينِهِ فَلَا حَرَجَ فِيهِ وَلَا عَقُوبَةَ. وَمَنْ قَالَ لِلدُّمِيِّ يَا حَاجَّ عَزَّزَ، لِأَنَّهُ فِيهِ تَشْبِيهُ فَاصِدِ الْكَنَاسِ بِقَاصِدِ بَيْتِ اللَّهِ، وَفِيهِ تَغْظِيمٌ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُشَبِّهُ أَعْيَادَهُمْ بِأَعْيَادِ الْمُسْلِمِينَ وَتَعْظِيمَهُمْ.

وَكَذَا يُعَزَّزُ مَنْ يُسَمِّي مَنْ زَارَ الْقُبُورَ، وَالْمُشَاهِدَةَ حَاجًّا، وَمَنْ سَمَّاهُ حَاجًّا أَوْ جَعَلَ لَهُ مَنَاسِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ مِنْ خِصَاصٍ حَجَّ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَأَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَالٌّ.

وَمِنْ الْقِصَاصِ فِي الْكَلِمَةِ مَا رَوَى أَحْمَدُ (٥٨/٤): حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا أَبُو رَيْبَعَةَ بْنُ كَنْسَبٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لَهُ كَلِمَةٌ كَرِهَهَا رَيْبَعَةُ وَتَدِيمٌ [فَقَالَ]: رُدُّ عَلَيَّ يَمْلُهَا حَتَّى يَكُونَ قِصَاصًا، فَأَبَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُمَا أَخْبَرَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِرَيْبَعَةَ «لَا تُرُدُّ عَلَيْهِ وَقُلْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ» فَقَالَ: فِي سَمَاعِ أَبِي عِمْرَانَ مِنْ رَيْبَعَةَ نَظَرٌ «وَوَجَّحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَرَضِهِ وَقَدْ غَضِبَ رَأْسَهُ فَقَالَ مَنْ كُنْتُ جَلَدْتُ لَهُ ظَهْرًا فَهَذَا ظَهْرِي فَلَيْسَتْ قِدْرُ مَنَّهُ، وَمَنْ كُنْتُ شَتَمْتُ لَهُ جِرْصًا فَهَذَا جِرْصِي فَلَيْسَتْ قِدْرُ مَنَّهُ، وَمَنْ كُنْتُ أَخَذْتُ لَهُ مَالًا فَهَذَا مَالِي».

وَهُوَ خَيْرٌ طَوِيلٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْمُسَائِلِ» (١٢٨)، وَابْنُ جَرِيرٍ (٣/١٨٩)، وَالْعَقِيلِيُّ (٣/٤٨٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٦/٧٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/٧٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ فَلَمَّا أَكْثَرَ رُدُّ عَلَيْهِ بَعْضُ الشَّيْءِ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ مَلَكٌ يَكْدُبُهُ فَلَمَّا رَدَّدَتْ عَلَيْهِ وَقَعَ الشَّيْطَانُ وَلَمْ أَكُنْ لِأَجْلِسَ فِي مَجْلِسٍ يَقَعُ فِيهِ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٣٦)، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ (٤٨٩٧).

رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا، وَقَدْ رَوَى هُوَ وَغَيْرُهُ «أَنَّ زَيْنَبَ لَمَّا سَبَتْ عَائِشَةَ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ سَبِّهَا». كَذَا رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ذَكَرَهُ وَلَمْ أَجِدْهُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ: «ذُوكَ فَانْتَصِرِي، فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا حَتَّى يَسَّ رِيقُهَا فِي فِيهَا مَا تَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَهْتَلِلُ وَجْهَهُ»، وَصَدَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ هَذَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالسُّدِّيِّ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَظَاهِرُ قَوْلِ مُقَاتِلٍ وَهَشَامِ بْنِ حُجْرٍ فِي الْآيَةِ خِلَافَهُ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْحَنَفِيَّةِ: لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا: لَوْ تَشَاتَمَ اثْنَانِ عَزَّزَا، وَصَرَّحَتْ بِهِ الْمَالِكِيَّةُ قَالُوا: لِأَنَّهُ أَذِيَّةٌ وَسَبٌّ فَلَا يَجُوزُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ دَعَى عَلَيْهِ ظُلْمًا لَهُ أَنْ يَدْعُو عَلَى ظَالِمِهِ بِمِثْلِ مَا دَعَا بِهِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: أَخْرَاكَ اللَّهُ، أَوْ لَعَنَكَ اللَّهُ، أَوْ يَشْتُمُهُ بِغَيْرِ فِرْيَةٍ، نَحْوُ يَا كَلْبُ يَا خِنْزِيرُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَمَنِ اتَّصَرَ بِعَدُوِّ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» [الشورى: ٤١].

فَقِيلَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِ لِلنَّاسِ الْبَاطِلِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِالْمَخْلُوقِ مِنَ وَكَيْلٍ وَوَلِيِّ أَمْرٍ وَغَيْرِهِمَا فَاسْتِعَانَتُهُ بِخَالِقِهِ أَوْلَى بِالْجَوَازِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: الدُّعَاءُ قِصَاصٌ وَمَنْ دَعَا عَلَى ظَالِمِهِ فَمَا صَبَرَ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ الدَّاعِي

مُنْتَصِرًا، وَالْإِنْتِصَارُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا لَكِنْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].
وَقَوْلُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا دَعَتْ عَلَى السَّارِقِ: «لَا تُسَبِّحِي»؛ أَي: لَا تُخَفِّفِي عَنْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ أَبِي بَكْرٍ الْآخِرَةِ الَّتِي رَوَاهَا أَبُو دَاوُدَ (٤٨٩٧)، قَالَ: وَإِذَا دَعَا عَلَيْهِ بِمَا أَلَمَهُ بِقَدْرِ أَلَمِ ظُلْمِهِ فَهَذَا عَدْلٌ.
وَإِنْ اعْتَدَى فِي الدُّعَاءِ كَمَنْ يَدْعُو بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ شَتَمَهُ أَوْ أَخَذَ مَالَهُ فَذَلِكَ سَرَفٌ مُحَرَّمٌ.
وَمَنْ حَبَسَ نَفْسَ غَيْرِهِ عَنْهُ مَدَّةٌ ثُمَّ آذَاهُ إِلَيْهِ عَزْرٌ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْإِثْمَ فَلَا ضَمَانُ فِي الدُّنْيَا لِأَجْلِ الرَّبَا، وَهَذَا يُعْطِي اللِّسَةَ عَزْرٌ وَجَلَّ صَاحِبُ الْحَقِّ مِنْ حَسَنَاتِ الْآخِرِ تَمَامَ حَقِّهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الظَّالِمُ لَا يُمْكِنُ تَغْزِيرُهُ فَلَهُ أَنْ يَدْعُو عَلَيْهِ بِعُقُوبَةٍ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِذَا كَانَ ذَنْبُ الظَّالِمِ إِسَادَ دِينِ الْمَظْلُومِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُفْسِدَ دِينَهُ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ بِمَا يُفْسِدُ بِهِ دِينَهُ مِثْلَ مَا فَعَلَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ افْتَرَى عَلَيْهِ الْكَذِبَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْتَرِيَ عَلَيْهِ الْكَذِبَ.
لَكِنْ لَهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ عَلَيْهِ بِمَنْ يَفْتَرِي عَلَيْهِ الْكَذِبَ نَظِيرَ مَا افْتَرَاهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِفْتِرَاءُ مُحَرَّمًا، لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا عَاقَبَهُ بِمَنْ يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ وَلَا ظَلَمَ فِيهِ، لِأَنَّهُ اعْتَدَى بِمِثْلِهِ، وَأَمَّا مِنَ الْعَبْدِ فَصَبِيحٌ لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ.
وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ مُوسَى: «رَبُّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا» الْآيَةُ [يونس: ٨٨].
وَدَعَا سَعْدٌ عَلَى الَّذِي طَعَنَ فِي سِيرَتِهِ وَدِينِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ دُعَاءَ مُوسَى بِإِذْنِ قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ صَبِيحٍ، لِأَنَّهُ سَبَّ لِلْإِنْتِقَامِ، وَذَكَرَ فِي مَجْلِسِ الْوَزِيرِ ابْنُ هُبَيْرَةَ سَأَلَهُ فَاتَّقِ الْوَزِيرَ، وَالْعُلَمَاءُ عَلَى شَيْءٍ وَخَالَفَهُمْ فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ، فَقَالَ الْوَزِيرُ: أَجَمَارُ أَنْتَ؟ الْكُلُّ يُخَالِفُونَكَ وَأَنْتَ مُصِيرٌ، ثُمَّ قَالَ الْوَزِيرُ: لَيَقُلَّ لِي كَمَا قُلْتَ لَهُ فَمَا أَنَا إِلَّا كَأَحَدِكُمْ، فَضَجَّ الْمَجْلِسُ بِالْبُكَاءِ.
وَجَعَلَ الْمَالِكِيُّ يَقُولُ: أَنَا أَوْلَى بِالْإِعْذَارِ، وَالْوَزِيرُ يَقُولُ: الْقِصَاصُ، فَقَالَ يُونُسُ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ وَقَدْ تَوَلَّى دَرْسَ النِّظَامِيَّةِ: إِذْ أَبَى الْقِصَاصُ فَالْفِدَاءُ.

فَقَالَ الْوَزِيرُ: لَهُ حُكْمُهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَعْصِيكَ عَلَيَّ كَثِيرَةٌ.
قَالَ: لَا بُدَّ، قَالَ: عَلَيَّ دِينَ مِثَّةٍ دِينَارٍ.
فَقَالَ الْوَزِيرُ: يُعْطَى مِثَّةٌ لِإِبْرَاءِ دِينِهِ، وَمِثَّةٌ لِإِبْرَاءِ دِينِي.
ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَارِيخِهِ، فَذَلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الصُّلْحُ بِمَا عَلَى حَقِّ آدَمِيٍّ كَحَدِّ قَذْفٍ وَسَبٍّ.
وَلِمُسْلِمٍ (٢٥٨٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْمُسْتَبَانُ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ» وَذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ كَقَوْلِ شَيْخِنَا، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ، وَصَحَّ خَيْرٌ عَائِشَةَ: «أَنَّهَُا دَعَتْ عَلَى السَّارِقِ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَا تُسَبِّحِي عَنْهُ»؛ أَي: لَا تُخَفِّفِي عَنْهُ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: مَنْ قَصَدَ الْجَهْرَ فِي صَلَاةٍ سِرٍّ أَوْ عَكْسَهُ أَوْ يَزِيدُ فِيهَا أَذْكَارًا غَيْرَ مَسْتَوْنَةٍ وَنَحْوِهِ، فَلِلْمُحْتَسِبِ تَأْدِيبُهُ «وَلَمَّا طَوَّلَ مُعَاذَ الصَّلَاةِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَفَأَنْتَ أَنْتَ يَا مُعَاذٌ؟» أَي: مُنْفَرٌّ عَنِ الدِّينِ، فَبِهِ إِتْكَارُ الْمَكْرُوهِ، وَهُوَ مُحَلٌّ وَفَاقٍ، وَلَكِنْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِيهِ التَّغْزِيرُ عَلَى إِطْلَاقِهَا إِذَا لَمْ يَرْضَ الْمُتَأَمُّمُونَ، وَالْإِكْتِفَاءُ فِي التَّغْزِيرِ بِالْكَلَامِ.
وَمَنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ بِلَا حَاجَةٍ: عَزْرٌ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ ذَلِكَ نَقْلَ ابْنِ مَنصُورٍ: لَا يُعْجِزُنِي بِلَا ضَرُورَةٍ.
قَالَ مُجَاهِدٌ: كَانُوا يَأْمُرُونَ فِتْيَانَهُمْ أَنْ يَسْتَعْفُوا بِهِ.
وَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي مَغَازِيهِمْ.
وَعَنْهُ: «يَحْرَمُ مُطْلَقًا وَلَوْ خَافَ» ذَكَرَهَا فِي الْفُتُونِ: وَإِنْ حَبَلِيًّا نَصَرَهَا، لِأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ إِجَاحَتِهِ بِالْعَقْدِ لَمْ يَبَحَّ بِالضَّرُورَةِ، فَهَذَا أَوَّلِي، وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ الصُّومَ بَدَلًا مِنَ النِّكَاحِ، وَالْإِحْلَامَ مَزِيدًا لِشِدَّةِ الشَّبَقِ مُقْتَرًا لِلشَّهْوَةِ، وَيَجُوزُ خَوْفُ زَنَى.
وَعَنْهُ: يَكْرَهُ، وَالْمَرْأَةُ تَرَجُلُ فَتَسْتَعْمِلُ شَيْئًا مِثْلَ الذَّكَرِ وَتَحْتَمِلُ الْمَنَعَ وَحَدِّمُ الْقِيَاسِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.
وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى جِمَاعٍ وَلَيْسَ مِنْ يَتَابَعِ وَطُوعًا حَرَمَ (و)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب السرقة

مَنْ سَرَقَ وَهُوَ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ وَعَنْهُ: أَوْ مُكَرَّةٌ مَالًا مُخْتَرَمًا عَالِمًا بِهِ وَبِتَخْرِيمِهِ مِنْ مَالِكِهِ أَوْ نَائِيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
 وَفِي الْإِنْصَارِ وَلَوْ يَكُونُهُ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَالْأَصَحُّ وَلَوْ مِنْ غَلَّةٍ وَقَفٍ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.
 وَقِيلَ: وَمِنْ غَايِبِهِ وَسَارِقِهِ، نَصَابًا مِنْ حِرْزٍ مَثَلُهُ الْمَادُّونَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِ دَخَلَهُ أَوْ لَا، بِلَا شُبْهَةٍ.
 وَتَثَبَّتْ بِعَدَلَيْنِ وَصَفَاهَا، وَالْأَصَحُّ لَا تَسْمَعُ قَبْلَ الدُّعْوَى، أَوْ إِقْرَارَ مَرْتَيْنِ وَوَصَفَهَا، بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ بِالزُّنَى: فَإِنْ فِي
 اخْتِيَارِ التَّفْصِيلِ وَجْهَيْنِ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ (م ١) ^(١) بِخِلَافِ الْقَذْفِ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ.
 وَجَزَمَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يَجِبُ اسْتِفْسَارُ الْحَاكِمِ الشُّهُودَ أَنَّهُمْ شَاهَدُوا كَأَلِيلٍ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَالْحَبْلُ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الزُّنَى
 يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ كَالْعَيْنِ، وَالْيَدِ.
 وَعَنْهُ: فِي إِقْرَارِ غَيْبٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثَقُلَ مِنْهَا، لَا يَكُونُ الْمَنَاعُ عَنْهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَصَدَقَهُ الْمَقْرَأُ لَهُ عَلَى سَرَقَةِ نَصَابٍ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ قَالَ فَقَدْتَهُ، وَبَعْنَاهُ فِي الْإِنْصَارِ وَطَالَبَهُ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ، أَوْ وَلِيُّهُ بِالسَّرَقَةِ لَا بِالْقَطْعِ، وَعَنْهُ، أَوْ لَمْ يُطَالَبْ،
 اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَشَيْخُنَا كَقَرَارِهِ بِزَنَى بِأَمَةٍ غَيْرِهِ، وَجَبَ قَطْعُهُ.
 وَفِي الرُّعَايَةِ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي طَلَبِهِ: وَإِنْ قُطِعَ بِدُونِهِ أَجْزَأُ.
 وَمَنْ أَقْرَبَ بِسَرَقَةِ مَالٍ غَائِبٍ أَوْ شَهِدَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ أَنْتَظَرَ حُضُورَهُ فَيَحْبِسُ.
 وَقِيلَ: لَا، كَقَرَارِهِ لَهُ بِحَقِّ مُطْلَقٍ.
 قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: غَائِبُهُ أَقْرَبُ بِذَيْنِ لِفَائِيهِ وَقِيلَ: لِلْحَاكِمِ حَبْسُهُ.
 قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ حَاكِمٍ، بِخِلَافِ السَّرَقَةِ، فَإِنَّ لِلْحَاكِمِ حَقًّا فِي الْقَطْعِ فَيَحْبِسُ، وَإِنْ كَذَبَ
 مَدَّعٍ نَفْسَهُ سَقَطَ قَطْعُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ ثَمِينًا وَيُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، أَمْ صُلَّةُ الْإِبَاحَةِ أَوْ لَا حَتَّى أَحْجَارَ وَلَيْنَ وَخَشَبَ وَمِلْسَحَ، وَفِيهِ
 وَجْهٌ، وَفِي تُرَابٍ وَكَلَامٍ وَسِرْجِينِ طَاهِرٍ، وَالْأَشْهُرُ وَتَلْجٍ.
 وَقِيلَ: وَمَاءٌ ^(٢)، وَجَهَانٌ (م ٢، ٥) ^(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (إقرار مرتين ووصفها، بخلاف إقراره بزنا فإن في اعتبار التفصيل وجهين قاله في الترغيب). انتهى.

قلت: الإقرار بالزنى أولى بالتفصيل من الإقرار بالسرقه.

وقد وردت السنة الصحيحة الصريحة بذلك.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله: (وقيل: وماء) انتهى.

هذا يدل على أنه قدم في الماء حكماً، وهو صحيح، وهو عدم القطع، وهو الصحيح من المذهب، قطع به في المغني، والشرح
 وقالوا: لا نعلم فيه خلافاً.

وقدّمه في المذهب وغيره.

واختاره أبو بكر وابن شاقلا، والنّاظم وغيرهم.

وقال ابن عقيل: يقطع وقدمه في الرعايتين.

وقطع به ابن هبيرة، قاله في الصحيح المحرّر، ويحتمله تقديم المصنّف.

وأطلقهما في المحرّر، والحايي، وذكر المصنّف كلامه في الروضة.

(٣) (مسألة - ٢ - ٥): قوله: (وفي تراب وكلام وسرجين طاهر، والأشهر وتلج، وقيل: وماء وجهان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): (التراب هل يقطع بسرقته أم لا؟)

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرّر، والحايي.

أحدهما: يقطع، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

واختاره أبو إسحاق وابن عقيل.

وفي الواضح في صيد مملوك محرر روائيان، نقل ابن منصور: لا قطع في طير لإباحته أصلاً.
قال في الانتصار، والفصول: فيجيء عنه: لا.
وقال في الروضة: إن لم يتمل عادة كماء وكلا محرر، فلا قطع في إحدى الروائين.
ويقطع بسرقة عبد صغير ومجنون ونائم لا مكاتب ولا حر.
وقيل: بلى مع صغره أو جنونه^(١)، فعلى الأولى إن كان عليه حلي.
وقال جماعة: ولم يعلم به فقيه وفي أم ولد وجهان (م ٦، ٧)^(٢).

= وقدمه في الرعيتين، وقدمه ابن رزين في التراب الذي يتداوى به كالأرمي وما يغسل أو يصيب به.
والوجه الثاني: لا يقطع بسرقة، اختاره الناظم.

وقال الشيخ الموفق والشارح: في التراب الذي له قيمة كالأرمي، والذي يعد للغسل به: يحتمل وجهين. انتهى.
(المسألة الثانية - ٣): الكلا هل يقطع بسرقة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الإيضاح، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمحرر، والحاوي، والنظم.
أحدهما: يقطع، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب واختاره أبو إسحاق وابن عقيل.
وقدمه في الرعيتين.

والوجه الثاني: لا يقطع به، قال أبو بكر: لا قطع بسرقة كلاً، وقدمه ابن رزين.

(المسألة الثالثة - ٤): السرجين الطاهر هل يقطع بسرقة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والحاوي.

أحدهما: يقطع، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب واختاره أبو إسحاق وابن عقيل، وقدمه في الرعيتين.
والوجه الثاني: لا يقطع، اختاره الناظم.

وقطع به في المغني، والكافي، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم.

وقدمه في المذهب وغيره ولعله المذهب.

(المسألة الرابعة - ٥): التلج، وفيه طريقان، أصحهما أن فيه وجهين، وأطلقهما في المذهب.

أحدهما: يقطع بسرقة، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية الكبرى، فإنه قال: وما أصله الإباحة كغيره.
وقال الشيخ في المغني: الأشبه أنه كالمملوك. انتهى.

والصحيح من المذهب أنه يقطع بسرقة المملوك.

والوجه الثاني: لا يقطع بسرقة، اختاره القاضي.

(١) الثاني: قوله: (ويقطع بسرقة عبد صغير ومجنون ونائم لا مكاتب ولا حر، وقيل: بلى مع صغره أو جنونه). انتهى.

الصواب: أن هذا القول رواية عن أحمد ذكرها الأصحاب، منهم صاحب المقنع، والكافي، والمغني، والمحرر، والبلغة، والنظم،
والرعيتين وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (فعلى الأولى إن كان عليه حلي، وقال جماعة: ولم يعلم به فقيه وفي أم ولد وجهان).

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): إذا سرق حراً صغيراً وقلنا: لا يقطع به وعليه حلي فهل يقطع به أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمهادي، والمحرر، والنظم، وشرح ابن منجاء،
والرعيتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يقطع، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، وقدمه ابن رزين في شرحه، وقطع به في الفصول.
والوجه الثاني: يقطع.

قال في المذهب: قطع، في أصح الوجهين، وصححه في التصحيح وتصحيح المحرر.

وجزم به في الوجيز، واختاره أبو الخطاب في رموس المسائل، وابن عبدوس في تذكرته.

(المسألة الثانية - ٧): هل يقطع بسرقة أم الولد أم لا؟

وفي المغني والترغيب وغيرهما: لا قطع بسرقة عبد مميّز.
وفي الكافي: ولا كبير أكرهه، وفيه في الترغيب وفي عبد نايم وسكران وجهان.
وإن سرق إناء فيه خمر أو ماء ولم يقطع بماء، أو صليبا أو صنم نقد لم يقطع، خلافا لأبي الخطاب.
ويقطع بإناء نقد أو ذراهم بها تمثيل.
وقيل: ولم يقصد إنكارا، لا بالة لهو وكتب بدع وتصاوير ومحرّم كخمر.
وعنه: ولم يقصد سرقة.
وفي الترغيب مثله في إناء نقد.
وفي الفصول في قضبان الخيزران ومخاد الخلود المدة لتغير الصورية يحتمل، كالة لهو ويحتمل القطع وضمانها.
وإنصافها ثلاثة ذراهم خالصة ومثبوتة، قاله شيخنا، أو ربع دينار أو ما قيمته، كأحدهما.
وعنه: كالذراهم، اختاره الأكثر الحرقى، والقاضي وأصحابه.
وفي المتهج: أنه الصحيح في المذهب، وعنه ثلاثة ذراهم أو قيمتها، وفي تكميله بضم من التقدين وجهان (م ٨) (١).
ويكفي يتر في المنصوص.
وتعتبر قيمة النصاب حال إخراجها من حرز، فلو أثلفه فيه بأكل أو غيره أو ذبح فيه كبشا قيمته نصاب فنقصت قيمته
أو قلنا: هو مئة لم يقطع ولو نقصت بعد إخراجها قطع.
وكذا لو ملكه سارقه عند أبي بكر وغيره.
وجزم به جماعة وابن هبيرة عن أحمد.
وفي الحرقى، والإيضاح، والمغني: يسقط قبل الترافع (٢) (م ٩) (٣).

= أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والشرح.

قال في الرعاية: وإن سرق أم ولد مجنونة أو نائمة قطع، وإن سرقها كرها فوجهان.

أحدهما: لا يقطع، قدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب، لأنه لا يحل بيعها ولا نقل الملك فيها، فأشبهت الحرّة.

والوجه الثاني: يقطع لأنها مملوكة تضمن بالقيمة، فأشبهت القرن.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي تكميله بضم من التقدين وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرز، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يكمل النصاب بضم أحد التقدين إلى الآخر إن جعلنا أصليين.

قدمه في الرعايتين، وصححه في تصحيح الحرز.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يضم قال شارح الحرز: أصل الخلاف الخلاف في الضم في الزكاة. انتهى.

قلت: الذي يظهر أنه يقطع هنا بالضم وإن لم نقل به في الزكاة، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قول المصنف: (وفي الحرقى، والإيضاح، والمغني يسقط قبل الترافع). انتهى.

ليس كما قال عن الحرقى فإن كلامه كغيره فإنه قال: ويقطع السارق وإن وهب له السرقة بعد إخراجها، بل ظاهر كلامه القطع،

سواء كان قبل الترافع أو بعده.

وأما صاحب الإيضاح فإن مفهوم كلامه فيه كما قال المصنف: فإنه قال: وإذا وهب له العين المسروقة نظر فيه فإن كان بعد أن

بلغ الإمام لم يسقط عنه القطع، فلم يصرح بما قال وإنما هو من مفهومه.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (وكذا لو ملكه سارقه عند أبي بكر وغيره وجزم به جماعة وابن هبيرة عن أحمد، وفي الحرقى،

والإيضاح، والمغني: يسقط قبل الترافع). انتهى.

يعني: لو ملكه بعد إخراجها من الحرز وقبل الترافع هل يتمتع القطع أم لا؟

أحدهما: يتمتع القطع ويسقط قبل الترافع، وهو الصحيح، جزم به في الإيضاح، والعمدة، والنظم، وشرح ابن رزين، والمغني، =

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِرَافِعِهِ عَقْوٌ، وَظَاهِرُ الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: قَبْلَ الْحُكْمِ، قَالَ أَحْمَدُ: تُذَرُّ الْحُدُودُ بِالشُّبُهَاتِ.

فَإِذَا صَارَ إِلَى السُّلْطَانِ وَصَحَّ عِنْدَهُ الْأَمْرُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِعْتِرَافِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِقَامَتُهُ عِنْدَ ذَلِكَ. وَيُسْتَفْعَى الرَّجُلُ فِي حَدِّ دُونَ السُّلْطَانِ، وَيَسْتَرْ عَلَى أَخِيهِ وَلَا يَرْفَعُ عَنْهُ الشَّفَاعَةُ، فَلَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُتُوبُ عَلَيْهِ. وَإِنْ سَرَقَ فَرُدَّ خُفَّ قِيمَةُ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا دِرْهَمَانِ وَمَعَ عَشْرَةِ غَرَمَ ثَمَانِيَّةً، الْمُتْلَفُ وَنَقْصُ التَّفْرِقَةِ. وَقِيلَ: دِرْهَمَيْنِ وَلَا قَطْعَ، وَكَذَا جُزْءًا مِنْ كِتَابِ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ وَنُظَائِرِهِ، وَضَمَّانُ مَا فِي وَثِيقَةٍ أُنْفِقَهَا إِنْ تَعَذَّرَ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَيْهِمَا.

وَيُقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْدِيلًا بِطَرَفِهِ دِينَارٌ مَشْدُودٌ يَعْلَمُهُ. وَقِيلَ: أَوْ يَجْهَلُهُ، صَحَّحَهُ فِي الْمَذْهَبِ، كَجَهْلِهِ قِيمَتَهُ. وَيُقَطَّعُ سَارِقُ نِصَابٍ لِحِمَاةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نِصَابٍ قُطِعُوا مُطْلَقًا. وَعَنْهُ: يُقَطَّعُ مَنْ أَخْرَجَ نِصَابًا اخْتَارَهُ الشُّيْخُ. وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَقَطَّعْ بَعْضُهُمْ لِشُبُهَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا قَطْعَ. وَإِنْ هُنَاكَ حِرْزًا وَدَخَلَا فَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا الْمَالَ أَوْ دَخَلَ أَحَدُهُمَا فَقَرَّبَهُ مِنَ النَّقْبِ وَأَدْخَلَ الْآخَرُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ قُطْعًا، وَكَذَا إِنْ وَضَعَهُ وَسَطَ النَّقْبِ فَأَخَذَهُ الْخَارِجُ، وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَإِنْ رَمَاهُ الدَّاخِلُ خَارِجًا أَوْ نَاوَلَهُ فَأَخَذَهُ الْآخَرُ أَوَّلًا، أَوْ أَعَادَهُ فِيهِ أَحَدُهُمَا قُطِعَ الدَّاخِلُ وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ هُنَا، وَإِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا وَدَخَلَ الْآخَرُ فَأَخْرَجَهُ، فَلِنْ تَوَاطَا فَفِي قُطْعِهِمَا وَجْهَانِ، وَإِلَّا فَلَا قَطْعَ (م ١٠).^(١)

فصل

مَنْ دَخَلَ حِرْزًا فَلَبَعَ جَوْهَرَةً وَخَرَجَ فَقِيلَ: يُقَطَّعُ.

وَقِيلَ: إِنْ خَرَجَتْ.

وَقِيلَ: لَا (م ١١).^(٢)

= والشرح، فقالا: يسقط قبل الترافع إلى الحاكم، والمطالبة به عنده، وقالوا: لا نعلم فيه خلافا.

وهو ظاهر كلام ابن منجيا في شرحه وظاهر كلامه في الهداية، والكافي، والمقنع، والمحزر وغيرهم.

واختاره ابن عقيل.

والوجه الثاني: لا يسقط القطع، جزم به جماعة، وذكره ابن هبيرة عن أحمد، كما قال المصنف: هو ظاهر كلامه في البلغة، والرعاية

الصغرى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

واختاره أبو بكر وغيره.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن نقب أحدهما ودخل الآخر فأخرجه فإن تواطأ ففي قطعهما وجهان، وإلا فلا). انتهى.

أحدهما: لا قطع، وهو الصحيح، على ما اصطلاحناه.

قال ابن منجيا في شرحه: هذا المذهب.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

الوجه الثاني: يقطع، جزم به في الوجيز، والمنور.

وقدّمه في المحزر وغيره، وصحّحه في النظم وغيره، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن دخل حرزا فلبع جوهرة وخرج، فقيل: يقطع، وقيل: إن خرجت، وقيل: لا). انتهى.

وأطلقهما الزركشي.

أحدهما: يقطع مطلقا، وهو الصحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وَيُقَطَّعُ إِنْ رَمَى بِهِ خَارِجًا أَوْ جَذَبَهُ بِشَيْءٍ، وَكَذَا إِنْ أَمَرَ أَدَمِيًّا غَيْرَ مُكَلَّفٍ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَرْكِهِ عَلَى ذَاتِهِ.
 وَقِيلَ: وَسَاقَهَا أَوْ مَاءَ جَارٍ.
 وَقِيلَ: وَرَاكِدٍ فَأَنْفَتَحَ فَأَخْرَجُوهُ أَوْ عَلَى جِدَارٍ فَأَخْرَجَتْهُ رِيحٌ، أَوْ اسْتَبَحَّ سَخْلَ شَاةٍ.
 وَقِيلَ: أَوْ تَبَعَهَا.
 وَالْأَصَحُّ: أَوْ تَطَيَّبَ فِيهِ وَخَرَجَ رِيحٌ.
 وَالْأَصَحُّ: وَلَوْ اجْتَمَعَ بَلْعٌ بِصَابِنَا، أَوْ هَتَكَ الْحِزْرُ وَأَخَذَ الْمَالَ وَقَتًا آخَرَ، أَوْ أَخَذَ بَعْضُهُ ثُمَّ أَخَذَ بَقِيَّتَهُ وَقَرُبَ مَا بَيْنَهُمَا.
 وَقِيلَ: أَوْ بَعْدَ، قَدُمَهُ فِي التَّرْغِيبِ.
 قَالَ: وَإِنْ عَلِمَ الْمَالِكُ بِهِ وَأَهْمَلَهُ فَلَا قُطْعَ هُنَا.
 قَالَ الْقَاضِي: قِيَّاسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا يَنْبِي عَلَى فِعْلِهِ كَمَا يَنْبَى عَلَى فِعْلِهِ غَيْرُهُ.
 وَاخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ إِنْ عَادَ غَدًا وَلَمْ يَكُنْ رَدُّ الْحِزْرِ فَأَخَذَ بِقِيَّتِهِ، سَلَّمَهُ الْقَاضِي لِكَوْنِ سَرِقَتِهِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ حِزْرٍ.
 وَلَوْ أُخْرِجَ بَعْضُ ثَوْبٍ قِيَمَتُهُ بِصَابِنٍ قُطِعَ إِنْ قُطِعَتْهُ، وَإِلَّا فَلَا.
 وَلَوْ فَتَحَ اسْفَلُ كُوَاةٍ فَخَرَجَ الْعَسَلُ شَيْئًا فَشَيْئًا قُطِعَ، وَلَوْ عَلِمَ قِرْدًا السَّرِقَةَ فَالْغُرْمُ فَقَطَّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْوَفَاءِ وَابْنُ
 الرَّائِغُونِيِّ.
 وَإِنْ أُخْرِجَهُ إِلَى سَاحَةِ دَارٍ مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ مِنْهَا قُطِعَ.
 وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ بَابُهَا مُغْلَقًا فَلَا.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ فَتَحَ بَابُهَا فَوَجَّهَانِ.
 وَحِزْرُ الْمَالِ مَا حَفِظَ فِيهِ عَادَةً، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ، وَالْبَلَدِ وَغَدَلِ السُّلْطَانِ وَقُوَّتِهِ وَهَيْبَتِهِمَا.
 فَحِزْرٌ نَقْدٌ وَجَوْهَرٌ وَقِمَاشٌ فِي الْمُمْرَانِ فِي دَارٍ وَدَكَانٍ وَرَاءَ غَلَقٍ وَثِقٍ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: فِي قِمَاشٍ غَلِيطٍ وَرَاءَ غَلَقٍ.
 وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: مَا جُعِلَ لِلسُّكْنَى وَحِفْظِ الْمَتَاعِ كَالدُّوْرِ، وَالْحَيَّامِ حِزْرٌ، سَوَاءٌ سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُفْتَوِّحُ الْبَابِ
 أَوْ لَا بَابَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ مُحَجَّرٌ لِلْبَنَاءِ.
 وَالصُّنْدُوقُ بِسَوَقِ حِزْرٍ وَثَمَّ حَارِسٌ.
 وَقِيلَ: أَوْ لَا.
 وَحِزْرٌ بَقْلٌ وَقُدْرٌ بِأَقْلَاءَ وَطَبِيخٌ وَخَزَفٌ وَثَمَّ حَارِسٌ وَرَاءَ الشَّرَائِجِ، وَحِزْرٌ خَشَبٌ وَخَطْبٌ الْحِطَّائِرِ.
 وَفِي التَّبَصُّرَةِ: حِزْرٌ خَطْبٌ تَغَيَّبَتْهُ وَرَبَّنَتْهُ بِالْحَيَالِ وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ.

= وقدمه في الحرز، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وشرح ابن منجا وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يقطع مطلقاً.

وأطلقهما في المعنى، والشرح.

والوجه الثالث: إن خرجت قطع، وإلا فلا، لأنه أتلغه في الحرز.

واختاره الشيخ الموفق، والشارح وابن عبدوس في تذكرته.

قلت: إتلافه في الحرز غير متحقق، بل فعل فيه ما هو سبب في الإلتلاف إن وجد.

والظاهر: أنها لا تلف في تلك الساعة، قال الشيخ الموفق، والشارح: فإن لم تخرج فلا قطع عليه، وإن خرجت فوجهان.

وقال ابن رزين: إن لم تخرج فلا قطع، وإن خرجت فقدّم أنه يقطع، كما تقدّم.

تنبيه: يحتمل أن الخلاف المطلق في كونه يقطع مطلقاً أو لا يقطع مطلقاً.

وأما القول بالقطع إذا خرجت وعدمه إن لم تخرج فهو مفرّع على القول بالقطع، وقدّم القطع مطلقاً بالنسبة إلى التفرقة.

ويحتمل: أن الخلاف المطلق في الأقوال الثلاثة وهو ظاهر عبارته.

وَالسُّفْنُ فِي الشُّطِّ بِرَبْطِهَا، وَالْمَاشِيَةُ الصَّيْرُ، وَفِي الْمَرْعَى بِسَرَّاعٍ يَرَاهَا غَالِيًا وَإِبِلًا بَارِكَةً مَغْفُولَةً بِحَافِظٍ حَتَّى نَائِمٍ، وَحُمُولُهَا بِسَاتِقٍ يَرَاهَا أَوْ بِقَطِيرِهَا وَقَائِدٍ يَرَاهَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: بِقَائِدٍ يَكْثُرُ تَبْقَاتُهُ وَيَرَاهَا إِذْنًا إِلَّا الْأَوَّلَ مُحَرَّرٌ بِقَوْدِهِ، وَالْحَافِظُ الرَّائِبُ فِيمَا وَرَاءَهُ كَقَائِدٍ. وَالْيَبُوتُ بِالضُّخْرَاءِ، وَالْبَسَاتِينُ بِمَلَاخِظٍ، فَإِنْ كَانَتْ مُغْلَقَةً أَبْوَانُهَا فَبِنَائِمٍ، وَكَذَا خَيْمَةٌ وَخَرَكَاةٌ وَنَحْوُهُمَا. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هَذَا مِنْ أَصْحَابِنَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ نَائِمٌ عَلَى الرَّحْلِ، وَإِلَّا بِمَلَاخِظٍ. وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَجَرَزُ ثِيَابٍ فِي حَمَامٍ وَأَعْدَالٍ وَعَزَلٍ فِي سَوْقٍ أَوْ خَانَ وَمَا كَانَ مُشْتَرَكًا فِي الدُّخُولِ إِلَيْهِ بِحَافِظٍ، كَقَعْدِهِ عَلَى الْمَتَاعِ. وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الشُّيْخُ، وَإِنْ قُرِطَ فِي الْحِفْظِ فَنَامَ أَوْ اسْتَعْلَلَ فَلَا قَطْعَ، وَيُضْمَنُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ اسْتَحْفَظَهُ رُبُّهُ صَرِيحًا، وَفِيهِ: وَلَا تَبْطُلُ الْمَلَاخِظَةُ بِفَتَرَاتٍ وَإِعْرَاضٍ يَسِيرُ، بَلْ بِتَرْكِهِ وَرَاءَهُ. وَجَرَزُ كَفَنٍ فِي قَبْرِ بَيْتٍ، فَلَوْ نَبَشَهُ وَأَخَذَ كَفَنًا مَشْرُوعًا قَطَعَ عَلَى الْأَصْحِ.

وَفِي الْوَارِضِ مِنْ مَقْبَرَةٍ مَصُونَةٍ بِقُرْبِ الْبَلَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي التَّبْصِيرَةِ: «مَصُونَةٌ»، وَفِي كَوْنِهِ مِلْكًا لَهُ أَوْ لِوَارِثِهِ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢)^(١)، وَعَلَيْهِمَا: هُوَ حَصْنُهُ.

وَقِيلَ: نَائِبُ إِمَامٍ كَعَدِيدِهِ، وَلَوْ كَفَنَهُ أَجَنِيٌّ. وَقِيلَ: هُوَ.

وَقَالَ أَبُو الْعَالِي: وَقِيلَ: لِمَا لَمْ يَكُنِ الْمَيِّتُ أَهْلًا لِلْمِلْكِ وَوَارِثُهُ لَا يَمْلِكُ إِذْنًا لَهُ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ إِذَا لَمْ يُخْلَفْ غَيْرُهُ أَوْ عَيْنُهُ بِوَصِيَّةٍ تَعَيَّنَ كَوْنُهُ حَقًّا لِّلَّهِ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: وَتَوْبُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ مِثْلُهُ، كَطَيْبٍ، وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ: وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ وَجْهَانِ.

وَجَرَزُ بَابٍ تَرْكِيهَ فِي مَوْضِعِهِ وَقِيلَ: لَا يَقْطَعُ مُسْلِمٌ بِسَرِّقَةٍ بَابَ مَسْجِدٍ كَحَصْرِهِ وَنَحْوِهَا، فِي الْأَصْحِ، وَتَأْزِيرُهُ وَجِدَارُهُ وَسَقْفُهُ كَبَابِهِ، وَيَقْطَعُ بِهِ مِنْ أَدَمِيٍّ، وَيَحْلَقُهُ بَابُ ذَارِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: جَرَزُ بَابٍ بَيْتٍ أَوْ خِزَانَةٍ يَغْلِقُهُ أَوْ عُلِقَ بَابُ الدَّارِ عَلَيْهِ، وَفِي سِتَارَةِ الْكَعْبَةِ الْخَارِجَةِ الْمُخِيطَةِ رَوَاتِنَانِ، وَظَاهَرُ الْمَذْهَبِ: لَا، قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (م ١٣)^(٢)، وَإِنْ نَامَ عَلَى رِذَائِهِ فِي مَسْجِدٍ وَغَيْرِهِ أَوْ عَلَى مِجَرٍّ فَرَسِيهِ وَلَمْ يَزَلْ عَنْهُ أَوْ

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وفي كونه ملكاً له أو لوارثه فيه وجهان). انتهى.

يعني: به الكفن إذا سرق.

أحدهما: هو ملكٌ للميت، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والشرح، والفائق في الجنائز، فقال: لو كُفِنَ فعدم الميت فالكفن باقٍ على ملكه تقضى منه دينه. انتهى.

والوجه الثاني: هو ملكٌ للورثة.

قال في الرعاية الكبرى: وإذا أكله ضبعٌ فكفنه إرثٌ، وقاله ابن تيميم أيضاً. انتهى.

وتظهر فائدته في قضاء دينه منه وزيادة الثلث في الوصية.

وقال ابن تيميم، وصاحب الحاويين: لو تبرع به أجنيٌّ ثم أكل الميت كان للأجنيِّ دون الورثة، وقطعاً بذلك.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي سِتَارَةِ الْكَعْبَةِ الْخَارِجَةِ الْمُخِيطَةِ رَوَاتِنَانِ، وظاهر المذهب: لا، قاله ابن الجوزي). انتهى.

وأطلقهما في الخلاصة.

إحداهما: لا يقطع، وهو الصحيح.

قال ابن الجوزي: في المذهب ومسبوك الذهب لا يقطع بسرقتها في ظاهر المذهب.

وجزم به في الرجز وغيره.

وقدّمه في المغني، والكافي، والمحرّر، والنظم، والشرح وغيرهم.

والرواية الثانية: يقطع اختاره القاضي.

وجزم به في المنور، وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

نَعْلُهُ فِي رَجْلِهِ قُطِعَ سَارِقُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ سَرَقَ مَرْكُوبُهُ مِنْ تَحْتِهِ فَلَا قُطْعَ، وَفِي الرِّعَايَةِ اخْتِمَالًا، وَإِنْ سَرَقَهُ بِمَالِكِهِ وَمَعَهُ نَصَابٌ فَالْوَجْهَانِ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: مَا كَانَ جِزْرًا لِمَالٍ فَهُوَ جِزْرٌ لِأَخَرٍ، وَحَمَلَهُ أَبُو الْخَطَّابِ عَلَى قُوَّةِ سُلْطَانٍ وَعَدْلِهِ.

فَصْلٌ

وَيُقْطَعُ كُلُّ قَرِيبٍ بِسَرَقَةِ مَالٍ قَرِيبِهِ إِلَّا عَمُودِي نَسَبِهِ، وَعَنْهُ إِلَّا أَبُوْنِهِ وَإِنْ عُلُوًّا.

وَقِيلَ: إِلَّا ذِي رَجَمٍ مُحَرَّمٍ، وَظَاهِرُ الْوَاضِحِ قُطْعُ غَيْرِ أَبِي.

وَلَا قُطْعَ بِسَرَقَةِ عَبْدٍ مِنْ سَيِّدِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَسَرَقَةِ سَيِّدٍ مِنْ مَكَاتِبِهِ، فَإِنْ مَلَكَ وَقَاءٌ فَيَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ، فِيمَنْ وَارِثُهُ حُرٌّ، يُقْطَعُ وَلَا يُقْتَلُ بِهِ.

وَمِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ لَهُ كَبَيْتُ الْمَالِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، قَالَ: لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا.

وَعِيمَةُ لَمْ تُخَمَّسْ أَوْ لَأَحَدٍ مِمَّنْ لَا يَقْطَعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ، كَعِيمَةِ مُحْصَسَةٍ.

وَفِي الْمَحْرُورِ: يَقْطَعُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ بِسَرَقَتِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ سَرَقَةُ عَبْدٍ، وَالِدٍ أَوْ وَلَدٍ وَنَحْوِهِمَا.

قَالَ أَحْمَدُ: فِيمَنْ سَرَقَ مِنْ امْرَأَةٍ سَيِّدِهِ وَهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَحْرُوهْ عَنْهُ: لَمْ يَقْطَعْ.

وَلَا يَقْطَعُ أَحَدُ الزُّوْجَيْنِ بِسَرَقَتِهِ مِنْ مَالِهِ الْمَحْرُورِ عَنْهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ كَمَنْعِهِ نَفَقَتَهَا فَتَأْخُذَهَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: أَوْ أَكْثَرَ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَحِرْزٍ مُفْرَدٍ، قَالَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، كَضَيْفِهِ وَصَدِيقِهِ وَعَبْدِهِ مِنْ امْرَأَتِهِ مِنْ مَالٍ مُحْرَرٍ عَنْهُ وَلَمْ يَمْنَعْ الضَّيْفُ

قُرَاهُ، حِمْلُ إِطْلَاقٍ أَحْمَدُ: لَا قُطْعَ عَلَى ضَيْفٍ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَيُقْطَعُ مُسْلِمٌ بِسَرَقَةِ مَالٍ ذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ، وَهُمَا بِسَرَقَةِ مَالِهِ كَقَوْدٍ وَحَدٍّ قَدْفٍ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَضَمَانٌ مُتَلَفٍ.

وَقِيلَ: لَا يَقْطَعُ مُسْتَأْمَنٌ، كَحَدِّ خَمَرٍ وَزَيْنٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، بِغَيْرِ مُسْلِمَةٍ، وَسَوَى فِي الْمُتَخَبِّ بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ الْقُطْعِ، وَيُقْطَعُ

كُلُّ مِنْهُمَا بِسَرَقَةِ مَالٍ الْآخَرِ.

وَمَنْ سَرَقَ نَصَابًا وَأَدْعَاهُ لَهُ أَوْ بَعْضَهُ لَمْ يَقْطَعْ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، بِبَيِّنَةٍ.

وَعَنْهُ: يَقْطَعُ مَعْرُوفٌ بِسَرَقَةٍ، اخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَكَذَا دَعْوَاهُ إِذْنُهُ فِي دُخُولِهِ، وَفِي الْمَحْرُورِ: يَقْطَعُ.

نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَرْتَنِي رَبُّ الدَّارِ أَنْ أَخْرِجَهُ، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي حَدِّ زَيْنٍ، وَذَكَرَ

الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: لَمْ يُحَدِّ.

وَمَنْ سَرَقَ أَوْ غَصَبَ مَالَهُ فَسَرَقَ مَالَهُمَا مَعَ مَالِهِ مِنْ جِزْرٍ وَاحِدٍ لَمْ يَقْطَعْ.

وَقِيلَ: بَلَى، إِنْ تَمَيَّزَ، وَإِنْ سَرَقَ مَالَهُمَا مِنْ جِزْرٍ آخَرَ وَمِمَّنْ لَهُ عَلَيْهِ ذَيْنَ قُطِعَ.

وَقِيلَ: وَلَوْ أَحَدٌ قَدَّرَ حَقَّهُ لِعَجَزَ.

وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقُطِعَ ثُمَّ سَرَقَهَا أَوْ أَجَرَ أَوْ أَعَارَ دَارَهُ فَسَرَقَ مِنْهَا مَالَ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ مُسْتَعِيرٍ قُطِعَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ اخْتِمَالًا إِنْ قَصَدَ بِدُخُولِهِ الرُّجُوعَ.

قَالَ فِي الْفَتَوَى: لَهُ الرُّجُوعُ بِقَوْلٍ لَا بِسَرَقَةٍ، عَلَى أَنَّهُ يَنْطَلُ بِمَا إِذَا أَعَارَهُ ثَوْبًا وَسَرَقَ ضَمَنَهُ شَيْئًا، وَلَا فَرْقَ.

فَصْلٌ

وَإِذَا وَجَبَ الْقُطْعُ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مِفْصَلِ كَفِّهِ، وَيَجِبُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يُسْتَحَبُّ حَسْمُهَا بِغَمْسِهَا فِي زَيْتٍ مُغْلِيٍّ.

قَالَ أَحْمَدُ: «قُطِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ بِهِ فَحَسِمَ»، وَهُوَ وَأَجْرَةٌ قَاطِعٍ مِنْ مَالِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَيُسْتَحَبُّ تَغْلِيْقُ يَدِهِ فِي عُنُقِهِ، زَادَ فِي الْبُلْغَةِ، وَالرِّعَايَةِ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ إِنْ رَأَاهُ إِمَامٌ، وَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ

رجله اليسرى من مفصل كعبه يترك عقيبَه، نصٌ عليه، وحُصِمت، فإن عادَ فعنه: يجبُ قطعُ يديه اليسرى في الثالثة، ورجله اليمنى في الرابعة، ولا تقريع، فيقطعُ الكلَّ مطلقاً، والمذهب: يحرمُ قطعُه، فيحبسُ حتى يتوب، كالمرّة الخامسة. وفي الإيضاح: يعذب، وفي التّصريح: أو يُقرب، وفي البلغة: يُعزّرُ ويحبسُ حتى يتوب. وأما ما رواه مُصنّب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: «جاء يسارق إلى النبي ﷺ فقال: أقتلوه فقالوا: إنما سرق، فقال: افطعوه، ثم جاء به ثانية فأمر بقتله فقالوا: إنما سرق فقال: أقتلوه فقالوا: إنما سرق فقال: افطعوه، ثم جاء به ثالثة فأمر بقتله فقالوا: إنما سرق فقال: أقتلوه فقالوا: إنما سرق فقال: افطعوه، فأتى به في الخامسة فأمر بقتله فقتلوه».

فقال أحمد وأبو معين: مُصنّب ضعیف، زاد أحمد: لم أرَ الناسَ يَحْمَدُون حديته.

وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به.

روى حديثه أبو داود (٤٤١٠)، والنسائي (٧٤٧١)، وقال: حديثٌ مُنكَرٌ ومُصنّبٌ ليس بالقوي.

وقيل هو حسن، وقتله لمصلحة اقتضته، وقال أبو مُصنّب المالكي: يُقتل السارق في الخامسة، ويَنَاس قول شيوخنا إنه كالشارب في الرابعة يُقتل عنده إذا لم يتوب بدونه.

فلو سرق ويَمِينه أو رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما، ولو كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى لم يقطع لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شق، ولو كان يده اليسرى أو يديه ففي قطع رجله اليسرى وجهان بناءً على العِلتين (م ١٤)^(١)، ولو كان رجله أو يَمِيناهما قطعت يَمِين يديه، في الأصح.

ومن سرق وله يد يَمِينى فذهبت هي أو يسرى يديه فقط، أو مع رجله، أو إحداهما، فلا قطع، لتعلق القطع بها، لوجودها، كجناية تعلقت برقبة فمات، وإن ذهبت رجلاه أو يَمِيناهما، فليل، يقطع، كذهاب يسراهما وقيل: لا، لذهاب منفعة المشي (م ١٥)^(٢).

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (فلو سرق ويمينه أو رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما، لو كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى لم يقطع لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شق، ولو كان يده اليسرى أو يديه، ففي قطع رجله اليسرى وجهان بناءً على العِلتين). انتهى.

أحدهما: لا قطع، وهو الصحيح.

قال في المغني والشارح: فيه وجهان أصحهما لا يجب القطع، لأنه لم يجب بالسرقة وسقوط القطع عن يمينه لا يقتضي قطع رجله، كما لو كان المقطوع يمينه.

والوجه الثاني: يقطع لأنه تعذر قطع يمينه فقطعت رجله، كما لو كانت اليسرى مقطوعة.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (ومن سرق وله يد يَمِينى فذهبت هي أو يسرى يديه فقط أو مع رجله أو إحداهما فلا قطع، لتعلق القطع بها، لوجودها، كجناية تعلقت برقبة فمات، وإن ذهبت رجلاه أو يَمِيناهما فليل، يقطع، كذهاب يسراهما، وقيل: لا، لذهاب منفعة المشي). انتهى.

وقال في الرعية: فإن كان أقطع الرجلين، أو يَمِيناهما فقط، قطعت يَمِين يديه عليهما، يعني: على الروایتين، وقيل: بل على الثانية. انتهى.

فقدّم القطع، وأطلقهما في الحرر.

إحداهما: يقطع، وهو ظاهر ما قدّمه في الرعية الصغرى، والحاوي الصغير وهو الصواب.

وهو ظاهر ما قرأه الشيخ في بحثه في المغني وتبعه الشارح.

والقول الثاني: لا يقطع لما علله به.

قال الشيخ في المغني: وإن كانت يدها صحيحتين ورجله اليمنى شلاء أو مقطوعة فلا أعلم فيها قولاً لأصحابنا ويحتمل وجهين.

أحدهما: تقطع يمينه، لأنه سارق له يَمِينى، فقطعت عملاً بالكتاب والسنة، ولأنه سارق له يدان، فتقطع يمينه كما لو كانت المقطوعة رجلاه.

والثاني: لا يقطع منه شيء؛ لأن قطع يمينه يذهب بمنفعة المشي من الرجلين. انتهى.

(٣) تنبيه: قوله: (في القول الثاني: لذهاب منفعة المشي).

والشلاء كَمَعْدُومَةٍ فِي رِوَايَةٍ، وَفِي أُخْرَى كَسَالِمَةٍ (م ١٦) ^(١) إِنْ أَمِنَ تَلَفَهُ بِقَطْعِهَا، وَكَذَا مَا ذَهَبَ مُعْظَمُ نَفْعِهَا كَالْأَصَابِعِ (م ١٧) ^(٢).

فَإِنْ ذَهَبَتْ خِنْصَرٌ وَبِنْصَرٌ أَوْ وَاحِدَةٌ سِوَاهُمَا، وَقِيلَ: الْإِنْهَامُ فَقَطْ فَوَجْهَانِ (م ١٨) ^(٣).
وَأَنْ وَجِبَ قَطْعُ يَمِينِهِ فَقَطْعُ قَاطِعٍ يَسَارَهُ بِلَا إِذْنِهِ عَمْدًا فَالْقَوْدُ، وَالْأَذْيَةُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ يُجْزئُ وَلَا ضَمَانًا، وَهُوَ
اِحْتِمَالٌ فِي الْإِنْصَارِ، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَضَمُّنُهُ يَصِفَ دِيَّةً، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ إِنْ قُطِعَ دُمَشَّةٌ أَوْ ظَنْهًا تُجْزئُ كَفَتْ وَلَا ضَمَانًا،
وَيَجْتَمِعُ الْقَطْعُ، وَالضَّمَانُ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: يُحْتَمَلُ لَا غَرَمَ لِهَتْكَ حِرْزٍ وَتَغْرِيبِهِ.
وَيُقْطَعُ عَلَى الْأَصَحِّ الطَّرَازُ الَّذِي يَبْطُ حَبِيًّا أَوْ كَمَا وَغَيْرُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ، وَعَلَى الْأَصَحِّ: أَوْ بَعْدَ سُقُوطِهِ بِصَابَا مَعَ أَنْ
ذَلِكَ حِرْزٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: عَلَى الْأَصَحِّ، وَبَنَى فِي التَّرْغِيبِ الْقَطْعُ عَلَى الرَّوَابِئِينَ فِي كَوْنِهِ حِرْزًا.
وَيُقْطَعُ جَائِدٌ عَارِيَّةً، نَقْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْجَمَاعَةُ.
وَعَنْ: لَا، اخْتَارَهُ الْحَزْرِيُّ وَابْنُ شَاقِلَا وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُمْ، كَوَدِيعَةٍ، وَمُتَّهِبٍ وَمُخْتَلِسٍ وَغَاصِبٍ وَمَنْ
سَرَقَ تَمْرًا أَوْ كَثْرًا أَوْ مَاشِيَةً مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ أَضْعَفَتِ الْقِيَمَةَ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْ: وَغَيْرُهُمَا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ التَّمْرُ، وَالْكَثْرُ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: وَكَذَا دُونَ إِنْصَابٍ مِنْ حِرْزٍ.
سَأَلَهُ ابْنُ هَالِيٍّ عَمَّنْ يُعْفَى عَنْهُ حَدٌّ فِي سَرَقَةٍ؟ قَالَ: أَذْهَبَ إِلَى حَدِيثِ عَمْرٍو إِذَا ذُرِيَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْهُ أَضْعَفَتْ عَلَيْهِ الْغُرْمُ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِتَلْقِيهِ الْإِنْكَارَ، وَأُطْلِقَ أَنَّهُ لَا قَطْعَ عَامَ مَجَاعَةٍ غَلَاءَ، وَأَنَّهُ يَرُوي عَنْ عَمْرٍو.
قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَنْذَلْ لَهُ وَلَوْ بِشَمْنٍ غَالٍ، وَفِي التَّرْغِيبِ: مَا يُخْبِي بِهِ نَفْسَهُ.

= كَذَا فِي الشَّيْخِ، وَلَعَلَّهُ لِدَهَابِ مَنَفْعَةِ الشُّقْ؛ لِأَنَّهُ ذَهَابُ مَنَفْعَةِ الْمَشْيِ لَا تَعَلُّقٌ لَهُ بِقَطْعِ الْيَدِ.
وَكَلَامُ الْمَصْنُفِ فِيهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَابَعَ الشَّيْخَ فِي الْمَغْنَى، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَوْنُ وَجْهِهِ إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرَجُلُهُ
الْيُمْنَى مَقْطُوعَةً يَضْعَفُ مَشْيُهُ، لِأَنَّ الْيَدَ الْيُمْنَى تَعِينُ عَلَى الْمَشْيِ بِالْإِتِّكَاءِ عَلَيْهَا وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(١) (مَسْأَلَةٌ - ١٦): قَوْلُهُ: (وَالشَّلَاءُ كَمَعْدُومَةٍ فِي رِوَايَةٍ، وَفِي أُخْرَى كَسَالِمَةٍ). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَغْنَى، وَالْحَزْرِيُّ، وَالشَّرْحُ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرُ.
وَإِحْدَاهُمَا: هِيَ كَمَعْدُومَةٍ، فَلَا تَقْطَعُ، وَتَقْطَعُ رَجُلُهُ.
قَدَّمَهُ فِي الْكَافِي، وَقَالَ: نَصٌّ عَلَيْهِ، وَالنَّاطِمُ وَابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.
وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: هِيَ كَسَالِمَةٍ، فَيُجْزئُ قَطْعُهَا مَعَ أَمْنٍ تَلَفَهُ، قَطْعُ بَعْضِ الْمُنُورِ وَصَحْحُهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ.
(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١٧): قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَا ذَهَبَ مُعْظَمُ نَفْعِهَا كَالْأَصَابِعِ).
يَعْنِي: هَلْ يَجْزئُ قَطْعُهَا أَمْ تَنْتَقِلُ، أُطْلِقَ الْخِلَافَ، وَقَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ فِي الْيَقِينِ قَبْلُهَا، وَمَنْ صَحَّحَ وَقَدَّمَ، وَهَذَا كَذَلِكَ.

(٣) (مَسْأَلَةٌ - ١٨): قَوْلُهُ: (فَإِنْ ذَهَبَ خِنْصَرٌ وَبِنْصَرٌ أَوْ وَاحِدَةٌ سِوَاهُمَا، وَقِيلَ: الْإِنْهَامُ فَقَطْ فَوَجْهَانِ). انْتَهَى.
أَحْدَهُمَا: هِيَ كَالْمَعْدُومَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هِيَ كَالصَّحِيحَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَطْعُ بَعْضِ الْمَغْنَى، وَالشَّرْحُ، وَشَرْحُ ابْنِ رَزِينٍ وَغَيْرِهِمْ.
وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بَعْضُ الْحَزْرِيِّ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي وَغَيْرِهِمْ، وَصَحْحُهُ فِي النُّظْمِ.
تَنْبِيْهُ: ذَهَبَ صَاحِبُ الْحَزْرِيِّ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ ذَهَابَ الْإِنْهَامِ كَذَهَابِ أَصْبَعَيْنِ، وَذَهَبَ صَاحِبُ الْمَغْنَى، وَالشَّرْحُ
وَابْنُ رَزِينٍ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا كَأَصْبَعٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي كَلَامِهِ نَقْصًا وَهُوَ لَفْظَةُ: (إِلَّا) وَتَقْدِيرُهُ: وَقِيلَ: (إِلَّا الْإِنْهَامَ، يَعْنِي: أَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا
لِلْخِلَافِ الْمَطْلُوقِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَهِيَ طَرِيقَتُهُ فِي الْحَزْرِيِّ وَغَيْرِهِ.
فَهَذِهِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مَسْأَلَةً فِي هَذَا الْبَابِ.

باب حد قاطع الطريق

وَهُوَ كُلُّ مُكَلَّفٍ مُلتَزِمٍ، لِيَخْرُجَ الْحَرْبِيُّ، وَلَوْ أَنْتَى، يَغْرَضُ لِلنَّاسِ بِسِلَاحٍ، وَالْأَصْحُ وَعَصَى وَحَجَرٍ.
وَفِي الْبُلْغَةِ وَغَيْرِهَا وَجْهٌ: وَيَدٌ، فَيَغْصِبُهُ الْمَالُ مُجَاهَرَةً، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَقِيلَ: فِي صَحْرَاءَ.

وَقِيلَ: وَمِمَّا إِنْ لَمْ يُغْتَل.

وَيُغْتَبَرُ ثَبُوتُهُ بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارُ مَرْتَيْنِ كَسْرِقَةٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَالْجُرْزُ، وَالنِّصَابُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: فِي سَقُوطِهِ بِشَبْهَةِ كَسْرِقَةٍ وَجَهَانٍ، فَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْتُلْ وَلَا أَخَذَ مَالًا نَفْسِي حَتَّى تَظْهَرَ
تَوْبَتُهُ.

وَقِيلَ: عَامًّا فَلَا يَأْوِي بِبَلَدٍ.

وَعَنْهُ: يُعَزَّرُ بِمَا يَرُدُّهُ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ: هُمَا.

وَعَنْهُ: يُحْبَسُ، وَفِي الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ رَوَايَةٌ نَفِيهِ طَلَبُهُ، وَتَنَفَّى الْجَمَاعَةِ مُتَّفَرِّقَةً خِلَافًا لِلتَّبَصُّرَةِ.

وَمَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ حَتْمًا يَدُهُ الْيُمْنَى ثُمَّ رَجُلُهُ الْيُسْرَى مُرْتَبًا وَجُوبًا، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ.

وَجَوْزُهُ أَبُو الْخَطَّابِ، ثُمَّ أَوْجَبَهُ، لَكِنْ لَا يُمْكِنُ تَذَارُكُهُ أَوْ الْمَوْجُودُ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: الْمَوْجُودُ مَعَ يَدِهِ الْيُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاجِبٍ، وَحُسْبَانًا ثُمَّ خَلَى.

وَفِي الْبُلْغَةِ وَغَيْرِهَا: إِنْ قُطِعَتْ يَمِينُهُ قَوْدًا وَاكْتَفَى بِرَجُلِهِ الْيُسْرَى فَفِي إِمْنَالِهِ وَجَهَانٍ، وَإِنْ قُطِعَتْ يَسْرَاهُ قَوْدًا وَقُلْنَا
تَقْطَعُ يَمِينَهُ لِسْرِقَةٍ أَمْهَلُ، وَإِنْ عَدِمَ يُسْرَى يَدَيْهِ قُطِعَتْ يُسْرَى رَجُلَيْهِ، وَيَتَخَرَّجُ: لَا، كَيْمَنَى يَدَيْهِ، فِي الْأَصْحِ، وَلَا تَقْطَعُ
بَقِيَّةَ أَرْبَعَةِ مُحَارِبٍ ثَانِيًا، فِي الْأَصْحِ.

وَمَنْ قَتَلَ فَقَطَّ قَبْلَ حَتْمًا، وَلَا أَنْزَلَ لِعَقْوٍ وَلِيٍّ وَيُعَايَا بِهَا.

وَقِيلَ: حَتْمًا إِنْ قَتَلَهُ لِقَصْدٍ مَالِيٍّ.

وَقِيلَ: فِي غَيْرِ مُكَافٍ، وَفِي اخْتِيَارِ الْمُكَافَاةِ دَيْنًا وَحَرِيَّةً حَتَّى لَا يَقْتُلَ، وَالِدٌ وَسَيِّدٌ بِمَعْصُومٍ رَوَاتَانِ (م ١) (١).

وَعَنْهُ: وَيُصْلَبُ.

وَمَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ تَحْتَمَ قَتْلُهُ ثُمَّ صَلَبُهُ.

وَقِيلَ: يُصْلَبُ أَوَّلًا حَتَّى يَشْتَهَرَ، وَفِي التَّبَصُّرَةِ: لَا حَتَّى يَسْتَمَثِّلَ بِهِ وَيَتَغَيَّرَ.

وَقِيلَ: مُسَمًّى صَلَبٍ، وَعِنْدَ ابْنِ رَزِينَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي اعتبار المكافاة دينًا وحرية حتى لا يقتل، والد وسيّد بمعصوم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقتنع، والبلغة، والشرح، وغيرهم.
إحدهما: يقتل به، وهو الصحيح، وصححه في التصحيح.

وقال في تجريد العناية: يقتل، على الأظهر.

وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يقتل.

قال الزركشي: هذا أمشى على قاعدة المذهب.

واختاره الشريف وأبو الخطّاب، والشيرازي.

وهو ظاهر ما قطع به الأدمي في منوره ومتخبه.

وَعَنْهُ: وَيُقَطَّعُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ، وَفِي تَحْتَمُّ قَوْدٌ فِي طَرَفِ رَوَايَتَانِ (م ٢) (١).
وَيَحْتَمَلُ سَقُوطَهُ بِتَحْتَمُّ قَتْلِهِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْاِخْتِمَالَ فَقَالَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَسْقُطَ تَحْتَمُّ الْقَتْلِ إِنْ قُلْنَا: يَتَحْتَمُّ فِي
الطَّرَفِ، وَهَذَا وَهُمْ، وَتَتَعَيَّنُ الدِّيَةُ لِقَوْدٍ لَزِمَهُ بَعْدَ مُحَارَبَتِهِ، كَتَقْدِيرِهَا بِسَبْقِهَا، وَكَذَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ قَتْلِهِ، لِلْمُحَارَبَةِ.
وَقِيلَ: وَيُصَلَّبُ، وَالرَّدُّ فِيهَا وَالطَّلِيعُ كَمُبَاشِيرٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ السَّرِقَةَ كَذَلِكَ، فَرَدَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ كَهَوٍّ.
وَقِيلَ: يَضْمَنُ الْمَالُ أَخِذَهُ، وَقِيلَ: قَرَارُهُ عَلَيْهِ.

وَفِي الْإِرْشَادِ: مَنْ قَاتَلَ الْمُصَوِّصَ وَقُتِلَ قَبْلَ الْقَاتِلِ فَقَطَّ.
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الْأَمِيرُ كَرْدَهُ، وَأَنَّهُ فِي السَّرِقَةِ كَذَلِكَ وَفِيهَا فِي الْاِنْتِصَارِ: الشَّرِكَةُ تَلَحُّقُ غَيْرَ الْفَاعِلِ بِهِ، كَرَدَّهُ مَعَ مُبَاشِيرٍ.
وَفِي الْمُرَدَّاتِ إِنَّمَا قُطِعَ جَمَاعَةٌ بِسَرِقَةٍ يَصَابُ لِلْسَّغِيِّ بِالْفَسَادِ، وَالْغَالِبُ مِنَ السُّعَاةِ قُطِعَ الطَّرِيقُ، وَالتَّلَصُّصُ بِاللَّيْلِ
وَالْمُشَارَكَةُ بِأَعْوَانٍ، بَعْضُ يَفَاتِلُ أَوْ يَحْمِلُ أَوْ يَكْتُرُ أَوْ يَنْقُلُ، فَقَتَلْنَا: الْكُلُّ أَوْ قَطَعْنَاهُمْ حَسَمًا لِلْإِفْسَادِ، وَلَوْ طَلَعَ إِلَيْهِمْ
عَسْكَرٌ فَأَخَذُوا رَجُلًا لَيْسَ مِنْهُمْ فَعَرَمُوهُ فَلَهُ طَلَبُهُمْ بِهِ، إِنْ سَاغَ أَخْذُهُ مِنْهُمْ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
وَلِإِنَّ الْمَرْءَ الَّتِي تُخْضِرُ النِّسَاءَ لِلْقَتْلِ تَقْتُلُ.

وَعَنْهُ: نَسَخَ آيَةُ الْمُحَارِبِينَ، وَأَنَّهُ كَثَّرَهُ فِي الْحَدِّ إِلَّا فِي قُطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ.
وَمَنْ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْأَدَمِيِّ إِلَيْهِ.
وَاطَّلَقَ فِي الْمُبْهَجِ: فِي حَقِّ اللَّهِ رَوَايَتَيْنِ، وَهَذَا فِيمَنْ نَحَتْ حُكْمَنَا، وَفِي خَارِجِيٍّ وَبَاغٍ وَمُرْتَدٍّ مُحَارَبٍ الْخِلَافِ فِي
ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: تَقْبِلُ تَوْبَتَهُ بَيِّنَةً، وَقِيلَ: وَقَرِينَةً.
وَأَمَّا الْحَرْبِيُّ الْكَافِرُ؛ فَلَا يُؤْخَذُ بِشَيْءٍ فِي كُفْرِهِ (ع) وَيَسْقُطُ حَدُّ زَنَى وَشُرْبٍ وَسَرِقَةٍ بِتَوْبَتِهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَقِيلَ: وَصَلَّاحُ عَمَلِهِ مَدَّةٌ قِيلَ: قَبْلُ تَوْبَتِهِ، وَقِيلَ: قَبْلُ الْقُدْرَةِ، وَقِيلَ: قَبْلُ إِقَامَتِهِ (م ٣) (٢).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي تحتم قود في طرف روايتان). انتهى.
وأطلقهما في الهداية، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمحرر وغيرهم.
إحداهما: لا يتحتم استيفاءه، وهو الصحيح، صححه الشيخ الموفق، والشارح، والناظم، وصاحب التصحيح وغيرهم.
وجزم به في المنور وغيره، وقدمه في تجريد العناية وغيره.
والرواية الثانية: يتحتم، جزم به في الوجيز، وصححه في التصحيح.
وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وهما وجهان في الكافي، والبلغة.
(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ويسقط حد زنى وشرب وسرقه بتوبته، اختاره الأكثر، وقيل: وصلاحه عمله مدّة، قيل: قبل توبته،
وقيل: قبل القدرة، وقيل: قبل إقامته). انتهى.

يعني: إذا قلنا: يسقط بتوبته، فهل يكون محل التوبة يكون قبل ثبوت الحد، أو قبل القدرة، أو قبل إقامته؟ أطلق الخلاف.
القول الأول: جزم به في المحرر، والوجيز.
وقال الناظم: ومن تاب من حد سواه قبيل أن يوطئه قاضٍ فأسقط بأوكد.
والقول الثاني: ظاهر كلام جماعة.
والقول الثالث: قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير فقالا: وفي سقوط حد الزاني، والشارب، والسارق، والقاذف بالتوبة قبل
إقامة الحد.

وقيل: قبل توبته روايتان. انتهى.
وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، وغيرهم.
قال الشيخ في المغني وتبعه الشارح: هذا ظاهر قول أصحابنا. انتهى.
ويحتمله كلامه في النظم.
فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

وفي بحث القاضي التفرقة بين علم الإمام بهم أولاً، واختار شيخنا ولو في الحد لا يكمل وإن هربته فيه توبة له. وعنه: لا يسقط، ذكره أبو بكر المذهب.

وعنه: إن ثبت بينة، ذكرها ابن حايه وابن الزاغوني وغيرهما.

وعليهما: يسقط في حق مخارب تاب قبل القذرة، ويحتمل: لا، كما قبل المخاربة.

وفي المحرر: لا يسقط بإسلام ذمي، ومستمتر، نص عليه، وذكره ابن أبي موسى في ذمي، ونقله فيه أبو داود، وظاهر كلام جماعة أن فيه الخلاف.

ونقل أبو الحارث: إن أكره ذمي مسلمة فوطئها قتل، ليس على هذا صوليحوا، ولو أسلم، هذا حد وجب عليه.

فدل أنه لو سقط بالتوبة سقط بالإسلام، لأن التائب وجب عليه أيضاً وأنه أوجب بناء على أنه لا يسقط بالتوبة فإنه لم يصرح بتفرقة بين إسلام وتوبة.

وتوجه رواية مخرجة من قذف أم النبي ﷺ لأنه حد سقط بالإسلام، واختار صاحب الرعاية: يسقط.

وفي عيون المسائل في سقوط الجزية بإسلام إذا أسلم سقطت عنه العقوبات الواجبة بالكفر، كالقتل وغيره من الحدود.

وفي المبهج احتمال يسقط حد زنا ذمي، ويستوفى حد قذف، قاله شيخنا.

وفي الرعاية الخلاف، وهو معنى ما أخذه القاضي وأبو الخطاب وغيرهما من عدم إعلامه وصحة توبته أنه حق لله عز وجل، مع أنهم في أصول الفقه ذكروا أن الاستيلاء عاد إلى الفسق وزد الشهادة، وجزم ابن الجوزي بعوده إلى الجلب، وأنه قول الإمام أحمد، وصرح به في المغني في بحث شهادة القاذب، مع تصريحه في أول المسألة: لا يسقط، وجعله أصلاً في مسألة الحدود.

وفي التنصير: يسقط حق آدمي لا يوجب مالاً، وإلا سقط إلى مال.

وفي البلغة في إسقاط التوبة في غير المخاربة قبل القذرة ويعدّها روايتان.

فصل

ومن صال على نفسه أو حرمة أو ماله ولو قل آدمي كافاً أم لا، قال ابن شهاب وغيره: كمخاربة صبي أو مجنون أو غير آدمي دفعه بأسهل ما يظن.

وقيل: يعلم دفعه به.

وقيل: إن لم يمكنه هرب أو احتيائه ونحوه، جزم به في المستوعب، قال أحمد: لا تريد قتله وضربه، لكن اذفعه.

وقال الميموني: رأيت ينجب ممن يقول أقاتله وأمنعه، وأنا لا أريد نفسه، قال أحمد: لا يجوز أن يذهب إليهم أو يبتلعهم إذا ولوا.

ونقل الفضل: إن صار في موضع تعلم أنه لا يصل إليك فلا تبته.

وقيل له: المناشدة؟ فقال حديث سلمان، ولم تبته، وقال: قال النبي ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

ونقل أبو طالب في لصوص دخلوا عليه: يعاقبهم أو يناهدهم؟

قال: قد دخلوا، ما يناهدهم؟ واحتج في رواية الميموني بفعل ابن عمر وقال: يمنع ماله ونفسه.

ونقل ابن تواب في لص قال: ضح قوتك، وإلا ضربتك بالسيف ولا تدرى هل يفعل أم لا؟ فأبى ثم ضربته ضربة لا تدرى يموت فيها أم لا؟ فهدر.

وذكر جماعة منهم الشيخ: له دفعه بالأسهل إن خاف أن يئدره.

قال بعضهم أو يجهله: فإن قتل فشهيد، وإن قتله فهدر، ولا يجوز في حال مزح، ذكره في الانبصار، ويقاد به، وذكره جماعة في التبريض بالقذف، وتلزمه الدفع عن نفسه، على الأصح، كحرمة، في المنصوص عنه: ولو في فتنة.

ونقل عنه اثنان فيها: إن دخل عليه منزله.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ فِيهَا، وَلَا يَلْزَمُهُ عَنْ مَالِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا لَا يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ مِنَ الضَّيَاعِ، وَالْهَلَاكِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: فِي الثَّلَاثَةِ يَلْزَمُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَهُ بِذَلِكَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ أَفْضَلُ، وَأَنَّ حَنْبَلًا نَقَلَ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: الْمَنْصُوصُ عَنْهُ أَنْ تَرَكَ قِتَالَهُ عَنْهُ أَفْضَلُ، وَأُطْلِقَ رِوَايَتِي الْوُجُوبِ فِي الْكُلِّ، ثُمَّ قَالَ: عِنْدِي يَنْتَقِضُ عَهْدُ
الدِّمِيِّ، وَالْبَهِيمَةِ لَا حُرْمَةٌ لَهَا فَيَجِبُ، وَمَا قَالَهُ فِي الدِّمِيِّ مُرَادٌ غَيْرُهُ.
وَفِي الْبَهِيمَةِ مُتَّجَةً.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ يَمْنَنُ بِرَيْدِ الْمَالِ: أَرَى دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَلَا يَأْتِي عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ لَا جَوْضَ مِنْهَا.
وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: لَا بَأْسَ، قَالَ الْمُروُذِيُّ وَغَيْرُهُ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا يَغْضَبُ لِنَفْسِهِ وَلَا يَنْتَصِرُ لَهَا، فِي نَهَائِةِ الْمُبْتَدِئِ:
يَجُوزُ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَحُرْمَتِهِ وَمَالِهِ وَعَرْضِهِ.
وَقِيلَ: يَجِبُ.

وَالْمُسْلِمُ (١٤٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ اخْتِذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِهِ
مَالَكَ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي، قَالَ: قَاتِلْهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي، قَالَ: قَاتِلْهُ شَهِيدًا، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ، قَالَ: هُوَ فِي
النَّارِ».

فَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لَا يَبْذُلُهُ إِنْ لَمْ يَحْرَمْ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي الْغَضَبِ: لَوْ قَتَلَ دَفْعًا عَنْ مَالِهِ قَتِلَ، وَلَوْ قَتَلَ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يُقْتَلْ، وَيَتَوَجَّهُ مَعَ ضَعْفِهِ حَمْلُهُ
عَلَى الْبَسِيرِ، كَقَوْلِ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ، وَكَذَا دَاخِلٌ مِنْزِلُ غَيْرِهِ مُتَلَصِّصًا، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِنْ ظَنَّ الْعَجَزُ عَنْ قَتْلِ الْمَنْصُوصِ وَإِنْ
هُوَ أَعْطَاهُمْ يَدَهُ تَرَكَوْهُ، وَرَجَزَتْ أَنْ لَهُ تَرَكَ قِتَالَهُمْ، وَإِلَّا فَلْيُدْفَعْهُمْ مَا اسْتَطَاعَ، وَيَلْزَمُهُ عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ
إِثَارُ الشَّهَادَةِ، وَكَإِحْيَائِهِ بِبَذْلِ طَعَامِهِ ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ مَعَ ظَنِّ سَلَامَةِ الدَّافِعِ، وَكَذَا مَالُهُ مَعَ
ظَنِّ سَلَامَتِهِمَا.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يَجُوزُ، وَإِلَّا حَرَّمَ.

وَقِيلَ: فِي جَوَازِهِ عَنْهُمَا وَعَنْ حُرْمَتِهِ رِوَايَتَانِ، نَقَلَ حَرْبُ الْوَقْفِ فِي مَالِ غَيْرِهِ.

وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَبْذُلُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبَّحْ لَهُ قَتْلُهُ لِمَالِ غَيْرِهِ، وَأُطْلِقَ فِي التَّبَصُّرَةِ وَفَتَحْنَا لِرُومَةٍ عَنْ مَالِ غَيْرِهِ.

قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ: فَإِنْ أَبَى أَعْلَمَ مَالِكُهُ، فَإِنْ عَجَزَ لَزِمَهُ إِعَاتَتُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا فِي جُنْدٍ قَاتَلُوا عَرَبًا نَهَبُوا أَمْوَالَ تُجَّارٍ لِيُرُدُّوهُ إِلَيْهِمْ: هُمْ مُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ بِقَوْدٍ
وَلَا دِيَّةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ.

قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ لِلرُّقَاسَةِ، وَالْمَالِ لَمْ يَثْبُتْ، يَأْتِمُ عَلَى فُسَادِ بَيْتِهِ كَالْمَصْلِيِّ رِيَاءً وَسُمْعَةً، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ
وَغَيْرِهِ فِي كُلِّ طَاعَةٍ.

وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ بِظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَبَائِسِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الْفُصُولِ يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ وَمَالِ غَيْرِهِ.

وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي بِالزُّومِ دَفْعَ حَرْبِيٍّ وَدِمِيٍّ عَنْ نَفْسِهِ وَإِبَاحَتِهِ عَنْ مَالِهِ وَحُرْمَتِهِ وَعَبْدِ غَيْرِهِ وَحُرْمَتِهِ، وَإِنْ فِي إِبَاحَتِهِ عَنْ
مَالِ غَيْرِهِ وَصَلَاةَ الْخَوْفِ لِأَخِيهِ رِوَايَتَيْنِ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَجْهَانِ فِي وَجُوبِهِ عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ، وَيُزَيَّرُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ.

وَالْمَرَادُ: إِلَّا أَنْ نَقُولَ يَضْمَنُهُ إِذَنْ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي الثَّلَاثَةِ: لِغَيْرِهِ مَعُونَتُهُ بِالْدَّفْعِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ، وَالسَّلَامِ «أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» وَلِئَلَّا
تَذْهَبَ الْأَنْفُسُ، وَالْأَمْوَالُ، وَمَا اخْتِجَ بِهِ يَنْتَقِضِي الْوُجُوبُ.

وَيَتَوَجَّهُ فِي الذَّبِّ عَنْ عَرْضِ غَيْرِهِ الْخِلَافَ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٢٧٧/٢) النَّهْيُ عَنْ خِذْلَانِ الْمُسْلِمِ، وَالْأَمْرُ بِنَصْرِ الْمَظْلُومِ.

وَرَوَى هُوَ (٤٥٠/٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٣١) وَحَسَنُهُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَرَوَى أَحْمَدُ (٣٠/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٨٤) مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَشِيرٍ وَفِيهِمَا جَهَالَةٌ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي طَلْحَةَ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ امْرِئٍ يَخْذُلُ امْرَأًا مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ تَنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيُنْتَقِصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ يُجِبُّ فِيهِ نُصْرَتُهُ، وَمَا مِنْ امْرِئٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ يُنْتَقِصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ وَيَنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُجِبُّ فِيهِ نُصْرَتُهُ».

وَلَأَحْمَدُ (٤٨٧/٣) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حَنْفٍ «مَنْ أَوَّلَ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى نَصْرِهِ أَذَلَّهُ اللَّهُ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَفِيهِ ابْنُ لَهْمَةَ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ» وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٦٥٥١، م: ٢٥٦٤).

وَيَأْتِي كَلَامُ شَيْخِنَا فِي شَهَادَةِ الْعَدُوِّ، وَلَوْ ظَلَمَ ظَالِمٌ فَتَقَلَّ ابْنُ أَبِي حَرْبٍ: لَا يُعِينُهُ حَتَّى يَرْجِعَ عَنْ ظُلْمِهِ. وَتَقَلَّ الْأَنْزَمُ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُعِينُوهُ، أَخْشَى أَنْ يَجْتَرِيَ، يَدْعُوهُ حَتَّى يَنْكَسِرَ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا الْخَلَالُ وَصَاحِبُهُ، وَسَأَلَهُ صَالِحٌ فِيمَنْ يَسْتَفِيتُ بِهِ جَارُهُ؟ قَالَ: يَكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى صَنِيعَةٍ بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي مَا يَكُونُ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِيهِمَا خِلَافُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي الثَّانِيَةِ.

قَالَ أَنَسٌ: «فَرَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَانْطَلَقَ أَنَسٌ قِبَلَ الصُّوْتِ فَلَقَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ رَاجِعًا، وَقَدْ سَبَقَهُمْ إِلَى الصُّوْتِ وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لَأَبِي طَلْحَةَ عُرِي فِي عُنُقِهِ السِّيفُ وَهُوَ يَقُولُ لَمْ تَرَاعُوا لَمْ تَرَاعُوا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٦٨٦، م: ٢٣٠٧).

وَسَبَقَ أَنْ الْعَفْوُ عَنْ الْقَوْدِ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ بَلَا تَفْصِيلٍ، وَهُوَ عَمَلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَحَنَةِ وَغَيْرِهَا.

وَتَقَلَّ حَنْبَلٌ عَنْهُ: ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَأَمَثَلُهُ لَا أَحْبَلَهُمْ.

وَتَقَلَّ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ لَوْلَا أَنَّ ابْنَ أَبِي دَاوُدَ دَاعِيَةً لَأَحْلَلْتَهُ.

وَتَقَلَّ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ أَحَلَّ ابْنَ أَبِي دَاوُدَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ فِيمَا بَعْدَ، وَيَلْزَمُ مِنْ نَصِّهِ هُنَا أَنْ لَا يَغْفُوَ عَنْ ظَالِمٍ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْصُرْهُ فِي تَرْكِ الْحَرَامِ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الظُّلْمِ فِي شَيْءٍ آخَرَ فَهَذَا أَوَّلِي.

وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ» [الشورى: ٣٩] أَنَّهَُا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ تَعَدَّى وَأَصَرَ، وَأَيَّاتُ الْعَفْوِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنْ الْجَانِي نَادِمٌ، وَظَهَرَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَصِّهِ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهُ نَصْرُهُ عَلَى ظَالِمِهِ، فَالْمُسَائِلَتَانِ عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِهِ بَهْجَةُ الْمَجَالِسِ: قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ سِيرِينَ: إِنِّي وَقَعْتُ فِيكَ فَاجْعَلْنِي فِي حِلٍّ، قَالَ: لَا أَحِبُّ أَنْ أَجِلَّ لَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَائِدَةً عَظِيمَةً، وَهُوَ أَنَّهُ حَمِدَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ هُمْ يَنْتَصِرُونَ عِنْدَ الْبَغْيِ عَلَيْهِمْ، كَمَا أَنَّهُمْ هُمْ يَغْفُونَ عِنْدَ الْغَضَبِ، لَيْسُوا بِمِثْلِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ قُوَّةُ الْإِنْتِصَارِ وَفَعَلَتْهُ لِعَظَمَتِهِمْ أَوْ كَسَلِهِمْ أَوْ هَيْبَتِهِمْ أَوْ ذُلِّهِمْ أَوْ خُرْبَتِهِمْ، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَتْرَكَ الْإِنْتِصَارَ بِالْحَقِّ إِنَّمَا يَتْرَكَهُ لِهَذِهِ الْأُمُورِ وَأَشْبَاهِهَا، وَلَيْسُوا بِمِثْلِ الَّذِي إِذَا غَضِبَ لَا يَغْفِرُ وَلَا يَغْفُو، بَلْ يَتَعَدَّى أَوْ يَنْتَقِمُ حَتَّى يَكْفَ مِنْ خَارِجٍ، كَمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ إِذَا غَضِبُوا وَقَدَّرُوا لَا يَقِفُونَ عِنْدَ الْعَدْلِ فَضْلًا عَنْ الْإِحْسَانِ، فَحَمِدَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ هُمْ يَنْتَصِرُونَ وَهُمْ يَغْفِرُونَ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَذِلُّوا، فَبِذَا قَدَّرُوا عَفْوًا، إِلَى أَنْ ذَكَرَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي دَفْعِ الْإِنْسَانِ عَنْ نَفْسِهِ.

ثُمَّ قَالَ: وَيُشَبِّهُ أَنْ لَا يُجِبَّ مَعَ مَفْسَدَةٍ تَقَاوُمَ مَفْسَدَةِ التَّرَكِّ أَوْ تَفْضِيهِ إِلَى فَسَادٍ أَكْثَرَ.

وَعَلَى هَذَا تَخْرُجُ قِصَّةُ ابْنِ آدَمَ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَفْعِهِ إِلَّا إِتْلَافُ مَالِ الْغَيْرِ الظَّالِمِ أَوْ حَبْسُهُ أَوْ ضَرْبُهُ، فَهَذَا الْوُجُوبُ أَوْجَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «هُمْ يَنْتَصِرُونَ»، فَالْإِتِّصَارُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا تَارَةً، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا أُخْرَى، كَالْمَغْفِرَةِ سِوَاهُ.

وَمَنْ قَفَزَ، إِلَى بَلَدِ الْعَدُوِّ وَلَمْ يَنْدَفِعْ ضَرَرَهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ جَارَ قَتْلِهِ، كَالصَّائِلِ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ لِأَحْمَدَ فِيمَنْ رَابِطٌ بِمَكَانٍ مَخُوفٍ: بِمَنْزِلَةِ الْمَجَاهِدِ؟ قَالَ: أَرْجُو ذَلِكَ، نَقْلُهُ الْفَضْلُ وَنَقْلُ حَرْبٍ: مَا أَحْسَنُهُ.

وَمَنْ عَضَّ يَدَ غَيْرِهِ وَحَرَّمَ فَمَجَذَّبَهَا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بِالْأَسْهَلِ، فَسَقَطَتْ ثَنَائِيَاهُ، فَهَذَرُ، وَكَذَا مَعْنَاهُ فَإِنْ عَجَزَ دَفْعُهُ كَصَائِلٍ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِهِ مِنْ خُصَّاصِ بَابٍ وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ لَكِنْ ظَنَّهُ مُتَعَمَّدًا.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ صَادَفَ عَوْرَةَ مِنْ مَخَارِمِهِ وَأَصْرُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي هَلَاكِ الصُّورَةِ: وَلَوْ خَلَّتْ مِنْ نِسَاءٍ، فَخَذَفَ عَيْنَهُ وَنَحَوَ ذَلِكَ فَتَلَفَّتْ فَهَذَرُ، وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ:

يَذْفَعُهُ بِالْأَسْهَلِ، فَيُنْذِرُهُ أَوَّلًا، كَمَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ لَمْ يَقْصِدْ أَذُنَهُ بَلَا إِنْذَارٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَقِيلَ: بَابٌ مَفْتُوحٌ كَخُصَّاصِيهِ.

وَجُزِمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «وَإِنْ مَرَّ رَجُلٌ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ غَيْرِ مُغْلَقٍ فَتَنْظَرَ فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا

الْخَطِيئَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ» فِيهِ ابْنُ لَهْيَمَةَ.

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٥٣/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٠٧).

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: أَضْمَى سَمِيعَ كَبِيرٍ، وَإِنْ عَقَرَتْ كَلْبَةً مِنْ قَرَبٍ مِنْ أَوْلَادِهَا أَوْ خَرَقَتْ ثَوْبَهُ لَمْ تُقْتَلْ بَلْ تَنْقَلُ.

باب قتال أهل البغي

وَهُمُ الْخَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ سَائِعٍ، وَلَهُمْ شَوْكَةٌ، لَا جَمْعَ سَيْرٍ، خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ، وَإِنْ فَاتَ شَرْطُ فَقْطَاعِ طَرِيقٍ. وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا تَيَمُّ الشُّوْكَةُ إِلَّا وَفِيهِمْ وَاحِدٌ مُطَاعٌ، وَأَنَّهُ يَتَخَبَّرُ كَوْنَهُمْ فِي طَرَفٍ وَلَا يَتَبَيَّنُ. وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: تَدْعُو إِلَى نَفْسِهَا أَوْ إِلَى إِمَامٍ غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَقْطَاعُ طَرِيقٍ، وَيَلْزَمُهُ مَرَّاسَلَتُهُمْ وَإِزَالَةُ شُبُهَاتِهِمْ فَإِنْ فَاوُوا، وَإِلَّا لَزِمَ الْقَادِرُ قِتَالَهُمْ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ حَتَّى يَنْدُوهُ (م) وَهُوَ ظَاهِرُ اخْتِيَارِ الشَّيْخِ. وَقَالَ فِي الْخَوَارِجِ: لَهُ قَتْلُهُمْ ابْتِدَاءً وَتَيَمُّةٌ قَتْلُ الْحَرِيجِ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ رَوَايَةِ عَبْدِ دُوسِ بْنِ مَالِكٍ. وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي الْخَوَارِجِ ظَاهِرُ قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ بَغَاةٌ، لَهُمْ حُكْمُهُمْ وَأَنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، كَذَا قَالَ، وَلَيْسَ بِمُرَادِهِمْ، لِذِكْرِهِمْ كُفْرَهُمْ أَوْ فِسْقَهُمْ، بِخِلَافِ الْبَغَاةِ.

وَلِهَذَا قَالَ شَيْخِنَا: يَفْرَقُ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ الْخَوَارِجِ، وَالْبَغَاةِ الْمُتَأَوَّلِينَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَعَلَيْهِ عَامَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالتَّكَلِّمِينَ وَنُصُوصُ أَكْثَرِ الْأَيْمَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ (م ش) وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ. وَاخْتِيَارُ شَيْخِنَا يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِ مَنْ صَوَّبَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ أَوْ وَقَفَ، لَا أَنْ عَلَيْهِ هُوَ الْمَصِيبُ وَهِيَ أَقْوَالٌ فِي مَذْهَبِنَا وَأَنْ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ رَأَى تَرْكَ قِتَالِهِمَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ فِي تَفْصِيلِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى الْكُوفَةِ: أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ لِقِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ يَرَى الْقِتَالَ مِنْ نَاحِيَةِ عَلِيٍّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى الْإِمْسَاكَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ مَعَ رُؤْيَيْهِمْ لِقِتَالِ مَنْ خَرَجَ عَنِ الشَّرِيعَةِ كَالْحُرُورِيِّ وَنَحْوِهِمْ، وَأَنَّهُ يَجِبُ، وَالْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الْفِتْنَةِ تَوَافِقُ هَذَا، فَاتَّبَعُوا النَّصَّ الصَّحِيحَ، وَالْقِيَاسَ الْمُسْتَقِيمَ، وَلِهَذَا كَانَ الْمُصَنِّفُونَ لِعَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَذْكُرُونَ فِيهِ تَرْكَ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَالْإِمْسَاكَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَالَ فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ: السُّلْفُ، وَالْأَيْمَةُ يَقُولُ أَكْثَرُهُمْ (ه م) وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ: لَمْ يَوْجَدْ شَرْطُ قِتَالِ الطَّائِفَةِ الْبَاغِيَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ ابْتِدَاءً بَلْ بِالصَّلَاحِ، ثُمَّ إِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا قُوْلَتْ.

وَهَؤُلَاءِ قُوْلُوا قَبْلَ أَنْ يَنْدُوُوا بِقِتَالِ، وَلِهَذَا كَانَ هَذَا الْقِتَالُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ كَمَا لِكِ قِتَالُ فِتْنَةٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ قِتَالُ الْبَغَاةِ حَتَّى يَنْدُوُوا بِقِتَالِ، إِلَى أَنْ قَالَ شَيْخِنَا: وَلَكِنْ عَلَيَّ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَإِنْ بَغَضَ أَصْحَابُنَا صَوَّبَ كُلًّا مِنْهُمَا بِنَاءً عَلَى أَنْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ حَامِدٍ كَقَوْلِ شَيْخِنَا: فَقَالَ: الْأَكَابِرُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالْكَافَّةُ كَانُوا مُتَّبَاعِينَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ آلَافٍ، فَمَا حَصَرَ فِيهَا مِئَةً.

وَفِي غَيْرِ كِتَابِ ابْنِ حَامِدٍ بَلْ لَمْ يَلْفُوا فَلَاثِينَ، وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ قَالَ الشَّعْبِيُّ لَمْ يَشْهَدْ الْجَمَلَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ عَلِيٍّ وَعُمَارَ وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ فَإِنْ جَاؤُوا بِخَامِسٍ فَأَنَا كَذَّابٌ.

وَمُرَادُهُ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ، وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ. أَيْ فِي قَتْلِ عُنَمَانٍ، فَأَمَّا مَا جَرَى بَعْدَهُ فَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ التَّخَلُّفُ عَنْ عَلِيٍّ.

وَلَمَّا تَخَلَّفَ عَنْهُ سَعْدُ وَابْنُ عُمَرَ وَأَسَامَةُ بْنُ مَسْلَمَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَسْرُوقُ، وَالْأَخْنَفُ مِنَ التَّابِعِينَ فَلِئُلَهِمْ نَدِمُوا، فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِ الْإِسْتِيعَابِ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَوْتِ: إِنِّي أَخْرَجْتُ مِنَ الدُّنْيَا وَلَيْسَ فِي قَلْبِي حَسْرَةٌ إِلَّا تَخَلُّفِي عَنْ عَلِيٍّ، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ (رَوَاهُ عَنْهُ) مِنْ طَرِيقٍ، وَكَذَا رَوَى عَنْ مَسْرُوقٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ نَدِمُوا مِنْ تَخَلُّفِهِمْ ذَلِكَ، كَذَا قَالَ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: يَجِبُ قِتَالُ الْخَوَارِجِ، وَالْبَغَاةِ (ع). ثُمَّ قَالَ: قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْخَوَارِجَ وَشِبْهَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْبَغْيِ مَتَى خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ وَخَالَفُوا رَأْيَ الْجَمَاعَةِ وَجَبَ قِتَالُهُمْ بَعْدَ الْإِنْذَارِ، وَالْإِعْذَارِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا آلِي بَغْيٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، فَإِنْ اسْتَنْظَرُوهُ مُدَّةً وَلَمْ يَخَفْ مَكِيدَةً أَنْظَرَهُمْ، وَلَا فَلَ، وَلَوْ أَعْطَوْهُ مَا لَا أَوْ رَهْنًا.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: يَجُوزُ قِتَالُ الْبَغَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، لِأَنَّ الْإِسَامَ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ قِتَالُهُمْ لِمَنْعِ الْبَغْيِ، وَالظُّلْمِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ بِدُونِ إِمَامٍ.

وَيَحْرُمُ قِتَالُهُمْ بِمَنْ يَقْتُلُ مُدْبِرَهُمْ، كَكُفَّارٍ، وَيَمَّا يَغْمُ إِتْلَافُهُ، كَمَنْجَنِيْقٍ وَنَارٍ، إِلَّا لِضَرُورَةٍ، كَفِعْلِهِمْ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَكَذَا بِسِلَاحِهِمْ وَكُرَاعِهِمْ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرَهَا وَمُزَاهِقٍ وَعَبْدٍ، كَخَيْلٍ قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَيَحْرُمُ قَتْلُ مُدْبِرِهِمْ وَجَرِيحِهِمْ، وَفِي الْقَوَدِ وَجْهَانِ (م ١)^(١)، جَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ بِأَنَّ الْمُدْبِرَ مَنْ انْكَسَرَتْ شَوْكَتُهُ لَا الْمُتَحَرِّفُ إِلَى مَوْضِعٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ يَحْرُمُ قَتْلُ مَنْ تَرَكَ الْقِتَالَ، وَيَحْرُمُ اخْتِادُ مَا لِيَهُمْ وَذُرِّيَّتُهُمْ وَيُخْلَى أَسِيرُهُمْ بَعْدَ الْحَرْبِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا، مَعَ بَقَاءِ شَوْكَتِهِمْ، فَإِنْ بَطَلَتْ وَتَوَقَّعَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي الْحَالِ فَوَجْهَانِ (م ٢)^(٢).

وَقِيلَ: يَجُوزُ حَبْسُهُ لِيُخْلَى أَسِيرُنَا.

وَقِيلَ: يُخْلَى صَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ وَنَحْوُهُمَا فِي الْحَالِ.

وَيُكْرَهُ لَهُ قَصْدُ رَحْمَةِ الْبَاغِيِّ بِالْقَتْلِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا كِرَامَةً حَدٌّ، وَيَتَوَقَّعُ اجْتِمَاعُ: يَحْرُمُ.

وَلَا يَضْمَنُ بَغَاةٌ مَا تَلَفَ حَالَ الْحَرْبِ، كَأَهْلِ الْعَدْلِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، فِي الْقَوَدِ وَجْهَانِ (م ٣)^(٣).

وَهُمَا فِي تَحْتَمِيهِ بَعْدَهَا (م ٤)^(٤).

وَيَضْمَنَانِ مَا تَلَفَ فِي غَيْرِهَا.

قَالَ شَيْخُنَا فِي الْمُسْتَجَلِّ لِأَدَى: مَنْ أَمَرَهُ وَنَهَاهُ بِتَأْوِيلٍ كَمُبْتَدِعٍ وَنَحْوِهِ، يَسْقُطُ بِتَوْبَتِهِ حَقُّ الْعَبْدِ، وَاحْتِجُّ بِمَا أَتْلَفَهُ الْبَغَاةُ،

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي القود وجهان). انتهى.

يعني: إذا قتل مدبرهم وجريحهم هل يقاد به أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والشرح، والرعاية الكبرى وغيرهم.

أحدهما: يقاد به، وهو ظاهر كلام جماعة، وقدمه ابن رزين.

والوجه الثاني: لا يقاد به.

قلت: وهو الصواب لاختلاف العلماء في ذلك، فانتج شبهة تمنع القود، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويجلى أسيرهم بعد الحرب، وفي الترغيب: لا، مع بقاء شوكتهم، فإن بطلت ويتوقع اجتماعهم في

الحال فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعائتين، والحاوي الصغير، فيحتمل أن يكون الخلاف من تشبه كلام صاحب الترغيب، وهو الظاهر.

ويحتمل أن يكون ابتداء مسألة وهو بعيد، وعلى كل حال الصواب عدم إرسال أسيرهم، والحالة هذه.

وإن كان ظاهر ما قدمه المصنف تخليتهم، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (ولا يضمن بغاة ما تلف حال الحرب، كاهل العدل، وعنه: بلى، ففي القود وجهان). انتهى.

قال في الرعاية: قلت: إن ضمن المال احتمل القود وجهين. انتهى.

أحدهما: يجب القود، وهو الصواب، تغليظاً عليهم، لكونهم بغاة كالمال.

والوجه الثاني: لا يجب، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم.

(٤) (مسألة - ٤): قوله: (وهما في تحتمه بعدها). انتهى.

يعني: في تحتم القتل بعد الحرب.

قلت: الصواب عدم التحتم، والله أعلم.

لأنه من الجهاد الذي يجب فيه الأجر على الله، ولا حد مع أوّل، كمال، وعند أبي بكر: يُحد.

وفي قبول دعوى دفع خراج إليهم من مسلم بلا بيّنة.

وقيل: وغيره، وجهان (م ٥) لا جزية، وفيها احتمال بعد الحول.

وشهادتهم وإمضاء حكم حاكمهم كأهل العدل.

وفي المغني، والترغيب: الأولى ردّ كتابه قبل حكمه.

وقال ابن عقيل: تقبل شهادتهم ويؤخذ عنهم العلم ما لم يكونوا دعاة، ذكره أبو بكر.

وذكر شيخنا أن ابن عقيل وغيره فسقوا البغاة، قال: وهؤلاء نظروا إلى من عدوه بغاة في ذمتهم فأروهم فساقا.

وفي المغني احتمال: يصح قضاء الخارجي دفعاً للضرر، كما لو أقام الحد وأخذ جزية وخراجاً وزكاة.

وإن استعانوا بأهل ذمة فأعانواهم انتقض عهدهم.

وقيل: لا، ففي أهل عدل وجهان (م ٦) (١).

وإن ادعوا شبهة كوجوب إجابتهم فلا.

وفي الترغيب وجهان، ويضمنون ما أنفقوه، في الأصح، وإن استعانوا بأهل حرب وأمنواهم فكعدهم إلا أنهم في أمان بالنسبة إلى بغاة.

وإن أظهر قوم رأي الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة الإمام لم يقتلوا، ولم يتعرض لهم، وتجري الأحكام عليهم كأهل العدل، ذكره جماعة.

وسأله المروزي عن قوم من أهل البدع يتعرضون ويكفرون؟ قال لا تعرضوا لهم، قلت: وأي شيء تكره من أن يخسبوا؟ قال: لهم، والذات وأخوات.

وقال في رواية ابن منصور: الحرورية إذا دعوا إلى ما هم عليه إلى دينهم فقاتلهم، وإلا فلا يقتلوا.

وسأله إبراهيم الأطروش عن قتل الجهمية قال: أرى قتل الدعاة منهم.

ونقل ابن الحكم أن مالكاً قال في عمرو بن عبّيد: يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه.

قال أحمد: أرى ذلك إذا جحد العلم، وذكر له المروزي عمرو بن عبّيد، قال: كان لا يقر بالعلم، وهذا كافر.

وقال له المروزي: الكرابيسي يقول من لم يقل لفظة القرآن مخلوق فهو كافر، فقال: هو الكافر، قال: مات بشر.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي قبول دعوى دفع خراج إليهم من مسلم بلا بيّنة، وقيل: وغيره، وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والشرح وشرح ابن منجّ، وابن رزين، والزركشي وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل إلا بيّنة، وهو الصحيح، صحّحه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدمي.

وقدّمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير.

والوجه الثاني: يقبل قوله مع بيّنة، صحّحه الناظم.

وجزم به في المنور.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن استعانوا بأهل ذمة فأعانواهم انتقض عهدهم، وقيل: لا، ففي أهل عدل وجهان). انتهى.

قلت: الذي يظهر أن العكس أولى، وهو أنهم إذا قاتلوا مع البغاة وقتلنا ينتقض عهدهم فهل ينتقض إذا قاتلوا مع أهل العدل؟

يأتي الخلاف، وهذا هو الصواب، ولعله حصل سبقة قلم من المصنّف، أو يكون فرع الوجهين على القول بانتقاض عهدهم إذا أعانوا أهل البني.

إذا علم ذلك؛ فالصواب عدم انتقاض عهدهم مع أهل العدل، وكذا لا ينتقض إذا قاتلوا مع أهل البني مكرهين أو ادعوا شبهة مسموعة، والله أعلم.

المريسي وخلفه حسين الكرابيسي وقال: كذب، هتكه الله الحيث.

قال ابن حامد: فقد أبان عن بدعيته وكفره.

وقال عن حارث المحاسبي: قاتله الله، وقال: لا يترك خشوعه ولينه وتنكيس رأسه فإنه رجل سوء، ذلك لا يعرفه إلا من قد خبره، لا تكلمه، ولا كرامة له، وكذب أحمد داود الظاهري وقال: إنه عدو الله، وقال: لا فرج الله عنه، لقوله: القرآن محدث، وأنكر داود، فقال أحمد: محمد بن يحيى النيسابوري أصدق منه، لا يقتل قوله، قال ابن حامد: فمنع من قبوله ثوبته.

واحتج الشيخ بقول خالد للنبي ﷺ عن الحارجي: ألا أضرب عنقه؟ قال لا ويكف عن المنافقين، وبما روي عن علي رضي الله عنه، وإن صرخوا بسب الإمام أو عدل عزروا، وإن عرضوا بذلك فوجهان (م) (٧).^(١)

وقد قال الإمام أحمد في مئذنة داعية له دعة: أرى حسنة، وكذا في التبصرة: على الإمام منعهم وردعهم، ولا يقتلهم إلا أن يجتمعوا لحربه فكيفه.

وقال أحمد أيضا في الحرورية الداعية: يقتل كيفه.

ونقل ابن منصور: يقتل من منع الزكاة، وكل من منع فريضة فعلى المسلمين قتاله حتى يأخذوها منه. واختاره أبو الفرج ومثيخا وقال: أجمعوا أن كل طائفة ممتعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالمحاربين وأولى، ولهذا اتفقوا أن البدع المغلظة شر من الذنوب وأمر رسول الله ﷺ بقتال الخوارج عن السنة، وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم، وأن الرافضة شر من الخوارج اتفاقا.

قال: وفي قتل الواحد منهما ونحوهما وكفر روايتان، والصحيح جواز قتله كالداعية ونحوه، وأن ما قالوه بما نعلم مخالفة للرسول كفر، وكذا فعلهم من جنس فعل الكفار بالمسلمين كفر أيضا.

وجوز ابن عقيل وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل وذكر خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق، وكذا قال الجويني إذا جار وظلمه ولم يزر حين زجر قلمه خلعه ولو بالحرب، والسلاح.

قال النووي: خلعه غريب.

ومنع هذا مأخوذ على أنه لم يخف مفسدة أعظم منه، ونصوص أحمد أنه لا يجزى وأنه بدعة مخالفة للسنة، وأمر بالصبر، وأن السيف إذا وقع عميت الفتنة، وانقطعت السبل، وسفكت الدماء، وتشتت الأموال، وتشتتت المحارم.

قال شيخنا: عامة الفتن التي وقعت من أعظم أسبابها قلة الصبر، إذ الفتنة لها سببان: إما ضعف العلم، وإما ضعف الصبر، فإن الجهل، والظلم أصل الشر، وفاعل الشر إنما يفعل له لجهله بأنه شر، ويكون نفسه تريده، فبالعلم يزول الجهل، وبالصبر يحبس الهوى، والشهوة، فتزول الفتنة.

وقال ابن الجوزي في كتابه السر المصون: من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة متيسين إلى السنة، أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب وأن الحسين أخطأ في الخروج عليه.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن صرخوا بسب الإمام أو عدل عزروا، وإن عرضوا بذلك فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والكافي، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والخواص الصغير، وغيرهم.

أحدهما: يعزرون جزم به في المنور، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يعزرون.

قال في المذهب وغيره: فإن صرخوا بسب الإمام عزهم. انتهى.

فظاهره عدم التعزيز بالتعريض، والله أعلم.

تنبيه: ما ذكره ابن حامد من إطلاق الوجهين في مسألتين ليس من إطلاق الخلاف الذي نحن بصدد، إذ المصنف قد قدم قبل ذلك حكما فيها، والله أعلم.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

وَلَوْ نَظَرُوا فِي السَّبْرِ لَعَلَّمُوا كَيْفَ عَقِدَتْ لَهُ التَّبِعَةُ، وَالزَّمِ النَّاسُ بِهَا، وَلَقَدْ فَعَلَ فِي ذَلِكَ كُلِّ قَبِيحٍ، ثُمَّ لَوْ قَدَرْنَا صِحَّةَ خِلَافِيهِ فَقَدْ بَدَرَتْ مِنْهُ بَوَادِرُ وَكُلُّهَا تَوْجِبُ فَسْحَ الْعَقْلِ، مِنْ نَهْبِ الْمَدِينَةِ.
وَرَمَى الْكَعْبَةَ بِالْمَنْجَبِيقِ، وَقَتَلَ الْحُسَيْنَ وَأَهْلَ بَيْتِهِ، وَضَرَبَهُ عَلَى ثِيَابِهِ بِالْقَضِيبِ، وَحَمَلَهُ الرَّأْسَ عَلَى خَشَبَةٍ.
وَأِنَّمَا يَمِيلُ جَاهِلٌ بِالسَّيْرِ عَامِيٌّ الْمَذْهَبُ يَظُنُّ أَنَّهُ يَغِيظُ بِذَلِكَ الرَّافِضَةَ.
وَمَنْ كَفَرَ أَهْلَ الْحَقِّ، وَالصَّحَابَةَ وَاسْتَحْلَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ بِتَأْوِيلِ فَهَمَّ خَوَارِجُ بَغَاةٍ فَسَقَةٌ.
وَعَنَهُ: كُفَّارٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، وَالرُّعَايَةِ: هُوَ أَشْهَرُ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ.
وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْإِرْشَادِ عَنْ أَصْحَابِنَا تَكْفِيرَ مَنْ خَالَفَ فِي أَصْلٍ، كَخَوَارِجِ وَرَافِضَةِ وَمُرْجِيَّةٍ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ رَوَاتَيْنِ
يَمُنُّ قَالَ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الْمَعَاصِي أَوْ وَقَفَ فِيمَنْ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ، وَفِيمَنْ سَبَّ صَحَابِيًّا غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ، وَأَنْ مُسْتَحِلُّهُ كَافِرٌ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَخْرُجُ فِي كُلِّ مَحْزَمٍ أَسْتَحِلَّ بِتَأْوِيلِ كَاخَوَارِجٍ وَمَنْ كَفَرَهُمْ فَحَكَمَهُمْ عِنْدَهُ كَمُرْتَدِّينَ.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: هَذَا مُقْتَضَى قَوْلِهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: نُصَوِّصُهُ صَرِيحَةً عَلَى عَدَمِ كُفْرِ الْخَوَارِجِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَإِنَّمَا كَفَرُ الْجَهْمِيَّةِ لَا أَغْيَانَهُمْ، قَالَ
وَطَائِفَةٌ تَحْكِي عَنْهُ رَوَاتَيْنِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدْعِ مُطْلَقًا، حَتَّى الْمُرْجِيَّةِ، وَالشَّيْعَةِ الْمُفَضَّلَةِ لِعَلِيٍّ قَالَ: وَمَذَاهِبُ الْأَيْمَةِ أَحْمَدُ
وغيرِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّفْضِيلِ بَيْنَ النَّوْعِ، وَالْعَيْنِ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الْجَمْعِيُّ: مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ، وَالسَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ
الْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، فَقَالَ: لَا تَصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تَصَلُّوا عَلَيْهِمْ.
وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الطُّوسِيُّ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الصَّحَابَةِ خَيْرًا مِنْ أَبِي بَكْرٍ فَوَلَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَدْ افْتَرَى عَلَيْهِ وَكَفَرَ
بِأَنَّ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُفَرِّقُ الْمُنْكَرَ بَيْنَ أَنْبِيَائِهِ فِي النَّاسِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبَ ضَلَالِهِمْ.
وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: مَنْ قَالَ عِلْمُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ كَفَرَ.
وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: الْقَدَرِيُّ لَا تُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ.
وَفِي نَهَايَةِ الْمُتَنَبِّدِي: مَنْ سَبَّ صَحَابِيًّا مُسْتَحِلًّا كَفَرَ، وَإِلَّا فَسَقَ.

وَقِيلَ عَنْهُ: يَكْفَرُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: فِيمَنْ شَتَمَهُ الْقَتْلُ؟ أَجَبْنَاهُ عَنْهُ وَيَضْرِبُ، مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ فِي
أَصُولِهِ كُفْرَ الْخَوَارِجِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَمَنْ لَمْ يَكْفَرَ مَنْ كَفَرَنَاهُ فَسَقَ وَهَجَرَ، وَفِي كُفْرِهِ وَجْهَانِ، وَالسَّبِي
ذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَأَبِي طَالِبٍ وَيَعْقُوبَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكْفَرُ.
وَقَالَ: مَنْ رَدَّ مُوجِبَاتِ الْقُرْآنِ كَفَرَ، وَمَنْ رَدَّ مَا تَعَلَّقَ بِأَخْبَارِ الْأَخَادِ الثَّابِتَةِ فَوْجْهَانِ، وَأَنْ غَالِبَ أَصْحَابِنَا عَلَى كُفْرِهِ
فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ، وَذَكَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: إِنْ جَحَدَ أَخْبَارَ الْأَخَادِ كَفَرَ، كَالتَّوَاتُرِ عِنْدَنَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَالْعَمَلِ.
فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ الْعِلْمَ بِهَا فَالْأَشْبَهُ لَا يَكْفَرُ، وَيَكْفَرُ فِي نَحْوِ الْإِسْرَاءِ، وَالتَّزْوِيلِ وَنَحْوِهِ مِنَ الصِّفَاتِ.
وَقَالَ فِي إِنْكَارِ الْمُعْتَزَلَةِ اسْتِخْرَاجَ قَلْبِهِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَإِعَادَتِهِ: فِي كُفْرِهِمْ بِوَجْهَانِ.
بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ، وَعَلَى مَنْ قَالَ لَا أَكْفَرُ مَنْ لَا يَكْفَرُ الْجَهْمِيَّةِ.
قَالَ شَيْخُنَا: قِيلَ التَّارَ وَلَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ كَقِتَالِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا نَبِي الرُّكَاةِ، وَيُؤْخَذُ مَالُهُمْ وَذُرِّيَّتُهُمْ،
وَالْمُتَحَيِّرُ إِلَيْهِمْ، وَلَوْ ادَّعَى إِكْرَاهًا.

وَمَنْ أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحٍ لَمْ يَأْتُمْ وَلَوْ تَشَاهَدَ وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ شَيْئًا خُمُسَهُ وَبَقِيَّتُهُ لَهُ، وَمَنْ ابْتَنَعَ مِنْهُمْ مَالٌ مُسْلِمٌ أَخَذَهُ
رُبُّهُ، وَإِنْ جَهْلَهُ أَعْطَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ، وَهُوَ لِلْمُصَالِحِ، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّافِضَةِ الْجَبَلِيَّةِ: يَجُوزُ أَخْذُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ هَبَ عَسْكَرُهُ مَا كَانَ فِي عَسْكَرِ الْخَوَارِجِ، وَلَآتَهُمْ نَهَبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَضْعَافَ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ، ثُمَّ خَرَجَ
سَبْيَ حَرَبِهِمْ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُسَبِّ الْخَوَارِجِ.
وَفِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ أَنَّ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَسِبْ لِلْخَوَارِجِ ذُرِّيَّةً، وَلَمْ يَغْنَمْ مَالَهُمْ فَعَلِمَ أَنَّ سِيرَتَهُ وَسِيرَةَ

الصَّحَابَةِ فِيهِمْ تُخَالِفُ سِيرَتَهُمْ فِي أَهْلِ الرَّدَّةِ.

وَذَكَرَ غَيْرُهُ: أَنَّ مَنْ قَاتَلَ عَلَى مَنْعِ الزُّكَاةِ لَا يَكْفُرُ، وَحُكْمُهُمْ كِبَغَاؤِهِ.

وَقَالُوا فَيَمَنْ قَاتَلَهُمُ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُحْتَمَلُ رَدُّهُمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَهَا.

وَنَقَلَ الْمِيمُونِيُّ أَمْرَ هَذَا الْكَافِرِ (بَابِكَ) لَعَنَهُ اللَّهُ لَيْسَ كَغَيْرِهِ، سَبَّيَ النِّسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ فَوَقَعُوا عَلَيْهِنَّ فَحَمَلْنَ، فَالْوَلَدُ تَبِعَ لِأُمِّهِ، كَذَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا يُحَارِبُنَا وَهُوَ مُقِيمٌ فِي دَارِ الشَّرْكِ أَيُّ شَيْءٍ حُكْمُهُ؟ إِذَا كَانَ هَكَذَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَرْتِدَادِ.

وَإِنْ اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ رِيَاسَةٍ فَطَائِفَتَانِ ضَامِتَانِ وَتَضَمَّنَتْ، قَالَ شَيْخُنَا: فَأَوْجِبُوا الضَّمَانَ عَلَى مَجْمُوعِ الطَّائِفَةِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عَيْنُ الْمُتَلَفِّ.

وَقَالَ: وَإِنْ تَقَابَلَا تَقَاصًا؛ لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ، وَالْمُعَيَّنَ سَوَاءٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ: وَإِنْ جَهِلَ قُدْرُ مَا نَهَبَهُ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الْأُخْرَى تَسَاوَتْ، كَمَنْ جَهِلَ قُدْرَ الْمُحْرِمِ بِمَالِهِ أَخْرَجَ بِصَفِّهِ، وَبِالْبَاقِي لَهُ، وَمَنْ دَخَلَ لِلصُّلْحِ فَجَهِلَ قَاتِلُهُ ضَمِيتَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب حكم المرتد

مَنْ كَفَرَ طَوْعًا وَلَوْ هَازِلًا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قِيلَ: طَوْعًا، وَقِيلَ: وَكَرْهًا، وَالْأَصَحُّ بِحَقِّ (م ١) ^(١)، فَمُرْتَدٌّ، بَأَنِ اشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ جَحَدَ صِفَةً لَهُ. قَالَ فِي الْفُصُولِ: مُتَّفَقًا عَلَى اثْبَاتِهَا، أَوْ بَعْضُ كُتُبِهِ، أَوْ رُسُلِهِ، أَوْ سُبُّهُ، أَوْ رُسُولُهُ، أَوْ ادْعَى النُّبُوَّةَ. قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ كَانَ مُبْغِضًا لِرَسُولِهِ وَلِمَا جَاءَ بِهِ اتِّفَاعًا. وَقَالَ: أَوْ تَرَكَ إِنْكَارَ مُنْكَرٍ بَقَلْبِهِ، أَوْ جَحَدَ حُكْمًا ظَاهِرًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، كَعِبَادَةِ مِنَ الْخَمْسِ، أَوْ تَحْرِيمِ خَمْرٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ شَكَّ فِيهِ وَبِطْلَهُ لَا يَجْهَلُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلِهَذَا لَمْ يَكْفُرِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلُ الشَّاكُّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَادَتِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بَلَاغِ الرِّسَالَةِ، وَأَنَّ مِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ؟ قَالَ نَعَمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْجَنَائِزِ وَفِي أَصُولِ مُسْلِمٍ بِحَذْفٍ «قَالَ». قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٩٧٤) كَأَنَّهَا لَمَّا قَالَتْ ذَلِكَ صَدَّقَتْ نَفْسَهَا فَقَالَتْ: نَعَمْ. وَحَمَلَ فِي الْقَتُونِ الْحَبْرَ الْأَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ الدُّعْوَةُ. قَالَ: وَيُحْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَقْلَ مُوجِبٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ لَمْ يَتَكَامَلْ لَهُ النَّظَرُ. «وَقَدْ سَمِعَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ قِرَاءَةَ أَنْكَرَهَا ثُمَّ سَمِعَ قِرَاءَةَ سِوَاهَا وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُمَا فَقَرَأَا عَلَيْهِ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا قَالَ: فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْلِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرْبَ فِي صَدْرِي فَبُغِضْتُ عِرْقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: «يَا أَبِي أَرْسِلْ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ...» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٠).

قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: فِي الْإِجْمَاعِ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا، وَذَكَرَ أَنْ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ فَسَقَهُ فَقَطَّ. قَالَ: أَوْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَسَائِطٌ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ وَيَدْعُوهُمْ وَيَسْأَلُهُمْ (ع). قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ سَجَدَ لِشَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ. قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ أَتَى بِقَوْلٍ أَوْ فَعَلَ صَرِيحٍ فِي الِاسْتِغْثَاءِ بِاللَّيِّنِ. قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ تَوَهَّمُ أَنْ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ أَوْ تَابِعِيهِمْ قَاتِلٌ مَعَ الْكُفَّارِ، أَوْ أَجَازَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: أَوْ كَذَّبَ عَلَى نَبِيٍّ أَوْ أَصْرَ فِي دَارِنَا عَلَى خَمْرٍ وَخِنْزِيرٍ غَيْرِ مُسْتَحِلٍّ. وَقَالَ الْقَاضِي رَأَيْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَكْفُرُ جَائِدَ تَحْرِيمِ النَّبِيِّ، وَالْمُسْكِرُ كُلَّهُ كَالْخَمْرِ، وَسَيَّاتِي رَوَايَةً فِي الْعَدَالَةِ. قَالَ: وَلَا يَكْفُرُ بِجَحْدِ قِيَاسِ اتِّفَاعًا، لِلْخِلَافِ فِيهِ، بَلْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ، وَاحْتِجُّ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَوْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ كَفَرْتُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْأَحْمَدُ (٤١٤/١)، وَمُسْلِمٌ (٦٥٤) وَغَيْرُهُمَا: ضَلَلْتُمْ، هَذَا فِي جَائِدِ السُّنَنِ. قَالَ وَلَمْ يَكْفُرْهُ جُمْلَةً مِنَ التَّابِعِينَ، وَالْعِرَاقِيِّينَ بِجَحْدِ سُنَّةٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن كفر طوعًا ولو هازلاً بعد إسلامه، قيل: طوعًا، وقيل: وكرهًا، والأصحُّ بحق). انتهى. ظاهر كلامه في الرعاية: لا بد أن يكون فعل ذلك بعد إسلامه طوعًا، فإنه قال: كلُّ مسلمٍ مكلفٌ بختارٍ فعل كذا وكذا إلى آخره. انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب أن هذه الأحكام مترتبة عليه حيث حكمنا بإسلامه، وهو الصواب، والله أعلم. وقوله: (والأصحُّ بحق).

ينبغي أن يكون هذا بلا نزاع.

قَالَ: وَمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَسْرَ الْكُفْرَ فَمُتَافِقٌ كَافِرٌ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنٍ سَلُولَ، وَإِنْ أَظْهَرَ أَنَّهُ قَائِمٌ بِالْوَاجِبِ وَفِي قَلْبِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ فَيُنَاقِ، كَقَوْلِهِ فِي ثَعْلَبَةَ: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ» الْآيَةَ، وَهَلْ يَكْفُرُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: وَجْهٌ كَفَرَهُ أَنَّهُ شَاقُّ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ فَكَفَرَ، قَالَ: وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا كُلُّهُ كُفْرٌ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ.

وَالَّذِي أَقُولُ إِنْ مَا كَانَ مِنَ النِّفَاقِ فِي الْأَفْعَالِ لَا يَكْفُرُ وَذَلِكَ فِيمَا سَأَلَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَمَّنْ لَا يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ يَأْمَنُ النِّفَاقَ؟ فَبَيَّنَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي غَالِبِ خَالِ الْإِنْسَانِ، وَلَا يَذُلُّ عَلَى كُفْرِهِ.

وَفِي مَعْنَى النِّفَاقِ الرِّيَاءُ لِلنَّاسِ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ: وَلَا يَكْفُرُ بِهِ، فَكَذَلِكَ هَذَا النِّفَاقُ، أَوْ أَنَّهُ يَفَاقُ، فَهُوَ مِثْلُهُ. وَلِأَحْمَدَ (٢/ ١٧٥) مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «وَأَكْثَرُ مُتَافِقِي أَهْلِ قُرَاقِهَا»، وَالْمُرَادُ الرِّيَاءُ، وَلَعَلَّ مُرَادَ مَنْ قَالَ كُلُّهُ كُفْرٌ غَيْرُ نَاقِلٍ عَنِ الْمَلَّةِ، كَقَوْلِ أَحْمَدَ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَإِلَّا فَضَعِيفٌ جِدًّا، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ: لَا يَكْفُرُ إِلَّا مُتَافِقٌ أَسْرَ الْكُفْرَ (م ٢) ^(١).

قَالَ: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ أَخْرَجَ الْحِجَاجَ عَنِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ أَخَافَ الْمَدِينَةَ، وَانْتَهَكَ حَرَمَ اللَّهِ وَحَرَّمَ رَسُولُهُ فَيَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ، يَزِيدُ وَتُخَوِّهُ.

وَنَصَّ أَحْمَدُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِاللَّغْنَةِ، خِلَافًا لِأَبِي الْحُسَيْنِ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ظَاهِرُ كَلَامِهِ الْكَرَاهَةُ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَنْ كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَفَعَلَ هَذِهِ الْخِصَالِ يَعْنِي: الْارْتِبَ الَّذِي مَنْ كُنْ فِيهِ كَانَ مُتَافِقًا خَالِصًا، قَالَ: لَا يَكْفُرُ، وَلَا هُوَ مُتَافِقٌ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، فَإِنْ اخْرُجَ يُوسَفُ وَغَيْرُهُمْ جَمَعُوا هَذِهِ الْخِصَالِ.

قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: وَمَعْنَى الْخَبَرِ أَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمُتَافِقَ، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ خِلَافَ مَا أَبْطَنَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمَنْ نَدَرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَلَيْسَ ذَاخِلًا فِي الْخَبَرِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ نِفَاقُ الْعَمَلِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الْمُرَادُ بِهِ: الْمُتَافِقُونَ الَّذِينَ كَانُوا زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ التَّحْلِيلُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَغْتَنَادَ هَذِهِ الْخِصَالِ فَيَخَافُ أَنْ يَفْضِي بِهِ إِلَى حَقِيقَةِ النِّفَاقِ.

وَقَدْ ذَكَرَ مَعْنَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَوْ بَعْضِهَا فِي أَحَادِيثَ، وَلَا يَكْفُرُ مَنْ حَكَى كُفْرًا سَمِعَهُ وَلَا يَغْتَفِذُهُ، وَلَعَلَّ هَذَا (ع)، وَرَوَى ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ هَنَادٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ خَلْفَةَ بْنَ الرَّبِيعِ الطَّرْسُوسِيَّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَنَا شَاهِدٌ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يَقُولُ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: كَافِرٌ زَنْدِيقٌ، خَذَوْهُ فَاقْتُلُوهُ.

فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا أَحْكِي كَلَامًا سَمِعْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا سَمِعْتَهُ مِنْكَ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: مَنْ تَزَيَّا بِزِيٍّ كَفَرَ مِنْ لَيْسَ غِيَارٌ وَشُدَّ زُنَارٌ وَتَغْلِيْقٌ صَلِيبٌ بِصَدْرِهِ حَرَمٌ وَلَمْ يَكْفُرْ، وَفِي الْخِلَافِ: فِي إِسْلَامِ كَافِرٍ بِالصَّلَاةِ ثَبِتَ أَنْ لِلْسَيِّمَةِ حُكْمًا فِي الْأَصُولِ، لِأَنَّا لَوْ زَانَا رَجُلًا عَلَيْهِ زُنَارٌ أَوْ عَسَلِيَّ حَكِيمٌ بِكُفْرِهِ ظَاهِرًا، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَقْتُولِ بِأَرْضِ حَرْبٍ: يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِالْحِنَانِ، وَالثِّيَابِ.

قَالَ: فَثَبِتَ أَنَّ لِلْسَيِّمَةِ حُكْمًا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي بَابِ الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ، وَالْكُفْرِ، وَكَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا، قَالَ: وَبَعْضُهُمْ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن أظهر أنه قائم بالواجب وفي قلبه أنه لا يفعل فنفاق كقوله في ثعلبة: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ» الآية

التوبة: ٧٥)، وهل يكفر؟

على وجهين وجهٌ كفره أنه شاقُّ الله ورسوله وردد رسول الله فكفر، قال: وطائفة من أصحابنا قالوا: كلُّه كفرٌ، لأنَّه مكذبٌ، والذي أقول: إنَّ ما كان من النِّفَاقِ في الأفعال لا يكفر وظاهر كلام الإمام أحمد، والأصحاب لا يكفر إلا منافقٌ أسرَّ الكفر).

انتهى.

هذا كلُّه من كلام القاضي، والصواب أنه لا يكفر إلا من أسرَّ الكفر لا غيره، كما قال القاضي: إنَّه ظاهر كلام الإمام والأصحاب.

يُنْكَرُ هَذَا وَلَا يُسَلَّمُهُ.

وفي الفصول: إن شهد عليه بأنه كان يعظم الصليب مثل أن يقبله، ويتقرب بقرابات أهل الكفر ويكثر من بيعهم ويؤت عباداتهم، احتمل أنه ردة، لأن هذه أفعال تفعل اعتقاداً، ويحتمل أن لا يكون اعتقاداً، لأنه قد يفعل ذلك تودداً أو ثقةً لغرض الحياة الدنيا، والأول أرجح، لأن المستهزئ بالكفر يكفر، وإن كان على ظاهر يمنع القصد، فأولى أن يكون الفاعل لأفعال من خصائص الكفر أن يكفر، مع عدم ظاهر يدل على عدم القصد.

بل الظاهر: أنه قصد، وجزم ابن عقيل قبل هذا بأن من وجد منه امتحان للقرآن أو خمن منه أو طلب تناقضه، أو دعوى أنه مختلف أو مخلف، أو مقدور على مثله أو إسقاط لعزميه، كل ذلك دليل على كفره، فيقتل بعد التوبة.

وقال غيره: قال الإمام أحمد من قال: إن القرآن مقدور على مثله ولكن الله منع قدرتهم، كفر بل هو معجز بنفسه، والعجز شمل الخلق

فمن ارتد مكلفاً مختاراً رجلاً أو امرأة دعي واستيب ثلاثة أيام، وينبغي أن يضيق عليه ويحبس، فإن أصر قتل بسبب، ولا يجوز أخذ فداء عنه، لأن كفره أغلظ.

وعنه: لا تجب استيبته.

وعنه: ولا تأجيله، ورسول الكفار لا يقتل ولو كان مرتدًا، بدليل رسولي مسلمة، وذكره في كتاب الهدي.

قال في الفتوى في مولود برأسين قتل، نطق أحدهما بالكفر، والآخر بالإسلام، إن نطقا معا فقي أيهما يغلب؟ احتمالان، قال: والصحيح إن تقدم الإسلام فمرتد.

ويصح إسلام مميز عقله، وردته وعنه: له عشر، وقاله الحارثي، والقاضي.

وعنه: سبع.

وعنه: حتى يبلغ.

وعنه: يصح إسلامه وهي أظهر، والمذهب صحتها، وعليهن: يخال بينه وبين الكفار.

قال في الانحصار: ويتولأ المسلمون وينذون بمقابرهم، وأن فرضيته مترتبة على صحته، كصحيته تبعاً، وكصوم مريض ومسافر رمضان، ولا يقتل وهو سكران، إن صحت ردتها حتى يستتابا بعد بلوغ وصحو ثلاثة أيام، وعند الحارثي في الثلاثة من ردة سكران وفي الروضة: تصح ردة مميز فيستتاب فإن تاب، وإلا قتل وتجرى عليه أحكام البالغ.

وغیر المميز ينتظر بلوغه، فإن بلغ مرتدًا قتل بعد الاستيابة.

وقيل: لا يقتل حتى يبلغ مكلفاً، وجزم أنه إذا زنى ابن عشر أو بنت تسع: لا بأس بالتعزير.

ويقتل زنديق، وهو المنافق، ومن تكررت ردة أو كفر بسخرو أو سب الله أو رسوله، نقل حنبل: أو تنقصه.

وقيل: ولو تعريضا، نقل حنبل: من عرض بشيء من ذكر الرب فعليه القتل، مسلماً أو كافراً، وأنه مذهب أهل المدينة.

وسأله ابن منصور ما الشيعة التي يقتل بها؟ قال: نحن نرى في التعريض الحد، قال: فكان مذهبه فيما يجب الحد من الشيعة التعريض.

وعنه: تقبل توبتهم كغيرهم.

وعنه: لا تقبل إن تكررت ثلاثاً.

وفي الفصول عن أصحابنا فلا تقبل إن سب النبي ﷺ، لأنه حتى آدمي لم يعلم إسقاطه، وأنه يقبل إن سب الله، لأنه يقبل التوبة في خالص حقه.

وجزم به في عيون المسائل وغيرها، لأن الخالق منزوع النقص فلا يلحق به، بخلاف المخلوق، فإنه محل لها، فلهذا اقتصروا.

وعنه: مثلهم من ولد على الفطرة ثم ارتد، ذكره شيخنا.

والخلاف في أحكام الدنيا من ترك قتلهم وثبوت أحكام الإسلام، فأما في الآخرة فإن صدق قيل بلا خلاف، ذكره ابن عقييل، والشيخ وجماعة.

وفي إرشاد ابن عقييل رواية: لا تقبل توبة زنديق باطنًا، وضمتها وقال: وكمن تظاهر بالصلاح إذا أتى مغيصة قصاب منها، وأن قتل علي زنديقًا لا يدل على عدم قبولها كثرة قاطع طريق بعد القذرة.

وذكر القاضي وأصحابه رواية لا تقبل توبة داعية إلى بدعة مضلة، واختارها أبو إسحاق بن شاقلا، وفي إرشاد ابن عقييل: نحن لا نمنع أن يكون مطالبًا بمطالب من أصل، وتظاهر كلام غيره: لا مطالبة.

قال شيخنا: قد بين الله تعالى أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع، وفي الرعاية: من كفر ببذعة قبلت توبته، على الأصح.

وقيل: إن اعترف بها.

وقيل: لا تقبل من داعية، وذكر القاضي وأصحابه رواية: لا تقبل توبة قاتل، وعلى قبولها لو اقتصر من القاتل أو عفي عنه هل يطالبه المقتول في الآخرة؟ فيه وجهان (م ٣) (١).

ومن أظهر الخير وأبطن الفسق فكان الزنديق في توبته، في قياس المذهب، ذكره ابن عقييل.

وحمل رواية قبول توبة الساجر على المظاهر وعكسه بعكسه، يؤيده تغليلهم للرواية المشهورة بأنه لم يوجد بالتوبة سوى ما يظهره، وتظاهر كلام غيره: تقبل، وهو أولى في الكل، لقوله تعالى في المنافقين ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ١٦٠].

وتوبة كل كافر إثباته بالشهادتين مع إقراره بما جحد من نبي أو غيره، أو قوله: أنا مسلم ولا يعتبر في الأصح إقرار مرتد بما جحد، لصحة الشهادتين من مسلم، ومنه بخلاف توبة من بدعة، ذكره فيها جماعة.

ونقل المروذي في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد: ليست له توبة، إنما التوبة لمن اعترف، فأما من جحد فلا وعنه: يغني قوله: محمد رسول الله، عن كلمة التوحيد.

وعنه: من مقر به، ويتوجه احتمال: يكفي التوحيد بمن لا يقر به كوثني لظاهر الأخبار، ولخير أسامة وقتله الكافر الحربي بعد قوله لا إله إلا الله، لأنه مصحوب بما يتوقف عليه الإسلام، ومستلزم له، وقافًا للشافعية وغيرهم.

وقال بعض الشافعية: يكفي مطلقًا، وهو الذي ذكره ابن هبيرة في حديثي جندب وأسامة، قال فيه: إن الإنسان إذا قال لا إله إلا الله عصم بها دمه، ولو ظن السامع أنه قالها فرقا من السيف بعد أن يكون مطلقًا، وإن أكره دمي على إقراره لم يصح (٢)؛ لأنه ظلم.

وفي الانحصار احتمال، وفيه: يصير مسلمًا بكتابة الشهادتين، ويكفي جحد له بعد إقراره بها في الأصح كرجوعه عن حد لا بعد بيئة بل يجدد إسلامه، قال جماعة: يأتي بالشهادتين وفي المنتخب الخلاف.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وعلى قبولها لو اقتصر من القاتل أو عفي عنه هل يطالبه المقتول في الآخرة؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، قال ابن القيم في الذاء والذواء.

وغيره بعد ذكر الخلاف.

والتحقيق في المسألة: أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق: حق لله تعالى، وحق المقتول، وحق الولي فإذا أسلم القاتل نفسه طوعًا واختيارًا إلى الولي، ندماً على ما فعل، وخوفًا من الله، وتوبة نصوحًا، سقط حق الله بالتوبة، وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح أو العفو، وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبده النائب المحسن، ويصلح بينه وبينه، فلا يذهب حق هذا، ولا تبطل توبة هذا، انتهى.

وتبع في ذلك الشيخ تقي الدين فإنه فصل هذا التفصيل واختاره، وهو الصواب الذي لا شك فيه.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن أكره حربي على إقراره به لم يصح).

كذا في النسخ، وصوابه: (وإن أكره دمي) وبعضهم أصلها كذلك.

نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ فِيمَنْ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ فَشَهِدَ عَلَيْهِ عُدُولٌ فَقَالَ: لَمْ أَفْعَلْ وَأَنَا مُسْلِمٌ، قُبِلَ قَوْلُهُ، هُوَ أَكْثَرُ عِنْدِي مِنَ الشُّهُودِ، قَالَ شَيْخُنَا: اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ أَنَّ الْمُرْتَدَّ إِذَا أَسْلَمَ عَصَمَ دَمَهُ وَمَالَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ، بَلَى مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَ (هـ ش) أَنْ مَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالرُّدَّةِ فَانْكَرَ حَكِيمٌ بِإِسْلَامِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يُعْرَبَ بِمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ، فَلِذَا لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ عَدْلٌ لَمْ يَقْتَضِرِ الْحُكْمُ إِلَى إِفْرَادِهِ (ع) بَلَى إِخْرَاجُهُ إِلَى ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ كَذِبًا.

وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ بِنَاءُ حُكْمٍ عَلَى هَذَا الْإِفْرَادِ، كَأَفْرَادِ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَقْنَةُ وَأَنَّهُ فَعَلَهُ خَوْفَ الْقَتْلِ وَهُوَ إِفْرَادٌ تَلَجُّتُهُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي الْيَهُودِيِّ إِذَا قَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ أَوْ أَنَا مُسْلِمٌ يُجَبِّرُ عَلَيْهِ: قَدْ عَلِمَ مَا يُرَادُ مِنْهُ.

وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْكَافِرَ لَوْ قَالَ: أَنَا مُسْلِمٌ وَلَا أَنْطِقُ بِالشَّهَادَةِ يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، وَإِنْ شَهِدَ أَنَّهُ كَفَرٌ وَأَدْعَى الْإِكْرَاءَ قُبِلَ مِنْهُ مَعَ الْقَرِينَةِ فَقَطْ، لِأَنَّ إِنْكَارَهُ لِلرُّدَّةِ يَمْنَعُهَا، وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِكَلِمَةٍ كُفْرٍ فَأَدْعَاهُ قُبِلَ مُطْلَقًا، فِي الْأَصَحِّ، لِأَنَّ تَصْدِيقَهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْلِيلٌ لِلْبَيِّنَةِ.

وَمَنْ أَسْلَمَ، وَقَالَ: لَمْ أَرُدْهُ أَوْ لَمْ اعْتَقِدْهُ لَمْ يَقْبَلُ مِنْهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى وَعَنْهُ: إِنْ ظَهَرَ صِدْقُهُ.

وَعَنْهُ: يَقْبَلُ مِنْ صَغِيرٍ، قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ قَالَ لِكَافِرٍ: أَسْلَمَ وَخَذَ الْفَأَ فَاَسْلَمَ وَلَمْ يُعْطِهِ فَأَبَى الْإِسْلَامَ: يَقْتُلُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَفِي، قَالَ: وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى صَلَاتَيْنِ قُبِلَ مِنْهُ وَأَمِرَ بِالْخَمْسِ.

وَعَنْ (غَالِبِ) الْقَطَّانِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ ابْنَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ أَبِي جَعَلَ لِقَوْمِي مِثْلَ مَنْ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى أَنْ يُسْلِمُوا، فَاسْلُمُوا وَحَسَنَ إِسْلَامُهُمْ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنْهُمْ، أَفَهُوَ أَحَقُّ بِهَا أَمْ هُمْ؟

قَالَ: إِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُسْلِمَهَا إِلَيْهِمْ فَلْيُسْلِمَهَا، وَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا فَهُوَ أَحَقُّ مِنْهُمْ، فَإِنْ أَسْلَمُوا فَلَهُمْ إِسْلَامُهُمْ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا قُوتِلُوا عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ: إِنْ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ عَرِيفٌ عَلَى الْمَاءِ، وَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ لِي الْعِرَاقَةَ بَعْدَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الْعِرَاقَةَ حَقٌّ، لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ عُرْفَاءٍ، وَلَكِنْ الْعُرْفَاءُ فِي النَّارِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٣٤)، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِيهِ: إِنْ مَنْ أَعْطَى رَجُلًا عَلَى أَنْ يَفْعَلَ أَمْرًا مَقْرُوضًا عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يُعْطَ ارْتِجَاعُهُ مِنْهُ، وَلَمْ يُشَارِطِ النَّبِيَّ ﷺ الْمَوْلُفَةَ (قَوْلُهُمْ) عَلَى أَنْ يُسْلِمُوا فَيُعْطِيَهُمْ جُعْلًا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُمْ عَطَايَا بَاطِلَةً يَتَأَلَّفُهُمْ.

وَفِي الْعِرَاقَةِ مَصْلَحَةُ النَّاسِ، وَفِيهِ التَّخْلِيلُ مِنَ التَّعْرِضِ لِلرِّيَاسَةِ، وَالتَّامُّرُ عَلَى النَّاسِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقُمْ بِحَقِّهِ وَلَمْ يُوَدِّ الْأَمَانَةَ فِيهِ أَيْمَ.

وَلَا يَبْطُلُ إِحْصَانُ قَدْفٍ وَرَجْمٌ بِرُدَّةٍ، فَإِذَا أَتَى بِهِمَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ حُدٌّ، خِلَافًا لِكِتَابِ ابْنِ رَزِينٍ فِي إِحْصَانِ رَجْمٍ.

فصل

الْمَذْهَبُ: أَنَّ مَالَ الْمُرْتَدِّ فِي يَدِ مَنْ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: مِنْ رَدِّيهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَصَاحِبُ التَّبَصُّورَةِ وَالطَّرِيقُ الْأَقْرَبُ.

وَعَنْهُ تَبَيَّنَتْ مِنْهَا بِمَوْتِهِ مُرْتَدًا، فَعَلَى الْأَوَّلَى يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَقَالَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْحُسَيْنِ وَأَبُو الْفَرَجِ، وَفِي الْوَسِيلَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ.

نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: يُمْنَعُ مِنْهُ، فَإِذَا قِيلَ صَارَ فِي يَدِ يَتِيمِ الْمَالِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَقَفَ تَصَرُّفِهِ، وَأَنَّهُ يُتْرَكُ عِنْدَ ثِقَةٍ، كَالرَّوَابِيَةِ النَّالِيَةِ.

وَجَعَلَ فِي التَّرْغِيبِ كَلَامَ الْقَاضِي، وَالشَّيْخِ وَاحِدًا، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ وَغَيْرُهُ.

وَأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ لَمْ يَقُولُوا يُتْرَكُ عِنْدَ ثِقَةٍ بَلَى قَالُوا: يُمْنَعُ مِنْهُ.

وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ الْحَوْزِيِّ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ يُوقَفُ، فَإِنْ أَسْلَمَ تَقَدَّ، وَإِلَّا بَطَلَ، وَأَنَّ الْحَاكِمَ يَحْفَظُ بَقِيَّةَ مَالِهِ.

قَالُوا: فَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًا بَطَلَتْ، تَخْلِيظًا عَلَيْهِ بِقَطْعِ ثَوَابِهِ، بِخِلَافِ الْمَرِيضِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَبْلُغْ تَبَرُّعُهُ الثَّلَاثَ صَحَّ.
وَفِي الْمَحْرُورِ عَلَى الْأُولَى تَنْفُذُ مُعَاوَضَتِهِ وَيَقْرُ بِيَدِهِ، وَتَوَقَّفَ تَبَرُّعَاتُهُ، وَتَرُدُّ بِمَوْتِهِ مُرْتَدًّا، وَعَلَى الرَّوَائِثَيْنِ يَفْضَى ذَنْبُهُ وَيَنْفَقُ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَتْرَكُ بَيْنَ الْمَالِ وَلَا صِحَّةَ وَلَا نَفَقَةَ.
وَلَا يَفْضَى ذَنْبٌ مُتَّخِذٌ فِي الرُّدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ رُدَّ عَلَيْهِ مِلْكًا جَدِيدًا وَيَمْلِكُ بِأَسْبَابِ التَّمْلُكِ إِنْ بَقِيَ مِلْكُهُ، وَإِلَّا فَلَا.
وَاجْتَنِبْ بِهِ فِي الْفُضُولِ عَلَى بَقَاءِ مِلْكِهِ، وَإِنْ الدَّوَامُ أُولَى.
وَعَلَى رَوَايَةٍ يَرْتَهُ مُسْلِمٌ أَوْ أَهْلُ دِينِهِ الَّذِي اخْتَارَهُ فَكُمُسْلِمٌ فِيهِ.
وَفِي الْأَنْتِصَارِ: لَا قَطْعَ بِسَرْفَتِهِ لِعَدَمِ عَصَمَتِهِ، وَيُضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلَهُ بِدَارِ حَرْبٍ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ مُرْتَدَّةٍ مُنْتَمِعَةٍ فَلَا، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ، وَالشَّيْخُ.
وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ وَكَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ إِيْجَاعًا.
قَالَ: وَإِنْ الْمُرْتَدُّ تَحْتَ حُكْمِنَا لَيْسَ مُحَارَبًا يُضْمَنُ إِيْجَاعًا وَقِيلَ: هُمْ كِبَاعَةٌ.
وَيُؤْخَذُ بِحَدِّ فِعْلِهِ فِي رُدَّتِهِ.

نَصٌّ عَلَيْهِ، كَقَبْلِهَا، وَظَاهِرٌ نَقَلَ مُهْنًا وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.
إِنْ أَسْلَمَ فَلَا كَيْفَادَتِهِ، نَقَلَ مُهْنًا فِي مُرْتَدٍّ لِحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ فَقَتَلَ بِهَا رَجُلًا مُسْلِمًا ثُمَّ عَادَ وَقَدْ أَسْلَمَ فَأَخَذَهُ وَلِيُّهُ، هَلْ عَلَيْهِ قَوْلٌ؟

فَقَالَ: قَدْ زَالَ عَنْهُ الْحُكْمُ، لِأَنَّهُ قَتَلَهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَرَقَ وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَقِيلَ لَهُ: فَيَذْهَبُ دَمُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ مَا أَقُولُ فِي هَذَا شَيْئًا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْعِبَادَاتِ، وَكَذَا قَالَ الْقَاضِي ظَاهِرُهُ يَفْتَضِي إِسْقَاطَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ الْحَدَّ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَقَّفَ عَنِ الْقِصَاصِ وَعَنْهُ: الْوَقْفُ، وَمَتَى لِحَقِّ بِدَارِ حَرْبٍ فَهُوَ وَمَا مَعَهُ كَحَرْبِي، وَالْمَنْصُوصُ لَا يَنْتَجِزُ جَعَلَ مَا بِدَارِنَا فَيَتَا إِنْ لَمْ يَصِرْ فَيَتَا بِرَدَّتِهِ.

وَإِنْ لِحَقِّ زَوْجَانِ مُرْتَدَّانِ بِدَارِ حَرْبٍ لَمْ يُسْتَرْقَا وَلَا أَوْلَادُهُمَا، كَوَلَدِ مَنْ أَمِيرٌ مِنْ ذِمَّةٍ، وَمَنْ لَمْ يُسْلِمَ قُتِلَ، وَيَجُوزُ فِي الْمَنْصُوصِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَتَيْنِ اسْتَرْقَاقَ الْحَادِثِ فِي الرُّدَّةِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ، وَالْحَمْلُ وَقَتْلُهَا، وَهَلْ يَقْرُ بِجَزِيَّةٍ أَمْ الْإِسْلَامُ وَيُسْرَقُ أَوْ الْقَتْلُ؟ وَفِيهِ رَوَايَتَانِ (م ٤) (١).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يقر بجزية أم الإسلام ويرق، أو القتل؟ فيه روايتان). انتهى.

يعني به: من ولد في حال ردة الزوجين إذا لحقا بدار الحرب وقتلنا باسترقاقه، وأطلقهما في المنع، والمحرم، والشرح وشرح ابن منجاء، والزركشي، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

إحداهما: يقرن بجزية، كأهل الذمة، وهو الصحيح.

صححه في التصحيح وغيره وجزم به في الوجيز وغيره.

واختاره القاضي في روايته وغيره.

والرواية الثانية: لا يقرن، فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، اختاره أبو بكر.

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية، والكافي، لانتصارهما على هذه الرواية، وهي رواية الفضل بن زياد.

وجزم به في المذهب، والخلاصة.

وقال في المغني وتبعه الشارح مع حكايتهما الروائيتين: إذا وقع أبو الولد في الأسر بعد لحوقه بدار الحرب أو وهو في دار الإسلام لم

يقر بها، لانتقاله إلى الكفر بعد نزول القرآن. انتهى.

قال الزركشي: وهي طريقة، لم أرها لغيره.

فَإِنْ ارْتَدَّ أَهْلُ بَلَدٍ وَجَرَى فِيهِ حُكْمُهُمْ فَذَاكَ حَرْبٌ فَيَغْنَمُ مَا لَهُمْ، وَوَلَدَ حَدَثَ بَعْدَ الرَّدَّةِ.
فَصَلِّ

وَيُكْفَرُ السَّاحِرُ كَاغْتِقَادٍ جَلِهِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّنْصِيرَةِ، وَكَفَّرَهُ أَبُو بَكْرٍ بِعَمَلِهِ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَهُوَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا.

وَحَمَلَ ابْنُ عَقِيلٍ كَلَامَ أَحْمَدَ فِي كُفْرِهِ عَلَى مُعْتَقَدِهِ، وَأَنْ فَاعِلُهُ يُفْسَقُ وَيُقْتَلُ حَدًّا، فَعَلَى الْأَوَّلَى يُقْتَلُ، وَهُوَ مَنْ يَرْكَبُ مَكْنَسَةً؛ فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ وَتَحْوِرُهُ، وَكَذَا قِيلَ فِي مَعْرُومٍ عَلَى الْجِنِّ وَيَجْمَعُهَا بِزَعْمِهِ، وَأَنَّهُ يَأْمُرُهَا فَتَطِيعُهُ، وَكَاهِنٌ وَعَرُافٌ. وَقِيلَ: يُعْزَرُ (م ٥) ^(١)، وَقِيلَ: وَلَوْ يُقْتَلُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْكَاهِنُ، وَالْمَنْجَمُ كَالسَّاحِرِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَأَنْ ابْنَ عَقِيلٍ فَسَقَهُ فَقَطَّ إِنْ قَالَ أَصَبْتُ بِحَدْسِي وَفَرَاهَتِي، فَإِنْ أَوْهَمَ قَوْمًا بِطَرِيقَتِهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ فَلِلْإِمَامِ قَتْلُهُ لِسُغْيَةِ الْفَسَادِ.

قَالَ شَيْخُنَا: التَّنْجِيمُ كَالْأَسْتِزْلَالِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ مِنَ السُّحْرِ، قَالَ وَيَحْرُمُ لِجُمَاعًا.

وَأَقْرَأُ أَوْلَهُمْ وَآخِرُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَذْفَعُ عَنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ، وَالِدُّعَاءِ بِرَبِّكَ مَا زَعَمُوا أَنَّ الْأَفْلَاكَ تُوجِبُهُ، وَأَنْ لَهُمْ مِنْ نَوَابِ الدَّارَيْنِ مَا لَا تَقْوَى الْأَفْلَاكُ أَنْ تَجْلِيَهُ.

وَمَنْ سَحَرَ بِالْأَدْوِيَةِ، وَالتَّنْجِينَ وَسَقَى مُضِرَّ عَزُرَ.

وَقِيلَ: وَلَوْ يُقْتَلُ.

وَقَالَ الْقَاضِي، وَالْحَلَوَانِيُّ: إِنْ قَالَ سِخْرِي يَنْفَعُ وَأَفِيدَ عَلَى الْقَتْلِ بِهِ قَتِلَ، وَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَيَقَادُ مِنْهُ إِنْ قَتَلَ بِمَا يُقْتَلُ غَالِبًا، وَإِلَّا الدُّنْيَا، وَالْمُسْتَعْبِدُ، وَالْقَائِلُ بِزَجْرِ الطَّيْرِ، وَالضَّارِبُ بِخَصِيٍّ وَشَعِيرٍ وَقِدَاحٍ إِنْ لَمْ يُعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ عَزُرَ، وَكَفَّ عَنْهُ، وَإِلَّا كُفِّرَ.

وَيَحْرُمُ طَلَسَمٌ وَرُقِيَّةٌ بِغَيْرِ عَرَبِيٍّ.

(١) (مسألة ٥): قوله بعد ذكره حكم السَّاحِرِ الَّذِي يَرْكَبُ الْمَكْنَسَةَ فتسير به في الهواء وشوّه: (وكذا قيل في معرُومٍ على الجنِّ ويجمعها بزعمه وأنه يأمرها فتطيعه، وكاهن وعُراف، وقيل: يعزُر). انتهى.

يعني: هذا السَّاحِرُ، والكاهن، والعُراف هل يلحقون بالسَّحرة الَّذِينَ يَقْتُلُونَ، أم يعزُرُونَ فقط؟ حكى في ذلك خلافًا، وأطلقه، وأطلقهما أيضًا في المحرَّر، والنَّظْم.

أحدهما: لا يكفر بذلك ولا يقتل، بل يعزُر، وهو الصحيح من المذهب.

قال ابن منجَّأ في شرحه: هذا قول غير أبي الخطاب.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في المقنع، والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم.

قال في البلغة: وإن كان سحرًا بسقي أدوية فلا يكفر بذلك ولا يقتل، إلا أن يقتل به فيجب القود إن كان يقتل غالبًا، وإلا فالدنية. انتهى.

والوجه الثاني: حكمهم حكم السَّحرة الَّذِينَ يَقْتُلُونَ، قاله القاضي وأبو الخطاب وغيرهما.

وبه قطع في الهداية، والمذهب، والخلاصة وغيرهم.

وقدّمه في الرعايتين.

قال في التَّغْزِيبِ: الْكَاهِنُ، وَالْمَنْجَمُ كَالسَّاحِرِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَإِنْ ابْنُ عَقِيلٍ فَسَقَهُ فَقَطَّ، كَمَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

وقال في الحاوي الصَّغِيرَ: أَوْ عَمَلٌ سِحْرًا يَدْعِي بِهِ إِحْضَارَ الْجِنِّ وَطَاعَتَهُ فِيمَا شَاءَ فَمُرْتَدٌّ.

وقال في العرَّاف: الْكَاهِنُ، وَقِيلَ: هُمَا كَالسَّاحِرِ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ، وَتَوَقَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْحُلِّ بِسِحْرِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٦) ^(١).
وَسَأَلَهُ مَهْنًا عَمَّنْ تَأْتِيهِ مَسْحُورَةٌ فَيُطْلِقُ عَنْهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.
قَالَ الْخَلَّالُ: إِنَّمَا كَرِهَ فِعَالَهُ، وَلَا يَرَى بِهِ بَأْسًا، كَمَا يَبْنِي مَهْنًا، وَهَذَا مِنَ الضَّرُورَةِ الَّتِي تُبَيِّحُ فِعْلَهَا.
وَلَا يُقْتَلُ سَاحِرٌ كِتَابِيٌّ، عَلَى الْأَصَحِّ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: إِنْ اعْتَقَدُوا جَوَازَهُ، وَإِنْ قَتَلَ بِهِ أُقِيدَ كَمَا تَقَدَّمَ.
وَتَقَدَّمَ إِنْ سَحَرَ مُسْلِمًا.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفَرُ، وَهَلْ يُقْتَلُ تَوْبَتُهُ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ.
ثُمَّ قَالَ: وَمِنَ السَّحَرِ السُّعْنِيُّ بِالنَّمِيمَةِ، وَالْإِفْسَادُ بَيْنَ النَّاسِ وَذَلِكَ شَائِعٌ عَامٌّ فِي النَّاسِ، وَتَخَوُّ مَا حَكِيهِ أَنَّ امْرَأَةً
أَرَادَتْ إِفْسَادًا بَيْنَ رَوْحَيْنِ فَقَالَتْ لِلرَّوْحَةِ: إِنَّ رَوْحَكَ يُعْرَضُ عَنْكَ، وَقَدْ سَجِرَ، وَهُوَ مَأْخُودٌ عَنْكَ، وَأَنَا أَسْحَرُهُ لَكَ حَتَّى
لَا يُرِيدَ غَيْرِكَ، وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ تَأْخُذِي مِنْ شَعْرِ حَلْقِيهِ بِالْمَوْسَى ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ إِذَا نَامَ، فَإِنْ بِهَا يَتِمُّ الْأَمْرُ، وَذَهَبَتْ إِلَى الرَّجُلِ
فَقَالَتْ لَهُ: إِنْ امْرَأَتِكَ قَدْ عَلَقَتْ بِغَيْرِكَ وَعَزَمَتْ عَلَى قَتْلِكَ وَأَعَدَّتْ لَكَ مَوْسَى فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ لِتَنْحَرِكَ فَأَتَشَفَّقُ لِشَأْنِكَ
وَلَقَدْ لَرَمَنِي نَصْحُكَ.

فَتَنَاقَوْا الرَّجُلُ فِي فِرَاشِهِ، فَلَمَّا ظَلَمَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ قَدْ نَامَ عَمَدَتْ إِلَى الْمَوْسَى وَأَهْوَتْ بِهَا إِلَى حَلْقِيهِ لِأَخْلِلَ الشَّعْرَ، فَفَتَحَ
الرَّجُلُ عَيْنَيْهِ فَرَأَاهَا فَنَامَ إِلَيْهَا وَقَتَّلَهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ رُوِيَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: بَاعَ رَجُلٌ غُلَامًا عَلَى أَنَّهُ نَعَامٌ، فَاشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ،
فَسَعَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ بِذَلِكَ، وَفِي آخِرِ الْقِصَّةِ: فَجَاءَ أَوْلِيَائُهَا فَنَقَلُوهُ، فَوَفَّقَ الْقِتَالَ بَيْنَ الْقَرِيقَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: فَأَمَّا مَنْ يَسْحَرُ بِالْأَدْوِيَةِ، وَالتَّذْخِينِ وَسَقَى شَيْءَ مُضِرٍّ فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يُقْتَلُ وَيُعْزَرُ بِمَا يَرُدُّهُ.
وَمَا قَالَهُ غَرِيبٌ وَوَجْهَهُ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْأَذَى بِكَلَامِهِ وَعَمَلِهِ عَلَى وَجْهِ الْمَكْرِ، وَالْجَلِيلَةِ فَاشْتَبَهَ السَّحَرَ، وَلِهَذَا يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ،
وَالْعُرْفِ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ وَيُنْتِجُ مَا يَعْمَلُهُ السَّحَرُ أَوْ أَكْثَرُ، فَيُعْطَى حُكْمُهُ، تَسْوِيَةً بَيْنَ الْمُتَقَارِبَيْنِ أَوْ الْمُتَقَارِبَيْنِ، لَا سِيَّمَا إِنْ قُلْنَا بِقَتْلِ
الْأَمِيرِ بِالْقَتْلِ، عَلَى رَايَةٍ سَبَقَتْ، فَهَذَا أَوَّلِيٌّ، أَوْ الْمُسِيكِ لِمَنْ يُقْتَلُ فَهَذَا مِثْلُهُ، وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي
كَثِيرٍ قَالَ: يُقْسِدُ النَّعَامُ، وَالْكَذَّابُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يُفْسِدُ السَّاحِرُ فِي سَنَةٍ.

رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ حَكَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمَ قَالَ: النَّعَامُ شَرُّ مِنَ السَّاحِرِ يَعْمَلُ النَّعَامُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يَعْمَلُهُ السَّاحِرُ فِي

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وتوقف أحمد في الحل بسحر، وفيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يجوز.

قال في المغني، والشرح: توقف أحمد في الحل، وهو إلى الجواز أميل.

وسأله مهنا عن تأتية مسحورة فيقطعه عنها؟

قال: لا بأس.

قال الخلال: إنما كره فعاله ولا يرى به بأسًا، كما يبنيه مهنا، وهذا من الضرورة التي تبيح فعلها. انتهى.

قال في آداب المستوعب: وحل السحر عن المسحور جائز. انتهى.

والوجه الثاني: لا يجوز.

قال في الرعايتين، والخوازي الصغير: ويمرر المطف، والرط، وكذا الحل بسحر.

وقيل: يكره الحل.

وقيل: يباح بكلام مباح.

وقال في الآداب الكبرى: ويجوز حله بقرآن أو بكلام مباح غيره. انتهى.

فدل كلامه أنه لا يباح بسحر، قال ابن رزين في شرحه وغيره: ولا بأس بحل السحر بقرآن أو ذكر أو كلام حسن، وإن حله بشيء من السحر فعنه التوقف، ويحتمل أن لا بأس به؛ لأنه محض نفع لأخيه المسلم. انتهى.

شَهْرٍ، لَكِنْ يُقَالُ: السَّاحِرُ، إِنَّمَا كَفَرَ لَوْ صَنَعَ السَّحْرَ، وَهُوَ أَمْرٌ خَاصٌّ، وَدَلِيلُهُ خَاصٌّ، وَهَذَا لَيْسَ بِسَاحِرٍ، وَإِنَّمَا يُؤْثَرُ عَمَلُهُ مَا يُؤْثَرُهُ فَيُعْطَى حُكْمُهُ، إِلَّا فِيمَا اخْتَصَّ بِهِ مِنَ الْكُفْرِ وَعَدَمَ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَلَعَلَّ هَذَا الْقَوْلَ أَوْجَهُ مِنْ تَغْيِيرِهِ فَقَطْ.

فَظَهَرَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ رَوَايَةٌ مُخْرَجَةٌ مِنَ الْمُسْلِكِ، وَالْأَمْرُ، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي التَّغْيِيرِ.
وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعَ كُفْرَهُ كَدَعَوَاهُ غَيْرَ أَبِيهِ، وَمَنْ أَتَى عَرَاْفًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقِيلَ كَفَرَ النُّعْمَةُ.
وَقِيلَ: قَارِبَ الْكُفْرِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ رَوَاتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: تَشْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: كَفَرَ دُونَ كَفَرَ، لَا يُخْرِجُ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَالثَّانِيَةُ: يَجِبُ التَّوَقُّفُ وَلَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَا يَنْقَلُ عَنِ الْمِلَّةِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ وَابْنِ الْحَكَمِ (م ٧) ^(١).
وَإِنْ أَسْلَمَ أَبُو حَمَلٍ أَوْ ظَلَّ أَوْ أَحْدَهُمَا لَا جَدَّ وَجَدَّتِيهِ، وَالنُّصُوصُ: أَوْ مُعَيَّرَ لَمْ يَبْلُغْ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لَمْ يَبْلُغْ عَشْرًا، فَمُسْلِمٌ، وَكَذَا إِنْ سَبَّاهُ مُسْلِمٌ مُنْفَرِدًا.

وَعَنْهُ: كَأَفْرِ، كَسْبِيهِ مَعَهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ سَبَّاهُ مَعَ أَحْدِهِمَا فَمُسْلِمٌ.
وَعَنْهُ: يَنْتَبِعُ أَبَاهُ.

وَعَنْهُ: الْمُسْبِيُّ مَعَهُ مِنْهُمَا، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ.

وَيَنْتَبِعُ سَابِقًا ذِمِّيًّا كَمُسْلِمٍ.

وَقِيلَ: إِنْ سَبَّاهُ مُنْفَرِدًا فَمُسْلِمٌ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ، وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: يَنْتَبِعُ مَالِكًا مُسْلِمًا كَسْبِي، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَإِنْ مَاتَا أَوْ أَحْدَهُمَا فِي دَارِنَا.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ومن أطلق الشارع كفره كدعواه غير أبيه، ومن أتى عرأفاً فصدقه بما يقول، فقيل: كفر النعمة.

وقيل: قارب الكفر، وذكر ابن حامد روايتين.

إحداهما: تشديد وتأکید.

نقل حنبل: كفر دون كفر، لا يخرج عن الإسلام.

والثانية: يجب التوقف ولا يقطع بأنه لا ينقل عن الملة، نص عليه في رواية صالح وابن الحكم. انتهى.

أحدهما: كفر نعمة، وقال به طوائف من العلماء من الفقهاء، والمحدثين، وذكره ابن رجب في شرح البخاري عن جماعة، وروي عن أحمد.

والقول الثاني: قارب الكفر.

وقال القاضي عياض وجماعة من العلماء في قوله: «من أتى عرأفاً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد»؛ أي: جحد تصديقه بكذبهم.

قال: وقد يكون على هذا إذا اعتقد تصديقهم بعد معرفته بتكذيب النبي ﷺ لهم كفر حقيقة. انتهى.

والصواب: رواية حنبل، وإنما أتى به تشديداً وتأکیداً، وقد بوب على ذلك البخاري في صحيحه باباً، ونص أن بعض الكفر دون بعض.

ونص عليه أئمة الحديث.

قال ابن رجب في شرح البخاري: للعلماء في هذه الأحاديث مسالك متعددة، منهم من حملها على من فعل ذلك مستحلاً، منهم مالك وإسحاق، ومنهم من حملها على التغليظ، والكفر الذي لا ينقل عن الملة، منهم ابن عباس وعطاء.

قال النخعي: هو كفر بالنعم ونقل عن أحمد، وقيله طاوس.

وروي عن أحمد إنكار من سمي شارب الخمر كافراً.

وكذلك أنكر القاضي جواز إطلاق اسم كفر النعمة على أهل الكبائر.

وحكى ابن حامد عن أحمد جواز إطلاق الكفر، والشرك على بعض الذنوب التي لا تخرج عن الملة.

وروي عن أحمد أنه كان يتوقى الكلام في تفسير هذه النصوص تورعاً، ويعرها كما جاءت من غير تفسير، مع اعتقادهم أن المعاصي لا تخرج عن الملة. انتهى ملخصاً.

وقيل: أو دار حرب فمسلم، على الأصح، نقله الجماعة.

وجزم به الأصحاب إلا المخرر، فيؤخذ رواية.

وفي الموجز، والتبصرة رواية: لا يموت أحدهما.

نقل أبو طالب في يهودي أو نصراني مات وله ولد صغير: فهو مسلم إذا مات أبواه ويث أبوئيه.

ونقل جماعة إن كفل المسلمون فمسلم ويث الولد الميت لعدم تقدم الإسلام، واختلاف الذين ليس من جهتيه، كالطلاق في المرض، ولأنه يث إجماعاً، فلا يسقط بمختلف فيه، وهو الإسلام.

وكما يصح الوصية لأب ولديه، ولأنه لا يمنع حصول إرثه قبل اختلاف الدين، كما قال الكل: إن الدين لا يمنع الإرث وإن لم يكن الميت مالكا له يوم الموت، لكن في حكم المالك، كذا ذكره القاضي وقال: فإن قيل: نقل الكحال وجعفر في نصراني مات عن نصراني حامل فأسلمت ثم ولدت لا تراث: إنما تراث بالولادة وحكم بالإسلام، قيل يحتل أن يخرج من هذا رواية: لا يث، وإنه القياس.

ويحتل التفرقة وأنه ظاهر تغليل أحمد، لقوة المانع، لأنه مسلم بأمر مجتمع عليه وهو إسلام أمه، وهو حمل، والمسقط ضئيف، للخلاف في إسلامه بالموت، ولو كان الحمل لا يث كما في المخرر، لم يخرج إلى التخريج، ولا هذا الفرق.

ولم يذكر في الفصول إرثه، فظاهره كالأطفال.

وذكر أيضاً في كتاب الروايتين: في إرث الطفل روايتين، وظاهر الفصول أنه كمن أسلم قبل قسم التركة.

وقال في مكان آخر بعد رواية الكحال: جعل تجدد الإسلام مايعا من إرثه مع كوننا نجعل للحمل حكماً في باب الإرث، وذلك أن من أصله أن يورث القريب الكافر إذا أسلم قبل القسم.

وقال شيخنا: قيد ذلك بما إذا أسلمت أمه قبل الوضع، فإنه في هذه الصورة يصير مسلماً بلا ريب، قال: وتغليل ابن عقيل ضئيف.

وأطفال الكفار في النار، وعنه: الوقف، واختار ابن عقيل وابن الجوزي: في الجنة^(١)، كأطفال المسلمين.

ومن بلغ منهم مجنوناً، واختار شيخنا تكليفهم في القيامة، للأخبار ومثلهم من بلغ منهم مجنوناً، فإن جن بعد بلوغه فوجهان (م ٨) (٢).

(١) تنبيه: قوله: (وأطفال الكفار في النار، وعنه الوقف، واختار ابن عقيل وابن الجوزي في الجنة). انتهى.

قال ابن حمدان في نهاية المتدين: وعنه الوقف، واختاره ابن عقيل وابن الجوزي وأبو محمد المقدسي. انتهى.

فخالف المصنف في النقل عن ابن عقيل وابن الجوزي، وزاد الشيخ الموفق: والذي رأيته في المعنى أنه نقل رواية الوقف واقتصر عليها.

وقال الشيخ عبد الله كتيله في كتاب العدة: ذكر شيخ مشايخي في المعنى في الجهاد: أن أحمد سئل عن أولاد الجوس يموت أحدهم وهو ابن خمس سنين؟

فقال: يدفن في مقابر المسلمين لقوله عليه السلام: «فأبواؤه يهوداؤيه ويصراؤيه، ويمجساؤيه».

يعني: أنهما لم يمجسا بقي على الفطرة.

وسئل الإمام أحمد عن أولاد المشركين، فقال: أذهب إلى قول النبي ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَابِلِينَ».

وقال أيضاً الإمام أحمد، نحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت ولا نقول شيئاً. انتهى، ولم أر ذلك في المعنى.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (ومثلهم من بلغ مجنوناً، فإن جن بعد بلوغه فوجهان). انتهى.

أحدهما: هو في النار، وإن قلنا: أطفال الكفار في الجنة، وهو الظاهر إذا جن بعد تكليفه، وهو الصواب، حيث تمكن من الإسلام، وهو ظاهر كلام الأصحاب وغيرهم.

والوجه الثاني: هو كأطفال الكفار، ولعل الخلاف إذا جن قريباً من البلوغ، وهو الظاهر، وقول المصنف، بعد بلوغه، فيه إيهام، والصواب ما قلنا، بحيث إن يتمكن من الإسلام.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

وَوَظَاهِرُهُ يَتَّبِعُ أَبُوهُ بِالْإِسْلَامِ كَصَغِيرٍ، فَيَعَايَا بِهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ وَلَدَ أَعْمَى أَبَكُمْ أَصَمَّ وَصَارَ رَجُلًا. وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَيِّتِ هُوَ مَعَ أَبِيهِ وَإِنْ كَانَ مُشْرِكِينَ ثُمَّ أَسْلَمَا بَعْدَ مَا صَارَ رَجُلًا، قَالَ: هُوَ مَعَهُمَا، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُمَا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدُّعْوَةُ، وَقَالَ شَيْخُنَا.

وَذَكَرَ فِي الْفَتَوَى عَنْ أَصْحَابِنَا: لَا يُعَاقَبُ، قَالَ: وَإِذَا مَنَعَ حَائِلُ الْبُعْدِ شُرُوطَ التَّكْلِيفِ فَأَوَّلَى فِيهِمَا، وَلَعَدَمَ جَوَازِ إِرْسَالِ رَسُولِ إِلَيْهِمَا بِخِلَافِ أَوْلَئِكَ، وَقَالَ: إِنْ عَفَا اللَّهُ عَنِ الَّذِي كَانَ يُعَامِلُ وَيَتَجَاوَزُ لِأَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ الدُّعْوَةُ وَعَمِلَ بِخَصْلَةٍ مِنَ الْخَيْرِ.

وَفِي نَهَايَةِ الْمُبْتَدَى: لَا يُعَاقَبُ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ قِيلَ بِحَظَرِ الْأَفْعَالِ قَبْلَ الشَّرْحِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُعَاقَبُ مُطْلَقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، وَهُوَ عَامٌّ، وَلِأَنَّ اللَّهَ مَا أَخْلَى عَصْرَهُ مِنْ قَائِمٍ لَهُ بِحُجَّتِهِ، كَذَا قَالَ.

وَلَاخْمَدُ (٢/ ٣٥٠)، وَسَلِيمُ (١٥٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: خَصَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى لِلنَّبِيِّ لِأَنَّهُمْ كِتَابًا، قَالَ: وَفِي مَفْهُومِهِ إِنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ مُعَذَّرٌ، قَالَ: وَهَذَا جَارٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ لَا حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، عَلَى الصَّحِيحِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي قَوْلِهِ: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا» [الإسراء: ١٥].

فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ لَا تَجِبُ عَقْلًا، وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالشَّرْعِ، وَهُوَ بَعْدَ الرُّسُلِ وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَقْطَعْ عَلَيْهِ بِالنَّارِ.

قَالَ: وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ فِيمَا طَرِيقُهُ السَّمْعُ إِلَّا بِقِيَامِ حُجَّةِ السَّمْعِ مِنْ جِهَةِ الرُّسُولِ وَلِهَذَا قَالُوا: لَوْ أَسْلَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَرْبِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَسْمَعْ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ حُجَّةِ السَّمْعِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ قِصَّةُ أَهْلِ قُبَاءَ حِينَ اسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفُوا.

وَلَوْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَرْضِ الصَّلَاةِ قَالُوا: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَأَى النَّاسَ يُصَلُّونَ فِي الْمَسَاجِدِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَذَلِكَ دُعَاؤُ إِلَيْهَا، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِ.

وَالْمَشْهُورُ فِي أَصُولِ الدِّينِ عَنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَجِبَتْ شَرْعًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: عَقْلًا، وَهِيَ أَوَّلُ وَاجِبٍ لِنَفْسِهِ، وَيَجِبُ قَبْلَهَا النَّظَرُ لِتَوْفِيقِهَا عَلَيْهِ، فَهُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ لِغَيْرِهِ، وَلَا يَقَعَانِ ضَرُورَةٌ. وَقِيلَ: بَلَى، وَكَذَا إِنْ عَدِمَا أَوْ أَحَدَهُمَا بِلَا مَوْتٍ، كَزَيْ ذُمِّيَّةٍ وَلَوْ بِكَافِرٍ، أَوْ أَشْتِيَاءَ وَلَوْ مُسْلِمٌ بَوْلَدٍ كَافِرٍ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، قَالَ الْقَاضِي: أَوْ وَجَدَ بَدَارَ حَرْبٍ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْأَشْتِيَاءِ: تَكُونُ الْقَافَةُ فِي هَذَا؟ قَالَ: مَا أَحْسَنُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكْفُرَا وَلَدَهُمَا وَمَاتَ طِفْلًا ذَمِينٌ فِي مَقَابِرِنَا، نَصَّ عَلَيْهِ وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ «فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ».

قَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ: كَلْفِطٍ، وَيَتَوَجَّهُ كَالْتِي قَبْلَهَا.

وَيَذَلُّ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصْرَانِهِ وَيَشْرَكَانِهِ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٢٢٦، م: ٢٦٥٨).

وَفِي مُسْلِمٍ (٢٦٥٨): «عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ حَتَّى يَبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ» وَفَسَّرَ أَحْمَدُ الْفِطْرَةَ فَقَالَ: الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا، شُعْبِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، قَالَ الْقَاضِي: الْمَرَادُ بِهِ الدِّينُ، مِنْ كُفْرٍ أَوْ إِسْلَامٍ، قَالَ: وَقَدْ فَسَّرَ أَحْمَدُ هَذَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعٍ، وَذَكَرَ الْأَنْزَمِيُّ: مَعْنَاهُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ حِينَ أَخَذَهُمْ مِنْ صُلْبِ آدَمَ: «وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» [الأعراف: ١٧٢]، وَبِأَنَّهُ لَمْ يَصَانِعْ وَمُتَذَبَّرٌ وَإِنْ عَبَدَ شَيْئًا غَيْرَهُ وَسَمَّاهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودِيَّ يَرِفُّهُ وَلَدُهُ

الطفل، إجماعاً.

وَنَقَلَ يُونُسُ: الْفِطْرَةُ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ الْمُيْمُونِيِّ: هِيَ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا الْفِطْرَةُ الْأُولَى؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: اخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي تَعْلِيلِ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَالْكَلَامُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَقَالَتِهِ فِي تَفْسِيرِ الْفِطْرَةِ. ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْمَرَادُ بِهِ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ مَا لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبُوَانِ كَافِرَانِ، وَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ وُلِدَ بَيْنَ كَافِرَيْنِ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ كَافِرًا، كَذَا قَالَ.

وَأَنْ بَلَغَ مُسِيكًا عَنْ إِسْلَامٍ وَكُفَّرَ قِيلَ قَاتِلُهُ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ.

وَقِيلَ: يُقْتَلُ إِنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِمَا تَقَدَّمَ، لَا بِالذَّارِ.

ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ.

وَمَنْ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ لَمْ يَجْزُ تَعْزِيرُهُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ غَيْرُ الْقَتْلِ وَقَدْ سَقَطَ، وَالْحَدُّ إِذَا سَقَطَ بِالتَّوْبَةِ أَنْ أُسْتَوْفِيَ لَمْ تَجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ شَفَعَ عِنْدَهُ فِي شَخْصٍ، فَقَالَ: لَوْ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْفَعُ فِيهِ مَا قُبِلَ، إِنْ تَابَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ قُتِلَ، لَا قُبِلَ، فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ فِيهِمَا، وَيَسُوعُ تَعْزِيرُهُ.

وَهَذَا اخْتِيَارُ الْمَالِكِيِّ يُعْزَرُ بَعْدَ التَّوْبَةِ، وَوَجْهُ شَيْخُنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي مَكَانٍ آخَرَ بِأَنْ قُتِلَ مِنْ حَيْثُ هُوَ رَسُولٌ حَقٌّ لِلَّهِ، وَقَدْ سَقَطَ فَيُعْزَرُ لِحَقِّ الْبَشَرِيَّةِ كَتَعْزِيرِ سَابِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ.

قَالَ: وَمَنْ لَمْ يَغَاقِبْ بِشَيْءٍ قَالَ: أُنْذِرْ حَقَّ الْبَشَرِيَّةِ فِي حَقِّ الرِّسَالَةِ، فَإِنَّ الْجُرْمَةَ الْوَاحِدَةَ إِذَا أُوجِبَتْ الْقَتْلُ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهُ، عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَلِهَذَا أُنْذِرْ حَقَّ اللَّهِ فِي حَقِّ الْأَدَمِيِّ بِعَفْوِهِ عَنْ قَوْلِهِ وَحَدِّ قَذْفِهِ.

قَالَ: وَفِي الْأَصْلَيْنِ خِلَافٌ، فَمَذْهَبُ (م) يُعْزَرُ الْقَاتِلُ بَعْدَ الْعَفْوِ، وَمَذْهَبُ (هـ) لَا يَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِالْعَفْوِ، وَلِهَذَا تَرَدَّدَ مَنْ أَسْقَطَ الْقَتْلَ بِالإِسْلَامِ، هَلْ يُؤَذَّبُ حَدًّا أَوْ تُعْزَرُ عَلَى خُصُوصِ الْقَذْفِ، وَالسَّبِّ؟

تَقَدَّمَ اخْتِمَالُ يُعْزَرُ لِحَقِّ السُّلْطَنَةِ بَعْدَ عَفْوِ الْأَدَمِيِّ، لِلتَّهْلِيلِ، وَالتَّقْوِيمِ، فَدَلُّ مِنَ التَّغْلِيلِ عَلَى تَعْزِيرِ الْمُرْتَدِّ، وَهُوَ مِنْ الْقَاضِي إِيْتِبَارُ لِلْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ عَلَى عَادَتِهِ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَّبِ أَوْ تَابَ وَلَمْ تُقْبَلْ ظَاهِرًا قُتِلَ فَقَطُّ، جَعَلَهُ الْأَصْحَابُ أَصْلًا، لِغَدَمِ الْجُلْدِ مَعَ الرَّجْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الجهاد

وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرًّا، فَإِنْ فَرَضَ الْكِفَايَةَ لَا يَلْزَمُ رَقِيقًا وَلَوْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ صَحِيحٌ، وَلَوْ أَهْوَرَ، وَاجِدٍ. وَفِي الْمَحْرُورِ: وَلَوْ مِنَ الْإِمَامِ مَا يَحْتَاجُهُ هُوَ وَأَهْلُهُ لِعَيَّتِيهِ، وَمَعَ مَسَافَةٍ قَصْرٍ مَرَكُوبًا وَعَنْهُ: يَلْزَمُ عَاجِزًا يَبْدِيهِ فِي مَالِهِ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَشَنِيخُنَا كَحَجٍّ عَلَى مَغْضُوبٍ، وَأُولَى.

وَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلٌ: يَلْزَمُ أَعْرَجٌ يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ، وَفِي الْبُلْغَةِ: يَلْزَمُ أَعْرَجٌ يَسِيرًا، وَإِذَا قَامَ بِهِ طَائِفَةٌ كَانَ سُنَّةً فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ، صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ.

وَهُوَ مَعْنَى كَلَامٍ غَيْرِهِ، وَأَنْ مَا عَدَا الْقِسْمَيْنِ هُنَا سُنَّةٌ، وَتَوَجُّهُ اخْتِمَالٍ: يَجِبُ الْجِهَادُ بِاللِّسَانِ، فَيَهْجُوهُمْ الشَّاعِرُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ «أَهْجِ الْمُشْرِكِينَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٩٧)، وَمُسْلِمٌ، وَأَحْمَدُ (٢٨٦/٤).

وَلَهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «أَنْ كَتَبًا قَالَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي الشُّعْرِ مَا أَنْزَلَ.

فَقَالَ: الْمُؤْمِنُ يُجَاهِدُ بَسِيْغِهِ وَلِسَانِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَأَنَّمَا تَرْمُونَهُمْ بِهِ نَضْحُ النَّبْلِ».

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٢٦٣/٤) عَنْ عُمَارٍ قَالَ: «شَكُونَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هِجَاءَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ أَهْجُوهُمْ كَمَا يَهْجُونَكُمْ».

وَذَكَرَ شَنِيخُنَا الْأَمْرَ بِالْجِهَادِ فَمِنْهُ بِالْقَلْبِ، وَالدُّعْوَةُ، وَالْحُجَّةُ، وَالْبَيَانُ، وَالرَّأْيُ، وَالتَّنْذِيرُ، وَالبَدَنُ فَيَجِبُ بِغَايَةِ مَا يُمْكِنُهُ، وَالْحَرْبُ خُذَعَةٌ:

الرَّأْيُ قَبْلَ شُجَاعَةِ الشُّجْعَانِ هُوَ أَوَّلُ وَهِيَ الْمَجْلُ الثَّانِي

فَإِذَا هُمَا اجْتَمَعَا لِعَبْدٍ مَرَّةً بَلَّغَا مِنَ الْعَلِيَاءِ كُلِّ مَكَانٍ

قَالَ: وَعَلَى الرُّسُولِ أَنْ يُحَرِّضَهُمْ عَلَى الْجِهَادِ، وَيُقَاتِلَ بِهِمْ عَدُوَّهُ بِدَعَائِهِمْ وَرَأْيِهِمْ وَفِعْلِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْاسْتِعَانَةَ بِهِ عَلَى الْجِهَادِ، وَيَفْعَلُ مَعَ بَرٍّ وَفَاجِرٍ يَحْفَظَانِ الْمُسْلِمِينَ، لَا مُخْذَلٌ وَنَحْوِهِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ».

مُخْتَصَرٌ مِنَ «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٩٦٧، م: ١١١).

وَيُقَدِّمُ الْقُرْبَى مِنْهُمَا، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، كُلُّ عَامٍ مَرَّةً إِلَّا لِمَانِعٍ بِطَرِيقٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَشْنَاهَا فَإِنْ وَضَعَهُ عَلَى الْخَوْفِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ لِحَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: وَمُضْلَحَةٌ كَرَجَاءِ إِسْلَامٍ، نَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ: لَوْ اخْتَلَفُوا عَلَى رَجُلَيْنِ لَمْ يَتَعَطَّلِ الْغَزْوُ، وَالْحُجُّ.

هَذَانِ بَيَانٌ لَا يَذْفَعُهُمَا شَيْءٌ أَصْلًا، وَمَا يَبَالِي مِنْ قَسَمِ الْفِيءِ أَوْ مِنْ وَلِيَّهِمَا.

وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: يَجِبُ الْجِهَادُ بِلَا إِمَامٍ إِذَا صَاحُوا التَّغْيِيرَ، وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: بِلَا غَلَبٍ عَلَيْهَا رَجُلٌ فَتَزَلَّ الْبِلَادُ يُغْزَى بِأَهْلِهَا، يُغْزَوُ مَعَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يُشْتَرَى مِنْ سَبِيهِ؟

قَالَ: دَخَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: الْغَزْوُ لَيْسَ مِثْلَ شِرَاءِ السَّبْيِ، الْغَزْوُ دَفْعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَا يُتْرَكُ لِشَيْءٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْ سَبِيهِ كَمَنْ غَزَا بِلَا إِذْنٍ.

وَمَنْ حَصَرَ بَلَدَهُ أَوْ هُوَ عَدُوٌّ أَوْ اسْتَنْفَرَهُ مِنْ لَهُ اسْتَنْفَارُهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَوْجُوبِهِ.

وَفِي الْبُلْغَةِ: يَتَعَيَّنُ فِي مَوْضِعَيْنِ: إِذَا التَّقَا، وَالثَّانِي إِذَا نَزَلُوا بَلَدَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ حِفْظِ أَهْلٍ أَوْ مَالٍ، وَالثَّانِي مَنْ يَمْنَعُهُ الْأَمِيرُ، وَيَلْزَمُ الْعَبْدَ فِي أَصْحَابِ الْوُجْهَيْنِ، هَذَا فِي الْقَرِيبِ، أَمَّا مِنْ عَلَى مَسَافَةٍ قَصْرٍ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْكِفَايَةِ، وَلَوْ نُودِيَ بِالصَّلَاةِ، وَالتَّغْيِيرِ صَلَّى وَتَغَرَّ، وَمَعَ قُرْبِ الْعَدُوِّ يَنْفَرُ وَيُصَلِّي رَاكِبًا أَوْ قَائِمًا، وَلَا يَنْفَرُ فِي خُطْبَةِ الْجَمْعَةِ، وَلَا بَعْدَ الْإِقَامَةِ، نَصٌّ عَلَى الثَّلَاثِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا فِي الْآخِرَةِ: يَنْفَرُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَقْتُ، قُلْتُ: لَا يَنْفَرُ حَقٌّ أَمْ لَا؟ قَالَ: إِذَا نَادَوْا بِالتَّغْيِيرِ فَهُوَ حَقٌّ.

قُلْتُ: إِنَّ أَكْثَرَ النَّفِيرِ لَا يَكُونُ حَقًّا قَالَ: يَنْفِرُ بِكَوْنِهِ يَغْرُبُ مَجِيءَ عَدُوِّهِمْ كَيْفَ هُوَ؟ وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ عَلَى فَرَسٍ حَبِيسٍ عِنْدَهُ إِتْقَانٌ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ تَرَكَهُ لِشُغْلِهِ بِحَاجَةٍ أَعْطَاهُ مَنْ يَنْفِرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ عَلَيْهِ كُلُّ غَزَاةٍ لِيَرْجِعَ فَلَا بَأْسَ، قُلْتُ: يَتَقَدَّمُ فِي الْغَارَةِ أَوْ يَتَأَخَّرُ فِي السَّاقَةِ؟ قَالَ: مَا كَانَ أَحْوَظَ، مَا يَصْنَعُ بِالْغَنَائِمِ؟ إِنَّمَا يُرَادُ سَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ الْقَاضِي: قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي السُّنَنِ: فِي النَّفِيرِ وَقْتُ الْخَطْبَةِ. إِذَا لَمْ يَسْتَغَاثُوا وَلَمْ يَتَّقُوا أَمْرَ الْعَدُوِّ لَمْ يَنْفِرُوا حَتَّى يُصَلُّوا، قَالَ: وَلَا تَنْفِرُ الْحَيْلُ إِلَّا عَلَى حَقِيقَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ أَوْ خَوْفٍ، لِلْخَبَرِ، قَالَ: وَلَا يَنْفِرُ عَلَى غُلَامٍ أَبْقَى، لَا يَهْلِكُ النَّاسُ بِسَبَبِهِ، وَلَوْ نَادَى: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، لِحَادِثَةٍ فَيُشَاوِرُ فِيهَا لَمْ يَتَأَخَّرْ أَحَدٌ بِلَا غَدْرٍ.

وَجِهَادُ الْمَجَاوِرِ مُتَعَيَّنٌ نَصٌّ عَلَيْهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَمَعَ التَّسَاوِي جِهَادُ أَهْلِ الْكِتَابِ أَفْضَلُ، وَفِي الْبَحْرِ أَفْضَلُ، وَفِي الْخَبَرِ: لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ، ذَكَرَهُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِذَا غَزَا فِيهِ فَأَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يُقِيمَ بِالسَّاحِلِ لَمْ يُجْزَ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَالِي عَلَى كُلِّ الْمَرَاجِبِ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ.

قُلْتُ: مَتَى يَتَقَدَّمُ الرَّجُلُ بِلَا إِذْنٍ؟ قَالَ: إِذَا صَارَ بِأَرْضِ الْإِسْلَامِ. قُلْتُ: إِنَّهُ صَارَ وَرَبِّمَا تَعَرَّضَ الْعِلْجُ لِلرَّجُلِ وَلِلْخَطَابِ؟ قَالَ: لَا يَتَقَدَّمُ حَتَّى يَأْمَنَ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

قُلْتُ: إِذْنٌ لَهُ فِي أَرْضِ الْخَوْفِ يَتَقَدَّمُ لَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَدْ يَنْبَغُ الْمُبَشِّرُ وَفِي الْحَاجَةِ. قُلْتُ: الْمُسْتَرْعُ يَتَقَدَّمُ فَيَسْلَمُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُخْطِئَ إِلَيْهِ كَلْدًا فِي عِدَّةٍ تُسَخَّرُ. وَلَعَلَّ الْمَرَادَ: لَا يَلْقَاهُ، وَسَأَلَهُ أَيْضًا: فِي الْمَرْكَبِ مِنْ يَتَعَرَّى وَمَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ؟ قَالَ: يَغْزُو مَعَهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ. قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ الْحَرَسَ بِالْجَرَسِ.

قُلْتُ: فَيَحْرُسُ الرَّجُلُ مَعَهُمْ وَلَا يَتَّهِنُونَ؟ قَالَ: يَحْرُسُ وَلَا يَقْرُبُ بِهِ. سُئِلَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْكَبِيرِ فِي الْحَرَسِ، قَالَ: الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي السُّفْرِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونُوا فِي الْحَرَسِ يُرِيدُونَ الْعَدُوَّ أَمْ عِنْدَنَا عِدَّةٌ فَلَا بَأْسَ.

قِيلَ: يَحْرُسُ رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا؟ قَالَ: مَا يَكُونُ أَتَكِي، قُلْتُ: هُوَ حِيَالُ حِصْنٍ يَحْرُسُ لَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْحِصْنِ. قَالَ: هَذَا رَاكِبًا أَفْضَلُ وَيُسْتَحَبُّ تَشْيِيعُ غَازٍ، لَا تَلْقِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ هُنَاكَ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ حَجٌّ وَأَنَّهُ يَفْصِدُهُ لِلْإِسْلَامِ. وَنَقَلَ عَنْهُ فِي حَجٍّ، لَا إِلَّا إِنْ كَانَ قَصْدُهُ أَوْ كَانَ ذَا عِلْمٍ أَوْ هَامِيًّا أَوْ يَخَافُ شَرَّهُ. وَشَيَّعَ أَحْمَدُ أُمَّةً لِحَجٍّ.

وَنَقَلَ إِبْنَاهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُمَا: أَكْتُبَا اسْمَ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْنَا وَمَنْ حَجَّ حَتَّى إِذَا قَدِمَ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ. قَالَ الْقَاضِي: جَعَلَهُ مُقَابَلَةً، وَلَمْ يَسْتَحِبَّ أَنْ يَبْدَأَهُمْ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَحْمُولٌ عَلَى صِيَانَةِ الْعِلْمِ لَا عَلَى الْكِبَرِ، وَفِي الْقُنُونِ: تَحْسُنُ التَّهْنِئَةُ بِالْقُدُومِ لِلْمُسَافِرِ، كَالْمَرْحُومِ تَحْسُنُ تَهْنِئَةُ كُلِّ مِنْهُمْ بِسَلَامَتِهِ.

وَفِي نِهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي: تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ الْقَادِمِ وَأَنَّهُ يَحْمَلُ قَوْلَ أَحْمَدَ وَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَعُودُ فَلَانًا؟ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَعُودُنَا. عَلَى أَنَّهُ صَاحِبٌ بِذَعَةٍ، أَوْ مَانِعٌ زَكَاةً، ذَكَرَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: أَنَّ الْقَاضِي يُودِّعُ الْغَازِيَّ، وَالْحَاجُّ مَا لَمْ يَخْضَلْ عَنِ الْحُكْمِ. وَرَوَى سَمِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ يَعْلَمُ الْمُقِيمُونَ مَا لِلْحَاجِّ عَلَيْهِمْ مِنْ الْحَقِّ لَاتَرَوْهُمْ حَتَّى يَقْبَلُوا رَوَاجِلَهُمْ، لِأَنَّهُمْ وَفَدُ اللَّهُ فِي جَمِيعِ النَّاسِ حُجَّاجٌ هُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ ضَعِيفٌ مُذَلَّسٌ. وَالْحَكَمُ هُوَ ابْنُ حَتِيَّةٍ، لَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ بَهْجَةِ الْمَجَالِسِ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَلْقُوا الْحَاجَّ وَلَا تُشِيعُوهُمْ. وَفِي قِصَّةٍ تَخَلَّفَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ تَهْنِئَةً مَنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ. وَالْقِيَامُ إِلَيْهِ وَمُصَافَحَتُهُ، وَإِعْطَاءُ الْبَحِيرِ، وَأَمَّا تَهْنِئَةٌ مَنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ فَهِيَ عُرْفٌ وَعَادَةٌ أَيْضًا، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مُخْدَرٌ.

قَالَ فِي كِتَابِ الْهَذِي: هُوَ جَائِزٌ وَلَمْ يَقُلْ بِاسْتِحْبَابِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي النِّعْمَةِ الدِّينِيَّةِ، قَالَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ لَهُ: لِيَهْنِكَ مَا أَعْطَاكَ اللَّهُ، وَمَا مِنْ اللَّهِ بِكَ عَلَيْكَ فَإِنَّ فِيهِ تَوَلِيَّةَ النِّعْمَةِ رَبِّهَا، وَالِدُّعَاءُ لِمَنْ نَالَهَا بِالتَّهْنِي بِهَا. وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ اسْتِحْبَابَ تَشْيِيعِ الْحَاجِّ وَوَدَاعِهِ وَمَسَالِيهِ أَنْ يَدْعُو لَهُ، فَقُلِ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: مَا سَمِعْنَا أَنْ يَدْعَى لِلْفَزَارِيِّ إِذَا قُتِلَ، وَأَمَّا الْحَاجُّ فَسَمِعْنَا [عَنْ] ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي قِلَابَةَ: وَأَنْ النَّاسَ لَيَدْعُونَ. وَقَالَ ابْنُ أَصْرَمَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ لِرَجُلٍ: تَقَبَّلَ اللَّهُ حَجَّكَ، وَزَكَّى عَمَلَكَ، وَزَوَّقْنَا وَإِلَّاكَ الْعَوْدَ إِلَى بَيْتِهِ الْحَرَامِ. وَفِي الْغَنِيِّ: تَقَبَّلَ اللَّهُ سَعْيَكَ، وَأَعْظَمَ أَجْرَكَ، وَأَخْلَفَ نَفَقَتَكَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ. وَتُكْفَرُ الشَّهَادَةُ غَيْرَ الدِّينِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَغَيْرُ مَطَالِمِ الْعِبَادِ قَتْلُ وَظَلْمُ وَزَكَاةٌ وَحَجٌّ أُخْرَاهُمَا وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْحَجَّ يُسْقِطُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يُسْتَنْتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ، وَلَا يُسْقِطُ حَقُّ الْأَذْيَمِيِّ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ، بِالْحَجِّ (ع). وَقَالَ الْأَجْرِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَجْرَ: إِنَّ الشَّهَادَةَ تُكْفَرُ غَيْرَ الدِّينِ. قَالَ: هَذَا إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ قَهَّارٌ بِقَضَاءِ دِينِهِ، أَمَّا مَنْ اسْتَدَّانَ دِينًا وَأَنْفَقَهُ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا تَبْلِيرٍ ثُمَّ لَمْ يُمَكِّنْهُ قَضَاؤُهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِيهِ عَنْهُ، مَاتَ أَوْ قُتِلَ.

وَتُكْفَرُ طَهَارَةٌ وَصَلَاةٌ وَرَمَضَانٌ وَعَرَفَةٌ وَعَاشُورَاءُ الصَّغَائِرِ. فَقَطُّ، قَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَا حَجٌّ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَرَمَضَانَ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ. وَتَقُلُّ الْمُرُودِيُّ: بَرُّ الْوَالِدَيْنِ كَفَّارَةٌ لِلْكَبَائِرِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٨٣، م: ١٣٤٩) - أَوْ الصَّحِيحِ -: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا». قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كِبَارَ الطَّاعَاتِ يُكْفَرُ اللَّهُ مَا بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ كَفَّارَةٌ لِمِصْغَارِ ذُنُوبِهِ، بَلْ إِطْلَاقُهُ يَتَنَاوَلُ الصَّغَائِرَ، وَالْكَبَائِرَ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ «الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» أَيِ زَادَتْ قِيَمَتُهُ فَلَمْ يَقَاوِمْهُ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَقَوْلُهُ: «فَلَمْ يَرَفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ» أَيِ أَيَّامِ الْحَجِّ فَيَرْجِعَ وَلَا ذَنْبَ لَهُ، وَبَقِيَ حَجُّهُ فَاضِلًا لَهُ، لِأَنَّ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ. وَالْمَذْهَبُ: لَا تَذْهَبُ، وَقَالَ فِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ: لَمَّا نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا لَا يَجُوزُ لَهُ نَزْهُهُ مِنْ خَطَايَاهُ كُلِّهَا الَّتِي تَجُوزُ عَلَيْهِ.

يُقَالُ: بَرَزْتُ أَبِي بِكَسْرِ الرَّاءِ أَبْرُهُ بِضَمِّهَا مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ بَرًّا وَأَنَا بَرٌّ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَبَارٌّ، وَجَمْعُ الْبَرِّ الْأَبْرَارُ، وَجَمْعُ الْبَارِّ الْبَرَرَةُ.

وَهُوَ الْإِحْسَانُ وَفِعْلُ الْجَمِيلِ وَمَا يَسُرُّ. قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ عَرَفَ أَنَّ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ تَعْظِيمُ قُدْرَتِهَا بِمَا فِي الْقُلُوبِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَهُوَ مُتَقَاضِلٌ لَا يَعْلَمُ مَقَادِيرَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، عَرَفَ أَنَّ مَا قَالَهُ الرُّسُلُ حَقٌّ، وَلَمْ يَضْرِبْ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَقَدْ يَفْعَلُ النَّوْعَ الْوَاحِدَ بِكَمَالِ إِخْلَاصٍ وَعُبُودِيَّةٍ فَيَغْفِرُ لَهُ بِهَ كِبَائِرُ كَصَاحِبِ السَّجَلَاتِ، وَالبَغْيِ الَّتِي سَقَتْ الْكَلْبَ فَعَفَّرَ لَهَا كَذَا قَالَ. وَلِمُسْلِمٍ (٢٢٨) مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ «مَا مِنْ أَمْرٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةٌ وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرَفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٦٨٣، م: ١٣٤٩).

وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَيُسْتَحَبُّ وَلَوْ سَاعَةً نَصُّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: أَقَلُّهُ سَاعَةً، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مَقَامٍ بِمَكَّةَ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا (ع)، وَالصَّلَاةُ بِهَا أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: فَأَمَّا فَضْلُ الصَّلَاةِ فَهَذَا شَيْءٌ خَاصَّةٌ، فَضْلٌ لِهَؤُلَاءِ الْمَسَاجِدِ.
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ فَأَنْظِرُوا مَا عَلَيْهِ الثَّغَرُ، فَإِنَّ الْحَقَّ مَعَهُمْ.
وَأَفْضَلُهُ بِأَشَدِّهَا خَوْفًا.

وَيُكْرَهُ تَقْلُّ الدُّرِّيَّةِ، أَوِ النَّسَاءِ إِلَيْهِ، وَنَهَى أَحْمَدُ عَنْهُ، فَذَكَرَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ مَنَعَةَ طَرَسُوسَ وَغَيْرَهَا، فَكَرِهَهَا، وَنَهَى عَنْهُ،
قُلْتُ: تَخَافُ عَلَيْهِ الْإِثْمُ؟ قَالَ: كَيْفَ لَا أَخَافُ وَهُوَ يَغْرُسُ بِدُرِّيَّتِهِ لِلْمُشْرِكِينَ، قِيلَ لَهُ: فَأَنْطَاكِيَّةٌ؟ قَالَ: لَا يَنْقُلُهُمْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ
قَدْ أُغِيرَ عَلَيْهِمْ مِنْذُ سَبْعِينَ قَرْيَةً مِنَ السَّاحِلِ، الشَّامُ كُلُّهَا إِذَا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ فَلَيْسَ لِأَهْلِ خُرَّاسَانَ عِنْدَهُمْ قُدْرٌ يَقُولُهُ فِي
الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهَا بِالْعِيَالِ، قِيلَ: فَلَا خَادِيثَ «إِنَّ اللَّهَ تَكْفُلُ لِي بِالشَّامِ» فَقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِيهِ.
قُلْتُ: فَلَعَلَّهَا فِي الثُّغُورِ؟ قَالَ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْخَادِيثُ فِي الثُّغُورِ.

وَذَكَرْتُ لَهُ مَرَّةً هَذَا أَنْ هَذَا فِي الثُّغُورِ فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: الْأَرْضُ الْمُقَدَّسَةُ أَيْنَ هِيَ؟ وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى
الْحَقِّ، هُمْ أَهْلُ الشَّامِ، وَتَعُوذُهُ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ، وَالتَّزْوِيجُ بِهِ أَسْهَلُ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَنْتَقِلُ بِأَهْلِهِ إِلَى مَدِينَةٍ تَكُونُ مَعْقَلًا لِلْمُسْلِمِينَ كَانْطَاكِيَّةَ، وَالرُّمْلَةَ وَدِمَشْقَ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ بَشْرُ بْنُ مُوسَى: يُسْتَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: بَيَّتَ الْمَقْدِسَ
وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ حَرَّمَ قِتَالَهُ قَبْلَهَا، وَيَجِبُ ضَرُورَةٌ وَيُسْنُ دَعْوَةٌ مَنْ بَلَغَهُ.
وَعَنْهُ: قَدْ بَلَغَتْ الدَّعْوَةُ كُلَّ أَحَدٍ، فَإِنْ دَعَا فَلَا بَأْسَ

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إظهارِ دينِهِ بِدَارِ حَرْبٍ يَغْلِبُ فِيهَا حَكْمُ الْكُفْرِ.
زَادَ بَعْضُهُمْ: أَوْ بِلَدٍ بَغَاةٍ أَوْ بِدَعَاةٍ كَرَفَضَ وَاعْتَزَالَ وَطَاقَ الْهِجْرَةَ لَزِمَتْهُ، وَلَوْ فِي عِدَّةٍ بِلَا رَاحِلَةٍ وَلَا مَحْرَمٍ، وَعَلَّلَ
الْقَاضِي الْوُجُوبَ بِتَحْرِيمِ الْكَسْبِ عَلَيْهِ هُنَاكَ، لِاخْتِلَافِ الْأُمُورِ، لِاخْتِلَافِهِمْ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ وَوَضْعِهِ فِي غَيْرِ حَقٍّ.
قِيلَ لِلْقَاضِي: فَيَلْزِمُهُ السَّفَرُ إِلَى بِلَدٍ غَلَبَتْ الْبِدْعُ لِلْإِنْكَارِ؟ فَقَالَ: يَلْزِمُهُ بِلَا مَشَقَّةٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي قَوْلِهِ: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً» [النساء: ٨٨] عَنِ الْقَاضِي: إِنَّ الْهِجْرَةَ كَانَتْ فَرَضًا إِلَى أَنْ
فُتِحَتْ مَكَّةُ، كَذَا قَالَ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي الْحَجِّ بِمَحْرَمٍ: إِنْ أَمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِنَ الْفِتْنَةِ فِي دِينِهَا لَمْ تَهَاجِرْ إِلَّا بِمَحْرَمٍ.
وَفِي مَتْنِهِ الْغَايَةُ إِذَا امْتَكَنَهَا إِظْهَارُ دِينِهَا وَأَمِنَتْهُمْ عَلَى نَفْسِهَا لَمْ تَبْجِ إِلَّا بِمَحْرَمٍ، كَالْحَجِّ، فَإِنْ لَمْ تَأْمَنْهُمْ جَازَ الْخُرُوجُ
حَتَّى وَخَذَهَا بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَتُسْنُ لِقَادِرٍ.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: تُجِبُّ عَلَيْهِ، وَأُطْلِقَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَا تُسْنُ لَاهِرًا وَلَا رُفْقَةً، وَلَا يُعِيدُ مَا صَلَّى مِنْ لَزِمَتْهُ، وَلَا يُوصَفُ الْعَاجِزُ عَنْهَا بِاسْتِحْبَابٍ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي قَوْلِ مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ السُّلَمِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَخِيهِ مُجَالِدِ بْنِ يَبِيْعَ عَلَى الْهِجْرَةِ.

فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ وَلَكِنْ أَبَايَعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالْإِيمَانِ، وَالْجِهَادِ».

وَلِلْبُخَارِيِّ (٢٨٠٢): قُلْتُ: بَايَعْنَا عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ «مَضَتْ الْهِجْرَةُ لِأَهْلِهَا».

وَلِلْمُسْلِمِ (١٨٦٣): «إِنَّ الْهِجْرَةَ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالْجِهَادِ، وَالْحَيَرِ».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: إِنَّمَا كَانَتْ الْهِجْرَةُ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَعْبُدَ اللَّهُ مُطْمَئِنًّا، فَلَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ كَانَتْ عِبَادَةُ اللَّهِ فِي كُلِّ
مَوْضِعٍ، إِذْ لَوْ فَسِحَ فِي الْهِجْرَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ لَصَاقَتْ الْمَدِينَةُ وَخَلَّتِ الْأَرْضُ مِنْ سُكَّانِهَا، كَذَا قَالَ.

وَلَا تُجِبُّ الْهِجْرَةَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ»
[العنكبوت: ٥٦]: أَنَّ الْمَعْنَى إِذَا عَمِلَ بِالْمَعَاصِي فِي أَرْضٍ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا.

وَبِهِ قَالَ عَطَا.

وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ» الْحَدِيثُ وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ وَتَحَرُّمُ بِلَا إِذْنٍ، وَالِدُ مُسْلِمٍ، قَالَ أَحْمَدُ فَيَمْنُ لَهُ أَمْ: أَنْظَرُ سُرُورَهَا، فَإِنْ أَذْنَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهَا، وَإِلَّا فَلَا تَغْرُ.

وَفِي الْحَرْثِيَّةِ وَجْهَانِ (م) (١)، لَا جَدُّ وَجْدَةٌ ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ وَلَا تَحْضُرُنِي الْآنَ عَنْ أَحْمَدَ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ وَاحْتِمَالِ فِي الْجَدُّ أَبِي الْأَبِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا أَنْ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضَ وَاتَّفَقُوا أَنْ بَرَّ الْجَدُّ فَرَضَ. وَإِنْ تَعَيَّنَ وَفِي الرُّوضَةِ: أَوْ كَانَ فَرَضٌ كِفَايَةً فَلَا إِذْنَ. وَلَا غَرِيمَ لَا وَفَاءَ لَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَجْهٌ: لَا يَسْتَأْذِنُ مَعَ تَأْجِيلِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَقُومُ بِهِ دِينُهُ، قِيلَ لَهُ: فَكُلُّ الْعِلْمِ يَقِيمُ بِهِ دِينُهُ، قَالَ: الْفَرَضُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهَذَا خَاصَّةٌ يَطْلُبُهُ بِلَا إِذْنٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ فَيَمْنُ لَا يَأْذَنُ لَهُ أَبَوَاهُ: يَطْلُبُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَنْفَعُهُ، الْعِلْمُ لَا يَغْدِلُهُ شَيْءٌ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: مَنْ لَزِمَهُ التَّعَلُّمُ.

وَقِيلَ: أَوْ كَانَ فَرَضٌ كِفَايَةً.

وَقِيلَ: أَوْ نَفْلًا وَلَا يَحْصُلُ بِبَلَدِهِ فَلَهُ السَّفَرُ لِيَطْلُبَهُ بِلَا إِذْنِ أَبِيهِ.

وَيَحَرِّمُ بِلَا إِذْنِ إِمَامٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفُرْصَةٌ يَخَافُ قُوَّتَهَا.

وَفِي الرُّوضَةِ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ، فَعَنَهُ: لَا يَجُوزُ، وَعَنَهُ جَوَازُهُ بِكُلِّ حَالٍ ظَاهِرًا وَخَفِيَّةً وَعُصْبَةً وَآحَادًا وَجَيْشًا وَسَرِيَّةً.

وَفِي الْخِلَافِ فِي الْجُمُعَةِ بَغَيْرِ سُلْطَانٍ: الْغَزْوُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقِيمَهُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَلَا دُخُولُ دَارِ حَرْبٍ بِلَا إِذْنِ إِمَامٍ وَلَهُمْ إِذَا كَانُوا مَتَعَةً فَعَلَهُ وَدُخُولُهَا بِلَا إِذْنِهِ، وَمَنْ أَخَذَ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَزَاةٍ مُعَيَّنَةٍ فَالْفَاضِلُ لَهُ، وَإِلَّا فِي الْغَزْوِ، وَإِنْ أَخَذَ دَابَّةً غَيْرَ عَارِيَّةٍ أَوْ خَبِيسٍ لَغَزْوٍ عَلَيْهَا مَلَكُهَا بِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ وَمِثْلُهَا سِلَاحٌ وَغَيْرُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنَهُ الْوَقْفُ: قِيلَ لِأَحْمَدَ: الرَّجُلُ يَحْمِلُ وَيُعْطِي نَفَقَةً يَخْلُفُ شَيْئًا؟

قَالَ: لَا فَإِذَا غَزَا فَهُوَ مَلِكُهُ، وَاحْتِجَّ بِخَبَرِ عُمَرَ، قَالَ: وَلَا يَحِلُّ لَهُ بِالنَّفِيرِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا يُعْطِي أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى رَأْسِ مَغْزَاةٍ.

وَنَقَلَ الْمُجِيبِيُّ عَنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: إِذَا بَلَغَتْ وَادِي الْقَرْيَةِ فَهُوَ كَمَا لِكَ، قَالَ: إِذَا بَلَغَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ بَعَثَ لِأَهْلِهِ نَفَقَةً.

وَقِيلَ: مَلِكُهُ لَا يَتَّخِذُ مِنْهُ سَفَرَةً وَلَا يُطْعِمُ أَحَدًا وَلَا يُعِيرُهُ وَلَا أَهْلَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ: نَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ لَا يَغْزُو عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ، وَلَا يَسْأَلُ أَحَدًا إِلَّا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي الحرثية وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والبلغة، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير وغيرهم، وظاهر المغني، والشرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: لا يجب استئذان من أحد أبويه غير حر في الجهاد، وهو احتمال في المغني، والشرح وهو الصحيح.

وبه قطع في الحرر، والنظم، والمنثور وغيرهم.

والوجه الثاني: الأبوان الرقيقان في الاستئذان كالحرين.

وهو ظاهر كلام الخرقي وصاحب الهداية، والخلاصة، والمقنع وغيرهم.

وقدّمه ابن رزين في شرحه، والزركشي.

وقال في الرعاية الكبرى: ومن أحد أبويه مسلم وقيل أو رقيق لم يتطوع، وأطلق فيما إذا كانا رقيقين الخلاف.

وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الْمَسْأَلَةُ فِي الْجَمْلَانِ؟ فَقَالَ: أَكْرَهُ الْمَسْأَلَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ.
وَيَحْزُمُ فِرَارَ مُسْلِمِينَ وَلَوْ ظَنُّوا التَّلَفَ مِنْ مِثْلِيهِمْ لَغَيْرِ تَحْرِيفٍ لِقِتَالِ أَوْ تَحْيُزٍ إِلَى فِتْنَةٍ وَلَوْ بَعْدَتْ، وَيَجُوزُ مَعَ الزِّيَادَةِ
وَهُوَ أَوْلَى، مَعَ ظَنِّ التَّلَفِ بِتَرْكِهِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النُّسخِ اسْتِجَابَ الثَّبَاتِ لِلزَّالِمِ.
وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/٢٣٨): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَنبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ مُعَاذٍ.

قَالَ: «أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ قَالَ لَا تَشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُتِلْتَ وَحُرِّقْتَ، وَلَا تَغْتَنِّ، وَالذِّكْرُ وَإِنْ
أَمَرَكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكَ وَمِلْكِكَ، وَلَا تَتْرَكَنَّ صَلَاةَ مَكْتُوبَةٍ مُتَعَمِّدًا، فَإِنْ مَنَ تَرَكَ صَلَاةَ مَكْتُوبَةٍ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرَقَتْ مِنْهُ
ذِمَّةُ اللَّهِ، وَلَا تَشْرَبَنَّ خَمْرًا، فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ فَاحِشَةٍ، وَإِلَيْكَ، وَالْمَعْصِيَةِ، فَإِنَّ بِالْمَعْصِيَةِ تُحِلُّ سَخَطَ اللَّهِ، وَإِلَيْكَ، وَالْفِرَارَ مِنَ
الرُّخْصِ وَإِنْ هَلَكَ النَّاسُ، وَإِذَا أَصَابَ النَّاسَ مَوْتٌ وَأَنْتَ فِيهِمْ فَائِثٌ، وَأَنْتَقِ عَلَى عِيَالِكَ مِنْ طَوْلِكَ، وَلَا تَرْفَعْ عَنْهُمْ
عَصَاكَ أَذْبًا، وَأَخِفْهُمْ فِي اللَّهِ».

إِسْمَاعِيلُ عَنْ الْحِصْنِيِّ حُجَّةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْأَكْثَرِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَذْكُرْ مُعَاذًا.

وَإِنْ ظَنَّ الظُّفْرُ بِالثَّبَاتِ ثَبَّتُوا.

وَقِيلَ: لَزُومًا، وَإِنْ ظَنَّ الْهَلَكَ فِيهِمَا قَاتَلُوا.

وَعَنْهُ: لَزُومًا، قَالَ أَحْمَدُ: مَا يَعْجِبُنِي أَنْ يُسْتَأْسَرَ.

وَقَالَ: فَلْيَقَاتِلْ أَحَبَّ إِلَيَّ، الْأَسْرُ شَدِيدٌ، وَقَالَ عُمَارٌ يَقُولُ: مَنْ اسْتَأْسَرَ بَرَقَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ.

فَلِهَذَا قَالَ الْأَجْرِيُّ: يَأْتُمُّ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ، قَالَ أَحْمَدُ: وَإِذَا أَرَادُوا ضَرْبَ عُنُقِهِ لَا يَمُدُّ رَقَبَتَهُ وَلَا يُعِينُ عَلَى نَفْسِهِ
بِشَيْءٍ، فَلَا يُعْطِيهِمْ سَيْفَهُ لِيُقْتَلَ بِهِ وَيَقُولُ لِأَنَّهُ أَقْطَعَ.

وَلَا يَقُولُ: ابْذُؤُوا بِي، وَلَوْ أَسِيرَ هُوَ وَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ قَدُمُوا ابْنِي بَيْنَ يَدَيَّ وَيَصْبِرُ.

قَالَ: وَيُقَاتِلُ، وَلَوْ أَعْطَوْهُ الْأَمَانَ، قَدْ لَا يَقُونَ.

وَقِيلَ لَهُ: إِذَا أَسِيرَ أَلَمْ أَنْ يَقَاتِلْهُمْ؟ قَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقْوَى بِهِمْ، قَالَ: وَلَوْ حَمَلَ عَلَى الْعَدُوِّ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْجُو لَمْ
يُعِينْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ.

وَقِيلَ لَهُ: يَحْمِلُ الرَّجُلُ عَلَى مِتَّةٍ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ مَعَ فَرَسَانِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا يُسْتَحَبُّ انْغِمَاسُهُ لِمَنْفَعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْأَنْهَى عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ التَّهْلُكَةِ.

وَفِي الْمُتَخَبِّ: لَا يَلْزَمُ ثَبَاتٌ وَاحِدٌ لِاثْنَيْنِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

وَفِي عِيُونِ الْمَسَائِلِ، وَالنَّصِيحَةِ وَنَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي، وَالطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ، وَالْمَوْجِزِ وَغَيْرِهَا: يَلْزَمُ وَنَقَلَهُ الْأَنْزَرِيُّ وَأَبُو طَالِبٍ.

وَإِنْ اشْتَغَلَ مَرْكَبُهُمْ نَارًا فَعَلُوا مَا رَأَوْا السَّلَامَةَ فِيهِ، وَإِلَّا خَيْرُوا، كَظَنِّ السَّلَامَةِ فِي الْمَقَامِ، وَالْوُقُوعِ فِي الْمَاءِ ظَنًّا
مُنْسَاوِيًا.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ الْمَقَامُ نَصْرَةَ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً وَصَحَّحَهَا: يَحْزُمُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: جِهَادُ الدَّافِعِ لِلْكَفَّارِ يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَيَحْزُمُ فِيهِ الْفِرَارُ مِنْ مِثْلِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ جِهَادُ ضَرُورَةٍ لَا اخْتِيَارٍ،
وَتَبَتُّوا يَوْمَ أَحُدٍ، وَالْأَحْزَابِ وَجُونَا، وَكَذَا لَمَّا قَدِمَ التَّرْدِمَشُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى مَرْفُوعًا «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَعَلِمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ
تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٨٠٤، م: ١٧٤٢).

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اخْرِصْ عَلَى
الْمَوْتِ تَوَهَّبْ لَكَ الْحَيَاةَ.

وَأَخَذَهُ الشَّاعِرُ، فَقَالَ:

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدَّمَ
وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْحَسَنَاءِ:

نُهِنَ النَّفُوسَ وَهَوَّنَ النَّفُوسَ عِنْدَ الْكَرْبَةِ أَوْقَى لَهَا
وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: الْجُرَاءُ وَالْجَبِينُ غَرَائِزُ يَضَعُهُمَا اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ.
فَالْجَبَانُ يَفِرُّ عَنْ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ، وَالْجَرِيءُ يُقَاتِلُ عَمَّنْ لَا يُؤُوبُ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ.
قَالَ الشَّاعِرُ:

يَفِرُّ جَبَانُ الْقَوْمِ عَنْ عُرْسِ نَفْسِهِ وَيَخْجِي شَجَاعُ الْقَوْمِ مَنْ لَا يُنَاسِيَهُ
وَيَرْزُقُ مَعْرُوفُ الْجَوَادِ عَدُوَّهُ وَيُخْرِمُ مَعْرُوفُ الْبَخِيلِ أَقَارِبَهُ
وَقَوْلُ آخَرَ:

وَخَارِجٌ أَخْرَجَهُ حُبُّ الطَّمَعِ فَرَمِنَ الْمَوْتِ وَفِي الْمَوْتِ وَقَعَ
مَنْ كَانَ يَهْوَى أَهْلَهُ فَلَا رَجَعَ وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَتَمَثَّلُ بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

أَكَانَ الْجَبَانُ يَرَى أَنَّهُ سَيُقْتَلُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ
وَقَدْ تَذَرِكُ الْحَادِثَاتُ الْجَبَانَ وَيَسْلَمُ مِنْهَا الشَّجَاعُ الْبَطْلُ

وَمِنْ أَشْعَارِ الْجَبَنَاءِ:

أَضَحَّتْ تَشْجُعِي هُنْدٌ وَقَدْ عَلِمَتْ أَنَّ الشَّجَاعَةَ مَفْرُونٌ بِهَا الْعَطَبُ
لِلْحَرْبِ قَوْمٌ أَضَلَّ اللَّهُ سَعِيَهُمْ إِذَا دَعَتْهُمْ إِلَى نِيرَانِهَا وَتَبَّوْا
وَلَسْتُ مِنْهُمْ وَلَا أَبْغِي فِعَالَهُمْ لَا الْقَتْلُ يُعْجِزُنِي مِنْهَا وَلَا السُّلْبُ
لَا، وَالَّذِي جَعَلَ الْفِرْدَوْسَ جَنَّتَهُ مَا يَسْتَنْهِي الْمَوْتَ عِنْدِي مَنْ لَهُ أَرْبُ

وَقَالَ أَيْضًا:

إِنِّي أَضِنُّ بِنَفْسِي أَنْ أَجُودَ بِهَا وَالْجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَى غَايَةِ السَّرَفِ
مَا أَبْعَدَ الْقَتْلُ مِنْ نَفْسِ الْجَبَانِ وَمَا أَحَلَّهُ بِالْفَتَى الْحَامِي عَنِ الشَّرَفِ

فَصْلٌ

يَلْزَمُ كُلُّ أَحَدٍ إِخْلَاصَ النَّيَّةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الطَّاعَاتِ وَأَنْ يَجْتَنِبَ فِي ذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْغُوا سِرًّا.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: (بَابُ مَا يُذْعَى عِنْدَ اللَّقَاءِ).

ثُمَّ رَوَى بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَصْدِي وَنَصِيرِي، بِكَ أَحُولُ، وَبِكَ أَصُولُ، وَبِكَ أَقَاتِلُ».

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٨٤) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: الْحَوْلُ مَعْنَاهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْحِيلَةُ، يُقَالُ: مَا لِلرَّجُلِ حَوْلٌ، وَمَا لَهُ مَحَالَةٌ، قَالَ: وَمِنْهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، أَيْ لَا حِيلَةَ فِي دَفْعِ سُوءٍ وَلَا قُوَّةَ فِي دَرْكِ خَيْرٍ إِلَّا بِاللَّهِ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ الْمَنْعُ، وَالذَّفْعُ، مِنْ قَوْلِكَ حَالَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا مَنَعَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، يَقُولُ: لَا أَمْنَعُ وَلَا أَدْفَعُ إِلَّا بِكَ، وَكَانَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَيْخَنَا يَقُولُ هَذَا عِنْدَ قَصْدِهِ مَجْلِسَ عِلْمٍ.

وَيَلْزَمُ الْإِمَامُ وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ تَعَاهُدُ خَيْلٍ وَرَجَالٍ، فَيَمْنَعُ مَا لَا يَصْلُحُ لِخَرْبٍ كَمُخَذَّلٍ يَفْتَدُ عَنِ الْغَزْوِ، وَمُرْجَفٍ يُحَدِّثُ بِقُوَّةِ الْكُفَّارِ وَضَعْفِنَا، وَمُكَاتِبٍ بِأَخْبَارِنَا وَزَامٍ بَيْنَنَا، وَمَعْرُوفٍ بِبِقَاقٍ وَزَنْدَقَةٍ، وَصَبِيٍّ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِيِّ، وَالْبُلْغَةِ وَغَيْرِهَا: طِفْلٌ وَنِسَاءٌ إِلَّا عَجُوزًا لِمَصْلَحَةٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَامْرَأَةٌ لِلْأَمِيرِ لِحَاجَتِهِ، بِغَضَلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي مُخَذَّلٍ وَنَحْوِهِ وَلَا لِمَصْرُورَةٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: بَلَى وَيَحْرُمُ، وَيَتَوَجَّهُ: يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِكَافِرٍ إِلَّا لِمَصْرُورَةٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لِحَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مَعَ حُسْنِ رَأْيٍ فِينَا، زَادَ جَمَاعَةٌ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَحَرِّ: وَقُوَّتُهُ بِهِمْ بِالْعَدُوِّ وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَتَانِ: الْجَوَازُ وَعَدَمُهُ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَيَنَاهَا عَلَى الْإِسْنَامِ لَهُ: كَذَا قَالَ.

وَفِي الْبُلْغَةِ: يَحْرُمُ إِلَّا لِحَاجَةٍ بِحُسْنِ الظَّنِّ.

قَالَ: وَقِيلَ: إِلَّا لِمَصْرُورَةٍ، وَأَطْلَقَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ أَنَّ الرِّوَايَةَ لَا تَخْتَلِفُ أَنَّهُ لَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ وَلَا يُعَاوَنُونَ، وَأَخَذَ الْقَاضِي مِنْ تَحْرِيمِ الْاسْتِعَانَةِ تَحْرِيمَهَا فِي الْعِمَالَةِ، وَالْكُتَيْبَةِ.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ مِثْلِ الْحَرَّاجِ؟ فَقَالَ: لَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ فِي شَيْءٍ.

وَأَخَذَ الْقَاضِي مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ عَامِلًا فِي الرِّكَائِ، فَقَدْ لُغِيَ أَنَّ السَّائِلَةَ عَلَى رَوَايَتَيْنِ، وَالْأَوَّلَى الْمَنْعُ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ مَقَاسِدُ أَوْ يُفْضِي إِلَيْهَا، فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ مَسَائِلَةِ الْجِهَادِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ تَوَلَّى مِنْهُمْ دِيوَانًا لِلْمُسْلِمِينَ اتَّقَضَ عَهْدُهُ، لِأَنَّهُ مِنَ الصَّغَارِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَكْرَهُ إِلَّا ضَرُورَةً.

وَيَحْرُمُ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ فِيهِ أَكْثَرُ الضَّرَرِ، وَلِأَنَّهُمْ دُعَاءُ، وَالْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى لَا يَدْعُونَ إِلَى آيَاتِهِمْ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَعَنْهُ فِي الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى: لَا يُغْتَرَبُ بِهِمْ، فَلَا بَأْسَ فِيمَا لَا يُسَلِّطُونَ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَكُونُوا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ.

قَدْ اسْتَعَانَ بِهِمْ السَّلْفُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ خِلَافَ نَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وَيَحْرُمُ إِعَانَتُهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ إِلَّا خَوْفًا وَتَوَقُّفَ أَحْمَدَ فِي أَسِيرٍ لَمْ يَسْرِطُوا إِطْلَاقَهُ وَلَمْ يُخَفِّهِمْ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا يُقَاتَلُ مَعَهُمْ بِذَوْنِهِ.

وَيُرْفَقُ بِسَبْرِهِمْ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَكْثَرُ السَّبْرِ الشَّدِيدِ إِلَّا لَأَمْرٍ يَخْذُلُ، وَيُعَدُّ لَهُمُ الزَّادُ، وَيُحَدِّثُهُمْ بِأَسْبَابِ النُّصْرِ وَيَتَخَيَّرُ مَنَازِلَهُمْ، وَيَتَّبِعُ مَكَانَهَا، وَيَأْخُذُ بِعِيُونِ خَيْرِ عَدُوِّ وَيُشَاوِرُ ذَا رَأْيٍ، وَيَجْعَلُ لَهُمْ عُرْقَاءَ وَشِعَارًا، وَيُسْتَحَبُّ الْوَيْةُ بِيضٌ، وَالْعَصَابِيُّ فِي الْحَرْبِ، لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا نَزَلَتْ بِالنُّصْرِ نَزَلَتْ مُسَوِّمَةً بِهَا، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ.

وَلَأَحْمَدُ (٣/ ٢٩٢) عَنْ عَمَّارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَجِيبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ قَوْمِيهِ، وَنَادَى بِغَضِّ الصُّحَابَةِ فِي الْيَمَامَةِ وَغَيْرِهَا: يَا لَفْلَانَ، وَلَمَّا كَسَعَ مُهَاجِرِي أَنْصَارِيَّ، أَيْ ضَرَبَ دُبْرَهُ وَهَجِيزَتَهُ بِشَيْءٍ، قَالَ الْأَنْصَارِيُّ، يَا لَلْأَنْصَارِ.

وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ بِفَتْحِ اللَّامِ لِلِاسْتِغَاثَةِ وَبِفَضْلِ اللَّامِ وَوَصْلِهَا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ، دَعْوَاهَا فَإِنَّهَا مُتِنَّةٌ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَدْ فَعَلَوْهَا، وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَقَالَ عُمَرُ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَهُ، فَقَالَ: دَعُهُ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٣٣٠، م: ٢٥٨٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ: جَوَازُ الْقَتْلِ، وَتَرْكُهُ لِمُعَارَضٍ، وَيُؤَافِقُهُ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ» [التوبة: ٧٣].

وَيَتَوَجَّهُ أَحْيَانًا أَنَّ الْعَفْوَ كَانَ مَا لَمْ يَطْهَرُوا بِقَاتِلِهِمْ وَتَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ وَتَمَيَّزْنَا فِي إِرْثِ أَهْلِ الْمِلَلِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَإِنْ قِيلَ: تَرْكُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِقَامَةَ الْحُدُودِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ لَأَيِّ مَعْنَى؟

قِيلَ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِأَمْرِ اللَّهِ، غَيْرَ أَنَّهُ مَا تَرَكَ بَيَانَهُمْ، وَقَدْ كَانَ تَرْكُهُ الْحَدَّ لِأَنَّهُ فِيهِمْ مَنْفَعَةٌ وَقُوَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

فَهَلْهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لَنَا.

وَذَكَرَ مِنْهَا الْقَاضِي عِيَاضُ عَقِبَ الْحَبَرِ الْمَذْكُورِ فِي بَابِ نَصْرِ الْآخِ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا.
وَقَالَ أَيْضًا: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٣) عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا بِالْجَعْرَانَةِ مُنْصَرَفَةً مِنْ حَتَيْنٍ وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فِضَّةً، وَرَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا وَيُعْطِي النَّاسَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اعْدِلْ، فَقَالَ: وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟»
فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَعْنِي فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي».
قَالَ: هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ.

وَلِمُسْلِمٍ (٢٥٨٤): أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ الْقَوْدَ.
وَلِأَحْمَدَ (١٣٦/٥) عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَتَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ وَلَا تَكْتَبُوا»، وَإِنْ أَيْثَا
قَالَ لِرَجُلٍ.

وَيَجْعَلُ فِي كُلِّ جَنْبَةٍ كَفْؤًا، وَيَصِفُهُمْ وَيَمْنَعُهُمُ الْفَسَادَ، وَالتَّشَاغُلَ بِتِجَارَةٍ، وَيَعِدُّ الصَّابِرَ بِالْآخِرِ وَلَا يَمِيلُ مَعَ ذِي قَرَابَةٍ
أَوْ مَذْهَبٍ، قِيلَ لِأَحْمَدَ فِي الْأَبْنِ لَا يَعْلَمُ طَرِيقَهُ: يَنْفِرُ لَهُ الْأَمِيرُ خَيْلًا؟ قَالَ: لَا، لَعَلَّهُمْ أَنْ يُعْطِيُوا، وَيَلْزِمُهُمُ الصَّبْرُ،
وَالنُّصْحُ، وَالطَّاعَةُ، فَلَوْ أَمَرَهُمْ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَقَتَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ قَابُوا عَصَا، قَالَ الْأَجْرِيُّ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا يَنْسُ
الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَلَوْ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ مِنْ رِثْقِ الرُّومِ فَلْيَأْتِ بِهِ السَّبِي: يَنْبَغِي، يَنْتَهُونَ إِلَى مَا يَأْمُرُهُمْ.
قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْخِلَافُ شَرٌّ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ: كَانَ يُقَالُ: لَا خَيْرَ مَعَ الْخِلَافِ وَلَا شَرٌّ مَعَ الْإِتِّلَافِ.
وَلِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٨٠٤، م: ١٧٤٢) عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى مَرْفُوعًا: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ فَإِذَا
لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا» وَتَرَجَمَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ بِكَرَاهَةِ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ، وَظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا جَاءَ الْخِلَافُ
جَاءَ الْخِلَافُ.

وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ: لَا يَخَالَفُوهُ يَتَشَتَّتْ أَمْرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يَقُولُ: سِيرُوا وَقَتَ كَذَا وَيَدْفَعُ قُبْلَةَ دَفَعُوا مَعَهُ نَصْرٌ عَلَيْهِ، قَالَ
أَحْمَدُ: السَّاقَةُ يَضَاعَفُ لَهُمُ الْآخِرُ، إِنَّمَا يَخْرُجُ فِيهِمْ أَهْلُ قُوَّةٍ وَثَبَاتٍ.

وَيَحْزَنُ إِحْدَاثَ شَيْءٍ كَاخْطَابٍ وَتَعْوَهُ وَتَعَجُّلٍ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْذَنَ إِذَا عَلِمَ مَوْضِعَ مَخُوفٍ، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
وَمُبَارَزَةُ بِلَا إِذْنِهِ، وَتَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْلُلَهُمْ، نَصْرٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي الْفُصُولِ: يَجُوزُ بِإِذْنِهِ لِمُبَارَزَةِ الْأَنْصَارِيِّينَ يَوْمَ يَذَرُ لِمَا طَلَبَهَا غَنِيَّةٌ يَوْمَ يَذَرُ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ
يُنْكَرْ ذَلِكَ، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ بِلَا إِذْنِهِ.
وَإِنْ طَلَبَهَا كَافِرٌ وَفِي الْبُلْغَةِ: مُطْلَقًا مِنْ لِلشَّجَاعِ مُبَارَزَتُهُ بِإِذْنِهِ.

وَفِي الْفُصُولِ فِي اللَّبَاسِ: أَنَّهُا هَلْ تَسْتَحِبُّ بِشَجَاعِ إِيْتِدَاءٍ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الْمُشْرِكِينَ أَمْ يَكْرَهُ لِفُلَا يَنْكَسِرُ
فَتَضَعُفُ قُلُوبُ الْمُسْلِمِينَ؟ فِيهِ اخْتِلَافَانِ، قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ: يَكُونُ ذَلِكَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ فَإِنْ شَرَطَ أَوْ كَانَ الْعَادَةُ أَنْ يُقَاتِلَهُ
خَصْمُهُ فَقَطْ لَزِمَ، فَإِنْ انْهَزَمَ أَحَدُهُمَا وَفِي الْبُلْغَةِ أَوْ أَنْخَنَ فَلِكُلِّ مُسْلِمٍ الدَّفْعُ، وَالرُّمْيُ.

قَالَ أَحْمَدُ وَيَكْرَهُ التَّلْتُمُ فِي الْقِتَالِ، وَعَلَى أَنْفِهِ، وَلَهُ لَيْسَ عَلَامَةً، كَرِيشُ نَعَامٍ.

وَعَنْهُ: يَسْتَحِبُّ لِشَجَاعٍ أَنَّهُ يَكْرَهُ لِفَتْرِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولِ وَيَجُوزُ تَبْيِيتُ عَدُوٍّ وَلَوْ مَاتَ بِهِ صَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ لَمْ يَرْضَهُمَا،
وَرَمَيْتُهُمْ بِمَنْجَبِقٍ نَصْرٌ عَلَى ذَلِكَ وَقَطْعُ مَاءٍ وَسَابِلَةٍ، لَا حَرْقَ لَحْلِ وَتَغْرِيقَهُ، وَفِي اخْتِلَافٍ كُلِّ شَهَادَةٍ بِحَيْثُ لَا يُتْرَكُ لِلنَّحْلِ
شَيْءٌ رَوَايَتَانِ (م ٢) (١).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (لا حرق لحلٍ وتغريقه، وفي أخذ كلٍّ شهده بحيث لا يترك للنحل شيءٌ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والبلغة، والشرح.

أحدهما: يجوز.

قدمه في الرعايتين، والحاويين وصححه في النظم.

والرواية الثانية: لا يجوز، وما هو بيعيد، بل هو قوي.

وَيَجُوزُ عَقْرُ دَابَّةٍ لِحَاجَةِ أَكْلٍ.
 وَعَنْهُ: وَلَا أَكُلُ فِي غَيْرِ دَوَابِّ قِتَالِهِمْ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِجْمَاعًا فِي ذِجَاجٍ وَطَيْرٍ.
 وَاخْتَارَ إِتْلَافَ دَوَابِّ قِتَالِهِمْ وَلَا يَدْعُهَا لَهُمْ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَعَكْسُهُ أَشْهَرُ.
 وَفِي الْبُلْغَةِ: يَجُوزُ قَتْلُ مَا قَاتَلُوا عَلَيْهِ فِي بِلَاقَةِ الْحَالَةِ، وَلَوْ أَخَذْنَاهُ حَرَمَ قَتْلِهِ إِلَّا لِأَكْلِ وَلَا تَعْدَرُ حِمْلُ مَتَاعٍ فَتَرِكَ وَلَمْ
 يُشْتَرِ؛ فَلْيَأْمِرْ أَخْذَهُ لِنَفْسِهِ وَإِحْرَاقَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.
 وَإِلَّا حَرَمَ، إِذَا مَا جَازَ اغْتِنَامُهُ حَرَمَ إِتْلَافُهُ، وَإِلَّا جَازَ إِتْلَافُ غَيْرِ حَيَوَانٍ.
 قَالَ فِي الْبُلْغَةِ: وَلَوْ غَنِمْنَاهُ ثُمَّ عَجَزْنَا عَنْ نَقْلِهِ إِلَى دَارِنَا، فَقَالَ الْأَمِيرُ: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَلَهُ، فَهُوَ لِأَخِيذِهِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقُلْ،
 فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ.
 وَعَنْهُ: غَنِيمَةٌ، وَيَجِبُ إِتْلَافُ كِتَابِهِمْ الْمُبْدَلَةِ، ذَكَرَهُ فِي الْبُلْغَةِ.
 وَلَنَا حَرْقُ شَجَرِهِمْ وَزَرْعِهِمْ وَقَطْعُهُ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا نَفْعٍ.
 وَعَنْهُ: إِنْ تَعْدَرُ قَتْلُهُمْ بِدُونِهِ أَوْ فَعَلُوهُ بِنَا، وَإِلَّا حَرَمَ، نَقْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
 وَفِي الْوَسِيلَةِ: لَا يُحْرَقُ وَلَا يَهِيمُ، إِلَّا أَنْ يَقَعْلُوهُ بِنَا.
 قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ عَلَى فِعْلِهِمْ، وَكَذَا تَغْرِيقُهُمْ وَرَمِيهِمْ بِنَارٍ، وَهَذَا عَامِرٌ قِيلَ هُوَ كَذَلِكَ.
 وَقِيلَ: يَجُوزُ (م ٣) (١).
 قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْجَبُنِي يُلْقَى فِي نَهْرِهِمْ سَمٌ، لَعَلَّهُ يَشْرَبُ مِنْهُ سَلِيمٌ.
 وَيَحْرَمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَأَمْرَأَةٍ، سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: الْمُطْمُورَةُ فِيهَا النِّسَاءُ، وَالصَّبِيَّانُ يَسْأَلُهُنَّ الْخُرُوجَ فَيَأْبَوْنَ، يُدْخِنُ عَلَيْهِمْ؟
 فَكَرِهَهُ وَلَمْ يَصْرَحْ بِالْإِثْمِ.
 وَيَحْرَمُ قَتْلُ رَاهِبٍ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَشَيْخٌ فَإِنْ وَزَّيْنٍ وَأَعْمَى.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَعَبْدٌ وَفُلَاحٌ، وَفِي الْإِرْشَادِ: وَخَبَرٌ إِلَّا لِإِرَائِي أَوْ قِتَالٍ أَوْ تَحْرِيطٍ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: الْمَرْأَةُ إِنْ تَكْشَفَتْ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ شَتَمَتْهُمْ رَيْبَتْ، وَظَاهِرُ نَصُوصِهِ وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ: لَا.
 وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، قِيلَ لِأَحْمَدَ: الرَّاهِبُ يُقْتَلُ إِنْ خَافُوا يَذُلُّ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: لَا، وَمَا عَلِمْتُمْ بِذَلِكَ؟ فَبَلَّغُوا حَلَّ
 دُمِهِ.
 وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ خَافُوا ذَهَبُوا بِهِ.
 وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: لَا يُقْتَلُ مَعْتُوهٌ مِثْلُهُ لَا يُقَاتَلُ، فَإِنْ تَرَسُّوا بِهِمْ رَمَيْنَاهُمْ بِقَصْدِ الْمَقَاتِلَةِ، وَإِنْ تَرَسُّوا بِمُسْلِمِينَ رَمَيْنَاهُمْ
 بِقَصْدِ الْكُفَّارِ إِنْ خِيفَ عَلَيْنَا فَقَطْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: وَخَالَ الْحَرْبِ، وَإِلَّا حَرَمَ، وَإِذَا لَمْ يَحْرَمَ جَازَ، وَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمَ كُفْرًا، وَفِي الذِّيَةِ الرُّوَايَتَانِ.
 وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يَجِبُ الرَّمْيُ وَيُكْفَرُ وَلَا دِيَّةٌ.
 قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ قَالُوا أَرْحَلُوا عَنَّا، وَإِلَّا قَتَلْنَا أَسْرَاكُمْ فَلْيَرْحَلُوا عَنْهُمْ.
 فَصَّلُ

وَمَنْ أَسْرَ أَسِيرًا حَرَمَ عَلَى الْأَصْحِ قَتْلُهُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا تغريقهم ورميهم بنار وهدم عامر، قيل: هو كذلك، وقيل: يجوز). انتهى.
 يعني: أن تغريقهم ورميهم بالنار وهدم عامرهم هل هو كقطع الشجر، والزروع ونحوهما أم يجوز هنا؟
 فيه طريقتان:

أحدهما: أنه كذلك، وهو الصحيح.

جزم به الحرقى وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرق، والرعايتين، والحارين، والنظم وغيرهم.
 والطريق الثاني: الجواز هنا، وجزم في المغني، والشرح بالجواز إذا عجزوا عن أخذه بغير ذلك، وإلا لم يجز.

إِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ بِضَرْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ^(١).
وَعَنْهُ: التَّوَقُّفُ فِي الْمَرِيضِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٤)^(٢).
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا يُخْلِيهِ وَلَا يَقْتُلُهُ، وَيَحْرُمُ قَتْلُ أَسِيرٍ غَيْرِهِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَإِخْتَارَ الْأَجْرِيُّ لِرَجُلٍ قَتَلَهُ لِلْمَصْلَحَةِ، كَقَتْلِ بِلَالِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ أَسِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ الْأَنْصَارُ.
وَقَالَ: مَنْ قَتَلَ أَسِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلَ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا عَاقِبَهُ الْأَمِيرُ وَغَرِمَ ثَمَنَهُ غَنِيمَةً.
وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٨١): (بَابُ الْأَسِيرِ يُنَالُ مِنْهُ وَيَضْرَبُ) ثُمَّ رَوَى حَدِيثَ أَنَسٍ: «لَمَّا انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ إِلَى بَذَرٍ، فَإِذَا هُوَ بِرَوَايَا قُرَيْشٍ فِيهَا عَبْدٌ أَسْوَدُ لِبْنِي الْحَجَّاجِ، فَاتَّخَذَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ: أَتَيْنَ أَبُو سَفْيَانَ؟ فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا لِي بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ عِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذِهِ قُرَيْشٌ قَدْ جَاءَتْ، فَإِذَا قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ ضَرْبُوهُ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ جَوَازُ ضَرْبِ الْأَسِيرِ الْكَافِرِ إِذَا كَانَ فِي ضَرْبِهِ طَائِلٌ.
وَيَخْتَارُ الْإِمَامُ الْأَصْلَحَ لَنَا لَزُومًا كَوَلِّيَ الْيَتِيمِ.
وَفِي الرِّوَايَةِ: نَدَبًا فِي أَسْرَى مُقَاتِلَةِ أَحْزَارٍ مِنْ قَبْلِ وَاسْتِرْقَاقٍ وَمَنْ وَفَدَاءٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ رَدِّ سِلَاحٍ، وَبِخِلَافِ مَالٍ بِلَا رَضَى غَانِمٍ، لِأَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ بِحَالٍ، فَمَا فَعَلَهُ تَعَيْنٌ، وَإِنْ تَرَدَّدَ نَظَرُهُ فَالْقَتْلُ أَوْلَى.
وَإِخْتَارَ شَيْخُنَا لِلْإِمَامِ عَمَلُ الْمَصْلَحَةِ فِي مَالٍ وَغَيْرِهِ كَعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَهْلِ مَكَّةَ، وَإِخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ لَا يُسْتَرْقَى مِنْ عَلَيْهِ وَلَاءُ مُسْلِمٍ، بِخِلَافِ وَلَدِهِ الْحَرَبِيِّ، لِبَقَاءِ نَسَبِهِ.
وَقِيلَ: أَوْ وَلَاءٌ لِلدِّمِيِّ.
وَلَا يُبْطَلُ اسْتِرْقَاقُ حَقًّا لِمُسْلِمٍ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.
قَالَ فِي الْأَنْصَارِ لَا عَمَلٍ لِنَسَبِي إِلَّا فِي مَالٍ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ قَوْدٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، وَفِي سُقُوطِ دَيْنٍ مَنْ فِي ذِمَّتِهِ لِضَعْفِهَا بِرَقِّهِ

- (١) تنبيهان: الأول: الذي يظهر: أنَّ في كلام المصنِّف هنا نقصًا بعد قوله: (بضربه أو غيره).
وتقديره: (وإن لم يمكنه لامتناع مرض أو غيره قتله).
وبهذا صرح الأصحاب وهو واضح.
الثاني: قوله: (وعنه الوقف في المريض، وفيه وجهان).
ظاهرة: أنَّ في المريض وجهين: القتل، وتركه، والأصحاب قد صرحوا بأنَّ فيه روايتين، وصحَّحوا القتل.
فيحتمل أنَّ قوله: (وفيه وجهان): عائدٌ إلى الوقف؛ يعني: في توقُّف أحمد وجهان للأصحاب، وهذا صحيح، لكنَّ كون هذا مراده هنا فيه بعد.
ويحتمل أن يكون هنا نقصٌ أيضًا.
وتقديره: (وقيل: فيه وجهان)، فالتقصُّ قيل، ويقوِّي هذا قوله في الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى: (وعنه: الوقف فيه)، وقيل: يحتمل وجهين: (تركه وقلته). انتهى.
فيكون فيه طريقتان، وهذا أولى فيما يظهر، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن أسر أسيرًا حرم على الأصحَّ قتله إن أمكن أن يأتي به الإمام بضربه أو غيره، وعنه: الوقف في المريض، وفيه وجهان). انتهى.
اعلم: أنَّ الأسير إذا عجز عن الذُّهَابِ لمرضٍ ونحوه.
فالصَّحِيح من المذهب أَنَّهُ يَقْتُلُهُ.
اختاره الشيخ في المغني، والشارح وابن رزِّين وغيرهم، وصحَّحه في الخلاصة وغيره.
وهو ظاهر ما قطع به في المقنع، والوجيز وغيرهما.
وقدَّمه في الحرر، والنظم، والرِّعَايَتَيْنِ، والحاوِيَيْنِ وغيرهم، وعنه التَّوَقُّفُ فِيهِ، واقتصر عليها في الفصول، وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب.

كَلِمَةً مَرِيضٍ اخْتِمَالًا.
وَفِي الْبَلْعَةِ: يُنْعَجُ بِهِ بَعْدَ عَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَمِ بَعْدَ إِزْقَاقِهِ فَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهُ، فَيَكُونُ رِقَهُ كَمَوْتِهِ، وَعَلَيْهِ يَخْرُجُ حُلُولُهُ بِرِقِهِ،
وَإِنْ غَنِمًا مَعَ فَهُمَا لِغَانِمٍ وَدَيْنُهُ فِي ذِمَّتِهِ.
وَقِيلَ: إِنْ دَنَى مُسْلِمٌ بِحَرَبِيٍّ وَاحْتَلَبَهَا ثُمَّ سَبَّيَتْ لَمْ تُسْتَرْقَ، كَحَمَلِهَا مِنْهُ، وَفِي اسْتِرْقَاقٍ مَنْ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ جِزْيَةُ رَوَائِثَانَ (م ٥) (١).

وَفِيهِمْ قَالَ الْحَرْقِيُّ: لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ.
قَالَ فِي الْوَأَضِاحِ: يَذَلُّ عَلَى عَدَمِ مُقَادَاةٍ وَمَنْ كَمُرْتَدٍّ.
وَزَادَ فِي الْإِيضَاحِ: أَوِ الْفِدَاءُ (٢).

وَفِي الْمَوْجِزِ رَوَايَةُ كَالْحَرْقِيِّ وَصَحَّحَهُ وَرَوَايَةُ: يُخَيَّرُ.
وَفِي الْإِنْصَارِ رَوَايَةُ: يُجْبَرُ الْمُجُوسِيُّ عَلَى الْإِسْلَامِ.
وَإِنْ شَهِدَ الْفِدَاءَ فَقَدْ شَهِدَ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَنْتَهَدُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْحَيِّ، فَإِنْ أَسْلَمُوا امْتَنَعَ الْقَتْلُ فَقَطَّ، وَجَازَ الْفِدَاءُ لِيَتَخَلَّصَ بِهِ مِنَ الرِّقِّ، وَلَا
يُجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ، أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ.
وَذَكَرَ الشَّيْخُ إِلَّا أَنْ تَنْتَمِعَ عَشِيرَةٌ وَتَحْوِمَهَا، وَنَصَّه: تُعَيَّنُ رِقَهُمْ (٣)، وَإِنْ بَذَلُوا الْجِزْيَةَ قُبِلَتْ.
وَلَمْ تُسْتَرْقَ زَوْجَةٌ وَوَلَدٌ بَالِغٌ.

وَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ اسْرُؤِهِ لِيُخَوِّفَ أَوْ غَيْرَ فَلَا تَخِيرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَّ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَمُسْلِمٍ أَصْلَبِيٍّ فِي قَوْدٍ وَدِيَّةٍ،
لَكِنْ لَا قَوْدَ مَعَ شُبُهَةِ التَّأْوِيلِ، وَفِي الدِّيَّةِ الْخِلَافُ (و ش) وَغَيْرُهُ، كِتَابُ، أَوْ أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مَنْ قَتَلَ بَذَارَ حَرْبٍ مِنْ ظَنِّهِ حَرْبِيًّا
فَبَانَ مُسْلِمًا، وَهَذَا أَوَّلِي، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، بِخِلَافِ قَتْلِ الْبَاغِي، فَعَلَى هَذَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ (و ش).
«وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُقِيمٌ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ قَبْلَ خُرُوجِهِ خَالِدًا لَمَّا رَجَعَ مِنْ هَذَا الْعِزَى وَقَتَلَ الْمَرْأَةَ السُّودَاءَ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي استرقاق من لا تقبل منه جزية روائثان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسيوك الذهب، والمغني، والمقنع، والبلغة، والمحزر، والشرح، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.
إحدهما: يجوز استرقاقهم، نص عليه في رواية عماد بن الحكم.

قال الزركشي: وهو الصواب، وإليه ميل الشيخ.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدّمه في الخلاصة وغيره.

والرواية الثانية: لا يجوز استرقاقهم اختاره الحرقي، والشريف أبو جعفر وابن عقيل في التذكرة، والشيرازي في الإيضاح.

وقدّمه الشيخ في المغني، وابن رزين في شرحه.

قال في البلغة: هذا أصح.

وجزم به ناظم المفردات.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله بعد ذلك: (وفيهم قال الحرقي: لا يقبل إلا الإسلام أو السيف وزاد في الإيضاح: أو الفداء). انتهى.

الذي في الحرقي كالذي في الإيضاح من ذكر الفداء، فلعل نسخة المصنف ما فيها ذكر الفداء، أو أراد غير الحرقي فسبق القلم،
والله أعلم.

(٣) الثاني: قوله: (فإن أسلموا امتنع القتل وجاز الفداء، ونصّه تعيين رقههم). انتهى.

ما قدّمه المصنف صحّحه الشيخ الموفق، والشارح وصاحب البلغة، والمنصوص هو الصحيح، وعليه الأصحاب.

قاله الزركشي، وقطع به في الهداية، والمذهب ومسيوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمنور وتجريد العناية، وإدراك
الغاية، وغيرهم.

وقدّمه في المحزر، والشرح، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.

الغُرَبَاءُ النَّاشِرَةُ الرُّأْسَ وَهِيَ الْعُزَى، وَكَانَتْ بِخَلَّةٍ لِقَرْنِشٍ وَكَثَانَةٍ، وَكَانَتْ أَكْثَرُ أَصْنَافِهِمْ. وَبَعَثَهُ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَأَسْلَمُوا وَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَّانًا، صَبَّانًا، فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُمْ. وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا بِإِسْلَامٍ فَقَتَلَهُمْ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ مَنْ مَعَهُ، كَسَالِمُ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَابْنِ عُمَرَ، فَلَمَّا بَلَغَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ بِمَا صَنَعَ خَالِدٌ مَرَّتَيْنِ.

وَبَعَثَ عَلِيًّا بِمَالِ فُودَاهُمْ بِبَيْتِ الدِّيَةِ، وَصَمِنَ لَهُمْ مَا تَلَفَ وَكَانَ بَيْنَ خَالِدٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ «مَهْلًا يَا خَالِدُ، دَعْ عَنْكَ أَصْحَابِي، لَوْ كَانَ لَكَ اخُذَ ذَهَبًا ثُمَّ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَذْرَكَتَ غَدَاةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِي وَلَا رَوْحَتَهُ».

وَأَخْجَجَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا عَلَى تَوْرِيثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَفَى مِنَ الْآخِرِ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ بَعَثَ سُرُوءَ إِلَى قَوْمٍ مِنْ خَتَمٍ، فَلَمَّا دَهَمَتْهُمْ الْحَيْلُ اغْتَصَمُوا بِالسُّجُودِ، فَقَتَلُوهُمْ فُودَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْصَافِ دِيَارِهِمْ، لَوْ فُوعِ الْإِسْكَالَ فِيهِمْ هَلْ أَسْلَمُوا فَيَلْزَمُهُ إِكْمَالُ دِيَارِهِمْ أَمْ لَا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ؟

فَجَعَلَ فِيهِمْ يَنْصَفُ دِيَارِهِمْ، وَكَذَا أَوْجَبَ الشَّرْعُ الْعُرَّةَ فِي الْجَبِينِ السَّاقِطِ مِثْلًا، وَالصَّاعِ فِي مُقَابِلَةِ لَبَنِ الْمَصْرَاءِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ إِنَّمَا أَمَرَ لَهُمْ بِبَيْتِ الْعَقْلِ لِأَنَّهُمْ أَعَانُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَقَامِهِمْ بِذَارِ الْحَرْبِ فَكَانُوا كَمَنْ مَاتَ بِجَنَائِهِ نَفْسِهِ وَجَنَائِهِ غَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَفِي رَدِّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ: الْأُمَةُ يَقَعُ مِنْهَا التَّوْبِيلُ فِي الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعَرَضِ، ثُمَّ ذَكَرَ قَتْلَ أَسَامَةَ لِالرَّجُلِ الَّذِي أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ عَلَاهُ بِالسَّيْفِ، وَخَبَرَ الْمَقْدَادِ، قَالَ: فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ.

وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يَضْمَنْ الْمَقْتُولَ، بِقَوْدٍ وَلَا دِيَّةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ لِأَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ مُتَاوَلًا، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا، وَكَمَا لَا يَلْزَمُ الْحَرْبِي إِذَا أَسْلَمَ شَيْءٌ لِأَنَّهُ مُتَاوَلٌ.

وَقَالَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ: إِنَّكَ مُنَافِقٌ.

وَقَالَ عُمَرُ عَنْ حَاطِبٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقُ هَذَا الْمُنَافِقِ، وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَنْ مَالِكِ بْنِ الدُّخْنَمِ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، وَذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٦٢٤، م: ٢٣)، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَكْفُرْ أَحَدًا.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٦٣٩٨): «أَنَّ بَعْضَهُمْ لَعَنَ رَجُلًا يُدْعَى حِمَارًا لِكَثْرَةِ شُرْبِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَمْ يُعَاقِبْهُ لِلْعِنَةِ لَهُ، فَلَمَّا تَوَلَّى الْمُخْطِئُ مُغْفُورٌ لَهُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: كَانُوا أَسْلَمُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا فَثَبَّتَ فِي حَقِّهِمُ الْعِصْمَةُ الْمُؤَيَّمَةُ دُونَ الْمَضْمَنَةِ، كَذَرِيَّةٍ حَرْبٍ، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا بَعْدَ ذَلِكَ قِصَّةَ خَالِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ التَّضْمِينِ الْمَخَالِفِ عِنْدَهُ لِقِصَّةِ

أَسَامَةَ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ كَمَا وَقَعَ مِنْ أَسَامَةَ، فَذَلِكَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ قِصَّةِ أَسَامَةَ لَا تَضْمِينِ، وَقِصَّةُ خَالِدٍ تَرْغِيًا فِي الْإِسْلَامِ، أَنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ فِي الْمُسْتَنْدِ، وَلَا الْكُتُبِ السُّنَّةِ أَوْ يُقَالَ: قِصَّةُ خَالِدٍ فِيهَا التَّضْمِينُ وَفِي قِصَّةِ أَسَامَةَ

مُسْكُوتٌ عَنْهُ، وَمِثْلُ أَسَامَةَ يَعْلَمُهُ كَمَا يَعْلَمُ الْكُفَّارَةَ، وَلَمْ يُطَالَبْ إِذَا لَعَنَ رَجُلًا، أَوْ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بَيْتُ الْمَالِ، وَلِلْإِمَامِ الْعَفْوُ مَجَانًا، وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هَذَا أَنَّ مَنْ قَتَلَ بَاغِيًا فِي غَيْرِ حَرْبٍ مُتَاوَلًا لَا شَيْءَ فِيهِ، وَأَنْ قَتَلَ الْبَاغِيَّ لِلْعَادِلِ كَذَلِكَ

لِلتَّوْبِيلِ، وَذَكَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ قَتْلَ خَالِدِ مَالِكِ بْنِ النُّوَيْرَةِ فَلَمْ يَقْتُلْهُ أَبُو بَكْرٍ، كَمَا أَنَّ أَسَامَةَ لَمَّا قَتَلَ لَمْ يُوجِبِ النَّبِيُّ ﷺ قُودًا وَلَا دِيَّةً وَلَا كَفَّارَةً، وَكَمَا أَنَّهُ لَمَّا قَتَلَ بَنِي جَذِيمَةَ لَمْ يَقْتُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلتَّوْبِيلِ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ أُسِيرٌ بَيِّنَةٌ.

وَالْأَسِيرُ الْقَبِيضَةُ غَنِيمَةٌ وَلَوْ قَتَلَهُ، وَمَنْ فِيهِ نَفْعٌ لَا يَقْتُلُ كَامِرَاءَ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَأَعْمَى رَقِيقٍ بِالسَّبْيِ، نَقَلَ الْيَمُونِيُّ: وَلَا كَفَّارَةَ وَلَا دِيَّةً فِي قَتْلِهِ.

وَفِي الرَّوَاضِ: مَنْ لَا يَقْتُلُ غَيْرَ الْمَرْأَةِ، وَالصَّبِيَّ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ قَتْلِ، وَفِي الْبُلْغَةِ: الْمَرْأَةُ، وَالصَّبِيُّ رَقِيقٌ بِالسَّبْيِ، وَغَيْرُهُمَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ وَرَقُّهُ.

قَالَ: وَلَوْ فِي الْمَرْكَةِ قَتَلَ أَبِيهِ وَابْنَهُ، وَمَنْ قَتَلَ أُسِيرًا غَيْرَ مَمْلُوكٍ قَبْلَ تَخْيِيرِ الْإِمَامِ فِيهِ، فَهَدَرَ، وَمَتَى صَارَ لَنَا رَقِيقًا مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ حَرَمَ مُقَادَاتُهُ بِمَالٍ وَيَنْبَغِي لِكَافِرٍ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: فِي الْبُلْغِ.

وَعَنْهُ: غَيْرَ امْرَأَةٍ.

وَيَجُوزُ مُقَادَاتُهُ بِمُسْلِمٍ، وَعَنْهُ الْمَنْعُ بِصَغِيرٍ.

وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَيَقُوبُ: لَا يُرَدُّ صَغِيرٌ وَنِسَاءٌ إِلَى كُفَّارٍ.

وَفِي الْبُلْغَةِ فِي مُقَادَاتِهِمَا بِمُسْلِمٍ رَوَاتَانِ، وَلَا يُرَدُّ مُسْلِمٌ وَمُسْلِمَةٌ.

وَيَكْرَهُ نَقْلُ رَأْسٍ، وَرَمْيُهُ بِمَنْجَنِيْقٍ بِلا مَصْلَحَةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ فِي رَمْيِهِ: لَا يَفْعَلُ وَلَا يَحْرَقُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْذَّبُوهُ، وَعَنْهُ إِنْ مَثَلُوا مِثْلَ بِهِمْ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: الْمَثَلَةُ حَقٌّ لَهُمْ، فَلَهُمْ فِعْلُهَا لِلاِسْتِيفَاءِ وَأَخَذِ الثَّارِ، وَلَهُمْ تَرْكُهَا، وَالصَّبْرُ أَفْضَلُ.

وَهَذَا خَيْثٌ لَا يَكُونُ فِي التَّمْثِيلِ زِيَادَةٌ فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَكُونُ نِكَالًا لَهُمْ عَنْ نَظِيرِهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي التَّمْثِيلِ السَّائِغِ دُعَاءٌ لَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ، أَوْ زَجْرٌ عَنِ الْعُدْوَانِ، فَإِنَّهُ هُنَا مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالْجِهَادِ الْمَشْرُوعِ، وَلَمْ تَكُنِ الْقِصَّةُ فِي أَحَدٍ كَذَلِكَ، فَلِهَذَا كَانَ الصَّبْرُ أَفْضَلَ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَغْلَبُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَالصَّبْرُ هُنَاكَ وَاجِبٌ، كَمَا يَجِبُ خَيْثٌ لَا يُمْكِنُ الْإِنْتِصَارُ، وَيَحْرُمُ الْجَزَعُ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَكَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنْ مَثَلَ الْكَافِرُ بِالْمَقْتُولِ جَازَ أَنْ يُمَثَلَ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْإِجْمَاعِ قَبْلَ السَّبْقِ، وَالرَّمْيِ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ خِصَاءَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَالْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ، وَالتَّمْثِيلِ بِهِمْ حَرَامٌ.

وَيَحْرُمُ اخْتِذُهُ مَا لَا لِيَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٧١٥)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَفِي نُسَخَةٍ حَسَنٍ عَنْ مَخْمُودِ بْنِ غِيْلَانَ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ التُّبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي سَنِيَّانٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ الْمَشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرَوْا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ، فَأَبَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُمْ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ، رَوَاهُ الْحَنَاجُ أَيْضًا عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ غَيْرُهُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعُفَهُ الْأَكْثَرُ.

وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: جَائِزٌ الْحَدِيثُ.

وَضَعُفَ عَبْدُ الْحَقِّ وَابْنُ الْقَطَّانِ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ جِهَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَقَالَا: مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ الْحَكَمَ سَمِعَ مِنْ مِقْسَمٍ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٨/١) وَعِنْدَهُ: «ادْفَعُوا إِلَيْهِمْ جِيْفَتَهُ فَإِنَّهُ خَبِيثٌ الْجِيْفَةُ خَبِيثُ الدِّيَةِ» فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُمْ شَيْئًا.

وَلَهُ فِي رِوَايَةِ (٢٧١/١): «فَحُلَّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ».

وَإِذَا حَصَرَ جَيْشًا لَزِمَهُ عَمَلُ الْمَصْلَحَةِ مِنْ مُصَابَرَتِهِ، وَالْمَوَادَعَةِ بِمَالٍ، وَالْمُذَنَّةَ بِشَرَطِهَا.

نَقَلَهُ الْمُرُودِيُّ وَإِنْ تَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حُرٌّ عَذَلُ مُجْتَنِهِ فِي الْجِهَادِ أَوْ أَكْثَرَ جَازَ.

وَفِي الْبُلْغَةِ: بِشَرَطِ صِفَاتِ الْقَاضِي إِلَّا الْبَصَرَ، وَيَلْزَمُهُ الْحُكْمُ بِالْأَحْظَ لَنَا، وَحُكْمُهُ لَزِمَ.

وَقِيلَ: بِغَيْرِ مَنْ.

وَقِيلَ: فِي نِسَاءٍ وَذُرِّيَّةٍ، وَلِلْإِمَامِ أَخَذَ فِدَاءَ يَمُنُّ حَكِيمٌ بِرَقِّهِ أَوْ قَتْلِهِ، وَلَهُ الْمُنُّ مُطْلَقًا.

وَفِي الْكَافِي، وَالْبُلْغَةِ: يَمُنُّ عَلَى مَحْكُومٍ بِرَقِّهِ بِرَضَى غَائِمٍ.

وَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ حُكْمِهِ فَمُسْلِمٌ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَيَعْصِمُ نَفْسَهُ، وَوَلَدَهُ الصَّغِيرَ وَمَالَهُ خَيْثُ كَانَا، وَمَنْفَعَةٌ بِإِجَارَةٍ لِأَنْهَا

مَالٌ، وَحَمْلُ امْرَأَتِهِ لَا هِيَ، وَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ بِرَقِّهَا.

وَفِي الْبُلْغَةِ يَنْقُطِعُ نِكَاحُ الْمُسْلِمِ وَيَحْتَمَلُ: لَا، بِخِلَافِ الْإِتِّبَاءِ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِسْلَامِهَا فِي الْعِدَّةِ، وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ لَزِمَهُ حُكْمُهُ، فَإِنْ كَانَ بِقَتْلٍ وَسَبِيٍّ عَصَمَ نَفْسَهُ لَا مَالَ، وَفِي اسْتِرْقَاقِهِ رَوَاتَانِ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ (م ٦) (١).
وَأِنْ سَأَلُوا أَنْ يُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ لَزِمَهُ أَنْ يُنْزِلَهُمْ، وَخَيْرٌ، كَأَمْرِي.
وَفِي الْوَاضِحِ: يَكْرَهُ.
وَفِي الْمُبْهَجِ: لَا يُنْزِلَهُمْ، لِأَنَّهُ كَانُوا إِلَيْهِمْ بِحُكْمِنَا وَلَمْ يَرْضَوْا بِهِ، وَلَوْ كَانَ بِهِ مَنْ لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ فَبَذَلَهَا لِعَقْدِ الذِّمَّةِ عَقِدَتْ مَجَانًا وَحَرَمَ رَقَهُ.
وَلَوْ جَاءَنَا عَبْدٌ مُسْلِمًا وَأَمِيرَ سَيِّدُهُ أَوْ غَيْرَهُ فَهُوَ حُرٌّ، وَلِهَذَا لَا نَرُدُّهُ فِي هَذَنَةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَالْكُلُّ لَهُ، وَإِنْ أَقَامَ بِذَارِ حَرْبٍ فَرَقِيقٌ، وَلَوْ جَاءَ مَوْلَاهُ مُسْلِمًا بَعْدَهُ لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ، وَلَوْ جَاءَ قَبْلَهُ مُسْلِمًا ثُمَّ جَاءَ هُوَ مُسْلِمًا فَهُوَ لَهُ.
وَإِنْ خَرَجَ عَبْدٌ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ أَوْ نَزَلَ مِنْ حِصْنٍ فَهُوَ حُرٌّ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ.
قَالَ: وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ غَنِيمَةٌ، فَلَوْ هَرَبَ إِلَى الْعَدُوِّ ثُمَّ جَاءَ بِمَالٍ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ، وَالْمَالُ لَنَا.
وَلَمَّا جَاءَ وَفُذَّ تَقْيِيفٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَأَلُوهُ أَنْ يَدَعَ لَهُمُ الطَّاعِيَةَ وَهِيَ اللَّاتُ لَا يَهْدِيهَا ثَلَاثَ سِنِينَ فَأَبَى حَتَّى سَأَلُوهُ شَهْرًا فَأَبَى، فَأَظْهَرُوا أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُسْلِمَ بِتَرْكِهَا جَمَاعَةً مِنْ سَفَهَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ وَلَا يَرَوْعُوا قَوْمَهُمْ بِهَذِمَتِهَا حَتَّى يَدْخُلَهُمُ الْإِسْلَامُ، فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَبْعَثَ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، وَالْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَهْدِيَانِهَا، فَبَدَأَ هَذَا لَمَّا فِي بَقَائِهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ، وَهَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَمِيعِ الطَّوَاغِيتِ.
قَالَ فِي الْهَذَنِيِّ: وَهَكَذَا حُكْمُ الْمَشَاهِدِ وَمَا يَقْصَدُ بِالْعَظِيمِ، وَالنَّذْرُ مِنَ الْأَخْجَارِ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ومن أسلم بعده لزم حكمه، فإن كان بقتل وسبي عصم نفسه لا ماله، وفي استرقاقه روايتان في الكافي

وغیره)، انتهى.

تابع صاحب الكافي صاحب الرعايتين، والحاويين.

وعند الأكثر وجهان.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب، والمقتنع، والبلغة، والمحزر وشرح ابن منجاء، والحاوي الكبير.

إحدهما: لا يسترقون، وهو الصحيح، اختاره القاضي وغيره، وصححه في التصحيح، والخلاصة.

وقدّمه في المغني، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: يسترقون، جزم به في الوجيز ومتنخب الأدمي، وصححه الناظم، وهو احتمال في الهداية ومال إليه.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

باب قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ

الْغَنِيمَةُ: مَا أُخِذَ مِنْ كُفَّارٍ قَهْرًا بِقِتَالٍ، وَتَمْلُكٍ بِالسِّيْلَةِ وَلَوْ بِدَارٍ حَرْبٍ، كَعَيْتٍ عَيْدٍ حَرْبِيٍّ وَإِنَانَةٍ امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ وَلَحِقًا بِالْجَيْشِ.

وَفِي الْاِئْتِصَارِ وَعَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهِمَا: بِالسِّيْلَةِ تَأْمٌ لَا فِي قُوَّةِ الْمَرْيَمَةِ، لَيْسَ الْأَمْرُ هَلْ هُوَ حِيلَةٌ أَوْ ضَعْفٌ. وَفِي الْبُلْغَةِ بِالسِّيْلَةِ تَأْمٌ وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِيٍّ، وَزَادَ الْقَاضِي مَعَ قَصْدِ التَّمْلُكِ لَا بِمِلْكِ الْأَرْضِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِيٍّ: تَمْلُكٌ، كَثِيرٌ وَغَيْرُهُ.

وَاخْتَارَهُ فِي الْاِئْتِصَارِ بِالْقَصْدِ: وَلَنَا تَبَايُعُهَا وَقِسْمَتُهَا فِيهَا، فِي الْمَنْصُوصِ، لِأَنَّهُا مِلْكَتْ وَهِيَ أَنْفَعُ، وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ. وَفِي الْبُلْغَةِ رَوَايَةٌ: لَا تُصِحُّ قِسْمَتُهَا فِيهَا، وَشِرَاءُ الْأَمِيرِ لِنَفْسِهِ مِنْهَا إِنْ وَكَّلَ مَنْ جَهْلَ أَنَّهُ وَكِيلَةٌ صَحٌّ، وَإِلَّا حُرْمٌ، نَصَرُ عَلَيْهِ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ عَمَرَ رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ ابْنُ عُمَرَ فِي قِصَّةِ جُلُولَةٍ لِلْمُحَابَاةِ، فَإِنْ أَخَذَهَا عَدُوٌّ مِنْ مُشْتَرٍ فَعَيْنُهُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ. وَعَنْهُ: مِنْ بَالِيَعِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ.

وَلَا يَمْلِكُ كُفَّارٌ حُرًّا مُسْلِمًا وَلَا ذِمِّيًّا، وَيَلْزَمُ فِدَاؤُهُ، كَحِفْظِهِمْ مِنَ الْأَذَى، وَنَصُّهُ فِي ذِمِّيٍّ: إِنْ أَسْتَعِينَ بِهِ، وَلَا فِدَاءٌ بِخَيْلٍ وَسِلَاحٍ وَمُكَاتَبٍ وَأَمٍّ وَلَدِيٍّ، وَمَنْ اشْتَرَاهُ رَجَعَ فِي الْمَنْصُوصِ بَيِّنَةُ الرَّجُوعِ. وَفِي الْمَحْرُورِ: مَا لَمْ يَنْوَ التَّيْبُوعَ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ ثَمَنِهِ فَوَجْهَانِ (م ١) (١).

وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ: لَا يَرْجِعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَادَةً الْأَمْرَى وَأَهْلُ النَّفَرِ ذَلِكَ، فَيَشْتَرِيهِمْ لِيُخْلَصَهُمْ وَيَأْخُذَ مَا وَزَنَ لَا زِيَادَةَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ، وَيَمْلِكُونَ مَا لَنَا بِالْقَهْرِ، كِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، اخْتَلَفُوا تَحْرِيمَهُ أَوْ لَا، ذَكَرَهُ فِي الْاِئْتِصَارِ وَشَبَّخْنَا.

وَعَنْهُ: إِنْ حَاوَاهُ بِذَارِهِمْ، نَصَرُ عَلَيْهِ فِيمَا بَلَغَ بِهِ قُبْرُسُ يُرَدُّ إِلَى أَصْحَابِهِ لَيْسَ غَنِيمَةً وَلَا يُؤْكَلُ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَحْوِزُوهُ إِلَى بِلَادِهِمْ وَلَا إِلَى أَرْضٍ هُمْ أَغْلَبَ عَلَيْهَا، وَلِهَذَا قِيلَ لَهُ: أَصْبَنَّا فِي قُبْرُسٍ مِنْ مَنَاعِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: يُعْرِفُ، وَقَالَ: أَهْلُ قُبْرُسٍ كَانُوا سَبِيًّا فَدَخَلَ بَيْتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَتَقَمَّوْا عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَقِيلَ لَهُ: غَزَا الْبَحْرَ يَنْتَهُونَ إِلَى قُبْرُسٍ، فَيُرِيدُ الْأَمِيرُ أَنْ يَأْخُذَ خَيْرَ الرُّومِ فَيَبْعَثَ سَرِيَّةً لِيَأْخُذُوا أَغْلَاجًا مِنْ أَهْلِ قُبْرُسٍ لِيَسْتَنْخَبَ مِنْهُمْ خَيْرَ الرُّومِ ثُمَّ يَتْرُكَهُمْ، فَمَا تَرَى فِي الْخُرُوجِ فِي هَذِهِ السَّرِيَّةِ؟ قَالَ: مَا أَذْرِي، أَخَافُ أَنْ يُرْعِيْبُوا وَلَهُمْ ذِمَّةٌ.

وَقِيلَ لَهُ: أَخَذُوا مَرْكَبًا لِلرُّومِ فِيهَا نَاسٌ مِنْ قُبْرُسٍ فَقَالُوا: أَكْرِهْنَا عَلَى الْخُرُوجِ أَتَقْتُلُون؟ قَالَ: لَوْ تَرَكُوهُ كَانَ أَحْسَنَ، لَا يُقْتَلُونَ.

وَقِيلَ لَهُ يُحْمَلُ مِنْ قُبْرُسَ حَجَرُ الْمِسْنِ، وَالْكِيرُ، وَيُحْمَلُ الْمِلْحُ مِنْ سَاحِلِهَا لِيَأْكُلَهُ فَيَفْضُلَ مِنْهُ، يَأْتِي بِهِ مَنْزِلُهُ؟ فَرُخِّصَ فِي ذَلِكَ.

وَعَنْهُ: لَا يَمْلِكُونَهُ وَلَوْ حَاوَاهُ بِذَارِهِمْ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ يُوْسُفُ الْجَوَزِيُّ وَنَصَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَابْنُ شِهَابٍ وَاحْتِجُّ بِقَوْلِهِ: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١].

قَالَ: وَلَا تَنْهَى لَمْ يَمْلِكُوا رَقِيقًا بِرِضَانَا بِالنَّبِيِّ.

عِنْدَ أَصْحَابِنَا هُنَا أَوَّلِي، وَكَأَحَدٍ مُسْتَأْمَنٍ لَهُ بِدَارِنَا بِعَقْدٍ فَامِيدٍ أَوْ غَضَبٍ، وَكَخَبِيرٍ وَوَقْفٍ، وَعَنْهُ أُمُّ الْوَلَدِ كَوْفَقٍ، صَحْحَةُ ابْنِ عَقِيلٍ، فَعَلَى الْأَوَّلَى يَمْلِكُونَ مَا أَبَقِيَ وَشَرَّدَ إِلَيْهِمْ وَعَنْهُ: لَا، وَمَا لَمْ يَمْلِكُوهُ يَأْخُذُهُ رَبُّهُ مَجَانًّا وَلَوْ بَعْدَ إِسْلَامِ مَنْ هُوَ مَعَهُ أَوْ قِسْمَةٍ أَوْ شِرَاءٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ جَهْلَ رَبُّهُ وَتَقَفَ أَمْرُهُ.

وَفِي التَّنْصِيرِ: أَنَّهُ أَحَقُّ بِمَا لَمْ يَمْلِكُوهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِثَمَنِهِ، لِئَلَّا يَنْتَقِضَ حَكْمُ الْقَاسِمِ، وَمَا مَلَكَوهُ إِنْ كَانَ أُمُّ وَلَدٍ لَزِمَ السَّيِّدُ أَخْذَهَا، لَكِنْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِالْأَمْرِ، نَصَرُ عَلَى ذَلِكَ، وَمَا سِوَاهَا لِرَبِّهِ أَخْذَهُ مَجَانًّا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن اختلفا في قدر ثمنه فوجهان). انتهى.

أحدهما: القول قول المشتري، وهو قوي.

والوجه الثاني: القول قول الأسير، لأنه غارم، وهو الصحيح من المذهب، قطع به في المفتي، والشرح، ونصره.

وَيَعْمَلُ بِقَوْلِ عَبْدِ مَاسُورٍ هُوَ لِفُلَانٍ أَوْ بِسِمَةِ حَبِيسٍ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: أَخَذْنَا مَرَاجِبَ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ فِيهَا النَّوَاتِيَةُ يَغْنِي الْمَلَأَحَ، فَقَالُوا هَذَا الْمَرْكَبُ لِفُلَانٍ وَهَذَا لِفُلَانٍ.

قَالَ: هَذَا قَدْ عُرِفَ صَاحِبُهُ، لَا يُقَسَّمُ.

فَإِنْ أَبَى أَوْ جَهِلَ رَبُّهُ قَسَمَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ قَسْمَتُهُ.

قِيلَ لِأَحْمَدَ: عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُوقِفُوهُ حَتَّى يَبَيِّنَ رَبُّهُ؟ قَالَ: إِذَا عُرِفَ، فَقِيلَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ رَبُّهُ بِالْقُرْبِ.

وَمَتَى وَجَدَهُ رَبُّهُ بَعْدَ قَسْمِهِ أَوْ شِرَاءٍ مِنْهُمْ أَخَذَهُ فِي الشِّرَاءِ بِتَمَنِيٍّ.

وَعَنْهُ: وَفِي الْقِسْمَةِ بِقِيمَتِهِ، وَعَنْهُ فِيهَا بِشَيْءٍ الَّذِي حُسِبَ بِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْبُلْغَةِ.

وَعَنْهُ: لَا حَقَّ لَهُ فِيهِمَا، كَوَجْدَانِهِ بِيَدِ الْمُسْتَوْلِيِّ عَلَيْهِ وَقَدْ جَاءَنَا بِأَمَانٍ أَوْ اسْلَمَ، وَلَوْ وَجَدَهُ رَبُّهُ بِيَدٍ مِنْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ مَجَانًا أَخَذَهُ بِغَيْرِ قِيمَةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا.

وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ مَنْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ لَزِمَ تَصَرُّفُهُ، وَفِي أَخْذِ رَبِّهِ لَهُ مِنْ يَدَيْهِ مَا تَقَدَّمَ.

وَمَتَى أَحَبَّ أَخْذَ مَكَاتِبِهِ بَقِيَ عَلَى كِتَابَتِهِ وَلَاؤُهُ لَهُ، وَإِلَّا كَانَ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ عَلَى بَقِيَّةِ كِتَابَتِهِ وَلَاؤُهُ لَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي عَقُودٍ مُتَّفَقَةٍ: إِنْ عَلِمَ رَبُّهُ بِقَسْمِهِ وَيَبْعُهُ فَلَمْ يُطَالِبْ، فَهُوَ رِضًا.

وَتُرَدُّ مُسْلِمَةٌ سَبَّاهَا الْعَدُوُّ إِلَى زَوْجِهَا وَلَوْلَاهَا مِنْهُمْ كَمَلَاعَتِهِ وَزَنَى، وَإِنْ أَبَى الْإِسْلَامَ ضَرَبَ وَحُسِبَ حَتَّى يُسْلَمَ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَالِيٍّ: لَا يُعْجِزُنِي أَنْ يُقْتَلَ.

فَصَلَ

وَيُنَادَى فِي قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ بِمَنْ تَقَدَّمَ وَيُمَسَّحُ السَّلْبُ، وَهُوَ مَنْ عَرَّزَ حَالَ الْحَرْبِ فَقَتَلَ، أَوْ أَخْزَنَ كَافِرًا مُنْتَبِعًا لَا مُنْتَبِعًا بِأَكْلٍ وَنَحْوِهِ، وَمُنْهَزَمًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، وَالْبُلْغَةِ: ﴿إِلَّا مُتَّحِرًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾ [الأنفال: ١٦].

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا سَمِعْنَا: لَهُ سَلْبَةٌ فِي الْمُبَارَزَةِ، وَإِذَا التَّقَى الرَّحْفَانِ وَحَكَى الْحَطَّابِيُّ: إِنَّمَا يُعْطَى السَّلْبُ مَنْ بَارَزَ فَقَتَلَ قُوَّةَ دُونِ مَنْ لَمْ يَبَارِزْ.

وَعَنْهُ: بِشَرْطِهِ لَهُ، اخْتَارَهُ فِي الْإِنْصَارِ، وَالطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ.

وَعَنْهُ: وَإِذِنْ الْإِمَامَ.

وَقِيلَ: وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرُّضْخِ وَلَا الْمُقْتُولِ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً وَنَحْوَهُمَا قَاتِلُوا.

وَقَالَ شَيْخُنَا وَبَيْنَ الْعُقُوبَةِ الْمَالِيَّةِ جِرْمَانُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَدْيِيِّ لَمَّا كَانَ فِي أَخْذِهِ عُدُوَانًا عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ.

وَفِي الْفُتُونِ: يَجُوزُ أَنَّهُ يَكُونُ، قِيلَ لَهُ: عَاقِبَ مَنْ تَرَى بِجِرْمَانِ الْمَالِ وَلَا يُخْمَسُ، وَإِنْ قَتَلَهُ اثْنَانِ فَسَلْبُهُ غَنِيمَةٌ، كَأَكْثَرِ، فِي الْأَصَحِّ، وَنَصَّهُ: غَنِيمَةٌ، وَقَالَ الْأَجْرِيُّ، وَالْقَاضِي: لَهُمَا.

وَإِنْ أَسْرَهُ فَقَتَلَ أَوْ رَقَّ أَوْ قُبِدِي فَغَنِيمَةٌ.

وَقِيلَ: الْكُلُّ لِمَنْ أَسْرَهُ، وَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ أَوْ يَدًا وَرِجْلًا وَقَتَلَهُ آخَرَ فَغَنِيمَةٌ.

وَقِيلَ: لِلْقَاتِلِ.

وَقِيلَ لِلْقَاطِعِ، كَقَطْعِ أَرْبَعَةٍ، وَإِنْ قَطَعَ يَدًا أَوْ رِجْلًا فَلِلْقَاتِلِ، كَمَا لَوْ عَانَقَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ.

وَقِيلَ غَنِيمَةٌ.

وَالسَّلْبُ: مَا عَلَيْهِ حَتَّى مِنْطَقَةَ ذَهَبٍ.

وَعَنْهُ: فِي السِّيفِ: لَا أَذْرِي، وَذَاتِيهِ الَّتِي قَاتَلَ عَلَيْهَا وَمَا عَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ أَخَذًا عِنَانَهَا.

وَعَنْهُ: الدَّائِبَةُ، وَالتَّهَا غَنِيمَةٌ، كَنَفَقَتِهِ، عَلَى الْأَصْحِ وَكَرَحْلِهِ وَخَيْمَتِهِ وَجَنِيهِ قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ: وَجَلِيَّةٌ دَائِبَةٌ ثُمَّ يُعْطَى، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيُعْطَى أَجْرَةٌ مِنْ جَمْعِ الْغَنِيمَةِ وَحِفْظُهَا، وَجُعِلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَصْلَحَةِ كَطَرِيقٍ وَجِصْنٍ إِنْ شَرَطَهُ، مِنْ الْعَدُوِّ،

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا مِنْهُمْ، لَا مِثْلَ، فَإِنْ جَعَلَ لَهُمْ مِنْهُمْ امْرَأَةً، فَمَاتَتْ أَوْ لَمْ يَفْتَحْ، فَلَا شَيْءَ لَهُ.
وَأِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ فَالْقِيَمَةُ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ وَهِيَ أُمَةٌ أَخَذَهَا، وَسَمِعَ كُفْرَهُ فِيمَتَهَا، ثُمَّ إِنْ أَسْلَمَ فَبِهَا
أَخَذَهَا اخْتِمَالًا (م ٢) (١).
وَأِنْ فَتَحَ صَلَاحًا فَيَقِيمَتَهَا.
وَالْأَشْهُرُ: إِنْ أَبِي الْأُمِّيِّ وَلَمْ يُبْذَلْ لَهُ فَسَخَّ الصَّلَاحَ.
وَزَاطِرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِيٍّ: هِيَ لَهُ، لِسَبْقِ حَقِّهِ، وَلِرَبِّ الْحِصْنِ الْقِيَمَةُ، وَإِنْ بُذِلَتْ مَجَانًا أَوْ بِالْقِيَمَةِ لَزِمَ أَخْذُهَا وَإِعْطَاؤُهَا
لَهُ، وَالْمُرَادُ غَيْرُ حُرَّةِ الْأَصْلِ، وَالْأَقِيمَتَا.

فصل

ثُمَّ يُخْمَسُ الْبَاقِي وَيُقَسَّمُ خُمُسُهُ خَمْسَةً أَسْهُمًا، نَصٌّ عَلَيْهِ سَهْمٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ مَصْرُفُهُ كَالْقِيَمَةِ.
وَعَنْهُ: فِي الْمَقَاتِلَةِ.
وَعَنْهُ: فِي كُرَاعٍ وَسِلَاحٍ.
وَعَنْهُ: فِي الثَّلَاثَةِ.

وَفِي الْاِئْتِصَارِ: لِمَنْ يَلِي الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ وَاحْتِجَّ بِنُصُوصٍ وَلَمْ يَذْكُرْ سَهْمَ اللَّهِ، وَذَكَرَ مِثْلَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ.
وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ مَرْوَانَ حِينَ اسْتَخْلَفَ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ فِدْكَ، فَكَانَ يُنْفِقُ
مِنْهَا، وَيَتَوَدُّ مِنْهَا عَلَى صَغِيرِ بَنِي هَاشِمٍ، وَيُزَوِّجُ مِنْهُ أَيْمَهُمْ، وَإِنْ فَاطِمَةُ سَأَلَتْهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهَا فَأَبَى، وَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي
حَيَاتِهِ، ثُمَّ عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ أَفْطَعَهَا مَرْوَانُ، ثُمَّ صَارَتْ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَرَأَيْتُ أَمْرًا مَنَعَهُ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ رَدَدْتُهَا عَلَى مَا كَانَتْ».
حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٧٢).

وَأَفْطَعَهَا مَرْوَانُ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ، وَذَلِكَ مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ عَلَيْهِ.
وَتَأْوِيلُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٧٢): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ
أَبِي الطَّيْفِ قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ مِيرَاثَهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَبِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ
اللَّهَ إِذَا أَطْعَمَ نَبِيًّا طَعْمَةً فَبِهَا لِلَّذِي يَقُومُ مِنْ بَعْدِهِ».
وَرَوَى أَيْضًا (٢٩٧٧) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّمَا هَذَا الْمَالُ لِأَكْلِ مُحَمَّدٍ، لِنَسَائِلِهِمْ
وَلِضَرَّتِهِمْ، فَإِذَا مِتَ فَهُوَ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِي».

وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ فِي «الشُّمَائِلِ» (٣٨٥) مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ، وَأَسَامَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ أُجْرِيَ عَلَى فِعْلٍ مِنْ قَامَ مَقَامَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ مِنَ الْأَيْمَةِ جَازَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ بِهَذَا السُّهْمِ مَا
شَاءَ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ.

وَفِي رَدِّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا (و ش) إِنَّ اللَّهَ أَضَافَ هَلِهِ الْأَمْوَالَ إِضَافَةً يَلِكِ كَسَائِرِ أَمْثَالِهِ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ثم إن أسلم ففي أخذها احتمالان). انتهى.

يعني: لو أسلمت وهي أمة فإنها تسلم إليه إلا أن يكون كافرًا فله قيمتها بلا نزاع، فلو أسلم بعد ذلك فذكر في أخذها احتمالين.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، والقواعد الفقهية.

أحدهما: ليس له أخذها.

وإنما يأخذ القيمة، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقتنع، والمغني، والشرح وغيرهم، لاقتصارهم على إعطائه قيمتها.

والاحتمال الثاني: له أخذها.

الناس، ثُمَّ اخْتَارَ قَوْلَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ إِنَّهَا لَيْسَتْ بِمِلْكٍ لِأَحَدٍ، بَلْ أَمْرُهَا إِلَى اللَّهِ، وَالرُّسُولِ، يُنْفِقُهَا فِيمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ، فَيَسَابُ عَلَيْهَا كُلُّهَا، بِخِلَافِ مَا مَلَكَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِيَبَادُو، فَإِنْ لَهُمْ صَرْفَةٌ فِي الْمَبَاحِ.

وَسَهْمُ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ابْنِي عَبْدِ مَنَافٍ.

وَقِيلَ: لِفُقَرَائِهِمْ، وَفِي تَفْضِيلِ ذِكْرِهِمْ عَلَى أَتْنَاهُمْ رَوَايَتَانِ (م ٣) ^(١).

فَإِنْ لَمْ يَأْخُذُوهُ فَبِي كُرَاعٍ وَسِيْلَاحٍ، كَيْفَ عِلَّ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرُ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَا شَيْءَ لِمَوَالِيهِمْ.

وَسَهْمٌ لِلْبَنَاتِ، مَنْ لَا أَبَ لَهُ وَلَمْ يَتَلَخَّ، وَالْأَشْهُرُ الْفُقَرَاءُ.

وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، فَيَدْخُلُ الْفَقِيرُ.

وَسَهْمٌ لِأَنْبَاءِ السَّبِيلِ، الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُلِّ، فَيُعْطَوْنَ كَزَكَاةٍ، وَيَعْمُ بِسَهْمِهِمْ جَمِيعُ الْبِلَادِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لَا يَلْزَمُ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: يَكْفِي وَاحِدٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْ ذَوِي الْقُرْبَى إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ، عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَجِبَ لِمَنْ لَا نَقُولُ بِهِ فِي الزَّكَاةِ؟

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا إِعْطَاءَ الْإِمَامِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِلْمَصْلَحَةِ، كَزَكَاةٍ، وَاخْتَارَ أَيْضًا أَنَّ الْخُمْسَ، وَالْفَيْءَ وَاحِدًا، يُصْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ (و م).

وَفِي رَدِّهِ عَلَى الرَّاضِي أَنَّهُ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَأَنَّ عَنْ أَحْمَدَ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ مُصْرَفَ خُمْسِ الرِّكَازِ مُصْرَفَ الْفَيْءِ، وَهُوَ تَبَعٌ لِخُمْسِ الْغَنَائِمِ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا رِوَايَةً، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْهُدَى الْأَوَّلُ أَنَّ الْإِمَامَ يُخَيَّرُ فِيهِمْ وَلَا يَتَعَدَّاهُمْ، كَزَكَاةٍ، وَأَنَّهُ قَوْلٌ (م).

ثُمَّ يُعْطَى الْفَقْرُ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى السَّهْمِ لِلْمَصْلَحَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ سَرِيَّةً مِنْ جَيْشِهِ تُغِيرُ أَمَامَهُ بِالرَّابِعِ فَأَقْلُ بَعْدَ الْخُمْسِ، أَوْ خَلْفَهُ إِذَا قَلَّ بِالثَّلَاثِ فَأَقْلُ بَعْدَهُ، بِشَرْطٍ. وَغَنَةٌ: وَدُونُهُ.

وَلَا يَدُولُ شَيْءٌ عِنْدَ أَحْمَدَ الْخُرُوجَ فِي السَّرِيَّةِ، مَعَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ، لِأَنَّهُ أُنْكِيَ، وَأَنْ يَجْعَلَ لِمَنْ عَمِلَ مَا فِيهِ غَنَاءٌ جُفَاءً، كَمَنْ نَقَبَ أَوْ صَعَدَ هَذَا الْمَكَانَ أَوْ جَاءَ بِكَذَا فَلَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْهُ كَذَا، مَا لَمْ يُجَاوِزْ ثَلَاثَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَغَنَةٌ: بِشَرْطٍ، وَتَحَرُّمٌ مُجَاوِزَتُهُ فِيهِمَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَغَنَةٌ: بِلَا شَرْطٍ، وَلَوْ كَانَ خِيًّا عَشْرَةَ رُؤُوسٍ حَتَّى نَادَى الْإِمَامُ مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُؤُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ فَجَاءَ بِهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ، نَقْلُهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي جَوَازٍ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَقِيلَ: لِلْمَصْلَحَةِ رَوَايَتَانِ (م ٤) ^(٢).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي تفضيل ذكرهم على أتناهم رويتان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والمحرر، والشرح وغيرهم:

إحداهما: يجوز التفضيل، وهو الصحيح.

وبه قطع الخرقى وصاحب الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمقنع، والعمدة، والوجيز وغيرهم.

وقدّمه في الكافي، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.

وصحّحه في البلغة، والنظم.

والرواية الثانية: الذكر كالأنثى، قدّمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وفي جواز من أخذ شيئاً فهو له، وقيل: لمصلحة، رويتان).

يعني: في جواز ذلك إذا قاله الإمام، وأطلقهما في المعنى، والمقنع، والشرح.

إحداهما: لا يجوز مطلقاً، وهو الصحيح صحّحه في التصحيح، وشرح ابن منجاء، والنظم وغيرهم.

وبه قطع في الوجيز وغيره.

والرواية الثانية: يجوز، وحكى المصنف طريقة أن محلّ الروايتين إذا كان لمصلحة، وإلا فلا وصحّحها في الرعايتين، والحاويين.

قلت: وهو الصواب، وكان الأولى بالمصنف أن يقدم هذه الطريقة ويصحّح الجواز.

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ: إِنْ بَقِيَ مَا لَا يَتَّاعُ وَلَا يُشْتَرَى فَمَنْ أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ.
وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ أَبَاحَ الْحَرْثِيُّ لِلنَّاسِ، فَقَالَ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ؟ قَالَ: لَا يَفْعَلُ، هَذَا إِذَا انْتَهَبَ النَّاسُ.
قَالَ شَيْخُنَا: لِلْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ أَنْ يَخْصُ طَائِفَةً بِصِنْفٍ كَالْقِيَمِ، قَالَ: وَلَيْسَ لِلْغَائِمِينَ إِعْطَاءُ أَهْلِ الْخُمْسِ قُدْرَهُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا لَا يُخْمَسُ.
وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِيمَنْ جَاءَ بِكَذَا ثُمَّ الْبَاقِي لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ لِقَصْدِ قِتَالِ وَلَوْ لَمْ يُقَاتِلْ، أَوْ بَعَثَ لِمَصْلَحَةِ الْجَيْشِ أَوْ قَالَ
الْإِمَامُ: يَتَخَلَّفُ الضَّعِيفُ، فَتَخَلَّفَ قَوْمٌ بِمَوْضِعٍ مُخَوِّفٍ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، دُونَ مَرِيضٍ عَاجِزٍ.
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: مَنْ شَهِدَهَا ثُمَّ مَرَضَ فَلَمْ يُقَاتِلْ أَسْهَمَ لَهُ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ.
وَكَافِرٌ وَعَبْدٌ لَمْ يُوْذَنْ لَهُمَا وَمَنْهَى عَنْ حُضُورِهِ، وَالْأَصَحُّ أَنْ يَبْلَا إِذْنَهُ، وَفَرَسٌ عَجِيفٌ وَنَحْوُهُ، وَفِيهِ وَجْهٌ.
وَفِي التَّصْيِيرِ: يُسَهَّمُ لِفَرَسٍ ضَعِيفٍ وَيُحْتَمَلُ: لَا، وَلَوْ شَهِدَهَا عَلَيْهِ، وَمُخْلِلٌ وَمُرْجِفٌ وَنَحْوِهِمَا، وَلَوْ تَرَكَ ذَلِكُ
وَقَاتِلًا، وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ عَصَاةٌ، وَكَذَا مَنْ هَرَبَ مِنْ اثْنَيْنِ كَافِرَيْنِ، ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ، بِخِلَافِ غَرِيسٍ وَلَدٍ، لِزَوَالِ
إِجْبِهِ بِغَيْبِهِ عَلَيْهِ بِحُضُورِ الصَّنْفِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أُسِيرٍ، وَتَاجِرٌ رَوَاتَيْنِ^(١).
قَالَ أَحْمَدُ: يُسَهَّمُ لِلْمَكَارِي، وَالْبَيْطَارِ، وَالْحَدَاوِ، وَالْحَيَّاطِ، وَالْإِسْكَافِ، وَالْمُصْنَعِ، وَإِنْ أَسْتَوْجَرَ لِلْجِهَادِ لَمْ يَصِحَّ،
فِيهِمْ لَهُ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ.
وَقِيلَ: يَمَنْ لَا يُلْزَمُهُ، فَلَا يُسَهَّمُ لَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ.
وَقِيلَ: يُرْضَخُ وَيُسَهَّمُ لِأَجِيرِ الْجِدْمَةِ، عَلَى الْأَصَحِّ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: إِذَا قَصَدَ الْجِهَادَ، وَكَذَا حَمَلَ صَاحِبُ الْمَحْرَرِ «إِسْهَامَ النَّبِيِّ ﷺ» لِسَلْمَةٍ وَكَانَ أَجِيرًا لِبُلُوحَةٍ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥٣٨)، وَمُسْلِمٌ (١٨٠٧) عَلَى أَجِيرٍ قَصَدَ مَعَ الْجِدْمَةِ الْجِهَادَ.
وَفِي الْمَوْجِزِ هَلْ يُسَهَّمُ لِتُجَّارِ عَسْكَرٍ وَأَهْلِ سَوَاقِهِ وَمُسْتَأْجِرٍ مَعَ جُنْدٍ كَرَكَابِيٍّ وَسَائِسٍ، أَمْ يُرْضَخُ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ.
وَفِي الْوَسِيلَةِ: ظَاهِرٌ كَلَامِهِ: لَا تَصِيحُ النَّبَاةُ تَبْرُعٌ أَوْ بِأَجْرَةٍ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: يَصِيحُ اسْتِئْجَارُ إِمَامٍ أَهْلَ الذِّمَّةِ لِلْحَاجَةِ.
وَفِي الْبُلْغَةِ: لَهُمُ الْأَجْرَةُ فَقَطْ إِنْ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ، وَفِيهَا رَوَاتَانِ، وَلَا يَصِيحُ اسْتِئْجَارُ غَيْرِهِ لَهُمْ، وَيُسَهَّمُ لِمَنْ يُعْطَى مِنْ
الْقِيَمِ، لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ لَهُ لِيُغْزَوْ، لَا أَنَّهُ عَوْضٌ عَنْ غَزْوِهِ، بَلْ يَقَعُ لَهُ لَا لِغَيْرِهِ، وَكَذَا مَنْ يُعْطَى لَهُ مِنْ صَدَقَةٍ، لِأَنَّهُ يُعْطَاهُ
مَعُونَةً لَا عَوْضًا، أَوْ دَفْعَ إِلَيْهِ مَا يَعْينُهُ بِهِ فَلَهُ فِيهِ الثَّوَابُ، وَلَيْسَ عَوْضًا.
وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ مَرْفُوعًا «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ».
خَبَرٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٢/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٣١٨١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٢٨) وَصَحَّحَهُ.
وَلَأَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا «لِلْغَازِيِّ أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ، وَأَجْرُ الْغَازِي».
وَمَنْ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْقِيَمِ أَوْ مَا يُنْقَوَى بِهِ مِنْ زَكَاةٍ وَغَيْرِهَا فَلَيْسَ عَوْضًا، وَفِيهِ الثَّوَابُ، لِلْخَبَرِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ،
وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ: لَا ثَوَابَ لِغَيْرِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

فصل

فَيُسَهَّمُ لِلرُّجُلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارَسِ ثَلَاثَةٌ، فَإِنْ كَانَ فَرَسُهُ بِرَدُونًا وَيُسَمَّى الْعَتِيقَ وَهُوَ نَبْطِيٌّ الْأَبُونَسَ أَوْ هَجِينَا أُمَةُ نَبْطِيَّةٌ
وَعَكْسُهُ الْمُقَرَفُ، فَلَهُ سَهْمٌ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

(١) تنبيه: قوله: (وذكر ابن عقيل في أسير أو تاجر روايتين). انتهى.

ليس هذا من الخلاف المطلق الذي نحن بصدده، وإنما هذه طريقة ابن عقيل، والمذهب: يسهم لهم.
وقد قال المصنف قبل ذلك: (وهي لمن شهد الوقعة لقصد القتال ولو لم يقاتل).

وَعَنْهُ: سَهْمَانِ، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ.
وَعَنْهُ: إِنْ عَمِلَ كَعَرَبِيٍّ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ.
وَعَنْهُ: لَا يُسَهَّمُ لَهُ وَيُسَهَّمُ لِفَرَسَيْنِ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ ثَلَاثَةٌ، وَلَا شَيْءَ يَغْيِرُ خَيْلٍ.
وَعَنْهُ: لِزَاكِبٍ بَعِيرٍ سَهْمٌ.
وَعَنْهُ: عِنْدَ عَدَمِ غَيْرِهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةً: يُسَهَّمُ لَهُ مُطْلَقًا، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي، وَظَاهِرُ كَلَامٍ بَغْضِيهِمْ: كَفَرَسٍ.
وَقِيلَ: لَهُ وَلِفَيْلٍ سَهْمٌ هَجِينٌ.
قَالَ أَحْمَدُ (٢/٤٧٦): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّكَاكُ فِي الْخَيْلِ».
سَأَلَ الْخَلَّالُ ثَعْلَبًا عَنْهُ، قَالَ: إِذَا كَانَ مُخَالِفَ الْقَوَائِمِ بَيَاضٌ أَوْ سَوَادٌ مُخَالِفٌ، مِنْ جِهَةِ الطَّيْرَةِ، وَالشُّكَاكُ الْمَوَافَقَةُ
بَيَاضُ الرَّجُلَيْنِ، وَالْمُخَالِفُ فِي يَدٍ وَرَجُلٍ، وَجَمِيعًا مَكْرُوهًا.
وَلَا بَأْسَ بَغْضِهِمَا عَلَى فَرَسٍ لَهُمَا، هَذَا عَقَبَةٌ وَهَذَا عَقَبَةٌ، وَالسَّهْمُ بَيْنَهُمَا، نَقْلُهُ مِنْهُمَا.
وَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ عَتَقَ أَوْ لَحِقَ مَدَدًا وَأَقْلَتَ أَسِيرًا، أَوْ صَارَ رَجُلٌ فَارِسًا أَوْ عَكْسَهُ قَبْلَ تَقْضِي الْحَرْبِ فَكَمَنْ
شَهْدَهَا، وَبَعْدَهُ.
وَقِيلَ: وَقَبْلَ إِخْرَازِهَا لَا يُؤْثِرُ، وَلَوْ لِحَقِّهِمْ عَدُوٌّ وَقَاتَلَ الْمَدْدُ مَعَهُمْ حَتَّى سَلِمُوا بِالْغَنِيمَةِ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَاتَلُوا عَنْ
أَصْحَابِهَا، لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ فِي أَيْدِيهِمْ وَخَزُونَهَا، نَقْلُهُ الْمُتِمُّونِي، وَكَذَا مَنْ ذَهَبَ أَوْ مَاتَ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ.
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: لَوْ حَازُوهَا وَلَمْ تَقْسَمْ ثُمَّ أَنْهَزَمَ قَوْمٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَصِرْ إِلَيْهِمْ حَتَّى صَارُوا عُصَاةً.
وَوَارَثَ كَمُوزُوئِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفِي الْبُلْغَةِ فِي قِتْلِ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَ الْإِخْرَازِ يَقْوَى عِنْدِي مَتَى قُلْنَا: لَمْ يَمْلِكُوهَا وَإِنَّمَا لَهُمْ
حَقُّ التَّمْلِكِ لَا يُورَثُ كَالشُّفِيعِ، وَيُرْضَخُ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ.
وَقِيلَ: مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ.
وَقِيلَ: مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ لَامْرَأَةٍ وَعَبْدٍ وَمُعَيَّرٍ.
وَقِيلَ: مُرَاهِقٌ، وَلَهُ التَّقْضِيلُ، وَلَا يَنْبَغُ بِالرُّضْخِ الْقِسْمَةُ.
وَلِفَرَسٍ سَيْدٌ تَحْتَ عَبْدِهِ سَهْمَانٍ، وَيُسَهَّمُ لِكَافِرٍ كَمُسْلِمٍ، اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ، وَالْخِرْقِيُّ، وَالْقَاضِي، وَالْأَكْثَرُ، لِلْمُعْتِقِ بَغْضُهُ
بِحِسَابِهِ.
وَعَنْهُ: يُرْضَخُ لَهُمَا، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ فِي كَافِرٍ، وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرِيَّتَهُ، وَهِيَ لِلْجَيْشِ، نَصُّ عَلَيْهِ.
وَهَدِيَّةُ كَافِرٍ لِلْإِمَامِ بِدَارِ حَرْبٍ غَنِيمَةٌ.
وَعَنْهُ: لَهُ.
وَقِيلَ: فِيءٌ وَبِدَارِنَا قِيلَ لَهُ وَقِيلَ فِيءٌ (م ٥)^(١)، وَيَعْنُ قَوَادِمَ كَهْرٍ، وَلَا يَحْدُ الْغَائِبِينَ غَنِيمَةً وَعَنْهُ: لَهُ، وَمَا أُخِذَ مِنْ
مُبَاجَهَا بِقُوَّةِ الْجَيْشِ لَهُ قِيَمَةٌ فِي مَكَانِهِ شَرْعًا فَغَنِيمَةٌ بَعْدَ تَعْرِيفٍ لِقَطْعِ سَنَةِ بِدَارِنَا.
قَالَ فِي الْبُلْغَةِ: يُعْرَفُ مَا يَتَوَهَّمُ لِمُسْلِمٍ، وَلَا أَهْوُ لَهُ.
وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا: قِيلَ لِأَحْمَدَ: لَهُ بِطَرَسُوسٍ قِيَمَةٌ، قَالَ: هَذَا قَدْ حَمَلَهُ وَعَنِي بِهِ، أَيُّ هُوَ لَهُ.
وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنْ صَادَ سَمَكًا فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا فَلَا بَأْسَ بَيْنِيْعِهِ بِدَانِيٍّ أَوْ قِرَاطٍ وَمَا زَادَ رَدَّهُ إِلَى الْمَقْسِمِ.
وَفِي مُحْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: وَهْدِيَّةٌ وَمَبَاحٌ وَكَسْبٌ طَائِفَةٌ غَنِيمَةٌ فِي الثَّلَاثَةِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وهديّة كافر للإمام بدار حرب غنيمة، وعنه: له، وقيل: فيه، ویدارنا قيل: له، وقيل: فيه). انتهى.

أحدهما: هي لمن أهديت له، وهو الصحيح.

وبه قطع في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والقول الثاني: هو فيء.

وَلَهُ الْقِتَالُ بِسِلَاحِهِمْ.
 وَفِي الْبُلْغَةِ: لِحَاجَةٍ، وَيُرَدُّهُ بَعْدَ الْحَرْبِ، وَفِي قِتَالِهِ بِفَرَسٍ وَثَوْبٍ رَوَاتِنَانِ (م ٦، ٧) (١).
 وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ: لَا يَرْكَبُهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ.
 وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَرْكَبَ الدَّابَّةَ مِنَ الْفَيْءِ وَلَا يُعْجِفَهُ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهَا طَعَامًا أَوْ عِلَاقًا لَا غَيْرَهُمَا فَلَهُ وَلِدَوَائِبُهُ
 أَكَلُهُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا حَاجَةٍ، وَلَيْسَتِ اشْتِرَاءً.
 وَقِيلَ: وَلَوْ أَحْرَزَ بَذَارَ حَرْبٍ، لَا لِفَهْرٍ وَكَلْبٍ صَيْدٍ وَجَارِحٍ، وَيُرَدُّ مَا فَضَلَ مَعَهُ مِنْهُ فِي الْغَنِيمَةِ.
 وَعَنْهُ: لَا قَلِيلًا فِيهَا (٢).
 قَالَ فِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ: كَطَعَامٍ أَوْ عِلَاقٍ يَوْمَيْنِ، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَيُرَدُّ ثَمَنُهُ إِنْ بَاعَهُ.
 وَعَنْهُ: وَبِقِيَمَةِ أَكَلِهِ.
 سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: الرَّجُلُ يُضْطَرُّ فَيَشْتَرِي شَعِيرًا رُومِيًّا مِنْ رَجُلٍ فِي السَّرِّ ثُمَّ يَرْفَعُهُ إِلَى الْمَقْسَمِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: إِذَا رَفَعَهُ
 إِلَى صَاحِبِ الْمَقْسَمِ أَخَذَهُ مِنْهُ ثَمَنُهُ؟ قَالَ: لَا، أَلَيْسَ هُوَ حَمَلُهُ عَلَى الْبَيْعِ، وَكَرِهَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، وَأَبَى أَنْ يُرْخَصَ لَهُ.
 وَالسُّكَّرُ، وَالْمَعَاجِينُ وَنَحْوُهَا كَطَعَامٍ، وَفِي الْعَقَاقِيرِ وَجْهَانِ (م ٨) (٣).
 وَلَا يَمْضِي بِشَيْءٍ فِيهِ الْخَمْسُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبِيعَ حَنْطَةً بِشَعِيرٍ أَوْ عَكْبَةٍ، لَكِنْ يُغْطِيه بِمَا تَمَنَّى، نَحْصٌ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا
 يُغْسِلُ ثَوْبَهُ بِصَابُونٍ، فَإِنْ غَسَلَ قِيَمَتَهُ فِي الْمَقْسَمِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَلَا يُجْعَلُ فِي الْفَيْءِ ثَمَنُ كَلْبٍ وَخَيْزُرٍ، بَلْ بَازٍ لَا بَأْسَ
 بِثَمَنِهِ، نَقَلَهُ صَالِحٌ، وَيَخْصُ الْإِمَامُ بِكَلْبٍ مِنْ شَاءَ، وَلَا يَدْخُلُ فِي غَنِيمَةٍ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَيْزُرَ، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

(١) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وفي قتال بفرس وثوب رواتينان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): هل له أن يقاتل على فرسٍ من الغنيمة أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمقنع، والشرح، والرعايتين، والحاوئين، والزركشي، وغيرهم.

إحداهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح.

جزم به في المغني، والوجيز ومنتخب الأدمي وشرح ابن رزين وغيرهم، وصححه في التصحيح، والنظم وشرح ابن منجأ وغيرهم.

والرواية الثانية: يجوز، قطع به في المنور.

وقدّمه في المحرر.

قلت: الصواب إن كان فيه مصلحة للمسلمين كان له ذلك، ثم وجدته في الفصول صحّحه فقال، وهذه أصحُّ عندي؛ لأن حفظ المسلمين بالقتال أهمُّ من حفظ الخيل، والمال.

(المسألة الثانية - ٧): هل له أن يلبس ثوبًا من الغنيمة أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، والحكم فيه كالحكم في الفرس، خلافاً ومذهباً، وقد علمت الصحيح من ذلك.

وعنه: يركب ولا يلبس، ذكرها في الرعاية.

قلت: وفيها قوة.

(٢) تنبيه: قوله: (وعنه: لا يرده إن كان قليلاً فيها).

الأحسن أو الصواب: إسقاط لفظة: (فيها)؛ لأنه معطوف على ما قبله، وقد قال: ويردُّ ما فضل معه منه في الغنيمة.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (والسُّكَّرُ، والمعاجين ونحوها كطعام، وفي العقاقير وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوئين:

أحدهما: هو كطعام، وهو الصواب، بل أولى، فينتفع به بلا إذنٍ ولا حاجة.

والوجه الثاني: ليس له أخذ ذلك.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَصُبُّ الْحَمَرُ وَلَا يَكْثُرُ الْإِنَاءُ، وَلَهُ ذَهْنٌ بَدَنِي لِحَاجَةٍ، وَدَابَّةٌ، وَشَرْبُ شَرَابٍ.
وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: ذَهْنُهُ بَزِيَّةٌ لِلتَّزْيِينِ لَا يُعْجَبُنِي، وَلَيْسَ لِأَجِيرٍ لِحِفْظِ غَنِيمَةٍ رَكُوبٌ دَابَّةٌ مِنْهَا إِلَّا بِشَرْطٍ.
وَأِنْ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ حَقَّهُ وَلَوْ مُفْلِسًا، وَفِي سَفِيهِ وَجْهَانِ فَهُوَ لِلْبَاقِي (م ٩)؛^(١) لِأَنَّهُ يَمْلِكُ التَّمْلُكَ، وَفِي يَمْلِكُهُ بِتَمْلُكِهِ
قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَجْهَانِ (م ١٠)؛^(٢)

وَفِي الْبُلْغَةِ: إِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ صَحَّ، عَلَى الْأَصَحِّ.
قَالَ: وَلَوْ قَالُوا اخْتَرْنَا الْقِسْمَةَ لَمْ يَسْقُطْ بِالْإِعْرَاضِ، وَإِنْ أَسْقَطَ الْكُلَّ فَهِيَ فِيَّةٌ.
وَمَنْ أَعْتَقَ مِنْهَا رَقِيقًا أَوْ كَانَ يُعْتِقُ عَلَيْهِ عِتْقٌ إِنْ كَانَ قَدَرَ حَقَّهُ، وَإِلَّا فَكَفَيْتِهِ شِفْصًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْإِرْشَادِ: لَا يُعْتَقُ، وَقِيلَ بِهِ إِنْ كَانَتْ أَجْنَاسًا.
وَفِي الْبُلْغَةِ يَمَنْ يُعْتِقُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ رَوَائِبَ، الثَّالِثَةُ مَوْقُوفٌ إِنْ تَعَيَّنَ سَهْمُهُ فِي الرُّقِيقِ عِتْقٌ، وَإِلَّا فَلَا.
وَالْغَالُ وَهُوَ مَنْ كَتَمَ مَا غَنِمَهُ يَلْزَمُ تَحْرِيقَ رَحْلِهِ وَقَتَ غُلُولِهِ إِنْ كَانَ حَيًّا خَرًّا مُكْلَفًا، وَالْمَرَادُ مُلْتَزِمًا، وَذَكَرَهُ الْأَدِمِيُّ
الْبَغْدَادِيُّ.

وَقِيلَ: وَلَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ، وَلَا يُحْرَقُ سِلَاحٌ وَمُصْحَفٌ وَتَفَقَّةٌ وَدَابَّةٌ، وَالتَّهَاءُ، وَالْأَصَحُّ: وَكُتِبَ عَلِمٌ، وَتِيَابُهُ الَّتِي عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: سَايَرُ الْعَوَزَةِ قَطْعٌ، وَيُضْرَبُ وَلَا يُنْفَى، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: وَيُحْرَمُ سَهْمُهُ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ وَلَمْ يَسْتَنْ إِلَّا الْمُصْحَفَ، وَالدَّابَّةَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ.
وَقِيلَ: يَبَاحُ مُصْحَفٌ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، وَمَا لَمْ تُحْرَقْهُ النَّارُ فَلَهُ، وَيُؤْخَذُ مَا عَلَّ لِلْمَعْنَمِ، فَإِنْ تَابَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أُعْطِيَ الْإِمَامُ
خُمْسُهُ وَتَصَدَّقَ بِبَقِيَّتِهِ.
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: يَأْتِي بِهِ الْإِمَامُ فَيَقْسِمُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ مِنْ سَتَرٍ عَلَى غَالٍ أَوْ أَخَذَ مَا أَهْدَى لَهُ مِنْهَا أَوْ بَاعَهُ
إِمَامُهُ وَحَابَاهُ، فَهُوَ غَالٌ.
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ تَحْرِيقَ رَحْلِ الْغَالِ مِنْ بَابِ التَّغْيِيرِ لَا الْحَدَّ الْوَاجِبِ، فَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِيهِ بِحَسَبِ
الْمَصْلَحَةِ، وَهَذَا أَظْهَرُ.

وَقِيلَ: وَسَارِقٌ مِنْهَا كَفَالٌ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّنْبِيهِ وَأَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ سَهْمٌ أَوْ لَا.
وَإِنْ دَخَلَ قَوْمٌ أَوْ وَاحِدٌ وَلَوْ عَبْدٌ إِلَى دَارِ حَرْبٍ بِلَا إِذْنٍ فَغَنِمْتُهُمْ فِيهِ.
وَعَنْهُ: هِيَ كَغَنِيمَةٍ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ.
وَعَنْهُ: لَهُمْ، فَعَلَى الْوَسْطَى بِسَرِقَةٍ مَنَعَ وَتَسْلِيمٍ (م ١١)؛^(٣)

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن أسقط بعضهم حقه ولو مفلسًا، وفي سفيه وجهان، فهو للباقي). انتهى.
أحدهما: يسقط حقه، وهو ظاهر كلامه في الحرر، والراعيين، والحاوين، وغيرهم؛ لأنه ملك التملك؛ لأنهم أطلقوا السقوط من
غير استثناء.

والوجه الثاني: لا يسقط، وهو الصواب وقواعد المذهب تقتضيه، وهو ظاهر كلام الأكثر في الحجر.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي ملكه بتملكه قبل القسمة وجهان). انتهى.
قال القاضي: لا يملكون قبل القسمة، وإنما ملكوا أن يملكوا.
وقال أيضًا: لأن الغنيمة إذا قسمت بينهم لم يملك حقه منها إلا بالاختيار، وهو أن يقول: اخترت تملكها، فإذا اختاره ملك حقه.
قال الشيخ تقي الدين: وهذا ليس بصحيح.

قلت: الصواب ما قاله الشيخ تقي الدين، وأنه لا يحتاج في دخوله إلى ملكه الاختيار، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن دخل قوم أو واحد ولو عبد دار حرب بلا إذن فغنيمتهم فيء، وعنه: هي كغنيمة، اختاره
القاضي وأصحابه، والشيخ، وعنه: لهم، فعلى الوسطى بسرقه منع وتسليم). انتهى.
ظاهر كلام الشيخ في المغني، والشارح وغيرهما أنه غنيمة، بل هو كالصريح في كلامهم، وهو الصواب.
فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب، والله أعلم.

وَفِيهِ فِي الْبُلْغَةِ بِسَرِقَةٍ وَاخْتِلَاسِ الرُّوَايَاتِ.
وَمَعْنَاهُ فِي الرُّوَضَةِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَنَعَةٌ فَالرُّوَايَتَانِ الْأُولَتَانِ.
وَقِيلَ: وَالثَّالِثَةُ.

وَلَا يَنْفَسِخُ بِنِكَاحِ بَسْبِي زَوْجَيْنِ مَعًا وَرِقْمَهُمَا، وَعَنْهُ يَنْفَسِخُ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ إِنْ تَعَدَّدَ السَّابِي، وَيَنْفَسِخُ بِسَبْيِ زَوْجَةٍ،
اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: لَا، نَصَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِيِّ.
وَقَدَّمَهُ فِي التَّنْصِيرَةِ، كَزَوْجَةٍ ذُمِّيٍّ.
وَقِيلَ: أَوْ زَوْجٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِيٍّ.

وَهَلْ تَنْتَجِزُ أَوْ تَقِفُ عَلَى قَوْلِ إِسْلَامِيَّيْنِ فِي الْعِدَّةِ؟ فِي الْبُلْغَةِ الْوَجْهَانِ، وَلَيْسَ يَنْبَغُ الزَّوْجَيْنِ الْقَتْلَ أَوْ أَحَدَهُمَا طَلَاقًا
نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ، لِإِقْيَامِهِ مَقَامَ الْبَائِعِ، قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْرُ بَرِيرَةٍ لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ قَبْلُ «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ»
[النساء: ٢٤]، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَخَفْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ رَوَاهُ، فَكَيْفَ هَذَا إِلَّا، وَالْآيَةُ بَعْدَ خَيْرِ بَرِيرَةٍ، قِيلَ لَهُ: فَمَا يَرُدُّ
هَذَا؟

قَالَ: فِعْلُ الْأَكَابِرِ مِثْلُ عَمَرَ وَعَثْمَانَ وَعَلِيٍّ.

وَقَالَ: أَذْعَبُ إِلَيَّ خَيْرُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهَا فِي الْمَشْرُكَاتِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَكُونُ بَيْعُهَا طَلَاقًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَبِالْأَوَّلِ أَقُولُ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فَيَمَنْ اشْتَرَى أَمَةً فَقَالَتْ لِي زَوْجٌ: هِيَ عَلَيْكَ حَرَامٌ، وَلِلْسَيِّدِ بَيْنَهُمَا وَيَنْبَغُ أَحَدَهُمَا نَقْلُهُ حَبْلٌ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

باب حكم الأرضين المغنومة

مَا أَخِذَ عَنْوَةً بالسَّيْفِ فَعَنَّةٌ يَصِيرُ وَقْفًا وَيَكُونُ أَرْضَ عَشْرٍ.
وَعَنَّةٌ يُقَسَّمُ كَمَنْقُولٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَفْظٌ، وَالْمَذْهَبُ: لِلْإِمَامِ قَسْمُهَا، فَلَا خَرَاجَ، بَلْ أَرْضُ عَشْرٍ، وَوَقْفُهَا لَفْظًا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ يَتْرَكُهَا لِلْمُسْلِمِينَ بِخَرَاجٍ مُسْتَعِيرٍ يُؤْخَذُ مِنْ تَقَرُّعٍ مَعَهُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ كَأَجْرَةٍ، وَيَلْزَمُ الْإِمَامُ فِعْلُ
الْأَصْلَحِ، كَالْتَخِيرِ فِي الْأَسَارَى.

وَفِي الْمَجْرَدِ: أَوْ يَمْلِكُهَا لِأَهْلِهَا أَوْ غَيْرِهِمْ بِخَرَاجٍ، فَذَلِكَ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ خَرَاجٍ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَّةَ
لَمْ يَجُزْ، وَقَالَ أَبُو عَيْنِيَّةٍ (الأموال: ١٥٩)؛ لِأَنَّهَا مَسْجِدٌ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَهِيَ مَنَاقِبٌ مِنْ سَبَقٍ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ، وَلَمَّا
قَالَ (ش) فَبَحِثْ مَكَّةَ صَلَاحًا قَالَ: سَبَقَ لَهُمْ أَمَانٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ.
وَقِيلَ: الْأَمَانُ بِالْقَاءِ السَّلَاحِ وَدُخُولِ دَارِهِ، فَكَيْفَ يُغْنِي مَالُ مُسْلِمٍ أَوْ مَالٌ مِنْ بَدَلٍ لَهُ الْأَمَانُ؟ قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: فَمَا فَعَلَتْهُ
الْإِمَامُ مِنْ وَقْفٍ وَتَقْسِمَةٍ لَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ وَفِيهِ فِي الْبَيْعِ: إِنْ حَكَمَ بِصَحْبِهِ حَاكِمٌ صَحَّ بِحُكْمِهِ كَالْمُخْتَلِفَاتِ، وَكَذَا بَيْعُ إِمَامٍ
لِمَصْلَحَةٍ، لِأَنَّهُ فَعَلَهُ كَالْحُكْمِ.

وَمَا أَخِذَ لِذَهَابِ أَهْلِهَا خَوْفًا مِنَّا أَوْ صَالِحُونَا عَلَى أَنَّهَا لَنَا وَتَقَرُّعُهَا مَعَهُمْ بِالْخَرَاجِ فَدَارُ إِسْلَامٍ، فَتَجِبُ الْجَزِيَّةُ وَتَحْوُهَا،
وَتَصِيرُ وَقْفًا.

وَعَنَّةٌ: بِوَقْفِ الْإِمَامِ، فَجَبِلَةٌ كَقِيٍّ مَنْقُولٍ.

وَإِنْ صَالَحْتَاهُمْ عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ وَلَنَا الْخَرَاجُ عَنْهَا فَدَارُ عَهْدٍ، وَهِيَ مِلْكُهُمْ.

وَقِيلَ: يُنْعَمُ إِحْدَاثُ كَيْسَةٍ وَبَيْعَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُمْ أَوْ بَاغُوا الْمُنْكَرَ مِنْ مُسْلِمٍ مُنِعُوا إِظْهَارُهُ، وَخَرَاجُهَا كَجَزِيَّةٍ يَسْقُطُ إِنْ أَسْلَمُوا أَوْ
صَارَتْ لِمُسْلِمٍ.

وَقِيلَ: أَوْ ذِمِّيٍّ.

وَعَنَّةٌ: لَا يَسْقُطُ، نَقَلَهَا حَنْبَلٌ، لِيَتَلَقَّهِ بِالْأَرْضِ، كَالْخَرَاجِ الَّذِي ضَرَبَتْهُ عُمَرُ، وَكَذَا فِي التَّرْغِيبِ، وَذَكَرَ فِيمَا صَالَحْتَاهُمْ
عَلَى أَنَّهُ لَنَا وَتَقَرُّعُهَا مَعَهُمْ بِخَرَاجٍ: لَا يَسْقُطُ خَرَاجُهَا بِإِسْلَامِهَا وَعَنَّةٌ: بَلَى، كَجَزِيَّةٍ.

وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي الْخَرَاجِ، وَالْجَزِيَّةِ، فَيَزِيدُ وَيُنْقِصُ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ، قَالَ الْحَلَالُ: رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنَّةٌ: إِلَّا أَنَّ جَزِيَّةَ أَهْلِ الْيَمَنِ دِينَارٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنَّةٌ: يُعْمَلُ بِمَا وَطَفَهُ عُمَرُ.

وَعَنَّةٌ: لَهُ الزِّيَادَةُ فِيهِ.

وَعَنَّةٌ: جَوَازُهُمَا فِي الْخَرَاجِ خَاصَّةً، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي وَقَالَ: نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ يَسْنُ فِي حَدِيثِ
عُمَرَ: إِنْ زِدْتَ عَلَيْهِمْ كَذَا فَلَا تَجْهَدُهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ عُمَرُ مَا تُطِيقُ الْأَرْضُ.

وَفِي الْوَاضِحِ رَوَايَةٌ فِي جَزِيَّةٍ: يَجُوزُ النِّقْصُ فَقَطْ، وَالْخَرَاجُ عَلَى مَا لِهَ مَاءٌ يُسْقَى، وَإِنْ لَمْ يُزْرَعْ.

وَعَنَّةٌ: أَوْ أَمَكْنَ زَرْعُهُ بِنَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَوْ الذَّرَائِبِ، وَإِنْ أَمَكْنَ إِحْيَاؤُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ وَقِيلَ: أَوْ زَرَعَ مَا لَا مَاءَ
لَهُ فَرَوَاتَانِ (م ١) (١).

وَفِي الْوَاضِحِ رَوَاتَانِ فِيمَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مُطْلَقًا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (إِنْ أَمَكْنَ إِحْيَاؤُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ وَقِيلَ أَوْ زَرَعَ مَا لَا مَاءَ لَهُ فَرَوَاتَانِ). انتهى.

إحدهما: لا خراج عليه، وهو الصحيح.

قدّمه في المغني، والكافي، والشرح، والرعاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: عليه الخراج.

وفي المحرر: ما زرع عامًا وأريج آخر عادةً فيصنف خراج.

وفي المذهب مثله إن لم يمكن زرعهُ إلا كذا.

وفي الترغيب كالمحرر، وفيه: يؤخذ خراج ما لم يزرع، عن أقل ما يزرع، وأن البياض بين النخل ليس فيه إلا خراجها، وهذا في التبصرة.

قال شيخنا: ولو بسط الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسيما تعطل من النفع، قال: وإذا لم يمكن النفع به يبيع أو إجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج. ومن عجز عن عمارتها أجبر على إيجارها أو رفع يده. والخراج كدين.

قال الإمام أحمد: يؤديه ثم يزكي، وللإمام وضعه عن له دفعه إليه، وقال أحمد: لا يدع خراجا، ولو تركه أمير المؤمنين كان هذا، فأما من دونه فلا، وإن ترك شيئا من العشر أو تركه الخارص تصدق بقذرو. وله رثو العامل، والهدية يدفع الظلم فقط، نص عليه، وأنه لا يجوز أن يصانع من قد استخلف بالآيمان المغلظة، فإنه إن صانعهم أختنهم، والأخذ حرام.

والرثوة ما أعطاه بعد طلبه، والهدية ابتداء، قاله في الترغيب، وهل ينتقل الملك؟ يأتي في هدية القاضي (م ٢) (١).

ولا يختص بما ظلم في خراجيه من عشر، قال أحمد: لأنه غضب.

وعنه: بلى، اختاره أبو بكر، وما فيها شجر وقت الوقف ثمرة المستقبل كمجدد فيه عشر الزكاة مع خراج.

وقيل هي للمسلمين بلا عشر جزم به في الترغيب، ولا خراج على المساكين، وكان أحمد يخرج عن داره، لأن بغداد كانت مزارع وقت فتح مكة فاحت حنة (و ه م) فيحرم بيعها وإيجارها (و ه م) كبقاع الناسك، وجوزها الشيخ، واختار شيخنا البيع فقط.

واختاره صاحب الهدي فيه؛ لأنه إنما استحق التقدم على غيره بهذو المنفعة، واختص بها لسبقه وحاجته، فهي كالرحاب، والطرق الواسعة.

والإقامة على المعاون وغيرها من المنافع، والأعيان المشتركة التي من سبق إليها فهو أحق بها ما دام ينتفع، ولا يملك المعاوضة، وإنما جاز البيع لوروده على المجل الذي كان البايع اختص به من غيره، وهو البناء، وإنما نرد الإجارة على المنفعة وهي مشتركة، ويجوز بيع المكاتب ولا تجوز إيجارته.

وعنه: يجوز الشراء بإجارة، وإن سكن بأجرة فعنه: لا يأثم بدفعها، جزم به الشيخ.

وعنه: إنكار عديمه، جزم به القاضي (م ٣) (٢) لا ليزايمه، قال أحمد: لا ينبغي لهم أخذه، ويتوجه مثله فيمن عامل بعينة ونحوها في الزيادة عن رأس ماله.

وقال شيخنا: هي ساقطة يحرم بذلها ومن عنده فضل نزل فيه، لجوب بذله، وإلا حرّم، نص عليه، نقل حنبل وغيره

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل ينتقل الملك؟ يأتي في هدية القاضي). انتهى.

قلت: قال المصنف في باب أدب القاضي: (ويحرم قبوله رشوة وكذا هدية، فإن قبل فليل: يؤخذ لبيت المال، لخبر ابن اللبنة.

وقيل: ترد، كمقبوض بعقل فاسد.

وقيل: تملك بتعجيله المكافاة). انتهى.

فاطلق الخلاف أيضا، ويأتي تحرير ذلك هناك إن شاء الله تعالى وأن الصحيح أنها ترد.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن سكن فيها بأجرة فعنه لا يأثم بدفعها، جزم به الشيخ، وعنه: إنكار عدمه، جزم به القاضي).

انتهى.

ما قاله الشيخ هو الصحيح، وقطع به الشارح أيضا.

وما قاله القاضي لم أطلع على من اختاره، وهو المعمول به في هذه الأعصر.

(سواء العاقب فيه، والبأد)، وأن مثله السواد، كل عتوة.

وعنه: صلحاً (و ش) فيجوز أن (و ش).

وفي المستوعب: وقيل قد يخلّف على فتحهما عتوة أو صلحاً فيقفيه بما صحّ عنه، ويتوجّه من كلام جماعة: لا جنت للشك.

ولا خراج على مزارعها لأنه جزية الأرض.

وفي الانبصار على الأولى: بلى (خ) كسائر أرض العتوة، قال صاحب المحرر: لا أعلم من أجاز ضرب الخراج عليها سواه؛ لأن النبي ﷺ لم يضرب عليها شيئاً، والحرم كمكة، نص عليه.

وعنه: له البناء، والافتراء به، ويكره أخذ أرض خراجية، نص عليه (و م)، لأجله وقيل للحوادث، سبق كلام القاضي في السابع من شروط البيع.

وقال أبو داود (٣٠٨١): (باب الدخول في أرض الخراج) حدثنا هارون بن محمد بن بكار أنبأنا محمد بن عيسى يعني ابن سميع حدثنا زيد بن واقد حدثني أبو عبد الله عن معايد قال: «من عقد الجزية في عتقه فقد برئ مما عليه رسول الله ﷺ»، إسناد جيد.

حدثنا حيوة بن شريح الحضرمي حدثنا بقیة أخبرني عمارة بن أبي الشعثاء حدثني سنان بن قيس حدثني شبيب بن نعيم: حدثني يزيد بن خمير: حدثني أبو الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ أرضاً بجزيتها فقد استقال هجرته، ومن نزع صغار كافر من عتقه فجعله في عتقه فقد ولى الإسلام ظهراً» قال: فسمع مني خالد بن معدان هذا الحديث فقال لي: أشتبب حدثك؟ قلت: نعم، قال: فإذا قدمت فسأله.

فليكتب إلي بالحديث، قال: فكتبته له، فلما قدمت سألتني خالد بن معدان القيرطاس فأعطيته، فلما قرأه ترك ما في يديه من الأرضين حين سمع ذلك، عمارة مجهول، تفرّد عنه بقیة.

وفي جواز تفرقة الخراج لربها روايتان (م ٤) (١).

ومصرف خراج كفي.

وجزم به ابن شهاب وغيره بالمنع، لافتقارهم إلى اجتهاؤهم، لعدم تعيين مصروفه، ولأن الخراج، والغنيمة لمصالح المملكتين، لأن بها يجتمع الجند على باب السلطان، فينقذ أوامر الشرع، ويحمي البيضة، ويمنع القوي من الضعيف، فلو تفرقه غيره تفرقوا وزالت جشمتهم وطمع فيه، فجر ذلك إلى الفساد، والكلف التي تطلب من البكيد بحق أو غيره، يحرم توفير بعضهم، وجعل قسطه على غيره، ومن قام فيها بينة العدل وتقليل الظلم مهما أمكن لله فكالمجاهد في سبيل الله. ذكره شيخنا.

قال في الأحكام السلطانية في كتاب الديوان: يعمل بما وثق به من خط أنشاء الكتاب في الرسوم، والحقوق، لأنه العرف المعهود، ويعمل في استيفاء الحق ممن وجب عليه بإقرار العاقل يقضه، والذي عليه الدواوين أو بخطه المعروف، والذي عليه الفقهاء إن أقر به، وإلا لم يلزمه وإن أقر به وأنكر قبضه لزومه ذلك اختياراً بالعرف.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي جواز تفرقة الخراج لربها روايتان). انتهى.

قال القاضي أبو الحسين في التمام: اختلفت الرواية هل يجوز لرب الأرض أن يتولى تفرقة الخراج بنفسه؟ على روايتين المنصوص منهما يجوز ذلك. انتهى.

قلت: الصواب عدم الجواز لا سيما في هذه الأزمنة، وكلامهم في كون القاضي يلي جبايته أو لا يليها يدل على ذلك، والله أعلم.

ومما يقوي ذلك ما قطع به ابن شهاب وغيره، كما ذكره المصنف في المتن؛ فإنه يتعلق بالمسألة لكن المصنف أدخل أن مصرف الخراج كالنفي بين الكلامين.

والذي يظهر: أن قوله: (مصرف الخراج كالنفي)، عملها قبل قوله: (وهو جواز تفرقة الخراج لربها روايتان)، وهو واضح.

وَيَتَوَجَّهُ وَجْهًا: لا، وَيُعْمَلُ فِي اسْتِيفَائِهِ مِنَ الْعَامِلِ إِنْ كَانَتْ خَرَاஜًا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ بِإِقْرَارِ صَاحِبِ بَيْتِ الْمَالِ، وَأَمَّا خَطُّهُ، فَكَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَتْ خَرَاஜًا فِي حَقِّ بَيْتِ الْمَالِ، فَيَتَوَقَّعُ وَلِيُّ الْأَمْرِ، وَهُوَ حُجَّةُ لِلْعَامِلِ فِي جَوَازِ الدَّفْعِ. فَأَمَّا فِي الْإِحْتِسَابِ بِهِ لَهُ، فَاحْتِمَالَانِ^(١)، فَإِنْ شَكَّ كَاتِبُ الدِّيَّانِ فِي التَّوَقُّعِ عَرْضَهُ عَلَى الْمَوْقِعِ، فَإِنْ أَنْكَرَهُ لَمْ يَحْتَسِبْ بِهِ لِلْعَامِلِ، ثُمَّ إِنْ أَمَكَّنَ الْعَامِلُ أَنْ يَرْجِعَ رَجْعًا، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَطَلَّبَ يَمِينَ الْمَوْقِعِ، فَإِنْ أَنْكَرَ صِحَّةَ الْخَرَاஜِ لَمْ يُخْلَفْ، وَإِنْ عَلِمَهُ لَمْ يُخْلَفْ فِي عَرَفِ السُّلْطَانَةِ بَلْ فِي حُكْمِ الْقَضَاءِ، وَمَنْ ادَّعَى دَفْعَ خَرَاஜٍ وَنَفَقَةٍ وَاحْتِجَّ بِتَوَقُّعِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فَكَمَا تَقَدَّمَ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُخْرِجَ مِنَ الْمَالِ، إِلَّا مَا عَلِمَ صِحَّتَهُ، وَأَنْ لَا يَتَلَدَّى بِهِ حَتَّى يُسْتَدْعَى مِنْهُ، كَالشَّهَادَةِ، وَيَتَوَجَّهُ جَوَازُ الْإِبْدَاءِ بِهِ، وَالْمُسْتَدْعَى لِإِخْرَاجِ الْمَالِ مَنْ نَفَذَتْ تَوَقُّعَاتُهُ، فَإِذَا وَقَعَ بِإِخْرَاجِ مَالٍ لَزِمَ الْإِخْذُ بِهِ. فَإِنْ اسْتَرَابَ الْمَوْقِعُ بِإِخْرَاجِهِ فَلَهُ سَوَالٌ مِنْ أَيْنَ أَخْرَجَهُ؟ وَيَطَالِبُهُ بِإِحْضَارِ شَوَاهِدِ الدِّينِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْأَلَ الشَّاهِدَ عَنْ سَبَبِ شَهَادَتِهِ، كَذَا قَالَ، وَالْأَشْهُرُ خِلَافُهُ، فَإِنْ أَحْضَرَهَا وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِحَّتُهَا فَلَا رَيْبَ، وَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَخْرَجَهَا مِنْ حِفْظِهِ لَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ بِهَا فَقَوْلُهُ مَعْلُولٌ، وَيُخَيَّرُ الْمَوْقِعُ فِي قَبُولِهِ مِنْهُ وَرَدُّهُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهُ إِخْلَافُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تنبيه: قوله: (وهو حجة للعامل في جواز الدفع، فأما في الاحتساب به له فاحتمالان). انتهى.

هذا من تنمة كلام القاضي في الأحكام السلطانية.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب.

باب الأمان

يَصِحُّ مَنْجَرًا وَمُعَلَّقًا مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ حَتَّى عَبْدٍ أَوْ أَسِيرٍ أَوْ أَنْتَى.
نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ.

قال في غَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: إِذَا عَرَفَ الْمَصْلَحَةَ فِيهِ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعُ فِي الْمَرَأَةِ بِدُونِ هَذَا الشَّرْطِ.
وَعَنْهُ: مُكَلَّفٌ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ لِلْأَسِيرِ مِنَ الْإِمَامِ.

وَقِيلَ: وَالْأَمِيرُ بِمَا يَذُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ إِشَارَةٍ، فَقَمٌّ، أَوْ قِفٌّ، أَوْ أَلْتِي سِلَاحِكَ، أَمَانٌ كَمَا لَوْ أَمِنَ يَدَهُ أَوْ بَعْضَهُ، أَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا تَذْهَلُ، أَوْ لَا تَأْسَ.

وَقِيلَ: كِنَايَةٌ، فَإِنْ اعْتَقَدَهُ الْكَافِرُ أَمَانًا الْحَقُّ بِأَمَانِهِ وَجُوبًا، وَكَذَا نَظَائِرُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَسِيرَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ غَيْرِ الْأَمَانِ فَظَنَّهُ أَمَانًا فَهُوَ أَمَانٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَرَى الْعِلْجُ أَنَّهُ أَمَانٌ فَهُوَ أَمَانٌ، وَقَالَ: إِذَا اشْتَرَاهُ لِيَقْتُلَهُ فَلَا يَقْتُلُهُ، لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهُ فَقَدْ أَمَنَهُ. وَيَصِحُّ مِنَ الْإِمَامِ لِلْكُلِّ، وَمِنْ الْأَمِيرِ لِمَنْ جُعِلَ بِإِذْنِهِ، وَمِنْ غَيْرِهِمَا لِقَافِلَةٍ فَأَقْلُ، قِيلَ: لِقَافِلَةٍ صَغِيرَةٍ وَحَصْنٍ صَغِيرٍ، وَأَطْلُقُ فِي الرُّوضَةِ لِحَصْنٍ أَوْ بَلَدٍ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ اسْتِحْبَابًا أَنْ لَا يُجَارَ عَلَى الْأَمِيرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَقِيلَ: لَيْثَةٌ (م ١) ^(١).

وَيُقْبَلُ مِنْ عَدَلٍ: إِنِّي أَمَنْتُهِ، فِي الْأَصَحِّ، كِإِخْبَارِهِمَا أَنَّهُمَا أَمَنَّا، كَالْمُرْصِعةِ عَلَى فِعْلِهَا.
وَعِنْدَ الْأَجْرِيِّ يَصِحُّ لِأَهْلِ الْحَصْنِ وَلَوْ هُمَا يَفْتَحُهُ مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ أَسِيرٍ عِنْدَهُمْ: يُرَوَى عَنْ عُمَرَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ فَقْهَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرًا فِي عَمُورِيَّةٍ نَزَلَ بِهِمْ الْمُسْلِمُونَ فَأَمَنَ الْأَمِيرُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ: قَالَ يَرْحَلُونَ عَنْهُمْ. وَيَحْرُمُ الْأَمَانُ لِلْقَتْلِ، وَالرَّقْ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ: وَفِي التَّرْغِيبِ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحُّ أَمَانُ امْرَأَةٍ عَنِ الرَّقِّ.
قَالَ: وَيَشْتَرِطُ لِلْأَمَانِ عَدَمُ الضَّرَرِ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا تَزِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى عَشْرِ سِنِينَ، وَفِي جَوَازِ إِقَامَتِهِمْ بِدَارِنَا هَلْ يَدُ الْمُدَّةِ بِلَا جَزِيَّةٍ وَجَنَهَانِ ^(٢).

وَإِذَا أَمَنَهُ سَرَى إِلَى مَا مَعَهُ مِنَ أَهْلِ وَمَالٍ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ: أَمَتُكَ نَفْسَكَ فَقَطْ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن غيرهما لقافلة فأقل، قيل: لقافلة صغيرة وحصن صغير، وأطلق في الروضة لحصن أو بلد، وأنه يستحب استحبًا: أن لا يجار على الأمر إلا بإذنه، وقيل: لئلا). انتهى.
أطلق الخلاف في مقدار القافلة، والحصن، هل يشترط أن يكونا صغيرين عرفًا أو مئةً.
القول الأول: هو ظاهر ما قطع به في الهداية، والمذهب ومسيوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والمحزر، والشرح، والوجيز وغيرهم؛ لإطلاقهم القافلة.

وقدّمه في الرعايتين، والحاويين، وهو الصواب.

والقول الثاني: وهو اشتراط كون القافلة أو الحصن مئة فأقل اختاره ابن البناء.

(٢) تنبيه: قوله: (قال في الترغيب يشترط للأمان عدم الضرر علينا، وأن لا تزيد مدته على عشر سنين، وفي جواز إقامتهم بدارنا هذه المدة بلا جزية وجهان). انتهى.

الظاهر: أن هذا من تنمّة كلام صاحب الترغيب، بل هو الصواب؛ لأن المصنف قال بعد ذلك بأسطر: (وبعقد لرسول ومستامن ولا جزية مدة الأمان، نص عليه).

وقيل: (بلى إن أقام سنة، واختاره شيخنا). انتهى.

ولعل صاحب الترغيب خصّ ذلك بعشر سنين، وعلى كلّ حال الصحيح من المذهب الجواز، اختاره القاضي وغيره، وقدّمه في المقتع وغيره.

والقول بعدم الجواز اختاره أبو الخطاب، والشيخ تقي الدين وغيرهما.

وَمَنْ جَاءَ بِأَسِيرٍ فَأَدْعَى أَنَّهُ أَمْنُهُ قَبْلَ قَوْلِ الْمُنْكَرِ.
وَعَنْهُ: الْأَسِيرُ.

وَعَنْهُ: يُعْمَلُ بِظَاهِرِ الْحَالِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ أَعْلَاجَ اسْتَقْبَلُوا سَرِيَّةَ دَخَلَتْ بِلَدَ الرُّومِ فَقَالُوا: جِئْنَا مُسْتَأْمِنِينَ.
قَالَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: إِنْ اسْتَذَلَّ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ.

قُلْتُ: إِنْ هُمْ وَقَفُوا فَلَمْ يَبْرَحُوا وَلَمْ يُجَدِّدُوا بِسِلَاحٍ، فَرَأَى لَهُمُ الْأَمَانَ.
وَمَنْ أَسْلَمَ فِي حِصْنٍ أَوْ فَتَحَهُ بِأَمَانٍ وَاشْتَبَهَ حَرَمَ قَتْلِهِمْ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَرَقَّهِمْ.
وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَصَاحِبِ الثَّبِيرَةِ: يُخْرَجُ وَاحِدٌ بِقَرْعَةٍ وَيُوقُّ الْبَاقِي، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُ الْمَسْأَلَةِ لَوْ نَسِيَ أَوْ اشْتَبَهَ مِنْ لَزِمَهُ قُوَّةٌ فَلَا قُوَّةَ، وَفِي الدِّيَةِ بِقَرْعَةِ الْخِلَافِ.

وَيُعَقَّدُ لِرَسُولٍ وَمُسْتَأْمِنٍ، وَلَا جَزِيَّةٌ مُدَّةَ الْأَمَانِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَيْضًا: وَذَلِكَ إِذَا أَمْنُهُ الْإِمَامُ.
وَقِيلَ: بَلَى إِنْ أَقَامَ سَنَةً وَاخْتَارَهُ فَنُيْحْنَا.

وَمَنْ جَاءَنَا وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ أَوْ تَاجِرٌ وَصَدَّقْتُهُ عَادَةً قَبْلَ، وَإِلَّا فَكَأْسِيرٍ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ لَمْ يُعْرَفْ بِبِجَارَةٍ وَلَمْ يُشَبِّهْهُمْ وَمَعَهُ أَلَّةٌ حَرْبٍ لَمْ يُقْتَلْ وَحِبْسٌ، وَإِنْ ضَلَّ الطَّرِيقَ أَوْ حَمَلَتْهُ رِيحٌ فِي مَرْكَبٍ أَوْ شَرَدَ إِلَيْنَا ذَابَّةٌ فَلَيْسَ أَخَذَهُ.
وَعَنْهُ: فَيَّةٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَالِمٍ: إِنْ دَخَلَ قَرْيَةً وَأَخَذُوهُ فَهُوَ لِأَهْلِهَا.
وَيَحْرَمُ دُخُولُهُ إِلَيْنَا بِهَا إِذْنٌ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ رَسُولًا وَتَاجِرًا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: دُخُولُهُ لِسِفَارَةٍ أَوْ لِسَمَاعٍ قُرْآنَ أَمَانٍ بِلَا عَقْدٍ، لَا لِتِجَارَةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا، بِلَا عَادَةٍ، نَقَلَ حَرْبٌ فِي
غَزَاؤٍ فِي الْبَحْرِ وَجَدُوا تِجَارًا تَقْصِدُ بَعْضَ الْبِلَادِ: لَمْ يَعْزَمُوا لَهُمْ.
وَيَنْتَقِضُ الْأَمَانُ بِرَدِّهِ وَبِالْحَيَانَةِ، وَإِنْ أُوذِعَ أَوْ أَفْرَضَ مُسْتَأْمِنٌ مُسْلِمًا مَالًا أَوْ تَرَكَهُ وَعَادَ لِإِقَامَتِهِ بِدَارِ حَرْبٍ، أَوْ انْتَقَضَ
عَهْدُ ذِي يَبْقَى أَمَانٌ مَالِهِ.

وَقِيلَ: يَنْقُضُ وَيَصِيرُ فَيْئًا.

وَعَنْهُ: فِي الدَّمِيِّ وَمَتَى لَمْ يَنْتَقِضْ فَطَلَبُهُ أُعْطِيَهُ، فَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِيثِهِ، فَإِنْ عَدِمَ فَفِيَّةٌ.
وَلَوْ أَسِيرَ وَاسْتَرْقَ فَقِيلَ صَارَ فَيْئًا، وَالْأَشْهَرُ يُوقَفُ (م ٢) (١).

فَإِنْ عَتَقَ أَخَذَهُ وَإِنْ مَاتَ فَيْئًا فَفِيَّةٌ. وَقِيلَ: لِوَارِيثِهِ، وَإِنْ أَطْلُقَ كَفَّارَ أَسِيرِنَا بِشَرْطِ إِقَامَتِهِ عِنْدَهُمْ أَبَدًا أَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً أَوْ
يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَهْرَبُ: وَإِنْ لَمْ يَشْرُطُوا وَأَمْنُوهُ فَلَهُ الْهَرَبُ لَا الْحَيَانَةَ، وَيَرُدُّ مَا أَخَذَ، وَإِنْ لَمْ يَأْمَنُوهُ فَلَهُ الْأَمْرَانِ، وَقَتْلُهُمْ، نَصَّ
عَلَى ذَلِكَ، قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أُطْلِقُوا فَقَدْ أَمْنُوهُ، وَقَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ أَمْنُوهُ فَلَا.

قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مُطْلَقٌ، قَالَ: قَدْ يَكُونُ يُطْلَقُ وَلَا يَأْمَنُونَهُ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ أَمْنُوهُ فَلَا يُقْتَلُ.

وَقِيلَ لَهُ أَيْضًا: الْأَسِيرُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ بِجِدِّ غَفْلَةٍ، قَالَ: إِنْ لَمْ يَخَفْ أَنْ يَفْطِنُوا بِهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومتى لم ينتقض فطلبه أعطيه، فإن مات فلوارثه، فإن عدم ففيه ولو أسر واسترق فليل صار فئًا،
والأشهر يوقف). انتهى.

الأشهر: هو الصحيح من المذهب.

اختاره القاضي وغيره.

وقدمه في الرعائين، والنظم، والحاويين وغيرهم، والقول الأول اختاره المجد.

فهاتان مسألتان في هذا الباب.

وقيل له: يسرق ممن حبس معه؟ قال: إذا كانوا يأمنونه فلا، وإن شرطوا مالا باختياره بعته، فإن عجز لزمه العود، نص عليهما.

وعنه: يحرم، كأمراة لخوف فتيتها.

فتوجه منه أنه يبدأ بفداء جاهل، للخوف عليه، وتوجه عالم لشرفه وحاجتنا إليه وكثرة الضرر بفتيته.

وذكر الأجرى عن (ش) وأحمد: إن صالحهم على مال مختاراً ينبغي أن يقي لهم به، قال أحمد: لو قال الأسير لعلج أخرجني إلى بلادي وأعطيك كذا، وفى له.

ولو جاء العلج بأسير على أن يفادي بنفسه فلم يجد قال: يفديه المسلمون إن لم يفد من بيت المال، ولا يرد.

قال أحمد: والخيل أهون من السلاح، ولا يبع السلاح.

قال: ولو خرج الحربي بأمان ومعه مسلمة يطلب بته فلم يجدها لم ترد المسلمة معه، ويرضى ويرد الرجل، والله أعلم.

باب الهدنة

لا يصح إلا من إمام أو نائبه.
وفي الترجيع: لأحد الولاء عقده مع أهل قرية، ولا يصح إلا حيث جاز تأخير الجهاد مدة معلومة لازمة.
قال شيخنا: وجائزة، وعنه عشر سنين، وإن زاد فكفر بقرينة الصفة.
وبالمنال منا لضرورة.
وفي القنون: لصفتين مع المصلحة.
وقال أبو يعلى الصغير: لحاجة، وكذا قال أبو يعلى في الخلاف في المؤلفة، واحتج بعزمه عليه السلام على بذل شطر نخل المدينة.
وفي الإرشاد وعيون المسائل، والمبهيج، والمحزر: يجوز مع المنع أربعة أشهر لقوله تعالى: «فسيحوا في الأرض أربعة أشهر» [التوبة: ٢].
وقيل: دون عام.
وإن قال: هادئكم ما شئنا أو شاء فلان لم يصح، في الأصح، كقوله: نقركم ما أقركم الله، واختار شيخنا صحته أيضاً، وإن منعنا ما شئنا، وصحتها مطلقة، لكن جائزة وبمصلحة؛ لأن الله تعالى أمر بتبديل العهد المطلق وإتمام الموقفة (هـ) إلا بسبب، وكذا قاله القاضي وغيره في الموقفة.
وقال: كان بين النبي ﷺ وبينهم عهد لا يصد أحد عن البيت، ولا يخاف في الشهر الحرام، فجعله الله أربعة أشهر، لأن الأمان للحجاج لم يكن بعهد، ولأن البراءة خاصة بالمعاهد، والمنع عن البيت عام.
والقتل في الشهر الحرام حرم في البقرة، وفي نسخيه نزاع، فإن قيل نسخ فليس في آية البراءة ما يدل على نسخه، ونسخه كان عاماً، ولا عهد قبل الحديبية، ولأنه استثنى ممن تبرأ إليهم من عاهدة عند المسجد، وتحرم قتالهم في شهر حرام وغيره، فكيف يكون ما أباحه هو القتال فيه؟
وأخذ صاحب الهدي من قوله عليه السلام «نقركم ما أقركم الله» جواز إجلاء أهل الذمة من دار الإسلام إذا استغني عنهم، وأجلهم عمر بعد موته، وإن هذا مذهب ابن جرير الطبري، وإنه قول قوي يسوغ العمل به للمصلحة.
قال: ولا يقال لم يكن أهل خيبر أهل ذمة، بل أهل هدنة، لأنهم كانوا أهل ذمة، لكن لم يكن فرض الجزية نزل، وقال في الكلام على قصة هوازن: فيها دليل على أن المتعاقدين إذا جلا بينهما أجلا غير محدود جاز، وهو رواية في الخيار، لأنه لا محدود.
وإن شرط نقضها متى شاء أو إدخالهم الحرم أو إعطاء سلاح أو رد مسلم صبي أو امرأة، وعلى الأصح: أو رد مهرها ونحو ذلك فشرط فاسد لا يجب الوفاء به، وفي فساد عقدها وعقد ذمة به وجهان انتهى.
(١) (مسألة ١ - ٢): قوله: (وإن شرط نقضها متى شاء أو إدخالهم الحرم أو إعطاء سلاح أو رد مسلم صبي أو امرأة، وعلى الأصح: أو رد مهرها، ونحو ذلك فشرط فاسد لا يجب الوفاء به، وفي فساد عقدها وعقد ذمة به وجهان) انتهى.
ذكر مسألتين:
(المسألة الأولى - ١): الهدنة إذا شرط فيها ما ذكر فسد الشرط، وهل يفسد العقد أم لا؟
أطلق الخلاف.
وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والمحزر، والشرح، وشرح ابن منجاء، وابن رزين، والرعايتين، والحاويين، والنظم وغيرهم.
قال في المغني، والهداية، والشرح وشرح ابن منجاء، والحاوي، وغيرهم: بناء على الشروط الفاسدة في البيع.
قال الشيخ، والشارح وابن رزين: إلا فيما إذا شرط نقضها متى شاء، فيبني أن لا يصح العقد قولاً واحداً. انتهى.

وفي المذهب رواية: يرد مهر من شرط ردّها مسلمة، ونصّر: «لا يلزم» كما لو لم يشترط: ذكر ذلك آخر الجهاد: في فصل أرض العنوق، والصلح.

وقال قيل كتاب الجزية: نقل جعفر: المرأة منهم تجيء إلينا اليوم مسلمة يرد على زوجها المهر، فإن ذلك كان حيث يشاء، ولا ترد المرأة، والظاهر أنه سقط «لا».

قال شيخنا: رد المال الذي هو عوض عن رد المرأة المشروط ردّها متسوخ أما ردّه نفسه فلا ناسخ له، ولو لم تبق امرأة يشترط ردّها فلا يرد مهرها لعدم سببه فإن وجد سببه وهو إفساد النكاح فالأية دلت عليه ولم ينسخ.

وفي لزوم مسلم تزوجها رد مهرها الذي كان دفعه إليها زوج كافر إليه روايتان^(١)، ولم يستدل بشيء.

وقدّم في الانحصار رد المهر مطلقاً إن جاء بعد العدة، وإلا ردّت إليه، ثم ادعى نسخته، وأن نصّر أخذ: لا يردّه.

ويجوز شرط رد رجل مسلم لحاجة، ولا يمنع منه، ولا يجبره، ويأمره ميراً بقتال وفراق.

وفي التزويج: يفرض له أن لا يرجع، ويلزمنا حجابهم من مسلم وذمي فقط، فلو أخذهم أو أخذ مالههم غيرهما حرم أخذنا ذلك، في الأصح.

وذكر شيخنا رواية منصوبة: لنا شراؤهم من سابعهم (وه) ولنا شراء ولديهم وأهلهم منهم، كحرب.

وعنه: يحرم، كذمة، وذكر جماعة: إن قهر حربى ولده وزجته على نفسه وباعة من مسلم وكافر قيل: يصح البيع، نقل الشانجي: لا بأس، فإن دخل بأمان لم يشتر.

وقيل: لا يصح، وإنما يملكه بتوصله بعوض وإن لم يكن صحيحاً، كدخوله بغير أمان، فإربابهم، نص عليه، والمسألة مبنية على العتق على الحربى بالرجم هل يحصل أم لا، لأنه من حكم الإسلام.

وإن سبى بعضهم ولد بغض وباعة صح، قيل لشيخنا عن سبي ملطية مسلميها ونصاراهم؟ فحرم مال المسلمين وأباح سبي النصارى وذريتهم وما لهم، كسائر الكفار؛ لأنه لا ذمة لهم ولا عهد، لأنهم نقضوا عهدهم السابق من الأمانة بالمحاربة وقطع الطريق، وما فيه غضاضة علينا، والإعانة على ذلك، ولا يعقد لهم إلا من يقابلهم، حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

وعولاء التتر لا يقابلونهم على ذلك، بل بعد إسلامهم لا يقابلون الناس على الإسلام، ولهذا وجب قتال التتر حتى يلتزموا شرائع الإسلام، منها الجهاد، والزام أهل الذمة بالجزية، والصغار، وتواب التتر الذين يسعون المملوك لا يجاهدون على الإسلام وهم تحت حكم التتر.

قال: ونصارى ملطية وأرض المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية كأهل المغرب، واليمن، ثم لم يعاملوا أهل مصر، والشام معاملة أهل العهد، جاز لأهل مصر، والشام غزوهم واستباحة ديمهم وألبانهم؛ لأن أبا جندل وأبا بصير حاربوا أهل مكة مع أن بينهم وبين النبي ﷺ عهداً.

قال: وهذا باتفاق الأئمة، لأن العهد، والذمة إنما يكون من الجائزين، وإن اشتبه ما أخذ من كافر بمسلم، فينبغي الكف.

= إذا علمت ذلك؛ فالصحيح من المذهب صحة العقد في الشروط الفاسدة في البيع، فكذا هنا، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصح، كالبيع.

(المسألة الثانية - ٢): عقد الذمة إذا وقع بهذه الشروط أو بعضها، والحكم فيه كالحكم في عقد الهدنة بهذه الصفة، خلافاً ومذهباً.

عند الأصحاب، وقد علمت الصحيح من ذلك.

(١) تنبيه: قوله: (وفي لزوم مسلم تزوجها رد مهرها الذي كان دفعه إليها زوج كافر إليه روايتان). انتهى.

هذا من تنمّة كلام الشيخ تقي الدين.

ولهذا عقبه المصنف بقوله: (ولم يستدل بشيء).

وَيَتَوَجَّهُ: يَحْرُمُ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا فِي سَبِي مُنْتَبِهٍ يَحْرُمُ اسْتِرْقَاقُهُ.
قَالَ: وَمَنْ كَسَبَ شَيْئًا فَادْعَاهُ رَجُلٌ وَأَخَذَهُ فَلِلْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي مَا غَرِمَهُ عَلَيْهِ مِنْ نَفَقَةٍ وَغَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِلَيْكِ الْغَيْرِ
أَوْ عَرَفَ وَأَنْفَقَ غَيْرَ مُتَبَرِّعٍ.

وَأِنْ خَافَ نَقْضَهُمُ الْعَهْدَ جَازَ نَبَذُهُ إِلَيْهِمْ بِخِلَافِ ذِمَّةٍ وَيَجِبُ إِعْلَامُهُمْ قَبْلَ الْإِعَارَةِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ صَدَرَ مِنْهُمْ خِيَانَةٌ فَإِنْ عَلِمُوا أَنَّهَا خِيَانَةٌ اخْتَالَهُمْ، وَإِلَّا فَرَجَّهَانِ.

وَفِي كِتَابِ الْمَدَنِيِّ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ سَبَبِ الْفَتْحِ، وَهُوَ مُسَاعَدَةُ قُرَيْشٍ لِخُلَفَائِهِمْ بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَافَةَ بْنِ
كِنَانَةَ عَلَى خِزَاةٍ خُلَفَاءُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِيهَا: إِنْ أَهْلُ الْعَهْدِ إِذَا حَارَبُوا مَنْ فِي ذِمَّةِ الْإِمَامِ وَعَهْدِهِ صَارُوا حَرْبًا نَابِذِينَ
لِعَهْدِهِ، وَلَهُ أَنْ يَبِيَّتَهُمْ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُهُمْ إِذَا خَافَ مِنْهُمْ الْحَيَانَةَ، وَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ عَهْدُ الْجَمِيعِ إِذَا لَمْ يُنْكِرُوا، وَيَنْتَقِضُ عَهْدُ نِسَاءِ
وَدُرِّيَّةٍ تَبَعًا لَهُمْ.

وَفِي جَوَازِ قَتْلِ رَهَائِيهِمْ بِقَتْلِهِمْ رَهَائِنَا رَوَيْتَانِ (م ٣) (١).
وَمَنْ مَاتَ إِمَامٌ أَوْ عَزَلَ لَزِمَ مَنْ بَعْدَهُ الْوَفَاءُ بِعَقْدِهِ (م) لِأَنَّهُ عَقْدُهُ بِاجْتِهَادِهِ، فَلَا يَنْتَقِضُ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ ابْنُ
عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ نَقْضَ مَا عَقْدَهُ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ نَحْوَ صَلَاحِ بَنِي تَغْلِبَ، لِاخْتِلَافِ الْمَصَالِحِ بِاخْتِلَافِ الْأَرْبَعَةِ، وَاللَّهُ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي جواز قتل رهائهم بقتلهم رهائتنا روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والنظم:

إحدهما: يجوز، وهو الصحيح.

جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

وقدّمه في الرعايتين، والحاويين.

والرواية الثانية: لا يجوز، وهو الصواب.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب عقد الدِّمَّة

يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ عَقْدُهَا إِلَّا مِنْ إِمَامٍ وَنَائِبِهِ.
وَقِيلَ: وَكُلُّ مُسْلِمٍ لِمَنْ بَذَلَ الْجِزْيَةَ، وَالتَّزَمَ أَحْكَامَ الْمِلَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، وَمَنْ تَدَيَّنَ بِهِمَا كَسَامِيرَةَ وَفِرْنِجٍ وَصَابِنَةَ وَهُمْ نَصَارَى.
وَرَوَى أَنَّهُمْ يَسْتَبُونُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ إِنْ انْتَسَبَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَمِنْ أَهْلِهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَالْمَجُوسُ لَا كِتَابَ لَهُمْ، فَيَجِبُ مَا لَمْ يَخَفْ غَائِلَةً.

وَعَنْهُ: وَكُلُّ كَافِرٍ غَيْرِ وَثْنِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، وَصَرِيحُهَا أَوْ ظَاهِرُهَا، وَيَقْرَأُ عَلَى عَمَلٍ كَفَرٍ وَعِبَادَةٍ وَثْنٍ.
وَفِي الْقَتُونِ: لَمْ أَجِدْ أَصْحَابَنَا ذَكَرُوا أَنَّ الْوَثْنِيَّ يَقْرَأُ بِجِزْيَةٍ.
قَالَ: وَوُجِدَتْ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ بَخَطَ الشَّيْخُ أَبِي سَعِيدٍ الْبَرْذَانِيَّ أَنَّ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ يَقْرَأُونَ بِجِزْيَةٍ فَيُعْطِي هَذَا أَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ عَلَى عَمَلٍ أَصْنَامٍ يَتَّبِدُونَهَا فِي بَيْتِهِمْ، وَلَمْ يَسْمَعْ بِذَلِكَ فِي سِيرَةِ مِنْ سَبَرِ السَّلَفِ، وَمَعَازُ اللَّهِ إِذَا قُلْنَا بِتَرْكِهِمْ أَنْ تُمْكِنَتْهُمْ مِنْ عِبَادَةٍ وَثْنٍ أَوْ عَمَلٍ صَنَمٍ، وَلَا أَغْرَفُ لَهُذِهِ الرِّوَايَةَ ذَلِيلًا.
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ أَخْلَافًا مِنَ الْكُلِّ.
حَتَّى وَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُ أَحَدٌ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ بَعْدَ نَزُولِ الْجِزْيَةِ بَلْ كَانُوا اسْتَلَمُوا.
وَقَالَ فِي الْإِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ: مَنْ أَخَذَهَا مِنَ الْجَمِيعِ أَوْ سَوَى بَيْنَ الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ.

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ فِي آيَاتٍ وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى يُغْطُوا الْجِزْيَةَ، وَخَبَرَ بَرْزِيذَةَ فِيهِ: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، وَلَا حُصُونٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَلَمْ يَدْعِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَيْهَا وَهِيَ نَزَلَتْ سَنَةٌ تَسَعٍ عَامَ تَبُوكَ آخِرَ مَغَازِيهِ، وَقِيدَهَا بِأَهْلِ الْكِتَابِ.

وَقِيلَ: مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْجِزْيَةَ مِنْ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ فَاخْتَارَ دِينَ الْآخِرِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ.
وَصِغَةُ الْعَقْدِ: أَقْرَرْتُكُمْ بِالْجِزْيَةِ، وَالْإِسْلَامِ، أَوْ يَبْدُلُونَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: أَقْرَرْتُكُمْ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ نَحْوَهُمَا.
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِيهِ ذِكْرُ قَدْرِ الْجِزْيَةِ.
وَفِي ذِكْرِ الْإِسْلَامِ وَجَهَانٍ فِي التَّرْغِيبِ.
وَإِنْ انْتَقَلَ غَيْرُ كِتَابِي وَمَجُوسِي إِلَى دِينِهِمَا قَبْلَ الْبَعْثَةِ فَلَهُ حُكْمُهُمَا، وَكَذَا بَعْدَهَا.
وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يُسْلِمَ قُتِلَ.
وَعَنْهُ: إِنْ تَمَجَّسَ.

وَفِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ: قَبْلَ الْبَعْثَةِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ كَبَعْدِ الْبَعْثَةِ، وَقَدْ دُفِيَ فِي التَّبْصِيرَةِ: وَلَوْ قَبْلَ التَّبْدِيلِ.

وَإِنْ انْتَقَلَ كِتَابِي أَوْ مَجُوسِي إِلَى غَيْرِ دِينِهِ فَعَنْهُ إِنْ لَمْ يُسْلِمَ قُتِلَ.
وَعَنْهُ: وَيَقْرَأُ بِدِينِهِ الْأَوَّلِ.
وَعَنْهُ: يَقْرَأُ بِأَفْضَلِ مِنْهُ، كَمَجُوسِي تَهَوَّدَ.
وَفِي الْوَسِيلَةِ وَجْهٌ: أَوْ يَهُودِي تَنَصَّرَ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: اتَّفَقُوا عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، لِتَقَابُلِهِمَا وَتَعَارُضِهِمَا، قَالَ: وَيُسْمَوْنَ بِهِمَا قَبْلَ نَسْخِ وَتَبْدِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَمُسْلِمِينَ.

قَالَ: وَإِنْ اشْتَرَى الْيَهُودُ نَصْرَانِيًّا فَجَعَلُوهُ يَهُودِيًّا عَزَّرُوا عَلَى جَعْلِهِ يَهُودِيًّا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُسْلِمًا، وَعَنْهُ يَقْرَأُ بِدِينِ يَهُودِيٍّ يَهُودِيًّا.

وَعَنَهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ دُونَ الْأَوَّلِ (م ١ - ٤) (١).

(١) (مسألة - ١ - ٤): قوله: (وإن انتقل كتابي أو مجوسي إلى غير دينه، فعنه: إن لم يسلم قتل، وعنه: ويقرأ بدينه الأول، وعنه: يقرأ بأفضل منه، كمجوسي تهود، وعنه: يقرأ بدين يقرأ أهله عليه، وعنه: إن لم يكن دون الأول). انتهى.
في ضمن كلام المصنف أربع مسائل:
(المسألة الأولى - ١): إذا انتقل كتابي إلى دين كتابي، مثل أن تهود نصراني أو تنصر يهودي، فهل يقرأ مطلقاً، أو يقرأ على ما هو أفضل من دينه، أو لا يقرأ ولا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف، أو لا يقرأ، ولا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه؟
فيه روايات:

إحداهن: لا يقرأ ولا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه.
قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الوجيز وغيره.
وقدّمه في الهداية، والخلاصة، والمقنع وإدراك الغاية وغيرهم.
والرواية الثانية: لا يقرأ ولا يقبل منه إلا الإسلام فقط، وهو احتمال في المقنع.
والرواية الثالثة: يقرأ مطلقاً، وهو ظاهر كلام الخرقي.
واختاره الخلال وصاحبه أبو بكر.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوئين، والنظم وغيرهم.
وأطلقهن في الشرح.

والرواية الرابعة: يقرأ على أفضل من دينه، كيهودي تنصر، في وجو في الوسيلة.
وقال الشيخ تقي الدين: اتفقوا على التسوية بين اليهود، والنصارى لتقابلهما وتعارضهما.
قلت: الصواب أن دين النصرانية أفضل من دين اليهودية الآن وأطلقهن في المحرر وتجريد العناية.
(المسألة الثانية - ٢): إذا انتقل الكتابي إلى دين غير أهل الكتاب، فهل يقرأ على دين يقرأ أهله عليه، كما لو تمجّس، أو لا يقرأ مطلقاً؟ فيه روايتان:

إحداهما: لا يقرأ، وهو الصحيح، نص عليه.
قال الشيخ موفق النشار: لا نعلم فيه خلافاً، وقطع به في المقنع، وابن منجأ في شرحه، وصاحب الوجيز وغيرهم.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوئين.
والرواية الثانية: يقرأ على دين يقرأ أهله عليه، وهو قول في الرعاية وغيره.
فعلى المذهب: لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف، وهو الصحيح، نص عليه.
واختاره الخلال وصاحبه.
وجزم به في المقنع وشرح ابن منجأ.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوئين.
وعنه: لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه.
وعنه: يقبل منه أحد ثلاثة أشياء: الإسلام، أو الدين الذي كان عليه أو دين أهل الكتاب.
وأطلقهن في المغني، والمحرر، والشرح، والمصنف.

(المسألة الثالثة - ٣): إذا انتقل مجوسي إلى دين أهل الكتاب، فهل يقرأ، أم لا يقبل منه إلا الإسلام، أو لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه؟
فيه روايات:

إحداهن: يقرأ عليه، وهو الصحيح، نص عليه.
قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب.
وجزم به في الوجيز وغيره، وقدّمه في الرعايتين، والحاوئين.
وعنه: لا يقبل منه إلا الإسلام، وهو احتمال في المقنع.

وَعَلَى غَيْرِ الْأُولَى: مَتَى لَمْ يَقْرَ وَأَصْرَ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ دُونَ الْأَوَّلِ قُتِلَ.

وَفِي اسْتِثْنَائِيهِ وَجْهَان (م ٥) ^(١)، وَإِلَّا ضُرِبَ وَخُبِسَ.

وَمَنْ جَهِلَتْ حَالُهُ وَأَدْعَى أَحَدَ الْكِتَابَيْنِ أَخَذَتْ جَزَيْتُهُ، فِي الْأَصَحِّ.

وَعَنْ: وَتَجَلُّ مُنَاصَحَتُهُ وَذَبِيحَتُهُ، كَمَنْ أَقْرَ بِتَهْوٍ أَوْ تَنْصَرَّ مُتَجَدِّدٍ وَإِنْ كَذَّبَ نَصْرَانِيٍّ بِمُوسَى خَرَجَ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ لِنُكْذِيبِهِ عَيْسَى وَلَمْ يَقْرَ، لَا يَهُودِيٍّ بِعَيْسَى، وَإِنْ تَزَنَّدَقَ ذِمِّيٌّ لَمْ يَقْتُلْ لِأَجْلِ الْجَزْيَةِ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ هَانِيٍّ.

وَتَوَخَّذَ الْجَزْيَةَ لِكُلِّ حَوْلٍ فِي آخِرِهِ، وَتَمْتَنُّونَ عَنْهُ، وَلَا يَقْبَلُ إِزْسَالَهَا لِزَوَالِ الصَّغَارِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَفْرِقَتُهَا بِنَفْسِهِ، وَلَا تَتَدَاخَلُ، وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ تَعْجِيلِهِ وَلَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: لَأَنَّا لَا نَأْمَنُ نَقْضَ الْأَمَانَةِ فَيَسْقُطُ حَقُّهُ مِنَ الْعَوَضِ، وَعِنْدَ أَبِي الْحَقَّابِ وَغَيْرِهِ: يَصِحُّ، وَيَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ مِنَ الْمُحِلِّ دِينَارًا، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا، أَوْ الْقِيَمَةَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لِتَغْلِيْبِ حَقِّ الْأَذْمِيِّ فِيهَا.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَالْمَنَافِعُ، وَتَصْنَفُ صَاحِبُ جَيْدٍ عَنْ صَاحِبِ وَسْطٍ، وَالْمَتَوَسِّطُ بِفِلَاهُ، وَالْغَنِيُّ عُرْفًا.

وَقِيلَ: مَنْ مَلَكَ نِصَابًا، وَحَكَى رِوَايَةً.

وَعَنْ: مَنْ مَلَكَ عَشْرَةَ آلَاقٍ دِينَارٍ مَثَلًا الْمَتَوَسِّطُ كَذَا وَظَفَةُ عُمَرُ، وَتَقَدَّمَ حُكْمُ تَغْيِيرِهِ.

وَفِي الْخُرَاجِ عَنْهُ خَلْفٌ، وَلَهُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمْ ضِيَاةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَوَابَّهُمْ، وَفِي اعْتِبَارِ بَيَانِ قَدَرِهَا وَأَيَّامِهَا، وَالِاكْتِفَاءِ بِهَا عَنِ الْجَزْيَةِ وَجْهَان (م ٦، ٧) ^(٢).

= وَالرِّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ الدِّينَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ.

وَهُوَ قَوْلُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَأُطْلِقَهُنَّ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْمَحْرُورِ، وَالْشَّرْحِ.

قُلْتُ: يَنْبَغِي عَلَى الرِّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ أَنْ يَقْبَلَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ: لَأَنَّا إِذَا قَبَلْنَا مِنْهُ الدِّينَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فَلَا نَقْبَلُ مِنْهُ الدِّينَ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ أَوَّلٍ، لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْ دِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ - ٤): إِذَا انْتَقَلَ مَجُوسِيٌّ إِلَى غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمْ يَقْرَ، وَهَلْ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ، أَوْ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ دِينُهُ، أَوْ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ فَقَطْ، فِيهِ رِوَايَاتٌ:

إِحْدَاهُنَّ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ فَقَطْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَقْنَعِ وَشَرَحَ ابْنُ مَنْجَاءٍ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ، وَالْمَغْنِي ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِ الْحَرْقِيِّ: وَإِذَا تَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً فَانْتَقَلَتْ إِلَى دِينِ آخَرٍ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ الدِّينَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ دِينُهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، أَوْ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأُطْلِقَهُنَّ فِي الشَّرْحِ.

تَنْبِيهِ: ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ فِي إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ نَظْرًا، كَمَا تَرَى، وَأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَشْمَلُ مَا لَوْ انْتَقَلَ إِلَى دِينٍ غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمَجُوسِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٥): قَوْلُهُ: (وَعَلَى غَيْرِ الْأُولَى مَتَى لَمْ يَقْرَ وَأَصْرَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ دُونَ الْأَوَّلِ قُتِلَ، وَفِي اسْتِثْنَائِيهِ وَجْهَان). انْتَهَى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْشَّرْحِ.

أَحْدَهُمَا: يَسْتَتَابُ، وَهُوَ الصُّوَابُ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَقْتُلُ مَنْ غَيْرَ اسْتِثْنَائِيٍّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٦ - ٧): قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمْ ضِيَاةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَوَابَّهُمْ، وَفِي اعْتِبَارِ بَيَانِ قَدَرِهَا وَأَيَّامِهَا، وَالِاكْتِفَاءِ بِهَا عَنِ الْجَزْيَةِ وَجْهَان). انْتَهَى.

ذَكَرَ مَسَائِلَتَيْنِ:

(الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى - ٦): هَلْ يَعْتَبَرُ بَيَانُ قَدْرِ الضِّيَاةِ وَأَيَّامِهَا أَمْ لَا؟

أُطْلِقَ الْخِلَافَ.

أَحْدَهُمَا: يَعْتَبَرُ ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي الْمَهْدَابَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالْمَقْنَعِ، وَالْمَحْرُورِ، وَالنُّظْمِ، =

(ع): مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ (و): مُوَافَقَةُ الْأَمَّةِ الثَّلَاثَةِ (خ): خَالِفَةُ الْأَمَّةِ (هـ): الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

وقيل: تجب بلا شرط، ومتى بذلوا الواجب حرم التعرض بقتل أو أخذ مال، وتلزم دفع قاصديهم بأذى، ولا مطمع في الذب عمن يدار حرب.
قال في الترغيب: والمنفردون ببلد غير متصل ببلدنا يجب ذب أهل الحرب عنهم، على الأشبه، ولو شرطنا أن لا نذب عنهم لم يصح.
ولا تلزم صبيًا ومجنونًا وزمنًا وأعمى وشيخًا قانيًا وزاهيًا بصومعة، وفيه وجه، ولا يبقى يديه مال إلا بلغته فقط، ويؤخذ ما بيده، قاله شيخنا.
قال: ويؤخذ منهم مالتا، كالرزق الذي للثيورة، والمزارع إجماعًا.
قال: ويجب ذلك، قال: ومن له تجارة أو زراعة وهو مخالط أو معاونه على دينهم كمن يدعو إليه من راهب وغيره يلزمه إجماعًا وحكمه حكمهم بلا نزاع، ولا تلزم عبداً.
وعنه: لمسلم، جزم به في الروضة، وأنها تسقط بإسلام أحدهما.
وفي التبصرة عن الحرقى: تلزم عبداً مسلماً عن عبده.
قال أحمد: والمكاتب عبدة، وتلزم معتقاً بغضه بقدر حرته، وفي ذمي اعتقه مسلم روايتان منصوصتان (م ٨) (١)، لا فقيراً عاجزاً عنها وفيه احتيال كمعتقل، على الأصح، وفي خشي مشكل وجهان (م ٩) (٢).

= والرعاية الصغرى، والحاوين وغيرهم.

واختاره القاضي وغيره، وقدمه في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: يجوز إطلاق ذلك كله، ويرجع فيه إلى العرف، والعادة، وهو الصواب، وبه قطع في الكافي.
قال في المغني، والشرح: فإن شرط الضيافة مطلقاً صح في الظاهر.
قال أبو بكر: إذا أطلق مدة الضيافة فالواجب يوم وليلة، لأن ذلك الواجب على المسلمين.
(المسألة الثانية - ٧): هل يكفي بها عن الجزية أو لا؟ أطلق الخلاف.
أحدهما: يكفي بها، وهو الصحيح، اختاره القاضي، واقتصر عليه في المغني.
وقدمه في الشرح ونصره، لكن بشرط أن يكون قدرها أقل الجزية إذا قلنا: الجزية مقدرة الأقل.
والوجه الثاني: لا يكفي بذلك، ولا يصح العقد عليه، وبه قطع ابن عقيل في الفصول، وابن حبان: في الرعاية الكبرى.
(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي ذمي اعتقه مسلم روايتان منصوصتان). انتهى.
إحدهما: تجب عليه الجزية، وهو الصحيح.
قال الزركشي: هذا الصحيح المشهور من الروايتين.
قال الشيخ الموفق، والشارح: وإذا عتق لزمته الجزية لما يستقبل، سواء كان معتقه مسلماً أو كافراً، هذا الصحيح عن أحمد. انتهى.
وقال في الوجيز وغيره: ويؤخذ ممن صار أهلاً لها في آخر الحول، وهو ظاهر ما قدمه في المحرر، وجزم به الحرقى.
والرواية الثانية: لا جزية عليه، قال الخلال: هذا قول قديم رجع عنه وعنهما.
تنبيه: أطلق المصنف رحمه الله الروايتين في الذمي إذا اعتقه المسلم ثم قال بعد ذلك بأربعة سطور: (وعنه: لا جزية على عتق مسلم). والظاهر: أنها هي إحدى الروايتين اللتين ذكرهما أولاً، فيحصل في الكلام نظراً لكونه أطلق الخلاف، ثم يحكي رواية بعدم الجزية فظاهره: أن المقدم لزوم الجزية، وهي المذهب، كما تقدم، فحصل خللٌ من جهة المذهب، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وفي خشي مشكل وجهان). انتهى.
أحدهما: لا تجب عليه، وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع في الكافي، والحاوي الكبير.
قال في الرعاية الكبرى: وهو أظهر.
والوجه الثاني: تجب، وبه قطع في المغني، والشرح، والحاوي الصغير وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
وقدمه في الرعايتين.
قلت: وهو ضعيف.

فَإِنْ بَانَ رَجُلًا فَلِلْمُسْتَقْبَلِ، وَتَوَجُّهُ: وَلِلْمَاضِي فَإِنْ بَذَلَتْهَا امْرَأَةٌ لِدُخُولِ دَارِنَا مَكُنْتُ مَجَانًا.
وَمَنْ صَارَ أَهْلًا بِأَخْرِ حَوْلٍ أَخَذَ مِنْهُ بِقِسْطِهِ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ.
وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لِحُوقِهِ بِمَا تَبَيَّنَ.

وَعَنْهُ: لَا جَزْيَةَ عَلَى عَتِيقٍ مُسْلِمٍ.
وَعَنْهُ: عَتِيقٌ ذِمِّي، جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوَضَةِ، وَيُلْفَقُ مَعَ إِفَاقَةِ مَجْنُونٍ حَوْلٍ، ثُمَّ تُؤْخَذُ.
وَقِيلَ: فِي آخِرِهِ بِقَدَرِهَا، كَمُعْتَقٍ بَعْضُهُ.
وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ الْغَالِبُ.

وَقِيلَ: فِيمَنْ لَا يَنْضَبِطُ أَمْرُهُ فَقَطْ، وَإِنْ طَرَأَ الْمَانِعُ بَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ تَسْقُطْ، فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا بِالإِسْلَامِ.
نَصٌّ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ»؛ لِأَنَّهَا عَقُوبَةٌ لَا أَجْرَةَ عَنِ السُّكْنَى.
وَفِي الْفُتُونِ أَنَّهَا عَقُوبَةٌ، وَأَنْ بَقَاءَ النَّفْسِ مَعَ الذَّلِّ لَيْسَ بِغَيْمَةٍ عِنْدَ الْمُقْلَاءِ، وَمَنْ عَدَّ الْحَيَاةَ مَعَ الذَّلِّ نِعْمَةً فَقَدْ أَخْطَأَ طَرِيقَ الْإِصَابَةِ.

وَفِي الْفُتُونِ أَيْضًا عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا عِوَضٌ عَنْ كَفِّ الْأَذَى: لَا بَأْسَ بِهِ.
وَفِي الْإِبْصَاحِ: لَا تَسْقُطُ بِالإِسْلَامِ، وَمَنْعٌ فِي الْإِنْتِصَارِ وَجُوبُهَا وَأَنَّهَا مُرَاعَاةٌ، وَأَنَّ الْخَرَاجَ يَسْقُطُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَائِهِ سَقَطَتْ.

وَقِيلَ: يَجِبُ بِقِسْطِهِ، وَإِنْ تَوَلَّى إِمَامٌ فَعَرَفَ مَا عَلَيْهِمْ، أَوْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ، أَوْ ظَهَرَ.
واعتبر في المستوعب ثبوته، أقرهم، فإن جهله فقليل: يعمل بقولهم، وله تخليفهم فإن بان نقص أخذه.
وقيل: يعقدها باجتهاد (م ١٠) (١).
ويؤخذ عوض الجزية زكاتين من أموال بني تغلب، مما تجب فيه زكاة، حتى يمتن لا تلزمه جزية، وفيه وجه اختاره الشيخ.

وليس للإمام تغييره، لأن عقد الذمة مؤبد، وقد عقده عمر معهم هكذا.
واختار ابن عقيل: يجوز لأخلاف المصلحة باختلاف الأزمنة، وجعله جماعة كتغير خراج وجزية، وقاله شيخنا.
وكلام الشيخ وغيره يقتضي الفرق، وسبق ما يدل عليه.
وذكره هو وغيره أخملاً بقبولها إذا بذلتها، جزم في الخلاف بالفرق، وبأن فيه نظراً، وبأن هذا لزمهم برضاهم ولم يرضوا بالزيادة عليه، بخلاف الخراج فإنهم ألزموا به وإن لم يرضوا.
وقيل: تقبل الجزية منهم، للآية، وكحزني لم يدخل في الصلح، ونصرفته كجزية، لقول أحمد في رواية محمد بن موسى: تضاعف عليهم الجزية.

وعنه: كزكاة، لقوله في رواية ابن القاسم: إنما هي الزكاة الصغير، والكبير سواء.
وقال أبو الخطاب وغيره: فذل أنها تؤخذ ممن لا جزية عليه إن قيل هي زكاة، وإلا فلا، وهو أظهر، ويلحق بهم من

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن تولى إمام فعرّف ما عليهم، أو قامت بيّنة، أو ظهر أقرهم، فإن جهله فقليل: يعمل بقولهم، وله تخليفهم، فإن بان نقص أخذه، وقيل: يعقدها باجتهاده) انتهى.
وأطلقهما في المحرر انتهى.

•

أحدهما: يعمل بقولهم، وهو الصحيح، وبه قطع في الكافي وغيره.

وقدّمه في المذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشرح، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.
والوجه الثاني: يستأنف العقد معهم.

اختاره أبو الخطاب فقال في الهداية: وعندي أنه يستأنف عقد الذمة معهم على ما يؤدي اجتهاده. انتهى.
فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

تَنْصُرُ مِنْ تَنُوخَ وَبَهْرَاءَ، أَوْ تَهَوْدَ مِنْ كِنَانَةَ وَحِمَيْرَ، أَوْ تَمَجْسَ مِنْ بَنِي نَعِيمٍ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
وَقِيلَ: لَا.

وَإِخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَحَكَاهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَلِلْإِمَامِ الْمَصَالِحَةُ يَثْلُهُمْ لِمَنْ خَشِيَ ضَرَرَهُ بِشَوْكِهِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَبَاهَا إِلَّا بِاسْمِ
الصَّدَقَةِ مُضَعَّفَةً، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

•

باب احكام الذمة

يَلْزَمُ الْإِمَامُ أَخَذَهُمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي النَّفْسِ، وَالْمَالِ، وَالْعِرْضِ، وَالْحَدِّ فِيمَا يُحَرِّمُونَهُ.
وَعَنْهُ إِنْ شَاءَ لَمْ يَقُمْ حَدُّ زَنَى بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَمِثْلُهُ قَطْعُ سَرَقَةٍ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.
وَيَلْزَمُ تَمْيِيزَهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِلَيْسِ ثَوْبٍ يُخَالِفُ بَقِيَّةَ ثِيَابِهِمْ، كَعَسَلِيٍّ وَادَكْنٍ يَضْرِبُ لَوْنُهُ إِلَى السَّوَادِ، وَبَشْدٌ زُنَّارٌ فَوْقَ ثَوْبِ النُّصْرَانِيِّ، وَلِلْمَرْأَةِ عِيَارٌ بِالْخَفِيِّينَ، بِاخْتِلَافِ لَوْنَيْهِمَا وَأَنْ يَجْعَلُوا لِدُخُولِ الْحَمَامِ بِرِقَابِهِمْ جُلُجُلًا، وَهُوَ الْجَرَسُ الصَّغِيرُ، أَوْ خَاتَمٌ رَصَاصٌ وَنَحْوُهُ.

وَيَلْزَمُ تَمْيِيزُ قُبُورِهِمْ عَنْ قُبُورِنَا تَمْيِيزًا ظَاهِرًا، كَالْحَيَاةِ.
وَأَوَّلَى، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَأَنْ لَا يَكْتَسُوا بِكِنْيَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَأَبِي الْقَاسِمِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَا اللَّقَبِ، كَعُزِّ الدِّينِ وَنَحْوِهِ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لِنُصْرَانِيٍّ طَبِيبٍ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، وَاحْتَجَّ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِعْلِ عُمَرَ، وَتَقَلَّ أَبُو طَالِبٍ لَا بَأْسَ بِهِ، النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَأَسْتَفِدَّ نَجْرَانٍ: يَا أَبَا الْحَارِثِ أَسْلِمْتَ تَسْلَمُ؟ وَعُمَرُ قَالَ: يَا أَبَا حَسَّانَ، وَيَتَوَجَّهْ اخْتِمَالًا وَتَخْرِيجًا: يَجُوزُ لِلْمُصَلِّحَةِ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَيُحْمَلُ مَا رَوَى عَلَيْهِ، وَعَنْ (م) الْجَوَارِ، وَالْكَرَاهَةِ، لِأَنَّهُ فِيهِ تَكْيِيرٌ وَتَغْطِيمٌ، وَأَنْ يَخْلِفُوا مَقْلِدَ رُؤُوسِهِمْ لَا كَعَادَةِ الْأَشْرَافِ، وَأَنْ لَا يُفَرِّقُوا شُعُورَهُمْ، وَلَهُمْ رُكُوبٌ غَيْرُ خَيْلٍ بِلَا سَرْجٍ لَكِنْ عَرَضًا يَكُافِي.
وَقِيلَ: يَمْتَنِعُهُمْ مِنَ الطَّلَاسَةِ وَأَنَّهُمْ إِنْ أَبَوْا الْغِيَارَ لَمْ يَجْبِرُوا وَتَغْيِيرُهُ نَحْنُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمِنْ حَمَلِ سِلَاحٍ، وَالْمَقَاتِلَةِ بِثِقَافٍ وَزِمِي، وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ عَلَيْهِمْ.
وَتَحْرُمُ الْعِيَادَةُ، وَالتَّهْنِئَةُ، وَالتَّغْرِيزَةُ لَهُمْ، كَالْتَصْدِيرِ، وَالْقِيَامِ، وَكُمُتْلِدِعٍ يَجِبُ هَجْرُهُ.
وَعَنْهُ يَجُوزُ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: لِمُصَلِّحَةٍ رَاجِعَةٍ، كَرَجَاءِ إِسْلَامٍ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ الْأَجْرِيِّ، وَأَنَّهُ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ: يُعَادُ وَيُعْرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ.

نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ كَانَ يُرِيدُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَتَعَمَّ، وَيُدْعَى بِالْبَقَاءِ، وَكَثْرَةُ الْمَالِ، وَالْوَلَدِ، زَادَ جَمَاعَةً قَاصِدًا كَثْرَةَ الْجَزَاةِ.

وَقَدْ كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الدُّعَاءَ لِكُلِّ أَحَدٍ بِالْبَقَاءِ وَنَحْوِهِ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ فَرِحَ مِنْهُ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَتَسْتَعْمِلُهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا هُنَا.

رَوَى أَحْمَدُ (٣٥٥/٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨٨٢) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مَوْلَى أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ عَنْهَا قَالَتْ: «تَوَفَّيَ ابْنِي فَجَزَعْتَ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لِلَّذِي يُغَسِّلُهُ: لَا تَغْسِلْ ابْنِي بِالْمَاءِ الْبَارِدِ فَتَقْتُلَهُ، فَأَنْطَلَقَ عَكَاشَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاخْبَرَهُ بِقَوْلِهَا، فَتَبَسَّمَ فَقَالَ طَالَ عُمُرُهَا قَالَتْ: فَلَا أَعْلَمُ امْرَأَةً عُمِرَتْ مَا عُمِرْتُ» أَبُو الْحَسَنِ تَقَرَّرَ عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ الْإِمَامُ.
وَلِمُسْلِمٍ (٢٦٠٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلْبَيْتَةِ كَانَتْ عِنْدَ أُمِّ سَلِيمٍ «لَقَدْ كَسِبْتَ لَا كَبِيرَ سِنِكَ» وَأَنَّهَا قَالَتْ لَأُمِّ سَلِيمٍ، وَإِنْ أُمِّ سَلِيمٍ ذَكَرْتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ وَقَالَ «يَا أُمِّ سَلِيمٍ أَنْتَ لَمِينَ أَنِّي اشْتَرَطْتُ عَلَى رَبِّي فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ، وَأَغْضَبَ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي يَدْعُوهُ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ تَجْعَلَهَا لَهُ طَهْرًا وَزَكَةً وَفَرَّةً، وَدَعَا لَأَنَسٍ بِطُولِ الْعُمُرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَأُمِّ حَبِيبَةَ لَمَّا سَأَلَتْ أَنْ يُنْتَحَمَ اللَّهُ بِرُؤُوسِهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنَّهَا وَأَخِيهَا «إِنَّكَ سَأَلْتَ اللَّهَ لِأَجَالٍ مُضْرُوبَةٍ، وَأَثَارَ مَوْطُوءَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَا يَتَعَجَّلُ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ جَلِّهِ، وَلَا يُؤَخَّرُ مِنْهَا شَيْءٌ بَعْدَ جَلِّهِ، فَلَوْ سَأَلْتَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِيكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ خَيْرًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٣).

فَلَمْ يَنْتَهِ وَلَمْ يَقُلْ إِنْ الدُّعَاءَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي زِيَادَةِ الْعُمُرِ، وَإِنَّمَا أَرَشَدَ إِلَى الْأَفْضَلِ لِأَنَّهُ عِيَادَةٌ.

لَكِنْ رَوَى أَحْمَدُ (٢٧٧/٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠٢٢) مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ «لَا يَرُدُّ الْقَدَرُ إِلَّا الدُّعَاءُ، لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ، إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٣٩) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.
وَلَمْ يَكْرَهُ أَحْمَدُ: فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي لِأَنَّهُ ﷺ قَالَهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٩٩٠، م: ٢٧٤٩) وَغَيْرِهِمَا، وَكَرِهَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِذَاءَكَ، لِمَا سَبَقَ.

وَلِمُسْلِمٍ (١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «إِنْ وَقَعَ عَبْدُ الْقَيْسِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهُ فِذَاءَكَ، مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِيَةِ؟»، وَالْحَدِيثُ: فِذَاءَكَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَبِالْمَدِّ.
وَتَحَرَّمَ الْبُدَاءَةُ بِالسَّلَامِ، وَفِي الْحَاجَةِ أَحْثَمَالٌ، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَيْهِ: لَا يَغْجِبُنِي، وَمِثْلُهُ: كَيْفَ أَنْتَ أَوْ أَصْبَحْتَ أَوْ خَالَكَ.

نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَوَّزَهُ شَيْخُنَا، وَيَتَوَجَّهُ بِالْيَتَةِ، كَمَا قَالَ لَهُ: الْحَرَبِيُّ يَقُولُ أَكْرَمَكَ اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَعْنِي بِالإِسْلَامِ، وَيَجُوزُ: هَذَاكَ اللَّهُ، زَادَ أَبُو الْمَعَالِي: وَأَطَالَ بِقَاءَكَ وَنَحْوَهُ.
وَأَنْ سَلَّمَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ ذُنْبِي أَسْتَجِبَ قَوْلُهُ لَهُ: رُدَّ عَلَيَّ سَلَامِي.

وَأَنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمْ لَزِمَ رَدُّ: عَلَيْكُمْ أَوْ عَلَيْكَ وَهَلِ الْأَوَّلَى الْوَاوُ؟ وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ١) (١).
وَعِنْدَ شَيْخِنَا يَرُدُّ تَحِيَّتَهُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ: أَهْلًا وَسَهْلًا، وَكَرِهَ أَحْمَدُ مُصَافَحَتَهُ، قِيلَ لَهُ: فَإِنْ عَطَسَ يَقُولُ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ؟ قَالَ أَيُّ شَيْءٍ يُقَالُ لَهُ؟ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَجِبْهُ كَمَا لَا يُسْتَحَبُّ بُدَاءُهُ بِالسَّلَامِ: وَعَنْ أَبِي مُوسَى: «إِنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجَاءً أَنْ يَقُولَ لَهُمْ يَرْحَمَكُمُ اللَّهُ فَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِأَلْسِنَتِهِمْ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١١/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٠٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٣٩) وَصَحَّحَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ الرَّوَايَتَانِ، قَالَ: وَاللَّيْذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي: يَكْرَهُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَابْنُ عَقِيلٍ إِنَّمَا نَفَى الْإِسْتِحْبَابَ، وَإِنْ شَمَتَهُ كَافِرٌ أَجَابَهُ.

وَيُتِمَّنُّونَ مِنْ إِحْدَاثِ الْكُنَافِيسِ، وَالبَيْعِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا إِجْمَاعًا، إِلَّا فِيمَا شَرَطُوهُ فِيمَا فَتِحَ صَلَاحًا عَلَى أَنَّهُ لَنَا.
وَفِي لَزُومِ هَذَا الْمَوْجُودِ فِي عُنُودٍ وَقَدْ فَتَحَهُ وَجْهَانِ (م ٢) (٢)، وَهُمَا فِي التَّرْغِيبِ إِنْ لَمْ يُقَرَّبْ بِهِ أَخَذَ بِجَزِيَّةٍ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل الأولى الواو؟ فيه وجهان).

أحدهما: الإتيان بالواو أولى؛ وهو الصحيح، وعليه عامة الأصحاب.

قال في الرعاية الكبرى وتبعه في الآداب الكبرى: واختار أصحابنا بالواو. انتهى.

وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمهادي، والبلغة، والشرح، والنظم وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوئين ونهاية ابن رزين، والوجيز، ومتنخب الأدمي ومنوره، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

قال في «بدائع الفوائد»، «أحكام الذمة»: والصواب إثبات الواو، وبه جاءت أكثر الروايات، وذكرها الثقات الأثبات. انتهى.

والوجه الثاني: الأولى عدم الواو، وبه قطع في الإرشاد، والمحرر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

قلت: وتتوجه التسوية، لأن الروايات عن المعصوم صحت بهذا وبهذا.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي لزوم هدم الموجود في عنود وقت فتحه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: لا يلزم هدمه، وهو الصحيح، صححه في النظم.

وقدّمه في الكافي، واليه ميله في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: يلزم، قدّمه ابن رزين في شرحه.

قَالَ شَيْخُنَا: وَيَقَاؤُهُ لَيْسَ تَمْلِكًا، فَتَأْخُذُهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَقَالَه أَيْضًا فِي مُشْتَبِهٍ: كَمَا لَمْ يَمْلِكْ أَهْلُ خَيْبَرَ الْمَعَابِدَ، وَكَغَيْرِهَا. وَقَالَ: لَوْ انْقَرَضَ أَهْلُ مِصْرَ وَلَمْ يَبْقَ مَنْ دَخَلَ فِي عَهْدِهِمْ فَلَنَا الْعَقَارُ، وَالْمَنْقُولُ، وَالْمَعَابِدُ فَيُنَا، فَإِنْ عَقِدَ لِغَيْرِهِمْ ذِمَّةً فَكَعَقْدٍ مُبْتَدَأٍ، فَإِنْ انْقَضَ فَكَمُتْمُوحٍ عَنُوةً.

وَقَالَ: وَقَدْ أَخَذَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ كَنَائِسَ كَثِيرَةً مِنْ أَرْضِ الْعَنُوةِ، وَلَيْسَ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ كَنَائِسَ الْعَنُوةِ جَائِزٌ مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ عَلْنَا، فَأَعْرَاضَ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ كَانَ لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ، كَمَا أَعْرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْيَهُودِ حَتَّى أَجْلَاهُمْ عَمْرُ، وَلَوْ لِيَ الْأَمْرِ إِذَا حَكَمَ فِي مَسَائِلِ الْأَجْيَهَادِ بِأَخِذِ الْقَوْلَيْنِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ (ع).

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظَالِمٌ وَجَبَتْ عَقُوبَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ فِي مَسَائِلِ الْأَجْيَهَادِ أَنْ يَفْعَلُوا شَيْئًا بِغَيْرِ أَمْرِ وَلِيِّ الْأَمْرِ. قَالَ فِي الْفُتُونِ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ نِيرَانَ الْمَجُوسِ: هُوَ لِلْمَجُوسِ مَهْمَا بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ فِي الْمَكَانِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ أَوْ لَا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «سَتُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»، وَالنَّصَارَى إِذَا كَانَتْ لَهُمْ بَيْعَةٌ فَانْقَرَضَ أَهْلُ الصُّفْعِ وَجَاءَ قَوْمٌ مِنَ النَّصَارَى يُقِيمُونَ بِهَا لَمْ نَمْنَعُهُمْ وَلَا نُخْرِجُهَا وَلَا تُسَلِّمَ إِلَى غَيْرِهِمْ. وَهَذَا وَجْهٌ ثَالِثٌ يَمْنَعُ الْهَذْمَ، وَفِي الرِّعَايَةِ: هُوَ أَشْهَرُ، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا فِي السُّوَادِ مِنَ الْبَيْعِ فَمُحَذَّتٌ يَهْدُمُ إِلَّا الْحِيرَةَ وَبَاقِيَا وَبَنِي صَلُونَا، فَلِإِنَّهُمْ صُوْلِحُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْرَجُوا، وَمَا كَانَ مِنْ صَلَاحٍ أَقْرُوا عَلَى صَلَاحِهِمْ، وَكُلُّ مِصْرٍ مِصْرُهُ الْعَرَبُ فَلَيْسَ لِلْعَجَمِ أَنْ يَبْنُوا فِيهِ بَيْعَةً، وَاحْتِجُّ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَهُمْ رَمٌ مَا تَشَعَّثَ مِنْهَا. وَعَنْهُ: وَيُنَاوَهَا إِذَا انْهَدَمَتْ.

وَعَنْهُ: مَنَعُهُمَا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ، كَمَنْعِ الزَّيَادَةِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ فِي الْكَيْفِيَّةِ، وَقَالَ: لَا أَعْلَى وَلَا أَوْسَعُ، اتَّفَاقًا.

وَقِيلَ: إِنْ جَارَ بِنَاوَهَا جَارَ بِنَاءُ بَيْعَةٍ مُنْهَدَمَةٍ بِلَدٍ قَتَحْنَا. وَيُمنَعُونَ مِنْ تَغْلِيَةِ بِنَاءٍ عَلَى جَارٍ مُسْلِمٍ لِاصِقَةٍ أَوْ لَا وَلَوْ رَضِيَ الْجَارُ، قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ: لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، زَادَ ابْنُ الزُّاغُونِيِّ يَدُومُ عَلَى دَوَامِ الْأَوْقَاتِ، وَرِضَاهُ يُسْقِطُ حَقَّ مَنْ يُحَدِّثُ بَعْدَهُ، فَذَلِكَ أَنَّ قِسْمَةَ الْوَقْفِ قِسْمَةٌ مَنَافِعٍ لَا تَلَزِمُ لِسُقُوطِ حَقِّ مَنْ يُحَدِّثُ.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ كَانَ الْبِنَاءُ لِمُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ اجْتِنَابُ الْمَحْرَمِ إِلَّا بِاجْتِنَابِهِ فَمَحْرَمٌ، وَيَجِبُ هَدْمُهُ، وَفِي مُسَاوَاتِهِ وَجْهَانِ (٣م) (١)، لَوْ مَلَكَوْا مِنْهُ دَارًا عَالِيَةً أَوْ بَنَى مُسْلِمٌ عَنْدَهُمْ دَارًا دُونَهُمْ فَلَا تَغْيِيرَ فِي الْأَصَحِّ وَبِنَاءُ مُنْهَدَمَةٍ عَالِيَةٍ كَبَيْعَةٍ، وَالْمُنْهَدَمُ مِنْهَا ظَلَمًا كَهَدْمِهِ بِنَفْسِهِ.

وَقِيلَ: يُعَادُ، وَهُوَ أَوَّلَى، وَلَوْ سَقَطَ هَذَا الْبِنَاءُ الَّذِي يَجِبُ إِزَالَتُهُ عَلَى شَيْءٍ أَتْلَفَهُ فَيَتَوَجَّهُ الضَّمَانُ وَأَنَّهُ مُقْتَضَى مَا ذَكَرُوهُ.

وَيُمنَعُونَ وَجُوبًا إِيظَارَ خَمَرٍ وَخِنْزِيرٍ، فَإِنْ فَعَلُوا أَتْلَفْنَاهُمَا، وَإِلَّا فَلَا، نَصُّ عَلَيْهِ. وَسَبَقَ أَوَّلُ الْغَضَبِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي مساوياته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمفنع، والبلغة، والمحرر، والشرح، والمذهب الأحمد، والنظم، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.

أحدهما: لا يمنعون.

قال ابن عبدوس في تذكرته: ولا يعلون على جارٍ مسلم، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز.

والوجه الثاني: يمنعون، جزم به ابن رزق في نهايته وناظمها، والأدعي في منوره.

وَإِظْهَارُ عَيْدٍ وَصَلِيبٍ وَضَرْبُ نَاقُوسٍ وَرَفْعُ صَوْتٍ بِكِتَابٍ أَوْ عَلَى مِثْبٍ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: وَيَقْلَهُ إِظْهَارُ أَكْلٍ فِي رَمَضَانَ، وَنَصُّ أَحْمَدُ: لَا يَضْرِبُونَ نَاقُوسًا، وَمُرَادُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِظْهَارُهُ.
قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا: وَيُمنَعُ مِنَ التَّعْرِضِ لِلذِّمَّةِ فِيمَا لَمْ يَظْهَرُوا، مَعَ أَنَّهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ (قَالَ): يُمنَعُونَ مِنْ ضَرْبِ
النَّاقُوسِ وَإِظْهَارِ الْخَنَازِيرِ.
وَتَظَاهِيرُهُ: لَيْسَ لَهُمْ إِظْهَارُ شَيْءٍ مِنْ شُعَائِرِ دِينِهِمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا وَقْتُ الْاسْتِسْقَاءِ وَلَا لِقَاءِ الْمُلُوكِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ،
وَقَالَ شَيْخُنَا:
وَإِنْ صُولِحُوا فِي بِلَادِهِمْ بِجَزِيَّةٍ أَوْ خَرَجٍ لَمْ يُمنَعُوا شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ كَأَهْلِ الْهَنْدِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا مَصْرَةُ الْعَرَبِ أَوْ فُجَيْحَ
عَنْوَةَ فَلَيْسَ لِلْعَجَمِ أَنْ يَضْرِبُوا فِيهِ نَاقُوسًا أَوْ يَشْرَبُوا خَمْرًا أَوْ يَتَّخِذُوا فِيهِ خَيْرِيرًا.

فصل

وَيُمنَعُونَ مَقَامَ الْحِجَازِ، وَهُوَ مَكَّةُ، وَالْمَدِينَةُ، وَالْيَمَامَةُ وَخَيْرٌ، وَالْيَنْبُوعُ وَقَدْ ذُكِرَ وَمَخَالِيفُهَا.
وَقَالَ شَيْخُنَا: مِنْهُ بَيْتُكَ وَنَحْوُهَا، وَمَا دُونَ الْمُنْحَى وَهُوَ عَقِبَةُ الصَّوْرَانِ مِنَ الشَّامِ، كَمَعَانَ، قَالَ: وَمَنْ سَمِيَ مِنْ قَصْدِ
مِنْهُمْ كَنِيْسَةً حَاجًّا أَوْ قَالَ حَجَّ الْمَشَاهِدِ عَزَّزَ بِمَا يَرُدُّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى حَجًّا بِقَيْدِ كَحَجِّ الْكُفَّارِ وَحَجِّ الضَّالِّينَ، وَلَهُمْ دُخُولُهُ،
وَالْأَصَحُّ بِإِذْنِ إِمَامٍ لِيَتَجَارَةً، وَلَا يَقِيمُوا بِمَوَاضِعٍ وَاحِدٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
وَقِيلَ: فَوْقَ أَرْبَعَةٍ إِلَّا لِمَرَضٍ، فَإِنْ مَاتَ ذُوْنُ بِهِ، وَفِيهِ وَجْهٌ.
وَيُمنَعُونَ دُخُولَ الْحَرَمِ نَصٌّ عَلَيْهِ، مُطْلَقًا.
وَقِيلَ: إِلَّا لِبُضْرُورَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِلَّا لِحَاجَةٍ، كَفَيْتِهِ (م ٤) (١)، وَلَوْ غَيْرَ مَكْلُفٍ، وَيُعَزَّرُ وَيُنَبِّشُ إِنْ ذُفِنَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَبْلَى، وَلَمْ يَسْتَنْبِ فِي
الْتَرغِيبِ وَلَا يَدْخُلَهُ لِيُسَلِّمَ فِيهِ، وَلَا تَاجِرٌ وَلَا رَسُولٌ مُطْلَقًا، وَلَا بِعُوضٍ، فَإِنْ اسْتَوْفَاهُ أَوْ بَعْضُهُ مَلَكَةً.
وَقِيلَ: يَرُدُّهُ.

وَقِيلَ: لَهُمْ دُخُولُهُ، وَأَوَّمَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَنْزَمِ، كَحَرَمِ الْمَدِينَةِ، فِي الْأَشْهُرِ، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا: يُمنَعُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَا
الْحَرَمِ، لِظَاهِرِ الْآيَةِ.

وَلَيْسَ لِكَاثِرٍ دُخُولُ مَسْجِدٍ.
وَعَنْهُ: يَجُوزُ، كَاسْتِجَارِهِ لِبَنَائِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْمَذْهَبُ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لِمَنْصِلَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:
بِإِذْنِ مُسْلِمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَهَا مَعًا، وَكَلَامُ الْقَاضِي يَقْتَضِي: يَجُوزُ لِيَسْمَعُوا الذِّكْرَ فَتَرِقَ قُلُوبُهُمْ وَيَرْجَى إِسْلَامُهُمْ.
وَاحْتِجَّ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢١٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٢٦).

وَالْإِسْنَادُ جَيِّدٌ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: «أَنَّ وَقَدْ تَقَيَّفَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ لِيَكُونَ
أَرْقَ لِقُلُوبِهِمْ، وَاسْتَرْطَوْا أَنْ لَا يُحْشَرُوا وَلَا يُعْشَرُوا وَلَا يُجْبُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُحْشَرُوا وَلَا يُعْشَرُوا، وَلَا خَيْرٌ فِي
دِينٍ لَا رُكُوعَ فِيهِ».

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويمنعون دخول الحرم، نص عليه، مطلقًا، وقيل: إلا لضرورة، وقال ابن الجوزي: إلا لحاجة كغيره). انتهى.

المذهب المنصوص: عدم الجواز مطلقًا، وإذا قلنا بالجواز فهل للضرورة أم للحاجة؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يجوز لغير ضرورة، قطع به ابن تيميم، وحكاه عن ابن حامد.

وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية وغيره.

والقول الثاني: يجوز للحاجة أيضًا.

اختاره ابن الجوزي وغيره.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ شَرَطَ الْمَنَعُ فِي عَقْدِ ذِمَّتِهِمْ مُبَعُوا، وَإِنْ كَانَ جَنْبًا فَوَجْهَانِ (م ٥) (١).

وَإِنْ قَصَدُوا اسْتِئْذَانَهَا بِأَكْلٍ وَتَرَمُّ مُبَعُوا ذَكَرَهُ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

وَلَاخَمَدَ (٣/ ٣٣٩) عَنْ أَسْوَدَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ مَوَّارٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «لَا يَدْخُلُ مَسْجِدُنَا بَعْدَ عَامِنَا هَذَا غَيْرَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَخَدَمِهِمْ» قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فَيَكُونُ رِوَايَةً بِالتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ وَغَيْرِهِ، قَالَ (هـ) فِي الْكُلِّ.

وَتَجُوزُ عِمَارَةُ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُسُوتُهُ وَإِسْخَالُهُ بِمَالِ كُلِّ كَافِرٍ، وَأَنْ يَبْنِيَهُ يَسِيدُهُ، ذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِي وَقْفِهِ عَلَيْهِ وَوَصِيِّهِ لَهُ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا الْعِمَارَةُ فِي الْآيَةِ وَدُخُولُهُ وَجُلُوسُهُ فِيهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ خَيْرُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَرْفُوعُ: «إِذَا زَانِمُ الرَّجُلِ يَتَعَادُ الْمَسَاجِدَ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «إِنَّمَا يَتَعَمَّرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ» الْآيَةُ [التوبة: ١٨].

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٧٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٠٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦١٧) وَحَسَنُهُ مِنْ رِوَايَةِ دَرَّاجٍ أَبِي السَّمْعِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ مَعْنَى الْآيَةِ: مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا فَيَكُونُوا أَهْلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَفِي الْقُتُونِ: الْآيَةُ وَارِدَةٌ عَلَى سَبَبٍ، وَهُوَ عِمَارَةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَظَاهِرَةُ الْمَنَعِ فِيهِ فَقَطْ، لِشَرَفِهِ.

وَفِي تَقْسِيرِ ابْنِ الْحَوْزِيِّ فِي بَنَائِهِ وَإِصْلَاحِهِ وَدُخُولِهِ وَجُلُوسِهِ فِيهِ كِلَاهُمَا مَحْظُورٌ عَلَى الْكَافِرِ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَنَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ، أَطْلَقَ وَلَمْ يَخْصُصْ مَسْجِدًا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَإِنْ اتَّجَرَ ذِمِّيٌّ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ فَقَبِي تِجَارَتِهِ إِنْ بَلَغَتْ عَشْرَةُ ذَنَائِرٍ وَغَنَةً عَشْرِينَ. وَقِيلَ: وَإِنْ قُلْتُ.

وَفِي التَّبَصُّرَةِ عَنِ الْقَاضِي: دِينَارًا يَصْنَفُ الْعَشْرَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ رِوَايَةٌ: الْعَشْرُ جَزَمَ بِهِ فِي الرِّاضِيعِ، مَرَّةً فِي السَّنَةِ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُ ذِمِّيَّةٌ مُتَجَرَّةٌ بِالْحِجَازِ فَقَطْ، لِمَنْعِهَا مِنْهُ.

وَغَنَةً: يَلْزَمُ التَّغْلِيْبُ عَشْرَ جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَقَدَّمَ فِي الْمَحَرِّ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَمْنَعُهُ ذَيْنَ، كَزَكَاةٍ إِنْ ثَبَتَ بَيْنَتُهُ وَفِي تَصْدِيقِهِ بِأَنْ جَارِيَةً مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ بَنَتُهُ وَنَحْوَهُ رِوَايَتَانِ (م ٦) (٢).

وَفِي الرُّوُضَةِ: لَا عَشْرَ عَنْ زَوْجَتِهِ وَسَرِيَّتِهِ، وَإِنْ اتَّجَرَ حَرَبِيٌّ إِلَيْنَا وَبَلَغَتْ تِجَارَتُهُ كَذِمِّيٌّ. وَقِيلَ: يَصْنَفُهُ، فَالْعَشْرُ فِي السَّنَةِ.

(١) (مَسْأَلَةٌ - ٥): قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ جَنْبًا فَوَجْهَانِ). انْتَهَى.

وَاطْلُقْنَاهُمَا فِي الْأَدَبِ الْكِبَرِيِّ، وَالرِّعَايَةِ الْكِبَرِيِّ فِي بَابِ الْغَسْلِ، وَالرِّعَايَةِ الصُّغَرَى فِي مَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، وَخُتِمَ ابْنُ تَيْمٍ، وَالْحَاوِي الصُّغَرِ، وَالْقَوَاعِدُ الْأَصُولِيَّةُ.

أَحَدُهُمَا: لَا يَمْنَعُونَ.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، لِاطْلَاقِهِمُ الْجَوَازَ، وَآكْرَهُمْ لَا يَخْلُو عَنْ جَنَابَةٍ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ قَالَ بِاسْتِفْسَارِهِمُ. وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يَمْنَعُونَ، وَهُوَ الصُّوَابُ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَمْنَعُ مِنَ اللَّبِثِ، فَهَذَا بِطَرِيقِ أَوَّلَى وَآخَرَى.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٦): قَوْلُهُ: (وَفِي تَصْدِيقِهِ بِأَنْ جَارِيَةً مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ بَنَتُهُ وَنَحْوَهُ رِوَايَتَانِ). انْتَهَى.

إِحْدَاهُمَا: يَصْدُقُ.

قَدَّمَهُ فِي الرِّعَايَةِ الْكِبَرِيِّ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مَنْ جَهَتَهُ، ثُمَّ وَجَدْتُ ابْنَ وَزِينَ قَدَّمَهُ فِي شَرْحِهِ.

وَقَالَ الْخَلَّالُ: هُوَ أَشْبَهَ الْقَوْلَيْنِ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَصْدُقُ، لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ، فَاشْبَهَتْ بِهِيْتَهُ.

وَاطْلُقْنَاهُمَا فِي الْمَعْنَى، وَالشَّرْحَ، وَالزُّرْكَشِيَّ.

وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْهُ: مَا لَمْ يَشْرُطْ أَكْثَرَ.

وَفِي الرَّاغِبِ: الْحُمْسُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ اخْذَ الْعُشُورِ مِنْ تُجَارِ أَهْلِ الْحَرْبِ يَدْخُلُ فِي أَحْكَامِ الْجَزْيَةِ وَتَقْدِيرِهَا، عَلَى الْخِلَافِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ، وَالْأَمِيدِيُّ: يُؤْخَذُ مِنْهُ كُلَّمَا دَخَلَ الْبَيْتَ.

وَقِيلَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ مِيرَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، وَلَا يُعْشَرُ ثَمَنُ خَمَرٍ وَخِنْزِيرٍ.

وَعَنْهُ: بَلَى، جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْغَنِيِّ، وَأَنَّهُ يُؤْخَذُ عَشْرُ ثَمَنِهِ، وَاحْتِجَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَلَالَ، وَالْحَرَامَ مَا حَكَمَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِنَّ نَفْسَ الْعَيْنِ وَهُوَ الْحَلَالُ الْمَطْلُوقُ طَعَامُ الْآتِنِيَاءِ كَمَا فِي الْحَبْرِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَخْرُجُ تَعْشِيرُ ثَمَنِ الْخَمْرِ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ: الذَّمُّ غَيْرُ التَّغْلِيهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزْيَةُ، وَفِي غَيْرِهَا رَوَايَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهَا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَالثَّانِيَةُ: عَلَيْهِمْ نِصْفُ الْعَشْرِ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَعَلَى ذَلِكَ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَمْوَالِ الَّتِي يَتَجَرَّوْنَ بِهَا إِلَى غَيْرِ بَلَدَيْنَا؟

عَلَى رَوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: يَخْتَصُّ بِهَا.

وَالثَّانِيَةُ: يَجِبُ فِي ذَلِكَ وَفِيمَا لَمْ يَتَجَرَّوْا بِهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتِمَارِهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ.

قَالَ: وَأَهْلُ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلُوا الْبَيْتَ تُجَارًا بِأَمَانٍ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْعَشْرُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، سَوَاءً عَشَرُوا أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا دَخَلَتْ إِلَيْهَا أَمْ لَا؟ وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِينَ فَعَلُ بِهِمْ، وَالْأُخْرَى:

وَيَخْرُمُ تَعْشِيرُ الْأَمْوَالِ، وَالْكَلْفُ الَّتِي ضَرَبَهَا الْمَلُوكُ عَلَى النَّاسِ (ع)، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزَمٍ وَشَيْخُنَا.

قَالَ الْقَاضِي: لَا يَسُوعُ فِيهَا اجْتِهَادٌ، وَأَفْتَى بِهِ الْجَوْنِيُّ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ لِلْحَاجَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَا جُهْلُ رُؤْيٍ وَجَبَ صَرْفُهُ فِي الْمَصَالِحِ، كَمَغْصُوبٍ، عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَا إِنْ عَلِمَ وَأَبَوَا رَدَّهُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ

تَقْلِيلُ الظُّلْمِ، وَهَذِهِ الْكُلْفُ دَخَلَهَا التَّأْوِيلُ، وَالشُّبْهَةُ لَا كَمَغْصُوبٍ، وَالتَّوَرُّعُ عَنْهَا كَالشُّبْهَاتِ، فَلَا يَفْسُقُ مُتَأَوِّلٌ، وَلَا يَجِبُ

إِنْكَارُهُ، وَلَكِنْ لَوْ لِي يَتَعَدَّى تَحْرِيمُهُ مَنَعَ مَوْلَانِي مِنَ التَّزْوِيجِ مِمَّنْ لَا يَنْفِقُ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْهُ.

وَقَالَ يَمِينُ ضَمْنَهُ وَيَأْخُذُهُ وَيُعْطِيهِ الْجُنْدَ، وَيَخْفِزُ: إِنْ حَرَمَ أَهْلُ الطَّرِيقِ وَأَخَذَ كِفَايَتَهُ جَارَ، وَأَمَّا الضَّمَانُ الَّذِي يَأْخُذُهُ

الْجُنْدُ وَلَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُهُ فِدْرَتَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ نَصْحُ الْمَسَافِرِ وَحِفْظُ مَالِهِ.

فَصْل

وَإِنْ تَحَاكَمَ الْبَيْنَانِ فَعَنْهُ يَلْزَمُ الْحُكْمُ، وَالْإِعْدَاءُ كَذْمِيٌّ وَمُسْلِمٌ، وَعَنْهُ: إِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَلَّةُ.

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ إِلَّا فِي حَقِّ آدَمِيٍّ، وَالْأَشْهُرُ، وَفِيهِ كَمُسْتَأْمِنِينَ، فَيُحْكَمُ وَيُعَدَّى بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا (م ٧) ^(١).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن تحاكم إلينا ذميان فعنه يلزم الحكم، والإعداء كذميٌّ ومسلم، وعنه: إن اختلفت الملة، وعنه: يخير إلا في حق آدمي، والأشهر: وفيه كاستأمنين، فيحكم ويعدى بطلب أحدهما). انتهى.

إحدهما: يلزم الحكم، والإعداء قدّمه في الحرر.

والرواية الثانية: يلزمه إن اختلفت الملة، وإلا خير.

والرواية الثالثة: إن تطالبوا في حق آدمي لزم الحكم، وإلا فهو خير.

قال في الحرر: وهو أصح عندي.

والرواية الرابعة: يخير في حق آدمي وغيره: قال المصنف وهو الأشهر، وكذا قال في الحرر.

قال الزركشي: هو المشهور.

وجزم به في المذهب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وقدّمه في المغني، والشرح، والراعيين، والحاويين وغيرهم قلت: وهذا هو الصحيح من المذهب.

وَعَنْهُ: بِاتِّفَاقِهِمَا، كَمُسْتَأْمِنِينَ.

وَفِي الرُّوْضَةِ فِي إِرْثِ الْمُجُوسِ: يُخَيَّرُ إِذَا تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا وَاحْتِجَّ بِأَيِّ التَّخْيِيرِ، وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ عَلَى الْخِلَافِ، لِأَنَّهُمْ ذِمَّةٌ، وَيَلْزَمُهُمْ حُكْمُنَا لَا شَرِيعَتُنَا هَذِهِ الشَّرِيعَةُ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَتَّبِعَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِهِمْ وَلَا يَدْعُونَ إِلَى حُكْمِنَا أَصْلًا.

نُصِّ عَلَى الْكُلِّ.

وَلَا يَحْضُرُ يَهُودِيًّا يَوْمَ سَبْتٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ أَيَّ لِبْقَاءِ تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَوْ مُطْلَقًا لِضَرَرِهِ بِإِفْسَادِ سَبْتِهِ، وَلِهَذَا لَا يُكْرَهُ أَمْرُهُ عَلَى إِفْسَادِهِ مَعَ تَأَكُّدِ حَقِّهِ (م ٨، ٩) ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ السَّبْتَ مُسْتَتْنٍ مِنْ عَمَلٍ فِي إِجَارَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ (٢٣٩/٤): حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَنْبَاءًا شُعْبَةً عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمَرَادِيِّ قَالَ: «قَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ حَتَّى نَسْأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بُيِّنَاتٍ» [الإسراء: ١٠١]، فَقَالَ: لَا تَقُلْ لَهُ نَبِيٌّ، فَإِنَّهُ لَوْ سَمِعَكَ لَصَارَتْ لَهُ أَرْبَعَةٌ أَهْوَيْنَ، فَسَأَلَاهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِفُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَسْخَرُوا، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا، وَلَا تَمْشُوا بِرِيبٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيَقْتُلَهُ، وَلَا تَقْدِفُوا مُخَصَّنَةً أَوْ قَالَ: لَا تَقْرُوا مِنَ الرَّحْفِ.

شُعْبَةُ الشَّاكِّ وَأَنْتُمْ يَهُودٌ وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةٌ أَنْ لَا تَعُذُوا فِي السَّبْتِ لِقَبْلِ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ، وَقَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ نَبِيًّا، قَالَ فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَتَّبَعَانِي قَالَا: إِنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعَا أَنْ لَا يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ، فَإِنَّا نَخْشَى إِنْ أَسْلَمْنَا أَنْ تَقْتُلَنَا يَهُودًا.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٥٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٣٣) وَصَحَّحَهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ.

وَجُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْآيَاتِ الْمُعْجَزَاتِ، وَالذَّلَالَاتِ، وَهِيَ الْعَصَا، وَالْيَدُ، وَالطُّوفَانُ، وَالْجَرَادُ، وَالْقُمَّلُ، وَالضَّفَادِعُ، وَالذَّمُّ، فِي الثَّامِنِ، وَالتَّاسِعِ أَقُولُ.

وَلَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ.

وَإِنْ تَعَاقَدُوا عَقُودًا فَاسِدَةً ثُمَّ أَسْلَمُوا أَوْ اتَّوْنَا وَتَقَايَضُوا مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَمْ نَفْسُخْهُ وَتَعَامَلَهُمْ وَتَقَبَّضُ لَمَنَّهُ مِنْهُمْ، وَإِلَّا فَسَخْنَاهُ.

(١) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ولا يحضر يهوديًا يوم سبت، ذكره ابن عقييل، أي لبقاء تحريمه عليه، وفيه وجهان، أو مطلقًا،

لضرره بإفساد سبته، ولهذا لا يكره أمراته على إفساده مع تأكد حقه). انتهى.

في ضمن كلام المصنف مسألتان.

(المسألة الأولى - ٨): إذا قلنا: لا يحضر اليهودي يوم السبت؛ فهل ذلك لأجل بقاء تحريمه عليهم أو مطلقًا لضرره بإفساد سبته؟

تردّد المصنف في ذلك.

قلت: الصواب في ذلك أن عدم إحضاره فيه مطلقًا، أعني سواء قلنا ببقاء تحريمه أو لضرره بإفساده.

وهو ظاهر كلام ابن عقييل ويحتمل أنه لبقاء تحريمه عليهم.

(المسألة الثانية - ٩): هل تحريم السبت باقٍ مستمرٌ عليهم إلى الآن أم لا؟

أطلق الخلاف.

قال في المحرر وشرح النظم، والرعايتين، والحاويين: وفي بقاء تحريم السبت عليهم وجهان. انتهى.

قال الناظم: وفائدتهما حلٌ صيده فيه وعدمه. انتهى.

قلت: وكذا من فائدتهما ما ذكره المصنف من عدم إحضارهم على رأي.

أحدهما: تحريمه باقٍ عليهم، ويحمله كلام ابن عقييل على ما ذكره المصنف.

قلت: وظاهر حالهم يدلُّ على ذلك وفيه نظرٌ لما بيناه.

والوجه الثاني: انتفى التحريم عنهم.

وقيل: إن ارتفعوا بعد أن ألزمهم حاكمهم بالقبض نقد وهذا لا يلزمهم بحكمه، لا لزومه لهم، كقول الماوردي، والأشهر: لا، لأن حكمه لغو لعدم الشرط وهو الإسلام.

وعند (هـ) يجوز أن يقلد الكافر القضاء بين أهل دينه، وهذا لم تجز به عادة الناس، بل قد يقع تقليد رئاسة وزعامة. وعنه: في الحمر المقبوضة دون ثمنها يدفعه المشتري للبائع أو وارثه، بخلاف خنزير لحرمته عنيه.

وإن أسلم الوارث فله الثمن، قاله في المستوعب، والمبهيج، والترغيب، لثبوته قبل إسلامه، نقله أبو داود واحتج به في الانتصار بأنها تضمن وأنها مال لهم.

قال أحمد: ما يعجبني الحكم بينهم في خمر وخنزير ونحوه، ويحكم في ثمنه.

ونقل الميموني: يستحلهم بالكنيسة ويغلط عليهم بما يعطون به ويأله، وإذا حضر عنده وجبت اليمين لم يجز إرساله إليهم يحلفونه، وإن حلفوه ثم جاءوا قيل أن يصير إليه بأيمانهم أجزاء، وإن تبايعوا برأ في سوقنا منعوا، لأنه غايه بفساد نقدنا، وكذا إن أظهروا بيع مأكول في نهار رمضان، كشواء، منعوا، ذكره القاضي.

وأنه لا يجوز أن يتعلموا الرمي، وظاهرة: لا في غير سوقنا، أي إن اعتقدوا جله.

وفي الانتصار: لو اعتقدوا بيع درهم بدرهمين يخرج أن يفروا على وجه لنا.

ومن أبي بذلك الجزية أو الصغار قاله شيخنا وغيره أو التزام حكمنا، أو قاتلنا.

والأشهر: أن لجن بدار حرب مقيما بها انتقص عهده، وإن ذكر الله أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء، أو تجسس للكفار أو أوى جاسوسا، أو قتل مسلما أو قتله عن دينه، أو قطع عليه الطريق أو ذنى بمسلمية.

قال شيخنا: ولو لم يثبت بينة بل أشهر بين المسلمين أو أصابها بينكاح، فنصه: ينتقص، ونصه: إن سحره فأذاه في نصرته أو قدقه فلا، وذكر جماعة فيهما روايتين.

وفي الوسيلة: إن لم تنقضه في غير الأربعة الأول وشرط وجهان، وإن أبي ما منع منه في الفصل الأول فهل يلزم تركه بعقد الذمة؟ فيه وجهان (م ١٠) (١).

فإن لزم أو شرط تركه ففي نقضه وجهان، وذكر ابن عقيل روايتين (م ١١) (٢).

- (١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن أبي ما منع منه في الفصل الأول فهل يلزم تركه بعقد الذمة؟ فيه وجهان). انتهى.
- يعني: إذا أبي ترك ما منع منه من عدم إظهار الحمر، والخنزير، والصليب ورفع الصوت بكتابه بين المسلمين، وضرب الناقوس بين المسلمين أيضا ونحو ذلك، على ما يأتي في نقل كلام صاحب الرعاية.
- فهل يلزمهم تركه بمجرد عقد الذمة عليهم، أو لا بد من شرطه عليهم؟
- أطلق الخلاف، هذا ما ظهر لي، ولكن أول الكلام ليس بمستقيم.
- أحدهما: يلزمهم تركه بمجرد عقدها عليهم.
- والوجه الثاني: لا يلزمهم إلا بشرطه عليهم، وهو الصواب.
- (٢) (مسألة - ١١): قوله: (فإن لزم أو شرط تركه ففي نقضه وجهان، وذكر ابن عقيل روايتين). انتهى.
- أي: ففي نقض العهد بفعل ذلك وجهان.
- وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.
- أحدهما: لا ينتقض عهدهم بفعل ذلك وهو الصحيح.
- قال الشارح: هو قول غير الخرق من أصحابنا.
- قال الزركشي: هذا اختيار الأكثر وصححه في النظم وغيره.
- وقدّمه في المقنع، والحرر وغيرهما، واختاره القاضي وغيره.
- والوجه الثاني: ينتقض إن كان مشروطا عليهم، وكذا الحكم لو لزم من غير شرط.
- قدّمه في الرعايتين، والحاوئين وغيرهما، وهو ظاهر كلام الخرق.
- قال في الرعاية الكبرى وغيره: وإن أظهر خرا أو خنزيرا أو صليبا أو رفع صوته بكتابه بين المسلمين أو عند موتاهم أو ضرب =

وَذَكَرَ أَيْضًا فِي مَنَاطِرَاتِهِ فِي رَجْمِ يَهُودِيَيْنِ رُتَبًا: يَحْتَمِلُ لِنَقْضِ الْعَهْدِ، وَيُنْقَضُ بِإِظْهَارِ مَا أُخِذَ عَلَيْهِمْ سِتْرُهُ بِمَا هُوَ دَيْنٌ لَهُمْ فَكَيْفَ بِإِظْهَارِ مَا لَيْسَ بِدَيْنٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةَ الْخِلَافِ مَعَ الشَّرْطِ فَقَطَّ.
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ: يَلْزَمُ أَهْلَ الدِّمَةِ مَا ذُكِرَ فِي شُرُوطِ عُمَرَ، وَكَذَا ابْنُ رَزِينٍ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: مَنْ أَقَامَ مِنَ الرُّومِ فِي مَدَائِنِ الشَّامِ لَزِمَتْهُمْ هَذِهِ الشُّرُوطُ، شَرِطْتُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا؟
قَالَ: وَمَا عِنْدَ الشَّامِ فَقَالَ الْحِزْقِيُّ: إِنْ شَرِطَ عَلَيْهِمْ فِي عَقْدِ الدِّمَةِ انْتَقَضَ الْعَهْدُ بِمُخَالَفَتِهِ، وَالْأَفْلَاحُ، لِأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا صُوِّلِحُوا عَلَيْهِ حَلَّ مَالِهِ وَدَمُهُ، وَقَالَ شَيْخُنَا فِي نَصْرَانِيٍّ لَعَنَ مُسْلِمًا: تَجِبُ عُقُوبَتُهُ بِمَا يَرُدُّهُ وَأَمثَالُهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَفِي مَذْهَبٍ أَحَدُ وَغَيْرِهِ قَوْلٌ: يَقْتُلُ، لَكِنْ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَمَنْ نَقَضَهُ بِلُحُوقِهِ بِدَارِ حَرْبٍ فَكَاسِيرٌ حَرْبِيٍّ، وَمَنْ نَقَضَهُ بغيرِهِ، فَصَبُّهُ: يَقْتُلُ، قِيلَ: يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ، وَالْأَشْهُرُ يُخَيَّرُ فِيهِ^(١)، كَحَرْبِيٍّ^(٢) (م ١٢).
وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ أَنَّ مَا فِيهِ صَرَرٌ عَلَيْنَا أَوْ مَا فِي شُرُوطِ عُمَرَ يَلْزِمُهُ تَرْكُهُ وَيُنْقَضُ بِغِيْلِهِ.
وَيَحْرُمُ بِإِسْلَامِهِ قَتْلُهُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: رَقُّهُ (و هـ ش)، وَإِنْ رُقِيَ ثُمَّ أَسْلَمَ بَقِيَ رَقُّهُ، وَقِيلَ: مَنْ نَقَضَ عَهْدَهُ بِغَيْرِ قِتَالِنَا الْحَقِّ بِمَا مَنِيهِ، وَالْمَرَادُ بِتَحْرِيمِ الْقَتْلِ غَيْرِ السَّابِّ، وَأَنَّهُ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الْمُرْتَدِّ.
وَلِهَذَا اقْتَصَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّ سَابَّ النَّبِيِّ ﷺ يَقْتُلُ وَلَوْ أَسْلَمَ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي الْخِصَالِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ صَحِيحُ الْمَذْهَبِ، وَذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ فِي قَذْفِ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ اقْتِصَارَ السَّامِرِيِّ عَلَى هَذَا مَعَ ذِكْرِهِ الْخِلَافَ فِي تَوْبَةِ الْمُسْلِمِ السَّابِّ فِيهِ حَلَلٌ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا فِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُهَذَّبَةِ، وَأَنَّ عَكْسَ هَلَاكِ رَوَايَةٍ تَقَدَّمَتْ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ، وَأَنَّهُ قَدْ تَوَجَّهَ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ وَقَعَ غُلَاطًا مِنَ الْمُسْلِمِ لَا أَحَقَّاقًا لَهُ، وَتَقَدَّمَ حَدُّ الزُّنَا وَتَقَدَّمَ حُكْمُ مَالِهِ.

«نَاقُوسًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ عَلَى بَنَاءٍ عَلَى جَارٍ مُسْلِمٍ أَوْ رَكِبَ الْخَيْلَ أَوْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ بِيعةً أَوْ كَنِيسةً، أَوْ أَقَامَ بِالْحِجَازِ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ وَغَوَّ ذَلِكَ عَزْرًا، وَإِنْ شَرِطَ عَلَيْهِمْ تَرَكَ ذَلِكَ انْتَقَضَ عَهْدُ فَاعِلِهِ.
وَقِيلَ: بَلْ يَعِزُّرُ. انْتَهَى.

(١) تَنْبِيهِ: قَوْلُهُ: (قِيلَ: يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ، وَالْأَشْهُرُ يُخَيَّرُ فِيهِ).

هَذَانِ الْقَوْلَانِ تَفْسِيرٌ لِلنَّصْرِ، هَذَا الَّذِي يَظْهَرُ لِي.

أَوْ يَكُونُ قَوْلُهُ: (وَالْأَشْهُرُ يُخَيَّرُ فِيهِ) مُقَابِلٌ لِلنَّصُوصِ، وَهُوَ مُصْطَلَحُ صَاحِبِ الْحَزَرِ، وَالنَّظْمِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَكَلَامُهُمْ صَحِيحٌ فِي ذَلِكَ.

لَكِنْ يَبْقَى قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (قِيلَ: يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ) مُفَسَّرٌ لِلنَّصْرِ فَقَطَّ، وَإِتْيَانُهُ بِهِذِهِ الصِّيْغَةُ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ نَكْسَةٍ، وَتَقَدَّمَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ.

(٢) (مَسْأَلَةٌ - ١٢): قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَقَضَهُ بِغَيْرِهِ فَصَبُّهُ: يَقْتُلُ، قِيلَ: يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ، وَالْأَشْهُرُ يُخَيَّرُ فِيهِ كَحَرْبِيٍّ). انْتَهَى.

يَعْنِي: إِذَا انْتَقَضَ الْعَهْدُ بِغَيْرِ اللَّحُوقِ بِدَارِ الْحَرْبِ.

أَحَدُهُمَا: يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْحَزَرِ، وَالنَّظْمِ، وَالْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِمْ: وَهُوَ الْمَنْصُوصُ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الدِّمَةِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالنَّظْمِ، وَالرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يُخَيَّرُ فِيهِ كَحَرْبِيٍّ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَهُوَ الْأَشْهُرُ.

وَإِخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، وَالْمُنْتَقِ وَشَرَحَ ابْنُ مِنْجَاءٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدَّمَهُ فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْحَزَرِ.

وفي الخلاف فيمن انتقض عهده وتاب أنه يخير فيه كالأسير، وحول كلام أحمد أنه يقتل إن الإمام رآه مصلحة، ثم ذكر الوجهين في ماله، وإن ساء النبي ﷺ يقتل لأنه قدف لميت فلا يسقط بتوبة. وذكر بعضهم أن كلام القاضي يدل على أنه تاب بغير الإسلام، لأنه لو نقض العهد بغير السب ثم أسلم لم يخير فيه.

وفي الرعاية فيما إذا قتل ماله في ذن، وعنه إرث، فإذا إن تاب قبل قتله ذبح إليه، وإن مات فليوارثه. وذكر شيخنا أن أحمد قال في ذمي فجر بمسلمة: يقتل قيل له: فإن أسلم؟ قال: يقتل، هذا قد وجب عليه، وأن على قولنا يخير الإمام فيه تشرع استيابته بالعود إلى الذمة، لأن إفرازه بها جائز بعد هذا لكن لا تجب هذه الاستيابة رواية واحدة، وإن أوجبناها بالإسلام على رواية، وأن على رواية ذكرها الخطابي يسقط القتل بإسلام الذمي مع أنه لا يستتاب كآسير حر. وأما المسلم فإنه إذا قبلت توبته أستيب، ومع هذا فمن قبلها قد يجوزها ولا يوجبها، لكن المنصوص عن أصحاب هذا القول أنه لا يقال له أسلم فإن أسلم لم يقتل، وحكي عنه أن المسلم يستتاب وتقبل توبته، وخرج عنه في الذمي يستتاب، وهو بعيد.

وقال شيخنا فيمن قهر مسلمين ونقلهم إلى دار حرب: ظاهر ملهب أحمد يقتل بعد إسلامه، وأنه أشبه بالكتاب، والسنة، كالمحارب، ولا ينتقض عهده ذريته كسائيه، سواء لحقوا بدار حرب أو لا، لأنهم لم ينقضوا العهد، نقله عنه عبد الله، وجزم به جماعة.

وفي الأحكام السلطانية: بلى، كخاوت بعد نقضه بدار حرب. نقله عبد الله، ولم يفقه في الفصول، والمحرم وغيرهما بدار حرب، وفي العمد: ينتقض في ذريته إن أحقهم بدار حرب.

ومن علم منهم بنقضه ولم ينكر عليه ففيه وجهان (م ١٣)^(١). وينتقض في هذه في ذريته وعهده من لم ينكر أو لم يعتزل عنه، أو لم يخبر الإمام. ثم إذا أعلموا الإمام أقرهم بتسليم الناقض أو تميزهم عنهم، فإن أبي القادر انتقض، وإلا فكأسير. ومن أسير منهم فأدعى أنه ممن لم ينقض وأشكل صدق، ومن جاءنا بأمان فحصل له ذرية ثم نقض العهد فكذمي، ذكره في المنتخب.

ويمنع من شراء المصحف، ولا يصح. وفي المغني وغيره: وحديث وفقه. وقيل: فيهما وجهان، واقتصر في عيون المسائل على المصحف وسنن النبي ﷺ، وكرة أحمد بيعه توباً مكتوباً فيه ذكر الله وتعليم القرآن، لا الصلاة على النبي ﷺ، وتخرج نصرانية لشراء زناها ولا يشتريه مسلم لها، والله سبحانه أعلم.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (ومن علم منهم بنقضه ولم ينكر عليه ففيه وجهان). انتهى.

أحدهما: ينتقض عهده أيضاً، كالمدة، جزم به في الرعاية الصغرى.

وقدّمه في الكبرى.

والوجه الثاني: لا ينتقض.

فهذه ثلاث عشرة مسألة في هذا الباب.

باب الضم

وَهُوَ مَا أَخِذَ مِنْ كَافِرٍ بِلَا قِتَالٍ، كَجَزْيَةٍ وَخَرَاجٍ وَعَشْرٍ، وَمَا تَرَكُوهُ فَرَعًا أَوْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْسَ لِلْمُلْطَّانِ إِطْلَاقُهُ دَائِمًا، وَمَضْرُوفُهُ مَصَالِحُ الْإِسْلَامِ.
وَقِيلَ: لِلْمُقَاتِلَةِ، فَلَا يَفْرُدُ عَبْدٌ فِي الْأَصْحَ، بَلْ يَزَادُ سَيِّدُهُ، وَاخْتَارَ أَبُو حَكِيمٍ وَشَيْخُنَا: لَا حَقَّ لِرَافِضَةٍ، وَذَكَرَهُ فِي
الْهَدْيِ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

وَعَنْهُ: خَمْسَةٌ لِأَهْلِ الْخُمْسِ وَبَقِيَّتُهُ لِلْمَصَالِحِ، اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ يُونُسُ الْجَوْزِيُّ.
وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَهُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا، فَلَهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ، ثُمَّ خُمْسُ الْخُمْسِ، أَحَدُ وَعِشْرِينَ
سَهْمًا فِي الْمَصَالِحِ، وَبَقِيَّةُ خُمْسِ الْخُمْسِ لِأَهْلِ الْخُمْسِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كَشَفِ الْمَشْكِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي الْحَبْرِ الثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ مَا
لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ مِلْكًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً»، هَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَهُوَ قَوْلُ (ش) وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا
إِلَى أَنَّ الْقِيَّةَ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ مِنْ نَصِيْبِهِ مَا يَأْخُذُهُ وَيَجْعَلُ الْبَاقِي فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.
وَيَبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ مِنَ الثُّغُورِ، ثُمَّ الْأَنْهَارِ، وَالْقَنَاظِرِ، وَرِزْقِ قُضَاةٍ وَمَنْ نَفَعَهُ عَامٌ، ثُمَّ يَقْسِمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الْعَبِيدَ،
نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ الْمُحْتَاجُ، وَهِيَ أَصَحُّ عَنْهُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَقِيلَ: بَعْدَ الْكِفَايَةِ يَذْخِرُ مَا بَقِيَ، وَأَعْطَى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ الْعَبِيدَ، ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ.

قَالَ: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ لَقِيْنَاهُ فِي أَنَّ لَيْسَ لِلْمَمَالِكِ فِي الْعَطَاءِ حَقٌّ وَلَا لِلْأَعْرَابِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ
الصَّدَقَةِ، وَلَيْسَ لِوَلَاءِ الْقِيَّةِ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا مِنْهُ فَوْقَ الْحَاجَةِ كَالْإِقْطَاعِ يَصْرَفُونَهُ فِيمَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَنْ يَهْوُونَهُ، قَالَهُ
شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْأَجْرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قِيلَ لِأَحْمَدَ: هَؤُلَاءِ الْمَكَافِيْفُ يَأْخُذُونَ مِنَ الدِّيَّانِ أَرْزَاقًا كَثِيرَةً تَطْيِبُ
لَهُمْ؟ قَالَ: كَيْفَ تَطْيِبُ؟ يُؤَثِّرُونَهُمْ بِهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُبْدَأَ بِالْمُهَاجِرِينَ ثُمَّ الْأَنْصَارِ، وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي جَوَازِ تَفْضِيلِهِ بَيْنَهُمْ بِالسَّابِقَةِ^(١)
رَوَايَتَانِ (م ١) (٢).

(١) تنبيه: فُشِّرَ فِي شَرْحِ الْحُرْرِ السَّابِقَةِ بِالْإِسْلَامِ، وَفُسِّرَهَا فِي الرُّعَايَةِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ الْمُهْجَرَةِ، وَظَاهَرَ كَلَامَهُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي،
وَالشَّرْحِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ السَّابِقَةَ لَا تَخْتَصُّ بِالْإِسْلَامِ، وَالْمُهْجَرَةِ، بَلْ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ الْفَضِيلَةَ، كَقَدَمُ الْإِسْلَامِ، وَالْمُهْجَرَةِ، وَحُضُورِ مُشْهَدٍ لَمْ
يَشْهَدْ غَيْرُهُ، كَبَدْرٍ، وَالْحَدِيدِيَّةِ وَغَوَاهِمَا.

وَهُوَ الصُّوَابُ، وَلَمْ يَقَيِّدْ ذَلِكَ بِالسَّبْقِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمَقْنَعِ، وَالشَّرْحِ وَغَيْرِهِمْ.
وَفِي الرُّعَايَةِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ، الثَّلَاثَةُ الْفَرَقُ، فَيَجُوزُ فِي السَّابِقَةِ فَقَطْ.
فَفِي هَذَا الْبَابِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي جواز تفضيله بينهم بالسابقة روايتان). انتهى.

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي، وَالْمَقْنَعِ، وَالْحُرْرِ، وَالشَّرْحِ وَشَرْحِ ابْنِ مَنَاجٍ، وَالزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِمْ.
إِحْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ، بَلْ تَجِبُ التَّسْوِيَةُ، صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ.
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ لِمَعْنَى فِيهِمْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَابْنُ عَبْدِوَيْسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَصَحَّحَهُ فِي النَّظْمِ وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ، وَنَظَّمَ نِهَابَةَ ابْنِ رَزِينٍ وَغَيْرِهِمْ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَنْوَرِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ، وَالْمُسْتَوْعَبِ، وَالْخِلَاصَةِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ: وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -: أَنَّ ذَلِكَ مَقْوُضٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ فَيَفْعَلُ مَا يَرَاهُ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، فَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ وَعِثْمَانُ، وَلَمْ يَفْضَلْ أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا أَجْمَعِينَ.

وظاهر كلامه: لا تفضيل، لإعقاب النبي ﷺ مع جوارحه وذكره أبو بكر، ولا حق لمن حدث به زمن ونحوه في الأصح، وإن مات من خل عطاؤه فإرث.

ولزوجة الجندي وذريته كفايتهم، ويسقط حق أنثى بتزوجها، وإذا بلغ بنوه أغلا للقتال فرض لهم بطلبهم.

وفي الأحكام السلطانية: والحاجة إليهم.

ويثبت المال ملك للمسلمين يضمه متلفه، ويحرم إلا بإذن إمام، ذكره في عيون المسائل، وذكره في الانتصار وغيره، وفيه: لا يجوز له الصدقة ويسلمه للإمام وهو ظاهر كلامهم في السرقة منه.

وقاله شيخنا: وأنه لو أتلفه ضيمه، وكذا قال في وقف على جهة عامة، كمنجد أو موصى به لجهة عامة، قال: ولا يتصور في المشترك بين عدد موصوف غير معين أن يكون مملوكاً: نحو بيت المال، والمباحات، والوقف على مطلق، سواء تعين المستحق بالإعطاء أو بالاستعمال أو بالفرض، والتزويل أو غيره، فإن المالك يعتبر كونه معيناً، ولكن هو مباح أو متردد بين المباح، والمملوك، بخلاف المشترك بين معينين.

وذكر القاضي وأبنته في بيت المال: أن المالك غير معين.

وفي المغني في إحياء الموات بلا إذن: مال بيت المال مملوك للمسلمين وللإمام فعين مصاريفه وتربيته، فافتقر إلى إذنه وقال شيخنا في عماله: إذا اختاروا منه وقبلوا هليئة ورشوة ممن فرض له دون أجرته أو دون كفايته وعماله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر.

قال: وإن قلنا: لا يجوز لهم أخذ خيانة فإنه يلزم الإمام الإعطاء، فهو كآخذ المضارب حصته أو الغريم دينه بلا إذن، فلا فائدة في استخراجه وردّه إليهم، بل إن لم يصرفه الإمام مصاريفه الشرعية لم يعن على ذلك.

قال: وقد ثبت أن عمر شاطر عماله كسعد وخالد وأبي هريرة وعمر بن العاص، ولم يتهمهم بخيانة يئنه، بل بمحاباة اقتضت أن جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين.

قال: ومن علم تحريم بعض ما ورثه أو غيره وجهل قدره قسمه نصفين.

وقيل للقاضي في مسألة مسخ الأذنين: شهز بن حواسب سرق خريطة من بيت المال، فقال: لو كان هذا صحيحاً لم يقدح في عداليه، لأن بيت المال لجماعة المسلمين، ولعله أخذ ذلك لحاجة وتأويل فلا يوجب رد خبره، والله أعلم.

كتاب الأطعمة

أصلها الحِلُّ فَيَجِلُّ قَالَ شَيْخُنَا: لِمُسْلِمٍ.
وَقَالَ أَيْضًا: اللَّهُ أَمَرَنَا بِالشُّكْرِ، وَهُوَ الْعَمَلُ بِطَاعَتِهِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ، وَتَرْكُ الْمَحْذُورِ، فَإِنَّمَا أَحَلَّ الطَّيِّبَاتِ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى طَاعَتِهِ لَا عَلَى مَعْصِيَتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [المائدة: ٩٣].
وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَانِ بِالْبَاحِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، كَمَنْ يُعْطِي الْخَبِيزَ وَاللَّحْمَ لِمَنْ يَشْرَبُ عَلَيْهِ الْخَمْرَ وَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الْفَوَاحِشِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]؛ أَي: عَنِ الشُّكْرِ عَلَيْهِ فَيُطَالَبُ بِالشُّكْرِ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُعَاقِبُ عَلَى تَرْكِ مَأْمُورٍ، أَوْ فِعْلِ مَحْظُورٍ.
وَفِي مُسْلِمٍ (٢٨٦٥) بَعْدَ كِتَابِ صِفَةِ النَّارِ، عَنْ عِيَّاسِ بْنِ جِمَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أَعْلَمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ تَحَلَّاهُ عَبْدًا خَلَالًا»؛ أَي: قَالَ لَهُ: كُلُّ مَالٍ أُعْطِيْتَهُ عَبْدًا مِنْ عِيَّادِي فَهُوَ لَهُ خَلَالٌ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مُضَرَّةَ فِيهِ، سَأَلَهُ السَّائِلُنَّجِي عَنِ الْمِسْكِ يُجْعَلُ فِي الدُّوَاءِ وَيُشْرَبُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: حَتَّى شَعُرَ.
وَفِي الْفَتَوَى: الصَّخْنَاءُ سَحِيقٌ سَمَكٌ مُنْتِنٌ فِي غَايَةِ الْخَبَثِ.
وَيُحَرَّمُ نَجَسٌ، كَمَيْتَةٍ، وَمُضَرٍّ، كَسُمٍّ.
وَفِي الْوَاضِحِ: الْمَشْهُورُ أَنَّ السُّمَّ نَجَسٌ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ لَأَكْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الدَّرَاعِ الْمُسْمُومَةِ وَلَمْ يُسْتَدَلَّ بِالْأَوَّلِ.
وَفِي التَّبَصُّرَةِ: مَا يَضُرُّ كَثِيرَةً يَجِلُّ بِسِيرَةٍ.
وَيُحَرَّمُ مِنْ حَيَوَانَ بَرٍّ حَمَزٌ أَنْسِيَّةٌ.
وَمَا يَفْرُسُ بَنَابَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالْعَذْوِيِّ (و ش) كَأَسَدٍ وَنَعْرِ وَذَنْبٍ وَفَهْدٍ وَكَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ وَقِرْدٍ وَذُبٍّ، خِلَافًا لِمُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ فِيهِ.
وَفِي الرُّغَايَةِ: وَقِيلَ كَبِيرٌ، وَهُوَ سَهْوٌ، قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ نَابٌ فَلَا بَأْسَ، وَيَمْسُ وَأَبْنُ أَوْى وَأَبْنُ عُرْسٍ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي ابْنِ عُرْسٍ: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْبَابِهِ، فَمِنْ السَّبَاعِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَأْخُذُ بِمَخَالِيهِ، فَمِمَّا نَهَى عَنْهُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هَذَا مِنْهُ يُعْطِي أَنَّهُ لَا تَرَاغَى فِيهِمَا الْقُوَّةُ وَأَنَّهُ أَضْعَفُ مِنَ الثَّغْلِبِ، وَأَنَّ الْأَصْحَابَ أُعْثِرُوا الْقُوَّةَ.
وَمِنْ أَوْلَادِهِ:

قَالَ أَحْمَدُ: أَلَيْسَ مِمَّا يُشْنِي السَّبَاعُ؟
قَالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ فِي كَلَامِهِ هَذَا إِلَّا الْكَرَاهَةُ وَجَعَلَهُ أَحْمَدُ قِيَامًا.
وَأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: يُعْمَهُ اللَّفْظُ.

وَقِيلَ: نَقَلَ حَنْبَلٌ: هُوَ سَبْعٌ، وَيَعْمَلُ بِأَنْبَابِهِ كَالسَّبْعِ.
وَنَقَلَ فِيهِ جَمَاعَةٌ: يَكْرَهُ.

وَقَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: هُوَ مَسْنَخٌ، وَمَا يَصِيدُ بِمَخْلَبِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
كَعِقَابٍ وَبَارٍ وَصَفَرٍ وَبَاشِقٍ وَشَاهِيٍّ وَخَذَاةٍ وَبُومَةٍ.
وَمَا أَمَرَ الشَّرْعُ بِقَتْلِهِ أَوْ نَهَى عَنْهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ تَحْرِيمًا، إِذْ لَوْ حَلَّ لَقَيْدَهُ بِغَيْرِ مَأْكَلِهِ.
وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ: يَكْرَهُ.
وَجَعَلَ فِيهِ شَيْخُنَا: رَوَاتِي الْجَلَالَةِ.

وَأَنَّ عَامَّةَ أَجْوِبَةٍ أَحْمَدَ لَيْسَ فِيهَا تَحْرِيمٌ.
وَقَالَ: إِذَا كَانَ مَا يَأْكُلُهَا مِنَ الدُّوَابِّ السَّبَاعِ فِيهِ نِزَاعٌ أَوْ لَمْ يَحْرَمُوهُ.
وَالْحَبَرُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥٤٤٤، م: ١٩٣٢).
فَعَنِ الطَّيْرِ أَوْلَى كَسَنَرٍ وَرَخَمٍ وَلَقْلَقٍ وَعَقَقَةٍ وَغَرَابِ الْبَيْنِ، وَالْأَبْقَعِ، وَاحْتَجَّ فِيهِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَتْلِهِ، وَتَارَةً بِأَنَّهُ يَأْكُلُ الْجَيْفَ.
وَنَقَلَ فِيهِ حَرْبٌ: لَا بَأْسَ، لِأَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ.
وَمَا تَسْتَحِبُّهُ الْعَرَبُ، وَالْأَصَحُّ ذُو الْبَسَارِ.
وَقِيلَ: عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَالْمَرْوَةُ كَقَارِوَةٍ لِكُونِهَا فَوْسِقَةً، نَصَّ عَلَيْهِ، وَحَيْثُ لَأَنَّ لَهَا نَابًا مِنَ السَّبَاعِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَفَرَبٌ وَقَنْفَلٌ وَطَوَطِيطٌ، نَصَّ عَلَيْهِنَ.
وَعَلَّلَ أَحْمَدُ الْقَنْفَلَ بِأَنَّهُ بَلَّغَهُ أَنَّهُ مَسْنَخٌ، أَيْ لَمَّا مَسَخَ عَلَى صُورَتِهِ ذَلِكَ عَلَى خَبِيئِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
وَحَشَرَاتٌ، وَذُبُورٌ وَنَحْلٌ وَفِيهِمَا رِوَايَةٌ فِي الْإِشَارَةِ.
وَفِي الرُّوَضَةِ: يَكْرَهُ ذُبَابٌ وَذُبُورٌ.
وَفِي التَّنْصِيرَةِ: فِي خَفَاشٍ وَخَطَافٍ وَجَهَانٍ.
وَكِرَهُ أَحْمَدُ الْحِشَافَ؛ لِأَنَّهُ مَسْنَخٌ.
قَالَ شَيْخُنَا: هَلْ هِيَ لِلتَّحْرِيمِ؟ فِيهِ وَجَهَانٌ (م ١)^(١).
وَقَالَ جَمَاعَةٌ: ثُمَّ مَا يُشْبِهُهُ.
وَفِي التَّنْصِيرَةِ، وَالرَّعَايَةِ: أَوْ مُسَمًى بِاسْمِ حَيَّوَانٍ خَبِيثٍ، وَإِنْ أَشْبَهَ مَبَاحًا وَمَحْرُمًا غَلَبَ التَّحْرِيمُ، قَالَهُ فِي التَّنْصِيرَةِ.
وَأِنْ فَقَدَ الْكُلُّ حَلًّا.
وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَقَدْ مَاءُ أَصْحَابِهِ: لَا أَثَرٌ لَاسْتِخْبَاطِ الْعَرَبِ فَإِنْ لَمْ يُحْرَمْ الشَّرْعُ حَلٌّ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَهُ.
وَإِنْ أَوَّلَ مَنْ قَالَهُ الْحَرَقِيُّ، وَإِنْ مُرَادُهُ مَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ، لِأَنَّهُ تَبِعَ الشَّافِعِيَّ، وَهُوَ حَرَمَهُ بِهِلَاوِ الْعِلَّةِ.
وَيَحْرُمُ مَتَوَلِّدٌ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، كَبَغْلٍ، وَسَمِيعٌ: وَلَدُ ضَيْعٍ مِنْ ذُفْبٍ، وَعِسْبَارٍ: وَلَدُ ذُفْبَةٍ مِنْ ضَيْعَانٍ، وَلَوْ تَمَيَّزَ كَحَيَّوَانٍ مِنْ نَعْجَةٍ، يَصْنَعُ حُرُوفَ وَيَصْنَعُ كَلْبًا.
قَالَهُ شَيْخُنَا: لَا مَتَوَلِّدٌ مِنْ مَبَاحَيْنِ، كَبَغْلٍ مِنْ وَحْشٍ وَخَيْلٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وكره أحمد الحشاف؛ لأنه مسنخ، قال شيخنا: هل هو للتحريم؟ فيه وجهان). انتهى.
قلت: قد أطلق المصنف في قول الإمام أحمد: (أكره كذا) وجهين هل هو للكراهة أو التحريم، وصححنا ذلك في الخطبة، وذكرنا من قدم وأطلق.
وذكرنا أن الصواب الرجوع في ذلك إلى القوانين، فإن دلت على تحريم أو كراهة عمل به، لكن هل هذه المسألة من ذلك القبيل أم لا؟

ظاهر كلام المصنف: أنها ليست من ذلك القبيل إلا عند شيخه.
ويؤيده قوله: (لأنه مسنخ).
ويتمثل أنه لم يستحضر أصل المسألة إذا علم ذلك.
فأحد الوجهين أنه يجرم، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والمحرم، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعاية الصغرى، والحاوین وغيرهم.
وقدّمه في الرعاية الكبرى.
والوجه الثاني: يكره.

وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ طَاهِرٍ، كَذَّبَابٍ، الْبَاقِلَا يُؤْكَلُ تَبَعًا لَا أَصْلًا، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحِلُّ بِمَوْتِهِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ كَوْنُهُ كَذَّبَابٍ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ.
قَالَ أَحْمَدُ فِي الْبَاقِلَا الْمُدَوِّدِ: يَجْتَنِبُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ فَأَرْجُو.
وَقَالَ عَنْ تَفْتِيَشِ التَّمْرِ الْمُدَوِّدِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا عَلِمَهُ، وَكَرِهَ جَعَلَ النَّوَى مَعَ التَّمْرِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ.
وَأَكَلَ التَّمْرَ فَجَعَلَ يَأْخُذُ النَّوَى عَلَى ظَهْرِ السَّبَّابَةِ، وَالْوَسْطَى وَذَكَرَ نَحْوَهُ الْأَمْلِيَّةُ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.
وَيَحْرُمُ ثَعْلَبٌ وَسِنُورٌ وَخَطَافٌ وَذُبَابٌ.
وَفِي الْمُبْهَجِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، لِأَنَّهُ مَا فِي أَحَدٍ جَنَاحِهِ سُمٌّ يَضُرُّ، وَيَقِي، لَا وَبَرٌّ وَبَرَبُوعٌ وَأَرْزَبٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْكُلِّ.
وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الثَّعْلَبِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِيهِ إِلَّا عَطَاءً، وَكُلُّ شَيْءٍ امْتَشَبَ عَلَيْكَ فَدَعُهُ.
وَفِي هُدْهِدٍ وَصَرْدٍ رَوَايَتَانِ (م ٢) (١).
وَفِي غُدَافٍ وَسِنَجَابٍ وَجَهَانٍ (م ٣، ٤) (٢).
وَيَحِلُّ مَا عَدَا ذَلِكَ بِلَا كَرَاهَةٍ، كَزَرَّافَةٍ، فِي الْمَنْصُوصِ.
وَعَنْهُ التَّوَقُّفُ، وَضَمُّعٌ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ قَالَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ.
وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ عُرِفَ مِنْهُ أَكْلُ مَيْتَةٍ فَكَجَلَالَةٍ وَضَبٌ وَخَيْلٌ، وَفِي بَرْدُونٍ رَوَايَةٌ بِالْوَقْفِ، وَنَعَامَةٌ وَبِهَيْمَةٌ أَنْعَامٌ وَدَجَاجٌ وَخَشْيٌ بَقَرٌ وَخُمْرٌ وَطَبْيَاءٌ وَلَوْ تَأَنَّسَ، وَطَاوُوسٌ وَغُرَابٌ زَرْعٌ وَدِزَاجٌ وَبَقِيَّةٌ وَخَشِيٌّ وَطَبِيرٌ.
نَقَلَ مَهْنًا: يُؤْكَلُ الْأَيْلُ: قِيلَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ، فَعَجِبَ.
وَذَكَرَ الْخَلَّالُ: إِنْ الْغُرَبَانِ خَمْسَةٌ: الْغُدَافُ وَغُرَابُ الْبَيْنِ يَحْرُمَانِ، وَالزَّرَاجُ مَبَاحٌ، وَكَذَا الْأَسْوَدُ، وَالْأَبْقَعُ إِذَا لَمْ يَأْكُلَا الْجَنَافَ، وَأَنْ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.
قَالَ شَيْخُنَا: فَإِذَا أَبَاحَ الْأَبْقَعُ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ بِقِتْلِهِ أَثَرٌ فِي التَّحْرِيمِ، وَقَدْ سَمَّاهُ قَاسِمًا أَيْضًا، وَإِنْ حَرَّمَا وَأَبَا الْحَارِثُ رَوَى:

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي هدهد وصرد روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المعنى، والكافي، والمحزر، والشرح، والحاويين وغيرهم.
إحدهما: يحرم.

قال النظم: هذه الرواية أولى.

وجزم به الأدمي في منوره وجزم به في منتخبه في الأولى.

والرواية الثانية: لا يحرم، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

(٢) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وفي غداف وسنجاب وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحزر، والرعاية الصغرى، والنظم، والحاويين ونجريد العناية وغيرهم، وفيه مسالتان.

(المسألة الأولى - ٣): الغداف، وهو يضم الغين، وتخفيف الدال المهملة.

أحدهما: يحرم، صححه في الرعاية الكبرى، وتصحيح المحزر.

وجزم به في الوجيز.

قال أبو بكر في زاد المسافر: لا يؤكل الغداف.

وقال الخلال: الغداف محرمٌ ونسبه إلى الإمام أحمد.

والوجه الثاني: لا يحرم، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

(المسألة الثانية - ٤): السنجاب.

أحدهما: يحرم، صححه في الرعاية الكبرى وتصحيح المحزر.

واختاره القاضي.

والوجه الثاني: لا يحرم، ومال الشيخ الموفق، والشارح إليه، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

لَا يَنْهَى عَنِ الطَّيْرِ إِلَّا ذِي الْمَخْلَبِ مَا أَكَلَ الْجَيْفَ.
ولهذا عَلَّلَ فِي الْحَدَاثِ بِأَكْلِهَا الْجَيْفَ، فَلَا يَكُونُ لِقَتْلِهِ وَتَسْمِيَتِهِ فَوَاسِقًا أَوْ كَمَذْهَبِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْمَرُ بِقَتْلِ الشَّيْءِ لِصِلَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا، وَلَوْ كَانَ قَتْلُهُ مُوجِبًا تَحْرِيمَهُ لَيَنْهَى عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْلُ عَارِضًا، كَجَلَالَةِ عَرَضِ كَلِّهَا الْجَلُّ.
وَفِي زَادِ الْمَسَافِرِ: لَا بَأْسَ بِالْأَسْوَدِ وَالزَّائِعِ، وَلَا يُؤْكَلُ إِلَّا بَقْعٌ، أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَتْلِهِ، وَلَا غُرَابَ الْبَيْتِ، وَالْغُدَافِ، لِأَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ الْجَيْفَ.

فَصْلٌ

وَيَجِلُّ كُلُّ حَيَوَانٍ بَحْرِيٍّ إِلَّا الضَّفَدَعُ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَاحْتِجَ بِالنَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ، وَالتَّمْسَاحِ.
وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَالْكُوسَجُ وَنَحْوُهُ، وَفِي الْحَيَةِ وَجْهَانِ (م ٥) (١).
وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّجَّادُ: وَحَكَاةُ ابْنِ عَقِيلٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ النَّجَّادِ، وَمَا يَحْرُمُ نَظِيرُهُ فِي بَرٍّ كَمَخْزِيرِ الْمَاءِ، وَحَكَاةُ الْحُلَوَانِيِّ فِي التَّبْصِيرَةِ رَوَايَةً، وَفِي الْمَذْهَبِ رَوَايَتَانِ.
وَتَحْرُمُ - وَعَنْهُ: ذِكْرُهُ - جَلَالَةُ أَكْثَرِ غَذَائِهَا نَجَاسَةً وَلَبَنُهَا وَيَبِيضُهَا حَتَّى تُحْبَسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَتُطْعَمُ الطَّاهِرُ.
وَعَنْهُ: غَيْرُ طَيْرٍ أَرْبَعِينَ.
وَعَنْهُ: وَالشَّاةُ سَبْعًا.
وَعَنْهُ: وَالْبَقَرُ ثَلَاثِينَ، ذِكْرُهُ فِي الرِّوَايَةِ وَهُوَ وَهْمٌ.
وَقَالَ ابْنُ بَطَّةٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَقِيلَ: الْكُلُّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ الشَّالْتَنَجِيِّ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ رُكُوبَهَا.
وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَائِيَةَ: بِقَرَّةٍ شَرِبْتَ خَمْرًا أَيْجُوزُ أَكَلَهَا؟
قَالَ: لَا حَتَّى يَنْتَظِرَ بِهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا: ذِكْرُهُ ابْنُ بَطَّةٍ، حَكَاةُ الْقَاضِي.
وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي زَادِ الْمَسَافِرِ وَزَادَ: وَفِيهِ اخْتِلَافٌ.
وَأُطْلِقَ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا تَحْرِيمُ الْجَلَالَةِ، وَأَنْ يَمْلَأَ خُرُوفُ ارْتَضَعُ مِنْ كَلْبَةٍ ثُمَّ شَرِبَ لَبَنًا طَاهِرًا وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ غَيْرِهِ، وَلَهُ حَلْفٌ نَجَاسَةِ حَيَوَانٍ لَا يُذْبِحُ أَوْ يَحْلُبُ قَرِيبًا، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَكَمِ، وَاحْتِجَ بِكُتُبِ الْحَجَّامِ، وَاللَّيْنِ عَجَنُوا مِنْ آبَارِ ثَمُودَ، فَذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ آبَارِ ثَمُودَ.
وَسَأَلَهُ مَهْنًا عَمَّنْ نَزَلَ الْحَجَرُ أَيْشَرِبَ مِنْ مَائِهَا أَوْ يَعْجِنُ بِهَا؟
قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَقِيمُ بِهَا.
وَعَنْ ابْنِ عَسَمَةَ أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحَجَرِ أَرْضُ ثَمُودَ فَاسْتَقَوْا مِنْ آبَارِهَا وَعَجَنُوا بِهِيَ الْعَجِينَ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَهْرَقُوا مَا اسْتَقَوْا وَيَغْلِفُوا الْإِبِلَ الْعَجِينَ.
وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبَيْتْرِ الَّتِي كَانَتْ تَرُدُّهَا النَّاقَةُ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١١٧)، وَابْنُ خَرَّازٍ (٣١٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٨١).
وَلَا وَجْهَ لظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى إِتَاخِيهِ مَعَ الْحَبْرِ، وَنَصُّ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي الحية وجهان). انتهى.

أحدهما: يحرم، جزم به في المقتنع، والعمدة وشرح ابن منجاء، والوجيز، ومتخب الأدمي ومنزّره، وغيرهم، وصححه في النظم.

وقدّمه في الشرح.

والوجه الثاني: يباح.

قال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة: يباح حيوان البحر جميعه إلا الضفدع، والتمساح، وظاهر كلامه إباحة الحية، وهو كالصريح في ذلك.

وقال في المحرر: ويباح حيوان البحر إلا الضفدع، وفي التمساح روايتان.

فظاهره أيضاً: إباحة الحية، وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته وقدّمه في الرعايتين، والحاويين.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ تَحْرِيمَ عَلَاقِهَا مَأْكُولًا.

وَقِيلَ: يَجُوزُ مُطْلَقًا، كَثِيرٌ مَأْكُولٌ، عَلَى الْإِصْحَاحِ، وَخَصَّصْنَاهَا فِي التَّرْغِيبِ بِطَاهِرٍ مُحَرَّمٍ، كَبَرٍ.
وَمَا سَقَى أَوْ سَمَدٌ بَنَجَسٍ مِنْ دَرَجٍ وَتَمَرَ نَجَسٍ مُحَرَّمٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: طَاهِرٌ مُبَاحٌ جَزَمَ بِهِ فِي التَّبَصُّرَةِ،
كَسْفِيهِ بِطَاهِرٍ يَسْتَهْلِكُ عَيْنَ النِّجَاسَةِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ أَنَّ كَرَةَ الْعُدْرَةِ، وَرَخَصَ فِي السَّرَجِينَ، وَاسْتَحَبَّ مِنْهُ مَا أَكَلَ لَحْمَهُ وَكَرَةَ أَحْمَدُ أَكْلَ الطَّيْنِ لِضَرَرِهِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَكْرَهُهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَكْلَهُ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُهُ إِلَّا مَنْ بِهِ مَرَضٌ.

وَكَرَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْقَوْمُ حِينَ يُوضَعُ الطَّعَامُ فِيَنَجَاهُمْ، وَالْحِزْرَ الْكِبَارَ، وَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ بَرَكَةٌ وَوَضَعَهُ تَحْتَ الْقَصْعَةِ
لَا سَبْعَالِي لَهُ وَحَرَّمَ الْأَيْدِي وَضَعَهُ وَأَنَّهُ نَصٌّ أَحْمَدُ، وَكَرَهُهُ غَيْرُهُ، وَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِي الْأَوَّلِينَ، وَجَزَمَ فِي الْمَغْنَبِيِّ فِي
الثَّانِيَةِ، وَإِنْ فَجَّاهُمْ بِلَا تَعَمُّدٍ أَكَلَ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَأُطْلِقَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِهِ: يَكْرَهُ إِلَّا مِنْ طَعَامٍ مِنْ عَادَتِهِ السَّمَاحَةِ، وَلَا بَأْسَ بِلَحْمٍ يَبِيءُ، نَقَلَهُ مُهْنًا، وَلَحْمٌ مُنْتِنٍ، نَقَلَهُ
أَبُو الْحَارِثِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيهِمَا: يَكْرَهُ، وَجَعَلَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ فِي الثَّانِيَةِ اثْتِقَافًا.

وَكَرَهُ أَحْمَدُ حَبًّا دَيْسَ بِالْمُحَرَّمِ وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَدُوسُوهُ بِهَا.

وَقَالَ حَرْبٌ: كَرَهُهُ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً، وَهَذَا الْحَبُّ كَطَعَامِ الْكَافِرِ وَمَتَاعِهِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا يَبَاعُ وَلَا يُشْتَرَى وَلَا يُؤْكَلُ حَتَّى يُغْسَلَ.

وَكَرَهُ أَحْمَدُ أَكْلَ ثُومٍ وَنَحْوِهِ مَا لَمْ يَنْضَجْ بِالطَّبَخِ، وَقَالَ: لَا يَعْجِبُنِي، وَصَرَّحَ أَيْضًا بِأَنَّهُ كَرَهُهُ لِمَكَانِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ
الصَّلَاةِ، وَكَرَهُ مَاءَ بَشَرَيْنِ الْقُبُورِ وَشَوْكَهَا وَنَقَلَهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ كُلَّمَا سَمَدٌ بَنَجَسٌ، وَالْجَلَالَةُ.

وَتَكَرَّرَ مُدَاوِمَةُ اللَّحْمِ، وَمَنْ أَضْطَرَّ إِلَى غَيْرِ سَمٍ وَنَحْوِهِ فَخَافَ تَلَفًا، نَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا عَلِمَ أَنَّ النَّفْسَ تَكَادُ تَتَلَفُ.
وَقِيلَ: أَوْ ضَرَرًا.

وَفِي الْمُسْتَحَبِّ أَوْ مَرَضًا أَوْ انْقِطَاعًا عَنِ الرُّفُقَةِ، وَمَرَادُهُ يَنْقَطِعُ فِيهِلِكَ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: أَوْ
زِيَادَةَ مَرَضٍ، وَأَوْجَبَ الْكُسْبُ عَلَى خَائِفٍ مُحَرَّمًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ خَافَ طُولَ مَرَضِهِ فَرَجَّهَانِ.

وَعَنْهُ: إِنْ خَافَ فِي سَفَرٍ اخْتَارَهُ الْخَلَالَ، أَكَلَ وَجُوبًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَفَاقًا.

وَقِيلَ: نَدَبًا، سَدَّ رَمَقَهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: وَلَهُ الشَّيْءُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَقِيلَ: بِدَوَامِ خَوْفِهِ، وَيُنَى عَلَيْهِمَا تَزَوُّدُهُ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ، وَجُوزُهُ جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ، وَالْفَضْلُ: يَتَزَوَّدُ إِنْ خَافَ الْحَاجَةَ.

وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ كَمَا يَتَيَمَّمُ وَيَتَرَكُّ الْمَاءَ إِذَا خَافَ، كَذَا هُنَا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْجِبِ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ السُّؤَالِ نَقَلَهُ أَبُو الْحَارِثِ.

قِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةِ الْأَفْرَمِ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَهُوَ مَعَ النَّاسِ؟ هَذَا اشْتَبَهَ.

وَقَالَ لَهُ يَعْقُوبُ: أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الصَّدَقَةُ، وَيَأْتِمُ بِرَكِي، قَالَ أَحْمَدُ لِسَائِلٍ: قُمْ قَائِمًا لِيَكُونَ لَكَ عَذْرٌ عِنْدَ اللَّهِ،
قَالَ الْقَاضِي: يَأْتِمُ إِذَا لَمْ يَسَالَ.

وَجَزَمَ بِهِ أَيْضًا فِي الْخِلَافِ فِي الْفَقِيرِ، وَالْمُسْكِينِ أَيُّهُمَا أَشَدُّ حَاجَةً، وَأَخَذَهُ شَيْخُنَا مِنَ الضَّيَافَةِ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (١٦٦/٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ سَمِعْتُ عُبَادَ بْنَ شَرْحِبِيلَ وَكَانَ مِنَّا مِنْ بَنِي
غَبَرٍ، قَالَ: «أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَأَتَيْتِ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ حَائِطًا مِنْ حَيْطَانِهَا، فَأَخَذْتُ سَبِيلًا فَفَرَسْتُهُ فَأَكَلْتُ مِنْهُ وَحَمَلْتُ فِي ثَوْبِي،
فَجَاءَ صَاحِبُ الْحَائِطِ فَضَرَبَنِي وَأَخَذَ ثَوْبِي، فَأَتَيْتِ الرَّسُولَ ﷺ فَقَالَ: مَا عَلِمْتَهُ إِذْ كَانَ جَاهِلًا وَلَا أَطْعَمْتَهُ إِذَا كَانَ سَاعِيًا أَوْ

جائعا فرد علي التوب وأمر لي ينصف وسق حديث صحيح.

ورواه أبو داود (٢٦٢١)، وفيه: وأمره فرد علي نومي. ونقل الأثر: إن اضطر إلى المسألة فهي مباحة، قيل: فإن توقف؟ قال: ما أظن أحدا يموت من الجوع، الله يأتيه برزقه.

ثم ذكر خبر أبي سعيد: «من استعفف أغف الله» وخبر أبي ذر «أنه سأل النبي ﷺ فقال تعفف»، ثم قال أبو عبد الله: يتعفف خير له، وذكر شيخنا أنه لا يجب ولا ياتم، وأنه ظاهر المذهب.

وإن وجد مع ميتة طعاما جهل مالكة أو صيدا وهو محرم قدم الميتة.

وفي الفنون: قال حنبل: الذي يقتضيه مذهبا خلاف هذا.

وقيل: إن لم تقبلها نفسه جلا.

وفي الكافي: هي أولى إن طابت نفسه، وإلا أكل الطعام لأنه مضطر.

وفي مختصر ابن زرير يقدمه ولو بقتاله، ثم صيدا، ثم ميتة، فلو علمه وبذله له ففي بقاء حاله كبذل حرة بضعتها لمن لم يجد طولا منع وتسلية، وإن بذله بثمن مثله لزمه ذلك.

وقال ابن عقيل: لا يلزم مفسرا على احتمال، وإن وجدتهما محرم بلا ميتة قدم الطعام.

وقيل: بخير، وتقدم مختلفا فيه.

وتحرم أكل عضوه (مطلقا) خلافا للفنون عن حنبل، فإن لم يجد إلا طعام غيره فربه المضطر، وفي الخائف وجهان

أحق (٦ م) ^(١)، وهل له إنبارة؟

كلامهم يدل على أنه لا يجوز، وذكر صاحب الهدي في غزوة الطائف أنه يجوز، وأنه غاية الجود لقوله تعالى: «ولو كان بهم خصاصة» [الحشر: ٩]، وليفعل جماعة من الصحابة رضي الله عنهم في فتوح الشام، وعد ذلك في مناقبهم، وإلا لزمه بذل ما له أكله من الميتة بقيمتيه، نص عليه، ولو في ذمة مفسر، وفيه احتمال لابن عقيل، وفي زيادة لا تجحف وجهان (٧ م) ^(٢).

وفي عيون المسائل، والانتصار قرضا بوعويه.

وقيل: مجانا واختاره شيخنا، كالمفعة في الأشهر.

«ونهى ﷺ عن بيع المضطر».

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فإن لم يجد إلا طعام غيره فربه المضطر، وفي الخائف وجهان أحق). انتهى.

أحدهما: ربه أحق أيضا.

قال في الرعاية الكبرى: فإن كان صاحب الطعام أو الشراب مضطرا إليه في ثاني الحال فهل يمسه له أو يدفعه إلى المضطر إليه في الحال؟

قلت: يحتمل وجهين، أظهرهما إمساكه، إذ لا يجب الدفع عن غيره ولا إنجاؤه من ملكة، إن خاف على نفسه التلف حالا أو مالا. انتهى.

والوجه الثاني: المضطر أحق به، وفيه قوة.

تنبيه: قد لاح لك من كلام صاحب الرعاية أنه لم يسبق إلى ذكر هذين الوجهين، وأنه هو الذي خرجهما، وحيث لم يوافق المصنف نظرا ظاهرا، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وفي زيادة لا تجحف وجهان):

أحدهما: ليس له بذله بهذه الزيادة، بل يجب بذله بقيمته، وهو الصحيح.

اختاره الشيخ الموفق، وقطع به في الشرح في مكانين.

والوجه الثاني: له ذلك، اختاره القاضي، قال الزركشي وغيره: وعلى كلا القولين لا يلزمه أكثر من ثمن مثله.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنْ أَبَى أَخَذَهُ بِالْأَسْهَلِ، ثُمَّ فَهَرَا وَقَاتَلَهُ عَلَيْهِ.
فَإِنْ قُتِلَ الْمَضْطَرُ ضَمِنَهُ رَبُّ الطَّعَامِ وَعَكْسَهُ بِعَكْسِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي قِتَالِهِ وَجْهَان.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ كَرِهَهُ، وَحَرَّمَهُ فِي الْإِرْشَادِ وَإِنْ بَذَلَهُ لَهُ بِفَوْقِ مَا يَلْزَمُهُ أَخَذَهُ وَأَعْطَاهُ قِيَمَتَهُ.

وَقِيلَ: يَقَاتِلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَدَمِيًّا مَبَاحَ الدَّمِ كَزَانٍ مُحْصَنٍ قَتَلَهُ وَأَكَلَهُ، وَكَذَا مَعْصُومًا مَيْتًا، وَالْأَكْثَرُ: يُحْرَمُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، وَكَذَا أَدَمِيًّا مَبَاحَ الدَّمِ.

قَالَ فِي الْفُصُولِ فِي الْجَنَائِزِ: يُقَدَّمُ حَيٌّ أَضْطَرُّ إِلَى سِتْرَةٍ لِيُرَى أَوْ مَطْرٌ عَلَى تَكْفِينٍ مَيْتٍ، فَإِنْ كَانَتِ السِتْرَةُ لِلْمَيْتِ اخْتَلَفَ أَنْ يُقَدَّمَ الْحَيُّ أَيْضًا، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ.

وَمَنْ مَرَّ بِشِمْرَةٍ بُسْتَانٍ لَا حَاطِطَ عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَوْجِزِ، وَلَا نَاطِرٌ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْوَسِيلَةِ، فَلَهُ الْأَكْلُ.
وَعَنْهُ: مِنْ مُسَاقِطٍ.

وَعَنْهُ: مِنْهُمَا لِحَاجَةِ مَجَانًا.

وَعَنْهُ: لِبِضْرُورَةٍ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ كَمَجْمُوعٍ مُحَبَّبٍ.

وَعَنْهُ: وَبِضْمَتِهِ، اخْتَارَهُمَا فِي الْمُبْهَجِ وَجُوزُهُ فِي التَّرْغِيبِ لِلْمُسْتَأْذِنِ ثَلَاثًا لِلْخَبِيرِ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ فِي زَرْعِ قَائِمٍ وَشُرْبِ
لَبَنٍ مَاشِيَةٍ رَوَاتَانِ (م ٨) (١)، وَلَا يُحْتَمَلُ بِحَالٍ، وَلَا يَرْمِي شَجَرًا، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَيَلْزَمُ الْمُسْلِمُ ضِيَاقَةً مُجْتَازًا بِهِ مُسْلِمٌ.

وَعَنْهُ: وَذُمِّي، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، مُسَافِرٌ وَظَاهِرٌ نَصُوصِهِ: وَحَاضِرٌ، وَفِيهِ وَجْهَانِ لِلْأَصْحَابِ (م ٩) (٢) فِي قَرْيَةٍ، وَفِي بَصْرَ
رَوَاتَانِ، مَنْصُوصَتَانِ (م ١٠) (٣) لَيْلَةً.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (فعلى المذهب في زرع قائم وشرب لبن ماشية رواتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنع، والهاضي، والمحزر، والشرح،
وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاويين، والقواعد الفقهية، ونهاية ابن رزين، والزركشي وغيرهم.

إحدهما: له ذلك، كالشجرة، وهو الصحيح.

قال ناظم المفردات: هذا الأشهر.

وجزم به في المنثور ومتنخب الأدمي وغيره.

واختاره أبو بكر في لبن الماشية.

والرواية الثانية: ليس له ذلك، وصححه في الصحيح، والنظم.

وجزم به في الوجيز.

قال في إدراك الغاية وتجريد العناية: له ذلك، في رواية، فدل: أن المقدم ليس له ذلك.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وظاهر نصوصه: وحاضر، وفيه وجهان، للأصحاب). انتهى.

الوجه الأول: ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز، وغيرهم: أن

الحاضر ليس كالسافر.

وقدّمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين وغيرهم، وهو الصواب.

والوجه الثاني: هو كالسافر، فيعطى حكمه.

قال المصنف: (وهو ظاهر نصوصه).

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (في قرية وفي مصر رواتان منصوصتان). انتهى.

إحدهما: لا يجب عليهم، وليسوا كاهل القرية، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب، وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدّمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.

والرواية الثانية: هم كاهل القرى في ذلك، وهو ظاهر ما قدّمه في الشرح، وفيه ضعف.

وَالْأَشْهُرُ: وَيَوْمًا، فَقَطُّ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
 وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ وَمَا فَوْقَهَا صَدَقَةٌ، فَإِنْ أَبَى فَلَهُ مُحَاكَمَتُهُ.
 وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ إِذَا بَعَثُوا فِي السَّبِيلِ يُضَيِّقُهُمْ مَنْ مَرُّوا بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَبَوْا أَخَذُوا مِنْهُمْ بِعَمَلِ ذَلِكَ.
 وَيَلْزَمُ إِنْزَالُهُ فِي بَيْتِهِ لِعَدَمِ مَسْجِدٍ وَغَيْرِهِ فَقَطُّ، وَأَوْجِبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمَفْرَدَاتِ مُطْلَقًا، كَالنَّفَقَةِ وَالضَّيَافَةِ كِفَايَتُهُ وَأَدَمُ.
 وَفِي الْوَاضِحِ وَلِفَرَسِهِ تَيْنٌ لَا شَعِيرَ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجَةٌ كَأَدَمِيٍّ^(١)، وَأَوْجِبَ شَيْخُنَا الْمَعْرُوفُ عَادَةً، قَالَ: كَزَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَرَقِيقٍ.

وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا يَأْذِنُهُمْ».
 إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٨٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٦٣).
 قَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلِ فِي النُّهْيِ عَنْ صَوْمِ الْأَضْحَى: النَّاسُ فِيهِ تَبِعَ لَوْفِدِ اللَّهِ عِنْدَ بَيْتِهِ، وَهُمْ كَالضَّيْفِ، فَلَا يَحْسُنُ صَوْمُهُ عِنْدَ مُضَيِّفِهِ.
 وَمِنْ قَدَّمَ لِضَيْفَانِهِ طَعَامًا لَمْ يَجْزِ لَهُمْ قَسَمُهُ لِأَنَّهُ أَبَاحَهُ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ امْتَنَعَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ بِلَا سَبَبٍ شُرْعِيِّ فَمَذْمُومٌ مُبْتَدِعٌ، وَمَا نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِ الْبَطِيخِ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِكَيْفِيَّةِ أَكْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَبٌ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

(١) تنبيه: قوله: (وفي الواضح ولفرسه تين لا شعير ويتوجه وجه كذمة).

كذا في النسخ، وصوابه كادمه، يعني: أن الشعير للذاتة كالآدم كالأدمي.

فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

باب الذكاة

لا يَجْلُ حَيَّوَانٌ إِلَّا بِذَكَاةٍ.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْبَحْرِيِّ أَوْ عَقَرٍ لِأَنَّهُ مُتَنَبِّحٌ كَحَيَّوَانِ الْبَرِّ إِلَّا الْجَرَادَ، وَالسَّمَكَ وَمَا لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ.
 وَعَنْهُ: وَمَيْتَةُ كُلِّ بَحْرِيٍّ.
 وَعَنْهُ: مَيْتَةُ سَمَكٍ فَقَطْ، فَيَحْرُمُ جَرَادٌ مَاتَ بِلا سَبَبٍ.
 وَعَنْهُ: وَسَمَكٌ طَافٍ، وَنُصُوصُهُ: لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَتَقَلَّدَرُهُ.
 وَفِي عَيُّونِ الْمَسَائِلِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عَنِ الصَّدِيقِ وَغَيْرِهِ جِلْدُهُ قَالَ: وَمَا يُرَوَّى خِلَافَ ذَلِكَ فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ.
 وَلَعَلَّ مُرَادَهُ عِنْدَ قَائِلِهِ.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ يَجْرِي مَعْجَرَى دِيدَانِ الْحُلِّ، وَالْبَاقِلَاءُ فَيَجْلُ بِمَوْتِهِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَالذُّبَابِ،
 وَفِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١) (١)، فَإِنْ حَرَّمَ لَمْ يَنْجُسْ.
 وَعَنْهُ: بَلَى.
 وَعَنْهُ: مَعَ دَمٍ وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ شَيْءَ سَمَكٍ حَيٍّ لَا جَرَادَ.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِمَا: يُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ.
 وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْجَرَادِ: لَا بَأْسَ بِهِ، مَا أَعْلَمُ لَهُ وَلَا لِلْسَمَكِ ذَكَاةٌ.
 وَيَحْرُمُ بُلْعُهُ حَيًّا، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزَمٍ إِجْمَاعًا.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: يُكْرَهُ.
 وَلِلذَّكَاءِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ، وَالْعُمْدَةِ وَهُوَ مَعْنَى كَلَامٍ غَيْرِهِمَا.
 وَلِلنَّخْرِ شَرْوْطٌ.
 أَخَذَهُمَا: كَوْنُهُ عَاقِلًا، لِيَصِحَّ قَصْدُ التَّذْكِيَةِ وَلَوْ مَكْرَهًا، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ كَذَبُحٍ مَغْصُوبٍ، وَظَاهِرُ
 كَلَامِهِمْ هُنَا: لَا يَحْتَسِبُ قَصْدُ الْأَكْلِ.
 وَفِي التَّلْغِيْقِ: لَوْ تَلَاعَبَ بَسِكَانَ عَلَى خَلْقِ شَاةٍ فَصَارَ ذَبْحًا وَلَمْ يَقْصِدْ حُلَّ أَكْلِهَا لَمْ يُبَحِّ.
 وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ تَحْرِيمَ مَا قَتَلَهُ مُحْرِمٌ لِصَوْلِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَكْلَهُ كَمَا لَوْ وَطِنَهُ أَدَمِيٌّ إِذَا قُتِلَ.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: كَذَبُحِهِ.
 وَذَكَرَ الْأَرْجِي عَنْ أَصْحَابِنَا: إِذَا ذَبَحَهُ لِيُخَلِّصَ مَالَ غَيْرِهِ مِنْهُ: يَقْصِدُ الْأَكْلَ لَا التَّخْلُصَ؛ لِئَنَّهُ عَنِ ذَبْحِهِ لِغَيْرِ مَا أَكَلِهِ.
 وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي بَطْلَانِ التَّحْلِيلِ: لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْأَكْلَ أَوْ قَصَدَ مُجَرَّدَ حُلِّ يَمِينِهِ لَمْ يُبَحِّ.
 وَنَقَلَ صَالِحٌ وَجَمَاعَةٌ أَعْيَارَ إِرَادَةِ التَّذْكِيَةِ، فَظَاهِرُهُ يَكْفِي.
 وَفِي الْفَنُونِ: أَنَّ بَعْضَ الْمَالِكِيَّةِ قَالَ لَهُ: الصَّيْدُ فُرْجَةٌ وَتَرْجَةٌ مَيْتَةٌ لِعَدَمِ قَصْدِ الْأَكْلِ، قَالَ: وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ، قَالَ: لِأَنَّهُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وقال ابن عقيل: ما لا نفس له سائلة يجري مجرى ديدان الحل، والباقلاء، فيحل بموته، ويحتمل أنه كالذباب، وفيه روايتان). انتهى.
 يعني: أن في حل الذباب روايتين.
 قال في الرعايتين، والحاويين: وفي تحريم الذباب روايتان.
 أحدهما: يحرم.
 قلت: وهو الصواب؛ لأنه من المستحبات، وقطع به المصنف في الأطعمة في موضع، وإطلاق الخلاف إنما هو حكاية عن ابن عقيل، قد ذكر لفظه المصنف في كتاب الأطعمة.
 والرواية الثانية: يباح، وهو بعيد.

عَبَثُ مُحَرَّمٌ، وَلَا أَحَدٌ أَحَقُّ، بِهَذَا مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، حَيْثُ جَعَلَ فِي إِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ كُلَّ خَطَرٍ فِي مَقْصُودٍ شَرْعِيٍّ يَمْنَعُ صِحَّتَهُ، وَكَذَا خَرَجَ أَصْحَابُهُ فِي السُّكْنِ الْكَالَةِ، قَالَ: وَالْأَعْيُنُ بِمَذْهَبِنَا أَنْ مَا قُتِلَ بِفَهْدٍ أَوْ كَلْبٍ مَغْضُوبٍ مَيْتَةً، لِكُنْ إِسْنَاكِهِ وَإِرْسَالِهِ بِلا حَقٍّ كَلَّا إِرْسَالًا، كَمَا أَنَّ الْمَصْلِيَّ بِسُتْرَةٍ مَغْضُوبَةٍ غَرَبَانُ. وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ يَكْفِي قَصْدُ الذَّبْحِ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ الْإِخْلَالِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَمَسْأَلَةٌ كَانَتْ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًا وَلَوْ مُمَيَّزًا.

وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ: لَا دُونَ عَشْرٍ وَلَوْ أَتَى قِنًا، وَإِنَّمَا قَيْدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بِطَاقَةِ الذَّبْحِ. وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي الصَّابَةِ رَوَاتَانِ، مَا خَذَهُمَا هَلْ هُمُ فِرْقَةٌ مِنَ النَّصَارَى أَمْ لَا؟ وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ عَمَرَ فَإِنَّهُ قَالَ: هُمُ يَسْتَبُتُونَ جَعْلَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْيَهُودِ، وَكُلُّ مَنْ يَصِيرُ إِلَى كِتَابٍ فَلَا بَأْسَ بِذَبِيحَتِهِ.

وَعَنْهُ: لَا أَقْلَفَ لَا يُخَافُ بِخِتَانِهِ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي الْأَقْلَفِ: لَا صَلَاةَ لَهُ وَلَا حَجٍّ، هِيَ مِنْ تَمَامِ الْإِسْلَامِ. وَنَقَلَ فِيهِ الْجَمَاعَةُ: لَا بَأْسَ، وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُكْرَهُ جَنْبٌ وَنَحْوُهُ. وَنَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ: لَا بَأْسَ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَذْبَحُ الْجَنْبُ. وَنَقَلَ أَيْضًا فِي الْحَائِضِ: لَا بَأْسَ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: تَجَلُّ ذُكَاةٌ مُرْتَدٌّ إِلَى الْكِتَابِيِّينَ. وَعَنْهُ: يَحْرُمُ سَمَكٌ وَجَرَادٌ صَادَةٌ مَجُوسِيٌّ وَنَحْوُهُ، صَحْحَةُ ابْنِ عَقِيلٍ. الثَّانِي: الْآلَةُ، فَتَجَلُّ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ حَتَّى حَجَرٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ إِلَّا السِّنَّ، وَالظَّفَرَ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي عَظْمٍ غَيْرِ مِسْنٍ، وَالْإِ مَغْضُوبَةٍ رَوَاتَانِ، وَمِثْلُهَا مَيْكِيٌّ ذَهَبٌ وَنَحْوُهَا، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْصَارِ، وَالْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ (م ٢، ٤) (١).

(١) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وفي عظم غير سن، والآلة مَغْضُوبَةٍ رَوَاتَانِ، ومثلها سَكِيٌّ ذَهَبٌ ونحوها، ذكره في الانتصار، والموجز، والتبصرة). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا كانت الآلة التي يذبح بها عظمًا غير سن فهل يحل المذبوح بها أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.

إحداهما: يحل، وهو الصحيح.

قال في المغني: يقتضي إطلاق الإمام أحمد إباحة الذبوح به، قال: وهو أصح وصححه الشارح، والناظم، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

قال في الهداية، والمذهب، والخلاصة وغيرهم: وتجوز الذكاة بكل آلة لها حدٌ يقطع وينهر الدم، إلا السن، والظفر.

وقدّمه في الكافي، وقال: هو ظاهر كلامه.

والرواية الثانية: لا يباح.

قال في إعلام الموقعين في الفائدة السادسة بعد ذكر الحديث: وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام، إمّا لنجاسة بعضها وإمّا لتنجيسه على مؤمن الجن.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدّمه ابن رزين في شرحه.

(المسألة الثانية - ٣): الآلة المَغْضُوبَةُ هل تحصل بها التذكية أم لا؟

أطلق الخلاف فيها.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمهادي، والمحرر، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.

إحداهما: تحصل الذكاة بها ويحل المذبوح وهو الصحيح، صححه في المغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والنظم وغيرهم. =

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

وفي الترغيب: يَحْرُمُ بَعْظُهُمْ وَلَوْ بِسَهْمِ نَصْلِهِ عَظْمٌ.

الثالث: قَطْعُ الحَلْقُومِ، والمريءِ.

وعنه: والودجين، اختاره أبو مُحَمَّدٍ الجوزي، وجزم به في الروضة.

وعنه: أو أحدهما.

وفي الإيضاح: الحلقوم، والودجين، وفي الإرشاد: المريء، والودجين.

وكلامهم في اختيار إبانة ذلك بالقطع مُحْتَمَلٌ، وَيَقْوَى عَدَمُهُ، وظاهره لا يَصْرُ رَفْعُ يَدَيْهِ إِنْ أَتَمَّ الذِّكَاةَ عَلَى الْقَوْرِ، واعتبر في الترغيب قطعاً تاماً فَلَوْ بَقِيَ مِنَ الحَلْقُومِ جِلْدُهُ، وَلَمْ يَنْفَذِ الْقَطْعُ انْتَهَى الْحَيَوَانَ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ثُمَّ قَطَعَ الْجِلْدَةَ لَمْ يَجِلْ.

وفي الكافي، والرعاية: يكفي قطع الأوداج، فقطع أحدهما مع الحلقوم أو المريء أولى بالحِلْ، قاله شيخنا: وذكره رواية في الأولى.

وذكر وجهها: يكفي قطع ثلاثٍ مِنَ الأربعة.

ويُسَنُّ ذَبْحُ غَيْرِ إِبِلٍ وَنَحْرُهَا وفي الترغيب رواية: يُنْحَرُ البَقَرُ، وعند ابنِ عَقِيلٍ وَمَا صَعِبَ وَضَعُهُ بِالْأَرْضِ.

وعنه: يَكْرَهُ ذَبْحُ إِبِلٍ وَعَنْهُ: وَلَا تُؤْكَلُ.

ونقل الميموني: ابنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَالَا: النُّحْرُ فِي اللَّبْيَةِ، والدَّبْحُ فِي الحَلْقِ، والدَّبْحُ، والنُّحْرُ فِي البَقَرِ وَاحِدٌ، وَإِنْ ذَبِحَ مَخْصُوبًا حَلٌّ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِإِبَاحَتِهِ لِلضَّرُورَةِ، بخلافِ سِتْرَةِ الصَّلَاةِ، قَالَهُ ابْنُ شِهَابٍ، والقاضي وَجَمَاعَةٌ.

وكذا قَالَ القاضي وَغَيْرُهُ فِي سَكَنِ غَضَبٍ [لأنه يُبَاحُ الذَّبْحُ بِهَا لِلضَّرُورَةِ، فَالسِتْرَةُ أَغْلَظُ.

وعنه: لَا، اختاره أَبُو بَكْرٍ، وكذا لَوْ أَبَانَ رَأْسًا.

ونقل ابنُ مَنْصُورٍ فِي الْمَغْصُوبِ: لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، قَالَ القاضي: فَأَبَاحَهُ بَعْدَ إِذْنِهِ، وَمَا سَبَقَ مِنَ الْفَرْقِ ذَكَرُوهُ فِي سَكَنِ غَضَبٍ [وَلَوْ أُخْتِنَ بِهَا أَجْزَاؤُهُ، لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ، كَالْعِتْقِ بِمَكَانٍ غَضَبٍ وَكَتَرِكِ الْبَدَاءَةِ بِقَطْعِ الْأَيْدِي فِي الْحُدُودِ وَذُكَاةِ مَا عَجَزَ عَنْهُ كَوَاقِعِ بَيْتَرٍ وَمُنَوَّحَشٍ يَجْرَحُهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ يَدَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: يَقْتُلُ مِثْلَهُ غَالِبًا، فَإِنْ أَعَانَهُ غَيْرُهُ، مِثْلُ كَوْنِ رَأْسِهِ فِي مَاءٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَجِلْ، نَصَّ عَلَيْهِ وَقِيلَ: بَلَى بِجُرْحِ مَوْحٍ.

وإن ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ خَطَأً فَانْتِ الْآلَةُ مَحَلُّ ذَبْحِهِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، وَعَنْهُ: أَوْ لَا، وفي المغني: غَلَبَ بِقَاوُهَا حَلٌّ.

وفي الترغيب رواية: يَحْرُمُ مَعَ حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْهُ.

وإن فَعَلَهُ عَمْدًا فَرَوَاتَانِ (م ٥٠)^(١)، وَمُلْتَوِ عُنُقَهُ كَمَعْجُوزٍ عَنْهُ، قَالَه القاضي.

= قال القاضي وغيره: يباح لأنه يباح الذبح بها للضرورة.

وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به الأدي في منوره ومتخبه.

والرواية الثانية: لا يباح التذكية بها.

(المسألة الثالثة - ٤): هل تحصل التذكية بسكين ذهبي ونحوها أم لا؟

ذكر في الانتصار والموجز: أنها كالآلة المفصولة، وقد علمت الصحيح من المذهب فيها، فكذا في هذه.

قلت: بل هذه أولى بالصحة، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن ذبحه من قفاه خطأ فانت الآلة محل ذبحه وفيه حياة مستقرة حل، وإن فعله عمداً فرواتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوكة الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحزر، والحاوئين وغيرهم.

إحدهما: يباح بشرطه، وهو الصحيح.

اختاره القاضي، والشيرازي وغيرهما، وصححه في المغني، والشرح، وشرح ابن منبج، والتصحيح، وغيرهم.

وهو ظاهر ما جزم به الكافي، والأدي في متخبه ومنوره، وغيرهما.

والرواية الثانية: لا يباح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وصححه في الرعايتين، والنظم، وتصحيح المحرر.

وقدّمه الزركشي، وقال: هو منصوص أحد ومفهوم كلام الحرقي.

وَقِيلَ كَذَلِكَ: وَمَا أَصَابَهُ سَبَبُ الْمَوْتِ مِنْ مُنْخَفِقَةٍ وَمَوْقُودَةٍ وَمَتَرْدِيَةٍ وَنَطِيحَةٍ وَأكِيلَةٍ سَبْعَ فَلَكَاةٍ وَحَيَاتِهِ يُمَكِّنُ زِيَادَتَهَا.
وَقَالَ شَيْخُنَا: وَقِيلَ: تَزِيدُ عَلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ حَلٌّ، قِيلَ: بِشَرْطِ تَحْرِيكِ يَدٍ أَوْ طَرَفٍ عَيْنٍ وَنَحْوِهِ.
وَقِيلَ: أَوْ لَا (م ٦) ^(١).

وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَجَمَاعَةً: مَا عَلِمَ مَوْتُهُ بِالسَّبَبِ.
وَعَنْهُ: لِدُونَ أَكْثَرِ يَوْمٍ، لَمْ يَحِلَّ.

وَعَنْهُ: حَلٌّ مُذَكَّى قَبْلَ مَوْتِهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي كِتَابِ الْأَدَمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ تُشْتَرَطُ حَيَاةٌ يَلْذِيهَا الذَّبْحُ اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَحَرَّكَ، ذَكَرَهُ فِي الْمُبْهَجِ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَالْمَرْوُذِيُّ وَأَبُو طَالِبٍ وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ ذَبَحَ وَمَشَكَ فِي الْحَيَاةِ الْمُسْتَقْبَرَةِ وَوَجَدَ مَا يُقَارِبُ الْحَرَكَةَ الْمَعْهُودَةَ فِي التَّلَذُّبِ الْعَتَادَةِ حَلٌّ، فِي الْمَنْصُوصِ.

قَالَ: وَأَصْحَابُنَا قَالُوا: الْحَيَاةُ الْمُسْتَقْبَرَةُ مَا جَاءَ بِقَاوِمِهَا أَكْثَرُ الْيَوْمِ، وَقَالُوا: إِذَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ إِلَّا حَرَكَةُ الْمَذْبُوحِ لَمْ يَحِلَّ، فَإِنْ كَانَ التَّقْيِيدُ بِأَكْثَرِ الْيَوْمِ صَحِيحًا فَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ بِحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، لِلْحَظَرِ، وَكَذَا بَعْضُهُ، فَإِنْ بَيْنَهُمَا أَمَدًا بَعِيدًا.

قَالَ: وَعِنْدِي أَنَّ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقْبَرَةَ مَا ظَنَّ بِقَاوِمِهَا زِيَادَةً عَلَى أَمَدِ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ لِمَبْلَغِهِ سِوَى أَمَدِ الذَّبْحِ.

قَالَ: وَمَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَيْتِ كَمَقْطُوعِ الْخَلْقِ وَمَبَانِ الْحَنُوتِ فَوْجُودَهَا كَعَدَمٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَرِيضَةٍ كَمُنْخَفِقَةٍ.
وَقِيلَ: لَا يُعْتَبَرُ حَرَكَتُهَا (م ٧) ^(٢).

وَذَكَأَ جَنِينَ مَأْكُولٍ بِتَلَذُّبِ أُمِّهِ وَلَوْ لَمْ يَشْعُرْ وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ ذَبْعَهُ.

وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ وَإِنْ خَرَجَ بِحَيَاةٍ مُسْتَقْبَرَةٍ حَلٌّ يَلْذِيهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَقَدَّمَ فِي الْمَحَرَّرِ أَنَّهُ كَمُنْخَفِقَةٍ.

وَنَقَلَ الْمِمْوْنِيُّ: إِنْ خَرَجَ حَيًّا فَلَا بُدَّ مِنْ ذَبْحِهِ وَعَنْهُ: يَحِلُّ بِمَوْتِهِ قَرِيبًا، وَفِي قِيَاسِ الْوَاهِشِيِّ لِابْنِ عَقِيلٍ: مَا قَالَهُ أَبُو خَنِيفَةَ لَا يَحِلُّ جَنِينَ بِتَلَذُّبِ أُمِّهِ أَشْبَهَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَظَرُ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَيِّدٍ عَقِرَ وَوَقَعَ فِي مَاءٍ لَا تَأْكُلُهُ لَعَلَّ الْمَاءَ أَغَارَ عَلَى قَلْبِهِ، فَهَذَا تَنْبِيْهُ.

وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَكَأِ أُمِّهِ تَحْرِيمُهُ كَتَحْرِيمِ أَبِيهِ، وَلَوْ وَجَأَ بَطْنُ أُمِّهِ فَاصْطَابَ مَذْبُوحُهُ تَلَذُّبًا، وَالْأُمُّ مَيْتَةٌ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا ذَكَرَهُ فِي الْإِئْتِصَارِ.

الرَّابِعُ: قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ إِسْرَالِ الْأَلَةِ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: أَوْ قَبْلَهُ قَرِيبًا، فَصَلَّ بِكَلَامٍ أَوْ لَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وما أصابه سبب الموت من منخقة وموقودة ومتردية ونطيحة وأكيلة سبع فلكاة وحياته يمكن زيادتها، حل قبل بشرط تحريكه بيد أو طرف عين ونحوه، وقيل: أو لا). انتهى.
أحدهما: يشترط وجود شيء من ذلك.

قال في المحرر، والنظم، والوجيز، والمنور وغيرهم: إذا أدرك ذكاة ذلك وفيه حياة يمكن أن تزيد على حركة المذبوح حل، بشرط أن يتحرك عند الذبح ولو بيد أو رجل أو طرف عين أو قطع ذنب ونحوه. انتهى.
والقول الثاني: لا يشترط ذلك حيث كان فيها حياة تزيد على حركة المذبوح قلت وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.
وقدّمه في الرعاية الكبرى.

وقال في المغني: والصحيح أنها إذا كانت تعيش زمانًا يكون الموت بالذبح أسرع منه حلت بالذبح، وأنها متى كانت مما لا يتيقن موتها كالمریضة وأنها متى تحركت وسال دماغها حلت. انتهى.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ومریضة كمنخقة، وقيل: لا تعتبر حركتها). انتهى.

الصحيح من المذهب: أن حكم المریضة حكم المنخقة وأخواتها، كما قدّمه المصنف.

وقد علمت الصحيح من المذهب في ذلك، فكذا في هذه.

وقدّم كلامه في المغني وهو صريح في المسألة.

وَعَنْهُ: مِنْ مُسْلِمٍ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَكْسَهَا لِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ.
وَعَنْهُ: هِيَ سُنَّةٌ، نَقَلَ الْمُتَمَوِّنِيُّ: الْآيَةَ فِي الْمَيْتَةِ، وَقَدْ رَخَّصَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: يَسْتَقْطُ سَهْوًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ إِجْمَاعًا.
وَعَنْهُ: فِي الدُّبُحِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَعَنْهُ: وَالسَّهْمُ.
وَعَنْهُ: شَرَطَ لِلصَّيْدِ سُنَّةٌ لِلدَّبِيحَةِ.
وَعَنْهُ: بِغَرِيْبَةٍ مِمَّنْ يُحْسِنُهَا، وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ خِلَافَهُ إِجْمَاعًا، لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ اللَّهُ.
وَفِي الْأَنْتِبَازِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عَلَى قِيَاسِهِ آدَاءَ شَهَادَةِ الْإِيمَانِ وَيَمِينٍ وَخُطْبَةٍ وَتَلْبِيَةٍ، وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ الْعِلْمَ بِاعْتِقَادِ الْإِيمَانِ وَيَحْصُلُ بِغَيْرِ عَرَبِيَّةٍ، وَأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْخُطْبَةِ الْمَوْعِظَةُ، وَمِنَ التَّلْبِيَةِ إِبَاقَةُ الدَّاعِي، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْعَجَمِيَّةِ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: عَلَى أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِلَفْظِ اللَّعَانِ وَيَلْفِظُ الشَّهَادَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ لَوْ قَالَ أَعْلَمُ لَمْ يَصِحَّ، وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: وَعَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ التَّلْبِيَةَ، وَالتَّسْمِيَةَ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى التَّسْمِيَةِ.
وَلَيْسَ جَاهِلٌ كُنَّاسٌ كَالصَّوْمِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَبِّرِ.
وَقِيلَ: يَكْفِي تَكْبِيرٌ وَنَحْوُهُ وَيَضْمَنُ أَجِيرَ تَرْكُهَا إِنْ حُرِّمَتْ، وَاخْتَارَ فِي النَّوَادِرِ: لِغَيْرِ شَائِعِي.
وَيَتَوَجَّهُ تَضْمِينُهُ النَّقْصَ إِنْ حَلَّتْ، وَيُسَنُّ مَعَهَا نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: لَا، كَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُنْصَوِّصِ وَفِي الْمُتَخَبِّرِ: لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ مَعَهَا شَيْئًا، وَيُشِيرُ الْآخَرُسُ بِهَا، وَمِنْ سَمَى عَلَى سَهْمٍ فَرَمَى بِغَيْرِهِ لَمْ يَبَحَّ، كَقَطْعِ قَيْدٍ مِنْهُ، أَوْ شَاءَ قَيْدٌ بَعْضُ غَيْرِهَا.
وَقِيلَ: بَلَى، كَأَلَّةٍ ذُبِحَ: لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِهَا عَلَى صَيْدٍ بَعِيْنِهِ لِمَشَقَّتِهِ اعْتِبَارُ تَغْيِيْسِ الْآلَةِ، وَتَكْرَرُ ذُبْحُهُ بِالْأَلَةِ كَأَلَّةٍ، وَحَذْفُهَا، وَالْحَيَوَانَاتُ يَرَاءُ، وَسَلَخُهَا، وَكَسْرُ عُنُقِهِ قَبْلَ زَهْوٍ نَفْسِهِ، وَحَرْمَتُهُمَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَفْعَلُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»، فَلِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّ الْإِحْسَانَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى فِي حَالِ إِزْهَاقِ النَّفْسِ نَاطِقُهَا وَبَهِيمُهَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُحْسِنَ الْقِتْلَةَ لِلدَّامِيَيْنِ، وَالذَّبْحَةَ لِلْبَهَائِمِ، هَذَا كَلَامُهُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ خُزَيْمٍ: اتَّفَقُوا أَنْ إِحْسَانَ الدَّابِّحِ وَاجِبٌ فِيمَا يَذْبَحُ.
وَفِي التَّرْفِيْسِ: يَكْرَهُ قَطْعَ رَأْسِهِ قَبْلَ سَلَخِهِ.
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَفْعَلُ.
وَيُسَنُّ تَوَجِيْهُهُ لِلْقِبْلَةِ وَنَقَلَ مُحَمَّدُ الْكُحَالُ: يَجُوزُ لِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْهُ، وَيُسَنُّ عَلَى جَنْبِهِ الْاَيْسَرِ، وَرَفَقَهُ بِهِ، وَتَحَامُلُهُ عَلَى الْآلَةِ بِالْقُوَّةِ، وَإِسْرَاعُهُ بِالشَّحْطِ، وَسَبَقَ مَا يَقْتَضِيهِ الْوُجُوبُ.
نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَكْرَهُ نَفْخَ اللَّحْمِ.
قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ الَّذِي لِلنَّبِيحِ لِأَنَّهُ غَشٌّ، وَأَكَلَ غُدَّةً وَأَذْنُ قَلْبٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَحَرْمَتُهُمَا أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْفَرَجِ.
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَذْنِ الْقَلْبِ، وَهُوَ هَكَذَا.
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْلَ الْغُدَّةِ».
الْأَوَزَاعِيُّ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ مُجَاهِدٍ.
وَأَنَّ ذُبْحَ كِتَابِيٍّ مَا يَجِلُّ لَهُ فَعَنَهُ: يَحْرُمُ عَلَيْنَا الشُّحُومَ الْمُحْرَمَةُ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ شَحْمُ الثَّرْبِ، وَالْكُلَيْتَيْنِ.
قَالَ فِي الْوَاضِحِ: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَفِي الْمُتَخَبِّرِ: هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

وفي عيون المسائل: هو الصحيح من مذهبه وعنه: لا (م ٨)^(١)، كذبح خنفي حيوانا فتيسن حايلاً ونحوه ذكره ابن عقيل، فلنا تملكها منهم: ويحرم علينا إطعامهم شحماً من ذبحنا، نص عليه، ليقاء تحريمه. وفي الروايتين لابن عقيل: نسخ في حقهم أيضاً. وإن ذبح ما ثبت تحريم عليه كذي الظفر ففي تحريمه علينا ما تقدم. وقيل: يحرم. وقيل: لا (م ٩)^(٢)، كظله تحريمه عليه فلم يكن، وتجل ذبيحتنا لهم مع اعتقادهم تحريمها، لأن الحكم لا عتقادنا: وإن ذبح لبيده أو متقرباً به إلى شيء يعظمه لم يحرم. وعنه: بلى، اختاره شيخنا، ويحرم على الأصح أن يذكر عليه اسم غير الله. ونقل عبد الله: لا يعجبني ما ذبح للزهره، والكواكب، والكيسة وكل شيء ذبح لغير الله، وذكر الآية. وسبق قبل زيارة القبور حديث النهي عن معايرة الأعراب وأن أبا داود رواه فيكون عنده منهي عنه، وهو نظير الذبح عند القبور، وقد كرهه أحمد، وحرمه شيخنا، والنهي ظاهر في التحريم. وسبق في الوليمة المفاخر بها وعدم ذكر الأكثر، هذه المسألة لا عبرة به مع صحة النهي، ونظير ما نص عليه الإمام أحمد. ومن ذكى حيواناً فوجد فيه أو في روثه جراداً أو حباً أو سمكة في سمكة لم يحرم على الأصح.

- (١) (مسألة - ٨): قوله: (فإن ذبح كتابي ما يحل له، فعنه تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم، وهو شحم الثرب، والكليتين. قال في الواضح: اختاره الأكثر. وفي المنتخب: هو ظاهر المذهب. وفي عيون المسائل: هو الصحيح من مذهبه، وعنه: لا). انتهى. إحداهما: يحرم علينا ذلك، اختاره من ذكره المصنف. واختاره أيضاً أبو الحسن التميمي، والقاضي. والرواية الثانية: لا يحرم، وهو الصحيح. اختاره ابن حامد، حكاه عن الحرق في كلام مفرد. واختاره الشيخ الموفق، والشارح وصاحب الحاوين وصححه في الخلاصة، والنظم وشرح ابن منبج وغيرهم وقطع به في الوجيز، والآدمي في منتخبه ومنوره. وقدمه في الرعايتين، والحاوين. وأطلقهما في المذهب، والحرر وقال: هو وغيره: فيه وجهان. وقيل: روايتان.
- (٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن ذبح ما ثبت تحريمه عليه كذي الظفر ففي تحريمه علينا ما تقدم، وقيل: يحرم، وقيل: لا). انتهى. ذكر المصنف في هذه المسألة ثلاثة طرق: أحدها: وهو الصحيح أنها مثل المسألة التي قبلها، وأن فيها روايتين مطلقتين عنده: إحداهما: لا يحرم علينا وهو الصحيح بلا ريب وبه قطع في المنع، والشرح، وشرح ابن منبج، ومنتخب الآدمي وغيرهم، وصححه في النظم، والحاوين. قال في الرعاية الكبرى: وهو أظهر. والرواية الثانية: يحرم، وبه قطع في الوجيز، والمنور، وقدمه في الحرر، والرعايتين، والحاوين، وغيرهم. فصاحب الحرر أطلق في المسألة الأولى الخلاف، وهنا قدم التحريم، وهو موافق للطريقة الثانية، وقدم في الرعايتين، والحاوين هناك عدم التحريم. وقدمنا هنا التحريم وهو موافق للطريقة الثانية أيضاً.

وَنَقَلَ أَبُو الصَّفَرِ الطَّافِي أَشَدُّ مِنْ هَذَا، وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْحِلُّ مَيْتُهُ» وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يَحْرُمُ جَرَادٌ فِي بَطْنِ سَمَكٍ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَمَيْتُهُ حَرَامٌ لَا الْعَكْسُ، لِجَلِّ مَيْتَةِ صَيْدِ الْبَحْرِ، وَيَحْرُمُ بَوْلُ طَاهِرٍ كَرَوْنِهِ، أَبَا حُذَيْفَةَ الْقَاضِي فِي كِتَابِ الطَّبِّ، وَذَكَرَ رَوَايَةً فِي بَوْلِ الْإِبِلِ وَفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ. وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ فِيهِ: لَا، وَكَلَامُهُ فِي الْخِلَافِ يَذُلُّ عَلَى حِلِّ بَوْلِهِ وَرَوْنِهِ، فَإِنَّهُ اخْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الْآيَةُ: وَبِالْإِخْبَارِ الضَّعِيفَةِ «مَا أَكَلْتُ لَحْمَهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ». فَقِيلَ لَهُ: هَذَا عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي شُرْبِ آبِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: يَغْمُ سَائِرُ الْأَحْوَالِ، وَلِأَنَّهُ مُعْتَادٌ تَحْلُلُهُ كَاللَّبَنِ، وَبِأَنَّهُ تَبِعَ لِلْحَمِّ، وَكَذَا اخْتَجَّ فِي الْفُصُولِ بِإِبَاحَةِ شُرْبِهِ كَاللَّبَنِ: وَذَلِكَ عَلَى الْوَصْفِ قِصَّةُ الْعَرَبِيِّينَ. وَفِي الْمَغْنِيِّ إِبَاحَةُ رَجِيعِ سَمَكٍ وَنَحْوِهِ. وَيَجِلُّ مَذْبُوحٌ مَبْنُودٌ بِمَوْضِعٍ يَجِلُّ ذَبْحُ أَكْثَرِ أَهْلِهِ وَلَوْ جُهِلَتْ تَسْمِيَةُ الذَّابِحِ. وَهَلِ الذَّبِيحُ إِسْمَاعِيلُ؟ اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى، وَهُوَ أَظْهَرُ؟ قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ قَطْعِيٌّ، أَوْ إِسْحَاقُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي. قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: نَصَرَهُ أَصْحَابُنَا فِيهِ رَوَايَتَانِ (م ١٠) (١).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وهل الذبيح إسماعيل؟ اختاره ابن حامد وابن أبي موسى، وهو أظهر، قال شيخنا: وهو قطعي أو إسحاق، اختاره أبو بكر، والقاضي. قال ابن الجوزي: نصره أصحابنا، فيه روايتان). انتهى. والصواب: أنه إسماعيل. واختاره جماعة الشيخ تقي الدين وابن القيم وغيره، واستدلوا بأنه إسماعيل بأكثر من عشرين وجهًا من القرآن والسنة. فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

كتاب الصيد

وَهُوَ مَبَاحٌ لِفَاصِلِهِ، وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَيُكْرَهُ لَهُوَ، وَهُوَ أَطْيَبُ مَأْكُولٍ قَالَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ.
وَقَالَ الْأَزْجِيُّ: الزَّرَاعَةُ أَفْضَلُ مَكْسَبٍ، وَسَبَقَ أَوَّلُ الذِّكَاةِ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ.
وَمَنْ أَدْرَكَ صَيْدًا صَادَهُ مُتَحَرِّكًا فَوْقَ حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ وَاتَّسَعَ الْوَقْتُ لِتَذَكِّيَّتِهِ لَمْ يَبَحْ إِلَّا بِهَا.

وَعَنْهُ: يَحِلُّ بِمَوْتِهِ قَرِيبًا.

وَعَنْهُ: دُونَ مُعْظَمِ يَوْمٍ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: دُونَ يَصْنِفِهِ، وَيُرْسَالُ الصَّائِدُ عَلَيْهِ لِيَقْتُلَهُ، لِعَدَمِ آلَةِ ذِكَاةٍ.

وَعَنْهُ: بِالْإِرْسَالِ لَا بِمَوْتِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ: كَمَثَرَدِيَّةٍ بِبُشْرٍ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، وَأَبَاحُهُ الْقَاضِي وَعَامَّةُ أَصْحَابِنَا بِالْإِرْسَالِ، قَالَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ.

وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَيْهِ مِنَ الذَّبْحِ فَجَعَلَ يَدُو مِنْهُ يَوْمَهُ حَتَّى مَاتَ تَعَبًا وَنَصَبًا فَذَكَرَ الْقَاضِي: يَحِلُّ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَحِلُّ، لِأَنَّ الْإِتْمَاعَ يُعِينُهُ عَلَى الْمَوْتِ فَصَارَ كَالْمَاءِ (م ١) ^(١).

وَإِنْ لَمْ يَتَسَبَّحْ الْوَقْتُ لِتَذَكِّيَّتِهِ فَكُمِّيَتْ.

يَحِلُّ بِشُرُوطٍ: أَحَدُهَا صَالِدٌ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ.

وَقِيلَ: بِصَوْرٍ، فَلَا يَحِلُّ صَيْدٌ اشْتَرَكَ فِي قَتْلِهِ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ، أَوْ مَتَوَلَّدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِيٍّ بِسَهْمَيْهِمَا أَوْ جَارِحَتَيْهِمَا، فَإِنْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ مَقْتَلُهُ عَمِلٌ بِهِ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، جَزَمَ بِهِ فِي الرُّؤُوسَةِ، كِاسْلَامِيهِ بَعْدَ إِرْسَالِهِ، وَلَوْ أَخَذَتْهُ كَلْبُ مُسْلِمٍ ثُمَّ قَتَلَهُ كَلْبُ مَجُوسِيٍّ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقْبَرَةٌ حَرَمٌ، وَيَضُمُّهُ لَهُ.

وَإِنْ صَادَ مُسْلِمٌ بِكَلْبٍ مَجُوسِيٍّ لَمْ يَكْرَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ وَابْنُ الزَّاعُوْنِي، وَيَحِلُّ.

وَعَنْهُ: لَا، كَمَكْسَبِهِ، وَلَوْ أَعَانَهُ مُسْلِمٌ أَوْ كَلْبُهُ.

وَقِيلَ: وَلَمْ يَزِدْ عَدُوُّ كَلْبِهِ بِزَجَرٍ مُسْلِمٍ حَرَمٌ.

وَإِنْ أُرْسِلَ مُسْلِمٌ كَلْبُهُ فَرَجَرَهُ مَجُوسِيٌّ فَرَادَ عَدُوَّهُ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ كَلْبُ مَجُوسِيٍّ الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ، أَوْ ذَبَحَ مَا أَمْسَكَهُ لَهُ مَجُوسِيٌّ بِكَلْبِهِ وَقَدْ جَرَحَهُ غَيْرُ مَوْحٍ أَوْ ارْتَدَّ، أَوْ مَاتَ بَيْنَ زَمِيهِ وَإِصْبَانِيهِ، حَلٌّ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَعَانَ سَهْمُهُ رِيحٌ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: كَمَا لَوْ رَدَّهُ حَجَرٌ أَوْ غَيْرُهُ فَقَتَلَهُ.

وَفِيهِ فِي الرُّعَايَةِ: فِيهِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ فِي ذِي نَابٍ وَفِي تَرْكِ أَكْلِهِ وَأَعَانَةِ رِيحٍ وَجْهٌ.

الثَّانِي: الْأَلَةُ، مُحَدَّدٌ فَهُوَ كَالَذَّبْحِ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ تَجْرَحَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِقُلُوبِهِ كَشَبَكَةٍ وَفَخٍّ وَيُنْدَقَةٍ وَلَوْ شَذَخَتْهُ.

نَقَلَهُ الْمُيَمُونِيُّ، وَلَوْ قَطَعَتْ خَلْقُومُهُ وَمَرِيءُهُ، أَوْ بَعَرَضَ مِغْرَاضِيٌّ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّرْغِيبِ: وَلَمْ يَجْرَحَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَصُوصِيٍّ، لَمْ يَبَحْ، لِأَنَّهُ وَقِيدٌ، وَكَذَا مَا قَتَلَهُ مِنْجَلٌ أَوْ سِكْكِيْنٌ

سُمِّيَ عِنْدَ نَصْبِهِ بِلَا جُرْحٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا حَلٌّ.

وَقِيلَ: يَحِلُّ مُطْلَقًا، وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ حِلٌّ مَا قَبْلَهَا، وَحَيْثُ حَلٌّ فَظَاهِرَةٌ يَحِلُّ، وَلَوْ ارْتَدَّ أَوْ مَاتَ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ إِذَا ارْتَدَّ أَوْ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن امتنع عليه من الذَّبْحِ فجعل يَدُو مِنْهُ يَوْمَهُ حَتَّى مَاتَ تَعَبًا وَنَصَبًا فَذَكَرَ الْقَاضِي يَحِلُّ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ لَا يَحِلُّ، لِأَنَّ الْإِتْمَاعَ يُعِينُهُ عَلَى الْمَوْتِ فَصَارَ كَالْمَاءِ). انتهى.

قلت: ما اختاره القاضي هو الصَّوَابُ، وهو ظاهر كلام الأصحاب، والله أعلم.

مَاتَ بَيْنَ رَمِيهِ وَإِصَابَتِهِ حَلٌّ، وَالْحَجَرُ كَبْدَقَةٌ وَلَوْ خَرَقَتْ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَدٌّ كَصَوَانٍ فَكَمِغْرَاضٍ. وَإِنْ قَتَلَهُ بِسَهْمٍ فِيهِ سُمٌّ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَظَنُّوا أَنَّهُ أَغَانَهُ حَرْمٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا رَمَى بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ لَمْ يَبِيعْ لَعَلَّ السُّمَّ أَغَانَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ شَارَكَ السَّهْمُ تَغْرِيقَ بِالْمَاءِ.

وَمَنْ أَتَى بِلَفْظِ الظَّنِّ كَالْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَالْمَقْنَعِ، وَالْمَحْرُورِ وَغَيْرِهِمْ فَمَرَادُهُ اخْتِمَالُ الْمَوْتِ بِهِ، وَلِهَذَا عَلَّلَهُ مَنْ عَلَّلَهُ مِنْهُمْ كَالشَّيْخِ وَغَيْرِهِ بِاجْتِمَاعِ الْمُبِيعِ، وَالْمَحْرَمِ، كَسَهْمَيْ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٍّ، وَقَالُوا: قَائِمًا إِنْ عَلِمَ أَنَّ السُّمَّ لَمْ يُعَيْنَ عَلَى قَتْلِهِ لِكُونَ السَّهْمِ أَرْحَى مِنْهُ فَمُبَاحٌ، وَلَوْ كَانَ الظَّنُّ مَرَادًا لَكَانَ الْأَوَّلَى، قَائِمًا إِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ السُّمَّ أَغَانَ فَمُبَاحٌ، وَتُظَاهِرُ هَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي شُرُوطِ الْبَيْعِ، فَإِنْ رَأَيْنَا ثُمَّ عَقَدْنَا بَعْدَ ذَلِكَ بِرَمْنٍ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ ظَاهِرًا، وَقَوْلُهُمْ فِي الْعَيْنِ الْمَوْجُورَةِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءُ الْعَيْنِ فِيهَا وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

وَفِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ: إِذَا اجْتَمَعَ فِي الصَّيْدِ مُبِيعٌ وَمَحْرَمٌ يَتَلَقَّ بِمُتَلَقٍّ وَمُحَدَّدٌ، أَوْ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ، أَوْ بِسَهْمٍ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٍّ، أَوْ سَهْمٍ غَيْرِ مُسَمًّى عَلَيْهِ، أَوْ كُلِّبٍ مُسْلِمٍ وَكُلِّبٍ مَجُوسِيٍّ، أَوْ غَيْرِ مُسَمًّى عَلَيْهِ، أَوْ غَيْرِ مُعْلَمٍ، أَوْ اشْتَرَكَا فِي إِسْنَالِ الْجَارِحَةِ عَلَيْهِ، أَوْ وَجَدَ مَعَ كُلِّبِهِ كَلْبًا لَا يَعْرِفُ مَرْبِيَهُ أَوْ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ، أَوْ مَعَ سَهْمَيْ سَهْمًا كَذَلِكَ لَمْ يَبِيعْ وَاحْتَجَّ بِالْحَبَرِ: «وَأَنْ وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ فَلَا تَأْكُلْ» وَيَأْتِي الْأَصْلُ الْحَظَرُ، وَإِذَا شَكَكْنَا فِي الْمُبِيعِ رُدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَحْرَمُ وَلَوْ مَعَ جُرْحٍ مُوحٍ لَا عَمَلَ لِلْسُّمِّ مَعَهُ، لِيُخَوِّفَ التَّضَرُّرَ بِهِ، وَكَذَا فِي الْفُصُولِ، وَقَالَ: لَا نَأْمَنُ أَنَّ السُّمَّ تَمَكَّنَ مِنْ بَذْنِهِ بِخَرَادَةِ الْحَيَاةِ فَيَقْتُلُ أَوْ يَضُرُّ أَكْلَهُ، وَهُمَا حَرَامٌ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِمَا حَرَامٌ، وَإِنْ رَمَاهُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ تَرَدَّى مِنْ عَلْوٍ أَوْ وَطِئَهُ شَيْءٌ فَمَاتَ فَلَا شَهْرَ عَنْهُ: يَحْرَمُ اخْتَارُهُ الْحَرْقِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لَا بِجُرْحٍ مُوحٍ.

اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَمِثْلُهُ ذُكَاةٌ (م ٢، ٣) (١).

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وإن رماه فوق في ماء أو تردى من علو أو وطئه شيء فمات، فالأشهر عنه: يحرم، اختاره الحرقى وغيره، عنه: لا يحرم موح، اختاره الأكثر، ومثله ذكاة). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): إذا جرحه جرحاً موحياً ثم وقع في ماء أو تردى من علو أو وطئه شيء فمات، فهل يباح أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والرحايتين، والحاويين، ونهاية ابن رزين، وتحرير العناينة، وغيرهم.

أحدهما: يحرم، وهو الصحيح.

قال في المذهب هنا: والأشهر عنه: يحرم.

قال الشيخ والشارح: هذا الأشهر، وصححه في التصحيح، وخصال ابن البناء، واختاره أبو بكر، والحرقى، والشرنازي، وغيرهم. قال ابن رزين في شرحه: هذا الأظهر، وبه قطع في الكافي، وكذلك الوجيز في باب الذكاة، لكن ناقضهما؛ لكونه قطع بعدم التحريم، وقدمه في إدراك الغاية.

والرواية الثانية: لا يحرم، بل يباح.

قال الشيخ والشارح: وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين.

قال الزركشي: وهو الصواب، وصححه ابن عقيل في الفصول.

واختاره في تذكرته، وصححه في تصحيح المحرر لكونه قطع به هنا في الوجيز.

(المسألة الثانية - ٣): مسألة الذكاة، وهي ما إذا ذبح حيواناً ثم غرق في ماء أو تردى من علو أو وطئ عليه شيء فمات.

والحكم في ذلك كالحكم في مسألة الصيد خلافاً ومذهباً، عند الأصحاب.

وقد علمت الصحيح من ذلك.

وإن رماه في علو فوق بالارض فمات حل.
وعنه: يخرج موح جزم به في الروضة، وإن رماه أو عقره كلبه وعلم الإصابة فغاب ثم وجدته ميتا حل، على الأصح، كما لو وجدته بضم كلبه أو وهو يثبت به أو سهمه فيه، جزم به في المحرر وغيره.
قال في الفصول وغيره: ولو قبل عليه بعقرو.
وعنه: وجرحه موح.
وعنه: إن وجدته في يومه.
وعنه: أو مدة قريبة، حل، وإلا فلا.
ونقل ابن منصور: إن غاب نهارا حل، لا ليلا.
قال ابن عقيل وغيره: لأن الغالب من حال الليل تحطف الهواء.
ومنى وجد به أثرا آخر يحتمل أنه أغان في قتله حرم، نص عليه، ولم يقولوا ظن كسهم مسوم، وتتوجه التسوية لعدم الفرق وأن المراد بالظن الاحتمال.
وإن غاب قبل عقره ثم وجدته وسهمه أو كلبه عليه ففي المنتخب أنها كذلك، وهو معنى المغني وغيره.
قال في المنتخب: وعنه: يحرم، وذكرهما في الفصول، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحية، كذا قال، وتبعه في المحرر، وفيه نظر على ما ذكر هو وغيره من التسوية بينها وبين التي قبلها على الخلاف (م ٤) (١).
وظاهر رواية الأثرم وحنبلي حله، وهو معنى ما جزم به في الروضة.
وإن ضربه فأبان عضواً وتيقن حياة معتبرة حرم البائن.
وعنه: إن ذكى حل كبقية، فإن كان من حوت ونحوه حل، وإن بقي معلقاً بجلده حل بجله، وإن أبانه ومات إذن حل.
وعنه: يحل إلا البائن، ويحرم ما قتله غير محدد، كبنديق وحجر وشبكة ونحو.
قال في المغني: ولو شذخه، لأنه ويقد.
ويحل ما قتله جارح معلوم جرحاً.
وعنه: وصداً أو خنفاً: اختاره ابن حامد وأبو محمد الجوزي، إلا الكلب الأسود البهيم، وهو ما لا يباح فيه، نص عليه.
وقيل: لا لون فيه غير السواد، فيحرم صيده، نص عليه، لأنه شيطان، فهو العلة، والسواد علامة، كما يقال: إذا رأيت صاحب السلاح فاقتله فإنه مرتد، فالعلة الردة.
ونقل إسماعيل بن سعد الكراهة.
وعنه: ومثله في أحكامه ما بين عينيته يباح، جزم به في المغني هنا.
واختاره صاحب المحرر، ويحرم اقتناؤه، وذكر جماعة الأمر بقتله، فدل على وجوبه، وذكره الشيخ هنا، وذكر الأكثر إباحته.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن غاب قبل عقره ثم وجدته وسهمه أو كلبه عليه ففي المنتخب أنها كذلك، وهو معنى المغني وغيره يعني مثل ما إذا رماه أو عقره كلبه وعلم الإصابة ثم غاب ثم وجدته ميتاً، على ما تقدم في كلام المصنف قريباً.
قال في المنتخب: وعنه يجرم هنا، وذكرها في الفصول، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحية، كذا قال، وتبعه في المحرر، وفيه نظر على ما ذكر هو وغيره من التسوية بينها وبين التي قبلها على الخلاف). انتهى.
وملخص كلام المصنف: أن هذه المسألة والتي قبلها على حد سواء لا فرق بينهما، وصاحب المحرر فيه قطع بعدم الإباحة في المسألة الثانية وهي ما إذا غاب عنه قبل تحقق الإصابة ثم وجدته عقيراً وحده، والسهم أو الكلب ناحية، والصواب التسوية، كما قال المصنف وغيره، والله أعلم.

وَنَقَلَ مُوسَى بْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِهِ.
وَقَدْ قَالَ الْأَصْحَابُ: يَحْرُمُ اقْتِنَاءُ الْخَيْزِيرِ، وَالانْتِفَاعُ بِهِ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا صَرَّحَ بِوُجُوبِ قَتْلِهِ، بَلْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا بَأْسَ، وَاحْتَجَّ الْقَاضِي بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْيَدِ، وَيَنْتَظِلُ حُكْمُ الْفِعْلِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْعُقُورَ مِثْلَهُ إِلَّا فِي قَطْعِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ مُتَجَمَّةٌ، وَأَوَّلَى، لِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ.
قَالَ فِي الْغَنِيِّ: يَحْرُمُ تَرْكُهُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَيَجِبُ قَتْلُهُ لِيُدْفَعَ شَرُّهُ عَنِ النَّاسِ، وَدَعَاؤُ نَسْخِ الْقَتْلِ مُطْلَقًا إِلَّا الْمُؤَذِّي كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ دَعَاؤُ بِلَا بُرْهَانٍ، وَيُقَابِلُهُ قَتْلُ الْكَلْبِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ.
ثُمَّ تَعْلِيمٌ مَا لَهُ نَابٌ مِنْهُ كَقَهْدٍ وَكَلْبٍ، وَفِي الْمَذْهَبِ: وَالتَّرْغِيبِ: وَتَعْبِيرٌ، بِأَن يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ وَيَنْزَجِرَ إِذَا رُجِرَ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا فِي وَقْتِ رَوْيَتِهِ لِلصَّيْدِ، وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ.
وَقِيلَ: وَتَكَوَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَيَجِلُّ فِي الرَّابِعَةِ.
وَقِيلَ مُرَّتَيْنِ، وَاخْتَارَ فِي الْمَغْنِيِّ أَنَّ غَيْرَ الْكَلْبِ بِتَرْكِهِ الْأَكْلَ أَوْ بِالْعَرْفِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ تَرْكَ الْأَكْلِ، فَلِإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا مَذْهَبَ تَحْرِيمِهِ.

وَقِيلَ: حِينَ الصَّيْدِ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ.
وَقِيلَ: قَبْلَ مُضِيِّهِ.
وَعَنْهُ: يَكْرَهُ مُطْلَقًا، وَعَنْهُ: يَبَاحُ كَصَيْدِهِ الْمُتَقَدِّمُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَشْرَبِهِ مِنْ دَمِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَفِي الْإِتِّصَارِ: مِنْ دَمِهِ الَّذِي جَرَى، وَلَا يَخْرُجُ بِأَكْلِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُعْلَمًا، وَفِيهِ احْتِمَالٌ.
وَتَعْلِيمٌ مَا لَهُ يَخْلُبُ كَصَفَرٍ وَبَازٍ بِأَن يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ وَيَنْزَجِرَ إِذَا دُعِيَ.
وَفِي وَجُوبِ غَسْلِ مَا أَصَابَهُ فَمُ الْكَلْبِ رَوَاتَانِ (م ٥) (١).
الثَّالِثُ: أَصْلُ الْفِعْلِ، وَإِرْسَالُ الْآلَةِ لِقَصْدِ صَيْدٍ، فَلَوْ سَقَطَ سَيْفٌ مِنْ يَدِهِ فَعَقَرَهُ أَوْ اخْتَكَّتْ شَاةٌ بِشَفْرَةٍ فِي يَدِهِ لَمْ يَجِلْ، وَكَذَا إِنْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ وَغَيْرُهُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ رَجَرَهُ فَرَادَ فِي طَلْبِهِ، لِأَنَّ الْإِعْتِيَارَ بِفِعْلِ الْأَدَمِيِّ الْمُضَافِ إِلَى فِعْلِ الْبَيْهِمَةِ، كَمَا لَوْ عَدَا عَلَى أَدَمِي فَأَغْرَاهُ عَلَيْهِ فَأَصَابَهُ ضَمِنَ.
وَعَنْهُ: أَوْ أَرْسَلَهُ بِلَا تَسْمِيَةٍ ثُمَّ سَمَى وَرَجَرَهُ فَرَادَ، قَطَعَ بِهِ فِي الْوَاضِحِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، حَلٌّ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ فَرَجَرَهُ فَرَوَاتَانِ.
وَنَقَلَ حَرْبٌ: إِنْ صَادَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْسِلَهُ: لَا يَغْنَجِي، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللِّوِ.
وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ اسْتَرْسَلَ الطَّائِرُ بِنَفْسِهِ فَصَادَ وَقَتْلَ حَلٌّ، أَكَلَ مِنْهُ أَوْ لَا، بِخِلَافِ الْكَلْبِ.
وَإِنْ رَمَى مَا ظَنَّهُ صَيْدًا فَأَصَابَ صَيْدًا فَقِيلَ: يَجِلُّ كَمَا لَوْ أَصَابَ غَيْرَهُ، أَوْ هُوَ وَغَيْرُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وَقِيلَ: لَا (م ٦) (٢)، كَمَا لَوْ أَرْسَلَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، أَوْ ظَنَّهُ أَوْ عَلِمَهُ غَيْرَ صَيْدٍ فَأَصَابَ صَيْدًا، فِي الْمَنْصُوصِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي وجوب غسل ما أصابه فم الكلب روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والمحزر، والشرح وغيرهم.
وهما وجهان في المقنع وغيره.

إحدهما: يجب غسله وهو الصحيح، صححه في النظم وقدمه في الخلاصة، والكافي، والرعايتين، والحاوئين وغيرهم.
والرواية الثانية: لا يجب غسله بل يعفى عنه صححه في التصحيح المحرر، وجزم به في الوجيز.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن رمى ما ظننه صيدًا فأصاب صيدًا فليل، وقيل: لا). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والمحزر، والرعايتين، والحاوئين وغيرهم.

أحدهما: لا يجل، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمي.

وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والشرح، وإدراك الغاية وغيرهم.

والوجه الثاني: يجل، وهو احتمال لأبي الخطاب.

واختره الشيخ، والموفق، والناظم.

وفي التَّغْيِبِ: إِنْ ظَنَّهُ أَدْمِيًّا أَوْ صَيْدًا مُحَرَّمًا لَمْ يُبَحَّ، وَكَذَا جَارِحٌ.
وَقِيلَ: يَحْرُمُ بِهِ فِي الصُّورَةِ الْآخِرَةِ.

وفي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: إِنْ أُرْسِلَتْ لَا سَهْمُهُ إِلَى صَيْدٍ فَصَادَ غَيْرُهُ حَرَمٌ، وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَتَقَدَّمَ التَّسْمِيَةُ.
وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَلَمْ يَثْبُتْ فَدَخَلَ خِيْمَةً غَيْرَهُ، أَوْ وَثَبَتْ سَمَكَةٌ فَوَقَعَتْ بِحِجْرِهِ.
وفي المغني: لَا يَمْلِكُ صَيَّادٌ، أَوْ دَخَلَتْ ظَلِيَّةٌ دَارَهُ فَأَغْلَقَ بَابَهُ وَجَهَلَهَا أَوْ لَمْ يَقْصِدْ تَمْلِكُهَا، وَمِثْلُهُ إِحْيَاءُ أَرْضٍ بِهَا كَنْزٌ،
فَقِيلَ: يَمْلِكُ، كَتَضَبِ خِيَمَتِهِ وَفَتْحِ حَجَرِهِ لِلْأَخْذِ وَعَمَلِ بَرَكَةٍ لِلسَّمَكِ فَوَقَعَ بِهَا وَشَبَكَةٍ وَشَرَكٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَفَتْحٌ وَمِنْجَلٌ
وَحَبْسٌ جَارِحٌ لَهُ وَبِالْجَاوِي لِمَضِيْقٍ لَا يَقْلُبُ مِنْهُ.
وَقِيلَ: يَمْلِكُهُ بِأَخْذِهِ، وَقَبْلَهُ هُوَ مَبَاحٌ (م ٧، ١٠) (١).

(١) (مسألة - ٧ - ١٠): قوله: (ومن رمى صيداً فلم يثبت فدخل خيمة غيره، أو وثبت سمكة فوقعت بحجره، أو دخلت ظلية داره فأغلق بابه وجهلها أو لم يقصد تملكها، ومثله إحياء أرض بها كنز، ف قيل: يملك بأخذه، وقيل: هو مباح). انتهى.
ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٧): قوله: إذا رمى صيداً فلم يثبت فدخل خيمة غيره فهل يملكه مطلقاً، أو لا يملكه إلا بأخذه، أو هو مباح له أو لغيره؟
أطلق الخلاف.

أحدهما: يملكه صاحب الخيمة مطلقاً.

قال في تصحيح المحرر: هذا المذهب. انتهى.

قال في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة: فهو لصاحب الخيمة، وقدمه في المحرر، والرعايتين، والحاويين وغيرهم.
والوجه الثاني: لا يملكه إلا بأخذه، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والمقنع، والشرح، والنظم، والوجيز وغيرهم.
والوجه الثالث: هو مباح له ولغيره، وهو قريب من الذي قبله.

وهل الوجه الثاني أنه أحق به ولا يملكه إلا بأخذه وليس لغيره أخذه؟

(المسألة الثانية - ٨): لو وثبت سمكة فوقعت في حجر إنسان فهل يملكها مطلقاً، أو يأخذها، أو هي مباحة؟
أطلق الخلاف:

أحدهما: يملكها، وهو الصحيح.

جزم به الحرقى وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والشرح،
وشرح ابن رزين، وابن منجاء، والوجيز، ومتنخب الأدمي ومنوره، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والقول الثاني: لا يملكها إلا بأخذه.

والقول الثالث: هي على الإباحة قبل أخذها.

(المسألة الثالثة - ٩): إذا دخلت ظلية داره فأغلق بابه وجهلها أو لم يقصد تملكها، فهل يملكها بمجرد ذلك، أو لا بد من تملكها
بأخذه ونحوه، أو هي على الإباحة؟

أطلق الخلاف، والحكم فيها كالتى قبلها، خلافاً ومذهباً وقد علمت الصحيح من ذلك.

(المسألة الرابعة - ١٠): لو أحيا أرضاً بها كنز، فهل يملكه بملك الأرض أو لا يملكه إلا بأخذه، أو هو على الإباحة.
أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يملكه إلا بأخذه.

قلت: وهو الصواب؛ لأنه لا علم له به.

والوجه الثاني: يملكه بملك الأرض، كالمسائل التي قبله.

والقول الثالث: هو على الإباحة، وحكاية المصنف هذا القول في هذه المسائل يدل على أنه غير الثاني.

والظاهر: أن مراده ملك أن يتملك فله حق التملك في القول الثاني، وهنا لا، والله أعلم.

وفي التَّزْيِيب: إِنْ دَخَلَ الصَّيِّدُ دَارَهُ فَأَغْلَقَ بَابَهُ أَوْ بَرَجَهُ فَسَدَ الْمَنَاقِلُ أَوْ حَصَلَتِ السَّمَكَةُ فِي بَرَكِيهِ فَسَدَ مَجْرَى الْمَاءِ فَقِيلَ: يَمْلِكُهُ.

وقيل: إِنْ سَهَلَ تَنَاقُلُهُ مِنْهُ، وَإِلَّا كُمْتُ حَجَرَ لِلْإِحْيَاءِ. وَيَحْتَمِلُ اغْتِيَابَ قَصْدِ التَّمْلِكِ بِغَلْقِ وَسَدِّ، فَعَلَى الْأَوَّلِ مَا يَنْبِيهِ النَّاسُ مِنَ الْإِبْرَاجَةِ فَيَعْتَشُّ بِهَا الطُّيُورُ يَمْلِكُونَ الْفِرَاحَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الطُّيُورُ مَمْلُوكَةً فَهِيَ لَا رَبَّاءَ، نَصٌّ عَلَيْهِ. وَإِنْ حَصَلَ أَوْ عَشَّشَ بِأَرْضِهِ صَيْدٌ أَوْ طَائِرٌ لَمْ يَمْلِكْهُ نَقْلُ صَالِحٍ وَحَنْبَلٍ فَيَمْنُ صَادٌ مِنْ نَخْلَةٍ بِدَارٍ قَوْمٍ فَهُوَ لَهُ، فَإِنْ رَمَاهُ بِنُدْفَةٍ فَوَقَعَ فِيهَا فَهُوَ لَا هِلَهَا، كَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

وفي التَّزْيِيبِ: ظَاهِرٌ كَلَامِهِ: يَمْلِكُهُ بِالتَّوَحُّلِ، وَيَمْلِكُ الْفِرَاحَ، فَخَرَجَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ، أَصْحُهُمَا: يَمْلِكُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْهُ فِي الْأَوَّلِ فِي الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ فِعْلٌ يُوجِبُ ضَمَانًا؛ لَا لِأَنَّهُ مَا مَلَكَهُ. وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: مَنْ رَمَى صَيْدًا عَلَى شَجَرَةٍ فِي دَارِ قَوْمٍ فَحَمَلَ نَفْسَهُ فَسَقَطَ خَارِجَ الدَّارِ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ سَقَطَ فِي دَارِهِمْ فَهُوَ لَهُمْ لِأَنَّهُ حَرَمُهُمْ.

وفي الرِّعَايَةِ: لِيُغَيِّرُوا أَخْذَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لِلْمُؤَجَّرِ. وَذَكَرَ أَبُو الْعَالِي: إِنْ عَشَّشَ بِأَرْضِهِ نَحَلَ مَلَكَةً؛ لِأَنَّهُا مُعَدَّةٌ لِلذَّكَاءِ. وَفِي كِتَابِ الْأَدْمِيِّ: إِلَّا أَنْ يَبْدُ جِجْرُهُ وَيَرْكَنَهُ وَأَرْضَهُ لَهُ، كَلَامُهُمْ فِي ذِكَاةٍ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْمَبَاحِ أَوْ مِنْ أَرْضِهِ وَقُلْنَا: لَا يَمْلِكُهُ أَنَّهُ يُزَكِّيهِ أَكْثِيَاءَ يَمْلِكُوهُ وَتَمَّتِ الْأَخْذُ، كَالْعَسَلِ، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ النَّحْلَ لَا يَمْلِكُ بِعِلْكِ الْأَرْضِ، وَإِلَّا لَمَلِكِ الْعَسَلُ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الرِّعَايَةِ فِي الذُّكَاةِ: سَوَاءٌ أَخَذَهُ مِنْ أَرْضٍ مَوَاتٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ، وَإِنْ أَثْبَتَهُ مَلَكُهُ، فَلَوْ رَمَاهُ فَقَتَلَهُ حَرَمٌ، لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ.

نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: إِنْ أَصَابَهُ جَمِيعًا فَذَكِّيَاهُ جَمِيعًا حُلٌّ، وَإِنْ ذَكَاةً أَحَدَهُمَا فَلَا. وَفِي الْخِلَافِ: يَجَلُّ، وَاحْتِجَّ بِهِذِهِ الرُّوَايَةُ. وَإِنْ رَمَاهُ آخَرُ حُلٌّ إِنْ أَصَابَ مَذْبَحَهُ، أَوْ الْأَوَّلَ مَقْتَلَهُ، وَالْأَوَّلَ، وَفِي جِلِّهِ اخْتِمَالٌ فِي الْوَضِيحِ، وَفِي التَّزْيِيبِ: إِنْ أَصَابَ مَذْبَحَهُ وَلَمْ يَقْضِ الْمَذْبَحَ لَمْ يَجَلِّ، وَإِنْ قَصَدَهُ فَهُوَ ذَبْحٌ يَمْلِكُ غَيْرُهُ بِلَا إِذْنِهِ يَجَلُّ عَلَى الصَّحِيحِ، مَاخُذُهُمَا: هَلْ يَكْفِي قَصْدُ الذَّبْحِ أَمْ لَا يَدْ مِنْ قَصْدِ الْإِحْضَالِ؟ وَإِنْ أَوْحَاهُ بَعْدَ إِجْمَاعِ الْأَوَّلِ فَالْرُّوَايَتَانِ^(١). وَمَتَى حُلٌّ ضَمِنَ الثَّانِي مَا خَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ. وَفِي الْمُتَخَبِّ: مَا نَقَصَ بِذَبْحِهِ، كَشَاةٍ الْغَيْرِ.

وفي التَّزْيِيبِ: مَا يَنْبَنُ بِكَوْنِهِ حَيًّا مَجْرُوحًا وَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ مَذْبُوحًا، وَالْأَوَّلُ قِيمَتُهُ بِجُرْحِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ أَذْرَكَ الْأَوَّلَ ذَكَاةً فَلَمْ يَذْكِهِ فَمَاتَ فَهَلْ يَضْمَنُهُ الثَّانِي كَذَلِكَ، أَوْ نِصْفَ قِيمَتِهِ بِجُرْحِ الْأَوَّلِ، أَوْ بِالْجُرْحَيْنِ مَعَ أَرْضٍ جُرْحِهِ؟ فِيهِ أَوْجُهٌ (م ١١)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وإن أوحاه بعد إجماع الأول فالروايتان). انتهى.

لعله أراد بهما اللتين فيما إذا أوحاه ووقع في ماء، وقد تقدّم الصحيح منهما أول الباب.

ويحتمل: أنه أراد ما إذا رماه فأثبتته ثم رماه فقتله التي ورد فيها رواية ابن الحكم المتقدمة قريباً، وقدم في هذه التحريم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (فإن أدرك الأول ذكاته فلم يذكه فمات فهل يضمنه الثاني كذلك، أو نصف قيمته بجرح الأول، أو بالجرحين مع أرض جرحه؟ فيه أوجه). انتهى.

بالجرحين مع أرض جرحه؟ فيه أوجه). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والزركشي.

إحداهما: يضمن الثاني قيمته مجروحاً بالجرح الأول، وهو مراد المصنف بقوله: (كذلك)؛ يعني: كالمسألة التي قبلها، وهو

الصحيح، صححه في تصحيح الحرر، وقدمه في الرعايتين، والحاويين.

والقول الثاني: يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرح الأول لا غير، اختاره المجد في عمره.

قال المصنف في التمثيل: (وهو أولى).

والقول الثالث: اختاره القاضي فقال: يضمن نصف قيمته مجروحاً، بالجرحين، مع أرض ما نقصه بجرحه، والله أعلم.

فَلَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ فَنَقَصَهُ كُلُّ جُرْحٍ عَشْرًا لَزِمَهُ عَلَى الْأَوَّلِ تِسْعَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي أَرْبَعَةٌ وَتَصْنَفُ، وَهُوَ أَوْلَى، وَعَلَى الثَّلَاثِ خَمْسَةٌ، فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ شَاءَ لِلْغَيْرِ وَلَمْ يُوْحِيَا وَسْرِيًّا تَعَيَّنَ الْأَخِيرَانِ^(١)، وَلَزِمَ الثَّانِي عَلَيْهِمَا ذَلِكَ، وَكَذَا الْأَوَّلُ عَلَى الثَّلَاثِ، وَعَلَى الثَّانِي بَقِيَّةُ قِيمَتِهِ سَلِيمًا، وَإِنْ أَصَابَاهُ مَعَ حَلٍّ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا، كَذَبَحِهِ مُشْتَرِكَيْنِ، وَكَذَا وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ وَوَجَدَاهُ مَيِّتًا وَجْهَلٍ قَاتِلَةً.

فَإِنْ قَالَ الْأَوَّلُ: أَنَا أَثْبَتُهُ ثُمَّ قَتَلْتَهُ أَنْتَ فَتَضَمَّنْتَهُ لَمْ يَحِلَّ، لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَيَتَخَالَفَانِ وَلَا ضَمَانَ، فَإِنْ قَالَ لَمْ تُثْبِتْهُ قَبْلَ قَوْلِهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِمْتِنَاعُ. ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمُتَخَبِّ وَلِي التَّرْغِيبِ: مَتَى تَشَاقَا فِي إِصَاتِيهِ وَصِفَتِهَا أَوْ اخْتَمَلَ أَنْ إِثْبَاتَهُ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا لَا يَغْنِيهِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا لَوْ انْفَرَدَ أَثْبَتَهُ وَحْدَهُ فَهُوَ لَهُ، وَلَا يَضْمَنُ الْآخَرُ وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا مَرَحَ وَاخْتَمَلَ الْآخَرُ اخْتَمَلَ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَصْنَفَهُ لِلْمَوْحِي وَتَصْنَفُهُ الْآخَرُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ وَجَدَ مُتَبَّنًا مَوْحِيًّا وَتَرْتَبًا وَجْهَلٍ السَّابِقُ مِنْهُمَا حَرُمٌ، وَإِنْ ثَبِتَ بِهِمَا لَكِنْ عَقِبَ الثَّانِي وَتَرْتَبًا فَهَلْ هُوَ لِلثَّانِي أَوْ بَيْنَهُمَا؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَتَيْنِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: إِنْ أَصَابَاهُ جَمِيعًا فَذَكَاةٌ جَمِيعًا حَلٌّ، وَإِنْ ذَكَاةٌ أَحَدَهُمَا فَلَا، وَمَنْ وَقَعَ فِي شَبَكَيْهِ صَيْدٌ فَلَذَهَبَ بِهِمَا مُتَبَّنِيًّا فَهُوَ لِصَاحِبَيْهِ ثَانِيًّا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَتَحِلُّ الطَّرِيدَةُ وَهِيَ الصَّيْدُ بَيْنَ قَوْمٍ يَأْخُذُونَهُ قُطْعًا، وَكَذَا النَّادُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَيُكْرَهُ الصَّيْدُ بِشَبَاشٍ وَمِنْ وَكْرِهِ لَا بَلِيلَ، وَلَا فَرْخٍ مِنْ وَكْرِهِ، وَلَا بِمَا يُسَكِّرُ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنْ دَعَا الطَّيْرَ عَلَى وَكْرِهَا، إِنَّمَا هُوَ لِلطَّيْرَةِ لَا لِلصَّيْدِ وَظَاهِرُ رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ: لَا يُكْرَهُ مِنْ وَكْرِهِ وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ كَرَاهَتُهُ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: يُكْرَهُ بَلِيلٌ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٥) وَغَيْرُهُ حَدِيثَ الَّذِي صَادَ الْفِرَاحُ مِنْ وَكْرِهَا، وَأَنْ أَمْنَهُنَّ جَاءَتْ فَلَزِمَتْهُنَّ حَتَّى صَادَهَا، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِإِطْلَاقِهِنَّ.

وَلَا بَأْسَ بِشَبَكَةٍ وَقَعَ وَدَبَّقَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: وَكُلُّ حِيلَةٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يُكْرَهُ بِمُتَقَلِّ كَيْنَدَقٍ، وَكَذَا كَرَهُ شَيْخُنَا الرُّمِّيُّ مُطْلَقًا، لِنَهْيِ عُثْمَانَ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُنْدُقِ يُرْمَى بِهِمَا الصَّيْدُ لَا لِلْعَبَثِ، وَأُطْلِقَ ابْنُ هَبِيرَةَ أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ. وَيَحْرُمُ صَيْدُ سَمَكٍ وَغَيْرُهُ بِنَجَاسَةٍ، نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ، وَقَالَ: اسْتَعِنَ عَلَيْهِمُ بِالْأَكْثَرِ. وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ^(٢).

(١) تنبيهات: الأول: قوله: (فلو كان عبدًا أو شاء للغير ولم يوحيًا وسريًا تعين الأخيران). انتهى.

يعني: القولين الآخرين من المسألة التي قبلها.

والصحيح منهما ما اختاره المجد والمصنف.

الثاني: ما بعد هذه المسألة من إطلاق الاحتمالين، والوجهين فمن كلام صاحب التَّغْيِيبِ؛ لأنه من الخلاف المطلق الذي اصطَلَحَهُ المصنَّف، والله أعلم.

(٢) الثالث: قوله: (ويحرم صيد سمك وغيره بنجاسة، نقله الأكثر، وعنه: يكره اختاره الأكثر). انتهى.

قدَّم التَّحْرِيمَ، وَنَصُّ عَلَيْهِ، وَلَمْ أَرْ لَهُ مِثْلًا، لَكِنْ كَلَامُ الْحَرْقِيِّ يَحْتَمِلُهُ.

والقول بالكراهة قطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والشرح، والنظم، والوجيز، ومختبَر الأدمي، وشرح ابن رزِين، وغيرهم.

وقدَّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِيَيْنِ وَغَيْرِهِم.

قال الزُّرْكَشِيُّ: هُوَ الْمَشْهُورُ.

[فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب].

وفي المَبْهَجِ فِيهِ وَبِمَحْرَمِ رِوَايَتَانِ، وَلَوْ مَنَعَهُ الْمَاءُ حَتَّى صَادَهُ حُلٌّ أَكَلَهُ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ.
قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَيَحْرُمُ.

نَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يُصَادُ الْحَمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَخْشِيًّا، وَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ صَيْدٍ يَعْتَقِهِ أَوْ إِزْسَالِهِ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، كَانْفِيلَاتِهِ،
أَوْ نَذَائِمًا ثُمَّ صَادَهُ آخَرٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَزُولُ فَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ، كَنَحْوِ كَسْرِ أَعْرَضَ عَنْهُ فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ: الْعِنْتُ إِخْدَاتُ قُوَّةِ تَصَادِفِ الرَّقِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ شَرْعِيٌّ يَقُومُ بِالْمَحَلِّ فَيَمْنَعُهُ عَنْ دَفْعِ يَدِ
الْإِسْتِيلَاءِ عَنْهُ، وَالرَّقُّ غَيْرُ الْمَالِيَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْحَنْفِيُّ: الْحَرَبِيُّ رَقِيقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا، وَالرَّقُّ سَابِقٌ عَلَى الْمَالِيَّةِ، فَهُوَ مُتَعَلِّقُهَا،
وَالْمَحَلُّ غَيْرُ الْحَالِ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَتُكَ فِي حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ الْجَاهِلِيَّةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

كتاب الأيمان

الْيَمِينَ الْمُوجِبَةَ لِلْكَفَّارَةِ بِشَرْطِ الْحِنْثِ، بِاللَّهِ أَوْ بِصِفَةِ لَهُ، كَوَجْهِ اللَّهِ، نَصِّ عَلَيْهِ، وَعَظْمِيَّةٍ، وَعِزٍّ، وَإِرَادَتِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَالْمُنْصَوِّصُ: وَلَوْ نَوَى مَقْدُورَةً وَمَعْلُومَةً، وَكَذَا يَتَى مُرَادِهِ أَوْ بِاسْمٍ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ نَحْوُ: وَاللَّهِ، وَالْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ، وَخَالِقِ الْخَلْقِ، وَرَازِقِ أَوْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَإِنْ قَالَ: وَالرَّحِيمِ، وَالْقَادِرِ، وَالْعَظِيمِ، وَالْمَوْلَى وَنَحْوَهُ، وَنَوَى بِهِ اللَّهَ، أَوْ أَطْلَقَ قِيمِينَ، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا الرَّبُّ، وَالْخَالِقُ، وَالرَّازِقُ، وَخَرَجَهَا فِي التَّحْلِيلِ عَلَى رِوَايَتِي أَقْسَمَ.

وقيل: يمين مطلقاً، كالرَّحْمَنِ، فِي الْأَصَحِّ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ إِطْلَاقُهُ إِلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُهُ كَالْحَيِّ، وَالْمَوْجُودِ، وَالشَّيْءِ، فَإِنْ نَوَى بِهِ اللَّهَ قِيمِينَ، خِلَافاً لِلْقَاضِي، وَإِلَّا فَلَا.

وَحَرْفُ الْقَسَمِ الْبَاءُ يَلِيهَا مَظْهَرٌ وَمُضَمَّرٌ، وَالْوَاوُ يَلِيهَا مَظْهَرٌ، وَالتَّاءُ وَخِذَهَا تَخْتَصُّ اسْمَ اللَّهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ احْتِمَالٌ فِي تَالِهِ لَا قَوْمَ مَنْ يَقْبَلُ بَيِّنَةٌ أَنْ قِيَامَهُ بِمَعْنَى اللَّهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ نَوَى بِاللَّهِ أَثْبَتَ ثُمَّ ابْتَدَأَ لِأَفْعَلَنْ أَحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ بَاطِنًا، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ كَطَّلَاقٍ، وَاللَّهُ أَكْلَمُ.

وَلَهُ الْقَسَمُ بِغَيْرِ حَرْفِهِ فَيَقُولُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ بِجَرٍّ وَنَصْبٍ فَإِنْ نَصَبَ بِوَإِ أَوْ رَفَعَهُ مَعَهَا، أَوْ دُونَهَا فَيَمِينَ إِلَّا أَنْ لَا يُرِيدَهَا عَرَبِيٌّ^(١).

وقيل: أَوْ عَامِيٍّ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ مَعَ رَفْعِهِ.

قَالَ الْقَاضِي فِي الْقَسَامَةِ: لَوْ تَعَمَّدَ لَمْ يَصُرْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِيلُ الْمَغْنَى.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْأَحْكَامُ تَعَلَّقَ بِمَا أَرَادَهُ النَّاسُ بِالْأَلْفَافِ الْمَلْحُونَةِ، كَقَوْلِهِ: خَلَفْتُ بِاللَّهِ رَفْعًا وَنَصَبًا، وَاللَّهُ بِأَصُومٍ أَوْ بِأَصْلَى وَنَحْوِهِ، وَكَقَوْلِ الْكَافِرِ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ يَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَنَصَبُ الثَّانِي، وَأَوْصَيْتُ لِزَيْدٍ بِعِشَّةٍ، وَأَعْتَقْتُ سَائِلًا وَنَحْوَهُ، ذَلِكَ وَأَنْ مَنْ رَامَ جَعَلَ النَّاسَ كُلَّهُمْ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ بِحَسَبِ عَادَةِ قَوْمٍ بَعِيْنِهِمْ فَقَدْ رَامَ مَا لَا يُمْكِنُ عَقْلًا وَلَا يَصْلُحُ شَرْعًا.

وَعَاءُ اللَّهِ يَمِينَ بِالنِّيَّةِ وَهِيَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ حَرْفُ قَسَمٍ، وَيُجَابُ الْإِيجَابُ بِأَنْ حَقِيقَةً وَثَقِيلَةً وَبِلَامٍ وَبَنَوْنِي تَوْكِيدٍ وَبِقَدْ، وَالنَّفْيُ بِمَا وَإِنْ بِعَنْهَا وَلَا وَتُحَذَفُ لَا لَفْظًا نَحْوُ: وَاللَّهُ أَفْعَلُ.

وَإِنْ قَالَ: وَالْعَهْدُ، وَالْيَمِينُ، وَالْجَلَالُ، وَالْعَظَمَةُ، وَالْأَمَانَةُ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَنَوَى صِفَةَ اللَّهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَطْلَقَ قِيمِينَ، كَأَصَافِيهِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: وَعَهْدُ اللَّهِ وَحَقُّهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ الرُّوَايَتَيْنِ فِي: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ، وَإِنْ قَالَ: وَأَيْمَنَ اللَّهُ، أَوْ لَعَنَهُ اللَّهُ، قِيمِينَ.

وَعَنْهُ: بِالنِّيَّةِ، وَإِنْ قَالَ: خَلَفْتُ بِاللَّهِ أَوْ أَخْلَفْتُ بِاللَّهِ قِيمِينَ، وَعَنْهُ بِالنِّيَّةِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ أَوْ نَوَى خَيْرًا، وَعَنْهُ فِيهِمَا يُكْفَرُ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَكَذَا لَفْظُ الْقَسَمِ، وَالشَّهَادَةِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالْعَزْمُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ عَزَمْتُ، وَأَعَزَمْتُ لَيْسَ يَمِينًا وَلَوْ نَوَى، لِأَنَّهُ لَا شَرْعَ وَلَا لُغَةَ وَلَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ وَلَوْ نَوَى.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَسْمَا بِاللَّهِ يَمِينَ تَقْدِيرُهُ أَقْسَمْتُ قَسَمًا، وَكَذَا آيَةُ بِاللَّهِ.

وَإِنْ قَالَ: عَلَيَّ يَمِينَ قِيلَ: يَمِينَ.

وقيل: بِالنِّيَّةِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ: لَا (م ١)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (فإن نصب بواو أو رفعه معها ودونها فيمين إلا أن يريد عاربي).
كلذا في النسخ، وصوابه: إلا أن لا يريد عاربي بزيادة (لا).

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال: علي يمين، فليل: يمين، وقيل: بالنية، وعند الشيخ: لا). انتهى.

أحداه: (عليه كفارة يمين مطلقاً، وهو الصحيح، وبه قطع في المقنع، فقال: قال أصحابنا: عليه كفارة يمين). انتهى.

قلت: وقطع به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمحرم، والشرح، والنظم وشرح ابن منجاء، والوجيز وغيرهم.

وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمَا تَخْرِيجٌ إِنْ زَادَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا، وَفَعَلْتُ، وَتَخْرِيجٌ لِأَفْعَلَهُنَّ.
قَالَ شَيْخُنَا: هَذِهِ لَمْ الْقَسَمِ، فَلَا تُذَكَّرُ إِلَّا مَعَهُ مَظْهَرًا أَوْ مُقَدَّرًا.
وَإِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ، أَوْ الْمُنْصَحِفِ، أَوْ الْقُرْآنِ، أَوْ آيَةٍ فَكَفَّارَةٌ، وَمَنْصُوصَةٌ: بِكُلِّ آيَةٍ إِنْ قَدَّرَ.
وَعَنْهُ: أَوْ لَا.

وَفِي الْفُصُولِ وَجْهٌ: بِكُلِّ حَرْفٍ.
وَفِي الرُّوضَةِ: أَمَّا بِالْمُنْصَحِفِ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ.

فَصْلٌ

وَيَحْرُمُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ: لِأَنَّهُ حَلْفٌ بِاللَّهِ كَأَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا.
قَالَ شَيْخُنَا: لِأَنَّ حَسَنَةَ التَّوْحِيدِ أَكْثَرُ مِنْ حَسَنَةِ الصَّدَقِ، وَسَيِّئَةُ الْكُذْبِ أَسْهَلُ مِنْ سَيِّئَةِ الشَّرْكِ.
وَقِيلَ: يُكْرَهُ وَلَا فَكَارَةٌ.

وَقِيلَ: وَخَلَقَ اللَّهُ وَرَزَقَهُ يَمِينًا، فَنِيَّةُ مَخْلُوقِهِ وَمَرْزُوقِهِ كَمَقْدُورِهِ.

وَعَنْهُ: يُجُوزُ، وَتَلَزَمَ خَالِفًا بِالنَّبِيِّ ﷺ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَالتَّزَمَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَنَبِيُّ غَيْرِهِ، وَأَنَّ مَعْلُومَهُ يَمِينٌ لِدُخُولِ صِفَاتِهِ.
قِيلَ لِأَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُكْرَهُ الْحَلْفُ بِعَتَقٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ شَيْءٍ؟ قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهِ، لِمَ لَا يُكْرَهُ؟ لَا يُحْلَفُ إِلَّا بِاللَّهِ.
وَفِي تَخْرِيمِهِ وَجْهَانِ (م ٢) (١).

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا التَّخْرِيمَ وَتَعْزِيرَهُ (و م) وَاخْتَارَ فِي مَوْضِعٍ لَا يُكْرَهُ، وَأَنَّهُ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، لِأَنَّهُ لَمْ يُحْلَفِ
بِمَخْلُوقٍ، وَلَمْ يَلْتَزِمَ لِغَيْرِ اللَّهِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا التَّزَمَ لِلَّهِ كَمَا يَلْتَزِمُ بِالنَّذْرِ، وَالِاتِّزَامُ لِلَّهِ أَبْلَغُ مِنَ الْإِتِّزَامِ بِهِ، بِدَلِيلِ النَّذْرِ لَهُ،
وَالْيَمِينِ بِهِ.

وَلِهَذَا لَمْ يُنَكِّرِ الصَّحَابَةُ عَلَى مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ، كَمَا أَنْكَرُوا عَلَى مَنْ حَلَفَ بِالْكَفَّةِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِيمَنْ حَلَفَ بِعَتَقٍ
وَطَلَاقٍ وَحَيْثُ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُوقِعَهُ أَوْ يُكْفَرَ كَحَلْفِهِ بِاللَّهِ لِيُوقِعَهُ.

وَذَكَرَ أَنَّ الطَّلَاقَ يَلْزَمُنِي وَتَحْوَهُ يَمِينٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَالْأَمَمِ، وَالْفُقَهَاءِ وَخَرَجَهُ عَلَى نَصُوصٍ لِأَحْمَدَ وَهُوَ خِلَافُ
صَرِيحِهَا، وَذَكَرَ أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ بِهِ نَحْوُ: الطَّلَاقُ لِي لَا زَمَ وَنَوَى النَّذَرَ كَفَرَ، حَيْثُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.
وَإِيمَانُ الْبَيْعَةِ رَبَّتُهَا الْحَاجُّاجُ، ضَمَّنَهَا يَمِينًا بِاللَّهِ وَجَنَاقًا وَطَلَاقًا وَصَدَقَةً مَالٍ.

= والقول الثاني: يكون يمينًا بالنية.

جزم به في الرعاية الصغرى، وقدمه في الكبرى.

والقول الثالث: لا يكون يمينًا مطلقًا، اختاره الشيخ الموفق، فقال في المنعي والكافي: وإن قال علي يمين ونوى الخبر فليس بيمين،
على أصح الروايتين.

وإن نوى القسم، فقال أبو الخطاب: هي يمين.

وقال الشافعي: ليس يمينًا، وهذا أصح، وقطع بهذا الأخير في الكافي، وهو الصواب.

تنبيه: الذي يظهر أن الخلاف المطلق إنما هو في كونه يمينًا أو لا، أما القول بأنه يمين بالنية فليس هو داخل في ذلك، ولكن على
القول بأنه يمين هل يشترط فيه النية أم لا، وقدم عدم الاشتراط.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي تحريمه وجهان). انتهى.

يعني: الحلف بالطلاق، والعتاق.

أحدهما: يجرم.

اختاره الشيخ تقي الدين وقال: ويعزَّر، وفيه قوة، لا سيما في الطلاق، وهو ظاهر الأحاديث.

والوجه الثاني: لا يجرم بل يكره.

واختار الشيخ تقي الدين أيضًا في موضع من كلامه أنه لا يكره، وقال: هو قول غير واحد من أصحابنا، وهو الصواب.

وقيل: وحجاً، فمن قال: أيمانُ البيعةِ تلزمُني، ولا يئةَ قلغو، وإن نواها وقيل: ولو جهلها لزمته: وقيل: يلزمه عتق وطلاق.

وقيل: وصدقة.

وفي الترجيب: إن علمها لزمه عتق وطلاق وإيمان المسلمين يلزمه عتق وطلاق وتذرع ويمين بالله، بيئة ذلك، ففي اليمين بالله الوجهان، ويتوجه في جاهل ما تقدم، والزم القاضي الحالف بالكل ولو لم يتو ومن خلف بأحدها فقال آخر يميني في يمينك أو عليها أو مثلها ينوي الزام مثلها لزمه، نص عليه في طلاق وفي المكفرة الوجهان.

قال شيخنا: وكذا أنا معك، ينوي في يمينه، ومن خلف بكفروه، كقوليه هو كافر أو أكثر بالله أو برئ من الإسلام، أو النبي ﷺ أو يستحل الزنا أو ترك الصلاة، أو لا يراه الله بموضع كذا ونحو ذلك منجزاً أو معلقاً. وفي الانحصار: والطاغوت لأفعلته، لتعظيمه له، معناه: عظمت إن فعلته وفعله لم يكفر، ويلزمه كفارة، بخلاف: هو فاسق إن فعله، لإباحته في حال.

وعنه: لا كفارة.

اختاره الشيخ، وكذا عند ابن عقيل وحده: محوت المصحف، لإسقاطه حرثته، وكذا عنده: عصيت الله في كل ما أمرني.

واختاره في المحرر.

وإن قال: لعنري، أو قطع الله ديني ورجلي، أدخله الله النار، قلغو.

نص عليه، ولا يلزمه إبرار قسم، في الأصح.

كإجابة سؤال بالله.

وقال شيخنا: إنما يجب على معين، فلا تجب إجابة سائل يفسم على الناس، وسبق في الزكاة، وإن قال: بالله لتفعلن، فيمين.

وفي المغني: إلا أن ينوي، وأسالك بالله لتفعلن بفعله، ويتوجه في إطلاق وجهان (م ٣) (١).

والكفارة على الحالف، وحكي عنه: على المحدث، وروى ما يدل على إجابة من سأل بالله.

فروى أحمد (٢٣٧/١)، والشافعي (٢٥٦٩)، والترمذي (١٦٥٣)، وقال: حسن قريب من حديث ابن عباس: «وأخبركم بشر الناس؟ قلنا: نعم يا رسول الله، قال: الذي يسأل بالله ولا يعطي به».

حديث حسن له طريقان، في أحدهما ابن لهيعة، والأخرى جيدة.

وروى أبو داود (١٥٠٨) بإسناد جيد من حديث ابن عباس: «ومن سألكم بوجه الله فأعطوه».

وفي لفظ: «من سألكم بالله فأعطوه».

وله (١٥٠٩) مثلها من حديث ابن عمر، وفيهما: «ومن استعاذكم بالله فأعيذوه» وهما حديثان جيدان.

وله (١٦٧١) من حديث جابر: «لا يسأل بوجه الله إلا الجنة» من رواية سليمان بن معاوية هو ابن قرقم، ضعفه غير أحمد وابن عدي.

فصل

ويشترط لليمين المنعقدة قصد عقدها على مستقبل، وتقدم المستحيل في طلاق المستقبل فإن خلف بالله على ماضٍ كاذباً عالماً كذبه فعموس.

وعنه: يكفر ويأثم، كما يلزمه عتق وطلاق وظهار وحرام وتلذذ، فيكفر كاذب في لعابه، ذكره في الانحصار واحتج غير واحد على عدم التكفير بقوله: «إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً» الآية [آل عمران: ٧٢]، فكيف يقال:

(١) (مسألة - ٣) قوله: (أسالك بالله لتفعلن، يعمل ببيته، ويتوجه في إطلاقه وجهان). انتهى.

قلت: الصواب عدم انعقاد اليمين مع الإطلاق.

إِنَّ الْجَزَاءَ غَيْرُ هَذَا وَإِنَّ الْكَفَّارَاتِ تُمَحِّصُ هَذَا؟

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ قَالَ يَكْفُرُ الْغَمُوسُ، قَالَ يَكْفُرُ الْغَمُوسُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا كَفَّارَةَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَوْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ فِيهِ مَا التَّزَمَهُ، فَالْمَاضِي أَوَّلِي، وَأَمَّا مَنْ قَالَ الْيَمِينَ الْغَمُوسُ بِاللَّهِ لَا تَكْفُرُ، وَأَنْ الْيَمِينَ بِالنَّذْرِ، وَالْكَفَرُ وَغَيْرُهُمَا تَكْفُرُ، فَلَهُمْ فِي الْيَمِينَ الْغَمُوسِ بِذَلِكَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُ مَا التَّزَمَهُ مِنْ نَذَرٍ وَكَفَرٍ، وَغَيْرُهُمَا قَالَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ وَبَعْضُ الْحَنَبَلِيَّةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ: يَعْنِي الْحَنَفِيُّ فِي الْحَلْفِ بِالْكَفَرِ، وَقَالَ جَدُّنَا أَبُو الْبَرَكَاتِ فِي الْحَلْفِ بِالنَّذَرِ وَنَحْوِهِ. وَهَؤُلَاءِ يَخْتَجُونَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ حَلَفَ بِعِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ»، وَالثَّانِي وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَا التَّزَمَهُ فِي الْيَمِينَ الْغَمُوسِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَلْزَمُهُ مَا التَّزَمَهُ فِي الْيَمِينَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهُ فِي جَمِيعِ صُورِ الْإِيمَانِ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَصِيرَ كَافِرًا وَلَا نَاذِرًا وَلَا مُطْلَقًا وَلَا مُعْتَقًا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَهُ فِي الْمَاضِي الْحَبَرَ التَّصْدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ، وَأَكَّدَهُ بِالْيَمِينَ كَمَا يَقْصِدُ الْحَضُّ أَوْ الْمَنْعُ فِي الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ، وَأَكَّدَهُ بِالْيَمِينَ.

فَكَمَا قَالُوا يَجِبُ الْفَرْقُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَيْنَ مَنْ قَصَدَهُ الْيَمِينَ وَقَصَدَهُ الْإِيْقَاعَ، وَأَنْ الْحَالِفَ لَا يَلْزَمُ وَقُوعُهُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، وَالْمَوْقِعَ يَلْزَمُ مَا يُرِيدُ وَقُوعُهُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، فَهَذَا الْفَرْقُ مَوْجُودٌ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى الْمَاضِي، فَإِنَّهُ تَارَةً يَقْصِدُ الْيَمِينَ، وَتَارَةً يَقْصِدُ الْإِيْقَاعَ، فَالْحَالِفُ يَكْرَهُ لُزُومَ الْجَزَاءِ، وَإِنْ حَيْثُ صَدَّقَ أَوْ كَذَّبَ لَمْ يَقْصِدْ إِيْقَاعَ مَا التَّزَمَهُ إِذَا كَذَّبَ، كَمَا لَمْ يَقْصِدْ فِي الْحِطِّ، وَالْمَنْعِ، وَالشَّارِعِ لَمْ يَجْعَلْ مِنَ التَّزَمِ شَيْئًا يَلْزَمُهُ، سِوَاةِ بَرٍّ أَوْ فَجَرٍ، وَلِهَذَا لَمْ يَكْفُرْ بِالْيَمِينَ الْغَمُوسِ إِجْمَاعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ نَفْيَ حُرْمَةِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، لَكِنْ قَعَلَ كَبِيرَةً مَعَ احْتِقَادِهِ أَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَالْقَوْلُ فِي الْحَبْرِ كَنْظَابِرُهُ كَفَرٌ دُونَ كَفَرٍ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي الْإِنْسَانِ شُعْبَةٌ مِنَ شُعْبِ الْكَفَرِ، وَالتَّفَاقُ.

وَإِنْ عَقَدَهَا عَلَى مَاضٍ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَوْ مُسْتَقْبَلٍ طَائِفًا صِدْقَهُ فَلَمْ يَكُنْ، كَمَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ يُعْطِيهِ فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ ظَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ خِلَافَ يَتِيهِ الْحَالِفِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَنْ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَوَاتَيْنِ كَمَنْ ظَنَّ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً فَطَلَّقَهَا فَبَاقَتْ امْرَأَتُهُ وَنَحْوَهَا بِمَا يَتَعَارَضُ فِيهِ التَّعْيِينُ الظَّاهِرُ، وَالْقَصْدُ، فَلَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ بِطَلَاقٍ فَلَا تَنْقُضُ ثُمَّ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مُقِرًّا بِمَا وَقَعَ أَوْ مُؤَكَّدًا لَهُ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ كَانَ مُشْتَبَهًا، فَقَدْ أَوْقَعَهُ بِمَنْ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً، فَالْخِلَافُ قَالَهُ شَيْخُنَا، وَمِثْلُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ بِحَلْفِهِ أَنْ الْمُقْبِلَ زَيْدٌ أَوْ مَا كَانَ أَوْ كَانَ كَذَا فَكَمَنْ فَعَلَ مُسْتَقْبَلًا نَاسِيًا وَقَطَعَ جَمَاعَةً بِجَنِّهِ فِي عَقْبٍ وَطَلَاقٍ، زَادَ فِي التَّبْصِيرَةِ مِثْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَهَا.

وَكُلُّ يَمِينٍ مُكَفَّرَةٌ كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ، قَالَ شَيْخُنَا: حَتَّى عَقْبٌ وَطَلَاقٌ وَأَنْ هَلْ فِيهِمَا لَعْنُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَمُرَادُهُ مَا سَبَقَ، وَإِنْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ وَلَمْ يَقْصِدْهَا لَا، وَاللَّهُ وَبَلَى، وَاللَّهُ؛ فَلَا كَفَّارَةَ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَعَنْهُ: فِي الْمَاضِي، وَهَلْ هِيَ لَعْنُ الْيَمِينِ أَوْ الْمَسْأَلَةُ قَبْلَهَا؟ فِيهِ رَوَاتَانِ (م ٤) (١).

وَقِيلَ: هُمَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: «إِيمَانُ اللَّغْوِ مَا كَانَ فِي الْمِرَاءِ، وَالْمَرْزَلِ، وَالْمُزَاخَةِ، وَالْحَدِيثِ الَّذِي لَا يَعْقِدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ»، وَإِيمَانُ الْكَفَّارَةِ كُلُّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى حَدٍّ مِنَ الْأَمْرِ فِي غَضَبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، احْتِجَّ بِهِ أَصْحَابُنَا، وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَوَّلَهُ فِيمَا خَرَّجَهُ فِي مُحَبِّبِهِ، وَمَنْ قَالَ فِي يَمِينٍ مُكَفَّرَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلًا، وَعَنْهُ: وَجَزَمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَمَعَ فَصْلٍ يَسِيرٍ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل هي لغو اليمين أو المسألة قبلها؟ فيه روايتان). انتهى.

يعني: هل لغو اليمين أن يجري على لسانه من غير قصد قول لا، والله وبلى، والله؛ فلا كفارة، على الأصح؟ أطلق الخلاف في ذلك، وأطلقه في الهداية، والمذهب.

إحداهما: هو أن يحلف على شيء يظنه فيبين بخلافه، وهو ظاهر كلامه في المتن.

وقدّمه في الرعايتين.

والرواية الثانية: هو قوله: لا، والله وبلى، والله ونحوه إذا جرى على لسانه ولم يقصده، وهو الصحيح.

وجزم به في المحرر، والحاوي الصغير، والوجيز، والعمدة مع أن كلامه في العمدة يحتمل أن يعود إلى الصورتين.

وَعَنْهُ: وَفِي الْمَجْلِسِ، وَهُوَ فِي الْإِرْشَادِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَفِي الْمُبْهَجِ: وَلَوْ تَكَلَّمْتَ، قَدَّمَ الْاسْتِثْنَاءَ عَلَى الْجُزْأِ أَوْ أُخْرَاهُ، فَعَلَّ أَوْ تَرَكَ، لَمْ تَلْزِمَهُ كَفَّارَةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا اسْتَنْتَى بَعْدَ سَنَةٍ فَلَهُ نِيَّاهُ، لَيْسَ هُوَ فِي الْإِيمَانِ إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا هُوَ إِشْيَاءُ إِنَّمَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَآذُكُمُ الَّذِي إِذَا نَسِيتُمْ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤].

فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْكُذْبِ؛ لِأَنَّ الْكُذْبَ لَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْيَمِينِ، لِأَنَّ الْيَمِينَ تُكْفَرُ، وَالْكُذْبُ لَا يُكْفَرُ، قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: فَإِثْبَاتُ الْاسْتِثْنَاءِ خُرُوجُهُ مِنَ الْكُذْبِ، قَالَ مُوسَى: «سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا» [الكهف: ٦٩].

وَلَمْ يُصْبِرْ فَسَلِمَ مِنْهُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ، وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِي إِنْ رَدَّهُ إِلَى يَمِينِهِ لَمْ يَنْفَعَهُ، لَوْ قَوَّعَهَا وَتَبَيَّنَ مَشِيئَةُ اللَّهِ، وَاحْتَجَّ بِهِ الْمَوْضِعُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ أَبُو بَعْلَى الصَّغِيرُ فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ وَمَشِيئَةُ اللَّهِ: تَحْقِيقُ مَذْهَبِنَا أَنَّهَا يَقِفُ عَلَى إِجَادِ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِهِ، فَالْمَشِيئَةُ مُتَعَلِّقَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ نِيَّتًا أَنَّهُ شَاءَهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَفِي الطَّلَاقِ الْمَشِيئَةُ انطَبَقَتْ عَلَى اللَّفْظِ بِحُكْمِهِ الْمَوْضُوعِ لَهُ وَهُوَ الْوُقُوعُ، وَيُغْتَبَرُ نَظْمُهُ إِلَّا مِنْ مَظْلُومٍ خَائِفٍ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَمْ يَقُلْ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: خَائِفٍ، وَفِي اعْتِبَارِ قَصْدِ الْاسْتِثْنَاءِ وَجْهَانِ، فَإِثْبَاتُهُمَا فِيمَنْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِهِ عَادَةً، أَوْ أَتَى بِهِ تَبَرُّكًا (م ٥).^(١)

وَلَمْ يَغْتَبِرْهُ شَيْخُنَا، وَلَوْ أَرَادَ تَحْقِيقًا لِإِرَادَتِهِ وَنَحْوَهُ، لِعُمُومِ الْمَشِيئَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: يَغْتَبَرُ قَصْدُ الْاسْتِثْنَاءِ أَوَّلُ كَلَامِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ وَقَصَدَ بِالْإِرَادَةِ الْمَشِيئَةَ، لَا مُحَبَّةَ وَأَمْرَهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلَنْ شَكَّ فِي الْاسْتِثْنَاءِ فَلَا أَصْلَ عَدَمُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِلَّا وَمَنْ عَادَتَهُ الْاسْتِثْنَاءُ وَاحْتَجَّ بِالْمُسْتَحَاضَةِ تَعَمُّلًا بِالْعَادَةِ، وَالتَّمْيِيزِ وَلَمْ تَجْلِسْ أَقْلُ الْحَيْضِ، وَالْأَصْلُ وَجُوبُ الْعِيَادَةِ، وَمَنْ كَانَ حِثُّهُ فِي يَمِينِهِ خَيْرًا اسْتَحَبَّ، وَقَدَّمَ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ بَرَهُ وَإِقَامَتُهُ عَلَى يَمِينِهِ أَوْلَى، وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ حَلْفِهِ فَقِيلَ: يَكْرَهُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَكْثُرُ الْحَلْفُ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَإِنْ دُعِيَ مُجِئًا لِلْيَمِينِ عِنْدَ حَاكِمٍ فَلَا أَوْلَى افْتِدَاءً نَفْسِهِ.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ حَلْفُهُ.

وَقِيلَ: مَبَاحٌ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ كَعِنْدَ غَيْرِ حَاكِمٍ وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ: يُسْتَحَبُّ لِمَصْلَحَةٍ، كَزِيَادَةِ طَمَئِينَةٍ وَتَوْكِيدٍ لِأَمْرٍ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهُ: «قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ: وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُهَا» تَطْمِئِنًا مِنْهُ لِقَلْبِهِ.

وَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ الْمَذْهَبِيِّ عَنْ قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ، فِيهَا جَوَازُ الْحَلْفِ بَلَّ اسْتِحْبَابَهُ عَلَى الْحَبَرِ الدِّينِيِّ الَّذِي يُرِيدُ تَأْكِيدَهُ، وَقَدْ حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَلْفُ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا، وَأَمَرَهُ اللَّهُ بِالْحَلْفِ عَلَى تَصْدِيقِ مَا أَخْبَرَ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فِي سُورَةِ سَبَأٍ وَثَوْنِسٍ، وَالتَّغَابُنِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَبْدُ فُلَانٍ حُرٌّ، أَوْ مَالُهُ صَدَقَةٌ وَنَحْوَهُ، وَفَعَلَهُ، فَلَعَنُوا.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي اعتبار قصد الاستثناء وجهان، فإثباتهما فيمن سبق على لسانه عادة أو أتى به تبرُّكًا). انتهى.

أحدهما: يعتبر قصد الاستثناء، اختاره القاضي.

وجزم به في المستوعب، والبلغة، والنظم، والمحرر، والوجيز وغيرهم، وصحَّحه في الرعاية الكبرى.

قال الزركشي: واشترط القاضي وأبو البركات وغيرهما مع الاتصال أن ينوي الاستثناء قبل تمام المستثنى منه.

وظاهر بحث أبي محمد أن المشتراط قصد الاستثناء فقط، حتى لو نوى عند تمام ميمته صَحَّ استثناءه.

قال: وفيه نظرٌ. انتهى.

والوجه الثاني: لا يعتبر قصد الاستثناء، وهو ظاهر كلام الخرقى وصاحب المقنع، والمحرر، وجماعة.

وذكره ابن البناء وبناء على أن لغو اليمين عندنا صحيح، وهو ما كان على الماضي وإن لم يقصده.

واختاره الشيخ تقي الدين.

وَعَنْهُ: يَكْفُرُ كَذَّارٌ مَعْصِيَةً، وَإِنْ حَرَّمَ حَلَالًا غَيْرَ زَوْجِيٍّ، نَحَوَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامًا، وَلَا زَوْجَةً لَهُ^(١)، لَمْ يَحْرُمْ، وَيَكْفُرُ إِنْ فَعَلَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ حَتَّى يَكْفُرَ، وَكَذَا تَغْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ، نَحَوَ إِنْ أَكَلْتَهُ فَهُوَ عَلَيَّ حَرَامًا، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ.

قَالَ فِي الْإِنْصَارِ: وَطَعَامِي عَلَيَّ كَالْيَتَةِ، وَالْدَّمِ.

وَالْيَمِينُ تَنْقَسِمُ إِلَى أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ الْخَمْسَةِ، وَهَلْ يُسْتَحَبُّ عَلَى فِعْلِ طَاعَةٍ أَوْ تَرْكِ مَعْصِيَةٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٦)^(٢).

وَلَا تَغَيِّرُ حُكْمَ الْمُخْلُوفِ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: يَحْرُمُ جَنَّتُهُ وَقَصْدُهُ لَا الْمُخْلُوفُ فِي نَفْسِهِ وَلَا مَا رَأَاهُ خَيْرًا.

وَفِي الْإِنْصَارِ: يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِالطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ عِنْدَ أَحْمَدَ لَا يَجُوزُ عُدُولُ الْقَادِرِ إِلَى الْكُفَّارَةِ (ش م).

قَالَ شَيْخُنَا: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهَا تَوْجِبُ إِجَابًا أَوْ تُحَرِّمُ تَحَرُّمًا لَا تَرْفَعُهُ الْكُفَّارَةُ.

قَالَ: وَالْعُقُودُ، وَالْعَهْدُ مُتَقَارِبَةٌ الْمَعْنَى أَوْ مُتَّفِقَةٌ فَإِذَا قَالَ: أَعَاهِدُ اللَّهَ أَنِّي أَحُجُّ الْعَامَ، فَهُوَ نَذْرٌ وَعَهْدٌ وَيَمِينٌ، وَلَوْ قَالَ: أَنْ لَا أَكَلِّمَ زَيْدًا، فَيَمِينٌ وَعَهْدٌ، لَا نَذْرٌ، فَلَا يُؤْمَنُ إِنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى النَّذْرِ، هُوَ أَنْ يَلْتَزِمَ لِلَّهِ قُرْبَةً، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ، وَهِيَ عَقْدٌ وَعَهْدٌ وَمُعَاهَدَةٌ لِلَّهِ، لِأَنَّهُ التَّزَمَ لِلَّهِ مَا يَطْلُبُهُ اللَّهُ مِنْهُ، وَإِنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْعُقُودِ الَّتِي بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ أَنْ يَلْتَزِمَ كُلُّ مَنْ الْمُتَعَاذِلِينَ لِلْآخَرِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، فَمُعَاهَدَةٌ وَمُعَاهَدَةٌ، يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعَقْدُ لَا زِمًا لَمْ يَجْزِ نَقْضُهُ، وَإِلَّا خَيْرٌ، وَلَا كُفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ لِعَظَمَتِهِ.

وَلَوْ خَلَفَ لَا يَغْدِرُ كَفَرٌ لِلْقَسَمِ لَا لِعُدْوِهِ، مَعَ أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَرْفَعُ إِمْنَةً بَلْ يَتَقَرَّبُ بِالطَّاعَاتِ، قَالَ: وَهَلِوِ إِيْمَانٌ بِنَصْرِ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَفْرَضِ اللَّهُ مَا يَجِلُّ عَقْدُهَا إِجْمَاعًا.

نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ اللَّهُ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] قَالَ: الْعَهْدُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: الْعَهْدُ شَدِيدٌ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا خَلَفَ بِالْعَهْدِ بِكُلِّ مَا اسْتَطَاعَ، وَيَكْفُرُ إِذَا خَانَ بِأَكْثَرِ مِنْ كُفَّارَةٍ يَمِينٍ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ حَلَّ الْيَمِينُ عَلَى مِتَاحٍ مِتَاحَ، وَأَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْإِيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]؛ أَيْ: فِي الْعَهْدِ، وَالْمَوَاقِيقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [النحل: ٩١].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وَالْعَهْدُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِغَيْرِ خِلَافٍ فَمَعَ الْيَمِينِ أَوَّلَى، وَنَهَى عَنِ نَقْضِ الْيَمِينِ، وَيَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَضَرَبَ لَهُمُ الْمَثَلَ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْحِلَّ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ لَا يَدْخُلُهُ هَذَا.

قَالَ شَيْخُنَا: مِنْ جَنْسِهِمَا لَفْظُ الدَّيْمَةِ.

وَقَوْلُهُمْ: هَذَا فِي دِيْمَةٍ فَلَنْ أَصْلُهُ مِنْ هَذَا أَيْ: فِيمَا لَزِمَهُ بِعَهْدِهِ وَعَقْدِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (نحو ما أحل الله علي حرام أو لا زوجة له).

كذا في النسخ، وصوابه: (ولا زوجة له) بإسقاط الألف قبل الواو، وإنما قال ذلك؛ لئلا يشملها كلامه.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (واليمين تنقسم إلى أحكام التكليف الخمسة، وهل يستحب على فعل طاعة أو ترك معصية؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، وشرح الوجيز.

إحداهما: لا يستحب، صححه الناظم فقال:

ولا نذب في الإيلاء ليفعل طاعة ولا ترك عصيان على المتجود

وإليه ميل شارح الوجيز.

والوجه الثاني: يستحب، اختاره بعض الأصحاب، وقدمه ابن رزين في شرحه.

قلت: وهو الصواب.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

قال في الفتون: الذمُّ هِي الْعُهُودُ، وَالْأَمَانَاتُ.
وفي الواضح: وَمِنْهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ، وَذِمَّةُ فُلَانٍ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ: الذِّمَّةُ لَا تَمْلِكُ، لِأَنَّهَا الْعَهْدُ، وَالْمِثَاقُ
لُغَةً، وَفِي الشَّرْعِ وَصَفٌ بِصِيَرٍ بِهِ الْمَكْلُفُ أَهْلًا لِلْإِلْتِزَامِ، وَالْإِلْتِزَامِ، وَلِهَذَا لَوْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ مِنْ آخَرٍ صَحَّ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ
الْحَقُّ الثَّابِتُ فِيهَا.
وقيلَ لَهُ: الذِّمَّةُ صِفَةٌ فَتَقُوتُ بِالْمَوْتِ فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ ذِمَّتِهِ، فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ، بَلْ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِلْتِزَامِ وَلَمْ يَفْتِ.
وقال في الفتون: الذِّمَّةُ وَإِنْ كَانَتْ الْعَهْدُ فَالْمَلِكُ التَّسَلُّطُ، فَإِذَا بَقِيَ حَكْمُ الْمَلِكِ وَلَا تَسَلُّطُ حَقِيقَةٌ فِي الْمَلِكِ بَقِيَ حَكْمُ
الذِّمَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَا عَهْدَ حَقِيقَةً لَمْ يَمُتْ.

فَصْلٌ

مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ فَلَهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، جَنَسًا أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ يُطْعِمُ بَعْضًا وَيَكْسُو بَعْضًا، نَصٌّ عَلَيْهِ،
وَفِيهِ قَوْلٌ قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي كِبْقِيَةُ الْكَفَّارَاتِ مِنْ جَنَسَيْنِ، وَكِعْتِي مَعَ غَيْرِهِ أَوْ إِطْعَامُ وَصَوْمُ.
مَا يُجْزئُ صَلَاةَ الْآخِلِ فِيهِ.
وفي التبصرة: الْمَفْرُوضَةُ، وَكَذَا نَقَلَ حَرْبٌ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْفَرَضُ، كَوَبَرٍ وَصَوْفٍ، وَمَا يُسَمَّى كِسْوَةً وَلَوْ غَتِيقًا لَمْ تَذْهَبِ
قُوَّتُهُ.

وفي المغني: وَخَرِيرٌ، فِي التَّرْغِيبِ مَا يَجُوزُ لِلْآخِلِ لِنَفْسِهِ، فَمَنْ عَجَزَ كَعَجْزِهِ عَنْ فُطْرَةٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وقيلَ: كَرَقَبَةٍ فِي ظَهَارٍ، فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَابَعَةٍ بِلا عُدْرِ.
وعنه: لَهُ تَفْرِيقُهَا.

وقال ابنُ عَقِيلٍ: هَلِ الدُّنَى كَزَكَاةٍ فَيَصُومُ أَمْ لَا، كَفُطْرَةٍ، فِيهِ رَوَاتَانِ.
وَلَهُ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحِنْثِ.

وفي الواضح عَلَى رَوَايَةٍ جَنَّتِهِ بِعَزْمِهِ عَلَى مُخَالَفَةِ يَمِينِهِ يَنْتَبِهُ لَا يَجُوزُ، بَلْ لَا يَصِحُّ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ: لَا يَجُوزُ بِصَوْمٍ، لِأَنَّهُ
تَقْدِيمُ عِبَادَةٍ، كَصَلَاةٍ وَاخْتَارَ فِي التَّحْقِيقِ: لَا يَجُوزُ، كَجَنَسٍ مُحْرَمٍ، فِي وَجْهِ، وَهُمَا سَوَاءٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وعنه: بَعْدَهُ أَفْضَلُ.

ونقل ابنُ هَانِيٍّ: قَبْلَهُ.

ونقل ابنُ مَنْصُورٍ: تَقَدَّمَ الْكُفَّارَةُ، وَأَجِبُهُ، فَلَهُ أَنْ يَقْدَمَهَا قَبْلَ الْحِنْثِ، لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الزَّكَاةِ.
وَمَنْ لَزِمَتْهُ، أَيْمَانٌ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فَكُفَّارَةُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّ أَحْمَدَ رَجَعَ عَنْ غَيْرِهِ.
وعنه: لِكُلِّ يَمِينٍ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ مُوجِبُهَا، كَيَمِينٍ وَظَهَارٍ.

وعنه: إِنْ كَانَتْ عَلَى أَعْمَالٍ، نَحْوِ: وَاللَّهِ لَا قُمْتُ، وَاللَّهُ لَا قُمْتُ كَمَا لَوْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلَةِ، وَالْأُكْفَارَةُ كَرَالِلُهُ لَا قُمْتُ،
وَاللَّهُ لَا قُمْتُ وَمِثْلُهُ الْحَلْفُ بِذَوْرٍ مُكَرَّرَةٍ أَوْ بِطَلَاقٍ مُكْفَّرٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

ونقل ابنُ مَنْصُورٍ يَمِينٌ خَلَفَ نَذِيرًا كَثِيرَةً مُسَمَّاةً إِلَى يَمِينِ اللَّهِ أَنْ لَا يَكَلِّمَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.
وقال شَيْخُنَا يَمِينٌ قَالَ الطَّلَاقُ يَلْزَمُهُ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَرَّرَهُ: لَمْ يَقَعْ أَكْثَرُ مِنْ طَلْقَةٍ إِذَا لَمْ يَنْوِ، فَيَتَوَجَّهَ وَمِثْلُهُ إِنْ قُمْتُ
فَأَنْتَ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ ثَلَاثًا، سَبَقَ فِيمَا يَخَالِفُ الْمَذْهَبَ بِهَا غَيْرُهَا يَقَعُ بِهِمَا ثَلَاثٌ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ إِجْمَاعًا، وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّهُ
يَلْزَمُ مِنَ الشَّرْطِ الْجُزْءُ، فَيَقَعُ الثَّلَاثُ مَعًا، لِلثَّلَاثِ، وَلَا رِطْبٌ فِي الْيَمِينِ، وَلِأَنَّهَا لِلزَّجْرِ، وَالتَّطْهِيرِ فَهِيَ كَالْحُدُودِ، بِخِلَافِ
الطَّلَاقِ، وَالْأَصْلُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى قَائِدَةٍ أُخْرَى مَا لَمْ يَمَارِضْهُ مُعَارِضٌ.

ونقل عَبْدُ اللَّهِ: أَحْضَبَ إِلَيَّ أَنْ يَغْلِظَ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا كَرَّرَ الْإِيمَانَ أَنْ يُعَيِّنَ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَطْعَمَ.

وَلَوْ خَلَفَ يَمِينًا عَلَى أَجْناسٍ مُخْتَلِفَةٍ فَكُفَّارَةُ، حَيْثُ فِي الْجَمِيعِ أَوْ وَاحِدٍ وَتَنَحَّلَ فِي الْبَقِيَّةِ.

وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ كَحُرٍّ وَقِيلَ: لَا عِتْقَ، وَيَكْفَرُ كَافِرٌ حَتَّى مُرْتَدٍّ بِغَيْرِ صَوْمٍ.

باب جامع الأيمان

يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى نِيَّةِ خَالِفٍ لَيْسَ بِهَا ظَالِمًا، نَصُّ عَلَيْهِ، احْتِمَالُهَا لَفْظُهُ، فَيَنْوِي بِ: اللَّبَاسِ اللَّيْلِ، وَبِ: الْفِرَاشِ، وَبِ: الْبَسَاطِ الْأَرْضِ، وَبِ: الْأَوْتَادِ الْجَبَالِ، وَبِ: السَّقْفِ، وَبِ: الْبِنَاءِ السَّمَاءِ، وَبِ: الْإِخْوَةِ إِخْوَةَ الْإِسْلَامِ.
وَمَا ذَكَرْتُ فَلَانًا أَيْ مَا قَطَعْتُ ذِكْرَهُ، وَمَا زَايَةً أَيْ مَا ضَرَبْتُ رَتْنَهُ، وَبِ: نِسَائِي طَوَالِقُ نِسَاءِ الْأَقَارِبِ مِنْهُ، وَبِ: جَوَارِي أَخْرَارَ سَفْنَهُ، وَبِ: مَا كَانَتْ فَلَانًا مَكَاتِبَةَ الرِّقِيقِ، وَبِ: مَا عَرَفْتُهُ جَعَلْتُهُ عَرِيفًا، وَلَا أَعْلَمْتُهُ أَيْ أَعْلَمْتُ الشُّفَّةَ، وَلَا سَأَلْتُهُ حَاجَتَهُ، وَهِيَ الشَّجَرَةُ الصَّغِيرَةُ، وَلَا أَكَلْتُ لَهُ دَجَاجَةً وَهِيَ الْكَبَّةُ مِنَ الْغَزَلِ، وَلَا فَرُوجَةً وَهِيَ الدَّرَاعَةُ، وَلَا فِي بَنِيي فُرُشٍ وَهِيَ صِغَارُ الْإِبِلِ، وَلَا حَصِيرٌ وَهُوَ الْجَبَسُ، وَلَا بَارِيَةً أَيْ السَّكِينُ الَّتِي يَبْرِي بِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَيَجُوزُ التَّغْرِيبُ فِي الْمَخَاطَبَةِ لِغَيْرِ ظَالِمٍ بِلَا حَاجَةٍ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
وَقِيلَ: لَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَهُ، لِأَنَّهُ تَذْلِيلٌ كَتَذْلِيلِ الْمَبْعِ، وَقَدْ كَرِهَ أَحْمَدُ التَّذْلِيلَ.
وَقَالَ: لَا يُعْجِبُنِي، وَنَصَّهُ: لَا يَجُوزُ التَّغْرِيبُ مَعَ الْيَمِينِ، وَيَقْبَلُ حُكْمًا مَعَ قُرْبِ الْإِحْتِمَالِ مِنَ الظَّاهِرِ وَمَعَ تَوَسُّطِهِ رَوَايَتَانِ (م ١) ^(١).

وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ.

وَجَزَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ بِقَبُولِهِ ثُمَّ يَرْجَعُ إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْخُرْقِيِّ، وَالْإِرْشَادِ، وَالْمَبْهَجِ ^(٢)، وَحَكَى رَوَايَةً، وَقَدَّمَهُ الْقَاضِي بِمُوافَقَتِهِ لِلْوَضْعِ.

وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي: وَعَلَيْهَا عُمُومُ لَفْظِهِ اخْتِطَاطًا، ثُمَّ إِلَى التَّعْيِينِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِ وَضَعُ لَفْظِهِ شَرْعًا أَوْ عَرَفًا أَوْ لُغَةً.

وَفِي الْمَذْهَبِ: فِي الْأَسْمِ، وَالْعُرْفِ وَجِهَانِ، وَذَكَرَ ابْنُهُ النَّيَّةُ ثُمَّ السَّبَبُ ثُمَّ مَقْتَضَى لَفْظِهِ عَرَفًا ثُمَّ لُغَةً، فَإِذَا خَلَفَ لِظَالِمٍ مَا لِفُلَانٍ عِنْدِي وَدِيعةً، وَنَوَى غَيْرَهَا أَوْ بـ «مَا» مَعْنَى الَّذِي أَوْ اسْتَنْتَى بِقَلْبِهِ، بَرٌّ، فَإِنْ لَمْ يَتَأَوَّلْ أَيْمًا، وَهُوَ دُونَ إِثْمِ إِقْرَارِهِ بِهَا وَيُكْفَرُ، عَلَى الْأَصَحِّ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ الرَّاعُونِيِّ، وَعَزَاهُمَا الْحَارِثِيُّ إِلَى قَتَادَةَ أَبِي الْخَطَّابِ، وَلَمْ أَرَهُمَا، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَجُوزُ جَعْلُهَا بِخِلَافِ اللَّفْظَةِ.

وَأَنْ لَمْ يَخْلِفْ لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ لَا يُسْقِطُ ضَمَانًا لِخَوْفِهِ مِنْ وَضْعِ طَلَاقٍ، بَلْ يَضْمَنْ بِدَفْعِهَا أَفِيدَاءً عَنْ يَمِينِهِ.

وَفِي قَتَادَةَ ابْنِ الرَّاعُونِيِّ إِنْ أَبَى الْيَمِينُ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ فَصَارَ ذَرِيعَةً إِلَى اخْتِطَاطِهِ فَكَيْفَ إِقْرَارِهِ، طَائِعًا وَهُوَ تَفْرِيطٌ عِنْدَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويقبل حكما مع قرب الاحتمال من الظاهر ومع توسطه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والنظم، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم.

إحدهما: يقبل، وهو الصحيح، صححه في تصحيح الحرر.

وجزم به أبو محمد الجوزي.

وقدّمه في الرعايتين؛ لأنه جعل ما قاله المصنف طريقة مؤخّرة، وقدّم أنه يرجع إلى نية الخالف إن احتملها لفظه، ثم قال: وقيل إن قرب الاحتمال إلى آخره.

والرواية الثانية: لا يقبل.

(٢) تنبيه: قوله: (وقدّمه في الحرقي، والإرشاد، والمبهج)؛ أي: قدّموا السبب على النية.

أما صاحب الإرشاد، والمبهج فمسلّم.

وأما الحرقي؛ فلم يقدّم السبب على النية، بل قدّمها عليه، وهو موافق للمذهب، فقال: ويرجع في الأيمان إلى النية، فإن لم ينو شيئا رجع إلى سبب اليمين وما يصحبها. انتهى.

فهذا يخالف لما قاله المصنف عنه.

سلطان جائر (م) (٢) (١).

وَمَنْ حَلَفَ بِطَلَقِ ثَلَاثِ لَيْطَانِهَا الْيَوْمَ فَإِذَا هِيَ حَائِضٌ، أَوْ لَيْسَتِ بِهَا خَمْرًا، لَا يَفْعَلُ، وَتَطْلُقُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.
وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيمَنْ حَلَفَ فِي شَعْبَانِ بِثَلَاثِ لَيْطَانِهَا فِي نَهَارِ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، سَافَرَ فِي رَمَضَانَ، فَإِنْ خَاضَتْ
وَطِيعَ وَكَفَرَ لِحَيْضٍ، وَذَكَرَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ فِيمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ يَيْضًا وَلَيَأْكُلَنَّ مِمَّا فِي كُمِهِ فَإِذَا هُوَ يَيْضُ، عَمِلَ مِنْهُ نَاطِفٌ
يُسْتَهْلِكُ.

وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لِمَنْ عَلَى سُلْمٍ: إِنْ صَعِدْتَ فِيهِ أَوْ نَزَلْتَ مِنْهُ أَوْ قُمْتَ عَلَيْهِ أَوْ رَمَيْتَ نَفْسَكَ، أَوْ خَطَكَ إِنْسَانٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ
انْتَقَلَتْ إِلَى سُلْمٍ آخَرَ.

وَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ: لَا وَطِيتُكَ إِلَّا وَأَنْتَ لَابِسَةٌ عَارِيَّةٌ رَاجِلَةٌ رَاكِبَةٌ، وَطِيتَهَا بِلَيْلِ عُرْيَانَةٍ فِي سَفِينَةٍ.
وَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَيْطَبُخْنُ قَدْرًا بِرُطْلٍ يَلْبَحُ وَيَأْكُلُ مِنْهُ لَا يَجِدُ طَعْمَ الْمِلْحِ، سَلَقَتْ يَيْضًا، وَذَكَرَ هَلْهُوَ الْمَسَائِلُ فِي عَيُونِ
الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ حَلَفَ لَيْطَانِهَا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ ثُمَّ سَافَرَ وَوَطِيعَ قَتَصَهُ: لَا يُعْجِبُنِي لِأَنَّهَا حِيلَةٌ؛ قَالَ: مَنْ اخْتَالَ بِحِيلَةٍ
فَهُوَ حَائِثٌ.

وَنَقَلَ عَنْهُ الْمِصْبُوحِيُّ: لَا يَرَى الْحِيلَةَ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ لِمَنْ قَالَ لَامْرَأَةٍ وَهِيَ عَلَى ذَرْجَةٍ إِنْ صَعِدْتَ
أَوْ نَزَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَالُوا تَحْمَلُ؟ قَالَ، أَلَيْسَ هَذَا حِيلَةً؟ هَذَا هُوَ الْحَيْثُ بَعَيْنِهِ.

وَقَالُوا: إِذَا حَلَفَ لَا يَطَأُ بِسَاطَا قُوطِيٍّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَإِذَا حَلَفَ لَا أَدْخُلُ فَحِمْلَ فَأَدْخِلَ قَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ: جُمْلَةٌ
مَذْهَبِهِ لَا يَجُوزُ الْحَيْثُ فِي الْيَمِينِ وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا بِمَا وَرَدَ بِهِ سَمِعَ كَيْسِيَّانَ وَإِكْرَاهُ وَاسْتِثْنَاءُ؛ قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَإِنْ
أَصْحَابُنَا قَالُوا: لَا يَجُوزُ التَّحِيلُ لِإِسْقَاطِ حُكْمِ الْيَمِينِ، وَلَا يُسْقِطُهُ بِذَلِكَ.

وَنَقَلَ الْمُرُوزِيُّ: «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَحْلَلَ، وَالْمَحْلَلُ لَهُ».

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَعَنَ اللَّهُ صَاحِبَ الْمَرْقِ لَقَدْ اخْتَالَ حَتَّى أَكَلَ».

وَإِنْ حَلَفَ لِتَغْيِيرِي بَشْيَةٍ فَعَلَهُ مُحَرَّمٌ وَتَرَكَهُ، فَصَلَاةُ السُّكْرَانِ، أَوْ بَطْعُمُ النَّجْسِ، فَحَلَوْا، لِسُقُوطِ الذُّبَابِ عَلَيْهِ، ثُمَّ
خَامِضٌ؛ لِأَنَّهُ يُدَوَّدُ، ثُمَّ مَرٌّ لِأَنَّهُ يَكْرَجُ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الصُّومِ: يُبْرَدُ لَهُ الْفِطْرُ، وَإِنْ حَلَفَ لَا سَرَقْتُ مِنِّي شَيْئًا فَخَاتَمُهُ فِي وَدِيعَتِهِ، أَوْ لَا أَقَمْتُ فِي
هَذَا الْمَاءِ وَلَا خَرَجْتُ مِنْهُ وَهُوَ جَارٌ، حَيْثُ يَقْصِدُ أَوْ سَبَبٍ فَقَطْ.

وَقِيلَ: تَحْمِلُ مِنْ رَاكِبٍ كُرْهًا فَلَا حَيْثُ.

وَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ غَدًا وَقَصَدَ عَدَمَ تَجَاوُزِهِ أَوْ السَّبَبَ يَقْضِيَهُ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ: أَوْ لَا، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ، بَرٌّ، وَكَذَا أَكَلَ مِنْهُ أَوْ يَبِيعُهُ أَوْ فَعَلَهُ غَدًا.

وَإِنْ حَلَفَ لَأَقْضِيَنَّهُ غَدًا، وَقَصَدَ مَطْلَهُ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ، حَيْثُ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُهُ إِلَّا بِمِثْلِهِ حَيْثُ بِأَقْلٍ فَقَطْ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُهُ بِمِثْلِهِ حَيْثُ بِهَا وَأَقْلٍ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا وَتَوَى الْيَوْمَ قَبْلَ حُكْمَا، وَعَنْهُ لَا، وَيُذَيِّنُ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن لم يحلف لم يضمن عند أبي الخطاب، وعند ابن عقيل لا يسقط ضمانٌ لحوفه من وقوع طلاق، بل
يضمن بدفعها افتداءً عن يمينه).

وفي فتاوى ابن الزاغوني إن أبي اليمين بطلاق أو غيره فصار ذريعةً إلى أخذها فكأقراره طائماً، وهو تفریط عند سلطان جائر.
انتهى.

قال الحارثي في باب الوديعة: فعلى المذهب إن لم يحلف حتى أخذت منه وجب الضمان للتفریط.

قلت: وهذا هو الصواب.

وتقدم النقل في باب الوديعة من هذا التصحيح فليراجع.

وإن دعي إلى غداء فحلف لا يتعدى، لم يحث بغيره، على الأصح.
وإن حلف لا يشرب له الماء من عطش، والنية أو السبب قطع متى حث بكل ما فيه مئة، وذكر ابن عقيل: لا أقل، كقعوده في صوم ناره.

وإن حلف لا يلبس ثوبا من غزلها لقطع المنة فانتفع به أو بشيء في شيء.
وقيل: أو بغيره بقدر مئتيه فأزيد، جزم به في الترغيب، حيث.
وفي التعليق، والمفردات وغيرهما: يحث بشيء منها، لأنه لا يمنحو مئتها إلا بالامتناع مما يصدر عنها مما يتضمن مئة ليخرج مخرج الوضع العرفي، وكذا سوى الأديمي البغدادي بينها وبين التي قبلها، وأنه يحث بكل ما فيه مئة.
وفي الروضة: إن حلف لا يأكل له خبزا، والسبب المنة، حيث يأكل غيره كائنا ما كان، وأنه إن حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس عمامة أو عكسة إن كانت أمثنت بغزلها، حيث بكل ما يلبسه منه، وكذا منع ابن عقيل الحالف على خبز غيره من لحمه ومائه.
ويحث حالف على تمر للحلاوة، بكل حلوى، وحالف لا يكلم امرأته للهجر، بوطئها، لاقيضاء اليمين منعاً، والتماماً، فهي كالامرء، والنهي.

بخلاف اعتقته؛ لأنه أسود أو لسواد، يعتق وحده.
قيل: لأن التعبد منع منه.
وقال القاضي وأبو الخطاب: لأن جلته يجوز أن تنقض.
وقوله: لا يطرد.

وقيل: لأنه لا يشبه التشريع، وكذا اعتقه؛ لأنه أسود أو لسواد، لجواز المناقضة عليه، والبداء.
واختار في التمهيد: له عتق كل أسود، قال: لأن الأصل عدم البداء في حقه، ثم النسخ يجوز أن يرد من الباري في الحكم المنصوص عليه، كما يرد البداء من الأديمي، ثم لم يمنع جواز ورود النسخ من القياس، كذا جواز البداء في حق الموكل.

وجزم به فيه إن قال: إذا أمرتك بشيء لعل فليس عليه كل شيء من مالي وجذت فيه تلك العلة، ثم قال: أعيت عبيدي فلنا لأنه أسود، فعتق كل عبيد له أسود، صنع ذلك، وهو نظير قول صاحب الشرح لأنه تعبدنا بالقياس.
وقال في العدة: إن المخالف احتج بأن أهل اللغة لا تستعمل القياس، فلو قال ليوكيله: اشتر لي سكتنجينا فإنه يصلح للصنفاء، لم يصح أن يشتري له رماناً وإن كان يصلح للصنفاء.
والجواب أن السكتنجين يختص معاني لا توجد في الرمان، لذلك لم يجز أن يشتريه.
وقد ورد عن أهل اللغة ما يوجب القول بالقياس، فإن اثنين لو ضربتا أمهما فضرَب الأب أحدهما لأنه ضرب أمه، صلح الرء عليه ب: أن الآخر ضربها فلم لا تضربه.

وكذلك لو قال: لا تعط فلاناً إبرة لئلا يعتدي بها، لم يصلح أن يعطيه سكيناً، لأن معناه واحداً، على أننا نقول بالقياس في الموضع الذي دل الشرع عليه وكلفنا إياه، وفي تلك المواضع لم يدل الشرع عليه فلم يجب القول به، فقد أجاب القاضي بوجهين: أولهما كاختيار أبي الخطاب.
وهو يدل على أنه لو قال: قس عليه كل ما صلح للصنفاء جاز.

ويدل أيضاً على أنه إذا لم يعتق غير ما اعتقه مع أنه أسود أن لكل عاقل مناقضته، ويقول له لم يعتق غيره من السود، وكذا قال أبو الخطاب وغيره، وأما إذا قال اعتقت فلاناً لأنه أسود فقيسوا عليه كل أسود، فذكر في الروضة أنه لا يتعدى العتق غير من اعتقه، ملزماً به للمخالف، وفيه نظر، ولعل ظاهراً ما ذكر من كلام القاضي وأبي الخطاب خلافه.
وقد قال القاضي في النص على العلة: واحتج بأن الاختيار باللفظ دون المعنى، لأنه لو قال، والله لا أكلت السكر لأنه حلوا لم يحث بغيره، كذا لفظ الشرع.

وَأَجَابَ بِجَوَازِ الْمُنَاقَضَةِ، وَبِأَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالْقِيَاسِ، وَغَيْرَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ قِيسُوا كَلَامِي بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ السُّكَّرَ لِأَنَّهُ حَلَوٌ، شَرَكُهُ فِيهِ كُلُّ حَلَوٍ.
وَفِي الإِيضَاحِ فِي الطَّلَاقِ: وَإِنْ حَلَفَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ فِي كَتْفِهِ.
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَهَا بِدَارٍ يَنْوِي جَفَاءَهَا وَلَا سَبَبٍ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا حَيْثُ، أَوْ لَا عُدَّتْ رَأَيْتُكَ تَذْخُلِينَهَا يَنْوِي مَنَعَهَا حَيْثُ وَلَوْ لَمْ يَرَهَا.
وَنَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ أَقْلُ الْإِيوَاءِ سَاعَةً.
وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي دُرَّةِ الْغَوَاصِ: لَا يَقَالُ: اجْتَمَعَ فَلَانٌ مَعَ فَلَانٍ.
وَأَيْتَانِ يَقَالُ: اجْتَمَعَ فَلَانٌ وَفَلَانٌ، وَخَالَفَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي صِحَاحِهِ، فَقَالَ: جَامِعُهُ عَلَى كَذَا أَيْ اجْتَمَعَ مَعَهُ.
وَإِنْ قَالَ: إِنْ تَرَكْتُ هَذَا الصَّبِيَّ يَخْرُجُ فَأَنْتَ طَائِلٌ فَأَقْلَتْ فَمَخْرَجٌ، أَوْ قَامَتْ تُصَلُّ أَوْ لِحَاجَةٍ فَمَخْرَجٌ، إِنْ نَوَى أَنْ لَا يَخْرُجَ حَيْثُ، وَإِنْ نَوَى أَنْ تَنْتَفِعَ وَلَا تَدْعُهُ فَإِنَّهَا لَمْ تَتْرَكْهُ يَخْرُجُ، فَلَا يَحْتُسُّ، نَقَلَهُ مَهْنًا نَقَلَ حَرْبٌ: أَكْثَرُهُ إِذَا حَلَفَ لَا يُلْبِسُ امْرَأَتَهُ مِنْ كَدِّهِ أَنْ يَغْطِيَ أَجْزَةَ الْحِطَّاءِ أَوْ الْقَصَّارِ أَوْ نَحْوِ هَذَا.
وَإِنْ حَلَفَ لَا يُفَارِقُ الْبَلَدَ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَالِي أَوْ لَا رَأَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْهِ، أَوْ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ وَعَبْدُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَعُزِّلَ، وَطُلِقَ، وَاعْتَقَ، أَوْ حَلَفَ لَا دَخَلَ لَظْلَمَ رَأَى فِيهِ فِرَاقَ، وَنَوَى: «مَا دَامَ»، لَمْ يَحْتُسُّ، وَمَعَ السَّبَبِ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَنَصُّهُ: يَحْتُسُّ (م ٣) ١١.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن حلف لا يفارق البلد إلا بإذن الوالي أو لا رأى منكراً إلا رفعه إليه، أو لا تخرج امرأته وعبدته إلا بإذنه، فعزّل، أو حلف لا دخله لظلم رآه فيه فزال، ونوى (ما دام) لم يحتس، ومع السبب فيه روايتان، ونصّه: يحتس).
انتهى.
هذه المسائل الخمس تنزع إلى قاعدة هي أصل هذه المسائل كلها وغيرها، وهي: أن اللفظ العام هل يخص بسببه الخاص إذا كان السبب هو المقتضي له، أو يقضى بعموم اللفظ؟ وجهان للأصحاب، قاله في القاعدة الرابعة والعشرين بعد المئة، وتابعه في القواعد الأصولية.

أحدهما: العبرة بعموم اللفظ.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير أول الباب: وإن كان اللفظ أعم من السبب أخذ بعموم اللفظ.
وقيل: بل بخصوص السبب. انتهى.
قال الناظم:

فإن كان معناه أعم فخذ به وخلّ خصوص اللفظ عند تسدّد

واختاره القاضي في الخلاف، والآمدني وأبو الفتح الحلواني، وأبو الخطاب، وغيرهم.

قال في القواعد الفقهية: وأخذه من نص أحمد في رواية علي بن سعيد، فيمن حلف لا يصطاد من نهر لظلم رآه فيه ثم زال الظلم.

قال أحمد: النذر يوفي به، وكذلك أخذه من قاعدة المذهب فيمن حلف لا يكلم هذا الصبي، فصار شيخاً أنه يحتس بتكليمه، تغلياً للتعين على الوصف، قالوا: والسبب، والقرينة عندنا تعم الخاص ولا تخصّص العام. انتهى.

قال المصنّف هنا: ونصّه: يحتس، وذلك لأن الاعتبار بعموم اللفظ.

والوجه الثاني: العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، وهو الصحيح عند صاحب المغني، والبلغة، والمحرر.

لكن المجد استثنى صورة النهر وما أشبهها، كمن حلف لا يدخل بلداً لظلم رآه فيه، ثم زال الظلم، فجعل العبرة في ذلك بعموم اللفظ، وعدى الشيخ الموفق الخلاف إليها أيضاً.

ورجح ابن عقيل في عمد الأدلة وقال: وهو قياس المذهب.

وجزم به القاضي في موضع من المجرد.

واختاره الشيخ تقي الدين، وفرّق بينه وبين مسألة النهر المنصوصة، وذكره.

وَأِنْ انْحَلَّتْ بِعَزْلِهِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لَمْ يَبْرُقْ بَرْقِعُهُ الْمُنْكَرَ بَعْدَ عَزْلِهِ، وَفِي حَيْثُ بَعْزْلِهِ أَوْجَةٌ.
الثَّالِثُ: يَحْتَسِبُ إِنْ أُمِكنَهُ فِي وَلَايَتِهِ (م ٤، ٦) (١).

= قال في القواعد: وهذا أحسن، وقد يكون جدُّه لحظ هذا. انتهى.

فتلخص في ذلك ثلاثة أقوال.

وقال الزركشي أيضاً لما تكلم على لفظ الخرقى: إذا لم ينو شيئاً لا ظاهر اللفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب اليمين وما هيَّجها، فإذا حلف لا يأوي مع امرأته في هذه الدار، وكان سبب يمينه غيظاً من جهة الدار، لضرر لحقه من جيرانها أو منة حصل عليه بها، ونحو ذلك؛ اختصت يمين بها، كما هو مقتضى اللفظ.

وإن كان لغيط من المرأة يقتضي جفاها ولا أثر للدار فيه تعدى ذلك إلى كل دار، المحلوف عليها بالنصر، وما عداها بعلة الجفا التي اقتضاها السبب، وكذا إذا حلف لا يدخل بلداً لظلم رآه فيه، أو لا يكلم زيدا لشربه الخمر، فزال الظلم، وترك زيدا شرب الخمر، جاز له الدخول، والكلام، لزوال العلة المقتضية لليمين.

وكلام الخرقى يشمل ما إذا كان اللفظ خاصاً، والسبب يقتضي التعميم كما مثلنا أولاً، أو كان اللفظ عاماً، والسبب يقتضي التخصيص كما مثلنا ثانياً.

ولا نزاع بين الأصحاب فيما علمت في الرجوع إلى السبب المقتضي للتعميم، واختلف في عكسه، فقل: فيه وجهان. وقل: روايتان، وبالجمله فيه قولان أو ثلاثة:

أحدهما: وهو المعروف عند القاضي في التعليق وفي غيره، واختيار عامة أصحابه الشريف وأبي الخطاب في خلافيهما: يؤخذ بعموم اللفظ، وهو مقتضى نص أحمد، وذكره.

والقول الثاني: وهو ظاهر كلام الخرقى، واختيار أبي محمد.

وحكي عن القاضي في موضع: يحمل اللفظ العام على السبب، ويكون ذلك السبب مبنياً على أن العام أريد به خاص.

والقول الثالث: لا يقتضي التخصيص: فيما إذا حلف لا يدخل بلداً لظلم رآه فيه، ويقتضي التخصيص فيما إذا دعي إلى غداء، فحلف لا يتعدى، أو حلف لا يخرج عبده ولا زوجته إلا بإذنه، والحال يقتضي ما دام كذلك.

وقد أشار القاضي إلى هذا في التعليق انتهى كلام الزركشي، وهو موافق لما قاله في القواعد وغيره، وكل منهما زاد في النقول على الآخر من جهة من اختار في المسألة.

وملخصه: أن القاضي وعامة أصحابه كالشريف وأبي الخطاب في خلافيهما، وأبي الفتح الحلواني، والآمدني وغيرهم، قالوا: الاعتبار بعموم اللفظ، وهو المخصوص.

وقدّمه في الرعايتين، والحاوي، وهو ظاهر ما جزم به الناظم، وأن ابن عقيل في عمد الأدلة، والشيخ الموفق، والشارح، وصاحب البلغة، والشيخ تقي الدين، والقاضي في موضع في المجرّد، واختاره ابن رجب، وهو ظاهر كلام الخرقى وغيره، قالوا: الاعتبار بمخصوص السبب، وهو الصواب، وأن المجد ومن تبعه فرقوا، وأشار إليه القاضي في التعليق، كما نقله الزركشي.

وإن كان المجد لحظ ما قاله حفيده فيكون قد وافق الموفق، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٤ - ٦): قوله: (وإن انحلت بعزله في أحد الوجهين لم يبرق برفعه المنكر بعد عزله، وفي حثته، بعزله أوجّة، الثالث: يبحث إن أمكنه في ولايته). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٤): هل تنحل يمينه بعزل الوالي أم لا؟ ظاهر كلام المصنف إطلاق الخلاف.

وأطلقه في المقنع، والشرح، وشرح ابن منبج، وغيرهم:

أحدهما: تنحل يمينه، صححه في التصحيح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

وظاهر ما اختاره الشيخ الموفق وغيره أولاً، وهو الصواب.

الوجه الثاني: لا تنحل يمينه.

قال القاضي: قياس المذهب لا تنحل، وهما مبنيان على القاعدة المتقدمة، صرح به في القواعد، والمغني وغيرهما.

وقال في الترغيب: إن كان السبب أو القرائن تقتضي حالة الولاية اختص بها، وإن كانت تقتضي الرّفْع إليه بعينه مثل أن يكون =

وإن لم تنحل بعزله فرقعته إليه بعد عزله بر، وإن لم يعين الوالي إذن ففي تعيينه وجهان في الترغيب، للتردد بين تعيين العهد، والجنس.

وفيه: لو علم به بعد علمه فقيل: فات البر، كما لو رآه معه. وقيل: لا، لإمكان صورة الرقع، فعلى الأول: هو كإبراهيم من دين بعد حلفه ليقتضيه، وفيه وجهان (م ٧، ٩) (١). وكذا قوله جواباً لقولها تزوجت علي: كل أمراؤ لي طالق تطلق، على نصه.

=مرتكب المنكر قرابة الوالي مثلاً وقصد إعلامه بذلك لأجل قرابته وذكر الولاية تعريفاً تناول اليمين حال الولاية، والعزل.

(المسألة الثانية - ٥): إذا قلنا تنحل عينه ورأى المنكر في ولايته ولم يرفعه حتى عزل فهل يحنث أم لا؟

أو يحنث إن أمكنه؟

أطلق ثلاثة أوجه، وفيه مسألتان:

أحدهما: إذا أمكنه رفعه ولم يرفعه، وفيها وجهان، وأطلقهما في المغني، والشرح، والمصنف:

أحدهما: يحنث بعزله، وهو أولى:

والوجه الثاني: لا يحنث.

(والثانية - ٦): إذا لم يمكنه رفعه حتى عزل أو مات، فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يحنث، قدمه في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: لا يحنث.

قلت: وهو الصواب، وأطلق الخلاف في الترغيب.

(١) (مسألة - ٧ - ٩): قوله: (وإن لم تنحل بعزله فرفعه إليه بعد عزله بر، وإن لم يعين الوالي إذن ففي تعيينه وجهان في

الترغيب، للتردد بين تعيين العهد، والجنس، وفيه، لو علم به بعد علمه فقيل: فات البر، كما لو رآه معه.

وقيل: لا، لإمكان صورة الرقع، فعلى الأول: هو كإبراهيم من دين بعد حلفه ليقتضيه، وفيه وجهان). انتهى.

فيه مسائل من الترغيب أطلق فيها الخلاف، واقتصر عليه، وأطلقهما في القواعد الأصولية.

(المسألة الأولى - ٧): إذا لم يعين الوالي فهل يتعين ويكون من كان في زمن حلفه أو لا يتعين؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: لا يتعين.

قلت: وهو الصواب، حيث لم يكن نية ولا سبب، فيكون للجنس، فيشمل كل، وال يولى.

والوجه الثاني: يتعين، وهو من كان اليمين في زمنه، فيكون للعهد، وظاهر الحال يقتضي ذلك.

(المسألة الثانية - ٨): لو علم به بعد علمه، أي بعد علم الوالي، صرح به في القواعد، وهو واضح، فهل فات البر؟ كما لو رآه معه

أو لا، لإمكان صورة الرقع.

أطلق الخلاف.

وكذا قال في القواعد، وهذا لفظ صاحب الترغيب فنقله.

قلت: هي شبيهة بما إذا لم يمكنه رفعه إليه إلا بعد عزله، على ما تقدم.

والصواب: أن البر قد فات، وهو الظاهر من حال الخالف.

(المسألة الثالثة - ٩): على القول بأن البر قد فات.

قال: هو كإبراهيم من دين بعد حلفه ليقتضيه، وفيه وجهان، وأطلقهما المصنف في أواخر هذا الباب.

والصحيح: أنه لا يحنث، صححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز ومتنخب الأدمي ومنوره، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه في المحرر، والنظم، فكذا الصحيح هنا أنه لا يحنث.

ويأتي ذلك عند كلام المصنف فيها محمراً إن شاء الله تعالى في المسألة الحادية والأربعين.

وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةً، أَخَذًا بِالْأَعْمَ مِنْ لَفْظٍ وَسَبَّيْهِ.
وَقَوْلُهُ لِمَنْ عَلَيْهِ ذَنْبُهُ: إِنْ خَرَجْتَ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَنَحْوُهُ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ مَنْ قِيلَ لَهُ خَرَجْتَ امْرَأَتُكَ فَطَلَّقَهَا، أَوْ قَالَ لَهُ
عَبْدُهُ قَدِمَ أَبُوكَ أَوْ مَاتَ عَدُوُّكَ فَأَعْتَقَهُ، وَلَمْ يُوقَعْهُ ابْنُ عَقِيلٍ لِيُطْلَانَ الْخَبَرُ، لِذِلَالَةِ الْحَالِ، لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِشَرْطٍ أَوْ تَعْلِيلٍ.
وَفِي الْإِنْصَارِ فِي قَوْلِهِ لَا كَبِيرَ مِنْهُ: هُوَ حُرٌّ لِأَنَّهُ ابْنِي، عَتَقَ وَلَمْ يَقْبَلْ تَعْلِيلُهُ بِكَذِبٍ، كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ لِأَنَّكَ قُمْتَ،
وَقَعَ، وَإِنْ كَانَتْ مَا قَامَتْ.

وَفِي الْقَتُونِ: أَنْتَ طَالِقٌ، مَا سَرَقَ ذَهَبِي غَيْرَكَ، وَعَلِمَ سَرَقَتَهَا، وَقَعَ، وَإِنْ خَلَفَ رَجُلًا لَمْ يَقَعْ بِالشُّكِّ.
وَإِنْ خَلَفَ لِلصِّ لَا يُخْبِرُ بِهِ، فَسُئِلَ عَنْهُمْ هُوَ مَعَهُمْ قَبْرَاهُمْ ذُوْنَهُ لِيُتَبَّعَ عَلَيْهِ، حَيْثُ إِنْ لَمْ يَنْوَ حَقِيقَةَ الْعَمْرِ، وَإِنْ خَلَفَ
لِيَتَزَوَّجَنَّ، بَرَّ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ، وَكَذَا قِيلَ لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى أَمْرَائِهِ وَلَا نِيَّةَ وَلَا سَبَبَ.
وَإِخْتَارَهُ الشَّيْخُ، كَحَلْفِهِ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، وَالْمَذْهَبُ: يَبْرُ بِدُخُولِهِ بِتَطْيِيرَتِهَا، وَالْمَرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِمَنْ تَعْمَلُهَا وَتَتَأَذَى بِهَا،
كَظَاهِرِ رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ.

وَفِي الْمَفْرَدَاتِ وَغَيْرِهَا أَوْ مَقَارِبِهَا وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّمَا الْمَنْصُوصُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَيَدْخُلَ، وَلَا يُشْتَرَطُ مِمَّا تَلْتَهَا.
وَأَعْتَبِرْ فِي الرُّوضَةِ: حَتَّى فِي الْجِهَازِ، وَلَمْ يَذْكُرْ دُخُولًا، وَإِنْ خَلَفَ لِيُطْلَقَنَّ ضَرْبُهَا فَفِي بَرٍّ وَرَجْعِي خِلَافٌ (م ١٠) (١).
وَإِنْ خَلَفَ لَا يَضْرِبُهَا فَعَضُّهَا أَوْ خَنْقَهَا وَنَحْوُهُ.
وَقِيلَ: وَنَوَى بِيَمِينِهِ إِبْلَامَهَا حَيْثُ، وَأُطْلِقَ فِي الرُّوضَةِ إِنْ خَلَفَ لِيَضْرِبَهَا فَخَنْقَهَا أَوْ عَضُّهَا لَمْ يَحْنُثْ.

فَصْلٌ

وَإِنْ خَلَفَ: لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَلْبُو فَدَخَلَهَا وَهِيَ فُضَاءٌ أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ حِمَامٌ أَوْ بَاعَهَا، أَوْ لَا لَبَسْتَ هَذَا الْقَمِيصَ فَصَارَ
رَدَاءً أَوْ عِمَامَةً، أَوْ لَا كَلَّمْتَ هَذَا الصَّبِيَّ فَصَارَ شَيْخًا، أَوْ امْرَأَةً فُلَانٍ هَلْبُو أَوْ عَبْدَهُ أَوْ صَدِيقَهُ هَذَا فَرَّالَ ذَلِكَ، ثُمَّ كَلَّمَهُ، أَوْ
لَا أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْحِمْلِ فَصَارَ كَيْشًا، أَوْ هَذَا الرُّطْبُ فَصَارَ تَمْرًا أَوْ وَبَسًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.
أَوْ هَذَا اللَّبَنُ فَصَارَ جُبْنًا وَنَحْوُهُ.
وَلَا نِيَّةَ، وَلَا سَبَبَ، حَيْثُ، كَقَوْلِهِ: دَارَ فُلَانٍ فَقَطْ، أَوْ التَّمْرُ الْحَدِيثُ فَعَتَقَ، أَوْ الرَّجُلُ الصَّحِيحُ فَمَرَضَ، وَكَالسَّفِينَةِ
تُنْقَضُ ثُمَّ تُعَادُ، وَفِيهَا أَحْتِمَالٌ.
وَقِيلَ: لَا.

وَإِخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ فِي نَحْوِ بَيْضَةِ صَارَتْ فَرْخًا، فَلَوْ خَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ مِنْ هَذِهِ التُّفَاحَةِ أَوْ الْبَيْضَةِ فَعَمِلَ مِنْهَا شَرَابًا
أَوْ نَاطِقًا فَالْوَجْهَانِ، وَمِثْلُهَا بَقِيَّةُ الْمَسَائِلِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ خَلَفَ: لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَنْكِحُ فَعَقْدٌ فَاسِدًا لَمْ يَحْنُثْ.
وَعَنْهُ: بَلَى.
وَعَنْهُ: بَلَى فِي الْبَيْعِ وَقِيلَ: يَحْنُثُ بِمُخْتَلَفٍ لِيهِ وَإِنْ قَيَّدَ بِيَمِينِهِ بِمُتَّبِعِ الصَّحَةِ كَخَمَرٍ حَيْثُ، فِي الْأَصَحِّ، وَخَالَفَ
الْقَاضِي فِي: إِنْ سَرَقْتَ مِنِّي شَيْئًا وَبِعْتَيْتَهُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ طَلَّقْتَ فُلَانَةً الْأَجْنِبِيَّةَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَوُجِدَ، وَالشَّرَاءُ كَالْبَيْعِ.
وَخَالَفَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ: فِي إِنْ سَرَقْتَ مِنِّي شَيْئًا وَبِعْتَيْتَهُ، كَمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَبِيعُ قَبَاجَ بَيْنَا فَاسِدًا، وَإِنْ خَلَفَ لِيَبِيعَنَّهُ
فَبَاعَهُ بِعَرَضٍ بَرٍّ، وَكَذَا نَسِيئَةً.
وَقِيلَ: بِقَبْضِ نَسِيئِهِ، وَإِنْ خَلَفَ لَا يَبِيعُ، أَوْ لَا يُؤْجِرُ، أَوْ لَا يُزَوِّجُ لِفُلَانٍ، حَيْثُ يَقْبُولُو، وَيَحْنُثُ فِي هَبَةٍ وَهَدِيَّةٍ وَوَصِيَّةٍ

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن حلف ليطلقن ضربتها ففي برٍّ ورجعي خلاف). انتهى.

أحد القولين: يبرُّ به.

قلت: الصواب: أنه إن كان ثم نية أو قرينة رجع إليها، وإلا برُّ؛ لأنه طلق.

والقول الثاني: لا يبرُّ إلا بطلاق بائن.

وَصَدَقَ وَعَارِيَةً بِفَعْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ.
 وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ مِثْلُهُ فِي بَيْعٍ^(١)، وَقَالَهُ الْقَاضِي فِي: إِنْ بَعَثْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ قَالَ الْآخَرُ إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ فَأَشْتَرَاهُ عَتَقَ مِنْ بَائِعِهِ سَابِقًا لِلْقَبُولِ، وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَهْبَهُ لَهُ بَرٌّ
 بِالْإِجَابِ، كَيْمِينِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: يُحْمَلُ عَلَى الْكَمَالِ، ذَكَرَهُ مَنِيخُنَا.
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهْبَهُ فَقِيلَ: لَا يَحْنُثُ بِإِعَارَتِهِ، وَالصَّدَقَةُ عَلَيْهِ، كَحَلْفِهِ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيَهْبُهُ، فِي الْأَصَحِّ.
 وَقِيلَ: يَحْنُثُ.
 وَقِيلَ: بِالصَّدَقَةِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ (م ١١، ١٢)^(٢)، وَيَحْنُثُ بِوَقْفِهِ عَلَيْهِ.
 وَقِيلَ: لَا، كَوَصِيَّتِهِ لَهُ وَصَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ وَنَذْرٌ وَكَفَّارَةٌ وَتَضْيِيفُهُ وَإِبْرَائِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَلْ يَسْقُطُ ذَيْنَ بَهِيَّةٍ؟
 وَفِي مُحَابَاةٍ بَيْعٍ وَجْهَانِ (م ١٣)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (ويحنت في هبة وهدية وصية وصدقة وعارية بفعله، وإن لم يقبل.
 وفي الموجز، والتبصرة، والمستوعب مثله في بيع). انتهى.
 لم نر ما قاله في المستوعب، والذي رأيناه فيه: وإن حلف لا يبيع فباع فلم يقبل المشتري لم يحنت، وقطع به.
 (٢) (مسألة - ١١ - ١٢): قوله: (وإن حلف لا يهبه فقيل: لا يحنت بإعارته، والصدقة عليه، وقيل: يحنت، وقيل: بالصدقة،
 واختاره القاضي وغيره). انتهى.
 ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١١): إذا حلف لا يهبه فأعاره فهل يحنت بذلك أم لا؟
 أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير، وغيرهم.
 أحدهما: لم يحنت، وهو الصحيح، وعليه الأكثر، منهم القاضي، والشيخ الموفق، والشارح، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.
 وجزم به في الوجيز ومنور الأدمي، وقدمه في الكافي وغيره، وصححه في المغني وغيره.
 والوجه الثاني: يحنت، قدمه في الهداية، وهو ظاهر ما قدمه في المحرر وصححه.
 قلت: يحتمل أن الخلاف مبني على أن العارية هل هي هبة منفعة، أو إباحة منفعة، على ما تقدم في باب العارية، فإن قلنا: هبة
 منفعة حنت، وإلا فلا.

وصححنا هناك أنها إباحة منفعة، ويحتمل أن الخلاف مطلقاً لرجوع الأيمان إلى العرف، وهو ظاهر كلام الأكثر.
 (المسألة الثانية - ١٢): إذا حلف لا يهبه فتصدق عليه فهل يحنت بذلك أم لا؟
 أطلق الخلاف.

أحدهما: يحنت، وهو الصحيح، اختاره القاضي، والشيخ الموفق، والشارح وقدماء، وصححه في الخلاصة، وجزم به في الوجيز.
 قال في تصحيح المحرر: هذا المذهب.
 والوجه الثاني: لا يحنت، اختاره أبو الخطاب في الهداية، وقال: هذا ظاهر كلام أحمد في رواية حنبل، واختاره ابن عبدوس في
 تذكرته، وجزم به الأدمي في متخيه، وقيل: يحنت هنا وإن لم يحنت بالإعارة.
 تنبيه: محل الخلاف في صدقة التطوع، أما الصدقة الواجبة، والنذر، والضيافة الواجبة فلا يحنت به، قولاً واحداً، كما نبه عليه
 المصنف وغيره.

(٣) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي محاباة بيع وجهان). انتهى..
 وأطلقهما في المذهب، والمحرر، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم وغيرهم.
 أحدهما: يحنت.

قلت: وهو الصواب، والصحيح صححه في الخلاصة.
 وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدمي وغيرهم، وقدمه في الهداية، والمقنع وغيرهما.
 والوجه الثاني: لا يحنت، وهو احتمال لأبي الخطاب في الهداية.
 واختاره الشيخ الموفق، والشارح وابن عبدوس وغيرهم، وجزم به في المنور.

وَيَحْتُ بِالْمَدْيَةِ، خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ فَاطْلَعَمَ عِيَالَهُ لَمْ يَحْتُ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يُصَلِّيَ شِمْلَ الْجَنَازَةِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ: صَلَاةُ الْجَنَازَةِ، فَتَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ.
قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: وَالطَّوَافُ لَيْسَ صَلَاةً مُطْلَقَةً وَلَا مُضَافَةً، فَلَا يُقَالُ صَلَاةُ الطَّوَافِ، كَمَا لَا يُقَالُ صَلَاةُ التَّلَاوَةِ، كَذَا قَالَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ.
وَسَبَقَ أَنَّهُ هُوَ، وَالْأَصْحَابُ قَالُوا إِنَّهُ صَلَاةٌ، وَأَنَّهُمْ احْتَجُّوا بِدُخُولِهِ فِي الْعُمُومِ.
وَكَذَا قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي الصَّلَاةِ وَقَتِ النِّهْيِ: الطَّوَافُ لَيْسَ بِصَلَاةٍ فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ أَيْسَحَ فِيهِ الْكَلَامُ، وَالْأَكْلُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُشْنِيِّ فَهُوَ كَالسَّعْيِ، وَقِيلَ لَهُ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» إِذَا قَعَدَ لِلشَّهَادَةِ فَقَالَ: الشَّهَادَةُ لَا يُسَمَّى صَلَاةً، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ صَلَّى الشَّهَادَةَ قَاعِدًا.
وَفِي كَلَامِ أَحْمَدَ: الطَّوَافُ صَلَاةٌ وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ بِمِثْلَةِ الصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا فِيمَا اسْتِثْنَاهُ وَهُوَ النُّطْقُ.
قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَوْ حَلَفَ لَا يَصُومُ حَيْثُ بِشُرُوعٍ صَحِيحٍ.
وَقِيلَ: إِنْ حَيْثُ يَبْغِضُ الْمُخْلُوفُ.
وَقِيلَ: بِفَرَاغِهِ، كَقَوْلِهِ: صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا وَكَحَلْفِهِ لِيَفْعَلَنَّهُ.
وَقِيلَ: بِرُكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا.
وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَخْرُجُ إِذَا أَفْسَدَهُ.
وَيَحْتُ خَالِفٌ لَا يَحُجُّ بِإِخْرَامِهِ بِهِ.
وَقِيلَ: بِفَرَاغِ أَرْكَانِهِ، وَيَحْتُ بِحُجٍّ قَاسِدٍ، وَفِي حَيْثُ بِاسْتِدَامَةِ الثَّلَاثَةِ وَجِهَانٍ (م ١٤) (١).

فصل

وَأِنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ لَحْمًا لَمْ يَحْتُ بِمَرْقِهِ، فِي الْأَصْحِ كَمُخٍّ وَكَبِدٍ وَكُلْيَةٍ وَكَرْشٍ وَكَارِعٍ وَشَحْمَةٍ، وَالبَيْةَ وَغَيْرَهَا إِلَّا بَيْتَةَ اجْتِنَابِ الدِّسَمِ، وَفِي لَحْمِ رَأْسٍ وَلِسَانٍ وَلَحْمٍ لَا يُؤْكَلُ وَجِهَانٍ (م ١٥، ١٧) (٢).

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وفي حثه باستدامة الثلاثة وجهان). انتهى.

يعني: لو كان حال حلفه صائماً، أو حاجاً.

والثالثة: الصلاة.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى في الصوم، والحج، وفي الصغرى في الصوم:

أحدهما: يحث.

والوجه الثاني: لا يحث ولعله أولى.

ولكن لا تتصور المسألة في الصلاة فيما يظهر اللهم إلا أن يكون في التعليق، وهو بعيد.

وقال شيخنا: قد يقال حلف في الصلاة ناسياً وقلنا: لا تبطل، ثم قال: والذي يظهر أن الثالث الطواف فيحلف وهو طائف ثم

يستدعيه.

(٢) (مسألة - ١٥ - ١٧): قوله: (وفي لحم رأس ولسان ولحم لا يؤكل وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والنظم فذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١٥): إذا حلف لا يأكل لحماً فأكَل لحم الرأس فهل يحث أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يحث بأكل الحذ، اختاره أبو الخطاب.

قال الزركشي: وهو مناقض لاختياره فيما إذا حلف لا يأكل رأساً. انتهى.

وَيَحْتِ بِسَمْلِكُ، تَقْدِيمًا لِلشَّرْعِ، وَاللَّغَةِ.
وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى: لَا.
وَنَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ هَانِيٍّ: إِنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا، إِنْ كَانَ لِشَيْءٍ تَأْذَى بِهِ مِنَ اللَّحْمِ فَالرَّأْسُ مُفَارِقٌ لِلْبَدَنِ، وَإِنْ كَانَ عَقْدُهُ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا لَجَمِيعِهِ فَلَا يَغْجِبُنِي يَشْتَرِي شَيْئًا مِنَ الشَّاةِ.
قَالَ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَكُلَّ شَخْمًا فَلَا يَأْسُ إِنْ كَانَ لِشَيْءٍ لِحِقَّةٌ مِنَ اللَّحْمِ، وَإِلَّا فَلَا يَأْكُلُهُ، وَهَلْ يَبَاضُ لَحْمُ كَسْمِينَ ظَهْرٍ وَجَنْبٍ وَسَنَامٍ لَحْمٍ أَوْ شَخْمٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٨، ١٩) (١).

= قال في الخلاصة: يحنت بأكل لحم الرأس، على الأصح.
قال في المذهب: حنت بأكل الرأس في ظاهر المذهب.
وجزم به ابن عبدوس في تذكرته وغيره.
والوجه الثاني: لا يحنت حتى ينويه، قال الزركشي: هذا ظاهر كلام أحمد، واختيار القاضي، وحكي عن ابن أبي موسى.
وقال أبو الخطاب: لا يحنت بأكل رأس لم تجر العادة بأكله منفردا.
قال في المغني: فإن أكل رأسا أو كارعاً فقد روي عن أحمد ما يدل على أنه لا يحنت. انتهى.
قال القاضي لأن اسم اللحم لا يتناول الرأس. انتهى.
وقدّمه في الشرح.
(المسألة الثانية - ١٦): لو أكل اللسان فهل يحنت أم لا؟
أطلق الخلاف.
واعلم أن أكل اللسان كأكل لحم الرأس، خلافاً ومذهباً.
قال الزركشي: لا يحنت بأكل اللسان، على أظهر الاحتمالين.
وأطلق الخلاف في المغني، والشرح، والرعايتين، والنظم.
(المسألة الثالثة - ١٧): إذا أكل لحماً لا يؤكل فهل يحنت به أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر، والحاوي.
أحدهما: يحنت، وهو الصحيح.
قال في الكافي: ولو حلف لا يأكل لحماً تناولت يمينه أكل اللحم المحرم.
وجزم به في المغني، والشرح ونصراه، وابن عبدوس في تذكرته.
قال الزركشي: ظاهر كلام الحرقى أنه يحنت بأكل اللحم، فتدخل اللحوم المحرمة، كلحم الخنزير ونحوه، وهو أشهر الوجهين، وبه قطع أبو محمد. انتهى.
والوجه الثاني: لا يحنت، وحكي عن ابن أبي موسى، وهو قوي.
(١) (مسألة - ١٨ - ١٩): قوله: (وهل يباض لحم كسمين ظهر وجنب وسنام لحم أو شحم؟ فيه وجهان). انتهى.
ذكر مسالتين:
(المسألة الأولى - ١٨): هل يباض اللحم مثل سمين الظهر، والجنب لحم أو شحم؟
أطلق الخلاف، وأطلقه في النظم.
أحدهما: هو شحم، فيحنت بأكله من حلف لا يأكل شحمًا، وهو الصحيح.
وهو ظاهر كلام الحرقى وأبي الخطاب، ومال إليه الشيخ الموفق، والشارح.
قال في المغني: وإن حلف لا يأكل الشحم فأكّل شحم الظهر حنت.
قال الزركشي: هو اختيار أكثر الأصحاب: القاضي، والشراف، وأبي الخطاب، والشيрази وابن عقيل، وغيرهم.
وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، والمنور، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.
وقدّمه في المحرر، وشرح ابن منجنج، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.
والوجه الثاني: هو لحم ليس بشحم، فلا يحنت من حلف لا يأكل شحمًا فأكله، اختاره ابن حامد، والقاضي.
وقال: الشحم هو الذي يكون في الجوف من شحم الكلى وغيره.

وَيَحْنُثُ حَالِفٌ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا بَالِيَةً لَا يَلْخُمُ أَحْمَرَ وَحْدَهُ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا أَوْ يَبْضًا حَيْثُ بِرَأْسٍ طَيْرٌ وَسَمَكٌ وَيَبْضٌ سَمَكٌ وَجَرَادٌ، عِنْدَ الْقَاضِي.
وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: بِرَأْسٍ يُؤْكَلُ عَادَةً مُنْفَرِدٌ، وَيَبْضٌ يُفَارِقُ بَاتِضَةً حَيًّا (م ٢٠) (١).
وَفِي الرَّوَاضِحِ: فِي الرُّءُوسِ هَلْ يَحْنُثُ؟ اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، أَمْ بِرُّءُوسِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَقَطُّ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ كَانَ بِمَكَانِ الْعَادَةِ إِفْرَادُهُ بِالْبَيْعِ فِيهِ، حَيْثُ فِيهِ وَقِي غَيْرُ مَكَانِهِ وَجْهَانِ، نَظَرًا إِلَى أَصْلِ الْعَادَةِ أَوْ عَادَةِ الْحَالِفِ.

وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْخُبْزَ حَيْثُ بِكُلِّ خُبْزٍ، وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ كَانَ خُبْزٌ بِلَدِّهِ الْأَرْضَ حَيْثُ بِهِ، وَفِي حَيْثُ بِهِ بِخُبْزٍ غَيْرِهِ
الْوَجْهَانِ قَبْلَهَا، نَظَرًا إِلَى وَضْعِ الْأَسْمِ أَوْ إِلَى الْأَسْتِعْمَالِ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمَا مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً هَلْ يَحْنُثُ بِمَاءٍ يَلْعُجُ أَوْ
نَجَسٍ؟ وَحَيْثُ فِي الْمَغْنِيِّ، لَا بِجَلَابِ.

وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً حَيْثُ بِشَرِّ الشَّجَرِ رَطْبًا، وَالْأَصَحُّ وَيَابَسًا، كَحَبِّ صَنْوَبِرٍ وَغُنَابٍ لَا يَبْطُمُ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ، وَلَا
بِزَيْتُونٍ وَبَلُّوطٍ وَزَعْرُورٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهٌ.

وَيَحْنُثُ بِطَيْخٍ، وَقِيلَ: لَا، كَقَتْنٍ وَخَيْثَانٍ، وَالشَّمْرَةِ لِلرُّطْبَةِ، وَالْيَابَسَةِ، شَرْحًا وَلُغَةً، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ فِي السَّرِقَةِ مِنْهَا
وغيرِهِ، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي السَّلْمِ: اسْمُ الشَّمْرَةِ إِذَا أُطْلِقَ لِلرُّطْبَةِ.
وَلِهَذَا لَوْ أَمَرَ وَكِيلُهُ بِشِرَاءِ ثَمَرَةٍ فَاشْتَرَى ثَمَرَةً يَابَسَةً لَمْ يَلْزَمُهُ.

وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: الشَّمْرُ اسْمُ الرُّطْبِ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا أَوْ يَسْرًا حَيْثُ بِمَذْنَبٍ.

وَقِيلَ: لَا، كَأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، أَوْ هُمَا عَنْ تَمَرٍ، أَوْ هُوَ عَنْهُمَا، وَفِيهِ عَنْ رَطْبٍ رَوَايَةٌ فِي الْمُبْهَجِ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقْرَةِ لَمْ يَعْهَدْ وَلَدًا وَلَبَنًا، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ فَاسْتَقْفَهُ أَوْ
خَبِزَهُ حَيْثُ.

وَحَقِيقَةُ الْغَدَاءِ، وَالْقِيلُولَةُ قَبْلَ الزَّوَالِ، قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ، وَالْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: فَلَوْ حَلَفَ لَا يَتَغَدَّى فَأَكَلَ بَعْدَهُ لَمْ يَحْنُثْ،
قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ: الْغَدَاءُ مَأْخُودٌ مِنَ الْغَدَاةِ، وَالْعَشَاءُ مَأْخُودٌ مِنَ الْعِشَاءِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ سُمِّيَ عِشَاءً، وَيَتَوَجَّهُ الْعَرَفُ مِنَ الْغُرُوبِ، وَآخِرُهُ الْعَرَفُ أَوْ يُنْصَفُ اللَّيْلُ،

= قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَهُوَ الصُّوَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ.
وَقَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ أَكَلَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الشَّاةِ مِنْ لَحْمِهَا الْأَحْمَرِ، وَالْأَبْيَضِ، وَالْأَلْيَةِ، وَالْكَبِدِ، وَالطَّحَالِ، وَالْقَلْبِ، فَقَالَ شَيْخُنَا:
يَعْنِي بِهِ: ابْنُ حَامِدٍ لَا يَحْنُثُ، لِأَنَّ اسْمَ الشَّحْمِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

(المسألة الثانية - ١٩): هَلِ السُّنَامُ لَحْمٌ أَوْ شَحْمٌ.
أُطْلِقَ الْخِلَافُ.

أَحَدُهُمَا: هُوَ شَحْمٌ.
قُلْتُ: وَهُوَ الصُّوَابُ، وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ أَنَّ الْأَلْيَةَ لَا تَسْمَى لَحْمًا، فَكَذَا السُّنَامُ.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ لَحْمٌ.

قُلْتُ: وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا بَلْ هُوَ قَوْلٌ سَاقِطٌ وَأُطْلِقَ الْمَصْنُفُ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ.
(١) (مسألة - ٢٠): قَوْلُهُ: (وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا أَوْ يَبْضًا حَيْثُ بِرَأْسٍ طَيْرٍ وَسَمَكٍ وَيَبْضٌ سَمَكٌ وَجَرَادٌ، عِنْدَ الْقَاضِي.
وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: بِرَأْسٍ يُؤْكَلُ عَادَةً مُنْفَرِدٌ وَيَبْضٌ يُفَارِقُ بَاتِضَةً حَيًّا). انْتَهَى.

وَكَلَامُهُ فِي الْمَقْنَعِ كَلَامُ الْمَصْنُفِ، مَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي هُوَ الصَّحِيحُ.
جَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ، وَفِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ إِيمَاءٌ إِلَى تَقْدِيمِهِ.

قَالَ فِي الْخِلَاصَةِ: حَنْثٌ بِأَكْلِ السَّمَكِ، وَالطَّيْرِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَا قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، قَالَهُ الْقَاضِي أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ مِنْ خِلَافِهِ.
وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْفِقُ، وَالشَّارِحُ فِي الْبَيْضِ.

يَتَوَجَّهْ خِلَافَ.

وَيَتَوَجَّهْ: أَنْ السُّحُورَ مِنْهُ إِلَى الْفَجْرِ، أَوْ أَنَّهُ قُبِيلَ الْفَجْرِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الصَّحَاحِ.
وَجَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِمَعْنَاهُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: «وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ» [آل عمران: ١٧].
قَوْلُ الرَّجَّاحِ: إِنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَهُوَ أَوَّلُ إِدْبَارِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ أَوْ لَيَنَامَنَّ، فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يَحْنَثُ بِأَذَى نَوْمٍ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ شَرْعًا، وَلُغَةً، وَعَرَفَا.
وَقَالَ فِي الْخِلَافِ لِمَنْ احْتَجَّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ نَامَ فَلَيَتَوَضَّأَ»: الْمَرَادُ بِهِ نَوْمُ الْمُضْطَجِعِ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ فَلَانَ نَامَ يُعْقَلُ مِنْ إِطْلَاقِهِ النَّوْمَ الْمُعْتَادَ وَهُوَ أَنْ يَنَامَ عَلَى جَنْبٍ.
وَقَالَ لِمَنْ احْتَجَّ بِخَبَرِ صَفْوَانَ: «أَمَرْنَا أَنْ لَا تَنَزَعَ خِفَافًا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ»، الْجَوَابُ عَنْهُ مَا قَدَّمْنَا، وَهُوَ أَنَّ إِطْلَاقَهُ يُنْصَرَفُ إِلَى النَّوْمِ الْمُعْتَادِ، أَوْ إِلَى النَّوْمِ الْكَثِيرِ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ.
وَالْقَوْتُ خُبْرٌ وَفَاحِشَةٌ يَابِسَةٌ وَلَبَنٌ وَنَحْوُهُ.
وَقِيلَ: قُوتٌ بَلَدِيٌّ، وَيَحْنَثُ بِحَبِّ يَفْتَاتٍ، فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَدْمُ شِوَاءٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَجِبْنٌ وَيَبْنُ وَزَيْتُونٌ وَمَا يَصْطَبِغُ بِهِ كَحَلِّ اللَّبَنِ، وَالْأَشْمَرُ: وَيَلِجُ، وَفِي ثَمَرِ وَجْهَانٍ (م ٢١) ^(١).
وَيَتَوَجَّهْ عَلَيْهِمَا رَيْبٌ وَنَحْوُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا يَحْنَثُ، وَالطَّعَامُ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ، وَفِي مَاءٍ وَدَوَاءٍ وَوَرَقٍ شَجَرٍ وَتُرَابٍ وَنَحْوِهِمَا وَجْهَانٍ (م ٢٢) ^(٢).
وَالْعَيْشُ يَتَوَجَّهْ فِيهِ عَرَفَا الْخُبْرُ، وَفِي اللَّغَةِ الْعَيْشُ: الْحَيَاةُ، فَيَتَوَجَّهْ مَا يَعِيشُ بِهِ فَيَكُونُ كَالطَّعَامِ.
وَالْأَكْلَةُ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ الْمَرْءُ، وَلَوْ مَعَ تَقَارُبِ تَقْطِيعِ الْأَكْلِ، وَبِالضَّمِّ اللَّقْمَةُ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ شَيْئًا فَلَيْسَ نَعْلًا أَوْ خُفًّا حَيْثُ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا حَيْثُ كَيْفَ لَبَسَهُ وَلَوْ نَعَمَّ بِهِ وَلَوْ ارْتَدَّى بِسَرَاوِيلٍ أَوْ اتَّزَرَ بِقَمِيصٍ، لَا بِطَبَّيْهِ وَتَرَكِيهِ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَا بِتَوَمِيهِ عَلَيْهِ.
وَيَتَوَجَّهْ فِيهِ وَجْهٌ إِنْ قُدِّمَتِ اللَّغَةُ، وَإِنْ تَدَثَّرَ بِهِ فَوَجْهَانٍ (م ٢٣) ^(٣).

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وفي ثمر وجهان). انتهى.

يعني: هل يسمى آدمًا أم لا؟

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: هو من آدم، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، وهو الصواب. والوجه الثاني: ليس من آدم، فلا يحنث بأكله من حلف لا يأكل آدمًا، وبه قطع ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر كلام الأديمي في منتخبه.

(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (وفي ماء ودواء وورق وشجر وتراب ونحوها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

قال في الرعاية: وفي الماء، والدواء وجهان انتهى.

أحدهما: لا يحنث بأكل شيء من ذلك، وهو الصواب، لأنه لا يسمى شيء من ذلك طعامًا، في العرف.

قال في تجريد العناية: لا يسمى ذلك طعامًا، في الأظهر، وصححه الناظم.

والوجه الثاني: يحنث بأكل شيء من ذلك، وهو ضعيف.

(٣) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن تَدَثَّرَ به فوجهان). انتهى.

يعني: إذا حلف لا يلبس ثوبًا فتدثر به.

أحدهما: لا يحنث، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يحنث.

وإن قال: قميصاً، فأتزر لم يحنث، وإن ارتدى فوجهان (م ٢٤)^(١).
 وإن حلف لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجله لم يحنث، لأنه عبث وسفة.
 وإن حلف لا يلبس حلياً حيث يحلي جواهر، أو ذهب أو فضة، ولو خاتم في غير خنصر.
 ويتوجه فيه ما يأتي فحين حلف لا يشرب من النهر فكرخ، لا يعقيق وسبح وحريز.
 وفي دراهم ودنانير في مرسله، زاد بعضهم: مفردين، ومنطقة محللة لا سيف وجهان (م ٢٥، ٢٦)^(٢).
 وفي الوسيلة: تحنث المرأة بحريز.
 وإن حلف لا يدخل دار فلان حيث بما جعله لعبده أو أجره أو استأجره.
 وعنه: أو استعاره، ودابة فلان وثوبه كذاره، ولا يحنث فيما استعاره.
 وإن قال: مسكنه، حيث بمستاجر ومستعار سكنه.
 وفي مغبوب أو لا يسكنه من ملكه وجهان (م ٢٧، ٢٨)^(٣).

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (وإن ارتدى فوجهان). انتهى.

أحدهما: يحنث، وهو الصحيح.

قال في المغني: وكذلك إن كان قميصاً، يعني وحلف لا يلبسه، فارتدى به حنث، ولم يذكر غيره.

قال في الرعائتين، والحاوي: وإن كان قميصاً فجعله سراويل أو رداءً أو عمامة حنث. انتهى.

والوجه الثاني: لا يحنث.

(٢) (مسألة - ٢٥ - ٢٦): قوله: (وفي دراهم ودنانير في مرسله، زاد بعضهم: مفردين، ومنطقة محللة لا سيف وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٥): لو حلف لا يلبس حلياً فلبس الدرهم أو الدنانير في مرسله، فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والبلغة، والمحرر،

والشرح، وشرح ابن منبج، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، ونجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: لا يحنث بلبسه، وهما ظاهر ما جزم به في الكافي، فإنه ذكر ما يحنث به من ذلك ولم يذكرهما، وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز ومتنخب الأدمي.

والوجه الثاني: يحنث بلبسها، وهما من الحلبي، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنور.

قال في الإرشاد: لو لبس ذهباً أو لؤلؤاً وحده حنث.

قلت: وهذا الوجه أقوى من الذي قبله، والصواب أن يرجع في ذلك إلى العادة، والعرف فإن عدما حنث.

(المسألة الثانية - ٢٦): لو لبس منطقة محللة فهل هي من الحلبي أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي:

أحدهما: هي من الحلبي، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والوجه الثاني: ليست من الحلبي.

قلت: الوجه الأول أولى من الثاني، والصواب: أن المرجع في ذلك إلى العادة، كألقي قبلها، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٢٧ - ٢٨): قوله: (وفي مغبوب أو لا يسكنه من ملكه وجهان). انتهى.

يعني: لو حلف لا يدخل مسكنه فدخل في مسكن غصبه أو في مكان له لكنه لا يسكنه، فذكر مسألتين:

(مسألة - ٢٧): المغبوب.

(مسألة - ٢٨): ملكه الذي لا يسكنه.

قال في البلغة، والترغيب: الأقوى أنه إن كان سكنه مرة أنه يحنث.

وقال في الرعائتين، والحاوي: وإن قال لا أسكن مسكنه ففيم لا يسكنه من ملكه أو يسكنه بغصب وجهان، زاد في الكبرى:

ويحنث بسكني ما سكنه منه بغصب. انتهى.

وظاهر كلامه في المغني أنه يحنث بدخوله الدار المغصوبة، وبه قطع الناظم وصححه.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْأَقْوَى إِنْ كَانَ، سَكَنَ مَوْءَ حَيْثَ، وَإِنْ قَالَ: مَلَكَةً، فَفِيمَا اسْتَأْجَرَهُ خِلَافٌ فِي الْإِنْتِصَارِ (م ٢٩) (١).
وَإِنْ قَالَ: ذَابَّةٌ عَبْدُ فَلَانٍ، حَيْثُ بِمَا جَعَلَ بِرَسُولِهِ كَحَلْفِهِ لَا يَرْكَبُ رَحْلَ هَذِهِ الذَّابَّةِ وَلَا يَبِيعُهُ.
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانٍ فَدَخَلَ سَطْحَهَا، أَوْ لَا يَدْخُلُ بَابَهَا فَحَوَّلَ وَدَخَلَ، حَيْثُ.
وَقِيلَ: إِنْ رَفَى السُّطْحَ أَوْ نَزَلَهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ نَقَبٍ فَوَجَّهَانَ، كَوَقُوفِهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ دُخُولِهِ طَاقِ الْبَابِ (م ٣٠، ٣١) (٢).
وَقِيلَ: لَا يَحْتَسِبُ دُخُولُهُ خَارِجَهُ إِذَا أَغْلَقَ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا أَدْخُلُ بَيْتًا، أَوْ لَا أَرْكَبُ، حَيْثُ يَدْخُلُ مَنْسَجِدٌ وَحِمَامٌ وَيَبْتَ شُسْعَرٌ وَأَذَمٌ وَخَيْمَةٌ، وَرُكُوبٌ سَفِينَةٌ، فِي الْمَنْصُوصِ، تَقْدِيمًا لِلشَّرْعِ، وَاللُّغَةِ، لَا يَدْخُلُ صَنْعَةً وَدِهْلِيْزٍ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَطَأُ، أَوْ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارٍ، فَدَخَلَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا، حَيْثُ.

وَهَلْ يَحْتَسِبُ دُخُولُ مَقْبَرَةٍ؟ يَتَوَجَّهُ: لَا، إِنْ قَدَّمَ الْعَرَفَ، وَإِلَّا حَيْثُ.
وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»: إِنْ اسْمُ الدَّارِ يَقَعُ عَلَى الْمَقَابِرِ، قَالَ: وَهُوَ صَحِيحٌ، فَإِنَّ الدَّارَ فِي اللُّغَةِ يَقَعُ عَلَى الرَّيْعِ الْمَسْكُونِ وَعَلَى الْخَرَابِ غَيْرِ الْمَأْمُولِ.
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَسَرَّى حَيْثُ بَرَطَ أَمِيهِ، كَحَلْفِهِ لَا يَطَأُ.
وَقِيلَ: إِنْ أُنْزَلَ.

(١) (مسألة - ٢٩): قوله: (وإن قال: ملكه، ففيمًا استأجره خلاف في الانتصار). انتهى.
قلت: الصواب عدم الحنث، وهو المتعارف بين الناس، وإن كان مالك مالتف المأجور، والله أعلم.
(٢) (مسألة - ٣٠ - ٣١): قوله: (وإن حلف لا يدخل دار فلان، فدخل سطوحها، أو: لا يدخل بابها فحوّل ودخله، حنث، وقيل: إن رقى السطح أو نزلها منه أو من نقب فوجهان، كوقوفه على الحائط أو دخوله طاق الباب). انتهى.
ذكر مسائلتين:

(المسألة الأولى - ٣٠): لو حلف لا يدخل دار فلان فوقف على الحائط فهل يحنث أم لا؟
أطلق الخلاف.
وأطلقه في المغني، والشرح، والنظم:
أحدهما: لا يحنث، وهو الصواب.
والوجه الثاني: يحنث، اختاره القاضي، نقله في المستوعب.
وقدّمه ابن رزّين في شرحه.
(المسألة الثانية - ٣١): لو دخل طاق الباب فهل يحنث أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشرح وغيرهم.
وهي من جملة المسائل اللّائي من حلف على فعل ففعل بعضه:
أحدهما: يحنث بذلك مطلقاً، وهو ظاهر ما اختاره الأكثر، على ما تقدّم، وقدّمه ابن رزّين في شرحه.
والوجه الثاني: لا يحنث به مطلقاً، وهو ظاهر كلام الأدي في متنبّه، وهذا الصحيح، على ما تقدّم في تعليق الطلاق بالشروط، في كتاب الإنصاف.

وقال القاضي: لا يحنث إذا كان بحيث إذا أغلق الباب كان خارجاً.
قلت: وهو الصواب، وصحّحه ابن منبجاً في شرحه.
وجزم به في الوجيز.
قال في المحرّر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.
وإن دخل طاق الباب بحيث إذا أغلق كان خارجاً منها فوجهان. انتهى.
اختار القاضي الحنث ذكره عنه في المستوعب.

وَعَنْهُ: إِنْ عَزَلَ لَمْ يَحْنُثْ.
وَعَنْهُ: فِي مَمْلُوكَةٍ وَقَتَ حَلْفِهِ.
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْمُ الرُّحَانُ فَشَمُّ وَرَدًا أَوْ بَنَفْسَجًا وَتَحْوَهُ وَلَوْ يَابَسَا، أَوْ لَا يَشْمُ وَرَدًا أَوْ بَنَفْسَجًا فَشَمُّ دُمْنُهُمَا أَوْ مَاءُ وَرَدٍ، أَوْ لَا يَشْمُ طَبِيبًا فَشَمُّ نَبْتًا رِيحُهُ طَيِّبٌ، حَيْثُ، فِي الْأَصَحِّ لَا فَاقِيَهَةَ.
وَإِنْ حَلَفَ لَا بَدَأَتْهُ بِكَلَامٍ فَتَكَلَّمَ مَعَ فَوْجِهَانِ (م ٣٢) (١).
وَإِنْ حَلَفَ لَا كَلَمْتَهُ حَتَّى يَكَلِّمَنِي أَوْ يُبَدِّلَنِي بِكَلَامٍ فَتَكَلَّمَ مَعَ حَيْثُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُهُ حِينَئِذَا، وَلَا يَنْتَبِهُ، فَتَضَعُهُ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَيَتَوَجَّهُ: أَقَلُّ زَمَنٍ.
وَقِيلَ: إِنْ عَرَفَهُ فَلِلْأَبَدِ، كَالذَّهْرِ، وَالْعُمُرِ.
وَقِيلَ: الْعُمُرُ كَحَيِّينَ، فَإِنْ نَكَّرَهُمَا أَوْ قَالَ: زَمَنًا، فَلَأَقَلُّ زَمَنٍ.
وَعِنْدَ الْقَاضِي: كَحَيِّينَ، وَكَذَا بِبَيْدَا وَمَلِيًّا وَطَوِيلًا.
وَعِنْدَ الْقَاضِي لِفَوْقِ شَهْرٍ.
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي وَقْتٍ وَتَحْوَهُ: الْأَشْئِبَةُ بِمَذْهَبِنَا مَا يُؤَثِّرُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْمَوَاحِدَةِ، وَالزَّمَانِ كَحَيِّينَ. وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ لِلْأَبَدِ.
وَحَكِي عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَإِنَّمَا قَالَهُ فِي زَمَانٍ وَحَقْبٍ أَقَلُّ زَمَنٍ.
وَقِيلَ: ثَمَانُونَ سَنَةً.
وَقِيلَ: بِصَفْهَانِ.
وَقِيلَ: لِلْأَبَدِ، وَشَهْرٌ ثَلَاثَةُ كَاشُورٍ أَوْ أَيَّامٍ.
وَعِنْدَ الْقَاضِي: اثْنَا عَشَرَ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ أَكْثَرِ الْحَيَاضِ: اسْمُ الْآيَّامِ يَلْزُمُ الثَّلَاثُ إِلَى الْعَشْرَةِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا تَقُولُ: أَيَّامًا.
فَلَوْ تَنَاقَلَ اسْمُ الْآيَّامِ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ حَقِيقَةً لَمَّا جَازَ نَفْيُهُ.
فَقَالَ: قَدْ يَبَيَّنُ أَنَّ اسْمَ الْآيَّامِ يَقَعُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ، يَعْنِي قَوْلَهُ: «وَرَبَّكَ الْآيَّامُ نَدَاوِلُهَا يَبَيِّنُ النَّاسُ» [ك] عَمْرَان: ١٤.
وَقَوْلُهُ: «بِمَا اسْتَلَقْتُمْ فِي الْآيَّامِ الْحَالِيَةِ» [الْحَاقَّة: ٢٤].
وَقَوْلُهُ: «كَبْعِدَةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤، ١٨٥].
وَقَالَ زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ: وَكُنَّا حَسْبِنَا كُلَّ مَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ لَيَالِي لَا قَيْنَا جُدَامًا وَحَمِيرًا قَالَ الْقَاضِي: فَذَلِكَ أَنَّ الْآيَّامَ، وَاللَّيَالِي لَا تَخْتَصُّ بِالْعَشْرَةِ.
وَإِنْ قَالَ: إِلَى الْحَصَادِ فَلِأَيِّ أَوَّلِ مَدَّتِهِ.
وَعَنْهُ: آخِرُهَا.
وَإِنْ قَالَ: الْحَوْلُ فَحَوْلٌ لَا تَبْتِمُهُ، أَوْ مَا إِلَيْهِ ذَكَرُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَسَبَقَتْ مَسَائِلُ فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ.
وَيُطْلَقُ امْرَأَةٌ مَنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ زَنْدِيقًا بِقَائِلٍ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، قَالَهُ سَجَّادَةٌ.
قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَبْعَدَ.
السَّفَلَةُ: مَنْ لَمْ يَتَيَّلَ مَا قَالَ وَمَا قِيلَ فِيهِ.

(١) (مسألة - ٣٢): قوله: (وإن حلف لا بدأته بكلام فتكلما معاً فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يحنث، وهو الصحيح.

جزم به في الحرز، والوجيز، والحاوي الصغير، والنور، والرعايتين وغيرهم، وصححه الناطم.
والوجه الثاني: يحنث، جزم به في المنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، ومتنخب الأدمي، وغيرهم.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِلَا مِثْرٍ، وَلَا يَتَالِي عَلَى أَيِّ مَعْصِيَةٍ رُبِّي، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: الرُّعَاغُ السَّفَلَةُ، وَالْفَوْغَاءُ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَأَصْلُ الْغَوْغَاءِ صِبْغَارُ الْجَرَادِ.

وَأِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ أَوْ سَبَّحَ أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَذَا قَوْلُهُ لِمَنْ دَقَّ بَابَهُ: «أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ» [الحجر: ٤٦] يَفْصِدُ التَّنْبِيهَ بِقُرْآنِ.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَجْهَانِ، وَإِنْ لَمْ يَفْصِدْ بِهِ الْقُرْآنَ حَيْثُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَحَقِيقَةُ الذِّكْرِ مَا نُطِيقَ بِهِ، فَتَحْمَلُ بَعِيْنُهُ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ فِي الْاِئْتِمَارِ قَالَ شَيْخُنَا: الْكَلَامُ يَتَضَمَّنُ فِعْلًا كَالْحَرَكَةِ، وَيَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَرِنُ بِالْفِعْلِ مِنَ الْحُرُوفِ، وَالْمَعَانِي، فَلِهَذَا يُجْعَلُ الْقَوْلُ قِسْمًا لِلْفِعْلِ، وَيُسَمَّى مِنْهُ أُخْرَى، وَيَنْبَغِي عَلَيْهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ عَمَلًا فَقَالَ قَوْلًا كَالْقِرَاءَةِ وَنَحْوَهَا هَلْ يَحْنَثُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي صَلَاتِهِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «افْعَلْ ذَلِكَ» يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِعْلٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ إِذَا كَانَ لَهَا اسْمٌ أَحْصَاهُ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ يَمْتَنِعُ أَنْ تُسَمَّى فِعْلًا.

قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ فَسَمِعَ الْقُرْآنَ حَيْثُ (ع).

وَإِنْ حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّهُ مِئَةً سَوَّطِ فَضْرَتَهُ بِهَا ضَرْبَةٌ مُؤَلَّمَةٌ لَمْ يَبْرُ.

وَعَنْهُ: يَبْرُ، اخْتَارَهُ ابْنُ خَالِدٍ، كَحَلْفِهِ لِيُضْرِبَنَّهُ بِمِئَةٍ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ حَيْثُ بَغِيرَ زَكَوِيٍّ وَبَيْنَيْنِ، لَا بِمُسْتَأْجَرٍ، وَفِي مَفْصُوبٍ عَاجِزٍ عَنْهُ وَضَائِعِ آيَسَهُ وَجْهَانِ (م ٣٣، ٣٤) ^(١).

وَعَنْهُ: يَحْنَثُ بِنَقْدٍ فَقَطْ.

قَالَ فِي الْوَاضِحِ: وَالْمَالُ مَا تَنَازَلَهُ النَّاسُ عَادَةً بِعَقْدٍ شَرْعِيٍّ لِيَطْلُبَ الرِّبْحَ، مَأْخُودٌ مِنَ الْمَالِ مِنْ يَدِ إِلَى يَدٍ، وَجَانِبٌ إِلَى جَانِبٍ.

قَالَ: وَالْمَلِكُ يَخْتَصُّ الْأَعْيَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَا يَمُكُّ الدِّينَ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِذَا حَلَفَ لَا يَمْلِكُ مَالًا، وَذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ الْمَشْهُورَةَ السَّابِقَةَ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي هَذَا الْعِيدِ حَيْثُ يَدْخُولُهُ.

وَالْعِيدُ قَبْلُ الصَّلَاةِ لَا بَعْدَهَا، وَأَيَّامُ الْعِيدِ تُؤْخَذُ بِالْعُرْفِ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَوَجَّهَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لَا يَأْوِي حَتَّى تَغِيْبَ شَمْسُ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَآخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: إِذَا قَالَ: أَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ أَغْمُكْ حَتَّى تَقُولِي قَدْ غَمَمْتَنِي، إِنْ هُوَ وَقَعَ فِي أُمِّهَا وَأَبِيهَا وَأَهْلِ بَيْتِهَا لَا تَطْلُقُ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَغْمُهَا.

فَصْلٌ

وَإِنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ شَيْئًا فَآكَلَهُ مُسْتَهْلِكًا كَحَلْفِهِ عَلَى لَبَنٍ يَحْنَثُ بِمُسْمَاءَ وَلَوْ مِنْ صَبَدٍ وَأَدَمِيَّةٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا مَا تَقَدَّمَ

(١) (مسألة - ٣٣ - ٣٤): وقوله: (وفي مفصوب عاجز عنه وضائع آيسه وجهان). انتهى.

يعني: إذا حلف: لا مال له، وله مال مفصوب منه وعاجز عن أخذه، أو ضائع آيسه، فذكر مسألتين:

(مسألة - ٣٣): المفصوب العاجز عنه.

و(مسألة - ٣٤): الضائع الآيس منه.

قال في المغني، والشرح: فإن كان له مفصوبٌ حنث، وإن كان له مالٌ ضائعٌ ففيه وجهان: الحنث وعدمه، فإن ضاع على وجهٍ قد آيس من عوده كالذي سقط في البحر لم يحنث.

ويحتمل أن لا يحنث في كل موضع لا يقدر على أخذه ماله، كالمجحود، والمفصوب، والذي على غير مليء. انتهى.

وقال ابن رزين: وإن يش من عوده لم يحنث، وقدم أنه يحنث بالمال المفصوب.

وقال في الوجيز: وإن حلف لا مال له وله مالٌ زكويٌّ أو دينٌ على إنسانٍ حنث. انتهى.

في مسألة الخبز، والماء، فإن أكل زُبْدًا أو أبطًا أو جُبْنًا أو كَشْكًا أو مَصَلًا، أو لا يَأْكُلُ بَيْضًا أو تَمْرًا فَأَكَلَ نَاطِقًا، أو لا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَ فِي خَبِيصٍ، فَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُهُ حَيْثُ، وَإِلَّا فَلَا، كَحَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا، فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَاتٌ مِنْهُ، فِي الْأَصَحِّ. وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ: إِنَّ طَحَنَهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَإِلَّا حَيْثُ فِي الْأَصَحِّ. وَعَنْ أَحْمَدَ فِي الْأَوَّلَى فِي حَيْثُ بَزْبَدٍ وَأَقِطٍ وَجُبْنٍ وَرَوَاتَانِ. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ زُبْدًا حَيْثُ بِسَمْنٍ ظَهَرَ طَعْمُهُ. وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ كَعَكْسِهِ، فِي الْأَصَحِّ. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الشَّيْءَ أَوْ شَيْئًا فَشَرِبَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ لَا يَأْكُلُ أَوْ لَا يَشْرَبُ أَوْ لَا يَفْعَلُهُمَا فَمَنْعَ رُمَانًا أَوْ سَكْرًا فَرَوَاتَانِ (م ٣٥، ٣٦).

وَعَنْهُ: يَحْنَثُ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى، لِتَغْيِينِهِ. وَفِي التَّرْغِيبِ: الْخِلَافُ مَعَ ذِكْرِ الْمَأْكُولِ، وَالْمَشْرُوبِ، وَإِلَّا حَيْثُ. وَفِيهِ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَذُوقُهُ فَارْزُدَهُ وَلَمْ يَذُوقْهُ حَيْثُ. وَظَاهِرُ الْمَغْنِيِّ لَا، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَطْعُمُهُ حَيْثُ بِأَكْلِهِ وَشَرِبِهِ وَمَصَّهُ، لَا يَذُوقُهُ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مَا بَعْدَ حَيْثُ بِأَكْلِهِ بِخَبْزٍ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الْكُوزِ فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَاءٍ وَشَرِبَ لَمْ يَحْنَثْ، وَعَكْسُهُ إِنْ اغْتَرَفَ بِإِنَاءٍ مِنَ النَّهْرِ أَوْ الْبَيْتْرِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ عَدَمَ حَيْثُ بِكَرْعِهِ مِنَ النَّهْرِ، لِعَدَمِ اعْتِنَائِهِ، كَحَلْفِهِ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ فَيُعْتَمُّ بِهِ.

(١) (مسألة - ٣٥ - ٣٦): قوله: (وإن حلف لا يأكل هذا الشيء أو شيئًا فشربه أو بالعكس، أو لا يأكل، أو لا يشرب، أو لا يفعلهما فمَنْعَ رُمَانًا أو سَكْرًا فرواتان). انتهى.
ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٥): لو حلف لا يأكل هذا الشيء، أو شيئًا، فشربه أو بالعكس فهل يحنث أم لا؟
أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والكافي، والشرح، والرعايتين، وشرح ابن منجاء، والحاوي.
إحدهما: يحنث، اختاره الحرقي.

قال في الخلاصة: حنث، في الأصح، وقدمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر المقنع وغيره.
والرواية الثانية: لا يحنث.

قال الإمام أحمد في رواية مهنا فيمن حلف لا يشرب نبيذًا فثرد فيه وأكله: لا يحنث.

قال في المحرر وغيره: روى مهنا: لا يحنث، وصححه في النظم.

وقال القاضي: إن عيّن المحلوف عليه حنث، وإن لم يعيّن لم يحنث، قاله في المحرر.

وجزم به في الوجيز، والمنور.

وأطلقه في المحرر، والحاوي الصغير، والزركشي.

ونقل في المغني عن القاضي أنه قال: إن عيّن المحلوف عليه، فيه الروايتان، وإن لم يعيّن لم يحنث، رواية واحدة، ونقله الزركشي عن كتابه الروايتين.

وقال في التّرجيب: محلّ الخلاف مع ذكر المأكول، والمشروب، وإلّا حنث.

(المسألة الثانية - ٣٦): لو حلف لا يأكل أو لا يشرب أو لا يفعلهما فمَنْعَ رُمَانًا أو سَكْرًا فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعايتين، والحاوي الصغير:

إحدهما: لا يحنث، وهو الصحيح، نص عليه، واختاره ابن أبي موسى وغيره.

وقدمه في المغني، والكافي، والشرح وغيرهم.

وجزم به في النظم وغيره، قال ابن رزين: فعنه: لا يحنث، واقتصر عليه.

والرواية الثانية: يحنث، وهو قياس قول الحرقي في المسألة التي قبلها.

وَيَحْتَضُّ بِشُرْبِهِ مِنْ نَهَرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ، فِي الْأَصَحِّ، كَقَوْلِهِ: مِنْ مَاءِ النَّهَرِ.
وَأِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ حَيْثُ بِالشَّمْرَةِ فَقَطْ وَلَوْ لَقَطَ مِنْ تَحْتِهَا.

فَصْلٌ

وَأِنْ حَلَفَ: لَا يَرْكَبُ وَلَا يَلْبَسُ أَوْ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا، وَعَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ وَلَا يَقْعُدُ وَلَا يُسَافِرُ وَلَا يَسْكُنُ دَارًا وَلَا يُسَاكِنُ فَلَانًا وَهُوَ كَذَلِكَ، فَاسْتِدَامَ، حَيْثُ، وَكَذَا لَا يَطَأُ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَلَا يَمْسِكُ، ذَكَرَهُ فِي الْخِلَافِ، أَوْ لَا يَضَاجَعُهَا عَلَى فِرَاشٍ فَضَاجَعَتُهُ وَدَامَ، نَصُّ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يُشَارِكُهُ فَلَدَامَ، ذَكَرَهُ فِي الرُّوْحَةِ، وَعَكْسُهُ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَطَهَّرُ وَلَا يَتَطَيَّبُ فَاسْتِدَامَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ فِي اللَّيْسِ: إِنْ اسْتِدَامَهُ حَيْثُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى نَزْعِهِ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُمَا: الْخُرُوجُ، وَالنَّزْعُ لَا يُسَمَّى سَكَنًا وَلَا لَبْسًا، وَلَا فِيهِ مَعْنَاءٌ، وَالنَّزْعُ جَمَاعٌ لَا شَيْئَانِهِ عَلَى إِبْلَاجٍ وَإِخْرَاجٍ، فَهُوَ شَطْرُهُ.

وَجَزَمَ فِي مَتْنِهِ الْعَايَةِ: لَا يَحْتَضُّ الْجَمَاعُ إِنْ نَزَعَ فِي الْحَالِ، وَجَعَلَهُ مَحَلًّا وَفَاقِي فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ، لِأَنَّ الْيَمِينَ أَوْجَبَتْ الْكَفَّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَتَمَلَّقَ الْحَكْمَ بِأَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ بَعْدَهَا.

وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّ مَفْهُومَ يَمِينِهِ: لَوْ اسْتَدَمَّتِ الْجَمَاعُ.
فَإِنْ أَقَامَ السَّاكِنُ أَوْ الْمَسَاكِينُ حَتَّى يُمْكِنَهُ الْخُرُوجُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ لَا لَيْلًا ذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَالشَّيْخُ بِنَفْسِهِ وَبِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ الْمَقْصُودِ، لَمْ يَحْتَضُّ.

قَالَ الشَّيْخُ: لِأَنَّ مَا لَا يُمْكِنُ التَّخَرُّضُ مِنْهُ لَا يُزَادُ، وَلَا تَقَعُ الْيَمِينُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ أَنَّهُ يَحْتَضُّ إِنْ لَمْ يَنْوِ الثَّقَلَةَ.

وَأِنْ خَرَجَ بِدُونِهِمَا، وَظَاهَرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِيٍّ وَغَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: أَوْ تَرَكَ لَهُ بِهَا شَيْئًا، حَيْثُ.

وَقِيلَ: إِنْ خَرَجَ بِأَهْلِهِ فَسَكَنَ بِمَوْضِعٍ.

وَقِيلَ: أَوْ وَجَدَهُ بِمَا يَتَأَثَّرُ بِهِ، فَلَا.

وَأِنْ أَوْدَعَهُ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ مَلَكَهُ أَوْ أَبَتْ زَوْجَتُهُ الْخُرُوجَ مَعَهُ وَلَا يُمْكِنُهُ يُجْبِرُهَا فَخَرَجَ وَحْدَهُ، لَمْ يَحْتَضُّ.

وَأِنْ بَنَى بَيْنَهُمَا حَاجِزًا وَهُمَا مُتَسَاكِنَانِ وَقِيلَ: أَوْ لَا ثُمَّ سَاكِنَةً، حَيْثُ.

وَقِيلَ: كَمَا لَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حَجَرَتَانِ لِكُلِّ حَجَرَةٍ بَابٌ وَمَرَاثِقٌ مُخْتَصَّةٌ فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حَجَرَةً، وَلَا نِيَّةً، وَلَا سَبَبَ.

قَالَ فِي الْقُنُونِ يَمِينُ قَالَ: أَتَيْتُ طَالِبًا ثَلَاثًا إِنْ دَخَلْتُ عَلَى الْبَيْتِ وَلَا كُنْتُ لِي زَوْجَةٌ إِنْ لَمْ تَكْتُبِي لِي بِنَصْفِ مَالِكَ فَكَتَبْتَهُ لَهُ بَعْدَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا: يَقَعُ الثَّلَاثُ وَإِنْ كَتَبْتَ لَهُ، لِأَنَّهُ يَقَعُ بِاسْتِدَامَةِ الْمَقَامِ، فَكَذَا اسْتِدَامَةُ الزَّوْجَةِ.

وَأِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنَ الدَّارِ، أَوْ لَا يَأْوِي، أَوْ يَنْزِلَ فِيهَا، نَصُّ عَلَيْهِمَا، أَوْ لَا يَسْكُنُ الْبَلَدَ، أَوْ لِيَرْحَلَنَّ مِنْهُ، فَكَحْلِفِهِ لَا يَسْكُنُ الدَّارَ؛ وَكَذَا يَتَوَجَّهُ إِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْهُ، وَالْأَشْهُرُ: يَبْرُ بِخُرُوجِهِ وَحْدَهُ.

وَلِي الرِّعَايَةِ: بِمَتَاعِهِ الْمَقْصُودِ.

وَأِنْ حَلَفَ لِيَرْحَلَنَّ عَنِ الدَّارِ أَوْ الْبَلَدِ وَلَا نِيَّةً وَلَا سَبَبَ، لَمْ يَحْتَضُّ بِالْعَوْدِ، عَلَى الْأَصَحِّ، كَقَوْلِهِ إِنْ خَرَجْتَ مِنْهَا فَلَمْ يَرْحَمْ اسْتَحَقَّ بِخُرُوجِ أَوَّلِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَأِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ الدَّارَ فَدَخَلَهَا، أَوْ كَانَ فِيهَا غَيْرَ سَاكِنٍ فَلَدَامَ جُلُوسُهُ فَقِي حَتَّى وَجْهَانِ (م ٣٧، ٣٨) (١).

(١) (مسألة - ٣٧ - ٣٨): قوله: (وإن حلف لا يسكن الدار فدخلها، أو كان فيها غير ساكن فقام جلوسه ففي حشاه وجهان).

انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٧): إذا حلف لا يسكن الدار فدخلها فهل يحت أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وَقَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ بَاتَ لَيْلَتَيْنِ لَمْ يَحْتِثْ.
 قَالَ شَيْخُنَا: وَالزِّيَادَةُ لَيْسَ سَكَنَى اتِّفَاقًا: وَلَوْ طَالَتْ مُدَّتُهَا.
 وَالسَّفَرُ الْقَصِيرُ سَفَرٌ، فَيَتَوَجَّهُ بِرُ خَالِفٍ لَيْسَافِرِينَ بِهِ.
 وَلِهَذَا نَقَلَ الْأَنْوَمُ: أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ سَفَرًا إِلَّا أَنَّهُ لَا تَقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ.
 وَفِي الْإِشَارَةِ: أَنَّ بَقِيَّةَ أَحْكَامِ السَّفَرِ غَيْرُ الْقَصْرِ تَجُوزُ فِيهِمَا، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيتُ بَيْلَدًا، بَاتَ خَارِجَ بُنْيَانِهِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ، فَإِنْ أَكَلَ فِيهَا أَوْ فِي نَاحِيَةٍ مِنْ حَدِّهَا، حَيْثُ.
 قَالَ الْقَاضِي فِي إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي الْقَرْيَةِ وَقِيلَ لَهُ يَحْتَمِلُ: أَنَّ جَوَائِزًا كَانَتْ بِمِصْرًا وَسَمَاءَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَرْيَةً لِأَنَّ الْعَرَبَ
 كَانَتْ تُسَمِّي الْمِصْرَ قَرْيَةً، وَذَكَرَ الْآيَاتِ، فَقَالَ: الْمَشْهُورُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالُهَا أَنَّ الْقَرْيَةَ لَا يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْمِصْرِ إِلَّا
 مَجَازًا، كَذَا قَالَ.
 وَيَتَوَجَّهُ: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ الْعَرَفُ.
 وَأَمَّا لُغَةُ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالُهَا، فَكَمَا قَالَ الْحَصَنُ.
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَاسْتَدَامَ، أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ فَدَخَلَ فُلَانٌ عَلَيْهِ فَأَقَامَ مَعَهُ، أَوْ لَا يَدْخُلُ بَيْتَهُ بَارِيَةً وَفِيهِ
 قَصَبٌ فَتَسَجَّتْ فِيهِ، حَيْثُ، فِي الْأَصَحِّ، وَنَصَهُ فِي: الْأَوَّلَى فَإِنَّ أَدْخُلَهُ قَصَبًا لِلذِّكْرِ حَيْثُ.
 وَقِيلَ: لَا.

فَصْلٌ

وَإِنْ حَلَفَ: لَيَفْعَلَ شَيْئًا لَمْ يَرِ إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُهُ هُوَ أَوْ مَنْ يَمْتَنِعُ بِعَيْنِيهِ كَزَوْجَةٍ وَقَرَابَةٍ، وَقَصَدَ مَنَعَهُ،
 وَلَا يَنْتَهَ وَلَا سَبَبٌ، لَمْ يَحْتِثْ بِفِعْلِ بَعْضِهِ.
 وَعَنْهُ: بَلَى اخْتَارَهُ الْحَرْفِيُّ، وَالْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
 وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي غَيْرِ الدُّخُولِ، وَحَكَمِي عَنْهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ: وَلَبَسَ ثَوْبِي كُلَّهُ مِنْ غَزَلِهَا نَحْوُ أَنْ يَحْلِفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا
 فَيَدْخُلُ بَعْضَ جَسَدِهِ، أَوْ لَا يَبِيعُ عَبْدَهُ وَلَا يَهْتَبُ قَبِيضَ يَصْنَعُهُ وَيَهْتَبُ يَصْنَعُهُ، أَوْ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ لَا مَاءَ النَّهْرِ فَيَشْرَبُ
 بَعْضَهُ، أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهِ فَلَيْسَ ثَوْبًا فِي يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ثَوْبًا، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ وَغَيْرُهُ، حَيْثُ،
 اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَقِيلَ: فِيهِ الرَّوَابِثَانِ.
 وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: لَا يَحْتِثُ إِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهِ، وَإِنْ خَلَطَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ حَيْثُ بِفَوْقِ نَصْفِهِ.
 وَقِيلَ: بِهِ، وَقِيلَ: وَيَأْتِلُ^(١) وَجْهَانِ (م ٣٩)^(٢).

= أحدهما: لا يحنث، وهو الصواب، وهو ظاهر بحثه في المغني، والشرح، وهو ظاهر كلام القاضي، والشيخ تقي الدين.

والوجه الثاني: يحنث.

(المسألة الثانية - ٣٨): لو كان فيها وهو غير ساكن فدام جلوسه فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعايتين، والحاوي.

أحدهما: لا يحنث.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر بحثه في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: يحنث.

(١) تنبيه: قوله: (وقيل: بأقل): هذا القول جزم به في المغني، والشرح، وهو الصواب أيضاً.

اعني: أن فيه الوجهين، ولما علل ابن منبج الوجهين في شرحه قال: ويقتضي هذا التعليل خروج الوجهين، فيما إذا أكل دون الذي
 اشتراه شريك زيد، وصرح به الشيخ.

قلت: وهو الصواب، وهو مخالف لما قدمه المصنف هنا.

(٢) (مسألة - ٣٩): قوله: (وإن خلطه بما اشتراه غيره حث بفوق نصفه، وقيل: به، وقيل: بأقل وجهان).

وإن اشتراه لغيره أو باعه حنث بأكله منه، وفيه إحياء، والشركة، والتولية، والسلم، والصالح على مال شراء.
 وإن حلف لا أقمت وقعدت ففعل واحدًا فالروايتان، وكذا ولا قعدت.
 وفي الترغيب وجهان.
 وفي المغني: يمين واحدة يحنث بفعل واحد ولو علّق عتقه على أداء مئة لم يحنث بأداء بعضها، نص عليه، لجعلها عوضاً، ومع عدمه لا يستحق المعوض، ويجوز حمله على الرواية الأخرى.
 ولو حلف: لا يبيت عنده فمكث عنده أكثر الليل حنث، وإلا فالروايتان.
 واختار في الترغيب: لا حنث، لعدم تبعض البيوت، كقوله: لا أقمت عندك كل الليل، أو ينويه فيقيم بعضه.
 وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو جاهلاً.
 واختار الشيخ وقاله في المحرر، بالمخلف، حنث في عتق وطلاق فقط، اختاره الأكثر، وذكره المذهب.
 وعنه: في يمين مكفورة.
 وعنه: لا حنث، ويمينه باقية، وهو أظهر.
 وقدمه في الخلاصة، وهو في الإرشاد عن بعض أصحابنا، واختاره شيخنا.
 وقال شيخنا: رواها بقدر رواية التفرقة، وهذا يدل أن أحمد جعله حالاً لا معلقاً، والحنث لا يوجب وقوع المخلف به.
 وأطلق في الترغيب الروايتان، نحو أن يحلف لا يدخل على فلان فدخل ولم يعلم، أو لا يفارقه إلا بقبض حقه
 فقبضه ففارقه فخرج ردياً، أو أحاله ففارقه يظن أنه برّ، أو لا يكلمه فسلم عليه وجهله، وفي المنتخب: يحنث بالحوالة.
 وذكر الشيخ وغيره في الضمان أن الحوالة كالقضاء.
 فإن سلم على جماعة هو فيهم وجهله لم يحنث هنا على الأصح، وإن علمه ولم ينويه فإن لم يستثنيه بقلبه حنث،
 وإلا فلا، على الأصح فيهما.
 وإن قصد حنث، وفي الترغيب وجّه: لا.
 وذكر جماعة مثلها الدخول على فلان.
 وفعله في جنوبه كنائس فلا حنث.
 وقيل: كناس.
 وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرهاً لم يحنث، نص عليه، اختاره الأكثر، لعدم إضافة الفعل إليه، بخلاف ناس.
 وعنه: بلى.
 وقيل: هو كناس.
 ومن يمتنع بيمينه وقصد منعه كهو.
 وقيل: يحنث.
 واختار في الترغيب: إن قصد أن لا يخالفه لم يحنث ناس.

= يعني: إذا حلف لا يأكل طعاماً اشتراه هو أو وكيله فخلطه بما اشتراه غيره حنث بأكله فوق نصفه، وهل يحنث بأكله نصفه أم لا؟
 أطلق وجهين.
 وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمغني، والمقنع، والشرح، وشرح ابن منجا، وغيرهم، ذكره في المقنع وشرحه في آخر باب تعليق
 الطلاق بالشروط.
 أحدهما: لا يحنث، صححه في التصحيح.
 وجزم به في الوجيز.
 والوجه الثاني: يحنث.
 قلت: وهو الصواب.

وَاخْتَارَ شَيْئًا فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ لِيَفْعَلَنَّهُ فَمَخَالَفَهُ لَمْ يَحْنُثْ إِنْ قَصَدَ إِكْرَامَهُ لَا لِإِلْزَامِهِ بِهِ لِأَنَّهُ كَالْأَمْرِ، وَلَا يَجِبُ «لَا أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ بِوُقُوفِهِ فِي الصَّفِّ وَلَمْ يَقِفْ».

وَلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْسَمَ عَلَيْهِ لِخَيْرَتِهِ بِالصُّوَابِ، وَالْخَطِ لَمَّا فَسَّرَ الرَّوَّيَا، فَقَالَ: لَا تَقْسِمُ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِفْسَامَ عَلَيْهِ مَعَ الْمَصْلَحَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكُتْمِ.

وَقَالَ: إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ فَكُنَّاسٌ، وَعَدَمَ حَيْثُ هُنَا أَظْهَرَ.

وَقَالَ: خَوْفُ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ إِكْرَاءٌ عَلَى الْخُرُوجِ.

وَأَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَحُمِلَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَنْعُ لَمْ يَحْنُثْ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ أَمَكَّنْهُ، حَيْثُ، فِي الْمَنْصُوصِ.

وَكَذَا إِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُهُ فَخَدَمُهُ؛ لَمْ يَأْمُرْهُ وَلَمْ يَنْهَهُ.

وَقِيلَ: يَحْنُثْ، وَإِنْ حَلَفَ لِيَفْعَلَنَّهُ فَتَرَكَهُ مُكْرَمًا لَمْ يَحْنُثْ، كَأَلْتَنِي قَبْلَهَا، عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٍ.

وَكَذَا نَاسِيًا، عَلَى كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَكَلَامِ جَمَاعَةٍ يَقْتَضِي حَيْثُمَا (م ٤٠) (١).

فَصْلٌ

وَأَنْ حَلَفَ: لِيَفْعَلَنَ شَيْئًا وَعَيْنَ وَقْتًا أَوْ أَطْلَقَ فَتَلَفَ أَوْ مَاتَ الْحَالِفُ قَبْلَ مَضِيِّ وَقْتِ يَفْعَلُهُ فِيهِ حَيْثُ، نَصُّ عَلَيْهِ،

كَامْتِكَائِهِ، وَإِنْ قَالَ: فِي غَدٍ، فَتَلَفَ قَبْلَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، حَيْثُ إِذْنٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي آخِرِ الْغَدِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يَحْنُثْ، عَلَى قَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ، وَأَطْلَقَ وَجْهَيْنِ إِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ.

وَيَخْرُجُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ عَدَمُ حَيْثُ لِعَجْزِهِ، كَمَكْرُوهُ، وَكَمُوتِهِ، فِي الْأَصَحِّ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْغَدِ، وَمَثَلُهُ لَوْ جُنُّ إِلَى بَعْدِ

الْغَدِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ تَرَكَهُ لِمَرَضٍ وَعَدَمَ نَفَقَةٍ وَهَرَبَ وَتَخَوَّاهُ حَيْثُ، وَيَحْنُثُ بِتَلَفِهِ بِاخْتِيَارِهِ، وَفِيهِ الْخِلَافُ.

وَأَنْ قَالَ: الْيَوْمَ، فَأَمَكَّنْهُ وَتَلَفَ عَقِبَهُ، حَيْثُ وَقِيلَ: فِي آخِرِهِ، وَيَحْنُثُ بِمُوتِهِ، فِي الْأَصَحِّ بِآخِرِ حَيَاتِهِ.

وَأَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ فَأَبْرَأَهُ الْيَوْمَ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا فَقِيلَ: كَمَسْأَلَةِ التَّلَفِ.

وَقِيلَ: لَا يَحْنُثْ، فِي الْأَصَحِّ (م ٤١) (٢).

(١) (مسألة - ٤٠): قوله: (وإن حلف ليفعلنه فتركه مكرماً لم يحنث، كألتي قبلها، على كلام القاضي وابن عقيل، وجماعة، وكذا

ناسياً، على كلام جماعة، وكلام جماعة يقتضي حثهما). انتهى.

أحدهما: لا يحنث فيها، وهو الصواب، خصوصاً للمكره.

والقول الآخر: يحنث، وهو قوي في الناس.

(٢) (مسألة - ٤١): قوله: (وإن حلف ليقضيه حقه في غد، فأبرأه اليوم، وقيل: مطلقاً، فقيل: كمسألة التلف، وقيل: لا يحنث في

الأصح). انتهى.

الطريقة الأولى: طريقة الشيخ في المغني، والشارح وغيرهما.

وقال في الهداية، والمستوعب بعد أن أطلق الوجهين في الحنث وعدمه بناءً على ما إذا أكره ومنع من القضاء في غد هل يحنث؟

على روايتين. انتهى.

وأطلق الوجهين في الحنث وعدمه في مسألة المصنف في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع،

وشرح ابن منجأ، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: لا يحنث، وهو الصحيح، صححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز ومتخب الأدمي ومنوره، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدّمه في الحرر، والنظم.

والوجه الثاني: يحنث.

وفي الترهيب: أصلهما إذا منع من الإيفاء في الغد كرها لا يَحْتُ، على الأصح، وأُطلق في التبصرة فيهما الخلاف، وكذا إن مات ربه ففضي لورثته (م ٤٢) (١).

وإن أخذ عنه عرضا لم يَحْتُ، في الأصح، وإن منع منه فالرؤيتان، وهما في المذهب إن أكره. وإن قال: عند رأس الهلال، فعند غروب شمس آخره، ولو تأخر فراق كيّله لكثيره، ذكره الشيخ، ويَحْتُ بغده من أمكنه.

وفي الترهيب: لا تُعتبر المقارنة، فتكفي حالة الغروب، وإن قضاه بغده حيث. وإن حلف لا أخذت حَقَّ مني فأكره على دفعه حيث، وإن أكره قابضه فالخلاف. وإن وضعه الحالف بين يديه أو في حجره فلم يأخذه لم يَحْتُ، لأنه لم يضمن بعثل هذا مال ولا صيد. ويَحْتُ لو كانت يمينه لا عطيته، لأنه يُعد عطاء إذ هو تمكين وتسليم بحق فهو كتسليم ثمن، ومُتمن، وأجرة وزكاة، وإن أخذه حاكم فدفعه إلى الغريم فأخذه حيث، نص عليه، كقوله: لا تأخذ حَقَّ علي. وعند القاضي: لا، كقوله: لا عطيته، وإن حلف لا فارقته حتى استولي حقي منك فهرب منه حيث، نص عليه. ذكره ابن الجوزي ظاهر المذهب، كإذنيه وكقوله: لا اقترنا.

وعنه: لا، اختاره الحرقي، قاله القاضي، وقدمه في الترهيب. وقيل: إن أذن له أو لم يلازمه وأمكنه حيث، وإلا فلا، جزم به في الكافي، ومعناه في المستوعب. واختاره في المحرر، والمغني، وجعله مفهوماً كلام الحرقي، وإن ألزمه حاكم بفراقه لفسيه. وقيل: أو لم يلازمه، فكتمره وقدر الفراق ما عد فراقاً عرفاً، كبيع، وقيل كيّله كهو، نص عليه. قال في الانبصار وغيره: إن الشرع أقام أقوال الوكيل وأفعاله مقام الموكل في العقود وغيرها. قال في الترهيب: فلو حلف لا يكلم من اشتراه أو تزوجه زيد حيث بفعل وكيله. نقل ابن الحكم: إن حلف لا يبيعه شيئاً فباع ممن يعلم أنه يشتريه للذي حلف عليه، حيث. ذكره ابن أبي موسى، وإن حلف لا يفعل فوكل وعادته فعله بنفسه لا يَحْتُ. وفي المفردات: إن حلف: ليفعله فوكل وعادته فعله بنفسه حيث (٢)، وإلا فلا، ولو توكل الحالف في العقد فإن أضافه إلى موكله لم يَحْتُ، ولا بد في النكاح من الإضافة، وإن أطلق فوجّهان (م ٤٣) (٣). وإن حلف لا يكفل مالا فكفل بدنًا وشروط البراءة وعند الشيخ: أو لا لم يَحْتُ.

(١) (مسألة - ٤٢): قوله: (وكذا إن مات ربه ففضي لورثته). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يَحْتُ، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب.

وجزم به في الوجيز، ومتمخ الآدمي ومنوره، وتذكرة ابن عيلوس، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمستوعب، والمقنع، والمحرر، والشرح، والنظم، وغيرهم.

والوجه الثاني: يَحْتُ، اختاره القاضي.

(٢) تنبيه: قوله: (إن حلف ليفعله فوكل وعادته فعله بنفسه حيث).

صوابه: (لم يبرأ)، ولا يقال: (حيث)، قاله ابن نصر الله.

(٣) (مسألة - ٤٣): قوله: (ولو توكل الحالف في العقد فإن أضافه إلى موكله لم يَحْتُ، ولا بد في النكاح من الإضافة، وإن أطلق فوجّهان).

انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: لا يَحْتُ، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يَحْتُ لعدم إضافته إلى موكله.

فهذه ثلاث وأربعون مسألة في هذا الباب.

باب النذر، والوعد، والعهد

وهو التزامه لله تعالى شيئاً بقوله لا يثبت مجردة، وظاهرة لا تعتبر صيغة خاصة.
يؤيده ما يأتي في رواية ابن منصور وظاهر كلام جماعة أو الأكثر: **تُعْتَبَرُ لِلَّهِ عَلَيَّ، أَوْ عَلَيَّ كَذَا.**
ويأتي كلام ابن عقيل: **الْأَمَعَ دَلَالَةُ خَالٍ.**

وفي المذهب: بشرط إضافته، فيقول: **لِلَّهِ عَلَيَّ،** وهو مكروه، وأما لا يأت بخير.
وقال ابن حامد: لا يرد قضاء ولا يملك به شيئاً محدثاً، وتوقف شيئاً في تحريمه.
ونقل عبد الله: **نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.**

وقال ابن حامد: المذهب: مباح.
وحرمه طائفة من أهل الحديث، وظاهر ما سبق، يصلي النفل كما هو، لا يندره، ثم يصلي، خلافاً للأزجج للحنفية.
ولا يصح إلا من مكلف ولو كافراً بعبادة، نص عليه.
وقيل: **وَنَهَى بِغَيْرِهَا.**

مأخذه أن نذره لها كالعبادة لا اليمين.
والمعتمد أنواع: أحدها: **عَلَى نَذَرٍ أَوْ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَلَا يَبْنِي وَفَعَلْتُ فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ.**
الثاني: **نَذَرُ لِحَاجٍ وَغَضَبٍ،** وهو تعليقه بشرط بقصد المنع منه أو الحمل عليه.
نحو **إِنْ كَلَّمْتُكَ أَوْ إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ فَعَلَيْ الْحَجِّ أَوْ الْعَيْتِ، أَوْ مَالِي صَدَقَةٌ.**
فإذا وجد شرطه ففي الواضح: يلزمه.

وعنه: تعيين كفارة يمين.
والمذهب: **يُخَيَّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ (م ١) (١).**
نقل صالح: إذا فعل المحلوف عليه فلا كفارة، بلا خلاف، ولا يضرب قوله على مذهب من يلزم بذلك، أو لا أقلد من يرى الكفارة ونحوه، ذكره شيخنا، لأن الشرع لا يتغير بتوكيد.
وتوجه فيه: كانت طالق بته.
قال شيخنا: وإن قصد لزوم الجزاء عند الشرط لزومه مطلقاً، عند أحمد.
نقل الجماعة فيمن خلف بحجة، أو بالمشي إلى بيت الله الحرام: **إِنْ أَرَادَ يَمِينًا كَفَّرَ يَمِينَهُ، وَإِنْ أَرَادَ نَذْرًا فَعَلَى حَدِيثِ عَفَّةٍ.**

ونقل ابن منصور: من قال أنا أهدي جاريتي أو ذاري، فكفارة يمين إن أراد اليمين.
وقال في امرأة: **خَلَفْتُ إِنْ لَبَسْتُ قَمِيصِي هَذَا فَهُوَ مُهْدَى: تُكْفَرُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا.**
ونقل منها: **إِنْ قَالَ: غَنِمِي صَدَقَةً وَلَهُ غَنَمٌ شَرَكَةٍ، إِنْ نَوَى يَمِينًا فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ.**
وإن غلق الصدقة به يمينه، والمشتري بشراؤه فاشترائه كَفَّرَ كُلًّا مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، نص عليه.
وقال شيخنا: إذا خلف بمباح أو مفضية لا شيء عليه، كندرها، فإن ما لم يلزم يندره لا يلزم به شيء إذا خلف به، فمن يقول لا يلزم الناذر شيء لا يلزم الحالف بالأولى، فإن إيجاب النذر أقوى من إيجاب اليمين.

(١) (مسألة - ١): قوله في نذر اللجاج والغضب: (وإذا وجد شرطه ففي الواضح: يلزمه، وعنه: تعيين كفارة يمين، والمذهب: يخير بينها وبينه). انتهى.

فصرح بالمذهب، لكن ظاهر كلامه على غير المذهب إطلاق الخلاف بين كفارة يمين وفعل ما وجد شرطه، والصحيح منهما: تعيين كفارة اليمين.

قطع به في المعنى، والشرح وغيرهما.

(ج): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (ح): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

الثالث: نَذَرٌ مُسْتَحِبٌّ يَقْصِدُ التَّقَرُّبَ، مُطْلَقًا، أَوْ عُلْفَةً بِشَرْطِ نِعْمَةٍ، أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ. قَالَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ أَوْ غَيْرِهِ: كَطُلُوعِ الشَّمْسِ، نَحْوُ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي، أَوْ سَلِمَ مَالِي، أَوْ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ فَعَلْتُ كَذَا، لِدَلَالَةِ الْحَالِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، نَحْوُ: تَصَدَّقْتُ بِكَذَا. وَنَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي: إِنْ قَدِمَ فَلَانَ تَصَدَّقْتُ بِكَذَا، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا فَيَمَنْ قَالَ إِنْ قَدِمَ فَلَانُ أَصُومُ كَذَا: هَذَا نَذَرٌ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ زَوَاعًا، وَمَنْ قَالَ لَيْسَ بِنَذَرٍ فَقَدْ أَخْطَأَ. وَقَالَ: قَوْلُ الْقَائِلِ: لَئِنْ ابْتَلَانِي اللَّهُ، لَا صَبِيرُونَ، وَلَئِنْ لَقِيتُ عَدُوًّا لَأَجَاهِدَنَّ، وَلَوْ عَلِمْتُ أَيْ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ لَعَمَلْتُهُ، نَذَرٌ مُعْتَقَدٌ بِشَرْطِ، كَقَوْلِ الْآخَرِ: ﴿لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وَتَظِيرُ ابْتِدَاءِ الْإِجَابِ تَمْنِي لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَتَشْبِيهُهُ سَوَالِ الْإِمَارَةِ، فَاِجْتِابُ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ إِجَابًا لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهِ بِنَذَرٍ وَعَهْدٍ وَطَلَبِ وَسَوَالِ جَهْلٍ مِنْهُ وَظَلَمٍ. وَقَوْلُهُ: لَئِنْ ابْتَلَانِي لَصَبِيرْتُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، إِنْ كَانَ وَعْدًا، وَالتَّزَامًا فَتَذَرُ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا عَنْ الْحَالِ فَيَبِي تَزَكِيَةً لِلنَّفْسِ وَجَهْلًا بِحَقِيقَةِ حَالِهَا.

وَالْمُتَّصِرُ: أَوْ خَلَفَ بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ فَقَالَ، وَاللَّهِ لَئِنْ سَلِمَ مَالِي لَأَتَصَدَّقَنَّ بِكَذَا (ش). فَوُجِدَ شَرْطُهُ لَزْمُهُ، وَيَجُوزُ فِعْلُهُ قَبْلَهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرِ، وَالْفَتُونِ، وَحَكَاهُ عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ أَيْضًا لِوُجُودِ أَحَدِ سَبَبَيْهِ، وَالنَّذَرُ كَالْيَمِينِ.

وَمَنْعَةُ أَبُو الْخَطَّابِ، لِأَنَّهُ تَعْلِيلُهُ مَنَعَ كَوْنِهِ سَبَبًا. وَفِي الْخِلَافِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ فَلَا تُجْزِئُهُ عَنْ الْوَاجِبِ، ذَكَرَاهُ فِي جَوَازِ صَوْمِ الْمُتَمَتِّعِ السَّنَةِ قَبْلَ رُجُوعِهِ إِلَى أَهْلِهِ. وَفِي الْخِلَافِ فَيَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدَمُ فَلَانَ لَمْ يَجِبْ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ الْقُدُومِ، وَمَا وَجَدَ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُخَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ احْتِجَّ بِأَنَّ النَّاذِرَ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ يَصِيرُ كَالْمُتَكَلِّمِ بِالْجَوَابِ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ مَلَكَتْ هَذَا الثَّوْبَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا الثَّوْبِ الْيَوْمَ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، كَذَا يَجِبُ أَنْ يَصِيرَ عِنْدَ قُدُومِ فَلَانٍ، كَأَنَّهُ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ هَذَا الْيَوْمَ وَقَدْ أَكَلْتُ فِيهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَلْزَمُكَ أَنْ تَقُولَ مِثْلَ هَذَا إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ الْخَمِيسِ فَأَفْطَرَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، وَتَجْعَلُهُ كَالْمُتَكَلِّمِ بِالْجَوَابِ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ، وَهُوَ الْيَوْمُ، وَلَمَّا لَمْ نَقُلْ بِهَذَا فِي يَوْمٍ بَعِيْنِهِ كَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا. وَأَمَّا نَذَرُ صَوْمِ يَوْمٍ قَدْ أَكَلْتُ فِيهِ فَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ. وَفِي التَّرْغِيبِ: لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا إِنْ شَاءَ زَيْدٌ لَا يَلْزَمُهُ وَلَوْ شَاءَ، لَكِنْ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ: يُكْفَرُ إِذَا تَيَقَّنَ الْحِنْثَ وَإِنْ نَذَرَ مَنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ الصَّدَقَةُ بِمَالِهِ يَقْصِدُ الْقَرِيبَةَ نَصُّ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ ثَلَاثَةٍ. وَعَنْهُ: كُلُّهُ.

قَالَ فِي الرُّوضَةِ: لَيْسَ لَنَا فِي نَذَرِ الطَّاعَةِ مَا يَبْقَى بِنَعْضِهِ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ، وَعَلَّلَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ بِأَنَّهُ تُكْرَهُ الصَّدَقَةُ بِكُلِّهِ، وَاحْتِجُّوا لِلثَّانِيَةِ بِالْخَيْرِ «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ». وَعَنْهُ: يَشْمَلُ النَّذْرُ فَقَطْ.

وَتَوَجَّهَ عَلَى اخْتِيَارِ شَيْخِنَا كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِ عَزَمِهِ، وَنَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَتَقَلَّ الْأَثَرُ فَيَمَنْ نَذَرَ مَالَهُ فِي الْمَسَاكِينِ أَيْ كَوْنُ الثَّلَاثِ مِنَ الصَّامِتِ أَوْ مِنْ جَمِيعِ مَا يَمْلِكُ، قَالَ: إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا (عَلَى) قَدَرِ مَا نَوَى، أَوْ عَلَى قَدَرِ مَخْرَجِ يَمِينِهِ، وَالْأَمْوَالُ تَخْتَلِفُ عِنْدَ النَّاسِ، الْعَرَبُ تَسْمِي الْإِبِلَ، وَالنَّعَمَ الْأَمْوَالَ، وَغَيْرُهُمْ يَسْمِي الصَّامِتَ، وَغَيْرُهُمْ يَسْمِي الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَغْرَابِيَا قَالَ مَالِي صَدَقَةٌ أَلَيْسَ إِنَّمَا كُنَّا نَأْخُذُهُ بِإِبِلِهِ أَوْ نَحْوِ هَذَا؟

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ أَوْ بِنَعْضِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِمَّا يَمْلِكُهُ أَجْزَاءُ الثَّلَاثِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ أَمَرَ أَبَا لُبَابَةَ بِالْثَّلَاثِ.

فَلِإِنْ نَذَرَ هَذَا الْمَالُ وَأَنْشَأَ غَيْرَهُ وَقَضَى دَيْنَهُ فَإِنَّمَا يَجِبُ إِخْرَاجُ ثُلُثِ مَالِهِ يَوْمَ جِنَّتِهِ.

قَالَ فِي كِتَابِ الْهَدْي: يُرِيدُ يَوْمَ حَيْثُ يَوْمَ نَذَرُوهُ، وَهَذَا صَحِيحٌ، قَالَ: فَيَنْظُرُ قَدْرَ الثَّلَاثِ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَيُخْرِجُهُ بَعْدَ قَضَاءِ ذَنْبِهِ، كَذَا قَالَ، وَإِنَّمَا نَصُّهُ أَنَّهُ يُخْرِجُ قَدْرَ الثَّلَاثِ يَوْمَ نَذَرُوهُ، وَلَا يَسْقُطُ مِنْهُ قَدْرُ ذَنْبِهِ.

وَهَذَا عَلَى أَصْلِ أَحْمَدَ صَحِيحٌ فِي صِحِّهِ تَصَرُّفِ الْمَلِكِينَ، وَعَلَى قَوْلِ سَبْقٍ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ يَكُونُ قَدْرُ الذَّنْبِ مُسْتَقْتَى بِالْشَّرْعِ مِنَ النَّذْرِ.

وَإِنْ حَلَفَ أَوْ نَذَرَ: لَا رَدَّدْتُ سَائِلًا فَيَنَاسُ قَوْلُنَا: أَنَّهُ كَمَنْ حَلَفَ أَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَصَّلْ لَهُ إِلَّا مَا يَحْتَاجُهُ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِثُلُثِ الرَّاكِدِ.

وَجَبَّ بَرُّ لَيْسَتْ سُؤَالُ السَّائِلِ، وَالْمَقَاصِدُ مُعْتَبَرَةٌ، وَيَحْتَمِلُ خُرُوجُهُ مِنْ نَذَرِهِ بِحَيْثُ بَرٌّ، لِتَغْلِيْقِ حُكْمِ الرَّبَا عَلَيْهَا، ذِكْرُهُ فِي الْقُنُونِ، وَإِنْ حَتَبَلًا آخَرَ قَالَ: إِنْ، لَمْ يَجِدْ وَعَدَهُ، فَإِنَّ الرَّدَّ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَ الْعِدَّةِ، فَلَا يَقَالُ رَدُّ الْفَقِيرِ، وَالسَّاعِي، وَالْغَرِيمِ، وَمَصْرُفُهُ كَرَكَاةٍ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلَا يُجْزِئُهُ إِسْقَاطُ ذَنْبٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِيمَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِدِينَارٍ وَلَهُ عَلَى مُعْصِرٍ دِينَارٌ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يَقْبِضَهُ.

وَإِنْ نَوَى يَمِينًا أَوْ مَالًا دُونَ مَالٍ أُجِدَّ بِبَيْتِهِ.

وَعَنْهُ: لَا، وَإِنْ نَذَرَهَا بِغَضَبِهِ لَزِمَتْ.

وَعَنْهُ: ثَلَاثُ، قَدَّمَهُ فِي الرُّعَايَةِ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَاوَزَ مَا سَمَاءُ ثَلَاثَ الْكُلِّ، صَحِّحَهُ فِي الْمَحْرُورِ وَكَذَا ابْنُ رَزِينٍ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ خَرَجْتُ فَلَانَةَ فَعَلَيْهِ أَلْفٌ: إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَعَلَى وَجْهِ النَّذْرِ فَيَوْفِي بِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ قَالَ: إِنْ مَلَكَتْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَهِيَ صَدَقَةٌ، إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ أَجْزَاءُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَإِنْ أَرَادَ النَّذَرَ يُجْزِئُهُ الثَّلَاثُ.

وَإِذَا حَلَفَ فَقَالَ عَلِيٌّ عَتِقَ رَقَبَةً فَحَيْثُ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَيَضْمَنُهُ مُثْلُهُ، لِوُجُودِ مُسْتَحَقِّهِ، وَإِنْ نَذَرَهَا بِمَالٍ وَيَشْتَرِيهِ أَلْفٌ فَنَصُّهُ: يُخْرِجُ مَا شَاءَ.

وَنَصَّ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمًا وَصَلَاةً: يُؤْخَذُ بِبَيْتِهِ، فَيَتَوَجَّهَ فِيهِمَا رَوَاتِبَانِ.

وَهُمَا فِي الرُّعَايَةِ فِي صَوْمٍ وَصَلَاةٍ وَهَذِي وَرِقَابٍ، وَجَزَمَ فِي الرُّوَضَةِ بِالنَّسْوِيَّةِ، وَأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِبَيْتِهِ، وَمَعَ فَقْدِهَا يَتَصَدَّقُ بِمُسَمًى مَالٍ.

وَيَلْزَمُهُ يَوْمَ بَيْتِهِ.

وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَطَفَ نِيَّةُ النَّهَارِ عَلَى الْمَاضِي لِيَصُومَ جَمِيعَهُ، وَيَلْزَمُهُ رَكْعَتَانِ، لِأَنَّ الرُّكْعَةَ لَا تُجْزِئُ فِي فَرْضٍ.

وَعَنْهُ: تُجْزِئُهُ رَكْعَةُ بِنَاءٍ عَلَى التَّنْفُلِ بِرَكْعَةٍ، فَذَلِكَ أَنَّ فِي لُزُومِهِ الصَّلَاةَ قَائِمًا الْخِلَافَ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ خِلَافٌ أَيْضًا.

وَفِي الْخِلَافِ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ: لَوْ نَذَرَ صَلَاةً رَكْعَتَيْنِ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَجْزَاءُ عَلَيْهَا، وَلَوْ نَذَرَهُمَا مُطْلَقًا لَمْ يُجْزِئْ، وَيَسْبِرُ بِمَوْضِعِ غَضَبٍ مَعَ الصَّحْبَةِ، وَلَهُ الصَّلَاةُ قَائِمًا مَنْ نَذَرَ جَالِسًا، وَيَتَوَجَّهَ وَجْهًا؛ كَشَرَطِ تَفْرِيقِ صَوْمٍ فِي وَجْهِ (خ).

وَفِي النُّوَادِرِ: لَوْ نَذَرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَتَيْنِ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ يَجِبْ، وَيَتَوَجَّهَ عَكْسَهُ إِنْ عَيْنٌ، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ.

وَلِهَذَا فِي زِيَادَاتِ الزِّيَادَاتِ لِلْحَنْفِيَّةِ: مَنْ نَذَرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ لَمْ يُجْزِئْ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَبِالْعَكْسِ تُجْزِئُهُ.

وَفِي الْخِلَافِ: إِنْ نَذَرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَمْ يُجْزِئْ بِتَسْلِيمَةٍ، وَإِنْ نَذَرَهَا بِتَسْلِيمَةٍ احْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، كَمَا إِذَا نَذَرَ الْقِرَانَ جَارَ الْإِفْرَادِ، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ مَلَكَتْ مَالٌ فَلَانٌ فَعَلَيْ الصَّدَقَةَ بِهِ، فَمَلَكَتْهُ، فَكَمَالَهُ.

وَإِنْ قَالَ: عَبْدُ فَلَانٍ، يَقْبِضُ الْقَرْبَةَ، لَزِمَتْ، لِأَنَّهُ الْإِزَامُ فِي ذِمَّتِهِ، بِدَلِيلِ إِزْمَالِهِ، نَحْوُ لِلَّهِ عَلِيٌّ عَتِقَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَيْنَ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ» [الْأَيَةُ: ٧٥]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَمَنْ نَذَرَ وَاجِبًا كَرَمَضَانَ فَحُكْمُهُ بَاقٍ، وَيَكْفُرُ إِنْ لَمْ يَصْنَعْهُ، كَحَلْفِهِ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و هـ ش).

وَكَذَلِكَ نَذَرُ مَبَاحٍ، كَلْبَسِ ثَوْبِهِ مُنْجِرًا أَوْ مُعَلَّقًا، وَمَكْرُوهٍ كَطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، وَمَحْرَمٍ كِاسْتِرَاجِ بَيْتٍ وَشَجَرَةٍ مُجَاوِرٍ عِنْدَهُ، وَمَنْ يَعْظُمُ شَجَرَةً أَوْ جَبَلًا أَوْ مَعَارَةً أَوْ قَبْرًا إِذَا نَذَرَ لَهُ أَوْ لِسَكَائِهِ أَوْ لِلْمُضَافَيْنِ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ لَمْ يَجُزْ، وَلَا يَجُوزُ الْوَقَاءُ بِهِ إِبْجَاعًا قَالَهُ شَيْخُنَا: كَقَبْرِ، وَكَصَدَقَتِهِ بِمَالٍ غَيْرِهِ وَشُرْبِ خَمْرٍ وَصَوْمِ يَوْمٍ خِيَضٍ، وَلَيْسَ وَجْهٌ كَصَوْمِ يَوْمِ عِيدٍ (خ)، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ.

وَالْمَذْهَبُ: يَكْفُرُ فِي الثَّلَاثَةِ، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: «لَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ».

خَبِيرُ الْمَرْأَةِ حِينَ نَذَرَتْ فِي النَّاقَةِ لِتَنْحَرَنَهَا إِنْ سَلِمَتْ، لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ، لَا، نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.
وَإِذَا كَانَ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَكَذَا أُحْتِجُّ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.
وَنَقَلَ خَبِيرٌ عَنِ الْحَسَنِ فِيمَنْ نَذَرَ يَهْدِمُ دَارَ فُلَانٍ: يَكْفُرُ يَمِينَةً، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ غُلَامُ فُلَانٍ خُرْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» فَهَذَا يَمَالُ لَا يَمْلِكُ، وَإِنْ كَفَرَ فَهُوَ أَجَبُّ إِلَيَّ.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ رَوَايَةِ خَبِيرٍ: الْكَفَّارَةُ أُولَى لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ». وَلَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، كَذَا قَالَ، وَهَذَا الْخَبَرُ لَمْ أَجِدْهُ وَلَا يَصِحُّ.

وَنَقَلَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا نَذَرَ نَذْرًا يَجْمَعُ فِي بَيْنِهِ الْبِرَّ، وَالْمَعْصِيَةَ يُنْفِذُ فِي الْبِرِّ وَيَكْفُرُ فِي الْمَعْصِيَةِ.
وَإِذَا نَذَرُوا نَذْرًا كَثِيرًا لَا يُطِيقُهَا، أَوْ مَا لَا يَمْلِكُ، فَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَفِي الْإِرْشَادِ: فِيمَا فِي الْكَفَّارَةِ رَوَايَتَانِ، وَصَحَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَنْعَقِدُ بِمَالٍ غَيْرِهِ.
وَقَالَ فِي الْفَتَوَى: يَكْرَهُ إِشْعَالُ الْقُبُورِ، وَالتَّبْخِيرُ، وَنَصَّ أَنَّهُ إِنْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ أَوْ نَفْسِهِ ذَبَحَ كَبْشًا، قِيلَ: مَكَانَهُ.
وَقِيلَ: كَهَدْيٍ (م ٢)، وَنَقَلَ خَبِيرٌ: يَلْزُمَانِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُهُ فَعَلَيْ كَذَا أَوْ نَحْوَهُ وَقَصَدَ الْيَمِينَ فَيَمِينٍ، وَإِلَّا فَتَنَذَرَ مَعْصِيَةٍ فَيَذْبَحُ فِي مَسَآئِلَةِ اللَّبَنِ كَبْشًا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَقَالَ: عَلَيْهِ أَكْثَرُ نُصُوصِهِ، قَالَ: وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ النَّذْرِ، وَالْيَمِينِ.
وَلَوْ نَذَرَ طَاعَةً خَالِفًا بِهَا أَجْزَاءَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، بِلَا خِلَافٍ عَنْ أَحْمَدَ، فَكَيْفَ لَا يَجُزُّهُ إِذَا نَذَرَ مَعْصِيَةً خَالِفًا بِهَا، فَعَلَى هَذَا عَلَى رَوَايَةِ خَبِيرٍ يَلْزُمَانِ النَّاذِرِ، وَالْخَالِفُ يَجُزُّهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، فَتَصِيرُ سِتَّةَ أَقْوَالٍ، وَذَكَرَ الْأَدِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ: نَذَرَ شُرْبِ الْخَمْرِ لَعْنًا، فَلَا كَفَّارَةَ، وَنَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ يَكْفُرُ.
وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ: نَذَرَ مَعْصِيَةٍ لَعْنًا، قَالَ: وَنَذَرُهُ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ تَعَالَى كُنْهَهُ لِيَسْتَنْجِعَ مَعِينٍ حَتَّى لَا يَسْتَعِينَهُ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ مِنْهُ، كَحَلْفِهِ بِغَيْرِهِ.

(١) (مسألة - ٢): فِيمَنْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ أَوْ نَفْسِهِ وَقَلْنَا: يَذْبَحُ كَبْشًا، فَقَالَ: (قيل: مكانه، وقيل: كهدي)، انتهى.

أحدهما: أَنَّهُ يَذْبَحُ مَكَانَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَطَعَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ.

والقول الثاني: حَكَمَهُ حَكَمُ الْهَدْيِ.

تنبيه: لَمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ إِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِكُلِّ مَالِهِ وَلِغَوْهِ.

قال بعد ذلك: وَمَصْرُفُهُ كَرَكَاةٍ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ الْخِيَضِ لَمَّا ذَكَرَ كَفَّارَةَ الْوُطْءِ فِيهِ، وَمَا يَجِبُ بِذَلِكَ قَالَ: وَهُوَ كَفَّارَةٌ.

قال الأكثر: يَجُوزُ إِلَى مُسْكِنٍ وَاحِدٍ، كَنَذَرٍ مُطْلَقٍ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا، وَمَنْ لَهُ أَخَذَ الرُّكَاةَ لِحَاجَتِهِ. انتهى.

فَجَعَلَ النَّذَرَ الْمَطْلُوقَ يَجُوزُ صَرْفَهُ إِلَى مُسْكِنٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَحْكُ خِلَافًا، وَحَكِيَ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْمَسَاكِينَ مُصْرَفُ الصَّدَقَاتِ، وَحَقُّ اللَّهِ مِنَ الْكُفَّارَاتِ وَلِغَوْهَا.

فَإِذَا وَجَدْتَ صَدَقَةً غَيْرَ مَعِيَّةٍ الصَّرْفِ انصرفت إليهم، كما لو نذر صدقة مطلقاً.

وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ نَذْرٌ مَعْصِيَةٍ، وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا، وَأَبُوهُ وَكُلُّ مَعْصُومٍ كَالْوَلَدِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاقْتَصَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ، مَا لَمْ نَقِسْ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَعَلَى قِيَاسِهِ الْعَمِّ، وَالْآخِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، لِأَنَّهُ يَنْتَهِيهِمْ وَلَايَةٌ. وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ نَذَرَ قَنْدِيلَ نَقْدٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَصْرَفُ لِجَبْرَانَ النَّبِيِّ ﷺ قِيَمَتَهُ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَقْمَةِ، وَيَتَوَجَّهُ كَمَنْ وَقَفَهُ عَلَى مَنْجِدٍ، لَا يَصِحُّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ يَصِحُّ وَيَكْسَرُ، وَهُوَ لِمَصْلَحَتِهِ. وَقَالَ أَيْضًا فِي النَّذْرِ لِلْقَبُورِ: هُوَ لِلْمَصَالِحِ مَا لَمْ يَعْلَمْ رَبُّهُ، وَفِي الْكَفَّارَةِ الْخِلَافُ، وَأَنَّ مِنَ الْحَسَنِ صَرْفَهُ فِي نَظَرِهِ مِنَ الْمَشْرُوعِ فَإِنْ فَعَلَ الْمَعْصِيَةَ لَمْ يَكْفُرْ، نَقْلَهُ مُهْنًا، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي: بَلَى، لِيُطْلَلَ الصَّلَاةُ بِذَارِ غَضَبِهِ. وَقِيلَ: حَتَّى الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي الْعُدَّةِ: قَامَ أَحْمَدُ ذَبَحَ نَفْسَهُ عَلَى ذَبْحٍ وَلَدِيٍّ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ مِنْ جُمْلَةِ الْقِيَاسِ، ثَبَتَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَفِي الرُّوَايَةِ: إِنْ قَالَ لَوْلَدِي: وَاللَّهِ لَا ذَبْحَكَ فَهَلْ يَذْبَحُ كَيْتًا أَوْ تُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي النَّذْرِ أَنَّ فِي نَذْرِ قَتْلِ نَفْسٍ مُحَرَّمَةٍ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَأَنَّ فِي قَوْلِهِ: لِلَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَ وَلَدَهُ الرَّوَايَتَيْنِ، قَالَ: كَمَا تَقَدَّمَ لَوْ حَلَفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ حَيْثُ قَضَاهُ (و هـ) نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَعَنْهُ: لَا (و م ش) وَعَلَيْهِمَا: يَكْفُرُ عَلَى الْأَصَحِّ (خ). وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يَنْعَقِدُ وَلَا يَصُومُهُ وَيَقْضِي صَحُّ مِنْهُ الْقَرِيبَةُ وَلَعَا تَعْيِينُهُ، لِكَرْهِيهِ مَعْصِيَةً، كَنَذَرِ مَرِيضٍ صَوْمَ يَوْمٍ يُخَافُ عَلَيْهِ فِيهِ، يَنْعَقِدُ نَذْرَهُ وَيَخْرُجُ صَوْمُهُ، وَكَذَا الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ خَرِبَ، وَالطَّلَاقُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ صَادَفَ التَّحْرِيمَ، يَنْعَقِدُ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَرَوَايَةٌ لَنَا، كَذَا هُنَا.

وَنَذَرَ صَوْمَ لَيْلَةٍ لَا يَنْعَقِدُ وَلَا كَفَّارَةَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَمَنِ صَوْمٍ وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ إِذَا نَذَرْتَ صَوْمَ يَوْمٍ الْحَيْضِ، وَصَوْمَ يَوْمٍ يَفْقَدُ فُلَانٌ وَقَدْ أَكَلَ، كَذَا قَالَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ، وَالصَّلَاةُ زَمَنِ الْحَيْضِ وَنَذَرُهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَشْرِيْقِ كَيْبِدٍ وَلِي الْمَحْرَرِ تَخْرِيجَ وَلَوْ جَازَ، كَنَذَرِ صَلَاةٍ وَقَتِ نَهْيٍ، وَنَذَرَ صَوْمَ اللَّيْلِ، مُنْعَقِدٌ فِي النُّوَاجِرِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَالْإِنْتِصَارِ: لَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَمَنِ لِلصَّوْمِ، وَفِي الْخِلَافِ وَمُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ مَنَعَ وَتَسْلِيمٍ، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَفْقَدُ فُلَانٌ قَدِيمٌ وَهُوَ مُفْطِرٌ قَضَى (و ش). وَعَنْهُ: لَا (و هـ م) كَقُدُومِهِ لَيْلًا لَا يَصُومُ صَبِيحَتَهُ (م).

وَفِي الْمُتَخَبِّ: يُسْتَحَبُّ، وَإِنْ قَدِمَ وَلَمْ يَفْطِرْ فَتَوَى فَكَذَلِكَ (و) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مُوجِبَ النَّذْرِ الصَّوْمِ مِنْ قُدُومِهِ أَوْ كُلِّ الْيَوْمِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ الثَّمَلُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَدِمَ بَعْدَهُ فَلَعَوَ (و هـ)، فَعَلَى الْقَضَاءِ فِي الْمَسَائِلَيْنِ يَكْفُرُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَعَنْهُ: لَا (و) كَالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى وَإِنْ مِنْ نَذَرِ صَوْمِ يَوْمٍ أَكَلَ فِيهِ قَضَى، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ: وَيَكْفُرُ (م ٣) ^(١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم وهو مفطر قضى، وعنه: لا وإن قدم ولم يفطر فتوى فذلك). وإن لم يصح الثمل بعد الزوال، وقدم بعده فلغو، فعلى القضاء في المسألتين يكفر... وعنه: لا، كالرواية الأخرى، وإن من نذر صوم يوم أكل فيه، قضى في أحد الوجهين، وفي الانتصار: ويكفر. انتهى. أطلق الوجهين فيمن نذر صوم يوم أكل فيه، هل يقضى أم لا؟ الوجه الأول: الذي يظهر لي أن هذه المسألة مثل من نذرت صوم حيض على ما ذكره ابن شهاب، وأن النذر لا ينعقد ولا تقضى، وهو الصواب.

ثم وجدته في القواعد الأصولية، قال: لو قالت نذرت صوم يوم الحيض بمفرده، أو نذر المكلف صوم يوم أكل فيه فإنه لا ينعقد نذره، ذكره طائفة في كتب الخلاف محل وفاق، وفرقوا بينه وبين العبد، وذكر الفرق.

وحكى المصنف عن أبي الخطاب في الانتصار أنه قال أيضًا: لا يصح نذره صوم يوم أكل فيه كحيض.

والوجه الثاني: يقضى.

قلت: وهو ضعيف.

وفيه أيضاً: لا يصح كَحَضِرٍ: وإن في إمساكِهِ أوجهاً:
الثالث: يَلْزَمُ في الثانية.

وإن قَدِمَ في رَمَضَانَ انْعَقَدَ، عَلَى الْأَصَحِّ، فَيَقْضِي.
وفي الكَفَّارَةِ رَوَاتَانِ (م ٤) ^(١)، وَيَكْفَرُ إِنْ لَمْ يَصُمْ.
وَعَنْهُ: يَكْفِيهِ لِرَمَضَانَ وَنَذَرُو، وفي نِيَّةِ نَذَرُو وَجَهَانِ (م ٥) ^(٢).
وفي الفُصُولِ: لا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ آخَرَ، لا لِأَنَّهُ صَوْمُهُ أَخْتَى عَنْهُمَا، بَلْ لِيَتَعَلَّرُو فِيهِ، نَصٌّ: عَلَيْهِ.
وَذَكَرَ أَيْضاً إِذَا نَوَى صَوْمَهُ عَنْهُمَا، فَقِيلَ: لَعَوْ.
وقِيلَ: يُجْزئُهُ عَنْ رَمَضَانَ.

وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ قُدُومِهِ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَيْنَ نَذَرِهِ صَوْمٍ يَوْمٍ قُدُومِهِ أَبَدًا، فَقَدِمَ يَوْمَ اثْنَيْنِ، فَإِنْ أَثَابَيْنِ رَمَضَانَ لا تَدْخُلُ تَحْتَ نَذَرُو، نَصٌّ عَلَيْهِ.
قال: لِأَنَّ رَمَضَانَ لا يَنْفَكُ مِنْ أَثَابَيْنِ، فَلِهَذَا لَمْ يَنْعَقِدْ نَذَرُو، وَمِنَّا يَنْفَكُ قُدُومُهُ عَنْ رَمَضَانَ كَمَا يَنْفَكُ يَوْمُ الْخَمِيسِ عَنْ نَذَرَتِ أَنْ تَصُومَهُ فَحَاضَتْ فِيهِ أَنَّهَا تَقْضِي، وَافَقَ عَلَيْهَا أَبُو يُوسُفَ.
وإن قَدِمَ وَهُوَ صَائِمٌ عَنْ نَذَرٍ مُعَيَّنٍ فَعَنْهُ: يَكْفِيهِ لَهَا (و هـ).
وَالْأَصَحُّ يُنَمُّ وَلَا يُسْتَحَبُّ قَضَاؤُهُ.
بَلْ يَقْضِي نَذَرَ الْقُدُومِ، كَصَوْمِهِ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ (و هـ ش) أَوْ كَفَّارَةِ (و هـ ش) أَيْضاً أَوْ نَذَرَ مُطْلَقٍ (و هـ ش) أَيْضاً، وَإِنْ قَدِمَ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ خِيَصٍ قَضَى وَكَفَّرَ (خ).
وَعَنْهُ: لا، وَعَنْهُ فِي الْكَفَّارَةِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَإِنْ سَمِعَ قُدُومَهُ فَيَتَّ لَصَوْمٍ نَهَارَ قُدُومِهِ كَفَّاهُ (و) وَنَذَرُ اعْتِكَافِهِ، كَصَوْمِهِ.
وفي غَيْرِ الْمَسَائِلِ، وَالْفُصُولِ، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا: يَقْضِي بَقِيَّةَ الْيَوْمِ، لِصِحِّحِهِ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ الصَّوْمُ فَكُنْذَرُ صَوْمِهِ.

وفي صِحِّحِهِ نَذَرَ الْيَوْمِ قَبْلَ يَوْمٍ قُدُومِهِ وَجَهَانِ (م ٦) ^(٣).
وإن نَذَرَ صَوْمٍ بَعْضِ يَوْمٍ لَزِمَهُ يَوْمٌ (و هـ)، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن قدم في رمضان انعقد، على الأصح، فيقضي، وفي الكفارة روايتان). انتهى.
وأطلقهما في المغني، والمحرر، والشرح، والنظم وغيرهم.
إحدهما: عليه الكفارة أيضاً، صححه في تصحيح المحرر، واختاره أبو بكر، قاله الشيخ الموفق.
وقدّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.
والرواية الثانية: لا كفارة عليه، اختاره المجد في شرحه.
قاله في تصحيح المحرر.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وعنه يكفي لرمضان ونذره. وفي نية نذره وجهان). انتهى.
أحدهما: لا بد من نيته لقرضه ونذره.
قاله في المغني، والشرح وغيرهما.
وقدّمه في القواعد.

والوجه الثاني: لا يحتاج إلى نية النذر.
قال المجد: لا يحتاج إلى نية النذر وقال: هو ظاهر كلام أحمد، والمحرفي.
قال في القواعد: وفي تعليقه بعد.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وفي صحة نذر اليوم قبل يوم قدومه وجهان). انتهى.
أحدهما: لا يصح، وهو الصواب؛ لأنه لا يعلم في الغالب.
والوجه الثاني: يصح.

وَأَنْ نَذَرَ عِبَادَةً وَطَاعَةً لِرُؤْمَةٍ.

وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا إِنْ وَجِبَ جَنْسُهَا بِالْشَّرْعِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ: إِنْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا، أَوْ الصَّلَاةَ بِالْقِرَّةِ، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ يُعَوِّدُ مَرِيضًا، أَوْ يَشْهَدُ جَنَازَةً، أَوْ يُسَلِّمَ عَلَى زَيْنَبٍ، اخْتَمَلَ اللَّزُومَ، وَالتَّخْيِيرَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ نَذَرَ صِفَةً فِي الْوَاجِبِ، كَحَجِّهِ مَاشِيًا، وَالصَّلَاةَ بِقِرَاءَةِ كَثِيرَةٍ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ: اللَّزُومَ وَعَدَمَهُ، فَيَكْفُرُ.

قَالَ: وَلَوْ نَذَرَ الْجِهَادَ فِي جِهَةٍ لَزِمَهُ فِيهَا، وَيُثَلَّةُ تَجْهِيزُ مَيْتٍ وَغَيْرِهِ، فَأَمَّا مَا لَا مَالَ فِيهِ، كَصَّلَاةِ جَنَازَةٍ، وَالْأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ، فَالظَّاهِرُ لَزُومُهُ، وَإِنْ عَيَّنَ وَقْتًا تَعَيَّنَ، وَلَا يُجْزِئُهُ قَبْلَهُ (و هـ) كَيَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَان (و)، وَلَهُ تَقْدِيمُ الصَّدَقَةِ (و).

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: الْإِنْتِقَالُ إِلَى زَمَنٍ أَفْضَلَ، وَأَنْ مِنْ نَذَرَ صَوْمِ النَّذْرِ، أَوْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ، فَلَهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ، كَالْمَكَانِ، قَالَ: وَاسْتَحَبَّ لِمَنْ نَذَرَ الْحَجَّ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا أَنْ يَتِمَّتَ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوُذَاعِ.

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بَعَيْنِي تَعَيَّنَ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: لَمْ يُجْزِئْهُ حَتَّى يَصُومَهُ بِعَيْنِهِ. وَفِي النَّوَادِرِ: وَلَوْ تَرَدَّدَ فِي يَوْمٍ قَبْلَهُ صَامَةً، وَإِنْ أَفْطَرَهُ، أَوْ مِنْ أَوَّلِهِ، أَوْ فِي آثْنَيْهِ، قَضَاهُ، وَلَوْ أَفْطَرَهُ بِعَدْرِ مَرَضٍ (م) أَوْ خِيضٍ (م) كَنَذَرِ اعْتِكَافِهِ (و)، وَأَبْتَدَاهُ مُتَابِعًا مَوَاصِلًا لِيَتِمَّهُ.

وَعَنْهُ: لَهُ تَفْرِيقُهُ (و هـ م)، وَوَأَقْفًا فِي الْأَعْتِكَافِ.

وَعَنْهُ: وَتَرَكْ مَوَاصِلِهِ (و) وَيَبْنِي مَنْ لَا يَقْطَعُ عُدْرَةَ تَتَابُعِ صَوْمِ الْكُفَّارَةِ وَيَكْفُرُ (ش) وَلَوْ لَمْ يَنْوِ يَمِينًا (هـ).

وَعَنْهُ: يَكْفُرُ غَيْرُ الْمَعْدُورِ، وَعَنْهُ فِيهِ: يَفْذِي فَقَطْ، ذَكَرَهُ الْحُلَوَانِيُّ، وَإِنْ جُنَّ الشَّهْرُ لَمْ يَقْضِ، عَلَى الْأَصَحِّ (هـ) وَصَوْمُهُ فِي ظَهَارٍ كَفِطْرُهُ.

وَقِيلَ: لَا يَكْفُرُ (و هـ)، وَإِنْ قَبِذَهُ بِالتَّابِعِ فَأَفْطَرَ بِلَا عُدْرِ يَوْمًا ابْتَدَأَ وَيَكْفُرُ (ش)، وَلَا يَقْضِيهِ وَخَذَهُ (هـ)، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: أَوْ آيَامًا غَيْرَ ثَلَاثِينَ، وَعَنْهُ: أَوْ هِي، لَزِمَهُ التَّابِعُ (خ)، وَعَنْهُ: بِشَرْطٍ أَوْ نِيَّةٍ (و).

وَفِي إِجْزَاءِ صَوْمِ رَمَضَانَ عَنْهُمَا رَوَايَاتُ الْحَجَّ، قَالَهُ فِي الْوَاضِحِ^(١).

فَإِنْ قَطَعَ تَتَابُعَهُ بِلَا عُدْرِ اسْتَأْنَفَهُ (و) وَمَعَ الْعُدْرِ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ بِلَا كُفَّارَةٍ، أَوْ يَبْنِي، فَهَلْ يَتِمُّ ثَلَاثِينَ أَوْ الْآيَامَ الْفَائِتَةَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧)^(٢) وَيَكْفُرُ، وَفِيهَا رِوَايَةٌ (و م ش) كَشَهْرِي الْكُفَّارَةِ، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَتَقْدُمُ كَلَامُهُ فِي الرُّوَضَةِ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن نذر صوم شهر مطلق، وعنه: أو آيامًا غير ثلاثين، وعنه: أو هي، لزمه التتابع، وفي أجزاء صوم رمضان عنهما روايتا حج: قاله في الواضح)، انتهى.

قلت: قد قال المصنف وغيره: لو حج من عليه حجة الإسلام وحج مندور أنه لا يجزئ عن المنذورة مع حجة الإسلام، بل عن حجة الإسلام فقط، وهذا الصحيح من المذهب، ونص عليه، وعليه الأكثر.

ونقل أبو طالب: يجوز عنهما، وأنه قول أكثر العلماء.

واختاره أبو حفص، وهذه المسألة هي التي أرادها في الواضح، فيما يظهر، فعلى هذا ليست هذه المسألة فيما فيها الخلاف المطلق الذي اصطلح عليه المصنف، والله أعلم.

(٢) (المسألة - ٧) - قوله: (فإن قطع تتابعه بلا عذر استأنفه، ومع عذر يخير بينه بلا كفارة، أو يبني، فهل يتم ثلاثين أو الآيام الفاتية؟

الفاتية؟ فيه وجهان)، انتهى.

قلت: الذي يظهر أنها مثل ما إذا أجره في أثناء شهر، هل يستوفي بالعدد، وهو المذهب وعليه الأصحاب، أو يكمل الشهر؟

وعند الشيخ تقي الدين: يكمل الشهر تامًا أو ناقصًا، فعلى الأول: يتم ثلاثين.

تنبيه: قوله: (وإن قال سنة وأطلق فني التابع ما في شهر)، انتهى.

والصحيح من المذهب: لزوم التتابع في الشهر، كما قدمه المصنف، فكذا يكون في السنة.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وفي الترغيب: إن أفطرت بلا عذر كفر.
 وهل ينقطع تيسأفنه أم لا فيقضي ما تركه؟ فيه روايتان، وكذا في التبصرة: هل يئمه أو يستأفنه؟ فيه روايتان.
 واختار أبو محمد الجوزي يكفر ويستأفنه.
 وإن نذر صوم سنة معينة لم يعم رمضان وأيام النهي.
 وعنه: بلى، فيقضي ويكفر، وفيها وجه.
 وعنه: يعم أيام النهي خاصة، كنذر صوم يوم قدوم فلان أبدا، فيقدم يوم اثنين، ذكره في المنتخب.
 وفي الروضة: لا يختلف المذهب أنه يتداخل في اثنين رمضان، وإن قال: سنة، وأطلق، ففي الساب ما في شهر
 ويصوم اثني عشر شهرا سوى رمضان وأيام النهي، فيقضي.
 قال في الترغيب: يصوم مع التفرق ثلاث وئة وستين يوما، ذكره القاضي.
 وعند ابن عقيل أن صيامها متتابعة، وهي على ما بها من نقصان أو تمام.
 وفي التبصرة: لا يعم العيد ورمضان، وفي الشري رواتان.
 وعنه: يقضي العيد، والشريق إن أفطرها.
 وفي الكافي: إن لزم الساب فكممينة، وإن قال: سنة من الآن أو وقت كذا فكممينة، وقيل كمطلق.
 ويلزمه صوم الدهر بنذره، ويتوجه إن استحب، فإن أفطر كفر فقط، فإن كفر بصيام فاحتمالان (م) (٨).
 ولا يدخل رمضان وقيل: بل قضى فطره منه لعذر ويوم نهى وصوم ظهار ونحوه ففي الكفارة وجهان، أظهرهما
 وجوبها مع صوم ظهار، لأنه سنة.
 وإن نذر صوما فتركة كبير أو مرض لا يرجى برؤه أطعم كل يوم مسكينا، وكفر، نص عليه.
 وعنه: يطعم فقط.
 وقيل: يكفر، وذكره ابن عقيل رواية كثير صوم.
 وفي التوايد احتمال يصام عنه، وسبق في فعل الولي عنه أنه ذكره القاضي في الخلاف، وكذا إن نذره عاجزا، نقل
 أبو طالب ما كان نذر معصية أو لا يقدر عليه فيه كفارة يمين.
 وتقدمت رواية الشالنجي، ومراذهم غير الحج، والأقل نذر مضموب أو صحيح ألف حجة لزمه.
 ونحو عنه، والمراد: لا يطعمه، ولا شيئا منه، والأنى بما يطعمه منه وكفر للباقي.
 وكذا أطلق شيخنا فقال: القادر على فعل المذنب يلزمه، وألفه أن يكفر لقوله ﷺ: «كفارة النذر كفارة يمين»
 ولأمرو لأخت غيبة بن عامر أن تمشي وتكفر، فأما إن نذر من لا يجد إذا ولا راحة الحج فإن وجدتهما لزمه بالنذر
 السابق، وإلا لم يلزمه، كالحج الواجب بأصل الشرع، ذكره في الخلاف، في فعل الولي عنه.
 وفي عيون المسائل في ضمان المجهول أكثر ما فيه أن يظهر من الدين ما يعجز عن أدائه، وذلك لا يمنع صحة
 الضمان، كما لو نذرا ألف حجة، والصدقة بمئة ألف دينار ولا يملك قراطا فإنه يصح، لأنه ورط نفسه في ذلك برضاء.
 وقيل: لا ينعقد، وإن نذر عتي عبد الله فأنلفه كفر، كتلفه، نص عليه.
 واحتج بخديث غيبة في الفأيت وما عجز عنه، لأن غاية البتق جهة العيد المعشق، ولا غاية بعده، بخلاف أضحية
 نذر، لبقاء جهة الفقراء المستحقين.
 وقيل: قيمته في رقاب.
 وإن نذر المشي إلى بيت الله أو موضع من الحرم أو مكة وأطلق، أو قال.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويلزمه صوم الدهر بنذره، فإن أفطر كفر فقط، فإن كفر بصيام فاحتمالان). انتهى.
 أحدهما: لا يصح وهو الصواب، لأنه واجب بنذره قبل الكفارة.
 والاحتمال الثاني: يصح.

غَيْرَ حَاجٍ وَلَا مُعْتَمِرٍ، لَزِمَهُ الْمُنَى فِي أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ مَتَى إِلَى حَيَادَةِ، وَالْمُنَى إِلَى الْعِيَادَةِ أَفْضَلُ مَا لَمْ يَنْوَ إِيَّانَهُ، لَا حَقِيقَةَ مُشْنِي مِنْ مَكَانِهِ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي إِجْمَاعًا، مُحْتَجًّا بِهِ وَبِمَا لَوْ نَذَرَهُ مِنْ مَحَلٍّ لَمْ يَجُزْ مِنْ مِيقَاتِهِ عَلَى قَضَاءِ الْحَجِّ الْقَاسِدِ مِنَ الْأَبْعَدِ مِنْ إِحْرَامِهِ أَوْ مِيقَاتِهِ، وَقِيلَ هُنَا: أَوْ مِنْ إِحْرَامِهِ إِلَى أَمْنِهِ فَسَادَهُ بِوَطْئِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا رَمَى الْجُمُرَةَ فَقَدْ فَرَّغَ. وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يَرْكَبُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالتَّحْلِيلَيْنِ، عَلَى الْأَصَحِّ فَإِنَّ تَرْكَهُ وَرَكْبَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ، لِأَنَّ الْمُنَى غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَلَمْ يَغْتَبِرْهُ الشَّرْعُ بِمَوْضِعٍ كَتَدْرُ التَّحْفِي وَنَحْوِهِ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَادِرًا. وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ رَوَايَةً ثَالِثَةً: لَا كَفَّارَةَ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٤٢٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنَى: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ رُسْتَمٍ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: «مَا قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيئًا إِلَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ، وَنَهَانَا عَنِ الْمَلَّةِ، قَالَ: وَقَالَ أَلَا وَإِنَّ مِنَ الْمَلَّةِ أَنْ يَنْذِرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجُمَ مَاشِيًا، فَلِذَا نَذَرَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَحْجُمَ مَاشِيًا فَلْيُهِدْ هَذِيًا وَلْيَرْكَبْ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠/٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ صَالِحٍ، وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ صَالِحٍ. وَقَالَ: «فَلْيُهِدْ بَدَنَهُ وَلْيَرْكَبْ».

وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ أَنَّهُ عِنْدَ ابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرِهِمْ. وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ، عَنْ الْحَسَنِ أَخْبَرَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا سَبَقَ فِي التَّلَاوِي: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ خُثَيْمَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: كُنْتُ أَشْهِي مَعَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، فَذَكَرَ حَدِيثَ «افْرَأُوا الْقُرْآنَ وَسَلُّوا اللَّهَ بِهِ، فَإِنَّ مَنْ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَسْأَلُونَ النَّاسَ بِهِ» وَهَذَا إِسْنَادٌ مَشْهُورٌ جَيِّدٌ، وَشَرِيكٌ حَدِيثُهُ حَسَنٌ. وَعَنْهُ دَمٌ.

وَفِي الْمُنَى: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَسْتَأْبَهُ مَاشِيًا، لِتَرْكِهِ صِفَةَ الْمَنْذُورِ، كَتَفْرِيقِهِ صَوْمًا مُتَابِعًا. وَإِنْ نَذَرَ الرُّكُوبِ فَمَشَى فَالْرَوَايَتَانِ^(١)؛ لِأَنَّ الرُّكُوبَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ طَاعَةٍ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُنَى إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى لَزِمَهُ، وَالصَّلَاةُ، وَيَتَوَجَّهُ مُرَادُهُمْ لِغَيْرِ الْمَرَاةِ، لِأَفْضَلِيَّةِ بَيْتِهَا، وَإِنْ عَنِ مَسْجِدٍ غَيْرِ حَرَمٍ لَزِمَهُ عِنْدَ وَصُولِهِ وَكَعْتَانِ ذِكْرُهُ فِي الْوَاضِحِ وَمَذْهَبُ مَالِكٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَدُونَةِ: مَنْ قَالَ: عَلَى الْمُنَى إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَلَا يَأْتِيهِمَا أَصْلًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِمَا فَلْيَأْتِيَهُمَا، وَإِنْ نَذَرَ الطَّوْفَ فَأَقْلَهُ أَسْبُوعًا، وَإِنْ نَذَرَ الطَّوْفَ عَلَى أَرْبَعٍ فَطَوَّافَانِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا بَدَلٌ وَاجِبٌ. وَعَنْهُ: وَاحِدٌ، عَلَى رِجْلَيْهِ، وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ (م ٩) ".

(١) تَنْبِيهِ: قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَذَرَ الرُّكُوبَ فَمَشَى فَالْرَوَايَتَانِ).
يَعْنِي: التَّائِينَ ذَكَرَهُمَا قَبْلَ فِي وَجوب كَفَّارَةِ يَمِينٍ أَوْ دَمٍ، وَقَدْ جُوب كَفَّارَةُ يَمِينٍ.
(٢) (مَسْأَلَةٌ - ٩): قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَذَرَ الطَّوْفَ عَلَى أَرْبَعٍ فَطَوَّافَانِ، نَصُّ عَلَيْهِ، قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا بَدَلٌ وَاجِبٌ، وَعَنْهُ: وَاحِدٌ، عَلَى رِجْلَيْهِ، وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ). انْتَهَى.

يَعْنِي: عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا، وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْمَغْنَى، وَالشَّرْحُ، وَالرَّعَايَةُ الْكُبْرَى، وَالنَّظْمُ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرُ، وَالْقَوَاعِدُ الْأَصُولِيَّةُ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الشَّيْخُ، وَالشَّارِحُ: بِنَاءٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَا: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ لَزُومُ الْكَفَّارَةِ لِإِخْلَالِهِ بِصِفَةِ نَذَرِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ. انْتَهَى. وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

(ع): مَا جُمِعَ عَلَيْهِ (ر): مُوَافَقَةُ الْأَمَّةِ الثَّلَاثَةِ (خ): خِلَافَةُ الْأَمَّةِ (هـ): الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

فَصْلٌ

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فَالْيَدَةُ الْاِسْتِثْنَاءُ خُرُوجُهُ مِنَ الْكَلْبِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩].

وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الْفِرَارِ مِنَ الزَّكَاةِ لَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ عُرِفُوا عَلَى تَرْكِهِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْقَسَمِ، قَالَ: لَا، لِأَنَّهُ مَبَاحٌ، وَعَلَى أَنَّ الْوَعِيدَ عَلَيْهِمَا.

وَمَذْهَبُ (م): يَلْزَمُ لِسَبَبٍ، كَمَنْ قَالَ لَغَيْرِهِ تَزَوُّجٌ وَأَعْطَيْكَ كَذَا، وَاحْخَلَفَ لَا تَسْتَنْهِي وَلَكَ كَذَا، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْ.

(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (ومثله نذر السعي على أربع، ذكره في المبهج، والمستوعب، وكذا لو نذر طاعةً على وجه منهي عنه، كنذر صلاة عريانا، أو حجاً حافياً حاسراً، أو المرأة الحج حاسرةً وفي بالطاعة، وفي الكفارة لتركه المنهي وجهان). انتهى.

ذكر مسائلين:

(مسألة - ١٠): السعي على أربع.

و(مسألة - ۱۱): نذر الطاعة على وجه منهي عنه.

وجزم بما قاله في المبهج، والمستوعب وابن حمدان في الرعاية الكبرى.

وقال أيضاً: فإن قال: حافياً حاسراً كفر ولم يفعل الصفة.

وقیل: یشی منذ أحرم. انتهى.

وذكر في القواعد الأصولية هذه المسائل وعددها وقال: قياس المذهب الوفاء بالطاعة على الوجه المشروع، والغناء لتلك الصفة، ويخرج في الكفارة وجهان.

ولكن نقل المروذي فيمن نذر أن يقرأ عند قبر أبيه: يكفر بيمينه ولا يقرأ. انتهى.

والصواب: الإتيان بالطاعة على الوجه المشروع، وقياس قول الشيخ الموفق، والشارح وجوب الكفارة، والمصنف قد قاس هذه المسائل على التي قبلها، وقد علمت حكم ما قبلها، والله أعلم.

فهذه إحدى عشرة مسألة في هذا الباب.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٣٣) عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي وَقَاصٍ وَلَا يُعْرِفَانِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ مَرْفُوعًا «إِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ أَخَاهُ وَمِنْ بَيْنِهِ أَنْ يَقِيَ فَلَمْ يَقِ وَلَمْ يَجِئْ لِلْمِيْعَادِ فَلَا إِنَّمِ عَلَيْهِ». وَتَقَدَّمَ آخِرَ كِتَابِ الْإِيْمَانِ الْعَهْدُ وَأَنَّهُ غَيْرُ الْوَعْدِ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْيَمِينِ، وَالْأَمَانِ، وَالذِّمَّةِ، وَالْحِفْظِ، وَالرَّعَايَةِ، وَالْوَصِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِي سَبِيلِ الْاسْتِغْفَارِ: «وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ». قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: الْعَهْدُ الَّذِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ الَّذِي يَحْسُنُ فِعْلُهُ، وَالْوَعْدُ مِنَ الْعَهْدِ. وَقَالَ فِي «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ» [الإسراء: ٣٤] عَامٌّ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ وَبَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ الزُّجَاجُ: كُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَوْ نَهَى عَنْهُ فَهُوَ مِنَ الْعَهْدِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

كتاب القضاء

وَهُوَ قَرْضٌ كِفَايَةٌ كَالْإِمَامِ، عَلَى الْأَصَحِّ.
قَالَ شَيْخُنَا: وَقَدْ «أَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ تَأْمِيرَ الْوَاحِدِ فِي الْاجْتِمَاعِ الْقَلِيلِ الْغَارِضِ فِي السَّفَرِ»، وَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى أَنْوَاعِ الْاجْتِمَاعِ.
وَالرَّاجِبُ: اتِّخَاذُهَا دِينًا وَقَرْبَةً، فَإِنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْقَرَبَاتِ، وَإِنَّمَا قَسَدَ خَالَ الْأَكْثَرُ لِيُطَلِّبَ الرِّيَاسَةَ، وَالْمَالِ بِهَا، وَمَنْ فَعَلَ مَا يُمْكِنُهُ لَمْ يَلْزَمُهُ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ.
وَلِلْمُسْلِمِ (١٤٢) عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مَرْفُوعًا «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَجْتَهِدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».
وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَعَنْهُ: لَا يُسَنُّ دُخُولُهُ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يُعْجِبُنِي، هُوَ اسْلَمْتُ، وَذَكَرَ مَا رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلُ سَاعَةً يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمَرُوقٍ».
فَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزَمُ الْإِمَامُ أَنْ يُنْصَبَ بِكُلِّ أَقْلِيمٍ قَاضِيًا، أَفْضَلُ مَنْ يَجِدُ عِلْمًا وَوَرَعًا، وَيَأْمُرُهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَتَحَرِّيِ الْعَدْلِ، وَأَنْ يَسْتَخْلِفَ بِكُلِّ صُفْعٍ أَصْلَحَ مَنْ يَجِدُ لَهُمْ.
وَفِي كِتَابِ الْأَدْمِيِّ: عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ مَنْ يَكْتَفِي بِهِ، وَمَنْ طَلَّبَ وَلَمْ يَوْثِقْ بِغَيْرِهِ وَلَمْ يَشْغَلْهُ عَنْ أَهَمِّ مِنْهُ تَعَيَّنَ.
وَقِيلَ: وَيَلْزَمُهُ طَلَبُهُ.
وَقَالَ الْمَاورُؤِيُّ: إِنْ كَانَ فِيهِ غَيْرُ أَهْلِ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ قَصْدِهِ إِزَالَتُهُ أَيْبَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ لِيَخْتَصُّ بِالنَّظَرِ أَيْبَحَ، فَإِنْ ظَنُّ عَدَمَ تَمَكِينِهِ فَأَحْيَا لَانِ.
وَقِيلَ: يَحْرُمُ بِخَوَافِهِ مِثْلًا، وَإِنْ وَثِقَ بِغَيْرِهِ فَيَتَوَجَّهَ، كَالشَّهَادَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مُخْتَلِفٌ (م ١) (١١).
فَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ كَرِهَ لَهُ طَلَبُهُ.
وَعَنْهُ: لَا، يَقْصِدُ الْحَقُّ وَدَفَعَ غَيْرَ الْمُسْتَحَقِّ.
وَيَتَوَجَّهُ وَجْهًا: بَلَّ يُسْتَحَبُّ إِذْنُ.
وَقَالَ الْمَاورُؤِيُّ: وَيَتَوَجَّهُ وَجْهًا: يَحْرُمُ بِدُونِهِ، وَذَكَرَ الْمَاورُؤِيُّ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْمَتْرُكَةَ، وَالْمَبَاهَاةَ يَجُوزُ اتِّفَاقًا، وَإِنْ طَائِفَةٌ كَرِهَتْهُ إِذْنًا، وَطَائِفَةٌ لَا.
قَالَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ طَلَّبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرُهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ».
وَالْمَرَادُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَهْلٌ لَهُ، وَإِلَّا حَرَمَ، وَقَدْ حُجِّجَ فِيهِ (و ش) وَغَيْرُهُمْ، وَإِنْ طَلَّبَ لَمْ يُجِبْ.
وَقِيلَ: الْإِجَابَةُ أَفْضَلُ إِنْ آمَنَ نَفْسَهُ.
وَقِيلَ: مَعَ خُصُولِهِ.
وَقِيلَ: أَوْ قَفَرُوا، وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: الرَّجُلُ فِي الْغَزْوِ يُرِيدُ الْوَالِيَّ يَجْعَلُهُ عَلَى الثَّغَرِ أَوْ عَلَى ضِعْفَاءَ، وَهُوَ لَا يُحِبُّ يُعْرِفُهُ الْوَالِيَّ، قَالَ: لَا بَأْسَ، فَرَأَيْتُهُ فَقَالَ: أَرَى إِنْ كَانَ عِنْدَهُ تَجَلَّةٌ يَرْجُو أَنْ يَنْجُوا بِسَبِيهِ فَيَكُونُ عَلَيْهِمْ، مَا أَحْسَنَهُ.
وَيَحْرُمُ بِذَلِكَ مَالٌ فِيهِ وَأَخَذَهُ وَطَلَبَهُ وَفِيهِ مَبَاشِيرُ أَهْلٍ.
وَظَاهِرُ تَخْصِيصِهِمُ الْكَرَاهَةَ بِالطَّلَبِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ تَوَلِيَّةَ الْحَرِيعِ، وَلَا يَنْهَى أَنْ يَكْرَهُ أَوْلَى.
وَيَتَوَجَّهُ وَجْهًا: يَكْرَهُ.

(١١) (مسألة - ١): قوله: (وإن وثق بغيره فيتوجه كالشهادة، وظاهر كلامهم مختلف). انتهى.

قلت: الصواب الترك، ولا سيما في هذه الأزمنة، وهذا مما لا شك فيه الآن.

وفي «الصحيحين» (خ: ٦٧٣٠، م: ١٧٣٣): عَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ».

وقَدْ قَالَ فِي الْغَنَةِ فِي إِمَامِ الصَّلَاةِ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مَنْ يُحِبُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَهُوَ يَجِدُ مَنْ يَكْفِيهِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِقِيَّ لِمَا رَأَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لِقَوْمِهِ لَا لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ، وَتَصَحُّحُ وَلَايَةِ مَفْضُولٍ وَقِيلَ: لِلْمَصْلَحَةِ.

وَتَشْتَرِطُ لِلصُّحَّةِ تَوَلِّيَهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ فِيهِ، وَأَنْ يُعْرِفَ الْمُؤَلَّى صَالِحًا لِلْقَضَاءِ، وَتَعْيِينُ مَا يُؤَلِّيهِ الْحُكْمُ فِيهِ مِنْ عَمَلٍ أَوْ بَلَدٍ.

وَعَنْهُ: وَعَدَالَةُ الْمُؤَلَّى وَعَنْهُ: سِوَى الْإِمَامِ. وَصَرِيحُ التَّوَلِّيَةِ: وَلَيْتَكَ الْحُكْمَ، أَوْ قُلْدُنُكُهُ، أَوْ قَوْضَتُ، أَوْ رَدَدْتُ، أَوْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ، أَوْ اسْتَخْلَفْتُكَ، أَوْ اسْتَنْبَتَكَ فِي الْحُكْمِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا وَقَبِلَ الْمُؤَلَّى الْحَاضِرُ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ الْغَائِبُ بَعْدَهُ، وَالْأَصَحُّ أَوْ شَرَعَ غَائِبٌ فِي الْعَمَلِ انْعَقَدَتْ.

وَفِي كِتَابِ الْأَدْمِيِّ: يَشْتَرِطُ قُوَّةُ الْقَبُولِ مَعَ الْحَاضِرِ. وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ: اعْتَمَدْتُ، أَوْ عَوَّلْتُ عَلَيْكَ، وَوَكَّلْتُ، أَوْ اسْتَنْدْتُ إِلَيْكَ، فَتَنْعَقِدُ بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: فَاحْكُمْ. وَالْأَوَّلَى مَكَاتِبُهُ بِهَا إِنْ كَانَ يَبْلُغُ آخَرَ.

وَتَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ، وَالْأَصَحُّ: وَبِاسْتِيفَاةٍ مَعَ قُرْبٍ مَا بَيْنَهُمَا، كَخَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَأُطْلِقَ الْأَدْمِيُّ: أَوْ اسْتِيفَاةً، وَظَاهِرُهُ مَعَ الْبَلَدِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

فَصْلٌ

وَتَفِيدُ وَلَايَةُ الْحُكْمِ الْعَامَّةِ، وَيَلْزَمُ بِهَا فَصْلُ الْخُصُومَةِ، وَأَخَذُ الْحَقِّ وَدَفْعُهُ لِرَبِّهِ، وَالْحَجْرُ لِفُلَسٍ أَوْ سَفَوٍ، وَالنَّظَرُ فِي مَالٍ غَيْرِ رَقِيدٍ، وَالنَّظَرُ فِي وَقُوفٍ عَمَلِهِ لِيَعْمَلَ بِشَرْطِهَا، وَفِي مَصَالِحِ طُرُقٍ عَمَلِهِ وَأَفْنِيَّتِهِ، وَتَنْفِيذُ الْوَصَايَا، وَتَرْوِيجُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا، وَتَصْنُحُ خَالَ شُهُودٍ وَأَمَنَاتِهِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدِ مَا لَمْ يُخَصَّ بِإِمَامٍ، وَكَذَا جَبَايَةُ الْخَرَاجِ، وَالزَّكَاةِ. وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: فِي الْخَرَاجِ.

قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ: وَالْاِخْتِسَابُ عَلَى الْبَاعَةِ، وَالْمَشْتَرِينَ، وَالزَّامَهُمُ بِالشَّرْعِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: مَا يَسْتَفِيدُهُ بِالْوَلَايَةِ لَا حَدُّ لَهُ شَرْعًا، بَلْ يُتْلَقُ مِنَ اللَّفْظِ، وَالْأَحْوَالِ، وَالْعُرُوفِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: أَمِيرُ الْبَلَدِ إِنَّمَا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَى الْأَدَبِ، وَلَيْسَ إِلَيْهِ الْمَوَارِيثُ، وَالْوَصَايَا، وَالْفُرُوجُ، وَالْحُدُودُ، وَالرُّجُمُ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِلَى الْقَاضِي.

وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّيَهُ عُمُومُ النَّظَرِ فِي عُمُومِ الْعَمَلِ، وَأَنْ يُؤَلِّيَهُ خَاصًّا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ فِيهِمَا، فَيُؤَلِّيَهُ عُمُومُ النَّظَرِ أَوْ خَاصَّةُ بِمَحَلَّةٍ خَاصَّةٍ فَيَنْفِذُ حُكْمَهُ فِي مُقِيمٍ بِهَا وَطَارِيٍّ إِلَيْهَا فَقَطْ، وَلَا يَسْمَعُ بَيْنَهُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ وَهُوَ مَحَلُّ حُكْمِهِ، وَتَجِبُ إِعَادَةُ الشَّهَادَةِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا، كَتَبَدِيلِهَا.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَلَهُ تَوَلِّيَةُ حَاكِمَيْنِ فَأَكْثَرُ يَبْلُغُ. وَقِيلَ: إِنْ اتَّحَدَ عَمَلُهُمَا.

وَقِيلَ: أَوْ الزَّمَنُ أَوْ الْمَحَلُّ فَلَا، وَيَتَقَدَّمُ قَوْلُ الطَّالِبِ وَلَوْ عِنْدَ نَائِبٍ (و) فَإِنْ اسْتَوْثَا فَأَقْرَبُ الْحَاكِمَيْنِ ثُمَّ الْقُرْعَةُ. وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ اتِّفَاقُهُمَا.

قَالَ حَزْمَلَةُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ لَا شُعْبَةٌ مَا عُرِفَ الْحَدِيثُ بِالْعِرَاقِ، كَانَ يَجِيءُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ لَهُ لَا تُحَدِّثْ، وَلَا اسْتَعْدَيْتَ عَلَيْكَ السُّلْطَانُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَتَقَدَّمُ مِنْهُمَا مَنْ طَلَبَ حُكْمَ الْمُسْتَنِيْبِ.

وفي الترغيب: إن تنازعا أقرع.

وقال ابن عقيل: إن كانا في الحاجز كدجلة، والفرات ليس الحاكم في ولاية أحد منهما فالى الوالي الأعظم.
وقال الشافعي: أيهما سبق إليه بالدعوى تعين حكمه على الخصم، ولا وجه له، لأن المكان ليس تحت ولايتهما، فلا عدوى.

ويشترط كون القاضي بالغا عاقلاً ذكراً مسلماً عدلاً، ولو تأيلاً من قذف، نص عليه.
وقيل: إن فسق بشبهة فوجهان، متكلاً سميماً، ولم يذكر أبو الفرج في كتبه كونه بالغا.

وفي الاختصار في صحة إسلامه: لا تعرف فيه رواية فإن سلم.

وفي عيون المسائل: يحتل المنع، وإن سلم بصيراً حراً، وفيهما وجه، وقيل به في عبد، قاله ابن عقيل وأبو الخطاب.
وقال أيضاً فيه: بإذن سيده، مجتهداً إجماعاً، ذكره ابن حزم، وأنها أجمعت على أنه لا يحل لحاكم ولا لمفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله.

وفي الإفصاح: أن الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة، وأن الحق لا يخرج عنهم، ويسأى في العدالة لزوم التمدد بمتذهب، وجواز الانتقال عنه قال الشيخ: النسبة إلى إمام في الفروع كالإمامة الأربعة ليست بملزمة، فإن اختلافهم رحمة واسعة، واتفاقهم حجة قاطعة.

قال بغض الحنيفة: وفيه نظر، فإن الإجماع ليس عبارة عن الأربعة وأصحابهم، وليس في كلام الشيخ ما فهمه هذا، قال الخطابي وغيره: روي عن النبي ﷺ أنه قال «اختلاف أمي رحمة» ذكره في شرح مسلم (٩١/١١) في الوصايا.

وروى البيهقي من رواية جوير وهو متروك عن الضحاك، عن ابن عباس ولم يلقه مرفوعاً: «مهما أوتيت من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة نبي ماضية فإن لم تكن سنة نبي فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيتها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة».

ثم رواه من رواية جوير أيضاً عن جواب ابن عبيد الله مرفوعاً مرسلاً بنحوه.

قال البيهقي: حديث مشهور، وهو ضعيف لم يثبت له إسناد.

ومن العجيب: أن عثمان بن سعيد الدارمي صححه في الرد على الجهمية.

وقال أحمد: حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة: أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: ما يسرني أن أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة.

وقال سفيان الثوري عن أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد قال: اختلاف أصحاب محمد ﷺ رحمة لعباد الله تعالى.

وقال الليث عن يحيى بن سعيد قال: أهل العلم أهل توسعة.

واختار في الترغيب: ومجتهداً في مذهبه إمامه، للضرورة.

واختار في الإفصاح، والرعاية: أو مقلداً، وقيل فيه: يفتي ضرورة.

وقال ابن بشار: ما أعيب على من يحفظ خمس مسائل لأحمد يفتي بها، وظاهر نقل عبد الله: يفتي غير مجتهد، ذكره القاضي، وحمله شيخنا على الحاجة.

نقل عبد الله يمين عنه كتب فيها قول النبي ﷺ، والصحاب، والتابعين: لا يجوز عمله وقضاؤه بما يشاء حتى يسأل أهل العلم ما يؤخذ به، فعلى هذا يراعي الفاظ إماميه ومتأخريه، ومقلد كبار مذهبه في ذلك، وظاهره أنه يحكم ولو اعتقد خلافه، لأنه مقلد وأنه لا يخرج عن الظاهر عنه، فيتوجه مع الاستواء الخلاف في مجتهد.

ونقل عنه الأفرم: قوم يفتون هكذا يتقلدون قول الرجل ولا يتأولون بالحديث.

وقال أحمد لأحمد بن الحسن: ألا تعجب؟ يقال للرجل قال رسول الله ﷺ فلا يفتي، وقال فلان فيفتي.

وقال له أبو داود: الرجل يسأل أوله على إنسان يسأله، قال: إذا كان يفتي بالسنة لا يعجبني رأي أحد.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: عَجَبًا لِقَوْمٍ عَرَفُوا الْإِسْنَادَ وَصَحِيحَتَهُ يَدْعُونَهُ وَيَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سَفِيَّانٍ وَغَيْرِهِ.
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣] الْفِتْنَةُ: الْكُفْرُ.
 وَيَحْزُمُ الْحُكْمَ، وَالْفِتْنَى بِالْهَوَى إجماعاً، وَيَقُولُ أَوْ وَجْهٌ عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ، إجماعاً، وَيَجِبُ أَنْ يَغْمَلَ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ، إجماعاً، قَالَهُ شَيْخُنَا وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَارِفًا بِالْكِتَابَةِ.
 وَقَالَ الْحَرْثِيُّ وَصَاحِبُ الرُّوضَةِ، وَالْحُلُولِيُّ وَابْنُ رَزِينٍ وَشَيْخُنَا: وَرِعًا.
 وَقِيلَ: وَزَاهِدًا، وَأُطْلِقَ فِيهِمَا فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَيْنِ.
 وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا مَغْفَلَ، وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوَاضِعٍ: لَا بَلِيدًا.
 وَقَالَ أَيْضًا: لَا نَافِيًا لِلْقِيَاسِ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرَ كَلَامِهِ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: الْوَلَايَةُ لَهَا رَكْنَانِ: الْقُوَّةُ، وَالْأَمَانَةُ، فَالْقُوَّةُ فِي الْحُكْمِ تَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْعَدْلِ وَتَنْفِيذِ الْحُكْمِ، وَالْأَمَانَةُ تَرْجِعُ إِلَى خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تُغْتَبَرُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ.
 وَيَجِبُ تَوَلِّيَةُ الْأَمْرِ فَلَا امْتِنَالُ وَأَنْ عَلَى هَذَا يُذَلُّ كَلَامُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، فَيَوَلِّي لِعَدَمِ أَنْفَعِ الْفَاسِقِينَ وَأَقْلَمَا شَرًّا، وَأَعْدِلَ الْمُقْلِدِينَ وَأَعْرَفَهُمَا بِالتَّقْلِيدِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ الْمُرُودِيَّ نَقَلَ فِيمَنْ قَالَ لَا اسْتَطِيعَ الْحُكْمُ بِالْعَدْلِ: يَصِيرُ الْحُكْمُ إِلَى أَعْدِلِ مِنْهُ.
 قَالَ شَيْخُنَا: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا فَاسِقٌ عَالِمٌ، أَوْ جَاهِلٌ دِينٍ قُدِّمَ مَا الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ إِذَنْ، وَقَدْ وَجَدَتْ بَعْضُ فَضْلَاءِ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِنَا كَتَبَ لِلْأَنْسِ بِهِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَوَارِزْمِيُّ: لِوَلَايَةِ أَتَى تَكْبَرُ وَتَصْغُرُ بِوَالِيهَا، وَمَطِيطَةٌ تَحْسُنُ وَتَفْطِئُ بِمُطِيطِهَا.
 فَلَا عَمَالَ بِالْعَمَالِ كَمَا أَنَّ النِّسَاءَ بِالرِّجَالِ، وَالصُّدُورَ مَجَالِسَ دَوَى الْكَمَالِ.
 وَقَدْ عُرِفَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَا كَرَاهَةِ فِيهِ، فَالشَّابُّ الْمُتَصِفُ بِالصِّفَاتِ كَفَيْهِ، لَكِنْ الْأَسَنُّ أَوْلَى مَعَ النَّسَائِي، وَيَرْجِعُ أَيْضًا بِحُسْنِ الْخَلْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ أَكْمَلَ فِي الصِّفَاتِ.
 وَيَوَلِّي الْمَوْلَى مَعَ أَهْلِيَّتِهِ، وَكَانَ نَافِعٌ بِنُ عَبْدِ الْحَارِثِ الْخَزَاعِي وَهُوَ صَحَابِيٌّ خِلَافًا لِلْوَلَايَةِ عَامِلًا لِعُمَرَا، عَلَى مَكَّةَ، فَلَقِيَهُ بِعُسْفَانَ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي؟ يَعْنِي مَكَّةَ، لِأَنَّ الْوَادِيَّ مُتَفَرِّجٌ مَا يَبِينُ كُلَّ جَبَلَيْنِ، فَقَالَ: ابْنُ أَبِيزَى يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِيزَى مَوْلَى نَافِعٍ هَذَا، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي صَحَّتِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَمَنْ ابْنُ أَبِيزَى؟ فَقَالَ: مَوْلَى مِنْ مَوَالِينَا، فَقَالَ: اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْهِمْ مَوْلَى؟ فَقَالَ: إِنَّهُ قَارِيٌّ لِكِتَابِ اللَّهِ، عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَمَا إِنْ نَبِّئُكُمْ ﷺ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨١٧)، وَأَحْمَدُ (٣٥ / ١)، وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ «قَاضٍ»، وَلَا يَمْنَعُ ذَهَابُ عَيْنِ وَلَايَةِ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى، ذِكْرُهُ أَصْحَابَانَا.

فَصْلٌ

وَالْمُجْتَهِدُ: مَنْ يَعْرِفُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْحَقِيقَةِ، وَالْمَجَازِ، وَالْأَمْرِ، وَالنُّهْيِ، وَالْمَيْسَرِ، وَالْمُجْمَلِ، وَالْمُحْكَمِ، وَالْمُنْشَابَةِ، وَالْعَامِّ، وَالْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ، وَالْمَقْيَدِ، وَالنَّاسِخِ، وَالْمَنْسُوخِ، وَالْمُسْتَشْنَى، وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَصَحِيحِ السُّنَنِ وَسَقِيمِهَا، وَتَوَاتُرِهَا وَآخَاذِهَا، مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، وَالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَالْقِيَاسِ وَشُرُوطِهِ وَكَيْفِ يَسْتَنْبِطُ، وَالْعَرَبِيَّةِ الْمُتَدَاوِلَةَ بِحِجَازٍ وَشَامٍ وَعِرَاقٍ.

فَمَنْ عَرَفَ أَكْثَرَهُ صَلَحَ لِلْفَتَا، وَالْقَضَاءِ.

وَقِيلَ: وَيَعْرِفُ أَكْثَرَ الْفِقْهِ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ: مَنْ حَصَلَ أَصُولُ الْفِقْهِ وَقُرُوعُهُ فَمُجْتَهِدٌ وَلَا يَقْلُدُ أَحَدًا.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: لَهُ لِيُخَوِّفَهُ عَلَى خُصُومِ مُسَافِرِينَ فَوْتُ رَفَقَتِهِمْ فِي الْأَصْحِ، وَيَتَجَزَأُ الْاجْتِهَادُ، فِي الْأَصْحِ.

وَقِيلَ: فِي بَابٍ لَا مَسْأَلَةَ.

وَيَلْزَمُ وَلِيَّ الْأَمْرِ مَنَعٌ مِّنْ لِّسَانِهِ أَهْلًا.
قَالَ شَيْخُنَا: وَأَكْثَرُ مَنْ تَمَيَّزَ فِي الْعِلْمِ مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ إِذَا نَظَرَ وَتَأَمَّلَ أُدِلَّةَ الْفَرِيقَيْنِ بِقَصْدٍ حَسَنٍ، وَنَظَرَ تَامَ تَرْجُحُ عِنْدَهُ أَحَدُهُمَا، لَكِنْ قَدْ لَا يَتَّقُ بِنَظَرِهِ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ عِنْدَهُ مَا لَا يَعْرِفُ جَوَابَهُ، وَالْوَاجِبُ عَلَيَّ بِسَلِّ هَذَا مُوَافَقَتَهُ لِلْقَوْلِ الَّذِي تَرْجُحُ عِنْدَهُ بِلَا دَعْوَى مِنْهُ لِلْإِجْتِهَادِ، كَمُجْتَهِدٍ فِي أَعْيَانِ الْمُتَفَتِّينَ، وَالْإِيمَةُ إِذَا تَرْجُحَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا قَلْدُهُ.
وَالدَّلِيلُ الْخَاصُّ الَّذِي يَرْجُحُ بِهِ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ دَلِيلٍ عَامٍ عَلَى أَنْ أَحَدَهُمَا أَعْلَمُ وَأَدِينُ.
وَعِلْمُ أَكْثَرِ النَّاسِ بِتَرْجِيحِ قَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ أَيْسَرُ مِنْ عِلْمِ أَحَدِهِمْ بِأَنْ أَحَدَهُمَا أَعْلَمُ وَأَدِينُ، لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ وَلَا بُدَّ.

وَيَجِبُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحُكْمِ دَلِيلًا.
وَأَوَّلُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَنِ، وَالِاجْتِمَاعِ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا الصَّحَابَةُ وَآلِي الْيَوْمِ بِقَصْدٍ حَسَنٍ، بِخِلَافِ الْإِمَامِيَّةِ.
وَقَالَ أَيْضًا: النَّبِيُّ الَّذِي سَمِعَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ وَأَدْلَتُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ عِنْدَهُ مَا يَعْرِفُ بِهِ رُجْحَانِ الْقَوْلِ، قَالَ: وَلَيْسَ لِحَاكِمٍ وَغَيْرِهِ أَنْ يَنْتَدِيَ النَّاسَ بِفَهْرِهِمْ عَلَى تَرْكِ مَا يَسُوعُ، وَالزَّاهِمِهِمْ بِرَأْيِهِ وَاعْتِقَادِهِ، اتِّفَاقًا، فَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ لِغَيْرِهِ مِثْلُهُ وَأَفْضَى إِلَى التَّفَرُّقِ، وَالِاخْتِلَافِ.
نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَبَّهَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ وَيَقْبَسَ إِلَّا رَجُلٌ عَالِمٌ كَبِيرٌ يَعْرِفُ كَيْفَ يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: لَا يَجُوزُ الْإِخْتِيَارُ إِلَّا لِعَالِمٍ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَنِ مُتَمَيِّزٍ، فَيَخْتَارُ الْأَقْرَبَ، وَالْأَثْبَتَ بِهِمَا فَيَعْمَلُ بِهِ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَلِّيَ حَاكِمًا، وَلَا يُجِلَّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُتَفَتِّ أَنْ يُفْتِيَ، حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَعَامُّهُ وَخَاصُّهُ، وَفَرْضُهُ وَأَذْيُهُ، عَالِمًا بِالسُّنَنِ وَأَقَاوِيلِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، عَالِمًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، عَاقِلًا، يُعَيِّزُ بَيْنَ الْمُشْتَبِهِ وَيَعْقِلُ الْقِيَاسَ، عَدْلًا.
قَالَ النَّيْهَقِيُّ: وَاشْتَرَطَ فِي الْقَدِيمِ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا كَيْفَ يَأْخُذُ الْآحَادِيثَ، فَلَا يَرُدُّ مِنْهَا ثَابِتًا، وَلَا يُبْسِتُ مِنْهَا ضَعِيفًا، وَسُئِلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَتَى يُفْتِيَ الرَّجُلُ؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْأَثَرِ، بِصِيرًا بِالرَّأْيِ.
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَصِحُّ مِمَّا لَا يَصِحُّ، حَتَّى لَا يَحْتَجَّ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَحَتَّى يَعْلَمَ مَخَارِجَ الْعِلْمِ.
وَفِي وَجُوبِ تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الْفَقْهِ عَلَى أَصُولِهِ وَجِهَانِ (م ٢) (١).
وَيُقَلَّدُ الْعَامِيُّ مَنْ ظَنَّهُ عَالِمًا.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي وجوب تقديم معرفة الفقه على أصوله وجهان). انتهى.

أحدهما: يجب تقديم معرفة الفقه، اختاره القاضي وغيره.

قال في آداب المفتي: وهو أولى.

والوجه الثاني: يجب تقديم معرفة أصول الفقه، اختاره ابن عقيل وابن البناء وغيرهما.

قال في آداب المفتي: وقد أوجب ابن عقيل وغيره تقديم معرفة أصول الفقه على فروعه، ولهذا ذكره أبو بكر وإبن أبي موسى، والقاضي وابن البناء في أوائل كتبهم الفروعية.

وقال أبو البقاء المكي: أبلغ ما توصل به إلى إحكام الأحكام إتقان أصول الفقه، وطرف من أصول الدين. انتهى.

وقال القاضي شرف الدين بن قاضي الجبل في أصوله تبعًا لمسودة ابن تيمية وابن حمدان في رعايته الكبرى: تقديم معرفتها على الفروع أولى عند ابن عقيل وغيره.

قلت: في غير فرض العين، وعند ابن عقيل عكسه. انتهى.

فظاهر كلام هؤلاء أن محل الخلاف في الأولوية لا في الوجوب، وهو أولى، وكلام غيرهم في الوجوب، ينبغي أن يحمل على ما قلنا.

فإن جهل عدالته فوجهان (م ٣) ^(١) وميتا، في الأصح، والعامي يُخبر فقط فيقول: مذهب فلان كذا، ذكره ابن عقييل وغيره.

وكذا قال شيخنا: الناظر المجرد يكون حاكيا لما رآه لا مفتيا.

وفي آداب عيون المسائل إن كان الفقيه مجتهدا يعرف صحة الدليل كتب الجواب عن نفسه، وإن كان بمن لا يعرف الدليل قال: مذهب أحمد كذا، مذهب الشافعي كذا، فيكون مخبرا لا مفتيا.

وفي المفتي إن قيل المفتي يجوز أن يُخبر بما سمع، قلنا: ليس إذا مفتيا، بل مخبرا، فيحتاجُ يُخبر عن رجل بعينه مجتهد فيكون معمولا بخبره لا مفتيا، بحثه لما اعتبر الاجتهاد.

ومن عدم مفتيا (ببليد) وغيره فحكمه ما قبل الشرع.

وقيل: يفتي مستورا الحال، ويفتي الناس نفسه، ويحرم تساهل مفت وتقليد معروف به.

قال المروزي: أنكر أبو عبد الله على من يتهجم في المسائل، والجوابات: وقال: ليتني الله عبد ولينظر ما يقول، فإنه مستون. وقال: يتقصد أمرا عظيما، وقال: عرضها لأمر عظيم، إلا أنه قد نجى ضرورة.

قال الحسن: إن تركناهم وكلناهم إلى غير سديد.

وقال شيخنا: لا يجوز استفتاء إلا بمن يفتي بعلم وعدل.

ونقل ابن منصور: لا ينبغي أن يجيب في كل ما يستفتى.

ونقل محمد بن أبي طاهر عنه: لست أفتي في الطلاق بشي.

ونقل محمد بن أبي حبيب: وسئل عمن يفتي بغير علم قال: يروى عن أبي موسى: يترق من دينه.

ونقل أبو داود أنه ذكر: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» [المائدة: ٤٤]، عن ابن عباس: أنه ليس بكفر، ينقل عن الملة.

ونقل الأثرم: إذا هاب الرجل شيئا لا ينبغي أن يحمل على أن يقول.

وسئل أحمد عن مسألة في اللعان، فقال: سل رحيمك الله عما تتقع به.

وقال أيضا: ذهنا من المسائل المخذلة خذ فيما فيه حديث.

وقال شيخنا: فيمن سأل عن رجل استولد أمة ثم وقفها في حياته هل يكون وقفا بعد موته؟

قال: السائل ليهله المسألة يستحق التعزير البليغ الذي يزجره وأمثاله من الجهال عن مثل هله الأغلوطات.

فإن هذا السائل إنما قصد التخليط لا الاستفتاء، وقد نهى رسول الله ﷺ عن أغلوطات المسائل، إذ لو كان مستفتيا لكان حقه أن يقول هل يصح وقفها أم لا؟

أما سؤاله عن الوقف بعد الموت فقط مع ظهور حكمه فتليس على المفتي، وتخليط حتى أظن أن وقفها في الحياة صحيح.

وقال ابن هبيرة عن قول أبي موسى: «سئل النبي ﷺ عن أشيء كرهها، فلما أكره عليه غضب». الحديث متفق عليه (خ: ٩٢، م: ٢٣٦٠).

قال: يدل على كراهية كثرة السؤال، قال: ولا أرى ذلك مكروها إلا السؤال عما لا ينبغي، أو تصوير أحداث لم تقع، ولا يتصور وقوعها إلا نادرا، فلا يشغل بها الوقت العزيز، ولا يلتفت لأجلها عن أهم منها.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويقد العامي من ظنه عالما، فإن جهل عدالته فوجهان). انتهى.

أحدهما: عدم الجواز، وهو الصحيح، نصره الشيخ في الروضة، وقدمه الطوفي في مختصره، والمصنف في أصوله. والوجه الثاني: الجواز قدمه في آداب المفتي.

قلت: ولعل الخلاف مبني على أن الأصل في الإنسان هل هو العدالة أو الفسق.

وقد نقلت في ذلك ما تيسر من كلام الأصحاب في الإنصاف في باب طريق الحكم وصفته، فمن أراد فليطلبه هناك.

وإن اعتدل عنده قولان وقُلنا: يجوزُ أفتى بآيهما شاء، وإلا تعينَ الآخوطة.

وكُلَّ تخييرَ من أفتاه بينَ قوليه وقولِ مخالفيه، رويَ عن أحمد.

وقيل: يأخذ به إن لم يجد غيره أو كان أرَجَحَ، سألَهُ أبو داود عن الرجل يسأل عن المسألة، أدله على إنسان يسأله؟ قال: إذا كان الذي أرشد إليه يتبع ويُفني بالسنة، فقول له: إنه يريدُ الاتِّباعَ وليس كُلُّ قولِهِ يُصِيبُ، قال: ومن يُصِيبُ في كُلِّ شيءٍ؟ قلت: يُفني برأي مالِك؟ قال: لا يُتَقَلَّدُ من مثل هذا بشيء.

ومُراده: أن مالِكاً رحمه الله تعالى عند أحمد غاية، ولهذا نقلَ أبو داود عنه: مالِكُ أُنْبِغَ من سفيان.

وتُفعلُ عنه أيضاً: لا يُعْجِبُنِي رأيُ مالِكٍ ولا رأي أحد.

وقال ابنُ الجوزي في كتابه السرُّ المكتوم: هذه الفصول هي أصولُ الأصول (وهي) ظاهرةُ البرهان، لا يهولنك مخالفتُها لقول معظم في النفس ولطعام وقد قال رجلٌ لعلي عليه السلام: انظُرْ أنا نَظَرُ أن طُلُحَةً، والزُّبَيْرُ عَلَى الحَطَلِ وأنتَ عَلَى الصُّوَابِ؟ فقال: إنه ملْبُوسٌ عَلَيْكَ، اعْرِفِ الحَقَّ تَعْرِفِ أهْلَهُ.

وقال رجلٌ للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: إن ابنَ المَبارِكِ قال كذا، فقال: إن ابنَ المَبارِكِ لم يَنزِلْ مِنَ السَّمَاءِ.

وقال أحمد: من ضيقَ عِلْمُ الرَّجُلِ: أن يَظُنَّ، والله أعلم.

وقال أيضاً: لما بَثَّ اللَّهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ بَعَثَهُ عَلَى أَقْصَى مِنْهَاجٍ، وَأَحْسَنَ الْأَذَابِ، فَكَانَ أَصْحَابُهُ عَلَى طَرِيقِهِ وَجُمْهُورُ التَّابِعِينَ، ثُمَّ دَخَلَتْ أَقَاتُ وَبَدَعَ، فَكَثُرَ السُّلَاطِينُ يَمْعَلُونَ بِأَهْوَالِهِمْ وَأَرَائِهِمْ، لَا بِالْعِلْمِ، وَيُسَوُّونَ ذَلِكَ سِيَاسَةً، وَالسِّيَاسَةُ هِيَ الشَّرِيعَةُ.

والتَّجَارُ يَدْخُلُونَ فِي الرِّبَا وَلَا يَعْلَمُونَ وَقَدْ يَعْلَمُونَ وَلَا يَتَأَلَوْنَ، وَصَارَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ يَسَامِحُ فِي تَخْلِيطِ مِنْهُمْ مَنْ يَفْتَصِرُ عَلَى صُورَةِ الْعِلْمِ وَيَتْرَكُ الْعَمَلَ بِهِ، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ لِكُونِهِ عَالِمًا، وَقَدْ نَسِيَ أَنَّ الْعِلْمَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلرِّيَاسَةِ لَا لِلْعَمَلِ بِهِ، فَيَنَظُرُ، وَمَقْصُودُهُ الْغَلْبَةُ لَا بَيَانُ الْحَقِّ، فَيَنْصَرُ الْخَطَأُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَى الْفِتْيَا وَمَا حَصَلَ شُرُوطُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَاخِلُ السُّلَاطِينَ فَيَتَأَذَى هُوَ مِمَّا يَرَى مِنَ الظُّلْمِ وَلَا يُمْكِنُ الْإِنْكَارُ، وَيَتَأَذَى السُّلْطَانُ، فَيَقُولُ: لَوْلَا أَنِّي عَلَى صَوَابٍ مَا جَالَسْتَنِي هَذَا، وَيَتَأَذَى الْعَوَامُ بِذَلِكَ فَيَقُولُونَ: لَوْلَا أَنَّ أَمْرَ السُّلْطَانِ قَرِيبٌ مَا خَالَطَهُ هَذَا الْعَالِمُ، وَرَأَيْتَ الْأَشْرَافَ يَقُولُونَ بِشَفَاعَةِ آبَائِهِمْ وَيَسْتَوْنُ أَنَّ الْيَهُودَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَرَأَيْتَ الْقُصَاصَ لَا يَنْظُرُونَ فِي الصَّحِيحِ، وَيَبِيعُونَ بِسُوقِ الْوَقْتِ.

وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ الْعِيَادِ عَلَى غَيْرِ الْجَادَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّ قَصْدُهُ، وَلَا يَنْظُرُونَ فِي سِيرَةِ الرُّسُولِ وَأَصْحَابِهِ، وَلَا فِي أَخْلَاقِ الْأَيُّمَةِ الْمُتَدَيِّ بِهَمْ، بَلْ قَدْ وَضَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ لَهُمْ كُتُبًا فِيهِ رِقَائِقُ فَبِيعَةُ، وَأَحَادِيثُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَوَأَقِصَاتُ تُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ، مِثْلُ كُتُبِ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَبِي طَالِبِ الْمَكِّيِّ، فَيَسْمَعُ الْمُتَدَيِّ ذِمَّ الدُّنْيَا وَلَا يَدْرِي مَا الْمَذْمُومُ، فَيَتَّصِرُ ذِمَّ ذَاتِ الدُّنْيَا، فَيَنْقَطِعُ فِي الْجَبَلِ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْبَلُوطِ وَالْكُمُثْرَى أَوْ اللَّبَنِ أَوْ الْعَدَسِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي لِقَاصِدِ الْحَجِّ أَنْ يُرْفِقَ بِالنَّاقَةِ لِيَصِلَ.

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضُ مَا نَقَلَ عَنْ أَبِي يَزِيدَ [وَدَاوُدَ الطَّائِيَّ] وَبَشَرَ وَغَيْرَهُمْ فَحَلَفَ أَبُو يَزِيدَ لَا يَشْرَبُ الْمَاءَ سَنَةً.

وَكَانَ دَاوُدُ يَشْرَبُ الْمَاءَ الْحَارَّ مِنْ دَنٍّ، وَيَقُولُ بِشَرٍّ: أَشْتَهِي مِنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً الشَّوَاءَ فَمَا صَفَا لِي دِرْهَمُهُ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ.

وَقَالَ: التَّقْلِيدُ لِلْأَكْبَارِ أَفْسَدَ الْعَقَائِدَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنَظُرَ بِأَسْمَاءِ الرُّجَالِ، إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبَعَ الدَّلِيلَ، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَخَذَ فِي الْجِدِّ بِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ وَخَالَفَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفِ أهْلَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ لِأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَلِمَاتٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ فَقَالَ: وَقَفْنَا فِي ثِيَابِ الطَّرِيقِ، عَلَيْكَ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَتَكَلَّمَ أَحْمَدُ فِي الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ، وَبَلَغَهُ عَنْ سَرِيِّ السَّقَطِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْحُرُوفَ وَقَفَ الْأَلِفُ وَسَجَدَتْ الْبَاءُ.

فَقَالَ: تَقَرُّوا النَّاسَ عَنْهُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرُدُّ عَلَى مَا لَكَ.
وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُتَزَهِّدِينَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الرُّسُولُ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ، وَلَا سَلَكَوْا مَا رَتَّبَهُ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ فِي الرِّيَاضَةِ.
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَزَهِّدِينَ إِنْ رَأَوْا عَالِمًا لَيْسَ ثَوْبًا جَمِيلًا أَوْ تَزَوُّجَ مُسْتَحْسَنَةً أَوْ ضَجِكَ، عَابَوْهُ، وَهَذَا فِي أَوَائِلِ
الصُّوفِيَّةِ، فَأَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَا يَعْرِفُونَ التَّعَبُّدَ وَلَا الثَّقَلَانَ، وَتَقَنُّوا فِي إِظْهَارِ الزُّهْدِ بِالْقَمِيصِ الْمَرْقَعِ، فَمَا الْعَجَبُ فِي نِفَاقِهِمْ،
إِنَّمَا الْعَجَبُ يَفَاقُهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢].
وَكَيْفَ لَا يُوصَفُ بِالْإِسْتِدْرَاجِ مَنْ يَعْمَلُ لِثُبُوتِ أَلْجَاءِ بَيْنِ الْخَلْقِ وَيُمْضِي عُمُرَهُ فِي تَرْبِيَةِ رِيسَتِهِ لِيُقَالَ هَذَا فُلَانٌ، أَوْ فِي
تَحْصِيلِ شَهَوَاتِهِ الْفَانِيَةِ مَعَ سُوءِ الْقَصْدِ.
وَقَالَ: طَلَبُ الرِّيَاسَةِ، وَالتَّصَدُّقُ بِالْعِلْمِ مَهْلَكَةٌ لِطَالِبِي ذَلِكَ، فَزَيَّ أَكْثَرَ الْمُتَفَقِّهِينَ يَتَشَاغَلُونَ بِالْجَدَلِ وَيَكْثُرُ مِنْهُمْ رَفْعُ
الْأَصْوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْعَلِيَّةُ، وَالرُّفْعَةُ، فَهُمْ دَاخِلُونَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِيَسَاهِي بِهِ
الْعُلَمَاءَ، أَوْ لِيَمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِيَصْرِفَ وَجْهَهُ النَّاسَ إِلَيْهِ لَمْ يَرِحْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ». وَمِنْهُمْ مَنْ يُفْتِي وَلَمْ يَتْلُغْ دَرَجَةَ الْفَتْوَى، وَيُرِي النَّاسَ صُورَةَ تَقْدِيمِهِ فَيَسْتَفْتُونَهُ وَلَوْ نَظَرَ حَقُّ النَّظَرِ وَخَافَ اللَّهُ تَعَالَى
عِلْمَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ.

وَإِنْ حَدَّثَ مَا لَا قَوْلَ فِيهِ تَكَلَّمَ فِيهِ حَاكِمٌ وَمُجْتَهِدٌ وَمَضَتْ.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ.

وَقِيلَ: فِي الْأَصُولِ، وَلَهُ زُؤُ الْفَتَا إِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ قَائِمٌ مَقَامَهُ، وَإِلَّا لَمْ تَجُزْ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ بِالْفَتَا، وَهُوَ
جَاهِلٌ، تَعَيَّنَ الْجَوَابُ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: الْأَظْهَرُ: لَا يَجِبُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، كَسُؤَالِ عَامِيٍّ عَمَّا لَمْ يَقَعْ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ حَاكِمٌ فِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ لَا يَلْزَمُهُ
الْحُكْمُ، وَإِلَّا لَزِمَهُ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي شَهَادَةِ الْعَبْدِ: الْحُكْمُ تَعَيَّنَ بِوَلَايَتِهِ حَتَّى لَا يُمَكِّنَهُ رَدُّ مُحْتَكِمِينَ إِلَيْهِ، وَيُمَكِّنُهُ رَدُّ مَنْ يَسْتَشْهِدُهُ
وَإِنْ كَانَ مُتَحَمِّلًا لِشَهَادَةِ فَنَادَى أَنْ لَا يَكُونَ سِوَاهُ، وَفِي الْحُكْمِ لَا يَتُوبُ الْبَغْضُ عَنِ الْبَغْضِ، وَلَا يَقُولُ لِمَنْ ارْتَفَعَ إِلَيْهِ:
أَمْضِ إِلَى غَيْرِي مِنَ الْحُكَمِ.

وَيَتَوَجَّهُ فِي الْمُفْتِي، وَالْحَاكِمِ تَخْرِيجٌ مِنَ الْوَجْهِ فِي إِثْمٍ مِنْ ذَمٍّ إِلَى شَهَادَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِذَعَائِهِ، لَكِنْ يَلْزَمُ
عَلَيْهِ إِثْمٌ كُلٌّ مِنْ عَيْنٍ فِي كُلِّ فَرْصٍ كِفَايَةً فَاغْتَنَعَ، وَكَلَامُهُمْ فِي الْحَاكِمِ وَدَعْوَةُ الْوَلِيْمَةِ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ خِلَافُهُ، وَإِنْ تَوَجَّهَ
تَخْرِيجٌ فِي الْكُلِّ، وَالْأَقْلُ: الْأَصْلُ التَّعْيِينَ بِالتَّعْيِينِ، وَفِي الْكُلِّ خَوْلَفَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ
الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: كَسُؤَالِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ، وَمِنْ قَوِيٍّ عِنْدَهُ مَذْهَبُ غَيْرِ إِمَامِيهِ أَقْبَى بِهِ وَأَعْلَمُ السَّائِلِ، وَمَنْ أَرَادَ كِتَابَةً فِي فِتْنَةٍ أَوْ
شَهَادَةٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُكَبِّرَ خَطَّهُ لِتَصْرِفِهِ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا حَاجَةَ، كَمَا لَوْ أَبَاحَهُ قَمِيصُهُ فَاسْتَعْمَلَهُ فِيمَا يَخْرُجُ عَنْ
الْعَادَةِ بِلَا حَاجَةٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَوَرِّثِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَا فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يُفْتِيَ أَوْ يَكْتُبَ شَهَادَةً لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُوَسِّعَ
الْأَسْطَرَّ، وَلَا يَكْثُرَ إِذَا امْتَكَنَ الْإِخْتِصَارَ، لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ، وَلَمْ تَنْدَعْ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْفِتْنَى فِي اسْمِ مُشْتَرَكٍ إِجْمَاعًا بَلْ عَلَيْهِ التَّفْصِيلُ فَلَوْ سِيلَ هَلْ لَهُ الْأَكْلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ
يَقُولَ: يَجُوزُ بَعْدَ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي.

وَأَرْسَلَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَبِي يُوسُفَ سَأَلَهُ عَنْ دَفْعِ ثَوْبَةٍ إِلَى قِصَّارٍ فَقَصَرَهُ وَحَدَّه، هَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ مَعَ جَحْدِهِ إِنْ عَادَ
وَسَلَّمَهُ إِلَى رَبِّهِ.

وَقَالَ: إِنْ قَالَ نَعَمْ أَوْ لَا أَخْطَأُ، فَقَطَّنَ أَبُو يُوسُفَ فَقَالَ: إِنْ قَصَرَهُ قَبْلَ جُحُودِ قَلَّةٍ، وَبَعْدَهُ لَا، لِأَنَّهُ قَصَرَهُ لِنَفْسِهِ، وَسَأَلَ
أَبُو الطَّيِّبِ قَوْمًا عَنْ بَيْعِ رِطْلٍ تَمْرٍ بِرِطْلٍ تَمْرٍ، فَقَالُوا: يَجُوزُ، فَخَطَّاهُمْ، فَقَالُوا: لَا، فَخَطَّاهُمْ، فَقَالَ: إِنْ تَسَاوَا كَيْسًا جَازَ،

فَهَذَا يُوضَحُ خَطَأُ مُطْلَقِ الْجَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ احْتِمَلَتِ التَّفْصِيلَ، ذَكَرَهُ فِي الْقُتُونِ، وَإِنَّ الشَّرْعَ، وَالْعَقْلَ أَوْجَبَا التَّخَرُّصَ مِنَ الْعَوَامِّ بِالتَّقْيِيهِ، وَأَنَّهُ لَا إِقَالَةَ لِمَالِمِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَكْرَهُونَهُ، وَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: يَنْبَغِي أَنْ تُفْتِيَ بِظَاهِرِ الَّذِي تَسْمَعُ، فَقَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنِّي لَوْ سَأَلْتُ عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ يَا عَالِمُ يَا فَاضِلُ يَا كَرِيمُ هَلْ هُوَ مَذْحٌ أَمْ لَا؟ فَإِنَّا لَا نَفْتِي حَتَّى نَعْلَمَ، فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مَعَانٍ تَنْطَبِقُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَوْصَافُ، وَإِلَّا فَبِهِي مَجَانَّةً وَاسْتِهْزَاءً.

وَقِيلَ لَهُ فِي مُفْرَدَاتِهِ عَنْ جَمَاعِ الْأَعْرَابِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لَمْ يَسْتَفْصِلْهُ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ كَانَ سَفَرًا أَوْ حَضَرًا؟ فَقَالَ: شَاهِدُهُ وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ حَاضِرٌ، فَعَلَامَةٌ ذَلِكَ وَدَلَالَتُهُ اعْتِنَا.

وَمَا مَنَعَ تَوَلِّيَةَ الْقَضَاءِ مَنَعَ ذَوَامَهَا، فَيَنْعَزِلُ بِهِ، وَفِي الْمَحْزَرِ: فَقَدْ سَمِعَ أَوْ بَصَرَ بَعْدَ الثُّبُوتِ عِنْدَهُ لَهُ الْحُكْمُ فِيهِ.

وَقَالَ فِي الْإِنْصَارِ فِي فَقْدِ بَصَرٍ.

وَقِيلَ: إِنْ تَابَ فَاسَبَقَ أَوْ أَفَاقَ مِنْ جُنٍّ أَوْ أَضْمَى عَلَيْهِ وَقَلْنَا يَنْعَزِلُ بِالْإِغْمَاءِ فَوَلَايَتُهُ بَاقِيَةٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ جُنَّ ثُمَّ أَفَاقَ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ.

وَفِي الْمُحْتَمَدِ: إِنْ طَرَأَ جُنُونٌ فَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُطْبِقًا لَمْ يَنْعَزِلْ، كَالْإِغْمَاءِ، وَإِنْ أَطْبَقَ بِهِ وَجَبَ عَزْلُهُ، وَاحْتَلَفَتْ الشَّافِئِيَّةُ فَقِيلَ: مُدَّةُ سَنَةٍ لِتَكْمِيلِ إِيْجَابِ الْعِيَادَاتِ.

وَقِيلَ: شَهْرٌ، لِإِيْجَابِ رَمَضَانَ مَعَ الصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: يَوْمًا وَلَيْلَةً لِإِيْجَابِ الصَّلَاةِ، وَالْأَمْتِيَّةُ يَقُولُنَا الشَّهْرُ، لِأَنَّ أَحْمَدَ أَجَازَ شَهَادَةَ مَنْ يُحْتَقُّ أَحْيَانًا.

وَقَالَ: فِي الشَّهْرِ مَرَّةً كَذَا قَالَ.

وَإِنْ مَرَضَ مَرَضًا يَمْنَعُ الْقَضَاءَ تَعَيَّنَ عَزْلُهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَنْعَزِلُ.

وَإِنْ زَالَتْ وَلَايَةُ الْمَوْلَى أَوْ عَزَلَ مَنْ وَلَّاهُ أَوْ غَيَّرَهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْوَلَايَةِ، وَالْأَشْهُرُ: بَلِ الصَّالِحُ لَهَا، لَمْ يَنْعَزِلِ الْحَاجِمُ، لِأَنَّهُ عَقْدٌ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَعَقْدِهِ بِكَأَحِ مَوْلِيَّتِهِ لَمْ يَنْسَخْهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: بَلَى، كَنَائِيهِ بِزَوَالِ وَلَايَةِ مُسْتَبِيهِ، وَفِيهِ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ قَوْلٌ: لَا.

وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَجَزَمَ بِأَنَّهُ يَنْعَزِلُ نَائِيَةً فِي أَمْرٍ مُعَيَّنٍ مِنْ سَمَاعِ شَهَادَةِ مُعَيَّنَةٍ، وَإِحْضَارِ مُسْتَعْدَى عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَوْ عَزَلَهُ فِي حَيَاتِهِ لَمْ يَنْعَزِلْ.

وَقِيلَ: لَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ بَلْ بِعَزْلِهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: كَالْوَالِي.

قَالَ شَيْخُنَا: كَعَقْدِهِ وَصِيٍّ وَنَاطِرٍ عَقْدًا جَائِزًا، كَوَكَالَةٍ وَشَرَكَةٍ وَمُضَارَبَةٍ، وَمِنْهُ كُلُّ عَقْدٍ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَوَالٍ، وَمَنْ يُنْصَبُّ لِجَبَايَةِ مَالٍ وَصَرْفِهِ، وَأَمْرِ الْجِهَادِ وَوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ، وَالْمُحْتَسِبِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْكُلِّ: لَا يَنْعَزِلُ بِانْعِزَالِ الْمُسْتَبِيهِ وَمَوْتِهِ حَتَّى يَقُومَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ فِي نَائِيَةِ فِي الْحُكْمِ وَقِيمِ الْأَنْتِمَاءِ وَنَاطِرِ الْوَقْفِ وَنَحْوِهِمْ أَوْجَهٌ، فَالْهَذَا إِنْ اسْتَخْلَفَهُمْ بِإِذْنِ مَنْ وَلَّاهُ.

وَقِيلَ: وَقَالَ اسْتَخْلَفَ عَنْكَ، انْعَزَلُوا، وَلَا يَبْطُلُ مَا قَرَضَهُ فَارِضٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَفِيهِ أَحْتِمَالٌ، وَفِي عَزْلِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ وَجْهَانِ (م ٤) (١).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي عزله قبل علمه وجهان). انتهى.

اعلم: أن الأصحاب اختلفوا في محل هذين الوجهين، فبناهما صاحب الهداية، والمستوعب، والمقنع، والمحزر، والشرح وابن منجب، وغيرهم على عزل الوكيل قبل علمه وعدمه.

وقاله القاضي أيضاً: فيكون المرجح على هذه الطريقة عزل، على ما تقدم في باب الوكالة.

والمصنف قد أطلق الخلاف هناك أيضاً، وذكرهما من غير بناء صاحب المذهب، والرعايتين، والنظم، والحاوي، والمصنف هنا،

وغيرهم.

وَلَهُ عَزْلٌ نَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ.
وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: إِنْ لَمْ يَلْزِمَهُ قَبُولُهُ وَفِيهَا لَهُ عَزْلٌ نَائِبٍ بِأَفْضَلٍ، وَقِيلَ بِعَفْلِهِ، وَقِيلَ بِذَوِيهِ لِمَصْلَحَةِ الدِّينِ.
وَقَالَ الْقَاضِي: عَزْلٌ نَفْسِهِ يَتَخَرَّجُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ هُوَ وَكِيلٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَمْ لَا؟
وَفِيهِ رَوَايَتَانِ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا فِي خَطِّ الْإِمَامِ، فَإِنْ قُلْنَا فِي بَيْتِ الْمَالِ فَهُوَ وَكِيلٌ، فَلَهُ عَزْلٌ نَفْسِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: عَلَى عَاقِلِيهِ، فَلَا^(١).

وَاللَّشَّافِيَّةُ وَجْهَانِ.
وَاحْتِجُّ لِلْمَنْعِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرُّسُولِ عَزْلٌ نَفْسِهِ عَنِ الرُّسَالَةِ، وَلِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَأْخِيرِ اسْتِيفَاءِ الْحَقُوقِ، وَإِلَى إِسْقَاطِ الْحُدُودِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّ الْحُدَّ لَا يَجِبُ عِنْدَهُ فِي دَارِ خَلْتٍ مِنْ إِمَامٍ، وَلِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَوْ مَلَكَ عَزْلٌ نَفْسِهِ لِمَا سَأَلَهُمْ ذَلِكَ.
وَاحْتِجُّ لِلْجَوَازِ بِقَوْلِهِمْ لِعِثْمَانَ أَخْلَعُ نَفْسَكَ، فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ، فَلَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ لَمْ يَمْتَنِعِ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي: هَلْ لِمَنْ وَلَّاهُ عَزْلُهُ الْخِلَافَ السَّابِقَ، وَاحْتَجُّوا لِلْجَوَازِ بِوُقُوعِهِ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا لِمَصْلَحَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا عَزْلَ أَبَا مَرْثَمٍ وَأَوَّلَيْنِ رَجُلًا إِذَا رَأَى الْفَاجِرَ فَرَقَهُ، فَعَزَلَهُ عَنْ قَضَاءِ الْبَصْرَةِ وَوَلَّى كَعْبَ بْنَ سِوَارٍ مَكَانَهُ، وَعَزَلَ عَلِيَّ أَبَا الْأَسْوَدِ، فَقَالَ: لِمَ عَزَلْتَنِي وَمَا جَنِّتُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ كَلَامَكَ يَخْلُو عَلَى الْخَصْمَيْنِ.
وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَوَى بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ إِذَا بَلَغَهُ عَنْ عَامِلِهِ أَنَّهُ لَا يَعُودُ الْمَرِيضُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الضَّعِيفُ عَزْلَهُ، فَأَمَّا إِنْ خَافَ مَفْسَدَةً بِاسْتِمْرَارِهِ وَوُقُوعَ فِتْنَةٍ فَيَدْخُلُ فِي كَلَامِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَعَزِلُهُ كَغَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: لَهُ عَزْلُهُ لِأَنَّ عُمَرَ عَزَلَ سَعْدًا عَنِ الْكُوفَةِ وَقَالَ: لِمَ أَغَزَلَهُ عَنْ عَجَزٍ وَلَا خِيَانَةٍ.
وَمَنْ أَخْبَرَ بِمَوْتِ قَاضِي بَلَدٍ وَلَيْ غَيْرُهُ قَبَانَ حَيًّا لَمْ يَنْعَزَلْ.
وَقِيلَ: بَلَى.

وَأِنْ قَالَ: مَنْ نَظَرَ فِي الْحُكْمِ بِالْبَلَدِ الْفُلَانِي مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فَقَدْ وَلَّيْتَهُ، فَلَا وَلايَةَ لِمَنْ نَظَرَ، لِجَهَالَةِ الْمُوَلِّي، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَعَلَّلَهُ الشَّيْخُ أَيْضًا بِأَنَّهُ خَلَقَهَا بِشَرْطٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَحْثَمًا لِلْخَبَرِ «أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ».
وَالْمَعْرُوفُ صَحِيحُهَا بِشَرْطٍ وَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ مَوْتِهِ قَسْبٌ فِي الْمَوْصَى إِلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ: وَلَيْتُهُمَا فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمَا فَهُوَ خَلِيفَتِي فَقَدْ وَلَّاهُمَا، ثُمَّ عَيْنَ مَنْ سَبَقَ فَتَعَيَّنَ.

فيحتمل أن يكون كلامهم معمولاً على ما صرح به أولئك.

ويحتمل أن يكون الخلاف من غير بناء.

إذا علم ذلك فاطلق الخلاف هنا في المذهب، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم:

أحدهما: ينزل، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثاني: لا ينزل قبل علمه، صححه في الرعاية الكبرى.

قلت: وهو الصلطب الذي لا يسع الناس غيره.

قال في التلخيص: لا ينزل قبل العلم بالعزل بغير خلاف وإن انزل الوكيل، ورجحته الشيخ تقي الدين، وقال: هو المنصوص عن أحمد.

قال: لأن في ولايته حقاً لله تعالى، وإن قيل: إنه وكيل فهو شبيهة بنسخ الأحكام، وهي لا تثبت قبل بلوغ الناسخ بخلاف الوكالة المحضة، وأيضاً فإن ولاية القاضي العقود، والفسوخ، فتعظم البلوى بإبطائها قبل العلم، بخلاف الوكالة. انتهى.

(١) تنبيه: قوله: (وقال القاضي: عزل نفسه يتخرج على روايتين، بناءً على أنه هل هو وكيل للمسلمين أم لا؟

وفيه روايتان، نصٌ عليهما في خطِّ الإمام فإن قلنا في بيت المال فهو وكيل، فله عزل نفسه، وإن قلنا: على عاقلته فلا). انتهى.

قد قدّم المصنف قبل ذلك أن له عزل نفسه، وكذا ابن حمدان وغيره، وهو المذهب، وقد قال المصنف في باب العاقلة وخطأ إمام وحاكم في حكم في بيت المال، وعليها للإمام عزل نفسه، ذكره القاضي وغيره. انتهى.

وحاصل ما تقدّم أن هذه المسألة ليست من الخلاف المطلق الذي اصطلاح عليه المصنف.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَلَهُ أَخَذُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِنَفْسِهِ وَأَمَتَاوِهِ وَخُلَفَائِهِ.
وَعَنْهُ: بِقَدَرِ عَمَلِهِ مَعَ الْحَاجَةِ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةً وَبَدَوْنَهَا وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَتَّعِنْ عَلَيْهِ.
وَعَنْهُ: لَا يَأْخُذُ أَجْرَةً عَلَى أَعْمَالِ الْبَرِّ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ فَبِي أَخْذِهِ مِنَ الْخَصْمَيْنِ وَجَهَانٍ (م ٥) (١).

وَأَنْ تَعَيَّنَ أَنْ يَفْتِيَ وَلَهُ كِفَايَةُ فَوْجَهَانٍ (م ٦) (٢).

وَمَنْ أَخَذَ لَمْ يَأْخُذْ أَجْرَةً، وَفِي أَجْرَةِ خَطِّهِ وَجَهَانٍ (م ٧) (٣).

وَنَقَلَ عَنْهُ الْمُرُودِيُّ فِيمَنْ يَسْأَلُ عَنِ الْعِلْمِ قَرِيبًا أَعْدِي لَهُ: لَا يَقْبَلُ إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ، وَإِنْ حَكَمًا بَيْنَهُمَا مَنْ يَصْلَحُ لَهُ نَفَذَ حُكْمَهُ وَهُوَ كَحَاكِمِ الْإِمَامِ.

وَعَنْهُ: لَا يَنْفَذُ فِي قَوْدٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ وَلِعَانٍ وَنِكَاحٍ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ: يَنْفَذُ فِي غَيْرِ فَرْجٍ، كَتَصْرِفِهِ ضَرُورَةً فِي تَرْكَةِ مَيْتٍ فِي غَيْرِ فَرْجٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عُمْدِ الْأَدِلَّةِ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا نَفُوذَ حُكْمِهِ بَعْدَ حُكْمِ حَاكِمٍ لَا إِمَامَ، وَأَنَّهُ إِنْ حَكَمَ أَحَدُهُمَا خَصَمَهُ أَوْ حَكَمَا مُفْتِيًا فِي مَسْأَلَةِ اجْتِهَادِيَّةٍ جَازَ، وَأَنَّهُ يَكْفِي وَصَفُ الْقِصَّةِ لَهُ.

يُؤَيِّدُهُ: قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ: نَارِغَتِي ابْنُ عَمِّي الْأَذَانُ فَتَحَاكَمْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اقْتَرَعَا.

قَالَ شَيْخُنَا: خَصُّوا اللَّعَانَ لِأَنَّهُ فِيهِ دَعْوَى وَإِنْكَارٌ، وَبَقِيَّةُ الْفُسُوحِ كِإِضَارٍ قَدْ يَتَصَادَقَانِ فَيَكُونُ الْحُكْمُ إِنْشَاءً لَا إِدْءَاءً، وَتَنْظِيرُهُ لَوْ حَكَمَا فِي التَّدَاعِي بِذَيْنِ وَأَقْرَبَ بِهِ الْوَرِثَةُ، وَفِي عُمْدِ الْأَدِلَّةِ بَعْدَ ذِكْرِ التَّحْكِيمِ: وَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى مُتَقَدِّمُو الْأَسْوَاقِ، وَالْمَسَاجِدِ الرَّسَاطِطِ، وَالصُّلُحِ عِنْدَ الْفُرُوزَةِ، وَالْمَخَاصِمَةِ، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَتَقْوِيضِ الْأَمْوَالِ إِلَى الْأَوْصِيَاءِ، وَتَفَرُّقِ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَخُرُوجِ طَائِفَةٍ إِلَى الْجِهَادِ تَلَصُّصًا وَيَتَاتًا، وَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّغْيِيرِ لِعَبِيدِ وَإِمَامٍ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (فإن لم يكفه ففي أخذه من الخصمين وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى، والحاوي الصغير:

أحدهما: يجوز.

قال في الكافي: وإذا قلنا: يجوز أخذ الرزق فلم يجعل له شيء، فقال: لا أقضي بينكما إلا بعمل جاز.

وقال في المغني، والشرح: فإن لم يكن للقاضي رزق فقال للخصمين: لا أقضي بينكما حتى تجعل لي جعلًا جاز.

ويمحتمل أن لا يجوز. انتهى.

والوجه الثاني: لا يجوز، اختاره في الرعائيتين، والنظم، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن تعين أن يفتي وله كفاية فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى وآداب المفتي وأصول المصنف:

أحدهما: لا يجوز، اختاره في إعلام الموقعين.

والوجه الثاني: يجوز.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (ومن أخذ لم يأخذ أجرًا، وفي أجره خطه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجوز، قدمه المصنف في أصوله، واختاره في إعلام الموقعين.

والوجه الثاني: يجوز.

فهذه سبع مسائل من هذا الباب.

باب آء القاضى

يُسْنُ كَوْنُهُ قَوِيًّا بَلَا عَنَفٍ، لِيَنَّا بَلَا ضَعْفٍ.
وَوَظَاهِرُ الْفُصُولِ: يَجِبُ ذَلِكَ، حَلِيمًا مَتَانِيًّا قَاطِنًا، وَإِنْ أَفَاتَ عَلَيْهِ الْخَصْمُ فَعِي الْمَغْنِي: لَهُ تَأْذِيْبُهُ، وَالْعَفْوُ.
وَفِي الْفُصُولِ: يَزِيْرُهُ، فَإِنْ عَادَ عَزْرُهُ، وَاعْتَبَرَهُ بِدَفْعِ الصَّائِلِ، وَالشُّوْرُ وَفِي الرِّعَايَةِ: يَنْتَهَرُهُ وَيَصِيْحُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ،
وَوَظَاهِرُ ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ، لَكِنْ هَلْ ظَاهِرُهُ يَخْتَصُّ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، كَالْإِقْرَارِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، أَوْ لَأَنَّ الْحَاجَةَ
دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الْمُتَطَلِّعِينَ عَلَى الْحُكْمِ وَأَعْدَائِهِمْ فَجَازَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ.
وَلِهَذَا شَقُّ رَفْعِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَأَذْبَهُ بِنَفْسِهِ، مَعَ أَنَّهُ حَقُّ لَهُ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّ مَا
يَشُقُّ رَفْعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لَا يَرْفَعُ.
وَيُسْنُ كَوْنُهُ بَصِيرًا بِأَحْكَامِ الْحُكْمِ قَبْلَهُ، وَسَوَالُهُ إِنْ وَلِيَ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ عَنْ عُلَمَائِهِ وَعُدُولِهِ وَإِعْلَامِهِمْ يَوْمَ دُخُولِهِ،
لِيَتَلَقَّوْهُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَيَأْمُرُهُمْ بِتَلَقِّيهِ.
وَدُخُولُهُ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ سَبْتٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يَوْمَ الثَّانِي، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَخَمِيسٍ.
وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: أَوْ سَبْتٍ، لَا بَسًا أَجْمَلُ ثِيَابِهِ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ: وَكَذَا أَصْحَابُهُ وَأَنْ جَمِيعُهَا سَوْدٌ، وَإِلَّا فَالْعِمَامَةُ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ ضَحْوَةً لَا اسْتِغْبَالَ الشُّهُرِ، وَلَا يَنْطَرِ بِشَيْءٍ،
وَلِنْ تَقَاعَلُ فَحَسَنٌ، فَيَأْتِي الْجَامِعَ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.
فَالْكَعْبُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قُلُ مَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ سَافَرَهُ إِلَّا ضَحَى، وَكَانَ يَبْدَأُ بِالسُّجْدِ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ» وَقَالَ جَابِرٌ: «لَمَّا
أَتَيْنَا الْمَدِيْنَةَ، قَالَ: أَنْتُمُ الْمَسْجِدُ فَصَلُّ رَكَعَتَيْنِ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٢٤٦٣، م: ٧١٥).

وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: غَيْرُ السَّوَادِ أَوَّلِي، لِلْمُخَابَرِ، وَكَانَ اسْتِغْبَالَ الشُّهُرِ تَقَاوُلًا، كَأَوَّلِ النَّهَارِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا الْأَصْحَابُ.
وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَأْمُرُ بِعَهْدِهِ يَقْرَأُ عَلَى النَّاسِ، وَمَنْ يُنَادِي يَوْمَ جُلُوسِهِ لِلْحُكْمِ.
قَالَ فِي التَّبْصِيرَةِ: وَلِيُقِلَّ مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَيَنْفَذُ فَيَسْلُمُ دِيْوَانَ الْحُكْمِ مِنْ قَبْلِهِ.
قَالَ فِي التَّبْصِيرَةِ: وَلَيَأْمُرُ كَاتِبًا بِثَقَّةٍ يُثَبِّتُ مَا تَسْلَمُهُ بِمُخَضَّرٍ عَدْلَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ الرَّعْدِ بِأَعْدَلِ أَهْوَالِهِ، غَيْرَ غَضْبَانٍ وَلَا
جَائِعٍ وَلَا حَاقِنٍ، وَلَا مَهْمُومٍ بِمَا يَشْغَلُهُ عَنْ الْفَهْمِ، فَيَسْلُمُ عَلَى مَنْ مَرَّ بِهِ وَلَوْ صَحْبَانًا، ثُمَّ عَلَى مَنْ فِي مَجْلِسِهِ، وَيُصَلِّي
تَحِيَّةَ مَسْجِدٍ، وَلَا خَيْرَ، وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ، وَالْأَشْهُرُ: وَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ وَنَحْوِهِ، وَيَدْعُو بِالتَّوْفِيقِ، وَالْعِصْمَةِ سِرًّا، وَلْيَكُنْ
مَجْلِسُهُ فُسَيْحًا وَسَطَ الْبَلَدِ، كَجَامِعٍ وَيَصُونُهُ مِمَّا يَكْرَهُ فِيهِ، وَذَارٍ وَاسِعَةٍ، وَلَا يَتَّخِذُ فِيهِ عَلَى بَابِهِ حَاجِبًا وَلَا بَوَابًا بَلَا عُدْرٍ.
وَفِي الْمَذْهَبِ: يَتْرُكُهُ نَذْبًا.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُ الْحُضُورِ إِذَا تَنَازَعُوا إِلَيْهِ بَلَا عُدْرٍ، وَلَا لَهُ أَنْ يَخْتَجِبَ إِلَّا فِي أَوْقَاتِ
الاسْتِرَاحَةِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَنْبَغِي عَلَى رَأْسِهِ مِنْ يُرْتَّبُ النَّاسُ، وَلَهُ وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا.
وَيَسْتَنْطَرُ كَوْنَهُ مُسْلِمًا عَدْلًا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مَا فِي عَامِلِ الرُّكَاةِ.
وَفِي الْكَفَائِي: عَارِفًا يُشَاهِدُ مَا يَكْتَبُهُ، وَالْقِمَطَرُ يَنْ يَذِيْهِ مَخْتُومًا وَيَكُونُ الْأَعْوَانُ أَهْلَ دِيْنٍ، وَيُوصِيهِمْ، وَيَقْدُمُ السَّابِقُ
فِي حُكُومَةٍ وَاحِدَةٍ (و ش) كَسَبَقُوهُ إِلَى مَبَاحٍ.
وَيَتَوَجَّهُ وَجْهًا: يَقْدَمُ مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ لِنَلَا تَضَعُجُ الْبَيِّنَةُ (و هـ).
وَجَزَمَ بِهِ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَكْرَهُ تَقْدِيمُ مَنَآخِرٍ، فَإِنْ اسْتَوَوْا أَفْرَعُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يَقْدَمُ الْمَسَافِرُ الْمُرْتَجِلُ.

وفي الكافي: مَعَ قَلْبِهِمْ، وَلَزَمَهُ فِي الْأَصَحِّ الْعَدْلُ بَيْنَهُمَا فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَمَجْلِسِهِ، وَالْدُخُولِ، وَالْأَشْهُرُ: يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ دُخُولًا وَجُلُوسًا.

وَقِيلَ: دُخُولًا فَقَطْ، فَيَحْرُمُ أَنْ يُسَارَّ أَحَدُهُمَا أَوْ يُلْقَنَهُ حُجَّتَهُ أَوْ يُضَيِّقَهُ أَوْ يُعْلِمَهُ الدَّعْوَى.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُحْسِنَهَا جَارَ.

وفي مختصر ابن رزين: يَسُوِّي بَيْنَ خَصْمَتَيْنِ فِي مَجْلِسِهِ وَلَحْظِهِ، وَلَفْظِهِ وَلَوْ دِمِّي، فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا رَدَّ عَلَيْهِ.

وفي الترغيب: يَصْبِرُ لِيَرُدَّ عَلَيْهِمَا مَعًا، إِلَّا أَنْ يَمَادَى عُرْفًا.

وَقِيلَ: يَكْرَهُ قِيَامُهُ لَهُمَا، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: سُنَّةَ الْقَاضِي أَنْ يَجْلِسَ الْخَصْمَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَذَكَرَ الْحَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَهُمَا بِهِ، وَلِلْحَاكِمِ السُّؤَالُ عَنْ شَرْطِ عَقْدٍ وَتَحْوِيهِ تَرْكُ لِيَتَحَرَّرَ، وَأَنْ يَزِنَ عَنْهُ، وَفِيهِ اخْتِمَانٌ، وَسُؤَالُ خَصْمِيهِ الْوَضْعَ عَنْهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، كَسُؤَالِهِ إِنْظَارَهُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: «أَنَّ كَتَبَ بْنَ مَالِكٍ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَذَرْدٍ دَيْنًا عَلَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ دَعِ الشَّطْرَ مِنْ ذِيكَ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَمَنْ فَأَعْطِهِ».

قال احمد: هَذَا حَكْمٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ فَعَلَهُ قَاضٍ يَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ، وَالنُّظَرِ لَهُمَا.

وَيُسْنُ أَنْ يَخْضُرَ مَجْلِسُهُ فَقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ وَيُشَاوِرَهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ.

قال أحمد: مَا أَحْسَنَهُ لَوْ فَعَلَهُ، الْحُكَّامُ يُشَاوِرُونَ وَيَنْتَظِرُونَ، وَيَحْرُمُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ مُطْلَقًا.

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ، قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ مَا يَذَرِي عَمْرُ أَصَابَ الْحَقِّ أَمْ أَخْطَا.

وَلَوْ كَانَ حَكْمٌ بِحَكْمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ هَذَا.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ: لَا تَقْلُدْ أَمْرَكَ أَحَدًا، وَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ، وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: لَا تَقْلُدْ دِينَكَ الرَّجَالَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَسْلَمُوا أَنْ يَغْلُطُوا.

قال أبو الخطاب: وَحَكَى أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ أَنَّ مَذَهَبَنَا جَوَازُ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ، وَهَذَا لَا نَعْرِفُهُ عَنْ أَصْحَابِنَا،

وَأَجَازُ أَبُو الْخَطَّابِ إِنْ كَانَتْ الْعِبَادَةُ مِمَّا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا كَالصَّلَاةِ فَعَلَهَا بِحَسَبِ خَالِهِ، وَيُعِيدُ إِذَا قَدَّرَ، كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ،

وَالْتَرَابَ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَالْأَنْ الْعَامِّيَّ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ فَرْضُهُ وَهُوَ التَّقْلِيدُ بِخَوْفِ قَوْتِ الْوَقْتِ.

وَمِنْ الْعَجَبِ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْمَدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ عَنِ الْمُرُودِيِّ.

قال احمد: إِذَا سُئِلْتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ لَا أَعْرِفُ فِيهَا خَبْرًا قُلْتَ فِيهَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّهُ إِمَامٌ عَالِمٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَرَوَى عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا» وَذَكَرَ فِي الْحَبَرِ «أَنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ رَجُلًا يَعْلَمُ

النَّاسَ دِينَهُمْ»، فَكَانَ فِي الْمِائَةِ الْأُولَى عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَفِي الثَّانِيَةِ الشَّافِعِيُّ، وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ فِي إِسْنَادِهَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ

بْنِ يَاسِينَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُرَوِّي، كَذَبَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَقَالَ الْإِدْرِيسِيُّ: سَبَّحَتْ أَهْلُ بَلَدِهِ يَطْعَمُونَ فِيهِ وَلَا يَرْضَوْنَهُ.

وَالْحَبَرُ الْأَوَّلُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ لَا يَخْتَجُّ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيِّ وَأَبِي

هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَفِي إِسْنَادِهَا ضَعْفٌ.

وَأَمَّا الْحَبَرُ الثَّانِي، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٤٢٩١)، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَهْرِيِّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيْسُوبَ عَنْ

شُرَاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمَعَارِفِيِّ عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَا أَعْلَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْتَعِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ

عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ الْإِسْكَندَرَانِي، لَمْ يُخْبِرْ بِهِ

شُرَاحِيلُ، كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَظَهَرَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدَّعَى مَا عِنْدَهُ مِنَ الشَّرْعِ لِقَوْلِ أَحَدِهِ.

وفي «الصَّحِيحَيْنِ» (ج: ١٥٥٩، م: ١٢٢٢) عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يَقْبِضُ النَّاسَ بِالْمَتْعَةِ، زَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي

مُوسَى: رَوَيْتُكَ بَعْضَ قَتِيَاكَ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي السُّلُوكِ بِعَذْكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ كُنَّا أَقْتِنَاكُمْ

فَتَبَا فَلْيَبْدُ فَإِنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ فِيهِ، فِيهِ فَأَبْتُوا: قَالَ فَقَدِمَ عُمَرُ، فَلَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَنْ تَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ، وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَأَنْ تَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ حَتَّى نَحْرَ الْهَذْيِ. وَلِمُسْلِمٍ (١٢٢٢) أَيْضًا أَنْ عُمَرُ قَالَ لَهُ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابَهُ، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ يَظْلَمُوا مُعْرَمِينَ بِهِمْ فِي الْأَرَاكِ ثُمَّ يَرْوَحُونَ فِي الْحَجِّ تَقَطُّرُ وَمُسْهُمٌ، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِيهِ: إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْعَالِمِ إِذَا كَانَ يُفْعَى بِمَا كَانَ الْإِمَامُ عَلَى خِلَافِهِ مِمَّا يَسُوءُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَذَلِكَ الْمَوْطِنُ أَنْ يَتَرَكَا مَا كَانَ عَلَيْهِ وَتَصِيرَ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ، قَالَ: وَفِيهِ جَوَازُ الْأَسْتِحْسَانِ.

وَإِنْ حَكَمَ وَلَمْ يَجْزِهِمْ ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بِالْحَقِّ لَمْ يَصِحَّ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْقَصْرِ مِنَ الْقُصُولِ، وَلَا يَحْكُمُ مَعَ مَا يَشْغَلُ فُهُمَهُ، كَقَضَائِهِ كَثِيرٍ وَجُوعٍ، وَالْمِ، وَصَرَّحَ فِي الْأَنْتِصَارِ: يَحْرُمُ، فَإِنْ حَكَمَ نَفَذَ، فِي الْأَصْحِ.

وَقِيلَ: إِنْ عَرَضَ بَعْدَ فُهُمِ الْحُكْمِ.

وَيَحْرُمُ قَبُولُهُ رِشْوَةً، وَكَذَا هَدِيَّةٍ بِخِلَافِ مُنْفَتٍ.

قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَانَتْ الْهَدِيَّةُ فِيمَا مَضَى هَدِيَّةً، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَهِيَ رِشْوَةٌ.

وَقَالَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ: قَرَأْتُ فِي بَعْضِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْبِيَائِهِ: الْهَدِيَّةُ تَقْفَأُ عَيْنَ الْحُكْمِ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا أَتَتْ الْهَدِيَّةُ دَارَ قَوْمٍ تَطَايَرَتِ الْأَمَانَةُ مِنْ كُؤَاهَا

وَقَالَ مُنْصَوِّرُ الْفَقِيهَةِ:

إِذَا رِشْوَةٌ مِنْ بَابٍ بَيَّتْ تَقَحَّضَتْ لِيَتَخَلَّ يَوْمَ، وَالْأَمَانَةُ فِيهِ

سَعَتْ هَرَبًا مِنْهُ وَوَلَسَتْ كَأَنَّهَا خَلِيمٌ تَنْحَى عَنْ جَوَارِ سَفِيهِ

فَإِنْ قَبِلَ ذَلِكَ فَقِيلَ: تَوَخَّذْ لِيَبَيْتِ الْمَالِ، يُخْبِرُ ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ.

وَقِيلَ: تَرَدُّ، كَقَبْضٍ بِعَقْدٍ فَاسِيدٍ.

وَقِيلَ: تَمَلَّكَ بِتَعْجِيلِهِ الْمَكَافَأَةَ (م ١) (١).

فَعَلَى الْأَوَّلِ: هَدِيَّةُ الْعَامِلِ لِلصَّدَقَاتِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، فَدَلَّ أَنْ فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي الرِّشْوَةِ، وَالْهَدِيَّةِ وَجْهَيْنِ (م ٢) (٢).

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مَا فِي الرِّعَايَةِ: أَنَّ السَّاحِيَّ يَتَعَدُّ لِرَبِّ الْمَالِ بِمَا أَهْدَاهُ إِلَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَا، مَا أَخَذَهُ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ هُنَا فِيمَنْ اشْتَرَى مِنْ وَكِيلٍ قَرْهَبَةً شَيْئًا أَنَّهُ لِلْمَوْكَلِّ، وَهُوَ يَذُلُّ لِكَلَامِ الْقَاضِي الْمُتَقَدِّمِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ فِي نَقْلِ الْمَلِكِ الْخِلَافِ، وَجَزَمَ ابْنُ تَعِيمٍ فِي عَامِلِ الرِّكَاءِ إِذَا ظَهَرَتْ خِيَانَتُهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ أَخَذَهَا الْإِمَامُ لَا أَرْسَابَ الْأَسْوَالِ، وَتَبِعَهُ فِي الرِّعَايَةِ، ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ إِنْ عَرَفُوا رَدُّ إِلَيْهِمْ.

(١) (مسألة - ١): قوله في الرِّشْوَةِ، والهدية: (فإن قبل فقيل لتوخذ لبيت المال، وقيل: ترد. وقيل: تملك بتعجيل المكافأة). انتهى.

والقول الأول: احتمالان في المعنى، والشرح.

والقول الثاني: هو الصواب، قدّمه في المعنى، والشرح.

والقول الثالث: لم أطلع على من اختاره، وهو ضعيف.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (فعلى الأول هدية العامل للصّدقات، ذكره القاضي، فدلل أن في انتقال الملك في الرِّشْوَةِ، والهدية

وجهين). انتهى.

أحدهما: عدم الانتقال، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يتنقل، وهو ظاهر الحديث.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ السُّلْطَانِ: لَا أَحِبُّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ شَيْئًا، يَزِي: «هَذَا يَا الْأَمْرَاءُ غُلُولٌ»، وَالْحَاكِمُ خَاصَّةٌ لَا أَحِبُّهُ لَهُ إِلَّا مِنْ كَانَ لَهُ بِهِ خُلْطَةٌ وَوَصْلَةٌ وَمُكَافَأَةٌ قَبْلَ أَنْ يَلِي.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِيمَنْ كَسَبَ مَالًا مُحَرَّمًا بِرِضَا الدَّائِعِ ثُمَّ تَابَ كَثَمَنَ خَمْرٍ وَمَهْرَ بَغْيٍ وَخُلُوفَانِ كَاهِنٍ أَنْ لَهُ مَا سَلَفَ، لِلْكَاهِنَةِ، وَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: فَمَنْ أَسْلَمَ، وَلَا مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ التَّحْرِيمُ، قَالَ أَيْضًا: لَا يَتَّبِعْ بِهِ، وَلَا يَرْدُهُ لِقَبْضِهِ عِوَضًا، وَيَتَصَدَّقَ بِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي حَامِلِ الْخَمْرِ، وَقَالَ فِي مَالٍ مَكْتَسَبٍ مِنْ خَمْرٍ وَتَحْوِي: يَتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِذَا تَصَدَّقَ بِهِ فَلِلْفَقِيرِ أَكْلُهُ، وَلِلْوَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يُعْطِيَهُ أَغْرَانَهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيمَنْ تَابَ إِنْ عَلِمَ صَاحِبُهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا صَرَفَهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَهُ مَعَ حَاجَتِهِ أَخَذَ كِفَايَتِهِ، وَفِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ فِي بَيْعِ سِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ وَعِنَبٍ لِيُخْمَرُ: يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ وَأَنَّهُ قَوْلُ مُحَقِّقِي الْفُقَهَاءِ، كَذَا قَالَ، وَقَوْلُهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى.

فَقِي «الصُّحُوحَيْنِ» (م: ١٠١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ. وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا الطَّيِّبَ» وَذَكَرَ الْحَلِوَيْثُ.

وَلِلسُّنَنِ (١٠١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا».

قَالَ أَحْمَدُ (٣٨٧/١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْثَةِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يَجِبُ وَمَنْ لَا يَجِبُ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ يَجِبُ، فَمَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الدِّينَ فَقَدْ أَحَبَّهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُسْلِمُ عَبْدٌ حَتَّى يُسْلِمَ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ، وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يَأْمَنَ جَارَهُ بِوَأَيْقِهِ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا بِوَأَيْقِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: غِيْشُهُ وَظُلْمُهُ، وَلَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ قِيْفُوقٌ مِنْهُ فَيَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَيَقْبَلُ مِنْهُ، وَلَا يَتْرُكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمْنَحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَكِنَّهُ يَمْنَحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ، إِنْ الْحَيِّثُ لَا يَمْنَحُو الْحَيِّثَ».

أَبَانُ قَالَ: ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْأَزْدِيِّ إِنَّهُ مَتْرُوكٌ، وَالصَّبَّاحُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِجُرحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَزِي الْمَوْضُوعَاتِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٣١٠) عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ النُّصْرِ بْنِ حُمَيْدٍ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا: «لَا يُعْجِبُكَ رَحْبُ الدَّرَاعَيْنِ يَسْفِكُ الدَّمَاءَ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ قَاتِلًا أَوْ قَتِيلًا لَا يَمُوتُ، وَلَا يُعْجِبُكَ امْرُؤٌ كَسَبَ مَالًا مِنْ حَرَامٍ، فَإِنَّهُ إِنْ انْفَقَهُ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَمْ يَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (١٠٧/١) مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَتْرُوكٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا مَرَضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَسَايِرٍ مَرَضَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ أُرْسِلَ إِلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُمْ: قَدْ نَزَلَ بِي مَا قَدْ تَرَوْنَ، وَلَا أَرَانِي إِلَّا لِمَا بِي، فَمَا ظَنُّكُمْ بِي؟ فَقَالُوا: قَدْ كُنْتَ تُعْطِي الْفَقِيرَ، وَالسَّائِلَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَحَقَرْتَ الْأَكْبَارَ بِالْفُلُواتِ لِابْنِ السَّبِيلِ، وَبَيَّيْتَ الْحَوْضَ بِعَرَقَةٍ يَشْرَعُ فِيهِ حَاجٌ يَبْتَئِي اللَّهُ، فَمَا نَشُكُّ لَكَ فِي النِّجَاةِ.

وَعَيْنُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ سَاكِتٌ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ؟ قَالَ: إِذَا طَابَ الْمَكْسَبُ رَكَتِ الْتَفَقُّةُ، وَسَتَرْتُ قَتْلَكُمْ، إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ سِيرِينَ قَالَ: دَخَلَ ابْنُ عَابِرٍ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُصِيبُ الْمَالَ فَيَصِلُ مِنْهُ الرَّحِمَ وَيَفْعَلُ مِنْهُ وَيَفْعَلُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّكَ مَا عَلِمْتَ لَمَنْ أَجْدَرُهُمْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَنْظِرْ مَا أَوَّلُهُ، فَإِنْ كَانَ أَوَّلُهُ خَيْرًا، فَإِنَّ الْحَيِّثُ كُلَّهُ خَيْرٌ.

وَلَهُ قَبُولُ هَدِيَّتِهِ مُعْتَادَةٌ قَبْلَ وِلَايَتِهِ، مَعَ أَنْ رَدَّهَا أَوَّلَى، وَالْمَذْهَبُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ حُكُومَةً.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً أَوْ أَحْسَنُ بِهَا.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: الْمَحْرَمُ كَالْعَادَةِ.
 وَفِي الْفُضُولِ اخْتِمَالٌ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ كَالْعَادَةِ.
 وَيُكَرَّهُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ كَمَجْلِسِ حُكْمِهِ إِلَّا بِوَكِيلٍ لَا يُعْرِفُ بِهِ، وَجَعَلَهَا الشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ كَهَدْيَةٍ كَالْوَالِيِّ، سَأَلَهُ
 خَرَّبَ: هَلْ لِلْقَاضِي، وَالْوَالِيِّ أَنْ يَتَجَرَ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنَّهُ شَدَّدَ فِي الْوَالِيِّ.
 وَيَعُودُ الْمَرْضَى، وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: وَيُودَّعُ الْغَازِي، وَالْحَاجُّ، وَهُوَ فِي الدَّعَوَاتِ كَغَيْرِهِ، وَلَا يُجِيبُ قَوْمًا وَيَدْعُ قَوْمًا بِلَا عَذَرٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي
 وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُكَرَّهُ مُسَارَعَتُهُ إِلَى غَيْرِ وَلِيْمَةٍ غَرَسَ، وَيَجُوزُ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: يُكَرَّهُ، وَقَدْ ذُكِرَ: لَا يَلْزَمُهُ حُضُورُ وَلِيْمَةٍ غَرَسَ، وَذَكَرَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ: إِنْ كَثُرَتِ الْوَلَايَةُ صَانَ نَفْسَهُ وَتَرَكَهَا،
 وَلَمْ يَذْكُرُوا لَوْ تَضَيَّفَ رَجُلًا، وَلَعَلَّ كَلَامَهُمْ يَجُوزُ، وَيَتَوَجَّهُ: كَالْمَقْرَضِ، وَلَعَلَّ أَوَّلَى.
 وَيُسَنُّ حُكْمَهُ بِحَضْرَةِ شُهُودٍ، وَيَحْرَمُ تَعْيِينُهُ قَوْمًا بِالْقَبُولِ، وَلَا يَنْفَعُ حُكْمُهُ لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ
 إجماعًا، كَنَفْسِهِ، فَيَحْكُمُ نَائِبُهُ.
 وَفِي الْمُبْهَجِ رَوَايَةٌ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
 وَقِيلَ: بَيْنَ، وَالذَّيْنِ أَوْ وَلَدَيْهِ، وَلَهُ اسْتِخْلَافُهُمَا، كَحُكْمِهِ لغيرِهِ بِشَهَادَتِهِمَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ الرَّاعُوْنِي وَأَبُو الْوَفَا
 وَزَادَ: إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ عَلَيْهِمَا مِنْ ذَلِكَ تَهْمَةٌ، وَلَمْ يُوْجِبْ لَهُمَا يَقْبُولُ شَهَادَتَهُمَا رِيَّةً لَمْ تُثَبِّتْ بِطَرِيقِ التَّرْكِيبِ.
 وَقِيلَ: لَا، وَلَا يَحْكُمُ.
 وَقِيلَ: وَلَا يُفْتَى عَلَى عَدُوٍّ، وَجُوزَ الْمَاورُؤِي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ حُكْمَهُ عَلَى عَدُوٍّ، لِأَنَّ أَسْبَابَ الْحُكْمِ ظَاهِرَةٌ، وَأَسْبَابُ
 الشَّهَادَةِ خَافِيَةٌ، وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي عَمُودِي نَسَبِهِ، وَأَنَّ الْمَشْهُورَ: لَا يَحْكُمُ عَلَى عَدُوٍّ، كَالشَّهَادَةِ، وَلَا
 نُقِلَ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَمَنْعَهُ بَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ، كَالشَّهَادَةِ: وَيَحْكُمُ لِيَتَّبِعِهِ، عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.
 وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ.

فَصْلٌ

وَيُسَنُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَحْبُوسِينَ، فَيَنْفِذَ يَفْقَهُ يَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ، وَمَنْ حَبَسَهُمْ، وَفِيمَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَنَادِي بِالْبَلَدِ أَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمْرِهِمْ،
 فَإِذَا حَضَرَ فَمَنْ حَضَرَ لَهُ خَصْمٌ نَظَرَ بَيْنَهُمَا: فَإِنْ حَبَسَ لِتَعْدِيلِ الْبَيِّنَةِ فَأَعَادَتُهُ مُبْنِيٌّ عَلَى حَبْسِهِ فِي ذَلِكَ، وَيَتَوَجَّهُ إِعَادَتُهُ.
 وَفِي الرِّعَايَةِ: إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ حَكَمَ بِهِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنْ إِطْلَاقَ الْمَحْبُوسِ حُكْمٌ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ كَفَيْلُهُ، وَأَنْ مِثْلَهُ تَقْدِيرُ مُدَّةِ
 حَبْسِهِ وَنَحْوِهِ (وَمَ)، وَالْمَرَادُ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَأْذَنْ بِحَبْسِهِ وَإِطْلَاقِهِ، وَإِلَّا فَأَمَرَهُ وَإِذْنُهُ حُكْمٌ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، كَمَا يَأْتِي.
 قَالَ الْمُرُوزِيُّ: لَمَّا حَبَسَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ لَهُ السُّجَّانُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، الْحَدِيثُ الَّذِي يُرَوَّى فِي الظَّلْمَةِ
 وَأَعْوَابِهِمْ صَحِيحٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَأَنَا مِنْهُمْ؟
 قَالَ أَحْمَدُ: أَعْوَابُهُمْ مَنْ يَأْخُذُ شِعْرَكَ وَيَغْمِلُ ثَوْبَكَ وَيُصْلِحُ طَعَامَكَ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي مِنْكَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَمِنْ أَنْفُسِهِمْ.
 وَيَقْبَلُ قَوْلَ خَصْمِهِ فِي أَنَّهُ حَبَسَهُ بَعْدَ تَكْمِيلِ بَيِّنَتِهِ وَتَعْدِيلِهَا: وَإِنْ حَبَسَ بِقِيَمَةِ كَلْبٍ وَخَمْرٍ ذِمِّيٌّ فَفِي تَخْلِيَّتِهِ وَتَبْقِيَّتِهِ
 وَجِهَانٍ (م ٣) (١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن حبس بقيمة كلب وخمر ذمّي ففي تخليته وتبقيته وجهان). انتهى.

أحدهما: يخلى، قدمه في الرعاية وقال: إن صدقه غريمه.

واختاره القاضي وغيره، وقدمه في الشرح، وهو ظاهر ما قدمه في المغني.

والوجه الثاني: يبقى في الحبس، وقيل يقف ليصلحها على شيء.

وجزم في الفصول أنه يرجع إلى رأي الحاكم الجديد.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

وَقِيلَ: يَقِفُهُ وَإِنْ بَانَ حِسْهُ فِي تَهْمَةٍ أَوْ تَعْزِيرًا عَجَلَ بِرَأْيِهِ فِي تَخْلِيَّتِهِ وَتَبْقِيَّتِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ خَصْمَهُ وَأَنْكَرَهُ نُودِيَ بِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ حَلْفَهُ وَخَلَاءَهُ، وَمَعَ غِيْبَةٍ خَصْمِهِ يَبْعَثُ إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُخْلِيهِ، كَجَهْلِهِ مَكَانَهُ أَوْ تَأَخُّرِهِ بِلَا عَدْرٍ، وَالْأَوَّلَى بِكَفَيْهِ، وَإِطْلَافُهُ حُكْمٌ، وَكَذَا أَمْرُهُ بِإِرَاقَةِ نَيْبِهِ، ذَكَرَهَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ فِي الْمُخْتَسِبِ، وَتَقَدَّمَ أَنْ إِذْنَهُ فِي مِيزَابٍ وَبَنَاءٍ وَغَيْرِهِ يَمْنَعُ الضَّمَانَ، لِأَنَّهُ كَأِذَنْ الْجَمِيعِ، وَمَنْ مَنَعَ فَلَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ أَنْ يَأْذَنَ، لَا لِأَنَّ إِذْنَهُ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ، وَلِهَذَا يَرْجِعُ بِإِذْنِهِ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ فِي التَّفَقُّعِ عَلَى لَقِيْطٍ وَغَيْرِهِ، بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ ضَمِنَ لِعَدَمِهَا.

وَلِهَذَا إِذْنُ الْإِمَامِ فِي أَمْرِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ كَافٍ، بِلَا خِلَافٍ، وَسَبَقَ قَوْلُ شَيْخِنَا: الْحَاكِمُ لَيْسَ هُوَ الْقَاسِمُ، وَإِنَّمَا يَأْذَنُ أَوْ يَحْكُمُ بِهِ، فَمَتَى أَذْنٌ أَوْ حُكْمٌ لِأَحَدٍ بِاسْتِحْقَاقِ عَقْدٍ أَوْ فُسْخٍ فَعَقْدٌ أَوْ فُسْخٌ لَمْ يَحْتَجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى حُكْمٍ بِصِحَّتِهِ، بِلَا نِزَاعٍ، لَكِنْ لَوْ عَقْدٌ هُوَ أَوْ فُسْخٌ فَهُوَ فَعْلُهُ، وَمَلْ فَعْلُهُ حُكْمٌ، فِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ، هَذَا كَلَامُهُ: وَكَذَا فَعْلُهُ.

ذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي جَمْعِ الْأَيْمَةِ أَنْ اجْتِهَادَ الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ نَقْضُ حُكْمِهِ، وَذَكَرُوا خِلَالَ الشَّيْخِ أَنَّ الْمِيزَابَ وَتَحْوَهُ يَجُوزُ بِإِذْنٍ وَاحْتِجُوا بِنَصْبِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاحِ، وَالسَّلَامِ مِيزَابُ الْعَبَّاسِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ فِي بَيْعٍ مَا فَتِحَ عَنُودُهُ: إِنَّ بَاغَةَ الْإِمَامِ لِمَصْلَحَةٍ رَأَى صَحْاحُ، لِأَنَّ فِعْلَ الْإِمَامِ كَحُكْمِ الْحَاكِمِ، وَفِيهِ أَيْضًا: لَا شُفْعَةَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا حَاكِمٌ أَوْ يَفْعَلَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا أَنْ تَرَكَهَا بِلَا قِسْمَةٍ وَفَتْ لَهَا، وَأَنْ مَا فَعَلَهُ الْأَيْمَةُ لَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ.

وَاحْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةَ أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَمْلِكُ مَالًا مُسْلِمًا بِالْقَهْرِ، قَالَ: وَإِنَّمَا مَنَعُهُ مِنْهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ، لِأَنَّ قِسْمَةَ الْإِمَامِ تَجْرِي مَجْزَى الْحُكْمِ، وَفَعْلُهُ حُكْمٌ، كَتَرْوِيجِ يَصِيْمَةٍ، وَغَيْرِهَا عَيْنِ غَائِبَةٍ، وَعَقْدُ نِكَاحٍ بِلَا وَلِيِّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَصَحُّ الْوُجْهِينَ، وَذَكَرَ الْأَزْجَرِيُّ فِيمَنْ أَقْرَأَ لَزِيْدَ فَلَمْ يُصَدِّقْهُ وَقُلْنَا يَأْخُذُهُ الْحَاكِمُ ثُمَّ ادَّعَاهُ الْمُقِرُّ لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّ قَبْضَ الْحَاكِمِ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي الْقِسْمَةِ، وَالْمُطْلَقَةِ الْمُنْسِيَةِ أَنْ قُرْعَةَ الْحَاكِمِ كَحُكْمِهِ لَا سَبِيلَ إِلَى نَقْضِهِ.

وَفِي التَّغْلِيْقِ، وَالْمَحْرُورِ: فَعْلُهُ حُكْمٌ إِنْ حُكِمَ بِهِ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ (و) كَقْتِيَاءَ، فَإِذَا قَالَ حَكَمْتُ بِصِحَّتِهِ نَفَذَ حُكْمُهُ بِاتِّفَاقِ الْأَيْمَةِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ: حُكْمُهُ يَلْزَمُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَلْفَاظٍ: أَلَزَمْتُكَ، أَوْ قَضَيْتُ لَهُ بِهِ عَلَيْكَ، أَوْ أَخْرَجْتُ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَإِفْرَادُهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ، ثُمَّ بِالْيَتَامَى، وَالْمَجَانِينِ، وَالْوُقُوفِ، وَالْوَصَايَا، فَلَوْ نَفَذَ الْأَوَّلُ وَصِيَّتُهُ لَمْ يَعْزِلْهُ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَةُ أَهْلِيَّتِهِ، لَكِنْ نُرَاعِيهِ.

فَدَلَّ أَنْ إِبْثَاتَ صِفَةِ كَعْدَالَةٍ وَجَرْحِ وَأَهْلِيَّةِ وَصِيٍّ وَغَيْرِهَا حُكْمٌ، خِلَافًا لِمَالِكٍ، يَقْبَلُهُ حَاكِمٌ آخَرُ، خِلَافًا لِمَالِكٍ وَإِنْ لَهُ إِبْثَاتٌ خِلَافِهِ، وَقَدْ ذَكَرُوا إِذَا بَانَ فَسُقِ الشَّاهِدُ وَسَيَاتِي يَفْعَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ بِحُكْمِهِ.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَّتِهِ الْحَاكِمُ لِلْأَطْفَالِ أَوْ الْوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِيَّ لَهَا وَتَحْوَهُ بِحَالِهِ أَقْرَأُ، لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَاؤُهُ، وَمَنْ فَسَقَ عَزَلَهُ، وَيَضُمُّ إِلَى الضَّعِيفِ أَمِينًا، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهَا مَسْأَلَةُ النَّائِبِ، وَجَعَلَ فِي التَّرْغِيبِ أُمَّتَهُ الْأَطْفَالِ كَنَائِبِهِ، فِيهِ الْخِلَافُ، وَأَنَّهُ يَضُمُّ إِلَى وَصِيٍّ قَاسِمٍ أَوْ ضَعِيفٍ أَمِينًا، وَلَهُ إِدْبَالُهُ.

وَلَهُ فِي الْأَصَحِّ النَّظَرُ فِي خَالَ مِنْ قَبْلَهُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ.

لَا يَجُوزُ نَقْضُ حُكْمٍ إِلَّا إِذَا خَالَفَ نَصًّا، فَكُتِلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، فَيَلْزَمُ نَقْضُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: مُتَوَاتِرًا أَوْ إِجْمَاعًا.

وَقِيلَ: وَلَوْ ظَنًّا.

وَقِيلَ: وَقِيَاسًا جَلِيًّا، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَفَاقًا لِمَالِكٍ، وَزَادَ: وَخِلَافَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَوْ حُكِمَ بِشَاهِدٍ وَتَعَيَّنَ وَتَحْوَهُ

لَمْ يَنْقُضْ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا.
 قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ دَاوُدَ عَنْ الشَّعْبِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ وَيَنْزِلُ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ مَا قُضِيَ فَيَسْتَقْبِلُ حُكْمَ الْقُرْآنِ وَلَا يَرُدُّ قَضَاءَهُ الْأَوَّلَ» مُرْسَلٌ.
 وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (١١٧/١٠) عَنْ الْحَاكِمِ عَنْ الْأَصَمِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «هُوَ عَلَى الْمُنْتَرِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّاْيَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُصَيَّبًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ يُرِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَّا الظَّنُّ، وَالتَّكْلُفُ» مُنْقَطِعٌ.

وَاسْتَدْلُّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ الْآيَةُ [النساء: ١٠٥].
 نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ بَنِي الْأَيْبَرِ، كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٦) وَغَيْرُهُ، وَيَنْقُضُ حُكْمَهُ بِمَا لَمْ يَنْتَقِذْهُ وَفَاقًا وَحُكْمًا بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا.

وَفِي الْإِرْشَادِ: وَهَلْ يَنْقُضُ بِمُخَالَفَةِ قَوْلِ صَحَابِيٍّ يَتَوَجَّهُ نَقْضُهُ إِنْ جُعِلَ حُجَّةً كَالنَّصِّ، وَإِلَّا فَلَا، نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ الْحَكَمِ إِنْ أَخَذَ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ وَآخَرُ يَقُولُ تَابِعِيٌّ فَهَذَا يَرُدُّ حُكْمَهُ، لِأَنَّهُ حَكَمٌ: تَجُوزُ وَتَأْوَلُ الْخَطَأُ.
 وَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»؛ لِيُجُودَ الْخِلَافُ فِي الْمَذَلُولِ.
 نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: فَأَمَّا إِذَا أَخْطَأَ بِلَا تَأْوِيلٍ فَلْيَرُدَّهُ وَيَطْلُبْ صَاحِبَهُ حَتَّى يَرُدَّهُ فَيَقْضِي بِحَقِّ.
 وَقَدْ رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ فَيَنْزِلُ الْقَضَاءُ، بِغَيْرِ ذَلِكَ فَيُتْرَكُ قَضَاءُهُ وَيَسْتَعْمَلُ حُكْمُ الْقُرْآنِ».

وَمَنْ لَمْ يَصْلُحْ نَقْضُ حُكْمَهُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا لَمْ يَجُزْ حُكْمُهُ.
 وَقِيلَ: غَيْرُ الصَّوَابِ، قَدَّمَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَهَلْ يُبْتِ سَبَبُ نَقْضِهِ وَيَنْقُضُهُ غَيْرُ مَنْ حَكَمَ وَجُودَهُ؟ تَقَدَّمَ فِي التَّفْلِيسِ.
 وَحُكْمُهُ بِشَيْءٍ حَكَمَ بِلَا زَمٍ، وَذَكَرُوهُ فِي الْمَقْضُودِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجَّةٌ.

قَالَ فِي الْأَنْتِصَارِ فِي لِعَانَ عَتِدٍ: فِي إِعَادَةِ قَامِي شَهَادَتِهِ لَا تَقْبَلُ، لِأَنَّ رَدَّهُ لَهَا حَكَمٌ بِالرَّدِّ، فَتَقْبُولُهَا نَقْضٌ لَهُ فَلَا يَجُوزُ، بِخِلَافِ رَدِّ صَبِيٍّ وَعَتِدٍ، لِإِلْغَاءِ قَوْلَيْهِمَا، وَفِيهِ فِي شَهَادَتِهِ فِي بَكَاحٍ لَوْ قُبِلَتْ لَمْ يَكُنْ نَقْضًا لِلأَوَّلِ، فَإِنَّ سَبَبَ الْأَوَّلِ الْفُسْقُ، وَذَلِكَ ظَاهِرًا، لِقَوْلِ سَائِرِ شُهَدَائِهِ.
 وَإِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَةُ الْوَاقِعَةِ فَتَغْيِيرُ الْقَضَاءِ بِهَا لَمْ يَكُنْ نَقْضًا لِلْقَضَاءِ الْأَوَّلِ، بَلْ رُدَّتْ لِلتَّهْمَةِ، لِأَنَّهُ صَارَ خَصْمًا فِيهَا، فَكَانَهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ أَوْ لَوَلِيِّهِ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: رُدَّتْ بِاجْتِهَادٍ، فَتَقْبُولُهَا نَقْضٌ لَهُ.
 وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَدِّ عَتِدٍ، لِأَنَّ الْحَكَمَ قَدْ مَضَى، وَالْمُخَالَفَةُ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ نَقْضٌ مَعَ الْعِلْمِ.
 وَإِنْ حَكَمَ بَيْنَهُ خَارِجٌ، وَجْهَلُ عِلْمِهِ بَيْنَهُ دَاخِلٌ، لَمْ يَنْقُضْ، لِأَنَّ الْأَصْلَ جَرِيئُهُ عَلَى الْعَدْلِ، وَالصَّحَّةِ.
 ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي آخِرِ فُصُولٍ مَنْ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ غَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجَّةٌ.
 وَبُيُوتُ شَيْءٍ عَنْهُ لَيْسَ حُكْمًا بِهِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي صِفَةِ السَّجْلِ، وَفِي كِتَابِ الْقَاضِي، وَكَلَامِ الْقَاضِي هُنَاكَ يُخَالَفُهُ.
 وَمَنْ اسْتَعْدَّ عَلَى خَصْمٍ بِالْبَلَدِ لَرْمَةِ إِحْضَارِهِ.
 وَقِيلَ: إِنْ حَرَّرَ دَعْوَاهُ، وَمَتَّى لَمْ يُخَضَّرْ لَمْ يَرُخَّصْ لَهُ فِي تَخْلُفِهِ، وَإِلَّا أَعْلَمَ الْوَالِي بِهِ، وَمَتَّى حَضَرَ فَلَهُ تَأْذِيئُهُ بِمَا يَرَاهُ.
 وَيُعْتَبَرُ تَحْرِيرُهُ فِي حَاكِمٍ مَعْزُولٍ، وَيُرَاسِلُهُ قَبْلَ إِحْضَارِهِ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا.
 وَإِنْ قَالَ حَكَمَ عَلَيَّ بِقَاسِقَيْنِ عَمَدًا قَبْلَ قَوْلِ الْحَاكِمِ.

وَقِيلَ: بِبَعْضِهِ.
 وَعَنْهُ: مَتَّى بَعْدَتْ الدَّعْوَى عُرْفًا.
 وَفِي الْمَحَرَّرِ: وَخَشَى بِإِحْضَارِهِ إِيْتِدَالَهُ لَمْ يُخَضِّرْهُ حَتَّى يُحَرَّرَ وَيُتَيَّنَ أَصْلُهَا.

وَعَنْهُ: مَتَى تَبَيَّنَ أَحْضَرُهُ، وَإِلَّا فَلَا.
وَلَا يُغْتَبَرُ لَامْرَأَةٍ بَرَزَتْ لِجَوَائِبِهَا غَيْرَ مُخَذَّرَةٍ مُحَرَّمٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
وْغَيْرِهَا يُوَكَّلُ، كَمَرِيضٍ، وَأُطْلِقَ فِي الْإِئْتِصَارِ النَّصُّ فِي الْمَرَأَةِ، وَاخْتَارَهُ إِنْ تَعَذَّرَ الْحَقُّ بِدُونِ حُضُورِهَا، وَإِلَّا لَمْ
يُحْضَرُهَا، وَأُطْلِقَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ إِحْضَارَهَا، لِأَنَّ حَقَّ الْأَدْمِيِّ مَبْنَاهُ عَلَى الشَّعْ، وَالضَّبِيقِ، وَلَأنَّ مَعَهَا أَمِينَ الْحَاكِمِ لَا
يُحْصَلُ مَعَهُ خِيفَةُ الْفُجُورِ، وَالْمُدَّةُ يَسِيرَةٌ، كَسَفَرِهَا مِنْ مُحَلَّةٍ إِلَى مُحَلَّةٍ، وَلَأنَّهَا لَمْ تَنْشِئْ هِيَ، إِنَّمَا أَنْشِئَ بِهَا.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ خَرَجَتْ لِلْعَزَائِمِ أَوْ الرِّيَازَاتِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا مُخَذَّرَةً، فَيَنْفِذُ مَنْ يَحْلِفُهَا وَمَنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ
بِمَوْضِعٍ لَا حَاكِمَ بِهِ بَعَثَ إِلَى مَنْ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ تَعَذَّرَ خَرَزَ دَعْوَاهُ ثُمَّ يُحْضَرُهُ.
وَقِيلَ: لِدُونِ مَسَافَةٍ قَصِيرَةٍ.
وَعَنْهُ: لِدُونِ يَوْمٍ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَزَادَ: بِلَا مُؤَنَّةٍ وَمَشَقَّةٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يُحْضَرُهُ مَعَ الْبُعْدِ حَتَّى تَتَحَرَّرَ دَعْوَاهُ، وَفِيهِ: يَتَوَقَّفُ إِحْضَارُهُ عَلَى سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْضَى
فِيهِ بِالْكَوَلِ، قَالَ: وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يُحْضَرُهُ مَعَ الْبُعْدِ حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَهُ مَا ادَّعَاهُ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ.
وَمَنْ ادَّعَى قَبْلَهُ شَهَادَةً لَمْ تُسْمَعْ، وَلَمْ يَعُدَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْلِفْ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ نَقْلٍ صَالِحٍ وَخَبَلٍ.
وَقَالَ: وَلَوْ قَالَ أَنَا أَعْلَمُهَا وَلَا أُوَدِّعُهَا فَظَاهِرٌ.
وَلَوْ نَكَلَ لَزِمَهُ مَا ادَّعَى بِهِ إِنْ قِيلَ كَيْفَانِهَا مُوجِبٌ لِضَمَانٍ مَا تَلَفَ، وَلَا يَبْعُدُ، كَمَا يَضْمَنُ مَنْ تَرَكَ الْإِطْعَامَ الْوَاجِبَ،
وَكَوْنُهُ لَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ لِفَسْقِهِ بِكَيْفَانِهِ لَا يَنْفِي ضَمَانَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.
وَاحْتِجَّ الْقَاضِي بِالْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ حَقًّا عَلَى الشَّاهِدِ، وَمَنْ طَلَبَهُ خَصَمُهُ أَوْ حَاكِمٌ لِيَحْضَرَ مَجْلِسَ الْحُكْمِ
لَزِمَهُ، حَيْثُ يُلْزَمُ الْحَاكِمُ إِحْضَارُهُ بِطَلْبِهِ مِنْهُ.

باب طريق الحكم وصفته

إِذَا جَاءَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَئْتِيَا، وَالْأَشْهُرُ: أَنْ يَقُولَ أَيْكُمَا الْمُدَّعِي، وَمَنْ سَبَقَ بِالدَّعْوَى قُدِّمَ، ثُمَّ مَنْ فَرَعَ.

وَقِيلَ: مَنْ شَاءَ حَاكَمَ، فَإِذَا انْتَهَتْ حُكُومَتُهُ ادَّعَى الْآخَرَ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَلَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ شَكَاةَ أَحَدٍ إِلَّا وَتَعَهُ خَصْمَتُهُ، هَكَذَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُدَّعِي مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ.

وَقِيلَ: مَنْ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَعَكْسُهُ الْمُنْكَرُ^(١)، فَلَوْ قَالَ أَسْلَمْنَا مَعَا فَالْتِكَاخُ بَاقٍ وَادَّعَتْ الْمَرْأَةُ التَّعَاقُبَ فَلَا يَكْسَاخُ، فَالْمُدَّعِي هِيَ، وَعَلَى الثَّانِي هُوَ، وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى مَقْلُوبَةٍ، وَسَمِعَهَا بَعْضُهُمْ وَاسْتَنْبَطَهَا، وَلَا يَصِحَّانِ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَتَصِحُّ عَلَى السَّيْفِيِّ بِمَا يُؤْخَذُ بِهِ إِذَنْ، وَيَعْدُ فَكُ حَجَرُهُ، وَيُخْلَفُ إِذَا أَنْكَرَ.

وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى إِلَّا مُحَرَّرَةً مُتَعَلِّقَةً بِالْحَالِ مَعْلُومَةٍ إِلَّا مَا يَصِحُّ مَجْهُولًا، كَرَضِيَّةٍ وَإِفْرَارٍ وَعَنْدٍ مُطْلَقٍ فِي مَهْرٍ. وَاعْتَبِرْ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: يَصِحُّ الْإِفْرَارُ بِمَجْهُولٍ لِئَلَّا يَسْقُطَ حَقُّ الْمَقْرَّ لَهُ، وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى لِأَنَّهَا حَقٌّ لَهُ، فَلِذَا رُدَّتْ عَلَيْهِ عَدَلٌ إِلَى مَعْلُومٍ.

وَإِخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ دَعْوَى الْإِفْرَارِ بِالْمَعْلُومِ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْحَقِّ وَلَا مُوجِبِهِ، فَكَيْفَ بِالْمَجْهُولِ، وَفِيهِ: لَوْ ادَّعَى دِرْهَمًا وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى إِفْرَارِهِ قَبْلَ، وَلَا يَدَّعِي الْإِفْرَارَ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الشُّهُودِ، بَلْ لَوْ ادَّعَى لَمْ تَسْمَعْ، وَفِيهِ: فِي اللَّقْطَةِ لَا تَسْمَعُ، وَلَا يُعَدِّي حَاكَمٌ فِي مِثْلِ مَا لَا تَتَّبِعُهُ الْهَيْئَةُ.

وَقِيلَ: تَسْمَعُ بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ لِإِتْبَاعِهِ.

وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ: الصَّحِيحُ تَسْمَعُ، فَيُنْبِتُ أَصْلَ الْحَقِّ لِلزُّومِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، كَدَعْوَى تَذْبِيرٍ، وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي قَتْلِ أَبِي أَحَدٍ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةُ أَنَّهُ يَسْمَعُ، لِلْحَاجَةِ لَوْفُوعِهِ كَثِيرًا، وَيُخْلَفُ كُلُّ مِنْهُمْ.

وَكَذَلِكَ دَعْوَى غَضَبٍ وَإِتْلَافٍ وَسَرَقَةٍ، لَا إِفْرَارٍ وَيَنْبَغُ إِذَا قَالَ نَسِيتُ، لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ.

وَيُعْتَبَرُ انْفِكَائُ الدَّعْوَى عَمَّا يَكْذِبُهَا، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَ أَبَاهُ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرِ الْمَشَارَكَةِ فِيهِ لَمْ تَسْمَعْ الثَّانِيَةَ وَلَوْ أَقَرَّ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يَقُولَ غَلِطْتُ أَوْ كَذَبْتُ فِي الْأَوَّلَى، فَالْأَظْهَرُ: يَقْبَلُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، لِإِمْكَانِهِ، وَالْحَقُّ لَا يَعْدُوهُمَا.

وَفِي الرِّعَايَةِ: مَنْ أَقَرَّ لَزِيْدٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ وَذَكَرَ تَلْقِيَهُ مِنْهُ سَمِعَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَأَنْ أَخَذَ مِنْهُ بَيِّنَةٌ ثُمَّ ادَّعَاهُ فَهَلْ يَلْزَمُ ذِكْرُ تَلْقِيهِ مِنْهُ؟ يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ^(٢).

وَيُعْتَبَرُ التَّصَرُّيخُ بِهَا، فَلَا يَكْفِي: لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا حَتَّى يَقُولَ وَأَنَا الْآنَ مُطَالِبٌ بِهِ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَالظَّاهِرُ كَلَامُ جَمَاعَةٍ: يَكْفِي الظَّاهِرُ، وَإِنْ قَالَ غَضَبْتُ تَوْبِي فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا فَلِي رَدُّهُ، وَإِلَّا قِيَمَتُهُ، صَحَّ اصْطِلَاحًا.

وَقِيلَ: يَدَّعِيهِ، فَإِنْ خَلَفَ ادَّعَى قِيَمَتَهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ أُعْطِيَ ذَلَالًا تَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ لِسَبْعَةِ بَعِشْرِينَ فَجَعَلَهُ، فَقَالَ ادَّعِي تَوْبًا إِنْ كَانَ بَاعَهُ فَلِي عِشْرُونَ،

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وعكسه المنكر).

قال ابن نصر الله: كان الأولى أن يقول: وعكسه المدعى عليه، كما قال غيره، ليعلم ما إذا أنكر المدعى عليه وما إذا سكت، فإنه إذا سكت ولم ينكر لم يترك أيضاً وليس منكراً. انتهى.

قلت: لعل المنكر من لم يقر فيشمل الساكت.

(٢) الثاني: قوله: (وإن أخذ منه بيينة ثم ادَّعاه فهل يلزم ذكر تلقيه منه؟) يحتمل وجهين. انتهى.

هذا من تنمّة كلام صاحب الرعاية، وقوله: ولو قال بيعاً لازماً أو هبة مقبوضة فوجهان، لعدم تعرضه للتسليم. انتهى.

هذا فيما يظهر من تنمّة كلامه في الترغيب، وقدم في الرعاية الاكتفاء بذلك.

وإن كان باقيا فلي عينه، وإن كان نالفا فلي عشرة فقد اُصطلح القضاء على قبول هذِهِ الدَعْوَى المَرْدُودَةُ لِلحَاجَةِ، وإن ادَّعى أَنَّهُ لَهُ الآنَ لَمْ تَسْمَعْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أَمْسٌ أَوْ فِي يَدِهِ، فِي الْأَصَحِّ، حَتَّى يَبَيِّنَ سَبَبَ يَدِ الثَّانِي نَحْوَ غَاصِبِهِ، بِخِلَافِهِ مَا لَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ كَانَ مِلْكُهُ بِالْأَمْسِ اشْتِرَاءً مِنْ رَبِّ يَدِهِ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ إِنْ قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مَرْبِيًّا قَبْلَ، كَعَلِمَ الْحَاكِمُ أَنَّهُ يَلْبَسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيمَا أَعْلَمُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ قَوْلُ الشَّاهِدِ، وَهُوَ بَاقٍ فِي مِلْكِهِ إِلَى الْآنَ.

وَقَالَ يَمِينُ يَدِهِ عَقَارٌ فَادَّعى رَجُلٌ بِمَنْثُورٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ كَانَ لِحَدِّهِ إِلَى يَوْمِ مَوْتِهِ ثُمَّ لَوْرَثِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مُخْلَفٌ عَنْ مَوْرُوثِهِ لَا يَنْزِعُ مِنْهُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَصْلَحُ تَعَارُضًا وَسَبَابُ اتِّعَالِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِرْثِ، وَلَمْ تَجِبِ الْعَادَةُ بِسُكُوتِهِمُ الْمُدَّةَ الطَّوِيلَةَ، وَلَوْ فَتَحَ هَذَا لَانْتَزَعَ كَثِيرٌ مِنَ عَقَارِ النَّاسِ بِهِذِهِ الطَّرِيقِ.

وَقَالَ يَمِينُ يَدِهِ عَقَارٌ فَادَّعى آخَرُ أَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لِأَبِيهِ، فَهَلْ يُسْمَعُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ إِفْرَاقٍ مِنْ هُوَ يَدِيهِ أَوْ تَحْتَ حَكْمِهِ.

وَقَالَ فِي بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ لَهُ بِمِلْكِهِ إِلَى حِينٍ وَقَفِيَ وَأَقَامَ وَارِثُ بَيِّنَةٍ أَنَّ مَوْرُوثَهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْوَاقِفِ قَبْلَ وَقَفِهِ فَدَمَتِ بَيِّنَةُ وَارِثٍ، لِأَنَّهُ مَعَهَا مَزِيدٌ عِلْمٌ، تَكْفِيدٌ مِنْ شَهِدٍ بِأَنَّهُ وَرَثَةُ مِنْ أَبِيهِ وَآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ.

وإن قَالَ: كَانَ يَدِيكَ أَوْ لَكَ أَمْسٌ لَزِمَهُ سَبَبُ زَوَالِ يَدِهِ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمَا: لَوْ أَقَامَ الْمَرْبِيَّةُ أَنَّهُ لَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ سَبَبًا هَلْ يَقْبَلُ؟ وَيَكْفِي شَهْرَتُهُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ حَاكِمٍ عَنْ تَحْلِيدِهِ؛ لِحَدِيثِ الْحَضَرِيِّ، وَالْكِنْدِيِّ، وَظَاهِرُهُ عَمَلُهُ بِعِلْمِهِ أَنَّ مَوْرُوثَهُ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُ، وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ عَنْ دَعْوَى فِي وَرَقَةٍ، ادَّعى بِهَا فِيهَا.

وَتُسْمَعُ دَعْوَى امْتِلَاقٍ وَكِتَابَةٍ وَتَذْيِيرٍ.

وَقِيلَ: إِنْ جَعَلَ عِنَقًا بِصِفَةٍ.

وَفِي الْفُصُولِ دَعْوَاهُ سَبَبًا قَدْ تَوَجَّبَ مَالًا، كَضَرْبِ عُنْدِهِ ظُلْمًا، يُحْتَمَلُ أَنْ لَا تَسْمَعَ حَتَّى يَجِبَ الْمَالُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا تَسْمَعُ إِلَّا دَعْوَى مُسْتَلْزِمَةً، لَا كَتِيبَ خِيَارٍ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ ادَّعى بَيِّنًا أَوْ هِيَةً لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ:

وَيَلْزِمُكَ التَّسْلِيمُ إِلَيَّ، لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَبْلَ الْوَرْدِ، وَلَوْ قَالَ بَيِّنًا لَا زَمًا أَوْ هِيَةً مَقْبُوضَةً فَوَجَّهَانِ، لِعَدَمِ تَعَرُّضِهِ لِلتَّسْلِيمِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَنَّ مَسْأَلَةَ تَحْرِيرِ الدَّعْوَى وَفُرُوعَهَا ضَعِيفَةٌ، لِحَدِيثِ الْحَضَرِيِّ، وَأَنَّ الثَّبُوتَ الْمُخَصَّصَ يَصِحُّ بِبَلَا مُدَّعى عَلَيْهِ.

وَقَالَ: إِذَا قِيلَ لَا تَسْمَعُ إِلَّا مُحَرَّرَةً فَالْوَاجِبُ أَنْ مَنْ ادَّعى مُجْتَمَلًا اسْتَفْصَلَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ بَأَنَّ الْمُدَّعى عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ مَبْنِيًّا، كَدَعْوَى الْأَنْصَارِ قَتْلَ صَاحِبِهِمْ، وَدَعْوَى الْمَسْرُوقِ مِنْهُ عَلَى بَنِي الْأَبِيرِ، ثُمَّ الْمَجْهُولُ قَدْ يَكُونُ مُطْلَقًا وَقَدْ يَنْتَحَصِرُ فِي قَوْمٍ، كَقَوْلِهَا نَكَحْنِي أَحَدَهُمَا، وَقَوْلُهُ زَوَّجْتِي أَحَدَهُمَا.

وَقَالَ يَمِينُ ادَّعى عَلَى خَصْمِهِ أَنَّ يَدِيهِ عَقَارًا اسْتَغْلَهُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَعَيْنُهُ وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ فَأَنْكَرَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً بِاسْتِثْلَاقِهِ لَا بِاسْتِحْقَاقِهِ: لَزِمَ الْحَاكِمُ اثْبَاتَهُ، وَالْإِشْهَادُ بِهِ، كَمَا يَلْزَمُ الْبَيِّنَةُ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَفَّرَ مَعَ أَصْلِهِ، وَمَا لَزِمَ أَصْلًا الشَّهَادَةُ بِهِ لَزِمَ فَرَعُهُ، حَيْثُ يَقْبَلُ، وَلَوْ لَمْ يَلْزَمْ إِعَانَةُ مُدَّعٍ بِشَهَادَةِ وَاثِبَاتٍ وَنَحْوِهِ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ اسْتِحْقَاقِهِ لَزِمَ الدُّورُ، بِخِلَافِ الْحَكْمِ وَهُوَ الْأَمْرُ بِإِعْطَائِهِ مَا ادَّعَاهُ، ثُمَّ إِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ، وَالْأَمْرُ كَمَالِ مَجْهُولٍ يُصْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ حَاضِرًا لَكِنْ لَمْ تَحْضُرْ بِمَجْلِسِ الْحَكْمِ أَغْبَرَ احْضَارَهُ لِلتَّعْيِينِ، وَتَجِبَ عَلَى الْمُدَّعِي إِنْ أَقَرَّ أَنَّ يَدِيهِ مِثْلَهُ، وَلَوْ ثَبَّتَ أَنَّ يَدِيهِ بَيِّنَةٌ أَوْ يَكُونُ حَسْبَ أَبَدًا حَتَّى يُخْضَرَهُ، أَوْ يَدَّعِي تَلَفَهُ، فَيَصْدَقُ لِلضَّرُورَةِ، وَتَكْفِي الْقِيَمَةُ.

وَأِنْ كَانَتْ تَالِفَةً أَوْ فِي الدَّمَةِ ذَكَرَ صِفَةَ سِلْعِهِ، وَالْأَوَّلَى ذَكَرَ قِيَمَتَهُ أَيْضًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَكْفِي ذَكَرَ قِيَمَةٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ، وَيَذْكُرُ قِيَمَةَ جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ، وَيَكْفِي ذَكَرَ قَدَرٍ نَقْدٍ الْبَلَدِ.

وَقِيلَ: وَيَصِفُهُ، وَيَقُومُ مُحَلًى بِغَيْرِ جَنْسٍ حَلِيتِهِ، وَمُحَلًى بِالْقَدْرَيْنِ بِأَيِّهَا شَاءَ لِلحَاجَةِ، وَمَنْ ادَّعى عَيْنًا أَوْ ذِيْنًا لَمْ يُعْتَبَرْ ذَكَرُ سَبَبِهِ، وَجَهًا وَاحِدًا، لِكثْرَةِ سَبَبِهِ، وَقَدْ يَخْفَى عَلَى الْمُدَّعِي، وَإِنْ ادَّعى ذِيْنًا عَلَى أَبِيهِ ذَكَرَ سَوْتِ أَبِيهِ وَحَرَّرَ الدَّيْنِ،

والتَّرَكَّةُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَإِنْ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، أَوْ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ تَرَكَّةٍ أَبِيهِ مَا يَبْقَى بِدِينِهِ.

وَأِنْ ادَّعَى عَقْدًا أُعْتَبِرَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: فِي النِّكَاحِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَقِيلَ وَمِلْكُ الْإِمَاءِ، وَفِي اسْتِدَامَةِ الزَّوْجِيَّةِ وَجْهَانِ (م ١) ^(١).

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُعْتَبَرُ فِي النِّكَاحِ وَصْفُهُ بِالصَّعَةِ، وَالْبَيْعُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ وَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ انْتِفَاءُ الْمَفْسِدِ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُعْتَدَّةٌ وَلَا مُرْتَدَّةٌ.

وَدَعَوَى امْرَأَةٍ بِنِكَاحِ رَجُلٍ لِيَطْلُبَ مَهْرًا أَوْ نَحْوَهُ مَسْمُوعَةً، وَإِنْ ادَّعَتْ النِّكَاحَ فَقَطْ فَوَجْهَانِ (م ٢) ^(٢).

فَإِنْ سَمِعَتْ فَكَزَوْجٍ، وَلَيْسَ جُحُودُهُ بَيْنَهُ طَلَاقٌ، خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى رَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ إِقْرَارَهَا بِهِ إِذَا ادَّعَاهُ وَاحِدٌ.

وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ أَمْرَأَةً وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْهَا ظَاهِرًا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣) ^(٣).

وَإِنْ ادَّعَى إِرْثًا ذَكَرَ سَبَبَهُ، وَإِنْ ادَّعَى قَتْلَ مَوْزُوئِهِ ذَكَرَ الْقَتْلَ عَمْدًا أَوْ شَبَهَهُ أَوْ خَطَأً وَيَصِفُهُ وَأَنَّهُ انْفَرَدَ أَوْ لَا.

وَلَوْ قَالَ: قَدْهُ يَصِفَانِ وَكَانَ حَيًّا، أَوْ ضَرَبَهُ وَهُوَ حَيٌّ، صَحَّ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْحَيَاةَ فَوَجْهَانِ (م ٤) ^(٤).

فَصَلَّ

فَإِذَا حَرَّرَ دَعَوَاهُ فَلِلْمَحَاكِمِ سُؤَالُ خَصْمِهِ عَنْهَا، وَقِيلَ إِنْ سَأَلَ سُؤَالَ.

وَفِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْجِبِ وَجْهَانِ، كَمَا لَا يَحْتَكِمُ لَهُ إِلَّا بِسُؤَالِهِ، فِي الْأَصَحِّ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي استدامة الزوجية وجهان). انتهى.

يعني: أنها لم تدع العقد وإنما ادعت استدامته، وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح.

أحدهما: تصح دعواها، وهو الصحيح، صححه في البلغة، والرعايتين، ومال إليه الشيخ الموفق، والشارح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

والوجه الثاني: لا يصح حتى تذكر شروط النكاح.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ودعوى امرأة نكاح رجل لطلب مهر أو نحوه مسموعة، وإن ادعت النكاح فقط فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمتنع، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: لا تسمع، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطاب وغيره، وصححه في التصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه الناظم وغيره.

والوجه الثاني: تسمع، اختاره القاضي.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن علم أنها ليست امرأته وأقامت بينة فهل يمكن منها ظاهراً؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: لا يمكن.

قلت: وهو عين الصواب، وكيف يمكن منها وهو يعلم من نفسه ويتحقق أنها ليست امرأته حتى ولو كان الشهود مئة ولو حكم حاكم بذلك، لأن حكمه لا يحمل حراماً.

والأولى له طلاقها ظاهراً، فهو كما لو قال: هي أخت من الرضاة.

والوجه الثاني: يمكن منها، لأن الحاكم قد حكم بالزوجية، وهو بعيد جداً.

(٤) (مسألة - ٤): قوله: (ولو قال: قدّه نصفين وكان حياً، أو ضربه وهو حي، صحّ ولو لم يذكر الحياة فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى:

أحدهما: لا يشترط ذكر الحياة.

قلت: وهو الصواب، أو هو الظاهر.

والوجه الثاني: يشترط ذكرها، وهو الأحوط.

وفي الأحكام السلطانية في، والى المطالب يرُدُّ الغُصوبُ السلطانية قبل تطلُّم أربابها إليه، ويَكفيه العمل بما في الديوان، فإن أقرَّ حكمهم، قاله جماعة.

وفي التَّرفيب: إن أقرَّ فقد ثبت، ولا يفتقر إلى قولِهِ قضيت في أحد الوجهين، بخلاف قيام البيّنة، لأنّه يتعلّق باجتهاده، ولو قال الحاكم: يستحقّ عليك، فقال: نعم، لزومه، وإن أنكر بأن قال المدّع قرضاً أو تمناً، ما أقرضني أو باعني، أو لا حقّ له عليّ ونحوه، صحّ الجواب.

والمزاد بذلك ما لم يعترف بسبب الحقّ،

فلو ادّعت من يعترف بأنها زوجته المهر فقال لا تستحقّ عليّ شيئاً لم يصحّ الجواب، ويلزمه المهر إن لم يقيم بيّنة باستقاطه، كجوابه في دعوى قرض اعترف به لا يستحقّ عليّ شيئاً، ولهذا لو أقرت في مرضها لا مهر لها عليه لم يقبل إلاّ البيّنة أنّها أخذته، نقله منها.

والمزاد: أو أنّها أسقطته في الصّحة.

ولو قال المدعي ديناراً: لا يستحقّ عليّ حبة، فعند ابن عقيل: ليس بجواب، لأنّه لا يكتفى في دفع الدعوى إلاّ بنصّ لا بظاهر، ولهذا لو خلف، والله إنّي لصادق فيما ادّعيته عليه أو خلف المنكر أنّه لكاذب فيما ادّعاه عليّ، لم يقبل.

وعند شيخنا: يعمّ الحيات وما لم يندرج في لفظ حبة من باب الفحوى، إلاّ أن يقال: يعمّ حقيقة عرفيّة (م ٥) ^(١).

وقد تقدّم في اللعان وجهان فيما رميتها به.

ولو قال: لي عليك مئة، فقال: ليس لك عليّ مئة، اعتبر في الأصحّ قوله، ولا شيء منها كاليمين، وإن نكل عمّا دون المائة حكم عليه بمئة إلاّ جزءاً.

وإن قلنا: تُردُّ اليمين خلف المدعي على ما دون المئة إذا لم يسند المئة إلى عهدي، لكون اليمين لا تقع إلاّ مع ذكر النسبة، ليطابق الدعوى، ذكره في الترفيب.

وإن أجاب مشتر لِمَن يستحقّ المبيع بمجرّد الإنكار رجّع على البايع بالثمن.

وإن قال هو ملكي اشتريته من فلان وهو ملكه ففي الرجوع وجهان (م ٦) ^(٢).

وإن انتزع المبيع من يد مشتر بيّنة ملك مطلق رجّع على البايع، في ظاهر كلامهم، كما يرجع في بيّنة ملك سابق.

وفي الترفيب: يحتمل عيني أن لا يرجع، لأن المطلقة تقتضي الزوال من وقتها، لأنّ ما قبله غير مشهود به.

قال الأزهري: ولو قال لك عليّ شيء فقال ليس لي عليك شيء، وإنما لي عليك ألف درهم لم يقبل منه دعوى الألف، لأنّه نفاهما بنفي الشيء.

ولو قال لك عليّ درهم فقال ليس لي عليك درهم ولا دائق، وإنما لي عليك ألف، قبل منه دعوى الألف، لأن معنى نفيه ليس حقّي هذا القدر.

قال: ولو قال ليس لك عليّ شيء إلاّ درهم صحّ ذلك.

ولو قال: ليس له عليّ عشرة إلاّ خمسة، فقبل، لا يلزمه شيء، لتخييط اللفظ.

والصحيح: يلزمه ما أثبتته وهي الخمسة، لأن التقدير ليس له عليّ عشرة لكن خمسة، ولأنّه استثناء من النفسي فيكون إثباتاً.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولو قال المدعي ديناراً: لا يستحقّ عليّ حبة، فعند ابن عقيل: ليس بجواب وعند شيخنا يعمّ الحيات وما لم يندرج في لفظ حبة من باب الفحوى، إلاّ أن يقال: يعمّ حقيقة عرفيّة). انتهى.

قلت: الصواب ما قاله الشيخ تقي الدين، وهو الظاهر.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن قال هو ملكي اشتريته من فلان وهو ملكه ففي الرجوع وجهان). انتهى.

أحدهما: له الرجوع عليه إذا بان مستحقاً وهو الصواب لا سيما إذا كان المشتري جاهلاً، والإضافة إلى ملكه في الظاهر.

والوجه الثاني: ليس له الرجوع لاعترافه له بالملك وهو بعيد.

وَالْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدْعَى: أَلَيْكَ يَبْنَ فَاخْضِرْهَا، وَمَعْنَاهُ: إِنْ شِئْتَ.
 وَفِي الْمَحْرُورِ: إِنْ جَهِلَ أَنَّهُ مَوْصِيغُهَا.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمُغْنِي: لَا يَقُولُ: فَاخْضِرْهَا، فَإِذَا أَخْضَرَهَا لَمْ يُسْأَلْهَا.
 وَيَتَوَجَّهُ وَجْهًا، وَلَا يَقُولُ: أَشْهَدَا، وَلَا يَلْقَاهُمَا.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَا يَنْبَغِي.
 وَفِي الْمَوْجِزِ: يُكْرَهُ كَتَمَتَهُمَا وَاتِّهَارَهُمَا، وَفِيهِمَا فِي ظَاهِرِ الْكَافِي: يَحْرُمُ، وَإِنْ شَهِدَا وَاتَّضَحَ الْحُكْمُ لِرِمَّةٍ، وَلَمْ يَجْزِ تَرْوِيدُهُمَا.
 وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ ظَنَّ الصِّلَحَ آخِرَهُ.
 وَفِي الْفُصُولِ: وَأَحْبَبْنَا لَهُ أَمْرَهُمَا بِالصِّلَحِ، وَيُؤَخَّرُهُ فَإِنْ أَتَى حَكَمَ.
 وَفِي الْمُغْنِي: وَيَقُولُ قَدْ شَهِدَا عَلَيْكَ، فَإِنْ كَانَ قَائِمٌ فَيَبْنَ عِنْدِي، يَغْنِي يَسْتَحَبُّ، ذَكَرَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ يَمَّا إِذَا ارْتَابَ فِيهِمَا، فَقَدْ أَنْ لَهُ الْحُكْمُ مَعَ الرَّبِّ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِضِدِّ مَا يَعْلَمُهُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ وَمَعَ اللَّيْسِ بِأَمْرِ بِالصِّلَحِ، فَإِنْ عَجَلَ فَحَكَمَ قَبْلَ الْبَيَانِ حَرَّمَ وَلَمْ يَصِحَّ، وَلَهُ الْحُكْمُ بِهَا وَإِلَّا فَرَّارٌ فِي مَجْلِسِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَمَعْنَاهُ: لَا يَحْكُمُ بِإِفْرَارٍ فِي مَجْلِسِهِ حَتَّى يَسْمَعَهُ مَعَهُ عَدْلَانِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي.
 وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوَضَةِ، وَالْمَذْهَبِ: لَا يَجُوزُ حُكْمُهُ بِعَلَمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.
 وَمَعْنَاهُ: يَجُوزُ.
 وَمَعْنَاهُ: فِي غَيْرِ الْحَدِّ، نَقْلَ حُتَيْلٍ: إِذَا رَأَى عَلَى حَدٍّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقِيمَهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ، لِأَنَّ شَهَادَتَهُ شَهَادَةُ رَجُلٍ.
 وَنَقَلَ حَرْبٌ: فَيَذْهَبَانِ إِلَى حَاكِمٍ، فَأَمَّا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ نَفْسِهِ فَلَا.
 وَيَعْمَلُ بِعَلَمِهِ وَفِي عِبَارَةٍ غَيْرِ وَاحِدٍ: وَيَحْكُمُ بِعَلَمِهِ فِي عَدَالَةِ الشَّاهِدِ وَجُرْجِهِ لِلتَّنَسُّلِ.
 قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَلَأنَّهُ يُشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَلَا تُهْمَةُ.
 وَقَالَ أَيْضًا هُوَ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا: هَذَا لَيْسَ بِحُكْمٍ؛ لِأَنَّهُ يَعْدِلُ هُوَ وَيَجْرَحُ غَيْرُهُ، وَيَجْرَحُ هُوَ وَيَعْدِلُ غَيْرُهُ، وَلَوْ كَانَ حُكْمًا لَمْ يَكُنْ لِيُغَيِّرَهُ نَفْضُهُ.
 قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: إِنَّمَا الْحُكْمُ بِالشَّهَادَةِ لَا بِهِمَا.
 وَقِيلَ: يَعْمَلُ فِي جُرْجِهِ.
 وَمَعْنَاهُ: لَا فِيهِمَا بِعَلَمِهِ، كَشَاهِدٍ، فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَجُوزُ الْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ لِتَرْكِ تَسْمِيَةِ الشُّهُودِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُرْسَلِ، وَأَبْنُ عَقِيلٍ.
 وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنْ لَهُ طَلَبُ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ لِيَتِمَّ كُنْ مِنَ الْقَدَحِ، بِالِاتِّفَاقِ وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ: حَكَمْتُ بِكَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَبْدَهُ.
 وَمَنْ جَاءَ بِبَيِّنَةٍ فَاسِقَةٍ اسْتَشْهَدَهَا الْحَاكِمُ وَقَالَ لَهُ: زِدْنِي شُهُودًا
 فَصَلَّ
 الْمَذْهَبُ: تُعْتَبَرُ عَدَالَةُ الْبَيِّنَةِ ظَاهِرًا وَتَاطِنًا، أَطْلَقَ الْإِمَامُ، وَالْأَصْحَابُ.
 وَفِي الْوَاضِحِ، وَالْمَوْجِزِ: كَبَيِّنَةٍ حَدِّ وَقَوْدٍ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْحُجَّةَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ.
 وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: إِنْ مَتَّوَا عَدَالَةَ الْعَبْدِ قَتَلَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولَهُ».
 وَالْعَبِيدُ مِنْ حُمَالِ الْعِلْمِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْفَتَوَى، فَهُمْ عُدُولُ بِشَهَادَةِ الرَّسُولِ ﷺ لَهُمْ.
 وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: تَقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِبَاةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَصَاحِبُ الرُّوَضَةِ، فَعَلَيْهَا إِنْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ.

وفي جهل حُرَّتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ وَجَهَانٍ (م ٧) ^(١).
وإنَّ جَهْلَ عَدَالَتِهِ لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُجَرِّحَهُ الْخَصْمُ.
وفي الانْتِصَارِ: يُقْبَلُ مِنَ الْغَرِيبِ: أَنَا حُرٌّ عَدْلٌ، لِلْحَاجَةِ، كَمَا قِيلَنا قَوْلُ الْمَرْأَةِ: لَيْسَتْ مُزَوَّجَةً وَلَا مُعْتَدَّةً، وَيَكْفِي فِي تَرْكِيبِهِ أَنْ يَشْهَدَ عَدْلَانِ يُعْلَمُ خَيْرَتُهُمَا الْبَاطِنَةُ بِصُحْبَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَمَخَوِّهِمَا.
وقيل: أَوْ يَجْهَلُهَا.
وفي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: وَلَا يَتَّهِمُ بِعَصَبِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَنَّهُ عَدْلٌ رَضِيٌّ أَوْ عَدْلٌ مَقْبُولُ الشَّهَادَةِ، وَيَكْفِي: عَدْلٌ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَجَهَانِ.

وَلَا تَجُوزُ التَّرْكِيبَةُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ خَيْرَةٌ بَاطِنَةٌ.
وفي التَّرْغِيبِ: وَمَعْرِفَةُ الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ، وَهَلْ تَعْدِيلُ الْخَصْمِ وَحْدَهُ تَعْدِيلٌ فِي حَقِّهِ وَتَصْدِيقُ الشُّهُودِ تَعْدِيلٌ. وَتَصِحُّ التَّرْكِيبَةُ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فِيهِ وَجَهَانٌ (م ٨، ١٠) ^(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي جهل حُرَّتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ وَجَهَانِ).

وأطلقهما في الحرر، والرعايتين، وتجرید العناية:
أحدهما: لا يرجع إلى قوله في كونه حرًا، وهو الصحيح في تصحيح الحرر، وقال: جزم به في المغني، والشرح، وأورده في النظم مذهبًا. انتهى.

والوجه الثاني: يرجع إليه.

(٢) (مسألة - ٨ - ١٠): قوله: (وهل تعديل الخصم وحده تعديل في حقه وتصديق الشهود تعديل، وتصح التزكية في واقعة واحدة؟ فيه وجهان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٨): هل تعديل الخصم وحده تعديل في حقه أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والشرح وغيرهما:

أحدهما: هو تعديل في حقه وهو الصحيح، والصواب.

قال في الرعاية الكبرى: وإن أقر الخصم بالعدالة، فقال: هما عدلان فيما شهدا به علي أو صادقان حكم عليه بلا تزكية.

وقيل: لا. انتهى.

وقال في الصغرى، والحاوي الصغير: فإن أقر الخصم بالعدالة حكم عليه.

وقيل: لا يحكم. انتهى.

والوجه الثاني: ليس بتعديل.

(المسألة الثانية - ٩): هل تصديق الشهود تعديل أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الرعاية الكبرى فقال: وهل تصديق الشهود تعديل؟ لهم فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: ليس بتعديل.

والوجه الثاني: هو تعديل، وهو الصواب، أعني بالنسبة إليه.

(المسألة الثالثة - ١٠): هل تصح التزكية في واقعة واحدة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعاية الكبرى فقال: وفي صحة

التزكية في واقعة واحدة الوجهان.

وقيل: إن تبعضت جاز، ولأ فلا تزكية. انتهى.

أحدهما: لا يصح، وهو الصواب، وهو ظاهر كلام الأكثر.

والوجه الثاني: يصح.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُعْدِلَ، إِنْ النَّاسُ يَتَغَيَّرُونَ.
وَقَالَ: قِيلَ لِشَرِيحٍ: قَدْ أَحْدَثْتَ فِي قَضَائِكَ.
قَالَ: إِنْهُمْ أَحْدَثُوا فَأَحْدَثْنَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لَا يُلْزَمُ الْمَرْكُؤُ الْحُضُورُ لِلتَّزْكِيَةِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ.
وَمَنْ ثَبَّتْنَا عِدَالَتَهُ مَرَّةً لَزِمَ الْبَحْثُ عَنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ مَعَ طُولِ الْمَدَّةِ.
وَإِنْ سَأَلَ حُيُسَ خَصْمُهُ، أَوْ كَفِيلًا بِهِ، أَوْ تَعْدِيلَ عَيْنٍ مُدْعَاةٍ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، أَوْ سَأَلَهُ مَنْ أَقَامَ شَاهِدًا بِمَالٍ وَقِيلَ أَوْ غَيْرِهِ
حَتَّى يُقِيمَ آخَرَ، أُجِيبُ فِي الْأَصَحِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.
وَقِيلَ: حَتَّى يُعْدَلَ أَوْ يُجَرَّحَ، وَقِيلَ بِهِ وَيَحْتَسِبُهُ مَعَ كَمَالِهَا.
وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ: يُحَالُ فِي قَنْ أَوْ امْرَأَةٍ ادَّعَى عِتْقًا أَوْ طَلَاقًا بَيْنَهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، وَفِيهِ بَوَاحِدٍ فِي قَنْ وَجْهَانِ^(١).
وَإِنْ جَرَّحَ الْحَصَمُ الْبَيِّنَةَ كَلَّفَ بِهِ بَيِّنَةً، وَيَنْظَرُ لَهُ وَلِجَرِّحِهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَيَلْزِمُهُ الْمُدَّعِي، فَإِنْ أَتَى بِهَا حُكِمَ بِهَا، نَصَرُ
عَلَيْهِ، وَلَوْ بِفَسْقَةٍ، وَإِلَّا حُكِمَ عَلَيْهِ.
قَالَ فِي الْخِلَافِ فِيمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ: وَقَدْ اخْتَجَّ بِخَبَرِ سَلْمَانَ فَضَعَفَهُ خَصْمُهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ.
وَقَالَ: يَجِبُ التَّوَقُّفُ حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَهُ، كَالْبَيِّنَةِ إِذَا طَعَنَ فِيهَا الْمُشْهُودُ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ التَّوَقُّفُ حَتَّى يُبَيِّنَ وَجْهَ
الطَّعْنِ، فَأَجَابَ الْقَاضِي: بِأَنْ حُكِمَ الْخَبَرُ أَوْ سَمِعَ مِنَ الشَّهَادَةِ، لِسَمَاعِهِ مِنْ ظَاهِرَةِ الْعَدَالَةِ بِخِلَافِهَا.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ ادَّعَى جُرْحَ الْبَيِّنَةِ فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُ الْمُدَّعِي، فِي الْأَصَحِّ.
وَالْمَذْهَبُ: لَا يُسْمَعُ جُرْحٌ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ بِذِكْرِ قَادِحٍ فِيهِ عَنْ رُؤْيَا أَوْ اسْتِيفَاضَةٍ، وَفِيهَا وَجْهٌ: كَتَّزْكِيَةٍ: وَفِيهَا وَجْهٌ.
وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: إِنْ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُونَ فِي مِثْلِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْحَسَنِ بِمَا لَا يَعْلَمُونَهُ إِلَّا بِالْاسْتِيفَاضَةِ.
وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِي الْجُرْحِ بِالْاسْتِيفَاضَةِ نَزَاعًا بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: وَهَذَا إِذَا كَانَ فُسْقُهُ لِرَدِّ شَهَادَتِهِ وَوَلَايَتِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ
الْمَقْصُودُ التَّحْلِيلَ مِنْهُ أَكْثَفِي بِمَا دُونَ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: اعْتَبَرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ.
وَبَلَغَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ الْأَحْدَاثُ فَتَهَى عَنْ مُجَالَسَتِهِ.
وَقَالَ: وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ بَذْعَةِ الْبَيِّنَةِ، وَالتَّحْلِيلِ مِنْهَا لِأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.
وَعَنْهُ: يَكْفِي الْمَطْلُوقُ، نَحْوُ هُوَ فَاسِقٌ أَوْ لَيْسَ بِعَدِلٍ كَتَّعْدِيلٍ، فِي الْأَصَحِّ، وَيَعْرِضُ الْجَارِحُ بِالزُّنَا، فَإِنْ جَرَّحَ وَلَمْ يَأْتِ
بَتَمَامِ أَرْبَعَةِ حُدُودٍ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يَجُوزُ الْجُرْحُ بِالسَّمَاعِ، نَعَمْ لَوْ رُكِيَ جَارَ التَّوَقُّفِ بِسَمَاعِ الْفَاسِقِ.
وَمَنْ رَتَّبَهُ حَاكِمٌ سِرًّا عَنْ الشُّهُودِ لِتَزْكِيَةٍ أَوْ جُرْحٍ، فَقِيلَ: تُعْتَبَرُ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ فِيهِمْ.
وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَوْلِينَ (م ١١)^(٢).
وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَلَى قَوْلِنَا التَّزْكِيَةُ لَيْسَتْ شَهَادَةٌ لَا يُعْتَبَرُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ، وَالْعَدَدُ فِي الْجَمْعِ، وَمَنْ سَأَلَ حَاكِمًا عَنْ تَزْكِيَةٍ

(١) تنبيه: قوله: (وقطع جماعة بحال في قَنْ أَوْ امْرَأَةٍ ادَّعَى عِتْقًا أَوْ طَلَاقًا بَيْنَهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، وفيه بواحد في قَنْ وجهان). انتهى.
من الجماعة الذين ذكرهم المصنف الشيخ الموفق، والشارح وابن رزين وغيرهم، وهذه طريقة لهؤلاء الجماعة، والذي قدمه
المصنف بخلاف ذلك.
(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن رتبته حاكم يسأل سراً عن الشهود لتزكية أو جرح فقيل: تعتبر شروط الشهادة فيهم، وقيل: في
المستولين). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم:
أحدهما: تعتبر شروط الشهادة فيهم، قدمه في المغني، والشرح فقالا: ويقبل قول أصحاب المسائل.
وقيل: لا يقبل إلا شهادة المستولين.
وقال في الكافي: يجب أن يكونوا عدولاً، ولا يسألوا عدوياً ولا صديقاً، وهو ظاهر ما جزم به في المستوعب.
والوجه الثاني: يعتبر ذلك في المستولين لا فيمن رتبهم الحاكم.

مَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ لِغَيْرِهِ أَخْبَرَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ، وَإِنْ قِيلَ جُرْحٌ وَاحِدٌ فَتَرْكِهُ اثْنَيْنِ مُقَدَّمَةٌ، فِي الْأَصَحِّ، وَيُقَدَّمُ جُرْحُ اثْنَيْنِ وَإِنْ ارْتَابَ حَاكِمٌ مِنْ بَيِّنَةٍ لَزِمَهُ الْبَحْثُ.

وَفِي الْكَافِي، وَالْمَحَرَّرِ: يُسْتَحَبُّ تَقْرِيفُهُمْ، وَيُسَالُ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ كَيْفِيَّةِ التَّحْمُلِ، هَلْ تَحْمَلُ وَحْدَهُ؟ وَإِنْ وَمَتَى؟ فَإِنْ اتَّفَقُوا وَعَظَّ وَخَوَّفَ فَإِنْ ثَبَتُوا حُكْمَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَقْبَلْهَا، وَإِنْ حَاكَمَ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَهُ تَرْجَمَ لَهُ مَنْ يَعْرِفُهُ، وَالْمَذْهَبُ: يَقْبَلُ فِي تَرْجَمَةِ وَتَرْكِهِ وَجُرْحٍ وَتَغْرِيفٍ وَرِسَالَةٍ عَدْلَانِ بِشُرُوطِ الشَّهَادَةِ.

وَفِي مَالِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ، وَالْأَصَحُّ: فِي الزَّوْنِ أَرْبَعَةٌ. وَعَنْهُ: وَاحِدٌ فِي الْكُلِّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بِدُونِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَلَوْ كَانَ امْرَأَةٌ أَوْ، وَالذَّا أَوْ وَلَدًا أَوْ أَعْمَى لِمَنْ خَبَرَهُ بَعْدَ عَمَاهُ، وَيَكْتَفِي بِالرُّقْمَةِ مَعَ الرُّسُولِ وَعَلَى الْأَوَّلِ: تَجِبُ الْمَشَافَهَةُ.

وَمَنْ نَصَبَ لِلْحُكْمِ بِجُرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَسَمَاعٍ بَيِّنَةٍ قَنَّ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عِنْدَهُ

فَصْلٌ

وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: مَالِي بَيِّنَةٌ أَعْلَمَهُ الْحَاكِمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبِينْ عَلَى خَصْمِي، وَلَمْ يَخْلِفْهُ مَعَ جُلُوعِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى حَقِّهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، نَقَلَ ابْنُ هَانِي: إِنْ عَلِمَ عِنْدَهُ مَالًا لَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ حَقُّهُ أَرْجُو أَنْ لَا يَأْتِمَ، وَظَاهِرُ رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: يَكْرَهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَنَقَلَهُ مِنْ حَوَاشِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي، وَهَذَا يَذَلُّ عَلَى تَحْرِيمِ تَخْلِيفِ الْبَرِيِّ دُونَ الظَّالِمِ. وَفِي حَوَاشِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَحْلِفَ أَخَاهُ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ فَاجْعَلِ اللَّهُ أَنْ يَخْلِفَهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» وَإِسْنَادُهُ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا «مَنْ قَدَّمَ غَرَمًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُخْلِفَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَخْلِفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا لَمْ يَرْضَ اللَّهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنَزَلٌ إِلَّا مَعَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ» عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بِصِفَةِ الدَّعْوَى.

وَعَنْهُ: يَكْفِي تَخْلِيفُهُ: لَا حَقَّ لَكَ عَلَيَّ، فَإِنْ سَأَلَهُ تَخْلِيفَهُ خَلَفَهُ وَخَلَّاهُ، فَيَحْرُمُ دَعْوَاهُ وَتَخْلِيفُهُ ثَانِيًا، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ لِخَبَرِ الْحَضَرَمِيِّ، وَالْكِنْدِيِّ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَالرَّعَايَةِ: لَهُ تَخْلِيفُهُ عِنْدَ مَنْ جَهِلَ خَلْفَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ، لِبَقَاءِ الْحَقِّ، بِدَلِيلِ أَخْلَاوِ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ أَمْسَكَ عَنْ تَخْلِيفِهِ فَلَهُ تَخْلِيفُهُ بِدَعْوَاهُ الْمُتَقَدِّمَةِ وَإِنْ أَبْرَاهُ مِنْ يَمِينِهِ فَلَهُ تَجْلِيدُ الدَّعْوَى وَطَلَبُهَا.

وَلَا يُعْتَدُ بِيَمِينِهِ إِلَّا بِأَمْرِ حَاكِمٍ بِمَسْأَلَةِ الْمُدَّعِي طَوْعًا.

وَعَنْهُ: يَبْرَأُ بِتَخْلِيفِ الْمُدَّعِي.

وَعَنْهُ: وَيُخْلَفُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفْهُ ذَكَرْهُمَا شَيْخُنَا مِنْ رَوَايَةِ مَهْنَأُ أَنْ رَجُلًا أَتَاهُمْ رَجُلًا بِشَيْءٍ فَخْلَفَ لَهُ ثُمَّ قَالَ لَا أَرْضَى إِلَّا أَنْ تَخْلِفَ لِي عِنْدَ السُّلْطَانِ، أَنَّهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، قَدْ ظَلَمْتَهُ وَتَعَتَّهُ.

وَاخْتَارَ أَبُو حَفْصٍ تَخْلِيفَهُ وَاجْتَنَبَ بَرَوَايَةَ مَهْنَأُ، وَلَمْ يَصِلْهُ بِاسْتِثْنَاءٍ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: أَوْ بِمَا لَا يَفْهَمُ، لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يُزِيلُ حُكْمَ الْيَمِينِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ هِيَ يَمِينٌ كَاذِبَةٌ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: لَا يَنْفَعُ الْأَسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَاكِمُ الْمُخْلَفَ لَهُ.

وَلَا يَجُوزُ التَّأْوِيلُ، وَالتَّوْرَةُ فِي الْيَمِينِ إِلَّا لِمُظْلَمٍ، وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ كُلُّ مَا لَيْسَ بِجَارٍ فِي مَحَلِّ الْأَجْزَاءِ فَالْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْحَاكِمِ الْمُخْلَفِ وَاعْتِقَادِهِ، فَالتَّأْوِيلُ عَلَى خِلَافِهِ لَا يَنْفَعُ، وَقَدْ سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الشُّفْعَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ مُعِيرٌ خَافَ خَبْسًا أَمْ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ وَلَوْ نَوَى السَّاعَةَ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَجَوَّزَهُ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ بِالْيَمِينِ، وَهُوَ مُتَجَنِّبٌ، وَلَا مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مُؤَجَّلٌ أَرَادَ غَرْمَهُ مُنْعَهُ مِنْ سَفَرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَتَوَجَّهَ كَأَنِّي قَبْلَهَا، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَالَ: إِنْ خَلَفْتُ، وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِالنُّكُولِ.

وَيُسْنُ تَكَرَّارُهُ ثَلَاثًا، وَفِي الرُّعَايَةِ: يَقُولُهُ مَرَّةً.

وقيل: ثلاثاً، الذي قاله الإمام أحمد: إذا نكل لزمه الحق، قالوا: فإن لم يخلف قضى عليه، نص عليه، نقله واختاره الجماعة، مريضاً كان أو غيره، ويتخرج حبسه ليقر أو يخلف.

قال أحمد: لا ينجيني رد اليمين.

ونقل الميموني كأنه أكره هذا، واحتج بالخبر.

قال في غيوت المسائل وغيرها: لا يجوز ردها.

ونقل أبو طالب: ليس له أن يردّها، ثم قال بعد ذلك: وما هو ببعيد، يقال له أخلف وأخذ، فظاهره يجوز ردها، وذكرها جماعة فقالوا: وعنه: ترد اليمين على المدعي، ولعل ظاهره: يجب.

ولهذا قال الشيخ: واختار أبو الخطاب أنه لا يحكم بالنكول ولكن يرد اليمين على خصمه. وقال: قد صوبه أحمد.

وقال: ما هو ببعيد، يخلف ويستحق، وهي رواية أبي طالب المذكورة، وظاهرها جواز الرد. واختار في العمد ردها، واختاره في الهداية وزاد: بإذن الناكل فيه.

وقال شيخنا مع علم مدع وحده بالمدعى به [لهم ردها، وإذا لم يخلف لم يأخذ، كالدعوى على ورثة ميت حقاً عليه يتعلّق بتركته، وإن كان المدعى عليه هو العالم بالمدعى به] دون المدعي، مثل أن يدعي الورثة أو الوصي على غريم الميت فينكر، فلا يخلف المدعي، لأن النبي ﷺ قال: «لا تضطروا الناس في أيمانهم إلى ما لا يعلمون».

قال: وأما إن كان المدعي يدعي العلم، والمكبر يدعي العلم فهنا يتوجه القولان، يعني الروايتين، فإن حلف حاكم له، وإن نكل صرّفهما، ثم إن بدل أحدهما اليمين لم تسمع إلا في مجلس آخر، والأشهر قبل الحكم بالنكول.

ومنى تعذر ردها فهل يقضى بنكوله أو يخلف ولي أو إن باشر ما ادّعاه أو لا يخلف حاكم؟ فيه أوجه، وقطع الشيخ: يخلف إذا عقل (م ١٢) (١).

وبلغ ويكتب الحاكم محضراً بنكوله، فإن قلنا يخلف خلف إنفاه إن ادّعى عليه وجوب تسليمه من مؤلفه، فإن أبى خلف المدعي وأخذته إن جعل النكول مع يمين المدعي كيبته لا كإقرار خصمه.

وفي الترخيب: لا خلاف بيننا أن ما لا يمكن ردها فيه يقضى بنكوله بأن يكون صاحب الدعوى غير معين، كالفقراء، أو يكون الإمام، بأن يدعي لبيت المال ديناً ونحو ذلك.

وفي الرعاية في صورة الحاكم: يحبس حتى يقر أو يخلف.

وقيل: يحكم عليه.

وقيل: يخلف الحاكم.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (ومنى تعذر ردها فهل يقضى بنكوله أو يخلف ولي أو إن باشر ما ادّعاه أو لا يخلف حاكم؟ فيه أوجه، وقطع الشيخ: يخلف إذا عقل). انتهى.

يعني: إذا قلنا برد اليمين وتعذر ردها، قطع في الغني، والشرح بأن الأب، والوصي وأمين الحاكم لا يخلفون، وتوقف اليمين، ويكتب الحاكم محضراً بنكول المدعي عليه.

وقال في الحاروي الصغير: وكل مال لا ترد فيه اليمين يقضى فيه بالنكول، كالإمام إذا ادّعى لبيت المال أو وكيل الفقراء ونحو ذلك. انتهى.

وقدمه في الرعاية الصغير، وقال: وكذا الأب ووصيه وأمين الحاكم إذا ادّعوا حقاً لصغير أو مجنون، وناظر الوقف وقيم المسجد.

وقال في الكبرى: قضى بالنكول، في الأصح، وقيل على الأصح.

وقيل: يحبس حتى يقر أو يخلف وقيل: بل يخلف المدعي منهم ويأخذ ما ادّعاه، وقيل إن كان قد باشر ما ادّعاه حلف، وإلا فلا.

قلت: لا يخلف إمام ولا حاكم. انتهى.

وقطع الشيخ أنه يخلف إذا عقل أو بلغ، وتابعه الشارح.

وفي الانبصار: نزل أصحابنا نكوله منزلة بين منزلتين فقالوا: لا يقضى به في قود وحده، وحكموا به في حق مريض وعبد وصبي مأذون لهما.

وفي الترجيب في القسامة: من قضى عليه بنكوله بالدية ففي ماله، لأنه كإقرار، وفيها: قال أبو بكر: لأن النكول إقرار.

واختار شيخنا: أن المدعي يحلف ابتداء مع اللوث، وأن الدعوى في التهمة كسرقة يعاقب المدعى عليه الفاجر، وأنه لا يجوز إطلاقه.

ويحبس المستور ليبين أمره أو ثلاثاً على وجهين^(١).

نقل خليل: حتى يبين أمره، ونص أحمد ومحققو أصحابه على حبسه.

واحتج أحمد «بأن النبي ﷺ حسن في تهمة، بخلاف دعوى بيع أو قرض ونحوه، لتفريطه بترك كتابته، والإشهاد، وأن تخليف كل مدعى عليه وإرساله مجاناً ليس مذهباً لإمام، واحتج في مكان آخر بأن قوماً اتهموا أناساً بسرقة فرفعوهم إلى النعمان بن بشير فحبسهم أياماً ثم أطلقهم، فقالوا له: خلعت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان، فقال لهم: إن شيتهم ضربتهم، فإن ظهر ما لكم، ولا ضربتكم مثل ما ضربتهم، فقالوا هذا حكمك؟ فقال: حكم الله تعالى ورسوله.

إسناده جيد، ورواه النسائي (٤٨٧٥)، وأبو داود (٤٣٨٢) وترجم عليه: باب في الامتحان بالضرب، وظاهرة أنه قال به، وقال به شيخنا وفي الأحكام السلطانية: يحبس، وال قال: فظاهر كلام أحمد: وقاض، وأنه يشهد له: «ويذكرها عنها العذاب» الآية [النور: ٨]، حملنا على الحبس بقوة التهمة.

وذكر شيخنا: الأول قول أكثر العلماء.

واختار تعزيز مدع بسرقة ونحوها على من تعلم براءته.

واختار أن خبر من له رابي جني بأن فلاناً سرق كذا كخبر إنسي مجهول، فيفيد تهمة كما تقدم، وفي الأحكام السلطانية.

يضره الوالي مع قوة التهمة تعزيزاً، فإن ضرب ليقر لم يصح، وإن ضرب ليصدق عن خاله فأقر تحت الضرب قطع ضربه وأعيد إقراره ليؤخذ به، وتكره الاختفاء بالأول، كذا قال.

قال شيخنا: إذا كان معروفاً بالفجور المناسب للتهمة قال طائفة: يضره الوالي، والقاضي، وقال طائفة: الوالي دون القاضي، وقد ذكر ذلك طوائف من أصحاب مالك، والشافعي وأحمد، وفي الصحيح: «أن النبي ﷺ أمر الزبير أن يمس بعض المخاضين بالعذاب لما كتم إخباره بالمال الذي كان النبي ﷺ قد عاهدهم عليه، وقال له: أين كنز حيي بن أخطب؟ فقال: يا محمد، أذهبت النفقات، والحروب، فقال: المال كثير، والعهد أقرب من هذا. وقال للزبير: دونك هذا، فمسه الزبير بشيء من العذاب، فدلهم على المال».

وفي كتاب الهدي ما هو نفس كلام شيخنا: أن في هذا الخبر دليلاً على الاستدلال بالقرائن على صحة الدعوى وفسادها، وكذلك فعل سليمان عليه السلام في استدلاله بالقرينة على تعيين أم الطفل الذي ذهب به الذئب وأدعت كل واحدة من المرأتين أنه ابنها، واختصمتا إليه في الآخر، فقضى به داود للكبرى، فخرجنا على سليمان فقال: بم قضى بينكما نبي الله؟ فأخبرناه، فقال: اتوني بالسكين أشق بينكما، فقالت الصغرى: لا تفعل، رجلك الله، هو ابنها، فقضى به لها، فلو اتفقت مثل هذه القصة في شريعتنا عمل بالقافة وقافاً لمالك، والشافعي.

قال أصحابنا: وكذا لو اشتبها ولد مسلمة وكافرة وتوقف فيها أحمد، فقيل له: ترى القافة؟ فقال: ما أحسنه، فإن لم توجد قافة وحكم بينهما حاكم يمثل حكم سليمان كان صواباً، وكان أولى من القرعة، لأن القرعة مع عدم الترجيح، فلو ترجح يبد أو شاهيد واحد أو قرينة ظاهرة من لوث أو نكول أو موافقة شاهيد الحال لصديقه، كدعوى حاسر الرأس عن

(١) تنبيه: قوله: (ويحبس المستور ليبين أمره ولو ثلاثاً على وجهين). انتهى.

هذا من تممة كلام الشيخ نقي الدين، وليس من الخلاف المطلق.

الْعِمَامَةِ عِمَامَةً مَنْ يَبْدُو عِمَامَةً وَهُوَ يَشْتَدُّ عَدَاؤًا وَعَلَى رَأْسِهِ أُخْرَى، وَنَطَائِرُ ذَلِكَ، قُدِّمَ عَلَى الْقُرْعَةِ، كَدَعَايَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ قِمَاضَ الْبَيْتِ، وَالْآيَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّانِعِينَ آلاَتِ صَنْعَتِهِ، وَالْحُكْمُ بِالْقِسَامَةِ هُوَ مِنْ هَذَا، وَلَمْ يَقْصُرِ النَّبِيُّ ﷺ قِصَّةَ سَلِيمَانَ إِلَّا لِيُعْتَبَرَ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَتَرْجَمَ عَلَيْهَا النَّسَائِيُّ (٥٠٤٦): بَابُ فِي الْحَاكِمِ يَوْمَهُمْ خِلَافَ الْحَقِّ لَيْسْتَ تَعْلَمُ بِهِ الْحَقُّ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: أَنَّهُ قَالَ قَوْلَ عُمَرَ لَيْسَ الرَّجُلُ بِأَمِينٍ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَجْعَلَهُ أَوْ ضَرَبْتَهُ أَوْ حَبَسْتَهُ، فَإِذَا أَقْرَأَ عَلَى هَذَا لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ، وَلَا تَمْتَنِحْهُ بِقَوْلٍ ذُنُوبَ سَرَقَتْ حَتَّى يَجِيءَ هُوَ يَقْرَأُ، أَمَّا مَنْ عَرَفَ بِالْخَيْرِ فَلَا يَجُوزُ الزَّامَةُ بِشَيْءٍ وَيَخْلِفُ وَيُتْرَكُ إِنْجَمَاعًا.

وَأَنَّ قَالَ الْمُدَّعِي مَا لِي بَيْنَهُ ثُمَّ أَتَى بِهَا قِصَّةً: لَا تَسْمَعُ. وَقِيلَ: بَلَى وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، خَلْفَهُ أَوْ لَا، كَقَوْلِهِ: لَا أَعْلَمُهُ لِي، وَجَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ بِالْأَوَّلِ، قَالَ: وَكَذَا قَوْلُهُ: كَذَبَ شُهُودِي، وَأَوَّلِي، وَلَا تَبْطُلْ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ، فِي الْأَصَحِّ، وَلَا تُرَدُّ بِذِكْرِ السَّبَبِ، بَلْ بِذِكْرِ سَبَبِ ذِكْرِ الْمُدَّعِي غَيْرُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ إِنْ ادَّعَى مَلِكًا مُطْلَقًا فَشَهِدَتْ بِهِ وَبَسِيَّتِهِ وَقُلْنَا يَرْجِعُ ذِكْرُ السَّبَبِ لَمْ يَفِدْهُ إِلَّا أَنْ تَعَادَ بَعْدَ الدَّعَايَ، وَلَوْ ادَّعَى شَيْئًا فَشَهِدُوا لَهُ بِغَيْرِهِ فَهُوَ مُكَذَّبٌ لَهُمْ. قَالَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو بَكْرِ.

وَاخْتَارَ فِي الْمُسْتَوْجِبِ تَقَبُّلَ قِيَدِيهِ ثُمَّ يُقِيمُهَا. وَفِيهِ الرِّعَايَةُ: إِنْ قَالَ اسْتَحَقُّهُ وَمَا شَهِدُوا بِهِ أَيْضًا وَإِنَّمَا ادَّعَيْتَ بِأَحَدِهِمَا لِأَدْعِي الْآخَرَ وَقَتْنَا ثُمَّ ادَّعَاهُ ثُمَّ شَهِدُوا بِهِ قُبِلَتْ.

وَلَوْ ادَّعَى شَيْئًا فَأَقْرَأَ لَهُ بِغَيْرِهِ لَزِمَهُ إِذَا صَدَّقَهُ الْمَقْرَأُ لَهُ، وَالِدَّعَايَ بِحَالِهَا، نَصْرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَأَلَ مُلَازِمَتَهُ حَتَّى يُقِيمَهَا أَجِيبَ فِي الْمَجْلِسِ، عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِنْ لَمْ يُخْضِرْهَا فِيهِ صَرَفَهُ، وَقِيلَ يُنْظَرُ ثَلَاثَةً، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ. وَيُجَابَ مَعَ قُرْبَاهَا.

وَعَنْهُ: وَبَعْدَهَا كَكْفِيلٍ فِيمَا ذَكَرَ فِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهَجِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَأَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلًا مَتَى مَضَى فَلَا كَفَالَةَ، وَنَصُّهُ: لَا يُجَابُ إِلَى كَفِيلٍ، كَحَسْبِهِ.

وَفِي مُلَازِمَتِهِ حَتَّى يَفْرُغَ لَهُ الْحَاكِمُ مِنْ شُغْلِهِ مَعَ غِيَّةٍ يَبْتَدِئُ وَبَعْدَهَا يَحْتَبِلُ وَجَهَيْنِ (م ١٣) ^(١). قَالَ الْمَيْمُونِيُّ: لَمْ أَرَهُ يَذْهَبُ فِي الْمُلَازِمَةِ إِلَى أَنْ يَعْطَلَهُ مِنْ عَمَلِهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَخَذًا مِنْ عَنَتِ خَصْمِهِ. وَإِنْ سَأَلَ تَحْلِيلَهُ ثُمَّ يُقِيمُهَا مَلِكُهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَجْلِسِ. وَقِيلَ: أَوْ قَرِيبَهُ مَلِكًا إِلَيْهِمَا شَاءَ.

وَقِيلَ: هُمَا. وَقِيلَ: إِقَامَتُهَا فَقَطْ فِي الْكُلِّ، قَطَعُوا بِهِ فِي الْخِلَافِ. وَإِنْ سَأَلَ تَحْلِيلَهُ وَلَا يُقِيمُهَا فَخَلَفَ فَفِي جَوَازِ إِقَامَتِهَا وَجَهَانِ (م ١٤) ^(٢).

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي ملازمته حتى يفرغ له الحاكم من شغله مع غيبة بينته وبعدها يحتمل وجهين). انتهى. أحدهما: له ملازمته وهو الصواب، لا سيما في هذه الأزمنة. والوجه الثاني: ليس له ذلك.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن سأل تحليله ولا يقيمها فخلف ففي جواز إقامتها وجهان). انتهى. والوجهان للقاضي، وأطلقهما في المعنى، والكافي، والشرح شرح ابن منجاء، والرعايتين، والزركشي وغيرهم. أحدهما: ليس له إقامتها، صححه الناظم. والوجه الثاني: له إقامتها، قدمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب.

فصل

وإن لم يقر المدعى عليه ولم ينكر أو قال لا أعلم قدر حقه، ذكره في عيون المسائل، والمتعجب لأن المدعى يعرف قدر حقه، بخلاف الشفيع، والمشتري لا يعلمانه.

قال الحاكيم: إن أجبت، ولأ جعلتك ناكلاً وقضيت عليك.

وقيل: يحبس حتى يجيب، ذكره في الترغيب عن أصحابنا، فإن كان للمدعي بينة حكيم بها، وقوله لي مخرج مما ادعاه ليس جواباً.

وإن قال: لي حساب أريد أن أنظر فيه لزم إنظاره في الأصح ثلاثة أيام، وإن قال: إن ادعت ألفاً برهن كذا لي بيدك أجبت، وإن ادعت هذا ثمن كذا بعثته ولم تقبضه فنعّم، ولأ فلا حق لك علي، فجواب، وإن ادعى قضاء أو إبراء وجعل مقراً أو بعد بينة بدعوى المدعي أنظر للبينّة ثلاثة أيام وللمدعي ملائمة.

وقيل: لا ينظر، كقوله لي بينة تدفع دعواه، فإن عجز خلف المدعي على بقائه وأخذة، فإن نكل حكم عليه، وإن قيل تردّ البيّن فله تحليف خصمه، فإن أبى حكم عليه، ولو ادعى أنه أقالة في بيع فله تحليفه، ولو قال أبرأني من الدعوى ففي الترغيب أننى على الصلح على الإنكار، والمذهب صحته، وإن قلنا لا يصح لم نسمع، وإن أنكر الخصم سبب الحق ابتداء لم نسمع دعواه قضاء أو إبراء متقدماً لإنكاره، نقله ابن منصور. وقيل: بلى بينة.

فصل

من ادعى على غائب مسافة قصر وقيل ويوم أو مستر بالبلد أو ميت أو غير مكلف وله بينة سمعت وحكم بها، وليس تقدّم الإنكار هنا شرطاً ولو فرض إقراره، فهو تقوية لثبوتها بالبينّة.

قال في الاتصاف لخصمه ألا جعلت للقاضي هنا أن ينصب عن الغائب من ينكر عنه كما فعلت في إقامة المدير لثبت الكتب.

قال في الترغيب وغيره: لا تفتقر البينة إلى جحود، إذ الغيبة كالسكوت، والبينّة تسمع على ساكت، وكذا جعل في عيون المسائل وغيرها هذه المسألة أصلاً على الخصم.

قال في الترغيب وغيره: ولو قال هو معترف وأنا أقيم البينة استظهاراً لم نسمع، وقاله الأديبي في كتابه إنه إذا اعترف بإقرار غريمه لغت مطلقاً.

قال أحمد فيمن عنده دابة مسروقة فادعى أنها عنده ودبعة: من أقام بها بينة أخذها حتى يجيء رب الدبعة فثبت.

وقيل: يقيم كفيلاً ولا يحلفه على بقاء حقه، اختاره الأكثر.

وعنه: يحلفه ولا يتعرض في يمينه لصديق البينة.

وفي الترغيب: لكمالها، فيجب تعرضه إذا أقام شاهداً وحلف معه ولا يمين مع بينة كمقر له [لأ هنا] وعنه: بلى فعله علي.

وعنه: نعم مع ربيّة ثم إذا حضر ورشد فعلى حجيّه، وإن قديم فجرح البينة بأمر بعد أداء الشهادة أو مطلقاً لم يقبل، لجواز كونه بعد الحكم، فلا يقدح فيه، ولأ قبل.

وعنه: لا يحكم على غائب كحق الله تعالى فيفضي في السرقة بالغرم فقط.

وعنه: بلى تبعاً، كشريك حاضر.

ولو قال لو كلف غائب أخلف أن لك مطالبي.

أو قال: قد عزّلك فأخلف أنه ما عزّلك لم يسمع، ونسمع إن قال أنت تعلم أنه عزّلك، لأنها دعوى عليه، ذكره الشيخ وغيره.

وفي الترغيب: هل له تحليفه على نفي العلم أنه ما عزّله أو مات؟ يحتمل وجهين، ولو أقام بينة أنه عزّله قبلت ولو

كَانَا ابْنَا الْمُوَكَّل^(١)، فَإِنْ بَادَرَتْ الْبَيِّنَةُ فَشَهِدَتْ بِغَزَلِهِ قَبْلَ تَقَدُّمِ دَعْوَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَمْ تَسْمَعْ، وَإِنْ قَبِضَ الْوَكِيلُ ثُمَّ حَضَرَ مُوَكَّلُهُ وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ غَزَلَهُ قَبْلَ بَيِّنَتِهِ لَا بِشَهَادَةِ ابْنَيْهِ، لِإِقْبَاتِيهِمَا حَقًّا لَابِيهِمَا، وَالْقَبِيَّةُ دُونَ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ لِسَمَاعِيهِمَا حُضُورُهُ كَحَاضِرِ الْمَجْلِسِ.

وَقِيلَ: يُسْمَعَانِ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَمْتَنِعُ الْحُكْمُ فَقَطْ، فَإِنْ أَبَى الْحُضُورَ حُكِمَ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَا، فَيُضَيِّقُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِمَا يَرَاهُ، فَيَحْتَمُّ عَلَيْهِ وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخَلَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ، فَإِنْ أَصَرَ حَكِيمٌ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا وَفَاءَهُ مِنْهُ، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُدْعَى: إِنْ عَرَفْتَ لَهُ مَالًا وَثَبْتُ عِنْدِي وَفَيْتُكَ مِنْهُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: إِنْ صَحَّ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ فِي مَنْزِلِهِ أَمَرَ بِالْمُجُومِ عَلَيْهِ وَإِخْرَاجِهِ، وَنَصَّهُ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ نَقْلِ الْأَثَرِ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ، قَالَ: لِأَنَّهُ صَارَ فِي حَرَمِهِ، كَمَنْ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ.

وَالْحُكْمُ لِلْغَائِبِ مُنْتَنِعٌ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: لَا يَمْتَنِعُ سَمَاعُ الْبَيِّنَةِ لَهُ، وَالْكِتَابَةُ لَهُ إِلَى قَاضٍ آخَرَ لِيَحْكُمَ لَهُ بِكِتَابِهِ، بِخِلَافِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي فِي الْقِسْمَةِ، وَالِدَعْوَى، وَيَصِحُّ تَبْعًا، كَمَنْ ادَّعَى مَوْتَ أَبِيهِ عَنْهُ وَعَنْ أَخٍ غَائِبٍ أَوْ غَيْرِ رَشِيدٍ، وَلَهُ عِنْدَ فَلَانٍ عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ قَبِيتَ بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ، وَيَأْخُذُ الْمُدْعَى نَصِيبَهُ، وَالْحَاكِمُ نَصِيبَ الْآخَرِ.

وَقِيلَ: بَتَرَكَ نَصِيبَهُ مِنَ الدَّيْنِ فِي ذِمَّةٍ غَرِبَهُ حَتَّى يَقْدَمَ وَيَرْشُدَ وَتُعَادَ الْبَيِّنَةُ فِي غَيْرِ الْإِرْثِ، ذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ وَزَادَ: وَلَوْ أَقَامَ الْوَارِثُ الْبَيِّنَةَ وَبَيِّنَةُ الْوَرَثَةِ غَيْرَ رَشِيدٍ أُتْرِعَ الْمَالُ مِنْ يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَهُمَا، بِخِلَافِ الْغَائِبِ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ، وَالْآخَرُ: يُتْرَعُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ أَدَّى أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ الْوَكَالَةَ، وَالْآخَرُ غَائِبٌ وَثَمَّ بَيِّنَةٌ حَكَمَ لَهُمَا، فَإِنْ حَضَرَ لَمْ تُعَدَّ الْبَيِّنَةُ، كَالْحُكْمِ بِوَقْفٍ ثَبَتَ لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ تَبْعًا لِمُسْتَحَقِّهِ الْآنَ، وَتَقَدَّمَ أَنْ سَوَّالَ غَرِيمِ الْحَجَرِ كَالْكُلِّ، فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُفِيدَ أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْوَاحِدَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى عَدَدٍ أَوْ أَعْيَانٍ كَوَلَدِ الْآبَوَيْنِ فِي الْمَشْرُوكَةِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ لَهُ يَعْمُهُ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا الْمَسْأَلَةَ، وَأَخَذَهَا مِنْ دَعْوَى مَوْتَ مُوَرِّثِهِ، وَحُكْمُهُ بِأَنَّ هَذَا يَسْتَحِقُّ هَذَا أَوْ الْآنَ مِنْ وَقْفٍ بِشَرْطٍ شَامِلٍ يَعْمُ، وَهَلْ حُكْمُهُ لَطَبَقَةَ حُكْمٍ لِلثَّانِيَّةِ، وَالشَّرْطُ وَاحِدٌ؟

رَدَّدَ النَّظْرَ عَلَى وَجْهَيْنِ ثُمَّ مِنْ أَيْدِي مَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ الْأَوَّلُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ لَوْ عَلِمَهُ فَلِثَانِ الدَّفْعِ، وَهَلْ هُوَ نَقْضٌ لِلأَوَّلِ كَحُكْمٍ مُغَيًّا بِغَايَةٍ أَوْ هُوَ فُسْخٌ^(٢).

فَصْلٌ

مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْحَاكِمَ حَكَمَ لَهُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ فَشَهِدَ بِهِ اثْنَانِ قَبْلَهُمَا وَأَمْنَاهُ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِمْنَائِهِ، بِخِلَافِ مَنْ نَسِيَ شَهَادَتَهُ فَشَهِدَا عَنْدَهُ بِهَا.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَقْبَلُهُمَا، وَمُرَادُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَتَّقَنَّ صَوَابَ نَفْسِهِ، فَإِنْ تَيَقَّنَهُ لَمْ يَقْبَلْهُمَا، لِأَنَّهُمَا اخْتَجَرَا فِيهِ بِقِسْمَةِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَذَكَرُوا هُنَاكَ صَوَابَهُ لَوْ تَيَقَّنَ لَمْ يَقْبَلْهُمَا، وَاخْتَجَرَا أَيْضًا بِقَوْلِ الْأَصْلِ الْمُحْدَثِ لِإِلْرَاوِي عَنْهُ، لَا أَذْرِي، وَذَكَرُوا هُنَاكَ لَوْ كَذَبَهُ لَمْ يَقْدَحْ فِي عَدَالَتِهِمَا وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ولو كانا ابنا للموكل).

صوابه: (ابني الموكل).

(٢) الثاني: قوله: (وهل حكمه لطبقة حكم للثانية، والشرط واحد؟ ردد النظر على وجهين ثم من أبدى ما يجوز أن يمنع الأول

من الحكم عليه لو علمه فلثان الدفع به وهل هو نقض للأول كحكم مغيا بغاية أو هو فسخ). انتهى.

هذا من تتمه كلام الشيخ تقي الدين، والمصنف قد قدم حكما، وهو قوله قبل ذلك: (ويصح تبعا).

وقد اختار الشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية أن حكمه لطبقة ليس حكما لطبقة أخرى.

وَدَلَّ أَنْ قَوْلَ ابْنِ عَقِيلٍ هُنَا أَنَّ قِيَاسَ الرُّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الدَّلِيلَيْنِ، وَإِنْ شَهِدَا أَنْ فَلَانًا وَفَلَانًا شَهِدَا عِنْدَكَ بِكَذَا أَمْنَاءُ، فَإِنْ وَجَدَ حُكْمَهُ أَوْ شَهَادَتَهُ بِخَطِّهِ وَتَيَقَّنَهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ الْمَذْهَبُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ الْأَشْهُرُ، كَخَطِّ أَبِيهِ بِحُكْمٍ أَوْ شَهَادَةٍ لَمْ يَشْهَدْ وَلَمْ يُحْكَمْ بِهَا إجماعاً وَلَمْ يُنْفَذْ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْمُحَرَّرِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَدَمِيُّ.
وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ فِي جِرَرِهِ كَقِمَطَرِهِ، وَمَنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ أَوْ يَتَعَمَّدَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَطِّ يَتَجَوَّزُ بِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ قَبُولُ شَهَادَتِهِ، وَلَهُمَا حُكْمٌ مَغْفَلٌ أَوْ مُحَرَّقٌ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْهُ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالصَّفَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَلْزَمُ الْحَاكِمَ سُؤَالُهُمَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُهُمَا جَوَابُهُ.
وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: إِذَا عَلِمَ تَجَوَّزُهُمَا فَهُمَا كَمَغْفَلٍ، وَلَمْ يَجْزُ قَبُولُهُمَا، وَإِنْ قَالَ وَهُوَ عَدْلٌ: حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا وَلَيْسَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ قَبِلَ قَوْلَهُ، فِي الْمَنْصُوصِ، سِوَاءَ ذَكَرَ مُسْتَنَدَهُ أَوْ لَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُهُمْ فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِخْبَارُهُ بِمَا ثَبَتَ بِمَنْزِلَةِ شُهُودِ الْفِرْعِ يُوجِبُ أَنْ لَا يَقْبَلَ قَوْلُهُ فِي الثُّبُوتِ الْمَجْرُودِ، إِذْ لَوْ قَبِلَ خَبَرَهُ لَقَبِلَ كِتَابَهُ، وَأَوَّلَى، قَالَ: وَتَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ قَالَ ثَبَتَ عِنْدِي فَهُوَ كَقَوْلِهِ حَكَمْتُ فِي الْأَخْبَارِ، وَالْكِتَابِ، وَإِنْ قَالَ شَهِدَا أَوْ أَقْرَ عِنْدِي فُلَانٌ فَكَالشَّاهِدَيْنِ سِوَاءَ، وَكَذَا لَوْ قَالَ بَعْدَ عَزْلِهِ.
وَقِيلَ: لَا، فَهُوَ كَشَاهِدٍ.

وَقِيلَ: لَا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ، وَنَظِيرُهُ أَمِيرُ الْجِهَادِ وَأَمِيرُ الصَّدَقَةِ وَنَظِيرُ الْوَقْفِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
قَالَ فِي الْأَنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ إِثْنَاءُ أَمْرٍ صَحَّ إِفْرَارُهُ بِهِ وَإِنْ أَخْبَرَ حَاكِمٍ آخَرَ بِحُكْمٍ أَوْ ثُبُوتٍ عَمَلٍ بِهِ مَعَ غَيْبَةِ الْمَخْبِرِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: عَنِ الْمَجْلِسِ، وَيُقْبَلُ خَبَرُهُ فِي غَيْرِ عَمَلَيْهِمَا وَفِي عَمَلِ أَحَدِهِمَا.
وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا يَقْبَلُ إِلَّا أَنْ يُخْبِرَهُ فِي عَمَلِهِ حَاكِماً فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَيَعْمَلُ بِهِ إِذَا بَلَغَ عَمَلُهُ، وَجَازَ حُكْمُهُ بِعِلْمِهِ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ كَانَا فِي وَلايَةِ الْمَخْبِرِ فَوَجَّهَانِ، وَيُجِبُ: إِذَا قَالَ سَمِعْتُ الْبَيِّنَةَ فَأَحْكُمُ لَا فَايِدَةً لَهُ مَعَ حَيَاةِ الْبَيِّنَةِ بَلَى عِنْدَ الْعَجَزِ عَنْهَا.

فصل

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِئًا.
وَعَنْهُ: بَلَى فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ قَبْلَ الْحُكْمِ.
قُطِعَ بِهِ فِي الْوَاضِحِ وَغَيْرِهِ، فَلَوْ حَكَمَ حَنْفِيٌّ لِحَنْبَلِيٍّ بِشَفْعَةِ جَوَارِ فَوْجِهَانِ (م ١٥) (١).
وَمَنْ حَكَمَ لِمُخْتَلَفٍ أَوْ عَلَيْهِ بِمَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ عَمِلَ بَاطِئًا بِالْحُكْمِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَقِيلَ بِاجْتِهَادِهِ.
وَإِنْ بَاعَ حَنْبَلِيٌّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ لِحُكْمٍ بِصِحَّتِهِ شَافِعِيٌّ نَفَذَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَحَكَى عَنْهُ: يُحِيلُهُ فِي عَقْدٍ وَتُسْفَخُ مُطْلَقًا، وَأُطْلِقَتْهَا فِي الْوَسِيلَةِ.
قَالَ أَحْمَدُ: الْأَهْلُ أَكْبَرُ مِنَ الْمَالِ.

وَفِي الْقُنُونِ أَنَّ حَنْبَلِيًّا نَصَرَ مَا وَاعْتَبَرَهَا بِاللَّعَانِ، وَأَنَّ حَنْبَلِيًّا أَجَابَ بِأَنَّ اللَّسَانَ وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِسِتْرِ الزَّانِيَةِ وَصِيَانَةِ النَّسَبِ، فَتَعَقَّبَ الْفُسْخُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ الْإِنْفِكَالُ إِلَّا بِهِ، وَمَا وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِلْفُسْخِ بِهِ زَالِ الْمُلْكِ، وَلَيْسَ فِي مَسْأَلَتِنَا مِثْلُ

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وحكم الحاكم لا يحيل الشيء عن صفته باطناً، وعنه: بلى في مختلف فيه قبل الحكم، قطع به في الواضح وغيره، فلو حكم حنفي لحنبلي بشفعة جوار فوجهان). انتهى.
قلت: الصواب الإحالة في الباطن في هذه المسألة لشمول الرواية لها، والله أعلم.

جَهْلُ الْحَاكِمِ بِبَاطِنِ الْأَمْرِ وَعِلْمُهُمَا وَعِلْمُ الشُّهُودِ أَكْثَرُ مِنَ النَّصِّ فِي الدَّلَالَةِ، لِأَنَّ النَّصَّ مَعْلُومٌ وَهَذَا مَخْشُوسٌ، لِأَنَّ التَّزْوِيرَ مِنْ فِعْلِهِمَا.

وَإِذَا فَسَخْنَا الْأَحْكَامَ بِالْمَنْصُوصَاتِ مِنَ الْأَدِلَّةِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا فَلَا نَبْطُلُ الْأَحْكَامَ بِالْحِسِّ بَاطِنًا أَوَّلَى، فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا كُلُّهُ لَا يَذْفَعُ أَشْكَالَ اللَّعَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَلْزُمُهُ فِي إِنْفَاذِ الْأَحْكَامِ بَوَاطِنِ الْأَحْوَالِ، وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ الظَّاهِرُ، وَمَا ذَكَرْتَهُ فِي اللَّعَانِ فَهُوَ الْحُجَّةُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَّبَ صِحَّةَ الْفَسْخِ عَلَى قَوْلٍ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْكَذِبُ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ فِيكُمَا مِنْ تَائِبٍ»، وَاتَّبَنَى إِبَاحَةَ الزَّوْجِ الثَّانِي عَلَى فَسْخِ بَيْتٍ عَلَى كَذِبٍ.

وَقَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ: حُكْمُهُ لَيْسَ بِإِنْشَاءٍ عَقْدٍ أَوْ فَسْخٍ، وَإِنَّمَا يَقُولُ أَفْضَيْتُ مَا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ أَوْ حَكَمْتُ بِمَا شَهِدُوا [بِهِ] وَأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى سَبَبٍ بَاطِلٍ فَلَا يُمْكِنُ نَفْوُذُهُ، وَمَتَى عَلِمْتَهَا كَاذِبَةً لَمْ يَنْفَذْ وَإِنْ بَاعَ مَالَهُ فِي ذَنْبٍ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ زَوْرٍ فَبَيِّنَةُ زَوْرٍ نَفْوُذُهُ مَنَعٌ وَتَسْلِيمٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هَلْ يُبَاحُ لَهُ بِالْحُكْمِ مَا اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَفِي جُلٍّ مَا أَخَذَهُ وَغَيْرُهُ بِتَأْوِيلٍ أَوْ مَعَ جَهْلِهِ، وَإِنْ رَجَعَ الْمَتَاوَلُ فَاعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ رَوَايَتَانِ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخِطَابِ قَالَ: أَصَحُّهُمَا جَهْلُهُ كَالْحَرْبِيِّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَأَوَّلَى، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ وَضَعَ ظَاهِرٍ فِي اعْتِقَادِهِ فِي مَالِعٍ لِغَيْرِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِنْ أَسْلَمَ بِدَارِ حَرْبٍ وَعَامَلُ بِرَبَا جَاهِلًا رَدَّهُ، وَأَنْ فِي الْإِنْتِصَارِ: وَنَحْدُ لِرَبَا.

وَمَنْ حَكِمَ لَهُ بَيِّنَةُ زَوْرٍ بِزَوْجِيَّةٍ امْرَأَةٍ خَلَّتْ لَهُ حُكْمًا، فَإِنْ وَطِئَ مَعَ الْعِلْمِ فَكَرَرْنَا وَقِيلَ: لَا حَدَّ، وَيَصِحُّ بِكَاحِهَا غَيْرُهُ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ.

وَإِنْ حَكَمَ بِطَلَاقِهَا ثَلَاثًا بِزَوْرٍ فَزَوْجَتُهُ بَاطِنًا وَيُكَرَّهُ لَهُ اجْتِمَاعُهُ بِهَا ظَاهِرًا بِزَوْرٍ خَوْفًا مِنْ مَكْرُوهِ يَنَالُهُ، وَلَا يَصِحُّ بِكَاحِهَا غَيْرُهُ مِمَّنْ يَعْلَمُ الْحَالَ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، وَتَقَلَّهَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ.

قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: إِنْ انْفَسَخَ بَاطِنًا جَازَ، وَكَذَا قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ تَجَلُّ لِلزَّوْجِ الثَّانِي، وَتَحْرُمُ عَلَى الْأَوَّلِ بِهَذَا الْحُكْمِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَإِنْ رَدَّ حَاكِمٌ شَهَادَةَ وَاحِدٍ بِرَمْضَانٍ لَمْ يُؤْثَرِ، كَمِلْكٍ مُطْلَقٍ، وَأَوَّلَى، لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِحُكْمِهِ فِي عِبَادَةِ وَوَقْتٍ، وَإِنَّمَا هُوَ قَتَوِيٌّ، فَلَا يُقَالُ حُكْمٌ بِكَلْبِهِ أَوْ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ، وَلَوْ سَلَّمَ أَنْ لَهُ مَدْخَلًا فَهُوَ مَحْكُومٌ بِهِ فِي حَقِّهِ مِنْ رَمْضَانٍ فَلَمْ يَغْيِرْهُ حُكْمٌ وَلَمْ يُؤْثَرِ شَيْئًا.

وَلِأَنَّ الْحُكْمَ يَغْيِرُ إِذَا اعْتَقَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حُكْمٌ، وَهَذَا يَعْتَقِدُ خَطَاةً كَمُنْكَرَةِ نِكَاحٍ مُدْعٍ يَتَّقِنُهُ فَشَهِدَ لَهُ فَاِسْقَانِ فَرْدًا، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ: إِنْ رَدَّهُ لَيْسَ بِحُكْمٍ هُنَا، لِتَوَقُّفِهِ فِي الْعَدَالَةِ، وَلِهَذَا لَوْ ثَبَتَ حُكْمٌ. قَالَ شَيْخُنَا: أُمُورُ الدِّينِ، وَالْعِبَادَاتُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَحْكُمُ فِيهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ إِجْمَاعًا، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ. فَذَلِكَ أَنَّ إِثْبَاتَ سَبَبِ الْحُكْمِ كَرُوءِيَةِ الْهَلَالِ، وَالزَّوَالِ لَيْسَ بِحُكْمٍ، فَمَنْ لَمْ يَرَهُ سَبَبًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي رُوءِيَةِ الْهَلَالِ أَنَّهُ حُكْمٌ.

وَفِي الْخِلَافِ: يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ الْوَاحِدُ بِرُوءِيَةِ كَالْبَعْضِ، لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ قَالُوا: لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ لَزِمَ النَّاسَ الصُّومُ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْحَاكِمِ مَرْدُودًا، وَيَكُونُ خَطْوُهُ مَقْطُوعًا بِهِ، وَقَالَ لَهُمْ لَمَّا قَالُوا: لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ كَالْحُلُودِ، فَقَالَ: يَنْتَقِضُ بِالْغَزْوِ، وَلَآنَ الْحَدُّ يَدْخُلُهُ الْاجْتِهَادُ فِي وَجُوبِهِ وَوَقْتِ إِقَامَتِهِ، وَالْأَلَسَ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافٍ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ، وَالْجُمُعَةُ لَا يَدْخُلُهَا الْاجْتِهَادُ فِي وَجُوبِهَا وَأَفْعَالِهَا، فَهِيَ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، فَقِيلَ لَهُ: فَالْجُمُعَةُ مُخْتَلِفٌ فِي مَوَاضِعِ إِقَامَتِهَا وَفِي الْعَدَدِ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ، فَقَالَ: إِلَّا أَنَّ هَذَا الْاخْتِلَافَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، وَالْحَدُّ يَفْتَقِرُ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَا، كَذَا قَالَ:

وَإِنْ رَفَعَ إِلَيْهِ حُكْمٌ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَلْزُمُهُ نَقْضُهُ لِيَنْفِذَهُ لَزِمَهُ فِي الْأَصَحِّ تَنْفِيزُهُ. وَقِيلَ: يَحْرُمُ إِنْ لَمْ يَرَهُ.

وَكَذَا إِنْ كَانَ نَفْسُ الْحُكْمِ مُخْتَلَفًا فِيهِ، كَحُكْمِهِ بِعَلْمِهِ وَتُكْوِلُهُ وَشَاهِدٍ وَيَمِينٍ^(١).

وَفِي الْمَحْرَرِ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ آخَرٌ قَبْلَهُ.

وَإِنْ رَفَعَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ عَقْدًا قَامِدًا عِنْدَهُ فَقَطَّ وَأَقْرَأَ بِأَنْ نَائِلَ الْحُكْمِ حُكْمٌ بِصِحَّتِهِ فَلَهُ الْإِزَامُهُمَا بِذَلِكَ وَرَدُّهُ، وَالْحُكْمُ بِمَذْهَبِهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قَدْ يُعَالَى قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَالْبَيِّنَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ كَيِّفَ إِنْ عَيَّنَا الْحَاكِمَ، وَمَنْ قُلَّدَ فِي صِحَّةِ بَيْكَاحٍ لَمْ يَفَارِقْ بَتَّغِيرِ اجْتِهَادِهِ كَحُكْمٍ وَقِيلَ: بَلَى كَمُجْتَهِدٍ نَكَحَ ثُمَّ رَأَى بَطْلَانَهُ فِي الْأَصَحِّ وَقِيلَ: مَا لَمْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ، وَلَا يُلْزَمُ إِعْلَامُهُ بَتَّغِيرِهِ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ بَانَ خَطْوُهُ فِي إِتْلَافٍ بِمُخَالَفَةِ قَاطِعٍ ضَمِنَ لَا مُسْتَفْتِيَةً.

وَفِي تَضْمِينِ مُفْتٍ لَيْسَ أَهْلًا وَجِهَانٍ (م ١٦)^(٢).

وَإِنْ بَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ كُفْرُ الشُّهُودِ أَوْ فُسْطُخُ لَزْمِهِ نَقْضُهُ، وَيَرْجِعُ بِالْمَالِ وَيَذِلُّ وَيَذِلُّ قَوْدٌ مُسْتَوْفَى عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِتْلَافٍ جِسْمِيٍّ أَوْ بِمَا سَرَى إِلَيْهِ ضَمِنَهُ مَرْكُوبٌ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن رفع إليه حكم في مختلف فيه لا يلزمه نقضه لينفذه لزمه في الأصح تنفيذه، وقيل: يجرم إن لم يره، وكذا إن

كان نفس الحكم مختلفًا فيه، كحكمه بعلمه وتكوله وشاهد ويمين). انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه: الحكم بالتكول وبالشاهد، واليمين هو المذهب، فكيف لا يلزمه تنفيذه على قول الحرر.

ولو كان أصل الدعوى عنده لزمه الحكم بها، وإنما يتوجه عدم لزوم التنفيذ لحكم مختلف فيه إذا كان الحاكم الذي رفع إليه الحكم المختلف فيه لا يرى صحة الحكم، كالحكم بعلمه؛ لأن التنفيذ يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ، وإذا كان لا يرى صحته لم يلزمه الحكم بصحته. انتهى.

ومثله في الرعاية بالفلس، والشاهد، واليمين، ومثله في شرح الحرر بالحكم على الغائب ونحوه.

وقال شيخنا البعلبي في حواشيه، في النفس مما مثل المصنف به شيء لأن هذا أمر مختلف فيه، فإذا حكم به حاكم لزم العمل به.

والذي يظهر في المثال للمسألة ما إذا كان الصادر من الحاكم مختلفًا فيه هل هو حكم أم لا، كفعله في تزويج يتيمة، فإن تزويجه اختلف فيه هل هو حكم أم لا؟

فإنه قبل الحكم به لم يتبين أنه حكم لأن القول بأنه حكم معارض بأنه ليس بحكم، فيحتاج إلى حكم بأنه حكم، وأما الحكم بالعلم فإنه صريح، وإنما وقع الخلاف هل يحكم بالعلم أم لا؟

فإذا حكم به من يراه صار لازماً، ثم رد القول فيما مثله هل هو صحيح أم لا؟

وقال: هذا قوي جداً في كل حكم اختلف فيه بعد وقوعه هل هو صحيح أم لا؟

لكن تحتاج الأمثلة التي ذكرها المصنف إلى ثبوت الخلاف فيها بعد وقوعها هل يجوز الإقدام عليها أم لا؟

ومثله أيضاً في حواشي الحرر بيع الصفة وإجارة المشاع لغير الشريك، وقال: جزم به في الشرح الكبير في الحكم على الغائب، وقال: لا نعلم فيه خلافاً، ذكره في مسألة كتاب القاضي إلى القاضي فيما حكم به لينفذه.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وفي تضمين مفت ليس أهلاً وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن مفلح في أصوله أيضاً:

أحدهما: لا يضمن، اختاره ابن حمدان في آداب المفتي.

قلت: وهو بعيد جداً لا وجه له.

الوجه الثاني: يضمن، وهو الصواب، ومما لا شك فيه.

قال ابن القيم في إعلام الموقعين في الجزء الأخير عن القول الأول: ولم أعرف هذا القول لأحد قبل ابن حمدان ثم قال: قلت: خطأ المفتي كخطأ الحاكم أو الشاهد. انتهى.

هذا الذي قاله ليس من المسألة في شيء لأن مراده بخطأ المفتي الذي هو أهلاً للإفتاء، والمسألة مفروضة فيمن ليس أهلاً، وعلى كل حال القول بعدم الضمان ضعيف جداً.

والأولى للمصنف أنه كان يقدم الضمان، والله أعلم.

وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَالْمُسْتَوْعِبُ: حَاكِمٌ كَعَدَمُ مَرْكَ وَنَفْسُهُ.

وَقِيلَ: قَرَأَهُ عَلَى مَرْكَ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: يَضْمَنُ الشُّهُودُ.

وَذَكَرَ ابْنُ الرَّاغُوْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِهِ بِفُسْقِهِمَا إِلَّا بِبُيُوتِهِ بَيِّنَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَكَمٌ يَعْلَمُهُ فِي عَدَالَتِهِمَا أَوْ بِظَاهِرِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ، وَيَمْنَعُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ، وَإِنْ جَازَ فِي الثَّانِيَةِ احْتِمَالُ وَجْهَيْنِ (م ١٧) (١). فَإِنْ وَافَقَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ رَدُّ مَا أَخَذَهُ وَنَقَضَ الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ دُونَ الْحَاكِمِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِيهِ غَرِمَ الْحَاكِمُ. وَأَجَابَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِذَا بَانَ لَهُ فُسْقُهُمَا وَقَتَ الشَّهَادَةِ أَوْ أَنَّهُمَا كَانَا كَاذِبَيْنِ نَقَضَ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ، وَلَمْ يَجْزْ لَهُ تَنْفِيذُهُ، وَأَجَابَ أَبُو الْوَفَاءِ: لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ.

وَعَنْهُ: لَا يَنْقُضُ لِفُسْقِهِمْ، ذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ أَنَّهُ الْأَظْهَرُ، فَلَا ضَمَانَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَضْمَنُ الشُّهُودُ

وَإِنْ بَانُوا عَيِّدًا أَوْ، وَالِدًا أَوْ وَلَدًا أَوْ عَدُوًّا فَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ يَرَى الْحُكْمَ بِهِ لَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْحُكْمَ بِهِ نَقَضَهُ وَلَمْ يَنْقُذْهُ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَنْقُذُ بَطْلَانَهُ. وَفِي الْمَحْرُورِ: مَنْ حَكَمَ بِقَوْلِهِ أَوْ حَدَّ بَيِّنَةٍ ثُمَّ بَانُوا عَيِّدًا فَلَهُ نَقْضُهُ إِذَا كَانَ لَا يَرَى قَبُولَهُمْ فِيهِ. قَالَ: وَكَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ صَادَفَ مَا حَكَمَ فِيهِ وَجْهَلَهُ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي الْإِرْشَادِ أَنَّهُ إِذَا حَكَمَ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ بِمَا لَا يَرَاهُ مَعَ عِلْمِهِ لَا يَنْقُضُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ شَكَّ فِي رَأْيِ الْحَاكِمِ تَقَدَّمَ إِذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِالْمُعَارِضِ؟ كَمَنْ حَكَمَ بَيِّنَةٍ خَارِجٍ وَجْهَلْ عِلْمَهُ بَيِّنَةٍ دَاخِلٍ لَمْ يَنْقُضْ.

وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَمِمَّا ذَكَرُوا فِي نَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي عَدَمِ النِّقْضِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ، وَإِنْ قَالَ عَلِمْتُ وَقَتَ الْحُكْمِ أَنَّهُمَا فُسَقَا أَوْ زُورَ وَأَكْرَهَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِمَا، فَقَالَ ابْنُ الرَّاغُوْنِي: إِنْ أَضَافَ فُسْقَهُمَا إِلَى عِلْمِهِ لَمْ يَجْزْ لَهُ نَقْضُهُ مَعَ إِكْرَاهِهِ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ نَقْضُ تَعْدِيلِ الْبَيِّنَةِ بِالتَّزْكِيَةِ لِعِلْمِهِ، وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ عِلْمِهِ افْتَقَرَ إِلَى بَيِّنَةٍ بِالْإِكْرَاهِ، وَيَحْتَمَلُ: لَا.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ قَالَ كُنْتُ غَالِيًا بِفُسْقِهِمَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ، كَذَا وَجَدْتُهُ.

وَمَنْ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ دَيْنٌ فَجَحَدَهُ وَتَعَدَّرَ أَخَذَهُ بِحَاكِمٍ، وَعَنْهُ فِي الضَّيْفِ: أَنْ قَدَّرَ، وَظَاهِرُ الْوَاضِحِ وَفِي غَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا خَرَجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ نَفَقَةِ الزُّوجَةِ، وَالرُّهْنِ، مَرْكُوبٍ وَمَخْلُوبٍ، وَأَخَذَ سِلْعَتَهُ مِنَ الْمَفْلِسِ. وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الثَّابِتِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ شِهَابٍ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِالتَّأْخِيرِ عِنْدَ الْمَحَاكِمَةِ

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وذكر ابن الرَّاغُوْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِهِ بِفُسْقِهِمَا إِلَّا بِبُيُوتِهِ بَيِّنَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَكَمٌ يَعْلَمُهُ فِي عَدَالَتِهِمَا أَوْ بِظَاهِرِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ، وَيَمْنَعُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ، وَإِنْ جَازَ فِي الثَّانِيَةِ احْتِمَالُ وَجْهَيْنِ). انتهى.

الوجه الأول: أمَّا الحكم بعلمه في عدالتهما فالصحيح من المذهب جواز ذلك.

وأما الحكم بظاهر عدالة الإسلام فالصحيح من المذهب عدم الجواز.

وهاتان المسألتان قد تقدم الكلام عليهما في كلام المصنف، وذكر المذهب فيهما، وإذا قلنا بجواز الحكم بظاهر عدالة الإسلام ثم ظهر فسقهم، فهل يسوغ له نقض حكمه أم لا؟

قال المصنف: يحتمل وجهين.

والظاهر أَنَّهُ من تَمَتُّعِ كَلَامِ ابْنِ الرَّاغُوْنِي.

وعلى كلِّ حال: الصَّوَابُ النِّقْضُ هو ظاهر كلام الأصحاب وظاهر ما قدَّمه المصنف قبل ذلك بقوله: وإن بان بعد الحكم كفر الشهود أو فسقهم لزمه نقضه، والله أعلم.

الوجه الثاني: لا ينقض، وهو بعيد.

فهذه سبع عشرة مسألة في هذا الباب، وليس في كتاب القاضي إلى القاضي شيء من الخلاف المطلق، والله أعلم.

إجماعاً بخلاف الزوجة، وقدر له على مال حرم أخذه باطناً قدر حقّه، نقله الجماعة.

وعنه: يجوز وفي الواضح رواية: من جنس حقّه.

ونقل حنبل: أذ إليه ماله الذي اتّمتك عليه.

ونقل حنبل: في غيرها خلافاً، وكأنه كرهه.

وقال شيخنا: خصال المنافق محرمة لحقّ الله تعالى.

ونقل أبو داود في امرأة لها مهر فمات ابنها فأخذ مهرها من ميراثه من نصيب زوجها من تحت يدها؟ قال: أخاف

أن يستحلّها لم تحبس شيئاً، وسأله مهناً: يطعمه أن يعطيه شيئاً ويتوي أن لا يفعل؟ قال: لا.

أما من غصب مالا جهراً فأخذ منه بقدره جهراً فجائز، وليس من هذا الباب، ذكره شيخنا وغيره.

وفي الفنون: من شهدت له بيّنة بمال لا عند حاكم أخذه.

وقيل: لا، كقود، في الأصح، قيل لأحمد فيمن يجهّد الحقّ ولعله يحيله على اليمين فيخلف: أذهب به إلى

السلطان؟ قال: لا.

ومن قدر على عين ماله أخذه فهدراً، زاد في الترخيب: ما لم يفض إلى يئنه، قال: ولو كان لكلّ منهما على الآخر

دين من غير جنسه فجهّد أحدهما فليس للآخر أن يجهّد، وجهاً واحداً، لأنه كبيع دين بدين لا يجوز ولو رخصاً.

باب كتاب القاضي إلى القاضي

يُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٌّ.
وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ حَتَّى فِي قَوْدٍ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّؤْضَةِ وَغَيْرِهَا.
وَعَنْهُ: لَا يَقْبَلُ فِيمَا لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ، كَحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيهِ رَوَايَةٌ فِي الرِّعَايَةِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرُوا أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي حُكْمُهُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ، وَذَكَرُوا فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَالُهُ أَنَّهُ أَصْلٌ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَرَعَ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ وَغَيْرُهُ فَلَا يَجُوزُ نَقْضُ الْحُكْمِ بِإِنْكَارِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ، وَلَا يَفْذَحُ فِي عِدَالَةِ الْبَيِّنَةِ، بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ الْحُكْمَ كَمَا يَمْنَعُ رُجُوعُ شُهُودِ الْأَصْلِ الْحُكْمَ فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فَرَعَ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ وَهُوَ أَصْلٌ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ فَرَعٍ فَرَعًا لِأَصْلِ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّعْلِيلِ إِنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي فَرَعِ الْفَرَعِ

وَيُقْبَلُ فِيمَا حَكَمَ بِهِ يُنْفَذُهُ وَإِنْ كَانَا بِيَلَدٍ وَاحِدٍ.
وَعِنْدَ شَيْخِنَا: وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُقْبَلُ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِحُكْمِهِ بِهِ فِي مَسَافَةِ قَصْرِ.
وَعَنْهُ: فَوْقَ يَوْمٍ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا وَقَالَ خَرَجْتُهُ فِي الْمَذْهَبِ وَأَقْلَى، كَخَيْرٍ.
وَقَالَ الْقَاضِي: وَيَكُونُ فِي كِتَابِهِ: شَهِدَا عِنْدِي بِكَذَا، وَلَا يَكْتُبُ: ثَبَتَ عِنْدِي، لِأَنَّهُ حَكَمَ بِشَهَادَتَيْهِمَا كَبَيِّنَةٍ الْأَحْكَامِ، وَقَالَ ابْنُ حَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

قَالَ شَيْخِنَا: وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ أَنَّهُ خَبَرٌ بِالثَّبُوتِ كَشُهُودِ الْفَرَعِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ أَمْرٌ وَتَنْهِيٌّ يَتَضَمَّنُ الْإِزَامًا، قَالَهُ شَيْخِنَا، فَيَتَوَجَّهُ لَوْ اثْبَتَ حَاكِمٌ مَالِكِيٌّ وَقَفًا لَا يَرَاهُ كَوَقْفِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ، فَإِنَّ حَكْمَ لِلْخِلَافِ فِي الْعَمَلِ بِالْخَطِّ كَمَا هُوَ الْمَعْنَا فَلِحَاكِمِ حَنْبَلِيٍّ يَرَى صِحَّةَ الْحُكْمِ أَنْ يَنْفَذَهُ فِي مَسَافَةِ قَرِيبَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ الْمَالِكِيُّ بَلْ قَالَ ثَبَتَ كَذَا فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثَّبُوتَ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ حَكْمٌ.

ثُمَّ إِنْ رَأَى الْحَنْبَلِيُّ الثَّبُوتَ حُكْمًا نَفَذَهُ، وَإِلَّا فَالْخِلَافُ فِي قُرْبِ الْمَسَافَةِ، وَلِزُومِ الْحَنْبَلِيِّ تَنْفِيذَهُ يَنْبِيئُ عَلَى لُزُومِ تَنْفِيذِ الْحُكْمِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

وَحُكْمُ الْمَالِكِيِّ مَعَ جُلِيهِ بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي الْخَطِّ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ مُخْتَلَفًا فِيهِ، وَلِهَذَا لَا يُنْفَذُهُ الْحَنْبَلِيُّ حَتَّى يَنْفَذَهُ حَاكِمٌ، وَلِلْحَنْبَلِيِّ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ مَعَ بَعْدِ الْمَسَافَةِ، وَمَعَ قُرْبِهَا الْخِلَافُ، وَلَوْ سَمِعَ الْبَيِّنَةَ وَلَمْ يَعْدِلْهَا وَجَعَلَهُ إِلَى الْآخَرِ جَائِزًا مَعَ بَعْدِ الْمَسَافَةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَلَهُ الْكِتَابَةُ إِلَى قَاضٍ مُعَيَّنٍ، وَالْيَ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ.
قَالَ شَيْخِنَا: وَتُعَيِّنُ الْقَاضِي الْكَاتِبُ كَشُهُودِ الْأَصْلِ وَقَدْ يُخَيَّرُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ.

وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ أَنْ يَفْرَأَ عَلَى عِدَالَيْنِ، فَيَعْتَبَرُ ضَبْطُهُمَا لِمَعْنَاهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمَ فَقَطْ، نَصٌّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: هَذَا كِتَابِي إِلَى فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ، فَإِذَا وَصَلَا فَلَا تَشْهَدُ أَنَّ هَذَا كِتَابَ فَلَانِ إِلَيْكَ كَتَبَهُ بِعَمَلِي.

واعتبر الخرقني وجماعة قولهما له: وقرئ علينا، وقول الكاتب: شهدنا علي، وقولهما: وأشهدنا عليه، وفي كلام أبي الخطاب: كتبه بحضرتنا، وقال لنا: اشهدنا على أبي كتبت في عملي بما ثبت عندني وحكمت به من كذا وكذا، فيشهدان بذلك، ولا يعتبر ختمه، وإن كتبه وختمه وأشهدهما لم يصح.

وعنه: بلى، فيقبله إن عرّفه خط القاضي وختمه بمجرده.

وقيل: لا.

وعند شيخنا: مَنْ عَرَفَ خَطَّهُ بِإِقْرَارٍ أَوْ إِنْشَاءٍ أَوْ عَقْدٍ أَوْ شَهَادَةٍ عَمَلٍ بِهِ كَمَيِّتٍ، فَإِنْ حَضَرَ وَأَنْكَرَ مَضْمُونَهُ فَكَاعْتَرَاهُ

بالصوت وإنكار مضمونه، وذكر قولاً في المذهب أنه يحكم بخط شاهد ميت، وقال: الخط كاللفظ إذا عرف أنه خطه وأنه مذهب جمهور العلماء، وهو يعرف أن هذا خطه كما يعرف أن هذا صوته، وأتفق العلماء أنه يشهد على الشخص إذا عرف صوته مع إمكان الاثبات، وجوز الجمهور كذلك وأحمد الشهادة على الصوت من غير رؤية المشهود عليه، والشهادة على الخط أضغف لكن جوازاً قوياً، أقوى من منعه.

قال: ويكتابه في غير عمله أو بعد عزله كخبره.

وفي الروضة: إن كتب شاهدان إلى شاهدين من بلد المكتوب إليه بإقامة الشهادة عندها لم يجز، لأن الشاهد إنما يصح أن يشهد على غيره إذا سمع منه لفظ الشهادة وقال اشهد عليّ، فأما أن يشهد عليه بخطه فلا، لأن الخطوط تدخل عليها العلل، فإن قام بخط كل واحد من الشاهدين شاهدان سأل له الحكم به.

وإذا وصل الكتاب وأحضر الخصم باسمه ونسبه وجليته فقال ما أنا المذكور قبل قوله يمينه، فإن نكل قضى بالنكول أو برّد اليمين، على الخلاف، وإن ثبت ذلك بيّنة أو إقرار فقال المحكوم عليه غيري قبل بيّنة تشهد أن بالبلد آخر كذلك ولو مثلاً يقع به إشكال، فيتوقف حتى يعلم الخصم.

وتقبل كتابه في حيوان، في الأصح، بالصفة، اكتفاء بها، كمشهود عليه لا له، فإن لم يثبت مشاركة في صفته أخذه مدعيه بكفيل مضموناً مختوماً عنه، فيأتي به القاضي الكاتب ليشهد البيّنة على غيره، ويقضي له به، ويكتب له كتاباً لينزاً كفيلاً، وإن لم يثبت ما ادّعاه فكمنصوب، لأنه أخذه بلا حق.

وفي الرعاية: لا نفعه، ولم يتعرضوا لهذا في المشهود عليه، فيتوجه مثله، فالمدعى عليه ولا بيّنة أولى.

وقيل: يحكم به الكاتب وتسلمه المكتوب إليه لمدعيه.

وفي الترهيب على الأول: لو ادّعى على رجل ديناً صفته كذا ولم يذكر اسمه ونسبه لم يحكم عليه، بل يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه كما قلنا في المدعى به ليشهد على غيره، وكذا قال شيخنا، هل يحضر ليشهد الشهود على غيره كما في المشهود به؟ ويأتي في شهادة الأعمى.

قال في المغني: إن كتب بثبوت بيّنة أو إقرار بدين جاز وحكم به المكتوب إليه وأخذ به المحكوم عليه.

وقال: وكذا عينا كعقار محدود أو عينا مشهورة لا تشبه، وإلا فالوجهان، وظاهر كلامهم أنه لا يعتبر ذكر الجد في النسب بلا حاجة.

قال في المتقى في صلح الحدبية: فيه أن المشهود عليه إذا عرف باسمه واسم أبيه أغنى عن ذكر الجد، وكذا ذكره غيره.

فصل

وإن مات القاضي الكاتب أو عول لم يضر، كبيّنة أصل.

وقيل: كما لو فسق، فيفدح خاصة فيما ثبت عنده ليحكم به، ويلزم من وصل إليه العمل به، تغير المكتوب إليه أو لا، اكتفاء بالبيّنة، بدليل ما لو ضاع أو انمحق، وكما لو شهد بأن فلاناً القاضي حكم بكذا لزمه إنفاذه، قاله في الواضح وغيره، قال: ولو شهد خلاف ما فيه قبل، اعتمداً على العلم.

قال في فتاويه وآبى الخطأب وآبى الوفاء:

وإن قالا هذا كتاب فلان إليك أخبرنا من نثق به لم يجز العمل بهما، وإن قدم غائب فللكاتب الحكم عليه بلا إعادة شهادة، قاله في الانحصار، وإن حكم عليه فسأله أن يشهد عليه بما جرى لفساد الحكم عليه الكاتب أو سأله من ثبتت براءته، مثل أن أنكر وحلفه، أو من ثبت حقه عنده أن يشهد له بما جرى من براءة أو ثبوت مجزؤ أو متصل بحكم أو تنفيذ أو الحكم له بما ثبت عنده أجابه.

وقيل: إن ثبت حقه بيّنة لم يلزمه، وإن سأله مع الإشهاد كتابته وأناه بورقة لزمه في الأصح.

قال أحمد: إذا أخذ الساعي زكاته كتب له براءة.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يُلْزَمُهُ إِنْ تَصَرَّرَ بِتَرْكِهِ، وَمَا تَضَمَّنَ الْحُكْمَ بَيِّنَةً مِجْلًا، وَغَيْرِهِ مَحْضَرًا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّرْغِيبِ: الْمَحْضَرُ: شَرْحُ ثُبُوتِ الْحَقِّ عِنْدَهُ لَا الْحُكْمَ بِثُبُوتِهِ، وَالْأَوَّلَى جَعَلَ السَّجْلَ نُسْخَتَيْنِ: نُسْخَةً يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ وَنُسْخَةً عِنْدَهُ.

وَصِفَةُ الْمَحْضَرِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، حَضَرَ الْقَاضِي فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْفُلَانِي، قَاضِي عِبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ عَلَى كَذَا، وَإِنْ كَانَ نَائِبًا كَتَبَ:
خَلِيفَةُ الْقَاضِي فَلَانٍ قَاضِي عِبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ، فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ، بِمَوْضِع كَذَا، مُدْعٍ ذَكَرَ أَنَّهُ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ،
وَأَحْضَرَ مَعَهُ مُدْعَى عَلَيْهِ ذَكَرَ أَنَّهُ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَالْأَوَّلَى ذَكَرَ حُلِيِّهِمَا إِنْ جَهِلَهُمَا فَادْعَى عَلَيْهِ بِكَذَا فَاقْرَأْ أَوْ أَنْكَرْ، فَقَالَ
لِلْمُدْعَى: أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ قَالَ نَعَمْ، فَأَحْضَرَهَا وَسَأَلَهُ سَمَاعَهَا فَقَعَلَ أَوْ فَانْكَرَ، وَلَا بَيِّنَةَ، وَسَأَلَ خَلِيفَتَهُ فَخَلَفَهُ، وَإِنْ تَكَلَّ ذَكَرَهُ،
وَأَنَّهُ حَكَمَ بِكَوْلِهِ، وَسَأَلَ كِتَابَةَ مَحْضَرٍ، فَأَجَابَتْ فِي يَوْمٍ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا، مِنْ سَنَةِ كَذَا، وَيَعْلَمُ فِي الْإِقْرَارِ، وَالْإِخْلَافِ:
جَرَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي الْبَيِّنَةِ: شَهَادَةُ عِنْدِي بِذَلِكَ.
وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارٍ لَمْ يَحْتَجْ: فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ.

فصل

وَأَمَّا السَّجْلُ فَلِلْإِنْفَادِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَالْحُكْمَ بِهِ، وَصِفَتُهُ.
هَذَا مَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فَلَانٌ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ أَشْهَدُهُمْ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ، وَقَدْ
عَرَفَهُمَا بِمَا رَأَى مَعَهُ قَبُولَ شَهَادَتِهِمَا بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ، وَيَذْكُرُهُمَا إِنْ كَانَا مَعْرُوفَيْنِ، وَإِلَّا قَالَ: مُدْعٍ وَمُدْعَى عَلَيْهِ،
جَازَ حُضُورُهُمَا وَسَمَاعُ الدَّعْوَى مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَعْرِفَةُ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَيَذْكُرُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ وَإِقْرَارَهُ طَوْعًا فِي
صِحِّهِ مِنْهُ، وَجَوَازَ أَمْرٍ بِجَمِيعِ مَا سُمِّيَ وَوُصِفَ، فِي كِتَابِ نُسْخَتِهِ كَذَا، وَيَنْسَخُ الْكِتَابُ الْمُنْبَتُّ أَوْ الْمَحْضَرُ جَمِيعَهُ خَرْفًا
خَرْفًا، فَإِذَا فَرَّغَهُ قَالَ: وَإِنَّ الْقَاضِيَّ أَمَضَاهُ وَحَكَمَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَالْإِشْهَادُ بِهِ الْخَصْمَ
الْمُدْعَى، وَيَنْسَبُ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ خَصْمُهُ بِحُجَّةٍ، وَجَعَلَ كُلُّ ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِي فَلَانٌ عَلَى إِنْفَادِهِ وَحُكْمِهِ
وَأَمْضَائِهِ مِنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ فِي الْيَوْمِ الْمَوْزَعِ فِي أَعْلَاهُ، وَأَمَرَ بِكُتُبِ هَذَا السَّجْلِ نُسْخَتَيْنِ
مُتَّسَوِيَتَيْنِ، نُسْخَةً بِدِيوَانِ الْحُكْمِ وَنُسْخَةً يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ جَازَ، لِيَجُوزَ الْقَضَاءُ
عَلَى الْغَائِبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الثُّبُوتُ الْمَجْرُودُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُضُورِهِمَا بَلْ إِلَى دَعْوَاهُمَا، لَكِنْ قَدْ تَكُونُ بَاءُ السَّبَبِ لَا الظَّرْفِ،
كَالْأَوَّلَى، وَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ هَلْ تَفْتَقِرُ إِلَى حُضُورِ الْخَصْمَيْنِ؟ فَأَمَّا التَّرْكِكَةُ فَلَا.
وَقَالَ: ظَاهِرُهُ أَنَّ لَا حُكْمَ فِيهِ بِإِقْرَارٍ وَلَا تَكْوِيلٍ وَلَا رَدٍّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَيَضُمُّ مَا أَجْتَمَعَ مِنْ مَحْضَرٍ وَسَجْلٍ وَيَكْتَسِبُ:
مَحَاضِرٌ وَسَجِلَاتٌ كَذَا مِنْ وَقْتِ كَذَا.

باب القسمة

يَحْزُمُ قِسْمَةُ الْأَمْلاكِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ إِلَّا بِضَرَرٍ أَوْ رَدِّ عَوْضٍ إِلَّا بِتَرَاضِي الشُّرَكَاءِ، كَحَمَامٍ وَذُورٍ صِغَارٍ وَأَرْضٍ يَبْغِضُهَا بَنُو أَوْ بَنَاءُ وَنَحْوَهُ لَا يَتَعَدَّلُ بِأَجْزَاءٍ وَلَا قِيَمَةٍ، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ، يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ خَاصَّةً لِمَالِكٍ وَلَوْ لِي، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَنَا أَخَذْتُ الْأَذْنَى وَبَقِيَ لِي فِي الْأَعْلَى تِمَّةٌ حِصَّتِي فَلَا إِجْبَارَ، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ مَوَاضِعٌ مُخْتَلِفَةٌ إِذَا أَخَذَ أَحَدُهُمْ مِنْ كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْهَا حَقَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ جَمِيعٌ لَهُ حَقُّهُ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَلِذَا كَانَ لَهُ سَهْمٌ يَسِيرٌ لَا يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِإِذْخَالِ الضَّرَرِ عَلَى شُرَكَائِهِ وَافْتِيَانِهِ عَلَيْهِمْ مَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَأُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهِ، كَذَا قَالَ، وَفِي التَّغْلِيْقِ، وَالْمَبْهَجِ، وَالْكَافِي: الْبَيْعُ مَا فِيهِ رَدٌّ فَقَطْ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهُ إِلَى الْبَيْعِ فِيهَا أُجْبِرَ، فَإِنْ أُمِيَ بَيْعٌ عَلَيْهِمَا وَقِسِمَ الثَّمَنُ، نَقَلَ الْيَمُونِيُّ وَحَنْبَلٌ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْإِرْسَادِ، وَالْفُصُولِ، وَالْإِفْصَاحِ، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا، وَكَلَامُ الشَّيْخِ، وَالْمَحَرَّرُ يَقْتَضِي الْمَنَعَ.

وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَلَوْ فِي وَتَقَبُّ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانٌ فِي الْإِجَارَةِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ: وَبِذَتْ لَوْ مُجِبٍ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَ: وَقَدْ عُرِفَ مِنْ أَصْلَانَا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى مَمَالِكِهِ بِأَعْمَالِهِمْ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ، فَلِذَا صِرْنَا إِلَى ذَلِكَ دَفَعًا لِلضَّرَرِ عَنْ شَرِيكِهِ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ وَمِلْكٌ فَلَمْ لَا نَصِيرَ إِلَى ذَلِكَ دَفَعًا لِلضَّرَرِ عَنْ شَرِيكِهِ لَا حَقٌّ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا مِلْكٌ؟ قَالَ: وَالْإِجْبَارُ عَلَى الْمُهَابَاةِ ضَعِيفٌ، وَالضَّرَرُ الْمَانِعُ مِنْ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ نَقْصُ الْقِيَمَةِ بِهَا.

وَعَنْهُ عَدَمُ النُّفْعِ بِهِ مَقْسُومًا مَنْفَعَتُهُ الَّتِي كَانَتْ، اخْتَارَهُ الْحَرَوِيُّ، وَالشَّيْخُ، وَإِنْ أَنْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالضَّرَرِ كَرَبْتُ ثُلُثًا مَعَ رَبِّ ثُلُثَيْنِ فَلَا إِجْبَارَ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ إِنْ طَلَبَهَا الْمُضَرَّرُ أُجْبِرَ الْآخَرُ، وَعَنْهُ عَكْسُهُ، وَيُعْتَبَرُ الضَّرَرُ وَعَدَمُهُ فِي ذَوْرِ مُتَلَاصِقَةٍ وَنَحْوِهَا فِي كُلِّ عَيْنٍ وَحَدِّهَا.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مَوْضِعٍ حَقَّهُ إِذَا كَانَ خَيْرًا لَهُ.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَيْدٌ أَوْ بَهَائِمٌ أَوْ ثِيَابٌ وَنَحْوُهَا مِنْ جِنْسٍ وَفِي الْمَغْنِيِّ: مِنْ نَوْعٍ فَطَلَبَهَا أَحَدُهُمَا أَعْيَانًا بِالْقِيَمَةِ أُجْبِرَ الْمَمْنُوعُ، فِي الْمَنْصُوصِ، إِنْ تَسَاوَتْ الْقِيَمَةُ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا، وَالْأَجْرُ، وَاللَّيْنُ الْمُنْسَاوِي الْقَوَالِبِ مِنْ قِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ، وَالْمُتَفَاوُتُ مِنْ قِسْمَةِ التَّغْلِيلِ.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَرْضَةٌ حَاطِطٌ أَوْ حَاطِطٌ فَقِيلَ: لَا إِجْبَارَ، وَقِيلَ: إِلَّا فِي قِسْمَةِ الْعَرْضَةِ طَوْلًا فِي كَمَالِ عَرْضِهَا.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: يُجْبَرُ إِنْ طَلَبَ قِسْمَةَ طَوْلِهَا فِي كَمَالِ الْعَرْضِ أَوْ قِسْمَةَ الْعَرْضَةِ عَرْضًا وَهِيَ تَسَعُ حَاطِطَيْنِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْعَرْضَةِ (م ١) ^(١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن كان بينهما عرصة حائط أو حائط قليل: لا إيجاب، وقيل: إلا في قسمة العرصة طولاً في كمال عرضها، وعند القاضي يجبر إن طلب قسمة طولها في كمال العرض أو قسمة العرصة عرضاً وهي تسع حائطين، واختاره أبو الخطاب في العرصة). انتهى.

وأطلقهما في المحرر وغيره.

والقول الأول: هو الصحيح، وبه قطع في المنور وتذكرة ابن عديس، وصححه في المحرر، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

وقدّمه في المحرر، والشرح، والرعايتين وغيرهم، واختاره الشيخ الموقر وغيره.

والقول الثاني: وهو الإيجاب في قسمة العرصة طولاً في كمال عرضها لم أطلع على من اختاره.

القول الثالث: وهو قول القاضي نسبة الشيخ في المقتع إلى الأصحاب، فقال: وقال أصحابنا: إن طلب قسمته طولاً بحيث يكون

نصف الطول في كمال العرض أجبر الممتنع، وإن طلب قسمته عرضاً وكانت تسع حائطين أجبر، وإلا فلا. انتهى.

وفي نسبه إلى الأصحاب نظراً، وجزم به في الوجيز.

والقول الرابع: اختاره أبو الخطاب فقال في الحائط: لا يجبر على قسمها بحال.

وقال في العرصة كقول القاضي، وتبعه في المذهب وغيره.

وَمَعَ الْقِسْمَةِ فَقِيلَ: بِالْقُرْعَةِ.
 وَقِيلَ: لِكُلِّ وَاحِدٍ مَا يَلِيهِ (م ٢) (١).
 وَلَا إجتِبَارَ فِي دَارِ لَهَا عُلُوٌّ وَسُقْلٌ أَحَدُهُمَا جَعَلَ السُقْلَ لِوَاحِدٍ، وَالْعُلُوَّ لِآخَرٍ أَوْ قِسْمَةٌ سُقْلٌ لَا عُلُوٌّ وَعَكْسُهُ، أَوْ قِسْمَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ وَحْدَهُ، وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُمَا مَعًا وَلَا ضَرَرَ وَجِبَ وَعَدَلَ بِالْقِيَمَةِ، لَا ذِرَاعٌ سُقْلٌ بِذِرَاعِي عُلُوٍّ، وَلَا ذِرَاعٌ بِذِرَاعٍ، وَلَا إجتِبَارَ فِي قِسْمَةِ الْمَنَافِعِ.
 وَهَنَهُ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ فِي الْمَحْرُورِ فِي الْقِسْمَةِ بِالْمَكَانِ وَلَا ضَرَرَ، وَإِنْ اقْتَسَمَاهَا بَرَمَنْ أَوْ مَكَانٌ صَحُّ جَائِزًا.
 وَاخْتَارَ فِي الْمَحْرُورِ لِأَزْمًا إِنْ تَعَاقَدَا مَدَّةً مَعْلُومَةً، وَقِيلَ لِأَزْمًا بِالْمَكَانِ مُطْلَقًا.
 فَإِنْ انْتَقَلَتْ كَانَتْ قَالٌ وَقَفِرَ فَهَلْ تَنْتَقِلُ مَقْسُومَةٌ أَوْ لَا؛ فِيهِ نَظَرٌ (م ٣) (٢).
 فَإِنْ كَانَتْ إِلَى مَدَّةٍ لَزِمَتْ الْوَرَقَةُ، وَالْمُشْتَرِي، قَالَ ذَلِكَ شَيْخُنَا.
 وَقَالَ أَيْضًا: مَعْنَى الْقِسْمَةِ هُنَا قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الْبَيْعِ، فَقَدْ يُقَالُ يَجُورُ التَّجْدِيلُ، كَالْحَبِيسِ، وَالْمَذْنِيِّ.
 وَقَالَ أَيْضًا: صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَجُورُ قِسْمَتُهُ إِذَا كَانَ عَلَى جِهَتَيْنِ، فَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا تَقْسَمُ عَلَيْهِ قِسْمَةٌ لِأَزْمَةٍ، اتِّفَاقًا، لِيُعْلَمَ أَنَّ الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ، وَالثَّالِثَةَ، لَكِنْ تَجُورُ الْمَهَابَةِ، وَهِيَ قِسْمَةُ الْمَنَافِعِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَنَافِعِ بِالْمَنَافِعِ وَبَيْنَ تَرْكُهَا عَلَى الْمَهَابَةِ بِلا مَنَافِعَةٍ.
 وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَا ذَكَرَ شَيْخُنَا عَنْ الْأَصْحَابِ وَجَّهٌ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ لَا فَرْقَ، وَهُوَ أَظْهَرُ.
 وَفِي الْمُنْهَجِ لَزُومُهَا إِذَا اقْتَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ، قَالَ: وَكَذَا إِنْ تَهَايَرُوا.
 وَنَقَلَ أَبُو الصَّفَرِ يَمِينَ وَقَفَ ثُلُثُ قَرْتَبَةٍ فَأَرَادَ بَعْضُ الْوَرَقَةِ بَيْعَ نَصِيْبِهِ كَيْفَ يَبِيعُ؟ قَالَ: يُفَرِّدُ الثُّلُثَ مِمَّا لِلْوَرَقَةِ، فَإِنْ شَاءُوا بَاعُوا أَوْ تَرَكَوا.
 وَتَفَقَّهَ الْحَيَرَانُ مَدَّةً كُلِّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ.
 وَإِنْ نَقَصَ الْحَادِثُ عَنِ الْعَادَةِ فَلِلْآخِرِ الْفَسْخُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ مَزْرُوعَةٌ لَهَا قُسْمَتٌ دُونَ الزُّرْعِ يَطْلُبُ أَحَدُهُمَا. وَاخْتَارَ فِي الْكَافِي: لَا، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قِسْمَةِ الزُّرْعِ وَحْدَهُ، وَكَذَا قِسْمَتُهُمَا.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ، وَالْكَافِي يُجْبَرُ فِي قَصِيلٍ وَمُسْتَدٍّ حَبَّةً، وَتَجُورُ بِتَرَاضِيهِمَا فِي قَصِيلٍ أَوْ قَطْنٍ.
 وَاخْتَارَ الْقَاضِي: وَفِي مُسْتَدٍّ مَعَ الْأَرْضِ.
 وَقِيلَ: وَيَذَرُ، لِأَنَّهُمَا تَبَعٌ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: مَا أَخَذَهُمَا هَلْ هِيَ إِفْرَازٌ أَوْ بَيْعٌ؟ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ فِي بَعْضِهَا نَخْلٌ وَبَعْضُهَا شَجَرٌ أَوْ يَضْرِبُ سَيْحًا وَبَعْضُهَا بَعْلًا قَدَّمَ مَنْ يَطْلُبُ قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ لَا أَعْيَانًا بِالْقِيَمَةِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ أَوْ قَنَاةٌ أَوْ عَيْنٌ مَا فَالْتَفَقَ لِحَاجَةِ بِقَدْرِ حَقَّقِيهِمَا، وَالْمَاءُ عَلَى مَا شَرَطًا عِنْدَ الْاسْتِخْرَاجِ، وَلَهُمَا قِسْمَتُهُ مَهَابَةً بَرَمَنْ أَوْ بِنَصْبِ حَجَرٍ مُسْتَوٍ فِي مَصْدَمِ الْمَاءِ فِيهِ ثَقْبَانِ بِقَدْرِ حَقَّقِيهِمَا، وَلَا حِدَهُمَا فِي الْأَصْحِ سَقَى أَرْضٍ لَا شَرْبَ لَهَا مِنْهُ بِنَصِيْبِهِ.
 وَقِيلَ: إِذَا قُلْنَا: لَا يَمْلِكُ الْمَاءُ بِمِلْكٍ أَرْضِيهِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَنْتَفِعَ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومع القسمة فقيل: بالقرعة، وقيل: لكل واحد ما يليه). انتهى.

القول الأول: ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثاني: قدمه في الرعايتين.

قال في المغني، والشرح: وإن حصل له ما يمكن بناء حائط فيه أجبر، ويحتمل أن لا يجبر لأنه لا تدخله القرعة خوفًا من أن يحصل لكل واحد منهما ما يلي ملك الآخر. انتهى.

قلت: والقول الثاني هو الصواب.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (فإن انتقلت كانتقال وقف فهل تنتقل مقسومة أو لا؟ فيه نظر). انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب أنها تنتقل مقسومة.

فَصْلٌ

وَمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ وَلَا رَدَّ عَوْضٍ كَقَرْتِيَّةٍ وَبُسْتَانٍ وَدَارٍ كَبِيرَةٍ وَأَرْضٍ وَاسِعَةٍ وَمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ مِنْ جَنْسٍ، كَدَيْسٍ وَخَلٍّ وَذَهْنٍ وَلَبَنٍ إِذَا طَلَبَهَا شَرِيكُهُ أَجْبَرُ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ، وَمَعَ غَيْبَةٍ وَلِيٍّ هَلْ يَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَيْهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ فِي التَّرْغِيبِ (م ٤) (١).

قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ ثَبِتَ مِلْكُهُمَا عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْهُ آخَرُونَ.

وَجُزْمٌ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا (م ٥) (٢)، كَتَبَ مَرْهُونٌ وَجَانَ، وَإِنْ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيْعٍ مَا لَا يَنْقَسِمُ وَيَقْسَمُ تَمَنِيهِ عَامٌ فِيمَا ثَبِتَ أَنَّهُ مِلْكُهُمَا وَمَا لَمْ يَثْبُتْ، كَجَمِيعِ الْأَسْوَالِ الَّتِي تُبَاعُ وَأَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ لَوْ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا خَلِيفَةٌ لَا وَلِيَّ لَهَا، هَلْ يُزَوِّجُهَا بِلَا بَيِّنَةٍ؟ وَتَقُلُّ حَرْبٌ فَيَمْنُ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِسَنَمٍ مِنْ ضَيْعَةٍ بِيَدِ قَوْمٍ فَهَرَبُوا مِنْهُ، يَقْسِمُ عَلَيْهِمْ وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ حَقُّهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مِلْكُ الْغَائِبِ فَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ ثُبُوتُهُ، وَأَنَّهُ أَوَّلَى، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي فِي الدُّعْوَى.

قَالَ فِي الْمَحْرُورِ: يَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ قِسْمَةَ إِجْبَارٍ.

وَفِي الْمُنْهَجِ، وَالْمُسْتَوْجِبِ: بَلْ مَعَ وَكَيْلِهِ فِيهَا الْحَاضِرُ، وَاخْتَارَهُ فِي الرِّعَايَةِ فِي عَقَارٍ بِيَدِ غَائِبٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي قَرْتِيَّةٍ مُشَاعَةٍ قَسَمَهَا فَلَا حَوْمًا: هَلْ يَصِحُّ؟ قَالَ: إِذَا تَهَايَاؤُهَا وَزَرَعَ كُلُّ مِنْهُمُ حَصَّتَهُ فَالزَّرْعُ لَهُ وَلِرَبِّ الْأَرْضِ نَصِيبُهُ، إِلَّا أَنْ مَنْ تَرَكَ مِنْ نَصِيبِهِ مَا لِكِهِ فَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةِ الْفَضْلَةِ أَوْ مَقَاسَمَتِهَا، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ إِفْرَازٌ، فَتَجُوزُ قِسْمَةُ وَقَفٍ بِلَا رَدٍّ.

وَقِسْمَةُ مَا بَعْضُهُ وَقَفٌ بِلَا رَدٍّ مِنْ رَبِّ الطَّلُقِ، وَلَحْمٍ رَطْبٍ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ.

وَقَسَمَ ثَمَرٌ يَخْرُصُ خَرْصًا، وَمَا يَكَالُ وَزْنًا، وَعَكْسُهُ، زَادَ فِيهِمَا فِي التَّرْغِيبِ: فِيهِ الْأَصَحُّ، وَتَقَرُّفُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ فِيهِمَا، وَلَا يَحْتَنُّ بِهَا مَنْ خَلَفَ لَا يَبِيعُ، وَيَقِيلُ يَبِيعُ فَيَنْعَكِسُ الْكُلُّ، فَلَا يَجُوزُ قِسْمَةُ مَا كُلُّهُ وَقَفٌ أَوْ بَعْضُهُ.

وَفِي الْمَحْرُورِ عَلَيْهِمَا: إِنْ كَانَ الرُّدُّ مِنْ رَبِّ وَقَفٍ لِرَبِّ طَلَّقَ جَاوَزَتْ قِسْمَتُهُ بِالرُّضَا فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: عَلَيْهِمَا مَا كُلُّهُ وَقَفٌ لَا تَصِحُّ قِسْمَتُهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَلَا شَفْعَةٌ مُطْلَقًا، لِجَهَالَةِ تَمَنٍّ، وَيَفْسَخُ بَعْضُهُ.

وَيَقِيلُ: تَبْطُلُ لِقَوَاتِ التَّغْدِيلِ، وَإِنْ بَانَ غَبْنٌ فَاجِشْ لَمْ تَصِحَّ، وَعَلَى الثَّانِي كَيْبَعٌ.

وَتَصِحُّ بِقَوْلِهِ: رَضِيتُ، دُونَ لَفْظِ الْقِسْمَةِ، وَفِيهِ عَلَى الثَّانِي.

(١) (مسألة - ٤): قوله في قسمة الإيجاب: (ومع غيبة وليٍّ هل يقسم حاكم عليه؟ فيه وجهان في الترغيب). انتهى:

أحدهما: يقسمه حاكم، وهو الصواب؛ لأنه يقوم مقام الولي.

قال في المحرر: ويقسم الحاكم على الغائب في قسمة الإيجاب.

وكذا قال في الوجيز وغيره، وهو عام، وقال في الرعاية: ويقسم الحاكم على الغائب في قسمة الإيجاب.

وقيل: إن كان له وكيل حاضر جاز، وإلا فلا، وهذا القول اختاره الشيرازي، والسامري وابن حمدان.

وقال في الرعاية أيضًا: ووليُّ المولى عليه في قسمة الإيجاب كهو. انتهى.

وهذا يدل على أن الحاكم يقسم مع غيبة الولي، قلت: بل أولى؛ لأن له نوع كلام على المولى عليه، والله أعلم.

وقال في القاعدة الثالثة والعشرين: فإن كان المشترك مثليًا في قسمة الإيجاب وهو المكيل، والموزون، فهل يجوز للشريك أخذ قدر

حقه إذا امتنع الآخر أو غاب؟ على وجهين. انتهى.

أحدهما: الجواز، وهو قول أبي الخطاب.

والثاني: المنع، وهو قول القاضي؛ لأن القسمة يختلف في كونها بيعًا وإذن الحاكم يرفع النزاع.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (قال جماعة: إن ثبت ملكهما عنده ببينة، ولم يذكره آخرون، وجزم به في الروضة، واختاره شيخنا).

انتهى.

من الجماعة الذين ذكروا ثبوت ملكهما عنده ببينة الخرقية، وأقره في المغني عليه، وقاله في الرعاية الكبرى ملحقًا بمخطئه.

ومن الجماعة الذين لم يذكروا ذلك أبو الخطاب وصاحب المنهج، والخلاصة، والمحرر، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير وغيرهم.

في التَّزْغِيبِ وَجْهَانِ (٦) (١). وَلِلشُّرَكَاءِ أَنْ يَتَقَاسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَهُمْ نَصَبٌ قَاسِمٍ وَسَوَالُ حَاكِمٍ نَصَبَهُ وَشَرَطُ الْمَنْصُوبِ إِسْلَامُهُ وَعَدَالَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِهِ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: فَيَعْرِفُ الْحِسَابَ، لِأَنَّهُ كَالْحَطِّ لِلْكَاتِبِ، وَفِي الْكَافِي، وَالتَّزْغِيبُ: تُمَثِّرُ عَدَالَتُهُ قَاسِمِهِمْ لِلزُّومِ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: وَكَذَا مَعْرِفَتُهُ، وَكَفْيُ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: وَلَوْ مَعَ تَقْوِيمٍ، وَتُبَاحُ أَجْرَتِهِ، وَعَنْهُ هِيَ كَفَرِيَّةٌ نَقَلَ صَالِحٌ: أَكْرَهُهُ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَوْقَاهُ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَا تَأْخُذْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ أَجْرًا. وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا «إِيَّاكُمْ، وَالْقَسَامَةَ قَالُوا: وَمَا الْقَسَامَةُ؟ قَالَ: الشَّيْءُ يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْتَقِصُ مِنْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٨٣) مِنْ رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ عُثْمَانَ، وَثَقَّةُ ابْنِ حِبَّانَ، وَتَقَرَّرَ عَنْهُ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الرُّمَيْعِيُّ، وَمُوسَى وَثَقَّةُ ابْنِ مَعِينٍ وَابْنُ حِبَّانَ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: صَالِحٌ، وَلَهُ مَشَايِخُ مَجْهُولُونَ وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْقَسَامَةُ بِضَمِّ الْقَافِ اسْمٌ لِمَا يَأْخُذُهُ الْقَسَامُ لِنَفْسِهِ فِي الْقِسْمَةِ، وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِيمَنْ وَلِيَ أَمْرَ قَوْمٍ وَكَانَ عَرِيفًا لَهُمْ أَوْ تَقِيًّا، فَإِذَا قَسَمَ بَيْنَهُمْ سِهَامَهُمْ أَمْسَكَ مِنْهَا شَيْئًا لِنَفْسِهِ، يَسْتَأْذِرُ بِهِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٨٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا نَحْوَهُ، قَالَ فِيهِ: «الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَى الْفَيْئَامِ مِنَ النَّاسِ فَيَأْخُذُ مِنْ حِطِّ هَذَا، وَمِنْ حِطِّ هَذَا».

الْفَيْئَامُ: الْجَمَاعَاتُ. وَهِيَ بِقَدْرِ الْأَمْلَاقِ، نَصُّ عَلَيْهِ، زَادَ فِي التَّزْغِيبِ: إِذَا أَطْلُقَ الشُّرَكَاءُ الْعَقْدَ، وَأَنَّهُ لَا يَنْفَرِدُ وَاحِدٌ بِالاسْتِجَارِ بِلَا إِذْنٍ، وَقِيلَ بَعْدَهُ الْمَلَأَكِ.

وَفِي الْكَافِي: عَلَى مَا شَرَطًا، فَعَلَى النَّصِّ أَجْرُهُ شَاهِدٌ يَخْرُجُ لِقَسَمِ الْبِلَادِ وَوَكِيلٌ وَأَمِينٌ لِلْحِفْظِ عَلَى مَالِكَ وَقَلَّحٌ كَامِلًا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: فَإِذَا مَا نَهَمَ الْفَلَاحُ بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ وَيَسْتَحِقُّهُ الضَّيْفُ حَلَّ لَهُمْ، قَالَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ إِلَّا قَدْرَ أَجْرَةِ عَمَلِهِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالزَّيَادَةُ يَأْخُذُهَا الْمُقْطِعُ فَاَلْمُقْطِعُ هُوَ الَّذِي ظَلَمَ الْفَلَاحِينَ، فَإِذَا أُعْطِيَ الْوَكِيلُ الْمُقْطِعُ مِنَ الضَّرْبِيَّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِهِ وَلَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَجْرَةَ عَمَلِهِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي التَّاسِعِ، وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي أَجْرَةِ الْقَسَامِ، فَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى الْمَزَارِعِ، وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَيْهِمَا.

وَتَعَدَّلَ السَّهَامُ بِالْأَجْزَاءِ إِنْ تَسَاوَتْ، وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ اخْتَلَفَتْ، وَبِالرَّدِّ إِنْ اقْتَضَتْهُ، وَيَفْرَغُ كَيْفَ شَاءَ، وَالْأَخْوَاطُ كِتَابَةُ اسْمِ كُلِّ شَرِيكَ فِي رُقْعَةٍ، ثُمَّ تَدْرَجُ فِي بِنَادِقٍ مِنْ طِينٍ مُتَسَاوِيَةٍ: وَيُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَخْضَرْ ذَلِكَ: أَخْرَجَ بُنْدَقَةً عَلَى هَذَا السَّهْمِ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ لَهُ، ثُمَّ كَذَلِكَ الثَّانِي، وَالبَاقِي لِلثَّلَاثِ، إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً وَسِهَامُهُمْ مُتَسَاوِيَةً.

وَإِنْ كَتَبَ اسْمُ كُلِّ سَهْمٍ فِي رُقْعَةٍ ثُمَّ قَالَ: أَخْرَجَ بُنْدَقَةً لِفُلَانٍ وَبُنْدَقَةً لِفُلَانٍ وَبُنْدَقَةً لِفُلَانٍ جَازَ. وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّمَتَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ سِهَامُ الثَّلَاثَةِ كَتَبَتْهُ وَتَلَّثَثَ وَسُدَّسَ جُزْأُ الْمَقْسُومِ سِتَّةَ أَجْزَاءٍ، بِحَسَبِ الْأَقْلِ

(١) (مسألة - ٦): قوله في فوائد القسمة على القول بأنها إفراز أو بيع: (وتصح - يعني: على القول بأنها إفراز - بقوله: رضيت بدون لفظ القسمة، وفيه على الثاني في التزغيب وجهان). انتهى.

قلت: الصواب الصحة.

قال في فوائد القواعد: وكان مأخذهما الخلاف في اشتراط الإيجاب، والقبول. انتهى.

والمذهب عدم الاشتراط فيصح بذلك، والله أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأمة الثلاثة (خ): مخالفة الأمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

منها، وَلَزِمَ إِخْرَاجُ الْأَسْمَاءِ عَلَى السَّهَامِ، لِئَلَّا يَحْصُلَ تَفَرُّقٌ وَاخْتِلَافٌ، فَيَكْتَبُ بِاسْمِ رَبِّ النَّصْفِ ثَلَاثَ رِقَاعٍ، وَلِلثَّلِثِ ثِنْتَيْنِ وَلِلسُّدُسِ رَفْعَةً، بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ، وَقَدَّمَ فِي الْمَغْنِيِّ: بِاسْمِ كُلِّ وَاحِدٍ رَفْعَةً، لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ، ثُمَّ يَخْرِجُ بِنَذْقَةٍ عَلَى أَوَّلِ سَهْمٍ، فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبِّ النَّصْفِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثٍ، لِئَلَّا يَنْصَرِّزَ بِتَفَرُّقِهِ، وَإِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبِّ الثَّلَثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ، ثُمَّ يَفْرُقُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ كَذَلِكَ، وَالْبَاقِي لِلثَّلَاثِ.
وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لَا فُرْعَةً فِي مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ إِلَّا لِلْإِتِّدَاءِ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِرَبِّ الْأَكْثَرِ أَخَذَ كُلُّ حَقِّهِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ تَوَجَّهَ وَجْهَانِ^(١).

فصل

وَيَلْزَمُ نَصُّ عَلَيْهِ بِالْفُرْعَةِ.
وَقِيلَ: بِالرُّضَا، بَعْدَهَا.
وَقِيلَ: فِيمَا فِيهِ رُذٌّ.
وَقِيلَ: أَوْ ضَرَرٌ.
وَفِي الْمَغْنِيِّ: بِالرُّضَا بَعْدَهَا إِنْ اقْتَسَمَا بَأَنْفُسِهِمَا، وَإِنْ خَبِرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبِرِضَاهُمَا وَتَفَرُّقِهِمَا، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.
وَمَنْ طَلَبَا قِسْمَةً وَلَمْ يَثْبُتْ وَلَكُهما فَلَهُ الْقِسْمَةُ.
قَالَ الْقَاضِي: وَالْقَضَاءُ عَلَيْهِمَا بِإِفْرَاحِهِمَا لَا عَلَى غَيْرِهِمَا، وَيَذَكَّرُ فِي الْقَضِيَّةِ قِسْمَتَهُ بِدَعْوَاهُمَا لَا بَيِّنَةٍ.
وَمِنْ أَدْعَى غُلَطًا فِيمَا تَقَاسَمَاهُ بَأَنْفُسِهِمَا وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا لَمْ يَقْبَلْ، وَقَبِلَهُ الشَّيْخُ بَيِّنَةً، كَقِسْمَةِ قَاسِمٍ خَاجِمٍ وَكَقَاسِمٍ نَصَبَاهُ فِيمَا لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ رِضَا بَعْدَ فُرْعَةٍ.
وَفِي الرِّعَايَةِ: إِنْ كَانَ مُسْتَرْمِلًا فَكَيْفَ، وَإِنْ أَسْتَحَقَّ مِنَ الْحَصَّتَيْنِ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ لَمْ تَبْطُلْ فِيمَا بَقِيَ.
وَقِيلَ: بَلَى، كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي إِحْدَاهُمَا، وَإِنْ كَانَ شَائِعًا بَطُلَتْ.
وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَحَقِّ.
وَقِيلَ: بِالإِشَاعَةِ فِي إِحْدَاهُمَا.
وَإِنْ أَدْعَى كُلُّ مِنْهَا أَنْ هَذَا مِنْ سَهْمِي تَحَالَفًا وَتَقَضَّتِ الْقِسْمَةُ
وَمَنْ كَانَ بَنَى أَوْ غَرَسَ فَخَرَجَ مُسْتَحِقًّا فَقُلْعَ رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِنَصْفِ قِيمَتِهِ فِي قِسْمَةِ إِجْبَارٍ إِنْ قُلْنَا بِسَعِ كَقِسْمَةِ تَرَاضٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَأُطْلِقَ فِي التَّبْصِيرَةِ رُجُوعُهُ.
وَفِيهِ اخْتِمَالٌ.
قَالَ شَيْخُنَا: إِذَا لَمْ يَرْجِعْ حَيْثُ لَا يَكُونُ بَيِّنًا فَلَا يَرْجِعُ بِالْأَجْرَةِ وَلَا بِنَصْفِ قِيمَةِ الْوَلَدِ فِي الْغُرُورِ إِذَا اقْتَسَمَا الْجَوَارِي أَعْيَانًا، وَعَلَى هَذَا قَالُوا لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْءٌ مِنْ نَصَبِهِ يَرْجِعُ الْآخَرُ عَلَيْهِ بِمَا قُوَّتُهُ مِنَ الْمَنْفَعَةِ هَلِهِ الْمُدَّةُ، وَهَذَا اخْتِمَالٌ: أَحَدُهَا: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْقِسْمَةِ، وَالْبَيْعِ.
الثَّانِي: الْفَرْقُ مُطْلَقًا.
الثَّالِثُ: الْإِحَاقُ مَا كَانَ مِنَ الْقِسْمَةِ بَيِّنًا بِالْبَيْعِ.
وَلَا يُنْعَى دَيْنٌ عَلَى مَيْتٍ نَقَلَ تَرِكَتَهُ، فَظَهَرَتْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لَا يُطْلَقُهَا، فَإِنْ قِيلَ هِيَ بَيْعٌ فَكَيْفَ التَّرِكَةُ قَبْلَ قَضَائِهِ، وَيَصِحُّ

(١) تنبيه: قوله: (فإن تعدد سبب استحقاقه توجه وجهان). انتهى.

الظاهر: أن هذا من تسمه كلام الشيخ تقي الدين، وأن المصنف قدّم القرعة، وكذا قوله بعد ذلك بأسطر: وهنا احتمالات: التسوية بين القسمة، والبيع.

والثاني: الفرق مطلقاً.

والثالث: إلحاق ما كان من القسمة بيعاً للبيع، وأن المصنف قدّم حكماً غير ذلك.

فهذه ست مسائل.

عَلَى الْأَصَحِّ إِنْ قَضِيَ، فَالْنِّمَاءُ لِلْوَارِثِ، كَنِّمَاءِ جَانٍ، لَا كَمَرَّهُونٍ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: هُوَ الْمَشْهُورُ.

وَقِيلَ: تَرَكَّةٌ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ: مَنْ أَدَّى نَصِيْبَهُ مِنَ الدِّينِ أَنْفَكَ نَصِيْبَهُ مِنْهَا كَجَانٍ.

وَعَنْهُ يَمْنَعُ بِقُدْرِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ: لَا يَرْتَوْنَ شَيْئًا حَتَّى يُؤَدُّوه، وَذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ.

وَالرَّوَايَتَانِ فِي وَصِيَّةٍ بِمَعْنَيْنِ، وَنَصَرَ فِي الْإِنْتِصَارِ الْمَنْعَ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَسْتَغْرِقِ التَّرَكَّةُ أَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِمَجْهُوْلٍ مُبْعَا، ثُمَّ سَلَّمَ لِمَنْعِهِ الْإِرْثَ بِكُلِّ التَّرَكَّةِ، بِخِلَافِهَا فَلَا مَزَاحِمَةَ، وَذَكَرَ مَنْعًا وَتَسْلِيمًا، هَلْ لِلْوَارِثِ، وَالدِّينُ مُسْتَغْرَقُ الْإِيفَاءِ مِنْ غَيْرِهَا؟

وَفِي الرُّوضَةِ: الدِّينُ عَلَى مِثْلِ لَا يَتَعَلَّقُ بِتَرَكَّتِهِ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقَائِدُهُ أَنْ لَهُمْ أَذَاهُ وَقِسْمَةُ التَّرَكَّةِ يَنْتَهِمُ

قَالَ: وَكَذَا حَكْمُ مَالِ الْفُلَيْسِ

وَإِنْ اقْتَسَمَا فَحَصَلَ الطَّرِيقُ فِي حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا مَنَفَذَ لِلْآخِرِ بَطَلَتْ، لِعَدَمِ التَّغْيِيلِ، وَالنَّفْعِ.

قَالَ شَيْخُنَا: كَذَا طَرِيقُ مَاءٍ، وَنَصَهُ: هُوَ لَهُمَا مَا لَمْ يَشْتَرِطَا رَدَّهُ، قَالَ الشَّيْخُ: قِيَاسُهُ جَعْلُ الطَّرِيقِ مِثْلَهُ يَنْقَى فِي نَصِيْبِ الْآخِرِ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ صَرَفَهَا عَنْهُ.

وَفِي كِتَابِ الْأَذْمِيِّ: يَفْسَخُ بِعَيْبٍ، وَسَدُّ الْمَنَفَذِ عَيْبٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي مَجْرَى الْمَاءِ: لَا يُغَيَّرُ مَجْرَى الْمَاءِ وَلَا يَضْرَبُ بِهِذَا إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ لَهُ النُّفْقَةُ حَتَّى يُصْلِحَ مَسِيلَهُ، وَمَنْ

وَقَعَتْ ظِلَّةٌ فِي حَقِّهِ فَلَهُ، وَاللَّهُ سَبِّحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب الدعاوى

إِذَا تَدَاعَا عَيْنَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا حَلْفَ وَهْيَ لَهُ، وَلَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ بِذَلِكَ كَثْبُوتِهِ بِالْبَيْتَةِ، فَلَا شَفْعَةَ لَهُ بِمَجْرَدِ الْيَدِ، وَلَا تَضْمَنُ عَاقِلَةُ صَاحِبِ الْحَافِطِ الْمَالِ بِمَجْرَدِ الْيَدِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحَقُوقُ، وَإِنَّمَا تُرْجِعُ بِهِ الدَّعْوَى، ثُمَّ فِي كَلَامِ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ النَّافِي لِلْحُكْمِ بَيِّنِينَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَكَذَا فِي الرُّوضَةِ، وَفِيهَا: إِنَّمَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى دَلِيلٍ لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمَلِكِ. وَفِي التَّنْهِيدِ: يَدُهُ بَيِّنَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ دَيْنًا فَدَلِيلُ الْعَقْلِ عَلَى بَرَاءَةِ دَمِيهِ بَيِّنَةٌ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ الْحَاكِمَ أَنَّ الْحُكْمَ يَثْبُوتُ الْعَيْنَ لَهُ دُونَ الْمُدْعَى، وَبَرَاءَةُ دَمِيهِ مِنَ الدَّيْنِ، كَذَا قَالَ، وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَحْكِيَ فِي الْحُكْمِ صُورَةَ الْحَالِ، كَمَا قَالَ أَصْحَابُنَا فِي قِسْمَةِ عَقَارٍ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ الْمَلِكُ.

وَعَلَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ: يُصْرَحُ فِي الْقِسْمَةِ بِالْحُكْمِ، وَأَمَّا عَلَى كَلَامِ غَيْرِهِ فَلَا حُكْمَ، وَإِنْ سَأَلَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى أَجَابَهُ، وَيَذْكُرُ فِيهِ أَنَّ الْحَاكِمَ يَقَى الْعَيْنَ بِيَدِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ مَا يَرْفَعُهَا وَيَزِيلُهَا. وَإِنْ كَانَتْ يَدَيْهِمَا كَعِمَامَةٍ بِيَدٍ وَاحِدٍ شَيْءٌ مِنْهَا وَبَقِيَّتُهَا بِيَدِ الْآخَرِ تَحَالَفًا وَهِيَ بَيْنَهُمَا، فَيَمِينَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى النُّصْفِ اللَّوْبِي أَخَذَهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَهَنَهُ: يَفْرَغُ، فَمَنْ فَرَعَ أَخَذَهُ بِيَمِينِهِ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٢٥٢٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَنَّهُمْ يَخْلِفُ».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: هَذَا يَمِينَ تَسَاوَرَا فِي سَبَبِ الْأَسْتِحْقَاقِ، كَكُونَ الشَّيْءِ فِي يَدِ مُدْعِيهِ وَيُرِيدُ يَخْلِفُ، وَيَسْتَحِقُّهُ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ وَاحِدٌ يَصْنَعُهَا قَافِلًا، وَالْآخَرُ كُلُّهَا أَوْ أَكْثَرَ بِمَا بَقِيَ، فَيَصْدُقُ مُدْعِي الْأَقْلُ بِيَمِينِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَأَبُو الْفَرَجِ: يَتَخَالَفَانِ، فَإِنْ قَوِيَ يَدُ أَحَدِهِمَا كَحَيَّوَانٍ وَاحِدٍ سَاقِفَةٍ أَوْ أَخِذَ بَرَمَامِيهِ. وَقِيلَ: غَيْرُ مَكَارٍ، وَالْآخَرُ رَاكِيَهُ أَوْ عَلَيْهِ جِمْلَةً، أَوْ قَمِيصٌ وَاحِدٌ أَخِذَ بِكُمِهِ، وَالْآخَرُ لِابْنِهِ، فَهُوَ لِلثَّانِي، وَيَقْدَمُ رَاكِبٌ إِلَّا فِي رَحْلِ حَيَّوَانٍ.

وَإِنْ كَانَتْ يَدَيْهِمَا مُشَاهِدَةً أَوْ حُكْمًا، أَوْ بِيَدٍ وَاحِدٍ مُشَاهِدَةً، وَالْآخَرُ حُكْمًا عَمِلَ بِالظَّاهِرِ، فَلَوْ نَازَعَ رَبُّ الدَّارِ خِيَاطًا، فِيهَا فِي إِثْرَةٍ أَوْ مِقْصُصٍ أَوْ قُرْآنًا فِي قِرْبَةٍ فَهِيَ لِلثَّانِي، وَعَكْسُهُ الثُّوبُ، وَالْحَبُّ. وَإِنْ تَنَازَعَ مَكْرٌ وَمَكْتَرٌ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ أَوْ مَصْرَاعٍ لَهُ شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ فَلِثَانِهَا، وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا، وَنَصُّهُ: لِرَبِّهَا مُطْلَقًا، كَمَا يَدْخُلُ فِي بَيْعٍ.

وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا، وَكَذَا مَا لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَمَا لَمْ تَجْرُ بِهِ عَادَةً فَلَيْمَكْتَرٌ. وَإِنْ تَنَازَعَ زَوْجَانِ أَوْ زَوْجَتُهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرَثَةُ الْآخَرِ وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا مَمْلُوكٌ نَقَلَهُ مَهْنًا فِي قِمَاشِ الْبَيْتِ، فَمَا صَلَحَ لِلرَّجُلِ فَهُوَ لَهُ وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ، وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: وَلَا عَادَةً، نَقَلَ الْأَثَرُ الْمُصْحَفَ لَهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ لَا تَقْرَأُ أَوْ لَا تُعْرَفُ بِذَلِكَ فَلَهُ. وَكَذَا صَانِعَانِ فِي آلَةٍ ذَكَائِهِمَا، قَالَهُ كُلُّ صَنَعَةٍ لِصَانِعِيهَا، وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ: إِنْ كَانَ يَدَاهُمَا الْمَشَاهِدَةُ فَبَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ يَدُ أَحَدِهِمَا الْمَشَاهِدَةُ فَلَهُ، وَيَتَوَجَّهُ طَرْدُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ. قَالَ شَيْخُنَا: وَكَلَامُ الْقَاضِي فِي التَّغْلِيْقِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُدْعَى مَتَى كَانَ يَدَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنَا بِدُكَّانٍ كَالزَّوْجَيْنِ.

فَصْلٌ

وَإِنْ كَانَتْ يَدُ ثَالِثٍ فَأَدْعَاهَا لِنَفْسِهِ حَلْفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا، فَإِنْ نَكَلَ أَحَدَاهَا مِنْهُ وَبَدَّلَهَا وَاقْتَرَعَا عَلَيْهَا وَقِيلَ يَقْتَسِمَانِيهَا كَتَاكِلٍ مَقْرٍ لَهُمَا.

وَقِيلَ: مَنْ قَرَعَ مِنْهُمَا وَخَلَفَ فَلَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قَدْ يُقَالُ تُجْزَى بَيِّنٌ وَاحِدَةً، وَيُقَالُ: إِنَّمَا تَجِبُ الْعَيْنُ يَقْتَرِعَانِ عَلَيْهَا، وَيُقَالُ: إِذَا اقْتَرَعَا عَلَى الْعَيْنِ فَعَيْنٌ

قَرَعَ فَلَاخِرَ أَنْ يَدْعِيَ عَلَيْهِ بِهَا، وَيُقَالُ: إِنْ الْقَارِعُ هُنَا يَخْلِفُ ثُمَّ يَأْخُذُهَا، لِأَنَّ التُّكُولَ غَايَتُهُ أَنَّهُ بَذَلَ، وَالْمَطْلُوبُ لَيْسَ لَهُ هُنَا بَذَلُ الْعَيْنِ فَيُجْعَلُ كَالْمَقْرِ، فَيَخْلِفُ الْمَقْرَ لَهُ، وَإِنْ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ خَلَفَ وَهِيَ لَهُ، وَالْأَصَحُّ: وَيَخْلِفُ الْمَقْرَ لِلْآخِرِ، فَلِإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُ بَذْلَهَا، وَإِذَا أَخَذَهَا الْمَقْرَ لَهُ فَأَقَامَ الْآخَرُ بَيِّنَةً أَخَذَهَا مِنْهُ.

قَالَ فِي الرُّوْضَةِ: وَلِلْمَقْرِ لَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى الْمَقْرِ، وَإِنْ قَالَ لِأَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ فَصَدَّقَهُ لَمْ يَخْلِفْ، وَإِلَّا خَلَفَ بَعِيْنًا وَاحِدَةً، وَيَقْرَعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ خَلَفَ وَهِيَ لَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّ قَبْلَ كَتْبِيْنِهِ ابْتِدَاءً.

وَنَقَلَ الْيَمُونِيُّ: إِنْ أَبِي الْيَمِينِ مَنْ قَرَعَ أَخَذَهَا أَيْضًا، وَقِيلَ لِمَجْمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ثَبَتَ الْحَقُّ لِأَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ بِإِقْرَارِهِ، وَإِلَّا لَصَحَّتْ الشَّهَادَةُ لِأَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ، فَقَالُوا: الشَّهَادَةُ لَا تَصِحُّ لِمَجْهُولٍ وَلَا بِهِ.

وَلَهُمَا الْقِرْعَةُ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الْوَاجِبَ وَقَبْلَهُ، فَإِنْ نَكَلَ قُدِّمَتْ، وَيَخْلِفُ لِلْمَقْرُوعِ إِنْ كَذَّبَهُ، فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُ بَذْلَهَا، وَإِنْ أَنْكَرَهُمَا الثَّالِثُ وَلَمْ يَنَازَعْ فَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ وَجَزَمَ بِهِ الْآكْثَرُ: يَقْرَعُ، كَمَا قَرَّارُهُ لِأَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ: وَحَكَى أَصْحَابُنَا لَا يَقْرَعُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمَا حَقٌّ، كَشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِمَا لِغَيْرِهِمَا، وَتَقَرُّ يَدِيْهِ حَتَّى يَظْهَرَ رُبُّهَا، وَكَذَا فِي التَّحْلِيلِ مَنَعًا، أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ، ثُمَّ تَسْلِيمًا، فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَخَذَهَا مَنْ قَرَعَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْآخِرِ فَقَدْ مَضَى الْحُكْمُ، نَقَلَهُ الْمُرُودِيُّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي الَّتِي يَدُ ثَالِثٍ غَيْرُ مَنَازِعٍ وَلَا بَيِّنَةٍ كَالَّتِي يَدِيْنِهِمَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ وَغَيْرُهُ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْكُلَّ، وَالْآخَرُ النِّصْفَ فَكَأَلَّتِي يَدِيْنِهِمَا، إِذَا لَيْدُ الْمُسْتَحَقَّةِ الْوَضْعُ كَمَوْضُوعَةٍ، وَفِيهِ: لَوْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ يَصِفُهَا فَصَدَّقَ أَحَدُهُمَا وَكَذَّبَ الْآخَرُ وَلَمْ يَنَازَعْ فَقِيلَ: يُسَلَّمُ إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَحْفَظُهُ حَاكِمٌ.

وَقِيلَ: يَنْتَقِي بِحَالِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ وَابْنُ مَنصُورٍ فِي الَّتِي قَبْلَهَا: لِمُدْعِي كُلِّهَا يَصِفُهَا، وَمَنْ قَرَعَ فِي النِّصْفِ خَلَفَ وَأَخَذَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَدُ أَحَدٍ فَنَقَلَ صَالِحٌ وَحَنْبَلٌ: هَلْ لِأَحَدِهِمَا بِقِرْعَةٍ كَالَّتِي يَدُ ثَالِثٍ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا، كَالَّتِي يَدِيْنِهِمَا، وَإِنْ كَانَ ثَمَّ ظَاهِرٌ عَمَلٍ بِهِ، فَلَوْ تَنَازَعَا عَرَضَةً بِهَا شَجَرٌ أَوْ بِنَاءٌ لِأَحَدِهِمَا. وَقِيلَ: بَيِّنَةٌ فِيْهِ لَهُ، وَإِنْ تَنَازَعَا مَسْنَأَةً بَيْنَ نَهْرٍ أَحَدِهِمَا وَأَرْضٍ آخَرَ فَيَبَيِّنُهَا.

وَقِيلَ: لِرَبِّ النَّهْرِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَإِنْ تَنَازَعَا جِدَارًا بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا فَيَبَيِّنُهَا وَيَتَخَالَفَانِ، وَيَخْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ أَنْ يَصِفَهُ لَهُ.

قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَيَجُوزُ: أَنْ كُلُّهُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعْقُودًا بَيْنَهُمَا أَحَدِهِمَا أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ اتِّصَالًا لَا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ عَادَةً.

وَقِيلَ: أَوْ أَمَكَّنَ أَوْ لَهُ مَسْرَةٌ أَوْ أَرْجٌ.

وَقِيلَ: أَوْ جُدُوعٌ، فَهُوَ لَهُ بِبَيِّنِهِ.

وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَا يُقَدِّمُ صَاحِبُ الْجُدُوعِ، وَتُحْكَمُ لِصَاحِبِ الْأَرْجِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حُدُودُهُ بَعْدَ كَمَالِ الْبِنَاءِ، وَلَأَنَّا قُلْنَا: لَهُ وَضْعُ خَشَبَةٍ عَلَى حَاطِطٍ جَارِهِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ دَلَالَةً عَلَى الْيَدِ، بِخِلَافِ الْأَرْجِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَمَلُهُ عَلَى حَاطِطٍ جَارِهِ، وَإِنْ تَنَازَعَ رَبُّ عُلُوٍّ وَسُفْلٍ سَقْفًا بَيْنَهُمَا فَهُوَ لَهُمَا.

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: لِرَبِّ الْعُلُوِّ، وَإِنْ تَنَازَعَا سُلْطَانًا مُنْصُوبًا أَوْ دَرَجَةً قَلْبَ الْعُلُوِّ، فَإِنْ كَانَ تَحْتَ الدَّرَجَةِ مَسْكَنٌ. وَقِيلَ: أَوْ فِيْهَا طَائِفَةٌ وَتَحْتُهَا فِيْهِ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَنَازَعَا الصُّخْرَيْنِ، وَالدَّرَجَةُ فِي الصُّدْرِ فَيَبَيِّنُهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَسْطِ، فَمَا إِلَيْهَا بَيْنَهُمَا، وَمَا وَرَاءَهُ لِرَبِّ السُّفْلِ.

وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا، وَالْوَجْهَانِ إِنْ تَنَازَعَ رَبُّ بَابٍ بِصُدْرِ الدَّرَبِ وَرَبُّ بَابٍ بِوَسْطِهِ فِي صُدْرِ الدَّرَبِ.

فَهَصَلَ

وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنٌ يَدِيْهِ فَأَقَرَّ بِهَا لِخَاضِرٍ مُكَلَّفٍ فَصَدَّقَهُ فَكَأَحَدٍ مُدْعِيْنٍ عَلَى ثَالِثٍ أَقَرَّ لَهُ الثَّالِثُ، زَادَ فِي الرُّوْضَةِ هُنَا: كَقَوْلِهِ هُنَاكَ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَجْهَلِ لِمَنْ هِيَ أَوْ جَهَلَهُ رَبُّ الْيَدِ ابْتِدَاءً مُدْعٍ وَاحِدًا بِبَيِّنِهِ، بِنَاءً عَلَى رَدِّ الْيَمِينِ.

وَقِيلَ: بَيِّنْهُ، فَيَأْخُذْهَا حَاكِمٌ.
 وَقِيلَ: تُقَرُّ يَدُ رَبِّ الْيَدِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُحَرَّرِ، وَالْمُذْهَبُ، وَضَعْفُهُ فِي التَّرْغِيبِ.
 وَعَلَيْهِمَا: يَحْلِفُ لِلْمُدَّعِي، وَإِنْ عَادَ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ أَوْ لِثَالِثٍ لَمْ يَقْبَلْ، فِي ظَاهِرِ الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ.
 وَفِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ: يَقْبَلُ عَلَى الرَّابِعِ خَاصَّةً (م ١) ^(١).
 ثُمَّ إِنْ عَادَ الْمَقْرُ لَهُ أَوْ لَا إِلَى دَعْوَاهُ لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ ذَلِكَ فَوُجْهَانِ (م ٢) ^(٢).
 وَإِنْ أَقْرَتْ بِرَقْعِهَا لِشَخْصٍ أَوْ كَانَ الْمَقْرُ بِهِ عَبْدًا فَكَمَالَ غَيْرِهِ، وَعَلَى الَّذِي قَبْلَهُ يَغْتَفَانِ، وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ:
 أَنَّ الْقَاضِيَّ قَالَ: يَبْقَى عَلَى مِلْكِ الْمَقْرِ، فَيَصِيرُ وَجْهًا خَاسِمًا، وَإِنْ أَقْرَبَهَا لِمَجْهُولٍ قِيلَ: عَرَفَهُ، وَالْأَجْعَلْتُكَ نَاكِلًا، فَإِنْ عَادَ
 ادَّعَاهَا فَقِيلَ تُسَمَّعُ لِعَدَمِ صِحَّةِ قَوْلِهِ.
 وَقِيلَ: لَا، لِاعْتِرَافِهِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا (م ٣) ^(٣).
 وَفِي التَّرْغِيبِ إِنْ أَصَرَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِتَكْوِيلِهِ، فَإِنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ هِيَ لِي لَمْ يَقْبَلْ، فِي الْأَصَحِّ، قَالَ: وَكَذَا يَخْرُجُ إِذَا كَذَّبَهُ
 الْمَقْرُ لَهُ ثُمَّ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ.
 وَقَالَ: غَلِطْتُ، وَيَذْهَبُ بَاقِيَةً.
 وَإِنْ أَقْرَ لِنَايِبٍ أَوْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ فَهِيَ لَهُ.
 وَأَذَابُ رَزِينٍ: وَيَحْلِفُ مَعَهَا، عَلَى رَأْيٍ، وَالْأَقْرَتْ يَدِي، وَلِلْمُدَّعِي تَحْلِيفُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ دَفْعَهَا، إِلَيْهِ، فَإِنْ نَكَلَ غَرِمَ
 بِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي اثْنَيْنِ قَبْدَلَانِ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا لِمَنْ سَمَّاهُ سَمِعْتُ لِإِسَائِدٍ زَوَالِ الثُّمَّةِ وَسُقُوطِ الْيَمِينِ، وَعَنْهُ:
 وَيَقْضِي بِالْمِلْكِ إِنْ قُدِّمَتْ بَيِّنَةٌ ذَاخِلٌ وَكَانَ لِلْمُودِعِ، وَالْمُسْتَأْجَرِ، وَالْمُسْتَعِيرِ الْمَحَاكِمَةُ.
 وَقُدِّمَ الشَّيْخُ: لَا يَقْضِي، لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُهَا الْغَائِبُ وَلَا وَكِيلُهُ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الدَّعْوَى لَهُ لَا تَصِحُّ إِلَّا تَبَعًا، وَذَكَرُوا أَنَّ الْحَاكِمَ
 يَقْضِي عَنْهُ، وَيُسَمَّى مَالَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أَنَّهُ لِلْغَائِبِ، وَأَعْلَى طَرِيقِهِ الْبَيِّنَةُ، فَيَكُونُ مِنَ الدَّعْوَى لِلْغَائِبِ تَبَعًا أَوْ مُطْلَقًا،
 لِلْحَاجَةِ إِلَى إِيْقَافِ الْحَاضِرِ وَتَرَاوُغِ ذِمَّةِ الْغَائِبِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن عاد ادَّعَاهَا لنفسه أو لثالث لم يقبل في ظاهر المغني وغيره. وفي المحرر وغيره: يقبل على الرابع خاصة). انتهى.

قطع بما في المحرر صاحب الرعايتين، والحاوي، والنظم، والمنور، والزركشي وغيرهم.
 وتابع صاحب المغني الشارح وابن رزین.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ثم إن عاد المقر له أو لا إلى دعواه لم يقبل، وإن عاد قبل ذلك فوجهان). انتهى.
 يعني: إذا كان في يده شيء فآقر به لغيره فكذب المقر له ثم عاد ادَّعَاهَا فَتَارَةً يَدْعِيهَا قَبْلَ أَنْ يَدْعِيَهَا الْمَقْرُ، وَتَارَةً يَدْعِيهَا بَعْدَ أَنْ
 يَدْعِيهَا، فَإِنْ ادَّعَاهَا بَعْدَ أَنْ ادَّعَاهَا الْمَقْرُ لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ ادَّعَاهَا قَبْلَهُ فَوُجْهَانِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَشَرْحِهِ، وَالنُّظْمِ، وَالرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي
 الصَّغِيرِ، ذَكَرَهُ فِي الْإِقْرَارِ.

أحدهما: لا يقبل، وبه قطع الأدي في منوره، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.
 والوجه الثاني: يقبل.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن آقر بها لمجهول قبل عرفه، والآ جعلتلك ناكلا، فإن عاد ادَّعَاهَا فَقِيلَ: تسمع لعدم صحة قوله،
 وقيل: لا، لاعترافه أنه لا يملكها). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والمحرر، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم:
 أحدهما: تسمع.

قال في الرعاية الكبرى: قبل قوله في الأشهر.

والوجه الثاني: لا تسمع، لاعترافه أنه لا يملكها، صححه في تصحيح المحرر، والنظم في باب طريق الحكم وصفته.
 وأطلقهما في هذا الباب.

فصل

ولا تصح الدعوى ولا تسمع ولا يستخلف في حق الله، كنيادة وحد صدقة وكفارة ونذر.
وفي التعليل: شهادة الشهود دعوى، وتقبل بينة عتق ولو أنكره العبد، ذكره الميموني، وذكره في الموجز، والتبصرة.
وفي الرعاية: تصح دعوى حسبة.
قيل لأحمد في بينة الرنا تحتاج إلى مدع، فذكر خبر أبي بكر، وقال: لم يكن مدع.
وتصح قبلها الشهادة به وبحق آدمي غير معين، كوقف على الفقراء أو مسجد أو وصية له.
قال شيخنا: وعقوبة كذاب مقرر على الناس، والمتكلم فيهم وتقدم في التعزير كلام أحمد، والأصحاب، قال شيخنا
في حفظ وقف وغيره بالثبات عن خصم مقدر: تسمع الدعوى، والشهادة فيه بلا خصم، وهذا قد يدخل في كتاب
القاضي، وقايدته كفاية الشهادة على الشهادة، وهو مثل كتاب القاضي، إذ كان فيه ثبوت محض فإنه هناك يكون مدع
فقط بلا مدعى عليه حاضره، لكن هنا المدعى عليه مخوف.
وأما المدعي يطلب من القاضي سماع البينة أو الإقرار، كما يسمع ذلك شهود الفرع، فيقول القاضي ثبت ذلك
عندي بلا مدعى عليه، وقد ذكره قوم من الفقهاء وقوله طائفة من القضاة، ولم يسمعها طوائف من الحنفية، والشافعية،
والحنبلية، لأن القصد بالحكم فصل الخصومة.
ومن قال بالخصم المسخر نصب الشر ثم قطعه.
وذكر شيخنا أيضا ما ذكره القاضي من احتيال الحنفية على سماع البينة من غير وجود مدعى عليه، فإن المشتري المقر
له بالبيع قد قبض المبيع وسلم الثمن، فهو لا يدعي شيئا ولا يدعى عليه شيء، وإنما غرضه تثبيت الإقرار أو العقد،
والمقصود سماع القاضي البينة وحكمه بموجبها، من غير وجود مدعى عليه، ومن غير مدع على أحد لكن خوفا من
حدوث خصم مستقبل، فيكون هذا الثبوت حجة بمنزلة الشهادة، فإن لم يكن القاضي يسمع البينة بلا هذه الدعوى، ولأن
امتنع من سماعها مطلقا، وعطل هذا المقصود الذي احتلوا.
قال شيخنا: وكلامه يقتضي أنه هو لا يحتاج إلى هذا الاحتيال، وأظن الشافعية موافقيه في إنكار هذا على الحنفية،
مع أن جماعات من القضاة المتأخرين من الشافعية، والحنبلية دخلوا مع الحنفية في ذلك وسموه الخصم المسخر.
وأما على أصلنا الصحيح وأصل مالك، فإذا أنتمت الدعوى على غير خصم منافع فثبتت الحقوق بالشهادات على
الشهادات، كما ذكره من ذكره من أصحابنا، وأما أن تسمع الدعوى، والبينة بلا خصم، كما ذكر طائفة من المالكية،
والشافعية، وهو مقتضى كلام الإمام أحمد وأصحابنا في مواعير، لأننا نسمع الدعوى، والبينة على الغائب، والممتنع،
وكذا الحاضر في البلد، في المخصوص، فمع عدم خصم أولى، وإنما قال بمحض من خصمين جاز استماع وقبول البينة
من أحدهما على الآخر من اشتراط حضور الخصم في الدعوى، والبينة، ثم احتال ليعمل ذلك صورة بلا حقيقة، ولأن
الحاكم يسمع الدعوى، والبينة في غير وجه خصم ليكتب به إلى حاكم آخر.
قال: وقال أصحابنا: كتاب الحاكم كشهود الفرع، قالوا لأن المكتوب إليه يحكم بما قام مقام غيره، لأن إعلام القاضي
للقاضي قائم مقام إعلام الشاهدتين، فجعلوا كل واحد من كتاب الحاكم وشهود الفرع قائما مقام غيره، وهو بدل عن
شهود الأصل، وجعلوا كتاب القاضي كخطابه، وإنما خصوه بالكتاب لأن العادة تباعد الحاكمين، ولأن قلوبنا في محل
واجب كان مخاطبة أحدهما للآخر أبلغ من الكتاب.
وتبوا ذلك على أن الحاكم ثبت عنه بالشهادة ما لم يحكم به وأنه يعلم به حاكما آخر ليحكم به كما يعلم الفروع
بشهادة الأصول، وهذا كله إنما يصح إذا سمعت الدعوى، والبينة في غير وجه خصم، وهو يفيد أن كل ما ثبتت بالشهادة
على الشهادة يثبت القاضي بكتابه، ولأن الناس بهم حاجة إلى إثبات حقوقهم بإثبات القضاة، كإثباتها بشهادة الفروع،
وإثبات القضاة أنفع لأنه كفى مؤنة النظر في الشهود وبهم حاجة إلى الحكم فيما فيه شبهة أو خلاف لدفع، وإنما يخافون
من خصم حادوث.

وذكر أبو المعالي: لِنائب الإمام مطالبة رب مال باطن بركاة إذا ظهر له تقصير وفيما أوجبه كُتِبَ وكفارة وجهان، وفي الخلاف فيمن ترك الزكاة: هي أكد، لأن للإمام أن يطالب بها بخلاف الكفارة، والنذر.

وفي الانتصار في حجه على مفلس الزكاة، كمن ألتنا إذا ثبت وجوبها عليه لا الكفارة^(١). وفي الترغيب ما شمله حق الله تعالى، والأدعي كسرقه تسع الدعوى في المال ويخلف منكرو ولو عاد إلى ماله أو ملكه سارقه لم تسع، لتخص حق الله تعالى، وقال في السرقة: إن شهدت بسرقة قبل الدعوى فأصح الوجهين لا تسع، وتسع إن شهدت أنه أباغة فلانا.

وفي المغني كسرقه وزناه بأمته لمهرها تسع، ويقضي على ناكل بمال، وقاله ابن عقيل وغيره.

ولا تقبل يمين في حق أدعي معين إلا بعد الدعوى وشهادة الشاهد، وفي الرعية: والتركية.

وفي الترغيب: ينبغي أن تقدم شهادة الشاهد وتركته اليمين.

ولا تقبل شهادة قبل الدعوى، وقبلها في التعليق، والانتصار، والمغني إن لم يعلم به.

قال شيخنا: وهو غريب، وذكر الأصحاب: تسع بالوكالة من غير حضور خصم، ونقله منها.

قال شيخنا: ولو في البلد، وبناء القاضي وغيره على القضاء على الغائب، والوصية مثلها.

قال شيخنا: الوكالة إنما ثبت استيفاء حق أو إبقاء بحاله، وهو إما لا حق للمدعي عليه، فإن دفعه إلى هذا الوكيل، وإلى غيره سواء، ولهذا لم يشترط فيها رضا، وأبو حنيفة يجعل للموكل عليه فيها حقاً، ولهذا لا تجوز الخصومة إلا برضا الخصم، لكن طرد العلة ثبوت الحوالة بالحق من غير حضور المحال عليه، لعدم اختيار رضا، والوفاء وعدد الورثة يثبت من غير حضور المدين، والمودع.

ولو ادعى أنه ابتاع دار زيد الغائب فله أن يثبت ذلك من غير حضور من الدار في يده، وخاصية أن كل من عليه دين أو عنده عين فإذا لم يعتبر رضا في إقباضها أو إخراجها عن ملكه لا يعتبر حضوره في ثبوتها، وعلى هذا فيجوز أن تثبت الوكالة بعلم القاضي، كما ثبتت الشهادة، وتوكل علي لعبد الله بن جعفر كالدليل على ذلك، فإنه أعلم الخلفاء أنه وكيله، ولم يشهد على ذلك ولا أثبتنا في وجوه خصم، إلى أن قال: فالتوكيل مثل الولاية، وثبت الولاية بالشهادة على المولى مع حضوره في البلد، ومن هذا كتاب الحاكم إلى الحاكم فيما حكم به، وفي التعليق، والانتصار وغيرهما: إذا ادعى أن الدار التي بيد نفسه له لم تسع ولا يثبت لعدم حاجته، ووزود الشرع به، وجعلوه وفقاً.

قال في الانتصار: والخارج تسع بيمينه ابتداء لا على خصم، وقبلها في الكافي.

إن ادعى شيئاً فشهدت بأكثر، فكأنه تبع، وصرح فيها في الانتصار: تصح بما ادعاه.

وفي الترغيب: ترد في الزيادة لأنها مستقلة، بخلاف ذكر السبب، وفي ردّها في البقية فيه احتمالان^(٢).

وتقدم في التفليس ما ظاهره الشهادة بلا دعوى لمدين منكرو.

ويستخلف في كل حق لأدعي، في رواية، للخبر، وللردع، والزجر، اختاره الشيخ وغيره.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (وذكر أبو المعالي لنائب الإمام مطالبة رب مال باطن بركاة إذا ظهر له تقصير، وفيما أوجبه كُتِبَ وكفارة وجهان، وفي الخلاف فيمن ترك الزكاة: هي أكد، لأن للإمام أن يطالب بها بخلاف الكفارة، والنذر).

هذه الأقوال طرق في هذه المسائل، والصحيح من المذهب ما قدمه المصنف أول الفصل، وهو أن الدعوى لا تصح ولا تسع ولا يستخلف في حق الله تعالى.

(٢) الثاني: قوله: (وفي الترغيب، ترد في الزيادة لأنها مستقلة، بخلاف ذكر السبب وفي ردّها في البقية فيه احتمالان). انتهى.

قد قدم المصنف في أصل المسألة أنها لا تقبل شهادة قبل الدعوى، قال: وقبلها في التعليق، والانتصار، والمغني إن لم يعلم به، ثم قال: وقبلها في الكافي إن ادعى شيئاً فشهدت بأكثر.

قال المصنف: فكأنه تبع، وصرح فيها في الانتصار تصح بما ادعاه، ثم ذكر كلام صاحب الترغيب، فما ذكره في الترغيب طريقة، والمقدم خلافه.

وَجَزَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوزِيُّ فِي الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ، وَاسْتَشْنَى الْحَرْقِيُّ الْقَوْدَ، وَالنَّكَاحَ، وَاسْتَشْنَى أَبُو بَكْرٍ النَّكَاحَ، وَالطَّلَاقَ وَقَالَ: الْغَالِبُ فِي قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِمَا وَلَا فِي حَدِّ قَذْفٍ، وَاسْتَشْنَى أَبُو الْخَطَّابِ ذَلِكَ، وَالرُّجْعَةَ، وَالْوَلَاءَ، وَالْإِسْتِيلَادَ، وَالنَّسَبَ، وَالرَّقَّ، وَالْقَذْفَ.
 وَقَالَ الْقَاضِي: فِي قَوْدٍ وَطَّلَاقٍ وَقَذْفٍ وَرَوَايَتَانِ، وَالْبَقِيَّةُ لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهَا.
 وَقَدَّمَ فِي الْمَحْرُورِ كَأَبِي الْخَطَّابِ وَزَادَ الْإِيْلَاءَ.
 وَجَزَمَ بِهِ الْأَدَمِيُّ.
 وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: مَا لَا يَجُوزُ بِذَلِكَ وَهُوَ مَا ثَبَتَ بِشَاهِدَيْنِ لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ، وَفَسَّرَ الْقَاضِي الْإِسْتِيلَادَ بِأَنْ يُدْعَى اسْتِيلَادَ أُمَّةٍ فَتَنْكِرُهُ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا: بَلْ هِيَ الْمُدَّعِيَّةُ (م ٤) (١).
 وَعَنْهُ: يُسْتَحْلَفُ فِيمَا يَقْضِي فِيهِ بِالنُّكُولِ فَقَطْ (م ٥) (٢).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفسّر القاضي الاستيلاد بأن يدعى استيلاد أمة فتكرهه، وقال شيخنا: بل هي المدّعية). انتهى.
 ظاهر هذه العبارة إطلاق الخلاف في تفسير الاستيلاد، فالقاضي يقول إن المدّعي هو السيّد، والشيخ تقي الدين يقول هي المدّعية، وهو الصواب.
 (٢) (مسألة - ٥): قوله: (ويستحلف في كلّ حقٍّ لأدَميّ في رواية، اختاره الشيخ وغيره، وجزم أبو محمد الجوزي في الطريق الأقرب. وقدمه ابن رزين، واستثنى الحرقي القود، والنكاح، واستثنى أبو بكر النكاح، والطلاق، واستثنى أبو الخطّاب ذلك، والرّجعة، والولاء، والاستيلاد، والنسب، والرّق، والقذف).
 وقال القاضي: في قود وطلاق وقذف وروايتان، والبقية لا يستحلف فيها.
 وقدم في المحرّر، كأبي الخطّاب وزاد الإيلاء وجزم به الأدَميّ وفي الجامع الصغير ما لا يجوز بدله وهو ما ثبت بشاهدين لا يستحلف فيه، وعنه: يستحلف فيما يقضي فيه بالنكول فقط). انتهى.
 الرواية الأولى: قدّمها في المقنع، واختارها الشيخ الموفق، والشارح وغيرهما.
 قال في العمدة: وتشرع اليمين في كلّ حقٍّ لأدَميّ، ولا تشرع في حقوق الله تعالى من الحدود، والعبادات. انتهى.
 وهذه الرواية تخريج في الهداية، وقدم ما قاله أبو الخطّاب في المذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة وإدراك الغاية، وزاد في المستوعب العتق وبقاء الرّجعة.
 وجزم بما قاله صاحب الوجيز، والأدَميّ في متنبّه ومنوره، وصحّحه في تجميد العناية، وهو الصحيح.
 وقال ابن عبدوس في تذكرته: ولا تشرع في متعزّ بدله، كطلاق وإيلاء وبقاء مدّته، ونكاح ورجعة وبقائها، ونسب واستيلاد وقذف وأصل رقٍّ ولّاء وقود إلّا في قسامة، ولا في توكيل وإيصاء إليه وعتق مع اعتبار شاهدين فيها، بل فيما يكفيه شاهد وامرأتان سوى نكاح ورجعة. انتهى.
 وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.
 تنبيه: أطلق المصنّف هنا الخلاف في اليمين في القود، وقدم في باب القسامة أنّه يحلف يمينًا فقال: (ومتى فقد اللوث حلف المدّعي يمينًا، وعنه: لا يمين في عمد، وهي أشهر).
 فقدم أنّه يحلف يمينًا، وهذا اختاره كثير من الأصحاب، منهم أبو الخطّاب وابن البناء، وصحّحه في المغني، والشرح، قال الزركشي، وهو الحقّ.
 وقدمه في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمستوعب، والمحرّر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنّهاية، وتجميد العناية، وغيرهم.
 وجزم به في المنور وغيره، وهو أصحّ.
 والرواية الثانية: أنّه لا يحلف، قال: وهي أشهر، وهي اختيار الحرقي وغيره، وعلى كلا الأمرين المصنّف أطلق الخلاف هنا في الحلف في القود، وقدم في القسامة في اليمين حكمًا، والله أعلم.

وَيَقْضِي بِهِ فِي مَالٍ أَوْ مَا مَقْصُودُهُ مَالٌ، هَذَا الْمَلْذَبُ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ إِلَّا قَوْلُ نَفْسٍ.

وَعَنْهُ: وَطَرَفٌ.

وَقِيلَ: فِي كِفَالَةٍ وَجَهَانٍ.

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتِ الْقَوْلُ بِهِ فِي الدَّيَّةِ رَوَاتَانِ كَقَسَامَةِ (م ٦، ٧) (١).

وَمَتَى لَمْ يَقْضِ بِهِ فِي تَخْلِيَّتِهِ وَحَبْسِهِ لِيَقْرَأَ أَوْ يَحْلِفَ وَجَهَانِ كِلْتَانِ (م ٨، ٩) (٢).

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: لَا يَحْلِفُ شَاهِدٌ وَلَا حَاكِمٌ وَلَا وَصِيٌّ عَلَى نَفْسٍ ذِينَ عَلَى الْمُوصِي وَمُنْكَرٌ وَكَالَةٌ وَكَيْلٌ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: لَا يَحْلِفُ مُدْعَى عَلَيْهِ بِقَوْلِ مُدْعٍ لِيَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَحْلَفَنِي أَنِّي لَمْ أَحْلِفْهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَلَا مُدْعٍ طَلَبَ بَعِيْنٍ خَصْمَهُ فَقَالَ لِيَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَحْلَفَنِي، فِي الْأَصَحِّ.

(١) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (ومتى لم يثبت القود به ففي الدية روايتان كقسامه). انتهى.

فيه مسألتان: المقيس، والمقيس عليه:

(المسألة الأولى - ٦): إذا لم يثبت القود بالتكول فهل تثبت الدية بذلك أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير غيرهم.

إحدهما: لا تثبت الدية بذلك، ولا يلزمه، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في تجريد العناية: يلزمه ديتها في رواية، فدل أن المقدم لا يلزمه.

والرواية الثانية: تثبت به وتلزمه، وهو قياس القسامه.

وقد صححنا لزوم الدية في القسامه، فكذا هنا، وهذا الصحيح.

(المسألة الثانية - ٧): قوله: (كقسامه) يعني: لو طلب إيمان المدعي عليهم في القسامه فكلوا عن الإيمان، فهل تلزمهم الدية أم

تكون في بيت المال؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه المصنف أيضاً في باب القسامه، وتقدم ذلك عمراً هناك، وذكرنا أن الصحيح لزوم الدية، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ومتى لم يقض به ففي تخليته وحسبه ليقرأ أو يحلف وجهان، كلان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٨): إذا لم يقض عليه بالتكول فهل يخلى أو يحبس ليقرأ أو يحلف؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: يخلى سبيله اختاره ابن عبدوس في تذكرته، والنظم، وصححه في تصحيح الحرر، وهو الصواب، قياساً على القسامه إذا

نكلوا عنها، على ما تقدم في كلام المصنف.

والوجه الثاني: يحبس حتى يقرأ أو يحلف، قلت: وهو الصحيح، قياساً على اللعان كما قال المصنف، وقدمه هنا في تجريد العناية

وغيره.

(المسألة الثانية - ٩): مسألة اللعان، وقد ذكرها المصنف في بابها.

وأطلق الخلاف هناك، وقد تكلمنا عليها وصححنا أنه إذا لاعن ونكلت يحبس حتى تقرأ أو تلاعن.

وتقدم نظير ذلك في باب طريق الحكم وصفته وفي القسامه.

تنبيه: كان قياس المصنف هذه المسألة على القسامه أولى من قياسها على اللعان، مع أنه أطلق الخلاف أيضاً في القسامه، لأنها أشبه

بها من اللعان.

وهذه تسع مسائل في هذا الباب.

وَأَنْ أَدْعَى وَصِيَّ وَلِفَقْرَاءَ فَإِنَّكَ الْوَرْتَةُ حُسُوا.
وَقِيلَ: يَحْكُمُ بِذَلِكَ، وَيَحْلِفُ فِي نَفْيِ وَإِثْبَاتِ عَلَى الْبَتِّ، إِلَّا لِنَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهِ، وَفِي غَيْرِ الْمُتَخَبِّ وَنَقْلِهِ الْجَمَاعَةَ أَوْ نَفْيِ
دَعْوَى عَلَى غَيْرِهِ، فَيَكْفِيهِ نَفْيُ الْعِلْمِ.
وَعَنْهُ: يَحِينَ نَفْيِ.
وَعَنْهُ: وَغَيْرَهَا عَلَى الْعِلْمِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَاحْتَجَّ بِالْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ «وَلَا تَضْطَرُّوا النَّاسَ فِي
إِيمَانِهِمْ أَنْ يَحْلِفُوا عَلَى مَا لَا يَعْلَمُونَ».
وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: يَحِينَ بَتِّ عَلَى فِعْلِهِ وَنَفْيِ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ.
وَعَبْدُهُ كَأَجْنَبِيٍّ، فَأَمَّا بِهِمَّتُهُ فَمَا يَنْسَبُ إِلَى تَفْرِيطٍ وَتَقْصِيرٍ فَعَلَى الْبَتِّ، وَإِلَّا فَعَلَى الْعِلْمِ.
وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَلْفُ لِمَجْمَاعَةٍ حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا، وَقِيلَ وَلَوْ رَضُوا بِوَاحِدَةٍ.
وَتُجْزَى الْيَمِينَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَلِلْحَاكِمِ تَغْلِيظُهَا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ كَجَنَائَةٍ وَعِثْقٍ وَطَلَاقٍ وَنَصَابٍ وَكَأَفٍ.
وَقِيلَ: يَنْصَابُ سَرِقَةً بِزَمَنِ أَوْ مَكَانٍ أَوْ لَفْظٍ.
وَقِيلَ: يُكْرَهُ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ وَرَايَةٍ: لَا يَجُوزُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالْحُلُولَانِي، وَنَصَرَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: لَا تَغْلُظُ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ أَحَدِهِمَا،
فَوَجَبَتْ مَوْضِعُ الدَّعْوَى كَالْيَمِينَةِ.
وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، وَذَكَرَهُ الْحَرَوِيُّ فِي أَهْلِ الذَّمِّ، فَالزَّمَنُ بَعْدَ الْعَصْرِ أَوْ بَيْنَ أَذَانِ وَإِقَامَةٍ، وَالْمَكَانُ بِمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ،
وَالْمَقَامُ، وَبِالْقُدْسِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا: عِنْدَ الْمَبْنَى، كَبَيْتَةِ الْبِلَادِ.
وَفِي الْوَاضِحِ: هَلْ يَرْقَى مَتَلَاغِيَانِ الْمَبْنَى الْجَوَازُ وَعَدَمُهُ.
وَقِيلَ: إِنْ قُلَّ النَّاسُ لَمْ يَجْزِ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ: يَرْقِيَانِي.
وَفِي الْإِنْصَارِ: يُشْرَطُ قِيَامُهُ عَلَيْهِ، وَالذَّمُّ بِمَوْضِعٍ يُعْظَمُ.
وَفِي الْوَاضِحِ فِي لِمَانٍ وَزَمَانٍ كَسَبَتْ وَاحِدٍ.
وَاللَّفْظُ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ، وَالشَّهَادَةُ.
وَالْيَهُودِيُّ: بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى.
وَالنَّصْرَانِيُّ: بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى.
وَالْمَجُوسِيُّ: بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَرَزَقَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ.
وَمَنْ أَبَى التَّغْلِيظَ لَمْ يَكُنْ نَاجِلًا، وَلَا يَحْلِفُ بِطَلَاقٍ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَقَافًا، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنْجَمَاعًا.
قَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لِلْوَالِي إِخْلَافُ الْمُتَهَمِّ اسْتِيزَاءً وَتَغْلِيظًا فِي الْكُشْفِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقِّ آدَمِيٍّ،
وَتَحْلِيْفِهِ بِطَلَاقٍ وَعِثْقٍ وَصَدَقَةٍ وَنَحْوِهِ، وَسَمَاعُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمِهْنِ إِذَا كَثُرُوا، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ وَلَا إِخْلَافُ أَحَدٍ إِلَّا بِاللَّهِ
وَلَا عَلَى غَيْرِ حَقٍّ.

باب تعارض البيئتين

إِذَا تَدَاعَا عَيْنَا فَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً حَكِيمٌ لَهُ، نَقَلَ الْأَثَرُ: ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، فَإِذَا جَاءَ بِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي التَّعْلِيلِ.

وَفِيهِ أَيْضًا وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ مُدْعَى عَلَيْهِ لِعَدَمِ حَاجَتِهِ، كَمَا لَوْ أَقْرَأَ لَمْ تُسْمَعِ بَيِّنَةٌ مُدْعٍ. وَفِي الْإِنْتِصَارِ: لَا تُسْمَعُ إِلَّا بَيِّنَةٌ مُدْعٍ بِاتِّفَاقِنَا وَفِيهِ: وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي جَنَبَةِ مُنْكَرٍ، وَهُوَ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنَا يَدِيهِ فَيُقِيمُ بَيِّنَةً بِأَنَّهُا مِلْكُهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقِيمَهَا فِي الذَّنِّ لِعَدَمِ إِحْاطَتِهَا بِهِ، وَلِهَذَا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَ وَلِيَّهُ بِغَدَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ فِيهِ بِالْكُوفَةِ، صَحَّ وَبَرَأَ مِنْهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ كَانَ لِمُنْكَرٍ وَخَذَهُ بَيِّنَةٌ سَمِعَتْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَهَا. وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا تُسْمَعُ مَعَ عَدَمِ بَيِّنَةٍ مُدْعٍ لِلتَّسْجِيلِ وَلَا لِذَلْعِ الْيَمِينِ، وَكَذَا إِنْ أَقَامَهَا مُدْعٍ وَلَمْ تَعْدِلْ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ. قَالَ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُنْكَرِ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فَرَفَعْنَا يَدَهُ فَجَاءَتْ بَيِّنَتُهُ، فَإِنْ ادَّعَى، مِلْكًا مُطْلَقًا فَبَيِّنَةٌ خَارِجٌ، وَإِنْ ادَّعَاهُ مُسْتَنِدًا إِلَى قَبْلِ رَفْعِ يَدِهِ فَبَيِّنَةٌ دَاخِلٌ، وَالْمَرَادُ: فَمَنْ يَتَقَدَّمُ بَيِّنَةُ الدَّخْلِ يَتَقَدَّمُهَا وَيَنْقُضُ الْحُكْمَ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ. وَالْمَرَادُ: إِنْ كَانَ يَرَى تَقَدُّمَهَا عِنْدَ التَّعَارُضِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ بَيِّنَةٍ دَاخِلٍ، فَقَدْ تَبَيَّنَ اسْتِنَادُ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْحُكْمِ إِلَى إِحَالَةِ الْحُكْمِ، وَهَذَا الْأَشْهُرُ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَيَأْتِي قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: أُقِيمَتِ بَيِّنَةٌ مُنْكَرٍ بَعْدَ زَوَالِ يَدِهِ أَوَّلًا. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الْحَاكِمُ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ يَرَى تَقَدُّمَ بَيِّنَةِ الدَّخْلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَانِعَ لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى حَالَةِ الْحُكْمِ، كَرُجُوعِ الشَّاهِدِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَسَبَقَ تَطْيِيرُهُمَا فِي بَيْعِ الْوَلِيِّ مَالَ مَوْلَاهُ.

وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ وَهِيَ يَدُ أَحَدِهِمَا أُقِيمَتِ بَيِّنَةُ مُنْكَرٍ بَعْدَ زَوَالِ يَدِهِ أَوْ لَا، فَالْمَذْهَبُ يَحْكُمُ بِهَا لِلْمُدْعَى.

قَالَ أَحْمَدُ: الْبَيِّنَةُ لِلْمُدْعَى، لَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ بَيِّنَةٌ.

قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: كَمَا لَا تُسْمَعُ بَيِّنَةُ مُنْكَرٍ أَوَّلًا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ عَكْسُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ.

وَعَنْهُ: إِنْ اخْتَصَّتْ بَيِّنَتُهُ بِسَبَبِ الْمَلِكِ أَوْ سَبَقِهِ.

وَعَنْهُ: يَحْكُمُ بِهَا لِلْمُدْعَى إِنْ اخْتَصَّتْ بَيِّنَتُهُ بِسَبَبِ الْمَلِكِ أَوْ سَبَقَ وَعَلَيْهِمَا: يَكْفِي سَبَبٌ مُطْلَقٌ.

وَعَنْهُ: تُعْتَبَرُ إِفَادَتُهُ لِلْسَّبَبِ.

وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُا تَنَجَّتْ فِي مِلْكِهِ تَعَارُضًا، وَقَدَّمَ فِي الْإِرْشَادِ بَيِّنَةَ مُدْعٍ.

وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْآخَرِ فَقِيلَ تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ خَارِجٍ.

وَاخْتَارَ الْقَاضِي عَكْسَهُ، وَقِيلَ بِتَعَارُضِهِمَا (م) (١) (١).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن أقام كل منهما بيينة أنه اشتراها من الآخر فقل: تقدم بيينة الخارج، واختار القاضي عكسه، وقيل

بتعارضهما). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والنظم:

أحدهما: تقدم بيينة الخارج، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثاني: تقدم بيينة الداخل، عكس الذي قبله، اختاره القاضي، وقاله الشيخ الموفق، والشارح، وابن رزبن في شرحه، وابن منبج.

وقدّمه في الرعايتين.

وجزم به في الوجيز وتسهيل الحلواني، قاله في تصحيح الحرر.

والقول الثالث: يتعارضان.

وإن أقام بيّنة أنها ملكة، والآخر أنه اشتراها منه فقدمت الثانية ولم ترفع يده، فقوله: أبرأني من الدين. أما لو قال: لي بيّنة غائبة، طوّل بالتسليم، لأن تأخيرها يطول. وإن أقاما بيّنتين، والعين بيديهما تعارضتا وكانا كمن لا بيّنة لهما، كما تقدم، اختاره الأكثر، ونصر في عيون المسائل: يستهمان على من يخلف وتكون العين له، ونقله صالح. وعنه: يستعملان فتقسم بينهما، وذكرهما في الوسيلة في العين بيد أحدهما. وعنه: يستعملان، فيقرع فمن فرغ أخذها، فعليها وعلى التي قبلها هل يخلف كل منهما للآخر؟ فيه روايتان (م ٢) (١).

ولا يرجع أكثرهما عدداً، وفيه تخريج، كالرواية، ولا رجلان على رجل وامرأتين، أو شاهدان على شاهد وبمين، وفيهما وجه، ولا أعدهما، نص عليه.

وفيه رواية اختارها ابن أبي موسى وأبو الخطاب وأبو محمد الجوزي، وقال: يخرج منه الترجيح بكثرة العدد. وإن شهدت بيّنة بالملك وبيّنة به وبسببه أو بالملك منذ سنة وبيّنة منذ شهر ولم تقل اشتراؤه منه فسواء. وعنه: يقدم بسبب وسبق، ونصرة القاضي وأصحابه في سبق، وقطع به في الوسيلة في العين بيد ثالث، ووجه في المعنى: تقديم بيّنة التاج ونحوه، ثم قال: وهو قول القاضي في العين بيد ثالث. وعنه: بسبب مؤيد للسبق كالتاج، فعليهما المؤقتة، المطلقة سواء. وقيل: تقدم المطلقة.

وفي مختصر ابن رزين تقدم المؤقتة، وفي كتاب الأدي: تقدم ذات السببين على ذات السبب، وشهود العين على الإقرار.

ولو كانت شهدت بيّنة بالملك وبيّنة باليد قدمت بيّنة الملك، بلا خلاف. قال في الانصاف: وإن شهدت بيّنة باليد من سنة وبيّنة من سنتين فكمسالة الخلاف، لأن اليد دليل الملك. وإن أقام بيّنة بشراؤه من زيد وهي ملكة، والآخر بيّنة بشراؤه من عمرو وهي ملكة ولم يؤرخا تعارضتا. وإن أقاما بيّنتين، والعين بيد ثالث مقر لهما أو لأحدهما لا بعينه أو ليس بيد أحد فروايات التعارض. وفي الترجيح: إن تكادبا فلم يمكن الجمع فلا، كشهادة بيّنة بقتل في وقت بعينه وأخرى بالحياة فيه. ونقل جماعة الفرقة هنا، والقبسمة فيما بيديهما، واختاره جماعة.

وفي عيون المسائل إن تداعيا عينا بيد ثالث وأقام كل واحد البيّنة أنها له فسقطتا، واستهتما على من يخلف وتكون العين له، والثانية يقف الحكم حتى يأتي بأمر بين، قال: لأن إحداهما كاذبة، فسقطتا، كما لو ادعيا زوجية امرأة وأقام كل واحد البيّنة وليس بيد أحدهما فلأنهما يسقطان، كذا هنا، قال غيره، وكذا الروايات إن أنكرهما، ثم إن أقر لأحدهما

(١) (مسألة - ٢): قوله في حكم التعارض: (فعليها وعلى التي قبلها هل يخلف كل منهما للآخر؟ فيه روايتان). انتهى.

قال شيخنا في حواشي الفروع: أما على رواية الفرقة فلا يظهر حلف كل واحد منهما للآخر، بل الذي يخلف هو الذي خرجت له الفرقة، وهكذا ذكره في المقنع، والكافي، والمحرم، والرعاية، فلمل في كلام المصنف وهما. انتهى.

وما قال ظاهر، ويظهر أن هنا نقصاً، وتقديره فعليها لا يخلف أحد، وعلى التي قبلها محل الخلاف، فالنقص لا يخلف أحد إذا علم هذا، فيبقى محل الخلاف المطلق على كلام المصنف على رواية الاستعمال مع قسمها بينهما لا غير، ففي هذه المسألة هل يخلف كل واحد منهما للآخر أم لا؟ أطلق الخلاف:

إحداهما: لا يخلف كل واحد منهما للآخر، وهو الصحيح، وبه قطع في المحرم، والوجيز، والقواعد الفقهية وغيرهم، وصححه في المعنى وغيره.

وقدّمه في المقنع، والرعاية في موضع.
والرواية الثانية: يخلف، اختاره الحرقي.

بَعْنِيهِ قَبْلَ إِقَامَتِهِمَا فَهُوَ كَذَاخِلَ، وَالْآخَرُ كَخَارِجٍ، وَكَذَا بَعْدَ إِقَامَتِهِمَا، وَعَلَى رَوَاتِيهِ اسْتِغْنَاهُمَا إِفْرَارُهُ بَاطِلٌ، فَإِنْ ادَّعَاهَا أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ يَصْنَفُهَا فَلِمُدَّعِي كُلِّهَا يَصْنَفُ، وَالْآخَرُ لِلثَّالِثِ يَبْعِيهِ، وَعَلَى اسْتِغْنَاهُمَا يَقْسِمَانِيهِ أَوْ يَقْتَرِعَانِ، فَلَوْ كَانَتْ يَبْدِيهِمَا فَهِيَ لِمُدَّعِي كُلِّهَا إِنْ قَدَّمْنَا بَيِّنَةَ خَارِجٍ، وَإِلَّا يَبْتَنُّهَا.

وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيِّنَةً بِشِرَائِهَا مِنْ زَيْدٍ بِكَذَا وَقِيلَ أَوْ لَمْ يَقُلْ وَهِيَ مِلْكُهُ بَلْ تَحْتَ يَدِهِ وَقَسَمَ الْبَيْعَ فَاتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا تَعَارُضًا، فَعَلَى الْقِسْمَةِ: يَتَخَالَفَانِ وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى زَيْدٍ يَصْنَفُ الثَّمَنَ، وَلَهُ الْفَسْخُ، فَإِنْ فُسِّخَ فَبِكُلِّهِ، وَإِنْ فُسِّخَ أَحَدُهُمَا فَلِلْآخَرِ أَخْذُ كُلِّهَا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَكَمٌ لَهُ يَصْنَفُهَا وَيَصْنَفُ الثَّمَنَ، وَإِنْ أَقْرَعْنَا فَهِيَ لِمَنْ قَرَعَ، وَإِنْ سَقَطْنَا فَكَمَا سَبَقَ، وَإِنْ سَبَقَ تَارِيخُ أَحَدِهِمَا فَهِيَ لَهُ وَلِلثَّانِي الثَّمَنُ، وَإِنْ أَطْلَقْنَا أَوْ إِحْدَاهُمَا تَعَارُضًا فِي الْمَلِكِ إِذْ لَا فِي الشَّرَاءِ، لِجَوَازِ تَعَدُّوهِ، وَإِنْ ادَّعَاهَا زَيْدٌ لِنَفْسِهِ إِذْ لَا قَبْلَ إِنْ سَقَطْنَا، فَيُحْلِفُ يَمِينًا وَقِيلَ يَمِينَيْنِ، وَإِلَّا عَمِلَ بِهِمَا بِقُرْعَةٍ أَوْ يَقْسِمَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَصْنَفُهَا وَيَبْنِي الثَّمَنَ.

وَإِنْ ادَّعَى فَمِنْ عَيْنٍ يَدٍ ثَالِثٍ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ بَاعَهَا لَهُ بِثَمَنِ سَمَاءٍ فَمَنْ صَدَّقَهُ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَخَذَ مَا ادَّعَاهُ، وَإِلَّا حَلَفَ، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ فَاتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا قُرَوَايَاتٍ تَعَارُضِيٍّ، وَإِلَّا عَمِلَ بِهِمَا.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُؤْرَخَا أَوْ إِحْدَاهُمَا تَعَارُضًا.

وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا غَصْبِيَّهَا، وَقَالَ الْآخَرُ مَلِكِيَّهَا، أَوْ أَقْرَأَ لِي بِهَا، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، فَهِيَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ وَلَا يَغْرَمُ الثَّالِثُ لِلْآخَرِ شَيْئًا.

وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَجْرُهُ الْبَيْتَ بِعَشْرَةِ فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ: بَلْ كُلُّ الدَّارِ قَبِيلٌ: تَقْدُمُ بَيِّنَةُ مُسْتَأْجِرٍ، لِلزِّيَادَةِ.

وَقِيلَ: تَعَارُضًا وَلَا قِسْمَةَ هُنَا (م ٣) ^(١).

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ زَيْدًا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ عَبْدُهُ وَادَّعَى آخَرُ مِثْلَهُ، أَوْ ادَّعَى الْعَبْدُ الْعَبْسَ وَعَلِمَ الْأَسْبَقُ، صَحَّ، وَإِلَّا قُرَوَايَاتُ التَّعَارُضِ.

وَعَنْهُ: تَقْدُمُ بَيِّنَةُ عَيْنِيهِ، لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ يَبْدِي نَفْسَهُ أَوْ يَدِ أَحَدِهِمَا فَعَنْهُ كَذَلِكَ، لِلْعِلْمِ بِمُسْتَنَدِ الْيَدِ.

وَعَنْهُ: يَنْبِيئِي عَلَى الدَّخِيلِ، وَالْخَارِجِ (م ٤) ^(٢).

وَإِنْ أَقَامَ وَاحِدٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ مِلْكُهُ وَآخَرُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَوْ وَقَفَهُ عَلَيْهِ أَوْ اعْتَقَهُ قُدِّمَتِ الثَّانِيَةُ.

وَمَنْ ادَّعَى ذَارًا يَدِيهِ فَأَقَامَ زَيْدٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ عَمْرٍو حِينَ كَانَتْ مِلْكُهُ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَهِيَ لِزَيْدٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَمِثْلُهَا دَعْوَى وَفَّقِيهِ عَلَيْهِ مِنْ عَمْرٍو وَهِيَ لَهُ مِنْهُ.

وَإِنْ ادَّعَى رَقًى بَالِغٍ وَلَا بَيِّنَةَ فَصَدَّقَ هُمَا فَهُوَ لَهُمَا، وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ لَهُ كَمُدَّعٍ وَاحِدٍ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُمْ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وإن جحد قبل قوله، وحكى: لا، وإن أقاماً يبتين تعارضتا.
ثم إن أقر لأحدهما لم يرجع به على رواية استعمالهما، وظاهر المتخبر: مطلقاً، لأنه إن كان حراً لم يصح إقراره بالعبودية، وإن كان مملوكاً فلا يذله على نفسه، وإن أقام بينة برقه وأقام بينة بحريره تعارضتا.
وقيل: تقدم بينة الحرية.
وقيل: عكسه.

وإن قال لعبد متى قتلت فانت حر فادعاه العبد قبل يتيه، وإن أقاماً يبتين فنصه: تقدم بينته.
وقيل: بتعارضيهما (م ٥).^(١)

وإن قال: إن مت في المحرم فسالم حر، وإن مت في صفر فغانم، وجهل وقته، رقا، وإن علم موته في أحدهما أفرغ.
وقيل: يعمل فيهما بأصل الحياة.

وإن قال: إن مت من مرضي هذا فسالم، وإن برقت فغانم، وجهل مم مات، فقيل: برقهما، وقيل بالقرعة.
وقيل: يعتق سالم، وقيل غانم (م ٦)، ولو أبذل قوله: من مرضي، بقوله: في مرضي، أفرغ.
وقيل: يعتق سالم.

وقيل: غانم، وإن أقام كل واحد بينة بموجب عتقه في الصور الثلاث فكذلك، لالتعارض، والتقديم.
وفي الترجيب: في إن مت من مرضي رقا وجهل واحد، يعني لتكاديهما على كلامه المتقدم، وإن شهد على ميت بينة لا ثرته، يعتق سالم في مرضيه وهو ثلث ماله، وبينة وارثه يعتق غانم، وهو كذلك، وأجير الثلث، فكأجنيبتين، يعتق أسبقهما، على الأصح، فإن سبقت الأجنبيّة فكذبتها الوارثة أو سبقتها الوارثة وهي فاسقة عتقا، وإن جهل أسبقهما عتق وأجد بقرعة.

وقيل: يعتق نصفهما، كدلالة كلامه على تبعض الحرية فيهما، نحو: أعقبوا إن خرج من الثلث، وإلا ما عتق.
وتدبير مع تنجيز كآخر تنجيزين مع أسبقهما، وإن شهدت بينة كل عبد بالوصية بعقبه ورخت أو لا فكما لو جهل أسبق تنجيزين فإن كانت الوارثة فاسقة عتق سالم، ويعتق غانم بقرعة أو نصفه، على الوجه المذكور.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن قال لعبد متى قتلت فانت حر فادعاه العبد قبل بينة، وإن أقاماً يبتين فنصه: تقدم بينته، وقيل بتعارضيهما). انتهى.

النصوص هو الصحيح من المذهب، صححه في التصحيح، والنظم.

وجزم به في الوجيز، والأدعي في متخيه ومنوره.

وقدّمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والقول الثاني: يتعارضان، وهما احتمالان مطلقان في الهداية، والخلاصة.

ووجهان في غيرهما، وأطلقهما أيضاً في المذهب، والمستوعب، والمقتنع، والشرح، وشرح ابن منجأ، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (فإن قال: إن مت من مرضي هذا فسالم، وإن برقت فغانم، وجهل مم مات فقيل: برقهما، وقيل بالقرعة، وقيل: يعتق سالم، وقيل: غانم). انتهى.

أحدهما: يرقان، لاحتمال موته في المرض بمحدث، قدّمه في المحرر، والرعايتين.

والنظم، والحاوي الصغير، ولديه ضعف.

والقول الثاني: يقرعان، إذ الأصل عدم الحادث.

قلت: وهو أقوى من الذي قبله.

وقدّمه في المغني.

والقول الثالث: يعتق سالم، لأن الأصل دوام المرض، وهو الصواب وأطلقها في القواعد.

والقول الرابع: يعتق غانم، والذي يظهر: أن هذا القول أضعفها، والله أعلم.

فهذه ست مسائل.

وإن كُذِّبَتِ الْأَجْنِيَّةُ انْتَكَسَ الْحُكْمُ، فَإِنْ كَانَتْ فَاسِقَةً مَكْذُوبَةً أَوْ فَاسِقَةً وَشَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ عَنْ عِتْقِ سَالِمٍ عِتْقًا، وَلَوْ شَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ وَلَا يَسْتَقِ وَلَا تَكْذِيبَ عِتْقٍ غَايِمٍ فَقَطْ، كَأَجْنِيَّةٍ، فَلَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ غَايِمٌ سُدُسُ مَالِهِ عِتْقًا وَلَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا.

وَقَبْلَهَا أَبُو بَكْرٍ بِالْعِتْقِ لَا الرُّجُوعِ، فَيُعْتَقُ بِنَصْفِ سَالِمٍ وَيَقْرَعُ بَيْنَ بَعِيَّتِهِ، وَالْآخَرِ، وَخَيْرٌ وَارِدَةٌ عَادِلَةٌ كَفَاسِقَةٍ. وَمَنْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ، فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُهُ قَبْلَ قَوْلِ مُدَّعِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ فَمِيرَاثُهُ لِلْكَافِرِ إِنْ اعْتَرَفَ الْمُسْلِمُ بِأَخُوَّتِهِ، وَإِلَّا فَيُنْتَهَمَا. وَعَنْهُ: يَنْتَهَمَا، اعْتَرَفَ أَوْ لَا.

وَقِيلَ: بِالْقُرْعَةِ، وَلِلْمُسْلِمِ وَالْيَوْقَبِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَتْ التَّرَكَّةُ بِيَدَيْهِمَا تَحَالَفًا وَقَسَمَتْ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مَهْوٍ، لَا غَيْرَافِهِمَا أَنَّهُ وَارِثٌ. وَفِي مُحْتَضَرِ ابْنِ رَزِينَ: إِنْ عُرِفَ وَلَا يَبَيِّنُ فَقَوْلُ مُدَّعٍ. وَقِيلَ: يَقْرَعُ أَوْ يُوقَفُ.

وَأِنْ قَالَتْ بَيِّنَةٌ نَعْرَهُ مُسْلِمًا أَوْ مَاتَ مُسْلِمًا، وَبَيِّنَةٌ عَكْسَهَا، وَلَمْ يُؤْرَخَا الْمَعْرِفَةُ، فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ قُدِّمَتِ الْبَيِّنَةُ النَّاقِلَةُ، وَإِلَّا فِرَوَائِثُ التَّعَارُضِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ. وَاخْتَارَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَلَوْ اتَّفَقَ تَارِيخُهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُتَخَبِّ. وَعَنْهُ: تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْحَرْقِيِّ، وَالْكَافِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى. وَفِي الثَّانِيَةِ التَّعَارُضُ، وَقِيلَ بِهِ مُطْلَقًا، كَمَا لَوْ قَالَتْ بَيِّنَةٌ مَاتَ نَاطِقًا بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ وَبَيِّنَةٌ عَكْسَهَا، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ تَغْلِيصًا لَهُ مَعَ الْأَشْيَاءِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَيُذْفَنُ مَعَهَا. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ بَدَلُ الْإِبْنِ الْكَافِرِ أَبَوَانِ كَافِرَانِ، أَوْ بَدَلُ الْمُسْلِمِ أَخٌ وَزَوْجَةٌ مُسْلِمَانِ، كَانَا كَهُوَ مَعَ الْآخَرِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: يَقْبَلُ قَوْلَ الْأَبَوَيْنِ، كَمَعْرِفَةِ أَصْلِ دِينِهِ، وَمَتَى نَصَفْنَا الْمَالَ فَيَنْصُفُهُ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ وَنَصَفُهُ لِلزَّوْجَةِ، وَالْأَخُ عَلَى أَرْبَعَةٍ.

وَمَنْ ادَّعَى تَقَدُّمَ إِسْلَامِهِ مَوْتِ مَوْرُوِّهِ أَوْ قَسَمَ تَرْكِيهِ وَقَلْنَا يَرِثُ قَبْلَ بَيِّنَةٍ أَوْ بِتَصْلِيْقٍ وَارِثٍ. وَإِنْ قَالَ: أَسْلَمْتُ فِي مُحَرَّمٍ، وَمَاتَ فِي صَفَرٍ، وَقَالَ الْوَارِثُ: مَاتَ قَبْلَ مُحَرَّمٍ، وَرِثَ. وَإِنْ شَهِدَا عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِ فَشَهِدَا عَلَى الشَّاهِدَيْنِ بِه فَصَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ حَكَمَ بِهِمَا، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ. وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَتَانِ أَنَّهُ أَتْلَفَ ثَوْبًا قَالَتْ بَيِّنَةٌ: قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ، وَبَيِّنَةٌ: عَشْرُونَ، ثَبَتَ عَشْرَةٌ. وَعَنْهُ: يَسْفُطَانِ لِتَعَارُضِهِمَا.

وَقِيلَ: يَقْرَعُ.

وَقِيلَ: عَشْرُونَ، وَقَالَ شَيْخُنَا فِي نَظِيرِهِمَا فَيَمْنُ آجَرَ حِصَّةَ مَوْلَاهُ قَالَتْ بَيِّنَةٌ: بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ، وَبَيِّنَةٌ: بِنَصْفِهَا، وَإِنْ كَانَ بِكُلِّ قِيَمَةٍ شَاهِدٌ ثَبَتَ عَشْرَةٌ بِهِمَا، عَلَى الْأَوَّلَةِ.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ: يَحْلِفُ مَعَ أَحَدِهِمَا وَلَا تَعَارُضُ، وَإِنْ شَهِدَا بِفِعْلِ مُتَّحِدٍ فِي نَفْسِهِ كَاتِلَاوٍ ثَوْبٍ وَقَتْلَ زُنْدٍ أَوْ بَاتِفَايِهِمَا كَسَرَقَةٍ وَغَضَبٍ وَاخْتِلَافًا فِي زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ كَلَوْنِهِ، وَالْإِ قَتْلٍ فَالْمَذْهَبُ: لَا تَجْمَعُ شَهَادَتُهُمَا، وَجَمَعَهَا أَبُو بَكْرٍ وَلَوْ بِقَوْدٍ وَقَطْعٍ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي نَصًّا فِي الْقَتْلِ.

وَاخْتَارَهُ هُوَ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُمَا فِي لَوْنِ سَرَقَةٍ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: هَرَوِيًّا، وَقَالَ الْآخَرُ: مَرَوِيًّا، وَإِنْ أَمَكَنَّ تَعَدُّدَهُ وَلَمْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ مُتَّحِدٌ فَبِكُلِّ شَيْءٍ شَاهِدٌ، فَيَحْتَمِلُ بِمَقْتَضَى ذَلِكَ، وَلَا تَنَافِي، وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الشَّاهِدِ بَيِّنَةٌ ثَبَتَا هُنَا إِنْ ادَّعَاهُمَا وَإِلَّا، مَا ادَّعَاهُ، وَتَعَارَضَتَا فِي الْأَوَّلَى عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ.

نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ شَهِدَا أَنْ هَذَا قَطَعَ يَدَهُ وَشَهِدَ آخَرَانِ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَطَعَهُ، لَهُ الدِّيَّةُ مِنْهُمَا؟ يَأْخُذُهَا مِنْهُمَا، أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ أَوْ مَاتَا، الْعَمْدُ، وَالْخَطَأُ فِي هَذَا سَوَاءٌ.

قَالَ فِي زَادِ الْمُسَافِرِ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُمَا أَنْ يَكُنَّ الْقَوْدُ مُرْتَفِعَةً، وَالدِّيَّةُ وَاجِبَةٌ. وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي السَّرْقَةِ تَعَارَضَتَا وَسَقَطَتَا، وَلَمْ يَثْبُتْ قَطْعُ وَلَا مَاتَ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ سَرْقَةُ تَوْبٍ وَاحِدٍ بِكُرَّةٍ وَعَشِيئًا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، فَلِهَذَا تَعَارَضَتَا، وَالشَّاهِدُ الْوَاحِدُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَلَمْ يَقَعْ التَّعَارُضُ، وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ قَتْلًا.

وَقَالَ الشَّيْخُ: الصَّحِيحُ: لَا تَعَارُضُ، لِإِمْكَانِ صِدْقِهِمَا بِأَنْ يَسْرِقَهُ بَكْرَةٌ ثُمَّ يَعُودَ إِلَى صَاحِبِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَيَسْرِقَهُ عَشِيئًا فَيَثْبُتَ لَهُ اللَّبْسُ الْمَشْهُودُ بِهِ حَسْبُ، فَإِنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِعْلَيْنِ لِكُنْهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَلَا يَجِبُ أَكْثَرُ مِنْ ضَمَانِهِ، وَكَذَا إِنْ شَهِدَ أَنَّهُ سَرَقَ مَعَ الزَّوَالِ كَيْسًا أَيْضًا، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ سَرَقَ مَعَ الزَّوَالِ كَيْسًا أَسْوَدَ، لَكِنْ يُفْتَنَانِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ إِنْ ادَّعَاهُمَا، وَلَا يَثْبُتُ مَا ادَّعَاهُ.

وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقْرَبُ قَتْلِهِ أَوْ قَتْلِهِ عَمْدًا، وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَقْرَبُ قَتْلِهِ أَوْ قَتْلِهِ وَسَكَتَ، ثَبَتَ الْقَتْلُ، وَصَدَّقَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي صِفَتِهِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى قَوْلِ إِنْ كَانَ نِكَاحًا فَكَيْفَعِلَ، وَكَذَا الْقَذْفُ، خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ، وَمَا عَدَاهُمَا كَشَهَادَةِ وَاحِدٍ أَنَّهُ بَاعَ زَيْدًا كَذَا أَمْسَ وَآخَرَ الْيَوْمَ، أَوْ وَاحِدٌ أَنَّهُ بَاعَهُ وَآخَرُ أَنَّهُ أَقْرَبُ بِهِ وَاخْتَلَفَا زَمَنًا أَوْ مَكَانًا، جُمِعَتْ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الْإِفْرَارِ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فِعْلًا أَوْ قَوْلًا.

وَفِي الْكَافِي اخْتِمَالٌ: لَا تُجْمَعُ. وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: كُلُّ عَقْدٍ نِكَاحٍ، وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْفِعْلِ وَآخَرُ عَلَى إِفْرَارِهِ بِهِ فَتَصْهُ يُجْمَعُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَالْمُغْنِي، وَالْمَحْرُورُ وَغَيْرُهُمْ، خِلَافًا لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَهُ فِي الْمَحْرُورِ عَنِ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ شَهِدَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ أَوْ قَتْلٍ خَطَأً وَآخَرُ عَلَى إِفْرَارِهِ لَمْ تُجْمَعِ، وَلِلْمُدْعَى الْقَتْلُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَيَأْخُذَ الدِّيَّةَ، وَمَتَى جَمَعْنَا مَعَ اخْتِلَافِ زَمَنِ فِي قَتْلِ أَوْ طَلَاقٍ فَالْعِدَّةُ، وَالْإِرْثُ بِلِي آخَرَ الْمُدْعَيْنِ وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَبِيٍّ مِثَّةً، وَاثْنَانِ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ الصَّبِيِّ مِثَّةً، فَإِنْ شَهِدَتِ الْيَتَانِ عَلَى مِثَّةٍ بَعَيْنِيهَا أَخَذَهَا وَلِيَّهُ مِنْ شَاءٍ، وَلَا أَخَذَ مِنْهُمَا مِثَّتَيْنِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِمِثَّةٍ وَآخَرُ بِمِثَّةٍ مِنْ قَرْضٍ جُمِعَتْ، وَلَا تُجْمَعُ إِنْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْ قَرْضٍ وَآخَرُ مِنْ ثَمَنِ مِيعَةٍ. وَقِيلَ: بَلَى إِنْ شَهِدَا عَلَى إِفْرَارِهِ.

وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِمِثَّةٍ وَآخَرُ بِمِثَّتَيْنِ أَوْ بِخَمْسَيْنِ أَضَافًا أَوْ وَاحِدٌ الشَّهَادَةَ عَلَى إِفْرَارِهِ أَوْ لَا يَثْبُتُ بِهِمَا الْأَقْلُ، وَلَوْ أَنَّ يَخْلِفَ لِتِمَّتْ الْأَكْثَرُ مَعَ شَاهِدِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، أَوْ مَعَ أَحَدِ شُهَدَائِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُضَيَّفَا إِلَى إِفْرَارِ خَلَفَ مَعَ كُلِّ شَاهِدٍ، كَالْمَسَالَةِ قَبْلَهَا. وَقِيلَ: وَفِي الْإِفْرَارِ أَيْضًا.

وَإِنْ شَهِدَا بِمِثَّةٍ وَآخَرَانِ بِخَمْسَيْنِ دَخَلَتْ فِيهَا إِلَّا مَعَ مَا يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ فَيُلْزَمَانِيهِ، وَيَأْتِي كَلَامُ الْأَرْجِي قَبْلَ الْإِفْرَارِ بِالْمَجْمُلِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا شَهِدَا عَلَى أَقْلٍ وَأَكْثَرٍ أَحْذَ فِي الْمَهْرِ بِالْأَكْثَرِ، لِأَنَّهُ خَرَجَ، وَهُوَ أَجْوَدُ لَهُ، وَفِي الدِّينِ، وَالطَّلَاقُ بِالْأَقْلِ. وَنَقَلَ مِنْهَا: إِنْ شَهِدَ لَهُ أَنَّ سَيِّدَهُ بَاعَهُ نَفْسَهُ بِالْفَرْقِ فِي دِمْيُو وَآخَرَ لِلْسَّيِّدِ بِالْفَتَنِ، عَنَقَ وَلَا يَرُدُّ إِلَى الرِّقِّ، وَيَخْلِفُ لِسَيِّدِهِ.

قَالَ الْأَرْجِي: وَإِنَّمَا قُدِّمَ بَيِّنَةُ الْعَبْدِ لِأَنَّ الْعِنَقَ لَا يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ، لِشُرُوفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ، فَلَيْسَ مِنْ قِبَلِ الشَّهَادَةِ بِالْمَالِ، وَإِنْ شَهِدَا لَهُ عَلَيْهِ بِمِثَّةٍ ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ مِنْهَا خَمْسِينَ، فَتَصْهُ: تَقْسُدُ شَهَادَتَهُ.

وَنَقَلَ الْأَنْزَمُ: تَقْسُدُ فِي الْخَمْسِينَ، كَرُجُوعِهِ، وَيَتَخَرَّجُ صَحَّتْهَا بِالْمِثَّةِ، فَيَقْتَرِفُ قَضَاءَ الْخَمْسِينَ إِلَى شَاهِدٍ أَوْ يَمِينٍ، كَمَا لَوْ شَهِدَا أَنَّهُ أَقْرَضَهُ أَلْفًا ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ خَمْسِينَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيَتَخَرَّجُ فِيهَا كَرِوَابَةِ الْأَنْزَمِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ شُهُودُ

فَرَضَ بَقِيَامِ بَيِّنَةٍ بِقَضَاءٍ وَلَوْ مُنْهَدٍ عِنْدَ الشَّاهِدِ عَدْلَانِ أَوْ عَدْلٍ أَنَّهُ اقْتَضَاهُ ذَلِكَ الْحَقُّ أَوْ قَدْ بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ.

وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِي: لَوْ قَضَاهُ نِصْفَهُ ثُمَّ جَحَدَهُ بِبَيِّنَةٍ أَلَمْ أَنْ يَدْعِيَهُ أَوْ بِبَيِّنَةٍ؟

قَالَ: يَدْعِيهِ كُلُّهُ وَتَقْرُومُ الْبَيِّنَةُ فَتَشْهَدُ عَلَى حَقِّهِ كُلِّهِ ثُمَّ يَقُولُ لِلْحَاكِمِ قَضَانِي نِصْفَهُ.

وَمَنْ عُلِقَ طَلَاً إِنْ كَانَ لَزِيدٌ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَشَهِدَا أَنَّهُ أَفْرَعُهُ لَمْ يَحْتِ، بَلْ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ فَحَكَمَ بِهِمَا.

وَمُرَادُهُمْ فِي صَادِقٍ ظَاهِرًا.

وَلِهَذَا فِي الرِّعَايَةِ: مَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا حَقَّ عَلَيْهِ لَزِيدٌ فَقَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ تَامَّةٌ بِحَقِّ لَزِيدٍ حَيْثُ حُكِمَا.

وَمَنْ قَالَ لِيَبَيِّنَتِهِ بِبَيِّنَةٍ اشْهَدَا لِي بِخَمْسِينَ لَمْ يَجُزْ إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ لَمْ يُؤَلِّ الْحُكْمَ فَوْقَهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ.

كتاب الشهادات

تَحْمِلُهَا فِي حَقِّ الْأَدْمِيِّ قَرْضٌ كِفَايَةً.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: فِي إِثْمِهِ بِامْتِنَاعِهِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَجَهَانٌ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: فِي التَّرْغِيبِ هُوَ أَشْهُرُ، وَكَذَا أَذَاهَا، وَنَصُّهُ: قَرْضٌ عَيْنٌ إِنْ دُعِيَ وَقَدَّرَ بِلَا ضَرَرٍ.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: وَلَا تُبْذَلُ فِي التَّرْكِيبِ، وَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ وَآبَى الْآخَرُ، وَقَالَ: أَخْلِفَ أَنْتَ بَدَلِي أَيْمًا، اتَّفَقَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَقَدَّمَ فِي الرَّعَايَةِ: لَا، إِنْ قُلْنَا: قَرْضٌ كِفَايَةً.

وَإِذَا وَجِبَ تَحْمِيلُهَا فَعَلِي وَجُوبٌ كِتَابَتُهَا لِتَحْفَظَ وَجْهَانُ (م ١) ^(١).

وَلِإِنْ دُعِيَ فَاسِيقٌ إِلَى شَهَادَةِ فَلَهُ الْحَضُورُ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَمُرَادُهُ: لِتَحْمِيلِهَا.

وَفِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: أَنَّ التَّحْمِيلَ لَا تُعْتَبَرُ لَهُ الْعَدَالَةُ، فَظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَوْدُ حَتَّى صَارَ عَدْلًا قُبِلَتْ، وَلَمْ يَذْكُرُوا تَوْبَةَ لِتَحْمِيلِهَا، وَلَمْ يُعْلَلُوا رَدَّ مَنْ أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ رَدَّ إِلَّا بِالنِّهَمَةِ، وَذَكَرُوا إِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ فَاسِيقٌ يُعْرِفُ حَالَهُ قَالَ لِلْمُدْعِي: زِدْنِي شُهُودًا، لِئَلَّا يَقْضَخَهُ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِنْ مَنْ شَهِدَ مَعَ ظُهُورِ فُسْقِهِ لَمْ يُعْزَرْ، لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ صِدْقُهُ، فَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِذَا فُاسِقٌ، وَإِلَّا لَعُزِّرَ، يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْأَشْهُرَ لَا يَضْمَنُ مَنْ بَانَ فُسْقُهُ، وَإِلَّا لَضَمِنَ لِتَعْدِيهِ بِشَهَادَتِهِ، وَظَاهِرُهُ: لَا يَحْرُمُ مَعَ عَدَمِ ظُهُورِ فُسْقِهِ، وَيَتَوَجَّهُ التَّحْرِيمُ عِنْدَ مَنْ ضَمَّنَهُ، وَيَكُونُ عِلَّةً لِتَضَمُّنِهِ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ الضَّمَانِ، وَالتَّحْرِيمِ.

وَفِي الْإِنْصَارِ فِي شَهَادَتِهِ فِي كِتَابِهِ: لَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ، لِشَهْرَةِ الْحَالِ الَّتِي تَرُدُّ بِهَا الشَّهَادَةُ، بِخِلَافِ الْفُسْقِ، لِأَنَّهُ يَخْفِيهِ، فَيُسْمَعُهَا لِيَبْحَثَ عَنْ عَدَالَتِهِمَا، قَالَ: فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا: لَا يَسْمَعُهَا مَعَ فُسْقِ ظَاهِرٍ، نَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ: إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةً غَيْرَ عَدُولٍ بِالزُّنَا لَا يَضْرِبُونَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَيَجِبُ فِي مَسَافَةِ كِتَابِ الْقَاضِي عِنْدَ سُلْطَانٍ لَا يَخَافُ تَعْدِيَهُ نَقْلُهُ مَثْنً أَوْ حَاكِمٌ عَدْلًا، نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: كَيْفَ أَشْهَدُ عِنْدَ رَجُلٍ لَيْسَ عَدْلًا، لَا تَشْهَدُ.

وَقَالَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: أَخَافُ أَنْ يَسْعَةَ أَنْ لَا يَشْهَدَ عِنْدَ الْجَهْمِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَسَادَةَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَمْرَاءُ ظَلَمَةٌ، وَوُزَرَاءُ فَسَقَةٌ، وَنُصَّاءُ خَوْنَةٌ، وَفُقَهَاءُ كَذِبَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ ذَلِكَ الزَّمَانَ فَلَا يَكُونَنَّ لَهُمْ كَاتِبًا وَلَا عَرِيفًا وَلَا شَرْطِيًّا».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٤١٩٠)، وَقَالَ: لَمْ يَزِدْهُ عَنْ قَسَادَةَ إِلَّا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَلَا عَنْهُ إِلَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ، فَصَرَّدَ بِهِ دَاوُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ شَيْخٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقِيلَ: أَوَّلًا يَنْعَزِلُ بِفُسْقِهِ.

وَقِيلَ: لَا أَمِيرَ الْبَلَدِ وَوَزِيرَهُ، وَلَا يُقِيمُهَا عَلَى مُسْلِمٍ يَقْتُلُ كَافِرًا، وَكِتَابَةً كَشَهَادَةٍ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الشَّيْخِ وَشَيْخِنَا، قِيلَ لِأَحْمَدَ: مَتَى يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَةَ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ يُحْسِنُ تَحْمِيلَ الشَّهَادَةِ يُحْسِنُ يُؤَدِّيَهَا.

وَيَحْرُمُ فِي الْأَصَحِّ اخْتِاخُذَ أَجْرَةٍ وَجُعِلَ.

وَقِيلَ: إِنْ تَعَيَّنَتْ.

وَقِيلَ: وَلَا حَاجَةَ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا يَجُوزُ لِحَاجَةِ تَعَيُّنِ أَوْ لَا، وَاخْتَارَهُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإذا وجب تحمّلها ففعل وجوب كتابتها لتحفظ وجهان). انتهى.

أحمدهما: يجب.

قلت: وهو الصواب، للاحتياط، ثم وجدت صاحب الرعاية الكبرى قدّمه في أوائل بقيّة الشهادات.

ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: يكتبها إذا كان رديء الحفظ، فظاهره الوجوب.

والوجه الثاني: لا يجب، ولعلّ عمله إذا لم يكن معروفًا بكثرة النسيان.

وَقِيلَ: يَجُوزُ مَعَ التَّحْمُلِ.

وَقِيلَ: أَجْزَأُ مِنْ بَيِّنَةِ الْمَالِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: مَنْ عَجَزَ أَوْ تَأَدَّى بِالْمَشْيِ فَأَجْزَأُ مَرْكُوبٍ عَلَى رِبِّهَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَفِي الرُّعَايَةِ: وَكَذَا مُرْكٌ وَمُعَرَّفٌ وَمُتَرْجِمٌ وَمَقْتَمٌ وَمَقِيمٌ حَدٌّ وَقَوْدٌ وَحَافِظٌ مَالٍ بَيِّنَةُ الْمَالِ وَمُخْتَسِبٌ، وَالْخَلِيفَةُ. وَلَمْ يَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدِّ بَلِّهِ إِقَامَتُهَا وَتَرْكُهَا.

وَأَسْتَحَبَّ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو الْفَرَجِ، وَالشَّيْخُ، وَالتَّرْغِيبُ تَرْكُهُ، لِلتَّرْغِيبِ فِي السُّتْرِ، وَهَذَا يُخَالِفُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي آخِرِ الرُّعَايَةِ مِنْ وَجُوبِ الْإِغْضَاءِ عَنْ مَنْ سَتَرَ الْمَعْصِيَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقْرُفُوا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَلَالِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيمَنْ عَرَفَ بِالسُّتْرِ، وَالْفَسَادُ أَنْ لَا يُسْتَرَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُشَبِّهُ قَوْلَ الْقَاضِي الْمُتَقَدِّمِ فِي الْمَقْرِ بِالْحَدِّ، وَمَسَبَقُ قَوْلِ شَيْخِنَا فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ، وَلِلْحَاكِمِ فِي الْأَصَحِّ أَنْ يُعْرَضَ لَهُ بِالتَّرَقُّفِ عَنْهَا، كَتَغْرِيبِهِ لِمَقْرِ لِيَرْجِعَ.

وَقِيهِ فِي الْإِنْتِصَارِ: تَلْقِيَةُ الرَّجُوعِ مَشْرُوعٌ، وَإِنْ دَعَا زَوْجٌ أَرْبَعَةً لِتَحْمِيلِهَا بِرَبِّهَا أَمْرًا بِهَاجَازٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ الْآيَةُ [النساء: ١٥].

وَقِيلَ: لَا، كَغَيْرِهِ، أَوْ لِإِسْقَاطِ الْحَدِّ.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: إِنْ ظَنَّ قَوْمٌ مِنَ الْمُطَوَّعَةِ اسْتِئْزَارَ قَوْمٍ بِمَعْصِيَةٍ فِي اتِّهَاكِ حُرْمَةٍ يَفُوتُ اسْتِئْزَارُهَا كَقَتْلِ وَزْنَا فَلَهُمُ الْكَشْفُ، وَالْإِنْكَارُ، كَالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِ الْمِغِيرَةِ وَشُهُودِهِ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ مُجُورُهُمْ وَإِنْ حَدَّهُمْ لِقُصُورِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَإِنْ قَالَ أَحْضَرًا لَيْسَ بِي لَزِمَ لِي لَزِمَهُمَا، وَيَتَوَجَّهُ إِنْ لَزِمَ إِقَامَةَ الشَّهَادَةِ.

وَلَا يُقِيمُ شَهَادَةً لِأَدَمِيٍّ حَتَّى يُسْأَلَ، وَلَا يَقْدَحَ فِيهِ، كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ، وَيُقِيمُهَا بِطَلْبِهِ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ، وَيَحْرُمُ كَتْمُهَا. قَالَ شَيْخُنَا: وَيَقْدَحُ فِيهِ وَقَالَ: إِنْ كَانَ بِيَدِهِ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَلَا يَصِلُ إِلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَانَةُ أَحَدِهِمَا، وَيُعَيَّنُ مَتَاوَلًا مُجْتَهِدًا عَلَى غَيْرِهِ.

وَفِي وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ: يَحْرُمُ كَتْمُهَا وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ عَمَلٌ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ ظَاهِرَةِ الْعَدَالَةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ الْبَحْثُ عَنْهُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَامُهُ قَبْلَ إِقَامَتِهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الطَّلَبُ الْعَرَفِيُّ أَوْ الْحَالِيُّ كَالْفَلْظِيِّ، عَلِمَها الْأَدَمِيُّ أَوْ لَا، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَإِنْ خَبَرَ: «يَشْهَدُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ» عَلَى الزُّورِ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ حَقًّا لِأَحَدٍ، وَالْأَتَعَيْنُ إِعْلَامُهُ، وَلَمَّا تَحْمَلُهَا بِلَا إِذْنِهِ، وَقَالَ فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ: إِذَا أَدَامَا قَبْلَ طَلْبِهِ قَامَ بِالْوَاجِبِ وَكَانَ أَفْضَلُ، كَمَنْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ أَدَامَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تُشَبِّهُ الْخِلَافَ فِي الْحُكْمِ قَبْلَ الطَّلَبِ.

وَيَحْرُمُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ وَهُوَ بِرُؤْيَا أَوْ سَمَاعٍ غَالِيًا، قِيلَ لِأَحْمَدَ: مَنْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ يَجْعَلُهُ، وَقَوْمٌ هُوَ عِنْدَهُمْ عَدْلٌ يَشْهَدُونَ بِهِ لَهُ؟ قَالَ: هُوَ قَوْلُ سُوءٍ، قَوْلُ الرَّابِضَةِ.

فَالرُّؤْيَا تَخْتَصُّ الْفِعْلَ كَقَتْلِ وَسَرَقَةٍ وَرِضَاعٍ، وَالسَّمَاعُ ضَرْبَانِ: سَمَاعٌ مِنَ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ، كَعِتْقٍ وَطَلَاقٍ وَعَقْدٍ وَإِفْرَارٍ وَحُكْمِ الْحَاجِمِ، فَتَلْزَمُهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَ، لَا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ مُشْتَقِيًا أَوْ لَا، وَعَنْهُ لَا يَلْزَمُهُ، فَيُخَيَّرُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ إِنْ قَالَ الْمُتَحَاسِبَانِ لَا تَشْهَدُوا بِمَا جَرَى بَيْنَنَا.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ فِي إِفْرَارٍ وَحُكْمٍ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُمَا حَتَّى يَشْهَدَهُ وَعَنْهُ: إِنْ أَقْرَبَ بِحَقِّ سَابِقٍ، نَحْوُ كَانَ لَهُ عَلَيَّ فَحَتَّى يَشْهَدَهُ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ شَهْدٌ سَوَاءٌ وَقَّتَ الْحُكْمَ أَوْ لَا، وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْقَاضِي.

وَقِيلَ لِابْنِ الرَّافِغِيِّ: إِذَا قَالَ الْقَاضِي لِلشَّاهِدَيْنِ أَعْلِمَكُمَا أَنِّي حَكَمْتُ بِكَذَا، هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَا أَشْهَدُنَا عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا؟

فَقَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْحُكْمِ تَكُونُ فِي وَقْتِ حُكْمِهِ، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُخْبِرٌ لَهُمَا بِحُكْمِهِ، فَيَقُولُ الشَّاهِدُ: أَخْبَرَنِي أَوْ أَعْلَمَنِي أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا فِي وَقْتِ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ: لَا يَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَقُولَا أَشْهَدْنَا، وَإِنَّمَا يُخْبِرَانِ بِقَوْلِهِ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، أَوْ يَقُولَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ قَرَأْتُ عَلَى أَوْ فَهِمْتُ جَمِيعَ مَا فِيهِ، فَإِذَا أَقْرَأَ بِذَلِكَ شَهِدُوا عَلَيْهِ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ، وَحَيْثُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ: مَا عَلِمْتُ مَا فِيهِ، فِي الظَّاهِرِ، وَمَنْ جَهِلَ رَجُلًا حَاضِرًا شَهِدَ فِي حَضْرَتِهِ لِمَعْرِفَةِ عَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَعَرَفَهُ بِهِ مَنْ يَسْكُنُ إِلَيْهِ.

وَعَنْهُ: اثْنَانِ.

وَعَنْهُ: جَمَاعَةٌ، شَهِدَ.

وَعَنْهُ: الْمَنْعُ، وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ.

وَعَنْهُ: إِنْ عَرَفَهَا كَتَفْسِيهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ نَظَرَ إِلَيْهَا شَهِدَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: بِإِذْنِ زَوْجٍ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ أَمْلَكَ بَعْضَنِيهَا، وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُبْهَجِ، لِلْخَيْرِ، وَعَلَّلَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ نَظَرَ حَقَّهُ، وَهُوَ سَهْوٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَسَمَاعٌ بِالِاسْتِفَاضَةِ فِيمَا يَتَعَدَّرُ جِلْمُهُ [غَائِبًا] بِدُونِهَا، كَتَسَبُّ وَمَوْتٍ وَمِلْكٍ مُطْلَقٍ وَعَتَقٍ وَوَلَامٍ وَنِكَاحٍ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: دَوَامُهُ لَا عَقْدَهُ، وَوَقْفِهِ.

وَفِيهِ وَجْهٌ وَمَصْرُفُهُ وَخَلْعٌ وَطَلَاقٌ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا، وَفِي الْعُمْدَةِ: لَا فِي حَدٍّ وَقَوْدٍ، وَظَاهِرُهُ فَقَطْ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَسَأَلَهُ الشَّالَنْجِيُّ عَنْ شَهَادَةِ الْأَعْمَى فَقَالَ: يَجُوزُ فِي كُلِّ مَا ظَنَّهُ، مِثْلُ النَّسَبِ، وَلَا تَجُوزُ فِي الْحَدِّ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْحَرَوِيِّ وَابْنِ حَابِدٍ وَغَيْرِهِمَا: وَفِيهِمَا، لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا الشَّهَادَةَ بِهَا بِمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: تُسْمَعُ فِيمَا تَسْتَقِرُّ مَعْرِفَتُهُ بِالنَّسَامِ لَا فِي عَقْدٍ، وَقَصْرُهُ جَمَاعَةٌ عَلَى السَّبْعَةِ السَّابِقَةِ، وَلَعَلَّهُ أَشْهُرُ، وَأَسْقَطُ جَمَاعَةُ الْخَلْعِ، وَالطَّلَاقِ، وَبَعْضُهُمْ: وَالْوَلَاءِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ خِلَافٌ فِي مِلْكٍ مُطْلَقٍ وَمَصْرُفٍ وَقَفٍ، وَفِي عُمْدَةِ الْأَوَّلَةِ: تَعْلِيلُ أَصْحَابِنَا بِأَنَّهُ جِهَاتُ الْمَلِكِ تَخْتَلِفُ تَعْلِيلُ يُوجَدُ فِي الدِّينِ، فَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ يَقْتَضِي أَنْ يَثْبُتَ الدِّينُ بِالِاسْتِفَاضَةِ.

وَفِي الرُّوَضَةِ: لَا يَقْبَلُ إِلَّا فِي نَسَبٍ وَمَوْتٍ وَمِلْكٍ مُطْلَقٍ وَوَقْفٍ وَوَلَامٍ وَنِكَاحٍ.

وَيَشْهَدُ بِاسْتِفَاضَةٍ عَنْ عَدَدٍ يَقَعُ بِهِمُ الْعِلْمُ.

وَقِيلَ: عَدْلَانِ.

وَاخْتَارَ فِي الْمَحْزَرِ وَحَفِيدُهُ: أَوْ وَاحِدٍ يَسْكُنُ إِلَيْهِ، وَيَلْزَمُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ لَمْ يَغْلَمْ تَلْقَاهَا مِنَ الْإِسْتِفَاضَةِ، وَمَنْ قَالَ شَهِدْتُ بِهَا فَفَرَّغَ.

وَفِي الْمُغْنِيِّ: شَهَادَةُ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ شَهَادَةُ اسْتِفَاضَةٍ لَا شَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةٍ فَيَكْتَفِي بِمَنْ يَشْهَدُ بِهَا كَبْقِيَةِ شَهَادَةِ الْإِسْتِفَاضَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَيْسَ فِيهَا فَرَعٌ.

وَفِي التَّعْلِيلِ وَغَيْرِهِ: الشَّهَادَةُ بِالِاسْتِفَاضَةِ خَيْرٌ لَا شَهَادَةُ، وَأَنَّهَا تَحْصُلُ بِالنِّسَاءِ، وَالْعَبِيدِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ تَطْهِيرُ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ عَنِ الشُّهُودِ عَلَى الْخِلَافِ، وَذَكَرَ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ: إِنْ شَهِدَ أَنْ جَمَاعَةً يُتَّقُ بِهِمْ أَخْبَرُوهُ بِمَوْتِ فُلَانٍ، أَوْ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَوْ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، فَهِيَ شَهَادَةُ الْإِسْتِفَاضَةِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ، وَكَذَا أَجَابَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَقْبَلُ فِي ذَلِكَ وَيَحْكُمُ فِيهِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِفَاضَةِ.

وَأَجَابَ أَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ صَرَّحَا بِالِاسْتِفَاضَةِ أَوْ اسْتَفَاضَ بَيْنَ النَّاسِ قُبِلَتْ فِي الْوَفَاءِ، وَالنَّسَبِ جَمِيعًا.

وَنَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يَشْهَدُ إِذَا ثَبِتَ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَنَقَلَ مَعْنَاهُ جَعْفَرٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ.

وَإِذَا شَهِدَ بِالْأَمْلَاقِ بِتَظَاهَرِ الْأَخْبَارِ فَعَمَلٌ وَلَا مِظَالِمَ بِذَلِكَ أَحَقُّ، ذَكَرَهُ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنْ

الحَاكِمَ يَحْكُمُ بِالتَّوَاتُرِ، وَمَنْ رَأَى شَيْئًا بِيَدِ غَيْرِهِ مُدَّةً طَوِيلَةً قَالَهُ فِي الْمَجْرَدِ، وَالْفُصُولِ، وَالْوَأَصِيحِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَالْكَافِي، وَالْمَحْرُورِ، وَقَالُوا فِي كِتَابِ الْخِلَافِ: وَقَصِيرَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ يُتَصَرَّفُ فِيهِ كَمَا لَكَ مِنْ نَقْضِ وَبِنَاءِ وَإِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ، كَمَا بَيَّنَّ السَّبَبَ، كَتَبَ وَارِثٌ.

وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ هُنَا فَجَازَتْ بِالظَّنِّ، وَيُسَمَّى عِلْمًا، وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا: يُعْتَبَرُ حُضُورُ الْمُذْمَعِي وَقَتَ تَصَرُّفِهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ قَرَابَتَهُ، وَلَا يَخَافُ مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ عَارَضَهُ، وَقَالَ لِمَالِكٍ، وَقِيلَ يَشْهَدُ بِالْيَدِ، وَالتَّصَرُّفِ. وَاخْتَارَهُ السَّامِرِيُّ وَفِي مُحْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ يَشْهَدُ بِمِلْكِهِ بِتَصَرُّفِهِ. وَعَنْهُ: مَعَ يَدِهِ.

وَفِي كِتَابِ الْأَذْمَعِيِّ: وَإِنْ رَأَى مُتَصَرِّفًا فِي شَيْءٍ تَصَرَّفَ مَالِكٌ شَهِدَ لَهُ بِمِلْكِهِ، وَمَنْ شَهِدَ بِنِكَاحٍ أُعْتَبِرَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ، وَعَلَّةُ الشَّيْخِ وَغَيْرُهُ، لِأَنَّهُ يَتَقَيَّدُ الشَّاهِدُ صِحَّتَهُ، وَهُوَ قَاسِدٌ، فَلَمَّا ظَاهِرَةٌ إِذَا اتَّخَذَ مَذْهَبَ الشَّاهِدِ، وَالْحَاكِمِ لَا يَجِبُ التَّبَيُّنُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْهُ فِيمَنْ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الْمَيَّةَ امْرَأَتُهُ وَهَذَا ابْنُهَا فَإِنْ أَقَامَهَا بِأَصْلِ النِّكَاحِ [وَيَصْلُحُ ابْنُهُ فَهُوَ عَلَى أَصْلِ النِّكَاحِ]، وَالْفِرَاشُ ثَابِتٌ يَلْحَقُهُ.

وَإِنْ ادَّعَتْ أَنَّ هَذَا الْمَيَّةَ زَوْجَهَا لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا أَنْ تُقِيمَ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِ النِّكَاحِ وَتُعْطَى الْمِيرَاثُ، وَالبَيِّنَةُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّهَا وَشَهِدَ فِي صِحَّةٍ بِلَدِّهِ وَجَوَازٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَيَأْتِي فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ لَا يُعْتَبَرُ فِي صِحَّتِهِ وَجَوَازِ أَمْرِهِ، وَمَرَادُهُ هُنَا إِمَّا لِأَنَّ الْمَهْرَ فَوْقَ مَهْرِ الْبَيْتِ، أَوْ رَوَايَةَ كَمَذْهَبِ مَالِكٍ، أَوْ أَحْتِيَاطًا لِنَقْيِ الْأَحْتِمَالِ. وَفِي بَيْعٍ وَنَحْوِهِ خِلَافٌ كَدَعَاؤِهِ^(١).

فَإِنْ مَا صَحَّتِ الدَّعْوَى بِهِ صَحَّتِ الشَّهَادَةُ بِهِ وَبِالْعَكْسِ، نَقَلَ مُتْنِي فِيمَنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَقْرَأَ لَأَخٍ لَهُ بِسَهْمَيْنِ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ مِنْ كَذَا وَكَذَا سَهْمًا وَلَمْ يَحْذَرْهَا فَيَشْهَدُ كَمَا سَمِعَ أَوْ يَتَعَرَّفُ حَذَرْهَا؟ فَزَأَى أَنْ يَشْهَدَ عَلَى حُدُودِهَا فَيَتَعَرَّفُهَا وَقَالَ شَيْخُنَا: الشَّاهِدُ يَشْهَدُ بِمَا سَمِعَ، وَإِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ بَتَعَيْنٍ مَا دَخَلَ فِي اللَّفْظِ قَبْلَ، كَمَا لَوْ أَقْرَأَ لِفُلَانٍ عِنْدِي كَذَا وَأَنْ دَارِي الْفُلَانِيَّةُ أَوْ الْمَحْدُودَةُ بِكَذَا لِفُلَانٍ، ثُمَّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُسَمَّى، وَالْمَوْصُوفُ أَوْ الْمَحْدُودُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، وَيَذَكَّرُ لِرِضَاعٍ وَقَتْلٍ وَسَرْقَةٍ وَشُرْبٍ وَقَذْفٍ وَنَجَاسَةٍ مَا قَالَ ابْنُ الرَّافِعِيِّ: وَإِكْرَاهُ مَا يُعْتَبَرُ، وَيَخْتَلِفُ بِهِ الْحُكْمُ، وَكَذَا الزَّانَا.

وَقِيلَ: لَا زَمَانُهُ وَمَكَانُهُ، وَالزَّمَانِيُّ بِهَا، وَتَقْبَلُ بِحَدِّ قَدِيمٍ.

وَقِيلَ: لَا، وَإِنْ قَالَ شَاهِدٌ قَتَلَ: جَرَحَهُ فَمَاتَ، فَلَقَوْا، وَعَكْسُهُ: فَقَتَلَهُ أَوْ مَاتَ مِنْهُ وَنَحْوُهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ النُّوَادِرِ: يَتَفَرَّقُ عَلَى رَوَايَةٍ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْجُرْحُ إِلَّا مُفَسَّرًا أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا بِنَجَاسَةِ مَاءٍ لَمْ يَقْبَلْ حَتَّى يَبَيَّنَا السَّبَبَ، لِاخْتِلَافِهِمْ فِيمَا يُنَجِّسُهُ، كَذَا قَالَ: فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ أَيْضًا مِنَ الْخِلَافِ فِي الْعُقُودِ.

وَاحْتَجَّ فِي الْوَأَصِيحِ بِشَهَادَتِهِمَا بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ عَلَى اخْتِيَارِ التَّفْسِيرِ لِلْمَجْرَحِ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَى إِقْرَارٍ غَيْرِهِ بِحَقٍّ قَبِيلٌ: يُعْتَبَرُ ذِكْرُ سَبَبِهِ، وَالْأَصَحُّ: لَا، كَأَسْتَحْقَاقِ مَالٍ، وَإِنْ شَهِدَ بِسَبَبٍ يُوْجِبُهُ أَوْ اسْتِحْقَاقٍ غَيْرِهِ، ذَكَرَهُ.

(١) تنبيه: قوله: (وفي بيع ونحوه خلاف كدعواه). انتهى.

يعني: هل يشترط في شهادة الشاهد في بيع ونحوه ذكر شروط أم لا؟

قال المصنف: حكمه حكم الدعوى بذلك.

وقال المصنف في باب طريق الحكم وصفته: اعتبر ذكر شروطه، في الأصح، وبه قطع في الرجز وغيره.

وقدّمه في المحرر وغيره، وصحّحه في الرعاية وغيره هناك، فكذا يكون الصحيح هنا ذكر الشروط، والله أعلم.

وهذه ليست من الخلاف المطلق.

ففي هذا الباب مسألة واحدة.

وفي الرعاية: وَمَنْ شَهِدَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمَرٍ بِشَيْءٍ سَأَلَهُ عَنْ سَبَبِهِ، وَذَكَرَ الْأَرْجِيَّ فِيمَنْ ادَّعَى إِرْثًا لَا يُخَوِّجُ فِي دَعْوَاهُ إِلَى بَيَانِ السَّبَبِ الَّذِي يَرْتَبِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَدْعِي الْإِرْثَ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ ادَّعَى خِلَالَهِ أَنْ يَرْتَبَهُ بِالرَّجْمِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى أَصْلِنَا، فَإِذَا أَتَى بَيِّنَةً فَشَهِدَتْ لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ مِنْ كَوْنِهِ وَارِثًا حَكَمَ لَهُ، وَإِنْ شَهِدَ أَنَّ هَذَا الْغَزَلَ مِنْ قُطْعِيهِ، أَوْ الدَّقِيقَ مِنْ جَنْطِيهِ، أَوْ الطَّيْرَ مِنْ بَيْضِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ الْبَيْضَةُ مِنْ طَيْرِهِ، حَكَمَ لَهُ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ مِنْ وَارِثِهِ لَا يَعْلَمَانِ غَيْرَهُ حَكَمَ لَهُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ الِاسْتِكْشَافُ مَعَ فَقْدِ خَبْرَةٍ بَاطِنَةٍ فَيَأْمُرُ مَنْ يَنَادِي بِمَوْتِهِ وَلْيَحْضُرْ وَارِثُهُ، فَإِذَا ظَنُّ لَا وَارِثَ لَهُ سَلَّمَ. وَقِيلَ: بِكَفِيلٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ يُكْمَلُ لِذِي الْفَرَضِ فَرَضُهُ، وَعَلَى الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ بِأَخْذِ الْيَقِينِ، وَهُوَ رُبْعُ ثَمَنِ لِلزَّوْجَةِ عَائِلًا، وَسُدُسُ لِلْأُمِّ عَائِلًا، مِنْ كُلِّ ذِي فَرَضٍ لَا حَجَبَ فِيهِ، وَلَا يَقِينُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ قَالَا لَا نَعْلَمُ غَيْرَهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ فَكَذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا وَارِثُهُ شَارَكَ الْأَوَّلَ، ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاعُوْنِي، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ وَأَبِي الْوَفَاءِ.

وَقِيلَ: لَا يَقْبَلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ سَافِرٌ كَشَفَ خَبْرَةً وَمَكَانَ سَفَرِهِ، وَفِي الْإِنْصَارِ وَعَيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنْ شَهِدَا بِإِرْثِهِ فَقَطَّ أَخَذَهَا بِكَفِيلٍ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَعْنَى فِي كَفِيلٍ بِالْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ وَجِهَانِ، وَاسْتِكْشَافُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ ابْنُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، وَبَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا ابْنُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، فَسَمَّيَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَالْمَعْنَى، قَالَ الشَّيْخُ فِي قَنَاقِهِ: إِنَّمَا اخْتِجَ إِلَى إِبْتِهَاتٍ لَا وَارِثَ سِوَاهُ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ ظَاهِرًا، فَإِنْ بِحَكْمِ الْعَادَةِ يَعْلَمُ جَارَهُ وَمَنْ يَعْرِفُ بَاطِنَ أَمْرِهِ، بِخِلَافِ ذَيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ لَا يَخْتِجُ إِلَى إِبْتِهَاتٍ أَنَّهُ لَا ذَيْنَ عَلَيْهِ سِوَاهُ، لِخَفَاءِ الدِّينِ، وَلِأَنَّ جِهَاتِ الْإِرْثِ يُمَكِّنُ الْإِطْلَاعَ عَلَى يَقِينِ انْتِفَائِيهَا. وَلَا تَرُدُّ الشَّهَادَةَ عَلَى النَّفْيِ مُطْلَقًا، بِذِلِيلِ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْإِعْسَارِ، وَبَيِّنَةٍ فِيهِ تَثْبُتُ مَا يَظْهَرُ وَيُشَاهَدُ، بِخِلَافِ شَهَادَتِهِمَا: أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَيَدْخُلُ فِي كَلَامِهِمْ قَبُولُهَا إِذَا كَانَ النَّفْيُ مَخْصُورًا، كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ دَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينُ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَلِهَذَا قِيلَ لِلْقَاضِي فِي الْخِلَافِ: أَخْبَارُ الصَّلَاةِ عَلَى شَهَدَاءِ أَحَدٍ مُثَبَّتَةٌ وَفِيهَا زِيَادَةٌ، وَأَخْبَارُكُمْ نَاقِيَةٌ، وَفِيهَا نَقْصَانٌ، وَالثَّبُتُ أَوَّلَى، فَقَالَ: الزِّيَادَةُ هَاهُنَا مَعَ النَّاقِيَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَوْتَى الْغُسْلُ، وَالصَّلَاةُ، وَلِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْتَّرْكِ، وَالْعِلْمَ بِالْفِعْلِ سَوَاءٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنْ مَنْ قَالَ صَحِبْتُ فَلَانًا فِي يَوْمٍ كَذَا فَلَمْ يَقْدِفْ فَلَانًا قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، كَمَا تَقْبَلُ فِي الْإِبْتِهَاتِ. وَذَكَرَ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ بَيِّنَةُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِعَيْنِ يَدِهِ، كَمَا لَا تُسْمَعُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ عَلَيْهِ بِدَيْنٍ يُنْكِرُهُ، فَقِيلَ لَهُ: لَا سَبِيلَ لِلشَّاهِدِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَقَالَ: لَهُمَا سَبِيلٌ، وَهُوَ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى ثَمَنٌ مَبِيعٌ فَانْكِرَهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ لِلشَّاهِدِ سَبِيلًا إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُشَاهِدُهُ أَبْرَاهُ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ أَقْبَضَهُ إِتَاءَهُ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَ.

وَفِي الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ النَّافِي لِلْحَكْمِ: لَا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ عَلَى النَّفْيِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَعْرِفُ بِأَنَّهُ يَلَازِمُهُ الشَّاهِدُ مِنْ أَوَّلِ وَجُودِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى، فَيَعْلَمُ انْتِفَاءَ سَبَبِ اللُّزُومِ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَفِي الْوَاضِحِ: الْعِدَالَةُ بِجَمْعِ كُلِّ فَرَضٍ وَتَرَكُّ كُلِّ مَخْطُورٍ، وَمَنْ يُحِيطُ بِهِ عِلْمًا، وَالتَّرَكُّ نَفْيٌ، وَالشَّهَادَةُ بِالنَّفْيِ لَا نَصَحٌ.

وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ اعْتَقَ أَوْ أَبْطَلَ مِنْ وَصَايَاهُ وَاحِدَةً وَنَسِيَا غَيْرَهَا لَمْ تَقْبَلْ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُبْهَجِ فِي صُورَةِ الْوَصِيَّةِ.

وَفِيهَا فِي التَّرْغِيبِ: قَالَ أَصْحَابُنَا: يُفَرَّقُ بَيْنَ الْوَصِيَّتَيْنِ، فَمَنْ خَرَجَتْ فَرَعَتْهَا فِيهِ الصَّحِيحَةُ، وَهَلْ يَشْهَدُ عَقْدًا فَاسِيدًا مُخْتَلَفًا فِيهِ وَيَشْهَدُ بِهِ؟ يَتَوَجَّهُ دُخُولُهَا فِيمَنْ أَتَى فَرَعًا مُخْتَلَفًا فِيهِ.

وفي التعليق: يشهد وفي المغني: لو رهن بحق ثان كان رهنا بالأول فقط، فإن شهد بذلك شاهدان.
 فإن اعتقد فساده لم يكن لهما، وإن اعتقدا صحته جاز أن يشهدا بكيفية الحال فقط، ومنعه الإمام أحمد في رواية
 الجماعة إذا علمه في تخصيص بعض وكليه أو تفضيله، وذكره فيه الحارثي عن الأصحاب.
 ونقل أبو طالب: إن لم يشهدوا ليس عليهم شيء.
 قيل: فإن شهدوا؛ عليهم شيء؟ قال: أعفني.
 ونقل حنبل: أنه لا يشهد إذا جاء مثل هذا وعرف.
 قال: في حديث بشير: «أن النبي ﷺ شهد»، وهو القاضي، والحكم إليه.
 وفيه: أن الحاكم إذا جاءه مثل هذا رده، ويتوجه: يكره ما ظن فساده.
 ويتوجه وجه: يحرم، ولو شهد اثنان في محفل على واحد منهم أنه طلق أو اعتق قبل، ولو أنهما من أهل الجماعة
 فشهدا على الخطيب أنه قال أو فعل على المنبر في الخطبة شيئا لم يشهد به غيرهما قبل مع المشاركة في سماعه وبصره.
 ذكره في المغني ولا يعارضه قولهم: إذا انفرد واحد فيما توافر الدواعي على نقله مع مشاركة خلقه رده.

باب شروط مَنْ تُقْبَلُ شهادته وما يَمْتَنعُ قَبُولُها

الْمَذْهَبُ: أَنَّهَا سِتَّةٌ: الْعَقْلُ، وَالْحِفْظُ، وَالْعَدَالَةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالنُّطْقُ، وَالْبُلُوغُ.
فَلَا شَهَادَةَ لِمَجْنُونٍ وَمَعْتَوٍ وَمُعَقَّلٍ وَمَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ وَسَهْوٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَنِسْيَانٍ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: الصَّحِيحُ إِلَّا فِي أَمْرِ جَلِيٍّ يَكْثِفُهُ الْحَاكِمُ وَيُرَاجِعُهُ فِيهِ حَتَّى يَعْلَمَ تَثْبِيتهُ، وَأَنَّهُ لَا سَهْوَ وَلَا غَلَطَ فِيهِ،
وَعَبْرٌ عَدْلٌ وَلَوْ ضَرُورَةٌ فِي سَفَرٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، قَالَ حَنَفِيَّةٌ: وَلَا يَسُوعُ الْاجْتِهَادُ فِي شَهَادَةِ فَاسِقٍ بَلْ كَافِرٍ.
قَالَ فِي غَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَلَا عَلَى ذِمِّيٍّ، لِأَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُ مَحْظُورَ بَيْنِهِ، وَلِهَذَا لَا وَلَايَةَ لَهُ، كَالْمُرْتَدِّ، بِخِلَافِ الذِّمِّيِّ.
وَتَقْبَلُ فِي إِفَاقَةٍ مَنْ يَحْتَقِقُ أَحْيَانًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيُعْتَبَرُ لِلْعَدَالَةِ أَمْرَانِ: صَلَاحُ دِينِهِ بِإِذَاءِ الْفَرِيضَةِ.

زَادَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالْمَحْرُورِ: بِسَبْيِهَا، وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَالتَّبْصِيرَةَ، وَالتَّرْغِيبَ: وَالسُّنَّةَ الرَّائِيَّةَ، وَأَوَمَّا إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ فَيَمْنُ
يُؤَاطِبُ عَلَى تَرْكِ سُنَنِ الصَّلَاةِ رَجُلٌ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: الْوُتْرُ سُنَّةٌ سَنَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِهِ فَهُوَ رَجُلٌ سَوَاءٌ، وَأَثَمَةُ الْقَاضِي، وَمُرَادُهُ لِأَنَّهُ لَا
يَسْلَمُ مِنْ تَرْكِ فَرَضٍ، وَإِلَّا فَلَا يَأْتُمُّ بِسُنَّةٍ، كَذَا كَانَ يُبْنِي أَنْ يَقُولَ، لَكِنْ ذَكَرَ فَيَمْنُ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَنْ مَنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِ
السُّنَنِ أَثِمَ.

وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فَيَمْنُ تَرَكَ الْوُتْرَ: رَجُلٌ سَوَاءٌ، مَعَ قَوْلِهِ إِنَّهُ سُنَّةٌ، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَحْتَجَّ لَهُ، وَأَجَابَ عَنْ حَدِيثِ
عَبَادَةَ «مَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا».

مَعْنَاهُ مَنْ انْتَقَصَ مِنْ مَسْنُونَاتِهَا الرَّائِيَّةَ مَعَهَا لَمَّا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَيْهَا وَتَبَعًا لَهَا جَزَاءً أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ عَطْفًا عَلَى جَمِيعِ
ذَلِكَ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْوُتْرِ عَنْ قَوْلِ أَحْمَدَ فَيَمْنُ تَرَكَ عَمْدًا: رَجُلٌ سَوَاءٌ، لَا يُبْنِي أَنْ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ، فَإِنَّهُ لَا شَهَادَةَ لَهُ،
ظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا فَيَمْنُ تَرَكَ طَوْلَ عُمُرِهِ أَوْ أَكْثَرَهُ فَإِنَّهُ يَفْسُقُ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ
السُّنَنِ الرَّائِيَّةِ إِذَا دَاوَمَ عَلَى تَرْكِهَا، لِأَنَّهُ بِالْمُدَاوَمَةِ يَحْصُلُ رَاغِبًا عَنْ السُّنَةِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وَلِأَنَّهُ بِالْمُدَاوَمَةِ تَلَحُّقُ التَّهْمَةُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَقَدٍ لِكُونِهَا سُنَّةً، وَهَذَا مُشْتَوِعٌ مِنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ
مُسْلِمٍ بَيْنَ ظَهْرَانِي» الْمَشْرِكِينَ لَا تَرَاهِي نَارَاهُمَا.

وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي أَنَّهُ يَكْثُرُ جَمْعُهُمْ وَيَقْصِدُ نَصْرَهُمْ وَيَرْغَبُ فِي دِينِهِمْ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ خَرَجَ عَلَى هَذَا.
وَكَذَا فِي الْفُصُولِ: الْإِدْمَانُ عَلَى تَرْكِ هَذِهِ السُّنَنِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحْمَدَ فِي الْوُتْرِ، لِأَنَّهُ يُعَدُّ رَاغِبًا عَنْ السُّنَةِ.
وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي الْوُتْرِ: وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَكَمَ بِفُسْخِهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: مَنْ تَرَكَ الْوُتْرَ لَيْسَ عَدْلًا، وَقَالَهُ شَيْخُنَا فِي الْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ، لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَاقِصَ الْإِيمَانِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا عَمِلْتَ الْخَيْرَ زَادَ وَإِذَا ضَيَّعْتَ نَقَصَ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مَنْ تَرَكَ التَّوَاتُلَ الَّتِي لَيْسَتْ رَائِيَّةً مَعَ الْفَرَائِضِ لَا تَصِفُهُ بِنُقْصَانِ الْإِيمَانِ.

وَفِي كَلَامِ الْحَنَفِيَّةِ قِيلَ: لَا بَأْسَ بِتَرْكِ سُنَةِ الْفَجْرِ، وَالظُّهْرِ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَأْتِ بِهَا إِلَّا إِذَا صَلَّى
بِالْجَمَاعَةِ، وَبَدْوْنِهَا لَا تَكُونُ سُنَّةً.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا بِحَالٍ، لِأَنَّ السُّنَةَ الْمُؤَكَّدَةَ كَالْوَاجِبَةِ، كَذَا قَالُوا.

وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا اجْتِنَابُ الْمَحْرَمِ، بِأَنْ لَا يَأْتِيَ كَبِيرَةً.

قِيلَ: وَلَا يُدْمِنُ.

وَقِيلَ: وَلَا يَتَكَوَّرُ مِنْهُ صَغِيرَةً.

وَقِيلَ: فَلَا تَأْتِي.

وفي الترغيب: بأن لا يكثُر مِنها ولا يصِرَ على واحدة مِنها (م ١)^(١).
وفي الخبر الذي رواه الترمذي: «لا صغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع استغفار».
وعنه: تُردُّ بكذبته، وهو ظاهر المغني، واختاره شيخنا، قال ابن عقيل: اختاره بعضهم، وقاس عليه بقية الصغار، وهو بعيد، لأن الكذب معصية فيما تحصل به الشهادة، وهو الخبر، وأخذ القاضي وأبو الخطاب منها أنه كبيرة كشهادته بالزور، أو كذب على النبي ﷺ.
ذكره القاضي وغيره.

ويُعرف الكذاب بخلف المواعيد، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ.
ويجب الكذب إن تخلص به مسلم من القتل.
قال ابن الجوزي: أو كان المقصود واجبا.
ويباح لإصلاح وحرب وزوجة، للخبر.
وقال ابن الجوزي: وكل مقصود محمود لا يتوصل إليه إلا به، وهو التورية، في ظاهر نقل حنبل وظاهر نقل ابن منصور، والأصحاب مطلقا (م ٢)^(٢).

ومن جاءه طعام فقال لا أكله ثم أكل، فكذب، لا ينبغي أن يفعل، نَقَلَهُ المروزي.
ومن كتب لغيره كتابا فأملى عليه كذبا لم يكتبه، نَقَلَهُ الأثرم.
قال ابن حامد: وقد يقع القس بكل ما فيه ارتكاب لإنه، وإن خلا عن حد أو عيب، وأنه مذنب مالم يك، وأن الشافعي لم يفسقه بشرط مسكر للخلاف ولا بكليته أو تديس في بيع وفش في تجارة.
وظاهر الكافي: العدل من رجع خيرة ولم يأت كبيرة، لأن الصغار تقع مكفرة أولا فاولا فلا تجتمع.
قال ابن عقيل: لولا الإجماع لقلنا به وظاهر العدو للقاضي: ولو أتى كبيرة.
قال شيخنا: صرح به في قياس الشبهة، واحتج في الكافي، والعدو بقوله تعالى: «فمن قُلت موازينه» الآية [الأعراف: ٨].

وعنه فيمن أكل الربا: إن أكثر لم يصل خلفه.
قال القاضي وابن عقيل: فاعتبر الكثرة، وفي المغني: إن أخذ صدقة محرمة وتكرر ردت.
وعنه فيمن ردت ما أخذه موزونه من الطريق: هذا أهون، ليس هو أخرجه، وأعجب إلي أن يردّه.
وعنه أيضا: لا يكون عدلا حتى يرد ما أخذ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويعتبر أيضا اجتناب المحرم بأن لا يأتي كبيرة، قيل: ولا يدمن، وقيل: ولا يتكرر منه صغيرة، وقيل: ثلاثا. وفي الترغيب: بأن لا يكثُر منها ولا يصِرَ على واحدة منها). انتهى.
القول الأول: هو الصحيح، وهو أن لا يدمن على صغيرة، جزم به في المحرر، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.
وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والنظم وغيرهم.
والقول الثاني: وهو أن لا يتكرر منه صغيرة لم أر من اختاره.
والقول الثالث: وهو أن لا يتكرر منه صغيرة ثلاثا قطع به في آداب المفتي.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وهو التورية في ظاهر نقل حنبل وظاهر نقل ابن منصور، والأصحاب مطلقا). انتهى.
يعني: إذا قلنا يباح الكذب في موضعه فهل هو التورية أو مطلقا أطلق الخلاف، والصواب هو القول الثاني وهو ظاهر الأحاديث.

وقال في الآداب مهما أمكن المعارض حرم الكذب وهو ظاهر كلام غير واحد وصرح به آخرون لعدم الحاجة إذن وظاهر كلام أبي الخطاب الجواز ولو أمكن المعارض، والظاهر أنه مراد. انتهى.
ونصر في موضع آخر ظاهر كلام الأصحاب والأحاديث.

وهي ما فيه حد أو وعيد، نص عليه.

وعند شيخنا: أو غضب أو لعنة أو نفي الإيمان قال: ولا يجوز أن يقع نفي الإيمان لأمر مستحب، بل لإكمال واجب. قال: وليس لأحد أن يحكم كلام أحمد إلا على معنى يبين من كلامه ما يدل على أنه مراده، لا على ما يحتمله اللفظ في كلامه كل أحد.

قال: ومن هذا الباب «من غشنا فليس منا» و«ومن حمل علينا السلاح فليس منا» وعن أنس مرفوعاً: «لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصُدُّوهم فقلت: يا جبريل من هؤلاء؟ قال: الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم».

حديث صحيح، رواه أحمد (٣/ ٢٢٤)، وأبو داود (٤٨٧٨)، وفي كتاب ابن حبان: إن نفي الإيمان مخرج إلى الفسق، قال: ومراده: «فليس منا» أي ما أمرنا به، أو ليس من أفعالنا، أو ليس من سنتنا.

وذكر أيضاً ما معناه: أن ما ورد فيه لفظ الكفر أو الشرك للتلفيط، وأنه كبيرة، وعنه الوقف، فلا نقول بكفر ناقِل عن الملة ولا غيره، قال: وفي معنى ذلك اختيار بلفظ آخر كقول «ليس منا من حلف بالآمانة» وسأله علي بن سعيد عن قوله «من غشنا فليس منا» قال: للتأكيد، والتشديد، ولا أكفر أحداً إلا بترك الصلاة.

قال شيخنا: من شهد على إقرار كذب مع علمه بالحال أو تكرر نظره إلى الأجنبية، والقعود له بلا حاجة شرعية قدح في عدالته، قال: ولا يستريب أحد فيمن صلى محدثاً أو يغير القيلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة أنه كبيرة.

وفي الفصول، والغنية، والمستوعب: الغيبة، والنسيئة من الصغائر.

وفي مستند القاضي: معنى الكبيرة أن عقابها أعظم، والصغيرة أقل ولا يعلمان إلا بتوقيف.

وقال ابن حبان: إن تكرر الصغائر من نوع أو أنواع فظاهر المذهب: تجتمع وتكون كبيرة.

ومن أصحائنا من قال لا تجتمع، وهو شيء مقالة المعتزلة، إذ قولهم لا تجتمع ما ليس بكبير فيكون كبيراً، كما لم يجتمع ما ليس بكفر فيكون كفراً.

وعنه: العدل من لم تظهر منه ربة.

ومن قلّد في خلق القرآن ونفي الرواية ونحوهما فسق، اختاره الأكثر، قاله في الواضح وتخرج من شهادة أهل الذمة قبول شهادته ما لم يتبين بها لموافق على مخالفه.

وعنه: يكفر، كمنتهد، وعنه: لا.

اختاره الشيخ في رسالته إلى صاحب التخليص، لقول أحمد للمعتصم يا أمير المؤمنين:

وتقل يعقوب الدوزقي يمين يقول القرآن مخلوق، كنت لا أكفره حتى قرأت قوله تعالى: «أنزل به عليه» [النساء:

١٦٦]، وغيرها.

فمن زعم أنه لا يذري علم الله مخلوق أو لا كفر.

وفي الفصول في الكفاءة في جهمية وواقعية وحورية وقدرية ورافضة: إن ناظر ودعا كفر، وإلا لم يفسق، لأن

الإمام أحمد قال: يسمع حديثه ويصلي خلفه، قال: وعندي أن عامة المبتدعة فسقة كعامة أهل الكتابين كفار مع جهلهم،

قال: والصحيح لا كفر، لأن أحمد رحمه الله أجاز الرواية عن الحروري، والحوارج.

وفي الفنون: أن أحمد قرأت به الروايات في الأصول كالمعراج نقطة أو مثاماً، وهل الأعمال من الإيمان؟، والاختيار

هل تتأول، ومعلوم أن الأولى إن كانت باطلة لم يسلم ولم يعدي بالثانية.

ولا يفسق الأصحاب، وليس في الدين محاباة، وإن كفرتم السلف بالاختلاف تأسينا بهم، وذكر ابن حبان أن قدرية

أهل الأثر كسعيد بن أبي عروبة، والأصم مبتدعة، وفي شهادتهم وجهان، وأن الأولى لا تقبل، لأن أقل ما فيه الفسق.

وقال ابن الجوزي في كتابه السر المصون: رأيت جماعة من العلماء أقدموا على تكفير المتأولين من أهل القبلة، وأنما

يُنْبَغِي أن يقطع بالكفر على من خالف إجماع الأمة ولم يحتول حاله تأويلاً، وأصبح حالاً بين هؤلاء المكفرين قوم من

التكلمين كفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لا يعرف العقيدة بأدلتها المحررة فهو كافر، وهذا مخالف للشرعية، فإنها حكمت بإسلام أجلاف العرب، والجهاال، انتهى كلامه، وجزم في القنن في مكان بأن الإسرائا بقطعة، كقول أهل السنة، لأنه لا يسبح نفسه إلا عند كبيرة، والعبد للروح، والجسد، ولا معنى للذكر المسافة في المنام، ولأن المنام لا يحتاج إلى منع وتبصر، ولو كان مناماً لم ينكره عليه.

وذكر جماعة في خبر غير الداعية روايات: الثالثة إن كانت مفسقة قبل.

وإن كانت مكفرة ردة، وسبقت المسألة في البغاة.

وأختار شيخنا لا يفسق أحد، وقالة القاضي في شرح الخرقي في المقلب، كالفروع، لأن التفرقة بينهما ليست عن أئمة الإسلام ولا تصح.

وإن نهي الإمام أحمد عن الخلع عنهم لعلهم الهجر، وهي تختلف، ولهذا لم يرو الحلال عن قوم، لإنه المروذي، ثم روى عنهم بعد موته، قال: وجعل القاضي الدعاء إلى البدعة قسماً غير داخل في مطلق العدالة، والبدعة المفسقة.

وعنه: الداعية كتفصيل علي على الثلاثة أو أحدهم، أو لم ير مسح الحف أو غسل الرجل.

وعنه: لا يفسق من فضل علياً على عثمان رضي الله عنهم، ويتوجه فيه وفيمن رأى الماء من الماء ونحوه التسوية، نقل ابن هانئ في الصلاة خلف من يقدم علياً على أبي بكر وعمر: إن كان جاهلاً لا علم له أجزأ أن لا يكون به بأس.

وقال صاحب المحرر: الصحيح أن كل بدعة لا توجب الكفر لا يفسق المقلد فيها لخبثتها، مثل من يفضل علياً على سائر الصحابة ويقيم عن تكفير من كفرناه من البدعة، ثم ذكر رواية ابن هانئ المذكورة، وقول المروذي لأبي عبد الله: إن قوماً يكفرون من لا يكفر فأنكره، وقوله في رواية أبي طالب: من يجترئ أن يقول إنه كافر؟ يعني من لا يكفر وهو يقول: القرآن ليس بمخلوق.

قال صاحب المحرر: والصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية فإننا نفسق المقلد فيها، كمن يقول بخلق القرآن.

أو بأن الألفاظ به مخلوقة، أو أن علم الله مخلوق، أو أن أسماء مخلوقة، أو أنه لا يرى في الآخرة، أو يسب الصحابة تدنياً.

أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد، وما أشبه ذلك، فمن كان عالماً في شيء من هذه البدع يدعو إليه وينظر عليه فهو محكوم بكفرو، نص أحمد صريحاً على ذلك في مواضع.

قال: واختلف عنه في تكفير القدرية بنفي خلق المعاصي على روايتين، وله في الخوارج كلام يقتضي في تكفيرهم روايتين.

نقل حرب: لا تجوز شهادة صاحب بدعة، ولا شهادة لإفاد حد أو لا، جزم به الأصحاب، لقول عمر لأبي بكر: إن ثبت قبلت شهادتك.

رواه أحمد وغيره، واحتجوا به مع اتفاق الناس على الرواية عن أبي بكر، مع أن عمر لم يقبل شهادته لعدم توثيقه من ذلك، ولم ينكر ذلك، وهذا فيه نظر، لأن الآية إن تناولته لم تقبل روايته لفسقه، ولأن قبلت شهادته، كروايته، لوجود المفتضي وانقياء المانع، ويتوجه تخرج رواية: بقاء عدلته من رواية أنه لا يحد.

وفي العدة للقاضي: قال أبو بكره ومن جلد معه فلا يرد خبرهم، لأنهم جاءوا مجيء الشهادة، ويسن بصريح في القذف، وقد اختلفوا في وجوب الحد فيه، ويسوغ فيه الاجتهاد، ولا ترد الشهادة بما يسوغ فيه الاجتهاد، ولأن نقصان العدو من جهة غيره، فلا يكون سبباً في رده شهادته، وتوثيقه تكليفيه نفسه، نص عليه، لكلية حكماً.

وقال القاضي، والترغيب: إن كان شهادة قال: القذف حرام باطل ندمت عليه، ولن أعود إلى ما قلت، وجزم في الكافي أن الصادق يقول قذفي فلان باطل ندمت عليه، وتقبل شهادة فامست بتوثيقه لحصول المغفرة بها وهي الندم، والإفلاع، والعزم أن لا يعود.

وقيل: مع قول أبي تائب ونحوه.

وَعَنْهُ: مُجَابَّةٌ قَرِيبَةٌ فِيهِ.

وَعَنْهُ: مَعَ صَلَاحِ الْعَمَلِ سَنَةً، وَقِيلَ فِيْمَنْ فِسَقُهُ بِفِعْلِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ رِوَايَةً، وَعَنْهُ فِي مُبْتَدِعٍ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي، وَالْحُلُوتَانِيُّ، لِتَأْخِيلِ عَمَرٍ صَبِيغًا مِنْهُ.

وَقِيلَ: فِي قَامِيقٍ وَقَافٍ مَدَّةٌ يُعْلَمُ حَالُهَا.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ خَالِمٍ: أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى مَقَالَةٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا وَجُودِ أَعْمَالِ صَالِحَةٍ لظَاهِرِ الْآيَةِ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٦٠].

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُوَاحِذْ بِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ أَخَذَ بِالْأَوَّلِ، وَالْآخِرِ». قَالَ: وَإِنْ عَلَّقَ تَوْبَتَهُ بِشَرْطٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ تَائِبٍ حَالًا وَلَا عِنْدَ وَجُودِهِ، وَيُعْتَبَرُ رَدُّ الْمَظْلَمَةِ وَأَنْ يَسْتَحْلِلَهُ أَوْ يَسْتَمْلِكَهُ مُغْسِرٌ، وَنُبَّادِرَتُهُ إِلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى حَسَبَ إِمْكَانِهِ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: يُعْتَبَرُ رَدُّ الْمَظْلَمَةِ أَوْ بَذْلُهَا أَوْ يَتَّهَى الرُّدُّ مَتَى قُدِّرَ.

وَعَنْهُ: لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ مُبْتَدِعٍ، اخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ.

وَمَنْ أَتَى فِرْعَا مُخْتَلَفًا فِيهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَا، كَمَا نَوَّلَ.

وَفِيهِ فِي الْإِرْشَادِ: إِلَّا أَنْ يُجِيزَ رَبُّ الْفَضْلِ، أَوْ يَرَى الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ، لِتَحْرِيمِهِمَا الْآنَ، وَذَكَرَهُمَا شَيْخُنَا مِمَّا خَالَفَ النَّصَّ مِنْ جَنْبٍ مَا يَنْقُصُ فِيهِ حُكْمُ الْحَاكِمِ.

وَقَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي دُخُولِ الْفُقَهَاءِ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.

فَأَدْخَلَهُمُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَخْرَجَهُمُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ فِيْمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ أَكَلَ مَتْرُوكَ التَّسْبِيحَةِ أَوْ تَزَوَّجَ بِنْتَهُ مِنَ الزُّنَا، أَوْ أُمُّ مَنْ زَنَى بِهَا احْتِمَالًا: تُرَدُّ.

وَعَنْهُ: يَفْسُقُ مُتَاوَلٌ، لَمْ يَسْكُرْ مِنْ نَبِيذٍ، اخْتَارَهُ فِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهَجِ، كَحَدِّهِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ إِلَى الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَلِلْسُنَةِ الْمُسْتَفِيزَةِ، وَهَلَّلَهُ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ بِأَنَّهُ إِلَى الْحَاكِمِ لَا إِلَى فَاعِلِهِ، كَبَيَّةِ الْأَحْكَامِ، وَفِيهِ فِي الْوَاضِحِ رِوَايَتَانِ، كَذِمِّي شَرِبَ خَمْرًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَوْجِزِ، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ شَيْخِنَا.

نَقَلَ مِنْهَا: مَنْ أَرَادَ شَرْبَهُ يَتَّبِعْ فِيهِ مَنْ شَرِبَهُ فَلْيُشْرِبْهُ وَحْدَهُ.

وَعَنْهُ: أَجِيزُ شَهَادَتُهُ وَلَا أَصْلَبِي خَلْفَهُ [وَأَحَدَهُ] وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: الْمُسْتَحِلُّ لِشَرْبِ الْخَمْرِ بَعِيْنَهَا مُقِيمًا عَلَى ذَلِكَ بِاسْتِحْلَالِ غَيْرِ مُتَاوَلٍ لَهُ وَلَا نَارِعًا عَنْهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا فَالْقَتْلُ، مِثْلُ الْخَمْرَةِ بَعِيْنَهَا وَمَا أَشْبَهَهَا، وَإِنْ أَتَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى جَهَالَةٍ بِلَا اسْتِحْلَالٍ وَلَا رَدٍّ لِكِتَابِ اللَّهِ حُدٌّ، فَلَوْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ فَيَتَوَجَّهُ فِي حُدِّهِ رِوَايَتَانِ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ أَوْ مَلَكَ مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(١).

وَاحْتَجَّ الشَّيْخُ بِهَذَا عَلَى حُدِّ مُعْتَقِدِ جِلْدِهِ وَأَنْ يَهَذَا فَارَقَ النِّكَاحَ بِلَا وَلِيٍّ وَهِيَ دَعْوَى مُجَرَّدَةٍ وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: الْمُسْكِرُ خَمْرًا وَلَيْسَ يَقُومُ مَقَامَ الْخَمْرَةِ بَعِيْنَهَا، فَإِنْ شَرِبَهَا مُسْتَحِلًّا قُتِلَ.

وَإِنْ لَمْ يُجَاهِرْ وَلَمْ يُعْلَنْ وَلَمْ يَسْتَحْلِلْهَا حُدٌّ وَيَضَعُفُ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْأَشْهُرِ مِنْ وَجُوبِ الْحُدِّ وَبَقَاءِ الْعَدَالَةِ، لِأَنَّهُ أَصْدَقُ، وَرَدُّ الشَّهَادَةِ أَوْسَعُ، وَلِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنَ الْحُدِّ التَّحْرِيمُ فَيَفْسُقُ بِهِ، أَوْ إِنْ تَكَرَّرَ، وَعَلَى هَذَا إِذَا لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَعْدَمَ الْحُدِّ أَوَّلَى.

وَعَنْهُ: مَنْ أَخَّرَ الْحَجَّ قَادِرًا كَمَنْ لَمْ يُؤَدِّ الزَّكَاةَ، نَقَلَهُ صَالِحٌ، وَالْمُرُودِيُّ، وَقِيَاسُ الْأَوَّلَةِ مَنْ لَعِبَ بِشِطْرَنْجٍ وَتَسَمَّعَ غِنَاءً

(١) تنبيه: قوله: (وإن أتى شيئاً من ذلك على جهالة بلا استحلال ولا رد لكتاب الله حدة، فلو اعتقد تحريمه فيتوجه في حده روايتا من وطئ في نكاح أو ملك مختلف فيه). انتهى.

قد قدم المصنف في باب حد الزنا أنه لا حد على من وطئ في نكاح أو ملك مختلف فيه يعتقد تحريمه، فكذا هذه المسألة على هذا الترجيح.

بِلا آله، قَالَهُ فِي الْوَسِيلَةِ، لَا بِاعْتِقَادِ إِبَاحِيَةٍ
وَمَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصِ فَتَنَّهُ: يَفْسُقُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا.
وَقَالَ شَيْخُنَا: كَرِهَهُ الْعُلَمَاءُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي غَيْرَ مَتَأَوَّلٍ أَوْ مَقْلَدٍ، وَتَوَجَّهَ أَيْضًا تَخْرِيجُ مَنْ تَرَكَ شَرْطًا أَوْ رُكْنًا مُخْتَلَفًا
فِيهِ لَا يُعِيدُ، فِي رَوَايَةٍ، وَتَوَجَّهَ تَقْيِيدُهُ بِمَا لَمْ يُنْقَضْ فِيهِ حُكْمُ حَاكِمٍ.
وَقِيلَ: لَا يَفْسُقُ إِلَّا الْعَالِمُ مَعَ ضَعْفِ الدَّلِيلِ فَرَاوَيْتَانِ (م ٣) (١).
وَأَمَّا لَزُومُ التَّمَذُّبِ بِمَذْهَبٍ وَامْتِنَاعُ الْإِنْتِقَالِ إِلَى غَيْرِهِ فِي مَسْأَلَةِ فِقْهِهَا وَجْهَانِ، وَقَالَ لِمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ وَعَدَمُهُ أَشْهُرُ
(م ٤) (٢).

وَفِي الْلُزُومِ طَاعَةُ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَتَنْهِيهِ وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.
وَقَالَ: جَوَازُهُ فِيهِ مَا فِيهِ، قَالَ: وَمَنْ أَوْجَبَ تَقْلِيدَ إِمَامٍ بِعَيْنِهِ اسْتَيْبَ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قِيلَ، وَإِنْ قَالَ يُنْبِئُنِي كَانَ جَاهِلًا
ضَالًّا.
قَالَ: وَمَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لِإِمَامٍ فَخَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ أَوْ لِكَوْنِ أَحَدِهِمَا أَعْلَمَ وَاتَّقَى فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَمْ يَفْضَحْ
فِي عَدَالَتِهِ، بِلا نِزَاعٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِي هَلِیْهِ الْحَالُ يَجُوزُ عِنْدَ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ أَيْضًا: بَلْ يَجِبُ، وَأَنْ أَحْمَدَ نَصُّ عَلَيْهِ.

الثَّانِي: الْمَرْوَةُ بِفِعْلٍ مَا يُجْمَلُهُ وَزَيَّنَتْهُ، وَتَرَكَ مَا يَدْنُسُهُ وَيَشِينُهُ عَادَةً، فَلَا شَهَادَةَ لِمَصَافِعَ وَمُتَسَخِّرٍ، وَمُتَزَيٍّ بِزِيٍّ يُسَخَّرُ
مِنْهُ، وَمُغْنٍ وَرَقَاصٍ وَمُسْتَعْبِلٍ وَلَا عَجِبَ بِشَطْرَنَجٍ، وَذَكَرَ فِيهِ الْقَاضِي وَالتَّرْغِيبُ: وَلَوْ مَقْلَدًا أَوْ نَزْدَ وَحَمَامَ، أَوْ يَسْتَرْعِيهِ مِنْ
الْمَزَارِعِ، نَقَلَهُ بَكْرٌ، وَكُلُّ لَسِبٍ فِيهِ ذَنَاءَةٌ وَأَرْجُوحةٌ وَأَحْجَارٌ ثَقِيلَةٌ وَأَكْلٌ فِي سَوَاقٍ بِحَضْرَةِ النَّاسِ.
وَفِي الْغَنِيَّةِ: أَوْ عَلَى الطَّرِيقِ وَدَاخِلَ حِمَامٍ بِلا مِتَزَرٍ، وَمَادَّ رَجُلَيْهِ بِمَجْمَعِ النَّاسِ، وَكَشَفِيهِ مِنْ بَذِيهِ مَا الْعَادَةُ تَغْطِيئُهُ،
وَتَوْنِيهِ بَيْنَ جُلُوسٍ، وَخُرُوجِهِ عَنْ مُسْتَوَى الْجُلُوسِ بِلا عُدْرٍ، وَمَتَحَدَّثٍ بِمَبَاضَعَةِ أَهْلِهِ، وَمُخَاطَبَتِهَا بِخَطَابٍ فَاحِشٍ بَيْنَ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (في مسألة من أخذ بالرخص، فتنه: يفسق، وذكر القاضي: غير متأول أو مقلد، ويتوجه أيضا تخريج
من ترك شرطًا أو ركنًا مختلفًا فيه لا يعيد، في رواية، ويتوجه تقييده بما لم ينقض فيه حكم حاكم، وقيل: لا يفسق إلا العالم مع ضعف
الدليل فروايتان). انتهى.

النصوص وهو كونه يفسق هو الصحيح، من المذهب، وعليه الأصحاب، وحكاه ابن عبد البر إجماعًا، كما قال المصنف.

والطريقة الثانية: لا يفسق إلا العالم، مع ضعف الدليل، فإن في روايتين، ولقوة هذه الطريقة عند المصنف أتى بهذه الصيغة.

فعلى هذه الطريقة لا يفسق الجاهل ولا العالم مع قوة الدليل، ومع ضعف الدليل في فسقه روايتان.

قال المصنف في أصوله: وذكر بعض أصحابنا في فسق من أخذ بالرخص روايتين، وإن قوي دليل أو كان عاميًا، فلا.

قال المصنف: (كذا قال)؛ فرد هذه الطريقة في أصوله.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وأما لزوم التمدب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره في مسألة فقيها وجهان، وعدمه أشهر). انتهى.

قال الشيخ تقي الدين: جمهور أصحاب الإمام أحمد لا يوجبون ذلك، نقله في الآداب الكبرى.

وقال ابن حمدان في رعايته الكبرى: يلزم كل مقلد أن يلتزم بمذهب معين: في الأشهر، فلا يقلد غير أهله.

وقيل: بلى.

وقيل: ضرورة، فإن التزم بما يفتى به أو عمل أو ظنه حقًا أو لم يجد مفتيًا آخر لزمه قبوله، وإلا فلا، انتهى وقال المصنف في

أصوله: وقال بعض الأصحاب: هل يلزم المقلد التمدب بمذهب وامتناع الانتقال، إلى غيره؟ فيه وجهان، وقال: عدم اللزوم قول

جمهور العلماء، فيخير. انتهى.

وقال في إعلام الموقعين: (الصواب المقتطوع به عدم اللزوم). انتهى.

واختار الأمدى منع الانتقال فيما عمل به، وعند بعض الأصحاب: يجتهد في أصح المذاهب فيتبعه.

وتقدم كلام الشيخ تقي الدين في كلام المصنف، وهو موافق لما قاله ابن القيم، وهو الصواب.

الناس، وحاشي المضحكات ونحوه.
 وَقَالَ فِي الْفَنُونِ، وَالْقَهْقَهَةُ، وَأَنْ مِنَ الْمَرْوَةِ، وَالتَّرَاةِ عَدَمَ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ، فَإِنْ جَلَسَ فَعَلَيْهِ أَذَاءٌ حَقٌّ:
 غَضُّ الْبَصَرِ وَإِرْشَادُ الضَّالِّ وَرَدُّ السَّلَامِ، وَجَمْعُ اللَّقْطَةِ لِلتَّغْرِيفِ، وَأَمْرٌ بِمَعْرِفِهِ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرِهِ.
 قَالَ فِي الْغَنِيِّ: يَكْرَهُ تَشْدُقُهُ بِضَجَلِكِ وَقَهْقَهَةٍ وَرَفَعَ صَوْتِهِ بِلا حَاجَةٍ.
 وَقَالَ: وَمَضْعُ الْعَلَكِ لِأَنَّهُ ذَنَاءَةٌ، وَإِزَالَةُ ذَرْنِهِ بِحَضْرَةِ نَاسٍ، وَكَلَامُهُ بِمَوْضِعٍ قَلِيلٍ كَحَمَامٍ وَخَلَاءٍ، وَلَا يُسَلِّمُ وَلَا يَرُدُّهُ.
 قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَالْمَصَارِعُ وَيَبُولُهُ فِي شَارِعٍ.
 وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: وَمَنْ بَنَى حَمَامًا لِلنِّسَاءِ بِمَا يَحْرُمُ.
 وَفِي الرِّعَايَةِ: وَدَوَامُ اللَّعِبِ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ أَوْ اخْتَفَى بِمَا يَحْرُمُ مِنْهُ قُبِلَتْ وَيَحْرُمُ شَيْطَرْنَجٌ، فِي الْمَنْصُوصِ، كَمَنْ عَوَّضَ
 أَوْ تَرَكَ وَاجِبٌ أَوْ فَعَلَ مُحْرَمٌ، إِجْمَاعًا، وَكَتَرَدٍ، وَفَاقًا لِلْأَمَةِ الثَّلَاثَةِ وَعِنْدَ شَيْخِنَا هُوَ شَرٌّ مِنْ نَرْدٍ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ، وَلَا يُسَلِّمُ
 عَلَى لَا عِيبَ بِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ
 وَكَرِهَ أَحْمَدُ اللَّعِبَ بِحَمَامٍ، وَيَحْرُمُ لِيَصِيدَ بِهِ حَمَامَ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ لِلْأُنْثَى بِصَوْنِهَا وَاسْتِفْرَاحِهَا، وَكَذَا لِحَمْلِ الْكُتُبِ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: يَكْرَهُ، وَفِي رَدِّ الشَّهَادَةِ بِاسْتِدَامَتِهِ وَجِهَانٍ^(١).
 وَكَرِهَ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ الْأَلْحَانِ.
 وَقَالَ: بِدَعَةٍ لَا تَسْمَعُ، كُلُّ شَيْءٍ مُحَدَّثٌ لَا يُعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَبْعُ الرَّجُلِ، كَأَبِي مُوسَى.
 نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ: أَوْ يُحَسِّنُ بِلا تَكْلُفٍ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ غَيَّرْتَ النُّظْمَ حَرُمَتْ، فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَفْجَاهُ فِي الْكِرَاهَةِ.
 وَفِي الْوَسِيلَةِ: يَحْرُمُ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ.
 وَعَنْهُ: يَكْرَهُ.
 وَقِيلَ: لَا، وَلَمْ يُفَرِّقْ.
 وَيَكْرَهُ غِنَاءَهُ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَحْرُمُ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
 قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْجِبُنِي، وَقَالَ فِي الْوَصِيِّ يَبِيعُ أَمَةً لِلصَّبِيِّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُغْنِيَةٍ وَعَلَى أَنَّهَا لَا تَقْرَأُ بِالْأَلْحَانِ، وَذَكَرَ
 الْقَاضِي عِيَّاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ مَنْ اسْتَحْلَهُ.
 وَقِيلَ: يَبِاحٌ، وَكَذَا اسْتِمَاعُهُ.
 وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِمَا: يَحْرُمُ مَعَ آلَةٍ لَهُوَ، بِلا خِلَافٍ بَيْنَنَا، وَكَذَا قَالُوا هُمْ وَابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ كَانَ الْمَغْنِي
 امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً.
 وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ وَيَعْقُوبُ: أَنَّ أَحْمَدَ سَيَّلَ عَنِ الدَّفِّ فِي الْعُرْسِ بِلا غِنَاءٍ فَلَمْ يَكْرَهُهُ.
 وَيَكْرَهُ بِنَاءَ الْحَمَامِ.
 وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ بَنَى لِلنِّسَاءِ.

(١) تنبيه: قوله: (وفي رد الشهادة باستدامته وجهان). انتهى.

الظاهر: أنَّ هذا من كلام صاحب الترغيب، يعني إذا ملك الحمام للأنس بها واستفراحها، وكذا لحمل الكتب فإنه يجوز.
 وقال في الترغيب: يكره، وفي رد الشهادة باستدامته وجهان، والصواب أنَّ شهادته لا تردُّ باتخاذها لذلك، وهو ظاهر ما قدمه
 المصنف وغيره، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشرح وغيرهما، وقوله في قراءة الألقان: (وقال جماعة، إن غيَّرت النظم حرمت، في
 الأصح، والآفوجهان في الكراهة)، إطلاق هذين الوجهين من تنمَّة كلام هؤلاء الجماعة.
 وقد قدَّم المصنف أنَّ أحمد كره قراءة الألقان وقال: بدعة لا تسمع، والصحيح من هذين الوجهين الكراهة إن لم يكن ذلك طبعًا:
 قال الشيخ في المغني، والشارح، إن لم يفرط في التمثيط، والمدَّ وإشباع الحركات فالصحيح أنه لا يكره.
 وقال القاضي: يكره على كلِّ حالٍ ورداه، وإن أسرف في المدِّ، والتَّمْطِيط وإشباع الحركات كره، ومن أصحابنا من كان يحرمه.
 انتهى.

وَالشُّعْرُ كَالْكَلَامِ، سَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ مَا تَكْرَرُ مِنْهُ، قَالَ: الْهِجَاءُ، وَالرَّقِيقُ الَّذِي يُشَبَّبُ بِالنِّسَاءِ، وَأَمَّا الْكَلَامُ الْجَاهِلِيُّ فَمَا أَنْفَعُهُ.

وَسَأَلَهُ عَنِ الْخَبَرِ: «لَا يَمْتَلِئُ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَبِيحًا خَيْرَ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شَيْعَرًا» فَتَلَكَّا، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ النَّضْرِ: لَمْ تَمْتَلِئْ أَجْوَأَنَا لِأَنْ فِيهَا الْقُرْآنُ وَغَيْرُهُ، وَهَكَذَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا، فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةُ قَوْلَ أَبِي عُبَيْدٍ أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَإِنْ أَفْرَطَ شَاعِرٌ بِالْمُدْحَةِ بِإِعْطَائِهِ وَعَكْسِيهِ بِعَكْسِيهِ أَوْ شَبَّ بِمَدْحِ خَيْرٍ أَوْ بِمُرُوِّهِ وَفِيهِ اخْتِمَالٌ أَوْ بِأَمْرٍ مُعَيَّنَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَسَقَ، لَا إِنْ شَبَّ بِأَمْرٍ أَوْ أَمْتِهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَاخْتَارَ فِي الْفُصُولِ، وَالتَّرْغِيبِ: تَرَدُّ كَذِبُوثِ، وَلَا تَحْرُمُ رِوَايَتُهُ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَرُوِيَ الْهِجَاءُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، فِي الْوَلِيْمَةِ: تَحْرِيمُ الْغَزْلِ بِصِفَةِ الْمُرْدِ، وَالنِّسَاءِ الْمُهَيَّجَةِ لِلطَّبَاخِ إِلَى الْفَسَادِ. وَيُكْرَهُ حَبْسُ الطَّيْرِ لِتَغْنِيهِ فِي رَدِّهَا وَجَهَانِ (م ٥) ^(١).

وَقِيلَ: يَحْرُمُ، كَمَحَاطَرَتِهِ بِنَفْسِهِ فِي رَفْعِ الْأَعْمِدَةِ، وَالْأَخْبَارِ الثَّقِيلَةِ، وَالثَّقَافَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَحْرُمُ مُحَاكَاةُ النَّاسِ لِلضُّحُكِ وَيُعَزَّرُ هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَذَى.

قَالَ: وَمَنْ دَخَلَ قَاعَاتِ الْعِلَاجِ فَتَحَّ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ الشُّرِّ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ التَّهْمِ عِنْدَ النَّاسِ، لِأَنَّهُ أَشْتَهَرَ عَمَّنْ اغْتَاذَ دُخُولَهَا وَقُوَعَهُ فِي مَقْدَمَاتِ الْجَمَاعِ أَوْ فِيهِ، وَالْعِشْرَةُ الْمُحَرَّمَةُ، وَالتَّفَقُّعُ فِي غَيْرِ الطَّاعَةِ، وَعَلَى كَافِلِ الْأَمْرَدِ مَنَعُهُ مِنْهَا وَمِنْ عِشْرَةِ أَهْلِهَا، وَلَوْ بِمُجَرَّدِ خَوْفٍ وَقُرْعِ الصُّغَايِرِ، فَقَدْ بَلَغَ عَمَرُ أَنْ رَجُلًا تَجْتَمِعُ إِلَيْهِ الْأَحْدَاثُ فَتَنْهَى عَنِ الْاجْتِمَاعِ بِهِ لِمُجَرَّدِ الرِّيَّةِ.

وَمِنْ صِنَاعَتِهِ ذَنْبَةٌ غُرْفًا كَحَجَّامٍ وَخَذَادٍ وَزَيْتَالٍ وَقَمَامٍ وَكَنَاسٍ وَكِبَاشٍ وَقِرَادٍ وَدَبَابٍ وَنَخَالٍ وَنَقَاطٍ وَصَبَاغٍ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: وَصَائِفٌ وَمَكَارٌ وَخِمَالٌ وَجَزَارٌ وَمُصَارِعٌ، وَمَنْ لَيْسَ غَيْرَ زِيٍّ بِلَدٍّ يَسْكُنُهُ أَوْ زِيٍّ الْمَعْتَادِ بِلَا عِلْدٍ، وَالْقِيمِ.

قَالَ غَيْرُهُ: وَجَزَارٌ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ، مَعَ حَسَنِ طَرِيقَتِهِ.

وَفِي الْمَحْرُورِ: لَا مَسْتَوِرُ الْحَالِ مِنْهُمْ، وَكَذَا حَاتِكٌ وَخَارِسٌ وَدَبَاغٌ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: تَقْبَلُ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ، قَالَ: أَوْ نَقُولُ تَرَدُّ بِبَلَدٍ يُسْتَرْزَى فِيهِ بِهِمْ.

وَفِي الْفَنُونِ: وَكَذَا خِيَاظٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ، وَالصَّبِيرِيُّ وَنَحْوُهُ إِنْ لَمْ يَتَّقِ الرَّبَا رَدَّتْ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَكْرَهُ الصَّرْفَ.

قَالَ الْقَاضِي: يُكْرَهُ.

وَيُكْرَهُ كَسْبُ مَنْ صَنَعَتِهِ ذَنْبَةٌ، وَالْمَرَادُ مَعَ إِمْكَانِ أَصْلَحِ مِنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَمَنْ يَبَاشِيرُ النِّجَاسَةَ وَجَزَارٍ، ذَكَرَهُ فِيهِ الْقَاضِي وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، لِلْخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ يُوجِبُ فِسَاوَةَ قَلْبِهِ، وَقَاصِدٌ وَمُزِينٌ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويكره حبس طير لتغنيته، ففي ردّها وجهان). انتهى.

وهما احتمالان في الفصول، وأطلقهما في الآداب الوسطى، وقال في الكبرى: فأما حبس المترنّعات من الطّيّار كالقماريّ، والبلابل لترنّنها في الأقفاص فقد كرهه أصحابنا لأنّه ليس من الحاجات إليه، لكنّه من البطور، والأشرف ورقيق العيش، وحبسها تعذيبٌ فيحتمل أن تردّ الشهادة باستدامته، ويحتمل أن لا تردّ، ذكره في الفصول. انتهى.

أحدهما: لا تردّ، وهو ظاهر كلام الشّرخ في المغني، والشارح وغيرهما، وعمل النّاس عليه في هذه الأزمنة.

والوجه الثّاني: تردّ.

قال ابن عقيّل في موضع من الفصول أيضًا: وقد منع من هذا أصحابنا وسَمَوْهُ فسقًا. انتهى.

وقال في باب الصّيد: نحن نكره حبسه للترّيبة، لما فيه من السّقه؛ لأنّه يطرب بصوت حيوانٍ صوته حينئذٍ إلى الطّيّران وتأنّسف على التّخلّي في الفضاء. انتهى.

وَجَرَاجِي وَنَحْوِهِمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَبْتَاطِر، وَظَاهِرُ الْمَغْنِي لَا يَكْرَهُ كَسْبُ فَاصِلٍ.
 وَفِي النَّهَائِي: الظَّاهِرُ يَكْرَهُ، قَالَ: وَكَذَا الْحَتَّانُ، بَلْ أَوْلَى، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ لَا تَكْرَهُ فِي الرُّقِيقِ، وَكَرِهَهُ الْقَاضِي، لِتَنْهِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ: كَانُوا يَكْرَهُونَهُ.
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنْفَضَهَا الصَّرْفُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الصَّائِفِ، وَالصَّبَّاعُ: إِنْ تَحَرَّى الصَّدَقُ، وَالثَّقَّةُ فَلَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَأَفْضَلُ الْمَعَاشِ التَّجَارَةُ.
 وَقَالَ الْأَرَجِيُّ: الْأَشْبَهُ الزَّرَاعَةُ، وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ: الصَّنْعَةُ بِالْيَدِ.
 قَالَ الْمُرُوزِيُّ: سَمِعْتُهُ وَذَكَرَ الْمَطَاعِمَ يُفَضَّلُ عَمَلُ الْيَدِ.
 وَفِي الرَّعَايَةِ: أَفْضَلُ الصَّنَائِعِ الْحِيَاظَةُ.
 وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي أَنَّهُ سِيلَ عَنْهَا وَعَنْ عَمَلِ الْخَوْصِ أَيْهَا أَفْضَلُ؟
 قَالَ: كُلُّ مَا نَصَحَ فِيهِ فَهُوَ حَسَنٌ وَيُسْتَحَبُّ الْغَرَسُ، وَالْحَرْثُ، ذَكَرَهُ أَبُو خَفْصٍ، وَالْقَاضِي.
 وَقَالَ: اتَّخَذَ الْغَنَمَ.
 قَالَ الْمُرُوزِيُّ: حَتَّنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى لُزُومِ الصَّنْعَةِ، لِلْخَبَرِ.
 وَيُعَارِضُهُ: «لَا تَتَخَلَّدُوا الضَّيْعَةَ؛ فَتَرَعَبُوا فِي الدُّنْيَا» الْخَبَرُ.
 وَكَانَ زَكْرِيَاءَ تَجَارًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ فِي الْعَدَالَةِ اجْتِنَابَ الرِّبَا وَانْتِفَاءَ التَّهْمَةِ، وَزَادَ فِي الرَّعَايَةِ: فَعَلُ مَا يُسْتَحَبُّ وَتَرَكُ مَا يَكْرَهُ.
 وَلَا شَهَادَةَ بِكَافِرٍ إِلَّا عِنْدَ الْعَدَمِ بِوَصِيَّةٍ مَيَّتٍ فِي سَفَرٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَذَكَرَ فِي الْمَغْنِي، وَالرَّوَاظِ وَشَيْخُنَا أَنَّهُ نَصَّ الْقُرْآنَ.
 وَفِي الْمَذْهَبِ رَوَايَةٌ: لَا تَقْبَلُ، وَفِي اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كِتَابِيًّا رَوَايَتَانِ (م ٦) ^(١) بَلْ رَجُلًا.
 وَقِيلَ: وَذِمِّيًّا، وَيُحْلَفُ الْحَاكِمُ، قِيلَ: وَجُوبًا.
 وَقِيلَ: نَدْبًا (م ٧) ^(٢).
 وَفِي الْوَاضِحِ: مَعَ رِزْبٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، مَا خَانَ وَلَا خَرَفَ وَإِنَّمَا لَوْصِيَّةُ الرَّجُلِ.
 وَعَنْهُ: وَتَقْبَلُ لِلْحَمِيلِ.
 وَعَنْهُ: وَمَوْضِعُ ضُرُورَةٍ.
 وَعَنْهُ: سَفَرًا، ذَكَرَهُمَا شَيْخُنَا، قَالَ: كَمَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، إِذَا اجْتَمَعْنَ فِي الْغُرَسِ أَوْ الْحَمَامِ.
 وَعَنْهُ: وَبَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، نَصَرَهُ شَيْخُنَا وَابْنُ رَزِينٍ.
 وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: وَاحْتِجُّ بِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلْوِلَايَةِ عَلَى أَوْلَادِهِ، فَشَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَوْلَى، وَنَصَرَهُ أَيْضًا فِي الْإِنْتِصَارِ، وَفِيهِ: لَا

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي اعتبار كونه كتابيًا روايتان). انتهى.

يعني: إذا قبلنا شهادة الكافر الذمّي في السفر، وأطلقهما في الحرر.

إحداهما: يعتبر ذلك، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والشرح، والوجيز وغيرهم؛ لانتصارهم على أهل الكتاب.

وصححه في النظم وتصحيح الحرر، قال الزركشي: هذا المشهور من الروايتين.

والرواية الثانية: لا يعتبر بل يصح من كافر مطلقاً، قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ويحلفه الحاكم، وقيل: وجوباً، وقيل: ندباً). انتهى.

أحدهما: يحلفه وجوباً، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، قال الزركشي: وهو الأشهر.

وقدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يستحب ذلك.

من حربي.

وفيهِ أيضاً: بَلْ عَلَى مِثْلِهِ.

وَقَالَ: هُوَ وَغَيْرُهُ، لَا مُرْتَدَّ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِوِلَايَةِ، وَلَا يُقِرُّ، وَلَا فَاسِقٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُ مُحْظُورَ دِينِهِ، وَتَلَحُّقُهُ التُّهْمَةُ، وَفِي اعْتِبَارِ اتِّحَادِ الْمَلَّةِ وَجْهَانِ (م ٨) (١).

وَلَا شَهَادَةُ لِأَخْرَسَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ بَلَى، بِإِشَارَةِ مَقْهُومَةٍ، فِيمَا يَرَاهُ، أَوْعَا إِلَيْهِ، فَإِنْ أَذَاهَا بِخَطِّهِ فَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ وَمَنْعَهَا أَبُو بَكْرٍ وَخَالَفَهُ فِي الْمَحْرُورِ (م ٩) (٢)، وَلَا لِصَبِيٍّ.

وَعَنْهُ: بَلَى، مِنْ مُعَيَّرٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: ابْنُ عَشْرٍ، وَعَنْهُ فِي الْجِرَاحِ ذَكَرَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: وَالْقَتْلُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: إِنْ أَذَوْهَا أَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ تَعْرِفِهِمْ ثُمَّ لَا يُؤَثِّرُ رَجُوعُهُمْ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ عَلَى مِثْلِهِ، وَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجَازَ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَلَا يَشْتَرِطُ الْحُرِّيَّةُ، نَصٌّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: بَلَى، ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي أَنَّ الْحُرَّ لَا يَقْتُلُ بَعِيدٍ.

وَنَقَلَ أَيْضًا: يَقْتُلُ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ فِي شَهَادَةِ نِكَاحٍ فِي عَبْدٍ خِلَافَ.

وَقَالَ الْحَرَوِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ، وَالرَّوْضَةُ: تُعْتَبَرُ فِي حَدِّ وَهِيَ رَوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ، وَظَاهِرُ رَوَايَةِ الْمُيَمُونِيِّ.

وَعَنْهُ: وَقَوْدٌ وَهِيَ أَشْهَرُ، وَقِيلَ لِابْنِ عَقِيلٍ: لَا مَرْوَةَ لِغَبْدٍ مُتَبَدِّلٍ فِي كُلِّ صِنَاعَةٍ زُرِّيَّةٍ وَفِعَالٌ تَمْنَعُ شَهَادَةَ الْحُرِّ، فَقَالَ: لَوْ خَالَفَ سَيِّدُهُ فِيهِ فَسَقَ، وَمَا يَفْسُقُ بِتَرْكِهِ لَا يَقْدَحُ فِيهِ فِعْلُهُ وَصَارَ مِنْهُ كَالْتَجَرُّدِ لِلْإِحْرَامِ لَا يَسْقُطُ الْمَرْوَةُ، عَلَى أَنَّ السَّلْفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا أَرْبَابَ مِهَنٍ وَأَعْمَالٍ مُسْتَرْدَّةٍ.

وَمَتَى تَعَيَّنَتْ حُرْمُ مَنْعَةٍ.

وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ: مَنْ أَجَازَ شَهَادَتَهُ لَمْ يَجْزِ لِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنْ قِيَامِهَا، فَلَوْ عَتَقَ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ فَشَهِدَ حُرْمَ رَدِّهِ.

قَالَ فِي الْمَفْرُذَاتِ: فَلَوْ رَدَّهُ مَعَ ثُبُوتِ عَدَالَتِهِ فَسَقَ.

قَالَ فِي الْجَامِعِ فِي عَوْرَةِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهَا عَلَى أَنَّهَا كَالْحُرِّ: وَلَا تَلْزَمُ الشَّهَادَةُ أَنَّهُ يَغْلِبُ فِيهَا الرُّقُّ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ فِيهَا الْعَدَالَةُ.

وَالْأَعْمَى كَصَبِيرٍ فِيمَا سَمِعَهُ، وَكَذَا مَا رَأَاهُ قَبْلَ عَمَاهُ وَعَرَفَ فَاعِلَةً بِأَسْمِهِ وَتَسْبِيهِ، وَمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَإِنْ عَرَفَهُ يَقِينًا بِعَيْنِهِ أَوْ صَوْتِهِ فَوْصَفَهُ لِلْحَاكِمِ وَشَهِدَ فَوْجَهَانٍ، وَنَصَّهُ: يَقْبَلُ (م ١٠) (٣).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي اعتبار اتحاد الملة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والزركشي.

أحدهما: يعتبر، صححه في تصحيح المحرر، والنظم.

والوجه الثاني: لا يعتبر، قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وهو الصواب، وظاهر كلام الأكثر.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (فإن أذاها بخطه فتوقف أحد ومنعها أبو بكر وخالفه في المحرر). انتهى.

قول صاحب المحرر هو الصحيح، وقول أبي بكر احتمالاً للقاضي أيضاً.

قال في النكت: وكان وجه الخلاف بينهما أن الكتابة هل هي صريح أم لا؟ انتهى.

والصحيح من المذهب: أنها صريح.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله عن الأعشى: (وإن عرفه يقيناً بعينه أو صوته فقط فوصفه للحاكم وشهد فوجهان، ونصه: يقبل). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والرعايتين، والنظم، والحاوي وغيرهم، وظاهر المقنع إطلاق الخلاف أيضاً.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَا إِنْ تَعَدَّرَ رُؤْيَا الْعَيْنِ الْمُشْهُودَ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا أَوْ بِهَا لَمُوتٍ أَوْ غَيْبَةٍ.
وَالْأَصَمُّ كَسَمِيعٍ فِيمَا رَأَاهُ أَوْ سَمِعَهُ قَبْلَ صَمَمِهِ.
وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يَدْفَعُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ قِتْيَاهُ كَزَوْجٍ فِي زِنَا بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ، وَكَشَهَادَةِ
مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِإِنْسَانٍ بِجَرْحِ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ.
وَفِي الْمُتَخَبِّرِ: الْبَعِيدُ لَيْسَ مِنْ عَاقِلَتِهِ حَالًا، بَلْ فَقِيرٌ مُعْسِرٌ، وَإِنْ احتَاجَ صِفَةُ الْيَسَارِ، وَسَوَى غَيْرِهِ بَيْنَهُمَا، وَفِيهِمَا
احْتِمَالَانِ (م ١١) (١).
وَلَا مَنْ يَجْرُ إِلَيْهِ بِهَا نَفْعًا، قَالَه أَحْمَدُ، وَالْأَصْحَابُ، كَسَيِّدٍ لِمَكَاتِبِهِ وَعَبْدِهِ وَعَكْسِيهِ، فَلَوْ اعْتَقَ عَبْدَانِ فَادَعَى رَجُلٌ أَنْ
الْمُعْتَقَ غَصَبَتْهُمَا مِنْهُ فَشَهِدَ الْغَتِيْقَانِ بِصِدْقِ الْمُدَّعِي وَأَنَّ الْمُعْتَقَ غَصَبَتْهُمَا لَمْ يُقْبَلْ، لِمَعْوَدِهِمَا إِلَى الرَّقِّ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.
وَكَذَا لَوْ شَهِدَا بَعْدَ عِنَقِهِمَا أَنْ مُعْتَقَهُمَا كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ أَوْ بِجَرْحِ الشَّاهِدَيْنِ بِحُرِّيَّتِهِمَا، وَلَوْ عَتَقَا بِتَذْيِيرٍ أَوْ وَصِيَّةٍ فَشَهِدَا
بِذَيْنِ مُسْتَوْعِبٍ لِلتَّرَكَةِ أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثَّرَةٍ فِي الرَّقِّ لَمْ يُقْبَلْ لِإِقْرَارِهِمَا بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ بِرَقَبَتِهِمَا لِغَيْرِ السَّيِّدِ، وَلَا يَجُوزُ.
وَلَا شَهَادَةُ أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ بِغَفْوِ الْآخَرِ وَغَرَمَاءَ لِمُفْلِسٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِمَالٍ وَوَكِيلٍ وَشَرِيكَ فِيمَا هُوَ وَكَيْلٌ أَوْ شَرِيكَ
فِيهِ وَوَصِيٍّ لِمَيْتٍ وَحَاكِمٍ لِمَنْ فِي حِجْرِهِ، قَالَه فِي الْإِشَارَةِ، وَالرُّوضَةُ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمَا.
وَفِيهِ رَوَايَةٌ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ: وَمَنْ لَهُ الْكَلَامُ فِي شَيْءٍ أَوْ يَسْتَحِقُّ مِنْهُ وَإِنْ قُلْنَا، نَحْوُ مَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ، قَالَ شَيْخُنَا فِي قَوْمٍ
لِي دِيْوَانٍ أَجْرُوا شَيْئًا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَى مُسْتَأْجِرٍ، لِأَنَّهُمْ وَكَلَاءُ أَوْ وُلَاةٌ، قَالَ: وَلَا شَهَادَةُ دِيْوَانِ الْأَمْوَالِ
السُّلْطَانِيَّةِ عَلَى الْخَصْمِ، وَتَرُدُّ مِنْ وَصِيِّ وَوَكِيلٍ بَعْدَ الْعَزْلِ لِمَوْلَاهُ وَمُوكَلِّهِ، وَقِيلَ وَكَانَ خَاصَمٌ فِيهِ.
وَأُطْلِقَ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ: تُقْبَلُ بَعْدَ عَزْلِهِ.
وَتَقْلُ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ خَاصَمَ فِي خُصُومَةٍ مَرَّةً ثُمَّ نَزَعَ ثُمَّ شَهِدَ لَمْ تُقْبَلْ، وَاجِبٌ لِمُسْتَأْجِرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ
وَغَيْرِهِ: فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ، وَفِي التَّرْغِيبِ قِيْدَةُ جَمَاعَةٍ بِهِ.
وَقَالَ الْمُبْتَوْنِي: رَأَيْتُهُ يَغْلِبُ عَلَى قَلْبِهِ جَوَازُهُ، وَمِنْ وَارِثٍ بِجَرْحٍ مَوْرُوثِهِ قَبْلَ بَرِّهِ لِيُجُوبَ الدِّيَّةُ لَهُ ابْتِدَاءً (٢).

= أحدهما: يقبل، وهو الصحيح، نص عليه واختاره القاضي وغيره.

قال في تجريد العناية: وهو الأظهر.

وجزم به في الوجيز، وشرح ابن رزين وغيرهما، وصححه في تصحيح الحرر وغيره، وقدمه في الشرح وغيره.

والوجه الثاني: لا يقبل، وهو احتمال في المقتع وغيره.

قال الزركشي: ولعل لها التفاتاً إلى القولين في السلم في الحيوان. انتهى.

والصحيح من المذهب: صحة السلم فيه، فيكون الصحيح هنا صحة الشهادة به، على هذا.

(١) (مسألة - ١١) قوله: (وفي المتخبر: البعيد ليس من عاقلته حالا بل فقير معسر، وإن احتاج صفة اليسار، وسوى غيره

بينهما، وفيهما احتمالان). انتهى. يعني: في قبول شهادتهما.

وأطلقهما في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والرعاية الكبرى وغيرهم.

قال الزركشي: وقيل: إن كان الشاهد من العاقلة فقيراً أو بعيداً قبلت شهادته، لانقضاء التهمة في الحال الرأهنة. انتهى.

قلت: الصواب عدم قبول شهادتهما، والحالة هذه، وهو ظاهر كثير من الأصحاب.

(٢) تنبيه: ولا يقبل من وارث يجرح موروثه قبل برئه لوجوب الدية له ابتداءً. انتهى.

يعني لوجوبها للشاهد ابتداءً، تبع المصنف في هذا التعليل الشيخ في المغني، والشارح، لكن الصحيح من المذهب أن الدية تجب للمقتول ابتداءً، نص عليه، وعليه الأكثر وهو المذهب.

فكلام المصنف يومه أن هذا المذهب، وليس كذلك، بل للمصنف قدم أن الدية حدثت على ملك المقتول في باب الموصى به، فالحكم صحيح في أنها لا تقبل من وارث يجرح موروثه قبل برئه، والتعليل على المذهب غير مستقيم، وكذلك أكثر من ذكر المسألة لم يترسّ للتعليل، وقد تقدم في استيفاء القود: أن المصنف أطلق الروايات هل يستحق الوارث القود ابتداءً أو يتقبل عن الميت إليه، وصححنا أنه يتقبل عن الميت، والله أعلم.

وَتَقْبَلُ إِنْ شَهِدَ لَهُ فِي مَرَضِهِ بِذَيْنِ.
 وَقِيلَ: لَا، وَفِي التَّبَصُّرَةِ فِي قِسْمِ انْتِفَاءِ التُّهْمَةِ: وَأَنْ لَا يَدْخُلَ مَدَاخِلَ السُّوءِ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُهُ.
 وَلَا يَقْبَلُ عَلَى عَذْوٍ، كَمَنْ قَطَعَ عَلَيْهِ طَرِيقًا أَوْ قَذَفَهُ فَلَا تُقْبَلُ إِنْ شَهِدَتْ أَنْ هَؤُلَاءِ قَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَيْنَا أَوْ عَلَى الْقَائِلَةِ، بَلْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْأَلَ هَلْ قَطَعُوهَا عَلَيْكُمْ مَعَهُمْ، لِأَنَّهُ لَا يَبْحَثُ عَمَّا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ، وَإِنْ شَهِدَتْ بَأَنَّهُمْ عَرَضُوا لَنَا وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَى غَيْرِنَا فَفِي الْفُصُولِ: تَقْبَلُ، قَالَ: وَعِنْدِي: لَا (م ١٢) ^(١).
 وَعَنْهُ: وَلَا لَهُ، وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهَا لِغَيْرِ اللَّهِ مَوْزُونَةً أَوْ مُكْتَسِبَةً.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: ظَاهِرُهُ بَحْثُ يَعْلَمُ أَنْ كَلَامًا مِنْهُمَا يُسَرُّ بِمُسَاءَةِ الْآخِرِ وَيَغْتَمُّ بِفَرْجِهِ وَيَطْلُبُ لَهُ الشَّرَّ.
 قَالَ فِي الْقُنُونِ: أَغْبِرْتَ الْأَخْلَاقَ إِذَا أَشْدَمَهَا وَتَبَالَأَ الْحَسَدَ.
 قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: الْإِنْسَانُ مَجْبُولٌ عَلَى حُبِّ التَّرَفُّعِ عَلَى جَنِيهِ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ الدَّمُ إِلَى مَنْ عَمِلَ بِمُقْتَضَى التَّسَخُّطِ عَلَى الْقَدَرِ أَوْ يَنْتَصِبُ لِذَمِّ الْمَحْسُودِ، قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ.
 وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مَعَ التَّقْوَى، وَالصَّبْرِ، فَيَكْرَهُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ وَيَسْتَعْمِلَ مَعَ الصَّبْرِ، وَالتَّقْوَى.
 وَذَكَرَ قَوْلَ الْحَسَنِ: لَا يَضُرُّكَ مَا لَمْ تَعُدْ بِهِ يَدًا أَوْ لِسَانًا.
 قَالَ: وَكَثِيرٌ مِنْ عِنْدِهِ دِينَ لَا يُعِينُ مِنْ ظَلَمَةٍ، وَلَا يَقُومُ بِمَا يَجِبُ مِنْ حَقِّهِ، بَلْ إِذَا ذَمُّهُ أَحَدٌ لَمْ يُوَافِقْهُ، وَلَا يَذْكُرْ مَحَامِدَهُ، وَكَذَا لَوْ مَدَحَهُ أَحَدٌ لَسَكَتْ، وَهَذَا مُذْنِبٌ فِي تَرْكِ الْأُمُورِ لَا مُعْتَدٍ.
 وَأَمَّا مَنْ اعْتَدَى بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ فَذَلِكَ يَغَاقِبُ، وَمَنْ اتَّقَى وَصَبَرَ نَفَعَهُ اللَّهُ بِتَقْوَاهُ كَمَا جَرَى لِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
 وَفِي الْحَدِيثِ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْجُو مِنْهُنَّ أَحَدٌ: الْحَسَدُ، وَالظُّنُّ، وَالطَّيْرَةُ، وَسَأَحَدْتُكُمْ بِالْمَخْرَجِ مِنْ ذَلِكَ، إِذَا حَسَدْتَ فَلَا تَبِغْ، وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تُحَقِّقْ، وَإِذَا تَطَيَّرْتَ فَاْمُضْ»، وَلَا لِعُمُودِي نَسْبِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
 قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ، وَالتَّرْغِيبُ: لَا مِنْ زَنَا، وَرِضَاعٍ.
 وَفِي الْمُنْهَجِ، وَالْوَاضِعِ رَوَايَةً تَقْبَلُ، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ.
 وَعَنْهُ: مَا لَمْ يَجْرُ نَفْعًا غَالِيًا، كَشَهَادَتِهِ لَهُ بِمَالٍ وَكُلٍّ مِنْهُمَا غَنِيٌّ.
 وَعَنْهُ: لِوَالِدِيهِ لَا لِوَلَدِيهِ.
 وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَبِيهِمَا بِقَذْفِ ضَرَّةٍ أَمَهُمَا وَهِيَ تَحْتَهُ أَوْ طَلَّاقِهَا فَاحْتِمَالَانِ فِي الْمُتَخَبِّ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ فِي الْقَذْفِ، بِنَاءً عَلَى أَنْ جَرَّ النِّفْعَ لِلْأَمِّ مَانِعٌ (م ١٣) ^(٢).
 وَلَا أَحَدَ الرُّوُجَيْنِ لِلْآخِرِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.
 وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.
 وَعَنْهُ: بَلَى، كَأَخٍ لِأَخِيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَصَدِيقٍ لِصَدِيقِهِ، وَمَوْلَى لِعَتِيقِهِ، وَلَوْلَدٍ زَنَا، وَزَدَ ابْنُ عَقِيلٍ بِصَدَاقَةٍ وَكِيدَةً،
 (١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن شهدت بأنهم عرضوا لنا وقطعوا الطريق على غيرنا ففي الفصول: تقبل، قال: وعندى: لا). انتهى.
 قلت: الصواب: القبول، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب، واختار ابن عقيل في الفصول عدم القبول وقال: لأن مثل هذا مما يوجب العداوة، وقدم القبول، وقال: لأن العداوة إنما ظهرت بالتعرض لهم. انتهى.
 (٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن شهدا على أبيهما بقذف ضرة أمهما وهي تحت أو طلاقها فاحتمالان في المتخشب، وفي المغني في الثانية وجهان في القذف، بناء على أن جر النفع للأم مانع). انتهى.
 قطع الشارح بالقبول فيهما، وقطع الناظم بالقبول في الثانية.
 قلت: وقطع في المغني بالقبول في كتاب الشهادات عند قول الخرقى: ولا تجوز شهادة الوالدين وإن علوا.
 ولا شهادة الولد وإن سفل، ولم يذكره المصنف.

والعاشق لِمَعشُوقِهِ، لِأَنَّ الْعِشْقَ يَطِيشُ، وَشَهَادَتِهِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، كَمُرْضِعَةٍ، وَكَذَا قَاسِمٌ عَلَى قِسْمَتِهِ، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ، وَالْمَحْرُورُ.

وَمَنْعَةُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالتَّصْرِيفُ، وَالتَّرْغِيبُ فِي [غَيْرِ] مُتَبَرِّعٍ لِلتَّهْمَةِ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي مُرْضِعَةٍ. وَفِي بَدْوِيٍّ عَلَى قُرُوبِيٍّ وَجْهَانِ.

وَنَصُّهُ لَا يَقْبَلُ (م ١٤)، وَاحْتِجَّ بِالْحَقِيرِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مِنْ مَوَازِينِهَا الْحِرْصُ عَلَى آدَائِهَا قَبْلَ اسْتِثْنَائِهَا مَنْ يَعْلَمُ بِهَا قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا، فَتُرَدُّ. وَهَلْ يَصِيرُ مَجْرُوحًا؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

قَالَ: وَمِنْ مَوَازِينِهَا الْعَصْبِيَّةُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا وَإِلَّا فِرَاطُ فِي الْحِمِيَّةِ، كَتَعْصُبِ قَبِيلَةٍ عَلَى قَبِيلَةٍ وَإِنْ لَمْ يَنْلُغْ رُبَّةَ الْعَدَاوَةِ.

وَهُوَ فِي بَعْضِ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ، لَكِنَّهُ قَالَ فِي حَيْزِ الْعَدَاوَةِ.

وَمَنْ خَلَفَ مَعَ شَهَادَتِهِ لَمْ تُرَدِّ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَمَعَ النَّهْيِ عَنْهُ.

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى كَلَامِهِ فِي التَّرْغِيبِ: تُرَدُّ أَوْجُهُ.

وَيُقْبَلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَفِي عَمُودِيٍّ نَسَبِهِ رَوَايَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَهِيَ فِي الزُّوْجَيْنِ.

وَمَنْ لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ حَاكِمٍ حَتَّى صَارَ أَهْلًا قُبِلَتْ، وَمَنْ رَدَّهُ حَاكِمٌ لِفُسْقِهِ فَأَعَادَهَا لِمَا زَالَ الْمَانِعُ رُدَّتْ.

وَفِي الرِّعَايَةِ رَوَايَةٌ، كَرَدُّهُ لِجُنُونِهِ أَوْ كُفْرِهِ أَوْ صِغَرِهِ أَوْ خَرَابِهِ أَوْ رَقَبِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ رَدَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرٍ أَوْ جَلْبٍ نَفْعٍ أَوْ عَدَاوَةٍ أَوْ رَحِمٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ فَوَجْهَانِ (م ١٥).

وَقِيلَ: إِنْ زَالَ الْمَانِعُ بِاخْتِيَارِ الشَّاهِدِ رُدَّتْ، وَالْأَفْلَ، وَيُقْبَلُ غَيْرُهَا.

وَإِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ ثُمَّ حَدَّثَ مَانِعٍ لَمْ يَمْنَعْ الْحُكْمُ إِلَّا فُسُقٌ أَوْ تَهْمَةٌ، إِلَّا عَدَاوَةً ابْتَدَأَهَا الْمُشْهُودُ عَلَيْهِ، كَقَذْوِهِ الْبَيْتَةَ، وَكَذَا مُقَاوَلَتَهُ وَقَتَ غَضَبٍ وَمُحَاكَمَتَهُ بِدُونِ عَدَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ سَابِقَةٍ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْعَدَاوَةِ أَوْ الْفُسْقِ، وَحُدُوثُ مَانِعٍ فِي شَاهِدٍ أَصْلٍ كَحُدُوثِهِ فِي مَنْ أَقَامَ الشَّهَادَةَ.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وفي بدويٍّ على قُرُوبِيٍّ وجهان، ونصّه: لا يقبل). انتهى.

وأطلقها في المغني، والمحرّر، والشرح، والرُّعَايَتَيْنِ، والحاوي الصُّغِيرَ وتجريد العناية وغيرهم.

أحدهما: يقبل، وهو الصحيح، اختاره أبو الخطّاب في الهداية، والشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ، وصحّحه في المذهب، والخلاصة، وشرح ابن منجاء، والنَّظْمُ وصاحب التصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدمي، وقدمه في المقتنع وغيره.

والوجه الثاني: لا يقبل، وهو المنصوص عن الإمام أحمد، قال الشارح: وهو قول جماعة الأصحاب.

قلت: منهم القاضي في الجامع، والشرّيف وأبو الخطّاب في خلافيهما، والشَّيْخُ الرَّازِيُّ وغيرهم.

وجزم به في المنوّر وغيره، وهو من مفردات المذهب.

قلت: وهذا المذهب بالنسبة إلى صاحبه، لنصّه عليه.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن رَدَّهُ لدفع ضرر وجلب نفع أو عداوة أو رحم أو زوجية فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يقبل، وهو الصحيح، جزم به في الوجيز وغيره.

قال في المحرّر: لم يقبل، في الأصحّ، وصحّحه الناظم.

قال في الكافي: هذا أولى.

وقدّمه في الرُّعَايَتَيْنِ، والحاوي الصُّغِيرَ.

والوجه الثاني: يقبل.

قال في المغني القبول أشبه بالصَّحَّةِ، وصحّحه في الشرح.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ لَمْ يُؤْتَرْ، وَإِنْ حَدَثَ مَانِعٌ بَعْدَ حُكْمٍ لَمْ يُسْتَوْفَ حَدٌّ، بَلْ مَالٌ، وَفِي قَوَدٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ وَجَهَانٍ (م ١٦)^(١).
وَمَنْ شَهِدَ بِحَقٍّ مُشْتَرَكٍ لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ لَهُ وَأَجْنَبِيٌّ رَدَّتْ نَصٌّ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُ فِي نَفْسِهَا.
وَقِيلَ: نَصٌّ لِلْأَجْنَبِيِّ.
وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ نَصِيحُ إِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ قَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَى الْقَافِلَةِ لَا عَلَيْنَا.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن حدث مانع بعد الحكم لم يستوف حد، بل مال، وفي قود وحد قذف وجهان). انتهى.
وأطلقهما في الرعايتين، والحاروي الصغير، وأطلقهما في المغني عند قول الخرقى: ولو شهد وهو عدل فلم يحكم بشهادته حتى حدث منه ما لا تجوز شهادته معه لم يحكم بهما: أحدهما: لا يستوفى ذلك أيضاً، وهو الصحيح، قطع به في المغني في موضع آخر، وصححه الناظم في القصاص.
والوجه الثاني: يستوفيان.
فهذه ست عشرة مسألة.

باب ذكر المشهود به وإداء الشهادة

لا يُقبلُ في زنا وموجب حدّه إلا أربعة رجال، وكذا الإقرار به. وعنه: رجلان، ومن عَزَزَ بوطء فرج ثبت برجلين وقيل أربعة. وتثبت ببيعة الحدود برجلين، وكذا القود. وعنه: أربعة.

وتثبت بإقرار مرة وعنه: أربع، نقل حنبل، يردّه ويسأل عنه لعلّ به جُنُونًا أو غير ذلك على ما ردّد النبي ﷺ. ويُقبلُ فيما ليس بعقوبة ولا مال، ويُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِيًا، كِنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَنَسَبٍ وَوَلَاءٍ وَإِبْصَاءٍ، أو توكيل في غير مال، رجلان. وعنه: رجل وامرأتان.

وعنه: أو يمين، ذكرها الشيخ وغيره، واختارها شيخنا - رحمه الله - ولم أجِدْ مُسْتَنَدَهَا عَنْ أَحْمَدَ. وقيل: هُما في غير نِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ.

وفي عَيُونِ المسائل: في النكاح لا يسوغ فيه الاجتهاد بشاهدين ويمين، واحتج لعدم انعقاد برجل وامرأتين بقوله: «واشهدوا ذوي عدل منكم» [الطلاق: ٢].

والعدل إنما يقع على الرجال دون النساء، كذا قال، ولا يلزم، إذا ادعى عليها أنها أقرت بانقيضاء جدتها لأنه إن كان طلاقًا بآثان فلا نسلمه، وإن كان رجعيًا، لأن المقصود منه المال وهو إسقاط السكنى، والنفقة.

وفي الانقيض: يثبت إحصائه برجل وامرأتين.

وعنه: في الإحصار ثلاثة، ويُقبلُ طيبٌ ويطأُ واحد لعدم [غيره] في معرفة [داه] ذائبة وموضحة ونحوه، نص عليه، وأطلق في الروضة قول الواحد، وإن اختلفا قدم الثبوت.

ويقبل في مال وما يقصد به، كبيع وأجله وخياره وزمن وتسمية مهر ورق مجهول وصية ليمتين وقدر عليه.

وقيل: إن ملكه ما تقدم.

قال في الخلاف وغيره في ابن لبون عن بنت مخاض: إنما شرط عدم الرجلين لأنه يكره حضور النساء مجلس الحكم مع وجود شاهدين من الرجال، ورجل ويمين المدعي.

قال أحمد: قضى بهما النبي ﷺ.

وقيل: وامرأتان ويمين.

وقال شيخنا: لو قيل امرأة ويمين توجب، لأنهما إنما أقيما مقام رجل في التحمل، وكخبر الديانة.

وقال أبو داود باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به، ثم روى شهادة خزينة، وأن النبي ﷺ جعلها بشهادة رجلين ثم قال: باب القضاء باليمين مع الشاهد في المال.

وقال ابن الجوزي في كشف المشكل في مستد أبي بكر في الخبر الثابت من أفراد البخاري عن خبر خزينة: وجه هذا الحديث «أن النبي ﷺ إنما حكم على الأعرابي بيمينه»، وجرت شهادة خزينة مجرى التوكيد لقوله.

وقيل: يُعتبر قوله فيها شاهدي صادق في شهادته، جزم به في الترغيب، وإن نكل حلف المدعى عليه وسقط الحق، وإن نكل حكم عليه، نص على ذلك.

وقيل: ترد على رواية الرّد، لأن سببها نكول المدعى عليه، ومن حلف من الجماعة أخذ نصيبه، ولا يشاركه ناكل، ولا يخلف ورثة ناكل إلا أن يموت قبل نكوله، وعنه في الوصية: يكفي واحد.

وعنه: إن لم يحضره إلا نساء فامرأة، واحتج ابن عقيل بالذمة في السفر، وسأله ابن صدقة: الرجل يوصي ويُعتق ولا يحضره إلا النساء تجوز شهادتهن؟ قال: نعم، في الحقوق.

وَقَالَ الشَّالَنْجِيُّ: وَالشَّاهِدُ، وَالْيَمِينُ فِي الْحَقِّ، فَأَمَّا الْمَوَارِيثُ فَيَقْرَعُ.
وَفِي قَبُولِ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَيَمِينٍ فِي إِصْصَاءٍ أَوْ تَوَكُّيلٍ فِي مَالٍ وَدَعْوَى أَسِيرٍ تَقْدَمُ إِسْلَامُهُ لِمَنْعِ رَقِّهِ وَدَعْوَى
قَتْلِ كَافِرٍ لَأَخْذِ سَلْبِهِ وَعَتَقٍ وَتَدْبِيرٍ وَكِتَابَةٍ رَوَاتَيْنِ (م ١ - ٥) (١).

(١) (مسألة - ١ - ٥): قوله: (وفي قبول رجل وامرأتين أو رجل ويمين في إيصاء أو توكيل في مال ودعوى أسير تقدم إسلامه لمنع رقه ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه وعتق وتدبير وكتابة روايتان) انتهى.
ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١): هل يقبل في الإيصاء بالمال رجل وامرأتان أو رجل ويمين، أم لا يقبل إلا رجلان؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعائيتين، والحاوي.

إحدهما: يقبل، وهو الصحيح، وبه قطع في المقتنع، وشرح ابن منجاء، والنظم، والوجيز وغيرهم.
وقدّمه في الكافي، والشرح.

والرواية الثانية: لا يقبل فيه إلا رجلان، قال ابن أبي موسى: لا تثبت الوصية إلا بشاهدين.

(المسألة الثانية - ٢): الوكالة بالمال هل يقبل فيها رجل وامرأتان، أو رجل ويمين، أم لا يقبل فيها إلا رجلان؟ أطلق الخلاف،
وأطلقه في الحرر، والرعائيتين، والحاوي الصغير، والزركشي.

وأطلقهما في المغني، والشرح في باب الوكالة: إحدهما: يقبل فيه رجل وامرأتان، ورجل ويمين، وهو الصحيح، جزم به في النظم،
ونهاية ابن رزّين في الوكالة، وقدّمه ابن رزّين في شرحه.

والرواية الثانية: لا يقبل فيها إلا رجلان، اختاره القاضي، فقال: الموعول في المذهب أنه لا يقبل فيها إلا شاهدان، وقطع به في
الوجيز، وقدّمه الشارح هنا.

(المسألة الثالثة - ٣): لو ادّعى الأسير تقدم إسلامه لمنع رقه فهل يقبل فيه ما ذكر أو لا بدّ من رجلين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعائيتين، والحاوي الصغير.

إحدهما: يقبل فيه رجل وامرأتان، ورجل ويمين، وبه قطع في المغني في كتاب الجهاد قبيل قول الخرقني: وينفل الإمام ومن
استخلفه الإمام، والشارح، وابن رزّين في شرحه.

وبه قطع الناظم، وناظم المفردات، وقال:

بنيها على الصحيح الأشهر

وهذا الصحيح، والصواب.

الرواية الثانية: لا يقبل فيه إلا رجلان.

(المسألة الرابعة - ٤): لو ادّعى قتل كافر لأخذ سلبه فهل يقبل فيه ما ذكر أو لا بدّ من رجلين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعائيتين، والحاوي الصغير.

إحدهما: يقبل فيه رجل وامرأتان، ورجل ويمين.

وجزم به الناظم، وهو الصواب.

والرواية الثانية: لا يقبل فيه إلا رجلان.

(المسألة الخامسة - ٥): قوله: (لو ادّعى العبد العتق أو التدبير أو الكتابة، فهل يقبل فيه ما ذكر أم لا بدّ من رجلين؟).

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعائيتين، والحاوي.

وأطلقه في الحرر فهنّ أيضاً، وأطلقه الزركشي في الكتابة، والتدبير.

وأطلقه في التدبير في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقتنع وغيرهم.

وأطلقه في المقتنع في العتق في باب اليمين في الدعوى.

إحدهما: يقبل في ذلك رجل وامرأتان، ورجل ويمين المدّعي.

قال القاضي في التعليق: ثبت العتق بشاهدين ويمين، في أصحّ الروايتين وعلى قياسه الكتابة، والولاء، ونصّ عليه في رواية مهنّا،

وصحّحه الناظم في الثلاثة.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يَقْبَلُ فِي كِتَابَةِ، وَالنَّجْمُ الْآخِرُ كَعَتَقُ.
 وَيَقْبَلُ: يَقْبَلُ، وَكَذَا جَنَائَةٌ عَمْدٌ لَا قُوْدَ فِيهَا (م ٦)^(١).
 فَإِنْ قَبِلَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.
 وَوَجِبَ الْقُوْدُ فِي بَعْضِهَا كَمَا مَوْمَةٌ قَرِوَايَتَانِ (م ٧)^(٢).
 وَيَقْبَلُ فِي جَنَائَةٍ خَطَأً.
 وَعَنْهُ: لَا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي مَسْأَلَةِ الْأَسِيرِ تَقْبِلُ امْرَأَةً وَيَعِينُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.
 وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي: لَا وِلَاءَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ قَوْلٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ كَافِرٍ لِأَخِيهِ سَلْبِهِ: يَكْفِيهِ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= وجزم به ناظم المفردات، واختاره أبو بكر وابن بكروس، ذكره في تصحيح الحرر، وقد صحح الشيخ الموفق، والشارح، والناظم
 وصاحب التصحيح صحة التدبير بشاهدٍ وامرأتين وشاهدٍ وعين، وقطع به الحرقي، وصاحب الوجيز، وناظم المفردات وغيرهم،
 والحكم في الكتابة كذلك.

واختاره الشيخ، والشارح في العتق أيضاً، وقطع به في المنع في موضع أيضاً، وقطع به ابن منجأ في موضع.
 والرواية الثانية: لا بد من رجلين.

وقدّمه المنع في العتق في هذا الباب أيضاً، فله في هذه المسألة ثلاث عبارات في المنع.

واختاره الشريف وأبو الخطّاب في خلافهما، وصححه في التصحيح.

واختلف اختيار القاضي، فتارة اختار الأول، وتارة اختار الثاني.

قال الزركشي: ومنشأ الخلاف أن من نظر إلى أن العتق إلتاف مال في الحقيقة قال بالقبول كبقية الإلتافات، ومن نظر إلى أن العتق
 نفسه ليس بمال وإنما المقصود منه تكميل الأحكام قال بالرواية الثانية، وهي عدم القبول، وصار ذلك كالطلاق، والقصاص ونحوهما.
 انتهى.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وكذا جنائية عمد لا قود فيها).

يعني: أن فيها الروايتين المطلقتين.

وأطلقهما في المنع، والحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

إحداهما: يقبل فيه شاهدٌ وعين، وشاهدٌ وامرأتان، وهو الصحيح، صحّحه الشيخ الموفق، والشارح، وصاحب التصحيح،
 وغيرهم.

قال في الكافي، والترغيب وغيرهما، هذا ظاهر المذهب.

قال ابن منجأ في شرحه: هذا المذهب، قاله صاحب المغني. انتهى.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز وغيرهم، وهو قول الحرقي، وبه قطع القاضي في غير موضع.

قال في النكت: وقدّمه غير واحد، انتهى؛ واختاره الشيرازي وابن البناء.

والرواية الثانية: لا يقبل فيه إلا رجلان، اختاره أبو بكر وابن أبي موسى، وصحّحه الناظم.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (فإن قبل وهو ظاهر المذهب، قاله في الترغيب ووجب القود في بعضها كما مومة فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والزركشي وغيرهم.

إحداهما: يقبل ويثبت المال وهو الصحيح.

قال في النكت قطع به غير واحد، وصحّحه في تصحيح الحرر.

وقدّمه في الكافي وقال أيضاً هو ظاهر المذهب، واختاره أبو الخطّاب وغيره.

والرواية الثانية: لا يقبل فيه إلا رجلان، صحّحه الناظم.

قال في الرعية: فلو شهد رجل وامرأتان بهاشمة مسبوقة بموضحة لم يثبت أرض الهشم في الأقيس ولا الإيضاح. انتهى.

فصل

وَمَنْ أَتَى فِي قَوْلِهِ بِذُنُونِ بَيْتِهِ لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ.

وَعَنْهُ: يَثْبُتُ الْمَالُ إِنْ كَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَبْدًا، وَإِنْ أَتَى بِهِ فِي سَرِقَةٍ قُبِلَتْ فِيهِمَا، لَكِنْ ثَبَتَ الْمَالُ لِكَمَالِ بَيْتِهِ. وَاخْتَارَ فِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهَجِ: لَا، كَالْقَطْعِ وَبَنَى فِي التَّرْغِيبِ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ بِالْعُرْمِ عَلَى تَأْكِلِ، وَإِنْ أَتَى بِهِ رَجُلٌ فِي خُلْعِ ثَبَتَ الْعُرْضُ وَتَبَيَّنَ بَدْعُوهُ، وَإِنْ أَتَتْ بِهِ امْرَأَةٌ ادَّعَتْهُ لَمْ يَثْبُتْ، فَإِنْ أَتَتْ بِهِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ ثَبَتَ الْمَهْرُ، لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقٌّ لَهُ، وَإِنْ أَتَى بِهِ رَجُلٌ ادَّعَى أُمَّةً يَدَّيْهِ غَيْرُهُ أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ وَوَلَدُهَا وَلَدُهُ فَهِيَ لَهُ أُمُّ وَلَدِهِ، وَفِي ثُبُوتِ حُرِّيَةِ الْوَلَدِ وَنَسَبِهِ مِنْهُ رَوَايَتَانِ (م ٨) (١).

وَقِيلَ: يَثْبُتُ نَسَبُهُ فَقَطْ بِدَعْوَاهُ

وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثَّيَابِ وَخَيْضِ وَرِضَاعِ.

وَعَنْهُ: وَتَخْلِفُ فِيهِ، وَوَلَادَةٌ وَاسْتِهْلَالٌ وَنِكَاحٌ وَثُبُوتُ امْرَأَةٍ لَا ذِمَّةَ، نَقْلُهُ الشَّالِجِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْإِنْصَارِ: فَيَجِبُ أَنْ لَا يَلْتَقِيَ إِلَى لَفْظِ الشَّهَادَةِ وَلَا مَجْلِسِ الْحَكْمِ، كَالْخَبَرِ، وَلَا أَعْرَفَ عَنْ إِمَانِنَا مَا يَزُدُّهُ، وَهُنَا ذَكَرَ الْخِلَافَ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَلَى شَهَادَةِ امْرَأَةٍ، وَمَسْأَلَةٌ حَرْبٍ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ؟ قَالَ: يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: يَقْبَلُ امْرَأَتَانِ، وَالرَّجُلُ فِيهِ كَالْمَرْأَةِ وَكَذَا الْجِرَاحَةُ وَغَيْرُهَا فِي حَتَمٍ وَغُرْسٍ وَمَا لَا يَخْضُرُهُ رِجَالٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ.

وَلَوْ ادَّعَتْ إِفْرَارَ زَوْجِهَا بِأَخْوَةِ رِضَاعَةٍ فَانْكَرَ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَقُلْنَا: نَسْمَعُ الدَّعْوَى بِالْإِفْرَارِ، لَمْ يَقْبَلْ فِيهِ نِسَاءً فَقَطْ، وَتَرَكَ الْقَابِلَةَ وَنَحْوَهَا الْأَجْرَةَ لِحَاجَةِ الْمُقْبُولَةِ أَنْفَضَ، وَإِلَّا دَفَعْتَهَا لِمُحْتَاجٍ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلَا يَصِحُّ ادِّعَاءُ شَهَادَةٍ إِلَّا بِلَفْظِهَا فَلَا يُحْكَمُ بِقَوْلِهِ أَعْلَمُ وَنَحْوِهِ، وَعَنْهُ تَصْبِيحُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَشَيْخُنَا، وَفَاقًا لِإِسْلَامٍ وَأَخَذَهَا مِنْ قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: أَقُولُ إِنْ الْعَشْرَةَ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَشْهَدُ، فَقَالَ أَحْمَدُ: مَتَى قُلْتَ فَقَدْ شَهِدْتَ.

وَقَالَ لَهُ ابْنُ هَانِيٍّ: تَفَرَّقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالشَّهَادَةِ فِي أَنَّ الْعَشْرَةَ فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: لَا.

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَلْ مَعْنَى الْقَوْلِ، وَالشَّهَادَةُ إِلَّا وَاحِدٌ؟ وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْعِلْمُ شَهَادَةٌ، زَادَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حَمَادٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا مِنْ شَهِدٍ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وَقَالَ: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف: ٨١].

وَقَالَ الْمُرُودِيُّ: أَظُنُّ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: هَذَا جَهْلٌ عَنْ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ قَاطِمَةً بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا أَشْهَدُ أَنَّهَا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ.

وَقَالَ: قَالَ أَحْمَدُ: حُجَّتُنَا فِي الشَّهَادَةِ لِلْعَشْرَةِ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ حَدِيثُ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، يَعْنِي قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ لِأَهْلِ السَّرْدَةِ حَتَّى تَشْهَدُوا أَنْ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتَلَكُمُ فِي النَّارِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ أَبِي: فَلَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَا نَعْرِفُ عَنْ صَحَابِيٍّ وَلَا تَابِعِيٍّ اسْتِثْرَاطَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَفِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ إِطْلَاقَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَبَرِ الْمَجْرُودِ عَنْ لَفْظِهِ أَشْهَدُ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي حرية الولد ونسبه منه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنكت، وغيرهم:

إحدهما: لا يثبتان، وهو الصحيح، اختاره الشيخ الموفق، والشارح، والناظم، وغيرهم.

والرواية الثانية: يثبتان، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر.

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمي، وتذكرة ابن عديس، وغيرهم.

وإن شهد بإقرار لم يُعْتَبَر قَوْلُهُ طَوْعًا فِي صِحَّتِهِ مُكَلَّفًا، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ.

وَلَا تُعْتَبَرُ إِشَارَتُهُ إِلَى مَشْهُودٍ عَلَيْهِ حَاضِرٍ مَعَ نَسْبِهِ وَوَصْفِهِ.

وَفِي الْإِنْتِصَارِ مَنَعٌ وَتَسْلِيمٌ، لِسُرْعَةِ فَصْلِ الْحُكْمِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَا يُعْتَبَرُ: وَأَنَّ الدِّينَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى الْآنَ، بَلْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ سَبَبُ الْحَقِّ إِجْمَاعًا.

وإن عَقِدَ بِنِكَاحٍ بِلَفْظٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ قَالَ حَضَرَتُهُ وَأَشْهَدُ بِهِ، وَيَصِيحُ: وَشَهِدْتُ بِهِ.

وَقِيلَ: لَا، كَ: أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا، وَمَنْ شَهِدَ عِنْدَ حَاكِمٍ فَقَالَ آخَرَ أَشْهَدُ بِعَيْلٍ مَا شَهِدَ بِهِ، أَوْ بِمَا وَضَعْتَ بِهِ خَطِي، أَوْ بِذَلِكَ، أَوْ كَذَلِكَ أَشْهَدُ.

فَفِي الرِّعَايَةِ: يُحْتَمَلُ أَوْجُهًا، الثَّلَاثُ: يَصِيحُ فِي: وَبِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فَقَطْ، وَهُوَ أَشْهَرُ (م ٩) (١).

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ومن شهد عند حاكم فقال آخر أشهد بمثل ما شهد به، أو بما وضعت به خطي، أو بذلك، أو كذلك

أشهد. ففي الرِّعَايَةِ يَحْتَمِلُ أَوْجَهَا، الثَّلَاثُ يَصِحُّ فِي: وَبِذَلِكَ وَكَذَلِكَ فَقَطْ، وَهُوَ أَشْهَرُ). انتهى.

قال في الرِّعَايَةِ: وَالثَّلَاثُ الصُّحَّةُ فِي قَوْلِهِ: وَبِذَلِكَ أَشْهَدُ، وَكَذَلِكَ أَشْهَدُ، وَهُوَ أَشْهَرُ وَأَظْهَرُ.

وقال في النُّكْتِ: وَالْقَوْلُ بِالصُّحَّةِ فِي الْجَمِيعِ أَوَّلَى.

قلت: وَهُوَ الصَّوَابُ.

فهذه تسع مسائل.

باب الشهادة والرجوع عن الشهادة

تَقْبَلُ الشَّاهِدَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي حَقِّ يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِنْ تَعَذَّرَ شُهُودُ الْأَصْلِ بِمَوْتٍ، وَعَلَى الْأَصْح: أَوْ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ غِيْبَةٍ مَسَافَةِ قَصْرِ. وَيَقْبَلُ: فَوْقَ يَوْمٍ، وَعَلَّلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَوَايَةَ الْمَنْعِ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ حَالُهُ لِمَا يَحْدُثُ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَتَأْوِلُهَا الْقَاضِي عَلَى مَسَافَةِ قَرِيْبَةٍ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عُمَدِ الْأَدِلَّةِ: وَلَمْ يَذْكُرْ دَلِيلًا، وَهَذَا ذَائِبٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، قَالَ: وَالْأَحْسَنُ أَنَّهُ كَكَلَامِ الشَّارِعِ إِنْ وَجَدَ مَا يَصْرِفُ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَصْرِفْ، وَإِنْ حَضَرُوا أَوْ صَحَّحُوا قَبْلَ الْحُكْمِ وَقَفَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فَرَعٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ الْأَصْلُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ رَوَايَةَ: أَوَّلًا، قَدَّمَهَا فِي التَّبَصُّرِ، وَإِنْ اسْتَرْعَى غَيْرُهُ فَوَجَّهَانِ (م ١) ^(١)، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، وَالْأَشْبَهُ: أَوْ أَشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا، فَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ حَاكِمٍ أَوْ يَغْزُوهَا إِلَى سَبَبٍ كَثِيرٍ وَفَرَضَ جَانَ.

وَعَنْهُ: إِنْ اسْتَرْعَاهُ، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَيُؤَدِّبُهَا الْفَرَعُ بِصِفَةِ تَحْمِيلِهِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

قَالَ فِي الْمُنْتَقَبِ وَغَيْرِهِ: وَإِلَّا لَمْ يَحْكَمْ بِهَا: وَفِي التَّرْغِيبِ: يَنْبَغِي ذَلِكَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَمَعْنَاهُ فِي التَّرْغِيبِ: يَكْفِي الْعَارِفُ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ فُلَانٍ بِكَذَا.

وَتَبَيَّنَتْ شَهَادَةُ شَاهِدَيْ الْأَصْلِ بِشَاهِدَيْنِ عَلَيْهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى هَذَا.

وَعَنْهُ: عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَا عَلَى شَاهِدٍ مُنَاهِدٍ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّةٍ: بِأَرْبَعَةٍ عَلَى [كُلِّ] أَصْلٍ فَرَعَانِ.

وَعَنْهُ: تَكْفِي شَهَادَةِ رَجُلٍ عَلَى اثْنَيْنِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَيَتَحَمَّلُ فَرَعٌ مَعَ أَصْلٍ، وَهَلْ يَتَحَمَّلُ فَرَعٌ عَلَى فَرَعٍ؟ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي ^(٢).

وَيَدْخُلُ النِّسَاءُ فِي شُهُودِ الْفَرَعِ، وَالْأَصْلُ، اخْتَارَهُ الشُّنَّعُ.

وَعَنْهُ: لَا، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَعَنْهُ: لَا فِي الْفَرَعِ، صَحَّحَهُ فِي الْمَحْرُورِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْمَشْهُورُ لَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْفَرَعِ رَوَاتَانِ، فَيَقْبَلُ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ إِلَّا عَلَى الثَّانِيَةِ، وَيَقْبَلُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن استرعى غيره فوجهان). انتهى.

يعني: هل يجوز لمن لم يسترعه أن يشهد عليه أم لا؟

أحدهما: لا يجوز وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب، وهو احتمال في المعنى.

والوجه الثاني: يجوز وهو الصحيح، قدمه في المعنى، والكافي، والمحرو، والشرح، والرعايتين، والنظم، والحاوي وغيرهم.

(٢) تنبيه: قوله: (وهل يتحمل فرع على فرع؟ تقدم في أول كتاب القاضي إلى القاضي). انتهى.

قال هناك وفي هذه المسألة ذكروا أن كتاب القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة، لأنه شهادة على شهادة، وذكروا فيما إذا تغيرت حاله أنه أصل.

ومن شهد عليه فرع وجزم به ابن الزاغوني وغيره فلا يجوز نقض الحكم بإنكار القاضي الكاتب، ولا يقدح في عدالة البيعة، بل يمنع إنكاره الحكم، كما يمنع رجوع شهود الأصل للحكم، فدل ذلك أنه فرع لمن شهد عنده، وهو أصل لمن شهد عليه.

ودل ذلك: أنه يجوز أن يكون شهود فرع فرعاً لأصل، يؤيده قولهم في التعليل إن الحاجة داعية إلى ذلك، وهذا المعنى موجود في فرع الفرع انتهى.

فجوز أن يتحمل فرع، على فرع، فلذلك أحال هنا عليه.

رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ عَلَى مِثْلِهِمْ أَوْ عَلَى رَجُلَيْنِ عَلَى الْأُولَى قَطُّ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: الشَّهَادَةُ عَلَى رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ كَالشَّهَادَةِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، لِيَتَعَدَّوْهُنَّ.
 وَيُتَعَبَّرُ لِلْحُكْمِ عَدَالَةُ الْكُلِّ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْفُرُوعِ تَعْدِيلُ أَصُولِهِمْ وَيُقْبَلُ، وَيُتَعَبَّرُ نَعِيشُهُمْ لَهُمْ.
 قَالَ الْقَاضِي: حَتَّى لَوْ قَالَ تَابِعِيَّانِ أَشْهَدُنَا صَحَابِيَّانِ لَمْ يَجْزْ حَتَّى يُعَيَّنَا هُمَا؛ وَلَا يُزَكِّي أَصْلَ رَفِيقِهِ وَإِنْ رَجَعَ الْأَصُولُ
 بَعْدَ الْحُكْمِ لَمْ يَضْمَنْوَا.
 وَقِيلَ: بَلَى، كَمَا لَوْ رَجَعَ الْفُرُوعُ وَلَمْ يَقُولُوا بَانَ كَذِبُ الْأَصُولِ أَوْ غَلَطَهُمْ، وَإِنْ قَالُوا بَعْدَ الْحُكْمِ: مَا أَشْهَدْنَا هُمْ، لَمْ
 يَضْمَنْ أَحَدٌ.
 وَإِنْ قَالَ الْأَصُولُ: كَذَبْنَا أَوْ غَلَطْنَا، فَبَيَّ الْمَحْرُورُ: ضَمِنُوا.
 وَقِيلَ: لَا (م ٢) (١).
 وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدًا فَرَعَ عَلَى أَصْلٍ وَتَعَدَّرَ الْآخَرَ خَلَفَ وَاسْتَحَقَّ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَأُطْلِقَ جَمَاعَةً: إِذَا أَنْكَرَ الْأَصْلُ
 شَهَادَةَ الْفَرَعِ لَمْ يَعْمَلْ بِهَا، لِتَأْكِيدِ الشَّهَادَةِ، بِخِلَافِ الرَّوَايَةِ.

فصل

وَمَنْ زَادَ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ نَقَصَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَوْ أَدَّى بَعْدَ انْكَارِهَا قَبْلَ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، كَقَوْلِهِ: لَا أَعْرِفُ الشَّهَادَةَ.
 وَقِيلَ: لَا، كَبَعْدِ الْحُكْمِ.
 وَقِيلَ: يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمُ، وَإِنْ رَجَعَ لَفَتْ وَلَا حُكْمَ، وَلَمْ يَضْمَنْ، وَتَقَدَّمَ هَلْ يُحَدُّ فِي قَذْفٍ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ: يُحَدُّ، فَإِنْ ادَّعَى غَلَطًا فَمَنْبِيَّ عَلَى مَا إِذَا أَتَى بِحَدٍّ فِي صُورَةِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يُكْمِلْ.
 وَفِي الرَّعَايَةِ: يُحَدُّ، فَإِنْ ادَّعَى غَلَطًا فَلَا، وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِالرَّجُوعِ بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ تَوَقَّفْ فَتَوَقَّفَ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا قُبِلَتْ،
 فِي الْأَصَحِّ، فَبَيَّ وَجُوبَ إِعَادَتِهَا احْتِمَالَانِ (م ٣) (٢).
 وَإِنْ رَجَعَ شَهِودٌ مَالٍ أَوْ عَتَقَ بَعْدَ الْحُكْمِ قَبْلَ الاسْتِيفَاءِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ وَيَضْمَنْوْنَ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُمْ مَشْهُودٌ لَهُ لَا مَنْ
 زَكَّاهُمْ.
 وَإِنْ رَجَعَ شَهِودُ الْقَرَابَةِ وَشَهِودُ الشَّرَاءِ غَرِمَ شَهِودُ الْقَرَابَةِ، وَخَرَجَ فِي الْاِنْتِصَارِ كَشَهِودِ زَنَّا وَإِحْصَانِ.
 وَقَبْلَهُ لَوْ رَجَعَ شَهِودٌ يَمِينٍ بِعَيْتِهِ وَشَهِودٌ بِجَنَّتِهِ فَظَاهِرُ اخْتِيَارِهِ يَغْرُمُهُ شَهِودُ الْيَمِينِ، وَفَاقًا لِأَبِي خَنِيفَةَ وَعَنْ أَصْحَابِنَا:
 يَنْتَهِيانِ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ
 وَإِنْ رَجَعَ شَهِودٌ طَلَّاقٍ فَلَا غَرَمَ إِلَّا قَبْلَ الدُّخُولِ يَنْصَفُ الْمُسَمَّى أَوْ بَدَلَهُ.
 وَعَنْهُ: وَبَعْدَهُ كُلُّهُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: مَهْرُ الْمَثَلِ.
 وَإِنْ رَجَعَ شَهِودٌ قَوْدٍ أَوْ حَدٍّ لَمْ يُسْتَوْفَ فَتَجِبُ دِيَّةُ الْقَوْدِ، فَإِنْ وَجَبَ عَيْنًا فَلَا، وَقِيلَ بِالْاِسْتِيفَاءِ إِنْ كَانَ لِأَدْمِيٍّ، وَإِنْ
 كَانَ بَعْدَهُ وَقَالُوا: أَخْطَأْنَا غَرَمُوا دِيَّةً مَا تَلَفَ أَوْ أَرَضَ الضَّرْبِ.
 نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَلَى عَدَدِهِمْ، وَإِنْ رَجَعَ وَاحِدٌ غَرِمَ بِقِسْطِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قال الأصول: كذبنا أو غلطنا، ففي المحرر: ضمنوا، وقيل: لا). انتهى.

ما قدمه في المحرر هو الصحيح، قطع به في الوجيز.
 وقدمه في الرعايتين.

والقول الثاني: لا يضمنون.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (فإن لم يصرح بالرجوع بل قال للحاكم توقف فتوقف ثم عاد إليها قبلت، في الأصح، ففي وجوب

إعادتها احتمالان). انتهى.

أحدهما: لا يعيدها، بل يكتفي بالأول، وهو الصواب.

والاحتمال الثاني: لا بد من إعادتها.

وقيل: الكل.

وإن رجع الزائد على البيّنة قبل الحكم أو بعده استوفى، ويحذف الراجع لِقْدَفٍ، وفيه في الواضح احتمال لِقْدَفِهِ.

مَنْ ثَبَتَ زَنَاهُ.

وقيل: لا يَغْرُمُ شَيْئًا، قيل: هُوَ أَقْسَى، فَلَوْ رَجَعَ مِنْ خَمْسَةِ فِي زِنَا اثْنَانِ فَهَلْ عَلَيْهِمَا خُمْسَانِ أَوْ رُبْعٍ، أَوْ اثْنَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ فِي قَتْلِ، فَالْثَلَاثَانِ أَوْ النِّصْفُ؟ فِيهِ الْخِلَافُ.

وإن رجع رجلٌ وعشرون سنة في مالٍ غَرِمَ مِئْثَتَا.

وقيل: يَصْنَفُ.

وقيل: هُوَ كَأَنِّي وَهُنُ الْبَقِيَّةِ، وَكَذَا رِضَاعٌ.

قال في التَّوْبَةِ: إِلَّا أَنَّهُ لَا تَشْطِيرَ، وَإِنَّا إِن قُلْنَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِامْرَأَتَيْنِ فَالْغَرَمُ بِالتَّسْلِيْسِ.

وإن شهد أربعة بالزنا واثنتان بالإحصان فرجم ثم رجعا صَحْنُوهُ أَمْدَانًا، وَعَنْهُ شُهُودُ الزَّانَا يَصْنَفُ، وَكَذَا الْإِحْصَانُ.

وقيل: لَا يَضْمَنَّانِ لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا بِالْشَّرْطِ لَا بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ الْجَهَّتَيْنِ غَرِمُوا دِيَّتَهُ.

وقيل: يَصْنَفُهَا، وَإِنْ رَجَعَ الْكُلُّ وَشَاهِدُ الْإِحْصَانِ مِنْ أَرْبَعَةِ الزَّانَا غَرِمَا ثَلَاثَ دِيَّةٍ.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ.

وإن رجع شهودٌ تَعْلِيْقُ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ وَشُهُودُ شَرْطِهِ غَرِمُوا بِعَدِيدِهِمْ.

وقيل: كُلُّ جِهَةٍ يَصْنَفُ.

وقيل: كُلُّهُ شُهُودُ التَّعْلِيْقِ، وَإِنْ رَجَعَ شُهُودٌ بِكِتَابَةٍ غَرِمُوا مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا وَمُكَاتَبًا، فَإِنْ عَتَقَ فَمَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ وَمَالِ الْكِتَابَةِ.

وقيل: كُلُّ قِيَمَتِهِ، وَكَذَا شُهُودُ بَاسْتِيْلَادٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ فِي بَيْعٍ وَكَيْلٍ بِذَوْنٍ ثَمَنٍ مِثْلُ لَوْ شَهِدَا بِتَأْجِيلٍ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ ثُمَّ رَجَعَا غَرِمَا تَقَاوُتَ مَا بَيْنَ الْحَالِ، وَالْمَوْجَلِ.

وإن حكم بمالٍ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ فَرَجَعَ الشَّاهِدُ فَتَصَّهُ: يَغْرُمُ الْكُلُّ، لَوْجُوبِ تَقْدِيمِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَكَيْمِينِهِ مَعَ بَيِّنَةٍ عَلَى غَائِبٍ.

وقيل: النِّصْفُ (م ٤) ^(١).

وقال ابنُ عَقِيلٍ فِي عَمْدِ الْأَدْلَةِ: وَيَجُوزُ فِي أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَنْ تُسَمَعَ يَمِينُ الْمُدْعَى قَبْلَ الشَّاهِدِ.

وإن رجع شهودٌ تَزَكِيَّةٌ فَكُرْجُوعٌ مِنْ ذِكْوَتِهِمْ، وَلَا ضَمَانٌ بِرُجُوعٍ عَنْ كِفَالَةٍ بِنَفْسٍ أَوْ بَرَاءَةٍ مِنْهَا، أَوْ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، أَوْ أَنَّهُ عَفَا عَنْ دَمٍ عَمْدٍ لِعَدَمِ تَقْصِيْتِهِ مَالًا.

وفي الْمَبْهَجِ: قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ الْكِفَالَةَ تَتَضَمَّنُ بَهْرَبَ الْمَكْفُولِ، وَالْقَوْدُ قَدْ يَجِبُ بِهِ مَالٌ.

وَمَنْ شَهِدَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِمَنَافٍ لِلْأَوَّلَةِ فَكُرْجُوعِهِ، وَأَوَّلَى، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ فِي شَاهِدٍ قَاسٍ بِكَذَا وَكُتِبَ خَطُّهُ بِالصُّحَّةِ فَاسْتُخْرِجَ الْوَكِيلُ عَلَى حُكْمِهِ ثُمَّ قَاسَ وَكُتِبَ خَطُّهُ بِزِيَادَةِ قَعْرِمِ الْوَكِيلِ الزِّيَادَةُ قَالَ: يَضْمَنُ الشَّاهِدُ مَا غَرِمَهُ الْوَكِيلُ مِنْ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن حكم بمالٍ بِشاهدٍ ويمين فرجع الشاهد فتصه: يغم الكل، لوجوب تقديمه على يمينه، وكيمينه مع

بيّنة على غائب، وقيل: النصف). انتهى.

المنصوص هو الصحيح من المذهب.

نص عليه في رواية جماعية، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي

الصغير وغيرهم.

والقول الآخر: يغم النصف فقط، وهو تخريج لأبي الخطاب في الهداية، خرجه من ردّ اليمين على المدعي، ولقوة هذا القول عند

المصنف أتى بهذه الصيغة، وكان الأولى أن يفصح بتقديم المنصوص.

الزِيَادَةُ بِسَبَبِهِ، تَعَمَّدَ الْكَذِبَ أَوْ أَخْطَأَ، كَالرُّجُوعِ.
وَأِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِشَاهِدٍ زُورَ بِإِقْرَارِهِ، أَوْ عَلِمَ كَذِبَهُ، وَتَعَمَّدَهُ عَزْرُهُ - كَمَا تَقَدَّمَ -، فَإِنْ تَابَ فَوَجَّهَانِ فِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي (م ٥، ٦) (١)، فَيَتَوَجَّهَانِ فِي كُلِّ تَائِبٍ بَعْدَ وَجُوبِ التَّعْزِيرِ، كَأَنَّهُمَا عَلَى الرَّوَائِيتَيْنِ فِي الْحَدِّ.
وَلَهُ فِعْلٌ مَا رَأَى، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا.
وَفِي الْمَغْنِيِّ أَوْ مَعْنَى نَصٍّ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ عُقُوبَاتٍ إِنْ لَمْ يَرْتَدِّعْ إِلَّا بِهِ وَنَقَلَ مَهْنًا كَرَاهَةً تَسْوِيدَ
الْوَجْهِ وَلَا يُعْزَرُ بَتَعَارُضِ الْبَيِّنَةِ، وَلَا يَغْلَطِيهِ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ رُجُوعِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.
وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ ادَّعَى شَهُودَ الْقَوْدِ الْخَطَأَ عَزَرُوا.

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله في شاهد الزور: (فإن تاب فوجهان في تعليق القاضي). انتهى.

قلت: الصواب، عدم السقوط هنا.

قال المصنف: فيتوجه وجهان في كل تائب بعد وجوب التعزير، كأنهما على الروائيتين في الحد انتهى.

وهذه (مسألة - ٦): أخرى.

والصواب أيضاً عدم السقوط.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

كتاب الإقرار

يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ بِمَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ التِّزَامُ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ بَيِّنًا وَوَلَايَتِهِ وَاخْتِصَاصِهِ، لَا مَعْلُومًا. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَلَى مُوَكَّلِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، أَوْ مُوَرَّوِيهِ أَوْ مُوَلِّيه، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضُهُمْ فِي مَسْأَلَةِ إِقْرَارِ الْوَكِيلِ لَوْ أَقْرَأَ الْوَصِيَّ، وَالْقَيْمَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ عَلَى الصَّبِيِّ بِحَقٍّ فِي مَالِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَأَنَّ الْآبَ لَوْ أَقْرَأَ عَلَى ابْنِهِ إِذَا كَانَ وَصِيَّهُ صَحَّ، وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ ذَكَرُوا: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَادَّعَى عَلَيْهِ الشُّفْعَةَ فَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ لَابْنِي أَوْ لِهَذَا الطِّفْلِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فَقِيلَ: لَا شُفْعَةَ، لِأَنَّهُ إِجْبَابٌ حَقٌّ فِي مَالٍ صَغِيرٍ بِإِقْرَارِهِ وَلَيْتَهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الشَّرَاءَ فَصَحَّ إِقْرَارُهُ فِيهِ، كَعَيْبٍ فِي مَبِيعِهِ^(١).

وَذَكَرُوا: لَوْ ادَّعَى الشَّرِيكَ عَلَى حَاضِرٍ بِيَدِهِ نَصِيبَ شَرِيكِهِ الْغَائِبِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ وَأَنَّهُ يَسْتَجِيقُ بِالشُّفْعَةِ فَصَدَّقَهُ أَخَذَهُ بِالشُّفْعَةِ، لِأَنَّ مَنْ بِيَدِهِ الْعَيْنُ يُصَدَّقُ فِي تَصَرُّفِهِ فِيمَا بِيَدِهِ كإِقْرَارِهِ بِأَصْلِ مِلْكِهِ.

كَذَا لَوْ ادَّعَى أَمَّاكَ بَعَثَ نَصِيبَ الْغَائِبِ بِإِذْنِهِ فَقَالَ نَعَمْ، فَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ فَانْكَرَ صَدَقَ بَيِّنَتِهِ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى الشَّفِيعِ.

وَقَالَ الْأَزْجِيُّ: لَيْسَ إِقْرَارُهُ عَلَى مِلْكٍ غَيْرِ إِقْرَارًا بَلْ دَعْوَى أَوْ شَهَادَةٌ يُؤَاخَذُ بِهَا إِنْ ارْتَبَطَ الْحُكْمُ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ لَوْ شَهِدَا بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ رَجُلٌ فَرَدَّتْ ثُمَّ اشْتَرَاهُ صَحَّ، كَاسْتِنْقَازِ الْأَسِيرِ، لِعَدَمِ ثُبُوتِ مِلْكِهِ لِهَمَا بَلَى لِلْبَائِعِ، وَقِيلَ فِيهِ: لَا، لِأَنَّهُ لَا بَيْعَ بَيْنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ، وَلَوْ مَلَكَاهُ بِإِثْرٍ أَوْ غَيْرِهِ عَقَقَ، وَإِنْ مَاتَ الْعِتِيقُ وَرَثَهُ مَنْ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ رَدَّ الثَّمَنِ، وَإِنْ رَجَعَا أَحْتَمِلَ أَنْ يُوقَفَ حَتَّى يَصْطَلِحَا، وَأَحْتَمِلَ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ بَيِّنَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقِيلَ: يُقَرُّ بِيَدِهِ مِنْ بَيِّنَتِهِ، وَإِلَّا لَبِيتَ الْمَالُ.

وَقِيلَ: لَبِيتَ الْمَالُ مُطْلَقًا.

وَقَالَ الْقَاضِي: لِكُمُشْتَرِي الْأَقْلُ مِنْ ثَمَنِهِ أَوْ التَّرَكَةِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مَعَ صِدْقِهِمَا التَّرَكَةُ لِلسَّيِّدِ وَثَمَنُهُ ظُلْمٌ، فَيَنْقَاصَانِ، وَمَعَ

(١) تبيينات: الأول: قوله: فمن يصح إقراره: (وقد ذكروا إذا اشترى شقصة فادعى عليه الشفعة فقال اشترته لابني أو لهذا الطفل المولى عليه فقيل: لا شفعة، لأنه إيجاب حق في مال صغير بإقرار وليه، وقيل: بلى، لأنه يملك الشراء فصح إقراره فيه، كعيب في مبيعه)، انتهى.

أطلق المصنف الخلاف في إقرار الولي على موليه لأجل الأخذ بالشفعة، وقد أطلق الوجهين في المغني، والشرح في باب الشفعة. وكذلك المصنف هناك، فقال: ولو ادعى شراءه لموليه ففي الشفعة وجهان، وصححنا هناك أحدهما، وذكرنا من أطلق وقدم، وإنما ذكر المصنف هنا هذه المسألة لأجل صحة الإقرار على المولى عليه، وظاهر ما قدمه المصنف هنا صحة الإقرار على المولى عليه مطلقاً، وذكر هذا طريقة.

(٢) الثاني: قوله أيضاً في شرط من يصح إقراره: (ثم ذكر الأزجي ما ذكره غيره لو شهدا بحرية عبد رجل فردت ثم اشترياه صح، كاستنقاذ الأسير لعدم ثبوت الملك لهما بل للبائع، وقيل فيه: لا، لأنه لا بيع من الطرف الآخر، ولو ملكاه بإثر أو غيره عتق، وإن مات العتيق ورثه من رجع عن قوله الأول).

وإن كان البائع رد الثمن، وإن رجعا احتمل أن يوقف حتى يصلحا، واحتمل أن يأخذه من هو بيده بيمينه، وإن لم يرجع واحد منهما فقيل يقرب من هو بيده، وإلا لبيت المال، وقيل لبيت المال مطلقاً.

وقال القاضي للمشتري الأقل من ثمنه أو التركة. انتهى.

ذكر في هذه الجملة مسالتين أطلق فيها الخلاف حكاية عن الأزجي وغيره، وأتى بها استشهاده لأصل المسألة.

والقياس في المسألة الأولى أنهما إذا رجعا ومات استحقا إرثه، لأنه إذا رجع واحد ورثه، فكذا إذا رجعا ورثا.

وأما المسألة الثانية: وهي إذا لم يرجعا يكون إرثه لبيت المال، لأنهما يعتقدان أنه حر قبل وصوله إليهما، لكن إن اعتقد أن مورثهما اعتقه ورثا بالولاء إن كانا أهلاً له.

كَلْبِهِمَا هِيَ لَهَا

وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَايَها فَرُدَّتْ فَبَدَلًا مَالًا لِيَخْلَعَهَا صَحَّ، وَقَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ أَنَّ الْمُقْرَبَ بِهِ كَانَ بِيَدِ الْمُقْرَبِ وَأَنَّ الْإِقْرَارَ قَدْ يَكُونُ إِنْشَاءً، كَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا اقْرَأْ زَيْنًا﴾ [آل عمران: ٨١]، فَلَوْ اقْرَأَ بِهِ وَأَزَادَ: إِنْشَاءً تَمْلِيكِيهِ، صَحَّ، كَذَا قَالَ.

وَنَصَّ أَحْمَدُ فِيمَنْ اقْرَأَ لَامْرَأَةً بِذَيْنِ فِي الْمَرْصِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: إِقْرَارُهُ جَائِزٌ، لِأَنَّهُ اقْرَأَ وَلَيْسَتْ زَوْجَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَلَجُّنَةً فَيَرُدُّ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنْ كَانَ بِيَدِ غَيْرِهِ فَدَعَوَى أَوْ شَهِدَتْ، فَإِذَا صَارَ بِيَدِهِ وَتَصَرَّفَ بِهِ شَرْعًا لَزِمَهُ حُكْمُ إِقْرَارِهِ شَرْعًا، وَيَصِحُّ مَعَ إِضَافَةِ الْمَلِكِ إِلَيْهِ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْأَصَحُّ صِحَّتُهُ مِنْ سَفِيهِ بِمَالٍ، لَزِمَهُ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ لَا، وَيَتَّبِعُ بَعْدَ فَكِّ حَجَرِهِ، وَمِثْلُهُ نَذَرُ صَدَقَتِهِ بِهِ، فَيَكْفُرُ بِصَوْمِهِ إِنْ لَمْ يَصِحَّ وَيَتَّبِعُ بِغَيْرِ مَالٍ فِي الْحَالِ وَيُطْلَقُ.

وَيَتَوَجَّهُ: بِكَسَاحٍ إِنْ صَحَّ مِنْهُ، وَذَكَرَ الْأَرْجِي: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْبَلَ، كَرِئَانَتِهِ، قَالَ: وَيَصِحُّ مِنَ السَّفِيهِ إِلَّا أَنْ فِيهِ احْتِمَالًا لِيُضَعَّفَ قَوْلُهَا وَلِلتَّهْمَةِ، وَفِي صِحَّةِ عَفْوٍ وَلِي قَوْدٍ إِلَى مَالٍ وَجْهَانِ^(١). وَإِنْ صَحَّ تَصَرَّفَ صَبِيٌّ بِإِذْنِ صَحِّ إِقْرَارِهِ فِي قُدْرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، كَقَبْلِ قَبْلِ حَجَرِ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ، وَفِي الْمَوْجِزِ، وَالتَّبَصُّرَةِ: وَبَعْدَهُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا أَذِنَ لِعَبْدِهِ فَأَقْرَأَ جَارًا، وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ وَفِي يَدِهِ مَالٌ ثُمَّ أَوْنَهُ لَهُ فَأَقْرَأَ بِهِ صَحَّ، ذَكَرَهُ الْأَرْجِي، وَالتَّرْغِيبُ وَغَيْرُهُمَا.

وَقِيلَ: فِي صَبِيٍّ فِي الْيَسِيرِ، وَمَنْعَ فِي الْإِنْصَارِ عَدَمَ صِحَّتِهِ، ثُمَّ سَلَّمَ لِعَدَمِ مَصْلَحَتِهِ فِيهِ، وَكَذَا الدُّعْوَى وَإِقَامَةُ الْيَتْمَةِ، وَالتَّخْلِيفُ وَنَحْوُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي طَلَايِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ الْيَتِيمِ بِمَجْلِسِ حُكْمٍ لِيُدْفَعَ دَعْوَى، وَأُطْلِقَ فِي الرُّؤُوسَةِ صِحَّةُ إِقْرَارِ مُمَيِّزٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِي إِقْرَارِهِ رَوَائِثَانِ، أَصَحُّهُمَا: يَصِحُّ، نَصَّ عَلَيْهِ إِذَا اقْرَأَ فِي قُدْرِهِ إِذْبِهِ، وَحَمَلَ الْقَاضِي إِطْلَاقَ مَا نَقَلَهُ الْأَنْزَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حَتَّى يَتْلَغَ عَلَى غَيْرِ الْمَأْذُونِ، قَالَ الْأَرْجِي: هُوَ حَمَلٌ بِلَا دَلِيلٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَائِثَانِ: الصَّحَّةُ وَعَدَمُهَا.

وَذَكَرَ الْأَدِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّ السَّفِيَةَ، وَالْمُمَيِّزَ إِنْ اقْرَأَ بِحَدِّ أَوْ قَوْدٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ طَلَاقٍ لَزِمَ، وَإِنْ اقْرَأَ بِمَالٍ أَخِيذًا بَعْدَ الْحَجَرِ، كَذَا قَالَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي السَّفِيَةِ.

وَإِنْ قَالَ لَمْ أَكُنْ بِأَلِغًا فَوْجْهَانِ (م ١)^(٢).

(١) الثالث: قوله: (وفي صِحَّةِ عَفْوٍ وَلِي قَوْدٍ إِلَى مَالٍ وَجْهَانِ). انتهى.

الذي يظهر: أن هذا من تَمَتُّهِ كَلَامِ الْأَرْجِي، وذكر ذلك على سبيل الاستطراد، وإلا فليس محلُّ هذه المسألة هذا المكان، والله أعلم.

وقد ذكر المصنف فيما إذا كان وليُّ القود صغيراً أو مجنوناً وكانا محتاجين هل للوليِّ العفو إلى الدِّية أم لا؟

أطلق روايتين في باب استيفاء القود، وذكرنا هناك: أن الصحيح من المذهب جواز ذلك، والله أعلم.

وهذه المسألة إنما عفا عنها وليُّ القود، وهذا لما لا أعلم فيه خلافاً فلعلمه حصل بعض سقط، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال لم أكن بالغاً فوجهان).

أحدهما: القول قول الصبيِّ إنَّه لم يكن بالغاً، جزم به في المغني، والشرح.

وقدَّمه في الرعايتين.

قال في الكافي: فإن قال أقررت قبل البلوغ فالقول قوله مع يمينه إذا كان اختلافاً بعد بلوغه في أحد الوجهين. انتهى.

والوجه الثاني: لا يقبل قوله.

قلت: وهو الصواب.

قال ابن رجب في قواعده: لو ادَّعى البالغ أنَّه كان صبيّاً حين البيع أو غير مأذون له أو غير ذلك وأنكر المشتري فالقول قول

المشتري، على المذهب، ونصَّ عليه في صورة دعوى الصغير في رواية ابن منصور؛ لأنَّ الظاهر وقوع العقود على وجه الصَّحَّة دون =

وإن أقر من شك في بلوغه فأنكره صدق بلا يمين، قاله في المغني ونهاية الأزجي، والمحزر، لحكمنا بعمده بيمينه^(١)، ولو ادعاه بالسن قبل بينة.

وفي الترغيب: يصدق صبي ادعى البلوغ بلا يمين، ولو قال أنا صبي لم يخلف ويتنظر بلوغه. وفي الرعاية: من أنكره ولو كان أقر أو ادعاه وأمكنا خلف إذا بلغ.

وفي عيون المسائل: يصدق في سن يبلغ في مثله وهو تسع سنين، وتلزمه بهذا البلوغ ما أقر به، قال: وعلى قياسه الجارية، وإن ادعى أنه أنبت بعلاج ودواء لا بالبلوغ لم يقبل، ذكره الشيخ في فتاويه.

وتقدم في الدعاوى تصديق المقر، قال الأزجي: المراتب ثلاث: العقود، فإن صحت بالمعاطاة لم تعتبر القبول بل القبض، وإلا أعثر.

الثاني: الوكالة، فإن افتقرت إلى القبول أعثر، وإلا أعثر عدم الرد، فلو رد أعثر تجديدها، وأما الإقرار فلا يعتبر تجديده.

ومن أكره ليقر بدهم فأقر بدينار أو يزيد فأقر لغمرو، صح، وتقبل دعوى الإقرار بقرينة، كتوكيل به أو أخذ مال أو تهديد قادر، قال الأزجي: لو أقام بينة بأمانة الإقرار استغاد بها أن الظاهر معه فيخلف وتقبل قوله، كذا قال، ويتوجه لا يخلف، وتقدم بينة الإقرار على الطوعية.

وقيل: يتعارضان وتنفى الطوعية فلا يقضى بها، ولو قال من ظاهره الإقرار: علمت لو لم أقر أيضا: أطلقت فلم أكن مكرها، لم يصح، لأنه ظن منه، فلا يعارض يقين الإقرار، وفيه أحتمال، لا عتراه بأنه أقر طوعا.

وتقل ابن هاني فمن تقدم إلى السلطان فهدده فهدش فيقر يؤخذ به فيرجع ويقول هددني ودهشت: يؤخذ، وما علمه أنه أقر بالجزع، والفزع؟ وترجم عليه أبو بكر في الرجل يقر عند الجزع.

وإن ادعى جنونا لم يقبل إلا ببينة، وذكر الأزجي: يقبل أيضا إن عهد منه جنون في بغض أوقاته، وإلا فلا، ويتوجه قبوله بمن غلب عليه، والمريض كالصحيح، فيصح إقراره بوارث، على الأصح، وإن أقر بمال لوارث قبل بينة، نص عليه، قال جماعة: أو أجازة، وظاهر نصه: لا وهو ظاهر الاتيسار وغيره.

واختار فيه: يصح ما لم ينهم (وم) وأن أصله من المذهب وصيته يغير وارث ثم يصير وارثا يصح لانتفاء التهمة.

وقال الأزجي: قال أبو بكر: في صحة إقراره لوارثه روايتان: إحداهما: لا يصح، والثانية: يصح، لأنه يصح بوارث، وفي الصحة أشبه الاجنبي، والأولى أصح، كذا قال، وقال في الفنون: يلزمه أن يقر وإن لم يقبل.

وقال أيضا: إن حنبليا استدل بأنه لا يصح إقراره لوارثه في مرضه بالوصية له، فقال له، حنبلي: لو أقر له في الصحة صح ولو بخله لم يصح، والنحلة تبرع كالوصية، فقد افترق الحال للتهمة في أحدهما دون الآخر، كذا في المرض، ولأنه

لولا يلزم التبرع فيما زاد على الثلث لاجنبي، وتلزم الإقرار، وقد افترق التبرع، والإقرار فيما زاد على الثلث، كذا يفتقران في الثلث للوارث.

وإن أقر لأمرأته بالمهر قلها مهر مثلها، نص عليه بالزوجية.

وتقل أبو طالب: من الثلث.

= الفساد، وإن كان الأصل عدم البلوغ، والإذن.

قال: وقد ذكر الأصحاب وجها آخر في دعوى الصغير أنه يقبل، لأنه لم يثبت تكليفه، والأصل عدمه. انتهى.

وقد قدم المصنف وغيره فيما إذا اختلفا في شرط يطل العقد: أن القول قول من ينفيه، وقال: نص عليه في دعوى عبداً عدم الإذن ودعوى الصغير، وفيه وجه. انتهى.

ومسألة المصنف هنا مثل ذلك، بل هي فرد من أفرادها، والله أعلم، وقد صرح بذلك الشيخ تقي الدين وابن رجب وغيرهما.

(١) تنبيه: قوله بعد ذلك فمن شك في بلوغه: (لحكمنا بعمده بيمينه).

كذا في النسخ، وصوابه: زيادة بيمينه، أي لحكمنا بعدم البلوغ وأما اليمين فلا يخلف، ثبت عليه شيخنا، ويؤيده كلامه في المغني.

وَنَقَلَ أَيضًا: لَهَا مَهْرٌ بِمِثْلِهَا وَأَنَّ عَلَى الزَّوْجِ الْبَيْتَةَ بِالزَّائِدِ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ فِي صَحِيحِهِ بِمِثْلِهَا رَوَاتَيْنِ.
وَفِي التَّبْصِيرَةِ وَنَهَايَةِ الْأَرْجِي، وَالْمَغْنَى، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا: يَصِحُّ بِهِ.

وَأَنَّ أَقْرَأَ لَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَيِّنَةً أَنَّهَا أَخَذَتْهُ، نَقَلَهُ مِنْهَا، وَإِنْ أَقْرَأَ لَهَا بِدَيْنٍ ثُمَّ إِبَانَتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَصِحَّ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِأَخْذِ دَيْنٍ فِي صَحِيحَةٍ وَمَرَضٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ، قَالَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.
وَفِي الرُّعَايَةِ: لَا يَصِحُّ بَقْبُضِ مَهْرٍ وَعَوَاضِ خُلْعٍ، بَلْ حَوَالَةِ وَمَبِيعٍ وَقَرْضٍ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجَّهَانِ.
قَالَ فِي الرُّوَضَةِ وَغَيْرِهَا: لَا يَصِحُّ لَوَارِثِهِ بِدَيْنٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَكَذَا قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ إِنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ وَهَبَ أَجْنَبِيًّا فِي صَحِيحِهِ صَحَّ، لَا أَنَّهُ وَهَبَ وَارثًا.

وَفِي نَهَايَةِ الْأَرْجِي: يَصِحُّ لِأَجْنَبِيٍّ، كَانْتِشَائِهِ، وَفِيهِ لَوَارِثُ وَجَّهَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَصِحُّ، كَالْإِنْشَاءِ، وَالثَّانِي يَصِحُّ، لِأَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ عَنْ شَيْءٍ لَوْ صَدَّقَ فِيهِ ثَبَتَ اسْتِحْقَاقُ الْوَارِثِ لَهُ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَبُولِ.
وَفِي النِّهَايَةِ: يَقْبَلُ أَنَّهُ وَهَبَ أَجْنَبِيًّا فِي صَحِيحِهِ، وَفِيهِ لَوَارِثُ وَجَّهَانِ، وَصَحِّحَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْأَجْنَبِيِّ فَقَطَّ.
وَفِي الرُّوَضَةِ وَغَيْرِهَا: لَا يَصِحُّ لَوَارِثِهِ بِدَيْنٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وَأَنَّ أَقْرَأَ لَوَارِثٍ فَصَارَ جَنْدَ الْمَوْتِ أَجْنَبِيًّا أَوْ عَكْسُهُ أَغْتَبِرَ بِحَالِ الْإِقْرَارِ لَا الْمَوْتِ، عَلَى الْأَصَحِّ، فَيَصِحُّ فِيهِ الثَّانِيَةُ دُونَ الْأُولَى وَمُرَادُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ: لَا يَلْزَمُ، لَا بَطْلَانَهُ، لِأَنَّهُمْ قَاسَوْهُ عَلَى الْوَصِيَّةِ.
وَسَقَبَ فِي الْإِقْرَارِ لَوَارِثٍ، وَلِهَذَا أَطْلَقَ فِي الْوَجِيزِ الصَّحَّةَ فِيهِمَا، وَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ أَعْطَاهُ وَهُوَ غَيْرُ وَارِثٍ ثُمَّ صَارَ وَارثًا، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَأَنَّ أَقْرَأَ لَوَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ صَحَّ لِلْأَجْنَبِيِّ.

وَقِيلَ: لَا.

وَقِيلَ: لَا إِنْ عَزَاهُ إِلَى سَبَبٍ وَاجِدٍ وَأَقْرَأَ بِهِ الْأَجْنَبِيُّ.

وَأَنَّ أَقْرَأَ لِغَيْرِ وَارِثٍ صَحَّ، وَهَلْ يُحَاصُّ بِهِ دَيْنَ الصَّحَّةِ كَتَبَتْهُ بَيِّنَةٌ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ (م ٢) (١).
وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَازَ الثَّلَاثُ فَلَا مُحَاصَّةَ.

وَأَنَّ أَقْرَأَ بِدَيْنٍ ثُمَّ بِدَيْنٍ أَوْ عَكْسُهُ قَرَبُ الْعَيْنِ أَحَقُّ، وَفِي الثَّانِيَةِ اخْتِمَالٌ فِي نَهَايَةِ الْأَرْجِي.
كَإِقْرَارِهِ بِدَيْنٍ.

وَأَنَّ قَالَ هَذَا الْأَلْفَ لَقَطَةً فَتَصَدَّقُوا بِهِ وَلَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ فَصَدَّقُوهُ أَوْ لَا، تَصَدَّقُوا بِهِ.
وَعَنْهُ: بِثَلَاثَةِ قَطْعٍ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ إِنْ مَلَكَتْ لَقَطَةً.

فصل

وَأَنَّ أَقْرَأَ عَبْدَ آتِنٍ أَوْ لَا يَحْدُ أَوْ قَوْدٍ أَوْ طَلَاقٍ وَنَحْوِهِ صَحَّ وَأَخِذَ بِهِ إِذْنٌ، كَسْتَفِيهِ وَمُفْلِسٍ، وَنَصُّهُ: يُتَّبَعُ بِقَوْدِ النَّفْسِ بَعْدَ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وَأَنَّ أَقْرَأَ لِغَيْرِ وَارِثٍ صَحَّ، وَهَلْ يُحَاصُّ بِهِ دَيْنَ الصَّحَّةِ كَتَبَتْهُ بَيِّنَةٌ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والزركشي، وذكرهما وجهين:

أحدهما: يبدأ بدَيْنِ الصَّحَّةِ وَلَا يُحَاصُّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قال القاضي وابن البنا: هذا قياس المذهب، وبه قطع في الوجيز وغيره، وصححه في المستوعب وغيره.

وقدّمه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقتع، والتلخيص، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم.

الرواية الثانية: يحاصُّ به دَيْنِ الصَّحَّةِ، اختاره أبو الحسن التميمي، والقاضي، وهو ظاهر كلام الحرقلي، وبه قطع الشريف وأبو

الخطّاب، والشيرازي في موضع.

واختاره ابن أبي موسى، وقدّمه ابن رزين في شرحه، وهو الصواب، وظاهر كلام كثير من الأصحاب.

عَنْهُ فَلَبَّ جَوَابَ الدَّعْوَى مِنْهُ وَمِنْ سَيِّدِهِ جَمِيعًا، وَعَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُ، وَلَيْسَ لِلْمَقْرَرِ لَهُ بِهِ الْعَفْوُ عَلَى رَقَبَتِهِ أَوْ مَالٍ، وَقِيلَ فِي إِقْرَارِهِ بِالْعَفْوَاتِ رَوَايَتَانِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَنَصُّهُ: يَصِحُّ فِي غَيْرِ قَتْلِ

وَإِنْ أَقْرَأَ بِسَرَقَةٍ قَطْعٌ، فِي الْمَنْصُوصِ إِذَنْ.

وَقِيلَ: بَعْدَ عَتَقِهِ، كَأَمَالٍ.

وَإِنْ أَقْرَأَ مَأْذُونٌ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ كَقَرْضٍ وَجَنَائَةٍ وَغَضَبٍ فَهُوَ كَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ، فَتَنْصَهُ: يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ.

وَعَنْهُ: بِرَقَبَتِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَغَيْرُهُ (م ٣) (١).

وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ سَيِّدٍ عَلَى عَبْدِهِ بِمَا يُوْجِبُ مَالًا فَقَطْ، لِأَنَّهُ إِجْبَابٌ حَقٌّ فِي مَالِهِ.

وَفِي الْكَافِي: إِنْ أَقْرَأَ بِقَوْدٍ وَجَبَ الْمَالُ وَيَقْدِي السَّيِّدُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ لَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ.

وَلَوْ ادَّعَى أَنَّ امْرَأَتَهُ وَصَّتْ بِكَذَا لَمْ يَلْزَمْ وَلَدُهُ، وَيَتَوَجَّهُ فِي جَوَازِهِ بَاطِنُ الرَّوَايَتَانِ (٢).

وَيَتَوَجَّهُ لَزُومُهُ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ، وَمَا صَحَّ إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِهِ فَهُوَ الْخَصْمُ فِيهِ، وَإِلَّا فَسَيِّدُهُ، وَإِنْ أَقْرَأَ مَكَاتِبَ بِالْجَنَائَةِ تَعَلَّقَتْ بِدَعْوَتِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَبِرَقَبَتِهِ، وَلَا يَقْبَلُ إِقْرَارُ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَقْرَأَ غَيْرَ مَكَاتِبَ لِسَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدُهُ لَهُ بِمَالٍ لَمْ يَصِحَّ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ مَلَكَ، وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ بَاعَهُ نَفْسَهُ بِالْفِ عَتَقَ، فَإِنْ صَدَّقَهُ لَزِمَهُ، وَإِلَّا حُلْفَ.

وَقِيلَ: لَا، وَالْإِقْرَارُ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ إِقْرَارٌ لِسَيِّدِهِ، وَلَا يَصِحُّ لِيَهِيمَةٍ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ، كَقَوْلِهِ: بِسَبَبِهَا، زَادَ فِي الْمَغْنِيِّ: لِمَالِكِهَا، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، وَلَا يَصِحُّ لِدَارٍ إِلَّا مَعَ السَّبَبِ، وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ الْيَهِيمَةَ مِثْلَهَا، لِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ، وَلَوْ قَالَ: لِمَالِكِهَا، عَلَيَّ بِسَبَبِ حَمِيلِهَا، فَإِنْ انْفَصَلَ وَادَّعَى أَنَّهُ بِسَبَبِهِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ أَقْرَأَ لِمَسْجِدٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ أَوْ طَرِيقٍ وَنَحْوِهِ وَذَكَرَ سَبَبًا صَحِيحًا كَعَلَّةٍ وَفَقِهِ صَحَّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوْجَهَانَ (م ٤) (٣).

وَإِنْ أَقْرَأَ لِحَمَلٍ امْرَأَةٍ بِمَالٍ صَحَّ، فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ وَلَدَتْ حَيًّا وَمَيِّتًا فَهُوَ لِلْحَيِّ وَحَيِّينَ ذَكَرًا وَأُنْثَى لِهَمَّا بِالسُّوِيَّةِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وَإِنْ أَقْرَأَ مَأْذُونٌ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ كَقَرْضٍ وَجَنَائَةٍ وَغَضَبٍ فَهُوَ كَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ، فَتَنْصَهُ: يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ، وَعَنْهُ: بِرَقَبَتِهِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَغَيْرُهُ). انتهى.

المنصوص هو الصحيح من المذهب، وبه قطع في العمدة، والحرر، والرجيز، والمنور وغيرهم.

قال ابن منبج في شرحه: هذا المذهب، وهو أصح.

قال في التلخيص، والقواعد الأصولية: يتبع به بعد العتق، في أصح الروايتين.

وقدّمه في المقنع، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

والرواية الثانية: يتعلّق برقبته، اختاره الحرقي وغيره.

قال في التلخيص: ذكرها القاضي، ولا وجه لها عندي إلا أن يكون فيما لا تهمة فيه كاللّ الذي أقرّ بسرقة فأنه يقبل في القطع ولا يقبل في المال، لكن يتبع به بعد العتق. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: (وَإِنْ ادَّعَى أَنَّ امْرَأَتَهُ وَصَّتْ بِكَذَا لَمْ يَلْزَمْ وَلَدُهُ، وَيَتَوَجَّهُ فِي جَوَازِهِ بَاطِنُ الرَّوَايَتَانِ).

مراده بالروايتين: الروايتان اللتان ذكرهما في باب الموصى إليه، فيما إذا وصّاه بتفرقة ثلثه أو قضاء دينه وأبى الورثة ذلك، أو جحدوا ما عليه من الدين وتعدّروا ثبوته عند حاكم، فإن المصنف أطلق في جواز قضائه باطنًا مع علمه وتكميل ثلثه من بقية ماله الروايتين.

وقد صحّحنا المسألة هناك وبينّا المذهب منهما، فليراجع.

(٣) (مسألة - ٤): قوله: (وَإِنْ أَقْرَأَ لِمَسْجِدٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ أَوْ طَرِيقٍ وَنَحْوِهِ وَذَكَرَ سَبَبًا صَحِيحًا كَعَلَّةٍ [وقفه] صَحَّ وَإِنْ أَطْلَقَ فَوْجَهَانَ).

انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح، والرعايتين، والحاوي وغيرهم.

أحدهما: يصح، اختاره ابن حامد، وهو الصواب، ويكون لمصالحها.

والوجه الثاني: لا يصح، اختاره التميمي، وقدّمه ابن رزين في شرحه.

وقيل: أفلأنا، وإن عَزَاهُ إِلَى مَا يَقْتَضِي التَّفَاضُلُ كَارِثُهُ وَوَصِيَّةُ عَمَلٍ بِهِ.
 وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ أَطْلَقَ كُلُّفَ ذَكَرَ السَّبَبُ فَيَصِحُّ مِنْهُ مَا يَصِحُّ وَيَبْطُلُ مَا يَبْطُلُ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُفَسَّرَ بَطُلُ.
 قَالَ الْأَرَجِيُّ: كَمَنْ أَقْرَ لِرَجُلٍ فَرَدَّهُ وَمَاتَ الْمُرُ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ: كَمَنْ أَقْرَ لِرَجُلٍ لَا يُعْرِفُ مَنْ أَرَادَ بِإِقْرَارِهِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ هَلْ يَأْخُذُهُ حَاكِمٌ كَمَالٍ ضَائِعٍ؟ فِيهِ
 الْخِلَافُ^(١).

وَصَحَّحَ التَّيْمِيُّ الْإِقْرَارَ لِحَمَلٍ إِنْ ذَكَرَ إِرْتَا أَوْ وَصِيَّةً فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بغيرِهِمَا، وَيَعْمَلُ بِحَسَبِهِ
 وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ جَعَلْتُهَا لَهُ أَوْ نَحْوَهُ فَوَعْدٌ، وَيَتَوَجَّهُ: يَلْزَمُهُ، كَقَوْلِهِ لَهُ: عَلَيَّ أَلْفٌ أَفْرَضْتَنِي، عِنْدَ غَيْرِ التَّيْمِيِّ،
 وَجَزَمَ الْأَرَجِيُّ: لَا يَصِحُّ، كَذَلِكَ أَفْرَضْتَنِي أَلْفًا.
 وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينَ: وَيَصِحُّ بِمَالٍ لِحَمَلٍ يَعْزُوهُ، ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِي اخْتِيَارِهِ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ مِنْ حَيِّهِ.

فصل

وَإِنْ أَقْرَتِ امْرَأَةٌ بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا فَعَنْهُ، يُقْبَلُ، لِزَوَالِ التَّهْمَةِ بِإِضَافَةِ الْإِقْرَارِ إِلَى شَرَايِطِهِ، وَكَيْفَ سَلَعَتْهَا.
 وَعَنْهُ: لَا.

وَفِي الْإِنْصَارِ: لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمَا بَيِّنَةٌ غَرَبَةً لِلضَّرُورَةِ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ مِنْ مَكَاتِبَةٍ وَلَا يَمْلِكُ عَقْدَهُ.
 وَعَنْهُ: يُقْبَلُ إِنْ ادَّعَى زَوْجَتُهَا وَاحِدًا لَا اثْنَانِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ٥)^(٢).
 وَفِي تَعْلِيلِ الْقَاضِي: يَصِحُّ إِقْرَارُ بَكْرٍ بَالِغٍ بِهِ وَإِنْ جَبَّرَهَا الْآبُ، لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ صِحَّةُ الْإِقْرَارِ بِمَا لَا إِذْنَ لَهُ فِيهِ، كَصَبِيٍّ
 أَقْرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَنْ أَبَاهُ أَجَرَهُ فِي صِغَرِهِ، وَمَعَ بَيِّنَتَيْهِمَا يُقَدِّمُ اسْتَبْهَامَهُمَا، فَلِنْ جَهْلِ عَمِلٍ بِقَوْلِ الْوَلِيِّ، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَصِّبِ،
 وَالْمُبْهَجِ، وَنَقَلَهُ الْمِمْوْنِيُّ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: الْمَجْبَرُ، وَإِنْ جَهَلَهُ فَمِخَا، نَقَلَهُ الْمِمْوْنِيُّ.
 وَفِي الْمَغْنِيِّ: يَسْقُطَانِ، وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَلِيُّ، وَلَا تَرْجِيحَ بِالْيَدِ.
 وَقَالَ شَيْخُنَا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: مُقْتَضَى كَلَامِ الْقَاضِي أَنَّهَا مَتَى كَانَتْ يَدُ أَحَدِهِمَا: مَسْأَلَةُ الدَّائِلِ، وَالخَارِجِ، وَسَبَقَتْ
 فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي الْعَيْنِ يَدُ قَالِتٍ، وَإِنْ أَقْرَ وَلَيْهَا بِهِ قَبْلَ، فِي الْمَنْصُوصِ: إِنْ كَانَتْ مُعْرِئَةً لَهُ بِالْإِذْنِ كَالْمَجْبَرَةِ، وَإِلَّا فَلَا.
 وَإِنْ ادَّعَى نِكَاحَ صَغِيرَةٍ يَدُ فُرُقٍ بَيْنَهُمَا وَتَسَخُّ حَاكِمٍ وَإِنْ صَدَّقَتْهُ إِذَا بَلَغَتْ قَبْلَ.
 وَفِي الرُّعَايَةِ: عَلَى الظَّاهِرِ، فَقَدْ أُنْزِلَ مِنْ ادَّعَتْ أَنَّ فَلَانًا زَوْجَهَا فَأَنْكَرَ وَطَلَبَتْ الْفُرْقَةَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَسُئِلَ عَنْهَا الشَّيْخُ

- (١) تنبيه: قوله في الإقرار للحمل: (ويتوجه أنه هل يأخذه حاكم كمال ضائع؟ فيه الخلاف). انتهى.
 يعني به: الخلاف الذي في المال الضائع، وقد ذكر المصنف في باب الوديعة: هل يلزم الحاكم قبول المال الضائع ونحوه أو لا يلزمه؟
 أطلق وجهين، وصححنا هناك اللزوم، فكذا هنا على هذا التوجيه.
 (٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن أقرت المرأة بنكاح على نفسها فعنه: يقبل، لزوال التهمة بإضافة الإقرار إلى شرائطه، وكيف سلعناها، وعنه: لا، وعنه: يقبل إن ادَّعى زوجيتها واحد لا اثنان، اختاره القاضي وأصحابه). انتهى.
 وأطلق القبول وعدمه في المقنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير.
 إحداهن: يقبل، وهو الصحيح، وصححه المجد في عمره، وصاحب التصحيح.
 واختاره الشيخ الموفق.
 وجزم به في المغني في النكاح، وجزم به في المنور وغيره، وقدمه في النظم وغيره.
 والرواية الثانية: لا يقبل.
 والرواية الثالثة: يقبل إن ادَّعى زوجيتها واحد لا اثنان، اختاره القاضي وأصحابه.
 وجزم به في الوجيز.
 وجزم به في المغني أيضا في أثناء الدعاوى.

فَلَمْ يَجِبْ، وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بِزَوْجِيَّةِ الْآخَرِ فَجَعَلَهُ ثُمَّ صَدَقَهُ صَحَّ.
قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: تَحِلُّ لَهُ بِنِكَاحِ جَدِيدِهِ، وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَقْرُ صَحَّ وَوَرَّثَهُ.
وَيُتَخَرَّجُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْوَارِثِ بَعْدَهُمَا: لَا إِرْثَ، فَإِنْ كَانَ كَذِبُهُ فِي حَيَاتِهِ فَوَجْهَانِ (م ٦) (١).

وَفِي الرُّوْضَةِ: الصَّحَّةُ قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَنْكَرَ الزَّوْجِيَّةَ فَأَبْرَأَهُ فَأَقَرَّ بِهَا: لَهَا طَلَبُ بَحْثِهَا، وَإِنْ أَقَرَّ بِزَوْجٍ أَوْ مَوْلَى اعْتَقَهُ فَصَدَقَهُ وَأَمَكَّنَ وَلَمْ يَذْفَعْ بِهِ نَسَبَ غَيْرِهِ قَبْلَ وَلَوْ اسْقَطَ وَارِثَهُ، وَكَذَا بَوْلُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَصْدِيقُهُ مَعَ صِغَرٍ وَجُنُونٍ، وَإِلَّا أُعْتَبِرَ.
وَقِيلَ: لَا يَرُثُهُ إِنْ كَانَ مَيِّتًا، لِلتُّهْمَةِ.

وَقِيلَ: وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِنْ كَانَ كَبِيرًا حَاقِلًا مَيِّتًا.

وَفِي إِقْرَارِ امْرَأَةٍ مُزَوَّجَةٍ بَوْلُهُ رَوَايَتَانِ تَقْدُمَتَا (م ٧) (٢).

وَإِنْ أَقَرَّ بِأَبٍ فَكَوْلُهُ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ قَالَ عَنْ بَالِغٍ هُوَ ابْنِي أَوْ أَبِي فَسَكَتَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ، ثَبَتَ نَسَبُهُ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَصْدِيقُ
أَخِيهِمَا بِالْآخَرِ تَكَرَّارُهُ فِي الْمَنْصُوصِ، فَيُشْهَدُ الشَّاهِدُ بِنَسَبِهِمَا بِذَوِيهِ، نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: النَّسَبُ بِالْوَلَدِ ثَبَتَ بِإِقْرَارِ
الرَّجُلِ بِهِ أَنَّهُ ابْنُهُ، فَلَا يُنْكِرُ، أَوْ بَوْلُهُ عَلَى فِرَاشِهِ، أَوْ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَزْمِهِ.

وَمَنْ ثَبَتَ نِسْبَةً فَأَذْعَتْ أُمُّهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَقْرُ زَوْجِيَّةً لَمْ يَثْبُتْ، وَكَذَا دَعَاؤُ أَخِيهِ النُّوَّةِ، ذَكَرَهُ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَمَنْ نَسَبَهُ
مَعْرُوفٌ فَأَقَرَّ بِغَيْرِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورِينَ كَابْنِ ابْنٍ وَجَدَّ وَأَخٍ وَعَمٍّ لَمْ يَصِحَّ، فَإِنْ أَقَرَّ الْوَرِثَةَ أَوْ بَعْضَهُمْ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفَرَائِضِ.
وَإِنْ أَقَرَّ مَجْهُولٍ نَسَبَهُ وَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ بِنَسَبِ وَارِثٍ حَتَّى يَأْخُذَ أَوْ عَمٍّ فَصَدَقَهُ وَأَمَكَّنَ قَبْلَ، وَمَعَ السُّوْلَاءِ يَقْبَلُ إِنْ صَدَقَهُ
مَوْلَاهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَيُتَخَرَّجُ أَوَّلًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا (و هـ).

وَتَقَدَّمَ فِي اللَّقِيطِ: مَنْ أَقَرَّ بِالرَّقِ وَكَانَ تَصَرَّفَ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ وَمَنْ عِنْدَهُ أَمَةٌ لَهُ مِنْهَا أَوْلَادٌ فَأَقَرَّ بِهَا لِرَجُلٍ قَبْلَ إِقْرَارِهِ
عَلَى الْأَمَةِ لَا عَلَى الْأَوْلَادِ، نَقَلَهُ ابْنُ مُشَيْشٍ، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالًا: يَقْبَلُ مُطْلَقًا تَبَعًا.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فإن كذب في حياته فوجهان). انتهى.

يعني: وصدقه بعد موته، وأطلقهما في المعنى، والمحرو، والشرح وغيرهم.

أحدهما: لا يصح تصديقه ولا يرثه، وجزم به في الوجيز، قال الناطم: وهو أقوى.

والوجه الثاني: يصح ويرثه، وهو ظاهر كلامه في المقنع.

قال في الروضة: الصَّحَّةُ قول أصحابنا.

قال في التكت: قطع به أبو الخطاب، والشريف في رؤوس المسائل.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وفي إقرار امرأة مزوجة بولد روايتان تقدمتا). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والخلاصة.

إحداهما: يلحقها، وهو الصحيح من المذهب، قطع به في المحرر وغيره في باب ما يلحق من النسب.

قال في الرعية: وإن أقرت مزوجة بولد لحقها دون زوجها وأهلها، كثير المروجة، وعنه: لا يصح إقرارها. انتهى.

وقدّم ما قدّمه في الصغرى، والحاوي الصغير هنا وقدّمه في النظم.

والرواية الثانية: لا يلحقها.

(٣) تنبيه: قوله: (تقدمتا) يعني: في باب ما يلحق من النسب، فإنه قال في أول الفصل الثاني: ومن أقر بطفل أو مجنون مجهول نسبه

أنه ولده وأمكن لحقه.

وقيل: لا يلحق بامرأة، وعنه: مزوجة، وعنه: لا يلحق بمن لها نسب معروف، وأيهما لحقه لم يلحق الآخر. انتهى.

فظاهر ما قدّمه: صحّة إقرارها بولد، والله أعلم، فتكون هذه المسألة ليست فيها الخلاف المطلق، لأنه أحالها على ما ذكره، وهو قد قدّم الصَّحَّةَ.

فهذه سبع مسائل.

وَاحْتِمَالًا: يُقْبَلُ عَلَيْهَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَيَغْرَمُ الْقِيَمَةَ.
وَقَالَ الْقَاضِي: الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ وَطِئَ يَعْتَقِدُهَا مِلْكُهُ ثُمَّ عَلِمَهَا مِلْكٌ غَيْرُهُ.
وَلَا أَقْرَ وَرَثَةً بِذَيْنِ عَلَى مَوْرُوئِهِمْ قَضَوَةَ مِنَ التَّرَكَةِ، وَلَا أَقْرَ بَعْضُهُمْ بِلَا شَهَادَةٍ فَيَقْدَرُ إِرْثُهُ، إِنْ وَرِثَ النِّصْفَ فَيَنْصَفُ
الذَّيْنِ، كِإِقْرَارِهِ بِوَصِيَّةٍ، لَا كُلُّ إِرْثِهِ.
وَفِي التَّنْصِيرَةِ: إِنْ أَقْرَ مِنْهُمْ عَدْلَانِ أَوْ عَدْلٌ وَتَعَيَّنَ ثَبَتَ، وَمُرَادُهُ: وَشَهِدَ الْعَدْلُ، وَهُوَ مَعْنَى الرُّوْضَةِ، وَفِيهَا: إِنْ خَلَفَ
وَارِثًا وَاحِدًا لَا يَرِثُ كُلُّ الْمَالِ كَبُنْتِ وَأَخْتِ فَأَقْرَ بِمَا يَسْتَفِرِقُ التَّرَكَةَ أَخَذَ رَبُّ الذَّيْنِ كُلُّ مَا بِيَدِهَا.
وَيُقَدَّمُ مَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ مَيِّتٍ.
وَقِيلَ: مَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ وَرَثَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ.
وَذَكَرَهُ الْأَرْجِيُّ وَجْهًا، وَيُقَدَّمُ مَا ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره

إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ أَلْفًا فَقَالَ: نَعَمْ، أَوْ أَجَلَ، أَوْ صَدَقْتُ، أَوْ أَنَا مُقَرٌّ بِهِ، أَوْ بَدَعُواكَ، فَقَدْ أَقَرَّ بِهِ، وَعَكْسُهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا، أَوْ عَسَى، أَوْ لَعَلَّ، أَوْ أَحْسِبُ، أَوْ أَظُنُّ، أَوْ أَقْدَرُ، أَوْ خَذَ، أَوْ أَتَزَنُ، أَوْ أَحْزَنُ، أَوْ افْتَحَ كُمُكَ، وَكَذَا فِي الْأَصَحِّ أَنَا أَقِرُّ، أَوْ لَا أَكْثِرُ، وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ أَنَّ زَادَ: بَدَعُواكَ، لَمْ يُؤَثِّرْ فِي: أَنَا أَقِرُّ، وَيَكُونُ مُقَرًّا فِي: لَا أَكْثِرُ، وَفِي: أَنَا مُقَرٌّ، أَوْ خَذَ، أَوْ أَتَزَنُ، أَوْ أَحْزَنُ، أَوْ أَقْبِضُهُ، أَوْ هِيَ صِحَاحٌ، وَجَهَانٌ (م ١) (١).

قَالَ ابْنُ الزَّاعُوْنِي: كَأَنِّي جَاحِدٌ لَكَ، أَوْ كَأَنِّي جَعَدْتُكَ حَقًّا، أَقْوَى فِي الْإِقْرَارِ مِنْ خَذَ. وَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ؟ فَقَالَ: بَلَى، فَقَدْ أَقَرَّ، لَا نَعَمْ، وَيَتَوَجَّهُ: بَلَى، مِنْ عَامِّي، كَقَوْلِهِ: عَشْرَةٌ غَيْرُ دِرْهَمٍ، بِضَمِّ الرَّاءِ، يَلْزُمُهُ تَسَعُّ، وَيَتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهِ احْتِمَالٌ.

وَفِي مُحْتَضَرِ ابْنِ رَزِينَ: إِذَا قَالَ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَقَالَ نَعَمْ أَوْ بَلَى فَمُقَرٌّ. وَفِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: لَلْفُطْ الْإِقْرَارُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الدُّعْوَى، فَإِنْ قَالَ لِي عَلَيْكَ كَذَا، فَجَوَابُهُ نَعَمْ وَكَانَ إِقْرَارًا، وَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا؟ كَانَ الْإِقْرَارُ بِ: (بَلَى)، وَفِي «قِصَّةِ إِسْلَامِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ»: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَعْرِفُنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٨٣١): فِيهِ صِحَّةُ الْجَوَابِ بِ: (بَلَى)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا نَفْسِي، وَصِحَّةُ الْإِقْرَارِ بِهَا، قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا.

وَإِنْ قَالَ: أَطْعِمْنِي، أَوْ اشْتَرِ ثَوْبِي هَذَا، أَوْ أَلْفًا مِنَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ، أَوْ إِلْسِي أَوْ هَلْ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، فَقَالَ: نَعَمْ، أَوْ أَنهْلَنِي يَوْمًا، أَوْ حَتَّى أَفْتَحَ الصَّنْدُوقَ، أَوْ لَوْ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي، أَوْ إِلَّا أَنْ أَقُومَ، أَوْ فِي سِلْمِ اللَّهِ، أَوْ جَلْبَسِي، أَوْ يَمِينًا أَعْلَمُ، لَا يَمِينًا أَظُنُّ، أَوْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، نَصَّ عَلَيْهَا، أَوْ لَا تَلْزُمُنِي إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَفِيهِمَا احْتِمَالٌ، فَقَدْ أَقَرَّ.

وَإِنْ قَالَ: بِعْتُكَ أَوْ رُوَيْتُكَ، أَوْ قَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَحَّ، كَالْإِقْرَارِ.

قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ: كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا صَائِمٌ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَصَحُّحُ نَيْتِهِ وَصَوْمُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ تَأْكِيدًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَىٰ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكُمْ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤].

وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُلْقِيَهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَذَا قَالَ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي أنا مقر، أو خذه، أو أتزنه، أو أحرزه، أو أقبضه، أو هي صحاح وجهان). انتهى.

ذكر مسائل حكمها واحدٌ عنده، أطلق فيها الخلاف، وأطلقه في الكافي، والمذهب، والمقنع، والمحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وأطلقهما في المستوعب إلا في قوله أنا مقر.

وأطلقهما في التلخيص في قوله خذه أو أتزنه.

وأطلقهما في الخلاصة، والكافي في قوله أنا مقر.

أحدهما: يكون مقرًا وهو الصحيح، صححه في التصحيح وتصحيح المحرر.

وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس.

واختاره الشيخ تقي الدين وغيره، وصححه في النظم في قوله أنا مقر.

والوجه الثاني: لا يكون مقرًا، قطع به في المنور.

وجزم به في النظم في غير قوله أنا مقر.

وقدّمه في الكافي في قوله خذه أو أتزنه أو هي صحاح.

قال في القواعد الأصولية: أشهر الوجهين في قوله أنا مقر أنه لا يكون مقرًا.

وجزم به في المستوعب.

وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَصِحَّ الْعُقُودُ، لِأَنَّ لَهَ الرَّجُوعَ فِيهَا بَعْدَ إِجْبَابِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ بِخِلَافِ الْإِقْرَارِ. وَفِي الْمَجْرُودِ: فِي بَعْتِكَ، أَوْ زَوْجَتِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ بَعْتِكَ إِنْ شِئْتَ، فَقَالَ: قَبِلْتُ، أَوْ قَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، صَحَّ. وَإِنْ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ قَدَّمَهُ نَحْوُ: إِنْ شَاءَ فَلَانٌ، أَوْ قَدِيمٌ: فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ إِنْ شَهِدَ فَلَانٌ عَلَيَّ بِكَذَا صَدَقْتَهُ، لَمْ يَصِحَّ. وَقِيلَ: يَصِحُّ إِنْ جَاءَ وَقْتُ كَذَا فَعَلَيَّْ لِفُلَانٍ كَذَا، أَوْ إِنْ شَهِدَ عَلَيَّ فَلَانٌ بِكَذَا فَهُوَ صَادِقٌ، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ صِدْقُهُ إِلَّا مَعَ ثَبُوتِهِ، فَيَصِحُّ إِذَنْ.

وَإِنْ أَخَّرَ الشَّرْطَ: نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا إِنْ شَاءَ فَلَانٌ، أَوْ قَدِيمٌ، أَوْ شَهِدَ بِهِ فَلَانٌ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، فَوَجَّهَانِ (م ٢ - ٤) ^(١). وَيَصِحُّ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا إِنْ جَاءَ وَقْتُ كَذَا، لِاخْتِمَالِ إِزَادَةِ الْمَحَلِّ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ مِنْ عَكْسِهَا، وَأُطْلِقَ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَيْنِ فِيهِمَا، وَإِنْ فُسِّرَ بِأَجَلٍ أَوْ وَصِيَّةٍ قَبْلَ، وَمَنْ أَقْرَبَ بِغَيْرِ لِسَانِهِ، كَعَرَبِيٍّ بِعَجَمِيَّةٍ وَقَالَ لَمْ أَذَرِ مَا قُلْتَهُ، قَبْلَ بَيِّنَتِهِ.

فصل

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ، أَوْ ثَمَنِ مَبِيعٍ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ، أَوْ لَمْ أَقْبِضْهُ، أَوْ مِنْ مَضَارِبَةٍ تَلَفْتُ وَشَرَطْتُ عَلَيَّ ضَمَانَهَا مِمَّا يَفْعَلُهُ النَّاسُ عَادَةً مَعَ فَسَادِهِ، أَوْ بِكَفَالَةٍ بِشَرْطِ خِيَارٍ، فَقِيلَ: لَا يُلْزَمُهُ، كَذَلِكَ عَلَيَّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ مِئَةٌ. وَقِيلَ: بَلَى (م ٥ - ٧) ^(٢)، كَذَلِكَ مِنْ مَضَارِبَةٍ أَوْ مِنْ وَدِيعَةٍ، لِحَمْلِهِ عَلَى التَّعَدِّي فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ عَلَيَّ مِئَةٌ لَا تُلْزَمُنِي، وَحَكِيمٌ

(١) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وإن أخر الشرط نحو: له علي كذا إن شاء فلان، أو قدم أو شهد به فلان، أو جاء المطر فوجهان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا قال له علي كذا إن قدم فلان، فهل يكون مقراً أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المنع، والمحرم، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير وغيرهم. أحدهما: لا يكون مقراً وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم. وقدمه في المغني ونصره.

والوجه الثاني: يكون مقراً وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

واختاره القاضي.

(المسألة الثانية - ٣): لو قال: له علي ألف إن جاء المطر أو شاء فلان، فهل يكون مقراً أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم هنا كالحكم في ألتي قبلها، خلافاً ومذهباً، وقد علمت الصحيح في ذلك، واختار أنه لا يكون مقراً هنا أيضاً الشيخ وغيره.

(المسألة الثالثة - ٤): لو قال له علي ألف إذا شهد به فلان، فهل يصح إقراره أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: لا يكون مقراً، وهو الصحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمنع، والشرح، وشرح ابن منجاء، والنظم، وغيرهم.

وقدمه في المغني ونصره.

والوجه الثاني: يكون مقراً، اختاره القاضي.

(٢) (مسألة - ٥ - ٧): قوله: (وإن قال له علي مئة من ثمن خمر، أو ثمن مبيع تلف قبيل قبضه، أو لم أقبضه، أو من مضاربة تلفت وشرط علي ضمانها مما يفعلونه الناس عادة مع فساده، أو بكفالة بشرط خيار، فقيل: لا يلزمه وقيل: بلى) انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٥): إذا قال: له علي ألف من ثمن خمر أو تكفلت به علي ألتي بالخيار، فهل يصح الإقرار أم لا؟

أطلق الخلاف.

فيها احتِمَال.

وإن قال: كان له عليّ كذا وقضيت، أو بغضه، قبل يمينه، نصّ عليه.

اختاره عامة شيوخنا، قاله أبو يعلى الصغير وعنه: في بغضه، وعنه ليس بجواب فيطالب برد: جواب.

وفي الترغيب، والرعاية هي أشهر وعنه: مؤر [اختاره ابن أبي موسى وغيره] فيقيم بينة بدعواه أو يحلف خصمه، اختاره أبو الخطاب وأبو الوفاء وغيرهما، كسكوته قبل دعواه، وفيه تخريج: ليس بإقرار، وبني عليها القاضي وغيره لزأقر أنه أخذ من عبده كذا، أو قطع يده قبل عتقه، قال بعده: ويتوجه عليها لو قال كان له عليّ ألف هل تسمع دعواه؟ وذكر أبو يعلى الصغير: لا تسمع.

قال في الترغيب: بلا خلاف.

وإن قال: برئت مني، أو أبرأتني، فالروايات.

وقيل: مؤر، وإن قال: له عليّ ولم يقل: كان، فالروايات إلا الثالثة، وحكيّت وجهها.

واختار القاضي وغيره: يقبل، وخالفه جماعة منهم الشيخ.

وعنه: لا تسمع بينته^(١).

ومن قال: له عليّ ألف مؤجلة، قبل قوله في تأجيله في المنصوص، فلو عزاه إلى سبب قابل للأمرين، قبل في الضمان، وفي غيره وجهان (م ٨)^(٢).

= وأطلقه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم.

أحدهما: يلزمه ألف، وهو الصحيح، ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره.

قال في الرعاية الكبرى بعد أن أطلق الخلاف: والأظهر يلزمه مع ذكر الحمر ونحوه.

واختاره أبو الخطاب، والشيخ الموفق، والشارح وغيرهم.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والوجيز، والأدعي في متخيه ومنوره، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يلزمه، قال ابن هبيرة: هو قياس المذهب، وقياس قول أحمد في قوله: كان له عليّ وقضيت.

واختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته.

(المسألة الثانية - ٦، والثالثة - ٧): بقية المسائل التي ذكرها المصنف، والحكم فيها كالحكم في التي قبلها، خلافاً ومذهباً، والله

أعلم.

(١) تنبيه: (وإن قال: برئت مني، أو أبرأتني فالروايات، وإن قال: له عليّ ولم يقل: كان، فالروايات إلا الثالثة، وحكيّت وجهها،

واختار القاضي وغيره: يقبل، وخالفه جماعة منهم الشيخ، وعنه: لا تسمع بينته). انتهى.

يعني: أن في المسائلين الروايات المتقدمة، خلافاً ومذهباً، في المسألة التي قبل هاتين، وهو قد قدم فيها حكماً، وهو قبول قوله

بيمينه، فكذا في هاتين، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (ومن قال له عليّ ألف مؤجلة، قبل قوله في تأجيله، في المنصوص، فلو عزاه إلى سبب قابل للأمرين،

قبل في الضمان. وفي غيره وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرر، والرعايتين، والنظم، والحاوي الصغير، والتكت وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل في غير الضمان، وهو ظاهر كلامه في المستوعب.

قال شيخنا في حواشي الحرر: الذي يظهر أنه لا يقبل في الأجل. انتهى.

والوجه الثاني: يقبل في غير الضمان أيضاً.

قلت: وهو الصواب.

قال في المنور: فإن أقرّ بمؤجل أجل.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ومن أقرّ بمؤجل صدق ولو عزاه إلى سبب يقبله، والحلول، ولنكر التأجيل يمينه. انتهى.

قال في تصحيح الحرر: الذي يظهر قبول دعواه.

وإن سكنت ما يمكنه الكلام ثم قال: رؤوف، أو صغار، أو مؤجلة، لزومه جياةً وافيةً حالةً كاستيناء.
فإن كان ببلد أوزانهم ناقصة، أو تقدمهم مغشوش، فهل يلزمه منها كبيع؟ فيه وجهان (م ٩) (١١).
والشهادة بجمعة درهم أو دينار أو من نقد البلد، نقله ابن منصور، كمطلق عقد.
وفي المغني: إن فسّر إقراره بسكة دون سكة [البلد] وتساوياً وزناً فأخيمالان.
ونقل يزيد بن الهيثم فيمن صالح رجلاً على دراهم ولم يقل صيحاخاً أو مكسرة قال: صيحاخ، قال: شيخنا: ومطلق
كلام الواقف منزل على العرف الخطابي وعادة العمل، وإن قال: له علي ألف رؤوف، قبل تفسيره بمغشوشة، لا بما لا
فضة فيه، وإن قال: صغار، قبل بتأصيله، في الأصح.
وقيل: وللناس دراهم صغار،
وإن قال: وازن، فقل: يلزمه العدد، والوزن.
وقيل: أو وازنة (م ١٠) (١٢)، وإن قال: عدداً، لزماً.
فإن كان ببلد يتعاملون بها عدداً فالوجهان (م ١١) (١٣).
وإن قال درهم، أو درهم كبير، أو درهم إسلامي وازن، ويؤجبه في درهم: يقبل تفسيره، وإن قال: له
عندي ألف وديعة قبضة أو تلف قبل ذلك فنصه: يقبل، وفيه تخريج، اختاره الشيخ وغيره، وكذا: ظنته باقياً ثم علمت
تلفه.
وقال الأزهري: الظاهر: لا يقبل هنا.

فصل

تقدم الاستيناء في الطلاق، ويعتبر أن لا يسكت ما يمكنه الكلام، وفي الراضح رواية: يصح ولو أمكنه، وظاهر
المستوعب أنه كاستيناء في يمين، وذكره شيخنا: وإن مثله كل صلة كلام مغيرة له.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (فإن كان ببلد أوزانهم ناقصة، أو تقدمهم مغشوش، فهل يلزمه منها كبيع؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخصاصة، والمقنع وغيرهم.

أحدهما: يلزمه جياةً وافيةً، وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره، ومقتضى كلام الحرقى.

وقدّمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي وغيرهم.

والوجه الثاني: يلزمه من دراهم البلد، وهو الصحيح، وهو مقتضى كلام ابن الزاغوني.

قال الشيخ الموفق، والشارح: هذا أولى، وصححه في التصحيح، والتلخيص.

وقدّمه في الكافي، وشرح ابن رزين، وهو الصواب.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن قال وازن، فقل: يلزمه العدد، والوزن، وقيل: أو وازنة). انتهى.

أحدهما: يلزمه العدد، والوزن، وهو الصواب.

وقدّمه في الرعاية الكبرى.

والقول الثاني: يلزمه ألف وازن، ولا يلزمه العدد.

(٣) تنبيه: قوله: (وقيل أو وازنة).

قال شيخنا: صوابه: (وقيل: وازنه) بإسقاط: (أو).

الذي يظهر: أنه يصح ما قاله المصنف فعلى القول الأول يلزمه العدد، والوزن، وعلى القول الثاني يرجع في تفسيره إليه، وأقل ما
يلزمه الوزن.

(٤) (مسألة - ١١): قوله: (فإن كان ببلد يتعاملون بها عدداً فالوجهان). انتهى.

يعني: اللذين أطلقهما قبل ذلك، قال الشيخ في المغني: أول الوجهين أنه يلزمه من دراهم البلد، وهو الصواب، وهو كالقطعي في
هذه الأزمنة.

والوجه الثاني: يلزمه وازنة.

وَاخْتَارَ أَنْ الْمُتَقَارِبَ مُتَوَاصِلٌ، فَإِنْ قَالَ: لَهُ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ الْعَشْرَةُ إِلَّا وَاحِدًا، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ، فَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا فَقَالَ: هُوَ الْمُسْتَنْتَى، قَبْلَ، فِي الْأَصَحِّ، كَقَوْلِهِمْ إِلَّا وَاحِدًا، وَإِنْ قَالَ: لَهُ الدَّارُ إِلَّا هَذَا الْبَيْتُ، أَوْ الدَّارُ لَهُ، وَالْبَيْتُ لِي، صَحَّ، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُهَا، وَإِنْ قَالَ: إِلَّا ثَلَاثِيهَا وَنَحْوَهُ.

أَوْ الدَّارُ لَهُ وَلِي نِصْفُهَا فَاسْتِثْنَاءٌ لِلْأَكْثَرِ، وَالنِّصْفِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ نَقْلِ مِنْ آخَرَ.

وَاخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ وَأَبُو خَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ وَصَاحِبُ التَّبَصُّرَةِ.

وَفِي الرُّوضَةِ: بِنَاءٌ عَلَى الرُّوَابِئِينَ فِيهِمَا هَلْ هُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ أَوْ جِنْسَانِ؟

وَفِي الْمَغْنِيِّ: يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يُعْتَبَرُ بِهِ عَنِ الْآخَرِ أَوْ يَعْلَمُ قَدْرَهُ مِنْهُ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ بِالْعَكْسِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَلْزَمُ مِنْهُ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءِ تَوْبٍ وَغَيْرِهِ وَقِيلَ: بَلْ نَوْعٌ مِنْ آخَرَ، فَإِنْ صَحَّ مِنْهُ دِرْهَمٌ إِلَّا دِينَارًا رَجَعَ إِلَى

سِغَرِهِ بِالْبَلَدِ، كَقَوْلِهِ: لَهُ عَلَيَّ ذَرَاهِمٌ بَدِينَارٍ.

وَقِيلَ: يَقْبَلُ مِنْهُ قِيَمَتُهُ وَفِي الْمُتَخَصِّصِ: إِنْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ الْمِثَّةِ، وَمَعْنَاهُ فِي التَّبَصُّرَةِ.

وَفِي الْمَذْهَبِ: يَقْبَلُ فِي النِّصْفِ فَأَقْلُ، وَقَدَّمَهُ الْأَرْجِيُّ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمَانِ وَثَلَاثَةُ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، أَوْ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمَيْنِ وَدِرْهَمٌ إِلَّا دِرْهَمًا، لَمْ يَصِحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ^(١) فِي الْأَصَحِّ،

لِرَفْعِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ.

وَإِنْ قَالَ: خَمْسَةُ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ وَدِرْهَمًا، فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ، جَمْعًا لِلْمُسْتَنْتَى.

وَقِيلَ: ثَلَاثَةُ (م ١٢)^(٢).

وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ كَسْبَعَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةَ إِلَّا دِرْهَمًا، فَيَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ، لِأَنَّهُ مِنْ إِثْبَاتِ نَفِيٍّ وَمِنْ نَفْيِ إِثْبَاتٍ.

وَإِنْ قَالَ: عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةُ إِلَّا ثَلَاثَةُ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ إِلَّا دِرْهَمًا، لَزِمَهُ عَشْرَةٌ، إِنْ بَطَلَ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ

اسْتِثْنَاءٍ بَاطِلٌ بِعَوْدِهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، لِغَيْرِهِ، كَسُكُوتِهِ، وَالْأَمْتِ، وَإِنْ بَطَلَ النِّصْفُ خَاصَّةً قَعْمَانِيَّةً، وَإِنْ صَحَّ فَقَطُّ فْخَمْسَةُ، وَإِنْ عَمِلَ بِمَا تَوَلَّى إِلَيْهِ جُمْلَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ فَسَبْعَةٌ.

فصل

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي زَهْنٌ، قَبْلَ قَوْلِ الْمَالِكِ إِنَّهُ وَدِيعَةٌ، فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: إِذَا قَالَ: لِي عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ.

قَالَ: هِيَ زَهْنٌ عَلَى كَذَا، فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهَا زَهْنٌ، وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ تَخْرِيجًا: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيَّ وَقَضَيْتَهُ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي

أَلْفٌ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِدَيْنٍ أَوْ وَدِيعَةٍ.

وَإِنْ قَالَ: عَلَيَّ أَوْ فِي ذِمَّتِي أَلْفٌ لَمْ يَقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِوَدِيعَةٍ.

(١) تنبيه: قوله: (أو درهم ودرهم إلا درهمًا، لم يصح استثناءه). انتهى.

صوابه: (أو درهم ودرهم) مرتين لا ثلاثة، ويدل عليه قول المصنف: (لرفع إحدى الجملتين) لكن الحكم صحيح، إذ لا فرق بين

ذكره مرتين أو ثلاثة أو أكثر، لرفع إحدى الجمل.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن قال: له خمسة إلا درهمين ودرهمًا، فليلزمه خمسة، جمعًا للمستثنى، وقيل: ثلاثة) انتهى.

وأطلقهما في المقنع، والشرح، وشرح ابن منبج.

أحدهما: يلزمه خمسة، جمعًا للمستثنى، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنظم.

وجزم به في الوجيز، والمنور، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدّمه في المحرر وغيره.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: وإن قال خمسة إلا درهمين ودرهمًا وجب خمسة، على أن الواو للجمع، وإلا ثلاثة. انتهى.

والصحيح: أنها للجمع.

والوجه الثاني: يلزمه ثلاثة.

وقيل: بلى، كمتصل، فإن زاد المتصل، وقد تليقت لم يقبل، ذكره القاضي وغيره، بخلاف المنفصل، لأن إقراره تضمن الأمانة، ولا مانع، وإن أحضره وقال: هو هذا وهو ودیعة، ففي قبول قول المقر له أن المقر به غيره وجهان (م ١٣) (١).

وعدم القبول ذكره الأزجي عن الأصحاب.
ولو قال: له عندي مئة ودیعة بشرط الضمان، لغا وصنفه لها بالضمان، وثبتت على الأصل.
وإن قال: له في هذه الدار نصفها، أو في هذا المال ألف، فقد أقر، فإن فسر بإنشاء هبة لم يقبل.
ومثله: له في ميراث أبي ألف وهو دين على التركة.

وفي الترغيب: له في هذا المال أو في هذه التركة ألف، صح وفسرها، قال: ويعتبر أن لا يكون ملكه، ولو قال الشاهد أقر وكان ملكه إلى أن أقر أو قال: هذا ملكي إلى الآن، وهو لفلان، فباطل.

ولو قال: هو لفلان وما زال ملكي إلى أن أقرت، لزمه بأول كلامه، وكذلك قال الأزجي، قال: ولو قال: داري لفلان، فباطل، وإن قال له من مالي أو فيه، أو في ميراثي من أبي ألف أو نصفه، أو داري هذه، أو نصفها أو منها، أو فيها نصفها، صح، على الأصح.

وفي الترغيب: المشهور: لا، للتأقضى، فلو زاد: بحق لزمني ونحوه، صح عليهما، قاله القاضي وغيره.
وفي الرعاية: على الأصح، فعلى الصحة في الأولى إن فسر بهية قبل، ذكره جماعة.
وذكر القاضي وأصحابه: لا، وفي المحرر: له من مالي ألف، أو له نصف مالي إن مات، ولم يفسره فلا شيء، وذكره بعضهم في بقیة الصور، وفي المذهب: في نصف داري هبة.

وفي الترغيب في الوصايا: هذا من مالي له وصية، وهذا له، إقرار ما لم يتيقفا على الوصية.
وذكر الأزجي في له ألف في مالي ألف يصح (٢)، لأن معناه: استحققه بسبب سابق، ومن مالي وعد، قال: وقال أصحابنا: لا فرق بين من، والفاء في أنه يرجع إليه في تفسيره، ولا يكون إقرارا إذا أضافه إلى نفسه ثم أخبر بغيره بشيء منه، وإن قال ديني الذي على زيد لعمرو، فالخلاف (٣).

وإن قال: له الدار هبة أو عارية، عمل بالبدل، واعتبر شرط هبة.
وقيل: لا يصح، لكونه من غير الجنس، ويتوجه عليه منع: له هذه الدار ثلثاها، وذكر الشيخ صحته، وإن قال: هبة سكتي أو هبة عاري، عمل بالبدل.

وقال ابن عقیل: قياس قول أحمد بطلان الاستثناء هنا، لأنه استثنى الرقبة وبقاء المنفعة، وهو باطل عندنا، فيكون مقرا بالرقبة، والمنفعة.

وإن قال غصبت هذا العبد من زيد، لا بل من عمرو، أو غصبت منه وغصبه هو من عمرو، أو هذا لزيد لا بل لعمرو، ودفعه لزيد، والأصح: وغرم قيمته لعمرو، نص عليه في المسألة الثالثة، ونص عليه فيمن أقر بودیعة يذو.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن أحضره وقال: هو هذا هو ودیعة، ففي قبول قول المقر له أن المقر به غيره وجهان). انتهى.

وظاهر المعنى، والشرح إطلاق الخلاف أيضا.

أحدهما: لا يقبل، ذكره الأزجي عن الأصحاب.

قال الشيخ، والشارح: اختاره القاضي.

والوجه الثاني: يقبل، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما جزم به في الرعايتين، والحاوي الصغير وصححه في النظم.

وقدمه في الكافي، وشرح ابن رزين، قال الشيخ: وهو مقتضى كلام الحرقفي.

(٢) تنبيه: قوله: (وذكر الأزجي في له ألف في مالي ألف يصح) لفظة: (ألف) الأولى زائدة سهوا من الكاتب وسياق الكلام يدل

عليه أنه عليه شيئا.

(٣) تنبيه: وقوله: (وإن قال: ديني على زيد لعمرو، فالخلاف).

يعني به: الذي في قوله له داري هذه أو من مالي أو في مالي ونحوه على ما تقدم في كلامه، وقد صحح الصحة.

وَقِيلَ: لَا إِقْرَارَ مَعَ اسْتِذْكَارِ مُصِلٍ، وَاخْتَارَةَ شَيْخُنَا

وَلَا قَالَ: بَلَكُهُ لِعَمْرٍو وَغَصَبَتْهُ مِنْ زَيْدٍ، فَقِيلَ: هُوَ لَزِيدٌ وَلَا يَغْرُمُهُ لِعَمْرٍو، وَفِيهِ وَجْهٌ^(١).

وَقِيلَ: هُوَ لِعَمْرٍو وَيَغْرُمُهُ لَزِيدٍ (م ١٤)^(٢).

وَفِي ضَمَانٍ قِيَمَتِهِ لِعَمْرٍو فِي: غَصَبَتْهُ مِنْ زَيْدٍ وَمَلَكُهُ لِعَمْرٍو، وَجَهَانٍ (م ١٥)^(٣).

وَلَا قَالَ: أَخَذْتَهُ مِنْ زَيْدٍ، لَزِمَهُ رُدُّهُ إِلَيْهِ لَا غَيْرَافِهِ بِالْيَدِ.

وَلَا قَالَ: مَلَكْتُهُ، أَوْ قَبَضْتَهُ، أَوْ وَصَلَ إِلَيَّ عَلَى يَدَيْهِ، لَمْ يَتَّخِذْ قَبُولُ زَيْدٍ وَإِنْكَارُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَدَ لَهُ، بَلْ كَانَ سَفِيرًا: وَلَا قَالَ: لَزِيدٍ عَلَيَّ مِثْلُ دِرْهَمٍ، وَلَا فَلِعَمْرٍو، أَوْ لَزِيدٍ مِثْلُ دِرْهَمٍ، وَلَا فَلِعَمْرٍو مِثْلُ دِينَارٍ، فَهِيَ لَزِيدٍ، وَلَا شَيْءٌ لِعَمْرٍو، كَقَوْلِهِ: بَعَثَ لَزِيدٍ، وَلَا فَلِعَمْرٍو.

وَقِيلَ: لَهُمَا الْمُقْدَارَانِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَهُ، وَعَيْنُهُ.

هصل

وَلَا أَقَرَّ الْوَارِثُ بِالْتَّرَكَةِ لَزِيدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو فَهِيَ لَزِيدٍ، وَيَغْرُمُهَا لِعَمْرٍو وَإِنْ أَقَرَّ بِذَيْنِ يَسْتَفْرِفُهَا لَهُ ثُمَّ بِعِثْلِهِ لِعَمْرٍو بِمَجْلِسٍ آخَرَ فَلَا شَيْءٌ لِعَمْرٍو وَإِنْ اتَّخَذَ الْمَجْلِسَ تَشَارُكًا، قَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ.

وظَاهِرُ كَلَامِهِ اشْتِرَاكُهُمَا إِنْ تَوَاصَلَ كَلَامُهُ بِإِقْرَارِهِ بِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ زَيْدٌ، وَأُطْلِقَ الْأَرْجَى أَحْتِمَالًا: يَشْتَرِكَانِ، كَإِقْرَارِ مَرِيضٍ لَهُمَا.

قَالَ: وَلَوْ خَلَّفَ أَلْفًا فَادَّعَى إِنْسَانٌ الْوَصِيَّةَ لَهُ بِأَلْفَيْهَا فَأَقَرَّ لَهُ ثُمَّ أَدَّعَى آخَرُ عَلَيْهِ أَلْفًا دَيْنًا فَأَقَرَّ لَهُ فَلِلْمُوصَى لَهُ ثَلَاثُهَا، وَبَقِيَّتُهَا لِلثَّانِي.

وَقِيلَ: كُلُّهَا لِلثَّانِي، وَإِنْ أَقَرَّ لَهُمَا مَعًا أَحْتِمِلُ أَنْ رُبْعَهَا لِلأَوَّلِ وَثَلَاثُهَا لِلثَّانِي، وَإِنْ أَقَرَّ بِالْفِ فِي وَقْتَيْنِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا يَقْتَضِي التَّمُدُّدَ، كَسَبِّينِ أَوْ أَجَلَيْنِ أَوْ سِكَتَيْنِ، لَزِمَهُ أَلْفَانِ، وَإِلَّا أَلْفٌ، وَلَوْ تَكَرَّرَ الْإِشْهَادُ، وَلَوْ قَيَّدَ إِحْدَاهُمَا حِمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَيْهِ.

(١) تنبيه: قوله على القول الأول: ولا يغرمه لعمرو، وفيه وجه: القول بعدم الغرامة لعمرو.

جزم به في المغني وغيره.

واختاره القاضي، والوجه بأنه يغرمه لعمرو أيضًا جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمنع، والوجيز، وشرح ابن منجنا وغيرهم.

قال في الرعاة الكبرى: أخذه زيد وأخذ عمرو قيمته في الأشهر.

وقدّمه في المستوعب، وأطلقه في الحاوي الصغير، وكان الأولى للمصنف إن لم يقدم القول الثاني أن يطلق الخلاف، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن قال: ملكه لعمرو وغصبته من زيد فقيل: هو لزيد ولا يغرمه لعمرو، وفيه وجه، وقيل: هو

لعمرو ويغرمه لزيد). انتهى.

وأطلقهما في النظم، والحاوي الصغير.

أحدهما: يلزمه دفعه لزيد، وهو الصحيح، جزم به في الهداية، والخلاصة، والمذهب، والمنع، والوجيز، وشرح ابن منجنا وغيرهم.

وقدّمه في المغني، والشرح، والرعايتين وقال: هذا الأشهر.

والوجه الثاني: يلزمه دفعه إلى عمرو ويغرم قيمته لزيد، قال الشيخ: هذا وجه حسن.

قال في الحرر: وهو الأصح.

(٣) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي ضمان قيمته لعمرو وفي: غصبته من زيد وملكه لعمرو، وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحاوي الصغير.

أحدهما: هو لزيد ولا يغرم لعمرو شيئًا، وهو الصحيح، وبه قطع في المغني، والحرر وغيرهما.

قال في الرعايتين: أخذه زيد ولم يضمن المقر لعمرو شيئًا في الأشهر.

والوجه الثاني: يضمن قيمته لعمرو.

قَالَ الْأَوْحِيُّ: لَوْ أَقَرَّ بِالْفِ بِنِ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْمَقْرُ لَهُ أَقَرَّ فِي شُعْبَانِ بَقْبُضِ خَمْسٍ مِئَةٍ وَبَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَقَرَّ فِي رَمَضَانَ بَقْبُضِ ثَلَاثِ مِئَةٍ وَبَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَقَرَّ فِي شَوَّالٍ بَقْبُضِ مِئَتَيْنِ، لَمْ يُثْبِتْ إِلَّا قَبْضُ خَمْسٍ مِئَةٍ، وَالْبَاقِي تَكَرُّرٌ، وَلَوْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَتَانِ بِالْقَبْضِ فِي شُعْبَانَ وَفِي شَوَّالٍ ثَبَتَ الْكُلُّ، لِأَنَّ هَذَا تَوَارِيخُ الْقَبْضِ، وَالْأَوَّلُ تَوَارِيخُ الْإِقْرَارِ: قَالَ: وَلَوْ أَقَرَّ بِالْفِ ثُمَّ فِي وَقْتٍ آخَرَ أَقَرَّ بِخَمْسٍ مِئَةٍ لَوَمَأَ، لِنَقْصِ الْوَاجِبِ.

قَالَ الْقَاضِي: جِئْنَا لَوْ شَهِدَ فِي كِتَابٍ بِذَيْنِ فَمَنْ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضٍ ثُمَّ نَقَلَ شَهَادَتَهُ إِلَى كِتَابٍ آخَرَ شَهِدَ بِمِثْلِ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ، وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْكِتَابِ الثَّانِي: أَقَرَّ عِنْدِي بِمَا فِي كِتَابٍ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ نُسَخْتُهُ.

ذَكَرَهُ الْقَاضِي خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ: الْاِخْتِطَاطُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يَشْهَدُ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ يَرَى أَنَّهُمَا إِقْرَارَانِ، فَوَجِبَ رَفْعُ الْاِخْتِمَالِ، وَإِنْ ادَّعَى شَيْئًا يَدَّ ثَلَاثَ شُرَكَةٍ يَنْتَهَمَا بِالسُّوِيَةِ فَأَقَرَّ بِنَصْبِهِ لِأَحَدِهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: إِنْ أَضَافَا الشَّرَكَةَ إِلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ، كَثِيرَاءٍ وَارِثٍ، زَادَ فِي الْمَجْرُودِ، وَالْفُضُولُ: وَلَمْ يَكُونَا قَبْضَاءَ بَعْدَ الْمَلِكِ لَهُ شَارَكَهُ، وَالْأَفْلَا، لِأَنَّ نَصِيبَ كُلِّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِنَصِيبِ الْآخَرِ، بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْوَارِثُ طَعَامًا، فَهَلْكَ بَعْضُهُ أَوْ غُصِبَ كَانَ اللَّذَاهِبُ مِنْهُمَا، وَالْبَاقِي يَنْتَهَمَا فَكَلَا إِقْرَارُهُ لِأَحَدِهِمَا، اللَّذَاهِبُ مِنْهُمَا، وَالْبَاقِي يَنْتَهَمَا، وَمَنْ بَاعَ شَيْئًا ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ لَمْ يُثْبِتْ عَلَى مُشْتَرِيهِ، وَيَغْرَمُهُ لِلْمَقْرُ لَهُ.

وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ مِلْكِي ثُمَّ مَلَكَهُ بَعْدَ قَبْلِ بَيِّنَةٍ، مَا لَمْ يَكْذِبْهَا، بَانَ كَانَ أَقَرَّ أَنَّهُ مِلْكُهُ، أَوْ قَالَ: قَبِضْتُ ثَمَنَ مِلْكِي، وَنَحْوَهُ.

وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ وَأَقْبِضَ، أَوْ رَهْنٌ وَأَقْبِضَ، أَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَطُ، وَلَا بَيِّنَةَ، فَعَنَهُ: لَهُ تَحْلِيْفُهُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَعَنَهُ: لَا، نَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ١٦) (١).

قَالَ الشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ: وَلَا يُشْبِهُ مَنْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ وَادَّعَى تَلَجَّةً إِنْ قُلْنَا يُقْبَلُ، لِأَنَّهُ ادَّعَى مَعْنَى آخَرَ لَمْ يَنْفِ مَا أَقَرَّ بِهِ. قَالَ شَيْخُنَا: فَيَمَنْ أَقَرَّ بِمِلْكٍ ثُمَّ ادَّعَى شِرَاءَهُ قَبْلَ إِقْرَارِهِ: إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مَا يَنْقَاضُ إِقْرَارُهُ إِلَّا مَعَ شُبْهَةٍ مُعْتَادَةٍ. قَالَ: وَلَوْ أَبَانَهَا فِي مَرْغَبِهِ فَأَقَرَّ وَارِثٌ شَافِعِيٌّ أَنَّهَا وَارِثَةٌ وَأَقْبَضَهَا وَابْرَأَهَا مَعَ جَلِيلِهِ بِالْخِلَافِ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَعْوَى مَا يَنْقَاضُهُ، وَلَا يَسْوَغُ الْحُكْمُ لَهُ.

قَالَ: وَلَوْ أَقَرَّ لِيَقْبِضَ وَرَثَتُهُ فَأَدَّعَى بَعْضُهُمْ أَوْ الْوَصِيَّ أَنَّهُ إِقْرَارٌ بِلَا اسْتِحْقَاقٍ وَأَنَّهُ إِنْشَاءٌ لَمْ يُعْطَ الْمَقْرُ لَهُ حَتَّى يَصْدُقَ الْمَقْرُ، وَيُيَسِّرَ الْخِلَافَ.

قَالَ: لَوْ أَقَرَّ بِذَيْنِ، فَقِيلَ لِلْمَقْرُ لَهُ: هَلْ سَلَّمْتَهُ إِلَيْهِ؟

قَالَ: لَا بَلَّ إِلَى وَكِيلِهِ فَلَانِ، فَقَالَ الْمَقْرُ لَهُ: لَمْ أَسَلِّمْهُ مِنْهُ، لَمْ يَتَّطِلْ إِقْرَارُهُ، وَيَحْلَفُ الْمَقْرُ لَهُ.

وَمَنْ قَالَ: قَبِضْتُ مِنْهُ أَلْفًا وَدِيْعَةً فَتَلِفْتُ، فَقَالَ: ثَمَنُ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، لَمْ يَضُنْ، وَيَضُنُّ إِنْ قَالَ: غَضَبْتُ، وَعَكْسُهُ، وَأَعْطَيْتَنِي أَلْفًا وَدِيْعَةً فَتَلِفْتُ، فَقَالَ: غَضَبْتُ، لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِفِعْلِ الدَّافِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن أقر أنه وهب وأقبض، أو رهن وأقبض، أو أقر بقبض ثمن أو غيره، ثم أنكر القبض فقط، ولا بيّنة، فعنه: له تحليفه، اختاره جماعة، وعنه: لا، نصره القاضي وأصحابه). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والخلاصة، والمقنع، والشرح وغيرهم.

أحدهما: له تحليفه، وهو الصحيح، صححه في التصحيح، والنظم.

قال في الرعايتين، والحاوي الصغير: له تحليفه، على الأصح.

وجزم به في المجرد، والفصول، والوجيز ومنتخب الأدمي ومنوره، وغيرهم.

وقدّمه في المحرر.

واختاره الشيخ تقي الدين، والشيخ الموفق، ذكره في أوائل باب الرهن من المغني، واليه ميل الشارح، وقال في باب الرهن: هذا أولى.

والوجه الثاني: ليس له تحليفه، نصره القاضي وأصحابه، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

فهذه ست عشرة مسألة.

باب الإقرار بالمجمل

إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ أَوْ كَذَا، أَوْ كَرَّرَ بِوَاوٍ، أَوْ لَا، وَذَكَرَ الْأَرْجِي: إِنْ كَرَّرَ ذَلِكَ بِوَاوٍ، فَلِلتَّامِيسِ لَا التَّكْيِيدِ، وَمَوْ
أَظْهَرَ.
قِيلَ لَهُ فَسَرَّ فَإِنْ أَبَى فَقِيلَ بَيِّنَةُ الْمَقْرَ لَهُ، فَإِنْ صَدَّقَهُ ثَبَتَ، وَإِلَّا جُعِلَ نَاقِلًا وَحَكِيمَ عَلَيْهِ، وَالْأَشْهَرُ إِنْ أَبَى حُبْسَ حَتَّى
يُقَرَّ (م ١) ^(١).
وَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِحَقِّ شَفْعَةٍ أَوْ أَقَلِّ مَالٍ لَا بِعَيْنَةٍ وَخَمَرٍ، وَغَيْرِ مُتَمَوِّلٍ كَقِشْرِ جَوْزَةٍ، وَعَلَّلَهُ فِي الْمَغْنَبِيِّ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي
ذِمَّتِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَكَحَبَةِ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ.
وَقِيلَ: يُقْبَلُ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَرْجِيُّ وَزَادَ أَنَّهُ يَحْرُمُ اخْتِلَافُهُ، وَيَجِبُ رَدُّهُ.
وَأَنْ قُلْتَهُ لَا تَمْنَعُ طَلَبَهُ، وَالْإِقْرَارَ بِهِ، وَالْأَشْهَرُ: لَا يُقْتَلُ بِرَدِّ سَلَامٍ وَتَشْمِيتِ عَاطِسٍ وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَإِجَابَةِ دَعْوَةٍ
وَنَحْوِهِ، وَفِي حَدِّ قَذْفٍ، وَمَا يَجِبُ رَدُّهُ نَحْوُ كَلْبٍ مَبَاحٍ نَفَعَهُ وَجْهَانِ (م ٢، ٣) ^(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن أبى فقبل: بيِّنَةُ الْمَقْرَ لَهُ، فإن صدقه ثبت، والآ جعل ناكلا، وحكم عليه، والأشهر: إن أبى حبس حتى يقر). انتهى.

الأشهر هو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.
وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمهادي، والتلخيص، والمحرر، والوجيز ومتنخب الأدمي ومنسوره
وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدّمه في المغني، والكافي، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنكت وغيرهم.
والوجه الثاني: يجعل ناكلا، اختاره القاضي فقال: يجعل ناكلا ويؤمر المقر له بالبيان، وفي كلام المصنف إيماء إلى أن هذه المسألة
ليست من المسائل التي فيها الخلاف المطلق، لقوله: والأشهر كذا، ولكن أتى بهذه العبارة لتدل على قوة الخلاف من الجانبين وإن كان
الأشهر أحدهما، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وفي حدّ قذف وما يجب ردّه نحو كلب مباح نفعه وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): قوله: (إذا فسره بحدّ قذف فهل يقبل أم لا؟).

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وتجرید العناية، وغيرهم.

أحدهما: يقبل وهو الصحيح، وبه قطع في الكافي، والمنور وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وجزم به في البلغة في الوارث، فغيره أولى، وصححه في المغني، والشرح وقدّمه شارح الوجيز.

قال في النكت: قطع بعضهم بالقبول.

والوجه الثاني: لا يقبل تفسيره به صححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز ومتنخب الأدمي.

قال في النكت: وينبغي أن يكون الخلاف فيه مبنيا على الخلاف في كونه حقا لله تعالى، فأما إن قلنا: هو حق للأدمي قبل، وإلا فلا. انتهى.

(المسألة الثانية - ٣): إذا فسره بكلب مباح نفعه فهل يقبل أم لا؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب،

والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمهادي، والتلخيص، والمحرر، والشرح، وشرح ابن منجاء، والرعايتين، والحاوي الصغير، وتجرید

العناية، وشرح الوجيز وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل صححه في التصحيح، وبه قطع القاضي في المجرد، وصاحب الوجيز، والأدمي في متنخبه.

والوجه الثاني: يقبل تفسيره بذلك، جزم به في المنور وتذكرة ابن عبدوس.

قلت: يحتمل أن يرجع في ذلك إلى القرائن، والعوائد، فإن دلت على شيء مثل أن يكون عادة بصيد ونحوه قبل، وإلا فلا، والله أعلم.

وَهُمَا فِي جُلْدٍ مِيتَةٍ (م ٤) ^(١).
 وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ: وَفِي مِيتَةٍ، وَأُطْلِقَ فِي التَّبَصُّرَةِ الْخِلَافَ فِي كَلْبِهِ وَخِزْيَرِ.
 وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَفْسَرْ قَوَارِئُهُ كَهَوٍّ وَإِنْ تَرَكَ تَرِكََةً وَلَمْ يَقْبَلْ تَفْسِيرَهُ بِحَدِّ قَذْفٍ.
 وَغَنَهُ: إِنْ صَدَّقَ مَوْرُوئُهُ أَخَذَ بِهِ.
 وَاخْتَارَ فِي الْمَحَرَّرِ: إِنْ خَلَفَ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ لَزْمُهُ، كَوَصِيَّةٍ بِشَيْءٍ، وَيَحْتَمَلُ مِثْلَهُ فِي مَوْرُوئِهِ، وَإِنْ قَالَ غَضِبْتَ مِنْهُ أَوْ
 غَضِبْتَهُ شَيْئًا قَبْلَ بِخَمَرٍ وَنَحْوِهِ لَا بِنَفْسِهِ، وَفِي الْمَغْنِيِّ: بِمَا يَبْتَاعُ نَفْعَهُ.
 وَفِي الْكَافِيِّ كَأَلْتَنِي قَبْلَهَا، قَالَ الْأَرَجِيُّ: فَإِنْ كَانَ الْمَقْرُؤُ مُسْلِمًا لَزِمَ إِزَاقَةُ الْخَمْرِ وَقَتْلُ الْخِزْيَرِ، وَإِنْ قَالَ غَضِبْتَكَ قَبْلَ
 تَفْسِيرِهِ بِحَبْسِهِ وَسُجُونِهِ.
 وَفِي الْكَافِيِّ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ قَدْ يَغْضِبُهُ نَفْسُهُ، وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ: إِنْ قَالَ غَضِبْتَكَ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا يَقْبَلُ بِنَفْسِهِ وَلَوْلَاهُ،
 عِنْدَ الْقَاضِي، قَالَ: وَعِنْدِي: لَا، لِأَنَّ الْغَضَبَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِمَا هُوَ مُلْتَزِمٌ شَرْعًا، وَذَكَرَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ عَنْ
 ابْنِ عَقِيلٍ.
 وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلِيٌّ مَالٌ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِأَقْلٍ مَتَمُّوْلٍ، وَالْأَشْبَهُ: وَيَأْمُ وَلَدٍ، وَكَذَا: لَهُ عَلَيَّ مَالٌ عَظِيمٌ أَوْ كَثِيرٌ أَوْ خَطِيرٌ أَوْ
 جَلِيلٌ وَنَحْوُهُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُزِيدَ شَيْئًا أَوْ يُبَيِّنَ وَجْهَ الْكَثَرِ، وَيَتَوَجَّهَ الْعُرْفُ، وَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ، كَتْسِيرِ اللَّفْظَةِ، وَالدِّمِ الْفَاجِشِ.
 قَالَ شَيْخُنَا: عُرْفُ الْمُكَلِّمِ، فَيَحْتَمَلُ مُطْلَقٌ كَلَامِهِ عَلَى أَقْلٍ مُحْتَمَلَةٍ.
 وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِي مَالٍ عَظِيمٍ نِصَابُ السَّرْقَةِ.
 وَقَالَ فِي خَطِيرٍ وَنَفِيسٍ صِفَةٌ لَا يَجُوزُ إلغَاؤُهَا، كَ: سَلِيمٍ، وَقَالَ فِي عَزِيزٍ: يَقْبَلُ بِالْإِثْمَانِ الثَّقَالِ أَوْ الْمُتَعَذِّرِ وَجُودُهُ،
 لِأَنَّهُ الْعُرْفُ، وَلِهَذَا أُعْتَبِرَ أَصْحَابُنَا الْمَقَاصِدَ، وَالْعُرْفُ فِي الْإِيمَانِ، وَلَا فَرْقَ.
 قَالَ: وَإِنْ قَالَ: عَظِيمٌ عِنْدَ اللَّهِ، قَبْلَ بِالْقَلِيلِ، وَإِنْ قَالَ: عَظِيمٌ عِنْدِي، أَحْتَمَلُ كَذَلِكَ.
 وَاحْتَمَلُ: يُعْتَبَرُ حَالُهُ ^(٢).
 وَإِنْ قَالَ: دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ، قَبْلَ بِثَلَاثَةِ: كَ: دَرَاهِمٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ: فَوْقَ عَشْرَةٍ، لِأَنَّهُ اللَّغَةُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا بُدَّ
 لِلْكَثَرَةِ مِنْ زِيَادَةٍ وَلَوْ دِرْهَمًا إِذْ لَا حَدَّ لِلْوَضْعِ، كَذَا قَالَ.
 وَفِي الْمَذْهَبِ احْتِمَالٌ: بِسَعَةِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْقَلِيلِ.
 وَيَتَوَجَّهُ فِي دَرَاهِمٍ وَجْهٌ: فَوْقَ عَشْرَةٍ، وَإِنْ فَسَّرَ ذَلِكَ بِمَا يوزنُ بِالدَّرَاهِمِ عَادَةً كِبَرِيْسَمٍ وَزَعْفَرَانٍ فَفِي قَبُولِهِ احْتِمَالَانِ
 (م ٥) ^(٣).
 وَلَوْ أَقْرَبَ بِجُودَةٍ أَوْ لَوْزَةٍ ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ بِقَدَرِهَا مِنَ الْخَمِيرِ لَمْ يَقْبَلْ.
 وَلَوْ أَقْرَبَ بِحَبَّةٍ أَنْصَرَفَ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِحَبَّةٍ بَرٍّ وَنَحْوِهَا لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ عَادَةً، وَيُسَفَّهُ النَّاسُ مَنْ بَاعَ
 صَبْرَةً فَتَخَلَّفَ مِنْهَا حَبَّةٌ فَرَدَّهَا إِلَى الْمُشْتَرِي، وَيَعْدُوْنَهُ خَارِجًا عَنِ الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ لِمَنْ اسْتَأْذَنَهُ فِي الْكِتْبَةِ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهما في جلد ميتة). انتهى.
 وكذا قال غيره وقد علمت الصحيح من ذلك فيما تقدم.
 قال في الرعاية الكبرى: قبل ديفه وبعده، وقيل: وقلنا: لا يظهر.
 وقال في الصغرى: قبل الذئغ وبعده، وقلنا لا يظهره من غير حكاية خلاف، والله أعلم.
 (٢) تنبيه: قوله: (وإن قال عظيم عندي، احتمل كذلك. واحتمل: يعتبر حاله). انتهى.
 هذا من تتمه كلام ابن عقيل، وقد قدم المصنف المذهب في هذه المسائل كلها فليعلم ذلك.
 (٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن فسّر ذلك بما يوزن بالدرهم عادة كبريسم وزعفران ففي قبوله احتمالان).
 أحدهما: لا يقبل، اختاره القاضي، وهو الصواب.
 الاحتمال الثاني: يقبل.

من ذواته: هذا من الرزق المظلم، كذا ذكره الأزجي، وهو يناقض كلامه السابق، فيتوجه فيهما الخلاف.
ولو قال: حبة بر، لزمه ما أقر به، وحمله ابن عقيل على قليل من الطعام يفسره، قال الأزجي: والأول أصح، قال:
ولو فسّر قليل الطعام بحبة بر لم يقبل، لأنه لا يطلق عليه عادة.
وإن قال: له علي كذا وكذا درهم أو درهم بالرفع لزمه درهم، كحذف الواو كرر «كذا» أو لا.
وقيل: وبعض آخر.
وقيل: درهمان.
وقيل: مع النصب، ومع الرفع درهم، وإن قال الكل بالجر قبل تفسيره بدون درهم.
وقيل: يلزمه درهم.
وقيل: إن كرر الواو تبعض آخر، وإن وقف فكأجر.
واختار في المحرر إن جهل العربية قدرهم في الكل، ويتوجه في عربي في كذا درهمًا أحد عشر لأنه أقل عدد يميزه،
وعلى هذا القياس في جاهل العرف.

فصل

وإن قال: له علي ألف، ففسره بجنيس أو أجناس قبل، وفي نحو كلاب وجهان (م ٦) (١).
وإن قال: له ألف ودرهم، أو ألف ودينار، أو ألف وثوب، أو ألف ومدبر أو آخر ألف أو ألف وخمس مئة درهم،
أو ألف وخمسون دينارًا، فالألف من جنس ما ذكر معه.
وقيل: يفسره، فلا يصح البيع به.
وقيل: يفسره مع العطف، وذكر الأزجي أنه بلا عطف لا يفسره باتفاق أصحابنا، وقال مع العطف: لا بد أن يفسر
الألف بقيمة شيء إذا خرج منها الدرهم بقي أكثر من درهم، كذا قال، والخلاف إن قال له درهم ونصف، أو ألف إلا
درهمًا.
وإن قال: له علي اثنا عشر درهمًا ودينارًا، فإن رفع الدينار فواحد، واثنا عشر درهمًا وإن نصبه نحوي فمئة اثنا
عشر دراهم ودينارين، وذكره الشيخ في فتاويه، قال الأزجي: إن فسّر ألف بجوز أو يئض فإنه يخرج منها بقيمة الدرهم،
فإن بقي منها أكثر من النصف صح الاستثناء، وإن لم يبق منها النصف فاحتج بالان: أحدهما ينطّل الاستثناء ويلزمه ما
فسره، كأنه قال له عيني درهم إلا درهم.
والثاني: يطالب بتفسير آخر، بحيث يخرج قيمة الدرهم ويتقى من المستثنى أكثر من النصف.
قال: وكذا درهم إلا ألف، نقول فسّر ألف بحيث يتقى من الدرهم أكثر من نصفه، على ما بينا، وكذا ألف إلا
خمس مئة، يفسر ألف، والخمس مئة، على ما مر.
وإن قال: له في هذا شريك أو هو شريكي فيه، أو شريك بيننا، أو لي وله، قيل تفسيره سهم الشريك، وكذا له فيه سهم
وجعله القاضي مدسًا كوصية.
وإن قال: له فيه، أو منه ألف، قيل له فسّر فإن فسّر بأنه رهنة عنده به فقول: يقبل كجنايته، وكقول له نقده في ثمنه، أو
اشتري ربعة به، أو له فيه شريك.
وقيل: لا (م ٧) (٢)، لأن حقه في الدمة.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي نحو كلاب وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يقبل، صححه ابن أبي الجعد في مصنفه فقال: لا يقبل تفسيره بغير المال.
الوجه الثاني: يقبل، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال: له فيه، أو منه ألف، قيل: فسره، فإن فسره بأنه رهنة عنده به، فقول: يقبل، وقيل: لا). انتهى.

قلت: الصواب القول الثاني.

وإن قال: علي أكثر من مال فلان، ففسره بدوئه لكثره نفعه لجليه وتحوه قبل.
وقيل: يلزمه أكثر منه قدرًا ولو بحجة بر.
وقيل: مع علمه به، ولو قال: مثل ما في يد زيد، لزومه مثله، ولو قال: لي عليك ألف درهم، فقال: أكثر، لم يلزمه
عند القاضي أكثر، وفسره، وخالفه الشيخ، وهو أظهر (م ٨) (١).
ولو ادعى عليه مبلغًا فقال: لفلان علي أكثر مما لك علي.
وقال: أرذت التهزي، لزومه حق لهما يفسره.
وقيل: لا يلزمه، وإن قال: له علي من درهم إلى عشرة، لزومه تسعة.
وقيل: ثمانية، جزم به ابن شهاب، قال: لأن معناه ما بعد الواحد، قال الأزجي: كالبيع، وكما بين درهم وعشرة.
وعنه: عشرة، وكذا ما بين درهم إلى عشرة، ويتوجه هنا ثمانية وإن أراد مجموع الأغذية فخمسة وخمسون، لزيادة
أول العدد وهو واحد على العشرة، وضربها في نصف العشرة وقال شيخنا: في الصورة الأولى على القول الثاني: أحد
عشر.

فصل

وإن قال: له علي درهم فوق درهم، أو تحت درهم، أو مع درهم، أو فوقه أو تحته، أو معه درهم أو درهم لكن
درهم، أو درهم بل درهم، لزومه درهمان، ك: له درهم قبله درهم أو بعده درهم، أو درهمان بل درهم.
وقيل: يلزمه درهم، وكذا درهم فدرهم، فإن نوى فدرهم لازم لي أو كرر بعطف ثلاثًا ولم يغير، أو له درهم درهم
درهم ونوى بالثالث تأكيد الثاني.
وقيل: أو أطلق بلا عطف.
وفي الترغيب وجه: ومعه لأنه اليقين، بخلاف الطلاق لعظم خطره، وذكر الأزجي: وفيه أيضًا، ففي قبوله فيلزمه
درهمان أو لا فتلاثة وجهان (م ٩، ١١) (٢).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ولو قال: لي عليك ألف، فقال: أكثر، لم يلزمه عند القاضي أكثر [وفسره] وخالفه الشيخ، وهو أظهر). انتهى.
الصواب: ما قاله الشيخ، تابعه جماعة عليه.
(٢) (مسألة - ٩ - ١١): قوله: (وكذا درهم فدرهم، فإن نوى فدرهم لازم لي، أو كرر بعطف ثلاثًا ولم يغير، أو له درهم درهم
درهم ونوى بالثالث تأكيد الثاني، وقيل: أو أطلق بلا عطف، وفي الترغيب وجه: ومعه، لأنه اليقين، بخلاف الطلاق لعظم خطره،
وذكر الأزجي: وفيه أيضًا ففي قبوله فيلزمه درهمان أو لا فتلاثة وجهان). انتهى.
ذكر المصنف مسائل:

(المسألة الأولى - ٩): إذا قال له درهم فدرهم ونوى فدرهم لازم لي فهل يلزمه درهم أو درهمان.

أطلق الخلاف: أحدهما: يلزمه درهمان، وهو الصحيح.

وقدّمه في المغني، والشرح، وشرح ابن رزین ونصروه.

والوجه الثاني: يلزمه درهم، اختاره القاضي.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف في هذه المسألة أن فيها الخلاف الذي ذكره، وهو هل يلزمه درهمان أو ثلاثة، لأنه عطف ما بعده عليه.

وقال: ففي قبوله فيلزمه درهمان أو لا فتلاثة، وهو سهو إذ لا قاتل بلزوم الثلاثة فيها، وإنما الخلاف في لزوم درهمان أو درهم،
ولعل هنا سقطا.

وإن قلنا: الخلاف عائد إلى غير هذه المسألة فالمصنف قد عطف عليها وأجرى الحكم في الكل، وهو لزوم الدرهمين أو الثلاثة،
والعطف يقتضي المساواة في الحكم، أو يقال: دلائل الحال تدل على أنه لم يرد الأول بالخلاف المطلق، فيقال: تبقى بلا ذكر حكم لها،
وهو بعيد، والله أعلم.

(المسألة الثانية - ١٠): إذا قال: له علي درهم ودرهم ودرهم، أو درهم فدرهم فدرهم، أو درهم ثم درهم ثم درهم، ونوى

بالثالث تأكيد الثاني، فهل يلزمه ثلاثة أو درهمان؟

وإن غايَر أو أكَّد الأول والثالث لم يقبل للمغايرة، وللفواصل، وأطلق الأزجي احتمالين.
 قال: ويَحْتَمِلُ الفرقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ، والإقْرَارِ، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ، وَالطَّلَاقُ إِنْشَاءٌ، قَالَ: وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، وَإِنْ صَحَّ صَحَّ فِي الْكُلِّ، وَالْأَوَّلُ، وَذَكَرَ قَوْلًا فِي ذَرَاهِمَ فَقَيِّزُ بَرٍّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّرَاهِمُ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ، فَقَيِّزُ خَيْرٌ مِنْهُ، كَذَا قَالَ، فَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ فِي الزَّوْرِ وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ فِي: لَهُ ذَرَاهِمُ قَبْلَ ذَرَاهِمٍ أَوْ بَعْدَ ذَرَاهِمٍ إِحْتِمَالَانِ.
 وَفِي التَّرْغِيبِ فِي: ذَرَاهِمَ لَا بَلَّ ذَرَاهِمَ رَوَاتَانِ.
 وَيَلْزَمُهُ دَرَاهِمَانِ فِي: ذَرَاهِمَ بَلَّ اثْنَانِ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ.
 وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ جَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ، وَإِنْ قَالَ هَذَا الدَّرَاهِمُ بَلَّ هَذَا، أَوْ بَلَّ هَذَا، لَزِمَهُ الْكُلُّ، لِلتَّعْيِينِ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ لَا بَلَّ أَنْتَ طَالِقٌ: يَقَعُ بِوَاحِدَةٍ وَاحْتِجَ بِهِ الشَّيْخُ وَخَيْرُهُ فِي ذَرَاهِمَ بَلَّ ذَرَاهِمَ.
 وَإِنْ قَالَ: قَيِّزُ بَرٍّ بَلَّ شَعِيرٍ، أَوْ ذَرَاهِمَ بَلَّ دِينَارٍ، لَزِمَاهُ.
 وَقِيلَ: الشَّعِيرُ، وَالْدِّينَارُ
 وَإِنْ قَالَ: ذَرَاهِمَ فِي دِينَارٍ، لَزِمَهُ ذَرَاهِمُ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِالسَّلَمِ فَصَدَّقَهُ بِطَلِّ إِنْ تَفَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ.
 وَإِنْ قَالَ: ذَرَاهِمَ رَهْنَتْ بِهِ الدِّينَارُ عِنْدَهُ فَالْخِلَافُ السَّابِقُ، وَإِنْ قَالَ قُوبٌ قَبَضْتَهُ فِي ذَرَاهِمَ إِلَى شَهْرٍ، فَالْقُوبُ مَالُ السَّلَمِ أَقْرَبُ بِقَبْضِهِ، فَيَلْزَمُهُ الدَّرَاهِمُ، وَكَذَا ذَرَاهِمَ فِي عَشْرَةٍ، فَإِنْ خَالَفَهُ عَرَفَ فِي لُزُومِهِ مُقْتَضَاهُ وَجْهَانِ، وَيَعْمَلُ بَيْنَهُ حِسَابٌ، وَيَتَوَجَّهُ فِي جَاهِلِ الرَّجْهَانِ، وَبَيْنَهُ جَمْعٌ وَمِنْ حَاسِبٍ، وَفِيهِ إِحْتِمَالَانِ (م ١٢، ١٣) (١).

= أطلق الخلاف.

وأطلقه في القواعد الأصولية.

أحدهما: يلزمه ثلاثة، وهو الصحيح، قدمه في المغني، والكافي، والشرح، وشرح ابن رزین وغيرهم.

واختاره القاضي في الجامع الكبير.

والوجه الثاني: يلزمه درهمان.

قال في المغني ومن تابعه: وحكى ابن أبي موسى عن بعض أصحابنا أنه إذا قال: أردت بالثالث تأكيد الثاني وبيانه أنه يقبل، وبه قطع في التلخيص، والبلغة.

وقدمه في الرعاية الكبرى.

(المسألة الثالثة - ١١): إذا قال: له عليّ درهمٌ درهمٌ درهمٌ، ونوى بالثالث تأكيد الثاني، فهل يلزمه درهمان أو ثلاثة؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يقبل قوله، فيلزمه درهمان، قدمه في الرعاية الكبرى، وهو الصواب، لأنه لم يعطف، والإتيان بهذه الصيغة قابلٌ للتأكيد أكثر من غيرها.

والوجه الثاني: لا يقبل، فيلزمه ثلاثة.

تنبيه: الذي يظهر: أن في إطلاقه في هذه المسألة نظراً، بل الذي كان ينبغي أن يقدم صحة التأكيد فلا يلزمه إلا درهمان، كما قدمه في الطلاق في قوله: أنت طالق، أنت طالق، أو يقال: التأكيد في الطلاق أقوى، وليس بواضح.

(١) (مسألة - ١٢ - ١٣): قوله: (وكذا درهم في عشرة، فإن خالفه العرف ففي لزومه مقتضاه وجهان، ويعمل بنية حساب، ويتوجه في جاهل الوجهان، وبنية جمع ومن حاسب وفيه احتمالان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١٢): إذا قال: له درهم في عشرة، وأطلق، لزمه درهم إذا لم يخالفه عرف، فإن خالفه عرف فأطلق المصنف في لزوم مقتضاه الخلاف.

أحدهما: يلزمه مقتضى العرف.

وهو الصواب وصححه ابن أبي المجد في مصنفه.

والوجه الثاني: لا يلزمه مقتضاه في العرف، وفيه ضعف.

=

وإن قال: له عندي تمر في جراب، أو سيف في قراب، أو ثوب في منديل، أو جراب فيه تمر، أو قراب فيه سيف، أو منديل فيه ثوب، أو فص في خاتم، أو دابة مسرجة، أو عليها سرج، أو عبد عليه عمامة، أو بالعكس^(١). فقيل: مقرر بالتأني كالأول، وكذا سيف بقراب وثوب مطرود ونحوه. وقيل: لا (م ١٤، ٢٤)^(٢)، ك: جئين في جارية أو في دابة أو دابة في بيت.

= (المسألة الثانية - ١٣): يعمل بنية الحساب وبنية الجمع، ففي الأولى يلزمه عشرة، وفي الثانية أحد عشر، وهل يعمل بنية الجمع من حاسب؟

قال المصنف: (فيه احتمالان).

أحدهما: يعمل بنية الجمع من الحاسب.

قلت: وهو الصواب، وهو ثمة لا شك فيه.

والاحتمال الثاني: لا يعمل بنية الجمع من الحاسب، وهو ضعيف جدًا أو خطأ، وكيف يصح أن يقول الحاسب: أنا أردت الجمع بقولي ذلك ولا نقبله ونقول لا يلزمك إلا مقتضى اللفظ عند أرباب الحساب وهو عشرة، هذا خلف.

وفي كلام المصنف إيماء إلى تقديم القول الأول من قوله: وبنية جمع ومن حاسب، ثم قال: وفيه احتمالان، أو يكون المصنف أراد بما قال غير هذه المسألة، والله أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (أو بالعكس) لم يظهر العكس سوى في مسألتين وهما دابة عليها سرج وعبد عليه عمامة، فإن عكسهما سرج على دابة أو عمامة على عبد، وما عداهما ذكر الثلاثة الأولى في عبارته ومسألة الخاتم تأتي ومسألة الدابة المسرجة ليس لها عكس فيما يظهر.

ولم أر مسألتي سرج على دابة وعمامة على عبد مسطورة إلا هنا، والقياس يقتضيه، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١٤ - ٢٤): قوله: (وإن قال له عندي تمر في جراب أو سيف في قراب أو ثوب في منديل أو جراب فيه تمر أو قراب فيه سيف، أو منديل فيه ثوب، أو فص في خاتم، أو دابة مسرجة، أو عليها سرج، أو عبد عليه عمامة، أو بالعكس، فقيل: مقرر بالتأني كالأول، وقيل: لا). انتهى.

ذكر اثنتي عشرة مسألة أطلق فيها الخلاف، وأطلقه في الحرر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير وغيرهم، وبعضهم لم يستوعب جميع المسائل.

وقال في الرعايتين، والحاوي الصغير: وإن قال عندي تمر في جراب، أو سيف في قراب، أو ثوب في منديل، أو زيت في جرّة، أو جراب فيه تمر، أو قراب فيه سيف، أو منديل فيه ثوب، أو كيس فيه دراهم، أو جرّة فيها زيت، أو عبد عليه عمامة، أو دابة عليها سرج، أو مسرجة، أو فص في خاتم، فهو مقرر بالأول، وفي الثاني وجهان.

وقيل: إن قدم المظروف فهو مقرر به، وإن أخره فهو مقرر بالطرف وحده.

قال في الكبرى: وقيل في الكل خلاف. انتهى.

إذا علمت ذلك، فالصحيح من الوجهين أنه لا يكون مقررًا بالتأني.

قال في القاعدة الخامسة والعشرين: أشهرهما أنه يكون مقررًا بالمظروف دون ظرفه، وهو قول ابن حامد، والقاضي وأصحابه. انتهى.

وقاله أيضًا في النكت، وصححه في التصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدمي ومنوره.

والوجه الثاني: يكون مقررًا بالتأني أيضًا، قال ابن عبدوس في تذكرته: فهو مقرر بالأول، والثاني، إلا إن حلف ما قصدته. انتهى.

وقال في الخلاصة: لو قال له عندي سيف في قراب لم يكن مقررًا بالقراب، وفيه احتمالان، وإن قال: سيف بقراب كان مقررًا بهما، ومثله دابة عليها سرج.

وقال في الهداية، والمذهب: وإن قال له: عندي تمر في جراب، أو سيف في قرابه، أو ثوب في منديل، فهو إقرارًا بالمظروف دون الطرف.

وذكره ابن حامد، ويحتمل أن يكون إقرارًا بهما، فإن قال: له عبد عليه عمامة، أو دابة عليها سرج احتمل أن لا تلزمه العمامة، والسرج، واحتمل أن يلزمه ذلك. انتهى.

وَكَايِلَةُ الدَّرْهَمِ الَّتِي فِي هَذَا الْكَيْسِ، وَيَلْزَمَانِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ.
 وَقِيلَ: لَا، وَكَذَا تَيَمَّنُهَا، أَصْلُهُمَا هَلْ يَحْتَضِرُ مَنْ خَلَفَ لَيْشَرِينَ الْمَاءَ الَّذِي فِي هَذَا الْكُوزِ وَلَا مَاءَ فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ
 الْمِثْلَ لَزِمَتْهُ، وَفِي تَيَمَّنِهَا احْتِمَالَانِ (م ٢٥)^(١).
 وَفِي دَارِ مَفْرُوشَةِ الْوَجْهَانِ (م ٢٦)^(٢).
 وَفِي التَّرْغِيبِ، وَالرَّعَايَةِ، لَا يَلْزَمُهُ قَرْنٌ.
 وَإِنْ قَالَ: خَاتَمَ فِيهِ فَصٌّ، فَقِيلَ: الْوَجْهَانِ، وَالْأَشْهُرُ لَزُومُهُمَا، لِأَنَّهُ جَزْؤُهُ (م ٢٧)^(٣)، فَلَوْ أُطْلِقَ لَزِمَ مَاءُ.
 وَفِي غَضَبَتِ مِنْهُ ثَوْبًا فِي مَنْدِيلٍ وَزَيْنًا فِي رِقٍّ وَنَحْوِهِ الْوَجْهَانِ (م ٢٨)^(٤).

= والاحتمال في المسألة الأولى لأبي الخطاب.

واختار الشيخ الموفق أنه يكون مقرراً بالعمامة، والشرح، قاله في النكت ورايت مسألة العمامة في المغني.

وقال في المستوعب كما قال في الهداية، والمذهب، وحكى في المسألة وجهين، وأطلقهما.

وقال في القواعد الفقهية: وفروق بعض المتأخرين بين ما يتصل بظرفه عادةً أو خِلْقَةً، فيكون إقراره به دون ما هو منفصل عنه
 عادةً، قال: ويحتمل التفريق بين أن يكون الثاني تابعاً للأول فيكون إقراراً به؟ كـ: تمر في جرابي، أو سيفي في قرابي، وبين أن يكون
 متبوعاً فلا يكون إقراراً به، كـ: نوى في تمر ورأس في شاة. انتهى.

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (ولو لم يعرف المنة لزمت، وفي تيمنها احتمالان). انتهى.

قال في الرعاية الكبرى، وإن قال له عليّ الألف درهم الذي في هذا الكيس فهو مقرراً به دون الكيس، فإن لم يكن فيه لزمه ألف
 درهم، في الأيس، فإن كان فيه بعضه لزمه تمامه.

وقيل: لا. انتهى.

قلت: ما صححه في الرعاية وهو لزوم التئمة هو الصواب.

والاحتمال الثاني: لا تلزمه التئمة.

(٢) (مسألة - ٢٦): قوله: (وفي دار مفروشة الوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: لا يكون مقرراً بالفرش، وهو الصحيح، قطع به في المستوعب، والرعاية، والوجيز وشرحه، وهو الصواب.

والوجه الثاني: يكون مقرراً به أيضاً.

(٣) (مسألة - ٢٧): قوله: (وإن قال: خاتم فيه فص، فقيل: الوجهان، والأشهر لزومهما، لأنه جزء). انتهى.

الأشهر هو الصحيح من المذهب، وقطع به الأكثر.

وقيل: فيه الوجهان.

قال الشيخ الموفق، والشارح: يحتمل أن يخرج على الوجهين، وحكم في الكافي، والرعاية في المسألة وجهين.

وأطلق الطريقتين في القواعد الفقهية، وقال: ومسألة جرابي فيه تمر وقرابي فيه سيف.

(٤) (مسألة - ٢٨): قوله: (وفي غضبت منه ثوباً في منديل وزيناً في رِقٍّ ونحوه الوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي، كما تقدم.

وقد علمت الصحيح من الوجهين فيما مضى.

قال في النكت: ومن العجب حكاية بعض المتأخرين أنهما يلزمانه، وأنه محل وفاق.

واختار الشيخ تقي الدين الثمرة بين المسألتين، فإنه قال: فرق بين أن يقول غضبته أو أخذت منه ثوباً في منديل، وبين أن يقول
 عندي ثوب في منديل، فإن الأول يقتضي أن يكون مغسوباً بكونه في المنديل وقت الأخذ، وهذا لا يكون إلا وكلاهما مغسوب،
 بخلاف قوله عندي، فإنه يقتضي أن يكون فيه وقت الإقرار، وهذا لا يوجب كونه له. انتهى.

فهذه ثمانية وعشرون مسألة في هذا الباب.

ومن كتاب الطلاق إلى هنا مسائله ست مئة وعشرون مسألة.

ومن أول الكتاب إلى هنا ألفا مسألة ومئتان وعشرون تقريباً.

=

وَمَنْ أَقْرَبُ بِنَخْلَةٍ لَمْ يُقَرِّ بِأَرْضِهَا، وَلَيْسَ لِرَبِّ الْأَرْضِ قَلْعُهَا، وَتَمَرَتْهَا لِلْمَقَرِّ لَهُ.
 وَفِي الْإِنْتِصَارِ أَحْتِمَالٌ: كَالْبَيْعِ، قَالَ أَحْمَدُ فَيَمَنْ أَقْرَبُ بِهَا: هِيَ لَهُ بِأَصْلِهَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَرْضَهَا، وَيَحْتَمِلُ: لَا، وَعَلَى
 الْوَجْهَيْنِ يُخْرَجُ هَلْ لَهُ إِعَادَةُ غَيْرَهَا؟
 وَالثَّانِي: اخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: وَالْبَيْعُ مِثْلُهُ، كَذَا قَالَ.
 وَرَوَايَةٌ مُهَنَّا: هِيَ لَهُ بِأَصْلِهَا، فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَقَطَتْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْضِعُهَا.
 وَسَبَقَ: مَنْ أَقْرَبُ بِيَسْتَانَ فِي عِنَقِ حَامِلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= ويتعدد الصور تزيد على ذلك بكثير، وقد علمت على كل مسألة من مسائل الباب بالقلم الهندي الأولى، والثانية إلى آخره.
 وذكرت العدة في آخر كل باب إن كان فيه شيء من ذلك، وربما حصل مني ذهول عن بعض المسائل التي أطلق المصنف فيها
 الخلاف لم أذكرها، فمن رأى شيئاً من ذلك فليحلقه في موضعه وليصححه إن وجد نقلاً في ذلك، وليستعن عليه بكتابنا الإنصاف إن
 كان فيه، وكذلك إن وجد نقلاً زائداً على ما ذكرته فليحلقه في محله، فإن هذا من باب الإعانة على الخير، والإحسان.
 قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].
 وقال النبي ﷺ: «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَحِبِّهِ».
 وقد ذكرت في هذا التصنيف من التنايه ما يزيد على ست مئة وثلاثين تنبيهاً ما فيها تنبيه إلا وفيه فائدة.
 إما من جهة اللفظ أو الحكم أو التقديم أو الإطلاق أو غيره وغالبها فتح الله علينا بها من فضله وإحسانه، فله الحمد وله المنة،
 وبعضها تبعت فيها من ذكرها، وقد أحرر بعضها وأبين الصواب فيه.
 وأنا أسأل الله تعالى أن ينفعنا به في الدنيا والآخرة.
 كما نفع بأصله، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه أرحم الراحمين، ورب العالمين، والمسئول عن طالعه أو كشف منه مسألة أن
 يدعو لجامعه بالعتو والغفران، والمساعدة عن الذنوب العظام، فإنه قد كفاه المونة، والتعب في النقل، والتصحيح، والتحرير.
 والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله عن
 أصحاب رسول الله أجمعين.
 وكان الفراغ منه نهار الخميس مستهل شهر الله رجب الأصم، سنة إحدى وتسعين وثمان مئة، أحسن الله تقضيتها في خير وعافية،
 إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين.
 طالعه كاتباً فيه أقر الخلق إلى الله تعالى، يرجو رحمة ربه، داعياً لمصنفيه بالعتو والغفران والمساعدة عن الذنوب العظام، ولما لكانه
 عامله الله بلطفه الخفي، ولجميع المسلمين. آمين.
 وكتب بتاريخ خامس عشر من شهر شعبان المبارك من شهور ثلاث عشرة وميتين وألف من هجرته صلى الله عليه وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الموضوعات

- ٤٤٢..... ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ ٦٦٩
 ٦٨١..... ﴿إِنِّكَ أَلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ ٦٩١، ٣٩٣
 ٧٩٦..... ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ ٣٤٧
 ٢٨٢..... ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ ١٣٦١، ٥٧٢
 ٣٣٧..... ﴿أَلِهَاتِكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ ٦٠٧
 ٢٤٤..... ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ ١٦١٩
 ٢٤٤، ٢١٤..... ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخِيجَ الْمَوْتَى﴾ ٢٣١
 ١٧٥٩..... ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ ٦٠٨
 ٣٢٢..... ﴿أَنْعَمْتَ﴾ ٢١٣
 ٣٩٣..... ﴿أَنِّي مَسِّيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ٣٨٤
 ٧٨٤، ٢٠٨..... ﴿أَوْ عَذَلْ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ ١٦٥٥
 ١٦٥٥..... ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ٢٣٠
 ١٨٢..... ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ افْتَدَوْهُ﴾ ٢٢٩
 ١٥٧٣..... ﴿أَبْخَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَمُرَّكَ سَدَى﴾ ٣٧٢
 ١٣٣٣..... ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾ ٣٨٥
 ١٥٦٦..... ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ٣٧٤
 ٧٨٩..... ﴿إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ﴾ ٣٢٢
 ٣٠٨..... ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ ١٦٧١
 ١٥٩١..... ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنٍ﴾ ١٢٥١
 ١٣٦٣..... ﴿إِلَّا مَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ ٧٤٥
 ١٧٦١..... ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ ٦٨١
 ١٧٧٤..... ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ١٣٥
 ١٥٧٨..... ﴿إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً﴾ ١٨٢
 ١٥٣٩..... ﴿إِنْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا﴾ ١٦٢٧، ١٧٢
 ١٦٥٢..... ﴿إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ٨٠٩، ٧٥٠
 ٢٠٩..... ﴿إِنْ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا﴾ ٣٦١
 ٢٧٢..... ﴿إِنْ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ٦٩١
 ٩٩٨..... ﴿إِنْ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ ١٢٠٦
 ٥٥٩..... ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ ٦٣٧
 ٢٨١..... ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاءَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٧٣٢، ٧٣١
 ١٥١٣..... ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ ٢١٦، ٢٠٠
 ١٢٥١..... ﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ﴾ ١٥٣٥
 ٣٨٥..... ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ ٦٩٢، ٦٩١
 ١٧٠٧..... ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ ٥١٩
 ٦٦٩..... ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ٦٦٨

- ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا﴾ ٨٠٦
 ﴿ذَلِكَ مَا كُنْتُمْ مِنْهُ تَحِيدُونَ﴾ ٢٣١
 ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ﴾ ٢٣١
 ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ ٨٢٤
 ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا﴾ ٦٥٤١
 ﴿سَأَلْتُ يَأْيَ ذَنْبٍ قِيلْتُ﴾ ١٣٥
 ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ٢١٤
 ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ ١٦٨٨، ١٦٥٤
 ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٦٩٧
 ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ ٦٠٨
 ﴿ص﴾ ٢٣١
 ﴿الضَّالِّينَ﴾ ٢٥٠
 ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ ٦١٨
 ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّورِ﴾ ٤٤٧
 ﴿الْعَاشِيَةِ﴾ ٣٦٩
 ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٢٤٩
 ﴿فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِنْ مِثْلِ مَا أَنْفَقُوا﴾ ١٠٨٦
 ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ٩٥٨
 ﴿فَإِذَا أَنْفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ ٨٢٩
 ﴿فَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةَ مُحْكَمَةٍ وَذَكَرَ فِيهَا الْقِتَالَ﴾ ٩٠
 ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ ١٥١٥
 ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ ٧١٣
 ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجْرَهُنَّ﴾ ١٠٥١، ٩٦٥
 ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ ١٢٤٤
 ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ﴾ ١١٦٢
 ﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ ١٧٩
 ﴿فَاسْتَعِزُّوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٣٥٨
 ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٢٨٤
 ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٥١٥
 ﴿فَنَجِّزْهُمَا مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ﴾ ٧٩٠
 ﴿فَنَجِّزْهُمَا جَهَنَّمَ﴾ ١٥٠٥
 ﴿فَنَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ ١٦٠٦
 ﴿فَنُصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ ٦٨٢
 ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ١٦٧١، ٦٨٢، ٦٤٨، ٦٤٧
 ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ ٧٥٨
 ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ ١٥٥٨
 ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ١١٣٦
 ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ ٦٧١
 ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ٦٧١
 ﴿فَلَا يُبَارِعَنَّ فِي الْأَمْرِ﴾ ٧٩٩
 ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ ٣٣٣
 ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ ٤٤٢
 ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ ١٦٩٣
 ﴿فَلْيَصَلُّوا﴾ ١٥١٣
 ﴿فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ ٩٨٧
 ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٨١٠
 ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾ ١٥٧٨
 ﴿فَمِثْلُ﴾ ٧٩٠
 ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٧٤٤
 ﴿فَمَنْ تَقَلَّتْ مُوَارِبُهُ﴾ ١٧٥٨
 ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ﴾ ٧٣٢
 ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ ٧٦٧
 ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ ١١٣١
 ﴿فِي الْحَجِّ﴾ ٧٤٥
 ﴿قَالُوا أَفَرَرْنَا﴾ ١٧٨١
 ﴿قَدْ أَجَبْتُ دَعْوَتَكُمْ﴾ ٣٨٥، ٢٣٠
 ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ٤٥٣
 ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ٢٨٢
 ﴿قُلْ فَأَنُوحِ سُوْرٍ مِنْهُ مَقْرَنَاتٍ﴾ ٢٠٩
 ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ ١٦٤١
 ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٦٥٤، ٤٥٠، ٢٢٨، ٢٠٨، ٤٨
 ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ٢٨٦
 ﴿كَبِيرَ مَقَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١٦٨٨
 ﴿لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ١٦٨٠
 ﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ٣٩٧
 ﴿لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ ٧٤٩
 ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا﴾ ١٧٩
 ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ ٧٩٦، ٧٨٢
 ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ ١٢٥١
 ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ ١٣٦٧

- ٣٣٤..... ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾
 ١١٣٦..... ﴿لَا يَسْحَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾
 ٨٠٩..... ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
 ٩٦٦..... ﴿لَمَّا تَتَّبِعَنِ﴾
 ٢٨٤..... ﴿لَتَبْلُغَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾
 ٣٩٢..... ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾
 ٣١٠، ٩٣..... ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ أَنْسَ قُبُلُهُمْ وَلَا جَانٌ﴾
 ٦٠٠..... ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾
 ٨٥١..... ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾
 ٤٤١..... ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾
 ١٦٢٧، ١٧٢٠..... ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾
 ٨٠٠..... ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾
 ٢٥٣..... ﴿لَيَسْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾
 ٤٤١..... ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ﴾
 ٨٠٠..... ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾
 ٦٩١..... ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾
 ٢٨٦..... ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾
 ٣٦١..... ﴿مُدَاهَنَاتَانِ﴾
 ٣٩٢..... ﴿مُسْنَى الضُّرِّ﴾
 ٢٥٠..... ﴿الْمَغْضُوبِ﴾
 ١٢٠٦..... ﴿مَلْعُونَيْنِ أَنْمَا نَقِفُوا أَخَذُوا وَقَتَلُوا تَقِيلًا﴾
 ٥٥١..... ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾
 ٧٩٠..... ﴿مِنْ النَّعْمِ﴾
 ٢٥٣..... ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾
 ١٧٩..... ﴿مَنْ يَتَوَلَّهُمْ﴾
 ٦٧١..... ﴿وَمِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾
 ٤٣٣..... ﴿وَمِنْهَا خَلْقْنَاكُمْ﴾
 ١١٨٧..... ﴿وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾
 ٢٠٨..... ﴿وَنَاتٍ بَخِيرٍ مِنْهَا﴾
 ١٣٦٦..... ﴿هَذَى اللَّهِ﴾
 ٨٠٩..... ﴿هَذَانِ بَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾
 ٣٦٩..... ﴿هَلْ أَتَى﴾
 ١٥٥٦..... ﴿هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾
 ٤٥٣..... ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ﴾
 ١٤٤٨..... ﴿وَأَبَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾
 ١٠٤٦..... ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾
 ١٧٠٣، ٧٧٦، ٧٤٩، ٧٣٩، ٧١٣، ٦٩٥..... ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾
 ٢٨٤..... ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾
 ٢٢٧..... ﴿وَأَذْبَارِ السُّجُودِ﴾
 ١٥٧٣..... ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾
 ١٧٧١..... ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾
 ٩٨٨..... ﴿وَالْقِيَا سَيِّدًا لَدَى الْبَابِ﴾
 ٢٦٩..... ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾
 ٢٨٤..... ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾
 ١٢٥١..... ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾
 ١٦٨٩..... ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾
 ١٦٥٥..... ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾
 ١٢٠٥..... ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾
 ٨٤١..... ﴿وَإِذَا صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ﴾
 ١٣٥..... ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾
 ١١٩٣..... ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى﴾
 ٨١٨..... ﴿وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾
 ١٥٧٦..... ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا﴾
 ٧٩٩..... ﴿وَأَنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
 ١٥١٣..... ﴿وَأَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾
 ٤٤٧..... ﴿وَأَنْ عَلَيْكَ لَعْنَتِي﴾
 ٩٨٨..... ﴿وَأَنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
 ٤٤١..... ﴿وَأَنَا إِلَهُ رَاجِعُونَ﴾
 ١٣٧٣..... ﴿وَأَنَّهُ لَقَسَمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾
 ٢٢٩..... ﴿وَإِذْ ذَكَرَ رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ نَضْرَعًا وَخِيفَةً﴾
 ٤٤١..... ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾
 ٣٣٣..... ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾
 ١٤٦٣..... ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾
 ١٢٠٥..... ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ﴾
 ١٥٥٥..... ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾
 ٤٥٣..... ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾
 ١٣١٨..... ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾
 ٥٧٤..... ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾
 ٥٨٧..... ﴿وَالْعَارِمِينَ﴾
 ١٧٥٢..... ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

- وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا..... ٣٠٩
- وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ..... ١٥٩٨
- وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالسَّخَارِ..... ١٦٦٨
- وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ..... ١٣١٩
- وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى..... ١٨٠٣
- وَيَتْلُكُمُ اللَّيْلُ نَذَاوِلَهَا بَيْنَ النَّاسِ..... ١٦٧١
- وَيَتَابِكُمْ فَطَهَّرْ..... ١٨٢، ٣٩٧
- وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ..... ٢٣١
- وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ..... ٧٩٩
- وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ..... ٤٠٩
- وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا..... ١٥٤٠، ١٤٦٣
- وَجَمَلَ الْقَمَرِ فِيهِمْ نُورًا..... ٣٠٩، ٧٣٢
- وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا..... ٧٨٢
- وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى..... ٢٣٣
- وَزَهَابِيئِهِ أَنْتَدَعُوهَا..... ٦٦٧
- وَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِكْبَارِ..... ١٣٨
- وَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ..... ٢٠٦
- وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ..... ١٣٢٠
- وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ..... ٦٢٠، ٦٢١
- وَوَفَاكُهُ وَأَبَا..... ٢٨٤
- وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ..... ٤٥٣، ٥٧٤
- وَوَقَّاتٍ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا..... ١٣٦٦
- وَوُكِّلَ الْحَدِّ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا..... ٢٧٦
- وَوَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا..... ٦٩١
- وَوَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا..... ٩٩٨
- وَوَكَلُوا وَأَشْرَبُوا..... ٦٣٦
- وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ..... ٦٦٦، ٦٦٨
- وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ..... ٧٤٥، ٧٥٨
- وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى..... ٣٩٧
- وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ..... ١٥١٥
- وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ..... ١٥١٥
- وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ..... ٤٣٥، ٤٤٦
- وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا..... ١٦٥٤، ١٦٨٨، ١٧٨٨
- وَلَا تَكُنْ لِلْخَالِيَيْنِ خَصِيصًا..... ١٠١٤
- وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ..... ١٧٩
- وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ فِرَارًا لِيُتَعْتَدُوا..... ١٣٤٥
- وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْبُرُوقِ..... ١٢٥٣
- وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بِعَدِّ تَوَكُّلِكُمْ..... ١٦٥٥
- وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ مِنْهُ تُفْقَرُوا..... ٦٠٠
- وَلَا جُدَالَ فِي الْحَجِّ..... ٧٩٩
- وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ..... ٧٠٦
- وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا..... ١٦٩٧
- وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ..... ٧١٠
- وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ..... ٥٨
- وَلَا يُظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا..... ٢٥٢
- وَوَلَّتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ..... ١٥١٣
- وَوَلْتَعْلَمَنَّ نَبَأَ بَعْدَ حِينٍ..... ٤٢٣
- وَوَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ..... ١٦٢١
- وَوَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ..... ١٣٥
- وَوَلَمْ يَنْتَصِرْ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ..... ١٥٤٠
- وَوَلَمْ يَجَأْ بِهِ جَمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ..... ٩٦٤
- وَوَلَمْ يَصِرْ صَبْرٌ وَعَفْرٌ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ..... ١٠٩٥، ١٥٤١
- وَوَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا..... ١٥٩٠
- وَوَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ..... ١٢٤٦
- وَوَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ..... ١٣٢٠
- وَوَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ..... ١٦٣٢
- وَوَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ..... ١٥١٣
- وَوَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابَ بِالْعَدْلِ..... ٩٨٧
- وَوَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ..... ٩٨٧
- وَوَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ..... ١٥١١
- وَوَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ..... ٤٤٧
- وَوَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا..... ١٧٧٤
- وَوَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ..... ٢٤٤
- وَوَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا..... ١٥٧٣
- وَوَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ..... ٧٩٩
- وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا..... ٣٠٩
- وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ..... ٨٠٦
- وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ..... ٨٠٦
- وَمَنْ قَتَلَهُ..... ٧٨٤
- وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ..... ١٦٩٥

- ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾..... ٦٠٠
- ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾..... ١٧٩
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ﴾..... ١٦٨١، ١٥٦٤
- ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾..... ١٥١٩
- ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾..... ٤٥٣
- ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾..... ٦٠٠
- ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾..... ١٧١٨
- ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾..... ٥١٧
- ﴿يَا أَسْفَى عَلَى يَوسُفَ﴾..... ٣٩٢
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا سِمَاتِ اللَّهِ﴾..... ١٥١٥
- ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾..... ٤٤٣
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾..... ١٢٥١
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾..... ١٥٨٢
- ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾..... ٣٨٨
- ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾..... ٣٠٩
- ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾..... ٧٣٢
- ﴿يَتَفَقَّأُ ظِلَالُهُ﴾..... ١٤٤
- ﴿يُحْكَمُ بِذِوَا عَذْلِ مِنْكُمْ﴾..... ٧٩١، ٧٩٠
- ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾..... ٣٠٩
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآهِلَةِ﴾..... ٧٣١
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾..... ١٥١٥
- ﴿يَمْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾..... ٦٧٢
- ﴿يَهْجَعُونَ﴾..... ٢٨٦
- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾..... ٤٥٣

- «الْأَخِذْ وَالْمُغْطِي فِيهِ سَوَاءٌ» ٤٣
- «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ» ١٦٨٨
- «أَبَا مُوسَى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَحْمِلُهُ، فَوَجَدَهُ غَضَبًا فَخَلَفَ لَا يَحْمِلُهُمْ وَكَفَّرَ» ١٣٤٢
- «أَبْنَعْتُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ٤٣٤
- «أَبْنَعْتُ الصَّبِيحَ؟ قَالَ: نَعَمْ» ٦٣٨
- «أَبْوَابُ فَضْلِكَ» ٢٠٣
- «أَتَأْتِيهِ اللَّيْلَةُ أَتَى مِنْ رَبِّي» ٧٣٨
- «أَتَأْتِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِمْلَالِ» ٧٥٥
- «أَتَخَوَّفُ عَلَى أُمَّيِي الشَّرْكَ وَالشُّهْرَةَ الْخَفِيَّةَ» ٦٦٦
- «أَتَذَرُونِ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ» ٢٧١
- «أَتُرِيدُنِ عَلَيَّ حَبِيقَتَهُ؟» ١٣٣٣
- «أَتَعْبُدُونَ مِنْ غَيْرِهِ سَعْدًا» ١٣٢٠
- «أَتُرِ يَغْمَرِي» ١٧١
- «أَجِدُ أُمَّةً كُلُّهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ» ١٨٢
- «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» ٨٥٢
- «أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ» ٢٨٦
- «أَخَذْنَا كَمَا كَذَبَ قَهْلٌ فَيَكُنَّا مِنْ تَائِبِينَ» ١٧٢٣
- «أَحْيَا نَفْسًا» ١٤٦٩
- «أَخَافُ أَنْ تَقْتَتِنِي» ٢٥٠
- «أَخْنَى الْأَسْمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَخْبَنُهَا» ٨٥١
- «أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ» ٣١٠
- «أَدُوٌّ مِنْ بَرٍّ عَنِ كُلِّ إِنْسَانٍ» ٥٤٩
- «أَذَاتُ رُوحٍ أَنْتَ؟» ١٣٣١
- «أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّيِي» ٣٤٣
- «أَرْتَبِعُ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِ» ٨٤٥
- «أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحَتْ صَائِمًا» ٦٦٥
- «أَسْرَعُ الدَّعَاءِ اجَابَةً دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ» ٢٣١
- «أَسْرَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَخْصُ بِهَا إِخْوَانَنَا» ٢٢٨
- «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ» ٤٤١
- «أَشَدُّ تَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ» ٣٠
- «أَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي» ٧٣١
- «أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ» ٢٢٢
- «أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَأَتَيْتِ الْمَدِينَةَ» ١٦٣١
- «أَطِيعُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا مَعَاصِيَهُ» ٣٦٠
- «أَطَقْتُ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟» ١٣٣٠
- «أَعْجَزُ النَّاسِ: مَنْ عَجَزَ بِالْدَّعَاءِ» ٣٧٢
- «أَعْطُوا أَكْثَرَ خِزْيَانَةٍ» ١٢١٣
- «أَعْطَى النَّبِيَّ ﷺ مِنَ السُّؤَالِ مَنْ لَا يُرِيدُ إِعْطَاءَهُ» ٥٧٦
- «أَعْطَى سَلَمَةَ بِنَ صَخْرٍ لِفَقْرِهِ» ٥٩٠
- «أَعْطَيْتِ أُمَّيِي خَمْسَ خِصَالٍ فِي رَمَضَانَ» ٦٠٨
- «أَعْظَمُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ» ٦٧١
- «أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ» ٢٠٧
- «أَعُوذُ بِاللَّهِ» ٤٨
- «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ» ٢٥٢
- «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» ٣٨٤
- «أَعُوذُ عَنْ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» ٥٤٨
- «أَقَاتَانِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟» ١٥٤١
- «أَقَاتَانِ أَنْتَ؟» ٢٨٠
- «أَفَرَضْتُمْ زَيْنًا» ١١٨٨
- «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» ٢٩٦
- «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلٌّ فَسْطَاطٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ٢٦٧
- «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحْمِ الْكَاشِحِ» ٦٠٠
- «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ الْمُقِلِّ» ٦٠٠
- «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ جَوْفُ اللَّيْلِ» ٦٥٦
- «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ» ٢٧٩
- «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» ٦٢٧
- «أَفْلَسَ بِالْحَجِّ إِذَا عَدِمَهَا» ٩٨٦
- «أَفْطَعَ الزُّبَيْرُ نَحْلًا» ١١٠٧
- «أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ» ٢٧٨
- «أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبِلَّةُ» ١٤٠
- «أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ» ٧١٠
- «أَكْثَرُ مَا يَقْبَلِي أُمَّيِي قُرْأَانُهَا» ١٥٦٤
- «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي» ٢٥٣
- «أَلَا أُضْرِبُ عُقَّةً؟» ١٥٦٠
- «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ» ٢٦٧
- «أَلَا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ حَرَامٌ» ٨٥٦
- «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أَعْلَمَكُمْ مَا جِئْتُمْ» ١٦٢٧
- «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» ٤٣٥

- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ» ٦٠١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى مَا أَسْلَمُوا عَلَيْهِ» ١٢٨٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَمَّا طَافُوا وَسَعَوْا» ٧٣٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الزُّبَيْرَ أَنْ يَمْسَ بَعْضُ الْمُعَاهِدِينَ» ١٧١٨
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِمَزَلِ إِمَامٍ لِأَجْلِ بُصَاقِهِ فِي الْقَبِيلَةِ» ٦١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يُعْطِيَ رَقَبَةً» ٦٤٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُحْرَمًا بِقَتْلِ حَتِيٍّ بَيْنِي» ٧٩٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلًا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا» ٧٣٩
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلًا فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ» ٧٣٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا حَكَّمَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ بِعِلْمِيهِ» ١٧٧١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ اللَّيْثِ عَلَى الصَّدَقَةِ» ٥٨٢
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ» ٧٧٣
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حِلَالًا» ٧٧٣
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ خَلَالٌ» ٧٧٣
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَسْتَحْوَلَ الْفَخْطُ» ٣٨٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ ثُمَّ نَاولَهَا» ٦٦٦
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ» ٥٢٢
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ» ٥٢٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ» ٥٦٤
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ» ٢٣٢
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟» ٧٥٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شُرَيْمَةَ» ٧٢١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَهِدَ» ١٧٥٦
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ» ٧٣٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ يَوْمَ الْفَتْحِ ضَحَى» ٢٨٩
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَّضَ عَلَى قَوْمِ الْبَيْتِ فَأَسْرَعُوا» ١٧٣٦
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا لِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» ٢٩٠
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عَنْ أُوتَيْسِ الْقُرَيْشِيِّ: فَمَنْ لَقِيَ بِكُمْ» ٥٧٩
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي تَلْبِيئِهِ لَيْتَكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَيْتَكَ» ٧٥٤
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ» ٨٢٣
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ» ٧٤١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا» ٨١٨
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَمَى الْمَدِينَةَ طَابَةَ» ٨١٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: هَذِهِ طَابَةُ» ٨١٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَاتَى حَاجَتَهُ» ٦٩
- «أَلَا يَتَحَمَّلُ أَحَدُكُمْ لِأَمْرَائِهِ كَمَا تَتَحَمَّلُ لَهُ» ١٧١
- «أَلَعَنَكَ بَلْعَنَةُ اللَّهِ» ٢٢٤
- «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تُلْدُونِي؟» ١٤٧٣
- «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُمْ» ٣٨٦
- «الْأُمُّ أَحَقُّ بِهِمَا حَتَّى يُفْغَرَ» ١٤٥٩
- «أُمُّ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَ إِذَا قَامَ حَمَلُ أَسَامَةَ» ٢٤٣
- «أُمُّ قَوْمِكَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا» ٣١٥
- «أُمَّا أَنَا فَأَنَا مُمْ أَقَوْمٌ» ٣٣٤
- «أُمَّا الْجَارِيَةُ فَتَعْتَقُ» ١٣٧١
- «أُمَّا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَسْكُنُ بِهِ رَأْسَهُ» ١٧١
- «أُمَّا يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ» ١٧١
- «أَمَرَ أَنْ تُضْرَبَ قَبَةُ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ» ٦٨٤
- «أَمَرَ حَمْنَةَ ابْنَةَ أَبِي بَلْطَسٍ سَيْتٌ أَوْ سَيْعٌ» ١٣٣
- «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمٍ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْعَاشِيرِ» ٦٥٦
- «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ عَنِ السُّنَّةِ» ١٥٦٠
- «أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَجْمِ مَا عِزَّ فِي الْمُصَلَّى» ٩٤
- «أَمَرَ يَحْيَى بْنُ أُمَيَّةَ بِغَسْلِ الطَّيْبِ» ٧٧٠
- «أَمِيزَتْ بِغُرْقَةٍ تَأْكُلُ الْفَرَى» ٨١٧
- «أَمَرْنَا أَنْ لَا تَنْتَزِعَ خِفَافًا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ» ١٦٦٨
- «أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا» ٧٢٧
- «أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَحِلَّ» ٧٤٠
- «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزُّكَاةُ» ٤٥٣
- «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوَّذَاتِ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ» ٢٢٨
- «أَمْسِكَ أَرْتَمًا وَفَارِقَ سَائِرَهُنَّ» ١٢٩١
- «أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ» ١٦٩٩، ١١٨١
- «أَنْ أَسَامَةَ بْنُ زَيْدٍ كَانَ يَصُومُ شَهْرَ الْمُحَرَّمِ» ٦٦٠
- «أَنْ أَسَامَةَ كَانَ رَذِفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ» ٧٥٦
- «أَنْ أُمُّ سَلَمَةَ اعْتَصَتْ سَفِينَةً وَخَرَطَتْ عَلَيْهِ خِدْمَةَ النَّبِيِّ» ١٢٢٥
- «أَنْ أَتَيْتُ يَذْعُونَ يَوْمَ الْيَاقَةِ غُرًا مُحَجَّلِينَ» ١٨٢
- «أَنْ الْجَنُّ لَمَّا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ الزَّادَ» ٣١١
- «أَنْ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْتَفْخِيمِ» ٢١٢
- «أَنْ اللَّهَ يُقَيِّضُ فِي رَأْسِ كُلِّ بَيْتٍ سِتْرَ رَجُلٍ» ١٧٠٢
- «أَنْ الْمُؤْمِنُ تَكْتَبُ لَهُ طَاعَتُهُ الْبُحَى كَانَ يَمْنَعُهَا» ٣٣٣
- «أَنْ الْمُشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ» ١٥٨٨
- «أَنْ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى وَفِيصَرَ» ٥٢١

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ هَذَانِ الْمَشْرُوكِينَ وَهِيَ عَلَى أَيْدِي كُفَّارٍ... ٨٥٨..
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلَحَقٍ بَعْدَ أَبِيهِ... ١٤١٧.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا... ٧٥٦.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلَاثًا... ٧٥٦.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا فَدَعَا لَهُ بِدَأْ بِنَفْسِهِ... ٢٣١.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ، قَالَ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ
 الْبَارِحَةَ رُؤْيَا... ٦١١.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلَ... ٢٩٨.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجَانِّ وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ... ٢٢٨.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي، فَمَرَّتْ شَاةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ... ٢٤١.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ... ٦٦١.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَ الْفَيْحَ... ٨٥٢.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَيِّضُ كُلَّ لَيْلَةٍ... ٨٣٥.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقِفُ فَيَدْعُو... ٤٣٥.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ... ٨٠٤.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمٍ... ٦٦١.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَابِعِينَ... ٤٤٥.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ فِي سَفَرِ الْهِجْرَةِ اشْتَرَيَا مِنْ رَجُلٍ شَاةً
 ٨٦٧.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ... ٧٢٦.....
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ بَضْفٍ فِي يَمِينِهِ... ٥٢٠.....
 أَنَّ مُحَمَّدَ اللَّهِ وَتَكْبَرَهُ وَتَسْبِيحَهُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ عَشْرًا
 عَشْرًا... ٢٢٧.....
 أَنَّ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... ٦٩٥.....
 أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلِكَ اللَّهُمَّ لَيْلِكَ... ٧٥٣.....
 أَنَّ تَلْدَ الْأُمَّةَ رُبَّهَا وَرَبَّتُهَا... ٨٥٥.....
 أَنَّ جِبْرِيلَ أَنَاءَ فِي أَوَّلِ مَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ... ١٨١.....
 أَنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ: كُنْ عَجَبًا عَجَبًا... ٧٥٥.....
 أَنَّ حَسَنَاتِ الصَّبِيِّ لِوَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا... ١٤١.....
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: إِنْ يَسَاءَنَا تَسَاءَلْنَا فِي
 الْمَسْجِدِ... ٢٩٧.....
 أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَ: لَا تَتَزَوَّجُهَا... ٧٧٢.....
 أَنَّ رَجُلًا أَطْفَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ... ٦٤٥.....
 أَنَّ رَجُلًا جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ... ٧٧٥.....
 أَنَّ رَجُلًا شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ... ١٥٤٠.....
- أَنَّ رَجُلًا عِرَاقِيًّا جَاءَ عَائِشَةَ فَقَالَ: أَيُّ الْكَفَى خَيْرٌ؟..... ٢١١.....
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ
 مَالِي؟..... ١٥٥٤.....
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ الرَّجُلُ يُجِيبُ أَنْ يَكُونَ نُورُهُ
 حَسَنًا... ١٧١.....
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ يُرِيدُ الْجِهَادَ... ٢٥٣.....
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تَذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ... ٦٣٧.....
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ تَغْفِرُ عَنِ الْخَادِمِ؟..... ١٤٥٣.....
 أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَارثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَغْنَاهُ... ١١٨٥.....
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُمَرَ فَشَهِدَ عِنْدَهُ... ٧٣٩.....
 أَنَّ رَجُلًا نَازَعَتْهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ فَلَمَعَتْهَا... ١٤٥٤.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاةٍ
 الْمَغْرِبِ... ٢٢٨.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ ثَمُودَةَ حَلَالًا... ٧٧٣.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الضَّيْعِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ... ٧٩٠.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ أَيُّ غَيْرِ الْعَشْرِ... ٢٨٦.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا... ٢٢٦.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا بِقَدَارٍ أَنْ يَقُولَ
 اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ... ٢٢٦.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ... ١٧٠٧.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَجَّ بِنَسَائِهِ، قَالَ: إِنَّمَا هِيَ هَلْوَ... ٢٧١.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ قَالَ: يَسْتَمْتِعُ الْمَرْءُ بِأَهْلِهِ
 وَنِسَائِهِ... ٧٣٠.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ... ٢٨٤.....
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَى أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ، وَعُمَرَ الْفَارُوقَ... ٨٥٢.....
 أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ... ٢٢٦.....
 أَنَّ رُئَيْبَ لَمَّا سَبَتْ عَائِشَةَ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: سَبِيهَا... ١٥٤٠.....
 أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ... ٨١٩.....
 أَنَّ سَمْرَةَ كَانَ لَهُ نَحْلٌ فِي حَاطِطِ أَنْصَارِي... ٩٨٤.....
 أَنَّ صَنِيدَ وَجْ وَعِضَاهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ... ٨٢٢.....
 أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ وَمِنْ حُلٍّ... ٨٠١.....
 أَنَّ عُمَارًا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَخَفَّفَهُمَا... ٢٥١.....
 أَنَّ عُمَرَ أَدْنَى لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا... ٢٧١.....
 أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَسَأَلَتْهُ... ٥٧٥.....
 أَنَّ قَبِيْعَةَ سَفِيْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ وَرَثَتُهَا لِمَا يَبْقَى... ٥٢٣.....

- «أَنَّ قُرَّةَ الْمَرْيَ رَأَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ» ٤١٤
- «أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا عَلَيْهِ» ١٧٠٢
- «أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا خَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا» ٨٥٥
- «أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَعْرَابِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَا فَيُظْلِمُونَنَا» ٥٨١
- «أَنَّ نَفَرًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ دَخَلُوا عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ» ١٤٣٠
- «أَنَّ وَفَدَ تَغِيْبٍ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ» ١٦١٨
- «أَنَّ النَّبِيَّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» ١٢٥٢
- «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْمَشْرُوكِينَ» ١٧٥٧
- «أَنَا زَعِيمٌ يَبْسُتُ فِي رَيْصِ الْجَنَّةِ» ٨٠٠
- «أَنَا عَبْدُ ظَنٍّ عَيْلِي بِي» ٣٩٣
- «أَنَا مَالِكٌ أَنَا كَنْزُكَ» ٥٧٤
- «أَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» ١٢٥٢
- «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» ١٤٥٧
- «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» ١١٥٣
- «أَنَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ أَكَلَ بِالْقَضَاءِ» ٦٥٧
- «أَنَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمْرَتَيْنِ: عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ» ٧٣٣
- «أَنَّ ﷺ قَدِمَ مِنْ غَزْوِ فَقْبَلٍ فَاطْمَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» ١٢٤٩
- «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ الْبَارِحَةَ رُؤْيَا» ٦١١
- «أَنَّ أَحْرَمَ كَذَلِكَ قَالَ: سَفَتْ مِنْ هَذَا؟» ٧٥١
- «أَنَّ أَقْرَعَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ» ١٤٢٠
- «أَنَّ أَكَلَ مِنْهُ» ٧٨٥
- «أَنَّ أَمْرَ بِالْإِنْعَادِ الْمُرُوحَ عِنْدَ النَّوْمِ» ٦٢٧
- «أَنَّ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًّا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ» ٧٨٥
- «أَنَّ أَوْجِبَ الْحُمْسَ فِي الرُّكَازِ قَطْعًا» ٥٣٤
- «أَنَّ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى قَوْمٍ مِنْ خَنْعَمَ» ١٥٨٧
- «أَنَّ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ» ١٢٥٣
- «أَنَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ» ٦٨٠
- «أَنَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: تَعَفَّفْ» ١٦٣٢
- «أَنَّ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمَ» ٧٩٧
- «أَنَّ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمَعْلَقِ» ٥٣٣
- «أَنَّ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو» ٢٣٢
- «أَنَّ شَرَّ الثَّلَاثَةِ» ٣١٥
- «أَنَّ صَلَّى عَلَى طِفْلِ لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ» ٤٣٦
- «أَنَّ صَحِيَّ بِكَشْبَيْنِ» ٤٥١
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُ بِصَوْمِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ» ٦٦٠
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ اسْتَيْقَظَ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ» ٢٨١
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ بَرَّكَ عَلَى خَيْلٍ أَحْسَنَ وَرَجَالِهَا خَسَنًا» ٢٣١
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ صَلَّى عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ» ٤٠٦
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ طَوَّلَهُ قَرِيبَ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ» ٢٣٣
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَانَ إِذَا سَأَلَ اللَّهَ جَعَلَ بَاطِنَ كَفْيِهِ إِلَيْهِ» ٢٣٠
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ» ١١٨٦
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ» ١٣٢٣
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَدْعُو بِأَصْبَعَيْنِ» ٢٢٢
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ نَهَى عَنْ ذَبَائِحِ الْجَنِّ» ٣١٢
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَالسَّلَامَ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ» ٤٢٤
- «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَالسَّلَامَ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ النَّصْرِ» ١٢٥٣
- «أَنَّ غَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» ٣٢١
- «أَنَّ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ» ٢٣٢
- «أَنَّ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا» ٧٥٦
- «أَنَّ كَانَ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا» ٢٤٦
- «أَنَّ كَانَ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ فَيَنْزِلُ الْقَضَاءُ» ١٧٠٧
- «أَنَّ كَانَ يُمِيسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ» ٧٥٧
- «أَنَّ كَرَّةَ عَشْرِ خِلَالٍ» ٥١٩
- «أَنَّ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ» ٤٠٦
- «أَنَّ لَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِمْ فِي الْخُرُوجِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ» ١٣٤٢
- «أَنَّ لَمَّا قَدِمَ وَنَظَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي فَتْحِ خَيْرٍ حَجَلٍ» ١٠٦٣
- «أَنَّ لَمَّا وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يُكُونُهُ بِأَبِي الْحَكَمِ» ٨٥٣
- «أَنَّ مَا خَيْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا» ٧٣٧
- «أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُنْقِصَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا زَوْجٌ» ١٢١٧
- «أَنَّهَا دَعَتْ عَلَى السَّارِقِ» ١٥٤١
- «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ فِي الْقَوَارِيرِ» ٨١٧
- «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ» ٨١٧
- «أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ» ٧٣٨
- «أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ» ٧٣٩
- «أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالٍ كِلَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ» ٧٥١
- «أَوْ شَهِيدًا» ٨٢١
- «أَوْ صَاغَ مِنْ قَمِيحٍ» ٥٤٩

- «أَوْ صَاعًا مِنْ ذَقِيقٍ» ٥٤٩
 «أَوْ كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ» ٢٦٧
 «وَأُجِبَ النَّبِيُّ ﷺ تَأْيِيدَ الرَّاحِدِ فِي الْجَمْعِ الْقَلِيلِ» ١٦٩٠
 «وَأَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ» ١٥٨٠
 «أَوْفُو بِذِكْرِكُمْ» ٦٧٦
 «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» ٣١٠
 «أَوَّلُ مَا يُحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةَ الْكَثْرَةَ» ٤٦٨
 «أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: عَلَيْكَ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَا يَمِثُّ لَهُ» ٢٦٩
 «أَيُّ عَزَى الْإِسْلَامِ أَرْفَقُ؟» ٢٧١
 «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلَ وَشَرِبَ وَذَكَرَ اللَّهَ» ٦٦٣
 «أَيُّعِزُّ أَخَذَكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَيِّ ضَمْعٍ؟» ١٥٣٢
 «أَيُّمَا أَغْرَابِي خَجَّ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا هَاجَرَ» ٦٩٩
 «أَيُّمَا أَهْلٍ غَرَضَةٌ أَصْبَحَ فِيهِمْ مَرُوءٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ» ٥٦١
 «أَيُّمَا امْرَأَةً مَاتَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا دَخَلَتْ الْجَنَّةَ» ١٣٣١
 «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا حَاجِرٌ بَاطِلٌ» ١٢٥٧
 «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ» ٤١٠
 «أَيُّمَا الْلُّغُو مَا كَانَ فِي الْمَرَامِ» ١٦٥٣
 «أَيُّنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ» ١٤٥١
 «أَيُّهَا شَاءَ، وَلَا يَشْهَدُ وَلَا يُسَبِّحُ مُطْلَقًا» ٤١٩
 «إِذَا أَقْبَلَ الْعَبْدُ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ» ١٦٤
 «إِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ» ١٦٤
 «إِذَا أَتَى أَخَذَكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَسْتَوِرْ» ١٣٢٤
 «إِذَا أَدْبَتِ زَكَاةَ مَالِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ» ٥٧٤، ٥٥٩
 «إِذَا أَذْبَحَتْهَا إِلَى رَسُولِي فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» ٥٥٩
 «إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ» ٦٠٣
 «إِذَا أَغْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ وَتَصَلِّ» ٥٨١
 «إِذَا أَغْطَيْتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَسْتَوُوا نَوَابِهَا أَنْ تَقُولُوا ذَلِكَ» ٥٥٨
 «إِذَا أَفْطَرَ أَخَذَكُمْ فَلْيُطِطِرْ عَلَى ثَمَرٍ» ٦٣٨
 «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَامَانًا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَامَانًا» ٦٣٨
 «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلُّوا» ٣٠٠
 «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» ٥٤١
 «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ بِسَائِرِكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُمْ» ٧٠٩
 «إِذَا اسْتَشَى بَعْدَ سَنَةٍ فَلَهُ نِيَاهُ» ١٦٥٤
 «إِذَا اسْتَشَى عَيْنِيو ضَمَّتْهَا بِالْبَصِيرِ» ٨٠١
 «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا» ٦٥٩
 «إِذَا انْقَطَعَ سَبْعُ نَعْلٍ أَخَذَكُمْ فَلَا يَمَسُّ فِي الْأُخْرَى» ١٧٧
 «إِذَا بَاتَتْ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاسَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ» ١٣٣٠
 «إِذَا بَاتِمْتَ لَقُلْ: لَا خِلَافَةَ» ٨٩٨
 «إِذَا بَلَغْتَ الْحَيْضَ فَلَا تَكْثِفُ إِلَّا وَجْهَهَا وَيَدَهَا» ١٢٤٧
 «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَلَا تَتَفَضَّلُوا أَبْيَئَكُمْ» ٧٠
 «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ تَفَحَّتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ» ٦٠٨
 «إِذَا خَجَّ الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ قَبْلَ مِنْهُ وَمِنْهُمَا» ٧٢٤
 «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْيَتَامَى فَقُولُوا خَيْرًا» ٤٤١
 «إِذَا خَرَجْتَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» ٢٩٢
 «إِذَا دَخَلَ أَخَذَكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَأَطْعِمَهُ طَعَامًا» ٦٠٤
 «إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَتَفَسَّوْا لَهُ فِي أَجْلِهِ» ٣٩٤
 «إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا» ٢٥٧
 «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَخَذُ الْمَسَاجِدَ» ١٦١٩
 «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ» ٦٩٣
 «إِذَا رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِكَ فَمَرِّمْهُمْ فَلْيَحْسِنُوا عِدًّا رِبَاعَهُمْ» ١٤٥٤
 «إِذَا رَزَتْ أُمَّةٌ أَخَذَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا» ١٤٥٢
 «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ بِطُوبَى أَكْفَكُمُ» ٢٣٠
 «إِذَا سَمِعَ أَخَذَكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدَيْهِ» ٦٣٨
 «إِذَا سَوَّغْتُمْ مَنْ يَتَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ وَلَا تَكْنُزُوا» ١٥٨٣
 «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ، وَالْعَبْدُ، وَالسَّافِرُ الْجُمُعَةَ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ الْإِنْتِمَاءِ» ٢٩٧
 «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» ١٦٦٥
 «إِذَا عَلَيْنَ الْيَتَامَى الْمَلِكُ دَعَيْتَ الْمَرْفَقَةَ» ١١٥٥
 «إِذَا قَضَى أَخَذَكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ» ٤٤٩
 «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضٍ فِي فَحَاشَتِ الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ» ٣٠٩
 «إِذَا كَانَ الشُّكْرُ قَبْلَ الشُّكْوَى فَلَيْسَ بِشَاكٍ» ٣٩٢
 «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَخَذَكُمْ فَلَا يَرْفُثْ» ٦٣٦
 «إِذَا لَبِثْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْذَرُوا بِأَيِّمَائِكُمْ» ١٨٠
 «إِذَا لَقِيتَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبْهُ» ٣٩١
 «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا» ٢٩٦
 «إِذَا نَادَى الْمُنَادِي تَفَحَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ» ١٥٨
 «إِذَا نَعَسَ أَخَذَكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرْفُدْهُ» ٢٨٦
 «إِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ أَخَاهُ وَمِنْ بَيْنِهِ أَنْ يَفِيَّ فَلَمْ يَفِيَّ» ١٦٨٩
 «إِسْهَامُ النَّبِيِّ ﷺ لِسَلَمَةَ وَكَانَ أَجِيرًا لِبَلْعَةَ» ١٥٩٤

- «إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة»..... ٢٦٩
- «إعارة دلوها وإطراق فحلها»..... ٥١٧
- «إلا أن تعلم أنه يباع بغير الحمر»..... ٥١٠
- «إلا نوب عصب»..... ١٤٢٩
- «إلا شريككم في الأجر»..... ٣٣٤
- «إلا ما عوله بقلبه»..... ٢٥٠
- «إلا ماء وماء»..... ٩١٦
- «إما أن يُعجلها، أو يدخرها له في الآخرة»..... ٢٣١
- «إما محسناً فيزاد»..... ٣٨٨
- «إن أعملكم تُعرض على أقاربكم وعشائركم»..... ٤٤٧
- «إن أماره ليل القدر أنها صافية بلجة»..... ٦٧٠
- «إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضوه»..... ٦٥٢
- «إن أبي هذا سيده»..... ٨٥٥
- «إن استظمت أن يستغفر لك فافعل»..... ٥٧٩
- «إن الحازن المسلم الأمين الذي يعطي ما أمر به كايلاً»..... ٥٨١
- «إن الرجل ليصلي ولعله أن لا يكون له من صلاته إلا»..... ٢٥١
- «إن الشيطان يخطر بینه وبين نفسه»..... ٢٥٠
- «إن الصدقة لا تجل لنا وإن مولى القوم من أنفسهم»..... ٥٩٦
- «إن الظئيلة ترتجل من الحيرة»..... ٧٠٩
- «إن البرافة حق»..... ١٥٦٧
- «إن الله إذا أطعم نبياً طعمته فهي للذي يقوم من بعده»..... ١٥٩٢
- «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان»..... ٨٠٧
- «إن الله تجاوز لأمي عما حدثت به أنفسها»..... ٢٥١، ٧٨١، ٨٠٨
- «إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً»..... ١٧٠٤
- «إن الله تعالى قسم بينكم أخلاقكم»..... ١٧٠٤
- «إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم»..... ٥٧٤
- «إن الله تعالى يبعث لهدى الأمة على رأس كل مائة سنة»..... ١٧٠٢
- «إن الله تعالى يرفع بهذا الكتاب أقواماً»..... ١٦٩٣
- «إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر»..... ١١٥٥
- «إن الله تكفل لي بالشام»..... ١٥٧٨
- «إن الله ختم سورة البقرة بآيتين أعطانيهما من كتبه الذي تحت العرش»..... ٢٤٤
- «إن الله قد فرض فرائض فلا تضيعوها»..... ٣١١
- «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»..... ١٦٣٩
- «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»..... ١٥٧٥
- «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان»..... ٨٠٦
- «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»..... ٦٢٠
- «إن الله يباهي الملايكة بأهل عرفه»..... ٨٠٢
- «إن الله يقول: أنا خير قسيم لمن أشرك بي»..... ٢٥٣
- «إن المساجد لم تبن لهذا»..... ٦٨٣
- «إن الملايكة تلك الليلة أكثر من عدد الحصى»..... ٦٦٩
- «إن الملايكة لتصافح رُكبان الحاج وتعتق المشاة»..... ٨٢٩
- «إن الميت كعذب بكم أهله»..... ٤٤٤
- «إن الميت كعذب بكم أهله»..... ٤٤٤
- «إن النبي ﷺ أتى سباطة قوم، فقال قائماً»..... ٤٥
- «إن النبي ﷺ أفرد الحج»..... ٧٣٩
- «إن النبي ﷺ حكم على فاطمة رضي الله عنها بخدمة البيت كلها»..... ١٣٢٦
- «إن النبي ﷺ قل ما تقدم من سفر سافره إلا ضحى»..... ١٧٠١
- «إن الهجرة مضت لأهلها»..... ١٥٧٨
- «إن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول لهم: يرحمكم الله»..... ١٦١٦
- «إن امرأة رفعت إلى النبي ﷺ صبياً»..... ٦٩٩
- «إن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن أبي أدرته فريضة الله في الحج»..... ٧١٣
- «إن امرأتي خرجت حاجة»..... ٧٠٨
- «إن بالمدينة لرجلاً ما سرتم مسيراً»..... ٣٣٤
- «إن بنا له أن يسلمها إليهم فليسلمها»..... ١٥٦٧
- «إن بلالاً يؤذن بليل»..... ٦٣٧
- «إن حبيبي ﷺ نهاني أن أصلي في أرض بابل»..... ١٨٨
- «إن حقها عليك أن تطعمها إذا طعمت»..... ١٤٤٢
- «إن رأيت شيئاً أخاف عليك، فمت كأتي أريق الماء»..... ٥١
- «إن رسول الله ﷺ أتى على امرأتين صائمتين»..... ٦٣٦
- «إن رسول الله ﷺ كانت له فدة»..... ١٥٩٢
- «إن رسول الله ﷺ نهى عن زيارتها ثم أمر»..... ٤٤٦
- «إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة»..... ٢٢٩
- «إن ربيب كان اسمها برة»..... ٨٥٢
- «إن ظن بي غيراً فله»..... ٣٩٣
- «إن علي بن أبي طالب وأما موسر لها ولا أجد لها»..... ٨١١
- «إن فضل ما بين صبيات وصبيان أهل الكتاب»..... ٦٣٨

- ٢٥٠ «إِنَّمَا أَلْهَنِي آتِفًا عَنْ صَلَاتِي» ٣٨٦ «إِنْ قُوسٌ فَرَحَ أَمَانٌ لَأَهْلَ الْأَرْضِ مِنَ الْفَرْقِ»
 ٨١٨ «إِنَّمَا حَرَّمَ آمِينَ» ١٥٣٥ «إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ وَأَنْتَ لَمْ يَمْزُزْهُ»
 «إِنَّمَا طَلَبُهُ يَغْنِي الْمَدِينَةَ وَإِنَّمَا تَقْيِي الْحَبْثُ كَمَا تَقْيِي النَّارُ حَبْثَ» ٣٠٨ «إِنْ لِلْحَاجِّ الرَّكَّابِ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَجْتَطُّوهُمَا رَاحِلَتُهُ»
 ٨١٧ «الْفَيْضَةُ» ٣١٢ «إِنْ لِلْمَاءِ سُكَّانًا»
 ٥٩٧ «إِنَّمَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا» ١٣٢٤ «إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»
 ٨٣٣ «إِنَّمَا مُبَارَكَةٌ إِنَّمَا طَعَامُ طُعْمٍ» ٦٧٩ «إِنْ مِنْ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَيُصَلِّي فِيهِ»
 ١٢٣ «إِنَّمَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَائِفَاتِ» ٨١٢ «إِنْ هَذَا الْبَلَدُ حَرَمُهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»
 ٦٥٦ «إِنِّي أَخْشِي عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ» ٧٣٧ «إِنْ هَذَا الدِّينُ يُسْرًا»
 ٨١٨ «إِنِّي آخِرُهُ مَا بَيْنَ لَابَنِي الْمَدِينَةِ أَنْ يُقَطَّعَ عِضَاهُهَا» ٥٧٦ «إِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلُوةٌ»
 ١٥١٥ «إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ مَازِمَتِهَا أَنْ لَا يَهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ» ١٧٦ «إِنْ هَلَوُ مِنْ تِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا»
 ٨١٨ «إِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لَابَنِي الْمَدِينَةِ» ١٦١٦ «إِنْ وَفَدَ عَبْدُ الْفَيْسِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ»
 ٦٥٦ «إِنِّي لَأَخْشِي عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ» ٥٥٤ «إِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ مَالِهِ»
 ٦٧٦ «إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَخْتَجِفَ لَيْلَةً» ٥٩٥ «إِنَّا لَا تَجِلْ لَنَا الصَّدَقَةُ»
 ٨٠٤ «إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» ٨٠٠ «إِنَّا لَنُكْرِي، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٍّ؟»
 ١٨٠ «إِيَّاكَ، وَالتَّعْتُمُّ، فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيُسَوُّوا بِمُتَعَتِّعِينَ» ١٦٩١ «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا سَأَلَهُ»
 ٤٩ «إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِي» ١٦١٥ «إِنَّا سَأَلْتُ اللَّهَ لَأَجَلَ مَضْرُوبَةٍ»
 ١٣٢٠ «إِيَّاكُمْ وَاللُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» ٨٢٠ «إِنَّكَ لَأَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ»
 ٤١١ «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» ٣٩٢ «إِنَّكَ لَتَوَعَّكَ وَهَكَذَا شَدِيدًا»
 ١٧٣٣ «إِيَّاكُمْ، وَالْفَسَادَةَ» ٨٥١ «إِنَّكُمْ تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ»
 ١٧٠١ «إِنْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» ٥٧٦ «إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ فَمَنْ أَعْطَيْتَهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ فَيُبَارِكْ لَهُ فِيهِ»
 ١٤٤٨، ٥٩٦ «إِبْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» ٩٨٥ «إِنَّمَا أَنْتَ مُضَارٌّ ثُمَّ أَمْرٌ بِقُلْعِهَا»
 ٢٦٩ «إِبْتِغَاءَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ» ٦١ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
 ١٧٩ «إِزْرَوْا وَارْتَدُّوا وَاتَّعَلُّوا» ٢٤١ «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ»
 ٩٨٨ «إِتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ» ٦٣٧ «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»
 ٦٠٠ «إِتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ ثَمْرَةٍ» ٦٦٥ «إِنَّمَا مِثْلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مِثْلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ»
 ١٧٥ «إِتَّكَأَ عَلَى مِخْلَدٍ فِيهَا صُورَةٌ» ٢٤٥ «إِنَّمَا مِثْلُ هَذَا مِثْلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ»
 ٧٢٢ «اجْعَلُهَا عَنْ نَفْسِكَ» ٦٦٥ «إِنَّمَا مَنْزِلَةٌ مَنْ صَامَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي التَّطَوُّعِ»
 ١٢٦٥ «اجْتَنِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ» ٧٥٨ «إِنَّمَا هِيَ غَنِيمَتُكَ الَّتِي شَرِطْتَ»
 ٤٤٢ «احْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظُكَ» ٦٧٩ «إِنَّمَا يُسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ»
 ١٦٩٢ «اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ» ٦٨٧ «إِنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يُعْرَجُ يَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ»
 ١٥٨٨ «اذْهَبُوا إِلَيْهِمْ جِفَّتَهُ» ٢٩٦ «إِنَّهُ خَرَجَ وَقَدْ أَصَابَهُمْ وَعَلَتْ»
 ٦٤٥ «اذْهَبْ فَأَطِيعْهُ أَمْلَكَ» ٢٨٥ «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْيَا اللَّيْلِ»
 ٨٠٤ «اذْهَبْ فَأَحْجِمِ» ٧٥٦ «إِنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَيَسْتَعِيدُ بِرَحْمَتِهِ»
 ٢٣٧ «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ٦٦٣ «إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامٌ مِنْهُ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»
 ٣٨٥ «اسْتَسْقَى فِي حُطْبَةِ الْجُمُعَةِ» ١٧٩ «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَذَلِكَ»

- ١٤٥٤..... «يَبْنِي رَجُلٌ سُبُوقَ بَقَرَةٍ أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا»
 ٨٩..... «يَبْنِي نَحْنُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْدِي»
 ٣٤٦..... «تَأَخَّرَ الْمُتَقَدِّمُ وَتَقَدَّمَ الْمُتَأَخَّرُ»
 ٢٧٣..... «تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِينَ»
 ٨١٨..... «تَحْرِيمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»
 ٨١٨..... «تَحْرِيمُ مَا بَيْنَ مَازِمَيْهَا»
 ٢٣٣..... «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ»
 ٨٠٠..... «تَحْلِقُونَ رُؤُوسَكُمْ»
 ٢٢٢..... «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ»
 ٢٢٢..... «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الرَّاحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ»
 ٢٢١..... «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»
 ٢٢١..... «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ»
 ٥٢٥..... «تَحْتَمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ»
 ٢٤٥..... «تَرَبُّبُ تَرْبٍ»
 «تُرْفَعُ فِيهِ أَعْمَالُ النَّاسِ، فَأُحِبُّ أَنْ لَا يُرْفَعَ عَمَلِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ»
 ٦٦٠..... «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةً وَهِيَ مُحْرَمٌ»
 ٧٧٣..... «تَزَوَّجَتْ امْرَأَةٌ بَكَرًا فِي سِتْرِهَا»
 ١٢٤٢..... «تَزَوَّجَنِي وَتَحْنُ حَلَالًا بِسَرَفٍ»
 ٧٧٣..... «تُسَبِّحُ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»
 ٢٢٧..... «تُسَبِّحُونَ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا»
 ٢٢٧..... «تُسَبِّحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ»
 ٢٢٦..... «تُسَبِّحُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ»
 ١٥٠٧..... «تُسَمُّوا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ»
 ٨٥٣..... «تُسَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكُنُوا بِكُنْيَتِي»
 ٨٥٣..... «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ»
 ٧١٢..... «تَعْدِلُ حِجَّةٌ مَعِيَ عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ»
 ٧٣٢..... «تَعْلُ فِيهِ مَرَدَّةُ الشَّيَاطِينِ»
 ٦٠٨..... «تَفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»
 ١٥٨..... «تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ»
 ٣٧٩..... «تَقَبَّلْ مِنَّا»
 ٦٣٩..... «تِلْكَ أُمَّةٌ أَحْمَدُ»
 ١٨٢..... «تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ»
 ٧٣٨..... «تَمَعَّدُوا وَاحْتَوِشُونَا»
 ١٧٩..... «تَتَأَكَّهُوا تَتَأَسَّلُوا»
 ١٥٣٩..... «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ حُسْنَ الظَّنِّ»
 ٤٣٥..... «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّيْبَتَ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يَسْأَلُ»
 ١٧٨..... «اسْتَكَرُّوا مِنَ النَّعَالِ»
 ٦٤..... «اسْتَنْبِرُوا مَرَّتَيْنِ بِالْعَتِينَ أَوْ ثَلَاثًا»
 ١٣٣٠..... «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ»
 ٨٥١..... «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ تَسَمَّى بِمِلْكِ الْأَمْلَاكِ»
 ٨٠٧..... «اصْنَعْ فِي عُمْرِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَبْلِكَ»
 ٢٨٣..... «اغْتَسَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ»
 ٦٧٦..... «اغْتَسَفَ وَصُمُّ»
 ١٦٧٢..... «افْعَلْ ذَلِكَ»
 ٧٩١، ١٧٩..... «افْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي»
 ٣١٦..... «افْرَمُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَذْتَ عَلَيْهِ قُلُوبَكُمْ»
 ١٦٨٧..... «افْرَمُوا الْقُرْآنَ وَسَلُّوا اللَّهَ بَو»
 ٤٥٠..... «افْرَمُوا يَسَ عَلَى مَوَاتِكُمْ»
 ٧٦٩..... «انْزِعَ الْحَبْلَ»
 ١٥٥٤..... «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»
 ٨٥٥..... «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِي بَنِي غَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
 ٧٦١..... «انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتُرُونِي شُعْنًا غَيْرًا»
 ٥١٩..... «انْكَسَرَ قَدْحُ النَّبِيِّ ﷺ»
 ١٥٧٥..... «أَهْجُ الْمُشْرِكِينَ»
 ٩٦٤..... «بَجَرِيرَةٍ خَلْفَاتِكَ مِنْ تَقِيْفِهِ»
 ١٤٥٥..... «الْبَدَأَ مِنَ الْجَفَاءِ، وَالْجَفَاءُ فِي النَّارِ»
 ٥٦..... «الْبَدَأَةُ مِنَ الْإِيمَانِ»
 ١٠٩٥..... «بَرِئَ مِنْ إِيْمِ ذَلِكَ»
 ٣٩٨..... «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»
 ٤٨..... «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»
 ٢٠٣..... «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ»
 ٤٣٣، ٤٣٠..... «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»
 ٤١١..... «بِعَثِّ عَلَيْهِ السَّلَامِ عَمْرًا الْخَزَاعِيَّ إِلَى مَكَّةَ»
 ٧٣٧..... «بُعِثْتُ بِالْخَنِيفَةِ السَّمْعَةِ»
 ٣٨٦..... «بِكُؤُوبٍ كَذَا كَذَا»
 ٣٩٢، ٣٩٣..... «بَلِّ أَنَا وَارْمَاهُ»
 ٧٥١..... «بِمَ أَهْلَلْتُ؟»
 ٧٧٣..... «بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ»
 ١٥٦..... «بَيْنَ كُلِّ آذَانَيْنِ صَلَاةٌ»

- ٨١٨ «حَرَّمَ مِنْ عِيرٍ إِلَى كَذَا»
 ٣٩١ «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ»
 ٣٩١ «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ»
 ١٦٤١ «الْحِلُّ مَيْتَةٌ»
 ٨٢٣ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَنْعَمُ وَيَتِمُّ الصَّالِحَاتِ»
 ٨٢٣ «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»
 ٨١٨ «حَتَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ بِرِيدِكُمْ»
 ٥٧ «خَالِفُوا الْمُحْرُسَ»
 ٥٧ «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ»
 ٥٦١ «خَذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ»
 ١٠٣٤ «خَذِ قَلَابِصَكَ يَا ابْنَ أَخِي»
 ٧٣١ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»
 ١٤٥٤ «خُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ»
 ٢٨٦ «خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ»
 «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَرَضِهِ وَقَدْ عَصَبَ رَأْسُهُ»
 ١٧٧ «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَشِيخَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ»
 «خَرَجَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ حَتَّى رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَةِ»
 ٧٣٦ «خَرَجْنَا مُهْلِينَ بِالْحَجِّ»
 ٢٢٧ «خَلَّتَانِ مَنْ حَافِظٌ عَلَيْهِمَا أَدْخَلَتْهُ الْجَنَّةُ»
 ٢٧ «خَلِيقُ الْمَاءِ طَهُورًا لَا يُجَسِّسُهُ شَيْءٌ»
 ٤٨٣ «الْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا عَلَى الْحَرَمِ»
 ٧٦٦ «خَمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»
 ٧٦٦، ٤٠٣ «خَمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ»
 ٧٦٦ «خَمَرُوا وَهُمْ وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ»
 ٣٩١ «خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ»
 ٧٩٧ «خَمْسٌ قَتْلُهُنَّ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ فَاسْقَطَ الْغُرَابُ»
 ٧٩٧ «خَمْسٌ كُلُّهُنَّ فَاسِقَةٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحَرَمِ»
 ٧٩٦ «خَمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يَقْتُلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ»
 ٧٩٧ «خَمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ»
 ٧٩٧ «خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ: الْحَيَّةُ وَالْفَأْرَةُ وَالْجِدَاةُ»
 ١٣٣٠ «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِبَنَاتِهِمْ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»
 ٣٩٤ «ذَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ»
 ٦٦١ «ذَخَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جُوزَيْرَةٍ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ»
 ١١٥٥ «التَّوْبَةُ تَبْسُوطٌ مَا لَمْ يَنْزِلْ سُلْطَانُ الْمَوْتِ»
 ١٦١٥ «تَوَفَّى أَنبِيَّ فَجَزَعَتْ عَلَيْهِ»
 ٣٢١ «تَشِيمٌ وَهُوَ جُئِبٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ»
 ٦٣٩ «ثَلَاثٌ لَا تَرُدُّ دَعْوَتَهُمْ»
 ١٢٥١ «ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَى فَرَانِضٍ»
 ٣١٦ «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتَهُمْ أَذَانَهُمْ»
 ١٦٤ «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ»
 ٢٢٩ «ثَلَاثَةٌ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَغْمَلَهُنَّ»
 ٣١٧ «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلَاةً»
 ١٧٦٨ «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْجُو مِنْهُنَّ أَحَدٌ»
 ٢٣٣ «ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيبًا»
 ١٦٨٨ «ثُمَّ لَا يَبْقَى لَهُ»
 «جَاءَ الْفُقَرَاءُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَغْنِيَاءَ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي»
 ٢٢٧ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا»
 ٥١١ «جَاءَ هِلَالٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشُورٍ نَحْلِي»
 ٨٠٠ «جَدَّالٌ فِي الْقُرْآنِ قَفَرٌ»
 ٣٤٢ «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ»
 ٤٤٩ «جَبَّوهُ جَارَ السُّوءِ»
 ٢٧٠ «جِهَادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ»
 ١٥٤٩ «جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ»
 ١٣١٥ «حَبْلُنَا التَّخْلُوفُ مِنَ الطَّعَامِ»
 ٧٤٩ «حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ»
 ٥٢ «حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ»
 ١٥٧٧ «الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»
 ٦٩٩ «حُجَّ بِبِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ»
 ٢٧٠ «الْحَجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ»
 ٦٩٦ «الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ»
 ٦٩٥ «حُجَّ عَنْ أَيْلِكَ وَأَعْمِرْ»
 ٧٢٢ «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ»
 ٢٧٠ «الْحَجُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»
 ٢٧٠ «الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»
 ٧٠٠ «حُجَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ»
 ١٠٩٤ «حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْجِدَ الضَّرَارِ وَأَمَرَ بِهَذْمِهِ»
 ٨١٨ «حَرَّمَ مَا بَيْنَ عِيرٍ إِلَى فُورٍ»

- «دَخَلَ عُمَرُ فَأَهْوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ يَخْصِمُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعَهُمْ
يَا عُمَرُ»..... ١٠٦٣
- «دَخَلَتِ الْعُمَرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»..... ٧٣٩، ٦٩٦
- «دَخَلَتِ الْعُمَرَةُ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ»..... ٧٤٠
- «ذَوْعُ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»..... ٦٠٤، ٦٠٣
- «ذَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقِي هَذَا الْمُنَافِقِ»..... ١٥٣٨
- «ذَعْنَاهُمَا فَإِنَّهَا أَبَاطُ عَيْدٍ»..... ١٠٦٤
- «ذَعْوَا الطَّيْرَ عَلَى وَكْرَهَا»..... ١٦٤٨
- «ذَعْوَةُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبُ مُسْتَجَابَةً»..... ٢٣١
- «الدُّنْيَا دَارُ بِلَاءٍ»..... ٤٤١
- «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»..... ٤٤١
- «ذُوْنُكَ فَاتَّصِرِي»..... ١٥٤٠
- «ذُوْنِنَا الذُّبْيُ نَحْنُ عَلَيْنَا»..... ٤١١
- «ذَكَرَ عَبْدُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ»..... ٣١٢
- «ذَلِكَ إِلَيْكَ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دِينَ»..... ٦٤٧
- «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ»..... ٣٣٤
- «ذَهَبَ الظُّلَمَاءُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ»..... ٦٣٩
- «رَأَى ابْنُ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى
خَبِيرٍ»..... ١٨٣
- «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ تَوْبِينَ مُعْصِرَيْنِ»..... ١٧٦
- «رَأَى رَجُلًا يَدْعُو رَمَانَةً فَسَجَدَ»..... ٢٥٧
- «رَأَى شَيْهًا يَتَنَا بَعْثَةً»..... ١٤٢٠
- «رَأَيْتُ أَحْمَدَ مَا لَا أَحْصِي نَبِيَّهُمْ وَلَا يَحْمِلُهَا»..... ٤٢٨
- «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَهْلُ نُلُكًا»..... ٧٦٤
- «رَأَيْتُ سَعْدًا أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ»..... ٨١٩
- «رَأَيْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدْعُو هَكَذَا بِبَاطِنِ كَفِّهِ وَظَاهِرُهُمَا»..... ٢٣٠
- «رُبُّ قَلْبٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهْوُ»..... ٢٥٠
- «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً»..... ٢٢٤
- «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»..... ٢١٨
- «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»..... ٢١٨
- «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ جِلَّةَ السَّمَاءِ وَجِلَّةَ الْأَرْضِ»..... ٢١٧
- «الرَّجُلُ لَمَّا ضَرَبَ بِالسِّيفِ عَلَى سَاعِدِهِ هَذَا قَطْعَةً»..... ١٤٧٢
- «الرَّجُلُ يَتَوَدَّى عَلَى الْفَنَاءِ مِنَ النَّاسِ»..... ١٧٣٣
- «رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى»..... ٢٣١
- «رَغِبْتَ لَكُمْ عَنْ غَسَّالَةِ الْأَيْدِي»..... ٥٩٥
- «الرَّزَادُ وَالرَّاحِلَةُ»..... ٧٠٥
- «رَوْحُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَوْهُوبَةُ بِلا مَهْرٍ إِكْرَامًا لِلْقَارِي»..... ١٢٩٧
- «سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: مَتَى تَقْطِيعُ مَغْرَقَةِ الْعَبْدِ مِنَ النَّاسِ؟»..... ١١٥٥
- «سَأَلَتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّبْعِ»..... ٧٩٠
- «سُئِلَ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الصِّيَامِ»..... ٦٦١
- «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرَمَهَا»..... ١٦٩٥
- «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَهِيَ صَائِمَةٌ»..... ٦٢٨
- «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَضَاءِ رَضَّانٍ»..... ٦٤٧
- «السَّاعِي عَلَى الْأَرْسَلَةِ، وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»..... ٢٦٧
- «سَبَّحَتْ عَائِشَةُ يَهُودَ وَلَعَنَتْهُمْ لَمَّا سَلِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»..... ١٤٥٥
- «سَبَّحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَإِنَّا اجْتَهَدَ فِي الدُّعَاءِ قَالَ: يَا حَيُّ يَا
قَيُّوْمُ»..... ٢٣٢
- «سَبَّحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»..... ٢٠٩
- «سَبَّحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ»..... ٢٧٦
- «سَبَّحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ»..... ٢٠٦
- «سَبَّحَانَكَ قَبْلِي»..... ٢٤٤
- «سَعْدًا لَمَّا مَاتَ أَسْرَعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْمَشْرِقِ إِلَيْهِ»..... ٣٩٩
- «السَّيِّدُ مِنْ رُغْظٍ بَعِيرٍ»..... ١٦٨٨
- «سَفَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا شَيْعَةً»..... ٧١١
- «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»..... ٤١٩
- «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»..... ١٦٧٠، ٤٤٦
- «سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْيَهُودِيَّةَ لَمَّا مَاتَ بِشَرِّ بَنِي الْبَرَاءِ الَّذِي أَكَلَ مَعَهُ
مِنْ الشَّاةِ الْمُسْمُومَةِ»..... ١٤٦١
- «سَلِّمُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ»..... ٢٣١
- «سَلُّوهُ الدُّعَاءَ فَإِنَّ دُعَاءَهُ كَدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ»..... ٣٩٤
- «سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْرَةِ فِي سُوقِ مَكَّةَ»..... ٨٢٠
- «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا يَتَمَارَوْنَ فِي الْقُرْآنِ»..... ٢٨٤
- «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ»..... ٧٦٨
- «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَّتِهَا»..... ٤٣٤
- «السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَكَيِّفِ أَنْ لَا يُعْوَدَ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً»..... ٦٧٤
- «سُئِلُوا بِهِمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ»..... ١٦١٧
- «سُؤُوا صُغُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ»..... ٢٠٤
- «سَيِّدُ إِثَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ النَّحْمُ»..... ٨٠٤
- «سَيِّدُ الشَّرَابِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الْمَاءُ»..... ٨٠٤
- «السَّيِّدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»..... ٨٥٥

- «السَّيِّدُ اللَّهُ» ٨٥٥
- «شَكَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هِجَاءَ الْمُشْرِكِينَ» ١٥٧٥
- «شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ» ٦٠٣
- «شَهْرًا عِيدَ لَا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ» ٦١٣
- «الشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ: أَنْ يُصْبِحَ أَحَدُهُمْ صَائِمًا فَتَعْرِضَ لَهُ شَهْوَةٌ مِنْ شَهَوَاتِهِ» ٦٦٦
- «صَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ رُكَّانَةً عَلَى شَاةٍ فَصَرَعَهُ» ١٠٦٤
- «صَاعًا مِنْ بُرٍّ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ» ٥٤٩
- «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» ٥٥١
- «الْصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْهَا» ١٢٤٢
- «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ» ٦٠٠
- «صَفَّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَرَدَّةَ الْجِنِّ» ٦٠٨
- «الصلوة الإقامَةُ» ١٥٢
- «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ بِصَلَاةٍ» ٣٠٧
- «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى النَّصْفِ» ٢٩٦
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى» ٢٨٧
- «الصلوة جَامِعَةٌ» ١٥٩
- «الصلوة فِي الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً» ٢٩٦
- «صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِثْقَلِ صَلَاةٍ فِي هَذَا» ٣٠٧
- «صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِثْقَلِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ» ٣٠٧
- «الصلوة فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةٍ» ٦٧٩
- «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ» ٣٠٧
- «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا» ٣٠٧
- «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» ١٤٨
- «صَلَّى ﷺ الصُّبْحُ مُرِيدًا لِلَاغْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ» ٦٦٦
- «صَلَّى عَلَى الْمِنْبَرِ، وَتَكَرَّرَ صُغُودُهُ وَنَزُولُهُ عَنْهُ» ٢٤٣
- «صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْأُولَى» ٣٩٤
- «صُمُّ شَوَالٍ» ٦٦٠
- «صُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ» ٦٤٦
- «صُمُّ يَوْمًا وَأَفْطَرُ يَوْمًا» ٦٥٤
- «صَوْمُكُمْ يَوْمٌ تَصُومُونَ» ٦١٤
- «الضَّبْعُ صَيْدٌ وَفِيهِ كَيْشٌ» ٧٩٦
- «ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِسْطَحًا الْحَدَّ» ١٥٣٩
- «ضَعُوهَا فِي سُرَّةِ كَذَا» ١١٤١
- «طُبِيتَ حَيًّا وَمَيِّتًا» ٤٠٦
- «طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حُلَّ» ٧٤٩
- «الطَّرَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» ١٦٦٥
- «الظَّهَارُ مِنَ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ سَوَاءٌ» ١٤٠٠
- «عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا» ١٧٠٢
- «الْعَابِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْعَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ٥٨١
- «الْعِبَادَةُ فِي الْمَرْحِجِ كَالْهَجْرَةِ إِلَى» ٢٩٢
- «عَجَبًا لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِهِ» ٧٣٥
- «الْعِدَّةُ ذَيْنِ» ١٦٨٨
- «الْعِدَّةُ عَطِيَّةٌ» ١٦٨٨
- «عَرَفَةُ الْيَوْمِ الَّذِي يُعْرِفُ النَّاسُ فِيهِ» ٨٤١
- «عَلَى الْغَاسِلِ مِثْرٌ مَا رَأَى» ٥٥٨
- «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» ٥٥٨
- «عَلَى هَذِهِ الْمَلَّةِ حَتَّى يَبِينَ عَنْهُ لِسَانُهُ» ١٥٧٣
- «عَلَيْكَ السَّلَامُ تَحِيَّةُ الْمَوْتَى» ٤٤٦
- «عَلَيْكَ بِكُلِّ نَيْضَةٍ جَبِينِ نَاقَةٍ أَوْ خِرَابٍ نَاقَةٍ» ٧٩٥
- «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا» ١٥٧٧
- «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حِجَّةً» ٧٣٢
- «الْعُمْرَى، وَالرُّقْبَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» ١١٤٧
- «الْعَمَلُ فِي الْمَرْحِجِ كَالْهَجْرَةِ إِلَى» ٢٩٢
- «عَمَّنْ تُؤْمِنُونَ» ٥٤٤
- «العنبر من دَابَّةٍ كَانَتْ بَارِضَ الْمَهْدِ» ١٢٠
- «الْعَتَكُ بَلَعَتْهُ اللَّهُ، وَخَفَّتْ» ٣١١
- «غَسَلَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ يَدِيدُهُ» ٧٦٠
- «غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْكَثْرَةُ» ٢٧٧
- «غَيْرَ سَهْجِكَ أَرَدْنَا» ١٠٣٤
- «فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ، وَيَمَجْسَانِهِ» ١٥٧٣، ١٥٧٢
- «فَأَرَادَ الطَّهُورَ» ٣١
- «فَأَعْدَى وَامْكُتَ حَرَامًا» ٧٥١
- «فَأَكْبَحُكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ» ٦٥٨
- «فَأَذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمُعْمُورِ» ٨٩
- «فَأَذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي وَدَاءَهُمْ وَأَمَوَالَهُمْ» ٤٥٧
- «فَأَذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا الْيَوْمَ النَّاسِخَ» ٦٥٦
- «فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ ... ٢٠٣
- «فَإِنْ أَذَنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا لَا يُرَى طَرَفَاهُ» ٣٠٩

- ١٦٨٨..... «فَأَنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ»
- ٧٥٦..... «فَأَنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوَتَرَ»
- ١٧١..... «فَأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى آثَرَ نِعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ»
- ٧٣٩..... «فَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجَلْ حَتَّى نَحَرَ الْهَذْيَ»
- ٧٣٦..... «فَأَنَّ حُبْسَهُ أَوْ مَرَضَتَهُ»
- ٥٣٥..... «فَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ»
- ٦١٥..... «فَأَنَّ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَأَقْطِرُوا»
- ٢٥١..... «فَأَنَّ قَامَ فَصَلَّى فَحَدَّ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ»
- ١٤٥١..... «فَأَنَّ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعْيُونَهُمْ»
- ٧٣٦..... «فَأَنَّ لَكَ عَلَى رُبْلِكَ مَا اسْتَشَيْتَ»
- ٦٦٨..... «فَأَنَّكَ لَمْ تُضَلْ»
- ١٢٨٤..... «فَأَنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤْذَمَ بَيْنَكُمَا»
- ١٧٩..... «فَأَنْزَرُوا وَأَزْدَدُوا، وَالْقَوَا الْخِصَافَ»
- ٦٧٦..... «فَاعْجَبْ لَيْلَةً»
- ٨٤٤..... «فَالْتَفَتَ إِبْرَاهِيمُ فَإِذَا هُوَ بِكَبْشٍ أبيضَ أَقْرَنَ أَعْيَنَ»
- ١٣٣١..... «فَانْظُرِي أَبْنَى أَنْتِ مِنْهُ»
- ٦٠٨..... «فَفَتَحَتْ أَبْوَابَ الرَّحْمَةِ، وَغَلَقَتْ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ»
- ٦٠٨..... «فَفَتَحَتْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ»
- ١٥٨٨..... «فَفَحَلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ»
- ٧٦٧..... «فَفَحَلَهَا مِنْ رَأْسِهِ»
- ١٣٣٠..... «فَفَارَهَا تَعِشْ بِهَا»
- ١٢٤٩..... «فَفَرَّاشَ لِلزُّوجِ وَفَرَّاشَ لَامْرَأَتِهِ»
- ٥٤٨..... «فَفَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ»
- ٥٤٩..... «فَفَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مُدَّتَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ»
- ٥٤٩..... «فَفَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»
- ١٥٥٥..... «فَفَرَعَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ»
- ٢٨٧..... «فَفَضَّلَى ثَمَانِي زَكْعَاتٍ»
- ١٢٧٠..... «فَفَضَّلْتُ الْمَرْأَةَ عَلَى الرَّجُلِ بِتِسْعَةِ وَتِسْعِينَ جُزْءًا»
- ٨٠١..... «فَقَالَ: أَنْتُمْ حُجَّاجٌ»
- ٧٠٠..... «فَقَدْ نَلَيْتِ عَنِ النَّسَاءِ وَتَرَمِي عَنِ الصَّيَّانِ»
- ٧٥٤..... «فَقَلْبِي يَذِي يَسُورُ»
- ٧٠٠..... «فَقَلْبُنَا عَنِ الصَّيَّانِ وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ»
- ١٢٥٠..... «فَقَلْبِي عَثَمَانُ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةً»
- ١٥٧٧..... «فَلَمْ يَرُفْتُ وَلَمْ يَفْسُتْ»
- ١٨١..... «فَلَمَّا أَنْزَا النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ، فَتَرَلَّتْ آيَةُ التَّيْمُمِ»
- ٧٥٦..... «فَلَمَّا رَمَى قَطَعَ التَّيْمَةَ»
- ١٧٥٩..... «فَلَيْسَ بِنَا»
- ٦٤٧..... «فَلَيْسُ رَدُّهُ وَلَا يَقْطَعُهُ»
- ١٣١٤..... «فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ»
- ١٦٨٧..... «فَلْيَهْدِ بَدَنَهُ وَلْيَرْكَبْ»
- ١٤٥٢..... «فَمَا لَا يَلَايَكُمُكُمْ فَبِعُودِهِ وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ»
- ١٤٥٢..... «فَمَنْ لَمْ يَلَايَكُمُكُمْ، فَبِعُودِهِ وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ»
- ٥٧٦..... «فَمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا يَحِقُّ فَيَبْزُلْهُ فِيهِ»
- ٥٥٣..... «فَهَبِي عَلَيْهِ وَمِثْلَهَا مَعَهَا»
- ١٢٥٢..... «فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ»
- ١٠٨٣..... «فِي الزَّرْعِ أَعْطُوهُ فَمَنْ بَذَرَهُ»
- ٧٨٤..... «فِي الصَّبْعِ كَبْشٌ»
- ٤٨١..... «فِي ظُهُورِهَا وَطُورِهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا»
- ٥٥٤..... «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُونِ»
- ٧٣٣..... «فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ»
- ٢٥٣..... «فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ»
- ٣٩٣..... «فَقَالَ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ حُسْنِ ظَنِّ عَبْدِي بِي»
- ١٣٣٣..... «فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ: هُنَّ لِمَنَايِقَاتُ»
- «فَقَالَ يَهُودِيٌّ لِمَصَاحِبِهِ: أَذْهَبَ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ حَتَّى نَسْأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ»
- ١١٥٥..... «فَقَالَتْ الْمَلَائِكَةُ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ»
- ٢٣١..... «فَقِيلَ أَنْ تَكَلَّمَ أَخَذَا مِنَ النَّاسِ»
- ٢٢٨..... «فَقَتْلُ الْقَمَلَةِ وَذَقْتُهَا فِي الْمَسْجِدِ»
- ٢٤٢..... «فَقَدْ أَوْتَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ»
- ١٥٢٥..... «فَقَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَخَمِرَ»
- ٧٣٢..... «فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ عَلَيَّ حِجَّةً»
- ٣٠٧..... «فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبُّ الصَّلَاةَ مَعِي»
- ٥٩٨..... «فَقَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ»
- ٦٤٧..... «فَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَقٌ»
- ١٤١٨..... «فَقَضَى أَنْ كُلَّ مُسْتَلَحِقٍ»
- ١٤٧٨..... «فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الدِّيَةَ مِيرَاثٌ»
- ١١٧٢..... «فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الدِّيَةَ مِيرَاثٌ»
- ١٥٤٨..... «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ بِهِ فَحَسَمَ»
- ٧٥٦..... «قَطَعَ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ»
- ٧٣٨..... «قُلْ عُمْرَةٌ وَحِجَّةٌ»

- «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثَلَاثُ الْقُرْآنِ، وَتَعْدُولُ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ..... ٢٠٨
- «قُلْتُ الْكَلَامَ فِيمَا بَيْنَهُمَا»..... ٨٠٠
- «قُلْتُ لِحُدُوثِهِ: أَيُّ سَاعَةٍ تَسْخَرُتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ النَّهَارُ إِلَّا أَنْ الشَّمْسُ لَمْ تَطْلُعْ»..... ٦٣٧
- «قُلْتُ: وَمَا الْمَغْرِبُونَ؟ قَالَ الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الْجَنُّ»..... ١٣٢٣
- «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّدَقَةِ يَمْتَدُّونَ عَلَيْنَا»..... ٥٨١
- «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: إِطْرَاقُ فَحْلِهَا»..... ٤٨٢
- «قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِجَبْرِيلَ فِي مَرْحُوبٍ أَجْنَحِي مَغْمُومًا»..... ٣٩٣
- «فَيَسُوا مَا بَيْنَ الْحَيَيْنِ فَإِلَى أَهْلِهِمَا كَانَ أَقْرَبَ فَخَذَهُمْ بِهِ»..... ١٥٠٩
- «كَانَ هَرَامٌ وَأَمْسِكَ تَوْدِيكُ»..... ٧٥٨
- «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيْرِ فِي مَفْرِقِهِ»..... ٧٣٤
- «كَانَ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ»..... ٦٥٩
- «كَانَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ»..... ١٧٧
- «كَانَ أَرْوَجُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَخْذُنِ مِنْ رُؤُوسِهِمْ حَتَّى يَكُونَ مِثْلُ الزُّفَرِ»..... ٥٨
- «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَمْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ»..... ٦٨١
- «كَانَ إِذَا دَعَا جَعَلَ ظَاهِرَ كَفِّهِ مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ»..... ٢٣٠
- «كَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ»..... ٢٣١
- «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُخْرِمَاتٌ»..... ٨٠٢
- «كَانَ الْمُتَنَبِّئُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ»..... ٥٢٥
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خَلْقًا»..... ٨١٩
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْقَطَعَ شَيْعُ نَعْلِهِ مَشَى فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ»..... ١٧٨
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ»..... ٤٤٣
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى»..... ٤٤١
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا»..... ١٧٨
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْعَلُ فِي قَسَمِ الْغَنَائِمِ عَشْرًا»..... ٨١١
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي سَاجِدًا فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ قَبْلَ الْمَجْرَةِ»..... ١٨٢
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ»..... ٦٦١
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا عَنِ الْإِرْقَاءِ وَالتَّرْجِيلِ كُلِّ يَوْمٍ»..... ٥٦
- «كَانَ نَارَةٌ يَسْتَدِينُ لِأَهْلِ الرِّكَائَةِ»..... ١١٣٧
- «كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَبِيدٍ مَلُوبٍ عَلَيْهِ فِضَّةٌ»..... ٥٢٥
- «كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ»..... ٤٤٩
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ»..... ٣٨٨
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُ قَبَاءَ رَاكِبًا وَمَاثِيًا»..... ٦٧٩
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَحِبُّ الْجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ»..... ٢٣٠
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْحَرَمِ»..... ٣٠٨
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا»..... ٧٢٥
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْقَاءِ»..... ٥٦
- «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا دَعَا فَرَفَعَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدِهِ»..... ٢٧٦
- «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدُّهُمَا»..... ٢٧٦
- «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا عَادَ مَرِيضًا مَسَحَهُ بِبَيْتِهِ»..... ٣٩٣
- «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ يَتَأَثَّرُ بِالْحُكْمِ»..... ١١٢٩
- «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا»..... ٢٤٦
- «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا»..... ١١٤٦
- «كَانَ فَصَةً حَبِشِيًّا»..... ٥٢٠
- «كَانَ فَصَةً مِنْهُ»..... ٥٢٠
- «كَانَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»..... ٦٨٧
- «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاتَمٌ حَبِيدٌ عَلَيْهِ فِضَّةٌ»..... ٥٢٥
- «كَانَ لِنَعْلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيْلَانٌ»..... ١٧٨
- «كَانَ مَا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ مِلْكًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً»..... ١٦٢٥
- «كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ»..... ٦٧٩
- «كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ وَالْفَارَةِ وَالْمَقْرَبِ وَالْحَذَاؤِ وَالْفَرَابِ وَالْحَيَّةِ»..... ٧٩٧
- «كَانَ يُصَلِّي إِلَى شَرِّهِ دُونَ أَصْحَابِهِ»..... ٢٤٠
- «كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَكَعْبَتَيْنِ»..... ٧٣٥
- «كَانَتْ تَرْجُلُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ»..... ٦٨٩
- «كَانَتْ عَائِشَةُ وَجَوَارِ مَعَهَا يَلْعَبْنَ بِالْبَنَاتِ»..... ١٠٦٤
- «كَانَ يَخُفُّ»..... ٨٥٢
- «كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْلَ الْعُدَّةِ»..... ١٦٣٩
- «كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّكَالَ فِي الْحَيْلِ»..... ١٥٩٥
- «كَرِهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَثْرَةَ الْمَسْأَلَةِ مَعَ امْتِنَانِ الصَّبْرِ»..... ٥٧٦
- «كَسَّرَ عَظْمَ الْمَيْتِ كَسَرَهُ حَيًّا»..... ٥٦
- «كَفَّارَةُ النَّفْرِ كَفَّارَةُ بَيْنَيْنِ»..... ١٦٨٦
- «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ»..... ٥٥٨
- «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ بَاطِلٌ»..... ١٠٦٣
- «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»..... ٢٦٩
- «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ»..... ٨٠٩
- «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»..... ٥٩٧
- «كُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَغْتَرِضَ لَكُمْ الْاِحْمَرُّ»..... ٦٣٧

- كُلُوا، وَاشْرَبُوا، وَابْسُوا ١٧١
- كُنْ الْمُتَكِنَاتِ إِذَا حَضَرَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِهِنَّ ٦٨٤
- كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ وَنَحْنُ حُرُمٌ ٧٨٦
- كُنَّا نَخْرُجُ إِذَا كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحَابَ مِنْ طَعَامٍ ٥٤٩
- كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَتَضَمَّدَ جِبَاهَنَا بِالسُّكِّ الْمَطْبِيِّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ٧٣٤
- كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَضَمَّدَ جِبَاهَنَا بِالسُّكِّ الْمَطْبِيِّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ٨٠٣
- كُنْتُ أَجَاوِرُ عَلَيْهِ الْعَشْرَ ٦٧٢
- كُنْتُ أَخْذُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَا كَانَتْ تُصِيبُهُ قَرْحَةٌ ٨٠٥
- كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ٧٣٤
- كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ بِأَمْرِ عَبْدِ اللَّهِ ٨٥٥
- كُفِرُوا فِي الصَّمْتِ الَّذِي يَلْتَمِ ٢٠٣
- كَيْفَ تَخَالِفُ أَبَاكَ وَقَدْ نَهَى عَنْهَا ٧٣٨
- لَأَنْ يَبْقَى إِلَى قَابِلٍ لِصَوْمِ النَّاسِ وَالْعَاشِرِ ٦٥٧
- لَأَنْ صَدَقَ، لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ ٦٩٥
- لَا أَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ ٦٦٠
- لَا اسْتِغَاذَ فِي الْإِسْلَامِ ٤٤٢
- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ٣٩٧، ٢٢٦
- لَا إِغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ٦٧٤
- لَا بُدَّ مِنْ قَضَاءِ ٦٣٩
- لَا تَأْكُلُهُ لَعْلَ الْمَاءِ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ ١٦٣٨
- لَا تَبِعْ مَا كَيْسَ عِنْدَكَ ٨٦٥
- لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِاللُّقْمِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ٥١٥
- لَا تَسْخُلُوا الصَّبِيْعَةَ، فَتَرَعْبُوا فِي الدُّنْيَا ١٧٦٥
- لَا تَسْمُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ ١٥٨٣
- لَا تَسْمُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ ١٥٨٠
- لَا تَجْعَلُوا فِي قُبْرِ خَيْبٍ وَلَا حَجْرًا ٤٣٣
- لَا تَحْجُرْ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ٧٠٩
- لَا تَحْجُرْ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا ٦٠٠
- لَا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ لِنِي هَاشِمٍ ٥٩٦
- لَا تَحِلَّ الْمَسَآةُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ ٥٧٥
- لَا تُحْطَوُ ٧٧٠
- لَا تُخْلِفُوا فَتَخْلِفَ قُلُوبُكُمْ ٣١٦
- لَا تُخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِبِقَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ٦٦١
- لَا تَدْخُلُ الصَّدَقَةُ فِي مَالِ الْإِمَّةِ ٥٩٥
- لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ ١٧٥
- لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ١٧٥
- لَا تَدْخُلُوا مَسَاجِدَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ٧٢٥
- لَا تَرْجِعْ وَلَا تَشْتَرِهَا ٥٩٩
- لَا تَرُدُّ عَلَيْهِ وَقُلْ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ١٥٤٠
- لَا تَرُدُّ لَدَى لَامِسٍ ١٤٢٧
- لَا تَرُدُّوا الْهَدْيَةَ ١١٤٦
- لَا تُرِيدُكَ إِلَّا وَفَاءً ٣٩١
- لَا تُسَافِرْ امْرَأَةً إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ ٧٠٨
- لَا تُسَبِّحْ ١٥٤١
- لَا تُسَمِّ عَلَامَكَ يَسَارًا وَلَا رِبَاحًا ٨٥٢
- لَا تُشَرِّ وَلَا تُعِدَّ فِي صَدَقَتِكَ ٥٩٨
- لَا تُشْتَرِهَا وَلَا شَيْئًا مِنْ سُلَيْمٍ ٥٩٩
- لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ٦٧٩
- لَا تُصَاحِبْنَا نَاقَةً عَلَيْهَا لَعْنَةٌ ١٤٥٤
- لَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ ١٥٦١
- لَا تُصُومِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ ٦٧٢
- لَا تُصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقِيلَ يَوْمٌ أَوْ يُعَدُّ يَوْمٌ ٦٦١
- لَا تُصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا أَقْرَضَ عَلَيْكُمْ ٦٦١
- لَا تُضْطَرُّوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ إِلَى مَا لَا يَعْلَمُونَ ١٧١٧
- لَا تُعْلَبُوا عِبَادَ اللَّهِ ١٤٥٢
- لَا تُغَالُوا فِي الْكَفْرِ فَإِنَّهُ يُسَلِّبُ سَلْبًا سَرِيمًا ٤١٢
- لَا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ ١٣١٨
- لَا تُقَسِّمَ وَرَثَتِي دِينَارًا ٥٩٦
- لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ فَإِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ٦٠٨
- لَا تَقُولُوا لِلْمُتَأَنِّقِ: سَلَامًا ٨٥٥
- لَا تَقُولُوا لِلْمُتَأَنِّقِ: سَلَامًا ٨٥٥
- لَا تَقُولُوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٩٠
- لَا تُلْجِعُوا فِي الْمَسَآةِ ٥٧٦
- لَا تُلْعَنَ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ١٥٨٧
- لَا تُنَارِ أَخَاكَ وَلَا تَمَازِحُهُ تَعِدُّهُ ثُمَّ تُخْلِفُهُ ١٦٨٨
- لَا تُوسُوهُ بِطَبِيبٍ ٧٧٠
- لَا تُنَمُّوا إِمَامَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ١٤٥٣، ٧٠٩
- لَا تُتَّعَبِ الْمَرْأَةُ وَلَا تَلْبَسَ الْقَفَازِينَ ٨٠٢

- ٥٧٩..... لا تَسْنَأْ يَا أَحْيَى مِنْ دُعَائِكَ
 ٢٧٨..... لا تُوصِلْ صَلَاةَ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ
 ١٤١٨..... لا دُعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ
 ١١١٤..... لا رُذَاهَا اللَّهُ عَلَيْكَ
 ٥٢٦..... لا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ
 ٦٥٨..... لا صَامَ مِنْ صَامِ الدُّهْرِ
 ٨٣٨..... لا صُرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ
 ١٧٥٨..... لا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ وَلَا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ
 ٦٦٨..... لا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ
 ٦٦٨..... لا صَلَاةَ لِقَدْ
 ٦٦٣..... لا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ
 ٦٢٣..... لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ
 ٩٨٤..... لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ
 ١٣٤٣..... لا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ
 ٤٤٥..... لا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ
 ٦٦٦..... لا عَلَيْنَا صَوْمًا يَوْمًا مَكَانَهُ
 ١٤١٨..... لا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ
 ١٦٨٢..... لا نَذَرَ فِي مَغْصِيَةٍ وَلَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ
 ١٦٨٢..... لا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ
 ٧٣٦..... لا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ
 ١٥٩٢..... لا نُورُتْ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ
 ١٥٧٨..... لا هِجْرَةَ بَعْدَ فُتُوحِ مَكَّةَ
 ٤٤٥..... لا وَاللَّهِ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَلَمَيْتَ يَدْعَبُ بِكَيْدٍ
 ٨٠٠..... لا يُؤْمِنُ الْعَبْدُ الْإِيمَانَ كُلَّهُ
 ١١٤٥..... لا يَبْقَى فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا سُدَّتْ
 ٦٥٩..... لا يَنْقُذُ مَنْ أَحَدَكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ
 ٦٩١..... لا يُتَمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ
 ١٤٥٢..... لا يَجْلِدُ أَحَدَكُمْ أَمْرًا أَنْ جَلَدَ الْعَبْدُ
 ٤٨٩..... لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ
 ١٤٠٠..... لا يَحْرُمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ
 ٧٦٩..... لا يَجِلُّ أَنْ يُحْمَلَ السَّلَاحُ بِمَكَّةَ
 لا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ
 وَكَلِيلَةٍ
 ٧١٠، ٧٠٨..... لا يَجِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤْمَ قَوْمًا إِلَّا
 بِإِذْنِهِمْ
 ٢٣٠.....
- ٨١٨، ٨١٤..... لا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُنْفَرُ صِدْهَا
 ٨١٢..... لا يُخْتَلَى شُرُكُهَا
 ١٤٣١..... لا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ لَهُ بِمَحْرَمٍ
 ٧٢٩..... لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ مِنْ أَهْلِهَا
 ١٦١٩..... لا يَدْخُلُ مَسْجِدَنَا بَعْدَ غَايِنَا هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ
 ٨٢١..... لا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ رَحْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبْذَلَ اللَّهُ فِيهَا
 ١٥٨..... لا يَرُدُّ الدُّعَاءَ عِنْدَ النَّدَاءِ
 ١٦١٦..... لا يَرُدُّ الْقَدْرَ إِلَّا الدُّعَاءُ
 ٧٠٧..... لا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌ
 ١١٥٥..... لا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي مُهَلَّةٍ مِنَ التَّوْبَةِ
 ١٦٥٢..... لا يَسْأَلُ بِرَجْوِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةَ
 ١١٨٥..... لا يَسْأَلُ رَجُلٌ مَوْلَاهُ مِنْ فَضْلٍ هُوَ عِنْدَهُ
 ٤٠٧..... لا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنٍّ وَلَا إِنْسٍ
 ١٠٦٣..... لا يُبَيِّرُ أَحَدُكُمْ بِحَدِيدٍ
 ٨٢١..... لا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَعَيْدِهَا
 ١٤٥٤..... لا يَصْحُبُنَا مَلْعُونٌ
 ١٤٥٤..... لا يَصْحُبُنِي شَيْءٌ مَلْعُونٌ
 ٦٦٣..... لا يَصْلُحُ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ
 ١٧٠٤..... لا يُجَنِّبُكَ رَحْبُ الذَّرَاعَيْنِ يَسْفِكُ الدَّمَاءَ
 ١٨٤..... لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ أَشْرَكَ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا
 ٨٥٥..... لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَيْدِي وَأَمْتِي
 ١٤٥٤..... لا يَكُونُ اللَّعَّانُونَ شُفَعَاءَ
 ٧٦٧..... لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْنُسَ
 ١٧٧..... لا يَلْبَسِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ
 ٢٨٦..... لا يَمْلُ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُوا
 ٩٧٩..... لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ
 ٦٣٧..... لا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنَ السُّحُورِ أَذَانُ بِلَالٍ
 ٣٩٨..... لا يَنْهِي لِجَفِّ مُسْلِمٍ أَنْ تَحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِي
 ٣٩٨..... لا يَنْهِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ
 ٧٩٩..... لا يُنْفَرُ صِدْهَا
 ٧٧٢..... لا يُنْكِحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يُنْكَحُ
 ٦٩٦..... لا، وَأَنْ تَعْمَرَ خَيْرَ لَكَ
 ٥٢٥..... لَيْسَتْ أَهْلُ النَّارِ
 ٧٥٧..... لَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ بِمُزْدَلِفَةٍ
 ٧٥٧..... لَيْسَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

- «لَيْتَكَ إِذِ الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ» ٧٥٤
«لَيْتَكَ إِذَا النُّعْمَاءُ وَالْفَضْلُ الْحَسَنُ» ٧٥٤
«لَيْتَكَ عُزْمَةً وَحَجًّا» ٧٥٦، ٧٣٨
«لَيْتَكَ لَيْتَكَ لَيْتَكَ» ٧٥٤
«لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ» ٧٥٤
«لَتُخْبِرَنِي أَوْ لَيُخْبِرَنِي الطُّيُفُ الْحَيُّ» ١٣٣٠
«لَتُسَوَّلَ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِقَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ» ٢٠٤
«لَحْمُ الصَّيِّدِ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ حَلَالٌ» ٧٨٥
«لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ» ١٥٣٩
«لَعَنَ اللَّهُ صَاحِبَ الْمَرْقِ لَقَدْ أَخْتَانَ حَتَّى أَكَلَ» ١٦٥٨
«لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» ١٦٥٨
«لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاخِرَ وَالنَّاخِرَةَ إِلَّا عِنْدَ الْوَقَاعِ» ١٣٢٤
«لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ» ٦٠٣
«لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُشَبَّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ» ٥٢٤
«لَقَدْ كَبُرَتْ لَا كِبَرَ سَيِّئٌ» ١٦١٥
«لَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُلَانًا، وَمَا وَلَدَ مِنْ صُلْبِهِ» ٨٩
«لَقِنُوا مَوْتَنَا كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٤٣٦
«لَكَ حَقٌّ» ٨٠٠
«لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَوْجَتَانِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ» ٣١٠
«لَكُمْ خَاصَّةٌ» ٧٣٩
«لَكُنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ» ٤٧٩
«لِلنَّحَاجِ الرَّاجِسِ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا رَاحِلَتُهُ سَبْعُونَ» ٣٠٨
«لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ذَوْجَتَانِ مِنْ حُورِ الْعِينِ» ٣١٠
«لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» ٥٧٣
«لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ ذَعْوَةٌ لَا تَرُدُّ» ٦٣٩
«لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» ١٤١٤
«لِلْعَازِي أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ، وَأَجْرُ الْعَازِي» ١٥٩٤
«لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتَهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَهُ» ٧٨٥
«لَمْ يُغَيَّرْ إِلَّا حَيْثُ قَبِضَ» ١٢٥٣، ١٣٤١
«لَمْ يُغَيَّرْ نَبِيٌّ» ١٢٥٣
«لَمْ يُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا» ١٨٣
«لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ» ٦٥٧
«لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ خُرُوجِ الْإِمَامِ» ١٥٩
«لَمَّا انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ إِلَى بَذْرِ» ١٥٨٥
«لَمَّا عَرَجَ بِي مَرَزَتْ يَقْرَمُ لَهُمْ أَظْفَارُ مِنْ نَحَاسٍ» ١٧٥٩
«لَمَّا فَاضَتْ عَيْنَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَفَعَ ابْنُ بَيْتِهِ» ٤٤٢
«لَمَّا لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ فِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ» ١٥٩
«اللَّهُ أَكْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» ١٥٧٢
«اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٣٧٨
«لَهُ مَا نَقَصَ» ١٠٨١
«اللَّهُمَّ أَجْزَنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا» ٤٤١
«اللَّهُمَّ أَجْنِبْنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي» ٣٨٨
«اللَّهُمَّ أَغْنِنَا» ٣٨٥
«اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي» ٢٨٦
«اللَّهُمَّ أَنْتَ عَصْدِي وَنَصِيرِي» ١٥٨١
«اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَعِيزُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ» ٢٧٥
«اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَخْرَجْنِي مِنْ أَحَبِّ الْقَاعِ إِلَيَّ» ٨٢٠
«اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَاتِ» ٨١٨
«اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا ذَخْرًا وَفَرْطًا، وَشَفْعَةً بَيْنَنَا» ٤١٩
«اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَنَاءًا مُغْنِيًا مَرِيضًا مَرِيضًا طَبَقًا عَذَقًا» ٣٨٥
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَيْتِكَ الْعَرَفَةِ» ٤٤٦
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا» ٤١٩
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ وَأَعْقِبْنِي مِنْهُ عَقْبِي حَسَنَةً» ٤٤١
«اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الْقَبْرِ وَصَاحِبِهِ» ٤٣٣
«اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا» ١٣٢٣
«اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» ٣٨٦
«اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ التَّامَّةُ» ١٥٧
«اللَّهُمَّ رَتِّنَا أَتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً» ٤١٩
«اللَّهُمَّ رَتِّنَا لَكَ الْحَمْدُ» ٢١٨
«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» ٢٢٣
«اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خَلْقِي» ٥٨
«اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَ مَنَابِتًا بَيْنَا حَتَّى تُخْرِجَنَا مِنْهَا» ٨٢١
«اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ» ٤١٩
«اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشَ الْآخِرَةِ» ٧٥٥
«اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتَنِي» ١٨٠
«اللَّهُمَّ لَكَ صُنْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» ٦٣٩
«لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَكْثَرُ لَأَجْرِكَ» ٦٠٢
«لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا» ١٣٣١

- «لَوْ أَنَّ الدُّنْيَا لِقَمَةٍ فَوَضَعَهَا الرَّجُلُ فِي فِي أَخِيهِ»..... ٩٩٧
- «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»..... ٧٣٨
- «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْمَهْدِي»..... ٧٣٧
- «لَوْ صَدَقَ لَمَّا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُ»..... ٥٧٤
- «لَوْ غَفِرَ لَكُمْ مَا تَأْتُونَ إِلَى الْبَهَائِمِ لَغَفِرَ لَكُمْ كَثِيرًا»..... ١٤٥٤
- «لَوْ أَخَاكُمْ»..... ٣٩٩
- «لَوْ لَا أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْلِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ»..... ٥٧٤
- «لَوْ لَا أَنَّ قَوْمَكَ خَدِثُوا عَهْدًا»..... ٩٧٩
- «لَوْ لَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ»..... ٧٣٩
- «لَوْ الْوَاجِدُ يَجِلُّ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ»..... ٩٨٩
- «لَوْ لَيْتَنِي عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلُ سَاعَةً يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تُمْرَةٍ»..... ١٦٩٠
- «لَوْ لَحِزَمٌ أَحَدَكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَتَعْلَيْنِ»..... ٧٣٥
- «لَوْ لَيْسَ الْفَجْرُ الْأَبْيَضُ الْمُعْتَرِضُ، وَلَكِنَّهُ الْأَحْمَرُ»..... ٦٣٧
- «لَوْ لَيْسَ الْفَجْرُ بِالْمُسْتَطِيلِ فِي الْأَفْقِ وَلَكِنَّهُ الْمُعْتَرِضُ الْأَحْمَرُ»..... ٦٣٧
- «لَوْ لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِطَغْمَانٍ وَلَا لَعْمَانٍ وَلَا فَاجِشٍ وَلَا بَلْوِيٍّ»..... ١٤٥٥
- «لَوْ لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ»..... ٣٧٢
- «لَوْ لَيْسَ عَلَى الْأَمَةِ حَدٌّ حَتَّى تُخَصَّنَ بِزَوْجٍ»..... ١٥١٨
- «لَوْ لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَرَمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا»..... ٨٠٢
- «لَوْ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»..... ٤٨١
- «لَوْ لَيْسَ عَلَى الْمُتَكَبِّرِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ»..... ٦٧٨، ٦٧٦
- «لَوْ لَيْسَ فِي الْحَيْلِ، وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ»..... ٤٨١
- «لَوْ لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْ سِتٍّ صَدَقَةٌ»..... ٤٩٥
- «لَوْ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»..... ٦١٩
- «لَوْ لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ»..... ١٧٥٩
- «لَوْ لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَيَّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا»..... ١٤٥٥
- «لَوْ لَيْسَ هَذَا بِإِسْلَامٍ قَتَلْتَهُمْ»..... ١٥٨٦
- «لَوْ لَيْسَ أَحَدُكُمْ نَشَاطَةً»..... ٢٨٦
- «لَوْ لَيْسَ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِ»..... ٤٣٥
- «لَوْ لَيْسَ بَيْنَكُمْ أَرْوُ الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ»..... ٣٦٠
- «لَوْ لَوْثٌ يَجَاهِدُ بِسَيْفِهِ وَلِسَانِهِ»..... ١٥٧٥
- «لَوْ لَوْثٌ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ»..... ٣٩٨
- «مَا أَطْعَمَكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَتَبَكَ إِلَيَّ»..... ٨٢٠
- «مَا أَطْعَمُ فُلَانًا وَفُلَانًا يَغْرِفَانِ مِنْ بَيْتِنَا شَيْئًا»..... ٤١١
- «مَا أَكَلْتُ لَحْمَهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ»..... ١٦٤١
- «مَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ»..... ٣٨٦
- «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّهُ»..... ٧٨٩
- «مَا أَطْلَى النَّبِيُّ ﷺ»..... ٥٧
- «مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الرِّزْدُ وَالرَّاجِلَةُ»..... ٧١٣
- «مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ»..... ١٥٣٥
- «مَا بَالَ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»..... ١٥٨٢
- «مَا بَيْنَ لَابَيْهَا حَرَامٌ»..... ٨١٨
- «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ»..... ١٧٠٤
- «مَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ خَيْرٍ فَلْتَنَّهُ»..... ٦٦٧
- «مَا خَالَطَتِ الزَّكَاةُ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتُهُ»..... ٥٩٥
- «مَا خَلَفَ عَبْدٌ عَلَى أَمْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا»..... ٢٩١
- «مَا زَالَتْ أَكَلَةُ خَيْرٍ تَعَاوَدَنِي»..... ٣٩٢
- «مَا سَأَلَ سَائِلٌ بِعَيْلِهِمَا وَلَا اسْتَعَاذَ مُسْتَعِيزٌ بِعَيْلِهِمَا»..... ٢٢٨
- «مَا ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ شَيْئًا فَطُ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ»..... ١٣٣٠
- «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ»..... ٨٠٠
- «مَا طَهَّرْتُ كَفًّا فِيهَا خَاتَمَ حَبِيبٍ»..... ٥٢٥
- «مَا عَلَى الْأَرْضِ بَقْعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا»..... ٨٢١
- «مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ لِيَأْتَاهَا»..... ٢٣١
- «مَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا»..... ٣٠١
- «مَا فَعَلَ أَمِيرُكُمْ»..... ٩٨٨
- «مَا فِي الْجَنَّةِ أَغْرَبُ»..... ٣١٠
- «مَا قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيئًا إِلَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ»..... ١٦٨٧
- «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْسُرُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا إِلَّا آبَاتُ»..... ٢٨٥
- «مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ»..... ٢٢٦
- «مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا»..... ١٣٤٢
- «مَا لَكَ يَا عَائِشُ؟»..... ١٣٣٠
- «مَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنُ الْمَجْنُونِ فِيهِ غَرَامَةٌ وَيَتْلِيهِ»..... ٥٣٤
- «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ»..... ٥٢٥
- «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ»..... ١٦٩٠
- «مَا مِنْ أَمْرٍ يُحْفَرُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا»..... ١٥٧٧
- «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْذَلُ امْرَأَةً مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ»..... ١٥٥٥
- «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ»..... ٤٨٢
- «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَثَرُ يُوَدِّي زَكَاتَهُ»..... ٥٧٤
- «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْعَشِيِّ»..... ٥٧٩

- «مَا مِنْ مُحْرِمٍ يُضْحِي لِلَّهِ يَوْمَهُ يَلْبَسِي حَتَّى تَغِيَّبَ الشَّمْسُ» ٧٥٦
- «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مَرِيضًا لَمْ يَحْضُرْ أَجَلُهُ» ٣٩٣
- «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبَسِي إِلَّا لَيْسَ مِنْ عَنِ بَيْتِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ» ٧٥٥
- «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» ١٥٧٣
- «مَا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ أَنْ يَلْبَسَ لَأَمَةِ الْحَرْبِ» ١٢٥٢
- «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» ٨٤
- «الْمُتَعَدِّي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَبِغَهَا» ٥٨١
- «مَثَلُ النَّبِيِّ الَّذِي يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ» ٤٤٩
- «مَثَلَانِ مِنْ قَمَحٍ أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ» ٥٤٩
- «مَدِينٌ مِنْ قَمَحٍ» ٥٤٩
- «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا» ٨١٨
- «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا» ٨١٨
- «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا» ٨٢١
- «الْمَدِينَةُ خَيْرٌ مِنْ مَكَّةَ» ٨٢٠
- «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِطَبِيخٍ» ١٤٥٤
- «الْمَرْأَةُ إِذَا خَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا» ٩٧
- «مَرْحَبًا بِأَمِّ هَالِكٍ» ٦٨
- «الْمُسْتَبَانُ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَخْتَرْ الْمَظْلُومُ» ١٥٤١
- «الْمُسْلِمُ أَحَرُ الْمُسْلِمِ لَا يَظْلُمُهُ وَلَا يَحْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ» ١٥٥٥
- «الْمُسْلِمُ أَحَرُ الْمُسْلِمِ لَا يَظْلُمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ» ١٥٥٥
- «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» ٩٥٨
- «مَضَتْ الْهِجْرَةُ لِأَهْلِهَا» ١٥٧٨
- «مُطَرَّنًا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ» ٣٨٦
- «مُطَلَّ الْعَيْ طَلَمٌ» ٩٨٩
- «الْمُتَعَدِّي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَبِغَهَا» ٥٥٤
- «الْمُتَعَكِّفُ يَنْتَعِ الْجَنَازَةَ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ» ٦٨٧
- «الْمُعْدُونُ جَبَّارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْحُسْنُ» ٥٣٤، ٥٢٦
- «مُعَقَّبَاتٌ لَا تَحِيبُ قَائِلُهُنَّ» ٢٢٦
- «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَلَمْ يُوَدِّ رِزْقَاتِهِ» ٥٧٤
- «مَنْ آتَى عَرَفًا فَصَدَقَهُ فَقَدْ كَفَّرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» ١٥٧١
- «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُحْرِمَ فِي عُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ» ٧٣٢
- «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ» ٧٣٢
- «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» ٣٩٣
- «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ عَنْهُمَا» ٧٤١
- «مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْقُدْسِ غَفَرَ لَهُ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ٧٣٠
- «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» ١٧٦١
- «مَنْ أَحْيَا سَنَةً مِنْ سَنَتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي كَانَ لَهُ أَجْرُهَا» ٤٥١
- «مَنْ أَخَذَ أَحَدًا بِصِدْقٍ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ» ٨١٩
- «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِجُرْيَتِهَا فَقَدْ اسْتَفَالَ هِجْرَتَهُ» ٣٠٢
- «مَنْ أَخَذَ بِقِيٍّ وَلَمْ يَتَّخِذْ حَبْنَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» ٥٣٣
- «مَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضُو لَمْ يُقْبَلْ بِنَتِهِ» ٦٦٤
- «مَنْ أَوَّلَ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى نَصْرِهِ» ١٥٥٥
- «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَحْلِفَ أَخَاهُ عَلَى بَيْعٍ» ١٧١٦
- «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَتَّخِذْ وَلَوْ بَشِيْرًا» ٦٣٨
- «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلِي بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلِلْ» ٧٣٦
- «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ» ٧١٢
- «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلِي بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ» ٧٣٦
- «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ» ١٦١٣
- «مَنْ أَطْفَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ لَمْ يُجْزِئَهُ صِيَامُ النَّهْرِ وَلَوْ صَامَهُ» ٦٥٠
- «مَنْ أَطْفَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» ٦٢٩
- «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا قَالَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا هَذَا» ١٨٠
- «مَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» ٦٢٩
- «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ» ٩٨٩
- «مَنْ أَنْصَحَ اللَّهَ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ فَلْيُظْهِرْهَا» ١٧١
- «مَنْ أَتَقَنَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُنْتُ بِسَبْعٍ مِثْرَةٍ ضِعْفًا» ٢٦٧
- «مَنْ أَهْلُ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» ٧٣١
- «مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْقُدْسِ غُفِرَ لَهُ» ٧٣٠
- «مَنْ أَهْلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمْرَةٍ أَوْ بِحَجَّةٍ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ٧٣٠
- «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَفْعَلْ» ٨٢١
- «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْيِدُوهُ» ١٦٥٢
- «مَنْ اسْتَعْتَفَ أَعَفَهُ اللَّهُ» ١٦٣٢
- «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا» ٥٨١
- «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِ بِقَلِيلِهِ» ٥٨١
- «مَنْ اسْتَمَعَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَتَبَ لَهُ حَسَنَةٌ مُضَاعَفَةٌ» ٢٥٤
- «مَنْ اتَّقَصَّ مِنْهُنَّ شَيْئًا» ١٧٥٧

- مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءٌ لَهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ فَأَخَذَهُ إِيمَانًا بِهِ وَرَجَاءَ تَوَابِهِ
أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ..... ٦٦٧
- مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الْقِيَابِ وَهُوَ يَقْدُرُ عَلَيْهِ..... ١٧١
- مَنْ تَرَكَ الشُّبُهَةَ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ..... ٧٢٤، ٧٠٥
- مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً فَعَلَيْهِ دَمٌ..... ٧٣٠
- مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ..... ١٧٩
- مَنْ تَعْلُدُونَ الْمُفْلِسَ فَيَكُمُ..... ٩٨٦
- مَنْ تَعْلَمَ عِلْمًا لِيَبَاهِي بِهِ الْعُلَمَاءَ..... ١٦٩٧
- مَنْ تَقَلَّ نَجَاءَ الْقَبِيلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَلَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ..... ٢٤٥
- مَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ..... ٣٨٨
- مَنْ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا فَلَذِكُ وَضُوءِي وَالْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي..... ١٨١
- مَنْ جَامَعَ الْمَشْرُكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ..... ٥٣٥
- مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ..... ١٥٩٤
- مَنْ حَجَّ عَنْ أَبَوَيْهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا بَعَثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ
الْأَبَرَارِ..... ٧٢٤
- مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حُجَّتَهُ..... ٧٢٤
- مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ..... ١٥٧٧، ٨٣٨
- مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَا شَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ
خَطْوَةٍ سَبْعَ مِائَةِ حَسَنَةٍ..... ٨٢٩
- مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ..... ٨٠٠
- مِنْ حَقِّ الْجَارِ عَلَى الْجَارِ أَنْ لَا يَرْفَعَ الْبُيُوتَ عَلَى جَارِهِ..... ٩٨٤
- مِنْ حَقِّهَا خَلْفُهَا يَوْمَ وَرُوحِهَا..... ٥٧٤
- مَنْ خَلَفَ بِحِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ..... ١٦٥٣
- مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا..... ١٧٥٩
- مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ..... ٢٧٠
- مَنْ ذَرَعَهُ الْغَيُّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ..... ٦٢٨
- مَنْ رَأَى صَاحِبَ بِلَاءٍ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ
بِهِ..... ٢٥٧
- مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْرِضْهُ بِيَدِهِ..... ١٥٧٩
- مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ..... ١٥٥٥
- مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْحِي فَلَيْسَ مِنِّي..... ١٧٥٧، ٥٧٧، ١٧١
- مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ فَمَاتَ بَرَكَتْ مِنْهُ الدُّمَةُ..... ٧٠٧
- مَنْ سَأَلَكَم بِاللَّهِ فَأَعْطَوْهُ..... ١٦٥٢
- مَنْ سَأَلَكَم بِرُوحِ اللَّهِ فَأَعْطَوْهُ..... ١٦٥٢
- مَنْ سُئِلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطَى..... ٥٥٤
- مَنْ سَجَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ..... ٢٢٧
- مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ..... ١٥١١
- مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ..... ٢٥٣
- مَنْ سَمِعَ الْعِشَاءَ الْعَتَمَةَ؛ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ..... ١٤٦
- مَنْ سَمِعَ الْمَدِينَةَ يُغْرِبُ؛ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ..... ٨١٧
- مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَجْعَلَهَا عَمْرَةً؛ فَلْيَجْعَلَهَا..... ٧٤٩
- مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأُخِذَ لَهُ هَدِيَّةٌ فَقَدْ آتَى أَبَا عَظِيمًا مِنْ
أَبْوَابِ الرِّبَا..... ١١٥٤
- مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ..... ٦٥٩
- مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِنًا مِنْ شَوَالٍ..... ٦٥٤
- مَنْ صَامَهَا أَوْ رَخَّصَ فِيهِ فَلَمْ يَبْلُغْهُ النَّهْيُ..... ٦٦٣
- مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ..... ١٦٥
- مَنْ صَلَّى يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ..... ٢٥٣
- مَنْ صَمَتَ نَجًّا..... ٦٩١
- مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرُهُ فَلَهُ
الْحَنَّةُ..... ١٦٩٠
- مَنْ عَشِيقٌ قَعَفَ فَمَاتَ فَهُوَ شَهِيدٌ..... ٤٠٩
- مَنْ عَشِيقٌ وَعَفَ وَكَسَمَ فَمَاتَ مَاتَ شَهِيدًا..... ٤٠٨
- مَنْ عَقَدَ الْجَزِيَّةَ فِي عُنُقِهِ فَقَدْ بَرَأَ مِمَّا عَلَيْهِ..... ١٦٠١
- مَنْ عَلَّقَ عَلَيْهِ حَبِيدَةً أَوْ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ..... ٥٢٥
- مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً كَانَتْ لَهُ بِعَشْرِ أَنْثَالِهَا..... ٢٦٧
- مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ..... ١٧٠٧، ٧٧٦، ٧٥٣
- مَنْ عَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا..... ١٧٥٩
- مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ..... ٣٤٣
- مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ..... ٢٧٠
- مَنْ فَطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ..... ٦٣٩
- مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ إِتْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ..... ٢٤٦
- مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْمُتْلَى فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..... ٢٥٢
- مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ..... ٢٨٤
- مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ..... ٢٨٤
- مَنْ قَالَ فِي دُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانِي رَجُلَيْهِ قِيلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ..... ٢٢٧
- مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ
يُحْيِي وَيُمِيتُ..... ٢٢٨

- مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ..... ١٣٧٣
- مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ... ٦٠٨
- مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ٦٦٨
- مَنْ قَامَ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ مُحْتَسِبًا لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ..... ٢٩١
- مَنْ قَامَهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ..... ٦٧٠
- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ..... ١٥٥٣
- مَنْ قَدَّمَ عَرِيضًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُحْلِفَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَخْلِفُ بِاللَّوْ كَافِيًا..... ١٧١٦
- مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ..... ٢٢٨
- مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ..... ١٦٥
- مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾..... ٢٠٨، ٦٥٤
- مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَبْوٍ وَغُمْرَتِهِ أَجْزَأُ لَهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ..... ٧٤١
- مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ..... ٦٢٥
- مَنْ كَانَ لَهُ حِزْبٌ مِنَ اللَّيْلِ فَنَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ، كُتِبَ لَهُ..... ٣٣٤
- مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ..... ٧٣٧
- مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّوْ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ ٨٠٠
- مَنْ كَانَتْ لَهُ جِنْدٌ أَحْيَاوَهُ مَظْلَمَةً مِنْ ذِمٍّ أَوْ مَالٍ..... ١٠٩٥
- مَنْ كَتَمَ غَلًّا فَإِنَّهُ مُثْلُهُ..... ٥٣٥
- مَنْ كُلَّ عَشْرِ قَرِيبٍ قَرِيبَةً..... ٥١١
- مَنْ لَا مَعَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ..... ١٤٥٢
- مَنْ لَبَسَ نَوْبَ شَهْرَةٍ أَتَيْسَهُ اللَّهُ نَوْبَ مَذَلَّةٍ..... ١٧١
- مَنْ لَبَسَ نَوْبًا، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا..... ١٨٠
- مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ، فَلَيْسَ مِنَّا..... ٥٧
- مَنْ لَمْ يَبَيْتِ الصَّيَّامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ..... ٦٢٣
- مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ؛ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ..... ٧٦٧
- مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالْعَمَلَ بِهِ..... ٦٣٥
- مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ..... ٣٧٢
- مَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا..... ٢٥٥
- مَنْ لَمْ يُصَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا..... ٢٥٥
- مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، فَاحْبَبْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً..... ٧٤٩
- مَنْ مَاتَ بِيَعْدَاذٍ عَلَى السُّنَّةِ نَقُولُ مِنْ جَنَّةٍ إِلَى جَنَّةٍ..... ٤١٠
- مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا..... ٤٠٩
- مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ..... ٦٤٩
- مِنْ مُرُوءَةِ الرَّجُلِ نَفَاقَتُهُ..... ١٧١
- مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ..... ١٢١٩
- مَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَلْيُورَثْهُ..... ١١٤٧
- مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ..... ١٦٦٨
- مَنْ نَامَ وَبَيْتُهُ أَنْ يَقُومَ فَنَامَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى..... ٣٣٤
- مَنْ نَامَ وَبَيْتُهُ أَنْ يَقُومَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى..... ٢٨١
- مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه..... ١٦٨٠
- مَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلْيَبْ بِهِ..... ٦٧٨
- مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُونَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ..... ١٦٣٤
- مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمِّمْ صَوْمَهُ..... ٦٢٩
- مَنْ هَلَوُ؟..... ٦٨
- مِنْ وَرَقٍ وَلَا تَيْمَمُهُ مِثْقَالًا..... ٥١٩
- مَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِ..... ٦٥٧
- مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ..... ٦٥٧
- مَنْ وَقَعَ فِي الشَّهَابَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ..... ٧٢٤
- مَنْزِلُ الرَّجُلِ حَرِيمُهُ..... ١٤٦٨
- مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلَاةَ كَامِلَةً..... ٢٥١
- مِنِّي كُلُّهَا مَنْحَرَةٌ..... ٨٠٩
- مَنْ يَأْكُلُ مِنْهُ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ..... ١٤٥٥
- مَنْهَا يَا خَالِدُ، دَعْ عَنْكَ أَصْحَابِي..... ١٥٨٧
- مَنْهَا أَوْتَيْتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ..... ١٦٩٢
- مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ..... ٤٠٨
- مَوْتَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ..... ١٢٦٣
- الْمَيِّتُ يُؤْذِي فِي قَبْرِهُ مَا يُؤْذِيهِ فِي بَيْتِهِ..... ٤٤٩
- الْمَيِّتُ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا..... ٣٩٧
- نَزَلَتْ آيَةُ التَّمَتُّعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ..... ٧٣٧
- نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ..... ٥٤٩
- نَعَمْ وَلَكِنْ أَجْرٌ..... ١٤١
- نَفْسٌ طَلِبَةٌ حَسَنَةٌ تَتَمَتُّعُهُمْ..... ٢٦٨
- النَّفَقَةُ فِي الْحَجِّ كَالنَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..... ٢٧٠
- نَفَرَكُمْ مَا أَفَرَّكُمْ اللَّهُ..... ١٦٠٦
- نَهَانَا اللَّهُ عَنِ التَّعَمُّقِ وَالتَّكْلِيفِ..... ٤٢
- نَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ..... ١٦٣٢
- نَهَى أَنْ يُسَلَّمَ فِي حَائِطٍ بَيْنَيْنِ..... ٨٦٦
- نَهَى الْمُحْرَمَ عَنْ لِبْسِ الْعَمَائِمِ وَالْبَرَائِسِ..... ٧٦٣
- نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ..... ٨٥٦

- «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَكَاحِ الْجِنِّ» ٣١٠
 «نَهَى النَّسَاءُ فِي إِخْرَاجِهِنَّ عَنِ الْقَمَازِينِ وَالْقَنَابِ» ٨٠١
 «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَغْلُوطَاتِ الْمَسَائِلِ» ١٦٩٥
 «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ» ٦٩٣
 «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ» ١٧٥
 «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تَقْبُضَ» ٥٦٥
 «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرَةٍ» ٥١٩
 «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ» ٤٤٥
 «نَهَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْكَثْرِ» ٩٣١
 «نَهَى عَنِ الْغَضَبِ فَقَالَ لِرَجُلٍ: لَا تَغْضَبْ» ١٣٤٣
 «نَهَى عَنِ النَّيَاحَةِ» ٤٤٢
 «نَهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ» ٦٥٩
 «نَهَى عَنْ قَتْلِ الْخَطَّاطِيِّ» ٧٩٨
 «نَهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ وَالتَّمَعُّقِ» ٤٢
 «نَهَجَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا» ١٣٣٠
 «هَذَايَا الْأُمَرَاءُ غُلُولٌ» ١٧٠٤
 «هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي» ١٨١
 «هَلَوٌ ثُمَّ ظَهَرَ الْحَصِرُ» ٢٧١
 «هَلَوٌ حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ» ٥٢٥
 «هَلَوٌ عُمَرَةُ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا» ٧٤٠
 «هَلَوٌ عُمَرَةُ مَكَانَ عُمَرَتِكَ» ٧٥٠
 «هَلَوٌ عَلَيْكَ وَخُجٌّ عَنْ شِيرَمَةٍ» ٧٢٢
 «هَلَوٌ قَيْنَةُ بَنِي فَلَانٍ» ١٠٦٤
 «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» ٦٦٥
 «هَلْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ» ١٨٤
 «هَلَكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟» ٦٤٥
 «هَمَّا عِيدَانِ لِلْمُشْرِكِينَ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَخَالَفَهُمَا» ٦٦٢
 «هَمٌّ لَهُنَّ وَلِمَنْ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ» ٧٢٦
 «هُوَ خَلَالُ فَكْلُوهُ» ٧٨٦
 «هِيَ أَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ» ٨٢٠
 «هِيَ عَلَى قَدْرِ سَفَرِكَ وَتَقَرُّبِكَ» ٧٢٨
 «هِيَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» ١٠٩٥
 «هِيَ مِنْ صَلَاةِ التَّيُّوتِ» ٢٧٨
 «وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» ٨٥١
 «وَأَخْبِرَكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ» ١٦٥٢
 «وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ٢٢٢
 «وَأَمَارَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةٍ يَوْمَهَا بَيْضَاءٌ لَا شُعَاعَ لَهَا» ٦٧٠
 «وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ» ٤٣٥
 «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ٨٤٦
 «وَأِذَا أَرَدْتَ بِمَادُوكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَقْتُونٍ» ٣٨٨
 «وَأِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ» ١٦٠٩
 «وَأِنَّ الْعُمَرَةَ الْحُجَّ الْأَصْفَرَ» ٦٩٦
 «وَأَنَّ لِرَوْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» ١٤١
 «وَأَنَّ وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ فَلَا تَأْكُلْ» ١٦٤٣
 «وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ» ١٦٨٩
 «وَأَنَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» ١٥١٥
 «وَأَنَا لَأَمْرِي مَا نَوَى» ٧٢٣
 «وَأَنَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» ٦٢٤
 «وَأَنَا سَاقَتِي هَلَوٌ حَرَامٌ» ٨١٢
 «وَإِخْتِجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ» ١٤١٧
 «وَإِخْسَابًا، ثُمَّ وَقَعْتَ لَهُ» ٦٧٠
 «وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ قَلْبُهُ غَافِلٌ» ٢٥١
 «وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ فَغَضِبَ فَلَطَمَهُ» ١٣٤٣
 «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» ١٥٧٣
 «وَالْغُرَابُ الْأَبْعَقُ» ٧٩٧
 «وَاللَّهُ فِي عَرَنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَرَنِ أَخِيهِ» ١٨٠٣
 «وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُهَا» ١٦٥٤
 «وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» ٧٥٤
 «وَوَجَّيْتُ لَهُ الْجَنَّةَ» ٧٣١
 «وَوَجَدْتُ قَتِيلَ بَيْنَ قَرَيْشَيْنِ» ١٥٠٩
 «وَوَجَّعْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ جَمْعًا» ٨١٨
 «وَوَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» ٨٤٦
 «وَوَحَرَمْتُ وَجْهِي عَلَى النَّارِ» ٥٨
 «وَوَرَقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» ٤٠٢
 «وَوَقِيَ الْبِرُّ صَدَقَةً» ٥٣٥
 «وَوَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ» ١٤٤
 «وَوَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً» ٣٠٩
 «وَوَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْلَلُ بِهِنَّ ذِكْرُ كُلِّ صَلَاةٍ» ٢٢٦
 «وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْكِيًّا» ٧٦٦، ٧٦٣

- «وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ» ٧٦٦
 «وَلَا تَسْأَلُنَّ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا تَقْبِضْ أَمَانَةً» ١١١٣
 «وَلَا تَضْرِبْ ظَهْرَكَ ضَرْبَكَ أَمَتِكَ» ١٤٥٢
 «وَلَا تَضْطَرُّوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ» ١٧٤٣
 «وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ» ٧٦٦
 «وَلَا تَتَّقِبْ الْمَرْأَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ» ٧٦٧
 «وَلَا يَبْعُدُ الرَّجُلُ صَبِيَّهُ ثُمَّ يُخْلِفُهُ» ١٦٨٨
 «وَلَا يَغْضُدْ شَجَرَهَا، وَلَا تَجُلْ سَاقِطَتَهَا إِلَّا لِمُسْنِدٍ» ٨١٢
 «وَلَا يُلْحَقْ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرُهُ» ١٤١٨
 «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ» ٥٩٦
 «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْمَاهِرِ الْحَجَرُ» ١٤١٧
 «وُلِدْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ» ٨٥١
 «وَلَوْ أَنَّ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ» ٦٣٨
 «وَلْيُبَيِّضْ عَنِّي بَسَارَهُ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ قَبْذِفُهَا» ٢٤٥
 «وَمَا تَذَكَّرْ مِنْ عَجُوزِ حَمْرَاءِ الشُّذُقَيْنِ» ١٥٢٥
 «وَيَأْتِيهَا النَّاسُ، كَيْبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ» ٢٧١
 «يَا أَبَا الْحَارِثِ أَسْلِمْتُ نَسْلِي» ١٦١٥
 «يَا أُمِّي أُرْسِلْ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ» ١٥٦٣
 «يَا أُمَّ سَلِيمٍ أَتَعْلَمِينَ أَنِّي اشْتَرَطْتُ عَلَى رَبِّي» ١٦١٥
 «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّاْيَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مُصَيَّبًا» ١٧٠٧
 «يَا بَنِيهِ الشُّجَارُ فَايْمُونِي بِحَايِطِكُمْ هَذَا» ١٨٦
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَعْرِفُنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟
 قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى» ١٧٨٨
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَلِمْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مَا أَقُولُهُ؟ قَالَ: قُولِي: «٦٧٠
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ» ٥٧٩
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ» ١٥٦٣
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ» ١٧٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَيْتُكَ الصَّائِيْمَ» ٦٣٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي
 وَقِرَاءَتِي» ٣١٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ رَاقَتْهَا مَا أَقُولُ؟ قَالَ: قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ
 تُجِيبُ الْعَفْوَ» ٦٧٠
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَجِدُنِي وَجَعَةً» ٧٣٦
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! خُونِيْدُكَ أَتَيْسَ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ» ٨٥٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! دَعْنِي فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ» ١٥٨٣
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَخَّ الْحَجُّ لَنَا خَاصَةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَةً؟» ٧٣٩
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ أَبْر؟» ١١٨٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ أَفَلَا تُجَاهِدُ؟» ٢٧٠
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟» ٢٧٠
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟» ٦٩٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ ظَلَمُونَا؟ قَالَ: وَإِنْ ظَلَمْتُمْ» ٥٨١
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تُحْجَّ» ٧١٥
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْرُدُ الصُّومَ» ٦٥٨
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ! نُحِبُّ الصَّلَاةَ مَعَكَ فَيَسْتَعِنَّا أَرْوَاجُنَا» ٢٩٧
 «يَا عَائِشَةُ! يَا فَاطِمَةُ!» ٨٥٥
 «يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» ٣١١
 «يَا عَفِيَّةُ! تَعُوْذُ بِهِمَا» ٢٢٨
 «يَا عَلِيُّ! لَا تَأْكُلْ مِنْ هَذَا» ٣٨٨
 «يَا عَلِيُّ، عُمْ، فَإِنَّ فَضْلَ الْعُمُومِ عَلَى الْخُصُوصِ كَفَضْلِ السَّمَاءِ
 عَلَى الْأَرْضِ» ٥٧٩
 «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! اخْتَصِيْنَ» ٨٠٤
 «يُجْزَى عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصُّغَا وَالْمَرْوَةِ» ٧٤١
 «يُجِيءُ أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ» ٢٢٧
 «يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» ١٢٦٥
 «يُخْلِفُ بَيْنَكُمْ خَمْسُونَ» ١٥٠٧
 «يُخْلِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ» ١٧١٣
 «يُخَوِّصُ الْعَنْبَ فَنُؤْخَذُ زَكَاتُهُ زَيْبًا» ٥٠٢
 «يُذْعُ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ مِنْ أَجْلِي» ٦١٧
 «يُذَفَّقُ الْأَنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَ» ١٢٥٣
 «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ» ٢٣١
 «يُسْتَعَكُّ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ» ٧٤١
 «يُقْتَلُ الْمُحْرَمُ الذَّنْبُ» ٧٩٧
 «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ يُؤْخَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَجْهَيْهَا» ٣١٨
 «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَمْرَاءُ ظَلَمَةٌ» ١٧٥١
 «يَلْبِي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا» ٧٣٨
 «يَوْمَ النُّحْرِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَخْبَرُ» ٧٤٤
 «يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا» ٦٥٦

١٨١	باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة.....	٢٧	كتاب الطهارة.....
١٨٢	فصل.....	٣٠	فصل.....
١٨٤	فصل.....	٣٣	فصل.....
١٨٩	باب استقبال القبلة.....	٤٠	باب الآنية.....
١٩٠	فصل.....	٤٧	باب الاستيطانية.....
١٩١	فصل.....	٥١	فصل.....
١٩٤	باب التَّيَّة.....	٥٥	باب السَّوَالِكِ وَغَيْرِهِ.....
١٩٩	فصل.....	٦١	باب الوُضُوء.....
٢٠٣	باب صفة الصلاة.....	٦٥	فصل.....
٢٠٧	فصل.....	٧١	باب مسح الحائِثِل.....
٢١٠	فصل.....	٧٤	فصل.....
٢١٦	فصل.....	٧٩	باب نَوَاقِضِ الطَّهَارَةِ الصَّغْرَى.....
٢٢٠	فصل.....	٩٢	باب الغُسلِ.....
٢٢٣	فصل.....	٩٤	فصل.....
٢٢٦	فصل.....	٩٥	فصل في صفة الغُسلِ.....
٢٣٢	فصل.....	٩٨	باب التَّيْمُمِ.....
٢٣٨	باب مَا يُسْتَحَبُّ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُكْرَهُ، أَوْ يُبْطَلُهَا.....	١٠٤	فصل.....
٢٤١	فصل.....	١٠٧	فصل.....
٢٤٥	فصل.....	١١٢	باب ذكر النجاسة وإزالتها.....
٢٤٧	فصل.....	١١٦	فصل.....
٢٥٤	باب سجدة التَّلاوة.....	١١٩	فصل.....
٢٥٨	باب سجود السَّهَرِ.....	١٢٥	باب الحيض.....
٢٦٠	فصل.....	١٢٧	فصل.....
٢٦٢	فصل.....	١٢٩	فصل.....
٢٦٤	فصل.....	١٣٢	فصل.....
٢٦٧	باب صلاة التَّطَوُّعِ.....	١٣٤	فصل.....
٢٧٣	فصل.....	١٣٦	فصل.....
٢٧٧	فصل.....	١٣٨	كتاب الصَّلَاةِ.....
٢٧٨	فصل.....	١٤٤	باب المَواقِيتِ.....
٢٨١	فصل.....	١٤٧	فصل.....
٢٨٥	فصل.....	١٥٠	باب الأذان والإقامة.....
٢٨٩	فصل.....	١٥٥	فصل.....
٢٩٣	باب أوقات التَّهْمِي.....	١٦٠	باب ستر العورة وأحكام اللباس.....
٢٩٦	باب صلاة الجماعة.....	١٦٧	فصل.....
٢٩٨	فصل.....	١٧٢	فصل.....

الضروع - فهرس الموضوعات	١٨٣٣
-------------------------	------

فصل ٣٥٦	فصل ٣٥٦
فصل ٣٥٧	فصل ٣٥٧
فصل ٣٥٨	فصل ٣٥٨
فصل ٣٦٠	فصل ٣٥٥
فصل ٣٦٢	فصل ٣٥٦
فصل ٣٦٤	فصل ٣٥٩
فصل ٣٦٦	باب الإمامة فصل ٣١٣
فصل ٣٦٩	فصل ٣١٤
فصل ٣٧٠	فصل ٣١٥
فصل ٣٧١	فصل ٣١٨
فصل ٣٧٣	فصل ٣١٩
فصل ٣٧٣	فصل ٣٢٢
فصل ٣٧٤	باب موقف الجماعة فصل ٣٢٤
فصل ٣٧٧	فصل ٣٢٥
فصل ٣٨٠	فصل ٣٢٧
فصل ٣٨٠	فصل ٣٢٨
فصل ٣٨١	باب العذر في ترك الجمعة والجماعة فصل ٣٣٠
فصل ٣٨٣	باب صلاة المريض فصل ٣٣٢
فصل ٣٨٥	فصل ٣٣٥
فصل ٣٨٦	باب صلاة المسافر فصل ٣٣٦
فصل ٣٨٧	فصل ٣٣٦
فصل ٣٨٧	فصل ٣٣٨
فصل ٣٩١	فصل ٣٣٩
فصل ٣٩٤	فصل ٣٣٩
فصل ٣٩٧	باب الجمع بين الصلاتين فصل ٣٤٢
فصل ٣٩٩	فصل ٣٤٤
فصل ٤٠٠	فصل ٣٤٤
فصل ٤٠٢	باب صلاة الخوف فصل ٣٤٦
فصل ٤٠٢	فصل ٣٤٦
فصل ٤٠٤	فصل ٣٤٨
فصل ٤٠٦	فصل ٣٤٩
فصل ٤٠٧	فصل ٣٤٩
فصل ٤٠٩	باب صلاة الجمعة فصل ٣٥١
فصل ٤١٢	فصل ٣٥٣
فصل ٤١٢	فصل ٣٥٤

فصل ٤١٤.....	فصل ٤٧٥.....
فصل ٤١٥.....	فصل ٤٧٧.....
باب الصلاة على الميت..... فصل ٤١٦.....	فصل ٤٧٧.....
فصل ٤١٨.....	فصل ٤٧٧.....
فصل ٤١٩.....	فصل ٤٨٠.....
فصل ٤٢٠.....	فصل ٤٨١.....
فصل ٤٢١.....	باب حكم الخلطة..... فصل ٤٨٣.....
فصل ٤٢٣.....	فصل ٤٨٤.....
فصل ٤٢٥.....	فصل ٤٨٥.....
باب حمل الجنائز..... فصل ٤٢٨.....	فصل ٤٨٧.....
باب الدفن..... فصل ٤٣٢.....	فصل ٤٨٩.....
فصل ٤٣٣.....	فصل ٤٩٠.....
فصل ٤٣٥.....	فصل ٤٩٠.....
فصل ٤٣٦.....	فصل ٤٩٠.....
فصل ٤٣٧.....	فصل ٤٩١.....
فصل ٤٣٨.....	باب زكاة الزرع والثمر..... فصل ٤٩٣.....
باب ما يفعلُه المصابُ وما يُقتلُ معه لأجل المصيبة..... فصل ٤٤١.....	فصل ٤٩٥.....
فصل ٤٤٣.....	فصل ٤٩٥.....
باب زيارة القبور وإهداء القرب وما يتعلق بذلك..... فصل ٤٤٦.....	فصل ٤٩٧.....
فصل ٤٤٨.....	فصل ٤٩٨.....
فصل ٤٤٩.....	فصل ٤٩٩.....
فصل ٤٥١.....	فصل ٤٩٩.....
كتاب الزكاة..... فصل ٤٥٣.....	فصل ٥٠٠.....
فصل ٤٥٤.....	فصل ٥٠١.....
فصل ٤٥٦.....	فصل ٥٠٣.....
فصل ٤٦٣.....	فصل ٥٠٥.....
فصل ٤٦٥.....	فصل ٥٠٦.....
فصل ٤٦٦.....	فصل ٥٠٧.....
فصل ٤٦٧.....	فصل ٥٠٨.....
فصل ٤٦٨.....	فصل ٥٠٩.....
فصل ٤٦٩.....	فصل ٥٠٩.....
فصل ٤٦٩.....	فصل ٥١١.....
باب زكاة السائمة..... فصل ٤٧٠.....	فصل ٥١٣.....
فصل ٤٧٣.....	فصل ٥١٣.....
فصل ٤٧٥.....	باب زكاة الذهب والفضة..... فصل ٥١٤.....

٥٧٨	فصل	٥١٥	فصل
٥٧٩	فصل	٥١٦	فصل
٥٨٢	فصل	٥١٧	فصل
٥٨٢	فصل	٥١٩	فصل
٥٨٥	فصل	٥٢٣	فصل
٥٨٧	فصل	٥٢٤	فصل
٥٨٩	فصل	٥٢٦	باب زكاة المعدن
٥٩٠	فصل	٥٢٩	باب حكم الرُّكَّاز
٥٩٠	فصل	٥٣٥	باب زكاة التجارة
٥٩٨	فصل	٥٣٦	فصل
٥٩٨	فصل	٥٣٧	فصل
٦٠٠	باب صدقة التطوع	٥٣٧	فصل
٦٠٢	فصل	٥٣٨	فصل
٦٠٣	فصل	٥٣٩	فصل
٦٠٥	فصل	٥٤١	باب زكاة الفطر
٦٠٥	فصل	٥٤٣	فصل
٦٠٦	فصل	٥٤٨	فصل
٦٠٨	كتاب الصيام	٥٤٨	فصل
٦٠٩	فصل	٥٥٣	باب إخراج الزكاة
٦١١	فصل	٥٥٣	فصل
٦١١	فصل	٥٥٤	فصل
٦١٢	فصل	٥٥٥	فصل
٦١٣	فصل	٥٥٨	فصل
٦١٥	فصل	٥٥٩	فصل
٦١٥	فصل	٥٦٠	فصل
٦١٧	فصل	٥٦١	فصل
٦١٩	فصل	٥٦٤	فصل
٦٢٠	فصل	٥٦٥	فصل
٦٢٣	باب نية الصوم وما يتعلق بها	٥٦٥	فصل
٦٢٧	باب ما يُقيد الصوم ويوجب الكفارة	٥٦٧	فصل
٦٢٩	فصل	٥٦٧	فصل
٦٣٠	فصل	٥٦٨	فصل
٦٣١	فصل ٥٧٠	٥٧٠	فصل
٦٣٣	فصل	٥٧٢	باب ذكر أصناف أهل الزكاة وما يتعلق بذلك
٦٣٥	فصل	٥٧٥	فصل

٦٨٩	فَصْلٌ	٦٣٦	فَصْلٌ
٦٨٩	فَصْلٌ	٦٣٩	فَصْلٌ
٦٩٠	فَصْلٌ	٦٤٠	فَصْلٌ
٦٩٠	فَصْلٌ	٦٤٧	باب حكم قضاء الصوم وغيره
٦٩٢	فَصْلٌ	٦٤٧	وما يتعلق بذلك
٦٩٢	فَصْلٌ	٦٥٤	باب صوم التطوع وذكر ليلة القدر وما يتعلق بذلك
٦٩٢	فَصْلٌ	٦٥٧	فَصْلٌ
٦٩٣	فَصْلٌ	٦٥٨	فَصْلٌ
٦٩٤	فَصْلٌ	٦٥٨	فَصْلٌ
٦٩٥	كتاب المناسك	٦٥٩	فَصْلٌ
٦٩٦	فَصْلٌ	٦٦١	فَصْلٌ
٦٩٧	فَصْلٌ	٦٦١	فَصْلٌ
٦٩٧	فَصْلٌ	٦٦٢	فَصْلٌ
٦٩٩	فَصْلٌ	٦٦٢	فَصْلٌ
٧٠٢	فَصْلٌ	٦٦٢	فَصْلٌ
٧٠٣	فَصْلٌ	٦٦٢	فَصْلٌ
٧٠٣	فَصْلٌ	٦٦٣	فَصْلٌ
٧٠٤	فَصْلٌ	٦٦٣	فَصْلٌ
٧٠٥	فَصْلٌ	٦٦٤	فَصْلٌ
٧٠٧	فَصْلٌ	٦٦٥	فَصْلٌ
٧٠٨	فَصْلٌ	٦٦٧	فَصْلٌ
٧١٠	فَصْلٌ	٦٦٨	فَصْلٌ
٧١١	فَصْلٌ	٦٦٨	فَصْلٌ
٧١٢	فَصْلٌ	٦٧٠	فَصْلٌ
٧١٢	فَصْلٌ	٦٧٢	باب الاعتكاف
٧١٣	فَصْلٌ	٦٧٢	فَصْلٌ
٧١٤	فَصْلٌ	٦٧٣	فَصْلٌ
٧١٤	فَصْلٌ	٦٧٦	فَصْلٌ
٧١٥	فَصْلٌ	٦٧٨	فَصْلٌ
٧١٦	فَصْلٌ	٦٧٨	فَصْلٌ
٧١٨	فَصْلٌ فِي مُخَالَفَةِ النَّائِبِ	٦٨٠	فَصْلٌ
٧٢٠	فَصْلٌ	٦٨٢	فَصْلٌ
٧٢١	فَصْلٌ	٦٨٥	فَصْلٌ
٧٢٢	فَصْلٌ	٦٨٧	فَصْلٌ
٧٢٣	فَصْلٌ	٦٨٨	فَصْلٌ

<p>٨٠٨ فصل</p> <p>٨٠٩ فصل</p> <p>٨١٢ باب صيد الحرمین ونباتهما وما يتعلق بذلك</p> <p>٨١٣ فصل</p> <p>٨١٦ فصل</p> <p>٨١٧ فصل</p> <p>٨١٧ فصل</p> <p>٨٢٠ فصل</p> <p>٨٢٢ فصل</p> <p>٨٢٣ باب صفة الحج والعمرة</p> <p>٨٢٧ فصل</p> <p>٨٢٩ فصل</p> <p>٨٣٣ فصل</p> <p>٨٣٧ فصل</p> <p>٨٤٠ باب القوات والإحصار</p> <p>٨٤٤ باب الهدى والأضحية</p> <p>٨٤٧ فصل</p> <p>٨٤٩ فصل</p> <p>٨٥١ فصل</p> <p>٨٥٦ كتاب البيع</p> <p>٨٧٢ فصل</p> <p>٨٧٦ فصل</p> <p>٨٧٨ باب الشروط في البيع</p> <p>٨٨٤ باب بيع الأصول والثمار</p> <p>٨٨٨ فصل</p> <p>٨٩٠ باب الخيار</p> <p>٨٩٦ باب خيار التذليس والغبن</p> <p>٨٩٩ باب خيار العيب</p> <p>٩٠٧ باب الخيار في البيع بتخيير الثمن والإقالة</p> <p>٩١١ باب الخيار لاختلاف المتبايعين</p> <p>٩١٥ باب التصرف في المبيع وتلقه</p> <p>٩٢١ باب الربا</p> <p>٩٢٨ فصل</p> <p>٩٣٢ باب السلم والتصرف في الدين</p> <p>٩٣٧ فصل</p>	<p>٧٢٤ فصل</p> <p>٧٢٤ فصل</p> <p>٧٢٦ باب المواقيت</p> <p>٧٢٩ فصل</p> <p>٧٣٠ فصل</p> <p>٧٣١ فصل</p> <p>٧٣١ فصل</p> <p>٧٣٢ فصل</p> <p>٧٣٤ باب الإحرام</p> <p>٧٣٥ فصل</p> <p>٧٣٦ فصل</p> <p>٧٤٠ فصل</p> <p>٧٤٢ فصل</p> <p>٧٤٣ فصل</p> <p>٧٤٤ فصل</p> <p>٧٤٤ فصل</p> <p>٧٤٩ فصل</p> <p>٧٥٠ فصل</p> <p>٧٥١ فصل</p> <p>٧٥٢ فصل</p> <p>٧٥٣ فصل</p> <p>٧٥٨ باب محظورات الإحرام وكفارتها وما يتعلق بذلك</p> <p>٧٦٢ فصل</p> <p>٧٦٣ فصل</p> <p>٧٦٧ فصل</p> <p>٧٧٠ فصل</p> <p>٧٧٢ فصل</p> <p>٧٧٥ فصل</p> <p>٧٨٠ فصل</p> <p>٧٨٢ فصل</p> <p>٧٩٩ فصل</p> <p>٨٠٢ فصل</p> <p>٨٠٥ فصل</p> <p>٨٠٥ فصل</p> <p>٨٠٨ فصل</p>
--	---

١٠٨٣	فَصْلٌ	٩٤٣	باب القرض
١٠٨٨	فَصْلٌ	٩٤٨	باب الرهن
١٠٨٩	فَصْلٌ	٩٥٣	فَصْلٌ
١٠٩٣	فَصْلٌ	٩٥٧	فَصْلٌ
١٠٩٦	باب الشفعة	٩٦٢	باب الضمان
١١٠٠	فَصْلٌ	٩٦٦	فَصْلٌ
١١٠٤	فَصْلٌ	٩٧١	باب الحوالة
١١٠٧	باب إحياء الموات	٩٧٥	باب الصلح وحكم الجوار
١١١٣	باب اللقطة	٩٧٨	فَصْلٌ
١١١٥	فَصْلٌ	٩٨٦	باب التفليس
١١١٨	باب اللقيط	٩٩٣	فَصْلٌ
١١٢٢	باب الوقف	٩٩٦	باب الحجر
١١٢٥	فَصْلٌ	٩٩٨	فصل
١١٢٩	فَصْلٌ	١٠٠٢	فَصْلٌ
١١٤١	فَصْلٌ	١٠٠٨	باب الوكالة
١١٤٦	باب الهبة	١٠١٥	فَصْلٌ
١١٤٨	فَصْلٌ	١٠٢٢	فَصْلٌ
١١٥٥	كتاب الوصايا	١٠٢٧	كتاب الشركة
١١٦٠	باب تبرع المريض	١٠٣٠	فصل
١١٦١	فَصْلٌ	١٠٣١	فَصْلٌ
١١٦٢	فَصْلٌ	١٠٣٤	فَصْلٌ
١١٦٣	فَصْلٌ	١٠٣٨	فَصْلٌ
١١٦٥	باب الموصى له	١٠٤٠	باب المساقاة والمزارعة
١١٦٧	فَصْلٌ	١٠٤٣	فَصْلٌ
١١٦٩	باب الموصى به	١٠٤٧	باب الإجارة
١١٧٢	فَصْلٌ	١٠٥٠	فَصْلٌ
١١٧٥	باب عمل الوصايا	١٠٥٥	فَصْلٌ
١١٧٦	فَصْلٌ	١٠٥٧	فَصْلٌ
١١٧٦	فَصْلٌ	١٠٦٠	فَصْلٌ
١١٧٧	فَصْلٌ	١٠٦١	باب الجمالة
١١٧٩	باب الموصى إليه	١٠٦٣	باب السبق
١١٨٥	كتاب القرائض	١٠٦٨	باب العارية
١١٨٦	فَصْلٌ	١٠٧٠	فَصْلٌ
١١٨٧	فَصْلٌ	١٠٧٢	باب الوديعة
١١٨٩	باب العصبة	١٠٧٨	باب الغصب

١٢٧٢.....	فصل.....	باب أصول المسائل والعول والرّد..... ١١٩٠
١٢٧٤.....	باب الشروط في النكاح.....	باب تصحيح المسائل والمناسخات وقسّم التّركات..... ١١٩٢
١٢٧٧.....	فصل.....	فصل..... ١١٩٢
١٢٨١.....	باب العيوب في النكاح.....	فصل..... ١١٩٢
١٢٨٢.....	فصل.....	باب ذوي الأرحام يرثون بالتّزويل..... ١١٩٤
١٢٨٧.....	باب نكاح الكفّار.....	باب ميراث الحمل..... ١١٩٦
١٢٨٩.....	فصل.....	باب ميراث المفقود..... ١١٩٨
١٢٩١.....	فصل.....	باب ميراث الخنثى..... ١٢٠٠
١٢٩٢.....	فصل.....	باب ميراث الغرقى ونحوهم..... ١٢٠٢
١٢٩٤.....	باب الصّدّاق.....	باب ميراث المطلقة..... ١٢٠٣
١٢٩٦.....	فصل.....	باب ميراث أهل الملل والقاتل..... ١٢٠٥
١٢٩٨.....	فصل.....	باب ميراث المعتق بعضه..... ١٢٠٨
١٣٠٠.....	فصل.....	باب الولاء..... ١٢١٠
١٣٠٤.....	فصل.....	فصل..... ١٢١٢
١٣٠٨.....	فصل.....	فصل في جرّ الولاء ودّوروه..... ١٢١٣
١٣١٠.....	فصل.....	باب الإقرار بمشارك في الميراث..... ١٢١٤
١٣١٣.....	باب وليمة العرس.....	فصل..... ١٢١٥
١٣١٦.....	فصل.....	كتاب الوثّق..... ١٢١٧
١٣٢٠.....	باب عشرة النساء.....	فصل..... ١٢٢٠
١٣٢٣.....	فصل.....	فصل..... ١٢٢٢
١٣٢٧.....	فصل.....	فصل..... ١٢٢٦
١٣٢٩.....	فصل.....	باب التدبير..... ١٢٢٧
١٣٣٣.....	باب الخلع.....	باب الكتابة..... ١٢٣٠
١٣٣٤.....	فصل.....	فصل..... ١٢٣٥
١٣٣٥.....	فصل.....	فصل..... ١٢٣٧
١٣٣٩.....	فصل.....	باب أحكام امهات الأولاد..... ١٢٤٠
١٣٤٢.....	كتاب الطّلاق.....	كتاب النكاح..... ١٢٤٤
١٣٤٥.....	فصل.....	فصل..... ١٢٥٠
١٣٤٩.....	باب صريح الطّلاق وكتائبه.....	فصل..... ١٢٥١
١٣٥٢.....	فصل.....	باب أركان النكاح وشروطه..... ١٢٥٤
١٣٥٤.....	فصل.....	فصل..... ١٢٥٦
١٣٥٧.....	باب ما يختلف به عدد الطّلاق.....	فصل..... ١٢٦٢
١٣٥٩.....	فصل.....	باب المحرمات في النكاح..... ١٢٦٥
١٣٦٣.....	باب الاستثناء في الطّلاق.....	فصل..... ١٢٦٧
١٣٦٧.....	باب الطّلاق في الماضي والمستقبل.....	فصل..... ١٢٦٩

فَصْلٌ.....	١٣٦٨.....	كتاب النفقات	١٤٤٠.....
فَصْلٌ.....	١٣٧٠.....	فَصْلٌ.....	١٤٤١.....
باب تعليق الطلاق بالشروط	١٣٧١.....	فَصْلٌ.....	١٤٤٤.....
فَصْلٌ.....	١٣٧٢.....	فَصْلٌ.....	١٤٤٦.....
فَصْلٌ.....	١٣٧٤.....	باب نفقة القريب والرقيق والبهائم	١٤٤٨.....
فَصْلٌ.....	١٣٧٥.....	فَصْلٌ.....	١٤٥١.....
فَصْلٌ.....	١٣٧٦.....	باب الحضانة	١٤٥٦.....
فَصْلٌ.....	١٣٧٨.....	كتاب الجنائيات	١٤٦٠.....
فَصْلٌ في تعليقه بالكلام والإذن والرؤية والبشارة واللبس		فَصْلٌ.....	١٤٦٢.....
والقربان.....	١٣٧٩.....	فَصْلٌ.....	١٤٦٥.....
فَصْلٌ.....	١٣٨٢.....	باب شروط القود	١٤٦٦.....
باب الشك في الطلاق	١٣٨٦.....	باب القود فيما دون النفس	١٤٧١.....
باب الرجعة	١٣٨٩.....	فَصْلٌ.....	١٤٧٣.....
فَصْلٌ.....	١٣٩١.....	فَصْلٌ.....	١٤٧٤.....
باب الإيلاء	١٣٩٣.....	باب استيفاء القود	١٤٧٧.....
فَصْلٌ.....	١٣٩٥.....	فَصْلٌ.....	١٤٨٠.....
باب الظهار	١٣٩٩.....	باب العفو عن القود	١٤٨٢.....
فَصْلٌ.....	١٤٠١.....	كتاب الديات	١٤٨٤.....
فَصْلٌ في كفارتها ونحوها	١٤٠٣.....	فَصْلٌ.....	١٤٨٦.....
فَصْلٌ.....	١٤٠٦.....	فَصْلٌ.....	١٤٨٨.....
باب اللعان	١٤١٠.....	باب مقادير ديات النفس	١٤٩٠.....
فَصْلٌ.....	١٤١١.....	فَصْلٌ.....	١٤٩١.....
فَصْلٌ.....	١٤١٢.....	باب ذيات الأعضاء ومنافعها	١٤٩٤.....
باب ما يلحق من النسب	١٤١٤.....	فَصْلٌ.....	١٤٩٦.....
فَصْلٌ.....	١٤١٥.....	فَصْلٌ.....	١٤٩٨.....
فَصْلٌ.....	١٤١٨.....	باب الشجاج وكسر العظام	١٤٩٩.....
كتاب العتق	١٤٢١.....	فَصْلٌ.....	١٥٠٠.....
فَصْلٌ.....	١٤٢٢.....	باب العاقلة وما تحمله	١٥٠٢.....
فَصْلٌ.....	١٤٢٤.....	فَصْلٌ.....	١٥٠٣.....
فَصْلٌ.....	١٤٢٧.....	باب كفارة القتل	١٥٠٥.....
فَصْلٌ.....	١٤٢٨.....	باب القسامة	١٥٠٦.....
باب الاستبراء	١٤٣٢.....	كتاب الحدود	١٥١٠.....
باب الرضاع	١٤٣٦.....	فَصْلٌ.....	١٥١٤.....
فَصْلٌ.....	١٤٣٧.....	باب حد الزنا	١٥١٧.....
فَصْلٌ.....	١٤٣٧.....	فَصْلٌ.....	١٥٢٠.....

١٨٤١	الفروع - فهرس الموضوعات
١٦٥١.....	فَصْلٌ ١٥٢١.....
١٦٥٢.....	باب القَذْف ١٥٢٥.....
١٦٥٦.....	فَصْلٌ ١٥٢٧.....
١٦٥٧.....	فَصْلٌ ١٥٣٠.....
١٦٦٣.....	باب حدُّ المُسَكِّر ١٥٣٣.....
١٦٦٣.....	باب التَّعْزِير ١٥٣٥.....
١٦٦٥.....	باب السَّرَقَة ١٥٤٢.....
١٦٧٢.....	فَصْلٌ ١٥٤٥.....
١٦٧٤.....	فَصْلٌ ١٥٤٨.....
١٦٧٥.....	فَصْلٌ ١٥٤٨.....
١٦٧٧.....	باب حدُّ قاطع الطريق ١٥٥١.....
١٦٧٩.....	فَصْلٌ ١٥٥٣.....
١٦٨٢.....	باب قتال أهل البغي ١٥٥٧.....
١٦٨٨.....	باب حكم المرتد ١٥٦٣.....
١٦٩٠.....	فَصْلٌ ١٥٦٧.....
١٦٩١.....	فَصْلٌ ١٥٦٩.....
١٦٩٣.....	كتاب الجهاد ١٥٧٥.....
١٧٠١.....	فَصْلٌ ١٥٨٤.....
١٧٠٥.....	باب قِسْمَة الغَنِيْمَة ١٥٩٠.....
١٧٠٩.....	فَصْلٌ ١٥٩١.....
١٧١١.....	فَصْلٌ ١٥٩٢.....
١٧١٣.....	فَصْلٌ ١٥٩٤.....
١٧١٦.....	باب حكم الأَرْضِيَيْنِ الْمُغْتَوَمَةِ ١٥٩٩.....
١٧٢٠.....	باب الأمان ١٦٠٣.....
١٧٢٠.....	باب المُدَنَّة ١٦٠٦.....
١٧٢١.....	باب عقد الدُّمَّة ١٦٠٩.....
١٧٢٢.....	باب أحكام الدُّمَّة ١٦١٥.....
١٧٢٧.....	فَصْلٌ ١٦١٨.....
١٧٢٨.....	فَصْلٌ ١٦٢٠.....
١٧٢٩.....	باب الفَيء ١٦٢٥.....
١٧٣٠.....	كتاب الأَطْعَمَة ١٦٢٧.....
١٧٣٢.....	فَصْلٌ ١٦٣٠.....
١٧٣٤.....	باب الذِّكَاة ١٦٣٥.....
١٧٣٦.....	كتاب الصَّيْد ١٦٤٢.....
١٧٣٦.....	كتاب الأَيْمَان ١٦٥٠.....

١٧٣٧.....	فصل
١٧٣٩.....	فصل
١٧٤٤.....	باب تَعَارُضُ الْيَتِّينِ
١٧٥١.....	كتاب الشهادات
١٧٥٧.....	باب شروط مَنْ تُقْبَلُ شهادته وما يَمْنَعُ قبولها
١٧٧١.....	باب ذِكْرُ الْمُشْهُودِ به وأداء الشهادة
١٧٧٤.....	فصل
١٧٧٦.....	باب الشهادة والرجوع عن الشهادة
١٧٧٧.....	فصل
١٧٨٠.....	كتاب الإقرار
١٧٨٣.....	فصل
١٧٨٥.....	فصل
١٧٨٨.....	باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره
١٧٨٩.....	فصل
١٧٩١.....	فصل
١٧٩٢.....	فصل
١٧٩٤.....	فصل
١٧٩٦.....	باب الإقرار بالمجمل
١٧٩٨.....	فصل
١٧٩٩.....	فصل